

مصحف المنهج

كتاب الطهارة

تأليف

السيد محمد باقر المجلسي

١-٦

كله

المنهج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مصباح المنهاج

كاتب:

محمد سعيد حكيم طباطبائي

نشرت في الطباعة:

دارالهمال

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

| | |
|-----|--|
| ٥ | الفهرس |
| ٣٦ | مصباح المنهاج |
| ٣٦ | اشارة |
| ٣٦ | الجزء الأول |
| ٣٦ | [كتاب الطهارة] |
| ٣٦ | اشارة |
| ٣٦ | [المبحث الأول فى أقسام المياه و أحكامها] |
| ٣٦ | اشارة |
| ٣٧ | [الفصل الأول فى تقسيم الماء إلى مطلق و مضاف] |
| ٥٨ | [الفصل الثانى فى أحكام الماء المطلق] |
| ٥٨ | اشارة |
| ٩٦ | [مسألة ١ إذا كانت النجاسة لا وصف لها] |
| ٩٦ | [مسألة ٢ إذا تغير الماء بغير اللون و الطعم و الريح] |
| ٩٧ | [مسألة ٣ إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بالمجاورة للنجاسة] |
| ٩٨ | [مسألة ٤ إذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس] |
| ١٠٣ | [مسألة ٥ يكفى فى حصول النجاسة التغير بوصف النجس فى الجملة] |
| ١٦٦ | [مسألة ٦ يعتبر فى عدم تنجس الجارى] |
| ١٧٢ | [مسألة ٧ الراكد المتصل بالجارى كالجارى] |
| ١٧٣ | [مسألة ٨ إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة] |
| ١٧٤ | [مسألة ٩ إذا شك فى أن للجارى مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة] |
| ١٧٦ | [مسألة ١٠ ماء المطر بحكم ذى المادة لا ينجس بملاقاة النجاسة فى حال نزوله] |
| ١٨٣ | [مسألة ١١ إذا اجتمع ماء المطر فى مكان و كان قليلا فإن كان يتقاطر عليه المطر فهو معتصم كالكر] |
| ١٨٦ | [مسألة ١٢ الماء النجس إذا وقع عليه ماء المطر طهرا] |

- مسألة ١٣ يعتبر في جريان حكم ماء المطر أن يصدق عرفاً أن النازل من السماء ماء مطراً ١٩٠
- مسألة ١٤ الثوب و الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ في جميعه طهر الجميع ١٩٢
- مسألة ١٥ الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها ١٩٣
- مسألة ١٦ إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس ١٩٤
- مسألة ١٧ مقدار الكر وزنا بحقه الاسلامبول و هي مائتان و ثمانون مثقالاً صيرفياً ١٩٤
- مسألة ١٨: لا فرق في اعتصام الكر بين تساوى سطوحه و اختلافها ٢٣٢
- مسألة ١٩ لا فرق بين ماء الحمام و غيره في الأحكام ٢٣٥
- مسألة ٢٠ الماء الموجود في الأنابيب المتعارفة في زماننا بمنزلة المادة ٢٣٦
- الفصل الثالث في الماء المستعمل ٢٤١
- الفصل الرابع في الماء المشكوك ٢٨٠
- الفصل الخامس في الماء المضاف و الآسار ٣٠٥
- إشارة ٣٠٥
- مسألة ٢٢ الأسار كلها طاهرة ٣٢٢
- الجزء الثاني ٣٣٧
- [تتمة كتاب الطهارة] ٣٣٧
- [المبحث الثاني في أحكام الخلوة] ٣٣٧
- إشارة ٣٣٧
- [الفصل الأول في واجبات حال التخلي و محرماته] ٣٣٧
- إشارة ٣٣٧
- مسألة ١ لو اشتبهت القبلة لم يجز له التخلي ٣٦٢
- مسألة ٢ لا يجوز النظر إلى عورة غيره من وراء الزجاج و نحوها و لا في المرأة ٣٦٤
- مسألة ٣ لا يجوز التخلي في ملك غيره إلا بإذنه ٣٦٥
- مسألة ٤ لا يجوز التخلي في المدارس و نحوها ما لم يعلم بعموم الوقف ٣٦٧
- [الفصل الثاني في الاستنجاء] ٣٦٩

- اشارة ٣٦٩
- [مسألة ٥ الأحوط وجوبا اعتبار المسح بثلاثة أحجار] ٣٨٥
- [مسألة ٦ يجب أن تكون الأحجار أو نحوها طاهرة] ٣٩٧
- [مسألة ٧ يحرم الاستجمار بالأجسام المحترمة] ٣٩٩
- [مسألة ٨ يجب في الغسل بالماء إزالة العين و الأثر] ٤٠٥
- [مسألة ٩ إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى لا يجزى في التطهير إلا الماء] ٤٠٧
- [الفصل الثالث في آداب التخلي] ٤٠٨
- اشارة ٤٠٨
- [مسألة ١٠ ماء الاستنجاء طاهر على الأقوى] ٤٣١
- [الفصل الرابع كيفية الاستبراء من البول] ٤٣٩
- اشارة ٤٣٩
- [مسألة ١١ فائدة الاستبراء] ٤٥٤
- [إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء بنى على عدمه] ٤٥٤
- [إذا علم أنه استبرأ أو استنجى و شك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحة] ٤٥٦
- [مسألة ١٤ لو علم بخروج المذى و لم يعلم استصحابه لجزء من البول بنى على طهارته] ٤٥٦
- [المبحث الثالث في الوضوء] ٤٥٧
- اشارة ٤٥٧
- [الفصل الأول في أجزائه] ٤٥٧
- اشارة ٤٥٧
- [الأول غسل الوجه] ٤٥٨
- اشارة ٤٥٨
- [مسألة ١ غير مستوى الخلقة يرجع إلى متناسب الخلقة المتعارف] ٤٨١
- [مسألة ٢ الشعر النابت فيما دخل في حد الوجه يجب غسل ظاهره] ٤٨٢
- [مسألة ٣ لا يجب غسل باطن العين] ٤٨٤

- مسألة ٤ الشعر النابت فى الخارج عن الحد إذا تدلى على ما دخل فى الحد لا يجب غسله]----- ٤٨٦
- مسألة ٥ إذا بقى مما فى الحد شىء لم يغسل و لو بمقدار رأس إبره لا يصح الوضوء]----- ٤٨٦
- مسألة ٦ إذا تيقن وجود ما يشك فى مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله]----- ٤٨٧
- مسألة ٧ الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها]----- ٤٩١
- الثنائى غسل اليدين]----- ٤٩١
- اشاره----- ٤٩١
- مسألة ٨ المرفق مجمع عظمى الذراع و العضد]----- ٥٠١
- مسألة ٩ يجب غسل الشعر النابت فى اليدين مع البشرة]----- ٥٠٤
- مسألة ١٠ إذا دخلت شوكة فى اليد لا يجب إخراجها]----- ٥٠٥
- مسألة ١١ الوسخ الذى يكون على الأعضاء إذا كان معدودا جزء من البشرة لا تجب إزالته]----- ٥٠٦
- مسألة ١٢ إذا شك فى حاجبيه شىء وجبت إزالته]----- ٥٠٦
- مسألة ١٣ يجوز الوضوء برمس العضو فى الماء]----- ٥٠٦
- مسألة ١٤ الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائدا على المتعارف لا تجب إزالته]----- ٥٠٩
- مسألة ١٥ إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع]----- ٥١٠
- مسألة ١٦ الشقوق التى تحدث على ظهر الكف من جهه البرد]----- ٥١١
- مسألة ١٧ ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه]----- ٥١١
- مسألة ١٨ يجوز الوضوء بماء المطر]----- ٥١٢
- مسألة ١٩ إذا شك فى شىء أنه من الظاهر حتى يجب غسله]----- ٥١٢
- الثنائى مسح مقدم الرأس]----- ٥١٣
- اشاره----- ٥١٣
- مسألة ٢٠ يكفى المسح على الشعر المختص بالمقدم]----- ٥٣٢
- مسألة ٢١ لا تضر كثرة بلل الماسح و إن حصل معه الغسل]----- ٥٣٤
- مسألة ٢٢ لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بغيره]----- ٥٣٥
- مسألة ٢٣ يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر]----- ٥٣٦

- مسألة ٢٤ لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يجز المسح به على الأحوط] ٥٣٨
- مسألة ٢٥ لو جف ما على اليد من البلل لعذر أخذ من بلل حاجبيه] ٥٣٨
- مسألة ٢٦ لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح فالأحوط الجمع بين المسح بالماء الجديد و التيمم] ٥٤١
- مسألة ٢٧ لا يجوز المسح على العمامة و القناع أو غيرهما من الحائل] ٥٤٣
- الرابع مسح القدمين] ٥٤٤
- اشارة ٥٤٤
- مسألة ٢٨ يجب المسح على البشرة] ٥٤٤
- مسألة ٢٩ لا يجوز المسح على الحائل] ٥٤٥
- مسألة ٣٠ لو دار الأمر بين المسح على الخف و الغسل] ٥٧١
- مسألة ٣١ يعتبر عدم المندوحة في مكان التقيء على الأقوى] ٥٧٢
- مسألة ٣٢ إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل في أثناء الوضوء] ٥٧٩
- مسألة ٣٣: لو توضأ على خلاف التقيء فالأحوط وجوبا لإعادة] ٥٨١
- مسألة ٣٤ لا يجب في مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع] ٥٨٣
- الفصل الثاني في وضوء الجبيرة] ٥٨٩
- اشارة ٥٨٩
- مسألة ٣٥ الجروح و القروح المعصبة حكمها حكم الجبيرة المتقدم] ٥٩٩
- مسألة ٣٦ اللطوخ المطلى بها العضو للتداوى يجرى عليها حكم الجبيرة] ٦٠٣
- مسألة ٣٧ لا فرق في الحكم المتقدم بين الجبيرة المستوعبة للعضو و غيرها] ٦٠٤
- مسألة ٣٨: لا فرق في ثبوت حكم الجبيرة بين الوضوء و الغسل] ٦٠٧
- مسألة ٣٩ لو كانت الجبيرة على العضو الماسح مسح ببلتها] ٦٠٩
- مسألة ٤٠ الأرمد إن كان يضره استعمال الماء تيمم] ٦١٠
- مسألة ٤١ إذا برئ ذو الجبيرة في ضيق الوقت أجزأ وضوؤه] ٦١١
- مسألة ٤٢ إذا كان في عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح في فواصلها] ٦١٦
- مسألة ٤٣ إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة] ٦١٦

- مسألة ٤٤ في الجرح المكشوف] ٦١٧
- مسألة ٤٥ إذا أضر الماء بأطراف الجرح بمقدار المتعارف يكفي المسح على الجبيرة] ٦١٨
- مسألة ٤٦ إذا كان الجرح أو نحوه في مكان آخر غير مواضع الوضوء] ٦١٨
- مسألة ٤٧ لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره] ٦١٩
- مسألة ٤٨ إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسة باطنها] ٦١٩
- مسألة ٤٩ محل الفصد داخل في الجروح] ٦١٩
- مسألة ٥٠ إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا لا يجوز المسح عليه] ٦١٩
- مسألة ٥١ لا يشترط في الجبيرة أن تكون مما تصح الصلاة فيه] ٦٢٠
- مسألة ٥٢ ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيرة] ٦٢١
- مسألة ٥٣ إذا كان رفع الجبيرة و غسل المحل موجبا لفوات الوقت الأظهر العدول إلى التيمم] ٦٢١
- مسألة ٥٤ الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم] ٦٢١
- مسألة ٥٥ إذا كان العضو نجسا يتعين التيمم] ٦٢١
- مسألة ٥٦ لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة إن كانت على المتعارف] ٦٢٢
- مسألة ٥٧ الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث رفعا ناقصا لا مبيح فقط] ٦٢٢
- مسألة ٥٨ يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة في أول الوقت برجاء استمرار العذر] ٦٢٣
- مسألة ٥٩ إذا اعتقد الضرر لم يصح الوضوء] ٦٢٤
- مسألة ٦٠ في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع] ٦٢٥
- [الفصل الثالث في شرائط الوضوء] ٦٢٦
- إشارة ٦٢٦
- منها طهارة الماء و إطلاقه و إباحته] ٦٢٦
- أو منها طهارة أعضاء الوضوء] ٦٢٧
- أو منها إباحة الفضاء الذي يقع فيه الغسل] ٦٣٠
- إشارة ٦٣٠
- مسألة ٦١ يكفي طهارة كل عضو قبل غسله] ٦٣٤

- مسألة ٦٢ إذا توضأ من إناء الذهب أو الفضة بالاعتراف منه دفعة أو تدريجا] ٦٣٥
- أو منها عدم المانع من استعمال الماء] ٦٣٦
- اشارة ٦٣٦
- مسألة ٦٣ إذا توضأ في حال ضيق الوقت عن الوضوء فان قصد أمر الصلاة الأدائي بطل] ٦٣٦
- مسألة ٦٤ لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل] ٦٣٦
- مسألة ٦٥ إذا التفت إلى الغصبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه] ٦٣٨
- مسألة ٦٦ مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف] ٦٣٨
- مسألة ٦٧ يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار] ٦٣٩
- مسألة ٦٨ الحياض الواقعة في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها] ٦٤٣
- مسألة ٦٩ إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر] ٦٤٣
- مسألة ٧٠ إذا دخل المكان الغصبي غفلة، و في حال الخروج توضأ بحيث لا ينافي فوريته] ٦٤٥
- أو منها: النية] ٦٤٨
- اشارة ٦٤٨
- مسألة ٧١ لا يعتبر نية الوجوب و لا الندب] ٦٧٠
- مسألة ٧٢ لا بد من استمرار النية] ٦٨٠
- مسألة ٧٣ لو اجتمعت أسباب متعددة للوضوء كفى وضوء] ٦٨١
- أو منها مباشرة المتوضى للغسل و المسح] ٧٠٤
- أو منها الموالاة] ٧١٢
- اشارة ٧١٢
- مسألة ٧٤ الأحوط عدم الاعتداد ببقاء الرطوبة في مسترسل اللحية الخارج عن حد الوجه] ٧٢٤
- أو منها الترتيب بين الأعضاء] ٧٢٤
- الجزء الثالث ٧٣١
- [تتمة كتاب الطهارة] ٧٣٢
- [تتمة المبحث الثالث] ٧٣٢

- ٧٣٢ [الفصل الرابع فى أحكام الخلل]
- ٧٣٢ اشارة
- ٧٣٢ [مسألة ٧٥ من تيقن الحدث و شك فى الطهارة تطهر]
- ٧٣٣ [مسألة ٧٦ إذا تيقن الحدث و الطهارة و شك فى المتقدم و المتأخر]
- ٧٣٦ [مسألة ٧٧ إذا شك فى الطهارة بعد الصلاة أو غيرها مما يعتبر فيه الطهارة بنى على صحة العمل]
- ٧٣٧ [مسألة ٧٨ إذا شك فى الطهارة فى أثناء الصلاة مثلاً قطعها و تطهر]
- ٧٣٨ [مسألة ٧٩ لو تيقن الإخلال بغسل عضو أو مسحه أتى به]
- ٧٤٦ [مسألة ٨٠: إذا شك بعد الوضوء فى حاجبية شىء كالخاتم لم يلتفت]
- ٧٤٦ [مسألة ٨١ إذا كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسى شكه و صلى فلا إشكال فى بطلان صلاته]
- ٧٤٧ [مسألة ٨٢ إذا كان متوضئاً و توضأ للتجديد و صلى]
- ٧٤٨ [مسألة ٨٣ إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية]
- ٧٥١ [مسألة ٨٤ إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءاً منه]
- ٧٥٢ [مسألة ٨٥ إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل]
- ٧٥٢ [مسألة ٨٦ إذا تيقن أنه دخل فى الوضوء و أتى ببعض أفعاله]
- ٧٥٢ [مسألة ٨٧ إذا شك بعد الوضوء فى وجود الحاجب أو علم بوجوده قبله]
- ٧٥٣ [مسألة ٨٨ إذا كانت أعضاء وضوئه أو بعضها نجساً، فتوضأ]
- ٧٥٨ [الفصل الخامس فى نواقض الوضوء]
- ٧٥٨ اشارة
- ٧٥٨ [الأول و الثانى خروج البول و الغائط]
- ٧٦٦ [الثالث خروج الريح من الدبر]
- ٧٦٨ [الرابع النوم]
- ٧٧٧ [الخامس الاستحاضة]
- ٧٧٨ [مسألة ٨٩ إذا شك فى طروء أحد النواقض بنى على العدم]
- ٧٧٨ [مسألة ٩٠ إذا خرج ماء الاحتقان و لم يكن معه شىء من الغائط لم ينتقض الوضوء]

- ٧٧٨ [مسألة ٩١: لا ينتقض الوضوء بخروج المذى]
- ٧٩٣ [الفصل السادس فى المسلوس و المبطون]
- ٧٩٣ اشارة
- ٧٩٤ [الأولى أن تكون له فترة تسع الوضوء و الصلاة الاختيارية]
- ٧٩٧ [الثانية أن لا تكون له فترة أصلا]
- ٨٠٦ [الثالثة أن تكون له فترة تسع الطهارة و بعض الصلاة]
- ٨١٢ [الرابعة الصورة الثالثة لكن يكون تجديد الوضوء فى الأثناء حرجا عليه]
- ٨١٣ [مسألة ٩٢ الأحوط فى الصورة الثالثة أن يكرر الصلاة بلا تجديد]
- ٨١٣ [مسألة ٩٣ الأحوط وجوبا لمستمر الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث]
- ٨١٥ [مسألة ٩٤ حكم صلاة الاحتياط و الأجزاء المنسية حكم أبعاض الصلاة]
- ٨١٦ [مسألة ٩٥ يجب على المسلوس و المبطون التحفظ من تعدى النجاسة إلى بدنه و ثوبه]
- ٨١٩ [الفصل السابع فى غايات الوضوء]
- ٨١٩ اشارة
- ٨٢٧ [مسألة ٩٦ لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن]
- ٨٣٢ [مسألة ٩٧ لا يجوز جعل المس غاية للوضوء]
- ٨٣٥ [مسألة ٩٨ لا فرق فى جريان الحكم المذكور بين الكتابة بالعربية و الفارسية]
- ٨٣٧ [مسألة ٩٩ الألفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد الكاتب]
- ٨٤٣ [مسألة ١٠٠ يجب الوضوء إذا وجبت إحدى الغايات المذكورة آنفا]
- ٨٦٣ [مسألة ١٠١ إذا دخل وقت الفريضة يجوز الإتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة]
- ٨٦٨ [مسألة ١٠٢ من سنن الوضوء وضع الإناء الذى يغترف منه على اليمين]
- ٩١٣ [المبحث الرابع فى الغسل]
- ٩١٣ اشارة
- ٩١٤ [المقصد الأول فى غسل الجنابة]
- ٩١٥ اشارة

| | |
|-----|--|
| ٩١٥ | الفصل الأول فى سبب الجنابة] |
| ٩١٥ | اشارة |
| ٩١٥ | [الأول خروج المنى] |
| ٩١٥ | اشارة |
| ٩٢٥ | [مسألة ١ إن عرف المنى فلا إشكال] |
| ٩٣٢ | [مسألة ٢ من وجد منيا و علم أنه منه بجنابة لم يغتسل منها وجب عليه الغسل] |
| ٩٣٥ | [مسألة ٣ إذا دار أمر الجنابة بين شخصين لم يجب الغسل على أحدهما] |
| ٩٣٩ | [مسألة ٤ البلل المشكوك الخارج قبل الاستبراء منه بالبول بحكم المنى ظاهرا] |
| ٩٣٩ | [الثانى الجماع] |
| ٩٣٩ | اشارة |
| ٩٥٢ | [مسألة ٥ إذا تحقق الجماع تحققت الجنابة للفاعل و المفعول به] |
| ٩٥٩ | [مسألة ٦ إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل] |
| ٩٦٠ | [مسألة ٧ إذا تحرك المنى و لم يخرج إلى الخارج لا يجب الغسل] |
| ٩٦٠ | [مسألة ٨ يجوز للشخص إجناب نفسه] |
| ٩٦٣ | [مسألة ٩ إذا شك فى أنه هل حصل الدخول أم لا لا يجب عليه الغسل] |
| ٩٦٣ | [مسألة ١٠ الوطء فى دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبلها] |
| ٩٦٥ | الفصل الثانى فيما يتوقف صحته أو جوازه على غسل الجنابة] |
| ٩٦٥ | اشارة |
| ٩٦٥ | [الأول الصلاة] |
| ٩٦٥ | [الثانى الطواف] |
| ٩٦٧ | [الثالث الصوم] |
| ٩٦٧ | [الرابع مس كتابه القرآن] |
| ٩٧٢ | [الخامس اللبث فى المساجد] |
| ٩٨٥ | [السادس قراءة آية السجدة] |

- ٩٨٥ اشارة
- ٩٨٩ [مسألة ١١ لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد]
- ٩٩٢ [مسألة ١٢ ما يشك في كونه جزءا من المسجد لا تجرى عليه أحكام المسجديّة]
- ٩٩٢ [مسألة ١٣ لا يجوز أن يستأجر الجنب لكنس المسجد في حال الجنابة]
- ٩٩٦ [مسألة ١٤ إذا علم إجمالا جنابة أحد الشخصين لا يجوز استئجارهما]
- ٩٩٨ [مسألة ١٥ مع الشك في الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة]
- ١٠١٢ [الفصل الثالث فيما يكره على الجنب]
- ١٠٢٩ [الفصل الرابع في واجباته]
- ١٠٢٩ اشارة
- ١٠٢٩ [النية]
- ١٠٢٩ [غسل ظاهر البشرة]
- ١٠٣٦ [الإتيان بالغسل على إحدى كفتين]
- ١٠٣٦ اشارة
- ١٠٣٦ [الترتيب]
- ١٠٥٠ [ثانيهما الارتماس]
- ١٠٥٠ اشارة
- ١٠٦٠ [مسألة ١٤ النية في هذه الكيفية يجب أن تكون مقارنة لتغطية تمام البدن]
- ١٠٦٠ [مسألة ١٥ لا يعتبر خروج البدن كلّاً]
- ١٠٦١ [أو منها إطلاق الماء و طهارته و إباحته و إباحة الآتيّة]
- ١٠٦٥ [مسألة ١٦ الغسل الترتيبي أفضل من الغسل الارتماسي]
- ١٠٦٦ [مسألة ١٧ يجوز العدول من الترتيبي إلى الارتماسي]
- ١٠٦٦ [مسألة ١٨ يجوز الارتماس فيما دون الكرا]
- ١٠٦٧ [مسألة ١٩ إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه]
- ١٠٦٩ [مسألة ٢٠ ماء غسل المرأة عليها لا على الزوج]

- مسألة ٢١: إذا خرج من بيته بقصد الغسل في الحمام كفى ذلك في نية الغسل]----- ١٠٧٤
- مسألة ٢٢: إذا كان قاصدا عدم إعطاء العوض للحمامي]----- ١٠٧٥
- مسألة ٢٣: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل ثم شك بنى على عدم]----- ١٠٧٦
- مسألة ٢٤: إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالمغصوب يجوز الغسل منه]----- ١٠٧٦
- مسألة ٢٥: الغسل في حوض المدرسة غير صحيح لأهلها و لغيرهم]----- ١٠٧٧
- مسألة ٢٦: الماء الذي يسبلونه لا يجوز الوضوء و لا الغسل منه]----- ١٠٧٧
- مسألة ٢٧: الغسل بالمتزر الغصبي باطل]----- ١٠٧٧
- الفصل الخامس في آداب الغسل]----- ١٠٧٨
- اشارة----- ١٠٧٨
- مسألة ٢٨: الاستبراء بالبول ليس شرطا في صحة الغسل]----- ١٠٨٩
- مسألة ٢٩: إذا بال بعد الغسل و لم يكن قد بال قبله لم تجب إعادة الغسل]----- ١٠٩٦
- مسألة ٣٠: إذا دار أمر المشتبه بين البول و المنى]----- ١٠٩٦
- مسألة ٣١: يجزى غسل الجنابة عن الوضوء]----- ١٠٩٧
- مسألة ٣٢: إذا خرجت رطوبة مشبهة بعد الغسل]----- ١٠٩٩
- مسألة ٣٣: لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشبهة بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار]----- ١٠٩٩
- مسألة ٣٤: لو أحدث بالأصغر في أثناء الغسل أتمه و توضأ]----- ١١٠٠
- مسألة ٣٥: حكم سائر الأغسال حكم غسل الجنابة في عدم بطلانها بالأحدث الأصغر]----- ١١٠٦
- مسألة ٣٦: إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل]----- ١١٠٨
- مسألة ٣٧: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول]----- ١١١١
- مسألة ٣٨: إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابة أم لا بنى على صحة صلاته]----- ١١١٧
- مسألة ٣٩: إذا اجتمع عليه أغسال متعددة]----- ١١١٨
- مسألة ٤٠: إذا كان يعلم إجمالا أن عليه أغسالا لكنه لا يعلم بعضها بعينه]----- ١١١٨
- الجزء الرابع----- ١١٣٢
- تنمة كتاب الطهارة----- ١١٣٢

- ١١٣٢ تتممة المبحث الرابع فى الغسل
- ١١٣٢ [المقصد الثانى فى غسل الحيض]
- ١١٣٢ اشارة
- ١١٣٤ [الفصل الأول فى سببه]
- ١١٣٥ [تحديد مصاديق الحيض]
- ١١٣٧ [مسألة ١: إذا افتضت البكر فسال دم كثير و شك فى أنه من دم الحيض أم من دم العذرة أو منهما]
- ١١٤٤ [مسألة ٢: إذا تعذر الاختبار المذكور فالأقوى الاعتبار بحالها السابق من حيض أو عدمه]
- ١١٤٤ اشارة
- ١١٤٧ تنبيه
- ١١٤٨ تتميم
- ١١٥١ بقى فى المقام أمران:
- ١١٥١ الأول: أنه بناء على اعتبار الجانب و لزوم العمل بالرواية على أحد الوجهين المتقدمين فالظاهر وجوب الفحص عليها
- ١١٥١ الثانى: بناء على اعتبار الجانب فمورد الرواية ما لو علم بوجود القرحة و تردد الدم بينها و بين الحيض.
- ١١٥١ [الفصل الثانى فى تحديد وقت الحيض]
- ١١٥١ [لا حيض قبل البلوغ]
- ١١٥٧ [فى سن اليأس]
- ١١٦٢ [الشك فى كون المرأة قرشيا]
- ١١٦٤ [حكم النسب بالزنا]
- ١١٦٧ [مسألة ٣: الأقوى مجامعة الحيض للحمل]
- ١١٦٧ اشارة
- ١١٧٧ تنبيهات
- ١١٧٧ الأول: العشرون يوما فى التفصيل المتقدم تبدأ من أول العادة،
- الثانى: ما يخرج بعد العادة بعشرين يوما حيث لا يحكم عليه بالحيضية لا يكون تكرره فى وقته من أشهر الحمل موجبا لانقلاب العا
- الثالث: إذا تم دليل الصفات فلو كان بعض الدم واجدا لها دون بعض فهو خارج عن المتيقن من الدليل المذكور،

١١٧٨

- الرابع: الذى تقتضيه القواعد مشاركة الحامل لغيرها فى حكم الحيض ١١٧٨
- الخامس: الحكم بعدم حيضية ما يخرج بعد العشرين يوما من العادة ١١٧٩
- [الفصل الثالث فى تحديد مدة دم الحيض] ١١٧٩
- اشارة ١١٧٩
- أما اعتبار التوالى ١١٨١
- فقد استدل له بوجهه.. ١١٨١
- الأول: الاحتياط، ١١٨١
- الثانى: استصحاب عدم الحيض. ١١٨٢
- الثالث: عموم أحكام الطاهر، ١١٨٣
- الرابع: الرضوى: ١١٨٣
- الخامس: ما فى المدارك من أن المتبادر من قولهم عليهم السلام: أدنى الحيض ثلاثة و أقله ثلاثة، كونها متواليه. ١١٨٤
- بقى فى المقام أمور.. ١١٨٨
- [الأمر] الأول: أن الذى صرح به الشيخ و نسبه لبعض أصحابنا لزوم كون الثلاثة فى ضمن العشرة، ١١٨٨
- الأمر الثانى: لا يبعد اختصاص المرسلة بما إذا كان التلفيق فى أقل الحيض بين دميين لا أكثر، ١١٩٢
- الأمر الثالث: [حكم النقاء المتخلل بين الدمين] ١١٩٣
- الأمر الرابع: لما كانت مرسلة يونس مختصة بما إذا كان تفرق الدم فى أيام العادة فقد مال فى الحقائق إلى تقييدها لإطلاق حديثى ١١٩٩
- الأمر الخامس: لا إشكال فى وجوب الغسل إذا زاد الدم الأول على مقدار الاستحاضة القليلة. ١١٩٩
- الأمر السادس: الظاهر أنه بناء على اعتبار التوالى فى الأيام الثلاثة فاللازم كونها فى أول الحيض، ١٢٠٠
- [الكلام فى الليالى] ١٢٠٠
- [مقدار خروج الدم فى اليوم] ١٢٠٢
- [أكثر الحيض] ١٢٠٦
- اشارة ١٢٠٦
- تنبيهات: ١٢٠٧
- الأول: أن الكلام فى الليالى المتوسطة و المتطرفة فى الأكثر يظهر مما سبق فى الأقل، ١٢٠٧

- الثاني: تقدم منا في مسألة اعتبار التوالى في تعقيب ما ذكره المحقق الخراسانى قدس سره ١٢٠٧
- الثالث: الكلام فى ظهور إطلاقات التحديد فى اعتبار التوالى ١٢٠٧
- [أقل الطهر] ١٢٠٨
- [الكلام فى الدم الفاقد فى الحد] ١٢٠٩
- [الفصل الرابع فى معيار العادة و أحكامها] ١٢١١
- اشارة ١٢١١
- [أقسام العادة] ١٢١٢
- اشارة ١٢١٢
- بقى فى المقام أمور.. ١٢١٥
- الأول: الظاهر توقف العادة العددية مطلقا- وقتية كانت أم لا- على الاتفاق فى عدد الأيام، ١٢١٦
- الثاني: الظاهر أنه لا يعتبر فى العادة العددية استقرار عادة للطهر، ١٢١٦
- الثالث: لا يبعد عدم إخلال الاختلاف اليسير فى انعقاد العادة الوقتية و العددية ١٢١٧
- الرابع: الظاهر أنه لا يعتبر فى استقرار العادة فى العدد تعدد الشهر و لا توالى الشهرين، ١٢١٧
- الخامس: صرح فى المعتبر و التذكرة و المنتهى و محكى غيرها بانعقاد العادة المركبة، ١٢٢١
- السادس: لو كان حيض المرأة بنحو يتخلله النقاء ١٢٢٣
- السابع: ادعى فى المنتهى الاتفاق على انقلاب العادة العددية بالمرتتين المتفتتين، ١٢٢٤
- [مسألة ٤: ذات العادة الوقتية- سواء أ كانت عددية أم لا- تحيض بمجرد رؤية الدم فى العادة] ١٢٢٦
- اشارة ١٢٢٦
- بقى فى المقام أمور.. ١٢٣٢
- الأول: [حكم الصفرة فى غير أيام العادة] ١٢٣٢
- الثاني: لا يخفى أن النصوص المتقدمة لا تنهض ببيان اعتبار الصفات فى حيضية الدم فى موردها، ١٢٣٣
- الثالث: فى مرسله يونس القصيرة عن أبى عبد الله عليه السلام: ١٢٣٤
- تتميم: [قاعدة الإمكان] ١٢٣٦
- اشارة ١٢٣٦

- ١٢٣٧ ----- إذا عرفت هذا، فاعلم أنهم استدلو على القاعدة بوجهه..
- ١٢٤٥ ----- [الكلام فى عموم حجبة الصفات]
- ١٢٤٨ ----- [قصور قاعدة الإمكان عن الصفرة]
- ١٢٤٩ ----- بقى الكلام فى مورد القاعدة،
- ١٢٥٤ ----- و قد تحصل مما تقدم أمور..
- ١٢٥٥ ----- [مسألة ٥: غير ذات العادة الوقتية تحيض برؤية الدم]
- ١٢٦٤ ----- [مسألة ٦: إذا تقدم الدم على العادة الوقتية أو تأخر عنها بمقدار كثير]
- ١٢٦٥ ----- [مسألة ٧: الأقوى ثبوت العادة بالتمييز]
- ١٢٦٩ ----- [الفصل الخامس فى الدم المتقطع]
- ١٢٦٩ ----- [إذا رأت الدم ثلاثة أيام و انقطع، ثم رأت ثلاثة أخرى أو أزيد]
- ١٢٦٩ ----- اشارة ..
- ١٢٨٠ ----- بقى فى المقام أمران:
- ١٢٨٠ ----- الأول: بعد ما سبق من كون الأول حيضا فلا إشكال فى عدم حيضية الثانى لو كان بعد مضى عشرة أيام من رؤية الأول. ---
- الثنائى: قد تضمن صحيح يونس بن يعقوب فىمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة و الطهر كذلك مكررا التحيض بكل دم إلى شهر «٤»،
- ١٢٨٢ ----- [مسألة ٨: إذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منهما حيضا مستقلا]
- ١٢٨٣ ----- [الفصل السادس فى تشخيص الحيض]
- ١٢٨٣ ----- [إذا انقطع دم الحيض لدون العشرة، فإن احتملت بقاءه فى الرحم وجب الاستبراء]
- ١٢٨٦ ----- [الكلام فى الاستظهار مع النقاء و احتمال العود فى ضمن العشرة]
- ١٢٨٨ ----- [كيفية الاستبراء]
- ١٢٩١ ----- [الكلام فيما لو لم تستبرا]
- ١٢٩١ ----- [الكلام فىمن تعذر عليها الاستبراء]
- ١٢٩٢ ----- [مسألة ٩: إذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة و لو بصفرة]
- ١٢٩٢ ----- اشارة ..
- ١٢٩٤ ----- [الكلام فى الاستظهار]

- ١٢٩٤ ----- [فى وجوب الاستظهار و عدمه لذات العادة بعد مضيها]
- ١٣١٣ ----- [مقدار الاستظهار]
- ١٣٢٣ ----- [مسألة ١٠: الكلام فى جملة من أحكام المستحاضة]
- ١٣٢٣ ----- [رجوع مستمرة الدم للعادة مع تحقيق العادة التى ترجع إليها]
- ١٣٢٣ ----- اشارة
- ١٣٢٥ ----- [ترجيح العادة على التمييز]
- ١٣٢٩ ----- [رجوع غير ذات العادة للتمييز]
- ١٣٣٤ ----- بقى فى المقام أمور..
- ١٣٤١ ----- [الكلام فى شروط التمييز]
- ١٣٤١ ----- اشارة
- ١٣٤٨ ----- بقى فى المقام أمران..
- ١٣٥٠ ----- [رجوع المبتدأة لعادة نسائها]
- ١٣٥٠ ----- اشارة
- ١٣٥٣ ----- بقى فى المقام أمور..
- ١٣٥٩ ----- [حكم اختلاف الأقارب فى العدد]
- ١٣٥٩ ----- اشارة
- ١٣٦٣ ----- و حيث ظهر ما ينبغى العمل عليه فالمناسب النظر فى بقية الأقوال على تداخلها و اضطرابها.
- ١٣٦٩ ----- بقى فى المقام أمور..
- ١٣٧٣ ----- [حكم المضطربة]
- ١٣٧٤ ----- [حكم الناسية الرجوع للتمييز]
- ١٣٨٢ ----- تتمييم: ينبغى إلحاق الكلام فى وظائف المستحاضة بأمور..
- ١٣٨٣ ----- الأول: لا بد فى الانتقال من وظيفة لأخرى من ارتفاع موضوع الأولى و تحقق موضوع الثانية،
- ١٣٨٣ ----- الثانى: لا إشكال فى جريان الوظائف السابقة فى مستمرة الدم أكثر من شهر،
- ١٣٨٤ ----- الثالث: لا يخفى أن تشريع الوظائف المذكورة لا يرجع إلى تحديد الحيض واقعا بها،

- ١٣٨٥ [مسألة ١١]: الأقوى عدم ثبوت عادة شرعية مركبة]
- ١٣٨٥ [مسألة ١٢: الكلام في ذات العادة العددية]
- ١٣٩٥ [مسألة ١٣: إذا حصرت وقت عاداتها في عدد من أيام الشهر يزيد على أيام عاداتها]
- ١٣٩٦ [مسألة ١٤: إذا ذكرت وقت عاداتها و نسيت عددها،]
- ١٣٩٦ اشارة
- ١٣٩٩ و بقي في المقام أقوال آخر ذكرت في أغلب كلماتهم في الناسية لعددها،
- ١٣٩٩ اشارة
- ١٣٩٩ الأول: الاختصار على الثلاثة،
- ١٣٩٩ الثاني: جواز كل من الاختصار على الثلاثة و التحيض بالروايات،
- ١٣٩٩ الثالث: الاحتياط فيما زاد على الثلاثة إلى تمام العشرة،
- ١٤٠٢ الفهرست
- ١٤٠٧ الجزء الخامس
- ١٤٠٧ [تتمة كتاب الطهارة]
- ١٤٠٧ [تتمة المبحث الرابع في الغسل]
- ١٤٠٧ [تتمة المقصد الثاني في غسل الحيض]
- ١٤٠٧ [الفصل السابع في أحكام الحائض]
- ١٤٠٧ اشارة
- ١٤٠٧ [مسألة ١٥]: يحرم على الحائض جميع ما يشترط فيه الطهارة من العبادات]
- ١٤٠٧ اشارة
- ١٤١٣ بقي الكلام في ثمره الحرمة الذاتية.
- ١٤١٥ [أو يحرم عليها جميع ما يحرم على الجنب.]
- ١٤١٥ [مسألة ١٦: يحرم وطؤها في القبل عليها و على الفاعل]
- ١٤٢٥ [مسألة ١٧ كفارة وطء الحائض]
- ١٤٢٥ اشارة

- بقي في المقام أمور... ١٤٣٣
- الأول: الظاهر عدم الفرق في الأمة بين القنّة و المدبرّة و أم الولد و المكاتبّة... ١٤٣٣
- الثاني: الظاهر عدم الفرق في الزوجيّة بين الحرّة و الأمّة و الدائمّة و المنقطعة... ١٤٣٤
- الثالث: لو لم تكن الموطوءة زوجة و لا أمّة... ١٤٣٤
- الرابع: الظاهر عدم الإشكال في جواز دفع كفارة وطء الزوجة لمسكين واحد... ١٤٣٤
- الخامس: قال في العروة الوثقى: «وجوب الكفارة في الوطء في دبر الحائض غير معلوم، لكنه أحوط». ١٤٣٥
- السادس: حكى في الجواهر عن ظاهر كشف الغطاء تعميم وجوب الكفارة لما إذا كانت المرأة ميتة... ١٤٣٥
- السابع: الظاهر أن المعيار في الأول و الوسط و الآخر على الحيض الذي يقع فيه الوطء... ١٤٣٦
- الثامن: الظاهر تعدد الكفارة بتعدد الوطء... ١٤٣٧
- التاسع: الظاهر عدم الإشكال في أن الحيض لو فجأ في أثناء الإدخال لزوم التخلص و يحرم الاستمرار فيه... ١٤٣٩
- العاشر: ذكر في العروة الوثقى أنه لو خرج حيضها من غير الفرج حرم وطؤها في الفرج... ١٤٤٠
- الحادى عشر: صرح في العروة الوثقى بعدم سقوط الكفارة بالعجز عنها... ١٤٤٠
- الثاني عشر: المدار في مقدار الكفارة واقعا على الموضوع الواقعي من حيثية المرأة و أنها زوجة أو أمّة... ١٤٤٤
- الثالث عشر: قال في المنتهى في فروع مسألة كفارة وطء الحائض: «الثاني عشر: يجب الامتناع من الوطء وقت الاشتباه... ١٤٤٤
- الرابع عشر: قال في الجواهر: «لا إشكال عندهم، بل لا خلاف في قبول قول المرأة في الحيض إن لم تكن متهمّة... ١٤٤٥
- الخامس عشر: صرح جملة من الأصحاب بمشاركة النفساء للحائض في حكم الكفارة... ١٤٤٧
- [مسألة ١٨: طلاق الحائض و ظهارها] ١٤٤٧
- إشارة... ١٤٤٧
- بقي في المقام أمران: ١٤٥١
- الأول: تقدم في الفرع الثالث عشر من فروع كفارة الوطء إلزام بعضهم بالاحتياط مع اشتباه الحيض و لو كان لاستمرار الدم... ١٤٥١
- الأمر الثاني: لا يخفى أن ما كان من الأحكام المتقدمة قد أخذ في أدلته عنوان الحائض... ١٤٥١
- [مسألة ١٩]: يجب الغسل من حدث الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث الأكبر] ١٤٥٢
- شارة... ١٤٥٢
- [كيفية غسل الحيض] ١٤٥٣

- ١٤٥٦ [هل يجزى الغسل عن الوضوء]
- ١٤٥٦ [قول الأول عدم الإجزاء]
- ١٤٥٨ [القول الثاني إجزاء الغسل عن الوضوء]
- ١٤٦٥ [مسألة ٢٠: يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان دون غيره]
- ١٤٦٥ اشارة
- ١٤٦٦ [لا يجب على الحائض قضاء الصلاة]
- ١٤٦٨ [إذا طرأ الحيض أثناء الوقت]
- ١٤٦٨ اشارة
- ١٤٦٩ يقع الكلام فيما ذكره الأصحاب و في نصوص المقام و هو في مسألتين:
- ١٤٨٣ [مسألة ٢١ غسل الحائض من الحدث الأكبر]
- ١٤٨٦ [مسألة ٢٢: استحباب الوضوء و الذكر للحائض]
- ١٤٨٦ اشارة
- ١٤٨٩ بقي في المقام أمور..
- ١٤٨٩ الأول: قال في التذكرة: «و لا يرفع هذا الوضوء حدثا و لا يبيح ما شرطه الطهارة»
- ١٤٩٠ الثاني: قال في المنتهى: «لو فقدت الماء هل تميم أم لا؟»
- ١٤٩١ الثالث: ذكر في المنتهى أن الغسل لا يقوم مقام الوضوء في أداء الوظيفة المذكورة، لعدم تناول النص له.
- ١٤٩١ الرابع: هل يجزى الوضوء المذكور للحائض إذا كانت محدثة بالأكبر غير الحيض،
- ١٤٩٢ [مسألة ٢٣: مكروهات الحائض]
- ١٤٩٢ [المقصد الثالث في الاستحاضة]
- ١٤٩٢ اشارة
- ١٤٩٣ [مسألة ٢٤: تحديد موارد الاستحاضة]
- ١٤٩٣ اشارة
- ١٥٠١ و قد تحصل من جميع ما تقدم أمور..
- ١٥٠١ الأول: أن كل دم يخرج من طريق الرحم ليس بحيض و لا نفاس فهو استحاضة

- الثاني: أنه إن أحرز عدم حيضية الدم بقاعدة تنهض بإثبات لازم مؤداها لزم البناء على كونه استحاضة، ----- ١٥٠١
- الثالث: أن الدم إذا خرج من باطن الفرج لقرح أو جرح فيه أو لمروره عليه مع نبعه من الجوف غير الرحم فهو ليس باستحاضة و لا حية
- [في ناقضية الاستحاضة للطهارة] ----- ١٥٠١
- [مسألة ٢٥]: في أقسام الاستحاضة] ----- ١٥٠٢
- [مسألة ٢٦: وجوب الفحص عن صور الاستحاضة] ----- ١٥٠٥
- [مسألة ٢٧: حكم الاستحاضة القليلة] ----- ١٥١١
- [مسألة ٢٨: حكم الاستحاضة المتوسطة] ----- ١٥٢٩
- اشارة ----- ١٥٢٩
- بقي في المقام أمور.. ----- ١٥٣٨
- الأول: [المعيار في السيالان الذي يعتبر عدمه في المتوسطة و وجوده في الكثيرة هو عبور الدم عن الكرسف] ----- ١٥٣٨
- الثاني: كما صرح الأصحاب رضى الله عنهم في المقام بوجوب غسل واحد لليوم صرحوا بكونه قبل صلاة الصبح. ----- ١٥٣٨
- الثالث: مقتضى إطلاق النصوص الاكتفاء في المتوسطة بعدم سيالان الدم لتبديل الكرسف قبل سيالان الدم منه ----- ١٥٤٠
- الرابع: مقتضى اقتصار الأصحاب رضى الله عنهم في تعيين أحكام المستحاضة على حال الدم مع الكرسف أنه لا عبرة بسيالانه مع عدم
- [مسألة ٢٩: حكم الاستحاضة الكثيرة] ----- ١٥٤١
- اشارة ----- ١٥٤١
- فلا يبقى في المقام إلا أمران: ----- ١٥٥١
- الأول: الصلاة. ----- ١٥٥١
- الثاني: الطواف. ----- ١٥٥٥
- [الكلام في النوافل الرواتب] ----- ١٥٥٩
- بقي في المقام أمور. ----- ١٥٦١
- الأول: حيث سبق منا وجوب تجديد الغسل لكل صلاتين في غير الفرائض اليومية، ----- ١٥٦١
- الثاني: ذكر بعضهم وجوب تأخير الوضوء و الغسل للمستحاضة بأقسامها إلى دخول الوقت. ----- ١٥٦١
- الثالث: الظاهر التداخل بين الاستحاضة و غيرها من أسباب الحدث الأصغر و الأكبر، ----- ١٥٦٣
- [مسألة ٣٠: إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الصبح وجب الغسل للظهرين] ----- ١٥٦٣

- [مسألة ٣١: إذا حدثت الكبرى بعد صلاة الصبح وجب غسل للظهرين و آخر للعشاءين]----- ١٥٦٦
- [مسألة ٣٢: إذا انقطع دم الاستحاضة انقطاع براء قبل الأعمال وجبت تلك الأعمال]----- ١٥٦٧
- [مسألة ٣٣: إذا علمت المستحاضة أن لها فترة تسع الطهارة و الصلاة وجب تأخير الصلاة إليها]----- ١٥٧٧
- [مسألة ٣٤: إذا انقطع الدم انقطاع براء و جددت الوظيفة اللازمة لها لم تجب المبادرة إلى فعل الصلاة]----- ١٥٧٨
- [مسألة ٣٥: إذا اغتسلت ذات الكثرة لصلاة الظهرين و لم تجمع بينهما عمدا أو لعذر وجب عليها تجديد الغسل للعصر]----- ١٥٧٨
- [مسألة ٣٦: إذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى إلى الأعلى - كالقليلة أو المتوسطة إلى الكثيرة، و كالمتوسطة إلى الكثيرة]----- ١٥٧٩
- [مسألة ٣٧: إذا انتقلت الاستحاضة من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها بالنسبة إلى الصلاة الأولى]----- ١٥٨٠
- [مسألة ٣٨: ما يستثنى من وجوب المبادرة]----- ١٥٨٢
- [مسألة ٣٩: يجب عليها التحفظ من خروج الدم]----- ١٥٨٤
- إشارة----- ١٥٨٤
- بقى في المقام أمور..----- ١٥٨٥
- الأول: قد يستفاد من إطلاقهم وجوب التحفظ في جميع أقسام المستحاضة و عدم اختصاصه بالكثرة،----- ١٥٨٥
- الثاني: بناء على مبطلية خروج الدم بسبب عدم التحفظ للصلاة دون الطهارة يتعين اختصاص التحفظ بحال الصلاة،----- ١٥٨٦
- الثالث: قرب في الروض و محكى الذكرى وجوب التحفظ من الدم على الصائمة في تمام النهار،----- ١٥٨٧
- الرابع: النصوص و إن اشتملت على الاستنفار و الاستذفار و التلجم و التعصب و ضم الفخذين و الاستيثاق، إلا أن الظاهر رجوع الجميع
- [مسألة ٤٠: جملة من أحكام المستحاضة]----- ١٥٨٨
- [صوم المستحاضة]----- ١٥٨٨
- إشارة----- ١٥٨٨
- بقى في المقام أمور..----- ١٥٩٥
- الأول: تقدم عن الشهيدين و صاحب المعالم وجوب تقديم غسل الفجر للصائمة.----- ١٥٩٥
- الثاني: [أن استبعاد الترك غير العمدي في تمام الشهر مانع من حمله عليه و ملزم بحمله على الترك العمدي و لو للجهل بالحكم]
- الثالث: أن مقتضى إطلاق فتاوى الأصحاب و معاهد إجماعاتهم عدم الفرق بين صوم شهر رمضان و غيره،----- ١٥٩٦
- [الأحوط توقف صحة صوم الاستحاضة على غسل الفجر]----- ١٥٩٦
- [الأحوط وجوبا توقف جواز وطئها على الغسل]----- ١٥٩٧

- ١٦٠١ [دخول المساجد و قراءة العزائم للمستحاضة]
- ١٦٠٣ [مس المستحاضة للمصحف]
- ١٦٠٤ [المقصد الرابع فى النفاس]
- ١٦٠٤ اشارة
- ١٦٠٤ [مسألة ٤١: تحديد النفاس و جملة من أحكامها]
- ١٦٠٤ اشارة
- ١٦٠٤ [تحديد النفاس]
- ١٦٠٩ [لا حد لقليل النفاس]
- ١٦١٠ [الكلام فى أكثر النفاس]
- ١٦١٠ [منها قول المشهور بأن أكثر النفاس عشرة أيام من حين الولادة]
- ١٦١٠ اشارة
- ١٦١٠ فقد استدل عليه بوجوه:
- ١٦١٥ [منها اكثر النفاس خروجها قبل الثمانية عشر]
- ١٦١٥ اشارة
- ١٦١٦ فيدل عليه جملة من النصوص:
- ١٦٢١ [منها ما قد يظهر من كلام ابن ابي عقيل بان مقدار النفاس بذات العادة بحسب طبعها]
- ١٦٢٥ [إذا رآته بعد العشرة لم يكن نفاسا]
- ١٦٢٦ [مبدأ حساب الأكثر من حين تمام الولادة]
- ١٦٢٧ [كون النقاء المتخلل بين أجزاء النفاس الواحد بحكم النفاس]
- ١٦٢٩ [حكم التوأمين]
- ١٦٢٩ اشارة
- ١٦٣٢ بقى فى المقام أمران:
- ١٦٣٢ الأول: [الكلام فى الفرق بين القول بوحدة النفاس و بتعددده فى التوأمين]
- ١٦٣٣ الثانى: لو ألفت الولد الواحد قطعاً متفرقة

- ١٦٣٤ ----- [إذا لم تر الدم إلا فى العاشر]
- ١٦٣٩ ----- [إذا رآته حين الولادة ثم انقطع ثم رآته قبل العشرة و انقطع عليها]
- ١٦٣٩ ----- [مسألة ٤٢: الدم الخارج قبل ظهور الولد ليس بنفاس]
- ١٦٤٣ ----- [مسألة ٤٣: إذا تجاوز دمها العشرة من حين الولادة رجعت لعادتها فى الحيض]
- ١٦٤٥ ----- [مسألة ٤٤: حكم غير ذات العادة و ذات العادة إذا رأت الدم فى عشرة الولادة و استمر حتى تجاوز العشرة من حين الولادة]
- ١٦٤٨ ----- [مسألة ٤٥: النفساء بحكم الحائض فى الاستظهار عند تجاوز الدم أيام العادة]
- ١٦٤٨ ----- اشارة
- ١٦٥٠ ----- [يتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على السواء من المحرمات و المكروهات]
- ١٦٥٠ ----- اشارة
- ١٦٥٣ ----- و من هنا كان المناسب النظر فى كل حكم من أحكام الحيض، و فى نهوض الأدلة بإثباته للنفساء.
- ١٦٥٣ ----- الأول: تحريم العبادات المشروطة بالطهارة،
- ١٦٥٤ ----- الثانى: تحريم وطئها.
- ١٦٥٥ ----- الثالث: تحريم دخولها للمساجد.
- ١٦٥٥ ----- الرابع: تحريم قراءة العزائم.
- ١٦٥٦ ----- الخامس: تحريم مس كتابة القرآن المجيد.
- ١٦٥٦ ----- السادس: كراهة سؤرها على ما تقدم فى الأسار.
- ١٦٥٦ ----- السابع: كراهة الخضاب.
- ١٦٥٦ ----- الثامن: كراهة حضورها عند الميت حال النزع.
- ١٦٥٦ ----- التاسع: استحباب الذكر لها فى أوقات الصلاة.
- ١٦٥٧ ----- [تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة و لا يصح طلاقها]
- ١٦٥٨ ----- [مسألة ٤٦: شروط الحيض المتأخر عن النفاس]
- ١٦٦٤ ----- الفهرست
- ١٦٦٩ ----- الجزء السادس
- ١٦٦٩ ----- [تمت كتاب الطهارة]

| | |
|------|---|
| ١٦٦٩ | [تتمه المبحث الرابع] |
| ١٦٦٩ | [المقصد الخامس فى غسل الأموات] |
| ١٦٧٠ | اشاره |
| ١٦٧٠ | [الفصل الأول فى أحكام الاحتضار] |
| ١٦٧٠ | اشاره |
| ١٦٧٠ | [مسأله ١: الكلام فى وجوب الاستقبال بالميت حال الاحتضار و جمله من أحكامه] |
| ١٦٧٠ | اشاره |
| ١٦٧٠ | [وجوب الاستقبال حال الاحتضار] |
| ١٦٧٠ | اشاره |
| ١٦٧١ | و كيف كان، فقد استدل للوجوب بجمله من النصوص: |
| ١٦٧٦ | بقى فى المقام أمور: |
| ١٦٨٠ | [كيفية استقبال المحتضر و الميت] |
| ١٦٨٠ | اشاره |
| ١٦٨١ | بقى شىء: |
| ١٦٨١ | [هل يعتبر استئذان الولي فى الاستقبال] |
| ١٦٨١ | اشاره |
| ١٦٨٢ | بقى فى المقام أمران: |
| ١٦٨٣ | [فى استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه إن اشتد عليه النزاع] |
| ١٦٨٦ | [استحباب تلقين المحتضر الشهادتين و الإقرار بالنبي ص و الأئمة ع و سائر الاعتقادات الحقه] |
| ١٦٨٦ | اشاره |
| ١٦٩٠ | بقى فى المقام أمور: |
| ١٦٩١ | [ما يكره حال الاحتضار] |
| ١٦٩٣ | [ما يستحب بعد الموت] |
| ١٧٠٠ | [ما يكره بعد الموت] |

- ١٧٠١ [الفصل الثاني في الغسل]
- ١٧٠١ [أوجوب التجهيز كفائي]
- ١٧٠٤ [إزالة النجاسة عن بدن الميت]
- ١٧٠٧ [أوجوب تغسيله ثلاثة أغسال هو المعروف بين الأصحاب]
- ١٧٠٩ [الكلام في وجوب الخليطين في الغسلتين]
- ١٧٠٩ اشارة
- ١٧١٠ و قد يستدل لهما ببعض النصوص:
- ١٧١٠ الأول: خبر معاوية بن عمار
- ١٧١٠ الثاني: صحيح يعقوب بن يقطين:
- ١٧١٠ الثالث: صحيح الفضل بن عبد الملك
- ١٧١١ [أوجوب الترتيب بين الغسلات]
- ١٧١١ اشارة
- ١٧١١ و قد استدل عليه بوجوه:
- ١٧١١ الأول: الإجماع
- ١٧١٢ الثاني: أن الترتيب حيث ثبت في غسل الجنابة ثبت هنا للإجماع على عدم الفرق بينهما في ذلك،
- ١٧١٢ الثالث: النصوص
- ١٧١٥ بقي في المقام أمور:
- ١٧١٥ الأول: تقدم في غسل الجنابة أن ما تضمنته بعض النصوص من عدم جواز تقديم تمام البدن على الرأس لا مجال لرفع اليد عنه،
- ١٧١٥ الثاني: تضمنت جملة من النصوص المتقدمة الأمر بالبدء باليمين،
- ١٧١٦ الثالث: لو تم الدليل على الترتيب المذكور فظاھره إلحاق الرقبة بالبدن
- ١٧١٦ الرابع: صرح في القواعد بسقوط الترتيب بالارتماس،
- الخامس: تقدم في أول فصل أجزاء الوضوء أن المقدار الواجب من الماء ما يصدق معه وصول الماء للبشرة و مسّه لها و لو بمعونة الي
- ١٧٢٠ [أوجوب النية في غسل الميت]
- ١٧٢٠ اشارة

- بقى فى المقام أمور: ----- ١٧٢٣
- الأول: ظاهر الدروس و عن الذكرى الاكتفاء بنية واحدة للأغسال الثلاثة، ----- ١٧٢٣
- الثانى: صرح فى جامع المقاصد و الروض و الروضة و المدارك و محكى الذكرى بأن النية نية الصاب. ----- ١٧٢٥
- الثالث: صرح غير واحد بجواز تعدد الغاسل بنحو الاشتراك و بنحو التوزيع، ----- ١٧٢٦
- [مسألة ٢: وجوب الرجوع إلى الولي فى أحكام الميت] ----- ١٧٢٦
- اشارة ----- ١٧٢٦
- و حيث ظهر ثبوت الولاية فى الجملة فينبغى الكلام فى أمور متعلقة بتحديددها و ما يتعلق بها: ----- ١٧٢٨
- الأول: أن ظاهر الأصحاب كون الأولوية المذكورة على نحو الوجوب، ----- ١٧٢٨
- الثانى: قال فى محكى مجمع البرهان: كون الأولوية بمعنى عدم جواز اشتغال الأبعد بأحكام الميت إلا بإذن الأقرب، ----- ١٧٢٩
- الثالث: ظاهر كلام الأصحاب، بل صريح جماعة أن مقتضى الولاية لزوم صدور الفعل من الولي أو بنظره. ----- ١٧٢٩
- الرابع: أشرنا فى ذيل الكلام فى الوجوب الكفائى إلى ما يظهر من غير واحد من الأصحاب من منافاة ولاية شخص خاص له. ١٧٢٩
- الخامس: مقتضى ثبوت ولاية الولي على خصوصيات التجهيز أنه لو أمر أو أذن بوجه خاص لم يجز التخلف عنه، ----- ١٧٣٢
- السادس: لا يبعد البناء على عموم الولاية للخصوصيات الكمالية فى واجبات التجهيز- ----- ١٧٣٢
- السابع: الظاهر أن الولاية لا تسقط بإسقاط الولي. ----- ١٧٣٢
- الثامن: قد يظهر منهم عدم صحة الصلاة و الغسل لو وقعا بدون إذن الولي، ----- ١٧٣٣
- [ولاية الزوج] ----- ١٧٣٤
- اشارة ----- ١٧٣٤
- إذا عرفت هذا فيقع الكلام فى أمور: ----- ١٧٣٥
- [ولاية الأرحام] ----- ١٧٣٨
- اشارة ----- ١٧٣٩
- و كيف كان، فقد يستدل عليه بأمور: ----- ١٧٣٩
- بقى شىء: ----- ١٧٤٥
- تذنيبان: ----- ١٧٤٧
- [مسألة: ٣ فروع تعيين الأولياء] ----- ١٧٤٩

- [مسألة ٤]: إذا تعذر استئذان الولي] ١٧٥٦
- [مسألة ٥: إذا أوصى أن يغسله شخص معين لم يجب عليه القبول] ١٧٥٨
- اشارة ١٧٥٨
- تنبيه: ١٧٦٣
- [مسألة ٦: بقیة شروط التفسيل من طهارة الماء و إباحته و إباحة متعلقات الغسل] ١٧٦٣
- [مسألة ٧: یجزي تفسيل الميت قبل برده] ١٧٦٤
- [مسألة ٨: إذا تعذر الصدر و الكافور فالأقوى وجوب تفسيله ثلاث مرات بالماء القراح] ١٧٦٦
- اشارة ١٧٦٦
- بقی فی المقام أمور: ١٧٧٠
- الأول: قال فی التذكرة: «لو لم یجد الصدر ففی تفسيله بما یقوم مقامه من الخطمی و نحوه إشکال» ١٧٧٠
- الثانی: ما تقدم جار فیما لو تعذر أحد الخلیطین، فیجب المیسور من الغسل أيضا، ١٧٧١
- الثالث: [أنه لو وجد الخلیطان بعد الغسل بالماء القراح و قبل الدفن وجبت الإعادة] ١٧٧١
- الرابع: لو تعذر التفسيل ثلاثا اقتصر علی ما یمكن مرة أو مرتین. ١٧٧٢
- بقی شیء: ١٧٧٤
- [مسألة ٩: یعتبر فی کل من الصدر و الكافور أن لا یكون کثیرا] ١٧٧٤
- اشارة ١٧٧٤
- بقی فی المقام فروع تتعلق بالخلیطین ١٧٨٣
- اشارة ١٧٨٣
- الأول: قال فی جامع المقاصد عند الکلام فی الصدر: و یعتبر کونه مطحونا ١٧٨٤
- الثانی: قد وقع التعبير بجلال الکافور فی جملة من کلمات قدماء الأصحاب رضی الله عنهم ١٧٨٤
- الثالث: قال فی المقنع: «و یلقى فی الماء شیء من جلال الکافور و شیء من ذریرة». ١٧٨٥
- الرابع: فی صحیح الفضل بن عبد الملك [و ما تضمنه من کون الغسلة الأولى بالحرص - الذی هو الأشنان - مخالف لبقیة النصوص و
- [مسألة ١٠: إذا تعذر الماء أو خیف تناثر لحم الميت بالتفسيل یمم] ١٧٨٧
- اشارة ١٧٨٧

- المقام الأول: فى أن سقوط التفسيل يقتضى الانتقال للميم، ١٧٨٨
- المقام الثانى: فى تحديد موارد سقوط التفسيل الموجب للانتقال للميم. ١٧٩١
- [مسألة ١١: يجب أن يكون الميم بيد الحى] ١٧٩٥
- اشارة ١٧٩٥
- تنبيه: ١٧٩٧
- [مسألة ١٢: يشترط فى الانتقال إلى الميم الانتظار إذا احتمل تجدد القدرة على التفسيل] ١٧٩٧
- [مسألة ١٣: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثناءه بنجاسة خارجية أو منه وجب تطهيره] ١٧٩٧
- [مسألة ١٤: إذا خرج من الميت بول أو منى لا تجب إعادة غسله] ١٨٠٠
- [مسألة ١٥: لا يجوز أخذ الأجرة على تفسيل الميت] ١٨٠٢
- [مسألة ١٦: يجوز أن يكون المغسل صبيا] ١٨٠٤
- [مسألة ١٧: يجب فى المغسل أن يكون مماثلا للميت فى الذكورة و الأنوثة] ١٨٠٦
- اشارة ١٨٠٦
- [أو يستثنى من ذلك صور:] ١٨٠٨
- [الأولى: أن يكون الميت طفلا لم يتجاوز ثلاث سنين] ١٨٠٨
- [الثانية: الزوج و الزوجة] ١٨١٢
- [الثالثة: المحارم] ١٨٢٥
- [الرابعة: المولى] ١٨٣٠
- [مسألة ١٨: إذا اشتبه ميت بين الذكر و الأنثى] ١٨٣٦
- اشارة ١٨٣٦
- بقى فى المقام أمران: ١٨٤١
- الأول: أن وجوب تفسيل المحرم الخنثى من وراء الثياب الذى بنى عليه جملة من الأصحاب يبتنى على ما تقدم فى مطلق تفسيل
- الثانى: ما تقدم يجرى فى كل مشتبه بين الصنفين و لا طريق لتعيينه، ١٨٤٢
- [مسألة ١٩: إذا انحصر المماثل بالكافر الكتابى] ١٨٤٢
- [مسألة ٢٠: إذا لم يوجد المماثل حتى المخالف و الكتابى سقط الغسل] ١٨٤٩

- مسألة ٢١: إذا دفن الميت بلا تغسيل عمداً أو خطأ جاز بل وجب نبشه لتغسيله أو تيممه] ١٨٥٣
- مسألة ٢٢: إذا مات الميت محدثاً بالأكبر كالجنب أو الحيض لا يجب تغسيله إلا غسل ميت فقط] ١٨٥٣
- مسألة ٢٣: إذا كان محرماً لا يجعل الكافور في ماء غسله الثاني] ١٨٥٤
- مسألة ٢٤: يجب تغسيل كل مسلم حتى المخالف عدا صنفين] ١٨٥٨
- إشارة ١٨٥٨
- يلزم النظر في بقية ما استدل أو يستدل به عليه، و هي أمور: ١٨٥٩
- الأول: ما في الجواهر من استصحاب جريان أحكام المسلم عليه. ١٨٥٩
- الثاني: ما دل على عموم وجوب الصلاة على المسلم. ١٨٥٩
- الثالث: ما أشار إليه في الجواهر [من إيجاب تغسيل الميت في بلاد الإسلام] ١٨٦٠
- الرابع: ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره ١٨٦١
- الخامس: إطلاق النصوص أو عمومها، ١٨٦١
- بقي في المقام أمور. ١٨٦٧
- الأول: اشرنا في صدر الكلام في المسألة إلى تصريح جملة من الأصحاب بكراهة تغسيل المخالف. ١٨٦٧
- الثاني: صرح في كتاب الجنائز من المبسوط و الخلاف و كتاب الجهاد من المنتهى و التذكرة بعدم تغسيل القتيل من أهل البغي، ٨
- الثالث: مقتضى إطلاق سيدنا المصنف قدس سره هنا وجوب تغسيل المخالف على الوجه المشروع عندنا ١٨٦٩
- الرابع: قال شيخنا الأعظم قدس سره: ثم لو غسل غسلنا فالظاهر ترتب الآثار عليه ١٨٧٢
- الخامس: بناء على عدم جواز تغسيل المخالف فلا إشكال ظاهراً في إلحاق أطفال المؤمنين بهم في الأحكام، ١٨٧٣
- السادس: صرح غير واحد بوجوب تغسيل ولد الزنا، ١٨٧٣
- السابع: اشرنا آنفاً إلى إلحاق الأطفال بأبائهم المسلمين و الكفار في جريان أحكام الإسلام و الكفر عليهم، ١٨٧٤
- الثامن: ما تقدم من إلحاق الطفل بأبيه أو أبويه في الإسلام و الكفر يجرى في المجنون الذي يتصل جنونه بصغره، ١٨٧٧
- التاسع: صرح في المبسوط بإسلام الطفل المسي منفرداً عن أبويه تبعاً للساي. ١٨٧٨
- العاشر: صرح جمهور الأصحاب بأن لقيط دار الإسلام محكوم بالإسلام، ١٨٧٩
- [الموردان اللذان سقط غسل الميت فيهما] ١٨٨١
- [الأول الشهيد] ١٨٨١

- ١٩٠٥-----[الثاني: من وجب قتله برجم أو قصاص]
- ١٩١٤-----[مسألة ٢٥: قد ذكروا للتغسيل سننا و مكروهات]
- ١٩١٤-----[مستحبات التغسيل]
- ١٩١٤-----[مستحبات التغسيل التي ذكره المصنف]
- ١٩٣٧-----[مستحبات التغسيل التي لم يذكره المصنف]
- ١٩٤٦-----[مكروهات التغسيل]
- ١٩٤٦-----اشارة
- ١٩٥٣-----تتميم:
- ١٩٥٤-----بقي شيء،
- ١٩٥٤-----الفهرست
- ١٩٦١-----تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

مصباح المنهاج

إشارة

سرشناسه : طباطبائی حکیم، محمد سعید، ۱۹۳۵-م.
 عنوان و نام پدید آور : مصباح المنهاج / تأليف محمد سعيد الطباطبائي الحكيم.
 مشخصات نشر : نجف : دارالهلل، ۱۴۲۷ق = ۲۰۰۶م = ۱۳۸۵ -
 مشخصات ظاهري : ج.
 شابك : دوره: ۴-۵۴-۸۲۷۶-۹۶۴ ؛ ج. ۱: ۴-۵۴-۸۲۷۶-۹۶۴ ؛ ج. ۲-۴۲-۸۲۷۶-۹۶۴ ؛ ج. ۳: ۹-۴۳-۸۲۷۶-۹۶۴ ؛ ج. ۷: ۹۶۴-۹۶۴-۸۳-۸۲۷۶ ؛ ج. ۸: ۸-۸۴-۸۲۷۶-۹۶۴ ؛ ج. ۵: ۵-۸۵-۸۲۷۶-۹۶۴
 وضعیت فهرست نویسی : برون سپاری.
 یادداشت : عربی.
 یادداشت : ج. ۴ و ۵ (چاپ اول: ۱۴۲۶ق = ۲۰۰۵م = ۱۳۸۴).
 یادداشت : ج. ۳ و ۷ و ۸ (چاپ اول: ۱۴۳۰ق = ۲۰۰۹م = ۱۳۸۸)
 یادداشت : ج. ۹ (چاپ؟: ۱۳۹۴).
 یادداشت : چاپ قبلی: محمد سعید طباطبائی حکیم، ۱۴۱۵ق = ۱۹۹۴م = ۱۳۷۳.
 یادداشت : کتابنامه.
 مندرجات : ج. ۱. کتاب التجارة. - ج. ۴ و ۵ و ۷ و ۸. کتاب الطهارة
 موضوع : اصول فقه شیعه
 رده بندی کنگره : BP۱۵۹/۸ ط ۲م ۶ ۱۳۸۵
 رده بندی دیویی : ۲۹۷/۳۱۲
 شماره کتابشناسی ملی : ۱۰۴۱۸۹۴

الجزء الأول

[کتاب الطهارة]

إشارة

کتاب الطهارة و فيه مباحث:

[المبحث الأول في أقسام المياه و أحكامها]

إشارة

المبحث الأول في أقسام المياه و أحكامها و فيه فصول:

[الفصل الأول في تقسيم الماء إلى مطلق و مضاف]

الفصل الأول ينقسم ما يستعمل فيه لفظ الماء (١) إلى قسمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب اشرح لي صدري و يسر لي أمري و أحلل عقدة من لساني يفقهوا قولي.

اللهم اهدني فيمن هديت، و عافني فيمن عافيت، و تولني فيمن توليت.

اللهم كن في عوني في جميع أموري، أنت حسبي و نعم الوكيل، نعم المولى و نعم النصير، و لا حول و لا قوة إلا بك، عليك توكلت و إليك أنيب.

(١) مقتضى ما ذكره قدس سره عدم كون التقسيم بلحاظ المعنى الحقيقي للماء، و لعل ذلك هو المشهور. خلافاً لشيخنا الأستاذ دامت بركاته «١»، فقد استظهر أن التقسيم بلحاظ المعنى الحقيقي، و أن الماء بما له من المعنى شامل للمضاف. لصحة استعماله فيه و في المقسم و الأولى كونه حقيقة. و لعدم التكلف و العناية في

(١) الشيخ حسين الحلبي (دامت بركاته) (منه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨

...

التقسيم المذكور بحسب الذوق السليم.

نعم، المنصرف من إطلاقه خصوص المطلق، لا مطلق الماء و لا المضاف منه، بل إرادة كل منهما محتاجة إلى قرينة خاصة. و فيه: أن الاستعمال أعم من الحقيقة.

و دعوى: عدم العناية في التقسيم مردودة عليه، و لا سيما بعد عدم معرفته التقسيم المذكور بين أهل اللغة، و إنما عهد من الفقهاء لأجل تعلق غرضهم به، و أعمالهم العناية لأجل ذلك غير عزيز.

بل ما اعترف به من انصراف خصوص المطلق كالمنافي لما ذكره أولاً من عموم المعنى، إذ الانصراف مع عموم المعنى إنما يكون لطوارئ خاصة توجب القرينة العامة الارتكازية على التقييد، و لذا يختص غالباً بعرف خاص أو مقام خاص يناسب الطارئ المذكور، و لا يكون عاماً إلا مع عموم الطارئ، و هو يوجب النقل غالباً مع طول المدة، و لا مجال لدعوى ذلك في المقام، إذ لا إشكال في عموم الانصراف و سبق أمده، لعدم معهودية إطلاق الماء مجرداً عن الإضافة على غير الماء المطلق من أحد، و عدم الموجب لانصرافهم المذكور لو لا الوضع.

و إن شئت قلت: لا طريق لإثبات الوضع في أمثال المقام إلا من استعمالات أهل اللغة و تبادلهم، و هي مختصة بالمطلق و لا تناسب التعميم.

نعم، لا يبعد كون إطلاق الماء مع الإضافة على أقسام الماء المضاف بنحو الحقيقة، كما سيأتي.

هذا، و ظاهر سيدنا المصنف قدس سره: أن التقسيم بلحاظ ما يستعمل فيه لفظ الماء بحيث يكون الاستعمال مأخوذاً في الجامع الملحوظ مقسماً في المقام.

و ربما يقال: إن التقسيم بلحاظ جامع ارتكازي معنوي، و هو الواجد للعنصر الخاص، الذي يدرك العرف تحققه في المطلق و

المضاف معا وإن لم يطلق عليه الماء حقيقة، فإن ما يصح إطلاق الماء عليه و لو مضافا خصوصا السائل المشارك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩

الأول: ماء مطلق، و هو ما يصح استعمال لفظ الماء فيه بلا مضاف إليه، كالماء الذى يكون فى البحر أو النهر أو البئر أو غير ذلك، فإنه يصح أن يقال له: ماء، و إضافته إلى البحر مثلا للتعين، لا لتصحيح الاستعمال.

الثانى: ماء مضاف (١)، و هو ما لا يصح استعمال لفظ الماء فيه بلا مضاف إليه، كماء الرمان و ماء الورد، فإنه لا يقال له ماء إلا مجازا، و لذا يصح سلب الماء عنه.

مع الماء المطلق فى الماهية الحقيقية و إن خالفه فى الحقيقة العرفية، دون بقية السوائل، كالزيت و نحوه مما لا يدرك العرف واجديته لعنصر الماء.

و فيه: أنه إنما يقتضى كون إطلاق الماء مع الإضافة فى الموارد المتفرقة بلحاظ الجهة المذكورة، و لا يقتضى كون الجهة المذكورة هى الملحوظة فى المقسم فى مقام التقسيم.

كيف و لو كان كذلك لزم عموم المقسم لجميع ما يدرك العرف اشتماله على عنصر الماء كالريق و البول و الدمع و نحوها مما يكون له اسم يخصه و لا يطلق عليه الماء عند العرف حتى مضافا، مع وضوح قصوره عنها إلا بعناية أخرى غير العناية الملحوظة للفقهاء فى مقام التقسيم، و هو شاهد بكون التقسيم بلحاظ المسمى، لا بلحاظ تلك الجهة.

(١) أشرنا إلى قرب كون إطلاق الماء عليه بلحاظ مشاركته مع الماء فى العنصر، و لذا لا يطلق على مثل الزيت و إن كان معتصرا من الجسم.

كما أنه لا يبعد كون المنشأ فى الإطلاق ضيق التعبير، لعدم اختصاص أنواعه غالبا بأسماء تخصصها، فاضطروا لإطلاق اسم الماء مضافا لما يميزه، و لذا لا-يجرى ذلك غالبا فيما له اسم ظاهر يخصه كاللبن و البول و الريق و العرق و نحوهما و إن كانت مشاركة له فى الجهة المذكورة و أمكن تخيل الاعتصار فيها من الأجسام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠

...

هذا، و لا يبعد كون إطلاق الماء مع الإضافة فى مثل ذلك حقيقة، كما صرح به سيدنا المصنف قدس سره فتكون الإضافة تنمى للاسم الموضوع، لا قرينه على المجاز فى إطلاق لفظ الماء.

و مجرد الاستغناء بالمجاز عن الوضع المذكور لوفائه بغرض التفهيم مع فرض لزوم القرينة له و هى الإضافة، لا ينافى تحقق الوضع لتخفيف مثونه الاستعمال باستغنائه عن ملاحظة العلاقة اللازمة فى المجاز.

و لا سيما بناء على ما هو الظاهر من عدم كون الوضع فى أغلب اللغة تعيينيا مستندا لواضع خاص قد لاحظ الآثار و الفوائد المترتبة عليه، و إنما هو تعين مستند للعرف العام اللغوى بسبب حاجتهم و ارتكازياتهم التى أودعها الله تعالى فيهم من الاهتمام بالبيان و التفاهم، فإنه حيث كانت الجهة المصححة للاستعمال و الحاجة اللتان أشرنا إليهما ارتكازيتين فى جميع ما يكون من هذا النوع فمن القريب جدا تحقق الوضع النوعى بجميع ما يكون من هذا السنخ، و لو بسبب كثرة الاستعمال بحيث تكون الجهة المصححة للاستعمال معيارا فى الوضع نوعا، لا علاقة مصححة للمجاز ملحوظة عند الاستعمال، فان الالتفات للعلاقة المذكورة عند كل استعمال محتاج إلى عناية خاصة يبعد التزامها فى مثل هذه الاستعمالات الكثيرة المطردة.

بل التأمل فى حال الاستعمالات المذكورة عند العرف شاهد بعدم ابتنائها على ملاحظة العلاقة، و ليست كاستعمال الماء من دون

إضافة في الموارد المذكورة لقرينه حالية. بل لا فرق عند العرف بين إطلاق قشر الرمان و ماء الرمان مثلاً في عدم الابتداء على العلاقة، وإن افترقا في كون الإضافة في الأول للتعين، وفي الثاني لتتميم الاسم، كما ذكرنا.

و الأمر سهل، لعدم ترتب الأثر العملي على ذلك بعد فرض لزوم الإضافة و حصول التفهيم بها، إما لكونها قرينه على المجاز، أو لكونها متممة للاسم.

ثم إنه ظهر من جميع ما ذكرنا أن الجسم المائع على قسمين.

الأول: ما لا يدرك العرف واجديته لعنصر الماء، كالزيت. و لا إشكال ظاهراً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١

...

في عدم مطهريته، و لا يعرف القول بها من أحد.

الثاني: ما يدرك العرف واجديته له، و هو.

تارة: يختص باسم عرفاً، و لا يعرف بإطلاق اسم الماء عليه حتى مع الإضافة، كالبول، و اللبن، و الريق و غيرها.

و اخرى: لا يطلق عليه الماء الا مع الإضافة، كماء الرمان و ماء الورد.

و ثالثة: يطلق الماء عليه من دون إضافة، كماء النهر و البحر.

و لا إشكال في مطهرية الثالث، كما سيأتي إن شاء الله تعالى. كما أن الكلام وقع بينهم في مطهرية الثاني.

و أما الأول فظاهر بعض مشايخنا عدم القائل بمطهريته، و هو في محله لو كان وجه البناء على المطهرية في الماء المضاف التمسك بإطلاق الماء.

لكنه غير ظاهر منهم، بل يظهر منهم التمسك بأدلة خاصة، و هي قد تعم القسم المذكور، لورود بعضها في البصاق و النيذ، و الظاهر أنهما منه.

و يأتي تمام الكلام في ذلك في المسألة الحادية و العشرين من هذا المبحث إن شاء الله تعالى.

تتميم: قد أهمل سيدنا المصنف قدس سره طهارة الماء و مطهريته، فلم يتعرض لهما هنا، و لعله لوضوحهما في مقام الفتوى و العمل، و ينبغي لنا التعرض لهما هنا، مع النظر في أدلتهم، لأهمية تشخيص حالهما من حيثية العموم و الخصوص.

فيقع الكلام في أمور.

الأول: لا ريب في طهارة الماء المطلق في نفسه.

و يستدل عليه - بعد الإجماع، و ما دل على طهوريته، بناء على أن الطهور هو الطاهر، أو مبالغة فيه، أو هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره، على ما سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى - بأمور.

الأول: ما دل على مطهريته - لو تم - لدلالته على طهارته في نفسه بالملازمة العرفية، خصوصاً في مثل الماء من المائعات، التي يلزم عرفاً من نجاستها التنجيس لا التطهير.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢

...

و دعوى: ان ما دل على عموم مطهرية الماء - لو تم - مخصص أو مقيد بما دل على عدم حصول التطهير بالماء النجس، فيكون التمسك به في الماء المشكوك الطهارة من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، فلا مجال في الماء المذكور للبناء على مطهريته،

فضلا عن إثبات طهارته بذلك.

مدفوعة: بأن وضوح توقف مطهرية الماء على طهارته و الملازمة بينهما ارتكازا موجب لكون عموم مطهريته بيانا لعموم طهارته، فيجب الرجوع للعموم المذكور في الماء المشكوك لإثبات طهارته المستتبعة لمطهريته. و لو فرض ثبوت نجاسة بعض أقسام الماء كان مخصصا للعموم المذكور المستفاد من عموم المطهرية مع فرض الملازمة المذكورة، فيقتصر في التخصيص على مورد اليقين. فالمقام نظير ما دل على جواز لعن بنى أمية قاطبة الذى يكون- بضميمة وضوح التنافى بين اللعن و الإيمان- بيانا عرفا لعدم إيمانهم، حيث لا مجال لرفع اليد عن العموم المذكور فى من يشك فى إيمانه بتوهم تخصيص عموم جواز لعنهم بعدم جواز لعن المؤمن الموجب لكون التمسك بالعموم فى من يشك فى إيمانه تمسكا بالعام فى الشبهة المصداقية.

و إنما يتم ذلك لو استفيد اعتبار طهارة الماء فى التطهير به من دليل خاص تعبدى، لولاه لكان مقتضى العموم جواز التطهير بالنجس، كما هو الحال فى عموم وجوب إكرام العلماء مع ما يدل على عدم جواز إكرام العالم الفاسق، لعدم كون عدم جواز إكرام الفاسق من الوضوح و المفروغية بنحو ينهض عموم وجوب إكرام العلماء ببيان عدم فسقهم كى يرجع إليه عند الشك فى فسق أحدهم. و تمام الكلام فى مبحث العموم و الخصوص من الأصول.

هذا، و يأتى فى آخر المقام الثانى عند الكلام فى مطهرية الماء ما له دخل فى المقام.

الثانى: ما دل على جريان أصالة الطهارة فى الماء، كرواية حماد عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: الماء كله طاهر حتى يعلم أنه قدر» (١) و غيرها، حيث استدل بها

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣

...

بعض مشايخنا.

بدعوى: أنه و إن قيل بسوقها لبيان قاعدة الطهارة الظاهرية فقط، إلا أنها دالة حينئذ على طهارة الماء واقعا فى نفسه بالالتزام، و يكون الشك فى الطهارة حينئذ لاحتمال عروض النجاسة، لا لثبوتها بالأصل.

و لا يخفى أنه بناء على سوقها لبيان الطهارة الظاهرية فقط فموضوع الطهارة الظاهرية ليس هو ذات الماء، بل الماء بقيد الشك، و من الظاهر أن ثبوت الطهارة الظاهرية للماء المشكوك الحكم لا يستلزم عموم الظاهرية لذات الماء، بل فرض العلم بكونه قدرا فى الغاية شاهد بوجود النجس الواقعى فيه. و حمله على خصوص النجس بالعرض مبنى على الملازمة التى عرفت إنكارها. و منه يظهر أنه لا مجال لتوهم أنه لو فرض كون قسم من الماء نجسا بالذات لم يكن مجرى لقاعدة الطهارة، إذ لا أقل من استصحاب النجاسة حينئذ.

لاندفاعه: بأن الماء المذكور إن فرض العلم بنجاسته خرج عن موضوع الحكم لفرض تقييده بالشك، و إن فرض الشك فى تطهيره بعد فرض نجاسته بالأصل كان مقتضى العموم المذكور طهارته ظاهرا، لو لا- حكومة الاستصحاب على قاعدة الطهارة فى سائر الموارد، و إن فرض الشك فى أصل نجاسته امتنع الرجوع لاستصحاب النجاسة فيه، و تعين البناء على طهارته ظاهرا بمقتضى هذه الروايات.

و دعوى: أن وظيفة الإمام عليه السلام التنبيه فى مثل ذلك على الحكم الواقعى و عدم الاكتفاء ببيان الوظيفة الظاهرية.

مدفوعة: بأن ذلك مختص بما إذا كان عليه السلام بصدد التعرض لحكم ذلك الماء بعنوانه الاولى كماء البئر- كما لو سئل عن

ذلك - لا في مثل المقام، حيث أنه عليه السلام بصدد بيان الوظيفة الظاهرية في مطلق الماء المشكوك، و ليس بصدد التعرض للحكم الواقعي، كما هو الحال في سائر موارد بيان الوظيفة الظاهرية.

و إلفي موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤

...

قدر، فإذا علمت فقد قدر، و ما لم تعلم فليس عليك» (١)، و في موثق مسعدة بن صدقة عنه عليه السلام: «كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه» (٢)،

و قد تضمن الأول عموم الطهارة الظاهرية في الأشياء، و تضمن الثاني عموم الحل الظاهري لها، فهل يمكن دعوى دلالتها بالالتزام على عموم الحل و الطهارة الواقعيين للأشياء في أنفسها؟! فالإنصاف أن الاستدلال بالنصوص المذكورة بناء على سوقها لبيان الطهارة الظاهرية فقط للماء في غاية الإشكال.

نعم، قد يدعى سوقها لبيان الطهارة الواقعية و الظاهرية معاً للماء، فإن الغاية و إن كانت غاية للطهارة الظاهرية، و هي قرينة على سوق الصدر لبيان الطهارة الظاهرية أيضاً لا الواقعية، إلا أنه لما كان موقوفاً على تقييد الماء بالمشكوك الحال، و هو مما لا يناسب التعميم جداً، و على إلغاء خصوصية الماء في الحكم، لوضوح ثبوت الطهارة الظاهرية في كل مشكوك، و هو خلاف ظاهر أخذ العنوان الذاتي في موضوع الحكم، و لا سيما في مثل الماء الذي ارتكز في أذهان العرف طهارته، حيث ينسب مع ذلك سوق القضية على طبق الارتكاز المذكور، كان ذلك مانعاً من التصرف في الصدر و تحكيم ظهور الغاية عليه، بل يلزم التفكيك بينه و بين الغاية بجعلها غاية لما يستفاد منه تبعاً، من الحث على الجرى العملي على الطهارة و ترتيب آثارها، فإن الحكم بطهارة الماء واقعا ليس وارداً لمحض بيان حاله، بل للحث على ترتيب الآثار المناسبة له، فكأنه قيل: الماء كله طاهر، و اعمل على مقتضى الطهارة حتى تعلم أنه قدر، فيكون نظير الاستثناء المنقطع.

و هذا بخلاف موثق عمار و مسعدة، فإن الموضوع فيهما هو الشيء، و هو عنوان عرضي لا ينتزع عن الشيء بلحاظ ذاته فقط، بل بلحاظ الجهات العرضية أيضاً، فكما يكون الماء و التراب و القطن و الحديد و غيرها أفراداً له، كذلك يكون المتغير و الميت و ملاقي الدم و غيرها أفراداً له.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب ما يكتسب به حديث ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥

...

و من الظاهر أن جعل الطهارة و الحل الواقعيين لكل شيء بهذا العموم الواسع مناف لفرض العلم بالنجاسة و الحرمة في الغاية. و دعوى: حمل الشيء في الصدر على خصوص ما ينتزع بلحاظ الذات، ليكون مرجعه إلى ثبوت الطهارة للأشياء بذواتها، فلا ينافي فرض الشك في النجاسة بلحاظ الطوارئ الخارجية كالملاقاة و الموت و غيرهما.

مدفوعة: بأن الحمل على ذلك ليس بأولى من حمله على خصوص المشكوك، بل الثاني أولى، لما فيه من المحافظة على السنخية بين الغاية و المغيى.

و بعبارة أخرى: التفكيك بين الغاية و المغيى بالوجه الذى ذكرنا مخالف للظاهر فى نفسه، و إنما يلتجأ إليه فى روايات الماء محافظة على خصوصية الماء و عموم الارتكازى المصرح به فى الصدر، و حيث لا مجال لذلك فى الموثقين، إذ لا بد من التصرف فى عمومهما على كل حال، فلا موجب للتفكيك المذكور.

على أنه لا مجال لحمل الصدر فيهما على الحكم الواقعى مع ما هو المفروغ عنه من وجود النجس و الحرام ذاتا فى الأشياء، فلا بد من حمله على الحكم الظاهرى، فيطابق الغاية. فتأمل جيدا.

ثم إن نصوص قاعدة الطهارة فى الماء لو دلت على عموم طهارته واقعا فهي إنما تقتضى طهارته ذاتا، كما هو المنسب من أخذ العنوان الذاتى فى موضوع الحكم، و ليس لها إطلاق أحوالى يقتضى طهارته الواقعية، ليكون مرجعا فى دفع احتمال تنجسه لطارئ، و ليس العموم الأحوالى المستفاد من الغاية إلا لبيان الطهارة الظاهرية.

و منه يظهر الوجه فى حمل القدر المفروض فى الغاية على خصوص القدر الطارئ، فإنه هو المناسب لعموم الطهارة الواقعية للماء بذاته.

هذا، و ما ذكرناه من الوجه فى استفادة عموم الطهارة الواقعية فى الماء من هذه النصوص و إن كان قابلا للإنكار، إلا أنه قريب جدا، مناسب لما ينسب من النصوص بدوا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

الثالث: ما دل من الروايات الكثيرة على تنجس الماء القليل بالملاقاة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦

...

و الكثير بالتغير، و اعتصامه بدونه «١»، فإنه قد يستدل بذلك.

بدعوى: أن الحكم بالتنجس و الاعتصام ظاهر فى المفروغية عن الطهارة الذاتية، إذ لا معنى للحكم بهما على النجس، و حيث كان فى الروايات ما هو مطلق أو عام لجميع أقسام الماء كان دالا على عموم طهارته.

و فيه: أن الروايات المذكورة مسوقة لبيان سببية الملاقاة و التغير للنجاسة و سببية الكرية للاعتصام، و إطلاقه لا يقتضى إلا عموم قابلية السبب للتأثير لا فعليه التأثير، ليستلزم قابلية الموضوع، فلا ينافى عدم تأثيره فى بعض الموارد، لقصور الموضوع، لكونه نجسا بالذات.

و إن شئت قلت: الإطلاق مسوق لبيان السببية بعد الفراغ عن قابلية الموضوع، فلا ينهض بإثبات قابلية الموضوع.

و لذا لا- يظن من أحد الالتزام بأنه لو ورد عموم حاكم بأن الجلل محرم لأكل الحيوان مثلا- كان دالا على عموم حلية الحيوانات بالأصل، بحيث ينافيه ما دل على تحريم بعض الحيوانات ذاتا.

غاية الأمر فى المقام أن بيان سببية السبب ظاهر فى فعليه تأثيره فى بعض الموارد، لقابلية الموضوع، و إلا كان بيانه لغوا عرفا، لعدم ترتب العمل عليه، إلا أنه ليس موردا للشك و لا محلا للكلام فى المقام.

الرابع: ما دل على اعتصام الماء فى نفسه مطلقا، كالنوى: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شىء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» «٢»، فإن الحكم بعدم تنجيسه ظاهر فى طهارته عرفا، و ليس عدم تنجيسه لكونه نجسا، و ليس هو فى مقام البيان من جهة أخرى كى يمنع من الإطلاق، كما تقدم فى الوجه السابق، كما أن مقتضى إطلاقه الأحوالى بقاء الماء على الطهارة، لا مجرد طهارته ذاتا.

لكن العموم المذكور لم يثبت بوجه معتد به إذ لم أعثر على دليل له غير

(١) راجع الوسائل باب: ٨، ٩ من أبواب الماء المطلق و غيرهما.

(٢) رواه عن المعتمر و السرائر فى الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧

...

النبي المتقدم والنبي الآتي، والأول قد روى مرسلا في المعتبر «١»، وعن عوالي اللثالي «٢»، وعن محكي السرائر أنه متفق على روايته «٣». وحجته بمثل ذلك لا يخلو عن إشكال، بل منع، لقرب أخذه من العامة، لرواية المضمون المذكور من طرقهم، وعدم روايته من طرقنا. مع أنه مناف لما دل على اعتبار الكرية في الاعتصام، لصعوبة الجمع بينهما عرفا، لظهوره في أن الاعتصام مقتضى طبيعة الماء التي خلق عليها، وظهور الأدلة المذكورة في أنه من لواحق الكرية التي هي من سنخ العرض الزائد على الذات. فتأمل.

ومنه يظهر حال ما عن ابن أبي جمهور الأحسائي: «روى متواترا عن الصادق عن آبائه عليهم السلام أن الماء طاهر لا ينجسه إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته» «٤»، فإنه - مع ضعف سنده - ظاهر في أن عدم التنجيس كالطهارة من أحكام الماء بحسب طبعه. وأما ما في غير واحد من النصوص من عدم انفعال الماء بالنجاسة ما لم يتغير، كصحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء واشرب، فإذا تغير الماء وتغير الطعم فلا توضأ منه ولا تشرب» «٥»، وغيره. فهو وارد في مقام بيان دوران التنجيس مدار التغير وعدمه، بعد الفراغ عن قابلية الموضوع، فلا ينهض إطلاقه بإثبات قابلية كل ماء للتنجيس وأنه طاهر، كما تقدم نظيره. مع أنه لا بد من رفع اليد عن الإطلاق المذكور - لو تم - بما دل على اعتبار الكرية في الاعتصام، فلا ينهض بإثبات طهارة القليل إلا بفرض فهم عدم

(١) راجع ص: ١٦.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المطلق حديث ٤.

(٣) حكاه عنه في الوسائل عند روايته للحديث.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨

...

الخصوصية. فتأمل.

الأمر الثاني: الماء المطلق كما يكون طاهرا في نفسه كذلك هو مطهر لغيره من الحدث والخبث إجماعا مستفيضا كما في مفتاح الكرامة، وكتابا وسنة كادت تكون متواترة، وإجماعا محصلا ومنقولا نقلا مستفيضا، بل متواترا، كما في الجواهر. وفي المعتبر: «و هو مذهب أهل العلم سوى [عدا، خ. ل] سعيد بن المسيب، فإنه قال: لا يجوز الوضوء بماء البحر مع وجود الماء، وما حكى عن عبد الله بن عمر أنه قال: التيمم أحب [أعجب، خ. ل] إلى منه». ولم يستبعد في الجواهر كون تحريم الوضوء بماء البحر مخالفا لضروري الدين.

و كيف كان، فقد يستدل عليه - بعد الإجماع المذكور - بأمور.

الأول: إطلاق الطهور عليه في الكتاب والسنة، وهو مبني على اقتضاء الطهور للمطهرية، وحيث كان ذلك محل الكلام كان المناسب

تحقيق الحال فيه.

ولا يخفى أن ذلك إنما يحتاج إليه في ما خلا عن القرينة المعينة لإرادة المطهر، دون مثل صحيح جميل بن دراج و محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام الوارد في التيمم: «ان الله جعل التراب طهورا كما جعل الماء طهورا» «١»، ونحوه غيره، وصحيح داود بن فرقد عنه عليه السلام: «قال: كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض وجعل لكم الماء طهورا، فانظروا كيف تكونون» «٢».

وحينئذ نقول: المحتمل بدوا في الطهور أحد أمور.

الأول: أنه مصدر طهر و تطهر، كالطهور بالضم.

الثاني: أنه الطاهر في نفسه.

الثالث: أنه يفيد المبالغة في الطهارة.

الرابع: أنه ما يتطهر به كالطور لما يفطر به، فهو اسم جامد نظير اسم الآلة.

(١) الوسائل باب ١، من أبواب الماء المطلق، حديث: ١.

(٢) الوسائل باب ١، من أبواب الماء المطلق، حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩

...

الخامس: أنه المطهر بنحو يكون من أسماء الصفات المتضمنة للحدوث.

السادس: أنه الطاهر المطهر بأن يكون من الصفات أيضا.

أما الأول فهو المحكى عن سيوييه، حيث ذكر أن المصدر يأتي بالضم و الفتح معا، كما ذكر ذلك في الوضوء أيضا، و فرّق بينهما غيره و جعل المصدر بالضم لا غير.

وهو - لو تمّ - لا - مجال لاحتماله في المقام، لأن حمل المصدر على الأعيان - كالماء و التراب - مبنى على تكلف لا مجال لحمل الكلام عليه.

مع أنه لو سلم التكلف المذكور بلحاظ المبالغة فظاهر المصدر إرادة المعنى الحدوثي، و هو في المقام المطهري، لا الطهارة لأنها في الماء أمر تابع لذاته غير حادث له، فيرجع إلى المعنى الخامس.

و أما الثاني فقد يترأى من غير واحد، و إن أمكن حمل كلامهم على الثالث أيضا، بل هو ظاهر بعضهم.

وكيف كان، فهو خلاف الظاهر جدا، لما صرح به بعض اللغويين - بل هو المقطوع به - من أنه لا يوصف به كل طاهر كالثوب و البدن و غيرهما، فان ذلك كاشف عن تضمنه معنى غير الطهارة.

و احتمال ابتناء الإطلاق على ملاحظة بعض الخصوصيات الزائدة على الطهارة و هي من شؤونها غير المطهريّة، كصعوبة زوالها عنه و نحوه مما يختص بالماء و لا يطرد في غيره من الأمور الطاهرة.

مدفوع: بأن ذلك لو تمّ في نفسه فإنما يتجه في الاستعمالات الشخصية التي قد تبتنى على النكات الخفية، أما في الاستعمالات الشائعة عند العرف فلا بد من كون الجهة الملحوظة ارتكازية يطرّد الاستعمال بلحاظها، بحيث يكون الخروج عنها محتاجا إلى عناية و قرينة، و الظاهر عدم ملاحظة مثل هذه الجهات في إطلاق الطهور في سائر الموارد التي سنشير إلى بعضها.

و منه يظهر حال الوجه الثالث، فإنه و إن صرح به الزمخشري في أساس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠

...

البلاغة، و حكى عن أبي حنيفة، بدعوى: أن صيغة «فعل» تفيد المبالغة، كما في الحسود و الحقود و الصبور و الوقور و غيرها.
و لأنهم قد يستعملون (فعولا) فيما لا يفيد التطهير كما في قوله تعالى:
وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا «١» و قول الشاعر:
عذاب الثنايا ريقهن طهور

إلا أنه مندفع: بأن المبالغة في الطهارة لا تختص بالماء عرفا، و لذا صحت المفاضلة فيها، فيقال مثلا: زيد أظهر من عمرو نفسا أو أصلا أو ثوبا، و من الظاهر عدم اطراد استعمال الطهور بلحاظ شدة الطهارة و المبالغة فيها.
و احتمال لحاظ خصوصية زائدة مختصة بالماء قد عرفت ما فيه، و لا سيما مع أن الخصوصية المفروضة لا تطرد في سائر موارد استعمال صيغة المبالغة، بل ليس الملحوظ فيها إلا شدة التلبس بالمادة، ففرض ابتناء المقام على المبالغة من جهة الصيغة لا يناسب ذلك.

و أما الآية فربما يحمل الطهور فيها على المطهر، كما عن بعض المفسرين، بل هو المروى، إما من حيث كون الشراب موجبا لازالة آثار الأكل من أجوافهم، فيطهرهم منها، أو لأنه يطهرهم عن التدنس بما سوى الله تعالى. كما أشار إليهما في مجمع البيان.
و كذا البيت، لا مكان إرادة أن ريقهن يشفى سقم الصب الواله أو نحوه.
و أما ما ذكره بعض مشايخنا من الإشكال في ذلك بأن الطهارة الشرعية لما كانت أمرا اعتباريا متقوما بالحكم الشرعى فهى لا تتصف بالشدة و الضعف، بل بالوجود و العدم لا غير.
فيندفع: بأن الاعتبار و إن لم يقبل الشدة و الضعف إلا أن الأمر المعتبر قد يقبله، كما هو الحال في الطهارة ارتكازا، بل قد يشهد به استحباب تجنب بعض المياه، كماء البئر قبل الترح بناء على طهارته، و الغسل من بعض الأمور، كفضلات

(١) سورة الإنسان: ٢١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١

...

الفرس و الحمار و البغل، كما هو الحال في الطهارة الحديثة، لارتكاز أن الأغسال المستحبة موجبة لمرتبة زائدة من الطهارة، و كذا الوضوءات، بل هو كالصريح مما ورد في الوضوء التجديدي من أنه نور على نور «١».
نعم، قد يدعى أن المبالغة في الطهارة ملحوظة جهة مصححة لإطلاق الطهور على ما يحدث التطهير، لأن إفاضة الطاهر للطهارة على الغير يناسب شدة طهارته، فالمبالغة ليست ملحوظة في المعنى المستعمل فيه، لتكون معيارا مصححا للاستعمال - كما في سائر موارد صيغ المبالغة - بل هى جهة ملحوظة للواضع موجبة لمناسبة اللفظ للمعنى و سببا لاستعماله فيه و إطلاقه عليه.
و بعبارة أخرى: الطهور ليس هو شديد الطهارة و كثيرها - كما هو مفاد صيغة المبالغة قياسا - بل هو المطهر، لا لوضعه لذلك ابتداء، بل لمناسبته للمبالغة في الطهارة.

و كأنه إلى ذلك يرجع ما ذكره غير واحد، فعن الشيخ قدس سره فى محكى التهذيب: «لا خلاف بين أحد من أهل النحو أن «فعولا» موضوع للمبالغة و تكرر الصفة، و عدم حصول المبالغة على ذلك الوجه لا يستلزم عدم حصولها بوجه آخر، و هو هنا باعتبار كونه

مطهرا» وقريب منه فى محكى الخلاف. وقال ابن الأثير فى النهاية: «والماء الطهور فى الفقه هو الذى يرفع الحدث ويزيل النجس، لأن «فعولا» من أبنية المبالغة، فكأنه تنهى فى الطهارة». بل هو الظاهر من بعض من أنكر مجيء طهور بمعنى مطهر، كالزمخشري، قال فى الكشف: «طهورا: بليغا فى طهارته. و عن أحمد بن يحيى: هو ما كان طاهرا فى نفسه مطهرا لغيره. فان كان ما قاله شرحا لبلاغته فى الطهارة كان سديدا. ويعضده قوله تعالى وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ وإلا فليس فعول من التفعيل فى شيء». ونحوه عن محكى المغرب، و الطراز. فإن كلامهم - كما ترى - راجع إلى ما ذكرنا.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢

...

و إن كان قد يترأى منه أن الصيغة محافظة على المبالغة و ان إفادتها للمطهرية لأنها من مظاهرها و مصاديقها الا دعائية بعد تعذر المصداق الحقيقى لها و هو التكثر، لعدم قابلية الطهارة له. لكن لا مجال له بعد ما عرفت من إمكان المبالغة الحقيقية بلحاظ شدة الطهارة و استحكامها و عدم اطراد الاستعمال معها، فلو تم ما ذكره تعين إرجاعه لما ذكرنا.

و الحاصل: أنه لا مجال لحمل الطهور فى المقام على أحد المعانى الثلاثة الأول، بل يتعين جملة على أحد المعانى الثلاثة الأخيرة، فيتضمن التطهير، كما صرح به غير واحد من الفقهاء و اللغويين، بل هو المعروف بينهم. و يناسبه إطلاق الطهور فى كثير من الموارد على الماء مع القرينة المعينة لذلك - كما أشرنا إليه آنفا - و على غير الماء كالأرض و التراب فى أحاديث التيمم و على النورة و غير ذلك.

بل لا ينبغي التأمل فيه بعد ملاحظة ذلك، لبعده الاشتراك فى مثل ذلك جدا كبعد المجاز فى الإطلاقات المذكورة. ثم إن المعنى الرابع هو المناسب لمقتضى الهيئة، حيث استعملت فى نظيره فى مثل السحور و الفطور و الوقود و النشوق و السعوط و الحنوط و اللطوخ و الغسول و الوضوء. بل يظهر من كثير التسالم على استعمال الطهور بالمعنى المذكور، و أن الكلام إنما هو فى أن المعنى الآخر الوصفى هل يتضمن المطهرية أو لا. و منه يظهر أن هيئة «فعول» لا تختص بالمبالغة، فلا حاجة إلى ما تقدم من غير واحد فى إفادة الطهور للمطهرية من تكلف إرجاعها للمبالغة.

كما لا وجه لما يظهر من المعتبر، و عن كنز العرفان من أن ذلك توقيفى ليس على مقتضى القياس. نعم، لو أريد إثبات المطهرية بما هى معنى حدوثى وصفى - كما تضمنه المعنيان الأخيران - لم يبعد خروجه عن القياس و توقفه على تكلف المبالغة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣

...

بالوجه المتقدم.

إلا أنه لا طريق لإثبات المعنى المذكور، لأنه وإن كان قد يشهد به وقوع الطهور وصفا للماء،- كما في الآيتين الشريفتين- و لذا ذكر كثير من اللغويين أن الطهور يرد اسما ووصفا، لكن من القريب رجوعه للمعنى الرابع لما بينهما من التناسب، بنحو قد يتوسع و يستعمل أحدهما مكان الآخر بل احتمال في الجواهر كونه بدلا في مثل ذلك.

و إلا فمن البعيد وضعه بوضعين للمعنى الجامد و الوصفى، و لعله لذا أنكر في المعتبر وقوعه بمعنى مطهر وصفا متعديا، و لذا لا يقال: الماء طهور من الحدث و إن صح أنه مطهر من الحدث.

و الأمر سهل، لعدم الفرق بين المعنيين عملا.

ثم إن أخذ الطهارة في الطهور- كما تضمنه المعنى السادس، و صرح به غير واحد- قد يتجه بناء على لحاظ المبالغة في المقام بالوجه المتقدم.

أما بناء على المعنى الرابع فلا وجه له، و لا يبعد كون ذكرهم له لما تقدم آنفا من أن التطهير بالماء ملازم لطهارته ارتكازا، فهي من لوازم المعنى من دون أن تؤخذ فيه، و قد يشهد بذلك وصف النورة بأنها طهور، مع وضوح أن سنخ مطهريتها لا- يتوقف على طهارتها.

و قد تحصل مما ذكرنا أمور.

الأول: أن صيغة فعول لا تختص بالمبالغة، بل تأتي لما تحصل به المادة كالغسل و الوضوء، و هي حينئذ نظير اسم الآلة اسم جامد لا يكون وصفا مفيدا للحدث، و عليه فمجيء «طهور» بمعنى ما يتطهر به ليس مخالفا للقياس.

الثاني: أن مجيء «طهور» بمعنى مطهر وصفا ليس قياسيا، لما أشار إليه غير واحد من أن «فعولا» لا يصاغ من التفعيل، بل من الفعل، فلو ورد كان سماعيا شاذا، و لا يبعد حينئذ رجوعه للمبالغة.

الثالث: أن مجيء «طهور» وصفا غير ثابت، و إن صرح به غير واحد، و مجرد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤

...

التوصيف به- لو ثبت- لا ينافي كونه بمعنى ما يتطهر به توسعا، لما بين المعنيين من التناسب.

الرابع: أن حمل «طهور» على الطاهر في نفسه أو البليغ الطهارة من دون أن يفيد التطهير به لا- مجال له بعد ملاحظة الاستعمالات المختلفة، حيث يطرد بمعنى المطهر دون الطاهر.

الخامس: أن حمل «طهور» على المصدر في الآية لا مجال له إلا بتأويل، و هو- لو تم- كان مفيدا للتطهير به.

السادس: أن وصف الماء بالطهور يقتضى كونه طاهرا في نفسه، إما بالملازمة العرفية، لتوقف التطهير به على طهارته ارتكازا، أو لا بتناؤه على المبالغة، و الأول أظهر.

السابع: أن الأقرب في المقام هو الحمل على المعنى الرابع، ثم السادس، ثم الأول، ثم الخامس. و على الجميع فهو يقتضى التطهير به. و أما الحمل على الثانى و الثالث فلا مجال له.

و حيث انتهى الكلام فى معنى الطهور، فاعلم: أن ثبوت الطهورية للماء فى الجملة لا إشكال فيه، لتطافر الأدلة به، و إنما الكلام فى ثبوت عموم يرجع إليه عند الشك، إما من حيث أفراد الماء، أو من حيث أنحاء الطهارة من الحدث و الخبث.

و ربما استدل أو يستدل على ذلك بأمور.

الأول: قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا لِنُخَيِّ بِهٖ بَلَدَةً مَّيْتًا وَ نَشِيعَتُهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَ أَنْاسِيَّ كَثِيرًا «١». و يشكل الاستدلال به بوجهين.

أحدهما: أنه مختص بماء السماء الظاهر في خصوص المطر.

ولا مجال لما في الجواهر من تنميته بالإجماع المركب، لعدم ثبوت الإجماع على الملازمة بين أفراد الماء المحققة والمقدرة في الحكم غير الإجماع

(١) سورة الفرقان: ٤٨، ٤٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥

...

المتقدم على مطهريه الماء، وهو إجماع بسيط لا مجال للاستدلال به في مورد الشك والخلاف، كما لو فرض في ماء البحر أو الماء المصنع كيميائيا في المختبرات الحديثة.

بل لو فرض من أحد الشك في مطهريه مثل ذلك فلا يظن منه الشك في مطهريه الماء في الجملة، وهو شاهد بعدم الإجماع على الملازمة المذكورة.

و مثله ما ذكره من أن جميع المياه أصلها من السماء، مستدلا عليه بقوله تعالى وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً بِقَدَرٍ فَأَسْكَنَاهُ فِي الْأَرْضِ وَإِنَّا عَلَىٰ ذَهَابٍ بِهِ لِقَادِرُونَ فَأَنْشَأْنَا لَكُمْ بِهِ جَنَّاتٍ. «١».

و زاد بعض مشايخنا فاستدل بقوله تعالى أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَسَلَكَهُ يَنَابِيعَ فِي الْأَرْضِ ثُمَّ يُخْرِجُ بِهِ زَرْعًا مُخْتَلِفًا أَلْوَانُهُ ثُمَّ يَهِيَجُ. «٢»

وقوله سبحانه وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ «٣».

إذ فيه. أولا: أن الآيتين الأوليين ليستا مسوقتين لبيان أن كل ماء نازل من السماء، بل هما في مقام الإشارة إلى أن الماء النازل من السماء من نعم الله تعالى الجليلة الخاضعة لقدرته، والمنوطة بإرادته، وهو يناسب الإشارة لمثل ماء المطر الذي يقر في الأرض و يجري في مسالكها و يخرج من منابعها، مكونا الأنهار و العيون ذات الأثر البالغ في حياة الإنسان، و لا يشمل ماء البحر، فضلا عن مثل الماء المصنع كيميائيا.

ولا أقل من اختصاصهما بقرينه الغاية بالماء الصالح للزراعة، كما أن الأنهار و العيون و الآبار - كما هو المحكى عن تفسير على بن إبراهيم في الآية الاولى - و لا يشمل مثل ماء البحر.

و دعوى: أنه متجمع منها فلا يكون قسما آخر في مقابلها.

(١) سورة المؤمنون: ١٨، ١٩.

(٢) سورة الزمر: ٢١.

(٣) سورة الحجر: ٢١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦

...

كما ترى! لأن صب الأنهار و نبع بعض العيون فيه لا يستلزم كون جميعه منها، و لا سيما مع كثرتة بنحو يناسب استغناء عنها، بل ظاهر بعض الآيات و الروايات أن الماء أسبق خلقا من الأرض و السماء، و المتيقن منه ماء البحار.

فراجع أوائل كتاب السماء و العالم من البحار.

و أما الآية الثالثة فهي ظاهرة في نزول أمر كل شيء من السماء بمعنى تقديره فيها، نظير قوله تعالى وَ أَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ «١»، و ظاهر آية الطهورية النزول الحقيقي، كماء المطر.

و ثانيا: أنه لا عموم لآية الطهورية في طهورية كل ماء نازل من السماء، بل هي مختصة بقرينة الغاية بالماء الصالح للزراعة و الشرب، و هو مختص بماء المطر و ما يتفرع منه من مياه الآبار و العيون و الأنهار.

و ثالثا: أنه ليس لآية الطهورية إطلاق أحوالي يقتضى عدم انفكاك الطهورية عن الماء النازل من السماء، بل ليس مدلولها المطابقى إلا طهوريته حين نزوله.

نعم، لا إشكال في التعدى عنه في الجملة، لفهم عدم الخصوصية، أو بقرينة غلبة الانتفاع بماء المطر و استعماله بعد استقراره في الأرض و تجمعه فيها، و المتيقن من ذلك ما إذا لم يغفل العرف عن كونه ماء المطر النازل من السماء، كالماء المتجمع منه و ماء السيل، دون مثل ماء العيون و الآبار و الأنهار مما لا ينسب عرفا للمطر و إن كان أصله منه، فضلا عن مثل ماء البحر ما لم يعلم بكون أصله منه.

فتأمل.

و ما ذكره بعض مشايخنا من وضوح أن حكم ماء المطر المتجمع في الأرض حكم سائر مياهها. راجع إلى دعوى الملازمة بين أفراد الماء المستقر في الأرض. و هي غير واضحة المأخذ، كما أشرنا إليه في نظيره قريبا. و لو تمت لم نحتج إلى النظر في

(١) سورة الحديد: ٢٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧

...

دليل العموم إذ لا إشكال في مطهريه بعض أفراد الماء المستقر في الأرض فيلزم عموم مطهريتها بضميمة الملازمة المدعاة. ثانيهما: أنه لا عموم له و لا إطلاق يقتضى طهورية جميع أفراد الماء، لما قيل من ان النكرة في سياق الإثبات لا تفيد العموم. و قد أجاب عن ذلك في الجواهر.

تارة: بتتميم دلالتها بالإجماع المركب، و يظهر حاله مما تقدم.

و اخرى: بأن النكرة في سياق الإثبات تفيد العموم إذا وقعت في معرض الامتنان، كما في قوله تعالى فِيهِمَا فَكِّهَةٌ وَ نَخْلٌ وَ رُْمَانٌ «١». و زاد بعض مشايخنا أن طهورية فرد من أفراد الماء من دون بيانه و تعريفه مما لا يتعلل فيه الامتنان أصلا.

و يندفع: بأن الامتنان لا يتوقف على عموم الطهورية، بل يكفي فيه طهورية قدر يعتد به يقع موردا للابتلاء العام، كماء المطر المعلوم طهوريته و لو من الخارج.

ولا سيما مع عدم سوق الآية الشريفة للامتنان إلا عرضا، و ليس المقصود بالأصل إلا الامتنان بلحاظ ما يترتب على إنزال الماء من إحياء البلدة الميتة و سقى الحيوانات و الناس به.

و أما الآية التي نظّر بها في الجواهر فدالتها على العموم لجميع أنواع الفواكه ممنوعة، و لو ثبت إرادته منها فهو من دليل خارج.

بقي في المقام شيء: و هو أنه حيث كانت الطهارة لغة ضد الدنس و النجاسة و الخبث و القذر، كما يستفاد من اللغويين و استعمالات العرف، فهي من الأمور الإضافية الاعتبارية تبعا لاعتبار الدنس و الخبث في شيء، فكلما اعتبر الخبث و الدنس و النجاسة من جهة كان

الخلوص منها طهارة منها، كما أن ما يخلص منها طهور و مطهر.

(١) سورة الرحمن: ٦٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨

...

و عليه فلا وجه لما فى الجواهر من أن حمل الطهور على المطهريه الشرعيه لا يبتنى على المعنى اللغوى، بل على النقل الشرعى. و أشكل من ذلك ما حكاه عنهم من أن استعمال لفظ الطهارة فى الطهارة الخبيثه مجاز حتى بلحاظ النقل الشرعى. و من ثمّ استشكل فى عموم الطهور لذلك، لاستلزامه استعمال اللفظ فى المعنى الحقيقى و المجازى معاً، ثمّ قال: «و حمله على عموم المجاز لا قرينه عليه».

إذ بناء على ما عرفت لا- تصرف من الشارع فى مفهوم الطهارة و الطهور ليلزم المجاز أو النقل الشرعى، بل فى المصادق، من حيث اعتبار الخبث و الدنس و النجاسة فيما لا يعتبره العرف كذلك.

و أما ما حكاه عنهم من أن الطهارة مجاز فى الطهارة من الخبث فلعله بلحاظ خصوص مصطلح الفقهاء، حيث عرفوا الطهارة بأنها استعمال طهور مشروط بالنيه، أو أنها اسم للوضوء و الغسل و التيمم إلى غير ذلك مما لا يشمل الطهارة من الخبث، بل هو صريح الشهيد قدس سرّه فى محكى نكت الإرشاد، حيث قال: «إن إدخال إزالة الخبث ليس من اصطلاحنا».

و ما فى الجواهر من أن المعنى المصطلح هو المعنى المتشرعى الذى هو ضابطه الحقيقه الشرعيه. لا وجه له، لعدم ثبوت النقل الشرعى فى المقام، بل الظاهر جرى الشارع على المعنى اللغوى فى استعماله، كما تقدم، و لا سيما وقت نزول الآية. بل لا يظن من أحد الالتزام بمجازيه الاستعمالات الشرعيه الكثيره الوارده فى الطهارة الخبيثه. و عليه فلا مانع من عموم الطهور بلحاظ الطهارة العرفيه و الشرعيه الحديثه و الخبيثه.

نعم، لا بد من ثبوت إطلاق معتد به فى ذلك فى الآية، و هو غير ظاهر، لعدم سوق الآية للحكم بطهوريه الماء و تشريع ذلك، لتكون ظاهره فى الطهوريه من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩

...

الأخبار و القذارات الشرعيه، و يمكن فيها فرض الإطلاق المقتضى لعموم المطهريه، بل لبيان الامتتان و الأنعام بإنزال الماء الطهور، حيث ذكرت الطهوريه وصفا للماء النازل، و يكفى فى ذلك طهوريته فى الجملة، و لو من الأخبار و القذارات العرفيه. فتأمل جيداً. و قد تحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا عموم فى الآية الكريمه، لا بلحاظ أفراد الماء، و لا بلحاظ جهات التطهير و أنواع الأخبار و الاحداث.

الثانى: ما تضمن أن الماء خلق طهوراً، و هو النبوى المتقدم عند الكلام فى طهارة الماء.

لكنه لا ينهض إلا بإثبات طهوريته ذاتاً بحسب أصل الخلقة، و لا إطلاق له أحوالى ينفى احتمال عروض المانع من التطهير به. و أما استثناء التغير فحيث كان من الحكم بعدم التنجيس لا- من الحكم بالطهوريه فهو إنما يقتضى عموم عدم التنجيس لجميع الحالات، لا عموم الطهوريه.

و دعوى: أن الحكم بعدم التنجيس ليس فى قبال الحكم بالطهوريه، و إلا- كان المناسب عطفه عليه بالواو، بل هو متفرع على الحكم

بالطهورية من حيث منافاة النجاسة للطهورية، فيرجع الاستثناء إليهما معا، وهو كما يقتضى عموم عدم التنجيس يقتضى عموم الطهورية.

ممنوعة: فإن مجرد عدم العطف لا يوجب الظهور المعتقد به، وغايته الاشعار غير الصالح للاستدلال.

مع أن ذلك - لو تم - كان عموم الطهورية بالوجه المذكور كعموم الاعتصام منافيا لأدلة عاصمية الكر، كما تقدم نظيره، هذا مضافا إلى ما تقدم من ضعف سنده بنحو لا يصلح للاستدلال. □

الثالث: النصوص الكثيرة الواردة في التيمم المتضمنة أن الله جعل التراب طهورا كالماء، كصحيح جميل و محمد بن حمران المتقدم في أول الكلام في أدلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠

...

الطهورية وغيره.

وفيه: أن كثيرا من هذه النصوص وارد لبيان طهورية التراب بعد الفراغ عن طهورية الماء، وليس واردا لبيان طهورية الماء، ليكون له إطلاق يقتضى عموم طهوريته، فيرجع إليه في مورد الشك.

وكذا الحال في مثل خبر سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه الماء في السفر فيخاف قلته. قال: يقيم بالصعيد ويستبقى الماء، فإن الله عز وجل جعلهما طهورا الماء والصعيد» (١).

لأنه وارد لتشريع التيمم مع قلّة الماء بعد الفراغ عن كون ذلك الماء طهورا في نفسه، لا لبيان طهوريته، ليكون له إطلاق يعم جميع أفراد. فتأمل. ولم أعثر في النصوص المذكورة على ما هو ظاهر في الإطلاق.

هذا، مع أن النصوص المذكورة لا تنهض بإثبات طهورية الماء من الخبث، لسوقها مساق طهورية التراب التي لا يراد بها إلا طهوريته من الحدث.

إن قلت: التراب قد يكون مطهرا من الخبث، كما في تطهيره باطن القدم والنعل، فلا مانع من التزام كون المراد من هذه النصوص بيان الطهورية من الحدث و الخبث معا، وإن اختص موردها بالأول، لأن المورد لا يخصص الوارد.

قلت: هذا موقوف على ظهور الكلام في نفسه في العموم، ولا مجال له في المقام، لأن الطهور يصدق على المطهر من جهة واحدة، و إنما يكون حذف المتعلق ظاهرا في العموم إذا وردت القضية لأجل العمل و لزم من عدم حملها على العموم الإهمال المانع من ترتب العمل عليها، لا في مثل المقام مما كان المورد صالحا لصرف الطهورية إلى جهة خاصة يترتب العمل عليها، أو لم تكن القضية مسوقة لأجل العمل، بل لمحض الإعلام، فإن الاعلام بالطهورية في الجملة قد يتعلق به الغرض.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب التيمم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١

...

مضافا إلى أن مطهريّة التراب من الخبث لما لم تكن عامّة، بل في خصوص مورد خاص، فلو حملت هذه النصوص على عموم المطهريّة من الحدث و الخبث معا لزم كثرة التخصيص المستهجن فيها. و أما حملها على المطهريّة في الجملة، فيمكن فرض شمولها لهما معا.

فهو - مع أنه لا - ينفع في المقام - لا - يناسب مقام التعليل، لوضوح أن التعليل إنما يحسن بالقضايا الكلية، لتكون من سنخ الكبريات الصالحة للاستدلال. فتأمل جيداً.

هذا تمام الكلام في أدلة الطهورية، و لم يتضح لنا ما يكون منها صالحاً لإثبات عموم يرجع إليه في مورد الشك لو فرض، لا من حيث أفراد الماء، ولا من حيث أنحاء التطهير.

الثاني: مما يستدل به على مطهرية الماء قوله تعالى وَ يُنَزِّلُ عَلَيْكُمْ مِّنَ السَّمَاءِ مَاءً لِّيُطَهِّرَ كُمْ بِهِ «١».

لكنه لا ينهض بالعموم لا من حيث أفراد الماء، ولا من حيث أنحاء التطهير الحدثي والخبثي، لوروده في قصّة خارجية خاصة لا عموم لها من الجهتين.

و غاية ما قيل في تفسيره مما ينفع في المقام أنه ورد في غزوة بدر حين أصيب بعض المسلمين بالجنابة فنزل عليهم المطر ليتطهروا به منها. وهو - لو تمّ - مختص بحدث الجنابة و بماء المطر.

و ما ذكره بعض مشايخنا من أن الانتفاع بماء المطر غالباً يكون بعد نزوله في الأرض و تجمعه فيها، و من الظاهر أن حكمه حينئذ حكم سائر مياه الأرض. قد عرفت الجواب عنه في الآية السابقة.

و أما ما عن الحدائق من اختصاصه بالمجاهدين في وقعة بدر فلا مجال لتعميمه لغيرهم.

فقد يندفع بفهم عدم الخصوصية عرفاً لذلك. و هذا هو العمدة في دفعة، لا

(١) سورة الأنفال: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢

...

ما ذكره بعض مشايخنا من دلالة الروايات على أن نزول الآية في قوم لا يوجب اختصاصها بهم و موتها بموتهم، لأن القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السماوات و الأرض، و هو يجري مجرى الشمس و القمر.

لاندفاعه: بأن ذلك إنما ينفي احتمال دخل الخصوصيات الشخصية مع فرض عموم الموضوع المأخوذ في الآية، و لا ينفي احتمال دخل عنوان عام - كالجهاد و الاضطراب - يختص بمن نزلت فيهم الآية، فلا بد من إحراز عدم دخل الخصوصيات المذكورة، و لا تنهض بذلك الآية بعد ورودها في واقعة شخصية إلا بضميمة ما ذكرنا من فهم عدم الخصوصية. فلاحظ.

الثالث: النصوص المتضمنة أن الماء يطهر و لا يطهر، كموثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم: الماء يطهر و لا يطهر» (١) و غيره.

لكن الظاهر أن الصدر فيها مسوق لبيان الإيجاب الجزئي في مقابل السلب الكلي الذي تضمنه الذيل، و لا يفيد عموم التطهير به، لا من حيث أفراد الماء، ولا من حيث أنحاء التطهير من أنواع الاحداث و الأخبات.

هذا عمدة ما استدلوا به في المقام، و قد عرفت عدم نهوض شيء منه بإثبات المطلوب.

و لعل الأولى أن يقال:

أما الطهارة من الحدث، فيكفي في الدليل عليها آيتا التيمم، قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ.

وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَ إِن كُنْتُمْ مَرَضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا. «٢» و قال سبحانه:

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٢) سورة المائدة: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣

...

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا «١» فَإِنْ إِطْلَاقُ الْغَسْلِ فِي صَدْرَهُمَا ظَاهِرٌ فِي مَقَامِ شَرْحِ الطَّهَارَةِ وَظَاهِرٌ فِي تَحْقِيقِهَا بِمَسْمَاهُ، وَ مِنْ الظَّاهِرِ اشْتِرَاكَ جَمِيعِ أَفْرَادِ الْمَاءِ فِي تَحْقِيقِ الْغَسْلِ بِهَا.

كما أن عموم الماء في ذيلهما المستفاد من تنكيهه في سياق النفي ظاهر في مانعيه كل فرد من الماء من مشروعته التيمم ووجوب الوضوء أو الغسل به، فيؤكد إطلاق الصدر.

وكذا الحال فيما عن أبي أمامة: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: فضلت بأربع: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأيما رجل من أمتي أراد الصلاة فلم يجد ماءً ووجد الأرض فقد جعلت له مسجداً وطهوراً» «٢»، وخبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام:

«في الرجل يكون معه اللبن أيتوضأ منها للصلاة؟ قال: لا، إنما هو الماء والصعيد» «٣»، ونحوه ما عن عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين «٤»، لوضوح أن ورودها في شرح ما يتطهر به موجب لظهورها في الإطلاق، بل هو كالصریح فيما عن تفسير النعماني عن علي عليه السلام: «قال: وأما الرخصة التي هي الإطلاق بعد النهي فإن الله فرض الوضوء على عباده بالماء الطاهر، وكذلك الغسل من الجنابة، فقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ. «٥»، فإن الاقتصار على تقييد الماء بالطاهر مع الاستشهاد بالآية كالصریح في عدم التقييد فيها بغير الطاهر.

بل لا ينبغي الإشكال في ذلك بعد ملاحظة النصوص الكثيرة الواردة في

(١) سورة النساء: ٤٣.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب التيمم حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المضاف حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المضاف حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٥١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤

...

كيفية الوضوء والغسل «١»، وبيان بعض المستحبات «٢» فيهما، وتقدير مائهما «٣»، والنهي عن الإفراط في الوضوء «٤»، وإجزاء المطر فيه «٥»، وأحكام الجبائر «٦»، ووجوب الغسل بالإيلاج من دون إنزال «٧»، وكرهه نوم الجنب «٨»، وغسل الشعر في الغسل «٩»، ونصوص التيمم الواردة في طلب الماء «١٠»، وعدم إعادة الصلاة لمن وجده بعدها «١١»، وانتقاض التيمم بوجدانه «١٢»، وجوازه مع خوف قلته «١٣»، وتأخير التيمم إلى آخر الوقت «١٤»، والتيمم بالطين «١٥»، والطهارة بالثلج «١٦» وغيرها، لأن النصوص

المذكورة و إن كانت واردة لبيان أحكام خاصة بعد الفراغ عن مشروعية الغسل و الوضوء بالماء و مشروعية التيمم مع عدمه، و لا ظهور لها في شرح ما يتطهر به، ليتم إطلاق الغسل و الماء فيها من هذه الجهة.

(١) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء، و باب: ٢٦ من أبواب الجنابة. و باب ٦ من أبواب غسل الميت.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٦، ٢٦ من أبواب الوضوء. و باب: ٢٤، ٤٠ من أبواب الجنابة. و باب: ٦ من أبواب غسل الميت.

(٣) راجع الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء و باب: ٢١ من أبواب الجنابة.

(٤) راجع الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء.

(٥) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء.

(٦) راجع الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء.

(٧) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة.

(٨) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة.

(٩) راجع الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الجنابة.

(١٠) راجع الوسائل باب: ١، ٢ من أبواب التيمم.

(١١) راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب التيمم.

(١٢) راجع الوسائل باب: ١٩، ٢٠، ٢١ من أبواب التيمم.

(١٣) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب التيمم.

(١٤) راجع الوسائل باب: ١٢ من أبواب التيمم.

(١٥) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب التيمم.

(١٦) راجع الوسائل باب: ١٠ من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥

...

إلا أن إغفال التقييد فيها- على كثرتها- مع ارتكاز مناسبة الماء بجميع أفرادها للمطهرية ظاهر في الجرى على الارتكاز المذكور، و لا سيما مع تنكير الماء في كثير منها الظاهر في الاحتراء بأى ماء فرض.

بل ما ورد في حديث وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم في السماء «١»، الظاهر في كون ذلك أصل التشريع كالصريح في العموم، لوضوح أنه لا جامع ارتكازي بين ماء السماء و ماء الأرض الذي يشرع التطهر به إلا عنوان الماء.

مع أنه لا يبعد تحصيل الإطلاق لبعض هذه النصوص، خصوصا نصوص تغسيل الميت «٢»، و إن كان محتاجا الى سبر و تأمل لا يسعه الوقت. و لا يهمل ذلك بعد ما عرفت من وضوح الحكم. فلاحظ.

و أما المطهرية من الخبث فيكفي فيها ما تقدم بناء على ملازمة المطهرية من الحدث للمطهرية من الخبث، و إن لم يتم العكس، بناء على عدم ارتفاع الحدث بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر.

و إن استشكل في الملازمة المذكورة أمكن التمسك بإطلاق النصوص الواردة في كيفية التطهير، المتضمنة للأمر بالغسل، أو الغسل بالماء، مثل ما ورد في البول «٣»، و الكلب و الجرذ الميت «٤»، و الأواني «٥»، و الجلود المدبوغة بالنجس «٦»، و فيما يستعمله الكفار «٧».

فإن بعض هذه النصوص وإن تضمن بيان العدد أو الكيفية، إلا أن مقتضى إطلاقه تحقق التطهير مع الكيفية أو العدد المذكورين بأى فرض. بل هو كالصریح

(١) راجع الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢، ٦، ٣١ من أبواب غسل الميت.

(٣) راجع الوسائل باب: ١، ٢، ٣، ٥ من أبواب النجاسات.

(٤) راجع الوسائل باب: ١٢، ٢٦، ٥٣، ٧٠ من أبواب النجاسات.

(٥) راجع الوسائل باب: ١٤، ٥١، ٥٣ من أبواب النجاسات.

(٦) راجع الوسائل باب: ٧١ من أبواب النجاسات.

(٧) راجع الوسائل باب: ٧٣ من أبواب النجاسات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦

...

□

من مثل خبر مسعدة بن صدقة عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «قال: قال جابر بن عبد الله:

ان دباغة الصوف و الشعر غسله بالماء، و أى شىء يكون أطهر من الماء؟!» «١» فان التعليل المذكور ظاهر فى عموم المطهريه جدا. فتأمل.

بل التأمل فى النصوص الكثيرة الواردة فى النجاسات يوجب القطع بعموم مطهريه الماء، لأنها و إن لم ترد فى بيان كيفية التطهير، إلا أنها ظاهرة فى المفروغية عن عموم مطهريه الماء، خصوصا بملاحظة ما تقدم فى نصوص الطهارة من الحدث. نعم، لا- عموم فى هذه النصوص من حيث أنواع النجاسات و المتنجسات، إلا أنه يتم بعدم الفصل بين أنواع النجاسات و المتنجسات القابلة للتطهير بالغسل.

بل لعل النصوص المذكورة بمجموعها ظاهرة فى المفروغية عن العموم من الجهتين المذكورتين. بل لعله مقتضى عموم التعليل فى خبر مسعدة المتقدم.

بقى فى المقام شىء: و هو أن الأدلة المتقدمة كما تقتضى مطهريه الماء بحسب طبعه و أصل خلقته كذلك تقتضى مطهريته بعد طروء الطوارئ عليه و تبدل حالاته، لأن اختلاف أحواله لا يمنع من صدق الغسل، أو الغسل بالماء، أو وجدان الماء، و نحو ذلك مما أخذ فى هذه الأدلة، و حيث لا ريب فى عروض النجاسة على الماء و فى مانعيتها من التطهير به تعيين تخصيص عموم الأدلة المذكورة بالماء الطاهر، فلا مجال للرجوع إليه مع الشك فى طهارة الماء، لعدم جواز التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية من طرف المخصص على التحقيق.

بل لعله من التمسك بالعام فى الشبهة المصدقية من طرف العام، الذى لا- يجوز بلا- كلام، لأن ارتكاز توقف التطهير بالماء على طهارته من سنخ القرينة المتصلة المانعة من ظهور هذه الأدلة فى العموم، كما قد يرمى إليه ما تقدم عن تفسير النعمانى. و منه يظهر أنه لا مجال للاستدلال بهذه الأدلة على طهارة الماء عند الشك

(١) راجع الوسائل باب: ٦٨ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧

...

فيها، و ما تقدم من أن أدلة مطهرية الماء دالة على طهارته، إنما يتم في مثل النبوى المتقدم الدال على عموم طهارة الماء في نفسه مع قطع النظر عن الأحوال الطارئة عليه، لأن العموم المذكور حيث لم يثبت تخصيصه كان حجة في إثبات عموم المطهرية المستلزم لعموم الطهارة، بقرينة ارتكاز توقف المطهرية على الطهارة.

و بعبارة أخرى: ارتكاز توقف المطهرية على الطهارة موجب لكون دليل المطهرية دليلاً على الطهارة، فيما لو أمكن إبقاؤه على عمومته، كما هو الحال فيما دل على طهارة الماء في نفسه مع قطع النظر عن الحالات الطارئة عليه، بخلاف ما دل على مطهريته مطلقاً حتى بلحاظ الحالات الطارئة - كالأدلة المتقدمة - لأنه حيث لا إشكال في عروض النجاسة على الماء في الجملة، يكون الارتكاز المذكور قرينة على تخصيص العموم المذكور بغير النجس فهو وارد لبيان التطهير بالماء بعد الفراغ عن طهارته، لا لبيان طهارته، فكما لا ينهض بإثبات المطهرية مع الشك في الطهارة لا ينهض بإثبات الطهارة نفسها، سواء شك في طهارة الماء بحسب الأصل، أم في عروض النجاسة عليه، إذ ليس له عموم أن أفراداً و أحوالاً، قد علم بتخصيص الثاني منهما دون الأول، ليتمكن التمسك بالأول لو فرض الشك في طهارة بعض أفراد الماء بحسب أصله، بل له عموم واحد واسع يقتضى مطهرية جميع أفراد الماء في جميع الأحوال، و قد علم بتخصيص العموم المذكور بغير الماء النجس، فلو فرض نجاسة بعض المياه بحسب أصله لم يكن ذلك تخصيصاً زائداً، بل فرداً للمخصص الواحد.

و قد تحصل من جميع ما ذكرناه في هذا المقام و ما قبله أمور.

الأول: أن دليل عموم طهارة الماء بحسب أصله ينحصر بنصوص قاعدة الطهارة في الماء لو تَمَّ ما سبق منا في تقريبها.
و أما أدلة مطهرية الماء فما تضمن منها طهارة الماء بحسب أصله - كآلية و النبوى المتقدمين - قاصر عن مقام الاستدلال دلالة أو سنداً. و ما تضمن منها طهارته مطلقاً و لو بلحاظ الطوارئ - كالأدلة المتقدمة منا - مخصص بالطاهر، فلا
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨

...

ينهض بإثبات المطهرية مع الشك في الطهارة، فضلاً عن الطهارة.

الثاني: أنه لا دليل ينهض بإثبات طهارة الماء حتى بلحاظ الطوارئ و الأحوال.

الثالث: أنه لا دليل ينهض بإثبات مطهرية الماء، لا من حيث الأفراد، و لا من حيث الأحوال، لأن ما دل على مطهريته في نفسه قاصر عن إثبات العموم، و ما دل على مطهريته مطلقاً - كالأدلة المتقدمة منا - مخصص بالطاهر، فليس لنا إلا عموم مطهرية الماء الطاهر. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

الأمر الثالث: الماء المضاف.

تارة: يؤخذ من طاهر.

و اخرى: يؤخذ من نجس أو متنجس.

أما الأول فهو طاهر سواء حصل بالخلط - كماء الزبيب - أم الاعتصار - كماء الرمان - أم التصعيد - كماء الورد - إذ لا يحتمل تنجسه بأخذه بأحد الوجوه المذكورة.

و لو فرض حصول الشك في ذلك أمكن الرجوع لاستصحاب الطهارة مع الخلط و الاعتصار، بناء على ما هو الظاهر من جريان الاستصحاب الحكمي في الشبهات الحكمية في مثل المقام، مما كان موضوع الحكم المتيقن - كالجسم - باقياً حقيقة بنظر العرف،

بحيث يكون ثبوت الحكم معه بقاء واستمراراً، لأن الخلط والاعتصار من سنخ الحالات التي لا يتبدل بها الموضوع وإن اختلف الاسم، وليس بحيث يغفل العرف معهما عن بقاء الموضوع، بحيث يعدون ما يحصل بعدهما مبايناً لما كان قبلهما كالمولود منه. ومنه يظهر الحكم فيما لو حصل الماء المضاف بالخلط والامتزاج مع ما هو مستصحب الطهارة، لا مسلوبها، فإنه حيث فرض بقاء الموضوع بعد الامتزاج أو الخلط فكما يجرى الاستصحاب قبلهما يجرى بعدهما. هذا، ولو فرض الشك في بقاء الموضوع معهما كفت أصالة الطهارة التي لا مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩

...

خلاف فيها ظاهراً. ويدل عليها موثق عمار المتقدم في أدلة طهارة الماء الشامل للشبهة الحكمية والموضوعية معاً، المطابق لمرتكرات المتشرعة الحاكمة بأن الطهارة مقتضى الأصل الذي عليه العمل ما لم تثبت النجاسة. ويأتي الكلام فيها في أول الفصل الرابع من مباحث المياه. وهي المرجع أيضاً فيما لو حصل الماء المضاف بالخلط والامتزاج مع ما هو مجرى لأصالة الطهارة، كما لعله ظاهر. وأما التصعيد فلو فرض الشك في بقاء الطهارة معه فالمرجع أصالة الطهارة. وأما الاستصحاب فربما يمنع عنه بدعوى: أن الموضوع معه وإن كان باقياً حقيقة إلا أنه مما يغفل العرف عن بقاءه، ولا يجرى مع ذلك الاستصحاب على التحقيق.

وفيه: أن هذا إنما يتم في الماء والبخار، لغفلة العرف عن اتحاد الثاني مع الأول بل يرويه متولداً منه، أما بعد رجوع البخار ماء فهو بنظر العرف متحد مع الماء الذي تحول إلى البخار غير مباين له وإن مَرَّ بدور البخار الذي يغفل عن اتحاده معه، فتحول البخار إلى الماء رجوع له إلى ما كان، لا تحول آخر لما يباينه، بحيث يكون كتحويل البيضة المتولدة من الحيوان إلى حيوان آخر. فالأولى في المنع عن الاستصحاب أن الماء الحاصل من البخار وإن فرض اتحاده مع الماء الموجود قبله، إلا أن الاستصحاب لما كان هو إبقاء الحكم السابق فانقطاعه في دور بسبب تبدل الموضوع عرفاً مانع من جريانه بعد رجوع البخار ماء، لا ببناء الاستصحاب على الاستمرار لا على الطفرة، فالمانع من الاستصحاب ليس هو تعدد الموضوع، ولا انقطاع الحكم الواقعي المستصحب [١]، بل انقطاع الحكم الاستصحابي بالإبقاء.

[١] لإمكان بقاء النجاسة في دور البخار، كما سيأتي. نعم، لو تمت الأدلة الاجتهادية المستدل بها على طهارة البخار كان المانع من الاستصحاب هو انقطاع الحكم المستصحب. وتمام الكلام في مبحث المطهرات. منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠

...

بل ربما يدعى أن البخار لا يقبل الحكم بالنجاسة والطهارة، لأنهما يختصان بالأجسام ذات الكثافة المستقرة في الوجود، دون مثل الدخان والبخار والهواء وإن كانت أجساماً حقيقة، ولذا لا ريب في عدم تنجسها بملاقاة النجاسة مع الرطوبة، فيمتنع استصحاب الحكم السابق للعلم بانقطاعه، بل ينبغي استصحاب عدمه ولو بنحو استصحاب العدم الأزلي.

ولا ينبغي أن يقاس بالغبار الذي لا ريب في قبوله الحكم بالطهارة والنجاسة، كما لا ريب في بقاء النجاسة بتحول التراب النجس إليه وعوده تراباً بالتجمع.

للفرق بينهما عرفاً، فإن صيرورة الماء بخاراً ورجوع البخار ماء من سنخ التحول عرفاً، فالبخار مباين عرفاً للماء وله نحو وجود لا يقبل

الطهارة و النجاسة، بخلاف الغبار، فإنه لا يبتنى على التحول، بل على محض تفرق الأجزاء الترابية بعد اجتماعها، الذى لا إشكال فى عدم دخله فى القابلية للنجاسة و الطهارة.

فالذى ينبغى أن يقاس بالغبار هو تفرق الأجزاء المائية بدفع الهواء و نحوه، الذى لا إشكال فى بقاء الحكم معه أيضا. لكن الإنصاف أن البخار و إن لم يكن من سنخ الغبار، إلا أنه لا مجال للجزم بخروجه عن قابلية الحكم بالنجاسة، و لذا لو حكم الشارع بذلك بنحو يتنجس ملاقيه لم يكن الحكم المذكور مستنكرا، و لا مؤولا بما يخرج عن ظاهره.

و أما عدم تنجسه بالملاقاة للنجس فإن أريد به عدم تنجس خصوص محل الاتصال فهو لانصراف أدلة التنجيس عنه، لا لعدم قابليته للتنجس. و إن أريد به عدم تنجس تمامه بملاقاة بعض سطوحه للنجس، فهو لا يرجع إلى عدم قابليته للتنجس، بل إلى عدم سرائة النجاسة فيه، نظير عدم اعتصامه بالاتصال بالمادة، و هو أجنبى عن محل الكلام. فلاحظ.

و أما الثانى - و هو المأخوذ من نجس أو متنجس - فلا ينبغى الإشكال فى نجاسته مع الخلط و الاعتصار، لليقين ببقاء الحكم معهما أو استصحابه، كما تقدم نظيره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١

...

و يزيد هنا بملاقاة النجس لبعض أجزائه الموجب لتنجسه، لغلبة حصول الامتزاج و الاعتصار تدريجا، بحيث يبقى الجسم النجس حافظا لصورته مدة قليلة كافية للتنجيس للماء المخلوط به أو المعتصر منه.

و أما مع التصعيد، فالظاهر البناء على طهارته، لأصالة الطهارة بعد عدم جريان استصحاب النجاسة لما تقدم، إلا أن ينطبق عليه عنوان نجس نظير الخمر الحاصل بالتصعيد من طاهر أو نجس.

ثم إنه تقدم فى أوائل هذا الفصل أنه يلحق بالماء المضاف فى الكلام فى الطهورية و عدمها ما كان من المائعات واجدا لعنصر الماء، و لا يطلق عليه الماء حتى مع الإضافة، كالنبذ و البصاق و البول. و أما فى الطهارة و النجاسة فالمتبع فيه الدليل الخاص. و لا ضابط له.

هذا تمام الكلام فى طهارة الماء المضاف، و أما مطهرته فيأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى تبعا لسيدنا المصنف قدس سره فى المسألة الحادية و العشرون من مباحث المياه. و الله سبحانه و تعالى ولى التوفيق و التسديد، و هو خير معين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢

[الفصل الثانى فى أحكام الماء المطلق]

إشارة

الفصل الثانى الماء المطلق إما لا مادة له، أو له مادة (١)، و الأول إما قليل لا يبلغ مقداره الكر، أو كثير يبلغ مقداره الكر (٢). و القليل ينفع بملاقاة النجس (٣)،

(١) و هو الذى يتصل بغيره و يتقوى به، سواء كان ذلك الغير ظاهرا، كمياء الحياض الكبيرة التى هى مادة لما فى الحياض الصغيرة المتصلة بها، أم فى بطن الأرض، كمادة الجارى أو البئر. بل يشمل المادة المتقطعة التى اعتبرها الشارع الأقدس عاصمه، كماء المطر على ما يأتى الكلام فيه فى محله إن شاء الله تعالى.

ثم إن المعروف منهم تقسيم الماء إلى جار، و بئر، و محقون. و هو مستدرك بماء المطر، و بالنابع على وجه الأرض من دون جريان، كما أن المعيار عندهم في ترتب أحكام الجارى و البئر على وجود المادة لهما، و من هنا كان التقسيم المذكور فى المتن أولى. و الأمر سهل.

(٢) لأن الكرية هى المعيار فى الكثرة التى هى موضوع الأحكام الخاصة.

و عليها ينزل الكثير فى كلماتهم و فى النصوص «١» جمعاً بين الأدلة، كما يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

(٣) على المعروف بين الأصحاب. ففى الجواهر: «للإجماع محصلاً و منقولاً، نصاً و ظاهراً، مطلقاً فى لسان بعض و مستثنى منه ابن أبى عقيل فقط فى

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣

...

لسان آخرين. و قد وقعت حكاية الإجماع للأساطين من علمائنا، كما عن المرتضى رحمه الله فى الناصريات، و الشيخ فى الخلاف و الاستبصار، و ابن زهرة فى الغنية، و فى المختلف مستثنياً ابن أبى عقيل، و مثله فى المدارك». و يقتضيه بعد ذلك النصوص الكثيرة قال سيدنا المصنف قدس سره: «و عن صاحب المعالم، و العلامة المجلسى، و المحقق البهبهانى أن الأخبار بذلك متواترة.

و فى الرياض جمع منها بعض الأصحاب مائتى حديث. و عن العلامة الطباطبائى قدس سره فى أثناء تدريس فى الوافى إنها تزيد على ثلاثمائة رواية». و كيف كان فالنصوص المذكورة على طوائف.

منها: المستفيض المتضمنه أن الماء إذا بلغ الكر لم ينجس، إما ابتداء، أو بعد السؤال عن ملاقة الماء للنجاسة، كصحيح معاوية بن عمار: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء» «١»، و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «و سئل عن الماء تبول فيه الدواب، و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب قال: إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شىء» «٢»، و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: «سألت عن الدجاجة و الحمامة و أشباههما تطأ العذرة ثم تدخل فى الماء يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كر» «٣».

و غيرها مما هو صريح أو ظاهر فى الفرق بين الكر و غيره بالانفعال و عدمه.

بل بعضها ظاهر فى معروفية الحكم المذكور و المفروغية عنه، كصحيح إسماعيل بن جابر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء قال:

كر» «٤»، و نحوه صحيحه الآخر «٥».

فإن النصوص المذكورة تدل على انفعال ما دون الكر صريحاً أو ظاهراً

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤

...

بمقتضى المفهوم، بل بمقتضى ذكر عنوان الكر، حيث يدل على دخله فى الاعتصام، و عدم كون الاعتصام من لوازم ذات الماء، و إلا كان ذكر الكر موهما لخلاف المراد، لمناسبة الكثرة للاعتصام، فالتعرض لها ظاهر فى دخلها جدا.

و مثلها فى ذلك ما تضمن السؤال عن قدر الماء و إن لم يصرح فيها بالكربة، كصحيح صفوان الوارد فى الحياض تردها السباع و تلغ فيها الكلاب و يغتسل فيها الجنب، حيث قال عليه السلام: «و كم قدر الماء؟ قال: إلى نصف الساق و إلى الركبة. فقال: توضع منه» (١).

و منه يظهر الوجه فى الاستدلال بما دل على اعتصام غير الكر من العناوين الخاصة، كالجارى، و ماء البئر، و الحمام، أو الذى له مادة، بل تعليل اعتصام البئر و ماء الحمام بأن له مادة كالصريح فى أن الماء غير معتصم بنفسه لو لا المادة و نحوها، كما ذكر فى الجواهر و غيرها.

و منها: ما ورد فى سؤر النجس و فضله «٢»، من الأمر بصب الماء، و النهى عن الوضوء به و شربه، و الأمر بغسل الإناء، و نحو ذلك مما ورد فى الكلب و الخنزير و الطائر إذا وجد فى منقاره دما، و الكفار - بناء على نجاستهم - و غير ذلك مما لا وجه له إلا تنجس الماء القليل.

بل ما ورد فى الأسار المكروهة، كسؤر الحائض المتهمة، و غيرها ظاهر فى المفروغية عن التنجس بالملاقاة، و إن لم يجب الاجتناب ظاهرا لعدم العلم به.

بل حتى ما ورد فى السؤر الطاهر ظاهر فى ذلك أيضا، إذ لو لا المفروغية عن تنجس الماء لم يكن وجه للسؤال و الجواب عن حال ذى السؤر، و أنه ينجس سورة أو لا.

و منها: ما ورد فى إدخال اليد الماء و فيها القذر، كموثق سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أصاب الرجل جنبه، فأدخل يده فى الإناء فلا بأس، إذا لم

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٢.

(٢) ذكر النصوص المذكورة فى الوسائل فى أبواب الأسار و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥

...

يكن أصاب يده شئ من المنى» (١)، و غيره من النصوص الكثيرة.

و مثله ما ورد فى الماء الذى تقع فيه النجاسة، كالدم و الميتة و المسكر، كصحيح على بن جعفر عن أخيه أبى الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: «و سألت عن رجل رعف و هو يتوضأ فتقطر قطرة فى إنائه هل يصلح الوضوء منه؟ قال: لا.» (٢)،

و موثق عمار فى من يجد فى إنائه فأرة (٣)، و خبر أبى بصير فى حديث النبذ عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: ما يبل الميل ينجس حبا من ماء.» (٤)، و خبر حفص بن غياث: «لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة» (٥)، و غيرها من النصوص الكثيرة المتضمنة لانفعال الماء بملاقاة النجاسات.

بل ما تضمن عدم تنجس الماء بملاقاته لبعض الأمور - كالفأرة الحية، وبعض ما لا نفس له سائلة - ظاهر في المفروغية عن تنجسه بالملاقاة في الجملة، وأن عدم تنجسه حينئذ لطهارة الملاقى. □
ومنها: ما ورد في الإنائين المشتبهين، كموثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل معه إناءان فيهما ماء، وقع في أحدهما قدر، لا يدرى أيهما هو، وليس يقدر على ماء غيره؟ قال: يهرقهما جميعا و يتيمم» (٦). وقريب منه موثق عمار (٧).
فإن الأمر بإهراق الماء مع فرض الاشتباه والانحصار كالصریح في تنجسه، بل ظاهر السؤال المفروغية عن ذلك، وأن منشأ خصوصية الاشتباه والانحصار، إذ

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩ وفي الباب المذكور أحاديث كثيرة تدل على ذلك.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسار حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦

...

قد يكونان سببا في تشريع استعمال أحدهما ولو بعد مثل القرعة.

ومنها: نصوص نجاسة ماء الغسالة، فإنه لا يحتمل خصوصيته عن بقية أفراد الماء في التنجس، بل ربما احتمل خصوصيتها في عدمه، لأن القول باستثنائها من أدلة التنجس مشهور.

إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة الواردة في الموارد المتفرقة الصريحة أو الظاهرة في انفعال الماء بالملاقاة، بل بعضها ظاهر في المفروغية عنه، وأن الحديث وارد لبيان بعض الجهات الخاصة المتعلقة به، كما أشار إلى كثير منها في الجواهر، و أشرنا لبعضها.

هذا، وقد تقدم الخلاف في ذلك عن ابن أبي عقيل، وعن جماعة من المتأخرين - منهم الكاشاني و الفتوني - موافقته.

و استدل لهم بأمور.

الأول: عموم طهارة الماء، فإن المتيقن في الخروج عنه هو المتغير، و يبقى غيره على العموم.

و يظهر الجواب عنه مما تقدم منّا في الفصل السابق، فإن العموم المذكور مسوق لبيان طهارة الماء في نفسه بحسب أصله، فلا ينافي انفعاله بالملاقاة أو التغير، و ليس فيهما تخصيص له.

و أما عموم مطهريته الملازمة لطهارته، فهو مختص بالماء الطاهر، و قد خرج منه الماء النجس، فلا ينهض بإثبات مطهرية الماء عند الشك فيها، فضلا عن طهارته.

إن قلت: المتيقن تقييده بالمتغير، فيرجع في غيره إلى عموم المطهرية، المستلزم للطهارة.

قلت: هذا إنما يتم لو فرض أن المتغير بعنوانه مأخوذ في عنوان المخصص، لا - بما أنه نجس، بحيث لو فرض كون غيره نجسا أيضا لبقى تحت عموم المطهرية، و احتاج في الخروج عنه إلى مخصص آخر، و من الظاهر أنه لا مجال لذلك، بل الخارج عنوان النجس، و نجاسة غير المتغير موجبة لسعة أفراد التخصيص الواحد، لا لسعة التخصيص نفسه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧

...

لوضح أن الارتكاز الموجب لتخصيص الأدلة قائم بعنوان النجس، لا- بعنوان المتغير، و من ثمَّ كان ما تضمن مانعية التغير من المطهريَّة و من الانتفاع دليلاً على نجاسة المتغير من باب بيان الموضوع- و هو النجاسة- بلسان بيان الحكم- و هو المانعية المذكورة- و لو استفيد منها خصوصية التغير في المانعية المذكورة لم تنهض تلك الأدلة ببيان النجاسة.

كما أنه لو لا ذلك لزم عدم نهوض دليل النجاسة في بعض المياه بإثبات امتناع التطهير به، بل احتاج إلى دليل آخر. نعم، لو فرض سوق عموم المطهريَّة لبيان الطهارة لأجل ملازمتها لها فلا بد من الالتزام بأن التخصيص وارد على العناوين المأخوذة في أسباب النجاسة- كالتغير و الملاقاء و نحوهما- إذ لا معنى لتقييد دليل الطهارة بعنوان النجس، لاستحالة أخذ أحد الضدين في موضوع الآخر.

لكن لا مجال لذلك في المقام، لوضح أن الأدلة المتقدمة مسوقة لبيان المطهريَّة، و لا إشعار لها في سوقها لبيان الطهارة. و مجرد ملازمتها لها ارتكازاً لا يقتضيه، إذ قد لا يتعلق الغرض ببيان الملزوم.

غاية ما في المقام أنه لو تمت المطهريَّة لاستفيدات الطهارة بضميمة الارتكاز المذكور و إن لم يكن المتكلم بصدد بيانها، كما تقدم في عموم مطهريَّة الماء بحسب أصله، و لا مجال له في الأدلة المتقدمة الدالة على مطهرته مطلقاً، لما تقدم من تخصيصها بغير النجس، فلا تنهض بإثبات المطهريَّة مع الشك في الطهارة، فضلاً عن الطهارة نفسها.

مع أنه لو فرض اعتماد المتكلم على الارتكاز المذكور في بيان الطهارة تبعاً للمطهريَّة كان متسامحاً في إهمال التقييد بالتغير الذي هو تقييد تعبدى يحتاج إلى تنبيه عليه بالخصوص، أما لو فرض اعتماده على الارتكاز المذكور في إهمال التقييد بالطاهر و سوق الكلام لبيان المطهريَّة بعد فرض الطهارة فلا يلزم منه التسامح في شيء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨

...

هذا، و بملاحظة ما تقدم منا في العمومات المذكورة يتضح حال كثير من الجهات المتعلقة بالاستدلال التي أشار إليها في الجواهر. فراجع.

على أنه لو تمَّ العموم المذكور كفت الأدلة المتقدمة في الخروج عنه في القليل الملاقى للنجاسة، كما كانت أدلة التغير مخرجة عنه فيه.

□

الثاني: النصوص الكثيرة الظاهرة في إناطة نجاسة الماء بالتغير وجوداً و عدماً، كصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء فلا توضأ منه و لا تشرب» (١)، و نحوه خبر أبي بصير الوارد في النقيع الذي تبول فيه الدواب و يقع فيه الدم و أشباهه (٢)، و خبر القمط في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة (٣)، و موثق سماعه في من يمر بالماء فيه دابة ميتة قد أنتنت (٤)، و صحيح شهاب بن عبد ربه في الغدير الذي فيه جيفة (٥)، و خبر العلاء ابن الفضيل في الحياض التي يبال فيها (٦)، و غيرها.

وفيه: - مع قرب انصراف أكثر هذه النصوص أو اختصاصها بما زاد على الكر، كما هو الغالب في المياه الباقية في الصحارى و القفار و الموجودة في الغدران و الحياض المعدة لها، و لا سيما مع ما فرض فيها من عدم تغيرها بالجيفة و الميتة التنتة- أنه لا بد من الجمع بينها و بين أدلة النجاسة المتقدمة بحملها على ما زاد على الكر، إذ لا مجال لحمل تلك الأدلة على المتنجس بخصوص التغير،

لوضوح اشتراك التنجس معه بين الكر وغيره. مع صراحة بعضها في التنجس بالملاقاة التي لا توجب التغير، كما يظهر بملاحظة بعض نصوص الكر - كصحيح ابن جعفر

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩

...

و صفوان المتقدمين - و غيرها مما تقدم، بل لا يبعد ظهور بعض نصوص التغير في تنجس القليل بغيره، كصحيح عبد الله بن سنان: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا حاضر عن غدير أتوه و فيه جيفة. فقال: إن كان الماء قاهرا و لا توجد منه الريح فتوضأ منه» (١)، لظهوره في توقف عدم التنجيس مع عدم تغير ريح الماء على كونه قاهرا، الظاهر في لزوم كثرته، و أنه لو كان قليلا لتنجس و إن لم يحمل ريح الجيفة.

و أما حمل كونه قاهرا على التمهيد لعدم تغيره من دون أن يكون قيدا آخر في قبالة. فلعله خلاف الظاهر. فتأمل جيدا. نعم، قد يشكل ما ذكرنا في صحيح علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام: «سألته عن رجل رعف فامتخط، فصار الدم قطعا صغارا فأصاب إناءه هل يصلح الوضوء منه؟ فقال: إن لم يكن شيئا يستبين في الماء فلا بأس، و إن كان شيئا بينا فلا تتوضأ منه» (٢)، بناء على أن المراد باستبانة الدم في الإناء تغير مائه به، فيدل على أن انحصار سبب الانفعال بالتغير لا يختص بالكر، لامتناع حمل الإناء عليه، و لو لأنه الفرد النادر.

لكنه يندفع بالمنع من ظهور الاستبانة في التغير، بل هي ظاهرة في كون الدم بمقدار يرى في الإناء حين وقوعه و إن لم يوجب تغيره بعد تحلله فيه لقلته، أو لعدم تحلله. و يأتي تمام الكلام في الصحيح عند الكلام في عموم الانفعال إن شاء الله تعالى. الثالث: النصوص الظاهرة في عدم تنجس الماء بملاقاة النجاسة. و لا يخفى أن النصوص المذكورة بين ما هو مطلق، و ما هو ظاهر في خصوص القليل.

أما الأول فكموث سماعة: «سألته عن الرجل يمر بالميتة في الماء. قال:

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٠

...

يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة» (١)، و غيره (٢).

واللازم تخصيصه بالكر نظير ما تقدم في نصوص التغير، بل هو أولى بذلك بعد ورود التخصيص عليه بنصوص التغير.

و أما الثاني فهو جملة من النصوص ذكرت في المقام ينبغي النظر فيها.

أحدها: خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: رواية من ماء سقطت فيها فأرء، أو جرد، أو صعوة ميتة. قال: إن تفسخ فيها فلا تشرب من مائها ولا تتوضأ و صبها، وإن كان غير متفسخ فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة إذا أخرجتها طرية.

و كذلك الجرء و حب الماء و القرءة و أشباه ذلك من أوعية الماء. و قال أبو جعفر عليه السلام: إذا كان الماء أكثر من رواية لم ينجسه شيء، تفسخ فيه أو لم يفسخ، إلا أن يجيء له ريح تغلب على ريح الماء» (٣).

وفيه: - مع ضعف سنده - أنه لا ينفع الخصم، لاشتماله على التفصيل بوجه لا يقول به هو و لا غيره من الأصحاب. لظهوره. أولاً: في التفصيل بين التفسخ و عدمه.

و دعوى: أن ذكر التفسخ للتلازم بينه و بين التغير في الأوعية المذكورة.

ممنوعه، لمخالفتها لظاهر أخذ العنوان، بل المقابلة في الذيل بينه و بين التغير ظاهرة في كونه سبباً آخر في مقابله. فتأمل.

بل الظاهر أنه لا تلازم بينهما خارجاً و لا سيما مع اختلاف الأوعية و أقسام الميتة في الصغر و الكبر.

و ثانياً: في اختصاص الحكم المذكور بالرواية و الجرء و ما بينهما من الأواني، و لا يعم ما دونهما كالقلءة و نحوها من المياه القليلة، بل هو مشعر بالانفعال فيها مطلقاً، و يكون المحصل من الخبر أن ما زاد على الرواية لا يفعل إلا بالتغير، و ما

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٢) راجع بعضها في باب: ٩ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٨، ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥١

...

بين الجرء و الرواية يفعل به و بالتفسخ، و ما دون ذلك يفعل بالملاقاة مطلقاً، و لا قائل بذلك.

و ثالثاً: في اختصاصه بالميتة القابلة للتفسخ و عدمه، و التعميم في هذا و ما قبله لجميع أفراد الماء القليل و في جميع أنواع النجاسات بعدم الفصل، لا مجال له بعد ظهور الخبر في خصوصية المورد.

مع أن الخبر في نفسه لا يخلو عن اضطراب، لظهوره تارة في أن المدار على تفسخ الميتة و عدمه، و أخرى في أن المدار على إخراجها طرية و عدمه.

و الحاصل: أن الخبر - مع ضعفه و اضطرابه في نفسه - مخالف للأحكام المعروفة بين الأصحاب. المأخوذة من الأدلة المعتمدة، المعول عليها عندهم، فلا بد من تأويله أو رد علمه إلى قائله (عليه الصلاة و السلام).

نعم، عن المختلف مرسل عنه عليه السلام: «أنه سئل عن القرءة و الجرء من الماء يسقط فيها فأرء أو جرد أو غيره فيموتون فيها. فقال: إذا غلب رائحته على طعم الماء أو لونه فارقه، و إن لم يغلب عليه فاشرب منه و توضأ و اطرح الميتة إذا أخرجتها طرية» (١).

إلا - أنه - مع اختصاصه بالميتة - لا مجال للتعويل عليه مع إرساله، و لا سيما مع قرب كونه مأخوذاً بالمعنى من الخبر المتقدم، على أن التفصيل فيه بين إخراج الميتة طرية و عدمه مما لا قائل به. فلاحظ.

و أما مضمرة زرارة المروى بطريق صحيح عنه المشتمل على الذيل فقط فهو إنما يكون دليلاً على اعتصام ما زاد على الرواية، و تنجس ما دونها في الجملة، فلا يكون دليلاً للخصم بل عليه، بالإضافة لمنافاته لروايات الكر، لأن حمل الرواية على الكر بعيد جداً.

ثانيها: خبر محمد بن ميسر الذي لا يبعد كونه موثقاً بل صحيحاً: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل الجنب ينتهي إلى الماء القليل في الطريق و يريد أن يغتسل

(١) المختلف ص: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٢

...

منه، و ليس معه إناء يغرف به و يدها قذرتان. قال: يضع يده ثم [و خ ل] يتوضأ ثم يغتسل. هذا مما قال الله عز و جل مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ «١». بدعوى: أنه نص في الماء القليل.

لكنه - كما ترى - وارد في المنتجس، و غاية ما يدعى أن إطلاقه يشمل ما لو كانت اليد حاملة لعين النجاسة، و رفع اليد عن الإطلاق المذكور بالأدلة المتقدمة المتضمنة للانفعال بعين النجاسة غير عزيز. و يأتي عند الكلام في الانفعال بالمنتجس تمام الكلام في هذا الخبر إن شاء الله تعالى.

ثالثها: خبر أبي مريم: «كنت مع أبي عبد الله عليه السّلام في حائط له، فحضرت الصلاة، فترج دلوا للوضوء من ركي له، فخرج عليه قطعة عذرة يابسة، فأكفأ رأسه و توضأ بالباقي» «٢». و لا يخفى قوة ظهوره في عدم الانفعال، بل هو كالصريح فيه. و حملة على عذرة مأكول اللحم - كما عن الشيخ قدس سرّه - بعيد جيداً. و ما في الجواهر من إطلاقها عليها كما في صحيح ابن بزيع «٣» الوارد في البئر من قوله:

«فيقطر فيها قطرات من بول أو دم أو يسقط فيها شيء من عذرة [٤] كالبعرة و نحوها».

غير ظاهر، لقرب كونه للتشبيه لبيان مقدار العذرة، لا للتشثيل لبيان فرد منها. و أشكل من ذلك ما فيها أيضاً من عدم نصوصيته في كون العذرة في الماء، و ما في الوسائل من احتمال كون المراد بالباقي ما بقى من ماء البئر، لا ماء الدلو، أو أن الدلو كان كرا.

إلا أن يراد بالوجه المذكورة محض توجيه الرواية في مقابل طرحها، لا التوجيه الذي هو مقتضى الجمع العرفي بين الأدلة.

[٤] انما يتجه الاستشهاد به بناء على هذه النسخة التي رواها الكليني، أما على ما رواه الشيخ من قوله:

«أو يسقط فيها شيء من غيره» فيكون أجنيا عما نحن فيه. منه عفى عنه.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٣

...

نعم، قال شيخنا الأعظم قدس سرّه: «ان أحدا لا يرضى بتوضؤ الامام عليه السّلام من هذا الماء مع ما علم من اهتمام الشارع في ماء

الطهارة بما لا يهتم في غيره».

بل ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن أحدا لا يرضى باستعمال هذا الماء في مطلق الانتفاع، فضلا عن الوضوء. ثم قال: «فلا بد من توجيه الرواية قلنا بالنجاسة أو الطهارة. فلا يبعد إذا حمل العذرة فيه على الروث الطاهر، أو الحمل على خطأ الراوى في اعتقاده أنها عذرة. وليس ذلك بأبعد من حمل الفعل على إرادة بيان الجواز على تقدير القول بالطهارة».

لكن استبشاع ذلك على تقدير القول بالطهارة ليس بحد يلزم بالتأويل، بل لا منشأ ظاهرا للاستبشاع المذكور إلا المفروغية عندنا عن النجاسة. فالعمدة في الإشكال في الخبر ضعف السند و الهجر عند الأصحاب.

رابعها: صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن الحبل يكون من شعر الخنزير يستقى به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس» (١).

بدعوى: أن نجاسة الحبل تستلزم نجاسة الماء المستقى به بناء على انفعال الماء القليل.

لكن الاستدلال به إن كان باعتبار ملاقات الحبل بنفسه لماء الدلو فهو قد يتم في حال نزول الدلو في البئر، المستلزم لاتحاد مائه مع مائها، لا عند إخراجها منها و انفصاله عنها، فهو يدل على عدم انفعال ماء البئر بالحبل المذكور - كما يظهر من الوسائل - و هو أجنبي عن محل الكلام.

و إن كان باعتبار تقاطر الماء من الحبل على الدلو عند إخراجها من البئر.

فهو - لو تم - لا ينهض بإثبات عدم انفعال الماء القليل بالنجس، بل عدم انفعاله بالمتنجس الذي يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

خامسها: خبر زرارة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جلد الخنزير يجعل دلوا

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ٥٤

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٤

...

يستقى به الماء. قال: لا بأس» (١).

و يشكل: بأنه لا- ظهور له معتد به في طهارة الماء المستقى بالجلد، بل في جواز استعمال الجلد في الاستقاء و لو لسقى الزرع و الدواب، كما عن الشيخ قدس سره حمله عليه. و غايته الإشعار بالطهارة أو الظهور الضعيف الذي يسهل رفع اليد عنه بأدلة الانفعال المتقدمة.

سادسها: خبر الأحول أو غيره عنه عليه السلام قال: «فقلت: جعلت فداك الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجى به. فقال: لا بأس. فسكت فقال: أو تدري لم صار لا- بأس؟ قال: قلت: لا و الله. فقال: إن الماء أكثر من القدر» (٢)، فإن مقتضى عموم التعليل التعدي إلى غير ماء الاستنجاء من المياه الملاقيه للقذر.

و فيه: - مع ضعف سنده، و عدم وضوح عموم التعليل لغير ماء الغسالة، لا مكان وروده لدفع توهم كونه حاملا للقذر بمقتضى ارتكاز كون ماء الغسالة حاملا للقذر المغسول به، لا من جهة سببية الملاقات للنجس. فتأمل - أنه لا مجال للأخذ بعموم التعليل، لوضوح عدم دوران الاعتصام و الانفعال مدار كون الماء أكثر من القذر و عدمه حتى عند الخصم، بل مدار التغير و عدمه، و قد يحصل التغير مع

كون الماء أكثر، وقد لا- يحصل مع كون القدر أكثر. وليس التصرف في التعليل بحمله على التغير بأولى من البناء على إجماله و قصره على مورده. فلاحظ.

و هناك أخبار أخرى واردة في ملاقى المتنجس، أو ماء الغسالة، أو الاستنجاء أو غير ذلك مما لا ينفع في المقام، لأن الكلام في انفعال الماء بالنجس في الجملة في مقابل اعتصامه. و كذا ما ورد في ملاقى الكافر و نحوه مما يمكن إرادة طهارة ملاقى الماء منه، و يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٥

...

هذا تمام ما عثرنا عليه من الأخبار الخاصة بالقليل التي قد يستدل بها لاعتصامه، و قد عرفت قصورها دلالة أو سنداً، و لو تمت فهي لا تنهض بمعارضة أخبار الانفعال المتقدمة بعد كثرتها و وضوح دلالتها و تصافق الأصحاب على العمل بها، بنحو ينبغي أن يكون مضمونها من الواضحات، بل الضرورات الفقهية التي لا- يلتفت إلى ما يوهم خلافها، فيلزم تأول نصوص الطهارة ببعض الوجوه المتقدمة أو غيرها و إن بعدت، أو ردّ علمها إلى أهلها عليهم السلام.

و أما دعوى: صلوحها لصرف نصوص الانفعال عن ظاهرها بحملها على كراهة استعمال الماء و إن كان طاهراً، لطروء مرتبة من القدر عليه لا تبلغ التنجيس.

فموهونه بآباء النصوص المذكورة عن ذلك مع كثرة التعبير فيها بالنجاسة بنحو يصعب حملها على المبالغة، و لا سيما ما ورد في الإنائين المشتبهين، كما أشرنا إليه آنفاً، و ما ورد في الأسار من التشديد فيه و الأمر بغسل الإناء، الصريح في انفعاله، بنحو يصعب حمله على استحباب الغسل إلى غير ذلك مما يظهر بالتأمل.

و من جميع ما ذكرنا يظهر حال كثير من المؤيدات أو الأدلة التي سيقت في كلماتهم للقول بعدم الانفعال مما أشار إليه في الجواهر و غيرها، و لا مجال لإطالة الكلام فيها مع وضوح ضعفها، كما يظهر بمراجعتها و التأمل في ما ذكرنا و ذكره في ردها.

نعم، ينبغي التعرض لأهمها في المقام، و هو ان الانفعال مستلزم للهرج و المرج و الوقوع في الوسواس، بسبب سريان النجاسة في الأشياء، مع ما هو المعلوم من تسامح الناس في ذلك، بنحو يحصل العلم العادي بنجاسة أكثر الأمور، بل أكثر المياه القليلة الموجودة في الأماكن التي لا تتعرض للاعتصام بالمطر و نحوه، و خصوصاً في الأماكن التي تقل فيها المياه الكثيرة العاصمة، و يكثر فيها اختلاط الناس و تسامحهم، خصوصاً الحرمين الشريفين قديماً، حيث يكثر فيهما الابتلاء بالعامّة و البدو و نحوهم ممن تكثر منهم المخالفة في أحكام النجاسة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٦

...

اعتقاداً أو عملاً فلو كان البناء على التنجيس بمجرد الملاقاة لزم نجاسة المياه الموجودة في البلدين المعظمتين، و لكان اللازم من الناس التقيد في ذلك، و الاهتمام بحفظ المياه من التعرض للنجاسة، بإبعادها عن موارد الاحتمال التي يوجب تكررها العلم بها، و لكثير التنبيه عليه من الشارع الأقدس، فعدم وجود شيء من ذلك شاهد بالبناء على عدم الانفعال.

وقد سلم بعض مشايخنا بلزوم ذلك بناء على عموم الانفعال و لو بالمتنجس مطلقا، و أطال في تقريبه و توضيحه، و نقل عن الفقيه الهمداني قدس سره الإصرار عليه و الإغراق فيه، و من ثم ذكر أن التخلص عن ذلك منحصر بالتفصيل بالنحو الآتي إن شاء الله تعالى. لكن الإنصاف أن الأمر ليس بذلك الوضوح، بل هو مبنى على نحو من المبالغة و الإغراق في البيان، لابتناؤه على إغفال احتمال حصول الطهارة بوجوه غير مقصودة، أو غير محتسبة و لا- مألوفة، فإن ذلك و إن كان مغفولا عنه، إلا أنه كثيرا ما يقع، كما يتضح بملاحظة ما يتلى به الإنسان في وقائعه الشخصية.

و بعد ذلك إن أريد حصول العلم التفصيلي للمكلف بنجاسة جميع المياه، أو أكثر ما يتلى به منها بحيث يلزم الهرج و المرج. فهو ممنوع جدا.

و إن أريد حصول العلم الإجمالي بنجاسة أكثر المياه الموجودة و إن لم يتبل بجميعها، فلا- أثر له في عمل المكلف، و لا يمنع من الرجوع للأصول الترخيضية في محل الابتلاء، كما هو ظاهر.

و لا- ملزم مع ذلك بالحذر من تعريض المياه لما قد يوجب الانفعال، كما لا ملزم بتنبيه الشارع على ما يمنع من حصوله و إن كان كثيرا، إذ لا يجب على الشارع الاهتمام بتطبيق الأحكام الواقعية خارجا، بل له التسهيل في ذلك تيسيرا على المكلفين في مقام العمل، و عليه يتبنى جعل الأحكام الظاهرية. بل هو المقطوع به منه في خصوص باب الطهارة، كما يظهر من النصوص الكثيرة المتضمنة للتنبيه على الاحتمالات البعيدة المقتضية للسعة و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٧

...

و ليس حال المياه إلا- كحال غيرها مما يتلى به المكلف، كالنقود التي تمر بكثير من الناس المتسامحين في طرق اكتسابها، التي لو حرمت على أحدهم حرمت على من بعده ممن يتفرع تملكه لها على تملكه، و الثمار التي يكثر التسامح في اكتسابها أو اكتساب أصولها- من البذور أو الأشجار- حيث يعلم إجمالا- بحرمة أكثرها و لو من جهة طروء الحرمة على بعض أصولها البعيدة، و كذا الحيوانات المتناسلة، و نحو ذلك مما يكثر فيه العلم الإجمالي بالحرمة لو لا ابتلاؤه غالبا بما يسقطه عن التأثير من عدم الابتلاء ببعض الأطراف، بنحو يجوز معه الرجوع للطرق و الأصول الترخيضية، و لعل المياه أهون من كثير منها.

فإنصاف أنه لا مجال للتعويل على الوجه المذكور في الخروج عما تقتضيه الأدلة و القواعد التي تقدم و يأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى. و منه سبحانه و تعالى نستمد العون و التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

بقي شيء: و هو أن المراد بالكلام في ما تقدم هو تنجس الماء القليل بملاقاة النجاسة في الجملة في مقابل عدم تنجسه مطلقا الذي هو المحكى عن ابن أبي عقيل و الكاشاني و غيرهما.

أما عموم الانفعال بجميع النجاسات و في جميع الأحوال فهو محتاج إلى النظر في الأدلة المتقدمة، حيث إن أكثرها وارد في موارد خاصة لا عموم فيها.

إلا أن الظاهر أن المستفاد منها بعد ضم بعضها إلى بعض و ضمها إلى عدم الفصل هو العموم المذكور، و لو لفهم عدم الخصوصية، بضميمة ما يتركز في أذهان العرف و المتشرعة من عموم سريان النجاسة في الماء، لأن المنسب من النصوص المتقدمة الجرى على ذلك.

كما يظهر أيضا من إهمال التعرض للضابط بنحو العموم من حيثية أنواع النجاسات و المياه و الأحوال، مع مزيد الحاجة إليه لو لم يكن العموم مفروغا عنه تبعا للارتكاز العرفي المذكور.

نعم، ذلك مختص بما يوجب الانفعال ارتكازا، دون ما لا يوجب ذلك من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٨

...

صور ملاقة النجاسة، كما لا يخفى.

هذا، مع أن النصوص وافية بالعموم في الجملة، أما من حيث أنواع الماء فظاهر، لإطلاق الماء في بعضها، وترك الاستفصال في آخر. وأما من حيث أنواع النجاسات فيكفي فيه صحيح البنظي: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يدخل يده في الإناء و هي قدرة؟ قال: يكفي الإناء» (١)، ونحوه صحيح أبي بصير (٢)، وغيره، فإنها ظاهرة في تنجس الماء مع تنجس اليد مطلقاً بأي نجاسة كانت، و حيث إن ذلك يقتضي تنجسه بما ينجسها بالأولوية العرفية كان مقتضاه تنجس الماء بكل نجاسة قابلة لتنجيس اليد، كما لا يخفى. وأما من حيث الأحوال فتحصيل العموم لا يخلو عن إشكال، لعدم أخذ عنوان الملاقة في شيء من النصوص التي بين أيدينا، وإنما أخذ فيها عناوين خاصة لها إطلاق من بعض الجهات، فمثل موثق عمار (٣) تضمن وجدان الفأرة في الإناء الشامل لصورتى ورودها على الماء و وروده عليها، غير الشامل للملاقة غير المستقرة مثلاً، و غير ذلك مما قد يتضح حاله عند الحاجة له في موارد الخلاف. نعم، قد يستدل على العموم من حيثية النجاسات و الأحوال معاً بإطلاق نصوص الكر الدالة بمفهومها على الانفعال، لأن مقتضى التركيب فيها و إن كان هو الانفعال في الجملة في مقابل السلب الكلى الذى هو مفاد المنطوق، إلا أن ورود القضية في جواب السؤال عن حال إصابة النجاسة للماء، كما فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم ظاهر فى العموم بلحاظ الأحوال و النجاسات - كما نبه له فى الجملة سيدنا المصنف قدس سره - لوضوح أن الجواب فيه مسوق لبيان كلاً حالى الكرية و عدمها، فلو كان مفاد المفهوم هو الانفعال فى الجملة لم يكن وافياً ببيان حكم

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٩

...

عدم الكرية بنحو يترتب عليه العمل.

إلا - أنه لا - يبعد اختصاصه بما يكون موجبا للانفعال عرفاً، لعدم اقتضاء القرينة المذكورة ما زاد على ذلك. و كأن العموم المذكور ارتكازى مفروغ عنه عند الكل، كما يظهر من استدلالات بعض من خرج عنه فى بعض الموارد، حيث لم يذكر العموم المذكور، بل ذكر ما يلزم بالخروج عنه، مثل ما ذكره الشيخ قدس سره فى وجه عدم انفعال الماء بما لا يدركه الطرف من الدم، و ما ذكره المرتضى قدس سره فى وجه اعتبار ورود النجاسة على الماء، و ما ذكره القائلون بطهارة الغسالة من أن نجاستها تستلزم تعذر التطهير بالماء و غير ذلك مما يظهر من مطاوى كلماتهم.

و كيف كان، فلا ينبغي الإشكال فى العموم المذكور فى الجملة. و إنما الإشكال فيما يظهر من بعض الأصحاب من البناء على عدم الانفعال فى بعض الموارد، و هى بين ما يأتى من سيدنا المصنف قدس سره التعرض له - كالغسالة و ماء الاستنجاء - و ما لم يتعرض له.

و المناسب هنا الكلام فى الثانى، و هو أمور.

الأول: ذكر الشيخ قدس سره في الاستبصار أن ما لا يدركه الطرف من الدم كرؤوس الإبر إذا وقع في الماء القليل لم ينجسه. وعن غاية المراد نسبته إلى كثير من الناس، وعن المدارك ترجيحه. وعمم الحكم في المبسوط لغير الدم من النجاسات، مستدلاً عليه بأنه لا يمكن التحرز عنه.

وهو بظاهره ضعيف، لأن التعذر لا يرفع الأحكام الوضعية، التي هي من سنخ المسببات التابعة لأسبابها. إلا أن يريد بأنه لو كان منجساً مع تعذر التحرز عنه للزم الهرج والمرج، وكثير السؤال عن طريق التخلص، وحيث لم يقع شيء من ذلك كشف عن عدم كونه منجساً، بل عن وضوح ذلك.

لكن الشأن حينئذ في تمامية ما ذكره من تعذر التحرز، لقلة الابتلاء بأجزاء النجاسات الدقيقة مع العلم بها، والتحرز منها ممكن غالباً، و تعذره لو فرض ليس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٠

...

من الكثرة بالنحو المستلزم للهرج والمرج، فالمتعين البناء على الانفعال بها، بل لا- يظن من أحد البناء على عدم الانفعال بتراب النجاسات- كالدّم والمنى والميتة ونحوها- مهما دقت أجزاءه.

اللهم إلا أن يريد بذلك الإشارة إلى أن الغبار المنبث في الجو الذي يكثر الابتلاء به ليس متمحضاً في الذرات الترابية، بل يشتمل على ذرات أمور أخرى- ومنها النجاسات المتحللة- فلو بنى على انفعال الماء أو غيره بها لزم الهرج والمرج، لتعذر التحرز عنها. لكن لا يخفى ندرة الابتلاء بالغبار المعلوم اشتماله على ذرات النجاسات بنحو يعلم بملاقاتها للماء أو غيره من الأمور الطاهرة، فلا يلزم المحذور المذكور.

مع أن ذلك إنما يكون غالباً مع تحليل النجاسات بتأثير الأرض والهواء والشمس، بحيث تعد تالفه عرفاً، ويغفل عن بقائها حقيقة، فهو نظير استهلاك النجاسة في الماء مانع من الحكم بنجاستها حتى بالاستصحاب. فلاحظ.

هذا، وقد أشير في كلام جماعة إلى الاستدلال على الحكم المذكور بصحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن رجل رعى فامتخط، فصار بعض ذلك الدم قطعاً صغاراً، فأصاب إناءه، هل يصلح له الوضوء منه؟ فقال: إن لم يكن شيئاً يستبين في الماء فلا بأس، وإن كان شيئاً يتوضأ منه» (١).

بدعوى: دلالة على عدم انفعال الماء بما لا يستبين فيه من أجزاء الدم الصغار.

واستشكل فيه في جامع المقاصد وغيره بإنكار دلالة، وكأنه لما في كشف اللثام وغيره من احتمال كون السؤال عن صورة الشك في إصابة الدم للماء، إما للعلم إجمالاً بإصابته لأحد الأمرين منه ومن الإناء- كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره- أو للعلم تفصيلاً بإصابته للإناء مع الشك في إصابته للماء، فيكون المراد في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦١

...

الجواب الطهارة الظاهرية، للشك في تحقق رافعها، أو لعدم الأثر للعلم الإجمالي المذكور بعد خروج أحد طرفيه- وهو الإناء- عن الابتلاء.

بل استظهر في الوسائل الثاني من الرواية، و تبعه غير واحد، لأصالة الحقيقة في إسناد الإصابة للإناء في السؤال. و يندفع: بأنه لا إشعار في السؤال في فرض الشك الذي هو موضوع الحكم الظاهري، بل ظاهره السؤال عن الحكم الواقعي لاحتمال مانعية إصابة الدم للإناء من الوضوء منه واقعا، و هو كاف في القرينة على حمل إصابة الإناء المفروضة في السؤال على إصابة الماء. كما أنه المناسب للتفصيل في الجواب في الدم المفروض الإصابة بين الاستبانه في الماء و عدمها، إذ لو كان المراد صورة الشك في إصابة الماء كان عدم الاستبانه في الماء هو المفروض، فلا يحتاج للترديد بينه و بين الاستبانه في الجواب. و منه يظهر عدم الفرق بين النسخة المعروفة و النسخة الأخرى المتضمنة لرفع «شيء» التي أشار إليها شيخنا الأعظم قدس سره و شيخنا الأستاذ (دامت بركاتهما)، و إن لم أعثر على ما يشير إليها في الاستبصار و الوسائل.

على أن السؤال قد فرض فيه إصابة الدم للإناء، ففرض التردد بينه و بين الماء - كما هو مقتضى العلم الإجمالي المفروض في كلام شيخنا الأعظم قدس سره - لا يتم إلا بفرض التسامح في التعبير عن إصابة الماء الذي في الإناء بإصابة الإناء، و مع فرض ذلك فحمل إصابة الإناء على إصابة مائه هو الأنسب بمقام السؤال و الجواب من تكلف العلم الإجمالي المذكور.

كما أن فرض احتمال إصابة الماء زائدا على إصابة الإناء - في كلام صاحب الوسائل و غيره - مستلزم لكون التفصيل في الجواب بين الاستبانه و عدمها في دم آخر غير ما فرض في السؤال إصابته للإناء، و هو بعيد جدا، بل لا يناسب نسخة النصيب المفروضة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٢

...

و بالجملة: التأمل في الصحيح سؤالا و جوابا قاض بظهور ما فهمه الشيخ قدس سره في الاستبصار من تضمنه التفصيل في الدم الذي يصيب الماء بين الاستبانه و عدمها، و هو الوجه في استدلالهم به في المقام.

و قد اعترف شيخنا الأعظم قدس سره بأن الصحيح أظهر في ذلك من الاحتمال الذي ذكره.

فالعمدة في الإشكال في الاستدلال المذكور أن الصحيح أعم من المدعى، لأن ما لا يستبين في الماء من الدم الطرى ليس خصوص ما لا يدركه الطرف، بل ما هو أكبر حجما بكثير من ذلك، لأن الدم الطرى يتحلل و يضمحل في أكثر السوائل و خصوصا الماء بسرعة، فلا يستبين فيه إلا أن يكون بحجم كبير، حيث قد يبقى زمنا قليلا متميزا و يستبين فيه.

و قد أعرض عنه الأصحاب في مضمونه، بحيث يظهر منهم هجره المسقط له عن الحجية، و الشيخ قدس سره في الاستبصار و إن وجهه بالدم الذي لا يدركه الطرف، إلا أنه ليس لدعوى ظهوره فيه، و لا لاستدلاله به عليه، ليشهد باعتماده عليه، بل لمحض التأويل الراجع للتعارض بين الأخبار - مع مخالفته للظاهر - الذي سلكه في الكتاب المذكور، و ليس من سنخ التأويل العرفي.

و أما العفو عن الدم المذكور فظاهر كلامه فيه أنه أمر مفروغ عنه لا من جهة الصحيح، كما يشهد بذلك تعميمه في المبسوط العفو لغير الدم، و استدلاله عليه بما تقدم، من دون تعرض للصحيح المذكور.

و بالجملة: الأصحاب و إن اختلفوا في العفو عن الدم المذكور، إلا أنه يظهر منهم التسالم على ترك الصحيح و الإعراض عنه، فلا مجال للاعتماد عليه في الخروج عن عموم الانفعال المتقدم. بل لا بد من حمله على ما لا ينافيه، و إن كان مخالفا للظاهر، أو رد علمه لأهله عليهم السلام.

نعم، لا بد من فرض ثبوت نجاسة الدم المذكور. و هو ظاهر فيما لو كان تفرق أجزائه بنحو لا يمنع من رؤيته - على ما يأتي الكلام فيه في محله - و كذا لو كان بعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٣

...

خروجه من الباطن و الحكم بنجاسته، لظهور أن تفرق الأجزاء لا يوجب الطهارة، إلا أن يرجع إلى الاستهلاك، كما تقدمت الإشارة إليه.

أما لو كان تفرق الأجزاء بنحو يمنع من رؤيته عند خروجه من الباطن، فحيث لا عموم لأدلة النجاسة يشمل الدم المذكور، لاختصاصها بالدم المرئي المتعارف تعين البناء على طهارته و عدم انفعال الماء و لا غيره به، لأصالة الطهارة.

إلا أنه لا يتضح الابتلاء بالدم المذكور ليكون الحكم بطهارته موردا للأثر.

و ما يقال: من اكتشاف وجود الدم في الحليب عند خروجه من الضرع ببعض الآلات الحديثة، فينتى الحكم بعدم تنجيسه للحليب على ذلك.

غير ظاهر، لأنه يكفي في ذلك استهلاكه في الحليب، كاستهلاكه بعد الحكم بنجاسته في الماء أو غيره، و إن كان الفرق بينهما أن الاستهلاك بعد الحكم بالنجاسة إنما يكون غالبا بعد ملاقاته لما يستهلك فيه، فعدم تنجيسه له موقوف على اعتصامه، كالماء الكثير، دون مثل الحليب، بخلاف الاستهلاك قبل ذلك، كما في الفرض المذكور. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

الثاني: مقتضى إطلاق كثير من الأصحاب و تصريح بعضهم عدم الفرق بين ورود النجاسة على الماء و وروده عليها، خلافا لما عن السيد المرتضى و ابن إدريس قدس سرهما في الناصريات و السرائر، من تقريب عدم الانفعال مع ورود الماء على النجاسة.

ففي محكي الناصريات: «و الوجه فيه: أنا لو حكمنا بنجاسة القليل الوارد على النجاسة لأدى ذلك إلى أن الثوب لا يطهر إلا بإيراد كره من الماء عليه، و ذلك يشق، فدل على أن الماء الوارد على النجاسة لا يعتبر فيه القلة و الكثرة كما يعتبر فيما يرد عليه النجاسة».

و في محكي السرائر: «ما قوى في نفس السيد صحيح مستمر على أصل المذهب و فتاوى الأصحاب به».

و لا يخفى ضعف الاستدلال المذكور، لأن وقوع التطهير بالماء القليل لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٤

...

ينافي انفعال الماء بورود النجاسة عليه، غاية الأمر أنه يستلزم استثناء الغسالة من عموم الانفعال، أو من عموم مانعية نجاسة الماء من التطهير به، على ما يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

على أن اعتبار ورود الماء في التطهير به أول الكلام، بل قد يدعى تحقق التطهير مع ورود النجاسة على الماء، و حينئذ كما لا يكون التطهير بالموارد منافيا لانفعاله لا يكون التطهير بالوارد منافيا لانفعاله.

و منه يظهر الإشكال فيما تقدم من السرائر، فإنه إن كان مراده بالأصول و الفتاوى ما تضمن التطهير بالماء القليل توجه الإشكال عليه بما ذكرنا، و إن كان غير ذلك فلا يتضح حتى ننظر فيه.

و مثله الاستدلال بما في خبر عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اغتسل في مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابة، فيقع في الإناء ما ينزو من الأرض. فقال:

لا بأس» (١).

بدعوى: أنه ظاهر في عدم انفعال الماء الواقع على الأرض النجسة الذي ينزو منها في الإناء، و لا وجه له إلا كون الماء المذكور واردا على الأرض النجسة، لا مورودا لها.

لاندفاعه: باختصاص ذلك لو تمّ بالملاقاة غير المستقرة، فلا يدل على عدم انفعال الوارد مطلقا.

هذا، و قد يوجه التفصيل المذكور بقصور أدلة الانفعال عما لو كان الماء واردا، لظهور ما عدا مفهوم روايات الكره في غير الوارد على

النجاسة، مثل من يدخل يده القذرة في الإناء، و الماء الذى تدخل فيه الدجاجة و قد وطأت العذرة، و الماء الذى يشرب منه الطائر و فى منقاره دم، و نحوها.

و أما المفهوم فلا عموم له، بل يقتضى الانفعال فى الجملة، كما تقدمت الإشارة إليه.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٥

...

و يظهر اندفاعه بما تقدم من أن المستفاد من المفهوم و غيره عموم الانفعال بالملاقاة بالوجه الموجب للانفعال عرفا، و لا فرق عرفا بين الوارد و المورد فى ذلك، و من ثمَّ كان المفهوم عرفا عدم الخصوصية لورود النجاسة فى سائر موارد التنجيس بالملاقاة. مضافا إلى ثبوت العموم فى بعض النصوص، كما فى موثق عمار- المتقدمة إليه الإشارة- الوارد فىمن يجد فى إنائه فأرة من قوله عليه السلام: «إن كان رآها فى الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثمَّ يفعل ذلك بعد ما رآها فى الإناء فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء» (١)، لعدم الاستفصال فيه بين ورود الماء على الفارة و ورودها عليه، بل لو فرض ورودها عليه فالغالب سقوطها حية طاهرة ثمَّ تموت فيه، فلا يتحقق ورودها عليه و هى نجسة، و إن لم يرد هو عليها أيضا. كما أنه لو فرض الجهل بالحال فاللازم الحكم بالطهارة ظاهرا لا النجاسة، فكان المناسب التنبيه عليه، لأنه أقرب احتمالا من وقوعها بعد الوضوء فى الساعة التى رآها، الذى قد تضمنه ذيل الحديث.

و قد يشهد بذلك أيضا ما ورد فى الأسار النجسة، مثل ما ورد فى الكلب الذى يشرب فى الإناء، من الأمر بصب الماء و النهى عن شربه (٢)، مع أنه قد يفرض ورود الماء على الإناء حين شربه منه، كما لو فرض عدم اكتفائه بماء الإناء فصب له ماء آخر قبل رفع رأسه.

و أظهر منه ما ورد فى سؤر اليهودى و النصرانى (٣)، لوضوح أنه كثيرا ما يكون الماء هو الوارد على فيهما بإمالة الإناء إليه. لكنه موقوف على العمل بظاهره من نجاستهما، و إلا تعين حمله على

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب الأسار.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الأسار.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٦

...

الكراهة، كما ورد فى سؤر الحائض غير المأمونة، فلا ينفع فى المقام.

إلا أن يستشعر منه المفروغية عن الانفعال مع ورود الماء على النجاسة، و أن عدم الاجتناب فى المورد لعدم اليقين بنجاسة الملاقي أو خفة قذرة.

بل قد يومئ لعدم الفرق بين الوارد و المورد خبر عمر بن حنظلة: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما ترى فى قدح من مسكر يصب عليه الماء حتى تذهب عاديته و يذهب سكره؟ فقال: لا و الله، و لا قطرة قطرت فى حب إلا أهرق ذلك الحب» (١) لظهوره فى أن

الانفعال في المثال الذي تضمنه الجواب يقتضى الانفعال في مورد السؤال بالأولوية، و لو لا المفروغية عن عدم الفرق بين الوارد و المورود لم يكن للأولوية المذكورة مجال.

و أظهر من الكل ما ورد في أواني الخمر من عدم جواز جعل الماء فيها قبل غسلها، كموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه خل، أو ماء، أو كامخ، أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس. و عن الإبريق و غيره يكون فيه خمر، أ يصلح أن يكون فيه ماء؟ قال: إذا غسل فلا بأس.» (٢)، و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الشرب في الإناء يشرب فيه الخمر قدحا عيدان أو باطية. قال: إذا غسله فلا بأس» (٣).

لوضوح أن الماء هو الذي يرد على الإناء المتنجس، خصوصا الإبريق، فلو لا انفعاله به لم يكن ملزم بغسله. و لا يبعد العثور بالفحص على نصوص أخرى، و فيما ذكرناه كفاية.

هذا، و أما الاستدلال عليه - كما في الجواهر - بإطلاق خبر حفص عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «قال: لا يفسد الماء إلا ما كانت له نفس سائلة» (٤).

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الأشرية المحرمة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الأشرية المحرمة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الأشرية المحرمة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٧

...

فهو كما ترى! لوروده في بيان ما يوجب انفعال الماء من أنواع الميتة، لا لبيان كيفية الانفعال به، فلا إطلاق له من هذه الجهة.

بل مقتضى المقابلة بين المستثنى و المستثنى منه هو انفعال الماء بما له نفس سائلة بنحو القضية المهمة في قبال عدم انفصاله بما لا نفس له بنحو السالبة الكلية، نظير ما تقدم في روايات الكر.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا من الاستدلال بإطلاق ما في خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث النبيذ: «ما يبيل الميل ينجس حبا من ماء» (١).

لوضوح أنه كسابقه وارد لبيان الانفعال بالنبيذ و لو مع قلته، لا لبيان كيفية الانفعال به.

و أشكل منه ما ذكره من الاستئناس بما في صحيح البقاي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة و الشاة. فقال: لا بأس به، حتى انتهيت إلى الكلب، فقال: رجس نجس، لا- تتوضأ بفضله و اصعب ذلك الماء» (٢)، و بما في خبر الأ-حول المتقدم من تعليل طهارة ماء الاستنجاء بأن الماء أكثر من القدر.

بدعوى: أنه لو كان لورود النجاسة خصوصية في الانفعال لذكره عليه السلام في الأول، لأنه في مقام البيان، و لكان المناسب التعليل بعدمه في الثاني.

لظهور اندفاعه: بأن التعليل في الأول إنما كان لبيان تحقق مقتضى الانفعال في الكلب، فرقا بينه و بين غيره من الحيوانات المذكورة في السؤال، و هو أولى من التعليل بالشرط المعلوم حصوله في الكل.

و التعليل في الثاني مجمل في نفسه - كما تقدم - فلا ظهور لعدم ذكر شيء آخر في عدم دخله. فتأمل.

و بالجملة: الظاهر وفاء ما ذكرنا في الاستدلال على النجاسة مع ورود الماء، و الاستغناء عن هذه الوجوه و نحوها مما لا يخلو عن

الضعف والإشكال.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسأر حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٨

...

هذا، وقد احتمل في الجواهر حمل كلام المرتضى على وجهين آخرين:

الأول: أن يريد بالوارد ما يرد على النجاسة ولا يستقر معها.

الثاني: عدم نجاسة العالي بالسافل.

والظاهر بعد كلا الوجهين عن كلام المرتضى قدس سره، كما اعترف به في الجملة في الجواهر. ويأتى التعرض منا للأول قريباً.

وأما الثاني فإن أريد به صورة التدافع، فسيأتى من سيدنا المصنف قدس سره التعرض له.

وإن أريد به ما يكون مع سكون الماء فلا يظن من أحد الالتزام به على إطلاقه، كيف و لازمه عدم نجاسة ما في أعلى الجرة بملاقاة

أسفلها للنجاسة؟! وهو لا يناسب إطلاق بعض النصوص كمؤثقة عمار المتقدم الوارد في الفأرة، و تخصيصه بضعف الاتصال

كالأنبوب لا ضابط له، و العموم هو الأوفق بالعموم المشار إليه آنفاً. فلاحظ. والله سبحانه و تعالى أعلم.

الثالث: مقتضى إطلاق الأصحاب و صريح الجواهر عدم الفرق في الانفعال بين الملاقاة المستقرة و غيرها. و نسب لبعض المشايخ ممن

أدر كناهم «١» في بعض فتاواه عدم الانفعال مع عدم استقرار الملاقاة و انفصال الماء عن النجاسة بمجرد ما. مستدلاً برواية عمر بن يزيد

المتقدمة في الأمر السابق.

بدعوى: دلالتها على طهارة ما يقع على الأرض النجسة و ينزو منها في الإناء، و لذا لا ينفع ما في الإناء به.

نعم، لو قلنا بأن المتنجس لا يتنجس الماء مطلقاً، أو مع الواسطة لم يكن الحكم بعدم انفعال الماء دالاً على عدم الانفعال بالملاقاة غير

المستقرة، لوضوح أن ما ينزو لم يلاق عين النجس، بل الأرض المتنجسة، فيمكن أن يكون طاهراً لعدم انفعاله بالمتنجس، لا لعدم

استقرار الملاقاة، كما يمكن أن يكون نجساً غير

(١) المرحوم الشيخ محمد رضا آل يس قدس سره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٦٩

...

منجس لما في الإناء، لعدم انفعال ماء الإناء بالمتنجس مع الواسطة، فالاستدلال مبنى على انفعال الماء بالمتنجس مطلقاً.

ولا مجال للإشكال في سند الرواية بأن فيه معنى بن محمد الذى لم ينص أحد على توثيقه، بل قال فيه النجاشي: «مضطرب الحديث و

المذهب، و كتبه قريئة»، و عن ابن الغضائري: «يعرف حديثه و ينكر، يروى عن الضعفاء، و يجوز أن يخرج شاهداً».

لاندفاعه: بأن رواية ابن قولويه عنه في كامل الزيارات شاهد بتوثيقه بعد نصه فيه أنه لا- يثبت فيه إلا ما رواه الثقات، مؤيداً بإكثار

المشايخ- خصوصاً الكليني قدس سره- الرواية عنه مع قلة الوسائط بينهم و بينه، فمن البعيد جداً تعمد الرواية عنه مع جهل حاله، أو مع

الوثوق به أو برواياته لمقدمات حدسية بعيدة عن الحس، كما يؤيد أيضاً بتصريح النجاشي و ابن الغضائري فيما تقدم بأن كتبه قريئة،

و أنه يجوز أن يخرج شاهداً، المشعر بوثاقته في نفسه و بنحو يترتب العمل عليه.

و لا- ينافية ما ذكره النجاشي من اضطراب حديثه الراجع ظاهراً إلى ما ذكره ابن الغضائري من اشتغال حديثه على المناكير، لأنه لا ينافية وثاقته في نفسه.

و مثله ما في الجواهر من عدم صراحتها في وقوع ما ينزو من الأرض في الماء.

لاندفاعه بأنه بعد التصريح فيها بأنه يقع في الإناء فلا بد من ملاقاته للماء الموجود فيه، إلا أن يفرض خلو الإناء من الماء، و هو- مع بعده جداً- موجب لكون السؤال عن حال الإناء، فيدل على عدم تنجسه بما ينزو، فينفع في المطلوب أيضاً.

فالعمدة في الإشكال في الاستدلال المذكور ما أشار إليه في الجواهر أيضاً من عدم القطع بكون ما ينزو واقعا على مكان البول. و توضيح ذلك: أن السؤال لم يتضمن ملاقاة ما ينزو للبول، و لا للمكان المتنجس به من أرض المغتسل، بل تضمن ملاقاته لأرض المغتسل الذي يبال فيه و يغتسل من الجنابة، و من الظاهر أن ذلك بنفسه ليس موجبا للانفعال، و لا موهما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٠

...

له، ليكون مورداً للسؤال، فلا- يظن احتمال السائل انفعال ما ينزو من أرض المغتسل المذكور و لو مع فرض طهارة موضع الملاقاة، بل لا بد من حمل ذكره في كلام السائل على كونه كناية عما يوهم الانفعال و يوجب السؤال، و هو أحد أمرين: الأول: وقوعه على الموضع المتنجس و ملاقاته له بالوجه المذكور، فيكون السؤال عن الحكم الواقعي، و ينفع الجواب في إثبات المطلوب.

الثاني: احتمال ملاقاته للموضع المتنجس من دون يقين بذلك، لاحتمال وقوعه على غير موضع البول، أو على موضعه مع احتمال سبق تطهيره بماء الغسل للعلم بتوارد الحالتين عليه أو نحو ذلك، فيكون السؤال عن الحكم الظاهري، فلا ينفع الجواب في المطلوب. و الأقرب عرفاً الثاني، لكون المغتسل المذكور ماثراً للشك و ملازماً له غالباً، و مثل ذلك كاف في حصول العلاقة الذهنية بين الأمرين، الموجبة للانتقال من أحدهما للآخر، بخلاف الأول، لعدم تحقق العلاقة المذكورة بعد عدم كون الاغتسال في المكان المذكور ملازماً غالباً لكون ما ينزو ملاقياً للمتنجس حال نجاسته، لوضوح أن تعرض المغتسل لأن يبال فيه لا يقتضي غالباً تنجس جميع أرضه، و لا بقاء نجاسة ما يتنجس منه بعد تعرضه لجريان ماء الغسل و غيره فيه.

و مما ذكرنا يظهر الإشكال فيما ذكره بعض مشايخنا من أن فرض الشك محتاج إلى مئونة زائدة يدفعها إطلاق السؤال و الجواب. لما عرفت من أنه لا- مجال للجمود على العنوان المذكور في السؤال، بل لا- بد من التزام العناية بجعله كناية عن أحد الأمرين المذكورين، و لا ينبغي التأمل في أن الثاني هو الأقرب عرفاً.

على أنه لو تم الاستدلال المذكور فهو مختص بملاقاة المتنجس، و لا- وجه للتعدى منه لملاقاة النجس، و مجرد البناء على الانفعال بالمتنجس لا يوجب فهم عدم الخصوصية له في المقام، لأن إلحاق المتنجس بالنجس في الانفعال في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧١

...

الجملة لا يستلزم إلحاق النجس بالمتنجس في عدمه، و ربما يكون منشأ العفو هو كثرة الابتلاء بالمتنجس بالوجه المذكور الموجب لمشقة الاجتناب، بخلاف النجس.

نعم، لو لم يكن البناء على عدم الانفعال في الملاقاة غير المستقرة ناشئاً من الرواية المتقدمة، بل لدعوى قصور أدلة الانفعال عن

شمولها و اختصاصها بالملاقاة المستقرة - كإصابة اليد القذرة للإناء و سقوط الفأرة أو الدم فيه و ولوغ الكلب منه و نحو ذلك - اتجه عموم عدم الانفعال بها للنجس و المتنجس معا.

لكن لا مجال للدعوى المذكورة بعد ما تقدم من ظهور أدلة الانفعال بمجموعها في الإيكال في كيفية التنجيس إلى الارتكاز العرفي الذي لا يفرق فيه بين الملاقاة المستقرة و غيرها، و لذا لا ريب ظاهرا في عدم الفرق بينهما في غير الماء. و من ثمَّ كان الظاهر من حال المخالف الاعتماد على الرواية المتقدمة، لا على الدعوى المذكورة.

هذا، و قد يستدل أو يستأنس للانفعال في الملاقاة غير المستقرة بخبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الكنيف يصب فيه الماء فينضح على الثياب ما حاله؟ قال: إذا كان جافا فلا بأس» «١» بناء على أن الجفاف كناية عن عدم رطوبة الموضع بعين النجاسة من البول و نحوه، فيدل على انفعال ما ينضح إذا وقع على الموضع النجس.

و إلا فالجمود على الجفاف يوجب إجمال الرواية المانع من الاستدلال بها.

إلا بدعوى إشعارها أو ظهورها في المفروغية عن الانفعال بالملاقاة غير المستقرة، و إن كان الحكم فيها بعدم الانفعال لأجل جفاف الموضع مما لا يمكن الالتزام به.

فتأمل جيدا.

هذا تمام الكلام في الأقوال المفصلة في انفعال الماء بملاقاة النجاسة.

(١) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٢

أو المتنجس (١)

□

و لعله يأتي في الانفعال بملاقاة المتنجس ما ينفع في المقام. و الله سبحانه و تعالى ولي العون و التوفيق و هو حسبنا و نعم الوكيل.

(١) كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب. و لا- يعرف الخلاف فيه قبل المحقق الخراساني قدس سره، فقد خالف هو في ذلك، كما حكى أيضا عن بعض المحققين من تلامذته قدس سره لدعوى قصور أدلة الانفعال عنه، لعدم الإجماع عليه، كما لا خبر يدل عليه خصوصا أو عموما منطوقا أو مفهوما، لانصراف الشيء في الأخبار العامة - و هي أخبار الكر - إلى عين النجاسة، كما ادعى انصرافه في أخبار التغير إلى ما يكون بأوصاف النجاسة دون المتنجس.

و لو سلم عموم للمتنجس لم ينفع المفهوم المقتضى للانفعال في إثبات العموم له، لما تقدم من دلالة بمقتضى التركيب على انفعال القليل في الجملة.

و أما الأخبار الخاصة فهي مختصة بعين النجاسة كالميتة و الدم و المنى و نحوها، و لا تشمل المتنجس.

و الكل كما ترى! فإن التأمل في كلمات الأصحاب (رضي الله عنهم) شاهد بعموم معاهد الإجماعات المدعاة في المقام، فإنهم و إن عبروا بملاقاة النجاسة، إلا- أن عموم بعض أدلتهم للمتنجس و عدم تنبيههم على عدم الانفعال به مع إطلاقهم القول بأن المتنجس ينجس من دون استثناء للماء من عموم التنجس به، شاهد بما ذكرنا.

كما أنه لا وجه لانصراف «الشيء» إلى خصوص النجاسات العينية، بل الظاهر عمومه لكل ما من شأنه أن ينجس.

و الفرق بينه و بين أخبار التغير - لو تمَّ فيها الانصراف - هو ارتكاز أن منشأ الانفعال مع التغير هو قهر النجاسة للماء المانع من اعتصامه بالكثرة، و هو مختص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٣

...

بالتغير بأوصافها، بخلاف المقام، فإن منشأ الانفعال فيه ليس إلا ضعف الماء لفرض قلته المقتضى لانفعاله كغيره من الأجسام بكل ما من شأنه التنجيس، ولا موجب للانصراف عن المتنجس.

و بعبارة أخرى: المدعى هنا عموم الشيء للمتنجس، وهناك اختصاص التغير بأوصاف النجاسة، ولذا لو أوجبت ملاقات المتنجس التغير بأوصاف النجاسة لم يبعد البناء على الانفعال، فلا سخرية بين المقامين.

نعم، هذا إنما ينفع لو ثبت تنجيس المتنجس لغير الماء، كما لعله ظاهر.

و أما دلالة المفهوم على الانفعال بنحو القضية المهملة، فقد تقدم في آخر الكلام في انفعال القليل بالنجاسة أنه وإن كان كذلك بمقتضى التركيب في نفسه، إلا أن بعض القرائن تشهد بإرادة العموم منه.

و أما اختصاص النصوص الخاصة بعين النجاسة فلا مجال له بعد ظهور جملة من النصوص في المتنجس أو فيما يعمه، كصحيح البنزطي و أبي بصير المتقدمين في آخر الكلام في انفعال الماء القليل، المتضمنين لإراقه الإناء بإدخال اليد القذرة فيه.

و دعوى: انصرافها للقدر الحقيقي الذي يكون مع حملها للقدر، دون القدر التزيلي الذي يكون بتنجسها و لو مع ذهاب عين النجاسة. مدفوعة: بأن التنجس موجب للقذارة حقيقة و لو مع زوال عين النجاسة، لا تنزيلا، غاية أنه قد لا يوجب قذارتها عرفا، بل شرعا. و حينئذ فإن أريد الحمل على القذارة العرفية، فهو - مع عدم مناسبتها لمقام الشارع - يستلزم قاذورية القذارة العرفية، و إن لم تكن موجبة للتنجيس شرعا، كملاقاة مثل النخامة، و حيث لا ريب في عدم إرادته يتعين الحمل على القذارة الشرعية الحاصلة بملاقاة القدر من دون تطهير و إن زالت عين النجاسة.

مع أن زوال عين النجاسة قد يكون بوجه يصدق معه أن اليد قذرة حتى عرفا، و إذا ثبت في مثله التنجيس ثبت في غيره بعدم الفصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٤

...

□

و يدل على الانفعال - أيضا - صحيح شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل الجنب يسهو فيغمس يده في الإناء قبل أن يغسلها: أنه لا بأس به إذا لم يكن أصاب يده شيء» (١)، و موثق سماعة عنه عليه السلام: «قال: إذا أصاب الرجل جنبه فأدخل يده في الإناء فلا بأس إذا لم يكن أصاب يده شيء من المني» (٢)، و موثق الآخر عنه عليه السلام: في حديث قال عليه السلام: «و إن كانت أصابته جنبه فأدخل يده في الماء فلا بأس به إن لم يكن أصاب يده شيء من المني، و إن كان أصاب يده فأدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كفيه فليهرق الماء كله» (٣)، فإن أصابه الشيء لليد لا يراد به إلا تنجسها به و لو مع زوال عينه، بل هو كالصريح من موثق سماعة الثاني المتضمنة لإهراق الماء بإدخال اليد قبل الإفراغ عليها الذي لا يراد به إلا تطهيرها، لا مجرد زوال عين النجاسة عنها. و أظهر من الكل من هذه الجهة صحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: ألا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم؟ فقلنا: بلى. فدعا بقعب فيه شيء من ماء، فوضعه بين يديه ثم حسر عن ذراعيه، ثم غمس فيه كفه اليمنى، ثم قال: هكذا إذا كانت الكف طاهرة، ثم غرغ ملاءها ماء، فوضعها على جبهته» (٤)، لما هو المعلوم من عدم طهارة الكف بزوال عين النجاسة، كما لا ريب في ظهوره في اعتبار طهارة اليد في نفس الغمس، لا - في نفس الوضوء بلحاظ اعتبار طهارة الأعضاء عنده، أو باعتبار تنجيسها للأعضاء عند غسلها بها، فإن ذلك يقتضى اعتبار طهارتها عند غسلها أو الغسل بها، لا حين غمسها، كما تضمنه الحديث.

و إليه يشير ما في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الرجل يبول، و لا يمس يده اليمنى شيئا، أ يغمسها في الماء؟ قال: نعم،

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٥

...

و إن كان جنباً «١».

و أما ما ذكره بعض مشايخنا من احتمال وروده بلحاظ عدم صحته الوضوء بالماء المستعمل في رفع الخبث، حيث إن غمس الكف النجسة في الماء موجب لتطهيرها به، فيكون مستعملاً في رفع الخبث و إن لم يقصد به ذلك.

ففيه: أنه - مع ابتناؤه على عدم اعتبار ورود الماء على النجاسة في تطهيره لها. و على المنع من الوضوء بالماء المستعمل حتى على القول بطهارته، و لا - يظهر منه الالتزام بذلك - لا - ملازمة بين غمس اليد النجسة في الماء و تطهيرها به ليكون مستعملاً في رفع الخبث، لإمكان أن يصيبها حين تنجسها أو بعده ما له جرم خفيف يمنع من استيلاء الماء عليها و تطهيرها به بمجرد الغمس و إن لم يمنع من وصول الماء إليها و تنجسه بها، فإطلاق الحديث يناسب إرادة الانفعال.

بل لا ينبغي التأمل فيه بعد النظر في النصوص المتقدمة المتضمنة لإهراق الماء بإدخال اليد القذرة فيه الظاهرة في انفعاله، لتفسير بعض النصوص لبعض، حيث تصلح تلك النصوص لبيان أن الجهة الموجبة للمنع من الغمس في هذا الصحيح هو انفعال الماء، و صلوح هذا الصحيح لبيان أن منشأ الحكم بالانفعال في تلك النصوص مع إدخال اليد القذرة هو نجاستها لا حملها للقذر. فلاحظ.

و يشهد بالانفعال أيضاً ما تضمن النهى عن وضع الماء في إناء الخمر قبل غسله، كمؤثق عمار و خبر على بن جعفر المتقدمين في مسألة انفعال الماء الوارد على النجاسة، بناء على ما هو الظاهر من كون المراد من الغسل فيهما هو الغسل المطهر للإناء، لا الكناية عن زوال عين النجاسة.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في وفاء الأدلة بأن المتنجس كالنجس موجب لانفعال الماء.

نعم، قد يستدل على عدم انفعال الماء بالمتنجس بجملة من النصوص.

الأول: صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الحبل يكون من شعر

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٦

...

الخنزير يستقي به الماء من البئر، هل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس «١»، بدعوى غلبته تقاطر الماء من الحبل إلى الدلو و غلبه مباشرة المستقي للماء مع مماسه للحبل، فلو لا عدم انفعال ماء الدلو بما يتقاطر و باليد المتنجسين بالحبل لامتنع الوضوء به.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من احتمال كون السؤال من جهة الشك في التقاطر، أو من جهة انفعال ماء البئر، أو من جهة استعمال شعر الخنزير في الوضوء العبادي، فلا مجال له.

لاندفاع الأول: بأن فرض الشك و السؤال عن الحكم الظاهري محتاج إلى عناية لا مجال للحمل عليها من دون قرينه، و لا سيما مع بعد الشك في التقاطر و في مباشرة المستقي للماء نوعاً.

و الثاني: بأن المناسب عليه السؤال عن ماء البئر، لا عن الماء المستقي كما تضمنه الحديث.

نعم، يدل الجواب بالملازمة على عدم انفعال ماء البئر.

و الثالث: بأنه لا- منشأ له ظاهراً إلا- ما ذكره بعض مشايخنا من ذهاب جمع إلى حرمة استعمال نجس العين حتى فيما لا يعتبر فيه الطهارة، بنحو قد يتوهم امتناع ترتب العبادة على الاستعمال المذكور.

و هو- مع بعده في نفسه لخفاء الملازمة المذكورة- لا يناسب السؤال جداً، بل الأولى حينئذ السؤال عن حكم الاستقاء نفسه.

و احتمال وضوح حرمة عند السائل بعيد جداً لا يناسب النصوص الصريحة و الظاهرة في جواز الاستعمال «٢»، التي لا يبعد كون هذا الصحيح منها.

على أن هذا الوجه و ما قبله لا يمنع من دلالة الصحيح ضمناً على عدم الانفعال بالقطرات و بمساورة المستقي، لغلبة الابتلاء بهما، فلو فرض الانفعال بهما

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٣، ٦٥ من أبواب الأطعمة المحرمة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٧

...

لزم كون الحكم الذي تضمنه الصحيح اقتضائياً غير فعلي غالباً، و هو خلاف الظاهر.

و بالجملة: الاحتمالات المذكورة ليست بنحو تصلح لمنع ظهور الصحيح في عدم البأس بما يلزم غالباً من الاستقاء بالحبل من تقاطر الماء في الدلو و مباشرة المستقي له.

فالعمدة في الإشكال في الاستدلال بالصحيح: أنه كما يمكن أن يكون وارداً لبيان طهارة ملاقي المتنجس لشعر الخنزير بعد الفراغ عن نجاسة الشعر نفسه، كذلك يمكن أن يكون وارداً لبيان طهارة الخنزير بعد الفراغ عن الانفعال لو كان نجساً.

بل لعل الأظهر الثاني، لما فيه من المحافظة على خصوصية شعر الخنزير في السؤال و الجواب، و أن ذكره ليس بلحاظ الانفعال بملاقية بعد فرض نجاسته الذي هو من شؤون كل نجس، من دون خصوصية له، لما هو الظاهر من أن خصوصية الخنزير مما يصعب إلغاؤها جداً، بحيث تكون عبرة للجهة العامة المذكورة، بل الجهة المذكورة مما يحتاج التنبيه عليها و صرف السؤال إليها إلى عناية خاصة لا يشعر بها الكلام.

□

و يظهر ما ذكرنا بملاحظة موثق الحسين بن زرارة: «كنت عند أبي عبد الله عليه السلام و أبي يسأله عن السن من الميتة، و البيضة من الميتة، و إنفحة الميتة.

فقال: كل هذا ذكي. قلت: فشعر الخنزير يجعل حلاً يستقي به من البئر التي يشرب منها أو يتوضأ منها؟ فقال: لا بأس به. قال الكليني: و زاد فيه على بن عقبة و على بن الحسن بن رباط. قال: و الشعر و الصوف كله ذكي» «١».

و دعوى: أنه بعد ثبوت نجاسة شعر الخنزير لا بد من صرف الصحيح إلى حيثية الانفعال بالمتنجس.

مدفوعة: بأنه موقوف على كون دليل نجاسته من القرائن العرفية الموجبة

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٤، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٨

...

لظهوره الثانوى فيما نحن فيه، ليكون الاستدلال به من صغريات حجية الظهور، و هو غير ظاهر فى المقام، بل كما يمكن حمله على ذلك يمكن حمله على فرض الشك فى الملاقاة و نحوه مما هو مخالف لظاهر الصحيح، و الأولى من الكل إبقاؤه على ظاهره و استحكام التعارض.

□
الثانى: خبر محمد بن ميسر الذى لا يبعد كونه موثقاً، بل صحيحاً: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل الجنب ينتهى إلى الماء القليل فى الطريق و يريد أن يغتسل منه، و ليس معه إناء يغرف به و يدها قد رتان؟ قال: يضع يده ثم [و. خ ل] يتوضأ ثم يغتسل. هذا مما قال الله عز و جل مَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١).
بدعوى: أنه نص فى مساورة اليد القذرة للماء القليل.

و قد أجيب عن ذلك - كما فى الجواهر و غيرها - بحمله على القليل العرفى، لا ما يقابل الكر، لغلبة كثرة الماء الموجود فى الصحارى، المتجمع من المطر و نحوه، بنحو يزيد على الكر كثيراً، فيصدق القليل على ما يكون بقدر الكر.
لكنه لا- يخلو عن إشكال، لأن فرض القلة فى السؤال منبه لعدم فرض كرفته، و لا سيما مع ظهوره فى دخل القلة فى احتمال مانعية إدخال اليد القذرة فى الماء من الاغتسال به، فلو كان اعتصامه موقوفاً على كرفته لكان المناسب التنبيه عليها فى الجواب، فإطلاق الجواب مع ذلك ظاهر فى عدم دخلها بنحو يصعب جداً حمله على خصوص الكر.
و منه يظهر وهن احتمال أن يكون منشأ السؤال جهل السائل باعتصام الكر، فإنه لا يناسب تنبيهه على القلة، بل قد لا يناسب التعرض للحرَج فى الجواب، حيث إن التنبيه على اعتصام الكر أولى بذلك.
و مثله احتمال كون منشأ السؤال احتمال مانعية إدخال اليد القذرة من الاغتسال بالماء و لو مع اعتصامه، لأنه أيضاً لا يناسب فرض القلة الظاهر فى كونها

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٧٩

...

هى المنشأ له.

كما ظهر أيضاً أنه لا مجال لحمله على القدر العرفى، إذ لا منشأ لتوهم مانعيته، فإن المنع من إدخال الجنب يده فى الماء و إن حكى عن بعض العامة، إلا أنه لأجل كونه جنبا و لو لم تكن يده قدرة قذارة عرفية. فتأمل.

فالإنصاف أن ظهور الخبر فى عدم مانعية إدخال اليد النجسة فى الماء القليل من الاغتسال به المستلزم لعدم انفعاله قوى جداً.
اللهم إلا- أن يقال: ظاهر حال السائل المفروغية عن انفعال الماء بملاقاة اليد، و أن السؤال لمكان الضرورة المفروضة فى كلامه، و ظاهر الجواب تقريره على ذلك، إذ لو كان المراد عدم انفعال الماء فى نفسه لكان الأولى الجواب بذلك، و الاستشهاد بما يدل على طهارة الماء أو ظهوريته عموماً ردعاً عن التوهم المذكور، لا التنبيه على رفع الحرج المناسب لاختصاص الحكم بحال الضرورة، تقريراً لما يظهر من السائل.

و دعوى: أن الحرج حكمه لعدم الانفعال، لا علة يدور الحكم مدارها وجودا و عدما.

مخالفة لظاهر حال السؤال و الجواب جدا، لما ذكرنا من ظهور السؤال في أن منشأ الضرورة المفروضة، و ظهور الجواب في تقرير ذلك، و إنما يتجه ذلك في مثل صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الجنب يحمل [يجعل خ. ل] الركوة أو الثور فيدخل إصبعه فيه؟ قال: إن كانت يده قدرة فأهرقه، و إن كان لم يصبها قدر فليغتسل منه. هذا مما قال الله تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ» (١)، لعدم القرينة المانعة منه.

و بالجملة: ظاهر الحديث المفروغة عن انفعال الماء في نفسه و امتناع الغسل به لو لا الحرج.

و تعذر الالتزام بظاهره، لما هو المعلوم من عدم ارتفاع الحكم المذكور

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٠

...

بطرء الحرج، يوجب إجماله، لا- حمله على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة المتنجس، ليكون دليلا للخصم، و ينهض بمعارضة أدلة الانفعال. فتأمل جيدا.

الثالث: خبر على بن جعفر: «عن جنب أصابت يده جنابة، فمسحها بخرقه، ثم أدخل يده في غسله، هل يجوز أن يغتسل من ذلك الماء؟ قال عليه السلام: إن وجد ماء غيره فلا يجزؤه أن يغتسل، و إن لم يجده غيره أجزأه» (١).

وفيه: - مع ضعف سنده- أن التفصيل المذكور فيه مما يناسب ما تقدم في خبر محمد بن ميسر، الذي عرفت تعذر الالتزام به، و لا سيما مع أن مسح المنى بخرقه كثيرا ما يبقى معه بعض الأجزاء الدقيقة منه، فينافي الأدلة الكثيرة الواردة في الانفعال بعين النجاسة.

و لعله لذا قد يحمل على الكر، لعدم التصريح فيه بالقله- كما تبه له في الجواهر- فيكون نظير صحيح ابن بزيع: «كتبت إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء و يستقى فيه من بئر، فيستنجد فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب، ما حده الذي لا يجوز؟ فكتب: لا توطأ من مثل هذا إلا من ضرورة إليه» (٢).

و إن كان الإنصاف أنه بعيد جدا.

الرابع: موثق أبي بصير عنهم عليهم السلام: «قال: إذا أدخلت يدك في الإناء قبل أن تغسلها فلا بأس، إلا أن يكون أصابها قدر بول أو جنابة، فإن أدخلت يدك في الماء و فيها شيء من ذلك فأهرق ذلك الماء» (٣).

بدعوى: ظهور ذيله بمقتضى المفهوم في أن إدخال اليد في الماء مع عدم حملها لشيء من البول و الجنابة لا يوجب إهراقه.

ولا- مجال للإشكال في سندها- كما عن بعض مشايخنا- لاشتماله على عبد الله بن المغيرة المشترك بين البجلي الثقة و الخزاز المهمل.

(١) عن قرب الاسناد طبعة إيران ص: ٨٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٥.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨١

...

لاندفاعه: بان اشتهاى البجلى الثقة- الذى هو من الأعيان، و الذى قال فيه النجاشى: «ثقة، ثقة، لا يعدل به أحد من جلالته و دينه و ورعه»، و نسب رواية كتبه إلى كثير من أصحابنا- هو الموجب لانصرافه عند الإطلاق [١]، خصوصا من مثل إبراهيم بن هاشم الذى هو من الرواة عن البجلى الثقة، و لم تنقل روايته عن الخزاز. بل إهمال النجاشى للخرز و انفراد الشيخ فى كتابه و إهماله للتصريح بالبجلى مما يقرب اتحادهما، و ان الاختلاف بين الشيخ و النجاشى قدس سرهما فى نسبة الرجل. فلاحظ.

فالعمدة فى الإشكال فى الاستدلال المذكور أن حمل القذر على عين النجاسة موقوف على كون «بول أو جنابة» بدلا من «قذر»، أو مضافا إليه إضافة بيانية، و لا قرينة على ذلك، بل من الممكن كونه مضافا إضافة اختصاص، بلحاظ نشوئية منهما، فيحمل على المعنى الاسم المصدرى، و هو النجاسة، و يكون المراد: إلا أن يكون أصابها نجاسة بول أو جنابة، و لعل الثانى هو الأظهر. فلا يكون مفاد المفهوم إلا- توقف الإهراق على بقاء النجاسة الناشئة من البول و الجنابة، لا- على بقاء العين، فيطبق أدلة الانفعال السابقة.

و يناسبه ظهور ورود الذيل لشرح الاستثناء الوارد فى قوله عليه السلام: «إلا أن يكون أصابها». الشامل لصورة زوال عين النجاسة، لا تقييدا له مع إرجاع الصورة المذكورة لحكم المستثنى منه. إن قلت: الظاهر من قوله عليه السلام: «و فيها شىء من ذلك» كون المشار إليه مما يقبل التبعض، و هو أعيان النجاسات، دون أثرها الحاصل فى اليد، و هو النجاسة الشرعية. قلت: التبعض كما يكون بلحاظ الأجزاء الخارجية للمركب، فيختص بالأعيان، يكون بلحاظ الأفراد من الجنس، فلا يختص بها، بل يجرى فى الأثر،

□

[١] و من ثم فهم غير واحد البجلى من إطلاق الكشى حيث عد عبد الله بن المغيرة من أصحاب الإجماع. (منه، عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٢

...

فتختلف أفراد و لو من جنس واحد، و الظاهر إرادة الثانى فى المقام حتى على فرض الحمل على أعيان النجاسة، فلا يراد بقاء بعض مما أصاب اليد عليها، بل حملها لشيء من البول و الجنابة و إن كان تمام ما أصابها أولا. نعم، قد يكون التعبير بالإصابة ظاهرا فى كون القذر من سنخ الجسم الملاقى لليد. لا العرض القائم بها. إلا أن فى كفاية ذلك فى الاستدلال إشكالا.

و عليه لا- ينهض الموثق بالخروج عن إطلاق النصوص السابقة الظاهرة فى تنجيس المتنفس التى يصعب حملها على خصوص ما لو كان حاملا لعين النجاسة، لقوة ظهورها فى موضوعية المتنفس من حيثية كونه متنفسا فى الانفعال، و اعتبار طهارة الملاقى فى عدم الانفعال، و حملها على ذلك ليس من التقييد فى الحقيقة، بل من إلغاء عنوان الحكم و صرفه إلى ما قد يقارنه، و هو أبعد من التقييد. و من ثم لا يبعد تقديم الأدلة المذكورة على الموثق حتى لو فرض تمامية دلالة بدوا بتنزيله على ما لا ينافى أدلة الانفعال، و لو بإلغاء خصوصية المفهوم فيه. و لعله لذا يغفل عن منافاته لها عند النظر إلى جميعها، و يحتاج ذلك إلى تنبيه.

على أنه يصعب جدا التفكيك بين النجس و المتنجس بعد ظهور حال الأصحاب في المفروغية عن عدمه مع اختصاص أكثر أدلة الانفعال بالنجس، و ما ذلك إلا لارتكاز عدم الخصوصية عندهم، فإن فهمهم و إن لم يكن حجة، إلا أن تسالمهم على ذلك مع كثرة الابتلاء بالمتنجس و شيوعه في جميع العصور حتى عصور الأئمة عليهم السلام يشرف بالفقيه على القطع بعدم الفرق. و بعبارة أخرى: لا ريب في أن مسألة الانفعال بالنجس و المتنجس مما يكثر الابتلاء به، و تشتد الحاجة لبيان الحكم فيه، كما أن كثرة الأدلة الواردة في الانفعال بالنجس تقتضى وضوح الحكم به في عصور الأئمة عليهم السلام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٣

...

أما المتنجس فلو كان البناء فيه على خلاف ذلك أو على الإشكال فيه لظهر و شاع بنحو يمنع الأصحاب عن إلحاقه بالنجس، و لا تكفى فيه الأدلة المتقدمة- لو فرض تماميتها- التي لم تلفت نظر الأصحاب و لم تنبههم للخصوصية، بل لم تلفت نظر المخالف حيث لم يستند إليها، بل لدعوى قصور أدلة الانفعال.

فالإنصاف أن التأمل في أدلة الانفعال بالنجس و المتنجس بعد ملاحظة عموم الحكم عند الأصحاب و غفلتهم عن الفرق بينهما مانع من الركون لأدلة التفصيل حتى لو فرض تماميتها بدوا، لأن ذلك يوجب قوة ارتكاز فهم عدم الخصوصية في المقام بنحو يرى أن الأدلة المذكورة كبعض ما ورد في النجس معارضة لأدلة أصل الانفعال، المعول عليها في المقام.

و مما ذكرنا يظهر حال ما ذكره بعض مشايخنا من التفصيل بين المتنجس بعين النجاسة، و المتنجس بالمتنجس بالميل للانفعال بالأول دون الثاني، مدعيا قصور أدلة الانفعال عنه، لأن ما تضمن انفعال الماء بإدخال اليد القذرة مختص بما إذا كانت ملاقية لعين النجس، إذ لم ير إطلاق القذر على المتنجس غير الملاقي لعين النجس، فإن المتنجس بالمتنجس و إن كان نجسا لكنه ليس قدرا.

إذ فيه. أولا: أن التفكيك المذكور أبعد من التفكيك بين النجس و المتنجس عن المرتكزات، لوضوح أن نجاسة المتنجس بالنجس ليست إلا حكمية شرعية، فاقتضاؤها انفعال الملاقي له ليست ارتكازا إلا من جهة حكم الشارع بسراية النجاسة الحكمية بالملاقاة، و ذلك يقتضى السراية في كل ما هو نجس حكما و إن كانت نجاسته بملاقاة المتنجس مع تكثر الوسائط.

و إذا كان التفكيك بين النجس و المتنجس منافيا لتسالم الأصحاب بالتقريب المتقدم، فالتفكيك بين أقسام المتنجس مناف لارتكازيات العرف في فهم الكلام و تلقى الأحكام.

و لو بنى على ذلك لأمكن التفكيك بين النجاسات، بل بين أقسام النجاسة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٤

...

و أحوالها، بالاعتصار على الخصوصيات المأخوذة في النصوص، و ليس عدم الفصل بينها عندهم إلا كعدم الفصل بين النجس و المتنجس، أو بين أقسام المتنجس، فإن احتمال التفصيل بالوجهين المذكورين أو القول به من حوادث العصور المتأخرة التي لا أثر لها في الكشف عن رأى المعصومين عليهم السلام، و لا عن القرائن المحيطة بكلامهم الصالحة للتعميم و إلغاء الخصوصية.

و ثانيا: أنه لا مجال لإنكار عموم بعض أدلة الانفعال المتقدمة للمقام. و ما ذكره من إنكار عموم اليد القذرة للمتنجسة بالمتنجس غير ظاهر الوجه، فإن القذارة مقابلة للطهارة و النظافة، فالقذر العرفي ما لا يكون نظيفا عرفا، و القذر الشرعي ما لا يكون نظيفا و لا طاهرا شرعا، كما يشهد به نصوص قاعدة الطهارة في الماء، و في كل شيء، و قوله في موثق عمار: «سئل عن الكوز و الإناء يكون قدرا كيف يغسل» (١).

و حينئذ إن أريد حمل النصوص المتقدمة على القذارة العرفية، أشكل إثبات عموم الانفعال بالمتنجس بالنجاسة بها، مع أنه استدل بها على ذلك.

و إن أريد حملها على القذارة الشرعية - كما تقدم أنه الظاهر - فهي تشمل كل نجس.

هذا، مع أنه يكفي إطلاق صحيح زرارة الوارد في غمس اليد في ماء الوضوء، المتضمن اعتبار كونها طاهرة بناء على ما تقدم في تقريب الاستدلال به على انفعال الماء بالمتنجس.

هذا، و قد يستدل على التفصيل المذكور بموثق أبي بصير المتقدم:

بدعوى: أن عدم تنجيس المتنجس بالمتنجس للماء متيقنا منه حتى لو حمل القذر فيه على الأثر المسبب عن البول و الجنابة، لأن نجاسة المتنجس المذكور لا تستند إلى البول و الجنابة و نحوهما من أعيان النجاسات.

و يندفع. أولاً: بأنه لا يبعد نسبة نجاسة المتنجس بالمتنجس عرفاً لعين

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٥

على الأقوى، إلا إذا كان متدافعا (١)

النجاسة بمعنى أنها ناشئة منها، لما هو المرتكز من أن المتنجس واسطة في نقل النجاسة من الأعيان المنجسة له إلى الأعيان المتنجسة، و ليس الانفعال به لملاك قائم به مباين لملاك النجاسة المنجسة له. و لا أقل من الشك المانع من الاستدلال.

و ثانياً: بأنه لا- مجال للجمود على خصوصية البول و الجنابة المذكورين في الموثق، فلا بد من حمل ذكرهما على مجرد التمثيل و الإشارة لمطلق ما يوجب التنجس، و لو لكونهما مورد الابتلاء للجنب غالباً، الذي قد يتوهم عدم جواز إدخاله اليد في الماء مطلقاً و إن كانت طاهرة، فلا يصلح الموثق لشرح ما يوجب التنجيس، بل يرجع في ذلك للأدلة الأخرى، التي تقدم دلالتها على الانفعال بكل ما يصدق عليه أنه نجس، و لو كان متنجساً من غير فرق بين أقسامه.

و عليه لا مجال للتفصيل المذكور، خصوصاً بعد ما عرفت من صعوبة التفكيك المذكور، فإنه يوجب ارتفاع الوثوق بأصالة الظهور في الموثق لو تمّ ظهوره في نفسه، فيسقط عن الحجية. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) فقد ادعى في الجواهر الإجماع على عدم سريّة النجاسة من الأسفل إلى الأعلى، و في المقابص: «فإنهم حكوا الإجماع على عدم سريّة النجاسة من الأسفل مطلقاً»، و حكى شيخنا الأعظم قدّس سرّه دعواه عن روض الجنان و العلامة الطباطبائي قدّس سرّه في مصابيح، ثمّ قال قدّس سرّه: «و هو في الجملة مما لا ريب فيه».

و قد يوجه بما ذكره بعض مشايخنا و أشار إليه شيخنا الأعظم قدّس سرّه من أن الماء و إن كان متحداً حقيقة إلا أنه متعدد عرفاً، فلا تشمله أدلة الانفعال، لاختصاصها بالماء الواحد.

و فيه: أنه لو تمّ التعدد العرفي بين ما يكون التدافع منه و ما يكون التدافع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٦

...

إليه، كماء السطح و الأرض في المثال المذكور في المتن، فلا- يتم في الخط الواصل بينهما كالخط المتصل بالميزاب و الأرض لو فرض تنجس أسفله.

على أن التعدد إنما يمنع من انفعال أحد المائين بالنجاسة الواقعة في الآخر، ولا يمنع من انفعال أحدهما بالاتصال بالآخر، نظير الحوضين المتصلين بأنبوب ضعيف، إلا بناء على عدم تنجيس المتنجس.

فالعمدة في وجه عدم الانفعال قصور أدلته عن شمول المقام، إذ الأدلة الخاصة واردة في الإناء و الركوة و نحوها مما ينصرف أو يختص بصورة استقرار الماء و عدم تدافعه.

و أما الأدلة العامة فالعمدة فيها روايات الكر، و قد تقدم في آخر مبحث انفعال الماء القليل أنها محمولة على الانفعال بالطرق العرفية الارتكازية، و هي الموجبة للاستقذار عندهم، و من الظاهر عدم كون الملاقاة مع التدافع موجبة للانفعال بنظرهم، بل هي قاصرة عن التأثير في المتدافع منه، كما هو الحال في قذاراتهم.

و أما الاستدلال عليه - كما في المقابس - بأنه لولاه لامتنع التطهير بالماء القليل.

ففيه: أنه لا إشكال في إمكان التطهير به حتى مع عدم التدافع، كما في غسل الثياب في المكن.

و بما ذكرنا يظهر وجه تعميم الحكم في المتن لصور التدافع الثلاث، و عدم الاقتصار على صورة التدافع من الأعلى إلى الأسفل التي هي معقد إجماعاتهم.

لعموم الارتكاز المشار إليه لجميع الصور المذكورة.

بل لا يبعد كونه قرينة على إلغاء خصوصية العنوان المذكور حتى في كلماتهم، فبقية الصور داخله في الإجماع لها، و إن لم تدخل فيه لفظاً، و إلا فمن البعيد جدا التزامهم بالانفعال فيها مع منافاته للارتكاز المذكور و كثرة الابتلاء بها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٧

بقوة (١)، فالنجاسة تختص حينئذ بموضوع الملاقاة (٢)،

(١) ظاهره اعتبار قوة الدفع، كما صرح به بعض مشايخنا، بل ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أن المتيقن من الإجماع صورة التسليم و ما يشبهه من التسريح، و أن المرجع في غيرهما عموم الانفعال، لصدق وحدة الماء.

بل شكك في الجواهر عموم كلماتهم لمثل انكفاء الإناء على الأرض النجسة، الذي هو يستلزم غالباً مرتبة معتدا بها من التدافع. لكن الظاهر كفاية التدافع بالمقدار الذي يصدق معه الجريان عرفاً، بحيث يرى العرف عدم استقرار الماء، لما أشرنا إليه من الارتكاز، و التشكيك فيه هنا - كما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره - في غير محله.

و لا أقل من الشك في عموم أدلة الانفعال، فيرجع لأصالة الطهارة، كما نبه له صاحب الجواهر و سيدنا المصنف قدس سرهما. و لا يهم مع ذلك قصور الإجماع.

على أن عمومه قريب جداً، بقرينة الارتكاز المذكور، الموجب للغفلة عن الانفعال في مثل ذلك.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره فيظهر الإشكال فيه مما تقدم من عدم كون وحدة الماء عرفاً معياراً في المقام.

نعم، إذا كان التدافع و الجريان ضعيفاً جداً بحيث يصدق الاستقرار عرفاً لم يبعد عن الارتكاز البناء على الانفعال. فلاحظ.

(٢) يعني: و لا تسرى إلى الجهة التي يتدافع منها إليه، و إن كانت تسرى في مجموع ما لا تدافع فيه من موضع الملاقاة بلا إشكال، كالماء المتجمع من الميزاب في الحفر.

ثم إن ما ذكر لا يختص بالماء، بل يجري في غيره من المائعات من أقسام الماء المضاف و غيره كاللبن و الزيت و غيرهما، لعين ما ذكرنا من الوجه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٨

و لا تسرى إلى غيره، سواء كان جارياً من الأعلى إلى الأسفل (١)، كالماء المنصب من الميزاب إلى الموضع النجس، فإنه لا تسرى

النجاسة إلى أجزاء العمود المنصب، فضلا عن المقدار الجارى على السطح، أم كان متدافعا من الأسفل إلى الأعلى (٢)، كالماء الخارج من الفؤارة الملاقي للسقف النجس، فإنه لا تسرى النجاسة إلى العمود ولا إلى ما فى داخل الفؤارة، وكذا إذا كان متدافعا من أحد الجانبين إلى الآخر.

و أما الكثير الذى يبلغ الكر فلا ينفعل بملاقاة النجس فضلا عن المتنفس (٣)،

(١) تقدم أن هذا هو معقد إجماعاتهم المدعاة فى المقام.

(٢) تقدم أن هذه الصورة و ما بعدها و إن خرجتا عن معقد إجماعاتهم لفظا، إلا أنه لا يبعد دخولهما فى مرادهم بقرينة الارتكاز الذى هو الدليل فى جميع الصور.

(٣) الظاهر أنه فى الجملة لا خلاف فيه، بل صرح فى الجواهر بأن عليه الإجماع المحصل والمنقول، و فى مفتاح الكرامة: «وقد نقل الإجماع جماعة كثيرون على عدم نجاسته».

و يقتضيه النصوص الكثيرة «١» التى تقدم بعضها فى مبحث انفعال القليل، و يظهر من بعضها المفروغية عن الحكم «٢». و يظهر من غيرها من النصوص دخل الكثرة فى انفعال الماء و إن لم يصرح فيها بالكراهة، فتحمل عليها جمعا، كصحيح صفوان عن أبى عبد الله عليه السلام: «عن الحياض التى بين مكة و المدينة، ترددها السباع، و تلغ فيها الكلاب، و تشرب منها الحمير، و يغتسل فيها الجنب، و يتوضأ منها. قال:

(١) راجع النصوص المذكورة فى الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٨٩

...

و كم قدر الماء؟ قال: إلى نصف الساق و إلى الركبة. قال: توضأ منه «١»، و موثق أبى بصير عنه عليه السلام: «و لا تشرب من سؤر الكلب إلا- أن يكون حوضا كبيرا يستقى منه» «٢». و كذا الحال فى المطلقات الواردة فى الغدران، و الحياض، و الماء النقيع، و ماء الطريق و نحوها مما تضمن عدم انفعاله إلا بالتغير، كما تقدم التعرض لبعضها.

و أما موثق سماعة عن أبى بصير: «سألته عن كر من ماء مرت به و أنا فى سفر قد بال فيه حمار أو بغل أو إنسان؟ قال: لا توضأ منه و لا تشرب منه» «٣».

فلا بد من حملة على التغير - كما عن الشيخ قدس سره - أو على الكراهة، لاشتماله على ما ليس بنجس، كما احتمله فى الوسائل. هذا، و المعروف المشهور عدم الفرق بين جميع المياه فى ذلك، و عن ظاهر المفيد فى المقنعة و سلار فى المراسم استثناء ما فى الأوانى و الحياض و الحكم بنجاسته حتى مع الكثرة، و عن ظاهر النهاية ذلك فى الأوانى.

و لم يتضح وجهه بعد عموم كثير من نصوص الكر، و ظهورها فى أن المدار على كمية الماء من دون دخل لمحله، و خصوص ما ورد فى الحياض، كصحيح صفوان المتقدم وغيره، و مرسل عبد الله بن المغيرة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: الكر من الماء نحو حبي هذا، و أشار إلى حب من تلك الحباب التى تكون بالمدينة» «٤».

فتأمل.

و لعله لأجل ذلك روى القول المذكور بالشذوذ - كما قيل - و حمل - كما عن المنتهى - على الكثرة العرفية، لا ما يكون بقدر الكر.

تنبيه: الظاهر توقف سريان النجاسة مع القلة و الاعتصام مع الكرية على سيلان الماء، فلو كان جامدا لحقه حكم سائر الأمور الجامدة من انفعال موضع

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٠

إلا إذا تغير (١)

الملاقاة فقط و عدم اعتصامه بالكريه، كما لا يكون متمما للكر، كما صرح به غير واحد.

كل ذلك لاختصاص أدلة الأحكام المذكورة بالماء، و السيلان مأخوذ في مفهومه و إن لم يكن دخيلا في حقيقته، و هو المطابق لارتكاز دخله في الأحكام المذكورة.

و لا- وجه للإشكال في اعتبار السيلان في العاصمية- كما في القواعد و عن التحرير- فضلا عن الجزم بعدم اعتبارها فيه- كما عن المنتهى و الحواشي المنسوبة للشهيد- و لا سيما مع الحكم بعدم السريان مع القلة، بل يلحقه حكم الجامد من إلقاء ما يكتنفه. إذ مع فرض اختصاص الماء بالسائل لا وجه للأول، و مع فرض عمومته للجامد لا وجه للثاني.

اللهم إلا- أن يكون الوجه فيه ما ورد في الدهن و نحوه «١» إذا كان جامدا بدعوى: أن عدم سريان النجاسة فيها مع الجمود يقتضى عدم سريانها في الماء معه، لأولويته في الطهارة. فتأمل.

(١) فإنه ينجس بلا- خلاف ظاهر، بل في الجواهر: «عليه الإجماع محصلا و منقولا كاد يكون متواترا، بل في المعتبر أنه مذهب أهل العلم كافة، و في المنتهى أنه قول كل من يحفظ عنه العلم» □

و تقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب» «٢»، و صحيح عبد الله بن سنان: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام و أنا

(١) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المضاف و المستعمل، و باب: ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة و غيرهما.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩١

بلون النجاسة أو طعمها أو ريحها (١)

حاضر عن غدير أتوه و فيه جيفة؟ فقال: إن كان الماء قاهرا و لا توجد منه الريح فتوضأ» «١» و غيرهما.

فيتعين رفع اليد بها عن عموم نصوص الكر و إن كان بين الطائفتين عموم من وجه، إذ لا مجال لحمل نصوص التغير على ما دون الكر بعد ظهور كثير منها في كثرة الماء بنحو يمتنع حمله على ما دون الكر، و لو لأنه الفرد النادر، خصوصا مثل صحيح عبد الله بن سنان المتقدم الظاهر في اعتبار كون الماء قاهرا، على ما يتضح بمراجعة ما تقدم عند الكلام في أدلة الانفعال.

بل لما كان بعض نصوص انفعال القليل صريحا في انفعاله بمجرد الملاقاة من دون تغير، فحمل نصوص التغير على القليل موجب

للوغويته، لوضوح تأخر التغير عن الملاقاة، فلا يستند الانفعال له.

و بالجملة: لا- ريب في لزوم حمل نصوص اعتصام الكر على غير صورة التغير بأن تحمل على الاعتصام من الانفعال بمحض الملاقاة الثابت فيما دون الكر.

هذا، و يأتي إن شاء الله تعالى أن انفعال الماء بالتغير يعم جميع أقسام الماء، و لا يختص بالراكد، و هو مورد إجماع الجواهر المتقدم. (١) ظاهرهم عدم الفصل بين الصفات الثلاث في الانفعال، إلا ما حكاه في الجواهر عن بعض المتأخرين من التشكيك في الانفعال بالتغير اللوني، لكن ذكر أنه مما لا ينبغي أن يلتفت إليه، بل هو من قبيل التشكيك في الضروري. و كيف كان، فالأمر في الريح ظاهر، لتظافر النصوص به، و كذا في الطعم، لاشتغال كثير من النصوص عليه، كصحيح ابن بزيع عن الرضا عليه السلام: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع حتى يذهب الريح و يطيب

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٢

...

طعمه، لأن له مادة» (١) و غيره، و بها ترفع اليد عن ظهور بعض النصوص في الحصر بالريح، كصحيح ابن سنان المتقدم و غيره. و لا سيما مع ورود تلك النصوص في الميتة و الجيفة التي تغير الريح قبل غيره من الصفات. و أما اللون فقد يستدل عليه.

تارة: بما ذكره بعض مشايخنا من ملازمة التغير به للتغير بالريح و الطعم.

و اخرى: بإطلاق التغير في مثل صحيح ابن بزيع عن الرضا عليه السلام: «قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء إلا أن يتغير» (٢)، قال في الجواهر: «إنه لا ريب في شمولها للتغير اللوني، بل قد يدعى أنه أظهر الأفراد». و لا سيما مع اشتغال بعضها- كخبر أبي بصير (٣) - على الدم الذي يكون لونه أظهر صفاته.

□

و ثالثة: بالنصوص المتضمنة له بالخصوص كالنبي: «خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه أو طعمه أو ريحه» (٤)، و خبر العلاء بن الفضيل:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحيض يبال فيها؟ قال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول» (٥)، و ما في صحيح شهاب بن عبد ربه عنه عليه السلام: «قلت: فما التغير؟ قال:

الصفرة» (٦)، و غيرها.

لكن الأول: إن تمّ رجوع إلى عدم الانفعال بالتغير اللوني، لسبق الانفعال بغيره. على أنه غير ظاهر في مثل الدم مما يشتد لونه، إذ لا يبعد كون تغيره به أسبق.

و الثاني: إنما ينفع في قبال أصل الطهارة، لا- في قبال ظهور بعض النصوص في الاختصاص بالريح و الطعم- كصحيح ابن بزيع المتقدم- لصلوحها لتفسير التغير

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

- (٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.
 (٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.
 (٦) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٣

...

و حمله عليهما. فتأمل.

و أما الثالث: فهو موقوف على حجية النصوص المذكورة لتنهض برفع اليد عن مثل صحيح ابن بزيح المتقدم.
 و قد تقدم في مبحث عموم مطهريه الماء الإشكال في حجية النبوى.

كما أن خبر العلاء بن الفضيل ضعيف بمحمد بن سنان، و كذا بقیة النصوص المشار إليها.
 إلا صحيح شهاب حيث لا غمز فيه ظاهراً، لروايته في بصائر الدرجات بسند صحيح.

و طريق الوسائل إلى كتاب البصائر صحيح بناء على وثاقه أحمد بن محمد بن يحيى العطار، كما تقدم في مسألة عدم قدح الصغائر في العدالة «١».

على أن كتاب بصائر الدرجات من الكتب المعروفة التي لا تحتاج إلى إسناد، و إنما يذكر السند لها لمحض التعبد، أو التبرك باتصال السند بالمعصومين عليهم السلام.

و لا سيما مع تأيد الصحيح ببقية الأخبار خصوصاً خبر علاء بن الفضيل الذي لا يخلو عن اعتبار، لأن ابن سنان و إن ضعف إلا أنه لا يبعد وثاقته في نفسه [٢]، و أن منشأ الطعن فيه روايته لمضامين توهم الغلو، و لا سيما مع وقوعه في أسانيد كثير من روايات الأعيان الطاعنين عليه و غيرهم، إذ لا أقل من وثوقهم بالروايات المذكورة لقرائن خاصة.

هذا، مع أن تسالم الأصحاب على عدم الفرق بين الصفات الثلاث كاف في جبر هذه النصوص لو فرض فيها شيء من الضعف. فلاحظ.

[٢] يأتي في المسألة السابعة عشرة عند الكلام في تحديد الكر بالمساحة تفصيل الكلام في محمد بن سنان و تقريب توثيقه. منه عفى عنه.

(١) مصباح المنهاج - الاجتهاد و التقليد: ٢٤٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٤

تغيراً فعلياً (١).

(١) يعنى: و لا يكفى التغير التقديرى، كما هو المصرح به فى كلام جمع، و عن الذكرى و الروض أنه ظاهر المذهب، و فى كشف اللثام أنه ظاهر الأ-كثر، خلافاً للقواعد و محكى المنتهى و المختلف و الإيضاح من الاكتفاء بالتغير التقديرى، مع احتمال العدم فى الأخيرين، و فى جامع المقاصد و عن مجمع الفائدة و محكى المذهب أنه أرجح و أقرب للاحتياط.

هذا، و من الظاهر أن التغير المذكور فى النصوص و كلمات الأصحاب لا-يراد به ما يعم التغير الواقعى الدقى الذى ليس من شأنه الظهور للحس لضعفه، لظهور كون المراد بالنصوص فى المقام و غيره- مما يتضمن أخذ عنوان خاص فى موضوع حكم عملى-

الإشارة إلى أمر يتعارف الاطلاع عليه، ليرتب عليه العمل.

بل لا ينفك عن التغير بالنحو المذكور وقوع كثير من النجاسات في الماء، كالبول و الدم و العذرة و الجيفة مع صراحة النصوص في التفصيل بين التغير و عدمه، فلو أريد بالتغير ما يعم ذلك لم يكن للتفصيل المذكور مجال.

و بعد أن كان ظاهر الأدلة هو التغير القابل للإدراك بالحس يقع الكلام في أن المدار في التغير المذكور على وجوده الفعلي، أو على تقدير وجوده و إن لم يوجد فعلا لجهات خاصة.

و توضيح ذلك أن عدم ظهور التغير في الماء لأحد أمور:

الأول: قصور النجاسة عن التأثير.

تارة: لقصور في نوعها بحيث لو وقعت نجاسة من نوع آخر لأوجبت التغير، كالبول الذي لا يوجب مقدار خاص منه تغيير لون الماء و إن أوجب ذلك المقادر من الدم.

و اخرى: لقصور في شخصها لفقده الوصف، أو لضعف الوصف فيه، إما بحسب أصله، أو لطارئ عليه بعد وجوده.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٥

...

الثاني: قصور الماء عن أن يتأثر بالنجاسة، و هو:

تارة: يكون لاشتماله على ما يمنع من التأثير كالأملاح و نحوها، إما بحسب أصله عرفا كمياء الآبار، أو بإضافته إليه بوجه لا يخرج عن الإطلاق.

و اخرى: يكون لحمله قبل ملاقاته النجاسة نفس الوصف الذي تحدثه النجاسة، إما بحسب طبعه عرفا- كالميائ الكبريتية الصفراء و الميائ الطينية الحمراء- أو بطروء ما يوجب ذلك فيه من الأصباغ و نحوها.

الثالث: عدم تحقق شرط التأثير، كما لو توقف تأثير النجاسة في الماء على تعرضه للحر و نحوه مما لم يتحقق.

هذا، و لم يعرف من أحد احتمال الاكتفاء بالتقدير في الوجه الثالث، و الصورتين الأوليين من الوجهين الأولين، بل لا ينبغي الربب في ذلك في الجملة بعد النظر في النصوص، حيث لم ينبه فيها إليه مع شدة الحاجة إليه، لكثرة الابتلاء به و الغفلة عنه. فاحتمال الاكتفاء بالتغير التقديرى إنما هو في الصورة الثانية من كل من الوجهين الأولين.

أما الصورة الثانية من الوجه الأول فهي الظاهرة من العلامة قدس سره و من تبعه ممن سبقت الإشارة إليه، قال في القواعد: «لو وافقت النجاسة الجارى في الصفات فالوجه عندى الحكم بنجاسته إن كان يتغير بمثلها على تقدير المخالفة، و إلا فلا».

و أما ما في الجواهر من إمكان حمله على الصورة الثانية من الوجه الثاني، فهو خلاف ظاهره، حيث كان المناسب أن يقول: إذا وافق الجارى النجاسة. إلخ.

فاختصاصه بالصورة التي ذكرناها أو عمومها لها مما لا ينبغي أن ينكر.

نعم، لا يشمل تمام أقسامها، بل يختص بصورة فقد الوصف، بل يظهر من الجواهر اختصاصه بصورة فقد الوصف بعد وجوده، لا فقدته بحسب الأصل، حيث يظهر منه المفروغية عن عدم التقدير فيه و في صورتى ضعف الوصف، بل نقل عن المصاييح الإجماع على ذلك.

و كيف كان، فقد يستدل للتقدير في ذلك بوجوه عمدتها: ان أخذ التغير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٦

...

ليس لدخله بنفسه في التنجيس، بل لكشفه عن غلبة النجاسة على الماء، وذلك يقتضى الاكتفاء بكون النجاسة بالمقدار الموجب للتغيير وإن لم يتحقق فعلا لفقدائها للوصف.

وربما يشير لذلك ما عن المنتهى، حيث قال: «بلوغ الكرية حد لعدم قبول التأثير عن الملاقى إلا مع التغيير، من حيث أن التغيير قاهر للماء عن قوته المؤثرة في التطهير. و هل التغيير علامة على ذلك و الحكم يتبع الغلبة أم هو المعتبر؟ الأولى الأول. فلو زال التغيير من قبل نفسه لم يزل عنه حكم التنجيس».

وفيه: أنه إن أريد بالغلبة استيلاء النجاسة على الماء بسبب تأثيرها فيه - كما قد يظهر من عبارة المنتهى المتقدمة بقرينة التفريع - فهو مساوق لاعتبار التغيير ولا ينفع في إثبات الانفعال مع عدم فعليته.

و إن أريد بها ما ينتزع من صلوح النجاسة للتأثير، لا من فعلية التأثير فهو عين المدعى. مع أنه لا ينفع في إثبات الانفعال في مورد الكلام، لعدم شأنية النجاسة الملاقية للماء للتأثير فيه.

و إن أريد بها كون النجاسة بكم خاص يقتضى التغيير و لو مع عدم فعلية التأثير، فهو - مع مخالفته لظهور الأدلة في دخل التغيير بنفسه واقعا لا بلحاظ كشفه عما هو الدخيل - مما يقطع ببطلانه، ضرورة اختلاف كمية النجاسة المغيرة باختلاف أنواع النجاسات و أفرادها و أنواع المياه و أفرادها، واختلاف الظروف من الحر و البرد و غير ذلك مما لا مجال معه لحمل نصوص التغيير على اعتباركم خاص. مع أن الغلبة بالنحو المذكور تقتضى الانفعال في أكثر الصور المتقدمة أو جميعها، و لم يظهر منهم البناء على ذلك، بل عرفت دعوى الإجماع على عدم الانفعال في بعضها، و هو المقطوع به من النصوص في بعض آخر.

و هناك بعض الوجوه ظاهرة الوهن. مثل ما عن المختلف من أن النجاسة تدور مدار الأوصاف، فإذا فقدت وجب تقديرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٧

...

و أن ظاهر النصوص استناد التنجيس للنجاسة، و ليس التغيير إلا علامة لها، و أنه لو لم يبين على التقدير لزوم عدم الانفعال و لو زادت النجاسة على الماء أضعافا مضاعفة.

لاندفاع الأول: بأنه بظاهرة عين الدعوى، بل مقتضى دوران النجاسة مدار الأوصاف عدمها عند عدمها.

و الثانى: بأن التنجيس لا يستند لمطلق النجاسة، بل لخصوص المغير منها، فلا يحصل مع عدم فعلية التغيير. إلا أن يرجع هو و ما قبله للوجه الأول، الذى عرفت الجواب عنه.

و يندفع الثالث: بأنه استبعاد فى فرض لا واقع له، لأن ذلك يخرج الماء عن الإطلاق، فيخرج عن محل الكلام.

و كأن هذا الوجه هو الذى دعا إلى القول بالتقدير، و لعله لذا قال فى محكى حاشية المدارك: «و لعل القائل بالتقدير مطمح نظره مثل البول الممزوج بالماء، و إلا فاعتبار التقدير فى مثل الميتة فى ماء البئر و ما مائل الميتة فاسد قطعاً».

و بالجملة: لا مجال للبناء على التقدير فى ذلك بعد مخالفته لظاهر الأدلة، بل هى آبية عنه جدا بعد ملاحظة شدة الاختلاف بين أفراد النجاسات فى الأوصاف بنحو ليس هناك ضابط عرفى يمكن دعوى إشارة النصوص إليه غير التغيير الفعلى.

و أما الصورة الثانية من الوجه الثانى، فالظاهر شيوع القول فيها بالانفعال بين المتأخرين، و فى الجواهر أنه نقل أنه أفتى به كل من تعرض له، و عن الحدائق أنه قطع به متأخرو الأصحاب من غير خلاف معروف فى الباب، و ظاهر جامع المقاصد أنه لا تردد فيه حتى ممن تردد فى الاكتفاء بالتقدير فيما سبق.

و قد أشار غير واحد إلى وجهه، ففى محكى المدارك: «لو خالفت النجاسة الجارى فى الصفات لكن منع من ظهورها مانع - كما لو

وقع في الماء المتغير بظاهر أحمر دم مثلاً- فينبغي القطع بنجاسته، لتحقيق التغير حقيقة، غاية الأمر أنه مستور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٨

...

عن الحسن، و نحوه في جامع المقاصد و عن المعالم، و حكى نحو ذلك في الجواهر عن المصاييح، و زاد: «بل قد يقال: إنه لا بد أن تؤثر النجاسة فيه اشتداداً، فيتحقق التغير فيه حساً».

و مع هذا فقد أنكر ذلك في الرياض مدعياً عدم الفرق بينه و بين ما إذا كان عدم التغير لقصور في النجاسة، و وافقه غير واحد منهم شيخنا الأعظم قدس سره و سيدنا المصنف قدس سره.

قال شيخنا الأعظم قدس سره بعد أن تعرض لكلام مدعى حصول التغير: «لا خفاء في امتناع تلون محل واحد شخصي بلونين، و قد عرفت أن تلون الماء بالنجاسة لا يكون إلا مع تأثيرها فيه فعلاً، و أنه لو فرض مازجة جسمين متساويين في اللون لم يصير أحدهما منفعلاً- بلون الآخر، بل كل جزء من المجموع مركب من جزئين، لون كل منهما قائم بنفسه غير مؤثر في الآخر، لامتناع الترجيح بلا مرجح. فلا أجد معنى لظهور وصف النجاسة، و تحقق التغير، و الاستيلاء، و دعوى استتاره عن الحسن، و لا لما ذكر من أنه لا بد من تأثير النجاسة اشتداداً في لون الماء الموافق، و قد مثلنا لك أن زيادة اللبن على اللبن لا تؤثر في بياضه».

و قال سيدنا المصنف قدس سره: «لامتناع اجتماع المثليين كالضدين، فإذا كان الماء متلونا بمثل لون النجاسة كيف يتلون بلونها؟».

و الظاهر أن كلا طرفي النزاع قد نقل في مقام الاستدلال إلى ما لم ينظر إليه الآخر.

و توضيح ذلك: أن حمل الماء الصفة من النجاسة و تغيره.

تارة: يكون بسبب تفاعلها معه و إن لم تختلط به، كالهيئة المغيرة لرائحة الماء و إن لم تختلط به.

و أخرى: يكون بتوسط انبثاها فيه من دون تفاعل، كالبول الأصفر الموجب لاصفرار الماء باختلاطه به.

أما في القسم الأول فحمل الماء للوصف سابقاً لا يمنع من تغيره بالنجاسة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٩٩

...

ضرورة أن اجتماع العلل على معلول واحد فيما يقبل التأكد- كالأوصاف المذكورة- يوجب التأكد، و هو نحو من التغير.

و أما في الثاني فإن كان الوصف في النجاسة أشد منه في الماء أوجب الزيادة المذكورة شدة الوصف في الماء.

و إن كان وصف النجاسة أخف من وصف الماء أثرت النجاسة في الماء تخفيف الوصف، لاشتراكها معه فيما كان يمتاز به من الزيادة.

و إن كانا متساويين في الوصف بحسب المرتبة تعين عدم تغير الماء بالنجاسة، لانشغال كل منهما بوصفه من دون زيادة له لينقلها إلى ما يختلط به.

نعم، لو فرض خلو الماء عن الوصف لتأثر بوصف النجاسة و أخذ منه بسبب انبثاها فيه، و خف الوصف فيهما، إلا أن هذا محض تقدير.

و كأن من ادعى تحقق التغير نظر إلى القسم الأول و الوجه الأول من القسم الثاني، و من أنكره نظر إلى الوجه الثالث من القسم الثاني، كما يشهد به ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره.

و كيف كان، فاللازم التفصيل بين الوجهين - كما قد يظهر من الجواهر - فما يكون موجبا لشدة الوصف يحكم بانفعال الماء به، لأنه

نحو من التغير الفعلى، فيدخل فى إطلاق الأدلة، من دون فرق بين ظهوره للحس لقوة أثر النجاسة، و خفائه عليه بسبب شدة الوصف الأول فى الماء و ضعف أثر النجاسة، فإن ذلك قد يوجب صعوبة التمييز بين حالى الماء قبل تأثير النجاسة و بعده، إلا أنه من باب التباس الأمر على الحس لتشبعه بالوصف السابق، لا لعدم صدق التغير عرفاً.

نعم، يتعين البناء على عدم الانفعال لو كانت الشدة بمرتبة ضعيفة، بأن يكون عدم إدراك العرف لها لعدم اعتدادهم بها، بحيث لا تكون بنظرهم موجبة لصدق التغير بالإضافة لذلك الماء- و إن فرض صدقه بالإضافة إلى الماء الصافى، إذ لا يبعد اختلاف حالات الماء فى مقدار الوصف الذى يصدق معه التغير عرفاً- لما تقدم فى أول الكلام من قصور النصوص عن التغير الدقى و اختصاصها بالعرفى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٠

...

و الفرق بينه و بين ما ذكرنا أن عدم ظهور التغير للحس فيه لقصور فى نفس التغير، و عدم ظهوره فيما ذكرنا لقصور فى الحس عن إدراكه للمانع من ظهوره مع صلوحه للظهور، نظير الظلام، و لا دليل على قاحية ذلك بعد شمول إطلاقات التغير. و بالجملة: المعتبر فعليه التغير، كما هو مقتضى الأدلة، لا فعليه الظهور للحس، لعدم الدليل عليه، و إنما اعتبرت شأنية الظهور للحس لتحديد التغير المستفاد من الأدلة اعتباره.

و لعل هذا هو مراد الشهيد قدس سره، حيث قال فى محكى البيان: «و المعتبر فى التغير المحسوس به لا التقدير، إلا أن يكون الماء مشتملاً على صفة تمنع من ظهور التغير، فيكفى التقدير».

بل لا يبعد كونه مراداً لجميع من علل بتحقيق التغير و عدم ظهوره، و إن كانت أمثلتهم قد تعم غير ذلك. بل من البعيد جداً أن يكون مراد المانع من الاكتفاء بالتغير التقديرى ما يعم هذه الصورة.

و أما ما لا- يوجب شدة الوصف- و هو الوجه الثالث من القسم الثانى- فاللازم البناء على عدم الانفعال به، لقصور النصوص عنه و ظهورها فى التغير الفعلى المفروض عدم تحققه.

و ربما يوجه القول بالانفعال بوجه كثيره، عمدتها وجهان.

الأول: ما أشار إليه غير واحد من مشايخنا [١] من أن التغير موجود حقيقة، لأن انتقال اللون للماء ليس إلا بسبب انبثاث أجزاء الجسم المتلون فى الماء، فىرى معه، و ذلك موجود فى المقام، لأن المفروض انبثاث أجزاء النجاسة فى الماء و إن لم يمكن تمييزها بسبب تلونه قبلها، فالمقام من باب وجود المانع عن ظهور التغير للحس، لا من باب عدم فعليه التغير.

وفيه: أن ذلك إنما يتم بحسب النظر الدقى، لا العرفى، و إلا فالعرف يرى أن

[١] الشيخ حسين الحلى، و السيد أبى القاسم الخوئى دامت بركاتهما. منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠١

...

انبثاث الجسم المتلون فى الماء سبب لاتصاف الماء باللون، و لا يرويه فى المقام موجبا لذلك بنحو يصدق معه تغير الماء الذى هو المأخوذ فى الأدلة.

الثانى: ما أشار إليه المحقق التستري فى المقابس من أنه لو فرض فى محل الكلام تخليص الماء من اللون الأول لظهر لون النجاسة، و

لا بد معه من الحكم بنجاسته، مع ظهور أن الأثر المذكور الموجب للنجاسة إنما حدث قبل التصفية، فلا بد أن يؤثر النجاسة من حين حدوثه و إن منع المانع من ظهوره.

وفيه: أن حدوث الأثر المذكور و إن كان سابقا على تخليص الماء من اللون الأول، إلا أنه لا يصحح عرفا نسبة التغير للنجاسة إلا بعد التخليص من اللون الأول، فيترتب حكمه - وهو التنجيس - حينئذ.

نعم، ما مثل به قدس سره من فرض اللون الأول بطين أحمر قد يكون خارجا عما نحن فيه، لأن اختلاط الماء بالطين - كاختلاطه بالرمال - لا يصحح عرفا نسبة لونه بالماء و إن أوهمه، بل هو بنظرهم محض خلط، نظير خلط مسحوق الفحم بالنورة، لا يوجب تلون النورة و إن أوهمه بسبب صعوبة التمييز بينهما، و حينئذ لا يمنع عرفا من نسبة التغير للنجاسة و إن لم يظهر، نظير ما سبق في القسم الأول.

إلا أن يكون احمرار الطين بنحو يجعله صبغا لتأثيره في الماء و إن صفى بركوده كما لا يبعد ذلك في مثل الطين الأرمني، و إن كان تشخيص ذلك لا يخلو عن صعوبة، و الأمر سهل بعد رجوعه إلى تنقيح الصغرى الذى لا يهتم فى محل الكلام.

و هناك بعض الوجوه الأخر تعرض لها فى المقابس، و أطال شيخنا الأعظم قدس سره فى نقلها و ردّها بما لا مجال لاستقصائه، و هى بين ما يبتنى على استبعادات محضة، أو قضايا غير مسلمة، أو فهم الأدلة بوجه غير ظاهر. فراجع.

و الحاصل: أنه لا مجال فى مثل ذلك للبناء على التقدير بعد خروجه عن ظاهر الأدلة، بل لا ينبغي الريب فيه فى الجملة بلحاظ ما هو المعلوم من اختلاف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٢

...

أنواع المياه فى الطعوم و الألوان، بل الروائح، كمياء الآبار المالحة، و مياه الكبريت الصفراء و غيرها. و من الظاهر دخل ذلك فى تغير الماء بالنجاسة عرفا، فلاكتفاء فى النصوص بالتغير الظاهر فى الفعل العرفى و عدم التنبيه على التقدير مع الابتلاء بالمياه المذكورة موجب لقوة ظهور النصوص فى عدم الاكتفاء بالتقدير.

و لعل هذا هو الذى دعا المحقق الخونسارى قدس سره على ما حكى عنه إلى عدم اعتبار التقدير فيما لو كان وصف الماء أصليا، كما فى المياه الكبريتية، و اعتباره فيما لو كان الوصف عارضا بصبغ و نحوه.

و إن كان هو أيضا فى غير محله، بل يتعين عدم الاعتبار بالتقدير مطلقا فى الفرض، عملا بظاهر الأدلة.

نعم، الظاهر عدم الأثر لذلك أو ندرته، لملازمته غالبا لكون الماء مضافا، لأن الكلام فى النجاسة التى من شأنها أن تغير الماء لو لا اتصافه بمثل وصفها.

و من الظاهر أن تغير الماء بمحض الخلط بالنجاسة موقوف إما على كثرتها أو على شدة وصفها، و الأول ملازم غالبا لصيرورة الماء مضافا بالخلط.

و أما الثانى فحيث كان المفروض مساواة الماء للنجاسة فى مرتبة الوصف فهو ملازم غالبا لكون الماء مضافا قبل الخلط. فتأمل.

بقى الكلام فى الصورة الثانية من القسم الثانى، و هى التى تكون النجاسة فيها موجبة لتخفيف الوصف، و ربما تكون خارجة عن كلام الكل.

و لا- يبعد البناء فيها على الانفعال، لصدق التغير الكاشف عن استيلاء النجاسة على الماء و غلبتها له، إذ لا فرق فيه بين نقل النجاسة للماء من وصفه الأصلي إلى وصف طارئ، و نقلها له من وصفه الطارئ إلى وصفه الأصلي، حتى لو قيل باعتبار التغير بخصوص وصف النجاسة- على ما يأتى الكلام فيه فى المسألة الخامسة- لأن المراد من تغيره بوصفها مفارقتها لصفته و أخذه لصفتها، و إن كان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٣

[مسألة ١ إذا كانت النجاسة لا وصف لها]

مسألة ١: إذا كانت النجاسة لا وصف لها (١)، أو كان وصفها يوافق وصف الماء (٢) لم ينجس الماء بوقوعها فيه (٣)، وإن كان بمقدار بحيث لو كان على خلاف وصف الماء لغيره.

[مسألة ٢ إذا تغير الماء بغير اللون والطعم والريح]

مسألة ٢: إذا تغير الماء بغير اللون والطعم والريح، بل بالثقل أو الثخانة أو نحوهما لم ينجس أيضا (٤).

بنحو أخف، ففي ظرف حمرة النجاسة و صفاء الماء يكون تغيره بصفته بتلونه بالحمرة ببعض مراتبها، وفي ظرف شدة حمرة و خفة حمرتها يكون تغيره بصفته بتغيره من الحمرة الشديدة إلى الحمرة الخفيفة، ومثلا في ذلك النجاسة الفاقدة للصفة. نعم، لا بد من كون التغير بالنحو المعتد به عرفا مع ظهوره للحس أو التباسه عليه، ولا يكفي مجرد التغير الدقي، على ما تقدم في نظيره. فلاحظ. والله سبحانه وتعالى العالم.

(١) تقدم أن هذه الصورة هي مورد كلام العلامة و من تبعه، و أن عدم الاعتبار بالتقدير فيها في محله. (٢) بأن يكون الماء حاملا لوصف مشترك بينه وبين النجاسة، و تقدم أن هذه الصورة هي مورد كلام جماعة من المتأخرين. و أن اللازم البناء فيها على الانفعال مع حصول التغير بشدة الوصف في الماء أو خفته، و إن التبس على الحس. إلا أن يكون عدم الظهور للحس لعدم التغير أصلا، أو لكونه دقيا غير عرفي.

(٣) يعني: و مضى المدة التي يتوقف عليها التغير مع اختلاف الوصف.

(٤) كما هو المصرح به في القواعد وغيرها، و هو الظاهر من كل من اقتصر على ذكر الصفات الثلاث، و في كشف اللثام: «و أما عدم اعتبار سائر الأوصاف فكأنه لا خلاف فيه» و في المقابس: «و هو موضع وفاق، كما يظهر منهم، و قد حكى الإجماع عليه صريحا في الدلائل و شرح المفاتيح، و ظاهرا في الناصريات و الغنية و التنقيح و الذخيرة وغيرها».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٤

...

و قد يستدل عليه بما تضمن حصر سبب الانفعال بالتغير في الريح والطعم، كصحيح ابن بزيع «١» المتقدم أحدهما و غيرهما، و الخروج عن الحصر المذكور باللون لأدلته المتقدمة لا يقتضى الخروج عنه في غيره، فيرفع اليد بذلك عن إطلاق التغير في صحيح ابن بزيع الثالث المتقدم، و خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الماء النقيع تبول فيه الدواب. فقال: إن تغير الماء فلا تتوضأ منه، و إن لم تغير أبوالها فتوضأ منه. و كذلك الدم و أشباهه» «٢».

لكن كما يمكن ذلك يمكن الجمع بإلغاء الحصر في نصوص التغير بالصفات، بقرينة اختلافها في تعدادها بنحو يناسب إلغاء خصوصية كل منها و حملها على الحصر بلحاظ أصل التغير، فلا تنافي الإطلاق المذكور.

نعم، لو كان النبوى حجة كان ظهوره في الحصر بالصفات المذكورة محكما على الإطلاق بلا إشكال. إلا أنه عرفت الإشكال في

حجيته.

كما لا مجال لدعوى انجباره في المقام بعمل الأصحاب، لعدم ظهور اعتمادهم عليه، بل على النصوص الأخرى. بل مفروغيتهم عن عدم اعتصام غير الكر قرينة إعراضهم عنه.

هذا، و لكن إثبات الإطلاق لا يخلو عن إشكال، لقرب احتمال كون صحيح ابن بزيع مختصراً من صحيحه الآخرين المشتملين على التقييد بالريح و الطعم، لاشتراكهما معه في المتن، و في الإمام الذي روى عنه، و في من يروى عن ابن بزيع، و هو أحمد بن محمد، و لا سيما مع صراحة أحد الصحيحين في عدم سؤال ابن بزيع للإمام عليه السلام و أنه كتب إلى من يسأله، لبعد تعدد السؤال مع ذلك جداً. بل من القريب كون حذف التتمة في الصحيح المذكور لنقله بالمعنى، لأجل انصراف التغير إلى الأوصاف المعهودة، و كما فهمه الأصحاب، و لا يبقى مع ذلك وثوق بالإطلاق.

و أما خبر أبي بصير فهو - مع عدم خلو سنده عن الإشكال، و اشتماله على

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٥

[مسألة ٣ إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بالمجاورة للنجاسة]

مسألة ٣: إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بالمجاورة للنجاسة لم ينجس أيضاً (١).

بول الدواب الذي لا يوجب التنجيس - لا ظهور له في الإطلاق، لوضوح أنه و إن لم يتضمن التخصيص بصفة، إلا أنه مختص بالتغير بالدم الذي يكون التغير الظاهر فيه هو التغير بالصفات الثلاث أو بعضها.

بل لا يبعد انصراف إطلاق التغير عرفاً إلى الصفات المذكورة، لأنها الصفات الظاهرة عندهم، كما قد يشهد به ظهور تسالم الأصحاب على ذلك. مع أن تعيين الجمع الذي ذكرناه بين الإطلاق و نصوص الصفات لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح أقربيته من الوجه الأول بنحو يمكن الاعتماد عليه في الاستدلال، خصوصاً مع قرب كون نصوص الصفات مفسرة له، لا مقيدة، لقرب انصرافه بدواً إليها. فإنه لا أقل مع جميع ذلك من الاجمال الموجب للرجوع إلى عموم الاعتصام.

ثم إن الكلام إنما هو في التغير بالصفة التي لها نحو ثبوت، كالتى ذكرت في المتن، و أما الحرارة و البرودة، فلا ينبغي الإشكال في انصراف إطلاق التغير عنها، لاختصاصه عرفاً بما يكون له نحو استحكام، و لذا ينصرف تغيير النار أو الشمس أو الهواء عن ذلك.

(١) كما في المبسوط و المعبر و كشف اللثام، و عن المنتهى و التذكرة و نهاية الأحكام و الروض و المدارك، و هو منصرف إطلاق غيرهم، بل في الجواهر: «لعله لا - خلاف فيه، بل مجمع عليه». و في مفتاح الكرامة: «و الأستاذ نقل الإجماع عليه في شرحه، و أن الأصحاب فهموا مباشرة النجاسة لا مجاورتها، و في الذخيرة أنه لا خلاف فيه».

و يكفي فيه قصور أدلة التغير عن شموله المقتضى للرجوع إلى عموم الاعتصام، لأنها بين ما هو مختص بملاقاة النجاسة - كما ورد في الغدير الذي فيه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٦

الجيفة و الحياض التي يبال فيها و الماء الذي يقع فيه الدم و غيرها- و ما هو مجمل من هذه الجهة، لوروده في مقام بيان شرطية التغير في الانفعال بعد الفراغ عن تمامية مقتضى له، كالنبوي «١» لوضوح أن المراد به «لا ينجسه شيء مما يوجب التنجيس لغيره» و لا يعم ما ليس من شأنه التنجيس، كالمجاور و الطاهر، لظهور أن ذلك هو المناسب لاعتصام الماء المفروض فيه. و مثله في ذلك صحيح ابن بزيع «٢» المختصر الذي تقدمت الإشارة إليه في المسألة السابقة.

و أظهر منهما في ذلك صحيحاه الآخران «٣» المتضمنان تعليل اعتصام البئر بأن له مادة، لظهورهما في الاختصاص بما يوجب الانفعال لو لا المادة.

و هذا هو الظاهر أيضا في صحيح حرير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا- توضأ منه و لا تشرب» «٤»، فان بيان عدم الانفعال مع غلبة الماء إنما هو لبيان مانعية غلبة الماء من انفعاله في فرض وجود مقتضية، لما هو المعلوم من أن التغير ليس هو المقتضى للانفعال، بل هو شرط في تأثير مقتضية، و هو الملاقي دون المجاور.

نعم، في خبر محمد بن القاسم عن أبي الحسن عليه السلام: «في البئر يكون بينها و بين الكنيف خمس أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قرب و لا بعد، يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير» «٥». لكنه- مع ضعف سنده، و عدم ظهوره في التغير بمحض المجاورة، بل بسريان النجاسة في الأرض و لو بنحو الرطوبة غير المسرية- مختص بالبئر المختصة بأحكام كثيرة.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ١٠٦

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٧

[مسألة ٤ إذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس]

مسألة ٤: إذا تغير الماء بوقوع المتنجس لم ينجس (١)،

(١) كما في القواعد و جامع المقاصد و كشف اللثام، و عن الروض و المدارك و الذخيرة، و نسبه في كشف اللثام للأكثر، و في مفتاح الكرامة عن شرح أستاذه دعوى الإجماع عليه ممن عدا الشيخ، و في الجواهر في رد احتمال العموم قال: «و يمكن استنباط الإجماع عند التأمل على خلافه».

خلافاً للسيد في محكى الجمل، و الشيخ في المبسوط، فعن الأول: «كل ماء على أصل الطهارة إلا أن تخالطه - و هو قليل - نجاسة، أو يتغير - و هو كثير - أحد أوصافه من لون أو طعم أو رائحة»، فإن عدم تفريقه بين ما ينجس القليل بالملاقاة و الكثير بالتغير ظاهر في عموم الثانى للمتنجس، لعموم الأول له عندهم.

و فى الثانى عند الكلام فى المضاف النجس: «و لا طريق إلى تطهيرها بحال إلا أن يختلط بما زاد على الكر من المياه الطاهرة المطلقة، ثم ينظر فيه فإن سلبه إطلاق اسم الماء لم يجز أيضاً استعماله بحال، و إن لم يسلبه إطلاق اسم الماء و غير أحد أوصافه إما لونه أو طعمه أو رائحته فلا- يجوز أيضاً استعماله بحال، و إن لم يتغير أحد أوصافه و لم يسلبه إطلاق اسم الماء جاز استعماله فى جميع ما يجوز استعمال المياه المطلقة فيه»، فإنه و إن كان فى مقام بيان عدم تطهير المضاف مع تغييره للكر، إلا أنه لو لا تنجيسه للكر لم يكن وجه لحرمة الاستعمال مع فرض عدم خروج الكر عن الإطلاق. و من ثم لا يبعد ظهور ميل المحقق قدس سره فى المعتبر إلى ذلك أيضاً، لأنه نقل عن الشيخ قدس سره ذلك مستشهداً به، و لم ينبه على خلاف له فى ذلك، كما أنه حكى عن التحرير التصريح بذلك أيضاً.

بل لا يبعد كون ظاهر من لم ينبه على الفرق بين النجس و المتنجس عدم الفرق بينهما، نظير ما تقدم فى انفعال القليل بالمتنجس، و لا سيما مع عدم تنبيههم لخلاف السيد و الشيخ قدس سرهما و من تبعهما.

و من ثم لا مجال لدعوى الشهرة على التفصيل، فضلاً عن الإجماع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٨

...

و كيف كان، فعمدة ما يستدل به على الانفعال مع التغير بالمتنجس أدلة التغير العامة، و إلا فالأدلة الخاصة كلها واردة فى أعيان النجاسات، كالميتة و الدم و البول، فاللازم النظر فى العمومات المذكورة، و هى النبوى «١»، و صحاح ابن بزيع «٢» الواردة فى البثر.

أما النبوى فهو - كما تقدم فى المسألة السابقة - وارد لبيان شرطية التغير فى الانفعال فى ظرف تحقق المقتضى له، و حيث كان المتنجس من شأنه التنجيس لغير الماء كان مقتضى إطلاقه كونه موجبا لانفعال الماء مع تغيره به.

و قد استشكل فيه.

تارة: بانصراف لفظ «شئ» إلى خصوص أعيان النجاسات، نظير ما تقدم من المحقق الخراسانى فى التفصيل فى انفعال القليل بين النجس و المتنجس.

و اخرى: بانصراف التغير إلى خصوص وصف النجس. قال سيدنا المصنف قدس سره: «إذ هو الذى يساعده الارتكاز العرفى من اختصاص النفرة بذلك لا غير عندهم، للفرق بين ظهور أثر النجس بالذات فى الماء و بين ظهور أثر الطاهر بالذات فيه و إن كان نجسا بالعرض، فإن الأول يناسب البناء على نجاسة الماء دون الثانى، لأن النفرة الذاتية فى الأول تستوجب النفرة عن الأثر، بخلاف الثانى، لعدم النفرة الذاتية فيه، و النفرة العرضية زائلة بزوال موضوعها، لفرض الاستهلاك».

و يشكل الأول: بأنه لا وجه للانصراف المذكور بعد ما ذكرنا من ظهور النبوى فى بيان شرطية التغير فى فرض تحقق المقتضى، و المفروض تحققه فى المتنجس.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره فى وجه الاختصاص من أن المتنجس إنما ينجس ما يلاقيه بواسطة نجس العين. فإن رجوع إلى دعوى: أن مقتضى التنجيس قائم بالنجس لا بالمتنجس، فلا يدخل المتنجس فى الإطلاق.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١، ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٠٩

...

ففيه: أن النجس سبب في صيرورة المتنجس مقتضيا للتنجيس، فالمتنجس يكون بسبب النجس مقتضيا مثله، ولا وجه لحمل الإطلاق على خصوص ما يكون اقتضاؤه لذاته.

و إن رجع إلى دعوى: أن ترتب اقتضاء المتنجس على اقتضاء النجس مانع من إرادتهما معا من الإطلاق، لاختلاف الرتبة، بل يختص بالنجس، لأنه أسبق رتبة.

فيدفعه: أن ترتبهما في الاقتضاء خارجا لا يمنع من عموم الإطلاق لهما بلحاظ صدق مفهومه عليهما معا.

و إن رجع إلى دعوى: أن النجس بسبب ذلك يكون أقرب إلى الدهن، فيختص به الإطلاق.

ففيه: أن ذلك لا يكفي في انصراف الإطلاق إليه، فضلا عن اختصاصه به.

و أما الثاني فهو موقوف على استفادة أن منشأ الانفعال بالتغير هو الاستقذار و النفرة للأثر الحاصل، ليختص بأثر النجاسة دون أثر المتنجس، و لا طريق لإحراز ذلك من النبوى و نحوه.

بل لعل منشأ مقهورية الماء و مغلوبيته مع ظهور الأثر فيه و إن لم يكن مستقدرا بنحو لا يكون مقتضى الاعتصام - من الكثرة و المادة - صالحا لعصمته و دفع النجاسة عنه.

نعم، قد يستفاد ذلك من بعض النصوص الأخرى، كما سيأتى.

فالإنصاف أنه لا مجال للخروج بمثل هذه الوجوه عن الإطلاق.

نعم، تقدم غير مرة أن النبوى قاصر عن مقام الاستدلال، لضعف سنده، و منافاته لأدلة اعتبار الكرية و المادة في الاعتصام، بنحو يصعب الجمع بينها و بينه جدا.

فاللازم النظر فى صحاح ابن بزيع، و قد تقدم فى المسألة الثانية الإشكال فى الاستدلال بصحيحه المختصر، لقرب اختصاره من الصحيحين الآخرين، فلم يبق إلا الصحيحان المذكوران، و استفادة الإطلاق منهما فى غاية الإشكال بعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٠

...

قوله عليه السلام: «فيتزح حتى يذهب الريح و يطيب طعمه» كما أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سره.

و توضيحه: أن طيب الطعم إنما هو فى مقابل خبثه، فيدل على أن خبائثه الحاصل مع التغير أمر مفروغ منه فى المقام، و لا يراد بالخبائث العرفية الراجعة إلى نفرة الطعم، لعدم اختصاصه بما يوجب الانفعال، و عدم اطراده فيه، بل ما ينتزع من الخبائث الشرعية.

و من الظاهر أن انتزاع الخبائث للطعم لا - تصح عرفا إلا بلحاظ خبائث منشئه، فيختص بطعم نجس العين، أما المتنجس فهو و إن كان خبيثا، إلا أن الخبث فيه لما كان عارضا فهو لا يصح عرفا نسبة الخبث لما هو من شؤون ذاته و هو الطعم.

بل لعل الصحيح المذكور قرينه على كون معيار الحكم بالانفعال مع التغير هو نفرة الأثر الذى يحمله الماء، لا غلبة النجاسة بلحاظ أصل تأثيرها فى الماء، فالمراد بغلبة النجاسة مع التغير تأثيرها فى الماء أثرها المناسب لخبثها المنافى لطهارته و المانع من اعتصامه، كما قد يرجع إليه ما تقدم من سيدنا المصنف قدس سره فلو تمّ هذا كان صارفا لإطلاق النبوى و صحيح ابن بزيع المختصر - لو غرض النظر عما تقدم فيهما - كما أنه لا مجال للعموم أيضا لو أريد بطيب الطعم ما يقابل نفرة الذوق منه، و غرض النظر عما تقدم، لوضوح

أن مصحح ذكره ليس الا غلبه تحققه مع التغير، أو لفرض نجاسة خاصة موجبة لذلك، كالميتة، و الأول مختص بنجس العين، إذ لا يغلب في المتنجنس نفرة الطعم، و الثانى موجب لإجمال الصحيحين، المسقط لاطلاقهما عن الحجية.

نعم، لو أريد من طيب الطعم محض زوال أثر الملاقي، لا ما يقابل الخبث لم يكن قرينه على تقييد الصحيحين و لا غيرهما.

لكنه خلاف الظاهر، و لا أقل من إجماله المانع من إطلاق الصحيحين اللذين عرفت أنهما العمدة فى المقام، فيرجع إلى عموم دليل الاعتصام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١١

إلا أن يتغير بوصف النجاسة التى تكون للمتنجنس، كالماء المتغير بالدم يقع فى الكر فيغير لونه و يكون أصفر، فإنه ينجس (١).

هذا، و أما الاستدلال - كما فى المقابس - على الاختصاص بأثر نفس العين بما تضمن حصر التغير بما كان بالجيفة، بدعوى: أن المتيقن فى الخروج عنه هو التعدى إلى مطلق نجس العين دون المتنجنس.

فيدفعه أن الحصر المذكور - لو فرض ثبوته - فحمله على الحصر الإضافى بلحاظ خصوص فرض وجود الميتة - فلا ينافى الانفعال بالتغير بغيرها فى فرض وجوده، لخروجه عن موضوع الحصر - أقرب عرفاً من إبقاء الحصر على حقيقته، ثم الخروج عنه بالنحو المذكور.

مع أنه لا - دليل على الحصر المذكور، لأن النصوص الخاصة بالميتة بين ما هو صريح فى أن حصر الانفعال بالتغير بها فى فرض وجودها فى الماء، لا مطلقاً، فلا يدل على عدم الانفعال فى فرض التغير بغيرها، بل هو خارج عن موضوع الحصر، و ما هو ظاهر فى ذلك، كصحيح حريز المتقدم فى المسألة السابقة، فإن فرض غلبة الماء على ريح الجيفة فى صدره ظاهر فى فرض وجود الميتة، فلا إطلاق فيه لصورة وجود غيرها.

□

نعم، قد يستدل عليه بصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام:

«سمعتة يقول: لا يغسل الثوب و لا تعاد الصلاة مما وقع فى البثر إلا أن ينتن، فإن أنتن غسل الثوب و أعاد الصلاة و نزحت البثر» (١).

لكن التتن لا يختص بالميتة، بل يكون من غيرها من النجس و المتنجنس، بل الطاهر كاللحم المذكى.

(١) كما صرح به شيخنا الأعظم و المحقق التستري قدس سرهما و غيرهما، و هو الظاهر مما حكى عن السيد الطباطبائي قدس سره من النجاسة إذا كان التغير بواسطة

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٢

...

المتنجنس، بخلاف ما إذا كان بصفاته.

و يقتضيه ما تقدم من عموم الشئ فى الروايات العامة للمتنجنس، و اختصاص التغير فيها بوصف النجاسة، فإن الجمع بين الأمرين يقتضى التفصيل بالوجه المذكور، خلافاً لما فى الجواهر من عدم التنجيس مع اضمحلال النجاسة و استهلاكها. و قد يستظهر من كل من أطلق عدم الانفعال مع التغير بالمتنجنس.

و استدل عليه فى الجواهر بأن انتقال صفات النجاسة من دون ملاقة لها كانتقالها بالمجاورة لا يوجب التنجيس.

وفيه: أن ملاقة المتنجنس مقتضية للتنجيس بمقتضى الإطلاق المتقدم و ليست كالمجاورة، و الشرط - و هو التغير بصفات النجاسة -

حاصل بالفرض.

نعم، قد يتجه ورود ذلك على شيخنا الأعظم و المحقق التستري و غيرهما ممن صرح باختصاص الإطلاق بعين النجاسة. ثم إن المدار في ذلك على كون الوصف مما من شأن النجاسة إن تحدثه، بحيث يصح نسبة الأثر لها و إن كان نقله بواسطة المتنجس، فلو لم يصح نسبة الأثر للنجاسة، بل للمتنجس، و لو لكونه مشاركا للنجاسة في الوصف، لا- مجال للبناء على الانفعال، لقصور الوجه المتقدم عنه.

كما أنه لو كان الوصف مما من شأن النجاسة إن تحدثه في الماء و إن لم يكن وصفا لها قبل ملاقاته تعين البناء على الانفعال، لما يأتي إن شاء الله تعالى في المسألة الخامسة. فلاحظ.

هذا، و قد يستدل على الانفعال في المقام بوجهين.

الأول: أنه لا يعتبر في التغيير بالنجاسة ملاقاتها لكل جزء من أجزاء الماء، بل يكفي ملاقاتها لبعض أجزائه و سريان أثرها منه إلى غيره، كما لو غيّرت الميته جانب الماء و سرى التغيير إلى الباقي- من دون ملاقاته للميته، فالمنفصل عن النجاسة لم يتغير بملاقاتها، بل بملاقاة المتنجس المتغير بها و الناقل لأثرها، فلا- بد أن يراد من التغيير بالنجاسة ما يعم مثل ذلك، لأن التغيير حقيقة بها و إن كان بتوسط

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٣

...

ملاقاة المتنجس، كما ذكره المحقق التستري قدس سره.

و فيه: أنه مع ملاقاة النجاسة لبعض الماء الواحد و تغييرها لجميعه تدريجا يصدق عرفا تغيير الجميع بملاقاة النجاسة التي هي موضوع الانفعال بالفرض. أما اتصال التغيير بعد انفصال النجاسة عنه أو استهلاكها فيه بماء آخر فلا يوجب صدق تغير الماء الآخر بملاقاة النجاسة بل بملاقاة المتنجس المفروض عدم كونها موجبة للانفعال.

و دعوى: أن التغيير في الحقيقة بالنجاسة، إن أريد بها أنه بملاقاتها، فهو ممنوع، لفرض استهلاكها في المتنجس أو انفصالها عنه، فلا يصدق عرفا ملاقاتها له.

و إن أريد بها أنه بسببها في الجملة، فهو لا ينفع، إذ لا يكفي سبب النجاسة للتغير مع عدم الملاقاة، كما في المجاورة.

نعم، قد يكون استبعاد الفرق بين الأمرين مؤيدا لما ذكرنا من عموم الانفعال للمتغير بالمتنجس مع اختصاص التغيير بصفات النجاسة، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره.

الثاني: ما ذكره المحقق التستري من أن الماء المتغير بالنجاسة إذا اتصل بغيره فغيره فلا- مجال للبناء على طهارة الجميع، للإجماع و النصوص على أن المتغير لا يظهر مع بقاء غيره، و لا على التفصيل بين المتغير بالنجاسة و المتصل به، للإجماع على اتحاد حكم الماء الواحد، فيتعين البناء على نجاسة الجميع.

و قد أجاب عن ذلك بعض مشايخنا بأنه مع فرض عدم استهلاك أحد المائتين بالآخر يتعين البناء على طهارتهما لتعارض ما دل على انفعال المتغير بالنجاسة مع ما دل على اعتصام الكر بعد فرض اتحاد المائتين في الحكم، فيتساقطان و يرجع إلى أصالة الطهارة فيهما معا.

و هو راجع إلى التشكيك فيما ذكره المستدل من الإجماع على نجاسة المتغير مع بقاء غيره، و إلا كان الإجماع المذكور دليلا قطعيا لا يعارض بعموم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٤

...

اعتصام الكر، بل يخصه، و من الصعب جدا التشكيك في ذلك، إذ كيف يمكن الالتزام بأن المتغير بالنجاسة مع عدم تغييره للمتصل به يبقى على النجاسة، فإذا غير طهر معه، بل ما تضمنه صحيحا ابن بزيع من لزوم النزع حتى يذهب الريح و يطيب الطعم كالصرح في أن المتغير بالنجاسة لا يطهر بمجرد اختلاطه مع ما يرشح من البثر بعد النزع حتى يذهب التغير، فان ذلك ملزم في المقام بتقديم دليل نجاسة المتغير. على دليل اعتصام الكر، و لا وجه معه للتوقف و الرجوع لأصالة الطهارة. هذا مع أن تشخيص مفاد الأصل في المقام يبتنى على مباني لا مجال لطالة الكلام فيها. فلاحظ.

فالعمد في الجواب عن الوجه المذكور: أن الإجماع على اتحاد حكم الماء الواحد مختص بغير صورة تغير بعضه تغيرا منجسا، إذ مع ذلك لا-ريب في اختصاص الانفعال بالمتغير و طهارة غيره إذا كان كثيرا، فإذا فرض اختصاص التغير المنجس بالتغير بالنجاسة لزم التفصيل في الماء الواحد المتغير بعضه بالنجاسة و بعضه بالمتنجس بالتزام نجاسة الأول دون الثاني، نظير ما لو اتصل الماءان المتغير أحدهما بملاقاة النجاسة و الآخر بمجاورتها، فإنه يتعين البناء على نجاسة الأول و طهارة الثاني إذا كان كرا. و ليس في ذلك مخالفة للإجماع، و تخيل مخالفته له ناشئ من استيضاح عموم التغير المنجس، لمحل الكلام.

نعم، تغيير المتغير بالنجاسة لغيره.

تارة: يكون بمحض اتصاله به من دون امتزاج.

و اخرى: يكون بامتزاجه به.

و في الأول لا محذور في التفكيك بين المائين، لما ذكرنا.

أما في الثاني فحيث كان الامتزاج مانعا غالبا من اعتصام المتغير بالمتنجس و إن كان كثيرا لتفرق أجزائه و انفصال بعضها عن بعض بالمتغير بالنجاسة لزم انفعاله بالملاقاة للمتغير بالنجاسة لا بتغيره به.

إلا أن يفرض استهلاك المتغير بالنجاسة في الماء الآخر، لكثرتة، و إن تغير به،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٥

[مسألة ٥ يكفى في حصول النجاسة التغير بوصف النجس في الجملة]

مسألة ٥: يكفى في حصول النجاسة التغير بوصف النجس في الجملة و لو لم يكن متحدا معه (١)، فإذا أصفر الماء بملاقاة الدم تنجس.

بنحو لا يمنع عرفا من اتصاله و اعتصامه.

أو يفرض امتزاج المتغير بالنجاسة ببعض الماء الآخر مع بقاء الباقي على اتصاله و اعتصامه و إن تغير. و كلام المحقق التستري و إن كان مختصا بالامتزاج، إلا أن كلام غيره يعم صورة عدمه.

و قد تحصل من جميع ذلك: أنه بناء على ما ذكرنا من عموم المقتضى للتنجيس للمتنجس و اختصاص التغير بوصف النجاسة يكون المعيار في الانفعال هو تغير الماء بواسطة المتنجس و لو مع عدم الامتزاج، و بناء على اختصاص المقتضى بعين النجاسة فالوجه المذكور إنما يقتضى الانفعال في صورة الامتزاج المانع من اعتصام الماء لتفرق أجزائه في المتنجس بملاك الملاقاة لا بملاك التغير، و لذا ينجس أيضا حتى لو فرض عدم تغيير المتنجس للماء، كما في امتزاج الدهن بالماء في حال غليانه معه.

و منه يظهر عدم إمكان التعدى بعدم الفصل عن غير الماء من المتنجسات الموجبة لتغيير الماء بوصف النجاسة، لأن عدم الفصل إنما يتم لو كان ملاك التنجيس التغير، أما حيث كان هو الملاقاء المانعة من الاعتصام فعدم الفصل فيما لا يوجب ذلك غير ثابت فتأمل جيداً.

(١) فإن اعتبار اتحاد الوصف حتى في المرتبة مما لا مجال له جداً، لغلبة خفة الوصف في الماء عما هو عليه في النجاسة عينها، خصوصاً فيما يوجب التغير بامتزاجه و انبثائه في الماء، كالدم، فلا مجال لحمل أدلة التغير عليه. و من ثم لا مجال لحمل كلام الجواهر عليه و إن كان قد يوهمه.

هذا، و ظاهر المتن لزوم كون الوصف الحادث من سنخ وصف النجاسة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٦

...

و في الجواهر: لعله الأقوى، اقتصاراً على المتيقن في الخروج عن استصحاب الطهارة.

و فيه: أنه لا مجال للاقتصار على المتيقن مع إطلاق التغير في غير واحد من النصوص كصحيح ابن بزيع «١» المشار إليها في المسألة السابقة، و صحيح معاوية بن عمار «٢» المتقدم فيها أيضاً، و صحيح حريز «٣» المتقدم في المسألة الثالثة، و خبر أبي بصير «٤» المتقدم في المسألة الثانية، و خبر أبي خالد القمط: «انه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول في الماء يمر به الرجل و هو نقيع فيه الميتة و الجيفة. فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب و لا تتوضأ منه، و إن لم يتغير ريحه و طعمه فاشرب و توضأ» «٥» و ما في صحيح شهاب بن عبد ربه عنه عليه السلام:

«و جئت تسأل عن الماء الراكد من الكر [البئر خ. ل] مما لم يكن فيه تغير أو ريح غالبية. قلت: فما التغير؟ قال: الصفرة. فتوضأ منه، و كلما غلب كثرة الماء فهو طاهر» «٦»، فإن النصوص المذكورة ظاهرة في كفاية التغير بالنجاسة في قهرها للماء و تنجيسها له.

و حملها على خصوص ما كان بوصف النجاسة الثابت لها بلا قرينة، خصوصاً مع كثرة كون التغير ليس بمحض امتزاج النجاسة بالماء و انبثائها فيه المستلزم غالباً لحمله لصفاتها، بل بتفاعلها معه الذي قد يسبب حدوث وصف في الماء غير موجود في النجاسة، و حمل الإطلاقات المتقدمة على ما عدا ذلك صعب جداً.

و لا سيما مع كون لازمه البناء على الطهارة لو شك في وجود الوصف في

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١، ٦، ٧.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٧

...

هذا، مع أن الإطلاق المذكور لما كان مناسباً جداً للمراكز العرفية في مقهورية الماء بمجرد تغيير النجاسة له، كما قد يشير إليه ذيل صحيح شهاب المتقدم، فمن الصعب جداً حمله على خصوص التغير بوصف النجاسة. نعم، قد استدل سيدنا المصنف قدس سره على الاختصاص. تارة: باختصاص الاستقذار العرفي بذلك.

و أخرى: بظهور جملة من النصوص فيه، ففي صدر صحيح شهاب المتقدم الوارد في الجيفة تكون في الغدير: «قال: توضع من الجانب الآخر، إلا أن يغلب الماء الريح فينتن» (١) و موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل يمر بالماء و فيه دابة ميتة قد أنتنت. قال: إذا كان التنت الغالب على الماء فلا تتوضأ و لا تشرب» (٢) و في خبر العللاء عنه عليه السلام في الحيض التي يبال فيها: «قال: لا بأس إذا غلب لون الماء لون البول» (٣) و في صحيح ابن بزيع: «حتى يذهب الريح و يطيب الطعم» (٤). و يشكل الأول: - بعد تسليم عدم الاستقذار العرفي في المقام - بما تقدم من عدم الدليل على كون ملاك الحكم هو نفرة الأثر إلا صحيح ابن بزيع المشار إليه في آخر كلامه، و هو لا يقتضي إلا قاذية خبث الطعم الذي لا يبعد أن يكفي فيه استناده لما هو خبيث بالذات، بحيث يكون من شؤونه و آثاره و إن لم يكن موجوداً فيه قبل ذلك. و يشكل الثاني: بعدم صلوح شيء من النصوص المذكورة لإثبات ذلك، فإن

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٨

...

ذكر الجيفة في صحيح شهاب منبه للريح و ظاهر في فرض وجوده، فاعتبار غلبته في التنجيس غير ظاهر في الحصر الحقيقي، بل الإضافي، لبيان الطهارة من حيثيته، فلا ينافي الانفعال مع التغير من غير جهته، كالريح الذي لم يكن موجوداً في النجاسة و غير الريح من بقية الصفات وجدت أم لم توجد فيها، و لذا لم يذكر الطعم و لا اللون مع فرضه في الذيل. و لا أقل من كون الجمع بذلك بينه و بين نصوص التغير بغير الريح أقرب عرفاً من حمله على الحصر الحقيقي ثم تخصيصه بها، و لا سيما مع قوله عليه السلام في ذيله: «و كلما غلب كثرة الماء فهو طاهر»، فإنه كالصرح في إعطاء الضابط العام لبيان اختصاص عدم الانفعال بما إذا كانت الكثرة بنحو تقتضي عدم تغير الماء بالنجاسة. و منه يظهر الحال في موثق سماعة، لصراحته في فرض نتن الميتة. و كذا الحال في خبر الفضيل، إذ لا مجال لحمله على الحصر الحقيقي مع ما هو المعلوم من الانفعال بغير اللون، و لا سيما مع قرب أن يكون تغير الماء برائحة البول و طعمه أسبق غالباً من تغيره بلونه، لتقارب لونهما.

فالإنصاف أن النصوص المتقدمة لا تنهض بالخروج عن الإطلاق المتقدم المناسب للارتكاز جداً.

هذا، و يلحق بهذه المسألة أمران.

الأول: لو كان في الماء وصف أصلي أو عرضي - كالصفرة في ماء الكبريت، أو بسبب صبغ طارئ - و أوجب النجاسة تخفيفه أو زواله فالظاهر - تبعاً لغير واحد - الانفعال، لصدق التغير بالنجاسة، سواء كان التغير بسبب امتزاج النجاسة و انبثاها في الماء أم بسبب

تفاعلها معه.

بل تقدم في آخر الكلام في التغيير التقديرى أن الصورة الأولى داخله في التغيير بوصف النجاسة، فما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من أنه بناء على اعتبار التغيير بوصف النجاسة يتعين البناء على عدم الانفعال لو كانت النجاسة مزيلة
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١١٩

...

لوصف الماء مطلقاً، لعله في غير محله. فتأمل.

الثانى: أنه وإن لم يعتبر في التغيير أن يكون بوصف النجاسة إلا أنه لا بد أن يكون مستنداً إليها عرفاً، بحيث يكون من شأنها تأثيره و لو لخصوصية صنفها أو شخصها، فلو لم يستند إليها عرفاً، بل إلى أمر آخر طارئ عليها وإن استهلك فيها فلا مجال للبناء على الانفعال.

لأنصراف الإطلاق عنه بعين الوجه المتقدم في انصراف الإطلاق عن وصف المتنجس، كما لو أضيف للبول مقدار من الزعفران أوجب طيب رائحته فطيب رائحة الماء الملاقى له، أو أضيف للدم مقدار من الصبر أوجب مرارته فصار الماء الملاقى له مراً. فكما يكون التغيير بوصف النجاسة بواسطة المتنجس موجبا للانفعال، كذلك لا يكون التغيير بوصف المتنجس بواسطة النجاسة موجبا له. فلاحظ. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم.

بقى في المقام فروع متعلقة بالتغيير و باعتصام الكر، أهمل سيدنا المصنف قدس سره ذكرها، فينبغى التعرض لها تتيماً للفائدة، مستمداً منه تعالى العون والتوفيق.

الأول: لو استند التغيير للنجس و الطاهر معاً، فقد أطلق في العروة الوثقى عدم الانفعال، و قطع في المقابس بالنجاسة إذا كان النجس صالحاً للتغيير. و يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره الاشكال حتى مع ذلك، لظهور الأدلة في استناد التغيير إلى نفس النجاسة. و الذى ينبغى أن يقال: الوصف الحادث في الماء.

تارة: يكون قابلاً للتأكد بحيث يستند ببعض مراتبه للنجس و ببعضها للطاهر.

و اخرى: يكون متركباً عرفاً من وصفين كالحلاوة و الحموضة و إن أطلق عليه اسم واحد عرفاً.

و ثالثة: لا يكون قابلاً لكلا الأمرين، إما لكون أثر كل من الأمرين منفرداً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٠

...

متحدداً سنخاً مع أثر الآخر من دون أن يقبل التأكد - لو فرض إمكان ذلك - أو لاختلاف سنخ أثر كل منهما منفرداً، إلا أن اجتماعهما يوجب وجود وصف ثالث مباين لهما بسيط عرفاً، كما قد يدعى في بعض الألوان.

و لا ينبغى الإشكال في عدم الانفعال في الجميع لو فرض كون النجس وحده لا يصلح للتأثير بنحو معتد به صالح للظهور للحس و إن كان له نحو من التأثير الدقى، كما تقدم في أول الكلام في التغيير التقديرى.

و أما لو كان أثره معتد به عرفاً بحيث يمكن تمييزه حساً لو كان وحده فالظاهر الانفعال في الصورة الأولى - كما صرح به سيدنا المصنف قدس سره و غيره - و فى الثانية - كما هو مقتضى إطلاق المحقق التستري - لإطلاق أدلة التغيير إذ لا يستفاد منها إلا اعتبار استناد التغيير لملاقاة النجس المفروض حصوله هنا.

و مجرد عدم تمييز الأثر بحده فى الصورة الاولى و تركبه مع غيره فى الثانية لا يخرج عن الإطلاق المذكور.

و أما في الصورة الثالثة فالأمر لا يخلو عن إشكال، لعدم صحة التغيير الفعلي للنجس وحده، و مجرد دخله في التأثير غير كاف في الدخول في إطلاقات التغير بالنجس، لظهورها في استقلاله به. كما أن مجرد استقلاله بالتأثير لو فرض كونه وحده لا يكفي في ذلك، لظهور الأدلة في الاستقلال الفعلي لا التقديرى، فالمقام نظير التغير التقديرى الذى تقدم عدم الاعتداد به.

اللهم الا أن يستفاد من قوله عليه السلام في ذيل صحيح شهاب المتقدم: «و كلما غلب كثرة الماء فهو طاهر» أن المعيار في الطهارة في فرض وجود مقتضى التغير كثرة الماء بنحو تمنع من التغير بالنجس، و ليس الأمر كذلك في المقام، لفرض عدم مانعية كثرة الماء من التغير بالنجاسة، و أن عدم استقلال النجاسة بالتأثير لوجود العلة الأخرى لا لكثرة الماء و مانعيته. فتأمل جيداً.

الثانى: لا إشكال ظاهراً في أن الانفعال مشروط بظهور التغير، و لا يكفي فيه ملاقاته ما يوجب التغير قبل ظهور أثره، كما صرح به في المقابس. لظهور الأدلة في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢١

...

إناطته بالتغير بنحو الشرط المقارن، لا المتأخر.

نعم، قد يتوهم دلالة النبوى «١» على الانفعال بمجرد ملاقاته ما يوجب التغير.

بدعوى: ظهور قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إلا ما غير» في أن المنجس نفس الأمر المغير.

لكنه يندفع: بأنه ظاهر في أن المنجس هو المغير بما هو مغير، لا بذاته، و العنوان المذكور لا ينطبق عليه إلا بعد فعلية التغير بسببه.

كما لا ريب في عدم اعتبار بقاء النجاسة متميزة في الماء حين ظهور التغير، بل يكفي استهلاكها فيه بسبب انبثاها، لإطلاق ما دل على الانفعال بوقوع النجاسات في الماء و تغييرها له، كخبر أبى بصير «٢» الوارد في الدم، و خبر العلاء «٣» الوارد في البول و صحيح معاوية بن عمار «٤» الوارد فيما يقع في البئر. خصوصاً مع كثرة استهلاك مثل ذلك قبل استيعاب التغير للماء.

على أن وقوع ما ينبث في الماء لا ينفك عن تغييره لبعض الماء قبل استهلاكه، فينجس الماء المتغير به، كما ينجس بقية الماء بناء على ما تقدم في المسألة الرابعة من الانفعال بالمتنجس الحامل لوصف النجاسة. و كيف كان فالانفعال في مثل ذلك ليس محلاً للإشكال. و إنما الإشكال فيما لا ينبث من النجاسات في الماء - كالميتة - لو فرض ملاقاته للماء و ظهور أثره فيه بعد انفصاله، فقد صرح غير واحد من المعاصرين بالانفعال فيه، لإطلاق الأخبار و عدم التفصيل فيها بين الملاقاة المؤثرة بالفعل و الملاقاة المؤثرة بعد مدة.

لكن تحصيل الإطلاق بالنحو الذى ينفع فيما نحن فيه لا يخلو عن إشكال، لأن النصوص على أقسام ثلاثة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٢

...

الأول: ما ورد فيما ينبث في الماء كالدم و البول. و هو أجنبي عما نحن فيه، لعدم قابليته عادة للانفصال عن الماء بعد وقوعه فيه، و غايته أنه يستهلك فيه، و قد عرفت أنه لا يمنع من الانفعال.

الثاني: ما ورد فيما لا يثبت فيه كالميتة، وهو مختص بما إذا كان التغير حين وجوده في الماء.

نعم، قد يتوهم الإطلاق من صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب» (١).

لكن تقدم في مسألة التغير بالمجاورة عدم تمامية الإطلاق فيه من هذه الجهة، لوروده لبيان شرطية التغير في الانفعال بعد الفراغ عن وجود المقتضى له، وليس واردا لبيان المقتضى لتمام إطلاقه من هذه الجهة و يكشف عن كفاية الملاقاة و لو قبل التغير في تحقق المقتضى.

الثالث: الأخبار العامة، و هي النبوى (٢) و صحاح ابن بزيح و معاوية بن عمار (٣) الواردة في البئر.

و ما عدا الأخير منها كصحيح حريز وارد لبيان شرطية التغير في الانفعال بعد الفراغ عن ثبوت مقتضية، فلا إطلاق لها يقتضى كفاية الملاقاة قبل التغير.

و أما الأخير - و هو صحيح معاوية - فقد يوهم الإطلاق المذكور، لقوله عليه السلام:

«لا يغسل الثوب و لا تعاد الصلاة مما وقع في البئر إلا أن ينتن.» فان مقتضى إطلاقه تنجيس ما يقع في البئر لها مع التنت سواء بقى إلى حين التنت، أم أخرج قبل حصوله.

لكن من القريب جدا انصرافه إلى خصوص صورة بقاءه إلى حين التنت، لما

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١، ٦، ٧، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٣

...

هو المرتكز من كون المقتضى للتنجيس ليس إلا ملاقاته النجس الملازمة لوقوعه و أن التنت من سنخ الشرط الذى لا يؤثر إلا في ظرف وجود المقتضى، و ليست الملاقاة من سنخ المعد، و المقتضى هو التغير، ليكون التأثير مقارنا له و لو مع عدم الملاقاة حينه. فتأمل.

هذا، مضافا إلى أن الصحيح لم يتضمن اعتبار تن الماء، بل تن نفس ما يقع، و حيث لا إشكال في عدم كفاية تن النجس في انفعال الماء فلا بد من كون ذكره كناية عن تن الماء لفرض الملازمة بينهما غالبا في مثل البئر التى لا يتخللها الهواء، بل ينحبس التنت في جوها و يسرع انتقاله للماء، و من الظاهر أن تن النجاسة إنما يلزم تن الماء في ظرف بقاءه فيه حينه، و ذلك مانع من إطلاقه بنحو يقتضى كفاية التغير المنفصل عن الملاقاة.

هذا، و أما الاستدلال بتنقيح المناط، بدعوى: أن التغير في الحقيقة لا يكون إلا بتأثير النجاسة و لو لوجود بعض أجزائها الدقيقة في الماء.

فيندفع: بأن ذلك لا يكفى في التنجيس، و الا لجرى في التغير بالمجاورة إذ التأثير فيها أيضا يستند إلى بعض الأجزاء الدقيقة المنبثة من النجس في الهواء و المنتقلة بواسطته في الماء.

و مثلها دعوى: أن التغير مع استمرار الملاقاة لا يستند إلى بقاء الملاقاة، بل إلى حدوثها السابق عليه، فلا أثر لبقائها.

لاندفاعها: بأن عدم دخل بقاء الملاقاة في التغير لا ينافى دخله في الانفعال.

و بالجملة: لا يتضح المخرج عن عموم أدلة الاعتصام في المقام.

الثالث: لا ريب في أن مقتضى إطلاق الأدلة كفاية التغير و لو بعد مدة طويلة من ملاقة النجس للماء، كما صرح به في العروة الوثقى، و أمضاه كثير من شراحها و محشيها.

نعم، اعتبروا العلم باستناد التغير للنجس مستدلين عليه بالأصل على اختلاف منهم في تقريبه بما لا مجال لاطالة الكلام فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٤

...

و الظاهر أن الأولى الرجوع لاستصحاب عدم تغيير ما وقع للماء، أو عدم تغير الماء به، بمفاد ليس الناقصة، الراجع إلى عدم تغييره للماء أو عدم تغير الماء به، فإن المستفاد من الأدلة اعتبار ملاقة ما هو نجس للماء، و تغييره له أو تغييره به، و الأصل عدم تحقق الثانی، لكونه مسبوقا بالعدم في ظرف وجود الماء و وجود الملاقى، و هو لا ينافي العلم بوجود التغير في الجملة.

و لا- مجال للرجوع لاستصحاب عدم استناد التغير للنجس، لا- لكونه من استصحاب العدم الأزلي، بل لعدم أخذ الاستناد- بمعناه الاسمي أو الحرفي- وصفا للتغير المعتبر زائدا عليه.

هذا، و لكن الرجوع للأصل في الفرض على إطلاقه في غاية الإشكال، لورود غير واحد من النصوص في اجتناب الماء بتغييره بالميته الموجودة فيه، مع أنه كثيرا ما لا- يتيسر العلم باستناد التغير للنجاسة الموجودة في الماء، لاحتمال تغيره قبلها بغيرها مما لا- يوجب الانفعال، أو بمجاورتها أولا ثم وقعت فيه بعد حصول التغير، أو احتمال مشاركه غيرها في التغير، فعدم التنبيه في النصوص المذكورة- خصوصا ما ورد منها في الماء الذي يمر به الرجل، حيث يغلب الجهل بحالته السابقة- ظاهر في أن الأصل في التغير الحاصل حين وجود النجاسة في الماء أن يكون ناشئا من ملاقة النجاسة فيوجب الانفعال، و الا لزم عدم ترتب العمل على النصوص المذكورة غالبا، مع ظهورها في البيان الذي يترتب عليه العمل، لا- محض بيان كبرى الانفعال بالتغير مع عدم ترتب العمل إلا- بعد انسداد باب الاحتمالات المذكورة و نحوها.

نعم، المتيقن من ذلك ما إذا لم تكن هناك جهات خاصة مثيرة لاحتمال عدم استناد التغير للنجاسة، كوجود أمر آخر يحتمل دخله أو استقلاله في التغير، أو طول المدة في حدوث التغير بالنحو الذي لا يتعارف، فالرجوع للأصل حينئذ في محله.

و مثله ما لو لم يعلم بأن الوصف الحادث مما من شأن النجس أن يحدثه،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٥

...

لخروجه عن المتيقن أيضا.

كما لا بأس بالرجوع للأصل في غير صورة وجود التغير حين وجود النجاسة من صور الشك، كما لو شك في أصل التغير بنحو الشبهة الموضوعية مع احتمال ارتفاعه أو بقاءه و خفائه بسبب ظلمة و نحوها. أو علم بوجوده و احتمال استناده للطاهر أو للمجاورة للنجاسة من دون أن يعلم ملاقة النجاسة للماء، كما لو كانت النجاسة قريبة من الماء، و احتمال انحساره عنها بعد تغييره بها.

و كذا لو شك في نجاسة الملاقى الموجب للتغير، كما لو احتمل كون الدم مما لا نفس له. لعدم المخرج في مثل ذلك عن عموم أدلة الأصول.

الرابع: تقدم أنه لا- بد من ملاقة الماء المتغير للنجس، و لا- يكفي مجاورته للنجاسة. و حينئذ يقع الكلام فيما لو استند التغير إلى مجموع الداخل في الماء و الخارج عنه.

و لا- ينبغي الإشكال في الانفعال لو كان الأثر المستند للمقدار الملاقى مضرا به عرفا، و كان الخارج دخیلا في زيادة التغير، نظير ما

تقدم في الفرع الأول.

كما لا ينبغي الإشكال في عدم الانفعال لو لم يكن كذلك، و كان النجس الملاقي مباينا للنجس الخارج، كميتين استند التغير إلى مجاورة إحدهما و ملاقة الأخرى.

أما لو كان النجس أمرا واحدا كالميتة الخارج بعضها من الماء و استند التغير بالمقدار المعتد به لتمامها فقد استظهر شيخنا الأعظم قدس سره الانفعال، لصدق تغيره بما وقع فيه، و وافقه غير واحد منهم سيدنا المصنف قدس سره.

و ظاهر بعض الأعظم قدس سره و غيره الإشكال فيه. بل جزم غير واحد من مشايخنا و غيرهم بعدم الانفعال. بدعوى: عدم تحقق موضوعه، و هو ملاقة النجس الذي يوجب التغير.

أقول: إن استفيد من الأدلة الاكتفاء في الانفعال بالنجس بملاقاته في الجملة و تغييره للماء تمّ ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره، لفرض تحققهما في المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٦

...

و إن استفيد منها لزوم كون التغير مسببا عن الملاقة بحيث يكون مستندا لخصوص المقدار الملاقي من النجس اتجه البناء على الطهارة، لفرض عدم تحقق ذلك في المقام.

و قد يدعى أن مقتضى الأدلة العامة - كالنوى «١» و صحاح ابن بزيح «٢» - الأول، لأن المراد بالشئ فيها ما يقتضى التنجيس، و هو في المقام صادق على الميتة، إذ لا إشكال في أنه يكفي في اقتضاءها للتنجيس ملاقاتها و لو ببعض أجزائها، فمع فرض تحقق التغير بها مع ذلك فقد تمّ مقتضى الشرط و لزم البناء على الانفعال.

بل قد يتعين لأجل ذلك البناء على الانفعال لو فرض العلم باستناد الملاقة لخصوص الخارج، كما احتمله سيدنا المصنف قدس سره. و لا مجال لما ذكره بعض المشايخ المعاصرين قدس سره [٣] من أن ذلك يشبه القول بالانفعال مع التغير بالمجاورة.

للفرق بينهما بعدم تحقق المقتضى - و هو الملاقة - في المجاورة و تحققه هنا.

نعم، لو كانت الملاقة لا تقتضى الانفعال - كالملاقة بما لا تحل الحياة من أجزاء الميتة - كان نظير المجاورة.

اللهم إلا أن يقال: المستفاد من الأدلة المذكورة لزوم استناد التغير لما هو مقتضى للتنجيس، لا للنجس كيف اتفق، كما هو صريح النبوى، و صحيح ابن بزيح المختصر، و ظاهر صحيحه المفضلين، و لو بضميمة المفروغة عن عدم كفاية التغير بالنجس الذي لا يلاقى الماء مع ملاقة الماء لنجس لا يصلح لتغييره، و من الظاهر ان مقتضى للتنجيس في ظرف ملاقة النجس ببعض أجزائه ليس هو

[٣] المرحوم الشيخ محمد تقى الآمل قدس سره.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١، ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٧

...

النجس بتمامه، بل خصوص الجزء الملاقي منه، فلا بد من استناد التغير إليه استقلالاً، و لا يكفي غيره من أجزاء النجس في التغير،

فضلا عن استقلالها به دونه.

نعم، مقتضى الإطلاق كفاية استناد التغيير لملاقاة الملاقي و لو بسبب اتصاله بالأجزاء الخارجة عن الماء، في مقابل ما إذا استند التغيير للأجزاء الخارجة بالمجاورة من دون دخل لاتصالها بالجزء الملاقي، و لا يعتبر استناده لخصوص الملاقي بحيث لو فرض انفصاله عن بقية الأجزاء لأوجب التغير، عملا بالإطلاق.

بل من المقطوع عدم اعتبار ذلك، لما هو المعلوم من أن الملاقاة إنما تكون للجزء الظاهر، و من الغالب عدم اقتضائه للتغيير لو لا اتصاله بالأجزاء الباطنة التي يكون التثني بسبب تفسخها. فلاحظ.

هذا، و قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره الاستدلال بإطلاق نصوص الماء المتغير بالجيفة التي تكون فيه، مع غلبة بروز بعض الجيفة، و التفكيك بينه و بين غيره من فروض المسألة بعيد عن المرتكز العرفي، و لا مجال للالتزام في الجميع بالطهارة في صورة استناد التغير لمجموع الداخل و الخارج.

أقول: الاستدلال إن كان باعتبار إطلاق النصوص المذكورة لفظا.

ففيه: أن الإطلاق المذكور مقيد بما أشرنا إليه من أن المستفاد من النصوص الأول لزوم استناد التغير لما هو المقتضى للتنجيس، و هو خصوص الجزء الداخل.

و إن كان باعتبار غلبة خروج بعض الجيفة عن الماء بنحو يمنع عن التقييد المذكور.

ففيه: أن غلبة خروج بعض الجيفة لا يستلزم غلبة دخل الخارج في المقدار المعبر من التغير، بل يغلب كفاية المقدار الداخل في التغير، لكثرتة أو سرعته تفسخه و ننته، كالبطن.

و منه يظهر الوجه في التفكيك بين الفرض الغالب في موارد الروايات و غيره من صور خروج بعض النجاسة مما يعلم معه بدخل الخارج في التغير، فضلا عن استقلاله به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٨

...

و إن كان باعتبار غلبة عدم العلم باستقلال الداخل في التغير مع أنه لو كان معتبرا في الانفعال ثبوتا كان مقتضى الأصل الطهارة ظاهرا، فعدم التنبيه لذلك في الروايات المذكورة مع ورودها مورد العمل لا لمحض بيان كبرى الانفعال مع التغير ظاهر في عدم اعتبار ذلك في الانفعال.

ففيه: - مع عدم وضوح الغلبة المذكورة، خصوصا مع بعد التغير بالمجاورة في المياه المكشوفة التي هي مورد الروايات المشار إليها: - أن ذلك إنما يمنع من الرجوع للأصل المقتضى للطهارة في ظرف الشك، لا البناء على الطهارة واقعا حتى مع العلم بعدم استقلال الداخل في التغير، نظير ما تقدم في الفرع السابق.

و المتحصل من جميع ما ذكرنا: أنه لا دليل على الانفعال في الفرض المذكور، فضلا عما لو علم باستناد التغير للخارج فقط.

الخامس: لو تغير بعض الماء تنجس بالتغير، فإن كان الباقي كرا أو معتصما بالمادة بقي على اعتصامه بلا خلاف ظاهر، بل مقتضى ما في مفتاح الكرامة من أن المخالف في ذلك بعض الشافعية الاتفاق عليه.

و يقتضيه عموم أدلة الاعتصام، و اختصاص أدلة المتغير بخصوص التغير دون تمام الماء. و قد يحمل عليه موثق سماعة: «سألته عن الرجل يمر بالميتة في الماء قال: يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة» (١).

و إن لم يكن كرا تنجس بالملاقاة للمتغير، كما يظهر منهم المفروغية عنه.

و وجهه ظاهر.

السادس: لو زال تغير الماء من قبل نفسه أو بتصفيق الرياح أو باتصاله ببعض الأمور الطاهرة غير المطهرة لم يطهر، كما صرح به في المعتمد و الشرائع وغيرهما، بل ظاهر كثير من كلماتهم الواردة في كيفية تطهير الماء بعد زوال تغيره المفروغة عنه. بل ادعى شيخنا الأعظم قدس سره الإجماع عليه في القليل. و أما في الكثير فقد ادعت الشهرة على ذلك، بل عن المنتهى عدم نسبة الخلاف فيه إلا للشافعي

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٢٩

...

و أحمد. خلافا لما عن المحكي عن يحيى بن سعيد من القول بالطهارة، و عن العلامة قدس سره في نهاية الأحكام التردد فيه. و كيف كان فاللازم النظر في الدليل على النجاسة ثم في المخرج عنه. و قد يظهر من بعض مشايخنا أنه مقتضى إطلاق أدلة التغير، نظير إطلاق ما دل على نجاسة ملاقي النجس المقتضى لنجاسته سواء أشرقت الشمس عليه أم لم تشرق، و سواء كانت الملاقاة باقية أم لا؟ لكن استفادة الإطلاق من الأدلة المذكورة في غاية الإشكال. أما ما كان منها بلسان النبوي و نحوه فهو لا يدل إلا على حدوث التنجيس من دون نظر إلى أمد النجاسة، كما لعله ظاهر. و أما ما كان منها بلسان آخر، مثل ما في خبر أبي خالد القمات: «إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا- تشرب و لا- تتوضأ منه» (١)، فهو و إن كان قد يظهر منه بدوا الإطلاق، لإطلاق النهي فيه عن الشرب و الوضوء من الماء الذي تغير، الشامل لما بعد تغيره، إلا أن تعليق الجزاء على شرط له نحو استمرار كثيرا ما يراد منه دورانه مدار بقاء الشرط، لا ثبوته مطلقا و لو بعد ارتفاعه، فكما قد يراد بقولنا: إن سافر زيد حسنت حاله، كون السفر علّة لحسن حاله مطلقا و لو بعد رجوعه، كذلك قد يراد به كونه علّة لحسن حاله ما دام مسافرا، و كما قد يراد بقولهم: إذا سخن الماء بالشمس كره استعماله، كراهة الاستعمال مطلقا و لو بعد برودة الماء، كذلك قد يراد به كراهة الاستعمال ما دام الماء ساخنا، و مع كثرة الاستعمال المذكور يشكل ظهوره في الإطلاق، و لا سيما مع مناسبة الوصف للحكم، كما في المقام. هذا، مع معارضة الإطلاق- لو تم- بما في موثق سماعة: «إذا كان التّن الغالب على الماء فلا تتوضأ و لا تشرب» (٢)، و ما في صحيح عبد الله بن سنان: «إن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٠

...

كان الماء قاهرا و لا توجد منه الريح فتوضأ» (١)، لوضوح أنه مع زوال التغير بعد حدوثه لا يصدق أن التّن غالب على الماء، كما أنه يصدق أنه لا توجد منه الريح، فيتعين سقوط الإطلاقين، أو الجمع بينهما بحملهما على بيان سببية التغير لحدوث التنجيس من دون نظر إلى بقائه.

و بالجملة: تحصيل الإطلاق المعتقد به المقتضى لبقاء النجاسة بعد ارتفاع التغير لا يخلو عن إشكال، بل الظاهر ورودها لبيان سببية التغير

لحدوث النجاسة من دون نظر لأمدها. و من ثم لا يرى العرف منافاة الأدلة المذكورة لما دل على تطهير الماء المذكور بملاقاته للمادة ونحوها.

و أما أدلة انفعال الملاقى فظهورها في بقاء النجاسة بعد الملاقاة لقرائن خاصة بها، مثل الأمر بإهراق الماء و الزيت و نحوهما الظاهر في عدم الانتفاع بها و الأمر بغسل الثوب الظاهر في احتياجه للتطهير و عدم طهارته بمجرد زوال الملاقاة، و نحو ذلك مما لا يناسب الطهارة بمجرد ارتفاع الملاقاة.

و الا فهي أيضا لا إطلاق لها في بيان أمد النجاسة بالملاقاة، و لذا لا تكون الأدلة الشارحة للتطهير منافية لإطلاقها عرفا، بل هي نظير أدلة بطلان النكاح بالرضاع و الطلاق مع أدلة تحققه بأسبابه، حيث لا نظر في الثانية إلا لأصل حدوث النكاح، و ليس بقاؤه إلا لأن من شأنه البقاء لو لا الرفع، لا من جهة ظهور الأدلة المذكورة في استمراره، لتنافي أدلة البطلان.

نعم، قد يستدل على بقاء النجاسة مع قلّة الماء بأن التنجس فيه ليس بالتغير حقيقة، بل بالملاقاة، لأنها أسبق منه رتبة و زمانا، و ليس التغير إلا- مؤكدا للتنجيس، و حيث لا- إشكال في بقاء نجاسة القليل غير المتغير، و عدم ارتفاعها إلا باتصاله بالعاصم، فالتغير أولى بذلك، و لا وجه لزوال نجاسته بزوال التغير. و لعله لأجل ذلك سبق نقل الإجماع على بقاء النجاسة في القليل. و عمدة الإشكال إنما هو في الكثير الذي يكون التغير هو الموجب لنجاسته

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣١

...

لا مجرد الملاقاة، فكما يمكن أن يكون التغير علّة لها بنحو يكفى حدوثه في بقائها بعده يمكن أن يكون بنحو تدور مداره وجودا و عدما.

إن قلت: التغير ليس هو المنجس للكثير، بل هو شرط في تنجسه بما يلاقيه من النجس و المتنجس، و حينئذ كما يكون تنجيس الملاقى للقليل من دون تغيير مقتضيا لبقاء نجاسته ما لم يطهر باتصاله بالمعتصم، كذلك يكون تنجيس الملاقى للكثير مع التغير مقتضيا لبقاء نجاسته ما لم يطهر بذلك.

و لعله إلى هذا يشير ما تقدم في الاستدلال على الاكتفاء بالتغير التقديرى من أن ظاهر النصوص استناد التنجيس للنجاسة و ليس التغير إلا علامة لها، و ما تقدم عن المنتهى من قوله: «بلوغ الكرية حد لعدم قبول التأثير عن الملاقى إلا مع التغير، من حيث أن التغير قاهر للماء عن قوته المؤثرة في التطهير، و هل التغير علامة على ذلك و الحكم يتبع الغلبة، أم هو المعتبر؟ الأولى الأول، فلو زال التغير من قبل نفسه لم يزل عنه حكم التنجيس».

قلت: التنجس و إن استند للملاقاة، إلا أنه تقدم عدم الإطلاق في أدلة الانفعال بالملاقاة يقتضى استمرار النجاسة، و إنما استفيد في القليل بقاء النجاسة بعد الملاقاة بقرائن خاصة لا تجرى في الكثير، و لا سيما مع قلّة ذهاب التغير بنفسه أو بالهواء و نحوه بالنحو الذي لا يستكشف معه من عدم التنبيه عليه عدم الطهارة به.

هذا، و قد استدل شيخنا الأعظم قدّس سرّه و غيره على عدم كفاية زوال التغير في الطهارة بما في صحيحى ابن بزيع «١» من الأمر بالترج حتى يذهب الريح و يطيب الطعم، بناء على ما هو الظاهر من كون «حتى» غائية لا تعليلية و كأنه لدعوى: أنه ظاهر في انحصار المطهر بذلك، و عدم كفاية زوال التغير بنفسه.

و فيه: أنه لو تمّ ظهور (حتى) في الغائية بنحو يصلح للاستدلال فهو كما قد يكون لأخذ الترجح المعنى قيدا في التطهير زائدا على زوال

التغير، كذلك قد يكون

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٢

...

لأجل كونه علّة خارجية له، حيث لا يزول التغير غالباً بدون نزع.

و لعل هذا هو المتعين في مورد الرواية، إذ الظاهر أنه لو زال التغير بتكاثر الماء في البئر من دون نزع كفى في طهارة الماء اتصاله بالمادة و تدافعها عليه.

مع أنه لو تمّ البناء على عدم كفاية ذلك في البئر فلا مجال للتعدى منها لغيرها من موارد اتصال الماء بالمادة أو الكثير، و هو كاشف عن خصوصية في البئر، و حينئذ لا يدل ذكر النزع فيها على عدم كفاية ذهاب التغير في غيرها، إذ لا مجال لدعوى عدم الفصل بين البئر و غيرها من المياه غير المعتصمة بعاصم، بعد ثبوت الفصل بينها و بين غيرها من المياه المعتصمة بالعاصمة. فلاحظ.

فالعقدة في المقام: أن الظاهر من حال الشارع الأقدس في الأحكام الوضعية - كالتطهارة و النجاسة و الحرية و الرقية و الملكية و الزوجية و غيرها - جعلها بنحو يكون من شأنها البقاء، بحيث يبنى على بقائها ما لم يثبت الرفع، و لم يخرج عن ذلك إلا - النكاح المنقطع، الذي كان التحديد فيه محتاجاً إلى عناية في أصل جعله، بحيث لو لا العناية المذكورة لكان نكاحاً دائماً من شأنه البقاء.

و يشهد بما ذكرنا عدم تعرض أدلة جعل الأحكام الوضعية لبيان أمدها مع مسيس الحاجة لذلك لو لم يكن البناء على استمرارها و احتياج ارتفاعها إلى دليل، و لكثير السؤال عن ذلك فيها. و لذا جرى الفقهاء على ذلك في مقام الاستدلال، حيث صار ديدنهم البحث عما يقتضى الرفع، الظاهر في مفروغيتهم عما ذكرنا من الأصل.

و هذا الأصل و إن كان من سنخ الاستصحاب، إلا أنه مستغن عن أدلته، و عن النظر في مبانيه، بل هو أصل متشرعى خاص. بل لا يبعد كونه أصلاً عقلائياً، لبناء العقلاء على ذلك في أحكامهم الوضعية فيكون نظير أصالة عدم النسخ.

و لو غرض النظر عن ذلك كفى عموم أدلة الاستصحاب، بناء على ما هو الظاهر من أن المعيار فيه على اتحاد القضية المتيقنة و المشكوكة فيما هو الموضوع و المعروض الحقيقي للمستصحب بنظر العرف، لما هو المعلوم من أن النجاسة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٣

...

بنظرهم عارضة و محمولة على الماء الشخصى بذاته، الموجود في حالتي التغير و عدمه، و ليس التغير إلا من عوارضه غير المقومة له في مقام معروضيته لها، و ليس هذا مبني على التسامح العرفي، بل على اعمال نظر العرف في المعروض الحقيقي للمستصحب.

من دون فرق فيما ذكرنا بين أن يكون دليل نجاسة المتغير بلسان: إن تغير الماء تنجس، و أن يكون بلسان: الماء المتغير نجس، إذ الاختلاف في ذلك لا - يوجب اختلاف سنخ المعروض عندهم، بل يتعين عندهم حمل «المتغير» في الثاني على كونه عنواناً تعليلياً لثبوت النجاسة لذات الماء.

فلا مجال لتوهم امتناع جريان الاستصحاب لدعوى تعدد الموضوع.

هذا، و قد استشكل بعض مشايخنا - تبعاً للفاضل التراقي قدس سرّه - في الاستصحاب في المقام و غيره من الاستصحابات الحكمية بمعارضتها باستصحاب العدم الثابت قبل التشريع، فإن الحكم في الزمان الثاني حادث تابع للجعل الشرعى مسبوق بالعدم الأزلى السابق

على التشريع، فيستصحب و يعارض الاستصحاب الوجودى.

فاستصحاب نجاسة الماء من حين التغير إلى حين ارتفاعه و إن جرى ذاتا فى المقام، إلا أنه معارض باستصحاب عدم النجاسة للماء بعد تغيره، إذ قبل التشريع لم يكن الماء نجسا لا حال التغير و لا بعده، و المتيقن بعد التشريع انتقاض العدم بالإضافة إلى حال التغير، و يشك فى انتقاضه بالإضافة إلى ما بعده، فيستصحب.

و يندفع: بأن كلاً من الاستصحابين يبتنى على ما ينافى مبنى الآخر، فلا يجتمعان معا حتى يتعارضوا، فالاستصحاب الوجودى يبتنى على كون وجود الحكم المشكوك فى زمان الشك استمرارا لوجوده فى زمان اليقين، لاتحادهما موضوعا، و الاستصحاب العدمى يبتنى على كونه موجودا آخر مبينا له، لاختلافهما فى الموضوع، و لا يعقل اجتماع ذلك فى الحكم الواحد، بل إن استفيد مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٤

...

من دليل الحكم - و لو بضميمة الرجوع للعرف - الأول جرى الاستصحاب الوجودى، و امتنع الاستصحاب العدمى، لانتقاض العدم بالوجود المتيقن، و إن استفيد الثانى جرى الاستصحاب العدمى، و امتنع الاستصحاب الوجودى، لتعدد الأمر المتيقن و المشكوك، كما أطال شيخنا الأعظم قدس سره فى ذلك، و حيث كان المفروض فى كلامهم هو الأول فلا مجال لتوهم المعارضة.

و توضيح ذلك: أنه لو فرض وجوب الجلوس قبل الزوال و شك فى وجوبه بعده، فإن احتمل كون الزوال قيدا فى الجلوس الواجب كان الجلوس بعد الزوال مبينا للجلوس المتيقن الوجوب، و امتنع استصحاب وجوب الجلوس، و لزم الرجوع لاستصحاب عدم وجوب الجلوس بعد الزوال الثابت قبل التشريع، أو لأصالة البراءة منه.

و إن علم بعدم أخذ الزوال قيدا فى الجلوس الواجب، بل ليس الواجب إلا ذات الجلوس المنطبق على ما يكون بعد الزوال قهرا، و إنما احتمل كون الزوال قيدا لوجوب الجلوس المذكور، تعين الرجوع لاستصحاب وجوب الجلوس الى ما بعد الزوال.

و أما استصحاب عدم وجوب الجلوس بعد الزوال بلحاظ ما قبل التشريع مع ذلك، فإن أريد به استصحاب عدم وجوب ذات الجلوس إلى ما بعد الزوال بنحو يكون الزوال ظرفا للعدم المستصحب مع كون العدم مضافا لماهية الجلوس المطلقة، فلا مجال له، للعلم بانتقاضه بوجوب ذات الجلوس قبل الزوال.

و إن أريد به استصحاب عدم وجوب الجلوس الواقع بعد الزوال، بنحو تكون الخصوصية قيدا للجلوس الواجب، فهو يجرى بلا إشكال لو فرض ثبوت الأثر لعدم الوجوب بالنحو المذكور، لأن انتقاض العدم المطلق لا يستلزم انتقاض العدم الخاص.

لكنه لا يعارض الاستصحاب الوجودى المذكور و لا ينافيه، لأن عدم ثبوت الوجوب للجلوس الخاص بخصوصيته لا ينافى ثبوته لمطلق الجلوس المنطبق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٥

...

عليه بعد الزوال قهرا. و يجب العمل على الاستصحاب الوجودى، فيؤتى بالجلوس بعد الزوال، إذ يكفى فيه وجوب الماهية و الذات المنطبقة عليه قهرا، و هو لا ينافى عدم وجوبه بخصوصيته، لأن اللامقتضى لا يزاحم المقتضى، بل العمل على الثانى، كما لعله ظاهر.

و منه يظهر الحال فى المقام، فإن النجاسة لما كانت محمولة و معروضة على الماء الخارجى الجزئى، فهو غير قابل للتقييد بزمان دون زمان، و ليس هو كالجلوس الذى هو أمر كلى قابل للتقييد بذلك، فلا بد من كون الزمان فيما نحن فيه ظرفا للمستصحب، لا قيدا فى موضوعه، و حينئذ لا يجرى استصحاب العدم، للعلم بانتقاضه بثبوت النجاسة للذات فى الزمان الأول، بل يجرى الاستصحاب الوجودى

لا غير.

نعم، يظهر من بعض مشايخنا التمسك في المقام باستصحاب عدم الجعل للحكم في الزمان الثاني و معارضته بالاستصحاب الوجودي المفروض.

بدعوى: أن الجعل بالإضافة إلى زمان الشك حادث مسبق بالعدم قبل التشريع، فيستصحب عدمه بعده، فيقال: لم يكن وجوب الجلوس بالإضافة إلى ما بعد الزوال مجعولا قبل التشريع فهو غير مجعول بعده، و لم تكن نجاسة الماء بالإضافة إلى ما بعد زوال تغيره مجعولة قبل التشريع، فهي غير مجعولة بعده، فيعارض بذلك الاستصحاب الوجودي.

وفيه: أن الأثر العملي إنما يترتب على المجعولات الشرعية - كالتكليف و النجاسة و نحوهما - دون جعلها، لوضوح أن المجعولات لما كانت أمورا اعتبارية فلا - مصحح لا اعتبارها إلا - ترتب الآثار العقلية - كوجوب الإطاعة - و الشرعية - كالمانعية من الوضوء و حرمة الشرب - عليها، فليس موضوع الآثار إلا المجعولات، كما هو ظاهر أدلة الآثار أيضا، و حينئذ لا يجرى استصحاب عدم الجعل و لا يعارض الاستصحاب الوجودي إلا بناء على الأصل المثبت.

و دعوى: أن الجعل متحد مع المجعول حقيقة أو عرفا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٦

...

ممنوعة جدا، بل هما مختلفان كاختلاف الإيجاد مع الموجود، فإن الجعل أمر حقيقي قائم بالجاعل قيام العرض بمعروضه، و المجعول أمر اعتباري قائم بموضوعه، كما أن الإيجاد أمر حقيقي من سنخ العرض أيضا قائم بالموجد، و الموجود قد يكون جوهرًا قائما بنفسه، كما قد يكون عرضا قائما بموضوعه.

و مثلها دعوى: أن توقف فعلية الحكم المجعول على الجعل كتوقفه على موضوعه، فكما يصح استصحاب الموضوع لإحراز الحكم المترتب عليه، أو عدم الموضوع لإحراز عدم الحكم المترتب عليه، كذلك يصح استصحاب عدم الجعل لإحراز عدم الحكم المجعول.

لاندفاعها: بأن التلازم بين الموضوع و حكمه شرعي، و التلازم بين الجعل و المجعول خارجي عرفي، فالأصل في الأول سببي، و في الثاني مثبت.

مع أنه لو تمّ لزّم حكومة استصحاب عدم الجعل على استصحاب المجعول كحكومة استصحاب عدم الموضوع على استصحاب حكمه، لا المعارضة بينهما و التساقط، كما هو المدعى.

ثمّ إن في المقام جهات آخر للكلام استقصاؤها في علم الأصول أنسب. و ما ذكرناه كان في إثبات صحة الاستصحاب الحكمي الوجودي بنحو يترتب عليه الأثر، الذي هو المهم في المقام.

هذا، و حيث عرفت الدليل على النجاسة يقع الكلام فيما يخرج عنه مما استدلل به على الطهارة، و هو أمور.

الأول: النبوى المرسل، كما عن المبسوط و الخلاف و السرائر و عوالي اللئالي و محكى المسائل الرسيّة للسيد المرتضى: «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا» (١)، و في جواهر القاضى نسبه إلى قولهم عليهم السلام.

بدعوى: أن مقتضى إطلاقه الأحوال عدم حمل الكر للخبث مطلقا لا قبل التغير و لا حينه، و لا بعد زواله، خرج منه حال التغير و بقى الباقي تحت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٧

...

العموم، بناء على ما هو الظاهر من أن المرجع في مثل ذلك عموم العام لا استصحاب حكم المخصص. لكن ضعف الخبر مانع من العمل به. وإرساله ممن عرفت لا يكفي في حجته، وما عن السرائر من رواية المؤلف والمخالف له أن أريد به الاتفاق على روايته في الجملة ولو مرسلًا فهو لا يكفي في حجته، وإن أريد به التسالم منهم على صدوره بألفاظه، فهو غير ثابت، ولا سيما مع خلو أمهات كتب الحديث لأصحابنا عن ذكره، بل قد يكون مراد بعضهم الإشارة به إلى مضمون الحديث المشهور من طرقنا: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» الذي هو أجنبي عما نحن فيه بلا كلام، كما لعله ظاهر كلام القاضي في جواهره، ولا سيما مع ظهور كلامه في نسبته لأهل البيت عليهم السلام. كما يمكن كونه من روايات العامة، وذكره أصحابنا في كتبهم مجازاً في مقام الاستدلال، كما هو ظاهر السيدي في الناصريات و الانتصار والغنية.

ولا مجال لدعوى انحياره بعمل بعض من ذكره في مسألة الماء النجس المتمم كرا بطاهر. لعدم كونه بمرتبة تكفي في الحجية، كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

هذا، و ظاهر المستدل به و بعض المانعين المفروغية عن تمامية دلالة، لدلالته على ما يعم الدفع و الرفع، فهو كما يدل على أن بلوغ الكرية مانع من حدوث النجاسة في الماء كذلك يدل على أنه مانع من بقائها فيه، لأن عدم الحمل أعم من ذلك.

بل هو الذي أصرّ عليه بعض مشايخنا في مسألة المتمم كرا بطاهر، بدعوى:

أن المراد بعدم حمل الخبث عدم الاتصاف بالنجاسة.

لكنه غير ظاهر، كما ذكره غير واحد، لأن هيئة الفعل إنما تدل على الحدث، لا على محض الاتصاف بالمادة، بخلاف اسم الفاعل، فالفرق بين قولنا:

زيد غدا مريض، و قولنا: يمرض زيد غدا، أن الأول يدل على محض اتصاف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٨

...

زيد بالمرض و لو من جهة استمراره فيه، و الثاني يدل على حدوث المرض له، و لا يكفي فيه استمراره.

نعم، ربما يصح إطلاق الفعل بلحاظ الاستمرار، إما لتقوم المادة به، كما في مثل البقاء و الاستمرار و نحوهما، أو لابتناء المادة على التجدد، بحيث يكون كل جزء فعلاً. مبيناً للآخر و إن كان متصلاً به، بحيث يعتبر امراً واحداً كما في الكلام و الأكل و الشرب أو لإعمال عناية في الفعل الواحد المستمر بتحليله و فرضه أفعالا- متعددة، أو لكون المراد بالمادة ما هو نتيجة المصدر المبني على الاستمرار. كما ربما يستفاد إلحاق البقاء بالحدوث بقرائن خاصة خارجة عن الكلام.

ولا ملزم بشيء من ذلك في المقام، لوضوح عدم تقوم الحمل بالاستمرار، و عدم كونه من سنخ الكلام مما تتصل أجزاؤه و تعددت حقيقة.

كما لا قرينة على إعمال العناية فيه بتحليله، و لا على حمله على نتيجة المصدر و لا على إلحاق بقائه بحدوثه، بل المتيقن من الحديث كون الكرية مانعة من حدوث حمل الخبث بالمعنى المصدرى، فيكون مطابقاً لقولهم عليهم السلام: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (١) الذي لا ريب في اختصاصه بالدفع، و لعله لذا نسبته في السرائر إلى رواية المؤلف و المخالف. ولذا فسر الشيخ قدس سرّه

محكى التهذيب و الاستبصار قوله عليه السلام «إذا كان الماء أكثر من رواية لم ينجسه شيء» بقوله:
«لم يحمل خبثاً». بل ذلك هو الظاهر مما حكى عن غير واحد من كتب اللغة، كتاج العروس و المصباح و النهاية.
و بالجملة: المتيقن من الحديث الاختصاص بالدفع، و لا يعم الرفع، و حيث لا إشكال فى عدم دفع الكرية للنجاسة مع التغير، فلا يدل
الحديث على ارتفاعها بعده. فتأمل جيداً.
الثانى: قوله عليه السلام فى صحيح ابن بزيع: «فينزع حتى يذهب الريح و يطيب

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٣٩

...

طعمه» (١).

بدعوى: أن «حتى» تعليلية نظيرها فى قولنا: أسلم حتى تسلم، أو غائبة مع كون ما بعدها علّة غائبة لما قبلها نظيرها فى قولنا: تأمل حتى تفهم المراد، فتدل على أن علّة طهارة البئر ذهاب الريح و طيب الطعم، فيتعدى من البئر لغيرها بعموم العلّة المنصوصة.
وفيه: أنه لا قرينة على الأمرين، بل قد تكون لمحض الغاية نظيرها فى قوله تعالى لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى (٢).
بل لا- ريب فى عدم كونها لمحض التعليل، لما هو المعلوم من عدم إرادة نزع تمام البئر لأجل ذهاب الريح و طيب الطعم، بل خصوص النزع بمقدار يترتب عليه ذلك، و هو راجع إلى كونها غائبة. نعم، يمكن أن يكون ما بعدها علّة غائبة، و إن لم يكن عليه قرينة.

مع أنه لو فرض إفادتها التعليل فعموم التعليل انما يقتضى التعدى عن النزع إلى غيره من أسباب زوال التغير فى البئر، لا التعدى إلى غير البئر مما يزول عنه التغير، لأن الحكم المعلل هو مطهرية النزع للبئر، المستفادة من قوله: «فينزع»،
لا أصل ثبوت الطهارة للبئر، ليتعدى لغيرها.

مثلاً لو قيل: تحرم الخمر لأنها مسكرة، كان ظاهره حرمة كل مسكر، أما لو قيل يحرم ماء الشعير بالغليان لأنه يوجب إسكاره، فهو لا يدل إلا على أن كل ما يوجب إسكار ماء الشعير محرم له، لا أن كل مسكر حرام.

و حينئذ لعل طهارة البئر بزوال التغير لكون التغير مانعاً من الاعتصام بالمادة المفروضة فى البئر، فيكون ارتفاعه موجبا لتأثير المقتضى للاعتصام، و هو المادة، لا لكونه تمام المقتضى لتطهير البئر، ليتعدى لغير البئر مما لا مقتضى فيه للتطهير.

بل يتعين ذلك بلحاظ التعليل بقوله عليه السلام: «لأن له مادة» بناء على رجوعه

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٢) سورة طه: ٩١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٠

...

للحكم المذكور وحده أو مع الحكم الأول المذكور فى الصدر، لا لخصوص الحكم الأول.

الثالث: دعوى ظهور بعض نصوص التغير فى دوران الحكم مداره وجوداً و عدماً، كصحيح عبد الله ابن سنان و موثق سماعة (١)

المتقدمين في أول المسألة.

ففي الأول: «إذا كان الماء قاهراً ولا توجد منه الريح فتوضاً».

وفي الثاني: «إذا كان التّن الغالب على الماء فلا تتوضاً ولا تشرب».

لكن قال شيخنا الأعظم قدّس سرّه: «الظاهر من الأخبار إناطة الحكم بغلبة الماء على أوصاف النجاسة أو غلبتها عليه في أول الأمر، فلا يشمل ما كان غالباً بعد أن كان مغلوباً».

وما ذكره قدّس سرّه قريب جداً. ولا أقل من انصراف الخبرين لذلك بقرينة التعبير بقاهريه الماء في الأول، وغلبة التّن في الثاني، لقرب كون القاهريه في الأول إشارة إلى الكثرة المانعة من التغير في مقابل المقهوريه، كما أن غلبة التّن في الثاني ليس عبارة عن محض ظهوره، بل قهر الماء به، ومن الظاهر أن المعيار في القاهريه والمقهوريه بين الوصف والماء هو حدوث التغير في مقابل عدمه، ولا دخل لبقائه، بل ارتفاعه بعد حدوثه ينشأ من أسبابه الخاصة من هواء ونحوه، لا من قاهريه الماء له بعد مقهوريته به.

بل لا- أقل من كون ما ذكرنا هو مقتضى الجمع بين نصوص التغير على اختلاف ألسنتها، فان التأمل في مجموعها شاهد بأنها مسوقة لبيان حدوث النجاسة بسبب حدوث التغير، ولا نظر لها إلى بقائها، كما تقدم في أول الكلام في أدلة النجاسة، فلا مخرج عما عرفت من الاستصحاب المقتضى للنجاسة. والله العالم.

هذا، وأما الكلام في كيفية تطهير المتغير بعد زوال تغيره فهو الكلام في تطهير كل ماء نجس قليلاً كانت أو كثيراً، ويأتي التعرض لذلك في المسألة العشرين

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤١

...

من هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

السابع: الماء النجس لا- يطهر بتتيمه كراه، سواء تم بطاهر أم بنجس، كما في المعتبر والشرائع والقواعد وكشف اللثام، وعن الخلاف والمنتهى والتحرير والمختلف والنهاية والتذكرة والذكرى والدروس والبيان ومحكى ابن الجنيّد.

ونسبه في جامع المقاصد إلى المتأخرين، وهو قول الأكثر، كما عن الذخيرة، وأكثر المتأخرين، كما عن المدارك، والأشهر، كما عن التذكرة.

خلافاً لما عن الوسيلة من طهارته بتتيمه بطاهر. ولما في جواهر القاضى من إطلاق طهارته بالتتيمم الشامل لما لو تم بنجس، وهو المحكى عن المسائل الرسيّة للسيد المرتضى، والمراسم والسرائر والمهذب والإصباح والجامع والإيضاح، ومال إليه في جامع المقاصد، ونسبه إلى أكثر المحققين وعن السرائر الإجماع عليه.

والعمدة فيما ذكرنا أن التتيمم إن كان بطاهر فمقتضى عموم قولهم عليهم السلام:

«إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (١) نجاسة الماء الطاهر بملاقاة النجس، لأنه دون الكر.

ودعوى: أن الملاقاة في المقام لما كانت موجبة للكريه المانعة من الانفعال كانت خارجة عن العموم، لاستحالة كون الشيء علّة لأمر ولما يمنع عنه.

مدفوعة: بأن المستفاد من العموم هو عاصمية الكريه من الانفعال بملاقاة النجس المباين للكر لا المقوم له، فلا تكون الكريه في المقام عاصمة كي يمنع كون الملاقاة الموجبة لها منجسة. وليس المنشأ في ذلك ظهور الحديث في لزوم سبق الكريه على الملاقاة كي

يمنع ذلك، بل ظهوره في كون المنجس المفروض مباينا للماء الكر، و لا يظن بأحد منعه.
و إن شئت قلت: المفروض في الحديث أمران.
الأول: ما يوجب الانفعال.

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٢

...

الثاني: الماء المعروف له، الذي إن كان لم ينفعل، و إلا- ينفعل. و حيث ينطبق الأول في المقام على الماء النجس ينطبق الثاني على الماء الطاهر، لا على مجموع الماء، و حيث فرض كون الطاهر دون الكر كان مقتضى إطلاق الحديث انفعاله.
و أما توهم: أن الانفعال بملاقاة النجس المتمم لكربة الطاهر موقوف على ثبوت عموم انفعال ما دون الكر بكل نجس، و لا مجال لإثباته بالرواية المتقدمة، لأن مفهومها الدال على انفعال القليل قضية مهملة في قوة الجزئية لا- تقتضى إلا- انفعال القليل ببعض النجاسات، لا بكل نجس.

فمدفوع: بما تقدم في آخر الكلام في أدلة انفعال الماء القليل من تقريب العموم المذكور من الرواية المتقدمة و غيرها، و أن الاستفادة منها انفعال الماء بكل ما من شأنه التنجيس لغير الماء، و منه الماء النجس في المقام. فراجع.
و أما لو كان التتميم بالنجس فهو و إن كان خارجا عن العموم المذكور، إذ لا معنى لتنجيس النجس، إلا أنه يدل على بقاء النجاسة فيه بالأولوية، كما لا يخفى.

هذا، و لو غرض النظر عن الاستدلال المذكور أمكن الرجوع للاستصحاب، بناء على ما تقدم في الفرع السابق من التعويل على الاستصحاب الحكمي في أمثال المقام.

أما فيما لو تمم بنجس فظاهر. و أما فيما لو تمم بطاهر فمقتضى الاستصحاب بدوا و إن كان هو بقاء الطهارة فيما كان طاهرا و النجاسة فيما كان نجسا، إلا أن استصحاب النجاسة في النجس حاكم على استصحاب الطهارة في الطاهر لأن الطاهر في نفسه إذا كان أقل من كر و لاقى نجسا ينجس.

لكن شيخنا الأستاذ (دامت بركاته) أنكر الحكومة في المقام بدعوى: أن منشأ الشك في كلا المائين هو الملاقاة المفروضة في المقام، حيث يحتمل طهارة النجس بملاقاة الطاهر، كما يحتمل تنجس الطاهر بملاقاة النجس، و لا وجه لتقدم أحدهما على الآخر رتبة، ليكون الأصل فيه حاكما على الأصل في الآخر و سببيا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٣

...

بالإضافة إليه.

نعم، لو كان الشك في بقاء طهارة الطاهر مسببا عن الشك في بقاء نجاسة النجس مع العلم بحال الملاقاة و أنها تقتضى الانفعال على تقدير النجاسة كان استصحاب نجاسة النجس حاكما على استصحاب طهارة الطاهر، كما لو لاقى اليد الطاهرة الماء المستصحب النجاسة.

و فيه: أن احتمال الطهارة بسبب الملاقاة ناشئ من احتمال ارتفاع نجاسة النجس، لاحتمال اعتصام أحد المائين بالآخر بسبب اتصالهما

و حصول الكرية لهما، و بعد فرض إجمال أدلة الاعتصام من هذه الجهة و استصحاب نجاسة النجس يتعين جريان حكم ملاقاته النجس مترتبا في المقام، فيكون استصحاب نجاسة النجس حاكما على استصحاب طهارة الطاهر، كما ذكرنا.

و بعبارة أخرى: الشك في ترتب حكم ملاقاته النجس على الطاهر ناشئ من احتمال حدوث ما يرفع نجاسته أما لو فرض العلم ببقاء نجاسة النجس فيعلم بانفعال الطاهر به، كما ينفع بغيره، و كما ينفع بغيره به، و ذلك لعموم أدلة انفعال الماء القليل بملاقاة النجس، فمع فرض حكم الاستصحاب ببقاء نجاسة النجس يتعين الحكم بنجاسة الطاهر، و يكون حاكما على استصحاب طهارته.

اللهم إلا أن يرجع ذلك إلى التشكيك في عموم انفعال القليل بملاقاة النجس لمثل المقام، فلا ينفع العلم ببقاء نجاسة الماء فضلا عن استصحابها في انفعال الطاهر به.

لكن أشرنا إلى ثبوت العموم آنفا فليس الشك ناشئا من احتمال استثناء الملاقاة في المقام من عموم الانفعال بملاقاة النجس، بل من احتمال طهارة النجس بسبب حدوث الكرية له، بنحو يرتفع موضوع الانفعال به، فمع فرض استصحاب نجاسته لا-ريب في ترتب الحكم المذكور عليه. فتأمل جيدا.

هذا، و قد يقرب الاستصحاب بوجه آخر في كثير من صور المسألة، فإن الملاقاة الموجبة للانفعال كثيرا ما تكون أسبق من الاتحاد الموجب للكرية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٤

...

العاصمة، إذ يكفي في الانفعال أدنى ملاقاته بين المائين، و لا بد في الكرية من الاتصال بنحو معتد به مع تساوى السطوح في الجملة و نحو ذلك مما هو متأخر عن الملاقاة الموجبة للانفعال.

و حينئذ مقتضى عموم دليل الانفعال نجاسة كلا المائين في الآن الأول، و يرفع اليد به عن استصحاب طهارة الطاهر. غاية الأمر أنه يشك بعد تحقق الاتحاد و صدق الكر على المجموع في طهارته، و مقتضى الاستصحاب بقاء نجاسته، كما لو كان متمما بنجس.

و مما ذكرنا يظهر ضعف القول بالطهارة في خصوص ما تمم بطاهر، لانهصار الوجه فيه بدعوى: معارضة استصحاب الطهارة في الطاهر لاستصحاب النجاسة في النجس للإجماع على اتحاد حكم الماء الواحد، و بعد تساقطهما يكون المرجع قاعدة الطهارة فيهما معا.

وجه الضعف: أنه لا- مجال لاستصحاب طهارة الطاهر مع عموم انفعال القليل بالملاقاة. و لو غض النظر عنه كان استصحاب نجاسة النجس حاكما على استصحاب طهارة الطاهر، كما تقدم.

هذا مضافا إلى أن الإجماع على اتحاد حكم الماء الواحد إنما يوجب سقوط الاستصحابين إذا رجع إلى اتحاد حكمه حتى ظاهرا، لرجوعه إلى العلم بعدم دخول كلا القسمين في عموم الاستصحاب، فيسقط فيهما معا، لعدم المرجح لأحدهما، و عدم الدليل على التخيير بينهما، كما هو المقرر في سائر موارد العلم بعدم دخول كلا الفردين في عموم دليل التعبد.

لكنه غير ظاهر، بل غاية ما يدعى هو اتحاد حكم الماء الواحد واقعا و هو لا يمنع من العمل بالأصل الظاهري الجارى في كل من قسميه و إن اختلف مؤداه فيهما، و العلم الإجمالي بكذب أحد الاستصحابين واقعا لا يمنع من العمل بهما بعد عدم لزوم مخالفة عملية منه.

على أن اتحاد حكم الماء الواحد- حتى واقعا- مما لم يتضح منشؤه بعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٥

...

ثبوت اختلاف قسمي الماء الواحد في مثل الماء الكثير المتغير بعضه دون بعض.

نعم، ربما يدعى ذلك في خصوص صورة الامتزاج.

لكنه - مع عدم اختصاص محل الكلام به - غير ظاهر أيضا، كما لعله يأتي الكلام فيه عند الكلام في تطهير الماء النجس في المسألة العشرين من هذا الفصل.

و أما ما يظهر من بعض مشايخنا من أنه مع امتزاج المائتين يكونان موضوعا واحدا عرفا.

فإن أراد به ارتفاع موضوع كل من الأصلين و تبدله بموضوع واحد ليس له حالة سابقة. فمن المقطوع به عدم زوال كل من الموضوعين لا حقيقة و لا عرفا، و أن الماء الواحد مركب منهما لا أنه بدل في الوجود عنهما.

و إن أراد به اتحاد كل من المائتين الموجودين سابقا مع الماء الواحد الحاصل بعد امتزاجهما بحيث يكون بقاء له، حتى يكون مقتضى الاستصحاب في كل منهما جريان حكمه على تمام الماء المذكور، فيتعارض الاستصحابان فيه و يتساقطان.

ففيه: أن الماء المذكور متحد مع المائتين بمجموعهما لا مع كل منهما بمفرده فاستصحاب حكم كل منهما لا يقتضى إلا ثبوت حكمه لبعض الماء المذكور لا لتمامه. و مجرد عدم تميز كل من الجزئين لا يمنع من استصحاب حكمه مع امتياز واقعا، نظير امتزاج النورة النجسة و الملح الطاهر مع جفافهما.

نعم، قد يتم أحد الوجهين لو كان أحد المائتين قليلا مستهلكا في الآخر.

و لعله خارج عن محل الكلام.

و إن أراد تحقق الوحدة العرفية في الماء بمجرد امتزاج بعضه ببعض.

فهو لا - ينافي بقاء كل من الموضوعين الذي هو المعيار في جريان الاستصحاب فيه، إذ لا دخل للوحدة المذكورة في بقاءه قطعا، بل هي من نسخ الحالات الطارئة على الوجود الواحد.

و كأن مرادهم من اتحاد الماء الواحد حكما في المقام هو اتحاد المائتين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٦

...

القليلين المتصلين.

و هو إنما يتم مع تحقق شرط الانفعال فيهما، حيث يكون كلاهما نجسا، و لذا لو قلنا بعدم انفعال الماء القليل اتجه البناء على بقاء الطاهر على طهارته، كما أنه لو قلنا بعدم انفعال الماء الوارد على النجاسة اتجه البناء على بقاء الوارد على طهارته لو كان النجس هو المورود، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره.

و عليه يكون مرجع الإجماع المذكور إلى ما ذكرنا من انفعال الطاهر بالنجس على تقدير بقاء نجاسته، المستلزم لما تقدم من حكومة استصحاب نجاسة النجس على استصحاب طهارة الطاهر، لا تساقطهما بالمعارضة.

و بالجملة: لا - يتضح منشأ تساقط الأصلين في المقام، بل لا بد من البناء إما على حكومة استصحاب النجاسة - كما ذكرنا - أو على العمل بكل من الأصلين في مورده، المستلزم لعدم الفائدة في استصحاب طهارة الطاهر مع الامتزاج، لعدم تيسر الانتفاع به خالصا عن الماء النجس، كما لعله ظاهر.

هذا و قد استدلل للطهارة مطلقا بوجوه.

الأول: ما عن السيد المرتضى قدس سره: من الإجماع على طهارة الكر الملقى للنجاسة إذا شك في سبق كرفته على الملافة أو

تأخرها عنه، فلو لا بناؤهم على طهارة المتنجنس بصيرورته كرا لم يكن وجه لذلك.

وفيه: أنه لا ملازمة بين الأمرين، إذ المرجع في تلك المسألة إما أصالة الطهارة أو الاستصحاب المقتضى للطهارة تارةً و النجاسة أخرى على ما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى، أما في المقام فالمرجع عموم الانفعال أو استصحاب النجاسة على ما تقدم. بل فرض الشك في تلك المسألة ظاهر في أنه مع العلم بلحوق الكرية للملاقاة يتعين البناء على النجاسة. فلاحظ.

الثاني: ما عنه أيضا من أن بلوغ الكرية يستهلك النجاسة، فلا فرق بين وقوعها قبل البلوغ و بعده.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٧

...

وفيه: أنه لا ظهور لقولهم عليهم السلام: «إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» في كون الكرية موجبة لاستهلاك الماء للنجاسة بعد ظهورها فيه، بل في مانعيتها من ظهور النجاسة فيه، و تعميمه لرفع النجاسة الحادثة سابقا في غير محله، و إلحاقه به قياس لا مجال له.

الثالث: النبوى المتقدم في الفرع السابق: «إذا بلغ الماء كرا لم يحمل خبثا» بناء على ظهوره فيما يعم الرفع و الدفع.

و أما الإشكال في الإطلاق المذكور بمعارضته بإطلاق ما دل على انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة الشامل للمقام.

فمدفوع: بأن من القريب جدا الجمع بينهما بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من حمل الثاني على الاقتضاء دون الفعلية، فالملاقاة من حيث هي تقتضى النجاسة لعموم دليل الانفعال، لو لا عروض الكرية التي هي من سنخ الرفع لها و المانع منها، كما هو الحال في سائر موارد اجتماع العنوان الاولى و الثانوى.

□

و مثله الإشكال فيه بمعارضته بالنهى عن غسالة الحمام في مثل موثق ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السلام في حديث قال: «و إياك أن تغتسل من غسالة الحمام ففيها تجتمع غسالة اليهودى و النصرانى و المجوسى و الناصب لنا أهل البيت، فهو شرهم، فان الله تبارك و تعالى لم يخلق خلقا أنجس من الكلب، و إن الناصب لنا أهل البيت لأنجس منه» (١). لعموم النصوص المذكورة لما إذا بلغت الغسالة كرا، بل هو الغالب في مجمع الغسالة، كما هو المفروض فيها.

فإنه يندفع: بظهور نصوص غسالة الحمام في أن منشأ النهى ليس هو النجاسة بالمعنى المصطلح، لتنافى النبوى بل الخبائث المعنوية الحاصلة من الاغتسال بالماء خصوصا من المذكورين فيها، كما يشهد به ذكر غسالة ولد الزنا، و الغسالة من الزنا في بعضها، مع عدم نجاسة الماء بذلك بلا إشكال.

و مجرد التنبيه في الموثق المتقدم إلى أن الناصب أنجس من الكلب لا

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٨

...

يكفى الدلالة على كون العلّة هي نجاسة الماء، إذ هو لا ينافى الخبائث بالمعنى الذى ذكرنا، نظير ما تضمنته بعض هذه النصوص «١» من أن ولد الزنا لا يطهر إلى سبعة آباء.

و لا سيما مع ظهور بعض هذه النصوص في الكراهة، كخبر محمد بن على بن جعفر عن الرضا عليه السلام: «قال: من اغتسل في الماء الذى قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلو من إلا نفسه. فقلت لأبى الحسن: إن أهل المدينة يقولون: إن فيه شفاء من العين. فقال: كذبوا. يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزانى و الناصب الذى هو شرهما و كل من خلق الله ثم يكون فيه شفاء من العين!» (٢).

فالعمدة في الاشكال في الاستدلال بالنبوى المذكور ما تقدم في الفرع السابق من ان المتيقن منه الدفع. مضافا إلى ضعف سنده، كما تقدم أيضا.

و دعوى: انجباره في المقام بعمل من عرفت، خصوصا مع ما عن السرائر من دعوى الإجماع عليه. مدفوعة: بعدم وضوح الاعتماد منهم عليه بنحو يكفي في جبره، إذ ما ادعاه في السرائر أنكره عليه في المعتبر، و ظاهر ما نقله في المعتبر عن المرتضى اعتماده على الوجهين الأولين، لا على النبوى. والقاضى في الجواهر و إن ذكر النبوى، إلا- أنه ذكر أيضا أن الطاهر لا- ينجس لصيرورته كرا، و النجس يطهر للإجماع على عدم اختلاف الماء الواحد، و ظاهره عدم تطبيق الكر على مجموع الماء، و إلا لكان النبوى دالا على ارتفاع نجاسة النجس بلا حاجة إلى الإجماع، و من ثم لا يبعد كون مراده بالخبر الذى نقله مضمون الرواية المشهورة المختصة بالدفع، خصوصا مع ظهور كلامه في نسبة الخبر لهم عليهم السلام لا للنبي صلى الله عليه وآله وسلم، كما تقدم التنبيه له في الفرع السابق. و أما بقية من ذهب إلى هذا القول فلا يتيسر لنا الاطلاع على كلامهم، حتى

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٤٩

...

نعلم اعتمادهم على النبوى.

على أن اعتماد هذا المقدار لا يكفي في جبره. و لا سيما مع ما تقدم في الفرع السابق من احتمال كون منشأ ذكرهم للخبر ذهابهم إلى اتحاد مضمونه مع مضمون الرواية المشهورة، كما احتمله في المعتبر أيضا.

و بالجملة: لا طريق لتحصيل الاعتماد بالمقدار الجابر لضعف سند النبوى بنحو ينهض بالاستدلال به في المقام.

هذا، مضافا إلى بعد القول المذكور بلحاظ ما تستلزمه أدلته من طهارة النجس المتمم كرا بالماء المضاف الطاهر أو النجس إذا لم يسلبه إطلاق اسم الماء.

بل لازمه كفاية التتميم بعين النجاسة كالبول مع ذلك، و إن لم يظهر منهم الالتزام بذلك. و الله سبحانه و لى التوفيق و التسديد.

الثامن: إذا حدثت الكرية و الملاقاة فى آن واحد فهل يحكم بطهارة الماء و اعتصامه أو بانفعاله؟ وجهان، بل قولان.

الأقوى الأول، كما صرح به السيد الطباطبائي قدس سره فى العروة الوثقى، و وافقه جمع من شراحها و محشيها، منهم سيدنا المصنف قدس سره.

و قوى بعض الأعظم قدس سره الثانى، و وافقه شيخنا الأستاذ (دامت بر كاته) و بعض المعاصرين قدس سره. و توقف آخرون.

و قد استدلل للقول بالطهارة و الاعتصام بإطلاق أدلة اعتصام الكر الشامل للملاقاة المقارنة و اللاحقة.

و ما قيل من لزوم تقدم الموضوع على الحكم.

مدفوع: بأن اللازم تقدم الموضوع رتبة لا- زمانا، بل يستحيل تقدمه زمانا لاستلزامه تخلف الحكم عن موضوعه الذى هو محال، كتخلف المعلول عن علته.

هذا، مضافا إلى ما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره من ارتكاز كون الكرية من سنخ المانع عن الانفعال، و يكفي فى تأثير المانع مقارنة للمقتضى حدوثا، و لا أثر لسبقه عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٠

...

ثم إنه لو فرض لزوم تقدم الموضوع زمانا، فكما تكون الكرية موضوعا للاعتصام بمقتضى المنطوق أو غيره من نصوص الكر، كذلك يكون عدمها موضوعا للانفعال بمقتضى المفهوم أو غيره من أدلة انفعال القليل، فلا بد من وجوده حينه، ولا يكفي سبقه عليه مع ارتفاعه حينه، فتكون صورة التقارن خارجة عن عموم الحكمين، والمرجع فيها استصحاب الطهارة.

ولا مجال لتوهم الرجوع فيها لعموم انفعال الماء بملاقاة النجاسة، فإن العموم المذكور - لو فرض تحصيله من غير أدلة الكر - مخصص بنصوص اعتصام الكر، فيكون موضوع الانفعال مقيدا بما لا يكون كرا، فيجوز فيه ما تقدم.

نعم، لو كان المستفاد من أدلة الاعتصام أن موضوعه سبق الكرية، بأن يكون اعتبار السبق لأخذه في الموضوع زائدا على الكرية، لا لكونه من لوازم موضوعية الكر، اتجه كون موضوع الانفعال هو عدم سبق الكرية، فيشمل صورة التقارن، ويتعين البناء فيها على النجاسة.

لكن لا مجال لذلك، بل هو خلاف إطلاق النصوص الظاهرة في موضوعية الكرية لا غيرها. وربما يرجع ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره في المقام إلى ذلك، وإن كانت عبارته لا تساعد عليه. فراجع و تأمل جيدا.

هذا، وقد يستدل على النجاسة.

تارة: بانصراف نصوص الاعتصام إلى سبق الكرية، فمع عدم سبقها يتعين الانفعال.

و أخرى: بما عن شيخنا الأستاذ من أن كلاً من الكرية و النجاسة قد وقعا على الماء القليل، و مقتضى عموم انفعال القليل انفعاله في المقام و إن حصلت معه الكرية.

و يندفع الأول: بأنه لا منشأ للانصراف المذكور إلا الترتب بين الكرية و الاعتصام في الأدلة، و هو كسائر موارد الترتب بين الموضوع و حكمه لا يقتضى التقدم الزمانى، بل الرتبى، و لو اقتضى التقدم الزمانى لم ينفع، كما تقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥١

...

أما استفادة أخذ التقدم زائدا على الكرية في موضوع الاعتصام فمما لا مجال له، كما تقدم.

و غاية ما يدعى هو إجمال نصوص اعتصام الكر بالإضافة إلى هذه الصورة و عدم وضوح شمولها لها، و هو يقتضى إجمال عموم الانفعال أيضا بالإضافة إليه، لانحصار الدليل على العموم المذكور بالنصوص المذكورة، الدالة بمنطوقها على الاعتصام و بمفهومها على الانفعال، و إجمال المنطوق مستلزم لإجمال المفهوم.

نعم، لو كان لأدلة الانفعال الأخرى إطلاق حجة يشمل الكثير اتجه لزوم الاقتصار في الخروج عنه على المتيقن من أدلة الاعتصام، المفروض خروج محل الكلام عنه.

لكن لا وجود للإطلاق المذكور، لاختصاص نصوص الانفعال الأخرى بما هو ظاهر في القلة، كالإناء و نحوه، و لو فرض وجوده كان معارضا ببعض إطلاقات عدم الانفعال المشار إليها في أدلة القول بطهارة القليل، فالمرجع في المقام بعد فرض إجمال نصوص الكر إما إطلاقات عدم الانفعال المشار إليها، أو استصحاب الطهارة. و يأتي في أواخر الفرع اللاحق و فى أوائل المسألة السابعة عشرة ما له نفع في المقام.

و يندفع الثانى: بأن الملاقاة فى المقام ليست للقليل بما هو قليل، لفرض مقارنتها للكربة الحاصلة بعد القلة، بل لذات الماء المسبوق

بالقلة، و معنى ورود الكرية على القليل ذلك، لا كون القليل بما هو قليل معروضا للكرية، لاستحالة كون أحد الضدين معروضا للآخر، و المعتبر فى الانفعال هو ملاقة القليل بما هو قليل، إذ لا بد فى الموضوع من تحققه حين الحكم، و لا يكفى سبقه عليه و إن كان متصلا به، كما تقدم.

التاسع: إذا شك فى كرية الماء بنحو الشبهة الموضوعية، فقد صرح فى المعتبر، و القواعد، و جامع المقاصد، و كشف اللثام بانفعاله بملاقة النجاسة، و هو المحكى عن التذكرة، و النهاية، و التحرير، و الدلائل، و مجمع الفوائد، و عن محكى مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٢

...

الذخيرة: «و لم أر تصريحاً بخلافه».

و عن الذخيرة الإشكال فيه، و الميل إلى الرجوع لأصالة الطهارة فى الماء، و عن المنتهى احتمال الرجوع لاستصحابها. و الكلام. تارة: مع عدم العلم بسبق الكرية أو القلة فى الماء، إما لفرض العلم بوجوده دفعة أو للجهل بحالته السابقة. و اخرى: مع العلم بذلك.

أما مع عدم العلم بسبق الكرية أو عدمها فى الماء فقد يستدل عليه بما فى كشف اللثام من أن الأصل عند ملاقة النجس التنجيس. لكن لا يخفى أن المراد بالأصل المذكور. تارة: هو عموم الانفعال بملاقة الماء.

و اخرى: الأصل الظاهرى فى ظرف الشك و عدم الدليل.

أما الأول فهو مخصص بأدلة الكرفلا- يجوز الرجوع إليه مع الشك فى الكرية بناء على التحقيق من عدم حجيه العام فى الشبهة المصدقية من طرف الخاص.

و أما ما قد يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره من اختصاصه بما إذا دار الخاص بين المتباينين، كما لو خصص عموم وجوب إكرام العلماء بدليل حرمة إكرام زيد، و تردد زيد بين شخصين، أما لو دار بين الأقل و الأكثر - كما فى المقام، حيث يكون هناك أفراد متيقنة الكرية غير المشكوك - فالعام حجة فى الافراد المشكوكه، لأنه يكفى فى ثبوت حكم العام عدم العلم بثبوت حكم الخاص. فلا مجال له، لأن العام قد خرج منه عنوان الخاص الواقعى، فحكمه مشروط بعدم ثبوت حكم الخاص واقعا، و لا يكفى فيه الشك فى ثبوت حكمه، بل اللازم الرجوع فيه للأصول التى يختلف مؤداها. على أن الأمر فى المقام قد يدور بين المتباينين، كما لو علم بكرية أحد المائين و قلة الآخر. فتأمل.

هذا، و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من الإشكال فى ذلك بعدم ثبوت كون الانفعال هو مقتضى العموم، بل قد يدعى أن الاعتصام هو مقتضى العموم، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٣

...

يشهد به النبوى المشهور و بعض النصوص المتقدمة إليها الإشارة فى أدلة القول بطهارة الماء القليل، بل هو الذى أصر عليه شيخنا الأستاذ.

فلا يخلو عن تأمل، لعدم حجيه النبوى، كما تقدم عند الكلام فى أدلة عموم طهارة الماء.

و أما النصوص المذكورة فهى لا تتضمن الحكم بعموم الاعتصام للماء، بل اعتصام بعض المياه الخاصة، كالماء الذى يمر به الرجل فى

الطريق ونحوه، واستفادة العموم منها إنما هي بعدم الاستفصال، فتكون محكومة لمثل صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الدجاجة والحمامة وأشباههما تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، إلا أن يكون الماء كثيراً قدر كرم من ماء» (١)، لظهوره في التحديد العنواني، وأن حكم الكر من سنخ المستثنى من عموم الانفعال، بنحو يلزم بحمل تلك النصوص على أن الحكم بالطهارة فيها لفرض تحقق عنوان الخاص فيها وهو الكرية، لا لعموم الاعتصام، بل هو المناسب لجميع نصوص الكر، لمناسبة إناطة الطهارة بالعنوان الوجودي لكونه هو الخاص، والتنجيس هو مقتضى العموم في الماء، كما هو مقتضاه في غيره. نعم، التخصيص في العموم المذكور لما كان متصلاً فالقول بحجية العام معه في الشبهة المصداقية أضعف منه مع التخصيص المنفصل، كما حقق في محله. فلاحظ.

و أما الثاني فقد يقرب بوجه. الأول: ما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره من أن الملافاة من سنخ المقتضى للانفعال، والكربة مانع منه، ومع تحقق المقتضى لا يرفع اليد عن مقتضاه إلا مع العلم بالمانع وإن لم يحرز عدم المانع بالاستصحاب. ولعل ذلك هو المراد بما في جامع المقاصد من أصالة عدم المانع في ظرف تحقق المقتضى، وهو الذي نقل عنهم في محكي الذخيرة تعليل البناء على

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٤

...

الانفعال به، فإنه لا يبعد كون مرادهم عدم الاعتناء باحتمال المانع، لا استصحاب عدمه، ليعتبر فيه شروط الاستصحاب. وقد استشكل فيه بعض المعاصرين رحمه الله بعدم وضوح كون الكرية من سنخ المانع من الانفعال، بل لعلها موجبة لقصور اقتضاء الملافاة عنه، نظير قصور قليل الدم عن تغيير الماء الكثير. وفيه: أن الظاهر قابلية الكر لأن يتأثر بالنجاسة، وقابلية النجاسة للتأثير فيه، ولذا يتحقق ذلك فعلاً مع تفرق أجزاء الماء مهما كان كثيراً، وليس اجتماع أجزاء الكثير ارتكازاً موجباً لتبديل الخاصية الذاتية في الماء أو النجاسة، بل ليس هو إلا أمراً خارجاً عن الذات من سنخ المانع ارتكازاً عن فعلية التأثير مع تحقق القابلية، فتحقق موضوع قاعدة المقتضى في المقام قريب جداً للمرتكزات. والعمدة في الاشكال ما ذكره غير واحد من عدم ثبوت قاعدة المقتضى بنحو مطلق، فإنه وإن بنى العرف على مقتضاها في كثير من الموارد - كالشك في القرينة الصارفة عن مقتضى الظهور الأولى، والشك في التعذر والخرج المسقطين للتكليف وغير ذلك - إلا أنه لا طريق لإحراز عموم البناء عليها شرعاً وعرفاً بنحو يمكن الاعتماد عليها في المقام.

إلا أن ترجع إلى استصحاب عدم المانع، فيلزم النظر في تمامية شروط الاستصحاب في المقام على ما يأتي إن شاء الله تعالى. الثاني: ما ذكره بعض الأعلام قدس سره، ووافقه فيه شيخنا الأستاذ (دامت بركاتة) في ظاهر كلامه من أن تعليق الحكم الترخيصي تكليفياً كان - كالحل - أو وضعياً - كالطهارة - على عنوان وجودي - كالكربة - ملازم عرفاً لعدمه ظاهراً عند عدم إحرازه، فإن لم تحرز الكرية في المقام لا مجال للبناء على الطهارة والاعتصام.

وفيه: أنه لا منشأ ظاهراً لما ذكره، سواء أراد به دلالة الجعل المذكور عرفاً على إيجاب الاحتياط شرعاً تخصيصاً لأدلة البراءة وقاعدة الطهارة ونحوهما، أو على التعبد شرعاً بعدم الحكم أو بعدم الموضوع عند عدم إحرازه، أم أراد به بناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٥

...

العرف على الاحتياط أو أصله عدم الحكم أو الموضوع فيكون ذلك أصلاً ثانوياً عقلياً، نظير أصله عدم القرينة، فإنه على جميع التقادير لا- دليل على ما ذكره، خصوصاً مع التفريق بين الحكم الترخيصي والإلزامي، كما أوضحنا، في مبحث الشبهة الموضوعية التكليفية. فراجع.

□
و أشكل من ذلك ما نسبته إليه بعض المعاصرين رحمه الله من دعوى ظهور تعليق الحكم مطلقاً وإن كان إلزامياً على العنوان الوجودي في كونه معلقاً واقعاً على إحرازه، لا على وجوده الواقعي، فمع فرض عدم إحرازه لا يتحقق الموضوع واقعاً. إذ فيه: أن ذلك خلاف ظاهر أخذ العنوان، فلا بد عليه من قرينة خاصة مفقودة في المقام وفي أكثر الموارد. على أنه مخالف لما في تقرير درسه قدس سرّه ونسبه إليه غير واحد، من اختصاص ذلك بالحكم الترخيصي أولاً، ومن كونه حكماً ظاهرياً ثانياً. فراجع.

الثالث: أن مقتضى الاستصحاب عدم الكرية، وعمدة تقريبه وجهان.

الأول: ما ذكره بعض مشايخنا من ظهور جملة من الآيات في أن المياه كلها نازلة من السماء، وقد ذكر في علم الطبيعة الحديث أن أصل مياه الأرض هو المطر، وعليه يقطع بأن المياه الموجودة كلها مسبقة بالقلّة، لأنها نزلت على شكل قطرات ولم تكن كرا، فيستصحب عدم الكرية لكل ماء مشكوك الكرية، للعلم بعدم كريته سابقاً حين وجوده.

نعم، لا يتم ذلك فيما لو علم بطرء الكرية والقلّة على الماء، وشك في السابق منهما.

وفيه: - بعد الغض عما تقدم في أدلة عموم مطهرية الماء من التشكيك في أن المطر أصل لجميع مياه الأرض - أنه لا ريب في كون الكرية من المقادير التي لا يفرق فيها بين اتصال الأجزاء وتفرقها.

نعم، لا إشكال في عدم كفاية ذلك في الاعتصام، بل لا بد من اتصال الأجزاء المقومة لوحدة الماء عرفاً، فالكرية شرط في اعتصام الماء الواحد المتصل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٦

...

بعضه ببعض.

ولا يخفى أن المتيقن سابقاً للماء الواحد المشكوك حاله ليس هو القلّة، بل تفرق الأجزاء، والمفروض العلم بعروض الواحدية عليه، وانتقاض حاله السابق، وأما كميته فهي لم تتغير قطعاً، بل يشك فيها من أول الأمر، فلا يعلم بسبق عدم الكرية له حتى يستصحب.

الثاني: استصحاب عدم الكرية في الماء، بلحاظ حال ما قبل وجوده، بناء على ما هو الظاهر من جواز الرجوع لاستصحاب العدم الأزلي، لأن الكرية أمر زائد على وجود الماء وإن كانت مقارنة له، فيستصحب عدمها، لليقين به قبل وجود الماء.

وقد يشكّل: بأن الكرية لما كانت من سنخ المقادير المنتزعة من نفس الأجزاء المجتمعة في الوجود لم يكن لها حالة سابقة حتى بلحاظ حال ما قبل وجود الماء، لانتزاعها من مقام ذات الموجود الخارجي التي لا يعقل انفكاكه عنها ولا سلبها عنه حتى قبل وجوده، وليست منتزعة من أمر زائد على ذات الماء الموجود عارض لوجوده، كالبرودة والحرارة، ليصح سلبها عنه بلحاظ حال ما قبل وجوده، فكما لا يصح سلب العشرة عن العشرة بلحاظ حال ما قبل وجودها، لأن عنوان العشرة منتزع من واقع ذاتها مع قطع النظر عن وجودها، كذلك لا- يصلح سلب الكرية عن الكر بلحاظ ما قبل وجوده، وكذا الحال في جميع العناوين المنتزعة من المقادير الكميات.

و بعبارة أخرى: المقصود سلب الكرية أزلاً- عن الماء الخارجى، فلا- بد من كون موضوع النسبة السلبية نفس ذلك الماء لا بقيد وجوده، و من الظاهر أن الماء المذكور متقوم بأجزائه المقومة لكميته، فإن كانت أجزاؤه بقدر تنتزع منه الكرية لم يصح سلب الكرية عنه أزلاً، لأن تقومه بأجزائه لا يناط بوجوده، بل هو تابع لذاته.

و إلى هذا يرجع ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره، و حكى عن بعض الأعيان المحققين قدس سره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٧

...

و ليس المراد بذلك أنها من عوارض ماهية الماء، ليدفع- كما عن بعض مشايخنا- بأنه لم يؤخذ فى ماهية الماء كم خاص، بل هى تصدق على القليل بعين صدقها على الكثير.

فإن الكم و إن لم ينتزع من مقام ماهية الماء الكلية، إلا- أنه منتزع من واقع الفرد الموجود بلحاظ سعته، و ليس المقصود إلا سلب الكرية عنه، لا عن الماهية المذكورة.

كما لا مجال للإشكال عليه بما يرجع إلى ما سبق من بعض مشايخنا من أن الكرية منتزعة من اتصال الأجزاء و اتحادها التابع لوجودها لا لذاتها.

لما تقدم من اندفاعه: بأن اتصال الأجزاء لا دخل له فى الكرية، بل هو مقوم لوحدة الماء عرفاً، و المفروض حصوله، بل هى منتزعة من الكم و المقدار المتقوم بالأجزاء لا بقيد الاتصال.

نعم، لو كانت الكرية منتزعة من نفس الوزن و المساحة كان استصحاب عدمها الأزل متجهاً، لوضح أنهما نحو نسبة قائمة بوجود الماء.

لكن الظاهر أن التحديد بهما لمحض التقدير و بيان الكم، فهما معرفان للكر، لا مقومان له، و ليس المقوم له إلا الكم المنتزع من واقع الفرد الموجود من الماء المتقوم بأجزائه.

اللهم إلا- أن يقال: لا- مجال لحمل الوزن و المساحة على محض التقدير و التعريف بلحاظ كمية الماء المتقومة بأجزائه، بل الظاهر دخلهما فى موضوع الكرية الموضوع للأحكام بنفسهما، و لذا لو طرأ على الكر ما يوجب نقص مساحته، كالبرودة الموجبة لتقلصه خرج عن الاعتصام، كما أنه لو طرأ على القليل ما يوجب سعة مساحته، كالحرارة الموجبة لتمدده، حصل له الاعتصام، مع عدم تبدل كمية أجزائه و عدم تغير واقعها [١].

[١] من هنا يتضح أن الكرية و جميع الأوزان و المكايل إما أن لا تكون من الكميات، أو يراد بالكمية ما لا ينتزع من خصوص ذات الموجود، بل مما زاد عليها من حيثيات و إضافات. منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٨

...

بل لعل مثل ذلك ما لو اختلط بالماء ما يوجب تبدل وزنه أو مساحته مع استهلاكه فيه و عدم خروجه عن إطلاق الماء عرفاً، فإن الوزن و المساحة و إن كانا قائمين بالأمر المختلط بالماء حقيقة كقيامهما بالأجزاء المائية، إلا أنهما منسوبان عرفاً للماء، بحيث يكون الأمر المختلط موجبا عرفاً لتبدل وزن الماء أو مساحته مع عدم محافظة الماء على أجزائه و عدم تبدلها.

و عليه ليست الكرية منتزعة من واقع الأجزاء المائية، ليمتنع استصحاب عدمها عند الشك، بل من الوزن و المساحة المتقومان بنحو من

النسبة المتقومة بوجود الماء، لا بذات الماء الموجود، فعنوان الكر لا يحكى عن واقع الأجزاء نحو حكاية عنوان العشرة، بل عن نحو من نسبة قائمة بوجود الأجزاء ينتزع منها المساحة و الوزن لا واقع لها قبل وجود الماء الخاص، فيصح أن يستصحب عدمها الأزلى بلحاظ حال ما قبل وجود الماء، فإن الماء قبل وجوده و إن لم ينسلخ عن إجزائه، إلا أنه منسلخ عن الوزن و المساحة، فيصح سلبهما عنه، كما يصح سلب سائر العوارض القائمة بالوجود، كالبرودة و الحرارة.

هذا حاصل ما يوجه به استصحاب العدم الأزلى فى المقام، فإن تمّ لزوم البناء على عدم الاعتصام، و إن كان اللازم التأمل، لاحتمال كون ذلك مبنيًا على النظر الدقى الذى لا يعول عليه فى الاستصحاب، بل المعول فيه على الموضوع الحقيقى بنظر العرف الذى قد يساعد فى المقام على كون الكرية من سنخ الكم المنتزع من واقع الأجزاء بذواتها. و منه سبحانه و تعالى نستمد العون و التوفيق. هذا كله مع عدم العلم بالحالة السابقة، و أما معه فقد صرح غير واحد باستصحابها، سواء كانت هى الكرية أم عدمها، بل يظهر من بعضهم أنه من المسلمات.

و هو فى محله بناء على ما اشتهر فى العصور المتأخرة من أن المعيار فى موضوع الاستصحاب على التسامح العرفى، لأن موضوع القضية المشكوكة و إن اختلف عن موضوع القضية المتيقنة حقيقة، لتقومه بأجزائه، و المفروض أن الشك مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٥٩

...

فى الكرية و عدمها بعد اليقين بأحدهما إنما يكون غالبًا لزيادة الأجزاء أو نقصها، إلا أن العرف بنظره المسامحى قاض باتحاد الماء و أن القلة و الكثرة حالتان طارئتان على الموضوع الواحد، كالحرارة و البرودة.

نعم، لا بد من كون الزيادة أو النقيصة بمقدار يتسامح فيه عرفاً لقلته بالإضافة إلى الماء المتيقن الحال، بحيث يصدق عرفاً: كان هذا الماء كذا، أما لو كان بمقدار يعتد به عرفاً، بحيث لا- يصح نسبة الحال المتيقنة سابقاً لنفس الماء المشكوك عرفاً، فلا مجال للاستصحاب، لتعدد الموضوع.

لكن أشرنا فى الفرع السادس و غيره إلى عدم العبرة بالتسامح العرفى، بل لا بد من البقاء الحقيقى لما هو الموضوع عرفاً، و من الظاهر قيام الكثرة و القلة بنظر العرف بالماء بحسب حدوده الخارجية المتقومة بأجزائه بمجموعها بشرط عدم لحاظ غيرها معها، بحيث يكون ذلك مقوماً للمعروض، و لا- يتبدل الحال إلا بتبدل المعروض، و ليستا كالحرارة و البرودة موضوعهما الذات الخارجية بنفسها لا بمجموعها، بنحو لا يوجب معه نقصها أو زيادتها تبديلاً فى المعروض.

و إطلاق البقاء فيما نحن فيه مع الزيادة أو النقصان مبنى على التسامح، نظير تسامحهم فى إطلاق الرطل على ما نقص عنه أو زاد عليه قليلاً، و لا عبرة به فى جميع الموارد، و منها الاستصحاب.

نعم، لو احتمل تبدل الحالة السابقة لبعض الطوارئ من دون تبدل فى أجزاء الماء، كالحرارة الموجبة لسعته، و البرودة الموجبة لتقلصه، أمكن الاستصحاب بلا إشكال، لبقاء الموضوع حقيقة.

بل لا يبعد ذلك فيما لو كان التبدل المحتمل لإضافة أمر آخر غير الماء- كالملاح- مستهلك فيه عرفاً أو لاستخراجه منه بتصفية دقيقة و نحوها مما لا- يوجب تبدل الموضوع العرفى للقلة و الكثرة عرفاً، و هو الماء، و إن أوجب تبدل الموضوع الدقى، لقيام الوزن أو المساحة بذلك كقيامه بالماء حقيقة، لكن العرف يغفل عن دخل ذلك، بحيث لا يكون إطلاق الوصف على الماء و الحكم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٠

...

باستمراره فيه تسامحيا مجازيا، بل يكون حقيقيا، نظير إطلاقهم الحنطة على ما يكون منها مختلطا بقليل من التراب، فان مثل ذلك مغتفر في موضوع الاستصحاب، على ما حقق في محله.

و هذا بخلاف ما إذا أضيف له أو أخذ منه شيء من الماء، لعدم الفرق بين المضاف و المضاف إليه، و المأخوذ و المأخوذ منه في قيام الكرية و القلة بهما عرفا، بحيث يكون صدق البقاء معهما تسامحيا لا حقيقيا.

فلا يجرى الاستصحاب بلحاظ الحال السابق، بل يتعين الرجوع لاستصحاب العدم الأزلي بالتقريب المتقدم الذي لا يفرق فيه بين العلم بسبق الكرية و العلم بعدمها و تعاقب الحالتين - لزيادة الماء و نقصه - و عدم العلم بالحالة السابقة أصلا كما قد يظهر بالتأمل.

ثم إنه لو فرض عدم استصحاب الكرية و لا عدمها، لعدم جريان استصحاب العدم الأزلي، المشار إليه فيقع الكلام في مقتضى الأصل في الماء حينئذ، و أنه هل يلزم ترتيب أحكام القلة أو الكرية؟

الظاهر أنه يختلف باختلاف الأحكام المذكورة.

توضيح ذلك: أن ما قيل بامتنياز الكر فيه عن غيره من الأحكام خمسة.

الأول: عدم الانفعال بملاقاة النجاسة.

الثاني: تطهير الماء النجس باتصاله أو امتزاجه به.

الثالث: تحقق التطهير به مع ورود المتنفس عليه، بناء على اختصاص ذلك بالكر، و أنه لا بد في القليل من وروده على النجاسة.

الرابع: كفاية استيلاء الماء على المتنفس في تطهيره به، حتى في مثل الفراش و الثوب، و لا - يحتاج معه للعصر و نحوه، حيث قيل بذلك في الكر، بخلاف القليل.

الخامس: عدم اعتبار التعدد فيه، حتى في مثل النجاسة بالبول، و في الإناء، و نحوهما مما يحتاج إلى التعدد في القليل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦١

...

أما الأول: فاللزام البناء عليه في المقام، لاستصحاب الطهارة أو أصالتها، بعد فرض عدم أصل حاكم عليها يقتضى الانفعال.

و لا مجال لتخيل الرجوع فيه لاستصحاب الاعتصام أو الانفعال لو فرض العلم بحال الماء سابقا. بدعوى: ان امتناع استصحاب الكرية أو عدمها لتبديل الموضوع لا ينافي صحة استصحاب الحكم لأنه قائم بذات الماء لا بمجموع الأجزاء و هي لا تتبدل بزيادة الماء و نقصه.

لاندفاعه: بأن الاعتصام و الانفعال ليسا من الأحكام الفعلية الثابتة للماء، بل هما منتزعان من تنجسه بالملاقاة و عدمه، فمرجع الاستصحاب في الحقيقة إلى استصحاب النجاسة على تقدير الملاقاة أو عدمها على تقديره، الذي هو من الاستصحاب التعليقي الذي

لا يجرى على التحقيق، و لا سيما في مثل المقام مما لم تكن القضية التعليقية مصرا بها في الأدلة و انما استفيدت ضمنا. فلاحظ.

و أما الثاني: فلا مجال للبناء عليه في المقام، بل يلزم البناء على استصحاب نجاسة الماء النجس مع استصحاب طهارة مشكوك الكرية، و إن لزم منه اختلاف الماء الواحد في الحكم الظاهري مع الامتزاج، فضلا عن عدمه، لعدم ثبوت الإجماع على اتحاد الماء الواحد في

الحكم الواقعي، فضلا عن الظاهري، كما تقدم في مسألة تتميم النجس كرا.

نعم، تقدم هناك حكومة استصحاب النجاسة لفرض عدم كرية الطاهر، و لا مجال له هنا بعد فرض عدم إحراز ذلك.

لكن لا يبعد حكومته بعد الامتزاج لاستلزامه تقطع الماء الطاهر بالنجس المستلزم لتنجسه به، لعدم عاصمية بعضه لبعض حتى لو كان

كرا.

و لا أقل من لغوية الحكم بطهارته، لعدم الانتفاع به مع امتزاجه بالنجس، كما تقدم نظير ذلك في مسألة المتمم و في أواخر المسألة الرابعة.

نعم، لو فرض قلّة النجس بنحو يستهلك في مشكوك الكرية قبل أن يوجب تقطعه لم يبعد البناء على طهارته بالاستهلاك المذكور، كما ذكره بعض مشايخنا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٢

...

و لا أقل من عدم كونه مانعا من استصحاب مشكوك الكرية حينئذ.

و أما الثالث: فقد ذكر غير واحد لزوم البناء على عدمه، للشك في تحقق سبب التطهير، فتستصحب نجاسة المتنجس و إن لم يحكم بانفعال الماء به. و العلم بكذب أحد الاستصحابين غير ضائر بعد عدم لزوم مخالفة عملية منه.

لكن يظهر من صاحب الجواهر قدس سرّه تقريب حصول التطهير بذلك، قال في نظير المقام بعد أن أشار إلى المنع من التطهير عملا بالأصل المتقدم: «على أنه يمكن القول به أيضا، لأنه ليس لنا ماء لا ينجس بملاقاة المتنجس، و مع ذلك لا يطهر المتنجس بالغسل فيه، بل الحكم بطهارته مع وضع المتنجس فيه، و تحقق الغسل كاف في الحكم بالتطهير به. فتأمل جيدا».

و كأنه أشار بذلك إلى أن عدم التطهير مع ورود الماء المتنجس على الماء القليل ليس لمجرد عدم كونه كرا، بل لانفعال الماء بالمتنجس المانع من تطهيره له، فهو من أحكام الانفعال الذي هو من أحكام عدم الكرية، لا من أحكام عدم الكرية ابتداء، فإذا فرض عدم إحراز موضوع الانفعال - و هو عدم الكرية - في الماء و استصحاب طهارة الماء بعد وقوع المتنجس فيه، كان الاستصحاب المذكور حاكما على استصحاب نجاسة المتنجس، لأنه محرز لشرط تطهير الماء له، فيقتضى ارتفاع نجاسته بغسله فيه.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ (دامت برركاته) من امتناع الحكومة في المقام، لأن جريان استصحاب طهارة الماء مسبب عن الشك الناشئ من وقوع المتنجس في الماء، فلا يعقل حكومة تلك الطهارة على بقاء نجاسة المتنجس.

فلم يتضح المراد به، إذ لو أراد امتناع حكومة المسبب على السبب، ففيه: - مع أن لازمه حكومة استصحاب نجاسة الثوب على استصحاب طهارة الماء، عكس ما ذكرنا، لا- العمل بكل من الاستصحابين في مورد، كما ادعاه هو و غيره- أن طهارة الماء المستصحة ليست مسببة عن بقاء نجاسة المتنجس، التي ندعى حكومتها عليها، بل عن وقوعه في الماء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٣

...

مع أن تسببها عن وقوعه في الماء ليس شرعيا، بل خارجي، لأن الحكم بها مسبب عن الشك، المسبب خارجا عن الوقوع المذكور، و المعيار في تحاكم الأصول التسبب بين مؤدياتها شرعا.

اللهم إلا- أن يريد أن الشك في طهارة الماء كما ينشأ عن الشك في كريته كذلك ينشأ عن نجاسة ملاقيه، فلا- يعقل حكومة استصحابها على استصحاب نجاسته.

لكن يدفعه: أن الشك في طهارة الماء إنما ينشأ من نجاسة الملاقى في رتبة الملاقاة، و هي متيقنة لا معنى لحكومة استصحاب طهارة الماء عليها، و المدعى إنما هو حكومته على استصحاب نجاسته بعد الملاقاة التي هي مشكوك، و لا دخل لها في الشك في طهارة الماء.

و إن أراد أن الشك في بقاء طهارة الماء و الشك في بقاء نجاسة المتنجس مسبيان عن أمر واحد، و هو وقوع المتنجس في الماء، فلا مجال لحكومة الأصل في أحدهما على الأصل في الآخر، نظير ما تقدم منه في مسألة تميم النجس كرا.

ففيه: أن تسبب الشك في تطهير المتنجس عن وقوعه في الماء في طول تسببه عن الشك في بقاء طهارة الماء، فمع فرض إحراز طهارة الماء بالاستصحاب يتعين حكومة الاستصحاب المذكور على استصحاب نجاسة المتنجس، للسببية بينهما، كما ذكرنا.

نعم، لو كان عدم تطهير الثوب بوقوعه في غير الكر من أحكام غير الكر في عرض الحكم بنجاسته امتنعت الحكومة في المقام، لعدم السببية بين المؤديين.

□

لكنه خلاف الظاهر، على ما يتضح في محله إن شاء الله تعالى.

و أما الرابع: فيظهر الكلام فيه مما تقدم في الثالث، و لا يبعد أن يكون منشأ التفصيل فيه بين الكر و غيره هو تنجس الملاقى مع عدم الكرية و طهارته معها، فمع فرض استصحاب طهارة الماء في المقام يتعين الاكتفاء باستيلائه، كما في الكثير.

و تمام الكلام في محله، إذ اللازم إعمال النظر في أدلة تلك المسألة، و لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٤

...

يسعه المقام.

و أما الخامس: فالظاهر عدم ترتبه في المقام، لعدم وضوح كون الاكتفاء بالمرّة في الكر من أحكام طهارته و عدم انفعاله، بل هو لو تمّ من أحكام كريته في عرض الحكم بعدم انفعاله، فاستصحاب طهارة الماء في المقام مع عدم إحراز كريته لا- ينفع في إحراز الاكتفاء في التطهير به بالمرّة، ليكون حاكما على استصحاب نجاسة المتنجس، إلا بناء على الأصل المثبت.

هذا، و لو فرض في مثل ذلك غسل المتنجس بالماء المشكوك في المرّة الأولى بالغمس فلا مجال لغسله في المرّة الأخرى بذلك الماء، للعلم بعدم دخول تلك الغسلّة في أدلة التطهير، إما لطهارة المتنجس بالغسلّة الأولى، لكون الماء كرا، أو لنجاسة الماء بملاقاته له، لعدم كريته.

و دعوى: أن مقتضى استصحاب طهارة الماء تحقق التطهير به بالغسل مرتين و لو بالوجه المذكور.

مدفوعة: بأن التطهير بالغسل مرتين إنما يكون مطهرا مع طهارة الماء في المرّة الثانية و بقاء نجاسة المتنجس قبلها، و الاستصحاب و إن أحرز كلا الأمرين، إلا أنه يعلم تفصيلا بكذب الاستصحاب في إحراز الأثر المشترك، و هو المطهر، بنحو لا مجال للتعبّد به ظاهرا، و ليس هو كالعالم الإجمالي بكذب أحد الأصلين في مقتضاه غير المانع من العمل بهما مع عدم لزوم مخالفة قطعية لتكليف منجز.

و عليه لا- يحرز تطهير المتنجس، لانحصار مطهرة بالغسل مرّة في الكر، و مرتين بالماء الطاهر، و كلا- الأمرين لا مجال لإحرازه في المقام، لفرض عدم إحراز الكرية، العلم بعدم الغسل مرتين بالماء الطاهر المشمول لأدلة التطهير، فيتعين غسله بغيره.

بل الظاهر لزوم غسله مرتين أيضا لا مرّة واحدة، و عدم احتساب الغسلّة الأولى غمسا [١] في الماء المشكوك، للعلم بعدم دخول تلك الغسلّة و الغسلّة

[١] بناء على أن الغمس في الماء القليل منجس له بنحو يمنع من التطهير به. و كذا الحال فيما بعده.

منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٥

...

الثانية معا في أدلة التطهير، لأن الماء المشكوك إن كان كرا خرجت الغسل الثانية عن أدلة التطهير، وإلا خرجت الاولى عنه. ومنه يظهر أنه لو لم يكتف باستيلاء الماء في مشكوك الكرية، بأن التزم فيه بالعصر مثلاً امتنع الغسل به حتى فيما لا يحتاج إلى التعدد، للعلم بعدم دخول تلك الغسل في أدلة التطهير، لانحصار المطهر بالغسل بالكر، والغسل بغيره مع العصر، بنحو تبقى النجاسة بدونها، والأول غير محرز، والثاني معلوم بعدم، للعلم بعدم دخل العصر في رفع النجاسة إما لكرية الماء [١]، أو لنجاسته بمجرد ملاقاته المتنفس، فلا ينفع الغسل به مع العصر في تطهيره. فتأمل جيداً.

وقد يظهر من جميع ما ذكرنا أنه كما يجري الأصل مع العلم بكذبه تفصيلاً كذلك لا مجال لترتيب الأثر الواحد إذا استند إلى مجموع أصليين يعلم بكذب أحدهما إجمالاً، لاستلزامه العلم بعدم ترتب الأثر المذكور واقعا المانع من التعبد به ظاهراً.

و كذا لا يعمل بالأصليين مع لزوم مخالفة عملية منهما وإختصاص كل منهما بالأثر ولم يشتركا في أثر واحد. وإنما يجوز العمل بالأصليين المعلوم كذب أحدهما إجمالاً إذا اختص كل منهما بأثر، ولم يلزم منهما مخالفة عملية.

تذييل: ما تقدم إنما هو لو شك في الاعتصام بنحو الشبهة الموضوعية، للشك في الكرية ويناسب هنا التعرض للوظيفة العملية في الشبهة الحكمية في الاعتصام إما للشك في تحديد الكر، أو للشك في بعض الشروط المعتبرة فيه، كتساوي السطوح ونحوه، مع فرض إجمال أدلة الكر. وتظهر كثير من جهات الكلام فيه مما تقدم.

ومحصله: أنه لا مجال للتمسك فيه بعموم انفعال الماء، إذ لا دليل على العموم المذكور، إلا الحصر المستفاد من نصوص الكر، وهو مجمل بعد فرض

[١] بناء على أن الكر لا يحتاج فيه للعصر. منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٦

...

إجمال الكر وعدم تمامية الإطلاق لأدلته، فلا ينفع في مورد الشك.

بل ربما يدعى حينئذ الرجوع إلى إطلاق بعض النصوص الظاهرة في عدم الانفعال حتى في القليل، فينبغي الاقتصار في الخروج عنها على المتيقن.

وليست معارضة بإطلاق يقتضي الانفعال، لما أشرنا إليه في آخر الكلام في الملاقاة المقارنة للكربة من عدم ثبوت الإطلاق المذكور، لاختصاص نصوص الانفعال - غير روايات الكر - بما هو ظاهر في القلة، كالإناء والركوة والحب ونحوها.

اللهم إلا - أن يقال: إطلاق عدم الانفعال لما لم يكن عنوانياً، وإنما استفيد من عدم الاستفصال فنصوص الكر مع كثرتها ووضوح مضمونها تكشف عن احتفافها بالقرينة الصارفة للكربة المغنية عن الاستفصال، كما لا يبعد كونه منصرف أكثرها، لورودها في الغدير ونحوه، فإجمال الكر يوجب إجمالها، لرجوعه إلى إجمال القرينة المحتفة بها. فالاستدلال بعمومها في مورد الإجمال في غاية الإشكال.

مع أنه إن أريد من الرجوع لعموم الاعتصام إثبات طهارة الماء، فهو غير مهم بعد وفاء الاستصحاب أو أصالة الطهارة به.

و إن أريد به إثبات جميع أحكام الكر حتى ما كان منها على خلاف مقتضى الأصل، بدعوى: أنه لما كان الاعتصام ملازماً لبقية أحكام الكر بل لنفس الكرية كان العموم الذي هو دليلاً عليها.

فلا مجال له، لعدم حجية العموم في اللازم المذكور عنها، لأن ملاك حجية العموم مع إجمال المخصص إنما هو عدم جواز رفع اليد

عن الحجة بغير الحجة، لا كونه رافعا لإجمال المخصص، لعدم تعرضه لذلك بوجه. فتأمل جيدا.
و أما قاعدة المقتضى فقد سبق إنكارها. مع أنه لا يبعد اختصاصها- لو تمت- بما إذا شك في وجود المانع بنحو الشبهة الموضوعية، و لا تنفع في مثل المقام مما شك فيه في مانعية الموجود بنحو الشبهة الحكمية.
و مثلها ما سبق عن بعض الأعظم قدس سره من أن تعليق الترخيص أو مطلق الحكم على عنوان وجودى ملازم عرفا لعدمه ظاهرا أو واقعا عند عدم إحرازه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٧

...

كما أنه لا مجال لاستصحاب الكرية أو عدمها حتى لو تم في الشبهة الموضوعية، لعدم جريان الاستصحاب في المفهوم المردد، فان مرجع الشك في المقام إلى إجمال الكر العاصم، و تردده بين ما يعلم حصوله في مورد الشك و ما يعلم بعد حصوله.
و عليه يتعين الرجوع في أحكام الكر إلى مقتضى الأصول المتقدمة، كما هو ظاهر الجواهر، خلافا لما أصر عليه شيخنا الأعظم قدس سره من لزوم البناء على الانفعال.

تارة: لعموم أدلته المقتصر في الخروج عنها على المتيقن.

و اخرى: لأصالة عدم السبب العاصم، فيحرز الانفعال. لاندفاعه بما أشرنا إليه من منع التمسك بعموم الانفعال في المقام. و بأنه لا مجال للرجوع لأصالة عدم السبب، لعدم أخذ عنوان السبب في أدلة الاعتصام، بل هو عنوان انتزاعى، و إنما أخذ فيها عنوان الكرية، فمع فرض إجمالها يمتنع الاستصحاب، لكونه من استصحاب المفهوم المردد. و لو فرض جواز استصحاب المفهوم المردد فهو قد يقتضى الاعتصام، كما لو كان الماء مسبقا بما يقطع معه بالكريه.
و إن رجع كلامه إلى التمسك بقاعدة المقتضى، فقد تقدم منعه.
هذا، و يأتى فى أوائل المسألة السابعة عشرة ما له نفع فى المقام.

العاشر: لو كان الماء قليلا طاهرا ثم علم بطروء الكرية عليه و ملاقاته للنجاسة و لم يعلم السابق منهما فظاهر المعبر و القواعد و جامع المقاصد و كشف اللثام و غيرها طهارته مطلقا، بل ظاهر مفتاح الكرامة حيث لم يعقب كلام العلامة فى ذلك المفروغية عنه، بل تقدم عن المرتضى فى مسألة تتميم النجس كرا الإجماع على ذلك.

و ينبغى الكلام تبعا لذلك فى عكسه، و هو ما لو كان الماء كرا ثم علم بطروء القلة و ملاقاء النجاسة عليه و لم يعلم السابق منهما. و عليه يقع الكلام فى مقامين.

الأول: فيما لو كان الماء قليلا طاهرا ثم علم بطروء الكرية عليه و ملاقاته

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٨

...

للنجاسة و لم يعلم السابق منهما. و صورته ثلاث.

الاولى: أن يعلم تاريخ الكرية دون الملاقاء. و يتجه البناء فيها على الطهارة، كما ذكره فى العروة الوثقى و غير واحد من شروحيها و حواشيها. لاستصحاب عدم الملاقاء إلى زمان الكرية المقتضى لاعتصام الماء.
و قد يستشكل فيه بوجوه.

الأول: ما يظهر من الآشتياني قدس سره فى حاشية الرسائل و غيره ممن عاصرناهم و قاربنا عصورهم من منع الاستصحاب المذكور،

لأنه لا يحرز كون الملاقاة بعد الكرية إلا بالملازمة.

وفيه: أنه لا حاجة إلى إحراز كون الملاقاة بعد الكرية، بل يكفي إحراز عدم الملاقاة إلى حين الكرية، إذ لا يعتبر في عاصمة الكرية إلا طهارة الماء حينها وعدم انفعاله قبلها، كما تقدم في مسألة المتمم كرا، والاستصحاب المذكور ينهض بإحراز ذلك. ومجرد العلم بتحقيق الملاقاة لا يلزم بإحراز حالها بعد إحراز حال الماء.

وبالجملة: موضوع الاعتصام هو الكرية مع طهارة الماء وعدم نجاسته قبلها، والأول محرز بالوجدان، والثاني محرز بالاستصحاب المذكور.

الثاني: ما ذكره بعض مشايخنا من أن موضوع النجاسة مركب من الملاقاة وعدم الكرية، وليس هو عبارة عن أمر منتزع من اجتماعهما، كالملاقاة المقيدة بمقارنة عدم الكرية، ليكون عدمه موردا للأثر ويجدى استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية، فالاستصحاب المذكور لا أثر له، لعدم إحرازه ارتفاع موضوع النجاسة.

وفيه: أنه إنما يتم لو أريد بالاستصحاب نفى الملاقاة الخاصة بمفاد ليس التامة، بحيث يكون عدم الكرية قيذا للملاقاة المنفية بالاستصحاب، لما ذكره من أن موضوع النجاسة ليس أمرا بسيطا وهو الملاقاة الخاصة، بل هو مركب من الملاقاة وعدم الكرية، فنفي الملاقاة الخاصة لا يجدى في نفى موضوع النجاسة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٦٩

...

أما لو أريد بالاستصحاب نفى الملاقاة بنفسها في زمان عدم الكرية، بنحو يكون الزمان المذكور ظرفا لعدم المستصحب، فلا إشكال، لوضوح أنه لما كان موضوع النجاسة مركبا من أمرين الملاقاة وعدم الكرية، وكان الاستصحاب المذكور محرضا لعدم الأول، فهو يكفي في إحراز عدم النجاسة، كما أن إحرازه بالأصل يكفي في إحراز النجاسة.

الثالث: دعوى تبدل الموضوع، لأن الماء الذي يعلم بعدم ملاقاته للنجاسة سابقا ليس هو الماء المشكوك بتمامه، بل بعضه وهو ما عدا الزيادة التي أوجبت كريته، فلا مجال للاستصحاب بناء على ما تقدم في الفرع السابق من عدم الاعتبار في موضوع الاستصحاب بالتسامح العرفي، ولذا تقدم المنع من التمسك باستصحاب الكرية أو عدمها في مثل ذلك.

وفيه: أن قيام الملاقاة وعدمها بالماء ليس كقيام الكرية وعدمها به، فإن البعض المسبوق بالقله يكون بنفسه معروضا للملاقاة وعدمها لا بقيد اجتماعه بغيره، ويراد استصحاب عدم الملاقاة له لا للمجموع.

نعم، الزيادة قبل الملاقاة توجب اعتصام المجموع وعدم تنجسه بالملاقاة الطارئ، كما أن الزيادة بعد الملاقاة توجب تنجس الزائد بملاقاة الماء المتنجس لا بملاقاة نفس النجاسة، وذلك لا يستلزم تبدل الموضوع.

وهذا بخلاف الكرية وعدمها، فإنهما من الكم القائم بالماء الواحد بحده الخارجى المتقوم بالأجزاء المجتمعة بنفسها، ولا يراد بالاستصحاب إلا إثبات صفة البعض المتيقنة لكل المشكوك أو العكس، وهو مستلزم لتبدل الموضوع.

ثم إن الوجوه المذكورة لو تمت فهي إنما تمنع من جريان استصحاب عدم الملاقاة في الماء، لا من جريان استصحاب الطهارة أو أصالتها فيه، بناء على ما سبق من أن ملاقاة ما لم تحرز كريته ولا عدمها لا تقتضى الحكم بانفعاله ظاهرا، وبعد الحكم بطهارة الماء ظاهرا والعلم بصيرورته كرا يحكم باعتصامه.

نعم، بناء على ما سبق من غير واحد من لزوم البناء في مثل ذلك على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٠

...

انفعال الماء لقاعدة المقتضى أو نحوها يتعين البناء على نجاسته فى المقام حينئذ.

لكن تقدم ضعف المبنى المذكور.

و منه يظهر حال دعوى معارضة استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية- لو فرض جريانه فى نفسه- باستصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة- بناء على ما ذهب إليه بعضهم من معارضة الاستصحاب فى معلوم التاريخ للاستصحاب فى مجهوله- فان المعارضة المذكورة- لو تمت- انما تمنع من البناء على طهارة الماء بناء على الحكم ظاهرا بانفعال ما لم يحرز كريته و لا عدمها، و لا تمنع منه بناء على المختار فى المسألة من الرجوع للاستصحاب أو أصالة الطهارة فى الماء.

نعم، بناء على عدم جريان استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية لأحد الوجهين الأولين و جريان استصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة يكون الاستصحاب المذكور محرزاً للنجاسة و حاكماً على استصحاب الطهارة المذكور.

و هذا بخلاف ما لو كان المانع هو الوجه الثالث، فإنه- لو تمّ- يمنع من كلا الاستصحابين، كما لو سقطا بالمعارضة.

على أن المحقق فى محله عدم جريان الاستصحاب فى معلوم التاريخ بالإضافة إلى مجهول التاريخ، فلا يجرى حينئذ استصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة، كى يعارض استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية، أو يحكم على استصحاب الطهارة.

و الذى تحصل: أنه ليس لنا فى المقام إلا استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية، و استصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة.

و أن القول بالطهارة يبتنى على انفراد الأول بالجريان، أو على عدم جريانهما معا ذاتا أو من جهة المعارضة مع البناء على أن الأصل فى الماء غير المحرز الكرية و لا عدمها عدم الانفعال.

كما أن القول بالنجاسة يبتنى على انفراد الثانى بالجريان- كما ذهب إليه بعض مشايخنا- أو على عدم جريانهما معا مع البناء على أن الأصل فى الماء غير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧١

...

المحرز الكرية و لا عدمها هو الانفعال.

الصورة الثانية: أن يعلم بتاريخ الملاقاة و يجهل تاريخ الكرية.

و اللازم البناء على النجاسة- كما فى العروة الوثقى و غير واحد من شروحا و حواشيها- لاستصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة غير المعارض باستصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية، بناء على ما تقدم من عدم جريان الاستصحاب فى معلوم التاريخ.

فان ظاهر أدلة الكر انفعال الماء بالملاقاة مع عدم الكرية، فمع إحراز الملاقاة بالوجدان و عدم الكرية بالاستصحاب يحرز موضوع الانفعال، و يكون حاكماً على استصحاب طهارة الماء.

و ما قد يظهر من شيخنا الأعظم قدس سرّه فى مبحث الأصل المثبت من الفرائد من عدم جريان الاستصحاب المذكور، لأن اللازم إحراز وقوع الملاقاة حال القلة و تقدمها على الكرية.

لا يتضح وجهه، إذ لو رجع إلى دعوى تركب موضوع الانفعال من القلة و الملاقاة، فظاهر أدلة الكر خلافه، لظهورها فى أخذ الكرية فى موضوع الاعتصام، المستلزم لكون موضوع الانفعال عدمها، لا عنوان القلة، مع أنه كما يمكن استصحاب عدم الكرية الملازم للقلة يمكن استصحاب القلة بنفسها، فيخرج عن الأصل المثبت.

و إن رجع إلى دعوى: أخذ عنوان التقدم فى موضوع الانفعال، بحيث لا يكون الموضوع مركبا من الملاقاة و عدم الكرية، بل هو عبارة عن الملاقاة المتقدمة على الكرية، و الاستصحاب المذكور لا يحرز عنوان التقدم. فلا شاهد عليه من الأدلة، بل ظاهرها أخذ

عدم الكرية لا غير، كما ذكرنا.

إن قلت: تقدم في الفرع السابق المنع من استصحاب عدم الكرية، لا بتناؤه على التسامح العرفي في موضوع الاستصحاب، و هو غير معتد به.

قلت: إنما لا يجرى استصحاب عدم الكرية لو أريد به إثبات حال تمام الماء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٢

...

الموجود، لإحراز انفعاله، حيث تقدم أن ما يعلم بعدم كريته حقيقة هو بعضه لإتمامه.

أما لو أريد إثبات حال خصوص البعض المتيقن عدم كريته سابقا، فلا إشكال فيه، لاتحاد الموضوع فيه حقيقة لا تسامحا، و ذلك هو المراد في المقام، حيث إن الماء الملاقي للنجاسة يعلم بعدم كريته سابقا، و يشك في اتصاله بما يوجب كريته قبل الملاقاة، فيستصحب حاله السابق المتيقن لإثبات انفعاله بالملاقاة، لا لإثبات انفعال تمام الماء، و إنما يحكم بانفعال بقیة الماء لملاقاته للماء القليل المتنجس، لا لملاقاته لنفس النجاسة.

و منه يظهر أن المستصحب في الحقيقة ليس هو عدم الكرية، للعلم بعدم انقلاب الماء الملاقي للنجاسة عن حاله، بل هو عدم صيرورة الملاقي جزءا من الكر، فإن ذلك حال طارئ على الماء قابل للشك و الاستصحاب.

و هذا بخلاف ما تقدم في الفرع السابق، فإنه بعد فرض اتحاد الماء بعضه مع بعض لا بد في انفعاله من عدم كريته بمجموعه، و لا طريق لإحراز ذلك إلا باستصحاب عدم كريته، المبني على التسامح العرفي. فتأمل جيدا.

الصورة الثالثة: أن يجهل تاريخ الملاقاة و الكرية معا.

و اللازم البناء على الطهارة - كما في العروة الوثقى و غيرها - لاستصحاب طهارة الماء، و لا يجرى كل من استصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة، و لا استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية.

إما لعدم جريان الأصل ذاتا في كل من مجهولي التاريخ بالإضافة إلى الآخر، و إن جرى في عمود الزمان - كما هو الظاهر - أو لسقوطه في كل منهما بالمعارضة للآخر - كما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره - فيكون بحكم الماء المشكوك الكرية الذي تقدم في الفرع السابق أن المرجع فيه استصحاب الطهارة، و هو يقتضي في المقام الاعتصام بعد فرض تحقق الكرية.

و مما تقدم يظهر الوجه فيما ذكره غير واحد من البناء على النجاسة في هذه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٣

...

الصورة، و أنه إما أن يبتنى على عدم جريان استصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية ذاتا، و جريان استصحاب عدم الكرية إلى حين الملاقاة، بناء على جريان الأصل في مجهول التاريخ بالإضافة إلى الآخر - كما جرى عليه بعض مشايخنا - أو على أن الأصل في الماء الذي لم تحرز كريته و لا عدمها هو الانفعال لقاعدة المقتضى و نحوها. و قد تقدم ضعف كلا المبنيين.

المقام الثاني: فيما لو كان الماء سابقا كرا معتصما، ثم علم بطروء القلة عليه و ملاقاته للنجاسة، و لم يعلم السابق منهما.

و صورته أيضا ثلاث.

الاولى: أن يعلم تاريخ الملاقاة و يجهل تاريخ الكرية. و قد ذكر في العروة الوثقى و غير واحد من شروحها و حواشيها أن الحكم فيه الطهارة.

و يكفى فيه استصحاب الطهارة، بل الظاهر جواز الرجوع فيه لما هو سابق عليه رتبة، و هو استصحاب الكرية إلى حين الملاقاة، الذى هو فى الحقيقة عبارة عن بقاء الملاقى على حاله السابق كرا مجتمع الأجزاء أو جزءا من كرا مجتمع الأجزاء، لما أشرنا إليه فى الصورة الثانية من المقام السابق، فان الشك فى الحقيقة فى ذلك، لا فى خروج الكر عن كونه كرا.

هذا، و لا مجال لدعوى: معارضة الاستصحاب المذكور باستصحاب عدم الملاقاة إلى حين ارتفاع الكرية و حدوث القلة. لما تقدم من عدم جريان الأصل فى معلوم التاريخ. مضافا إلى ما يأتى فى الصورة الثانية من عدم جريان الاستصحاب المذكور ذاتا. مع أن فرض المعارضة إنما يقتضى البناء على النجاسة بناء على أصالة الانفعال فى مشكوك الكرية، و قد تقدم المنع منه و أن المرجع فيه استصحاب طهارة الماء.

الصورة الثانية: أن يعلم تاريخ القلة و يجهل تاريخ الملاقاة. و قد حكم فى العروة الوثقى بالنجاسة حينئذ، و أمضاء بعض المحشين عليها و منهم بعض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٤

...

الأعظم قدس سره.

و كأنه لاستصحاب عدم الملاقاة إلى حين ارتفاع الكرية و حدوث القلة، غير المعارض باستصحاب الكرية إلى حين الملاقاة، لما تقدم من عدم جريان الاستصحاب فى معلوم التاريخ بالإضافة إلى مجهولة.

لكن الظاهر - تبعا لما ذكره غير واحد من شراح العروة و محشيها - هو الطهارة، لعدم الأثر لاستصحاب عدم الملاقاة المذكور، فان موضوع الانفعال هو حدوث الملاقاة حين عدم الكرية، و هو لازم مؤدى الاستصحاب المذكور لا عينه.

نعم، لو ثبت التعبد بأصالة تأخر الحادث بنحو يحرز بها وجوده المتأخر، لا مجرد عدمه فى الزمان السابق - الذى هو مفاد الاستصحاب المذكور - كانت حجة فى إثبات حدوث الملاقاة بعد ارتفاع الكرية الذى هو موضوع الانفعال.

لكنه غير ثابت. فلا - مخرج عن استصحاب الطهارة فى المقام بناء على ما تقدم من أنه المرجع فى الماء الذى لا تحرز كريته و لا عدمها.

و لعل ما صدر من بعض الأعظم قدس سره من إمضاء الحكم بالانفعال مبنى على أنه الأصل فى الماء المذكور، كما تقدم منه فى الفرع السابق.

الصورة الثالثة: أن يجهل التاريخان. و الحكم فيها الطهارة - كما صرح به فى العروة الوثقى و غير واحد من شروحيها و حواشيها - و الوجه فيه استصحاب طهارة الماء، لما أشرنا إليه فى نظير هذه الصورة من المقام الأول من عدم جريان الأصل فى كل من مجهولى التاريخ بالإضافة إلى الآخر، فلا مجال لاستصحاب الكرية إلى حين الملاقاة، بل تصل النوبة إلى استصحاب الطهارة فى الماء، كما ذكرنا.

نعم، بناء على جريان الاستصحاب ذاتا فى كل من مجهولى التاريخ بالإضافة إلى الآخر، فالمرجع هو استصحاب الكرية إلى حين الملاقاة، غير المعارض باستصحاب عدم الملاقاة إلى حين الكرية، لأنه مثبت، كما ذكرناه فى الصورة الثانية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٥

و الثانى: - و هو ماله مادة - لا ينجس بملاقاة النجاسة (١).

و مما ذكرنا فى هذه الصور و ما قبلها يظهر الكلام فيما لو فرض العلم بحدوث الملاقاة حين الكرية و احتمال استمرارها إلى ما بعد

ارتفاعها، فإن استصحاب الملاقاة إلى ما بعد زمان الكرية يقتضى النجاسة، واستصحاب الكرية فى تمام أزمنة الملاقاة يقتضى الطهارة. فإن جرى الأول وحده - كما فى صورة العلم بتاريخ ارتفاع الكرية - كان حاكما على استصحاب طهارة الماء، ولزم البناء على نجاسته. وإن جرى الثانى وحده - كما فى صورة العلم بتاريخ ارتفاع الملاقاة - أو لم يجرى معا - كما فى صورة الجهل بالتاريخين - لزم البناء على الطهارة.

وما تقدم من المباني الأخرى فى جريان الأصل فى مجهول التاريخ ومعلومه وتعارض الأصلين جار هنا. وتفصيل ذلك يعلم مما تقدم. والله سبحانه وتعالى العالم.

هذا تمام ما أردنا التعرض له من الفروع التى أهملها سيدنا المصنف قدس سره. و بقيت فروع أخرى أشار إليها فى العروة الوثقى أهملناها، لعدم أهميتها، أو لظهور الكلام فيها مما تقدم. والحمد لله رب العالمين. وهو ولي العصمة والسداد.

(١) يعنى: وإن لم يكن كرا، كما نسبته فى الجواهر إلى المشهور، بل ربما ادعى الإجماع عليه فى بعض الأقسام كالجارى، وإن وقع الخلاف فى بعضها، على ما يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

و يقتضيه عموم التعليل فى صحيح ابن بزيع عن الرضا عليه السلام: «ماء البئر واسع لا يفسده شيء، إلا أن يتغير ريحه أو طعمه، فينزع حتى يذهب الريح و يطيب طعمه، لأن له مادة»، ونحوه صحيحه الآخر «١»، فإنه قد تضمن فى صدره الحكم بعدم الانفعال، وفى ذيله الحكم بالطهارة بمجرد زوال التغير، والتعليل إما أن يرجع

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٦

...

للأول، لأنه الذى سيق له الكلام بالأصل، أو للثانى، لأنه الأقرب، أو لهما معا، لمناسبته لهما معا ارتكازا، واحتياجهما معا للتعليل، حيث وقعا موردا للكلام، بل أطبق العامة - كما قيل - على خلافهما، واستفاضت به النصوص. أما على الأول والثالث فالاستدلال بعموم التعليل واضح.

وأما على الثانى فلأن رافعية المادة للنجاسة تستلزم دافعتها لها عرفا. بل ذكر المحقق الخراسانى قدس سره أنها تقتضيه بالأولوية. على أنه لو غرض النظر عن التلازم بينهما فمقتضى الإطلاق ارتفاعهما بمجرد حدوثها مع فرض عدم التغير، فلا يكون وجودها إلا رتبيا، ولا استقرار لها فى الزمان، ومثل ذلك لا أثر له عملا، ليقبل الجعل شرعا.

نعم، هو موقوف على التعدى عن النجاسة الموجبة للتغير التى هى مورد الحديث والتعليل، ولا- ينبغى الريب فيه، لفهم عدم الخصوصية، بل القطع به بعد معلومية أن التنجس مع التغير أولى بالبقاء وأقوى من التنجس بدونه. فتأمل جيدا.

هذا، مع أن التردد بين الوجوه المذكورة إنما يتجه لو كان كل من الحكمين مستقلا عن الآخر ومجعولا فى قبالة، وهو خلاف ظاهر الحديث الشريف، فإن مقتضى تفريع قوله عليه السلام: «فينزع» على ما قبله كون الحكم الثانى من شؤون الحكم الأول ومرتبيا به و مترتبا عليه، ويتعين رجوع التعليل للأول لا غير، ولا معنى لرجوعه إلى الثانى فقط وإن كان أقرب، لأن الأقربى إنما تقتضى ترجيحه لو كان مستقلا عن الأول، بحيث يكون رجوع التعليل للأبعد مستلزما لخلو الأقرب عنه مع افتقاره إليه، لا فى مثل المقام مما كان تعليل الحكم الأول موجبا لاستغناء الثانى عن التعليل، لأنه من شؤونه وتوابعه.

بل إرجاع التعليل للثانى حينئذ مخالف للظاهر جدا، لأن مقتضى تفريعه على الأول كون الأول هو العلة له، فيستغنى عن التعليل، ولا

يحتاج إليه إلا منشؤه الذي سيق الكلام له بالأصل، كما لعله يظهر بالتأمل.

و وجه ترتبه عليه أن المستفاد من الحكم الأول بضميمة التعليل ان عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٧

...

الانفعال مسبب عن أن المادة مقتضية للاعتصام و الطهارة، و حينئذ فمانعية التغير من الطهارة إنما تقتضى النجاسة ما دام التغير موجودا، لا اختصاص تأثير المانع فى فرض وجود المقتضى بحال وجوده، و لا معنى لتأثيره مع ارتفاعه، بل يتعين تأثير المقتضى و ارتفاع أثر المانع مع عدم سقوط المقتضى عن الاقتضاء، كما فى المقام، لوضوح عدم تغير المادة و عدم تنجسها.

و منه يظهر الفرق بين المقام و ما إذا ارتفع تغير الكر من قبل نفسه، فإن الكرية و إن كانت مقتضية للاعتصام، إلا أنها لما كانت قائمة بالماء و كان تغيره موجبا لانفعاله كان ذلك مسقطا للمقتضى عن الاقتضاء ارتكازا، فلا يؤثر بعد ارتفاع المانع. نعم، لو اتصل المتغير بكر لم يتغير اتجاهه كونه نظير المقام فى كونه عاصما للماء بعد ارتفاع تغيره و مطهرا له، لا اشتراكه معه فى الجهة الارتكازية التى أشار إليها التعليل.

هذا، و قد يقال: ان التعبير عن ماء البئر بالسعة لا يراد به السعة الحكيمية بلحاظ اعتصامه، ليكون قوله عليه السلام: «لا يفسده شىء» تأكيدا و تفسيراً له، و يستدل بعموم تعليله، بل المراد به كثرته وسعته وجوده فلا يعم القليل.

وفيه: - مضافا إلى ما قيل من عدم مناسبة التعبير عن الكثرة بالسعة - أن حمل السعة على الكثرة يقتضى سوقها لتمهيد الحكم بعدم التنجس و تعليله، فلا- موقع لتعليل الحكم المذكور بعد ذلك بأن له مادة، بل لا بد من جعل ذلك تعليلا للسعة، لبيان أن الكثرة الموجبة للاعتصام نعم الكثرة الحاصلة من الاتصال بالمادة، و لا يعتبر فيها وحدة الماء عرفا و اجتماعه، فينفع فى إثبات المطلوب. و أما ما ذكره شيخنا الأ-عظم و حكاه عن البهائي قدس سرهما من إجمال التعليل، لاحتمال رجوعه إلى ترتب ذهاب الريح و طيب الطعم على الترح، نظير قولك:

لازم غريمك حتى يوفيك حقك، فإنه يكره ملازمتك.

ففيه: ما أشار إليه غير واحد من ان الكلام غير مسوق لبيان ترتب ذهاب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٨

...

التغير على الترح، بل لبيان توقف الطهارة على الترح الرافع للتغير، و ليس ترتب ذهاب التغير على الترح فى الجملة إلا- متصيذا من ذلك، و صرف التعليل إلى القضية المتصيذة التى لم يتصد المتكلم لبيانها بعيد جدا.

نعم، لو كانت «حتى» للتعليل كان الكلام مسوقا لبيان ترتب ذهاب التغير على الترح و أمكن صرف التعليل إليه.

لكنه خلاف الظاهر، إذ لا- إشكال فى عدم إرادة مسمى الترح بنزع البعض، لعدم ترتب ذهاب التغير عليه، و لا نزع الكل، لارتفاع موضوع طيب الطعم معه، بل المراد النزع الخاص المناسب لحملها على الغائية، و هو النزع منه إلى أن يذهب تغيره، فيكون ذهاب التغير قيدا فى الترح، كما يكون ترتبه عليه فى الجملة متصيذا لا يمكن صرف التعليل إليه.

هذا، مضافا إلى أن ترتب ذهاب التغير على الترح فى الجملة- مع كونه أمرا خارجيا لا- يناسب اهتمام الشارع بتعليله- مستغن عن التعليل لوضوحه.

و منه يظهر الفرق بين الحديث الشريف و المثال الذى ذكره، إذ ليس فى المثال المذكور ما يصلح لصرف التعليل إليه إلا ترتب الوفاء

على ملازمة الغريم، و هو كاف في تعيين «حتى» للتعليل، و ليس هو من الوضوح بحد يستغنى عن التعليل، كما أن التعرض له ليس خارجا عن وظيفة المتكلم.

فالإنصاف أنه لا مجال للتشكيك في رجوع التعليل للحكم بالاعتصام و قوة ظهوره في عاصمية المادة مطلقا، كما ذكرنا. نعم، الرجوع إليه موقوف على العمل بالحديث في البئر، أما لو فرض إهماله فيها أشكال الاعتماد عليه في غيرها، إذ كما يمكن أن يكون إهماله فيها لخصوصية مخرجه عن عموم عاصمية المادة، يمكن أن يكون لعدم تمامية العموم المذكور، و لا قرينة على أحد الأمرين، و خروج المورد عن عموم العام يوهنه، لصعوبة التفكيك بين المورد و الوارد في أعمال أصالة الظهور عرفا، و ليسا مفادين متباينين ليسهل التفكيك بينهما في الحجية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٧٩

...

□

إلا أن الظاهر هو العمل بالعموم في مورده- كما يأتي إن شاء الله تعالى - فيتجه الاستدلال به في المقام. □ هذا، و يمكن الاستدلال أيضا بما دل على اعتصام ماء الحمام، الذي يأتي الكلام فيه في المسألة التاسعة عشرة إن شاء الله تعالى، بناء على ما هو الظاهر من عدم كون عنوان الحمام دخيلا- في موضوع الحكم، و أن المراد به الإشارة إلى المياه الخارجية الموجودة في الحمامات. و هي مياه الحياض الصغيرة، بلحاظ فرض المادة لها، فيتعدى منها إلى جميع ما له مادة. نعم، يلزم الاختصار فيها على المتيقن من الخصوصيات المحتمل دخلها في الحكم و تحققها في مياه الحمامات الموجودة في عصر صدور الروايات، لعدم الإطلاق فيها بعد فرض عدم دخل عنوانها في موضوع الحكم و عدم تحديد موضوعه فيها، بل هي نظير القضايا الخارجية يجب الاختصار فيها على المتيقن. فلاحظ.

ثم إنه لو تمّ الدليل على اعتصام ذى المادة فلا مجال لمعارضته بأدلة انفعال القليل، لانحصار تلك الأدلة بالنصوص الواردة في الإناء و الكوز و الدلو و نحوها، و نصوص الكر الدالة بمفهوم الحصر على انفعال ما دونه، و الأولى مختصة بما لا مادة له، و الثانية و إن كان بينها و بين أدلة اعتصام ذى المادة عموم من وجه، إلا أنه يلزم تقديم أدلة الاعتصام بحمل تلك النصوص على غير ذى المادة، لثلا يلزم إلغاء خصوصية المادة في أدلتها، إذ لو حملت نصوص المادة على ما بلغ الكر كفى في الاعتصام الكرية و لا أثر للمادة. و كذا الحال في غير نصوص الكر من أدلة الانفعال لو فرض لها إطلاق أو عموم يشمل ماله مادة.

هذا، و لو فرض استحكام التعارض بين أدلة الاعتصام و الانفعال فقد ذكر سيدنا المصنف قدس سرّه أن المرجع عموم النبوى «١» الدال على اعتصام الماء مطلقا و لو

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٠

...

كان قليلا، أو أصالة الطهارة.

لكن تقدم غيره مرة الإشكال في الاستدلال بالنبوى.

نعم، قد يستدل بالعموم المستفاد من ترك الاستفصال في بعض النصوص التي أشرنا إليها في أدلة القول بعدم انفعال القليل.

لكن النصوص المذكورة بين ما هو مختص بما لا مادة له، ولا بد من حمله على الكر، وما لا عموم فيه للماء القليل بنفسه لقريته فيه. فالأول: كصحيح ابن زريع: «كتبت إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء ويستقى فيه من بئر، فيستنجى فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب، ما حده الذى لا يجوز؟ فكتب: لا يتوضأ من مثل هذا إلا من ضرورة إليه» (١)، ونحوه موثق أبى بصير (٢) وغيره (٣).

و الثانى: كموثق سماعة: «سألته عن الرجل يمر بالميتة فى الماء. قال: يتوضأ من الناحية التى ليس فيها الميتة» (٤)، فإن الأمر فيه بالوضوء من الناحية التى ليس فيها الميتة موجب لقرب احتمال فرض الماء قد تغير بعضه بالميتة دون بعض، وهو لا يكون إلا فى الكثير. وقريب منه فى ذلك كثير من النصوص (٥) المفصلة بين تغيره وعدمه، فإن فرض عدم التغير مناسب لكثرة الماء جدا. على أنه لا يبعد عدم الإطلاق لبعضها، لورودها فى مقام بيان كون التغير موجبا للانفعال، وليست فى مقام البيان من جميع الجهات. فتأمل. وأما ما ذكره من أن عدم الانفعال مقتضى أصالة الطهارة لو فرض سقوط

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٥.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٣، ١٦. و باب: ٩ منها حديث: ١٣ و ١٦.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٥) راجع الوسائل باب: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨١

إلا إذا تغير (١) على النهج السابق فيما لا مادة له (٢).

العمومين بالمعارضة.

فهو كما ذكره، بل الأولى الرجوع فيه لاستصحابها.

هذا، مع أن من الظاهر أن العموم والأصل لا يقتضى الحكم الثانى الذى تضمنه الصحيحان، وهو طهارة الماء النجس بالاتصال بالمادة، بل مقتضى الاستصحاب نجاسته، وإن كان ذلك خارجا عن محل الكلام. اللهم إلا أن يتمسك فيه بالصحيحين المتقدمين، لعدم المعارض لهما فى ذلك. فتأمل جيدا.

(١) لما تقدم فى أدلة تغير الكر من الإجماع والنصوص، فإن بعض الأصحاب وإن نقل الإجماع على النجاسة فى الموارد الخاصة كالجارى والمحقق، إلا أن المستفاد من ملاحظة كلامهم فى الموارد المذكورة أن التغير منجس لجميع أقسام الماء، وهو الذى نسبته فى المعتبر إلى أهل العلم كافة، وقال فى الجواهر: «أما نجاسة الجارى بذلك، بل جميع المياه، فلا أعلم فيه خلافا، بل عليه الإجماع محصلا و منقولا كاد يكون متواترا. وفى المنتهى أنه قول كل من يحفظ عنه العلم».

كما أن عموم النصوص للمقام مما لا ينبغى التأمل فيه، وكفى دليلا على انفعال ذى المادة مع التغير إطلاق صحيح حرزى: «كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب» (١) و خصوص نصوص البئر، و منها صحيحا ابن زريع المتضمنان للتعليل بالمادة.

(٢) من اعتبار التغير بصفات النجاسة و عدم كفاية التغير التقديرى و غير ذلك، فإن بعض أدلة تلك الخصوصيات لو اختصت بما لا مادة له فخصوصية موردها ملغية بعد ما علم من عدم اختصاص حكم التغير به، و عدم احتمال اختلاف التغير المنجس بحسب الموارد.

فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٢

من دون فرق بين ماء الأنهار (١)، و ماء البئر (٢)،

□

(١) الكلام فيه هو الكلام في الماء الجارى، الذى يأتى الكلام فيه فى المسألة السادسة إن شاء الله تعالى.

(٢) كما فى القواعد و عن أكثر كتب العلامة، و نسب إلى المشهور بين المتأخرين، و عن الشهيد فى نهاية المراد أنه مذهب العمانى، و حكى نسبه إلى أبى عبد الله الحسين الغضائرى و محمد بن جهم، و عن الهداية: «ماء البئر واسع لا يفسده شىء» [١] ثم ذكر مقادير النزع من دون تصريح بالنجاسة.

و نسب القول المذكور للشيخ قدس سره فى التهذيبين. لكن كلامه فيهما ظاهر فى النجاسة مع العفو عن الاستعمال جهلا، و قد يظهر من غيره - على ما حكى.

و كيف كان، فالقول بالطهارة مطابق لنصوص كثيرة.

منها: صحيح ابن بزيع المتقدم، و نحوه صحيحه الآخر، و صحيحه الثالث المختصر «٢».

و منها: صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: لا يغسل الثوب، و لا تعاد الصلاة مما وقع فى البئر، إلا أن يتنن، فإن أتت غسل الثوب و أعاد الصلاة و نزلت البئر» «٣»، لظهوره فى عدم وجوب النزع مع عدم التنن.

و مثله فى ذلك صحيح محمد بن مسلم: «أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن البئر يقع فيها الميتة. فقال: إن كان لها ريح نزع منها عشرين دلوا» «٤»، بناء على أن ذكر العشرين لغلبة زوال الريح بها، و إلا كان مجملا.

[١] نقله عنها فى مفتاح الكرامة و هو الموجود فى نسختين مخطوطتين منها، و يناسبه ما فى صحيح ابن بزيع. لكن فى النسخ المطبوعة: «و ماء النهر واسع». منه عفى عنه.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٣

...

و منها: صحيح زرارة «١» و موثق ابنه الحسين «٢» الواردان فى الاستقاء من البئر بحبل من شعر الخنزير المتقدمان فى أدلة القول بعدم انفعال القليل بالمتنجس، بناء على المفروغية فيها عن نجاسة شعر الخنزير، حيث يدلان حينئذ على عدم انفعال البئر بمماسه الحبل و جواز الوضوء منها.

لكن تقدم الإشكال فى ذلك. فراجع.

نعم، قد يستدل بخبر زرارة الوارد فى الاستقاء بجلد الخنزير «٣»، المتقدم فى أدلة القول بعدم انفعال الماء القليل بالنجس، إذ من البعيد

عدم المفروغية فيه عن نجاسته، فعدم التنبيه فيه على انفعال البثر ظاهر في عدمه.

اللهم إلا- أن يقال: إنما يدل عدم التنبيه على ذلك لو كان الانفعال مما يخفى على السائل، وربما يدعى وضوحه بمقتضى الأدلة الكثيرة الآتية بنحو يستغنى عن التنبيه و يلزم بصرف السؤال لخصوص حكم الاستقاء تكليفا. و لعله لذا لم ينبه فيه على انفعال ما يخرج بالدلو مع أنه قليل منفصل عن المادة.

و منها: صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن بثر ماء وقع فيها زبيل [زنبيل خ. ل] من عذرة رطب أو يابس، أو زبيل من سرقين، أي يصلح الوضوء منها؟ قال عليه السلام: لا بأس» (٤)، و نحوه موثق عمار، إلا- أنه قال: «لا بأس إذا كان فيها ماء كثير» (٥)، بناء على أن التقييد فيه بالكثرة لملازمة وقوع ذلك لتغير البثر مع عدمها، لا لاعتبار الكرية في اعتصام البثر، و إلا كان من أدلة القول بذلك، الذي يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

و الإشكال في الاستدلال بهما.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣. و أورده مع تتمه له في باب: ٣٣ من أبواب الأطحمة المحرمة حديث: ٤، ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٦.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٤

...

تارة: بأن العذرة و السرقين أعم من النجس.

و اخرى: بأن وقوع الزبيل المذكور في البثر لا يستلزم إصابه ما فيه لمائها.

كما ترى لاندفاع الأول: بأن العذرة ظاهرة في عذرة الإنسان عرفا، بل لغة، على ما صرح به غير واحد من اللغويين، كما يشهد به ما ذكره من أن منشأ تسميتها بذلك أنهم كانوا يلقونها في أفنية الدور التي هي عذراتها. و لا أقل من كونه المتيقن منها. و لا سيما مع مقابلتها بالسرقين في الرواية، بل لا أقل من شمولها لها، المصحح للاستدلال بعدم الاستفصال.

و اندفاع الثاني: بأن الظاهر كون ذكر الزبيل لبيان مقدار الواقع في البثر من العذرة و السرقين، لا لبيان وقوعه فيها معه. مع أن غلبة ملازمة وقوع الزبيل لملاقاة ما فيه مانع من الحمل على عدم الملاقاة لو فرض إمكانه خارجا.

و أضعف من ذلك الإشكال في الاستدلال بغير واحد من نصوص المقام.

تارة: بحملها على المصنع الذي يزيد ما فيه على الكر أو الغدير.

و اخرى: بإمكان أن يراد جواز استعمال الماء بعد النزع في مقابل التعطيل المطلق.

لوضوح مخالفة الأول للظاهر جدا، خصوصا بملاحظة اشتغال بعض النصوص على التعبير بالنزع للظاهر في النزع المعهود.

و أما الثاني فيوهن بأن منصرف السؤال الاستعمال قبل النزع لشيوع مشروعيته، و بعد احتمال مانعية وقوع الزبيل المذكور من استعمال الماء مطلقا ليتمكن صرف السؤال و الجواب إليه.

و كأن ارتكابهم لهذه المحامل و نحوها للفرار من الطرح بعد المفروغية عن تقديم نصوص النجاسة عملا، لا لكونها هي الظاهرة منها بدوا أو بعد الجمع العرفي بينها و بين نصوص النجاسة، و إلا فمخالفتها للظاهر لا تخفى عليهم.

و منها: مرسل على بن حديد عن بعض أصحابنا: «كنت مع أبي عبد الله عليه السلام في طريق مكة، فصرنا إلى بئر فاستقى غلام أبي عبد الله عليه السلام دلوا فخرج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٥

...

فيه فأرتان، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أرقه، فاستقى آخر فخرج فيه فأرء، فقال أبو عبد الله عليه السلام: أرقه. قال: فاستقى الثالث فلم يخرج فيه شيء. فقال: صبه في الإناء، فصبه في الإناء، فتوضأ و شرب» (٢).
وكذا مرسل الصدوق عنه عليه السلام: «كانت في المدينة بئر وسط مزبلء، فكانت الريح تهب و تلقى فيها القدر، و كان النبي صلى الله عليه و آله و سلم يتوضأ منها» (٣).

و منها: النصوص الكثيرة المتضمنة لعدم إعادة الوضوء و الصلاة و عدم غسل الثوب لمن استعمل ماء البئر جاهلا بوقوع النجاسة فيها، كصحيح معاوية بن عمار المتقدم، و صحيحه الآخر عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الفأرة تقع في البئر، فيتوضأ الرجل منها، و يصلى، و هو لا يعلم، أ يعيد الصلاة و يغسل ثوبه؟ فقال: لا يعيد الصلاة و لا يغسل ثوبه» (٤). و قريب منه موثقاً أبي بصير و أبان بن عثمان، و موثق أبي أسامة و أبي يوسف، و خبر أبي عيينة عنه عليه السلام، و موثق يعقوب بن عيثم عنه عليه السلام الوارد في البئر التي يقع فيها سام أبرص (٥)، و نحوها ما تضمن جواز أكل الخبز الذي يعجن بماء البئر التي فيها الميتة إذا أصابته النار (٦)، بناء على ما هو المعروف من عدم كون النار من المطهرات الشرعية للنجاسات المتعارفة، بل لا يبعد شمول إطلاق بعضها لما إذا استعمل الماء جهلا بالحكم مع العلم بالموضوع.

فإن هذه النصوص و إن ظهر منها المفروغية عن تأثير النجاسة شيئاً في البئر يقتضى تركها و نزحها، لأن السؤال عن وجوب التدارك ظاهر في المفروغية عن أن الاستعمال لا- ينبغى وقوعه و لا- يقدم عليه لو لا الجهل، بل صرح في بعضها بالنزح، إلا أنها لا تناسب الانفعال جداً، لما هو المعلوم من أن الطهارة شرط واقعى

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٤.

(٢)المعتبر ص: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢٠.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥، ١١، ١٢، ١٣، ١٩.

(٦) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٦

...

للاستعمال، كما يومئ إليه صحيح معاوية بن عمار الأول الظاهر في أن وجوب النزح لا ينفك عن وجوب الإعادة و أنهما معا من لوازم النجاسة.

على أنه لو فرض تصحيح الوضوء بالماء النجس لمطابقته للأمر الظاهري، و لو في خصوص المورد، إلا- أن عدم تنجس الثوب مع نجاسة الماء مما تأباه المرتكزات جداً.

و كيف يمكن التفكير بين الثوب و الماء الذى أصابه خصوصاً مع العلم بالحال قبل جفاف الثوب، بل و هو فى الماء؟! .
 و قد فصل الشيخ قدس سره فى التهذيب بين التغير و عدمه، فحكم بالعمو فى الثانى دون الأول مع أنهما بملاك واحد بناء على
 النجاسة بالملاقاة، بل إطلاق نصوص النزع شامل لما إذا أوجبت النجاسة التغير، فلو فرض كون النزع بمجرد الملاقاة ناشئاً عن نجاسة
 الماء كان مقتضى إطلاق هذه النصوص العفو عن استعمال الماء النجس المذكور و لو مع التغير، و لا يظن من أحد التزامه، و ما ذلك
 إلا لقوة ارتكاز أن النجاسة تستلزم عدم العفو، بنحو توجب انصراف نصوص العفو عن صورة التغير التى لا إشكال فى النجاسة معها.
 و دعوى: أن العفو مع التغير و إن كان مقتضى إطلاق النصوص، إلا أنه يجب تقييدها بصحيح معاوية بن عمار المتقدم الصريح فى
 عدم العفو منه.

مدفوعة: بأن ظاهر الصحيح المذكور ملازمة النجاسة لعدم العفو، و أن عدم التدارك فى غير صورة التغير لعدم النجاسة، فهو لا ينفع
 القائل بالنجاسة فيها.

هذا، و قد استدلل فى الجواهر على الطهارة بخبر محمد بن القاسم أو صحيحه عن أبى الحسن عليه السلام: «فى البئر يكون بينها و بين
 الكنيف خمس أذرع أو أقل أو أكثر يتوضأ منها؟ قال: ليس يكره من قرب و لا بعد يتوضأ منها و يغتسل ما لم يتغير الماء» (١).
 و فيه: أنه إنما يدل على أن قرب البئر من النجاسة مع عدم التغير لا ينجسها،

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٧

...

و هو أجنبى عن محل الكلام، لعدم الملاقاة بوجه عرفت، و إن أمكن فرض ملاقاة الماء المتصل بماء البئر بمسام الأرض و مجاريها، و
 عدم الانفعال معه خارج عن محل كلامهم.

و كفى بالنصوص الأخرى دليلاً على عدم الانفعال مع اعتبار أسانيد كثير منها و وضوح دلالتها.

و مع هذا كله فقد ذهب إلى القول بالنجاسة جماعة من أعيان الأصحاب و أكابرهم، كالصدوق فى الفقيه و الأمالى، و المفيد، و
 السيد، و الشيخ، و أبى الصلاح، و المحقق، و كثير غيرهم على ما حكى عن بعضهم، بل عن غير واحد نسبته للأكثر أو المشهور، و فى
 المعتبر أنه الأظهر بين الأصحاب، بل عن غير واحد نفى الخلاف فيه، و عن آخرين دعوى الإجماع عليه، و فى الانتصار أنه من
 متفردات الإمامية، و عن غاية المراد أن عليه عملهم فى سائر الأعصار و الأمصار، و عن ظاهر الأمالى أنه من دينهم. إلى غير ذلك مما
 يظهر منه معروفية القول المذكور و اشتهاؤه، خصوصاً بين القدماء.

و يقتضيه منصرف الأمر بالنزع فى النصوص الكثيرة الواردة فى تحديد المقادير المنزوعة المختلفة باختلاف النجاسات الواقعة فى
 البئر.

لوضوح أن الأمر المذكور ليس نفسياً، إذ لا- إشكال فى جواز ترك النزع و هجر البئر، بل هو شرط للانتفاع بالماء، و المرتكز أن
 مانعية وقوع النجاسة من الانتفاع بالماء ليست إلا لانفعاله بها، كما يفعل فى كثير من موارد ملاقاتها.

و فيه: أن الأمر بالنزع و إن كان ظاهراً فى ذلك بدواً، إلا أن نصوص العفو عن الاستعمال المتقدمة مع التنبيه فيها للنزع ظاهرة فى أن
 النزع ليس من جهة النجاسة المانعة من الاستعمال المقتضية للتدارك، فهى من سنخ الحاكم على نصوص النزع المفسر لها، لا من
 سنخ المعارض، لينظر فى الترجيح بينها.

و لا- سيما مع قرب عدم ورود نصوص النزع فى مقام تشريعه، بل لبيان مقداره حسب اختلاف النجاسات مع المفروغية عن أصل

تشريعه من دون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٨

...

تعرض لمنشئه.

هذا مضافا إلى كثير من القرائن في نصوص النزع لا تناسب كونه لأجل تطهير الماء بعد انفعاله بملاقاة النجاسة. منها: شدة الاختلاف بينها في مقدار المنزوح، فإن القاعدة في ذلك وإن اقتضت الاقتصار على الأقل واستحباب الأكثر، إلا أن كثرة ذلك موهنة لظهور النصوص في الانفعال جدا، إذ حمل الأكثر على عدم كونه مطهرا يقرب حمل الأقل عليه مع كونهما من سنخ واحد، ولا سيما مع اتحاد السياق في بعضها، مثل ما اشتمل على نزع الكل لبول الصبي و مطلق البول و الخمر «١»، مع أنه مختص عندهم بالأخير، و غير ذلك مما هو كثير جدا.

و من ثم وقع الأصحاب في كثير من المفارقات في مقام الاستدلال على التحديدات المذكورة تظهر للمتأمل في كلامهم. ومنها: التخيير في كثير منها بين الأقل و الأ-كث، فإنه لا يناسب بيان المطهر الرافع للنجاسة جدا. و لا سيما مع شدة الاختلاف بين أطراف التخيير كمية، كالتخيير بين العشرين و الثلاثين و الأربعين، أو بين الأخيرين، لموت السنور «٢»، و غير ذلك. و منها: ما في غير واحد منها من الأمر بنزع دلاء «٣»، أو دلاء يسيرة «٤»، فإن هذا بدوا ليس من سنخ المجمع، بل من سنخ المطلق الذي يكفى فيه الأقل، و هو ثلاثة، و لو كان هو المراد لكان الأولى ذكره، لأنه الأنسب بالتحديد، فإهمال التحديد به موجب لنحو من الاجمال، و لا- سيما مع عدم كفاية ذلك إجماعا في كثير من موارد تلك النصوص أو كلها، فالإكتفاء به من قبل السائل لا يناسب الحمل

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣، ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢١، و باب: ١٥ منها حديث: ٦. باب: ١٧ منها حديث: ٢، ٥، ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٨٩

...

على التطهير، لأهمية الحكم عملا المقتضية لشدة الحاجة للبيان الواضح.

و منها: التسامح في بعض التحديدات للنجاسة الملاقية، كقولهم عليهم السلام:

«الكلب و شبهه» «١» و: «الفأرة و أشباهها» «٢» و: «شاة أو ما أشبهها» «٣».

و أشدها في ذلك موثق عمار: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل ذبح طيرا فوق بدمه في البئر، فقال: ينزح منها دلاء. هذا إذا كان ذكيا فهو هكذا، و ما سوى ذلك مما يقع في بئر الماء فيموت فيه فأكثره الإنسان ينزح منها سبعون دلوا، و أقله العصفور ينزح منها دلو واحد، و ما سوى ذلك فيما بين هذين» «٤» فإن التسامح في التحديد بهذا النحو من الامام عليه السلام في مقام البيان و اكتفاء السائل به لا يناسب أهمية الحكم.

و منها: الأمر في كثير منها بالنزع في غير مورد ملاقة النجاسة، كاغتسال الجنب و موت الوزغ و العقرب، فإن الالتزام بالانفعال فيها

بعيد عن المرتكزات جدا، و الحمل على عدمه يناسب ذلك فى بقية النصوص، خصوصا مع وحدة السياق فى بعضها. إلى غير ذلك من الجهات التى تظهر بالتأمل فى النصوص، و النظر إلى ما وقع فيه الأصحاب من الاضطراب فى جهات مهمة و فروع كثيرة، فإن ذلك بمجموعه لا يناسب مثل هذا الحكم ذى الآثار المهمة، و لا سيما مع كثرة الابتلاء بالآبار، خصوصا فى تلك العصور، و هو مما يقرب عدم أهمية الحكم جدا.

نعم، قد يستدل على الانفعال ببعض النصوص التى قد تصلح لبيان وجه الأمر بالنزح فى النصوص. منها: صحيح ابن زريع: «كتب إلى رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام عن البثر تكون فى المنزل للوضوء، فيقطر فيها قطرات من بول أو دم، أو

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٠

...

يسقط فيها شيء من عذرة [غيره خ ل] كالبعرة و نحوها ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها للصلاة؟ فوقع عليه السلام بخطه فى كتابى: ينزح منها دلاء» (١) و صحيح على ابن يقطين عن أبى الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «سألته عن البثر تقع فيها الحمامة و الدجاجة أو الكلب أو الهرة. فقال: يجزيك أن تنزح منها دلاء، فان ذلك يطهرها إن شاء الله تعالى» (٢) و موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث طويل: «و سئل عن بثر يقع فيها كلب أو فأرة أو خنزير. قال: تنزف كلها، فان غلب عليه الماء فلينزف يوما إلى الليل يقام عليها قوم يتراوحن اثنين اثنين، فينزفون يوما إلى الليل و قد طهرت» (٣). فان مقتضى تصريح الامام عليه السلام فى الأخيرين و تقريره فى الأول أن النزح لتطهير البثر المناسب لانفعالها و تنجسها بما وقع فيها.

وفيه: أن الاكتفاء فى التطهير على تقدير النجاسة بمسمى الدلاء فى الأولين - كما هو مقتضى الإطلاق فيهما خصوصا الثانى - خلاف إجماعهم - كما قيل - لاختلاف الأمور المذكورة فيهما اختلافا فاحشا، حسب الفتوى و النصوص الأخرى، فهما متروكا للظاهر، فلا بد إما من التزام الإهمال و ورود الجواب لبيان مطهرية النزح فى الجملة مع إيكال التفصيل لبيان آخر، أو التزام نصب القرينة لإرادة العدد الخاص من لفظ الدلاء بالنسبة إلى كل من النجاسات المسؤول عنها، و الأول لا يناسب ورود السؤال و الجواب لأجل العمل، و الثانى مقطوع البطلان، كما أشار لذلك فى الجملة شيخنا الأعظم قدس سره.

فالأقرب الحمل على الاستحباب، و يكون إطلاق التطهير بلحاظ نحو من القذارة تحصل من الملاقاة يكره معها الاستعمال، و هى غير النجاسة التى هى محل الكلام و مورد الأحكام، على ما يأتى إن شاء الله تعالى. فإن ذلك هو المناسب لهذا النحو من التسامح فى التحديد، كما أشرنا إليه

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢١.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩١

...

أنفا. وإلا تعين الالتزام بإجمال الخبرين وعدم صلوحهما للاستدلال.

و منه يظهر حال الثالث، فإن ترك مضمونه إجماعاً موهن للاستدلال به و مقرب لحمله على ما ذكرنا.

كما ظهر حال الاستدلال بما تضمن ترتب الوضوء و الشرب على النزع، حيث قد يظهر منه بطلان الأول و حرمة الثاني بدونه، كصحيح على بن جعفر المتضمن نزع ما بين الثلاثين و الأربعين لسقوط الشاة المذبوحة و هي تشخب دماً، و نزع دلاء يسيرة لسقوط الدجاجة أو الحمامة المذبوحة «١» و للرافع. و خبره المتضمن لنزع سبع دلاء لموت الفارة من دون تقطع و نزع عشرين لموتها مع التقطع «٢». و صحيح الفضلاء المتضمن نزع دلاء لموت الدابة و الفارة و الكلب و الخنزير و الطير «٣»، و مثله خبر البقباقي «٤» إلا أنه لم يذكر فيه الخنزير.

فإنه بملاحظة ما تقدم يتعين حملها على ما ذكرنا.

□

و منها: صحيح عبد الله بن أبي يعفور و عنبسه بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أتيت البئر و أنت جنب فلم تجد دلوا و لا شيئاً تغرف به فتييم بالصعيد، فإن رب الماء رب الصعيد، و لا تقع في البئر و لا تفسد على القوم ماءهم» «٥». فإن تشريع التيمم إنما يكون مع تعذر الماء الطاهر، و هو إنما يتم بناء على الانفعال. كما أن التعبير بالإفساد ظاهر في الانفعال و امتناع استعمال الماء، نظير ظهور التعبير بعدمه في صحاح ابن بزيع المتقدمة في عدم الانفعال. و فيه: ما أشار إليه غير واحد من أن انفعال البئر موقوف على نجاسة بدن الجنب، و هو غير مفروض في السؤال، بل لازمه امتناع الغسل، لنجاسة البدن

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٢

...

و الماء، لا- فساد الماء على أهله بعده، كما كان المناسب عليه التعرض للعفو عن الصلاة بالخبث من جهة التعذر كما تعرض عليه السلام لتهوين ترك الطهارة المائية و الاكتفاء بالتراب.

و دعوى: أن الاغتسال مع طهارة البدن و إن لم يوجب انفعال الماء إلا أنه يمنع من استعماله بمقتضى ما دلت عليه نصوص النزع، و هو كاف في صدق الإفساد، فيكشف عن عدم اعتصام ماء البئر، و أنه كالماء القليل الذي يمنع استعماله إذا اغتسل به من الحدث الأكبر، فينفع بملاقاة النجاسة مثله.

مدفوعة: بأن ذلك لا يكفي في مشروعية التيمم حينئذ، بل يجب الاغتسال به ثم تطهيره بالنزع، فلا بد من كون منشأ النهي عدم إحراز رضا أهل الماء بذلك، أو التسهيل بلحاظ صعوبة تطهير البئر، فيرجع إلى بيان جواز ترك الغسل لا إلى وجوبه، و هو كما يمكن أن

يكون للجهة المذكورة يمكن أن يكون من جهة لزوم استقذار الماء عرفاً أو تعرضه للتعفن، أو تعكره بما يختلط به من طين و نحوه، أو نحو ذلك مما يوجب الرغبة عن استعماله.

و دعوى: ظهور إفساد الماء فى خصوص امتناع استعماله شرعاً لنجاسة أو نحوها.

ممنوعه، و الفرق بين هذا الصحيح و صحاح ابن بزيع أنها قد تضمنت الحكم بعدم الفساد، و ظاهر حكم الشارع بشيء أنه من شؤونه و مجعولاته، أما هذا الصحيح فلم يتضمن الحكم بالفساد، بل النهى عنه، و لا ظهور للمنهى عنه فى كونه أمراً شرعياً، كما لا يخفى.

و منها: صحيح زرارة و محمد بن مسلم و أبى بصير: «قلنا له: بئر يتوضأ منها يجرى البول قريباً منها أ ينجسها؟ فقال: إن كانت البئر فى أعلى الوادى، و الوادى يجرى فيه البول من تحتها فكان بينهما قدر ثلاث أذرع أو أربعة أذرع لم ينجس ذلك شيء، [و إن كان أقل من ذلك نجسها. خ ل] قال: و إن كانت البئر فى أسفل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٣

...

الوادى و يمر الماء عليها، و كان بين البئر و بينه تسعة أذرع لم ينجسها. و ما كان أقل من ذلك فلا يتوضأ منه. قال زرارة: فقلت له: فإن كان مجرى البول يلصقها و كان لا- يثبت على الأرض. فقال: ما لم يكن له قرار فليس به بأس و إن استقر منه قليل، فإنه لا يثقب الأرض و لا- قعر له حتى يبلغ البئر، و ليس على البئر منه بأس، فيتوضأ منه، إنما ذلك إذا استتقع كله» (١). وجه الاستدلال دعوى ظهوره فى تنجس البئر بوصول البول إليها.

لكن قال فى محكى المنتهى: «ان القائلين بانفعال البئر بالملاقاة متفقون على عدم حصول التنجيس بمجرد التقارب، فلا بد من تأويله عندهم لمخالفته لإجماعهم».

و أجاب عنه شيخنا الأ-عظم قدس سره بقوله: «و الانصاف أن هذه الحسنه و إن لم تحمل على ظاهرها من حيث عدم انفعال البئر بمجرد قرب المبال فيها [منها. ظ] إلا أنها ظاهرة فى الانفعال عند العلم بوصول البول إليها».

أقول: إن كان الظهور المذكور بملاحظة أن تنجس البئر بقرب المبال المستلزم لوصول رطوبة البول لها يقتضى تنجسها مع وقوع البول نفسه فيها بالأولوية العرفية.

ففيه: أنه مع فرض سقوطه عن الحجية بمدلوله المطابقى لا مجال لحجته فى المدلول الالتزامى، و فرض حمله فى المدلول المطابقى على الكراهة أو التغير يقتضى حمله عليهما فى المدلول الالتزامى المذكور.

و إن كان بملاحظة قوله عليه السلام فى ذيل الصحيح: «فإنه لا يثقب الأرض و لا قعر له حتى يبلغ البئر.» لظهوره فى التنجيس لو ثقب البول الأرض و بلغ البئر، الذى هو عين المدعى.

ففيه: أن الظاهر أن الذيل المذكور تفصيل فى مورد السؤال، و هو تقارب محل البول و البئر، لا بيان لأمر آخر خارج عنه، فلا بد من أن يراد ببلوغ البول للبئر

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٤

...

و منها: صحيح أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع في الآبار. فقال:

أما الفارة و أشباهها فيترج منها سبع دلاء. و كل شيء وقع في البئر ليس له دم مثل العقرب و الخنافس و أشباه ذلك فلا بأس به» (١).
و قد جعلها شيخنا الأعظم قدس سره ظاهرة في الانفعال. و ضعفه ظاهر، فان ثبوت البأس فيما له نفس أعم من الانفعال، بل ليس هذا الصحيح إلا كسائر نصوص الترح الظاهرة في ثبوت البأس في الجملة، بالاستعمال مع الملاقاة.
هذا تمام ما يستدل به للقول بالانفعال، و قد عرفت عدم تمامية شيء منه.

و لو فرض تمامية ظهوره و غض النظر عما تقدم لم ينهض بمعارضه نصوص الطهارة التي هي أظهر دلالة، خصوصا صحاح ابن بزيع. و لا سيما صحيحه المشتملين على التعليل بالمادة، فإن ظهورهما في بيان الحكم بالطهارة و دفع ما يختلج في النفوس من شبهة الانفعال، و تأكيد ذلك بالتعليل، ملزم بتقديمهما على جميع ما يوهم الانفعال من الأدلة.

نعم، قد يستشكل في نصوص الاعتصام بأن إعراض القدماء عنها يكشف عن اطلاعهم على خلل فيها مانع من العمل بها مهما قوى ظهورها و سندها، بل قوتها مما يزيدا و هنا، حيث لا يحتمل معه كون الاعراض بسبب تخيل قصورها، كي لا يمنع من الاعتماد عليها في حق من يرى تماميتها و فساد منشأ الاعراض.

و لا مجال لتوهم: أن اهتمامهم بتوجيهها و حملها على ما لا ينافي أخبار الانفعال ظاهر في اهتمامهم بها و عدم إعراضهم عنها.
لأن التوجيهات المذكورة لما كانت ظاهرة الوهن فهم لم يذكروها إلا فرارا من الطرح بعد المفروغية عن عدم العمل بها، كما أشرنا إليه عند الكلام في صحيح

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٥

...

ابن جعفر.

نعم، لو كان المدعى كشف إعراضهم عن اطلاعهم على كذبها و عدم اهتمامهم بصدورها، لكان التوجيه مانعا من ذلك، و لذا لم يهتموا بتوجيه روايات العامة.

إلا أن الإعراض المسقط للحجية لا ينحصر وجهه باطلاعهم على خلل في الصدور، بل يكون غالبا لجهات آخر لا تنافي التوجيه فرارا عن الطرح.

لكنه يندفع بعدم ظهور الإعراض منهم بالنحو المسقط للحجية، لما عرفت من ذهاب بعضهم للطهارة، بل يظهر من بعض من يعمل بنصوص النجاسة الاعتداد بنصوص الطهارة في مقام العمل.

فقد تقدم عن الصدوق في الهداية التعبير بمضمون صدر صحيح ابن بزيع.

و في المقنع بعد أن ذكر مقادير الترح للنجاسات و منها العذرة قال: «و إن وقع فيها زنبيل من عذرة رطبة أو يابس أو زنبيل من سرقين فلا بأس بالوضوء منها، و ليس عليك عن أن تترج منها شيئا. و روى عبد الكريم.» ثم ذكر موثق أبي بصير المتضمن العفو عن استعمال الماء جهلا في الوضوء و غسل الثياب و العجن، و قد أشرنا إليه آنفا.

و تقدم من الشيخ قدس سره العفو أيضا عملا بنصوصه التي عرفت ظهورها في الطهارة.

و عن الكليني قدس سره أنه بعد أن ذكر صحيح ابن بزيع المتقدم في أدلة الانفعال قال: «و بهذا الاسناد قال: ماء البئر واسع لا يفسده شيء.» و مقتضى ما يظهر من ديباجة الكافي - من أنه ألفه ليكون مرجعا في أخذ الأحكام لا لمجرد جمع الروايات و أنه عند التعارض

يتعين التخيير - جواز الأخذ برواية الاعتصام إما لعدم منافاتها للرواية الأولى، للجمع بينهما عرفا بما ذكرنا، أو للتخيير بينهما بما ذكرنا. بل هو المظنون من حال أكثر القدماء الذين كان شأنهم ذكر الروايات في كتبهم لعملهم بها لا لمحض الحفظ، وإن لم يصل إلينا كلامهم. وإلا فلو كان طرح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٦

...

الروايات المذكورة، مسلما بينهم لم يخف على أعيان المتأخرين و أكابرهم، و لم يذهبوا للقول بالاعتصام لأجلها مهما قويت دلالتها. نعم، الظاهر تحقق الشهرة من القدماء الذين التزموا بتحرير الفتاوى و حفظت كلماتهم على ما هو ظاهر كلامهم، و مثل ذلك لا يكفي في سقوط نصوص الاعتصام عن الحجية، و لا سيما مع قرب كون منشئه خفاء وجه الجمع بين النصوص عليهم، و ترجيحهم نصوص الانفعال لكثرتها و موافقتها للاحتياط، لا ظهور خلل في نصوص الطهارة لهم مانع من العمل بها في نفسها، و مع ذلك كيف يحصل الوثوق بخلل في النصوص المذكورة مسقط لها عن الحجية، بل الظاهر حجية النصوص المذكورة و رفع اليد بها عن ظاهر نصوص الانفعال لو فرض غض النظر عن المناقشات المتقدمة فيها.

هذا، و لو فرض استحكام التعارض بين النصوص المذكورة و أن اللازم منه التساقط فالمرجع بعد تساقطها نصوص الكر المقتضية للتفصيل بين القليل و الكثير.

اللهم إلا أن يقال: نصوص الكر و إن كانت بدوا شاملة للماء الذي له مادة إلا أن ورود الأدلة باعتصام ذى المادة في الجملة كأدلة ماء الحمام كاشف عرفا عن اختصاصها بالماء الراكد الذي لا مادة له، إذ لو فرض عمومها لما له مادة لزم رفع اليد عن ظهورها في حصر الاعتصام بالكر، و حيث كان ظهورها في ذلك أقوى من ظهور إطلاق الماء فيها في عموم ذى المادة لزم رفع اليد عن عمومها المذكور محافظة على ظهورها في الحصر المذكور.

بل قد يدعى انصراف نصوص الكر في نفسها عن ذى المادة، و أنها ناظرة لاعتصام الماء الراكد بعضه ببعض، و لا نظر فيها للاعتصام بأمر خارج عنه.

و كيف كان، فلا مجال للرجوع في البئر لنصوص الكر، بعد فرض تعارض نصوصها، بل المرجع استصحاب الطهارة، أو أصالتها المقتضية لاعتصامها مطلقا.

و ربما يدعى ترجيح نصوص اعتصام البئر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٧

...

تارة: بموافقتها للكتاب و السنة الدالين على عموم طهارة الماء.

و اخرى: بمخالفتها للعامة، لما قيل من إطباقهم على النجاسة.

و يندفع الأول: بما تقدم في الفصل السابق من أنه لا دليل على عموم طهارة الماء بلحاظ الأحوال لينفى به احتمال انفعال الماء بالملاقاة و يحرز به الاعتصام، و أن غاية ما يمكن إثباته هو عموم طهارة الماء بلحاظ الأفراد بحسب أصله، و هو لا ينفع في المقام.

و يندفع الثانى: بعدم وضوح موافقة نصوص الانفعال للعامة و مخالفة نصوص الاعتصام لهم، لظهور شدة الاختلاف بينهم في ذلك، فالمحكى عن المالكية اعتصام البئر مطلقا مع استحباب النزع، و هو المحكى عن محمد بن الحسن الشيبانى و أبى يوسف من أصحاب أبى حنيفة في ظاهر كلامهما، و عن بشر انفعال البئر و عدم طهارتها بالنزع، لعدم المطهر لأرضها و حيطانها، و عن الشافعية و الحنابلة

التفصيل بين بلوغها قلتين و عدمه كالماء الراكد.

و من الظاهر مخالفة نصوص الانفعال لجميع الأقوال حتى القول بالتفصيل، لأن المتيقن من كثير من نصوص النزح الشمول للكثير، لتضمنها نزح الدلاء الكثيرة و التراوح مع غلبة الماء.

نعم، حكى عن الحنفية و بعض علماء العامة من غير أئمة المذاهب انفعال البئر و طهارتها بالنزح مطلقا، كما هو مفاد النصوص المذكورة، و من الظاهر أن ذلك - لو تم - لا يكفي في الترجيح، إذ لا يراد بموافقة العامة إلا موافقة القول الشائع المعروف بينهم، لا موافقة قول بعضهم مع مخالفة الآخرين.

على أنه كيف يمكن خفاء موافقة نصوص الانفعال للعامة على أعيان الأصحاب و قدمائهم حتى أفتوا بمضمونها و أهملوا نصوص الطهارة لأجلها، مع شيوع الابتلاء بالمسألة المناسب لظهور الخلاف بيننا و بين العامة فيها لو فرض، كما ظهر خلافنا معهم في الأوقات و نحوها.

و ما أبعد ذلك عما ذكره السيد المرتضى قدس سره في الانتصار من أن القول

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٨

...

المذكور من متفردات الإمامية.

و بالجملة: اضطراب كلام العامة و اختلاف النقل عنهم و إهمال أعيان الأصحاب لذلك مانع من الرجوع للمرجح المذكور.

هذا، و عن البصروي التفصيل في انفعال ماء البئر بين بلوغه كرا و عدمه.

و لعله إليه يرجع ما عن الجعفي من اعتبار بلوغها ذراعين في الأبعاد الثلاثة في اعتصامها. إذ لا يبعد ابتناؤه على تحديده الكر بذلك.

و قد يدعى أنه لازم للعلامة و غيره ممن اعتبر الكرية في اعتصام الجارى، لأن البئر لا تزيد عليه. و إن كان لا يخلو عن إشكال.

و كيف كان فقد يستدل له.

تارة: بالنصوص الخاصة، كمؤثر عمار المتقدم المتضمن لعدم البأس بالوضوء في البئر التي يقع فيها زنبيل من عذرة إذا كان فيها ماء كثير، و خبر الحسن بن صالح عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا كان الماء في الركي كرا لم ينجسه شيء» (١)، و الرضوي: «كل بئر عمق مائها ثلاثة أشبار و نصف في مثلها فسيلها سبيل الجارى، إلا - أن يتغير لونها و طعمها و رائحتها» (٢)، فيخصص بها نصوص الاعتصام بعد تقديمها على نصوص الانفعال، أو تكون شاهد جمع بين الطائفتين.

و اخرى: بما أشرنا إليه آنفا من أنه بعد تساقط نصوص البئر بالمعارضة فالمرجع نصوص الكر المقتضية للتفصيل المذكور.

و ثالثة: بغلبة كثرة ماء البئر الموجب لانصراف نصوص الطهارة إليها و قصورها عن صورة القلة، بل هو مقتضى فرض السعة في صحيح ابن بزيع بناء على أنها بمعنى الكثرة، فيرجع مع القلة إلى عموم انفعال القليل.

و رابعة: بأن الترجيح في المقام لنصوص الانفعال، إلا أنه لا بد من تقييدها بالقليل، إذ لو شملت الكثير لزم كون المادة سببا للانفعال، فإن الكثرة عاصمة لماء

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٨.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ١٩٩

...

البئر لو انقطعت عنه المادة و صار من الراكد.

و يشكل الأول: بقصور النصوص المذكورة عن إفادة التفصيل المذكور، إذ لا وجه لحمل الكثرة في الموثق على الكرية، إذ لم يثبت كونها حقيقة فيها شرعا، بل الظاهر منها الكثرة العرفية بالنحو الذي يزيد على الكر، و لعله دفعا لمحدور التغير اللازم من وقوع المقدار المذكور مع عدمها، و إلا فالظاهر أن الكرية لا تكفى في منع التغير بالمقدار المذكور، المستلزم لكون الحكم بالطهارة اقتضائيا. و أما الخبر و الرضوى فضعفهما مانع من الاعتماد عليهما، مع موافقتهما لمذهب بعض العامة، و مخالفتهما لظاهر نصوص الاعتصام و الانفعال معا، لظهور الاولى في خصوصية المادة المناسب لعدم اعتبار الكرية، و كون المتيقن من أكثر الثانية ما زاد على الكر. و لعله لذا حمل الشيخ قدس سره خبر الحسن على التقية، لمخالفة حكم البئر لحكم الغدير عندنا.

و يندفع الثاني: - مضافا إلى ما سبق من ترجيح نصوص الاعتصام - بما تقدم آنفا من قصور نصوص الكر عن شمول ذى المادة، جمعا بين ما دل على اعتصامه في الجملة و ظهورها في الحصر.

و منه يظهر اندفاع الثالث، لانحصار عموم انفعال القليل بنصوص الكر.

و بقیة أدلته مختصة بمواردها كالإناء و الركوة و التور و غيرها مما لا يشمل البئر. على أن الغلبة لو كفت في انصراف الإطلاق فلا مجال لها في المقام مع اشتغال بعض نصوص الاعتصام على التعليل بالمادة. و فرض السعة في صحيح ابن بزيع لا ينهض بذلك، كما تقدم عند الكلام في عموم عاصمية المادة.

كما ظهر اندفاع الرابع، إذ لا وجه لترجيح نصوص الانفعال بعد ما سبق، مع أن المذكور في تقييدها استبعاد محض لا ينهض دليلا على التخصيص، خصوصا بعد ما عرفت من أن المتيقن من كثير منها ما زاد على الكر، و أن القول المذكور مما يظهر من الشيخ خروجه عما عليه الأصحاب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٠

...

نعم، يصلح الوجه المذكور لتأييد القول بالاعتصام مطلقا تقديمًا لنصوصه على النصوص الأخرى.

بقى الكلام في الترح، فقد اختلف القائلون بالطهارة في حكمه، فعن المنتهى و الموجز وجوبه تعبدا، و نسب في كلام غير واحد إلى الشيخ قدس سره في التهذيب، لكن تقدم أن كلامه ظاهر في النجاسة مع العفو عن الاستعمال جهلا. و كيف كان، فعمدة الدليل على ذلك ظهور أوامر الترح في الوجوب المولوى، إما بدوا، أو بعد تعذر حمله على الإرشاد للنجاسة بسبب نصوص الطهارة.

و فيه: أن بعض أدلة الطهارة و إن لم يناف ذلك، مثل ما دل على العفو عن الاستعمال، إلا بعضها ينافيه، لظهور صحيح معاوية بن عمار و محمد بن مسلم في انحصار وجوب الترح بالتغير.

بل لما لم يمكن الالتزام بوجوب الترح نفسيا، إذ لا- إشكال في جواز هجر البئر، بل المراد به توقف الاستعمال عليه - كما هو ظاهر صحيح ابن جعفر، و خبره، و صحيح الفضلاء، و خبر البقباق المتقدم إليها الإشارة في أدلة الانفعال - كان راجعا إلى أن ملاقات النجاسة تقتضى نحوًا من الفساد في الماء، فيدفعه صحاح ابن بزيع الحاكم بسعة ماء البئر و عدم فساده بما يقع فيه، كما يدفعه صحيح ابن جعفر و موثق عمار المتضمنان جواز الوضوء بماء البئر التى يقع فيها زنبيل من عذرة، لقوة ظهورها في عدم توقفه على الترح.

بل أكثر ما تقدم من القرائن المنافية لحمل نصوص الترح على مطهريته للماء بعد انفعاله مانع من حملها على وجوبه تعبدا، كما يظهر بالتأمل فيها.

كما أن ما تقدم في أدلة الانفعال من التعبير بالتطهير - كصحيحى ابنى بزيح و يقطين - آب عن حمل أوامر النزع على الوجوب التعبدى جدا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠١

...

و بالجملة: الحمل المذكور مناف لأكثر أدلة الاعتصام و الانفعال، فلا مجال لحمل أوامر النزع عليه، و لا سيما مع ما أشرنا إليه من عدم قوة ظهور نصوص النزع فى الوجوب، لقرب ورودها لبيان مقدار النزع بعد الفراغ عن مشروعته، لا لتشريعته. فالأقرب حمل نصوص النزع على ثبوت مرتبة من القذارة تحصل بالملاقاة يكره معها الاستعمال، و هى غير النجاسة التى هى محل الكلام و مورد الأحكام، على ما أشرنا إليه آنفا، كما هو الحال فى كثير من المياه التى ورد النهى عن استعمالها مع ثبوت طهارتها. و مثله كثير من موارد الأمر بالغسل مع ثبوت عدم وجوبه.

و مثل هذه القذارة يصح التعبير عنها بالنجاسة، كما ورد نظيره فى صحيح الفضلاء الآخر المتقدم المتضمن لحكم مقارنة البئر للبالوعة، و يصح التعبير عن رفعها بالتطهير، كما تقدم فى بعض النصوص.

لكن بعض مشايخنا منع ذلك.

أولا: لعدم كونه جمعا عرفيا.

و ثانيا: لاستحالة اجتماع الطهارة مع النجاسة و لو بمرتبة ضعيفة منها، لأنهما ضدان، كالسواد الذى يمتنع اجتماعه مع مرتبة ضعيفة من البياض.

و قد رتب على ذلك استحكام التعارض بين النصوص و ترجيح نصوص الطهارة بموافقة الكتاب أو مخالفة العامة، و بعد إهمال نصوص النجاسة لا يبقى دليل على استحباب النزع.

وفيه: أن النجاسة و الطهارة و إن كانتا صفتين متضادتين، إلا أنهما من الأمور الإضافية، فكل قذارة و خبث نحو من النجاسة يكون عدمها طهارة بالإضافة إليها و رفعها تطهيرا منها. و من هنا صح إطلاق الطهارة تارة فى مقابل النجاسة الخبيثة، و اخرى فى مقابل الحدث، كما صح نفيها عن ولد الزنا، و أنه لا يطهر إلى سبعة آباء، إلى غير ذلك من موارد إطلاقها المتفرقة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٢

...

و ليس المراد من ثبوت مرتبة من القذارة فى المقام أنها مرتبة من النجاسة التى هى محل الكلام و مورد الأحكام، بحيث تكون فردا منها، لوضوح استحالة اجتماعها مع الطهارة، كما ذكره، بل هى سنخ آخر يكره معه الاستعمال و يستحب التطهير منه قبله، أو أنها من سنخ النجاسة المذكورة إلا أنها لا تبلغ أدنى مراتبها لتكون من أفرادها و يستحيل اجتماعها مع الطهارة منها.

نعم، لما كان موضوع الأحكام المهمة هو النجاسة بالنحو الخاص ذى المرتبة الخاصة انصرف إطلاق الأدلة إليها، كما انصرف إطلاق الطهارة و التطهير إلى ما يقابلها، حتى صارت حقيقة فيها، و هو لا يمنع من الحمل على غيرها بقرائن خاصة، نظير ما تقدم فى صحيح الفضلاء من إطلاق النجاسة على البئر بمقاربة البالوعة، مع الإجماع على طهارتها، كما تقدم.

و نظير ما اعترف به هو من أنه لو عمل بنصوص النجاسة لزم الجمع بين نصوص النزع المختلفة فى المقدار المنزوح بالاعتصار على الأقل و حمل الأ-كثر على الاستحباب، فكما أمكن حمل نصوص الأكثر على الاستحباب مع ظهورها فى الإرشاد إلى التطهير بقريته نصوص الأقل أمكن حمل جميع نصوص النزع عليه بقريته أخبار الطهارة.

و مع ذلك لا مجال لإنكار كون الجمع المذكور عرفياً، ولا سيما مع معروفة هذا النحو من الجمع بين الأصحاب في المقام وغيره. وقد أشرنا آنفاً إلى أن ذلك هو المناسب للتسامح في التحديد في بعض النصوص و تعبيرهم عليهم السّلام بمثل: «دلاء» و معه لا موجب لما ذكره من حمله على عدم كونهم عليهم السلام في مقام بيان الحكم الواقعي. كما أن ما ذكره من ترجيح نصوص الطهارة بموافقة الكتاب أو مخالفة العامة قد تقدم ما فيه. و أما ما ذكره في توجيه احتمال الاستحباب من حمل الأخبار على التحفظ على نظافة المياه و دفع الاستقذار العرفي. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٣

...

فهو أبعد مما ذكرناه، لأن استحباب النظافة العرفية و إن لم يكن بعيداً عن الأدلة، إلا أنه لا يناسب نصوص المقام الظاهرة في بيان طريق التطهير بتحديد مقادير النزع، لوضوح أن بيان طريق التطهير من الاستقذار العرفي ليس من وظيفة الشارع، فتأمل جيداً. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. تنبيهات:

الأول: إذا تغيرت البثر بالنجاسة فقد اختلفت أقوالهم في مقدار النزع المطهر لها، فبين قائل بكفاية زوال التغير، و ملزم بنزع الجميع إلا مع التعذر، فيتراوح عليه يوماً إلى الليل، أو يكتفى بزوال التغير، و ملزم بأكثر الأمرين من زوال التغير و نزع المقدّر مطلقاً أو مع تعذر نزع الجميع. إلى غير ذلك من الأقوال التي بلغ بها في مفتاح الكرامة إلى ثمانية، مما لا مجال لإطالة الكلام فيه و في أدلته. و الظاهر الاكتفاء بذهاب التغير، كما في القواعد، و جامع المقاصد، و كشف اللثام، و عن المذهب، و المقنعة، و الإصباح، و بقیة كتب العلامة، و الموجز، و البيان، و المدارك و غيرها، و عن الدلائل أنه المشهور بين المتأخرين. و تقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح ابن بزيع المتقدمين المشتملين على التعليل بالمادة، و غير واحد من نصوص النزع المتضمنة لحكم التغير، كقوله عليه السّلام في موثق سماعة: «و إن أنتن حتى يوجد النتن في الماء نرحت البثر حتى يذهب النتن من الماء» «١» و قوله عليه السلام في صحيح الشحام: «فإن تغير فخذ منه حتى يذهب الريح» «٢» و غيرهما. و بها يرفع اليد عن إطلاق نزع البثر في صحيح معاوية بن عمار، فيحمل على نزعها في الجملة و لو بنزع بعضها في مقابل عدم نزعها مع عدم التغير الذي

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٤

...

يستفاد من الصدر، بل لا يبعد كون ذلك هو الظاهر منه بدواً بمقتضى المقابلة بين صدره و ذيله. نعم، لا مجال لذلك في بعض نصوص النزع المتضمنة لنزع الكل أو لنزع مقدار معين، كخبر منهاج: «فإن كانت جيفة قد أجيفت فاستق منها مائة دلو، فإن غلب عليها الريح بعد مائة فانزحها كلها» «١» و صحيح محمد بن مسلم المتقدم المتضمن لقوله عليه السلام: «إن كان لها ریح نزع منها عشرون دلو» «٢» بناء على عدم كون ذلك لملازمة القدر المذكور لذهاب التغير، و لا سيما في نزع الكل لغلبة ذهاب التغير قبله، بل يتعين في مثل ذلك الحمل على الاستحباب، كما حمل النزع في بقیة الموارد عليه بناء على عدم الانفعال.

نعم، بناء على الانفعال بالملاقاة لا يبعد لزوم الجمع بين أكثر الأمرين من ذهاب التغير و نزع ما تقتضيه النجاسة الواقعة مع عدمه، جمعا بين دليليهما، لظهور نصوص الاكتفاء بالنزع المذهب للتغير في النظر لحيثية التغير، فلا ينافي وجوب ما زاد عليه لحيثية الملاقاة، وإن اختلفت في ذلك كلماتهم بما لا مجال لإطالة الكلام فيه.

هذا، و الظاهر كفاية زوال التغير و لو بغير النزع، كما في جامع المقاصد، لظهور التعليل في صحيح ابن بزيع في أن المادة مقتضية للاعتصام و التغير مانع منه، فكما تقتضى دفع النجاسة عند عدمه تقتضى رفعها عند ارتفاعه، للزوم الاقتصار في تأثير المانع على حال وجوده، كما سبق، فذكر النزع فيه ليس الا لكونه مقدمة لارتفاع التغير، لا لموضوعيته، و ذلك هو الحال في سائر موارد ارتفاع التغير عن الماء مع اتصاله بالعاصم.

نعم، يشكل الأمر بناء على الانفعال و إهمال صحيحى ابن بزيع، لان المتيقن من بقاء النصوص الظاهرة في كفاية زوال التغير هو زواله بالنزع، و حملها

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٥

...

على محض مقدميته يحتاج إلى لطف قريحته، و لعله لذا قال في القواعد: «و لو زال تغيرها بغير النزع و الاتصال فالأقرب نزع الجميع و إن زال بعضه لو كان على إشكال» فإن الظاهر ابتناؤه على القول بالانفعال، لأنه ذكره في ضمن فروعه.

الثاني: بناء على انفعال البئر بالملاقاة فهل يقوم الاتصال بالعاصم - كالكر أو الجارى - مقام النزع في التطهير لها، أو لا؟ صرح بالثاني في الجملة في القواعد، و هو المحكى عن جماعة، بل في الجواهر أنه نسب للأكثر. لكن الظاهر الأول، كما صرح به في المعبر، لظهور بعض نصوص النزع في الانحصار به، كقوله في صحيح ابن بزيع المتقدم: «ما الذى يطهرها حتى يحل الوضوء منها؟». و دعوى: أنه وارد لبيان الطريق المتعارف الميسور الذى تختص به البئر.

لا دليل عليها، بل هى مخالفة للظاهر. مضافا إلى أن عمدة أدلة التطهير بالأمر المذكورة هو الإجماع و صحيح ابن بزيع المشتمل على التعليل بالمادة بالتقريب المتقدم فى الكلام على ذى المادة. و لا إجماع فى المقام، و صحيح ابن بزيع لا بد من إهماله على القول بالانفعال.

لكن فى مرسل الكاهلى: «كل شىء يراه ماء المطر فقد طهر» (١)، و إطلاقه شامل للبئر. إلا أنه لو كان حجة فى نفسه و شاملا لتطهير الماء معارض لمفهوم الحصر فى صحيح ابن بزيع المتقدم بالعموم من وجه، و بعد تساقطهما فالمرجع استصحاب النجاسة. و دعوى: لزوم تقديمه لكونه أقوى دلالة من الحصر و يتعدى لغير المطر من الأمور العاصمة بعدم الفصل. غير ظاهرة. و مما ذكرنا يظهر عدم قيام غير النزع مقامه فى رفع الكراهة بناء على الاعتصام.

نعم، لو فرض خروج الماء عن كونه ماء بئر بالاتصال بالجارى أو غيره و الخروج عن البئر فلا يبعد اتفاقهم على كونه بحكم الجارى الذى يطهر بعضه

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٦

...

بعضاً، كما أشار إليه في الجواهر، فهو كسائر المياه المتنجسة، و منها ما يخرج بالزح لو اتصل بالكر أو نحوه، و إنما النزاع فيما يبقى في البئر و يصدق عليه أنه ماؤها، فإن للبئر أحكاماً خاصة، و لا طريق لإثبات ذلك فيها. فتأمل جيداً.

الثالث: الظاهر عدم الإشكال بينهم في عدم انفعال البئر بمجرد القرب من البالوعة التي فيها القدر، بل في الرياض و عن الدلائل: أنه بلا خلاف، و في الجواهر: أن عليه الإجماع محصلاً و منقولاً، و تقدم عن المنتهى عند الكلام في صحیحۃ الفضلاء دعوى الإجماع عليه من القائلين بانفعال البئر بالملاقاة، فضلاً عن غيرهم.

و لعل ما عن الذخيرة من أنه المشهور في قبال ما عن بعضهم من البناء على النجاسة مع ظن وصول الماء، في قبال ما صرحوا به من اعتبار العلم بالوصول، إذ في مفتاح الكرامة لم يجد مخالفاً إلا من يقول بذلك. و عليه فلا يكون خلافاً فيما نحن فيه من الطهارة في فرض عدم الوصول.

و يقتضيه - بعد ذلك - نصوص الطهارة مع الملاقاة لعين النجاسة، فإنها تقتضي الطهارة مع مقارنة النجاسة المستلزمة لاحتمال وصول رطوبتها بالأولوية العرفية.

مضافاً إلى خبر محمد بن القاسم المتقدم في ذيل الكلام في نصوص الطهارة بالملاقاة، الذي لا يبعد صحة سنده، كما جزم به بعض مشايخنا. إذ ليس في سنده من يستشكل فيه إلا محمد بن القاسم المذكور، لأنه مشترك بين جماعة ليس بعضهم موثقاً، و عباد بن سليمان الذي لم ينص أحد على توثيقه.

لكن الظاهر أن الأول هو ابن الفضيل ابن يسار النهدي الثقة، بقرينه رواية سعد بن سعد عنه الذي يميز به، لأنه ممن يختص به، كما عن جامع الرواة.

كما أنه لا يبعد وثاقه الثاني، لأنه من رجال كامل الزيارة. مضافاً إلى ما عن الوحيد قدس سره من أنه روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى و لم يستثن روايته القميون، و يروى عنه الأجله مثل محمد بن الحسين بن أبي الخطاب و الصفار و أحمد بن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٧

...

محمد بن عيسى و غيرهم.

هذا، مع ظهور اعتماد القائلين بعدم انفعال البئر بمقاربة البالوعة على هذا الخبر، لانحصار دليلهم به في قبال بعض النصوص الظاهرة في النجاسة، و منها صحيح الفضلاء المتقدم.

و لا يهم مع ذلك تحديد مقدار البعد المستحب، حيث اختلفت فيه كلمات الأصحاب تبعاً لاختلاف الروايات المحمول على اختلاف مراتب الفضل أو الصور، بما لا مجال لطالة الكلام فيه في هذه العجالة.

هذا، و أما لو تغيرت البئر بمقاربة البالوعة من دون وصول النجاسة فظاهر المحقق قدس سره في المعتبر المفروغية عن نجاستها، حيث تعرض لحكم الشك في استناده للبالوعة و قال: «و الأحوط التطهير، لأن سبب النجاسة قد حصل، فلا يحال على غيره. لكن هذا ظاهر لا قاطع، و الطهارة في الأصل متيقنة، فلا تزول بالظن» و هو الظاهر مما عن المنتهى و في جامع المقاصد و الجواهر و غيرها.

و يقتضيه ما تقدم في خبر محمد بن القاسم. و إن كان قد يستشكل فيه بأنه لم يتضمن الحكم بالنجاسة، بل بالكراهة.

إذ لا بد من حمل الكراهة على النجاسة بقرينه النصوص الأخرى الآمرة بالتباعد الظاهرة في كراهة الاستعمال بدونه، فيخرج به عما تقدم في غير البئر من عدم الانفعال بالتغير بمجاورة النجاسة، كما أشرنا إليه هناك. فتأمل.

نعم، لا بد من استناد التغير للبالوعة، لانصراف الخبر المتقدم إليه، كما لا بد من العلم به، ولا يكفي الظن، فضلا عن الشك، لما تقدم من المعتبر.

الرابع: حيث تضمن صحيح ابن بزيغ تعليل اعتصام البثر بالمادة فلا بد من الاقتصار فيه على صورة بقاء المادة و اتصالها، فلو فرض انقطاعها حكم بالانفعال.

و به يخرج عن إطلاق بقية نصوص اعتصام البثر، لأقوائية التعليل بلا إشكال. بل الظاهر أن ذلك إجماعي لا يحتاج إلى استدلال.

نعم، يقتصر في ذلك على ما إذا كان دون الكر، عملا بعموم الكر غير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٨

...

المعارض بالتعليل، إذ ليس مفاد التعليل إلا الانفعال في الجملة، لأن مفهوم السالبة الكلية موجبة جزئية. و هو ظاهر. الخامس: يظهر من كلماتهم نحو اضطراب في تعريف البثر و تحديدها في مقابل العيون و الشمذ و نحوهما، فإن البثر و إن كانت من المفاهيم المعروفة - كما في القاموس - إلا أن معرفيتها باعتبار مصاديقها، لا بنحو يسهل تحديد مفهومها بتعريف و نحوه.

نعم، لا ريب في كونها في قبال الجارى، إلا أن هذا يكون في الشمذ بالمعنى الآتى، كما يكون في العيون، إذ لا ريب في عدم توقف صدق العين على الجريان، بل قد تقف عنه، لضعف نبعها و حصر الماء بحوض و نحوه، فتحديد البثر عنهما ببعض القيود مشكل جدا، و إن كان لا يبعد أخذ نحو من العمق في مفهومها، كما قد يناسبه بعض الاستعمالات للمادة، حيث تدل على نحو من الخفاء و الاستتار قال في القاموس: «و بأر. الشيء خبأه أو ادخره، و الخير قدّمه أو عمله مستورا».

إلا أن هذا - مع عدم وضوحه - من المشكك الذى يصعب تحديده أيضا، و المتيسر في المقام هو الرجوع للعرف في التطبيق، لأنه يكشف عن تحديد المفهوم في الجملة.

نعم، قد يدعى عموم حكمها لكل ماء نابع راكد، كما يأتي عن الوحيد قدّس سرّه نسبه للفقهاء. لكنه غير ظاهر الوجه بعد قصور عمومات البثر عنه.

و دعوى: عدم خصوصية الإطلاق العرفي، و أن المدار على الركود في مقابل الجريان، الذى هو عاصم للماء في الجملة بلا إشكال. مصادره، و لا سيما مع اختصاص البثر بأحكام تعبدية غير عرفية. و ليس مرجع ذلك إلى دوران أحكام البثر مدار الصدق العرفي، بحيث لو فرض تبدل المفهوم العرفي تبعه الحكم، لوضوح أن الإطلاق العرفي محض طريق لاستكشاف مراد الشارع، من دون أن يكون له دخل في الموضوع، كما هو الحال في سائر موارد الرجوع للعرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٠٩

و ماء العيون (١)،

و منه يظهر أنه لو فرض كون الإطلاق العرفي في بعض الموارد حادثا لم ينفع في إحراز الحكم إلا بضميمة أصالة عدم النقل. فتأمل. و الأمر سهل، بناء على ما عرفت من اعتصام البثر كسائر أفراد ذى المادة.

و مما تقدم يظهر عدم شمول أحكام البثر للماء الجارى في بطن الأرض من منابعه المتصلة بطرق بينها و قنوات كالأنهر، إذ لا ريب في صدق الجارى عليها و خروجها عن المتيقن من مدلول النصوص، لعدم معهودية هذا النحو في العصور السابقة، بل المنصرف من الأمر في النصوص بنزع البثر إخراج الماء الملاقي للنجاسة أو المتغير بها من البثر، لا إخراج غيره مع خروجه هو بالجريان، بل نسبة التغير للبثر في بعض النصوص ظاهر في مكث الماء فيها، كما أن فرض نزح الكل في كثير منها ظاهر في خروج محل الكلام عنها، و فرض

تعذر نزع البئر في بعضها إنما هو لغلبتها و غزارتها- كما فهمه الفقهاء- لا لجريان الماء إليها من غيرها.
و بالجملة: لا ينبغي التأمل في عدم شمول أحكام البئر لذلك بعد أدنى تأمل في حال الآبار في العصور السابقة و في النصوص.
و مجرد إطلاق البئر على ذلك في أعراف بعض البلاد التي يشيع فيها هذا النوع كالنحف الأشرف لا يكفي في تسريته الحكم، لما تقدم من عدم موضوعية الإطلاق العرفي.
فما عن المحقق الأردبيلي قدس سره من احتمال إجراء الأحكام فيما يطلق عليه البئر عرفاً مطلقاً من غير تقييد بنوع و عدم جرى، غريب جداً. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم و هو ولي التوفيق.
(١) مفرد العين، و هي ينبوع الماء، كما في القاموس.
و لا إشكال، بل لا خلاف في اعتصامه مع جريان الماء، لدخوله في الجارى
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٠
...

الذى لا إشكال في اعتصامه في الجملة.
و أما مع عدمه، لضعف النبع و حصر الماء بحوض و نحوه فقد يقال بدخوله في الجارى أيضاً، كما في المسالك و ظاهر الرياض و عن الروض و الذخيرة و الدلائل، و عن الروضة: «الجارى هو النابع من الأرض مطلقاً غير البئر على المشهور».
لكن إن أريد به دخوله فيه لغةً أو عرفاً، بحيث تكون أدلة الجارى شاملة له، فهو خلاف الظاهر، كما صرح به غير واحد، بل السيلاّن مأخوذ في الجارى لغةً قطعاً و عرفاً على الظاهر. □
و إن أريد به دخوله فيه في مصطلح الفقهاء (رضوان الله عليهم) بقريته تقسيمهم الماء إلى الجارى و المحقون و البئر، فحيث خرج عن البئر و المحقون تعين دخوله في الجارى، فيكون عندهم بحكمه و إن لم تشمله أدلته.
فليس هو بأولى من إدخاله عندهم في البئر، كما عن الوحيد قدس سره، حيث قال: «ان النابع الراكذ عند الفقهاء في حكم البئر»، و يناسبه ما في المعتبر في وجه عدم تطهير القليل المتنجس بالنبع من تحته، من أن النابع ينجس بملاقاة النجاسة.
بل مقتضى ما عن المقنعة و التهذيب من انفعال القليل من الغدير النابع و تطهيره بالنزع، و عدم انفعال الكثير منه، خروج النابع الواقف عن الأقسام الثلاثة، إذ المحقون مع القلة لا يطهر بالنزع، و البئر عندهم تنفعل مطلقاً و لو مع الكثرة، و عند المتأخرين لا تنفعل مطلقاً، و الجارى لا ينفعل مطلقاً عند المشهور.
و بالجملة: لا مجال لاستفادة عموم الجارى في الأدلة أو الفتاوى للنابع الراكذ.
نعم، صرح غير واحد باعتصامه. و العمدة فيه عموم عاصمية المادة، المستفاد من عموم التعليل في صحيح ابن بزيع، كما تقدم.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١١
و الثمد (١)، و غيرها مما كان له مادة.

(١) اختلفت كلمات اللغويين في تعريف الثمد، فعرفه غير واحد بأنه الماء القليل الذى لا مادة له، كما في جمهرة اللغة، و عن محكى المصباح و شمس العلوم. و جعله أول المعاني في لسان العرب و القاموس، و به عرف الثمد في مجمع البحرين.
و يناسبه ما عن الخليل من أنه الماء القليل يبقى في الأرض الجلد، و ما عن ابن الأعرابي من أنه القلت يجتمع فيه ماء السماء فيشرب به الناس شهرين في الصيف، فإن الأرض الجلد هي الأرض الشديدة، و القلت النقرة في الجبل و نحوه من الأرض الصلبة تمسك الماء.
فكان الثمد على هذا هو الماء المجتمع في الحفر الطبيعية في الأراضي الصلبة من السيول و نحوها مما لا مادة له، فيخرج عما نحن فيه.

نعم، عن الأصمعي: «هو ماء المطر يبقى محقونا تحت رمل، فإذا كشف عنه أدته الأرض». و لعله إليه يرجع ما قيل - كما في لسان العرب و القاموس - من أنه الذي يظهر في الشتاء و يذهب في الصيف. و ظاهر ذلك أن له مادة، إلا أن مادته بالرشح الحاصل من الرمل، لا بالنبع الحاصل من شقوق الأرض الصلبة. و يشابهه في ذلك ماء التريز، و ما يخرج عند الحفر قرب شطوط الأنهار و نحوها. و كأن هذا هو مراد سيدنا المصنف قدس سره.

و الاعتصام فيه مبنى على عموم المادة للرشح - كما هو الظاهر - عملاً بمقتضى الإطلاق الارتكازي الوارد في التعليل. و لا سيما بقرينة المورد، لأن مادة البئر قد تكون بالرشح، بل في الجواهر أنه قيل إن ذلك هو الغالب فيها. و كأن من أخذ النبع في تعريفها أراد منه ما يعم ذلك.

هذا، و لو فرض الشك في شمول عموم المادة لمثل ذلك فالظاهر أن المرجع هو استصحاب الطهارة المقتضى للاعتصام، لا عموم طهورية الماء، لما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٢

...

أشرنا إليه غير مرة من عدم ثبوت العموم المذكور، و لا عموم انفعال القليل، لما أشرنا إليه عند الكلام في البئر من اختصاصه بغير ذي المادة، و أنه راجع إلى عدم اعتصام القليل في نفسه في مقابل الكر الذي يعصم بعضه بعضاً، فلا ينافي اعتصامه بأمر خارج عنه كالمادة، كما هو المحتمل في المقام.

نعم، لو كانت المادة ضعيفة جداً بحيث يحتاج تجمع الماء منها إلى زمان طويل لم تصلح عرفاً للعاصمية و خرجت عن عموم المادة بمقتضى ظهور كون التعليل بها ارتكازياً، فلا بد من البناء على انفعال الماء لما يظهر من نصوص الكر و المادة من أن الماء لا يعتصم بنفسه، بل لا بد له من عاصم. فتأمل جيداً.

ثم إن الشهيد قدس سره اعتبر في محكي الدروس دوام النبع في اعتصام الجارى، و عن محكى الموجز لابن فهد موافقته. و عن المدارك أن دوام النبع لا يزيد على اعتبار أصل النبع.

و ربما حمل مراد الشهيد قدس سره.

تارة: على الاحتراز عن العيون التى لا يتصل نبعها لضعف الاستعداد فيه، فتنبع آناً و تقف آناً، نظير الدفق.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ٢١٢

و اخرى: على الاحتراز عن انقطاع النبع بسد و نحوه.

و ثالثة: على الاحتراز عما إذا انقطع الاتصال بمحل النبع.

و رابعة: على الاحتراز عن العيون التى يضعف نبعها، فيقف ببلوغ الماء حداً معيناً، و لا يتجدد النبع إلا إذا أخذ منها فيرجع إلى الحد.

و خامسة: على الاحتراز عن العيون التى تنبع في وقت دون آخر، كالعيون التى تنبع في الشتاء و تقف في الصيف. إلى غير ذلك.

أما الأول فهو الذى احتمله الكر كى فيما حكى عنه. و اللازم البناء فيه على عدم الاعتصام فى آن النبع فضلاً عن غيره، لأن المدار فى الاعتصام على المادة لا على النبع و النبع المذكور لا يتصل غالباً بالمادة، بل كل دفعة منه لا تتصل بما وراءها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٣

و لا بد فى المادة من أن تبلغ الكر (١).

نعم، لو أحرز الاتصال بسبب طول زمان النبع أو غيره اتجه الاعتصام حال النبع إذا كانت المادة بقدر الكر أو كان المجموع كرا، كما سيأتي.

و منه يظهر الوجه في عدم الاعتصام في الثاني و الثالث حين الانقطاع. و إن كان من البعيد حمل كلام الشهيد عليهما، لوضوح حكمهما.

و أما الرابع فهو يشمل القسم الثاني من العيون الذي سبق الكلام فيه، و من ثمَّ احتمل في مفتاح الكرامة حمل كلامه عليه، كما يشمل الشم.

لكن لا- وجه لعدم الاعتصام فيه، لما أشرنا إليه من عدم أخذ النبع في أدلة الاعتصام، بل ليس المأخوذ فيها إلا المادة الصادقة في المقام، و لا سيما مع ان مادة البثر التي هي مورد التعليل كثيرا ما تكون من هذا القبيل.

و أما الخامس فعن الكركي ان أكثر المتأخرين عن الشهيد قدس سره ممن لا تحصيل له فهموا هذا المعنى من كلامه، و أنه لا شاهد له من الأخبار، و لا يساعد عليه الاعتبار، و أنه تخصيص لعموم الدليل بمجرد التشهي و الشهيد منزّه عن مثله. و ما ذكره قدس سره متين جدا.

هذا، و قد اعتبر السيد الطباطبائي قدس سره في العروة الوثقى دوام المادة. و كأنه أراد الاحتراز عن خصوص الشم و نحوه، حيث قال: «يعتبر في المادة الدوام، فلو اجتمع الماء من المطر أو غيره تحت الأرض، و يترشح إذا حفرت لا يلحقه حكم الجارى».

مع أنه صرح بعدم اعتبار استمرار النبع من المادة، بل يكفي الاتصال بها و إن لم تخرج، كما صرح بأن العيون التي تنبع في الشتاء و تنقطع في الصيف تكون عاصمه حال نبعها. و أقره على جميع ذلك بعض الأعظم قدس سره في حاشيته. و يظهر الاشكال فيه مما تقدم.

(١) كما صرح به في القواعد و جامع المقاصد و المسالك في مادة الحمام،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٤

...

و نسبه في مفتاح الكرامة إلى المشهور، و في المسالك و عن الروض و مجمع الفوائد و الدلائل و الذخيرة أنه مذهب الأكثر، و عن المدارك أنه مذهب أكثر المتأخرين.

و عن الشهيد الثاني في فوائد القواعد و الروض و صاحب الكفاية الاكتفاء بكريه المجموع من المادة و ما اتصل بها، و عن بعضهم نقل الإجماع عليه.

و عن الحقائق عدم اعتبار ذلك أيضا، و إليه مال في الجواهر، بل استقرب عدم الفرق في ذلك بين الدفع و الرفع، فكما تكون المادة عاصمه للماء مطلقا تكون مطهرة له بعد نجاسته مطلقا.

و ظاهر المعتبر التفصيل بينهما، حيث قال: «و لا اعتبار بكثرة المادة و قلتها.

لكن لو تحقق نجاستها لم تطهر بالجريان». فتأمل.

و في مفتاح الكرامة عن أستاذه الشريف: «يشترط بلوغ المجموع كرا في عدم قبول النجاسة، و كون المادة كرا في التطهير إذا تنجس ما في الحياض» قال:

«و على هذا يحمل كلام الأصحاب، لأنهم أطلقوا كرية المادة، فيحمل ذلك على التطهير. و من اكتفى ببلوغ المجموع كرا يحمل على الطهارة و عدم قبول النجاسة، و تصح دعوى الإجماع على ذلك».

و كيف كان فالكلام.

تارة: فى الدفع.

و اخرى: فى الرفع.

أما الأول: فقد يستدل لعدم اعتبار كرية المادة فيه بإطلاق أدله عاصميتها.

لكن الأدلة المذكورة منحصرة- كما تقدم- بالتعليل فى صحيحى ابن بزيع و بنصوص الحمام. أما التعليل فسيأتى الكلام فيه فى المقام الثانى.

و أما نصوص الحمام فقد أشرنا آنفا إلى عدم تمامية الإطلاق فيها، لما هو الظاهر من أن عنوان الحمام ليس دخيلاً فى الحكم، و لذا لو فرض العلم بتغير حال الحمامات عما كانت عليه فى عهد صدور الروايات لم يكن مجال للرجوع لتلك النصوص فيها، كما أنه لو فرض خروج الحمام عن كونه حماماً بانهدام و نحوه لم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٥

...

يتبدل حكم مائه.

كما لا يظن بأحد توهم أن مقتضى إطلاق ما دل على اعتصام ماء الحمام إذا كانت له مادة انفعال مائه إذا لم تكن له مادة و إن بلغت كرا، و اعتصامه مع المادة و إن كانت مثل الإبريق، أو أن مقتضى إطلاق ما دل على أن ماء الحمام لا ينجسه شىء اعتصام جميع ما يكون فى الحمام و إن لم يكن فى الحياض الصغيرة المتصلة بالحياض الكبيرة، بل فى الأوانى الصغيرة إلى غير ذلك مما يظهر للمتأمل، فليست خصوصية الحمام ارتكازاً إلا كخصوصية الدار و الطريق و نحوهما لا يراد بها إلا الإشارة إلى الفرد المعهود، و هو ماء الحياض الصغيرة المتصلة بالحياض الكبيرة، و الذى يكون اعتصامه أو عدمه لجبهه خاصه غير كونه ماء حمام.

و حينئذ لا مجال للتمسك بإطلاقها لإثبات عدم اعتبار الكرية فى المادة فضلاً عن عدم اعتبارها فى المجموع، إلا إذا ثبت وجود هذا النحو من الحمامات فى عهد صدور النصوص، و لا طريق لإثبات ذلك، بل من القريب جداً كون مادة الحمامات كثيرة جداً لا تنقص عن الكر مهما كثر الاستعمال عليها، كما هو المشاهد فى عصورنا القريبه.

و ليس هذا من تقييد الإطلاق بالغلبة، ليمنع كبرى و صغرى، بل من سقوط الإطلاق عن الحجية بسبب كون عنوانه غير دخيل فى الحكم الذى هو الشرط فى حجية الإطلاق، لظهور اقتصار المتكلم عليه فى كونه تمام الدخيل فى الفرض، فمع عدم دخله يكون الدخيل فى الغرض أمراً آخر متحققاً فى أفراد المطلق الخارجيه لا بد فى تعيينه من دليل آخر غير الإطلاق.

و مما ذكرنا يظهر حال ما فى الجواهر من أن القول باشتراط الكرية يناهى ما هو كالصريح من الأخبار من أن لماء الحمام خصوصية على غيره من المياه، و أن حملها على بيان ما هو كائن فى غير الحمام، فالمراد أن ماء الحمام كالجارى، لأن له مادة كثيرة و كل ما كان له مادة كثيرة فهو معتصم. بعيد جداً.

إذ فيه: أن خصوصية الحمام غير دخيلة فى الحكم ارتكازاً، بل لا يمكن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٦

...

البناء على دخلها بعد ما عرفت.

إن قلت: هذا إنما يتم فى النصوص المطلقة المتضمنة لاعتصام ماء الحمام، مثل ما دل على أنه بمنزلة الجارى، و أنه كماء النهر يظهر

بعضه بعضاً «١»، بخلاف ما تضمن التقييد بالمادة، و هو خبر بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة» «٢» المنجبر ضعف سنده- لجهالة بكر بن حبيب- بظهور عمل الأصحاب به، و لا سيما مع وقوع صفوان الذي هو من أصحاب الإجماع في طريقه، و رواية منصور بن حازم الذي هو من الأعيان غير مرة عن بكر المذكور. فتأمل.

فإن خصوصية الحمام و إن لم تكن دخيلة في الحكم ارتكازاً، إلا أن خصوصية المادة مما لا مجال لإهمالها، و حينئذ مقتضى إطلاقها عدم اعتبار الكرية في المجموع، فضلاً عن خصوص المادة.

قلت: لا مجال للبناء على الإطلاق المذكور و الاكتفاء بمسمى المادة، كيف و لازمه اعتصام ما في الحياض الصغيرة بأخذ شيء قليل منها و صبه عليها.

فلا بد إما من الالتزام بورود الخبر لبيان اعتصام ماء الحمام باتصاله بالمادة التي من شأنها أن تعصم بقية المياه، لا في مقام بيان المادة العاصمة لماء الحمام، فهو لبيان صغرى اعتصام ماء الحمام بالمادة بعد الفراغ عن كبرى عاصمية المادة للماء، لا لبيان كبرى اعتصام ماء الحمام بالمادة، ليمسك بإطلاقه.

أو الالتزام بأن المراد بالمادة هي المادة المعهودة في الحمامات، و هي الحياض الكبيرة التي تمد الحياض الصغيرة، كما فهمه الأصحاب، و حينئذ لا- مجال للمسك بإطلاقها، إلا أن يثبت كون عدم الكرية من حالات تلك المادة في عهد صدور الخبر، و لا طريق لإثباته، كما تقدم.

و من هنا يظهر أنه لا مجال للاستدلال بإطلاق نصوص الحمام على كفاية

(١) راجع النصوص المذكورة في باب ٧ من أبواب الماء المطلق من الوسائل.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٧

...

كرية المجموع من المادة و ما يتصل بها في الاعتصام.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا من أن نصوص الحمام واردة لبيان أن مادة الحمام و إن كانت أعلى سطحاً من حياضه، إلا أنها شرعاً كالمادة المساوية له سطحاً صالحة لتقويته، فهي واردة لبيان أن المادة المذكورة تصلح شرعاً لتتيممه كرا و إن لم تصلح لذلك عرفاً.

فلا- قرينة في النصوص المذكورة عليه، بل كما يمكن أن تكون كذلك يمكن أن تكون واردة لبيان أن المادة عاصمة له في مقابل الكرية، و حينئذ قد يدعى أنه لا بد في عاصميتها لغيرها من قوتها و اعتصامها في نفسها، كما أشار إليه في جامع المقاصد بقوله: «اشتراط الكرية في المادة هو أصح القولين للأصحاب، لانفعال ما دون الكر بالملاقاة فلا يدفع النجاسة عن غيره». فالإنصاف أن نصوص الحمام غير صالحة للاستدلال في المقام.

و حينئذ يلزم الرجوع في ذلك إلى الأدلة الأخرى.

و الظاهر أنه يبتنى على أنه هل لأدلة انفعال القليل عموم يشمل ذا المادة ليقصر في الخروج عنه على المتيقن، و هو الذي تبلغ مادته الكر، أو لا بل المرجع فيه الأصل المقتضى لعدم انفعاله مع بلوغ المجموع كرا؟ و قد تقدم في البئر أن الظاهر الثاني. و إن كان ربما يخرج عنه بما يأتي في المقام الثاني عند الكلام في مفاد التعليل في صحيح ابن بزيع.

هذا كله مع كون أحد المائتين مادة للآخر عرفاً، و أما لو كان المجموع ماء واحداً فاللازم البناء على عاصمية بعضه لبعض مع بلوغ المجموع كرا، لعموم أدلة الكر، و يأتي الكلام في ضابط ذلك في المسألة الثامنة عشرة إن شاء الله تعالى.

ثمَّ انه لا ينبغي الإشكال في اعتبار كرية المجموع من المادة و ذیها، خلافا لما تقدم من الحقائق و الجواهر، إذ لا مجال لاحتمال تبدل حكم الماء القليل و اعتصامه بمجرد إجراء بعضه على بعض و صيرورة بعضه مادة لبعض، بل المادة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٨

...

إما أن تكون بنفسها عاصمة فيلزم اعتصامها في نفسها ارتكازا، كما تقدم من جامع المقاصد، أو تكون عاصمتها باعتبارها محققة لكرية ذیها شرعا، فيعتبر كرية المجموع، كما تقدم من بعض مشايخنا.

بل ما دل على انفعال القليل و عدم عاصمية بعضه لبعض يقتضى الانفعال في المقام، لصدق القليل على المجموع، و إن كان منصرفا عن خصوص ذی المادة بناء على ما سبق منا. فتأمل.

بل الظاهر مفروغيتهم عن عدم الاعتصام في ذلك، و أن احتمال ذلك في الحمام إنما هو من جهة إطلاق نصوصه، الذي عرفت الاشكال فيه.

و أما الثاني: - و هو الرفع - فلا مجال فيه للاستدلال على عدم اعتبار الكرية في المادة بإطلاق نصوص الحمام، لما تقدم. و لا سيما مع عدم وضوح ورودها في هذا المقام، إذ ليس ما يوهم الدلالة فيه إلا خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب و الصبي و اليهودي و النصراني و المجوسي. فقال: إن ماء الحمام كماء النهر يظهر بعضه بعضا» (١).

لكن الظاهر أنه ليس المراد به تطهير بعضه لبعض بعد تنجسه - كما هو مقتضى مدلوله المطابق - بل الكناية عن عاصمية بعضه لبعض، فيكون واردا في مقام الدفع، كما هو المناسب للسؤال، لظهور أن السؤال عن انفعال الماء بسبب اغتسال هؤلاء لا عن كيفية تطهيره بعد الفراغ عن انفعاله، و هو المناسب أيضا لتشبيهه بماء النهر.

نعم، لا يبعد شمول إطلاق خبر بكر بن حبيب المتقدم لمقام الرفع.

و أما التعليل في صحيح ابن بزيع فاللازم حمله على خصوص ما إذا بلغت المادة كرا، لأنه المناسب لكونه ارتكازيا، لما هو المرتكز من أن ما لا يعتصم في نفسه لا يصلح لتطهير غيره، بل يتنجس به.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢١٩

[مسألة ٦ يعتبر في عدم تنجس الجارى]

مسألة ٦: يعتبر في عدم تنجس الجارى (١)

و لا سيما مع ما هو المعلوم من عدم مطهرية مسمى المادة و إن كانت قليلة جدا، إذ مع ذلك يصلح الوجه الارتكازي المذكور لتعيين المراد بالإطلاق، بنحو يصح الاتكال عليه في مقام البيان.

بل لعل ذلك صالح لبيان المراد من المادة الموجبة للاعتصام و المانعة من الانفعال، إذ من البعيد جدا أن يراد من إطلاق المادة هناك أمر آخر من دون قرينه، و يكتفى بذلك في مقام البيان، بل تقدم في أوائل الكلام في عاصمية المادة تقريبا رجوع التعليل

المذكور في الصحيحين للحكم بالاعتصام و مقام الدفع، دون تطهير ماء البئر بعد ارتفاع تغيره في مقام الرفع، بل هو تابع للحكم الأول و متفرع عليه بنحو يستغنى عن التعليل.

و مقتضى ذلك دوران الاعتصام مدار المادة المذكورة في التعليل وجودا و عدما، و لا بد من حمل المادة المذكورة فيه على خصوص ما تبلغ الكر، بقرينة تفريع مقام الرفع عليه، لما أشرنا إليه قريبا من أن ما لا يعتصم في نفسه لا يصلح لتطهير غيره ارتكازا. و بذلك يتعين الخروج عن الأصل المتقدم في المقام الأول، المقتضى للاكتفاء بكريه المجموع.

(١) لا ريب أن الجارى لغه متقوم بالجريان، لا بالمادة، فلا يشمل الراكد الذى له مادة، و قد تقدم عند الكلام في ماء العيون أنه لا مجال لدعوى شموله له عرفا أو اصطلاحا، و إن كان مثله في الاعتصام، كما أنه يشمل الجارى لا عن مادة.

إلا- أن الظاهر المفروغية عن قصور نصوص المقام و فتاوى الأصحاب عنه في الجملة، ففي جامع المقاصد: «المراد به النابع، لأن الجارى لا عن نبع من أقسام الراكد يعتبر فيه الكرية- اتفاقا ممن عدا ابن أبى عقيل [١]- بخلاف النابع».

[١] الظاهر أن المراد به الإشارة إلى خلاف ابن أبى عقيل في اعتبار الكرية في الراكد، لما تقدم منه من عدم انفعال الماء القليل، لا أنه مخالف في أخذ النبع في الجارى. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٠

...

و لعل منشأ ذلك ما ارتكز في أذهان المتشرعة من أن الجريان بنفسه ليس عاصما للماء، و لا موضوعية له في الأحكام، و لذا لا ريب في عدم ترتبها على ما يجرى في الأرض بإراقة الإناء و نحوها، بل اعتصام الجارى إنما هو باعتبار مادته، فان استحكام الانصراف المذكور أوجب انصراف الجارى عندهم لما له مادة، و حيث كان المعهود من ذلك الأنهار و نحوها مما يكون جريانه مستندا للنبع أخذوا النبع فيه، كما تقدم من جامع المقاصد.

لكن الإنصاف أن المعهود من الجارى لا يختص بما يكون عن نبع، بل قد يستند إلى مثل ذوبان الثلوج، كبعض الأنهار، كما قد يستند إلى الدوالى و النواعير و نحوها مما يكون وروده متقطعا بنحو التوالى المستلزم للجريان، فالمناسب لوجه الانصراف جعل المعيار في الجارى مطلق الاعتصام مع الجريان، سواء استند إلى كثرة الماء- كالأنهار المستندة لذوبان الثلج- أم للمادة التى هى من سنخ النبع أو الرشح، أو التى هى عبارة عن الماء الراكد المتدفع، كماء الأنابيب المتعارفة في زماننا.

و بالجملة: مقتضى الجمود على لفظ الجارى الاكتفاء بفعليته الجريان، و الارتكاز المتقدم لا يقتضى إلا التقييد بالاعتصام. اللهم إلا- أن يقال: لو تمّ هذا في إطلاق الجارى في عرف المتشرعة فلا مجال له في إطلاقه في النصوص و فتاوى الأصحاب الواردة في مقام بيان اعتصام الجارى، لامتناع أخذ خصوصية الحكم في موضوعه، و حيث كان حمله على إطلاقه متعذرا، للقطع بعدم عاصمية الجريان بنفسه- و لو مع القلة و عدم النبع- كان عنوان الجارى غير خال عن الاجمال، و لزم الاقتصار فيه على المتيقن المعروف في عصر صدور النصوص، و الظاهر عدم اختصاصه بما يكون عن نبع، بل يشمل مثل الأنهار الكبيرة المستندة لذوبان الثلوج من الجبال، لصدق الجارى عليها قطعا.

و التزام المجاز فيها لمشابتها للشطوط النابعة صعب جدا، و إن أصر عليه شيخنا الأعظم قدس سرّه مستدلا بعدم اطراده في كل ما يتلبس بالجريان و لو كان قليلا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢١

...

إذ فيه: أن المشابهة كما تكون مع الكثرة تكون مع القلة، لأن الجارى عن نبع قد يكون قليلا أيضا، مع ظهور عدم صحة الاستعمال و لو مجازا مع القلة بدون النبع، فعدم صحة الاستعمال مع القلة و صحته مع الكثرة شاهد بالفرق بينهما، لا بمجازية الاستعمال مع الكثرة. و دعوى: أن إطلاق الجارى على الأنهار المذكورة لتخيل نبعها، و أن المعيار هو النبع، كما ذكره فى جامع المقاصد. ليست بأولى من دعوى: أن ذكر الجريان من حيث ملازمته عرفا لكثرة الماء بنفسه أو بمادته، بحيث يكون قاهرا غير محدود عرفا. و أشكل من ذلك ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن الاستعداد للجريان مقوم لمفهوم الجارى، و ما لا يكون له نبع فاقد لذلك الاستعداد.

إذ فيه: أن ظاهر اسم الفاعل ارادة فعلية الحدث لا بقيد الاستعداد، و ان كان قد يستعمل بنحو الملكة، فيتمحض فى الاستعداد، و هو لو تم اقتضى كفاية النبع و لو مع عدم فعلية الجريان لمانع - كما تقدم من بعضهم - و قد منع قدس سره منه. على أن اختصاص الاستعداد بالنبع لا وجه له، بل قد يكون بالكثرة المقتضية للدافع، و بكثرة المادة غير العاصمة كالثلج. فالإنصاف أن منع صدق الجارى على مياه الأنهار الكبيرة غير المستندة للنبع فى غاية الاشكال. و أما ما ذكره بعض مشايخنا فى توجيه العموم من حمل الجارى على ما يكون له جريان بنحو الدوام أو الغلبة، لأنه لا ماء إلا و له جريان سابقا أو فعلا، فتخصيص بعض أنواعه بوصف الجريان لا بد أن يكون بلحاظ استمرار جريانه أو غلبته، و منه الأنهار المذكورة و نحوها.

ففيه: - مع عدم اشتراك جميع المياه فى عروض وصف الجريان و لو سابقا، كماء البئر و الثمد - أن ظاهر إطلاق الجارى لحاظ فعلية الجريان لا ما يعم سبقه ليشترك فيه جميع المياه و يتعين حمله على الاستمرار أو الغلبة نظير الملكة. مع أن لازم ذلك عدم صدق الجارى على ما يكون فعلى الجريان عن نبع مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٢

...

ينقطع كثيرا و لو لسد محل النبع، و صدقه على ما توقف جريانه لعارض طارئ، و لا يظن من أحد الالتزام بالأول، كما اعترف هو بعدم صحة الثانى.

فالعامة ما ذكرنا من أن عنوان الجارى فى نصوص الاعتصام لا يخلو عن إجمال، للقطع بعدم ارادة المعنى اللغوى على إطلاقه، و عدم وضوح القيد الذى أخذ فيه، و من القريب الاعتماد على بعض القرائن فى الاختصاص ببعض الأفراد المعهودة التى يصعب تحديدها. بل ذلك قد يوجب إجماله فى غيرها من النصوص، كصحيح محمد بن مسلم الآتى الوارد فى تطهير الثوب، لصعوبة التفكيك فى إطلاقات الجارى فى كلام الشارع الأقدس.

فاللازم الاقتصار فى الأدلة المتضمنة لعنوان الجارى على المتيقن و إلحاق غيره به لا - يكون إلا - لفهم عدم الخصوصية، أو لتفقيح المناط، أو لدليل خارج، كعموم المادة و نحوه. فلاحظ.

هذا كله فى مفهوم الجارى، و أما حكمه فاعلم أنه لا إشكال بينهم فى اعتصام الجارى، و فى الاعتبار أنه مذهب فقهاءنا أجمع، و عن المنتهى أنه بإجماع أهل العلم، و عن شرح الموجز دعوى الإجماع عليه، و عن الغنية نفى الخلاف فيه. و الأدلة به متظافرة، كما سيأتى.

هذا، و ظاهر بعضهم و صريح آخرين عدم اعتبار الكرية فيه، و عن الحاشية الميسية و الروض و الدلائل و الذخيرة أنه المشهور، بل عن الذكرى نفى الخلاف فيه ممن سلف على العلامة، و فى جامع المقاصد و عن مجمع الفوائد أن العلامة قد تفرد باعتبار الكرية و

خالف فيه مذهب الأصحاب، و عن الغنية و جمل القاضي و محكى حواشى التحرير للكركى نفى الخلاف فيه صريحا، و هو كالصريح من المعتبر، و الخلاف، و الظاهر مما عن مصاييح السيد الطباطبائي قدس سره. و فى الجواهر: «و يمكن للمتأمل المتروى فى كلمات الأصحاب تحصيل الإجماع على عدم اشتراط الكرية». مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٣

...

و مع هذا فقد صرح العلامة قدس سره فى القواعد باعتبار الكرية، و هو المحكى عن سائر كتبه عدا ظاهر الإرشاد. و عن ظاهر جمل السيد، و فى المسالك أنه الأصح، و فى الروضة و عن الروض الميل إليه، و عن التنقيح أنه الأولى، و فى الروضة نسبته إلى جماعة، و عن الروض نسبته إلى جماعة من المتأخرين.

و لا- يخفى أن النزاع فى الكرية إنما هو فى النابع، و قد يلحق به غيره مما يجرى عن مادة- بناء على دخوله فى الجارى- و أما ما لا مادة له فلا يظن من أحد الإشكال فى اعتبار الكرية فيه، لما أشرنا إليه آنفا من عدم عاصمية الجريان.

إذا عرفت هذا، فقد يستدل للعلامة قدس سره بما أشار إليه فى محكى التنقيح من عموم نصوص الكر الظاهرة فى انفعال القليل مطلقا و إن كان جاريا.

و فيه: - مع ما سبق فى البئر من الإشكال فى شمول العموم المذكور لذى المادة الذى هو محل الكلام هنا- أنه لا بد من رفع اليد عن العموم المذكور بما دل على اعتصام ذى المادة، و عمدته التعليل فى صحيحى ابن بزيع المتقدمين، كما تقدم فى المسألة السابقة. مضافا إلى إطلاق بعض النصوص- التى لا تصلح إلا لتأييد الحكم، لضعفها سندا- عن أمير المؤمنين و الرضا عليهما السلام، المتضمنة على اختلاف ألسنتها: أن الجارى لا ينجسه شيء «١».

و احتمال عدم شمول الجارى للقيل النابع، لما تقدم من إجماله و لزوم الاقتصار فيه على المتيقن. بعيد، لقرب معهودية ذلك سابقا. فلاحظ.

و ربما استدل بنصوص اخرى مختصة بالجارى لا بأس بالكلام فيها تبعا لغير واحد.

منها: صحيح داود بن سرحان: «قلت لأبى عبد الله ع: ما تقول فى ماء الحمام؟ قال: هو بمنزلة الماء الجارى» «٢»، حيث يدل على اعتصام الجارى، بل

(١) تراجع النصوص المذكورة فى مستدرک الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٤

...

على معروفة الحكم المذكور، بحيث يتكل فى بيان الاعتصام على التشبيه بالجارى. و قد استشكل فيه.

تارة: بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أنه بناء على اختصاص ماء الحمام بما إذا بلغت مادته و لو بضميمة ما فى الحياض كرا تكون الصحيحة على خلاف المطلوب أدل، لأن مقتضى التنزيل تساوى الشئيين فى الحكم. و اخرى: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من إجمال الحكم الملحوظ فى التنزيل، إذ يحتمل أن لا يكون هو الاعتصام.

و ثالثة: بما ذكره بعض مشايخنا من أن المشبه به هو الجارى الكثير، لأنه الموجود فى أراضى العرب و الحجاز، و أن المنظور فى التشبيه هو تنزيل كثرة ماء الحمام الجعلية الناشئة من اتصاله بالمادة منزلة كثرة الماء الجارى الحقيقية. و يندفع الأول.

تارة: بأن ذلك إنما يقتضى اعتبار الكرية فى مادة الجارى، أو فى المجموع منها و من الخارج عنها- و لا بأس به- لا فى خصوص الجارى الخارج كما هو مذهب العلامة قدس سره و من تبعه.

نعم، لو كان المراد بماء الحمام مجموع ما فى الحياض مع المادة فقد يتجه ما ذكره قدس سره. إلا أنه خلاف الظاهر جداً، بل الظاهر ارادة خصوص ما فى الحياض، لأنه الذى هو محل الابتلاء و يتوهم انفعاله دون المادة.

و منه يظهر أنه لا مجال لما ذكره قدس سره من أنه بناء على اعتبار الكرية فى ماء الحمام فالمراد تنزيله منزلة الجارى فى رفع القذارة المتوهمه بسبب تدافعه كالجارى، لا فى عدم التنجس، و إلا فمن البعيد إرادة اعتصام الكر بهذه النصوص، لوضوحه.

فإن ذلك- مع كونه خلاف ظاهر النصوص جداً- إنما يحتاج إليه لو كان المعتبر كرية ما فى الحياض، أما حيث كان المعتبر كرية المادة دون ما فى الحياض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٥

...

فلا مانع من بيان اعتصام ما فى الحياض بهذه النصوص دفعا لتوهم كون قلته مقتضية لانفعاله، و تنبيهها على عاصمية المادة له، كما هو ظاهر النصوص فى أنفسها.

و اخرى: بأن ارتكاز اعتصام الجارى و معروفيته بذلك عند المتشرعة بل العرف- بل هو الظاهر من مجموع النصوص- موجب لظهور الحديث فى تنزيل ماء الحمام فى خصوص الاعتصام منزله، لا تنزيله منزله فى التفصيل بين الاعتصام و عدمه، فإن التفصيل المذكور ليس من الواضح بحيث يتكل عليه فى مقام البيان و يكتفى به فى الجواب.

و لذا كان ما دل على تقييد اعتصام ماء الحمام بالمادة أو بكريتها من سنخ المقيد الشارح لموضوع التنزيل فى الحديث و هو ماء الحمام، و ليس من سنخ المجمل و المفصل.

و منه يظهر اندفاع الثانى، إذ لا مجال لدعوى إجمال جهة التنزيل مع معرفية الجارى بالاعتصام و عدم ظهور حكم آخر صالح لحمل التنزيل عليه بحيث يكون مسوقا له دون الاعتصام، و لا- سيما مع كثرة السؤال عن اعتصام ماء الحمام الموجب لانصراف السؤال و الجواب فى الصحيح إليه، و لذا استدل قدس سره به على اعتصام ماء الحمام.

و دعوى: أن الاستدلال به على اعتصام ماء الحمام بعد المفروغية عن اعتصام الجارى لا يصح الاستدلال به فى المقام لإثبات اعتصامه.

مدفوعة: بأن الاستدلال به فى المقام ليس لإثبات أصل اعتصامه، بل لإثبات عمومته لحال القلة بعد الفراغ عن ثبوته فى الجملة، فإنه ليس موردا للإشكال. فلاحظ.

و يشكل الثالث: - مع عدم وضوح انحصار الجارى فى أرض العرب بالكثير، و عدم الموجب للانصراف إلى خصوص ما فى أرض العرب، خصوصا فى كلام الصادق عليه السلام مع مثل داود الذى هو مولى كوفى- بأن ظاهر الصحيح السؤال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٦

...

و الجواب عن حكم ماء الحمام من حيث الاعتصام و عدمه، و ما ذكره إنما يناسب بيان علّة الاعتصام بعد المفروغية عنه. و مثله ما يقال من أن المقصود بالتشبيه ليس هو بيان الاعتصام بل تنزيل جريان المادة على الحياض منزلة جريان الجارى فى عدم إخلاله بالوحدة و إن لم يكن معتصما لقلته.

فالعمدة فى وهن الاستدلال بالصحيح أنه ليس واردا لبيان اعتصام الجارى، لينعقد له ظهور فى الإطلاق صالح للاستدلال على عموم اعتصامه، بل لبيان اعتصام الحمام بعد الفراغ عن اعتصام الجارى فلا ينافى اختصاص الاعتصام بالجارى الكثير، لاختصاص المفروغية به، فهو نظير ما ورد من أن أكل الطين حرام كالهيئة و الدم «١»، حيث لا إطلاق له فى حرمة كل ميتة و دم و إن كانا مما لا نفس له، مثلاً.

و دعوى: أن ذلك يستلزم إلغاء خصوصية الجارى فى التنزيل، لوضوح أن كل ماء كثير معتصم و إن كان راكدا. مدفوعة: بأنه يكفى فى الخصوصية المصححة لذكره فى التنزيل غلبه كريته و اعتصامه. و لا سيما مع كون اعتصامه ارتكازيا، لا تعبديا كالكر الراكد، فهو أظهر أفراد المعتصم. □
و منها: خبر ابن أبى يعفور عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت: أخبرنى عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب، و الصبى، و اليهودى، و النصرانى، و المجوسى. فقال: إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» «٢». فإن المراد فيه بالتطهير الاعتصام الذى هو حفظ الطهارة، لا إحداثها بعد ارتفاعها- كما تقدم- فيدل على اعتصام ماء النهر الشامل بإطلاقه لما إذا كان قليلا.

(١) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ١١ و باب: ٥٩ من الأبواب المذكورة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٧

...

و يظهر الجواب عنه مما تقدم فى صحيح ابن سرحان. و لا- سيما مع ظهوره فى اعتصام النهر بعضه ببعض، لا بالمادة الخارجة عنه، فيناسب كثرته- كما نبه لذلك غير واحد- و إن كان هو لا يناسب حال ماء الحمام. إلا أن يراد منه ما يعم المادة. على أن عموم النهر للقليل غير ظاهر، كيف و عن المصباح: انه الماء الجارى المتسع، و فى مفردات الراغب: أنه مجرى الماء الفائض، و فى الجمهرة: أن أصل النهر السعة و الفسحة، و فى كلام بعضهم أنه فوق الساقية. و منها: صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصيبه البول. قال: اغسله فى المكن مرتين، فإن غسلته فى ماء جار فمرة واحدة» «١»، فإنه بناء على أنه يشترط فى التطهير بالماء غير المعتصم وروده على النجاسة- كما هو مذهب العلامة قدس سره- يكون الصحيح دليلا على اعتصام الجارى، لظهور أن الغسل به إنما يكون بوضع الثوب فيه، لا بوروده على الثوب، لعدم تعارف ذلك.

و فيه: أن الصحيح لما لم يكن واردا لبيان اعتصام الجارى، بل لبيان كفاية المرة فيه، أمكن أن يكون جواز ورود الثوب عليه مشروطا ببلوغه الكر، فإن ذلك ليس تقييدا فيه، بل خروج عن المتعارف فى كيفية التطهير فى قليل من أفراده لأمر خارج عن جهة الإطلاق. و دعوى: أن المناسب حينئذ التنبيه على ذلك للغفلة عنه.

مدفوعة: بأن عدم التنبيه إنما يدل على الاعتصام لو كان الغالب هو قلة الجارى، لانصراف الذهن إليه بسبب ذلك، فيكون عدم التنبيه ظاهرا فى إقرار مورد الانصراف، أما حيث لم تكن القلة بهذا النحو لم يكن لعدم التنبيه ظهور فى ذلك، و لزم الرجوع إلى مقتضى

الأدلة الأخرى.

و منه يظهر اندفاع ما ذكره المحقق الهمداني قدس سره من أنه حتى على القول بعدم اعتبار ورود الماء في التطهير لو كان ملاقة الثوب للماء الجارى القليل سببا

(١) الوسائل ج: باب: ٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٨

...

لتنجسه لكان على الامام عليه السلام التنبيه على ذلك في الصحيح و لو لم يكن مقصودا بالسؤال.

وجه الاندفاع: أن عدم التنبيه مع عدم غلبة القلة لا ظهور له في عدم الانفعال مع عدم كونه مقصودا بالسؤال و لا موردا للإطلاق.

نعم، لو تم ملازمة الاكتفاء بالمرء في البول لاعتصام الماء كان مقتضى الإطلاق المذكور اعتصام الجارى مطلقا و إن كان قليلا.

اللهم إلا أن يقال: الملازمة المذكورة لو تمت فالدليل عليها منحصر بهذا الصحيح و نحوه، لدعوى فهم عدم الخصوصية للجارى، و أن المناط على اعتصامه، و ذلك موقوف على المفروغية عن اعتصام الجارى، فلا بد من ثبوته في مرتبة سابقة، و لا يكفي الصحيح و نحوه في الدلالة عليه. فتأمل جيدا.

□

و منها: النصوص النافية للبأس عن البول في الماء الجارى، كصحيح الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بأن يبول الرجل في الماء الجارى، و كره أن يبول في الماء الراكد» (١) و غيره، فقد استدل بها في الوسائل تبعا لما في الخلاف و عن التهذيب. و فيه: أن نفى الكراهة في الماء الجارى كثبوتها في الراكد لا ينافي الانفعال مع القلة. إلا أن يكون مرادهم الاستدلال على اعتصام الجارى في الجملة من جهة أن الاهتمام بطهارة الجارى يمنع من البول فيه لو كان ينفع به، فعدم التنبيه ظاهر في المفروغية عن عدم انفعاله.

نعم، قد يستدل بموثق سماعه: «سأله عن الجارى يبال فيه؟ قال: لا بأس به» (٢)، بدعوى ظهوره في السؤال عن حكم الماء الذى يبال فيه، لا عن حكم البول فيه.

اللهم إلا أن يقال: كما يمكن أن يكون قوله: «يبال فيه» حالا من الماء

(١) الوسائل ج: باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٢) الوسائل ج: باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٩

اتصاله بالمادة (١)، فلو كانت المادة من فوق ترشح و تتقاطر فإن كان دون الكر ينجس (٢).

نعم، إذا لاقى محل الرشح للنجاسة لا ينجس (٣).

[مسألة ٧ الرائد المتصل بالجارى كالجارى]

مسألة ٧: الرائد المتصل بالجارى كالجارى (٤)،

المسؤول عنه، فيكون المراد به السؤال عن حكمه في فرض البول فيه، كذلك يمكن أن يكون بدلا من الماء لكونه هو الجهة المسؤول عنها.

بل لعل الثاني أظهر بعد النظر في الأخبار الواردة في حكم نفس البول في الماء، لصلوحها لتفسيره.

بل يشكل الأول: بأن المفروغية عن اعتصام الكثير الجارى، و شيوخ استعماله بعد البول فيه تقتضى صرف السؤال إلى خصوص القليل منه، و هو مما ياباه الكلام جدا، بعد غلبه الكثرة فيه.

وقد ظهر من جميع ما ذكرنا: أن العمدية في المقام عموم عاصمية المادة المستفاد من التعليل في صحيحى ابن بزيع.

(١) بلا- إشكال ظاهر، لاختصاص عاصمية المادة بذلك، لمناسبته لكون التعليل ارتكازيا. بل لو فرض التمسك في المقام بنصوص الجارى لزم اعتبار ذلك أيضا، فإنه بعد فرض اعتبار المادة فيه لا بد من اعتبار الاتصال بها لعين الوجه المقتضى لاعتبارها. فتأمل.

(٢) و أما إذا كان بقدر الكر فلا ينجس لعموم نصوص الكر، على ما يأتى فى المسألة الثامنة عشرة إن شاء الله تعالى.

(٣) لاتصاله بالمادة العاصمة. إلا أن تكون المادة ضعيفة بحيث لا تكون متصلة به عرفا، بل كان شبه النضح لا يتجمع إلا بطول المدة. و الظاهر خروجه عن مفروض المتن.

(٤) كما صرح به فى القواعد، و ظاهر شروحها وضوح الحكم. و يقتضيه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٠

فالحوض المتصل بالنهر بساقية يلحقه حكمه، و كذا أطراف النهر، و ان كان ماؤها واقفا (١).

[مسألة ٨ إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة]

مسألة ٨: إذا تغير بعض الجارى دون بعضه الآخر فالطرف المتصل بالمادة لا ينجس بالملاقاة و إن كان قليلا (٢).

عموم عاصمية المادة، لأن المادة مادة له كما هى مادة للجارى.

و كذا لو فرض عدم كون الجارى ذا مادة- بناء على عدم أخذها فيه- إما لما هو الظاهر من اتحادها مع الجارى عرفا، بحيث يكونان ماء واحدا و إن لم يكن بعضه جاريا، فيكفى فى اعتصامه كرية المجموع من الجارى و الواقف المتصل به، فضلا عن كرية الجارى وحده. أو لكون الجارى عاصما له كالمادة، لأن المستفاد من التعليل بالمادة بعد كونه ارتكازيا الاكتفاء فى اعتصام الماء بما يقتضى الاعتصام، و إن كان لا يستمد منه فعلا، و لذا كانت المادة عاصمة للبئر و إن لم تجر عليها فعلا، لصعود مائها، كما تقدم نظيره فى ماء العيون، عند الكلام فيما ذكره الشهيد قدس سره من اعتبار دوام النبع.

هذا، و لو فرض كون الجارى من سنخ المادة ففى اعتبار كريته وحده أو الاكتفاء بكريته المجموع ما تقدم عند الكلام فى ذى المادة.

(١) لا- ريب فى دخول ذلك فى إطلاق الجارى تبعا، بل فى المتيقن منه، لكثرة تحققه فيه و شيوخ الابتلاء به و الغفلة عن اختلاف حكمهما، بنحو يتعذر حمل النصوص و الفتاوى على خصوص ما يجرى منه بالفعل.

و منه يظهر أنه لا- مجال لما ذكره بعض مشايخنا من عدم جريان أحكام الجارى عليه- لو فرض اختصاصه ببعض الأحكام- و إن كان معتصما من جهة المادة.

نعم، قد يتجه ذلك فى مثل الحوض المنفصل عن الجارى عرفا، لخروجه عن المتيقن الذى ذكرناه.

(٢) بل و إن انقطع عما وراء التغير لاستيعاب المتغير لتمام قطر الماء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣١

و الطرف الآخر حكمه حكم الراكد، إن تغير تمام قطر ذلك البعض (١) تنجس (٢)،

لعموم عاصمية المادة للماء و إن كان قليلا، فلا ينجس في المقام بملاقاة المتغير النجس. بل على القول باعتبار كرية الجارى في اعتصامه قد يقال في المقام بعدم انفعال ما قبل المتغير المتصل بالمادة بالتغير، لأنه متدافع إليه. و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن العلو الموجب للجريان لا يمنع من سرياء النجاسة إلى العالى. مبنى على ما تقدم منه في غير ذى المادة من اعتبار قوة الدفع في عدم الانفعال. و قد تقدم الاشكال فيه و الاكتفاء بقوة الجريان المعتد به عرفا، فلو فرض تحققه في المقام لم يبعد البناء على الطهارة و لو للأصل. نعم، كثيرا ما يستوجب الجريان اختلاط المتغير بغيره من غير تدافع بين الأجزاء، و في مثله يتعين الانفعال. كما أنه لو فرض تنجس الأرض الملاقية للمتغير تعين تنجس غير المتغير بالمرور عليها و ملاقاتها بلا إشكال. إلا أن يخص ذلك بالمقدار الذى يصدق غسلها و تطهيرها به، دون ما بعده مما يمر عليها بعد التطهير. و مما ذكرنا يظهر الحال في الجارى لا عن مادة بناء على شمول الجارى له، فان انفعال ما بعد المتغير المتدافع إلى جهته موقوف على قلته و ضعف جريانه جدا. فلاحظ.

(١) بحيث لا يتصل ما بعده بالمادة إلا بواسطته.

(٢) يعنى: إن كان قليلا، لأن المتغير النجس لا يكون واسطة في اعتصام الماء بالمادة، بحيث يصدق أن له مادة، لقصور الاتصال بالمادة المعتبر ارتكازا في عاصميتها - كما تقدم - عن مثله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٢

و إلا (١) فالمتنجس هو المقدار المتغير فقط، لاتصال ما عداه بالمادة (٢).

و أما ما ذكره بعض مشايخنا في وجه عدم صدق أن له مادة بأنه لا يستمد من المادة. ففيه: - مع ما عرفت من عدم اعتبار الاستمداد، بل مجرد الاتصال - أن المراد بالاستمداد هو استمداد المجموع لا كل جزء جزء، و من الواضح أن الجارى بمجموعة يستمد من المادة، و هو يقتضى طهارة جميعه الا المتغير الذى دل الدليل على نجاسته و استثنائه. فالعمدة ما ذكرنا من قصور الاتصال عن مثل ذلك، بقرينه كون التعليل بالمادة ارتكازيا.

بل لو فرض عدم استفادة عموم عاصمية المادة من التعليل، كان قصوره عن الاتصال المذكور متعينا بقرينه مناسبة الحكم للموضوع الارتكازية. و من الغريب ما فى الجواهر من إمكان الاكتفاء بذلك فى الدخول تحت الإطلاقات بعد جزمه أولا بعده. نعم، لو فرض إجمال الأدلة و الشك فى ذلك لم يبعد الرجوع لأصالة الطهارة أو استصحابها، كما ذكر، و لا مجال للرجوع لعموم انفعال القليل، لما تقدم غير مرة من قرب انصرافه إلى بيان عدم اعتصام الماء فى نفسه، فلا ينافى اعتصامه بغيره كالمادة التى فرض احتمال عاصميتها فى المقام، فالمرجع استصحاب الطهارة، لا العموم.

(١) يعنى: و إن لم يتغير تمام ما فى القطر، بل بقى منه ما يصلح لوصل ما قبل المتغير بما بعده.

(٢) الموجب لاعتصامه و إن كان قليلا، كما تقدم.

هذا، و لو لم يكن للجارى مادة فالكلام فيه يظهر مما ذكرناه هنا و ما تقدم فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٣

[مسألة ٩ إذا شك فى أن للجارى مادة أم لا و كان قليلا ينجس بالملاقاة]

مسألة ٩: إذا شك في أن للجاري مادة أم لا، و كان قليلا، ينجس بالملاقاة (١).

الفرع الخامس من الفروع التي استدر كناها في الماء الذي لا مادة له.

(١) كما صرح به السيد الطباطبائي قدس سره في العروة الوثقى و تابعه عليه جملة من الشراح و المحشين.

و كأن محل كلامهم لا- يشمل ما لو شك في انقطاع المادة بعد العلم بوجودها. و إلا فالمتعين البناء على الاعتصام،- كما صرح به سيدنا المصنف قدس سره- لأنها من الحالات الزائدة على ذات الماء التي لا يكون الشك فيها مستلزما للشك في الموضوع، بخلاف الكرية، فإن الشك فيها إنما يكون للشك أو العلم بنقص الماء و لا يحرز معه الموضوع المعتبر في الاستصحاب، كما تقدم في الفرع التاسع من الفروع التي استدر كناها في الماء الذي لا مادة له. فراجع.

و منه يظهر عدم الاشكال فيما ذكره لو كان الشك في ثبوت المادة للماء راجعا إلى الشك في حدوثها له بعد العلم بعدمها سابقا، فان استصحاب عدمها حاكم بانفعاله، كما صرح به سيدنا المصنف قدس سره أيضا.

و إنما الإشكال فيما لو لم يعلم بحالته السابقة أو كان موردا لتعاقب الحالتين مع الجهل بالتاريخ.

و قد يوجه البناء على الانفعال حينئذ.

تارة: بأنه مقتضى عموم انفعال الماء القليل.

و اخرى: بقاعدة المقتضى، لإحراز مقتضى الانفعال و هو الملاقاة للنجاسة، و الشك في وجود المانع و هو المادة.

و ثالثة: بأن تعليق الطهارة و نحوها من الأحكام الترخيضية على عنوان وجودى- كالمادة- يقتضى البناء على عدمها عند عدم إحراز العنوان المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٤

...

و رابعة: بأصالة عدم المادة الراجع إلى استصحاب عدم الأزلى.

لكن الأول من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية من طرف الخاص الذى لا مجال له على التحقيق. مضافا إلى ما تقدم في البئر و غيرها من أن العموم المذكور وارد لبيان عدم اعتصام الماء فى نفسه، و أنه لا يشمل ماله مادة، فلا عموم يقتضى انفعال ذى المادة، ليرجع إليه عند الشك فيها.

كما أنه تقدم فى مشكوك الكرية أنه لا مجال للرجوع للثانى و الثالث.

فالعمدة هو الرابع، لما تقدم من أن التحقيق جريان استصحاب عدم الأزلى. بل هو هنا أبعد عن الاشكال منه هناك، إذ لا ريب فى أن المادة أمر زائد على الماء غير منتزع من مقام الذات، و إنما هى من لواحق الوجود، فيصح سلبها عنه بلحاظ ما قبله أزلا، بخلاف الكرية، حيث تقدم الإشكال فى جريان الاستصحاب المذكور فيها بأنها منتزعة من مقام الذات، فلا يصح سلبها عنه حتى أزلا، على ما تقدم الكلام فيه.

لكن هذا مختص بما إذا لم تعلم الحالة السابقة، أما مع توارد الحالتين، فلا مجال لاستصحاب عدم المادة الأزلى، للعلم بانتقاض عدم المذكور، بل يتعين معه البناء على مقتضى الأصل الحكيم فى الشك المذكور فى الأحكام الخمسة التى تقدم الكلام فيها فى مبحث الشك فى الكرية.

و قد تحصل من جميع ما ذكرنا: أن الشك فى المادة يكون.

تارة: بعد إحرازها.

و اخرى: بعد إحراز عدمها.

و ثالثة: مع تعاقب الحالتين.

و رابعة: مع الجهل بالحالة السابقة، و أن البناء على عدم المادة مختص بالصورة الثانية، لاستصحاب العدم المحمولي، و الرابعة لاستصحاب العدم الأزلي.

أما في الصورة الأولى فيتعين البناء على وجود المادة.

كما أنه في الصورة الثالثة لا يحرز كل منها، و يرجع للأصل في الأحكام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٥

[مسألة ١٠ ماء المطر بحكم ذى المادة لا ينجس بملاقاة النجاسة في حال نزوله]

مسألة ١٠: ماء المطر بحكم ذى المادة لا ينجس بملاقاة النجاسة في حال نزوله (١).

(١) كما صرح به في الشرائع و المعتبر و القواعد و غيرها، و هو في الجملة مما لا إشكال بل لا خلاف فيه نصا و فتوى. ففي صحيح هشام بن سالم: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يبال عليه، فتصيبه السماء، فيكف، فيصيب الثوب فقال: لا بأس به، ما أصابه من الماء أكثر منه» (١)، و صحيح هشام بن الحكم عنه عليه السلام: «في ميزابين سالأ أحدهما بول و الآخر ماء المطر، فاختلطا فأصاب ثوب رجل لم يضره ذلك» (٢)، و صحيح على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «سألته عن البيت يبال على ظهره و يغتسل من الجنابة، ثم يصيبه المطر أ يؤخذ من مائه، فيتوضأ به للصلاة؟ فقال: إذا جرى فلا بأس به. قال: و سألته عن الرجل يمر في ماء المطر قد صب فيه خمر فأصاب ثوبه، هل يصلى فيه قبل أن يغسله؟ فقال: لا يغسل ثوبه و لا رجله، و يصلى فيه و لا بأس [به خ ل]» (٣)، و نحوه خبره، و زاد فيه: «و سألته عن الكنيف يكون فوق البيت، فيصيبه المطر، فيكف فيصيب الثياب أ يصلى [و يصلى خ ل] فيها قبل أن تغسل؟

قال: إذا جرى من ماء المطر فلا بأس» (٤)، و خبره الآخر: «سألته عن المطر يجرى في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب أ يصلى فيه قبل أن يغسل؟ قال: إذا جرى به [فيه خ ل] المطر فلا بأس» (٥)، و غيرها.

هذا، و عن المبسوط، و التهذيب، و الوسيلة، و الجامع، و الموجز اعتبار

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب المطلق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٦

الجريان من ميزاب.

لكن ما فى التهذيب لا يدل عليه، حيث إنه بعد أن ذكر صحيح هشام بن الحكم المتقدم وغيره قال: «الوجه فى هذين الخبرين هو أن ماء المطر إذا جرى من الميزاب فحكمه حكم الماء الجارى لا ينجسه شىء إلا ما غير لونه أو طعمه أو رائحته، يدل على ذلك ما رواه على بن جعفر» (١) ثم ذكر صحيح ابن جعفر المتقدم.

و من الظاهر أن التقييد بالجريان من الميزاب كما يمكن أن يكون لاعتباره فى الاعتصام كذلك يمكن أن يكون لذكره فى الخبرين. وكذا ما حكى عن المبسوط، حيث قال: «و مياه المرايب الجارية من المطر حكمها حكم الجارى» (٢)، فإنه غير ظاهر فى التقييد، بل لعل ذكر الجارى من الميزاب لدفع توهم اختصاص الطهارة بالمطر فى حال نزوله من السماء وأنه لا يعتصم حين وصوله إلى الأرض و جريه عليها، لعدم الكرية و لا المادة، كما هو الظاهر أيضا مما عن الموجز، حيث قال: «و كذا ماء الغيث نازلا و لو من ميزاب».

و مثله ما فى الوسيلة، حيث أنه بعد أن ذكر الماء الجارى، قال: «و ما يكون فى حكم الجارى هو ماء الحمام ما دامت له مادة من المجرى، فإذا انقطعت المادة ارتفع عنه هذا الحكم. و حكم الماء الجارى من الشعب [المشعب خ ل] [٣] من ماء المطر كذلك» (٤)، فكأنه شبه المطر بالمادة، و الماء الجارى منه بالماء الذى له مادة فى الاعتصام.

و بالجملة: نسبة القول المذكور إلى من عرفت فى غاية الإشكال، و لا سيما مع تصريح الشيخ فى النهاية بطهارة طين المطر مع عدم توقفه على الجريان من

[٣] قال فى القاموس: «الشعب. بالكسر الطريق فى الجبل و مسيل الماء فى بطن أرض أو ما انفرج بين الجبلين»، و قال: «و الشعب الطريق، و كمنبر المثقب».

(١) التهذيب: ١ - ٤١١.

(٢) المبسوط: ١ - ٦.

(٤) الوسيلة: ٧٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٧

...

الميزاب، بل و لا على مطلق الجريان.

و أشكال منه الاستدلال له بصحيح هشام بن الحكم المتقدم، لعدم ظهوره فى التقييد، بل ظاهر ذكر الميزاب فيه التمهيد لفرض الاختلاط، الذى هو مثار احتمال الانفعال، للتنبيه على دفعه و اعتصام الماء. بل قد يشعر بأن الاعتصام لخصوصية كون الماء ماء مطر، و أن عدم انفعاله مع السيلان لذلك لا لدخله فى الاعتصام، فإنه مما لا دخل له بحسب الارتكازات العرفية البدوية.

نعم، لا يبلغ ذلك مرتبة الظهور الصالح للاستدلال.

هذا، و ربما نسب لغير واحد ممن تقدم اعتبار مطلق الجريان فى اعتصام ماء المطر، و لا ظهور لكلماتهم المتقدمة فى ذلك.

نعم، فى كشف اللثام: «و الظاهر أنه لا بد من اعتباره» و عن المدارك و الكفاية نفى البعد عنه.

و قد يستدل له.

تارة: بعموم انفعال القليل بعد قصور النصوص المتقدمة عن شمول غير صورة الجريان لتضمنها السيلان و الوكف الذى قيل إنه ملازم للجريان غالبا، و لا إطلاق له يشمل صورة عدمه.

و اخرى: بصحيح ابن جعفر و خبريه التي تقدمت آنفا، لأن مقتضى المفهوم فيها ثبوت البأس مع عدم الجريان، فيخرج بها عن عموم النصوص الأخرى - لو تم.

و يندفع الأول: بأن الوكف إما أن يكون هو التقطير - كما في القاموس، و ذكره في لسان العرب، و لعله الظاهر - و هو لا - يلزم الجريان، بل قد يكون لفساد السطح و عدم تماسكه، كما يناسبه ما في جمهرة اللغة و غيرها من أن الوكف الفساد و الضعف. أو السيلان الذى هو غير الجريان ظاهرا، لصدقه مع ضعف الجرى جدا.

على أن صحيح هشام بن سالم و إن تضمن الوكف إلا أن التعليل فيه بأن ما أصابه من الماء أكثر منه ظاهر فى أن الوجه فى الطهارة ليس هو الوكف أو الجريان،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٨

...

بل كثرة ماء المطر على البول الذى أصاب السطح، و لا يبعد أن يكون ذلك كناية عن قاهريته له و عدم تغيره به أو بآثره. مع أن مقتضى إطلاق ما فى ذيل صحيح ابن جعفر المتقدم من طهارة ماء المطر الذى صب فيه الخمر عدم اعتبار الجريان. و دعوى: أنه ربما يكون المراد به عدم نجاسة الخمر، كما تضمنته كثير من النصوص، و إن كان اللازم الخروج عنها تقديمًا لأدلة النجاسة، فلا - يكون دالا على اعتصام المطر. و مجرد البناء على نجاسة الخمر تقديمًا لنصوصها لا يوجب ظهوره عرفا فى اعتصام ماء المطر.

مدفوعة: بأن ظاهر حال السؤال المفروغية عن نجاسة الخمر، و أن منشأ السؤال خصوصية المطر، إذ لا وجه لتخصيصه بالذكر لو لا ذلك.

على أنه لو فرض الاجمال فثبوت نجاسة الخمر قرينه عرفا على صرف الكلام إلى ذلك، و إنما لا يصلح للقرينة لو كان الحمل على ذلك مخالفا للظاهر، حيث إن ارتكاب خلاف الظاهر فيه ليس أولى من حملة على ظاهره مع حملة على التقيّة و نحوها مما تحمل عليه النصوص الأخرى الدالة على طهارة الخمر، نظير ما تقدم منا فى صحيح محمد بن مسلم الوارد فى الحبل من شعر الخنزير المستدل به على عدم انفعال الماء القليل بالمتنجس. فراجع.

هذا، مضافا إلى تأيد ذلك ببعض النصوص، كمرسل محمد بن إسماعيل بن بزيع عن أبي الحسن عليه السلام: «فى طين المطر أنه لا بأس به أن يصيب الثوب ثلاثة أيام، إلا أن يعلم أنه قد نجسه شيء بعد المطر» (١) فإن إطلاقه شامل لما إذا لم يجر ماء المطر، و مقتضى الحصر فيه أنه لا يضر فى طهارة الطين تنجسه قبل المطر، فيدل على طهارته بالمطر و طهارة ماء المطر المختلط به. و مثله مرسل الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت: يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير و أرى فيه آثار القذر، فتقطر القطرات على و ينتضح على منه، و البيت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٣٩

...

يتوضأ على سطحه فيكف على ثيابنا. قال: ما بدا بأس لا تغسله، كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (١)، فإن الظاهر سوق التعليل لبيان طهارة الأثر المصاحب لماء المطر، لدفع توهم بقائه على النجاسة مع المفروغية عن طهارة نفس ماء المطر و عدم تنجسه، و لذا صح

الاكتفاء في الجواب بذلك مع أن السؤال عن حكم نفس الماء الواقع عليه بمجموعه.

و دعوى: أن المفروض سيلان ماء المطر الذي هو نحو من الجريان، فلا تدل على عدم الاعتصام بدونه.

مدفوعة: بأن الاقتصار في التعليل على بيان عدم نجاسة الأثر ظاهر في المفروغية عن عدم نجاسة الماء بمجرد إصابته للقدر، و إلا كان ارتفاع نجاسته بالجريان بعد حدوثها بالملاقاة أولى بالتنبيه و التعليل، و لذا لا يظن من أحد الإشكال في ظهور الرواية بمقتضى التعليل في عدم البأس بإصابة الماء في السطح قبل سيلانه.

على أن السؤال و إن تضمن السيلان، إلا أنه قد تضمن أيضا القطرات و النضح، بل ظاهره تفسير السيلان بما يعمهما، و من الظاهر مبايتهما للجريان و عدم ملازمتهما له. فتأمل. □

و مثله في ذلك خبر أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكنيف يكون خارجا، فتمطر السماء، فتقطر على القطرة. قال: ليس به بأس» (٢) فإن إطلاقه من حيثية الجريان و عدمه ظاهر.

و هذه النصوص و إن كانت ضعيفة السند، إلا أنه قد يهون الأمر فيها بعد إرسال الأول من محمد بن إسماعيل بن بزيع الثقة الجليل، و إرسال الثاني من الكاهلي الذي ذكر النجاشي أنه كان وجيها عند الكاظم عليه السلام و وصى به على بن يقطين فقال له: اضمن لى الكاهلي و عياله أضمن لك الجنة. انتهى.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٠

...

و وقوع عمر بن الوليد المجهول الذي هو سبب ضعف الثالث بين أبي بصير و جعفر بن بشير الذي ذكر في الفهرست أنه ثقة جليل القدر، و ذكر النجاشي أنه من زهاد أصحابنا و عبادهم و نساكهم، ثقة له مسجد بالكوفة، و أنا و كثير من أصحابنا إذا وردنا الكوفة نصلى فيه مع المساجد التي يرغب في الصلاة فيها، و كان ابن نوح يقول: كان يلقب فتحة العلم، روى عن الثقات و رووا عنه. انتهى.

فان ذلك كله مما يوجب قوة هذه النصوص بمجموعها بنحو تصلح للاستدلال على الحكم، فضلا عن تأييد الصحيحين المتقدمين فيه. هذا مضافا إلى أن خصوصية الجريان و السيلان و نحوهما ملغية عرفا، كما تلغى في سائر الموارد، لعدم دخلها ارتكازا في الاعتصام.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في صلوح ما ذكرنا لتخصيص عموم الانفعال، و الخروج عنه.

و أما ما ذكره في الجواهر من قصور العموم المذكور رأسا عن شمول المطر فلم يتضح وجهه، بل لا ريب في أن المطر كغيره من الماء المتقاطر لا تقتضى القواعد اعتصامه، و لا مجال للبناء عليه لو لا الأدلة الخاصة.

اللهم إلا أن يقال: عموم انفعال القليل منحصر بالأدلة الخاصة، و نصوص الكر الدالة بمقتضى الحصر على انفعال ما دونه.

أما الاولى فلا- ريب في انصرافها عن المطر، بل قصورها عنه، لاختصاصها بالإناء و الركوة و النور و نحوها من الظروف التي يستقر الماء فيها.

و دعوى: أن مقتضى إطلاق عاصمية المطر عدم انفعال الماء الموجود في هذه الأواني عند نزول المطر عليه، و هو مناف لإطلاق هذه النصوص.

مدفوعة: بظهور هذه النصوص، و لو بضميمة نصوص المادة و نحوها في انفعال الماء و عدم اعتصامه في نفسه، و لا تنافي اعتصامه بأمر خارج عنه، كالمادة و المطر.

و أما الثانية فهي و إن كانت شاملة للمطر، لوضوح أنه عبارة عن قطرات

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤١

...

متفرقة لا يبلغ شيء منها الكر، إلا أن وضوح اعتصام المطر في الجملة و لو مع الجريان قرينه على اختصاص تلك النصوص بغيره من الماء الراكد المستقر في الأرض، لأن ظهورها في حصر الاعتصام بالكريه أقوى من ظهورها في شمول ماء المطر، نظير ما تقدم في البئر من تقريب قصور عمومات الانفعال عن ذى المادة.

فراجع و تأمل جيدا.

و كيف كان، فلا ريب في عدم صحة الاستدلال على اعتبار الجريان بعموم انفعال القليل، إما لقصوره عن شمول المطر، أو لصلوح النصوص المتقدمة لتخصيصه.

و أما الثاني فيشكل: بأن الخبرين كما يحتملان تقييد المطر بالجريان يحتملان تقييد الجارى بكونه مطرا، بل لعل الثاني أظهر، خصوصا في الثاني، لظهوره في تأكيد اعتبار ما احتمل السائل دخله في الاعتصام، و ظاهر حال السائل أن فرض الجريان في كلامه تمهيد لفرض الإصابة، لا لاحتمال دخله في الاعتصام، و أن ما يحتمل دخله فيه هو فرض المطر.

فالعمدة الصحيح، لتضمنه اعتبار الجريان في المطر المفروض في السؤال.

و قد حاول غير واحد الجواب عنه بوجوه.

الأول: ما عن المنتهى من حمل الجريان على نزول المطر و تقاطره، لا جريانه في الأرض الذى هو محل الكلام.

وفيه - مع مخالفته للظاهر جدا - أن المراد به إن كان هو تحقق التقاطر في مقابل عدمه، فهو ملازم لفرض المطر فلا معنى لاعتباره، و حمله حينئذ على التعليل لا الاشتراط كما احتمله في الجواهر بعيد جدا.

و إن كان هو استمراره حين أخذ الماء في مقابل انقطاعه، فلا مجال لاعتباره، إذ مع تغير الماء بالنجاسة لا ينفع الجريان، و مع عدمه يكون الماء طاهرا، لعدم تنجسه بناء على عموم اعتصام المطر حين نزوله، كما أشار إلى ذلك في كشف اللثام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٢

...

الثاني: أنه مختص بمورده، و هو السطح الذى يبال فيه، لظهور السؤال في كونه معدا لقضاء الحاجة المستلزم لقوة أثر البول فيه، بل وجود عين العذرة و غيرها من النجاسات فيه، بنحو يستلزم تغير الماء مع عدم جريانه.

وفيه: أن التعبير عن السطح بأنه يبال فيه إنما يدل على تعرض السطح للبول، لا كونه معدا لقضاء الحاجة على نحو يكثر البول فيه، فضلا عن غيره من النجاسات، و لذا عتب بذلك في صحيح هشام بن سالم أيضا.

على أن المناسب لذلك تقييد المطر بالكثرة لا بالجريان، لإمكان تغير الجارى في أول أمره، بل هو الغالب، لحمله للقدر و غسله له.

و أما احتمال خصوصية السطح المفروض لا من جهة التغير فهي ملغية عرفا، و لا سيما مع تضمن صحيح هشام لذلك أيضا.

الثالث: أنه مناف للنصوص الأخرى، كصحيح هشام بن سالم الظاهر في أن المدار على غلبة الماء على النجاسة، لا الجريان.

وفيه: أن اللازم تقديم الصحيح على أدلة المقام، لأنه أخص من صحيح هشام، فضلا عن غيره من النصوص لأن الجريان و فرض تجمع الماء بنحو يؤخذ منه للوضوء ملازم لأكثرية الماء من القدر، و لا عكس.

الرابع: أن لازمه عدم اعتصام المطر الواقع على الأرض الرملية، و فى البحر، و هو مما يقطع بفساده.

و أما حملها على الجريان التقديرى، لكثرة المطر و إن لم يجر بالفعل - كما عن المحقق الأردبيلي و الحقائق - فهو مخالف للظاهر، و ليس هو بأولى من تأويلها أو رد علمها إلى أهلها.

و فيه: أنه لا يتضح وجه النقض بذلك لوضوح أن اعتصام المطر ليس عرفياً، بل تعبدى، فلا وجه لاستبشاع تقييده بالجريان. نعم، ذلك لا ينافى مطهرته مع عدم الجريان، فيلتزم فى الأرض الرملية التى يفرض عدم جريان المطر فيها، بأنها تطهر بالمطر النازل فى أعماقها، و إن تنجس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٣

...

بها، كماء الغسالة القليل، فإذا اجتمع الماء بعد ذلك على ظاهرها فهو و إن لم يعتصم من جهة المطرية، إلا أنه يعتصم بالكريه بعد عدم ملاقاته للماء المتنجس، لفرض نزوله فى أعماق الأرض، و عدم اتصاله به إلا برطوبة غير مسرية. إلا أن يفرض صلابه الأرض و عدم غوص الماء فيها أو اشتغالها على مثل العذرة مما لا يغوص فى الرمل، فيتعين البناء على الانفعال، كما يلتزم بذلك فى غير المطر من الماء القليل لو فرض تواليه على الأرض.

و ليس ذلك محذورا يصح لأجله طرح النص الصحيح الذى لم يتضح هجره عند الأصحاب.

و مما ذكرنا يظهر حال ما تقدم عن الأردبيلي و الحقائق، فإنه إن رجع إلى لزوم حمل الصحيح على الجريان التقديرى لأجل القرينة المذكورة فهى لا تنهض بذلك، كما ذكرنا و ذكره المستشكل.

و إن رجع إلى ظهوره فى نفسه فيما يعم الجريان التقديرى، فهو مردود عليهما. و لا- سيما مع كون المفروض فيه كثرة الماء بحيث يمكن أخذ شىء منه للوضوء، و هو ملازم للجريان التقديرى، فاعتبار الجريان مع ذلك كالصریح فى إرادة الفعل و عدم كفاية التقديرى.

و منه يظهر الاشكال فيما يظهر من شيخنا الأستاذ قدس سره من أن الحمل على الجريان التقديرى مقتضى الجمع بين الصحيح المذكور و صحيح هشام بن سالم، لأن غلبة الماء على النجاسة إنما تستلزم الجريان التقديرى دون الفعل.

فإنه لا مجال للجمع بذلك بعد ما ذكرنا، بل اللازم تقديم الصحيح المذكور الذى هو كالصریح فى الجريان الفعلى، لأنه أخص، كما سبق.

و بالجملة: الوجوه المذكورة فى دفع الاستدلال بالصحيح لا- تنهض بالجواب عنه، و كأن ذكرهم لها لمفروغيتهم عن عدم الالتزام بظاهره- كما قد يظهر من بعضهم- فهى من سنخ التأويل الذى هو أولى من الطرح.

إلا أنه لم يتضح الوجه فى ذلك، بعد عدم وضوح هجر الأصحاب للصحيح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٤

...

المذكور.

فالعمدة فى الجواب عن الصحيح ما أشار إليه فى الجواهر من أنه لا ظهور له فى انفعال الماء مع عدم جريانه، بل مجرد ثبوت البأس فى الوضوء به، و لا مانع من خصوصية فى الوضوء تقتضى رجحان نقاء مائه بنحو لا يستعمل فيه ماء المطر الملاقى للنجاسة و الغاسل لها و إن كان طاهرا فى نفسه إلا بعد جريانه، لما يستلزمه الجريان عادة من ذهاب الماء الذى انغسل به القدر أو قلته بالإضافة إلى الماء النازل من المطر بنحو يضعف أثره و تذهب النفرة عنه، فهو نظير ما فى صحيح إسماعيل بن بزيع: «كتبت إلى من يسأله عن الغدير

يجتمع فيه ماء السماء ويستقى فيه من بئر، فيستنجد فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب، ما حده الذي لا يجوز؟ فكتب: لا توضع من مثل هذا إلا من ضرورة إليه» (١).

بل تعبير السائل بالوضوء للصلاة كالمشعر بفرض أهمية الوضوء وخصوصيته من بين سائر الاستعمالات، فلا مجال لتعميم الحكم لغير الوضوء من الاستعمالات، فضلا عن حمله على الانفعال والخروج به عن إطلاق أو عموم النصوص الكثيرة الظاهرة في طهارة ماء المطر وعدم انفعاله.

غايته أنه لو تمت المفروغية عن جواز الوضوء بالماء لو فرضت طهارته فظهور هذه النصوص في طهارة ماء المطر يكون قرينة عرفية على حمل البأس فيه على الكراهة، كما يحمل عليه في كثير من موارد النهي عن الوضوء بالمياه المكروهة أو غيره من الاستعمالات. بل البأس في نفسه أعم من الكراهة. وحمله على الحرمة أو النجاسة أو نحوهما مما يقتضى الإلزام إنما يكون بقرائن خاصة، كمفروغية الأصحاب عن إرادتها أو نحو ذلك مما لا مجال له في المقام. لما عرفت من عدم ظهور قدماء الأصحاب في العمل بالصحيح بعد تفسيره بالحرمة والنجاسة.

و أما المتأخرون ممن فهموا منه ذلك وحاولوا توجيهه أو أعرضوا عنه فلا

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٥

...

يكشف فهمهم عن المراد به، لقرب أن يكون ذكره في جملة أدلة الاعتصام هو الذي أوجب غفلتهم عن ذلك، ولا سيما مع ما عرفت من الجواهر من التنبه لما ذكرنا.

و بالجملة: لا مجال للخروج عن نصوص اعتصام المطر بالصحيح المذكور.

ولا سيما بملاحظة أن اعتبار الجريان راجع إلى طهارته به بعد انفعاله بالنجاسة، أو كشفه عن عدم انفعاله من أول الأمر، وكلاهما من الأمور الغريبة البعيدة عن المرتكزات التشريعية على طهارة المطر واعتصامه، فيحتاج في مثله إلى التنبيه والبيانات الكثيرة الواضحة بنحو يمنع من ارتكاز عموم اعتصام المطر، ولا يكتفى بمثل هذا الصحيح الذي لم يتضح التنبيه لمضمونه إلا من آحاد المتأخرين.

فالإنصاف أن التأمل في ذلك ونحو شاهد بعموم اعتصام المطر تبعا للارتكازات التشريعية. بل قد يلزم لأجله تأويل الصحيح وعدم العمل بظاهره لو فرض ظهوره في نفسه في التقييد، فضلا عما لو كان قاصرا، كما ذكرنا.

هذا، ولا يبعد ظهور الصحيح في كون السؤال عن الماء الموجود في السطح بعد المطر، وأن المراد بالجريان هو جريان الماء من السطح إلى الأرض المستلزم لكون الباقي في السطح هو الماء النازل بعد الانغسال، بحيث لا يبقى معه شيء من الغسالة أو يبقى شيء لا يعتد به ولا يوجب النفرة من الماء المجتمع.

و أما احتمال حمل الجريان على مجرد انتقال الماء ولو مع تجمعه بتمامه في مكان آخر، فيؤخذ منه بعد تجمعه في ذلك المكان وإن كان ماء الغسالة بتمامه فيه، ولا تكون فائدة الجريان إلّا كثرة الماء وغلته على الغسالة، فقد يبعد بلحاظ كون المنصرف من الصحيح هو السؤال عن الأخذ من ماء السطح، ولا يكون جريانه غالبا إلا بنزول بعض مائه إلى الأرض من الميزاب ونحوه.

اللهم إلا أن يراد به الأخذ من الماء النازل من السطح لا الماء الباقي فيه.

فتأمل.

و عليه يبتنى ما يظهر منهم من اعتبار جريان نفس الماء في اعتصامه، لا أن المعتبر جريان بعض الماء في اعتصامه. بل صريح

كشف اللثام الاكتفاء بمجرد انتقال أجزاء الماء في أجزاء الأرض و إن كان قليلا. إلا أن الظاهر منه أن اعتبار ذلك مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٦
أما لو وقع على شيء - كورق الشجر أو ظهر الخيمة أو نحوهما - ثم وقع على النجس تنجس (١).

ليس من جهة الصحيح.

و هو كما ترى لا موجب له بعد انصراف الصحيح عن مثله، لعدم صدق الجريان عليه عرفا.
و دعوى: لزوم اعتباره بمقتضى التعليل في صحيح هشام بن سالم لملازمة أكثرية الماء من البول لجريانه.
كما ترى، إذ قد تمنع رخاوة الأرض من جريانه و ان كان كثيرا.
و الأمر في تحقيق معنى الجريان سهل بعد ما عرفت من حمل الصحيح على الكراهة و عدم دليل معتد به غيره. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) كما صرح به السيد الطباطبائي قدس سره في العروة الوثقى، و تبعه عليه جمع من محشيها.
و ربما يكون هو المراد مما عن مصابيح السيد الطباطبائي قدس سره فإنه بعد أن ذكر أن انقطاع التقاطر رافع لاعتصام الماء قال: «و يحصل الانقطاع في القطرات النازلة بملاقاتها لجسم و لو قبل الاستقرار على الأرض، فلو لاقت في الجو شيئا ثم سقطت على نجس تنجست بالملاقاة ما لم تتقو باتصالها بالنازل بعدها».
خلاف لما ذكره بعض الأعظم قدس سره و بعض من تأخر عنه من الاعتصام في الفرض.
و ما في المتن مبنى على ما يأتي من عدم صدق المطر أو ماء المطر إلا على الماء المتقاطر من السماء، و أن الماء بعد نزوله منها يخرج عن كونه ماء مطر، و اعتصامه حين التقاطر للنصوص الخاصة الدالة على عاصمية المطر، و كونه كالمادة لما يجري على الأرض، و لا مجال لذلك في المقام، لفرض التقاطر و عدم اتصال الماء النازل على الأرض بالماء الذي على ورق الشجر.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٧

[مسألة ١١ إذا اجتمع ماء المطر في مكان و كان قليلا فإن كان يتقاطر عليه المطر فهو معتصم كالكر]

مسألة ١١: إذا اجتمع ماء المطر في مكان و كان قليلا، فإن كان يتقاطر عليه المطر فهو معتصم كالكر (١)، و إن انقطع عنه التقاطر كان بحكم القليل (٢).

و ما ذكره بعض مشايخنا من صدق المطر عليه حقيقة لا يناسب المبنى المذكور، الذي يظهر منه الاعتراف به.
نعم، قد يتم ذلك فيما إذا كان نزوله على الأرض استمرارا لحركة نزوله من السماء، بأن يكون عابرا على الورق من دون توقف فيه أصلا.

و لعل ذلك خارج عن مراد سيدنا المصنف قدس سره و غيره، و يختص مرادهم بما إذا كان نزوله إلى الأرض بحركة أخرى.
أما لو قيل بصدق المطر على الجميع و أن عدم اعتصام ما يجري بعد انقطاع التقاطر للإجماع أو نحوه فالمتعين البناء على الاعتصام، عملا بعموم نصوص المطر بعد عدم وضوح تخصيصها فيه.
و منه يظهر الحال لو جرت القطرة و سالت من محل وقوعها في منحدر، فإنه بناء على الأول يتجه البناء على انفعالها ما لم يتقاطر المطر على موضعها، بحيث يكون مادة للجاري، و على الثاني يتعين البناء على الاعتصام. فلاحظ.

(١) فكما لا يفعل بحدوث الملاقاة حين نزوله على النجاسة لا يفعل باستمرارها بعد نزوله، ولا بالملاقاة الحادثة بعده، سواء كان واردا على النجاسة أم كانت واردة عليه، كما هو مقتضى صحيح هشام بن الحكم في الميزابين، و صحيح على بن جعفر فيما يصب فيه الخمر، و إطلاق بعض النصوص الأخرى. فلا وجه لما حكاه في الرياض عن بعض المتأخرين من التردد في اعتصامه مع ورود النجاسة عليه.

(٢) كما صرح به غير واحد و يظهر منهم أنه من المسلمات، بل صرح في الرياض بالإجماع عليه، و صرح في كشف اللثام بالاتفاق على أن ماء المطر بعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٨

...

انقطاع التقاطر كالواقف، و عن الذخيرة: الظاهر أنه لا خلاف فيه.

و كأنه لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه لا يراد بماء المطر الماء الذي أصله المطر، إذ لا ريب في كون كثير من مياه الغدران و الطرق و الأواني و نحوها أصلها المطر، مع وضوح عدم جريان أحكام المطر فيها، و لذا لا يتوهم التعارض بين أدلة انفعالها و أدلة المطر بالعموم من وجه، بل المراد من ماء المطر الماء النازل من السماء الذي تكون إضافته للمطر بيانية، كما يراد بماء النهر و ماء البئر الذي هو فعلا فيهما، لا ما يكون أصله منهما و إن اخرج عنهما، لما هو المناسب من دخل الخصوصية المذكورة في الاعتصام. غاية الأمر أن ما تقدم و يأتي من اعتصام الماء المستقر في الأرض بتقاطر المطر عليه يقتضى كون المطر عاصما كالمادة.

نعم، قد يشكل ذلك بأن ظاهر كثير من النصوص و كلمات الأصحاب إرادة ما يعم الماء المستقر في الأرض من ماء المطر، لأنه الذي يسيل من الميزاب، أو على الإنسان، و يجرى في المكان الذي فيه العذرة، و يمر به الإنسان و قد صب فيه خمر و غير ذلك مما تضمنته النصوص و كلماتهم.

و مقتضى الإطلاق الأحوالي بل العموم المستفاد من ترك الاستفصال من بعضها- خصوصا صحيح ابن جعفر الوارد في ماء المطر الذي يصب فيه الخمر- هو اعتصام ماء المطر بعد انقطاع التقاطر، فلا بد في الخروج عنه من دليل مخصص، من إجماع أو نحوه. اللهم إلا- أن يقال: لما كان ظاهر المطر خصوص الماء النازل حال نزوله، فلا استعمال في الموارد المذكورة كما يمكن أن يبتنى على كون إضافة الماء للمطر بلحاظ أن أصله منه ليعم الماء بعد انقطاع التقاطر، كذلك يمكن أن يبتنى على التوسع في إطلاق ماء المطر على الماء النازل منه المتصل به المستمد منه، بلحاظ كون المطر النازل مادة عاصمة له، لا لكونه معتصما بنفسه، و حيث لا قرينة على الأول، فالمتيقن هو الثاني.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٩

...

بل هو المناسب لإهمال النصوص للتنبيه على التقييد بالتقاطر مع مفروغية الأصحاب عن عدم اعتصام ما انقطع عنه التقاطر من دون تعرض إلى وجه التقييد، إذ لو كان عموم النصوص شاملا له لكان التعرض في النصوص للتقييد و في كلمات الأصحاب لوجه متعينا، و الاعتماد على الإجماع مع فرض العموم بعيد جدا.

هذا، و أما ما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من أن اتصال الجارى بالمطر يوجب الوحدة العرفية بحيث يكون إطلاق المطر عليه كإطلاقه على النازل حال نزوله بمعنى واحد. فهو غير ظاهر الوجه، لعدم الجامع بينهما ارتكازا، إلا أن يرجع إلى ما ذكرناه من التوسع.

على أنه لو فرض كون إطلاق ماء المطر بلحاظ كون أصله منه بنحو يشمل حال ما بعد التقاطر، إلا أن ظهور المفروغية عن عدم اعتصام الماء بعد الانقطاع حتى في عصر صدور الروايات مانع من انعقاد الظهور في العموم، بل يلزم الاقتصار فيه على المتيقن. ولا مجال لتوهم لزوم الأخذ بالعموم وعدم الخروج عنه إلا في مورد القطع بالتخصيص. لأنه موقوف على احتمال انعقاد ظهور الكلام حين صدوره في العموم للغفلة عن التخصيص، ولا مجال له في مثل المقام مما يعلم بعدم فهمه بسبب المفروغية المذكورة. فتأمل.

و كيف كان، فلا مجال لإثبات العموم لحال انقطاع التقاطر، وغاية ما يستفاد من النصوص هو اعتصام ماء المطر في الجملة بعد نزوله في الأرض، وهو أعم من ذلك، لإمكان ابتناؤه على عاصمية النازل عليه له كالمادة- كما يظهر من غير واحد- لا لاعتصامه بنفسه، لأن أصله المطر. فالرجوع إلى عموم انفعال القليل متعين.

ثم إن المعروف في كلماتهم اعتبار التقاطر على الماء في اعتصامه. والظاهر الاكتفاء بالتقاطر على بعضه المتصل به، كما يناسبه تشبيههم المطر بالجاري.

و يقتضيه- بعد ظهور تسالمهم على ذلك- إطلاق بعض النصوص، كصحيح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٠

...

على بن جعفر في ماء المطر الذي يصب فيه خمر، و صحيح هشام بن الحكم في الميزابين، حيث قد يكون الميزاب مستور الظاهر فلا يقع ما يتقاطر من المطر عليه.

بل لما لم يكن التقاطر مصرحاً به في النصوص، و ليس اعتباره إلا لكونه المتيقن في نسبة الماء للمطر بسبب استمداده منه فالمرتکز عدم الفرق في الجهة المذكورة بين استيعاب سطوح الماء بالتقاطر وعدمه، إذ السطح الذي لا يشمل التقاطر كقعر الماء المستور بالسطح الذي يقع عليه التقاطر يتقوى بما يقع عليه التقاطر بسبب الاتصال.

هذا، وقد قرب في الجواهر الاكتفاء بتقاطر المطر على غير الماء إذا كان الماء معرضاً لوقوع المطر عليه، بأن لم يكن في مكان يصدق عليه اسم الانقطاع عن المطر عرفاً- كما لو وضع في خابية و ترك في بيت، حيث لا يجري عليه حكم المطر ضرورة.

بدعوى: أن ماء المطر معتصم في نفسه كالجاري، لا- أن اعتصامه بالتقاطر عليه، لينقطع بانقطاع التقاطر عنه، لظهور النصوص في أن اعتصام الماء الجارى من الميزاب و الذى يمر به الإنسان فى الطريق و نحوه مما تضمنته النصوص، لأنه ماء مطر، لا لأنه متصل بالمطر. مضافاً إلى استصحاب حكم الجارى عليه.

و يظهر الإشكال فيه مما تقدم من عدم القرينة على أن إطلاق ماء المطر بلحاظ كون أصله منه، بل المتيقن كون الإضافة بيانية، و أن إطلاق ماء المطر على المتصل به توسع بلحاظ استمداده منه، فلا عموم له يشمل حال عدم الاتصال، و هذا هو المنشأ في الضرورة التي اعترف بها على أن عدم تعرض الماء للتقاطر رافع لاعتصامه، فضلاً عما لو انقطع التقاطر من السماء رأساً، كما تقدم.

على أن ما ذكره من جعل المعيار على صدق الانقطاع عرفاً إن أريد به صدق انقطاع التقاطر عن الماء عرفاً فمن الظاهر صدقه حتى مع تعرضه للتقاطر، لوضوح عدم صدق تقاطر المطر على الماء حينئذ إلا بنحو من التوسع و المجاز الذى لو صحَّ لصحَّ مع انقطاع التقاطر من السماء كلية مع كونها في معرض التقاطر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥١

...

لشدة الغيوم و قرب فترة الانقطاع.

و إن أريد به صدق انقطاع التقاطر من السماء كلية فمن الظاهر عدم صدقه حتى مع عدم تعرض الماء للتقاطر لوضعه في خايبة و نحوها. فالفرق بين الوجهين غير ظاهر.

هذا، و أما استصحاب حكم الجارى، الراجع إلى استصحاب الاعتصام، فهو - مع أنه تعليقى، و ليس فى البين إلا استصحاب الطهارة - محكوم لعموم انفعال القليل.

تنبيه: لا إشكال ظاهرا فى أن ماء المطر كسائر المياه ينجس مع التغير، كما صرح به فى الشرائع، و ظاهر الجواهر المفروغية عنه. و يقتضيه تشبيههم المطر بالجارى، و عموم معاهد الإجماعات المدعاة على نجاسة الماء مع التغير، التى تقدم نقلها عند الكلام فى ذى المادة. مضافا إلى إطلاق بعض نصوص المتغير، كصحيح حريز المتقدم عند الكلام فى ذى المادة.

و النسبة بينه و بين نصوص اعتصام المطر و إن كانت هى العموم من وجه، إلا - أن الظاهر بعد التأمل فى مجموع الأدلة تقديم أدلة التغير، لأن المستفاد منها قصور الجهات المانعة من الانفعال و العاصمة من النجاسة عن صورة التغير، و عدم قابلية الماء معه للطهارة، كما قد يشهد به صحيحا ابن بزيح «١» الواردان فى البئر، حيث أهمل فيهما تعليل انفعالهما مع التغير و اقتصر على تعليل الاعتصام، فلو لا المفروغية عن قصور مقتضى الاعتصام عن حال التغير لكان محتاجا للتعليل أيضا.

و عليه يكون المقام من موارد تقديم أقوى المقتضيين، لا تقديم أقوى الدليلين، ليتوقف على ملاحظة النسبة و نحوها.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٢

[مسألة ١٢ الماء النجس إذا وقع عليه ماء المطر طهر]

مسألة ١٢: الماء النجس إذا وقع عليه ماء المطر طهر (١)،

و لعل هذا هو منشأ التسالم الذى عرفته من الأصحاب على الحكم.

هذا، مضافا إلى قرب كون المراد من التعليل فى صحيح هشام بن سالم المتقدم بأن ما أصابه من الماء أكثر منه، الكناية عن عدم تغير الماء بأثر البول، كما تقدم، و إلا فأكثرية الماء لا دخل لها فى الحكم قطعا. فتأمل.

و كيف كان، فلا ينبغى التأمل فى الحكم بعد ما عرفت من تسالم الأصحاب عليه و مفروغيتهم عنه.

و منه يظهر لزوم تنزيل صحيح هشام بن الحكم على ما هو الغالب من عدم تغير الماء من البول، لما هو الغالب من كون ماء المطر النازل من الميزاب أضعاف البول النازل منه.

كما أن التغير و القدر فى مرسل الكاهلى منزلان على التغير بغير عين النجاسة، و على القدر المتنفس، لا النجس، ليناسب ما تقدم فى تقريب الاستدلال بالمرسل و توجيه التعليل فيه. و لا أقل من لزوم تنزيلهما على ذلك لما ذكرناه هنا. فلاحظ.

(١) كما صرح به فى جامع المقاصد و الروضة و كشف اللثام و الجواهر، بل ظاهر الأول كونه من المسلمات، و صريح الثانى و عن محكى المفاتيح الإجماع عليه.

□

و استدل عليه فى الجواهر بمرسل الكاهلى عن أبى عبد الله عليه السلام: «. قلت:

يسيل على من ماء المطر أرى فيه التغير و أرى فيه آثار القدر فتقطر القطرات على و ينتضح على منه و البيت يتوضأ على سطحه فيكف

على ثيابنا. قال: ما بذا بأس، لا تغسله، كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (١). قال: «و القول بعدم صدق رؤية ماء المطر له إلا باستيعابه تماما المتعذر ذلك بالنسبة للتقاطر.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٣

...

مما لا ينبغي أن يصغى إليه».

لكنه غير ظاهر، لوضوح أنه لا- يكتفى في طهارة غير الماء من المتنجسات بالتقاطر على بعض أجزائه، بل لا بد من استيعابه، فلا وجه للاكتفاء بذلك في الماء.

و إن شئت قلت: المنصرف من المرسل التطهير باستيلاء الماء المطهر على المتنجس، الذي لا- يتحقق في الماء وغيره من السوائل المتنجسة، و أما تطهير الماء بالإيصال بالعاصم فهو غير مبني على ذلك، بل على غلبه حكم الطاهر على حكم النجس، و لا ينهض بذلك المرسل و نحوه مما ورد في التطهير بالماء.

و أما الاستدلال به بلحاظ ما عن بعض نسخه، حيث ادعى أن الصحيح:

«يسيل على الماء المطر».

فيشكل بعدم ظهوره حينئذ في مطهريه المطر للماء الذي يسيل عليه، إذ لم يفرض فيه نجاسته قبل سيلان المطر عليه، بل لعله كان طاهرا، و منشأ السؤال هو ماء المطر نفسه الذي فرض فيه التغير و حملة لأثر القدر، حيث يحتمل نجاسته و تنجيسه للماء الذي يسيل عليه.

و دعوى: أن التغير و القدر حينئذ مفروض في الماء الذي يسيل عليه المطر، لا في ماء المطر نفسه. بعيدة عن ظاهر الرواية جدا.

هذا، مضافا إلى ضعف سند الحديث و عدم وضوح انجباره بعمل الأصحاب، لاحتمال اعتمادهم على غيره، و غاية ما تقدم منا قرب الاستدلال به بلحاظ اعتضاده بغيره مما يشاركه في الضعف، لا الاستدلال به استقلالا، فتأمل جيدا.

و قد استدلل بعض مشايخنا على الحكم بصحيح هشام بن الحكم (١)، بتقريب: ان اختلاط البول بالمطر إنما يكون تدريجيا يستلزم تغير بعض ماء المطر و تنجسه بالبول، ثم يذهب التغير تدريجيا بتكاثر المطر، فلو لا مطهريه المطر للماء المتنجس بالتغير لزم بقاء المتغير منه على نجاسته كما أشار

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٤

و كذا ظرفه (١)، كالإناء و الكوز و نحوهما.

إليه شيخنا الأعظم قدس سره.

و الظاهر أن ما ذكره لا يخلو عن وجه، و هو لا ينافي ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من لزوم حمل الصحيح على استهلاك البول، إذ استهلاك البول لا يستلزم استهلاك الماء المتنجس به.

هذا، و ربما يستدل بعموم التعليل بالمادة في صحيح ابن بزيع الواردين في البئر، لظهوره في أن المادة لما كانت مانعة من حدوث

النجاسة فهي رافعة لها بعد حدوثها، و مقتضى ظهور كون التعليل ارتكازيا التعدي من المادة إلى كل عاصم، كالكرية و المطر و نحوها، كما أشرنا إليه عند الكلام في عاصمية المادة.

نعم، الاستدلال بذلك موقوف على ثبوت عاصمية المطر لكل ماء و إن لم يكن متجمعا منه، و ليس تسالم الأصحاب على ذلك بأظهر من تسالمهم على تطهير المطر للماء المتنجس، الذي لا يحتاج معه للاستدلال المذكور.

و هو العمدة في المقام، و لا سيما مع شيوع الابتلاء بذلك، خصوصا مع كثرة تقطع المطر، فلا يتجمع ماؤه إلا في دفعات، و كثيرا ما يتخلل بينها ملاقاء الماء للنجاسة، فلو لا طهارة المتنجس منه بنزول المطر عليه لأشكل الأمر كثيرا و لم يخف الحكم في ذلك، فتسالمهم مع ذلك على إلحاق المطر بالجاري، و تسالم من عرفت على تطهير الماء المتنجس، و تصريح بعضهم بالإجماع عليه، كاشف عن وضوح عاصمية المطر مطلقا لمائه و غيره دفعا و رفعا. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) الكلام. تارة: في طهارة الإناء و نحوه مما يحتاج إلى تعدد بمجرد إصابة المطر.

و اخرى: في طهارته بتقاطر المطر على الماء الذي فيه و نحوه مما يتصل به،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٥

...

كما لو فرض كون الإناء المتنجس فيه ماء و تقاطر المطر على الماء.

أما الأول فالوجه فيه بناء على ثبوت عموم الاكتفاء بالمرّة في مطلق الماء المعتصم ظاهر. و أما مع عدم ثبوت العموم المذكور، فقد يستدل على ذلك ببعض النصوص الخاصة.

الأول: مرسل الكاهلي، لظهوره في خصوصية المطر، بنحو لو قدم عليه إطلاق دليل التعدد لزم إلغاء خصوصيته.

و منه يظهر أنه لا مجال لما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سرّه من أن دليل التعدد أيضا ظاهر في خصوصية مورده.

لاندفاعه: بأن تقديم المرسل عليه لا يوجب إلغاء خصوصيته، لأعماله في غير المطر من أقسام الماء.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا في توجيه تقديم المرسل من أن دلالة بالعموم، و هي أقوى من إطلاق دليل التعدد.

فقد يشكّل: - بعد تسليم أقوائه العموم من الإطلاق مطلقا، أو في خصوص المقام - بأن العموم فيه بلحاظ أفراد المتنجس، لا بلحاظ

كيفية التطهير، بل هي ليست مستفادة إلا من إطلاق الرؤية أيضا، لا من العموم، و إنما يتجه ذلك لو قيل:

كلما رأى المطر شيئا طهره. اللهم إلا أن يقال: الرؤية لما أخذت صفة للشئ المتنجس كان العموم واردا عليها بتبعه.

نعم، لو قيل: كل شئ يطهر برؤية المطر اتجه ذلك، لورود الرؤية في بيان سبب التطهير، لا في بيان المتنجس الذي هو موضوع

العموم. فلاحظ.

لكن هذا كله مبني على حجية المرسل في نفسه، و قد تقدم الكلام فيه.

الثاني: صحيح هشام بن سالم، حيث استدل به بعض مشايخنا، بتقريب أن الكوف هو التقاطر من سقف أو إناء أو نحوهما، و وكوف

السطح يكون غالبا بعد انقطاع المطر، لرسوب الماء فيه، فلو بقي السطح مع ذلك على نجاسته لزم نجاسة الماء بعد الانقطاع، لملاقاته

للسطح المتنجس، فالحكم بطهارته معللا بأن ما أصابه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٦

...

من الماء أكثر، ظاهر في خصوصية ماء المطر و في مطهريته بمجرد قاهرته بلا حاجة إلى عصر أو تعدد.

و فيه. أولاً: أن وكوف السطح بعد انقطاع المطر لا يستلزم اتصال الماء المتقاطر بالأرض المتنجسة بالنحو المعتبر في سريان النجاسة، لإمكان انفصالهما بالسطح بنحو لا يكون بينهما إلا رطوبة أو نحوها مما لا يقتضى الانفعال. و مع الشك فالمرجع استصحاب طهارة الماء الثابتة له حين انقطاع التقاطر.

نعم، لو فرض العلم بكون المتقاطر هو الماء المتخلف في ظاهر السطح لزم انفعاله لو كان السطح نجساً. لكن شمول الإطلاق لذلك لا يخلو عن إشكال، لما هو الظاهر من عدم شيوع الصورة المذكورة و غلبه احتياج التقاطر مع ذلك إلى أمد طويل لا يناسب التعقيب بالفاء الذى تضمنه الصحيح. و حملها على مجرد التفرع محتاج إلى قرينة. فتأمل. و ثانياً: أن حمل التعليل على ما ذكره راجع إلى كونه تعليلاً لطهارة السطح بإصابة المطر له، و من الظاهر أن التعليل المذكور إنما يحتاج إليه في خصوص صورة انقطاع المطر، و حمل السؤال على خصوص ذلك بعيد، إذ الظاهر عموم السؤال لحال التقاطر، المناسب لحمل التعليل على بيان عدم التغير - كما سبق - لأنه الذى يحتاج إليه حتى مع التقاطر، و لا سيما مع كون التعليل حينئذ ارتكازياً، بخلافه على المعنى الذى ذكره.

نعم، مقتضى شمول إطلاقه حينئذ لحال انقطاع التقاطر طهارة السطح بالتقريب المتقدم منه - لو تم. لكنه ليس مقتضى عموم التعليل، لينفع في غير السطح الذى يبال فيه مما يحتاج إلى التعدد.

و ثالثاً: أن ما ذكره من عموم التعليل لو تم فليس هو مما يأبى عن التخصيص، ليتعين رفع اليد به عن عمومات التعدد، بل يتعين بعد تعارضها معه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٧

...

التساقط و الرجوع إلى استصحاب النجاسة.

بل التعليل المذكور إن أريد منه مطلق الماء من دون خصوصية المطر فهو أعم من أدلة التعدد مطلقاً، فيلزم تخصيصه بها، و إن أريد منه خصوص المطر فليس ارتكازياً ليتعدى منه عن مورده، بل يتعين الاقتصار على مورده و هو السطح المتنجس بالبول. و من الظاهر أن الدليل في المورد المذكور ليس مختصاً به، بل يدل عليه أيضاً صحيح على بن جعفر (١) المتضمن لجواز الأخذ من ماء السطح الذى يبال فيه الشامل للأخذ منه بعد انقطاع التقاطر عنه، و مرسل ابن بزيع الظاهر في طهارة طين المطر إذا علم بتنجيس البول له قبل المطر.

بل الظاهر أنه لا إشكال فيه الجملة، لأنه المتيقن من السيرة على طهارة الأرض بوقوع المطر عليها، و إنما الإشكال في مثل الأوانى مما يحتاج إلى التعدد، فلا بد فيه إما من فهم عدم الخصوصية للأرض التى يصيبها البول مؤيداً بمرسل الكاهلى، أو البناء على كفاية المرة فى مطلق المعتصم الذى يأتى الكلام فيه فى مبحث المطهرات إن شاء الله تعالى.

و أما الثانى - و هو الاكتفاء بالمرّة فى الماء المعتصم بالمطر، الذى هو محل الكلام هنا - فالوجه فيه منحصر بالعموم المذكور، و إلا فمن الظاهر قصور النصوص المتقدمة عنه، لاختصاصها بماء المطر، و لا تشمل الماء المعتصم به، و التعدى منه إليه كالتعدى منه إلى مطلق المعتصم.

و دعوى: صدق رؤية ماء المطر بالإضافة إلى المتنجس باتصاله بالماء الذى يتقاطر عليه المطر. ممنوعه جداً.

هذا كله فى التعدد، و أما التعفير المعتبر فى التطهير من الولوغ، فقد استشكل فى سقوطه السيد الطباطبائى قدس سرّه فى العروة الوثقى، و تابعه على ذلك جماعة من محشيها و شراحها.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٨

[مسألة ١٣ يعتبر في جريان حكم ماء المطر أن يصدق عرفاً أن النازل من السماء ماء مطر]

مسألة ١٣: يعتبر في جريان حكم ماء المطر أن يصدق عرفاً أن النازل من السماء ماء مطر (١)،

وقد استدلل عليه سيدنا المصنف قدس سره بأن مرسل الكاهلي ليس أقوى مما دل على اعتبار التعفير، لقرب دعوى ظهوره في تميز ماء المطر عن سائر أفراد الماء، فلا يعتبر في مطهرته ما يعتبر في مطهرته غيره، لا جعله مطهراً لما لا يطهره غيره كالتراب. ويشكل: بأن ظاهر المرسل خصوصية المطر عن غيره من أفراد الماء بأنه يطهر الشيء بمجرد إصابته المستلزم لعدم الحاجة للتعفير كغيره مما يعتبر في مطهرتها، وليس للدليل التعفير خصوصية عن غيره من أدلة الشروط الأخرى. ورجوع اعتبار التعفير إلى مطهرته التراب لا دخل له بما نحن فيه. بل هو إنما ينفع لو كان لسان دليل المطر تنزيل رؤيته منزلة الغسل المطهر بالماء، لقصوره حينئذ عن الدلالة على قيامه مقام غيره من التراب ونحوه، ومن الظاهر عدم ظهور المرسل في ذلك، بل فيما ذكرنا. وكذا الحال في صحيح هشام بن سالم لو فرض الاستدلال به بالوجه المتقدم. نعم، لو كان الدليل على سقوط التعدد عموم عدم اعتباره في كل ماء معتصم اتجه لزوم التعفير، عملاً بعموم دليله، لعدم المعارض له. وأما العصر فيأتي الكلام فيه في المسألة الرابعة عشرة إن شاء الله تعالى.

(١) كما صرح به غير واحد، لدعوى عدم صدق المطر إلا بأن يكون للنازل نحو كثرة معتد بها. لكنه غير ظاهر، إذ لا إشكال في عدم صحته سلب المطر عن القطرات النازلة وإن قلت، وليس عدم صدقه عليها إلا لانصرافه عنها لعدم الاعتداد بها عرفاً الموجب للتسامح بتنزيلها منزلة العدم، لا لخروجها عنه حقيقة. وحينئذ يتعين النظر في ترتب أحكامه المتقدمة عليه وعدمه، فنقول.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٥٩

...

بناء على عموم اعتصام المطر يتجه البناء على اعتصام القطرات النازلة، بمعنى عدم انفعالها بمماسستها للمحل النجس، فلا يكون النضح منها نجساً لانفصاله عنها بمجرد مماسستها للمحل قبل استقرارها عليه الرافع لحكم المطر عنها. وحينئذ فإن وقعت على عين النجاسة تعين نجاستها بعد استقرارها، لارتفاع حكم المطر عنها، والمفروض عدم اعتصامها بالتقاطر بعدها.

وإن وقعت على المتنجس طهر بها بناء على الاكتفاء في المطر بمجرد وصول الماء للمحل النجس ولو مع عدم الدلك والجريان ونحوهما، كما يأتي الكلام فيه في المسألة الآتية.

نعم، ذلك يختص بالموضع الذي يلاقي القطرة بمجرد سقوطها، لا ما يلاقيها بعد استقرارها بسبب تفشيها أو سيلانها، الرافع لحكم المطر عنها.

بل قد يسرى الانفعال لتمامها لو فرض كون التفشى في حال بقائها ماء يفعل بعضه ببعض، لا من سنخ الرطوبة التي لا تسرى النجاسة معها.

و هذا بخلاف ما إذا تتابع التقاطر، فإن اللازم البناء على عدم الانفعال حتى مع التفشى و إن لم يتصل الماء بعضه ببعض، لغلبة التفشى في المطر بنحو لا مجال لحمل الأدلة على غير صورته.

هذا في غير الماء من المتنجسات، و أما الماء فيتضح الكلام فيه مما يأتي.

لكن هذا كله مبنى على ثبوت عموم اعتصام المطر بنحو يشمل مثل ذلك، و إثباته مشكل، لاختصاص النصوص السابقة بغيره، كالماء الذى يكف، أو الذى يصب فيه الخمر و نحوهما مما يقصر عن محل الكلام، و ورود بعضها فى مقام البيان من جهات آخر بعد الفراغ عن الاعتصام، مثل مرسل الكاهلى، بناء على ما تقدم فى توجيه التعليل فيه.

و حينئذ يتعين الاقتصار فى الخروج عن عموم الانفعال بخصوص ماله نحو من الكثرة المعتد بها، كما ذكره فى المتن أخذاً بالمتيقن من الأدلة. إلا أن يناقش فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٠

و إن كان الواقع على النجس قطرات منه (١). و أما إذا كان مجموع ما نزل من السماء قطرات قليلة فلا يجرى عليه هذا الحكم.

العموم المذكور بما تقدم عند الكلام فى اعتبار الجريان. فتأمل.

(١) و إن لم يتحقق الدلك و الجريان و نحوهما بناء على عدم اعتبار ذلك فى مطهريه المطر، على ما يأتى الكلام فيه. هذا كله فى غير الماء المتنجس.

و أما الماء فقد يدعى الاكتفاء بذلك فى تطهيره، بل عن الشهيد الثانى قدس سره فى روض الجنان: «كان بعض من عاصرناه من السادة الفضلاء يكتفى فى تطهير الماء النجس بوقوع قطرة واحدة عليه. و ليس ببعيد، و إن كان العمل على خلافه».

فإن أراد به الاكتفاء بالقطرة الواحدة فى صدق المطر المعتصم و العاصم كان راجعاً إلى ما سبق منا.

و إن أراد به الاكتفاء بها فى تطهير الماء مع فرض كثرة النازل من السماء كان مما نحن فيه.

و كيف كان، فذلك هو الذى أصر عليه فى الجواهر، و وافقه فيه سيدنا المصنف قدس سره أخذاً بإطلاق دليل عاصمية المطر و مطهريته بعد فرض صدقه على المقدار النازل من السماء، و دخوله فى الأدلة أو فى المتيقن منها، على ما سبق الكلام فيه.

و عن المعالم الحكم بغلظه، لأن الاعتصام مبنى على تقوى النجس بالملاقاة للكثير و ما بحكمه، و لا مجال لذلك هنا، إذ أقصاه تطهير القطرة لما تلاقيه، ثم يجرى عليها حكم الانقطاع بعد ذلك، فتنجس بالماء، و المفروض عدم استمرار التقاطر العاصم لها، و هذا بخلاف الجارى الذى يعتصم بعضه ببعض، و لا ينجس بالملاقاة.

و فيه: أن القطرة - بناء على اعتصامها و عاصميتها لما يتصل بها قبل استقرارها الرافع لحكم المطر عنها - تطهر الكل دفعةً من دون حاجة إلى ترتب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦١

...

زمانى - كما فى الجواهر - بل و لا - ذاتى - كما عن الذخيرة - لأن تطهير الماء المتنجس مبنى على اتحاده بالعاصم، و هو حاصل بالإضافة إلى جميع الأجزاء دفعةً واحدة.

قال فى الجواهر: «على أنه يجرى مثل الاشكال المذكور أيضاً فيما لو تواتر القطرات على الماء النجس، لحصول الانقطاع بالنسبة إلى كل قطرة لاقت ذلك الماء، فتنجس به حينئذ، و هو واضح الفساد عند القائلين بكونه كالجارى حال تقاطره».

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره بعض مشايخنا من اعتبار إصابة ماء المطر لتمام السطح الظاهر من الحوض أو معظمه على وجه يكون

ماء المطر موجودا عرفا على سطحه، لأنه يوجب طهارة السطح الظاهر بمقتضى كونه ماء مطر، و طهارة ما تحته من ماء الحوض الأصلي، لأن له مادة، لأن المراد بالمادة مطلق الماء العاصم، و منه ماء المطر، و أما مجرد وقوع قطرة أو قطرات فلا يكفي، لاستهلاكها في ماء الحوض عرفا.

إذ فيه: أن استهلاك القطرة أو القطرات إنما يكون بعد استقرارها في الحوض، لا بمجرد اتصالها به، و حينئذ ان التزم بانفعالها بملاقاة الحوض قبل الاستهلاك كان خروجا عن عموم اعتصام المطر. و إن التزم ببقائها على الاعتصام كانت مادة للحوض - لو تمّ ما ذكره مع عدم الاستهلاك - فتطهره، إذ عليه يكون المراد بالمادة هو الماء المعتصم لا العاصم، و إلا استحال الحكم بعاصميتها، لرجوعه إلى أخذ الحكم في موضوعه، كما لا طريق لإحراز عاصمية المطر مع عدم الاستهلاك، ليحرز كونه مادة للحوض.

على أن ماء المطر حين تقاطره لا- يتميز عن الماء الواقع عليه، بل يختلط به و ينفصل بعضه عن بعض، فلا يكون التقاطر تقاطرا على الماء المتجمع من المطر كي يعتصم به.

و لذا لو فرض كون ما في الحوض ماء مضافا متنجسا لا يتصور طهارة سطحه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٢

...

بالتقاطر، لعدم تمحضه في ماء المطر، بحيث لو كان عليه شيء طافيا كالخشب يطهر به.

و حينئذ لو فرض بقاء ماء الحوض على نجاسته قبل صيرورة المطر مادة له لزم انفعاله به مهما كثر، لأن تكثره تدريجي نظير ما تقدم من الجواهر في رد ما سبق عن المعالم، فلو لا البناء على طهارة الماء بالتقاطر عليه لم تنفع الكثرة في طهارته.

مع أن صدق المادة على الماء المجتمع من المطر المتصل بالماء النجس غير ظاهر، لاختصاصها عرفا بما يكون مبيئا للماء مما يمدّه و يجرى عليه و لو شأنا بنحو يكون له نحو من الاستمرار، لا ما يتحد معه عرفا، و لذا لا يكون اعتصام الكر بعضه ببعض من باب المادة. فالعمدة في وجه عدم الاكتفاء بالقطرات القليلة فضلا عن القطرة الواحدة عدم وضوح العموم المعتد به لعاصمية المطر بنحو يشمل ذلك.

فإن ما يستدل به على ذلك، إن كان صحيح هشام بن الحكم الوارد في الميزابين بالتقريب المتقدم فهو مختص بالمطر الكثير الذي يسيل من الميزاب.

و إن كان هو مرسل الكاهلي فقد عرفت الإشكال فيه سندا و دلالة.

و إن كان هو عموم التعليل بالمادة في صحيح ابن بزيع الوارد في البئر، فهو و إن كان يعم كل ماء عاصم، إلا أن عموم عاصمية المطر لمثل الفرض غير ظاهر، و المتيقن منه ما إذا كان التقاطر بنحو معتد به.

و إن كان هو دعوى صدق المادة، لأنها كل ماء معتصم، فقد عرفت الإشكال فيه.

نعم، لو تمّ ما قيل من الإجماع على اتحاد الماء الواحد في الحكم اتجه البناء على طهارة المتنّجس بالقطرة الواحدة من المطر. لكنه - و إن كان قريبا - غير ظاهر بنحو يخرج به عن استصحاب النجاسة.

فليس في المقام إلا ما سبق من التسالم على طهارة الماء المتنّجس بالتقاطر عليه المعتضد بصحيح هشام بن الحكم، و المتيقن منه ما إذا كان التقاطر بنحو معتد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٣

مسألة ١٤: الثوب و الفراش النجس إذا تقاطر عليه المطر و نفذ (١) في جميعه طهر الجميع، و لا يحتاج إلى العصر (٢) أو التعدد (٣)، و إذا وصل إلى بعضه دون بعض طهر ما وصل إليه دون غيره. هذا إذا لم يكن فيه عين النجاسة، و إلا فلا يطهر (٤) إلا إذا تقاطر عليه بعد زوال عينها (٥).

□

به عرفا. فالإقتصار عليه متعين. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) إذا كان النفوذ قبل انقطاع التقاطر، و إلا لم ينفع لانقطاع حكم المطر.

بل لا يبعد اعتبار كون النفوذ مستندا عرفا للتقاطر، لقوة التقاطر و نفوذ الماء بصورة عمودية أو ما يشبهها، فلو كان بحركة أخرى جانبية لا دخل لها بالتقاطر لم يبعد خروجه عن حكم المطر إلا مع اعتصام الماء النافذ بالتقاطر عليه أو على ما يتصل به. فلاحظ.

(٢) إما لعموم مرسل الكاهلي، أو لعموم التعليل في صحيح هشام بن سالم، أو لعموم عدم الاحتياج لذلك في التطهير بالماء المعتصم، و منه ماء المطر.

□

و الكلام في الأولين يظهر مما تقدم في المسألة الثانية عشرة، و في الثالث يأتي في مبحث المطهرات إن شاء الله تعالى.

(٣) يعني: فيما إذا كانت النجاسة مما يعتبر فيه التعدد. و تقدم الوجه في عدم اعتباره في المسألة الثانية عشرة.

(٤) لاعتبار زوالها في التطهير مطلقا، كما هو ظاهر، و يأتي في مبحث المطهرات إن شاء الله تعالى.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ٢٦٣

(٥) بل يكفي زوال عينها بالتقاطر، بناء على الاكتفاء بذلك في مطلق الغسل المطهر، على ما يأتي الكلام فيه في المسألة الرابعة من فصل المطهرات إن شاء الله تعالى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٤

[مسألة ١٥ الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها]

مسألة ١٥: الأرض النجسة تطهر بوصول المطر إليها (١) بشرط أن يكون من السماء و لو بإعانة الريح (٢).

و أما لو وصل إليها بعد الوقوع على محل آخر (٣)، كما لو ترشح بعد الوقوع على مكان فوصل مكانا نجسا لا يطهر (٤).

نعم، لو جرى على وجه الأرض فوصل إلى مكان مسقف (٥) طهر (٦).

(١) كما يقتضيه صحيح ابن جعفر المتضمن لجواز الأخذ من ماء السطح الذي يبال عليه الشامل للأخذ منه بعد انقطاع التقاطر، و مرسل ابن بزيع الظاهر في طهارة طين المطر إذا علم بتنجيس البول له قبل المطر، و غيرهما مما تقدم الكلام فيه في المسألة الثانية عشرة، و تقدم فيها أنه المتيقن من السيرة على طهارة الأرض بوقوع المطر عليها، فلا بد أن يكون الكلام في اعتبار التعدد و غيره في غير الأرض.

(٢) لعدم منافاته لصدق المطر الذي هو عبارة عن الماء النازل من السماء حال نزوله.

(٣) تقدم في المسألة العاشرة أن المعتبر في اعتصام المطر نزوله على الموضع النجس بحركة نزوله من السماء، لا بحركة أخرى، فإن

كانت الملاقاة للمحل الآخر موجبة لتعدد الحركة كانت مانعة من الاعتصام.

(٤) يعنى: بالنحو الذى يكتفى به فى المطر، بل يكون كسائر أفراد الماء القليل فى اعتبار الشروط الخاصة فى التطهير به.

(٥) يعنى: مع بقاء التقاطر على المحل الذى يكون منه الجريان.

(٦) يعنى: و لا ينقطع عنه حكم المطر بذلك، لاعتصامه بالماء المعتصم بالتقاطر، كما تقدم التعرض له فى المسألة الحادية عشرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٥

[مسألة ١٦ إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس]

مسألة ١٦: إذا تقاطر على عين النجس فترشح منها على شيء آخر لم ينجس ما دام متصلاً بماء السماء بتوالى تقاطره عليه (١).

[مسألة ١٧ مقدار الكر وزناً بحقه الاسلامبول و هى مائتان و ثمانون مثقالاً صيرفاً]

مسألة ١٧: مقدار الكر وزناً (٢) بحقه الاسلامبول - و هى مائتان و ثمانون مثقالاً صيرفاً -

(١) لاعتصامه بذلك، كما تقدم.

و يشهد به خصوص خبرى ابن جعفر الواردين فى المطر يصيب الكنيف و المكان الذى فيه العذرة «١». بل صحيح هشام بن الحكم الوارد فى الميزابين اللذين أحدهما بول و الآخر ماء مطر «٢»، لعدم خصوصية البول ارتكازاً. و استهلاكه لا يصلح للفرق، لأنه متأخر عن الملاقاة زماناً. فلاحظ.

(٢) المشهور المعروف بين الأصحاب أن الكر ألف و مائتا رطل، بل هو المنسوب إلى الأصحاب فيما عن التنقيح، و فى المعتبر و عن كشف الرموز و المذهب البار و المقتصر أن عليه عمل الأصحاب، و عن كشف الرموز نسبته إلى فتوهم أيضاً، و عن ظاهر المنتهى و صريح غيره عدم الخلاف فيه، و فى الانتصار و الجواهر و عن الناصريات و الغنية و المفاتيح و ظاهر المدارك دعوى الإجماع عليه، و عن الصدوق أنه من دين الإمامية.

ثم إن المصرح به فى كلمات غير واحد أن الرطل مردد بين العراقى و المدنى، و أن الأول ثلثا الثانى، كما أن المصرح به فى الاستبصار و الوسائل و كشف اللثام و الرياض و الجواهر و عن محكى الحقائق نسبته إلى الأصحاب: أن الرطل المكي ضعف العراقى. و الظاهر عدم الإشكال فى أن نصوص المقام مرددة بين هذه الاصطلاحات، و لا مجال لحملها على غيرها، كالرطل المصرى الذى هو ألف

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣ و ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٦

...

و سيتضح الوجه في ذلك بعونه تعالى.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنه ذهب الشيخان و الفاضلان في الشرائع و القواعد و الشهادان في الملعين إلى أن الرطل المعتبر هو العراقي، و هو المحكى عن القاضي و عماد الدين بن حمزة و جمع من المتأخرين، و نسب إلى المشهور تارة، و إلى الأكثر أخرى. و عن الصدوقين و المرتضى أنه الرطل المدني، بل عن الصدوق أنه من دين الإمامية، و في الانتصار دعوى الإجماع عليه و أنه الذي دلت عليه الآثار المعروفة المروية.

و الظاهر الأول. و ينبغي قبل الاستدلال عليه التعرض لنصوص المقام التي يستفاد منها التحديد بالأرطال، و هي مرسل بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الكر من الماء [الذي لا ينجسه شيء] ألف و مائتا رطل» (١) و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «و الكر ستمائة رطل» (٢) و نحوه مرفوع عبد الله ابن المغيرة عنه عليه السلام (٣). و يمكن الاستدلال بهذه النصوص من وجوه.

الأول: حمل مرسل بن أبي عمير على العراقي، اقتصارا في الخروج عن استصحاب طهارة الماء على المتيقن، و هو خصوص ما لم يبلغ المقدار المذكور.

بناء على ما تقدم عند الكلام في الملاقاة المقارنة للكريه من عدم ثبوت عموم يقتضى الانفعال غير نصوص الكر المفروض إجمالها، لاختصاص النصوص الأخرى بما دون الكر كالركوة و الإناء و نحوهما. نعم، استدل بعض مشايخنا على العموم المذكور بموثق عمار بن موسى

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٧

...

عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه، إلا أن ترى في منقاره دما، فإن رأيت في منقاره دما فلا توضأ منه و لا تشرب». و زاد الشيخ: «و سئل عن ماء شربت منه الدجاجة. قال: إن كان في منقارها قدر لم يتوضأ منه و لم يشرب، و إن لم يعلم.» (١)، و صحيح شهاب بن عبد ربه عنه عليه السلام: «جئت تسألني عن الجنب يسهو فيغمر [فيغمس خ ل] يده في الماء قبل أن يغسلها. قلت: نعم.

قال: إذا لم يكن أصاب يده شيء فلا بأس.» (٢)، فإن مقتضى إطلاق المنطوق في الأول و المفهوم في الثاني انفعال الماء و لو كان كثيرا إذا كان في منقار الطائر دم، أو أصاب اليد شيء، و كذا حال غيرهما من النصوص الواردة في الموارد المتفرقة. و فيه: أن الظاهر ورود الخبرين في مقام بيان طهارة الطائر و بدن الجنب بعد الفراغ عن قابلية الماء للانفعال، و ليسا واردين لبيان قابلية الماء للانفعال، ليكون لهما إطلاق يشمل كثرته، و كذا الحال في بقية النصوص الواردة في الأسار، و في الشك في الملاقاة و غيرهما مما يتضح بالنظر فيها، فإنها واردة لبيان أحكام أخرى غير قابلية الماء للانفعال، فلا يتم إطلاقها من هذه الجهة.

على أنه لو فرض تمامية عموم الانفعال بمثل ذلك فهو معارض بما يستفاد منه عموم الاعتصام، كموثق سماعة: «سألته عن الرجل يمر بالميتة في الماء. قال:

يتوضأ من الناحية التي ليس فيها الميتة» (٣). و بعد تساقطهما يكون المرجع استصحاب الطهارة. فراجع كلامه، ليتضح عدم توجه

التخلص الذي ذكره على ما ذكرنا.

و كيف كان، فالظاهر أنه لا مخرج عن استصحاب الطهارة مع الشك في تحديد الكر، كما تقدم في ذيل الكلام في الشك في الكرية في الفرع التاسع من

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأسار حديث: ٢، ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٨

...

الفروع التي استدركنها فيما ليس له مادة.

نعم، الوجه المذكور لا- ينهض بإثبات كرية الماء بنحو تترتب عليه أحكامها المخالفة للأصل، وإنما ينهض بإثبات اعتصامه و ما يترتب على الاعتصام من الأحكام، على ما تقدم توضيحه في الفرع التاسع المذكور.

و أما دعوى: أن إطلاق الرطل على العراقي هو الأشيع، فيكون هو الظاهر عند عدم القرينة، كما يناسبه ما في رواية الكلبي النسابة عن الصادق عليه السلام الواردة في النيذ، حيث قال: «فقلت له: و كم كان يسع الشن ماء؟ فقال: ما بين الأربعين إلى الثمانين إلى ما فوق ذلك. فقلت: بأي الأبطال. قال: أبطال مكيال العراق» (١) فان مقتضى اكتفاء الامام عليه السلام بإطلاق الرطل في إرادة العراقي منه كونه هو المنصرف منه بلا قرينة. مؤيدا بما يأتي من الجوهرى من أن الرطل مائة و ثمانية و عشرون درهما و أربعة أسباع الدرهم، حيث يقارب ما ذكره في مقدار الرطل العراقي.

فهى ممنوعة، لأن رواية الكلبي- مع عدم خلوها عن ضعف السند- لا تدل على ظهور الرطل مع عدم القرينة في العراقي، لإمكان احتفافها بقرينة حالية تقتضى ذلك، و أصالة عدم القرينة لا مجال لها مع تشخيص المراد.

و ما ذكره الجوهرى معارض بما عن ابن الأعرابي و الحربى من أن الرطل اثنتا عشرة أوقية بأواقي العرب، و الأوقية أربعون درهما، و ما عن أبى منصور، حيث قال بعد أن تعرض لحديث مهر السنة: «و كانت الأوقية قديما عبارة عن أربعين درهما، و هى فى غير الحديث نصف سدس الرطل، و هو جزء من اثنى عشر جزءا.

و تختلف باختلاف، اصطلاح البلاد».

بل ظاهر ما حكى عن الجوهرى أنه يريد اصطلاح عصره. فراجع ما ذكره فى لسان العرب فى مادة: «وقى».

على أن الاعتماد على اللغويين فى مثل هذه التحديدات التى كثر الكلام

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الماء المضاف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٦٩

...

فيها لا يخلو عن إشكال.

و بالجملة: لا طريق لإحراز ظهور إطلاق الرطل فى خصوص العراقي، بنحو يحمل عليه المرسل مع قطع النظر عن القرائن الخارجية.

الثاني: ما أشار إليه في الاستبصار من أنه مقتضى الجمع بين المرسل و الصحيح، إذ لا مجال للجمع بينهما بحمل الصحيح على الوجوب و المرسل على الاستحباب، لإباء لسان التحديد فيهما عن ذلك جدا، بل المتعين عرفا بعد الاطلاع على اختلاف إطلاقات الرطل الجمع بينهما بحمل المرسل على العراقي، و الصحيح على المكي، فيكون كل منهما مفسرا للآخر و رافعا لإجماله، و ذلك أولى عرفا من طرح أحدهما أو كليهما.

و أما تقريب ذلك بأن ابن أبي عمير و مشايخه من أهل العراق، و محمد بن مسلم ثقفي من أهل الطائف القريب من مكة. فلا ينهض للتأييد فضلا عن الاستدلال، لعدم وضوح ترجيح عرف السامع على عرف المتكلم، و عدم المثبت لاختصاص مشايخ ابن أبي عمير بالكوفيين، كما أن محمد بن مسلم من أهل الكوفة، كما يظهر من ترجمته.

على أن كون أصل كل من المعاني مأخوذا من بلد لا يستلزم اختصاص شيوعه فيه عند الإطلاق في عصر صدور النصوص بذلك البلد، لإمكان انتشار الاصطلاح في سائر البلدان حينئذ، كما هو الحال في الحقبة الاسلاميَّة المشهورة في بلادنا مثلا. فالعمدة في استفادة المطلوب من الصحيح و المرسل صلوح كل منهما عرفا لتفسير الآخر و رفع إجماله.

و دعوى: سقوط الصحيح عن الحجية، لإعراض الأصحاب عنه، فعن التهذيب: «لم يعمل على هذه الرواية أحد من الأصحاب». بل الظاهر منهم العمل بالمرسل لا غير، كما سيأتي.

مدفوعة: بعدم ظهور إعراضهم عن الصحيح بالنحو المسقط له عن الحجية،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٠

...

لاحتمال كونه ناشئا من خفاء وجه الجمع بينه و بين المرسل، أو من اكتفائهم عنه به.

فالمتيقن منهم العمل بالمرسل، لا هجر الصحيح بنحو يكشف عن خلل فيه مانع من العمل به و الاعتماد عليه في تفسير المرسل. كما أن مقتضى ما ذكره الشيخ في الاستبصار من جعل الصحيح قرينة على تفسير المرسل كون مراده من عدم عمل الأصحاب به عدم عملهم به بالنحو المنافي للمرسل، لا هجره مطلقا، لعدم صلوحه بنظرهم للاستدلال.

ثم إن هذا الوجه و ما قبله مبنيان على ما هو الظاهر من حجية المرسل المذكور، و عدم وهنه بالإرسال. و يقتضيه.

أولاً: ظهور تسالم الأصحاب على العمل به، كما صرح به في المعتبر و عن التنقيح. و يشهد به اتفاقهم على التحديد بالعدد الذي تضمنه، و إن اختلفوا بين من أطلق الرطل، و من حدده بالعراقي و من حدده بالمدني، مع إهمالهم التحديد بالاستمائه الذي تضمنه صحيح محمد بن مسلم، فإن ذلك كاف في جبر الصحيح المذكور لو كان ضعيفا في نفسه.

بل يكفي في الجبر عمل جماعة معتد بهم يوجب الوثوق بصدق الخبر، فضلا عن مثل هذا العمل الذي يظهر التسالم عليه.

و ثانيا: ما صرح به الشيخ و النجاشي و المحقق في المعتبر و غيرهم من عمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير قال الشيخ في العدة: «و إذا كان أحد الراويين مسندا و الآخر مرسلا نظر في حال المرسل، فان كان ممن يعلم أنه لا يرسل إلا عن ثقة موثق به فلا ترجيح لخبر غيره على خبره. و لأجل ذلك سوت [ميزت خ. ل] بين ما يرويه محمد بن أبي عمير، و صفوان بن يحيى، و أحمد بن محمد بن أبي نصر و غيرهم من الثقات، الذين عرفوا بأنهم لا يروون و لا يرسلون إلا عن موثق به، و بين ما أسنده غيرهم. و لذلك عملوا بمراسيلهم إذا انفرد عن رواية غيرهم.»

و عنه أنه قال فيها أيضا: «أجمعت الطائفة على أن محمد بن أبي عمير و يونس بن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧١

...

عبد الرحمن و صفوان بن يحيى و أضرابهم لا يروون و لا يرسلون إلا عن ثقة.

و قال النجاشي في ترجمة ابن أبي عمير: «و قيل: إن أخته دفنت كتبه في حالة استتاره و كونه في الحبس أربع سنين فهلكت الكتب. و قيل: تركها في غرفة فسال عليها المطر فهلكت، فحدث من حفظه و مما كان سلف له في أيدي الناس. فلهذا أصحابنا يسكون إلى مراسيله». و قريب من ذلك ما عن غيرهما.

فإن تمييز الأصحاب لهؤلاء في عملهم بمراسيلهم شاهد باطلاعهم على خصوصية في رواياتهم تقتضي الاعتماد عليها من دون اهتمام بتحقيق حال رجالها، و مثل هذا كاف في الوثوق المعتبر في حجية الرواية.

إن قلت: لا يزم ذلك البناء على تصحيح رجال ابن أبي عمير و أضرابه و مشايخهم، بنحو تكون جميع رواياتهم صحاحا أو موثقة، لكشف روايتهم عنهم عن وثاقتهم، مع عدم بناء الأصحاب على ذلك، كما قيل، فلا بد من حمل كلامهم على وثاقة من يروون عنه في خصوص الخبر الذي رواه و لو لقرائن خارجية حدسية تكفي في اعتماد الراوى على الرواية و وثوقه بها.

و هذا لا يختص بابن أبي عمير و أضرابه، بل يجري في أكثر الرواة، لما هو المعلوم من حالهم من أن نقلهم للرواية ليس لمجرد الحفاظ و التدوين، نظير نقل الحوادث التاريخية، بل للعمل، فما لم تكن الرواية مورد الوثوق لا يروونها، و لذا تجنبوا الرواية عن كثير ممن اطلعوا على ضعفه، كما يظهر بملاحظة كتب الرجال.

و حينئذ لا مجال للاعتماد على التوثيق المذكور، إذ لا بد من استناده إلى الحس أو الحدس القريب منه.

على أنه لو فرض ظهور رواية هؤلاء عن شخص في توثيقه عن حس أو حدس قريب منه، بنحو يكون حجة في نفسه فحيث ثبت طعن الأصحاب في غير واحد ممن يروون عنه - كيونس بن ظبيان و غيره - امتنع الاعتماد على مراسيلهم، لاحتمال كون الواسطة ممن تعارض فيه الجرح و التعديل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٢

...

قلت: تسالم الأصحاب المدعى على العمل بروايات هؤلاء و مراسيلهم و تمييزهم لهم عن غيرهم كاشف عن اطلاعهم على وثاقة من يروون عنه بطريق الحس أو الحدس القريب منه بالنحو المصحح للعمل، و ليس المراد من ذلك وثاقة من يروون عنه مطلقا، ليكون توثيقا له في سائر رواياته و ينافي الجرح المدعى، لعدم توقف العمل بالرواية على ذلك، بل يكفي وثاقته حين تحمل الرواية عنه، و هو لا يقتضى صحة سائر رواياته، كما لا ينافي جرحهم له، إذ ليس المراد بالجرح إلا صدور ما ينافي الاعتماد على رواياته في الجملة المقتضى للتوقف في رواياته مع جهل وقت تحملها عنه، لا في تمام ما يرويه، كما لعله ظاهر.

و بعبارة أخرى: الأمر المتفق عليه بين الشيخ و النجاشي و المحقق في المعتبر و غيرهم اعتماد الأصحاب على مراسيل ابن أبي عمير، و المناسب لذلك حمل التعليل الذي ذكره الشيخ قدس سره من أنه لا يروى إلا عن ثقة على الثقة حين تحمل الرواية عنه، لا مطلقا، و لم يثبت ما يقتضى الخروج عن ذلك، فالبناء عليه متعين.

على أن ذلك إنما يوجب الإشكال في التعليل، لا في الإجماع المدعى من الشيخ و النجاشي و غيرهما على العمل بمراسيل ابن أبي عمير، فإن العمل المذكور ليس من الأمور الحدسية التي يحتمل الاشتباه فيها على مثل هؤلاء الناقلين له، كما أنه لا يحتمل خطأ الأصحاب في عملهم بالمراسيل المذكورة، و يكفي في الاعتماد عليها الإجماع المذكور و إن لم يتم التعليل.

و مما ذكرنا يظهر الإشكال فيما في مسألة سنن الوضوء من المعتبر فإنه بعد أن طعن في سند مرسله لابن أبي عمير قال: «و لو قال قائل مراسيل بن أبي عمير يعمل بها الأصحاب، منعنا ذلك، لأن في رجاله من طعن الأصحاب فيه، و إذا أرسل احتمال أن يكون الراوى

أحدهم».

فإنه إن أراد منع عمل الأصحاب بمراسيل ابن أبي عمير، فهو مخالف لما صرح به هو وأعظم الأصحاب. مع أن عملهم برواياته لا ينافي طعنهم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٣

...

في بعض رجاله.

و إن أراد أن التوثيق معارض بالجرح - كما هو ظاهر ذيل كلامه - اتجه الجواب عنه بما سبق.

بقي في المقام أمور.

الأول: أن مقتضى تعليل الشيخ قدس سره عدم اختصاص الحجية بمراسيل ابن أبي عمير، بل تعم مسانيد، فلا ينظر في حال رجال السند بعده.

والاعتماد على ما ذكره قدس سره قريب جداً، لظهوره في نقل أمر حسي شائع، وليس هو كنقل الإجماع على الفتوى الذي ثبت تسامحهم فيه و ابتناء بعضه على مقدمات حدسية بعيدة. بل مقتضى ذلك البناء على وثاقه من ثبت روايته عنه ما لم يثبت طعنه و جرحه. فتأمل.

الثاني: تقدم من الشيخ قدس سره تعميم الأمر المذكور ليونس بن عبد الرحمن و صفوان بن يحيى و أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، و هو المحكى عن الشهيد في الذكرى، فاللزام البناء على ذلك، و لا وجه لقصر ذلك على ابن أبي عمير، كما عن الفقهاء.

الثالث: ربما يدعى أن مراد الشيخ قدس سره من قوله: «و غيرهم من الثقات» و قوله:

«و أضرابهم» الإشارة للجماعة الذين ادعى الكشى إجماع الأصحاب على تصحيح ما يصح عنهم. لكنه ليس من الظهور بنحو يصلح للحجية بنفسه، أو لتفسير مراد الكشى من الإجماع المذكور، فاللزام الاقتصار على خصوص الجماعة الذين سماهم الشيخ قدس سره.

كما أنه لا مجال لدعوى: ظهور كلام الكشى بنفسه في ذلك، لوضوح أن ما صح عنهم هو ما حدثوا به من حديث الواسطة لهم، لا حديث الامام عليه السلام مع من بعدهم من رجال السند، بل ظاهر عطفه قدس سره التصديق على التصحيح كونه تفسيرياً، حيث قال: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصديقهم».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٤

...

بل لا- ينبغي التأمل في ذلك بعد الالتفات إلى اختصاص التعبير بالتصحيح بالطبقتين الأخيرتين مع ظهور كلامه في أنهما من سنخ الطبقة الاولى، بل دونها، و لم يذكر في الطبقة الأولى إلا التصديق: قال: «اجتمعت العصابة على تصديق هؤلاء الأولين من أصحاب أبي جعفر و أصحاب أبي عبد الله عليهما السلام، و انقادوا لهم بالفقه فقالوا: أفقه الأولين ستة: زرارة» (١)، ثم قال بعد ذلك: «أجمعت العصابة على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصديقهم لما يقولون و أقروا لهم بالفقه من دون أولئك الستة الذين عددناهم و سميناهم ستة نفر جميل بن دراج. و هم أحداث أصحاب أبي عبد الله عليه السلام» (٢) ثم قال بعد ذلك: «أجمع أصحابنا على تصحيح ما يصح عن هؤلاء و تصديقهم و أقروا لهم بالفقه و العلم، و هم ستة نفر آخر دون الستة نفر الذين ذكرناهم في أصحاب أبي عبد الله عليه السلام، منهم يونس بن عبد الرحمن» (٣).

و دعوى: أن حمل كلامه على ذلك لا يناسب تخصيصهم، لعدم الريب في وثاقه غيرهم.

مدفوعة: بأن كلامه لم يقتصر على التوثيق، بل اشتمل على الفقه و العلم، مع إقرار الكل لهم بذلك و انقيادهم لهم فيه، و ذلك لا يتهماً إلا للأوحدى، و يحق لمثل الكشى الرجالى الناقد أن يهتم بذلك و يؤكد عليه.

نعم، لو ثبت أن نقل هؤلاء الجماعة للرواية و لو بواسطة مبنى على التعهد بصدورها كان مقتضى تصديق الأصحاب لهم قبولهم لها و تصحيحها.

لكن ذلك و إن كان قريباً جداً، بل هو المعلوم به إجمالاً فى كثير من رواياتهم، بل أكثرها، إلا أنه لا حجة عليه عموماً، ليرجع إليه مع الشك، فلا يصلح إلا للتأييد.

(١) رجال الكشى ص: ٢٠٦.

(٢) رجال الكشى ص: ٣٢٢.

(٣) رجال الكشى ص: ٤٦٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٥

...

كما أنه بالتأمل فى حق هؤلاء، و أمثالهم يتضح كون روايتهم عن شخص من جملة المؤيدات لوثاقته و إن لم تكن دليلاً عليها. فلاحظ.

الوجه الثالث للاستدلال بنصوص المقام على المختار: أنه مقتضى صحيح ابن مسلم، بحمله على المكى، للإجماع على عدم الاكتفاء بستمائه مدنى أو عراقى، كما أشار إليه فى الاستبصار.

و يقتضيه أيضاً ما فى صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن جرء ماء فيه ألف رطل وقع فيه أوقية بول، هل يصلح شربه أو الوضوء منه؟ قال: لا يصلح» (١)، إذ لا بد من حمله على العراقى و حمل صحيح محمد بن مسلم على المكى، جمعاً، نظير ما تقدم فى الوجه الثانى. بل لو تم ما ذكره بعض مشايخنا من عموم انفعال الماء كان اللازم حمل صحيح ابن مسلم على المكى اقتصاراً فى تخصيص العموم المذكور على المتيقن.

لكن تقدم الإشكال فى العموم المذكور. و العمدة ما عرفت، مؤيداً بما تضمن تقدير الكر بالحب، و ما تضمن اعتصام الماء الذى يكون قدر قلتين، أو أكثر من رواية (٢) فإن تنزيلها على المطلوب أقرب من تنزيلها على القول الآخر.

و مما ذكرنا يظهر ضعف القول باعتبار المدنى، و إن ادعى المرتضى و الصدوق قدس سرهما فى الانتصار و الناصريات و المجالس عليه الإجماع، كما تقدم عنهما.

و كأن الإجماع على عدد الأبطال قد اشتبه عليهما بالإجماع على تحديدها أيضاً. بل لا يبعد كون مراد الانتصار ذلك، و إن أوهمت عبارته خلافه، فقد ادعى أن تحديد الكر بألف و مائتى رطل مدنى محصل من الإجماع، و قد دلت عليه الآثار

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٦.

(٢) راجع فى ذلك باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٨، ٩. و باب: ١٠ من الأبواب المذكورة حديث: ٧، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٦

...

المعروفة المروية، مع وضوح أن الآثار المروية إنما تعرضت لإعداد الأبطال، لا لنوعها. كما لا يبعد كون مراد الصدوق الإجماع على اعتصام الكر لا تحديده، فقد قال في المجالس: «دين الإمامية هو الإقرار بتوحيد الله تعالى ذكره.» و ذكر جملة من أصول الدين وفروعه و أحكامه المشهورة إلى أن قال: «و الماء إذا كان قدر كر لم ينجسه شيء. و الكر ألف و مائتا رطل بالمدينة.» (١).

و كيف كان، فلا ينهض ذلك بإثبات القول المذكور. و مثله الاستدلال له. تارة: بأن ذلك هو الظاهر من الرطل في مرسل ابن أبي عمير، بقريته كون المتكلم مدنيا. و اخرى: بأنه مقتضى الاحتياط.

لاندفاع الأول: بعدم وضوح كون عرف المتكلم هو الأظهر في قبال عرف السامع. مضافا إلى بعض ما تقدم في الوجه الثاني من وجوه الاستدلال للقول المختار.

و الإشكال في الثاني: بأن الاحتياط - مع عدم اطراده - لا ينهض بالاستدلال. بقى في المقام أمور يتوقف عليها تحديد الكر.

الأول: أن شيخنا الأستاذ قدس سره استشكل في نصوص الأبطال، بعدم وضوح كون الرطل من الأوزان، بل لعله مكيال مجهول المقدار، لاختلاف اللغويين في ذلك. فبعضهم اقتصر على جعله كيلا، مثل ما عن الليث من أن الرطل مقدار من، بضميمة ما عن أبي الحسن من أن المن من الأكيال. و بعضهم اقتصر على الوزن، مثل ما تقدم عن ابن الأعرابي، و القاموس، من أنه اثنتا عشرة أوقية، بضميمة ما يظهر منهم التسالم عليه من أن الأوقية من الأوزان.

و بعضهم جمع بينهما، قال ابن دريد: «الرطل الذي يكال به و يوزن (بكسر الراء) معروف قال الشاعر:

(١) المجالس ص ٥٧٧ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٧

...

لها رطل تكيل الزيت فيه و فلاح يسوق لها حمارا

« و نحوه ما في الصحاح و عن المصباح. إلى غير ذلك من كلماتهم الموجبة لإجماله و تردده بين الأمرين.

كما أن النصوص في المقام لا تصلح لتعيين كونه وزنا، بل ظاهر غير واحد من النصوص كونه كيلا، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن الرجل يدفع إلى الطحان الطعام، فيقاطعه على أن يعطى لكل عشرة أرطال اثني عشر دقيقا. قال: لا» (١) إذ لو كان الرطل وزنا لم يكن للطحان داع لأن يدفع اثني عشر رطلا دقيقا في قبال عشرة أرطال حنطة، فلا بد أن يكون كيلا، لأن الكيل من الدقيق أقل وزنا من كيل الحنطة، بسبب انحلاله و تماسكها.

و مثله صحيح عمر بن يزيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: تعطى الفطرة دقيقا مكان الحنطة؟ قال: لا بأس يكون أجر طحنه بقدر ما بين الحنطة و الدقيق» (٢)، فإنه كالصريح في أن صاع الحنطة أكثر من صاع الدقيق، و لا يكون ذلك إلا في الكيل.

و كذا رواية الكلبي النسابة المتقدمة.

هذا، و لكن صحيح محمد بن مسلم روى عن محكي الفقيه: «لكل عشرة أمان عشرة أمان»، و من البعيد جدا تعدد الرواية. و صحيح عمر بن يزيد أجنبي عما نحن فيه و ليست الزكاة فيه إلا صاعا.

نعم، رواية الكلبي ظاهرة فيما ذكره قدس سره. لكن لا يبعد في دفع ذلك أحد أمرين.

الأول: أن يكون الرطل بحسب أصل جعله كيلا، إلا أنه قد حدد بالوزن شرعا و عرفا بلحاظ بعض الأمور المكيلة، حتى اشتهر في

الوزن، و هجر الكيل، كما قد يناسبه اختلاف وزنه حسب اختلاف البلاد، إذ قد يكون ناشئا من اختلاف أوزان الأمور المكيلة التي جعلت معيارا في ضبط وزنه.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الربا حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٨

...

الثاني: أن يكون وزنا لا غير، وإطلاقه على الكيل بلحاظ ابتناؤه على الوزن الخاص في بعض الأمور التي يكثر احتياج الناس إلى وزنها ولا يتهيأ لهم الميزان، نظير كيل الجص والحليب في عصرنا، وربما يحمل عليه قول الشاعر المتقدم، وما في صحيح محمد بن مسلم. ولعل هذا هو الأقرب، فإن اللغويين مع تعرضهم لكونه كيلا لم يحددوه إلا بالوزن، وكذا النصوص، وكلمات الأصحاب لا إشارة فيها لتحديده بغير الوزن.

وكيف كان، فالظاهر إرادة الوزن في المقادير الشرعية، لاشتغالها مطلقا، أو في استعمالات الشارع. ولو لأجل تنزل الشارع عن خصوصية الكيل، والاكتفاء بالوزن، لتيسر ضبطه، كما يناسبه إطلاق الرطل في كثير من النصوص والاقتصار في نصوص أخرى على تحديده بالوزن، خصوصا مع اختلاف وزن الأمور المعبر فيها الرطل كالأعيان الزكوية، فلو وجبت المحافظة على الكيل لامتنع التحديد بالوزن في الأمور المذكورة.

على أنه لو فرض إجمال الرطل في نفسه كفي في حمله في المقام على الوزن تسالم الأصحاب عليه وأخذهم له طبقه عن طبقه متصلا بعصور المعصومين عليهم السلام، حيث ينحصر الخلاف بينهم في حمله على المدني أو العراقي المحددين بالوزن - كما يأتي - ولا أثر لاحتمال كونه كيلا في كلماتهم.

بل لا أقل من كون ذلك مقتضى الجمع بين نصوص المقام، لما أشرنا إليه من لزوم حمل بعضها على العراقي، والآخر على المكي اللذين حددا بالوزن.

وبالجملة: لا - ينبغي التأمل بعد ملاحظة النصوص بمجموعها وكلمات الأصحاب في أن المدار على الرطل المحدد بالوزن، إما لاختصاص إطلاق الرطل به، أو شيوعه فيه، أو لإرادته منه في خصوص المقام بالقرينة، أو لتنزل الشارع للتحديد بالوزن، لإمكان ضبطه، كما هو الحال في الصاع الذي لا إشكال في كونه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٧٩

...

في الأصل كيلا. فلاحظ.

الثاني: انه حيث ذكرنا أن المعبر هو الرطل العراقي، وأنه من الأوزان، فاعلم أن المعروف أنه مائة و ثلاثون درهما، ولا ينقل الخلاف في ذلك إلا عن العلامة قدس سره في موضع من التحرير والمنتهى، فجعل وزنه مائة و ثمانية و عشرين درهما و أربعة أسباع درهم مع موافقته للأصحاب في مبحث الكر من المنتهى، و زكاة الفطرة من التحرير، و في كتاب الزكاة من مفتاح الكرامة: «قد اعترف جماعة بعدم معرفته مستنده. وقال بعضهم: الظاهر أنه سهو من قلمه الشريف، و أنه تبع فيه بعض العامة، كما احتمله بعض أصحابنا» و قريب منه في الجواهر.

و كيف كان، فیدل علی المشهور ما تضمن من النصوص تقدير الرطل المدني بمائة و خمسة و تسعين درهما، بضمیمة ما دل علی أن الرطل العراقی ثلثا الرطل المدني، كخبر جعفر بن إبراهیم بن محمد الهمدانی الذی لا یخلو عن اعتبار یلحقه بالحسان [١]: «كُتبت إلى أبي الحسن علیه السلام علی يد أبي: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا فی الصاع، بعضهم یقول الفطرة بصاع المدني، و بعضهم یقول: بصاع العراقی. قال: فكتب إلى: الصاع ستة أرطال بالمدنی، و تسعة أرطال بالعراقی. قال: و أخبرنی أنه یكون بالوزن ألفا و مائة و سبعین وزنه [درهما خ ل]» [٢]. و مكاتبه إبراهیم أبیه التی لا تخلو عن اعتبار أيضا [٣]: «الفطرة علیك و علی الناس كلهم،

[١] إذ لیس فی سنده من لم یصرح بتوثیقه إلا جعفر المذکور، و تستفاد وثاقته مما حكی من روایه الصدوق بإسناده إليه مترحما و مترضیا علیه، و عدم استثناء القمیین له من رجال نواذر الحکمة. و یؤید ذلك كون أبیه من وكلاء الهادی علیه السلام و قد اعتمد علیه فی حمله كتابه إليه علیه السلام: كما أنه یظهر من الخبر المتقدم كونه من رفقاء محمد بن أحمد بن یحیی فی طریق الحج، حیث أنه حدثه به فی الطریق المذکور، فإن مجموع ذلك كاف فی وثاقته أو حسنه.

[٣] فقد رواها الشیخ قدس سره عن المفید و ابن عبدون عن الحسین بن علی بن شیبان القزوينی - الذی هو من مشایخ الإجازة - عن علی بن حاتم القزوينی - الذی وثقه النجاشی - عن محمد بن عمر - الذی لا یبعد كونه ابن سعید الزیات الثقة العین لتمييزه بروایة علی بن حاتم عنه - عن الحسین بن الحسن الحسینی - الذی ترحم علیه الكلینی، و قال الشیخ فیه: «فاضل» - فلاحظ.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حدیث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٠

...

و من تعول ذكرا كان أو أنثى، صغیرا أو كبیرا، حرا أو عبدا، فطیما أو رضیعا، تدفعه وزنا ستة أرطال برطل المدینة، و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهما، یكون الفطرة ألفا و مائة و سبعین درهما» [١]. و خبر علی بن بلال: «كُتبت إلى الرجل علیه السلام أسأله عن الفطرة و كم تدفع؟ فكتب ستة أرطال من تمر بالمدنی، و ذلك تسعة أرطال بالبغدادی» [٢] و نحوه مرسل الحسن بن علی بن شعبه [٣]، و فی خبره عن الرضا علیه السلام فی كتابه إلى المأمون: «و الصاع تسعة أرطال، و هو أربعة أمداد، و المد رطلان و ربع بالرطل العراقی» [٤] و صحیح زرارة عن أبي جعفر علیه السلام: «قال:

كان رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم یتوضأ بمد و یغتسل بصاع، و المد رطل و نصف، و الصاع ستة أرطال» [٥] و زاد فیه فی المعتبر: «بأرطال المدینة یكون تسعة أرطال بالعراقی» [٦]، و عن الفقه الرضوی فی تحديد الصاع، و هو: «تسعة أرطال بالعراقی» [٧]، و عن كتاب الاستغاثة: «و قال أهل البيت علیهم السلام: صاع رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم تسعة أرطال بالعراقی، و ستة أرطال بالمدنی» [٨]، فإن التأمل فی ذلك و غیره من كلمات الأصحاب یوجب وضوح المطلوب و ظهور عدم المستند لما تقدم نقله عن العلامة قدس سره.

نعم، قد یستأنس له بما فی الصحاح: «و الرطل اثنتی عشرة أوقیة، و الأوقیة أستار و ثلثا أستار، و الأستار أربعة مثاقیل و نصف، و المثقال درهم و ثلاثة أسباع الدرهم» و تبعه فی القاموس، فإن حاصل كسره یبلغ المقدار المذکور، و هما و إن لم یقیداه بالعراقی، إلا أن مقاربتة لوزنه المذکور فی كلمات الأصحاب یقرب

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الغلات حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٦) ص: ٢٤٨.

(٧) مستدرک الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٨) مستدرک الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨١

...

إرادتهما له.

لكن من الظاهر عدم نهوض ذلك بالحجية في نفسه، فضلا عن الخروج به عما تقدم من النصوص المعتمدة بعمل الأصحاب. ولا سيما مع ما أشرنا إليه آنفا من ظهور بعض الكلمات المنقولة عن الجوهرى في أنه في مقام تحديد مصطلح عصره، ولعله يريد الرطل المصرى الذى حدده بذلك فى لسان العرب.

الثالث: أنه حيث حدد الرطل بالدرهم فالظاهر أنه لا يراد به الدرهم المسكوك، لاختلاف ما يمكن معرفة وزنه من الدراهم القديمة اختلافا فاحشا، لا يمكن أن تكون معه موضوعا فى التحديد، وهو المصرح به فى كلام بعضهم، كالعلامة قدس سره فى القواعد، بل هو المقطوع به بعد ملاحظة ما ذكره المؤرخون ونحوهم، فلا بد أن يحمل التحديد به على إرادة وزن خاص مصطلح عليه هو الأصل فى وزن الدرهم، نظير ما اصطلاح عليه فى عصورنا من كون الأوقية ستة وتسعين درهما. فلا بد من ضبط الوزن المذكور.

و لم تتعرض النصوص لذلك عدا ما فى خبر سليمان بن حفص المروزى عن الكاظم عليه السلام: «و الدرهم ستة دوانيق، و الدانق وزن ستة حبات، و الحبة وزن حبتى الشعير من أوسط الحب لا من صغائره و لا من كبائره» (١).

لكنه مهجور عند الأصحاب، و لا يعرف القائل به، فى مفتاح الكرامة: «و قد اشتمل على مخالفات عديدة لما عليه الأصحاب» و قريب منه فى الجذائق، و رماه فى الجواهر بالشدوذ، و حكاه عن غير واحد، فلا بد من التعويل فى تحديد الدرهم على ما ذكره الأصحاب (رضى الله تعالى عنهم).

و قد ذكروا فى تحديده طريقين.

الأول: أنه ستة دوانيق، و الدانق ثمان حبات من أوسط حب الشعير، كما فى الشرائع و القواعد و غيرهما، و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فى شىء من ذلك»، و ادعى عليه الإجماع فى كلام جماعة ذكرهم فى مفتاح الكرامة و الجواهر، بنحو

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٢

...

يظهر منهم التسالم عليه عندنا، بل عند العامة أيضا.

لكن الموجود في بعض كلمات العامة، بل المدعى عليه إجماعهم أنه خمسون و خمسا حبة شعير، لأن المثلثا عندهم اثنتان و سبعون حبة، بل عن شذاذ منهم انه أكثر من ذلك.

و إجماع أصحابنا المدعى و إن كان مهما إلا أن المقام لا يرجع إلى تشخيص الحكم الشرعى الذى هو مختص بهم، بل إلى تحديد أمر خارجي، و وقوع الخطأ فيه غير عزيز، و لا سيما مع عدم وضوح التسالم فقد قال في مجمع البحرين. بعد أن ضبط المثلثا بستين حبة شعير: «و منه يعرف ضبط الدرهم الشرعى، فإن المشهور ان كل سبعة مثاقيل عشرة دراهم. و هو بحساب حب الشعير يكون عبارة عن اثنين و أربعين حبة شعير»، بل ذكر في الحدائق أنه بعد الاختبار به ظهر نقصه كثيرا عن الوزن الذى ذكره الأصحاب نقصانا فاحشا، و من ثمّ استظهر كون حب الشعير سابقا أكبر منه لاحقا، و لعل ما ذكره مبنى على التحديد الثانى.

و كيف كان، فلا مجال مع ذلك للاعتماد على الضبط المذكور، لوضوح اختلاف وزن الحب المتوسط بنحو يكون الفرق شاسعا فى مثل الكر، بل الصاع، حيث يكثر عدد الحبات جدا، مع وضوح امتناع تحديد الشيء الواحد بالأمر المختلف، فلو كان التحديد مستفادا من النصوص أمكن دعوى كون المراد بها الاكتفاء بالمسمى، الراجع إلى التحديد بأصغر الحب المتوسط بنحو القضية الحقيقية، كما هو الحال فى سائر العناوين المأخوذة فى الأدلة الشرعية نظير ما يذكر فى التحديد بالشبر.

أما حيث كان مستفادا من الأصحاب فلا مجال لحملها على ذلك، لأنه يختص بالشارع الذى له جعل الحكم بنحو القضية الحقيقية، و لا دليل على كون تحديد الأصحاب بالعنوان مستفادا من الشارع، نظير تحديدهم الكر بالرطل، بل من القريب جدا أن يكون منشأ التحديد فى كلماتهم بذلك ضبطه بلحاظ بعض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٣

...

أفراد الحب مع الغفلة أو التسامح فى الاختلاف الذى أشرنا إليه، فمع الجهل بوزن ذلك الحب يمتنع قياس غيره عليه و الوزن به. و قد أشار إلى بعض ما ذكرنا المجلسى فى محكى رسالته فى الأوزان. قال:

«كون الدرهم على وزن ثمانية و أربعين شعيرة لم يرد فى نص، و إنما هو عيار أخذه الأصحاب من بعض شعيرات بلادهم، و قد ذكرنا اختلاف الشعيرات بحد لا ينضبط التقدير بالنسبة إليه، فقد رنا بعض الشعيرات بالمثلثا الصيرفى، فكان مائة و اثنتين شعيرة، و بعضها كان مائة و إحدى عشرة شعيرة و بعضها تسعين، و مع هذا الاختلاف الفاحش كيف يمكن بناء الحكم عليه.» و مما ذكرنا يظهر حال ما عن بعضهم من التحديد بحب الأرز و الخردل.

الثانى: أن الدرهم سبعة أعشار المثلثا الشرعى، فىكون المثلثا درهما و ثلاثة أسباع الدرهم، و كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل، فقد صرح بذلك المحقق فى الشرائع و المختصر النافع و المعتبر، و العلامة فى القواعد و عن جملة من كتبه، و الشهيد الثانى فى الروضة و المسالك، و ظاهر حال غير واحد أنه من المسلمات، بل عن ظاهر الخلاف إجماع الأمة عليه، و قال المجلسى فى محكى رسالته فى الأوزان: «و هذه النسب مما لا شك فيها، و اتفقت عليها العامة و الخاصة» و هو المصرح به فى كلمات بعض اللغويين و المؤرخين، و قد شهد به ذوو الاختصاص بالآثار، حيث ذكروا النسبة المذكورة بين الدرهم و الدينار، الذى هو المثلثا، كما سيأتى إن شاء الله تعالى. فلا ينبغى التوقف فى ذلك.

و عليه يكون الرطل العراقى واحدا و تسعين مثقالا - كما صرح به فى مفتاح الكرامة و الجواهر - و الكر مائة و تسعة آلاف مثقال و مائتى مثقال.

الرابع: المذكور فى كلماتهم تحديد المثلثا الشرعى بأنه ثلاثة أرباع المثلثا الصيرفى، ففى مجمع البحرين: «فالمثلثا الشرعى يكون على هذا الحساب عبارة عن الذهب الصنمى. و الذهب الصنمى عبارة عن ثلاثة أرباع المثلثا الصيرفى، عرف بذلك بالاعتبار

الصحيح»، و ظاهر الجواهر المفروغية عن ذلك، بل عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٤

...

المجلسي في رسالته الأوزان: «و هذه النسب مما لا شك فيها، و اتفقت عليها الخاصة و العامة».

و على هذا جرى غير واحد من المتأخرين، بل لا يعرف غيره بينهم، فقاسوه بالمثقال الشائع في النجف الأشرف، و جعلوه المعيار في جميع الأوزان الشرعية.

و حيث ذكرنا أن الرطل واحد و تسعون مثقالا شرعيا فهو ثمان و ستون مثقالا صيرفيا و ربع. كما أنه حيث كان الكر مائة و تسعة آلاف مثقال و مائتي مثقال شرعي فهو واحد و ثمانون ألف و تسعمائة مثقال صيرفي. و عليه جرى الحساب في المتن. لكن في ثبوت النسبة بين المثقالين بذلك إشكال، بعد عدم كونه حكما شرعيا، بل أمر خارجي مستند إلى التجارب، و الخطأ فيها غير عزيز.

فتأمل.

مع أن ضبط المثقال الصيرفي الذي وقع التحديد به غير متيسر لنا، إذ لا يبعد اختلاف المثاقيل الصيرفية - باختلاف الأزمنة و الأماكن - حيث صرح غير واحد بعدم اختلاف المثقال في جاهلية و لا إسلام، فلا بد أن يكون حدوث المثقال الصيرفي متأخرا بعد تعدد دول المسلمين و انحلالها، الذي لا يناسب الاتفاق على تحديد المثقال و لا ضبطه بنحو لا يعتوره الزيادة و النقصان بمرور الزمان. بل عن الشبري [١] في رسالته في الأوزان أنه قال بعد التعرض للمثقال الشرعي: «و لم يزل الأمر على ذلك حتى نبعت الدولة الشاهية و العثمانية، فوضعت الفارسية مثقالا جديدا زنته مثقال و ثلث من المثاقيل المتقدمة». كما أن المحكي عن المحقق الثاني أنه قال: «و الظاهر أن المثقال المستعمل بين الناس درهم و نصف» و هو شاهد باختلاف المثقال الذي ذكره مع المثقال الذي ذكره المجلسي قدس سره، إذ الثاني درهم و ستة أسباع الدرهم و ثلث سبعة.

[١] السيد عدنان السيد موسى شبر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٥

...

بل المشاهد فعلا في عصورنا اختلاف المثقال المستعمل في النجف الأشرف مع المثقال الشائع في كربلاء و بغداد، بل جميع مدن العراق - كما قيل - مع قرب المسافة و كثرة الاختلاط، فالأول أربعة و عشرون حبة، و الثاني يزيد حبتين بمقدار نصف السدس عنه، و الكيلو غرام مائتان و سبعة عشر مثقالا و عشر حبات من الأول، و مائتان و مثقالان من الثاني، حسبما ذكره لي بعض الصاغة في النجف الأشرف، و قد سألت بعض الصاغة عن المثقال الذي عندهم، فذكر أنه ينقص عن المثقال العربي، و أن مثقال بغداد هو الأقرب، و أن مسألة المثقال غير منظمة.

كما أنهم يعترفون بعدم الطريق لضبط المثقال الذي عندهم لو فرض الشك في بعض موازينه بسبب كثرة الاستعمال أو نحوه، حيث يتعارف ذلك بطول الزمان.

بل وقع ما يشهد باختلاف مثاقيل بعض الصاغة عن بعض في النجف الأشرف، فقد اشترى بعضهم سبيكة على قدر معلوم، و لما باعها متفرقا على حسب وزنه زاد عنده عدة مثاقيل، و لم يعلم أن ذلك ناشئ من نقص مثقاله أو زيادة مثقال من باعه. و مع هذا كيف

يمكن الاعتماد في التحديد على المثلثال الصيرفي، فضلا عن خصوص مثلثال النجف الأشرف؟

بل مقتضى ظاهر ما ذكره المجلسي عن والده، من أنه وزن الدينار القديم المضروب باسم الرضا عليه السلام فكان ثلاثة أرباع المثلثال الصيرفي، اختلاف المثلثال الصيرفي الذي عندنا عما عندهم بكثير، كما سيظهر. فلا بد من سلوك طريق آخر لضبط المثلثال، الذي عليه يبنى وزن الدرهم والدينار.

ولا طريق أقرب من الرجوع إلى ما بقي من الدراهم والدينار الأثرية المحفوظة في متاحف أو عند بعض الهواة التي تيسر الاطلاع عليها أو على موازينها المسجلة في الجداول المعدة لها، وعمدتها الدينار، لقلّة الاختلاف بينها بنحو يسهل معرفة الميزان التقريبي لها، بخلاف الدراهم، كما شهد به بعض أهل الاختصاص في الآثار وغيرهم ممن تيسر له الفحص.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٦

...

فإن من المتسالم عليه أن وزن الدينار المسكوك قديما مثلثال شرعي وأنه لم يتغير عن ذلك، وأن النسبة بين الدرهم والدينار هي النسبة بين الدرهم والمثلثال، كما صرح به كثير من الفقهاء والمؤرخين واللغويين والمختصين بالآثار القديمة من الخاصة والعامة. فعن الوافي: «والمثلثال قدر دينار، والدينار لم يتغير في جاهلية ولا إسلام، وإن اختلفت الدراهم»، وفي مجمع البحرين: «تكرر في الحديث ذكر الدينار بالكسر، وهو واحد الدينار الذي هو مثلثال من الذهب. وعن ابن الأثير: أن المثلثال في العرف يطلق على الدينار خاصة».

وعن المجلسي أنه اتفق علماء العامة والخاصة على عدم تغير الدينار عما كان عليه. وعن الحقائق: «لا خلاف بين الأصحاب أن الدينار لم يتغير وزنها عما هي عليه الآن في جاهلية ولا إسلام، صرح بذلك جملة من علماء الطرفين. قال شيخنا العلامة أجزل الله إكرامه في النهاية: والدينار لم يختلف المثلثال منها في جاهلية ولا إسلام. كذا نقل عن الرافعي في شرح الوجيز أنه قال: المثلثال لم تختلف في جاهلية ولا إسلام. والدينار مثلثال شرعي، فهما متحدان وزنا، فلذا يعبر في أخبار الزكاة تارة بالدينار، وأخرى بالمثلثال». وعن كاشف الغطاء في رسالته التحقيق والتنقيح: «الدينار هو المثلثال الشرعي، فالشرعي هو الذهب العتيق الصنمي الذي يسمى اليوم: أبو لعبية، وهو درهم و ثلاثة أسباع الدرهم، يعبرون عنه بالدينار مرة، وبالمثلثال الشرعي أخرى».

ويشهد به أيضا ما أشار إليه من التعبير في النصوص وكلمات الأصحاب بالمثلثال تارة، وبالدينار أخرى، ففي الموثق عن علي بن عتبة و عدة من أصحابنا عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهما السلام: «قالا: ليس فيما دون العشرين مثقالا من الذهب شيء، فإذا كملت عشرين مثقالا - ففيها نصف مثقال إلى أربعة و عشرين، فإذا أكملت أربعة و عشرين ففيها ثلاثة أخماس دينار إلى ثمانية و عشرين، فعلى هذا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٧

...

الحساب كلما زاد أربعة» (١)، و قريب منه غيره من النصوص الواردة في الزكاة والديات، و عبارات الفقهاء، كالشيخ في الخلاف و العلامة، قال في القواعد:

«للذهب نصابان عشرون مثقالا ففيه نصف دينار. و المثلثال لم يختلف في جاهلية ولا إسلام. أما الدراهم فإنها مختلفة الأوزان، و استقر الأمر في الإسلام على أن وزن الدرهم ستة دوانيق، كل عشرة منها سبعة مثاقيل من الذهب»، إلى غير ذلك مما يكشف عن تسالم المسلمين على أن الدينار السائد كان مثقالا شرعيا، فلو فرض نقص بعض الدينار عنه فهو ناشئ عن سرقة أو مسح بسبب كثرة

الاستعمال أو نحو ذلك من دون أن يكون دينارا رسميا.

و الأمر الذى اتفق عليه ذوو الاختصاص بالآثار القديمة من المتأخرين المعاصرين من مسلمين وغيرهم - حسبما اطلعت عليه من كلامهم أو نقل لى عنهم - أن الوزن المفروض للدينار يقارب أربعة غرامات و ربعا، و أن الوزن المفروض للدرهم سبعة أعشار ذلك، على النسبة الشرعية المتقدمة بينهما، و يناسبه ما اطلع عليه سيدى الوالد (دامت بركاته) فى المتحف العراقى قبل مدة من دنائير عبد الملك بن مروان أو ما قاربها التى هى أوائل الدنانير الإسلامية، فكان وزن الدينار المضروب سنة ثلاث و ثمانين أربعة غرامات و مائتين و ستة و خمسين ملغرام، أى ما يزيد على ربع الغرام بستة ملغرامات - و هى ستة أجزاء من ألف جزء من الغرام - و كان وزن الدينار المضروب سنة أربع و ثمانين أربعة غرامات و مائتين و واحدا و خمسين ملغرام، و وزن الدينار المضروب سنة ست و ثمانين - و هى سنة وفاة عبد الملك - أربعة غرامات و مائتين و ثلاثة و خمسين ملغرام.

و وزن دنائير اخرى مضروبة بعد هذا التاريخ تقارب هذه المقادير تزيد عليها أو تنقص عنها ملغرامات قليلة يتعذر ضبطها فى تلك العصور لقلّة الامكانيات، فان أثقل دينار وصل إليه هو دينار المتوكل المضروب سنة مائتين و سبعة و ثلاثين، حيث كان وزنه أربعة غرامات و مائتين و سبعة و ثمانين ملغرام. كما أن أخف دينار

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب زكاة الذهب و الفضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٨

...

وصل إليه دينار المهدى المضروب سنة مائة و خمس و ستين، حيث كان وزنه أربعة غرامات و مائة و ثلاثين مليغرام، و هو شاذ لا مجال للتعويل عليه مقابل الكثرة الكاثرة، و ربما نقص وزنه بسبب كثرة الاستعمال.

كما أنى قد رأيت فى كثير من فهارس المسكوكات ما يناسب المقادير المذكورة فى دنائير مضروبة من سنة سبع و سبعين إلى نهاية الدولة الأموية و كثير من الدنانير العباسية، و كذا بعض فهارس الصنجات الأثرية التى هى مقياس وزن الدينار، و كذا كثير من أوزان الدراهم و صنجاتها حيث يناسب نسبة الدرهم للدينار الشرعية. و عليها ابنتى كلام الأثرين المتقدم.

و الذى ينبغى التنبيه إليه أن الكثرة الكاثرة من هذه الدنانير، خصوصا دنائير الأمويين التى هى أول الدنانير الإسلامية تتردد بين أربع غرامات و مائتين و عشرين ملغرام و أربعة غرامات و مائتين و خمسين ملغرام أى أنها تتردد بين الأربعة غرامات و ربع و ما دون ذلك بثلاثين ملغرام، و من الظاهر عدم أهمية هذا الفرق.

و من ثمّ يصلح شاهدا لما ذكره الأثريون من التحديد.

و أما ما نقص عن ذلك فهو قليل نسبيا، و من البعيد جدا أن يكون ذلك هو وزن الدينار الرسمى، بل من القريب أن يكون النقص ناشئا من قرض بعض أجزاء الدينار أو مسحه بكثرة الاستعمال.

أما ما زاد على ذلك فهو قليل جدا، و لا يزيد إلا ملغرامات قليلة، بل لم أجد عاجلا فى دنائير الأمويين ما يبلغ أربعة غرامات و مائتين و ثمانين ملغراما إلا دينارا واحدا. و لذا يبعد كون ذلك هو الوزن الرسمى للدينار، و من القريب جدا كونه قد زيد فيه لتعذر الضبط بهذا المقدار.

نعم، بعض الفهارس قد تضمن أن وزن دينار الرضا عليه السلام أربعة غرامات و أربع أعشار الغرام أى أربعمائة ملغرام، و هو زيادة معتد بها ربما يمكن ضبطها فى ذلك الزمان. إلا أن الفهرست لا يبدو عليه الدقة. مع أن المقدار المذكور خارج عن متعارف الدنانير، و الدينار المذكور متأخر العهد لم يقصد منه التعامل، بل التشريف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٨٩

...

لصاحبه صلوات الله عليه و التبرك به، فلا يكون المعيار عليه.

و بالجملة: الفحص المتقدم من سيدى الوالد، و النظر فى الفهارس المنشورة للدنانير و الدراهم و صنجاتها مؤيد، بل شاهد، لما صرح به المختصون من أن وزن الدينار الرسمى الذى هو المثلثال الشرعى أربعة غرامات و ربع، و أن الدرهم سبعة أعشار هذا المقدار، فيكون المعيار على ذلك، بل لا يبعد كونه أحوط، لأن متوسط الغالب ما دون ذلك بملغرامات قليلة.

مع أنه لا يبعد حجية قولهم بملاك كونهم من أهل الخبرة فى مثل هذا الأمر الاجتهادى المحتاج إلى الفحص الطويل و المقارنات غير المتيسرة لنا. فلاحظ.

على أن تحديد ذلك يسهل لنا طريق الاحتياط المجزى، إذ لا يرتاب الإنسان بعد النظر فى جميع ذلك فى أن الدينار لا يزيد على أربعة غرامات و ثلاثمائة ملغرام الذى يكون فرقه فى كل عشرين دينارا غراما واحدا، و لا يزيد فى العشرين ألف دينار عن الكيلو الواحد، و الاحتياط بذلك سهل جدا.

و عليه فحيث كان الرطل واحدا و تسعين مثقالا فهو ثلاثمائة و ستة و ثمانين غراما و ثلاثة أرباع الغرام. و حيث كان الكرمائة و تسعة آلاف مثقال و مائتى مثقال فهو أربعمائة و أربعة و ستون ألف غرام و مائة غرام. أى أربعمائة و أربعة و ستون كيلو و مائة غرام. و حيث سبق أن الكيلو مائتان و سبعة عشر مثقالا صيرفيا و عشر حبات، حسب وزن النجف الذى جرى عليه فى المتن، يكون الكرمائة ألف مثقال صيرفى و تسعمائة و ثمانية و تسعين و ربعا تقريبا، فيزيد عما ذكره فى المتن بما دون الربع قليلا. و الاحتياط قد عرفت أمره و ضابطه.

هذا ما تيسر لنا فى هذه العجالة، و الظاهر أنه واف بالمقصود، و إن كان مزيد الفحص و التتبع حسنا لمن تيسر له، و لا يشغله عما هو الأهم. و الله سبحانه و تعالى العالم، و منه نستمد العون و التوفيق و التسديد. إنه أرحم الراحمين، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٠

مائتان و ائنتان و تسعون حقة و نصف حقة (١). و بحسب وزنه النجف (٢) - التى هى ثمانون حقة اسلامبول - ثلاث و زونات و نصف، و ثلاث حقق، و ثلاث أواق (٣). و بالكيلو ثلاثمائة و خمسة و سبعون كيلو و ستمائة و أربع و عشرون غراما تقريبا (٤).

(١) لأن ذلك يبلغ واحدا و ثمانين ألف و تسعمائة مثقال صيرفى الذى عرفت منهم تحديد الكرم به فى أول الكلام فى تحديد المثلثال الشرعى.

هذا، و حيث تقدم منا أن الكرمائة ألف مثقال صيرفى و تسعمائة و ثمانية و تسعون و ربع فهو يكون ثلاثمائة و ستين حقة و نصف و ثلاثة أرباع الأوقية و خمسة مثاقيل و نصف التى هى أقل من ثلث الربع.

(٢) المقسمة إلى أربع و عشرين حقة، كل حقة أربع أواق.

(٣) لأن ثلاث و زونات و نصف تساوى مائتين و ثمانين حقة اسلامبول، و ثلاث حقق تساوى عشر حقق اسلامبول، و ثلاث أواق تساوى حقتين و نصف اسلامبول، فيكون المجموع مائتين و ائنتين و تسعين و نصف حقة اسلامبول، كما تقدم منه.

أما بناء على ما ذكرنا فى تقدير الكرم حسب حقة إسلامبول فهو يكون أربع و زونات و نصف و ثلاثة أرباع الأوقية و ثلث ربع الأوقية، الذى هو ثمانية دراهم باصطلاح النجف الأشرف.

(٤) بناء على ما تقدم من أن الكيلو مائتان و سبعة عشر مثقالا و عشر حبات يكون الكرم على مسلكه قدس سره ثلاثمائة و ستة و سبعين

كيلو و أربعمائه و سبعين غراما تقريبا. و لعل حسابه مبنى على فرض مثاقيل الكر أكثر مما فرضناه نحن حسبما رجعنا إلى بعض الصاغة المعتمدين.

و كيف كان، فقد عرفت لزوم ما زاد على ذلك من الكيلوات كثيرا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩١

و مقداره فى المساحة ما بلغ مكسرة سبعة و عشرون شبرا (١).

(١) كما فى الفقيه و عن المقنع و الهداية- على بعض النسخ- و المختلف و الروض و مجمع البرهان و المصابيح، و قواه فى الروضة، و عن النهاية الميل إليه، و عن السرائر و غيرها نسبتة للقميين، و عن الذخيرة نسبتة إلى الشيخ على ما فى بعض كتبه.

و لعله الظاهر منه فى الاستبصار و التهذيب، حيث ذكر فى الاستبصار فى ضمن نصوص التحديد صحيحى إسماعيل بن جابر الآتين و لم يتعرض لمخالفتها لبقية نصوص الأشبار، بنحو يظهر منه العمل بجميع النصوص، حيث جمع بينها و بين خبر الأبطال بجعل كل من الأمرين طريقا لتحديد الكر. كما أنه فى التهذيب بعد أن ذكر حديث الأبطال قال: «فأما الأخبار التى رويت مما يتضمن التحديد بثلاثة أشبار و الذراعين و ما أشبه ذلك فليس بينها و بين ما رويناه تناقض، لأنه لا يمتنع أن يكون ما قدره هذه الاقدار وزنه ألف و مائتا رطل. و أنا أورد طرفا من الأخبار التى تتضمن ذكر ذلك.» ثم ذكر نصوص الأشبار مقدما للصحيحين المذكورين.

و كأنه يريد العمل بجميع النصوص بحمل الأكثر على الفضل - كما هو ظاهر الوسائل ناسبا له إلى جماعة من علمائنا - أو مجرد بيان تحقق الكر به لا تحديده أو غير ذلك.

و ذهب جمع من الأصحاب إلى أنه ثلاثة و أربعون شبرا إلا ثمن شبر، و فى الخلاف نسبتة إلى جميع القميين و أصحاب الحديث، و عن المدارك أنه الأشهر، بل نسب فى كلام جمع إلى المشهور، و عن الغنية للإجماع عليه. لكن فى المعتبر:

«و لا تصغ إلى من يدعى الإجماع فى محل الخلاف»، و عن البهائى: «لا تفاوت فى الشهرة بين القولين».

و هذان القولان هما عمدة أقوال المسألة. و هناك أقوال أخرى يظهر حالها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٢

...

عند الكلام فى مفاد النصوص.

□

و يستدل للأول بصحيح إسماعيل بن جابر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الماء الذى لا ينجسه شىء فقال: كر. قلت: و ما الكر؟ قال: ثلاثة أشبار فى ثلاثة أشبار» (١).

و الكلام فيه فى مقامين.

الأول: فى السند. فقد ذكر غير واحد أنه وصف فى كلام جماعة بالصحة، بل عن البهائى أنه يوصف بالصحة من زمان العلامة إلى زماننا.

□

لكن قد يستشكل فى ذلك: - حسبما يستفاد من كلماتهم- بأن الشيخ قدس سره و إن رواها عن عبد الله بن سنان الثقة بلا كلام، إلا أنه معارض بروايته لها فى موضع من التهذيب عن محمد بن سنان، الذى اشتهر ضعفه، لبعد رواية كل منهما لها مع اتحاد من روى عن ابن سنان- و هو البرقى- و روى ابن سنان عنه، و هو إسماعيل بن جابر.

فلم يبق إلا رواية الكلينى قدس سره لها عن ابن سنان المردد بين الرجلين، بل الظاهر أنه محمد، لأنه قد ثبت رواية البرقى عنه كثيرا، و لم يثبت روايته عن عبد الله، بل استبعدا غير واحد، حتى جزم بعضهم بسهو الشيخ فى ذكر عبد الله، لتأخر البرقى طبقه فلا يروى بلا

واسطة عن عبد الله الذي هو من أصحاب الصادق عليه السلام.

بل يبعد لأجل ذلك رواية عبد الله عن الصادق عليه السلام بتوسط إسماعيل، بخلاف محمد، لتأخره عن أصحابه عليه السلام طبقة. و يندفع. أولاً: بأن سهو الشيخ قدس سره في ذكر عبد الله بعيد جداً، لتكرر ذلك منه في التهذيب «٢» والاستبصار «٣»، والقريب جداً أن يكون السهو في ذكر محمد في

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٢) ج: ١ ص: ٤١.

(٣) ج: ١ ص: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٣

...

الموضع الآخر من التهذيب «١».

و يؤيد ذلك إطلاق ابن سنان في كلام الكليني قدس سره، لما عن مشتركات الكاظمي من انصرافه إلى عبد الله، كما يناسبه كونه أقدم طبقة بنحو تستحكم الكنية له مع شهرته قبل معرفته محمد. و لا سيما مع تعارف النسبة إلى الأب في العبادلة، كابن عباس و ابن الزبير، بنحو يقرب جداً اعتماد المتكلم على ذلك في الإطلاق مع شهرة جميع أطراف الترديد، كما في المقام، لبعد غفلته عن أحدهما عند الإطلاق مع ذلك، كبعد تعمله الاجمال. و أما ما تقدم في وجه استبعاد ذلك فهو ظاهر الوهن، إذ لا بعد في رواية البرقي الذي هو من أصحاب الكاظم عليه السلام عن أصحاب الصادق عليه السلام [٢]، و لا سيما مثل عبد الله بن سنان الذي نص النجاشي على أنه كان خازناً للرشيد، و قيل: انه روى عن الكاظم عليه السلام - و إن لم يثبت - كما لا بعد في رواية أصحاب الصادق عليه السلام بعضهم عن بعض، عنه عليه السلام، بل هو كثير جداً.

اللهم إلا أن يقال: هذا إنما يتم لو علم سهو الشيخ قدس سره في أحد الأمرين، و هو خلاف الأصل، بل من القريب أن يكون قد تعمد في كلا الأمرين، لاختلاف ما وصل إليه باختلاف طرق الحديث التي عنده، فيكون المقام من تعارض الروايتين الموجب لتساقطهما. و أما إطلاق ابن سنان فهو و إن كان ظاهراً بدواً في عبد الله، إلا أنه بعد ملاحظة تعدد روايات البرقي عن محمد - كما يظهر بمراجعة جامع الرواة - فمن القريب أن يكون ذلك قرينه على إرادة البرقي له عند الإطلاق، لمعهوديته له. و يؤيده كثرة روايات محمد عن إسماعيل. و ندرة روايات عبد الله عنه.

[٢] بل قد روى عن غير واحد منهم. فراجع تنقيح المقال في ترجمة عبد الله بن سنان.

(١) ج: ١ ص: ٣٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٤

...

نعم، لو ثبت كون الإطلاق من غير البرقي لم يصلح ذلك للتوقف عن مقتضى الإطلاق الأولى، لعدم كونه قرينه عامة يصح الاتكال

عليها. فتأمل جيدا.

و ثانيا: بأنه لا ينبغي الاهتمام بسند مثل هذه الرواية بعد رواية الشيخ و الكليني لها و ظهور قبولهما لها، و اعتماد الصدوق عليها، حيث أفتى بمضمونها و بما يقارب لسانها.

و لا سيما مع تعدد أسانيد الكليني و الشيخ [١]، و اشتغال تلك الأسانيد على الأعيان، الظاهر في معرفته الرواية عندهم و اشتغالها بينهم و قبولهم لها، إما لوثاقه روايتها، أو لقرائن خاصة مصححة للعمل بها، فان ذلك كاف في الوثوق بالمعتبر في حجية الرواية.

و ثالثا: بأن الظاهر وثاقه محمد بن سنان [٢]، بل هو من الأعيان، وفاقا

[١] فقد رواها الكليني عن محمد بن يحيى عن أحمد بن محمد عن البرقي، و رواها الشيخ عن أحمد بن محمد عن البرقي بثلاثة طرق.

[٢] اضطراب الأصحاب (رضوان الله عليهم) في محمد بن سنان يلزما بتحقيق حاله، و عدم الاكتفاء بالإجمال، و إن كان خارجا عن وضع الكتاب. فنقول.

قد طعن فيه غير واحد من الأصحاب بطعون شديدة، فعن المفيد قدس سره في موضع من رسالته التي هي في كمال شهر رمضان و نقصانه - بعد نقل رواية دالة على أنه لا ينقص - قال: «و هذا حديث شاذ نادر غير معتمد عليه، في طريقه محمد بن سنان، و هو مطعون فيه لا تختلف العصابة في تهمة و ضعفه، و من كان هذا سبيله لا يعتمد عليه في الدين». و عنه أنه قال: في جواب من سأله عن روايات الاشباح: «ان الأخبار بذكر الاشباح يختلف ألفاظها و تتباين معانيها، و قد بنت الغلاة عليها أباطيل كثيرة، و صنفوا كتب لغوا فيها، و أضافوا ما حوته الكتب إلى جماعة من شيوخ أهل الحق، و تخوضوا في الباطل بإضافتها إليهم، من جملتها كتاب سموه كتاب الاشباح و الأطله نسبوه في تأليفه إلى محمد ابن سنان، و لسنا نعلم صحة ما ذكر في هذا الباب عنه، فان كان صحيحا فان ابن سنان قد طعن عليه، و هو متهم بالغلو، فان صدقوا في إضافة هذا الكتاب إليه فهو ضلال، لضلالة عن الحق، و إن كذبوا فقد تحملوا أوزار ذلك».

و قد عدّه الشيخ قدس سره من أصحاب الرضا عليه السلام و قال: «ضعيف» و قال في الفهرست: «قد طعن عليه و ضعف»، ثم ذكر طريقه إلى رواياته و كتبه إلا - ما كان فيها من تخليط أو غلو. و عن الاستبصار أنه قال في رد خبر في مبحث المهور: «فأول ما في هذا الخبر أنه لم يروه غير محمد بن سنان عن مفضل بن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٥

عمر، و محمد بن سنان مطعون عليه ضعيف جدا، و ما يختص بروايته و لا يشركه فيه غيره لا يعمل عليه»، و نحوه عن التهذيب في رد الخبر المذكور.

و قال الكشي: «قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان عن أيوب بن نوح، و قال: لا أستحل أن أروى أحاديث محمد بن سنان.»

«١» إلى أن قال: «قال محمد بن مسعود: قال عبد الله بن حمدويه: سمعت الفضل بن شاذان يقول: لا - أستحل أن أروى أحاديث محمد بن سنان. و ذكر الفضل في بعض كتبه: أن من الكاذبين المشهورين ابن سنان، و ليس بعبد الله» «٢» و في محكي كلام ابن داود: «و روى عنه أنه قال عند موته: لا تروا عني مما حدثت شيئا، فإنما هي كتب اشتريتها في السوق. و الغالب على حديثه الفساد».

و عن ابن الغضائري أنه قال: «ضعيف غال يضع لا يلتفت إليه». و ذكره النجاشي و نقل عن ابن عقدة أنه رجل ضعيف جدا لا يعول عليه و لا - يلتفت إلى ما تفرد به. و روى عن الكشي عن ابن قتيبة عن ابن شاذان أنه قال: «لا أحل لكم أن تروا أحاديث محمد بن سنان» ثم روى عن صفوان أنه قال عن ابن سنان: «لقد هم أن يطير غير مرة فقصصناه حتى ثبت معنا». ثم قال النجاشي: «و هذا يدل

على اضطراب كان و زال» وقال أيضا في ترجمة مياح المدائني: «ضعيف جدا، له كتاب يعرف برسالة مياح، و طريقها أضعف منها، و هو محمد بن سنان».

لكن لا مجال للاعتماد على شيء مما تقدم، فان ما تقدم من المفيد لا يناسب ما ذكره في الإرشاد في بيان من روى النص على الرضا عليه السلام حيث قال: «و ممن روى النص على الرضا عليه السلام بالإمامة من أبيه عليه السلام و الإشارة إليه منه عليه السلام بذلك من خاصته و ثقاته و أهل الورع و العلم و الفقه من شيعته داود بن كثير. و محمد بن سنان».

كما أن ما تقدم من الشيخ قدس سره لا يناسب ما ذكره في كتاب الغيبة في فصل السفراء حال الغيبة، حيث قال: «و قبل ذكر من كان سفيرا حال الغيبة نذكر طرفا من أخبار من كان يختص بكل إمام و يتولى له الأمر على وجه من الإيجاز، و نذكر من كان ممدوحا منهم حسن الطريقة، و من كان مذموما سيئ المذهب. فمن المحمودين حمران بن أعين. و منهم ما رواه أبو طالب القمي، قال: دخلت على أبي جعفر الثاني في آخر عمره، فسمعتة يقول: جزى الله صفوان بن يحيى و محمد بن سنان، و زكريا بن آدم و سعد بن سعد عنى خيرا، فقد وفوا لى. و كان زكريا بن آدم ممن تولاهم. و أما محمد بن سنان فإنه روى عن على بن الحسين بن داود قال: سمعت أبا جعفر الثاني عليه السلام يذكر محمد بن سنان بخير،

(١) «رجال الكشي ص: ٣٣٢»

(٢) «رجال الكشي ص: ٤٢٧».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٦

□

و يقول: رضى الله عنه برضائي عنه، فما خالفنى و ما خالف أبى قط»، فإن حكمه بمدحه و حسن طريقته لا يناسب كلماته السابقة في حقه، لظهوره في عدالته، بل جلالته- كما هو المناسب للخبرين الذين يظهر منه الاعتماد عليهما- لا مجرد حسن مذهبه في أصول الدين.

و لا سيما و قد ذكر في جملة المذمومين صالح بن محمد الهمداني الذي كان يتولى الوقف للجواد عليه السلام بقم، و لم يذكر في وجه ذمه إلا أنه استحل الامام عليه السلام من عشرة آلاف درهم، فأحله الإمام عليه السلام و بعد خروجه أظهر عليه السلام تدمره من ذلك و أن الله تعالى سوف يسأله عنها.

و أما ما تقدم عن حمدويه عن أيوب بن نوح فلا يخلو عن اضطراب، إذ عدم استحلاله الرواية عنه لا يناسب ما تضمنه كلامه من كتابة حمدويه عنه أحاديثه، و لا ما يأتي من الكشي من رواية ابن نوح عنه.

فالظاهر تصحيحه و أن الصحيح ما تضمنه كلامه الآخر الذي رواه الكشي أيضا قال: «ذكر حمدويه ابن نصير أن أيوب بن نوح دفع إليه دفتر فيه أحاديث محمد بن سنان، فقال لنا: إن شئتم أن تكتبوا ذلك فافعلوا، فإني كتبت عن محمد بن سنان و لكن لا أروى لكم أنا عنه شيئا، فإنه قال له محمد قبل موته: كلما أحدثكم به لم يكن لى سماعا و لا رواية، إنما وجدته» «١» و من الظاهر أن هذا لا يقتضى طعنا في محمد بن سنان نفسه بنحو ينافى وثاقته، بل ظاهره الوثوق به في نفسه، كما أنه قد يدل على كمال احتياط محمد بن سنان في الرواية.

نعم، قد يخدش ذلك في رواياته بأنها بالوجادة. و يأتي الكلام في ذلك. و لعل ما نقله ابن داود عن محمد بن سنان يشير إلى ذلك، حيث لم نعر عليه في المصادر المعدة لمثله.

□

و كذا الحال فيما روى عن الفضل بن شاذان، فإن عبد الله بن حمدويه و إن نقل عنه ما سبق، إلا أن الكشي أيضا روى عن على بن محمد بن قتيبة النيسابوري أنه قال: «قال أبو محمد الفضل بن شاذان:

ارووا [ردوا خ ل] أحاديث محمد بن سنان عني. وقال: لا أحب لكم أن ترووا أحاديث محمد بن سنان عني ما دمت حيا. و أذن في الرواية بعد موته». فإنه كالصریح في أن منعه من رواية أحاديث محمد بن سنان عنه لمحدور مختص بحال حياته لا ينافي وثاقته، و لذا أذن في روايتها بعد موته. بل لا يبعد ظهور ذلك في كون الفضل من الموثقين له. و كأن ما نقله النجاشي عن الكشي عن ابن شاذان عبارة عن ذلك بعد إسقاط ذيله، و إلا فلم أجد غيره في كلام الكشي.

(١) «رجال الكشي ص: ٤٢٧»،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٧

و أما ما نقله الكشي عن الفضل من أنه من الكاذبين المشهورين فكأنه يشير به إلى ما ذكره في ترجمة أبي سمينه، قال: «و ذكر الفضل في بعض كتبه: من الكاذبين المشهورين أبو الخطاب و يونس ابن ظبيان و يزيد الصائغ و محمد بن سنان، و أبو سمينه أشهرهم» (١) و هو مما يقطع بعدمه، فإن اشتهار روايات الرجل و رواية الأجلاء لها- كما يأتي- لا يناسب اشتهاره بالكذب، بحيث يكون نظيرا لأبي الخطاب.

بل لا- يناسب ما تقدم و ما يأتي عن الفضل من روايته عنه. و ربما حمل على شخص آخر غير الزاهري المبحوث عنه، لأن الاسم المذكور لا يختص به، كما يظهر بمراجعة كتب الرجال.

على أن ابن داود- على ما حكى عنه- نقل كلام الفضل خاليا عن ذكر محمد، قال في ترجمة أبي سمينه: «و ذكر الفضل بن شاذان في بعض كتبه أن الكاذبين المشهورين أربعة: أبو الخطاب، و يونس بن ظبيان، و يزيد الصائغ، و أبو سمينه أشهرهم».

و أما ابن الغضائري فلا مجال للاعتماد على تضعيفه و رميه بالغلو، لما هو المعروف من شدته في ذلك.

و مثله ابن عقدة فيما نقله عنه النجاشي في كلامه المتقدم، لأنه زیدی لم يتجل له من مقام الأئمة المتأخرين عليهم السلام ما يناسب روايات ابن سنان الذي رماه الخاصة بالغلو لأجلها، فمن القريب جدا أن يكون تضعيفه له لأجل ذلك، لا لعتوره على وضعه للحديث بنحو ينافي الوثوق به، ليصح الاعتماد على شهادته أو اجتهاده.

فلم يبق إلا النجاشي الذي صرح بضعفه في ترجمة مياح و إن لم يصرح بها في ترجمة محمد نفسه، بل ظاهره التوقف فيه.

لكن من القريب جدا اعتماده في القدرح فيه على ما ذكره في ترجمته له مما تقدم عن ابن عقدة و الفضل مما عرفت وهنه، فلا وثوق بطعنه، خصوصا بلحاظ القرائن الآتية.

و عليه يكفي في توثيق الرجل ظهور حال ابن قولويه في توثيقه، لأنه من رجال كامل الزيارة، و قد أكثر فيه الرواية عنه.

مضافا إلى ظهور ذلك أيضا من الكشي، فإنه و إن ذكر الكلمات المتقدمة عن الفضل و أيوب بن نوح، و لكنه قال: «قد روى عنه الفضل و أبوه و يونس و محمد بن عيسى العبيدي و محمد بن الحسين ابن أبي الخطاب و الحسن و الحسين ابنا سعيد الأهوازيان ابنا دندان و أيوب بن نوح و غيرهم من

(١) «رجال الكشي ص: ٤٢٨»

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٨

العدول و الثقات من أهل العلم» (١) كما أنه ذكر الأخبار الكثيرة المادحة له، و لم يذكر شيئا من الأخبار الدامة في ترجمته، و إنما ذكر خبر أحمد بن محمد بن عيسى الآتي في ترجمة زكريا بن آدم. و لعله لما يأتي من عدم نهوضه بالطعن في محمد.

فإن التأمل في جميع ذلك قاض بظهور حال الكشى في توثيق الرجل و إجلاله، بل هو ظاهر ما تقدم عن الفضل و أيوب بن نوح، بل كلام الكشى مشعر أو ظاهر بأن رواية الأجلاء الذين ذكرهم عنه تكشف عن وثاقته عندهم.

وقد تحصل من جميع ما ذكرنا: عدم التعويل على القدح المتقدم من الأصحاب في حق الرجل، إما لتنافي كلامي الشخص الواحد فيه - كما في الشيخين - أو لعدم الاعتداد بتضعيف الشخص - كما هو حال ابني الغضائري و عقده - أو لعدم ظهور ما نقل عن الشخص في الجرح - كما عرفته عن الفضل ابن شاذان و أيوب بن نوح - أو لقرب ضعف مستند الجرح، كما أشرنا إليه في تعقيب ما ذكره النجاشي، فلا ينهض شيء من ذلك لمعارضه التوثيق المشار إليه.

هذا، و لو فرض سقوطهما معا بالمعارضة لزم النظر في حال الرجل بغض النظر عما ذكره.

ولا بد من النظر أولاً فيما يساق لقدحه، حيث قد يقدح.

تارة: بالغلو، كما يشير إليه ما ذكره المفيد في كلامه المتقدم حول روايات الاشباح، و الشيخ في الفهرست و ابن الغضائري.

و اخرى: بما تقدم عن أيوب بن نوح و ابن داود من أن رواياته بالوجادة، لا بالسماع أو الإجازة، فإنه و إن لم يدل على كذبه، إلا أنه موهن لرواياته. بل تأخير أخباره بذلك إلى موته قد يدل على تدليسه في السكوت عن ذلك حين روايته.

و ثالثة: بما رواه الكشى في ترجمة زكريا بن آدم عن أحمد بن محمد بن عيسى القمي قال: «بعث إلى أبو جعفر عليه السلام غلامه و معه كتاب فأمرني أن أصير إليه و هو بالمدينة نازل في دار بزيع، فدخلت و سلمت عليه، فذكر في صفوان و محمد بن سنان و غيرهما مما قد سمعه غير واحد، فقلت في نفسي:

استعطفه على زكريا بن آدم لعله أن يسلم مما قال في هؤلاء».

و يندفع الأول: بما ذكرناه آنفاً من عدم التعويل على تضعيف ابن الغضائري، و تنافي كلام الشيخين على أنهما لم يقطعا بنسبة الغلو إليه، بل ذكر المفيد أنه متهم به، و ذكر الشيخ اشتغال رواياته عليه، و هما أعم من غلوه.

(١) «رجال الكشى ص: ٤٢٨».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٩٩

مضافاً إلى أن تحديد الغلو في كلام القدماء لا يخلو عن غموض، كما تعرض له غير واحد. بل ما روى عن صفوان صريح في عدم غلوه.

و مثله ما في تنقيح المقال عن ابن طائوس بسنده إلى الحسين بن أحمد المالكي. قال: «قلت لأحمد بن مليك: أخبرني عما يقال في محمد بن سنان من أمر الغلو. قال: معاذ الله هو و الله علمني الطهور و حبس العيال و كان متقشفاً متعبداً».

على أن غلوه في عقيدته لا ينافي وثاقته في خبره الذي هو المهم في المقام.

كما يندفع الثاني: بأنه لا مانع من التعويل على الرواية بالوجادة إذا تعهد الراوى بالمضمون، لوصوله إليه بطريق الحس أو الحدس الملحق بالحس، كما هو الأصل في الاخبار بالأمور الحسية، على أنه لم يظهر من ابن سنان أن جميع رواياته بالوجادة، بل لعله أراد خصوص ما حدث به أيوب بن نوح، بل من البعيد من مثله عدم الرواية بالسماع مع كونه من أصحاب الأئمة عليهم السلام.

بل لعله أراد قسماً معيناً مما حدث به أيوب لا تمامه، كيف و قد تقدم من الكشى أن أيوب بن نوح نفسه روى عن ابن سنان! و لزوم التدليس منه في تأخير الاخبار عن ذلك موقوف على كونه يرى حرمة الرواية بالوجادة، لعدم التعويل عليها، و هو غير ثابت، بل لعله كان يرى جواز ذلك، و إنما أخبر به تورعاً، أو لتبديل نظره.

مع أنه لا أثر للتدليس - لو تم - لظهور حال الاعتراف في التوبة الموجبة لرجوع العدالة، فيستكشف من سكوته عن بقية أخباره صحتها.

فلاحظ.

و أما الثالث: فيكفي في وهنه انضمام صفوان بن يحيى المعلوم الجلالة إلى محمد بن سنان، لكشف ذلك عن عدم صدور الذم لبيان الواقع، بل لمصالح آخر، كحفظهما أو التخلص من تبعه انتسابهما إليه أو نحو ذلك مما قد يناسب رفعة مقامهما. فهو من مؤيدات الوثاقة، كبقية الروايات الدالة على الطعن فيهما والرجوع عنه منهم عليهم السلام إلى المدح لهما. و حيث ظهر و هن أدلة الجرح فالمتعين البناء على وثاقه الرجل، بل رفعة مقامه، إذ لا ريب في أن له نحو اختصاص بالأئمة الثلاثة الكاظم و الرضا و الجواد (عليهم و على آبائهم و آبائهم أفضل الصلاة و السلام)، كما تقدم من الغيبة، بل الظاهر أنه من ذوى أسرارهم، نظير صفوان، كما يشهد به جمعهما في كثير من أخبار المدح و غيرها مما ذكره الكشي في ترجمه الرجل. بل هو المناسب لنسبة الغلو له ممن عرفت، فإن ذلك يستلزم شدة عقيدة الرجل بالأئمة عليهم السلام و إغراقه فيهم، و إظهار بعض كراماتهم الخفية التي يصعب تحملها على بعض العقول، فيتسارعون إلى نسبة ناقلها للغلو و الكذب، كما قد يقارن ضعف ملكة الرجل وهمه بالغلو، كما يشير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٠

إليه ما نقله النجاشي عن صفوان في حقه، و نقله الكشي أيضا عنه بطريقتين. بل قد يستلزم انتساب الغلاة إليه و تكثرهم به، كما أشار إليه المفيد في كلامه السابق، فتقوى الشبهة عليه.

هذا، و لا ريب في أن الاختصاص بهم عليهم السلام ملازم للوثاقة و العدالة، بل الجلالة، و الخروج عنها يحتاج إلى انقلاب و سوء عاقبة، و الأصل عدمه.

مضافا إلى كثير من الروايات التي ذكرها الكشي المتضمنة لمدحه بمدائح جلية، فإنها و إن لم تخل عن ضعف السند، إلا أنها صالحة لتأييد ما ذكرناه.

بل قد تصلح بمجموعها للاستدلال. خصوصا بعد ظهور غير واحد في قبولها في الجملة، لظهور اقتصار الكشي على تلك النصوص و إكثاره منها في اعتماده عليها، و كذا الشيخ في كتاب الغيبة في كلامه المتقدم، و النجاشي في ذكره لما عن صفوان من نفى الغلو عنه. مع أن الأصحاب قد أكثروا من الرواية عنه، فقد ذكر في تنقيح المقال في تمييزه سبعين رجلا، و فيهم من الأعاظم و الأجلاء و الأكابر العدد الكثير، و منهم أحمد بن محمد بن عيسى الذي أخرج البرقي عن قم لروايته عن الضعفاء و اعتماده المراسيل، و الحسن بن محبوب صاحب كتاب المشيخة، و محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، و الحسن و الحسين ابنا سعيد، و الفضل بن شاذان و غيرهم ممن يضيق المقام بذكرهم.

أضف إلى ذلك اشتها رواياته و كثرتها في كتب الأصحاب على اختلاف طبقاتهم و فتواهم بمضامين كثير منها، كما تعرض لذلك الأردبيلي و المجلسي و الوحيد و غيرهم. فإن التأمل في جميع ذلك يوجب الوثوق بالرجل و الركون إلى رواياته.

بل الإنصاف أن ذلك يوجب الخدش في طعون من تقدم، للاطمئنان معه بخطا مستندها، بنحو لا تصلح لمعارضة التوثيق ممن عرفت، كما أشرنا إليه آنفا.

و كأن منشأ الطعن إظهاره لبعض أسرار الأئمة عليهم السلام الثقيلة و كراماتهم الخفية المناسبة لاختصاصه بهم عليهم السلام، فقد روى الكشي عنه أنه كان يقول: «من كان يريد المعضلات فإلى، و من أراد الحلال و الحرام فعليه بالشيخ. يعني: صفوان بن يحيى» (١) و قد أوجب ذلك الطعن فيه، إما لضعف بعض العقول عن تحمل ذلك، أو تقيّة - كما يظهر مما تقدم عن الفضل بن شاذان من المنع عن الرواية عنه في حياته و الاذن فيها بعد موته - أو لإبطال تدبير الغلاة في تشبّثهم به، دفعا للأفْسَد بالفاسد، أو لنحو ذلك مما أوجب اشتباه الأمر و خفاء الحال، و اضطرابهم في ذلك.

و من الظاهر أن شيئاً من ذلك لا- مجال لاحتماله في التوثيق المستفاد ممن عرفت، و كفى به مرجحاً على الجرح. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) «رجال الكشي ص: ٤٢٨».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠١

...

لجماعة من المتأخرين، فإنه و إن طعن من بعض الأصحاب بطعون شديدة، إلا أنه لا مجال للتعويل عليها بسبب اضطراب كلماتهم، فلا تصلح لمعارضة ظهور توثيقه من غير واحد، أو لرفع اليد بها عن القرائن الدالة على وثاقته. و عليه يتعين الاعتماد على روايته، و عدّها صحيحة.

المقام الثاني: في الدلالة.

ففي المعتبر بعد أن نسب القول المذكور للصدوق و ذكر في دليله هذه الصحيحة قال: «فان كان معوله على هذه فهي ناقصة عن اعتباره».

و كأنه يشير إلى عدم ذكر البعد الثالث فيها. لكن ذلك لا يختص بهذه الصحيحة، لاشتراك جميع روايات الباب معها في ذلك، ما يشهد بمألوفية الاقتصار على بعدين. فلا بد إما من حملها على ما ليس له إلا بعدان- و هو المدور- أو على الاكتفاء بذكر بعدين عن ذكر البعد الثالث.

إذ لا مجال لاحتمال الإجمال أو النقص في جميع روايات الباب.

و حيث إن الأول يستلزم نقص الكر عن سبعة و عشرين شبراً، و لا قائل بذلك تعين الثاني.

بل هو الظاهر في نفسه من هذه الصحيحة، لمناسبتها لارتكاز كون الماء كسائر الأجسام ذات الأبعاد الثلاثة، فيستحيل تحديده ببعدين إلا بقياس البعد الثالث عليهما، اتكالا على مشابهته لهما، فإنها جهة مصححة للحذف ارتكازاً.

و أما المدور فليس هو ذا بعدين فقط، بل له أبعاد ثلاثة ارتكازاً، كالكروى، إلا أن عدم التمايز الخارجى بين بعدين منه يصحح بيانهما ببيان بعد واحد.

و هو موقوف على تعين البعد الواحد المذكور لبيانهما- كما يأتى الكلام فيه في بعض روايات الباب- و لا مجال لذلك في هذا الصحيح، لعدم اشتماله على ما يلزم بصرف أحد البعدين للعمق، ليتعين الآخر للطول و العرض، بل أطلق فيه ذكر بعدين يصلحان لبيان الطول و العرض، كما يصلحان لبيان العمق و أحد البعدين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٢

...

الآخرين، و ليست هناك جهة ارتكازية ترجح الثاني، فلا مجال للحمل عليه و ترك الوجه الأول المستند لجهة ارتكازية بيانية.

بل الإنصاف أنه لا ينبغي إطالة الكلام في إثبات الظهور فيما ذكرنا، لانصراف الذهن إليه من الكلام بطبعه و الغفلة عن فرض المدور، و إنما أطلنا الكلام في ذلك لتقريب منشأ الظهور المدعى.

و أما الإشكال فيه بمنافاته لرواية أبى بصير المتضمنة لثلاثة أشبار و نصف، فيتعين العمل بتلك، لاحتمال سقوط النصف من هذه، و لا يحتمل زيادته في تلك، لاحتياج الزيادة إلى مثوثة.

ففيه: أن بعد احتمال النقص خصوصا مع التكرار يخرج ذلك عن الجمع العرفي بين الروائتين، فلا بد من الجمع بينهما بوجه آخر لعله يأتي الكلام فيه.

فلا ينبغي الإشكال في الاستدلال للقول المذكور بالصحيح المذكور، ولا سيما مع تأيده بالمرسل في المقنع قال: «روى أن الكر هو ما يكون ثلاثة أشبار طولاً في ثلاثة أشبار عرضاً في ثلاثة أشبار عمقاً» (١)، فإنه وإن كان من القريب جداً أن يكون منقولاً بالمعنى من صحيح إسماعيل المتقدم، إلا أنه يكشف عما ذكرنا من ارتكاز حذف أحد الأبعاد في صحيح إسماعيل، بحيث يصح نسبة ذلك للرواية منه قدس سره. فتأمل.

الثاني: صحيح إسماعيل بن جابر الآخر - الذي قيل: إنه أصح أخبار الباب -:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام الماء الذي لا ينجسه شيء؟ قال: ذراعان عمقه في ذراع و شبر وسعة [سعة خ ل]» (٢).

فقد استدل به بعض مشايخنا للقول المذكور. وهو مبني على أمور.

الأول: أن الذراع عبارة عن شبرين، كما هو المشاهد بالوجدان في كثير من

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٣

...

الناس. لكن ذكر الفقيه الهمداني قدس سره أنه أكثر من ذلك بمقدار يسير، كما أن القدمين أيضاً كذلك. قال: «و هذا ظاهر بالعيان، فلا يحتاج إلى البرهان».

كما ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أن الذي يظهر من أخبار المواقيت أن الذراع قدما. وكأنه يشير إلى مثل صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن وقت الظهر. فقال: ذراع من زوال الشمس، و وقت العصر ذراعان [ذراع خ ل] من وقت الظهر، فذلك أربعة أقدام من زوال الشمس» (١). و يقتضيه الجمع بين نصوص الذراع و نصوص القدمين الواردة في المواقيت (٢).

لكن زيادة الذراع عن الشبرين غير مطردة، بل لا مجال لدعوى الغلبة فيها، بنحو يكون الذراع البالغ شبرين شاذاً ينصرف عنه الإطلاق في مقام التحديد، بل الظاهر عموم الإطلاق للذراع المذكور المقتضى للاجتراء به، بل أشرنا عند الكلام في تحديد الدرهم بحب الشعير إلى أن الأقل هو الحد الواقعي، و ما زاد عليه خارج عن الحد، قد وقع التسامح فيه لصعوبة الضبط.

و أما نصوص المواقيت فهي غير واردة مورد التحديد الشرعي للذراع، ليخرج به عن حقيقته العرفية في جميع الموارد، بل لعلها واردة لتحديد ذراع الظل أو مبنية على نحو من التسامح في التقدير بلحاظ بعض أفراد الذراع، أو نحو ذلك.

و لا سيما مع ظهور بعضها في أن الذراع شبران، و هو موثق يعقوب بن شعيب عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن صلاة الظهر. فقال: إذا كان الفىء ذراعاً.

قلت: ذراعاً من أى شيء؟ قال: ذراعاً من فيئك. قلت: فالعصر؟ قال: الشطر من ذلك. قلت: هذا شبر. قال: و ليس شبر كثيراً» (٣).

و بالجملة: لا مجال للخروج عن معنى الذراع العرفي، الذي لا إشكال في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب المواقيت حديث: ٣.

(٢) راجع باب: ٨ من أبواب المواقيت من الوسائل.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب المواقيت حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٤

...

شموله لما يكون بقدر شبرين، و الموجب للاكتفاء به في العمل بالإطلاق.

بل ذلك يقتضى الاكتفاء بما يكون دون الشبرين، لو فرض عدم شذوذه، كما هو غير بعيد.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من إجمال الذراع بسبب الاختلاف، فلا يصلح الحديث للاستدلال. فلا مجال له، فإن اختلاف الذراع باختلاف الشبر موجب للاكتفاء بالأقل. كما ذكرنا.

الثاني: أنه لا بد من حمل الصحيح على المدور. و قد قرب ذلك سيدنا المصنف قدس سره بأن تساوى الخطوط في المدور من جميع النقاط، مع كونه عرفا له بعد واحد، يستوجبان حمل الكلام عليه، بخلاف غيره من المضلعات، حيث لا تستوى الخطوط فيها، بل هي بين الزوايا أطول منها بين الأضلاع.

و إلى ما ذكره أولا يرجع ما ذكره بعض مشايخنا من أن المدور هو الذى يصح أن يقال: ان سعته ذراع و شبر مطلقا من جميع الجهات المفروضة، لا من خصوص بعضها.

و ظاهرهما أن الحمل على المدور هو مقتضى إطلاق تقدير السعة الذى تضمنه الحديث، و الحمل على غيره مبنى على التقييد فيه. لكن لا ظهور للكلام فى الإطلاق المشار إليه، لأن تقوم السطح ارتكازا ببعدين يوجب انصراف السعة إليهما، بحيث لا يكون الاقتصار عليهما تقييدا منافيا لظهور الكلام لو خلى و طبعه، بل هذه النكته فى الفرق بين المدور و غيره مغفول عنها بدوا، و يحتاج إلى التنبيه عليها.

و لذا لا يلتفت إلى ذلك حتى عند تحديد المدور، فإذا قيل: احفر بئرا سعتها متر، لا يستفاد عموم سعة المتر بلحاظ الجهات من إطلاق تحديد السعة به، بل من تعارف التدوير فى البئر.

و لذا لو قيل: رأيت حفرة سعتها متر، لا يستفاد ذلك، بل قد ينطبق على المربع، كما لعله يظهر بالتأمل فى المرتكزات الاستعمالية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٥

...

على أنه لو فرض الإطلاق المذكور فهو معارض بما أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سره من ظهور بيان السعة فى ثبوتها فى تمام سطح الماء - كما فى المربع - لا فى خط منه - كما فى المدور - و لذا لا إشكال فى أن ظهور تحديد المربع بالمساحة لا يتناول الصليب، و إن كان واجدا للمساحة المذكورة فى بعض خطوط جهتيه.

و كأن هذا هو مراد الفقيه الهمداني قدس سره حيث ادعى أن نسبة السعة إلى الشكل على الإطلاق تقتضى الحمل على المربع. و حيث كان الظهور المذكور من سنخ الظهور فى الكل المقابل للتبعيض الذى هو مقتضى الوضع، فهو أقوى من الظهور المدعى فى الإطلاق المقابل للتقييد، و يكون مانعا منه.

و أما ما عن شيخنا الأستاذ قدس سره من أن الدائرة التى يكون قطرها ثلاثة أشبار و نصفها مثلا أولى بمصادقية كون تمام السطح ثلاثة و نصفها فى جميع الخطوط، بخلاف المربع فإنه لا يكون كذلك إلا فى خطين.

فهو لا يخلو عن غموض، و كأنه يريد بخطوط الدائرة المتساوية فى مساحتها هى الخطوط المتراكبة المارة بالمركز فى تمام جهاتها المختلفة، لا الخطوط المتوازية المستوعبة لتمام السطح من جهة واحدة، و بخطى المربع جهتيه المتقاطعتين، فيرجع إلى ما تقدم من

سيدنا المصنف قدس سره.

و من الظاهر أن مراد شيخنا الأعظم قدس سره الخطوط المتوازية، لا المتراكبة.

و كيف كان فما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره متين جدا.

إلا أنه إنما يتم لو أخذت الجهة قيدا في السعة المفروضة للشكل، كما هو الحال في تحديد المربع أو المستطيل أو نحوهما.

و عليه يبتنى الإطلاق المتقدم من سيدنا المصنف قدس سره، فان فرض الإطلاق يبتنى على انحلال نسبة السعة للسطح إلى نسب متعددة بعدد الجهات المفروضة، و لذا تقدم أن ما ذكره صالح لإبطال الإطلاق المدعى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٦

...

لكن من الظاهر أن الصحيح لم يتضمن فرض جهة خاصة في نسبة السعة للماء، كما أنه تقدم أنه لا إطلاق في النسبة المذكورة بلحاظ الجهات، بل لم يتضمن إلا نسبة السعة للماء بلحاظ سطحه من دون فرض جهة خاصة، و السعة المذكورة تنطبق على المدور عرفا، و إن كان منشأ تحديد سعته مبينا لمنشأ تحديد سعة بقية الاشكال.

و من ثم لا يكون تحديد مساحته بمساحة قطره مبنا على مزيد تكلف و لا مستهجنا، بخلاف تحديد سعة خشبة الصليب بمسافته أبعد خطوطها من دون تنبيه على حالها، فإنه مستهجن جدا.

و بالجملة: ما ذكره قدس سره إنما ينهض بدفع الإطلاق المدعى - كما ذكرنا - لا بإبطال عموم الكلام للمدور، أو اختصاصه به، كما هو مراده.

و مثله ما في الجواهر من أن الحمل على المدور مبني على ما لا يعرفه إلا الخواص من علماء الهيئة في استخراج مساحة الدائرة.

لاندفاعه بعدم سوق الحديث لبيان نتيجة ضرب الابعاد، و إلا كان المناسب بيانها رأسا، بل لبيان الشكل الذي يحصل به الكر و إن لم يعرف نتيجة أبعاده، و من الظاهر أن المدور ليس بعيدا عن أذهان العرف.

و نظير ذلك ما عن الوحيد قدس سره في تأييد إرادة المدور من أن الكر بحسب أصله مكيال مدور لأهل العراق.

فإنه لو تم ذلك فلا قرينة على كون تحديده في الصحيح واردا لبيان مساحة بعديء بعد الفراغ عن شكله فإن السؤال ليس عن شكل كيلء الكر، بل عن مقدار الكر من الماء و تحديده بالمساحة، كيف و قد اعترف قدس سره بحمل الصحيح السابق على المكعب.

و الحاصل: أنه كما لا ينهض الإطلاق الذي أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره و صرح به بعض مشايخنا، و لا ما ذكره الوحيد قدس سره بإثبات المدور، كذلك لا ينهض ما ذكره شيخنا الأعظم و صاحب الجواهر قدس سرهما بمنع ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٧

...

فالعمدة في تعيين أحد الأمرين أن الاختصار على بعد واحد في الحديث هل يكون قرينة على الحمل على المدور، لأنه يمتاز من بين الإشكال بأن له بعدا واحدا عرفا - كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره ثانيا و ذكره غيره - أو على المربع، لان ارتكاز تقوم السطح ببعدين يوجب انصراف الذهن إلى إرادة البعدين ببيان بعد واحد، نظير ما تقدم في الصحيح الأول؟

لا يبعد الثاني، و ذلك لأن امتياز المدور بذلك ليس لعدم تقوم شكله بالبعدين، بنحو يقتضى قصور الارتكاز المتقدم عنه، بل لأن عدم التمايز بين بعديء أوجب تسامح العرف في الاكتفاء بتحديد ببيان بعد واحد، و ابتناء الكلام على التسامح المذكور إنما يحسن بنحو ينسب الذهن له في فرض الالتفات إلى المدور، كما لو أريد تحديد سعة البئر مثلا المفروض فيها التدوير، و لا يحسن في مقام

تحديد مطلق الشكل، بنحو ينسب الذهن إلى خصوص المدور، لعدم الالتفات للتسامح المذكور إلا بعد الالتفات للمدور و الفراغ عن إرادته، و إلا فالسطح بطبيعته متقوم ارتكازا ببعدين، لا بد في تحديده من تحديدهما، فينسب الذهن إلى إرادة بعدين ببيان بعد واحد من جهة التماثل بينهما، لأن تلك جهة ارتكازية يصح الاتكال عليها في مقام البيان، كما ذكرنا في الصحيح السابق.

و لعله لنظير ما ذكرنا كان المنسبق من تحديد الجسم بالمساحة حمله على المكعب لا الكروي، فلو قيل متر من ماء لم يحمل إلا على مقدار المتر المكعب، لا مقدار الكرة التي قطرها متر.

و يكفي فيما ذكرنا ظهور حال الأصحاب في فهم المكعب و عدم التنبه للمدور إلا من المجلسى و الوحيد في مقام توجيه الأخبار، حيث منع منه الأول، و قربته الثانى، و ظهر القول به بعد ذلك، فان فهم الأصحاب و إن لم يكن حجة، إلا- أن جريهم على ذلك بطبعهم شاهد بفهم ذلك من طبع الكلام للمناسبات الارتكازية التى أشرنا إليها و نحوها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٨

...

نعم، لو فرض توقف ارتفاع التعارض بين النصوص على حمل هذا الصحيح على المدور لم يبعد ارتكابه و لو لكشف ذلك عن قرائن مقامية تقتضى انصراف الكلام له، لأنه لا يخلو عن وجه عرفى يقربه في مقام الجمع، و إن لم يكن ظاهرا من الكلام بنفسه بنحو يصح بناء الاستدلال عليه. فلاحظ.

الثالث: أنه بعد فرض ظهور الصحيح في إرادة المدور، الذى قطره ثلاثة أشبار و عمقه أربعة، فالمراد به ما يكون نتيجته سبعة و عشرين شبرا و إن لم يكن ذلك نتيجة تحقيقه للبعدين المذكورين، و توضيح ذلك: إن الأقرب للتحقيق أن يكون الكر نتيجة لذلك ثمانية و عشرين شبرا و سبعين حاصلة من ضرب نصف القطر في نصف المحيط ثم ضربها في العمق - كما هو أحد الطرق في استخراج مساحة الدائرة - لأن المحيط ثلاثة أمثال القطر و سبع تقريبا، فإذا كان نصف القطر شبرا و نصفها كان نصف المحيط أربعة أشبار و خمسة أشباع الشبر، و ناتج ضرب أحدهما في الآخر سبعة أشبار و نصف سبع، و ناتج ضرب ذلك في العمق الذى هو أربعة أشبار ثمانية و عشرون شبرا و سبعان.

إلا أنه يتعين الاكتفاء بسبعة و عشرين، لأن بيان المساحة في النصوص من طريق الدائرة لا بد أن يبتنى على التقريب، لعدم ضبط النسبة بين المحيط و القطر لمهرة الفن، و حيث كان الأقرب لفهم العرف المبني على التسامح كون المحيط ثلاثة أمثال القطر - كما جرى عليه البنائون و غيرهم - كان ناتج ضرب نصف القطر في نصف المحيط المذكور سبعة أشبار إلا ربعا، و ناتج ضرب ذلك في العمق المذكور سبعة و عشرون شبرا، و هو المطلوب.

وفيه. أولا: ما أشرنا إليه آنفا من سوق الحديث الشريف لبيان الشكل الذى يحصل به الكر، لا لبيان نتيجة ضرب الأبعاد، ليتعين ابتناؤه على ما يجرى عليه العرف في استخراج مساحة الدائرة، كيف و استخراج مساحة الدائرة لا يتيسر إلا للخواص من علماء الهيئة، فلا يمكن ابتناء الخطاب في الصحيح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٠٩

...

عليه، كما تقدم من الجواهر.

و ثانيا: أنه لم يتضح تسالم العرف على استخراج مساحة الدائرة بالوجه المذكور بنحو يكون قرينه على صرف الكلام إليه مع مخالفته للتحقيق بمقدار معتد به، و لا سيما مع ما هو المعروف من ابتناء التقدير الشرعى على التحقيق لا التقريب.

و مجرد تسامح البنائين في عصورنا لو تمّ لا يصلح شاهدا على ذلك. و عدم ضبط نسبة المحيط للقطر على نحو التحقيق لمهرة الفن، لا يقتضى التسامح بالقدر المذكور، إذ لا إشكال في زيادة المحيط على ثلاثة أمثال القطر بمقدار معتد به هو أقرب إلى السبع منه إلى الثمن، و التقدير بالسبع لا يزيد على المقدار الحقيقي لو أمكن ضبطه إلا بنسبة الواحد إلى الثمانمائة تقريبا، فكيف يمكن التسامح في تمام المقدار المذكور بالغاية و الاكتفاء بالثلاثة أمثال؟! و بالجملة: لا مجال لابتناء الاستدلال على مثل هذا التسامح، بل اللازم البناء على المقدار الحقيقي، فما يعلم بلوغه المقدار المذكور يبنى على اعتصامه، و ما يعلم بنقصه عنه يبنى على انفعاله، و ما يشك في بلوغه له يرجع فيه إلى مقتضى الأصل الذى هو الانفعال، بناء على ما تقدم من الرجوع إلى أصالة عدم الكرية في الشبهة الموضوعية. نعم، لو فرض توقف رفع التعارض بين الصحيح و دليل السبعة و العشرين على حمل الصحيح على التسامح المذكور لم يبعد البناء عليه، فيحمل على أن ذكر بعدى العمق و القطر مبنى على التسامح، لصعوبة التدقيق فيهما بنحو يساوى حاصله السبعة و العشرين تحقيقا، لا-لأن الزائد معتبر في حصول الكر، فان ذلك وجه عرفى في الجمع بين الدليلين، و إن لم يكن ظاهرا في نفسه من هذا الصحيح، بنحو يصح بناء الاستدلال به عليه. فلاحظ.

فالعمدة في دليل القول المذكور هو صحيح إسماعيل بن جابر الأول، الذى عرفت تمامية سنده و دلالة، كما عرفت إمكان تنزيل صحيحة الثانى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٠

...

عليه، بحمله على المدور، مع التسامح في الزيادة التى تضمنها، جمعا بينهما. و يأتى تمام الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

و يؤيده ما تقدم من النصوص لتأييد حمل الرطل على العراقى، فإنها تناسب التقدير بالأقل فى المساحة أيضا، بل يؤيد بما دل على حمل الرطل على العراقى، كما لا يخفى.

و أما القول الثانى فقد استدلل له ببعض النصوص. □

منها: موثق أبى بصير أو صحيحه «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكر من الماء كم يكون قدره؟ قال: إذا كان الماء ثلاثة أشبار و نصف [و نصفاً خ ل] فى مثله ثلاثة أشبار و نصف فى عمقه فى الأرض فذلك الكر من الماء» «١».

و الكلام فيه. تارة: من جهة السند.

و اخرى: من جهة الدلالة.

أما السند فقد استشكل فيه.

تارة: برواية الشيخ قدس سرّه له فى التهذيب «٢» عن أحمد بن محمد بن يحيى، و هو مجهول، لأن المعروف بهذا الاسم هو أحمد بن محمد بن يحيى العطار - و هو مع الكلام فى وثاقته - يبعد جدا إرادته فى هذا السند، لأن الراوى فيه عن أحمد بن محمد هو محمد بن يحيى العطار أبوه. و مثله أحمد بن محمد بن يحيى الفارسى، لاتحادهما طبقة.

و الكلينى قدس سرّه و إن أطلق أحمد بن محمد، فينصرف إلى ابن عيسى الثقة، إلا أنه لا مجال للاعتماد عليه بعد معارضته بما ذكره الشيخ قدس سرّه، لبعد تعدد السند جدا.

و اخرى: باشتماله على عثمان بن عيسى الذى قيل إنه من شيوخ الواقفة

(٢) التهذيب طبع النجف الأشرف ج: ١ ص: ٤٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١١

...

و عمداء، و من المستعدين بمال الامام الرضا عليه السلام.

و ثالثة: باشتماله على أبى بصير المشترك بين الثقة و الضعيف.

و يندفع الأول: بأنه لا تعويل على ما ذكره الشيخ قدس سره فى التهذيب، لمعارضته بما ذكره فى الاستبصار، حيث أطلق فيه أحمد بن محمد الموجب لانصرافه إلى ابن عيسى، فيسقط كلامه عن الحجية، و لا ينهض بمعارضة ما ذكره الكليني قدس سره.

و ليس جعل ما فى التهذيب قرينة على تعيين ما فى الاستبصار و صرفه عن مقتضى الإطلاق بأولى من جعل ما فى الاستبصار قرينة على سهوه فى التهذيب، لعدم احتمال اعتماده على ما فى التهذيب فى القرينة على ما فى الاستبصار، ليتعين عملاً بأصالة عدم الخطأ، فلو كان مراده فى الاستبصار ابن يحيى لكان إطلاقه فيه مبنيًا على الغفلة عن ذكر القيد له أو عن انصرافه إلى ابن عيسى، و هو كالغفلة فى زيادة ابن يحيى فى التهذيب.

و لا يقاس ذلك بالجمع بين الأخبار بحمل الظاهر فيها على الأظهر، لعدم احتمال الغفلة فى الأخبار، و العلم بها هنا إجمالاً. بل لا ينبغي التأمل فى كون السهو هو زيادة ابن يحيى فى التهذيب بعد ملاحظة عدم تعرض الرجالين لمن هو بهذا الاسم فى هذه الطبقة، و عدم اشتمال شيء من الأسانيد على ذلك.

و لا سيما بعد كون رواية الشيخ للحديث بسنده عن الكليني الذى لم يتعرض لهذه الزيادة، مع ما هو المعروف من ضبط الكافى فالتأمل فى ذلك إن لم يوجب القطع بسهو الشيخ قدس سره فى التهذيب فلا أقل من كونه موجبا للوثوق بذلك، الموجب لقصوره عن الحجية ملاكا، بنحو لا ينهض بمعارضة ما فى الاستبصار، فضلا عما ذكره الكليني قدس سره:

و يندفع الثانى: بأنه لا إشكال فى وثاقه عثمان بن عيسى بعد كونه من رجال كامل الزيارة، و تصريح الشيخ قدس سره فى العدة بعمل الأصحاب برواياته، لأنه متخرج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٢

...

فى روايته موثوق به فى أمانته، مؤيدا بما نقله الكشى عن بعضهم من أنه من أصحاب الإجماع، المشعر بالمفروغية عن وثاقته، و ببعض القرائن الأخر. بل لا يبعد رجوعه عن الوقف و توبته منه، كما نقله النجاشى عن بعضهم، و يناسبه عدمه له من أصحاب الرضا عليه السلام، فهو بين الموثق و الصحيح.

و أما الثالث فيندفع: بأن أبا بصير مشترك بين ليث بن البخترى، و يحيى بن أبى القاسم الضرير الأسدى، و عبد الله بن محمد الأسدى. و لا إشكال فى وثاقه الأولين.

و أما الأخير فهو - مع تصريح بعضهم بوثاقته - لا يظهر شهرته فى الأصحاب و لا شهرة الكنية له بنحو يراد من إطلاقها. و لا سيما مع كون الراوى عنه فى سند هذا الحديث ابن مسكان الذى تكررت منه الرواية عن الأول، فيقرب إرادته منه عند الإطلاق، و ربما ادعى روايته عن الثانى أيضا، و هو غير مهم بعد وثاقته. و لا مجال لإطالة الكلام فى ذلك فى هذه العجالة.

هذا مضافا إلى أن ظهور قبول الأصحاب للرواية كاف فى جبر سندها، خصوصا مثل هذا الوهن، لقرب اطلاعهم على قرائن تناسب حمل أبى بصير على الثقة.

و أما الدلالة فحاصل القول فيها: أن الاستدلال بالحديث للقول المذكور موقوف على حمله على المكعب، لأن المكعب الذي يكون طول كل ضلع من أضلاعه ثلاثة أشبار ونصف هو الذي يكون مجموع مساحته ثلاثة و أربعين شبرا إلا ثمن شبر. و العمدة في توجيه ذلك: أن قوله: «إذا كان الماء ثلاثة أشبار» ظاهر في بيان أحد بعدى السطح، و ظاهر قوله: «في مثله ثلاثة أشبار» بيان البعد الآخر للسطح، بجعل: «ثلاثة» بدلا من: «مثله» و قوله عليه السلام: «في عمقه» ظاهر في ضرب بعدى السطح في العمق، و حيث لم يتعرض لتحديد العمق، و هو مما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٣

...

يتوقف عليه الإفادة لزم حمله على مقدار البعدين المذكورين، و أن حذفه للاختصار و تجنب التكرار.

و منه يظهر أنه لا مجال لحمله على المدور، لأنه موقوف على بيان بعد واحد للسطح، نظير ما تقدم في صحيح إسماعيل، و المفروض التصريح ببعدية الملزم بحمله على المربع.

و أما حمل قوله: «في مثله» على بيان بعد العمق، ليكون المبين في الصدر بعد واحد للسطح، و يلزم حمله على المدور. فهو بعيد جدا، لما فيه من التطويل في بيان بعد العمق، و لظهور «في» الثانية في كونها للضرب، كسابقتها، لا لبيان ظرفية العمق للثلاثة أشبار و نصف.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من ظهورها في الاتصال بما تقدمها، فجعلها منقطعة عما سبقها ربما لا ينطبق على القواعد العربية. فهو غريب جدا.

على أنه لا يلزم بالحمل على المدور، لإمكان الاكتفاء في بيان بعدى السطح ببيان بعد واحد، اعتمادا على القرينة الارتكازية المشار إليها في صحيح إسماعيل بن جابر.

و من ثمّ كان هذا أحد توجيهات الاستدلال بالحديث للقول المنسوب للمشهور. و إن كان الظاهر عدم الحاجة إليه بعد ما ذكرنا، بل لا ينبغي الحمل عليه بعد كونه خلاف الظاهر.

و مثله جعل الضمير في: «عمقه»، راجعا إلى المقدار و هو ثلاثة أشبار و نصف نظير ضمير: «مثله»، فيكون بيانا لبعد العمق. أو جعل قوله: «في مثله» تحديدا للبعد الثاني للسطح، و جعل قوله: «ثلاثة أشبار» الثانية تحديدا للعمق.

للإشكال في الأول: بأن الظاهر من الضمير هو الماء، لأن من شؤونه العمق فتكون الإضافة للاختصاص، لا المقدار، لتكون الإضافة بيانية.

و في الثاني: بأنه لا يناسب تركيب الكلام، لأن بيان البعد الآخر لا بد أن يبدأ

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٤

...

بمثل «في» و التزام حذفه مستبعد، كالتزام أن قوله: «ثلاثة أشبار» جملة اسمية أخرى أريد بها بيان البعد المعتبر في العمق. مضافا إلى ما تقدم من ظهور «في» الثانية في كونها للضرب.

مع أن إجمال البعد الثاني بكلمة «مثله» لا يناسب تفصيل البعد الثالث.

و ما في الجواهر من الاستشهاد له بنسخة اطلع عليها مقروءة على المجلسي الكبير تتضمن زيادة «في» بين «مثله» و «ثلاثة أشبار».

لا مجال للتعويل عليه في قبال النسخ المشهورة. و لا سيما مع أن تصدى المجلسي الكبير لتوجيه دلالة الرواية - كما حكاه عنه ولده في

محكى مرآة العقول - شاهد بعدم تعويله على النسخة المذكورة، بل عدم اطلاعه عليها. فتأمل.

و بالجملة: لا حاجة - بعد ما ذكرنا - لاتعاب النفس في توجيه دلالة الرواية على ارادة المكعب بعد كونه هو الظاهر منها بدوا من دون تكلف، كما يشهد به فهم المشهور له بحسب انصرافاتهم الأولية من طبيعة الكلام من دون عناية. ولا مجال مع ذلك لحملها على المدور الذي لم يلتفت إليه إلا المتأخرون، كما تقدم في صحيحى إسماعيل. بل الإنصاف أن هذه قرينة قطعية على ظهور النصوص في المكعب، لأن الأمر يدور بين ذلك و ظهورها في المدور مع غفلة المخاطبين عنه، أو التفاتهم إليه و غفلة المتأخرين عنهم من قدماء الأصحاب عنه. ولا ريب في بطلان الثانى و أن أعلم الناس بالكلام من خوطب به.

كما لا ينبغي الإشكال في بطلان الثالث، إذ يمتنع عادة ذهول الطبقة المتأخرة عن المعنى الواضح عند الطبقة السابقة الذين أخذوا الأحكام و الأخبار منهم، خصوصا في مثل هذا الحكم العملى، إذ لا - أقل من تنبيههم إلى رده لو خالفوهم في فهمه، فتعين الأول المطلوب.

□
و منها: خبر الحسن بن صالح الثورى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا كان الماء مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٥

...

في الركى كرا لم ينجسه شىء. قلت: و كم الكرك؟ قال: ثلاثة أشبار و نصف عمقها في ثلاثة أشبار و نصف عرضها» (١).
و لا طعن في سنده إلا بالحسن بن صالح الذى عده غير واحد في البترية من الزيدية، و زاد الشيخ قدس سره في الاستبصار (٢) و التهذيب (٣) أنه متروك الحديث فيما يختص به.

و إن كان قد يهون ذلك في هذا الحديث بملاحظة كون الراوى له أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن محبوب عنه، و هما من أعيان الأصحاب، بل عدّ بعضهم الثانى من أصحاب الإجماع.

و لا سيما مع قرب أخذ الشيخ قدس سره له من أصله الذى أشار إليه في الفهرست، حيث رواه عن أحمد بن محمد بن عيسى عن ابن محبوب أيضا، فإنه قد يظهر منه في مقدمة الفهرست الاعتماد على الأصول التى أشار إليها فيه، حيث قال: «إذا ذكرت كل واحد من المصنفين و أصحاب الأصول فلا بد أن أشير إلى ما فيه من التعديل و التجريح، و هل يعول على روايته أو لا، و أبين عن اعتقاده، و هل هو مخالف للحق أو هو مخالف له، لأن كثيرا من مصنفى أصحابنا و أصحاب الأصول ينتحلون المذاهب الفاسدة و إن كانت كتبهم معتمدة»، و يؤيده التزامه برواية تلك الأصول و الكتب بطرقه إليها مع ظهور حاله في عدم روايته لما لا يعتمد عليه، كما يظهر مما تقدم منه في محمد بن سنان.

مضافا إلى ظهور حال الأصحاب في الاعتماد على الحديث المذكور في تحديد الكرك.

و ما تقدم من الشيخ قدس سره في حق الرجل إنما هو بلحاظ ما تضمنه الحديث من دخل الكرية في اعتصام البئر، لا في تحديد الكرك. على أنه ذكره في مقام التخلص

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٨. و باب: ١٠ من أبواب المذكورة حديث: ٥.

(٢) الاستبصار، طبع النجف الأشرف، ص: ٣٣ ج: ١.

(٣) التهذيب، طبع النجف الأشرف، ص: ٤٠٨ ج: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٦

...

من الرواية، بعد الفراغ عن عدم العمل بها و قد يتسامحون في ذلك. و إن كان في بلوغ الحديث بذلك حد الحجية إشكال. فلاحظ. هذا، و أما الدلالة فلا ريب فيها بناء على ما في المطبوع من الاستبصار من زيادة بعد الطول في صدره، حيث رواه هكذا: «قال: ثلاثة أشبار و نصف طولها في ثلاثة أشبار و نصف عمقها في ثلاثة أشبار و نصف عرضها» (١). لكن لا مجال للتعويل على ذلك بعد اختلاف نسخ الاستبصار [٢] المسقط لها عن الحجية. بل لو فرض اتفاقها في هذه الزيادة كفى في وهنها رواية الكليني و الشيخ قدس سرهما للحديث في الكافي (٣) و التهذيب (٤) بنفس السند خاليا عنها، لتعارض روايتي الشيخ في الكتابين الموجب لتساقطهما و الرجوع إلى ما في الكافي، بل يكفي اختلاف الكليني و الشيخ قدس سرهما في عدم التعويل على الزيادة المذكورة. فتأمل.

و دعوى: ترجيح نقل الزيادة عند التعارض، لأنها أبعد عن السهو من النقيصة. ممنوعة، لعدم وضوح بناء العقلاء على الترجيح بالأبعدية المذكورة. مع عدم وضوح الأبعدية في مثل هذه الزيادة، التي يقرب السهو فيها بلحاظ سنخيتها مع الأصل، المناسب للانتقال إليها بمقتضى تداعى المعانى بل قد يبعد الزيادة المذكورة استبعاد الفصل بين بعدى الطول و العرض ببعد العمق في كلام الامام عليه السلام، كما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره. و على هذا فقد يقرب حمل الحديث على المكعب بأن ذكر العرض فيها

[٢] فقد جعلت هذه الزيادة بين قوسين في الاستبصار المطبوع في النجف الأشرف ج: ١ ص: ٣٣. و قال المصحح في الهامش: «لم يرد ما بين القوسين في النسخة المخطوطة بيد والد الشيخ محمد بن المشهدي المصححة على نسخة المصنف».

(١) الاستبصار ج: ١ ص: ٣٣ طبع النجف الأشرف.

(٣) الكافي، ج: ٢ ص: ٣.

(٤) التهذيب ج: ١ ص: ٤٠٨ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٧

...

يغنى عن ذكر الطول، لأنه إما مساو له أو أكثر، و الزيادة متنفية بالإجماع، كما في الجواهر. وفيه: أن الطول حقيقة لا بد أن يزيد على العرض، و استعماله فيها يساويه مبنى على التسامح، و ليس هو بأولى من صرف العرض عما يقابل الطول، و حمله على السعة، نظير ما في قوله تعالى وَ جَنَّةٍ عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَ الْأَرْضِ (١) و قوله تعالى فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ (٢) فلا يستلزم فرض الطول.

و دعوى: حمله حينئذ على المربع بالقرينة العامة المشار إليها في صحيح إسماعيل الثاني المتقدم. مدفوعة: بأن ورود الحديث في الركي الذي هو البئر التي يغلب فيها التدوير - كما قيل - مانع من الحمل المذكور.

و دعوى: أن السؤال فيها عن تحديد مطلق الكر، لا عن كيفية صيرورة البئر كرا.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ٣١٧

مدفوعة بأن مقتضى تأنيث الضمير ورود الجواب لبيان كرية خصوص البئر، لا مطلق الماء، كما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره. و من ثمّ حمل غير واحد الحديث على المدوّر. لكن في بلوغ ذلك حداً يوجب ظهوره فيه إشكال، لعدم وضوح غلبه التدوير في البئر في عصر صدور الحديث، بنحو تصلح للقرينة.

ولا سيما مع مخالفة الحديث لما هو المعروف و ظاهر النصوص من عدم دخل الكرية في اعتصام البئر، حيث قد يتجه ما احتمله الشيخ قدس سره في الاستبصار من حمل الركي على المصنع الذي ليس له مادة، و الذي لا يغلب فيه التدوير قطعاً، فالجزم مع ذلك بظهور الحديث في المدوّر مشكل.

و أشكل منه ما حاوله بعض مشايخنا من تنزيله مع ذلك على القول بالسبعة والعشرين، بدعوى: أن نتيجة البعدين المذكورين في المدوّر و إن كانت هي ثلاثة

(١) آل عمران: ١٣٣.

(٢) فصلت: ٥١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٨

...

و ثلاثين شبراً و خمسة أثمان الشبر و نصف ثمن شبر، إلا- أنه لما لم يقل أحد بذلك في تحديد الكر لزم حمله على السبعة والعشرين، و أن الزيادة للاحتياط، بذكر ما هو كر قطعاً، أو لأن البئر بسبب الاستقاء بالدلو فيها يكون وسطها أعمق من أطرافها، فالزيادة في عمق الوسط في مقابل النقص في عمق الأطراف. و مثلها في ذلك رواية أبي بصير المتقدمة لأن الماء في الصحارى لا يتركز في الأرض المسطحة، بل في الأرض التي يكون وسطها أخفض من أطرافها.

لاندفاعه: بأن عدم القول بذلك ليس محذورا بعد معرفة المستند للأقوال، و عدم حصول إجماع تعبدى منهم على نفى غيرها مع قطع النظر عن مفاد النصوص، خصوصاً مع حدوث بعضها كالقول بالسبعة و ثلاثين شبراً. و الاحتياط ليس من وظيفة الإمام عليه السلام. و زيادة عمق الوسط - مع عدم اطرافها - لا أهمية لها بعد ظهور الحديث في أن الاعتبار بلوغ عمق المجموع ثلاثة و نصفاً الملزم بملاحظة المعدل مع الاختلاف.

و لو سلم فحمل العمق المذكور في الحديث على خصوص عمق الوسط مع فرض نقص عمق الأطراف عنه ليقارب السبعة والعشرين، ليس بأولى من حمله على خصوص عمق الأطراف مع زيادة عمق الوسط عنه، ليقارب قول المشهور.

و بالجملة: يشكل الاستدلال بالحديث على أحد الأقوال، لقرب إجماله و تردده بين المدوّر و المكعب، مع ضعف سنده.

هذا تمام الكلام فيما يهم من نصوص المقام.

و قد تحصل منه أمران.

الأول: أن العمدة في دليل القول بالسبعة والعشرين صحيح إسماعيل بن جابر الأول، المؤيد بما سبق، و الذي يمكن تنزيل صحيحة الثاني عليه بحمله على المدوّر، فيقاربه. و العمدة في دليل ما نسب للمشهور حديث أبي بصير بحمله على المكعب.

الثاني: أن صحيح إسماعيل بن جابر الثاني إن نزل على المكعب كان دليلاً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣١٩

...

للقول بالستة و الثلاثين شبرا، الذى نسب إلى المعبر والمدارك.

و إن نزل على المدور كان دليلاً باعتبار ثمانية و عشرين و سبعين و لم يعرف القول به من أحد.

كما أن حديثى أبى بصير و الحسن بن صالح إن نزلا على المدور كانا دليلاً للقول باعتبار ثلاثة و ثلاثين شبرا و خمسة أثمان الشبر و نصف ثمنه. و هو الذى قربه شيخنا الأستاذ قدس سره. و إن حكى عنه التوقف عنه فى مجلس المذاكرة، لما أشرنا إليه من الإشكال فى خبر الحسن دلالة و سنداً، مع إغفال الكلام فى حديث أبى بصير.

و بقى فى المقام قولان آخران.

الأول: ما عن الإسكافى من أنه نحو من مائة شبر، و لا يعرف مستنده، كما صرح به غير واحد.

الثانى: ما عن محكى القطب الراوندى من أنه ما بلغت أبعاده عشرة أشبار و نصفاً. و مقتضى إطلاقه الاكتفاء بذلك و لو مع اختلاف الأبعاد، فيشمل ما لو كان طول الماء تسعة أشبار و عرضه شبرا و عمقه نصف شبر بل دونه.

و هو - مع مخالفته للإجماع، بل بعض النصوص الظاهرة فى انفعال ما هو أكثر من ذلك، كصحيح ابن جعفر الظاهر فى انفعال الحب الذى يسع ألف رطل - خال عن الشاهد، لظهور النصوص فى اعتبار بلوغ كل بعد قدراً خاصاً. غاية الأمر الاكتفاء بما إذا نقص بعضها عن ذلك الحد للانجبار بباقيها مع حفظ المساحة الحاصلة مع التساوى، لظهور كون الكرية من سنخ الكم، لا الكيف، و أن اعتبارها فى الاعتصام من أجل كثرة الماء، كما هو ظاهر بعض النصوص، و هذا لا يقتضى الاكتفاء بنقص بعض الأبعاد مع عدم حفظ المساحة المذكورة، كما لا يخفى.

و لأجل ذلك لا يبعد حمل كلامه على صورة تساوى الأبعاد، فيطابق فتوى المشهور و دليلهم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٠

...

إذا عرفت هذا يقع الكلام فى أمور تنفع فى الاستدلال.

الأول: أنه و إن أشرنا قريباً إلى أنه لا مانع من إحداث قول جديد، لعدم ثبوت الإجماع المركب تعبدًا، إلا أنه لا مجال لاحتمال زيادة الكر عما عليه المشهور، كما لا - مجال لاحتمال نقصه عن السبعة و العشرين، فإن كشف الإجماع عن ذلك قريب جداً، بعد كون الموضوع مما يترتب عليه العمل و يهتم بآثاره جداً، إذ يبعد مع ذلك خفاؤه على جميع الطائفة و خطئهم فيه فى مقام العمل و ترتيب الأثر، و إن أمكن خطأ المفتين لخفاء مدلول النصوص عليهم.

على أنه يكفى فى ذلك العلم الإجمالى بصدور بعض النصوص المتقدمة فى مقام بيان المراد الجدى، لعدم الريب فى أن الكر مما تصدى الشارع لشرحه بنحو يترتب عليه العمل.

كما أن احتمال ضياع ذلك و مباينته لمفاد النصوص الواصلة إلينا لو كان عقلياً فهو غير عقلائي. و ذلك يقتضى عدم الخروج فى طرفى القلة و الكثرة عن مفاد هذه النصوص و إن لم يتيسر تشخيص ما هو الحجة من بينها، لاتفاقها فى تعيين الطرفين المذكورين. و ليس هذا من باب حجية الدليلين المتعارضين فى نفي الثالث، الذى هو خلاف التحقيق. فإنه مختص بما إذا احتمل بوجه عقلائي مباينتهما مع الواقع، لا فى مثل المقام مما هو فى الحقيقة من موارد اشتباه الحجة باللاحجة.

بل لا يبعد الاكتفاء في مثل ذلك بالوثوق الإجمالي بصدور واحد من المتعارضين بالوجه المذكور، لرجوعه إلى العلم بحجية أحدهما إجمالا.
فلاحظ.

و عليه لو فرض تعذر الجمع بين النصوص، فإن كان المرجع عموم انفعال الماء كان المتعين قول المشهور في الماء الذي لا ينفعل، و إن كان المرجع عموم الاعتصام أو الأصل المقتضى له - كما تقدم غير مرة - كان المتعين قول القميين في تعيين الماء الذي لا ينفعل و إن لم يثبت كونه كرا، نظير ما تقدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢١

...

في أول الكلام في وزن الكر.

الثاني: أن نصوص المساحة المعتبرة بناء على ما تقدم متعارضة في أنفسها، لظهور صحيح إسماعيل بن جابر في التحديد بسبعة و عشرين، و ظهور صحيحه الثاني في التحديد بما يقرب من ستة و ثلاثين، و ظهور صحيح أبي بصير في التحديد بما يقرب من ثلاثة و أربعين، مع وضوح امتناع تحديد الشيء الواحد بأكثر من حد واحد، فلا بد من الجمع بينها.
و ربما يجمع بينها برفع اليد عن ظهور المشتمل على الأكثر في التحديد، و حمله على بيان تحقق الكر في الشكل المفروض فيها و إن كان أكثر منه.

و قد يؤيد بتضمنها التحديد بالشكل ذي الأبعاد الخاصة، الذي لا إشكال في عدم دخله في الكرية، لتقومها - كما تقدم - بالكم بأى شكل فرض.

لكن يندفع التأييد: بأنه إنما يقتضى حملها على تطبيق الكر على الشكل، لا تحديده به، و هو يقتضى مساواته له، لا زيادته عليه، فلا يبقى وجه لحمله على زيادته عليه إلا رفع التعارض بين النصوص.

كما أن أصل الجمع و إن أمكن بين صحيحى إسماعيل، لاختلاف سنخ الأبعاد فيهما لأخذ الذراع في الثاني دون الأول، خصوصا مع قلة الفرق بينهما بناء على تنزيل ثانيهما على المدور جمعا بينهما، كما أشرنا إليه آنفا، إلا أنه يصعب في صحيح أبي بصير، لاتحاد سنخ أبعاده مع أبعاد صحيح إسماعيل الأول، و لا كلفة في إسقاط الانصاف فيه عن الأشبار، فإن من تيسر له تشخيص الثلاثة أشبار و نصفها في المكعب تيسر له تشخيص الثلاثة وحدها، فلو لم يكن النصف دخيلا في المقصود فقد يكون ذكره لغوا مستهجنا.

بل ربما احتمل سقوط النصف من صحيح إسماعيل لأجل ذلك، كما تقدم و تقدم ضعفه.

و منه يظهر أنه لا مجال للجمع بينهما بحمل صحيح أبي بصير على بيان علامة الكر، لا تحديده لينافى صحيح إسماعيل، فإن الانتقال إلى بيان العلامة مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٢

...

تيسر التحديد بإسقاط الانصاف مما يباه العرف.

و من ثم كان الجمع بين صحيح إسماعيل الأول و صحيح أبي بصير صعبا جدا. لكنه لا يوجب التوقف عن العمل بصحيح إسماعيل الذي هو كالنص في الاكتفاء بسبعة و عشرين، إذ لا ريب في أن ظهوره أقوى من ظهور صحيح أبي بصير في عدم كفاية المقدار المذكور.

فلا بد من رفع اليد عنه في قبالة، و حمله على ما لا ينافيه، و إن كان بعيدا في نفسه، و لو بحمله على ما تقدم، أو على المدور بجعل البعد الثاني راجعا إلى العمق.

و إن كان الأقرب من ذلك حمله على الاستحباب بصرف التحديد عن الكرية التي لا تقبل الشدة و الضعف و اختلاف الفضل إلى الاعتصام القابل لهما، بنحو يمكن فرض الاستحباب في بعض مراتبه، لأن الاعتصام هو المقصود من الكرية.

بل لعل الأقرب من ذلك حمله على الاحتياط، لا بمعنى الاحتياط في الشبهة الحكمية، لعدم كونه وظيفة الإمام عليه السلام، بل الاحتياط في تحقيق البعد الذي يحصل به الكر، فإن النصوص لم تتضمن بيان حد الكر مفهوما، و لذا لم تتعرض إلى نتيجة الأبعاد، بل للشكل الواحد لمقداره، لأنه الأسر على العامة في مقام العمل و التطبيق، و حيث كان تطبيق ذلك في الخارج وظيفة عامة المكلفين الذين يكثر منهم التسامح و عدم التدقيق في ضبط الأشبار كان إضافة الانصاف للأبعاد مقتضى الاحتياط في تحصيل الأشبار المعبرة فيها، لضمان حصولها و عدم إخلال التسامح المتوقع منهم بها.

و هذا و إن كان قد يخالف الاحتياط في بعض الموارد، إلا أنها غير مهمة بالإضافة إلى موارد الاحتياط في الزيادة. و لعله إلى ذلك يرجع ما ذكره في الوسائل و نسبه لجماعة من علمائنا من أن الأقل كاف و اعتبار الأكثر على وجه الاستحباب أو الاحتياط.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٣

...

بل يمكن جعل الوجهين معا من وجوه الاستحباب الذي اشتهر حمل الزائد عليه في سائر الموارد، غاية أن الاستحباب في الأول واقعي، و في الثاني ظاهري لإحراز الواقع.

و لعل ما ذكرنا هو الوجه عدم اهتمام الشيخ قدس سره بالجمع بين نصوص المساحة، بل اهتم بالجمع بينها و بين نصوص الوزن، كما اهتم بالجمع بين نصوص الوزن نفسها، لعدم مجيء الوجه الأخير فيها.

و بالجملة: قوة ظهور صحيح إسماعيل في الاكتفاء بالسبعة و العشرين ملزمة بالعمل به و تنزيل غيره عليه بحمله على بعض ما تقدم، و إن كان هو خلاف الظاهر منه في نفسه. فلاحظ.

الثالث: لا-ريب في اختلاف الأشبار و استحالة كون كلها حدا للكر، لما أشرنا إليه من استحالة كون الأمور المختلفة حدا للشيء الواحد.

و لا مجال لحمل التحديد بالشبر على شبر خاص لا يقبل الزيادة و النقيصة، لعدم القرينة على تعيينه، ليخرج بها عن الإطلاق. كما لا مجال لحمل التحديد به على كونه إضافيا، بنحو يكون الحد لكل شخص شبر نفسه، لأن الكر من الأمور الحقيقية ذات الأحكام الخاصة التي لا تختلف باختلاف الأشخاص، و ليس الشبر إلا من سنخ العرف له.

فلا-بد من حمل إطلاق التحديد بالشبر على المتوسط عرفا من الافراد المتعارفة، لانصراف التحديد عن الشاذ الخارج عن المعتاد، كانصرافه عن مثل شبر الطفل و إن كان متعارفا له.

كما أن مقام التحديد بما تختلف أفراده يناسب الحمل على المتوسط منه، لأنه الذي ينسب إليه المقدار عرفا. نعم، لا إشكال في عدم إرادة المتوسط دقة، لأنه و إن كان مناسبا لمقام التحديد، إلا أن تعذر الاطلاع عليه و تشخيصه، خصوصا لعامة الناس، مانع من حمل الخطاب عليه، فيتعين الاكتفاء بالمتوسط العرفي، الذي تختلف أفراده

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٤

...

اختلافاً يتسامح فيه العرف، فيرجع إلى الاكتفاء بأقلها وكون الزائد خارجاً عن الحد وإن دخل في إطلاقه، لعدم تيسر تشخيصه بنحو يصحح التسامح في البيان بالنحو المذكور، لاشتماله على الحد المعتبر.

هذا، ولا يبعد كون الشبر البالغ أربعة وعشرين سنتيمتراً من المتوسط المذكور.

الرابع: الأظهر أن التحديد بالمساحة بناء على السبعة والعشرين لا يطابق التحديد بالوزن، بناء على ما تقدم في تحديد المثلث، فإن الماء المقطر الذي يسع سبعة وعشرين شبراً بالشبر البالغ أربعة وعشرين سنتيمتراً - الذي تقدم شمول دليل التحديد له - يزن ثلاثمائة وثلثة وسبعين كيلو وربعاً تقريباً، وقد تقدم أن الوزن المعتبر أربعمائة وأربعة وستين كيلو ومائة غرام، والماء المتعارف وإن كان أثقل من الماء المقطر، إلا أنه يشكل بلوغه الفرق المذكور.

نعم، لو فرض اختصاص التحديد بالشبر البالغ خمسة وعشرين سنتيمتراً كان الوزن مقارباً للمساحة، لأن وزن الماء المقطر الذي يبلغ المساحة المذكورة أربعمائة واثنين وعشرين كيلو تقريباً، وحيث كان الماء المتعارف أثقل من ذلك فلا يبعد وصوله إلى الوزن المذكور.

لكن الظاهر خروجه عن المتوسط أو كونه أكبر أفراد، الذي عرفت عدم اعتباره.

هذا، ولا مجال لجعل هذا شاهداً للقول المنسوب للمشهور في المساحة، لأن الماء المقطر الذي مساحته ذلك يبلغ وزنه خمسمائة وثلثة وتسعين كيلو تقريباً، والماء المعتاد أكثر من ذلك.

نعم، لو فرض شمول التحديد للشبر البالغ اثنين وعشرين سنتيمتراً كانت المساحة عندهم مقاربة للوزن، لأن وزن الماء المقطر ذي المساحة المذكورة يزيد قليلاً على أربعمائة واحداً وأربعين كيلو، وهو أقل من الوزن المتقدم بقليل، لعله يكون هو الفرق بين الماء المقطر والمتعارف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٥

...

لكن الظاهر أن الشبر المذكور دون المتوسط، فلا يكفي في المقام.

وكيف كان، فلا مجال لطرح دليل السبعة والعشرين لذلك، بل يتعين الجمع بين الوزن والمساحة بجعل كل منهما حداً بنفسه، ولا مانع من اختلاف الحدين إذا كانا من سنخين، إذ لا يراد بهما الحد المنطقي. خصوصاً بناء على ما ربما يظهر من بعض كلماتهم من خروج الشارع الأقدس في الكر عن المقدار العرفي، بجعل تقدير آخر له بلحاظ ترتب الحكم الخاص، إذ لا مانع من إناطة الحكم بأحد أمرين متباينين مفهوماً، نظير الكفارة المخيرة، لتقومه بالاعتبار الذي لا حرج فيه.

وكذا بناء على أن الكر بحسب الأصل كيل، وأن تحديده بالوزن لأجل ضبطه، فإن المناسب لذلك ملاحظة ما قد يطرأ على الماء من المواد المختلطة به أو البرودة الموجبة لثقله، فيقدر بأثقل وزن يكون للماء الذي يبلغ الكيل المذكور، وإن كان قد يتسامح في بعض الأفراد اكتفاء بالوزن عن المساحة.

نعم، لو تمت زيادة الوزن في جميع المياه مهما كانت ثقيلة على المساحة المذكورة تعين جعله علامة لا حداً، للغوية التحديد بالأكثر في ظرف التحديد بالأقل. أو حملة على بعض ما حملت عليه نصوص المساحة المتضمنة للتحديد بالأكثر، ولا مجال لطرح الأدلة.

والحاصل: أن التحديد بالوزن معرض لاختلاف كمية الماء من حيثة الاختلاط بالمواد الغريبة وشدّة البرودة. كما أن التحديد بالمساحة معرض لاختلاف كميته من جهة اختلاف الأشبار، وحيث كان هذان الطريقتان هما المتيسران في عصر صدور الروايات للتحديد والضبط، فلا بد من غض الشارع الأقدس النظر عن هذه الجهات، كما لا بد لنا من العمل بظواهر الأدلة بعد الجمع بينها بما

يرتفع به التنافى. فلاحظ و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و منه نستمد العون و التسديد و هو حسنا و نعم الوكيل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٦

[مسألة ١٨: لا فرق في اعتصام الكر بين تساوى سطوحه و اختلافها]

مسألة ١٨: لا فرق في اعتصام الكر (١)

(١) أطلق كثير من الأصحاب (رضوان الله تعالى عليهم) عاصمى الكرى للماء - تبعا للنصوص - من دون تعرض لهذه الجهات. ولعل أول من تعرض لها العلامة قدس سره و تبعه من تأخر عنه، و قد أطالوا فى ذلك و اضطربت كلماتهم، بل ربما أوهمت ما ليس بمراد و هى ترجع إلى الكلام فى ضابط الوحدة فى الماء التى لا إشكال فى اعتبارها فى عاصمى الكرى له. و ينبغى التعرض أولا لما لم يتعرض له فى المتن، ثم نتابعه فيما تعرض له، فنقول:

اعلم أنه مع تساوى سطوح الماء و عدم تدافعه فالظاهر أنه يكفى فى وحدته المعتبرة فى اعتصامه بالكرى الاتصال بين أجزائه بوجه عرفى كالأنبوب و الساقية الضعيفة، و لا يعتبر تقارب أضلاع سطوحه. و قد يستفاد ما ذكرنا مما عن التذكرة، حيث قال: «لو وصل بين الغديرين بساقية اتحدا إن اعتدل الماء.» إذ المرتكز أن ذكر الساقية لأجل الاتصال، لا لأجل كميته، ليدعى انصراف الساقية إلى الساقية العريضة، و إلا كان المناسب منه التنبيه إلى اعتبار الكمية بوجه أوضح.

و أوضح منه ما فى جامع المقاصد، حيث قال: «و اشتراط الكرى فى المادة إنما هو مع عدم استواء السطوح. أما مع استواء السطوح فيكفى بلوغ المجموع كرا كالغديرين إذا وصل بينهما بساقية»، لظهوره فى كفاية الاتصال بين الماء بمقدار الاتصال المعتبر فى عاصمى المادة، الذى يكفى فيه مثل الأنبوب لدخوله فى المتيقن من أدلتها، كنصوص الحمام و غيرها.

و كيف كان، فيقتضيه إطلاق نصوص الكر، لوحدة الماء حقيقة و عرفا بذلك.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من الإشكال فى ذلك. و فيما لو كان الماء فى أنبوب ضيق طويل يبلغ الكر، لمخالفته للارتكاز العرفى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٧

...

فغير ظاهر، إذ لو كان راجعا إلى التشكيك فى عموم نصوص الكر للإشكال فى وحدة الماء.

ففيه: أنه لا يعتبر فى الوحدة إلا اتصال أجزاء الماء، لا تشابه أضلاع سطحه، كما يظهر بملاحظة النظائر. و تعدد الماء عرفا إما أن يكون مبني على التسامح فى تنزيل الوصل المذكور منزلة العدم، نظير تسامحهم فى إطلاق الكر على ما ينقص عنه قليلا، لا على نحو الحقيقة بما للتعدد عندهم من المعنى، أو على أخذ حد كل قسم مقوما له، نظير ما لو اتصل العذب بالمالح من دون اختلاط و قسم المجموع إلى القسمين، و لا ريب فى عدم قاحية مثل هذا التعدد.

على أنه لا يظن منه قدس سره إنكار الاتحاد العرفى فى ماء الأنبوب الطويل.

و إن كان راجعا إلى دعوى انصراف عموم الكر عن مثل هذه الوحدة بسبب الارتكاز العرفى المدعى.

ففيه: أن المرتكز عرفا أن اعتصام الكر بلحاظ كثرته الموجبة لتقوى بعضه ببعض و لا- دخل لهيئته فى ذلك، بل يكفى الاتصال الموجب لاتحاد حكم أجزاء الماء، فإذا فرض قصور الملاقاة عن تنجيس تمام الكر لم تؤثر فيها شيئا. بل الالتزام حينئذ بنجاسة الماء

بتمامه صعب جدا، لاستلزامه تنجيس الملاقاة لتمام الكر، وقصر النجاسة على خصوص موضع الملاقاة أصعب بعد فرض اتصال المائين.

و أضعف منه الاستدلال بظهور نصوص الكر في اجتماع الماء، كما هو مقتضى بيان أبعاد الكر الظاهرة في تقاربها أو تساويها. لاندفاعه: بأن ذكر الشكل لمحض بيان مقدار الكر، لا لدخله في الاعتصام، كما تقدم في مناقشة قول الراوندى. على أن بعض نصوص اعتصام الكر لم تتعرض لشكله، بل ظاهرها كون المعيار على مقداره، كما أشار إليه في الجواهر. إن قلت: هذا ينافي ما تقدم في حكم ذى المادة من أن المتيقن من مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٨

...

دليل عاصمية المادة بلوغها كرا و عدم وضوح كفاية كرية المجموع من المادة و ذيتها. قلت: فرق بين المقامين، إذ المفروض هناك كون أحد المائين مادة للآخر و عاصما له، و المفروض هنا اتحاد المائين، بحيث يكون المجموع معتصما، بلا ترجيح لأحدهما في العاصمية، و لا بد في صدق المادة من جريان أحد المائين على الآخر و إمداده له، و لا يكفى فيه مجرد الاتصال بينهما، المفروض في المقام، و إلا كان كل منهما مادة للآخر، لعدم المرجح، و مع فرض التدافع لا يكون انفعال ذى المادة مع عدم بلوغها كرا مستلزما لانفعالها، ليلزم من عدم الاعتصام انفعال الكر بالملاقاة، كما هو اللازم في المقام. و بعبارة أخرى: ليس الوجه في اعتبار كرية المادة و عدم الاكتفاء بكرية المجموع، إلا أنه المتيقن من دليل عاصميتها، و هو مختص بالمادة المتدافعة، لقصور دليل الكرية حينئذ - كما سيأتى - أما مع اتصال المائين من دون تدافع فيكفى عموم دليل الكرية، و لا يهم قصور دليل المادة لو فرض صدقها حينئذ. و لعل ذلك هو الوجه فيما تقدم من جامع المقاصد من التفصيل في اعتبار كرية المادة بين تساوى السطوح و عدمه، و إلا فدليل المادة خال عن التفصيل المذكور.

هذا، و قد استدل سيدى الوالد (دامت بركاتة) على كفاية الاتصال الضعيف بعموم التعليل في المادة في صحيحى ابن بزيع «١» الواردين في البئر، لوضوح أن مادة البئر متفرقة في بطن الأرض و اتصالها إنما يكون بمسارب ضعيفة، و مقتضى عموم التعليل و ارتكازيته كفاية الكثرة مع التفرق بالنحو المذكور، بل مع كون الاتصال بمثل الماء المتفشى في الرمل، لما تقدم من عموم البئر لما كانت مادتها بالرشح. بضميمة ما تقدم في مبحث اعتبار اعتصام المادة من أن ما لا يعتصم في

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٢٩

بين تساوى سطوحه و اختلافها (١)،

نفسه لا يعتصم غيره.

و ما ذكره لا يخلو عن وجه. و لا أقل من منافاة ذلك للارتكاز المدعى تقييد النصوص به.

نعم، لو كان الاتصال ضعيفا و قليلا لا يعتد به عرفا، كمقدار الإبرة كان الانصراف عنه في نصوص الكر قريبا. و إن كان المتيقن من ذلك ما لو كان من سنخ الرطوبات التى لا يصدق معها الماء، و لا تكفى في سرائه الانفعال و اتحاد حكم المائين. فلاحظ.

(١) لا يخفى أن اختلاف سطوح الماء.

تارة: يكون مع تدافع بعضه على بعض.

و اخرى: يكون مع جريانه بتمامه من دون أن يتميز بعضه عن بعض، كالنهر الجارى على وجه الأرض.

و ثالثة: يكون مع ركوده، كما لو وضع الماء فى مخزن متدرج.

و الصورتان الأوليان و إن أمكن تصورهما مع تساوى سطوح الماء، فيجرى حكمهما أيضا، إلا أن غلبتهما مع اختلاف السطوح هو الذى أوجب ذكرهما هنا تنبيها على أن كلامهم فى اختلاف السطوح ناظر إليهما، أو إلى الثانية منهما. هذا و يأتى الكلام فى الأوليين. و أما الثالثة فالظاهر اعتصام الماء بعضه ببعض فيها. بل لا يبعد عدم الخلاف فى ذلك، و أن ما ذكره من الكلام فى اعتبار السطوح مختص بالصورتين الأوليين، بل بالثانية منهما، كما سيأتى.

و كيف كان، فيقتضيه عموم نصوص اعتصام الكر. و التشكيك فيه فى غير محله، كما يظهر مما تقدم فى صورة ضعف الاتصال، بل الاتحاد هنا أظهر منه هناك، و التقوى و الاعتصام أقرب إلى الارتكاز.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٠

و لا بين وقوف الماء و ركوده و جريانه (١).

(١) فعن الشهيد قدس سره أن الكرية تعصم الجارى لا عن مادة، و يستفاد أيضا مما صرح به غير واحد- و فى الجواهر أنه لا إشكال فيه- من أنه إذا تغير بعض الجارى و كان التغير قاطعا لعمود الماء لم ينجس الطرف الذى لا يتصل بالمادة إذا كان كرا. و أما ما ذكره من الكلام فى اعتبار تساوى السطوح فلا يبعد اختصاصه بصورة التدافع، كما يشهد له تمثيل بعضهم له بالغديرين الذين بينهما ساقية، بل فى الجواهر: «ما اعتبر من تساوى السطوح فى الراكد بالنسبة إلى عدم نجاسته بالملاقاة لا يعتبر هنا بالنسبة للجارى فلا ينجس بالملاقاة و إن اختلفت سطوحه على ما هو الظاهر من كلام الأصحاب». اللهم إلا- أن يختص بالجارى عن مادة، الذى لا يكون الدليل على اعتصامه نصوص الكر، بل نصوص الجارى، التى لا مجال لحملها على خصوص صورة تقارب السطوح أو تساويها.

و من هنا فقد يدعى عموم ما ذكره من الكلام فى تساوى السطوح لمحا الكلام الذى هو الجارى لا عن مادة.

و كيف كان، فيقتضيه عموم نصوص الكر، و عدم دخل الركود ارتكازا فى الاعتصام، و لذا يعتصم الجارى عن مادة، و التفكيك بين عاصمية الكرية و المادة بعيد. فتأمل.

بل لا ينبغى الإشكال فيما ذكرنا بعد ملاحظة أنه لولاه يلزم تنجس موضع الملاقاة من الأنهار العظيمة التى لا مادة لها بملاقاة النجاسة، بل تنجس تمام الماء لو فرض كون الجريان بالنحو الذى لا يمنع من سريان النجاسة، و قد تقدم الضابط له فى المسألة الثامنة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣١

نعم، إذا كان الماء متدافعا لا تكفى كرية المجموع فى اعتصامه (١)،

(١) أما عدم كفايته فى اعتصام المتدافع منه فهو الظاهر مما تقدم عن التذكرة من عدم اتحاد المائين فى حق العالى، و عن الذكرى: «و لو كان الملاقاة بعد الاتصال و لو بساقية لم ينجس القليل مع مساواة السطحين أو علو الكثير» فإنه ظاهر فى عدم تقوى العالى بالسافل الكثير فضلا عن القليل. و مثله ما عن الدروس: «لو اتصل الواقف بالجارى اتحاد مع مساواة سطحيهما أو كون الجارى أعلى، لا العكس. و يكفى فى العلو فوران الجارى من تحت الواقف» و فى جامع المقاصد فى شرح ما ذكره العلامة من اعتصام القليل باتصاله بالجارى قال: «يشترط فى هذا الحكم علو الجارى، أو مساواة السطوح، أو فوران الجارى من تحت القليل إذا كان الجارى أسفل، لانتفاء تقويته بدون ذلك».

و أما عدم كفايته في اعتصام المتدافع إليه فهو مقتضى ما تقدم من جامع المقاصد من اعتبار كرية المادة مع اختلاف السطوح. بل هو المتيقن من كل من اعتبر كرية المادة في اعتصام ذبيها، على ما سبق الكلام فيه عند الكلام في مقدار المادة العاصمة. خلافا لظاهر ما تقدم عن التذكرة من اتحاد المائين في حق السافل، و كذا كل من اكتفى في عاصمية المادة بكريه المجموع. بل ربما قيل بالاتحاد في حق العالي أيضا، كما نسبته سيدنا المصنف قدس سره إلى صريح جماعة من المتأخرين، و في الجواهر: «و يظهر من الشهيد الثاني و بعض من تأخر عنه عدم اشتراط شيء من استواء السطوح، فيتقوى السافل بالعالي و العالي بالسافل. و يؤيده إطلاق النص و الفتوى».

و كيف كان، فالعمدة في عدم التقوى من الجانبين تعدد الماء عرفا، فان الاتصال بين المائين بتدافع أحدهما على الآخر لا يصح دخولهما معا تحت أدلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٢

و لا كرية المتدافع إليه في اعتصام المتدافع منه (١).

الكر عرفا و تطبيقها عليهما بتطبيق واحد، بل هما بنظر العرف ماءان أحدهما يمد الآخر، و لذا كان المرتكز عرفا تباين مفاد أدلة الكر مع أدلة المادة، و أن المادة عاصم آخر في قبال الكرية أو متمم لها. و ليس هذا مبني على التسامح في التطبيق و الغفلة عن الجهة الموجبة لاتحاد المائين، كي لا يعتد به مع الوحدة الحقيقية، كما تقدم في الاتصال الضعيف، بل هو مبني على ملاحظة المناسبات الارتكازية في فهم العرف معيارا آخر في الوحدة غير الاتصال يخل به التدافع، فيتعين تنزيل أدلة الكر عليه، و مقتضاها انفعال المائين معا، لعدم بلوغ كل منهما الكر. و أما التفصيل في الوحدة بين السافل و العالي - كما تقدم من التذكرة - فلا نتعقله، لأن الوحدة أمر إضافي لا يقوم بأحد طرفيه دون الآخر.

نعم، يمكن التفصيل بينهما في الحكم بلحاظ أدلة أخرى غير أدلة الكر المبنية على الوحدة. إلا أن يدعى ثبوت الوحدة في الطرفين الموجب لشمول أدلته لهما لفظا مع دعوى خروج العالي للانصراف. لكن الوحدة ممنوعة، كما عرفت. و على تقديرها فلا منشأ يعتد به للانصراف المذكور. و أما أدلة المادة فهي لا تقتضي اعتصام المتدافع منه بالمتدافع إليه إذا كان كرا، فضلا عما إذا كان قليلا. لورودها في حال ذى المادة بعد الفراغ عن طهارة المادة نفسها.

فلا مخرج فيه عن عموم انفعال القليل و أما بالإضافة إلى المتدافع إليه فهي تقتضي اعتصامه بالمتدافع منه في الجملة، و المتيقن منه صورة كريته، على ما تقدم عند الكلام في مقدار المادة. فراجع.

(١) لما عرفت من قصور نصوص المادة عن المتدافع منه، و مقتضى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٣

نعم، تكفى كرية المتدافع منه في اعتصام المتدافع إليه (١).

[مسألة ١٩ لا فرق بين ماء الحمام وغيره في الأحكام]

مسألة ١٩: لا فرق بين ماء الحمام وغيره في الأحكام، فما في الحيض الصغيرة إذا كان متصلا بالمادة، و كانت وحدها كرا اعتصم (٢)، و إن لم يكن متصلا بالمادة، أو لم تكن وحدها كرا لم يعتصم (٣) و إن كان المجموع كرا.

نصوص الكر انفعاله، لقلته.

- (١) لما عرفت من عموم نصوص المادة الذى كان المتيقن منه كريتها.
- (٢) عملا بعموم المادة المستفاد من التعليل فى صحيحى ابن بزيح «١» الواردين فى البئر. ولأنه المتيقن من نصوص الحمام «٢».
- (٣) فقد ادعى فى الجواهر الإجماع واستظهر فى كشف اللثام الاتفاق على عدم اعتصام ماء الحمام مع عدم اتصاله بالمادة.
- و العمدة فيه: قصور إطلاق نصوص الحمام عن شمول ما لا مادة له، بناء على ما تقدم عند الكلام فى مقدار المادة من عدم خصوصية الحمام فى الحكم الذى تضمنته، بل ذكره لأجل كون الافراد الوجوده منه مشتملة على ما يقتضى الاعتصام، حيث يلزم حينئذ الاقتصار على المتيقن فى الحمامات السابقة، و هو خصوص ذى المادة.
- مضافا إلى خبر بكر بن حبيب المتقدم هناك، كما تقدم الكلام فى وجه اعتبار كرية المادة، بنحو يظهر منه عدم خصوصية ماء الحمام.
- و عليه لا وجه لما قد يظهر من بعضهم من عدم اعتبار الكرية فى مادته

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

(٢) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٤

[مسألة ٢٠ الماء الموجود فى الأنابيب المتعارفة فى زماننا بمنزلة المادة]

مسألة ٢٠: الماء الموجود فى الأنابيب المتعارفة فى زماننا بمنزلة المادة (١)، فإذا كان الماء الموضوع فى إيجانه و نحوها من الظروف نجسا و جرى عليه ماء الأنبوب طهر (٢)، بل يكون ذلك الماء أيضا معتصما (٣) ما دام ماء الأنبوب جاريا عليه، و يجرى عليه حكم ماء الكر فى التطهير به، فلا يحتاج إلى التعدد و لا إلى العصر (٤). و هكذا الحال فى كل ماء نجس، فإنه إذا اتصل بالمادة طهر (٥)،

حتى لو قيل باعتبارها فى غيره من أقسام المادة، لتوهم ظهور أدلته فى خصوصيته. فراجع.

- (١) بل هى من أفراد المادة حقيقة، فتدخل فى عموم دليلها، بل هى من سنخ مادة الحمام، و إن لم تسنخ مادة البئر.
- (٢) بناء على ما يأتى فى كل ماء متنجس من الاكتفاء فى تطهيره بالاتصال بالمادة.
- (٣) لعموم ما دل على عاصمية المادة، و قد تقدم.
- (٤) بناء على عموم عدم الاحتياج إليهما فى التطهير بالماء المعتصم، على ما أشرنا إليه فى المسألة الرابعة عشرة، و يأتى فى المسألة العاشرة من فصل المطهرات إن شاء الله تعالى.
- (٥) كلام الأصحاب (رضى الله عنهم) فى كيفية تطهير الماء المتنجس فى غاية الاضطراب و الاختلاف، لاختلافهم فى ذلك عموما و خصوصا.

بل عن بعض المتأخرين عدم تطهير الماء المتنجس إلا- باستهلاكه و اضمحلاله فى الماء الطاهر المعتصم، مستدلا بما تضمن من النصوص أن الماء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٥

...

يطهر ولا يطهر «١».

وهذا القول وإن كان مقتضى استصحاب النجاسة أيضا، إلا أن الظاهر مخالفته لما تسالم عليه الأصحاب وادعى عليه الإجماع، و تقتضيه بعض النصوص الآتية من طهارة الماء المتنجس باتصاله بالماء المعتصم في الجملة، حيث لا مجال معه للأصل، و يلزم لأجله رفع اليد عن النصوص المشار إليها، لهجرها المسقط لها عن الحجية، و لذا لم أعر عاجلا على من تكلم فيها و اهتم بالجواب عنها. و إن كان من القريب حملها على إرادة التطهير باستيلاء المطهر على المتنجس و إزالته لنجاسته و قدرة الذي هو المراد من تطهير الماء للمتنجسات المتكثفة، و الذي لا مجال له في تطهير الماء ولا غيره من السوائل، لعدم استيلاء المطهر عليها و إن امتزج بها، و إنما ذهبوا إلى طهارة الماء باتصاله بالماء المعتصم من باب السراية و غلبه حكم الطاهر على حكمه لا لإزالة شيء لقذرها و نجاسته ارتكازا، كما أشرنا إلى نظيره في المسألة الثانية عشرة.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل في بطلان القول المذكور، و لزوم رفع اليد عما يوهمه، و يلزم النظر في بقية أقوال المسألة.

فاعلم أنهم بعد الفراغ عن طهارة الماء المتنجس باتصاله بالمعتصم في الجملة اختلفوا.

تارة: من حيث اعتبار الامتزاج و عدمه، فقد صرح باعتباره في محكي التذكرة و الذكرى، و أنكره في جامع المقاصد و كشف اللثام و الروضة، و هو مقتضى ما في اللمعة من الاكتفاء بالملاقاة، و ما عن المنتهى و التحرير من الاكتفاء بالاتصال، بل ما في الخلاف من التعبير بالورود، و ما في المعبر من التعبير بالإلقاء، لظهورهما

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٦

...

في حصول الطهارة بمجرد ذلك قبل حصول الامتزاج، و إن كان لازما عادة بعده بزمان قصير.

اللهم إلا- أن يستفاد اعتبارهما للامتزاج مما في الخلاف من تشبيه الماء المتنجس بالنجس في الطهارة بالوقوع في الكثير، و ما في المعبر من توجيه طهارة المتنجس باستهلاكه. و لذا نسب شيخنا الأعظم قدس سره القول بذلك إليهما. فتأمل.

و اخرى: من حيث اعتبار الدفعة في إلقاء الكر و عدمه، فقد صرح باعتبارها في الشرائع و القواعد و جامع المقاصد، و هو المحكى عن المنتهى و التذكرة و التحرير و الإرشاد و الدروس و غيرها، بل نسبه في جامع المقاصد إلى تصريح الأصحاب، و في المسالك إلى المشهور، و في الروضة إلى المشهور بين المتأخرين، مع تفسيرهما لها بالدفعة العرفية التي هي عبارة عن الإلقاء في زمان قصير. و أنكره في الروضة و هو المحكى عن الروض و المدارك.

و ظاهر ما عن الذكرى أن المعبر هو اتصال الكر بعضه ببعض حين إلقائه في مقابل ما لو ألقى متفرقا في دفعات قسما بعد قسم. و بذلك فسر الدفعة في كشف اللثام، ثم قال: «و أما الدفعة بالمعنى الذي اعتبره جمع من المتأخرين فلا دليل عليها».

و ثالثه: من حيث اختصاص المطهر بإلقاء الكر أو التعدى منه إلى المادة النابعة أو الجارية، فقد صرح في الخلاف و القواعد بعدم كفاية النبع، و قربه في المعبر.

و ربما يستفاد من كل من اقتصر على ذكر الكر. و إن كان لا يبعد وروده في مقابل احتمال كفاية التميم كرا في القليل أو لعدم تيسر المادة في الراكد. و عن المبسوط التصريح بالاكتفاء بالنبع من تحته و بجريان الكر عليه، و في جامع المقاصد: «يطهر بوصول الجارى

و ماء المطر إليه، و كذا القول في المادة المشتعلة على الكر، لأنها لا تختص بالحمام.»، ثم تعرض للنوع فقال: «فلو نبع ذو المادة من مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٧

...

تحتة مع قوة و فوران فلا شبهة في حصول الطهارة.

نعم، قد يستظهر منه اعتبار قوة النبع، بل صرح في كشف اللثام باعتبار علو النبع على الماء المتنجس، لدعوى: أنه لا بد من تسلط المطهر. بل قد يستظهر ذلك في الكر من كل من عبر بالإلقاء الظاهر في الاستعلاء، بحيث لا يكفي الاتصال مع تساوى السطوح و لو مع الامتزاج، و إن أنكر بعضهم إرادتهم لذلك.

هذه جملة الأقوال في المقام، و الظاهر خلوها عن الدليل، لضعف الوجوه المذكورة في كلماتهم لها بما لا مجال لاطالة الكلام فيه بعد ظهور وهنه، خصوصا بعد ما نبهنا إليه آنفا من أن طهارة الماء باتصاله بالمعتصم ليس من باب استيلاء المطهر على المتنجس، ليتخيل اعتبار قاهرية المطهر بعلوه، و استيلائه على تمام أجزاء المتنجس بامتزاجه، بل من باب السراية و غلبة حكم الطاهر.

فالعمدة في وجه اعتبار كل ما يحتمل اعتباره هو استصحاب النجاسة، الذي يلزم الاقتصار في الخروج عنه على المتيقن.

نعم، لو ثبت الإجماع على اتحاد حكم الماء الواحد مع عدم التغير اتجه البناء على عدم اعتبار أمر زائد على الاتصال بالمعتصم.

لكنه لم يثبت بنحو معتد به مع الخلاف الذي أشرنا إليه في اعتبار الأمور المتقدمة، و غاية ما يمكن تحصيله هو الإجماع على اتحاد حكم المائين في الجملة الذي يلزم معه الاقتصار على المتيقن أيضا.

هذا، و قد يستدل على عموم الاكتفاء بالاتصال بالمعتصم ببعض نصوص ماء الحمام، كخبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: أخبرني عن ماء الحمام يغتسل منه الجنب و الصبي و اليهودي و النصراني و المجوسى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٨

...

□

فقال: إن ماء الحمام كماء النهر يطهر بعضه بعضا» (١)، و موثق حنان: «سمعت رجلا يقول لأبي عبد الله عليه السلام: إنى أدخل الحمام في السحر و فيه الجنب و غير ذلك فأقوم فاغتسل فينتضح على بعد ما أفرغ من مائهم. قال: أليس هو جار؟ قلت:

بلى. قال: لا بأس» (٢) و خبر بكر بن حبيب عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: ماء الحمام لا بأس به إذا كانت له مادة» (٣).

لظهور الأول في مطهريه بعض ماء الحمام - و هو المادة - لبعض بعد نجاسته من دون أخذ الامتزاج فيه.

كما أن الثانى لا بد أن يحمل على كون الانتضاح من الماء الذي يغتسلون منه، كماء الحياض، لأنه الذي يتصور فيه الجريان، لا الذي يغتسلون به و يصيب أبدانهم، لعدم تعقل فرض الجريان فيه. كما أن نسبة الجريان له ليس لجريانه بنفسه، لعدم كون ماء الحمام من سنخ الجارى، بل لجريان المادة عليه. فيدل حينئذ على طهارة الماء بجريان المادة عليه مطلقا و إن كان نجسا قبل الجريان. كما أن مقتضى إطلاقه عدم اعتبار الامتزاج.

و هو مقتضى إطلاق الثالث أيضا.

و حيث تقدم غير مرة إلغاء خصوصية الحمام أمكن الاستدلال بهذه النصوص في المقام.

لكن لا-ظهور للأول في طهارة ماء الحمام بعد نجاسته و إن كان هو المدلول المطابقى له، بل في اعتصام بعضه ببعض، كما هو المناسب للسؤال، و للتشبيه بماء النهر، على ما تقدم في تحقيق مقدار المادة.

مضافا إلى عدم وضوح إطلاقه بنحو ينفى اعتبار الامتزاج، فإن الجمود عليه يقتضى عدم اعتبار الاتصال أيضا، و ليس اعتباره مستفادا

من قرينه

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٣٩

...

منفصله، ليقصر فيها على المتيقن، بل هو من الوضوح بحد يمنع من انعقاد الظهور في الإطلاق، و يكشف عن ابتناؤه على المفروغية عن اعتباره، لمعهوديته في الحمام، فينقلب مجعلا، لاحتمال كون الامتراج مفروغا عنه و معهودا كالاتصال. فتأمل.

على أن ضعف سند الخبر مانع من الاستدلال به.

كما أن الثاني - بعد تسليم أن حملة على ما تقدم لتوجيه مفاده يبلغ مرتبة الظهور الحجة. و أن السؤال فيه من حيثية الانفعال، لفرض نجاسة أبدانهم، لا من حيثية كون الماء مستعملا في رفع الحدث الأكبر - يشكل إطلاقه من حيثية سبق نجاسة الماء، ليدل على مطهريه المادة له، لظهوره في فرض استمرار الجريان، فيدل على عاصميته للماء من أن ينفع باغتسالهم منه لا غير، لا في اعتبار جريانه حين الانتضاح منه فقط، ليشمل ما لو حدث له الجريان بعد انفعاله باستعمالهم. و لا أقل من كون ذلك هو المتيقن المانع من انعقاد الظهور في الإطلاق. فلم يبق الا الثالث الذي هو لا يخلو عن ضعف في السند لجهالة بكر بن حبيب. و لا مجال لدعوى انجباره بوقوع صفوان بن يحيى في طريقه، الذي هو من أصحاب الإجماع، كما يظهر مما تقدم في أول الكلام في وزن الكر.

و مثلها دعوى انجباره بعمل الأصحاب، لانحصار الدليل على اعتبار المادة في الحمام به.

لما تقدم من ورود نصوص الحمام للإشارة إلى المياه المعهودة فيه التي لا يبعد اختصاصها بما له مادة، و لا إطلاق لها يشمل ما لا مادة له، ليجتاج في الخروج عنه إلى دليل، و يستكشف من بناء الأصحاب عليه اعتمادهم على الخبر المذكور. نعم، لا يبعد اتفاقهم على أن اتصال ماء الحمام بالمادة و لو مع مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٠

...

عدم الامتراج، كما يعصمه عن النجاسة يطهره منها، إما لاعتمادهم على خبر بكر بن حبيب المذكور، أو لاستفادته من مطلقات نصوص الحمام و إن حملت على ما هو المعهود، لمعهوديتهم الابتلاء بالماء المتنجس قبل اتصاله بالمادة في الحمامات، و إنما الكلام في اختصاص ذلك بماء الحمام أو عمومه لغيره من المياه، و حيث عرفت عدم خصوصيته تعين الاكتفاء بذلك في كل ماء نجس. لكنه لو تم لا ينفع في المادة النابعة، و لا في غير جريان المادة من أقسام الاتصال بالمعتصم.

فعلل الأولى الاستدلال على عموم كفاية الاتصال بالمعتصم بالتعليل في صحيحى ابن بزيع الواردين في البئر، كما نبه لذلك غير واحد، لظهورهما في رجوع التعليل للحكم بسعة ماء البئر، الذي يراد به ما يعم الدفع و الرفع، فيدل على أن المادة كما تعصم ماء البئر

عن النجاسة تطهره منها، و حيث يكفي في صدق المادة الاتصال من دون حاجة إلى الاستعلاء أو الامتزاج كان اللازم البناء على عدم اعتبارهما، بل لا يعتبر فعلية المد، و يكفي كون المادة بنحو لو أخذ من الماء لأمدته، لشيوع ذلك في البئر. و بعموم التعليل يتعدى إلى جميع ما له مادة، و إن لم يكن بئرا.

كما أن مقتضى ظهور كون التعليل ارتكازيا للتعدى لجميع أقسام الماء المعتصم، لعدم خصوصية المادة ارتكازا في ذلك. و قد تقدم نظيره في الاستدلال على مطهريه ماء المطر للماء المتنجس، كما تقدم تفصيل الكلام في مفاد التعليل عند الكلام في عاصمية المادة.

إن قلت: لما كان التعليل واردا لبيان مطهريه النزع، فهو لا يدل على عدم اعتبار الامتزاج، لوضوح أن النزع بالدلو ملازم لتحريك الماء الباقي في البئر و امتزاجه مع الماء الخارج من المادة، بل ارتفاع التغير بالنزع إنما يكون بسبب امتزاج الماء المادة بالماء الباقي و حمله لوصفه فيخف الوصف تدريجا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤١

...

حتى يندعم.

قلت: خصوصية المورد ملغية بسبب كون التعليل ارتكازيا، إذ لا دخل للامتزاج في التطهير ارتكازا، بل المعيار على الاتصال بالمادة، و إلا فالامتزاج كثيرا ما يستلزم انقطاع الخارج منها عن المنبع بالماء المتنجس، فينفع به لو لم يطهر قبل الامتزاج، و لا يناسب تطهيره له ارتكازا، فلو لم يكن نفس الاتصال بالمادة مطهرا و توقف على الامتزاج كان ذلك حكما تعديلا لا ارتكازيا، فلا مجال لحمل التعليل عليه.

على أن التعليل و إن كان مسوقا لمطهريه النزع، إلا- أنه بلحاظ ما يترتب عليه من ارتفاع التغير، فما هو الشرط في الطهارة ليس إلا ارتفاع التغير، لمانعيته ارتكازا منها، و لذا لا- ريب ظاهرا في أنه لو ارتفع التغير عن الماء بنفسه، أو بتكاثر ماء المادة عليه، أو بوضع بعض المواد الغريبة، من دون نزع، كانت المادة مطهرة له، فمع إلغاء خصوصية النزع لا معنى للمحافظة على لازمه، و هو الامتزاج. مضافا إلى أن الامتزاج الذي هو محل الكلام ليس هو الامتزاج الراجع للتغير، إذ لا بد منه إجماعا، بل الامتزاج بعد ارتفاع التغير و قبول الماء للتطهير، و مقتضى التعليل طهارة البئر بمجرد ارتفاع التغير لأجل اتصاله بالمادة، بلا حاجة إلى خروج الماء منها و امتزاجه بالماء بعده.

و كأن ما تقدم من الإجماع على اتحاد حكم الماء الواحد مع عدم التغير مبني على ملاحظة الارتكاز المذكور، المستفاد إمضاؤه من التعليل و بعض نصوص الحمام.

و عليه يتبنى الإجماع على طهارة الماء بتقاطر المطر عليه و غير ذلك مما يظهر منهم المفروغية عنه.

بل التأمل في حال التفصيلات المتقدمة يوهنها جدا، إذ بعد أن لم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٢

...

تكن ارتكازية فلو كانت معتبرة لكان المناسب تنبيه النصوص عليها أو مفروغية الأصحاب عنها، لكثرة الابتلاء بالمسألة و أهميتها في مقام العمل جدا.

و قد عرفت إغفال النصوص لها، و اضطراب كلمات الأصحاب فيها، فلم يصرح بالمزج قبل العلامة، و إن كان قد يستفاد من مطاوى

كلمات من تقدمه.

على أنه لم يتضح المراد به، إذ هل يعتبر امتزاج تمام الطاهر و لو ببعض النجس، أو العكس، أو تمام كل منهما بالآخر؟ كما أنه لم يصرح بالدفعه قبل المحقق. و لعل مراد كثير ممن صرح بها ما يقابل الدفعات، كما تقدم من كشف اللثام. و كذا الاستعلاء لم يصرح باعتباره إلا بعض المتأخرين، ككشف اللثام. و عدم الاكتفاء بالمادة النابعة أو الجارية من بعضهم لعله لعدم وضوح عموم عاصميتها عندهم، لاختصاص الدليل عليها بنصوص الحام، التي قد يظهر من بعضهم لزوم الاقتصار على موردها، و التعليل الذي لم يعمل كثير منهم به في مورد، و هو البئر. فإن التأمل في ذلك و غيره موهن للتفصيلات المذكورة و موجب لاستيضاح العموم الارتكازي المذكور. و كأنها مبنية على تخيل كون تطهير الماء كتطهير الأجسام المتكثفة مبنيا على استيلاء المطهر عليه و إزالته لأثره، و هو موهون جدا، لتعذره في الماء و نحوه من السوائل، و لذا لا يطهر الماء المضاف بغير الاستهلاك. فلاحظ. نعم، لا بد في الاتصال المطهر من أن يكون بالنحو العاصم، فلا يكفي صب المتنجس على الكر أو تدافعه بفواره و نحوها، لعدم كون الطاهر مادة له و لا صالحا لعاصميته، فيقصر عنه التعليل، كما لعله ظاهر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٣

و يكون معتصما بها ما دام متصلا بها، إذا كانت وحدها كرا (١).

(١) لا- ينبغى التأمل في اعتبار كرية المادة في مطهريتها للماء المتنجس، و إن أمكن التأمل في اعتباره في عاصميتها، للفرق بينهما في مقتضى الأصل.

مضافا إلى ما تقدم عند الكلام في مقدار المادة العاصمة. فراجع. و تأمل جيدا.

و الحمد لله رب العالمين، و هو حسبنا و نعم الوكيل (١٩ ربيع الأول ١٣٩٥ هـ).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٥

[الفصل الثالث في الماء المستعمل]

الفصل الثالث الماء القليل (١) المستعمل في رفع الحدث الأصغر (٢) طاهر (٣) و مطهر من الحدث (٤)

(١) و أما الكثير فهو أولى بجواز الاستعمال في موارد جواز استعمال القليل، و في مورد عدم جوازه يأتي الكلام فيه.

(٢) و مثله ماء الوضوء التجديدي.

(٣) إجماعا محصلا، و منقولا نصا و ظاهرا، و سنه عموما و خصوصا. كذا في الجواهر. و دعوى الإجماع عليه مستفيضة في كلامهم، و لم ينقل الخلاف فيه إلا عن بعض العامة.

و يقتضيه- مضافا إلى الأصل، و النصوص الآتية المتضمنة لجواز الوضوء به- خبر العيص بن القاسم المروى في الخلاف: «سألته عن رجل أصابته قطرة من طست فيه وضوء؟ فقال: إن كان الوضوء من بول أو قدر فليغسل ما أصابه، و إن كان وضوءه للصلاة فلا يضره» (١).

و أما عموم طهارة الماء فقد تقدم في الفصل الأول المنع من ثبوته بلحاظ الطوارئ و الأحوال.

(٤) هذا في الإجماع كسابقه. و يقتضيه- مضافا إلى عموم طهورية الماء الطاهر، الذي تقدم تنقيحه في الفصل الأول- غير واحد من النصوص، كخبر عبد الله

(١) كتاب الطهارة من الخلاف المسألة: ١٣٥ ذكر صدره في الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٦

و الخبث (١)، و المستعمل في رفع الحدث الأكبر طاهر (٢)

بن سنان الآتي، و خبر زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «قال: كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم إذا توضأ أخذ ما يسقط من وضوئه، فيتوضؤون به» (١).

هذا، و قد قال المفيد في المقنعة بعد أن ذكر ذلك: «و الأفضل تحزى المياه الطاهرة التي لم تستعمل في أداء فريضة و لا سنة، على ما شرحناه»، و عن الذكرى بعد أن نقل ذلك: «و لا فرق بين الرجل و المرأة، و النهي عن فضل وضوئها لم يثبت».

و لم يظهر وجه ما ذكره، فلا مجال للبناء عليه إلا من باب التسامح في أدلة السنن، بناء على ما هو الظاهر من عمومه لفتوى الفقيه. و أما ما أشار إليه الشهيد من النهي عن فضل وضوء المرأة فلعل مراد القائل به الكراهة الظاهرية فيما إذا لم تكن مأمونة، حيث يشير إليه حينئذ صحيح ابن أبي يعفور: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: أ يتوضأ الرجل من فضل المرأة؟ قال: إذا كانت تعرف الوضوء. و لا تتوض من سؤر الحائض» (٢)، و يأتي في الأسار المكروهة تمام الكلام في ذلك.

(١) هذا في الإجماع و العموم كسابقه.

(٢) إجماعاً، كما في المعبر و القواعد، و عن كشف الرموز و نهاية الأحكام و المختلف و الإيضاح و الذكرى و الروض و غيرها، و في الجواهر: «إجماعاً بقسميه، و سنة عموماً و خصوصاً». و كأن مراده من العموم عموم طهارة الماء، الذي عرفت المناقشة فيه. و أما الخصوص، فلعل مراده به ما تضمن عدم البأس في القطرات التي تقع من ماء الغسل في الإناء - بناء على صدق ماء الغسل عليها قبل إتمامه، على ما يأتي الكلام

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الأسرار حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٧

...

فيه إن شاء الله تعالى - و موثق عمار الساباطي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل من الجنابة و ثوبه قريب منه، فيصيب الثوب من الماء الذي يغتسل منه؟ قال:

نعم، لا بأس به» (١). بناء على أن السؤال عن الماء الذي اغتسل به، لا الماء الذي يغتسل منه، إذ لا منشأ لتوهم نجاسته.

اللهم إلا أن يكون واردا لدفع توهم نجاسة فضل الغسل، حيث قد يظهر من بعض النصوص توهم نجاسته أو عدم جواز استعماله. و كيف كان، فيكفي فيه الإجماع المدعى مّن عرفت، الذي لا مجال لاحتمال خطئه في مثل هذه المسألة التي يكثر الابتلاء بها. مضافاً إلى الأصل.

و منه يظهر ضعف ما قد يستظهر من ابن حمزة في كلامه الآتي من القول بالنجاسة. و من ثمّ قال سيدنا المصنف قدس سرّه: «و هو غريب».

نعم، قد يستدل له بصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «و سئل عن الماء تبول فيه الدواب، و تلغ فيه الكلاب، و

يغتسل فيه الجنب؟ قال: إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (٢)، و نحوه صحيحه الآخر (٣)، بدعوى ظهورهما في نجاسته بمقتضى تقرير السائل.

و يندفع: بأن ظاهر السؤال بيان حال الماء و تعرضه للنجاسة، لا- بيان خصوص النجاسات التي يتعرض لها، إذ لا فائدة في تكثير النجاسات، و لذا لا مجال لتوهم ظهوره في نجاسة بول الدواب.

فهو نظير صحيح صفوان الجمال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض التي ما بين مكة إلى المدينة تردها السباع، و تلغ فيها الكلاب و تشرب منها الحمير و يغتسل فيها الجنب، و يتوضأ منها؟ قال: و كم قدر الماء؟ قال: إلى نصف

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٨

و مطهر من الخبث (١). و الأحوط استحبابا عدم استعماله في رفع الحدث (٢)،

الساق و إلى الركبة. فقال: توضأ منه» (١).

على أن ذكر اغتسال الجنب قد يكون بلحاظ غلبة تعرض جسده لنجاسة المنى و نحوه، فإنه لم يرد للسؤال عن نجاسة ماء الغسل ليمسك بإطلاقه الشامل لصورة طهارة بدن الجنب، بل غاية ما يقتضيه مفروغية السائل عن وجود المقتضى للتنجيس مع الاغتسال في الجملة بالنحو المصحح للسؤال عن انفعال الماء و تقبله للنجاسة، كما لعله يظهر بالتأمل.

فلا مجال للخروج به عما عرفت من الإجماع و الأصل.

(١) كما صرح به جماعة، و ظاهر آخرين فيما حكى عنهم، و ظاهر بعضهم أنه لا نزاع فيه، و عن المنتهى و الإيضاح و ظاهر التذكرة دعوى الإجماع عليه.

و العمدة فيه عموم مطهريه الماء المشار إليه آنفا.

لكن قال ابن حمزة في الوسيلة: «و أما الماء المستعمل فتلاثة أضرب:

مستعمل في الطهارة الصغرى، و مستعمل في الطهارة الكبرى. و مستعمل في إزالة النجاسة. فالأول يجوز استعماله ثانيا في رفع الحدث و في إزالة النجاسة، و الثاني و الثالث لا يجوز ذلك فيهما إلا بعد أن يبلغ كرا فصاعدا بالماء الطاهر». و ظاهره عدم إزالته للخبث، و ربما حكى عن غيره.

و وجهه غير ظاهر، إلا بناء على نجاسته التي عرفت المنع منها.

(٢) فقد منع منه في المقنعة و التهذيب و الخلاف و الفقيه و الوسيلة، كما حكى ذلك عن المبسوط و الصدوق الأول و ابن البراج و اليوسفي و الوحيد في حاشية المدارك، بل نسبته الشيخ في الخلاف إلى أكثر أصحابنا، و عن الوحيد في حاشية المدارك أنه المشهور بين قدماء الأصحاب، بل مطلقا.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٤٩

و ذهب العلامة إلى الجواز، و وافقه في جامع المقاصد و كشف اللثام، و هو المحكى عن المرتضى و سلار و بنى زهرة و إدريس و سعيد و الشهيدين و غيرهم، و عن المدارك و الدلائل نسبته إلى أكثر المتأخرين، و عن الروض نسبته للمشهور، و تردد المحقق في الشرائع و ظاهر المعبر.

و قد استدل له ببعض النصوص:

□ الأول: خبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بأن يتوضأ بالماء المستعمل، فقال: الماء الذي يغسل به الثوب، أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه، و أما الذي يتوضأ الرجل به فيغتسل به وجهه و يده في شيء نظيف فلا بأس أن يأخذه غيره و يتوضأ به» (١).

و الكلام فيه. تارة: من جهة السند.

و اخرى: من جهة الدلالة.

□ أما السند فقد رواه الشيخ عن المفيد، عن ابن قولويه، عن أبيه، عن سعد بن عبد الله، عن الحسن بن علي، عن أحمد بن هلال العبرثاني، عن الحسن بن محبوب، عن ابن سنان.

و قد استشكل فيه غير واحد بضعف أحمد بن هلال جدا، فقد ذكر الشيخ في الفهرست أنه كان غالبا متهما في دينه، و في التهذيب في باب الوصية لأهل الضلال: أنه مشهور باللعنة و الغلو و ما يختص بروايته لا- نعمل عليه، و عدّه في كتاب الغيبة من السفراء المذمومين الذين ظهر التوقيع بلعنهم و البراءة منهم، و روى الكشي توقيعا مهولا في ذلك، و أشار إلى نظيره النجاشي، و عن سعد بن عبد الله: «ما سمعنا و لا رأينا بمتشيع رجوع من تشيعه إلى النصب إلا أحمد بن هلال»، و قال الصدوق في إكمال الدين بعد نقل ذلك عنه: «و كانوا يقولون إن ما انفرد بروايته أحمد بن هلال فلا يجوز استعماله» (٢).

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١٣.

(٢) إكمال الدين ص: ٧٤ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٠

...

لكن الإنصاف أن هذا كله لا يصلح للتوقف في حديث الرجل بعد ظهور عدم كون الطعون في حديثه، بل في دينه بسبب توقفه في وكالة محمد بن عثمان- كما ذكره الشيخ قدس سرّه في كتاب الغيبة- و كان ذلك في أواخر عمره، مع كونه في أول الأمر من السفراء، و من الذين أكثر الأصحاب في السماع منهم و وثقوا بهم، حتى أكثروا المراجعة في أمره لما ورد التوقيع بلعنه، كما ذكره الكشي.

و يناسبه ما في الفهرست من أنه روى أكثر أصول أصحابنا، لظهوره في اشتها حديثه بين الأصحاب، و لذا كان ظاهر النجاشي توثيقه و أن ذمه لا ينافي ذلك، حيث قال فيه: «صالح الرواية يعرف منها و ينكر. و قد روى فيه ذموم من سيدنا أبي محمد العسكري عليه السلام»، و ليس المراد بإنكار حديثه عدم وثاقته، بل احتمال حديثه على المناكير التي يصعب على العقول تحملها.

مضافا إلى كونه من رجال كامل الزيارة، و قد روى عنه جماعة من الأجلة كعبد الله بن جعفر الحميري، و الحسن بن علي بن عبد الله بن المغيرة، و محمد ابن عيسى العبيدي، و محمد بن علي بن محبوب، و سعد بن عبد الله الذي هو من جملة الطاعنين عليه.

و ما ذكره الشيخ قدس سرّه في التهذيب من عدم قبول ما انفرد بروايته، لا يبعد ابتناؤه على التسامح في توجيه الطعن على الرواية التي

يراد العمل بغيرها مما هو أصح و أظهر [١]. كيف و قد عمل هو و غيره من أجلاء الأصحاب فى المقام بروايته؟! كما أن ما حكاه الصدوق قدس سره عنهم من عدم استعمال ما ينفرد بروايته لا يبعد اختصاصه بما يرويه بعد انقلابه، الذى حكاه عن سعد بن عبد الله، كما يناسبه تفريعه عليه.

[١] كما قد يشهد به وهن الطعن المذكور جدا، لأن الرواية التى طعننا بذلك لم يروها أحمد بن هلال، و انما تضمنت مكاتبتة للإمام الهادى عليه السلام و جوابه عليه السلام له، و الراوى لها شخص آخر. فراجع. منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥١

...

و لا إشكال فى ذلك، كما لا إشكال فى عدم حضور أجلاء الأصحاب للرواية عنه بعد ذلك و بعد اشتهاار لعنه و البراءة منه و التشيع منهم عليهم السلام عليه، بنحو لا يناسب معاشرتهم له، فضلا عن روايتهم عنه أو عملهم بالرواية. و قد أشار إلى ذلك الشيخ فى العدة، حيث قال فى بيان موقف الأصحاب من الغلاة: «فإن عرف لهم حال استقامة و حال غلو عملوا بما روه فى حال الاستقامة و ترك ما روه فى حال خطئهم [خلطهم خ. ل]، و لأجل ذلك عملت الطائفة بما رواه أبو الخطاب محمد بن أبى زينب فى حال استقامته و تركوا ما رواه فى حال تخليطه، و كذلك القول فى أحمد بن هلال العبرتائى و ابن أبى عذافر». هذا، و لو فرض روايتهم عنه بعد انقلابه قبل ظهور حاله أو بعده، فهل يمكن من أحد منهم العمل بالرواية، أو تدوينها و الاهتمام بحفظها و إفادتها بعد إظهارهم عليهم السلام حاله بالوجه المذكور إلا بعد كمال التثبت و شدة الاحتياط فى صدور الرواية. و لعله لذا حكى عن ابن الغضائرى على تشدده أنه لم يتوقف فيما يرويه عن الحسن بن محبوب من كتاب المشيخة و محمد بن أبى عمير من نوادره، و قد سمع هذين الكتابين جل أصحاب الحديث.

و بالجملة: المستفاد من النجاشى و الشيخ فى العدة و ابن قولويه توثيق الرجل، و يؤيده ما تقدم من القرائن، و الطعون المذكورة لا تنافى ذلك، بل غاية ما تقتضيه عدم قبول ما يرويه بعد انقلابه، و من المعلوم من حال الأصحاب فى الروايات التى بأيديهم عنه أخذها منه فى حال الاستقامة - كما يظهر من الشيخ فى العدة - أو التثبت من صحتها بعد ظهور حاله لو فرض تحملهم لها بعد انقلابه و لو لعدم الاطلاع على حاله بعد.

و منه يظهر حال مثل هذا الخبر الذى رواه الشيخ قدس سره بالسند المتقدم المشتمل على جماعة من الأعيان، و صرح بالفتوى بمضمونه مثل الشيخين و الصدوق و غيرهم، بل نسبه فى الخلاف إلى أكثر أصحابنا، و لم ينقل الخلاف فيه من القدماء إلا مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٢

...

من المرتضى الذى له فى أخبار الآحاد مذهب مشهور، مع كون جماعة ممن رواه و عمل به ممن صرح بالطعن فى الرجل المذكور و شدد فى أمره.

حيث لا ينبغى الريب مع ذلك فى تثبتهم فى الخبر بأحد الوجهين المذكورين لتيسر القرائن لهم، و لو لأخذهم له من كتاب المشيخة و نحوه من الكتب المشهورة، لامتناع فتواهم بمضمونه بدون ذلك مع مخالفته لعموم الطهورية - الذى استدلوأ به فى نظير المقام - و مقاربتة لكثير من العامة القائلين بعموم نجاسة الماء المستعمل أو عدم مطهرته.

ولذا لم تظهر المناقشة في سنده إلا- من المتأخرين الذين توجهوا إلى هذه النواحي، فتشبهوا بضعف الرجل و لعنه و أغفلوا بقية الجهات. و الله سبحانه و تعالى العالم. و هو ولى التوفيق و التسديد.

هذا، و ربما يناقش في السند أيضا بأن الحسن بن على الذى وقع بين سعد ابن عبد الله و ابن هلال مردد بين جماعة بعضهم مجهول كالحسن بن على بن إبراهيم بن محمد الهمداني، لرواية سعد بن عبد الله عنه صريحا في جملة المسمين بهذا الاسم. و أما ما في المعتبر و طهارة شيخنا الأعظم و عن التنقيح من أنه ابن فضال الموثق أو الصحيح، فبعيد جدا لا يناسب طبقات الرواة، لأن سعد بن عبد الله يروى عن ابن فضال بواسطتين، كما أنه لم تعهد رواية ابن فضال عن أحمد بن هلال. و يندفع: بأن إرادة الهمداني بعيد جدا بعد إهماله في كتب الرجال و قلّة رواية سعد بن عبد الله عنه بنحو لا يناسبه إرادته له عند الإطلاق، و لا سيما مع عدم ثبوت روايته عن ابن هلال، بل قد لا يناسب ذلك رواية جده إبراهيم عنه، بل الأقرب كونه أحد رجلين الحسن بن على بن المغيرة الثقة، و الحسن بن على الزيتوني المستفاد توثيقه من كونه من رجال كامل الزيارة مؤيدا برواية غير واحد من الأجلاء عنه، لرواية سعد بن عبد الله عنهما جميعا، و روايتهما معا عن ابن هلال.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٣

...

و لعل الثاني أقرب بلحاظ تكرار ذلك فيه، بل تكرر رواية سعد بن عبد الله عن ابن هلال بواسطته، و لا سيما مع كونه أشعريا كسعد بن عبد الله، المناسب لإرادته له عند إطلاقه.

على أن عمل الأصحاب كاف في انجبار الحديث لو فرض ضعف سنده من هذه الجهة. و أما الدلالة فلا إشكال في ظهور الحديث في مانعية غسل الجنابة من استعمال الماء. و أما ما ذكره بعض مشايخنا- و سبقه إليه في الجملة الفقيه الهمداني قدس سرّه- و غيره- من ظهوره في خصوص صورة نجاسة بدن الجنب، كما هو الحال في غسل الثوب، بقرينة قوله عليه السّلام في ذيله: «و أما الذى يتوضأ به الرجل فيغسل به وجهه و يده فى شىء نظيف فلا بأس.»، لظهوره في أن المدار في جواز الاستعمال على طهارة الماء لا غير.

فهو- مع مخالفته للإطلاق- خروج عن ظاهر العنوان في كلام الإمام عليه السّلام، خصوصا مع إضافة الاغتسال للجنابة لا للجنب. و ما في الذيل إنما يدل على اعتبار الطهارة في خصوص ماء الوضوء، لا على كونها معيارا في مطلق الماء المستعمل. و حمل غسل الثوب على خصوص فرض نجاسته ليس لذلك، بل للمفروغية عن عدم مانعية مجرد الغسل، بل لحمله للخبث، الموجبة لانصرافه إلى الغسل المطهر و لو مع عدم الذيل، و لذا يتعدى منه إلى كل تطهير و لو مع عدم صدق الغسل، و إلا فالذيل لا يصلح للتقييد، لما ذكرنا.

و لا وجه لقياسه على النصوص المفصلة في نجاسة الماء باغتسال الجنب فيه بين الكرية و عدمها، و هى صحاح محمد بن مسلم و صفوان المتقدمة، لأن الاغتسال فيها لم يقع في كلام الإمام عليه السّلام، بل في كلام السائل.

مضافا إلى ما تقدم من عدم الإطلاق فيها، بل عدم ظهورها في أصل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٤

...

تنجيس الاغتسال.

و مثله قياسه على نصوص كيفية غسل الجنابة، حيث تضمنت غسل الفرج الكاشف عن فرض نجاسته لأجل الغلبة. فإنه- مع خلو بعضها

عنه «١»، و قرب ظهور بعضها في فرض النجاسة للأمر فيها بالبول قبله «٢»، و ظهور بعضها «٣» في الاستحباب، و احتمال كثير منها له [٤]- و ورد للإرشاد إلى شرطية طهارة البدن في الغسل بسبب كثرة الابتلاء بنجاسته.

و أين هذا مما نحن فيه، حيث يراد جعل الكثرة المذكورة صارفة لظهور الكلام في مانعية الغسل إلى مانعية مقارنة المذكور. على أن غلبة نجاسة ماء الغسل المجتمع - الذي هو مورد الحديث - ممنوعة، لأن من يغتسل في محل يجتمع فيه الماء كالطست لا يطهر بدنه فيه، بل في محل آخر لصعوبة الغسل وسط الماء المتنجس، و إنما يطهر الجنب في محل الغسل إذا كان الماء كثيرا لا ينفعل، أو جاريا في الأرض، أو سائخا فيها غير مجتمع عليها، ليسهل تطهيرها بعده و يسهل الغسل عليها. و مثله ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره من أن التبع في أخبار الماء الذي يغتسل به الجنب يشهد بأن النظر فيها إلى نجاسة الماء و طهارته، و أن الرخصة في التوضؤ منه أو المنع لبيانها.

فإنه لو تمّ أجنبى عن مطلوبه، إذ ليس مدعاه كون المنع من الوضوء بماء الغسل لبيان نجاسته، بل لبيان مانعيته في فرض نجاسته لا مطلقا، فالنجاسة مفروغ عنها لا مقصودة بالبيان، كما هو الحال في الأخبار التي أشار إليها. هذا، و قد استشكل في الجواهر في الحديث بموافقته للعامة، و باشتمال

[٤] لعدم الملزم بحملها على الوجوب لأجل التطهير، و لا سيما مع الأمر في بعضها بغسله بثلاث غرف، فراجع النصوص المذكورة في باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٥

...

صدره على إطلاق جواز الوضوء بالماء المستعمل.

و يندفع الأول: بأن العامة بين من أطلق طهارة الماء المستعمل مع مطهرته أو بدونها، و من أطلق نجاسته، كما في الخلاف و لم ينقل عنهم التفصيل الذي تضمنه الحديث، مع أن موافقتهم لا تقدر في الحديث مع عدم وجود المعارض له، كما لا يخفى. و يندفع الثاني: بأن الصدر إما أن يكون حديثا واحدا مع ما بعده بحيث يكونان كلاما واحدا، فيكون إجمالا متعقبا بالتفصيل، أو مجملا لا يرفع به اليد عما بعده التام الظهور، أو يكون حديثا آخر في مجلس آخر، فيكون مطلقا مفسرا أو مقيدا بما بعده، أو يكون من كلام غير الإمام عليه السلام واردا مورد السؤال، و ما بعده جواب له.

و لعل أبعداها الأول، لعدم مناسبه لتكرار فعل القول. و المناسب للتفريع بالفاء الثالث، إلا أنه خلاف ظاهر الضمير المستتر في فعل القول الأول الثابت في النسخ المعروفة بل هو المناسب للثاني، كما يناسبه ما في المطبوع في النجف الأشرف من الاستبصار و التهذيب من عطف فعل القول الثاني بالواو لا بالفاء، و على جميعها يتم الاستدلال.

و أما ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره من أن المراد بالصدر بيان حكم الماء المستعمل في نفسه إبطالا لقول العامة، و أن قوله عليه السلام بعده: «الماء الذي يغسل به الثوب أو.» لبيان أن ثبوت المانعية فيه إنما هو لأمر خارج، و هو ابتلاؤه بالنجاسة.

و قوله عليه السلام في الذيل: «و أما الذي يتوضأ.» رجوع لما في الصدر، و مبين لما في إطلاقه من إجمال في ضمن مثال.

فهو تكلف يهون دونه طرح الحديث. على أن نجاسة الماء المستعمل في تطهير الثوب ليس لأمر خارج، بل هو و من شؤون استعماله. فالإنصاف أنه لا مجال للتأمل في ظهور الحديث الشريف في مانعية الغسل من الجنابة من الوضوء بالماء، كما فهمه الأصحاب منه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٦

...

الثاني: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن ماء الحمام؟

فقال: ادخله بإزار، ولا تغتسل من ماء آخر إلا أن يكون فيهم [فيه خ ل] جنب، أو يكثر أهله فلا يدرى فيهم جنب أم لا» (١).

فقد يستدل به في المقام بدعوى: أن النهي عن الاغتسال بماء آخر ليس للتحريم ولا للكرهية، لعدم المنشأ لهما، بل للتخفيف عن السائل لدفع توهم الحظر من الاغتسال به، فاستثناء صورة وجود الجنب من ذلك يدل على حرمة الاغتسال مع اغتسال الجنب الملازم عرفاً للمانعية.

□

وقد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره بمعارضته بصحيفة الآخر: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحمام يغتسل فيه الجنب وغيره اغتسل من مائه؟ قال: نعم، لا بأس أن يغتسل منه الجنب، لقد اغتسلت فيه ثم جئت فغسلت رجلى و ما غسلتهما إلا مما لزم بهما من التراب» (٢).

ويندفع: بأنه لا- ظهور لهذا الصحيح في الاغتسال في نفس الماء، ليكون الماء مستعملاً في رفع الجنابة، لأن المفروض فيه اغتسال الجنب منه، لا فيه، فالمنظور فيه عدم نجاسته بمساورة الناس له، فليحمل على الحيض الصغار المتصلة بالمادة التي يتعارف الاغتسال منها، و يتخيل انفعالها لقلتها، نظير المرسل: «سأل عن الرجال يقومون على الحوض في الحمام، لا أعرف اليهودي من النصراني، و لا الجنب من غير الجنب؟ قال: تغتسل منه، و لا تغتسل من ماء آخر، فإنه طهور» (٣).

و هذا بخلاف الصحيح المستدل به، لظهوره في فرض الدخول في الماء الظاهر في اغتسال الجنب فيه، فيكون مما نحن فيه من دون معارض.

و أشكل من ذلك ما ذكره بعض مشايخنا من لزوم حمله - ك بعض نصوص

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٧

...

الحمام الآخر - على الاغتسال بغسالة الحمام [١]، التي يظهر تعارف الاغتسال فيها من كثير من النصوص (٢)، و ورد النهي عنها معللاً بأن فيها غسالة الجنب، و ولد الزنا، و الناصب، و غيرهم، فيلزم حملها على الكراهة احتياطاً في دفع احتمال النجاسة، دون الحرمة - و إن كان وجود النجاسة مقتضى الظاهر - لغير واحد من النصوص الظاهرة في طهارتها، كصحيح محمد بن مسلم الآخر المتقدم لبعد عدم ملاقة رجليه عليه السلام للغسالة، فعدم غسله لهما إلا من التراب ظاهر في طهارتهما و طهارة الغسالة الملاقية لهما تقديماً للأصل على الظاهر المذكور.

و لا مجال لتوهم كون المنع في الصحيح المستدل به من جهة كون الماء مستعملاً في غسل الجنابة، لاستهلاك غسالة الجنب في بقية

الغسلات فلا تصلح للمانعية.

لاندفاعه. أولاً: بأن الأمر بالاغتسال بماء الحمام المستفاد من النهي عن الاغتسال بماء آخر يأبى عن الحمل على الغسالة جداً مع استقذارها وتنفر الطباع منها، وعدم إطلاق ماء الحمام عليها، لعدم إعدادها للاغتسال منها، وإن كان قد يغتسل بها لبعض الأغراض - كما قد يستفاد من النصوص المشار إليها - ولذا أطلق عليها في تلك النصوص الغسالة تارة، وبئر الغسالة أخرى، ولم يطلق عليها ماء الحمام، بل ظاهر خبر ابن أبي يعفور (٣)، التباين والتقابل بينهما.

هذا، مضافاً إلى ما هو المعلوم - ويستفاد من تلك النصوص - من عدم خلوها عن غسالة الجنب، وعدم تعارف الدخول فيها، بل يؤخذ من مائها و يغتسل به،

[١] حمل كلامه على ذلك هو المناسب لنظم كلامه و يشهد به ما في تقرير درسه «دروس في فقه الشيعة»، و أما ما في تقرير درسه الآخر «التنقيح» من تفسير الماء الآخر بالغسالة فهو لا يناسب نظم المطلب جداً و لا يصلح لدفع الاستدلال، و أبعد عن مدلول الرواية، بل لا ينبغي التأمل في عدم وفاء التقرير المذكور بالمقصود و اضطرابه في بيانه. فراجع و تأمل جيداً. منه عفى عنه.

(٢) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل.

(٣) فروع الكافي ج ١ ص ١٤. و قد روى صدره و ذيله في الوسائل في باب: ٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤، و باب: ٧ من أبواب الماء المطلق حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٨

...

فكيف يحمل عليها الصحيح المستدل به مع اشتماله على فرض الدخول في ماء الحمام و خلوه عن الجنب؟! و مما ذكرنا يظهر عدم صحة الاستدلال على جواز الاغتسال بها بصحيح محمد بن مسلم الآخر، إذ لا مجال لاحتمال اغتسال الإمام عليه السلام من الغسالة المذكورة، بل عرفت كونه أجنياً عن مورد الصحيح المستدل به.

و ثانياً: بأن تعليق الحكم في الصحيح على الجنب ظاهر في كفايته في المانعية و لو مع عدم نجاسة بدنه و عدم وجود غيره من النجاسات، و هو لا ينافي النهي من الجهات الأخر التي تعرضت لها نصوص الغسالة.

و فرض الاستهلاك غير ظاهر مع كثر الجنب في الحمام الموجبة لكثرة غسلتهم.

و أما ما ذكره من أن الصحيح لم يتضمن إلا ذكر الجنب من دون أن يتضمن اغتساله، فيكشف عن كفاية تنظيفه لبدنه عن النجاسة. فيندفع: بأنه بعد تعذر الحمل على مانعية وجود الجنب بنفسه و لو مع عدم اغتساله و لا تطهير بدنه لا بد من جعله كناية عن أحد الأمرين، و لا ريب في كون الظاهر هو الاغتسال، لمناسبته للجنباء.

و ثالثاً: بأنه لا مجال للاستدلال على طهارة الغسالة بالصحيح المذكور، لعدم العلم بكيفية جريان الغسالة في الحمام، و لعلها تصل إلى البشر بمجاري خاصة لا يمر عليها من يخرج من الحمام، خصوصاً مع حملها غالباً لكثير من الأوساخ الموجب لاستقذارها، و لكونها أولى بغسل الرجلين منها من التراب الذي تضمن الصحيح غسلهما منه، و لو فرض مرورها بأرض الحمام فلعله يمر بعدها غيرها من المياه الطاهرة المطهرة لها، فتكون مورداً لتعاقب الحالتين مع الجهل بالتاريخ الذي يكون المرجع فيه أصل الطهارة.

و رابعاً: بأنه لو كان الوجه في النهي عن الغسالة التنزيه عن احتمال النجاسة لم يكن وجه لاختصاصه بما إذا كان هناك جنب أو احتمال وجوده، فإن غالب من يدخل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٥٩

...

الحمام يتلى بالنجاسة، كما لا يخفى.

و بالجملة: ما ذكره مخالف لظاهر الصحيح جدا، غير تام في نفسه، و لا ناهض بالجواب عن الاستدلال المتقدم.

و كيف كان، فلا ريب في ظهور الصحيح في النهي عن الاغتسال بماء الحمام الذي اغتسل فيه الجنب.

نعم، ما تضمنه من فرض دخول ماء الحمام و فرض تعرضه لكثرة الداخلين فيه، موجب لظهوره في فرض كثرة الماء و عدم شموله للماء القليل، و حيث يأتي اختصاص المانعة لو تمت بالماء القليل تعين حمله على الكراهة، بل لا يبعد عدم ظهوره في نفسه في المانعة، إذ هو لا يدل إلا على كون اغتسال الجنب بالماء مصححا لتجنبه و الاغتسال من ماء آخر، و يكفي في ذلك الكراهة.

بل من البعيد جدا المانعة في مورد الصحيح و هو خزائن الحمام الكبيرة، و إلا كان المناسب منه عليه السلام الردع عن الاغتسال فيها و لو مع عدم اغتسال الجنب فيها سابقا، لما يستلزمه من إفساد الماء الكثير من دون ملزم، بل قد يحرم للسرف، أو لعدم رضا صاحب الحمام به في مقابل أجره الحمام القليلة، فإن ذلك كله مناسب الكراهة جدا، و لا سيما مع عموم الحكم فيه لصورة احتمال وجود الجنب مع وضوح كون مقتضى الأصل فيه العدم.

و دعوى: عدم تعارف الدخول في الخزائنة الكبيرة سابقا- لو تمت- لا تنافي ما ذكرناه، لظهور الصحيح في تعارف قلّة الداخلين فيها بنحو لا يحتمل أن فيهم جنب، و إلا فلو كان الدخول فيها شائعا- كما كان في عصورنا القريبة- لم يخل عن احتمال الجنب، بل العلم به، إلا أن ترجع إلى القطع بعدم الدخول سابقا فيها.

لكن، لا شاهد حينئذ عليها، بل ربما يستشعر من بعض النصوص خلافه.

فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٠

...

و مثلها دعوى: أن الأمر بالانتزاع حفظا للعودة عن النظر المحرم، و هو لا يتم في الخزائنة لسترها فيها بالماء.

لاندفاعها: بأن الماء قد لا يسترها لصفائه. مع أنه يظهر من كثير من النصوص كراهة الدخول في الماء بغير منثر «١»، فليكن الصحيح منها.

و بالجملة: بعد أن كان ظاهر الصحيح إرادة الخزائنة الكبيرة خرج عما نحن فيه و لزم حمله على الكراهة إن أمكن، و إلا كان مجملا و سقط عن الاستدلال. و يأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا، و لو فرض حمله على ما في الحياض، بتنزيل الدخول فيه على الدخول في الحمام لا في الماء، اتجه ما سبق من سيدنا المصنف قدس سرّه من معارضته بالصحيح الآخر، و ما تقدم منا من كونه أجنبيا عن محل الكلام، فلا بد أن يحمل على الكراهة أو غيرها. فلاحظ.

الثالث: خبر حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «سألته أو سأله غيري عن الحمام؟ قال: ادخله بمنثر و غض بصرك، و لا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمام، فإنه يسيل فيها ما يغتسل به الجنب و ولد الزنا، و الناصب لنا أهل البيت، و هو شرهم» «٢»، بناء على ما هو الظاهر من أن التعليل ليس بمجموع هذه الأمور، بل بكل منها- كما يناسبه قوله عليه السلام: «و هو شرهم» و اختلاف نصوص الغسالة في عدد الأمور المعلل بها- فيتعدى منها إلى كل ما يغتسل به الجنب.

و فيه: - مع ضعف سنده، و اشتماله على غسالة ولد الزنا الذى لا إشكال فى عدم مانعية غسلته، بناء على ما هو الظاهر من طهارته - أن الغسالة لما كانت مستقدرة، غير معدة لأن يغتسل بها فى الحمام بحسب طبعه، فلاغتسال فيها لا بد أن يكون لبعض الدواعى الخاصة المشار إليها فى بعض النصوص - كدفع العين - فمن القريب جدا ورود الخبر للردع عن ذلك و بيان مرجوحية

(١) راجع الوسائل باب: ١٠ من أبواب آداب الحمام.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦١

...

الاعتسال، لا المانعية. فلاحظ.

□
الرابع: صحيح ابن مسكان: «حدثني صاحب لى ثقة أنه: سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينتهى إلى الماء القليل فى الطريق، فيريد أن يغتسل و ليس معه إناء، و الماء فى وهدء، فإن هو اغتسل رجع غسله فى الماء، كيف يصنع؟ قال: ينضح بكف بين يديه، و كفًا من خلفه، و كفًا عن يمينه، و كفًا عن شماله، ثمَّ يغتسل» (١).
فإن الظاهر اعتبار سنده، و لا مجال للإشكال فيه بالإرسال بعد توثيق ابن مسكان للمرسل عنه.

و احتمال كونه مطعوناً من غيره بنحو يعارض توثيقه لا يعتد به، لأصالة عدم المعارض، و لأن ابن مسكان أخبر بمعاصره و صاحبه من علماء الرجال به، فلا يصلح جرحهم لمعارضه توثيقه، خصوصاً مع قرب الجمع بينهما بحمل توثيقه على خصوص حال صحبته له و تلقى الحديث عنه، فلا- ينافى جرحهم الذى يراى به ثبوت الطعن فى الرجل فى بعض عمره، كما سبق عند الكلام فى أصحاب الإجماع.

□
مضافاً إلى قرب كون المرسل عنه محمد بن ميسر - المردد بين ابن عبد العزيز الثقة، و ابن عبد الله الذى لم ينص أحد على جرح فيه ليعارض التوثيق المذكور - لرواية الحديث المذكور فى محكى المعبر و السرائر [٢] عن كتاب البزنطى عن عبد الكريم عن محمد بن ميسر.

□
و لا سيما مع اشتمال ما فى السرائر على صدر له رواه الكليني عن عبد الله ابن مسكان، عن محمد بن ميسر، و رواه الشيخ فى التهذيب بإسناده عن الكليني

[٢] حكاها فى الوسائل عنهما، لكن الموجود فى المطبوع من المعبر: «محمد بن عيسى» و الظاهر أنه تصحيف و لو فرض فهو مردد بين ابن أبى منصور و الطلحى كلاهما لا معارض لتوثيق ابن مسكان فيه.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٢

...

بالسند المذكور، و قد تقدم فى أدلة القول بعدم انفعال الماء القليل بملاقاة المتنجس.

و أما الدلالة، فتقريبها أن ظاهر السؤال المفروغية عن مانعية رجوع ماء الغسل فى الماء من الاعتسال منه، و ظاهر الجواب تقرير ذلك

بتعليم طريق للتخلص منه، و هو النضح في الجهات الأربع، سواء أريد به النضح على البدن، أم على الأرض - كما لعله الأظهر - لأن تنديء البدن أو الأرض موجبة لتقبلهما للماء الواقع عليهما و عدم رفضهما له حتى يجرى إلى الوهدة.

و ما عن السرائر من أنه إذا تندت الأرض كان نزول الماء أسرع. خلاف الظاهر، و إنما يتم فيما إذا كثر عليها الماء حتى تروت. و مثله ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره من أن التنديء و إن منعت من عود الماء في بعض الفروض، إلا أن هذا لا يصحح إطلاق الجواب لو كان رجوعه إلى الماء موجبا لفساد الغسل، بل كان اللازم على الإمام عليه السلام الأمر بوضع حائل من تراب و نحوه إن أمكن، أو يأمره باقتصار غسله على الادهان و عدم إكثار الماء على وجه تجرى غسلته في الوهدة بمقدار يصير مأوها مستعملا. لاندفاعه: بأن مقتضى تحير السائل تعذر وضع الحاجز، و إلا لم يحتج إلى تنبيه من الإمام عليه السلام، لأنه أمر يلتفت إليه كل أحد بطبعه، و لعله لفرض الماء في وهدة و لزوم القرب منه لعدم الإناء الذي يغترف به.

كما أن مقتضى ارتكاز السائل تحفظه من الإكثار الموجب لجريان الماء، و ليس هو إلا- في مقام التخلص من رجوع ما لا بد من رجوعه، و يكفي في ذلك النضح، إذ لا أقل معه من الشك بسبب تنديء الأرض قبل الغسل المانع من الجزم برجوع الماء لو استوعبها، و المصحح للرجوع للأصل.

و منه يظهر وهن دعوى أن الحديث وارد للردع عما ارتكز في ذهن السائل من المحذور في رجوع الماء، كما صرح به في كلام غير واحد، و قد يظهر من الاستبصار. إذ لا طريق لإثبات ذلك، بل من البعيد جدا بيان الردع بالوجه المذكور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٣

...

و العدول عن التصريح به مع كونه أخصر و أفيد.

و قد يستشكل فيه أيضا: بأنه لا يختص بالغسل الرافع للحدث، بل يشمل الأغسال المستحبة، فيتعين حمله على الاستحباب. و يندفع: بأن عدم مانعية الأغسال المستحبة إنما هو لعدم الدليل عليها، فلو فرض عمومها لها كان اللازم البناء على مانعتها، إلا أن يفرض الإجماع على عدم مانعتها، فيتعين حمل الحديث على الغسل المزيل فإنه أولى من حمله على الاستحباب لو فرض ظهوره في المانعية، لأن الغسل المذكور هو أظهر أفراد الغسل، و هو المناسب لفرض التحير في الحديث، و لا سيما مع كون المذكور في محكي السرائر و المعتبر: «الجنب» بدل: «الرجل»، بل صرح بالجنب في صدر الحديث الذي رواه في الكافي و التهذيب و الاستبصار بنحو يوجب انصراف الرجل في الذيل إليه.

نعم، قد يتجه ما تبه له الفقيه الهمداني قدس سره من أن الظاهر من السؤال إنما هو المفروغية عن تجنب الرجوع، و لعله لكرهته، و ليس هو واردا مورد التشريع، ليكون ظاهرا في الإلزام و المانعية.

على أنه قد ورد الأمر بالنضح للوضوء من الماء القليل في صحيح الكاهلي:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أتيت الماء و فيه قلء فانضح عن يمينك و عن يسارك و بين يديك و توضأ» (١)، مع وضوح عدم مانعية رجوع ماء الوضوء، بل لم يفرض الرجوع في الحديث، كما لم يفرض في صحيح ابن جعفر الآتي، فلا بد أن يكون الأمر بالنضح تعبدا أو دفعا لاحتمال نجاسة الأرض أو نحو ذلك مما يجرى في المقام أيضا، و يقرب لأجله عدم كون الأمر بالنضح من جهة المانعية حذرا من الرجوع.

و لعله لذا كان ظاهر الوسائل استحباب النضح تعبدا للوضوء و الغسل معا مع خوف رجوع الماء. و ربما احتمل كون استحباب النضح من أحكام قلء الماء و لو مع

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٤

...

عدم الرجوع، كما يناسبه صحيحا الكاهلي و ابن جعفر.

و قد يستدل بما تضمن إناطة الوضوء من الماء الذي اغتسل فيه الجنب أو استعماله بكونه كرا، كصحيح صفوان و محمد بن مسلم المتقدمة في طهارة ماء الغسل.

لكن، مما تقدم يظهر عدم وروده لبيان مانعية الاغتسال، بل لشرح حال الماء.

كما أنه بقرينة تضمنه إناطة اعتصامه بالكربة يدل على النجاسة لا على المانعية في فرض الطهارة.

كما ربما يستدل بنصوص أخر لا مجال لإطالة الكلام فيها، لظهور قصور دلالتها.

فالعمدة في المقام خبر ابن سنان.

هذا، و ربما يستدل للجواز. تارة: بأن الطهور ما يتكرر منه الطهارة.

و أخرى: بنصوص الحمام المتقدمة إلى بعضها الإشارة، المتضمنة لجواز الاغتسال من مائه مع اغتسال الجنب فيه.

و ثالثة: بما تضمن عدم البأس بانتضاح ماء الغسل في الإناء من النصوص الآتية إن شاء الله تعالى.

لكن تفسير الطهور بما سبق لا منشأ له إلا توهم أن الصيغة للمبالغة - و قد تقدم منعه - و أن المراد به ما يتطهر به كالسحور و الفطور. مع أن المبالغة إنما هي في طهارته، و المصحح لها كونه مطهرا، لا أنها في المطهرية، ليكون المصحح لها تكرار التطهير به، على أنه يكفي في ذلك تكرار التطهير به في الجملة و لو مع مانعية بعض أقسام التطهير به من بعضها، و لذا لا ينافي طهوريته امتناع التطهير بما يزال به الخبث.

كما أن النصوص الأولى بين ما هو وارد في فرض اغتسال الجنب من الماء، فلا يدل على حكم غسالته، بل على عدم تنجس الماء بملاقاته - كصحيح محمد بن مسلم المتقدم - إما لبيان طهارة بدنه، كما هو مفاد كثير من النصوص، أو لبيان اعتصام الماء و عدم انفعاله بملاقاة النجاسة، كما هو مفاد نصوص أخر. و ما هو ظاهر في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٥

...

اعتصام الماء لكثرة أو اتصاله بالمادة.

نعم، أرسل في عوالي اللثالي عن ابن عباس قال: «اغتسل بعض أزواج النبي صلى الله عليه و آله و سلم في جفنة فأراد رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن يتوضأ منها، فقالت: يا رسول الله إني كنت جنبه، فقال صلى الله عليه و آله و سلم: الماء لا يجنب» «١»، لظهوره في الاغتسال في نفس الجفنة المستلزم لكون الماء مستعملا في غسل الجنابة، لا فضله منه.

لكن، ضعف سنده مانع من الاستدلال به. مع أن بعد مضمونه في نفسه مقرب كون المراد به الاغتسال من الجفنة، كما تضمنه ما أسند عن ابن عباس عن ميمونة زوجة النبي صلى الله عليه و آله و سلم «٢».

غايته أن ما في ذيل المرسل من قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «الماء لا يجنب»، و ما في ذيل المسند من قوله صلى الله عليه و آله: «ليس الماء جنابة»، قد يشعر بعدم حمل الماء حدث الجنابة بنحو يمنع من استعماله مطلقا. و لا يبلغ حد الظهور الحجة.

و أما النصوص الأخيرة فهي لا تنافي مانعية اغتسال الجنب من استعمال الماء، لاستهلاك القطرات في ماء الإناء، بنحو لا يصدق على

مائه أنه ماء مستعمل.

بل التعليل فيها بالحرج ظاهر في مانعيتها لو لا كثرة الابتلاء بها نوعا.

نعم، استدل غير واحد بصحيح على بن جعفر عن أبي الحسن الأول عليه السلام:

«سألته عن الرجل يصيب الماء في جاريه أو مستقع، أ يغتسل منه للجنابة [به من الجنابة. ص، فيه للجنابة. يب] أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره؟ و الماء لا يبلغ صاعا للجنابة و لا مدا للوضوء، و هو متفرق فكيف يصنع؟ و هو يتخوف أن يكون السباع قد شربت منه. فقال: إن كانت يده نظيفة فليأخذ كفا من الماء بيد واحدة، فلينضحه خلفه و كفا أمامه و كفا عن يمينه و كفا عن شماله، فإن خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات، ثم مسح جلده بيده، فإن ذلك يجزيه، و إن كان الوضوء غسل وجهه و مسح يده على ذراعيه و رأسه و رجليه، و إن كان الماء متفرقا فقد ر أن

(١) مستدرک الوسائل باب: ٧ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأسار حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٦

...

يجمعه و إلا اغتسل من هذا و من هذا. و إن [فان. يب. ص] كان في مكان واحد و هو قليل لا يكفيه لغسله فلا عليه أن يغتسل و يرجع الماء فيه، فان ذلك يجزيه» (١).

للتصريح فيه بالأجزاء مع رجوع الماء.

و ظاهر الشيخ في الاستبصار و عن الصدوق حملة على صورة الاضطرار، و كأنه لاشتماله على فرض عدم الكفاية.

و استشكل فيه غير واحد: بأن المراد منه عدم الكفاية على نحو الصب بالوجه المتعارف، و إلا لفرض رجوع الماء ملازم لكثرة بنحو يتحقق به مسمى الغسل.

لكن الصحيح لا- يخلو عن اضطراب في المتن، لظهور السؤال في أن منشأ تحير السائل عدم بلوغ الماء الصاع أو المد، و تفرقه، و احتمال أن تكون السباع قد شربت منه، و خفاء الحال في هذه الأمور لا يناسب على بن جعفر، كما لا يناسبه تطويل الجواب مع ما فيه من التكرار الذي يكاد يكون مستهجنا، و من الاكتفاء بالمسح في الغسل و الوضوء، الظاهر في المسح ببله اليد الحاصلة من غسل الرأس في الغسل و غسل الوجه في الوضوء، لإبله جديدة يصدق معها مسمى الغسل، إذ هو لا يناسب المقابلة بين الغسل و المسح، و لا عطف الرأس و الرجلين على اليدين في الوضوء.

على أن تثليث غسل الرأس لا يناسب القلة المفروضة الملزمة بذلك، كما لا يناسبها نضح الأكف الأربعة الذي لا إشكال ظاهرا في عدم وجوبه.

كما أن التنبيه على عدم قدح رجوع الماء إن كان المراد به الحث على الصب المتعارف بالاستعانة بالماء الراجع، فهو- مع عدم مناسبته للتعبير بالأجزاء- بعيد في نفسه، إذ من البعيد جدا أن يكون للصب من الأهمية شرعا ما يقتضى المحافظة عليه في مثل هذا الحال، بل هو لا يناسب ما في الصدر من كيفية الاغتسال في فرض القلة.

و إن كان المراد به التنبيه على عدم قدح رجوع الماء، فليس في السؤال ما

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٧

...

يقتضى فرض الرجوع أو احتماله ليناسب بيان ذلك، و ليس هو كصحيح ابن مسكان المفروض فيه استلزام الاغتسال رجوع الماء. على أن الغسل مع فرض قلّة الماء لا يناسب رجوع مقدار معتد به من الغسالة، بل غاية ما يرجع مقدار قليل قد يكون مستهلكا في الماء، كما احتمله بعض المعاصرين قدّس سرّه، فيكون مساوقا لما تضمن عدم قدح ما ينتضح من ماء الغسل في الإناء، و لا أقل من حمله على ذلك بقرينة تلك النصوص، و تكون شاهد جمع بينه و بين خبر ابن سنان. على أن تكرار ذكر القلّة في موضوع الحكم بجواز الرجوع موجب لقوّة ظهوره في خصوصيتها فيه، ففرض عدم دخلها يزيد الصحيح اضطرابا.

□
و لعله لما ذكرنا و نحوه، لم يظهر من متقدمي الأصحاب الاهتمام بالصحيح في مقام العمل، فضلا عن معارضته لخبر عبد الله بن سنان، غايته أنه ذكره الشيخ قدّس سرّه في الاستبصار شاهدا لاحتمال حمل صحيح ابن مسكان على الاضطراب، و لا يبعد عدم قوله بذلك، و إنما ذكر لمجرد الجمع بين النصوص الذي هو همه في الكتاب المذكور. بل في المعتبر لم يشر إلى الفقرة المذكورة من الحديث مع اهتمامه بمناقشة أدلّة المانعية، و إنما ذكر صدره في الاستدلال على ما ذكره الشيخ قدّس سرّه في كيفية الاغتسال من الغدير أو القليب، و ذكر قصوره عن مطلوبه، ثمّ قال: «و أما الرواية فمعناها أن يبل جسده للغسل لا غير، و إن كان منافيا للمذهب في مراعاة الترتيب في الاجتزاء بمسح البدن. و الرواية شاذة فلا نتشغل بتفسيرها». و مع هذا كله، يشكل صلوح الحديث في نفسه للاستدلال، فضلا عن رفع اليد به عن خبر عبد الله بن سنان. ثمّ إنه لو فرض نهوض الصحيح في نفسه للاستدلال على جواز استعمال الماء المستعمل، فالظاهر لزوم الاقتصار على مورده، و هو صورة الاختلاط في ماء الغسل الواحد، و الرجوع في غيرها إلى إطلاق خبر ابن سنان.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٨

...

و ما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه من إلغاء خصوصية مورده عرفا غير ظاهر بعد كون الحكم المذكور تعديا، و لا سيما مع ما عرفت من اضطراب الصحيح و اشتماله على أحكام شاذة. و منه يظهر أنه لا مجال للجمع بينهما بحمل الخبر. تارة: على نجاسة بدن الجنب، كما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه. و اخرى: على الكراهة، كما ذكره شيخنا الأستاذ قدّس سرّه. و ثالثة: على اغتسال غير المغتسل بالماء. مضافا إلى الإشكال في الأول بقوة ظهور الخبر في خصوصية الغسل، لإضافته إلى الجنب، لا إلى الجنب، و لقلّة تلوث بدن الجنب بالنجاسة عند الغسل في مكان يجتمع فيه الماء الذي هو مورد الخبر، كما تقدم. و في الثاني بأنه قد لا يناسب جعله في الخبر في سياق غسالة الثوب، الذي لا إشكال في مانعيته. و أما الاستدلال له بخبر محمد بن علي بن جعفر، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام:

«قال- في حديث: من اغتسل من الماء الذي قد اغتسل فيه فأصابه الجذام فلا يلومن إلا نفسه. فقلت لأبي الحسن عليه السلام: إن أهل المدينة يقولون: إن فيه شفاء من العين. فقال: كذبوا، يغتسل فيه الجنب من الحرام و الزانى و الناصب الذي هو شرهما و كل من خلق

اللَّهُ، ثُمَّ يَكُونُ فِيهِ شِفَاءٌ مِنَ الْعَيْنِ!» (١).

فيدفعه ظهور ذيله في فرض كون الماء كثيرا معدا لاغتسال كل أحد فيه، نظير الخزائن الكبيرة في الحمامات في عهدنا القريب، فلا ينفع فيما نحن فيه.

و أما الثالث، فيندفع بأنه: إن بنى على الاقتصار على مورد الصحيح لزم ما ذكرنا، وإن بنى على التعدى عنه لزم عموم له صورة تعدد المَغْتَسَل. فالمتعين ما ذكرنا.

والله سبحانه وتعالى العالم، ومنه نستمد العون والتسديد.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٦٩

...

بقي في المقام أمران.

الأول: أن المصرح به في خبر ابن سنان مانعية غسل الجنابة من استعمال الماء في الوضوء، والمذكور في كلمات الأصحاب (رضوان الله عليهم) مانعية الاستعمال في رفع الحدث الأكبر من مطهريه الماء من الحدث، وهو مبني على إلغاء خصوصية الجنابة في المانع، والتعميم لكل حدث أكبر، وعلى إلغاء خصوصية الوضوء في الممنوع وتعميمه للغسل.

وقد استدلل سيدنا المصنف قدس سره على التعميم من الجهة الأولى بقوله عليه السلام:

«و أشباهه» بدعوى ظهوره في كونه معطوفا على الضمير المجرور في: «منه».

لكن، يبعدها أن العطف على الضمير المجرور من دون إعادة الجار لا يخلو عن ضعف.

ومثلها دعوى عطفه على «الماء» فيكون مرفوعا، للبعد بين العاطف والمعطوف.

مضافا فيهما إلى استبعاد التشبيه للماء المذكور، لاختلاف سنخ المانع فيه، لعدم الجامع بين رافعية الخبث والجنابة، ليكون وجهها للشبه، وإن كان الجامع ارتكازيا بين رفع الخبث ومطلق رفع الحدث.

و أبعد من ذلك تحليله إلى التشبيه في الجهتين، فيراد ما يشبه الماء الذي يغسل به الثوب من كل مزيل للخبث، وما يشبه الماء الذي يغتسل به من الجنابة من كل مزيل للحدث الأكبر.

فالإنصاف أن الأنسب بتركيب الكلام جعله معطوفا على المصدر المستفاد من قوله: «أن يتوضأ»، ليراد به التعميم من الجهة الثانية، لولا ارتكاز أولوية الغسل من الوضوء المانعة من تشبيهه به، والملمزة بالحمل على الأول.

مضافا إلى فهم عدم الخصوصية لغسل الجنابة، بسبب ظهور الكلام في استيفاء أقسام الماء المستعمل، بقريته التفصيل بين الوضوء وغيره، و حيث لا جهة ارتكازية تقتضى إلحاق بقية الأغسال الرافعة للحدث بالوضوء تعين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٠

...

إلحاقها بغسل الجنابة.

و أما التعميم من الجهة الثانية، فهو ظاهر بناء على تمامية الاستدلال بصحيحي محمد بن مسلم وابن مسكان، و أما بناء على عدمها - كما تقدم - فلا وجه له إلا ارتكاز أولوية الطهارة الكبرى في ذلك من الطهارة الصغرى، بلحاظ أقوائه أثرها، كما يناسبه تعليل أجزاء

الغسل عن الوضوء بقوله عليه السلام: «و أي وضوء أظهر من الغسل؟!» (١) و نحوه.

و لعله لذا و نحوه كان ظاهر الأصحاب (رضوان الله عليهم) المفروغية عن العموم المذكور من الجهتين، بنحو يكشف عن القرائن الارتكازية أو الخاصة، الموجبة لفهم عدم الخصوصية.

نعم، عبر في الفقيه بلسان خبر ابن سنان. و لعله للاهتمام بالفتوى بلسان الخبر، لا للجمود على مورده. فلاحظ.

هذا، و مقتضى إطلاق خبر ابن سنان عموم المانعية للوضوء المشروع و إن لم يكن رافعا للحدث، و لا مبيحا للصلاة، حتى مثل وضوء الحائض، و مقتضى التعدى منه للغسل ذلك فيه أيضا.

و ما في الجواهر من استظهار عدم المانعية منها، بل نسبته لظاهر الأصحاب، و ان كلامهم مختص برفع الحدث. لا مجال له، و لا سيما مع اعترافه بعموم بعض الأدلة لها، بل لا يبعد لأجل ذلك تنزيل كلام من عبر برفع الحدث على ذلك.

كما أن مقتضى ما تقدم كون المانع من طهورية الماء خصوص الغسل الراجع للحدث، دون المستحب، كغسل الجمعة، لخروجه عن المتيقن من المشابهة.

و من الجهة الارتكازية المقتضية للتعميم بفهم عدم الخصوصية و هو المدعى عليه الإجماع في الخلاف، و في الحقائق أنه نفى عنه الخلاف جملة من المتأخرين.

و مثله ما لا يرفع الحدث من الغسل الواجب لو قيل به.

نعم، لو نوى المحدث بالأكبر الغسل المستحب بناء على صحته منه و رافعيته

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧١

...

للحدث لم يبعد البناء على مانعيته، لأن المناسبات الارتكازية تقتضي إرادة الغسل الراجع من حيثية كونه حاملا للقدر، لا الغسل المنوى به الرافعية، نظير غسالة الخبث.

و إن كان ذلك ربما لا يناسب الجمود على المتيقن من الخبر.

و لعله لذا قال في الحقائق بعد ما تقدم: «و الظاهر أنه بناء منهم على عدم رفعه الحدث، كما هو المشهور من عدم التداخل بين الأغسال المستحبة و الواجبة و عدم رفع المستحب للحدث، و إلا فإنه يأتي الكلام فيه أيضا، كما لا يخفى». فلاحظ.

و أولى من ذلك ما لو كان الغسل فاسدا لا أثر له في الطهارة شرعا، فإن مجرد قصد الغسل الصحيح لا يدخله في الغسل المشروع الذي هو منصرف النص.

نعم، لو فرض كون البطالين لعروض المبطل في الأثناء من حدث أو نحوه لم يبعد البناء على المانعية فيه، لارتكاز حمل الماء للقدر حينئذ. فتأمل.

الثاني: قال في محكي الحقائق: «يظهر الاختصاص بالقليل من كلمات جمع»، و نفى الإشكال فيه شيخنا الأعظم قدس سره، و في الجواهر: «الظاهر أن النزاع مخصوص في المستعمل إذا كان قليلا»، بل قال الفقيه الهمداني قدس سره: «لا إشكال، بل لا خلاف، في أنه يرفع الحدث ثانيا لو كان كثيرا بالغاء حد الكر أو جاريا و ما بحكمه، بل غير واحد نقل الإجماع عليه».

و قد استدلل عليه. تارة: بما في المعتبر من أنه لو منع في الكثير لمنع حتى لو اغتسل في البحر.

و اخرى: بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من اختصاص دليل المنع بما يغتسل به، لا فيه.

و يندفع الأول: بإمكان الفرق بالاستهلاك على ما يأتي الكلام فيه في فروع المسألة إن شاء الله تعالى.
و يندفع الثاني: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن الباء للاستعانة، و هي تصدق في القليل و الكثير.
و لو بنى على انصرافها إلى ما يصب على المحل لزم دخول الكثير إذا كان
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٢

...

الاجتسال به بنحو الصب، و خروج القليل الذي يرمى فيه الجنب، و لم يقل به أحد.
فالعمدة في وجه الاختصاص أنه لا إشكال في اختصاص مانعية الغسل من الخبث بما إذا لم يكن الماء معتصما، لعدم الريب في أن
الغسل من الخبث لا يزيد على ملاقاته التي لا توجب المنع مع الكثرة، و لنصوص جواز الاجتسال بماء الحمام التي لا ريب في عمومها
لصورة تطهير مثل اليدين بماء الحياض الصغار، إلى غير ذلك مما يتضح معه اختصاص إطلاق الماء في خبر ابن سنان بغير المعتصم.
و دعوى: أن التقييد في غسل الثوب لا ينافي الإطلاق في غسل الجنب.
مدفوعة: باتحاد الموضوع في الخبر، حيث لم يكن موضوعه ماء الغسالة و ماء غسل الجنابة، بل الماء الواجد لأحد الوصفين، فوضوح
الاختصاص في أحدهما مانع من الإطلاق في الثاني. فتأمل جيدا.
هذا كله مضافا إلى صحيح صفوان المتقدم عند الكلام في طهارة الماء المستعمل، المتضمن لجواز الوضوء من الماء الذي يغتسل فيه
الجنب إذا كان كثيرا.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب
الطهارة؛ ج ١، ص: ٣٧٢

و صحيح ابن بزيع: «كُتِبَ إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء و يستقى فيه من بئر، فيستنجد فيه الإنسان من بول أو يغتسل
فيه الجنب، ما حده الذي لا يجوز؟ فكتب: لا توضع من مثل هذا إلا من ضرورة إليه» «١»، للإجماع ظاهرا على عدم الفرق بين الضرورة
و غيرها مع المانعية، الملزم بحمله على الكراهة، بل هي الظاهرة منه بعد ظهوره في كون المنهى عنه ليس خصوص الماء المذكور في
السؤال، بل مطلق ما يشبهه، و الظاهر منه إرادة الماء المكشوف المعرض لكل طارئ يوجب استقذاره، حيث لا إشكال في عدم حرمة
استعمال الماء بمجرد ذلك.

مضافا إلى ما قد يستفاد من صحيح محمد بن مسلم المتقدم المتضمن لعدم نجاسة الغدير الذي تبول فيه الدواب، و تلغ فيه
الكلاب، و يغتسل فيه الجنب إذا بلغ كرا، فإنهما و إن وردا لبيان الطهارة غير المستلزما للطهارة من الحدث، إلا أن عدم التنبيه فيهما
على عدم المطهرية منه - مع كونها من أهم الأغراض المقصودة

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٣

إذا تمكن من ماء آخر، و إلا جمع بين الغسل أو الوضوء به و التيمم (١).

للسائل - ظاهر في المفروغية عن المطهرية منه، و هو المناسب لسيرة المتشرعة في المقام، و تسالم الأصحاب عليه المبني على ارتكاز
أن أثر الاجتسال من سنخ الانفصال بالنجاسة لا يتم مع الاعتصام، بل هو أخف ارتكازا، فيكون أولى منه بالعدم معه.

و منه يظهر عدم الفرق بين الكر وغيره من أقسام الماء المعتصم.

مضافا إلى ما عرفت من قصور خبر ابن سنان عنه، و إلى ما ورد في ماء الحمام من أنه بمنزلة الجارى، فإن مقتضى عموم التنزيل فيه الشمول لما نحن فيه.

هذا، و ربما يستدل على كراهة استعمال الماء الكثير الذى اغتسل فيه الجنب بصحيح ابن بزيع، و خبر محمد بن على بن جعفر المتقدمين.

لكن، الصحيح ظاهر فى الماء المكشوف المعرض لكل طارئ - كما تقدم - و كذا الخبر على ما تقدم عند الكلام فى وجه الجمع بين خبر ابن سنان و صحيح على ابن جعفر.

فالعمدة فيها صحيح محمد بن مسلم بعد فرض ظهوره فى الماء الكثير، و لا محذور ظاهرا من البناء عليها. و مجرد السيرة على استعمال الماء المذكور لا ينافيها.

و الله سبحانه و تعالى العالم. و منه نستمد العون و التوفيق.

(١) مما تقدم يظهر وجوب التيمم، و أن الأحوط استحبابا هو إضافة الغسل أو الوضوء من الماء المذكور.

و إن كان الاحتياط المذكور مما لا ينبغى تركه، خصوصا بملاحظة صحيح ابن جعفر الظاهر فى دخل الضرورة فى جواز الاستعمال، و إن عرفت اضطرابه فى نفسه.

بقى فى المقام فروع ينبغى التعرض لها، و إن اتجه إهمالها من سيدنا المصنف قدس سره بعد اختياره عدم المانعية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٤

...

الأول: المعيار فى كون الماء مستعملا على الاستعانة به فى رفع الحدث و كونه آله له، كما هو مفاد الباء فى قوله عليه السلام فى الخبر: «يغتسل به الرجل من الجنابة»، إلا- أن الظاهر توقف المانعية على مباينة الغسل الممنوع للغسل المانع عرفا، بحيث يكون ماء الثانى غساله من الأول، إما لتعدد المغتسل أو لتعدد الغسل، أو لتعدد أجزاء الغسل الواحد، لانفصال الماء، بحيث يصدق عليه غسالته، و يكون الغسل به غسلا آخر، أما مع وحدة الغسل عرفا بالماء الواحد و سعته بجريانه بنفسه أو بالاستعانة باليد فلا بأس به، لانصراف النص عنه بعد تعارفه، بل امتناع الغسل عادة بدونه.

بل لا ينبغى التأمل فيه بعد النظر فى النصوص المتضمنة لتعليم كيفية الاغتسال (١).

و ليس ذلك لأخذ الانفصال فى صدق الاستعمال، بل لانصراف دليل المانعية عن شمول مثل ذلك مما كان مبنيا على وحدة الغسل و الاستعمال و لو مع سعته.

بل الظاهر عدم قدح الانفصال إذا كان بالنحو المتعارف فى الغسل الواحد كتقاطر الماء من الرأس على الجسد فى حال استعماله، لما ذكرنا أيضا.

كما لا يقدح استعمال بله البدن الباقية عليه بعد غسله، لعدم صدق الغسالة و لا المستعمل عليه عرفا، فينصرف عنها الخبر، كما هو الحال فى غساله الخبث.

و يشهد به أيضا نصوص اللّمعنة، الظاهرة فى الأخذ من بله البدن الباقية بعد الغسل، و التى مقتضى إطلاق بعضها عدم الفرق بين نقل البله بالمسح من دون انفصال أو معه، كصحيح زرارة عن أبى جعفر عليه السلام فى حديث: «قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة. فقال: إذا شك و كانت به بله و هو فى صلاته مسح بها عليه، و إن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما ما لم يصب بله.» (٢).

و ليس المعيار فيما ذكرنا من وحدة الغسل على المقدار الذى يقصد المغتسل

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٥

...

غسله به، كما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره، بل لو قصد بصب الماء على رأسه غسله، ثم بدا له غسل غيره معه بإمرار يده صح. كما أنه ليس المنشأ لذلك اعتبار إتمام الغسل فى صدق الاستعمال فيه، ليكون لازمه جواز أخذ غير المغتسل من الغسالة قبل إتمامه، فضلا عن أخذ المغتسل نفسه لإتمامه.

لوضوح أن كل جزء من الغسل يترتب عليه ارتفاع الحدث، فيصدق على الماء المستعمل فيه أنه مستعمل فى غسل الجنابة مثلا، سواء قيل بطهارة كل عضو بغسله، أم بعدم طهارة شىء من الأعضاء إلا بعد غسل الكل.

و مما ذكرنا يظهر الحال فى الارتماس فى الماء، فإنه إن كان للغسل الترتيبى صح فى الجزء الأول و بطل فيما بعده، لصدق الماء المستعمل بالإضافة إليه، لتعدد الغسل عرفا، إلا أن يفرض استهلاك المستعمل لقلته بالإضافة للماء، على ما يأتى فى آخر الكلام فى الفرع الثانى.

و إن كان للغسل الارتماسى صح، سواء نوى برمس أول جزء و استمر إلى آخره، أم برمس الجزء الأخير، أم بعد رمس تمام البدن بتحريكه - بناء على جواز ذلك - لوحدة الغسل و الاستعمال عرفا، فلا يصدق الاستعمال من بعض أجزائه بالإضافة إلى البعض الآخر، بل هو نظير الغسل بإمرار الماء على البدن.

و لعله إلى هذا يرجع ما فى المقنعة، حيث قال بعد ذكر أجزاء الارتماس للجنب: «و لا ينبغي له أن يرمى فى الماء الراكد، فإنه إن كان قليلا - أفسده»، لظهوره فى أن الارتماس مفسد للماء و مانع من الاغتسال به بعده و بعد تحقق الغسل به، لا - أن الشروع فى الارتماس يمنع من الاغتسال بإتمامه.

نعم، قد يستفاد ذلك مما ذكره فى التهذيب فى تعليقه، حيث قال: «فالوجه فيه: أن الجنب حكمه حكم النجس إلى أن يغتسل، فمتى لاقى الماء الذى يصح فيه قبول النجاسة فسد»، بل قد يظهر منه امتناع الغسل بالماء بمجرد إصابة الجنب له و إن لم ينو الاغتسال به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٦

...

و هو غريب بعد قصور دليل المنع عنه، و شهادة غير واحد من النصوص «١» بنفى البأس عن إدخال الجنب يده فى الإناء. اللهم إلا أن يحمل على ما ذكرنا بقرينة توجيهه لما فى المقنعة، و استدلاله بصحيح ابن أبى يعفور و عنبسة «٢» المتقدم فى حكم البثر، و المتضمن لقوله عليه السلام:

«و لا تقع فى البثر، و لا تفسد على القوم ماءهم».

هذا، و قد يتخيل أن لازم ما ذكرنا جواز ارتماس أكثر من شخص واحد دفعة.

و فيه: أن تعدد الغسل لتباين غسلهما موجب لصدق استعمال الماء من كل منهما بالإضافة إلى الآخر و مانعيته منه.

نعم، لازم ذلك عدم وقوع الغسل منهما معا، و عدم صدق المستعمل على الماء، فيجوز استعماله لأحدهما أو لغيرهما. إلا أن يفرض

سبق أحدهما حدوثا، فيصح غسله و يمنع من غسل الآخر و إن حصل قبل إكماله.

لكن، قد يتجه وقوع الغسل منهما مع عدم اختلاط الماء الذى يتحقق به غسل كل منهما بالآخر، كما يأتى فى آخر الكلام فى الفرع الآتى. فتأمل جيدا.

الثانى: لا- ينبغى الإشكال فى القطرات المنتضحة فى الإناء من الغسل، للنصوص الكثيرة، كصحيح الفضيل: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الجنب يغتسل، فيتنضح من الأرض فى الإناء؟ فقال: لا بأس. هذا مما قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾» (٣)، و نحوه صحيحه الآخر «(٤)»، و قريب منه صحيحا شهاب بن عبد ربه و عمر بن يزيد و موثق سماعة «(٥)».

هذا، مضافا إلى استهلاك القطرات فى ماء الإناء بنحو لا- يصدق عليه عرفا الماء المستعمل أو المختلط به. و من ثم لا يكون لازم إطلاق من منع من استعمال

(١) راجع الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢٢.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤، ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٧

...

الماء المستعمل المنع منه فى المقام، خصوصا مثل الشيخ الذى تعرض للنصوص المذكورة فى بعض المقامات و لم ينبه لتوجيهها. فلا وجه لما عن العلامة و غيره من أن لازم إطلاق الشيخ قدس سره المنع فى المقام، كما تَبَّه له فى مفتاح الكرامة.

و أما ما يظهر من غير واحد من عدم الاستهلاك مع اتحاد الجنس.

فغير ظاهر، إذ ليس المنشأ لارتفاع أحكام أحد الجسمين باستهلاكه فى الآخر إلا أن تفرق أجزائه فيه و غلبته عليه يلحقه بالمنعدم عرفا، فلا- تترتب أحكامه، لعدم الموضوع لها عرفا بنحو ينصرف عنه عموم أدلتها و يمتنع استصحابها، و هذا جار فى المقام، لعدم وجود الماء المستعمل عرفا.

و دعوى: أن لازم استهلاك القليل فى الكثير عرفا مع وحدة الجنس استهلاك الكل، لانحلاله إلى أجزاء كل منها قليل بالإضافة إلى الباقي.

مدفوعة: بأن المراد بالاستهلاك إنما هو انعدام المستهلك بحدده و خصوصيته المميزة له عن غيره، فلا بد من فرض تميزه بجنس، أو وصف، أو حكم، أو نحوها، و إلا- فلا موضوع للاستهلاك، إذ لا يراد به استهلاك الشيء بذاته، كيف، و لا ريب فى زيادة الكثير بالقليل وجدانا بنحو تحفظ معه ذاته عرفا. فالماء المستعمل بما هو مستعمل منعدم فى المقام عرفا، و إن لم ينعدم بما هو ماء معرى عن خصوصية الاستعمال، كما هو الحال مع اختلاف الجنس أيضا، إذ لو فرض اجتماع كمية بول من قطرات مختلفة لأبوال حيوانات مختلفة، فإن كلا منها مستهلك فى الباقي بحيشة خصوصية حيوانه، و إن كان باقيا بذاته من حيث هو بول، لعدم المرجح بينها فى ذلك.

هذا، مع أن الأمر فى المقام لا يحتاج إلى ذلك- كما تَبَّه له شيخنا الأعظم قدس سره- إذ ليس المدعى عدم مانعية الماء المستعمل، ليتوقف على استهلاكه، بل عدم صحة نسبة الاغتسال إليه، و لو ضمنا مع الاغتسال بالماء المستهلك فيه.

و من الظاهر أن المرجع في النسبة المذكورة التي هي موضوع البطلان هو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٨

...

العرف، فمع عدم صدقها لا مجال للبناء عليه. فتأمل.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن تمسك الإمام عليه السلام في الصحيح السابق و غيره بآية نفى الحرج ظاهر في وجود مقتضى المنع في القطرات كغيرها.

ففيه: أنه لا ظهور له في تعليل نفى البأس في نفس القطرات بعد امتزاجها، بل في تعليل نفى البأس في نفس الماء الذي تقع فيه، لبيان عدم كونها سببا في امتناع استعماله لسراية الأثر منها إليه، نظير سراية النجاسة من القطرات النجسة، فهو يدل على وجود مقتضى السراية فيها. و من الظاهر أن السراية المذكورة لو حصلت فهي قبل الامتزاج و الاستهلاك.

و مما ذكرنا يظهر لزوم التعدي إلى جميع موارد الاستهلاك و لو بغير القطرات، بل لا يبعد كون ذلك هو المدار حتى في القطرات التي هي مورد النصوص المتقدمة، لانصراف إطلاقها إليه، و قصوره عما لو لم تستهلك القطرات، لكثرتها أو قلة ماء الإناء.

ولا- أقل من كون المتيقن من النصوص ورودها لبيان نفى البأس عن استعمال الماء الذي تقع فيه القطرات، لا عن استعمال نفس القطرات، إذا صحت نسبة استعمال إليها للاعتداد بها، و لذا لا ريب في قصوره عما لو لم يكن في الإناء ماء أصلا.

هذا، و ربما يدعى قصور دليل المنع عن هذه الصورة، فلا يهم معه قصور النصوص المتقدمة في جواز استعمال الماء المذكور. قال شيخنا الأعظم قدس سره: «بل يمكن التزام الجواز مع تساويهما في المقدار، حيث أن ظاهر دليل المنع كون الاغتسال به، و ظاهره انحصار الغسل به. إلا أن يقال:

إن المراد استعماله في الغسل و إن كان بضميمة غيره، فيختص الجواز بصورة الاضمحلال».

و المتعين ما ذكره أخيرا، لظهور خبر ابن سنان في عدم صلوح الماء المذكور لرفع الحدث و لو منضمما لغيره، و لذا لا ريب في عدم جواز استعمال الخالص منه في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٧٩

...

بعض الوضوء، فلو صح الوضوء أو الغسل به مع امتزاجه بغيره لكان رافعا للحدث.

و ليس الماء المركب مبينا للمستعمل، كي لا يكون رفع الحدث به منافيا للخبر.

نعم، لو استفيد من الخبر عدم استقلال الماء المستعمل برفع الحدث لا غير اتجاهه جواز رفع الحدث بالماء المذكور، كما يتجه جواز إيقاع بعض الوضوء بالمستعمل وحده. و لكنه بعيد جدا في المقام و نحوه، كالمياه المكروهة.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره بعض مشايخنا من قصور الخبر عن المنع من استعمال الماء في الفرض، لعدم صدق المستعمل عليه. على أن ذلك لا يناسب استدلاله على رافعية الماء المستعمل في غسل الجنابة للحدث بصحيح على بن جعفر المتقدم، لوضوح تعذر حمله على صورة استهلاك الباقي في الراجع.

نعم، لو فرض قلة الماء المستعمل الذي امتزج بالماء الذي يغتسل به، و تكثير صب الماء عند الغسل بنحو يعلم بتحقيق غسل تمام البدن بالماء غير المستعمل، و إن غسل بالماء المستعمل أيضا اتجاهه صحة الغسل، إذ لا منشأ لقادحية مجرد المزج بالمستعمل في استعمال غيره، كما لا يقدر الغسل بالمستعمل في استعمال غيره.

فلاحظ.

كما أنه لو كان تركب الماء من المستعمل وغيره من دون امتزاج، أمكن استعمال القسم غير المستعمل منه، لخروجه عن دليل المنع، وعدم الدليل على مانعية الاتصال بالمستعمل، لعدم الانفعال والسراية.

و مثله ما لو فرض وقوع الاستعمال في بعض الماء الواحد، كما لو كان هناك حوضان بينهما اتصال لا يقتضي الامتزاج، فاعتسل الجنب بأحدهما.

فإنه لا مانع من استعمال الآخر، لعدم صدق المستعمل عليه، بخلاف أجزاء الحوض الواحد، حيث يصح عرفاً نسبة الاستعمال إلى تمام مائه، وإن كان الملاقى لبدن الجنب الذي تحقق الغسل به حقيقةً قسماً منه، لوضوح ابتناء نسبة الاستعمال للماء على التوسع بلحاظ وحدته العرفية، لا على الدقة بالإضافة إلى خصوص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٠

...

السطح الملاقى.

بل قد يقال: نسبة الاستعمال للماء وإن كانت مبنية على التوسع، إلا أن مبنى التوسع على إلحاق قسم قليل مما يجاوز الملاقى لبدن الجنب بالملاقى بالنحو الذي تقتضيه طبيعة الغسل، وعدم الاقتصار على خصوص السطح الملاقى، من دون أن يصح نسبة الغسل لتمام الماء مع كثرته وإن لم يبلغ كرا، بل ليس الغسل إلا ببعضه، فيكون حكم المجموع بعد الغسل حكم الممتزج بالمستعمل وغيره في جواز استعماله مع استهلاك المستعمل أو وقوع غسل تمام البدن بغيره لتكثير الماء حين الغسل.

و منه يتجه جواز اغتسال شخصين دفعة واحدة بالماء الواحد إذا لم يكن الغسل مبنياً على امتزاج ماء كل منهما بماء الآخر حينه، كما أشرنا إليه في آخر الكلام في الفرع الأول. فتأمل جيداً.

الثالث: قال في مفتاح الكرامة: «و ليعلم أن مرادهم بالحدث الأكبر هنا ما عدا غسل الأموات، لنجاسة الماء القليل بملاقاة الميت. كذا قال في المذهب البارع.

و الفاضل العجلي لم يستثن وقال بطهارة الجميع. و رماه بالضعف أبو العباس».

و لا يخفى أن الحكم بطهارة بدن الميت بالغسل إن كان مبنياً على مطهريّة الغسل، فالوجه لنجاسة الغسالة من الخبث جار فيه.

و إن كان تعبدياً مع كون الغسل متمحضاً في رفع حدث الموت فالأمر أظهر، حيث يكون الماء ملاقياً لبدن الميت النجس من دون غسل به، و نجاسة الملاقى أظهر من نجاسة الغسالة.

اللهم إلا أن يلحق بالغسالة بلحاظ شمول بعض الأدلة المسوقة لطهارتها له، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

الرابع: الظاهر قصور دليل المنع في طرف المانعية و الممنوعية عن استعمال الماء فيما هو من توابع الوضوء أو الغسل من المستحبات، كغسل اليدين و المضمضة و غيرهما، لخروجها عن الوضوء و الغسل، و إن فرض أن لها دخلاً في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨١

...

بعض مراتب الطهارة الحاصلة بهما، و لا دليل على تبعيتها لها في الحكم المذكور مع ذلك.

الخامس: لا بد في المانعية بالاغتسال من إحراز الحدث الأكبر بالوجدان أو الأمانة أو الأصل، و لا يكفي فيها الغسل احتياطاً و إن كان الاحتياط لازماً لمنجزية احتمال الحدث، كما في تعاقب الحدث و الطهارة مع الجهل بالتاريخ، و في الشبهة الحكمية مع التقصير في

الفحص، لعدم إحراز موضوع المانعية في ذلك.

بل اللازم الرجوع في الماء المذكور للأصل الخاص به، ففي المثال الأول يتجه الرجوع لاستصحاب عدم الاغتسال به من الحدث، و في المثال الثاني يتعين الاحتياط في الماء بالجمع بين المحتملات، كما في الاغتسال الأول به، لاشتراكهما في الجهة الموجبة له، و هي التقصير في الفحص عن الحكم الشرعي.

السادس: الظاهر منهم التسالم على أن اتصال المستعمل بالمعتصم بالنحو الذي يطهر الماء من النجاسة رافع للمانعية عنه، كما يمنع من حدوثها فيه، على ما تقدم.

و العمدة فيه - مع التسالم المذكور - ما أشرنا إليه آنفا من الأولوية الارتكازية، لأن المانعية - ارتكازا - ناشئة من نحو من القذر يحمله الماء بالاغتسال به أخف من النجاسة، فلا بد أن يرتفع بما ترتفع به، كما يندفع بما تندفع به.

و لو لم يتم ذلك لزم البناء على بقاء المانعية لإطلاق دليلها، لاختصاص أدلة التطهير بالاتصال بالمعتصم بالنجاسة، فلا تنهض برفع اليد عنه، بل يتعين رفع اليد به عن عموم طهورية الماء.

هذا، و قد صرح في محكي المبسوط بأنه لو جمع الماء الذي يغتسل به حتى بلغ كرا ارتفعت عنه المانعية، و هو المحكى عن المنتهى و المقتصر.

خلافًا لما في المعتمد و عن الدلائل و الذخيرة من بقاء المانعية، و تردد فيه في الخلاف، بل ربما يظهر منه الميل إلى ارتفاعها، و بناء في محكى الذكرى على الخلاف في مسألة الطهارة بالتتميم كرا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٢

و المستعمل في رفع الخبث نجس (١)،

و لعله عليه يبتنى ما تقدم من ابن حمزة في الوسيلة، حيث ذكر مانعية الاستعمال في الطهارة الكبرى، ثم قال: «إلا بعد أن يبلغ كرا فصاعدا بالماء الطاهر»، لأنه يعتبر في مطهرية التتميم أن يكون بالماء الطاهر.

و كيف كان، فالظاهر عدم ارتفاع المانعية عنه بتتميمه من الماء غير المستعمل، فضلا عن تتميمه بالماء المستعمل، عملا بإطلاق خبر ابن سنان المتقدم، لعدم المخرج عنه هنا من ارتكاز أو غيره بعد ما تقدم من عدم رافعية التتميم للنجاسة.

و مجرد مانعيته منها لا يقتضى رافعيته للمانعية في المقام.

و ما عن المنتهى من أن عدم زوال النجاسة لارتفاع قوة الطهارة، بخلاف ما نحن فيه - كما ترى - لارتفاع قوة الطهورية في المقام أيضا.

على أن مثل ذلك لا يصلح للخروج عن الإطلاق.

هذا تمام الكلام في فروع هذه المسألة، و يظهر حال بعض فروعها مما تقدم في مطاوى الاستدلال. و الله سبحانه ولى التوفيق.

(١) كما ذهب إليه المحقق قدس سره في الشرائع و النافع و المعتبر، و العلامة في القواعد و عن جملة من كتبه، و الشهيدان في اللمعتين و ظاهر المسالك، و عن الدروس، و الألفية و شرحها، و المحقق الثاني في جامع المقاصد، و الفاضل الهندي في ظاهر كشف اللثام، و حكى أيضا عن الشيخ قدس سره في موضع من الخلاف و موضعين من المبسوط، و مجمع الفوائد و التنقيح، و ظاهر المقنع و المجمع.

و في جامع المقاصد أنه الأشهر بين متأخري الأصحاب، و عن الروض أنه أشهر الأقوال.

و العمدة فيه عموم انفعال الماء القليل الذى تقدم فى أوائل الفصل الثانى تنقيحه، و أن المستفاد من الأدلة هو انفعال الماء بكل نجاسة تنجس غيره، و أن سبب النجاسة هو الملاقاة بالوجه المقتضى للانفعال عرفا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٣

...

بل ذكرنا أن العموم بالوجه المذكور ارتكازى مفروغ عنه عند الكل ظاهراً، كما يظهر من حال كثير ممن خرج عنه فى بعض الموارد، حيث لم يناقش فى العموم المذكور، بل ادعى الملزم بالخروج عنه، و منه المقام، فإن غير واحد من القائلين بالطهارة على اختلافهم من حيثية الإطلاق و التفصيل اهتموا ببيان المخرج عن العموم المذكور. و من الظاهر أن خصوصية الغسل بالماء لا دخل لها ارتكازاً فى عدم انفعاله. بل التفكيك بين الغسل الذى يقصد به تليين المتنجس الحامل لعين النجاسة لتسهيل قلع النجاسة عنه من دون أن يكون دخيلاً فى تطهيره، و الغسل الدخيل فى التطهير مما تأباه المرتكزات العرفية جداً. بل المرتكز عرفاً أن غسالة النجاسة الشرعية كغسالة القذارات العرفية تحمل القدر الرافعة له عن المغسول بنحو تستقدر بسببه، فلو لم يكن انفعال الماء بها أولى من انفعاله بالملاقاة فلا أقل من كونه من أفراد. و يؤيد ما ذكرنا من ارتكازية العموم للغسالة خبر الأحوال أو غيره المتضمن لعدم البأس بإصابة الثوب لماء الاستنجاء - كما نبّه له الفقيه الهمداني - حيث قال عليه السلام:

«أو تدري لم صار لا بأس به؟ قال: قلت: لا و الله، فقال: إن الماء أكثر من القذر» (١)، فإن جهل السائل بعلّة الحكم و اهتمام الإمام عليه السلام ببيانها شاهد بعدم ارتكازية الحكم المذكور، بل حلف السائل ظاهر فى استنكاره له، و لا وجه لهما إلا ارتكاز عموم الانفعال للغسالة.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل فى شمول العموم المذكور للمقام، و لا حاجة إلى إتعاب النفس فى ذلك، كما لا ينبغي إنكاره و إن صدر من غير واحد من المتأخرين.

و قد تقدم فى مبحث انفعال القليل ما ينفع فى المقام. فراجع.

هذا، و قد يستدل على النجاسة ببعض النصوص الخاصة.

منها: موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أصاب الرجل جنباً فأراد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٤

...

الغسل فليفرغ على كفيه، فليغسلهما دون المرفق، ثم يدخل يده فى إنائه ثم يغسل فرجه، ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملاً كفيه، ثم يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه، ثم يفيض الماء على جسده كله، فما انتضح من مائه فى إنائه بعد ما صنع و ما وصفت لك فلا بأس» (١)، لظهوره فى دخل الكيفية المذكورة فى عدم البأس بالانتضاح من ماء الغسل فى الإناء.

و بعد المفروغية عن عدم البأس بانتضاح ماء الغسل فى نفسه لا بد أن يكون ثبوت البأس بمخالفة الكيفية المذكورة من جهة الإخلال بتطهير الفرج، لكون غسله فى أثناء الغسل موجبا لاختلاط غسالته بالغسالة و انفعاله بها، الموجب لانفعال الماء بانتضاحه فيه.

و كما قد يشير إلى ذلك ما فى صحيح عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

اغتسل فى مغتسل يبال فيه و يغتسل من الجنابة، فيقع فى الإناء ما ينزو من الأرض.

فقال: لا بأس به» ٢، لظهور السؤال فيه في المفروغية عن تنجس المغتسل بالاعتسال من الجنابة كتنجسه بالبول فيه، حيث لا يبعد حمله على ما يتعارف من تطهير الجنب مواضع المني في المغتسل.

ومنها: خبر العيص بن القاسم المروي في الخلاف: «سألته عن رجل أصابه قطرة من طست فيه وضوء؟ فقال: إن كان وضوء من بول أو قدر فليغسل ما أصابه، وإن كان وضوءه للصلاة فلا يضره» ٣، وروى صدره في المعبر و محكي المنتهى و الذكري.

لكن، قد يشكل الاستدلال به، لإرساله في الخلاف و غيره عن العيص خاليا عن ذكر السند.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٧.

(٣) الخلاف كتاب الطهارة المسألة: ١٣٥، و روى صدره في الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٥

...

و إن كان من القريب جدا أخذ الشيخ قدس سره له من كتابه الذي ذكر في الفهرست طريقه إليه، و هو حسن أو صحيح، و ذلك إن لم ينهض بكونه حجة ينهض بكونه مؤيدا.

ومنها: موثق عمار الوارد في تطهير الإناء و الكوز، و فيه: «قال: يغسل ثلاث مرات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك الماء، ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه و قد طهر» ١، فإن تفرغ الماء ظاهر في عدم الانتفاع به الظاهر في نجاسته، إذ لا يراد به التفرغ في محل ينتفع به، لإمكان الانتفاع به في الإناء المغسول نفسه، بل المراد به ما يساوق الإهراق الراجع إلى عدم الانتفاع بالماء، فيكون ظاهرا في نجاسته، خصوصا في الغسل الأخيرة، لحصول التطهير، و عدم استقذار الماء بعد الغسل الأولى.

بل هو صريح في عدم الاكتفاء في الغسلات الثلاث بالماء الواحد، فيدل على عدم مطهرية ماء الغسلتين الأوليين من الخبث، فيؤيد القول بالانفعال جدا.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن إفراغه قد يكون لاعتبار انفصال ماء الغسالة في التطهير في جميع الغسلات.

فيدفعه: أنه لا مجال لاحتمال اعتبار انفصال الماء عن تمام الإناء في طهارة كل جزء منه، و غاية ما يمكن اعتباره هو توقف طهارة كل جزء على انفصال الماء عنه، و ذلك يحصل بتحريك الماء في الإناء و نقله من جزء لآخر المفروض في الموثق.

و أشكل منه ما ذكره بعض مشايخنا من توقف صدق الغسل على التفرغ، لوضوح كفاية التحريك المفروض في صدقه، و لا أثر للتفرغ إلا أن يتوقف عليه التحريك، كما لو فرض استيعاب الماء للإناء، و هو خلاف مفروض الرواية.

و منه: يظهر إمكان تعدد الغسلات مع وحدة الماء من دون تفرغ، بتكرار التحريك المستوعب لأجزاء الإناء فالأمر بالتفرغ يدل على نجاسة الغسالة.

نعم، هو موقوف على صلوح ماء الغسالة على القول بطهارته لرفع الخبث.

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٦

...

و منها: ما تضمن الأمر بإزالة الماء بإدخال الجنب يده النجسة في الإناء من النصوص المتقدمة في مبحث انفعال الماء بملاقاة المتنجس، لشمولها لما إذا لم تكن اليد حاملة لعين النجاسة، فتطهر بمجرد إدخال اليد في الإناء، و يكون ما في الإناء غسالة لها و إن لم يقصد به ذلك.

و احتمال كون الأمر بالإزالة بلحاظ عدم مطهرته مطلقاً أو من الحدث، لا نجاسته.

خلاف الظاهر جداً، لظهوره في عدم صلوح الماء للانتفاع المعتد به، المناسب ارتكازاً لاستقذاره شرعاً و نجاسته، بنحو يكون لازماً عرفياً له، و إن لم يكن لازماً عقلياً.

خصوصاً مع أن سقوط المستعمل عن الطهوية مع طهارته في نفسه ليس أمراً واضحاً، ليتمكن اتكال المتكلم على وضوحه في إرادته، بل هو تعبدى خفى لقلّة الأدلة عليه.

نعم، الاستدلال المذكور موقوف على عدم اعتبار الورود في التطهير، و هو غير بعيد، و تمام الكلام فيه في مبحث المطهرات. □

و منها: بعض النصوص الظاهرة في خصوصية المعتصم في طهارة الغسالة، كمؤثّق حنان: «سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام: إنى أدخل الحمام في السحر و فيه الجنب و غير ذلك، فأقوم فاغتسل، فينتضح عليّ بعد ما أفرغ من مائهم. قال:

أليس هو جار؟ قلت: بلى. قال: لا بأس» (١)، لظهوره في أن منشأ عدم البأس اعتصام الماء بالجريان، لا عدم انفعال الماء بنفسه.

بل هو الظاهر من أكثر نصوص الحمام، لظهورها في خصوصيته.

و خبر على بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام: «و سألت عن الكنيف يكون فوق البيت. فيصبيه المطر. فيكف فيصيب الثياب، أ يصلى فيها قبل أن تغسل؟ قال: إذا

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٧

...

جرى من ماء المطر فلا بأس» (١).

فإن الذى يقع عليه الماء من الكنيف قد لا يكون فيه عين النجاسة، فيطهره الماء الجارى عليه، و يكون ماء غسالة، فلو كان ماء الغسالة طاهراً لزم إلغاء خصوصية المطر.

اللهم إلا- أن يستشكل في الأول باحتمال كون منشأ السؤال احتمال نجاسة الماء بملاقاتهم له، لا لكونه غسالة لهم، لأنه لا يخلو عن إجمال في نفسه، كما يظهر مما تقدم في المسألة العشرين من الفصل السابق. و كذا الحال في بقية نصوص الحمام.

نعم، بناء على عدم اعتبار الورود في التطهير لا- يبعد ظهورها في نجاسة الغسالة، لصعوبة حملها حينئذ على خصوص الملاقاة غير المطهرة.

و يشكل الثانى بضعف السند، و إن كان وجوده في كتاب على بن جعفر و قرب الإسناد معاً مؤيد قوياً لصحته، فلا أقل من كونه مؤيداً.

و منها: نصوص النهى عن غسالة الحمام (٢)، فإنها و إن كانت معارضة بما دل على طهارة غسالته، إلا أنها عللت طهارتها بالاتصال بالمادة، فتدل على نجاستها لو لا المادة، كذا ذكر بعض مشايخنا.

لكن، ليس في نصوص الغسالة ما يظهر منه التقييد بالمادة، و إنما ورد في نصوص ماء الحمام، و هو غير الغسالة، كما تقدم عند الكلام

فى الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر.

بل تقدم منه هناك حمل نصوص الغسالة على الكراهة، بلحاظ احتمال اشتغالها على النجاسة جمعا بين النصوص، وإن كان الجمع المذكور غير ظاهر أيضا، كما تقدم.

و كيف كان، فيشكل فى الاستدلال المذكور بأن التعليل فى النصوص

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

(٢) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف والمستعمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٨

...

المذكورة بغسالة اليهودى، و النصرانى، و الناصب، و ولد الزنا، مانع من الاستدلال بها للمقام، إذ بناء على نجاستهم لا يكون الغسل مطهرا لهم، فتخرج غسالتهم عن محل الكلام، و بناء على طهارتهم ينحصر الوجه فى الخبائث المعنوية الموجبة للكراهة، و تكون أجنبية عما نحن فيه أيضا.

و قد ظهر من جميع ما ذكرنا: أن العمدة فى المقام هو العموم المؤيد بالنصوص المتقدمة، بل بعضها صالح للاستدلال فى نفسه، لظهوره فى المفروغية عن الحكم المذكور، و إن لم يكن مسوقا لبيان، فتكشف عن شمول العموم، إذ لا موجب للمفروغية لولاه.

و منه يظهر أن النجاسة مشروطة بنجاسة المغسول، فالغسالة الحاصلة بعد تطهيره من استمرار الصب أو تعدد الغسلات طاهرة، كغسالة ما هو طاهر فى نفسه، لقصور العموم و النصوص الخاصة عنها، كما لا يخفى، و الظاهر أنه لا قائل بنجاستها، و إن نسب للفاضلين نجاسة الغسالة و لو مع ترامى الغسلات، لخطأ النسبة، كما أشار إليه غير واحد.

هذا، و قد ذهب فى المدارك و الجواهر إلى طهارة الغسالة مطلقا، و حكى ذلك عن ظاهر الذكرى و شرح الإرشاد. و فى مفتاح الكرامة أنه نسب للبصروى و الكركى فى بعض فوائده، بل فيه أنه نسب إلى جماعة من متقدمى الأصحاب، بل عن مجمع الفوائد نسبته إلى أكثر المتقدمين، و عن كشف الالتباس أن عليه فتوى شيوخ المذهب كالسيد و الشيخ و ابن أبى عقيل و ابنى حمزة و إدريس.

لكن الظاهر أن منشأ نسبته لابن أبى عقيل و المرتضى و ابن إدريس ذهابهم إلى عدم انفعال الماء القليل مطلقا أو بوروده على النجاسة من دون خصوصية للغسالة، و هو أجنبي عن محل الكلام.

كما لا يبعد أن يكون نسبته لابن حمزة و البصروى و كثير من المتقدمين لمساواتهم بينه و بين المستعمل فى رفع الحدث الأكبر فى عدم المطهرية، و هو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٨٩

...

أجنبي أيضا، بل قد يستظهر من بعضهم نجاسة المستعمل فى رفع الحدث الأكبر بسبب مساواته بينه و بين الغسالة.

و كيف كان، فعمدة ما يظهر منهم فى وجه ذلك المناقشة فى العموم المذكور.

تارة: بإنكار الدليل عليه، لانهصاره بمفهوم نصوص الكر، و هو يقتضى تنجس القليل بالملاقاة فى الجملة فى مقابل الحكم بعدم تنجس الكر مطلقا فى المنطوق، و لا ينفع فى إثبات العموم.

و اخرى: بمنافاته- لو تَمَّ في نفسه- لعموم عدم مطهرية المتنجس، بل ما دل على نجاسة القليل في نفسه، لأن معناها: لا يرفع حدثا ولا يزيل خبثا، كما في الجواهر.

و الالتزام بنجاسته بعد الانفصال- كما عن العلامة قدس سره- لا يقتضيه عموم الانفعال، لظهوره في النجاسة بالملاقاة حينها، لا بعدها، و لا دليل عليها غيره.

و قد اهتم في الجواهر بتقريب الوجوه المرجحة للعموم الثاني- بما سوف نشير إلى المهم منه إن شاء الله تعالى- و ذكر أنه لا أقل من تساقطهما و الرجوع للأصل، المقتضى للطهارة.

و يندفع الأول: بما تقدم في مبحث انفعال القليل و في الاستدلال للنجاسة هنا من تمامية الدليل على العموم المعتضد بالنصوص الخاصة.

و الثاني: بأن عموم عدم مطهرية المتنجس و إن كان ارتكازيا أيضا، إلا أن المرتكز هو اعتبار الطهارة في المطهر مع قطع النظر عن التطهير به، فلا ينافي تنجسه بالتطهير به، كما هو الحال في التنظيف من القذارات العرفية، بل هو الحال في سائر العناوين المأخوذة في الأسباب، فإذا قيل: لا يكسر الحجر إلا حجر أصلب منه، و لا يغسل الرمل إلا ماء أكثر منه، لم يعتبر إلا الصلابة و الكثرة مع قطع النظر عن الكسر و التطهير، فلا ينافي انحلال الكاسر بالكسر و قلّة الماء بغسل الرمل به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٠

...

و نظير ذلك تراب التطهير من الولوغ، و كذا حجر الاستنجاء المعتبر فيه الطهارة، و لا يضر نجاسته بنفس الاستنجاء به لو فرض سريان رطوبة المحل إليه قبل إكمال المسح به.

و ما في الجواهر من أن التطهير به إنما هو بمعنى مطهرية زوال العين به، نظير زوالها في الحيوان، و ليس هو نظير التطهير بالماء. مخالف لظاهر الأدلة، بل لا يناسب اعتبار طهارته، خصوصا مع عدم الرطوبة المسرية، بل لا يناسب لزوم المسح به و لو مع زوال العين عند بعضهم.

بل ما ذكرنا من حمل العموم المذكور على لزوم الطهارة من غير جهة التطهير هو مقتضى ما تقدم من ارتكاز شمول عموم الانفعال للمقام، حيث يتعين الجمع بين العمومين بالوجه المذكور، و ليس هو من سنخ الجمع العرفي المخالف لظهور الدليل بدوا، لامتناع التنافي بين الارتكازين، غاية الأمر أنه قد يعبر عن الأمر الارتكازي بما يوهم العموم و المنافاة للارتكاز الآخر.

مضافا إلى أنه لو فرض التنافي بين العمومين فلا مجال لتقديم عموم اعتبار الطهارة في المطهر، للعلم بعدم حجته في المقام، لخروجه عنه تخصصا أو تخصيصا، و ليس العام حجة في نفى التخصيص و تعيين التخصص عند الدوران بينهما، ليكون العموم بذلك معارضا لعموم انفعال القليل في المقام.

و منه يظهر أنه لا- مجال للإشكال في عموم تنجيس المتنجس بأنه كما يقتضى تنجس الماء بالثوب المغسول به مثلا، يقتضى تنجس الثوب بالماء بعد فرض تنجسه، و حيث يعلم بقصوره في المقام عن أحد الأمرين فلا طريق لإثبات الأول به.

لاندفاعه: بأنه بعد عدم شمول العموم للثاني تخصصا أو تخصيصا يتعين حجته في الأول بعد فرض شموله له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩١

...

و قد ظهر بذلك أنه لا مجال لدعوى تساقط العمومين و الرجوع للأصل، فضلا عن دعوى ترجيح العموم الثاني.

نعم، ما ذكره في الجواهر من المرجحات قد يدعى صلوحه بنفسه للخروج عن عموم الانفعال لو تمّ في نفسه، فالمناسب التعرض لما ذكره ونحوه مما قد يستدل به على الطهارة، و هي أمور.

الأول: بعض النصوص التي قد يستفاد منها الطهارة تصريحاً أو تلويحاً، كعموم تعليل طهارة ماء الاستنجاء بأن الماء أكثر من القدر في الخبر المتقدم عند الكلام في تنقيح عموم الانفعال، المؤيد بجميع نصوص الاستنجاء، لعدم ظهورها في خصوصيته. و موثق الأحوال و صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت: له: استنجي ثمّ يقع ثوبى فيه و أنا جنب. فقال: لا بأس به» (١). لقرب حملة على إرادة غسل المنى مع الاستنجاء بقرينه ذكر الجنابة، لبعد احتمال دخل حدثها في حكم ماء الاستنجاء كى يحتاج لذكرها في السؤال.

و صحيح عمر بن يزيد (٢) المتقدم في أخبار النجاسة المتضمن عدم البأس بما يقطر في الإناء من الأرض المتنجسة مع أنه غسالة لها. و صحيح ابن مسلم الوارد في غسل الثوب في المكن مرتين (٣)، فلو كان ماء الغسالة نجساً لنجس الثوب بعد خروجه منه بالغمز و نحوه و اجتماعه معه في الإناء، بل لنجس الإناء، فتنجس الثوب بمباشرته و امتنع غسله به مرة أخرى إلا بعد تطهيره، و ليس بناؤهم عليه، و ما ورد من الاكتفاء بصب الماء على الثوب من بول الرضيع الذى لم يتغذ بالطعام (٤) مع استلزامه نفوذ الغسالة في الثوب.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٢

...

و صحيح موسى بن القاسم، عن إبراهيم بن عبد الحميد: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الثوب يصيبه البول، فينفذ إلى الجانب الآخر، و عن الفرو و ما فيه من الحشو، قال: اغسل ما أصاب منه و مس الجانب الآخر، فإن أحببت مس شىء منه فاغسله و إلا فانضحه بالماء» (١)، لظهوره في عدم البأس بنفوذ الغسالة في الحشو.

و ما تضمن تطهير النبي صلى الله عليه و آله المسجد من بول الأعرابي بإلقاء ذنوب من الماء عليه (٢)، المستلزم لغوص ماء الغسالة في باطن أرض المسجد الذى لا يجوز تنجيسه كظاهره.

لكن، الظاهر عدم صلوح النصوص المذكورة للتأييد المعتقد به، فضلاً عن الاستدلال. لظهور التعليل في أن المدار في عدم الانفعال على كون الماء أكثر من القدر، و لا إشكال في عدم البناء على ذلك، سواء أريد الجمود على ظاهره أم تنزيله على عدم تغير الماء، لفرض انفعال القليل و إن لم يتغير.

و تنزيله على إرادة غلبة الماء للقدر لإزالته له، ليعم جميع أنواع الغسالة، بعيد عن ظاهره جداً، إذ لا يترتب ذلك على الكثرة، بحيث يكون لازماً ذهنياً لها، ليراد منها.

و بقیة نصوص الاستنجاء و إن لم تظهر في اختصاص الطهارة به، إلا أنه لا مجال لإلغاء خصوصيته مع ما هو المعلوم من خصوصية الاستنجاء بنحو من التسهيل، كالاكتفاء فيه بالأحجار، لمناسبة ذلك لكثرة الابتلاء به و صعوبة التوقي عنه، بل أخذ عنوانه في الأسئلة قد يشعر بخصوصية المخرجة له عن القاعدة حتى يحتاج فيه للسؤال.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٥٢ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٣

...

و موثق الأ-حول- مع عدم وضوح بلوغه مرتبة الظهور الحجة- معارض بموثق سماعة المتقدم في أدلة النجاسة، كما نبّه له الفقيه الهمداني قدّس سرّه.

على أن غاية ما يدل عليه عموم حكم الاستنجاء لصورة غسل المنى تبعاً للبول، ولا ينفع في إثبات طهارة غسله المنى مطلقاً، فضلاً عن غسله غيره، و الإجماع على عدم الفصل في مثل ذلك غير ظاهر.

و صحيح عمر بن يزيد- مع عدم وضوح كونه فيما نحن فيه، لعدم وضوح مطهريّة القطرة للموضع النجس، لتكون غسله له- من القريب حملة على الطهارة الظاهرية، لعدم العلم بإصابة القطرة للموضع النجس، كما تقدم في مبحث انفعال الماء القليل عند الكلام في الملاقاة غير المستقرة، بل تقدم في الاستدلال لنجاسة الغسالة أن السؤال فيه مشعر بالمفروغية عن نجاستها.

و صحيح ابن مسلم إنما يقتضى عدم تنجيس الغسالة و الإناء حين تطهيره بهما، و قد عرفت أن مثل ذلك لا ينافي نجاستها. و العفو عن نجاسة المركز أو طهارته بالتبع غير عزيز، بل هو نظير طهارة يد الغاسل للميت، و آلات الخمر التي تنقلب خلا، و آلات النزع بناء على نجاسة البثر، و غير ذلك مما لا ينافي الانفعال عندهم.

على أن ذلك لا يختص بالغسالة، بل يجرى في نفس الثوب، حيث يمس الإناء برطوبة.

و ما ورد من الاكتفاء بالصب في بول الصبي المذكور مختص بمورده المبنى على نحو من التخفيف، فلا يتعدى لغيره مما وجب فيه الغسل و العصر من أقسام البول، فضلاً عن غيره.

و صحيح موسى بن القاسم- مع عدم خلوّه عن الاضطراب- لا يختص الإشكال فيه بنفوذ الغسالة، بل يجرى في نفوذ البول، فأما أن يحمل على غسل تمام ما أصابه البول، المستلزم لخروج القسم المعتد به من الغسالة بالغمز و نحوه، أو على غسل الظاهر وحده، للتخلص من محذور مسه مع بقاء الحشو على نجاسته، كما لعله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٤

...

ظاهر الجواب.

و أما حديث تطهير النبي صلى الله عليه و آله للمسجد بالذنوب فهو- مع ضعف سنده جداً بإرساله عن أبي هريرة في غوالي اللثالي، و معارضته بما روى من أمره صلى الله عليه و آله بإخراج التراب الذي بال عليه الأعرابي و إلقاء الماء بعده «١» - لا يدل على طهارة الغسالة، لإجمال الواقعة فيه، لإمكان صلابته المحل و تدافع الماء منه إلى خارج المسجد، كما قد يناسبه كثرة ماء الذنوب، أو كون إهراق الماء مقدمة لتطهيره بالشمس.

مع قرب ابتناؤه على العفو عن مثل هذه النجاسة الباطنة في المسجد، نظير ما ورد في غير واحد من النصوص «٢» من جواز اتخاذ الحش مسجداً إذا ألقى عليه من التراب ما يواريه، بل في بعضها أن ذلك يطهره.

الثاني: عسر التحرز عنها في كثير من المقامات بالنسبة إلى جريانها إلى غير محل النجاسة، و مقدار التقاطر و مقدار المختلف و نحوها، و الرجوع للعرف لا أثر له في الأدلة الشرعية، بل عمل القائلين بالنجاسة مخالف لفتواهم، لعدم تحرزهم عما يتخلف و يتقاطر، و ربما

كان أكثر مما انفصل، خصوصا في مواضع الشعر و نحوه.

هذا ما ذكره في الجواهر. و كأن مراده العسر النوعي، المستلزم للهرج و المرج، و الكاشف عن عدم جعل الحكم رأسا.

لكن لا- يخفى أن منشأ لزوم العسر في كلامه هو ملاحظة اللوازم المذكورة و التدقيق فيها، و فرض عدم الرجوع فيها للعرف، لعدم الدليل على مرجعيته.

و من الظاهر أن ذلك بنفسه دليل على الاكتفاء بالمتعارف في تحديد هذه الأمور و حملها على غسالة القذارات العرفية، إذ عدم لزوم الهرج و المرج خارجا كاشف عن سيرة المتشعة على الاكتفاء بالوجه المذكور في التحرز المطلوب.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٥٢ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٢) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام المساجد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٥

...

و عليه يحمل فتوى القائلين بالنجاسة، فلا تخالف عملهم. و لا طريق مع ذلك لاستكشاف طهارة الغسالة مطلقا حتى في مورد تعارف الاجتناب عنها.

على أن كثرة المتخلف بعد الصب لا- أهمية لها مع انفصال المقدار المتعارف في أول الصب، لأن المتخلف إنما يكون من استمرار الصب بعد تمامية التطهير، و ليس هو ما يجري في أول الصب و يكون به التطهير لينجس. فتأمل.

هذا، و لو أريد الاستدلال بالحرّج الشخصي، الذي هو موضوع قاعدة الرفع كان أشكل، إذ هو- مع عدم صلوحه لرفع النجاسة و نحوها من الأحكام الوضعية، بل لا يقتضى إلا جواز الارتكاب- غير لازم في المقام بالإضافة إلى ما هو محل الكلام، و لا سيما مع تعارف الاجتناب لغلبة الاستقذار.

نعم، قد يلزم من بعض المقارنات الناشئة من التدقيقات و الاحتياطات و الوسوس التي قد تستلزم الحرّج في كثير من الموارد المقطوعة النجاسة.

الثالث: خلو الأخبار و كلمات القدماء عن التعرض لنجاسة الغسالة، مع عموم الابتلاء بها و بفروعها الدقيقة، كالقطرات و يد المباشرة و نحوهما.

و فيه: ان هذا لا- يكشف عن طهارتها، بل عن وضوح حكمها و الاستغناء عن التعرض لها بالخصوص اكتفاء بالأصل، أو العموم، أو السيرة، أو الارتكاز، أو نحوها.

و حيث صرحوا بعموم انفعال الماء القليل و دلت عليه النصوص كان السكوت المذكور في المقام شاهدا بالنجاسة لا بالطهارة، و لا سيما مع ما تقدم من دلالة بعض النصوص على المفروغية عن ذلك، و استحكام ارتكاز نجاستها، قياسا على غسالة القذرات العرفية، بل تعارف الاجتناب عنها لاستقذارها، فان بناءهم مع ذلك على طهارتها و الاعتماد في بيانها على الأصل بعيد جدا.

و ليست الوجوه التي ساقوها للطهارة من الوضوح و الارتكاز بحد يعتمد عليه في مقام البيان و يستغنى بها عن التنبيه على استثنائها من عموم الانفعال- كما يظهر بالتأمل فيها- و لذا احتاجوا إلى استثناء ماء الاستنجاء، بل ظاهر ذكرهم له

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٦

...

خصوصية، نظير ما تقدم عند الكلام في نصوصه.

و أما الفروع المشار إليها- كالقطرات، و يد المباشرة، و نحوهما- فإهمالها اعتمادا على التعارف غير عزيز، كما هو الحال في جميع موارد الطهارة بالتبعية، كيد غاسل الميت، و آلات النزع، و انقلاب الخمر خلا، و غيرها. فالإنصاف أن الوجه المذكور من أقوى أدلة النجاسة.

هذه عمدة المؤيدات أو الأدلة المذكورة في كلماتهم للقول بالطهارة، و ربما يظهر منهم التأييد بوجوه آخر ظاهرة الوهن لا مجال للإطالة الكلام فيها.

هذا، و في الخلاف، و عن المبسوط التفصيل في غسالة الثوب بين الغسل الأولى، فتنجس، و الثانية، فلا تنجس. و استدل في الخلاف لكل منهما بما يعم الغسلتين، بل صرح فيه- كما عن المبسوط أيضا- بطهارة غسالة الولوغ في جميع الغسلات، و عن السرائر النجاسة في الغسل الأولى لا غير. و ربما نزل هذا التفصيل على أحد تفصيلين قال بكل منهما جماعة. الأول: اختصاص الطهارة بغير الغسل المزيل لعين النجاسة، أما فيها فالغسالة نجسة، بل ربما قيل بعدم الخلاف في نجاستها، و أن القائل بالطهارة إنما يقول بها في غيرها، و إن كان هو خلاف صريح الجواهر.

و كيف كان، فقد يوجه بأنه لا بد من البناء على نجاسة الماء حينئذ لملاقاة عين النجاسة و حمله لها. و على ذلك يحمل الإجماع المدعى في المنتهى و التحرير على نجاسة الماء المستعمل في غسل الحيض و الجنابة إذا كان على البدن نجاسة عينية.

و كذا خبر العيص المتقدم الظاهر في نجاسة الغسالة إذا كانت من بول أو قدر، إذ البول و القدر من الأعيان النجسة، و جفاف البول لا يخرج عن ذلك و لا يوجب انعدامه، كما ذكره بعض مشايخنا.

و مثله نصوص غسالة الحمام، حيث كان المتيقن منها مجمع الغسلات التي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٧

...

يشتمل بعضها على ما يزال به عين النجاسة، فيختلط به الباقي، و لا إطلاق لها يشمل الغسالة غير المشتملة على عين النجاسة. و الكل كما ترى! إذ المراد بملاقاة الماء لعين النجاسة، إن كان هو الملاقاة حين الغسل، فلا فرق بينها و بين ملاقاة المتنجس غير الحامل لعين النجاسة حين غسله و تطهيره بعد فرض عموم التنجيس للمتنجس، و إن كان هو الملاقاة بعد انفصال الماء عن العين المغسولة و حمله لعين النجاسة بعد تطهيره للمتنجس بها و خروجه عن كونه غسالة، فلا مجال له مع استهلاك النجاسة في الماء، و إنما يتجه مع تميزها و عدم استهلاكها، و هو خارج عن محل الكلام، كما هو الحال في ماء الاستنجاء.

و منه يظهر حال الإجماع و الخبر المتقدمين، فإن حملهما على خصوص صورة تميز النجاسة بعيد جدا، بل ممتنع، فيتعين كون منشأ الانفعال فيهما الملاقاة حين الغسل قبل الاستهلاك، فيتعدى منهما للمتنجس الخالي عن عين النجاسة بعد فرض كونه منجسا كالنجس. فتأمل.

على أن الظاهر من النجاسة العينية في معقد الإجماع ما يقابل الحدث القائم بالنفس [١]، فيعم صورة زوال عين النجاسة، و لذا جزم بالطهارة، مع عدم النجاسة العينية، مع أنه ممن يرى نجاسة الغسالة مطلقا.

كما أن الخبر ظاهر في إرادة التطهير من نجاسة البول و القدر، و لو مع زوال عينهما، لا- خصوص الغسل منهما مع وجود عينهما، خصوصا بملاحظة مقابلته بوضوء الصلاة، لظهوره حينئذ في استيعاب الأقسام.

[١] قال في المنتهى: ١- ٢٣: «الثاني: متى كان على جسد المجنب و المغتسل من حيض و شبهه نجاسة عينيه، فالمستعمل إذا قل عن الكر نجس إجماعاً، بل الحكم بالطهارة إنما يكون مع الخلو من النجاسة المعينة».

و قال في التحرير ص ٦: «إذا كان على جسد الجنب أو الحائض نجاسة عينيه كان المستعمل نجساً إجماعاً، أما لو خليا عنها فهو طاهر أيضاً، و في التطهير به خلاف سبق».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٨

...

و نصوص غسالة الحمام قد عرفت أنها أجنبية عن محل الكلام.

على أن بعض النصوص المتقدمة المستدل بها على النجاسة يشمل غسالة المتنجس غير المشتمل على عين النجاسة، بل هو صريح موثق عمار.

نعم، موثق سماعة مختص بوجود عين النجاسة، لأنه المتعارف في غسل الفرج من الجنابة، و لا أهمية له مع عموم غيره. كما أن بعض ما استدل به للطهارة من عموم عدم تطهير المتنجس يشمل الغسلة المزيله لعين النجاسة، بناء على استناد التطهير لها، كما هو الظاهر، بل لا ينبغي الإشكال فيه في مثل غسل الثوب في المكن من البول.

بل النصوص الخاصة كالصريحة فيه و كذا غيرها من الوجوه.

و بالجملة: لا- فرق بين وجود عين النجاسة و عدمه بالنظر إلى ما تقدم من أدلة الطهارة و أكثر أدلة النجاسة، فلا مجال للتفصيل المذكور، فضلاً عن تنزيل كلام القائمين بالطهارة عليه.

نعم، بناء على عدم انفعال الماء القليل بملاقاة المتنجس قد يتجه التفصيل المذكور، و إن كان هو منافياً لبعض النصوص المتقدمة، و لا سيما موثق عمار، إلا أن يناقش في الاستدلال بها بما تقدم الكلام فيه.

الثاني: طهارة خصوص ماء الغسلة المتعقبه بطهارة المحل. و إليه يرجع ما قيل من أن الغسالة كالمحل بعدها، كما ذهب إليه غير واحد من المعاصرين، و حكى عن السيد بحر العلوم قدس سره و عن العلامة في النهاية احتماله، بل قد يستظهر مما عن المنتهى اختصاص النزاع بها، و أنه لا خلاف في نجاسة غيرها، و إن كان هو مما ياباه ظاهر كلام بعضهم و صريح كلام آخر، مثل ما تقدم من الشيخ قدس سره من طهارة غسالة الولوغ في الغسلات الثلاث.

و كيف كان، فقد يستدل عليه:

تارة: بانصراف العموم عن مثل هذه الملاقاة المقتضية للطهارة، لعدم اجتماع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٣٩٩

...

النجاسة مع الملاقاة إلا رتبة.

و اخرى: بلزوم الخروج فيها بعد فرض طهارة المتخلف، إذ انفعال تمام الماء حين الملاقاة مستلزم لكون طهارة المتخلف من دون مطهر، و انفعال بعضه- و هو خصوص ما ينفصل بعد ذلك- راجع إلى اختلاف حكم الماء الواحد، و كل منهما و إن كان ممكناً عقلاً، إلا أنه بعيد عرفاً، بنحو يصلح لأن يكون قرينة على الخروج عن العموم المذكور.

و يندفع الأول: بكفاية الاجتماع الرتبة في مثل ذلك ارتكازاً، و لا موجب معه لانصراف العموم. مع أن طهارة المحل بوقوفه على استيلاء الماء عليه، و هو متأخر زماناً عن الملاقاة الموجبة للانفعال.

و يندفع الثاني: بأنه لا بعد في طهارة المتخلف بعد نجاسته تبعاً لطهارة المحل، لبناء الشارع و العرف على نظيره في الأثر الباقي بعد الاستنجاء بالأحجار، و في غسله القذارات العرفية، بل الطهارة بالتبعية كثيرة جداً.

بل غفلة العرف عن المتخلف و تبعيته للمحل، مانعة من كون طهارته قرينة عرفية مخرجة عن العموم، فالبناء على العموم متعين بعد الاعتراف بعدم استحالة ذلك عقلاً.

و أما ما ذكره بعض المعاصرين قدس سره من أنه إذا توقف شمول العام لمورد على أعمال عناية زائدة على مقتضى العام لم يكن العام حجة في ذلك المورد، لعدم تكفله بالعناية المذكورة، بخلاف الدليل الخاص، حيث يكشف عن العناية المذكورة دفعا لمحذور لغويته، و حيث كان شمول عموم الانفعال للمقام موقوفاً على طهارة المتخلف بعد نجاسته، فلا طريق لإثبات شموله له.

فهو مدفوع: بأن ذلك مختص بما إذا كانت العناية دخيلة في حجية العام في المورد، إما لتوقف تحقق عنوان العام عليها، أو لتوقف دفع المعارض عليها، أو نحو ذلك مما لا ينهض العام بإثباته، كما في مورد الأصل المثبت،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٠

...

فإن الأصل حيث كان عملياً كان شمول عموم المورد المذكور موقوفاً على التعبد بلازم مجراه بعناية زائدة، إذ بدونه لا يكون المورد محلاً للعمل، ليدخل في عموم الأصل.

أما إذا لم تكن العناية دخيلة في ذلك، بل كانت لازمة لحكم العام، فحيث كان العام متكفلاً لإثبات حكمه تعين البناء عليه، عملاً بأصالة العموم، و إن لزم العناية المذكورة، إما لتوقف ثبوت الحكم عليها، كما لو فرض دلالة الدليل على أن من نكل بعبد عتق عليه، و فرض عدم عتق العبد على شخص إلا بعد ملكه له، فإن اللازم العمل بعموم حكم التنكيل في حق من نكل بعبد غيره، و يلتزم بملكه له في رتبة سابقة على عتقه عليه، و إن كان ذلك أمراً خارجاً عن مقتضى العموم.

و إما لاستلزام الحكم للعناية المذكورة و تفرعها عليه، كما هو الحال في عموم دليل الإرث لإرث من ينعق على الوارث، مع أن إرثه مستلزم لانعاقه، و هو أمر زائد على مقتضى عموم الإرث.

و منه المقام، لأن طهارة المتخلف من دون مطهر متفرعة على انفعال الغسالة حين الملاقاة قبل الانفصال، الذي هو مقتضى عموم انفعال القليل، و لا مجال لدعوى قصور العموم عن الغسالة لأجل ذلك.

على أن ذلك لو تمّ فهو إنما يقتضى عدم حجية العموم في المتخلف، فلا يحكم بانفعاله قبل انفصال الغسالة ثمّ طهارته بالتبعية، لا عدم حجيته في المنفصل، بل يحكم بانفعاله حين الملاقاة و بقاء نجاسته بعد ذلك، لعدم كونه مورداً للعناية المذكورة، إذ لزوم العناية إنما يمنع من حجية العموم في موردها لا غير.

هذا كله مضافاً إلى بعض النصوص الخاصة المتقدمة الشاملة للغسلة المتعقبة بطهارة المحل، بل هو صريح موثق عمار المتقدم، المؤيدة بما تقدم من سكوت قدماء الأصحاب، فإن التفصيل بالوجه المذكور محتاج إلى عناية يغفل عنها، فعدم التنبيه عليه ظاهر في عدمه، و في الإرجاع إلى عموم الانفعال الارتكازي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠١

...

الشامل للمقام.

هذا تمام الكلام فيما هو المهم في المقام.

وقد تحصل منه: أن عمدة الأقوال في المقام أربعة:

النجاسة مطلقاً، عملاً بعموم انفعال القليل، المعتضد أو المؤيد بالنصوص الخاصة المتقدمة و غيرها.
و الطهارة مطلقاً، لدعوى قصور العموم المذكور، أو معارضته بعموم عدم مطهريه النجس، المعتضد أو المؤيد بما تقدم من الوجوه.
و الطهارة فيما عدا الغسله المزيله لعين النجاسة، لدعوى أن الملاقاة لعين النجاسة موجبة لانفعال الماء مع قطع النظر عن كونه غسله.
و الطهارة في خصوص الغسله المتعقبه بطهارة المغسول، لدعوى قصور عموم الانفعال عنها، أو لزوم الخروج عنه فراراً من محذور اختلاف حكم الماء الواحد، أو طهارة المتخلف من دون مطهر.

وقد أشرنا إلى احتمال وجود قول خامس، و هو نجاسة الغسالة و لو مع ترامي الغسلات و طهارة المحل.
و ربما كانت هناك تفصيلات أخرى، كالتفصيل بين الولوغ و الثوب، فتطهر في الأول في جميع الغسلات، و في الثاني في الغسله الثانيه، كما تقدم من الخلاف و عن المبسوط.
أو تطهر في الأول فيما عدا الغسله الاولى، و في الثاني في جميع الغسلات، كما عن السرائر، إلى غير ذلك مما لا مجال لإطالة الكلام فيه بعد ما تقدم من أن المتعين هو القول الأول. فلاحظ.
و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

بقي في المقام أمور.

الأول: أنه إذا كان الدليل على النجاسة هو عموم الانفعال كان متفرعاً على القول بانفعال الماء القليل، فمع القول بعدم انفعاله مطلقاً، أو بالمتنجس، أو مع ورود

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٢

...

الماء على النجاسة يتعين البناء على ذلك في المقام.

و من ثمّ اختار الفقيه الهمداني قدس سرّه طهارة غساله المتنجس، بل يتعين معه البناء على اختصاص النجاسة بالغسله المزيله لعين النجاسة، كما تقدم.

و ربما يبنى عليه التفصيل في نجاسة الغسالة بين ورود الماء على المغسول و ورود المغسول على الماء.
و إن كان من القريب رجوعه إلى اعتبار ورود الماء في مطهرته، فمع عدم وروده لا يكون مطهراً، فينجس، لعدم كونه غسله، لا أنه غسله نجسه. و الأمر غير مهم.

و أما إذا كان الدليل هو النصوص الخاصة الدالة على نجاسة الغسالة، فلا بد من ملاحظة حالها من حيثية العموم و الخصوص، كما لا بد من ملاحظة نسبتها لدليل القول بعدم انفعال القليل، و لا مجال لإطالة الكلام فيه، لعدم ترتب الأثر عليه بعد ما عرفت من المختار.
و مما ذكرنا يظهر الوجه في اختصاص النجاسة بما إذا كان الغسل بالماء القليل، لقصور العموم عن الماء المعتصم، كالنصوص الخاصة، و لو فرض العموم فيها كفى عموم دليل الاعتصام في الخروج عنه، بل لا إشكال في ذلك.

الثاني: يلزم بناء على ما تقدم من نجاسة الغسالة انفصالها عن المغسول، إما لتوقف التطهير عليه، أو لعدم إمكان الانتفاع بالمغسول بدونه بسبب نجاسة الغسالة، على ما يأتي الكلام فيه في مبحث المطهرات إن شاء الله تعالى.

وقد أشرنا إلى طهارة المتخلف بالوجه المتعارف، كما هو المعروف بينهم، كما في مفتاح الكرامة.

و تقتضيه إطلاقات أدلة التطهير المقامية، كما هو الحال في سائر موارد الطهارة بالتبعية.

بل هو مقتضى الملازمة العرفية بين طهارة المغسول و طهارة المتخلف فيه بعد كونه أمراً تابعاً له و من شؤونه المغفول عنها، بل لا

فائدة في طهارة المغسول مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٣

...

نجاسة المتخلف.

و منه يظهر ضعف القول بنجاسته مع عدم العفو عنه، كما ذكره في مفتاح الكرامة احتمالا.

و أما نجاسته مع العفو عنه، فهي و إن ذكرت في مفتاح الكرامة احتمالا، إلا أن عدم الأثر المصحح لاعتبارها مانع من البناء عليها، بل الملازمة العرفية المتقدمة شاهدة بالطهارة. فلاحظ.

هذا، و الظاهر أن المعيار فيه على انفصال الماء عن المحل المغسول لا عن تمام العضو، فلو تنجست الكف فصب الماء على أعلاها و جرى منه إلى أسفلها طهر الأعلى و ما يتخلف فيه و إن لم تنفصل الغسالة عن الأسفل، لصدق الغسل المطهر عليه فيتبعه المتخلف للوجه المتقدم، خلافا لما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من أن أعلى الكف و إن طهر بذلك إلا أن المتخلف فيه لا يطهر إلا بعد الانفصال من تمام الكف.

ثم إن المتخلف لو انفصل بعد ذلك بقي على طهارته و لو من جهة الاستصحاب، بل لا ينبغي التأمل في ذلك بعد النظر في السيرة، بل فيما تقدم في دليل الطهارة بالتبعية. و الظاهر طهوريته من الحدث و الخبث، لعموم طهورية الماء الطاهر.

و أما ما في الجواهر من أن القاعدة تقتضي تنجيسه، و البناء على طهارته إنما هو لمكان الحرج و للأدلة الحاكمة بطهارة المغسول، و ذلك يقتضي الاقتصار على ما تندفع به الضرورة، و هو الطهارة دون المطهرية.

فهو مدفوع: بأن الحرج و نحوه بعد أن كشف عن الطهارة ترتبت أحكامها و منها المطهرية، و إن لم يتوقف عليها دفع الحرج و نحوه. و أما ما يقتضي عدم مطهرية الغسالة حتى بناء على طهارتها - كما يأتي - فهو مختص بما ينفصل حين الغسل بوجه متعارف و يصدق عليه الماء المستعمل، و لا يعم المتخلف الذي هو من توابع المغسول و إن انفصل بعد ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٤

...

هذا، و ربما يدعى التسامح في النضح الحاصل حين الغسل بالوجه المتعارف، لكثرة الابتلاء به، و صعوبة التحرز عنه بنحو يغفل عنه العامة، فعدم التنبيه إلى نجاسته ظاهر في طهارته و العفو عنه.

لكن، في بلوغ ذلك حدا يصلح به للاستدلال و الخروج عن عموم الانفعال أو استصحابه إشكال، لإمكان الاعتماد في البيان على العموم المذكور بعد كونه ارتكازيا، و عدم وضوح بلوغ صعوبة التحرز عنه حدا يعلم معه بعدم جعل الحكم المذكور.

نعم، لا- ينبغي التأمل في ذلك بالإضافة إلى أجزاء المغسول لو انتضح من بعضها على بعض، كانتضاح الماء من بعض الأصابع على بعض عند تطهير اليد، أو انتضاح الماء من الرأس على الصدر عند تطهير الجسد، لصعوبة التحرز عن ذلك و الغفلة عنه بالنحو الكاشف عن تعارف التسامح في ذلك، بحيث لو لم يكن في محله لاحتاج إلى الردع الظاهر، فعدمه يكشف عن كون التسامح المذكور في محله.

و مثله انفصال ماء الغسالة عن المغسول بما هو من توابعه، كمروره بالخاتم و السوار عند تطهير اليد.

هذا، و أما الكلام فيما يطهر بالتبعية كيد الغاسل، و الظرف الذي يغسل به، فهو موكول إلى الكلام في الطهارة بالتبعية من فصل المطهرات.

الثالث: بعد أن أشرنا إلى لزوم انفصال ماء الغسالة في طهارة المحل، فلو فرض جريانه إلى محل طاهر، فإن انفصل عنه بالوجه المتعارف باستمرار الجريان فلا إشكال، لتعارف ذلك في التطهير، بنحو يكشف عدم التنبيه عليه على عدم انفعاله، ولعسر الاقتصار على غسل المحل المتنجس بنحو يستلزم الهرج والمرج لو بنى على الانفعال.

و إن لم ينفصل عنه، بل جف عليه لقلته، فالظاهر أنه ينجسه بناء على تنجيس المتنجس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٥

...

نعم، لا بأس بمثل تفشى الماء من المحل المغسول من الثوب إلى ما يجاوره بالنحو المتعارف، والذي لا يمكن التحرز عنه.

كما أنه لو جرى ماء الغسالة إلى المحل الطاهر و تجمع فيه تعين تنجيسه له، كما لو طهر الإنسان صدره فتجمع الماء في حجره، بل لا يبعد عدم كفاية انفصاله بعد ذلك في طهارة الجسم، لعدم تعارف مثل ذلك في التطهير حتى يستكشف العفو عنه تبعاً، بل يتعين العمل فيه بالقاعدة المقتضية للنجاسة.

الرابع: اختلف القائلون بنجاسة الغسالة في أنه هل يعتبر في التطهير منها التعدد أو لا؟

فعن الشهيد في جميع كتبه و بعض من تأخر عنه أن حالها حال المغسول قبلها، فيلزم التعدد إن كانت من الغسالة الأولى، و إن كانت من الثانية نقصت واحدة، وهكذا.

و لا يبعد كون مرادهم ما يحتاج إلى التعدد من حيثية النجاسة، كالبول لا من حيثية المتنجس كالإناء. و عن المعالم الاجتزاء بالمرّة مطلقاً.

و الذى ينبغى أن يقال: يتعين الاكتفاء فيها بالمرّة بناء على ثبوت عموم، أو إطلاق يقتضى الاكتفاء بها في غير النجاسات المنصوص فيها التعدد، لخروجها عن النجاسات المذكورة و إن كانت غسالة منها، فالغسالة من البول ليست بولا، و تبعيتها له فى أصل النجاسة لا يقتضى تبعيتها له فى حكمها.

و مجرد حملها لأجزائه لا يلحقها به بعد فرض استهلاك الأجزاء المذكورة فيها، بل حتى مع فرض عدم الاستهلاك، لاختصاص دليل التعدد بإصابة البول مثلاً، و لا يشمل الماء المختلط به، بل يتعين الرجوع فيه للإطلاق المفروض القاضى بالاكتفاء بالمرّة.

و أما بناء على عدم ثبوت ذلك - و أن اللازم فى غير المنصوص فيه المرّة هو التعدد لاستصحاب النجاسة - فاللازم البناء على ذلك فى الغسالة أيضاً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٦

...

و دعوى: أن المغسول الذى يجب فيه التعدد تضعف نجاسته بعد كل غسلة، و لذا يكفى فيه من العدد ما لا يكفى فيه قبل ذلك، فيكون حكم غسالته كذلك، لأن نجاستها مسببة عنه فلا يزيد حكمها عليه.

لا ترجع إلى محصل ظاهر، ليخرج به عن مقتضى الاستصحاب، لعدم القطع بتخفيف النجاسة بعد كل غسلة، بل يمكن زوالها دفعه بعد الأخيرة. مع عدم وضوح كون المعيار فى التعدد على شدة النجاسة، بل لعله أمر آخر تعبدى، فلا يخرج ذلك عن الأولوية الظنية.

و منه يظهر لزوم التعدد فى غسالة ما ورد النص بعدم الحاجة فيه للتعدد، و إن لم يظهر منهم وجود قائل بذلك.

و لعله للأولوية المشار إليها، التى تقدم عدم الركون إليها، و لذا لم يتعدوا من الدم المعفو عنه فى الصلاة إلى المتنجس به. فتأمل.

نعم، مقتضى إطلاق خبر العيص اللفظى أو المقامى، الاكتفاء بالمرّة فى الغسالة مطلقاً و لو من الغسلة الأولى.

لكن الإشكال في سنده مانع من الاعتماد عليه.

و مما ذكرنا يظهر حال غير الغسالة مما يلقى المحل النجس و يتنجس به.
فلاحظ.

الخامس: الظاهر أنه لو قيل بطهارة ماء الغسالة، فلا مجال لرفع الحدث و لا الخبث به، كما صرح به في الجواهر.
أما عدم رفع الحدث به فالظاهر أنه المعروف بينهم، بل في مفتاح الكرامة: أن القول برفع الحدث به نادر لم نعرف قائلًا به. و في
المعتبر و عن المنتهى دعوى الإجماع على عدم رفعه به.
و يقتضيه خبر عبد الله بن سنان المتقدم في الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر.
مضافا إلى ما دل على عدم جواز الغسل و الوضوء بالماء الذي يدخل الرجل
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٧
حتى في الغسلة الثانية (١)،

يده فيه و هي قدرة غير طاهرة، بناء على عدم اعتبار ورود الماء على المتنجنس في مطهرته، كما تقدم في أدلة القول بالنجاسة، فإن
النصوص المذكورة لو كانت قاصرة عن إثبات نجاسة الماء المذكور، فلا قصور في ظهورها في عدم صحة الوضوء و الغسل به.
و أما عدم رفع الخبث به، فقد يظهر من الجواهر الإجماع عليه، كعدم رفع الحدث، حيث قال: «قد يقال: إن القول برفع الخبث به دون
الحدث خرق للإجماع المركب»، و يؤيده ما في محكي المبسوط، حيث قال: «و لا يجوز إزالة النجاسة إلا بما يرفع به الحدث».
لكن، قال في مفتاح الكرامة: «و أما بالنسبة إلى الخبث فغير مسلم، بل الظاهر من كل من قال: إنه طاهر، أنه مزيل للخبث، كما يأتي في
ماء الاستنجاء»، و هو مقتضى عموم مطهريّة الماء الطاهر، و الخروج عنه في رفع الحدث لا يقتضى الخروج عنه في رفع الخبث.
و ما تقدم من المبسوط غير ظاهر، و لذا تقدم رفع الخبث بالمستعمل في رفع الحدث الأكبر و إن لم يرفع الحدث.
نعم، يلزم الخروج عن العموم المذكور في الخبث أيضا بما تقدم في موثق عمار، الوارد في غسل الإناء من لزوم غسله في كل غسلة
بماء آخر غير ما غسل به في الغسلة السابقة.
و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من وروده على النحو المتعارف من عدم جمع الغسالة ثم استعمالها، خلاف ظاهر التقييد فيه، كما
لا يخفى.

لكنه مختص بالغسلتين الأوليين، فالحاق الغسلة الأخيرة بهما موقوف على فهم عدم الخصوصية، أو على الإجماع على عدم الفصل.
و هو مشكل، بل لا مجال له بناء على اختصاص الطهارة بالغسلة الأخيرة.
(١) خلافا لما تقدم من الخلاف، و عن المبسوط من التفصيل في غسالة
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٨
عدا ماء الاستنجاء، و سيأتي حكمه (١).

الثوب بين الغسلة الأولى و الثانية، و تقدم احتمال رجوعه إلى أحد تفصيلين - التفصيل بين الغسلة المزيلّة للعين و غيرها، و التفصيل
بين الغسلة التي يتعقبها طهارة المحل و غيرها.
(١) في المسألة العاشرة من مبحث أحكام الخلوة.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٠٩

[الفصل الرابع في الماء المشكوك]

الفصل الرابع إذا علم إجمالا (١) بنجاسة أحد الإنائين و طهارة الآخر لم يجز

(١) لما كان الكلام في العلم الإجمالي متفرعا على الكلام في مقتضى الشك في النجاسة من حيث هو، كان المناسب الكلام في ذلك هنا، لعدم تعرض سيدنا المصنف قدس سره له و لمناسبته للمقام.

فاعلم أن الأصل الطهارة في كل ما شك في نجاسته، سواء كانت الشبهة موضوعية أم حكمية، كما صرح به في الجملة في المعبر وغيره، بل يظهر منهم المفروغية عنه، كما يشهد به سيرتهم في الفقه، حيث اهتموا بالكلام في طرق ثبوت النجاسة في الشبهة الموضوعية، و بالاستدلال عليها في الشبهة الحكمية.

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك، و إلى ارتكازيات المتشعبة في المقامين - ما رواه عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «كل شيء نظيف حتى تعلم أنه قدر، فإذا علمت فقد قدر، و ما لم تعلم فليس عليك» (١).

و الظاهر تمامية سنده لرواية الشيخ له في التهذيب (٢) بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن يحيى، عن أحمد بن الحسن بن فضال، عن عمرو بن سعيد، عن مصدق بن صدقة، عن عمار، و طريقه إلى محمد بن أحمد بن يحيى صحيح، و محمد نفسه من الأجلاء، و أحمد بن الحسن و من بعده ثقات، و إن كان بعضهم أو كلهم فطحية.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٢) ج: ١ ص: ٢٨٤ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٠

...

و أما أحمد بن يحيى، فالظاهر أنه الأودى الثقة دون غيره، لعدم تناسب الطبقة، و إن كان بعضهم ثقة أيضا.

و أما احتمال زيادته في السند بقرينة رواية بعض فقرات الحديث في الكافي و الاستبصار بسند خال عنه، بل يظهر من موضعين من التهذيب (١) رواية نفس الحديث خال عن الوسطة المذكورة، و لا سيما مع عدم معهودية توسطه بين محمد بن أحمد و أحمد بن الحسن في غير هذا الموضع، و لعله لذا أسقطه في الوسائل، أو لاطلاعه على نسخة من التهذيب خالية عنه.

فهو و إن كان قريبا جدا إلا أن في صلوحه لرفع اليد عن أصالة عدم الخطأ إشكال، و الظاهر أن ما في الوسائل من إسقاطه في هذا الموضع و غيره غفلة لا يبتنى على ما تقدم، لذكره له في باب كيفية تطهير الإناء (٢). فتأمل.

و أشكل منه: تضعيف السند لذكر الحديث في كتاب جامع الأحاديث، مشتملا على نسخة تتضمن إبدال أحمد بن يحيى بمحمد بن يحيى الذي يتعين حمله على المعاذي، بقرينة رواية محمد بن أحمد بن يحيى عنه، حيث لا مجال لإثبات توثيقه بمجرد كونه من رجال كامل الزيارة بعد تصريح الشيخ قدس سره في كتابه بتضعيفه مؤيدا باستثناء القميين له من رجال نوادر الحكم.

لاندفاعه: بأنه لا مجال لرفع اليد عن النسخة المعروفة من التهذيب، التي جرى عليها في الوسائل مع اتصال سنده برواية التهذيب، بمثل هذه النسخة المجهولة الأصل.

و بالجملة: ينبغي عد الحديث موثقا، كما صدر من سيدنا المصنف قدس سره و غيره.

و لا ينبغي التوقف في سنده بعد ذلك، و بعد وضوح انجباره بعمل الأصحاب به في هذا الحكم و غيره من الأحكام التي انفرد بها،

كتطهير الإناء، و التراوح في نزع البثر.

(١) ص: ٢٤٢، و ص: ٢٤٨ طبع النجف الأشرف.

(٢) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١١

...

و ربما يستدل أيضا ببعض النصوص المتضمنة لعدم الاعتناء باحتمال المتنجس، أو التنبيه على احتمال عدمه، مثل ما في خبر حفص أو موثق: «ما أبالي أبول أصابني أو ماء إذا لم أعلم» (١)، و ما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «يغسل ما استبان أنه أصابه، و ينضح ما يشك فيه» (٢)، و ما في صحيح ابن جعفر: «إن كان استبان من أثره شيء فاغسله، و إلا فلا بأس» (٣)، و ما في موثق عمار الوارد فيمن يجد في إنائه فأرة متسلخة: «إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه، ثم يفعل ذلك بعد ما رآها في الإناء، فعليه أن يغسل ثيابه. و إن كان إنما رآها بعد ما فرغ من ذلك و فعله، فلا يمس من ذلك الماء شيئا، و ليس عليه شيء، لأنه لا يعلم متى سقطت فيه. ثم قال: لعله أن يكون إنما سقطت فيه تلك الساعة التي رآها» (٤).

و فيه: أنها ظاهرة في نفى احتمال طروء النجاسة المشكوكه، و هو مقتضى الاستصحاب، و لا إطلاق لها يقتضى نفى احتمال النجاسة في غير مورد الاستصحاب. و مجرد ظهورها في أن منشأ عدم الاعتناء هو الشك لا- يكفي في التعميم بعد اختصاصها بالشك في التنجيس لا النجاسة.

□

نعم، يدل على قاعدة الطهارة في خصوص الماء حديث حماد المروى بطرق متعددة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الماء كله طاهر حتى تعلم أنه قدر» (٥)، فإن ذيله ظاهر في قاعدة الطهارة الظاهرية.

لكن، تقدم في أدلة طهارة الماء ظهور صدره في عموم طهارة الماء بحسب أصله، فيختص ذيله بالشك في نجاسة الماء الطارئة، سواء كانت بنحو الشبهة الحكمية أم الموضوعية.

بخلاف موثق عمار، فإنه ظاهر في الطهارة الظاهرية بمجرد الشك، و لو مع

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٢

...

احتمال النجاسة بحسب الأصل، و لا يختص باحتمال النجاسة الطارئة، كما يعم إطلاقه صورة الجهل بالحالة السابقة، و يعم الشبهة الحكمية و الموضوعية معا.

و من ثم كان الدليل على عموم القاعدة منحصر به.

هذا، وقد يستشكل - كما يستفاد من كلام بعضهم - في إطلاقه من وجهين.

الأول: أن المتيقن منه إرادة الشك في طروء التنجيس و عروضة، ولا يحرز شموله للشك في نجاسته بالأصل، لأن ذلك هو المتيقن من الغاية فيه، وهي قوله عليه السّلام: «حتى تعلم أنه قدر»، لأن: «قدر» بثلاث الدال فعل، و بثلاثها و تسكينها أيضا اسم وصفى. قال في القاموس: «قدر كفرح و نصر و كرم فهو قدر بالفتح، و ككتف و رجل و جمل»، و قريب منه في لسان العرب. و على الفعلية فهو ظاهر في التجدد، و يراد به التقذر بعد الطهارة، و لا يشمل احتمال قذارة الشيء بالأصل.

وفيه. أولا: أن احتمال الفعلية بعيد جدا. بل المنساق بمقتضى المقابلة في الصدر للتنظيف كونه وصفا مثله، نظير قوله عليه السّلام في موثق مسعدة بن صدقة: «كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه.» «١»، و لو كان فعلا لكان مبنيًا على نحو من العناية المحتاجة إلى تنبيه خاص من الرواة و المحدثين.

و ثانيا: أن الفعل في المقام ليس ظاهرا في التجدد، لأنه فعل القذارة لا التقذر، فيصح أن يقال: طهر المؤمن و قدر الكافر، و طهرت الشاة و قدر الكلب، و نحو ذلك مما يراد به ثبوت الطهارة و القذارة و لو من أول الأمر، لا تجددهما للموضوع بعد العدم. و لا ملزم مع ذلك بحمله على التجدد، و لا سيما مع إطلاق الشيء، فإن الحمل على التجدد موقوف على تقييده بخصوص ما يكون ظاهرا في نفسه، و لا مجال لإبقائه على إطلاقه، لاستلزامه الحكم بطهارة ما يعلم بقذره بحسب الأصل، و حيث كان التقييد المذكور محتاجا إلى عناية بعد استحكام إطلاق الصدر،

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب ما يكتسب به حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٣

...

كان الحمل على التجدد بعيدا في المقام لو فرض صلوح الفعل له في نفسه أو ظهوره فيه بدوا في الجملة. اللهم إلا أن يقال: العدول من التعبير بالاسم مع كونه الأنسب بتركيب الكلام إلى التعبير بالفعل لا بد أن يكون لنكتة، و ليست هي إلا صلوح الفعل لبيان الحدوث و التجدد، فيلزم الحمل على ذلك. لكن، هذا مؤكد لما تقدم من أن ذكر الفعل محتاج إلى عناية خاصة تقتضى التنبيه، فإغفال ذلك معين للحمل على الاسم الذي تقتضيه طبيعته الاستعمال.

و بالجملة: لا مجال للتشكيك في العموم من هذه الجهة، و لا سيما بعد كون العموم المذكور ارتكازيا، فإن المرتكز عرفا و شرعا أن القذارة على خلاف الأصل و هي المحتاجة إلى إثبات، و أن الأصل هو الطهارة، فورود الحديث على طبق الارتكاز المذكور قريب جدا، و هو المنسب من إطلاقه، كما فهمه الأصحاب منه بدوا و بلا كلفة.

الثاني: أنه معارض بظهور بعض نصوص استصحاب الطهارة في عدم الاكتفاء بالشك في الحكم بها، و أنه لا بد معه من فرض الطهارة سابقا، كصحيح عبد الله بن سنان: «سأل أبي أبا عبد الله عليه السّلام و أنا حاضر: انى أعير للذمي ثوبى و أنا أعلم أنه يشرب الخمر و يأكل لحم الخنزير، فيردّه عليّ فاغسله قبل أن أصلى فيه؟ فقال أبو عبد الله عليه السّلام: صل فيه و لا تغسله من أجل ذلك، فإنك أعرتة إياه و هو طاهر، و لم تستيقن أنه نجسه، فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجسه» «١»، و ما في صحيح زرارة من تعليل عدم الإعادة مع الصلاة بالثوب المظنون النجاسة بقوله: «لأنك كنت على يقين من طهارتك، ثم شككت، فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبدا» «٢»، فإن اشتمالهما على تعليل جواز الدخول في الصلاة و عدم وجوب إعادتها، بمجموع الأمرين من الشك و سبق الطهارة أو سبق اليقين بها، ظاهر في عدم كفاية

(١) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٤

...

الشك بنفسه في الحكمين المذكورين الذين هما من آثار إحراز الطهارة، فيدلان على عدم إحراز الطهارة بمجرد الشك، و يعارضان موثق عمار.

و منه يظهر: أنه لا مجال للتخلص عن محذور المعارضة بأن أخذ اليقين السابق في الحكم الاستصحابي لا ينافي عدم أخذه في حكم قاعدة الطهارة، لاختلاف الحكمين سنخا.

لاندفاعه: بأن المعلل في الصحيحين ليس هو الحكم الاستصحابي، بل جواز الدخول في الصلاة و عدم إعادتها، و هما من آثار إحراز الطهارة، المشترك بين قاعدة الطهارة و استصحابها، فظهورهما في عدم إحراز الطهارة بمجرد الشك مناف لقاعدة الطهارة التي هي مفاد الموثق.

و فيه - مع اختصاص الصحيحين بالثوب، فيكفي في رفع التعارض بينهما و بين الموثق تخصيصه بهما - أن الاستصحاب لما كان أقوى إحرازاً من قاعدة الطهارة، لا بتناؤه على وجود مقتضى إحراز الشيء، زائداً على عدم إحراز ما ينافيه، الذي هو مفاد القاعدة، فالمتعين في الجمع بين الصحيحين و الموثق حمل التعليل فيهما باليقين السابق على أن منشأ أقوائته في الإحراز، لا توقف الإحراز عليه، لينافي الموثق، فهو نظير التعليل بالبيئة في موردها، حيث لا ينافي الاستغناء عنها بالأصل من استصحاب و نحوه، و إنما علل بها لأنها أقوى إحرازاً من الأصل.

هذا هو المهم من الكلام في أصل الطهارة، و بقيت بعض الجهات العامة المشتركة بينه و بين سائر الأصول، كنسبته مع الأدلة و الأصول الآخر، لا مجال لإطالة الكلام فيها بعد استقصاء الكلام فيها في مباحث الأصول.

و أما الكلام في طرق ثبوت النجاسة، فهو موكول إلى المسألة الخامسة و العشرين من مبحث الطهارة من الخبث، حيث تعرض له سيدنا المصنف قدس سره هناك.

و لعل الله سبحانه و تعالى يعيننا في بلوغ ذلك الموضع و الكلام فيه تبعاً لما ذكره، إنه ولي التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٥

رفع الخبث بأحدهما و لا رفع الحدث (١).

(١) بلا- إشكال ظاهر، و استفاضت تصريحاتهم به، على اختلاف عباراتهم، و ادعى عليه الإجماع في الخلاف و المعتبر و الجواهر، و عن الغنية و التذكرة و ظاهر السرائر و غيرها.

و العمدة فيه ما تقرر في الأصول من منجزية العلم الإجمالي بالتكليف الفعلي الذي يترتب عليه العمل، بنحو يمنع من المخالفة القطعية و يلزم بالموافقة القطعية، فلا تجرى معه الأصول الترخيضية، لا في تمام الأطراف و لا في بعضها، و حيث كان رفع الحدث و الخبث بالماء نحواً من العمل المقتضى للسعة في مقام امتثال التكليف بما يتوقف على الرفع كان العلم الإجمالي في المقام منجزاً و مانعاً منه و من جريان أصل الطهارة في كلا المائتين.

هذا، و لا- يفرّق في ذلك بين إمكان رفع الحدث و الخبث بكلا- المائتين على تقدير طهارته و امتناع رفعه بأحدهما، كما لو كان

مستعملا في رفع الحدث الأ-كبر، و امتناع رفع كل من الحدث و الخبث به- كالمستعمل في رفع الخبث بناء على طهارته و عدم مطهريته حتى من الخبث.

فإنه لا- مجال فيه لتوهم اختصاص التنجز بحرمة الشرب، للعلم بترتبه على تقدير نجاسة كل من المائين، دون ارتفاع المطهرية من الخبث أو مطلقا، لعدم العلم بترتبه على كل حال بعد احتمال نجاسة المستعمل الذي لا يترتب على نجاسته إلا حرمة شربه.

لما ذكرناه في الأصول من عموم المنجزية لجميع الآثار العملية المترتبة على الأطراف، و إن امتاز بعضها بأثر. نعم، لو فرض عدم الأثر لنجاسة أحد المائين، أو عدم الابتلاء به تعين عدم منجزية العلم الإجمالي في المقام، و جرى أصل الطهارة في الآخر، على ما يذكر مفصلا في الأصول.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٦

...

ثم إن ما ذكرنا إنما يقتضى عدم الاكتفاء باستعمال أحد المائين في رفع الحدث أو الخبث، و لا يمنع من استعمالهما معا بنحو يحرز معه الصلاة بالطهارة، كما لو تطهر من الخبث بأحدهما و صلى، ثم تطهر بالآخر و صلى، أو تطهر من الحدث بأحدهما و صلى، ثم تطهر أعضاءه بالآخر و تطهر به من الحدث و صلى بل مقتضى القاعدة جواز ذلك مع وجود ماء غيرهما و وجوبه مع الانحصار بهما. لكن، قد يمنع عنه في الجملة، كما حكى عن غير واحد، بل ربما نسب إلى قول الأصحاب أو عملهم، و ظاهر المعتبر المنع عنه في صورتى الانحصار و عدمه.

و قد يوجه. تارة: بما في المعتبر من أنه ماء محكوم بالمنع عنه، فيجرى استعماله مجرى النجس، و في المدارك أن هذين المائين قد صار محكوما بنجاستهما شرعا عند الأصحاب.

و اخرى: بعدم الجزم بالامثال في كل من الطهورين و الصلاتين، فتعذر العبادية فيهما معا و إن كان أحدهما واجدا للشرط. و ثالثة: بأن حرمة استعمال الماء النجس في الطهارة يقتضى اجتنابهما معا خروجا عن العلم الإجمالي المذكور، فيبطل الوضوء أو الغسل بهما بكل منهما، لتعذر التقرب به، بل حرمة الصلاة بالنجس و الفاقدة للطهور تمنع من التقرب بكل من الصلاتين. و الكل كما ترى! إذ لا دليل على المنع عنهما، و لا على كونهما بحكم النجس حتى النص الآتى، و غاية ما ثبت لزوم الاحتياط فيهما، فلا وجه للمنع عما لا ينافى الاحتياط المذكور، خصوصا مع انحصار الماء بهما الملزم بذلك.

و الجزم بالنية غير معتبر في العبادة، و لا- سيما مع تعذره، كما في فرض الانحصار، و التنزل للتييم لا وجه له مع فرض وجدان الماء بسببهما.

و حرمة استعمال النجس في العبادة تشريعية لا- ذاتية، كحرمة الصلاة بالنجس و الفاقدة للطهور، فلا حرمة في الإتيان بكل منهما احتياطاً، لاحتمال مشروعيته في نفسه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٧

...

على أن ذلك لا يقتضى المنع مع انحصار الماء بهما، بل التخيير، للتراحم بين الموافقتين القطعيتين، و تقديم جانب الحرمة غير ظاهر، و لا سيما في مثل الصلاة و الطهارة لها المعلومات الأهمية.

إلا- أن يكون موضوع التيمم مطلق تعذر الماء، و لو بلحاظ لزوم المحذور العقلي، فتكون حرمة المخالفة الاحتمالية للتحريم عقلا محققة لموضوع التيمم، و رافعة لموضوع وجوب الطهارة المائية و إن كانت مهمة في نفسها.

نعم، قد يستدل على ذلك بموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن رجل معه إناءان فيهما ماء وقع في أحدهما قدر، لا يدرى أيهما هو، وحضرت الصلاة، وليس يقدر على ماء غيرهما؟ قال: يهريقهما جميعا و يتيمم» (١)، ونحوه موثق سماعة (٢) المعمول بهما عند الأصحاب، كما في المعتبر، والمقبولان عندهم، كما عن محكي المنتهى.

وقال شيخنا الأعظم قدس سره: «لا إشكال في وجوب التيمم مع انحصار الماء في المشتبهين، لأجل النص والإجماع المتقدمين». لكن، الخروج بهما عن القاعدة المقتضية لجواز الجمع بينهما بالوجه المذكور ونحوه. لا يخلو عن إشكال، لقرب ورودهما للترخيص في التيمم، لدفع توهم عدم مشروعيته، بسبب القدرة على الماء الطاهر واقعا تسهيلا على المكلف، لما في الجمع بالوجه المذكور من الحرج النوعي، ومن الابتلاء بالنجاسة ظاهرا أو احتمالا على ما يأتي الكلام فيه، وإلا فيصعب جدا البناء على عدم مشروعية الطهارة بما هو الطاهر منهما بمجرد الاشتباه، بحيث لو توضحا بأحدهما برجاء كونه الطاهر لكان وضوءه باطلا واقعا وإن صادف الواقع، كما نبه لذلك سيدنا المصنف قدس سره.

فالمتيقن منهما عدم وجوب الجمع بالوجه المذكور، لا عدم مشروعيته. وهو المتيقن من الإجماع أيضا، لما يظهر من الخلاف من أن الإجماع

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٨

...

المذكور في قبال أقوال العامة، التي هي بين ملزم بالصلاة بعد كل من الوضوئين مع غسل الأعضاء بالثاني وعدمه، وملزم بالتحري و اختيار مظنون الطهارة.

ولو فرض انعقاد الإجماع على عدم جواز الجمع بالوجه المذكور أشكل الاعتماد عليه، بعد قرب استناده للنص أو الوجوه الأخر التي عرفت الكلام فيها.

هذا، وقد يظهر من شيخنا الأستاذ قدس سره تنزيل الموثقين على صورة تعذر الوجه المذكور، لقلّة الماء، أو لزوم الحرج منه، وأنه مع عدمهما يجب الوجه المذكور مع انحصار الماء عملا بالقاعدة المذكورة، وسبقه لذلك في الجملة الفقيه الهمداني قدس سره.

لكنه خروج عن إطلاق النص الذي يلزم تخصيص القاعدة به، وتنزيله على الحرج النوعي لا الشخصي.

غاية الأمر أنه يحمل على الترخيص في التيمم دون الإلزام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

بقي في المقام أمور.

الأول: أن الوجه المذكور وإن أحرز معه الصلاة مع الطهارة إجمالا، إلا أن المكلف يتلى معه باحتمال نجاسة أعضائه، لاحتمال كون النجس هو المستعمل ثانيا.

وقد وقع الكلام في مطابقة الاحتمال المذكور للأصل وعدمها.

ولا يخفى أنه بلحاظ حال ما بعد كل من الاستعمالين يكون المقام من تعاقب الحالتين المتضادتين مع الجهل بالتاريخ فيهما، والتحقيق فيه جريان الاستصحابين ذاتا و سقوطهما بالمعارضة.

ومن هنا فقد يوجه بوجهين آخرين.

أولهما: أنه حين ملاقة الماء الثاني للبدن قبل انفصاله و صدق عنوان الغسل المطهر يعلم بنجاسة البدن، و حيث كانت معلومة التاريخ

أمكن استصحابها.

إن قلت: الاستصحاب المذكور معارض باستصحاب طهارة البدن المجهولة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤١٩

...

التاريخ المعلوم الحصول، إما بعد استعمال الأول أو بعد الاستعمال الثاني الذي تقدم آنفا أنه يجري ذاتا، فإنه كما يعارض استصحاب النجاسة المجهولة التاريخ- على ما تقدم- يعارض استصحاب النجاسة المعلوم التاريخ المدعى هنا، ولا وجه لفرض المعارضة أولا بين مجهولي التاريخ و تساقطهما، ثم الرجوع لاستصحاب النجاسة المعلوم التاريخ وحده، بعد عدم تأخره رتبة عنهما.

قلت: استصحاب مجهول التاريخ في أحد الضدين إنما يجري ذاتا مع الجهل بتاريخ الضد الآخر، فيتساقطان بالمعارضة، وأما مع العلم بتاريخ الضد فلا يجري ذاتا، كي يصلح للمعارضة.

وما سبق من فرض التعارض بين مجهولي التاريخ في المقام بعد فرض جريانها ذاتا مبني على إغفال النجاسة المعلوم التاريخ المشار إليها هنا.

و تمام الكلام في ذلك في الأصول.

ثانيهما: أنه في حال غسل الأعضاء بالماء الثاني حيث يكون الغسل تدريجيا يعلم المكلف بنجاسة بعض أعضائه إجمالا، فتستصحب. و استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره: بأنه يتوقف على كون المانعة من آثار الكلى، ليجري استصحابه، أما لو كانت من آثار الفرد كان من استصحاب الفرد المردد، الذي هو محل الإشكال.

و يندفع: بأن المانعة و إن كانت من آثار الفرد ظاهرا- كالتنجيس- إلا أن الظاهر اختصاص المانع من استصحاب الفرد المردد بما إذا كان بعض أطراف التريد معلوما بالتفصيل، حيث يمتنع تنجيز الاستصحاب للحكم فيه، بخلاف المقام، حيث كانت جميع الأطراف مشكوكه قابلة لتنجيز الحكم الاستصحابي بالإضافة إليها، فإنه لا مانع من استصحاب المعلوم بالإجمال و تنجيزه على ما هو عليه من التريد المقتضى للاحتياط في تمام الأطراف. فالمقام نظير ما لو علم إجمالا بنجاسة إحدى اليدين، ثم غمسا معا في كثر مردد بين الماء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢٠

...

المطلق و المضاف.

و منه يظهر: أنه لو فرض ملاقة جسم واحد لكلا العضوين برطوبة لزم البناء على نجاسته، لملاقاته لمستصحب النجاسة، و إن كان مرددا بين العضوين. كما أنه على الوجه الأول يتعين البناء على نجاسة الملاقى لأحد العضوين.

نعم، بناء على معارضة الاستصحاب في معلوم التاريخ بالاستصحاب في مجهول التاريخ، يكون استصحاب النجاسة بالوجهين المذكورين معارضا باستصحاب الطهارة، للعلم بأن ما هو النجس من العضوين حين الشروع في التطهير قد طرأته الطهارة إما قبل الشروع فيه أو بعد الفراغ منه.

و من ثم لم يتمسك بعض مشايخنا بالاستصحاب في المقام، و إنما ادعى تنجز احتمال النجاسة بمقتضى العلم الإجمالي، حيث يجب إحراز الفراغ عنه بتطهير تمام الأعضاء، و هو غير محرز بإكمال غسلها بالماء الثاني، لاحتمال نجاسته. فتأمل جيدا.

و لازم ذلك عدم الحكم بنجاسة الملاقى لهما معا، فضلا عن الملاقى لأحدهما، لعدم إحراز نجاسة الملاقى لا وجدانا، ولا بالأصل، وجوب الاحتياط فيهما من جهة العلم الإجمالي لا يستلزمه. لكن أشرنا إلى عدم تمامية المبنى المذكور. ومما ذكرنا ظهر عدم جواز سلوك الطريق المذكور لمن يعلم من نفسه الابتلاء بتكليف يعتبر في امثاله طهارة الأعضاء، ولا يتيسر له تطهيرها حينه، لما في سلوك هذا الطريق من التعجيز عن امتثال التكليف المفروض، وهو قبيح موجب لاستحقاق العقاب. كما ظهر بذلك أنه لا يجوز الاكتفاء بصلاة واحدة بعد الوضوء أو الغسل من الإنائين بالوجه المتقدم، لأن الطهارة الحديثة وإن أحرزت بذلك، إلا أن إحراز النجاسة بالأصل مانع من الاكتفاء بالصلاة المذكورة، خلافا لما قد يظهر من السيد الطباطبائي قدس سره في العروة الوثقى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢١

...

نعم، لو أقدم المكلف على ذلك، و تعذر عليه تطهير بدنه صحت صلاته و ما بعد ذلك، وإن كان مفراطا في ترك الصلاة بين الاستعمالين، لسقوط مانعية النجاسة عند الاضطرار وإن كان بسوء الاختيار. الثاني: الظاهر عدم وجوب إهراق الإنائين مع إرادة التيمم للانحصار بهما - فضلا عن صورة عدم الانحصار - كما في المعتبر، و القواعد، و جامع المقاصد، و المسالك، و عن السرائر و الذكرى و غيرها، و عن الدلائل: أنه مذهب أكثر المتأخرين. خلافا لما في الفقيه من وجوب الإهراق، و هو المحكى عن النهاية، و ظاهر الصدوق الأول. و قد يستدل عليه بالموثقين المتقدمين. لكن، تقدم عدم ظهورهما في الوجوب، لقرب ورودهما لدفع توهم الحظر، حيث قد يتوهم كون الإهراق تعجيزا معاقبا عليه. مضافا إلى قرب كون الأمر بالإراقة فيهما كناية عن عدم صلوح الماء للانتفاع المعتد به، و لذا ورد لبيان انفعال الماء في كثير من الموارد من دون أن يحمل فيها على الوجوب. و دعوى: أن الإراقة مقدمة لمشروعية التيمم، لتوقفها على عدم الماء الطاهر المفروض العلم بوجوده في أحد الإنائين. مدفوعة: بأن وجود الماء المذكور إن اقتضى وجوب الطهارة المائية و عدم مشروعية التيمم، لم يجز الإهراق، لأن فيه تعجيزا عن الواجب.

و أشكل من ذلك ما في المقنعة، و عن علم الهدى من وجوب الإهراق مع وجود الماء الآخر، لقصور النص و الوجه المذكور عنه. و من ثم لا يبعد حمل كلامهما على الكناية عن عدم الانتفاع، كما تقدم في الموثقين. كما لا يبعد حمل كلام غيرهما على ذلك، أو على المحافظة على عبارة النص، كما هو ديدنهم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢٢

...

الثالث: الظاهر اختصاص الموثقين بالماء القليل، لقرب انصراف الإنائين عن الكر، و لا سيما بملاحظة ظهورهما في فرض انفعال أحدهما بوقوع القدر فيه، الذي لا يتأتى في الكر، بل لا يكون نجسا إلا بالتغير أو بتجمعه من الماء النجس. لكن لا بد من إلغاء خصوصية موردتهما و تعميمهما للكر، بعد اشتراكه مع القليل في الجهات الارتكازية المناسبة للتوقف عن المائين من لزوم العسر النوعي و الابتلاء بالنجاسة الظاهرية، لجريان الوجه الثاني لاستصحاب النجاسة فيه، بل لا يبعد جريان الوجه الأول، فإن التطهير بالكر و إن لم يحتج إلى انفصال ماء الغسالة و التعدد على قول، إلا أنه موقوف على استيلاء الماء على الموضع النجس، و الظاهر أنه متأخر عن الملاقاة المقتضية للنجاسة و لو بزمان قليل جدا، فيعلم بنجاسة الجسم في ذلك الزمان تفصيلا و يجري بلحاظه

الاستصحاب. فتأمل.

و منه يظهر الوجه في إلغاء خصوصية الإناء و العدد، و نحوهما مما هو ملغى ارتكازا.

الرابع: إذا لم ينحصر الماء في المشتبهين، فحيث لا- إشكال في وجوب الطهارة المائية، فالظاهر جواز الجمع بين المائتين بالوجه المتقدم، عملا- بالقاعدة حتى لو لم نقل بجواز ذلك مع الانحصار، لأجل الموثقين المتقدمين، لاختصاصهما بصورة الانحصار، و لا مجال لإلغاء خصوصية موردتهما.

و دعوى: أولوية الصورة المذكورة في البطلان.

ممنوعة، إذ بعد كون ذلك على خلاف القاعدة فمن الممكن كون تشريع التيمم في موردتهما بنحو العزيمة، و يكون ذلك هو المانع من استعمالهما، و لا دليل على مانعية الاشتباه من الامتثال بالوجه المذكور، مع الانحصار ليثبت مع عدمه بالأولوية. فلاحظ.

الخامس: لما كان الموثقان مختصين بالطهارة الحديثة، فاللزام في الطهارة الخبيثة الرجوع للقاعدة المقتضية للاحتياط بالتطهير بكل منهما و الصلاة بعد كل تطهير، بعد ما أشرنا إليه غير مرة من عدم المحذور في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٣

...

الامتثال بالتكرار.

و محذور النجاسة الظاهرية المستصحية بعد استعمال المائتين بالإضافة إلى الصلوات اللاحقة لو فرض تعذر التطهير، غير مهم بعد استلزام تركهما للقطع بالنجاسة.

إلا أن يفرض توقف التطهير بالوجه المذكور على إصابة مقدار معتد به من الموضع الطاهر، فيقع التراحم بين وجوب إحراز الطهارة في الصلاة الحاضرة و وجوب تقليل النجاسة في الصلاة اللاحقة.

و كذا لو فرض عدم إحراز النجاسة قبل الاستعمالين، بل تنجز احتمالها بعلم إجمالي و نحوه، حيث يقع التراحم حينئذ بين الموافقة القطعية في الصلاة الفعلية و الموافقة الاحتمالية في الصلوات اللاحقة، و اللازم حينئذ الترجيح بالأهمية أو التخيير، على تفصيل و كلام يذكر في مباحث التراحم.

كما أنه لو فرض لزوم العسر من الجمع بالوجه المذكور تعين الاقتصار على الموافقة الاحتمالية، بناء على ما هو التحقيق من تبعض الاحتياط في مثل ذلك لا سقوطه رأسا.

السادس: ما تقدم من الكلام لا يختص بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من فرض العلم الإجمالي بنجاسة أحد الإنائين و طهارة الآخر، بل يكفي في ذلك احتمال طهارة الآخر إذا لم يكونا مستصحي النجاسة، فإن أصالة الطهارة و استصحابها في غير متيقن النجاسة إجمالا يقتضى الاجتزاء به، فيكتفى بتحصيله بالجمع بينهما بالوجه المتقدم، بل قد يجب على ما سبق.

السابع: لما كان الاجتناب عن الإنائين في المقام عقليا من جهة العلم الإجمالي تعين توقفه على ما يعتبر في منجزية العلم الإجمالي من الابتلاء و ترتب الأثر العملي على تمام الأطراف و غير ذلك، كما يجرى فيه ما يجرى فيه من عروض موانع التنجيز على بعض الأطراف و الانحلال و غير ذلك مما فصل الكلام فيه في الأصول، و لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٤

و كذا لا يحكم بنجاسة الملاقى لأحدهما (١)،

(١) بل يحكم بطهارته، كما هو ظاهر المدارك- حاكيا عن المحقق الثاني في حاشية الشرائع- القطع به، و عن الشهيد الثاني في

روض الجنان الميل إليه، و مال إليه الوحيد في حاشيتها، و قوّاه في الجواهر ناسبا له للمشهور بين الأصحاب، و نسبة في الحقائق إلى تصريح جملة من المتأخرين و متأخريهم.

عملا منهم باستصحاب الطهارة في الملاقى، كما صرح به في المدارك.

بل لا- يبعد جريان استصحاب الطهارة في الملاقى نفسه لإثبات طهارة الملاقى، فيغنى عن استصحاب طهارة الملاقى، لأنه سببى بالإضافة إليه.

و عدم جريان الاستصحاب المذكور لإثبات جواز ارتكاب الملاقى نفسه من جهة العلم الإجمالى، لا ينافى جريانه لإثبات طهارة الملاقى، لتحقيق موضوع الأصل فيه ذاتا، فيقتصر في عدم ترتب الأثر عليه على مورد المانع، و هو العلم الإجمالى، الذى لا يصلح لتنجيز احتمال التكليف في الملاقى، كما سيأتى.

و التفكير في الآثار غير عزيز، و لا سيما بناء على ما هو المختار في وجه عدم العمل بالأصل الترخيصى في الأطراف، من أن العلم الإجمالى لا يقتضى خروج الطرف عن دليل الأصل تخصيصا، بل اجتماع الحثيتين فيه و تراحمهما المقتضى للعمل على طبق الحثية الاقتضائية، و هى حثية التنجز المسببة عن العلم الإجمالى، إذ بناء على ذلك لا مجال للمنع من العمل بحثية الأصل في الملاقى بعد فرض عدم تحقق الحثية المزاحمة فيه. فتأمل جيدا.

هذا، و عن العلامة قدّس سرّه في المنتهى وجوب الاجتناب عن الملاقى حتى يطهر، و وافقه في الحقائق. و استدل له العلامة في محكى المنتهى بأن المشتبه بحكم النجس.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ١، ص: ٢٢٤

و فيه: أنه لا وجه للتنزيل المذكور، كما ذكره غير واحد. و وجوب الاجتناب عنه عقلا خروجا عن العلم الإجمالى لا يقتضيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٢٥

...

و مثله ما فى الحقائق من أنه و إن لم يكن بحكم النجس من تمام الجهات- و لذا تصح الصلاة فى الثوبين المشتبهين مع التكرار- إلا أنه بحكمه فى حكم الملاقى، قال: «للمشتبه فى هذه المسألة و أمثالها حالة متوسطة، فمن بعض الجهات- كالأكل و الشرب و الملاقاة برطوبة- حكمه حكم النجس، و من بعض الجهات- كالصلاة فى الثوبين المشتبهين باعتبار تكرارها فيهما- له حالة ثالثة».

لاندفاعه: بعدم الوجه فى التنزيل المذكور لو أريد منه الواقعى، و إن أريد منه الظاهرى الراجع إلى لزوم الاجتناب احتياطا فلا وجه لتعميمه للملاقاة، بعد كون منشأ الاجتناب عن المشتبه هو تنجز احتمال التكليف المترتب على نجاسته بسبب العلم الإجمالى، فإن ذلك يختص بالتكليف الفعلى المترتب على النجس، دون مثل وجوب الاجتناب عن الملاقى، الذى هو تكليف تعليقى موقوف على تحقق الملاقاة، فمع فرض عدم تحققها حين العلم الإجمالى لا مجال لتنجزه به، و بعد تحققها و إن احتمل فعليه التكليف المذكور، إلا أنه لا يتنجز بالعلم الإجمالى الحاصل حين الاشتباه، لخروجه عن أطرافه، فلا مانع من الرجوع فيه للأصل الترخيصى من استصحاب أو غيره.

و نحوه ما عن الأسترابادى فى الفوائد المدنية فى مشكوك الكريه من أن الملاقى بحكم الملاقى فى الطهارة و النجاسة و التوقف.

لعدم الدليل على عموم التبعية المذكورة، و مجرد ثبوتها فى الطهارة لعدم المقتضى للنجاسة، و فى النجاسة لدليل الانفعال، لا يقتضى ثبوتها فى التوقف، و لا سيما إذا كان عقليا، كما فى المقام.

إلا أن يشتركا في منشأ التوقف، كما لو شك في نجاسة الملاقى من باب الشبهة الحكمية قبل الفحص، وقد عرفت أن منشأ التوقف في المقام مختص بالملاقى، لأنه الطرف للعلم الإجمالى دون الملاقى.
 إن قلت: الملاقى وإن خرج عن العلم الإجمالى فى الملاقى و صاحبه، إلا أنه
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢٦
 إلا إذا كانت الحالة السابقة فيهما النجاسة (١).

طرف لعل إجمالى آخر، للعلم الإجمالى أيضا بنجاسة الملاقى و صاحب الملاقى، فيجب الاحتياط فيه.
 قلت: لا مجال لمنجزية العلم الإجمالى المذكور إذا كانت الملاقاة بعد نجاسة أحد الطرفين، لمانعية العلم الإجمالى الأول من منجزيته بعد كونه أسبق منه معلوما.
 إلا- أن يفرض ابتلاء الملاقى بما يمنع من منجزية العلم الإجمالى الأول- كالخروج عن الابتلاء- فيتعين منجزية العلم المذكور، و وجوب الاجتناب عن الملاقى.
 كما أنه لو كانت الملاقاة حين نجاسة أحد الطرفين، فالمتعين منجزية العلمين معا و وجوب الاجتناب عن الملاقى أيضا، لعدم المرجح لأحدهما و لا يبعد خروجه عن مفروض كلام الأصحاب.
 نعم، لما كان اجتناب الملاقى فى هاتين الصورتين من جهة العلم الإجمالى القائم به و بصاحب الملاقى، اعتبر فيه ما يعتبر فى منجزية العلم الإجمالى من الابتلاء بتمام الأطراف و غيره مما يذكر فى مباحث العلم الإجمالى. و تمام الكلام فى هذه المسألة فى الأصول، إذ لا مجال لاستقصائه هنا بعد تشعبه بسبب اختلاف المباني و كثرة الصور. و الله سبحانه و تعالى ولى العصمة و السداد.
 (١) أما لو لم يعلم بطهارة أحدهما، بل بنجاسة أحدهما لا غير، فظاهر لعموم دليل الاستصحاب. بلا إشكال.
 و أما مع العلم بطهارة أحدهما فلأن العلم المذكور لا أثر له فى مقام العمل بعد فرض اقترانه- بالعلم الإجمالى- بالنجاسة المقتضى للاحتياط بالاجتناب عنهما معا، فلا يصلح للمنع من جريان استصحاب النجاسة فى الملاقى، بنحو يترتب عليه نجاسة ملاقية، بناء على ما هو التحقيق من تحقق موضوع الأصول فى أطراف العلم الإجمالى و شمول أدلتها له ذاتا.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢٧
 و إذا اشبه المطلق بالمضاف (١).

نعم، لا- مجال لجريان الاستصحاب فيهما معا بلحاظ ترتب الأثر فيهما أو فى ملاقيهما، لو كان لكل منهما ملاق بعد ثبوت قيام العلم الإجمالى المنجز، إذ لو أريد بالاستصحاب محض لزوم الاجتناب، فهو يترتب عقلا بسبب العلم بحرمة أحدهما، فيلغو جعل الأصل بلحاظه، و إن أريد به إحراز النجاسة و التكليف فيهما معا، بحيث يكون اجتناب كل منهما بملاك الإطاعة لتكليفه المحرز بالاستصحاب، لا- لمحض الاحتياط فى التكليف الواحد المعلوم بالإجمال بحيث يكون ارتكابهما معا معصيتين، و اجتنابهما طاعتين، فهو مناف للعلم الإجمالى بإباحة أحدهما الراجع إلى عدم العقاب إلا على واحد منهما.
 و بالجملة: لا بد فى جريان الأصل من ترتب أثر لا يترتب على العلم الإجمالى، و لا ينفيه، على ما فصل الكلام فيه فى الأصول بما لا مجال لاستقصائه هنا.
 و مما ذكرنا يظهر جريان استصحاب النجاسة فى الملاقى، و إثبات نجاسة الملاقى له، حتى لو لم يعلم ببقاء أحدهما على النجاسة، لاحتمال تطهيرهما معا.
 لكن، لا- يجرى الاستصحاب فيهما معا لإثبات نجاستهما أو نجاسة ملاقيهما لو كان لكل منهما ملاق، لما سبق من منافاتهما للعلم

بالطهارة، بل يجرى حينئذ استصحاب نجاسة أحدهما إجمالاً لا غير، فيكونان كما لو علم إجمالاً بنجاسة أحدهما. فلاحظ.

(١) حيث لم يتعرض سيدنا المصنف قدس سره لحكم الشك في إطلاق الماء مع قطع النظر عن العلم الإجمالي، فالمناسب التعرض لذلك هنا قبل الكلام في مقتضى العلم الإجمالي.

فنقول: الكلام. تارة: مع العلم بالحالة السابقة من الإطلاق أو الإضافة.

و أخرى: بدونه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢٨

...

أما في الأول: فالذي ذكره غير واحد الرجوع لاستصحاب الحالة السابقة عملاً بإطلاق دليل الاستصحاب.

نعم، تبه سيدنا المصنف قدس سره وغيره، إلى اختصاص ذلك بما إذا كان الشك للشبهة الموضوعية، دون الشبهة المفهومية، لعدم جريان استصحاب المفهوم المردد على التحقيق.

كما لا ينبغي الإشكال في عدم جريانه مع تعدد الموضوع، بأن استند احتمال تبدل حال الماء إلى إضافة ما لا يستهلك فيه عرفاً، فلا يصح نسبة الحال السابق من الإطلاق أو الإضافة للماء المشكوك، كي يتحد موضوع اليقين والشك، والكلام في جريان الاستصحاب لا بد أن يكون في فرض وحدة الموضوع.

و مع ذلك لا- يخلو جريان الاستصحاب عن إشكال، لأن مفاده إثبات المائنة للموجود الخارجى أو سلبها عنه بمفاد كان و ليس الناقصتين، الراجع إلى مفاد النسبة التركيبية، و هو موقوف على أخذ ذلك في موضوع الأثر، بأن تؤخذ المائنة بحسب الأدلة شرطاً في موضوع الأحكام- من الطهورية و غيرها- زائداً على ذاته، كالطهارة، بأن يكون الموضوع مركباً، قد أحرز بعضه بالوجدان و بعضه بالأصل، فالوضوء بشيء محرز بالوجدان، و كون ذلك الشيء ماء محرز بالأصل.

لكنه خلاف ظاهر الأدلة المذكورة جداً، لظهورها في أخذ عنوان الماء في موضوع الأحكام بما هو عنوان وجداني بسيط من دون أن ينحل إلى ذات و خصوصية، بينهما نحو نسبة حملية، لاختصاص ذلك بالعناوين الاشتقاقية و ما ألحق بها من العناوين التركيبية عرفاً، كالزوج و العالم، دون العناوين الجامدة كالماء و الأرض و الحجر، مما لا يدرك العرف انحلاله، و إن كان منحللاً حقيقة، لإمكان التبدل فيه مع حفظ الذات.

و أخذ الفقهاء قيد الإطلاق زائداً على الماء إنما هو للتوضيح و التمييز بينه و بين المضاف في مقام التقسيم إليهما، لا لأخذه شرعاً، بل هو وصف تأكيدى لا يزيد على اعتبار المائنة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٢٩

...

و بالجملة: المائنة المقومة للإطلاق المقابل للإضافة و إن لم تكن مقومة للذات حقيقة- كالمائنة المقومة للعنصر التى تعم المضاف، بل مثل البول و الريق مما لا- يطلق عليه الماء حتى مع الإضافة- بل هى أمر زائد عليها منفك عنها، إلا أن العرف يغفل عن التحليل المذكور، و يرى الماء عنواناً بسيطاً لا تركيب فيه، فأخذه في موضوع المطهريه شرعاً ظاهر فى الجرى على المفهوم العرفى و عدم لحاظ التحليل فيه، فيشكل استصحاب مائته أو عدمها بمفاد كان و ليس الناقصتين، لعدم كونها بالوجه المذكور دخيلة فى موضوع الأثر، ليكون إحرازها بالأصل بضميمة إحراز بقية الموضوع بالوجدان متمماً لموضوع الأثر.

و بعبارة أخرى: موضوع الحكم هو الوضوء بالماء مثلاً، و هو غير محرز بنفسه، لا بالوجدان، و لا بالأصل، فلا بد فى إحرازه من فرض

تركبه و انحلاله إلى أجزاء يحرز بعضها بالوجدان، و بعضها بالأصل، و ليس المحرز بالوجدان في المقام إلا الوضوء بما في الإناء المردد بين المطلق و المضاف، فإن فرض انحلال موضوع الحكم إلى الوضوء بشيء هو ماء كان استصحاب المائئة لما في الإناء محرزاً لبقية أجزاء الحكم و متمماً لموضوعه، و إلا- كان إحراز موضوع الحكم به مبنياً على الأصل المثبت، و حيث كان التحليل خلاف الظاهر امتنع الرجوع للأصل. و عليه يتعين الرجوع للأصول الأخر التي يأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى.

فتأمل جيداً.

و أما في الثاني: - و هو عدم العلم بالحالة السابقة- فربما يتمسك باستصحاب عدم كون المائع المردد ماء من باب استصحاب عدم الأزلي، غير المعارض باستصحاب عدم كونه مضافاً، لعدم الأثر له في نفسه بعد عدم كون الإضافة مانعةً شرعاً من أحكام الماء المطلق من الطهورية و غيرها، بل عدم ترتبها معها لعدم الموضوع و هو الماء.

و دعوى: أن مائئة الماء من شؤون ذاته غير المنفكة عنه حتى أزالاً، لا من لواحق وجوده ليتمكن نفيها عنه بلحاظ عدم الأزلي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٠

...

مدفوعة: بأن ما هو من شؤون الذات هو المائئة المقومة للعنصر، التي تعم المطلق و المضاف و غيرهما، لا المائئة التي هي موضوع الأحكام المقابلة للإضافة و المصححة لإطلاق الماء، فإنها من لواحق الوجود الزائدة على الذات، كالإضافة، و لذا يمكن تبادلها على الماء الواحد مع حفظ ذاته- كما أشرنا إليه آنفاً- فيصح استصحاب عدمها أزالاً.

لكن، الاستصحاب المذكور- مع عدم جريانه في الشبهة المفهومية، و لا مع تعاقب الحالتين- مبنى على فرض انحلال موضوع الأحكام و تركبه بنحو يطابق مفاد الاستصحاب، و قد عرفت الإشكال في ذلك.

هذا، و حيث لا- أصل يحرز الإطلاق أو الإضافة بمجرد الشك، كما كان الأصل الطهارة مع الشك فيها، تعين مع عدم جريان الاستصحاب الرجوع للأصل الجارى في أحكام الماء المطلق، التي يمتاز بها عن المضاف.

و ليس له إلا أحكام ثلاثة.

الأول: المطهريّة من الحدث و الخبث. و قد يدعى الرجوع فيها إلى استصحاب الطهورية أو عدمها مع العلم بسبق أحدهما في الماء المشكوك، سواء كان الشك في إطلاق الماء للشبهة الموضوعية أم المفهومية، لعدم إجمال المستصحب- و هو الطهورية- على الثاني.

و دعوى: عدم إحراز الموضوع و هو الماء في الموردين.

مدفوعة: بأن موضوع الطهورية هو ذات الماء المحفوظة عرفاً، و إن لم تحرز مائيته. و فرض تعدد الموضوع للاختلاط بما لا يستهلك خارج عن محل الكلام.

لكن يشكل الاستصحاب المذكور، بأن طهورية الماء منتزعة من ترتب الطهارة على استعماله، كما هو الحال في سائر العناوين الاشتقاقية، حيث تكون متقومة بنحو نسبة منتزعة من المادة، و ليس الأمر الحقيقي التكويني أو الاعتباري إلا تلك المادة، فكما تكون قاتلية السيف منتزعة من ترتب القتل عليه، و عالمية الرجل منتزعة من ثبوت العلم له، كذلك طهورية الماء و الأرض منتزعة من ترتب الطهارة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣١

...

عليهما، فالاستصحاب إنما يجرى في منشأ انتزاعها، و من الظاهر أن الحكم على الماء بترتب الطهارة على استعماله، عبارة عن حكم تعليلي لا مجال لاستصحابه على التحقيق.

و دعوى: أن الظهورية أمر اعتبارى متحقق بالفعل فى الماء يترتب عليه حصول الطهارة شرعا، ترتب الحكم على موضوعه، كما يترتب نفوذ التصرف من الولى على ولايته، و نفوذ القضاء من القاضى على قضاوته.

مدفوعة: بأن اتحاد الطهورية و الطهارة في المبدأ المصحح لصدقهما و عدم انفكاك أحدهما عن الآخر، لكونهما كالمتمضايين مانع من كون أحدهما حكما للآخر مستقلا عنه بالجعل، للغوية أحد الجعلين.

نعم، لو كان المراد بالطهورية الخاصية الموجودة في الماء التي اقتضت جعل الطهارة باستعماله، لم يكن استصحابها تعليقاً، و أمكن جعل الطهارة حكماً لها.

لكن الخاصية المذكورة لو فرض وجودها، ليست أمراً اعتبارياً مجعولاً ولا- هي عين الطهورية، بل هي أمر تكويني في الماء، كالملاك لطهوريته و لترتب الطهارة عليه، نظير انصقال السيف الذي هو الشرط في قاتليته و ترتب القتل عليه.

و أضعف من ذلك دعوى: أن المَجْعول هو الطهورية لا غير و هي أمر فعلى فى الماء، و أن الطهارة من شؤونها اللاحقة لها من دون حاجة إلى جعل شرعى آخر بينهما.

إذ لو أريد بذلك أن ترتب الطهارة على الطهورية خارجي من دون حاجة إلى جعل و ترتب شرعي بينهما.

في دفعه امتناع ترتب مثل الطهارة من الأمور الاعتبارية بدون توسط جعل و اعتبار.

مع أن استصحاب الطهورية لا ينهض بإحراز آثارها الخارجية غير الجعلية.

وإن أريد به أن الطهارة منتزعة من الطهورية من دون أن تكون مجعولة أصلاً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٢

...

ولا موردا للأثر، وليس الأثر إلا لاستعمال الطهور، عكس ما ذكرنا، فليست طهارة الثوب في الحقيقة إلا غسله بالطهور، وذلك هو موضوع الآثار.

فيدفعه ما تقدم من أن العنوان الاشتقاقي هو المنتزع من المادة. مضافا إلى وضوح كون الطهارة مجعولة بنفسها، وهي مورد الآثار الشرعية بحسب الأدلة، بل الضرورة.

و بالجملة: ليس مفاد جعل الطهورية للماء أو الأرض إلا جعل الطهارة معلقة على استعمالها، فيبتنى استصحابها على الاستصحاب
التعلقي، الذي لا يجرى على التحقيق.

و على هذا، فليس المرجع إلا استصحاب الحدث أو الخبث و عدم الطهارة، باستعمال الماء المذكور.

بل لا يبعد جريان استصحاب عدم الغسل بالماء الذى هو سبب الطهارة، فإن العلم بتحقيق أصل الغسل لا ينافى الشك فى تحقق الغسل بالماء، و بعد اليقين بعدمه سابقا يستصحب، و إن لم يحرز كون المستعمل ماء مطلقاً أو مضافاً.

نعم، لا يجرى الأصل المذكور لو كان التردد في الماء من جهة الشبهة المفهومية، لكونه من استصحاب المفهوم المردد حينئذ، بل يختص جريانه بالشبهة الموضوعية.

وقد يدعى ابتناء جريان الأصل المذكور على ما تقدم منا من بساطة الماء المأخوذ في موضوع الحكم، إذ لو كان مركبا و منحلا فمع فرض إحراز أحد جزئيه بالوجدان، و هو: الغسل بشيء، لا معنى لنتفهما معا بالأصل، كما لا مجال لنفى الغسل بالماء بما أنه أمر بسيط، لعدم كونه ببساطته موضوعا للأثر.

و يشكل: بأن تركب الماء في موضوعيته لا ينافي بساطة الغسل في موضوعيته، لوضوح أن الماء بما هو أمر بسيط أو مركب قد أخذ قيدا في الغسل، فليس المطهر إلا الغسل الخاص، و هو مشكوك بسبب الشك في تحقق كلا قيديّ و إن أحرز أحدهما، فلا بأس بنفيه بالأصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٣

...

نعم، يتجه ذلك لو لم يؤخذ الماء قيدا في الغسل، بل جزءا في قبالة، كما لو كانت الطهارة مسببة عن الغسل و وجود الماء، فإنه لا مجال لاستصحاب عدم الغسل بعد اليقين بوجوده، سواء كان الماء مركبا أم بسيطا، نظير ما لو كان الموضوع مركبا من مجيء زيد و مجيء عمرو، و علم مجيء زيد، و لم يحرز مجيء عمرو و لا- عدمه، فإنه لا- مجال لاستصحاب عدم المجيئين بعد فرض انحلال الموضوع و تركبه من جزئين، أحدهما معلوم الحصول، فتأمل جيدا.

نعم، هذا كله إنما يقتضى عدم الاجتزاء باستعمال الماء المذكور مع تيسّر غيره، أما مع تعذر غيره و انحصار الأمر به فيشكل تركه، لعدم إحراز مشروعية العمل بدونه.

□

و يأتي الكلام في ذلك بعد الفراغ من الكلام في أحكام شخص الماء المشكوك إن شاء الله تعالى.

الثاني: الاعتصام مع الكرية. و اللازم التفصيل في المقام بين الشبهة المفهومية و الموضوعية. فيرجع في الاولى إلى عموم الانفعال- الذى يأتي الكلام فيه في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى- لإجمال المخصص، و هو دليل اعتصام الماء الكر، و الشك في شموله للفرد المذكور، فيتعين الرجوع للعموم.

و فى الثانية إلى أصل الطهارة، بل استصحابها، لعدم حجية العام فى الشبهة المصدقية.

نعم، قد يدعى لزوم البناء فيها على الانفعال إما لقاعدة المقتضى، بدعوى: أن الملاقاة مقتضية للنجاسة، و كرية الماء مانعة منها.

و إما لأن تعليق الحكم الترخيصى على عنوان وجودى- كالماء فى المقام- يقتضى البناء على عدمه عند عدم إحرازه، نظير ما تقدم من بعض الأعظم قدّس سرّه عند الشك فى الكرية.

و تقدم منا منع كلا الوجهين فى الفرع التاسع من الفروع التى ألحقناها بمباحث الماء الذى لا مادة له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٤

...

على أنه قد يشكل جريان الأول: بأن المائية ليست من سنخ المانع، بل هى موضوع للمانع، مع كون المانع هو الكرية المفروض تحققها فى المقام، فالشك فى المقام ليس فى وجود المانع، بل فى تحقق موضوع المانع الذى يتوقف عليه تأثير المانع، و ليس من المعلوم عموم القاعدة لذلك عند القائلين بها.

و الثانى: باختصاصه بما إذا كان دليل اختصاص الحكم بالعنوان الوجودى بلسان الحصر و التعليق، كتعليق الاعتصام على الكرية فى الماء، و تعليق جواز الاستمتاع على عنوان الزوجية و ملك اليمين، و ليس دليل اختصاص الاعتصام بالماء باللسان المذكور، بل ليس هو إلا- من جهة اختصاص عنوان الخاص به و عموم الانفعال لغيره، فلا- يبقى فى المقام إلا- التمسك بعموم الانفعال فى الشبهة المصدقية الذى أشرنا إلى منعه.

و لعله لذا التزم بعض الأعظم قدّس سرّه هنا بالطهارة مع اختياره فى الشك فى الكرية الانفعال، كما نبّه لذلك شيخنا الأستاذ قدّس سرّه و تابعه فيه.

الثالث: الطهارة بالاتصال بالمادة. و من الظاهر لزوم البناء على عدمها في المقام عملاً - بالاستصحاب، من دون فرق بين الشبهة الموضوعية و المفهومية، بناء على أنه المرجع في أمثال ذلك.

و قد تقدم نظيره في مسألة تميم النجس كرا. فراجع.

بقي الكلام فيما أشرنا إليه من أنه مع عدم إحراز إطلاق الماء و إن لم يسغ الاكتفاء به في تحصيل الطهارة، إلا أنه يشكل تركه مع انحصار الأمر به، لعدم إحراز مشروعية العمل بدونه. و ينبغي الكلام في ذلك موردين.

الأول: الطهارة الحديثة. فقد ذهب في القواعد و جامع المقاصد و كشف اللثام، إلى أنه لو أريق أحد الإنائين المشتبهين بالمضاف و جب الجمع بين التطهر بالآخر و التيمم، و هو المحكى عن الإيضاح و الروض و كاشف الغطاء، و ظاهر الدلائل. بل نسبه في المدارك إلى قطع الأصحاب، و إن لم يستوضحه، لما سيأتي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٥

...

و عن نهاية الأحكام احتمال الاكتفاء بالتيمم في ذلك، و جزم به بعض مشايخنا، و قد يظهر من شيخنا الأستاذ قدس سره، مع اتفاقهما - تبعاً للسيد الطباطبائي في العروة الوثقى - على الاكتفاء به في المشتبه الذي لم يكن طرف لعلم إجمالي سابق الذي هو محل الكلام - و وافقهم فيه سيدنا المصنف قدس سره مع عدم سبق القدرة على الماء. و قوى بعض الأعظم فيه وجوب الجمع.

هذا، و قد علل وجوب الجمع بين الأمرين بالعلم الإجمالي بوجوب أحدهما. بل قد لا يحتاج للعلم الإجمالي في مثل المقام مما يجب الاحتياط فيه بمجرد الشك لقاعدة الاشتغال بالطهارة، بل استصحاب عدمها، حيث لا يعلم حصولها بواحد منهما، لاحتمال عدم مشروعيتها. بل يأتي في التنبيه الثاني أنه لا أثر للعلم الإجمالي المذكور.

و أما ما في المدارك من أن الماء الذي يجب استعماله في الطهارة إن كان هو ما علم كونه مطلقاً تعين الاجتزاء بالتيمم، و إن كان هو ما لم يعلم إضافته تعين الاجتزاء بالوضوء، و الجمع بين الطهارة غير واضح.

فهو ظاهر الوهن، فإن الماء الذي يجب استعماله هو المطلق الواقعي الذي لا يعلم انطباقه على المشكوك ليحز مشروع استعماله، و لا يعلم معه بتعذره، ليحز مشروعية التيمم.

فلا بد في الخروج عن الاحتياط المذكور من إحراز أحد الأمرين بنحو يعين مقتضاه و يحز حصول الطهارة به، و يمنع من منجزية العلم الإجمالي للآخر.

و منه يظهر أنه لا مجال للاكتفاء بالوضوء مع سبق القدرة على الماء، إما لكون المشكوك مسبقاً بالإطلاق - كما هو أحد الفروض في محل الكلام - أو لإرافة أحد الإنائين المشتبهين - كما هو مفروض كلام الأصحاب - أو لسبق القدرة على ماء آخر ثم تعذر بدعوى: أن مقتضى استصحاب القدرة على الماء وجوب الوضوء.

إذ فيه: أنه لو سلم جريان الاستصحاب المذكور فهو لا يحز إطلاق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٦

...

المشكوك و حصول الطهارة به، بنحو يخرج به عن العلم الإجمالي و قاعدة الاشتغال بالطهارة و استصحاب عدمها.

ثم إنه قد يقرب الاكتفاء بالتيمم بأحد وجوه.

الأول: ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن موضوع التيمم لما كان هو عدم وجدان الماء فهو يصدق مع عدم التمكن من

استعماله، لتعذره عقلا أو شرعا أو عدم العلم به، كما في المقام.

وفيه: أن موضوع التيمم ليس هو عدم وجدان الماء - كما يأتي قريبا - غاية الأمر أن يكون عدم وجدانه مصححا شرعا للبناء على مشروعية التيمم، على ما يأتي عند الكلام في وجوب الفحص عن الماء في مبحث التيمم. لكن المراد به حينئذ ليس مطلق عدم العلم بالماء، بل عدم العثور عليه، وهو لا يعم عدم العلم بحال الشيء الموجود تحت اليد - كما في المقام - فمن وجد ناقه و شك في أنها ضالته أو غيرها، لا يقطع بعدم العثور على ناقته و عدم وجدان ضالته، كما لعله ظاهر.

الثاني: ما ذكره بعض مشايخنا من أنه بناء على ما هو التحقيق من جريان الاستصحاب في الأمور المستقبلية، فمقتضى الاستصحاب عدم ارتفاع الحدث باستعمال الماء المشكوك، وبذلك يحرز ارتفاع موضوع الوضوء و تحقق موضوع التيمم، وهو عدم وجدان الماء، الذي هو بمعنى عدم القدرة على استعماله، إذ لو كان واجدا بتمكّنه من استعمال المشكوك لم يحكم الشارع ببطان غسله أو وضوئه و بقاء حدثه بعدهما.

وفيه. أولا: أن الاستصحاب المذكور ليس من استصحاب الأمور المستقبلية، لأن مفاد استصحاب الأمور المستقبلية هو الحكم الظاهري الفعلي ببقاء المتيقن في الزمان اللاحق المعلوم الحصول، نظير الحكم حين رؤية المرأة للدم باستمراره ثلاثة أيام.

أما الاستصحاب المدعى هنا فمفاده الحكم ببقاء الحدث على تقدير استعمال الماء و إن لم يستعمل، فهو يتضمن التعليق في نفس الحكم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٧

...

الاستصحابي، عكس الاستصحاب التعليقي المتضمن للتعليق في نفس الأمر المستصحب فعلا.

و ثانيا: أن الاستصحاب المذكور لا يحرز عدم القدرة على استعمال الماء الذي هو موضوع التيمم إلا بضميمة ملازميتين.

الاولى: ملازمة عدم ارتفاع الحدث خارجا، لتعذر رفعه و عدم القدرة عليه، لوضوح أن عدم وقوع الشيء لا يتحد مفهوما و لا مصداقا مع تعذره، و لا مجال لاستصحاب نفس التعذر، لعدم اليقين به.

الثانية: ملازمة تعذر رفعه بخصوص الماء المشكوك، لتعذر رفعه بكلي الماء الذي هو موضوع التيمم، لفرض انحصار الماء المقدور عليه به.

الثالث: ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من استصحاب عدم وجدان الماء، الذي هو بمعنى القدرة عليه، و لو بنحو استصحاب العدم الأزلي، فيحرز بذلك ارتفاع موضوع الوضوء و تحقق موضوع التيمم.

نعم، يختص ذلك بما إذا لم تسبق القدرة على الماء، إذ لا مجال معه للاستصحاب المذكور، و إن لم ينفع ذلك في الاكتفاء بالوضوء، لما سبق، فيجب فيه الجمع بين الأمرين.

و بهذا يفترق هذا الوجه عن الوجهين السابقين.

كما يفترق هذا الوجه و سابقة عن الوجه الأول، بأن مفادهما مشروعية التيمم ظاهرا بالاستصحاب، و مفاد الأول مشروعيته واقعا، لتحقيق موضوعه - وهو عدم العلم بالماء - وجدانا.

و من ثمّ كان لازمه صحة التيمم واقعا، كما التزم به شيخنا الأستاذ قدس سره، بل بناء على أن مشروعية التيمم تستلزم عدم مشروعية الوضوء، يلزم البناء على بطان الوضوء برجاء كون الماء مطلقا و إن أصاب الواقع، وهو غريب. فلاحظ.

ثمّ إن سيدنا المصنف قدس سره أشار إلى الإشكال في هذا الوجه بما يرد على الوجهين الأولين أيضا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٨

...

و حاصله: أنها مبنية على أن موضوع وجوب الوضوء هو وجدان الماء، كما كان موضوع التيمم هو عدمه، حيث يكون إحراز عدم الوجدان بالوجدان على الوجه الأول، وبالأصل على الوجهين الأخيرين، رافعا لموضوع وجوب الوضوء و مؤمنا عنه، كما يقتضى التعبد بموضوع التيمم والإلزام به.

أما بناء على ما هو التحقيق من إطلاق موضوع وجوب الوضوء، و أن مشروعية التيمم مع عدم الوجدان لا ينافي مشروعية الوضوء و تحقق موضوعه و ملاكه، و إن سقط عقلا بالتعذر، أو شرعا بالخرج، فإحراز عدم الوجدان و مشروعية التيمم بالوجدان أو الأصل لا يكون رافعا لوجوب الوضوء و لا- مؤمنا عنه، بل يجب الاحتياط فيه باستعمال الماء المشكوك، بناء على ما هو التحقيق من وجوب الاحتياط مع الشك فى القدرة الحاصل فى المقام.

و قد أجاب قدس سره عن الوجه المذكور: بأن إحراز مشروعية التيمم رافع لموضوع الاحتياط فى الوضوء، لأن تشريعه لما كان بعنوان البدلية عن الوضوء فهذه البدلية توجب المعذورية عند العقل، فلا خوف كى يجب الاحتياط من جهة الشك فى القدرة. و يشكل ما ذكره قدس سره من الجواب: بأن بدلية التيمم عن الوضوء لما كانت واقعية اضطرارية فإحراز مشروعيته لا يصلح للمعذرية، و لا يكون مؤمنا عن الواجب الأولى المفروض حصول ملاكه و عدم استيفاء تمامه بالبدل الاضطرارى- مع احتمال فعلية التكليف به- لاحتمال القدرة عليه.

و إنما يتجه ذلك فى البدلية الواقعية الاختيارية، لابتناء البدل الاختيارى على استيفاء تمام الملاك. و كذا فى البدلية الظاهرية الراجعة عندهم إلى التعبد ظاهرا بالامتنال، بدلا عن الامتنال الواقعى، كما لو احتمل القدرة على الماء الطاهر الواقعى و كان عنده ماء مشكوك الطهارة، فإن أصالة الطهارة فيه تحرز حصول الامتنال به ظاهرا بدلا عن الواقع و تؤمن منه، فلا يبقى معها موضوع لوجوب الاحتياط بالطاهر الواقعى الذى مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٣٩

...

يعلم بالقدرة عليه، فضلا عما يحتمل القدرة عليه.

نعم، يندفع أصل الإشكال، بأن وجوب الاحتياط مع الشك فى القدرة إنما هو مع الشك فى سعة القدرة، بأن احتمل القدرة على ما يعلم بتحقيق الامتنال به، كما لو احتمل العثور على الماء بالفحص عنه و طلبه، لا مع الشك فى حال المقدور بأن لم يقدر إلا على ما يحتمل تحقق الامتنال به- كما فى المقام- و لذا لا يظن من أحد التزام الاحتياط بدفع الكفارة لمشكوك الفقر إذا انحصر الأمر به. و عليه ابتنى ما اتفق عليه المتأخرون فى الأصول من كون تعذر امتثال بعض الأطراف معينا مانعا من منجزية العلم الإجمالى فى الآخر، فإذا لم يجب الاحتياط فى المقام باستعمال الماء من هذه الجهة، و فرض إحراز مشروعية التيمم و حصول الطهارة به، كان ذلك رافعا لموضوع قاعدة الاشتغال بالطهارة، و مانعا من منجزية العلم الإجمالى، فلا يجب الاحتياط من جهتهما بالوضوء. فالعمدة فى الإشكال فى استصحاب عدم الوجدان: أن عدم الوجدان ليس موضوعا لمشروعية التيمم، و إن أوهمته بعض الأدلة و اشتهر فى كلماتهم.

كيف، و قد جعل المرض فى الآية الكريمة مقابلا لعدم الوجدان، و لا يراد به إلا لزوم الضرر من استعمال الماء و إن لم يجب دفعه، كما تضمنت النصوص مشروعية التيمم مع خوف العطش و نحوه، بل مع الخوف من نفس الفحص عن الماء و طلبه و إن لم يحرز الضرر من استعماله، كما أفتوا بمشروعيته مع الحرج فى استعمال الماء، بل فى الفحص عنه و إن لم يحرز الحرج من استعماله، و مع

مزاحمة التكليف بالطهارة المائية بتكليف آخر يسقطه، فإن الظاهر - بعد ملاحظة جميع ذلك - كون مشروعية التيمم مترتبة على سقوط التكليف بالطهارة المائية مع بقاء ملاكها وعدم فعلية التكليف بها، بنحو يصلح للدفع والدعوى، فإن ذلك هو الجهة المشتركة بين الموارد المذكورة، وليس ذكر عدم الوجدان أو المرض ونحوهما في الأدلة إلا لملازمتها لذلك، لا لكونها بنفسها وبعنوانها الأولى موضوعا لمشروعية التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٠

...

وذلك هو المطابق للارتكاز في جميع الأبدال الاضطرارية المبتنية على التنزل عن بعض مراتب ملاك الواجب الأولى، فإن الموجب لمشروعية البديل الاضطراري ارتكازا هو تعذر البعث للواجب الأولى، لا خصوصية ما يمنع من البعث إليه من تعذر الواجب أو لزوم الحرج منه أو غيرهما.

□

و يناسبه بعض النصوص، ففي حديث داود الرقي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تطلب الماء و لكن تيمم، فإنى أخاف عليك التخلف عن أصحابك، فضل و يأكلك السبع» (١)، و فى صحيح ابن أبى يعفور و عنبسه عنه عليه السلام: «إذا أتيت البئر و أنت جنب، فلم تجد دلوا و لا شيئا تغرف به فتييم بالصعيد، فإن رب الماء هو رب الصعيد، و لا تقع فى البئر و لا تفسد على القوم ماءهم» (٢)، و فى صحيح ابن أبى نجران الوارد فى اجتماع ميت و جنب و محدث بالأصغر المتضمن اغتسال الجنب و دفن الميت بتيمم، قال: «لأن غسل الجنابة فريضة و غسل الميت سنة» (٣)، و فى صحيح يعقوب بن سالم: «لا أمره أن يغمر بنفسه فيعرض له لص أو سبع» (٤). فإن التعليل فى الثلاثة الأول إنما يقتضى سقوط الطهارة المائية، و لا يقتضى وجوب التيمم إلا بضميمة الملازمة الارتكازية المذكورة. كما أن الاقتصار فى الأخير على النهى عن الطلب إنما يقتضى مشروعية التيمم بناء عليها، كما أشار إلى ذلك فى الجملة سيدنا المصنف قدس سره فى المسوغ السادس من مسوغات التيمم.

بل ذلك هو الظاهر من بعض نصوص الإبدال الاضطرارية الأخر، كخبر عبد الأعلى مولى آل سام الوارد فيمن عثر فانقطع ظفره، فجعل عليه مرارة المتضمن، لقوله عليه السلام: «يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل، قال تعالى مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فى الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ امسح عليه» (٥)، فإن معرفة وجوب المسح على المرارة

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب التيمم حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب التيمم حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب التيمم حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب التيمم حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤١

...

من الآية الكريمة بعد كونها نافية لا مثبتة إنما يتم بضميمة الملازمة المذكورة.

و بالجملة: التأمل فى النصوص المتقدمة، و فى الارتكازيات العقلانية نافية الإبدال الاضطرارية، مع ملاحظة اختلاف العناوين التى تضمنت الأدلة و الفتاوى تشريع التيمم معها مع عدم جامع عرفى بينها، شاهد بأن العناوين المذكورة ليست بخصوصياتها، و لا بقدر

مشترك بينها موضوعا لمشروعية التيمم، بل أخذها في الأدلة بلحاظ ما يترتب عليها من سقوط التكليف بالطهارة المائية و عدم صلوحه للبعث، فلا ينفع مثل استصحاب عدم الوجدان في إحراز موضوع التيمم و الخروج عن مقتضى القاعدة المتقدمة المقتضية للجمع بينه و بين استعمال الماء المشكوك.

إن قلت: استصحاب عدم الوجدان و نحوه من المسقطات للطهارة المائية و إن لم يحرز وجوب التيمم بنفسه بالمباشرة، إلا أنه يحرزه بضميمة إحرازه لموضوعه، و هو سقوط الطهارة المائية، لأنه من أحكامه، فلا أثر للفرق المذكور.

قلت: ترتب سقوط الطهارة المائية على مثل عدم الوجدان - مما يستلزم تعذرها - عقلي، لا شرعي راجع إلى أخذه في حدود التكليف و موضوعه، و هو مما يكون عقلا مسقطا للتكليف بواقعة و مصداقه الفعلي، فما هو العذر و المسقط في كل آن هو التعذر فيه، و هو غير قابل للاستصحاب، و ليس عنوان التعذر بما هو أمر من شؤون المكلف أو المكلف به و من عناوينهما المضافة إليهما القابلة للاستمرار مأخوذا في موضوع المسقطية، ليتمكن استصحابه و إحراز سقوط التكليف تبعا له.

و بعبارة أخرى: الاستصحاب إنما يجرى في العناوين التقييدية المأخوذة في موضوعات الأحكام، لأنها القابلة للاستمرار، دون العناوين التعليلية، كعنوان المزاحمة و المقدمة و نحوهما، مما يكون له الدخل بواقعة الفعلي الذي يكون المؤثر منه في كل آن مبينا للمؤثر منه في الآن الآخر، من دون أخذ جهة مشتركة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤٢

...

قابلة للاستمرار.

و لذا لا يظن من أحد استحباب عدم القدرة عند الشك في تجدها، بنحو يكون واردا على قاعدة الاحتياط، التي هي المرجع مع الشك في القدرة.

و أما ترتبها على مثل الحرج و المرض فهو و إن كان شرعيا، إلا أنه لا يبعد كون مسقطية الأمور المذكورة شرعا على نحو مسقطية التعذر عقلا، لارتكاز كونها مثله من سنخ العذر المسقط، لا لكونها بمفهومها العام من حدود التكليف و قيوده، بل هي مبنية ارتكازا على سعة القدرة المعبرة، و لذا كان استصحابها بعيدا عن المرتكزات جدا.

و عليه، فحيث لا طريق لإحراز سقوط الطهارة المائية كان المتعين الجمع بينها و بين الطهارة الترابية، عملا بالقاعدة المتقدمة.

إن قلت: بعد ما تقدم من عدم وجوب الاحتياط في الطهارة المائية من حيثية الشك في القدرة، لكون الشك في حال المقدور لا في سعة القدرة، فمقتضى أصالة البراءة منها وجوب التيمم بعد فرض الملازمة بينه و بين سقوط الطهارة الترابية، فينحل بذلك العلم الإجمالي، و يرتفع موضوع قاعدة الاشتغال.

قلت: ليس مفاد أصل البراءة إلا محض التأمين و المعذرية، لا إحراز سقوط التكليف واقعا، ليكون محرزا لموضوع الملازمة.

إن قلت: يكفي في ذلك استصحاب عدم وجوب الطهارة المائية، و لو بلحاظ ما قبل الوقت، لإحراز لازمه الشرعي، و هو وجوب التيمم.

قلت: موضوع مشروعية التيمم ليس مجرد عدم وجوب الطهارة المائية، بل عدمها في ظرف مشروعيتها و فعلية ملاكها، المقتضى للتكليف بها لو لا - التعذر، و من الظاهر أنه لا - مجال لاستصحاب ذلك بلحاظ ما قبل الوقت، إذ ليس الثابت حينئذ إلا محض عدم التكليف بالطهارة المائية.

و ليس هو مركبا من الأمرين و منحلا إليهما شرعا، ليحرز أحدهما بالاستصحاب و الآخر بالوجدان بعد دخول الوقت، بل لعله ببساطته صار موضوعا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤٣

...

فى الملازمة، فلا يحرز لا بالوجدان ولا بالأصل.
نعم، قد يستصحب الموضوع المذكور لو فرض احتمال تجدد القدرة بعد الوقت، لليقين فى أول الوقت بتحقيق الأمر البسيط المذكور، المتحصل من فعلية الملاك وسقوط أمر الوضوء.

اللهم إلا أن يقال: وجوب التيمم وإن كان لازماً لسقوط الطهارة المائية - كما تقدم - إلا أن الملازمة ليست عنوانية راجعة إلى جعل سقوط الطهارة المائية بعنوانه موضوعاً لوجوب التيمم شرعاً، لينفع استصحاب الأمر المذكور بعنوانه القابل للاستمرار فى إحراز وجوب التيمم، بل هى ملازمة واقعية راجعة إلى أن سقوط الطهارة المائية فى كل آن علة بواقعة لمشروعية التيمم، نظير ما تقدم فى مسقطية التعذر للتكليف، فلا ينفع استصحاب سقوط التكليف، فضلاً عن أصل البراءة منه، كما لا ينفع استصحاب عدم الوجدان لإحرازه على ما تقدم.

وعلى هذا لا مخرج عما تقدم من القاعدة المقتضية للجمع بين استعمال الماء المشكوك والتيمم، ولا مجال للاكتفاء بالتيمم، لعدم إحراز مشروعيته وحصول الطهارة به فى جميع فروض المسألة. فتأمل جيداً. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم. تنبيهان.

أولهما: قال فى جامع المقاصد بعد الحكم بوجوب الجمع: «ولا يخفى أنه يجب تقديم الوضوء على التيمم»، وفى مفتاح الكرامة: «و لعله ظاهر الأكثر، وهو ظاهر الأستاذ الشريف أدام الله حراسته»، و ظاهر المدارك نسبته إلى قطع الأصحاب.
و استدلل له فى مفتاح الكرامة بأنه إذا توضحاً بالأول صار فاقداً للماء ييقن.

وفيه - مع اختصاصه بما إذا كان استعمال الماء مستوعباً له بحيث لا يبقى منه شيء - أنه لا ملزم باليقين بفقد الماء عند التيمم، بل لا بد من اليقين بالطهارة، وهو حاصل بالجمع بين الأمرين كيفما اتفق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤٤

...

و دعوى: توقف الجزم بالنية فى التيمم على فقد الماء بتقديم استعماله.

مدفوعة: - مضافاً إلى عدم اعتبار الجزم بالنية فى العبادة - بتعذر الجزم بها فيه حتى مع تأخيرها، لاحتمال تحقق الطهارة المائية قبله، فلا يكون مشروعاً. ولا يتحقق الجزم بالنية إلا بإراقة الماء المشكوك، ليعلم بمشروعية التيمم. ولا يظن من أحد الالتزام بوجوبه، وإن كان قد يناسب ما عن ابن إدريس من لزوم الصلاة عارياً مع انحصار الساتر بالثوبين المشتهين.
لكنه بالإعراض عنه حقيق.

هذا، وقد احتمل الوحيد قدس سره فى حاشية المدارك كون منشأ الحكم بتأخير التيمم اعتبار ضيق الوقت فيه.
ويشكل: بأنه لو سلم اعتباره فيه فالمراد به الضيق العرفى الذى لا يخل به تقديمه على الوضوء. فالبناء على جواز تقديمه - كما فى المدارك - متعين.

ثانيهما: ما ذكرناه كما يقتضى وجوب الجمع بين التيمم واستعمال الماء المشكوك مع وجوده كذلك يقتضى لزوم المحافظة عليه وعدم جواز إراقة، للعلم الإجمالى بوجوب أحد الأمرين، المنجز لكل منهما والمقتضى للمحافظة عليهما.
اللهم إلا أن يقال: لما كان وجوب كل من الأمرين لكونه محصلاً للطهارة، وكانت الطهارة الحاصلة من التيمم أقل مرتبة من الطهارة

المائية- كما هو مقتضى كون البدلية اضطرارية. و يشهد به التعبير في كثير من النصوص عن التيمم بأنه نصف الطهور- فمثل هذا العلم الإجمالي لا يصلح إلا- لتنجز المرتبة الضعيفة من الطهارة التي تحصل بالتيمم، دون المرتبة التامة المتوقفة على استعمال الماء، بل المرجع فيها أصل البراءة، بناء على ما تقدم من عدم وجوب الاحتياط مع الشك في حال المقدور.

فالعمدة في لزوم الجمع بين الأمرين هو قاعدة الاشتغال بالطهارة، لعدم إحرازها مع الاقتصار على أحدهما، و هي لا تقتضي لزوم حفظ الماء،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٥

...

لوضوح أن إراقته تستلزم العلم بحصول الطهارة بالتيمم الذي هو مقتضى القاعدة المذكورة.

نعم، لو علم إجمالا بإطلاق أحد المائتين ثم أريق أحدهما، اتجه تنجز احتمال وجوب الطهارة المائية بالثاني الملزم بحفظه، بناء على ما هو الظاهر المعروف من أن تعذر بعض الأطراف بعد حصول العلم الإجمالي لا يرفع منجزته للباقي.

و منه يظهر أن الوجه الثاني- الذي ذكره بعض مشايخنا- المقتضى للاكتفاء بالتيمم ظاهرا لو تم لا ينهض بجواز الاقتصار عليه في الفرض المذكور، لأنه إنما يصلح للخروج عن مقتضى العلم الإجمالي بوجوب الطهارة المائية أو الترايبية و عن قاعدة الاشتغال، و لا يصلح للخروج عن مقتضى العلم الإجمالي بوجوب استعمال أحد المائتين المنجز للباقي منهما و إن لم يعلم بحصول الطهارة به، فيجب ضم التيمم إليه لقاعدة الاشتغال.

و أما الوجه الأول الذي ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره فمقتضاه العلم بمشروعية التيمم بإراقه أحد المائتين، و الجهل بحال الباقي منهما، و بناء على أن مشروعيتها تستلزم عدم مشروعية الوضوء، لا يبقى مجال للاحتياط باستعمال الباقي من جهة العلم الإجمالي، بل يكون كما لو أريق الاناءان معا. فلاحظ.

هذا ما وسعنا التعرض له في هذا المقام، و قد أطلنا الكلام في هذه المسألة لاختلاف المباني فيها و دقتها و تشعبها، و نسأله تعالى أن نكون قد وفقنا فيها للجري على ما ينبغي الجري عليه. و منه سبحانه نستمد العون و التسديد، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

الثاني: الطهارة الخبثية الواجبة بنفسها، كما في تطهير المسجد، أو المعتبرة في بعض المركبات الواجبة نفسيا أو غيريا، كتطهير البدن و الثياب للصلاة، و تطهير أعضاء التيمم أو الأرض التي به يتيمم بها.

ولا- ينبغي التوقف في لزوم حفظ الماء المشكوك و الاحتياط باستعماله، لو سبق العلم الإجمالي بإطلاق أحد المائتين ثم أريق أحدهما، كما أشرنا إلى نظيره قريبا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٦

...

في التنبيه الثاني.

و أما مع الشك البدوي، فقد يدعى وجوب الاحتياط باستعمال الماء، لأن الشك في المقام في القدرة الذي يجب فيه الاحتياط.

و يندفع بما تقدم من اختصاصه بما إذا شك في سعة القدرة، لا في حال المقدور، كما في المقام.

فالذي ينبغي أن يقال: الشك في حال الماء.

إن رجع إلى الشك في أصل التكليف فالمرجع البراءة، كما لو كان المسجد نجسا، إذ تعذر تطهيره لإضافه الماء، موجب لسقوط التكليف به.

و كذا لو رجع للشك في اعتبار الخصوصية في المكلف به، كما لو كان تعذر الطهارة موجبا للتنزل للعمل الفاقد لها، كما في الصلاة مع نجاسة البدن، بناء على ما هو التحقيق من الرجوع للبراءة في الدوران بين الأقل و الأكثر الارتباطيين.

و إن رجع إلى الشك في امتثال التكليف فالمرجع الاشتغال، كما لو كانت أعضاء التيمم نجسة، حيث يعلم بوجوب التيمم، إما مع نجاسة الأعضاء لكون المشكوك مضافا، أو مع طهارتها لكونه مطلقا، فلا- يحرز حصول الطهارة الحديثة به إلا مع غسل الأعضاء بالمشكوك، نظير ما تقدم من لزوم الجمع بين الطهارة المائية و الترابية.

كما أنه لو كان استعمال الماء طرفا لعلم إجمالي منجز تعين الاحتياط بموافقة، كما لو كانت الأرض الصالحة للتيمم نجسة، حيث يعلم إجمالا- إما بوجوب تطهيرها بالماء المشكوك ثم التيمم بها و الصلاة في الوقت، أو بوجوب القضاء لفقد الطهورين، بناء على ما هو الظاهر من عدم مشروعية الأداء معه، فيجب الجمع بين الأمرين.

و بملاحظة ما تقدم في الطهارة الحديثة يتضح كثير من جهات الكلام هنا. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤٧

جاز (١) رفع الخبث بالغسل بأحدهما، ثم الغسل بالآخر (٢). و كذلك رفع الحدث (٣). و إذا اشتبه المباح بالمغصوب (٤).

(١) بل وجب مع الانحصار، و توقف إحراز الامتثال على ذلك.

(٢) بلا ريب، لأنه توصلي لا يعتبر فيه الجزم بالنية، و لا يقدح فيه التكرار بلا إشكال.

(٣) كما في الخلاف و القواعد و جامع المقاصد و كشف اللثام، و عن المبسوط و جواهر القاضى و غيرها، بل نسبه في المدارك و محكى الذخيرة إلى قطع الأصحاب.

نعم، صرح في جامع المقاصد باعتبار فقد ما ليس بمشبهة، و عن المبسوط و الروض و المنتهى أنه إذا تمكن من الطهارة الواحدة بمزج أحدهما بالآخر بحيث يكون الممزوج مطلقا، فالأحوط اختياره على تكرار الطهارة بكل منهما، إذ مع إمكان الجزم بالنية لا يجوز التردد، و عن كاشف الغطاء: «و المسألة مبنية على أن الاحتياط طريق في الاختبار، أو أنه إنما يسوغ عند الاضطرار». و من المعلوم أن الأقوى الأول، كما تقدم تقريره في المسألة الثالثة من مسائل التقليد.

و منه يظهر ضعف احتمال وجوب التيمم مع الانحصار، كما لعله لازم ما عن ابن إدريس من وجوب الصلاة عاريا مع الانحصار بالثوبين المشتبهي.

(٤) أما الشك في إباحة الماء مع عدم العلم الإجمالي فربما ينسب للمشهور أن الأصل فيه الاحتياط تخصيصا لعموم أدلة البراءة و الإباحة. و إليه يرجع ما قيل من انقلاب الأصل في الدماء و الفروج و الأموال.

و ربما يستدل عليه برواية محمد بن زيد الطبري: «كتب رجل من تجار فارس من بعض موالى أبى الحسن الرضا عليه السلام يسأله الإذن في الخمس، فكتب إليه: بسم الله الرحمن الرحيم، إن الله واسع كريم، ضمن على العمل الثواب، و على الضيق الهمة. لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٤٨

...

يحل مال إلا من وجه أحله الله. إن الخمس عوننا على ديننا و عيالنا و على موالينا [أموالنا. خ ل] و ما نبذل له و نشترى من أعراضنا ممن نخاف سطوته فلا تزووه عنا. (١)».

بدعوى: ظهوره في كون الحلية منوطة بالسبب المحلل، فمع الشك في تحققه يرجع إلى أصالة عدمه، كما ذكر ذلك سيدنا المصنف

قدّس سرّه.

وفيه - بعد الغض عن سنده - أنه ظاهر في التحليل الوضعي المسؤول عنه الراجع إلى تملك المال، والذي لا إشكال في كونه خلاف الأصل، لا التحليل التكليفي، الراجع إلى جواز التصرف الذي هو محل الكلام.

مع أن العنوان المذكور ليس موضوعاً للحلية شرعاً، كي ينفع فيما نحن فيه بلحاظ كونه عنواناً وجودياً منفياً بالأصل، بل هو منتزع من كون العنوان موضوعاً للحلية، ومتأخر عن ذلك رتبة، فهو حاكك عن الأسباب الشرعية بعناوينها الخاصة، كالإذن من المالك وعدم ملكية أحد للمال ونحوهما، فاللزام إجراء الأصل في تلك العناوين التي قد تكون على طبق الأصل، وقد تكون على خلافه، ولا دلالة فيه على كون جميع العناوين المحكية به وجودية مخالفة للأصل، لينفع فيما نحن فيه.

بل المرتكز أن جواز التصرف في المباحات الأصلية ليس لكونها واجدة لعنوان وجودي يقتضي التحليل، بل لعدم وجود ما يمنع من التصرف فيها، وهو يناسب كون حرمة التصرف هي المنوطة بالأمر الوجودي.

بل هو الظاهر من بعض النصوص الظاهرة في حقن الإسلام للمال.

نعم، مال المسلم لا يحل إلا بطيب نفسه، ومنه مورد الحديث الشريف.

ومنه يظهر أنه لا مجال لدعوى ظهور الحديث في تعليق الحل في الأموال بعنوان وجودي، فيدخل في كبرى ما ذكره بعض الأعظم قدّس سرّه من أن تعليق الحكم الترخيصي على عنوان وجودي يقتضي البناء على عدمه عند عدم إحراز ذلك العنوان وإن لم يحرز عدمه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٢٤٩

حرم التصرف بكل منهما (١)، ولكن لو غسل نجس بأحدهما طهر (٢)، ولا يرفع بأحدهما الحدث (٣).

مضافاً إلى منع الكبرى المذكورة، كما تقدم عند الكلام في الشك في الكرية في الفرع السادس من الفروع التي استدر كناها في الماء الذي لا مادة له.

والحاصل: أنه لا مجال للخروج عن عموم أصالة الحل والبراءة، ولا سيما مع ورود بعضها في الأموال، كموثقة مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: كل شيء هو لك حلال حتى تعلم أنه حرام بعينه فتدعه من قبل نفسك، وذلك مثل الثوب يكون عليك قد اشتريته وهو سرقة والمملوك عندك لعله حرّ قد باع نفسه أو خدع فبيع قهراً» [١].

إلا أن يكون هناك أصل موضوعي يقتضي حرمة التصرف، كما لو فرض سبق ملكية الغير وشك المكلف في إذنه له أو انتقال المال منه إليه، فإن مقتضى الاستصحاب عدم الأمرين، بخلاف ما لو شك المكلف في سبق ملكية الغير للماء من أول الأمر، كما لو تردد في كونه ماء بثره أو بثر الغير.

وقد أطلنا الكلام في تفصيل ذلك في التنبيه الأول من تنبيهات أصل البراءة من الأصول بما لا مجال لاطالة الكلام فيه هنا. فراجع.

(١) لمنجزية العلم الإجمالي بنحو تمنع من المخالفة الاحتمالية. ويتعين حينئذ اختيار ماء آخر غير المشتبهين، أو التنزل للتيمم لو انحصر الأمر بهما، لسقوط الطهارة المائية بالتعذر.

(٢) لعموم دليل طهورية الماء الطاهر، ولا دليل على مانعية الغصبية، أو الحرمة التكليفية المتفرعة عليها من ذلك بعد كونه توصلياً لا يعتبر فيه التقرب.

(٣) بمعنى أنه لا يتحقق رفعه، لمانعية تنجز الحرمة من التقرب المعترف في

[١] الوسائل باب: ٤ من أبواب ما يكتسب به من كتاب البيع حديث: ٤. وقد ذكرنا في أدلة البراءة من الأصول بعض الكلام في الموثقة فراجع. منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٠
و إذا كانت أطراف الشبهة غير محصورة جاز الاستعمال مطلقا (١).

الطهارة الحديثية و إن لم يسقط الماء بذلك عن الطهورية، و لذا تقع الطهارة بالمغصوب لو فرض حصول التقرب للغفلة عن حاله، على ما حقق في مبحث اجتماع الأمر و النهي.

(١) لعدم منجزية العلم الإجمالي حينئذ على ما ذكر في الأصول مفصلا.

لكن ذلك إنما يقتضى الرجوع للأصل في كل طرف بنفسه، و هو يقتضى جواز الاستعمال مع الشك في الطهارة و الحلية، لأنهما على طبق الأصل، كما تقدم، لا مع الشك في الإطلاق، لعدم أصل محرز له، كما تقدم أيضا.

بل مقتضى استصحاب الحدث و قاعدة الاشتغال بالطهارة عدم الاجتزاء باستعمال الماء المذكور، كما اعترف به قدس سره في مستمسك العروة الوثقى و جرى عليه في حاشيتها، و من البعيد جدا عدوله عن ذلك هنا.

فالظاهر ابتناء الإطلاق المذكور هنا على الغفلة عن شموله لاحتمال إضافة الماء. بل قد يحمل الجواز في كلامه على التكليف، فيختص باحتمال الغصبي، و لا يشمل احتمال الإضافة، ليكون خروجاً عما عرفت.

و إن كان ذلك بعيداً جداً، بلحاظ استلزامه عدم تصديقه قدس سره لبيان حكم الشبهة غير المحصورة في النجاسة التي هي من أظهر موارد، بل لا يبقى معه مورد للإطلاق. إلا أن يحمل على الإطلاق بلحاظ جواز الارتكاب و لو استوعب الأطراف في وقائع متعددة في قبال القول بلزوم ترك مقدار المعلوم بالإجمال. لكنه قد يبعد بلحاظ عدم إشارته قدس سره لهذه الجهة في صدر كلامه.

هذا، و أما احتمال إلغاء الشك في أطراف الشبهة غير المحصورة، فلا يبقى معها موضوع للأصل الإلزامي، فلا مجال له، خصوصاً بناء على الضابط الآتي لغير المحصور، الذي لا يستلزم ضعف الاحتمال.

إلا أن يفرض ضعف الاحتمال بنحو ملحق له بالسواس الذي لا يعتنى به

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥١

و ضابط غير المحصورة أن تبلغ كثرة الأطراف (١) حداً يوجب خروج بعضها عن محل الابتلاء (٢). و لو شك في كون الشبهة محصورة أو غير محصورة فالأحوط وجوباً إجراء حكم المحصورة (٣).

العقلاء في مقام العمل، كما ذكرناه في محله. لكنه لا يختص بالشبهة غير المحصورة.

(١) لا- دخل لكثرة الأطراف في سقوط منجزية العلم الإجمالي، و إنما هي دخيلة في صدق عنوان غير المحصور الذي وقع في كلماتهم.

(٢) أو ابتلائه بغير ذلك مما يمنع من منجزية العلم الإجمالي، كتعذر المخالفة فيه، و تعذر الموافقة أو تعسرها، و غير ذلك مما ذكر في الأصول مفصلاً، بل قد يراد بعدم الابتلاء ما يعم ذلك.

هذا، و قد ذكر في كلماتهم ضوابط آخر لغير المحصورة- غير تامة- لا مجال لإطالة الكلام فيها هنا، بل تذكر في الأصول.

(٣) حيث أشرنا إلى عدم دخل الكثرة في حكم غير المحصورة، فلا بد من كون مفروض الكلام الشك في الابتلاء.

و قد ذكرنا في الأصول أن اللازم معه البناء على عدم منجزية العلم الإجمالي، سواء كان الشك في تحديده بنحو الشبهة المفهومية، أم

فى تحقيقه مع العلم بحده بنحو الشبهة المصادقية.

و أما ببقية الموانع التى أشرنا إلى الاكتفاء بها فى جريان حكم الشبهة غير المحصورة فيختلف الحال فيها، فتعذر الموافقة و لزوم الحرج منها لا يكتفى فيهما بالشك، لأنهما من سنخ الأعذار التى لا بد من إحرازها عند العقلاء، و لذا تقدم وجوب الاحتياط مع الشك فى سعة القدرة، و تعذر المخالفة يكتفى فيه بالشك، كعدم الابتلاء، لأنه من سنخه، و قد أطلنا الكلام فى ذلك فى الأصول بما لا يسع المقام تفصيله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٢

...

كما لا مجال للكلام فى فروع الماء المشكوك التى تعرض لها فى العروة الوثقى و استدلل لها فى شروحهها، لضيق الوقت عن ذلك و عدم انشراح الصدر له، و لا سيما مع اضطرارنا لإطالة الكلام فيما تقدم و عدم أهمية كثير من تلك الفروع، لقله الابتلاء بها، و إنما هى مجرد فروض لها أمثال كثيرة قد يسهل معرفة حكمها بعد الرجوع للضوابط المتقدمة، و إتقان المباني الأصولية التى أشرنا لبعضها فى هذا الشرح.

و منه سبحانه و تعالى نستمد العون و التوفيق، و التأييد و التسديد. و له الحمد على كل حال فى المبدأ و المآل، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٣

[الفصل الخامس فى الماء المضاف و الآسار]

إشارة

الفصل الخامس الماء المضاف (١) - كماء الورد و نحوه - و كذا سائر المائعات (٢)

(١) تقدم منا فى نهاية الفصل الأول الكلام فى طهارة الماء المضاف مع أخذه من طاهر، و فى تطهيره بالتصعيد مع أخذه من نجس. فراجع.

(٢) مما يكون ذا رطوبة بحيث تنتقل أجزاؤه بالملاقاة و يتأثر به الملقى - كالزيت و العسل - أما الفلزات المائعة بالأصل - كالزئبق - أو بالحرارة، فمعيانها لا يوجب انفعالها، كما صرح به فى العروة الوثقى، و أمضاه جملة من شراحها و محشيها، منهم سيدنا المصنف قدس سره، و إن توقف فيه شيخنا الأستاذ و بعض السادة المعاصرين قدس سرهما «١».

و يكتفى فى عدم سريان النجاسة فيه بتمامه قصور أدلة السريان عن مثله، لاختصاصها بالماء و نحوه مما يشتمل على الرطوبة، كالعسل و الزيت و السمن و المرق.

و التعدى عنها لأمثالها كالنفط و الحليب بقرينة الارتكاز العرفى، لا يقتضى التعدى عنها لمثل المقام بعد عدم مساعده الارتكاز العرفى، و جعل المدار فى سريان النجاسة فيها على ذوبانها لا يقتضى كون المدار فى السريان مطلق الذوبان، و لو فى مثل محل الكلام.

بل لو فرض جعل المدار فى النصوص على مطلق الذوبان أمكن دعوى

(١) راجع النصوص الدالة على ذلك في باب: ٥ من أبواب الماء المضاف، و باب: ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٤

ينجس القليل و الكثير فيها بمجرد الملاقاة للنجاسة (١)

انصرافه عن محل الكلام بقرينة الارتكاز العرفي.

كما يكفي في عدم انفعال ظاهره بمجرد الملاقاة من دون رطوبة خارجية ما دل على عدم الانفعال مع الجفاف - مثل ما في موثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام:

□

«كل شيء يابس ذكي» (١)، وغيره مما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في المسألة التاسعة عشرة من الفصل الأول من مباحث الطهارة الخبيثة - لوضوح أن ميعان ما نحن فيه لا يوجب رطوبته و لا ينافي بيسه عرفاً.

و منه يظهر اندفاع ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سرّه من أنه إن كان المدار على الذوبان لزم الانفعال فيما نحن فيه، و إن كان المدار على الرطوبة المائية لزم التوقف في انفعال مثل النفط و الدهن مما لا يشتمل على الماء.

ثم إنه لا إشكال في أنه يلحق بالفلزات مثل الزجاج و الحجر الذائنين بالحرارة، بل لا يبعد إلحاق مثل المطاط و النايون، بل و الشمع، مما لا يتأثر به الملاقى و إن جمد عليه، فإنه ليس المعيار على مطلق العلوق، إذ الفلزات قد تعلق أيضاً، بل على تأثر الملاقى بالمائع، و هو غير حاصل في الأمور المذكورة.

و لا أقل من الشك في إلحاقها بمثل الزيت، المسوغ للرجوع لأصالة الطهارة.

(١) هذا مذهب الأصحاب لا - أعلم فيه خلافاً. كذا في المعتبر. و إجماعاً، كما في الروضة و بعض نسخ الشرائع، و عن التذكرة و المنتهى و كشف الالتباس و الدلائل. و عن السرائر نفى الخلاف فيه. و في الجواهر: «إجماعاً منقولاً نقلاً يستفاد منه التحصيل».

و كلامهم و إن كان في الماء المضاف إلا أن الظاهر عمومهم للمایعات الأخر، لأولويتها في الحكم عرفاً، و بقرينة استدلال بعضهم - كالمحقق في المعتبر -

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة و الموجود في الوسائل طبع إيران: «زكي» بالزاء. و الذي أثبتناه من التهذيب طبع النجف الأشرف ج: ١ ص: ٤٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٥

...

بنصوص الزيت، و بأن المائع قابل للنجاسة.

و كيف كان، فیدل على ذلك في الماء المضاف بعض النصوص، كخبر زكريا ابن آدم: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة خمر أو نبيذ مسكر قطرت في قدر فيه لحم كثير و مرق كثير؟ قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل الذمة أو الكلب، و اللحم اغسله و كله» (١).

و موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «أن علياً عليه السلام سئل عن قدر طبخت و إذا في القدر فارة؟ قال: يهرق مرقها و يغسل اللحم و يؤكل» (٢).

□

و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الدن يكون فيه الخمر، هل يصلح أن يكون فيه خل أو ماء كامخ أو زيتون؟ قال: إذا غسل فلا بأس» (٣).

لوضوح أن المرق في الأولين هو ماء اللحم الذي هو من سنخ الماء المضاف، كما أنه لو لا انفعال ماء الكامخ لم يكن وجه الاعتبار غسل الدن في الثالث.

كما يدل عليه في غيره من المائعات ما ورد في السمن و الزيت و العسل من النصوص الكثيرة، كصحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفارة و الدابة تقع في الطعام و الشراب فتموت فيه؟ فقال: إن كان سمنا أو عسلا أو زيتا- فإنه ربما يكون بعض هذا- فإن كان الشتاء فانزع ما حوله و كله، و إن كان الصيف فارفعه حتى تسرج به، و إن كان ثردا فاطرح الذي كان عليه، و لا تترك طعامك من أجل دابة ماتت فيه» (٤)، و غيره.

و بعض هذه النصوص يشمل بإطلاقه الكثير، فإن القدر في الأولين قد تكون كبيرة تسع كرا، و لا سيما مع التنبيه في خبر زكريا إلى الكثرة. و فرض اجتماع الزيت و نحوه بمقدار الكر غير بعيد في الرابع و نظائره.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨ و باب: ٢٦ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٥١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٦

...

نعم، لا مجال لدعوى الإطلاق في الثالث، لأن الدن و إن كان هو الراقود العظيم الذي قد يشمل ما يسع الكر، إلا أنه وارد لبيان قابلية دنّ الخمر لتنجيس ما فيه بعد الفراغ عن قابلية ما فيه للانفعال، فلا ينافي اعتصام ما فيه بالكريه. فتأمل جيدا.

و يستفاد عموم الانفعال من بعض نصوص الأسار، فإنه لو تمت المناقشة في الاستدلال بكثير منها:

تارة: باختصاصها بالماء المطلق، إما لاختصاص السؤر بالماء الذي يشرب منه، أو للتعرض فيها للوضوء.

و اخرى: باختصاصها بالقليل، لأن السؤر هو البقية من الطعام و الشراب، و هي تنصرف للقليل.

إلا أنه لا مجال لها في مثل صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن خنزير شرب من إناء كيف يصنع به؟ قال: يغسل سبع مرات» (١)، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الكلب يشرب من الإناء؟ قال: اغسل الإناء» (٢)، فإن الشرب يعم الماء المضاف و غيره من المائعات كالحليب، كما أن الإناء يعم الكبير الذي يسع الكر.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في الحكم بعد النظر في هذه النصوص و نحوها، مما يظهر منه المفروغية عن قابلية الماء المضاف و شبهه للانفعال و سريان النجاسة تبعا للارتكاز العرفي، فتسالم الأصحاب على عموم الحكم مع ذلك كاشف عن ثبوته تبعا للارتكاز المذكور. و لا سيما مع كونه موردا للابتلاء و العمل، الذي يبعد معه اختفاء الحال.

و بهذا يسهل إلغاء خصوصية موارد النصوص بلحاظ كثير من الجهات، لكشف تسالمهم عن بلوغ الارتكاز المذكور حد القرينة على إلغاء الخصوصية.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسار حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٧

...

بل قد يقال: إن المستفاد من نصوص الكر أن الانفعال هو مقتضى طبع الماء، فضلا عن غيره من المائعات كما هو مقتضى الارتكاز العرفي، و أن الكرية عاصم تعبدى، فسكوت النصوص عن بيان عاصم لغيره مع تسالم الأصحاب على عدم اعتصامه و كثرة الابتلاء بذلك كاشف عن جرى الشارع فيه على مقتضى الارتكاز المذكور.

و من ثمّ لم تتطرق أكثر النصوص لبيان الانفعال رأسا، وإنما تعرضت لبعض الخصوصيات فيه بنحو يكشف عن المفروغية عنه، كما يظهر بملاحظتها. فتأمل جيدا.

هذا، و قد تأمل سيدنا المصنف قدس سرّه في الانفعال مع الكثرة المفرطة، كألف كر، قال: «لعدم السراية عرفا في مثله، نظير ما يأتى من عدم السراية إلى العالى الجارى إلى السافل، و النصوص الواردة في السمن و المرق و نحوهما غير شاملة لمثله. و ثبوت الإجماع على السراية في الكثرة المفرطة غير ظاهر».

لكن عدم السراية عرفا غير ظاهر، و لذا لا يتوهم مع كثرة النجاسة الملاقية للمائع. و قياسه على الجارى فى غير محله مع اختلاف سنخ الحكمين، لأن الجريان موجب لقصور مقتضى الانفعال عن التأثير فى المتدافع منه.

أما الكثرة فهى من سنخ المانع عن تأثير المقتضى، كما هو المرتكز فى كرية الماء، و ثبوتها فى المقام غير ظاهر. و لا سيما مع اختلافهما بعدم تحديد الكثرة المفرطة و تحديد الجريان عرفا.

كما لا مجال للتشكيك فى الإجماع بعد تنصيبهم على الكثرة و إغفالهم لتحديداتها.

على أن الالتزام فى الكثير بالنحو المذكور بعدم الانفعال أصلا حتى فى موضع الملاقاة صعب جدا، و كذا الالتزام بانفعال موضع الملاقاة من دون استيعاب تمام الماء، لعدم تحديد الموضع المذكور ارتكازا.

و الظاهر أن التأمل فى ذلك موجب لوضوح السريان فى الجميع عملا بالعموم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٨

إلا إذا كان متدافعا على النجاسة (١)

المتقدم المستفاد من مجموع الأمور المتقدمة.

و ليس ما ذكره قدس سرّه إلا من سنخ الاستبعاد بلحاظ كثرة المتأثر و قلة المؤثر بحسب النظر الحسى، أو بلحاظ ترتب المشاكل أو نحو ذلك مما يبتنى على التغافل عن الانفعال بالنجاسة شرعا.

و قد أشير إلى الردع عنه فى خبر جابر عن أبى جعفر عليه السلام: «أتاه رجل فقال:

وقعت فأرة فى خابية فيها سمن أو زيت، فما ترى فى أكله؟ فقال له أبو جعفر عليه السلام: لا تأكله. فقال له الرجل: الفأرة أهون على من أن أترك طعامى من أجلها. فقال له أبو جعفر عليه السلام: إنك لم تستخف بالفأرة، و إنما استخفت بدينك. إن الله حرم الميتة من كل شىء» (١).

(١) قال فى المدارك: «و لا تسرى النجاسة مع اختلاف السطوح إلى الأعلى قطعا، تمسكا بمقتضى الأصل السالم عن المعارض»، و عن الدلائل استحسانه، و عن السيد الطباطبائي قدس سرّه فى مصابيح و ظاهير منظومته دعوى الإجماع عليه. بل عن الروض أنه لا يعقل سريان النجاسة إلى العالى، فإن ذلك و إن كان ممنوعا، إلا أنه منه كاشف عن وضوح عدم السراية.

و يظهر الوجه فيه مما تقدم فى أحكام الماء القليل من قصور أدلة الانفعال عنه بعد قصور مقتضى النجاسة عن التأثير فيه ارتكازا، كما

أشرنا إليه هناك.

بل لا ينبغي التأمل فيه بعد ملاحظة سيرة المتشرعة وارتكازياتهم، إذ لا يتوهم من أحد البناء على نجاسة تمام المائع بإراقته بعضه على الموضوع النجس، مع شيوع الابتلاء بذلك.

و من هنا اتجه من صاحب المدارك دعوى القطع، المغنى عن التمسك بالأصل، بل لا موضوع له معه.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٥٩

بقوة (١) - كالجاري من العالي، و الخارج من الفوارة - فتختص النجاسة حينئذ بالجزء الملاقي للنجاسة، و لا تسرى إلى العمود. و إذا تنجس المضاف لا يظهر أصلاً (٢)

كما لا مجال معه لما عن كاشف الغطاء من بناء المسألة على أن الأصل سريئة النجاسة لغير موضع الملاقاة، أو عدمها.

و ما في الجواهر من عدم تحقق القطع له غريب. و أغرب منه ما عن المناهل من الحكم بسريان النجاسة للعالي، لدعوى دخوله في معقد إجماعاتهم على انفعال المضاف.

فإن ما ذكرناه من الوجه موجب لانصراف إطلاق معاهد الإجماعات المتقدمة على الانفعال عنه.

هذا، و مما تقدم أيضاً يتضح الوجه في جعل المعيار على التدافع و عدم الاقتصار على خصوص عدم سريان النجاسة من الأسفل إلى الأعلى، كما يتضح الوجه في بعض الجهات الأخر مما تقدم التعرض له هناك، فان المقامين من باب واحد. فراجع.

(١) تقدم الإشكال في اعتبار قوة الدفع في مبحث الماء القليل.

(٢) يعنى: ما دام باقياً على الإضافة، و لا يصح إطلاق اسم الماء عليه، أما لو خرج عن الإضافة و صار مطلقاً فيلحقه حكم الماء المطلق المتنفس، لإطلاق أدلته.

و أما احتمال طهارته بخروجه عن الإضافة - نظير طهارة الخمر بالانقلاب - فلا مجال له مع استصحاب نجاسته، لأن الانقلاب المذكور لا يوجب تبدل الذات، التي هي موضوع النجاسة عرفاً بنحو يمنع من الاستصحاب.

و طهارة الخمر بالانقلاب على خلاف القاعدة، فلا يقاس عليها، و لا سيما بعد اختصاصها بالنجاسة الخمرية، و عدم جريانها في النجاسة الخارجية بالملاقاة - كما هو الغالب في محل الكلام - حيث لا يطهر الخمر معها بالانقلاب كما يذكر في محله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٠

و إن اتصل بالماء المعتصم (١)، كماء المطر أو الكر.

(١) كما هو المعروف، لاختصاص مطهريّة الاتصال بالمعتصم بالماء المطلق.

فإن العمدة فيه التعليل في صحيح ابن بزيع الوارد في ماء البئر، و التعدى منه لبقية أقسام المطلق لمناسبته لكونه ارتكازياً لا يقتضى التعدى للمضاف بعد قصور الارتكاز عنه.

بل ظاهر الأمر في النصوص المتقدمة بإهراق المائع أو إطعامه أهل الذمة أو الكلب تعذر أكله و سقوطه عن الانتفاع المعتد به، و هو لا يناسب طهره بالاتصال بالمعتصم لتيسر ذلك، و الاهتمام بقيمة المتنفس تقتضى الاهتمام بتحصيله، و ليس هو كالماء المطلق المتنفس ليس له قيمة مهمة تقتضى تكلف ذلك فيه.

و أما الاستدلال بعموم قوله عليه السلام في مرسله الكاهلي: «كل شيء يراه ماء المطر فقد طهر» (١).

فلا مجال له في الماء المطلق المتنجس فضلا عن المضاف، لانصرافه إلى التطهير باستيلاء ماء المطر على المتنجس، و هو لا يتحقق في السوائل، كما أشرنا إليه في المسألتين الثانية عشرة و العشرين.

و مثله في ذلك مرسله ابن أبي عقيل في الماء المجتمع في الطريق: «إن هذا لا يصيب شيئا إلا طهره» (٢).

و أضعف من ذلك الاستدلال بعمومات مطهريه الماء، لعدم التعرض فيها لكيفية التطهير به، فلا بد من تنزيلها على الوجه العرفي، و هو التطهير باستيلاء الماء على الموضع النجس، الذي لا مجال له في السوائل.

و منه يظهر ضعف ما في القواعد و محكي التحرير من الاكتفاء في طهر

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦١

نعم، إذا استهلك في الماء المعتصم فقد ذهب عينه (١)

المضاف بإلقاء كره عليه إذا لم يسلبه الإطلاق، بناء على شموله لما إذا بقي المضاف على إضافته، كما قد يشهد به ما في القواعد من أنه لو صار المطلق مضافا خرج عن الطهورية دون الطهارة، لظهوره في عدم خروج المضاف عن الإضافة و طهره بالاتصال بالكر المطلق، و لذا لا يفعل به الكر بعد صيرورته مضافا.

و قد أطال في الجواهر في توجيهه بما لا مجال لإطالة الكلام فيه.

و الأمر سهل بعد وضوح ضعفه بظاهره.

(١) يعني: فلا يبقى معه موضوع صالح للحكم بالنجاسة عرفا. و هو الوجه في عدم جريان استصحاب النجاسة فيه، فلا ترتب آثارها من انفعال الماء به لو فرض خروجه عن الاعتصام بعد ذلك.

و يقتضيه النصوص الدالة على عدم نجاسة الماء الكثير بوقوع البول فيه أو الدم أو غيرهما، و نصوص البئر المتضمنة لعدم انفعالها أو نزحها بوقوع شيء من ذلك فيها [١]، فإنه لم يثبت في النصوص المذكورة إلى لزوم التوقي عما يؤخذ من الماء المذكور مما يشتمل على الأجزاء المستهلكة من النجاسة، لقلته و انفعاله بالأجزاء المذكورة مع وضوح غفلة العرف عن ذلك و سيرتهم على عدم التوقي عنه.

نعم، لا بد من عدم خروج الماء عن الاعتصام إلى حين تحقق الاستهلاك، و إلا تعين انفعال الماء بالمضاف، كما لو فرض خروج بعض الكر عن الإطلاق بحيث ينقص الباقي منه عن الكرية، أو فرض فصل المضاف بين المادة و ذیها، حيث يتعين حينئذ انفعال الباقي من المطلق باتصاله بالمضاف المتنجس، و لا ينفع استهلاك المضاف بعد ذلك في طهر الماء، بل يلحق الجميع حكم الماء المتنجس من الاحتياج إلى الاتصال بالمعتصم في تطهيره.

[١] إما بلحاظ أنها في أول زمان امتزاجها بالماء المطلق قد تجعل قسما منه مضافا، أو لأن طهارة عين النجاسة بالاستهلاك تستلزم طهارة المتنجس بالأولوية منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٢

و مثل المضاف في الحكم المذكور (١) سائر المائعات (٢).

مسألة ٢١: الماء المضاف لا يرفع الخبث (٣)،

هذا، وقد اعتبر في محكي المبسوط عدم تغير المطلق بصفات المضاف.

و هو متجه بناء على الاكتفاء في انفعال المعتصم بالتغير بصفات المتنجس - الذي تقدم أنه خلاف الظاهر - أو يكون مراده بذلك الكناية عن بقاءه على الإطلاق في مقابل غلبة المضاف عليه.

و أما حمله على التغير بصفات النجاسة التي قد يحملها المضاف - حيث تقدم كفايته في انفعال المعتصم - فبعيد. و الأمر سهل.

(١) يعنى: من عدم طهره بالاتصال بالمعتصم و طهره بالاستهلاك.

(٢) لاشتراكها مع الماء المضاف فى الوجه المتقدم.

(٣) عند أكثر أصحابنا، كما فى الخلاف و عن الغنية و التذكرة. و هو المشهور، كما عن المختلف، بل عن الروض الإجماع عليه، و إن

لم يتضح وجهه بعد معروفة الخلاف من السيد و المفيد، بل عن السرائر نسبتة إلى السيد و جماعة من أصحابنا.

إلا أن يريد به الإجماع الحجة، كما هو ظاهر الجواهر، حيث قال: «و هو المشهور نقلاً و تحصيلاً شهرة كادت تبلغ الإجماع، بل هى إجماع، لمعلومية نسب المخالف إن اعتبرناه، و انقراض خلافهما».

لكنه مبنى على حجية الإجماع بدخول المعصوم حساً إجمالاً، أو حدساً بقاعدة اللطف. و الأول ممنوع صغرى، و الثانى ممنوع كبرى.

و كيف كان، فيدل على المشهور النصوص الكثيرة الظاهرة فى انحصار المطهر بالماء.

إما للأمر به فى بيان كيفية التطهير الظاهر فى التعيين، مثل ما فى حسن الحسين بن أبى العلاء و صحيح البزنطى فى البول يصيب الجسد من قوله عليه السلام: «صب عليه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٣

...

الماء مرتين» (١)، و غيره مما هو كثير جداً.

أو لظهوره فى الحصر بمفهوم الشرط أو نحوه، كقوله عليه السلام فى موثق أبى بصير:

«أليس يغسل بالماء؟ قلت: بلى. قال: لا بأس» (٢)، و قوله عليه السلام فى خبر بريد ابن معاوية:

«يجزى من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزى من البول إلا الماء» (٣)، و قوله عليه السلام فى خبر ابن جعفر فى الصلاة فى الأكسية

التي تنقع فى البول: «إذا غسلت بالماء فلا بأس» (٤)، و قوله عليه السلام فى صحيحه فيمن ليس عنده إلا ثوب نصفه دم: «إن وجد ماء

غسله، و إن لم يجد ماء صلى فيه» (٥)، و قريب منه صحيح الحلبي و موثق عمار (٦).

فإن هذه النصوص ظاهرة فى انحصار التطهير بالماء، و بعدم الفصل - بل فهم عدم الخصوصية فى كثير منها لظهوره فى كون الاحتياج

إلى الماء مقتضى طبع النجاسة - يتم عموم عدم مطهرية غير الماء.

مضافاً إلى استصحاب النجاسة، بناء على ما يأتى من انفعال الطاهر بملاقاة النجس.

و أما دعوى: أن ذلك مقتضى أصالة الاشتغال بالطهارة بالإضافة إلى ما اشترطت فيه لو فرض عدم جريان استصحاب النجاسة.

فهى مندفعه: بأن قاعدة الاشتغال انما يرجع إليها مع الشك فى الطهارة الحديثة، لا الخبثية، بل المرجع فيها قاعدة الطهارة. مع ان ذلك

قد يتم لو كان المانع من الاستصحاب خلافاً فى المقام فيه.

أما لو كان المانع منه دعوى عدم انفعال الطاهر بالنجاسة، و أن الغسل واجب تعبدى، فلا مجال لقاعدة الاشتغال، لأن الشرط على

ذلك هو الغسل، فمع الشك فى

- (١) الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات حديث: ٤، ٧.
 (٢) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب النجاسات حديث: ٦.
 (٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.
 (٤) الوسائل باب: ٧١ من أبواب النجاسات حديث: ٢.
 (٥) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب النجاسات حديث: ٥.
 (٦) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب النجاسات حديث: ١، ٨.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٤

...

وجوب كونه بالماء يكون المرجع البراءة منه. فلاحظ.

هذا، وقد أشير في جامع المقاصد وغيره إلى الاستدلال بما تضمن الامتتان بطهوريه الماء كقوله تعالى وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا. لِنُخَيِّ بِه بَلَدَهُ مَيِّتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا وَأَنْاسٍ كَثِيرًا «١»، وقوله عليه السلام في صحيح داود بن فرقد: «كان بنو إسرائيل إذا أصاب أحدهم قطرة بول قرضوا لحومهم بالمقاريض، وقد وسع الله عليكم بأوسع ما بين السماء والأرض و جعل لكم الماء طهورا، فانظروا كيف تكونون؟» «٢».

بدعوى: أن الاختصار عليه في بيان المنه ظاهر في الانحصار به، وإلا كان المناسب التنبيه لغيره لبيان سعة المنه. وفيه: - مع أن ظاهر الآية الشريفة الامتتان بإنزال الماء الطهور، لا بطهوريته - أنه يكفي في تخصيصه بالذكر في مقام الامتتان سهولة تحصيله وعدم الكلفة باستعماله، لكونه منظفا عرفيا لا يحتاج بعده إلى الغسل، بخلاف غيره من أقسام المائع. هذا، وقد نسب غير واحد مطهريه المائع الطاهر للمفيد والسيد، كما أشرنا إليه آنفا، و ظاهر الكاشاني في المفاتيح موافقتها في الجملة، و حيث كان في كلامه إشارة إلى ما يصلح أن يكون مبنى للمسألة فالمناسب نقله. قال: «يشترط في الإزالة إطلاق الماء على المشهور، خلافا للسيد و للمفيد، فجوزا بالمضاف، بل جوز السيد تطهير الأجسام الصقيلة بالمسح بحيث تزول العين لزوال العلة، و لا يخلو من قوة، إذ غاية ما يستفاد من الشرع وجوب اجتناب أعيان النجاسات، أما وجوب غسلها بالماء عن كل جسم فلا، فكل ما علم زوال النجاسة عنه قطعاً حكم بتطهيره، إلا - ما خرج بالدليل، حيث اقتضى فيه اشتراط الماء، كالثوب و البدن. و من هنا تظهر طهارة البواطن كلها بزوال العين. و كذا أعضاء الحيوان المتنجسة».

(١) الفرقان: ٤٨، ٤٩.

- (٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٤.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٥

...

و مراده لا يخلو عن إجمال، إذ.

تارة: يريد بذلك أن ملاقاته الطاهر للنجاسة لا توجب تنجسه بها، و إنما يجب اجتنابه بلحاظ حمله لها، فإذا فرض زوال عينها منه زال المانع من استعماله و إن لم يغسل بالماء، إلا أن يدل الدليل على لزوم ذلك، فيقتصر على مورده.
 و اخرى: يريد أن الطاهر و إن تنجس بملاقاة النجس إلا أنه يظهر بزوال عين النجاسة عنه، إلا أن يدل الدليل على اعتبار الغسل بالماء

فى طهارته، فيقتصر على مورد.

أما الأول فيشكل.

أولاً: بأن ظاهر كثير من النصوص هو انفعال الملاقى للنجاسة و تنجسه بها مع قطع النظر عن حمله لها، كما يظهر من التعبير بالتنجيس و التقذر و الفساد فى الماء فى النصوص الكثيرة الواردة فى قاعدة الطهارة فى الماء و غيره «١» و الكر و الحمام و البئر و غيرها، و منها قوله عليه السلام فى النبذ: «ما يبل الميل ينجس حبا من ماء» «٢»، و فى الثوب فى قوله عليه السلام فى صحيح ابن مهزيار: «من قبل أن الرجل إذا كان ثوبه نجسا» «٣»، و قوله فى حديث أبى العلاء: «سألت عن الرجل يصيب ثوبه الشئ ينجسه» «٤»، و قوله عليه السلام فى صحيح ابن سنان: «فإنك أعرته إياه و هو طاهر و لم تستيقن أنه نجسه» «٥»، و ما فى خبر الحسين بن علوان: «يعنى: الثياب التى تكون فى أيديهم فينجسونها» «٦»، و ما ورد فى الخمر أو النبيذ أو الدم يقطر فى العجين من قوله عليه السلام: «فسد» «٧»، و ما فى طين المطر من قوله عليه السلام فى مرسله ابن بزيع: «إلا أن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢، ٥ و باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٧٤ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٧) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٦

...

يعلم أنه قد نجسه شئ بعد المطر» «١».

و يظهر أيضا من التعبير بالتطهير و الطهر و نحوهما مما يتفرع على فرض النجاسة، كنصوص طهورية الماء «٢» الظاهرة فى خصوصيته فى أحداث الطهارة شرعا، لا- من حيث كونه مزيلًا- للعين الذى يشاركه فيه غيره، و نصوص قاعدة الطهارة فى الماء «٣»، و غيره و استصحابها «٤» و نصوص الاستنجاء بالماء «٥» المتضمنة لتفسير قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «٦»، و ما ورد فى اعتبار طهارة ماء الوضوء «٧»، و كيفية تطهير الإناء «٨»، حيث قال عليه السلام بعد بيان كلفه: «وقد طهر»، إلى غير ذلك مما يستفاد منه انفعال الملاقى بالنجاسة شرعا، لا مجرد حمله لها.

و الاقتصار على موارد النصوص المذكورة فى الانفعال دون بقاء ما أمر فيه بالغسل أو الصب، فضلا عما استفيد منه الانفعال بطريق آخر، كالنهى عن الصلاة، مما تأباه المرتكزات فى فهم الكلام جدا.

كيف، و قد اختلفت فى كثير من الخصوصيات حتى فى الثوب و البدن، و لم يتيسر تحصيل قاعدة عامة فيهما، و ليس التعدى عن المورد فى النجاسات بأولى من التعدى عنه فى المتنجات.

قال فى الجواهر: «و إلا فسائر النجاسات ما سئل عنها جميعها فى ملاقاته للثوب، و لا عنها جميعها بالنسبة للبدن، بل بعضها فى الثوب و بعضها فى البدن،

- (١) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب النجاسات حديث: ١.
- (٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق.
- (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢، ٥ و باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٤.
- (٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ١ و باب: ٧٤ حديث: ١.
- (٥) راجع الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة.
- (٦) البقرة: ٢٢٢.
- (٧) راجع الوسائل باب: ٥١ من أبواب الوضوء.
- (٨) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب النجاسات حديث: ١.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٧

...

وبعضها في غيرهما، لكن لمكان القطع بعدم إرادة الخصوصية قلنا في الجميع». بل ما ذكرنا هو المناسب ارتكازا لاعتبار الرطوبة في الانفعال، ولورود الأمر بالغسل في كثير من موارد ملافاة النجاسة التي لا ينتقل شيء منها للملاقى، كالميتة والكلب والمنتجس، فإن المرتكز كون الغسل لأجل الانفعال بالنجاسة و مقدمته للتطهير منها المعتبر في بعض الأمور، كالصلاة، لا تعديا محضا. و إلا أشكل إثبات مقدمية الغسل لمثل الصلاة، إلا بدليل خاص في كل مورد مورد، و هو يوجب اضطراب نظم الفقه، و لا يظن بأحد توهمه.

و ثانيا: بأنه يصعب إقامة الدليل على عموم وجوب رفع عين النجاسة لو فرض عدم انفعال الملاقى لها، إذ لا دليل على قاحية حمل عين النجاسة في الصلاة إلا في مثل الميتة، و لا على قاحية ملاقاتها للماء في الوضوء به، و لذا لا يقدر في مثل الكر مما لا ينجس، و لا على حرمة ملاقاتها للمسجد، و لذا لا تحرم مع الجفاف إلى غير ذلك مما ينحصر الوجه فيه بفرض انفعال الملاقى. و ثالثا: بأن المستفاد من موثق عمار الوارد فيمن يجد في إنائه فأرة عموم عدم الاكتفاء بزوال عين النجاسة عن الملاقى، بل لا بد من الغسل، كما أشار إليه بعض مشايخنا، لقوله عليه السلام: «إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه. فعليه أن يغسل ثيابه و يغسل كل ما أصابه ذلك الماء».

و الاقتصار على موردده و هو الماء الملاقى للفأرة لا يلتزم به هو نفسه، لأنه فصل بين المنتجسات، لا النجاسات. و بالجملة: لا ينبغي التأمل بعد النظر في النصوص و مرتكزات العرف و المتشعبة في بطلان الوجه المذكور، و لذا أطبق الفقهاء على ذلك على اختلاف مشاربهم، و جروا عليه في فهم الأدلة و العمل بها، بل جرى عليه هو حيث عبر بالنجاسة كثيرا. و أما الثاني فيكفي في رده استصحاب النجاسة، لعدم الدليل على كفاية زوال العين في التطهير في غير مورد الدليل على عدمه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٨

...

بل قال في الجواهر: «و دعوى: أن الطهارة الشرعية عبارة عن النظافة العرفية فريضة بينة، إذ المستفاد من تعفير الإناء و الصب مرتين و غير ذلك خلافه». فان المنصرف من الأمر بالغسل كونه هو المطهر، لا أنه واجب تعبدا مع كون المطهر هو زوال العين كما أنه الظاهر من أدلة مطهريه الماء و غيرها، بل هو كالصريح من مثل موثق عمار الوارد في غسل الإناء الذي تقدمت الإشارة إليه في أدلة المشهور.

مضافا إلى أن ما ذكره من الجمود على موارد الأمر بالغسل من الثوب و البدن و غيرهما، و عدم التعدى عنها مما تأباه المرتكزات العرفية فى فهم الكلام جدا بعد كون الغسل من المطهرات عرفا.

كيف، و لم يستفد نجاسة بعض الأمور إلا من الأمر بغسل الثوب أو البدن بملاقاتها لها، فإن بنى على الاقتصار فى تنجيسها على مورد الأمر لزم عدم وجوب إزالة عينها عن غيره، و إن بنى على التعدى فى تنجيسها عن المورد المذكور لزم البناء على وجوب الغسل منها، و التعدى فى التنجيس دون الغسل تحكم، كما أشرنا إليه فى الجواهر.

على أنه يكفى فى عموم وجوب الغسل للمتنجسات موثق عمار المتقدم، كما أشرنا إليه آنفا.

و أما الاستدلال على الاكتفاء بزوال العين بصحيح حكم بن حكيم الصيرفى:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أبول فلا أصيب الماء، و قد أصاب يدي شىء من البول، فأمسحه بالحائط و بالتراب ثم تعرق يدي فامسح [فأمس] به وجهي أو بعض جسدي أو يصيب ثوبي. قال عليه السلام: لا بأس به» (١).

فيدفعه النصوص الكثيرة الصريحة فى لزوم الغسل من البول. مع أنه إنما يتضمن عدم البأس بملاقاة اليد للثوب و البدن مع عرقها، لا فى نفس اليد، فهو ظاهر فى عدم تنجيس اليد و لو لعدم تنجيس المتنجس، و لا ظهور له فى مطهريه زوال عين النجاسة أو المسح بالأرض لليد، لينفع فيما نحن فيه.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب النجاسات حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٦٩

...

و بالجملة: لا ينبغي التأمل بعد ما ذكرنا فى انفعال الجسم الطاهر بالملاقاة و فى عدم كفاية زوال عين النجاسة فى تطهيره، فلا بد من النظر فى أدلة القول بالاكتفاء بالمضاف بعد ما ظهر من أنه على خلاف الأصل.

و قد استدلل عليه فى كلماتهم بأمور:

الأول: إطلاق التطهير فى الأدلة الشامل للتطهير بالمضاف.

وفيه: أن الشك إنما هو فى حصول التطهير بالمضاف، و الإطلاق لا يحرز عنوانه، و لا يتضح بناء العرف على حصوله به ليرجع إليه بمقتضى الإطلاق المقامى للأدلة المذكورة. بل من القريب اختصاصه بالمطلق عندهم، كما قد يتضح بملاحظة ما يأتى.

على أن مقتضى ما تقدم من النصوص الظاهرة فى اعتبار الماء الخروج عن الإطلاق المذكور لو فرض تماميته.

الثانى: إطلاق الغسل فى النصوص الكثيرة الشامل للغسل بالمضاف.

وفيه: أنه لا يبعد انصرافه للغسل بالمطلق - كما ذكره غير واحد - لا لأنه الأكثر شيوعا، بل لوروده فى مقام التطهير مع ما هو المركز فى أذهان العرف و المشرعة من خصوصية الماء فى المطهريه من بين سائر المائعات و إن شاركتها فى إزالة عين النجاسة، لتمحضه فى التنظيف بخلافها، حيث يحتاج إلى التنظيف منها، فلا ترفع الاستقذار الحاصل من عين النجاسة و إن إزالتها.

و قد يشهد بانصراف الغسل و التطهير إلى خصوص ما يكون بالماء المطلق آيتا التيمم، حيث اشتمل صدرهما على إطلاق الغسل و التطهير، و تضمن ذيلهما تشريع التيمم مع فقد الماء، فلو لا المفروغية عن اختصاص الغسل بالماء لم ينسجم الذيل مع الصدر.

و قريب من ذلك خبر على بن جعفر الوارد فى غسل الفراش المبطن بالصوف، حيث قال عليه السلام: «يغسل الظاهر، ثم يصب عليه الماء فى المكان الذى أصابه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٠

...

البول» (١)، و ما فى صحيح البقباق من قوله عليه السّلام: «إن أصاب ثوبك من الكلب رطوبة فاغسله، و إن مسه جافا فاصب عليه الماء» (٢)، و نحوه ما فى حديث الأربعمائه (٣)، و ما فى صحيح الحلبي: «فإن ظن أنه أصابه منى و لم يستيقن و لم ير مكانه فلينضحه بالماء، و إن استيقن أنه أصابه و لم ير مكانه فليغسل ثوبه كله» (٤).

فإن إطلاق الغسل مع تقييد الصب و النضح بالماء مشعر بالمفروغية عن اختصاص الغسل به، إذ يبعد إرادة الإطلاق منه، كما يبعد كون ذلك من سنخ القرينة الخارجية على التقييد. و لا- أقل من إجمال الغسل من هذه الجهة بنحو لا ينعقد له ظهور فى الإطلاق بالإضافة إلى المضاف. على أنه لو تم إطلاقه تعين رفع اليد عنه بالنصوص المتقدمة فى دليل المشهور الظاهرة فى لزوم الماء. الثالث: ما عن المفيد من نسبة ذلك إلى الرواية، و لا يعلم مراده بذلك، فلا تخرج عن كونها رواية مرسله قد بنى نقلها على الاجتهاد، فلا تصلح للاستدلال.

□

نعم، قد يكون مراده بها موثق غياث بن إبراهيم عن أبى عبد الله عن أبيه عن على عليهم السّلام: «قال: لا بأس أن يغسل الدم بالبصاق» (٥).

لكنه يشكل: بأن ذكر الدم فى كلام الإمام عليه السّلام مشعر بخصوصيته، فلا- مجال للتعدى عنه لغيره من النجاسات بفهم عدم الخصوصية، و ليس هو كالتقييد فى كلام السائل. مضافا إلى أن ذلك هو مقتضى الحصر فى موثقة الآخر- الذى لا يبعد اتحاده معه- عنه عليه السّلام عن أبيه عليه السّلام: «قال: لا يغسل بالبصاق غير الدم» (٦)، و نحوه مرسل

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب النجاسات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب النجاسات حديث: ١١.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب النجاسات حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧١

...

الكلىنى (١)، فلا مجال مع ذلك للاستدلال على مدعى الخصم من عموم المطهريه بالحديث المذكور.

بل إن أمكن البناء على مؤدى هذه النصوص - كما قد يناسبه اختصاص الدم بنحو من التسهيل فى الأحكام، كالعفو عن قليله فى الصلاة، و ما فى بعض النصوص (٢) من مطهريه النار له- فهو المتعين و يقتصر فيه على مورده، و هو الريق، و إن كان إعراض الأصحاب عنها فى موردها موهنا لها. فالأمر أظهر.

هذا، و لا يبعد عدم صلوح الإعراض لتوهين هذه النصوص، لقرب استناده إلى تخيل استحكام التعارض بينها و بين أدلة اعتبار الماء أو قوة عموم اعتباره لارتكازيته بنحو يصعب رفع اليد عنه بها، نظير ما يذكره فى بعض الموارد من ندرة الرواية و شذوذها لمخالفتها للأصول.

و من الظاهر عدم تمامية كلا الأمرين، لقوة ظهور هذه النصوص الملزم بتخصيصها لأدلة اعتبار الماء، وإمكان كون الريق مطهرا تعبديا للدم على خلاف مقتضى الارتكاز، فلا يكشف إعراضهم عن وعن هذه النصوص بنحو يخرجها عن عموم دليل الحجية، ولا سيما مع ظهور ذكر الكليني والشيخ قدس سرهما «٣» لها في نحو اعتماد منهما عليها.

و أما حملها على إرادة الغسل لإزالة العين مع الاحتياج في التطهير للماء - كما يظهر من المعتبر - فهو تأويل بعيد عن الظاهر جدا، إذ هو - مع عدم اختصاصه بالدم - من الأمور التكوينية التي لا منشأ لتوهم المنع عنها شرعا، ليحتاج لدفعه، بل الظاهر إرادة الغسل الشرعي المطهر.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الماء المضاف والمستعمل حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب النجاسات حديث: ٨ و باب: ٤٤ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٢، ٣.

(٣) الكافي ٣: ص ٦ طبعة إيران الحديث، و التهذيب: ج ١: ص ٤٢٣ - ٤٢٥ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٢

و كذا الحدث (١).

نعم، كثرة الابتلاء بالدم الذي يصلح الريق لغسله تستلزم وضوح هذا الحكم لو فرض ثبوته و كثرة السؤال عنه، لكونه تعبديا محضاً، و لا يناسب الاقتصاد فيه على هذه الروايات التي قد ترجع لشخص واحد، كما لا يناسب تسالم الأصحاب على إهمال هذه الروايات و غرض النظر عن الحكم المذكور و ضياعه، بل ذلك موجب للريب فيها بنحو تخرج عن عموم الحجية، لاختصاص بناء العقلاء على حجية السند و الدلالة و الجهة بما إذا لم يحتف الخبر بما يوجب الريب فيه، نظير ما يذكر في و هن الخبر بإعراض الأصحاب عنه. فلاحظ.

هذا، و عن ابن أبي عقيل التفصيل في استعمال المضاف بين حالي الانحصار به و عدمه، فيجوز في الأول مع الضرورة دون الثاني، و في مفتاح الكرامة أن المعروف عنه خصوص إزالة الخبث، و نقل عنه في محكي الذكري أنه عمم الاستعمال له و للحدث.

و لا يتضح وجهه على التقديرين.

نعم، يأتي في صحيح عبد الله بن المغيرة ما يناسب ذلك. لكنه - مع اختصاصه بالنبيذ - وارد في الوضوء، فلا مجال للتعدى منه للطهارة الخبثية، فضلا عن تخصيص الحكم بها.

(١) إجماعاً، كما في الشرائع و عن الغنية و التذكرة و المنتهى و التحرير و نهاية الأحكام، و نفى عنه الخلاف في محكي المبسوط و السرائر.

و كأنه مبني على تنزيل المخالف لندرته منزلة العدم، و لذا اعترف به في محكي المختلف و نسبه للشذوذ، و عبر في المدارك و محكي المقتصر و الذخيرة عما عليه الأصحاب بالمشهور.

و يقتضيه - مضافاً إلى قاعدة الاشتغال بالطهارة، بل استصحاب الحدث - آيتا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٣

...

التيتم «١» الظاهرتان في مشروعيته مع عدم الماء و إن تيسر المضاف، و كثير من نصوص التيمم الواردة في طلب الماء، و في بطلان التيمم بوجدانه و غير ذلك مما يظهر منه انحصار الغسل و الوضوء به، بل المفروغية عن ذلك.

مضافا الى خبر أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: «فى الرجل يكون معه اللبن أ يتوضأ منها للصلاة؟ قال: لا، إنما هو الماء و الصعيد» (٢). و قريب منه خبر عبد الله بن المغيرة (٣)، على الكلام الآتى فيه.

بل لعل النظر فى النصوص البيانية الواردة فى الوضوء و التيمم يوجب وضوح الحكم المذكور، لأنها و إن لم تتصد لبيان ذلك، إلا أنها بمجموعها ظاهرة فى المفروغية عنه. فلاحظ.

و أما الاستدلال له بما ورد لبيان مطهريّة الماء فى معرض الامتنان فقد تقدم فى الطهارة الخبيثة منه.

هذا، و فى الخلاف: «و ذهب قوم من أصحاب الحديث و أصحابنا إلى أن الوضوء بماء الورد جائز»، و صرح الصدوق قدّس سرّه بجواز الوضوء و الغسل بماء الورد فى الأمالى و محكى الفقيه و الهداية، و يستدل له بخير يونس عن أبى الحسن عليه السّلام: «قلت له: الرجل يغتسل بماء الورد و يتوضأ به للصلاة. قال: لا بأس بذلك» (٤).

و قد استشكل فيه. تارة: بضعف السند.

و اخرى: بعدم الدلالة.

أما السند فلروايته عن سهل بن زياد عن محمد بن عيسى العبيدى عن يونس.

و عن الصدوق عن شيخه ابن الوليد أن ما تفرد به محمد بن عيسى من كتب يونس و حديثه لا يعتمد عليه، كما أن سهلا لم تثبت وثاقته، بل طعن من غير واحد.

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٤

...

و الجواب: أنه لا مجال للتعويل على ما ذكره ابن الوليد بعد ثبوت وثاقه محمد بن عيسى، بل جلالته، و لا سيما مع قول النجاشى فى رده: «و رأيت أصحابنا ينكرون هذا القول و يقولون: من مثل أبى جعفر محمد بن عيسى؟! و قال القتيبي: كان الفضل بن شاذان رحمه الله يحب العبيدى و يثنى عليه و يمدحه و يميل إليه، و يقول: ليس فى أقرانه مثله. و بحسبك هذا الثناء من الفضل رحمه الله». و أما سهل بن زياد فهو و إن طعنه النجاشى بأنه كان ضعيفا فى الحديث غير معتمد فيه، و نقل عن أحمد بن محمد بن عيسى أنه كان يشهد عليه بالغلو و الكذب و أخرجه من قم، و ضعفه ابن الغضائرى فيما حكى عنه، حيث قال: «كان ضعيفا جدا فاسد الرواية و الدين، و كان أحمد بن محمد بن عيسى الأشعرى أخرجه من قم و أظهر البراءة منه، و نهى الناس عن السماع منه، و يروى المراسيل و يعتمد المجاهيل»، كما ضعفه الشيخ فى الفهرست.

إلا أن طعن النجاشى غير صريح فى تضعيفه، لأن ضعف الحديث باصطلاح القدماء لا يراد به ضعف نقل الشخص للرواية الراجع إلى عدم وثاقته، بل ضعف الحديث الذى يرويه، لعدم التزامه بالاقصاى على رواية الأحاديث المعتمدة، فهو نظير الطعن بالرواية عن الضعفاء أو اعتماد المجاهيل الذى أشار إليه ابن الغضائرى.

نعم، نقله عن أحمد بن محمد بن عيسى أنه كان يشهد عليه بالكذب و عدم رده له ظاهر فى توقفه فى وثاقته. لكنه لا يعارض ما يأتى. كما أن طعن ابن الغضائرى لا اعتماد عليه مع ما هو المعروف عنه من تسرعه فى الطعن و تشبته فيه بأدنى شبهة.

و كذا أحمد بن محمد بن عيسى، فإن إخراجهم للبرقي من قم لروايته عن الضعفاء و اعتماده للمراسيل، مما يرفع الوثوق بمثل هذه التصرفات المبنية على العنف و القسوة، الناشئة عن ما له من قوة و نفوذ في البلد، فإنه و إن أمكن حمله على الصحة في نفسه، إلا أنه لا طريق لاستكشاف و هن من يتصدى لمقاومته بنحو تقبل شهادته المذكورة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٥

...

و لا سيما مع ظهور حال الأصحاب في الاعتماد على روايات سهل، خصوصا شيخ المحدثين الكليني الذي أكثر في الكافي الرواية عنه مباشرة أو بالواسطة، مع تصريحه في ديباجته بأنه يتوخى فيه الآثار الصحيحة و السنن القائمة التي عليها العمل و بها يؤدي فرض الله عز و جل و سنه نبيه صلى الله عليه و آله، فإن هذا مما يوجب الريب في الشهادة المذكورة و غيرها من الطعون و يمنع من الركون إليها. و أما تضعيف الشيخ قدس سره له في الفهرست فهو معارض بثبوته له في كتابه- في أصحاب الهادي عليه السلام- الذي قيل: أنه متأخر عن الفهرست تأليفا، لإشارته إليه فيه، فيكون مقدما عليه.

و لا- أقل من تساقطهما، و الرجوع في توثيق الرجل إلى ظهور حال علي بن إبراهيم و ابن قولويه في توثيقه، لأنه من رجال كتابيهما، المؤيد أو المعتضد بما أشرنا إليه من إكثار الكليني و غيره من الأصحاب من الرواية عنه، و بكونه كثير الرواية و رواياته سديدة مفتى بها منتشرة في كتب الفقه إلى غير ذلك من الأمور العملية الكاشفة عن وثاقه الرجل في نفسه، و أن الطعون الصادرة فيه ناشئة عن أمور لا تنافيها، و أهمها شبهة الغلو التي يظهر من قدماء الأصحاب، و لا سيما القميين، شدة الاهتمام بها و التشبث فيها بأدنى سبب، بنحو يسيئون الظن لأجلها بصدق الشخص و يستسيغون مقاومته بل قتله. و نسأله تعالى العصمة و السداد.

هذا كله، مضافا إلى أن ظاهر ما يأتي من الشيخ قدس سره اشتهاار الحديث المذكور و تكرره في الكتب و الأصول، و لذا طعنه بانفراد يونس به، لا سهل و لا محمد بن عيسى مما يشهد بكون ذكرهما لمحض المحافظة على اتصال سلسلة السند بالإمام عليه السلام. و أما الدلالة فقد استشكل فيها باحتمال كون «الورد» بالكسر بمعنى ما تورد منه الدواب، و هو مظنة للسؤال، كما في الجواهر. لكنه كما ترى، احتمال لا يعتد به بعد استدلال الأصحاب قديما و حديثا بالحديث على الحكم المذكور، مما يظهر منه المفروغية عن كونه واردا في محل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٦

...

الكلام، مع ما هو المعلوم من قرائتهم للحديث في مقام الرواية و التحمل و المذاكرة، فلا يحتمل خفاء مثل هذا الاختلاف عليهم. و لا سيما بعد عدم معهودية مثل هذه الإضافة و إن أمكن تصحيحها، بل يعبر عن الماء المذكور بأنه الماء الذي ترده أو تشرب منه الدواب أو السباع، كما يشهد به غير واحد من النصوص الواردة في الماء المطلق «١».

و مثل ذلك حملها على الغسل للتحسين الذي قد يطلق عليه الوضوء، كما ذكره الشيخ في التهذيب «٢» و الاستبصار «٣». إذ- مع كونه خلاف المنصرف من الغسل و الوضوء للصلاة- لا منشأ لتوهم المنع عنه، ليسأل عنه. و كأن ذكره له للفرار من الطرح و إن كان مخالفا للظاهر.

فالعمدة ما تبّه له غير واحد، أولهم- فيما أعلم- الشيخ قدس سره في كتابيه.

و الأولى في تقريبه أن يقال: إنه لم يعلم حال ماء الورد الذي كان مستعملا و معروفا في عهد صدور الرواية، لإمكان عدم خروجه عن الإطلاق، بل كان عبارة عما يختلط بالورد بنحو يوجب اكتسابه رائحته التي هي الغرض المهم منه.

و دعوى: ظهوره في خصوص المعتصر و المصعد، لظهور الإضافة في إضافة الشيء إلى مصدره و منبعه. ممنوعة، إذ ليس مفاد الإضافة إلا اختصاص أحد الشيئين بالآخر، و كما يصح انتزاع ذلك بلحاظ كونه منبعاً له، يصححه اختلاطه به بنحو يتميز به لتأثره به. و كذا غير ذلك من أنحاء الملابسات، باختلاف الملابسات و الأسباب الموجبة للاختصاص عرفاً و المصححة للإضافة لا توجب اختلاف معناها، ليدعى

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق.

(٢) ص: ٢١٩ ج: ١ طبع النجف الأشرف.

(٣) ج: ١ ص: ١٤ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٧

...

ظهورها في أحد المعاني بالخصوص.

و مثلها دعوى: عموم الإضافة المذكورة للمعتصر و المصعد الخارج عن الإطلاق.

لاندفاعها: بأن الإضافة ليست مأخوذة بمعناها الاسمي، ليمسك بإطلاقها لسائر موارد صحتها، بل بمعناها الحرفي بلحاظ وجود المصحح لها الذي هو الموضوع في الحقيقة، فمع فرض عدم وضوح الجهة المصححة لها فيه يتعين البناء على الإجمال، و لا ينهض الحديث للخروج عما دل على عدم صحة الوضوء بالمضاف. و منه يظهر عدم صحة التمسك بأصاله تشابه الأزمان و عدم النقل، حيث لا إشكال في عموم ماء الورد أو اختصاصه في عصورنا بالمعتصر أو المصعد.

فإنه إنما يتم مع احتمال تبدل مفهوم اللفظ و لا يتجه مع احتمال تبدل مصحح انتزاع المصداق و السبب المصحح لإطلاق اللفظ. هذا، و لو فرض ثبوت الإطلاق المذكور كان بينه و بين النصوص الواردة في التيمم - الظاهرة في اعتبار الماء المطلق - عموم من وجه، و لا إشكال في ترجيح تلك النصوص عليه بالشهرة و موافقة عموم الكتاب المستفاد من آيتي التيمم. هذا كله مضافاً إلى قرب و هن الحديث بإعراض الأصحاب الذي أشار إليه الشيخ قدس سره في كتابيه، قال في التهذيب: «فهذا الخبر شاذ شديد الشذوذ، و إن تكرر في الكتب و الأصول، فإنما أصله يونس عن أبي الحسن عليه السلام و لم يروه غيره، و قد أجمعت العصابة على ترك العمل بظاهره، و ما يكون هذا حكمه لا يعمل به». و قد يشير إلى ذلك ذكر الكليني قدس سره له في باب النوادر من كتاب الطهارة «١». و الاكتفاء مع ذلك بعمل الصدوق به في غاية الإشكال. و الله سبحانه و تعالى ولي العصمة و السداد.

(١) الكافي ج: ٣ ص: ٧٣ طبع إيران الحديث.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٨

...

ثم إنه ربما ينسب لابن أبي عقيل وجوب استعمال المضاف عند عدم غيره، كما تقدم في آخر الكلام في الطهارة من الخبث.

و قد يستدل له بوجهين:

الأول: صحيح عبد الله بن المغيرة عن بعض الصادقين، قال: «إذا كان الرجل لا يقدر على الماء و هو يقدر على اللبن فلا يتوضأ باللبن، إنما هو الماء أو التيمم. فإن لم يقدر على الماء و كان نبيذ فإني سمعت حريزا يذكر في حديث: أن النبي صلى الله عليه و آله قد توضأ بنبيذ و لم يقدر على الماء» (١).

و هو مبنى على أمور:

الأول: أن المراد ببعض الصادقين أحد الأئمة عليهم السلام كما يناسبه مقام عبد الله بن المغيرة، و اهتمام الأصحاب بروايته كما يروون أحاديثهم عليهم السلام.

الثاني: أن قوله: «فإن لم يقدر على.» تنمى لكلام الإمام عليه السلام، كما هو مقتضى سياق الحديث، لا كلاما مستأنفا لابن المغيرة. الثالث: أن المراد بالنبيذ ما يخرج الماء به عن الإطلاق، لا الماء الذى ينبذ فيه قليل من التمر، و هو من أفراد المطلق، الذى ذكر فى رواية الكلبي النسابة.

الرابع: أن اكتفاء الإمام عليه السلام فى مقام بيان الحكم بذكر مرسله حريز عن النبي صلى الله عليه و آله ظاهر فى فتواه بمضمونها. و يشكل الأول: بعدم معهودية التعبير من الرواة عن الأئمة عليهم السلام بالصادقين بصيغة الجمع بنحو ينصرف إليهم عند الإطلاق و يخرج به عن الظهور الأولى فى الجنس، و إنما عهد متأخرا التعبير بصيغة التثنية عن الباقرين عليهما السلام، و مجرد مناسبتة لمقام ابن المغيرة لا يوجب الظهور الحجة. و مثله اهتمام الأصحاب (رضوان الله عليهم) برواية الحديث. على أنه قد يكون لأجل اشتماله على مرسل حريز عن النبي صلى الله عليه و آله.

و الثانى: بعدم مناسبة مقام الإمام عليه السلام للتحويل على رواية حريز، فلا بد من

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الماء المضاف حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٧٩

...

رفع اليد عن ظهور «بعض الصادقين» فى إرادة الإمام- لو تمّ فى نفسه- أو عن ظهور سياق الحديث فى كون الذيل من كلامه عليه السلام، لمنافاتهما لذلك.

و حمل ذلك على التقيّة أو نحوها و إن كان ممكنا، إلا أنه لا ينافى سقوط أحد الظهورين لاحتفافه بما يصلح للقرينة. و لعل الأقرب رفع اليد عن الثانى منهما.

و منه يظهر الإشكال فى الثالث، لتوقفه على كون المستدل هو الإمام عليه السلام و إلا- فاستدلال ابن المغيرة بالمرسل على جواز الوضوء بالنبيذ عند عدم الماء لا ينافى كون المرسل واردا فى النبيذ الذى لا يخرج الماء فيه عن الإطلاق، لإمكان الخطأ فى الاستدلال المذكور، لضعف المرسل و إجماله فى نفسه، لوروده فى قضية شخصية، بل مقتضى عموم انحصار الطهور بالماء حمله على النبيذ المذكور. فتأمل.

و أما الإشكال فى هذا الوجه: بأن النبيذ الذى يخرج الماء به عن الإطلاق مسكر نجس لا يمكن الوضوء به.

فلا مجال له بعد ظهور بعض النصوص «١» فى إطلاق النبيذ على الشديد الذى لا يسكر.

و أما الرابع فيشكل: بأن تحويل الإمام عليه السلام على المرسل المذكورة بعد أن لم يكن مناسبا لمقامه لا- ظهور له فى الفتوى

بمضمونه، بل هو بالتهرب عن الفتوى أنسب بعد وجود قول به من العامة.
و دعوى: أن حمل الاستدلال على التقية أو نحوها لا يلزم بحمل ظهوره في الفتوى عليها. قد تتجه مع التصريح بالفتوى ثم الاستدلال عليها بالخبر، لا مع الاقتصار على التحويل على الخبر المفروض حمله على التقية أو نحوها.
و بالجملة: لا مجال للاستدلال بالحديث المذكور و الخروج به عما تقدم من الأدلة. و لا سيما مع ما ذكره الشيخ قدس سره من إجماع الطائفة على عدم جواز الوضوء بالنيبذ، إذ لا مجال للتعدى عن الخبر بعد طرحه في مورده.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الأثرية المحرمة حديث: ٥ و باب: ٢٤ من الأبواب المذكورة حديث: ٣.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٠

[مسألة ٢٢ الأسار كلها طاهرة]

مسألة ٢٢: الأسار (١) كلها طاهرة،

على أنه لو فرض تماميته في نفسه لزم الاقتصار على مورده، و هو النيبذ، و لا مجال للتعدى منه لغيره من أنواع المضاف بعد ظهوره في كون المرسل مخصصا لعموم الانحصار بالماء و التيمم، كما لا يخفى.
الثاني: قاعدة الميسور، بدعوى: أن مقتضاها التنزل إلى أصل الغسل و الوضوء و لو بالمضاف بعد تعذر خصوصية كونه بالماء المطلق، لأنه ميسور منه عرفا.

و يشكل: - مضافا إلى عدم تمامية القاعدة في نفسها، و أنه لا مجال لها في مثل المقام مما كان الواجب فيه هو الأمر البسيط المسبب عن المركب، و هو الطهارة، و ثبوت الاكتفاء بالميسور، في بعض فروع الوضوء و الغسل للدليل الخاص - بأن مفاد قاعدة الميسور شرح حال المركبات، و أنها انحلالية في حال تعذر القيد، و مقتضى أدلة التيمم أن التقييد بالماء ليس انحلاليا، فتكون أخص من القاعدة.

اللهم إلا- أن يقال: استفادة ذلك من أدلة التيمم إنما هو بإطلاقها الشامل لحال وجود الماء المضاف، و إلا فالانتقال للتيمم مع عدم الماء المضاف أيضا لا ينافي قاعدة الميسور، لعدم الموضوع لها، فالنسبة بين القاعدة و أدلة التيمم هي العموم من وجه، و إن كان الترجيح لأدلة التيمم، لما تقدم في آخر الكلام في حديث يونس.

نعم، خبر أبي بصير و صحيح ابن المغيرة المتقدمان الواردان في فرض التمكن من اللبن أخص من القاعدة مطلقا. □
لكن ضعف سند الأول، و عدم وضوح نسبة الكلام في الثاني للمعصوم - كما تقدم - مانع من الاستدلال بهما. فتأمل. و الله سبحانه و تعالى العالم و هو حسبنا و نعم الوكيل.

(١) جمع سؤر بالضم فالسكون. و حيث أخذ في نصوص كثيرة موضوعا لأحكام إلزامية و غيرها فالمناسب تحقيق مفهومه، ليكون هو المرجع في تشخيص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨١

...

موضوع تلك الأحكام، و لا يخرج عنه إلا بقرينة خاصة.

قال ابن دريد في الجمهرة: «و السور مهموز، و الجمع أسار: ما أبقيت في الإناء». و قال أيضا: «و تقول: أسارت في الإناء أسير إسثارا، إذا تركت فيه سورا أى بقية من الطعام و الشراب و غيرهما».

و في الصحاح: «سور الفارة و غيرها، و الجمع الأسار. و قد أسار. و يقال: إذا شربت فاسثر، أى أبقى شيئا من الشراب في قعر الإناء». و في النهاية: «إذا شربتم فأسثروا، أى أبقوا منه بقية، و الاسم السور.

و يستعمل في الطعام و الشراب و غيرهما».

و في أساس البلاغة للزمخشري: «أسار الشارب في الإناء سورا و سورة: بقية.

و أسارت الإبل في الحوض و سأرت بقية سؤورا. و من المجاز أسار من الطعام سورة، و هذه سورة الصقر، لما يبقى من لحمته، و أسار الحاسب من حسابه أفضل و لم يستقص».

و في لسان العرب: «السور بقية الشيء، و جمعه أسار. و يستعمل في الطعام و الشراب و غيرهما. الليث: يقال: أسار فلان من طعامه و شربه سورا، و ذلك إذا أبقى منه بقية. قال: و بقية كل شيء سورة».

و في القاموس: «السور بالضم البقية و الفضلة. و أسار أبقاه كسار».

و في مجمع البحرين: «في الحديث تكرر ذكر الأسار جمع سور بالضم فالسكون، و هو بقية الماء التي يبقياها الشارب في الإناء أو في الحوض، ثم أستعير لبقية الطعام. قاله في المغرب و غيره. و عن الأزهري: اتفق أهل اللغة أن سائر الشيء باقية قليلا كان أو كثيرا».

و قال في النهاية أيضا: «و السائر مهموز الباقي، و الناس يستعملونه في معنى الجميع، و ليس بصحيح، و قد تكررت هذه اللفظة في الحديث، و كلها بمعنى باقى الشيء»، و قريب منه ما نقله في لسان العرب عن الأزهري في التهذيب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٢

...

و كلماتهم - كما ترى - متفقة إجمالا على أن السور البقية.

و إنما يقع الكلام في أمور:

الأول: صريح ما تقدم من الجمهرة و النهاية و لسان العرب و الليث و ظاهر إطلاق القاموس عموم السور للطعام، بل لغيره، خلافا لما صرح به الزمخشري من أن استعماله في الطعام فضلا عن غيره مجاز.

و ربما يحمل عليه ما تقدم عن المغرب، بل قد يحمل كلام الجميع عليه، لعدم وضوح تقيدهم بالاستعمال الحقيقي، كما قد يشهد به تعميمهم للبقية من غير الطعام، كالشباب و الحساب و غيرهما مما لا يطلق عليه السور عرفا.

ولا أقل من كون الشراب هو المتيقن من المعنى الحقيقي الذي يلزم الاقتصار عليه في ترتيب الأحكام المستفادة من النصوص، إلا بقرينة مخرجه عنه قاضية بإرادة ما يعم الطعام، مثل ما في صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: في كتاب على عليه السلام: إن الهرة سبع ولا بأس بسوره، و إنى لأستحي من الله أن أدع طعاما لأن الهرة أكل منه» (١)، و ما في حديث المناهي: «أن النبي صلى الله عليه و آله نهى عن أكل سور الفار» (٢).

و كذا ما ورد في سور المؤمن (٣)، فإن المناسبات الارتكازية تقتضى بإلغاء خصوصية الشراب فيه. بل لا يبعد لأجل ذلك حمل كراهة سور ما لا يؤكل لحمه على ذلك أيضا. ولا سيما مع قرب كون الاستعمال في الطعام حقيقيا و أن منشأ توهم التخصيص بالشراب كونه أظهر الأفراد لما يباشره الفم، لعدم الخصوصية له عرفا.

كما قد يؤيده الخبران المتقدمان، لبعد حملهما على المجاز المحتاج للقرينة.

بل قد يؤيده ما عن المصباح المنير من أن السور من الفارة و غيرها كالريق من الإنسان، بناء على أن مراده أنه الأصل في معناه، و أن

استعماله في الباقي من الشراب

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأسرار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسرار حديث: ٧.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الأشرطة المباحة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٣

...

باعتبار ممازجته له - كما احتمله في الجواهر - وإلا كان مخالفا للجميع. إذ من الظاهر أن الجهة المذكورة لا تختص بالشراب. كما أنه لا يبعد حمل ما تقدم عن المغرب من استعارته للطعام على الاستعارة في الأصل وإن صار فيه حقيقة أو مجازا مشهورا مستغنيا عن القرينة بسبب كثرة الاستعمال، بل قد يحمل على الثاني ما تقدم عن الزمخشري. ومن ثم لا يخلو ما في المعبر والمسالك و عن المذهب والمقتصر و غاية المرام و كشف الالتباس من تخصيصه ببقية المشروب عن إشكال.

و أشكال منه ما في المدارك و احتمله في كشف اللثام من اختصاصه بالماء من المشروب، لعدم وضوح منشئه بعد عموم معناه عرفا. الثاني: صرح في المدارك باختصاص السور بما يباشر بالفم. و هو المناسب لإطلاقات العرف، حيث لا يستعملونه في المباشر لغير الفم إلا - بلحاظ مطلق المباشرة و إن لم يترتب عليها الأكل و الشرب، الذي لا إشكال في خروجه عن المعنى اللغوي، و إن اشتهر إرادته متأخرا. و يناسبه أيضا ما تقدم عن المصباح المنير، بناء على ما سبق في توجيهه. و من ثم كان المنصرف من كلمات اللغويين المتقدمة خصوص المباشرة بالفم، دون مطلق الفضلة، و لو مع التناول بمثل اليد. و لا أقل من كون ذلك هو المتيقن منها، الذي يلزم الاقتصار عليه في ترتيب الأحكام بعد فرض الإجمال. نعم، لا يبعد إلحاق المباشرة المشتملة على اللعب و لو بالواسطة، كاليد و الملعقة، بالسور مفهوم أو حكما. فلاحظ. الثالث: من البعيد جدا أخذ الإناء في مفهوم السور و إن أوهمته بعض كلماتهم السابقة، لقرب حملها على بيان الفرد الشائع، لإلغاء خصوصيته عرفا.

كما يناسبه إطلاقه على فضلة الحيوان، و ما تقدم من المصباح، و قول ذي الرمة:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٤

...

صدرن بما أسارت من ماء مقفر صرى ليس في أعطانه غير حائل

حيث يظهر منهم تفسيره بالقطا الذي يشرب الماء الماكث في الأرض.

و مثله إطلاقهم له و لو مجازا على غير الطعام و الشراب مما لا يكون في الإناء، فإن المناسبات الارتكازية بعد ملاحظة الاستعمالات المذكورة تقضى بعدم خصوصية الإناء.

الرابع: ظاهر المدارك و صريح كشف اللثام اعتبار القلة في السور، و هو غير ظاهر المنشأ، عدا انصراف البقية للقليل الذي هو بدوى لا يعتد به. و قد تقدم عن الأزهري التنصيص على صدقه مع الكثرة، و لا سيما مع الالتفات إلى توسعهم في استعمال «سائر» حتى احتمل كونه بمعنى جميع، بل هو كالصريح مما في موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «و لا يشرب سور الكلب، إلا أن يكون

حوضاً كبيراً يستقى منه» (١). و كأن منشأ تخصيصهم بالقلّة لزوم حمل نصوص الأسآر النجسة- التي هي أهم ما يبحث عنه هنا- عليه إلا أنه لقريئة خارجية تقتضى الحمل على قلّة خاصة لا القلّة العرفية، و لا تكشف عن اختصاص مفهوم السؤر أو التصرف فيه. نعم، لا يبعد قصوره عما يكون له مادة حين استعمال ذى السؤر له، لعدم صدق الفضلة عليه مع استمداده. كما لا إشكال فى عدم صدقه على المجموع من الفضلة و المختلط بها لو أضيف عليها غيرها، و إنما يصدق على خصوص الفضلة، فإن فرض ظهور دليل حكمه فى كون الموضوع ما يعم السؤر المختلط بغيره عمه الحكم. فلاحظ. ثم إنه قد عرف فى الروضة السؤر بأنه الماء القليل الذى باشره جسم حيوان، و نسبه فى المدارك إلى الشهيد و من تأخر عنه. و من البعيد جداً إرادتهم المعنى اللغوى بعد ما عرفت من اطباق اللغويين تقريباً على أنه الفضلة، بل صريح المسالك عدم إرادته، لأنه جعله فى قبالة.

و حينئذ فإن أريد به المعنى الشرعى - كما جعله كذلك فى المسالك، و حكي

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسآر حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٥

...

عن كاشف الغطاء الميل إليه- فلا وجه له إلا ما يستفاد من صحيح العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الحائض؟ فقال: لا توضع منه، و توضع من سؤر الجنب إذا كانت مأمونه ثم تغسل يديها قبل أن تدخلها الإناء، و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل هو و عائشة فى إناء واحد و يغتسلان جميعاً» (١). لكن فى ثبوت النقل الشرعى بذلك إشكال بعد كونه استعمالاً واحداً لعله يبتنى على المجاز و التوسع فى المعنى بلحاظ سعة الحكم، لعدم خصوصية المعنى اللغوى فيه و ظهور القريئة عليه، فلا مجال للخروج عن المعنى اللغوى للسؤر فى غير مودده. و إن أريد به المعنى الاصطلاحي للمؤلفين - كما هو مقتضى ما عن الوحيد و السيد بحر العلوم من أنه ظاهر الفقهاء، و ما فى الجواهر من أنه ظاهر أصحابنا- فهو غير ظاهر، لأن إرادتهم من السؤر ذلك فى مورد الكلام فى النجاسة- لما هو المعلوم من أنه المعيار فيها- لا يكشف عن تصرفهم فى مفهوم السؤر فى سائر أحكامه، و لا سيما مع استدلالهم بالنصوص التى يلزم حملها على المعنى اللغوى. مع أنه لا أهمية لتشخيص ذلك بعد عدم كونه مصطلحاً للشارع ليحمل عليه كلامه فى سائر الموارد. و أما ما فى الجواهر من جعل عموم كلماتهم فى باب الطهارة و النجاسة لمطلق المباشرة قريئة على إرادة العموم من روايات الطهارة و النجاسة، و إن لزم حمل روايات سائر الأحكام على المعنى اللغوى بعد استبعاد الحقيقة الشرعية. فهو غير ظاهر، لعدم صلوح ذلك للقريئة لو فرض ظهور النصوص فى نفسها فى المعنى اللغوى. هذا، و أما ما عن السرائر من أن السؤر ما شرب منه الحيوان أو باشره بجسمه

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأسآر حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٦

إلا سؤر الكلب، و الخنزير، و الكافر (١)،

من المياه و سائر اللعاب.

فهو مبنى على الجمع بين المعنى اللغوي المشهور، والمعنى الذي تقدم عن المصباح، والمعنى الذي تقدم من الفقهاء، والخلط بينها، من دون وجه ظاهر.

(١) المذكور في بعض كلماتهم والمستفاد من بعضها أمران:

الأول: نجاسة سؤر نجس العين. وقد ادعى عليه في كشف اللثام الإجماع، كما ادعى في الجواهر الإجماع المحصل والمنقول عليه، وفي مفتاح الكرامة أنه حكاه جماعة.

ويقتضيه - مضافاً إلى النصوص الواردة في السؤر التي يأتي بعضها - ما دل على انفعال الماء القليل بملاقاة النجاسة، إذ لا يحتمل استثناء ملاقاة السؤر عن العموم المذكور.

نعم، قد يناقش في نجاسة سؤر بعض الأمور أو طهارته للمناقشة في نجاستها أو طهارتها، ويأتي الكلام في ذلك في بيان أعداد النجاسات إن شاء الله تعالى.

ومنه يظهر أن الحكم لا يختص بالسؤر بالمعنى اللغوي المتقدم، ولا بالمعنى الآخر المذكور في كلمات الفقهاء، بل يجري في كل ما يقبل الانفعال من المائع أو الجامد الرطب الملاقي لجسد الحيوان النجس العين، بل المتنفس.

وأن تخصيص الحكم بسؤر المذكورات لاختصاص بعض النصوص به الموجب لعنوانه في كلمات قدماء الفقهاء الذين كان تبويبهم لأبواب الفقه كثيراً ما يتبع العناوين المذكورة في النصوص، وجرى على ذلك المتأخرون في بعض الموارد وإن خالفوهم في بعضها. كما ظهر الوجه في قصور الحكم عن الماء البالغ قدر الكر، فإنه لو فرض عموم نصوص نجاسة السؤر للكثير، إلا أنه يجب الخروج عنه بنصوص الكر الوارد بعضها في خصوص الماء الذي يشرب منه الحيوان النجس العين، كموثق أبي بصير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٧

...

المتقدم عند الكلام في أخذ الكثرة في مفهوم السؤر، وصحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «و سئل عن الماء تبول فيه الدواب و تلغ فيه الكلاب و يغتسل فيه الجنب؟ قال: إذا كان الماء قدر كر لم ينجسه شيء» (١)، و نحوه صحيحه الآخر (٢)، و قريب منهما صحيح صفوان (٣).

الثاني: طهارة سؤر طاهر العين، و عن الغنية دعوى الإجماع عليه، و عن كشف الالتباس أن عليه المتأخرين و أكثر المتقدمين، و نسبه في المدارك إلى عامة المتأخرين، و ادعى في الخلاف الإجماع على طهارة سؤر ما عدا الكلب و الخنزير من الحيوان، و في محكي السرائر في باب الأطعمة و الأشربة دعوى انعقاد إجماع أصحابنا على جواز شرب سؤر ذلك و الوضوء به.

و يقتضيه الأصل، بل لا يحتمل عادة انفعال الماء بملاقاة الطاهر، كي يحتاج للأصل.

و قد يستدل عليه بصحيح البقاي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن فضل الهرة و الشاة و البقرة و الإبل و الحمار و الخيل و البغال و الوحش و السباع، فلم أترك شيئاً إلا - سألت عنه؟ فقال: لا - بأس به، حتى انتهيت إلى الكلب. فقال: رجس نجس لا تتوضأ بفضله و اصب ذلك الماء و اغسله بالتراب أول مرة ثمَّ بالماء» (٤).

و صحيح صفوان و موثق ابن بكير عن معاوية قال: «سأل عذافر أبا عبد الله عليه السلام و أنا عنده عن سؤر السنور و الشاة و البقرة و البعير و الحمار و الفرس و البغل و السباع يشرب منه أو يتوضأ منه؟ فقال: نعم، اشرب منه و توضأ منه. قلت له: الكلب. قال: لا.

قلت: أليس هو سبع؟ قال: لا - و الله إنه نجس، لا و الله إنه نجس» (٥)، بلحاظ ظهور ذكر نجاسة الكلب فيهما في كونها علّة لحرمة السؤر تدور مدارها وجوداً و عدماً.

- (١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ٥.
 (٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٢.
 (٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسار حديث: ٤.
 (٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الأسار حديث: ٦.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٨

...

وفيه: أنه لو سلم ظهورهما في بيان العلة المنحصرة فمقتضى التعليل عموم الحكم تبعاً لعموم العلة و قصوره عن غير موردها في موضوعه، لا مطلقاً، فإذا قيل: لا تأكل الرمان لأنه حامض، كان مقتضاه حرمة كل حامض وإن لم يكن رماناً و حليته غير الحامض من الرمان لا- من كل شيء، فلو فرض وجود غير النجس من الكلب لكان ظاهر التعليل طهارة سؤره، و لا ظهور له في طهارة كل طاهر العين.

و مثله الاستدلال بالأول بلحاظ قوله: «فلم أترك شيئاً إلا سألته عنه» بدعوى ظهوره في عموم طهارة السؤر. لاندفاعه: بظهوره في استيعاب السؤال لكل نوع نوع، على نحو استقصاء الأفراد لا- العموم، فلو تمّ كان نصاً في العموم لا ظاهراً فيه، لكنه لا- مجال لحمله على حقيقته، لتعذر الاستقصاء الحقيقي عادة، فلا بد من حمله على الاستقصاء التسامحي، فلا ينفع في إثبات العموم.

نعم، هو ينفع في كثير من الموارد.

هذا، و في المقام أقوال مخالفة لما تقدم:

الأول: ما قد يستفاد من التهذيب من المنع عن سؤر ما لا يؤكل لحمه من الحيوان غير الهر و الطيور، و نحوه في الاستبصار، إلا أنه ذكر الفارة و لم يذكر الهر، و لعله لتحويله على ما في التهذيب. و إن كان قد ينافي ذهابه لذلك فيهما ذكره للنصوص الدالة على جواز استعمال سؤر ما لا يؤكل لحمه دون أن يتصدى لتأويلها.

و كيف كان، فقد استدلل فيهما على عدم جواز استعمال سؤر ما لا يؤكل لحمه بموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عما تشرب منه الحمامة؟ فقال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سؤره و اشرب. و عن ماء شرب منه باز أو صقر أو عقاب. فقال: كل شيء من الطير يتوضأ مما يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دماً.» (١).

و يشكل: بابتناؤه على مفهوم الوصف الذي ليس بحجة على التحقيق،

- (١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الأسار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٨٩

...

خصوصاً ما لم يعتمد على موصوف، كما في المقام، لأن الموصول و إن كان يحكى عن الذات، إلا أنه يحكى عنها حكاية هيئة اسم الفاعل و المفعول بما أنه معنى حرفي، و ليست حكاية الاسم الجامد الذي يعتمد عليه الوصف.

و ما ذكره بعض مشايخنا من وروده في مقام التحديد الموجب لظهوره في المفهوم و إن لم يكن مفهوم الوصف حجة.

غير ظاهر الوجه، فإن انتقال الإمام عليه السلام عن مورد السؤال و هو الحمامة إلى مطلق ما لا يؤكل لحمه ظاهر في كونه في مقام ضرب القاعدة لا التحديد.

و دعوى: أن اشتغال الخبر في الجملة الخبرية على الفاء ملحق لها بالجملة الشرطية في الدلالة على المفهوم. مدفوعة: - مع خلو موضع استدلال الشيخ عن الفاء في روايته كتابيه - بأن تشبيههم الجملة الخبرية بالشرطية في دخول الفاء لا يقتضى باشتراكهما في الدلالة على المفهوم، بل المتيقن من دلالة الفاء تأكيد إشعار الجملة بعليّة المبتدأ للخبر من دون أن تدل على الانحصار الذى يتوقف على المفهوم، و لم أعر عاجلاً على تصريح منهم بما زاد على ذلك.

نعم، لا إشكال في ظهوره في خصوصية مأكول اللحم في الجملة، كما هو مقتضى العلية، و الظاهر بقريته ذكر «كل» أن خصوصيته بلحاظ عموم عدم المنهى عن سؤره، بخلاف غيره، فإن بعض أفرادها منهى عنه، فتكون العلية في الحقيقة بلحاظ مقام الإثبات، لأن موضوع القاعدة علة في حصول العلم بالحكم و إن لم يكن علة له ثبوتاً.

و أما الإشكال في ظهوره في المفهوم بأنه لا يناسب عدم اكتفاء السائل بالصدر في معرفته حكم ما لا يؤكل لحمه من الطير و تكراره السؤال عن حكم الباز و الصقر و العقاب - كما أشار إليه الفقيه الهمداني قدس سره.

فمدفوع بما أشرنا إليه غير مرة من قرب حمل هذا النحو من التقطيع في الأسئلة على كون كل سؤال كلاً مستقلاً عن غيره، لا متصلاً به ليكشف عن حاله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٠

...

و مما تقدم يظهر ضعف الاستدلال بصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس أن تتوضأ مما شرب منه ما يؤكل لحمه» (١) إذ لا مفهوم له.

مضافاً إلى أن مقتضاه ثبوت البأس فيما لا يؤكل لحمه، و هو أعم من الحرمة.

و مثله في الأمرين موثق سماعة: «سألته هل يشرب سؤر شيء من الدواب و يتوضأ منه؟ قال: أما الإبل و البقر و الغنم فلا بأس» (٢)، فإن «أما» لا تفيد الحصر، بل التفصيل، فهو متضمن لبيان حكم هذه الثلاثة، من دون أن يظهر في عموم الحرمة في غيرها.

نعم، قد يشعر الاقتصار عليها على الاختصاص بها دون أن يبلغ مرتبة الظهور الحجة. كما أن ثبوت البأس أعم من الحرمة. بل من القريب أن يراد من الدواب المعنى العرفي المختص بالمذكورات و بالخيول و البغال و الحمير، لا - المعنى اللغوي الذى هو بمعنى ما يدب على الأرض، و حينئذ يتعين حمل البأس على الكراهة.

و بالجملة: لا - تنهض هذه النصوص بإثبات عموم حرمة سؤر ما لا - يؤكل لحمه. على أنها لو تمت دلالتها لم تنهض بمعارضة مثل صحيح البقباقي الصريح في حلية سؤر الوحش و السباع و غيرها مما أشير إليه إجمالاً في السؤال.

و قريب منه حديث معاوية المتقدم في السباع، و كذا صحيح محمد بن مسلم في السنور: «قال: لا بأس أن تتوضأ من فضلها إنما هي من السباع» (٣)، و نحوه حديث أبي الصباح (٤).

و الجمع بينها بالتخصيص صعب جداً بعد كون ما تضمنته هذه النصوص من أظهر أفراد ما لا يؤكل لحمه.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الأسرار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الأسرار حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأسرار حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأسار حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩١

...

□

فالأولى الجمع بينها بالحمل على الكراهة، كما قد يشهد به مرسل الوشاء عن أبي عبد الله عليه السلام: «انه كان يكره سؤر كل شيء لا يؤكل لحمة» (١).

الثاني: ما عن السرائر من نجاسة سؤر ما أمكن التحرز عنه من غير مأكول اللحم من حيوان الحضر غير الطيور، وقال: «و لا بأس بأسار الفأر و الحيات و جميع حشرات الأرض».

و هو بظاهره غريب، لبعد كون سهولة التحرز معيارا في النجاسة. مع أنه إن أراد بذلك نجاسة ذى السؤر أو نجاسة لعابه فهو موكول إلى مبحث تعداد النجاسات.

و إن أراد بذلك طهارته مع نجاسة سؤره فهو - مع غرابته جدا - لا شاهد له، إذ النصوص الناهية عن بعض الأسار لم تتضمن الحكم بنجاستها، فان فرض فهم النجاسة منها بجعل النهى كناية عنها تعين حملها على نجاسة ذى السؤر لعدم التفكيك بينهما عرفا، و إلا تعين الجمود على النهى بالبناء على حرمة السؤر دون نجاسته، لأن التفكيك بينهما أهون بمراتب من التفكيك بين نجاسة السؤر و نجاسة ذى السؤر.

و من ثم لا يبعد التصرف في كلامه بحمل نجاسة السؤر فيه على مجرد حرمة، فيكون مساوقا لما عن المبسوط و المذهب من المنع عن سؤر ما لا يؤكل لحمة من حيوان الحضر غير الآدمي و الطيور، إلا ما لا يمكن التحرز عنه كالهرة و الفأرة.

و على كل فالجميع خال عن الدليل، لأن النصوص المتقدمة فيما لا يؤكل لحمة لو تمت دلالتها لا تصلح للاستدلال عليه، لأنه أخص منها كثيرا، فحملها عليه - مع خلوه عن الدليل - تخصيص كثير مستهجن بل هو يرجع إلى عدم سوقها للمفهوم و عدم صلوحها للاستدلال.

الثالث: ما عن الشيخ في المبسوط و المرتضى و ابن الجنيّد من المنع من سؤر

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الأسار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٢

غير الكتابي (١).

نعم، يكره سؤر غير مأكول اللحم (٢)،

الجلال، و ما عن النهاية من المنع من سؤر آكل الجيف، بل في كشف اللثام: «و كلام القاضى فى المذهب يعطى نجاسة السؤرين و نجس أبو على سؤر الجلال، و فى الإصباح نجاسة سؤر جلال الطيور»، و نسب فى الحقائق إلى الشيخ فى النهاية نجاسة سؤر آكل الجيف من الطير. و لا - وجه للجميع بناء على طهارة ذى السؤر. بل هو خلاف عموم موثق عمار المتقدم فى الطير، و إطلاق صحيح البقباق و حديث معاوية المتقدمين و غيرهما الشامل لبعض أنواع الجلال و آكل الجيف من السباع و غيرها.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «و استدلل لهم بعدم خلوه لعابه عن النجاسة. و هو كما ترى ممنوع. مع أنه يختص بملاقى الفم، و لا يطرد فيما يلاقى بقیة أجزاء الجسم».

بل مقتضاه تعميم المنع لكل ما يأكل النجس أو المتنجس.

و دعوى نجاسة لعبه ممنوعة، مع ما هو المعلوم من طهارة الحيوان مع زوال عين النجاسة، على ما يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

و مثله الاستدلال في الجلال بما دل على نجاسة عرقه بدعوى عدم الفرق بين اللعاب و العرق. فإنه تحكم.

(١) بناء على اختصاص النجاسة به، و يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى، كما يأتي الكلام في نجاسة بعض الحيوانات أو نجاسة لعبها، حيث يلزم القائل بالنجاسة القول بنجاسة السور، كالمسوخ مطلقاً، أو بعض أنواعها، و ولد الزنا، و غير ذلك.

(٢) كما في الروضة و عن الاقتصاد و الوسيلة و المنتهى و نهاية الأحكام و الذكرى و الدروس. و نسبه في الحدائق إلى الأصحاب، و كأن مراده بعضهم، كيف و قد أهمله غير واحد، بل قد يظهر من اقتصارهم على العناوين الآتية عدمه.

و كيف كان، فالدليل عليه منحصر بمرسلة الوشاء المتقدمة، و مفهوم النصوص السابقة بناء على تماميته في نفسه و حمله على الكراهة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٣

...

هذا، و قد ذكر غير واحد كراهة أسآر بعض الحيوانات الخاصة فالمناسب التعرض لها تبعاً لهم.

الأول: الجلال، كما في الشرائع و المعتبر و القواعد و اللمعتين، و عن جمل السيد و التذكرة و التحرير و الدروس و غيرها، بل نسبه في الحدائق إلى جمهور الأصحاب. و لا وجه له إلا دخوله فيما لا يؤكل لحمة، بناء على ما هو الظاهر من عمومها لما يحرم بالعارض من حيث كونه لحماً، دون مثل المغصوب.

و قد يتمسك له بما تقدم وجهاً للنجاسة و الحرمة بعد حمله على الكراهة.

الثاني: آكل الجيف من الطير، كما في المقنعة و المعتبر و عن النهاية و التذكرة، بل مطلقاً، كما في الشرائع و القواعد و اللمعتين، و عن المراسم و التحرير. و لا يتضح وجهه، إلا أن يكون مختصاً بما لا يؤكل لحمة، فيلحقه ما تقدم فيه، أو يستند إلى بعض ما تقدم وجهاً للنجاسة و الحرمة بعد حمله على الكراهة.

الثالث: الدجاج، كما في القواعد و عن سلا و ابني سعيد، و حكا في المعتبر عن المبسوط، ثم قال: «و هو حسن إن قصد المهملة، لأنها لا تنفك من الاعتداء بالنجاسة». و هو يرجع إلى ما تقدم في آكل الجيف دليلاً على النجاسة بعد حمله على الكراهة للاستظهار. فلاحظ.

و أما الاستدلال بما تضمن أن الدجاج خنزير الطير «١»، بدعوى: أن مقتضى التنزيل بعد حمله على الكراهة كراهة سوره كراهة لحمة.

ففيه: أن اللسان المذكور لا يتضمن تنزيل الدجاج منزلة الخنزير، و إلا كان مقتضاه الحرمة، بل تشبيهه به للتنفير عنه و بيان كراهة لحمة لا غير.

نعم، يتجه الاستدلال به - مع الغض عن سنده - بناء على تبعية السور للحم في الكراهة، على ما يأتي الكلام فيه في الأمر الثامن.

الرابع: الفأرة، كما في الشرائع و القواعد و اللمعتين، و عن الوسيلة و المذهب و الجامع و التحرير و الذكرى. و يقتضيه - مضافاً إلى دخوله فيما لا يؤكل لحمة - الجمع بين النصوص المجوزة و النهاية.

(١) راجع الوسائل باب: ١٦ من أبواب الأطعمة المباحة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٤

...

فمن الاولى: خبر إسحاق بن عمار - الذي لا يخلو سنده عن اعتبار - عن أبي عبد الله عليه السلام: «ان أبا جعفر عليه السلام كان يقول: لا بأس بسؤر الفأرة إذا شربت من الإناء، أن تشرب منه و تتوضأ منه» (١)، و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «و سألته عن فأرة وقعت في حب دهن و أخرجت قبل أن تموت، أبيعه من مسلم؟ قال: نعم، و يدهن منه» (٢) و غيره، فإنها و إن لم ترد في السؤر إلا أنه يستفاد حكمه منها بفهم عدم الخصوصية عرفا و لا سيما مع غلبه كون وقوع الفأرة مسببا عن إرادتها الأكل منه، بل هو ملازم لفتح فمها فيه غالبا.

و من الثانية: ما في حديث المناهي: «ان النبي صلى الله عليه و آله نهى عن أكل سؤر الفار» (٣)، و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الكلب و الفأرة أكل - عن [من ظ] الخبز و شبهه؟ قال: يطرح منه و يؤكل الباقي» (٤)، و صحيح ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الفأرة الرطبة قد وقعت في الماء على الثياب أ يصلى فيها؟ قال: اغسل ما رأيت من أثرها، و ما لم تره انضحه بالماء» (٥) و غيرها، و هو المناسب لما في وصية النبي صلى الله عليه و آله لعل على عليه السلام من أن سؤر الفأرة مما يورث النسيان (٦).

فما يظهر من المعتبر و عن المنتهى من عدم الكراهة في غير محله. و مثله ما يظهر من بعضهم من نجاسة سؤرها تبعا لنجاستها، كما هو مقتضى ما في المقنعة و ظاهر التهذيب من وجوب غسل أثرها من الثوب، و مثله ما عن النهاية و المبسوط من وجوب غسل ما تلاقيه برطوبة. هذا، و يظهر من خبر الغنوى الآتى في الوزغ ارتفاع الكراهة أو تخفيفها بالسكب ثلاث مرات من الماء. الخامس: الحية، كما في الشرائع و القواعد و للمعتين و عن التحرير و الإرشاد

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسأر حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسأر حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسأر حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٩١ من أبواب الأطمعة المباحة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٥

...

و نهاية الأحكام و الدروس و غيرها، و عن الشيخ في النهاية أن الأفضل الترك للسم. و يقتضيه: - مضافا إلى دخوله فيما لا يؤكل لحمه - خبر أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن حية دخلت حبا فيه ماء و خرجت منه؟ قال: إذا وجد ماء غيره فليهرقه» (١).

هذا، و ظاهر المعتبر و عن المنتهى و صريح المدارك عدم الكراهة، مستدلا عليه في الأخير بصحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن العظاية و الحية و الوزغ يقع في الماء فلا يموت، أ يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا بأس به» (٢). و هو كما ترى لا يمنع من الكراهة.

السادس: الوزغ، كما في المعتبر و عن الدروس و عن التذكرة: هو مكروه من حيث الطب.

و يقتضيه خبر الغنوى عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الفأرة و العقرب و أشباه ذلك يقع فى الماء فيخرج حيا، هل يشرب من ذلك الماء و يتوضأ به [منه خ ل]؟ قال:

يسكب منه ثلاث مرات و قليله و كثيره بمنزلة واحدة ثم يشرب منه [و يتوضأ منه خ] غير الوزغ، فإنه لا ينتفع بما يقع فيه» (٣)، و موثق عمار فى حديث: «انه سئل عن العظاية يقع فى اللبن. قال: يحرم اللبن؟ و قال: إن فيها السم» (٤)، بناء على أن العظاية هى الوزغ، أو أعم منه و إن لم يخل عن إشكال، بل هو خلاف ظاهر صحيح ابن جعفر المتقدم.

هذا، و فى المقنعة و عن النهاية الأمر بغسل الثوب الذى يلاقيه برطوبته، و فى الفقيه: «فان وقع وزغ فى إناء فيه ماء أهرق ذلك الماء»، و عن المقنع الفتوى بذلك فى العظاية.

و الجميع مدفوع بصحيح على بن جعفر المتقدم، حيث يلزم لأجله حمل

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسار حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسار حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسار حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٦

...

النصوص الدالة على ذلك على الكراهة.

السابع: العقرب، كما عن الدروس. و يقتضيه موثق أبى بصير عن أبى جعفر عليه السلام: «سألته عن الخنفساء تقع فى الماء، أ يتوضأ به؟ قال: نعم. قلت: فالعقرب؟

قال: أرقه» (١)، المحمول على الكراهة لخبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن العقرب و الخنفساء و أشباههن تموت فى الجرة أو الدن يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا بأس به» (٢)، و صحيح ابن مسكان: «قال أبو عبد الله عليه السلام: كل شئ يسقط فى البئر ليس له دم، مثل العقارب و الخنافس و أشباه ذلك، فلا بأس به» (٣)، فإن التقييد فيه بما ليس له دم ظاهر فى أن عدم الانفعال لعدم المقتضى لا لاعتصام البئر، فهو يشير إلى عموم عدم نجاسة ميتة ما لا نفس له، كموثق عمار: «سئل عن الخنفساء و الذباب و الجراد و النملة و ما أشبه ذلك يموت فى البئر و الزيت و السمن و شبهه؟ قال: كل ما ليس له دم فلا بأس به» (٤) و غيره.

فالعموم المذكور و إن كان قابلا للتخصيص فى العقرب إلا أن صحيح ابن مسكان ظاهر فى عدم تخصيصه فيه و أن ميتته طاهرة، فيدل على طهارة سوره بالأولية العرفية، و يكون قرينة على حمل موثق أبى بصير على الكراهة.

كما أنه يستفاد من خبر الغنوى المتقدم تخفيف الكراهة أو ارتفاعها بالسكب من الماء ثلاثا.

هذا، و قد ذكر فى الشرائع كراهة ما مات فيه العقرب و الوزغ.

و الوجه فيه فى العقرب - مضافا إلى ما تقدم الشامل لحال الموت، بل هو الأولى من حال الحياة عرفا - موثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جرة وجد فيه خنفساء قد مات؟ قال: القه و توضأ منه، و إن كان عقربا فأرق الماء و توضأ من ماء غيره» (٥).

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسار حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الأسار حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الأسار حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الأسار حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب الأسار حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٧

...

و في الوزغ خبر الغنوى المتقدم الدال على حكم الميت بالأولوية العرفية المؤيد بما ورد من النزع لوقوعه و موته في البئر «١».

و لا بد من رفع اليد عن ظهور الجميع في الحرمة و حمله على الكراهة بما تقدم.

و منه يظهر ضعف ما عن الشيخ في النهاية، حيث أوجب إراقة الماء و غسل الإناء بموت العقب و الوزغ. فلاحظ.

الثامن: البغال و الحمير، كما في الشرائع و القواعد و اللمعتين، و في الجواهر:

«كما هو المشهور نقلا- و تحصيلا، كالخيل أيضا. و ربما زيد الدواب، بل كل ما يكره لحمه، كما صرح به بعضهم، و يظهر من آخرين، لتعليقهم الكراهة في المقام بكرهه اللحم، بل يستفاد منه أن ذلك من المسلمات».

و العمدة فيه موثق سماعه المتقدم عند الكلام في حرمة سؤر ما لا يؤكل لحمه، بناء على ظهوره في المفهوم و حمله على الكراهة و لو لأنها المتيقن أو للجمع بين الأدلة.

و قد يستدل له بصحيح ابن مسكان عن الصادق عليه السلام: «سألته عن الوضوء مما ولغ فيه الكلب و السنور، أو شرب منه جمل أو دابة أو غير ذلك، أيتوضأ منه أو يغتسل؟ قال: نعم، إلا أن تجد غيره فتتزه عنه» «٢» بضميمة ما في الجواهر من عدم القائل بالفصل هنا بين الوضوء و غيره.

لكن قد يشكل باشماله على ما لا يكره أكل لحمه - و هو الجمل - و على السنور الذي يأتي عدم الكراهة فيه، بل على غير ذلك الذي يعم كل حيوان، كما أن اشتماله على الكلب قد يلزم بحمله على الكر.

و من ثم لا يبعد حمله على إرادة الإخبار بتتزه السائل للاستقذار النفسي، لا الأمر بالتتزه عنه لاستقذاره شرعا، كما هو المدعى، فيكون قوله: «فتتزه» فعلا مضارعا قد حذقت إحدى تائيته تخفيفا، لا فعل أمر، فإن احتمال ذلك إن

(١) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب الماء المطلق.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الأسار حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٨

...

لم يكن معتدا به في نفسه بنحو يوجب الإجمال، فلا أقل من الحمل عليه لما ذكرنا.

فلاحظ.

التاسع: ولد الزنا، كما في المعتبر و القواعد و اللمعتين و عن الدروس و غيره.

و يقتضيه مرسل الوشاء عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه كره سؤر ولد الزنا و سؤر اليهودي و النصراني و المشرك و كل من خالف الإسلام. و كان أشد ذلك عنده سؤر الناصب» «١».

و قد يستفاد من النهي عن الاغتسال بغسالة الحمام معللا بأنه يغتسل بها ولد الزنا، و في بعضها: «و هو لا يطهر إلى سبعة آباء» «٢».

و منه يظهر كراهة سؤر من يفرض حلية سؤره من الكفار و النواصب، لاشتمال مرسله الوشاء و نصوص الحمام على الجميع. بل هو مقتضى كثير من النصوص لو فرض عدم العمل بظاهرها من النجاسة و الحرمة.

العاشر: الحائض مطلقاً، كما عن المبسوط و المصباح و أبى على.

أو خصوص غير المأمونة، كما فى الشرائع و عن المراسم و الجامع و المذهب و الذكرى. و كأنه إليه يرجع كلام من قيدها بالمتهمه، كالمعتبر و القواعد و عن النهاية و الوسيله و السرائر و التذكرة و اللعتين. و إلا فلا وجه له، لخلو النصوص عنه.

فإن النصوص بين ما هو مطلق، كصحيح الحسين بن أبى العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض يشرب من سؤرها؟ قال: نعم، و لا تتوضأ منه» (٣)، و غيره.

و مقيد للرخصة بالمأمونة، كموثق على بن يقطين عن أبى الحسن عليه السلام: «فى الرجل يتوضأ بفضل الحائض. قال: إذا كانت مأمونة فلا بأس» (٤).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأسار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الأسار حديث: ٢، و فى الباب المذكور أحاديث كثيرة تتضمن ذلك.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الأسار حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٤٩٩

...

و من ثمَّ كان مقتضى الجمع بين النصوص هو التقييد. لو لا ما رواه فى الكافى فى الصحيح عن العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الحائض؟ فقال:

لا تتوضأ منه و توضأ من سؤر الجنب إذا كانت مأمونة ثمَّ تغسل يديها قبل أن تدخلهما الإناء. و قد كان رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل هو و عائشة فى إناء واحد و يغتسلان جميعاً» (١)، فإنه ظاهر فى اختصاص ارتفاع الكراهة بالأمانة بالجنب، و عدم ارتفاعها بذلك فى الحائض.

نعم، استشكل فيه برواية الشيخ له فى كتابيه بإسقاط «لا» من الجواب.

لكنه قد يدفع بما اشتهر من أضبطة الكافى، و بأصحية سنده. قال فى مفتاح الكرامة: «و يؤيده ما نقل من أن الشيخ رواها مرة أخرى فى التهذيب كالكلينى»، و نحوه ذكر الوحيد فى حاشية المدارك بل ظاهر الوسائل موافقة الشيخ للكافى فى إثبات «لا». مضافاً إلى استفادة ذلك من صحيح ابن أبى يعفور: «سألت أبا عبد الله عليه السلام:

أ يتوضأ الرجل من فضل المرأة؟ قال: إذا كانت تعرف الوضوء، و لا تتوض من سؤر الحائض» (٢)، فإن الظاهر أن اعتبار معرفة الوضوء فى المرأة راجع إلى اعتبار أمانتها فى رفع الكراهة، فإطلاق النهى مع ذلك فى سؤر الحائض ظاهر فى عموم كراهته.

و قد يؤيده صحيح أبى بصير عنه عليه السلام: «سألته هل يتوضأ من فضل وضوء الحائض؟ قال: لا» (٣)، فإن فرض وضوئها مثير لاحتمال أمانتها، فاغفال التقييد بها مشعر بعموم الكراهة. فتأمل جيداً.

و أما ما فى الجواهر من أن ذلك ينافى النصوص المقيدة بعدم الأمانة. فلا مجال له بعد إمكان الحمل على اختلاف جهات الكراهة و مراتبها، حيث يكون المتحصل من مجموع النصوص أن فى الحائض كراحتين: ذاتية لا تزول بالأمانة، و عرضية تزول بها، و تشاركها فيها الجنب، بل مطلق المرأة، كما هو مقتضى صحيح

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأسأر حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الأسأر حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الأسأر حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٠٠

...

ابن أبى يعفور.

بقى فى المقام أمور:

الأول: أن صريح غير واحد من النصوص اختصاص الكراهة بالوضوء و عدم كراهة الشرب، فإطلاق كراهة السؤر غير ظاهر. و مجرد اشتهاار الإطلاق بين الأصحاب، حتى قد يدعى عليه الإجماع، لا- مجال للاعتماد عليه فى رد النصوص مع ما هو الظاهر للممارس من تسامحهم فى المكروهات و المستحبات.

كما لا وجه لردّها بدعوى مناسبة الإطلاق للتقييد بالأمانة المقصود بها الاحتراز عن النجاسة، حيث لا فرق فى رجحانه بين الوضوء و الشرب و غيرهما مما يتوقف على الطهارة، فإنه اجتهد فى مقابلة النص.

نعم، بناء على ما ذكرنا من ثبوت كراهيتين قد يتجه ذلك بحمل النصوص المفصلة بين الوضوء و الشرب على الكراهة الذاتية التى لا ترتفع بالأمانة، و النصوص المقيدة بالأمانة على الكراهة العرضية الطريقية الشاملة لمطلق الاستعمال، حذرا من النجاسة بإلغاء خصوصية موردها و هو الوضوء بعد عدم تصريحها بالاختصاص به.

الثانى: الظاهر عدم الإشكال فى حمل النهى على الكراهة. و يكفى فيه اشتهاار ذلك بين الأصحاب مع ما هو المعلوم من كثرة الابتلاء بالحكم المذكور، فلو كان النهى تحريما لم يخف عليهم.

و من ثمّ لا يبعد حمل إطلاق النهى المحكى عن المقنع على الكراهة.

الثالث: عن الشهيد فى البيان أنه عمم الحكم إلى كل من لا يؤمن، و استحسنة فى الروضة، و استظهره فى كشف اللثام، و فى مفتاح الكرامة: «و هو الظاهر من الشيخين و العجلى و المحقق فى الأطعمة، و الأستاذ انه فى غاية القوة».

هذا، و لو أريد بذلك تعميم الكراهة الشرعية بفهم عدم الخصوصية فهو ممنوع.

و إن أريد حسن الاحتياط عقلا فهو يجرى فى كل احتمال، و لا يختص بغير المأمون.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٠١

عدا الهرة (١) و أما المؤمن فإن سؤره شفاء (٢)،

و قد يظهر من بعض النصوص الردع عن الاحتياط فيه و لو من جهة مزاحمته ببعض الجهات الراجعة.

(١) كما فى الوسائل، بل هو ظاهر كل من لم يتعرض لعنوان غير مأكول اللحم و اقتصر على عناوين خاصة، حيث لم يعدوها بخصوصها، بل ربما ينساق من تخصيص بعضهم الكراهة فى آكل الجيف بالطير إرادة عدم كراهة سؤر السنور، كما فى مفتاح الكرامة.

و كيف كان، فيقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح زرارة المتقدم عند الكلام فى مفهوم السؤر، و صحيح محمد بن مسلم المتقدم عند الكلام فى نجاسة سؤر ما لا يؤكل لحمه، و نحوه خبر أبى الصباح، و صحيح معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام:

«فى الهره أنها من أهل البيت، و يتوضأ من سورها» «١»، و فى موثق سماعة عنه عليه السلام:

«أن عليا عليه السلام قال: إنما هى من أهل البيت» «٢».

نعم، ذكر السنور فى صحيح ابن مسكان المتقدم عند الكلام فى سؤر البغل و الحمار.

و تقدم الإشكال فى الاستدلال به، بل لا مجال للخروج به عن هذه النصوص و لو بحمله على الكراهة الخفيفة، لإباء صحيح زرارة عنها جدا.

(٢) ففى حديث الأربعمائه عن على عليه السلام قال: «سؤر المؤمن شفاء» «٣»، و فى مرفوع محمد بن إسماعيل «من شرب سؤر المؤمن تبركا به خلق الله بينهما ملكا يستغفر لهما حتى تقوم الساعة» «٤»، و مثله مرسل الاختصاص عن النبى صلى الله عليه و آله «٥»، و ما

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأسار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الأسار حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الأشربة المباحة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الأشربة المباحة حديث: ٢.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب الأشربة المباحة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ١، ص: ٥٠٢

بل فى بعض الروايات أنه شفاء من سبعين داء (١).

عن المستغفرى فى طب النبى صلى الله عليه و آله عنه صلى الله عليه و آله: «قال: و من التواضع أن يشرب الرجل من سؤر أخيه المؤمن» «١».

(١) ففى صحيح عبد الله بن سنان: «قال أبو عبد الله عليه السلام: فى سؤر المؤمن شفاء من سبعين داء» «٢»، و مثله مرسل الاختصاص عن النبى صلى الله عليه و آله «٣».

هذا تمام الكلام فى الأسار، و به ينتهى الكلام فى مباحث المياه.

و الحمد لله رب العالمين و له الشكر على ما منحنا من التوفيق و العون فى إنجاز ذلك، و نسأله أن يتقبله بقبول حسن، و أن يتداركنا بلطف منه و رحمة، و يعصمنا من الزلل فى القول و العمل.

و هو حسبنا و نعم الوكيل.

و كان الفراغ من ذلك صباح الأربعاء الخامس و العشرين من شهر شعبان سنة ألف و ثلاثمائة و خمس و تسعين لهجرة سيد المرسلين صلى الله عليه و آله و سلم تسليما كثيرا، فى النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف على مشرفه أفضل الصلوات و أزكى التحيات. و نسأله سبحانه أن لا يحرمننا من بركات مشهده و يوفقنا للقيام بحق مجاورته، و يصلح نياتنا، و يزكى أعمالنا، إنه أرحم الراحمين و لى المؤمنين.

و كان ذلك بقلم العبد الفقير «محمد سعيد» عفى عنه نجل العلامة الجليل حجة الإسلام السيد «محمد على» الطباطبائى الحكيم دامت بركاته. و الحمد لله فى البدء و الختام، و به الاعتصام.

و قد انتهى تبييضه سحر الثلاثاء العاشر من شهر رمضان المبارك من السنة المذكورة، فى النجف الأشرف، بقلم مؤلفه الفقير حامدا مصليا مسلما.

- (١) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب الأشربة المباحة حديث: ٣.
 (٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الأشربة المباحة حديث: ١.
 (٣) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب الأشربة المباحة حديث: ٢.

حکیم، سید محمد سعید طباطبائی، مصباح المنهاج - کتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ایران، ه ق

الجزء الثاني

[تنمة كتاب الطهارة]

[المبحث الثاني في أحكام الخلوة]

إشارة

المبحث الثاني في أحكام الخلوة وفيه فصول:

[الفصل الأول في واجبات حال التخلي ومحرماته]

إشارة

الفصل الأول يجب حال التخلي، بل في سائر الأحوال ستر (١)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين
 (١) الكلام في مقامين.

الأول: في وجوب ستر العورة، وهو المدعى عليه الإجماع في كشف اللثام والرياض، وعليه علماء الإسلام كما في المعتبر، و بإجماع علماء الإسلام كما عن المنتهى والتحرير و روض الجنان [١]، و بإجماع العلماء كما في جامع المقاصد، بل في الرياض: «إجماع العلماء كافة، كما حكاه جماعة حد الاستفاضة»، و في الجواهر: «الإجماع محصلا و منقولا، بل ضرورة الدين في الجملة».

[١] الموجود في المنتهى الإجماع على وجوب ستر العورة في الصلاة، و لعل نسبة الإطلاق إليه لما هو المعلوم من عدم خصوصية الصلاة في الوجوب التكليفي، أما في الروض فقد قال: «يجب ستر العورة في الصلاة بإجماع علماء الإسلام كما نقله في المعتبر»، و الموجود في المعتبر الإطلاق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨

...

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك، و إلى مرتكزات المتشعبة القطعية، بل الضرورية - النصوص الكثيرة الآمرة بالمتنر لدخول الحمام، كصحيح محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السّلام: «سألت عن الحمام؟ فقال: ادخله بإزار.»، و صحيح رفاعه عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من كان يؤمن بالله و اليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر» (١) و غيرهما، لما هو المعلوم من أن الأمر بالمتنر لأجل ستر العورة، كما يومئ إليه صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يغتسل بغير إزار حيث لا يراه أحد؟ قال: لا بأس» (٢).

و مثلها حديث أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: يغتسل الرجل بارزا. فقال: إذا لم يره أحد فلا بأس» (٣)، فإنه بقرينه ظهور بعض النصوص «٤» في كراهة الاغتسال تحت السماء بغير متنر يتعين حمل البأس فيه على الحرمة. و في موثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الرجل يحتبى بثوب واحد؟ فقال: إن كان يغطي عورته فلا بأس» (٥). فتأمل.

و في حديث المناهى: «إذا اغتسل أحدكم فى فضاء من الأرض، فليحاذر على عورته. و قال: لا يدخل أحدكم الحمام إلا بمئزر» (٦)، إلى غير ذلك من النصوص الكثيرة التى لا يضر ضعف سند بعضها بعد كثرتها، و اعتبار سند غير واحد منها، و تسالم الأصحاب على العمل بها.

و ربما يستدل عليه بما دل على حرمة النظر، بضميمة حرمة الإعانة على الإثم. و يشكل: بعدم ثبوت عموم حرمة الإعانة عليه، و إنما الثابت حرمة التعاون عليه، الذى هو بمعنى حرمة الاشتراك فيه، و هو غير متحقق بمجرد الكشف،

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب آداب الحمام حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١، ٢.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١، ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب آداب الحمام حديث: ٣، ٤.

(٥) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩

...

الذى لا يحقق إلا تمكين الغير من النظر.

هذا، و قد أشار شيخنا الأعظم قدس سره إلى الاستدلال بقوله تعالى:

قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ. وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ (١)، بدعوى: أن أحد أنحاء حفظه حفظه من أن يطلع عليه.

و فيه: أنه لا مجال للأخذ بإطلاق الحفظ، لما هو المعلوم من عدم وجوب الحفظ عن كثير من الأمور، فلا بد من كونه كناية عن جهة خاصة، و المنصرف عرفا منه خصوص النكاح.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا من حمل ذلك و نحوه على وجوب حفظ الفرج، عن كل ما يترقب منه من الاستلذاذات، كاللمس و النظر و النكاح، على ما تقتضيه القوة الشهوية و الطبع البشرى، لعدم تقييد الحفظ بجهة دون جهة.

لاندفاعه. أولاً: بأن التقييد بما يترقب منه الاستلذاذ ليس بأولى من الحمل على خصوص النكاح، بل الثانى أولى، كما ذكرنا. و ثانياً: بأن ترقب الاستلذاذ غير دخيل فى الحرمة، لا فى النظر و لا فى النكاح و لا فى غيرهما، لما هو المعلوم من عموم الحرمة لما لو علم بعدم ترتبه.

و حملة على ما يترقب منه نوعاً نظير الحكمة التى لا يضر تخلفها فى بعض الموارد. لا شاهد عليه، بل قد لا يلتزم هو به، حيث صرح بجواز النظر إلى الحجم مع أنه قد يثير الشهوة، بل لا- ريب فى عدم وجوب حفظ الفرج عن أن يوصف، أو يذكر- مثلاً- مع ترقب إثارة الشهوة فى مثل ذلك، فظهر أنه لا مجال للاستدلال بالآية الكريمة بنفسها.

نعم، فى خبر أبى عمرو الزبيرى، عن الصادق عليه السلام فى بيان فروض الجوارح: «و فرض على البصر أن لا- ينظر إلى ما حرم الله عليه. فقال قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ، أن ينظروا إلى عوراتهم و أن ينظر الرجل إلى

(١) سورة النور: ٣٠، ٣١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠

...

فرج أخيه، و يحفظ فرجه أن ينظر إليه. و قال: كل شىء فى القرآن من حفظ الفرج فهو من الزنا إلا هذه الآية فإنها من النظر» (١)، و فى مرسل الصدوق عنه عليه السلام: «كل ما كان فى كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو من الزنا، إلا فى هذا الموضع، فإنه للحفظ من أن ينظر إليه» (٢)، و فى مجمع البيان و عن دعائم الإسلام (٣) أرسل نحوه عنه عليه السلام، و عن تفسير النعمانى بإسناده عن على عليه السلام: «معناه: لا ينظر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن، أو يمكنه من النظر إلى فرجه» (٤).

و قد يؤيده ذكر الغض فى الآية المناسب لإرادة التستر من الحفظ، و إن كان لا يخلو عن إشكال، لكن روى على بن إبراهيم فى تفسيره، عن أبيه، عن ابن أبى عمير، عن أبى بصير، عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: كل آية فى القرآن فى ذكر الفرج فهى من الزنا إلا هذه الآية فإنها من النظر، فلا يحل لرجل مؤمن أن ينظر إلى فرج أخته، و لا يحل للمرأة أن تنظر إلى فرج أخيها» (٥)، فإن ذيله قد يشعر باختصاص التحريم بغير المماثل، إلا أنه لا بد من حملة على محض التطبيق، فيتم الاستدلال بصدوره.

هذا، و فى صحيح ابن أبى يعفور: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: أ يتجرد الرجل عند صب الماء ترى عورته، أو يصب عليه الماء، أو يرى هو عورة الناس؟

قال: كان أبى يكره ذلك من كل أحد» (٦)، و فى حديث وصية النبى صلى الله عليه و آله و سلم لعلى عليه السلام فى ذكر جملة مما كرهه الله تعالى لهذه الأمة: «و كره دخول الحمام إلا بمئزر» (٧).

و لا بد من حمل الكراهة فيهما على ما يعم التحريم جمعا بين النصوص،

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب جهاد النفس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٥) تفسير القمى ج ٢ ص: ١٠١.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ٩ من أبواب آداب الحمام حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١

...

ولا سيما بعد عدم ثبوت اختصاص لفظ الكراهة في لسان الشارع بالمعنى المصطلح، فلا مجال للخروج بهما عن ظاهر النصوص المتقدمة، ولا سيما بعد إطباق الأصحاب على فهم الحرمة منها.

الثاني: في حرمة النظر إلى العورة.

و التأمل في كلماتهم شاهد بإطباقهم على ذلك - وإن لم تكن تصريحاتهم به كالأول - بل ادعى عليه في الجواهر الإجماع، بل الضرورة، كوجوب الستر.

بل ذكر شيخنا الأستاذ قدس سره أن بينهما ملازمة عرفية، فيكفي في الدليل على أحدهما إطلاقاً و تقييداً الدليل على الآخر.

و إن كان لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح منشأ الملازمة المذكورة، ولا سيما مع افتراقهما في نظير المقام، حيث يجب على المرأة ستر بدنهما، ولا يحرم على الرجل النظر إليه إذا كانت ممن إذا نهين لا ينتهين، كما يحرم على المرأة النظر إلى بدن الرجل في الجملة، ولا يجب عليه التستر منها.

نعم، قد يستفاد في بعض الموارد اختصاص موضوع الحرمة في أحدهما بموضوع الحرمة في الآخر، فيصح الاستدلال بالتقييد في أحدهما على التقييد في الآخر، إلا أنه لقرينة خارجية لا للملازمة العرفية بوجه مطلق.

و كيف كان، فيكفي فيه غير واحد من النصوص، كصحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا ينظر الرجل إلى عورة أخيه» (١)، و في حديث المناهى عنه صلى الله عليه و آله: «و نهى أن ينظر الرجل إلى عورة أخيه المسلم، و قال: من تأمل عورة أخيه المسلم لعنه سبعون ألف ملك. و نهى المرأة أن تنظر إلى عورة المرأة، و قال: من نظر إلى عورة أخيه المسلم، أو عورة غير أهله متعمداً أدخله الله مع المنافقين الذين كانوا يبحثون عن عورات الناس، و لم يخرج من الدنيا حتى يفصح الله إلا أن يتوب» (٢). و نحوه ما تضمن الأمر بغض النظر في الحمام (٣)، إلى غير ذلك.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢. و باب: ٩ من الأبواب المذكورة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢

...

و أما الاستدلال بقوله تعالى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ. (١)،

فهو موقوف على عموم من يجب الغض عنه للمماثل، بحيث يكون جواز النظر لما عدا العورة منه لتخصيص العموم المذكور، لا لقصوره عنه بسبب اختصاصه بالمخالف، و هو لا يخلو عن إشكال.

نعم، ما تقدم في خبر الزبيرى، و عن تفسير النعماني ظاهر في اختصاصه بالنظر للعورة و عمومه لغير المماثل، و مثلهما في ذلك ما في وصية أمير المؤمنين عليه السلام لولده محمد: «و فرض على البصر أن لا ينظر إلى ما حرم الله عليه، فقال قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ

أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا قُرُوجَهُمْ، فحرم أن ينظر أحد إلى فرج غيره» (٢).

لكن، يشكل الخروج بها- مع ضعف سندها- عن ظاهر الآية في إطلاق حرمة النظر لما عدا الفرج المستلزم لاختصاصه بغير المماثل، بل هو مخالف لمورد نزول الآية الذي تضمنه موثق سعد الإسكاف (٣)، حيث تضمن نزولها في شاب نظر امرأة فأعجبته، بل هو المناسب لذكر حرمة إبداء الزينة على النساء في السياق. فتأمل.

هذا، وفي صحيح عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن عورة المؤمن على المؤمن حرام؟ فقال: نعم. قلت: أعني: سفليه [سفليته. خ. ل.؟] فقال:

ليس حيث تذهب، إنما هو إذاعة سره» (٤)، وهو ظاهر في عدم حرمة النظر إلى العورة، لظهوره في السؤال عن حرمة العورة، فالردع عن تفسير السائل ظاهر في عدم حرمة المعنى الذي عناه.

لكن، لا بد من الخروج عن ظاهره بعد ما تقدم، وحمله على السؤال عن ورود الحديث بالمضمون المذكور، فلا يدل إلا على عدم كون المراد بذلك

(١) سورة النور: ٣٠، ٣١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب جهاد النفس حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٠٤ من أبواب مقدمات النكاح وآدابه حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣

...

الحديث حرمة النظر للعورة، ولا ينافي حرمة بدليل آخر، كما قد يناسبه ما في الكافي من قوله: «تعني: سفليه» بصيغة الخطاب. بل هو صريح صحيح زيد أو موثق، عنه عليه السلام: «فيما جاء في الحديث: عورة المؤمن على المؤمن حرام. قال: ما هو أن ينكشف فترى منه شيئاً، إنما هو أن تروى عليه أو تعييه» (١)، ومثله في ذلك صحيح حذيفة بن منصور (٢).

بل في موثق سدير: «دخلت أنا وأبي وجدى وعمى حماما بالمدينة، فإذا رجل في البيت المسلخ، فقال لنا: من القوم؟. (إلى أن قال) ما يمنعكم من الأزر، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: عورة المؤمن على المؤمن حرام. (إلى أن قال)، فسألنا عن الرجل فإذا هو على بن الحسين» (٣)، ومقتضاه أن الحديث المذكور شامل لما نحن فيه، فلا بد أن يكون الردع في النصوص المتقدمة بلحاظ كون المعنى المذكور فيها هو أهم الأفراد الأولى بالمراعاة، لا للاختصاص به، كما أشار إليه غير واحد.

اللهم إلا- أن يحمل على الاستدلال على الشيء بنظيره، لتحقيق الملاك فيه بنظره عليه السلام، أو لمحض الإقناع بسبب كون المعنى المذكور هو الذى يفهمه المخاطب، وإن لم يكن هو المراد الواقعي. فتأمل.

هذا، وقال شيخنا الأعظم قدس سره: «و عن بعض متأخري المتأخرين، أنه لو لم يكن مخافة خلاف الإجماع لأمكن القول بکراهة النظر، دون التحريم جمعا، كما يشير إليه ما رواه في الفقيه، عن الصادق عليه السلام انه قال: (أنا أكره النظر إلى عورة المسلم، فأما النظر إلى عورة من ليس بمسلم مثل النظر إلى عورة الحمار)» (٤).

فيسهل الجمع بين الروايات. انتهى. ولا يخفى أن الجمع بحمل الكراهة في هذا الخبر على التحريم أولى من وجوه.

وقد أشرنا آخر الكلام في وجوب التستر إلى وجه الجمع الذى ذكره قدس سره.

(١) الوسائل باب: ١٥٧ من أبواب أحكام العشرة من كتاب الحج حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤

بشرة العورة (١)،

(١) الساتر. تارة: يستر اللون دون البشرة، كالزجاج الملون.

و اخرى: يستر البشرة ببعض مراتب الستر لرقته، نظير الظلمة الخفيفة.

و ثالثة: يستر البشرة بتمامها، بحيث لا يتميز منها شيء، إلا أنه يتميز منه حجمها، بسبب عدم اختراق البصر لها و نفوذه فيما حولها من فضاء إلى النور، و لو لم يكن وراءها نور لما تميز الحجم.

و رابعة: يستر الحجم أيضا، إلا أنه يأخذ مثل ذلك الحجم بسبب التصاقه على البشرة، نظير القفاز الذي تجعل فيه اليد، و منه الطين الذي تطلبي به العورة.

أما الأول فلا يظن من أحد الاكتفاء به، لصدق النظر إلى العورة و عدم صدق سترها معه، بل لا يصدق إلا ستر اللون الذي لم تتضمنه الأدلة. و قد يوهم ما يأتي من العلامة الاكتفاء به، و إن كان بعيدا.

و مثله الثاني، كما صرح به في الجواهر.

لكن، قد يظهر من العلامة قدس سره الاكتفاء به إذا كان ساترا للون، لذكره اللون في غير واحد من كتبه، قال في القواعد في مبحث لباس المصلي: «و يكفيه ثوب واحد يحول بين الناظر و لون البشرة».

و في جامع المقاصد: «و ظاهر إطلاق العبارة يتناول ما إذا كان الثوب يستر اللون و يصف الخلقة و الحجم، فيجوز الصلاة فيه، و به صرح في التذكرة. و اختار شيخنا في الذكرى و غيرها عدم جواز الصلاة به، لمرفوع أحمد بن حماد عن أبي عبد الله عليه السلام: قال: لا- تصل فيما شف و وصف «١». قال في الذكرى: معنى «شف» لا-حت منه البشرة، و «وصف» حكى الحجم. و فيما اختاره قوة، للحديث، و لأن وصف الحجم موجب للهتك أيضا».

إلا أن يحمل على إرادة الاكتفاء بستر نفس البشرة، في مقابل لزوم ستر

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب لباس المصلي حديث: ٤. و في معنى الحديث كلام بينهم أشار إليه في مفتاح الكرامة و الوسائل و كشف اللثام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥

...

الحجم، كما يظهر من كشف اللثام.

و كيف كان، فالوجه في عدم الاكتفاء به ظهور الأدلة في لزوم ستر العورة بنحو يمنع من النظر إليها- غير الحاصل في الفرض و إن لم يصدق معه الكشف- لا مسمى الستر المانع من بعض مراتب النظر.

لكن، قال الفقيه الهمداني قدس سره: «و الواجب من الستر ما يحصل به مسماه بحيث لا يعد في العرف مكشوف العورة، فلا بأس.

بالساتر الرقيق الذى يحكى شكل العورة من ورائه، لو لم يكن من الرقة و سعة منافذه على وجه لا يعد فى العرف حاجبا لما وراءه، و لا اعتبار بالدقة العقلية، كما فى غيره من الأحكام الشرعية». و لا يخلو كلامه عن إجمال.

و أما الثالث فالظاهر الاكتفاء به، لصدق الستر معه، و مجرد تميز الحجم لا دليل على حرمة بعد فرض عدم النظر إلى ذى الحجم. و أولى منه الرابع، إذ لا يظهر معه حتى الحجم، بل الظاهر حجم الساتر، المماثل لحجم المستور، كما نبه له غير واحد. و يقتضيه ما دل على أن النورة سترة «١»، و إن كان ضعيفا سنداً.

و من الغريب ما أصر عليه شيخنا الأستاذ قدس سره من عدم صدق ستر العورة مع ذلك، إذ ليس سترها إلا كستر البدن، لا يراد به إلا وجود الحائل بينه و بين الناظر.

إلا أن يدعى أن قبح العورة قائم بهيئتها، كقيامه ببشرتها، فملاك ستر البشرة موجود ارتكازاً فى ستر الحجم، كما قد يشير إليه ما تقدم من جامع المقاصد. و لذا كان ستر الحجم مقتضى المرتكزات. لكنه بالقياس و الاستحسان أشبه، و المرتكزات لا تبلغ مرتبة القطع. هذا، و كلماتهم لا تخلو عن تشويش و اضطراب، فمن قال بوجوب ستر الحجم، كما يمكن حمل كلامه على الوجه الرابع يمكن حمله على الوجه الثالث، بل الثانى، فى قبال الاكتفاء بستر اللون، بل صريح الوحيد و الجواهر عدم إرادة

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب آداب الحمام حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦

و هى القبل و الدبر (١)

الوجه الرابع من الحجم.

كما أن من قال بعدم وجوب ستره مقتضى استدلالهم بما دل على أن النورة سترة إرادة خصوص الوجه الرابع، و مقتضى سوقهم ذلك مساق الاكتفاء بستر اللون إرادة ما يعم الوجوه الثلاثة الأخيرة. بل قد يوهم إرادة ما يعم الوجه الأول، و إن كان بعيداً جداً.

(١) كما نص عليه جماهير الأصحاب. كذا فى مفتاح الكرامة، و عليه إجماع الفرق، كما فى الخلاف، و إجماع أهل البيت، كما عن السرائر.

لأنه المتيقن من لفظ العورة و الفرج، إن لم يكن هو المتبادر منهما، فيرجع فى غيره للأصل.

مضافاً إلى مرسل الواسطى، عن أبى الحسن الماضى عليه السلام: «العورة عورتان:

القبل و الدبر. و الدبر مستور بالألوتين، فإذا سترت القضيب و البيضتين فقد سترت العورة» «١»، و قريب منه مرسل الكلينى «٢»، و قد يشير إليه صحيح عبد الله بن سنان المتقدم.

و من ذلك يظهر ضعف ما عن الكركى فى حاشية الإرشاد من إلحاق العجان بذلك فى وجوب الستر.

و عن القاضى و الحلبي: أن العورة من السرة إلى الركبة، و عن ثانيهما: أن ذلك لا يتم إلا- بستر نصف الساق، و قد يستدل عليه بالنصوص الآمرة بالإزار.

وفيه- مع عدم ملازمة الإزار لستر جميع ذلك- أن ظهور بعضها فى أن وجوبه لأجل ستر العورة موجب لصرف الوجوب إليها، و هو يقتضى الاقتصار على المتيقن منها.

نعم، فى خبر الحسين بن علوان عن جعفر عن أبيه عليه السلام: «قال: إذا زوج

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب آداب الحمام حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧

...

الرجل أمتة فلا ينظرون إلى عورتها. والعورة ما بين السرة والركبة» (١)، وخبر بشير النبال قد تضمن ائزار الإمام عليه السلام حين أمر صاحب الحمام فطلّى ما كان خارج الإزار، ثم أخرجه وطلّى هو عليه السلام ما تحت الإزار، ثم قال: «هكذا فافعل» (٢)، وفي حديث الأربعمائه، عن علي عليه السلام: «ليس للرجل أن يكشف فخذه و يجلس بين قوم» (٣).

لكنها- مع ضعف سند الأولين، و هجر الكل عند الأصحاب، و موافقة لسان الأول لبعض العامة، و عدم ظهور الثاني في الوجوب، للعلم بعدم وجوب كثير من الخصوصيات التي تضمنها، و عدم ملازمة الإزار لستر جميع ذلك. و ظهور الثالث في بيان آداب الجلوس مع القوم لا وجوب الستر عن كل أحد- معارضة بما سبق، و بخبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «و سألته عن الرجل يكون ببطن فخذة أو أليته الجرح، هل يصلح للمرأة أن تنظر إليه و تدأويه؟ قال: إذا لم يكن عورة فلا بأس» (٤).

و رواية الميثمي عن محمد بن حكيم قال: «لا- أعلمه إلا- قال: رأيت أبا عبد الله، أو من رآه متجردا، و علي عورته ثوب، فقال: إن الفخذ ليس من العورة» (٥)، و ما في حديث المرافقي في الحمام: «إن أبا جعفر عليه السلام كان يدخله فيبدأ فيطلّي عانته و ما يليها، ثم يلف إزاره على أطراف إحليله، و يدعوني فاطلي سائر بدنه» (٦).

فلا بد من حمل هذه النصوص على الاستحباب و لو لأنه مقتضى الحشمة.

و لعل ذلك هو المصحح لإطلاق العورة التي قيل في تعريفها: أنه ما يستحي منه، و كأنه إلى ذلك نظر في محكي الغنية و الوسيلة من أن ما بين السرة و الركبة عورة يستحب ستره.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الملابس من كتاب الصلاة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ١٨ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨

و البيضا (١) عن كل ناظر مميز (٢)

(١) الظاهر دخولهما في القبل عرفا، بل عن جماعة أنه المشهور، و عن آخرين أنه الأشهر. و يشهد به مرسل الواسطي المتقدم.

و عن ظاهر التحرير التوقف، و هو في غير محله، بل لا- ينبغي الإشكال في كونهما من العورة، و هو المدعى عليه الإجماع في المدارك.

(٢) كما هو ظاهر جامع المقاصد و المدارك و الجواهر و شيخنا الأعظم قدّس سرّه، بل في الجواهر أنه الظاهر من إطلاق النص و الفتوى.

و قد يستدل له بعموم حديث أبي بصير المتقدم، و الإطلاق المستفاد من حذف المتعلق فيما تقدم من موثق سماعة، و حديث

المناهي، و صحيح ابن أبي يعفور، بناء على حمل الكراهة فيه على الحرمة، و الآية بناء على حملها على الحفظ من النظر. لكن، الأول لما كان واردا لبيان جواز اغتسال الرجل بارزا في نفسه، و أن حرمة لأجل اطلاع غيره عليه لم يبعد قصوره عن العموم، و انصراف قوله: «إذا لم يره أحد» إلى خصوص من هو مفروغ عن حرمة اطلاعه. نعم، لو كان واردا لبيان حرمة الاطلاع كان عمومته مستحكما. فتأمل جيدا. و الثاني وارد لبيان جواز الاحتباء بالثوب الواحد إذا كان ساترا، لا لبيان وجوب التستر لينعقد له ظهور في الإطلاق بالإضافة إلى من يجب التستر عنه. و مثله الثالث، إذ هو - مع ضعف سنده - وارد لبيان وجوب الاحتياط عند احتمال وجود الناظر بعد الفراغ عن وجوب التستر منه، لا لبيان وجوب التستر. و الرابع إنما يحمل على ما يعم الحرمة لا على خصوصها، مع قرب وروده لبيان عدم استثناء حال صب الماء من إطلاق حرمة الكشف لعدم كونه عذرا مسوغا له، لا لبيان الحرمة ليكون له إطلاق من حيثية الناظر. و حمل الآية على ما نحن فيه إنما يتم بالنصوص المفسرة لها، و هي ضعيفة السند. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩

...

و الانجبار بعمل الأصحاب غير ظاهر بعد قرب استنادهم لوجه أخرى في أصل الحكم، بل في عمومته أيضا - لو تم بناؤهم عليه. و أما ما في بعض النصوص من قولهم عليهم السلام: «لا يدخل الرجل مع ابنه الحمام فينظر إلى عورته» (١)، فهو - مع ضعف سنده - ظاهر في لزوم التجنب عن النظر لعورة الولد، لا في حرمة تمكين الولد من النظر لعورة والده ليقضى وجوب التستر عنه. مع قرب وروده لدفع توهم كون البنوة مسوغة للنظر المفروغ عن كونه محرما بدونها، لا لتشريع حرمة النظر ليكون له إطلاق من جهة الناظر أو المنظور إليه، و يشمل غير المميز. و أما النصوص الآمرة بالمتزر، فحيث كانت واردة في الحمام الذي يجتمع فيه كثير من الأصناف يشكل استفادة الإطلاق منها. بل مقتضى تعليل الأمر بالإزار في موثق سدير المتقدم بقوله صلى الله عليه و آله: «عورة المؤمن على المؤمن حرام» وجوب التستر من المؤمن الذي يحرم عليه النظر، و لا يكفي فيه التمييز. و مثله النبوي: «إياك و دخول الحمام بغير متزر، ملعون ملعون الناظر و المنظور إليه» (٢)، إذ لا يبعد ورود اللعن لبيان اشتراك الناظر و المنظور إليه في الحرمة، فيقتصر عما لو لم يحرم النظر على الناظر. نعم، في النبوي الآخر: «لعن رسول الله صلى الله عليه و آله الناظر و المنظور إليه في الحمام بلا متزر» (٣)، و حيث لم يرد مورد التعليل قد يتم إطلاقه، إلا أن ضعف سنده - كما سبقه - مانع من الاستدلال به. مع قرب أن يكون ورود نصوص الحمام للحث على المتزر كاشفا عن عدم كونه في مقام بيان من يحرم عليه النظر و يجب التستر عنه، بل لبيان عدم كون

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب آداب الحمام حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

...

الحمام مسوغا للتكشف أمام من يجب التستر عنه في نفسه. فتأمل.

و لعله لذا كان ظاهر إطلاق الحقائق عدم وجوب التستر من الطفل المميز.

قال: «و المراد بالنظر المحترم من يحرم نظره، فلا يجب التستر عن الزوجة و الطفل و الجارية التي يباح وطؤها».

و بالجملة: لا مجال لإثبات العموم المذكور من الأدلة المتقدمة.

لكن قال سيدنا المصنف قدس سره: «لا يبعد أن يكون الظاهر من الأصحاب التسالم على هذا الإطلاق، و لعل مثله كاف في الحكم بذلك، و لا سيما مع موافقته لارتكاز المتشريعة. فتأمل».

و لعل أمره بالتأمل إشارة للخدش في ذلك بأنه لا مجال لاستفادة التسالم الكاشف عن رأى المعصوم بتصريح من عرفت.

و عدم وضوح كون الارتكازيات المذكورة متشريعة راجعة إلى ارتكازهم بما هم أهل شرع و دين، بل لعلها عقلائية أدبية بلحاظ منافاة الكشف أمام المميز للحشمة و الوقار.

نعم، قد يقال: المناسبات الارتكازية تقتضى كون وجوب التستر و حرمة النظر من جهة احترام المؤمن و حفظ كرامته من أن ينظر إلى عورته، كما يناسبه التعبير بالعورة في بعض النصوص، و يشير إليه ما في موثق سدير المتقدم، فإن الاستدلال على وجوب التستر عن الغير بالنبوى الدال على حرمة نظره لا- يتجه إلا- لكونه واردا بلحاظ الجهة المذكورة المقتضية للأمرين معا، بل هو المناسب لإرادة المعنى الآخر من النبوى الذى أشير إليه في أحاديث عبد الله بن سنان، و حذيفة بن منصور و زيد الشحام، لأن الجهة الجامعة بين المعنيين تناسب الجهة المذكورة جدا، بل هو المناسب للنص الآتى المفصل بين عورة المسلم و الكافر.

و حينئذ فالأمر بالتستر من دون تعيين لمن يتستر منه موجب لانصرافه بحكم الإطلاقات المقامية إلى كل من يقبح اطلاعه على العورة و يستحى منه عرفا، و هو كل مميز و إن لم يحرم عليه النظر.

و لذا لا إشكال في وجوب التستر عن الكافر، مع أنه كالطفل المميز في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١

...

قصور الإطلاقات اللفظية عنه، فلو لا الجهة المذكورة التي تقتضى التستر عن الكافر بالأولوية العرفية من المؤمن لم يكن وجه للبناء على وجوب التستر عنه.

نعم، أشار في الجواهر إلى ما قد يدعى من أن الإناث الكفار بمنزلة الإماء المملوكة.

لكنه- مع رجوعه إلى استثنائها لا قصور العموم عنها- غير تام، لأن النص «١» إنما تضمن أن أهل الكتاب ممالك للإمام، فيلزمه عدم جواز الكشف أمامهن إلا بتحليل منه.

و مما ذكرنا يظهر الوجه فيما صرح به من تقدم من عدم وجوب التستر عن غير المميز، و هو الذى لا يستقبح عرفا اطلاعه على العورة، بحيث لا ينافى احترام المطلع عليه و كرامته، و هو المتيقن من سيرة المتشريعة القطعية التي أشار إليها في الجواهر، خلافا لما قد يظهر من المستند من العموم له، حيث أطلق وجوب التستر عمن يحرم وطؤه. فتأمل جيدا.

هذا كله في وجوب التستر، و أما حرمة النظر ففي الجواهر: «فالظاهر أن كل من يجب التستر عنه يحرم النظر إلى عورته، من غير فرق بين كونه مكلفا بالتستر أو لا، كالمجنون و شبهه، و لا بين كونه مسلما أو كافرا، ذكرا أو أنثى، فيحرم النظر إلى عورات المميزين، و إن كان إقامة الدليل عليه من السنة في غاية الإشكال»، ثم ذكر بعض النصوص التي قد يستفاد منها الإطلاق، و قال: «إلا أن الكل لا

يخلو من نظر، فالمسألة لا تخلو من إشكال، إن لم يجمع إجماع يقطع به الأصل، و لم أعثر على دعواه في المقام. فتأمل». وما أشار إليه من الملازمة لا إشعار به في النصوص.

و اللازم ملاحظة أدلة حرمة النظر، لمعرفة عمومها للمميز غير البالغ، و لغير المسلم، إذ لا إشكال في العموم لما عداهما. أما الأول فلا ينبغي الإشكال في العموم له، لصدق المسلم و المؤمن و الأخ

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يحرم بالكفر و نحوه من كتاب النكاح حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢

...

و غيرها من العناوين التي تضمنتها النصوص، و هو المناسب للجهة الارتكازية التي أشرنا إليه في وجوب التستر، و مجرد عدم تكليفه لا يصلح للخروج به عن ذلك.

نعم، لا ينبغي الإشكال في جواز النظر إلى عورة غير المميز، لا لعدم صدق العناوين المذكورة عليه، لجريان أحكام المسلم عليه تبعاً، خصوصاً فيما كان مبنياً على احترامه، بل لقرب انصراف الأدلة عنه، لعدم منافاة النظر إلى عورته لحرمة و كرامته عرفاً. مضافاً إلى السيرة القطعية الموجبة لكونه من الواضحات، بل الضروريات.

و منه يظهر أن المعيار في عدم التمييز ذلك، لا وصفه الإسلام و الإيمان و اعتقاده بمقتضاها.

و أما الثاني فما يمكن أن يستفاد منه حرمة النظر إلى عورته إطلاق الأمر بالغض في الآية الكريمة، و بعض نصوص الحمام المتقدمة إليها الإشارة، و ما في صحيح ابن أبي يعفور المتقدم عند الكلام في وجوب التستر، بناء على حمل الكراهة فيه على الحرمة، و ما في حديث المناهي المتقدم من قوله عليه السلام: «و نهى المرأة أن تنظر إلى عورة المرأة. من نظر إلى عورة أخيه المسلم أو عورة غير أهله متعمداً أدخله الله مع المنافقين الذين كانوا يبحثون عن عورات الناس.»

و النبويان الآخران المتقدمان المتضمنان لعن الناظر و المنظور إليه. و ما في وصية أمير المؤمنين عليه السلام لولده محمد المتقدم. لكن تقدم الإشكال في الاستدلال بالآية الكريمة لما نحن فيه.

نعم، لو تم الاستدلال بها فلا مجال لما ذكره بعض مشايخنا من أنها متكفلة لبيان حال المسلمين بعضهم مع بعض، و لا إطلاق لها بالإضافة إلى غيرهم، لعدم القرينة على ذلك، بل لا إشكال في عموم بعض الأحكام بالإضافة إلى الكافر، كوجوب تستر المرأة. و أما نصوص الحمام فهي - مع ضعف سندها في المقام - ربما يشكل الاستدلال بها مع كون أكثر أهل الحمام في بلاد الإسلام مسلمين، حيث قد ينصرف الإطلاق لهم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣

...

بل لا- يبعد عدم ثبوت الإطلاق في نفسه، لما هو المعلوم من عدم إطلاق وجوب الغض في الحمام، فمن القريب سؤقه لبيان أن تكشف من لا ينبغي النظر إليه لا يسوغ النظر إليه لتخيل تحمله الوزر بتمكينه منه، فهو وارد لبيان عدم كون الكشف عذراً بعد الفراغ عن حرمة النظر ذاتاً، لا لبيان حرمة النظر ليكون له إطلاق بالإضافة إلى من يحرم النظر إليه. فلاحظ.

و أما صحيح ابن أبي يعفور فلا يبعد اختصاصه بمقتضى السياق في النظر إلى عورات الناس حين صب الماء، فيجرى فيه ما تقدم في عموم وجوب التستر من عدم الإطلاق له، مع ما تقدم من حمله على ما يعم الحرمة، لا على خصوصها.

و أما النبويات فهي ضعيفة السند. مضافا إلى قرب انصراف المرأة في الأول إلى خصوص المسلمة بمقتضى وروده في سياق نهى الرجل المسلم عن النظر إلى عورة أخيه المسلم.

و أما نهى الرجل فيه عن النظر إلى عورة غير أهله، فمن القريب انصرافه إلى خصوص المرأة التي قد يلتزم بإطلاق حرمة النظر إلى عورتها و إن كانت كافرة من قبل الرجل، و إن جاز له النظر إلى عورة الكافر. على أن ما تضمنه من العقوبة يناسب فرض الحرمة للمنظور إليه لكونه مسلما، إذ لا- إشكال في عدم حرمة البحث عن عورات الكفار، فهو ظاهر في تنزيل العورة البدنية منزلة العورة المعنوية، بعد الفراغ عن حرمة ذى العورة و لا يعم من لا حرمة له.

و لعن الناظر في الثاني، لما كان بعد الأمر بلبس الإزار المخاطب به المسلم يشكل إطلاقه لما لو كان المنظور إليه كافرا. كما تقدم الإشكال في إطلاق الثالث.

و لا يخفى أن هذه المناقشات إن لم تنهض بمنع الإطلاق فلا أقل من كونها موجبة لضعفه بنحو يسهل رفع اليد عنه بظهور كثير من النصوص في اختصاص الحرمة بعورة المسلم، للتعبير فيها بالأخ و المسلم و المؤمن، فإن الوصف و إن لم يكن له مفهوم في نفسه، إلا أن من القريب جدا ثبوت المفهوم له

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤

...

في المقام، للمناسبة الارتكازية بينه و بين الحكم، فلاقتصار عليه في بيانه لا يناسب عمومته، لما فيه من إيهام خلاف المراد، و لا سيما مع ما أشرنا إليه آنفا من أن المناسبات الارتكازية و غيرها من القرائن تقتضى كون منشأ الحكم هو احترام المنظور إليه و اهتمام الشارع بحفظ كرامته، و هو لا يناسب العموم للكافر جدا.

و لو غرض النظر عن جميع ذلك كفى في جواز النظر إلى عورة الكافر صحيح ابن أبي عمير، عن غير واحد، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: النظر إلى عورة من ليس بمسلم مثل النظر إلى عورة الحمار» (١)، الذي لا- يبعد كونه بعضا من مرسل الصدوق (٢) المتقدم في آخر الكلام في حرمة النظر.

و لا مجال للإشكال فيه بالإرسال بعد ما تقدم في أول الكلام في تحديد الكر من حجية مراسيل ابن أبي عمير، و لا سيما في مثل هذا الحديث الذي رواه عن غير واحد، حيث يظهر شيوع الرواية و استفاضتها.

و مثله الإشكال فيه بإعراض الأصحاب، لعدم وضوح بلوغه مرتبة يسقط بها الخبر عن الحجية، بعد ظهور حال الكليني و الصدوق قدس سرهما في العمل به، لذكرهما له في كتابيهما من غير معارض، بل من القريب عمل من سبقهما من الرواة به.

و قرب كون عدم تنبيه كثير لمضمونه لأجل عدم تصديهم لبيان حرمة النظر و تحديد موضوعه، و إنما يستفاد منهم عرضا في مقام بيان وجوب التستر. كما لا يبعد كون إعراض كثير عنه لتخيل قوة الإطلاقات و لزوم تقديمها عليه، لا لوضوح بطلان مضمونه عندهم.

و ما في الجواهر من أن مقتضاه عدم وجوب التستر عن الكافر و لم يقل به أحد، مبنى على الملازمة المشار إليها في كلامه المتقدم، و هي غير مسلمة، بل لا تلائم ما تقدم منه من عدم استيضاح دليل حرمة النظر إلى عورة الطفل المميز مع

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥

...

جزمه بوجوب التستر منه.

فالمتعين البناء على جواز النظر إلى عورة الكافر، كما هو ظاهر الحر العاملي في الوسائل و عن غيرها- و صاحب الحقائق. بل ربما يدعى جواز النظر إلى عورة المخالف، لعدم الدليل على حرمة و اهتمام الشارع بكرامته، و إشعار النصوص المتضمنة للأخ و المؤمن بعدم حرمة النظر لعورته.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لظهور الحديث المتقدم في حرمة عورة المسلم، حيث يقرب معه تنزيل الأخوة على أخوة الإسلام الظاهرية، و الإيمان على ما يعم الإسلام بلحاظ دخول المسلم في حوزة المؤمنين و انتسابه لهم، نظير ما تضمن أن خطاب المؤمنين يلزم المنافقين، لإقرارهم بالدعوة «١»، فيستكشف من ذلك اهتمام الشارع بحرمتهم لحرمة الإسلام. خصوصا مع بعد تنزيل نصوص حرمة النظر على خصوص المؤمنين مع قتلهم في عصر صدورهما، و عدم تمييزهم في موطن من الأرض. على أنه لا يبعد تسالم الأصحاب على الحرمة. فتأمل.

بقي شيء: و هو أنه لا بد من التقيد بعدم الريبة، لحرمة النظر بريئة عندهم حتى لغير العورة، على ما يذكر في كتاب النكاح. كما أن الظاهر حرمة النظر إلى عورة الكافر غير المماثل، لظهور الأدلة في خروج عورة الكافر من حيث كونها عورة يكون النظر إليها منافيا لحرمة صاحبها، فلا- ينافي وجوب الغض عنها من جهة كونها جزء بدن غير المماثل، الذي دلت الآية الكريمة و غيرها على وجوب الغض عنه.

و ما دل على جواز النظر إلى نساء أهل الذمة تخصيصا للآية- كموتق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا حرمة لنساء أهل الذمة أن ينظر إلى شعورهن و أيديهن» «٢» - مختص بالشعور و الأيدي، و التعدى منه لما يتعارف كشفه- لو تم- لا يقتضى التعدى للعورة.

(١) تفسير العياشي ج: ١ ص: ٣٣ حديث: ١٥ من تفسير سورة البقرة.

(٢) الوسائل باب: ١١٢ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦

عدا الزوج و الزوجة و شبههما (١)، كالمالك و مملوكته، و الأمة المحللة بالنسبة إلى المحلل له (٢)،

نعم، التعليل في بعض النصوص بأنهن إذا نهين لا ينتهين «١»، قد يقتضى التعدى لو فرض تعمد الكشف منهن.

لكنه- مع عدم اختصاصه بالكافرة- يصعب الالتزام به، لمنافاته للارتكازيات. فتأمل جيدا.

(١) بلا ريب، و يكفي فيه ملازمته عادة و عرفا للوطء الذي يجوز في الموارد المذكورة، بل أولويته بالجواز منه، كما يشير إليه ما في موتق يونس بن يعقوب، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: أ يغتسل الرجل بين يدي أهله؟ فقال: نعم، ما يفضى به أعظم» «٢». و لذا كان مفروغا عنه في النصوص و الفتاوى.

نعم، عن ابن حمزة حرمة النظر إلى فرج المرأة، حال الجماع. و قد يستدل له بخبر أبي سعيد الخدري في وصية النبي صلى الله عليه وآله عليه و آله لعلى عليه السلام: «قال: و لا ينظر أحد إلى فرج امرأته، و ليغض بصره عند الجماع، فإن النظر إلى الفرج يورث العمى في الولد» «٣».

لكن، في موتق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل ينظر في فرج المرأة و هو يجامعها؟ قال: لا- بأس به، إلا أنه يورث العمى (في الولد. يب)» «٤».

(٢) وإن حلل له خصوص النظر لها و التكشف أمامها دون الوطء، ففي صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يقول لامرأته: أحلى لى جاريتك، فإنى أكره أن ترانى منكشفا، فأحلتها له (فتحلها له. يب فى)، له أن يأتيها؟ قال: لا يحل له إلا الذى قالت» (٥)، و فى صحيح رفاعه و الفضيل، عنه عليه السلام: «و لو

(١) الوسائل باب: ١١٣ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٥٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧

فإنه يجوز لكل من هؤلاء أن ينظر إلى عورة الآخر.

نعم، إذا كانت الأمة مشتركة (١)، أو مزوجة (٢)، أو معتدة،

أحل له قبله منها لم يحل له ما سوى ذلك» (١).

(١) لخروجها عن ملك اليمين التى يحل نكاحها، لأن الظاهر منها التى تكون بتمامها مملوكة، كما هو الحال فى سائر ما يضاف للملك، فتدخل تحت عموم حرمة نكاح غير الزوجة و المملوكة. مضافا إلى غير واحد من النصوص (٢).

نعم، لو أحلها أحد الشريكين للآخر حل له وطؤها، كما عن الحلّى و جماعة، لصحيح محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن جارية بين رجلين دبراها جميعا، ثم أحل أحدهما فرجها لشريكه؟ قال: هو له حلال» (٣).

(٢) كما تضافرت به النصوص، و قد عقد لها فى الوسائل الباب الرابع و الأربعين من أبواب نكاح العبيد و الإماء من كتاب النكاح.

هذا و الظاهر منهم التلازم بين حرمة نكاح الأمة و حرمة النظر إلى عورتها و التكشف أمامها.

و يقتضيه العموم المتقدم بعد قصور المخرج عنه، لأن الدليل على جواز النظر لعورة المملوكة و التكشف أمامها هو الدليل على جواز نكاحها و معاملتها معاملة الزوجة، فمع فرض عدم جوازه يتعين الرجوع للعموم المتقدم. و تمام الكلام فى ذلك فى كتاب النكاح، لعدم الابتلاء بذلك، كى يحسن صرف الوقت فى تفصيل دليله هنا.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث: ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب بيع الحيوان حديث: ٥. و باب: ٣ من أبواب كتاب الشركة حديث: ١.

و باب: ١ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة من كتاب النكاح حديث: ١. و باب: ٦٨ من أبواب نكاح العبيد و الإماء من كتاب النكاح حديث: ١. و ربما فى غير ذلك.

(٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب نكاح العبيد و الإماء من كتاب النكاح حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨

...

تنبيه لو احتمل وجود الناظر فهل يجب التستر مطلقا - كما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سرّه و أصبر عليه بعض مشايخنا - أو فى

غير الوهم - كما في المستند - أو مع الظن - كما حكاه في المستند عن والده، و حكى عنه التوقف مع الشك و نحوه في الجواهر - أو لا - يجب مطلقا، كما قواه الفقيه الهمداني و شيخنا الأستاذ قدس سرهما و غيرهما؟ و توقف السيد في العروة الوثقى و جماعة من محشيها.

و لا يبعد الأول، للتعبير بالحفظ في الآية الشريفة، بناء على الاستدلال بها في المقام، كما تقتضيه النصوص المتقدمة، و بالمحاذرة في النبوى المتقدم، و بالتوقى في مرسل الاحتجاج عن الكاظم عليه السلام في حديثه مع أبى حنيفة، حيث قال: «يتوارى خلف الجدار و يتوقى أعين الجار»، فتأمل.

لظهور ذلك في لزوم الاحتياط، كما نبه له غير واحد، أولهم - فيما أعلم - صاحب المستند.

و ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن المراد بها مجرد عدم الإبداء للغير، المشكوك في الفرض.

ممنوع، بل هي ظاهرة في المحافظة و المحاذرة المقابلة للتفريط و التعريض.

و من القريب جدا اعتضاد بعضها ببعض بنحو لا يجوز الخروج عنها لضعف سندها، و إن كان لا يخلو عن إشكال.

و لو تم الاستدلال بها فلا مجال لاستثناء الوهم، كما في المستند.

و ما استدل به من الأصل و الإجماع و رواية أبى بصير المتقدمة، غير تام، للزوم الخروج عن الأصل بإطلاق الدليل المتقدم. و الإجماع غير ثابت بعد عدم تحرير المسألة إلا في كلام بعض متأخري المتأخرين. و رواية أبى بصير إنما تدل على جواز الكشف مع عدم الرؤية، فلا تنافي وجوب الاحتياط فيه مع الشك فيها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩

لم يجز لمولاهما النظر إلى عورتها، و كذا لا يجوز لها النظر إلى عورته.

و يحرم على المتخلى استقبال القبلة و استدبارها (١)

نعم، لو كان الوهم ضعيفا جدا لا يعتد به العقلاء في مقام العمل كانت الأدلة المتقدمة قاصرة عنه، لعدم منافاة الكشف معه للحفظ و المحاذرة و التوقى.

و لعل دعواه الإجماع بلحاظ ذلك، حيث لا يبعد استكشافه بلحاظ السيرة.

كما أنه لو لم تتم الأدلة المذكورة لم يكن وجه لإيجاب الاحتياط مع الظن إلا ما أشار إليه الفقيه الهمداني قدس سره من أن الرجوع للبراءة موجب للوقوع غالبا في مفسدة خلاف الواقع.

و هو كما ترى ليس محذورا، على أنه غير تام لغلبة العلم بالحال.

نعم، لا يبعد البناء حينئذ على الاكتفاء بالاطمئنان بوجود الناظر، لقرب موافقته لارتكاز المتشعبة. فلاحظ.

ثم إنه لا - يبعد كون الشك في احترام الناظر كالشك في وجوده، كما يظهر من السيد في العروة الوثقى و جماعة من شراحها و محشيها، لعدم الفرق بينهما بملاحظة الأدلة المتقدمة.

إلا - أن يكون في المورد أصل موضوعي يحرز احترامه أو عدمه، فيحكم على أصل البراءة، أو تلك الأدلة كاستصحاب الزوجية أو عدمها.

نعم، قد يشكل الرجوع لاستصحاب عدم التمييز بعدم وضوح أخذ عنوانه بما هو أمر وجودي شرطا في حرمة الكشف، ليكون نفيه بالأصل محرزا للجواز، بل لعله ملحوظ بواقعة، لأنه المتيقن من السيرة. فتأمل.

هذا، و الظاهر اختصاص ما تقدم بالتستر، دون النظر، فيجوز النظر في مقام يحتمل فيه الاطلاع على عورة الغير، لقصور الأدلة المتقدمة عنه و الأصل البراءة.

(١) كما نسب إلى المشهور في كلام جماعة، بل ادعى عليه الإجماع في الخلاف و الغنية.

بل ذكر بعض مشايخنا أن ذلك هو المتسالم عليه بين الأصحاب، و لم ينقل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠

...

الخلاف فيه إلا عن جماعة من متأخري المتأخرين، بل قال مقرر درسه: «فإن اعتمدنا على التسالم القطعي و إجماعهم، بأن كان اتفاق المتقدمين و المتأخرين مدركا لإثبات حكم شرعي - كما هو غير بعيد - فلا كلام».

و لعل ذلك هو الذي دعا شيخنا الأعظم قدس سره إلى العمل على المشهور مع اعترافه بأنه مقتضى ظواهر أخبار غير نقيه السند أو الدلالة.

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك - النصوص الكثيرة الناهية عن الاستقبال و الاستدبار، كمرسلتي علي بن إبراهيم و الاحتجاج «١» الواردين في سؤال أبي حنيفة للإمام الكاظم عليه السلام، و مرفوع محمد بن يحيى: «سئل أبو الحسن عليه السلام: ما حد الغائط؟ قال: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها» «٢».

و نحوه المرفوع عن الحسن بن علي عليه السلام «٣»، و في حديث المناهي: «إذا دخلتم الغائط فتجنبوا القبلة» «٤»، و خبر عيسى بن عبد الله الهاشمي، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام: «قال: قال النبي صلى الله عليه و آله: إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة و لا تستدبرها، و لكن شرقوا أو غربوا» «٥»، و غيرها مما ذكر غير واحد أن ضعف أسانيدنا منجبر بعمل الأصحاب.

لكن لا طريق لإثبات الإجماع و التسالم على الوجوب بعد ذكر بعضهم استقبال القبلة و استدبارها في سياق المكروهات. فقد اقتصر الكليني قدس سره على ذكر مرفوع محمد بن يحيى المتقدم في باب الموضع الذي يكره أن يتغوط فيه أو يبال، الذي اقتصر فيه على الأخبار الواردة في المستحبات و المكروهات.

و نحوه الصدوق قدس سره في الفقيه، حيث ذكر المرفوع الآخر المشار إليه آنفا في ضمن أخبار الآداب في باب: ارتياد المكان للحدث و السنة في دخوله و الآداب فيه إلى الخروج منه، و ذكر بعده مضمون صحيح ابن بزيع الذي يأتي أنه ظاهر في الاستحباب، كما أنه في المقنع ذكر آداب الخلوة و لم يذكر فيها ترك الاستقبال

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢، ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١

...

و الاستدبار، ثم بعد كلام طويل قال: «و متى تكشف لبول أو غير ذلك فقل: بسم الله، فإن الشيطان يغض بصره عنك، و سئل أبو الحسن الرضا عليه السلام:» إلى آخر ما تقدم في مرفوع محمد بن يحيى.

و قال الشيخ في النهاية: «إذا أردنا أن نبين كيفية الطهارة فالواجب أن نبين آداب ما يتقدمها من الاحداث، ثم نتبعها بذكر كيفيتها و

ترتيبها و أحكامها. فإذا أراد الإنسان الحدث فليستتر عن الناس بحيث لا يراه أحد.»، ثم ذكر تقديم الرجل اليسرى و التسمية و تغطية الرأس، ثم قال: «و لا- يستقبل القبلة و لا- يستدبرها إلا أن يكون الموضع مبنيا على وجه لا يتمكن فيه من الانحراف عن القبلة، و لا يستقبل الشمس و القمر.» إلى آخر ما ذكر من مكروهات الجلوس لقضاء الحاجة و مكانه.

فإن اعتمادهم في بيان حرمة الاستقبال و الاستدبار على الظهور الأولى للنهي و إغفالهم السياق بعيد جدا. و لا- سيما بعد تصريحهم في عنوان مهم بذكر المكروهات و السنة و الآداب، التي لا إشكال في عدم اختصاصها بالمحرمات و الواجبات، حيث يسقط معه ظهور الأمر و النهي في الوجوب أو الحرمة. نعم، عبر الصدوق في الهداية بعدم الجواز، إلا أن سياق كلامه يأبى حمله على التحريم، قال: «و لا يجوز البول في حجور الهوام و لا في الماء الراكد. و لا يجوز أن يطمح الرجل ببوله في الهواء، و لا يجوز أن يجلس للبول و الغائط مستقبل القبلة و لا مستدبرها، و لا مستقبل الهلال و لا مستدبره.»

بل استثناء الشيخ قدس سره صورة تعذر الانحراف عن المكان المبنى على القبلة من دون تقييد له بالاضطرار إلى قضاء الحاجة فيه كالصرح في أن الحكم ندبي أدبي يقبل التسامح، كما أنه صرح بالاستثناء المذكور في محكي المبسوط أيضا. و حمله على صورة الاضطرار لقضاء الحاجة فيه- كما قد يظهر من المعتبر- بلا شاهد، و حكمه فيه بوجوب الانحراف مع التمكن لا يصلح شاهدا له، مع ملاحظة اضطرابه في المسألة.

بل يبعد ذلك فيما ذكره في الاستبصار من أن من اشترى دارا بنى كنيها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢

...

على القبلة جاز له الجلوس عليه، و هو ظاهر التهذيب أيضا من دون أن يصرح فيهما بحرمة الاستقبال. و مجرد ذكره لبعض الأخبار المتقدمة لا يصلح شاهدا لإمكان حملها عنده على الكراهة، و لا سيما مع ذكر ذلك في التهذيب شرحا لكلام المفيد قدس سره في المقنعة، الذي هو لو لم يكن ظاهرا في الكراهة فلا أقل من إجماله، حيث قال في محكيها: «و لا يستقبل القبلة و لا- يستدبرها، و لكن يجلس على استقبال المشرق إن شاء أو المغرب. فإن دخل الإنسان دارا قد بنى فيها مقعد الغائط على استقبال القبلة، أو استدبرها لم يضره الجلوس، و إنما يكره ذلك في الصحارى و المواضع التي يتمكن فيها من الانحراف عن القبلة»، و من ثم نسب بعضهم للمفيد الكراهة مطلقا أو في الجملة.

على أنه قال في التهذيب في الباب المذكور، بعد ذكر جملة أمور منها عدم الاستنجاء بيد فيها خاتم فيه اسم الله تعالى: «على أن ما قدمناه من آداب الطهارة و ليس من واجباتها».

هذا و قد صرح بعض الأصحاب بالاستحباب، فعن ابن الجنيدي: «و يستحب للإنسان إذا أراد التغوط في الصحراء أن يجتنب استقبال القبلة، أو الشمس أو القمر أو الريح، بغائط أو بول»، و قال سلال في المراسم: «و هذا الاحداث لها أحكام، و هي على ضربين: واجب و ندب، فالواجب الاستنجاء للغائط و غسل رأس الإحليل من البول، و الندب على ضربين: أدب و ذكر، و رتبة الأدب متقدمة، فمن أراد الغائط يطلب ساترا يتخلى فيه، و لا يكون شط نهر. و يجلس غير مستقبل القبلة و لا مستدبرها، فإن كان في موضع قد بنى على استقبالها أو استدبرها فليتحرف في قعوده. هذا إذا كان في الصحارى و الفلوات، و قد رخص ذلك في الدور، و تجنبه أفضل».

و مع هذا، فلا طريق لمعرفة مذهب قدماء الأصحاب ممن كان يقتصر في بيان الحكم على ذكر النصوص، حيث لا يبعد فهمهم منها- بقرينة السياق أو غيرها- الكراهة، و قد أودعها في كتبهم لبيان ذلك، خصوصا مع ظهور ضعف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣

...

أسانيد كثير منها، كما هو شأن كثير من نصوص المندوبات و المكروهات، لما هو المعلوم من تسامحهم في ذلك جدا. نعم، لو كان هناك تسالم قطعى على الوجوب بين المتأخرين عنهم كشف عن وضوح الحكم عندهم بنحو لا مجال معه لمثل هذه الاحتمالات.

و مع هذا كله، كيف يمكن دعوى تسالم قدماء الأصحاب و متأخريهم بنحو ينهض بإثبات الحكم الشرعى، و يستغنى به عن النظر فى النصوص، بل التأمل فى كلمات الأصحاب يمنع من استيضاح تسالمهم فى كثير من العصور، و لا- يختص الخلاف بمتأخرى المتأخرين، كى يرمى بعضهم بالشذوذ أو سوء الطريقة، بل قد يظهر من بعضهم الاضطراب فى نقل الأقوال و نسبتها إلى أصحابها. و لأجل ذلك أطلنا الكلام فى نقل الأقوال و العبارات حسب ما تيسر لنا. و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق.

و أما النصوص فيشكل الاستدلال بها مع ضعف سندها، و عدم وضوح انجبارها بعمل الأصحاب بعد ذهاب كثير منهم للكراهة، لبنائهم على التسامح فى أدلة السنن و الآداب بما لا يتسامحون به فى أدلة الوجوب و الحرمة. و دعوى: استفادتها بنحو يوثق بصدور بعضها إجمالا.

مدفوعة: بأن ذلك لو تم لا ينفع، لاختلاف مفادها، و ليست كلها ظاهرة فى الحرمة. فمثلا حديث الإمام الكاظم عليه السلام مع أبى حنيفة لما كان مسبقا بسؤال أبى حنيفة منه عليه السلام، عن الموضع الذى يضع فيه الغريب، فمن البعيد جدا أن يكون السؤال عن الموضع الذى يجب اختياره، و يكون الجواب مشتملا على قيود خمسة لا- يجب إلا واحد منها أو اثنان، بل يقطع بملاحظة بعض الأمور المنهى عنها- كشطوط الأنهار- بأن السائل لم يعن الحرمة و لم يفهمها، و لا سيما مع عدم كون السؤال واردا مورد الاستفتاء للعمل، بل للامتحان، فلا بد إما من اختصاص المسؤول عنه بالآداب غير الإلزامية، أو يعم مطلق الآداب الإلزامية أو غيرها، و هو يوجب إجمال الجواب و الاقتصار على المتيقن منه، و هو مطلق المرجوحية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤

...

و ما فى كلام غير واحد من جواز التفكيك بين الأوامر أو النواهي الواردة فى سياق واحد، و أن قيام القرينة الملزمة بحمل بعضها على الاستحباب أو الكراهة لا يمنع من العمل بظهور الباقي فى الإلزام.

إنما يتجه مع احتمال انعقاد ظهور الكلام فى الإلزام حين الخطاب به حتى يحتاج الخروج عنه إلى القرينة، لا فى مثل المقام مما يعلم أو يطمأن بعدم ظهور الكلام حين صدوره فى ذلك، لما ذكرنا أو نحوه.

و منه يظهر الحال فى المرفوعين المتقدمين- الذين يظهر من غير واحد من قدماء الأصحاب ممن تقدم نقل كلامه و غيره الاهتمام بهما- حيث تضمننا السؤال عن حد الغائط، و من الظاهر أن اشتمالهما على النهى عن الاستقبال و الاستدبار بالإضافة إلى القبلة و الريح معا يوجب الوثوق بأن الحد المسؤول عنه لا- يختص بالحد الإلزامى، بل يعم أو يختص بالحد الراجح المراعاة، نظير قولهم عليهم السلام: «ما من شيء إلا و له حد ينتهى إليه» (١).

بل النظر فيما اشتمل عليه حديث المناهى من المكروهات و المستحبات الكثيرة الواضحة الحال خصوصا فى أوله، يوجب و هن ظهور النهى فيه فى التحريم جدا، خصوصا بعد الالتفات إلى أنه حديث واحد.

فلم يبق إلا حديث الهاشمى و نحوه مما لا يبلغ حد الاستفاضة المصححة للاستدلال.

هذا كله، مضافا إلى ظهور الاستحباب من صحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع: «دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام و في منزله كنيف مستقبل القبلة، و سمعته يقول: من بال حذاء القبلة ثم ذكر فانحرف عنها إجلالا للقبلة و تعظيما لها لم يقم من مقعده ذلك حتى يغفر له» (٢)، فإن قوله عليه السلام: «فانحرف عنها إجلالا

(١) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب آداب المائدة حديث: ٣. و باب: ٦٦ منها حديث: ٣. و راجع البحار باب: ان لكل شيء حدا، و إنه ليس شيء إلا ورد فيه كتاب أو سنه، و علم ذلك كله عند الامام عليه السلام مجلد: ١ ص: ١١٤ طبع حجري.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥

...

للقبلة و تعظيما لها» ظاهر في كون الداعي للانحراف هو الإجلال و التعظيم، لا تحريم الاستقبال الذي أهم منها و أحق بالداعوية. و الإنصاف أن سبر نصوص المسألة و كلمات متقدمي الأصحاب (رضى الله عنهم) يوجب الوثوق بأن الحكم أدبي، كسائر آداب الخلوة المذكورة في سياقه في النصوص و الفتاوى، كما هو الحال في سائر الآداب المذكورة لدخول المسجد و المائدة و النكاح و السفر و غيرها مما هو كثير جدا في أبواب الفقه، و لا يخطر ببال أحد حملة على الإلزام، أو دعوى ظهور الخطاب فيه ثم طلب المخرج عنه.

و من القريب جدا كون ظهور البناء على الحرمة بعد ذلك بين الأصحاب لاستحكام ارتكاز أهمية القبلة الشريفة، المنبه للتشبه بظهور الأمر و النهي في الإلزام بدوا مع الغفلة عن القرائن التي أشرنا إليها.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن المنع عن الاستدبار لا يناسب كون الحكم أدبيا، لأن الاستدبار لا ينافي الأدب، فهو غير ظاهر.

على أن مقتضى ما عن كتاب العلل (١) لمحمد بن علي بن إبراهيم القمي أن النهي عن الاستدبار بلحاظ استقبال القبلة بالدبر. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و منه نستمد العون و التوفيق.

ثم إن ما تقدم في كلمات بعضهم من التفصيل بين الصحارى و الأبنية، بالحرمة أو الكراهة في الأول دون الثاني، غير ظاهر الوجه بعد إطلاق كثير من نصوص المسألة، و ظهور بعضها في خصوص البناء، و لو لأنه الفرد الظاهر، كالنبيين، لأن التعبير فيهما بالدخول ظاهر في إرادة المكان المعد لذلك، و هو يكون في الغالب مبنيا.

نعم، في النبوى المروى عن نوادر الراوندى: «نهى أن يبول الرجل و فرجه باد للقبلة» (٢)، حيث قد يدعى اختصاصه بالمكان المنكشف، و تقدم في صحيح ابن بزيع أنه رأى في منزل الرضا عليه السلام كنيفا مستقبل القبلة.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦

...

لكن، الأول لو أريد به الظهور المقابل للستر - لا الكناية عن أصل الاستقبال - فالاستدلال به مبنى على مفهوم اللقب، فلا يرفع اليد به

عما تقدم، و الثاني تضمن قضية في واقعة مجهولة الحال.

و أضعف من ذلك ما تقدم من الشيخين قدس سرهما من جواز الجلوس في الكنيف المبني على القبلة إذا لم يبينه المكلف نفسه، حيث لم يتضح وجهه.

إلا- أن يكون أصل الحكم هو الكراهة فيدعى أن مناسبة كونه أدبيا تقتضى القصور عن ذلك أو خفة الكراهة فيه، و لا يخلو عن تسامح.

كما أن اقتصار بعضهم على الاستقبال، و اقتصار آخرين على الغائط، لا وجه له بعد ورود النصوص في الجميع. و اقتصار بعضها على أحدهما- كالمرفوعين و مرسلتي علي بن إبراهيم و الاحتجاج- لا يقتضى الاقتصار عليه بعد استفادة الجميع من كثير منها، و عمل المشهور به فيها. فلاحظ.

بقي في المقام أمور.

الأول: ظاهر إطلاق جمع المنهى عن الاستقبال و الاستدبار إرادة الاستقبال و الاستدبار بالبدن، و هو المصرح به في جامع المقاصد، و محكى مجمع الفوائد، و هو المراد مما في الروضة و كشف اللثام من أنه بمقادير البدن، و ما في المسالك و عن الروض من أنه على نحو الاستقبال و الاستدبار في الصلاة.

لكن، عن الموجز و التنقيح الاستقبال و الاستدبار بالفرج، و عن ألفية الشهيد أنه بالعورة.

و لا يبعد ظهوره في الاكتفاء باستقبال العورة- لا اعتبار الاستقبال بالبدن معها- بناء على أن مفاد بقاء التعديء مفاد همزتها.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «و لعله مراد المشهور، إذ من البعيد التزامهم بعدم الحرمة لو مال بكتفيه عن القبلة إذا كان قد وجه فرجه إليها، و لا يبعد أن يكون هو ظاهر النصوص المتقدمة».

لكن ما ذكره في كلام المشهور و النصوص الناهية عن الاستقبال على الإطلاق غير ظاهر، لأن إطلاق الاستقبال و الاستدبار للإنسان ينصرف إلى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧

...

الاستقبال و الاستدبار بمقادير البدن، كما في الصلاة، لا مع الفرج، و لا بالفرج.

و مجرد مناسبة الفرج للمقام لا يقتضى الخروج عن الإطلاق المذكور بعد كون مقتضاه مناسبا أيضا، و لا سيما مع تعذر الاستقبال بالدبر في الوضع المتعارف للتخلي، لكونه معه غالبا إلى الخلف أو الأسفل.

و الاستبعاد المذكور في كلامه ليس بأقوى من استبعاد حمل النصوص و كلام المشهور على جواز الاستقبال بمقادير البدن مع حرف الفرج، بل تقدم في صحيح محمد بن إسماعيل حث المستقبل على الانحراف الظاهر في انحراف بدنه، لا حرفه لفرجه.

و أما النصوص المتضمنة للنهي عن استقبال القبلة ببول أو غائط، فبعد تعذر الاستقبال بالغائط للجالس الذي- هو الغالب- يتعين حمله على الاستقبال بالبدن حال التبول أو التغوط، كما هو مفاد الإطلاق.

نعم، ظاهر النبوى المتقدم عن نوادر الراوندى أن المدار على الاستقبال بالفرج، لكن لا مجال للخروج به عن ظاهر النصوص الأخرى مع كثرتها، لضعف سنده و عدم انجباره.

و أما احتمال حرمة الأمرين معا عملا بالكل، فهو موقوف على حجية النبوى، و على إبقائه على ظاهره، فيكون متعرضا لما لم تتعرض له النصوص الأخرى، و كلاهما بعيد.

هذا، و قد يدعى إلحاق الاستقبال بالفرج بالاستقبال بالبدن، لمشاركته له في المنافاة لتعظيم القبلة.

لكن في بلوغ ذلك حدا يصلح لإثبات حرمة - لو قيل بها هناك - إشكال.

نعم، يحسن تجنبه لذلك و للنبوي المذكور، و لو لقاعدة التسامح.

ثم ان الظاهر عدم دخل الوجه في الاستقبال و الاستدبار في المقام - كما استظهره في الجواهر و صرح به غيره - لا - لعدم توقف صدقهما عليه، لعدم وضوح ذلك، بل لبعد تنزيل النصوص على خصوص صورة استقامة الوجه مع كثرة انحرافه، و لا سيما مع عدم دخله في الاستهوان بالقبلة، بل المدار فيه ارتكازا على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨

...

البدن وحده.

و بهذا يفترق الحال في المقام عن الصلاة التي لا يغلب فيها الانحراف، و يقصد فيها بالاستقبال تعظيم الكعبة، و التوجه له تعالى عن طريقها، حيث لا إشكال في دخل الوجه في ذلك أتم الدخل.

كما أن ظاهر صحيح ابن بزيح الحث في المقام على الانحراف الظاهر في انحراف تمام البدن، لا خصوص الوجه.

و منه يظهر ضعف ما حكاه في كشف اللثام عن المفيد قدس سره من التصريح بالوجه.

كما لا ينبغي الإشكال في دخل الصدر و البطن و الحقو في الاستقبال و الاستدبار، و لا وجه للاقتصار على الأولين، كما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره و غيره.

و أما الرجلان، فالظاهر إنهما كالإثنين غير دخيلين في المقام، لصدق الاستقبال عرفا مع عدم وضعهما على سمت اتجاه البدن.

و أما ما ذكره السيد الطباطبائي في العروة الوثقى من أن الركبتين من المقادير الدخيلة في الاستقبال، فمقتضى الجمود عليه لزوم ثنى الرجلين و الجلوس على القدمين، و توجيه الركبتين إلى الامام، لكن لا ينبغي التأمل في عدم إرادته لذلك، لعدم كونه متعارفا حال التخلي، فلا - يبعد كون مراده ما ذكرناه من جعل سمت الرجلين حال ثنيهما و بروز الركبتين - مرفوعتين أو موضوعتين أو مختلفين، مستقيمتين أو منحرفتين - باتجاه واحد على سمت اتجاه البدن.

و كيف كان مراده فهو غير تام، لما ذكرنا من عدم دخل الرجلين في الاستقبال.

الثاني: قال في جامع المقاصد: «و اعلم أن الاستقبال و الاستدبار بالنسبة إلى القائم و الجالس معلوم، أما بالنسبة إلى المضطجع و المستلقي، فإن بلغ بهما العجز إلى هذا الحد فلا بحث في أن الاستقبال و الاستدبار بالنسبة إليهما في التخلي يحال على استقبالهما في الصلاة، و إلا ففيه تردد»، ثم مال إلى عدم، لاختصاص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩

...

اعتبارها بحال العجز، و لهذا لو حلف ليستقبلن لم يبرأ بأحد هذه الوجوه.

هذا، و لا يخفى أن الوجوه الأخرى المذكورة إن كانت استقبالا عرفيا مشمو لا للإطلاق، فلا وجه لتقييد حرمتها بحال العجز عن غيرها، و إلا لم يصلح العجز عن غيرها لتحريمها، لاختصاص دليل بدليتها بالصلاة.

و الظاهر الأول في المضطجع على أحد الجانبين، كما استظهره في المدارك و مال إليه في الجواهر. و قد تومئ إليه بعض نصوص تشريعه في الصلاة، لعدم ظهورها في بدليته عن الاستقبال، بل بدليته عن القيام و الجلوس مع المفروغية عن صدق الاستقبال فيه.

و دعوى: اختصاص نصوص الاستقبال في المقام بالوضع المتعارف، و هو الجلوس أو القيام. غير ظاهرة بعد إطلاق أكثرها و مناسبة

الجهة الارتكازية- و هي التعظيم- للعموم.

و منه يظهر الحال في النذر، حيث يتوقف قصوره عن شمول ذلك على القرينة الصارفة.

و أما المستلقى فصدق الاستقبال عليه مع توجيه الرجلين إلى القبلة لا يخلو عن إشكال، لما تقدم من أن الاستقبال بالصدر و البطن و الحقو، و الاستقبال بالرجلين لا يحقق استقبال الإنسان عرفاً، و لذا لا يعد الواقع مستقبلًا للأرض بلحاظ رجليه.

نعم، لو فرض ورود الدليل الخاص في تشريع الاستقبال له تعين حمله على ذلك دفعا للغوية، لا- لصدقه عرفاً، و ثبوت ذلك في الصلاة لا ينفع فيما نحن فيه.

و أشكل منه صدق الاستدبار عليه، لأن الظاهر منه الاستقبال بالظهر، و هو غير حاصل.

و منه يظهر ضعف ما في المدارك من صدق الاستقبال و الاستدبار فيه بالمواجهة و مقابلهما، و ما في الجواهر من صدقهما عليه، و على المكبوب بالتعاكس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠

...

الثالث: أن الكلام في تحديد القبلة و التوسع فيها ثبوتاً هو الكلام في الصلاة، لعدم الفرق بينهما ظاهراً بالنظر إلى إطلاقات الأدلة، و قد يظهر منهم المفروغية عن ذلك، لأن اقتصارهم على بيان الحكم هنا من دون تعرض للموضوع مع تعرضهم له في الصلاة قد يظهر في تحويلهم فيه إليها، بل هو ظاهر الجواهر و صريح جامع المقاصد.

و كذا الحال في الطرق المنصوبة للقبلة، فإن الظاهر عدم الفرق بين المقام و الصلاة في دليل ذلك.

نعم، يظهر من الجواهر نحو توقف في قيام الاجتهاد و التحري عند عدم غيره مقام اليقين، لتأمله في دليله.

و فيه: أنه يكفي فيه إطلاق صحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: يجزى التحري أبداً إذا لم يعلم أين وجه القبلة» (١) و تخصيصه بالصلاة بلا وجه.

و مثله ما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره من احتمال انصرافه إلى صورة التكليف بالاستقبال.

لاندفاعه: بأن ظاهر الأجزاء فيه ليس إجزاء العمل الواقع مع الظن بالقبلة، بل أجزاء التحري عن معرفة القبلة، و مقتضى إطلاقه أجزاؤه في كل مورد يحتاج إلى معرفتها، و لو لتجنب استقبالها أو استدبارها. فلاحظ.

الرابع: المصرح به في كلام غير واحد كفاية الانحراف اليسير عن القبلة، بحيث لا- يصدق معه الاستقبال أو الاستدبار، و لا يعتبر التشريق أو التغريب بجعل القبلة على اليمين أو اليسار.

و يقتضيه إطلاق صحيح محمد بن إسماعيل المتقدم.

نعم، تقدم في خبر الهاشمي الأمر بالتشريق و التغريب.

لكنه- مع ضعف سنده- لا بد من رفع اليد عنه بعد ظهور سيرة المتشرعة و اتفاق الأصحاب على عدم وجوب ذلك، عدا ما في المدارك من نسبته إلى بعض

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب القبلة من كتاب الصلاة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١

...

المحققين، و في محكى الذخيرة من نسبه إلى بعض المدققين، إذ لا يمكن خفاء مثل ذلك مما يكثر الابتلاء به. فلا بد إما من حمل الخبر على الميل إلى المشرق أو المغرب، لترك الاستقبال و الاستدبار، فيكون الأمر عرضيا لا حقيقيا، أو على الاستحباب.

و أضعف من ذلك الاستدلال للوجوب بما دل على أن ما بين المشرق و المغرب قبله «١». لأن المقطوع به عدم إرادة ظاهره، بل لا بد من تنزيله على كون ذلك قبله المتحير، كما قيل، أو لبيان صحة الصلاة إلى ما بين المشرق و المغرب عند انحرافها عن القبلة خطأ، كما تضمنه بعض نصوصه، على ما يذكر في كتاب الصلاة. الخامس: لو خرج البول أو الغائط من دون اختيار - كما في المسلوس و المبطون و نحوهما - فلا يبعد عدم حرمة الاستقبال، كما استظهره في الجواهر.

لخروجه عن المتيقن من الأدلة المتقدمة، لظهور أكثرها في إرادة النهي حال التخلي و التبول، لا - حال خروج البول و الغائط، كما يناسبه ما في النبوين من النهي حال دخول المخرج أو الغائط، و السؤال في المرفوعين عن حد الغائط، و في المرسل عن كيفية وضع الغريب.

لكن، ذلك مختص بما إذا لم يكن المكلف في مقام أن يلقي ما يخرج منه في مكانه الذي يريده له و يتهيأ لخروجه، و إلا دخل في الأدلة المتقدمة.

اللهم إلا - أن يدعى أن المتيقن من أكثرها الكناية عن التخلي و التبول اللذين هما من وظائف الجسم الطبيعية و المتقومان بالدفع الإرادى العضلى، لا مطلق خروج البول و الغائط ليشمل المقام.

نعم، مقتضى بعض النصوص العموم حتى لصورة عدم التهيؤ أيضا، مثل ما تضمن النهي عن الاستقبال ببول أو غائط. إلا أن يستشكل في عمومه بعد حمله - كما تقدم في الأمر الأول - على إرادة

(١) راجع الوسائل باب: ١٠ من أبواب القبلة من كتاب الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢

...

النهي عن الاستقبال حال خروجهما، حيث لا يبعد قصوره عن الخروج بالنحو المذكور. مضافا إلى ضعف سنده و عدم وضوح انجباره، فلا مجال للخروج به عن مقتضى الأصل، و إن حسن الاحتياط بالترك لأجله. و أما ما ذكره بعض مشايخنا في توجيه الجواز في المقام من أنه لما كان مفاد النصوص تحريم التغوط و التبول حال الاستقبال و الاستدبار، لا - تحريم الاستقبال و الاستدبار حالهما، فمع فرض سلب الاختيار بالإضافة إلى نفس التغوط و التبول يتعين سقوط حرمتها، و لا مجال حينئذ لحرمة نفس الاستقبال و الاستدبار، و إن كانا مقدورين لعدم حرمتها ذاتا. ففيه - مع ظهور الأدلة في حرمة الاستقبال و الاستدبار حال التخلي و التبول، لا العكس - أن خروج أصل التغوط و التبول عن الاختيار لا ينافي كون الحرام منهما و هو المقيد بالاستقبال و الاستدبار اختياريا باختيارية قيده. و لذا لا يظن منه التوقف في حرمة الاستقبال و الاستدبار لو اكره على أصل التخلي أو التبول.

السادس: دخل المكلف باستقبال الغير.

تارة: يكون بوضعه له على القبلة من دون اختيار من المتخلى و اخرى: بإعائه عليه مع اختيار المتخلى.

و ثالثة: بإيهامه فيه حكما أو موضوعا.

و رابعة: يكون بعدم منعه منه.

أما في الأولى فلا ينبغي الإشكال في الحرمة مع تكليف المتخلى و التفاته، لاستفادته مما دل على وجوب الردع عن المنكر و حرمة حبه و الرضا به بالأولوية، لأن الإجماع على المنكر أولى بالحرمة من التشجيع عليه، فضلا عن ترك الردع عنه.

و خروجه عن المنكر في حق المباشر بالإجماع لا يسوغ الإجماع ارتكازا.

و أما مع تكليف المتخلى و غفلته فهو لا يخلو عن إشكال، لعدم الدليل على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣

...

عموم حرمة التسبب للحرام الواقعي مع عدم تنجزه.

و أولى منه بالإشكال ما إذا لم يكن المتخلى مكلفا، كالطفل، لعدم التسبب للحرام الفعلي حينئذ.

اللهم إلا- أن يدعى أن ارتكاز كون منشأ الحكم تعظيم القبلة التي هي من شعائر الدين يقتضى اهتمام الشارع به، بنحو لا يرضى بالتسبب إليه بالوجه المذكور، و لو مع عدم تكليف المتخلى نفسه، فضلا عما لو كان مكلفا غافلا.

لكن، هذا إنما يتم في توهين القبلة و نحوها بالوجه العرفي الظاهر، لا في مثل المقام، مما كان الملحوظ نحوه من التوهين لا يدركه العرف، بل الشارع، فان اللازم متابعة دليله، و لا مجال لحصول العلم بالحرمة بدونه.

و أشكل من ذلك احتمال عموم أدلة المقام له.

نعم، قد يتوهم ذلك في مثل قولهم عليهم السلام: «لا تستقبل القبلة بغائط و لا بول» (١).

و يظهر ضعفه مما تقدم في الأمر الأول من أن المراد به الاستقبال حال البول و الغائط، و هو ظاهر في حرمة الاستقبال على نفس المتغوط و المتبول، لا حرمة الاستقبال بهما على غيرهما. فلاحظ.

و منه يظهر الحال في الثانية، فإن الإعانة أخف من التسبب بالوجه المذكور، و لا دليل على عموم حرمة الإعانة على الحرام، بل الثابت حرمة التعاون لا غير، إلا أن يكون في الإعانة تشجيع على الحرام، فتحرم لأن وجوب الردع عن المنكر يقتضى حرمة التشجيع عليه بالأولوية.

و أما الثالثة فلا إشكال في حرمة مع الكذب مطلقا، و بدونه في الشبهة الحكمية، لما دل على وجوب بيان الأحكام الشرعية، فضلا عن حرمة التضليل فيها.

و أما في الشبهة الموضوعية فلا مجال للبناء على الحرمة، لعدم الدليل على

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤

حال التخلي، و يجوز حال الاستبراء و الاستنجاء (١)،

وجوب بيان الموضوعات.

و إشكال التسبب هنا أخف منه في الصورة الأولى.

و أما في الرابعة فلا إشكال في حرمة مع تكليف المتخلى و تعمد، لوجوب النهي عن المنكر، و كذا مع جهله بالحكم، لوجوب بيان الأحكام.

و أما في غير ذلك فلا موجب للردع إلا ما أشرنا إليه من مناسبة تعظيم القبلة لاهتمام الشارع بمنع وقوعه من كل أحد، وإن لم يكن مكلفاً، فضلاً عما لو كان مكلفاً غافلاً.

و يظهر ضعفه مما تقدم.

ثم إن الكلام في الصور المذكورة مختص بما إذا لم يكن الأمر مبنيًا على الاستئمان.

أما لو استأمن المكلف شخصاً على نفسه لتوجيهه أو إرشاده، فالظاهر حرمة تفريطه في حقه حينئذ في جميع الصور المتقدمة، عملاً بمقتضى الأمانة.

السابع: يشكل عموم الحكم لما إذا خرج البول أو الغائط من غير المخرج الطبيعي، وإن صار معتاداً، لعدم ثبوت إطلاق يقتضي حرمة الاستقبال والاستدبار، أو كراهتهما حال خروج البول والغائط، بل المتيقن - كما تقدم في الأمر الخامس - حرمتهما حال التبول والتغوط، اللذين هما من وظائف الجسم الطبيعية، وهما غير صادقين في الفرض.

نعم، لو فرض صدقهما بأن كان الخروج مستنداً إلى دفع إرادى لم يبعد عموم الحكم. والله سبحانه وتعالى العالم.

(١) كما استظهره في الجواهر، وفي المدارك أنه المستفاد من كلام الأصحاب، لقصور النصوص عنهما.

وفي المدارك و ظاهر كشف اللثام، وعن الذخيرة والدلائل احتمال إلحاق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥

...

حال الاستنجاء بحال التخلي، وعن الذكرى التردد فيه.

لموثق عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: الرجل يريد أن يستنجي كيف يقعد؟ قال: كما يقعد للغائط، قال: وإنما عليه أن يغسل ما ظهر منه، وليس عليه أن يغسل باطنه» (١).

وفيه: أن ظاهره أو المتيقن منه إرادة الكيفية من حيثية بدن المتخلي نفسه، ومن المعلوم عدم إرادة الوجوب منه، بل الاستحباب، أو الترخيص في قبال ما حكى عن العامة من القول باستحباب أو وجوب تفريج الرجلين أو الاسترخاء، كما قد يشير إليه ذيله. وبه صرح في محكي كاشف الغطاء قدس سره.

ولا مجال لحمله على خصوص هيئته من حيثية أمر خارج عن بدن المتخلي، كالقبلة، ليمكن حمله على الوجوب، لاحتياجه إلى عناية زائدة لا إشعار بها في الكلام.

و أما الاستدلال لحرمة الاستقبال والاستدبار في حال الاستنجاء، بل الاستبراء بإطلاق ما تضمن حرمتها في حال دخول الغائط أو المخرج مما تقدم، لشموله للحالين المذكورين.

فيندفع: - مع ضعف السند وعدم ظهور الانجبار - بأنه لا مجال للجمود على عنوان الدخول، ليتجه التمسك بإطلاقه، للعلم بعدم دخله في الحرمة، بل لا بد من حمله على الكناية عن بعض ما يقع حينه، والمتيقن منه التخلي والتبول، وليس هو من تقييد الإطلاق، بل اقتصار على المتيقن من المدلول.

نعم، لو فرض العلم بخروج شيء من البول حين الاستبراء فقد يدعى دخوله في إطلاق الأدلة، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره وغيره.

و إن كان لا يخلو عن إشكال، لما تقدم في الأمر الخامس والسابع من أن المتيقن منه حرمة الاستقبال والاستدبار حال التبول والتغوط، لا حال خروج البول والغائط، والصادق في محل الكلام الثاني، لا الأول.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦

و إن كان الأحوط استحباباً الترك (١). و لو اضطر إلى أحدهما فالأقوى اجتناب الاستقبال (٢).

و أما ما قد يظهر من بعض مشايخنا من أن عدم الصدق لقله الخارج. فهو غير ظاهر.

و من جميع ما تقدم يظهر الوجه فيما ذكره في الجواهر من عدم حرمة الاستقبال و الاستدبار حال خروج أمر غير البول و الغائط، كما الاحتقان و الديدان مع الخلو مع عنهما.

(١) خصوصاً حال الاستبراء مع العلم بخروج شيء من المجرى، و من بعده حال الاستنجاء، كما يظهر مما سبق.

بل الأحوط الاجتناب أيضاً حال خروج مثل ماء الاحتقان، إذا كان بدفع إرادى على نحو خروج الغائط.

(٢) كما في المدارك و الجواهر، و في المسالك أنه الأولى.

و علله في الجواهر بأنه أعظم قبحا، لكنه موقوف على كون الملاك هو القبح العرفي، و هو غير ظاهر.

نعم، لا إشكال في كون ذلك - مع كثرة نصوص الاستقبال - موجبا لاحتمال أهميته الملزم عقلا بمراعاته، كما في سائر موارد التراحم بين التكليفين في مقام الامتثال.

و منه يظهر ضعف ما في المستند و العروة الوثقى من التخيير في المقام.

لكن، ذكر بعض مشايخنا أن ذلك يتم لو كان دليل حرمة الاستقبال و الاستدبار الأخبار، أما لو كان دليلها الإجماع، فالدوران في المقام بين التعيين و التخيير في مقام الجعل الذي يكون المرجع فيه البراءة على مختاره، بل لعله الظاهر.

إذ ليس للإجماع إطلاق يشمل حال الاضطرار إلى أحد الأمرين، فيدور الأمر فيه بين حرمة خصوص الاستقبال تعييناً، و حرمة أحدهما تخيراً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧

[مسألة ١ لو اشتبهت القبلة لم يجز له التخلي]

(مسألة ١): لو اشتبهت القبلة (١) لم يجز له التخلي (٢)، إلا بعد اليأس (٣) عن معرفتها (٤)، و عدم إمكان الانتظار (٥).

ولا يخفى أنه لو تمّ ما ذكره كان الدوران في المقام بين تحريم الاستقبال و عدمه لا غير، الذي لا إشكال معه في الرجوع للبراءة، إذ يلغو تحريم الاستقبال و الاستدبار تخيراً مع تعذر الجمع بينهما.

نعم، الظاهر عدم تمامية ما ذكره، إذ لو تمّ الإجماع فالمعلوم من حال المجمعين ذهابهم إلى تمامية ملاك الحرمة تعييناً في كل من الأمرين، حتى في حال تعذر اجتنابهما معاً، فليس الشك في الجعل، بل في صلوح متابعة كل من الجعلين للعدر عن امتثال الآخر، و حيث يعلم بكون متابعة محتمل الأهمية عذراً عن الآخر، و لا يعلم العكس، تعيين التحفظ على محتمل الأهمية عقلاً للشك في وجود العذر المسوغ لمخالفته، كما لو احتمل العجز عنه. فلاحظ و تمام الكلام في مباحث التراحم.

و قد ظهر مما تقدم الوجه فيما في المدارك و الجواهر من تقديم ستر العورة عن الناظر، عند الدوران بين كشفها و بين الاستقبال أو الاستدبار، و في المسالك أنه الأولى، فإن الرجوع لنصوص الستر و مرتكرات المتشعبة إن لم يوجب القطع بأهميته فلا - أقل من احتمالها.

- (١) يعنى: بنحو يتعذر معه الاحتياط، بأن تردد بين تمام نقاط الدائرة أو بين نقاط نصفها.
- (٢) بناء على حرمة الاستقبال و الاستدبار حاله، أما بناء على الكراهة فيرجح ترك التخلي لا غير.
- (٣) تجنباً عن احتمال مخالفة التكليف بالإجمال من دون مسوغ.
- (٤) و لو بالرجوع للأمارات الخاصة، و منها التحرى، كما سبق في الفرع الثالث.
- (٥) و إلا وجب حذراً من مخالفة العلم الإجمالى المذكور. و المراد بعدم مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨

...

الإمكان ما يعم الحرج.

هذا، و قد استقرب فى المدارك سقوط الحكم عند اشتباه القبلة، للشك فى المقتضى، فلا مجال لفرض العلم الإجمالى. لكنه خروج عن الإطلاق بلا وجه.

و دعوى: أن مناسبة كون الحكم مبني على إجلال الكعبة تقتضى اختصاصه بصورة العلم بها، إذ استقبالها مع الجهل لا ينافى أجلالها. مدفوعة: بأنه لايراد بالإجلال ما يتقوم بالقصد، بل ما ينشأ من منافاة العمل لكرامتها بنظر الشارع، و لا يعلم اختصاص ذلك بصورة العلم بها.

و على هذا، فلو تعذرت معرفتها، و تعذر الاحتياط - لسعة جهة التردد و عدم إمكان الاحتياط - كان المقام من موارد تعذر الموافقة القطعية الموجب للتنزل للموافقة الاحتمالية.

بل يسقط العلم الإجمالى عن التنجيز، لعدم الأثر له بعد تعذر المخالفة القطعية أيضاً، لأن خروج كل جزء من البول و الغائط لا بد أن يكون إلى جهة واحدة، و لكل منها تكليف مستقل، فيتعين التخيير نظير موارد الدوران بين محذورين، بل هو منها. و أما دعوى: ظهور الأثر للعلم الإجمالى فى كون التخيير ابتدائياً مع تعدد المرات، بل فى المرة الواحدة بلحاظ أجزائها، فلا يجوز الدور بالبول فى تمام الجهات، فراراً من المخالفة القطعية.

فهى مدفوعة: بأنه لا محذور فى المخالفة الإجمالية القطعية فى مثل ذلك، لتحقق الموافقة القطعية معها بنسبتها.

و دعوى: أهمية المخالفة القطعية من الموافقة القطعية، و لذا يمتنع ترخيص الشارع فيها، بخلاف الموافقة القطعية، حيث يمكن ترخيصه فى تركها.

ممنوعة، لعدم الفرق بينهما ارتكازاً فى تفويت الغرض.

و امتناع الترخيص الشرعى فى المخالفة القطعية فى ظرف القدرة على تجنبها ليس لأهميتها، بل للغوية التكليف معه، فلا ينافى الترخيص العقلى فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩

...

المقام بلحاظ التراحم بينها و بين الموافقة القطعية بعد فرض عدم بيان الشارع.

و من ثم ذكرنا فى مبحث الدوران بين المحذورين أن التخيير استمرارى.

هذا، و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من عدم حصول الموافقة القطعية فى المقام، إذ ليس فى البول لغير القبلة موافقة لتكليف شرعى.

فيدفعه: أن الموافقة ليست في البول لغير القبلة، بل في ترك البول للقبلة الحاصل في المقام بالإضافة إلى بعض المرات أو بعض أجزاء المرة الواحدة.

على أنه يكفي في التخيير دوران الأمر بين المخالفات الاحتمالية الكثيرة و المخالفات القطعية القليلة، لعدم الفرق بينه وبين ما ذكرنا في ملاك الحكم.

ثم إن السيد في العروة الوثقى مع حكمه بالتخيير الاستمراري مع تعدد المرات منع من الدور بالبول في المرة الواحدة. و فرق بعض مشايخنا بينهما بتعدد الواقعة في الأول، فيبتنى على منجزية العلم الإجمالي التدريجي، و وحدة الواقعة في الثاني، حيث لا إشكال معها في منجزية العلم الإجمالي.

وفيه: أن العلم الإجمالي بالإضافة إلى أجزاء المرة الواحدة تدريجي أيضا.

فلا فرق بين المقامين.

نعم، لو لم يعلم من أول الأمر بابتلائه بالمرات المتعاقبة كانت كل مرة واقعة مستقلة لا أثر للعلم الإجمالي بالمخالفة فيها أو فيما سبقها، لخروج المرات السابقة عن الابتلاء.

بقي شيء: و هو أن امتناع الاحتياط مبنى على تحقق الاستقبال و الاستدبار بجميع الهيئات، أما بناء على ما سبق في الأمر الثاني من عدم تحققه من المستلقي و المكبوب، فاللازم اختيارهما تجنباً عن المخالفة الاحتمالية، لو لا ما هو الغالب من لزوم الحرج منهما الملحق لهما بالتعذر.

بل من القريب جداً عدم وجوبهما حتى مع عدم الحرج، لبعد تكليف الشارع بهما جداً.

و إن كان الخروج عن الإطلاق بمثل ذلك مشكل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠

[مسألة ٢ لا يجوز النظر إلى عورة غيره من وراء الزجاجة و نحوها و لا في المرأة]

(مسألة ٢): لا يجوز النظر إلى عورة غيره من وراء الزجاجة و نحوها (١)، و لا في المرأة (٢)،

(١) كما صرح به في العروة الوثقى و وافقه جملة من شراحها و محشيها.

و يقتضيه إطلاق أدلة حرمة النظر إلى العورة و وجوب سترها. لصدق النظر و عدم صدق الستر مع ذلك.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من قصور لفظ الأدلة عن شموله، غير ظاهر.

(٢) كما صرح به في العروة الوثقى و وافقه جملة من شراحها و محشيها.

و استدلل له شيخنا الأستاذ قدس سره بصدق النظر إلى العورة عرفاً.

وفيه: أن الصادق عرفاً هو النظر إلى عكسها و صورتها المنطبعة، لا إلى عينها الذي هو مورد الأدلة.

و إطلاق النظر إلى العورة مبنى على نحو من المجاز و التسامح لا مجال لحمل الأدلة عليه.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا من ابتناؤه على كون الرؤية فيها بخروج الشعاع و انكساره إلى المرئي، و أن المشاهد في المرأة نفس العين لا صورتها.

فإن ذلك لو ثبت فهم أمر حقيقي دقي، لا عرفي، كي تنزل عليه الأدلة و يدخل في إطلاقها.

فلا بد في إثبات الحرمة في المقام إما من دعوى أن المفهوم عرفاً من الأدلة ما يعمه - كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره - لصعوبة

التفكيك عرفا بين النظرين بملاحظة المناسبات الارتكازية للحكم، فلا بد من حمل الأدلة على ما يعمهما.
أو دعوى: وحدة المناط الملزم بالإلحاق وإن قصرت الأدلة.
والانصاف أن البناء على الحرمة قريب جدا. وإن كان الدليل عليها مشكلا.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١
ولا في الماء الصافي (١).

[مسألة ٣ لا يجوز التخلي في ملك غيره إلا بإذنه]

(مسألة ٣): لا يجوز التخلي في ملك غيره (٢) إلا بإذنه (٣)، و لو بالفحوى (٤).

ثم إن هذا مختص بما يعكس الحجم، دون مثل الظل و الصور الفتوغرافية المعروفة في زماننا، و إن أمكن النظر إليها بالعينات الموهمة للحجم. للقطع بقصور الأدلة عن ذلك، و لا طريق لإحراز المناط فيه. بل الأمر كذلك في الصور ذات الحجم لو فرض ثبوتها و عدم تحركها كتحرك صورة المرأة. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.
(١) الظاهر أن المراد به الصورة المنعكسة في الماء الصافي، الذي هو نظير المرأة، فيلحقه ما تقدم فيها إذا كان الانعكاس فيه بنحو يوجب ظهور البشرة، لا خصوص الحجم.
و لا يريد به النظر إلى العورة حال كونها في الماء الصافي، الذي هو نظير النظر من وراء الزجاجة، و يلحقه ما تقدم فيه.
(٢) لعموم حرمة مال المسلم الاستفادة من كثير من النصوص، و منها ما يأتي.
(٣) لمثل التوقيع الشريف: «فلا يحل لأحد أن يتصرف في مال غيره بغير إذنه» (١).
(٤) قال في المدارك: «المعهود من اصطلاحهم أن دلالة الفحوى هي مفهوم الموافقة، و هو التنبيه بالأدنى على الأعلى، أي كون الحكم في غير المذكور أولى منه في المذكور باعتبار المعنى المناسب المقصود من الحكم». و في الجواهر: «الفحوى عند متشرعة العصر ليست إلا حصول القطع بالرضا بسبب صدور فعل من المالك أو قول لم يكن المقصود منه بيان الرضا في المراد،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأنفال حديث: ٦.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٥٢
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢

...

أو غيرهما، بلا مراعاة أولوية و مساواة و نحوهما من أسباب القطع».

و الظاهر أن الثاني هو مراد سيدنا المصنف قدس سره، لظهور كلامه في إرادة بيان أخفى أفراده الاذن، و ليست الفحوى بالمعنى الأول كذلك. بل الظاهر أن المراد به ما يعم الرضا التقديرى، الراجع إلى كون المالك بحيث لو التفت لرضى، و لا يضر عدم رضاه لغفلته

عن الموضوع.

و يكفي في جواز التصرف بذلك ظهور التسالم عليه بين الأصحاب. و ما هو المعلوم من سيرة المشرعة. بل يرون التوقف عن التصرف مع ذلك لأجل عدم الاذن الصريح من سنخ الوسواس أو الجمود، لا أنه مقتضى التخرج في الدين الذي هو من أجل الأمور خطرا و أحسنها أثرا.

بل لعل سيرتهم على ذلك تبلغ حدا يستوجب مخالفته الهرج و المرج أو اختلال النظام.

و يقتضيه مع ذلك الجمع بين الأدلة، فإن النصوص بين ما هو ظاهر في اعتبار الاذن، كالتوقيع المتقدم، و ما هو ظاهر في اعتبار طيب النفس، مثل ما رواه زيد الشحام في الصحيح، و سماعة في الموثق عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث: «أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: من كانت عنده أمانة فليؤدها إلى من ائتمنه عليها، فإنه لا يحل دم امرء مسلم و لا ماله إلا بطيبة نفسه» (١).

و حيث كان الاذن كاشفا عن طيب النفس كان مقتضى الجمع بين الدليلين رفع اليد عن ظهور دليل الاذن في موضوعيته و حمله على كون ذكره لطريقته للموضوع، و هو طيب النفس.

كما أنه لا بد من حمل طيب النفس في دليله على ما يعم الرضا التقديرى، لوضوح أن ذلك هو القابل للبقاء و المستكشف بالإذن، لأن الرضا الفعلى و إن كان قابلا للحدوث و عنه يصدر الإذن، إلا أنه يعلم بارتفاعه بطرء الغفلة أو النوم،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب مكان المصلى حديث: ١. و باب: ١ من أبواب القصاص حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣

...

و ليس الباقي إلا- الرضا الشأني، و إليه يستند التصرف بعد ذلك، لا إلى الرضا الفعلى السابق، لعدم الأثر له ارتكازا، و لظهور دليل طيب النفس في لزوم مقارنته للتصرف، و لذا يسقط أثر الاذن و الرضا بالعدول، و بسقوط المالك عن قابلية الرضا بجنون و نحوه. نعم، لو توقف طيب النفس على أمر زائد على التفات المالك للموضوع، كما لو اعتقد خطأ بعداوة المتصرف، و كان بحيث لو انكشف له الحال لرضى بتصرفه أشكل جواز التصرف، لخروجه عن المتيقن من الأدلة المتقدمة. و أظهر من ذلك ما لو التفت إلى الموضوع فلم يرض لخطئه في اعتقاد ما يمنع منه كعداوة المتصرف. بل لا ريب في التصرف حينئذ لصدق عدم طيب النفس فعلا.

هذا، و قد ورد في بعض كلماتهم في نظير المقام الاكتفاء بشاهد الحال.

و حمله على خصوص صورة حصول العلم بالرضا منه بعيد عن ظاهرها.

قال في الشرائع في مبحث مكان المصلى: «و الاذن قد يكون بعوض. أو بالفحوى. أو بشاهد الحال، كما إذا كان هناك أمانة تشهد أن المالك لا يكره».

و حكى عن بعضهم حمله على الاطمئنان.

و الوجه فيه غير ظاهر بناء على عدم حجية الاطمئنان في نفسه، كما هو غير بعيد. بل لا إشكال في بطلانه لو حمل على مطلق الظن.

نعم، لا يبعد البناء على الاكتفاء بظهور فعل المالك إذا كان لفعله ظهور عرفي في الاذن، نظير فتح المضيف و تمكين الناس من قضاء و طهرهم فيه و فيما يتعلق به، لحجية ذلك عرفا نظير حجية القول.

و لعل ذلك هو مراد الشرائع، لجعله ذلك من أفراد الاذن، بخلاف الأمارات التي لا تستند إلى المالك و إن أوجب الاطمئنان، فضلا عن مطلق الظن. و قد أطال في الجواهر في ذلك في أوائل مبحث لباس المصلى. فراجع.

هذا، ولا- يبعد الجواز في الأراضي المتسعة، كالصحاري والبساتين غير المحجبة وإن لم يحرز رضا المالك، بل وإن لم يكن المالك أهلاً للإذن للحجر عليه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤

[مسألة ٢ لا يجوز التخلي في المدارس ونحوها ما لم يعلم بعموم الوقف]

(مسألة ٢): لا يجوز التخلي في المدارس ونحوها (١) ما لم يعلم بعموم الوقف (٢).

إذ لم يكن التخلي مضراً بها، بأربابها لسيرة المتسعة عليه، كما يذكر في مباحث الوضوء والصلاة.
نعم، المتيقن من ذلك ما إذا لم يحرز عدم رضا المالك أو وليه. ويأتي في المسألة السابعة والستين في فصل شرائط الوضوء تمام الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.
(١) يعني: من الأوقاف.

(٢) كما صرح به في العروة الوثقى، وتبعه جملة من شراحها ومحشيها.
والعمدة فيه أن المستفاد من الأدلة إناطة جواز التصرف في الوقف بدخوله في الجهة الموقوف عليها ولو إجمالاً أو تبعاً، لما هو المعلوم من أن المال المملوك محترم يناط أمره بمالكه، فجواز التصرف بعد الوقف ناشئ من نفوذ الوقف المترتب على سلطان المالك والمستند إليه. لا أن حرمة التصرف مشروطة بخروجه عن الجهة الموقوف عليها.
و حينئذ يكون استصحاب عدم دخول التصرف في الجهة الموقوف عليها منقحاً لموضوع حرمة التصرف. ولا يعارضه استصحاب عدم خروجه عنها، لعدم الأثر له.
و أما أصالة الحرمة في الأموال فقد تقدم في مبحث اشتباه المباح بالمغصوب عدم الدليل عليها.
و مما ذكرنا يظهر الاشكال فيما ذكره السيد الأصفهاني قدس سره و غيره من تقريب الجواز مع عدم المزاحمة لجهة الوقف و عدم إحراز منع الواقف من التصرف. قال:

«لا يبعد الجواز إذا لم يزاحم الطلبة و لم يحرز أن الواقف شرط أن لا يتخلى فيها غيرهم، وكذا الحال في التصرفات الأخر».

فإن الالتزام بجواز التصرف لمن لم يدخل في الوقف مع عدم مزاحمته

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥

و لو أخبر المتولى (١)

لجهة الوقف بعيد جداً مناف لما أشرنا إليه من ارتكاز كون الوقف هو المسوغ للتصرف لا مانع منه، فما لم يشمل التصرف لا يسوغه.

(١) لكونه صاحب يد، فيقبل قوله فيما تحت يده. قال سيدنا المصنف قدس سره:

«لكن عرفت تقييده بالائتمان».

و كأنه أشار بذلك إلى ما ذكره في مباحث المياه عند الكلام في ثبوت نجاسة الماء بقول صاحب اليد من ظهور بعض النصوص في اعتبار عدم الاتهام في قول صاحب اليد، كصحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل المعرفة بالحق يأتيه بالبختج و يقول: قد طبخ على الثلث و أنا أعرف أنه يشربه على النصف، فأشربه بقوله و هو يشربه على النصف؟ فقال: لا تشربه. قلت: فرجل من غير أهل المعرفة ممن لا نعرفه يشربه على الثلث و لا يستحله على النصف يخبرنا أن عنده بختجا على الثلث قد

ذهب ثلثاه وبقى ثلثه يشرب منه؟ قال:

نعم» (١). ونحوه صحيح عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يهدى إليه البختج من غير أصحابنا. فقال: إن كان ممن يستحل المسكر فلا تشربه، وإن كان ممن لا يستحل فاشربه» (٢).

لكن لا يخفى أنهما مختصان بالبختج، وقد ورد في صحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال إذا شرب الرجل النبيذ المخمور فلا تجوز شهادته في شيء من الأشربة وإن كان يصف ما تصفون» (٣). وظاهره خصوصية الأشربة في الحكم. على أن عدم قبول قول صاحب اليد في مثل الطهارة والنجاسة والحرمة - مما لا دخل له بالسلطنة والاستحقاق - لا يوجب رفع اليد عن ارتكاز حجته فيما تكون اليد حجة فيه من شؤون الاستحقاق والسلطنة، كما في المقام، وكما لو أخبر

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأشربة المحرمة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦

أو بعض أهل المدرسة بذلك كفى (١). وكذا الحال في سائر التصرفات فيها.

الوكيل بإذن المالك في التصرف، أو باستحقاق شخص للمنفعة بإجارة أو شرط، إلى غير ذلك. فالبناء على عموم قبول خبره هو الأنسب بمقتضى السيرة الارتكازية على قبول قول صاحب اليد فيما هو من شؤون الاستحقاق والسلطنة عما ما تحت يده.

ومثله قبول إذنه إذا احتمل سلطنته على ذلك، لإناطة الواقف بالتصرف به، وكان مبنياً على إعمال سلطنته. لحجية اليد على السلطنة. وتقييده بالائتمان - كما قد يظهر منه قدس سره - أشكل، بعد اختصاص النص المتقدم بالإخبار. وأشكل منه ما في بعض حواشي العروة الوثقى من تقييده بما إذا حصل الوثوق والاطمئنان بأن له ذلك. هذا، وأما الاكتفاء منه بالرضا الباطني الفعلي أو الشأني من دون إذن فهو موقوف على عموم الوقف لذلك، إذ لو اشترط الواقف إذن المتولى لم يكف ذلك، لعدم صدق الاذن معه.

نعم، لا - يبعد الاكتفاء بشاهد الحال المستند إلى ظهور فعل منه، مثل فتحه الباب وتمكينه الناس مع قدرته على المنع ونحو ذلك، لقرب صدق الاذن معه عرفاً، نظير ما تقدم من الاكتفاء بشاهد الحال من المالك.

(١) لم يتضح الوجه في حجته إذا لم يكن صاحب يد، وليس هو إلا كسائر المخبرين. ومجرد جواز التصرف له، لكونه داخلاً في الوقف لا يجعله صاحب يد.

ثم إنه استظهر في العروة الوثقى الاكتفاء بجريان العادة على التصرف، و تبعه جملة من محشيها. وهو في محله لو استلزم العادة الشيع القطعي بأن يمتنع تصرف الناس على دعوى عموم الوقف، أو كشفت عن حجة على الجواز وإن احتمل خطؤها،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧

...

كما لو علم من حال الوقف أن تلك العادة لا تجرى فيه لو لم يأذن المتولى. أو رجعت إلى ثبوت يد نوعية لهم عليه، بأن يتصرفوا في

الوقوف على أنهم أهله و مستحقوه المسيطرون عليه، نظير تصرف بعض القبائل في بعض الدور آخذين له يدا عن يد و إن لم يختص واحد منهم به بشخصه، لعدم الفرق في حجة اليد بين الشخصية و النوعية.

بل الثانية ترجع إلى الأولى، لوضوح رجوعها إلى بناء الأشخاص أصحاب اليد على استحقاق النوع لما تحت أيديهم، فإن صاحب اليد الشخصية يقبل قوله في تعيين المستحق، و لا يختص قبول قوله بما إذا ادعى اختصاصه بالاستحقاق.

و أما مجرد العادة التي يحتمل ابتناؤها على التسامح، لعدم المباشر لشؤون الوقف و حفظه، أو عجزه عن المنع فلا- طريق لإثبات حجيتها.

و الحمل على الصحة لا يقتضى ذلك بنحو يثبت الاستحقاق. و قد صرح بذلك سيدنا المصنف قدس سره في حاشيته على العروة الوثقى و شرحه لها، و غيره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩

[الفصل الثاني في الاستنجاء]

إشارة

الفصل الثاني يجب غسل موضع البول (١)

(١) المراد بالوجوب في المقام إما التكليفى أو الوضعى، لبيان توقف طهارة المحل على الغسل.

أما الأول فلا يراد منه الوجوب النفسى، لعدم بنائهم ظاهرا عليه، بل ظاهر الجواهر المفروغية عن عدمه، بل الغيرى مقدمة لما يعتبر فيه الطهارة، و منه الصلاة على ما يذكر في محله.

و فى الخلاف و عن التذكرة و إحقاق الحق دعوى الإجماع على وجوب الاستنجاء، و فى الجواهر: «إجماعا منقولا و محصلا، بل هو من ضروريات مذهبنا» خلافا لما عن أبى حنيفة من استحبابه.

قال فى مفتاح الكرامة: «و من قال من أصحابنا بالعموم من الدرهم من النجاسات لعله يستثنى هذا لمكان الإجماع».

و يقتضيه- مضافا إلى ذلك و إلى عموم مانعية النجاسة من الصلاة و نحوها- صحيح زرارة عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: لا صلاة إلا بطهور. و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار، بذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه و آله، و أما البول فإنه لا بد من غسله» (١) و صحيح ابن أذينة: «ذكر أبو مريم الأنصارى أن الحكم بن عيينة بال يوما و لم يغسل ذكره متعمدا، فذكرت ذلك لأبى عبد الله عليه السلام فقال:

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠

...

بئس ما صنع، عليه أن يغسل ذكره و يعيد صلاته، و لا يعيد وضوءه» (١) و نحوهما غيرهما.

نعم، النصوص فى صحة الصلاة مع نسيان الاستنجاء مختلفة. و يأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى عند الكلام فى الصلاة فى النجس

فى المسألة الخامسة و الثلاثين من مبحث الطهارة من الخبث.

هذا، و المشهور عدم بطلان الوضوء بترك الاستنجاء، لغير واحد من النصوص، و منها ما تقدم، خلافا للصدوق فى الفقيه و المقنع، و يشهد له موثق سماعة: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا دخلت الغائط ففضيت الحاجة فلم ترق [تهرق. خ. ل] الماء و نسيت أن تستنجى فذكرت بعد صليت فعليك الإعادة، و إن كنت أهرقت الماء فنسيت أن تغسل ذكرك حتى صليت فعليك إعادة الوضوء و الصلاة و غسل ذكرك، لأن البول مثل البراز» (٢) و قريب منه فى ذلك صحيح سليمان بن خالد (٣) و موثق أبى بصير (٤).

لكن يتعين حملها على الاستحباب جمعا، بل احتمال فى الوسائل حملها على التقيّة، و لعله الأنسب بإعراض الأصحاب. و أما الثانى فهو المدعى عليه الإجماع فى كتب كثيرة، كالانتصار و الخلاف و الغنية، و محكى التذكرة و النهاية و شرح الموجز و الروض و المجمع و الدلائل و الذخيرة و المفاتيح، و فى المعتمد و عن المنتهى نسبه إلى علمائنا. و كأنه لأجل هذا الإجماع خرج السيد المرتضى قدس سرّه عما هو المعروف عنه من الاكتفاء فى التطهير بكل ما يزيل عين النجاسة، على ما تقدم فى الماء المضاف. و يقتضيه - مضافا إلى ذلك، و إلى ما تقدم فى الماء المضاف و يأتى إن شاء الله تعالى فى مبحث التطهير من النجاسات من عدم التطهير بإزالة عين النجاسة -

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ١٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١

...

جملة من النصوص المصرحة بتعين الغسل أو الماء أو الظاهرة فى ذلك، كصحيح زرارة المتقدم، و قريب منه صحيح بريد (١)، و صحيح ابن أذينة المتقدم و صحيح يونس بن يعقوب: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الوضوء الذى افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال. قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين» (٢). و مثلها ما هو صريح فى عدم الاكتفاء فيه بالتمسح بالأحجار، كصحيح العيص بن القاسم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال فى موضع ليس فيه ماء، فمسح ذكره بحجر، و قد عرق ذكره و فخذاه. قال: يغسل ذكره و فخذه» (٣).

لكن فى موثق سماعة: «قلت لأبى الحسن موسى عليه السلام: إنى أبول ثم أتمسح بالأحجار، فيجىء منى البلل ما يفسد سراويلي». قال: ليس به بأس» (٤)، و فى موثق حنان: «سمعت رجلا سأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: إنى ربما بلت فلا أقدر على الماء و يشتد ذلك على. فقال: إذا بلت و تمسحت فامسح ذكرك بريقك، فان وجدت شيئا فقل. هذا من ذاك» (٥) و فى حديث ابن بكير: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام:

الرجل يبول و لا- يكون عنده الماء فيمسح ذكره بالحائط. قال: كل شيء يابس زكى» [ذكى يب] (٦)، حيث قد يستدل بها على حصول الطهارة بالتمسح، كما فى الغائط.

وفيه: أن الأخير ظاهر فى أن المعيار فى الطهارة الجفاف لا زوال عين النجاسة، فضلا عن التمسح بالأحجار، فلا بد من حمله على نحو من الكفاية لبيان عدم تنجيس الجاف للملاقى.

و الثاني: مع عدم التعرض فيه للمسح بالأحجار - ظاهر في نجاسة الموضع و تنجيسه للملاقى، و هو البلل الخارج بعد التمسح، الملزم بحمل جعل الريق

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢

...

على الذكر على جعله على غير موضع البول منه، لأجل إحداث الشبهة و إثارة احتمال كون ما يراه من الريق الطاهر لا البلل المتنجس بالملاقاة، إذ لو جعل على موضع النجاسة لم يصلح لإثارة الاحتمال، كما أنه لو طهر الموضع لم يحتج لاثارته.

فلم يبق إلا الأول، و هو - مع معارضته بصحيح العيص المتقدم، بل و موثق حنان، على ما ذكرنا - ظاهر في مفروغية السائل عن نجاسة المحل، و تنجس البلل الخارج به، و تنجيس البلل للسراويل، و لا ظهور في الجواب في الردع عن خصوص الأول.

ثم إن ظاهر التهذيب و محكى المقنعة وجوب مسح البول و إزالته عند تعذر الغسل بالماء، و هو صريح المعتبر و محكى التذكرة و المنتهى و نهاية الأحكام و الذكري، بل في الجواهر عن بعضهم أنه مشهور.

و قد ينزل عليه تقييد وجوب الغسل بالماء بالقدرة في نهاية الشيخ و المراسم و الشرائع.

بل قد يستظهر منها حصول الطهارة عند عدم الماء بذلك، كما هو ظاهر الوسيلة في جميع النجاسات، لو لا ما في الجواهر من الإجماع على عدم الفرق بين القدرة و العجز في كيفية التطهير. و يقتضيه إطلاق بعض النصوص المتقدمة، بل هو المتيقن من صحيح العيص.

و كيف كان، فقد استدل على وجوب إزالة عين النجاسة عند تعذر غسلها.

تارة: بما في المعتبر من أن الواجب إزالة العين و الأثر، و تعذر الثاني لا يسقط الأول.

و أخرى: بقاعدة الميسور، كما في الجواهر.

و ثالثة: بما دل على وجوب تبديل خرقة المستحاضة.

و رابعة: بحديث محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن طهور المرأة في النفاس إذا طهرت و كانت لا تستطيع أن تستنجى بالماء، إنها إن استنجت اعتقرت، هل لها رخصة أن تتوضأ من خارج و تنشفه بقطن أو خرقة؟ قال: نعم،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣

مرتین (١) على الأحوط وجوباً، و لا يجوز غير الماء.

لتنقى من داخل بقطن أو خرقة» (١) و خبر ابن بكير المتقدم.

لكن الأول إنما يتم في التكيلفين النفسيين، دون مثل المقام، حيث لم يثبت وجوب إزالة العين إلا مقدمة للتطهير، فان سقوط وجوب ذى المقدمة يستلزم سقوط وجوبها.

و به يظهر ضعف الثاني، إذ لا قائل بجريان قاعدة الميسور في الوجوب المقدمي، بل هي غير تامة في نفسها على التحقيق حتى في الوجوب الضمني.

و الثالث بظاهرة قياس - لو تمَّ وجوب التبديل - ولا مجال لدعوى فهم عدم الخصوصية، و أن المانع حمل عين النجاسة في الصلاة مطلقاً، لقرب خصوصية دم الاستحاضة في المقام، كخصوصيته في عدم العفو عن قليله، كيف و لا إشكال ظاهراً في جواز حمل ما لا تتم به الصلاة و إن كان ملوثاً بالنجاسة.

و حديث ابن مسلم وارد لبيان الترخيص في ترك التطهير، لا لوجوب التنقية.

و حديث ابن بكير محمول - كما تقدم - على بيان عدم تنجيس الجاف لغيره، فلا يدل على وجوب التجفيف، فضلاً عن إزالة العين. نعم، لا ينبغي الإشكال في لزوم التجفيف لو كانت النجاسة تسرى إلى الموضع الطاهر بدونه، لوجوب تقليل النجاسة.

بل قوى في الجواهر وجوب التخفيف الحكمي بمثل الغسل مرة واحدة عند تعذر الغسل مرتين.

و إن كان لا يخلو عن إشكال، و تمام الكلام في مبحث مانعية النجاسة من الصلاة.

(١) كما في الفقيه و الهداية و عن الذكري و الجعفرية و محتمل الدروس، و قواه في المسالك.

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤

...

و كأن الوجه فيه إطلاق النصوص الدالة على وجوب المرتين في البول، كصحيح الحسين بن أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصيب الجسد.

قال: صب عليه الماء مرتين» (١) و غيره.

و أما صحيح نشيط بن صالح عنه عليه السلام: «سألته كم يجزى من الماء في الاستنجاء من البول، فقال: مثلاً ما على الحشفة من البلل» (٢).

فهو وارد لتحديد مقدار الماء، لا عدد الصب، غايته أن العمل به و بالمطلقات يقتضى الاكتفاء بالمقدار المذكور مع قسمته بصبتين، كما هو ظاهر من تقدم، قال في الفقيه: «و يصب على إحليله من الماء مثلي ما عليه من البول يصبه مرتين»، و نحوه في الهداية، و قريب منه كلام من اعتبر الفصل بين المثليين.

هذا، و صرح جماعةً بالاكتفاء بالمرّة، بل هو ظاهر بعض من أطلق وجوب الغسل أو الاكتفاء بالمثليين من دون تقييد بالتعدد، و إن كان ظاهر بعضهم سوقه في قبال الاكتفاء في الغائط بالأحجار.

و يستدل له بقصور الإطلاقات المذكورة، لانصراف الإصابة عن محل الكلام مما كانت الملاقاة بسبب الخروج الطبيعي للبول.

فالمرجع لإطلاقات النصوص الآمرة بالصب و الغسل، كصحيح زرارة المتقدم في أول الفصل و غيره.

و خصوصاً صحيح يونس بن يعقوب المتقدم الوارد في بيان الوضوء المفترض، لقوله عليه السلام: «يغسل ذكره و يذهب الغائط ثم يتوضأ مرتين مرتين» (٣)، فإن إطلاق غسل الذكر فيه في مقام بيان الفرض و تحديده موجب لقوة ظهوره في الاكتفاء بالمرّة. و لا سيما مع التنصيص فيه على المرتين في الوضوء مع عدم وجوبهما.

و كذا صحيح ابن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام: «قلت له: للاستنجاء حدّ؟

- (١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.
 (٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٥

...

قال: لا، ينقى ما ثمة. قلت: ينقى ما ثمة و يبقى الريح قال: الريح لا ينظر إليها» (١).

بل صحيح نشيط ظاهر في المرة، لتوقف استيلاء الماء على النجاسة بنحو يتحقق الغسل على غلبته عليها و أكثرته منها، فلا يتحقق بالمثلين إلا غسلة واحدة.

و لذا فهم ذلك منه جماعة، كابن إدريس و التقى و العلامة و غيرهم، على ما حكى عنهم.

بل عن العلامة أن الاكتفاء في الغائط بزوال العين يقتضي الاكتفاء به في البول بالأولوية.

و من جميع ما تقدم يظهر لزوم رفع اليد عن إطلاق التعدد لو فرض شمولها للمقام.

لكن انصراف الإطلاقات بدوى، و لا سيما بعد فهم عدم الخصوصية للإصابة عرفاً، لظهوره في كون التعدد من شؤون نجاسة البول، و لذا لا إشكال في لزوم التعدد في تطهير المثانة التي يخلق فيها البول و ما يخرج معه من الحصى و نحوه مما لا ينجس إلا بعد خروجه عن الباطن مصاحباً للبول و غيره مما لا يصدق معه الإصابة.

بل لا يظن منهم التوقف في لزوم التعدد لو فرض عدم وجود الأدلة الخاصة بالاستنجاء.

و أما النصوص الآمرة بالغسل و الصب في الاستنجاء فهي بين ما لا إطلاق له، لوروده في مقام البيان من جهات أخرى - كصحيح زرارة المتقدم و نحوه مما ورد لبيان انحصار المطهر من البول بالماء، و صحيح جميل الوارد لبيان وقت الاستنجاء، لقوله عليه السلام فيه: «إذا انقطعت درة البول فصب الماء» (٢) - و ما هو مطلق صالح للتقييد بما دل على التعدد في البول.

فإنه و إن كان بين الدليلين عموم من وجه، إلا أن الظاهر تقديم دليل التعدد، لأن ظهوره في خصوصية البول أقوى من ظهور نصوص المقام في خصوصية

- (١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٦

...

الاستنجاء، بل هو كسائر خصوصيات الموارد التي ورد فيها إطلاق الغسل، كإطلاق الغسل في الفراش المتنجس بالبول، و الغسل من أبوال ما لا يؤكل لحمه و ثوب المريبة و نحو ذلك مما يتعين تقديم إطلاق التعدد عليه.

و أما صحيح يونس فهو وارد في مقام تحديد المفروض من الوضوء لمن جاء من البول أو الغائط و هو وضوء الصلاة، لا لمن بال أو تغوط ليتمكن شموله للاستنجاء، و إنما ذكر فيه الاستنجاء تبعاً، و لعله لدفع توهم عدم شرطيته للصلاة، و لذا أهمل فيه تثليث الأحجار في الاستنجاء من الغائط، فليس هو إلا كسائر المطلقات التي يلزم رفع اليد عنها بدليل التعدد.

و أما صحيح ابن المغيرة فهو ظاهر في الاستنجاء من الغائط، بقرينة اشتماله على الإنقاء الظاهر في احتياج رفع القدر إلى عناية، و فرض

بقاء الريح الذى هو من شئون الغائط، خصوصا مع الاستنجاء منه بالتمسح.

مع قرب اختصاص الاستنجاء فى الأصل به، لأنه من النجس - كما يظهر من الصحاح و النهاية و الأساس و ما حكاه فى لسان العرب عن غير واحد - و هو الغائط، كما فى مجمع البحرين و عن غيره، أو ما يخرج من البطن، كما فى الصحاح، أو ما يخرج منها من ريح أو غائط، كما فى لسان العرب و القاموس.

نعم، احتمال كون أصله القطع، نظير استنجاء الغصن من الشجرة، أو من النجوة، و هى ما ارتفع من الأرض، كأن الإنسان يطلبها ليجلس تحتها، فيمكن شموله للبول، إلا أنهما نادران فى كلماتهم و بعيدان.

على أنه يظهر من غير واحد من النصوص اختصاص الاستنجاء بإزالة الغائط، كصحيح زرارة و موثق سماعة المتقدمين فى أول الفصل. و لأجل ذلك يتعين حمل النصوص المعممة على التغليب.

و أما صحيح نشيط فلا - وجه لظهوره فى المرة، فإن الظاهر حصول الغلبة بما يقارب القطرة، لأن ما على الحشفة إن كان قطرة كان مزيلا لها و موجبا لسقوطها عن الموضع، و إن كان بللا كان مستوليا عليه عرفا، على ما يأتى توضيحه إن شاء الله تعالى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٧

...

على أنه لو فرض عدم غلبته له مع المماثلة فليكن الصحيح دليلا على الاكتفاء بحصول الغلبة فى مجموع المرتين و عدم اعتبار حصولها فى كل منهما، فإن ذلك أولى من جعله دليلا على كفاية المرة و الخروج به عن إطلاق التعداد.

و أما الأولوية التى تقدمت عن العلامة قدس سره فهى ممنوعة بعد وجود القول بكفاية المرة فى أكثر النجاسات - و منها الغائط - مع وجوب التعداد فى البول فى غير المقام.

بل مقتضى الاكتفاء بغير الماء فى الغائط دون البول أشد نجاسته من نجاسة الغائط.

هذا، و المصرح به فى كلام جمع تحديد الماء بمثل ما على الحشفة، عملا بحديث نشيط بن صالح المتقدم. و قد يستشكل فيه.

تارة: بضعف سنده، فقد وقع الكلام منهم فى غير واحد من رجاله، بل لم أعثر على من وصفه بالصحة.

و اخرى: بعدم إمكان الالتزام بظاها، إذ كثيرا ما يكون بلل الحشفة خفيفا، و مثله من الماء لا يبلغ ربع قطرة، فلا يصلح للصب مرة، فضلا عن مرتين، و لا يتحقق به الغسل الذى تضمنته النصوص.

و ثالثة: بمعارضته بحديثه الآخر عنه عليه السلام: «يجزى من البول أن يغسله بمثله» «١» المعتضد بمرسل الكليني: «و روى أنه يجزى أن يغسله بمثله إذا كان على رأس الحشفة و غيره» «٢».

و لعله لذا أهمل جماعة التحديد بذلك، بل أطلقوا اعتبار الغسل، كما فى الوسيلة و اللمعتين و الانتصار و عن جمل السيد و الشيخ و الكافى و السرائر و الموجز و غيرها.

و إن لم يبعد كون مراد غير واحد بيان الفرق بين الغائط و البول بلزوم الماء

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٨

...

فى الثانى من دون نظر لمقداره، بل هو الظاهر من بعضهم.

نعم، ظاهر محكى الدروس الاعراض عن مفاد الحديث، لأنه عبر بالغسل بالماء المزيل للعين الوارد بعد الزوال من دون إشارة لمضمونه.

لكن يندفع الأول بأن الشيخ روى الحديث عن المفيد عن أحمد بن محمد عن أبيه عن سعد بن عبد الله عن الهيثم بن أبى مسروق عن مروك بن عبيد عن نشيط، و أحمد بن محمد مردد بين أحمد بن محمد بن يحيى العطار، و أحمد بن محمد بن الحسن بن الوليد. و الأول تقدم منا تقريب وثاقته بقرائن كثيرة عند الكلام فى منافاة ارتكاب الصغائر للعدالة.

و مثله الثانى - الذى لا يبعد إرادته فى المقام، كما صرح به بعضهم - لأنه من مشايخ الإجازة، و أستاذ المفيد و جماعة من طبقة، و قد أكثر الشيخ قدس سره فى كتابيه من الرواية عنه بطريقهم، بل قيل: انه كثيرا ما يؤثر الطريق الذى هو فيه على غيره، و قرائن المقام تشهد بكونه كأبيه من علماء هذه الطائفة المتحاملين لأحاديثها المشهورين عندها، فلو ظهر منه - و العياذ بالله - ما ينافى الوثوق لما خفى على هؤلاء الأجلاء، و لو ظهر لهم لرفضه إذ لا تغتفر من مثله أدنى زلة.

و لذا يظهر من جماعة من المتأخرين المفروغية عن وثاقته فقد صحح العلامة جملة طرق هو فيها، و وثقه الشهيد الثانى و ولده و غيرهما - على ما حكى عنهم. بل عن تلخيص المقال: «انه من المشايخ المعبرين. و لم أر إلى الآن و لم أسمع من أحد يتأمل فى توثيقه».

و لعل عدم تعرض النجاشى و الشيخ و من سبقهما لترجمته لكونه من المتأخرين غير المعاصرين للأئمة عليهم السلام و لا من أصحاب الكتب.

و أما أبوه فهو من الأعيان الأجلاء، سواء كان ابن يحيى أم ابن الحسن. و كذا سعد بن عبد الله.

كما أن الهيثم بن أبى مسروق قد أثنى عليه الأصحاب، فقال النجاشى:

«قريب الأمر» و روى الكشى عن حمدويه أنه قال: «لأبى مسروق ابن يقال له الهيثم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٩

...

سمعت أصحابى يذكرونهما بخير، كلاهما فاضلان». و هو من رجال كامل الزيارة.

و أما عروك، فقد روى الكشى عن العياشى عن على بن الحسن بن فضال أنه قال فيه: «ثقة شيخ صدوق» و كون على بن الحسن فطحيا لا يمنع من الاعتماد على توثيقه بعد كونه بمرتبة عالية من الوثاقة عند الأصحاب، و يظهر من الكشى و العياشى الاعتماد عليه فى التوثيق، لما قيل من إكثار الكشى نقل توثيقه للرجال عن العياشى.

و لا سيما مع تأيد توثيقه لمروك بقول النجاشى فى حقه: «قال أصحابنا القميون نوادره أصل».

و أما نشيط فقد وثقه النجاشى صريحا، و روى الكشى أنه كان يخدم الكاظم عليه السلام. و ليس فى أحد هؤلاء طعن يعارض ما تقدم، فيتعين اعتبار السند المذكور. و من ثم وصفناه بالصحة.

على أن الأصحاب قد اعتمدوا على الحديث و أفوا بمضمونه معبرين بعبارة، و هو كاف فى حجيته، كما ذكره غير واحد، و تكرر منا نظيره فى نظائر المقام.

و أما الثانى فهو لا يناسب شيوع الفتوى بمضمون الحديث بين الأصحاب، حيث لا إشكال فى قصدهم معنى قابلا للعمل و فهمهم ذلك من الحديث. و الذى ينسب منهم إرادة ما يقارب القطرتين.

و كان منشأ فهمهم ذلك منه أن المماثلة فيه لم تفرض بين البول الذى على الحشفة و الماء، بل بين البول و الماء، و لما كان البول فاقدا للحجم عرفا فى كثير من الموارد لقلته، بل هو من سنخ العرض، فلا يقدر إلا بالمساحة، و حيث كان ما على الحشفة منه غالبا مقاربا فى المساحة للقطرة، كان مثله من الماء قطرتين.

و لا سيما مع وضوح لزوم استيعاب الاستنجاء لتمام موضع النجاسة، و لزوم كونه بالماء القابل للصب و الانفصال، لا بالبلل، فان ذلك قرينة قطعية محيطه بالكلام موجبة لانصرافه فى النص و الفتاوى لما ذكرنا.

و أما النصوص المتضمنة للغسل فلا ريب فى حملها على كونه لمجرد غلبه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٠

...

الماء على البول الحاصل بالصب، إذ لا- إشكال فى كفاية الصب، و هو يتحقق بالقطرة، و لو لأجل هذا الحديث، لحكومته على نصوص الصب، لوروده فى تحديد موضوعها، و هو الماء المصبوب.

و يندفع الثالث بأن الخبر الآخر لما كان ضعيفا بالإرسال، معرضا عنه عند الأصحاب لم ينهض بمعارضة الصحيح المذكور.

و مثله مرسل الكليني، بل لا يبعد اتحاده معه.

و احتمال اتحاد حديثي صالح الرافع إلى اضطرابه متنا و سندا. لا قرينة عليه، بل هو بعيد بلحاظ شدة اختلاف المتينين.

فلا يبعد الجمع بينهما بحمل المرسل على تحديد الماء الذى يتحقق به الغسل، لا الذى يتوقف عليه التطهير، فلا ينافى وجوب المثليين لتعدد الغسل المطهر، كما هو مقتضى الصحيح و نصوص التعدد. و هو أولى من غير واحد من وجوه الجمع المذكورة فى كلماتهم.

فراجع.

و بالجملة: لا- مجال للاعراض عن الحديث المذكور بعد اعتبار سنده، و اعتماد الأصحاب عليه، و ظهور المراد منه و لو بضميمة فهمهم.

و الظاهر أن ما ذكر فيه من الحد هو أقل ما يمكن معه تحقق الصب مرتين.

و لو فرض إمكان تحقيقه بدونه لم يجز الاقتصار عليه، لقوة ظهوره فى تحديد أقل ما يجزى من الماء. كما أنه لو فرض انصراف الصب فى نصوصه إلى ما زاد على ذلك لزم رفع اليد عنه بالحديث المذكور، لحكومته عليه.

بقى فى المقام أمور.

الأول: حيث كان دليل الاكتفاء بالمثليين هو صحيح نشيط المختص بما على الحشفة فقد يدعى لزوم الاقتصار على مورده و عدم التعدى منه إلى مثل استنجاء المرأة.

لكن الظاهر إلغاء الخصوصية المذكورة لو أمكن وصول المثل حين صبه إلى تمام السطح المتنجس حين المتبول، لعدم دخلها ارتكازا.

و لا سيما بعد عموم السؤال، فكأن ذكر الحشفة لأن الذى يستلزمه البول

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧١

...

من بللها أقل من بلل غيرها، و المقصود فى الجواب بيان أقل ما يجزى من الماء.

بل قد يقال بتعميم الحكم لمطلق التطهير من البول بالاكتفاء بمثل ما على الموضع النجس، لا لإلغاء خصوصية الاستنجاء فى الصحيح،

لإمكان اختصاصه بنحو من التخفيف، لكثرة الابتلاء به، بل لصدق الصب بذلك، فيدخل في الإطلاقات المتقدمة، و يؤيد بإطلاق المرسلة الأولى، و التعميم في الثانية لغير ما على الحشفة.

لكنه لا- يخلو عن إشكال، لقرب انصراف الصب في الإطلاقات إلى ما يزيد على ذلك و له نحو غلبة على النجاسة، و ضعف المرسلتين.

و منه يظهر الإشكال في الاكتفاء بذلك في تطهير مخرج البول غير الطبيعي، لتصور الصحيح عنه، لعدم وضوح صدق الاستنجاء عليه، خصوصا بناء على ما تقدم من قرب كون إطلاق الاستنجاء على التطهير من البول للتغليب، لأن الظاهر اختصاص التغليب بالمخرج الطبيعي.

و مثله في ذلك ما إذا تعدى عن المخرج الطبيعي، نظير ما يأتي في الغائط.

الثاني: أن ظاهر أدلة اعتبار التعدد هو التعدد الحقيقي الموقوف على الفصل، لا ما يعم التقديرى الحاصل باستمرار الصب، بل يبعد الحمل عليه بلحاظ غلبة استمرار الصب في المرة الواحدة و ندرة الاقتصار على ما يحقق المسمى المستلزم لغلبة الاكتفاء بالصب الواحدة، و هو مما تأباه النصوص جدا.

و لو فرض الاكتفاء به اتجه الاكتفاء به في المقام حتى في صب المثليين لو فرض تحقق الاستمرار في صبهما بنحو لا يعد صبهما دفعا عرفا.

و لعل ما عن الذكرى من اعتباره الفصل بين المثليين في المقام مع اكتفائه بالتعدد التقديرى مبنى على ما هو الغالب من كون صبهما دفعا لا استمرار له عرفا، نظير إلقاء القطرة الكبيرة.

و كأنه إلى ذلك نظر في جامع المقاصد، حيث قال: «و ما اعتبره في الذكرى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٢

...

من اشتراط تخلل الفصل بين المثليين ليتحقق تعدد الغسل حق، لا لأن التعدد لا يتحقق إلا بذلك، بل لأن التعدد المطلوب بالمثليين لا يوجد بدون ذلك، لأن ورود المثليين دفعة واحدة غسله واحدة. و لو غسل بأكثر من المثليين بحيث تتراخى أجزاء الغسل بعضها عن بعض في الزمان لم يشترط الفصل قطعاً.

الثالث: حيث كان التعدد مستفادا من الإطلاقات لزم الاكتفاء بالمرّة في الرضيع الذي لم يتغذ بالطعام، بناء على تقييد الإطلاقات المذكورة فيه على ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى. و الظاهر لزوم المثليين فيها، عملا بإطلاق صحيح نشيط.

و دعوى: الاكتفاء بالمثل لأنه إذا كان مقتضى الجمع بينه و بين الإطلاقات لزوم كون كل غسل بمثل، فمع فرض الاكتفاء فيه بالغسل الواحدة يتعين الاكتفاء فيها بالمثل.

مدفوعة: بأن تقسيم المثليين و الاكتفاء في كل غسل بمثل إنما استفيد بضميمة دليل التعدد، فمع فرض عدم وجوب التعدد و سقوط دليله في مورد لا طريق لاستفادة الاكتفاء بالغسل الواحدة بالمثل الواحد، بل يلزم العمل بإطلاق الصحيح الملمزم بالمثليين.

نعم، لو كان الاكتفاء بالمثل في المرّة مقتضى المرسلتين أو إطلاق دليل الصب لدعوى صدقه به، لم يبعد عرفا حمل الصحيح على خصوص صورة وجوب التعدد و الرجوع في غيرها إلى إطلاق الدليل المذكور.

لكن المرسلتين غير حجة، و الإطلاق قد عرفت الاشكال فيه.

الرابع: الظاهر أن الأغلف يكتفى بغسل الظاهر، و لا- يجب عليه كشف الحشفة و إن أمكنه ذلك- كما هو المحكى عن العلامة و الشهيدين - لأنها من الباطن، و مجرد إمكان كشفها لا يجعلها من الظاهر، كإخراج اللسان من الفم، خلافا ما في المعتمد و عن الدلائل و

مجمع الفوائد. بل لازمهم البناء على وجوب غسل باطن الغلغة.

نعم، لو لم تكن الغلغة مرتتقة، بل متفرجة تظهر الحشفة بنفسها من تحتها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٣

و أما موضع الغائط (١) فإن تعدى المخرج تعين غسله بالماء (٢)،

كانت من الظاهر و وجب إيصال الماء إليها.

الخامس: صرح بعضهم باستحباب تثليث الغسل في الاستنجاء من البول.

لصحيح زرارة: «كان يستنجي من البول ثلاث مرات و من الغائط بالمدر و الخرق» (١) فان ظهوره في الاستمرار دليل على الاستحباب، من دون فرق بين كون الحاكي هو زرارة و الضمير راجع إلى أبي جعفر عليه السلام، و كونه هو الامام عليه السلام و الضمير راجع إلى النبي صلى الله عليه و آله. فلاحظ.

(١) الكلام في وجوب الاستنجاء من الغائط مقدمة للصلاة أو الوضوء كالكلام المتقدم في الاستنجاء من البول، لاشتراكهما في الأدلة و الأقوال إلا- أن الصدوق في الفقيه لم يتعرض لذلك هنا، و انما صرح بخلاف المشهور في المقنع فقط. و تقدم بعض النصوص الشاملة له. فراجع.

هذا و لا ينبغي الإشكال في اختصاص وجوب الاستنجاء منه الوضعي و التكليفي بما إذا تنجس به الظاهر، لملاقاته له برطوبة. لقصور الأدلة عن غيره. و لا سيما بملاحظة ما في صحيح زرارة المتقدم في أول الفصل من تفريعه على قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور»، و ما تقدم قريبا في صحيح ابن المغيرة من أن حده الإنقاء. و احتمال وجوبه تعبدا، و لو مع عدم التنجس، أو حصول التنجس بخروجه و لو مع عدم الملاقاة برطوبة، بعيد مخالف للأدلة و الأصول.

(٢) و هو مذهب أهل العلم، كما في المعبر، و بالإجماع، كما في الغنية و كشف اللثام و عن التذكرة و الذكرى و الروض و المفاتيح، و في الانتصار أنه لا خلاف فيه. و ظاهره كالمعتبر عدم الخلاف فيه بين المسلمين.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٤

...

و يقتضيه- مضافا إلى ذلك- ما أرسله في المعبر عن أمير المؤمنين عليه السلام:

«يكفى أحدكم ثلاثة أحجار إذا لم يتجاوز محل العادة» (١) و نحوه ما عن عوالي اللئالي عن فخر المحققين عن أبي جعفر عليه السلام (٢).

لكن ضعف السند مانع من الاستدلال بهما.

و انجارهما بالعمل غير ظاهر، بعد عدم ذكرها في الكتب المشهورة في الفقه و الحديث، و قرب اعتمادهم على ما يأتي من خروجه عن إطلاق الاستنجاء.

و مثلهما ما في المعبر من رواية الجمهور عن أمير المؤمنين عليه السلام: «كنتم تبغون بعرا و أنتم اليوم تثلطون ثلطا فاتبعوا الماء

الأحجار» (٣) و أرسله أيضا في محكى عوالى اللئالى عن فخر المحققين عنه عليه السّلام «٤». مع أن ظاهره كون المنشأ لين البطن و رطوبة الغائط لا تعدّيه، فيحمل على الاستحباب.

و لا سيما بعد تضمنه اتباع الأحجار بالماء، لا تعين الماء، فهو مساوق لما ورد فى قصة تشريع استحباب الاستنجاء من الغائط بالماء «٥» من أن رجلا- فعله، فبعث إليه رسول الله صلى الله عليه و آله فسأله، فقال: «ما حملنى على الاستنجاء بالماء إلا أنى أكلت طعاما فلان بطنى فلم تغن عنى الحجارة شيئا فاستنجيت بالماء».

فبشره صلى الله عليه و آله بنزول قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «٦».

و كذا الاستدلال بصحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عن آبائه عليهم السّلام عنه صلى الله عليه و آله أنه قال لبعض نسائه: «مرى نساء المؤمنين أن يستنجين بالماء و يبالغن، فإنه مطهرة للحواشى و مذهبة للبواسير» (٧).

(١) المعتبر، ص: ٣٣.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٣) المعتبر، ص: ٣٣.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٦) البقرة: ٢٢٢.

(٧) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٥

...

فإنه ظاهر فى الاستحباب، بقرينه الأمر بالمبالغة و التعليل بذهاب البواسير، و لا سيما مع اختصاصه بالمرأة التى هى أخرى بالتنظيف- لأنها ريحانة الرجل و لعبته- و عدم التقييد فيه بصورة التعدى.

و مجرد التعليل فيه بأنه مطهرة للحواشى لا يكون قرينه على التقييد المذكور، إذ لا يجب الماء بمجرد إصابته الحواشى، بل بالتعدى عنها مطلقا أو بالخروج عن المعتاد، على ما يأتى. فلاحظ.

هذا، و قد عبر فى الغنى و المراسم و الشرائع و المعتبر بتعدى الغائط عن المخرج، و فى مفتاح الكرامة أنه قد صرح به الجم الغفير، بل هو معقد إجماع المعتبر و محكى التذكرة و الذكرى، الذى نفى عنه الخلاف فى الاستبصار.

و فى المدارك: «ينبغى أن يراد بالتعدى وصول النجاسة إلى محل لا يعتاد وصولها إليه، و لا يصدق على إزالتها اسم الاستنجاء» و نحوه عن الدلائل.

و عن مجمع البرهان: أنه يمكن القول باعتبار التعدى عن الموضع المعتاد لو لا دعوى الإجماع من التذكرة على أن التعدى هو ما يتعدى عن المخرج فى الجملة و لو لم يصل إلى الحد المذكور.

لكن ادعى فى الجواهر أن مراد الجميع عدم التعدى عن الموضع المعتاد، و أقام على ذلك جملة قرائن، كعدم تحديد رؤساء الأصحاب للتعدى المزمع بحمله على ذلك، و ذكرهم له فى قبالة ما نقلوه عن الشافعى من الاجتزاء بالأحجار إذا وصل الى باطن الألتين، و استدلال المحقق فى المعتبر بالحديث المتقدم المتضمن لاشتراط عدم تجاوز محل العادة، و استدلال العلامة فى المنتهى على تعين الماء مع التعدى بأنه إنما شرع الاستجمار لأجل المشقة الحاصلة من تكرار الغسل مع تكرار النجاسة، أما ما لا يتكرر فيه

حصول النجاسة - كالساق و الفخذ - فلا يجزى فيه إلا الغسل.

قال في الجواهر: «بل كيف يسوغ لأحد أن يحمل كلامهم على ارادة مطلق التعدى مع أنه لازم لخروج الغائط فى الغالب، مع أن الاستجمار بالأحجار كان هو المتعارف فى ذلك الزمان، بل يظهر من الروايات أنه لم يعرف غيره حتى نزل قوله مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٦

...

تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ فى الرجل الذى أكل طعاما فلان بطنه، فاستنجى بالماء».

و ما ذكره قدس سره متين جدا و لا سيما مع تعبير بعضهم بانتشار الغائط عن المخرج الظاهر فى كثرته، و تعبير آخرين بالتعدي عن حواشى المخرج أو الدبر، كما فى المسالك و الروضة و كشف اللثام و عن الروض، مع ما تقدم من الأخيرين من دعوى الإجماع على الحكم، إذ لا يبعد اختصاص المعتاد بذلك، لأنه هو الذى يستلزمه التخلّى فى حال لين البطن مع الجلوس له بالوضع المتعارف. نعم، ظاهر بعض كلماتهم خلاف ذلك، كقوله فى الانتصار فى الفرق بين البول و الغائط: «الغائط قد لا يتعدى المخرج إذا كان يابسا، و يتعده إذا كان بخلاف هذه الصفة، و لا خلاف فى أن الغائط متى تعدى المخرج فلا بد من غسله بالماء، و البول - لأنه مائع جار - لا بد من تعديه المخرج».

و ما عن التذكرة: «و يشترط فى الاستنجاء بالأحجار أمور. منها: عدم التعدى، فلو تعدى المخرج وجب الماء، و هو أحد قولى الشافعى. و فى الآخر: لا يشترط، لأن الخروج لا ينفك منه غالبا، و اشترط عدم الزيادة عن القدر المعتاد، و هو أن يتلوث المخرج و ما حواليه. و إن زاد عليه و لم يتجاوز الغائط صفحتى الأليتين فقولان».

لكن الإنصاف أن ذلك لا ينهض بالخروج عن مقتضى القرائن المتقدمة.

و لا سيما مع ظهور ما فى الانتصار فى تعيين الماء بمجرد تعدى الغائط اللازم من عدم بيوسته، و اضطراب ما فى التذكرة فى نقل قول الشافعى، لمخالفته لما نقله فى موضع آخر منها و فى غيرها.

و لا أقل من اضطراب كلماتهم و عدم تحصيل تسالم منهم صالح للاستدلال فى المقام، فيلزم النظر فى أدلة المسألة.

و قد عرفت ضعف الاستدلال بالنصوص المتقدمة. مع أن عمدتها الأول الظاهر فى لزوم التجاوز عن المحل المعتاد.

فلم يبق إلا إطلاقات الاستنجاء بالأحجار التى يصعب تنزيلها على صورة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٧

...

عدم التعدى أصلا، مع غلبة تحقيقه، خصوصا ما ورد منها عن الأئمة عليهم السلام الذين شهدوا عصر الرخاء و لين المأكّل، المستلزم للين البطن.

فاللازم الاقتصار فى تعيين الماء على صورة خروج التلوث عما يقتضيه عادة بنحو لا يصدق معه الاستنجاء بالإضافة إلى الزائد، فتقصر عنه الإطلاقات، كما تقدم فى كلام من عرفت. و هذا هو عمدة الدليل فى المسألة.

و أما ما يظهر من الجواهر من أن الخروج عن المحل المعتاد لا - ينافى صدق الاستنجاء، و لذا احتاج إلى الاستدلال بانصراف الإطلاقات و إن كانت شاملة لفظا، و بالإجماع المنقول على وجوب الغسل بالماء حينئذ.

فهو غير ظاهر، لأن المتيقن من الاستنجاء هو إزالة الغائط الذى يستلزمه التخلّى عادة، لا ما يتعدى الموضع لطارئ خارج.

نعم، لا يبعد ظهور بعض كلماتهم التى أشار إليها قدس سره فى صدق الاستنجاء فى بعض موارد التعدى التى يجب فيها الماء عندهم.

لكن من القريب ابتناؤه على صدق الاستنجاء بالإضافة إلى خصوص ما يكون على الموضع العادى مع الغفلة عن عدم صدقه بالإضافة إلى الزائد إلا تغليبا.

و أما الانصراف على تقدير صدق الاستنجاء فغير ظاهر الوجه بعد ما تكرر من أن الانصراف للغالب بدوى.

كما أن المتيقن من الإجماع صورة عدم صدقه.

ثم إن التعدى عن الموضع المعتاد.

تارة: يكون مع انفصال المتعدى على المخرج.

و اخرى: يكون مع اتصاله به.

أما فى الأول فلا إشكال فى الاجتزاء بالأحجار فى تطهير المخرج، لظهور صدق الاستنجاء عليه.

و كذا فى الثانى، كما استقره فى الجواهر، لأن عدم صدق الاستنجاء بالإضافة إلى المتعدى لا ينافى صدقه بالإضافة إلى غيره. و يظهر الأثر فى لزوم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٨

كغيره من المنتجسات. و إذا لم يتعد المخرج تخير بين غسله بالماء (١) حتى ينقى (٢)

التمسح بالأحجار عند تعذر الماء، تقليلا للنجاسة. لكن فى الجواهر أن ظاهر عباراتهم تعين الماء فى الكل. و كأنه لإطلاقهم عدم الاجتزاء بالأحجار مع التعدى.

و إن لم يبعد كون منشئه الغفلة عن فرض التفكيك فى العمل كى ينظر فى حكمه.

ثم إنه كما يتعين الماء مع التعدى عن المخرج يتعين مع مصاحبة الغائط لنجاسة خارجية من دم أو قيح أو نحوهما، و كذا مع اصابة الموضع بنجاسة من الخارج، لخروجهما عن الاستنجاء، كما يأتى نظيره فى ماء الاستنجاء. و لعل إهمالهم له لوضوحه. و يأتى منهم ما يناسبه عند الكلام فى اعتبار طهارة الأحجار.

(١) حيث لا- إشكال فى إجزائه، بل لم ينقل فى المعتبر الخلاف فيه إلا عن سعد بن أبى وقاص و ابن الزبير. و النصوص به متظافرة، مثل ما دل على استحبابه «١»، و على كفاية غسل ظاهر المقعدة «٢»، و على الاكتفاء بغسل المخرج الذى يخرج منه الحدث دون الآخر «٣»، و غير ذلك مما هو كثير.

بل هو مقتضى عموم مطهريه الماء الذى يأتى فى مبحث المطهرات.

و إطلاق صحيح يونس بن يعقوب الآتى، من دون أن يكون هناك ما يوهم عدم إجزائه، لظهور أدلة التمسح فى إجزائه لا تعينه. و لو فرض لها ظهور بدوى فى تعينه لزم رفع اليد عنه بما ذكرنا.

(٢) من دون تقيد بعدد.

و يقتضيه- بعد عموم الاكتفاء بذلك فى التطهير، على ما يأتى الكلام فيه فى

(١) راجع الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٩، ٣٧ من أبواب أحكام الخلوة.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٨ من أبواب أحكام الخلوة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٧٩

و مسحه (١)

مبحث المطهرات - صحيح عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن عليه السلام: «قلت له:

للاستنجاء حد؟ قال: لا، ينقى ما ثمة.» (١) و إطلاق صحيح يونس بن يعقوب:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال. قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط.» (٢). و يأتي في المسألة الثامنة إن شاء الله تعالى الكلام في حد النقاء.

(١) فإنه يجزى و لا- يجب الماء بلا- إشكال ظاهر، بل هو المنقول عليه الإجماع في الخلاف و الغنية و المعتبر و المدارك و ظاهر الانتصار و عن غيرها، و عن المنتهى نسبته إلى أهل العلم إلا من شذ كعطاء. و في الجواهر: «إجماعاً محصلاً و منقولاً مستفيضاً، بل كاد يكون متواتراً، و سنه كذلك».

و يقتضيه - مضافاً إلى صحيح يونس المتقدم، فإن العدول فيه عن الغسل إلى إذهاب الغائط كالصريح في عدم وجوب الغسل - كثير من النصوص، كصحيح زرارة المتقدم، في أول الفصل و صحيح بريد عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه قال: يجزى من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزى من البول إلا الماء» (٣). و ما يأتي في عدد الأحجار و في جواز التمسح بغير الحجر، بل يظهر مما ورد فيما يحرم الاستنجاء به (٤) المفروغية عنه.

نعم، في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل ينسى أن يغسل دبره بالماء حتى صلى، إلا أنه قد تمسح بثلاثة أحجار. قال: إن كان في وقت تلك الصلاة فليعد الصلاة و ليعد الوضوء، و إن كان قد مضى وقت تلك الصلاة التي صلى فقد جازت صلاته، و ليتوضأ لما يستقبل من الصلاة» (٥). و قد ذكر مضمونه في المقنع.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٤) راجع الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٠

بالأحجار (١) أو الخرق أو نحوهما من الأجسام القالعة للنجاسة (٢).

لكن لا مجال للخروج به عما تقدم.

و دعوى: حمله على صورة التمكّن من الماء و حمل ما تقدم على صورة تعذره جمعا بينهما بقريته النبوى: «إذا استنجى أحدكم فليوتر بها و ترا إذا لم يكن الماء» (١).

مدفوعة: بتعذر حمل ما تقدم على صورة تعذر الماء بعد كثرة تلك النصوص و قلّة الابتلاء بتعذره.

و لا سيما مع المقابلة في بعضها بين الغائط و البول و الإلزام بالماء في البول، و تضمن بعضها سيرة بعض المعصومين عليهم السلام (٢) حيث يبعد ابتلاؤهم بتعذر الماء، فضلاً عن شيوعه في حقهم.

و النبوى - مع ضعف سنده - ظاهر في أن المعلق على عدم الماء هو الأمر بالوتر، لا استعمال الحجر، فكأن المراد به أن الأمر بالوتر يختص بالأحجار.

فالمتمين طرح الموثق، لهجره عند الأصحاب، أو حمله على الاستحباب - كما في التهذيب - و هو الأنسب بذكر مضمونه في المقنع، و

إن كان بعيدا في نفسه، لظهور الموثق في أهمية الحكم بالنحو الذي يستوجب إعادة الصلاة، وهو لا يناسب نصوص التمسح، ولا سيما ما تضمن منها سيرة بعض المعصومين عليهم السّلام عليه. وليس مفاد الموثق مجرد الأمر باستعمال الماء، كي لا ينافي ذلك. فلاحظ.

(١) وهو المتيقن من التمسح نصا و فتوى، لتظافر النصوص به و تطابقتهم عليه.

(٢) كما صرح به جماعة، و عن غير واحد دعوى الشهرة عليه، و عن

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١. و باب: ٣٥ منها حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨١

...

المنتهى انه قول أكثر أهل العلم، و في مفتاح الكرامة: «صرح بذلك جمهور الأصحاب».

بل في الخلاف و الغنية دعوى الإجماع عليه. و لعل اقتصار بعضهم على ذكر الأحجار لأنها أظهر أفراد الماسح لا للمنع عن غيرها.

بل هو المتعين من مثل المحقق في الشرائع، حيث منع من استعمال العظم و الروث و نحوهما مع عدم دخولها في الأحجار، فإن ذلك منه كاشف عن مفروغيته عن العموم، بل دعواهم الإجماع على المنع عن ذلك ظاهر في مفروغيته الأصحاب عن العموم المذكور.

و قد استدل عليه في المستند و الجواهر بإطلاق صحيحى ابن المغيرة و يونس المتقدمين.

لكن لا يبعد ورود إطلاق صحيح ابن المغيرة لبيان عدم الحد في نفس الاستنجاء بما هو معنى مصدرى و فعل للمكلف، فيكفى منه ما أوجب النقاء دون ما زاد على ذلك من العدد و نحوه، لا-بالإضافة إلى آله الاستنجاء أو زمانه أو مكانه مما هو خارج عن فعل المكلف، و إن كان متعلقا له، كما يناسبه السؤال عن وجوب إزالة الريح. و لذا لم نستدل به على كفاية التمسح.

نعم، الظاهر تمامية إطلاق صحيح يونس المعتضد بصحيح زرارة: «قال: كان يستنجى من البول ثلاث مرات، و من الغائط بالمدر و الخرق» (١) و صحيحه الآخر:

«سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان الحسين عليه السلام يتمسح من الغائط بالكرسف و لا يغتسل» (٢) لظهور عدم الفصل عندهم بين الكرسف و غيره كالخشب و الجلد و غيرهما مما يزيل النجاسة و ليس بحجر.

بل في خبر ليث-المنجبر بعمل الأصحاب- عن أبى عبد الله عليه السّلام: «سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود. قال: أما العظم و الروث فطعام الجن، و ذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: لا يصلح بشيء من ذلك» (٣).

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٢

...

فان ظاهره المفروغية عن صلوح الأمور المذكورة للاستنجاء في نفسها لو لا-اشتراط الجن في العظم و الروث المقتضى للحرمة

التكليفية فيهما لا غير، و من الظاهر فهم عدم الخصوصية للأمر المذكورة عرفاً، و أن المعيار على كل ما يذهب الغائط. و من ذلك يظهر ضعف ما في المراسم من أنه لا يجزى إلا ما كان أصله الأرض، سواء أريد به ما كان منها ثم تغير بالحرق و نحوه كالخزف، أم يعم ما كان نابتاً فيها، كما فسره به الشهيد في محكي البيان و النفية.

و مثله ما عن الإسكافي، حيث قال: «فإن لم يحضر الأحجار تمسح بالكرسف أو ما قام مقامه، و لا أختار الاستطابة بالآجر أو الخزف إلا- إذا ألبسنا أو تراباً يابساً» و عن صاحب المعالم في اثني عشرية موافقة، بناء على إرادتهما المفهوم من الشرطية، فإن ذلك مخالف للإطلاقات المتقدمة الشاملة للخرق و الكرسف من الصوف، و لصورة تيسر الأحجار بلا إشكال.

ثم إنه صرح في العروة الوثقى بالاكْتفاء بكل قالع حتى أصابع المتخلى نفسه، و في الجواهر أنه مقتضى الأخذ بظاهر عباراتهم. و إن تنظر فيه هو و غير واحد ممن تأخر عنه، منهم سيدنا المصنف قدس سره.

لكن لا ينبغي الإشكال في انصراف كلماتهم عنه و إن كان مقتضى إطلاقها.

كما أنه لا مجال للتعدى إليه بعدم الفصل أو بفهم عدم الخصوصية من النصوص المتقدمة في الكرسف و نحوه.

نعم، هو مقتضى إطلاق صحيح يونس. و ما ذكره بعض مشايخنا من أنه بصدد بيان ما يعتبر في الوضوء و مقدماته، و طهارة الأصابع أولى بالاشتراط، فكيف يراد به ما يعم الاستنجاء بالأصابع و لا ينبه فيه إلى تطهيرها.

مندفع: بأن اشتراط طهارة أعضاء الوضوء لا ينافي جواز الاستنجاء بها ثم تطهيرها، كما لو تنجست بسبب الاستنجاء بالخرق و نحوها.

و عدم التنبيه على تطهيرها حينئذ لعله لوضوح وجوبه أو لعدم فرض الاستنجاء بها الموجب لتنجسها و إن كان جائزاً بمقتضى الإطلاق، بخلاف أصل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٣

و الماء أفضل (١)، و الجمع أكمل (٢).

تطهير موضع الغائط و البول، فإن المفروض نجاستهما، و ربما توهم عدم وجوبه و صحة الصلاة بدونه، كما ينسب لبعض العامة.

فالظاهر تمامية إطلاق الصحيح المذكور. و إن كان في العمل به في ذلك، بل في مطلق جسد الإنسان- و إن كان غير المتخلى- إشكال.

(١) إجماعاً، كما في الغنية و كشف اللثام. و عن المنتهى نسبته إلى أهل العلم.

و تقتضيه النصوص الكثيرة منها صحيح مسعدة بن زياد المتقدم في وجوب الاستنجاء بالماء مع التعدى. و صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام: «في قول الله عز و جل إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» قال: كان الناس يستنجون بالكرسف و الأحجار، ثم أحدث الوضوء، و هو خلق كريم، فأمر به رسول الله صلى الله عليه و آله و صنعه، فأنزل الله في كتابه إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ» (١).

و مثله كثير مما ورد في بيان نزول الآية و غيره.

ولا- ينافي ذلك ما تضمن سيرة بعض المعصومين عليهم السلام على الاستنجاء بالأحجار، فإنه لا يدل على التزامهم عليهم السلام بترك الماء، بل تكرر الاكتفاء منهم بالتمسح، و هو لا ينافي استحباب الماء، إذ لا مانع من تكرار تركهم لبعض المستحبات، و لو لعدم سهولتها.

نعم، مداومتهم على ترك المستحب مع تيسره بعيد عن شأنهم عليهم السلام.

(٢) كما في الشرائع. و لعله إليه يرجع ما في كلام غير واحد من أن الجمع أفضل. بل ادعى عليه الإجماع في الغنية و ظاهر الخلاف و المعبر، و عن المنتهى نسبته إلى أكثر أهل العلم.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٤

...

و يقتضيه مرفوع أحمد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام: «جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار، و يتبع بالماء» (١). و المرسل عن أمير المؤمنين عليه السلام المتقدم في المتعدى عن الموضع المعتاد. مضافا إلى ما قيل من الاستظهار باستعمال المطهرين. و حفظ اليد عن الاستقدار و بقاء الرائحة.

لكنه - كما ترى - لا يصلح للتأييد، فضلا عن الاستدلال.

و أما المرسل فهو لا يقتضى إلا استحباب إتباع الماء في ظرف استعمال الأحجار، و هو لا يقتضى استحباب الأحجار التي يتوقف عليها الاتباع -راجع إلى الجمع- لأن المشروط لا يقتضى حفظ شرطه، فهو لا يدل إلا على عدم سقوط استحباب الماء باستعمال الأحجار، نظير عدم سقوط استحباب الجماعة بالانفراد.

فالعمدة المرفوع الذى يظهر من غير واحد الاستدلال به، و منه يظهر أن المستحب هو تقديم التمسح، كما نبه له غير واحد، و لعله منصرف إطلاق الآخرين، بقرينة أكثر استدلالاتهم.

كما ظهر لزوم كون التمسح بالنحو الذى يترتب عليه التطهير شرعا، لأنه المنصرف من إطلاق الأحجار في المرفوع و كلماتهم. و ما في الروضة من الاكتفاء بالحجر الذى يزيل العين لتحقيق الغرض، موقوف على كون منشأ استحباب الجمع حفظ اليد عن الاستقدار و بقاء الرائحة. و قد عرفت ضعفه.

ثم إنه قال في الوسيلة في تعداد المستحبات: «و الجمع بين الحجارة و الماء في الاستنجاء، و تقديم الحجر على الماء، أو الاقتصار على الماء».

و قد يظهر منه عدم أفضلية الجمع من الاقتصار على الماء، نظير ما تقدم في مفاد المرسل.

و هو خلاف ظاهر المرفوع. إلا أن يحمل على كون صدره لبيان السنة في

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٥

[مسألة ٥ الأحوط وجوبا اعتبار المسح بثلاثة أحجار]

(مسألة ٥): الأحوط وجوبا اعتبار المسح بثلاثة أحجار (١) أو نحوها إذا حصل النقاء بالأقل.

الاستنجاء بالأحجار و كون إتباع الماء الذى تضمنه الذيل أمرا مستقلا خارجا عن السنة التى تضمنها الصدر، فيجرى فيه ما تقدم في المرسل.

لكنه لا يخلو عن إشكال، و لعل الأظهر كون الذيل تنمة لبيان السنة، كما فهمه الأصحاب. فلاحظ.

هذا، وقد اقتصر في القواعد على ذكر الجمع في المتعدى عن المخرج.

وعممه إليه في الروضة، ونسبه في المدارك والجواهر إلى المعتبر، وإن لم أعثر فيه على ذلك إلا في غير المتعدى.

و كيف كان، فقد يستدل عليه بالمرسل، الشامل أو المختص بالتعدى.

و بإطلاق المرفوع. و حفظ اليد عن الاستقذار و بقاء الرائحة.

لكن تقدم الإشكال في ظهور المرسل في استحباب الجمع.

و إطلاق المرفوع موقوف على شمول الاستنجاء للمتعدى، و قد تقدم المنع عنه.

كما تقدم عدم نهوض الوجه الأخير بالاستدلال.

نعم، لو أريد استحباب الجمع بالإضافة إلى خصوص الموضع المعتاد اتجه دخوله في إطلاق المرفوع، لصدق الاستنجاء بالإضافة إليه،

كما تقدم.

(١) كما في الشرائع و النافع و المعتبر، و القواعد و جامع المقاصد، و ظاهر المراسم و إشارة السبق و للمعتين. و عن المنتهى و التحرير

و الإرشاد و الذكري و الدروس و البيان و الموجز و الاثنى عشرية و شرحيهما و الدلائل و غيرها و ظاهر المقنعة و الكافي.

و في المدارك و عن الذخيرة و الكفاية و غيرها أنه المشهور.

بل قد يستظهر من المعتبر الإجماع عليه، حيث لم ينقل الخلاف إلا عن مالك و داود.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٦

...

هذا، و قد عبر غير واحد من القدماء عن التثليث بالسنة أو المسنون، كالشيخ في النهاية و الخلاف و ابني حمزة و زهرة في الوسيلة و

الغنية، و عن السيد و الشيخ في جميلهما و ابني البراج و إدريس في المذهب و السرائر، بل في الغنية دعوى الإجماع على ذلك. و في

محكي المبسوط: انه إن نقي بدون الثلاثة استعمل الثلاثة عبادة.

لكن صرح في محكي السرائر بوجوب إكمال الثلاثة لو نقي المحل بدونه، و هو ظاهر الخلاف، لاستدلاله عليه بالأمر به في بعض

النصوص، ثم قال: «و ظاهره الوجوب، إلا أن يقوم دليل».

إلا أن يحمل الوجوب في كلامه على ما يعم الاستحباب- في قبال احتمال كون الأمر بالثلاثة لغلبة حصول النقاء بها- كما يناسبه ما

ذكره في صدر كلامه من أن حد الاستنجاء النقاء، سواء كان بالأحجار أم بالماء، فإن الوجوب تعبد لا من جهة الاستنجاء بعيد جدا.

كما أنه لا إشكال في ظهور كلام غيره ممن تقدم في الاستحباب، بل هو كالصريح من الوسيلة، حيث قال: «فان زالت النجاسة بواحد

استعمل تمام الثلاثة سنة، و إن لم تزل بثلاثة استعمل حتى تزول فرضا». و إلى ذلك ذهب في المدارك، و قال في مفتاح الكرامة: «و

قد حكم بعدم لزوم الإكمال أيضا في الاقتصار، و نقل ذلك عن الجامع و مصباح الشيخ و. نسبه في السرائر إلى المفيد، و كذا في

المفاتيح نسبه إلى الشيخين، و لم أجد له في المقنعة نصا، و لعله ذكره في غيرها.

و مال إليه في. المجمع و الكفاية و المفاتيح، و ربما لاح من التذكرة الميل إليه».

و نسبه في الجواهر إلى محكي المختلف.

و قد يستفاد من إطلاق الصدوق في الفقيه أجزاء الاستنجاء بالحجارة و نحوها من دون تنصيب على العدد، و نحوه عن النزهاء.

هذا كله في أقوال الأصحاب في المقام.

و أما مقتضى الأدلة فتوضيحه: أن مقتضى الاستصحاب هو لزوم التثليث، بناء على ما هو الظاهر من جريان استصحاب النجاسة في

الشبهات الحكمية، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٧

...

أشرنا إليه غير مرة، و أطلنا الكلام فيه في مبحث تميم الماء المتنجس كرا.
و عليه يقع الكلام.

أولاً: في وجود إطلاق صالح للخروج عن الأصل المذكور يقتضى الاكتفاء بزوال العين.

و ثانياً: في وجود مقيد للإطلاق المذكور - لو فرض تماميته - ملزم بالتثليث.

أما الأول فقد استدل عليه ببعض النصوص.

الأول: صحيح عبد الله بن المغيرة «١» المتقدم في الاستنجاء بالماء، المتضمن أنه لأحد للاستنجاء الا النقاء، لظهور عموم الاستنجاء للاستجمار.

لكن استظهر شيخنا الأعظم قدس سره اختصاصه بالاستنجاء بالماء، و ما يتحصل منه في وجه ذلك: أن المراد بالنقاء إن كان هو زوال العين اختص بالاستنجاء بالأحجار، و إن كان هو زوالها مع الأثر اختص بالاستنجاء بالماء، و حيث لا جامع بينهما فالحديث إما مجمل، أو محمول على الثانى، لأنه مقتضى إطلاق النقاء، لأن الأثر من أجزاء الغائط حقيقة.

و لأن إرادة الاستنجاء بالماء من الحديث متفق عليه. بل إرادة خصوص الاستجمار من لفظ الاستنجاء في غاية الندرة، و لا سيما مع غلبة وجود الماء، بل استعماله بعد زمن التابعين.

و لأن بقاء الريح بعد الاستجمار لا يعلم الا من جهة العلم ببقاء الأثر، و هو أولى بالسؤال من الريح، فتخصيص السؤال بالريح ظاهر في إرادة الاستنجاء بالماء الذى يمكن معه استكشاف بقاء الريح بشم اليد الملاقيه لموضع الغائط ببلتها الناقلة له، بخلاف الاستجمار.

و يندفع: بأنه لا مانع من إرادة الجامع بين الأمرين، لعدم التفات العرف إلا إلى العين التى يجب إزالتها في الموردين. و ليس الأثر - في فرض الالتفات إليه - إلا كاللون من سنخ العرض المتخلف عنها عرفاً، و إن كان جزءاً منها دقة حقيقة.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٨

...

و وجوب إزالته في الماء، لأجل الإطلاقات المقامية بقرينة ورود الغسل ارتكازاً مورد التنظيف الراجع للاستقذار المتوقف على ارتفاع الأثر، الذى لا إشكال في عدم ارادته مع التمسح.

و لا سيما مع كون وصول الماء إليه موجبا لظهوره باللمس - لذوبانه و سعة حجمه - و شدة استقذاره.

و بالجملة: وجوب إزالته مع أحد المطهرين دون الآخر إنما هو لخصوصية في كل منهما من دون أن يقتضى اختلاف مفهوم الإنقاء فيهما، ليتعذر الإطلاق.

نعم، لو أضيف النقاء إلى نفس محل القذر كالثوب و البدن، كان ظاهراً في زوال الأثر، لأن المنصرف منه النظافة الراجعة للاستقذار التى أشرنا إلى توقفها على زواله.

لكن لا مجال للحمل على ذلك في المقام، لظهور الموصول في إرادة ما على المحل من النجاسة الملزم بحمل الإنقاء على إزالته، كما قد يناسبه مقابلة النقاء ببقاء الريح، و قد عرفت أن المنصرف من الإزالة إزالة العين.

على أنه لو فرض ظهور الإنقاء في إزالة الأثر تعين رفع اليد عنه بقرينة إطلاق الاستنجاء في السؤال، ولا مجال لرفع اليد به عن الإطلاق المذكور، لإمكان اعتماد المجيب على القرينة التي يتضمنها السؤال، و تعذر اعتماد السائل على القرينة التي يتضمنها الجواب. غاية الأمر أن يعتمد على قرينة أخرى تناسب الجواب. لكن الأصل عدمها. نعم، لو كان ظهور الجواب مستحكما بنحو لا يقبل التنزيل على ظهور السؤال كشف عن احتفاف السؤال بالقرينة المذكورة، أو عدم مطابقة الجواب له، ولا مجال لدعوى ذلك في المقام، فإن تنزيل الإنقاء على إزالة العين قريب في نفسه. وبما ذكرنا يظهر سقوط كثير من الوجوه التي ذكرها لترجيح الحمل على خصوص الاستنجاء بالماء، لأنها مبنية على فرض تعذر الإطلاق، ولا تصلح لرفع اليد عنه لو فرض تماميته، لما أشير إليه غير مرة من عدم تقييد الإطلاق بالغلبة. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٨٩

...

على أن غلبة استعمال الماء بعد زمن التابعين غير ظاهرة.

و أما عدم السؤال عن الأثر فلعل الوجه فيه ما أشرنا إليه من الغفلة عنه في قبال العين بخلاف الريح. بل من القريب جدا وضوح حكمه مع كلا المطهرين، فإن تعذر إزالته بالتمسح المتعارف، و ارتكاز توقف تنظيف الماء على إزالته مستلزم لوضوح وجوب إزالته في الثاني دون الأول، فيستغنى معه عن السؤال عنه.

كما أنه لا- تتوقف صحة السؤال عن الريح على فرض العلم ببقائه ليشكل فرضه في الاستجمار، بل يكفي الشك فيه، لوجوب الاستظهار منه لو فرض وجوب إزالته و لو لاستصحاب النجاسة.

و بالجملة: ما ذكره قدس سره لا يرجع إلى محصل ظاهر يمكن الخروج به عن ظهور الحديث في الإطلاق. بل لعل السؤال عن الريح موجب لقوة ظهوره في العموم للاستنجاء بالأحجار، لأن الغالب استناد بقاء الريح إلى بقاء الأثر اللازم معها، و إلا فبقاؤها مع الغسل الرافع له إنما يكون مع شدة نفوذها، و هو نادر، كما أشار إليه في الجواهر.

الثاني: صحيح يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال. قال: يغسل ذكره، و يذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين» (١).

لكن استظهر شيخنا الأعظم قدس سره اختصاصه بالاستنجاء بالماء أيضا.

بدعوى: ظهور الوضوء المسؤول عنه في الغسل بالماء- كما أشار إليه في الجواهر أيضا- نظير ما في صحيح جميل المتقدم في وجه أفضليته من الاستجمار.

و العدول عن التعبير بغسل الدبر إلى التعبير بإذهاب الغائط إما للتوسع في العبارة، أو لاستهجان ذكر الدبر، أو للتنبيه على عدم الاكتفاء بمسمى الغسل الذي يبقى معه الأثر، بل لا بد من إزالته عملا بإطلاق الإذهاب.

و يندفع بأن ظاهر الوضوء في السؤال هو الوضوء الرافع للحدث، لأنه

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٠

...

المنصرف منه، و هو المفترض بعد المجيء من الغائط، كما أشارت إليه آية التيمم، و الذي أجيب عنه بقوله: «ثم يتوضأ مرتين مرتين».

و إلا فالاستنجاء واجب بخروجهما لا بالمجىء منهما.

و لعل التفضل منه عليه السلام بذكر الاستنجاء للتنبيه على كونه من مقدمات الصلاة التي افترض لأجلها الوضوء، ردعا عما عليه بعض العامة.

أو لكونه من المقدمات العادية التي يسأل عنها معه أو تذكر تبعاً له، كما في بعض النصوص مثل خبر الهاشمي الوارد في وضوء أمير المؤمنين عليه السلام «١» و صحيح الحذاء الوارد في توضئته للباقر عليه السلام «٢» و غيرهما مما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره. كما أنه لا مجال لما ذكره في توجيه العدول عن التعبير بالغسل إلى التعبير بالازهاب.

إذاً لا نكتة في التوسع في العبارة مع كون العطف أفيد و أخصر.

و ليس الدبر أشد استهجاناً من الذكر. مع أماكن الفرار عنه بالكناية، أو بإضافة الغسل للغائط، و ليس المبني في النصوص على الاهتمام بهذه الجهة.

كما أن التعبير بالغسل أظهر في لزوم إزالة الأثر من التعبير بالازهاب، لما تقدم في الصحيح السابق.

نعم، استشكل قدس سره في حمل السؤال و الجواب على ما ذكرنا.

تارة: بأنه لا يناسب الجواب بالمرتين، للإجماع على عدم وجوبهما، وإنما الخلاف في جوازهما.

و اخرى: بأن ذكر الاستنجاء مع عدم السؤال عنه تفضلاً موجب لسقوط الإطلاق عن الاستدلال، لعدم سوق الكلام لبيان تفاصيله، بل للإشارة إليه إجمالاً، نظير قولنا: إذا فرغت من الاستنجاء فافعل كذا.

و لعل ما في الرياض من إجمال الحديث بلحاظ بعض ما تقدم.

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب الوضوء، حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩١

...

لكن يندفع الأول: بأن الظاهر أن ذكر المراتين ليس للأمر بهما، بل لبيان الحد الأعلى الوضوء المفروض، في قبال ما عليه العامة من التثليث، لكون ذلك هو المسؤول عنه، دون وجوب الوضوء، أو كفيته، لفرض الأول في السؤال و إهمال الثاني في الجواب.

و يندفع الثاني: بأن التفضل إنما يمنع من الظهور في الإطلاق لو أشير فيه لماهيئة الفعل و عنوانه من دون شرح لحاله، كما في المثال الذي ذكره، حيث أطلق فيه عنوان الاستنجاء، دون مثل الصحيح المتضمن لذكر ما يتحقق به الاستنجاء من غسل الذكر و إذهاب الغائط، خصوصاً مع التفرق بينهما في التعبير الظاهر في التصدي لشرح الماهية.

و مثله ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من انصراف إطلاق إذهاب الغائط بقريئة الارتكاز العرفي في التطهير إلى نقاء العين و الأثر، فالإكتفاء بزوال العين في الاستجمار يتوقف على الاعتماد على أخباره و النظر فيها.

لاندفاعه: بأنه لا مجال للخروج عن الإطلاق بالقريئة المذكورة بعد فرض العموم للاستجمار الذي لا يزول معه الأثر غالباً أو دائماً، و لذا لا يتوهم لزوم ذلك في الثلاثة باختيار الأحجار الكبيرة التي يكون استيعابها بالمسح مستلزماً لذلك في الجملة.

الثالث: صحيح بريد عن أبي جعفر عليه السلام: أنه قال: «يجزى من الغائط المسح بالأحجار، و لا يجزى من البول إلا الماء» «١».

بدعوى: ظهوره في الجنس بعد تعذر الاستغراق و عدم القريئة على العهد، فيجزي ما يمسح الغائط و يزيله و إن كان حجراً واحداً.

و دعوى: ظهوره في جنس الجمع لا جنس المفرد.

مدفوعة: بأن ذلك يتم في المنكر لا في المعرف، وإلا فهو ظاهر في مطلق الجنس، سواء كان باللام أم بالإضافة، كما في قوله تعالى:

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٢

...

وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ «١» وقوله تعالى وَإِذَا حَضَرَ الْقِسْمَةَ أُولُوا الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينُ. «٢» وقوله تعالى فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ «٣» إلى غير ذلك.

فالعمدة في خدش الاستدلال به أنه وارد لبيان مشروعية الأحجار في الجملة كما يناسبه ما في ذيله من مقابلته بالبول الذي لا يجزى فيه إلا الماء.

اللهم إلا أن يقال: ظاهر المسح فيه هو مسح الغائط المزيل له، لا مسح موضعه، فيكون ظاهراً في الاكتفاء بالنقاء، ووجوب ما زاد عليه ليس تقييداً، كى يدعى عدم الإطلاق الدافع له، بل هو راجع إلى عدم إجزائه، كما لو وجب أمر آخر غير المسح، وهو خلاف ظاهره. فتأمل جيداً.

الرابع: صحيح زرارة: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: كان الحسين بن علي عليه السلام يتمسح من الغائط بالكرسف ولا يغتسل». «٤»

لكن عدم تقييد الكرسف لا يوجب الإطلاق بعد وروده في نقل قضية خارجيه لعلها كانت مبنية على التعدد، كما هو المصرح به في موثقة الآخر عنه عليه السلام: «سألته عن التمسح بالأحجار فقال: كان الحسين بن علي عليه السلام يمسح بثلاثة أحجار» «٥»، فهو لا يدل الا على مشروعية التمسح والاجتزاء به عن الغسل، وهو مقتضى التنبيه في ذيله على عدم الغسل. ومثله في ذلك صحيحة الآخر: «كان يستنجى من البول ثلاث مرات، ومن الغائط بالمدر والخرق» «٦». وما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من التفريق بينهما بعدم ظهور الثاني في

(١) الأنعام: ٦٨.

(٢) النساء: ٨.

(٣) النحل: ٤٣، الأنبياء: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٣

...

كون الحاكي هو الامام عليه السلام فلا يكون إطلاقه حجة، بخلاف الأول.

غير ظاهر، فإن حكاية الإمام عليه السلام لا توجب الإطلاق في القضية الخارجية.

نعم، قد يستفاد الإطلاق من عدم التنبيه على القيد لخصوصية المورد، كما لو ورد جواباً عن سؤال مطلق، مثلاً لو سئل الإمام عليه

السَّلام عن الصلاة في الصوف، فأجاب بأن النبي صَلَّى الله عليه وآله كان يصلي في الصوف، اتجه التمسك بالإطلاق، لظهوره حينئذ في صلوح الجواب لبيان الحكم في مورد السؤال بنحو يترتب عليه العمل فيه على إطلاقه المستلزم لعدم أخذ القيود فيه، بخلاف المقام مما لم يعلم فيه وجه ورود النقل، إذ لعله لبيان أصل مشروعية التمسك، أو لمحض نقل القضية الخارجية.

الخامس: إطلاق الاستنجاء في كثير من النصوص، حيث استدل بذلك في الجواهر بتقريب أن الاستنجاء لغو هو غسل محل النجس أو مسحه.

لكن لم أعثر في النصوص على ما تضمن الإطلاق المذكور، فإن النصوص المتضمنة لعنوان الاستنجاء قد وردت لبيان أحكامه بنحو يظهر منها المفروغية عما هو المشروع منه، مثل ما ورد في نسيان الاستنجاء «١»، واستحباب الوتر فيه «٢»، وكرهه باليمين «٣»، وباليد التي فيها خاتم فيه اسم الله تعالى «٤»، وكيفية الجلوس له «٥»، وليست واردة لبيان وجوب الاستنجاء، ليتجه التمسك بإطلاقها. فالعمدة في إثبات الإطلاق المذكور هو الصحيحان الأولان.

نعم، لا يبعد التمسك بالإطلاقات المقامية للنصوص المتضمنة لمشروعية الاستجمار، فإنه حيث كان الاستجمار شائعا عند الناس، ولا يدركون من فائدته إلا إزالة العين، فظاهر حال الشارع في إقراره و ترتيب الآثار عليه إرادة ما عليه الناس،

(١) راجع الوسائل باب: ٩، ١٠ من أبواب أحكام الخلوة.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة.

(٤) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة.

(٥) راجع الوسائل باب: ٣٧ من أبواب أحكام الخلوة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٤

...

و اعتبار ما زاد على ذلك محتاج إلى دليل خاص، من دون فرق بين التثليث وغيره.

و المتحصل: أنه لا ينبغي التأمل بعد ملاحظة ما تقدم في أنه لا مسرح للاستصحاب في المقام، وأنه لو فرض قصور ما استدل به على التثليث كان المتعين الاكتفاء بالبقاء، عملاً بالإطلاقات اللفظية و المقامية المذكورة.

و لذا لا ريب عندهم في الاكتفاء بزوال العين لو لم يحصل النقاء بالثلاثة، مع وضوح قصور نصوص التثليث عن الفرض المذكور، و ليست هي شاملة له بنحو تقييد فيه بالزيادة، ليدعى أن اللازم الاقتصار على المتيقن في تقييده، و هو ما أوجب النقاء، لأن مدعى المستدل بها ظهورها في التحديد غير القابل للتقييد، أو بيان أقل المجزى، من دون تحديد للأكثر.

كما أن احتمال اعتمادهم فيه على إجماع تعبدى بعيد جداً، لظهور مفروغيته عنهم بسلاقتهم، المناسب لارتكاز إطلاق الاجتزاء بالنقاء عندهم بنحو يرجع إليه عند قصور نصوص التثليث.

بل يكاد يقطع الناظر في كلماتهم و فيما تقدم بأنه لو لا النصوص الآتية لما توقفوا في الاكتفاء بالنقاء، و لم يتجشموا إقامة الدليل الخاص عليه الذي يخرج به عن مقتضى الاستصحاب. هذا كله في الأمر الأول، و هو تنقيح الإطلاق المقتضى للاجتزاء بالنقاء.

و أما الثاني - و هو تقييد الإطلاق المذكور بالتثليث - فقد استدل عليه في كلامهم بالنصوص الكثيرة.

منها: صحيح بريد المتقدم، بدعوى: أن أقل الجمع ثلاثة.

و منها: موثق زرارة المتقدم، لأن نقل الامام عليه السَّلام لسيرة الحسين عليه السَّلام على التثليث في مقام الجواب عن التمسك ظاهر في

التحديد به و وجوبه.

و يؤيده ما فى صحيح أبى خديجة عن أبى عبد الله عليه السّلام: «كان الناس يستنجون بثلاثة أحجار. فأكل رجل من الأنصار الدبا فلان بطنه، فاستنجدى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٥

...

بالماء.» (١).

و منها: صحيح زرارة المتقدم فى أول الفصل المتضمن لقول الباقر عليه السّلام: «لا صلاة إلا بطهور. و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار، بذلك جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وآله» (٢) و صحيحة الآخر عنه عليه السّلام: «جرت السنة فى أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله.» (٣) و مرفوع أحمد بن محمد عن أبى عبد الله عليه السّلام: «جرت السنة فى الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار و يتبع بالماء» (٤).

و منها: النبوى: «و ليستنج بثلاثة أحجار أبكار» (٥) و نحوه نبويات أخرى، و فى بعضها أنه صلى الله عليه وآله نهى أن يستنجدى بدون الثلاثة.

لكن الجميع لا يخلو عن إشكال لما تقدم من ظهور صحيح بريد فى الجنس. و دلالة الموثق موقوفة عن كون السؤال فيه عن شروط التمسح، و لا قرينة عليه، لاحتمال كون المراد به السؤال عن أصل مشروعته، فيكون الجواب مسوقا لبيان ذلك.

بل لعله الأنسب بالاستشهار بسيرة الحسين عليه السّلام، لوضوح أن الاستشهاد على التثليث بسنة النبى صلى الله عليه وآله أولى، بخلاف أصل المشروع، فان الاستشهاد عليه بسيرة الحسين عليه السّلام أولى من الاستشهاد بسنة النبى صلى الله عليه وآله، لعدم دفع سنته صلى الله عليه وآله و آله لاحتمال النسخ الذى يقرب كونه منشأ السؤال. لأن المشروع فى صدر التشريع يبعد اختفاؤها و احتياجها للسؤال.

كما أن بيان أصل المشروع هو الظاهر من صحيح أبى خديجة بقرينة ذيله.

و أما ما تضمنه الموثق و الصحيح من سيرة الحسين عليه السّلام و الناس فهو لا يدل على الوجوب.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٦

...

و أما صحيح زرارة الأول فدلالته موقوفة على مفهوم العدد، و هو غير ظاهر.

و دعوى لغويته فى المقام لو لم يكن له مفهوم.

ممنوعة، لإمكان كون الغرض منه التنبيه على الفضل. و لا سيما بعد تعقيب بيان السنة التى يحتمل أن يكون المراد بها الاستحباب، لا ما

شرعه النبي صلى الله عليه وآله على نحو الإلزام.

بل لا إشكال في عدم وجوب خصوصية الحجر، لما تقدم من الاجتزاء بكل قالع. و التفكيك بين العدد و المعدود خلاف الظاهر.

و منه يظهر حال صحيحة الآخر، و المرفوع.

و النبويات ضعيفة السند، و لا يتضح انجبارها بعمل الأصحاب بعد عدم روايتهم لها في كتب الحديث المشهورة، و المظنون أخذها من العامة.

فالخروج بذلك عن الإطلاق المتقدم في غاية الاشكال، و أشكل منه ما في المستند من التفصيل بين الحجر و غيره، فيختص التثليث بالحجر، لا اختصاص أدلته به.

لاندفاعه: بأن الأدلة لو تمت تقتضى الاقتصار على الأحجار الثلاثة، و عدم الاجتزاء بما دونها و لا بغير الحجر. و إلغاء خصوصية الحجر للأدلة المتقدمة لا يقتضى إلغاء التثليث في غيره. و ليس مفادها اشتراط اعتبار التثليث باستعمال الأحجار، ليرجع في غيرها للإطلاق. و الله سبحانه و تعالى العالم بالحال، و منه نستمد العصمة و التوفيق.

بقي في المقام فروع تبنى على القول بالتثليث.

الأول: صرح في المعبر و الشرائع و الروضة و المدارك و كشف اللثام و غيرها بعدم أجزاء المسحات الثلاث بالحجر الواحد ذى الشعب، و هو المحكى عن جمل السيد و ظاهر المقنعة و المصباح و غيرها، بل هو ظاهر كل من عبّر بثلاثة أحجار، كالخلاف و المراسم و إشارة السبق و اللمعة و محكى السرائر و الكافي و غيرها. و عن شرح المفاتيح أنه المشهور. و عن المبسوط: «و الحجر إذا كان له ثلاثة قرون فإنه يجزى عن ثلاثة أحجار عند بعض أصحابنا. و الأحوط اعتبار العدد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٧

...

لظاهر الأخبار». و ما ذكره من ظهور الأخبار قد تبعه على الاستدلال به غير واحد، بل هو عمدة الدليل في المقام.

و أما الأصل فهو موقوف على عدم تمامية إطلاق يقتضى الاكتفاء بالنقاء، كما تقدم.

هذا، و قد صرح في القواعد بالاجتزاء بالمسحات الثلاث بالحجر الواحد، و وافقه في جامع المقاصد، و هو المحكى عن المقنعة و ابن البراج و جملة من كتب العلامة و الشهيد و المحقق الثاني و غيرهم، بل عن الروض و شرح الألفية دعوى الشهرة عليه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٢، ص: ٩٧

و قد استدل عليه.

تارة: بأن المراد بثلاثة أحجار في النصوص ثلاث مسحات، نظير قولنا:

ضربته عشرة أسواط كما عن المختلف.

و اخرى: بالنبوى: «و ليستنج بثلاث مسحات» «١».

و ثالثة: بحصول المقصود و هو إزالة النجاسة و بأنه يجزى المسح بالحجر الواحد بعد تكسيره و انفصال أجزائه، فكذا مع اتصالها، للقطع بعدم الفرق.

قال في محكى المختلف: «و أى عاقل يفرق بين الحجر متصلاً بغيره و منفصلاً».

كما أنه يجزى استنجااء ثلاثة بالحجر الواحد كل بجهة منه، فيجزى للواحد.

ولأنه إذا غسل الحجر أجزأ وإن استنجى بالجهة التي مسح بها أولاً، فكذا بالجهتين الطاهرتين قبل الغسل. و يندفع الأول: بأنه خلاف الظاهر، و التنظير في غير محله، إذ مع عدم الباء ينصب العدد على أنه مفعول مطلق لبيان عدد المصدر، و قد أقيمت الآلة مقامه و أعطيت ما له من إعراب و أفراد أو تشيئة أو جمع، و التقدير ضربته عشر ضربات سوط، كما نص عليه الرضى في شرح الكافية و غيره من النحويين، أما مع الباء فيكون المعدود بنفسه آله للفعل، فلا بد من تعدد الآله.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٨

...

و الثانى بعدم حجية النبوى، لعدم إسناده من طرقنا. و لا مجال لدعوى انجباره بعمل الأصحاب بعد عدم روايتهم له فى كتب الحديث المشهورة و عدم وضوح اعتمادهم عليه، و لعله راجع إلى ما حكى عن بعضه العامة من روايتهم عنه صلى الله عليه و آله: «إذا تغوط أحدكم فليمسح ثلاث مرات» (١).

على أنه أعم من نصوص تثليث الأحجار، فيخصص بها، كما ذكره فى الحقائق و المستند.

اللهم إلا أن يكون حملها عليه بجعله قرينة على كون تعدد الأحجار فيها لأجل تعدد المسح أقرب عرفاً من حمله عليها بتخصيصه بها، و لو لخصوصية المورد لبعد خصوصية تعدد الحجر. و لا- أقل من تساوى الوجهين الملزوم بالرجوع لإطلاقات النقاء المقتضية لعدم وجوب تعدد الحجر. فتأمل جيداً.

و أما الثالث فما اشتمل عليه من التنظيرات لا- يخلو بعضها عن إشكال، لاحتمال منافاة الثانى لما عن بعضهم من اعتبار البكارة، بل الثالث مناف له قطعاً، بل هو لا يتم بناء على اعتبار تثليث الأحجار، و إنما يمكن تسليم الخصم به فى استنحاء آخر.

على أنه يشبه القياس و الاستحسان الذى لا مجال للاعتماد عليه إلا أن يوجب القطع، الذى تختص حجته بمن حصل له، و لا يصلح للاحتجاج عند الخصام.

و لا طريق لتحصيله مع كون أصل التثليث تعديداً محضاً يخفى وجهه على العرف، إذ ليس هو بأولى من دعوى القطع بعدم خصوصية تعدد المسح و أن الغرض كميته، فيكفى المسح الواحد بالحجر الكبير إذا كان بقدر ثلاث مسحات بالأحجار المتعارفة.

هذا، و قد ذكر فى الجواهر أن المستفاد من نصوص تثليث الأحجار اعتبار تعدد المسح، و تعدد الممسوح به- بمعنى تعدد السطح الذى يقع به المسح-

(١) حكى عن مجمع الزوائد للهيثمى ج: ١ ص: ٢١١ و كنز العمال ج: ٥ ص: ٨٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٩٩

...

و كون الماسح حجراً و انفصال بعضه عن بعض. و انجبارها فى الأولين بالشهرة لا ينافى الخروج عنها فى الثالث بالإجماع المتقدم، و فى الرابع بالشهرة المتقدم دعواها عن الروض، و بغيرها مما يظن معه ببقائه تحت الإطلاق المتقدم.

و يشكل: - مع عدم وضوح الشهرة على الثانى، بل الظاهر ابتناؤه عندهم على الرابع- بأن العامل بنصوص تثليث الأحجار لا يحتاج لدعوى انجبارها، لقوة أسانيدها، و عدم صلوح الشهرة لجبر الدلالة، فلا بد من فرض تمامية دلالتها.

و حينئذ رفع اليد عن خصوصية الحجر للإجماع أو النصوص المتقدمة لا يقتضى رفع اليد عن خصوصية التعدد فى المسحوح به الذى هو بمعنى تعدد الجسم الذى يكون به المسح، لا تعدد السطح الماسح، لعدم الدليل عليه.

و مجرد دعوى الشهرة على إلغاء الخصوصية المذكورة- مع معارضتها بدعوى الشهرة على الخلاف- لا تنهض بالخروج عن ظهور النصوص المذكورة.

و الظن ببقائه على الإطلاق لا ينفع بعد فرض وجود المخصص التام الدلالة و السند.

نعم، لو فرض فهم عدم الخصوصية عرفاً لتعدد الجسم الماسح و أن المفهوم من الكلام إرادة تعدد المسح بحيث يكون هو ظاهر الخطاب و إن لم يكن هو المعنى الحقيقى - كما قد يظهر من الجواهر الجزم به- كفى فى التعدى و إن لم يقطع بعدم الفرق و لم يقم عليه دليل خاص.

و ذلك و إن كان قريباً فى الجملة، لقرب غفلة العرف عن دخل الخصوصية المذكورة، إلا أنه لا مجال للجزم به فى مثل التثليث من الأمور التعبدية التى يخفى وجهها.

فالخروج عن مفاد الأدلة لا يخلو عن إشكال.

بل لا ينبغى الريب فى عدم الإجزاء بناء على اعتبار البكارة، على ما سيتضح عند الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

هذا، و فى المدارك: «فالمتمجه تفرعاً على المشهور من وجوب الإكمال مع النقاء بالأقل عدم الاجزاء، و مع ذلك فينبغى القطع بإجزاء الخرقه الطويلة إذا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٠

...

استعملت من جهاتها الثلاث، تمسكاً بالعموم». بل قد يظهر من محكى المنتهى عدم النزاع فى الأجزاء فى مثل الثوب و الحائط.

لكن ظهور دليل التثليث فى لزوم تعدد الماسح ملزم بالخروج عن العموم فى غير الأحجار بعد رفع اليد عن خصوصيتها بدليل التعميم لكل قالع، لما أشرنا إليه من عدم التلازم بين الأمرين، و لا ظهور لأدلة التثليث فى كون وجوبه مشروطاً باستعمال الأحجار، و إلا لزم الاكتفاء بالنقاء فى غيرها، كما تقدم من المستند و تقدم الاشكال فيه.

و لعله لذا ذكر فى المعتبر لزوم قطعها.

و أما ما ذكره الفقيه الهمدانى قدس سره و يظهر من الجواهر من الاكتفاء بالخرقة الطويلة و الصخرة العظيمة التى يعد أطرافها عرفاً بمنزلة الأشياء المستقلة.

فهو مبنى على الاكتفاء بالتعدد التسامحى، المحتاج إلى الإثبات.

و ما فى الجواهر من نسبة عدم الاجتزاء بذلك إلى الجمود، لا يجدى بعد عدم رجوعه للقطع و لا الظهور.

نعم، لا يبعد الاكتفاء بالمسح بالأحجار المتعددة المثبتة فى الحائط الواحد، لأن وصل الجص و نحوه بينها لا يوجب وحدتها عرفاً، ليقصر عنها إطلاق أدلة التثليث.

و لا أقل من الشك فى قصوره الرافع إلى إجماله الذى يلزم معه الرجوع لإطلاق النقاء.

ثم إنه قد يظهر من المعتبر الاجتزاء باستعمال الموضع الطاهر من الحجر المستعمل بعد كسره و فصله عنه، بل هو كالصريح منه فى الثوب.

و يشكل: بأن التعدد فيه بلحاظ الحدود لا بلحاظ الذات، الذى هو المنساق من الأدلة.

و أشكل منه ما قد يظهر منه من الاجتزاء باستعمال الحجر المستعمل بعد غسله، لعدم الإشكال فى عدم التعدد معه، فلا يناسب مذهبه

من لزوم تثليث نفس الأحجار.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠١

...

بل قوى فى الجواهر عدم الاجتزاء به حتى بناء على جواز الاكتفاء بالمسح بشعب الحجر الواحد.
و كأن وجهه ما سبق منه من فرض الشهرة على ذلك بنحو يجبره للنصوص فيه، و سبق الاشكال فيه.
هذا، و ربما يكون مراد المعتبر استعمال المستعمل بعد كسره أو غسله فى استنجاء آخر و لو لنفس الشخص المستنجى به أولاً، فيرجع إلى عدم اعتبار البكارة، الذى لو تمّ لم يحتج استعمال الوجه الطاهر إلى الكسر.
الثانى: صرح فى الشرائع بوجوب إمرار كل حجر على موضع النجاسة، و كأنه يريد استيعاب كل حجر للموضع، كما يظهر من شرح كلامه، و عن شرح الألفية أنه الأصلح مع نسبته للشهيد فى جميع كتبه، بل عن محكى المفاتيح و شرحها نسبته إلى الشهرة.
لكن فى الجواهر أنه لم يعثر على موافق صريح للشرائع، سوى بعض متأخرى المتأخرين، و أن المشهور هو الاجتزاء بالتوزيع.
و قد صرح بإجزائه فى المعتبر و القواعد و المدارك، و هو المحكى عن المبسوط و المنتهى و التحرير و التذكرة و محكى الجامع و نهاية الأحكام و الذكري و الدروس و البيان، و غيرها. بل فى مفتاح الكرامة أنه قد نص عليه أجلاء الأصحاب.
و العمدة فى وجه الاجزاء دعوى صدق المسح بثلاثة أحجار معه. و لو فرض الشك فى ذلك الراجع إلى إجمال دليل التثليث كان المرجع إطلاقات النقاء، حيث يقتصر فى تقييدها على المتيقن، و هو لزوم التثليث فى الجملة و لو بالنحو المذكور.
لكن الانصاف ظهور أدلة التثليث فى استيعاب كل حجر لتمام الموضع، بمقتضى ظهور كون كل منها جزءاً من المطهر الذى يلزم استيعابه لتمام موضع النجاسة، لا أن المطهر للمجموع مجموعها و لو بنحو التوزيع، نظير ما ورد من صب الماء مرتين على البول الذى يصيب الجسد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٢

...

و أما الاستدلال على وجوب الاستيعاب بصحيح زرارة المتقدم: «جرت السنة فى أثر الغائط بثلاثة أحجار أن يمسح العجان و لا يغسله»
«١» بدعوى: ظهوره فى مسح تمام الأثر و العجان الذى يراد به الدبر.
فهو لا ينفع إلا بالقرينة التى ذكرناها، و التى تجرى فى غيره من النصوص، لصدق مسح العجان بالثلاثة مع التوزيع، نظير إنارة الدار بعشرة مصابيح.
ثمّ إنه على القول باجزاء التوزيع يتعين الاكتفاء بالمسح بثلاثة أحجار دفعة واحدة بجمعها و إمرارها على الموضع معترضة، و إن كان بعيداً عن مساق كلامهم، لعدم الدليل على وجوب الترتيب فى المسح بين الأحجار. أما على المختار فهو متعذر.
هذا، و قد تعرضوا لكيفية الاستجمار بالثلاثة و كيفية التوزيع بما لا مجال لإثبات وجوبه بعد سكوت النصوص عنه، فيلزم البناء على الاكتفاء بأى وجه يتحقق به استيعاب مسح تمام المحل بكل حجر أو بمجموع الأحجار عملاً بالإطلاقات اللفظية أو المقامية.
نعم، لا بد من عدم تلويث بعض المواضع الطاهرة بالوجه غير المتعارف، لعدم الدليل على كفاية الأحجار حينئذ، كما لا يخفى.
الثالث: لو لم ينق الموضع بالثلاث و جب الإنقاء بلا إشكال، بل بالإجماع المنقول و المحصل، كما فى الجواهر، و قد ادعى عليه الإجماع فى المعتبر و كشف اللثام و المدارك، و عن غيرها.
و يقتضيه إطلاقات الإنقاء المتقدمة، كما أشرنا إليه آنفاً.

و يلزم لأجلها رفع اليد عن نصوص التثليث، و حملها على الغالب - كما قيل - بل هي منصرفة عن صورة عدم الإنقاء، بسبب وضوح عدم ارتفاع نجاسة الغائط و وجوب التطهير منه.
بل لا يبعد كون مقتضى الجمع بين الطائفتين تقييد إحداهما بالأخرى،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٣

[مسألة ٦ يجب أن تكون الأحجار أو نحوها طاهرة]

(مسألة ٦): يجب أن تكون الأحجار أو نحوها طاهرة (١).

بحمل الثلاث التي جرت بها السنة على الثلاث المنقية، فالثلاث غير المنقية كما لا تكون مطهرة لا تؤدي بها السنة، بل تؤدي بما يتحقق به النقاء بعد ذلك.

لوضوح أن السنة للتطهير من الغائط لا في استعمال الأحجار تعبداً. و عليه يعتبر فيما يتحقق به النقاء ما يعتبر في الثلاث، كالبكارة - لو قيل باعتبارها فيها - أما على الوجهين الأولين فلا يعتبر فيه شيء، عملاً بالإطلاق. فتأمل جيداً.

ثم إنه صرح في المعبر و القواعد و المدارك و عن جمع غيرهم باستحباب الوتر مع الزيادة على الثلاث.
و يقتضيه خبر الهاشمي عن أبيه عن جده عن علي عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا استنجى أحدكم فليوتر بها و ترا إذا لم يكن الماء» (١).

(١) كما صرح به غير واحد، بل في الغنية و عن المنتهى و التحرير الإجماع عليه، و ظاهر غير واحد المفروغية عنه، لعدم تعرضهم لدليله.

و لا ينبغي الإشكال فيه مع مماسته للموضع برطوبة مسريه، لأنه ينجسه.

بل لا - بد حينئذ من تطهيره بالماء و عدم أجزاء الأحجار. كما في القواعد و جامع المقاصد و عن المنتهى و التحرير و الذكرى.
لاختصاص نصوص الأحجار بالتطهير من الغائط الخارج حين التخلي، لأنه هو الاستنجاء و لا إطلاق لها يشمل النجاسة العرضية.

و دعوى: أن المتنجس لا يتنجس ثانياً.

غير ظاهرة، بل لا مانع من ترتب أثره الملاقاة الطارئ و تأكيد النجاسة بها. من دون فرق في ذلك بين تنجسه بغائط و غيره، كما في جامع المقاصد و كشف اللثام و محكي التحرير و الذكرى.

خلافًا لظاهر القواعد فاكتفى بالأحجار في المتنجس بالغائط، و تردد فيه في

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٤

...

محكي المنتهى. و علله في جامع المقاصد و كشف اللثام بامتناع اجتماع المثليين.

و فيه: أنه لا مانع من التأكد، فيترتب أثر الطارئ.

و أما مع عدم مماسة الحجر المتنجس للموضع برطوبة مسرية فالعمدة فيه - بعد إطلاق معاهد الإجماع - قاعدة أن فاقده الشيء لا يعطيه التي هي في المقام ارتكازية و إن لم تكن عقلية، و التي لا يبعد كونها في المقام و نظائره إجماعية. قال الفقيه الهمداني قدس سره: «إجماعاً منقولاً - مستفيضاً بل متواتراً، كما لا يخفى على من تتبع كلماتهم في المقام و نظائره، فإنه لا يكاد يرتاب في أن من القواعد المسلمة عندهم التي صرحوا بالإجماع عليها في كل مقام هي أن النجس لا يكون مطهراً».

و يشهد بذلك تسالمهم على اعتبار الطهارة في الأرض المطهرة لباطن القدم، و التراب الذي يعفر به الإناء في الولوغ، بل طهارة تراب التيمم و ماء الوضوء و الغسل و أعضائهما، و إن أمكن الاستدلال لبعض ذلك بالخصوص بوجوه أخرى فتأمل.

و دعوى: أن الماسح في المقام ليس مطهراً، بل المطهر زوال عين النجاسة المسبب عن المسح، كما قد يستفاد من إطلاق إذهاب الغائط في صحيح يونس بن يعقوب المتقدم.

مدفوعة: بأن مقتضى تفرع الأحجار في صحيح زرارة المتقدم على قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور» أنها طهور تستند طهارة الموضع إليه لا إلى زوال العين.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا من الاستدلال بالصحيح المذكور على اعتبار طهارة الماسح، لأن الطهور هو الطاهر في نفسه المطهر لغيره.

فيدفعه ما صرح به في مبحث مطهرية الماء و وافقناه فيه من أن الطهور لغه هو المطهر، و اعتبار طهارته إنما هو بضميمة ملازمة المطهرية للطهارة الراجعة إلى الإجماع أو القاعدة الارتكازية التي أشرنا إليها، فلا وجه للاستدلال بذلك في مقابلتهما. فلاحظ.

هذا، و قد صرح في المقنعة و النهاية و الوسيلة و القواعد و النافع و الشرائع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٥

...

بعدم استعمال الحجر المستعمل، و هو المحكى عن السرائر و المذهب و الجامع و الإصباح و غيرها.

و يقتضيه مرفوع أحمد بن محمد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: جرت السنة في الاستنجاء بثلاثة أحجار أبكار، و يتبع بالماء» (١). لكنه - مع ضعفه - محتمل للاستحباب، لأن السنة تعمه. بل ذكر غير واحد أن اشتماله على الاتباع ملزم بحمله عليه. إلا أنه يندفع باحتماله الاستئناف و عدم بيان السنة، فلا ينافي إرادة الوجوب منها.

نعم، يتعين كونه لبيان السنة على تقدير عدم الواو، كما رواه سيدنا المصنف قدس سره.

لكنها مثبتة في التهذيب و الوسائل المطبوعين حديثاً، و أصر عليها شيخنا الأستاذ قدس سره.

فالعمدة ما ذكرنا. و لعله لذا صرح بعدم اعتبار البكارة في المبسوط و جامع المقاصد و الروضة و المدارك، و هو المحكى عن التذكرة و الموجز و الروض، و هو ظاهر اللعة و محكى الدلائل، بل الغنية، حيث صرح فيها باجزاء الطاهر.

بل قد يستظهر أيضاً ممن اقتصر على ذكر الأحجار، لأن البكارة ليست كالطهارة من الشروط الارتكازية التي قد تستغنى عن التنصيص عليها.

بل لا يبعد كون مراد بعض من صرح باعتبار عدم الاستعمال الكناية عن اعتبار الطهارة، كما قد يناسبه الاقتصار عليه، و عدم ذكر الطهارة في النهاية و النافع، و عطف نجس العين عليه في الشرائع، و لا سيما مع ما في المعتبر، حيث صرح باشتراط عدم الاستعمال، ثم قال: «و أما الحجر المستعمل فمرادنا بالمنع الاستنجاء بموضع النجاسة منه». و قال في المقنعة: «استبرأ بثلاثة أحجار طاهرة لم تستعمل في إزالة النجاسة قبل ذلك»، لقرب إرادته تأكيد اعتبار الطهارة، كما يناسبه تعميمه لمطلق النجاسة، لا لخصوص الاستنجاء. و قريب

منه ما في محكي

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٦

...

السرائر، حيث قال: «و تكون الأحجار أبكارا غير مستعملة في إزالة النجاسة».

بل في الجواهر: «صرح جملة من الأصحاب بجواز الاستنجاء بالمتنجس بالاستنجاء بعد غسله و تطهيره، بل في المصاييح: و لو طهر المتنجس بالاستنجاء أو غيره جاز استعماله إجماعا».

فنسب عدم اعتبار البكارة إلى المعظم قريئة جدا. فلا مجال لدعوى انجبار المرفوع بالعمل. بل قد يظهر من بعضهم حمل كلام جميع من ذكره على الكناية عن اعتبار الطهارة، حتى مثل العلامة في القواعد الذي عطف عليه النجس، بحمل النجس على نجس العين فقط. لكن الإنصاف أنه مخالف للظاهر.

و مثله ما يظهر من المدارك من حمل المرفوع على ذلك، حيث استدلل به عليه. فإنه و إن كان قريبا في نفسه، إلا أنه مخالف لأصالة الحقيقة بلا قرينة.

و أشكل منه ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره من انصراف الحديث إلى ما عليه أثر الاستعمال بالفعل، بدعوى: أنه لا يظن بأهل العرف أن يفهموا من هذا الرواية عدم جواز استعمال الحجر المستعمل في الأزمنة السابقة بعد كسر موضع انفعاله أو غسله. فان ما ذكره قدس سره إنما يفهم في بعض الموارد بالقرينة، حيث قد يستفاد منها كون مانعية الاستعمال من جهة الاستقذار الخارجي، و لا مجال له بدونها.

بقي في المقام شيء، و هو أن المراد بالاستعمال في المقام هو الاستعمال في الاستنجاء لا- في مطلق التطهير بنحو يشمل استعمال الأرض لتطهير باطن القدم- كما استظهره في الجواهر- فضلا عن غيره، و لا خصوص الاستعمال في الاستنجاء بالنحو الذي يتنجس به الحجر، كما قد يظهر من الفقيه الهمداني.

لأنحصار الدليل في المقام بالمرفوع المتضمن لعنوان البكارة التي لا- يراد منها إلا عدم استعمال الحجر، كما يناسبه تفسير البكر بالعدراء لغة و عرفا، و حيث لا- يراد منه مطلق الاستعمال، لعدم مانعية مثل الضرب بالحجر و التيمم به، و غير ذلك مما لا يتعلق بالتطهير من الخبث، فالأقرب حمله على الاستنجاء، لأنه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٧

[مسألة ٧ يحرم الاستجمار بالأجسام المحترمة]

(مسألة ٧): يحرم الاستجمار بالأجسام المحترمة (١).

الاستعمال الخاص الذي أخذ العنوان شرطا فيه، حيث يتعارف الاعتماد على القرينة المذكورة في بيان المراد من البكارة، بل هي مانعة من الحمل على الإطلاق- لو أمكن. و لا- سيما مع كون الاستنجاء هو الاستعمال المعهود في الحجر بعنوانه حسبما تعرضت له النصوص.

نعم، لا يبعد شموله للاستعمال في الاستنجاء بالوجه المستحب، كإكمال العدد بعد النقاء، بناء على عدم وجوبه، و كالتوتر فيما زاد عليه. لقرب دخوله في الإطلاق.

كما لا ينبغي الإشكال في عدم الفرق فيه بين الاستعمال في نفس الاستنجاء الواحد والاستعمال في استنجاء آخر، لنفس الشخص أو لشخص آخر، كما لا يفرق فيه بين غسل الحجر أو كسره و عدمهما، لأن الغسل إنما يوجب الطهارة لا البكارة، و الكسر إنما يوجب اختلاف الحدود مع وحدة الذات المفروض عدم البكارة فيها.

(١) الظاهر أن المعيار في الاحترام كون الشيء مما يحرم توهينه، لا بمعنى فعل ما يقصد به توهينه، بل فعل ما يكون موهنا له عرفاً، و إن كان بداع آخر، كسهولة تحصيل الغرض و نحوها، لعدم أخذهم قصد التوهين في المقام. بل قد يكون قصد التوهين مساوفاً للكفر أو موجبا له - كما في الجواهر - و هو خارج عن محل الكلام.

و منه يظهر الوجه في تحريم الاستنجاء، لوضوح أنه أشد أفراد التوهين بالوجه المذكور.

هذا، و الذي يظهر من الأصحاب أن الأمور المحترمة صنفان.

الأول: المطعوم، كما في الشرائع و القواعد، و نسب في كلام غير واحد إلى جماعة من أصحابنا، بل عن المنتهى نسبته إلى علمائنا، و في الغنية و عن ظاهر الروض دعوى الإجماع عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٨

...

و العمدة فيه ارتكازيات المتشعبة بلحاظ أن في الاستنجاء من التوهين ما لا يناسب وضع النعمة، بل هو بنظرهم - بل نظر العرف - كفر بها لا يناسب شكر المنعم بها.

و أما الاستدلال بفحوى ما ورد في العظم و الروث من التعليل بأنه طعام الجن.

فيشكل بعدم وضوح كون الملاك في ذلك الاحترام، بل لعله التخوف من ضررهم، بل في تلك الأدلة ما يظهر منه أن الملاك هو القيام بشرطهم على رسول الله صلى الله عليه و آله.

و مثله الاستدلال عليه بما عن الدعائم: «نهوا عليهم السلام عن الاستنجاء بالعظام و البعر و كل طعام» (١)، لضعفه في نفسه، و قرب كونه رواية بالمعنى مستندة إلى اجتهاد الراوى، على أن عموم الطعام لكل مطعوم لا يخلو عن إشكال.

و أما الاستدلال بما تضمن الأمر باحترام الطعام و النهى عن توهينه، مثل ما تضمن الأمر بلطع القصعة (٢)، و مص الأصابع (٣)، و أكل ما يسقط من الخوان (٤)، و أكل التمرة و الكسرة المطروحة بعد غسلها إن كانت قدرة (٥)، و النهى عن أن يوضع الخبز تحت القصعة (٦)، و أن ينتظر به غيره (٧)، و شمه (٨)، و التخوف من وطء المائدة (٩).

فلا مجال له بعد ظهور كثير منها في الاستحباب و الكراهة، بل لا يبعد لزوم

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦٧، ١١٢ من أبواب آداب المائدة.

(٣) راجع الوسائل باب: ٦٧، ٧٨، ١١٢ من أبواب آداب المائدة.

(٤) راجع الوسائل باب: ٧٦ من أبواب آداب المائدة.

(٥) راجع الوسائل باب: ٧٧ من أبواب آداب المائدة.

(٦) راجع الوسائل باب: ٨١ من أبواب آداب المائدة.

(٧) راجع الوسائل باب: ٨٣ من أبواب آداب المائدة.

(٨) راجع الوسائل باب: ٨٥ من أبواب آداب المائدة.

(٩) راجع الوسائل باب: ٧٩ من أبواب آداب المائدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٠٩

...

حمل جميعها على ذلك، و لو لضعف سنده.

نعم، ورد في خصوص العجين ما ظاهره تحريم الاستنجاء به، و هي قصة أهل الثرثار الذين استنجوا به، التي وردت بطرق متعددة، و قد تضمن أكثرها أن فيها نزول قوله تعالى قَزِيَّةٌ كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعَمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ «١».

لكن لا مجال للتعدى من العجين لكل مطعوم.

نعم، لا ريب في التعدى للخبز بالأولوية العرفية، بل لا ينبغي التأمل في التعدى منه للطحين، بل للحنطة و الشعير، بل لا يبعد التعدى للارز و نحوه.

بل قد يستدل في الحنطة و الشعير بصحيح هشام بن سالم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صاحب لنا يكون على سطحه الحنطة و الشعير، فيطؤونه يصلون عليه. قال: فغضب ثم قال: لو لا أنى أرى أنه من أصحابنا للعتته» «٢»، و نحوه ما في خبر أبى عيينة «٣»، فإن حرمة الوطء تقتضى حرمة الاستنجاء بالأولوية.

لكن لا يبعد حمله على الكراهة، لأن الوطء في مثل ذلك قد لا يعد توهينا عرفا. فتأمل.

و كيف كان، فنحن في غنى عن ذلك بعد عموم الارتكاز في حرمة الاستنجاء لجميع أنواع الطعام مما ينتفع به فى الأكل و يعد له. و إن استشكل فى بعض ذلك فى الجواهر. قال: «لا- يبعد عدم ثبوت الاحترام بالنسبة إلى بعض المطعومات الغير المعتادة، كبعض البقول. بل الإنصاف أن بعضا من المعتاد كاللحم و نحوه ليس مبنيا على الاحترام». لكنه مشكل.

ثم إن المرتكزات تقضى بحرمة الاستنجاء فى مثل الخبز و التمر و الحنطة

(١) النحل: ١١٢.

(٢) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٠

...

مطلقا و إن لم يصلح للأكل لتعفن و نحوه. أما فى غيره فالمتيقن منها ما إذا كان صالحا للأكل فعلا، دون ما سقط عن ذلك بتعفن و نحوه، أو لم يصلح له رأسا، لعدم نضجه، كما لا يجزى ذلك فى مطعوم الحيوانات.

هذا، و يناسب هنا الكلام فيما تعارف بين المتدينين من الاهتمام بتنحية الخبز و ما يشبهه عن الطريق و نحوه مما يتعرض فيه للوطء و التقذر، فان عملهم ربما كان متفرعا على بنائهم على وجوبه، بل كان ظاهر سيدنا المصنف قدس سره الفتوى به فيما إذا كان الخبز

بمقدار معتد به بحيث يتحقق به التوهين.

لكن الدليل عليه غير ظاهر، فإن المتيقن من المرتكزات في حرمة التوهين لمثل الخبز هو حرمة فعل ما يوجب، كالاستنجا به ووطئه، أما وجوب دفع تحققه من الغير بتنحية الخبز عن الطريق الذي يتعرض فيه لذلك فوضوحه من المرتكزات ممنوع، بل ليس المتيقن منها إلا حسن ذلك، لما فيه من تكريم النعمة و كونه من مظاهر شكرها، نظير أكل الخبز حينئذ.

بل حيث كان الابتلاء بذلك في جميع العصور كثيرا فعدم وقوع السؤال عنه في النصوص مع كثرة فروعه قد يوجب الوثوق بعدم وجوبه.

بل قد تضمن غير واحد من النصوص أن ما يسقط من الخوان و المائدة خارج المنزل لا يلقط، بل يترك، ففي صحيح معمر بن خلاد: «سمعت أبا الحسن الرضا عليه السلام يقول: من أكل في منزله طعاما فسقط منه شيء فليتناوله، و من أكل في الصحراء أو خارجا فليتركه للطير و السبع» (١) و نحوه غيره، و من أن ذلك معرض له لمثل الوطء، و هو لا- يناسب وجوب دفع ذلك عنه بتنحيته عن الطريق.

نعم، قد يبلغ التوهين مرتبة يقطع معها بوجوب دفعه عنه، لكثرة الطعام و بشاعة ما يتعرض له من موجباته. إلا أنه فرض لا ضابط له، و الرجوع مع الشك للبراءة متعين. فلاحظ و الله

(١) الوسائل باب: ٧٢ من أبواب آداب المائدة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١١

...

سبحانه و تعالى العالم.

الثاني: ما يكون من شعائر الدين، لا تنسأه إليه تعالى أو إلى أوليائه، ككتابه المجيد و كتب الحديث و الأدعية و ما كتب عليه اسمه تعالى أو اسم أحد المعصومين عليهم السلام و التربة و السبعة الحسينيين و نحوها، فقد نص في القواعد على التربة الحسينية، و عمم في كشف اللثام و محكي التذكرة و النهاية لتربة النبي صلى الله عليه و آله و الأئمة عليهم السلام، و زاد في الأخيرين ما كتب عليه القرآن أو العلوم أو أسماء الأنبياء أو الأئمة عليهم السلام، و في المعبر ذكر ورق المصحف و كتب الفقه و حديث النبي صلى الله عليه و آله، و عن التحرير ذكر حجر زمزم، و في كشف اللثام: «و بالجملة: ما علم من الدين أو المذهب وجوب احترامه».

و العمدية فيه: أن توهينها بالاستنجا توهين لمن تنسأ إليه، و إليه يرجع ما في المعبر من أن فيه هتكا للشرع.

و عليه لا بد في ذلك من نسبتها للجهة الشريفة عرفا، لوضعها على ذلك و تعنونها به في مقام تشریفها، لا محض انتسابها واقعا من دون تعنون، أو مع انسلاخ العنوان المذكور عرفا بعد تحققه، كما لا يبعد في مثل غلاف المصحف إذا فصل عنه و ذهبت معالمه و التربة الشريفة و حجر زمزم إذا لم تؤخذ بالعنوان الخاص المبني على التبرك.

هذا، و في جامع المقاصد: «يوجد في عبارة بعض الأصحاب ما كتب عليه القرآن. و فيه شيء، فإن هذا يقتضي كفر فاعله، و في التربة المقدسة إن دل استعمالها على الاستخفاف بالحسين عليه السلام كذلك».

لكن التفريق بين القرآن و التربة بالإطلاق في الأول و التقييد في الثانية غير ظاهر، و مثله ما يأتي عن شرح الألفية الظاهر في الإطلاق فيهما.

بل الظاهر عدم الكفر في الأمرين و لا في غيرهما مع عدم وقوع الاستنجا لأجل الاستخفاف و التوهين، و إن استلزم التوهين خارجا، و مع ابتناؤه على ذلك قد يلحق بالكفر في إسقاطه حرمة القائم به، لمنافاته عرفا للاعتراف بالدين و الإقرار به و بشعائره، نظير سب أحد

المعصومين عليهم السلام فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٢

و كذا بالعظم و الروث (١)، على الأحوط وجوبا.

نعم، لا بد في ذلك من رجوع الاستخفاف إلى الاستخفاف بمن تنسب إليه هذه الأمور، إما الاستخفاف بنفس الأمر المنتسب، لتجاهل نسبته فهو لا يوجب، و إن كان محرماً بعد فرض حصول التوهين به، كمن يقصد توهين التربة الشريفة، لعدم قناعته بأن توهينها توهين لمن تنسب إليه.

إلا أن يكون تشريف الأمر المنتسب بالنسبة مقوما للدين أو من ضرورياته كتشريف الكتاب المجيد.

(١) باتفاق الأصحاب، كما في المعتبر، و بالإجماع، كما في الغنية و عن الروض و الدلائل و المفاتيح، و عن المنتهى نسبته إلى علمائنا.

و لم يعرف الخلاف فيه قبل الوسائل، حيث حكم بالكراهة، إلا من ظهور إطلاق ابن حمزة في الوسيلة جواز الاستجمار بما يزيل العين سوى ما يؤكل، و احتمال العلامة في محكي التذكرة الكراهة الذي قد لا يكون خلافاً.

و أما سكوت المراسم عن التنبيه على ذلك فليس لخلافه فيه، بل لاعتباره فيما يمسح به أن يكون أصله من الأرض، كما سبق. و كيف كان، فيدل على التحريم جملة من النصوص، ففي خبر ليث عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن استنجاء الرجل بالعظم أو البعر أو العود. قال: أما العظم و الروث فطعام الجن، و ذلك مما اشترطوا على رسول الله صلى الله عليه و آله، فقال: لا يصلح بشيء من ذلك» (١) و قال في الفقيه: «و لا يجوز الاستنجاء بالروث و العظم، لأن وفد الجان جاؤا إلى رسول الله صلى الله عليه و آله، فقالوا: يا رسول الله متعنا فأعطاهم الروث و العظم، فلذلك لا ينبغي أن يستنجى بهما» (٢) و في حديث المناهي: «و نهى أن يستنجى

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الفقيه طبع النجف الأشرف ج: ١ ص: ٢٠ و ذكر الحديث في الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٣

...

الرجل بالروث و الرمة» (١)، و في الخلاف: «و روى سلمان قال: أمرنا رسول الله صلى الله عليه و آله أن نستنجى بثلاثة أحجار ليس فيها رجيع و لا عظم» (٢) و رواية الدعائم المتقدمة في المطعوم، و غيرها.

و لا مجال للإشكال فيها بضعف السند بعد انجبارها بعمل الأصحاب بالوجه المذكور، خصوصاً رواية ليث التي وقع في سندها غير واحد من الأجلاء و يظهر من الأصحاب الاستدلال بها، حتى ذكر في المعتبر أنه رواها الأصحاب عن ليث.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من عدم ظهور روايتي ليث و الفقيه في الحرمة، بل التعليل في الأولى صارف لبقية النصوص إلى الكراهة.

فهو كما ترى! بل التعليل فيهما ظاهر في الحرمة جداً، لوضوح وجوب القيام بشرط النبي صلى الله عليه و آله و بمقتضى عطيته على أمته، بترك الاستنجاء الذي يظهر من الروايتين منافاته لهما، و ذلك قرينة على حمل: «لا يصلح» و «لا ينبغي» فيهما على الحرمة.

ثم إن المعتمد هو إطلاق العظم في رواية ليث و نحوها، و لا مجال للتخصيص بالرمة - التي هي العظم البالى - لحديث المناهي بعد إعراض الأصحاب عنه و اعتمادهم على غيره في إطلاق المنع.

كما أن الإطلاق المذكور شامل لعظم ما لا يؤكل لحمه.

و تقييده بما يؤكل، لدعوى: اتفاقهم مع الإنس في الحكم. كما ترى! وكذا الحال في الروث الذي تضمنته رواية ليث و غيرها، فإنه ظاهر في رجوع ذات الحافر من الخيل و الحمير و نحوها، دون ذات الظلف، و قد يشعر به العدول في الجواب عن البعر إلى الروث في رواية ليث، كما في الجواهر.

ولا- مجال للاستدلال على العموم بإطلاق الرجيع في رواية الخلاف و ذكر البعر في رواية الدعائم، بعد ضعف سندهما و عدم انجبارهما، بل ظهور

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الخلاف طبع إيران الحجرى ص: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٤

بل الأحوط وجوبا عدم الاجتزاء بالاستجمار في الجميع (١).

إعراض الأصحاب عنهما. و لا سيما مع ما فى القاموس من تفسير الرجيع بالروث.

هذا، و أما ما نقله فى مفتاح الكرامة عن النهاية و المبسوط من الاقتصار على العظم فلا وجه له بعد اشتراك الروث معه فى الدليل. على أن المطبوع من النهاية قد اشتمل على ذكر الروث، و فى المبسوط مثل لما لا يزيل عين النجاسة بالعظم من دون ظهور فى الحصر [١].

بقى شيء، و هو أنه لا- بد من الاقتصار على مورد النصوص المتقدمة، و هو الاستنجاء بالعظم و الروث، و لا- مجال للتعدى عنه لتنجيسهما بالغائط بغير الاستنجاء، فضلا عن مطلق التنجيس. بدعوى: أنه مقتضى التعليل بكونهما طعام الجن.

و ذلك لأن ترتب حرمة الاستنجاء على كونهما طعاما للجن ليس عرفيا، ليتمكن التعدى منه لكل ما يشاركه فى الجهة المقتضية له، بل هو تعبدى مستفاد من النصوص المختصة بالاستنجاء، فالمرجع فى غيره الأصل.

بل لا ينبغى احتمال الحرمة فيه بعد ملاحظة مرتكزات المتشعبة و سيرتهم القطعية على إهمال العظم و الروث و عدم التحفظ من تنجسهما.

(١) كما هو صريح المبسوط و المعبر و الشرائع و ظاهر النهاية و الغنية و النافع، و حكى عن السرائر، بل ظاهر الغنية دعوى الإجماع عليه، و عن الذخيرة دعوى الشهرة عليه.

و صرح بالاجزاء فى القواعد و جامع المقاصد و المسالك و المدارك، و حكى عن الشهيد و الصيمرى و الجامع و الدلال و غيرها، بل عن المفاتيح دعوى الشهرة عليه.

[١] قال: «و لا يجوز الاستجمار الا بما يزيل العين، مثل الحجر و المدر و الخرق غيرها، فاما ما يزيل عين النجاسة مثل الحديد الصقل و الزجاج و العظم فلا يستنجى به».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٥

...

و هو الأوفق بالأدلة، بناء على ما تقدم من عموم الاجتزاء بكل قالع، عملا بإطلاق صحيح يونس المتضمن للاجتزاء بإذهاب الغائط، و

الوجوه المتقدمة للمنع إنما تقتضى النهى التكليفي، الذي لا يقتضى الفساد في المقام ونحوه مما لا يكون عبادة، كما ذكره غير واحد. لكن ادعى بعض مشايخنا أن نصوص الاستنجاء بالعظم والروث ظاهرة في الإرشاد إلى البطلان، كما هو الحال في سائر موارد النهى في المعاملة بالمعنى الأعم، وهي ما يقصد أثره.

ولعله لذا احتمل في كشف اللثام التفصيل بين ما ورد النهى عنه، كالعظم والروث، لخروجه عن مورد الرخصة صريحا، بخلاف غيره، وجزم بذلك في الجواهر.

و يندفع: بأن التعليل في بعضها بشرط النبي صلى الله عليه وآله للجن و عطيته لهم ظاهر في صلوحها للاستنجاء ذاتا، و أن منشأ المنع منافاة الاستنجاء لحق الجن، الذي هو كمنافاته لحق الإنس في المغصوب لا يقتضى إلا النهى التكليفي.

نعم، عن الدارقطني: «أن النبي صلى الله عليه وآله نهى أن يستنجى بروث أو عظم، و قال:

أنهما لا يطهران» (١). و نحوه المرسل في المعبر، لكن ضعفهما مانع من التعويل عليهما.

و مثله ما ذكره من أن دليل المنع في العظم والروث إن كان هو الإجماع لا النصوص كان مقتضى العلم الإجمالي الاحتياط بترتيب أثر الحرمة الوضعية و التكليفية معا، و لا- مجال للرجوع للإطلاق، لظهوره في نفى كلتا الحرمتين، فيعلم إجمالا تقييده في إحداهما بالإضافة إلى الأمرين المذكورين، فيسقط فيهما معا.

لاندفاعه. أولا: بانحلال العلم الإجمالي بظهور كلماتهم في الحرمة التكليفية، بقرينة استدلالهم بالنصوص المتقدمة الظاهرة فيها، و إنما الكلام عندهم في الجهة الوضعية معها. فتأمل.

(١) عن المتقي لابن تيمية على هامش نيل الأوطار للشوكانى مجلد: ١ ص: ٨٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٦

[مسألة ٨ يجب في الغسل بالماء إزالة العين والأثر]

(مسألة ٨): يجب في الغسل بالماء إزالة العين والأثر (١)،

و ثانيا: بأن الإطلاق ظاهر في الجهة الوضعية، لوروده في مقام بيان الاستنجاء المطهر، فهو يقتضى مطهرية الأمرين المذكورين، فيكون حجة على الحرمة التكليفية بعد فرض العلم الإجمالي المذكور.

نعم، لو قيل بعدم نهوض الإطلاقات بإثبات التعدى عن الأحجار لكل قالع، و أن مستنده الإجماع فالمتيقن منه غير ما يحرم الاستنجاء به، كما صرح به غير واحد.

هذا، و أما ما عن شرح الألفية من أن أوراق المصحف و تربة الحسين عليه السلام لا تطهر، بل يكفر مستعملها مع علمه، فلا يتصور الطهارة، بخلاف الجاهل.

فهو- مع عدم تماميته في نفسه، لما تقدم من أنه لا- كفر بالاستنجاء لا- بداعى الاستخفاف و التوهين- راجع إلى مطهريتها ذاتا، و النجاسة لأمر خارج، و هو الكفر.

(١) كما في المبسوط و الوسيلة و الشرائع و القواعد، و عن المقنعة و السرائر و غيرها.

و الظاهر أن المراد بالأثر- بقرينة مقابلتهم الماء بالأحجار- ما لا يزول بالمسح عادة من الأجزاء الدقيقة العالقة بالمحل غير المحسوسة بالمس إلا مع الرطوبة الموجبة لانحلالها و لزوجة المحل بسببها، لا اللون أو الرائحة- لما يأتى، و لا الرطوبة المتخلفة، لأنها من العين-

كما في جامع المقاصد و عن الدلائل - ولأن بقاءها مع الماء غير ممكن. ولا النجاسة الحكمية، ليكون إشارة إلى تعدد الغسل، لأنه - مع بعده عن ظاهر كلامهم - لا دليل على وجوبه، بل إطلاق النقاء ينفيه.

هذا، وربما استشكل في وجوب إزالة الأثر بمنافاته لإطلاق النقاء و إذهاب الغائط في صحيحى ابن المغيرة و يونس، الظاهرين في زوال العين، و لا سيما مع شموله للاستجمار، الذى لا يزول به الأثر عادة.

و ربما يستفاد ذلك من كل من عبّر بالنقاء، كالخلاف و النهاية و المعتبر مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٧

و لا يجب إزالة اللون (١)

و غيرها. قال فى المدارك: «المستفاد من الأخبار المعتبرة أن الواجب فى الاستنجاء من الغائط هو الإنقاء خاصة، و هو الذى عبر به المصنف رحمه الله فى النافع و المعتبر.

و أما ما ذكره المصنف قدس سره هنا و جمع من الأصحاب من وجوب إزالة الأثر مع العين، فلم نقف فيه على أثر».

و يندفع: بأن ورود الغسل مورد التنظيف الرفع للاستقذار قرينه عرفيه على لزوم إزالة الأثر بالمعنى المذكور. فراجع ما تقدم فى حكم التثليث عند الكلام فى صحيح ابن المغيرة.

و بذلك يتجه تنزيل إطلاق النقاء فى كلام غير واحد عليه، و لا سيما مع تصريح المعتبر فى توجيه الاكتفاء بالنقاء فى الماء و عدم اعتبار العدد بأن الغرض منه إزالة النجاسة عينا و أثرا. و أضعف من ذلك الاستدلال لعدم وجوب إزالته بما ورد فى بقاء أثر دم الحيض «١». لأن المراد من الأثر فيه اللون، بقرينه الأمر بصبغه بمشق حتى يختلط، لا المعنى المراد هنا. فتأمل. مع أنه مختص بمورده.

و عن المراسم اعتبار أن يصّر الموضع، فإن أراد وجوب ذلك زائدا على رفع الأثر و النقاء فلا دليل عليه، بل إطلاق الأدلة ينفيه.

و إن أراد توقف ارتفاع الأثر عليه أو توقف العلم به عليه، فهو ممنوع، إذ قد يكون فى الموضع دسومه لا يصّر معها الموضع، و يتحقق النقاء.

(١) كما صرح به غير واحد، خلافا لما عن التنقيح من تفسير الأثر به، لأنه عرض لا يقوم به بنفسه، و لا ينتقل عن محله، فوجوده دليل على وجود العين، فيجب إزالته.

و يشكل. أولا: بعدم وضوح توقف انتقال العرض على انتقال المحل القائم به، بل قد يكون بتفاعل الجسمين، و لذا قد يحدث لون آخر مباين للون الجسمين،

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب النجاسات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٨

و الرائحة (١)، و يجزى فى المسح إزالة العين (٢)،

كالخضاب بعد بلوغه. و إن لم يكن لنا اطلاع على حقيقة ذلك.

و ثانيا: بأن الأجزاء الدقيقة التى يتوقف عليها انتقال اللون لا تعد من العين غرضا، و لا تنافى الغسل و الإنقاء و الإذهاب التى تضمنتها الأدلة، و لذا صرحوا فى مباحث التطهير بعدم وجوب إزالة اللون، تبعا للنصوص الواردة فى دم الحيض «١».

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن ذلك إنما يتم فى مثل الثوب مما له مسام دقيقة، دون مثل الجسد مما لا مسام فيه مع مثل العذرة مما لا ثبات فى لونه، فحمله للونها لا يكون إلا لبقاء عينها عرفا.

فهو دعوى تحتاج إلى إثبات، و خارجة عن محل الكلام، إذ الكلام في صورة زوال العين عرفا.

(١) كما صرح به في الشرائع و القواعد و غيرهما، بل في المدارك: «هذا مذهب للأصحاب لا أعلم فيه مخالفا» و في كشف اللثام: «حكي عليه الإجماع».

و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق إذهاب الغائط في صحيح يونس المتقدم، و إطلاق الغسل المنصرف في المقام و غيره من موارد التطهير للإنقاء غير المتوقف على زوال الرائحة - صحيح ابن المغيرة المصرح بعدم الاعتداد بالرائحة.

و أما ما عن الأردبيلي من تنزيل الأثر في كلامهم على الرائحة و حمله على اللدب.

فهو لا يناسب ظهور كلامهم في وجوب إزالة الأثر، و لا تعرضهم للرائحة في مقابله.

(٢) كما هو مقتضى الأمر بالإنقاء و إذهاب الغائط في صحيحى عبد الله بن المغيرة و يونس المتقدمين، بل هو المنصرف من إطلاق المسح في نصوص المقام، لارتكاز أن الغرض منه ذلك.

(١) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب النجاسات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١١٩

و لا تجب إزالة الأثر (١) الذي لا يزول بالمسح بالأحجار عادة (٢).

(١) كما في المبسوط و ظاهر السرائر، بل هو ظاهر كل من اقتصر في المسح على زوال العين، و لا سيما بعد مقابلته بزوال الأثر معها في الماء، بل في المعبر دعوى الإجماع على العفو عن أثر النجاسة بعد زوال العين، و إنما الكلام في طهر المحل و عدمه معها.

و العمدة فيه: أن التمسح بنفسه لا - يوجب زوال الأثر غالبا أو دائما، فتشريعه ظاهر في عدم وجوب إزالته، و به يخرج عن القرينة المتقدمة. و بذلك يتعين حمل كلام من اقتصر على ذكر النقاء - كالنهاية و غيرها - عليه.

هذا، و ظاهر الأصحاب الطهارة مع بقاء الأثر، لا - مجرد العفو عنه، بل هو المصرح به في المعبر و جامع المقاصد، و عن النزهة و المنتهى و التذكرة و الذكري و غيرها، و ظاهر المعبر و محكى المنتهى عدم الخلاف فيه من أصحابنا، لأنهما حكيا الخلاف عن الشافعي و أبي حنيفة.

و يكفي فيه تفريع الأحجار في صحيح زرارة المتقدم في أول الفصل على قوله عليه السلام: «لا صلاة إلا بطهور».

(٢) لأن ذلك هو المناسب للوجه المتقدم للعفو عنه.

و لعله عليه يحمل ما في المبسوط و الشرائع و غيرهما من عدم جواز المسح بصيقل لا يزيل النجاسة، و ما في القواعد و عن غيرها من عدم جوازه بما يزلق عنها.

لوضوح أن الصيقل قد يزيل النجاسة بالمسح، إلا - أنه يبقى معه مرتبة من الأثر أكثر من مرتبة ما يبقى منه مع التمسح بالأحجار و نحوها، لا يشملهما إطلاق التمسح عرفا، لانصرافه - بقرينة ارتكاز نجاسة الغائط بتمام أجزائه و كون الغرض التطهير منه - إلى زواله ما يمكن زواله من أجزاء العين مع المسح المتعارف، و حيث كان ذلك خارجا عنه، فلا طريق لإثبات العفو عما يبقى معه.

هذا، و أما الاجتزاء بالماسح المذكور بعد حصول النقاء لا كمال العدد - كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٠

[مسألة ٩ إذا خرج مع الغائط نجاسة أخرى لا يجزى في التطهير إلا الماء]

(مسألة ٩): إذا خرج مع الغائط أو قبله أو بعده نجاسة أخرى - مثل الدم - ولاقت المحل لا يجزى في التطهير إلا الماء (١).

استوضحه في الجواهر - فهو لا يخلو عن إشكال، لأن نصوص التثليث مختصة بالأحجار، و المتيقن في التعدى عنها غير ذلك. ولا مجال للرجوع لإطلاق إذهاب الغائط والنقاد - ولو فرض صدقهما في المقام - لأن نصوص التثليث أخص. نعم، قد يتجه الاجتزاء به لتحقيق الوتر المستحب بعد النقاء، لعدم منافاته للإطلاق المذكور. إلا أن يدعى انصرافه إلى ما هو نظير المسح الذي يحصل به النقاء. فلاحظ.

(١) ففي مفتاح الكرامة: «و نص الشهيد و المحقق الثانى و أبو العباس و الصيمرى على عدم إجزاء الأحجار مع خروج الغائط ممتزجا بغيره من النجاسات. و هو ظاهر الأكثر».

و العمدة فيه: خروج ذلك عن الاستنجاء الذى هو موضوع مطهريئة الأحجار، نظير ما تقدم فيما لو مسح بالحجر النجس. و منه يظهر امتناع الاستجمار أيضا بالحجر المرطوب رطوبة مسرية، لانفعاله بالنجاسة و انفعال الموضع به. و لو شك في طروء النجاسة الخارجية أجزأت الأحجار، للعلم بارتفاع نجاسة الغائط بها و استصحاب عدم غيرها. و لا - مجال للرجوع لاستصحاب النجاسة، لأنه من القسم الثالث من استصحاب الكلى، بناء على تعدد النجاستين، بحيث يمكن زوال أحدهما دون الأخرى، أما بناء على اتحادهما و لحوق حكم الأشد لهما، فيكون من القسم الثانى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢١

[الفصل الثالث فى آداب التخلّى]

إشارة

الفصل الثالث يستحب للمتخلّى - على ما ذكره العلماء رحمهم الله - أن يكون بحيث لا يراه الناظر (١)،

(١) لما فى خبر حماد عن أبى عبد الله عليه السّلام: «قال: قال لقمان لابنه: و إذا أردت قضاء حاجتك فابعد الذهب فى الأرض» (١)، و فى مرسل الطبرسى عنه عليه السّلام فى وصف لقمان: «و لم يره أحد من الناس على بول قط و لا اغتسال، لشدة تستره و تحفظه فى أمره. فبذلك أوتى الحكمة و منح القضية» (٢) و مرسل الشهيد فى النفلية عن النبى صلى الله عليه و آله: «أنه لم ير على بول أو غائط» (٣) و مرسله الآخر: «و قال عليه السّلام:

من أتى الغائط فليستتر» (٤)، و فى مرسل الاحتجاج فى جواب الكاظم عليه السّلام لأبى حنيفة: «يتوارى خلف الجدار» (٥) و غيرها. و ظاهر هذه النصوص إرادة الاستتار عن الناظر سواء كان بالبعد فى مثل الصحارى من الأمكنة المنكشفة، أم بالجلوس خلف حاجب من بناء أو ربوة، بل و الاستتار بمثل الستر المضروب، و ما فى الجواهر من عدم كفاية الاستتار بعباءة و نحوها لم يتضح وجهه. إلا أن يريد به مثل لبس العباءة الساترة للبدن، لصدق النظر للشخص معها عرفا.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١، ٢، ٣، ٤.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٢

...

نعم، يظهر من بعض النصوص استحباب بناء الكنيف في أستر موضع من الدار، فعن الدعائم: «و روي عن بعضهم عليهم السلام أنه أمر بابتناء مخرج في الدار، فأشاروا إلى موضع غير مستتر من الدار، فقال عليه السلام: يا هؤلاء ان الله عز وجل لما خلق الإنسان خلق مخرجه في أستر موضع منه، وكذلك ينبغي أن يكون المخرج في أستر موضع في الدار» (١) و عن توحيد المفضل: «أليس من حسن التقدير في بناء الدار أن يكون الخلاء في أستر موضع فيها، فهكذا جعل الله سبحانه المنفذ المهيأ للخلاء من الإنسان في أستر موضع منه» (٢).

لكن هذا- لو تم- مستحب آخر زائد على استحباب التستر حين قضاء الحاجة.

ثم إنه عبر في الشرائع والقواعد باستحباب ستر البدن، و ظاهره- ولا سيما مع إلحاقه في الأول بوجوب ستر العورة- إرادة ستر البدن بثوب ونحوه، ولا مجال لحمل النصوص المتقدمة عليه، ولا دليل عليه من غيرها، كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره. ولعله لذا حمّله في المدارك وغيرها على ما في المتن من تستر المتخلى نفسه بالبعد أو الجلوس من خلف حائل. نعم، لا يبعد كراهة التعرى تحت السماء ولو في غير حال التخلي، لما تضمن النهي عن الغسل تحت السماء بغير منتر (٣). و أما دعوى: كراهة التعرى مطلقا لخبر أبي بصير الذي لا يخلو عن اعتبار عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام: «قال: إذا تعرى أحدكم نظر إليه الشيطان فطمع فيه فاستتروا» (٤) و لنصوص المنتر، الشاملة لصورة عدم وجود الناظر.

فهى لا تخلو عن إشكال، لظهور الخبر في الأمر بالاستتار لا باستعمال

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢، ٣، ٤.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٣

و لو بالابتعاد عنه (١)، كما يستحب له تغطية الرأس (٢)،

الساتر، فيلزم حمل التعرى المنهى عنه فيه على التعرى مع عدم الاستتار.

و نصوص المنتر حيث كانت ظاهرة في الحرمة و خصصت بوجود الناظر فلا مجال لاستفادة الكراهة منها مع عدمه.

ثم إنه لا وجه لتخصيص ذلك بالغايط بعد ورود بعض النصوص المتقدمة في البول و قرب فهم عدم الخصوصية للغائط من غيرها.

(١) كما هو المتيقن من بعض النصوص المتقدمة و غيرها.

(٢) كما صرح به غير واحد. بل في المعبر و عن الذكري و المفاتيح أن عليه اتفاق الأصحاب.

و يقتضيه ما عن المقلعة: «ان تغطية الرأس إن كان مكشوفاً سنة من سنن النبي صلى الله عليه وآله (١) و ما عن الجعفریات بسنده عن

الصادق عليه السلام عن آبائه عن أمير المؤمنين عليه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا أراد الكنيف غطى رأسه» (٢).

وعلمه في الفقيه بالإقرار بأنه غير مبرئ نفسه من العيوب، وفي محكي المقنعة بأنه يأمن بذلك من عبث الشيطان، ومن وصول الرائحة الخبيثة إلى دماغه، وبأن فيه إظهار الحياء من الله تعالى لكثرة نعمه على العبد وقلّة الشكر منه. وهذه التعليقات كما ترى، إذ لم نثر على ما تضمنها من النصوص، لتكون شرعية تعبدية. كما أنها ليست عرفية، كيف ولا إشكال في عدم كون تغطية الرأس بمثل العمامة والقلنسوة من مظاهر الحياء أو الإقرار بالعيوب. كما أن طريق وصول الرائحة الأنف لا الرأس. إلا أن يريدوا بالرأس ما يقابل الجسد، لا ما يقابل الوجه الذي يحده قصاص الشعر، حيث قد يتجه فيه بعض هذه التعاليل. إلا أنه يتوقف على قصد ذلك منه. مع أن المعنى المذكور لا يناسب مرسل المقنعة، لأن الرأس بالمعنى

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٤

والتقنع (١)، وهو يجزى عنها (٢)،

المذكور منكشف غالباً بسبب كشف الوجه، فلا وجه للتقيد بكونه مكشوفاً، بل لا مجال للبناء على استحباب ستر جميعه، لعدم الإشكال في سيرتهم عليهم السلام على كشف بعض الوجه. إلا أن يريدوا بستره ما يساوق التقنع الذي يأتي الكلام فيه، كما قد يناسبه عدم ذكر كثير منهم للتقنع مع ورود غير واحد من النصوص به.

(١) ففي المرسل عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه [كان يعمل] إذا دخل الكنيف يقنع رأسه، ويقول سرا في نفسه: بسم الله و بالله.» (١).

وفي وصية النبي صلى الله عليه وآله لأبي ذر: «يا أبا ذر استحي من الله، فإنني والذى نفسى بيده لا ظل حين أذهب إلى الغائط متقنعا بثوبى استحيا من الملكين اللذين معي» (٢)، وعن الدعائم عنهم عليهم السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان إذا دخل الخلاء تقنع و غطى رأسه و لم يره أحد» (٣).

(٢) لأنه أخص منها، لتحقيق التغطية بمثل العمامة والقلنسوة مما لا يصدق معه التقنع. فيلزم لأجل ذلك حمل الجمع بينهما في خبر الدعائم المتقدم على التفسير الراجع إلى عدم استحباب التقنع إلا لأجل التغطية، أو التأكيد بلحاظ استلزام التقنع للتغطية. والأول هو الظاهر من الحديث، والثاني هو المناسب لظاهر بقية النصوص.

هذا كله بناء على أن المراد بالرأس الذى يستحب ستره هو المقابل للوجه، الذى يحده قصاص الشعر، أما بناء على أن المراد به ما يقابل الجسد فالنسبة بينه وبين التقنع لا تخلو عن إشكال، لما أشرنا إليه آنفاً من عدم إمكان البناء على استحباب ستر جميعه، وأنه لا بد من كشف بعض الوجه.

كما أنه لم يتيسر لنا تحديد التقنع بعد الرجوع لما تيسر الاطلاع عليه من

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٥

و التسمية عن التكشف (١).

كلمات اللغويين و غيرها.

فمقتضى إطلاق التقنع على لبس بيضة الحرب كونه ستر الرأس، كما أن قناع المرأة عرفا ما يستر رأسها و رقبتها عدا قرص الوجه. و لعله المناسب لما أرسله في مكارم الأخلاق عن عبد الله بن وضاح: «رأيت أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام و هو جالس في مؤخر الكعبة و تقنع و أخرج أذنيه من قناعه»، و في جمهرة ابن دريد: «و كل مغط رأسه فهو مقنع، و من ذلك قولهم:

تقنع القوم في الحديد إذا تكفروا و لبسوا المغافر و البيض». و ربما يستفاد ذلك من غيره من اللغويين، لاضافتهم القناع للرأس. ثم إن المحكى عن الشيخين و المفاتيح استحباب التقنع فوق العمامة. فإن أرادوا به استحباب التقنع في فرض وجود العمامة، فهو في محله، إلا أنه لا يتعين كونه فوقها. و إن أرادوا به استحباب الجمع بين الأمرين، فلا دليل عليه.

(١) ففي صحيح محمد بن الحسين عن العسكري عليه السلام عن أبيه عن آبائه عن جعفر عليه السلام: «قال: قال النبي صلى الله عليه و آله إذا انكشف أحدكم لبول أو غير ذلك فليقل:

بسم الله، فإن الشيطان يغض بصره» (١) و نحوه موثق السكوني (٢).

هذا و قد أطلق غير واحد من الأصحاب التسمية في مستحبات الخلوة، و ظاهره استحبابها عند دخول الخلاء، بل هو المصرح به في المعبر، المدعى عليه فيه اتفاق الأصحاب.

و يقتضيه غير واحد من النصوص، كالمرسل عن أبي عبد الله عليه السلام المتقدم في التقنع، و نحوه مرسل الصدوق عنه عليه السلام (٣) و صحيح معاوية بن عمار: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا دخلت المخرج فقل: بسم الله، اللهم إني أعوذ بك من الخبيث المخبث الرجس النجس الشيطان الرجيم. فإذا خرجت فقل: بسم الله

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٦

و الدعاء بالمأثور (١)، و تقديم الرجل اليسرى عند الدخول و اليمنى عند الخروج (٢)،

الحمد لله الذي عافاني من الخبيث المخبث و أماط عنى الأذى» (١) و مرفوع سعد بن عبد الله عن الصادق عليه السلام: «انه قال: من كثر عليه السهو في الصلاة فليقل إذا دخل الخلاء: بسم الله و بالله أعوذ بالله من الرجس النجس الخبيث المخبث الشيطان الرجيم» (٢). و لو أريد من التسمية مطلق ذكر الله تعالى - و لو بمثل الدعاء - ففيه نصوص أخرى يأتي بعضها.

(١) عند الدخول و الخروج بمثل ما تقدم في صحيح معاوية بن عمار و مرفوع سعد بن عبد الله و غيره مما تضمنه غير واحد من النصوص.

و ظاهر بعضها استحباب الدعاء عند الفراغ من التخلي، ففي خبر أبي بصير عن أحدهما عليهم السلام بعد ذكر الاستعاذة بالوجه المتقدم في مرفوع سعد: «و إذا فرغت فقل: الحمد لله الذي عافاني من البلاء و أماط عنى الأذى» (٣) و في خبر أبي أسامة عن أبي

عبد الله عليه السلام في بيان السنة في دخول الخلاء: «قال: تذكر الله و تتعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإذا فرغت قلت: الحمد لله على ما أخرج مني من الأذى في يسر و عافية» (٤).

و هناك أدعية أخرى في هذه الحالات و غيرها يضيق المقام عن استقصائها.

كما أن المنساق من الأدلة عدم خصوصية المكان المعد للخلاء في الأدعية المذكورة، بل تشرع عند التهيؤ للتخلي في مكانه و بعد مفارقة مكانه و إن لم يكن معدا لذلك.

(٢) كما هو صرح به غير واحد، بل في المدارك أنه مشهور بين الأصحاب،

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٧

و الاستبراء (١)،

و في الغنية الإجماع عليه.

و علوه بالفرق بينه و بين السجدة الذي يستحب فيه العكس، و استحسنة في المعتبر مع اعترافه بعدم الحجة عليه.

و قال في الحقائق: «لكن الصدوق ذكره في الفقيه. و الظاهر أن مثله من أرباب النصوص لا يذكر ذلك إلا عن نص بلغه فيه».

و فيه: أنه لا مجال لاستظهار ذلك منه بعد تعليقه له بما تقدم. ثم إنه لو تم ذلك فهل يختص بالبيان مما يصدق فيه الدخول و الخروج أو يجري في غيره بالإضافة إلى موضع الجلوس؟ وجهان.

(١) كما صرح به غير واحد، و نسب إلى المشهور في المدارك و كشف اللثام و عن غيرهما.

و عقد في الاستبصار بابا في وجوبه، و به صرح في الغنية و الوسيلة، بل في الغنية دعوى الإجماع عليه.

و قد ذكر في الاستبصار في الباب المذكور صحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل بال و لم يكن معه ماء قال:

يعصر أصل ذكره إلى طرفه [رأس ذكره. نسخة من التهذيب] ثلاث عصرات، و ينتر طرفه، فان خرج بعد ذلك شيء فليس من البول،

و لكنه من الحبال» (١) و صحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يبول. قال: ينتره ثلاثا، ثم إن سال حتى

يلغ السوق فلا يبال» (٢).

لكن تفريع فائدة الاستبراء بعد ذكره في الصحيحين موجب لظهورهما في الإرشاد.

على أنه قد يستفاد عدم الوجوب من صحيح جميل عن أبي عبد الله عليه السلام:

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٨

...

«قال: إذا انقطعت درة البول فصب الماء» (١) و خبر روح بن عبد الرحيم قال:

«بال أبو عبد الله عليه السلام و أنا قائم على رأسه و معي أداة، أو قال: كوز، فلما انقطع شخب البول قال بيده هكذا إلى، فناولته الماء، فتوضأ مكانه» (٢).

بل من القريب حمل كلام من عرفت على الإرشاد، لبيان توقف جواز البناء على طهارة البلل المشتبه على الاستبراء، لا وجوبه تعبدا نفسيا، إذ هو لا يلائم ما تقدم من عدم وجوب أصل الاستنجاء، و لا مقدما بلحاظ توقف صحة الاستنجاء و ترتب أثره عليه، لبعده جدا، بل بعض نصوص الاستبراء ظاهر في عدم الحكم بنجاسة المحل مع عدم الاستبراء إلا بخروج البلل المشتبه. و كيف كان فالصحيحان المذكوران لا ينهضان بإثبات الاستحباب فضلا عن الوجوب، كما صرح به غير واحد. نعم، عن الجعفریات بإسناده عن علي عليه السلام: «قال: قال لنا رسول الله صلى الله عليه و آله:

من بال فليضع إصبعة الوسطى في أصل العجان، ثم يسلمها ثلاثا» (٣)، و نحوه عن نوادر الراوندى (٤)، و عن عوالى اللثالى عن داود: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: إذا بال أحدكم فليوتر ذكره» (٥).

هذا، و ظاهر الأصحاب تبعا للنصوص اختصاص استحباب الاستبراء بالرجل.

لكن قال سيدنا المصنف قدس سره: «و ما في المنتهى من أن الرجل و المرأة سواء، و البكر و الثيب سواء، غير ظاهر المراد و لا ظاهر المستند».

و يأتي في آخر الكلام في كيفية الاستبراء التعرض لاستبراء المرأة.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٢٩

و أن يتكئ حال الجلوس على رجله اليسرى و يفرج اليمنى (١).

و يكره الجلوس في الشوارع (٢)،

(١) قال في الحقائق: «و منها الاعتماد على اليسرى ذكره جملة من الأصحاب (رضوان الله عليهم). و لم أقف فيه على نص، و أسنده في الذكرى إلى رواية عن النبي صلى الله عليه و آله. و قال العلامة في النهاية: لأنه عليه السلام علم أصحابه الاتكاء على اليسار. و هما أعلم بما قالوا».

و عن مجمع الزوائد على الطبراني الكبير عن رجل من بنى مدلج عن أبيه قال: «جاء سراقه بن مالك بن جشعم من عند النبي صلى الله عليه و آله، فقال: علمنا رسول الله صلى الله عليه و آله كذا و كذا، فقال رجل كالمستهزئ: أما علمكم كيف تخرؤون. فقال: بلى و الذي بعثه بالحق، لقد أمرنا أن نتوكل على اليسرى، و أن ننصب اليمنى» (١).

(٢) جمع شارع، و هو الطريق الأعظم، كما في الصحاح و لسان العرب و مجمع البحرين.

لكن في كشف اللثام: أنه الطريق النافذ. و يناسبه ما في الصحاح: «و شرع المنزل إذا كان بابه على طريق نافذ»، و في لسان العرب: «و شرع المنزل إذا كان على طريق نافذ». يقال: شرعت الباب إلى الطريق أنفذته إليه» و في نهاية ابن الأثير:

«كانت الأبواب شارعاً إلى المسجد، أى: مفتوحة إليه. يقال: شرعت الباب إلى الطريق أى: أنفذته إليه» ونحوه في القاموس. بل يتعين الحمل على ذلك بلحاظ النصوص، ففي صحيح عاصم بن عبد الحميد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رجل لعل بن الحسين عليه السلام: أين يتوضأ الغرباء؟ قال: تتقى شطوط الأنهار و الطرق النافذة، و تحت الأشجار المثمرة

(١) هامش الحدائق ٢: ٦٨ عن مجمع الزوائد للهيثمي ١: ٢٠٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٠

...

و مواضع اللعن. فقليل له: و أين مواضع اللعن؟ قال: أبواب الدور» (١)، و في حديث المناهي: «نهى رسول الله صلى الله عليه و آله أن يبول أحد تحت شجرة مثمرة أو على قارعة الطريق» (٢)، و في حديث الأربعمئة عن أمير المؤمنين عليه السلام: «قال: لا تبل على المحجة، و لا تتغوط عليها» (٣)، و المحجة جادة الطريق، كما في الصحاح و مجمع البحرين، و في لسان العرب «المحجة الطريق، و قيل: جادة الطريق. و قيل: محجة الطريق سننه» و الجادة معظم الطريق، كما في الصحاح، أو مسلكه و ما وضع منه، كما في لسان العرب.

فان المتحصل بعد النظر في النصوص و كلمات اللغويين أن موضوع الحكم هو مطلق الطريق النافذ.

ثم إنه صرح بالكراهة جمع من الأصحاب، بل هو المشهورة شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً، بل هي كذلك، كما في الجواهر، و في الغنية دعوى الإجماع عليه.

و لم يعرف الخلاف فيه إلا ما في المقنعة و الهداية، قال في الهداية: «و لا يجوز التغوط على شطوط الأنهار و الطرق النافذة و أبواب الدور و فيء النزال و تحت الأشجار المثمرة. و لا يجوز البول في حجور الهوام و لا في الماء الراكد. و لا يجوز أن يطمح الرجل ببوله في الهواء.» و قال في المقنعة: «و لا يجوز التغوط على شطوط الأنهار، لأنها موارد الناس للشرب و الطهارة، و لا يجوز أن يفعل فيها ما يتأذون به. و لا- يجوز التغوط على جواد الطرق، و لا- في أفنية الدور، لا- يجوز تحت الأشجار المثمرة و لا- في المواضع التي ينزلها المسافرون و لا في أفنية البيوت، و لا يجوز في مجارى المياه و لا في الماء الراكد».

لكن سياق كلامهما يأبى الحمل على الحرمه، لبعد ذهابهما إلى حرمه جميع الأمور المذكورة في كلامهما.

و كيف كان فلا مجال له بعد الشهرة المذكورة على الكراهة، و قيام السيرة

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣١

و المشارع (١)،

عليه، إذ لا يحتمل اختفاء مثل ذلك على الأصحاب بعد كثرة الابتلاء به، خصوصاً في العصور السابقة.

نعم، لو كان مانعاً للناس من المرور لم يبعد حرمة، لما فيه من الإضرار بالمسلمين، و قرب حمل الكلام الأصحاب و المتيقن من السيرة على غيره. و عن ابن أبي عمير- في الصحيح- و غيره عن إبراهيم بن أبي زياد عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: قال رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: ثلاث من فعلهن ملعون: المتغوط في ظل النزال و المانع الماء المتتاب و ساد الطريق المسلوك» (١) و في مرسل الصدوق: «من سد طريقا بتر الله عمره» (٢). فلاحظ.

كما أنه لو كان الطريق غير نافذ، بل كان خاصا، فبناء على كونه ملكا لأربابه لا يجوز التخلي فيه بغير إذنهم، كما صرح به بعضهم. و إن كان قد تنافيه السيرة.

فتأمل.

(١) جمع مشرعه، و هي مورد الشارب، كما في القاموس، أو طريق الماء للوارد، كما في مجمع البحرين. و هي كالشوارع في الأقوال المتقدمة.

نعم، المذكور في النصوص شطوط الأنهار، كما في صحيح عاصم المتقدم و غيره من النصوص الكثيرة. و بها عبر في الهداية و المقنعة فيما تقدم. و شفير نهر أو شفير بئر أو بئر يستعذب مأوها، كما في موثق السكوني عن الصادق عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «قال: نهى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله أن يتغوط على شفير بئر ماء يستعذب منها، أو نهر يستعذب أو تحت شجرة فيها ثمرتها» (٣) و نحوه خبر الحصين بن مخارق (٤).

و مقتضى إطلاقها عموم الكراهة لغير المشرعه إلا أن يقيد بها بمناسبة ظهور كون الحكم للإرفاق بالناس الواردين من الماء. لكنه لا يناسب ما عن كتاب

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٢

و مساقط الثمار (١)

العلل لمحمد بن علي القمي: «و العلة في ذلك أن في الأنهار سكانا من الملائكة» (١).

هذا، و لو فرض منع الناس من الورود، لضيق الطريق أو نحوه، لم يبعد الحرمة، كما تقدم في الشوارع. فتأمل.

(١) كما في مرسلتي علي بن إبراهيم و الاحتجاج في جواب الكاظم عليه السلام لأبي حنيفة (٢). و نحوها مرسله المسعودي. (٣)

و في الشرائع ذكر التخلي تحت الأشجار المثمرة، و به عبر أكثر الأصحاب، كما في الجواهر. و يقتضيه النصوص الكثيرة، منها ما تقدم من صحيح عاصم و موثق السكوني و حديث المناهي و خبر الحصين.

و هو أعم، لشموله لما إذا كانت ثمرة الشجرة مما يقطف و لا يسقط تحتها، و هو المناسب للتعليل في خبر حبيب السجستاني عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إنما نهى رسول الله صَلَّى الله عليه وآله أن يضرب أحد من المسلمين خلا [خلاه. خ. ل] تحت شجرة أو نخلة قد أثمرت لمكان الملائكة الموكلين بها. قال: و لذلك يكون الشجر و النخل آنسا إذا كان فيه حمله، لأن الملائكة تحضره» (٤).

ثم إن هذه النصوص ظاهرة في اعتبار فعلية الأثمار، و به أفتى جماعة من المتأخرين، كما في الجواهر.

لكن في جامع المقاصد: «و الظاهر أنه لا يراد بها ذات الثمرة بالفعل، بل ما من شأنها ذلك، كما في شاة لبون، على ما صرحوا به و لأن المشتق لا يشترط في صدقه بقاء أصله و لأن ذلك موجب لبقاء النفرة في ثمرتها».

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢، ٧.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٣

...

و الكل كما ترى! فان اللبون صفة مشبهة دالة على الثبوت يراد بها تعيين الصنف، فلا وجه للقياس عليها، و المشتق ليس حقيقة إلا في المتلبس بالمبدأ على التحقيق، بل غاية ما قيل انه يعم ما انقضى عنه المبدأ لا مطلق ما من شأنه الاتصاف به.

على أنه قد تضمن موثق السكوني المتقدم و غيره التقييد بأن فيها ثمرتها، و في بعض النصوص: «تحت شجرة أو نخلة قد أثمرت» (١) و في آخر: «تحت شجرة مثمرة قد أينعت أو نخلة قد أينعت، يعنى: أثمرت» (٢)، و هي كالصريحة في اعتبار فعلية الأثمار، و هو المناسب للتعليل المتقدم في خبر السجستاني.

و بقاء النفرة - لو تم - استحسان لا ينهض بإثبات الحكم الشرعى.

نعم قد يستدل على العموم بما ورد في جواب الكاظم عليه السلام لأبى حنيفة، إذ لا يراد بمساقط الثمار إلا محل سقوطها، الذى لا يراد به فعلية السقوط، بل شأنيتها، فيشمل ما إذا لم تكن الثمرة موجودة بالفعل.

اللهم إلا - أن يحمل على صورة وجودها بقرينة النصوص الأخرى، لأن ظهور تلك النصوص الكثيرة فى الاختصاص - و إن كان بمفهوم الوصف - أقوى من ظهوره فى الإطلاق بالنحو المذكور. فلاحظ.

ثم إن ما تقدم فى الشوارع من نسبة القول بالحرمة للهداية و المقنعة جار هنا.

و قد عبر بعدم الجواز هنا فى الفقيه أيضا و ظهر حاله مما تقدم فان تسالم الأصحاب على الكراهة فى مثل ذلك مع كونه موردا للابتلاء مما يمنع من البناء على الحرمة، بل قد يلزم بحمل كلامهم على الكراهة كما هو المناسب لقرينة السياق فى كلامى الهداية و المقنعة.

كما أنه لو فرض كون الشجرة مملوكة و كان التخلّى تحتها مزاحما لمالكها فقد يتجه البناء على الحرمة مع عدم رضاه. بل لا ينبغي الإشكال فيه لو كان مالكا للأرض، كما صرح به فى جامع المقاصد.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٤

و مواضع اللعن (١)، كأبواب الدور و نحوها من المواضع التى يكون المتخلّى فيها عرضة للعن الناس (٢)، و المواضع المعدة لنزول القوافل (٣).

(١) كما فى المقنع و النهاية و اشارة السبق و الوسيلة و الشرائع و القواعد، و فى الجواهر أنه المشهور. و يقتضيه صحيح عاصم المتقدم فى الشوارع.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق مواضع اللعن فى مثل النهاية و اشارة السبق و الوسيلة و الشرائع و القواعد. لكن فسرهما فى المقنع بأبواب

الدور، كما هو الحال في صحيح عاصم الذي هو الدليل في المقام.

ولعله لذا اقتصر فيما تقدم من الهداية على ذكر أبواب الدور، وفي المقنعة على ذكر أفنيته، من دون ذكر لمواضع اللعن. واحتمل في الجواهر حمل الصحيح على التمثيل، ولا يناسبه التركيب، إلا أن يستفاد من ذكر اللعن، لإشعاره بأن منشأ الكراهة تجنب اللعن المقتضى لعدم خصوصية أبواب الدور، وإلا كان الأنسب ذكرها رأساً.

و أما ما في جامع المقاصد من قوله بعد تعرضه لمفاد الصحيح: «وقيل:

مجمع المنادى لتعرضه للعنهم».

فهو خروج عن الإطلاق أيضاً. إلا أن يراد به التمثيل.

و كيف كان، فظاهر الأصحاب التسالم على الكراهة، كما يشهد به عدم تعرض بعضهم لذلك أصلاً.

و ما تقدم في الشوارع من الهداية والمقنعة قد عرفت استبعاد حمله على الحرمة. بل لعل الصحيح مشعر بعدم الحرمة، لإشعاره بأن منشأ الترك تجنب اللعن وإن لم يكن بحق، لا منافاة حق صاحب الدار.

نعم، لا يبعد اختصاصه بما إذا لم يكن مزاحماً لصاحب الدار بنحو يمنعه من الخروج أو يحصل له الأذى بسببه. فلاحظ.

(٣) كما تقدم من المقنعة، وذكره في الشرائع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٥

...

و يدل عليه مرسلتا على بن إبراهيم و المسعودي الواردتان في جواب الكاظم عليه السلام لأبي حنيفة المتقدم إليهما الإشارة في مساقط الثمار.

و عبر جماعة كثيرة بفىء النزال، كما في الهداية و النهاية و إشارة السبق و المراسم و الوسيلة و القواعد. و يدل عليه خبر الكرخي المتقدم في الشوارع، و ما في علل القمى «١».

و عبر بعدم الجواز في الفقيه و فيما تقدم من الهداية و المقنعة.

و يقرب حمل ما في الأخيرين على الكراهة، لنظير ما تقدم في الشوارع، بل هي المتعينة بلحاظ تسالم الأصحاب، كما تقدم نظيره.

هذا وقد ذكرت في النصوص و كلماتهم مواضع أخرى يكره التخلي فيها.

الأول: مواضع التأذى، كما في النهاية و الغنية و الوسيلة و القواعد، و عن غيرها.

و لم أعثر على نص به. إلا أن يستفاد من كثير من المكروهات المذكورة في النصوص، كمنازل النزال و شطوط الأنهار و جواد الطرق

و غيرها. بدعوى: فهم عدم الخصوصية لها. و لعله لذا جعله في الغنية موضوع الكراهة، و جعل الأمور المذكورة أمثلة له.

و لا بأس به بلحاظ قاعدة التسامح، و إلا فهو خلاف ظاهر ما ورد في جواب الكاظم عليه السلام لأبي حنيفة، للتصريح فيه بعد بيان

المواضع الخاصة بأن له أن يضع حيث شاء، بل هو خلاف ظاهر مثل صحيح عاصم، لظهوره في التحديد بقريئة السؤال.

الثاني و الثالث: قبله المساجد و أفنيته، و لم أعثر على من ذكرهما، و إنما هما مذكوران في مرسل المسعودي المتضمن لجواب

الكاظم عليه السلام لأبي حنيفة المتقدمة إليه الإشارة في مساقط الثمار.

كما ذكر الثالث في مرسل على بن إبراهيم «٢» المتضمن لذلك، و فيما عن

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٦

و استقبال قرص (١) الشمس أو القمر (٢)

كتاب العلل للقمي مع تحديد الفناء فيه بأربعين ذراعاً في أربعين «١».

الرابع: أفنية الدور، المذكورة في كلام المقنعة المتقدم، و في النهاية و الغنية و الوسيلة.

و لم أعثر على نص به، و إنما جعله في الغنية من أمثلة مواضع التأذي، فيبتنى على ما تقدم فيها. إلا أن يستفاد مما ورد في أبواب الدور.

لكنه لا يخلو عن إشكال: لأنه أوسع ظاهراً، لأن الفناء ما اتسع أمام الدار.

و منه يظهر الحال في فناء البيوت الذي تقدم من المقنعة أيضاً.

الخامس: الأفنية من غير تقييد، و هو مذكور في القواعد. و يشمل فناء السوق و غيره.

و لا دليل عليه، إلا أن يدخل في مواضع التأذي فيبتنى على ما تقدم فيها.

السادس: الحمام. فعن جامع الأخبار عن النبي صلى الله عليه و آله عده مما يورث الفقر «٢».

السابع: التخلي على القبر، أو بين القبور. ففي صحيح محمد بن مسلم الآتي في البول قائماً أن الأول معرض لاصابة الشيطان، و في

خبري إبراهيم و محمد أن الثاني يتخوف منه الجنون «٣». و إطلاقها يشمل قبر غير المؤمن، فلا وجه لما في العروة الوثقى من التخصيص بالمؤمن.

نعم، لو كان منشأ الحكم احترام صاحب القبر فقد يتجه استحباب تركه. كما قد يتجه ما ذكره فيها من التحريم لو استوجب هتكه.

(١) كما هو صريح الروضة و المدارك و ظاهر اللمعة و عن المقنعة و الذكرى و الروض و غيرها. لأنه الظاهر من عنوان الشمس و القمر.

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٧

...

و لا مجال للتعدي للجهة، لأنه إن رجع إلى دعوى أنها هي المراد منهما فلا قرينة عليه بعد مخالفته الظاهر.

و إن رجع إلى دعوى سعة مفهوم الاستقبال، فهي ممنوعة، و تمام الكلام في مبحث القبلة من الصلاة.

كما لا مجال للحمل على الشعاع، لعدم الريب في مجازيته و مخالفته للظاهر، بل هو مما يقطع بعدم كراهته، لغلبة الابتلاء به.

(٢) كما صرح به غير واحد، بل في الجواهر: «هو المشهور بين الأصحاب، بل لا أعلم فيه خلافاً بين المتأخرين».

و كأنه يشير إلى ما في الهداية و عن المقنعة من التعبير بعدم الجواز الذي لا يبعد حمله على الكراهة، لعين ما تقدم في التخلي في

الشوارع. و كيف كان فيدل على الكراهة النصوص الكثيرة، ففي موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «قال: نهى

رسول الله صلى الله عليه و آله أن يستقبل الرجل الشمس و القمر بفرجه و هو يبول» «١»، و في حديث المناهي: «و نهى أن يبول

الرجل و فرجه باد للشمس و القمر» «٢»، و في صحيح الكاهلي: «لا يبولن أحدكم و فرجه باد للقمر يستقبل به» «٣» و نحوه ما عن

الجعفریات «٤»، و فی مرسل الكلینی: «لا تستقبل الشمس و لا القمر» «٥»، و فی مرسل الصدوق: «لا تستقبل الهلال و لا تستديره. یعنی: فی التخلی» «٦»، و غیرها.

و ظاهر إطلاق غیر واحد عموم الكراهة للبول و الغائط معا. بل هو صریح الوسيلة و محكى المقنعة و المبسوط و الدروس.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٨

...

و عن الاقتصاد و الجمل و المصباح و مختصره التخصيص بالبول. و هو مقتضى الجمود على صحيح الكاهلي، و موثق السكوني، و حديث المناهي، و خبر الجعفریات، و حيث كان باقى النصوص ضعيف السند كان التعميم للغائط مبنيًا على قاعدة التسامح. كما أنه اقتصر فى الهداية على ذكر الهلال، دون الشمس [١] و القمر. و كأنه اقتصر منه على المرسل المتقدم. و لا وجه له. هذا، و قد صرح فيها بإلحاق الاستدبار بالاستقبال. و لعله ظاهر الفقيه لذكره المرسل المتقدم الذى هو العمدة فيه، و عن الذكرى و الروض احتمال، للمساواة فى الاحترام.

لكنه - كما ترى - غير ظاهر لا من حيث الصغرى و لا الكبرى. فالعمدة المرسل. و قد يستفاد مما عن علل القمى [٢]، حيث يستفاد منه النهى عن الاستقبال بالدبر.

و كأن ندره المرسل مع ظهور سكوت النصوص الأخرى الكثيرة عنه فى عدم كراهته هو الذى أوجب إعراض الأصحاب عن مضمونه، مع ما عرف منهم من التسامح فى أدلة السنن.

بل صرح فى المدارك و كشف اللثام و محكى نهاية الأحكام و الذخيرة بعدم كراهته، بل عن الفخر فى شرح الإرشاد الإجماع على ذلك. و إلا فمن البعيد عدم اطلاعهم على المرسل، و إن كان قد يناسبه التعليل فى المدارك بعدم المقتضى.

و أما ما فى كشف اللثام من احتمال حمله كعبارة الهداية على الاستقبال حين البول و الاستدبار حين الغائط.

فلا يناسب لسان المرسل جدا، كما لا يناسب عبارة الهداية، حيث قال:

[١] هذا هو الموجود فى المطبوعتين من الهداية. و حكى عنه فى مفتاح الكرامة ذكر الشمس على اضطراب فى نقله.

[٢] قال: «و لا يستقبل الشمس و القمر، لأنهما آيتان من آيات الله. و علته أخرى: ان فيها نورا مركبا فلا يجوز ان يستقبل بقبل و لا دبر.»

مستدرک الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٣٩

بفرجه (١)،

«و لا يجوز أن يجلس للبول و الغائط مستقبل القبلة و لا مستدبرها، و لا مستقبل الهلال و لا مستدبره».

و كيف كان فلا بأس بالعمل بالمرسل، لقاعدة التسامح. و سكوت النصوص عن مضمونه قد يكون لخفة الكراهة.

نعم، هو مختص بالهلال و التعدى للشمس و القمر إما أن يكون لاحتمال الإلحاق، أو لاستفادته مما تقدم عن علل القمى.

ثم إن مورد النصوص الاستقبال حال التغوط و التبول. و هو ظاهر الأصحاب، و ربما ينزل عليه ما تقدم من الهداية من إطلاق النهى حال الجلوس لهما، و إن كان شاملا لفظا لحال التهيؤ لهما.

إلا أن استفاد العموم من التعليل بما يناسب التكريم فيما تقدم عن علل القمى. و لعله منصرف بقیة النصوص.

(١) كما فى الشرائع و القواعد و الروضة و جملة من كتب العلامة.

و يقتضيه التنصيص عليه فى أكثر نصوص المقام، و منها الصحيح و الموثق اللذان هما عمدتها، و به يخرج عن إطلاق الاستقبال فى مرسل الكلىنى و الصدوق، الظاهر فى الاستقبال بمقادير البدن، كما تقدم فى استقبال القبلة.

و أما ما فى مرسل عوالى اللئالى عن فخر المحققين: «لا- تستقبلوا الشمس و القمر ببول أو غائط» (١)، فيتعين تنزيله على الاستقبال حالهما- نظير ما تقدم فى استقبال القبلة- أو على الاستقبال بالفرج لملازمته لذلك فى الجملة.

و ربما يحمل على ما ذكرنا إطلاق الاستقبال فى كلام جماعة، كالتهاية و الغنية و عن السرائر، و إن كان لا يناسبه ذكره فى سياق استقبال القبلة. كما قد يحمل ما فى كلام بعضهم- كابن حمزة- من إطلاق الاستقبال بالبول و الغائط على

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٠

و استقبال الريح بالبول (١)،

ما تقدم فى مرسل العوالى.

ثم إن ظاهر الاستقبال بالفرج فى النصوص و كلمات الأصحاب الاختصاص بالقبل، لانصراف الفرج إليه و لإمكان الاستقبال به فى الجلوس المتعارف، دون الدبر.

و حملة على الفرجين معا بتنزيل الاستقبال بالدبر على الوضع غير المتعارف، أو على الاستقبال بالدبر فى الوضع المتعارف بعيد.

نعم، عبر بالفرجين فى محكى التذكرة. و قد يناسبه ما تقدم عن علل القمى.

و ربما يحمل الاستقبال بالدبر فيهما على ما يلزم الجلوس مستقبلا. فلاحظ.

ثم إنه صرح فى المسالك و كشف اللثام و المدارك و محكى المنتهى و نهاية الأحكام و غيرها بارتفاع الكراهة بوجود الحائل من بناء أو غيم أو كف أو غيرها.

و عن العلامة تعليله: بأنه لو استتر عن القبلة بالانحراف جاز فهذا أولى.

و هو كما ترى! و عمدة الوجه فيه: اختصاص غير واحد من النصوص المتقدمة بالنهى عن بدو الفرج للشمس و القمر، الظاهر فى عدم الحائل. و حملة على الكناية عن أصل الاستقبال خلاف ظاهره. كما أن ذلك هو المتيقن من الاستقبال فى بقیة النصوص إن لم يكن هو الظاهر منه.

و حملة فى القبلة على التوجه إلى سمت الكعبة الشريفة و لو مع الحائل إنما هو لتعذر الحمل على خصوص صورة عدم الحائل، لندرة الابتلاء بها، فلا بد أن يراد منه ما أريد من الاستقبال فى الصلاة، بخلاف المقام.

نعم، يحسن تجنب ذلك احتياطا لاحتمال العموم.

(١) كما مر في المقنعة و النهاية و الوسيلة و المراسم و الشرائع و القواعد و عن غيرها، بل في الغنية دعوى الإجماع على استحباب توقي ذلك.

و يقتضيه ما عن الخصال في حديث الأربعمائه الذي لا يخلو سنده عن اعتبار: «لا يبولن أحدكم في سطح في الهواء، و لا يبولن في ماء جار، فان فعل ذلك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤١

...

فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه، و إذا بال أحدكم فلا يطمحن ببوله، و لا يستقبل ببوله الريح» (١) و في مرفوع محمد بن يحيى: «سئل أبو الحسن عليه السلام ما حد الغائط؟

قال: لا تستقبل القبلة و لا تستدبرها و لا تستقبل الريح و لا تستدبرها» (٢) و نحوه مرفوع عبد الحميد بن أبي العلاء و غيره (٣).

و مقتضى الأخيرين عموم الحكم لحال التغوط، إما لاختصاصهما به، أو لأن المراد السؤال عن الخلوة الشامل للأمرين.

و هو ظاهر اللمعة و محكى الدروس و الذكرى و البيان.

و نزل في مفتاح الكرامة على إرادة الاستقبال حال البتول و الاستدبار حال التغوط، و هو غير ظاهر. بل ظاهر اللمعة استقبال المتخلى في الحالين.

كما أن مقتضى المرفوعين إلحاق الاستدبار بالاستقبال في كلا الحديثين، كما ذكره في المدارك. و من ثم صرح بعموم الكراهة في الروضة، و هو ظاهر محكى الذخيرة، بل هو ظاهر الكافي و المقنع و الفقيه و المعبر، لذكر مرفوع محمد بن يحيى فيها في بيان الآداب، بل قد يستظهر لأجل ذلك من التهذيب، حيث ذكر مرفوع عبد الحميد، و إن كان في مقام الاستدلال على كراهة الاستقبال بالبول.

و منه يظهر أنه لا مجال لما في الجواهر من استظهار إعراض الأصحاب عن المرفوعين.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ١٤١

و لعل ترك غير من ذكرنا لمضمونهما لعدم كونهم في مقام استيفاء المكروهات، و لو لبنائهم على خفة الكراهة فيه، أو لدعوى لزوم رفع اليد عنهما، لاختصاص علّة الحكم المذكورة في كلام بعضهم كالمفيد في المقنعة.

و في بعض النصوص بالاستقبال بالبول، فعن علل القمي: «و لا يستقبل الريح لعلتين أحدهما: أن الريح ترد البول، فيصيب الثوب و ربما لم يعلم ذلك أو لم

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٢

...

يجد ما يغسله. و العلة الثانية: أن مع الريح ملكا فلا يستقبل بالعورة» (١)، حيث اقتصرنا على العلة الأولى و أغفلنا العلة الثانية المناسبة للتعميم، لعدم الفرق بين الحدثين في تحقق استقبال الملك بالقبل عند الاستقبال و بالدبر عند الاستدبار، كما لا يخفى. و بالجملة: ينبغي متابعة المرفوعين في التعميم، بضميمة قاعدة التسامح، لضعفهما.

هذا، و قد نسب في مفتاح الكرامة للهداية التعميم مع الظهور في التحريم، و لم أعثر على ما يقتضى ذلك. و إنما تعرض لعدم جواز التطميح بالبول، الذى حكم غير واحد بكراهة، و هو عبارة عن البول من مرتفع و إن لم يكن مستقبلا لمهب الهواء أو مستدبرا له، لأن التطميح بالشىء رميه و رفعه فى الهواء. و قد تضمنه أيضا غير واحد من النصوص، كرواية الخصال المتقدمة كصحيح مسمع عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: يكره للرجل، أو ينهى الرجل أن يطمح ببوله من السطح فى الهواء» (٢) و موثق السكونى عنه عليه السلام: «نهى النبى صلى الله عليه و آله أن يطمح الرجل ببوله من السطح و من الشىء المرتفع» (٣).

و يلزم حملها على الكراهة لنظير ما تقدم فى كراهة البول فى الشوارع. نعم، لا- يبعد اختصاصه بالمكان المنكشف، دون مثل البول فى بالوعة الكنيف، و إن تحقق فيه ارتفاع محل البول عن محل سقوطه، لانصراف النصوص عنه، بل لا يبعد عدم صدق التطميح معه، كما قد يناسبه تعريفه بأنه رمى الشىء فى الهواء. ثم إنه قد تضمنت رواية الخصال بصدرها النهى عن البول فى السطح فى

(١) البحار مجلد: ١٨ ص: ٤٦ أبواب آداب الخلاء طبعه كمپانى.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٣

و البول فى الأرض الصلبة (١)،

الهواء، و هو غير التطميح، لظهوره فى كون السطح مبالا- حين هبوب الهواء. و كأنه مبنى على رجحان الاحتياط و الحذر من إصابة البول للجسد أو غيره، الذى يتسبب عن وجود الهواء.

و لعل ذكر السطح فيه بلحاظ كونه معرضا له، لا لخصوصية فيه، فيكون مساوقا لما تضمن رجحان الحذر من البول باختيار المكان المرتفع أو الرخو الذى يغوص فيه البول، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

(١) كما فى النهاية و المراسم و إشارة السبق و الغنية و الوسيلة و الشرائع و القواعد و غيرها.

و يقتضيه صحيح ابن مسكان عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله أشد الناس توقيا للبول كان إذا أراد البول يعمد إلى مكان من الأمكنة يكون فيه التراب الكثير كراهية أن ينضح عليه البول» (١) و مرسل سليمان الجعفرى: «بت مع الرضا عليه السلام فى سفح جبل فلما كان آخر الليل قام فتنحى و صار على موضع مرتفع فبال و توضأ. و قال: «من فقه الرجل أن يرتاد لموضع بوله.» و بسط سراويله و قام و صلى صلاة الليل» (٢). و المستفاد منهما مرجوحية التعرض لاصابة البول و رجحان الحذر من ذلك من دون خصوصية للأرض الصلبة.

هذا، و قد عبر من عرفت بالكراهة أو النهى، و لعله إليه يرجع ما فى موثق السكونى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من فقه الرجل أن يرتاد موضعا لبوله» (٣).

و ما عن بعضهم من استحباب ارتياد موضع للبول، و إلا فظاهر الصحيح كراهة التعرض للبول.

- (١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.
 (٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.
 (٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٤
 و في ثقبوب الحيوان (١)، و في الماء (٢)،

نعم، مقتضى ارتكاز كون منشأ الحذر من البول الابتلاء بالأموال المذكورة - كما في الحائض - أو للعلم بتحقيق التطهير قبلها.
 (١) كما في النهاية والغنية والمراسم وإشارة السبق والوسيلة والشرائع والقواعد وغيرها، بل في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، إلا ما ينقل عن ظاهر الهداية، لقوله: لا يجوز. مع احتماله ما عرفته غير مرة».
 و كأنه لمرسل الديلمى: «قال الباقر لبعض أصحابه و قد أراد سفرا فقال له:
 أوصنى، فقال له: لا تسيرن سيرا و أنت حاف، و لا تنزلن عن دابتك ليلا الا و رجلاك في خف، و لا تبولن في نفق.» (١) و ما رواه العامة من نهى النبي صلى الله عليه و آله عن البول في الجحر (٢).
 (٢) كما في النهاية والغنية والمراسم والوسيلة والشرائع والقواعد وغيرها، بل في كشف اللثام و عن الذخيرة أنه الأشهر.
 و يقتضيه النصوص الكثيرة على اختلاف ألسنتها.
 فبعضها تضمن إطلاق الكراهة في الماء، كمرسل حكم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: أيبول الرجل في الماء؟ قال: نعم، و لكن يتخوف عليه الشيطان» (٣) و عن جامع البزنطى عن الباقر عليه السلام: «لا تبل في الماء» (٤).
 و بعضها مختص ببعض أقسامه، ففي مرسل مسمع عن أبي عبد الله عليه السلام:
 «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: أنه نهى أن يبول الرجل في الماء الجارى إلا من ضرورة. و قال: إن للماء أهلا» (٥) و قريب منه ما في حديث الأربعمائه المتقدم في

- (١) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٠.
 (٢) عن سنن البيهقي ١: ٩٩ و كنز العمال ٥: ٨٧.
 (٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.
 (٤) مستدرک الوسائل باب: ١٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.
 (٥) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٥

...

استقبال الريح بالبول. و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: لا تشرب و أنت قائم، و لا تطف بقبر، و لا تبل في ماء نقيع، فإنه من فعل ذلك فأصابه شيء فلا يلومن إلا نفسه. و من فعل شيئا من ذلك لم يكذب يفارقه إلا ما شاء الله» (١) و نحوه غيره و في حديث المناهى: «و نهى أن يبول أحد في الماء الراكد، فإنه يكون منه ذهاب العقل» (٢)، و نحوه غيره.
 نعم، في صحيح الفضيل عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن يبول الرجل في الماء الجارى، و كره أن يبول في الماء الراكد» (٣)

و في موثق ابن بكير عنه عليه السلام قال:

«لا بأس بالبول في الماء الجارى» (٤) ونحوه غيره. و لعله لذا اقتصر على ذكر الراكد في الهداية و غيرها، بل يظهر مما تقدم أنه قول معروف للأصحاب.

لكن يتعين عرفا الجمع بين هذه النصوص و النصوص الواردة في الجارى بخفة الكراهة.

و ما في الجواهر من عدم الشاهد على ذلك و لا ينتقل إليه من اللفظ. غير ظاهر، لكونه نحواً من الجمع العرفي.

هذا، و في الجواهر: «ان ظواهر الأخبار اختصاص الحكم بالبول. و عن الأكثر إلحاق الغائط. و لعله للتعليل قيل: و لأنه أولى».

لكن التعليل تعبدى، فلا مجال لاستفادة مساواة الغائط للبول، فضلاً عن أولويته منه.

و في جامع المقاصد: «و لا يبعد أن يقال: إن الماء المعد في بيوت الخلاء لأخذ النجاسة و اكتنافها - كما يوجد في الشام و ما جرى

مجرها من البلاد الكثيرة الماء - لا يكره قضاء الحاجة فيه».

و استشكله غير واحد بإطلاق النهي. و مجرد اعداد الناس أمرهم على ما هو المكروه لا يرفع كراهته.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب الماء المطلق حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٦

خصوصاً الراكد (١)، و الأكل و الشرب حال الجلوس للتخلي (٢)،

(١) لما تقدم، و ما في الهداية من التعبير بعدم الجواز يظهر حاله مما تقدم في نظيره، خصوصاً بعد كون النصوص الناهية بين ما هو ضعيف السند، و ظاهر في الكراهة، بقرينة التعليل أو السياق. فلاحظ.

(٢) كما في إشارة السبق و الوسيلة و الشرائع و المعبر و القواعد. قال في المعبر: «لما يتضمن من الاستقذار الدال على مهانة النفس». و هو كما ترى لا- يطرد في تمام أفراد الأكل و الشرب. على أن في بلوغ ذلك حداً يوجب الكراهة الشرعية للأكل و الشرب بخصوصيتهما إشكالا أو منعاً.

و قد استدل عليه أيضاً بمرسل الصدوق: «دخل أبو جعفر الباقر عليه السلام: الخلاء فوجد لقمة خبز في القدر، فأخذها و غسلها و دفعها إلى مملوك معه، فقال: تكون معك لأكلها إذا خرجت، فلما خرج عليه السلام قال للملوك: أين اللقمة؟ فقال: أكلتها يا بن رسول الله، فقال عليه السلام: أنها ما استقرت في جوف أحد إلا وجبت له الجنة، فاذهب فأنت حر، فإنى أكره أن استخدم رجلاً من أهل الجنة» (١)، و قريب منه ما عن عيون الأخبار، و صحيفة الرضا عليه السلام بأسانيدهما عن الحسين عليه السلام (٢).

بتقريب: أن تركهما عليهما السلام للمبادرة بأكل اللقمة في الخلاء مع اهتمامهما باستجابته لا يكون إلا لكراهة الأكل فيه. و من ثم قد يتجه الاستدلال بالفحوى كما في الجواهر، لأن الكراهة مع وجود جهة تقتضى الاستحباب تقتضى الكراهة بدونها بالأولوية.

و فيه - مع اختصاصهما بالأكل - أن مضمونهما قضية خارجية لا تصلح للاستدلال، لإمكان أن يكون تجنبهما لذلك لأجل أن نفسيهما تعاف الأكل، أو لاعجال قضاء الحاجة لهما عنه، أو لطفاً بالمملوك ليتوفق للثواب. و إلا فظاهر الخبرين أن وجدانهما عليهما السلام للقمة بمجرد دخولهما قبل الاشتغال بقضاء الحاجة،

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٧
و الكلام (١) بغير ذكر الله (٢)،

فلو كان الاستحباب مقتضيا لهذا النحو من التعجيل لكان المناسب المبادرة له خارج الخلاء قبل قضاء الحاجة. ثم إن المحكى عن المصباح ومختصره والمهذب ونهاية الأحكام والمنتهى تخصيص الكراهة بحال التخلي. و وجهه غير ظاهر، فان الوجهين المتقدمين مناسبان للتعميم، كما هو ظاهر إطلاق من تقدم، بل قد يناسبان التعميم لحال الكون في الخلاء وإن لم يجلس. فلاحظ.

(١) كما صرح به جماعة وحكى عن آخرين، بل في الجواهر: «لعله لا خلاف في الحكم بين الأصحاب، لتصريح كثير من القدماء والمتأخرين به سوى ما يظهر من الفقيه، حيث قال: لا يجوز. ولعل مراده الكراهة». و يقتضيه صحيح صفوان عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «أنه قال: نهى رسول الله أن يجيب الرجل آخر وهو على الغائط أو يكلمه حتى يفرغ» (١) وخبر أبي بصير:

«قال لى أبو عبد الله عليه السلام: لا تتكلم على الخلاء، فان من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة» (٢) و ما عن المحاسن و جامع الأخبار من قولهم عليهم السلام: «ترك الكلام في الخلاء يزيد في الرزق» (٣). و ظاهرها - خصوصا الأخيرين - أن موضوع الكراهة هو الخلاء، لا خصوص حال خروج البول والغائط.

(٢) كما ذكره غير واحد. بل ظاهر غير واحد استحبابه. للنصوص الكثيرة المتضمنة حسن الذكر على كل حال، و منها صحيح محمد بن مسلم الآتي في حكاية الأذان، و معتبرة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا بأس بذكر الله و أنت تبول، فان ذكر الله حسن على كل حال، فلا تسأم من ذكر الله» (٤).

و أما ما في صحيح عمر بن يزيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التسبيح في

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٨

...

المخرج و قراءة القرآن. قال: لم يرخص في الكنيف في أكثر من آية الكرسي و يحمد الله و آية الحمد لله رب العالمين». (١) و رواه الشيخ بطريق آخر هكذا: «و يحمد الله و آية».

فلا بد من حمل التحديد فيه على التحديد بالإضافة إلى القرآن، لا بالإضافة إلى الذكر، و إن وقع في السؤال أيضا، فعدم التعرض له لعدم الحد له، لا لعدم الترخيص فيه.

هذا وفي النهاية والوسيلة وعن المبسوط وغيره أنه يذكر الله فيما بينه وبين نفسه، وفي إشارة السبق الذكر سرا. وكأنه لموثق سعد بن صدقة عن الصادق عليه السلام:

«قال: كان أبي يقول: إذا عطس أحدكم وهو على خلاء فليحمد الله في نفسه» (٢).

و المرسل عنه عليه السلام: «انه [كان يعمل] إذا دخل الكنيف يقنع رأسه ويقول سرا في نفسه: بسم الله وبالله» (٣) بعد إلغاء خصوصية موردهما. بل ثبوت ذلك في مطلق الذكر الذي لا خصوصية له مقتضى الأولوية العرفية.

والذي ينبغي أن يقال: إن أريد بذلك الكلام النفسى من دون نطق الذي لا يصدق عليه القول إلا مجازا فهو وإن كان محتملا من الخبرين بدوا، إلا أنه لا مجال له بلحاظ النصوص الكثيرة الواردة في الأدعية والأذكار الخاصة بالخلاء (٤) التي تقدم التعرض لبعضها والنصوص الآتية في حكاية الأذان، لأن حملها على المجاز مع خلوها - على كثرتها - عن القرينة عليه بعيد جدا. بل يتعين حمل الخبرين على الاسرار المقابل للاجهاار، كما لعله ظاهر إشارة السبق.

نعم، لا ظهور للخبرين في كراهة الجهر، كما لا مجال للجمع بينهما وبين إطلاق أدلة استحباب الذكر بالتقيد، بل يتعين حملها على استحباب الإخفات بنحو تعدد المطلوب، على ما هو المتبع في الجمع بين المطلق والمقيد في الأحكام غير الإلزامية.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٤٩

...

ثم إنه قد استثنى من الكلام أيضا أمور.

الأول: قراءة آية الكرسي. فقد استثناه من عموم كراهة الكلام في الشرائع والقواعد، وفي الجواهر: «صرح به كثير من المتأخرين». و استدلل عليه فيها وغيرها بصحيح عمر بن يزيد المتقدم. لكنه إنما يقتضى استثناءه من كراهة قراءة القرآن التي هي مقتضى الجمع بين الصحيح المذكور وصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته أ تقرأ النفساء والحائض والجنب والرجل يتغوط القرآن؟ قال:

يقرؤون ما شاءوا» (١) كما جرى عليه في النهاية والوسيلة. ولا ينافي كراهة من حيثية كونه كلاما.

اللهم إلا أن يقال: صحيح صفوان مختص بالكلام مع الغير، ولا يشمل القرآن، وإطلاق الكلام في غيره منصرف عنه. فتأمل.

هذا، وفي الوسيلة استثنى قراءة آية الكرسي فيما بينه وبين نفسه، وقال:

«ثلاث يفوته شرف فضلها». ولا وجه له إلا دعوى استفادته من موثق مسعدة والمرسل المتقدم بالإلحاق أو إلغاء الخصوصية، وكلاهما غير ظاهر.

الثاني: حكاية الأذان، كما صرح به غير واحد، وفي الجواهر أنه المشهور، بل في النهاية أنه مستحب. لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:

«يا محمد بن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل حال، ولو سمعت المنادى ينادى بالأذان وأنت على الخلاء فاذا ذكر الله عز وجل وقل كما يقول المؤذن» (٢)، ونحوه خبر أبي بصير (٣)، وفي خبر سليمان بن مقبل: «قلت لأبي الحسن موسى بن جعفر عليهم السلام: لأى

عله يستحب للإنسان إذا سمع الأذان أن يقول كما يقول المؤذن و إن كان على البول و الغائط؟ فقال: لأن ذلك يزيد في الرزق» (٤).
و قريب منه غيره. و في النهاية و الوسيلة و عن المذهب أنه يحكيه في نفسه.
و الكلام فيه كما في سابقة.
هذا، و عن الروض تخصيصه بالفصول المتضمنة للذكر، دون الحيعلات، إلا أن تبدل بالحولقه، و كأن وجهه ظهور نصوص حكاية الأذان في المقام و غيره بأنه

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٠

...

من صغريات حسن الذكر على كل حال.

و يشكل - مع قرب حمل ذلك على الحكمه، لعدم التنبيه في نصوص الحكاية على الاختصاص - بأن بعض النصوص خال عن ذلك ظاهر في الإطلاق، كخبر سليمان المتقدم، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:
«قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا سمع المؤذن يؤذن قال مثل ما يقول في كل شيء» (١).
نعم، وردت في كتبنا (٢) و كتب العامة (٣) بعض الأخبار الضعيفة المشتملة على ابدال الحيعلات بالحولقه، كما وردت نصوص أخرى في متابعة المؤذن بوجه آخر، فلا بأس بالعمل بأى منها، و إن كانت حكاية الحيعلات أولى من إبدالها بالحولقه، لأقوائية نصوصها.
الثالث: أن تدعوه إلى الكلام الضرورة، كما في النهاية و الوسيلة. و استدل عليه في الجواهر برفع الحرج.
و هو كما ترى. إذ لو كان المراد بالضرورة العرفية المساوقة للحرج فعموم رفع الحرج لا ينهض برفع الأحكام غير الإلزامية، لعدم لزوم الحرج منها.

و إن أريد بها الضرورة العقلية كان الاولى الاستدلال باستحالة طلب ما لا يطاق.

و أما ما في القواعد من الاكتفاء بالحاجة المضر فوتها فهو إنما يتم لو أريد منه الضرر الذى يحرم الوقوع فيه أو يكره كراهه مساوية لكراهه الكلام أو أهم منها.

و أشكال من ذلك ما في المراسم من إطلاق استثناء الحاجة، بل قد تأباه نصوص كراهه الكلام.

الرابع: التحميد بعد العطاس، كما في الجواهر، بل هو مستحب، لموثق مسعدة المتقدم، و إطلاقات الذكر المتقدمة الكاشفة عن عدم كراهته من جهة الكلام، فلا مانع من الرجوع إلى إطلاقات استحبابه.

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الأذان و الإقامة حديث: ١.

(٢) راجع مستدرک الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الأذان و الإقامة.

(٣) حكي عن صحيح مسلم ٤: ٨٥، و سنن النسائي ٢: ٢٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥١

إلى غير ذلك مما ذكره العلماء (رضوان الله عليهم) (١).

و مثله في ذلك تسميت العاطس. إلا أن يستشكل في عموم الذكر لمثل الدعاء. المخاطب به الغير، مثل قول: يرحمك الله، بل مطلق الدعاء غير المخاطب به الله تعالى، مثل: رحم الله زيدا. فتأمل.

الخامس: الصلاة على النبي صلى الله عليه وآله عند سماع ذكره، كما في المقنعة. و العمدة فيه دخولها في الذكر، فيجرى فيها ما تقدم في سابقها.

(١) و هي أمور لا بأس بالإشارة إليها و إلى دليلها باختصار.

الأول: البول قائما، كما ذكره غير واحد، ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: من تخطى على قبر أو بال قائما، أو بال في ماء قائما أو مشى في حذاء واحد، أو شرب قائما، أو خلا في بيت وحده، أو بات على غمر، فأصابه شيء من الشيطان لم يدعه إلا أن يشاء الله، و أسرع ما يكون الشيطان إلى الإنسان، و هو على بعض هذه الحالات» (١).

و مما تقدم من كراهة البول في الماء يظهر تأكد الكراهة في البول قائما في الماء، الذي ذكر في الصحيح أيضا. و ما في الهداية من عدم جواز البول قائما من غير علة محمول على الكراهة، لما سبق في نظائره، و لا سيما مع تعليقه فيها بأنه من الجفاء.

و عن نهاية الأحكام زوال الكراهة في الحمام. و كأنه يريد حال الاطلاع الذي حكاه في مفتاح الكرامة عن بعض الناس. لصحيح ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل يطلى فيبول و هو قائم قال: لا بأس به» (٢). بل ظاهر الوسائل كراهة الجلوس حينه، لما عن الصدوق: «روى أن من جلس و هو متنور خيف عليه الفتق» (٣). بل قد يستفاد من موثق السكوني الآتي ارتفاع الكراهة بمطلق العلة. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٢

...

الثاني: السواك، كما ذكره غير واحد. لما في مرسل الصدوق عن الكاظم عليه السلام: «أكل الأشنان يذيب البدن، و التدلك بالخزف يبلى الجسد، و السواك في الخلا يورث البخر» (١).

الثالث: الاستنجاء باليمين - كما ذكره غير واحد، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه سوى ما في المقنعة و المذهب و عن النهاية من أنه لا يجوز» - ففي موثق السكوني عن جعفر بن محمد عن آبائه عن علي عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله: «قال: البول قائما من غير علة من الجفاء، و الاستنجاء باليمين من الجفاء» (٢)، و في مرسل يونس عنه عليه السلام: «قال: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله أن يستنجى الرجل بيمينه» (٣).

و يلزم حمله على الكراهة، لا لضعف سنده، لما تقدم في تحديد الكر من حجية مراسيل يونس، بل لظهور مفروغية الأصحاب عن الجواز، بنحو لا يبعد لأجله حمل عدم الجواز في الهداية و النهاية و عن المقنعة و عن المذهب على الكراهة. مضافا إلى ما تقدم في نظائره.

و في مرسلتي الكليني و الصدوق «٤» ارتفاع الكراهة إذا كانت باليسار علة.
و ينبغي أن يلحق بالاستنجاء الاستبراء، لما يأتي من كراهة مس الذكر باليمين. و لما ورد في روايات العامة عن النبي صلى الله عليه و آله من أن يده اليمنى كانت لطعامه و طهوره و يده اليسرى للاستنجاء.
الرابع: أن يمس ذكره بيمينه. لمرسل الصدوق: «قال أبو جعفر عليه السلام: إذا بال الرجل فلا يمس ذكره بيمينه» «٥».
و لا يبعد إلغاء خصوصية البول، و أن ذكره لأنه مظنة المس، فيكره المس و لو في غير حال الخلوة.
الخامس: أن يكون في يده التي يستنجى بها خاتم اسم الله تعالى، كما صرح به جماعة كثيرة. لجمله من النصوص، كخبر الحسين عن أبي الحسين الثاني عليه السلام: «قلت له: إنا روينا في الحديث أن رسول الله صلى الله عليه و آله كان يستنجى و خاتمه

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٣

...

في إصبعه، و كذلك كان يفعل أمير المؤمنين عليه السلام و كان نقش خاتم رسول الله «محمد رسول الله». قال: صدقوا. قلت: فينبغي لنا أن نفعل؟ قال: إن أولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى، و إنكم أنتم تتختمون في اليسرى» «١» و غيره مما هو كثير، بل لا يبعد استفاضتها بنحو يجبر ضعفها لو تم في الكل.

نعم، لا ينبغي الإشكال في حملها على الكراهة بعد ظهور التسالم الأصحاب عليه.

و أما ما في خبر أبي البختری عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان نقش خاتم أبي: «الغزة لله جميعا»، و كان في يساره يستنجى بها، و كان نقش خاتم أمير المؤمنين عليه السلام: «الملك لله»، و كان في يده اليسرى يستنجى بها» «٢».

فلا مجال للتعويل عليه بعد ضعف أبي البختری جدا، و معارضة الخبر للنصوص المتقدمة و نصوص استحباب التختم باليمين. و لعل الأقرب حمله على التقية لو فرض صدقه، لأن أبا البختری عامي.

بقي في المقام أمور.

أولها: ألحق في المقنعة باسم الله تعالى خاص أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام معللا بتعظيمهم عليهم السلام.

و حمله الشيخ على الاسم المقصود به النبي و الامام، في مقابل المشترك الذي يقصد به غيرهما. و هو ظاهر إطلاق جمع إلحاق أسماء الأنبياء و الأئمة عليهم السلام.

و زاد في جامع المقاصد اسم فاطمة عليها السلام، و هو ظاهر ما في الوسيلة من إطلاق الاسم المعظم. و لا وجه له الا التعظيم، الذي هو مستحب لا مكروه الترك.

نعم، لو بلغ مرتبة الهتك حرم. و لا مجال لدعواه في المقام. و لعله لذا فرق في المقنع بين ما كان عليه اسم الله تعالى و ما كان عليه اسم محمد صلى الله عليه و آله، و حكم بعدم البأس بعدم تحويل الثاني. و ربما يكون مستنده في ذلك معتبر معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: الرجل يريد الخلاء و عليه خاتم فيه اسم الله

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٤

...

تعالى. فقال: ما أحب ذلك. قال: فيكون اسم محمد صلى الله عليه وآله قال: لا بأس» (١). و حمله على ما إذا قصد به شخص آخر مخالف للظاهر جدا.

نعم، هو ظاهر في الفرق بينهما في كراهة اللبس حين الدخول للخلاء، لا حين الاستنجاء الذي هو محل الكلام. إلا أن يحمل عليه، على ما يأتي الكلام فيه.

ثانيها: قال في الجواهر: «صرح جمع من الأصحاب بتقييد الكراهة بما إذا لم يستلزم تلويثا في النجاسة، وإلا فيحرم - بل قد يصل إلى حد الكفر مع قصد الإهانة والاستحقار - وإن تأمل في الحرمة بعض المتأخرين. لكنه في غير محله بالنسبة إلى لفظ الجلالة». و العمدة فيه المتركزات التشريعية في لزوم تجنيبه الهتك الحاصل من التنجيس في مثل المقام. بل لا يبعد العموم لأسماء المعصومين إذا كتبت و حملت للتبرك.

و أما مطلق التنجيس فالأمر فيه لا يخلو عن إشكال.

ثالثها: ألحق في الفقيه و النهاية بالخاتم الذي كتب عليه اسم الله الخاتم الذي فسه من حجر زمزم، و عن الدلائل انه المشهور. و عمن في الوسيلة لكل حجر له حرمة.

و كأن الوجه فيه مضمرة على بن الحسين بن عبد ربه: «قلت له: ما تقول في الفص يتخذ من أحجار [حجارة. خ ل] زمزم؟ قال: لا بأس به، و لكن إذا أراد الاستنجاء نزع» (٢). لكن روى في بعض نسخ الكافي و التهذيب بإبدال زمزم بزمرد. إلا أن ترجح الاولى بمناسبة الحكم للموضوع ارتكازا، و بفتوى الصدوق - الذي هو من أركان الحديث - و الشيخ - الذي روى المضمرة نفسها - على طبقها.

رابعها: المحكى عن بعضهم كراهة استصحاب الخاتم الذي عليه اسم الله تعالى في الخلاء مطلقا و لو في اليد التي لا يستنجى بها، و هو ظاهر الهداية معبرا بعدم الجواز.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٥

...

و يقتضيه خبر معاوية المتقدم، و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يمس الجنب درهما و لا دينارا عليه اسم الله تعالى، و لا - يستنجى و عليه خاتم فيه اسم الله، و لا - يجامع و هو عليه، و لا - يدخل المخرج و هو عليه» (١) المتمم بعدم القول بالفصل بين الجنب و غيره. و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل يجامع و يدخل الكنيف و عليه الخاتم فيه ذكر الله، أو الشيء من القرآن، أ يصلح ذلك؟ قال: لا» (٢) و غيرها.

لكن ذكر غير واحد لزوم حملها على ما إذا استنجى باليد التي فيها الخاتم، ليناسب ما في خبر الحسين المتقدم و غيره من سيرة النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَالأَئِمَّةُ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ عَلَى الدَّخُولِ لِلْمَخْرَجِ مَعَ كَوْنِ الْخَاتَمِ فِي الْيَمِينِ. إِلَّا- أَنَّ الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ بَعِيدٌ جَدًّا، خُصُوصًا فِي مَوْثِقِ عِمَارِ الْمُتَضَمِّنِ لِلْأَمْرَيْنِ.

فَلَعَلَّ الْأَوَّلَى الْحَمْلَ عَلَى خُفَةِ الْكَرَاهَةِ الَّتِي لَا تَنَافَى صُدُورُ ذَلِكَ مِنْهُمْ كَثِيرًا لِبَعْضِ الطَّوَارِئِ الثَّانَوِيَّةِ، الَّتِي قَدْ يَكْثُرُ الْإِبْتِلَاءُ بِهَا. وَيُنَاسِبُهُ مَا يَأْتِي فِي الدَّرَاهِمِ الْأَبْيَضِ. بِنَاءً عَلَى أَنَّ مَنَشَأَ الْكَرَاهَةِ كِتَابَةُ الْاسْمِ الشَّرِيفِ عَلَيْهِ. وَ مِنْ هُنَا يَتَجَهَّزُ الْفَرْقُ بَيْنَ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَ اسْمِ غَيْرِهِ وَ إِنْ كَانَ مَعْصُومًا، لِحَدِيثِ مَعَاوِيَةَ الْمُتَقَدِّمِ.

نَعَمْ، يَتَجَهَّزُ التَّعْمِيمُ لَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ الشَّرِيفُ لَخَبَرِ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَرٍ بِضَمِيمَةِ قَاعِدَةِ التَّسَامُحِ فِي السَّنَنِ.

السادس: استصحاب الدرهم الأبيض، كما في الجواهر و عن غيرها.

و يَقْتَضِيهِ مَوْثِقُ غِيَاثٍ أَوْ صَحِيحَةُ عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَدْخُلَ الْخَلَاءُ وَ مَعَهُ دَرَاهِمٌ أَبْيَضٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُصْرُورًا» (٣).

و عَنْ بَعْضِهِمْ تَخْصِيصَهُ بِمَا يَكُونُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى. وَ كَأَنَّهُ لِأَنَّ عَدَمَ مَنَاسِبَةِ الْبَيَاضِ لِلْكَرَاهَةِ ارْتِكَازًا تَكْشِفُ عَنْ كَوْنِ ذِكْرِهِ عَرْضًا بِلِحَازِ كِتَابَةِ الْاسْمِ الشَّرِيفِ عَلَيْهِ، بِنَاءً عَلَى مَعْرُوفِيَّةِ اخْتِصَاصِهِ بِذَلِكَ فِي عَصْرِ الصُّدُورِ. وَ هُوَ وَ إِنْ كَانَ

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٦

[مسألة ١٠ ماء الاستنجاء طاهر على الأقوى]

(مسألة ١٠): ماء الاستنجاء طاهر على الأقوى (١)

قريباً، إلا أنه لا طريق لنا فعلاً لإثباته.

و لو تَمَّ اتِّجَاهُ التَّعْدِي لِكُلِّ مَا يَكْتُبُ عَلَيْهِ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى. بَلْ قَدْ يَتَجَهَّزُ التَّعْدِي لِمَثَلِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ الْمَجِيدِ، حَيْثُ لَا يَبْعُدُ كَوْنُهُ هُوَ الْمَنَشَأُ فِي الْكَرَاهَةِ، لِتَعَارُفِ كِتَابَتِهِ سَابِقًا عَلَى الدَّرَاهِمِ وَ الدَّنَانِيرِ. فَتَأَمَّلْ.

هَذَا، وَ قَدْ اكْتَفَى فِي الْعُرْوَةِ الْوُثْقَى فِي ارْتِفَاعِ الْكَرَاهَةِ بِكَوْنِهِ مُسْتَوْرًا. وَ هُوَ مُخَالَفٌ لظَاهِرِ الْمَوْثِقِ، لِأَنَّ الضَّرَّ أَخْصَ مِنَ السِّتْرِ، بَلْ يَبْعُدُ حَمْلُ الْخَبَرِ عَلَى خُصُوصِ صُورَةِ ظُهُورِهِ مَعَ غَلْبَةِ سِتْرِهِ وَ لَوْ بِقَبْضِ الْيَدِ عَلَيْهِ.

السَّابِعُ: طُولُ الْمَكْثِ فِي بَيْتِ الْخَلَاءِ، لِغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَضَمِّنَةِ أَنَّهُ يَوْرَثُ الْبَاسُورَ، مِنْهَا مَوْثِقُ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمٍ: «سَمِعْتُ أَبَا جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ: قَالَ لِقَمَانٍ لَابْنِهِ: طُولُ الْجُلُوسِ عَلَى الْخَلَاءِ يَوْرَثُ الْبَاسُورَ. قَالَ: فَكُتِبَ هَذَا عَلَى بَابِ الْحَشِّ» (١).

و رُبَّمَا بَقِيَتْ بَعْضُ الْمُنْدُوبَاتِ وَ الْمَكْرُوهَاتِ تَظْهَرُ بِتَصْفَحِ كُتُبِ الْأَخْبَارِ.

(١) الظاهر عدم الخلاف بينهم في عدم تنجيس ماء الاستنجاء لما يصيبه من الثوب و غيره، بل في الجواهر: «لا- ينجس ما يلاقيه إجماعاً، تحصيلاً و منقولاً، نصاً و ظاهراً على لسان جملة من علمائنا» و إنما الكلام في أن ذلك لطهارته، أو هو عفو خاص مع نجاسته.

و قد صرح بالأول في الشرائع و القواعد و جامع المقاصد و المسالك و المدارك، و هو ظاهر المعبر، و قد نسبته للشيخين، و حكاة

فى مفتاح الكرامة عن موضعين من الخلاف و جملة من المتأخرين. بل فى جامع المقاصد و عن كشف الالتباس دعوى اتفاق الأصحاب عليه.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لاقتصار قدماء الأصحاب من أهل الحديث على

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٧

...

ذكر النصوص الآتية من دون توجه لهذه الخصوصية، و عن بعضهم التعبير بالعفو، و نفى البأس عن إصابته للثوب أو البدن، و ليس ذلك نصاً و لا ظاهراً فى الطهارة، و لا سيما مع عدم ظهور أثر للفرق فى كلمات القدماء، لقرب ذهابهم لعدم مطهريته. و ما فى المدارك من أن مرادهم بالعفو هنا عدم الطهورية. لا قرينة عليه، و لا سيما مع ما عن حاشيتى الشرائع و الإرشاد للكركى من أنه عند القائل بالعفو نجس معفو عنه.

و كيف كان فاللازم ذكر النصوص ثمّ النظر فى مفادها. ففى صحيح عبد الكريم بن عتبة الهاشمى: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استنجى به، أ ينجس ذلك ثوبه؟ قال: لا» (١) و صحيح الأحول: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: أخرج من الخلاء، فاستنجى بالماء، فيقع ثوبى فى ذلك الماء الذى استنجيت به فقال: لا بأس به [ليس عليك شىء. خ فقيه]» (٢) و قريب منه موثقة (٣). و فى صحيح يونس عن رجل عن الغير أو عن الأحول [من أهل المشرق عن العزرا عن الأحول. علل] عنه عليه السلام انه قال له: «الرجل يستنجى، فيقع ثوبه فى الماء الذى استنجى به. فقال: لا بأس. فسكت. فقال: أو تدرى لم صار لا بأس به؟ قلت: لا و الله، فقال: إن الماء أكثر من القدر» (٤).

و هذه النصوص - كما ترى - ليست مسوقة إلا لبيان عدم تنجس الثوب، كما هو صريح الأول و ظاهر ما بعده، لأن ظاهرها نفى البأس عن الثوب أو عن وقوعه فى ماء الاستنجاء لبيان عدم تنجسه، لا عن نفس ماء الاستنجاء لتدل على طهارته. نعم، التعليل فى الأخير يناسب طهارة الماء. إلا أن يستشكل فيه بأن عدم إمكان التعدى عن مورده - للبناء على نجاسة الغسالة، بل مطلق الماء القليل بملاقاة النجاسة، كما تقدم - موجب لإجمال جهة التعليل فيه، فيكون تعدياً، لا ارتكازياً، و حينئذ فكما يمكن سوقه لبيان طهارة الثوب لأجل طهارة الماء يمكن

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الماء المضاف و المستعمل حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٨

...

سوقه لبيان طهارة الثوب رأساً من دون نظر للماء.

على أن سنده لا يخلو عن إشكال، لأن مراسيل يونس و إن كانت حجة بمقتضى ما تقدم فى أوائل مسألة تحديد الكر، إلا أن ما فى

العلل من روايته عن رجل من أهل المشرق كالشعر بعدم توثيق يونس له. فتأمل.

هذا، وقد ذكر غير واحد أن الحكم بطهارة الثوب ظاهر في طهارة الماء للملازمة العرفية بين طهارة الملاقي و طهارة الملاقي، كالملازمة بين نجاسة الملاقي و نجاسته. و من ثَمَّ استفيدت طهارة كثير من الأمور و نجاستها من الحكم بطهارة ملاقيها و نجاسته. لكنه لا يخلو عن إشكال، فإن ملازمة نجاسة الملاقي لنجاسة الملاقي التي هي من سنخ المقتضى لها ارتكازا تكاد تلحق بالملازمة العقلية، بخلاف ملازمة طهارة الملاقي لطهارة الملاقي، لوضوح امتناع تحقق المعلول بدون المقتضى، و إمكان عدم تأثير المقتضى في ظرف تحققه لمانع من تأثيره، و لو كان هو التسهيل و الامتنان - كما يحتمل في المقام - فليست الملازمة المدعاة إلا عرفية، بلحاظ شيوع سراية النجاسة للملاقي و ارتكازيتها، فيستفاد عرفا من دليل طهارة الملاقي طهارة الملاقي.

و لا سيما مع كون الأثر الظاهر لنجاسة الملاقي هو نجاسة ملاقيه، حيث يوجب ذلك التلازم بينهما ذهنيا، كما لعله مورد ما أشير إليه من استدلال الأصحاب بدليل طهارة الملاقي على طهارة الملاقي.

إلا - أنه لا - مجال للاعتماد عليها في المقام، لابتناء الحكم بطهارة الثوب على رفع اليد عنها في الجملة، إما التفكيك في الطهارة بين الثوب و ماء الاستنجاء، أو بين ماء الاستنجاء و الغائط.

بل يبعد جدا دعوى: أن المستفاد عرفا من الجواب بطهارة الثوب هو طهارة ماء الاستنجاء على حد سائر المياه الطاهرة، بحيث يرفع به الخبث و الحدث، مع أن رفعهما بالماء من أظهر لوازم طهارته عرفا.

بل لما كان من الواضح عند السائل نجاسة الغائط، مع ارتكاز سراية النجاسة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٥٩

...

للملاقي، كان مقتضى الارتكاز الأولي في ذهنه هو نجاسة كل من ماء الاستنجاء و الثوب، بل أولوية ماء الاستنجاء بالنجاسة من الثوب، فمن القريب أن يكون إهماله السؤال عن الماء و سؤاله عن الثوب مبنيا على المفروغية عن نجاسة الماء بمقتضى الارتكاز المذكور. و إلا - لكان هو الأولي بالسؤال بعد ما أشرنا إليه من عدم وفاء الجواب بطهارة الثوب بمعرفة حاله، لابتناؤه على إهمال الملازمة المذكورة في الجملة. فتأمل.

و بالجملة: الاقتصار في السؤال و الجواب على الثوب و إهمال ماء الاستنجاء إن لم يكن ظاهرا في المفروغية عن نجاسته بمقتضى ارتكاز السراية من النجس، الذي هو أقوى من ارتكاز سرايتها من المتنجس، فلا أقل من عدم ظهوره في طهارته. بل المرجع فيه عموم الانفعال.

و دعوى: أن أعمال العموم المذكور في ماء الاستنجاء مستلزم لتخصيص عموم تنجيس المتنجس فيه، إذ مقتضى العموم المذكور بضميمة النصوص المتقدمة الدالة على عدم تنجيسه هو طهارته.

مدفوعة: بعدم حجية عموم تنجيس المتنجس في ماء الاستنجاء، لخروجه عنه تخصيصا أو تخصيصا، و ليس العام حجة في نفى التخصيص و تعيين التخصيص عند الدوران بينهما، و لا سيما في مثل المقام، حيث يستلزم أعمال العموم المذكور تخصيص عموم انفعال الماء بعين النجاسة، الذي هو أقوى دليلا و ارتكازا من عموم تنجيس النجس.

و أضعف منه ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره الشريف من أن الالتزام بنجاسة الماء يستلزم التصرف في جميع الأدلة الدالة على عدم جواز استعمال الماء النجس في المأكول و المشروب و الوضوء و الصلاة و غيرها مما يشترط بالطهارة، لثبوت نفى البأس عن الكل و لو بالإجماع.

لاندفاعه. أولا: بأنه يعلم بسقوط العمومات المذكورة عن الحجية في الماء المذكور، لخروجه عنها تخصيصا أو تخصيصا.

و ثانيا: بعدم الوجه في عدم البأس في الأمور المذكورة بالإضافة إلى الماء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٠

و إن كان من البول (١)،

المذكور، بناء على نجاسته، لعدم المخصص للعمومات المذكورة فيه من إجماع وغيره، بل لا ثمره للنجاسة إلا عدم ترتب هذه الأمور عليه.

بل حتى بناء على طهارته، يقوى احتمال عدم مطهرته من الحدث، حيث ادعى الإجماع فيه.

و لو تمّ لزوم من القول بالطهارة تخصيص عموم مطهرية الماء الطاهر، الذي هو كتخصيص عموم عدم جواز شرب النجس.

نعم، لو كان عدم البأس في أخبار الأحوال راجعا إلى الماء اتجه عمومها لجميع هذه الأمور، بل يتعين حينئذ البناء على الطهارة، لعدم الأثر للنجاسة حينئذ، الموجب للغويتها عرفا و ظهور نفى البأس في الطهارة.

إلا أن ملاحظة النصوص تشهد برجوعه إلى الثوب، فلا تدل إلا على طهارته و عدم منجسيه الماء المذكور له. و التعدى لغير الثوب من سائر أفراد الملاقى إنما هو بفهم عدم الخصوصية. و إن كان المتيقن منه البدن، دون مثل الطشت و نحوه مما يتعارف تجنبه من دون أن يستلزم الحرج نوعا، فإن التعدى إليه لا يخلو عن إشكال، لو لا ظهور مفروغيتهم عن ذلك. فتأمل.

(١) كما في المعتبر و جامع المقاصد و المسالك و عن غيرها. و في المدارك و عن الذخيرة أنه مقتضى إطلاق النص و كلام الأصحاب.

و إليه يرجع ما في المعتبر من صدق الاستنجاء عليه. و قد تقدم الإشكال في ذلك عند الكلام في وجوب التعدد في البول. إلا أن يرجع إلى استفادته من إطلاق النص تبعا، لعدم انفكاك ماء الاستنجاء من الغائط عن ماء الاستنجاء من البول غالبا.

ولا سيما بملاحظة ما في صحيح الأحول من فرض الاستنجاء بعد الخروج من الخلاء، لاستبعاد الاستنجاء بعد الخروج منها من خصوص الغائط كاستبعاد تميز أحد المائتين عن الآخر، فعدم التنبيه على التفصيل فيه ظاهر في العموم لما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦١

فلا يجب الاجتناب عنه (١)، و لا عن ملاقيه (٢)، إذا لم يتغير بالنجاسة (٣)،

إذا استنجى من البول مع الغائط، و يتعدى منه لما إذا استنجى من البول وحده، لعدم الفصل، بل لفهم عدم الخصوصية.

(١) أما في الشرب فلاصلة البراءة بعد عدم وضوح عموم يقتضى جواز شرب الماء الطاهر.

و أما في رفع الخبث فلعوم مطهرية الماء الطاهر الذي تقدم تنقيحه في أوائل أحكام المياه. و لم يظهر لى عاجلا من يمنع من رفع الخبث به على القول بطهارته، و إنما يأتي الكلام في رفع الحدث.

هذا، و أما بناء على نجاسة ماء الاستنجاء فالمنع في الكل ظاهر الوجه، كما أشرنا إليه آنفا.

(٢) فان مقتضى الحكم بطهارته ترتب جميع أحكام الطاهر عليه.

(٣) كما صرح به غير واحد، بل في مفتاح الكرامة أنه صرح به جميع الفقهاء إلا من شذ، و في كشف اللثام كأنه لا خلاف فيه، بل ظاهر شيخنا الأعظم قدس سره دعوى الإجماع عليه.

و العمدية فيه عموم نجاسة المتغير المستفاد من مجموع النصوص الواردة فيه، المقدم على عموم طهارة ماء الاستنجاء، و إن كان بينهما عموم من وجه، لأن التغير حيثية زائدة في ماء الاستنجاء، لصدق ماء الاستنجاء بمجرد غسل موضع النجس الملازم لملاقاة النجاسة، و التغير أمر زائد على ذلك، فحال العمومين حال عموم حكم العنوان الأولى مع عموم حكم العنوان الثانوى.

و يؤيده التعليل في مرسل الأحوال الظاهر في اختصاص الحكم بالطهارة بصورة كون الماء أكثر من القدر، حيث يلزم حمله على إرادة غلبته له الملازمة لعدم التغير - و لو بقرينة نصوص التغير. و هو لا ينافي ما تقدم من إجمال التعليل، إذ المراد به إجمال جهة التعليل فيه بعد فرض اختصاصه بمورده، و هو لا ينافي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٢

...

ظهوره في فرض كون الماء أكثر.

و منه يظهر ضعف ما عن الأردبيلي من أن هذا الشرط غير ظاهر.

و أما ما في الجواهر من أقوائية عموم التغير، لأن ماء الاستنجاء ليس أعظم من الكر و الجارى، بل ليس لنا ماء لا يفسد بالتغير.

فيشكل: بأن طهارة ماء الاستنجاء أو ملاقيه ليس لا اعتصامه في نفسه، ليكون نظيراً للكر و الجارى، ليتمكن نفى أقوائته منهما، بل هي حكم تعبدى و لو من جهة الامتنان و التخفيف، فيمكن ثبوتها مع التغير.

و كما لم يثبت لنا ماء لا يفسد بالتغير لم يثبت لنا ماء استنجاء نجس هو و ملاقيه، و المستثنيات الأخرى المذكورة في كلماتهم خارجة عنه موضوعاً.

و مثله ما ذكره بعض مشايخنا من أن عموم نصوص الاستنجاء بالإطلاق، و عموم نصوص التغير بالوضع المستفاد من صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ من الماء و اشرب، فإذا تغير الماء و تغير الطعم فلا توضأ منه و لا تشرب» (١).

للإشكال فيه - مضافاً إلى أن الصحيح محمول على الماء الكثير، بقرينة تضمنه الطهارة مع عدم التغير، و وارد في الميتة، لأنها الظاهرة عرفاً من الجيفة، فلا يعم ماء الاستنجاء، و إنما استفيد عموم الانفعال الشامل لماء الاستنجاء من النصوص الأخرى، و لو بضميمة فهم عدم الخصوصية - بأن العموم الوضعى الذى تضمنته الفقرة الأولى وارد في الطهارة مع عدم التغير، و أما النجاسة مع التغير فهي مستفادة من الفقرة الثانية بالإطلاق.

على أن سنده لا يخلو عن إشكال، لقوة احتمال الإرسال فيه، لروايته بطريق آخر صحيح عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام، و من البعيد تعدد الرواية، بل هو من تعارض الروايتين المسقط لهما عن الحجية. فلاحظ.

ثم إن شيخنا الأعظم قدس سره استثنى من التغير التغير الذى يحصل لأول الماء

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٣

و لم تتجاوز نجاسة الموضع عن المحل المعتاد (١)، و لم تصحبه أجزاء النجاسة متميزة (٢)،

عند الغسل تدريجاً، لأن الاستنجاء لا ينفك غالباً عن هذا التغير.

و هو في محله. لكن استشكل قدس سره في الطهارة مع انفصال انفصال الجزء المتغير بالنحو المذكور.

فإن أراد نجاسته مع تميزه عن غيره فهو في محله. و إن أراد نجاسته و تنجيسه لما يقع عليه و يختلط به من بقية ماء الاستنجاء فلا يخلو عن إشكال، بل منع، لصعوبة حمل النصوص على ذلك جداً.

هذا، و قد تقدم في المسألة الثالثة من مباحث المياه أن المعيار في التغير الصفات الثلاث اللون و الريح و الطعم.

فلا وجه لما عن الذكري من ذكر زيادة الوزن في المقام، و ما عن العلامة في نهاية الأحكام من ذكره في مطلق الغسالة.

(١) كما في المسالك و المدارك و كشف اللثام و غيرها. و قد ذكروا أن المراد به التعدي الفاحش الذي لا يصدق معه الاستنجاء. و لعله خارج عن إطلاق عدم قاحية التعدي فيما عن الشهيد و الميسي و أبي العباس. و كيف كان فوجه اشتراط ذلك ظاهر.

نعم، اللازم فيه التفصيل بين ما يغسل به الموضع المعتاد و ما يغسل به موضع التعدي لو أمكن الفصل بينهما، كما ذكره في الجواهر، و تقدم نظيره في الاستجمار.

هذا، و المستفاد من صحيح الأحول بمقتضى فرض الخروج فيه عدم قدح التعدي الذي يحصل من الخروج بسبب تقارب الأليتين و حركتهما حينه.

(٢) كما في جامع المقاصد و المسالك و كشف اللثام و عن الروض و الميسي و عن الأردبيلي انه غير ظاهر. و توقف فيه في المدارك، لإطلاق النص.

لكن إطلاق النص ناظر إلى طهارته بلحاظ غسل النجاسة به المستلزم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٤

و لم تصبه نجاسة من الخارج (١)

لملاقاته لها، فان ذلك هو المقوم لصدق ماء الاستنجاء، و لا نظر فيه إلى ملاقاته للنجاسة بعد ذلك، لبقائها فيه و عدم استهلاكها.

و من ثم لا يعد إهمال بعض الأصحاب التنبيه على ذلك خلافا في المسألة.

اللهم إلا أن يريد استفادته من الإطلاق تبعاً، لكثرة مصاحبة ماء الاستنجاء لذلك مع الغفلة عنه، فعدم التنبيه عليه ظاهر في عدم قدحه.

و ما ذكره بعض مشايخنا من غلبة قلة الغائط في المحل، فلا يتميز منه شيء في ماء الاستنجاء.

غير ظاهر، إذ كثيراً ما يكون غسل النجاسة بقلعها، المستلزم لتمييزها، لا بتذويبها بالماء المستلزم لاستهلاكها فيه. فالبناء على عدم قدح ذلك قريب جداً.

و أظهر من ذلك ما لو كان في الماء ما يخرج مع النجاسة و يتنجس بها مما لا يقبل الذوبان، كقشور بعض المطعومات التي لا تنهضم، كما نبه له السيد الطباطبائي في العروة الوثقى و تبعه جملة من شراحها و محشيها، و إن قرّب في الجواهر قاحيته أيضاً، بل جزم بها شيخنا الأعظم قدس سره.

(١) كما صرح به جمع من الأصحاب، كالمحقق و العلامة، و عن الشيخ و غيرهم. بل في كشف اللثام كأنه لا خلاف فيه.

و يقتضيه ما تقدم من اختصاص النصوص بنفي النجاسة من حيثة الاستنجاء، و لا تنهض بنفي تنجسه بنجاسة خارجية. كما لا طريق لاستفادته تبعاً، لعدم كثرة الابتلاء بذلك بنحو يغفل عنه.

لكن قد يدل على العفو تبعاً موثق الأحول أو صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قلت له: استنجى ثم يقع ثوبى فيه و أنا جنب. فقال: لا بأس به» (١). لقرب حمله على إرادة غسل المنى مع الاستنجاء، بقرينة ذكر الجنابة بعد احتمال دخل

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المضاف و المستعمل حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٥

أو من الداخل (١)

حدثها في حكم ماء الاستنجاء، كى يحتاج لذكرها في السؤال.

إلا أن في بلوغ ذلك مرتبة الظهور الحجة إشكالا، فلا يخرج به عما عرفت.

ثم إن ذلك كما يجرى في غسل النجاسة الخارجية بالماء يجرى في وقوعه على الموضع النجس و نجاسة اليد التي يستنجى بها من غير جهة الاستنجاء، و لو لوضعها على النجاسة لا بقصده، كما صرح به بعضهم.

نعم، لا تقدح نجاسة اليد بسبب الاستنجاء بها- كما صرح به غير واحد- لملازمة الاستنجاء لذلك. من دون فرق بين سبق اليد على الماء في ملاقة النجاسة و غيره، كما في جامع المقاصد و غيره، لتعارف الوجهين في الجملة، بنحو يغفل عن التقييد بالصورة الثانية، الموجب لظهور الإطلاق في إفادته تبعا.

خلاف لما في كشف اللثام من عدّ الصورة الأولى من صور ملاقة النجاسة الخارجية القادحة.

(١) كما في جامع المقاصد و المسالك و كشف اللثام و غيرها. لما تقدم في سابقة، لاختصاص الاستنجاء بغسل النجس، و هو الغائط، كما تقدم.

و دلالة الإطلاق على الطهارة مع الاختلاط تبعا غير ظاهر، لعدم وضوح غلبة ذلك بالنحو الذي يغفل عن استثنائه، لأنه على خلاف المتعارف في الأمزجة الصحيحة. فما في المدارك من التوقف في ذلك لإطلاق النص، في غير محله.

ثم إنه قد عمم صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم قدس سره ذلك للمتجسس الخارج مع الغائط أو بعده، كالحصى و الودى، حيث يتنجس به الموضع أيضا، و ليس التطهير منه استنجاء.

لكنه في غاية الإشكال، لكثرة خروجه و غفلة العرف عنه، و لو لتفرع نجاسته على نجاسة الغائط المفروض عدم قدحها، فاستفادة عدم قدحه من الإطلاق تبعا قريبة جدا.

هذا، و عن المدارك و الذخيرة عدم الفرق بين ما يخرج من المخرج الطبيعي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٦

فإذا اجتمعت هذه الشروط كان طاهرا، و لكن لا يجوز الوضوء به (١).

و غيره، و في جامع المقاصد و غيره و عن الدلائل اعتبار كون غير الطبيعي معتادا، و ظاهر سيدنا المصنف قدس سره لزوم كون الموضع معدا لخروج النجاسة و لو مع عدم التكرار و الاعتياد.

و الكل يبتنى على عدم اختصاص الاستنجاء بغسل المخرج الطبيعي، بل يعم غيره مطلقا أو بأحد الشرطين المذكورين.

و هو غير ظاهر، بل المتيقن منه غسل المخرج الطبيعي، فيرجع في غيره الى عموم حكم الماء الملاقى للنجاسة.

و منه يظهر عدم الاجتزاء بالاستجمار فيه، كما لا- يجتزأ بها مع تنجس الموضع بنجاسة أخرى غير الغائط، كما تقدم ما يناسبه عند الكلام في اعتبار طهارة الأحجار. فراجع.

(١) كما هو ظاهر الذخيرة و قواه شيخنا الأعظم قدس سره و بعض من تأخر عنه.

لخبر عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بأن يتوضأ الرجل بالماء المستعمل. فقال: الماء الذي يغسل به الثوب أو يغتسل به الرجل من الجنابة لا يجوز أن يتوضأ منه و أشباهه.» (١) بناء على ما تقدم في الماء المستعمل من تقريب قوة سنده، و على التعدي عن مورده إلى مطلق ما يغسل به النجاسة و إن كان طاهرا.

و لما في المعبر و المنتهى من دعوى الإجماع على عدم جواز رفع الحدث بما يزال به النجاسة. و في مفتاح الكرامة: «و قد اعترف بهذا الإجماع جماعة، كصاحب المدارك و المعالم و الذخيرة و غيرهم.» و قال سيدنا المصنف قدس سره:

«الإجماع الذي يحكيه الفاضلان و يتلقاه الأعظم بعدهما بالقبول ليس من الإجماع المنقول».

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المضاف والمستعمل حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٧

...

و فيه: أنه لا مجال للتعدى عن مورد الخبر إلى الغسالة الطاهرة بعد ارتكازية مانعية نجاسة الماء عن التطهير به. و أما دعوى الإجماع فلا مجال للتعويل عليها بعد عدم ظهور التسالم على مضمونها، فإن ما فى مفتاح الكرامة - من اعتراف جماعة به - لا يريد به إلا نقلهم لحكايته من الفاضلين، كما يظهر من كلام له آخر، و هو الموجود فى المدارك و الذخيرة، بل فى المدارك أن الأصح مطهريته من الحدث، و هو صريح كشف اللثام، و محكى مجمع البرهان، و عن الذكرى و المذهب البارع أن ثمرة الخلاف فى ماء الاستنجاء تظهر فى رفعه الحدث و الخبث. و فى مفتاح الكرامة بعد نقل ذلك عنهما: «فيكون معقد الإجماع عندهما غير ماء الاستنجاء».

و لعل منشأه عدم صراحته كلام ناقل إلى الإجماع فى العموم، ففى المعتبر فى حكم الماء المستعمل: «و فيما يزال به الخبث و لم يتغير بالنجاسة قولان، أشبههما التنجيس، عدا ماء الاستنجاء. أما نجاسته مع التغير فيا جماع الناس. و أما إذا لم يتغير فقد اختلف قول الشيخ. أما رفع الحدث به أو بغيره مما يزال النجاسة فلا - إجماعا، و لما رواه عبد الله ابن سنان. و أما طهارة ماء الاستنجاء فهو مذهب الشيخين».

و فى المنتهى بعد حكمه بنجاسة الغسلة المطهرة: «رفع الحدث بمثل هذا الماء أو بغيره مما يزيل النجاسة لا يجوز إجماعا، أما على قولنا فظاهر. و أما على قول الشيخ فلما رواه عبد الله بن سنان».

و قد يشهد باختصاص معقد الإجماع فى كلامهما عدم ظهور العمل منهما به فى ماء الاستنجاء، حيث أطلق فى الشرائع و النافع طهارته مع وضوح احتياج عدم رفع الحدث به مع طهارته للتنبيه، خصوصا مع التنبيه له فيما يرفع به الحدث الأكبر المذكور فى سياقه، بل أطلق فى القواعد مطهريته، و لم ينبه على استثناء الحدث فى غير واحد من شروح الكتب المذكورة، كجامع المقاصد و المسالك و الرياض، حيث يظهر منهم البناء على عموم مطهريته، خصوصا الأول.

و لعله لذا قال فى الجواهر: «سمعت الإجماع سابقا فى ماء الغسالة من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٨

...

المصنف و العلامة أنه لا يجوز رفع الحدث بما يزال به النجاسة. و يدخل فيه ذلك [يعنى: ماء الاستنجاء] على اشكال».

على أن من القريب ابتناء مذهب بعض المانعين من رفع الخبث بما يزال به النجاسة على نجاسته، و بعضهم على دخوله فى خبر عبد الله بن سنان، و لا يحرز خصوصيته فى المانعية عندهم مع قطع النظر عن ذلك.

ثم إن الأمر لا يختص بالوضوء، بل لو تمّ المنع، فإن كان دليله الإجماع تعين التعدى لكل ما يرفع الحدث من الوضوء و الغسل، و أشكل شموله لما لا يرفعه من الوضوءات و الأغسال المستحبة.

و إن كان دليله خبر ابن سنان كان الوجه فى التعدى للغسل ارتكاز أولوية الطهارة الكبرى فى ذلك من الطهارة الصغرى. كما يتعين التعميم لما لا يكون رافعا للحدث من الوضوء و الغسل المندوبين، عملا بإطلاق الوضوء فى الخبر بعد فرض التعدى منه للغسل، كما تقدم نظيره فى الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر.

بقى فى المقام فروع لا بأس بالتعرض لها.

الأول: لما كان منشأ القول بنجاسة ماء الاستنجاء هو عموم الانفعال بملاقاة النجاسة تعين قصوره عن الماء المعتصم، من دون فرق بين تمامية الشروط المتقدمة و عدمه، عدا التغير. و هو ظاهر.

كما أن منشأ امتناع رفع الحدث به على تقدير طهارته إن كان هو الإجماع فمن المعلوم قصوره عن ذلك أيضا. و إن كان هو خبر ابن سنان تعين الخروج عنه بما دل على جواز الغسل بالماء الكثير الذى يغتسل به الجنب و يستنجى به «١»، على ما تقدم فى الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر. بل المقام أظهر منه.

نعم، قد يستدل على كراهة استعمال الماء الكثير الذى يستنجى به بصحيح ابن بزيع: «كتبت إلى من يسأله عن الغدير يجتمع فيه ماء السماء و يستقى فيه من بئر، فيستنجى فيه الإنسان من بول أو يغتسل فيه الجنب، ما حده الذى لا يجوز؟

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٦٩

...

فكتب: لا توضحاً من مثل هذا إلا من ضرورة إليه «١».

لكنه ظاهر فى الماء المعرض لكل طارئ، كما تقدم هناك أيضا.

الثانى: إذا تردد الماء بين كونه غسالة نجاسة و ماء استنجاء لم يبعد البناء على نجاسته و منجسيته، لاستصحاب عدم كونه ماء استنجاء، بناء على ما هو الظاهر من أن إحراز عدم الخاص فى موارد كاف فى إحراز ثبوت حكم العام له، و هو فى المقام عموم انفعال الماء القليل.

الثالث: إذا شك فى تحقق الشروط المتقدمة لثبوت حكم ماء الاستنجاء لم يقدح ذلك فى إجراء حكمه، لصدق الاستنجاء فى جميع ذلك مقتضى لترتب حكمه، و إنما يحتمل وجوب الاجتناب عنه أو عن ملاقيه لاحتمال أمر خارج عنه من تغير أو ملاقاته نجاسة غير ما يستنجى منه، فاستصحاب عدم ذلك يقتضى عدم وجوب الاجتناب.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الماء المطلق حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧١

[الفصل الرابع كيفية الاستبراء من البول]

إشارة

الفصل الرابع كيفية الاستبراء من البول (١)

(١) تقدم فى مستحبات التخلّى أن ظاهر بعض النصوص استحباب الاستبراء فى نفسه. كما يأتى أن فائدته طهارة البلل المشتبه. فان فرض عدم الاجمال فيه- و لو للجمع بين النصوص - فهو، و إلا- كان مقتضى قاعدة التسامح استحباب جميع کیفیات التی

تضمنتها النصوص بنحو تعدد المطلوب.

و أما بالإضافة إلى الفائدة المذكورة فمقتضى القاعدة في مورد الشك و الاجمال البناء على الطهارة الحديثة و الخبيثة، لاستصحابهما بعد فرض إجمال المخرج عنهما، و هو نصوص الاستبراء.

لكن احتمل في الجواهر، بل جزم شيخنا الأستاذ قدس سره بأن اللازم البناء على النجاسة و الحدث، للزوم الاختصار على المتيقن في الخروج عن إطلاق ما تضمن وجوب الوضوء و الاستنجاء بخروج البلل بعد البول، كصحيح محمد بن مسلم: «قال أبو جعفر عليه السلام: من اغتسل و هو جنب قبل أن يبول ثم يجد بللا فقد انتقض غسله، و إن كان بال ثم وجد بللا فليس ينقض غسله، و لكن عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئا» (١) و موثق سماعة: «سألته عن الرجل يجنب ثم يغتسل قبل أن يبول، فيجد بللا بعد ما يغتسل. قال: يعيد الغسل، فان كان بال قبل

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٢

أن يمسح من المقعدة إلى أصل القضيب ثلاثا، ثم منه إلى رأس الحشفة ثلاثا، ثم ينترها ثلاثا (١).

أن يغتسل فلا يعيد غسله، و لكن يتوضأ و يستنجي» (١) و غيرهما.

وفيه: أن الإطلاق المذكور معارض بإطلاق ما تضمن طهارة البلل الخارج بعد البول و عدم ناقضيته ففي صحيح ابن أبي يعفور: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل بال ثم توضأ، ثم قام إلى الصلاة، ثم وجد بللا قال: [لا شيء عليه و. فقيه] لا يتوضأ [إنما ذلك في الجبائل. كافي]» (٢). و نصوص الاستبراء تصلح لأن تكون شاهد جمع بين الإطلاقين، ففي مورد إجمالها كما تسقط عن الحجية يسقط الإطلاقان بالمعارضة، و يكون المرجع استصحاب الطهارة الحديثة و الخبيثة، كما ذكرنا.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن صحيح ابن أبي يعفور لما كان مطابقا لعموم الاستصحاب كان ملحقا به، و لم يصلح لمعارضة الإطلاقات الأولى المقدمة في نفسها على عموم الاستصحاب.

ففيه. أولا: أن تقدم الإطلاقات الأولى على عموم الاستصحاب لما كان الوجه فيه أنها أخص منه أو حاكمه عليه فلا مجال لتقديمها على إطلاق صحيح ابن أبي يعفور الذي هو مبين لها، بل يتعين استحكام التعارض بينه و بينها، بل قد يرجح بموافقة لعموم الاستصحاب.

و ثانيا: أن ظاهر الصحيح المذكور كون البناء على الطهارة لأجل أن البلل من الجبائل، لا للاستصحاب، فمضمونه حاكم على مفاد عموم الاستصحاب، و ليس مسانخا له، كي يدعى إلحاقه به.

(١) كما في الشرائع و القواعد و عن المنتهى و التحرير و التذكرة. و عن البيان

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٣

...

و الدروس إبدال نتر الحشفة بعصرها، و وافقهما في الروضة و زاد إبدال مسح القضيب بنتره.

هذا مع محافظة الجميع على التسع، و نسبها في المدارك إلى المبسوط، و في الجواهر إلى صريح الصدوق. بل عن الذكرى: «و ليكن

بالتسع المشهورة»، و وصفها بالشهرة أيضا في المدارك و محكى الذخيرة.

و قد استدلل عليها غير واحد بأنها مقتضى الجمع بين النصوص بعد تقييد بعضها ببعض و توضيح ذلك: أن التسع بتمامها لم يتضمنها نص خاص، و إنما تضمن كل نص قسما منها. ففي صحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبي جعفر عليه السلام:

رجل بال و لم يكن معه ماء. قال: يعصر أصل ذكره إلى طرفه [رأس ذكره. خ يب] ثلاث عصرات، و ينتر طرفه، فإن خرج بعد ذلك شيء فليس من البول و لكنه من الحبال» (١) و صحيح حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يبول.

قال: ينتره ثلاثا، ثم إن سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (٢) و خبر عبد الملك- الذي لا يبعد حسنه- عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يبول ثم يستنجي ثم يجد بعد ذلك بللا. قال: إذا بال فخرط ما بين المقعدة و الأثنين ثلاث مرات و غمز ما بينهما، ثم استنجي، فان سال حتى يبلغ السوق فلا يبالي» (٣) و تقدم في مسألة استحباب الاستبراء ما في بعض النصوص من سل الإصبع من أصل العجان ثلاثا، و في آخر من نتر الذكر ثلاثا.

إلا أن ضعف سندها مانع من الاستدلال بها، بل لا تصلح إلا للتأييد، و العمدة ما ذكرناه هنا.

و قد يدعى أن إطلاق كل منها و إن كان يقتضى الاكتفاء بما تضمنه من الكيفية في طهارة البلل المشتبه، إلا أن الجمع بينها يقتضى تقييد كل منها بالآخر، فيعتبر جميع ما تضمنته من خراط ما بين المقعدة و الأثنين ثلاثا الذي تضمنه خبر

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقص الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقص الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٤

...

عبد الملك- و عليه ينزل السل في خبر الجعفریات المتقدم في استحباب الاستبراء- و عصر الذكر ثلاثا الذي تضمنه صحيح محمد بن مسلم- و الذي قد ينزل عليه النتر في صحيح حفص و غيره مما تقدم في استحباب الاستبراء- و نتر الحشفة الذي تضمنه صحيح محمد بن مسلم.

فلم يبق إلا الترتيب بين العصورات، الذي قد يتعين الحمل عليه بمناسبة كون الغرض التنقية.

و يشكل. أولا: بأن صحيح محمد بن مسلم لم يتضمن التثليث في نتر الحشفة، بل تركه فيه مع التعرض له في عصر الذكر قد يوجب قوة ظهوره في عدم لزومه. و أما دعوى حذفه اعتمادا على ذكره سابقا فهي خالية عن الشاهد.

و ثانيا: بأن خبر عبد الملك قد تضمن الغمز الظاهر في غمز ما بين المقعدة و الأثنين، الذي لم يعتبره أحد زائدا على الخراط، كما في الجواهر.

و حمله على غمز ما بين الأثنين لأنهما الأقرب- كما في الجواهر- مخالف للظاهر، لأنهما مذكوران ضمنا في تحديد الخراط، فيبعد إرادتهما من الضمير. على أنه لم يقل به أحد أيضا، لأن أكثر ما ذكره هو التسع.

و أضعف منه ما أشار إليه في الرياض و استظهره الفقيه الهمداني، من حمله على غمز الذكر، لأنه واقع بين الأثنين، و عدم التصريح به لاستهجانته.

للإشكال فيه- مضافا إلى ما سبق- بأن الذكر فوق الأثنين، لا بينهما، و لو أريد لكان التصريح به أخصر و أفيد، و ليس البناء في النصوص على ملاحظة الاستهجان بمثل ذلك.

فالإنصاف: أن توجيه الغمز المذكور على مبنى المشهور مشكل.

اللهم إلا- أن يقال: عدم ذكره لا يختص بالقائلين بالخرطات التسع، فلا يكون موهنا للقول المذكور، بل إعراضهم عنه إما أن يوجب سقوط ما تضمنه عن الحجية، أو يكشف عن كون عطفه على الخرطات للتأكيد و التوضيح، لا لكونه أمرا آخر في قبالتها.

و ثالثا: بأن ظهور كل منها في جواز البناء على الطهارة مع فعل الكيفية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٥

...

المذكورة فيها أقوى من ظهوره في عدم جواز البناء عليها مع تركها، فالمقام نظير ما إذا تعدد الشرط و اتحد الجزاء، الذي كان المعروف فيه البناء على الاكتفاء بأحد الشروط في ترتب الجزاء و عدم لزوم اجتماعها، تقديمًا لظهور المنطوق على ظهور المفهوم، بل المقام أولى بذلك، لأن دلالة الصحيحين على عدم جواز البناء على الطهارة مع عدم الاستبراء بالكيفيتين فيهما ليس لاشتغالهما على أداء الشرط الظاهرة في الإناطة المقتضية للمفهوم، بل لظهور الأمر في كل منهما بالكيفية المذكورة فيه في التعيين، المستلزم لعدم ترتب الأثر بدونه، و هو أضعف من ظهور الشرط في المفهوم.

و منه يظهر أن قول المشهور ليس مبنيًا على تحكيم المنطوق على المفهوم، كما في الجواهر، بل على العكس الذي هو خلاف الظاهر. و دعوى: أن مناسبة كون الغرض الإنقاء تعينه و إن كان في نفسه خلاف الظاهر.

مدفوعة بأن المناسبة المذكورة ليست من القرائن المحيطة بالكلام الصارفة عن الظهور المذكور.

و مما ذكرنا يظهر حال ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن التردد في المقام بين الجمع بتقييد كل منطوق منها بمفهوم الآخر و الجمع بتقييد مفهوم كل منها بمنطوق الآخر موجب لإجمال الاستبراء، الملزم بالاختصار على المتيقن منه- و هو التسع- و الرجوع في غيره لعموم نجاسة البلل الخارج بعد البول و ناقضيته، على ما تقدم منه في تقريب مقتضى الأصل في فرض الاجمال.

لاندفاعه بما ذكرنا من أن تقييد المفهوم بالمنطوق هو الأظهر، و بما تقدم من أن المرجع في فرض الاجمال هو استصحاب الطهارة، لا العموم المذكور.

و رابعا: بأن التقييد بالوجه المذكور و التنقية لا يقتضيان الترتيب بالوجه المذكور، فإن التنقية و ان توقفت على تقديم عصر ما بين المقعدة و الأنثيين على عصر الذكر، و تقديم عصر الذكر على عصر الحشفة، إلا أنها لا تقتضي تقديم تمام عصرات كل موضع على تمام عصرات ما بعده، بل يكفي عصر ما بين المقعدة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٦

...

و الأنثيين ثم الذكر، مع تكرار ذلك ثلاثا.

بل لو أمكن استيعاب ما بين المقعدة و طرف الذكر بعصرة واحدة كفت ثلاث عصرات مستوعبة. إلا أن الظاهر تعذر ذلك، لأن عصر ما بين المقعدة و الأنثيين بضغط الإصبع على الموضع، و عصر الذكر بضغطه بين الإصبعين، بنحو يحتاج للفصل الموجب للتعدد.

كما أنه لا بد من نتر الحشفة زائدا على ذلك، بناء على الجمع بين مفاد النصوص، لظهور صحيح محمد بن مسلم في ذلك. و لعله لذا قال في النافع: «يعصر ذكره من المقعدة إلى طرفه ثلاثا، و ينتره ثلاثا» إذ لا يبعد أن يكون مراده من نتره ما يساوق نتر الحشفة، كما هو الظاهر من جملة ممن ذكره في ضمن التسع كالشرائع و القواعد و غيرهما، و إلا فحمله على نتر تمام الذكر موجب لتكرر عصره بلا وجه. و ما في الرياض من حمل «طرفه» على الأنثيين غريب. فتأمل.

بقى فى المقام أقوال أخرى.

الأول: ما فى الغنية، حيث قال: «أما البول فىجب الاستبراء منه أولاً بنتر القضيب و المسح من مخرج النجو إلى رأسه ثلاث مرات».

و ظاهره الاكتفاء بالمسح المستوعب للمجرى ثلاث مرات، كما تقدم من النافع، مع إسقاط نتر الحشفة.

وفيه: أنه إن بنى على التخيير بين الكيفيات المذكورة فى النصوص فلا مجال للإلزام بالاستيعاب المذكور، و إن بنى على الجمع بينها لزم ذكر نتر الحشفة، كما تقدم.

نعم، المستفاد من كلام غير واحد توجيه دلالة النصوص بمجموعها على ذلك، بحمل أصل الذكر فى صحيح محمد بن مسلم على أصله المخفى فى العجان الذى يبدأ من المقعدة، و حمل نتر طرفه فيه على تأكيد استيعاب الذكر بالعصر، لدفع توهم الاكتفاء بعصر ما عد الحشفة، لا لبيان أمر آخر زائد على ذلك، و حمل الغمز فى خبر عبد الملك على غمز الذكر، و حمل النتر فى صحيح حفص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٧

...

على نتر البول الذى يكون فى المجرى المدلول عليه بقوله: «يبول» و إخراج بعصر تمام المجرى.

و يشكل بأن ظاهر أصل الذكر فى صحيح ابن مسلم مبدؤه المقابل لطرفه، لا- ما يخرج عنه عرفاً، و لا سيما مع التصريح بثلاث العصرات، لما ذكرناه آنفاً من تعذر عصر ما بين المقعدة و طرف الذكر بعصرة واحدة.

و حمل نتر طرفه على تأكيد استيعابه بالعصر مخالف للظاهر جداً، و لا سيما مع العدول عن التعبير بالعصر إلى التعبير بالنتر.

و مثله حمل الغمز فى خبر عبد الملك على غمز الذكر، كما تقدم فى الوجه الثانى للإشكال فى الاستدلال على التسع المشهورة.

كما أنه لا مجال لحمل النتر فى صحيح حفص على إخراج البول بعصر مجراه، لأن النتر جذب الشئ بشدة، و منه نتر الحبل، و إخراج البول مما بين المقعدة و الاثنين لا يكون بالوجه المذكور، بل بالسل و الخرط.

على أن البول المستفاد من قوله: «يبول» هو الخارج الذى لا- يكون مورداً للنتر، و المتبقى فى المجرى غير مفروض فى السؤال، كى يحمل عليه الجواب.

مع أنه لا- معنى لتثليث النتر بالإضافة إلى البول، بل لامتناع تعدد خروجه، و إنما يتوجه فى مثل نتر الذكر المستلزم لخروج البول تدريجاً.

و من ثمَّ كان هو الظاهر، و لا سيما بعد كونه المناسب المعهود للنتر، و ورد فى غير واحد من النصوص المتقدم بعضها فى استحباب الاستبراء، و إن كانت ضعيفة السند.

الثانى: ما فى الفقيه و النهاية و المراسم و الوسيلة و عن السرائر من أنه عبارة عن مسح ما بين المقعدة و الاثنين ثلاثاً و نتر الذكر ثلاثاً، و لعله ظاهر المبسط، حيث قال فى محكيه: «مسح من عند المقعدة إلى تحت الاثنين ثلاثاً، و مسح القضيب و نتره ثلاثاً».

و يأتى فيه ما تقدم فى سابقة من أنه لا وجه لإسقاط نتر الحشفة بعد ذكره فى صحيح محمد بن مسلم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٨

...

مع ما تقدم من أنه لا ملزم بالترتيب بين تمام المسحات و تمام الترات الذى هو صريح الفقيه و النهاية و المنصرف من غيرهما.

على أن الإلزام بالنتر لا وجه له بعد ظهور صحيح محمد بن مسلم فى الاكتفاء بالعصر.

الثالث: ما عن المقنعة، حيث قال: «مسح بإصبعه الوسطى تحت أنثيه إلى أصل القضيب مرتين أو ثلاثاً، ثمَّ يضع مسبحته تحت

القضيب و إبهامه فوقه و يمرها عليه باعتماد قوى من أصله إلى رأس الحشفة [مرة أو مرتين أو ثلاثا].

و يشكل - مضافا إلى ما تقدم فى سابقة- بأنه لا وجه للتسامح فى التثليث بعد تصريح جميع النصوص به، و لا للإلزام بعصر الذكر بعد ظهور صحيح حفص فى كفاية النتر. فلاحظ.

الرابع: ما عن والد الصدوق من الاقتصار على مسح ما بين المقعدة و الأنثيين ثلاثا.

الخامس: ما عن المرتضى و ابن الجنيد من الاقتصار على نتر الذكر من أصله ثلاثا.

السادس: ما عن المذهب من الاقتصار على عصر الذكر مرتين أو ثلاثا مع عصر الحشفة.

و هذه الثلاثة مبنية على العمل ببعض النصوص و إهمال بعضها. و يزيد الأخير بالتسامح فى التثليث، و إبدال نتر الحشفة بعصرها. و الذى يتحصل بعد النظر فيما تقدم: أن مقتضى الجمع بين النصوص الاكتفاء بإحدى الكيفيات الثلاث المذكورة فى النصوص المتقدمة، و هى مسح ما بين المقعدة و الأنثيين ثلاثا، و نتر الذكر ثلاثا، و عصره من أصله ثلاثا مع نتر الحشفة.

و مقتضى ملاحظة التنقية و الاحتياط بالجمع بين مفاد النصوص هو مسح تمام ما بين المقعدة و رأس الذكر ثلاثا ثم نتر الحشفة. ثم إنه لو بنى على الجمع بين مفاد النصوص فالظاهر أن اختلاف صحيحى محمد بن مسلم و حفص فى الذكر، حيث تضمن الأول عصره، و الثانى نتره

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٧٩

و فائدته طهارة البلل الخارج بعده إذا احتمل أنه بول، و لا يجب الوضوء منه (١).

محمول على التخير، أو الاختلاف فى الفضل، لأن العصر أكد من النتر فى التنقية.

و ربما حمل النتر على العصر، بأن يحمل على جذب الذكر من أصله إلى طرفه بنحو الخרט، الذى هو المراد بالعصر، كما قد يظهر من بعضهم.

كما أن تعبير سيدنا المصنف قدس سره و غيره بالمسح فيه و فى الخرطات الاولى لا بد أن يحمل على المسح بشدة المساوق للخرط، بقرينة نصوص المقام و مناسبة التنقية. و أما إبدال نتر الحشفة بعصرها- كما تقدم من الشهيدين- فهو خروج عن النص بلا وجه، إلا أن يكون لمجرد الاستظهار، لا للوجوب.

بقى شىء، و هو أن بعضهم قد تعرض لبعض الكيفيات الخاصة للخرطات، مثل ما تقدم عن المقنعة من المسح بالإصبع الوسطى و وضع الإبهام و المسبحة.

و لا ملزم به بعد إطلاق الأدلة. نعم، قد تضمن خبر الجعفریات- المتقدم فى استحباب الاستبراء- سل الإصبع الوسطى من أصل العجان. و لا بأس بالعمل به برجاء المطلوبة، و إن كان من القريب إلغاء خصوصيته. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) كما صرح به جمع، بل عن السرائر نفى الخلاف فيه، و فى كشف اللثام دعوى الاتفاق عليه، و فى الحدائق عن غير واحد من المتأخرين التصريح بعدم معرفة الخلاف فيه، و هو مقتضى صحيحى محمد بن مسلم و حفص، و خبر عبد الملك، المتقدمة فى كيفية الاستبراء، التى تقدم فى أول الفصل أنها شاهد جمع بين إطلاق ما دل على طهارة البلل، و ما دل على نجاسته و ناقضيته. فراجع. و أما ما عن محمد بن عيسى: «كتب إليه رجل: هل يجب الوضوء مما خرج من الذكر بعد الاستبراء؟ فكتب: نعم» (١).

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٠

و لو خرج البلل المشتبه بالبول قبل الاستبراء بنى على كونه بولا (١)،

فلا مجال للتعويل عليه بعد ما عرفت.

وقد ذكر الشيخ قدس سره في الاستبصار أن الوجه حملة على الندب أو التقيء، لموافقته لمذهب أكثر العامة، لما حكى عنهم من ناقضية كل ما يخرج من السبيلين، وليس فائدة الاستبراء إلا تنقية المجرى. ولا سيما مع عدم ظهوره في فرض اشتباه البلل، بل يعم ما إذا علم بعدم كونه بولا.

(١) كما صرح به جمع، وعن السرائر نفى الخلاف فيه، وفي الحقائق عن غير واحد من المتأخرين التصريح بنفى معرفة الخلاف فيه. واستدل عليه في كلام غير واحد بمفهوم النصوص المذكورة.

ويشكل بعدم كون المفهوم في الصحيحين مفهوم الشرط، بل مفهوم اللقب الذي ليس بحجة.

مع أن صحيح محمد بن مسلم مسوق لبيان ملازمة الاستبراء لعدم كون الخارج بولا، بحيث يكون سببا للحكم ظاهرا بعدم بوليته، فلا يقتضى إلا عدم الامارة على ذلك مع عدم الاستبراء، لا الحكم ببوليته، لترتب أحكامه، وليس واردا لبيان إناطة عدم البولية واقعا بالاستبراء، للقطع بعدم ذلك، وإمكان نقاء المحل بدون.

وأما خبر عبد الملك فالشرطية فيه مسوقة لتحقيق الموضوع، لأن الشرط فيها هو البول، لا الاستبراء، وتزيلها على كون البول موضوع الشرطية لا نفس الشرط، لا قرينه عليه.

ودعوى: أنه لو كان المرجع بدون الاستبراء هو الأصل المقتضى للطهارة كان ذكر الاستبراء في النصوص لغوا، لعدم الأثر له.

مدفوعة: بأنه يكفي في الأثر له عدم حسن الاحتياط أو ضعفه معه، لأنه أماره قطعية أو شرعية على عدم كون الخارج بولا.

فالعدة في المقام هو إطلاقات النصوص المتضمنة لوجوب الوضوء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨١

فيجب التطهير منه (١)

والاستنجاء من البلل الخارج بعد البول المتقدمة في أول الفصل، بعد تقييدها بنصوص الاستبراء المتقدمة، حيث تقدم أنها تكون شاهد جمع بينها وبين إطلاق طهارة البلل. فلاحظ.

(١) كما استظهر في الحقائق عدم الخلاف فيه. وإن استشكل فيه بأنه لا يناسب ما ذكره في ملاقى بعض أطراف الشبهة المحصورة من عدم الحكم بنجاسته، لاشتراك طرف الشبهة مع البلل المشتبه في أن كلاهما قد اعطى بعض أحكام النجاسة، فإذا لم يكن وجوب الاجتناب عن طرف الشبهة مستلزما لتنجس ملاقيه، لم تكن ناقضية البلل المشتبه مستلزما لنجاسته.

لكنه يندفع بالفرق بين المقامين بأن الحكم بوجوب الاجتناب عن طرف الشبهة عقلى بملاك لزوم إحراز الفراغ عن التكليف المعلوم بالإجمال من دون أن يتضمن الحكم بنجاسته، ليتفرع عليه تنجس ملاقيه.

أما الحكم بناقضية البلل المشتبه - لو تم - فهو شرعى متفرع على كونه بولا للمفروغية عن عدم ناقضية غير البول مما يخرج من مخرجه، فيلزم نجاسته.

اللهم إلا - أن يقال: الحكم بناقضيته إنما يستلزم بوليته ونجاسته إذا كان حكما واقعا، أما إذا كان ظاهريا - كما هو الحال في المقام - فلا - ينهض بإثبات لازمه، إذ لا مانع من التفكيك في مقام الظاهر بين التلازمات. على أن نصوص المقام لم تتضمن الحكم بناقضية البلل المشتبه، بل الأمر بالوضوء منه، وهو أعم من ناقضيته، لإمكان كونه أمرا احتياطيا، لاحتمال الناقضية.

والذى ينبغى أن يقال: أنه إن كان الإشكال في وجوب الاستنجاء من البلل المشتبه، لإنكار الملازمة بينه وبين وجوب الوضوء منه. فيدفعه عدم الحاجة للملازمة المذكورة بعد ما تقدم في موثق سماعة من الأمر بالاستنجاء منه.

و إن كان الإشكال في ترتب سائر آثار البول عليه. فهو لا يخلو عن وجه، لأن الأمر ظاهراً بالوضوء و الاستنجاء منه لا يستلزم الحكم ظاهراً ببوليته، ليرتّب عليه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٢

...

سائر آثارها، لإمكان ابتناؤه على الاحتياط في الأمرين المذكورين، الملزّم بالاعتصار عليهما و عدم التعدّي لسائر الآثار، فإن الاحتياط الشرعي كالعقلي لا يبتنى على التعبد بمنشأ الاحتمال الملزّم به و إحرازه، لتترتب آثاره.

و دعوى: أن المستفاد من نصوص المقام كون الأمر بالوضوء و الاستنجاء من باب تقديم الظاهر على الأصل - كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه و غيره - فهو راجع إلى كون عدم الاستبراء أمارّة على كون الخارج بولاً، لظهور الحال في بقاء شيء من البول في المجرى. مدفوعة: بأن الاستبراء و إن كان أمارّة على عدم كون البلل بولاً، إلا أن عدمه ليس أمارّة على بوليّة البلل، لإمكان نقاء المحل بدونه، كما تقدم.

فالحكم ببوليته - لو تمّ - لا يستند إلى الظاهر، بل هو تعبد شرعي بمجرد الاحتمال، و لا يصلح الأمر بالوضوء و الاستنجاء للدلالة عليه، كما تقدم.

نعم، لو تمّ المفهوم في صحيح محمد بن مسلم كان مقتضاه التعبد ببوليّة البلل، لأن تعليق عدم البوليّة على الاستبراء مستلزم للبوليّة بدونه، إلا أنه تقدم عدم تماميته.

لكن الإنصاف أن إطلاق الاستنجاء ظاهر في المفروغيّة عن تحقق موضوعه، و هو البول، لأن الغسل بدون البول ليس استنجاء. و محض الاحتياط بالغسل لاحتمال كونه استنجاء، لا يصح إطلاق الاستنجاء حقيقة، فظاهر الأمر بالاستنجاء هو التعبد بكون البول بولاً. مع أنه بعد كون وجوب الوضوء و الاستنجاء متيقناً من الأدلة فلا أثر للتعبد بالبوليّة إلا وجوب غسل الملاقى في غير مورد الاستنجاء و وجوب غسل ملاقى الملاقى مهما تسلسل.

و يكفي في ذلك صعوبة التفكيك عرفاً بينهما و بين الاستنجاء، فالمفهوم من الأمر بالاستنجاء وجوب ترتيب آثار الانفعال بالبلل و إن لم يحكم عليه بالبوليّة. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٣

و الوضوء (١)، و إن كان ترك الاستبراء لعدم التمكن منه (٢)،

(١) لا إشكال فيه بعد كثرة نصوصه من المطلقات المشار إليها «١».

(٢) لإطلاق الأدلة المتقدمة.

و دعوى: أن مقتضى حديث الرفع «٢» المتضمن رفع الاضطرار و ما لا يطيقون رفع أثر عدم الاستبراء، و هو وجوب البناء على البوليّة. مدفوعة: بما ذكرناه في الأصول عند الكلام في مفاد الحديث من أن مصحح اسناد الرفع للأمور المذكورة فيه رفع تبعه الفعل أو التكليف و ما يكون من شؤون المسؤوليّة المترتبة عليهما، فيختص بالآثار الثابتة بعنايه كونها تبعه و جزاء على الفعل، كالمؤاخذة في الأحكام التكليفية، و كوجوب الكفارة و الحد، و نفوذ العقد و اليمين و الإقرار، دون بقيّة الآثار التابعة لأسبابها الشرعية و إن كانت موجبة للضيق، كالنجاسة بالملاقاة، و تحريم الحيوان مع الخطأ في التذكية، و منها ما نحن فيه، فإن وجوب البناء على البوليّة ليس من سنخ التبعه و الجزاء لترك الاستبراء، بل هو من أحكامه الشرعية بلا ملاحظة ذلك.

نعم، لو كان مفاد الحديث تنزيل الأمور المذكورة فيه منزلة العدم شرعا فقد يتجه شموله لما نحن فيه وغيره. لكنه خلاف ظاهره.

و ذكر بعض مشايخنا في وجه عدم شمول الحديث لما نحن فيه أمرين.

الأول: أنه مختص بالتكاليف الإلزامية المتوجهة إلى المكلف بسبب الفعل الاختياري كالإفطار في نهار شهر رمضان الذي هو موضوع لمثل الحرمة والكفارة، دون ما يتوجه على المكلف بسبب أمر لم يؤخذ فيه الاختيار، كالنجاسة والغسل المترتين على إصابة النجس و لو بلا اختيار، و منه ما نحن فيه، فان وجوب البناء

(١) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة، و باب: ٥٦ من أبواب جهاد النفس، و باب: ١٦ من كتاب الإيمان.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٤

أو كان المشتبه مرددا بين البول و المنى (١).

على البول من آثار خروج البلل مع عدم الاستبراء و إن لم يكن باختيار المكلف.

الثاني: أن مقتضى الحديث رفع حكم المضطر إليه لا ترتيب آثار نقيضه عليه. فمن وجب عليه البيع لو اضطر إلى تركه لم يحرم عليه الترك، لكن لا يترتب عليه آثار البيع من الملكية ونحوها.

و يندفع الأول: بأن أخذ الاختيار في موضوع التكليف الإلزامي إن كان لاختصاص دليله به، لفرض عدم الإطلاق له بنحو يشمل الفعل غير الاختياري، لم يحتج لحديث الرفع، بل لا موضوع له حينئذ، فلا بد أن يفرض شمول إطلاق الدليل للفعل غير الاختياري كي يكون الحديث حاكما عليه و مخصصا للحكم بحال العمد و الاختيار.

كما يندفع الثاني: بأن رفع حكم عدم الاستبراء في المقام كاف في البناء على الطهارة، لاستصحابها، بلا حاجة إلى إثبات حكم الاستبراء، و هو الأمارية على عدم البول.

هذا، و لو كان الاضطرار بترك بعض المسحات لعدم الموضوع لها لقطع الحشفة أو تمام الذكر فالظاهر ترتب الفائدة المذكورة، لأن المستفاد من نصوص الاستبراء ان الغرض منه تنقية المجرى لرفع احتمال تخلف البول فيه و نزوله بعد ذلك منه، فمع القطع بعدم التخلف فيه تترتب الفائدة بالأولوية العرفية. بل بناء على ما تقدم من أن مقتضى الجمع العرفي الاكتفاء بإحدى الكيفيات المذكورة في النصوص يكون ذلك مقتضى النصوص، و به يخرج عن الإطلاق المتقدم. و لا مجال لما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من عدم ترتب الفائدة حينئذ.

(١) كما صرح به في العروة الوثقى و تبعه جماعة من محشيها.

و قد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره.

تارة بقصور نصوص الاستبراء عن شمول الفرض، لظهورها في أن ما يحكم عليه بأنه بول لو لا الاستبراء محكوم عليه بأنه من الجبائل بعده.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٥

...

و اخرى بأن لازمه الحكم عليه بأنه منى بعد الاستبراء، لأن نصوص الاستبراء كما يظهر منها الحكم ببولية الخارج قبل الاستبراء يظهر

منها الحكم بعدم بوليته بعده، فيلزمه كونه منيا.

و لعله لذا استشكل السيد الأصفهاني قدس سره في حاشيته على العروة الوثقى في الاجتزاء بالوضوء في ذلك، بل قوى في محكي وسيلته وجوب الجمع بينه وبين الغسل.

و يندفع بما ذكرناه آنفا من أن دليل البناء على البوليّة مع عدم الاستبراء ليس هو مفهوم نصوصه، ليقدر قصورها عن محل الكلام، بل إطلاق ما دل على وجوب الوضوء والاستنجاء و عدم وجوب الغسل بخروج البلل بعد غسل الجنابة مع البول قبله، و من الظاهر شمول الإطلاق المذكور لمحل الكلام، إن لم يكن من أظهر أفراد.

بل يكفي في ذلك ما تضمن عدم وجوب الغسل و لم يتضمن وجوب الوضوء، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن الرجل يغتسل، ثم يجد بعد ذلك بللا- وقد كان بال قبل أن يغتسل. قال: ان كان بال قبل أن يغتسل فلا يعيد الغسل» «١» لأن الترخيص الظاهري في بعض أطراف العلم الإجمالي إنما لا- يجوز و لا- يصلح لحله إذا كان بلسان الأصل، دون ما إذا كان بمفاد الامارة، كما في المقام، لأن المستفاد من مجموع النصوص أن عدم وجوب الغسل مع البول إنما هو لأمارية البول على عدم كون البلل منيا، فإنه مستلزم لبوليته في محل الكلام، فيرتفع به الاجمال تعبدا. فتأمل.

على أنه لو فرض نهوض نصوص الاستبراء بإثبات بوليّة البلل مع عدمه، فهي و إن اختصت بصورة احتمال كون البلل من الحائض، لتضمنها الحكم به مع الاستبراء- كما ذكره قدس سره- إلا أن الظاهر إلغاء الخصوصية المذكورة عرفا، لأن عدم الاستبراء إذا كان موجبا للتعبد ببوليّة البلل و إلغاء احتمال كونه من الحائض مع عدم الامارة على نفى الحائض، فهو يقتضى التعبّد ببوليّة البلل و إلغاء احتمال كونه منيا

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٦

...

مع كون البول أمارّة على عدم المنى بالأولوية العرفية التي لها الدخول في فهم الأدلة.

و أما ما ذكره أخيرا من أن لازم ذلك الحكم على البلل مع الاستبراء بأنه منى. فهو كما ذكره لو لا ما دل على أمارية البول على كونه غير منى، الموجب لتعارض الأمارتين فيسقطان عن الحجية، و يلزم مراعاة العلم الإجمالي بخروج أحد الأمرين، كما صرح به جمع، منهم سيدنا المصنف قدس سره نفسه، بل جرى قدس سره في مبحث غسل الجنابة على ما ذكرناه و أغفل ما تقدم منه مما ذكره في مبحث الاستبراء من قصور نصوص الاستبراء عن الفرض المذكور.

مع أنه بناء على قصورها عنه يشكل ذلك بما نبه له شيخنا الأستاذ قدس سره من أن اللازم في فرض الاستبراء أيضا الرجوع إلى إطلاق ما تضمن عدم وجوب الغسل و وجوب الوضوء و الاستنجاء بخروج البلل بعد غسل الجنابة مع البول قبله، لشموله لحال الاستبراء بالخرطات، فينحل به العلم الإجمالي المذكور.

و لا- يندفع ذلك إلا- بدعوى إلغاء خصوصية مورد الاستبراء، لفهم عدم دخل احتمال كون البلل من الحائض في أمارية الاستبراء على عدم البوليّة، لأن منشأها ارتكازا نقاء المعجى من البول الذي لا يفرق فيه بين صورة احتمال كون البلل من الحائض- التي هي مورد النصوص- و صورة عدمه و التردد بين البول و المنى، و الحكم في النصوص بطهارة البلل إنما هو لندرة الصورة الثانية، لا لاختصاص الأمارية بالأولى.

و عليه يتعين تعارض الأمارتين في الصورة الثانية- التي هي محل الكلام- و مراعاة العلم الإجمالي.

نعم، نبه شيخنا الأستاذ قدس سره إلى أن الاستفادة من نصوص الاستبراء من الجنابة بالبول و من البول بالخرطاط اختصاص أمارية الأمرين المذكورين بنفى بقاء المنى و البول فى المجرى، لوضوح أن البول و الخرطاط إنما ينقيان المجرى، كما يناسبه التعليل فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم فى أول الفصل بأن البول لم يدع شيئا، و لا دافع لاحتمال خروجهما من الداخل بسبب جديد إلا الأصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٧

...

و على هذا يختلف الحال فى محل الكلام، فان لتردد البلل بين البول و المنى صوراً أربعا.

الأولى: أن يعلم بخروج أحدهما من المجرى.

و يجرى فيها ما تقدم من البناء على بوليته مع عدم الاستبراء، و على مقتضى العلم الإجمالى معه.

و يلحق بها ما إذا احتمل خروج أحدهما من المجرى و إن لم يعلم به، إذ مع الاستبراء تتعارض الأمارتان بالإضافة إلى الخروج من المجرى، و أصالة عدم كل من الأمرين بالإضافة إلى الخروج من الداخل. و مع عدمه فالمرجع عموم البناء على بوليته البلل الخارج بعد البول، إذ يكفى فيه احتمال الخروج من المجرى لا القطع به، فينحل به العلم الإجمالى.

الثانية: أن يعلم بخروج أحدهما من الداخل. و لا فرق فيها بين الاستبراء و عدمه فى لزوم البناء على مقتضى العلم الإجمالى.

الثالثة: أن يعلم بخروج البول من المجرى أو المنى من الداخل. فمع الاستبراء قد يتجه البناء على المنى، لأن الاستبراء لما كان أماراً على عدم خروج البول من المجرى فهو أماراً على كون الخارج منياً، فيكون حاكماً على استصحاب عدم خروج المنى، و ينحل به العلم الإجمالى.

اللهم إلا أن يقال: حجية الاستبراء فى نفي البول لا تستلزم حجيتها فى إثبات خروج المنى من الداخل، و إن كان لازماً اتفاقاً لذلك. و لا أصل لما اشتهر من حجية الإمارة فى لازم مؤداها، بل هو مختص ببعض الأمارات، كالبينة و نحوها مما ثبت ببناء العقلاء حجيتها فى اللازم، دون مثل الاستبراء، فان المتيقن حجيته فى مؤداة، فيعارض بأصالة عدم خروج المنى، و بعد تساقطهما يتعين البناء على مقتضى العلم الإجمالى.

و أما مع عدم الاستبراء فمقتضى إطلاق الأدلة المتقدمة لزوم البناء على بوليته الخارج، فينحل العلم الإجمالى بذلك، و يبنى على أصالة عدم خروج المنى.

و دعوى: أن ظاهر النصوص المتقدمة التعبد ببوليته البلل فى مقابل خروج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٨

...

المنى من المجرى، لا مطلقاً و لو فى مقابل خروج المنى من الداخل.

مدفوعة: بأن التقييد المذكور لا- يناسب إهمال النصوص لاحتمال كون البلل من الجبائل، لوضوح أن الجبائل ليست مما يبقى فى المجرى، بل يحتمل نزولها من الداخل، فالتعبد بالبوليته مع ذلك ظاهر فى الإطلاق، و إهمال احتمال خروج ما عدا البول من الداخل أو المجرى مع عدم الاستبراء بالخرطاط.

فلاحظ.

الرابعة: أن يعلم بخروج المنى من المجرى أو البول من الداخل. و الظاهر فيها لزوم مراعاة العلم الإجمالى.

و دعوى: أن مقتضى أمارية البول على عدم خروج المنى هو خروج البول حتى مع الاستبراء، لأن الاستبراء لا يدفع احتمال خروجه من الداخل.

مدفوعة: بما ذكرناه في الصورة السابقة من عدم حجية مثل هذه الامارة على مثل هذا اللازم، بل تقتصر حجيتها على مؤداها، فتعارضها أصالة عدم خروج البول، و بعد سقوطهما يتعين مراعاة العلم الإجمالي.

و قد تحصل من جميع ذلك: أنه يجب مراعاة العلم الإجمالي إلا مع عدم الاستبراء و احتمال خروج البول من المجرى، حيث تقتضى الإطلاقات المتقدمة البناء على بوليّة الخارج، فينحل العلم الإجمالي بذلك. فلاحظ.

بقى الكلام فى مقتضى العلم الإجمالي بخروج أحد الأمرين من البول و المنى.

و من الظاهر عدم الأثر له مع سبق الجنابة، للعلم بوجوب غسلها، دون الوضوء، على كل حال.

كما لا- ينبغى الإشكال فى لزوم الجمع بين الوضوء و الغسل مع سبق الطهارة من الحدث الأكبر و الأصغر، للعلم الإجمالي بوجوب أحدهما تبعاً لذلك.

و كذا مع سبق الحدث الأكبر غير الجنابة، بناء على عدم إجراء ما عدا غسل الجنابة من الأغسال عن الوضوء، لأصالة عدم خروج المنى و عدم حدوث الجنابة، غير المعارضة بأصالة عدم خروج البول، لعدم الأثر للبول بعد العلم بسبق وجوب الوضوء. و إنما الإشكال فيما

لو سبق الحدث الأصغر، فقد صرح جماعة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٨٩

...

بالاكتفاء بالوضوء.

و ربما يستشكل فى ذلك باستصحاب كلى الحدث المعلوم وجوده بعد البلل و قبل الوضوء، لاحتمال عدم ارتفاعه بالوضوء، فيجب الغسل عقلاً- لإحراز ارتفاعه، لا شرعاً، لعدم كونه من أحكام كلى الحدث، بل من أحكام خصوص الحدث الأكبر الذى مقتضى الأصل عدمه.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من معارضة استصحاب عدم الحدث الأكبر المقتضى لعدم وجوب الغسل لاستصحاب الكلى فى المقام.

ففيه: أن إحراز عدم وجوب الغسل شرعاً لاستصحاب عدم الحدث الأكبر، المقتضى لعدم ترتيب جميع الآثار المختصة به لا ينافى وجوبه عقلاً، لإحراز ارتفاع كلى الحدث و ارتفاع آثاره تبعاً له. نظير من اغتسل بمائع مردد بين البول و الماء، فان مقتضى استصحاب طهارة بدنه و إن كان هو عدم وجوب غسله و تطهيره، إلا أنه يجب غسله عقلاً، لإحراز صحة الغسل بعد فرض استصحاب الحدث، للقطع بعدم مشروعية الغسل بدونه، إما لصحة الغسل الأول، أو لنجاسة البدن. فلاحظ.

نعم، يشكل التمسك باستصحاب كلى الحدث فى المقام لوجوه.

الأول: أنه لا مجال له مع الاستصحاب الجارى فى فرديه.

و توضيح ذلك: أن الحدث الأكبر إما أن يكون مانعاً من الحدث الأصغر إن سبقه و رافعا له إن لحقه، فليس الغسل رافعا إلا للأكبر. أو لا، بل يجتمعان معا مع تبيانهما سنخاً أو تأكد أحدهما بالآخر، و يكون الغسل رافعا لهما معا.

أما على الأول فاستصحاب كلى الحدث و إن كان بدوا من القسم الثانى لاستصحاب الكلى، لتردد الحدث الواحد المعلوم الحصول قبل الوضوء بين الأكبر المقطوع البقاء مع الوضوء و الأصغر المقطوع الارتفاع به، إلا أن مقتضى استصحاب الأصغر و عدم الأكبر بعد خروج البول هو ارتفاع الأصغر و الكلى تبعاً له بالوضوء و عدم الاحتياج فى رفع الكلى للغسل.

و دعوى: أن الاستصحاب المذكور إنما يحرز عدم الأكبر و عدم ترتب آثاره

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٠

...

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٢، ص: ١٩٠

الخاصة به، كحرمة قراءة العزائم و المكث في المساجد، لا- ارتفاع كلى الحدث المستتبع لارتفاع آثاره، كعدم جواز الدخول في الصلاة، إلا بناء على الأصل المثبت، بل مقتضى الاستصحاب بقاء الكلى.

مدفوعة: بأن استصحاب بقاء الأصغر يحرز رافعية الوضوء له و للكل الموجد في ضمنه لأن ذلك هو المستفاد من دليل رافعية الوضوء للحدث الأصغر ثبوتاً. و لذا لا إشكال في جريان استصحاب طهارة الماء لإحراز صحة الوضوء به، لترتيب آثار ارتفاع كلى الحدث، مع وضوح أن الوضوء سبب لارتفاع خصوص الأصغر منه.

و حينئذ يرجع احتمال بقاء كلى الحدث إلى احتمال وجوده في ضمن الأكبر المشكوك الحدوث، فيكون استصحابه من القسم الثالث لاستصحاب الكلى، الذى لا يجرى، خصوصاً في مثل المقام مما احتمل فيه تعاقب الفردين، لا اجتماعهما في الوجود.

و أما على الثانى فربما يدعى أن الأصغر الموجد مع الأكبر كما يرتفع بالغسل يرتفع بالوضوء، فليس الشك إلا في حدوث الأكبر، و الأصل عدمه، و يكون استصحاب كلى الحدث معه من القسم الثالث الذى لا- يجرى حتى في مثل المقام مما احتمل فيه اجتماع الفردين في الوجود لا تعاقبهما.

و قد يستدل عليه بإطلاق ما دل على سببية أسباب الحدث الأصغر للوضوء و رافعيته له، لشمولها لحال وجود الحدث الأكبر. بل ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه لا يبعد استفادة ذلك من أدلة مشروعية الوضوء لنوم الجنب «١».

لكن الظاهر عدم ارتفاعه بالوضوء، و الا- لزوم وجوب الجمع بين الوضوء و التيمم مع تعذر الغسل، تحصيلاً للطهارة الاختيارية من الحدث الأصغر، و مشروعية الوضوء قبل غسل الجنابة و إن لم يكن واجباً، مع عدم الاشكال ظاهراً في بطلان الأمرين، بل هو صريح النصوص في الأول «٢»، و الذى قد يظهر منها «٣».

(١) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٤ من أبواب التيمم.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣٤، ٣٥ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩١

...

فى الثانى.

بل الظاهر أن مشروعية الوضوء مع غير غسل الجنابة من الأغسال ليس لرفع الحدث الأصغر الموجد معه، بل لتتميم أثر الغسل، و لذا لا يتوقف على تحقق سبب الحدث الأصغر من البول و نحوه.

كما أن مشروعية الوضوء لنوم الجنب ليست لرفعه الحدث الأصغر، بل هى من أحكام الجنب و لو مع عدم سبب الحدث الأصغر،

كاستحباب الوضوء و المضمضة و غسل الوجه و اليدين للأكل و الشرب التي دلت عليها النصوص أيضا «١». فالعمدة في المقام: أن رافعية الوضوء للحدث الأصغر تكون - بناء على ذلك - مشروطة بعدم الحدث الأكبر، و حيث كان الحدث الأصغر محرزا بالوجدان، فبضميمة استصحاب عدم الحدث الأكبر يحرز ارتفاع الأصغر بالوضوء، و كذا ارتفاع الكلى الموجود في ضمنه، كما تقدم.

فإن أريد باستصحاب كلى الحدث استصحابه بلحاظ احتمال بقاءه في ضمن الأصغر المتيقن الحدوث - ليكون من القسم الأول من استصحاب الكلى - فهو محكوم لاستصحاب عدم الحدث الأكبر المحرز لرافعية الوضوء للحدث الوضوء. و إن أريد استصحابه بلحاظ احتمال بقاءه في ضمن الأكبر المحتمل الحدوث فهو من القسم الثالث من استصحاب الكلى، الذي عرفت عدم جريانه.

الثاني: أن الظاهر كون الأثر مترتباً على فردى الحدث بخصوصيتيهما و عنوانيهما، لعدم أخذ كلى الحدث بعنوانه موضوعاً للمانع، بل أخذت الطهارة موضوعاً للشرطية، و من الظاهر أن الطهارة أمر إضافي يختلف بالإضافة إلى كل حدث بنفسه، فيكون كل حدث بنفسه موضوعاً للمانع. و هو الظاهر من مثل قوله

(١) راجع الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٢

...

تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ. وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «١» بناء على أن المراد القيام من النوم، كما في موثق بن بكير «٢»، و ظاهر نصوص الأحداث، مثل قوله عليه السلام في صحيح يونس في بيان الوضوء المفترض لمن جاء من الغائط أو بال: «يغسل ذكره و يذهب الغائط و يتوضأ مرتين» «٣» و غيره.

فإن المستفاد من ذلك كون كل منهما بنفسه موضوعاً للمانع، و اتفاق الافراد في المانع لا يستلزم كون المانع شرعاً هو الجامع بما هو أمر بسيط قد ألغيت فيه الخصوصيات، بل يكون موضوع المانع مركباً من العناوين المتعددة الخاصة، فإذا أحرز عدم بعضها بالوجدان و عدم الآخر بالأصل أحرز فقد المانع و حصول الشرط، و إن لم يحرز عدم الكلى بما هو أمر بسيط، لا بالأصل و لا بالوجدان. فتأمل جيداً.

الثالث: أن ذلك لو تَمَّ لزم البناء على الاحتياط بالغسل في كل مورد يكون المكلف محدثاً بالأصغر إذا احتمل طرؤ الحدث الأكبر، سواء طرأ الحدث الأصغر قبل الاحتمال أم بعده، و من الظاهر عدم إمكان الالتزام بذلك بعد ملاحظة سيرة المتشعبة.

بل قد يشهد به بعض النصوص، كالنصوص المتضمنة لعدم وجوب الغسل بخروج البلل بعد الغسل إذا كان قد بال «٤»، لوضوح أن البول إنما يكون أماراً على نقاء المجرى و عدم خروج المنى منه، و لا يدفع احتمال نزوله من الداخل، و ما عن مستطربات السرائر عن محمد بن مسلم: «سألت عن رجل لم ير في منامه شيئاً، فاستيقظ فإذا هو بلل. قال: ليس عليه غسل» «٥» و خبر أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب بثوبه منيا و لم يعلم أنه احتلم. قال: ليغسل ما وجد

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٤) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة و قد تقدم بعض هذه النصوص في أول هذا الفصل.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٣

...

بثوبه و ليتوضأ «١» بناء على حملة على الثوب المشترك - كما ذكره الشيخ قدس سره - أو على احتمال كونه من جنابة سابقة - كما احتمله في الوسائل - فلاحظ.

هذا كله بالإضافة إلى الحدث، و أما بالإضافة إلى الخبث فلا أثر للعلم الإجمالي مع عدم تنجس البدن بالبلل، لخروجه في مثل الكر، و لا مع سبق النجاسة بالبول، لوجوب الغسلتين على كل حال.

و أما مع سبق الطهارة أو النجاسة بغير البول مما يكتفى فيه بالمرء فقد يدعى أن مقتضى استصحاب النجاسة وجوب الغسل مرتين. لكن الظاهر أنه محكوم لاستصحاب عدم ملاقة البول للبدن المقتضى لعدم وجوب التعدد بمقتضى عموم الاكتفاء بالمرء في تطهير المتنفس، بناء على ما أشرنا إليه في أول فروع ماء الاستنجاء من أن إحراز عدم عنوان الخاص بالأصل كاف في جريان حكم العام. و لا يعارض باستصحاب عدم ملاقة البدن للمنى، لعدم كون الاكتفاء بالمرء من أحكام التنجس بالمنى، بل من أحكام مطلق التنجس المعلوم في المقام.

اللهم إلا أن يقال: الاكتفاء بالمرء ليس من أحكام مطلق التنجس و قد استثنى منه التنجس بالبول، بل من أحكام التنجس بكل نجاسة غير البول، على نحو يكون من أحكام أفراد ملاقة النجاسات المختلفة غير البول، لتشابه تلك النجاسات في الحكم المذكور، فلا ينفع في الاكتفاء بالمرء إحراز التنجس بالوجدان و نفى التنجس بالبول بالأصل، بل لا بد من إحراز التنجس بغير البول من النجاسات، و لا أصل يحرز ذلك، بل يتعين الرجوع لاستصحاب النجاسة، لكنه مشكل جدا.

ثم إنه لو بنى على الاكتفاء بالمرء لأصالة عدم ملاقة البول فإنما يتجه العمل به في المقام مع لزومه الغسل إما لسبق الحدث الأكبر، أو للعلم الإجمالي في فرض سبق الطهارة من الحديثين.

أما مع سبق الحدث الأصغر الذي تقدم أن مقتضى الاستصحاب الاكتفاء

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٤

و يلحق بالاستبراء في الفائدة المذكورة طول المدّة على وجه يقطع بعدم بقاء شيء في المجرى (١). و لا استبراء للنساء (٢)،

معه بالوضوء، فمع الغسل مرة واحدة يعلم إجمالاً بالنجاسة الخبيثة أو الحدث الأكبر، فيجب الاحتياط بالجمع بين غسله أخرى و الغسل. إلا أن يتجنب حدوث العلم الإجمالي المذكور بالغسل بالكر الذي لا يحتاج للتعدد فيه حتى في البول، لعدم فعلية الأثر للعلم الإجمالي المذكور قبل الغسل، لعدم الفرق بين النجاستين في الآثار، و إنما يكره أثره فعليا بعد الغسل مرة بالقليل، فمع تجنب ذلك بالغسل بالكثير لا مانع من العمل بالأصل في نفى الغسل. فلاحظ.

(١) قال في الجواهر: «و ربما ألحق بعض مشايخنا بالاستبراء طول المدّة و كثرة الحركة، بحيث لا يخاف بقاء شيء في المجرى. و هو لا يخلو من وجه بعد حصول القطع بذلك. و إلا - بإطلاق الأدلة - ينافيه. بل يمكن المناقشة حتى في صورة القطع، لاحتمال مدخلية الكيفية الخاصة في قطع دريرة البول. لكنها ضعيفة».

لكن تقدم أن فائدة الاستبراء البناء على عدم خروج البول من المجرى، ولا نظر في أدلته لاحتمال نزوله من الداخل بدفع جديد. وعليه لا موضوع للفائدة المذكورة، في فرض القطع ببقاء المجرى، إذ احتمال بوليئة البلل إن كان مع احتمال خروجه من المجرى كان منافيا للقطع المذكور، ومستلزما لتبدله بالشك، وإن كان مع احتمال نزوله من الداخل لم يصلح القطع المذكور لدفعه، كما لا يدفعه الاستبراء، بل ليس الدافع له إلا الأصل، كما تقدم.

(٢) كما هو ظاهر تقييد استحباب الاستبراء بالرجل و ظاهر بيان كيفيته في كلام جماعة. وعن المنتهى و محكى النهاية التعميم لها، بل عن الروض و الذخيرة أنه أثبتته جماعة للأئمة، فتستبرئ عرضا. وهو غير ظاهر المستند بعد اختصاص نصوص الاستبراء و كيفيته بالرجل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٥
و البلل المشتبه الخارج منهن طاهر لا يجب له الوضوء (١).
نعم، الاولى أن تصبر قليلا (٢) و تنحج (٣) و تعصر فرجها عرضا (٤).

(١) كما صرح به غير واحد، و في الجواهر: أنه ينبغي القطع به و إن قيل باستحباب الاستبراء لها. و يقتضيه الأصل. لكن ذكر شيخنا الأستاذ قدس سره أن اللازم البناء على البوليئة، لإطلاق النصوص المتضمنة لذلك في البلل الخارج بعد البول، حيث يجب الاقتصار في الخروج عنه على الرجل المستبرئ، و تعذر الاستبراء منها لا يوجب خروجها عن الإطلاق المذكور. و ورود الإطلاق المذكور في الرجل لا ينافي شموله لها، كما هو شأن أكثر الأحكام التي تضمنتها الأخبار. و لازمه البناء على البوليئة و لو مع الاستبراء بالكيفية الآتية، لخروجها عن الكيفية المذكورة في النصوص. و يشكل ما ذكره: بأنه بعد فرض اختصاص الإطلاق في النصوص بالرجل لا مجال للتعدى للمرأة لا في هذا الحكم و لا في غيره، إلا بقرينة خارجية من إجماع و نحوه أو بفهم عدم الخصوصية، و لا مجال لهما في المقام بعد اقتصارهم على الرجل، و كون المفهوم من النصوص تقديم احتمال بقاء شيء في المجرى، الذي يحتمل خصوصية المجرى الذي للرجل فيه، لكثرة تخلف البول فيه، فلا مخرج في المرأة عن مقتضى الأصل.

بل لا ينبغي الإشكال في قصور الإطلاق لو احتمل خروج البول من مجرى الحيض، لا مجرى البول.

(٢) كما عن نجاة العباد، و لعله للاستظهار بخروج تمام البول.

(٣) كما عن ابن الجنيد، و لعله لما تقدم أيضا.

(٤) تقدم عن الروض و الذخيرة نسبه إلى جماعة، و لعله لما تقدم أيضا.

لكن يكفي فيه عصر مخرج البول لا تمام الفرج، و لعل مرادهم ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٦

[مسألة ١١ فائدة الاستبراء]

(مسألة ١١): فائدة الاستبراء تترتب عليه و لو كان بفعل غيره (١).

[إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء بنى على عدمه]

(مسألة ١٢): إذا شك في الاستبراء أو الاستنجاء بنى على عدمه (٢)، وإن كان من عادته فعله (٣).

(١) وإن كان متبرعا غير مأمور، كما استظهره في الجواهر. لأن الجمود على لسان النصوص وإن كان يقتضي اعتبار المباشرة، إلا أن الظاهر إلغاء خصوصيتها عرفا، بقرينة كون المقصود التنقية الحاصلة بفعل الغير وإن كان متبرعا.
(٢) للأصل.

(٣) لعدم حجية العادة، وعدم الاعتبار بالمحل العادي في صدق التجاوز المعتبر في قاعدة التجاوز، لانصراف نصوصه إلى المحل الشرعي لا غير على ما يذكر في محله.

ومنه يظهر عدم صدق التجاوز عن الاستبراء بالاستنجاء، ولا عن الاستنجاء بالقيام عن محل قضاء الحاجة، لأن تقديم الاستبراء على الاستنجاء والاستنجاء على القيام عن محل قضاء الحاجة إنما هو لمحض التعارف والعادة، لا للترتيب الشرعي. فما في العروة الوثقى من أنه لا يبعد جريان قاعدة التجاوز عن الاستنجاء في صورة الاعتياد. ضعيف، بل هو لا يناسب جزمه بعدم التعويل على العادة في الاستبراء.

نعم، لو فرغ من الصلاة وشك في الاستنجاء قبلها بنى على صحتها، لقاعدة التجاوز أو الفراغ بالإضافة إليها، لا إلى الاستنجاء نفسه، لعدم الترتيب بينه وبينها إلا باعتبار شرطية الطهارة فيها الملزم بتقديم الاستنجاء عليها عادة وعقلا. ومن هنا لا بد من الإتيان به للصلوات الآتية، لأصالة عدمه. كما أنه لو التفت في أثناء الصلاة لم ينفع التجاوز إلا بالإضافة إلى ما وقع من الأجزاء، ولا مجال لإحرازه بنحو يصحح المضي فيها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٧

وإذا شك من لم يستبرئ في خروج رطوبة بنى على عدمها (١) وإن كان ظانا بالخروج (٢).

نعم، لو أمكن التطهير بمجرد الالتفات من دون فعل المنافي كان له المضي في صلاته بعده، بناء على عدم قادحية النجاسة في حال عدم الانشغال بأجزاء الصلاة. بل لا إشكال لو فرض حصول التطهير له قبل الالتفات، لصحة الأجزاء السابقة ظاهرا بقاعدة الفراغ أو التجاوز واللاحقة بمقتضى فرض التطهير.

وأما دعوى: أن مفاد القاعدة تحقق المشكوك الذي مضى محله، والاستنجاء قد مضى محله بالإضافة إلى ما وقع من أجزاء الصلاة، لأنه شرط فيها، ومضى الشرط بمضى المشروط، وبعد فرض التعبد بتحقيقه يتعين جواز الدخول في صلاة أخرى، فضلا عن إكمال الصلاة التي بيده.

فهى مدفوعة: بأنه لو سلم صدق المضي بالإضافة إلى الشرط تبعا - لمضى المشروط - لا بالإضافة إلى المشروط وحده بنحو يقتضي صحته لا غير - وسلم كون مفاد القاعدة وجود المشكوك الذي مضى محله - لا محض إهمال الشك - إلا أن المتيقن منه هو التعبد بوجوده من حيثية كونه قد مضى محله، فلا تترتب إلا الآثار الخاصة به من حيثية ارتباطه بالمحل الخاص، وهو في المقام صحة ما مضى من الصلاة وتماमितها لا غير، ولا - إطلاقا - للتعبد بوجوده بحيث يقتضي التعبد حتى بآثار مطلق وجوده، لیتجه الاستمرار في الصلاة التي شك في أثنائها والدخول في غيرها. وتمام الكلام في ذلك في محله.

(١) للأصل بعد اختصاص أدلة البناء على الحدث والنجاسة مع عدم الاستبراء بصورة الشك في حال البلل الخارج، ولا نعم الشك في أصل الخروج، فإنه وإن أطلق في بعضها وجدان البلل الشامل لصورة الشك في خروجه، إلا - أن المنصرف منها الكناية عن خروجه، ولذا لا إشكال في شمولها لما إذا علم بخروج البلل ولم يوجد لسقوطه في مثل الكيف. فلاحظ.

(٢) لعدم الدليل على حجية الظن المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٨

[إذا علم أنه استبرأ أو استنجى و شك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحة]

(مسألة ١٣): إذا علم أنه استبرأ أو استنجى و شك في كونه على الوجه الصحيح بنى على الصحة (١).

[مسألة ١٤ لو علم بخروج المذى و لم يعلم استصحابه لجزء من البول بنى على طهارته]

(مسألة ١٤): لو علم بخروج المذى و لم يعلم استصحابه لجزء من البول بنى على طهارته و إن كان لم يستبرئ (٢).

(١) لقاعدة الصحة المعول عليها عند العقلاء في جميع أمورهم، بل لا يبعد كون قاعدة الفراغ و التجاوز من صغرياتهما. و قد يقتضيه موثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (١) بناء على حمل الشك في الشيء على الشك في صحته بعد الفراغ عن وجوده. بل لو كان المراد به الشك في أصل الوجود كان دالا على حكم الشك في الصحة مع إحراز أصل الوجود بالأولوية العرفية. فتأمل. بل لا يبعد دخول الشك في الاستنجاء في إطلاق موثقة الآخر: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كلما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكره فامضه كما هو و لا إعادة عليك فيه» (٢) لصدق الطهور على الاستنجاء، و لا سيما بملاحظة ما في الصحيح: «قال: لا صلاة إلا بطهور، و يجزيك من الاستنجاء ثلاثة أحجار» (٣).

(٢) كأنه لا اختصاص النصوص بالبلل المشتبه المردد بين البول و غيره، فلا يشمل الفرض مما علم فيه بكون الخارج مذيا، و احتمال استصحابه لشيء من أجزاء البول لا ينافي صدق الذي عليه، لقلته. نعم، لو كان البول المحتمل اختلاطه به من الكثرة بحيث يمنع من صدق

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ١٩٩

...

المذى عليه، بل يكون بولا- و مذيا اتجه البناء على النجاسة و الناقضية، لصدق البلل المشتبه عليه حيثئذ، كما صرح به في العروة الوثقى.

لكن من الظاهر أن النصوص لم تتضمن أخذ الاشتباه قيدا في البلل، بل أطلق فيها البلل. غاية أن فرض طهارة ما عدا البول و عدم ناقضيته ملزم بحمل الحكم فيها على كونه ظاهريا مختصا بحال احتمال الانتقاض بخروج البلل و لو لاحتمال استصحابه لشيء من البول، و لا يخرج من إطلاقها إلا ما يعلم معه بالطهارة و عدم الناقضية واقعا، كالمذى الخالص.

و منه يظهر أن اللازم البناء على الانتقاض و النجاسة حتى مع العلم باستهلاك البول في المذى لقلته، لدخوله في إطلاق نصوص

المقام.

اللهم إلا أن يقال: الظاهر ورود نصوص المقام لبيان الحكم الظاهري في الشبهة الموضوعية بعد الفراغ عن الحكم الكلي الكبري، و الشك في المقام في ناقضية البول المستهلك و نجاسته كبري، فلا تنهض ببيانهما، بل يلزم البناء على عدمهما لأصالة الطهارة من الخبث في الخارج و استصحاب الطهارة من الحدث، بل لنصوص حصر النواقض، لظهورها في أن الناقض هو ما يصدق عليه البول عرفاً، دون المستهلك منه.

كما قد يمنع ذلك من شمول النصوص للمذى المحتمل استصحابه للبول.

لأن ورودها لبيان الحكم الظاهري من سنخ القرائن المتصلة المانعة من انعقاد إطلاق عنوان البلل و الشيء، بنحو يشمل البول الخالص و المستصحب لشيء من المذى يقينا أو احتمالاً و المذى الخالص و المستصحب لشيء من البول يقينا، لعدم الشك معها، بل ينصرف إلى ما لا يعلم عنوانه الخاص و يتردد بينهما، بحيث لا يعلم إلا بأنه شيء أو بلل، و حينئذ لا يشمل المذى المحتمل اختلاطه بالبول، كما لم يشمل البول الذي يحتمل اختلاطه بالمذى، و لا أقل من كونه خلاف المتيقن من الإطلاق. و إنما يتجه البناء على العموم له لو كان خروج بعض الأفراد القليلة لقرينة منفصلة غير مانعة من انعقاد الإطلاق.

و أظهر من ذلك ما لو علم بكون الخارج مذياً خالصاً مثلاً، و احتمل خروج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٠

...

بعض الأجزاء البولية قبله أو بعده بحيث لا يتصل به، حيث لا أثر للاحتمال المذكور، لخروجه عن النصوص بل يدخل فيما تقدم في آخر المسألة الثانية عشرة. فلاحظ.

و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم، و له الحمد وحده، و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين. انتهى الكلام في مبحث أحكام الخلوة عصر الثلاثاء الثاني و العشرين من شهر ربيع الأول سنة ألف و ثلاثمائة و ست و تسعين للهجرة. و انتهى تبييضه ضحى الخميس الرابع و العشرين من الشهر المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠١

[المبحث الثالث في الوضوء]

إشارة

المبحث الثالث في الوضوء و فيه فصول:

[الفصل الأول في أجزائه]

إشارة

الفصل الأول في أجزائه و هي غسل الوجه و اليدين (١) و مسح الرأس و الرجلين (٢).
فهنا أمور.

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين. و الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطاهرين.
و لعنة الله على أعدائهم أجمعين.

- (١) اعلم أن الكتاب المجيد و السنة المتواترة و عبارات الفقهاء و إن اشتملت على عنوان الغسل بالإضافة إلى الوجه و اليدين.
(٢) الظاهر أن عدم وجوب ما زاد على ذلك من ضروريات المذهب الحق. و يكفي فيه شرح الوضوء المستفاد من قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ «١»، و النصوص الكثيرة المتضمنة لحده و كيفية التي لا يبعد تواترها

(١) سورة المائدة: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٢

[الأول غسل الوجه]

إشارة

الأول يجب غسل الوجه (١) ما بين قصاص الشعر إلى طرف الذقن طولاً، و ما اشتملت عليه الإصبع الوسطى و الإبهام عرضاً (٢).

معنى «١»، و غيرهما مما ورد في بيان عدم وجوب ما زاد على ذلك، كغسل الأذنين «٢» و المضمضة و الاستنشاق «٣»، و به ترفع اليد عما يظهر في خلاف ذلك، حيث لا بد من حمله على الاستحباب أو التقيّة أو غيرهما.
و لعله يأتي التعرض لبعض ذلك في مطاوى ما يأتي.

(١) بإجماع علماء الإسلام كافة، كما عن المنتهى و التذكرة و نهاية الأحكام و الذكرى، و به نطق الكتاب العزيز و السنة المتواترة.
(٢) و هو مذهب أهل البيت عليهم السلام كما في المعبر و عن المنتهى، و ادعى الإجماع عليه في الناصريات و الخلاف و الغنية و المدارك.

نعم، ذكر في الناصريات و النهاية و الخلاف و الغنية و المراسم و الوسيلة و القواعد و محكي المقنعة في بيان الحد الأسفل: «محادر شعر الذقن»، بل نسبه في الجواهر إلى الأصحاب.

و ذكر في الناصريات و محكي المبسوط في بيان الحد العرضي: «ما دارت السبابة و الإبهام و الوسطى».

لكن لم يجعل أحد ذلك خلافاً في المقام. و كأنه لأن محادر شعر الذقن هي أطرافه حيث ينحدر عنها الشعر نازلاً، بنحو لا يسامت شيئاً من الذقن، لا مبدأ انحدار الشعر الذي هو منابته، و إلا كان الأولى التعبير بها، لأنها أصرح و أنسب بالمقابلة لقصاص الشعر في الحد الأعلى. هذا بناء على ما عن الجوهرى من أن الذقن من الإنسان مجتمع لحية، و أما بناء على ما عن ابن سيده من أنه مجتمع للحيين من أسفلهما فالأمر أظهر.

(١) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء و غيرها.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٣

...

كما أن الوسطى لما كانت أطول من السبابة لم يوجب ذكر السبابة معها اختلافا في التحديد. و كأن ذكرها لمحض متابعه بعض طرق رواية الصحيح الآتى.

و كيف كان، فالعمدة فيه صحيح زرارة المروى في الكافي و التهذيب مضمرا، و في الفقيه عن الباقر عليه السلام: أنه قال له: «أخبرني عن حد الوجه الذى ينبغى أن يتوضأ الذى قال الله عز و جل. فقال: الوجه الذى قال الله و أمر الله عز و جل الذى لا ينبغى لأحد أن يزيد عليه و لا- ينقص منه، إن زاد عليه لم يؤجر، و إن نقص منه أثم، ما دارت عليه الوسطى و الإبهام من قصاص شعر الرأس إلى الذقن و ما جرت [حوت. خ. تهذيب] عليه الإصبعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه، و ما سوى ذلك فليس من الوجه. قلت: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا» (١).

لكن في الكافي و التهذيب روايته هكذا: «و ما دارت عليه السبابة و الوسطى و الإبهام». و ينافيه قوله عليه السلام: «و ما جرت عليه الإصبعان» مع أنه لا أثر له في التحديد، كما تقدم إلا أن تحمل الواو على معنى: «أو»، و هو خلاف الظاهر جدا، بل ممتنع، لتنافي التحديدين، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره الشريف. و تقريب دلالة الصحيح على ما عليه الأصحاب- كما يستفاد مما عن بعضهم- أن قوله عليه السلام: «ما دارت عليه الوسطى و الإبهام» لبيان الحد العرضى للوجه، و قوله عليه السلام: «من قصاص شعر الرأس إلى الذقن» لبيان الحد الطولى له، بدخول الغاية فى المحدود- و لو بضميمة القطع بكون الذقن من الوجه- بل بناء على ما تقدم عن ابن سيده من كون الذقن أسفل مجمع اللحيين لا ينبغى الإشكال فى ذلك، لأن الغاية إذا كانت طرفا لا امتداد له يتعين دخولها فى المحدود. و يكون قوله عليه السلام: «و ما جرت عليه الإصبعان مستديرا فهو من الوجه» تأكيدا لما تقدم مشيرا لكلا الحدين. و ما يظهر من الجواهر من احتمال بعضهم كونه بيانا للحد العرضى، و أن ما

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٤

...

قبله مختص بالحد الطولى.

مخالف للظاهر جدا، بل لا معنى لتحديد الطول بما بين الإصبعين، و بما بين القصاص و الذقن، إلا أن يكون أحدهما تأكيدا للآخر، و لا- مجال له بعد اختلافهما فى المقدار دائما أو كثيرا. بل الظاهر ما ذكرنا. و ما فى الحقائق من ظهور التكلف فيه و عدم الارتباط مردود عليه.

و كأن وجه التعبير بالدوران فى الفقرتين هو تقوس الوجه عرضا تبعا لتدوير الرأس من الامام إلى الخلف، الموجب لاستدارة الإصبعين حين وضعهما عليه و استدارة القوس، لبيان أن ما يجب غسله من الوجه هو ما يطابق ما بين الإصبعين حال دورانهما، لا ما يساوى ما بينهما حين فتحهما الذى هو أكثر.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من التفكيك بين الفقرتين، بجعل ذلك وجهها لفرض الدوران فى الفقرة الأولى، و جعل وجه فرضه فى الثانية هو استدارة الوجه عرفا باستدارة قصاص الشعر من الناصية منحرفا إلى مواضع التحذيف إلى منابت الشعر حول العذار إلى أقصى اللحيين إلى الذقن، فهو كالدائرة المواجهة.

فهو - مع عدم مناسبه لما ذكره و تقدم من سوق الفقرة الثانية لتأكيد ما قبلها - بعيد جدا، لأن اختلاف الفقرتين في المراد من التدوير محتاج إلى عناية، فتبعد إرادته بلا قرينة.

و مجرد نسبة الدوران للإصبعين في الفقرة الأولى، دون الثانية، و إلا لقال:

«مستديرين» فيلزم حمله على استدارة نفس الوجه.

لا يصلح قرينة على الفرق، لأن دوران الإصبعين مستلزم لاستدارة ما يجريان عليه من دون حاجة إلى فرض استدارة أخرى. و لا سيما مع عدم تدوير الوجه عرفا، بل تقويسه من الأعلى بانفراج أكثر من الدائرة و من تقويسه الأسفل حاد يقرب من الزاوية، فهو أقرب إلى نصف الشكل البيضوي، ففرض الاستدارة فيه محتاج إلى عناية يصعب الحمل عليها بلا قرينة، و لا سيما مع فرض الاستدارة في الفقرة الأولى بوجه آخر. فلاحظ.

و أشكل من ذلك ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره حيث قال: «فيكون المقصود

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٥

...

من دوران الإصبعين من قصاص الشعر إلى الذقن و وضعهما على القصاص و فتحهما بحيث يمتلئ الفرجة بينهما، ثم إدارتها بحيث تنتهي الدورة إلى الذقن، فيحدث من ذلك شكل يشبه الوجه حقيقة و الدائرة عرفا).

فإن أراد حصول الاستدارة بمرور الإصبعين باتجاههما في صفحتي الوجه فيمران باتجاه الإبهام في أحد الجانبين، ثم باتجاه الوسطى في الجانب الآخر، فيدوران على محيط الدائرة، كدوران القوس عليها ذاهبا و راجعا.

فهو بعيد جدا، أولا: لتوقفه على تعدد حركتهما، حيث ينزلان باتجاه أحدهما للذقن، ثم يرجعان للقصاص و ينزلان باتجاه الآخر له.

و ثانيا: لأن المناسب أن يقول حينئذ: «و ما جرت حوله الإصبعان مستديرا».

و ثالثا: لأنه لا يصل للتحديد، لأن سعة الدائرة و ضيقها حينئذ لا يتبعان مقدار الإصبعين، بل كيفية حركتهما و اتجاهها انبساطا تارة و انقباضا أخرى، بل يمكن تحقق الدائرة بإصبع واحدة.

و إن أراد حصول الاستدارة بمرور الإصبعين نازلتين على تمام الوجه من القصاص إلى الذقن لتحذب الوجه و بروز طرف الأنف منه، الموجب لتقوسه طولا كتقوسه عرضا.

ففيه: أن التحذب المذكور ليس له من الوضوح ما يحسن التعبير عنه بالتدوير.

مضافا إلى ما يرد على الوجهين من أنه لا ظهور للكلام في كون التحديد من القصاص إلى الذقن لبيان مبدأ لدوران و انتهاء، بل هو ظاهر في محض بيان الحد الطولي للوجه مع حصول التدوير بمجرد وضع الإصبعين، كما ذكرنا. و يأتي إن شاء الله مزيد توضيح لذلك.

و إن أراد ما احتمله في الجواهر من كون إطلاق التدوير على جرى الإصبعين من القصاص إلى الذقن بلحاظ حصول شبه الدائرة منه و إن لم يكن جريهما دائريا.

فهو تكلف مخالف للظاهر، مضافا إلى ما عرفت من عدم تدوير الوجه عرفا،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٦

...

بل هو أشبه بنصف الشكل البيضوي.

على أنه لو سلم تدويره فهو خلقى لا دخل لجرى الإصبعين به، و ما يتبع جريهما هو تدوير نفس الجرى و المسح الحاصل به، و ليس الحديث بصدد تحديده، بل تحديد نفس الوجه.

و بالجملة: ما ذكره قدس سره لا يرجع إلى محصل ظاهر، و الأظهر فى وجه فرض الاستدارة ما ذكرنا. فلاحظ.

هذا، و قد استشكل شيخنا البهائى قدس سره فى استفادة التحديد المذكور من الصحيح بأن لازمه دخول النزعتين - بالفتح - و هما البياضان المكتنفان للناصية - اللذين ينحسر عنهما شعر الرأس من جانبيه، لأنهما تحت الشعر النابت من جانبهما، مع خروجهما إجماعاً. و كذا الصدغان، لدخولهما فيما حوته الإبهام و الوسطى عرضاً، مع خروجهما بنص الحديث. و خروج مواضع التحذيف - و هى ما بين النزعتين و الصدغين مما ينبت عليه الشعر الخفيف الذى قد تزيله النساء و بعض المترفين - و العارضين - و هما الشعر المنحط عن الاذن من مبدإ صفحتى اللحية - و العذارين - و هما بين العارض و الصدغ - مع قطع بعضهم بدخولها.

و يندفع: بأن انحسار الشعر عن النزعتين طارئ، و المعيار فى التحديد بقصاص الشعر على الشعر الطبيعى، و لذا لا يجب غسل الناصية لو انحسر الشعر عنها.

هذا، بناء على أن المراد بقصاص الشعر أطرافه فى تمام دور الرأس، فيشمل فى المقام جانب النزعتين.

و أما بناء على أنه لا يشمل أطرافه من الجانبين - كما قد يظهر مما صرح به بعض اللغويين من أن قصاص الشعر حيث ينتهى نبتة من مقدمه و مؤخره - فخروج النزعتين ظاهر.

بل يكفى فى خروجهما - بعد وضوح كونهما من الرأس - ظهور كون المراد بما دار عليه الإصبعان القوس المتصل بعضه ببعض، لا المنفصل بالشعر، و هو يبدأ من قصاص الناصية، و أما النزعتان فهما لا يشكلان قوساً، لعدم اتصالهما، بل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٧

...

تفصل بينهما الناصية.

إلا أن يراد غسل ما سامتها من الناصية، و هو معلوم البطلان، لخروجه عن الوجه قطعاً.

كما أن دخول بعض الصدغين فى الحد المشهور إنما يلزم لو كان المراد بهما ما بين لحظ العين إلى أصل الاذن - كما فى النهاية و الأساس - أما بناء على أن المراد بهما الشعر المتدلى من الرأس إلى جهة الاذن - كما فى الصحاح و القاموس و مجمع البحرين أنه أحد معنيه، أو ما ينزل من الرأس على مركب اللحين - كما فى لسان العرب - و يناسبهما قولهم: «شاب صدغاه» قولهم: «صدغ معقرب» و قوله:

صدغ الحبيب و حالى كلاهما كالليالى

فهما خارجان عن الحد. و لا بد من تنزيل الصحيح و كلمات الأصحاب على إرادة أحد الأخيرين، كما يناسبه ما عن بعضهم من أنه الشعر المحاذى للعارض فوقه.

و لا سيما مع ظهور الصحيح فى عدم منافاة خروج الصدغ للتحديد المذكور، و إلا كان المناسب استثناءه منه قبل السؤال عنه.

و أما مواضع التحذيف و العذاران و العارضان فخروج ما خرج منها عن الحد المذكور و دخول ما دخل فيه ليس محذوراً. و التزام بعضهم بدخول شئ منها أو خروجه بالمقدار المنافى للتحديد المذكور - لو تم - لا مجال له.

ثم إن البهائى قدس سره بعد أن أورد بما سبق استظهر من الصحيح معنى خالف فيه تحديد الأصحاب، فذكر أن ما يجب غسله عبارة عن دائرة هندسية قطرها ما بين الإصبعين، المساوى لما بين القصاص و الذقن غالباً، و أن المراد من دوران الإصبعين فى الحديث دورانهما فى محيط الدائرة المذكورة، نظير دور الرحى، حيث يكون مركز الدائرة ما بينهما، و يكون دور أحدهما من القصاص للذقن

ملازما لدور الآخر من الذقن للقصاص، و تتم الدائرة بذلك، فيخرج الصدغ و النزعتان و مواضع التحذيف و العذاران و بعض العارضين.

و تبعه في ذلك الكاشاني، و في الحقائق: «و هو بمحل من القبول و قد تلقاه بالتسليم جملة ممن تأخر عنه من الفحول».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٨

...

لكنه يشكل. أولا: بأنه يبتنى على دوران أحد الإصبعين من القصاص إلى الذقن، مع ظهور الحديث في دورانها و جريهما معا. مع أنه لا معنى لتحديد سعة الدائرة بقطرين، و هما ما بين الإصبعين، و ما بين القصاص و الذقن، و حمل أحدهما على الآخر لا مجال له بعد كثرة اختلافهما، لاختلاف الوجوه بالطول و القصر، و حمل ما بين القصاص و الذقن على مجرد بيان مبدأ الدوران و منتهاه لا مجال له، إذ لا خصوصية لمبدأ معين في تحقيق الدائرة، بل يمكن بدؤها من جميع نقاط محيطها.

و لذلك و نحوه كان هذا المعنى غامضا جدا لا يلتفت إليه عند النظر في الحديث. و كفى في و ههنا عدم ظهوره لمن سبقه من الأصحاب على كثرتهم، خصوصا القدماء منهم الذين هم أعرف بالمراد من الأخبار، لقربهم من ظرف صدورهما، فلا يمكن حمل الصحيح عليه بعد كون مضمونه موردا للابتلاء و العمل.

و كأن الذي أوقعه فيه ما ذكره من أن قوله عليه السلام: «من قصاص.» إما أن يكون متعلقا بقوله: «دارت» أو صفة لمصدر محذوف مستفاد من الفعل، يعني: دوراننا من القصاص، أو حالا من الموصول الواقع خبرا، فهي لبيان مبدأ الدوران و منتهاه.

لكنه على الأخير لا دخل له بالدوران، بل يكون متمحضا في تحديد الموصول الذي هو كناية عن الوجه. و من ثم يتعين - بناء على المشهور المنصور - الحمل عليه، أو على كونه متمما للخبر، لأن الخبر هو تمام الحد المركب من بعدى الطول و العرض، نظير قولهم: العنب حلو حامض. و لعل الثاني أقرب.

و ثانيا: بأنه لا يصلح لما اهتم به من إخراج ما دخل بالحد المتقدم، فان النزعتين و الصدغ بمعنى الشعر أو موضعه تخرج بكلا الحدين، و الصدغ بمعنى ما بين لحظ العين و الاذن يدخل بعضه كذلك. كما يشترك الحدان في العذارين تقريبا.

و دخول بعض مواضع التحذيف و العذارين ليس محذورا، كما سبق.

بل يخرج بهذا الحد بعض الجبهة و الجبينين مما ينحرف عنه محيط الدائرة من جانبي الوجه، مع أنه لا إشكال ظاهرا في دخولها بتمامها في الوجه و وجوب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٠٩

...

غسلها، بل دخول الجبينين صريح خبر إسماعيل بن مهران، بل صحيحه - بناء على ما تقدم في استعمال الماء المضاف من وثاقه سهل بن زياد: - «كتبت إلى الرضا عليه السلام أسأله عن حد الوجه، فكتب: من أول الشعر إلى آخر الوجه، و كذلك الجبينين» (١).

هذا و في المدارك أن التحديد بما بين الإصبعين إنما يعتبر في وسط التدوير من الوجه خاصة، لا في أسفله، و إلا لوجب غسل ما ناله الإصبعان و إن تجاوز العارض، و هو باطل إجماعا.

فإن أراد بذلك فرض الدائرة التي ذكرها البهائي قدس سره فقد عرفت ضعفه.

و إن أراد تخصيص الحد العرضي بنصف الوجه، فلا - وجه له بعد ظهور الصحيح في عموم التحديد العرضي لتمام نقاط التحديد الطولي، بل لا إشكال في اعتبار الحد المذكور من أعلى الوجه، لا من خصوص وسطه.

و ما استشهد به لا- يرجع إلى محصل، إذ لو أراد به تجاوز الإصبعين عن العارضين عرضاً إلى أسفل الاذن أو تحتها مما يسامت الكفين، فهو فرض لا واقع له إلا مع شذوذ الإصبعين في الطول الذي لا عبرة به في التحديد. مع أن بعض العارضين واقع في وسط الوجه، فيرد فيه الاشكال.

و إن أراد تجاوزهما إلى ما تحت العارضين من الرقبة في سمت الذقن، لنزول الذقن عن أقصى اللحيين و انحداره مسامتا لبعض الرقبة في كثير من الناس، فمن المعلوم خروج ذلك عن الوجه و أن المراد من التحديد بالإصبعين في طرف الذقن ما يسامت اللحيين، اللذين هما أسفل الوجه. فلاحظ.

بقي شيء، و هو أن مقتضى صحيح إسماعيل بن مهران المتقدم دخول الجبينين بتمامهما، و هما داخلان في الحد المشهور بناء على ما في مجمع البحرين من أنهما في جانبي الجبهة من طرف الحاجبين إلى قصاص الشعر، و جعله في القاموس أحد المعنيين.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٠

...

لكن، ذكر في القاموس معنى آخر، و هو أنهما من حروف الجبهة ما بين الصدغين متصلاً بحذاء الناصية، و ظاهره إرادة ما بين شعر الصدغ و الناصية، و هو أوسع كثيراً، و قد لا- تستوعبه الإصبعان. فلا- بد إما من تنزيلهما في الصحيح على المعنى الأول، أو تنزيل الإصبعين في صحيح زرارة على الطويلين المحتويين له بتمامه، لتعارفهما.

و لعل الثاني أقرب. بل يشكل الأول بظهور الصحيح في كون الجبينين منتهى حد الوجه عرضاً، مع أنهما بالمعنى الأول أقل مما بين الإصبعين كثيراً. و لا- أقل من الاجمال، فيلزم مراعاة أكثر الحدين، إما لدخوله في الوجه عرفاً، أو لكون الشك في المحصل الذي يجب معه الاحتياط.

و دعوى: و هن صحيح إسماعيل بإعراض الأصحاب عنه، لعدم إشارتهم لمضمونه، و اقتصارهم في مقام الفتوى على مضمون صحيح زرارة.

مدفوعة: بقرب كون منشأ عدم تعرضهم لمضمونه بناءً على تطابق مضمون الصحيحين، لغلبة شمول الإصبعين لتمام الجبينين، و لا طريق لإحراز الأعراض الموهن. و لا سيما مع ظهور حال الكليني و الشيخ قدس سرّه في الاعتماد على الصحيح، لذكرهما له في بيان حد الوجه، بل جعله الشيخ قدس سرّه دليلاً على التحديد المشهور.

هذا، و حيث ظهر الحد الذي ينبغي العمل عليه فالمناسب التعرض لما وقع منهم الكلام فيه من المواضع، و هي أمور.

الأول: مواضع التحذيف، فعن العلامة في المنتهى و التذكرة القطع بخروجها، و في الروضة و المسالك و المدارك و عن غيرها دخولها بل عن شرح المفاتيح، انه المعروف من الفقهاء و المخالف نادر. و عن الذكرى و المقاصد العلية أن غسلها أحوط. قال في الجواهر: «و ليس ذلك من جهة شمول الإصبعين و عدمه، بل لكونها منابت من القصاص أو لا. و لعل الأظهر دخولها، لأنها كما عرفت منابت الشعر الخفيف. و الظاهر عدم دخولها في مسمى شعر الرأس، كما يشعر به سبب تسميتها بذلك من كثرة حذف الشعر فيها من النساء و المترفين. مع تأيده

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١١

...

بالاحتياط».

و ما ذكره متين جدا، بل مما تقدم تعرف لزوم الاحتياط، و كونه دليلا لا مؤيدا فقط.

الثاني: الصدغ، و قد صرح غير واحد بخروجه، لكن عن الراوندى إدخاله فى الوجه. و ربما يحمل على البعض الذى لا شعر فيه، بناء على عموم الصدغ لتمام ما بين لحظ العين و الاذن، فيطابق المعنى الاوسع للجبين الذى عرفت وجوب غسله. و إلا فما يكون منبتا للشعر هو المتيقن مما فى صحيح زرارة من خروج الصدغ عن الوجه، كما تقدم.

الثالث: العذار، فعن المشهور خروجه. و فى جامع المقاصد أن غسله أحوط، مع اعترافه بخروجه عن الحد المروى عنهم عليهم السلام بل ظاهر المرتضى وجوبه، و ظاهر الشرائع و صريح الروضة دخوله فى الحد.

و الذى ينبغى أن يقال: إن كان المراد به الشعر النابت على العظم الذى على سمت الصماخ الواقع بين الصدغ و العارض، - كما لعله ظاهر المرتضى - فلا إشكال فى خروجه عن الحد، و لا معنى معه للاحتياط بغسله، فضلا عن وجوبه.

و إن أريد به ما هو أوسع من ذلك مما يسامته عرضا إلى العين اتجه وجوب غسل ما دخل منه فى الحد. و إلى هذا يرجع ما فى المعتبر و عن غيره من أنه لا يجب غسل ما خرج عما دارت عليه الإصبعان من العذار.

الرابع: العارض، ففى الروضة و عن الذكري القطع بدخوله، بل فى المسالك نفى الخلاف فيه. و عن المنتهى القطع بخروجه.

لكن الظاهر دخول بعضه فيجب غسله، كما عن العلامة فى النهاية، و فى جامع المقاصد دخول الأسفل منه فيجب غسله.

و ما فى المدارك من عدم صحة الاحتجاج لدخوله ببلوغ الإصبعين، لأن ذلك إنما يعتبر فى وسط التدوير من الوجه خاصة. قد تقدم الاشكال فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٢

و الخارج عن ذلك ليس من الوجه (١)،

(١) لا إشكال فى خروج ذلك عما يجب غسله، و إنما الإشكال فى خروجه عن الوجه شرعا أو عرفا، أو لا.

و توضيح ذلك: أن التحديد المذكور إما أن يكون واردا لبيان حد ما يجب غسله من دون نظر لمفهوم الوجه.

أو لبيان حد الوجه شرعا، بأن يكون للوجه حقيقة شرعية قد أريدت من إطلاق أحكامه، لاختصاص غرض الشارع بها دون المعنى العرفى.

أو لبيان الحدود الخارجية للوجه بما له من المفهوم العرفى، لأنه هو الموضوع للأحكام، و ان اشتبهت تلك الحدود على السائل لبعض الطوارئ، كخلاف العامة.

و قد يقرب الأول بالنظر إلى التعرض فى السؤال و الجواب للذى يجب توضئته و غسله، مما يكشف عن كون المهم تحديد موضوعه لا تحديد مفهوم الوجه شرعا أو عرفا من حيث هو.

لكنه يشكل: بظهور السؤال و الجواب فى تحديد الوجه الذى يوضأ، لا تحديد ما يوضأ من الوجه، فقله فى السؤال: «الذى ينبغى أن يوضأ» و فى الجواب:

«الذى قال الله و أمر.» وصف موضح لا قيد، لما هو المعلوم من عدم سوجه لتقييد الوجه المسؤول عنه بما يجب غسله فى مقابل الوجه الذى لا يجب غسله، بل لأجل أن الوجه المسؤول عنه قد وجب غسله، و ظاهر التوصيف المفروغية عن وجوب غسل تمام الوجه - و إن اشتبهت حدوده - و عدم وجوب غسل غيره معه.

و أما احتمال كون المصحح للتوصيف وجوب غسل الوجه فى الجملة - و لو ببعضه أو مع غيره - و أن التحديد منصرف إلى خصوص موضوع الوصف - و هو الذى يجب غسله - دون الوجه.

فهو بعيد جدا، مخالف للظاهر.

هذا، مضافا إلى قوله عليه السلام: «و ما جرت عليه الإصبعان مستديرا فهو من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٣

...

الوجه، و ما سوى ذلك فليس من الوجه. فقال له: الصدغ من الوجه؟ فقال: لا» فإنه ظاهر في التصدي لتحديد الوجه، لا لما يجب غسله و إن لم يطابقه.

و هو مقتضى صحيح إسماعيل بن مهران أيضا. بل لا أقل من كونه مقتضى الجمع بين صحيح زرارة المذكور و صحيحة الآخر الوارد في تفسير الآية، لقوله عليه السلام: «لأن الله عز و جل قال فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ فَعرفنا أن الوجه كله ينبغي أن يغسل» «١» و مثله صحيح زرارة و بكير، و فيه: «ثُمَّ قَالَ: إِنْ اللَّهُ تَعَالَى يَقُولُ:

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعَ شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ إِلَّا غَسَلَهُ» «٢». و كذا الإطلاقات و غيرها مما يستفاد منه وجوب غسل الوجه كله، و هو كثير جدا.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في ظهور الحديث بنفسه و بضميمة القرائن الخارجية في تحديد نفس الوجه، لا تحديد ما يجب غسله و إن لم يطابقه.

و من هنا فقد يقرب الثاني بأن المنصرف من التحديد الواقع في لسان الشارع هو التحديد الشرعي، لا بيان الحدود العرفية، لأنه خارج عن وظيفته.

لكنه يندفع: بأن بيان الحدود الخارجية للمعنى العرفي الذي يكون موضوعا للأحكام الشرعية ليس خارجا عن وظيفة الشارع، لرجوعه إلى تحديد موضوع حكمه الذي هو من شؤون بيان الحكم.

بل لما كان مقتضى الإطلاق المقامي للأوامر الكثيرة الواردة في الكتاب و السنة المتواترة بغسل الوجه إرادة الوجه بما له من المعنى العرفي من دون تنبيه على خروج الشارع الأقدس عنه، أوجب ذلك وضوح إرادته بنحو يقتضي صرف السؤال و الجواب في نصوص التحديد إليه، لاشتباه حدوده بسبب خلاف العامة، كما يشهد به موثق زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام قلت: إن أناسا يقولون: إن بطن الأذنين من الوجه و ظهرهما من الرأس. فقال: ليس عليهما غسل و لا مسح» «٣»،

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٤

و إن وجب إدخال شيء من الأطراف إذا لم يحصل الواجب إلا بذلك (١).

و صحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «الأذنان ليسا من الوجه و لا من الرأس» «١».

و إلا فالسؤال عن حدود المفهوم الشرعي فرع فرض خروج الشارع عن المفهوم العرفي، و هو أولى بالسؤال، لا بتناؤه على مزيد عناية. فلاحظ.

(١) مقتضى الجمود على لفظ العبارة فرض توقف حصول الواجب ثبوتا على غسل الخارج، فيكون الوجوب مقديما.

لكنه فرض بعيد التحقق في نفسه، بل منعه قدس سره في مستمسكه.

فالظاهر أن مراده ما تعرض له غير واحد من فرض توقف العلم بحصول الواجب على غسل الخارج، لعدم تيسر ضبط الحد دقة، فيكون الواجب المذكور طريقاً، لوجوب العلم بالفراغ عقلاً.

و دعوى: أن مرجعه إلى إجمال الحد المستلزم للشك في التكليف بغسل المشكوك، و المرجع فيه البراءة.

مدفوعة: بأنه لا إجمال في الحد، بل في حصوله لعدم تيسر ضبطه، فيرجع إلى الشك في الامتثال.

مع أن المرجع عند الشك في التكليف بغسل شيء في المقام هو الاحتياط، للشك في المحصل، بعد كون المستفاد من الآيه و النصوص هو وجوب الطهارة المسببة عن الغسل، لا نفس الغسل.

نعم، قد ينافي ذلك ما في صحيح زرارة: «ثمَّ غُرف مَلاًها ماء فوضعها على جبهته ثمَّ قال: بِسْمِ اللَّهِ وَ سَدَلَهُ عَلَى أَطْرَافِ لَحِيَّتِهِ، ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَ ظَاهِرَ جَبْهَتِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً (٢)»، فإن العلم باستيعاب الحد عرضاً موقوف على إمرار اليد من

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٥

و يجب الابتداء بأعلى الوجه (١)

جانبى الوجه كما تضمنه غير واحد من النصوص، و لا يحصل بالإمرار مرة واحدة.

فتأمل جيداً.

(١) قال فى المبسوط: «و ينبغى أن يبتدئ بغسل الوجه من قصاص شعر الرأس إلى المحادر، فان خالف و غسل منكوساً خالف السنة. و الظاهر أنه لا- يجزيه، لأنه خالف المأمور به. و فى أصحابنا من قال: يجزيه، لأنه يكون غاسلاً»، و جعل وجوب البدء بالأعلى هو الأشبه فى المعبر، و الأصح فى جامع المقاصد، و جزم به فى الوسيلة و الشرائع و القواعد، و هو المحكى عن الصدوقين و الشهيدين و غيرهم.

و فى المدارك و عن شرح المفاتيح و غيرهما أنه المشهور بين الأصحاب، و عن التذكرة و شرح الاثنى عشرية و كشف الرموز نسبته للأكثر، بل عن محكى التبيان و بعض حواشى الألفية دعوى الإجماع عليه.

لكن الموجود فى التبيان ما قد يظهر منه الإجماع على ذلك فى غسل اليدين، من دون إشارة للشرط المذكور فى غسل الوجه.

كما لا يبعد أن يكون منشأ نسبة ذلك لبعضهم تعبيرهم بوجوب غسل الوجه من القصاص إلى الذقن، مع أن مرادهم قد يكون محض تحديد الوجه، لا بيان مبدأ للغسل.

هذا، و عن المرتضى و ابنى إدريس و سعيد جواز النكس، و فى المدارك و عن المنتهى و الذخيرة الميل إليه، و نسبه فى الحدائق إلى جمع من المتأخرين و متأخريهم. و قد يستفاد ممن أطلق وجوب غسل الوجه.

كما أنه قد يستظهر ممن نبه منهم على عدم جواز النكس فى غسل اليدين من دون تنبيه عليه فى غسل الوجه، كما فى الفقيه و المقنعة و النهاية و الخلاف و التبيان و إشارة السبق و الغنية و المراسم و المختصر النافع و اللمعة.

و دعوى: عدم الفصل بين اليدين و الوجه فى ذلك غير ظاهرة مع ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٦

وقد ظهر بذلك أنه لا مجال لما يظهر من بعض مشايخنا من الاستدلال على عدم جواز النكس بتسالم الفقهاء ممن عدا المرتضى على ذلك، وسيرة الشيعة على الالتزام به على نحو الوجوب وأخذهم له خلفا عن سلف من غير نكير، مع أن مثل ذلك مما يكثر الابتلاء به لا يخفى عادة.

لاندفاعه: بظهور عدم التسالم من الفقهاء بعد ما تقدم، وعدم وضوح التزام الشيعة به من الصدر الأول بانين على وجوبه، بل غاية الأمر التزامهم به في الجملة للوجوب أو للاحتياط أو الاستحباب. فلا بد من النظر في بقية أدلة المسألة.

وقد يستدل على وجوب البدء بالأعلى.

تارة: بالنصوص الكثيرة الحاكية لوضوء النبي صلى الله عليه وآله الظاهرة في غسل الوجه من أعلاه، ففي صحيح زرارة: «ثمَّ غُرف مَلَأها ماء فوضعها على جبهته» (١) وفي صحيحه الآخر: «فأخذ كفا من ماء فأسدلها على وجهه من أعلى الوجه، ثمَّ مسح بيده الجانبين جميعا» (٢)، وفي الثالث: «فأخذ كفا من ماء فأسدله على وجهه [من أعلى الوجه] ثمَّ مسح وجهه من الجانبين جميعا» (٣)، وفي صحيح محمد بن مسلم: «فأخذ كفا من ماء فصبه على وجهه ثمَّ مسح جانبيه حتى مسحه كله» (٤).

وفي مرسل العياشي عن زرارة وبكير: «فغمس كفه اليمنى فغرف بها غرفة فصبها على جبهته فغسل وجهه بها» (٥).

و أخرى: بما في الفقيه قال: «و توضع الوضوء على وجهه من أعلى الوجه، ثمَّ مسح بيده الجانبين جميعا» (٦)، ونحوه في الناصريات، ونسبه في الانتصار والغنية إلى رواية العامة، وفي المعبر والمتنهي وعن الذكرى أنه صلى الله عليه وآله قال ذلك بعد ما أكمل وضوءه، وفي الخلاف أنه قاله بعد ما علم الأعرابي الوضوء. فإنه بضميمة عدم

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٥) تفسير العياشي حديث: ٥١ من تفسير سورة المائدة ج: ١ ص: ٢٩٨. مستدرک الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣. لكن رواه في الكافي والتهذيب هكذا: «فصبها على وجهه» الوسائل باب:

١٥ من أبواب حديث: ٣. فلا تصلح شاهدا.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٧

...

النكس منه صلى الله عليه وآله - كما في المعبر، وتقتضيه النصوص البيانية - يكون ظاهرا في مبطلية النكس.

و ثالثة: بخبر أبي جرير الرقاشي [١] المروى في قرب الاسناد: «قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: كيف أتوضأ للصلاة؟ فقال: لا تعمق في الوضوء ولا تلطم وجهك بالماء لطما، ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً، وكذلك فامسح الماء على ذراعيك ورأسك وقدميك» (٢).

ويشكل الأول: بأن حكايات الامام عليه السلام قد اشتمل كل منها على خصوصيات كثيرة يعلم بعدم سوقها لبيان جميع خصوصيات وضوء النبي صلى الله عليه وآله التي كان يحافظ عليها، لاختلافها في بعض الخصوصيات، لأن من القريب وضوءه صلى الله عليه وآله

آله مرتين «٣»، و لم يشر في هذه النصوص لذلك، وقد غسل يديه و تمضمض و استنشق. مع أنه لم يتعرض إلا لغسل اليدين في بعض هذه النصوص، و أنه كان يتوضأ بماء. و هو لا يناسب الغرفات الثلاث. إلى غير ذلك مما يعلم معه بعدم سوق هذه النصوص إلا لبيان وضوء النبي صلى الله عليه و آله المشروع في الجملة و لو لم يكن ملتزماً به، لدفع توهم وجوب ما زاد عليه أو خالفه في الكيفية، كما يناسبه تعقيب حكاية الوضوء في الصحيح الأول بقوله عليه السلام: «إن الله وتر يحب الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات» و التمهيد لها في صحيح ابن مسلم بقوله عليه السلام:

«يأخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملاً بها جسده، و الماء أوسع، ألا أحكى.» فلا يكشف عدم النكس منه عليه السلام عن التزام النبي صلى الله عليه و آله بعدمه.

على أنه لو سلم التزامه صلى الله عليه و آله بذلك فقد استشكل في المدارك باحتمال كون البدء بالأعلى لأنه أحد أفراد الواجب، لا لوجوبه بخصوصه.

و أجاب عن ذلك في الجواهر بظهور حكاية الإمام عليه السلام له في وجوبه،

[١] هكذا في قرب الاسناد مع كون الراوى عنه ابن محبوب و الموجود في التهذيب روايته ابن محبوب عن أبي جرير الرواسي عن أبي الحسن في موضع و عن أبي الحسن موسى في آخر. فراجع.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٨

...

و ظهور تنبيه الراوى عليه بالخصوص - كما في الصحيح الثاني و الثالث على نسخة - في أنه فهمه منه. بل ظاهر اهتمام الامام عليه السلام بحكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله التعريض بالعمامة في وضوئهم منكوساً، كما قد يرشد إلى ذلك خبر علي بن يقطين المشهور «١» للتنبيه فيه على عدم النكس حين أمره بالوضوء المشروع بعد ذهاب الخوف عنه.

لكن فيه: أنه يكفي في غرض الامام عليه السلام من الحكاية التنبيه على تخفيف الوضوء بالاكتفاء بالمرء و الغرفة الواحدة و مسح الرجلين، و الاقتصار على الأعضاء الخمسة، و هي الأمور التي يظهر من هذه النصوص على كثرتها الاهتمام بها. و لا ينحصر غرضه بالتعريض بالعمامة في خصوص النكس، بل لا معنى له بناء على ما حكى عنهم من استحباب البدء بالأعلى في الوجه. و تنبيه الراوى على ذلك لا يشهد بفهمه الوجوب، بل قد يكون لفهمه الاستحباب، أو لبيان الاكتفاء بغسل مقدم الوجه بإسدال الماء و كفاية استيعاب الماء له به من دون حاجة إلى مسح آخر.

و خبر علي بن يقطين لا يدل على أن الغرض من النصوص البيانية التعريض بالعمامة في النكس، و إنما يدل على اختلافنا معهم فيه. بل حيث كان مختصاً بالنكس في اليدين فقد يظهر منه عدم المنع من النكس في الوجه - كما تقدم منا نظيره في كلمات بعض الأصحاب - أو اتفاقنا معهم فيه و لو لذهابهم إلى استحباب البدأ بالأعلى، كما تقدمت حكايته عنهم.

و يشكل الثاني: - بعد تسليم التزامه صلى الله عليه و آله بعدم النكس - بأنه لا مجال لحمل الكلام المذكور على لزوم المحافظة على جميع الخصوصيات التي اشتمل عليها وضوؤه صلى الله عليه و آله للعلم بعدم وجوب أكثرها، و ليس هو من سنخ العام المخصص، و إلا لزم تخصيص الأكثر المستهجن، فلا بد أن يكون المراد به الحكاية عن أركان الوضوء، أو عن الاكتفاء بالمرء، كما يناسبه صدره

على رواية الفقيه أو غير ذلك مما

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢١٩

...

يمنع من الاستدلال به في المقام.

مضافا إلى ضعف سند الخبر بالإرسال و عدم وضوح انجباره بعمل الأصحاب بعد خفاء دلالة و ابتنائها على المقدمة المذكورة التي لم يشر إليها أحد قبل المحقق قدس سره و إنما ذكره من قبله عاضدا للاكتفاء بالمرء أو في قبال العامة. و إما الثالث فيشكل.

أولا: بضعف سند الخبر، لإهمال أبي جرير في كتب الرجال.

و دعوى: أن كتاب قرب الاسناد من الكتب المعتمدة.

غير ظاهرة المأخذ إن أريد بها الاستغناء عن النظر في سند أحاديثه، إذ لم أعثر في كلمات مشايخ الأصحاب على أكثر من توثيق عبد الله بن جعفر الحميري و تبجيله و نسبة الكتاب له.

و مثلها دعوى: انجبار الخبر بعمل الأصحاب.

لاندفاعها: بعدم وضوح اعتماد قدماء الأصحاب على الخبر المذكور بعد عدم إيراد المشايخ الثلاثة له، كيف و لم يذكره حتى المحقق في المعتبر و العلامة في المنتهى مع استدلالهما بما تقدم مما لا يبعد كونه أضعف منه.

و مجرد موافقة فتوى بعض الأصحاب له لا تكفي في انجباره، كاستدلال بعض متأخري المتأخرين به.

و ثانيا: بضعف دلالة، لأن تقديم النهي عن التعميق و اللطم المعلوم عدم إرادة الإلزام منه يوجب ظهور الجواب في بيان الكيفية المستحبة، و صرف السؤال إليها لا إلى الكيفية الواجبة، فيمنع من ظهور الأمر بالغسل في الوجوب، و لا سيما مع تقييده بالمسح الذي لا إشكال في استحبابه.

بل لما كان التعميق و اللطم من أفراد الغسل لزم حمل الأمر بالغسل بعد النهي عنهما على الغسل المبين لهما، و هو الغسل بالمسح المسترسل الذي أوضحه عليه السلام بقوله: «مسحا»، و لا إشكال في أن الأمر به للاستحباب، أو لبيان إجزائه و عدم الحاجة للتعميق، و لا طريق مع ذلك لإحراز وجوب قيده، و هو كونه من أعلى الوجه إلى أسفله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٠

...

و منه يظهر ضعف دعوى: أن استحباب المسح في الغسل لا يلزم بحمل التقييد بكونه من الأعلى على الاستحباب، لإمكان التفكيك بين القيود في ذلك.

لاندفاعها: بأن المسح ليس قيذا زائدا على الغسل، بل موضح للمراد منه، و لا بد من كون الأمر بالغسل المذكور للاستحباب، و معه لا مجال لاستفادة وجوب قيده المذكور.

و أما ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره من أنه لا ملزم بحمل النهي عن اللطم على الكراهة، بل يبقى على ظاهره في التحريم، بحمله على اللطم الذي لا يحصل به غسل مجموع الوجه، لأن قوله عليه السلام: «لطما» ظاهر في إرادة لطم ما، و هو اللطم بالنحو المذكور.

فيه: أن ظاهر المفعول المطلق في مثل المقام التأكيد لبيان النهي عن الفرد الشديد من اللطم، كما هو الظاهر منه أيضا في موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تضربوا وجوهكم بالماء ضربا إذا توضأتم، ولكن شئوا الماء شئا» (١)، و لا أقل من كونه مقتضى الأمر بالصفق في بعض النصوص (٢)، و لا ظهور للمصدر في الفرد الذي ذكره.

مع أن الأمر لا يختص بالنهي عن اللطم، بل يأتي في النهي عن التعميق. و توهم حمله على الإلزام دفعا للوسواس. تحكم، لعدم الملازمة بينهما، غاية الأمر حمله على الإرشاد أو الاستحباب لذلك، أو على دفع توهم وجوبه، و بيان كفاية الغسل بنحو المسح. و لا سيما مع تعقيقه بقوله عليه السلام: «و كذلك فامسح على ذراعيك و رأسك و قدميك»، لوضوح عدم اعتبار البدء بالأعلى في مسح الرأس و الرجلين، بل ليس المقصود إلا بيان عدم وجوب التعميق أو كراهته، و الاكتفاء بالمسح الخفيف المسترسل أو استحبابه.

و بالجملة: ليس للحديث ظهور معتد به في وجوب الابتداء بالأعلى.

و من هنا فقد يقوى القول بجواز النكس، عملا بالإطلاقات المؤيدة بما في

(١) الكافي ٣: ٢٨ باب: حد الوجه الذي يغسل، حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢١

...

حديث ابن يقطين (١)، من الأمر بالبدء من المرفقين في غسل اليدين مع إطلاق غسل الوجه الظاهر في اتفاقنا معهم فيه، كما سبق. و كذا تنبيه الراوي في غير واحد من النصوص البيانية عليه في اليدين دون الوجه.

و بها يخرج عن مقتضى أصالة الاشتغال التي أشرنا إلى جريانها في أمثال المقام مما كان الشك فيه في المحصل. و لا مجال للإشكال في الاستدلال بالإطلاقات.

تارة: بما عن شيخنا البهائي قدس سرّه من انصرافها إلى البدء بالأعلى، لأنه المتعارف من الغسل.

و اخرى: بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من ورودها في مقام التشريع و بيان أصل وجوب العبادة لا كيفيتها.

لاندفاع الأول: بأن الانصراف للمتعارف بدوى لا يرفع به اليد عن الإطلاق.

و منع تعارف البدء من الأعلى في الغسل، بل هو محتاج لعناية، و إنما تعارف عند المتشعبة لشبهة الوجوب.

و اندفاع الثاني: بأن ورود الإطلاق لبيان وجوب الشيء من دون تعرض لكيفيته ظاهر في عدم اعتبار كيفية خاصة فيه.

بل كيف يمكن إنكار إطلاق الآية الكريمة من هذه الجهة مع ورودها في مقام بيان الواجب و خصوصياته، و مثلها ما ورد في بيان حد الوضوء و تعليمه، كصحيح ابن فرقد: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إن أبي كان يقول: ان للوضوء حدا من تعداه لم يؤجر، و

كان أبي يقول: إنما يتلدد (٢). فقال له رجل: و ما حده؟

قال: تغسل وجهك و يديك و تمسح رأسك و رجلك (٣) و نحوه غيره.

نعم، يتجه ذلك في بعض النصوص، مثل ما تضمن تعليل تخصيص الأعضاء الستة بالوضوء و بيان ثواب غسلها فيه و نحوها مما ظاهره المفروغية عن

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) يتلف و يتحير.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٢
إلى الأسفل فالأسفل عرفا (١)،

وجوب غسلها، لا بيان وجوبه.

(١) اعلم أن بعض الأصحاب - كابن حمزة - صرح بعدم جواز استقبال الشعر الذي هو عبارة عن النكس، و من الظاهر أنه لا يستلزم البدء بالأعلى الذي هو مقتضى الأدلة المتقدمة - لو تمت - وإن كان لا يبعد حمل عليه بقريتها.

و كيف كان فالمحتمل بعد البناء على وجوب الابتداء بالأعلى وجوه.

الأول: الاكتفاء بمسمى الابتداء بالأعلى و إن لم يحصل الترتيب فيما تحته.

الثاني: وجوب غسل الأعلى فالأعلى في جميع النقاط العرضية، فلا يجوز غسل شيء من الأسفل قبل ما فوقه و إن لم يكن في سمتة.

الثالث: وجوب غسل الأعلى فالأعلى بحسب الخطوط الطولية لا غير.

الرابع: أن يكون اتجاه المسح من الأعلى للأسفل و إن كان منحرفا عن سمت خط الطول، كما لو مسح من الجبين الأيمن إلى اللحي الأيسر.

أما الأول ففي الجواهر أنه مقتضى كلام كثير من المتأخرين، و نسبه في مفتاح الكرامة إلى إطلاقات الأصحاب، و ظاهره الميل إليه بالنحو الذي لا يستلزم النكس.

و يدفعه ظهور أدلة البدء بالأعلى في وجوب الترتيب في تمام الوجه، لوضح أن غسل مقدم الوجه بإسدال الماء على الجبهة - الذي تضمنته بعض النصوص البيانية - إنما يكون بنحو الترتيب، تبعا لنزول الماء من الأعلى إلى الأسفل، بل هو صريح خبر أبي جرير المتقدم.

و أما الثاني فقد نسبه في المدارك إلى بعض القاصرين، و ذكر أنه من الخرافات الباردة و الأوهام الفاسدة.

لكن اختاره في الحقائق و نسبه إلى الشهيد الثاني في شرح الرسالة و ظاهر العلامة، و إن لم تخل النسبة عن إشكال، لتصريح الشهيد فيما نقله عنه بأن في الاكتفاء بالثالث وجهها وجيها، و قرب حمل كلام العلامة عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٣

...

و قد اختار الوجه الثاني أيضا شيخنا الأستاذ قدس سره بعد حمله على الترتيب العرفي بتكرار المسح، لا الدقي.

و قد استدل عليه في الحقائق ببعض النصوص البيانية، ففي صحيح زرارة:

«ثُمَّ غَرَفَ مَلَأَهَا مَاءً فَوَضَعَهَا عَلَى جَبْهَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: بِسْمِ اللَّهِ، وَ سَدَلَهُ عَلَى أَطْرَافِ لِحْيَتِهِ، ثُمَّ أَمَرَ يَدَهُ عَلَى وَجْهِهِ وَ ظَاهِرَ جَبْهَتِهِ مَرَّةً وَاحِدَةً» (١).

و استدل عليه شيخنا الأستاذ قدس سره بظاهر رواية أبي جرير المتقدمة.

لكن الصحيح قد تضمن إمرار اليد مرة واحدة، و هو لا يستوعب جانبي الوجه إلا بمد الإصبعين الموجب لعدم استيلائهما على جانبي الأنف في مقدم الوجه لانخفاضهما، فلا بد أن يكون انغسالهما قبل ذلك بإسدال الماء الراجع إلى غسل مقدم الوجه قبل جانبيه.

و منه يظهر أن الاستدلال برواية أبي جرير يتوقف على حملها على مسح الوجه بكلتا اليدين أو على تقطع المسح باليد الواحدة بالمسح في سمت الطول قليلا قليلا مستوعبا للعرض ثمّ التدرج للأسفل بنحو يصدق عرفا مسح تمام الوجه عرضا من أعلاه إلى أسفله، فلو استمرت المسحة الواحدة باليد الواحدة من الأعلى للأسفل كان استمرارها لاغيا و لم يكن مسحاً وضوئياً.

و هذا وإن كان مقتضى الجمود على اسناد الغسل للوجه الظاهر في إرادة غسل تمامه، إلا أن خروجه عن المتعارف و احتياجه للعناية مانع من ظهورها فيه، بل ليس المنصرف منها إلا إرادة كون اتجاه المسح من الأعلى للأسفل و إن لم يستوعب الوجه عرضا.

هذا، مضافا إلى ظهور غير واحد من النصوص البيانية المتقدمة في عدم وجوب الاستيعاب العرضي بالوجه المذكور، لما تضمنته من مسح جانبي الوجه بعد إسدال الماء على أعلى الوجه.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سرّه من حملها على مسح الجانبيين بمسحة

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٤

...

واحدة مستوعبة لهما.

فهو - مع عدم مناسبه لإضافه المسحة للجانبيين، لا للوجه - يجري فيه ما تقدم في الصحيح الذي استدل به في الحقائق. فلاحظ.

فالوجه المذكور في غاية الضعف. بل لو أريد منه الترتيب الدقي كان متعذرا، إلا أن يكون غسل الوجه بكلتا اليدين أو بالارتماس، و لا ريب في عدم وجوبهما.

ثمّ ان مقتضى رواية أبي جرير بعد حملها على عدم استيعاب الخط العرضي الاكتفاء بالابتداء بنقطة من الأعلى إلى نقطة من الأسفل الذي هو مفاد الوجه الرابع، إلا - أن تحمل على الثالث، لدعوى كونه هو المتعارف من الترتيب المنصرف إليه الخطاب بالغسل من الأعلى إلى الأسفل، و إن لم يكن متعارفا في أصل الغسل. أو لبعض النصوص البيانية المتقدمة بناء على تمامية دلالتها على الوجوب، لظهورها في غسل تمام مقدم الوجه بإسدال الماء قبل غسل جانبيه بالمسح عليهما، فتكون أخص من رواية أبي جرير.

لكنه لو تمّ يتعين الاكتفاء فيه بالوجه العرفي، و لا يعتبر التدقيق، لابتناؤه على عناية يبعد إرادتها من مجرد العمل. و لا سيما مع ظهور النصوص البيانية في قلة إمرار اليد في غسل الوجه، حيث يظهر منها الاهتمام باستيعاب الوجه بالغسل، و يغفل معه عن مثل هذه التدقيقات.

بقي أمران.

الأول: أن النصوص البيانية و إن تضمنت إسدال الماء على الجبهة أو أعلى الوجه، إلا أن ذلك لا يقتضي انغسال الجزء الأول من الوجه دقة قبل غيره، لوضوح أن الكف من الماء له مساحة معتد بها تباشر مقدارها من الوجه فتغسله دفعة.

و تحقيق الابتداء بالأعلى دقة يتوقف حينئذ إما على صب الماء على الرأس فوق الوجه، كي ينزل إلى أعلى الوجه منه تدريجا، أو على كون انغسال ما يقارن الأعلى بصب الأعلى لغوا، و لا يتحقق الغسل الوضوئي إلا بإمرار اليد من الأعلى إلى الأسفل بعد صب الماء، و كلاهما مما تأباه النصوص البيانية و سيرة المشرعة في تحقيق الغسل من الأعلى، الملزم بالاكتفاء بذلك و حمل إطلاق خبر أبي جرير عليه. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٥

و لا يجوز النكس (١).

نعم، لو رد الماء منكوسا و نوى الوضوء بإرجاعه إلى الأسفل صح وضوؤه (٢).

الثاني: ورد في بعض النصوص «١» أن من بقى في وجهه موضع لم يصبه الماء يجزيه أن يبيله من بعض جسده. و هو بظاهر مناف للترتيب، لبعد حمله على خصوص ما إذا كان الموضع آخر الوجه.

كما قد ينافيه أيضا ما في صحيح ابن جعفر «٢» من الاجتزاء بإصابة المطر حتى تبطل جميع أعضاء الوضوء، لبعد حمله على الترتيب بالوجه المذكور، غايته أن يحمل على عدم النكس.

لكنهما كما ينافيان الترتيب في نفس العضو ينافيان الترتيب بين الأعضاء، بل الثاني لا- يناسب عدم الاجتزاء في الرأس و الرجلين بالغسل. فلا بد من توجيههما أو تخصيصهما بمورد هما أو طرحهما، على ما قد يتضح عند الكلام في المسألة الثامنة عشرة في الوضوء بماء المطر، و في مبحث اعتبار الترتيب، و الله سبحانه و تعالى المعين الموفق.

(١) مما تقدم يظهر أن ذلك أعم من وجوب الغسل من الأعلى للأسفل.

و من هنا كان متيقنا بالإضافة إليه بالنظر للأدلة المتقدمة و كلام الأصحاب و السيرة.

(٢) لعدم الدليل على قادية النكس مقدمة للوضوء.

و دعوى: منافاته للوضوءات البيانية المحكية بالنصوص المتقدمة.

مدفوعة: بأن مفاد النصوص المذكورة كون المقصود بالوضوءات البيانية حكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله بنفسه لا بمقدماته، فما اشتملت عليه من المقدمات غير

(١) راجع الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الوضوء.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٦

...

وارد للحكاية كي يتوهم وجوبه.

إلا أن المعروف المشهور بينهم المصرح به في كلام جماعة كثيرة- كما في الناصريات و الاستبصار و القواعد و المنتهى و اللمعة و محكى المبسوط و غيرها من كتب القدماء و المتأخرين- أنه لا- بد من جريان الماء، بل عن الشهيد الثاني في بعض تحقیقاته أنه المعروف بين الفقهاء- و لا سيما المتأخرين- و المصرح به في عباراتهم، و عن محكى حاشية التهذيب للمجلسي أن ظاهر الأصحاب الاتفاق عليه.

و الظاهر أن مرادهم به انتقال الماء من بعض أجزاء البدن لغيره و لو بإعانة اليد و نحوها، كما يناسبه الوضوءات البيانية و سيرة المتشرعة، و ما ذكره غير واحد من الاجتزاء بمثل الدهن- كما في الاستبصار و القواعد و غيرها- بل هو المصرح به في جامع المقاصد و كشف اللثام و عن التذكرة و غيرها. بل في الروض: «و أقله أن يجري جزء من الماء على جزئين من البشرة و لو بمعاون» و نحوه في المسالك و عن غيرها.

و كأن ذلك من الأصحاب لبنائهم على تقوم الغسل بالجريان، كما يناسبه الجمع بينه و بين مفروغيتهم عن وجوب الغسل، بل هو المصرح به في الاستبصار و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و المسالك و عن غيرها، بل في مبحث الغسل من المدارك: أنه الذي قطع به الأصحاب، و في كشف اللثام: أنه الذي يشهد به العرف و اللغة، و في الروض و عن الأنوار أن الغسل في اللغة إمرار الماء على

الشيء على وجه التنظيف والتحسين وإزالة الوسخ ونحوها، وفي مجمع البحرين: «غسل الشيء إزالة الوسخ ونحوه عنه بإجراء الماء عليه» وفي مفردات الراغب: «غسلت الشيء غسلا: أسلت عليه الماء فأزلت درنه».

لكن صاحب المدارك وإن استحسّن في مبحث الغسل ما نسبته للأصحاب من اعتبار الجريان ولو بمعاون، إلا أنه تنظر في مبحث الوضوء في صدقه عرفا بما تقدم من الروض والمسالك من أن أقله أن يجري جزء من الماء على جزئين من البشرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٧

...

و ظاهره اعتبار ما زاد على ذلك. وهو في محله، فأن مرجعه إلى تحقق الغسل بمسح العضو المبتل على العضو الجاف إذا صارت مساحة المبتل من الممسوح ضعف المبتل من الماسح، والعرف يأبى ذلك جدا.

وما تقدم من المجمع ومفردات الراغب لا يشمل مثل هذا قطعا، بل المنصرف منه أن يكون للماء وجود استقلالي حين الجريان. بل الظاهر عدم صدق الجريان والاسالة بدون ذلك، بل يشكل صدقهما مع كون انتقال الماء بمعونته اليد وإن فرض استيلاء الماء بذلك وتحقق الغسل، وليست الاستعانة في انتقال الماء باليد هي المصححة لنسبة الاجراء والاسالة للفاعل، بل المصحح لها صبه للماء بقدر معتد به يقتضى جريانه بنفسه.

ومن ثم لا يبعد عدم تقوم الغسل بأصل الجريان والسيلان، كما يناسبه ما حكاه في الحقائق عن الشهيد الثاني في بعض تحقیقاته من أن ذلك غير مفهوم من كلام أهل اللغة. قال: «لعدم تصريحهم باشتراط جريان الماء في تحققه وأن العرف دال على ما هو أعم منه». بل ما ذكره من كون الغسل أعم من الجريان غير ظاهر، بل الظاهر تباينهما مفهومًا، وإن كان بينهما عموم من وجه موردا، فيتوقف صدق الغسل على كثرة الماء واستيلائه بالنحو الذي من شأنه أن يزيل الوسخ والقذر بذلك، وعصر ونحوهما، ونحو يكون له غسالته، كما يناسبه ما في غير واحد من النصوص من الأمر بصب الماء على الجسد وغسل الثوب عند إصابة البول، ولا سيما مع تعليل الاكتفاء بالصب في بعضها بأنه ماء «١»، ومثلها في ذلك صحيح الحلبي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي. قال: تصب عليه الماء، فإن كان قد أكل فاغسله بالماء غسلا» «٢»، وخبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن الفراش يكون كثير الصوف فيصيبه البول كيف يغسل؟ قال: يغسل الظاهر ثم يصب عليه الماء في

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب النجاسات.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٨

...

المكان الذي أصابه البول حتى يخرج من جانب الفراش الآخر» «١» وما في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «و قال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر. قال: تغسله ثلاث مرات. و سئل: أ يجزیه أن یصب فیہ الماء؟ قال: لا یجزیه حتی یدلکھ بیدھ و یغسلھ ثلاث مرات» «٢». لظهورها في عدم تحقق الغسل بمجرد الصب المستلزم لانتقال أجزاء الماء من بعض أجزاء الجسم لبعض.

ولعله لذا كان ظاهر المدارك وعن خاله صاحب المعالم وتلميذه الشيخ نجيب الدين الإرجاع في صدق الغسل إلى العرف من غير تحديد بشيء مما تقدم، كما هو ظاهر جماعة من اللغويين، لعدم تعرضهم لشرحه.

و كأن من اعتبر في الغسل الجريان نظر إلى النصوص الآتية المتضمنة له، ومن اكتفى بالجريان بإعانة اليد ولو بالوجه المتقدم عن

الروض نظر إلى نصوص الوضوءات البيانية و نصوص المسح و الدهن التي سيأتى الكلام فيها أيضا، كما قد يشهد به تعبير جماعة بما تضمنته النصوص المذكورة من الاجتزاء بالدهن مع اعتبارهم صدق الغسل، كما فى الاستبصار و الشرائع و المعتبر و المنتهى و القواعد و غيرها.

لكن النصوص المذكورة لو تم الاستدلال بها فى الأمرين المذكورين لا تستلزم كون مضمونها مطابقا لمفهوم الغسل عرفا، بحيث تكون واردة لبيان تحققه بالوجه الذى تضمنته. بل قد يكون مرجع بعضها إلى تقييد أدلة الغسل بحال الاختيار. بل لا يبعد كون المراد بها بأجمعها بيان عدم وجوب الغسل بخصوصيته، بل لأجل إيصال الماء المتحقق بما تضمنته، فان الجمع بينها و بين أدلة وجوب الغسل بذلك أقرب من تنزيلها على بيان أدنى ما يحقق الغسل عرفا بعد ما ذكرنا من مفهوم الغسل. بل من البعيد جدا خفاء الغسل بالنحو المحتاج للشرح، و لذا لم يشر فيها

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب النجاسات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٢٩

...

إلى مفهوم الغسل و تنقيح مصداقه، و إنما اقتصر فيها على بيان الأجزاء و التأكيد عليه. و من ثم لم يتعرضوا للاجتزاء بذلك فى الغسل من النجاسة، مع أنه لو كان من أفراد الغسل العرفية أو الشرعية لكان الاجتزاء به متعينا. و مما ذكرنا يظهر الإشكال فيما فى المعتبر فى مبحث التيمم، حيث قال: «ظن قوم منا أن دهن الأعضاء فى الطهارة يقصر عن الغسل و منعوا الاجتزاء به إلا فى حال الضرورة، و هو خطأ، فإنه لو لم يسم غسلا لما جاز الاجتزاء به، لأنه لا يكون متمثلا. و إن كان غسلا لم يشترط فيه الضرورة. و يدل على أنه مجز روايات.» ثم ذكر رواية زرارة و محمد بن مسلم الآتية. لاندفاعه: بإمكان خروجه عن الغسل و إجزائه فى حال الضرورة. بل مطلقا، لكونه محققا لغرض الشارع من الغسل فى المقام، كما ذكرنا.

و دعوى: منافاته للكتاب و السنة المتواترة، بل الضرورة على وجوب الغسل و توقف الطهارة عليه. مدفوعة: بأن المتيقن إنما هو وجوب الغسل فى الجملة و لو حال الاختيار، أو لأجل تحقيق إيصال الماء بالوجه المذكور فى هذه النصوص، و أما توقف الطهارة عليه بعنوانه و خصوصيته مطلقا فليس هو إلا ظاهر الأوامر المذكورة، الذى يمكن رفع اليد عنه بتنزيلها على ما ذكرنا جمعا.

نعم، لا ريب فى مبيئته الغسل للمسح، فلا بد من المحافظة على ذلك فى مقام العمل بهذه النصوص على ما يتضح إن شاء الله تعالى. إذا عرفت هذا، فلا ريب فى عدم اعتبار الغسل بالمعنى المتقدم فى الوضوء و الغسل و كفاية الجريان و الصب، كما يشهد به نصوص الوضوءات البيانية المتضمنة لغسل مقدم الوجه و ظاهر الذراع بصب الماء و إسداله «١»، و ما تضمن الاجتزاء بإصابة المطر للأعضاء «٢». و ما تضمن تحقق الغسل بإفاضة الماء و صبه

(١) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١. و باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٠، ١١، ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٠

...

على الجسد في غسل الجنابة «١» و غير ذلك، بل في كثير منها التعبير عنه بالغسل الكاشف عن إلغاء الخصوصية المذكورة في المقام، بلحاظ تحقق الغرض من الغسل به- و لو لتحقيق الطهارة به- بنحو يصح إطلاقه عليه.

كما لا- ينبغي الإشكال في عدم لزوم أن يستقل الماء بالجريان، بل يكفي أن يكون بمعونة اليد و نحوها و إن لم يتحقق به الغسل العرفي، لخفة المسح، لوفاء النصوص البيانية و نصوص تعليم غسل الجنابة «٢» و غيرها به.

و إنما الإشكال في أمرين.

الأول: في لزوم الجريان و لو بالنحو المذكور مع غرض النظر عما تقدم منهم من أخذه في مفهوم الغسل.

فقد استدل عليه بغير واحد من النصوص الواردة في الوضوء و الغسل، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء» «٣» و في صحيحه الآخر عنه عليه السلام: «قال: الجنب ما جرى عليه الماء من جسده قليله و كثيره فقد أجزأه» «٤» و في صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «ثمَّ تصب على سائر جسديك مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر» «٥».

و يندفع بعدم ظهور هذه النصوص في لزوم الجريان، بل هي واردة لبيان الاكتفاء بالماء القليل و عدم وجوب الإكثار منه، و لا وجوب التعميق و غسل ما تحت الشعر.

بل قد يستفاد عدم وجوب الجريان من صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٣) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣١

...

الوضوء: «قال: إذا مس جلدك الماء فحسبك» «١»، و صحيحه الآخر في الغسل عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثمَّ تغسل جسديك من لدن قرنيك إلى قدميك. و كل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته. و لو أن رجلا ارتمس في الماء ارتماسه واحدة أجزأه ذلك و إن لم يدلك جسده» «٢».

لوضوح أن الإمساس لا يتوقف على الجريان بالمعنى المذكور.

نعم، بناء على وجوب الترتيب في الوضوء في نفس الأعضاء يتجه عدم الاكتفاء فيه بمجرد الإمساس، بل لا بد من نقل الماء بإجراء أو مسح أو نحوهما، كما تضمنه غير واحد من نصوص الوضوءات البيانية و غيرها.

و أما الغسل فيشكل الأمر فيه جدا بعد الصحيح المتقدم.

و دعوى: أن ما تضمنه صدره من الغسل الذي لا يتحقق بمجرد الإمساس ملزم بتقييد الإمساس بذلك.

مدفوعة: بظهور ذكر الإمساس بعد الغسل في التنبيه على أن المعيار عليه، لدفع توهم وجوب ما زاد عليه مما قد يوهمه ذكر الغسل، و

أن ذكر الغسل لأنه يحققه، لا لوجوب المحافظة على خصوصية، وإلا لم يكن لذكره بعد ذكر الغسل من القرن إلى القدم فائدة. و يقرب ذلك التنبيه على عدم وجوب الدلك مع الارتماس الذي هو من لوازم الغسل. فلاحظ.

و قد يؤيد أو يعتضد بصحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له:

أغتسل من الجنابة و غير ذلك في الكنيف الذي يبال فيه و على نعل سديء، فاعتسل و على النعل كما هي. فقال: إن كان الماء الذي يسيل من جسدك يصيب أسفل قدميك فلا تغسلهما» (٣) لوضوح أن وصول الماء إلى أسفل القدم مع لبس النعل لا يستلزم جريانه في تمام القدم، بل قد يكون بتفشي الماء في النعل بسبب حركة القدم. و مثله ما تضمن الاكتفاء بوصول الماء إلى بشرة الرأس بشرب الشعر

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٢

...

له، مع عدم استلزامه جريانه على البشرة ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزأها» (١) و في صحيح الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام في غسل الجنابة للمرأة من دون أن تنقض شعرها: «مرها أن تروى رأسها من الماء و تعصره حتى يروى، فإذا روى فلا بأس عليها» (٢).

بل قد يؤيد باغفال نصوص المتأثر حله أو تحريكه عند الغسل (٣)، مع قرب الغفلة عن ذلك و الاكتفاء بوصول الماء للبشرة بتخلله للمتأثر من دون أن يستلزم مسح البدن بالماء.

و لا سيما مع مطابقة ذلك للارتكازات العرفية في التطهير بالماء، إذ المهم بحسبها هو وصول الماء للبشرة و استيلاؤه عليها، و لذا يكتفى بذلك في التطهير من الخبث، فيما يكتفى فيه بالصب و نحوه، و لا خصوصية للإجراء ارتكازاً، و إنما تعارف لتسهيل تبليغ الجسد أو للاقتصاد في الماء.

نعم، قد ينافي ما ذكرنا خبر بكر بن كرب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل من الجنابة، أ يغسل رجله بعد الغسل؟ فقال: إن كان يغتسل في مكان يسيل الماء على رجله فلا عليه أن لا يغسلهما، و إن كان يغتسل في مكان يستنقع رجلاه في الماء فليغسلهما» (٤).

إلا أن من القريب حمله على لزوم سيلان الماء على ظاهر القدم، و إلا فباطن القدم المماس للأرض لا يسيل عليه الماء إلا برفع القدم، و لا يراد بغسله إلا رفعه و إسالة الماء عليه، فعدم إيجاب غسله ظاهر في عدم وجوب رفعه و الاكتفاء بإصابة الماء له بسبب مماسه للأرض التي يسيل عليها الماء، نظير ما تقدم في صحيح هشام. فلا بد أن يكون اعتبار سيلان الماء على ظاهر القدم في مقابل انغماره، إما بالماء الموجود قبل الغسل الذي لم ينو بالدخول فيه الغسل، أو

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) راجع الوسائل باب: ٩، ١٠، ١١ من أبواب آداب الحمام.

(٤) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٣

...

بغسله الجنابة التي لا يصح الاغتسال بها إما لعدم رفع الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر للحدث، أو لعدم نية الغسل بتجمع الماء بالوجه المذكور، وإنما ينوى بصبه أو لنحو ذلك.

هذا، و لو فرض قصور جميع ما ذكرنا عن إفادة المطلوب لزم المحافظة على الاجراء بالوجه المذكور، لأنه المتيقن من نصوص تعليم غسل الجنابة و سيرة المتشرعة و مطابقته لقاعدة الاشتغال المحكمة في المقام و نحوه من موارد الشك في المحصل. فتأمل جيداً.

الثاني: في مقدار الماء الذي يكتفى بإجرائه و لو بواسطة اليد.

و لا إشكال عندهم في الاكتفاء بما تضمنته نصوص الوضوءات البيانية و غيرها «١» من الاكتفاء بغرفة لكل عضو، و ما تضمنته نصوص تعليم غسل الجنابة من الاكتفاء بالكف و الكفين و غيرهما في الأعضاء، بل ظاهرهم المفروغية عن صدق الغسل به، و إن كان لا يخلو عن نظر، كما يظهر مما تقدم.

و إنما الإشكال عندهم فيما هو الأقل من ذلك الذي هو ظاهر بعض النصوص. ففي صحيح زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إنما الوضوء حد من حدود الله، ليعلم الله من يعطيه و من يعصيه، و إن المؤمن لا ينجسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن» «٢» و صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «يأخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملأ بها جسده، و الماء أوسع من ذلك، إلا أحكى لكم وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله» «٣». و موثق إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه: «ان علياً عليه السلام كان يقول: الغسل من الجنابة و الوضوء يجزى منه ما أجرى من الدهن الذي يبيل الجسد» «٤» و موثق زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن غسل الجنابة، قال:

أفض على رأسك ثلاث أكف و عن يمينك و عن يسارك إنما يكفيك مثل

(١) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء.

(٢) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٤

...

الدهن» «١». و صحيح هارون عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: يجزىك من الغسل و الاستنجاء ما بليت [ملأت خ ل] يمينك» «٢». هذا، و حيث كان المعيار في الغسل عند المشهور حصول مسمى الجريان، فالأصحاب بين من حملها على ذلك و أوجب الغسل و إن كان بمثل الدهن، كما تقدم، و من حملها على المجاز و المبالغة في تقليل الماء، كما في الروض و المسالك و غيرهما، و من قرب حملها على الحقيقة و إن لم يحصل الغسل، كما يظهر من المدارك، و من حملها على الضرورة، كما تقدم من المعتبر نسبتها إلى قوم من أصحابنا، و مال إليه في الحقائق و نسبه لبعض مشايخه المحققين من متأخري المتأخرين، بل ربما ينسب للشيخين، لاكتفائهما في النهاية و المقنعة لمن كان في أرض ثلج و لا ماء عنده و لا تراب بوضع يديه باعتماد على الثلج حتى تندى ثمّ يمسح بها أعضاء

الوضوء أو سائر البدن في الغسل.

لكن عرفت الإشكال في الأول، و أن ذلك لا يحقق الغسل العرفي.

كما أن الثاني مخالف لظاهر هذه النصوص جدا. ولا سيما بعد التنبيه في الصحيح الأول إلى عدم النجاسة التي هي المنشأ ارتكازا لاعتبار الإكثار من الماء الذي يتوقف عليه الغسل العرفي، و ما في الثاني من تحديد الدهن بالراحة، و ما في الموثق الأول من جعل المعيار بلّ الجسد.

و بالجملة: ظهور النصوص في التحديد العملي ببيان أقل المجزى مما لا مجال لرفع اليد عنه بالحمل على المجاز و المبالغة.

و من ثمّ كان الظاهر هو الثالث، و مجرد عدم حصول الغسل به ليس محذورا، كما تقدم.

نعم، استشكل فيه غير واحد بأنه لا يناسب المقابلة بين المسح و الغسل في أعضاء الوضوء، إذ مع عدم تحقق الغسل لا يتحقق الا المسح، و الاكتفاء به في جميع الأعضاء المغسولة مخالف للكتاب و السنة و الإجماع، بل الضرورة.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٥

...

و الذي ينبغي أن يقال: قوام المسح نقل البله من أحد الجسمين للآخر بامرارته عليه، و إن لم يصدق الماء على ما ينتقل إليه و يحمله منه، و إن لم تصدق الرطوبة المعتد بها، و غاية ما يدعى في المقام هو لزوم التأثير في الممسوح بوجه ما.

و على هذا فإنما يلزم الاشكال المذكور لو كان ظاهر النصوص المذكورة هو الاكتفاء بهذا المقدار بدلا عن الغسل.

لكنه ليس كذلك، بل هي ظاهرة في لزوم صدق الماء و البلل على ما ينتقل إلى الأعضاء، كما ينتقل الدهن بالمسح، بل هو كالصريح من موثق إسحاق بن عمار. و لا أقل من كونه مقتضى الجمع بين هذه النصوص و صحيحي زرارة المتقدمين الظاهرين في لزوم مس الماء للجسد، و من الظاهر أن ذلك أمر زائد على المسح، فيمكن حمل الغسل عليه.

نعم، ما في إحدى نسختي صحيح هارون من قوله: «ما بليت يمينك» لا يناسب ذلك.

لكنه - مع عدم ثبوت النسخة في نفسها - لا مجال للبناء على ظاهرها، لعدم الريب في عدم كفاية ذلك في الاستنجاء، فلا بد من حملها على ضرب من المجاز و المبالغة، أو طرحها.

و أما الرابع - و هو التخصيص بحال الضرورة - فهو مما تأباه هذه النصوص جدا.

و أما ما في الحدائق حاكيا له عن شيخه المذكور من لزوم حملها على الضرورة بقرينة بعض النصوص المختصة بها، لدعوى كونها شاهد جمع بين هذه النصوص و أدلة الغسل - بعد فرض استحكام التعارض بينها.

فيندفع: بأن اختصاص بعض النصوص ببعض الأفراد إنما يكون شاهد جمع بين المتعارضين إذا أمكن عرفا تنزيلهما معا عليها، لا في مثل المقام.

مضافا إلى ما تقدم من عدم استحكام التعارض بين نصوص المقام و أدلة الغسل، بل تنزل أدلة الغسل على نصوص المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٦

...

ثم إن النصوص المختصة بحال الضرورة المدعى دلالتها على الاكتفاء بما لا يحقق أدنى الواجب حال الاختيار هي صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام:

«سألته عن الرجل الجنب أو على غير وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجا أو صعيدا أيهما أفضل أيتيمم أم يمسح بالثلج وجهه؟ قال: الثلج إذا بلّ رأسه وجسده أفضل، فإن لم يقدر على أن يغتسل به فليتيمم» (١) وقريب منه خبره عنه عليه السلام (٢) و صحيحه الآخر عنه عليه السلام: «سألته عن الرجل يصيب الماء في ساقية أو مستنقع، أو يغتسل منه للجنب أو يتوضأ منه للصلاة إذا كان لا يجد غيره، والماء لا يبلغ صاعا للجنب ولا مدا للوضوء. فقال: إن كانت يده نظيفة. فإن خشى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرات، ثم مسح جلده بيده، فإن ذلك يجزيه، وإن كان الوضوء غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه ورأسه ورجليه.» (٣) وخبر معاوية بن شريح أو حسنه: «سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام وأنا عنده، فقال: يصيبنا الدمق (٤) و الثلج ونريد أن نتوضأ ولا نجد إلا ماء جامدا، فكيف أتوضأ، أدلك به جلدی؟ قال: نعم» (٥) ومرسل الكليني: «و روى في رجل كان معه من الماء مقدار كف و حضرت الصلاة قال: فقال: يقسمه أثلاثا: ثلث للوجه، و ثلث لليد اليمنى، و ثلث لليسرى، و يمسح بالبلل رأسه و رجليه» (٦). مضافا إلى قاعدة الميسور، لأن المسح بالوجه المذكور ميسور بالإضافة إلى الغسل.

و من ثم حكى القول بالاكتفاء بالمسح بنداوة الثلج - وإن لم يحقق أدنى الواجب في حال الاختيار - عن جماعة، بل قد يحمل عليه ما تقدم من المقنعة والنهاية والوسيلة.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب التيمم حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب التيمم حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الماء المضاف والمستعمل حديث: ١.

(٤) الدمق محركة ریح و ثلج معربة دمه قاموس.

(٥) الوسائل باب: ١٠ من أبواب التيمم حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٧

...

لكن صحيح ابن جعفر وخبره ظاهران فيما يتحقق به الواجب الاختياري، وهو بلّ الجسد، ولا بد من حمل الأفضلية فيهما على الإلزام أو الترخيص من جهة الحرج، بناء على أنه لا يرفع مشروعية الوضوء.

و خبر معاوية ظاهر في الاكتفاء بذلك الجلد بالثلج في مقابل لزوم إجراء الماء المذاب، ولا إطلاق له من جهة مقدار البلل الحاصل من ذلك، ولا سيما مع غلبة حصول مقدار الواجب - وهو حمل البلل الذي يصدق عليه الماء - به.

كما أن ما تضمنه مرسل الكليني محقق للواجب الاختياري بالتجربة.

و صحيح على بن جعفر الآخر لا يخلو عن اضطراب في نفسه مانع من الاستدلال به، وقد فصلنا الكلام فيه في مبحث الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر.

وقاعدة الميسور غير ثابتة في نفسها. مع قصورها عن مثل المقام من موارد التبويض في سبب الواجب البسيط، لما أشرنا إليه من أن الواجب ليس هو الوضوء والغسل، بل الطهارة المسببة عنهما.

هذا كله مضافا إلى ما تضمنه غير واحد من الصحاح وغيرها من وجوب التيمم لمن أجنب و معه من الماء ما يكفيه للوضوء (١)، مع

وضوح كفاية المقدار المذكور من الماء في تحقيق الغسل الاضطراري بالوجه المذكور. ثم إنه ربما يدعى وجوب الوضوء أو الغسل الاضطراريين بالوجه المذكور بعد تعذر التيمم، كما هو ظاهر ما تقدم من المقنعة و النهاية و الوسيلة، بل هو صريح المحكي عن العلامة قدس سره في النهاية. و لا يظهر وجهه، و تمام الكلام في ذلك في مبحث التيمم. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) راجع الوسائل باب: ٢٤ من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٨

[مسألة ١ غير مستوى الخلقة يرجع إلى متناسب الخلقة المتعارف]

(مسألة ١): غير مستوى الخلقة- لكبر الوجه أو لصغره، أو لطول الأصابع أو لقصرها- يرجع إلى متناسب الخلقة المتعارف (١).

(١) كما صرح به في الشرائع و القواعد و غيرهما.

و الظاهر أن مراد الكل هو وجوب غسل تمام ما يغسله متناسب الخلقة من أعضاء الوجه، فلا- ينقص منها كبير الوجه أو قصير الإصبعين، و لا يزيد عليها صغير الوجه أو طويل الإصبعين.

و إليه يرجع ما عن بعضهم من أن العبرة بمستوى الخلقة في الحد دون المحدود، و إن كانت بعض عباراتهم توهم رجوعه لهما معا، فمن خرج وجهه عن المتعارف يغسل بقدر ما يغسله متعارف الوجه من المساحة، كما أن من خرجت أصبعاه عن المتعارف يرجع في التحديد إلى الإصبعين المتعارفتين. لكن من البعيد إرادتهم له، لو لم يقطع بعدمها.

و كيف كان فالحكم المذكور مبني على ما تقدم من أن التحديد بالإصبعين في الصحيح لبيان الحدود الخارجية للوجه العرفي، الذي هو موضوع الحكم و يجب غسل تمامه، و من الظاهر أن الخروج عن المتعارف في الوجه و الإصبعين لا يوجب تبديلا في حد الوجه المذكور، فيجب الرجوع معه إلى ما يطابق الحدود المذكورة مع التعارف.

و ما تكرر منا- تبعا لمشايعنا- من عدم صلوح التعارف لتقييد الإطلاق، إنما يتجه مع احتمال إرادة الإطلاق، لا في مثل المقام مما يعلم بعدم إرادته، لاستحالة تحديد الوجه العرفي مع اختلاف مساحته باختلاف الأشخاص بمثل هذا الحد على الإطلاق، فلا بد من الرجوع للتعارف بالوجه المذكور، لتعيينه عرفا بعد تعذر الإطلاق.

نعم، بناء على أن التحديد وارد لبيان ما يجب غسله و إن لم يطابق الوجه، أو لبيان الوجه الشرعي، لا العرفي، يتجه البناء على عموم التحديد بما بين الإصبعين بعد ظهوره في أن المدار لكل شخص على أصابعه، و لا ملزم بالحمل على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٩

و كذا لو كان أغم قد نبت الشعر على جبهته أو كان أصلع قد انحسر الشعر عن مقدم رأسه، فإنه يرجع إلى المتعارف (١).

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٢٣٩

المتعارف، لعدم صلوح التعارف لتقييد الإطلاق بعد إمكان إرادته.

اللهم إلا أن يحمل عليه في خصوص المقام، بقريته ما تضمنه الصحيح من عدم كون الصدغ من الوجه، الكاشف عن المفروغية عن

عدم تجاوز الإصبعين للصدغين، ولا يتم إلا بملاحظة المتعارف. وكذا ما تضمنه صحيح إسماعيل بن مهران «١» من دخول الجبينين في الوجه وانهما منتهى حد عرضه، وما في بعض النصوص «٢» من خروج الأذنين عن الوجه، لأن الجمع بذلك بينها وبين التحديد بما بين الإصبعين أولى عرفاً من الجمع بتخصيص مضمون هذه النصوص بما إذا لم ينطبق عليه التحديد بالإصبعين ولو للخروج عن المتعارف.

ولو فرض عدم المرجح لأحد الوجهين كان المرجح في مورد عدم التطابق عموم وجوب غسل الوجه الظاهر في وجوب غسل تمام الوجه بما له من المعنى العرفي.

ثم إنه حيث كان المتعارف مختلفاً أيضاً فلا بد من كون المعيار هو الأقل، ويكون الإطلاق لاشتمال الأكثر عليه، كما تقدم نظيره في اختلاف الشبر المتعارف المعتبر في تحديد الكر.

نعم، سبق أنه يلزم الاحتياط بجعل الحد أكثر الأمرين مما بين الإصبعين وما بين الجبينين، فلا مجال للاكتفاء بالمتعارف الذي لا يصل إلى الجبينين.

(١) أما في الأنزع فلنظير ما سبق، لعدم الإشكال في بقاء موضع الانحسار في الرأس وعدم دخوله في الوجه عرفاً. بل لا يبعد عدم صدق القصاص على منتهى انحسار الشعر من الرأس في

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢ قد تقدم عند الكلام في حد الوجه ص: ١٥٠.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء. وقد تقدمت هذه النصوص في شرح قول الماتن قدس سره:

«و الخارج عن ذلك ليس من الوجه» فراجع ص ٢١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٠

[مسألة ٢) الشعر النابت فيما دخل في حد الوجه يجب غسل ظاهره]

(مسألة ٢): الشعر النابت فيما دخل في حد الوجه يجب غسل ظاهره (١)،

الأصلح، فيخرج عن موضوع التحديد بالقصاص - لو غرض النظر عن حملته على المتعارف - ويتعين الرجوع لما دل على الاختصار على غسل الوجه، المحمول بمقتضى الإطلاق المقامى على غسل الوجه العرفي.

و أما في الأغم فقد استشكل في الجواهر في صدق الوجه على موضع الشعر، ومن ثم تمسك بانصراف التحديد المتعارف.

لكن الانصراف للمتعارف بدوى لا يعتد به، وإنما كان هو المعيار فيما سبق بقرينة ظهور التحديد في كونه لبيان الوجه العرفي الذي لا يختلف باختلاف الحد، كما سبق، فإذا فرض اختلافه في المقام تبعاً لاختلاف الحد تعين العمل بإطلاق الحد، كيف ولا إشكال في عدم وجوب غسل أمر زائد على الوجه.

فالعمدة في المقام: أن الظاهر صدق الوجه على موضع الشعر النازل، لعدم الإشكال في عدم صدق الرأس عليه، ولا واسطة بينهما. ولا أقل من الشك الموجب للاحتياط، لما سبق من أن الشك في المحصل.

(١) كما صرح به غير واحد، بل استظهر في الجواهر أن يكون وجوب غسل ما دخل في الحد من اللحية إجماعياً، ونسبه للدروس، وهو ظاهر الناصريات والخلاف. و يقتضيه ما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام بعد تحديد الوجه بما تقدم: «قلت له: رأيت ما أحاط به الشعر؟ فقال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد [على العباد. الفقيه] أن يطلبوه ولا يبحثوا عنه، ولكن يجرى عليه الماء» «١»، إذ بعد التصريح فيه بعدم وجوب غسل ما يستتره الشعر لا بد من إرجاع الضمير في قوله عليه السلام: «يجرى عليه» إلى الشعر، أو

إلى المستور به بإرادة إجراء الماء عليه من وراء الشعر.

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤١

ولا يجب البحث عن الشعر المستور، فضلا عن البشرة المستورة (١).

وقد يستدل عليه أيضا بالوضوءات البيانية. ولا يخلو عن إشكال، لإمكان كون غسله تبعا لا لوجوبه.

كما قد يستدل عليه بدخوله في الوجه عرفا ولو تبعا. وهو قد يتم في مثل شعر الحاجبين، أما اللحية فدخولها عرفا لا يخلو عن إشكال، لأنها طارئة، ومن شأنها الاسترسال والخروج عن حد الوجه، حيث يصعب الجزم ببناء العرف على التفكيك في صدق الوجه عليهما بين ما حاذى الذقن وما نزل عنه، مع عدم الإشكال في خروج المسترسل، النازل عن الذقن منها.

(١) كما هو المصرح به في كلامهم، بل في الناصريات والخلاف دعوى الإجماع عليه. ويستفاد مما ذكره من عدم وجوب تخليل اللحية، الذي صرح في جامع المقاصد وعن غيره بعدم الخلاف فيه، وعن التذكرة أنه مذهب علمائنا.

و يقتضيه صحيح زرارة المتقدم، وصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألت عن الرجل يتوضأ أ يبطن لحيته؟ قال: لا» (١).

مضافا إلى بعض نصوص الوضوءات البيانية (٢) المشتملة على مسح الوجه حين غسله من دون تكرار المستلزم لعدم غسل ما تحت الشعر، وإن كان الماء قد يصل إلى بعضه. وما في قصة علي بن يقطين (٣)، حيث أمره الإمام عليه السلام أولا بتخليل اللحية تقيها، وأهمله بعد ارتفاع الخوف عنه.

وأما ما في المنتهى من الاستدلال بخبر زرارة أو حسنه عن أبي جعفر عليه السلام:

«قال: ليس المضمضة والاستنشاق فريضة ولا سنة، إنما عليك أن تغسل ما ظهر» (٤).

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٢

...

فلا يخلو عن إشكال، لقرب كون المراد بما ظهر البشرة الظاهرة وإن كانت مستورة بالشعر في مقابل باطن الجسد، كباطن الأنف و الفم والإحليل، ولذا يجب غسل المستور بالشعر في الغسل والتطهير من النجاسة، ولا يجرى حكم الباطن عليه في ذلك.

هذا، ومقتضى إطلاق جماعه كثيرة وتصريح آخرين - كالفاضلين في المعتبر والمنتهى والكركي وعن الشهيد في الذكرى - عدم الفرق بين الخفيف والكثيف، وهو المنسوب للمشهور في كلام جماعه، بل مقتضى إطلاق معقد إجماع الخلاف.

وصرح غير واحد بوجوب تخليل الخفيف وغسل ما تحته كالعلامة في القواعد والتذكرة والشهيد في اللمعة، وهو المحكى عن ابنى أبقيل والجند والمقداد وغيرهم، و يقتضيه ما في الناصريات من التقييد بالكثيف.

وقد وقع الكلام تبعاً لذلك في تحديد الخفيف والكثيف. لكن حيث لم يكن في الأدلة أثر للعنوانين المذكورين فلا وجه لطالة الكلام فيهما، بل ليس المناط إلا ما تضمنته الأدلة من إحاطة الشعر وتخليل اللحية، ويستكشف المعيار العملي لذلك من الوضوءات البيانية التي تضمنتها النصوص، فإن الاستفادة منها الاكتفاء بمسح اليد على تمام الوجه من دون تكرار بعد إسدال الماء عليه من دون تعميق وتخليل، فإن كان يستلزم غسل الشعر وما تحته فهو، وإلا فلا يجب ما زاد عليه مما يستلزم ذلك.

نعم، لو كان وضع الشعر بنحو غير متعارف، كما لو طال الشارب في جانبي الوجه وفتل حتى ستر قسماً من الخد أشكل سقوط غسل البشرة المستورة، لخروجه عن المتيقن من جميع الأدلة المتقدمة.

وكذا لو كان عدم وصول الماء بالمسح مع خفة الشعر لقله الماء، إما لعدم الصب والاكتفاء بالمسح باليد الحاملة للماء، أو لقله المصبوب جداً.

كما لا إشكال في وجوب غسل البشرة الظاهرة التي لا ينبت عليها الشعر كاللمعة، وإن كان المسح المسترسل لا يكفي في وصول الماء إليها، لكثافة الشعر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٣

نعم، ما لا يحتاج غسله إلى بحث وطلب (١) يجب غسله (٢).

النايب حولها وإن لم يسترها، عملاً بعموم دليل وجوب غسل الوجه بعد قصور الأدلة المتقدمة عنه.

(١) تقدم أن المعيار العملي في ذلك على ما يستفاد من الوضوءات البيانية.

(٢) أما وجوب غسل البشرة فلعوم وجوب غسل الوجه.

ودعوى: عدم صدق الوجه على المستور بالشعر، لأن الوجه مأخوذ من المواجهة.

مدفوعة: بأن أخذ الوجه من المواجهة إنما هو بمعنى كونها منشأاً للتسمية، من دون أن يدور الاسم مدار فعليتها، فإنه جامد لا مشتق.

وأما الشعر فوجوب غسله يمتن على دخوله في الوجه حقيقة، أو تبعاً، أو على الإجماع المدعى في جامع المقاصد في الفرع السابع من فروع مبحث الغسل، ولا أقل من قاعدة الاشتغال التي عرفت جريانها في أمثال المقام، والتي يكفي فيها الشك.

لكن الظاهر خروجه عن حقيقة الوجه، بل هو من سنخ النايب فيه، ولا يراد بالوجه عرفاً إلا البشرة، كما يناسبه السؤال في الصحيح عما أحاط به الشعر من دون سؤال عن نفس الشعر.

وأما الدخول في الوجه تبعاً فهو غير ظاهر أيضاً. ومجرد التبعية خارجاً لا يكفي في التبعية حكماً.

وأما الإجماع فهو غير ثابت بنحو معتد به.

وقاعدة الاشتغال مورودة للإطلاقات الحاكمة بكفاية غسل الأعضاء التي عرفت خروج الشعر عن حقيقتها.

ثم إنه لو تمّ شيء مما تقدم فغاية ما يلزم مسح الشعر تبعاً للوجه، وإلا فالوضوءات البيانية تقتضي عدم وجوب تخليله بنحو يحصل العلم باستيعاب الماء له. فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٤

وكذا الشعر الرقيق النايب في البشرة يغسل مع البشرة (١). ومثله الشعرات الغليظة التي لا تستر البشرة (٢) على الأحوال وجوباً.

[مسألة ٣ لا يجب غسل باطن العين]

(مسألة ٣): لا يجب غسل باطن العين. (٣)

(١) الكلام فيه كما في سابقة.

و إلحاقه بالوجه عرفا غير ظاهر إلا- بمعنى غفلتهم عن وجوده، لعدم تميزه و استقلاله بالوجود، لا- بمعنى حكمهم بجزئيته بنحو لا يتحقق غسل تمام الوجه إلا بغسلة.

(٢) يجرى فيها الكلام السابق أيضا.

(٣) العمدة فيه صدق غسل الوجه بدونه، فيكون مقتضى الإطلاق عدم الحاجة له، و لا سيما مع تعارف تغميض العين عند الغسل، بنحو يحتاج إرادة غسله إلى تنبيه و عناية، و لو نبه عليه لم يخف، لعموم الابتلاء، بل لا- ينبغي التأمل فيه بعد النظر في الوضوءات البيانية المتضمنة لغسل مقدم الوجه بإسدال الماء و إمرار اليد من دون تعميق و عناية.

و أما الاستدلال عليه بما تضمن عدم غسل الجوف و ما ليس بظاهر فلا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح خروجه عن الظاهر بعد تعارف ظهوره بسبب تعارف فتح العين، كما أن الظاهر عدم صدق الجوف عليه.

نعم، في النبوي: «افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم» (١).

لكنه- مع ضعف سنده- ظاهر في الاستحباب.

على أنه صرح في الخلاف بعدم الاستحباب محتجا بعدم الدليل و بإجماع الفرقة، خلافا لما عن ابن عمر و أصحاب الشافعي، و من هنا يمكن الاستدلال عليه بسيرة المتشعة، لما هو المعلوم من حالهم من عدم بنائهم على العناية المذكورة.

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٥

و الفم و الأنف (١)

(١) بل كل باطن لا يحسب من البشرة الظاهرة.

و الظاهر الاتفاق عليه و إن لم يصرحوا به على الوجه المذكور، كما يظهر مما ذكره في استحباب المضمضة و الاستنشاق.

و يقتضيه خبر زرارة المتقدم، و صحيح أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ليس عليك مضمضة و استنشاق، لأنهما من الجوف» (١) و نحوه المرسل عن أبي بصير (٢)، و في خبره: «ليس هما من الوضوء، هما من الجوف» (٣).

مضافا إلى ما يظهر من بعض نصوص الوضوءات البيانية من الاكتفاء بإمرار اليد من دون تعميق يقتضى مسح هذه البواطن، لاحتياجه إلى عناية تستلزم التنبيه.

نعم، أخبار الوضوءات البيانية لا- تنهض بإثبات عدم وجوب غسل البواطن الحادثة بجرح و نحوه، لعدم تعارفها. و كذا روايات الحضرمي و أبي بصير، لعدم صدق الجوف عليها.

فالعمدة في إطلاق عدم وجوب غسل الباطن بالمعنى المقابل للظاهر من هذه النصوص خبر زرارة، الذي لا يخلو سنده عن اعتبار، إذ ليس فيه إلا القاسم بن عروة، حيث لم ينص أحد على توثيقه، إلا أن روايته غير واحد من الأجلاء عنه- كابن أبي عمير، و الحسين بن سعيد و العباس بن معروف و ابن فضال و البرزطي و حماد و ابن شاذان- مع كثرة رواياته و اشتهاها موجب للوثوق به. و من ثم حكى عن العلامة و البهائي تصحيح بعض الروايات التي هو في طريقها.

على أنه يكفي في الإطلاقات المذكور صدق غسل الأعضاء التي يجب غسلها- كالوجه في المقام- بغسل الظاهر وحده، حيث يكون مقتضى إطلاق دليل شرح الطهارة عدم وجوب غسله، و به يخرج عن قاعدة الاشتغال.

- (١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.
 (٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٢.
 (٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٦
 و مطبق الشفتين و العينين (١).

[مسألة ٤ الشعر النابت في الخارج عن الحد إذا تدلى على ما دخل في الحد لا يجب غسله]

(مسألة ٤): الشعر النابت في الخارج عن الحد إذا تدلى على ما دخل في الحد لا يجب غسله (٢)، و كذا المقدار الخارج عن الحد، و إن كان نابتا في داخل الحد، كمسترسل اللحية (٣).

- (١) لأن غسلهما محتاج إلى عناية لا يناسبها ما في غير واحد من نصوص الوضوءات البيانية من غسل مقدم الوجه بإسدال الماء على الجبهة، كما لا يناسبها النظر في حال السيرة.
 مضافا إلى صدق غسل الوجه عرفا بدون غسلهما. بل لا يبعد وفاء خبر زرارة بمطبق الشفتين، لعدم كونه من الظاهر.
 هذا، و قد حكم في العروة الوثقى بوجوب غسل شيء من الباطن من باب المقدمة.
 و الظاهر أنه يكفي المسح بالنحو المتعارف المستفاد من نصوص الوضوءات البيانية.
 (٢) لأن تدليه لا يوجب دخوله في الوجه عرفا، و لا يوجب صدق كون ما تحته مما أحاط به الشعر حتى يجب إجراء الماء عليه بدلا عنه.
 (٣) و هو ما خرج عن محاذاة الذقن منها، حيث صرحوا بعدم وجوب غسله، بل ظاهر جامع المقاصد و صريح كشف اللثام و المدارك الإجماع عليه منا.
 بل في الخلاف أن عدم وجوب الغسل إجماعي من المسلمين، و أن الخلاف إنما هو في إفاضة الماء عليها، مع الإجماع منا على عدم وجوبه أيضا.
 و يقتضيه - مضافا إلى خروجه عن الوجه عرفا - التنقيص في صحيح زرارة على أن حد الوجه من الأسفل الذقن.
 نعم، في صحيح زرارة الحاكي لوضوء النبي صلى الله عليه و آله: «و سدله على أطراف لحيته»، «١».

- (١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٧

[مسألة ٥ إذا بقي مما في الحد شيء لم يغسل و لو بمقدار رأس إبرة لا يصح الوضوء]

(مسألة ٥): إذا بقي مما في الحد شيء لم يغسل و لو بمقدار رأس إبرة لا يصح الوضوء (١)، فيجب أن يلاحظ آفاق (٢) و أطراف عينيه لا يكون عليها شيء من القيح أو الكحل المانع (٣).

لكنه قد يكون ناشئا عن طبع الماء، لا لوجوبه، بل و لا استحبابه. و منه يظهر الاشكال فيما عن الذكرى و الدروس من الاستدلال به على الاستحباب، بعد حكايته عن ابن الجنيد.

(١) سواء كان عن عمد أم سهو، كما هو مقتضى القاعدة في المركبات الارتباطية. ويشهد به في خصوص المقام ما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام الوارد في الشك في الوضوء بعد الفراغ: «وإن تيقنت أنك لم تتم وضوءك فأعد على ما تركت يقينا حتى تأتى على الوضوء» (١) وصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن ذكرت و أنت في صلاتك أنك قد تركت شيئا من وضوئك المفروض عليك فأتى الذي نسيته من وضوئك و أعد صلاتك» (٢) و خبر سهل: «سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه موضع لم يصبه الماء، فقال:

يجزیه أن یبله من بعض جسده» (٣).

(٢) جمع: ماق، و هو طرف العين من جانب الأنف، الذى هو مجرى الدمع منها، أو مقدمها أو مؤخرها. كذا في القاموس. و ذكر أن مفردة يأتي بصيغ كثيرة لا يهم ذكرها.

(٣) أما مجرد الكحل الموجب للون فلا يمنع من استيلاء الماء، و إن أمكنت إزالته بمسح و نحوه. كما قد يشهد به ما دل على جواز إبقاء أثر الطيب و نحوه في البدن بعد الغسل (٤).

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٨

و كذا يلاحظ حاجبه (١) لا يكون عليه شيء من الوسخ، و أن لا يكون على حاجب المرأة وسمه أو خطاط له جرم مانع.

[مسألة ٦ إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله]

(مسألة ٦): إذا تيقن وجود ما يشك في مانعيته يجب تحصيل اليقين بزواله أو وصول (٢) الماء إلى البشرة (٣).

(١) سواء كان على البشرة أم على الشعر، بناء على وجوب غسل الشعر مطلقا أو خصوص شعر الحاجب.

نعم، لو كان الشعر محيطا بالبشرة، بحيث لا يصل الماء إليها بإجرائه لم يضر وجود الحاجب عليها، بل لا بد من وصول الماء للشعر لا غير.

(٢) كذا عبر في العروة الوثقى أيضا. إلا أن من الظاهر أن المهم هو اليقين بوصول الماء إلى البشرة، و لا أهمية لليقين بزوال مشكوك الحاجبية إلا لملازمته له، فهو في طوله، لا في عرضه بنحو يكونان طرفي التخيير.

(٣) كما هو مقتضى ما عن الذكري من وجوب تحريك الخاتم و السوار و الدمليج أو نزعها إذا لم يعلم جرى الماء تحتها. لقاعدة الاشتغال الجارية في موارد الشك في الامتثال.

و أصالة عدم مانعية الشيء، أو عدم وجود المانع لا تنفع إلا بناء على الأصل المثبت، لأن الأثر ليس إلا لوصول الماء للبشرة اللازم للعدمين المذكورين.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن استصحاب عدم مانعية الموجود مبنى على جريان الاستصحاب في الاعداد الأزلية، و لو جرى لم يبعد الاجتزاء به و خروجه عن الأصل المثبت، إذ لا يبعد أن يكون عدم مانعيته عين وصول الماء إلى البشرة، لا أمرا آخر ملازما له.

فهو كما ترى! إذ مانعية الشيء من وصول الماء ليست من لوازم وجوده، بل من الطوارئ اللاحقة له بعد إصابته للبشرة، فلا يبتنى استصحابها على استصحاب العدم الأزلي كما أن التباين بين عدم المانعية و وصول الماء للبشرة أظهر من أن يخفى على مثله قدس سره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٩

...

بل كيف يجتمع ما ذكره مع ما هو المعلوم من عدم ابتناء استصحاب عدم وصول الماء إلى البشرة على استصحاب العدم الأزلي. و مثله في الاشكال تفريقه بين الأصل المذكور و أصالة عدم وجود المانع بعدم حجية الثاني أولاً: لأنه لا يحرز وصول الماء للبشرة إلا بالملازمة، و ثانياً: لأنه لا يحرز عدم مانعية الموجود إلا كذلك. إذ لا وجه للجمع بين الوجهين بعد فرض اتحاد الملزومين. مع الإشكال في الأول بعدم وضوح الفرق فيه بين الأصلين، و في الثاني بعدم كون موضوع الأثر حاجية الموجود حتى يهمل عدم إحرازه.

و قد يستدل على ما ذكرنا بصحيح الحسين بن أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا اغتسلت، قال: حوله عن مكانه، و قال في الوضوء: تدره، فان نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرك أن تعيد الصلاة» (١)، فإن من القريب كون الأمر بالتحويل و الإدارة طريقي لإحراز وصول الماء، لا مقدمي لفرض توقف وصول الماء عليه، فإن فرض العلم بعدم وصول الماء معه بعيد في نفسه، فإرادته محتاجة إلى عناية، فيبعد حمل الكلام عليها، و الغالب هو حصول الاحتمال. و أبعد منه احتمال كون ذلك شرطاً في الوضوء زائداً على وصول الماء، أو مطلوباً نفسياً حينه، كما يناسبه استدلال بعضهم بالصحيح على استحباب تحريك الخاتم مع سעתه.

هذا، و في صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن المرأة عليها السوار و الدمليج في بعض ذراعها لا تدرى يجرى الماء تحته أم لا، كيف تصنع؟

قال: تحركه حتى يدخل الماء تحته أو تنزعه. و عن الخاتم الضيق لا يدرى هل يجرى الماء تحته إذا توضأ أم لا كيف تصنع؟ قال: إن علم أن الماء لا يدخله فليخرجه إذا توضأ» (٢). و ظاهر ذيله عدم وجوب الاحتياط، على خلاف ما في المصدر المطابق لما عرفت من القاعدة.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٠

...

و قد ذكر في الجواهر أن الصدر مقدم على الذيل، لأن دلالة بالمنطوق، و لأنه أخص، لاختصاصه بصورة الشك، و شمول المفهوم في الذيل له و لصورة العلم بعدم المانعية من جريان الماء. و فيه: أن اختصاص السؤال في الذيل بالشك موجب لقوة ظهوره في المفهوم و صعوبة تقييده بصورة العلم بعدم المانعية، لاستلزامه لغوية التقييد بالشرط، و إخراج المورد، فلا يكون الجمع المذكور عرفياً.

و مثله ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من الجمع بينهما بحمل الذيل على إرادة العلم بعدم كون الخاتم بحيث يدخل الماء تحته دائما، فالنفي وإن سلط لفظا على الدخول، إلا أنه راجع إلى استمرار الدخول المستفاد من الكلام.

و كأنه أراد بدخوله دائما سهولة دخوله و اطراده، فالعلم بعدمه لا ينافي احتمال الدخول الذي هو مورد السؤال و محل الكلام. بل قُرب قدس سره ظهور الكلام في ذلك بنفسه مع قطع النظر عن مقام الجمع، لئلا يلزم إيكال بيان حكم مورد السؤال إلى المفهوم المفاد تبعا و عدم التصدي لبيانه في المنطوق، الذي هو خلاف الظاهر.

و بالجملة: المعنى المذكور هو الظاهر في نفسه من الكلام، فيغني عن الجمع بحمل الصدر على الاستحباب. وجه الاشكال فيه: أن إرادة الشك الذي هو مورد السؤال بمثل هذه العبارة بعيد جدا، بل مستهجن لا ينبغي حمل كلام الامام عليه السلام عليه. مع أن مقتضاه عدم وجوب الاحتياط لو شك في حال الخاتم، و أنه مما يدخل الماء تحته دائما أو لا، و هو لا يناسب الصدر أيضا.

و التصدي لبيان حكم مورد السؤال بالمفهوم دون المنطوق و إن لم يخل عن شيء، إلا أنه أهون بكثير من الحمل المذكور. نعم، الجمع بحمل الصدر على الاستحباب بعيد أيضا، لصعوبة التفكيك في الكلام الواحد بحمل بعضه على الوجوب و بعضه على الاستحباب مع وحدة السياق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥١

...

و لعله لذا ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن الجمع العرفي بينهما بعيد، فيلحقه حكم المجمل، و يرجع إلى القاعدة المتقدمة. لكنه مبني على أن يكون المجموع كلاما واحدا، حيث يكون تنافي مضامينه موجبا لإجماله. و هو غير ظاهر، لما أشرنا إليه في بعض المواضع المتقدمة من أن الفصل بين الكلامين بمثل: «و عن» ظاهر في تعدد السؤال و الكلام، كما قد يؤيده رواية الشيخ قدس سره للذيل وحده بطريق مستقل، و روايته في قرب الاسناد بتقديم الذيل على الصدر مع الفصل بينهما بقوله: «و سألت» مضافا إلى بعد اختصاص الخاتم باحتمال يقتضي تخصيصه بالسؤال بعد السؤال عن السوار و الدمليج.

و عليه يلحقه حكم الروايتين المتعارضتين، حيث قد يتجه الجمع بينهما بحمل الصدر على الاستحباب. و ربما يبتنى عليه ما في المعتبر و القواعد و المنتهى و المدارك و محكي المبسوط و غيرها من وجوب التحريك و النزاع مع المنع من وصول الماء و الاستحباب بدونه، مع تعليل الاستحباب في غير واحد منها بالاستظهار، فان الاستظهار فرع الاحتمال، فيحمل حكمهم بالوجوب مع المنع على العلم بالمنع، بل في الشرائع: «و من كان في يده خاتم أو سير فعليه إيصال الماء إلى ما تحته، و إن كان واسعا استحب له تحريكه»، مع وضوح أن سعته لا تستلزم العلم باستيلاء الماء على تمام ما تحته من دون تحريك، فما ذكره لا يلائم القاعدة المتقدمة. قال الوحيد في حاشية المدارك: «إن لم يحصل العلم بالوصول فلا بد من التحريك أو النزاع، تحصيل العلم بالامتثال و البراءة اليقينية. و إن حصل العلم فكيف يتأتى الاستظهار».

لكن الإنصاف أن احتمال تعدد الكلام و إن كان قريبا، إلا أن في بلوغه حد الحجية بنحو يرفع الاجمال إشكالا. كالأشكال في كون الجمع المذكور عرفيا، لأن سبب التنافي بينهما صعوبة التفكيك عرفيا بين موضوعي الحكمين، لا تنافي الحكمين نفسهما، مع وحدة موضوعهما كي يتجه الجمع المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٢

و أطراف عينيه لا يكون عليها شيء من القيح أو الكحل المانع (١).

و كذا الإشكال في استفادة ذلك من الأصحاب، فإن إرادتهم لمثل هذا الأمر المخالف للقواعد بمثل هذا البيان بعيد جداً، والالتزام بإجمال تعليلهم للاستحباب أو تأويله بما أشار إليه الفقيه الهمداني قدس سره من أن الاستظهار حكمه لا عله أهون. وعليه إن أمكن العمل بالذيل في مورد - وهو الخاتم - فهو المتعين، وإلا تعين التوقف عن الحديث المذكور، والعمل بما تقدم من القاعدة في الجميع.

وهو الأظهر، لصعوبة التفكيك عرفاً بين الخاتم وغيره. ولا سيما مع ما أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سره من استبعاد إيكال بيان مورد السؤال إلى المفهوم وإهماله في المنطوق، فإن هذا مما يثير احتمال التصحيف في الذيل وأن النفي في الواقع مسلط على العلم لا على الدخول.

ومن جميع ما تقدم يظهر الاشكال فيما عن الذكرى من الاستدلال على ما تقدم منه من وجوب الاحتياط في الخاتم والسوار والدملج بقوله: «لصحيح على بن جعفر عن أخيه الكاظم قدس سره في الثلاثة، وحكم غيرها حكمها».

(١) عملاً بالقاعدة المتقدمة.

لكن حكى شيخنا الأعظم قدس سره عن بعضهم دعوى الإجماع على عدم وجوب الفحص، وعن آخر دعوى استقرار السيرة عليه، و أنكر الأمرين. قال قدس سره:

و أما الإجماع فالحدس القطعي بتحقيقه غير حاصل، لعدم تعرض جل الأصحاب لهذا الفرع بالخصوص. وأشكل منه دعوى استقرار السيرة. إذا الغالب عدم التفات الناس إلى احتمال وجود الحاجب أو اطمئنانهم بعدمه على وجه لا يعاون بمجرد إمكان وجوده. مع أن دعوى الإجماع والسيرة في بعض أفراد هذا الشك - مثل الشك في وجود قلنسوة على الرأس أو جورب في الرجل أو وجود لباس آخر على البدن أغلط من ذلك - مجازفة. والفرق بين كون الحاجب المشكوك في وجوده رقيقاً أو غليظاً اقتراح. والحوالة على موارد السيرة فرار عن المطلوب».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٣

...

و ما ذكره قدس سره متين جداً.

و ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره من أن غفلتهم مسببة عن عدم اعتنائهم بالاحتمال، تحكم.

و كذا ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن عدم السيرة في مثل الشك في وجود القلنسوة لعدم الشك أو ندرته، لا للاعتناء بالشك، كي يشكل الفرق بينه وبين غيره.

إذ فيه: أنه بعد فرض عدم الشك أو ندرته كيف تحرز السيرة الارتكازية من المتشعبة بما هم متشعبة على عدم الاعتناء بالاحتمال لو فرض تحقيقه. بل الاعتناء منهم هو الظاهر لو لم يكن مقطوعاً به. ولا سيما مع وجود منشأ مهم معتد به للاحتمال.

ومنه يظهر حال ما في الجواهر من الإصرار على السيرة بلحاظ ما تعارف من عدم اختبار البدن عند الوضوء والغسل، مع قيام الاحتمال غالباً، لمكان قذى البراغيث والقمل ونحوهما.

لاندفاعه: بالغفلة عن ذلك، لقلّة الابتلاء بلصوق مثل ذلك، بل هو ينفصل غالباً بحركة البدن ونزع الثياب ونحوهما، ولا سيما مع غلبه كون الغسل بإمرار الماء بالمسح باليد الموجب لزوال مثل هذه الموانع لو فرض لصوقها، ولا يتهيأ لنا الجزم بالسيرة من غير أهل التسامح على عدم الاختبار لو فرض الالتفات واحتمال لصوق مثل ذلك بنحو لا يكفي في زواله ما ذكرنا، مع كون الاحتمال عقلاً، لا من سنخ الوسواس.

و أما الاستدلال بأصالة عدم المانع، إما لدعوى كونه أصلاً عقلاً ثبت إمضائه شرعاً، كأصالة عدم القرينة، أو لكونه من صغريات

الاستصحاب الشرعى لما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من خفاء الواسطة فى بعض الموارد. فهو غير ظاهر، لعدم وضوح بناء العقلاء على الأصل المذكور فى مقام التعذير و التنجيز، و لا محرز للإمضاء إلا السيرة التى عرفت حالها. فتأمل. و لعدم تمامية خفاء الواسطة صغرويا و لا كبرويا. مع أنه لو تمّ اقتضى عدم وجوب الاحتياط مع الشك فى حاجية الموجود، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٤ على الأحوط وجوبا، إلا مع الظن بعدمه (١).

[مسألة ٧ الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها]

(مسألة ٧): الثقبه فى الأنف موضع الحلقة أو الخزامه لا يجب غسل باطنها (٢)،

بل تمامية قاعدة المقتضى و المانع، و لم يلتزم بذلك.

على أنه لا ضابط للموارد التى قصدها، بل لا يتضح الوجه فى الفرق بين الموارد.

و مثله الاستدلال بقاعدة المقتضى، لما أشرنا إليه غير مرة من عدم ثبوتها، فلا مجال للخروج عما عرفت من القاعدة.

(١) لما ذكره قدس سرّه من أنه المتيقن من السيرة التى تقدم الإشكال فى أصل ثبوتها.

و منه يظهر الإشكال فى الاكتفاء بالاطمئنان، كما صرح به فى العروة الوثقى و غيرها. إلا أن يرجع إلى حجية الاطمئنان بنفسه. و هو لا يخلو عن إشكال، كما أشرنا إليه فى أواخر الكلام فى طرق ثبوت العدالة.

هذا، و قد حكم السيد الأصفهاني قدس سرّه فى حاشيته على العروة الوثقى بعدم وجوب الفحص إذا لم يكن للاحتمال منشأ عقلائي. فإن أراد ما إذا كان الاحتمال من سنخ الوسواس و الاقتراح الخارج عن المتعارف، و الذى يصح عرفا أن ينسب للشيطان، فهو فى محله، لعدم الاعتداد بذلك فى كل شيء، و لا يتحقق معه موضوع قاعدة الاشتغال. و لعله هو الذى أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سرّه فى كلامه السابق عند ذكر الاطمئنان.

و إن أراد أمرا آخر فالدليل عليه غير ظاهر.

(٢) لما تقدم من عدم وجوب غسل الباطن. و مثلها فى ذلك ثقبه القرط فى الأذنين.

لكن صدق الباطن فى الموردين موقوف على كونها بحيث لو خليت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٥

بل يكفى غسل ظاهرها، سواء أ كانت فيها الحلقة أم لا (١).

[الثانى غسل اليدين]

إشارة

الثانى: يجب غسل اليدين (٢) من المرفقين إلى أطراف

و نفسها لانضمت أطرافها و لم تظهر للناظر. بل لا يبعد توقفه مع ذلك على قوة تماسكها بحيث يحتاج انفراجها و إيصال الماء إليها إلى عناية، و إلا كانت كعنكة البطن محسوبة من الظاهر.

و لا أقل من الشك الملزوم بالاحتياط، حيث أنه المرجع في جميع موارد الشك في كون الشيء من الظاهر بنحو الشبهة المفهومية، بل المصدقية إذا لم يكن مسبوقا بكونه من الباطن. فتأمل جيدا.

(١) لأن انفراجها بالحلقه لا يدخلها في الظاهر، كانفراج اللحم بغرز إبره أو نحوها فيه.
 فرع:

الظاهر أنه لا يتعين غسل الوجه باليمنى، بل يجوز باليسرى وحدها أو معها كما في المستند و عن النفلي و الفوائد المليء، بل في مفتاح الكرامة أنه ظاهر الأصحاب لإطلاق الكتاب و كثير من النصوص.

و ما في بعض نصوص الوضوءات البيانية لا يصلح للاستحباب، فضلا عن الوجوب، لينهض بالتقييد، و لا سيما أن في صحيح كبير و زرارة أو موثقهما: «ثم غمس كفه اليمنى في التور، فغسل وجهه بها، و استعان بيده اليسرى بكفه على غسل وجهه.» (١). و لذا يأتي في المسألة الثالثة عشرة جواز الوضوء بالارتماس.

و منه يظهر ضعف ما في المراسم من أن غسل الوجه بيد واحدة و هى اليمنى.

(٢) بالإجماع، كما في المنتهى، و بإجماع المسلمين، كما في المعتبر، بل

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٦

الأصابع (١). و يجب الابتداء بالمرفقين (٢)

لعله من ضروريات الدين. و يقتضيه الكتاب المجيد و السنة المتواترة.

(١) كما هو مقتضى التحديد بالمرفقين في الكتاب المجيد و بعض النصوص البيانية و غيرها. و يأتي منه قدس سره دخول المرفق في المغسول.

(٢) مما تقدم في الوجه يظهر أن وجوب الابتداء من المرفق هنا أشهر قائلا من وجوب الابتداء بالأعلى هناك، فقد صرح غير واحد بعدم رد الشعر هنا و لم يتعرض له هناك، بل حكى عن ابن سعيد و المرتضى في أحد قوليه وجوب البدء بالمرفقين مع تصريحهما بعدم وجوب البدء بالأعلى في الوجه، بل يظهر من التبيان دعوى الإجماع على وجوب الغسل من المرفقين، و هو المحكى عن بعض حواشى الألفية، و ان حكى عنهما دعواه هناك أيضا كما تقدم.

لكن تقدم أنه لا مجال لدعواه هناك. كما لا مجال لدعواه هنا أيضا بعد ظهور المخالف فيه، فقد قال في المبسوط: «و يكون الابتداء من المرافق إلى رؤوس الأصابع، و لا يستقبل الشعر، فان خالف و غسل إليها فالظاهر أنه لا يجزيه، و فى أصحابنا من قال: يجزيه، لأنه غاسل»، و جعل في المعتبر المسألة ذات قولين، و هو صريح المرتضى في الناصريات و الانتصار و حكاها في الثانى عن كتاب مسائل الخلاف و الموصليات له، كما حكى عن المصباح له أيضا، و عن السرائر و هو ظاهر اشارة السبق، لأنه جعل ترك كسر الشعر في غسل الذراعين من السنن، و فى الحدائق أنه مال إليه جمع من المتأخرين و متأخريهم.
 و كيف كان، فقد يستدل عليه هنا.

تارة: بنصوص الوضوءات البيانية التى بعضها هنا أظهر، ففى صحيح زرارة و بكير: «فأفرغ على ذراعه اليمنى، فغسل بها ذراعه من المرفق إلى الكف لا يردّها إلى المرفق» (١) و قد روى بطريق آخر (٢) بألفاظ أخرى تقرب من ذلك.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٧

...

و اخرى: ببعض النصوص الآمرة به، ففي مرسل العياشي عن صفوان عن الرضا عليه السلام: «قلت: فإنه قال فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فكيف الغسل؟ قال:

هكذا أن يأخذ الماء بيده اليمنى فيصبه في اليسرى ثم يفيضه على المرفق ثم يمسح إلى الكف. قلت: يرد الشعر؟ قال: إذا كان عنده آخر فعل، و إلا فلا» (١).

و بملاحظة صدره يظهر أنه لا مجال لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من المناقشة في ذيله باحتماله رفع الوجوب الثابت حال التقية.

و في خبر الإرشاد في قضيه على بن يقطين بعد أمر الكاظم عليه السلام له بالغسل إلى المرفقين ثلاثاً للتقية كان فيما كتب عليه السلام له بعد ذهاب الخوف عنه: «و اغسل يديك من المرفقين» (٢) و فيما عن كشف الغمة عن النبي صلى الله عليه وآله: «فعلمه جبرئيل الوضوء على الوجه و اليدين من المرفق» (٣).

و ثالثة: بخبر الهيثم بن عروة التميمي - الذي هو معتبر سنداً، بناء على ما تقدم في مطهرية المضاف من الحدث من اعتبار سهل بن زياد:- «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فقلت:

هكذا؟ و مسحت من ظهر كفى إلى المرفق، فقال: ليس هكذا تنزِيلها، إنما هي فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ من [إلى. خ. نل] الْمَرَافِقِ، ثم أمر يده من مرفقه إلى أصابعه» (٤) و نحوه في بيان تنزيل الآية عن الباقر عليه السلام ما حكى عن كتاب الاستغاثة (٥).

و يشكل الأول بعدم ظهور الوضوءات البيانية في الوجوب، على ما تقدم في غسل الوجه.

و الثاني بضعف النصوص المذكورة.

(١) تفسير العياشي ج: ١ ص: ٣ تفسير سورة المائدة حديث: ٥٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٤.

(٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ١٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٨

...

مضافاً إلى ما في الأول من الأمر بأخذ الماء باليمنى و صبه في اليسرى الذى لا إشكال في عدم وجوبه، حيث قد يكشف عن كون المسؤول عنه الكيفية المستحبة لا الواجبة.

و مثله الثانى، لبعده خفاء كيفية الوضوء الواجبة على بن يقطين حتى يسأل عنها، و لا سيما مع اشتغال الجواب في بيان وضوئنا و وضوء العامة على بعض المستحبات عندنا و عندهم.

و ما في الثالث من احتمال كون: «من» لتحديد المغسول، لا لمبدأ الغسل.

اللهم إلا أن يقال: ظاهر الأول السؤال عن كيفية نفس الغسل، وأخذ الماء باليمنى ليس من الغسل، بل من مقدماته، فالتفضل ببيانه لا يكشف عن كون السؤال عن كيفية المستحبة.

كما أن المقابلة في الثاني بين الفريضة والإسباغ ظاهر في وجوب القيد، لقوله عليه السّلام: «توضأ كما أمرك الله تعالى اغسل وجهك مرة فريضة، وأخرى إسباغاً، واغسل يديك من المرفقين كذلك».

كما أن «من» في الثالث ظاهرة في بيان مبدأ الفعل، كما هو الحال في سائر موارد وقوعها بعد الأفعال التدريجية. بل العدول عما تضمنته الآية الكريمة من التعبير «إلى» إلى التعبير «من» موجب لقوة ظهورها في ذلك جداً. وأما الثالث فقد يستشكل فيه بمخالفته للقراءة المتواترة.

وحمله على بيان المراد من التنزيل، لا حقيقته - كما استظهره سيدنا المصنف قدس سرّه - خلاف ظاهره، ولذا فهم منه الشيخ قدس سرّه اختلاف القراءة.

فالعمدة في الجواب عن ذلك: أن ما تضمنه الحديث من اختلاف التنزيل عما عليه الناس وإن كان غامضاً ينبغي رده إلى قائله عليه السّلام إلا - أنه لا - يمنع من العمل بظاهره من وجوب البدء بالمرفق والردع عن النكس، لوضوح أن السؤال والجواب منصب إليه، والتعرض للتنزيل كان تبعاً له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٥٩

...

ولا سيما بعد تأيده باشتهار الحكم بين الطائفتين، وبالنصوص السابقة، وبمفهوم النصوص المتضمنة أن مسح الرجلين يجوز فيه النكس وأنه من الأمر الموسع «١»، فإنه مشعر بخصوصية المسح في ذلك في الجملة.

والظاهر الاكتفاء بذلك في البناء على الوجوب، والخروج عن إطلاق الآية الشريفة وبعض النصوص.

وتوهم ظهور الآية في مشروعيتها النكس والانتفاء بالمرفقين، لظهور «إلى» في ذلك، فعدم حملها على الوجوب، للإجماع منا ومن جميع المسلمين - كما قيل - عدا الناصر وبعض نصوص الوضوءات البيانية وغيرها، لا يمنع من دلالتها على المشروعية، فلا مجال لتقييدها بوجوب البدء بالمرفقين.

مدفوع: بعدم ظهور «إلى» في ذلك، لأن الاكتفاء بتحديد الفعل بالغاية غير مألوف في الاستعمال، وإنما يكتفى بتحديد المبدأ، كما تقدم في خبر كشف الغمّة.

مضافاً إلى أنه لما كان ظاهر التقييد الوجوب فالظاهر بعد تعذر الحمل عليه - لما تقدم - ليس هو الحمل على الجواز، بل حمل «إلى» على تحديد المغسول، أو على ما قيل من كونها بمعنى «مع» فتكون مطلقة قابلة للتقييد بما عرفت.

ثم إنه قد استدلل سيدنا المصنف قدس سرّه على عدم جواز النكس بما في صحيح زرارة المروى في الفقيه من قول أبي جعفر عليه السّلام: «ولا تردّ الشعر في غسل اليدين» «٢».

وفيه: أن ظاهر الفقيه كون ذلك فتوى من الصدوق بعد انتهاء الصحيح ببيان حكم ما أحاط به الشعر، لا تتمه له. ولذا لم يشر إليه في الوسائل، ولا في كتب الاستدلال. فلاحظه.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الوضوء.

(٢) الفقيه باب: حد الوضوء وترتيبه و ثوابه في ذيل الحديث الأول ١: ٢٨ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٠

ثمَّ الأسفل منهما فالأسفل عرفا إلى أطراف الأصابع (١)، و المقطوع بعض يده يغسل ما بقى (٢).

(١) تقدم أن جماعة من الأصحاب عبروا بعدم استقبال الشعر، الذي هو بمعنى عدم النكس، كما عبر آخرون بالبدء بالمرفقين، و لا يبعد رجوعهما لما ذكر في المتن، لأنه الذي تساعد عليه الأدلة المتقدمة بعد تنزيل بعضها على بعض، بل خبر الهيثم الذي هو العمدة في المقام ظاهر فيه بنفسه.

هذا و قد تقدم في غسل الوجه ما له نفع في المقام. فراجع.

(٢) إجماعا، كما في المدارك، و اتفاقا، كما في كشف اللثام، و هو قول أهل العلم، كما في المنتهى، و ظاهر غير واحد المفروغ عنه.

و يستدل عليه.

تارة: بالاستصحاب مطلقا، أو فيما لو كان القطع بعد الوقت.

و اخرى: بقاعدة الميسور.

و ثالثه: بغير واحد من النصوص، كصحيح رفاعه: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الأقطع، فقال: يغسل ما قطع منه» (١) و صحيحه الآخر عنه عليه السّلام [٢]: «سألته عن الأقطع اليد و الرجل كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ذلك المكان الذي قطع منه» (٣) و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: «سألته عن الأقطع اليد و الرجل. قال: يغسلهما» (٤) و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السّلام: «سألته عن رجل قطعت يده من المرفق كيف يتوضأ؟ قال: يغسل ما بقى من عضده» (٥).

لكن الاستصحاب المذكور لا يخلو عن إشكال، لأن غسل الأعضاء ليس

[٢] ربما يكون هذا الصحيح عين الأول و الاختلاف بينهما ناشئ عن النقل بالمعنى. منه عفى عنه.

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ حديث: ٤٧.

(٤) الوسائل باب: ٤٩ حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٤٩ حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦١

...

واجبا لنفسه، بل لسببته للطهارة الواجبة، فإن أريد استصحاب وجوب الطهارة فالشك ليس فيه، بل في القدرة عليها، و إن أريد استصحاب القدرة عليها فهو لا يقتضى تحققها بفعل الناقص إلا بالملازمة.

و قاعدة الميسور غير ثابتة، لضعف نصوصها دلالة و سندا.

على أنها قاصرة عن المقام، لاختصاصها بالواجب المركب، و لا تركب هنا في نفس الواجب - و هو الطهارة - بل في سببه.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه من أن شمول القاعدة لمثل ذلك كاشف عن تحقق الغرض بفعل الميسور.

فيندفع بأن المدعى قصورها عن المقام تخصصا.

اللهم إلا- أن يدعى غفلة العرف في مثل ذلك عن كون الواجب هو الأمر البسيط المسبب عن المركب و تخيلهم وجوب نفس المركب، و حيث كان مقتضى الإطلاق المقامى للخطاب إيكال تطبيقه للعرف و عدم اعتماد الدقة فيه، كان مقتضى الإطلاق شموله. و لا يخلو عن إشكال.

و أما النصوص فلا- تخلو عن إجمال، لأذن التعبير في الأولين لا يناسب المدعى، بل المناسب التعبير بغسل ما بقى، فلا بد في توجيه دالتهما على المدعى من أحد وجهين.

الأول: ما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من حمل الأقطع على القطع من دون المرفق، و يراد بهما وجوب الغسل إلى المكان الذى قطع منه، إما لظهور الأقطع فى ذلك، أو للإجماع على عدم وجوب غسل موضع القطع إذا كان فوق المرفق.

الثانى: ما يظهر من الفقيه الهمداني قدس سره من حملهما على بيان وجوب غسل الموضع الذى ظهر بالقطع بدلا عما قطع، مع المفروغية عن عدم وجوب غسل غير ما وجب غسله قبل القطع و عدم سقوط غسل ما بقى مما كان يجب غسله قبل القطع، للإجماع على الأول و عدم تشكيك العرف فى الثانى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٢

...

بعد اطلاعهم على عدم سقوط الوضوء بسبب القطع، إذ كما يجب غسل بقية الأعضاء يجب غسل ما بقى من المقطوع، لعدم الفرق بينها فى الارتباطية المفروضة.

لكن الأول مخالف للظاهر.

و ظهور الأقطع فى خصوص من قطعت يده دون المرفق ممنوع. بل لا- يبعد كون المنصرف منه فى المقام من قطع منه تمام العضو الذى يجب غسله، كناية عن ارتفاع موضوع أحد أركان الوضوء، بل لا ينبغي الإشكال فى كون ذلك هو الأظهر فى الرجل، لعدم وضوح صدق الأقطع على من قطع منه ما دون الكعب، فيكونان ظاهرين فى الأمر بغسل موضع القطع.

و الإجماع على عدم وجوبه مع القطع من فوق المرفق لا- يصحح عرفا حملهما على خصوص القطع من دون المرفق، بل غاية الأمر عروض الاجمال لهما أو حملهما على الاستحباب، كما يأتى من بعضهم.

و الثانى- مع ابتناؤه على حمل الحديثين على خصوص القطع مما دون المرفق- راجع إلى الاستدلال على وجوب غسل تمام الباقي بالإجماع لا بالنصوص، غايته أنه يتضمن تنزيل النصوص على ما لا ينافى الإجماع.

و منه يظهر الحال فى الثالث، فإن استفادة المدعى منه موقوفة على حمله على القطع مما تحت المرفق و الكعب و حمل غسلهما على غسل ما بقى فى الحد، لا غسل تمام العضو، فيجرى فيه ما تقدم فى الثانى.

مضافا إلى ما فيهما من غسل الرجل. إلا أن يحمل على بيان أن القطع لا يسقط الغسل، و يكون تعميمه للرجل تقيية، أو يكون التعبير بالغسل للتغليب، و المراد ما يعم المسح.

بل ربما يدفع الإشكال من أصله فى الثالث بحمله على غسل الرجلين فى الغسل، لا فى الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٣

...

و إن كان قد يعبده ظهوره فى خصوصية العضوين فى العمل.

كما أن استفادة المدعى من الرابع موقوفة على ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره- و سبقه إليه فى الحقائق- من حمله على بقاء

المرفق و حمل غسل ما بقى من العضد على غسل ما بقى مما يجب غسله - و هو المرفق - الذى هو بعض العضد، بجعل «من» للتبعض متعلقة بكون عام أو ب «يغسل» لا بيانا للموصول، و لا متعلقة ب «بقى».

قال قدس سره: «إذ الأول خلاف الظاهر، و لو كان هو المراد لقال: فليغسل عضده، و الثانى خلاف فرض القطع من المرفق، و إنما يصح لو كان القطع لبعض العضد، مع أن فى الإجماع المتقدم كفاية فى وجوب الحمل على ما عرفت».

لكن المعنى الذى ذكره بعيد جدا عن ظاهر التركيب اللفظى، و لو أريد لكان الأنسب التعبير بغسل المرفق.

و الظاهر هو الثانى بحمل القطع من المرفق على قطع المرفق مع الذراع - كما لعله الظاهر فى نفسه فى المقام - فيكون الباقي بعض العضد.

و مخالفته للإجماع المدعى لا يصحح الحمل على ما ذكره عرفا، بل يوجب إجمال الحديث أو حمله على الاستحباب.

و قد تحصل: أنه لا مجال لاستفادة المدعى من النصوص المذكورة، و أنها بين أن تكون ظاهرة فى القطع مما فوق المرفق و محتملة له.

فالعبد: الإجماع المشار إليه الكاشف عن ثبوت الحكم المذكور، لا متناع خفاء الحكم فى مثل ذلك مما يكثر الابتلاء به. و لا سيما مع أن البناء على مقتضى الارتباطية كما يقتضى سقوط غسل العضو المقطوع منه يقتضى سقوط تمام الوضوء، بل تعذر الطهارة الترابية أيضا، لمشاركه التيمم للوضوء فى الارتباطية، فتسقط الصلاة تبعا لذلك، و هو ضرورى البطلان.

و التفكيك فى الارتباطية بين بقية العضو المقطوع و سائر أعضاء الوضوء مما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٤

و لو قطعت من فوق المرفق سقط وجوب غسلها (١)،

تأباه المرتكزات العرفية جدا، كما تقدم من الفقيه الهمدانى قدس سره، فان ذلك ملزم عرفا بحمل وجوب غسل أو مسح كل شىء على كونه معلقا على فرض وجوده، لا مطلقا، ليلزم سقوط غسل العضو أو تمام الوضوء بقطع البعض.

و ذلك ملزم بتنزيل صحيحى رفاعه على ما لا ينافيه، كالقطع فوق المرفق، أو ما ذكره الفقيه الهمدانى قدس سره.

هذا، مضافا إلى أنه مقتضى قاعدة الاشتغال بالطهارة بعد فرض عدم سقوطها الموجب لسقوط دليل الارتباطية عن الحجية للعلم بعدم شموله للمقام.

و أما صحيح رفاعه الثانى الظاهر فى وجوب غسل موضع القطع فمن القريب تنزيله على القطع مما فوق المرفق أو على ما ذكره الفقيه الهمدانى قدس سره، كما تقدم. و لا أقل من إجماله أو سقوطه عن الحجية بإعراض الأصحاب، فإن الإجماع المتقدم إن لم يكن دليلا بنفسه، فلا أقل من كشفه عن الاعراض المسقط للصحيح عن الحجية. فتأمل.

نعم، لو فرض التشكيك فى وجوب الطهارة تعين الرجوع للبراءة منها بعد سقوط دليلها بالعلم الإجمالى، إما بسقوط تقييد الصلاة بها، أو بسقوط الارتباطية فى أجزاء الوضوء.

لكن لا مجال لذلك بعد الإجماع و النصوص المتقدمة الظاهرة فى المفروغية عن وجوب الطهارة فى حق الأقطع. فلاحظ.

(١) و لا يجب غسل العضد بدلا عنها، كما صرح به جماعة، بل فى المنتهى و كشف اللثام دعوى الإجماع عليه. و فى مفتاح الكرامة: «و لا أجدر فيه خلافا إلا ما نقله فى البيان عن المفيد، و هو الظاهر من عبارة الكاتب على ما نقل».

لكن فى محكى المختلف استظهر إرادة ابن الجنيد فى الكاتب استحباب غسل العضد، و اختاره أيضا، كما اختاره فى المنتهى و محكى نهاية الأحكام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٥

...

و الذكري و الدروس، و عن المبسوط استحباب مسح الباقي من العضد بالماء. و حمل عليه صحيح علي بن جعفر المتقدم، لمخالفة ظاهره للإجماع المذكور.

نعم، لم يستبعد في الجواهر إرادة ابن الجنيّد الوجوب، عملاً بظاهر الصحيح و غيره، و عن الوحيد في حاشية المدارك الميل إليه. و كيف كان، فقد عرفت ظهور صحيح علي بن جعفر في وجوب غسل العضد، بل هو ظاهر صحيح محمد بن مسلم و محتمل صحيح رفاعه الأول، إلا أنه لا بد من رفع اليد عن ذلك بالإجماع المذكور، الظاهر تلقيهم له بالقبول، و المؤيد بسكوت كثير منهم عن التنبيه عليه مع كونه خلاف الأصل، و من البعيد خفاء الحكم في مثل ذلك مما يكثر الابتلاء به، فلا بد من حمل النصوص المذكورة على الاستحباب، و إن كان الوجوب موافقاً لقاعدة الاشتغال التي عرفت غير مرة أنها المرجع في أمثال المقام لو فرض الشك. فتأمل. هذا و في المعتبر و عن التذكرة استحباب مسح موضوع القطع من العضد بالماء. و كأن المراد المسح المحقق للغسل، ليكون الوجه فيه صحيحاً رفاعه، خصوصاً الثاني منهما، بعد الإجماع المتقدم على سقوط غسل العضو باستيعاب القطع له. و مقتضى الجمع بينهما و بين صحيح علي بن جعفر الحمل على اختلاف مراتب الفضل.

تنبيه:

لو فرض نقص بعض اليد أو تمامها في أصل الخلقة فالأمر أظهر، لخروجه عن النصوص المتقدمة، و مقتضى إطلاق الآية الاجتزاء بغسل الباقي، لشموله لليد الناقصة و اليد الواحدة. و خروجه عن المتعارف لا يخرجّه عن الإطلاق المذكور، لما تكرر من عدم تقييد التعارف للإطلاق.

و دعوى: أن مقتضى الجمع بين الآية و النصوص الأخرى الشارحة للوضوء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٦

و لو كان له ذراعان دون المرفق وجب غسلهما (١)،

بالوجه المتعارف هو تقييد الآية بالمتعارف.

مدفوعة: بأن تنزيل النصوص على المتعارف أولى من تقييدها لإطلاق الآية، و لا سيما مع العلم بعدم خروج الشخص عن عموم وجوب الوضوء. فلاحظ.

(١) كما صرح به جماعة كثيرة، بل في مفتاح الكرامة و الجواهر عدم وجدان الخلاف فيه، و في الحدائق و طهارة شيخنا الأعظم قدس سرّه أن الظاهر عدم الخلاف فيه، و في المستند و عن شرح الدروس أن الظاهر الإجماع عليه، و في المدارك: «لا ريب في وجوب غسل ما دون المرفق كله».

و قد يتجه الاستدلال عليه بعموم وجوب غسل الأيدي لو كان كل منهما يداً أصليّة عرفاً، لعدم تمييز إحداها على الأخرى.

و كون المتعارف في الناس غسل يد واحدة في كل جانب لا يدين، و ورود النصوص على طبقه، لا يوجب قصور العموم عن مثل ذلك، كما سبق نظيره في آخر الفرع السابق.

على أنه لو فرض قصور العموم المذكور كفى في وجوب غسل الجميع قاعدة الاشتغال بعد العلم بعدم سقوط الوضوء بسبب ذلك.

نعم، قد يتجه عليه الاحتياط بالمسح بكل منهما و عدم الاكتفاء بالمسح بإحداها لفرض عدم الإطلاق المقتضى لذلك.

أما لو كانت إحداها زائدة عرفاً، لضعفها و خروجها عن المتعارف أشكال شمول العموم لها، لقرب انصرافه للأيدي الأصلية المعهودة للإنسان، لأن الإضافة تقتضي نحواً من العهد.

نعم، قد يستدل على وجوب غسلها حينئذ.

تارة: بكونه جزءا من اليد الأصلية أو تابعة لها كالجاء عرفا.

و اخرى: بدخولها فى الحد، و هو ما تحت المرفق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٧

و كذا اللحم الزائد و الإصبع الزائدة (١).

و ثالثة: بأنها بدل عن المحل النابتة فيه.

و رابعة: بأن ما عليها من الجلد جزء مما يجب غسله، و هو اليد الأصلية.

و الكل كما ترى! لاندفاع الأول بخروجها عرفا عن اليد الأصلية، بل هى من سنخ النابت فيها. و تبعيتها لها ممنوعة، و إنما تتم التبعية

فى مثل الثالث مما لا يعتد به عرفا، و لا وجود له استقلالاً، بل قد يكون جزءا عرفا.

و الثانى بأن التحديد بالمرفق لبيان منتهى ما يغسل من اليد، لا لوجوب غسل كل ما تحته.

و الثالث بأن المحل المذكور باطن لا يجب غسله.

و أما الرابع فهو ممنوع جدا، بل ليس الجزء أو محتمل الجزئية إلا ما قارب المنبت.

فعلل الأولى أن يقال: انصراف العموم المذكور عن مثل هذه اليد ليس بالنحو الموجب لظهور الإطلاق فى عدم وجوب غسلها، بل

غايته الاجمال، فيلزم غسلها بمقتضى قاعدة الاشتغال، لعدم اليقين بحصول الطهارة بدونها. و لا سيما مع شبهة الإجماع المذكور. و إن

كان الاعتماد على الإجماع فى غاية الإشكال بعد عدم تعرض النصوص و لا أكثر القدماء للحكم المذكور، و أول من أشار إليه الشيخ

قدس سرّه فى المبسوط، كما أن الحكم ليس مما يكثر الابتلاء به بالنحو الموجب لوضوح حكمه.

ثمّ إنه بناء على الوجه المذكور يتعين المسح باليد الأصلية، لدخولها فى المتيقن من الإطلاق، دون الزائدة.

هذا كله إذا صدق على الزائدة أنها يد، و أما إذا لم يصدق و إن كانت مشابهة لليد أو قسما منها - كالكف - فلا إشكال فى ظهور

الإطلاق فى عدم وجوب غسلها بالأصالة، بل يجرى فيها ما يأتى فى الإصبع و اللحم الزائدين.

(١) كما صرح به غير واحد، و هو داخل فى معاهد الإجماعات و نفى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٨

...

الخلافا فى كلام من تقدم، بل بعضها يعم غير اللحم و الإصبع كالعظم و السلعة و نحوها مما كان تحت المرفق، كما هو ظاهر ما

تقدم من المدارك و صريح المستند.

و العمدة فيه دخوله فى اليد عرفا و لو تبعاً.

لكنه مختص بمثل الإصبع و القليل من اللحم و نحوه مما لا يعتد به، و كذا ما كان من سنخ الورم فى اليد، لأن ظاهره جلد اليد - كما

تقدم فى الرابع من وجوه الاستدلال على غسل اليد الزائدة - دون مثل السلعة الكبيرة المتحيزة عن اليد مما يعد عرفا من سنخ النابت

فيها، كما تقدم نظيره فى اليد الزائدة.

كما أنه يشترك معها فى بقاء الوجوه المتقدمة و اندفاعها. فالأمر فى مثل ذلك لا يخلو عن إشكال بعد كون مقتضى الإطلاق عدم

وجوب غسله.

ثمّ إنه لو فرض وجوب غسل شىء من ذلك لم يفرق بين خروجه بامتداده عن محاذاة الأصابع و عدمه، فيجب غسله بتمامه فى الأول

مطلقاً.

وقد يظهر من تردد بعضهم في وجوب غسل الأظافر مع طولها و خروجها عن حد الأصابع التردد فيه، بل يظهر من بعضهم تقريب عدمه، نظير عدم غسل مسترسل اللحية.

ولا وجه له، لأن انتهاء اليد بالأصابع غالباً لا ينافي وجوب غسل ما طال عليها، تبعاً لليد أو لكونه جزءاً منها عرفاً. وإنما لم يجب غسل ما استرسل من اللحية لعدم وجوب غسل الشعر إلا بدلاً عما تحته، وليس كالمقام مما فرض وجوب غسله بنفسه ولو تبعاً.

وأما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من إمكان الاستدلال على التحديد بأطراف الأصابع بقول أبي جعفر عليه السلام في الصحيح المروى في الفقيه: «وحد اليد من المرفق إلى أطراف الأصابع» (١).

فيندفع بأن الظاهر كون الفقرة المذكورة فتوى من الصدوق، لا تنتم للصحيح، كما تقدم نظيره في حكم النكس. مع قرب تنزيل التحديد به على الغالب. بل ظاهره كونه بنفسه حداً لليد، لا

(١) الفقيه باب: حد الوضوء و ترتيبه و ثوابه في ذيل الحديث الأول ص: ١: ٢٨ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٦٩

و لو كان له يد زائدة فوق المرفق فالأحوط وجوباً غسلها أيضاً (١).

ليبان قدر امتداد ما يجب غسله، فلا ينافي وجوب غسل ما طال عليه تبعاً. فلاحظ.

(١) فعن المختلف و التلخيص و الإرشاد و محتمل التذكرة وجوب غسل اليد الزائدة مطلقاً فوق المرفق أو تحته و إن تميزت الأصلية، و هو مقتضى إطلاق ما في الشرائع من وجوب غسل اليد الزائدة.

خلافاً لما في القواعد و المنتهى من عدم وجوب غسل الزائدة إذا تميزت و كانت فوق المرفق، و عليه يحمل ما في المعبر و جواهر القاضى و عن المبسوط و المهذب من عدم وجوب غسل الزائدة إذا كانت فوق المرفق.

و العمدة في وجوب غسلها عموم وجوب غسل الأيدي في الآية، الذى عرفت الإشكال في شموله لليد الزائدة، و أن الوجه في وجوب غسلها بعد فرض إجمال العموم منحصر بقاعدة الاشتغال، المقتضية لعدم الاجتزاء بالمسح بها، بل الأصلية، لأنه المتيقن من إطلاق المسح.

لكن في المدارك: «و لو لم يكن لليد الزائدة مرفق لم يجب غسلها قطعاً».

و كأنه لأن جعل المرفق غايةً للمغسول يوجب تقييد اليد التى يجب غسلها بما يكون لها مرفق.

ألا أنه لو تمّ اقتضى عدم وجوب غسل الأصلية لو فرض عدم المرفق لها، و لا يظن منه و لا من غيره الالتزام به.

و الفرق بينهما بالإجماع غير ظاهر، بل التحديد بالمرفق غير ظاهر في التقييد به، فاحتمال شمول الإطلاق لليد المذكورة لا دافع له، فيتحقق موضوع قاعدة الاشتغال.

نعم، لو فرض عدم صدق اليد عليها و إن كانت مشابهة لليد أو قسماً منها - كال كف - فلا إشكال في خروجها عن الإطلاق و ظهوره في عدم وجوب غسلها، فيلحقها حكم اللحم الزائد فوق المرفق الذى لا إشكال في عدم وجوب غسله،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٠

و لو أشبهت الزائدة بالأصلية (١) غسلهما جميعاً (٢)، و مسح بهما على الأحوط وجوباً (٣).

كما في المدارك و صرح به غير واحد.

و حينئذ لا يفرق في عدم وجوب الغسل بين محاذاة الزائد بامتداده لما تحت المرفق و عدمه.

و احتمال وجوب غسل موضع المحاذاة في الأول - كما عن الشافعي - لا وجه له، كما نبه له غير واحد.
(١) المراد بالاشتباه.

تارة: خفاء جهة التمييز مع تحققه واقعا و هو الأنسب بعنوان الاشتباه.

و اخرى: انعدام جهة التمييز، و هو الأنسب بالمقام.

و الاحتياط بالوجه المذكور في كلامه قدس سره في الأول هو مقتضى القاعدة في جميع موارد العلم الإجمالي، بناء على ما عرفت من أن الأدلة منصرفة إلى اليد الأصلية، دون الزائدة - و لو لأنها المتيقن من الإطلاقات.

و أما في الثاني فلا مجال لفرض العلم الإجمالي، لأنه فرع الاشتباه المفروض عدمه.

بل مقتضى العموم غسلهما معا، و الاجتزاء بالمسح بإحدهما. و لو فرض قصور الإطلاقات لزم الجمع بينهما في الغسل و المسح معا بمقتضى قاعدة الاشتغال، كما تقدم فيما لو كانت اليدين تحت المرفق.

(٢) للعلم الإجمالي على الوجه الأول، و للإطلاقات أو لقاعدة الاشتغال على الوجه الثاني.

(٣) لما كان الاحتياط الوجوبي هو الاحتياط عن الفتوى، لغموض حال الأدلة عند المفتي، و لذا جاز الرجوع في مورده للغير، فلا مجال له في المقام لو أريد من الاشتباه الوجه الأول، لأن الاحتياط بالوجه المذكور هو مقتضى قاعدة العلم الإجمالي. و إنما يتجه على الوجه الثاني، لإمكان خفاء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧١

[مسألة ٨ المرفق مجمع عظمى الذراع و العضد]

(مسألة ٨): المرفق مجمع عظمى الذراع و العضد (١). و يجب غسله مع اليد (٢).

حال الإطلاقات عنده قدس سره.

اللهم إلا أن يحتمل عنده قدس سره شمول الإطلاقات لليد الزائدة بنحو يقتضى الاجتزاء بالمسح بها، فيتجه الاجتزاء بالمسح بإحدى اليدين، حتى على الوجه الأول، كما يتجه منه الاحتياط الوجوبي عليه لغموض حال الإطلاقات عنده و احتمال الرجوع لقاعدة الاشتغال بالمقتضية للمسح بخصوص الأصلية الملزم بالاحتياط بالجمع.

و مما ذكرنا ظهر أن الاحتياط المذكور راجع للمسح.

و أما الجمع في الغسل بينهما فاللزام الفتوى به للزومه على كل حال، كما ذكرنا.

(١) ففي جمهرة اللغة و الصحاح و مجمع البحرين و عن المطرز أنه موصل الذراع في العضد، و عن المغرب أنه موصل الذراع بالعضد، و عن ابن سيده أنه أعلى الذراع و أسفل العضد.

و يمكن أن يراد بهذه الكلمات الخط الموهوم بين العظمين، أو طرفاهما، أو مجموع محل الاتصال بينهما، كما هو ظاهر المتن و محكى التذكرة.

لكن في مجمع البيان و ظاهر التبيان: أنه المكان الذي يرتفق به أي يتكأ عليه من اليد، و ظاهره أنه طرف العضد، لأنه الذي يتكأ عليه.

كما أن ظاهر المنتهى أنه طرف الذراع، لأنه صرح بعدم وجوب غسل طرف العضد على من قطعت يده من المرفق، لأنه إنما وجب غسله توصلا إلى غسل المرفق، و مع سقوط الأصل ينتفى الوجوب.

و الأمر غير مهم، وإنما المهم تحديد ما يجب غسله الذي يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) كما صرح به جماعة كثيرة، بل في جامع المقاصد أنه لا كلام فيه، وفي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٢

...

المدارك أن الأصحاب قطعوا به، وفي الخلاف والمعتبر وكشف اللثام وعن التذكرة وعن غيرها دعوى الإجماع عليه ممن عدا زفر و داود وبعض المالكية ممن لا عبرة بخلافهم، وعن الطبرسي نسبته إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام.

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك - الآية الكريمة بناء على أن «إلى» فيها بمعنى «مع» كما هو صريح التبيان و ظاهر التهذيب، بل في الخلاف أنه الذي ثبت عن الأئمة عليهم السلام، و عن الواحدى نسبته إلى كثير من النحويين، و قد استشهدوا لورودها بالمعنى المذكور بقوله تعالى مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ «١» وقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ «٢» وقولهم: فلان ولي الكوفة إلى البصرة و نحو ذلك من الاستعمالات الكثيرة.

لكن «إلى» في المقام وغيره بعيدة عن المعنى المذكور و إن نسب لجماعة من النحويين، و الظاهر تنزيلها في الاستعمالات المذكورة على الغاية بتضمين الفعل معنى الصيرورة أو الضم أو نحوهما مما يناسبها، فيراد بالآية الأولى: مَنْ أَنْصَارِي سَائِرِينَ إِلَى اللَّهِ تعالى و منسوين إليه، كما يناسب صدر الآية و ذيلها، قال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا أَنْصَارَ اللَّهِ كَمَا قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ لِلْحَوَارِيِّينَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنْصَارُ اللَّهِ و بالآية الثانية: وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ بَضْمًا لِأَمْوَالِكُمْ، و نحوهما بقیة الاستعمالات. و نسبة المعنى المذكور في الخلاف للأئمة عليهم السلام غير ظاهرة المأخذ.

و كأن المراد بها ما ثبت عنهم عليهم السلام من عدم وجوب الانتهاء بالمرافق، بتخيل توقف ذلك على كونها بمعنى: «مع». لكنه كما ترى! إذ يكفي فيه كونها لتحديد المغسول مع المحافظة فيها على معنى الغاية، يجعلها غاية اعتبارية للتحديد. كما هو الظاهر مما في صحيح زرارة و بكير عن أبي جعفر عليه السلام: «و أمر بغسل اليدين إلى المرفقين، فليس له أن يدع من.

(١) سورة الصف: ١٤.

(٢) سورة النساء: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٣

...

يديه إلى المرفقين شيئا إلا غسله، لأن الله تعالى يقول فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ «١»، و ما في صحيح زرارة عنه عليه السلام: «ثُمَّ قَالَ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه، فعرفنا أنه ينبغي لهما أن يغسلا إلى المرفقين» «٢». بل لو كانت بمعنى «مع» لم تكن الآية صريحة في كون المرفق منتهى المغسول، بل يكون نظير عطف البعض على الكل، كما نبه لذلك الزجاج.

ففي التبيان: «و طعن الزجاج على ذلك فقال: لو كان المراد ب «إلى» «مع» لوجب غسل اليد إلى الكتف، لتناول الاسم له، و إنما المراد ب «إلى» الغاية و الانتهاء، لكن المرافق يجب غسلها مع اليدين. و هذا الذي ذكره ليس بصحيح، لأننا لو خيلنا و ذلك لقلنا بما قاله، لكن خرجنا بدليل، و دليلنا على صحة ما قلناه إجماع الأمة على أنه متى بدأ من المرافق كان وضوؤه صحيحا»، و قريب منه مجمع البيان.

و مما تقدم يظهر أن الإجماع المذكور إنما يمنع من كونها غاية للغسل، لا من كونها غاية للمغسول، يلزم الخروج به عن مقتضى الظاهر بحملها على معنى «مع».

و من هنا ظهر أنه لا مجال للاستدلال بالآية و نحوها مما تضمن وجوب غسل اليد إلى المرفق على وجوب غسل المرفق، لعدم ظهورها فيه - كما اعترف به الشيخ الطبرسي في محكي جامع الجوامع - إذ لا يلزم دخول الغاية في حكم المغيبي لو لم يكن الظاهر الخروج. و من هنا يتعين النظر في النصوص. و ظاهر جملة منها وجوب غسل تمام الذراع المستلزم لغسل مجمع العظمين، و لا ظهور لها في وجوب الغسل إلى منتهى مجمع العظمين بنفسه مع قطع النظر عن ذلك، بحيث لو فرض قطع عظم الذراع من المفصل لوجب غسل طرف العضد.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٤

...

ففي صحيح ابن أذينة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث المعراج و وحى الله تعالى للنبي صلى الله عليه و آله كيفية الوضوء: «ثم اغسل ذراعيك اليمنى و اليسرى، فإنك تلقى بيدك كلامي» (١) و في صحيح الحسين بن أبي العلاء عنه عليه السلام في جواب النبي صلى الله عليه و آله لمسائل نفر من اليهود: «و إذا غسل ساعديه حرم الله عليه أغلال النار» (٢) و في صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام في خطاب النبي صلى الله عليه و آله للثقي: «فإذا غسلت ذراعيك تناثرت الذنوب عن يمينك و شمالك» (٣)، و قريب منها روايات الرقاشي و عيسى بن المستفاد عن الكاظم عليه السلام (٤). و يناسبه التعليل في خبر محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام بقوله عليه السلام: «و يغسل اليدين ليقلبهما و يرغب بهما و يرهب و يتبتل» (٥).

و حيث كانت هذه النصوص تامة الدلالة على ما ذكرنا تعين العمل عليها، و حمل ما تضمن الغسل من المرفقين - من النصوص المتقدمة - أو إلى المرفقين - من الآية و النصوص الكثيرة - على مفادها، إما بحمل المرفق على خصوص طرف الذراع - كما تقدم من العلامة - مع دخول الغاية في حكم المغي و إما بجعل الغاية لبيان المراد من اليد، فإنها و إن كانت ظاهرة في نفسها في تمام العضو المنتهى بالكف، إلا أنه يراد بها أيضا ما ينتهى بالزند تارة، و ما ينتهى بالمرفق أخرى، فتكون الغاية قرينة لبيان المراد من اليد، لا لتقيدها مع استعمالها في تمام العضو، و من الظاهر أن ما ينتهى بالمرفق هو الذراع، و لا يدخل فيه طرف العضد، كما أن ما ينتهى بالكف هو العضد و لا يدخل فيه شيء من عظم الكتف. و إما بجعل التقييد بالمرفق لاشتماله على ما يجب غسله و هو الذراع، لعدم الحد الظاهر له سواء بسبب دخوله فيه.

فان ذلك أولى عرفا من حمل النصوص المتقدمة على كون ذكر الذراع لملازمته لما يجب غسله، و هو ما ينتهى بمجمع العظمين من دون أن يكون هو الموضوع بخصوصيته، و لا سيما بملاحظة ما اشتمل عليه صحيحا ابن أذينة

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٢.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢، ٢٥.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٦، ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٥

...

و الحسين بن أبى العلاء و خبر محمد بن سنان من التعليل المناسب لخصوصية الذراع، و إجمال المرفق بنحو يسهل تنزيهه على ما لا ينافي النصوص المتقدمة.

و كأن هذا هو المراد مما عن جماعة من المتأخرين من القول بوجوب غسل المرفق مقدمه، لا أصالة، بل هو صريح ما تقدم من العلامة قدس سره فإنه و إن كان مبنى كلامه على كون المرفق طرف الذراع و وجوب غسله أصالة، و الواجب تبعاً هو غسل طرف العضد، إلا أنه موافق لما ذكرنا عملاً.

و إلا- فلو أريد بالمقدمية المقدمة الخارجية أو العلمية فمن الواضح أن المرفق لو كان خارجاً عما يجب غسله لم يتوقف الغسل الواجب عليه، كما لا يتوقف العلم بغسل ما دونه على غسل تمامه، بل يكفي غسل بعضه.

بل لا ينبغي الريب في عدم إرادتهم من الوجوب المتقدم أحد المعنيين المذكورين، لوضوح عدم اختصاصه بالمرفق، بل يجزى في جميع الأعضاء، و عدم إنكاره من زفر و نحوه ممن نسب له الخلاف في المقام.

فلا بد من إرادتهم ما ذكرنا من كون غسل ما يسامت مجمع العظمين لأجل استيعاب الذراع بالغسل المستلزم لغسل بعض العضد، لا لكونه بنفسه بعض المغسول، و لا تظهر الثمرة بينهما إلا في الأقطع، كما ذكره العلامة قدس سره.

و مما ذكرنا يظهر أنه لا- مجال لما في الجواهر من دعوى كون معقد الإجماع المتقدم هو الوجوب الأصلي، لا المقدمي، لظهور كلمات الأصحاب في ذلك.

فإن كلمات الأصحاب و إن كانت ظاهرة في عدم إرادة الوجوب للمقدمية الخارجية أو العلمية، إلا أنها لا تنافي الوجوب التبعي بالمعنى الذى ذكرنا، و لا- سيما مع عدم ظهور الثمرة له إلا في الأقطع، و إجمال المرفق بنحو يسهل تنزيل جعله غاية في الأدلة و كلماتهم على ما ذكرنا، كما تقدم، فدعوى أن المتيقن من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٦

[مسألة ٩ يجب غسل الشعر النابت في اليدين مع البشرة]

(مسألة ٩): يجب غسل الشعر النابت في اليدين مع البشرة (١)، حتى الغليظ منه، على الأحوط وجوباً.

الإجماع ما ذكرناه، غير بعيدة.

و ربما يرجع إليها ما في المدارك من أن المتيقن هو الوجوب المقدمي.

و كيف كان، فلا- مجال للخروج عن ظاهر النصوص المتقدمة بعد إمكان تنزيل غيرها عليها، و عدم وضوح قيام إجماع مخالف لها صالح لأن يرفع به اليد عنها. فلاحظ.

(١) قال في الحقائق: «ظاهر المشهور وجوب غسل الشعر هنا، لدخوله في محل الفرض - كما علله البعض - أو أنه من توابع اليد - كما علله آخر - و قد عرفت ما فيه».

و يظهر من التعليل أن مرادهم الجمع بين الشعر و البشرة، و هو الذى استظهره شيخنا الأعظم قدس سره و غيره.

و كأن الوجه فيه ما تقدم في المسألة الثانية في توجيه وجوب غسل الشعر الذي لا يصدق فيه الإحاطة، أو ما تقدم في وجه وجوب غسل ما تحت المرفق من الزوائد، بناء على شموله للشعر، كما يظهر من بعضهم.

و يظهر ضعف ذلك مما تقدم من ظهور إطلاقات الأدلة في كفاية غسل اليد الظاهر في عدم شمول ذلك مما هو من سنخ النابت فيها.

نعم، قد يدعى كفاية غسله إذا تكاثف، كما في الوجه، و في مفتاح الكرامة أنه الذي يستفاد من مطاوى بعض الكلمات، بل هو المنقول عن محكي كاشف الغطاء، و مال إليه في المستند، خلافا لما عن المحقق الثاني و جماعه من لزوم غسل البشرة. و قد يوجه الأول.

تارة: بما تضمن لزوم غسل الظهر. و يظهر ضعفه مما تقدم في غسل الوجه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٧

...

و اخرى: بصحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: أ رأيت ما أحاط به الشعر؟ فقال: كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجرى عليه الماء» (١). قال في المستند: «و تخصيصها بالوجه لا وجه له».

لكن ذكر غير واحد أن الوجه فيه روايتها في الفقيه ذيلاً للصحيحة المتقدمة في تحديد الوجه بما بين الإبهام و الوسطى. و أما ما استظهره في الحدائق من كونها رواية مستقلة كما ذكره الشيخ في التهذيب و أن ذكرها في الفقيه في ذيل الصحيحة المذكورة لأن عاداته سبب الأخبار.

فلا مجال له، لظهور عبارة الفقيه في اتحاد الكلام، و لا سيما مع التعرض منه لحد اليد و الرجلين بعدها الظاهر في كون مضمونها من توابع حد الوجه. بل لا ينبغي التأمل في ذلك بعد ظهور السؤال فيها في كونه تابعا لكلام سابق، لا ابتداء كلام، و إلا لم يكن له معنى. و منه يظهر أن أفرادها في التهذيب من سنخ المجلد المبين بما في الفقيه، فلا يعارضه. و دعوى: أن المورد لا يخصص الوارد.

مدفوعة: بأن المورد في المقام مانع من ظهور الوارد في العموم.

اللهم إلا أن يقال: لا ريب في ظهور الحديث بعد النظر في رواية الفقيه له في كون موضوع السؤال هو ما أحاط به الشعر من الوجه، إلا أن عدم الاكتفاء في الجواب ببيان حكمه، بل التأكيد فيه على العموم قد يظهر في وروده لضرب القاعدة العامة لغير الوجه، لعدم ظهور النكتة فيه لو لا ذلك.

لكن في بلوغ ذلك حد الظهور الحجة إشكال. و من ثم قد يتعين الاحتياط بالجمع بين غسل ظاهر الشعر و البشرة. إلا أن يكون المرجع بعد فرض إجماله الإطلاقات المقتضية للاكتفاء

(١) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٨

[مسألة ١٠ إذا دخلت شوكة في اليد لا يجب إخراجها]

(مسألة ١٠): إذا دخلت شوكة في اليد لا- يجب إخراجها، إلا إذا كان ما تحتها محسوبا من الظاهر (١)، فيجب غسله حينئذ (٢) و لو بإخراجها.

[مسألة ١١ الوسخ الذي يكون على الأعضاء إذا كان معدودا جزء من البشرة لا تجب إزالته]

(مسألة ١١): الوسخ الذي يكون على الأعضاء إذا كان معدودا جزء من البشرة لا تجب (٣) إزالته، وإن كان معدودا أجنيا عن

بغسل البشرة. فتأمل.

على أنه مختص بما إذا توقف غسل البشرة على البحث و الطلب، لكون الشعر محيطا بها، الذي هو مورد الصحيح، و هو نادر في اليدين، و أما في غيره فمقتضى ما تقدم الاكتفاء بغسل البشرة، كما ذكرناه في الوجه أيضا. فراجع.

(١) بأن لا يكون له تماسك يوجب انطباقه مع رفع الشوكة، كما تقدم نظيره في المسألة السابعة.

(٢) يعنى: بإيصال الماء إليه و لو من تحت الشوكة و إن لم يتحقق الإجراء، أما بناء على ما تقدم من عدم توقف الغسل على الجريان فظاهر بعد عدم منافاته للترتيب العرفي.

و أما بناء على لزومه فيمكن رفع اليد عنه في خصوص المقام، لتعذره فيه حتى مع رفع الشوكة بسبب نزوله في العمق، بل للغفلة عنه عرفا الكاشف عن التسامح فيه شرعا. فلاحظ.

(٣) لا ينبغي الإشكال في ذلك لو تحقق الفرض المذكور. إلا أنه غير ظاهر التحقق.

و يظهر منه قدس سره في مستمسكه أن المراد بذلك ما يفرزه البدن الذي قد يكون من سنخ الجلد و يزول بالدلك.

و من ثم استثنى منه ما إذا طالت المدة كثيرا، فتجب إزالته، لأنه لا يعد جزءا من البدن عرفا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٧٩

البشرة تجب إزالته (١).

[مسألة ١٢ إذا شك في حاجيية شيء وجبت إزالته]

(مسألة ١٢): إذا شك في حاجيية شيء وجبت إزالته (٢)، و إذا شك في وجود الحاجب بحث عنه على الأحوط وجوبا، إلا مع الظن بعدمه.

[مسألة ١٣ يجوز الوضوء برمس العضو في الماء]

(مسألة ١٣): يجوز الوضوء برمس العضو في الماء (٣)،

و يشكل: بأنه ليس من الوسخ، بل هو جزء من البدن حقيقة و عرفا فلا تجب إزالته مطلقا إذ لا يزيد على القشر المنجمد على الجرح بعد برئه الذي يأتي في المسألة السابعة عشرة عدم وجوب إزالته. و ليس الوسخ إلا- ما هو خارج عن البدن طارئ عليه، و فرض صيرورته جزءا منه عرفا غير ظاهر، كما ذكرنا.

نعم، قد يكون الوسخ من سنخ اللون غير المانع من وصول الماء للبشرة، فلا تجب إزالته، كما تقدم نظيره في المسألة الخامسة.

كما أنه لو فرض تعارفه بنحو يغفل عنه نوعا يتجه عدم وجوب إزالته، كما يأتي نظيره في المسألة الرابعة عشرة.

(١) كما هو ظاهر و تقدم نظيره في المسألة الخامسة، و يأتي في المسألة الرابعة عشرة الكلام في خصوص وسخ الأظفار.

(٢) تقدم الكلام في نظير هذه المسألة في المسألة السادسة في فروع غسل الوجه. بل ما تقدم من النصوص مختص بالمقام لوروده في الخاتم و السوار و الدمليج، و التعدى منه للوجه مبني على إلغاء خصوصية المورد.

(٣) و هو مذهب الأصحاب، كما في المدارك، اتفاقاً، كما عن البرهان و ظاهر الجواهر.

و كأنه مبنى على ظهور حال الأصحاب من تعريفهم للغسل و عدم تنبيههم على المنع من الرمس، و إلا فلم أعثر على تصريح معتد به منهم.

و تعرضهم له في الجبائر لا يقتضى جوازه في غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٠

مع مراعاة غسل الأعلى فالأعلى (١)،

و كيف كان، فيقتضيه إطلاق أدلة الغسل، حتى بناء على اعتبار الجريان في مفهوم الغسل، لتحقيقه بتحريك العضو في الماء، إذ لا يراد به إلا انتقال الماء على أجزاء الأعضاء. و أما ما عن ظاهر ابن الجنيد من وجوب إمرار اليد لحكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله و لأنه المعهود في الغسل.

فيندفع بما تقدم غير مرة من عدم ظهور النصوص البيانية في الاستحباب، فضلاً عن الوجوب، فلا مجال للخروج بها عن الإطلاقات، و لا سيما مع ما تضمن جواز الوضوء بإصابته المطر «١». فتأمل. كما أن الغلبة لا تصلح لتقييد الإطلاقات.

(١) لما تقدم من اعتبار ذلك في اليدين، و في الوجه على كلام.

و ربما يدعى سقوط الترتيب مع الارتماس، لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام «في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا- يقدر أن يحله لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع؟ قال: إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء، و يضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده، و قد أجزأه ذلك من غير أن يحله» «٢».

بدعوى: ظهور ذيله في أجزاء ذلك و إن تمكن من حله، مع وضوح عدم حصول الترتيب به، و لذا صرحوا بكفاية وضع موضع الجبر في الماء حتى يصل إلى البشرة و لو مع إمكان النزاع.

و يشكل: بأنه لا ظهور في الذيل في أجزاء الرمس و لو مع التمكن من الحل بعد كون المفروض في السؤال تعذر الحل.

و تصريحهم بكفاية ذلك لم يبلغ مرتبة الإجماع ليتمكن الاحتجاج به. على

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨١

فيحرك العضو المرموس حركة تدريجية حتى يحصل الغسل تدريجياً (١)،

أنه مختص بالجيرة، و التعدى منها للمقام في غير محله بعد مخالفة الحكم للقاعدة.

(١) يعنى: ينوى الغسل لأجزاء العضو الواحد تدريجياً باستمرار الحركة، فلا بد من كون الحركة بقدر العضو.

و لا يكفي نية الغسل التدريجي مع استقرار العضو في الماء، أما بناء على اعتبار الجريان فظاهر.

و أما بناء على عدمه فلا أن المتيقن من الأدلة المتقدمة هو اعتبار إيصال الماء بما هو معنى مصدري، و هو موقوف على الحركة حتى يصل إلى كل جزء من العضو شئ من الماء تدريجياً، و لا تكفى نتيجة المصدر، و هى التماس بين الماء و البشرة الحاصل مع سكون العضو في الماء، لعدم تحقق الغسل به، بناء على ما تقدم من معناه، و عدم الدليل على الاكتفاء به.

بل لا يبعد ظهور دليل الترتيب - خصوصاً خبر الهيثم المتقدم في غسل اليدين - في لزوم اتجاه الماء من الأعلى إلى الأسفل، لا مجرد

تحقق الغسل بالترتيب من دون حركة في الماء لو فرض عدم توقف الغسل عليها.

نعم، لو فرض جريان الماء حال كون العضو فيه لم يبعد عدم الاحتياج للتحريك، بل يكفي مرور الماء الجارى من أول العضو إلى آخره، لاستناد وصول الماء وإمساسه بالمعنى المصدرى للمكلف، نظير وقوفه تحت المطر الموجب لاصابة مائه له.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره في وجه وجوب التحريك مع ركود الماء - بعد الاعتراف بصدق الغسل عليه، لأنه عبارة عن استيلاء الماء على البشرة - من أن الواجب في الوضوء حدوث الغسل، لا ما يعم البقاء، ولذا لا يكفي أن يغسل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٢

و لا يكفي مجرد الحركة آنا ما، فإنه لا يحصل الغسل التدريجي بذلك.

كما أنه لا يجوز أن ينوى الغسل ليسرى بإدخالها في الماء (١)، لأنه يلزم تعذر المسح بماء الوضوء (٢)،

وجهه للتبريد ثم ينوى بإبقاء البلل و عدم تجفيفه الغسل الوضوءي.

ففيه: أن التحريك ليس إحداثا للغسل - بمعنى استيلاء الماء على البشرة - بل إبقاء له، فلو لم يكف استمرار الغسل و إبقاؤه لم يكف التحريك أيضا، بل لم يكف تجديد الرمس إلا بعد تجفيف اليد.

و لعله لذا استشكل بعض مشايخنا في الاكتفاء بقصد الغسل بإخراج العضو من الماء، بل اقتصر على رمس العضو من الأعلى فالأعلى. لكن الظاهر الاكتفاء بالإبقاء عملا بإطلاق الأدلة، كما في سائر الأمور الاستمرارية و لا سيما مع مناسبتها لارتكاز مطهرية الماء، و لذا لا يظن من أحد الالتزام بعدم الاكتفاء بالصب أو إمرار اليد إذا أحدثهما لا - بنية الوضوء و نواه باستمرارهما، بحيث يلزم التوقف ثم إحداثهما حين نية الغسل بهما.

كيف! و لازمه عدم تحقق غسل عقدة الإصبع مثلا بوضع الكف على تمامها، ثم جره و إمراره باتجاه آخرها، لعدم صحة غسل آخرها باحداث الجبر عليها، لفرض وجوب الترتيب بينه و بين أولها، و لا - باستمراره بعد غسل الأول، لأن الاستمرار لا يكفي في الامتثال. فلاحظ.

(١) يعنى من المرفق، و إلا فنية الغسل بإدخالها من الكف لا يحصل معه الترتيب.

(٢) و في المدارك أنه المنقول عن السيد جمال الدين بن طاوس في البشري، و قواه في الذكرى لما يأتي من عدم جواز المسح بماء جديد غير ماء الوضوء.

لكن في جامع المقاصد: «و يشكل بأن الغمس لا يصدق معه الاستيناف عرفا» و قريب منه عن المشكاة، و نحوه في المدارك لكن بشرط عدم استقرار

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٣

بل ينوى غسلها بالإخراج (١). و يحافظ على عدم نزول الماء الذي على الذراع إلى الكف لئلا يختلط بماء الكف، فيشكل المسح به (٢).

و كذا الحال في اليمنى إذا لم يغسل بها اليسرى (٣).

العضو في الماء عرفا.

و فيه: أن الأدلة لم تتضمن النهى عن الاستئناف، بل الأمر بالمسح بالبلية الباقية في اليد من ماء الوضوء بعد غسلها، و هو غير حاصل في الفرض.

(١) قال سيدنا المصنف قدس سره: «و لو بأن يقصد الغسل الثاني المستحب حال الإخراج، و حال الإدخال من الأعلى يقصد الغسل

الأول الواجب».

لكن يأتي منه في المسألة الثانية بعد المائة الاحتياط الاستحبابي بترك الغسل الثانية فيما يمسح به.

(٢) كأنه لاحتمال أن يكون المراد من بله اليسرى التي ورد في بعض النصوص وجوب المسح بها بله الكف التي يتحقق بها غسله، لا مطلق بله اليد بنحو تشمل البله النازلة من الذراع إلى الكف بعد تمام غسل الكف.

لكن ظهور النصوص في ذلك ممنوع، و لو فرض الاجمال كان المرجع إطلاق المسح.

على أن الظاهر كون المصحح للإضافة وجود البله في اليد بعد إتمام الغسل، لا غسلها بها، و لذا صح إضافة البله لليمنى أيضا مع عدم غسلها بها، بل ليس المغسول بها إلا- اليسرى، بل كثيرا ما يكون ماء الوضوء في غير الارتماس كثيرا، بحيث يسيل من الذراع إلى الكف أو من ظاهر الكف إلى باطنها، فلو وجب التحرز من ذلك لزم التنبيه عليه في النصوص، للغفلة عنه.

(٣) كلها أو بعضها، لوضوح أنه مع غسلها بها يكون ماء اليمنى ماء الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٤

[مسألة ١٤ الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائدا على المتعارف لا تجب إزالته]

(مسألة ١٤): الوسخ تحت الأظفار إذا لم يكن زائدا على المتعارف لا تجب إزالته إلا إذا كان ما تحته معدودا من الظاهر (١)،

(١) لما كان وجوب الغسل مختصا بالظاهر فلا فائدة في ذكر المتعارف، لعدم وجوب إزالة الوسخ عن الباطن و إن زاد على المتعارف. و كيف كان فقد جزم في المعتبر و القواعد و جامع المقاصد و محكي التذكرة و المقاصد العلية بوجوب إزالة الوسخ، و جعله في المنتهى الأقرب.

لكن قال: «و يمكن أن يقال: إنه سائر عادة، فكان يجب على النبي صلى الله عليه و آله بيانه، و لما لم يبين دل على عدم الوجوب. و لأنه يستر عادة، فأشبه ما يستره الشعر من الوجه»، و الثاني بظاهره قياس مع الفارق، لأن الشعر سائر طبعي، و الوسخ أجنبي. و أما الأول فقد دفعه في جامع المقاصد بأنه يكفي في البيان الحكم بوجوب غسل جميع اليد.

و لا- يخفى أن صلوح العموم المذكور للبيان موقوف على عدم كون العادة بالنحو الموجب للغفلة عن وجوب إزالته، بنحو تكون السيرة على عدمها، و إلا لم ينفع العموم و احتاج إلى البيان الخاص و كشف عدمه عن تخصيص العموم المذكور.

و منه يظهر حال ما عن الأسترابادي من تأييد عدم وجوب الإزالة بما دل على استحباب إطالة الأظفار للمرأة «١»، لأنها مظنة اجتماع الوسخ.

هذا، و قد استبعد سيدنا المصنف قدس سره ثبوت العادة، لأن الجزء الذي يعد من الظاهر يبعد عن موضع التقليم و يكون طرف الإصبع، و ثبوت العادة على وجود الوسخ فيه ممنوع.

و يشكل: بأن تخصيص الظاهر بطرف الإصبع ممنوع، بل الظاهر شموله لما

(١) الوسائل باب: ٨١ من أبواب آداب الحمام حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٥

و إذا قص أظفاره فصار ما تحتها ظاهرا وجب غسله (١) بعد إزالة الوسخ.

يكون في موضع التقليم إذا لم يكن ما طال من الظفر لاصقا بطرف الإصبع، بحيث يصل الماء إلى ما تحت الظفر مع عدم الوسخ بلا

كلفته، و من الظاهر تعارف وجود الوسخ فيه، و الظاهر أنه محل كلامهم.

و من هنا يقوى عدم وجوب إزالة ذلك.

ثم إنه على القول بوجوب الإزالة فقد قيده في محكى التذكرة و المقاصد العلية و في ظاهر المعبر بصورة عدم المشقة في الإزالة. و لعله إليه يرجع تقييده بالمكنة في القواعد.

و هو في محله، عملا بعموم رفع الحرج. و إن كان في شموله لما إذا لم يكن تجنب الابتلاء بالوسخ حرجا إشكال. فتأمل.

هذا، و قد حكى في الحقائق عن الأصحاب الحكم باستحباب رفع الوسخ مع عدم منعه من وصول الماء، و جعله منافيا لما ذكره من توقف الغسل على الجريان الذى لا يتحقق مع بقاء الوسخ.

لكن الظاهر أن الجريان لا يتأتى فيما تحت الظفر حتى مع عدم الوسخ، و ليس الإخلال به مستندا للوسخ، فهو غير واجب في مثل ذلك، نظير ما تقدم فيما تحت الشوكة.

(١) بلا إشكال ظاهر، إذ لا طريق لإحراز السيرة على إبقاء الوسخ حينئذ.

تنبيه:

إذا طالت الأظفار حتى خرجت عن أطراف الأصابع فقد ذكر في القواعد و كشف اللثام و محكى الذكري و الدروس و البيان و الجعفرية و غيرها وجوب غسلها. و تردد في المنتهى و جامع المقاصد و محكى التذكرة و نهاية الأحكام، و عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٦

[مسألة ١٥ إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع]

(مسألة ١٥): إذا انقطع لحم من اليدين غسل ما ظهر بعد القطع (١)، و يجب غسل ذلك اللحم أيضا ما دام لم ينفصل (٢)،

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٢٨٦

المشكاة: لا يجب غسلها على إشكال.

و مقتضى تخصيصهم الكلام بما إذا خرجت عن أطراف الأصابع مفروغيتهم عن إلحاق ما طال منها باليد حقيقة أو عرفاً - و هو الظاهر - و أن الاشكال فيما إذا تجاوزت أطراف الأصابع لأجل كون حد اليد هو أطراف الأصابع، نظير مسترسل اللحية.

و إلا فلو كان منشؤه أيضا، احتمال خروج الأظافر عن اليد لزم الاشكال حتى مع عدم تجاوزها عن أطراف الأصابع.

و من هنا فرق في محكى الذكري بينها و بين مسترسل اللحية باتصالها بمتصل دائما. و هو غير ظاهر، كما في جامع المقاصد.

فالعمدة ما أشار إليه في كشف اللثام من عدم تحديد اليد شرعا بأطراف الأصابع، كما تقدم نظيره في الزوائد النابتة فيما تحت المرفق.

(١) بلا إشكال ظاهر، لما دل على وجوب غسل الظاهر.

(٢) بل لا يبعد كون مراده ما إذا كان موضع اتصال اللحم باليد تحت المرفق، فيلحقه ما تقدم في الزوائد النابتة تحت المرفق، سواء كان انكشافها من تحت المرفق أم من فوقه.

و أما ما احتمله في كشف اللثام من الاقتصار على غسل ما كان أصله تحت المرفق منها، دون الزوائد، إبقاء لكل منهما على حكمه.

فهو لا يناسب حكمهم هناك بغسل تمام ما نبت تحت المرفق، لعدم الفرق بينهما ارتكازا.

نعم، لو بقى المكشوط على سمت اليد و لم يتدل تحت المرفق بأن كان طرفه فوق المرفق و أصله تحته لم يبعد الاكتفاء بغسل ما

حاذى المرفق منه، دون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٧

و إن كان اتصاله بجلده رقيقة. ولا يجب قطعه ليغسل ما تحت الجلدة (١)، و إن كان هو الأحوط وجوبا لو عد ذلك اللحم شيئا خارجيا و لم يحسب جزءا من اليد (٢).

[مسألة ١٦ الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد]

(مسألة ١٦): الشقوق التي تحدث على ظهر الكف من جهة البرد إن كانت واسعة يرى جوفها (٣) وجب إيصال الماء إليها، وإلا فلا، و مع الشك فالأحوط وجوبا بالإيصال (٤).

الزائد، لخروجه عن حد ما يجب غسله، كما احتمله في كشف اللثام، و إن احتمل أيضا وجوب غسل الكل نظير ما لو طال الظفر. لكنه كما ترى! للفرق بينهما بثبوت التحديد شرعا من جانب المرفق دون طرف اليد. و إما لو كان موضع اتصال اللحم فوق المرفق فالظاهر عدم وجوب غسله، كما في القواعد و غيرها، بل في المنتهى نفى الخلاف فيه، من دون فرق بين كون تمام المكشوط مما فوق المرفق و كون بعضه مما تحته.

و احتمال وجوب غسل ما حاذى المرفق في الأول، بعيد، لخروج المقطوع بتمامه عن المحدود عرفا.

(١) لأن ما تحت الجلدة من الباطن الذي لا يجب غسله.

(٢) لكن الفرض المذكور غير ظاهر التحقق، لأن الجلد المذكور لا يزيد على ما ينجمد على الجرح عند البرء الذي يأتي في المسألة السابعة عشرة أنه لا يجب رفعه.

(٣) يشكل كون ذلك معيارا في صدق الظاهر. و المعيار فيه وصول الماء بإجرائه من دون كلفه و تعميق، لصدق غسل تمام العضو به. فلاحظ المسألة الثالثة.

(٤) لقاعدة الاشتغال، و أما استصحاب عدم كونه من الظاهر فهو لا يجرى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٨

[مسألة ١٧ ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه]

(مسألة ١٧): ما ينجمد على الجرح عند البرء و يصير كالجلد لا يجب رفعه، و يجرى غسل ظاهره (١).

مع كون الشبهة مفهومية، لعدم جريان الاستصحاب في المفهوم المردد.

و أما مع كونها مصداقية فجرئانه موقوف على كون الظاهر بعنوانه موضوعا للحكم بسببية غسله للطهارة.

و هو لا يخلو عن إشكال، لقرب أن يكون وجوب غسله لتوقف صدق غسل العضو عليه عرفا، فليس الواجب إلا ما يصدق معه غسل العضو. و تحديده بغسل الظاهر لبيان حده الخارجى لا لأخذ المفهوم المذكور في موضوع الحكم الشرعى نظير تحديد الوجه بأنه ما دارت عليه الإبهام والوسطى، و إلا فالبناء على كونه قيذا شرعا في وجوب غسل العضو موقوف على كونه أخص منه، و هو بعيد جدا، بل الظاهر تطابقهما خارجا و هو مستلزم للغوية الجمع بينهما، فيتعين ما ذكرنا.

و أما ما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من توجيه المنع من الاستصحاب بأن الواجب ليس هو الغسل و الوضوء، بل الطهارة المسببة عنه، و ليس عنوان الباطن موضوعا للحكم الشرعى، و لا قيذا له.

ففيه: أن كون الواجب هو الطهارة لا يمنع من التمسك باستصحاب كون المحل من الباطن لو كان عنوانه مأخوذاً في سببها شرعاً، كما يتمسك باستصحاب طهارة الماء أو الأعضاء لذلك.

و كيف كان، فالظاهر أن المقام من موارد لزوم الاحتياط، لا من موارد الاحتياط في الفتوى، كما يظهر من المتن.

(١) لأنه عرفاً هو الجزء الذي يناط صدق غسل العضو بغسله.

نعم، لو انخرق الجلد الموصل له بالبدن من تمام أطرافه أو من أكثرها، بحيث يعد عرفاً لاصقاً بالبدن لا متصلاً به خرج عن كونه جزءاً و وجب غسل ما تحته مع التمكن.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٨٩

و إن كان رفعه سهلاً (١).

[مسألة ١٨ يجوز الوضوء بماء المطر]

(مسألة ١٨): يجوز الوضوء بماء المطر (٢)،

(١) لعدم دخل سهولته الرفع في جزئيته. نعم، لو كان الوجه في الاجتزاء به بدليته عما تحته بملاك رفع الحرج كالجيرة اتجه وجوب رفعه مع سهولته.

(٢) ظاهر الجواهر المفروغية عنه بينهم، و إن لم أعثر في كلماتهم على تصريح معتد به منهم.

و يقتضيه صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل لا يكون على وضوء، فيصبيه المطر حتى يبتل رأسه و لحيته و جسده و يداه و رجلاه هل يجزيه ذلك من الوضوء؟ قال: إن غسله فان ذلك يجزيه» (١).

لكنه بظاهره مخالف لما دل على وجوب الترتيب في نفس الأعضاء، و بينها، و عدم أجزاء الغسل عن المسح في الرأس و الرجلين. بل لما هو المعلوم من كون الوضوء تعديلاً لا توصلياً يجزى فيه إصاغة الماء، لظهوره في كون المسؤول عنه هو الأجزاء بعد إصاغة المطر، لا أجزاء فعل ما يوجبها، كالقيام تحته و التعرض له.

و من الظاهر امتناع الخروج به عن جميع ذلك، بعد كون عموم اعتبارها من الواضحات، المتسالم عليها بين الأصحاب، حتى في مورد، لعدم استثنائهم له من عمومها، بل صرح الشيخ قدس سره في التهذيب و الاستبصار بتنزيله على الترتيب بين الأعضاء.

و من هنا لا بد من تنزيله على ما لا ينافي جميع ذلك، بحمله على بيان أن إصاغة المطر تحقق الغسل الواجب، لا إطلاق الاكتفاء بها، و لو مع مخالفته شروط الغسل. مع تقييده أيضاً بغير مواضع المسح.

لكن الإنصاف أن حمله على ذلك بعيد عن ظاهره جداً، فيتعين رفع اليد

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٠

كما إذا قام تحت السماء حين نزوله (١)، فقصد بجريانه على وجهه غسل الوجه، مع مراعاة الأعلى فالأعلى، و كذلك بالنسبة إلى يديه.

و كذلك إذا قام تحت الميزاب أو نحوه (٢). و لو لم ينو من الأول لكن بعد جريانه على جميع محال الوضوء مسح بيده على وجهه بقصد غسله، و كذا على يديه إذا حصل الجريان أيضاً (٣).

[مسألة ١٩ إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله]

(مسألة ١٩): إذا شك في شيء أنه من الظاهر حتى يجب غسله، أو الباطن، فالأحوط وجوباً غسله (٤).

عنه، لظهور إعراض الأصحاب عن مضمونه المسقط له عن الحجية، و الموجب لكونه من المشكل الذي يرد إليهم عليهم السلام. و يكون الدليل في المقام هو إطلاقات أدلة الغسل - بعد ما سبق من أن المراد به إيصال الماء للبشرة - المعتضدة بما دل على إجزاء إصابة المطر في الغسل «١» - الخالي عن أكثر الإشكالات المتقدمة - لإلغاء خصوصية مورده و التعدى منه للوضوء. (١) بحيث يكون وصول الماء للبشرة مستندا للمكلف و باختياره، لفعله ما يوجبه، كتعريض نفسه له، فلو فرض سلب اختياره في ذلك لم تكفه النية بالجريان، لما يأتي من اعتبار المباشرة في الوضوء. (٢) للإطلاقات المشار إليها، أو لنصوص المطر بعد إلغاء خصوصية موردها عرفاً. (٣) مما تقدم في الارتماس يظهر أنه لا بد من كون المسح موجبا لوصول ماء لكل جزء من البشرة غير ما وصل إليه سابقا بنزول المطر، و لو لكونه سببا لتثقل الأجزاء المائية في أجزاء العضو. (٤) أما مع سبق كونه من الظاهر مع تعاقب الحالتين فظاهر، إذ لا أقل من

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٠، ١١، ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩١

[الثالث مسح مقدم الرأس]

إشارة

الثالث: يجب مسح مقدم الرأس (١)،

كونه مقتضى قاعدة الاشتغال، التي تقدم أنها المرجع في المقام، لكون الشك في المحصل. و أما مع سبق كونه من الباطن فلما تقدم في المسألة السادسة عشرة من الإشكال في استصحاب عدم كون الموضع من الظاهر، سواء كانت الشبهة مفهومية أم مصداقية. و عليه يكون المورد من موارد لزوم الاحتياط لا من موارد الاحتياط في الفتوى، كما تقدم نظيره. و منه يظهر الحال فيما لو جهلت حالته السابقة، لتوقف عدم وجوب غسله على استصحاب عدم كونه من الظاهر، فإنه و إن كان يجري في نفسه بلحاظ عدم الأزلي، و غير معارض باستصحاب عدم كونه من الباطن - لعدم الأثر له، لاختصاص الأثر بالمغسول، دون غيره - إلا أن الإشكال المتقدم في الاستصحاب جار فيه. (١) أما وجوب مسح الرأس فهو الذي نطق به الكتاب المجيد و السنة المستفيضة أو المتواترة و ادعى عليه إجماع المسلمين، و ان حكى عن الشافعي و أحمد في أحد قوليه إجزاء الغسل عنه. و أما عدم وجوب استيعاب الرأس بالمسح فهو - مع كونه مجمعا عليه بين الأصحاب، كما يظهر مما يأتي - مقتضى النصوص الكثيرة الآتية بعضها. بل هو مقتضى الآية الكريمة بناء على أن الباء للتبعيض، أو مقتضى إطلاقها، بناء على أنها للإصاق أو الاستعانة، فإن كون الرأس ممسوحا به لا يقتضى استيعابه، كما أن كون المنديل ممسوحا به لا يقتضيه، بخلاف ما لو كان ممسوحا.

و الثاني هو المتيقن مما في صحيح زرارة و بكير عن أبي جعفر عليه السلام: «ثُمَّ قَالَ: وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَفَّيْنِ فَإِذَا مَسَحَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ مَصْبَاحِ الْمَنَاجِ - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٢

...

بشئ من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه» (١).

و أما الأول فهو الظاهر من صحيح زرارة: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت و قلت ان المسح ببعض الرأس و بعض الرجلين؟ فضحك فقال: يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه و آله و نزل به الكتاب من الله عز و جل، لأن الله عز و جل قال: فَأَعْسِلُوا وُجُوهَكُمْ. ثُمَّ فَصَلَ بَيْنَ الْكَلَامِ فَقَالَ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ فَعَرَفْنَا حِينَ قَالَ بِرُؤُوسِكُمْ أَنَّ الْمَسْحَ بِبَعْضِ الرَّأْسِ لِمَكَانِ الْبَاءِ» (٢). لكن المعنى المذكور غير متبادر من الباء بنفسها. و من هنا قد ينزل الصحيح على أن الباء لما كانت للإلصاق أو الاستعانة يكون مقتضى الإطلاق الاجتزاء بالبعض، و هو مستلزم لعدم مشروعية المسح بالكل، لتعذره دفعة واحدة، و مع التدرج يحصل الامثال بالبعض، و يكون الكل زائدا على الواجب، لأن التخير بين الأقل و الأكثر التدريجي مخالف للإطلاق. فيكون التبعض مستفادا من الباء بضميمة حكم العقل بامثال الطبيعة بصرف الوجود، و تعذر المسح بالكل دفعة.

و أما كون المسح على مقدم الرأس فهو المدعى عليه الإجماع في الناصريات و الخلاف و المعتبر و كشف اللثام و المدارك و عن التذكرة و الذكري، و هو ظاهر المنتهى و عن التنقيح، و في الانتصار أنه من متفردات الإمامية الذي لا شبهة في أنه الفرض عندهم. و يقتضيه غير واحد من النصوص، ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: مسح الرأس على مقدمه» (٣)، و في صحيحة الآخر عنه عليه السلام في حديث: «و ذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك» (٤)، و ما عن العلل في بيان حال آدم عليه السلام: «و أمره بمسح الرأس لما وضع يده على أم رأسه» (٥)، و ما ورد في

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ١، ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٣

...

قصة على بن يقطين من أمره أولا بمسح تمام الرأس، و بعد ارتفاع موجب التقيّة عنه كان في جملة ما كتب عليه السلام إليه به: «و امسح بمقدم رأسك» (١).

و أما ما في صحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: ان الله و تر يحب الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات، واحدة للوجه، و اثنتان للذراعين، و تمسح ببله يمناك ناصيتك» (٢).

فقد يستشكل في دلالة باحتمال كون قوله عليه السلام: «و تمسح» لبيان الإجزاء تتمه لإجزاء الغرفات الثلاث، لا الوجوب، بل الاحتمال المذكور هو المتعين بالإضافة إلى البله الممسوح بها. فتأمل.

كما لا مجال للاستدلال ببعض نصوص الوضوءات البيانية الظاهرة في مسح المقدم، لما تكرر من عدم دلالتها على الاستحباب، فضلا عن الوجوب.

و كذا مرسل حماد عن أحدهما عليهما السلام: «في الرجل يتوضأ و عليه العمامة».

قال: يرفع العمامة بقدر ما يدخل إصبعه فيمسح مقدم رأسه «(٣)». لوروده لبيان عدم وجوب وضع العمامة عن الرأس. و لعل مسح المقدم لأنه أحد أفراد التخيير أو أسهلها في فرض عدم وضع العمامة.

و مثله خبر الحسين بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام: «لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال، إنما المرأة إذا أصبحت مسحت رأسها تضع الخمار عنها، وإذا كان الظهر و العصر و المغرب و العشاء تمسح بناصيتها» «(٤)».

لقرب وروده لبيان الاجتزاء بمسح الناصية في الأوقات الأربعة، في مقابل وضع الخمار عند الصبح الذي لا يبعد كونه كناية عن مسح ما هو أكثر من ذلك.

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٤

...

فالعمدة ما تقدم الذي عمدته صحيحا محمد بن مسلم، و قد عرفت تسالم الأصحاب على ذلك.

و لأجله يلزم رفع اليد عن غير واحد من النصوص التي قد يظهر منها خلاف ذلك، كصحيح الحسين بن أبي العلاء: «قال أبو عبد الله عليه السلام: امسح على الرأس مقدمه و مؤخره» «(١)» و صحيحة الآخر عنه عليه السلام: «و سألت عن الوضوء بمسح الرأس مقدمه و مؤخره. فقال: كأنى أنظر إلى عكنه في رقبه أبي يمسح عليها» «(٢)» و خبر الحسين بن عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمسح رأسه من خلفه و عليه عمامة بإصبعه أ يجزيه ذلك؟ قال: نعم» «(٣)».

فان الجمع بين هذه النصوص و النصوص السابقة لو أمكن عرفا بحمل تلك على الاستحباب، إلا أنه لا مجال له بعد ما عرفت من تسالم الأصحاب على وجوب المسح على المقدم و إهمال هذه النصوص المسقط لها عن الحجية، و المقرّب لاحتمال التقيّة فيها. مع أن من القريب ظهور الأول في وجوب الجمع بين المقدم و المؤخر - لا التخيير بينهما - كما تضمنه المرفوع إلى بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في مسح القدمين و مسح الرأس. فقال: مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس و مؤخره، و مسح القدمين ظاهرهما و باطنهما» «(٤)»، فينافي صريح النصوص المتقدمة و غيرها مما يدل على الاجتزاء بمسح المقدم، و يلزم بحمله على التقيّة.

كما أن ظاهر الثاني جواز الجمع بينهما فلا ينافي وجوب مسح المقدم.

و أما الثالث فحمل النصوص المتقدمة لأجله على الاستحباب ليس بأولى من حمله لأجلها على مسح المقدم من جهة الخلف. على أنه ضعيف السند، لإهمال الحسين بن عبد الله أو جهالته.

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٥
و هو ما يقارب ربعه مما يلي الجبهة (١)،

(١) حيث ينقسم الرأس بطبعه أربعة أقسام، المقدم والمؤخر والجانبين، فالمقدم ما يسامت الجبهة إلى قنّة الرأس ووسطه، وقد لا تبلغ مساحته ربع الرأس.

وحمله على الناصية لما عن القاموس من جعلها من معانيه لا مجال له لتبادر ما ذكرناه منه، كما يقتضيه مقابلته بالمؤخر عند العرف و في كلمات الفقهاء، ولا ينهض كلام القاموس حجة على خلافه، ولا سيما مع ظهوره - كصريح لسان العرب - في كون الناصية من معاني مقدمة الرأس لا مقدمه، ولا سيما مع تفسيره الناصية - كما عن ابن سيده - بقصاص الشعر الذي هو أول الرأس مع القطع بعدم اختصاص المقدم به وعدم إرادته في المقام.

ومثله تنزله عليها بقرينه صحيح زرارة وخبر الحسين المتقدمين، إما بجعلهما مفسرين له أو مقيدين لإطلاقه.

لضعف دلالتها على وجوب مسح الناصية - لما تقدم - و ضعف سند الثاني منهما. بل لو فرض ظهورهما في الوجوب فهو لا يقاوم ظهور صحيح محمد بن مسلم في التحديد، فحملهما لأجله على الاستحباب أقرب من تقييده بهما.

على أن الناصية لا تخلو عن إجمال بعد اختلافهم في معناها فقد فسرت بالمقدم - كما عن الأزهري والمصباح المنير وتفسير البيضاوي - أو بشعر المقدم - كما في مجمع البيان - وبما بين النزعتين - كما عن التذكرة وغيرها - وبالقصاص - كما في القاموس ومجمع البحرين وعن ابن سيده - ولعل الأول أقرب للمعنى العرفي.

بل لا إشكال في عدم إرادة الثالث في المقام، كما تقدم، والثاني وإن أمكن إرادته إلا أن صغر مساحته وقربه من الوجه المغسول المستلزم لتعرضه للبلل، يستلزم احتياج مسحه إلى عناية، فلو وجب لظهر ولم يخف على الأصحاب، وهو لا يناسب إهمالهم التنبيه عليه وإطلاقهم المسح على المقدم، لاحتياج مثله إلى التنبيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٦
و يكفي فيه المسمى طولاً وعرضاً (١)،

ومما تقدم يظهر أنه لا طريق لإثبات استحباب المسح على الناصية، بمعنى ما بين النزعتين، وإن حسن برجاء المطلوبة.

(١) كما صرح به جماعة كثيرة، ونسب إلى المشهور في كلام غير واحد، بل نسبته في التبيان إلى مذهبننا، وفي مجمع البيان إلى أصحابنا، في مقابل العامة، وعن أحكام القرآن للراوندي و ظاهر آيات الأحكام للأردبيلي دعوى الإجماع عليه.

وربما يرجع إليه ما صرح به جماعة من الاجتزاء بالإصبع، بل في الخلاف والغنية أن عليه الإجماع، وإن كان صريح بعضهم عدم تأدي الواجب إلا به.

وكيف كان، فهو مقتضى إطلاق الآية الكريمة بالتقريب المتقدم. وكذا النصوص المتضمنة للاجتزاء بالبعض، كصحيح زرارة و صحيح زرارة و بكير المتقدمين، و صحيحهما الآخر عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه قال في المسح: تمسح على النعلين، ولا تدخل يدك تحت الشراك، وإذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» (١) و ما تضمن الأمر بالمسح على الرأس أو به، فإنه يصدق مع مسح بعضه، وليس هو كالتعبير بمسح الرأس في ظهوره في الاستيعاب.

ومن الغريب ما يظهر من الحقائق من الميل إلى إجمال هذه الأدلة وعدم ظهورها في الإطلاق بدعوى القطع بعدم إرادة بعض ما من

الأبعاض ولا شيء ما من الأشياء، بل بعض معين، فلا بد من تعيينه بأدلة أخرى، كما تعين موضع المسح بنصوص المقدم. لوضوح اندفاعه بأن ظاهر هذه الأدلة عدم تعين مقدار الممسوح ولا محله،

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٧

...

و تقييد نصوص المقدم لها بالإضافة إلى المحل لا يستلزم إجمالها بالإضافة إلى المقدار.

هذا، وفي الفقيه و عن مسائل الخلاف للمرتضى و كتاب عمل يوم و ليلة للشيخ وجوب المسح بثلاث أصابع. و كأن الوجه فيه خبر معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع. و كذلك الرجل» (١) و صحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: المرأة يجزيها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع، و لا تلقى عنها خمارها» (٢) بناء على عدم الفصل بين الرجل و المرأة.

لكن لا- ظهور للخبرين في أن الثلاث أقل المجزى، غايته إشعارهما بذلك، و هو لا ينهض بتقييد الإطلاق، خصوصا في صحيح زرارة و بكير اللذين هما كالنص فيه.

مع أن الأول ضعيف السند، و لم يتضح انجباره بالعمل، لأذن حكم جماعة باستحباب المسح بثلاث أصابع لعله مبنى على قاعدة التسامح، لا لاعتبار الخبر عندهم.

كما أن ذهاب من عرفت للوجوب- مع قلتهم- إنما هو بمقتضى ظاهر كلامهم الذي يمكن تنزيهه على الاستحباب، لكثرة تسامحهم في التعبير بذلك، و لا- سيما مع تصريح بعضهم بالاستحباب في بعض كتبهم، و ظهور ما عرفت من كلماتهم في كون الاجتزاء بالمسمى هو مذهب الإمامية، و لا مجال مع ذلك لإثبات حجية الخبر.

و أما الثاني فهو مشعر بخصوصية المرأة كإشعاره بالمدعى، فلعله وارد لبيان استحباب زيادتها على الرجل في المسح، كما تضمنه خبر الحسين بن زيد المتقدم، فهو لبيان أجزاء عدم وضع الخمار مع زيادة المسح، لدفع توهم

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٨

...

خصوصية وضع الخمار في ذلك الذي قد يستفاد من خبر الحسين.

مضافا إلى معارضتهما بخبر الحسين بن عبد الله و مرسل حماد المتقدمين، و نحوهما حسن حماد عن الحسين: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل توضأ و هو معتم، فثقل عليه نزع العمامة لمكان البرد. فقال: ليدخل إصبعه» (١).

و لا يخفى أن ثقل نزع العمامة عليه لا يستلزم الحرج، فضلا عن خوف الضرر. على أن عدم نزع العمامة للضرورة لا يستلزم الاقتصار على إصبع واحدة، كى لا يكشف عن أجزاء اختيارا.

و منه يظهر الاشكال فيما في النهاية من عدم جواز الاقتصار على ما دون ثلاث أصابع مع الاختيار، فلو خاف البرد من نزع العمامة

أجزأه مقدار إصبع واحدة.

إذ لا وجه له إلا حمل الخبر على الضرورة.

و كذا ما عن ابن الجنيّد من أنه يجزى الرجل في المقدم إصبع و المرأة ثلاث أصابع - لو أراد أنه أقل المجزى.

فإنه لا وجه له إلا - جعل صحيح زرارة شاهد جمع بين خبر معمر و نصوص الإصبع. و قد عرفت عدم ظهور الجميع في بيان أقل المجزى.

مضافا إلى أن الفرق المذكور لو كان ثابتا بنحو الوجوب لم يخف مع كثرة الابتلاء بالحكم، فلا يمكن خفاؤه على الأصحاب و إهمالهم التنبيه عليه.

و أما ما ذكره بعض الأصحاب و حكى عن جماعة من وجوب المسح بإصبع واحدة، إما لعدم تأدى المسمى إلا - به - كما عن الدروس - أو لتقييد إطلاق الأدلة بنصوص الإصبع المتقدمة، بحملها على بيان أقل المجزى - كما يظهر من الشيخ قدس سره في التهذيب.

فلا مجال له، لمنع الأول. و الثانى لا قرينة عليه فى النصوص المتقدمة، بل غاية ما تضمنته جواز إدخال الإصبع تحت العمامة فى مقابل وجوب نزعها، فإنه

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٩٩

و الأحوط استحبابا أن يكون العرض قدر ثلاث أصابع و الطول قدر إصبع (١).

الذى يسهل إدخاله حين لبسها، و لا إشعار فيها بالتقدير به، بنحو لا يجوز المسح ببعضه، أو مع جفاف الماء عن بعضه. فيتعين الاكتفاء بالمسمى من دون تحديد، عملا - بالإطلاق الذى عرفت قوة ظهور صحيح زرارة و بكير فيه، حتى كادا يكونان صريحين فيه.

(١) عرفت من بعض الأصحاب وجوب كون الممسوح بقدر ثلاث أصابع، و قد أفتى جماعة منهم باستحباب ذلك. و كأنه للعمل بخبر معمر، و يتجه لو تمت قاعدة التسامح.

هذا و قد أطلق جمع منهم من دون تقييد بالطول و العرض، كما قيده بعضهم بالعرض.

و قد وقع الكلام منهم فى تعيين المراد من النصوص و كلمات الأصحاب.

و اختلفوا فى ذلك على أقوال.

الأول: أن المراد التحديد بذلك فى جانب عرض الرأس، مع الإطلاق و الاكتفاء بمسمى المسح فى جانب طوله، كما فى جامع المقاصد و عن محكى شرح الدروس و اللوامع، بل ظاهر الأول و صريح الأخيرين كون ذلك مراد جميع الأصحاب.

الثانى: مرور الماسح على الرأس بهذا المقدار، كما هو صريح المسالك و ظاهر الجواهر. نعم، أطلق فى المسالك اتجاه المسح فى الطول و العرض، و فى طول الممسوح و عرضه. و احتمل فى الجواهر كون اتجاه المسح فى طول الرأس.

الثالث: أن يكون الممسوح من عرض الرأس بقدر طول إصبع، بقدر عرض ثلاث أصابع مضمومة، و هو الذى استظهره فى الحقائق من الأخبار، تبعا للاستزادى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٠

الرابع: عكس الوجه المذكور. و لا- يبعد إرادة سيدنا المصنف قدس سره من المتن، لأنه فهم هذا الوجه من عبارة العروة الوثقى المقاربة لعبارته هنا، وإن لم يرتضه وقرب الوجه الأول.

الخامس: التخيير بين الوجهين المذكورين، وهو الذى صرح به فى المستند، و يحتمله ما فى العروة الوثقى.

والذى ينبغى أن يقال: لا بد فى تحديد كل شىء من ذكر حدوده المقومة له، فيحدد الخط ببعد واحد، و السطح ببعدين، و الجسم بأبعاد ثلاثة. و حيث لا- يصدق المسح بالخط عرفاً، بل يتوقف على كون الممسوح سطحاً ذا بعدين، تعيين الاتكال فى الحدين المتقدمين المتضمنين للتحديد بثلاث أصابع فى بيان البعد الثانى على البعد المذكور فيهما، فيكون المراد مسح مساحة من الرأس بقدر ثلاث أصابع مربعة، نظير ما تقدم فى تحديد الكر من الاتكال فى بيان البعد الثالث على البعدين المذكورين فى النصوص لمشابهة لهما.

و بهذا يفترق التحديد فى الرأس عن التحديد فى الرجلين الذى تضمنه أيضاً خبر معمر، لأن وضوح وجوب الاستيعاب فيهما فى جانب الطول يوجب انصراف التحديد إلى خصوص العرض، بخلاف الرأس.

و لا- مجال للاتكال فيه فى بيان أحد البعدين على الإطلاق- كما هو مبنى الوجه الأول و الثانى- لأن مبنى التحديد فى كلا البعدين على مخالفته و تقييده، فهو مما يغفل عنه فى مقام التحديد و لا يلتفت إليه كى يتكل عليه. بل صدق قدر ثلاث أصابع على خصوص قدرها فى أحد البعدين و أدنى المسمى فى الثانى بعيد عن العرف جداً.

نعم، لو لم يكن تحديد أحد البعدين منافياً للإطلاق، أو أشير فى التحديد إلى تحديد أحدهما المعين أو المردد اتجه الرجوع للإطلاق فى الثانى.

كما لا مجال للحمل على تحديد البعد الثانى بطول الإصبع، لأن منصرف التحديد بالأصابع الثلاثة إلى قدر عرضها الحاصل من ضم بعضها لبعض، و لذا كان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠١

...

هو المفهوم فى تحديد ما له بعد واحد بها، و لا ينصرف إلى الطول الحاصل لكل منها و لو مع عدم الانضمام.

و منه يظهر ضعف جميع الوجوه المتقدمة. مضافاً إلى الإشكال فى الوجه الأول و الثالث و الرابع بأن صرف التحديد بعرض ثلاث أصابع إلى خصوص طول الرأس، أو عرضه، بلا مرجح.

و فى الثانى بأن ظاهر الخبرين تحديد مساحة الممسوح لا حركة الماسح.

و من ثمَّ كان الوجه الخامس أقوى تلك الوجوه، و إن كان ما ذكرنا أظهر منه.

و أما الاستدلال على الثالث- كما عن الأسترابادى- بصحيح زرارة المتقدم المتضمن مسح الناصية، بدعوى ظهوره فى مسح تمامها.

فكأنه مبنى على تفسير الناصية بما بين التزعتين، و تخيل كونها حينئذ ذات شكل مربع على الوجه المذكور.

و قد عرفت الإشكال فى الأول آنفاً، كما يشكل الثانى بأن الناصية بهذا المعنى مثله لا مربعة و ضلعها الأعلى أطول من إصبع، و قطر مثله دون ثلاث أصابع.

و أشكل من ذلك الاستدلال له بأنه مقتضى الجمع بين نصوص الإصبع و نصوص الثلاث.

لوضوح أن نصوص الإصبع لم تتضمن التقدير به، بل المسح به بإدخاله تحت العمامة، و من الظاهر أن المسح به حينئذ يكون طولاً لا عرضاً، فيكون عرض الممسوح بقدر إصبع أو دونه، لا بقدر ثلاث أصابع.

هذا، و المذكور فى الفقيه و إشارة السبق هو المسح بثلاث أصابع.

و لا شاهد له، لأن الخبرين المتقدمين قد تضمننا تقدير الممسوح بقدر ثلاث أصابع- و إن لم يسمح بها- و هو المعروف فى كلمات الأصحاب، و ربما ينزل ما فى الكتابين المذكورين عليه.

بقى فى المقام أمور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٢

...

الأول: صرح باستحباب مسح قدر ثلاث أصابع مضمومة فى المقنعة و الخلاف و الغنية و الوسيلة و المعتبر و الشرائع و القواعد و المنتهى و غيرها، و هو المحكى عن مصباح السيد و جملة و المبسوط و المذهب و الإصباح و السرائر و غيرها.

و ربما يرجع إليه ما فى المراسم من أن أقل المسح مقدار إصبع واحدة و أكثره مقدار ثلاث أصابع. و الوجه فيه خبر معمر المتقدم، لأن العدول فى ذكر المجزى عن الإصبع إلى الثلاث ظاهر فى الاهتمام بها و رجحانها.

نعم، ضعف الخبر و عدم وضوح انجباره بعملهم به فى المستحبات- كما أشرنا إليه آنفا- يمنع من الفتوى به إلا- بناء على قاعدة التسامح فى أدلة السنن.

الثانى: أطلق جماعة استحباب مسح مقدار ثلاث أصابع من دون إشارة للفرق بين الرجل و المرأة.

لكن فى المقنع و الهداية أنها تلقى عنها قناعها فى صلاة الغداة و المغرب، و يجزئها فى بقية الصلوات أن تدخل إصبعها تحته من دون أن تلقيه، و نحوه فى المقنعة و زاد أنها تمسح بثلاث أصابع بعد إلقاء قناعها فى الوقتين المذكورين، و فى المعتبر و المنتهى أنه يستحب لها أن تلقى خمارها و يتأكد فى الصبح و المغرب.

و قد تقدم عن ابن الجنيد التفريق بينهما بإجزاء الإصبع للرجل و الثلاث للمرأة.

و قد تقدم فى رواية الحسين بن زيد أنها تضع الخمار فى خصوص الصبح، و فى رواية جابر الجعفى عن الباقر عليه السلام: «و لا تمسح كما يمسح الرجال، بل عليها أن تلقى الخمار من موضع مسح رأسها فى صلاة الغداة و المغرب و تمسح عليه، و فى سائر الصلوات تدخل إصبعها فتمسح على رأسها من غير أن تلقى عنها خمارها» (١) و يتعين الجمع بينهما بتأكد الفضل فى الصبح.

كما تقدم قرب أن يكون إلقاء الخمار كناية عن زيادة المسح بمسح. مقدار

(١) الوسائل كتاب النكاح باب: ١٢٣ من أبواب مقدماته و آدابه حديث: ١. كتاب الخصال ص: ٥٥٣ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٣

...

ثلاث أصابع بقرينة صحيح زرارة المتقدم.

و لا بد من حمل الجميع على الاستحباب، و إن كان ظاهر المقنع و الهداية و المقنعة الوجوب، لبعد خفاء مثل هذا الحكم، أو إهمال الأصحاب له لو كان إلزاميا، لكثرة الابتلاء به. و لا سيما مع ضعف خبرى الحسين و جابر سنداً، و عدم ظهور صحيح زرارة فى بيان أقل المجزى، كما سبق.

و يكون المحصل من جميع ما تقدم: استحباب المسح بثلاث أصابع مطلقاً، و يتأكد فى المرأة فى صلاتى الصبح و المغرب، و هو فى صلاة الصبح لها أكد.

هذا مع الغض عن ضعف أخبار معمر و الحسين و جابر، أو بناء على قاعدة التسامح، و إلا فالمتعين البناء على استحباب مسح مقدار الثلاث للمرأة مطلقا، عملا بصحيح زرارة.

الثالث: تقدم في أول المسألة عدم مشروعية مسح تمام الرأس، إما لاختصاص التشريع بالبعض، أو لأن مقتضى الاكتفاء بالمسمى عدم مشروعية ما زاد عليه بعد فرض كون المسح تدريجيا.

كما أن مقتضى نصوص المقدم و لا سيما صحيح محمد بن مسلم الأول عدم مشروعية مسح غير المقدم حتى معه. فيكون الإتيان به بقصد مشروعيته بدعة و حراما.

و يبطل الوضوء إن كان التشريع فيه قيدا في امتثال أمر الوضوء، أو راجعا إلى التشريع في نفس أمر الوضوء، بأن يشرع أمرا وضوئيا آخر مشتملا على الزيادة المذكورة. و إن كان التشريع في نفس الزيادة، بأن يشرع في كيفية الأمر الوضوئي المشروع المعهود، مع قصد امتثاله على إطلاقه، لم يبطل الوضوء، إلا أن يتحقق مسحه مع المسح الواجب بحركة واحدة دفعية، فإن حرمة الحركة المذكورة و امتناع التقريب بها لاشتمالها على التشريع يبطل المسح بالمقدار الواجب الحاصل بها.

و ربما يأتي في مباحث النية ما له دخل في المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٤

و الأحوط وجوبا أن يكون بنداوة الكف اليمنى (١)،

و إن لم يكن مسح الزائد بقصد مشروعيته فلا مجال لحرمة، فضلا عن إبطاله.

و في الروضة و عن الدروس و الذكرى و المقاصد العلية كراهة الاستيعاب حينئذ.

و لم يتضح وجهه، و في الجواهر: «و لعله من جهة التشبه بالعمامة. و الأمر سهل».

و أما المقدم فقد عرفت أجزاء مسمى المسح منه، و استحباب كونه بقدر ثلاث أصابع - و لو بناء على قاعدة التسامح - فإن وقع دفعة كان أفضل فردى الواجب، و إن وقع تدريجا تحقق الواجب بالمسمى، و كان الزائد مستحبا محضا، على ما هو مقتضى قاعدة أجزاء المسمى و سقوط الأمر به. و التخيير بين الأقل و الأكثر التدريجين مخالف للإطلاق، كما يذكر في محله.

و أما ما زاد على ذلك من المقدم، فإن وقع بعد مسح مقدار الثلاث لكون المسح تدريجيا فلا دليل على مشروعيته، و يلحقه ما تقدم في مسح غير المقدم تدريجا، و إن وقع معها لكون المسح دفعا تعين وقوع الامتثال به بتمامه حتى لو فرض استيعاب تمام المقدم، لدخوله في إطلاق المسح و عدم منافاته للتبعيض في الرأس.

و لا وجه لما تقدم من المراسم من أن أكثر المسح قدر ثلاث أصابع إن أراد به تحديد المشروع لا المستحب، و كذا ما عن الكركي من عدم مشروعية ما زاد على الثلاث.

فإن دليل الثلاث إنما يقتضى مشروعيتها، بل استحبابها، لا عدم مشروعية ما زاد عليها، ليصلح لتقييد الإطلاق. فلاحظ.

(١) هذا يرجع إلى اعتبار أمور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٥

...

الأول: أن يكون المسح ببقية ماء الغسل الوضوئي، لا بماء آخر بعد إكماله.

و هو المنسوب لأكثر أصحابنا في الخلاف، و إن ادعى عليه إجماع الفرقة بعد ذلك، كما ادعى عليه الإجماع في الانتصار و الغنية و محكي التذكرة و نهاية الأحكام و ظاهر التنقيح، و جعله من متفردات الإمامية، و ظاهر جامع المقاصد و الروض و المدارك و محكي

الذكرى أنه مذهب الأصحاب عدا ابن الجنيّد، حيث صرح في محكي كلامه بجواز استئناف ماء جديد مع جفاف الأعضاء [١]. وكيف كان، فقد استدلل عليه في كلام غير واحد بنصوص الموضوعات البيانية فقد اشتمل جملة منها على التصريح بذلك و بأنه مسح بفضل النداء، و أنه لم يعد يده في الإناء، و نحو ذلك مما يظهر منه تنبه الراوى لذلك.

نعم، في المعتبر: «و ذكر البنزطى في جامعه عن جميل عن زرارة عن أبى جعفر عليه السّلام قال: حكى لنا وضوء رسول الله صلّى الله عليه وآله و قال: ثمّ مسح بما بقى في يده رأسه و رجله، ثمّ قال أحمد البنزطى: و حدثنى المثنى عن زرارة و أبى حمزة عن أبى جعفر عليه السّلام مثل حديث جميل في الوضوء، إلا- أنه في حديث المثنى: ثمّ وضع يده في الإناء فمسح رأسه و رجله» [٢]. و احتمال تعدد الواقعة مانع من التعارض بين روايتى جميل و المثنى، و حيث كانت رواية المثنى حسنة أو صحيحة كانت دليلاً للجواز. اللهم أن يستشكل فيها بأن إطباق نصوص الموضوعات البيانية على حكاية وضوء النبى صلّى الله عليه وآله- الظاهر في إرادة الوضوء الشائع منه- على خلاف ما تضمنته و التأكيد فيها على عدم أخذ الماء الجديد مانع من الوثوق بها و مقرب لاحتمال الخطأ فيها و مسقط لها عن الحجية، و لا سيما بعد إهمال الأصحاب لها فلم يرووها

[١] قال فيما حكاه عنه في محكى المختلف: «إذا كان بيد المتطهر نداوة يستبقها من غسل يديه مسح بيمينه رأسه و رجله اليمنى و بنداوة اليسرى رجله اليسرى، و ان لم يستبق ذلك أخذ ماء جديدا لرأسه و رجله» و منه يظهر أنه لا ينبغي نسبة الخلاف له في أصل الحكم و أنه يرى جواز الاستئناف مطلقاً و لو مع عدم جفاف بله الوضوء، كما يظهر من بعضهم. منه عفى عنه.

(٢) تراجع النصوص المذكورة في الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء، و غيرها من الأبواب المتفرقة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٦

...

في كتبهم المشهورة، و لم يهتموا بمناقشتها، فكأنها عندهم شاذة لا يعول عليها. فالعمدة: ما تكرر غير مرة من عدم دلالة الموضوعات البيانية على الوجوب، و لا- سيما في المقام، حيث كان مذهب جمهور العامة وجوب الاستئناف، و القول بجواز المسح ببله الوضوء غير شائع بينهم. و مثله الاستدلال بما في صحيح زرارة بعد حكاية وضوء النبى صلّى الله عليه وآله من قوله: «قال أبو جعفر عليه السّلام: إن الله و تر يحب الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحدة للوجه، و اثنتان للذراعين، و تمسح ببله يمينك ناصيتك، و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى، و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» [١]. لقرب أن يكون قوله: «و تمسح» جملة خبرية مسوقة مساق الأمر الوارد في مقام دفع توهم الحظر، لبيان أجزاء المسح بالبله، و عدم وجوب الاستئناف، جريا على ما تضمنه الصدر من أجزاء الغرفات الثلاث، فان احتفاف الأمر بذلك صالح لصرفه عن ظاهره، بلا حاجة إلى دعوى: كونه معطوفاً على فاعل: «يجزيك».

ليستشكل فيه بتوقفه على تقديره بالمصدر، أو على إضمار «أن»، و كلاهما خلاف الأصل. بل قد يدعى المنع من الثانى، لتوقفه- كما عن ابن الأنبارى- على كون المعطوف عليه مصدراً. فتأمل جيداً.

فالأولى الاستدلال على ذلك بطائفتين من النصوص.

الأولى: ما تضمن الأمر به ابتداءً، مثل ما في صحيح ابن أذينة عن أبى عبد الله عليه السّلام في حديث المعراج و وحى الله تعالى لنبىه صلّى الله عليه وآله في الوضوء من قوله:

«ثُمَّ أَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ اغْسِلْ وَجْهَكَ فَإِنَّكَ تَنْظُرُ إِلَى عِظْمَتِي، ثُمَّ اغْسِلْ ذِرَاعَيْكَ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، فَإِنَّكَ تَلْقَى بِيَدِكَ كَلَامِي، ثُمَّ امْسَحْ رَأْسَكَ بِفَضْلِ مَا بَقِيَ فِي يَدِكَ مِنَ الْمَاءِ وَرِجْلَيْكَ إِلَى كَعْبَيْكَ فَإِنِّي أَبَارِكُ عَلَيْكَ.» (٢) المؤيد بما ورد في قصته على بن يقطين من قوله عليه السلام: «و امسح بمقدم رأسك و ظاهر قدميك من فضل نداوة

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٧

...

وضوئك.» (١).

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من إجمال الصحيح، لأنه وارد في بيان قصة خارجية.

فلا مجال له، لظهور الأمر في الوجوب.

و احتمال كون القيد ليس للأمر الوضوئي بعيد عرفا، كاحتمال خصوصيته صلى الله عليه وآله في القضية الخاصة أو في مطلق وضوئه.

و لا سيما مع اشتماله على بعض الخصوصيات، كتحديد الرجلين بالكعبين الظاهر في شرح الوضوء المشروع.

و حينئذ ينهض هذا الصحيح بشرح صحيح زارة المتقدم الحاكي لوضوء النبي صلى الله عليه وآله و حمل قوله عليه السلام فيه: «فقد

يجزيك من الوضوء.» على اجزاء الغرفات الثلاث لخصوص الغسل الوضوئي في مقابل إمكان الزيادة عليها له، لا على ما يعم المسح.

و لا يكون قوله عليه السلام: «و تمسح ببله.» متفرعا على قوله: «فقد يجزيك.»

ليمنع من ظهوره في الوجوب كما تقدم احتمال، بل هو جملة مستأنفة، فتحمل على الوجوب كما هو ظاهرها بدوا، و تنفع في إثبات

وجوب القيود المذكورة فيها، كما يأتي في بعض الفروع الآتية.

الثانية: ما تضمن وجوب المسح من بلل اللحية أو أشفار العينين، كحسن مالك بن أعين أو صحيحة عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: من نسي مسح رأسه ثم ذكر أنه لم يمسح رأسه، فإن كان في لحيته بلل فليأخذ منه و يمسح رأسه، و إن لم يكن في لحيته بلل

فلينصرف و ليعد الوضوء» (٢) و نحوه مرسل الفقيه (٣).

فإن الأمر بالمسح من بلل اللحية ظاهر في وجوبه و عدم جواز المسح بماء جديد، و لا سيما مع ما في المسح من بلل اللحية من العناية،

لقلته. مضافا إلى

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٧٢.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٨

...

التصريح فيهما باستثناف الوضوء مع جفاف بلل اللحية.

و دعوى: أنه قد يكون ناشئا عن الخلل بالموالاة، لأن المعيار فيها على عدم الجفاف.

مدفوعة: بأن الجفاف المخل بالموالاة هو الجفاف الناشئ عن طول المدة، لا عن مثل التمدل الذي يشمل إطلااق الخبرين. بل عدم البلل في اللحية لا ينافي بقاء رطوبة بقية الأعضاء قليلا بنحو يحفظ الموالاة، وإن لم يمكن نقل البلل منها و المسح بها. نعم، لا مجال للاستدلال بمسح خلف بن حماد عنه عليه السلام: «قلت له: الرجل ينسى مسح رأسه و هو في الصلاة. قال: ان كان في لحيته بلل فليمسح به. قلت: فان لم يكن له لحيه؟ قال: يمسح من حاجبيه أو أشفار عينيه» (١). و قريب منه خبرا زرارة و أبي بصير (٢). للإشكال: فيها.

تارة: بظهورها في صحة الدخول في الصلاة مع نقض الوضوء نسيانا، و هو مما يصعب الالتزام به، و لا سيما مع مخالفته لبعض النصوص المعتبرة (٣). و ربما يلزم لأجل ذلك حملها على صورة الشك، كما تضمنته بعض النصوص (٤)، و منها خبر أبي بصير الآتي.

و اخرى: بإمكان أن يكون الأمر بالمسح من ماء الوضوء فيها لغرض الدخول في الصلاة، لأنه الأقرب للمحافظة على هيئتها، و لا سيما مع ما في خبر أبي بصير عنه عليه السلام: «في رجل نسي أن يمسح على رأسه فذكر و هو في الصلاة. فقال: إن كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه و على رجليه و استقبل الصلاة، و إن شك

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٣، ٩.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء.

(٤) راجع الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٠٩

...

فلم يدر مسح أو لم يمسح فليتناول من لحيته إن كانت مبتلة و يمسح على رأسه، و إن كان أمامه ماء فليتأوله منه فليمسح به على رأسه» (١). فإنه و إن كان خارجا عما نحن فيه، لوروده في الشك الذي هو مورد قاعدة الفراغ، إلا أنه يقوى الاحتمال الذي ذكرنا في النصوص المذكورة.

اللهم إلا أن يجمع بين هذه النصوص و ما تضمن وجوب استئناف الصلاة مع نقص شيء من الوضوء بحملها على وجوب الاستئناف و رفع اليد عما ينسب منها بدوا من صحة الدخول في الصلاة مع نقص الوضوء نسيانا، فإنه أقرب من حملها على صورة الشك. فينتج الاستدلال بها. فتأمل.

فالعمدة ما تقدم، لوفائه بالمطلوب، و لا سيما بعد ظهور تسالم الأصحاب على الحكم و ظهوره عندهم حتى عدّ من متفرداتهم. و خلاف ابن الجنيد لا يرجع إلى إنكاره، بل إلى تقييده بصورة عدم جفاف ما على اليد، و هو ظاهر في مفروغية عن أصل الحكم. بل ربما حاول بعضهم حمل كلامه على أن المراد بالماء الجديد ماء غير اليد من ماء الوضوء، كبلل اللحية و الأشفار، فيوافق الأصحاب، أو على أن المراد بالجفاف ليس خصوص جفاف ما على اليد، بل جفاف ماء الوضوء بتمامه مع اختصاصه بالجفاف القهري لحرارة الهواء بنحو يتعذر إبقاء البلل، حيث ذهب بعضهم إلى جواز الاستئناف حينئذ، كما يأتي في المسألة السادسة و العشرين. إن شاء الله تعالى.

لكن الإنصاف أن الوجهين معا مخالفان لظاهر كلامه المتقدم، و إن كان الثاني منهما هو المناسب لما عن شرح الموجز حيث حكى عن ابن الجنيد أنه صرح في موضع آخر بأنه لو تعذر بقاء البلل للمسح جاز الاستئناف للضرورة و نفى الحرج.

و كيف كان، فليس هو مخالفا للأصحاب في أصل الحكم.

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٠

...

و مثل هذا التسالم كاشف عن وضوح الحكم عندهم و اطلاعهم على دليل واف به، و لو كان هو احتفاف بعض النصوص البيانية أو غيرها لبيان الوجوب، لا أصل الجواز، فلا ينبغي التوقف في الحكم بعد جميع ما تقدم، و الخروج به عن الإطلاقات. و منه يظهر حال ما ظاهره وجوب الاستئناف، و هو خبر أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مسح الرأس، قلت: أمسح بما على يدي من النداء راسي؟ قال:

لا، بل تضع يدك في الماء ثمّ تمسح» (١) و في صحيح معمر بن خلاد: «سألت أبا الحسن عليه السلام: أيجزى الرجل أن يمسح قدميه بفضل رأسه؟ فقال برأسه: لا. فقلت:

أبماء جديد؟ فقال برأسه: نعم» (٢) و خبر جعفر بن عمار: «سألت جعفر بن محمد عليه السلام: أمسح رأسي ببلل يدي؟ قال: خذ لرأسك ماء جديدا» (٣).

فإن مخالفتها للإجماع و للنصوص المتقدمة و غيرها من النصوص المستفيضة أو المتواترة الصريحة في جواز المسح ببقية البلل تلزم برفع اليد عنها أو حملها على التقيّة لموافقتها لمشهور العامة.

هذا، و أما ما عن ابن الجنيد فإن أراد به صورة تعذر إبقاء البلّة بالكلام فيه موكول للمسألة السادسة و العشرين. و إن أراد به مطلق الجفاف و لو اختيارا فهو مخالف لإطلاق خبر مالك بن أعين و مرسل الصدوق و ما ورد في قضية علي بن يقطين. دون صحيح ابن اذنية، لأنه وارد في قضية خاصة لا إطلاق لها.

و أما الاستدلال عليه بما في ذيل خبر أبي بصير المتقدم، بتقريب: أن مورده و إن كان صورة الشك بعد الفراغ التي لا يعتنى فيها بالشك، فالأمر فيها بالمسح لا- بد أن يكون للاحتياط غير اللازم، إلا أن الاحتياط لا يتأتى بفعل غير المجزى واقعا، فيكشف جواز المسح بالماء الجديد فيه عن إجزائه واقعا.

ففيه: أن لازم ذلك صحة الدخول في الصلاة مع نقص الوضوء نسيانا، و هو

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١١

...

مخالف لصدوره و لكثير من النصوص الواردة في الوضوء و غسل الجنابة (١)، فلا- بد من حمله و حمل غيره مما ورد في الشك في بعض أجزاء الوضوء أو الغسل حال الصلاة (٢) على كونه مستحبا تعديدا حال الشك، و إن لم يحصل به الاحتياط للواقع، فالتسامح فيه بالاجتزاء باستئناف ماء للمسح لا يكشف عن إجزائه واقعا.

اللهم إلا- أن يدعى أن الغرض منه الاحتياط لتصحيح الوضوء و الغسل واقعا، لا لتصحيح الصلاة، بل يجتري بصحتها ظاهرا لقاعدة الفراغ، فيدل على صحة الوضوء مع الاستئناف.

لكنه بعيد، ولا سيما في الوضوء الذي يغلب تكراره مع كل صلاة، فلا يهتم بالاحتياط فيه إلا للاحتياط فيها، إذ لا أقل مع ذلك من إجمال جهة الأمر، بنحو يمنع من استفادة أجزاء المسح بالماء الجديد واقعا في مورد النص و هو الشك، فضلا عن صورة اليقين بنقص الوضوء، و خصوصا ما كان منه قبل الدخول في الصلاة و مع عدم تعذر المسح بالبله، ليتمكن الخروج به عما تقدم. فلاحظ.

الثاني: أن يكون ببله اليد الباقية بعد الغسل، فلا يجوز الأخذ من بلل بقية الأعضاء مع وجود البله في اليد. و هو المنسوب لظاهر عبارات الأصحاب.

و كأنه لترتيبهم بين الأخذ من اللحية أو الأشفار و جفاف اليد. كما أنه المصرح به في كشف اللثام و الظاهر من الوحيد في حاشية المدارك و محكي شرح المفاتيح.

لكن في المدارك أن التعليق في عبارات الأصحاب مخرج الأغلب، و عن السيد الطباطبائي أنه لبيان شرط وجوب الأخذ، لا جوازه. و لعل الأقرب حمل تعليقهم له على الجفاف على أنه ناشئ من كون الجفاف مورد الحاجة للأخذ، لا- لاشتراطه فيه، كما يناسبه اقتصارهم على اشتراط كون المسح ببله الوضوء و عدم استئناف الماء من دون تقييد ببله اليد.

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٢

...

بل هو ظاهر المنتهى، حيث استدل على جواز الأخذ من اللحية و الأشفار لو جف ما على اليد بأنه ماء الوضوء، فأشبه ما لو كان على اليد، إذ الاعتبار بالبقية، لا بمحلها، و هو الذي صرح به في المسالك و الروض و المدارك، و حكى عن المقاصد العلمية و السيد الطباطبائي و كاشف الغطاء و مال إليه في الجواهر.

و مما سبق يظهر أنه لا مجال للاستدلال على التقييد ببله اليد بنصوص الوضوءات البيانية. كما لا مجال للاستدلال بما تضمنه المسح باليد أو بالأصابع أو بالكف، لأنه أعم.

نعم، قد يستدل عليه- كما يظهر من الوحيد- بنصوص الأخذ من اللحية أو الأشفار، لظهور التقييد فيها بالجفاف في عدم مشروعيته بدونه.

لكن أكثر هذه النصوص لم تتضمن التقييد المذكور، كما يظهر بملاحظة ما تقدم منها.

بل لا مجال لدعوى اختصاص مورد بها، لأنه و إن كان المنصرف من نسيان المسح هو مرور مدة يغلب فيها الجفاف، إلا أن شموله لما إذا بقي قليل من البلل في بعض المواضع التي لا يتعارف المسح بها من اليدين قريب.

و اقتصار النصوص حينئذ على الأخذ من اللحية و الأشفار لعله لغلبة كثرة الماء فيها بنحو يسهل نقله و لا يحتاج إلى عناية، بخلاف بقية المواضع، لا لفرض الجفاف فيها.

نعم، لو أريد جفاف خصوص باطن الكفين فاختصاص النصوص به قريب، لعدم الحاجة إلى الأخذ بدونه.

و أما مرسل الصدوق: «قال الصادق عليه السلام: إن نسيت مسح رأسك فامسح عليه و على رجليك من بله و وضوئك، فإن لم يكن بقي في يدك من نداوة وضوئك شيء فخذ ما بقي منه في لحيتهك. و إن لم يكن لك لحيه فخذ من حاجبيك و أشفار عينيك.»

«١».

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٣

...

فهو وإن اشتمل على الترتيب بين جفاف اليد والأخذ من اللحية والأشعار، إلا أنه - مع ضعفه - ظاهر في سوق ذلك للتنبيه على مجال بلل الوضوء الذي أوجب المسح به أولاً، لبيان عمومته لمثل بلل اللحية، لا للترتيب بينهما شرعاً تقييداً لإطلاق المسح بالبلل، فالترتيب بينهما خارجي عرفي بلحاظ عدم الحاجة للأخذ مع عدم الجفاف، كالترتيب بين اللحية والأشعار بلحاظ كثرة بلل اللحية الموجب للتوجه إليه أولاً، وإن لم يكن بينهما ترتيب شرعي، ولذا لم يعثر - كما في الجواهر - على من أفتى به، ولا - على من أفتى باشتراط الأخذ من الأشعار بعدم اللحية، كما تضمنه هذا المرسل وغيره.

فالأولى الاستدلال على التقييد ببلل اليد بصحيح ابن أذينة المتقدم المتضمن الأمر بالمسح بفضل ما بقي في اليد، المؤيد بصحيح زرارة المتقدم أيضاً المتضمن المسح ببلل اليد اليمنى واليسرى، فإنه وإن كان ظاهراً بقرينة صدره في الأجزاء لا الوجوب، إلا أن القرينة المذكورة إنما تقتضي ذلك بالإضافة إلى أصل البلل في مقابل الاستئناف لا إلى خصوصية اليدين، كما تقدم نظيره في وجوب مسح المقدم، فهو إن لم يكن ظاهراً في وجوب الخصوصية المذكورة فلا أقل من كونه مشعراً به، ويكون مؤيداً لصحيح ابن أذينة.

بل سبق عند الكلام في وجوب المسح ببلل الوضوء حمل صحيح زرارة على وجوب المسح بالبلل، فيكون عاصداً لصحيح ابن أذينة في المقام، لقوة ظهورهما في خصوصية الماء الباقي في اليد. وحملهما. على الماء الموجود عليها ولو بسبب أخذه من غيرها لبيان وجوب كون المسح باليد. مخالف لظاهرهما، جداً.

و به ترفع اليد عن إطلاقات المسح، وإطلاق ما ورد في قصة علي بن يقطين من الأمر بالمسح بنداوة الوضوء، فتنزل على مقتضى الغالب المطابق له.

نعم، قد يشكل ذلك بلحاظ السيرة على عدم التحرز من استمرار الغسل زائداً على المقدار الواجب - كما أشار إليه السيد الطباطبائي في محكي كلامه - بناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٤

...

على لزوم التقييد باليمين واليسار، بل وعدم تحرزهم عن مطلق اختلاط ماء اليد بغيره بعد إكمال الغسل - كما في الجواهر - فلا يلتفت إلى اجتناب مثل حك ما يحتاج إلى الحك من الوجه وغيره.

اللهم إلا أن يقتصر على المتقين من السيرة وهو ما لا يصدق عليه عرفاً المسح ببلل غير اليد، لعدم تميزه والاعتداد به، بل يغفل عنه، دون غيره مما يصدق معه الأخذ من غير اليد والمسح بغير مائها، وإن كان الأمر لا يخلو عن إشكال. والله سبحانه وتعالى العالم بحقائق الأحكام.

الثالث: أن يكون المسح باليد، ففي الحقائق: «قد ذكر جملة من أصحابنا أنه لا يجوز المسح بغير اليد اتفاقاً»، ونفى شيخنا الأعظم قدس سره فيه الخلاف نصاً وفتوى.

و من الظاهر تعذر مسح الرأس بغير اليد من أعضاء الوضوء، وهو الوجه، وإنما يمكن ذلك في مسح الرجلين.

و حينئذ إن أريد مسحهما ببله الوجه، كان مدفوعا بصحيح ابن أذينة المتقدم، و إن أريد مسحهما ببله اليد بعد نقلها للوجه فهو خلاف المنصرف من الصحيح المذكور، و المنصرف منه المسح بالبله الباقية في اليد حال بقائها فيها، كما قد يشير إليه ما تضمنته بعض نصوص الوضوءات البيانية من مسحه عليه السلام ببله اليد من دون أن يدخلها في الإناء. و إلا جاز المسح بغير أعضاء الوضوء من خشبة أو نحوها بعد انتقال بله اليد إليها و لو بالتقاطر عليها، و لا يظن من أحد الالتزام بجوازه.

هذا، و لو لم يبلغ الانصراف المذكور مرتبة الظهور كان مقتضى الإطلاق الجواز.

و أما ما تضمن المسح باليد أو بالأصابع مما تقدم بعضه، فهو ظاهر في الاجزاء لا الوجوب.

نعم، في صحيح البزنطي عن الرضا عليه السلام: «سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم. فقلت:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٥

...

جعلت فداك لو أن رجلا قال يا صبعين من أصابعه هكذا؟ فقال: لا إلا بكفه [بكفيه.

خ ل] كلها» (١).

لكن لزوم حملة على استحباب المسح بتمام الكف - كما يأتي إن شاء الله تعالى - مانع من الاستدلال به على وجوب كونه بالكف أو باليد، لأن استفادة المسح باليد منه تتبع دلالة على استيعاب الكف، لا في قبالة، ليتمكن التفكيك بينهما في الوجوب و الاستحباب. الرابع: أن يكون بالكف، كما في الجواهر و منظومة السيد الطباطبائي قدس سره و ظاهر محكي الذكرى، بل ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه المحكي عن جماعة.

و في الجواهر أن المتبادر من إطلاق النص و الفتوى المسح باليد، و هو المتعارف في المسح، و الذي يرشد إليه ما تضمن من نصوص الوضوءات البيانية المسح بالكف.

لكن التبادر ناشئ من التعارف الذي تكرر عدم نهوضه بتقييد الإطلاق.

و لا سيما مع كون استفادة وجوب المسح باليد تبعا لدلالة الصحيح على وجوب المسح ببلتها، لا للأمر به بنفسه.

كما تقدم غير مرة عدم نهوض الوضوءات البيانية لإفادة الوجوب، فلا مخرج عن الإطلاق.

اللهم إلا أن يقال: المسح من سنخ الأعمال فالمنصرف من إطلاقه إرادة الإتيان به بالكف، خصوصا بناء على وجوب الإتيان به باليد، لأن الكف هي آلة العمل في اليد.

نعم، لا مجال لتخصيصه بالأصابع - و إن نسب في الحقائق إلى جملة من الأصحاب - لعدم الدليل على ذلك عدا ما تضمنته النصوص المتقدمة في المسح تحت العمامة، مما لا ظهور له إلا في الإجزاء، كما تقدم. بل في الجواهر: «لم أقف

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٦

...

على مصرح به، و لا دليل يقتضيه».

هذا، و لو تعذر المسح بالكف أو بالأصابع على القول بوجوبه، لم يبعد وجوب المسح بغيرها، لأن سقوط الوضوء مما يكاد يقطع

بعده، إذا استفاد مما تقدم في الأقطع و ما ورد في الجائر و غيرها ابتناء الوضوء على الميسور- و إن لم تثبت قاعدة الميسور كلية، كما تقدم غير مرة- فيجب المسح بالميسور لقاعدة الاشتغال، التي تقدم غير مرة أنها المرجع في المقام. و أما إطلاق الأمر بالمسح فلا مجال للاستدلال به بعد فرض تقييده و ظهوره في الارتباطية.

كما أنه لو جف ما على الكف أو الأصابع مع بقاء بله الذراع فمقتضى الاحتياط الجمع بين المسح ببله الذراع و المسح بالكف أو الأصابع بعد نقل البله إليه، إما بأخذ البله من ذراع اليد الأخرى- بناء على عدم التقييد باليمين و اليسار، أو لجفاف بله تلك اليد أيضا- و إما بتكرار المسح مرة بالذراع و مرة بالكف أو الأصابع بعد نقل البله إليها من بقية الأعضاء.

الخامس: أن يكون باليد اليمنى، كما عن ظاهر المفيد و محكى المذهب، و هو ظاهر عبارة ابن الجنيد المتقدمة في وجوب المسح ببلل الوضوء.

و قد يستدل عليه بما في صحيح زرارة في حكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله:

«و مسح مقدم رأسه و ظهر قدميه ببله يساره و بقية بله يمينه. قال: و قال أبو جعفر عليه السلام: إن الله و تر يحب الوتر، فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات: واحدة للوجه، و اثنتان للذراعين و تمسح ببله يمينك ناصيتك، و ما بقى من بله يمينك ظهر قدمك اليمنى، و تمسح ببله يسارك ظهر قدمك اليسرى» (١).

لظهور التعبير في حكاية الوضوء ببله اليسرى و بقية بله اليمنى في إرادة مسح الرجلين مع المفروغية عن مسح الرأس باليمنى، و ظهور قول أبي

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٧
بل الأحوط وجوبا باطنها (١).

جعفر عليه السلام في الوجوب، و لو بضميمة صحيح ابن أذينة، على ما تقدم عند الكلام في وجوب المسح ببله الوضوء. و لعل عدم تنبيه جماعة من الأصحاب له للمفروغية عنه و اتكالا على التعارف.

لكن استظهر شيخنا الأعظم قدس سره أن المشهور الاستحباب، بل في الحدائق ان ظاهرهم الاتفاق عليه، و هو المصرح به في محكى النفلية و شرحها للشهيد و عن البيان و الفوائد المليئة التصريح باستحباب مسح اليمنى باليمنى و اليسرى باليسرى مع أن ظاهر الصحيح وجوبه. و في مفتاح الكرامة أن المفهوم من نهاية الأحكام و التذكرة عدم وجوب مسح الرأس و اليمنى باليمنى و عن مجمع البرهان أنه لعله لم يقل أحد بوجوب ذلك.

لكنه في غاية الإشكال بعد ما تقدم. بل لو غرض النظر عما تقدم في صحيح زرارة أشكال استفادة الاستحباب منه أيضا، و إن كان هو ظاهر المدارك.

نعم، قد يستدل له بما في صحيح ابن أذينة: «فتلقى رسول الله صلى الله عليه و آله الماء بيده اليمنى، فمن أجل ذلك صار الوضوء باليمين» (١) و ما في بعض روايات العامة المتقدمة في الاستنجاء عن النبي صلى الله عليه و آله من أن يده اليمنى كانت لطعامه و طهوره.

اللهم إلا أن يقال: ظاهر الصحيح استحباب تناول ماء الوضوء باليمين، لا استحباب كل عمل فيه بها. و لعله محمل رواية العامة. مع أن الاستدلال بها إنما يتم بضميمة قاعدة التسامح.

(١) كما ذكره في جامع المقاصد و المدارك و الجواهر. للتأسي، و لأنه المتبادر من المسح بالكف. لكن التأسي لا ينهض بتقييد

الإطلاق، و مثل هذا التبادر الناشئ من التعارف لا ينهض بالخروج عنه الا أن يبتنى على ما أشرنا إليه عند الكلام فى وجوب المسح بالكف من أن المسح من سنخ الأعمال، فإن ذلك كما

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٨
و يجرى فيه أن يكون منكوسا من الأسفل إلى الأعلى (١)،

يقتضى تعين الكف يقتضى تعين باطنها، و لذا جروا على ذلك فى التيمم، بل قد يظهر المفروغية عنه من صحيح الحلبي المتقدم عند الكلام فى وجوب المسح باليد. و لعله لذا أهمل أكثر الأصحاب التعرض له، لا- لخلافهم فيه، و إن كان ظاهر محكى الذكرى الاستحباب، لأنه جعله الأولى.

هذا، و فى كيفية الاحتياط لو جف ما فى الباطن ما تقدم فى جفاف ما على الكف- عند الكلام فى وجوب المسح بها.

(١) كما هو مقتضى إطلاق جماعه و صريح آخرين، كالشيخ و ابن إدريس فى محكى المبسوط و السرائر، و المحققين و العلامة فى جملة من كتبهم، و الشهيدين فى الروضة و الروض و ظاهر اللمعة و محكى الألفية و البيان، و عن جماعه غيرهم، بل فى الحقائق: أنه المشهور، و عن شرح المفاتيح أنه المشهور بين المتأخرين. لإطلاق أدلة المسح، و لا سيما بملاحظة ما تضمن المسح بإدخال الإصبع تحت العمامة، فإنه و إن كان واردا لبيان أجزاء المسح مع عدم وضعها، و لا- إطلاق له فى بيان كيفية المسح، إلا أن حمله على خصوص المسح بإخراج الإصبع و سلّه مع التقيد بعدم المسح بإدخاله بعيد جدا.

مضافا إلى صحيح حماد بن عثمان عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا» (١).

و أما الاستدلال بما تضمن جواز النكس فى الرجلين بضميمة عدم الفصل بينهما و بين الرأس.

فلا- مجال له بعد ثبوت الفصل بينهما من جماعه من الأعيان، حيث منع من النكس فى الرأس و أجازه فيهما الشيخ فى النهاية و التهذيب و الاستبصار و ابن حمزة فى ظاهر الوسيلة و الشهيد فى محكى الدروس، و عكس الشهيد فى محكى

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣١٩

...

الألفية و البيان.

هذا، و ذهب الصدوق فى الفقيه و المرتضى فى ظاهر الانتصار و محكى الإصباح و الشيخ فى النهاية و التهذيبين و الخلاف و ابن حمزة فى الوسيلة و المفيد و الشهيد فى محكى المقنعة و الدروس إلى عدم جواز النكس، و نسبه فى الانتصار و محكى الذكرى و المقاصد العلية إلى الأكثر، و فى محكى الدروس أنه المشهور، و ادعى فى الخلاف الإجماع عليه.

و استدل لهم- مضافا إلى دعوى الإجماع المؤيدة بدعوى الشهرة ممن عرفت- بطريقه الاحتياط بدعوى: قصور إطلاق المسح، لانصرافه إلى المتعارف.

و يؤيد بما فى صحيح يونس عن أخبره عن أبى الحسن عليه السلام: «الأمر فى مسح الرجلين موسع، من شاء مسح مقبلا و من شاء مسح مدبرا» (١) فان التقيد بالرجلين مشعر باختصاص التوسعة، و إلا كان تركه أفيد.

مضافا إلى الوضوءات البيانية التي يتعين حملها على عدم النكس، وإن لم يصرح به فيها، للإجماع على الأجزاء معه، ولو كان وضوؤه صَلَّى الله عليه وآله بالنكس فلا أجزاء بدونه، لما ورد عنه من قوله صَلَّى الله عليه وآله بعد تعليم الوضوء: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به».

و أما صحيح حماد فقد رواه في موضع آخر من التهذيب بسند يشترك مع السند الأول في أكثر رجاله هكذا: «لا بأس بمسح القدمين مقبلا ومديرا» (٢).

و احتمال تعدد الرواية بعيد، فيكون مشتبه المتن، و يسقط عن الحجية. بل ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أن التعبير بالإقبال و الادبار يرجع المتن الثاني، لأن الإقبال هو تحريك الماسح بيده مقبلا إلى نفسه و بدنه، و الادبار هو تحريكها مدبرة عنه إلى الخارج، و هما مختصان بالقدمين، و لا يناسبان الرأس، بل المناسب له الصعود و الهبوط.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٠

...

و بهذا يمكن تقييد المتن الأول- لو تمّ في نفسه- بالرجلين.

لكن لا مجال للتعويل على دعوى الإجماع، و لا سيما بعد مخالفة حاكية له في مبسوطه و ظهور الخلاف ممن تقدم كما تكرر عدم صلوح التعارف لرفع اليد عن الإطلاق.

على أنه لم يتضح اختصاص التعارف بالمسح من الأعلى، و لا سيما في مثل المسح بإدخال الإصبع تحت العمامة الذي دلت عليه النصوص، بل لعل الغالب فيه خلاف ذلك، كما تقدم.

و أما التقييد في صحيح يونس فلعل النكتة فيه التنبيه على عدم سوق «إلى» في الآية الشريفة للغاية، بل لتحديد الممسوح، أو كون مورده مسح الرجلين.

و أما الوضوءات البيانية فقد تقدم في غسل الوجه عدم نهوضها بإثبات الوجوب حتى بضميمة النبوى المذكور. فراجع.

و أما صحيح حماد فالبناء على اشتباهه منته مخالف لأصالة عدم الخطأ، و الالتزام بتعدد الرواية هو الأنسب بها. و لا سيما مع إمكان كون المتن الثاني مبني على النقل بالمعنى. فتأمل. بل احتمال الخطأ في المتن الثاني هو الأقرب بعد اقتضاره في الاستبصار على المتن الأول، بنحو يظهر منه الالتفات إلى عمومته لغير الرجلين، لأنه استدل على تخصيصه بهما بحديث يونس المشار إليه، و لو كان مرويا بالمتنين لكان الأنسب منه التنبيه على ذلك.

و مع هذا لا مجال للتعويل على ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره لترجيح المتن الثاني، فإنه أشبه بالاجتهاد في مقابل النص.

و أما جعله قرينة على تقييد المتن الأول، فهو لا يناسب إضافة المسح للوضوء جدا، بل يتعين بلحاظه جعل الإقبال و الادبار كناية عن التوسع في المسح مطلقا، تغليا لحال الرجلين.

هذا، و المصرح به في الشرائع و القواعد و محكى المبسوط و السرائر و غيرها كراهة النكس، و الظاهر انحصار الدليل عليه بالخروج عن شبهة الخلاف المتقدم،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢١

كما يجوز فيه أن يكون منحرفا و عرضا (١).

[مسألة ٢٠ يكفى المسح على الشعر المختص بالمقدم]

(مسألة ٢٠): يكفى المسح على الشعر المختص بالمقدم (٢)،

كما هو المصرح به فى كلام غير واحد. و الأمر سهل.

(١) كما هو مقتضى إطلاق جماعه. بل لا يبعد كونه مراد من اقتصر على جواز النكس، بأن يكون المراد عدم تقييد المسح بنحو خاص، و أنه باق على الإطلاق.

و منه يظهر قرب استفادته من صحيح حماد. و لا أقل من كونه مقتضى الإطلاق، الذى يخرج به عن مقتضى الأصل.

(٢) فيخير بينه و بين المسح على البشرة، بلا خلاف أجده بين الإمامية، بل فى ظاهر المعتبر و صريح المدارك و الحدائق و غيرهما- كما عن ظاهر التذكرة- دعوى الإجماع عليه. كذا فى الجواهر.

و يظهر من المنتهى المفروغية عن جواز مسح الشعر، و أن الخلاف مع بعض العامة فى وجوبه، و لذا قال فى الجواهر بعد أن أطال فى وجه ذلك: «الاجتزاء بالمسح على الشعر مجمع عليه بين العامة و الخاصة، بل يقرب إلى حد الضرورة من الدين».

و هو كذلك بعد النظر فى السيرة القطعية، لغلبة الابتلاء به.

بل الغلبة المذكورة قرينة قطعية على كون المراد من إطلاق مسح الرأس و المقدم ما يعمه، بلحاظ صعوبة مس البشرة المقوم لصدق المسح عليها، بخلاف الغسل الذى يراد به مجرد استيلاء الماء على البشرة و لو بنفوذ فى الشعر.

و منه يظهر جوازه اختيارا لا من جهة تعسر إزالته، ليكون بدلا اضطراريا، كالجيرة.

هذا، و أما مرفوع محمد بن يحيى عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى الذى يخضب رأسه بالحناء، ثم يبدو له فى الوضوء. قال: لا يجوز حتى يصيب بشرة رأسه»

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٢

...

بالماء» (١).

فلا بد من حمل البشرة فيه على ما يعم الشعر، فى مقابل المسح على الحناء، لما تقدم.

و منه يتضح أن الأمر أظهر من أن يستدل عليه بما تضمن المسح على الناصية كصحيح زرارة و خبر الحسين بن زيد المتقدمين فى وجوب مسح المقدم، لأن الناصية هى شعر المقدم، كما فى مجمع البيان.

على أن تفسير الناصية بذلك غير ثابت، فقد تقدم عند الكلام فى وجوب مسح المقدم تفسيرها بالمقدم من غير واحد من اللغويين، بل عن الأزهرى:

«الناصية، عند العرب منبت الشعر فى مقدم الرأس، لا الشعر الذى تسميه العامة الناصية، وسمى الشعر ناصية، لنباته فى ذلك الموضع». فتأمل.

كما ظهر أيضا أنه لا مجال لتوهم عدم أجزاء المسح على البشرة و انتقال الفرض إلى الشعر. لمنافاته للإطلاق المشار إليه.

كما لا مجال للاستدلال عليه بما فى صحيح زرارة من قوله عليه السلام: «كل ما أحاط به الشعر فليس للعباد أن يطلبوه و لا يبحثوا عنه، و لكن يجزى عليه الماء» (٢).

لظهور ذيله فى الغسل، لأنه الذى يشتمل على إجراء الماء.

و حمله على الاستخدام بإرجاع الضمير إلى بعض العام مخالف للظاهر. بل تقدم في المسألة التاسعة الإشكال في شموله لليدين.
على أن مسح البشرة مستلزم لمسح الشعر النابت فيها، فلا أثر للكلام في الاجتزاء بها عنه.
هذا، وقد يستشكل في اجزاء المسح على الشعر.
تارة: فيما لو مدّ على بشرة مخلوقة، كما في الجواهر.
و اخرى: فيما لو كان بينه وبين ما تحته من الشعر أو البشرة حاجب أجنبي،

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٦ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٣
بشرط أن لا يخرج بمده عن حده (١)،

كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه.

و ثالثة: فيما لو رفع عن المقدم بعقص أو باليد ونحوها، كما أشار إليه غير واحد، بل صرح في المعتبر و المنتهى و محكى الذكري بعدم جواز المسح على الجمّة، و ظاهر الأخير أن المراد بها ما لا يخرج بمده عن حده.
و كأن الوجه في الجميع خروجه عن المتيقن من السيرة و الإطلاقات المشار إليهما، لعدم وضوح إلحاقه بالرأس و تبعيته له عرفاً بنحو يفهم من الإطلاقات المشار إليه. بل لا ينبغي الإشكال في عدم الاجزاء لو رفع باليد، لعدم صدق المسح على الرأس و المقدم حينئذ.
نعم، قد يضعف الإشكال في المعقوص، لأن قلّة امتداده، و تماسكه مع شعر الرأس موجب لإلحاقه به عرفاً. فتأمل.
(١) أما ما خرج عن الحد فعلاً باسترساله فلا ينبغي الإشكال في عدم جواز المسح على الموضع الخارج منه - كما صرح به جماعة، و يظهر من غير واحد المفروغية عنه، و في الجواهر عدم وجدان الخلاف فيه - لعدم صدق المسح على المقدم بمسحه.
و دعوى: أن جواز المسح عليه مقتضى إطلاق ما تضمن المسح على الناصية، بناء على تفسيرها بالشعر النابت في المقدم.
مدفوعة: - مضافاً إلى ما تقدم من الإشكال في تفسيرها بذلك - بعدم وضوح الإطلاق المذكور، لورود صحيح زرارة لبيان الاجتزاء ببلّة الوضوء، و ورود خبر الحسين بن زيد لبيان عدم وجوب وضع الخمار، و ليسا في مقام البيان من تمام الجهات، ليكون لهما إطلاق بالإضافة إلى المحل الممسوح.

على أنه لو فرض تمامية الإطلاق وجب رفع اليد عنه بدليل مسح المقدم، لأنه أخص.

نعم، يجوز المسح على أصوله، لصدق المسح على المقدم معه، و دخوله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٤

فلو كان كذلك فجمع و جعل على الناصية لم يجز المسح عليه (١).

في السيرة. و لعله مفروغ عنه بينهم، كما قد يظهر من بعضهم، و إن أوهمت بعض عباراتهم خلافه.

و أما ما لم يخرج عن المقدم فعلاً، لجمعه عليه و إن كان يخرج عنه لو مدّ فقد يدعى قصور استثنائهم عنه و اختصاصه بالأول، لأن الظاهر من الخروج عن الحد هو الخروج الفعلي لا التقديرى.

لكن صريح القواعد و ظاهر محكى الذكري عدم جواز المسح عليه، و يقتضيه ما تقدم من المعتبر و المنتهى من عدم جواز المسح على الجمّة، بل عن شرح الدروس: «إن المشهور بين القوم بحيث لم نعرف فيه خلافاً عدم جواز المسح إلّا على أصول ذلك المجتمع.

و إن في إثباته بالدليل اشكالا».

و العمدة في وجه المنع خروجه عن المتيقن من السيرة و الإطلاق المشار إليهما، فإن المتيقن ما يلحق بالمقدم عرفا و يكون من توابعه لقلّة امتداده، دون ما طال، و إن جمع عليه، بل هو من سنخ الحائل عرفا، إذ لا أقل مع ذلك من الاجمال الملزم بالاحتياط. نعم، يصعب الالتزام بذلك فيما لو لم يخرج الشعر عن المقدم بامتداده الطبيعي، و إنما يخرج بمده على خلاف طبعه كالنابت في أعلى المقدم المسترسل عليه من دون أن يخرج عنه، و إن خرج عنه لو ارجع إلى الخلف أو إلى أحد الجانبين. فيقرب جواز المسح عليه، لتعارفه، فيدخل في الإطلاق و السيرة المتقدمين. و لعله خارج عن المستثنى في كلامهم، لاختصاص كلامهم بالمجموع على المقدم، غير الصادق عليه.

(١) و أولى بالمنع ما لو جمع الشعر النابت في غير المقدم على المقدم، فإنه من سنخ الحائل، كما صرح به جماعة، بنحو يظهر من غير واحد المفروغية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٥

[مسألة ٢١ لا تضر كثرة بلل الماسح و إن حصل معه الغسل]

(مسألة ٢١): لا تضر كثرة بلل الماسح و إن حصل معه الغسل (١).

عنه، و في الجواهر نفى الخلاف فيه، و في كشف اللثام دعوى الاتفاق عليه. لكن قال شيخنا الأعظم قدس سرّه: «و يشكل بالنابت فوق المقدم المتدلى عليه، بحيث يتعذر تخليه و مسح ما تحته من البشرة أو الشعر النابت عليها، فان ما ذكر من ظهور الإطلاق في الأعم جار هنا». و هو كما ترى! فان المقدم ينتهي بأعلى الرأس، و الشعر النابت خلفه متجه إلى الخلف، و لو فرض اتجاهه إلى المقدم فندرته مانعة من استفادته من الإطلاق تبعا، و من دعوى السيرة على المسح عليه.

(١) بناء على ما اشتهر بين الأصحاب من تقوم الغسل بجريان الماء و لو يامرار اليد، حيث يجتمع الغسل و المسح حينئذ بحركة واحدة، و يكون الغسل مسببا توليدا للمسح مع كونهما متباينين في أنفسهما لتقوم الغسل بالجريان و المسح يامرار اليد، و هما متباينان. و حينئذ فمقتضى إطلاق ما دل على وجوب المسح الاجتزاء بالمسح المذكور، و إن حصل معه الغسل.

و هو المصرح به من غير واحد، ففي محكي الذكرى: «لو مسح بماء جار على العضو و إن أفرط في الجريان لا يقدر، لصدق الامتثال، و لأن الغسل غير مقصود». و قريب منه في المدارك و محكي حاشية الشرائع للكركي و مجمع البرهان، و غيرها. مضافا إلى أنه لو اعتبر عدم الجريان لاحتاج إلى التنبيه و البيان للغفلة عنه مع غلبة كثرة البلل، و لم يرد ما يتضمّن ذلك من قول أو عمل، بل النظر في نصوص الوضوءات البيانية يوجب القطع بعدم اعتباره، لظهورها في قلّة إمرار اليد حين الغسل المستلزم لكثرة البلل الباقي للمسح.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٦

...

كما أن سيرة المتشرعة على عدم التقيد بذلك، بل الغالب منهم المسح مع كثرة الماء. بل يلزم من ذلك العسر و الحرج، حيث قد يتعذر تحصيل القطع ببقاء البلل بالنحو الصالح للمسح دون أن يتحقق الاجراء و لو بأدنى مراتبه. كما ذكر بعض ذلك في الجواهر.

لكن فى كشف اللثام بعد أن تعرض لذلك قال: «و هو متجه لو لا ظهور اتفاق الأصحاب و أكثر من عداهم على تباين حقيقتى الغسل و المسح» و عن الشهيد الثانى فى المقاصد العلية أنه بعد أن تعرض لاحتمال العموم من وجه بين الغسل و المسح قال: «و الحق اشتراط عدم الجريان فى المسح مطلقا، و أن بين المفهومين تباينا كليا، لدلالة الآية و الأخبار و الإجماع على اختصاص أعضاء الغسل به، و أعضاء المسح به، و التفصيل قاطع للشركة، و لو أمكن اجتماعهما فى مادة أمكن غسل الممسوح، فيتحقق الاشتراك. و الاحتجاج على الاجزاء بتحقيق الامتثال بذلك و كون الغسل غير مقصود مع وجوده. ضعيف، لأن الامتثال يتحقق بالمسح، لا بالغسل، كيف و هو أول المسألة. و عدم كون الغسل مقصودا مع وجوده لا يخرج عن كونه غسلا، لأن الاسم تابع للحقيقة لا للنية». و يندفع: بأن التباين بين الغسل و المسح لتباين منشأ انتزاعهما لا ينافى اجتماعهما موردا. و الأدلة المتقدمة إنما تقتضى عدم إجزاء الغسل عن المسح، لا عدم إجزاء المسح الحاصل به الغسل، فلا مانع من إجزائه لو قصد الامتثال به، لا بالغسل الحاصل به، كما يجزى الغسل المصاحب للمسح فى الأعضاء التى يجب غسلها لو قصد الامتثال به. و كأنه هو الوجه فى جعل المدار على النية - كما تقدم عن الذكرى - لا عدم تحقق الغسل مع نية المسح. و أما ما يظهر منه من أخذ عدم إجراء الماء فى المسح. فإن أراد به أخذه فى مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٧

[مسألة ٢٢ لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بغيره]

(مسألة ٢٢): لو تعذر المسح بباطن الكف مسح بغيره (١).

مفهوم المسح لغة أو عرفا - كما هو ظاهر السيد فى الانتصار - فهو غريب، كيف و قد اشتملت النصوص على إطلاق المسح عند بيان غسل الوضوء! و إن أراد به أخذه فى المسح الواجب فى المقام، لأجل الأدلة التى ساقها المانع من الشركة بينه و بين الغسل، فقد عرفت عدم نهوض الأدلة المذكورة بذلك، كما لا تنهض بتقييد الغسل بما لا يكون بالمسح. و بالجملة: لا ينبغى التأمل فى إجزاء مطلق المسح و ان استلزام إجراء الماء بمعنى نقله فى أجزاء العضو بإمرار اليد. نعم، تقدم فى أوائل هذا الفصل عدم صدق الغسل بمجرد إجراء الماء بالنحو المذكور، و أن الاجتزاء به فى الوجه و اليدين للدليل الخاص الكاشف عن أن الغرض من الغسل إيصال الماء للبشرة، كما ذكرنا الفرق بينه و بين المسح الواجب فى المقام بما يجرى فيه ما ذكرناه هنا من الاجزاء. فراجع.

(١) كما قطع به فى المدارك و مال إليه فى الجواهر، مع ذهابهما إلى تعين الباطن اختيارا، للقطع بعدم سقوط الوضوء، إذ الاستفادة مما تقدم فى الأقطع و ما ورد فى الجبائر و غيرها ابتناء الوضوء على الميسور - و إن لم تثبت قاعدة الميسور كلية، كما تقدم غير مرة - فيجب المسح بالميسور لقاعدة الاشتغال، التى تقدم أنها المرجع فى المقام. و لا مجال لما فى الجواهر من الاستدلال بإطلاق الأمر بالمسح حينئذ.

لفرض اختصاصه بباطن الكف مع ظهوره فى الارتباطية. نعم، لو كان التخصيص بظاهر الكف لدليل خارج أمكن دعوى اختصاصه بصورة الاختيار.

اللهم إلا أن يقال: لا منشأ لاختصاص الإطلاق بباطن الكف إلا التعارف، و هو إنما يقتضى الاقتصار عليه مع إمكانه، لا مطلقا ليقضى سقوطه بتعذره. و منه يظهر أنه يكفى الإطلاق فى إثبات وجوب الوضوء فى المقام، و لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٨

و الأحوط وجوبا المسح بظاهر الكف (١)، فان تعذر فالأحوط وجوبا أن يكون بباطن الذراع (٢).

[مسألة ٢٣ يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر]

(مسألة ٢٣): يعتبر أن لا يكون على الممسوح بلل ظاهر (٣)،

حاجة لما تقدم من القطع بابتناء الوضوء على الميسور.

هذا، و أما بناء على عدم تعين الباطن حتى عند الاختيار فالأمر أظهر.

(١) لأنه الأقرب عرفاً، فيجب بمقتضى الإطلاق أو قاعدة الاشتغال. ولا يحتمل تقدم باطن الذراع عليه، إذ لا منشأ للتقييد إلا الغلبة و التعارف، و ظاهر الكف أقرب إليهما.

(٢) فعن الذكرى: «و لو تعذر المسح بالكف فالأقوى جوازه بالذراع».

و الوجه فيه ما تقدم في ظاهر الكف، و هو الوجه في تعين باطنه، و إن كان احتماله ضعيفاً، بل لا مجال لدعوى استفادته من الإطلاق، لعدم وضوح تعارف تعيينه عند تعذر المسح بالكف. فلاحظ.

و مما تقدم يظهر لزوم الانتقال لظاهر الذراع عند تعذر باطنه.

(٣) كما اختاره الوحيد في حاشية المدارك، و حكى عن المقداد و العلامة في النهاية و المختلف، و حكاه في المنتهى عن والده. خلافاً للمحققين في المعبر و جامع المقاصد و السيد في المدارك، فأجازوا ذلك، و اختاره العلامة في المنتهى أيضاً، و إن تنظر في دليله أخيراً، و هو المحكى عن السرائر و هداية السيد الطباطبائي.

قال في المعبر: «لو كان في ماء و غسل وجهه و يديه و مسح برأسه و برجله جاز، لأن يديه لا ينفك من ماء الوضوء، و لم يضره ما كان على القدمين من ماء»، و قريب منه ما عن السرائر. و استشكل في محكى الذكرى في الاجزاء بدون التنشيف. و عن الذكرى و الدروس الاجزاء مع غلبة ماء الوضوء.

و عمدة الدليل على الأول: أن مسح العضو الذى عليه البلل موجب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٢٩

...

لاختلاط بلله ببله الوضوء، و ظاهر الأمر بالمسح ببله الوضوء لزوم خلوصها و عدم امتزاجها بغيرها، و إلا جاز استئناف ماء للمسح، كما هو دأب العامة، إذ لا- يراد به أخذه بعد تنشيف اليدين من ماء الوضوء، ليكون المسح بالماء الأجنبى خالصاً، بل أخذه و لو بنحو يمتزج بماء الوضوء، مع أنه لا يحصل به الامتثال بلا تأمل، كما ذكره الوحيد في حاشية المدارك.

نعم، في المعبر: «هل تبطل الطهارة لو غسل يديه ثلاثاً؟ قيل: نعم، لأنه مسح لا بماء الوضوء. و الوجه الجواز، لأنه لا ينفك عن ماء الوضوء الأصلي».

و مقتضاه جواز المزج حتى بماء مستأنف غير بلل الممسوح. و هو غريب، و لا سيما في فرض كلامه، حيث يكون ماء الوضوء زائلاً عرفاً بالغسل الثالث.

و كيف كان، فلا ريب في ظهور دليل المسح ببله الوضوء في لزوم خلوصها.

و أما ما في جامع المقاصد من أن المرجع في معنى الاستئناف إلى العرف، و هو غير صادق على هذا الفرد.

ففيه: أن النصوص لم تتضمن النهى عن الاستئناف، لينفع عدم صدقه، بل المسح ببله الوضوء الظاهر في لزوم خلوصها، كما تقدم نظيره في الوضوء بالارتماس.

و مثله ما أشار إليه من أن ذلك لو كان مانعا لمنع بلل الأعضاء المغسولة قبل الوضوء، للقطع ببقاء شيء منه بعد الغسل المستلزم للمسح به مع ماء الوضوء.

لاندفاعه: بأن الماء يكون بالغسل من ماء الوضوء، لما تقدم في الوضوء بالارتماس من أن المراد بالغسل الواجب هو إيصال أجزاء الماء لأجزاء البشرة تدريجا، و هو حاصل في الماء المذكور بسبب إمرار اليد على الأعضاء المغسولة.

على أن ثبوت عدم قاذحية ذلك بالسيرة أو غيرها لا يقتضى التعدي لغيره من أنحاء المزج.

و أشكل من ذلك ما عن السيد الطباطبائي في هدايته من أن البلل الحاصل على الرأس إذا مسح عليه صار ماء وضوء، فيجوز المسح به على الرجل، كالماء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٠

...

الكائن على الوجه قبل غسله.

لوضوح اندفاعه: بأن المراد بماء الوضوء هو ماء غسله لا ماء مسحه، و بهذا يفترق محل الكلام عن الماء الكائن على الوجه قبل غسله. مع أن الاشكال لا يختص بما بعد العضو الذى عليه الماء، بل يجرى في مسح نفس العضو المذكور، و من الظاهر أن اختلاط مائه بماء الوضوء قبل مسحه به، فلا يكون مسحه بماء الوضوء خالصا.

و كذا حال ما في جامع المقاصد من أن ذلك لو كان مانعا لامتنع الوضوء في المحل الذى لا ينفك عن العرق، كالحمام.

لاندفاعه: بأن العرق لو كان معتدا به يخرج الماء عن الإطلاق بالاختلاط به، و لذا منع منه السيد الطباطبائي قدس سره في محكي هدايته إذا كان غالبا، مع ما تقدم منه من تجويزه في غيره، فلا بد من تقييده بما لا يوجب ذلك، و كما يمكن تقييده بغيره يمكن تقييده بما إذا كان مستهلكا في ماء الوضوء لقلته، لئلا يلزم امتزاج بله الوضوء.

و بالجملة: لا- ينبغى التأمل في ظهور دليل المسح ببله الوضوء في لزوم خلوصها، و هو يقتضى اعتبار جفاف العضو الممسوح، و به يخرج عن إطلاق دليل المسح، الذى استدل به للاجزاء.

اللهم إلا أن يقال: لعل المراد بالمسح ببله الوضوء نقل البله بالمسح من اليد إلى العضو، و من الظاهر أن ذلك لا يتحقق بالإضافة إلى البله الموجودة على العضو حين المسح عليه و إن امتزجت ببله الوضوء، بل ليس المنتقل مع ذلك إلا بله الوضوء، و هذا بخلاف امتزاج بله الوضوء قبل المسح بها ببله خارجيه، حيث لا تنتقل معه بله الوضوء خالصه، بل ممتزجه.

نعم، لو كان المراد بالمسح بالبله مجرد وجودها حين مرور الماسح كان امتزاج بله الوضوء ببله العضو الممسوح مانعا من صدق المسح ببله الوضوء وحدها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣١

بحيث يختلط ببلل الماسح بمجرد المماسه (١).

لكن لا- طريق لإثبات إرادة ذلك من دليل المسح بالبله، بل الظاهر الأول. و لا أقل من الشك الموجب لإجمال الدليل المذكور، و الرجوع لإطلاق دليل المسح المقتضى لعدم مانعية بلل الممسوح.

و ربما يؤيد ذلك بما ورد في الوضوء بالمطر (١). فتأمل. و بما في صحيح زرارة: «قال: ابدأ بالمسح على الرجلين، فان بدا لك غسل فغسلته فامسح بعده ليكون آخر ذلك المفروض» (٢) لبعد أن يكون المراد المسح بعد التنشيف من الغسل.

نعم، لا بد من عدم كون بلل الممسوح غالبا على بله الوضوء، بحيث لا يتعدى شيء منها له عرفا.

أما على القول الأول فلا بد من خلوص بلة الوضوء عرفا و لو لاستهلاك بلل الممسوح. بل ربما منع من تحقق الاستهلاك مع اتحاد الجنس.

لكن تقدم في الماء المستعمل تقريب تحقيقه. و هو المناسب للسيرة في المقام، لما هو المعلوم من كثرة الابتلاء بنضح الماء على الرجلين عند الغسل، مع عموم الغفلة عنه و عدم التحرز منه.

و لعل هذا هو المراد مما تقدم عن الذكرى و الدروس من الاجزاء مع غلبة ماء الوضوء، و إلا فلو أريد به مجرد كونه أكثر لم يكن له وجه، إذ لو كان الخلوص معتبر لم ينفع فيه ذلك - كما أشار إليه في جامع المقاصد - و إلا لم يحتج له، كما هو ظاهر.

(١) فرض وجود البلل ملازم لذلك، إلا - أن يراد به ما يقابل الرطوبة غير المسرية التي لا - يصدق معها البلل، أو ما يقابل صورة الاستهلاك.

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٢

[مسألة ٢٤ لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يجز المسح به على الأحوط]

(مسألة ٢٤): لو اختلط بلل اليد ببلل أعضاء الوضوء لم يجز المسح به على الأحوط وجوبا (١).

نعم، لا بأس باختلاط بلل اليد اليمنى ببلل اليد اليسرى الناشئ من الاستمرار في غسل اليسرى بعد الانتهاء من غسلها، إما احتياطا أو للعادة الجارية (٢).

(١) بل الأظهر، بناء على ما تقدم من وجوب المسح ببلل اليد، و ما تقدم في المسألة السابقة من ظهور دليله في لزوم خلوص البلة و عدم امتزاجها بغيرها، إلا مع استهلاك غيرها فيها.

(٢) لما سبق في وجوب المسح ببلل اليد من السيرة على عدم التقيد بذلك، بل في فرض كون التكرار للاحتياط يلزم الحرج الشديد الذي يقطع معه بعدم التقيد بالوجه المذكور، بل يستلزم سد باب الاحتياط، للدوران فيه بين المحذورين من نقص الغسل عن الواجب و امتزاج البلة، إذ من المعلوم تعسر العلم بحصول الغسل الواجب من دون زيادة تعسرا ملحقا بالتعذر، و لا سيما مع غلبة بلل الكفين قبل غسل اليدين.

و أما استحباب عدم غسلها مع الشك فهو و إن كان ملزما بغسلها، إلا أنه لا يحرز عدم امتزاج البلة، إلا بناء على الأصل المثبت.

نعم، يمكن الفرار عن الحرج المذكور بعدم نية غسل جزء صغير من اليسرى إلا بعد الاحتياط في غسل ما عداها، حيث يسهل غسله بعد ذلك من دون زيادة عن المقدار الواجب، لكن من المقطوع به عدم لزوم التقيد بذلك، لعدم التنبيه عليه مع الغفلة عنه.

هذا، و الاحتياج إلى استثناء ما ذكره قدس سره مبنى على لزوم مسح الرأس و الرجل اليمنى ببلل اليد اليمنى و مسح الرجل اليسرى ببلل اليسرى و عدم الاجتزاء بمطلق بلة اليد، كما أشرنا إليه هناك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٣

[مسألة ٢٥ لو جف ما على اليد من البلل لعذر أخذ من بلل حاجبيه]

(مسألة ٢٥): لو جف ما على اليد من البلل لعذر أخذ من بلل حاجبيه و أشفار عينيه و من شعر لحيته (١)

كما أنه تقدم أيضا أن مقتضى السيرة الارتكازية عدم التقيد و الامتناع عن وضع اليد قبل المسح على بعض الأعضاء لحك و نحوه. فراجع.

(١) كما صرح به غير واحد، و يظهر من بعضهم المفروغية عنه، و نسبه في جامع المقاصد إلى إطباق الأصحاب، و في كشف اللثام إلى قطعهم، و في مفتاح الكرامة أنه لا كلام فيه، و ادعى في المعتبر اتفاقهم عليه في ناسي المسح.

و به يخرج عن إطلاق بعضهم وجوب المسح ببله اليد، فيحمل على إرادة عدم الاستئناف الذي تقدم جوازه عن ابن الجنيّد. لكن في الحقائق: «و المشهور أنه مع جفاف اليد يأخذ من شعر لحيته أو حاجبيه، و مع جفاف الجميع، فإن كان لضرورة إفراط الحر أو قلة الماء جاز الاستئناف، و إلا أعاد الوضوء».

إلا أن من القريب كون الشهرة بلحاظ مجموع ما تضمنه كلامه، لا لوجود المخالف في الأخذ من شعر اللحية و الحاجبين مع الجفاف، و إلا فلم يعرف مخالف في ذلك. قال في الجواهر: «لم أجد أحدا من المتأخرين نقل خلافا فيه ممن عاداته التعرض لمثله».

و يقتضيه صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا ذكرت و أنت في صلاتك أنك قد تركت شيئا من وضوئك المفروض عليك فانصرف فأتى الذي نسيته من وضوئك و أعد صلاتك. و يكفيك من مسح رأسك أن تأخذ من لحيتك بللها إذا نسي أن تمسح رأسك، فتمسح به مقدم رأسك» (١)، و كذا صحيح مالك

(١) راجع صدر الحديث في الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٦ و ذيله في باب: ٢١ منها حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٤

...

ابن أعين «١» المتقدم في عدم جواز استئناف ماء للمسح، و مرسل الصدوق «٢» المتقدم إليه الإشارة في وجوب المسح ببله خصوص اليد. بل و كذا مرسل خلف ابن جماد المتقدم في عدم جواز الاستئناف و خبرا زرارة و أبي بصير «٣»، الواردة فيمن ذكر أنه لم يمسه رأسه و هو في الصلاة، بناء على ما تقدم هناك من لزوم حملها على استئناف الصلاة، جمعا من النصوص الأخرى الملزمة بذلك، و أنه أقرب من الجمع بحملها على صورة الشك مع جواز الاستمرار في الصلاة، ليكون مستحبا تعبديا خارجا عما نحن فيه. فراجع.

و بذلك كله يلزم الخروج عن إطلاق صحيح ابن أذينة المتقدم المتضمن الأمر بالمسح ببقية بله اليد، و حمله على صورة عدم الجفاف، لأن صورة الجفاف هي الفرد المتعارف في مورد هذه النصوص، و هو النسيان بل هي مورد مرسل الصدوق.

نعم، لا يبعد البناء على الاكتفاء بجفاف الكف الذي يتعارف المسح به لأنه هو الغالب في مورد هذه النصوص، دون جفاف الذراع، خصوصا مع قلة البله فيه، حيث يشمل إطلاقها عدم الجفاف فيه، و إن كان مرسل الصدوق ظاهرا في جفاف تمام ما على اليد. فتأمل. بقي في المقام أمور.

الأول: أن نصوص المقام مختصة بنسيان المسح، و هو معقد إجماع المعتبر المتقدم، بل في الجواهر أن بعضهم احتمل الاختصاص به، إلا أن ظاهر كلماتهم المفروغية عن عدم الاختصاص حتى أنه في المعتبر استدلال بالإجماع الذي ادعاه على كفاية بقاء شيء من البلل في الموالاة، بل في الحقائق أنه لا قائل بالفرق بين النسيان و غيره.

نعم، استشكل سيد المدارك في الاستدلال المتقدم من المعتبر باحتمال اختصاص ذلك بالناسي.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ١، ٣، ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٥

...

لكن ذلك لا يناسب إطلاقه جواز أخذ البلل من دون تقييد بالنسيان مع اختصاص النصوص المذكورة به، فلو لا المفروغية عن العموم لم يكن وجه للإطلاق المذكور. إلا- أن يكون وجهه عنده و عند غيره ممن صرح بجواز الأخذ و لو مع عدم الجفاف إطلاق أدلة المسح، لا- عموم الإجماع لغير حال النسيان. فبعد البناء على تقييد الإطلاق المذكور- بدليل المسح ببله اليد- كما تقدم منا تبعاً لبعضهم- يحتاج التعميم إلى دليل، و هو مفقود بعد اختصاص النصوص و المتيقن من الإجماع- لو تمّ- بالنسيان. اللهم إلا أن يقال: لا إطلاق لدليل المسح ببله اليد يشمل حال جفافها، لاختصاصه بصحيح ابن أذينة الوارد في قضية خارجية لا إطلاق لها.

بل مقتضى إطلاق الأمر بالمسح و ما ورد في قصة علي بن يقطين «١» جواز المسح بالبله المأخوذة من المواضع المذكورة. مضافاً إلى أنه يبعد الجمود على مورد النصوص جداً، لقرب فهم عدم الخصوصية له عرفاً، و لا سيما بعد ما تقدم من ظهور تسالم الأصحاب على العموم مع ظهور حالهم في كون الدليل هو النصوص المذكورة.

نعم، المتيقن من ذلك صورة العذر العرفي، كقلة الماء أو حرارة الهواء، دون صورة تعمد التجفيف أو التسامح في تأخير المسح، كما ذكر في المتن و قواه في الجواهر.

و إن كان مقتضى ما أشرنا إليه من إطلاق الأمر بالمسح المؤيد بإطلاق ما ورد في قصة علي بن يقطين جواز الأخذ مع الجفاف مطلقاً و لو بدون عذر، كما هو ظاهر جامع المقاصد، حيث ذكر أنه لو مسح بماء مستأنف، ثم جفف ما على محل الاستئناف و أخذ من ماء الوضوء و مسح به صح وضوؤه.

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٣٣٦

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٦

الداخل في حد الوجه (١) و مسح به.

الثاني: النصوص و إن اختصت بنسيان مسح الرأس، إلا أن الظاهر التعدى لمسح الرجلين. بل حيث كان اللازم تدارك الترتيب- كما تظافرت به النصوص- كان لازم مفاد هذه النصوص مسح الرجلين بعد مسح الرأس، فيتعين التعدى لصورة مسح الرأس بماء اليد دون الرجلين. يفهم عدم الخصوصية.

على أنه مقتضى إطلاق الأمر بالمسح بعد قصور صحيح ابن أذينة عن صورة الجفاف، كما سبق. و الظاهر تسالم الأصحاب على ذلك. الثالث: النصوص المتقدمة مختصة ببلل اللحية و الحاجبين الأشفار، بل المعتبر سنداً منها- و هو صحيحا الحلبي و مالك- مختص بالأول، إلا أن الخصوصية المذكورة بالأول ملغية عرفاً، و المنساق منها التنبيه على محال البلل في ظرف النسيان من دون خصوصية

لموضع دون آخر، كما يشير إليه ذيل مرسل الصدوق لقوله: «فإن لم يبق من بله وضوئك شيء أعدت الوضوء». ولذا لم يرتب الأصحاب بين بلل اللحية وغيره، كما لم يعتبروا في الأخذ من غير اللحية عدم اللحية، وإن تضمنه مرسل الصدوق وحماد، كما تقدم التنبيه على ذلك عند الكلام في وجوب المسح ببله اليد. ولا أقل من كونه مقتضى إطلاق الأمر بالمسح بعد قصور صحيح ابن أذينة عن صورة الجفاف، كما تقدم.

(١) دون المسترسل طولا و عرضا، فعن نهاية الأحكام المنع من الأخذ منه، و مال إليه في الجواهر. بدعوى: أن الظاهر من الأخبار إرادة نداوة الوضوء، و هو لا يدخل تحتها بناء على عدم استحباب غسله، لأنه و إن كان ماء غسل الوجه، إلا أن المراد من ماء الوضوء الباقي في محاله، لا مطلق مائه و إن انفصل عنها و اجتمع في إناء أو نحوه. نعم، لو قيل باستحباب غسله اتجه جواز الأخذ منه، لأن المراد بماء الوضوء ما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٧

...

يعم الغسل المستحب، كالغسل الثانية. لكن تقدم الإشكال في استحباب غسله [١]. ويشكل بأنه مخالف لإطلاق النصوص المتقدمة، بل يصعب حمل إطلاقها على خصوص ما دخل في حد الوجه، و لا سيما مع غلبة وجود الماء في المسترسل الخارج، للغلبة عن التقييد المذكور جدا. و منه يظهر أنه لا مجال لتقييد الإطلاق المذكور بما دل على عدم جواز استئناف الماء للمسح، فإن حمل ذلك على صورة عدم الجفاف أو غير ما يكون في المسترسل أقرب عرفا من تقييد هذا الإطلاق و حمله على خصوص ما دخل في الحد. على أنه تقدم أن عمدة الدليل على عدم جواز الاستئناف هو هذه النصوص، و صحيح ابن أذينة و ما ورد في قصة علي بن يقطين من الأمر بالمسح بنداوة الوضوء. و قد عرفت أن هذه النصوص لا تمنع من الأخذ من المسترسل، كما أن الصحيح لا إطلاق له يشمل صورة جفاف بله الوضوء، لأنه وارد في قضية خاصة. و أما ما ورد في قضية علي بن يقطين فهو - مع ضعف سنده - يشكل ظهوره في المنع من الأخذ من المسترسل، لاحتمال صدق نداوة الوضوء عليه، لإلحاقه بأعضاء الوضوء عرفا. مع أنه لو فرض تمامية الإطلاق لذلك فبينه و بين إطلاق هذه النصوص عموم من وجه، و المتجه بعد تساقطهما الرجوع لإطلاقات الأمر بالمسح الشامل للمسح ببله المسترسل. فالبناء على إطلاق جواز الأخذ من اللحية هو الأقوى، كما هو مقتضى إطلاق أكثر الأصحاب، و صريح محكي شرح المفاتيح و الهداية للسيد الطباطبائي قدس سره. نعم، لا بد من الاقتصار على البلل الحاصل من الغسل الوضوئي، دون ما

[١] هذا ما ذكره في هذه المسألة لكن ذكر في مبحث الموالاة انه يكتفى ببقاء البلل المستحب، كالذي يكون على مسترسل اللحية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٨

[مسألة ٢٦ لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح فالأحوط الجمع بين المسح بالماء الجديد و التيمم]

(مسألة ٢٦): لو لم يمكن حفظ الرطوبة في الماسح لحر أو غيره فالأحوط وجوبا الجمع بين المسح (١) بالماء الجديد و التيمم.

يكون مسببا عن غسله برجاء المطلوبة بعد إكمال غسل الوجه، لانصراف النصوص عنه بعد عدم ثبوت مشروعيته.

(١) الاجتزاء بالمسح بالماء الجديد هو المصرح به في المعبر و جامع المقاصد، و المنتهى في إحدى نسخته، و في المدارك بعد أن حكم بجواز استئناف ماء للمسح قال: «و يحتمل الانتقال للتميم لتعذر الوضوء» و حكى جواز الاستئناف أيضا عن الذكري و البيان و المقاصد العلية، كما تقدمت حكايته عن ابن الجنيدي، بل تقدم من الحدائق نسبه للمشهور.

و في محكي التحرير المسح مع الجفاف من دون استئناف، و هو ظاهر نسخة المنتهى الأخرى [١].

و أما التيمم فقد ذكر في الجواهر أنه لم يعثر على مفت به، و إنما تقدم من المدارك احتمال، و استحسن في جامع المقاصد الاحتياط بضمه للوضوء. نعم، قرب بعض مشايخنا الاجتزاء به، و نقل شيخنا الأعظم قدس سره عن بعض حواشي التحرير نسبه للعلامة. و الذي ينبغي أن يقال: لما كان دليل عدم الاستئناف منحصرا بالإجماع، و صحيح ابن أذينة، و نصوص الأخذ من اللحية و نحوها عند الجفاف، و ما ورد في قصة علي بن يقطين.

[١] ربما يحمل مراد العلامة قدس سره في هذه من الكتابين على أن مثل هذا الجفاف لا يخل بالموالاة، و إنما لا يسوغ استئناف الماء للمسح، لمفروغيته عن إمكان تحصيل المسح ببلل الوضوء بإكثار الماء أو الإسراع أو نحوهما نظير ما في محكي التذكرة حيث قال: «لو جف ماء الوضوء للحر أو الهواء المفرطين استأنف الوضوء و لو تعذر أبقى جزءا من يده اليسرى ثم أخذ كفا غسله به و عجل المسح على الرأس و الرجلين» (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٣٩

...

فمن الظاهر عدم شمول الإجماع للمقام بعد ذهاب من عرفت لوجوب الاستئناف، كما تقدم عدم الإطلاق في صحيح ابن أذينة، و نصوص الأخذ من اللحية و نحوها تقصر عن المقام، لاختصاصها بصورة إمكان المسح ببلل الوضوء لعدم جفافه أو لإمكان استئنافه بالوجه المذكور.

فلم يبق إلا- ما ورد في قصة علي بن يقطين، و إطلاقه و إن كان يقتضي عدم مشروعية الوضوء مع الاستئناف حتى في محل الكلام، لظهوره في الإرشاد إلى كيفية الوضوء، مع ظهوره في الارتباطية. إلا- أن ضعف سنده مانع من الاعتماد عليه في الخروج عن إطلاق الأمر بالمسح، المقتضى لجواز الاستئناف.

و يؤيد ذلك ابتناء الوضوء في الجملة على الميسور، و هو في المقام أقرب عرفا منه في الجائر- و إن لم تثبت قاعدة الميسور كلية. و منه يظهر أنه لا- مجال للاكتفاء بالوضوء من دون مسح- كما قد يظهر احتمال من بعض في المقام- أو بالمسح من دون استئناف- كما قواه في الجواهر- فضلا عن وجوبه- كما لعله ظاهر ما تقدم من التحرير-، لأن دليل مشروعية الوضوء في المقام إن كان هو الإطلاق فالظاهر منه وجوب المسح بالماء.

و إن كان هو ابتناء الوضوء على الميسور فالمسح بالماء هو الأقرب للميسور عرفا، و لا أقل من كونه حينئذ مقتضى قاعدة الاشتغال، لاحتمال توقف الطهارة المفروض وجوبها عليه، و لا يحتمل مانعته منها. فلاحظ.

هذا، و لو غرض النظر عما تقدم و فرض إطلاق المنع عن الاستئناف بنحو يشمل المقام تعين الانتقال للتميم لإطلاق دليل مشروعيته بتعذر الوضوء.

و مجرد عدم تعرض الأصحاب لذلك في مسوغات التيمم لا يكشف عن إجماعهم على عدم مشروعيته و مشروعية الوضوء الناقص، مع ما هو المعلوم منهم من مشروعية التيمم بمجرد تعذر الوضوء، فإذا كان مقتضى الارتباطية تعذره في المقام لزم مشروعية التيمم بلا حاجة إلى التنصيص عليه منهم بالخصوص.

و منه يظهر حال دعوى: أن احتمال الاكتفاء بالميسور ملزم بالاحتياط

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٠

...

بالجمع بينه و بين التيمم، للعلم الإجمالي بوجوب أحدهما.

لاندفاعها: بأن إطلاق مشروعية التيمم بتعذر الوضوء بضميمة ظهور دليل الوضوء في خصوص التام كاشف عن الاكتفاء بالتيمم و رافع للإجمال تعبدا.

كما ظهر مما تقدم أن الأقوى الاكتفاء بالوضوء مع الاستئناف، و الأحوط استحبابا ضم التيمم إليه، و لا حاجة للاحتياط بالوضوء بالمسح من دون استئناف.

فرع:

المحكى عن نهاية الأحكام وجوب تأثر الممسوح بالماسح مع الإمكان، و هو الذى استظهره فى المستند، و به صرح فى العروة الوثقى، و وافقه سيدنا المصنف قدس سره ناسبا التصريح به لجماعة كثيرة، قال: «لأن المسح بالبلل كالمسح بالدهن ظاهر فى ذلك، لا مجرد المسح بالعضو متلبسا بالبلل».

أقول: إن كان المراد بالتأثير مجرد انتقال البلة من الماسح للممسوح، فهو ملازم لفرض وجود البلة فى الماسح حين المسح.

و إن كان المراد به حمل الممسوح لرتوبة يصدق عليها الماء و البلل فدعوى ظهور إطلاق المسح فيه ممنوعة.

و المسح بالدهن إنما يفهم منه ذلك إذا كان كناية عن تدهين الممسوح، و إلا فمسح الدهن بالمنديل لا يفهم منه ذلك. بل قد ينافى ذلك مقابلة المسح بالغسل الذى تقدم أنه يجرى فيه مثل الدهن.

و كذا رواية الأخذ من الأشفار و الحاجبين، لقلة الماء فيها بنحو يندر حمل الرأس و الرجلين للبلل بمسحها به. فتأمل.

و كذا الحال لو أريد بالتأثر حمل الممسوح لمسمى الرطوبة و لو لم تكن مسرية. فإنه مخالف للإطلاق أيضا، و انصرافه منه ممنوع، و إن كان ما سبقه أشد منعا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤١

[مسألة ٢٧ لا يجوز المسح على العمامة و القناع أو غيرهما من الحائل]

(مسألة ٢٧): لا يجوز المسح على العمامة و القناع أو غيرهما من الحائل (١)،

هذا، و لو فرض وجوب تأثر الممسوح و تعذرت المحافظة على البلة بالمقدار المستلزم له، ففى وجوب المسح بالبلة من دون تأثير- كما عن نهاية الأحكام- أو وجوب الاستئناف وجهان.

مقتضى إطلاق الأمر بالمسح الثانى بعد فرض انصرافه لصورة التأثير و فرض قصور دليل المنع عن الاستئناف عن المقام، كما تقدم نظيره.

و إن فرض إطلاق دليل المنع عن الاستئناف و شموله للمقام و أن الدليل على مشروعية الوضوء فيه قاعدة الميسور كان مقتضى قاعدة الاشتغال بالجمع بالمسح أولا ببلة الوضوء ثم المسح بالماء الجديد.

و إن فرض المنع من جريان قاعدة الميسور كان اللازم التيمم، كما يظهر بملاحظة ما تقدم.

(١) إجماعا محصلا و منقولا- على لسان جملة من الأساطين. كذا فى الجواهر. و قال سيدنا المصنف قدس سره: «ينبغي عده من

ضروريات المذهب». وقد تكرر في كلماتهم دعوى الإجماع على عدم المسح على العمامة و الشعر الخارج عن الحد و غيرهما. و يقتضيه - مضافا إلى ظاهر الإطلاقات المستفيضة بالمسح على الرأس و القدم - صريح ما تضمن إدخال الإصبع تحت العمامة و الخمار (١)، و قد تقدم كثير منه عند الكلام في أجزاء مسمى المسح، و مرفوع محمد بن يحيى عن أبي عبد الله عليه السلام: «فى الذى يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له فى الوضوء. قال: لا يجوز

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٥، و باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٥، و باب:

١٢٣ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١. و راجع باب: ٢٤ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٢

...

حتى يصيب بشره رأسه بالماء» (١). و ما قد يستفاد من بعض نصوص المسح على الخف من عدم الخصوصية له. لكن فى صحيح عمر بن يزيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخضب رأسه بالحناء ثم يبدو له فى الوضوء. قال: يمسح فوق الحناء» (٢) و فى صحيح محمد بن مسلم عنه عليه السلام: «فى الرجل يحلق رأسه ثم يطليه بالحناء ثم يتوضأ للصلاة. فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه و الحناء عليه» (٣).

إلا أن ظاهر الأصحاب الإعراض عنهما، لعدم تنبيههم على استثناء الحناء، مع أنها أولى بالتنبيه من شعر المقدم. بل عن غير واحد التنبيه على المنع فيها، و ذلك مانع من الاعتماد عليهما فى موردتهما، فضلا عن التعدى لغيره من افراد الحائل مع ما عرفت من الإجماع و النص. فليحتمل على بعض المحامل من تقيئه أو ضرر أو حرج أو نحوهما.

نعم، مقتضى ما عن الذكرى من نقل الإجماع على عدم أجزاء المسح على العمامة و الشهرة فى الحناء وجود القول به. و لعله لما فى الاستبصار حيث عقد للمسح على الحناء بابا ثم ذكر الصحيحين.

لكنه بعد أن عارضهما بمرفوع محمد بن يحيى المتقدم، و رجحهما عليه بانقطاع سنده، قال: «و لو سلم لأمكن حمله على أنه إذا أمكن إيصال الماء إلى البشرة فلا بد من إيصاله، و إذا لم يمكن ذلك أو لحقه مشقة فى إيصاله لم يجب عليه. و يؤكد ذلك ما رواه. الوشاء قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل، أ يجزىه أن يمسح على طلاء الدواء؟ فقال: نعم يجزىه أن يمسح عليه». أو هو ظاهر فى عدم عمله بظاهر الصحيحين.

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٣

و إن كان شيئا رقيقا لا يمنع من وصول الرطوبة إلى البشرة (١).

[الرابع مسح القدمين]

الرابع: يجب مسح القدمين (٢)

(١) كما صرح به في المنتهى، و نسب الخلاف فيه لأبى حنيفة. و ظاهره الإجماع منا، و هو الظاهر من الأصحاب، لعدم استثنائهم ذلك من الحائل.

و يقتضيه ما تقدم، لظهور المسح في مماسة الماسح للممسوح. و لا- قرينه على أن الغرض مجرد وصول الماء للممسوح، بل هو لا يناسب مقابلة المسح بالغسل الذي يراد منه ذلك، بل الأمر أظهر من أن يحتاج للاستدلال.

(٢) قال في الجواهر: «إجماعا عند الإمامية محصلا و منقولا، بل هو من ضروريات مذهبهم، و أخبارهم به متواترة، بل في الانتصار أنها أكثر من عدد الرمل و الحصى، بل رواه مخالفوهم أيضا. بل هو المنقول عن جماعة من الصحابة و التابعين و الفقهاء، كابن عباس و عكرمة و أنس و أبى العالية و الشعبي.

و عن أبى الحسن البصرى و ابن جرير الطبرى و أبى على الجبائى التخيير بينه و بين الغسل.

و عن داود يجب الغسل و المسح معا، و نحوه عن الناصر الزيدى. و باقى الفقهاء على إيجاب الغسل فقط».

و يكفيننا دليلا- الثقلان اللذان تركهما رسول الله صلى الله عليه و آله في أمته كتاب الله و عترته. أما العترة عليهم السلام فقولهم به معلوم بإجماع شيعتهم و أصحابهم الآخذين منهم، و بالنصوص المروية عنهم الصريحة في مشروعية المسح، بل وجوبه، و أنه الذى نزل به الكتاب.

و أما الكتاب فيدل عليه بمقتضى عطف الأرجل على الرؤوس التى فرضها المسح، فتشاركتها فيه. من دون فرق بين قراءة الجبر التى قال الشيخ فى التهذيب انها مجمع عليها، و فى رواية غالب عن الباقر عليه السلام «١» تعيينها- اتباعا للفظ الرؤوس،

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٤

...

و قراءة النصب اتباعا لمحلها، أو بنزع الخافض أو عطفا على الجار و المجرور معا، لتجريد الرجلين عن معنى الباء الدالة على التبعض أو الإلصاق المستتبع للاكتفاء بالمسمى - كما سبق - لعدم الاكتفاء فيهما بالمسمى طولا.

و حملها على العطف على الوجوه المغسولة مستلزم للفصل بين المتعاطفين بالأجنبى المستبشع جدا، و لا سيما على قراءة الجبر التى يتعين فى وجهها على ذلك الاتباع للمجاورة، الذى هو من شواذ الاستعمال، فلا يحمل عليه الكلام، خصوصا كلام الله تعالى الوارد مورد الإعجاز، و لا- سيما ممن لم يؤت علم الكتاب و لم يطلع على تأويله، بل ليس له إلا التعبد بظواهره، حيث لا ينبغى الربى فى مخالفة الحمل المذكور للظاهر، و ليس الظاهر إلا وجوب المسح.

و كذا دعوى: أن المراد بالمسح الغسل، لأن الغسل الخفيف يسمى مسحاً، فإنه حمل للكلام على المجاز بلا قرينه، بل يأباه سياقه، لعطف الأرجل على الرؤوس.

و منه يظهر أنه لا- بد من طرح النصوص «١» التى قد يظهر منها وجوب الغسل، أو حملها على التقيّة، لأنها من الشاذ النادر المخالف للكتاب و الموافق للعامة.

و معه لا وجه لوجوب الجمع بين المسح و الغسل إلا الاحتياط بالجمع بين احتمالين، قد عينت الأدلة أولهما و أبطلت ثانيهما.

كما لا- وجه للتخيير ظاهرا إلا- دعوى: أولوية الغسل من المسح، لأنه أبلغ فى التطهير. و هى ظنية لا يخرج بها عما سبق. أو دعوى:

بدليته عن المسح جمعا بين ما تقدم و النصوص المتضمنة للغسل المروي من طرقهم و طرقنا، ففي صحيح أيوب بن نوح: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: أسأله عن المسح على القدمين. فقال: الوضوء بالمسح، و لا- يجب فيه إلا ذاك، و من غسل فلا بأس» (٢) و في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يتوضأ الوضوء كله إلا رجليه، ثم يخوض بهما

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٥

...

الماء خوضا. قال: أجزأه ذلك» (١).

لكن نصوصهم ليست حجة علينا، و نصوصنا متعينة للحمل على التقية بعد ما سبقت الإشارة إليه من الإجماع و النصوص الصريحة في عدم الاجزاء، كصحيح زرارة (٢) المتقدم في المسألة الثالثة و العشرين، و حسن محمد بن مروان أو صحيحه: «قال أبو عبد الله عليه السلام: يأتي على الرجل ستون و سبعون سنة ما قبل الله منه صلاة. قلت: كيف ذاك؟ قال: لأنه يغسل ما أمر الله بمسحه» (٣) و ما ورد في قصة علي بن يقطين (٤).

ثم إن ظاهر الأصحاب اختصاص ظاهر القدمين بالمسح- فلا يجب مسح باطنهما فقط أو مع الظاهر- لأنه موقع الكعبين، بناء على ما يأتي منهم من أنهما قبتا القدمين. و هو المصرح به في الغنية و إشارة السبق و المراسم و عن المقنعة و السرائر و غيرهما، و ظاهر الغنية الإجماع عليه، كما هو المصرح به في كشف اللثام و محكي غيره.

و أما ما في المقنعة من قوله: «و مسح القدمين ظاهرهما و باطنهما» فلا بد من تأويله بعد ما عرفت منه و من غيره. قال في التهذيب في شرحه: «يريد مقبلا و مدبرا من الأصابع إلى الكعبين، و من الكعبين إلى الأصابع». و هو أعرف بمراد شيخه.

و كيف كان، فيقتضيه- مضافا إلى ما عرفت من الإجماع، و إلى ظاهر الآية و النصوص المتضمنة للمسح إلى الكعبين، بناء على أنهما قبتا القدمين بالوجه المتقدم- ظاهر النصوص المتضمنة لتعدي المسح ب «على»، و النصوص المتضمنة للمسح على الظاهر، و منها ما تضمن المسح على النعلين (٥)، و إن لم يكن بعضها ظاهرا في الوجوب، بل في الاجزاء لا غير، لوروده في بيان العمل أو غير ذلك.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٥) راجع في النصوص المذكورة باب: ١٥، ٢٠، ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٣٢ و غيرها من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٦

من أطراف الأصابع إلى الكعبين (١)

نعم، في خبر سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا توضأت فامسح قدميك ظاهرهما و باطنهما، ثم قال: هكذا، فوضع يده

على الكعب و ضرب الأخرى على باطن قدميه، ثمَّ مسهما إلى الأصابع» (١) و في مرفوع أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير عنه عليه السلام: «في مسح القدمين و مسح الرأس. فقال:

مسح الرأس واحدة من مقدم الرأس و مؤخره، و مسح القدمين ظاهرهما و باطنهما» (٢).

لكن لا مجال للخروج بهما عما تقدم. و قد حملهما الشيخ قدس سره في كتابيه على التقيّة، قال في الاستبصار: «لأن في الفقهاء من يقول بمسح الرجلين، و يقول مع ذلك باستيعاب العضو ظاهرا و باطنا.

و يحتمل أن يكون أراد ظاهرهما و باطنهما، أعنى: مقبلا و مدبرا، على ما بينا القول فيه». و لو لا شذوذهما و ظهور إعراض الأصحاب عنهما لأمكن الجمع بينهما و بين ما تقدم بالحمل على الاستحباب. فلاحظ.

(١) يعنى: فيجب الاستيعاب الطولى للحد المذكور.

أما أصل التحديد فهو من الواضحات، فتوى و دليلا، بعد اشتمال الكتاب و السنة المستفيضة أو المتواترة عليه.

و أما وجوب الاستيعاب و عدم الاكتفاء بالمسمى طولاً - على خلاف ما تقدم في الرأس - فهو المصرح به في كلام جماعة و ادعى الإجماع عليه في ظاهر الخلاف و الغنية، و صريح المنتهى و محكى التنقيح، و لعله ظاهر التذكرة، لأنه و إن عبر بكفاية المسح من رؤوس إلى الكعبين و لو ياصبع واحدة في مقابل وجوب الاستيعاب حتى في العرض، إلا أن من القريب إرادته بيان المجزى عرضا مع الحفاظ على المقدار المذكور طولاً، و عن الذكري نسبته إلى عمل الأصحاب بعد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٧

...

أن تردد فيه، كما تردد فيه في المعتبر أولا، ثمَّ جزم بوجوبه، و ظاهر المدارك التردد فيه أيضا، و مال لعدم الوجوب في الحدائق - لو لا الاحتياط - و حكى عن صاحب رياض المسائل و حياض الدلائل نفى البعد عنه.

و ظاهرهم أو صريحهم أن منشأ التردد فيه هو احتمال كون «إلى» لتحديد الممسوح و بيان محل المسح، لا غاية للمسح، بل قد يدعى ظهورها في ذلك بمقتضى وقوعها في سياق التحديد بها في اليدين. بل لا ينبغي الإشكال في ذلك بناء على جواز النكس.

و ما في الجواهر من أن خروج ذلك بدليل لا ينافي كونها غاية للمسح.

كما ترى! إذ لا معنى لكونها غاية للمسح إذا جاز الابتداء بالكعبين، و ليس هو من سنخ التقييد له.

مضافا إلى ما قد يدعى من أن عدم وجوب الاستيعاب مقتضى العطف على الرؤوس التي أريد منها التبعض في الطول و العرض معا، لمكان الباء، أو الإطلاق.

و فيه: أن كونها لتحديد الممسوح يقتضى استيعابه، كما اقتضاه في الأيدي، على ما نبه له في الجواهر.

و أما العطف فهو لا - يقتضى التبعض بناء على قراءة النصب و العطف على الجار و المجرور معا - كما تقدم - بل لا بد في الاكتفاء بالبعض عرضا من دليل خارج. و أما بناء على العطف على محل المجرور أو بنزع الخافض، أو على قراءة الجر - كما هو الظاهر

لصحيح زرارة المتضمن إفادة الباء للتبعض (١) و صحيح الأخوين الآتين، و خبر غالب المعين لقراءة الجر (٢) - فلا أن ظاهر التحديد ب «إلى» لزوم الاستيعاب الطولى و اختصاص التبعض بالعرض.

إذ ليس المراد بكون «إلى» لتحديد الممسوح أنها تفسر لمفهوم الأرجل

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١. و قد تقدم في أول الكلام في مسح الرأس.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٨

...

التي وقع عليها المسح، كما لو فسرت الرجل بالقدم، حيث يكون مقتضى العطف التبويض فيه مطلقا طولاً و عرضاً - كما في الرؤوس - إذا لم يعهد إرادة ذلك من مثل هذا التركيب.

بل المراد أنها للمسح لا - لبيان غايته، بل لبيان مقداره في اتجاه الطول، و مقتضاه الاستيعاب فيه، و إن لم يجب الاستيعاب عرضاً للإطلاق.

نعم، يتجه التبويض فيه لو كان الجار و المجرور صفة للبعض الذي يجب مسحه المستفاد من تسليط الباء، لبيان محله، فكأنه قيل: و امسحوا بأرجلكم بموضع واقع في الحد الخاص.

لكنه تكلف مخالف لظاهر الكلام جداً، بل لعله لا - يصح إرادة ذلك من مثل هذا التركيب، لعدم اشتمال الكلام على البعض الموصوف، و لظهور «إلى» في التحديد و بيان السعة، لا محض الظرفية و بيان المحل.

و منه يظهر وجه الاستدلال لوجوب الاستيعاب بغير واحد من النصوص المتضمنة لوجوب المسح إلى الكعبين، كصحيح ابن أذينة الوارد في حديث المعراج، و فيه: «ثُمَّ امسح رأسك بفضل ما بقى في يدك من الماء، و رجلك إلى كعبيك» «١».

و أما الاستدلال بصحيح البرنطى عن الرضا عليه السلام: «سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم.

فقلت: جعلت فداك لو أن رجلاً قال بإصبعين من أصابعه هكذا. فقال: لا إلا بكفه كلها» «٢».

فقد يشكل: بأن اشتماله على المسح بتمام الكف ملزم بحمله على الاستحباب، فلا مجال لاستفادة وجوب الاستيعاب الطولى منه.

اللهم إلا أن يقال: إنما يمنع ذلك من استفادة وجوب الاستيعاب الطولى لو

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٤٩

...

كان قرينه عرفية على صرف السؤال إلى إرادة بيان الكيفية الكاملة، لا خصوص الواجب، و هو مما ياباه ظاهر الجواب جداً بلحاظ ذيله، غاية الأمر أنه يجب رفع اليد عن ظهور جوابه عليه السلام في وجوب المسح بتمام الكف، و هو لا يستلزم رفع اليد عن ظهوره في وجوب الاستيعاب الطولى.

و الأمر سهل بعد وفاء ما تقدم بالمطلوب. و به يخرج عما يوهم الإطلاق، كصحيح ابن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «و ذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك، و امسح على القدمين، و ابدأ بالشق الأيمن» «١». إذ لا يبعد شمول المسح على القدم لصورة عدم الاستيعاب، و ليس هو كمسح القدم.

هذا، وقد استدلل في الحقائق لعدم وجوب الاستيعاب بما تضمن المسح على النعلين من دون استبطان الشراكين «٢». و خبر جعفر بن سليمان: «سألت أبا الحسن موسى عليه السلام: قلت: جعلت فداك يكون خف الرجل مخرقا فيدخل يده فيمسح ظهر قدميه أ يجزيه ذلك؟ قال: نعم» «٣».

لكن عدم استبطان الشراكين لا يستلزم عدم الاستيعاب بعد كون معقد الشراك هو الكعب - كما في كلام غير واحد - غاية ما يلزم عدم مسح الكعب، وهو أعم من المدعى، لإمكان عدم دخول الغاية في حكم المغيى، على ما يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى. بل التنبيه على عدم استبطان الشراك ظاهر في المفروغية عن عدم إجزاء المسمى طولا، وأن للطول حدا لا بد من استيعابه، بحيث قد يتوهم لأجله وجوب الاستبطان.

كما أن المسح من تحت الخف المخرق قد يحصل معه الاستيعاب، بل لو لا مفروغية السائل عن وجوبه لم يحتج إلى فرض تخرق الخف، لإمكان تحقق

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٠، ٢٣، ٢٤ من أبواب الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٠

...

مسمى المسح طولا تحت الخف غير المخرق.

و أما صحيحه الأخوين عن أبي جعفر عليه السلام: «إن الله تعالى يقول يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَ أَيْدِيَكُمْ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَدْعَ شَيْئًا مِنْ وَجْهِهِ إِلَّا غَسَلَهُ. ثُمَّ قَالَ وَ امْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَ أَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ فَإِذَا مَسَحَ بِشَيْءٍ مِنْ رَأْسِهِ أَوْ بِشَيْءٍ مِنْ قَدَمَيْهِ مَا بَيْنَ الْكَعْبَيْنِ إِلَى أَطْرَافِ الْأَصَابِعِ فَقَدْ أَجْزَأَهُ» «١»، و صحيحتهما الأخرى عنه عليه السلام - التى لا يبعد كونها قسما من الأولى، و الاختلاف من جهة النقل بالمعنى -: «أنه قال فى المسح: تمسح على النعلين و لا تدخل يدك تحت الشراك، و إذا مسحت بشيء من رأسك أو بشيء من قدميك ما بين كعبيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك» «٢».

فقد يستدل بهما على عدم وجوب الاستيعاب، إما لكون «ما» بدلا من القدمين، أو بدلا من «شئ» مع كون الباء الداخلة على «شئ» للتبعض أو الإلصاق المفيد فائدته.

لكن الابدال من القدمين دون «شئ» بعيد جدا، بعد كون القدمين مذكورين تبعا فى وصف «شئ»، و كونه أحوج للتحديد منهما، لوجود الحد الخارجى العرفى لهما دونه، لصدقه على الكثير بعين صدقه على القليل.

هذا، بناء على ما يظهر منهم من تعيين «ما» للاسمية، و أنها اسم موصول أو نكرة موصوفة، أما بناء على أنها حرف رابط ممهد لما بعدها تعيين كون ما بعدها صفة ل «شئ»، دون القدمين، لكونهما معرفة لا توصف بالظرف، بل لا معنى لوصفهما بأنهما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع.

و أما كون الباء لإفادة التبعض فلا مجال له، لظهور أن ذكر «شئ» لبيان

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥١

و هما قبتا القدمين (١).

التبويض الذى هو مقتضى الباء فى الآية، كما يظهر من مقابلة الغسل بالمسح فى الصحيح الأول، بل هو صريح صحيح زرارة «١» المتضمن أن استفادة التبويض لمكان الباء، فلا معنى معه لذكر الباء وإرادة ما يقتضى التبويض منها- كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره- بل لا بد أن تكون لمحض الإلصاق بالنحو الذى لا يقتضى التبويض فى مدخولها، كما يناسبه ورود الصحيح الأول مورد التفسير للآية.

نعم، لو كان قوله عليه السلام: «ما بين» لبيان محل الشئ الممسوح لا حده و مقداره، كان مقتضى الإطلاق عدم وجوب الاستيعاب. لكن تقدم أن ظاهر «إلى» التحديد لا محض الظرفية و بيان المحل. و من جميع ذلك ظهر أن الحديثين ظاهران فى وجوب الاستيعاب الطولى، و أن الممسوح تمام ما بين الحدين، و لا مجال معه لاطالة الكلام فيما ذكره صاحب الحقائق عن صاحب رياض المسائل فى تقريب دلالتها على عدم وجوب الاستيعاب. فراجع. (١) كما فى الشرائع و النافع و الروضة و عن التنقيح.

و يقتضيه كلام جل الأصحاب من القدماء و المتأخرين على اختلاف عباراتهم، ففى محكى المقنعة: «و الكعبان هما قبتا القدمين أمام الساقين ما بين المفصل و المشط، و ليسا الأعظم عن اليمين و الشمال من الساقين الخارجة عنها، كما يظن ذلك العامة، و يسمونها الكعبين، بل هذه عظام الساقين، و العرب تسمى كل واحد منهما ظنبوبا. و الكعب فى كل قدم، و هو ما علا منه فى وسطه، كما ذكرنا» و فى الانتصار و مجمع البيان: «هما العظامان النابتان فى ظهر القدم عند معقد الشراك» و قريب منه فى الخلاف و الغنية و المعبر و المنتهى و الذكري و عن الجمل و العقود و السرائر و المهذب، و فى المبسوط: «و هما النباتان فى وسط القدم»، و فى

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١. و قد تقدم فى أول الكلام فى مسح الرأس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٢

...

التحرير: «و هما النباتان فى وسط القدم»، و فى إشارة السبق و المراسم و محكى الكافى: «أنهما معقد الشراك، و فى محكى الكاتب لابن الجنيد: «الكعب فى ظهر القدم دون عظم الساق، و هو المفصل الذى قدام العرقوب» [١]، و عن ابن أبى عقيل «أنهما ظهر القدم» [٢].

و قد نسب للإمامية فى الانتصار و مجمع البيان، و لفقهاء أهل البيت فى المعبر، و لعلمائنا فى المنتهى، و لأصحابنا فى محكى التنقيح، و لإجماعنا فى الذكري، و لإجماع القائلين بوجوب المسح فى الانتصار و التهذيب و الخلاف و الغنية و الذكري، و فى نهاية ابن الأثير و لسان العرب و عن محكى لباب التأويل. أنه مذهب الشيعة، و فى كشف اللثام أنه استفاض نقل الإجماع عليه. و ذهب العلامة قدس سره إلى أنه المفصل بين الساق و القدم، و تبعه الكاشانى، كما حكى موافقته عن غير واحد، كالشهيد فى الألفية، و المقداد فى كنز العرفان، و أبى العباس فى الموجز، و الحر العاملى.

[١] لما كان العرقوب هو العصب الغليظ الذى فوق العقب، كما ذكره غير واحد من اللغويين كان مقتضاه أن الكعب هو مفصل الساق و القدم. لكنه لا يناسب تصريحه بأنه دون عظم الساق.

و من هنا يحتمل.

تارة: أن مرجع الضمير عظم السابق لا الكعب.

و اخرى: أن المراد بالعرقوب ما يعم العصب الذى أمام الساق، كما قد يناسبه ما فى لسان العرب عن الأصمعى: «و العرقوبان: من الفرس ما ضم ملتقى الوظيفين و الساقين من مئاخرهما من العصب، و هو من الإنسان ما ضم أسفل الساق و القدم».

و ثالثة: أن لا يكون قوله: «و هو الفصل الذى قدام العرقوب» من كلام ابن الجنيد، بل من كلام العلامة قدس سره عقب به كلام ابن الجنيد عند نقله فى المختلف، كما أشار إليه فى مفتاح الكرامة و يؤيده نقل العلامة له فى جملة العبارات الموهمة لتفسير الكعب بغير المفصل، و عدم نقل الشهيد فى الذكرى الفقرة المذكورة فى جملة كلام ابن الجنيد.

و لعل هذا أظهر الاحتمالات فى المقام. (منه عفى عنه).

[٢] ظاهره إرادته ما برز منه و ارتفع نظير ظهر الجبل، لا ما يقابل بطن القدم، لأنه محل المسح لا غاية الممسوح. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٣

...

بل يظهر منه قدس سره حمل كلام الأصحاب على ذلك، ففى التحرير فسر به ذكره الأصحاب أولاً، و فى آخر كلامه فسر به بالمفصل، و فى المنتهى بعد أن فسر به بما تقدم ناسباً له إلى علمائنا و تعرض لقول العامة ورده قال: «و قد يشبه عبارة علمائنا على بعض من لا مزيد تحصيل له فى معنى الكعب. و الضابط فيه ما رواه زرارة.» و ذكر صحيح الأخوين الآتى الذى هو دليله المختارة، و فى المختلف: أن فى عبارات الأصحاب اشتباها على غير المحصل، و فى التذكرة: «و هما العظامان النابتان فى وسط القدم، و هما معقد الشراك، أعنى: مجمع الساق و القدم. ذهب إليه علمائنا أجمع. و به قال محمد بن الحسن الشيبانى، لأنه مأخوذ من كعب ثدى المرأة أى ارتفع».

و هو كما ترى خروج عن ظاهر كلماتهم أو صريحها، فان التعبير بأنه العظم الواقع فى وسط القدم أو ظهره و أنه معقد الشراك لا يناسب كونه المفصل الواقع فى آخر القدم، و كذا وصفه بالتواء و العلو و النبات، و تعليل تسميته بأنه مأخوذ من كعب ثدى المرأة، كما تقدم منه و ذكره غيره. بل كيف يمكن ذلك مع تصريح الشيخ فى المبسوط بعدم مشروعية امتداد المسح لعظم الساق.

و مثله ما حمل البهائى و الفاضل الهندى قدس سرهما عليه كلام العلامة و نسباه إلى علماء التشريح من أنه عظم مائل إلى الاستدارة واقع فى ملتقى الساق و القدم له زائدتان فى أعلاه يدخلان فى حفرتى قصبه الساق و زائدتان فى أسفله يدخلان فى حفرتى العقب، و هو نأت فى وسط ظهر القدم - يعنى: وسطه العرضى - و لكن نتوء غير ظاهر لحس البصر، لارتكاز أعلاه فى حفرتى الساق. و ذكر البهائى قدس سره أنه قد يعبر عنه بالمفصل - كما صنعه العلامة - لمجاورته له، أو من قبيل تسمية الحال باسم المحل. و نسبه فى تفسير الرازى و النيشابورى إلى الإمامية و كل من قال بوجوب المسح.

و ذكر أيضاً أنه يمكن تنزيل كلمات الأصحاب (رضى الله عنهم) عليه، بأن يريدوا بوسط القدم وسطه العرضى، لا الطولى، و بنتوء الكعب نتوء غير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٤

...

المحسوس. و إن كان لا مجال لذلك فى كلام المفيد، لصراحته فى إرادته المعنى الأول. و كأنه لجعله الكعب أمام الساقين بين المفصل و المشط، لا تحت الساقين عند المفصل.

لاندفاعه- مع عدم مناسبه لما تقدم من المبسوط- بأن الظاهر من وسط القدم هو الوسط الطولى، ولا سيما مع مشاركتهم المفيد فى أخذ ذلك فى تعريفه بل هو كالصریح ممن جعله فى ظهر القدم، و ممن صرح بأنه عند معقد الشراك.

كما أن حمل التواء و العلو فى كلماتهم على العلو غير المحسوس لا يناسب ذكرهم له علامة للكعب، ليرجع إليه فى معرفته. قال فى الحقائق: «و لو كان المراد بالكعب هذا المعنى الذى لا يفهمه إلا علماء التشريح، دون سائر العلماء، فضلا عن المتعلمين، لأوضحوه بعبارات جلية و بينوه بكلمات واضحة غير خفية، و لما اقتصروا فى وصفه على مجرد التواء و الارتفاع، الذى هو من قبيل تعريف المجهول بما هو أخفى».

و بالجملة: النظر فى كلام من عرفت يوجب القطع بموافقتهم للمفيد قدس سره الذى اعترف البهائي بصراحة كلامه فى إرادة المعنى الأول و لا سيما بعد كون بعضهم من تلامذته أو شارحا.

بل من البعيد تنزيل عبارات العلامة قدس سره على هذا المعنى بعد عدم إشارته إليه بوجه، و اقتصاره على ذكر المفصل. و لا سيما مع ما فى المنتهى، حيث ذكر فى جملة كلام المخالفين- الذى رده- ما عن أبى عبيدة من أن الكعب هو الذى فى أصل القدم ينتهى الساق إليه بمنزلة كعاب القناء.

و منه يظهر أنه لا مأخذ لنسبته للإمامية فى تفسير الرازى و عن تفسير النيشابورى.

هذا، و قد تحصل من جميع ما تقدم: أن للمسلمين فى الكعب أقوالا أربعة.

الأول: قبة القدم، و هو ظاهر الأصحاب.

الثانى: المفصل، و هو الظاهر من العلامة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٥

...

الثالث: العظم الذى أثبتته علماء التشريح، كما تقدم من البهائي قدس سره.

الرابع: العظمان المكتنفان للساق، ففى كل رجلى كعبان. و هو الذى عليه جمهور فقهاء العامة عدا محمد بن الحسن الشيبانى، فقد تكرر النقل عنه بموافقة لنا فى معنى الكعب على الخلاف فيه.

و هو المذكور فى غير واحد من كتب اللغة فى جملة معانيه، بل عن بعضهم تعينه، و هو الذى نقله فى لسان العرب عن أبى عمرو بن العلاء و الأصمعى فى رواية ثعلب، و إن كان ظاهر بعضهم إنكاره، كما هو ظاهر الصحاح و مفردات الراغب و عن ظاهر العين و المجمل، و المفضل و ابن الأعرابى و حكاة الرازى عن الأصمعى فى رواية القفال، مدعى أن العظمين المذكورين يسميان المنجمين، نظير ما تقدم من المفيد قدس سره.

و حيث يظهر من اللغويين سبق الخلاف فى معنى الكعب، فلا مجال لاحتمال هذا المعنى فى المقام بعد إطباق الطائفة على خلافه حتى صار شعارا لهم يعرفه مخالفوهم عنهم، لامتناع خفاء ذلك عليهم عادة مع كثرة الابتلاء به و تيسر رجوعهم لأئمتهم عليهم السلام فى معرفته. مضافا إلى ما يأتى من ظهور النصوص فى خلافه.

و الثالث هو ظاهر ما فى الصحاح و مفردات الراغب من أن الكعب العظم عند ملتقى الساق و القدم، و هو المحكى عن ظاهر العين و المجمل، و قد يقتضيه ما تقدم عن أبى عبيدة.

و أما الثانى فهو الذى نقله فى لسان العرب عن المفضل و ابن الأعرابى فى رواية ثعلب، و قد يناسبه ما فيه و فى القاموس فى بيان أحد معانى الكعب أنه كل مفصل للعظام.

و أما الأول فقد ذكر فى غير واحد من كتب اللغة من معانى الكعب، و استشهدوا له بقول يحيى بن الحارث: رأيت القتلى يوم زيد بن

على فرأيت الكعاب في وسط القدم، بل ظاهر ما في الصحاح و لسان العرب أنه المعروف بين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٦

...

الناس، حيث قالوا: «و أنكر الأصمعي قول الناس أنه في ظهر القدم». و نقل في الذكري عن فائت الجماهرة لأبي عمرو الزاهد عن الفراء أنه في مشط الرجل، و حكى عنه أيضا أنه قال: «و أخبرني سلمة عن الفراء عن الكسائي، قال: قعد محمد بن علي بن الحسين عليهم السلام في مجلس كان له، و قال: هاهنا الكعبان. فقالوا:

هكذا، فقال: ليس هو هكذا، و لكنه هكذا، و أشار إلى مشط رجله، فقالوا له: إن الناس يقولون: هكذا. فقال: لا هذا قول الخاصة و ذلك قول العامة».

كما نقل عن عميد الرؤساء من لغوية الخاصة أنه صنف كتابا في تحقيق معنى الكعب أكثر فيه من الشواهد على أنه في ظهر القدم أمام الساق حيث يقع معقد الشراك من النعل.

و منه يظهر حال ما ذكره العلامة قدس سره في تقريب مدعاه من أنه أقرب إلى ما حدده أهل اللغة، حيث ظهر شدة الخلاف بين اللغويين و عدم اتفاقهم على معنى واحد يكون ما ذكره أقرب إليه مما ذكره الأصحاب، بل لعل ما ذكره أظهر بملاحظة مجموع كلمات اللغويين، و لا سيما الخاصة منهم، بل ذكر الشهيد في الذكري: أنه إن أراد لغوية العامة فهم مختلفون، و إن أراد لغوية الخاصة فهم متفقون على خلافه.

هذا كله في كلام الأصحاب و اللغويين.

و أما النصوص فقد استدلل العلامة على مختاره و استدلل له بغير واحد منها، ففي صحيح الأخوين عن أبي جعفر عليه السلام: «فقلنا: أين الكعبان؟ قال: هاهنا. يعني:

المفصل دون عظم الساق. فقلنا: هذا ما هو؟ فقال: هذا من عظم الساق [و الكعب أسفل من ذلك. خ ل] «١» و في صحيح زرارة عنه عليه السلام: «و مسح رأسه و ظهر قدميه» «٢».

بدعوى: أنه يعطى استيعاب المسح لظهر القدم. و في صحيح البرنطي عن

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٧

...

الرضا عليه السلام: «سألته عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم» «١» بدعوى: أن الغاية الثانية مفسرة للأولى، و المراد بها تمام ظاهر القدم.

و يشكل: بأن وصف المفصل في صحيح الأخوين بأنه دون عظم الساق يأبى حمله على مفصل الساق و القدم، و يقرب حمله على العظم الواقع بينه و بين المشط، فإنه مفصل أيضا، و كذا قوله: «و الكعب أسفل من ذلك» - و من ثم استدلل به الشيخ قدس سره و غيره على المعنى المعروف - و تطبيقه على مفصل الساق و القدم بلحاظ كونه في منتهى عظم الساق بعيد، و لا أقل من عدم كونه ظاهرا من الكلام.

و صحيح زرارة- مع وروده فى حكاية حال لا تصلح لتفسير معنى الكعب- ظاهر بدوا فى استيعاب الرأس و ظهر القدم طولاً و عرضاً، فلا بد من كون المراد به المسح على المواضع المذكورة فى الجملة، نظير ما تضمنته جملة من النصوص من مسح الرأس و الرجلين. و حمل صحيح البزنطى على إرادة تمام ظاهر القدم ليس بأولى من حمل ظاهر القدم على ما ارتفع منه و برز- فيطابق المشهور- أو حمله على بيان أن المسح فى جهة الظاهر فى مقابل الباطن.

و أضعف من ذلك الاستدلال له بصحيح يونس: «أخبرنى من رأى أبا الحسن عليه السلام بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب، و من الكعب إلى أعلى القدم» (٢).

بدعوى: ظهوره فى أن أعلى القدم غير الكعب، فلا بد من كون الكعب هو المفصل.

لاندفاعه: - مضافاً إلى كونه حكاية حال لا تصلح للتحديد- بأن الظاهر منه بيان طرفى محل المسح، فليس المراد بأعلى القدم قبته، بل أطراف

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٨

...

الأصابع، و لعله بلحاظ وضع الرجل حين المسح. و حمله على إرادة بيان مجرد اتجاه المسح بعيد جداً.

هذا، و قد يستدل للمشهور بجملة من النصوص.

منها: صحيح ميسر [١] عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: الوضوء واحد. و وصف الكعب فى ظهر القدم» (٢) إذ ليس فى ظهر القدم إلا الذى اعتمده الأصحاب.

و ما ذكره البهائى من أن التعبير بالوصف يعطى أن الإمام عليه السلام ذكر للكعب أوصافاً ليعرف بها، و لو كان الكعب هذا المحسوس المشاهد لم يحتج لذلك.

كما ترى، لعدم وضوح كون المراد بالوصف أمراً زائداً على الإشارة للشيء و بيانه، مع أن نتوء الكعب فى ظهر القدم ليس بحد يغنى عن التوضيح الذى يصدق عليه الوصف، على أن ذلك لا يصلح للخروج عن صريح الحديث فى كون الكعب فى ظهر القدم.

و منها: موثقة أو صحيحة عنه عليه السلام و فيه: «ثم وضع يده على ظهر القدم، ثم قال: هذا هو الكعب. و قال: و أومى بيده إلى أسفل العرقوب، ثم قال: إن هذا هو الظنوب» (٣). و لو كان المراد المفصل لكان المناسب وضع اليد عليه. و كذا لو كان

[١] و هو ميسر بن عبد العزيز الذى هو من رجال كامل الزيارة، و روى الكشى عن على بن الحسن بن فضال توثيقه، كما وردت فيه روايات تتضمن مدحه، بل جلالته. و قد روى عنه هذا الحديث على بن أبى المغيرة الذى قال النجاشى فى ترجمته ولده الحسن: «الحسن بن على بن أبى المغيرة الزبىدى الكوفى ثقة هو و أبوه، روى عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليه السلام، و هو يروى كتاب أبيه عنه، و له كتاب مفرد» و ظاهره توثيقه لهما معاً.

و ما استظهره بعضهم من رجوع التوثيق لابن فقط، و ما بعده مستأنف لبيان من يروى عنه الأب.

مخالف للظاهر جداً، فإن التأكيد بضمير الفصل ظاهر فى إرادة العطف. و مجرد التعرض بعد ذلك لرواية الابن كتاب أبيه لا يصلح شاهداً لمدعاهم.

نعم، لو ثبت عدم رواية الحسن عن الصادقين كان شاهدا لما ذكروه. لكنه - مع عدم ثبوته - لا ينهض بالخروج عن الظاهر. فتأمل. (منه عفى عنه).

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٥٩

...

المراد العظم الذى فيه - كما هو مختار البهائي - بل كان المناسب أن يقول عليه السلام حينئذ: هاهنا الكعب، لعدم كونه محسوسا بنفسه ليعبر عنه باسم الإشارة.

ومنها: ما تضمن عدم استبطان الشراكين، كما فى صحيح الأخوين عنه عليه السلام: «أنه قال فى المسح: تمسح على النعلين، ولا تدخل يدك تحت الشراك» «١»، إذ لا ريب فى عدم كون معقد الشراك بعد المفصل، بل الظاهر أنه فى وسط القدم، كما ذكره الأصحاب.

وأما احتمال وروده لبيان بدلية المسح على الشراك عن المسح على البشرة.

فغريب، ولا سيما بعد النظر فى نصوص المسح على الخفين الظاهرة فى شدة النكير منهم عليهم السلام على المسح على غير البشرة، و منها ما تضمن قولهم عليهم السلام:

«سبق الكتاب الخفين» «٢».

على أن المناسب حينئذ عدم الاكتفاء ببيان عدم وجوب المسح تحت الشراك، بل ينبه إلى المسح على الشراك، كما نبه له فى الجبائر، لعدم كون بدليته بحد لا يحتاج معه إلى التنبيه.

ومنها: ما تضمن قطع رجل السارق من الكعب، كما فى صحيح زرارة عنه عليه السلام «فإذا قطع الرجل قطعها من الكعب» «٣» بضميمة ما تضمن قطعها من وسط القدم، وهو موثق سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام: «فإن عاد قطعت رجله من وسط القدم» «٤» المؤيد بالنصوص المتضمنة لترك العقب يمشى عليه. «٥».

ودعوى: أن ترك العقب يمشى عليه يجتمع مع كون الكعب هو المفصل، بأن يكون مبدأ القطع محاذيا للمفصل من الأعلى ثم ينزل فى سمت الساق.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤. وبقية أحاديث عدم استبطان الشراكين فى باب: ١٥ حديث: ٣. و باب: ٢٣ حديث: ٣ و باب: ٢٤ حديث: ٦.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب حد السرقة حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب حد السرقة حديث: ٣.

(٥) راجع الوسائل باب: ٤، ٥ من أبواب حد السرقة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٠

...

مخالفة لظاهر القطع من المفصل جدا. بل هو مخالف لظاهر حسنة عبد الله بن هلال، بل صحيحته [١] عن أبي عبد الله عليه السلام و فيها: «قلت له: جعلت فداك و كيف يقوم و قد قطعت رجله؟ فقال: إن القطع ليس من حيث رأيت يقطع، إنما يقطع الرجل من الكعب و يترك من قدمه ما يقوم عليه و يصلى و يعبد الله» [٢] لظهورها في أن القطع من الكعب بطبعه يقتضى بقاء شيء من القدم، لأنه ليس من المفصل كما يفعله العامة فهو ظاهر في تباينهما.

و بالجملة: لا- ينبغى التأمل بعد ملاحظة نصوص المقام و نصوص قطع رجل السارق في أن الكعب في وسط القدم، كما جرى عليه الأصحاب. و كفى بإطباقهم دليلا- عليه بعد كثرة الابتلاء به و اهتمامهم بشأنه بسبب سبق الخلاف فيه بينهم و بين العامة و تيسر رجوعهم لأئمتهم عليهم السلام في معرفته، إذ لا أقل من كشفه عن المراد بهذه النصوص لو فرض طرؤ الاجمال عليها.

و ليس خلاف العلامة و من تأخر عنه إلا لشبهة حصلت لهم لا تخل بكشف الإجماع عن رأى المعصومين عليهم السلام أو عن المراد بهذه النصوص. و إن كان الأمر أظهر من أن يحتاج لذلك. و الله سبحانه و تعالى ولى العصمة و السداد.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من ظهورها في حصر المتروك بما يمكن أن يقوم عليه، فلا يناسب القطع من وسط القدم، بل يتعين حملها على القطع من مفصل القدم نازلا بالوجه الذى أشرنا إليه آنفا.

فلم يتضح مأخذه، لأنها في مقام بيان عدم وجوب استيعاب القطع للقدم، لا بيان مقدار ما يبقى منه.

نعم، في خبر معاوية بن عمار: «قال أبو عبد الله عليه السلام:.. و تقطع الرجل من المفصل و يترك العقب يطأ عليه» [٣].

[١] إذ ليس في طريقها من يتوقف فيه إلا محمد بن عبد الله بن هلال و أبوه، و هما من رجال كامل الزيارة.

مع تأيد وثاقتهم برواية بعض أجلاء الأصحاب عنهما. (منه عفى عنه).

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب حد السرقة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب حد السرقة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦١

...

لكنه- مع ضعف سنده، بل شذوذه، لعدم روايته إلا في نوادر أحمد بن محمد بن عيسى- قابل للحمل على التقيّة. و لا ينافيه اشتماله على بقاء العقب، لإمكان كون التقيّة في نفس المحافظة على العنوان المذكور عند العامة، و لو مع الاستثناء منه على خلاف مذهبهم.

على أنه ليس نصا في عدم إرادة وسط القدم، لإمكان حمله على مفصل الكعب الذى في ظهر القدم، نظير ما تقدم في صحيح الأخوين، فإنه و إن كان خلاف الظاهر منه بدوا، إلا- أنه المتعين جمعا. و إلا- فلا مجال لرفع اليد به عما ذكرنا بعد قوة النصوص المتقدمة سندا و دلالة.

و من الغريب ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن الاستدلال بنصوص قطع السارق لمذهب العلامة أولى من هذا الخبر و ما تقدم منه في سابقة، خلافا لما حكاه عن الوحيد قدس سره من الاستدلال بها لمذهب المشهور.

بقى في المقام شيء، و هو أنه هل يجب إدخال الكعب في الممسوح أو لا؟

اختار الأول في المنتهى و جامع المقاصد و محكى التحرير.

إما لأن «إلى» في الآية بمعنى «مع» أو لأنها للغاية، و هى داخله في حكم المغيى إذا لم تنفصل عنه حسا، أو لما حكاه في المنتهى عن

المبرد من أن الحد إذا كان من جنس المحدود دخل فيه، والكعبان من جنس الرجلين. ولأنه في حالة الابتداء بهما يجب مسحهما، لرواية يونس المتقدمة المتضمنة لمسح أبي الحسن عليه السلام قدميه من أعلى القدم إلى الكعب، ومن الكعب إلى أعلى القدم «١»، ولا قائل بالفرق. لكن حمل «إلى» على معنى «مع» مجاز مخالف للظاهر جدا، وجواز النكس لا يقتضيه، بل يقتضى بكونها لتحديد الممسوح. ودخول الغاية في حكم المغي غير ثابت مع عدم القرينة. ورواية يونس - مع ورودها في حكاية فعل لا تصلح للتحديد - ليست صريحة في دخول الكعب حال المسح منه، لا شراك مبدأ الغاية ومنتهاها في عدم ثبوت دخولهما في حكم المغي.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٢

و الأحوط استحبابا المسح إلى مفصل الساق. ويجزى المسمى عرضا (١).

واختار المحقق في المعتبر الثاني، ونفى عنه البأس في المدارك. بل قد يستظهر من كل من نص على الإدخال في المرفق دون الكعب.

ولعله لذا نسه في محكى الذكري لظاهر الأصحاب.

بل عن صاحب رياض المسائل نفى الخلاف فيه، وإن كان هو كما ترى بعد ثبوت الخلاف ممن تقدم. وعمدة دليله في كلماتهم ما في صحيح الأخوين من قوله عليه السلام: «إذا مسح بشيء من رأسه أو بشيء من قدميه ما بين الكعبين إلى أطراف الأصابع فقد أجزأه» «١» ونحو صحيحهما الآخر «٢».

لوضوح أن ظاهر البيئنة خروج طرفها، واستعمالها فيما يقتضى دخوله في نحو قولنا: عندى ما بين عشرة إلى خمسة، مجاز، لأن المراد بالبيئنة هنا تردد الشك والاحتمال، لا البيئنة الخارجية الحقيقية، كما في المقام.

و أما ما تضمن عدم استبطان الشراك، فلا استدلال به موقوف على كون الكعب تحت الشراك - كما هو مقتضى تعبير بعضهم عنه بمعقد الشراك - وهو غير ثابت، لإمكان محاذاته له - كما يحتمله تعبير بعضهم عنه بأنه عند معقد الشراك - ولا سيما مع صغر الكعب وعدم دقة وضع الشراك بنحو لا يتعداه ويخرج عنه.

نعم، قد يصلح مؤيدا لما تضمنه الصحيحان.

وبذلك يخرج عن مقتضى قاعدة الاشتغال، التى عرفت غير مرة أنها المرجع فى أمثال المقام.

(١) كما هو المصرح به فى كلام غير واحد المدعى عليه الشهرة فى

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٣

...

كلامهم، بل يظهر من المعتبر والمنتهى و محكى التذكرة دعوى الإجماع عليه، لأنها و ان تضمنت الاجتزاء بالمسح و لو بإصبع، إلا أن الظاهر أن ذكر الإصبع لتعارف تحقيق المسمى به، لا لأنه أقل المجزى، كما يشهد به الاستدلال عليه فى الأولين بما يدل على التبعض

من غير تحديد، بل لعله المراد من غير واحد ممن ذكر الاجتزاء به، وإن كان ظاهر بعضهم التحديد به. وعن المقاصد العلية: «إن أجزاء المسمى هنا موضع وفاق، وإنما الخلاف في الرأس. والتعبير بأقل الاسم أجود من التعبير بإصبع، لإيهامه كون أقله مقدار إصبع، وليس كذلك، بل التعبير بها لعدم إمكان جعل آلة المسح أقل من إصبع، وإن جاز الاقتصار في المسح بها عن أقل من عرضها، فالتمثيل بها من جهة كونها آلة للمسح، لا مقدرة له بقدرها». وكيف كان، فتقتضيه الآية الكريمة بناء على قراءة الجر والنصب بالعطف على المحل أو بنزع الخافض، وجوب الاستيعاب الطولي إنما استفيد من التحديد ب «إلى» كما تقدم.

نعم، بناء على النصب للعطف على الجار والمجرور معا يكون ظاهر الآية وجوب الاستيعاب العرضي حتى بالإضافة إلى الباطن. لكن لا مجال للبناء عليه بالنظر لصحيح زرارة المتضمن إفادة الباء التبعيض «١»، وصحيح الأخوين الأول «٢» المتقدم قريبا، وخبر غالب المعين لقراءة الجر «٣»، ومن ذلك يظهر وجه الاستدلال بالصحيحين المذكورين وصحيح الأخوين الآخر «٤»، وكذا مثل ما ورد في قضية علي بن يقطين من قوله عليه السلام: «و امسح بمقدم رأسك و ظاهر قدميك من فضل نداوة وضوئك» «٥» فإن إدخال الباء

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٤

...

على مقدم الرأس و عطف ظاهر القدمين عليه ظاهر في الاجتزاء بالتبعيض فيهما بالبيان الوارد في صحيح زرارة المذكور. وقد تقدم في مسح الرأس و في وجوب الاستيعاب الطولي في الرجلين ما ينفع في المقام.

نعم، في صحيح البنزني عن الرضا عليه السلام: «سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم. فقلت:

جعلت فداك لو أن رجلا قال بإصبعين من أصابعه هكذا. فقال: لا، إلا بكفيه [بكفه خ ل] كلها» «١».

و في موثق عمار: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل ينقطع ظفره هل يجوز له أن يجعل عليه علكا؟ قال: لا، ولا يجعل إلا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء ولا يجعل عليه إلا ما [لا] يصل إليه الماء» «٢»، فإنه لو لا وجوب الاستيعاب لأمكن الاكتفاء بمسح إصبع آخر.

و في خبر عبد الأعلى مولى آل سام الذي لا يبعد اعتباره [٣]: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: عثرت فانقطع ظفري فجعلت على إصبعي مرارة فكيف أصنع بالوضوء؟ قال: يعرف هذا و أشباهه من كتاب الله عز و جل، قال الله تعالى ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ امسح عليه» «٤» فإن الاحتياج للمسح على الجبيرة بمقتضى دليل الحرج يتوقف على وجوب استيعاب الأصابع بالمسح.

[٣] لقرب اتحاده مع عبد الأعلى بن أعين - الذي وثقه المفيد في محكي رسالته في الرد على أصحاب العدد صريحا - كما صرح به

الكليني في رواية له في استحباب نكاح الابكار (الوسائل باب: ١٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١)، و لا يعارضه عد الشيخ لهما معا في أصحاب الصادق عليه السلام، لأن نسبته إليه كنسبة الأصل للدليل، و لا سيما مع ما هو المعروف من أضيطة الكليني. و لو فرض تعددهما لم يبعد حسن عبد الأعلى مولى آل سام بلحاظ بعض النصوص المؤيدة برواية بعض أجلاء الأصحاب عنه. و تمام الكلام في محله. (منه عفى عنه).

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٥

...

و لا مجال لحملهما على بدلية الجيرة اختيارا و لو مع الاكتفاء بالمسح على الإصبع التي ليست عليها، فإنه لا يناسب النهي في الموثق و لا تطبيق دليل الحرج في الخبر.

و أضعف منه حملهما على استيعاب الجيرة للأصابع. لأنهما كالصريحين في خلاف ذلك، فطرحهما أهون منه.

و من هنا فقد يدعى أن مقتضى الجمع العرفي هو تنزيل ما تقدم على هذه النصوص، لأن ما تقدم إنما يقتضى الاجتزاء بالمسمى بإطلاقه الصالح للتقييد بها. و يكفي في التبعض المصرح به في الصحاح المتقدمة الاكتفاء بظاهر القدم و عدم وجوب مسح الباطن.

لكن الإنصاف أن ذلك لا يناسب التصريح في صحيح زرارة و صحيح الأخوين الأول باستفادة التبعض من الآية، و ظهورهما في وفائهما بيان أعضاء الوضوء و تحديدها، و ظهور «شيء» في صحيح الأخوين في الإطلاق، لا إرادة شيء معين، و هو تمام الظاهر، مع قوة ظهورهما في تحديد المجزى.

و من هنا قد يتعين حمل الصحيح و الموثق على الاستحباب و الخبر على التنبيه إلى عدم كون وجوب الوضوء و غيره بالنحو المستلزم للحرج، أو على حمل الموثق و الخبر على إرادة انقطاع ظفر اليد، أو حمل جميع هذه النصوص على التقيء، و لو بلحاظ كون الاستيعاب أقرب إلى فتوى العامة.

و لا سيما مع تأيد عدم الاستيعاب بخبر جعفر بن سليمان «١» المتضمن للاجتزاء بإدخال اليد تحت الخف المخرق، لما هو المعلوم من عدم تيسر الاستيعاب بذلك، و بخبر معمر الآتي المتضمن للاجتزاء بالمسح بثلاث أصابع، و بنصوص أخذ البلل من اللحية و الأشفار عند نسيان المسح «٢»، لعدم كثرة بللها

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٦

...

بالنحو القابل للاستيعاب، و بنصوص المسح على النعل «١»، لوضوح ستر النعل لبعض ظهر القدم.

على أنه لا مجال للتحويل على هذه النصوص بعد إعراض الأصحاب عنها، لعدم نقل الفتوى بمضمونها من أحد منهم.

نعم، قال في الفقيه: «وحد مسح الرجلين أن تضع كفيك على أطراف أصابع رجليك وتمدّهما إلى الكعبين». لكنه لو كان للوجوب عملاً - منه بهذه النصوص لم يكف في حجيتها، بعد إهمال مشايخ القدماء لذلك، و تصريح جملته منهم - كالمفيد والشيخ و أتباعهما - بخلافه، بنحو يظهر منهم التسالم عليه، ولا سيما في مثل هذا الحكم الذي يكثر الابتلاء به ويمتنع عادة اختفاؤه.

فما عن مجمع الفائدة والبرهان من الميل لوجوب المسح بتمام الكف ضعيف. هذا، و عن أحكام الراوندي أن أقله إصبع، و في إشارة السبق أنه إصبعان، و قد يستظهر من الغنية لقوله: «و يجزى بإصبعين منهما»، و عن التذكرة أنه حكى عن بعض علمائنا وجوب المسح بثلاث أصابع. و لا - يتضح وجه الأولين. و قد يستدل للثالث بخبر معمر بن عمر عن أبي جعفر عليه السلام: «يجزى من المسح على الرأس موضع ثلاث أصابع، و كذا الرجل» [٢]. و فيه - مع ضعف سند الخبر - أن أجزاء الثلاث لا ظهور له في عدم إجزاء ما دونها، غايته الاشعار الذي لا ينهض برفع اليد عما تقدم، و لا سيما مع لزوم حمله في الرأس على الاستحباب لصعوبة التفكيك بينهما عرفاً. و قد تقدم في مسح الرأس ما له نفع في ذلك. فراجع.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣. و باب: ٢٣ منها حديث: ٣، ٤ و باب: ٢٤ منها حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٧

و الأحوط وجوبا مسح اليمنى باليمنى [١] أولاً ثم اليسرى [٢]

(١) تقدم في مسح الرأس الكلام.

تارة: في وجوب كون المسح ببله الوضوء.

و اخرى: في تعيين بله اليد.

و ثالثة: في وجوب كونه باليد.

و رابعة: في تعيين الكف، بل الباطن.

و خامسة: في تعيين اليد اليمنى.

و الكلام المتقدم هناك جار هنا. بل بعض كلماتهم مختص بالمقام، و التعدى منه للرأس لفهم عدم الخصوصية. ففي إشارة السبق هنا وجوب الأخير من دون أن يتعرض له هناك.

(٢) مرتبا بينهما، كما ذهب إليه في الفقيه و المراسم و اللمعة و جامع المقاصد و الروض و المسالك و المدارك و ظاهر الروضة، و حكاه في المختلف عن ابن أبي عقيل و الجنيد و الصدوق الأول، كما حكى عن شرح الإرشاد للفخر و البيان و حاشية الشرائع و الجعفرية و شرحها و المقاصد العلية و غيرها.

و يقتضيه ما في الخلاف و عن ابن سعيد من إطلاق وجوب تقديم اليمنى على اليسار مستدلاً عليه في الخلاف بإجماع الفرق.

و ما في كشف اللثام من تنزيله على خصوص اليدين غير ظاهر الوجه، بل قد يأباه ما في الخلاف من تعقيب ذلك لوجوب الترتيب في أعضاء الوضوء كلها، فان التعميم في الأعضاء لا يناسب التخصيص المذكور جداً.

و يقتضيه صحيح محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال:

«و ذكر المسح فقال: امسح على مقدم رأسك، و امسح على القدمين و ابدأ بالشق الأيمن» (١) المؤيد بما أسنده النجاشي في كتاب الرجال عن عبد الرحمن بن

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٨

...

محمد بن عبيد الله بن أبي رافع، و كان كاتب أمير المؤمنين عليه السلام: «أنه كان يقول: إذا توضأ أحدكم للصلاة فليبدأ باليمنى [باليمنى خ ل] قبل الشمال من جسده» (١).

و أما ما في الجواهر من احتمال إرادة اليد اليمنى من الثانى بقريئته ذكر الشمال. فهو لا يناسب التعميم بقوله عليه السلام: «من جسده» جدا.

نعم، جهالة بعض رجال سنده مانع من الاستدلال به، و إن كان تعدد طرق النجاشي للكتاب المتضمن له و ظهور حاله فى وثوقه بصدوره مقربا لصدوره، إذ لا أقل مع ذلك من جعله مؤيدا.

نعم، لا ينهض بذلك مثل مرسل الفخر عن النبى صلى الله عليه وآله: «ان الله يحب التيامن فى كل شىء» (٢). و نحوه مرسل المعتبر و المنتهى (٣). و فى مرسل مكارم الأخلاق عنه صلى الله عليه وآله أنه قال: «إذا لبستم و توضأتم فابدؤا بيمينكم» (٤).

لعدم ظهور الحب- فى الأولين- فى الوجوب. كما أن اشتغال الثالث على اللبس مانع من حمله عليه.

و كذا ما عن مجالس ابن الشيخ الطوسى مسندا عن أبى هريرة: «أن النبى صلى الله عليه وآله كان إذا توضأ بدأ بيمينه» (٥). لأنه حكاية فعل لا يدل على الوجوب، كما تقدم عند الكلام فى وجوب غسل الوجه من الأعلى و غيره.

و مما تقدم هناك يظهر ضعف ما ذكره فى الذكرى و جامع المقاصد و روض الجنان من الاستدلال بالوضوء البياني بتقريب أنه لو كان على خلاف الترتيب المذكور لكان واجبا، لما ورد عنه صلى الله عليه وآله من أن هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، و حيث لا يجب إجماعا تعين كونه على الترتيب المذكور، و لزم وجوبه.

فالعمدة فى المقام هو الصحيح المذكور مؤيدا بالخبر المزبور.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) المعتبر ص: ٤١، و المنتهى ١: ٦٩.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٦٩

...

هذا، و مقتضى إطلاق غير واحد عدم وجوب الترتيب بين الرجلين، و لا- سيما من نبه منهم على الترتيب بين اليدين كالشيخ فى المبسوط و محكى الجمل و العقود و ابن زهرة فى الغنية، بل هو المصرح به فى الشرائع و المعتبر و القواعد و المنتهى و الإرشاد و عن

التحرير و المختلف و التنقيح، بل عن غير واحد نسبته للمشهور، و عن آخرين نسبته للأكثر، بل عن السرائر: «لا أظن أحدا منا يخالف فيه».

و قد يستظهر دخوله في معقد الإجماع الذي ادعاه في الغنية على الترتيب بالوجه المتقدم. و استدلو عليه بإطلاق الكتاب و السنة. و زاد في الجواهر ظهوره من نصوص الوضوءات البيانية، فإنها على كثرتها و تعرضها للترتيب في غيرهما كادت تكون صريحة في عدم وجوبه، بل قد يظهر من خبر عبد الرحمن بن كثير الهاشمي عن الصادق عليه السلام الحاكي لوضوء أمير المؤمنين عليه السلام المتضمن للدعاء عند كل عضو، و فيه: «ثم مسح رجليه فقال: اللهم ثبتني على الصراط». بل هو كالصريح في أنه عليه السلام مسحهما معا. و أنه لو وجب لكان شائعا، لعموم البلوى به و تكرره في كل يوم.

و يندفع بتقييد الإطلاقات بصحيح محمد بن مسلم. و لا مجال لتوهمه بإعراض الأصحاب عنه بعد فتوى من عرفت من أعيان الأصحاب بمضمونه، و ظهور حال غير واحد ممن لم يفت بمضمونه في عدم اطلاعهم عليه، حيث لم يشر إليه في المعبر و المنتهى حتى في دليل الاستحباب، و إنما اعتمدا فيه على المرسل المتقدم مفرقين بين الرجلين و اليدين بوجود الدليل في اليدين، بل صرح في المنتهى بعدم وجدان حديث يدل على الترتيب في الرجلين، و أن حملهما على اليدين قياس، بل يظهر ذلك من بعض من أفتى بالترتيب أيضا، حيث لم يشر في جامع المقاصد و روض الجنان له، بل ذكر الوجه المتقدم، و كذا الشهيد في الذكري.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٠

...

و لو فرض اطلاع بعضهم عليه فلعل عدم فتواه بالوجوب لحمله على الاستحباب جمعا مع ما يستدل به لعدمه، كما جرى عليه في الجواهر.

و مع ذلك كيف يمكن إحراز الاعراض الموهن بعد صحة سند الخبر و ظهوره في الوجوب.

و أما عدم التعرض للترتيب في نصوص الوضوءات البيانية فلعله ناشئ من عدم تصدى الراوى للتفصيل، لعدم اهتمامه به، بخلاف اليدين لاحتياج كل منهما لغرفة مختصة بها، و إلا فمن البعيد جدا عدم الترتيب في جميع تلك الوضوءات بين الرجلين. على أن عدم ذكر الترتيب كعدم ذكر خلافه لا يكشف عن أحد الأمرين، بل هو موجب لإجمال حال الفعل المحكى. و كذا حال خبر عبد الرحمن، إذ حيث كان المهم فيه أدعية الوضوء فلعل عدم التنبيه فيه الترتيب بين الرجلين لوحدة الدعاء لهما أو تكراره فيهما، دون أن يختص كل منهما بدعاء، كما في اليدين.

و أما عموم البلوى بالحكم فهو إنما يكشف عن عدم اعتبار الترتيب لو تعارف عدمه، و لا مجال لدعوى ذلك، بل الظاهر تعارف الترتيب في الجملة، فيستغنى معه عن التنبيه له أو التأكيد عليه، كما هو الحال في المسح بالكف أو بالباطن.

هذا، و مقتضى الاقتصار في المراسم و الذكري و كشف اللثام و محكى المختلف و غيره في المسألة على حكاية القولين انحصار الخلاف بهما، بل هو ظاهر جامع المقاصد، حيث عبر عن القول بعدم وجوب الترتيب بأنه أحد القولين.

لكن في الحقائق و عن الذكري و المقاصد العلية و شرح المفاتيح أن في المقام قولاً بعدم جواز تقديم اليسرى على اليمنى و جواز تقارنهما.

و في الجواهر: «لم نعرف قائله».

لكنه ظاهر الحر العاملي في الوسائل و محكى البدايه، و حكاها في الحقائق عن بعض فضلاء المتأخرين، و عن شرح المفاتيح أن تقديم اليسرى مشكل، و ربما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧١

باليسرى [١]. و حكم العضو المقطوع من الممسوح حكم العضو المقطوع من المغسول [٢]،

ينزل عليه ما عن المقنعة من قوله: «ثُمَّ يضع يديه جميعا على ظاهر قدميه، فيمسحهما جميعا معا» لوضوح عدم وجوب المعية بنحو يبعد إرادته له.

و كيف كان، فدليلة ما فى الاحتجاج عن الحميرى عن صاحب الزمان عليه السلام:

«و سأل عن المسح على الرجلين و بأيهما يبدأ باليمين أو يمسح عليهما جميعا معا؟ فأجاب عليه السلام: يمسح عليهما معا، فان بدأ بإحدهما قبل الأخرى فلا يبتدئ إلا باليمين» [١].

و لو كان حجة فى نفسه لزم لأجله حمل صحيح محمد بن مسلم على الاستحباب جمعا. إلا أنه يشكل البناء على حجته بعد عدم اتضاح سند الطبرسى للحميرى و عدم معرفته مضمون التوقيع الشريف بين الأصحاب. فالالتزام بالترتيب عملا بظاهر الصحيح هو الأحوط، بل الأوفق بالقواعد. و إن كان المظنون قويا إتقان الطبرسى لسند التوقيع. و الله سبحانه العالم.

(١) الكلام فيه هو الكلام فى وجوب مسح اليمنى باليمنى.

(٢) كما صرح به فى المبسوط و الشرائع و المعتبر و القواعد و المنتهى، بل فى الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه، و يظهر من غير واحد المفروغية عنه، و الاكتفاء فيه بما ذكره فى قطع المغسول.

و هو فى محله، لعدم خصوصية المغسول بالإضافة إلى ما تقدم من الأدلة، عدا بعض النصوص، و هو لا يهم بعد كون المعول هناك على غيرها، و عمدته الإجماع، و قاعدة الاشتغال.

و منه يظهر لزوم حمل ما تضمن من النصوص إطلاق الغسل فى المغسول و الممسوح على التغليب أو غيره مما تقدم تعرض له هناك.

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥. الاحتجاج ج: ٢ ص: ٣١٥ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٢

و كذا حكم الزائد من الرجل و الرأس (١). و حكم البلة (٢) و حكم جفاف الممسوح (٣)

هذا، و قد تقدم من المعتبر استحباب مسح موضع القطع بالماء مع استيعابه للحد، و لم يذكره هنا.

و كأنه لعدم النص فيه، فعن الذكرى: «لم نقف على نص فى مسح موضع القطع كما فى اليمين. غير أن الصدوق لما روى عن الكاظم عليه السلام غسل الأقطع عضده قال: و كذلك روى فى قطع الرجلين».

و لعل الصدوق أشار للنصوص المتقدمة هناك المتضمنة غسل الأقطع أو اقطع اليد أو الرجل موضع القطع بعد حملها فى الرجل على المسح. و لعله لذا أفتى فى محكى الدروس بالاستحباب. و الأمر سهل.

(١) كما فى مفتاح الكرامة، و فى الجواهر: «و لعلهم اكتفوا بذكر البحث فى اليد الزائدة عن القدم الزائدة، فإن الظاهر كون الحكم فيهما واحدا». و يظهر وجهه مما تقدم هناك.

نعم، تقدم فى الاستدلال على وجوب غسل اليد الزائدة إذا نبتت فى الحد دون المرفق بعض الوجوه المبتنية على وجوب استيعاب اليد بالغسل، فلا تجرى فى القدم إذا أمكن الاستيعاب الطولى بدون المسح عليها، لعدم وجوب استيعاب العرض فيه.

و كذا الحال فى غير القدم من الزوائد من لحم أو عظم أو غيرهما. لكن تقدم هناك تقريب وجوب غسل كل يد لقاعدة الاشتغال، فيجرى ذلك هنا أيضا.

(٢) فقد تقدمت قريبا الإشارة إلى الكلام في وجوب المسح ببله الوضوء، بل خصوص بله اليد اليمنى و اليسرى، بل الكف، و التحويل في ذلك على ما تقدم في مسح الرأس.

(٣) حيث تقدم في المسألة الثالثة و العشرين الكلام في وجوب جفاف الممسوح قبل المسح. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٣
و الماسح (١) كما سبق.

[مسألة ٢٨ يجب المسح على البشرة]

(مسألة ٢٨): يجب المسح على البشرة (٢)،

(١) حيث تقدم في المسألة الخامسة و العشرين جواز الأخذ من بله اللحية و الأشفار عند جفاف بله اليد، فان النصوص و إن وردت في نسيان مسح الرأس إلا أن وجوب الترتيب مستلزم لجواز مسح الرجل، فيتعدى منه لما إذا جفت البله بعد مسح الرأس - بحيث لا يحتاج للأخذ إلا في مسح الرجل - بفهم عدم الخصوصية عرفا. و قد تقدم هناك تمام الكلام.

(٢) فلا يجوز المسح على الشعر بدلها، كما لعله مقتضى التعبير بالبشرة في كلماتهم - كما استظهره في مفتاح الكرامة - و خصوصا ممن خيّر في الرأس بين البشرة و الشعر كالشرائع و القواعد و غيرهما، و لذا ذكر في الحقائق أن ظاهر الأصحاب الاتفاق على ذلك، و قد حكى التصريح بذلك عن الشهيد الثاني في شرح الرسالة.

و العمدة فيه ما تقدم في غسل الوجه و اليدين من خروج الشعر عنها عرفا، بل هو من سنخ النابت فيها. و الفرق بين الرأس و الرجلين هو غلبة وجود الشعر في الرأس بالنحو السائر للبشرة، بخلافهما، حيث يندر وجوده فيهما بالنحو المانع من الاستيعاب الطولي، و لا سيما مع غلبة تحرك الشعر الذي عليهما بالمسح بنحو يستلزم مماسة البشرة. كما أن الفرق بينهما و بين الوجه هو النص الذي كان المتيقن منه المغسول بقرينه ذكر إجراء الماء، بل خصوص الوجه لوروده في ذيل تحديده، كما تقدم.

نعم، تقدم احتمال العموم فيه لكل الأعضاء بالنحو الذي لا يبعد وجوب الاحتياط لأجله بالجمع.

لكنه مختص بالشعر المحيط الذي تحتاج البشرة معه إلى بحث و طلب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٤

و الأحوط وجوبا مسح الشعر النابت فيها معها (١).

و هو - مع ندرته أو انعدامه في الرجلين - لا يمكن استيعاب البشرة معه بالمسح، ليتسنى الاحتياط المذكور، فلا بد أن يكون الكلام في غيره، و قد ظهر عدم الاجتزاء بالمسح عليه.

نعم، لا بد من المسح بالنحو المتعارف الذي يتخلل معه الشعر بالنحو المتعارف، و لا يجب التدقيق في إيصال الماء لما تحت الشعر، لعدم التنبيه في النصوص على ذلك مع غلبة الابتلاء بالشعر في جميع الأصابع أو أكثرها، مع العلم بالاكْتفاء بالمسح المتعارف بمقتضى الوضوءات البيانية و غيرها.

و لعل ذلك هو المراد مما في الحقائق و الجواهر من الميل للاجتزاء بالمسح على الشعر، بل لعله ظاهر شيخنا الأعظم قدس سره.

(١) كما قد يستفاد مما ذكره بعضهم من وجوب غسل الشعر النابت في اليد، إما لدخوله في محل الفرض، أو لكونه من توابع اليد.

لكن تقدم المنع منه، و هو في المقام أولى لاحتياج استيعاب سطوح الشعر بالمسح لعناية لا مجال للبناء عليها بالنظر لنصوص

الوضوءات البيانية و غيرها.

و من ثمَّ لا يبعد عدم إرادتهم لذلك في المقام، وإن ذكروه في الغسل.

اللهم إلا- أن يراد مسح خصوص السطح الذي يمسح منه بإمرار اليد على البشرة بلا- عناية، فلا- محذور في البناء عليه إلا منافاته للإطلاقات المقتضية للاجترأ بمسح البشرة، لخروج الشعر عن حقيقة العضو عرفاً، كما تقدم في الوجه و اليدين.

على أن النزاع في ذلك ليس عملياً، إذ مع فرض تحقق مسمى المسح عرضاً بدونه لا إشكال في عدم وجوب مسحه عند الكل، و مع توقفه عليه يجب مسحه و لو تبعاً، فلا يبقى الفرق إلا بالنية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٥

[مسألة ٢٩ لا يجوز المسح على الحائل]

(مسألة ٢٩): لا يجوز المسح على الحائل (١)

(١) و هو مذهب أهل البيت عليهم السّلام كما في المنتهى، و ادعى الإجماع عليه في المعتمد و المدارك و كشف اللثام، و محكى التذكرة و الذكري و غيرها.

و هو الظاهر من الإجماع المدعى في الخلاف و الغنية على عدم جواز المسح على الخف، لظهور كلامهما في عدم خصوصية من بين أفراد الحائل، و أظهر منه ما في الناصريات من الإجماع على عدم جواز المسح على الخف و الجورب و الجرموق. قال في الجواهر: «بل الإجماع عليه محصل. و لا ينافيه اشتغال عبارة القدماء على لفظ الخف و الجرموق و الجورب و الشمشك، لظهور إرادتهم من ذلك التمثيل، كما لا يخفى على من لاحظ كلامهم فيه، كالأخبار».

و يقتضيه- مضافاً إلى ذلك، و إلى ظاهر الآية الكريمة و النصوص الكثيرة المتضمنة للمسح على الرجلين- النصوص الكثيرة المتواترة- كما قيل- الناهية عن المسح على الخفين «١» بنحو يظهر من بعضها عدم الخصوصية لهما، كالنصوص الكثيرة المتضمنة أنه سبق الكتاب الخفين، و أنه مخالف للكتاب، و رواية الكلبي النسابة عن الصادق عليه السّلام في حديث: «قلت له: ما تقول في المسح على الخفين؟

فتبسم ثمَّ قال: إذا كان يوم القيامة ورد الله كل شيء إلى شيء ورد الجلد إلى الغنم، فترى أصحاب المسح أين يذهب وضوءهم» «٢»، و غيرها.

هذا، و ظاهر الأدلة المتقدمة اعتبار مباشرة الماسح للمسوح، لا مجرد وصول رطوبته إليه، فلا يجوز المسح على الحائل و إن كان رقيقاً غير مانع منها، كما تقدم في مسح الرأس.

ثمَّ إنه قد يظهر من العلامة في التذكرة استثناء النعل العربي من ذلك، فيجوز المسح عليها و إن كانت ساترة لشيء من المفروض. و قد يستظهر من كل من خص

(١) راجع الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٦

الحكم بالنعل العربي، للنصوص التي تضمنت المسح على النعل من دون استبطان الشراك، المتقدم بعضها في تحديد الكعب. قال في التذكرة: «يجوز المسح على النعل العربية وإن لم يدخل يده تحت الشراك. و هل يجزى لو تخلف ما تحته أو بعضه؟ إشكال، أقرب ذلك. و هل ينسحب الحكم إلى ما يشبهه، كالسير في الخشب؟ إشكال. و كذا لو ربط رجله بسير، للحاجة، و في العبث إشكال».

لكن ظاهر المنتهى خصوصية النعل المذكورة من جهة الموضوع لا الحكم، لحكمه بوجوب مسح ما تحت الشراك، وإن لم يدخل يده تحته، كما تضمنته النصوص، و لتعليقه جواز المسح عليها بأنها لا تمنع من مسح محل الفرض، و هو الظاهر من كل من علل بذلك، كالشيخ في التهذيب و المحقق في المعتمد.

بل هو صريح ما عن ابن الجنيدي، حيث حكى عنه في الذكرى أنه قال في النعال: «و ما كان منها غير مانع لوصول الراحة أو بعضها إلى مماسة القدمين فلا بأس بالمسح عليهما» و ما عن ابن إدريس لقوله: «و أما النعال فما كان منها حائلا بين الماء و القدم لم يجز المسح عليه، و ما لم يمنع من ذلك جاز المسح عليه، سواء كان منسوباً إلى العرب أو العجم». و لا يبعد كون ذلك مراد الكل.

و هو المطابق لإطلاق الكتاب و السنة، و عموم معاهد الإجماع المدعى على عدم جواز المسح على حائل، و من القريب إباء ذلك عن التخصيص لوروده مورد المقابلة للعامة و التشنيع عليهم بمخالفة الكتاب، فان ذلك قرينه عرفاً على حمل النصوص المتضمنة للمسح على النعل على ما ذكرنا، و إلا لم يكن وجه للتخصيص بالنعل العربية بعد عدم التقييد بها في شيء من النصوص.

و أما التعبير بالمسح على النعل في بعض النصوص و الفتاوى فلعله كناية عن المسح حين لبسه أو بلحاظ زيادة المسح على المقدار الواجب المستلزم لمرور اليد حين المسح على الشراك.

كما أن ستر النعل لبعض ظهر القدم في جانب الإبهام لا ينافي تحقق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٧

- كالخف - إلا لضرورة (١)،

المسمى في غير جهته.

و أما التنبيه على عدم استبطان الشراك فلعله لأجل بيان عدم استيعاب ظهر القدم عرضاً و أن المسح لا يستمر للمفصل طولاً، كما تقدم.

(١) كما صرح به غير واحد، بل ظاهر الناصريات و صريح المختلف و عن الخلاف [١] الإجماع عليه. بل لا يبعد دخوله في معقد الإجماع المدعى في محكي التذكرة و الذكرى على عدم جواز المسح على حائل إلا لضرورة أو تقيّة، و في الحدائق أن ظاهر كلمة الأصحاب الاتفاق على الجواز.

و يقتضيه الصحيح عن أبي الورد: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ان أبا ظبيان حدثني أنه رأى علياً عليه السلام أراق الماء ثم مسح على الخفين. فقال: كذب أبو ظبيان، أما بلغك قول علي عليه السلام فيكم: سبق الكتاب الخفين. فقلت: فهل فيهما رخصه؟

فقال: لا، إلا من عدو تنقيه أو ثلج تخافه على رجليك» (٢). و رواية عبد الأعلى مولى آل سام المتقدمة في مسألة أجزاء مسمى المسح عرضاً. فان التحويل فيها على عموم نفى الحرج قاض بالتعدى عن موردها، و البناء على عموم سقوط ارتباطية المسح على البشرة بالحرج.

و دعوى: أن دليل الحرج يقتضى سقوط المسح على البشرة، لا بدلية المسح على المرارة عنه، لأنه ناف لا مثبت.

مدفوعة: بأنه يكفي في وجوب المسح على الحائل قاعدة الاشتغال بعد فرض مشروعية الطهارة المائية.

على أنه لا يبعد عموم موردها لما إذا لم يكن وضع المرارة على الظفر للتداوى، بل لتجنب تأثره بالاحتكاك الحاصل بالمشي، فيخرج

عن الجبائر و يكون

[١] حكاة عنه في مفتاح الكرامة و لم أجده فيه بما تيسر لي من فحص. (منه عفى عنه).

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٨

...

مما نحن فيه، و يتعدى عن مورده بفهم عدم الخصوصية له.

و أما الإشكال فيها بظهورها في لزوم استيعاب المسح عرضاً، فهو لا يمنع من الاستدلال بما تضمنته من الكبرى، و إن أشكل تطبيقها في موردها.

لكن يأتي في المسألة السادسة و الثلاثين في الفصل الآتي الإشكال في استفادة عموم سقوط الارتباطية منها كما يأتي أن مثل التوقي بالمرارة عن الاحتكاك ملحق بالجبائر و التعدى لغيره محتاج إلى دليل. فراجع.

فالعمدة في المقام الصحيح. مضافاً إلى تأيد الحكم بما ورد في الجبائر، لقرب فهم عدم الخصوصية لموردها من حيثية سقوط اعتبار المسح على البشرة، و إن لم يكن لذلك مجال في بدلية مسح الحائل، لأنه تعبدى محض، و هو غير مهم بعد كفاية قاعدة الاشتغال فيه.

و كذا يؤيد الحكم بما تقدم في الرأس من النص المتضمن جواز المسح على الحناء المحمول على الضرورة، كما تقدم. فان ذلك كله يشرف بالفقيه على القطع بابتناء الوضوء على الميسور في المسح على البشرة، و إن لم تكن بدلية المسح على الحاجب ارتكازية، بل تعبدية محضة. مع أن في تسالم الأصحاب على الحكم في المقام و نحوه كفاية بعد كون الحكم مورداً للابتلاء العام الذي يمتنع معه عادة خفاء الأحكام.

و أما صحيح إسحاق بن عمار أو موثقته: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المريض هل له رخصة في المسح؟ فقال: لا» (١). فلا بد من تنزيله على ما لا ينافي ما تقدم، بحمله على ترك المسح رأساً، أو على لزوم المشقة الخفيفة التي لا تبلغ مرتبة الحرج أو الضرورة العرفية المسوغة للمسح على الحائل.

و بذلك ظهر أنه لا مجال لما في المدارك من التردد في ذلك، و احتمال

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٧٩

أو لتقية (١).

الانتقال للتيمم لتعذر الوضوء بتعذر جزئه بعد ضعف الخبر المتقدم، لجهالة أبي الورد.

فإن ذلك لا يقدح في مثل هذا الخبر المعتضد و المؤيد بما عرفت، و الذي يظهر من الأصحاب الاعتماد عليه و الفتوى بمضمونه. و لا سيما مع إشعار بعض الروايات بمدح أبي الورد، حتى عده المجلسي في وجيزته من الممدوحين. فراجع و تأمل.

كما ظهر بذلك الوجه في عدم الاقتصار على مورد الخبر المذكور - وهو الثلج - والتعدى لجميع موارد الضرورة، كما هو ظاهر الأصحاب، بل صريح جملة منهم مما يظهر منه فهمهم عدم الخصوصية لمورده.

و ما يظهر من الجواهر من التوقف فيه و الاحتياط بضم التيمم في غير محله بعد ما عرفت.

بل يتجه بلحاظ ذلك التعدى لمسح الرأس أيضا، كما صرح به في المعتبر و المنتهى، و ظاهر الشيخ في الاستبصار و غيره المفروغية عنه، حيث حملوا نصوص المسح على الحناء المتقدمة في مسح الرأس على المشقة في المسح على البشرة. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) نسبه في المدارك إلى قطع الأصحاب، و قد حكى نفى الخلاف أو دعوى الإجماع عن غير واحد، منهم الشيخ في الخلاف و العلامة في التذكرة و المختلف و الشهيد في الذكري، و إن كان ما عثرت عليه من كلام الخلاف ليس صريحا في دعوى الإجماع، بل هو ظاهر في ذلك.

و كيف كان، فيقتضيه خبر أبي الورد و عبد الأعلى المتقدمان. مضافا إلى عمومات التقية المتضمنة للحث عليها، و أنها من دين الله تعالى و دينهم عليهم السلام و ما عبد الله تعالى بشيء أحب إليه منها، و هي أقر لعيونهم عليهم السلام، و أحب الأشياء إليهم، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٠

...

و أنها جهاد المؤمن في دولة الباطن، و جنته و ترسه و حرزه، و حصنه، و السد الذي بينه و بين أعدائه، و أنها الحسنه التي تدرأ بها السيئه، و أنه لا دين لمن لا تقية له، و لا إيمان له، و لا خير فيه، و أن الله تعالى أبى للشيعة في دينه إلا التقية، و أن أكرم المؤمنين على الله تعالى أعمالهم بها، و أنها مشروعة في كل ضرورة، و صاحبها أعلم بها، و نحو ذلك مما تضمنته النصوص الكثيرة التي ذكر قسما كبيرا منها في الوسائل. فراجع الباب الرابع و العشرين إلى الباب التاسع و العشرين من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر. اللهم إلا أن يقال: العمومات المذكورة إنما تتضمن الحث على التقية و مشروعتها تكليفا مداراة للعامة و دفعا لشركهم، و لا تقتضى أجزاء العمل المطابق لها و صحته، لعدم أخذ ذلك في مفهومها و لا استفاد من مساق أدلتها.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن ظاهر كونها دينا الاجزاء.

ممنوع، فإنه لا يدل إلا على كون الاتقاء مشروعا في مقابل وجوب الجهر بالحق و الدعوة له، و هو أعم من الاجزاء.

و مثله ما ذكره و سبقه شيخنا الأعظم قدس سره إليه من الاستشهاد لذلك بالاستثناء في الصحيح عن أبي عمر الأعجمي: «قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا أبا عمر: إن تسعة أعشار الدين في التقية، و لا دين لمن لا تقية له، و التقية في كل شيء إلا في النبذ، و المسح على الخفين» (١).

بدعوى [٢]: أن المنصرف من نفى التقية في المسح على الخفين إنما هو بالإضافة إلى الحكم الوضعي، فيدل على عموم المستثنى منه للتكليف و الوضع.

لاندفاعه: بأن بناءهم على جريان التقية في المسح على الخفين ملزم

[٢] هذه الدعوى لم يصرح بها في كلامهما، و إنما ذكرناها لتوجيه ما ذكرناه و تميمه.

(١) أورد صدره في الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر حديث: ٢. و ذيله في باب: ٢٥ من الأبواب المذكورة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨١

...

بتأويل الخبر - لو فرض حجته في نفسه [١] - بما يناسب ذلك، وربما يحمل على إرادة عدم الحاجة للتقية فيها، لاختلاف مذاهب المخالفين، فلا خوف من ترك المسح على الخفين الذي هو موضوع التقية، ومع ذلك لا طريق لدعوى الانصراف إلى الحكم الوضعي.

بل لا مجال لدعوى الانصراف للحكم الوضعي في مثل ذلك وعدم إرادة الحكم التكليفي، لمناسبة الحث المذكور لإرادة التكليف. غاية الأمر أن التكليف بالتقية فيما يتصف بالصحة والفساد مع عدم التنبيه على الفساد يوجب استفادة الصحة فيه تبعاً، وهذا لا يجري مع نفى التقية في ذلك واستثنائه من عمومها، كي يدل على عموم المستثنى للوضع. فلاحظ.

ومثله في ذلك ما في صحيح أبي الصباح عن الصادق عليه السلام: «ما صنعت من شيء أو حلفت عليه من يمين في تقية فأنتم منه في سعة» [٢] لظهوره في السعة التكليفية.

ودعوى: أن عدم الاجزاء ضيق.

مدفوعة: بأن الضيق مع عدم الاجزاء في جعل التكليف الأولي، لا في نفس الفعل، بخلاف الضيق التكليفي، فإنه في نفس الفعل، وحيث تضمن الصحيح نسبة السعة لنفس الفعل لزم حمله على رفع التكليف، كما في اليمين، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره.

نعم، قد يستدل على ذلك بموتق سماعة: «سألته عن رجل كان يصلي، فخرج الامام وقد صلى الرجل ركعة من صلاة فريضة. قال: إن كان إماماً عدلاً فليصل أخرى وينصرف ويجعلها تطوعاً، وليدخل مع الإمام في صلاته كما هو،

[١] فقد رواه في أصول الكافي [ج: ٢ ص: ٢١٧ طبعة حديثه] عن هشام بن سالم عن أبي عمر، وهو مجهول، ورواه في المحاسن [ص: ٢٠٥ طبع النجف الأشرف] عن هشام بن سالم وعن أبي عمر، وعلى الثاني يكون صحيحاً، إلا أن معارضته برواية الكافي تمنع من الاعتماد عليه، ولا سيما مع اشتهاار ضبط الكافي. وأما احتمال تعدد السند فبعيد جداً. (منه عفى عنه).

(٢) الوسائل باب: ١٢ من كتاب الايمان حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٢

...

وإن لم يكن إمام عدل فليبن على صلاته كما هو ويصلي ركعة أخرى، ويجلس قدر ما يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثم ليم صلاته معه على ما استطاع، فإن التقية واسعة، وليس شيء من التقية إلا صاحبها مأجور عليها إن شاء الله» [١]. فإنه كالصریح في صحة الصلاة مع موافقتها للتقية، فيكون ظاهر التعليل في الذيل كون المراد بعموم سعة التقية ما يقتضى السعة الوضعية، الراجعة للاجزاء.

على أنه يبعد حمل العمومات المتقدمة مع كثرتها على خصوص الحكم التكليفي مع ما هو المعلوم من كثرة موارد التقية في العبادات، لكثرة خلاف العامة لنا فيها، وشدة الاهتمام بصحة العمل وإجزائه حينئذ، حيث لا مجال مع ذلك للجمود على مفادها اللفظي وهو رفع التكليف الأولي والحث على التقية تكليفاً، بل يتعين التعميم للاجزاء، ولا سيما مع مناسبتها للامتنان والإرفاق بالشيعة، ولذا كان بناء الشيعة قولاً وعملاً على الاجزاء في موارد التقية، وعمدة دليلهم على ذلك العمومات المذكورة، ولو لم يرد منها ذلك لم يخف

مع كثرة الابتلاء بالحكم المذكور و شدة الاهتمام به، و لكثير السؤال عن ذلك، و كفى بذلك قرينة في المقام.

و أما الاستدلال على العموم المذكور بما في خبر داود الرقي المتضمن للأمر بالتثليث في الوضوء، و فيه قول الصادق عليه السلام: «هذا هو الكفر أو ضرب الأعناق» (٢).

بدعوى: ظهوره في أن الخوف كما يجيز التقيّة تكليفا يقتضى إجزاء العمل معها، و لذا لم يؤمر بالإعادة بعد ارتفاع موجب التقيّة، و كذا صحيح داود بن زربي (٣) و ما ورد في قصة علي بن يقطين (٤) - و إن كانا خاصين بموردهما و لا ظهور لهما في العموم.

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٣

...

فلا مجال له، لأن الظاهر خروجها عما نحن فيه، و ورودها في جواز الفتوى بغير الحق تقيّة على المستفتى، إذ لا ريب في عدم كون جميع الوقائع التي ابتلى فيها المستفتى بالوضوء المذكور من موارد التقيّة، لطول المدّة، و إنما اُفتي بذلك ليلتزم به في خلواته، كي تظهر للمتجسس عليه في غفلته من أهل الباطل في واقعة واحدة براءته من تهمّة الرّفص، فالأمر المذكور غير صادر لبيان الحكم الواقعي، و إن كان حجة موجبة للحكم الظاهري في حق المستفتى بمقتضى أصالة الجهة.

فهذه النصوص دليل على الاجزاء مع موافقة الحكم الكلي الظاهري مع الخطأ، كما تقدم تقرّبه في مباحث الاجتهاد و التقليد، لا على إجزاء العمل الاضطراري الصادر تقيّة، الذي هو محل الكلام في المقام. و إن كان ثبوته بالأولوية العرفية قريبا جدا. فتأمل. على أنه يكفي في إثبات عموم الاجزاء ما تقدم.

هذا و في الهداية: «و لا تقيّة في ثلاثة أشياء: في شرب المسكر و المسح على الخفين و متعة الحج»، و قريب منه في بعض نسخ المقنع، و في نسخة أخرى نسبته للرواية من دون تصريح بالفتوى بمضمونه، كما في المفاتيح، و كذا في الفقيه، لكن بعد الفتوى بجواز التقيّة في ذلك.

و كيف كان، فيقتضيه الاستثناء في خبر أبي عمر المتقدم، و في صحيح زرارة: «قلت له: في مسح الخفين تقيّة؟ فقال: ثلاثة لا أتقى فيهن أحدا: شرب المسكر و مسح الخفين و متعة الحج. قال زرارة: و لم يقل: الواجب عليكم أن لا تتقوا فيهن أحدا» (١)، و صحيحة الآخر عن غير واحد: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: في المسح على الخفين تقيّة؟ قال: لا يتقى في ثلاث. قلنا: و ما هن؟ قال: شرب الخمر، أو قال: شرب المسكر و المسح على الخفين و متعة الحج» (٢)، و في حديث

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) فروع الكافي ج: ٢ ص: ١٩٥ كتاب الأطعمة و الأشرية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٤

كما يجوز العمل عليهما في سائر (١) أفعال الوضوء.

الأربعمائة: «ليس في شرب المسكر و المسح على الخفين تقيّة» (١).

لكن ظهور تسالم الأصحاب على جواز التقيّة في المسح على الخفين الراجع إلى الإعراض عن النصوص المذكورة، و مخالفتها لما تقدم، بل لما هو المعلوم من مشروعية التقيّة في ذلك في الجملة و لو مع خوف القتل أو نحوه من الإضرار المهمة، موجب لإجمالها، أو ملزم بتأويلها بما لا ينافيه، كما يظهر من الأصحاب، فتحمل على عدم الحاجة للتقيّة، لعدم الخوف فيها بسبب اختلاف العامة في ذلك و تفصيلهم في مشروعيتها، أو عدم رجحان التقيّة فيه أو عدم مشروعيتها لغير الضرورة، و نحو ذلك مما لعله يأتي التعرض له عند الكلام في اعتبار عدم المندوحة.

و أما حملها على اختصاص عدم التقيّة به عليه السّلام، فهو إنما يناسب صحيح زرارة الأول، كما فهمه زرارة نفسه، دون غيره، كما لا يخفى.

(١) أما في التقيّة فللعومومات المتقدمة. مضافا إلى ما ورد في تثليث الوضوء مما تقدمت إليه الإشارة، و تقدم قرب استفادة الاجزاء منه، و إلى مرسل العياشي المتقدم في وجوب الابتداء بالمرفقين المتضمن جواز رد الشعر للمتوضئ إذا كان عنده غيره. و إلى ما في مفتاح الكرامة من استفاضة نقل الإجماع على اجزاء غسل الرجلين عن مسحهما التقيّة.

و أما في غيرها من أفراد الضرورة فلم يتضح الوجه فيه، لعدم عموم يقتضي اجزاء الناقص معها، فالمتعين الانتقال للتميم إلا بدليل خاص يقتضي الاجتزاء بالناقص، و يأتي بعض الفروع المبنية على ذلك في أحكام الجبائر.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٥

[مسألة ٣٠ لو دار الأمر بين المسح على الخف و الغسل]

(مسألة ٣٠): لو دار الأمر بين المسح على الخف و الغسل للرجلين للتقيّة اختار الثاني (١).

(١) كما في الروض و كشف اللثام و ظاهر المدارك، و عن الذخيرة نسبته للأصحاب، و نسبه في الحقائق إلى تصريح جملة منهم، و نسبه شيخنا الأعظم قدّس سرّه و غيره إلى المشهور. و علله في الروض بأنه أقرب إلى الواجب الأصلي.

خلافا لما يظهر من الحقائق من الميل إلى التخيير، و قواه السيد الطباطبائي في العروة الوثقى، و لعله إليه يرجع ما عن التذكرة و البيان من أن الغسل حينئذ أولى، و إن كان ظاهر الرياض التردد في الأولوية أيضا.

قال سيدنا المصنف قدّس سرّه: «كأنه لإطلاق أدلة التقيّة، لكون كل منهما موافقا للتقيّة و مخالفا للواجب الأولى. و مجرد أقربيه أحدهما لا توجب انصراف الإطلاق إليه».

اللهم إلا أن يدعى أن قوله عليه السّلام في موتق سماعه المتقدم: «ثمّ ليتمّ معه صلاته على ما استطاع»، و نحوه مما دل على اعتبار عدم المندوحة في أداء التقيّة ظاهر في أن الفعل الصادر تقيّة من سنخ البديل الاضطراري حين تحقق موضوع التقيّة، و ذلك قرينه عرفية على لزوم اختيار الأقرب للواجب الأصلي، و مع ذلك يشكل التمسك بالإطلاق، إذ لا أقل من إجماله من هذه الجهة، الملزم بالرجوع للأصل المقتضى للاحتياط في المقام. فتأمل.

هذا، و قد ذكر الفقيه الهمداني قدّس سرّه أن ذلك مقتضى الجمع بين خبر أبي الورد و النصوص الناهية عن التقيّة في مسح الخفين، لأن الخبر نص في مشروعيتها في الجملة، و النصوص ظاهرة في عدم مشروعيتها مطلقا، فيجمع بينهما بحمل الخبر على مشروعيتها مع انحصار التقيّة بالمسح تخصيصا للنصوص المذكورة.

و كأنه لدعوى: أن المستثنى منه فى خبر أبى الورد لما كان هو نفى الرخصة مطلقا كان مقتضى الاستثناء هو ثبوتها فى الجملة مع التقيّة، لأن نقيض السلب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٦

[مسألة ٣١ يعتبر عدم المندوحة فى مكان التقيّة على الأقوى]

(مسألة ٣١): يعتبر عدم المندوحة فى مكان التقيّة على الأقوى (١)،

الكلى هو الإيجاب الجزئى لا الكلى.

لكنه يندفع بأن مفاد الاستثناء ليس هو نقيض عموم المستثنى منه فى حق المستثنى، كما فى المفهوم والمنطوق، كيف والمستثنى بعض أفراد المستثنى منه، بل مفاده إخراج المستثنى عن عموم الحكم الثابت للمستثنى منه المستلزم لثبوت نقيضه له، و مقتضى الإطلاق فى المستثنى عموم خروجه عن الحكم المذكور، و ثبوت نقيضه له مطلقا.

على أنه لو فرض الإهمال فيه بحسب مدلوله اللفظى فوروده فى مقام البيان المستتبع للعمل قرينه على إرادة الإطلاق منه، لأن القضية المهملة و الجزئية لا يترتب عليها العمل.

و لذا لا يظن منه قدس سرّه الالتزام بذلك فى الخوف من الثلج الذى تضمنه الخبر أيضا، بل و لا فى التقيّة لو لم ترد النصوص المانعة.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٣٨٦

فالظاهر استحكام التعارض بين الخبر و النصوص المذكورة و ترجيحه عليها، لما تقدم.

(١) كما قواه فى العروة الوثقى، و ظاهر الفقيه الهمدانى قدس سرّه المفروغية عنه، حيث ذكر فى توجيه النصوص المتقدمة المانعة من

التقيّة فى مسح الخفين أن المتوضىى يتمكن من تلبس الأمر عليهم بإيجاد مسح الرجلين عند اختيار الغسل.

و يكفى فيه قصور أدلة التقيّة عن ذلك، لظهور إناطة الحكم بها فى كونه من سنخ البدل الاضطرارى حين الابتلاء بها، فلا مجال له مع المندوحة. مضافا إلى موثق سماعه المتقدم الظاهر فى لزوم تحصيل ما هو المستطاع من الواجب الأصلى، و يستفاد من غيره من نصوص الصلاة خلف المخالفين للأمر فيها بالقراءة سرا «١».

(١) راجع الوسائل باب: ٣٣، ٣٤، ٣٥ من أبواب صلاة الجماعة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٧

فلو أمكنه ترك التقيّة و إراءتهم المسح على الخفين مثلا لم تشرع التقيّة، و لا يعتبر عدم المندوحة فى الحضور فى مكان التقيّة (١)

لكن فى صحيح معاوية بن وهب عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألت عن الرجل يؤم القوم و أنت لا ترضى به فى صلاة تجهر فيها بالقراءة. فقال: إذا سمعت كتاب الله يتلى فأنصت. فقلت: فإنه يشهد على بالشرك. فقال: إن عصى الله فأطع الله.

فرددت عليه فأبى أن يرخص لى. فقلت له: أصلى إذن فى بيتى ثم أخرج إليه.

فقال: أنت و ذاك. «١» و نحوه غيره مما هو ظاهر أو صريح فى عدم وجوب القراءة و الاجتزاء بقراءة الإمام.

إلا- أنها- مع مخالفتها للنصوص الكثيرة الظاهرة فى وجوب القراءة حتى فى الجهرية- إنما تقتضى عدم القراءة فى الجهرية لأجل

وجوب الإنصات شرعا، الراجع إلى عدم المندوحة في ترك القراءة، فلا تنافي ما تقدم.

نعم، في خبر زرارة أو حسنه، عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لا بأس بأن تصلى خلف الناصب، ولا تقرأ خلفه فيما يجهر فيه، فإن قراءته يجزيك إذا سمعتها» (٢)، و ظاهره إجزاء قراءة الإمام بنفسها، لا لوجوب الإنصات. لكنه مخالف للنصوص الكثيرة الظاهرة أو الصريحة في عدم الاعتداد بقراءتهم، وأنهم كالجدر. فلا بد من تأويله أو حمله على التقيّة في الفتوى أو نحوهما، ولا يخرج به عما ذكرنا.

(١) كما في الروض و عن البيان و غيره و صرح به في جامع المقاصد في غسل الرجلين للتقيّة، خلافا للمدارك و عن غيره، بل هو ظاهر كل من اقتصر في دليل مشروعية التقيّة على الضرر و الحرج، لظهوره في كونها من سنخ الابدال الاضطرارية التي يعتبر فيها عدم المندوحة ارتكازا.

و عن المحقق الثاني في بعض فوائده التفصيل، فما كان الأمر فيه بالتقيّة

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٨

...

بطريق الخصوص يصح و لو مع المندوحة، مدعيا عدم العثور على الخلاف فيه، و ما كان الأمر فيه بها بطريق العموم لا يصح مع المندوحة، فيجب فيه الإعادة، و مع تعذرها يتوقف وجوب القضاء على دليل خاص، لأنه بأمر جديد. و كأنه لدعوى: قصور عمومات التقيّة عن صورة وجود المندوحة، لورودها مورد الابدال الاضطرارية المعتبر فيها ارتكازا عدم المندوحة.

لكن هذا كما يجري في العمومات يجري في الأدلة الخاصة. نعم، قد يدعى قصور العمومات عن إفادة الاجزاء، بخلاف الأدلة الخاصة، لورودها في الموارد التي يكون الغرض المهم فيها الاجزاء. و هذا أمر آخر لو تمّ اقتضى عدم الاجزاء في المورد الذي ينحصر فيه الدليل بعمومات التقيّة حتى مع عدم المندوحة، فيجب القضاء فيما يقضى، كما لو فرط في الإعادة. و قد تقدم عدم تمامية ذلك و نهوض العمومات بإثبات الاجزاء.

بل الإنصاف أن ما ذكر من الوجه قد يتم في بعض الأدلة الخاصة، لعدم ورودها مورد الحث و الترغيب، بل في مقام تشريع التقيّة لا غير، فقد يتجه حملها على خصوص صورة عدم المندوحة للقرينة المذكورة.

و هذا بخلاف العمومات، لظهورها في كون الاضطرار و دفع شر المخالفين حكمة نوعية لاحظها الشارع في تشريع التقيّة، لا علة شخصية يدور الحكم مدارها بنحو لا بد من إحراز المكلف لها، كما يناسبه ورود العمومات مورد الحث على التقيّة و الترغيب فيها و إحداث الدواعي لها مما لا يناسب اختصاص حكمها بالاضطرار و عدم المندوحة جدا.

بل هو لا يناسب ما تقدم في موثق سماعه، لصعوبة حمله على صورة عدم المندوحة الطولية بالصلاة في وقت آخر، و العرضية بالصلاة فرادى في نفس الوقت. بل اشتغال صدره على حكم الامام العدل مانع من الحمل على خصوص الصورة المذكورة، كما نبه له سيدنا المصنف قدّس سرّه.

و كذا ما ورد في الحث على الصلاة مع المخالفين و شدة الترغيب إليها. بل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٨٩

...

صحيح معاوية بن وهب المتقدم كالصريح في أن الصلاة فرادى في البيت قبل الصلاة معهم تكلف من الراوى غير واجب عليه، و هو من أفراد المندوحة.

على أن إناطة الحكم بعدم المندوحة يخل بالغرض الذى شرعت لأجله التقية، لغلبة وجود المندوحة، فلو صار بناء أفراد الشيعة على تحريها لأدى ذلك إلى تركهم الحضور مع العامة و عدم مخالطتهم لهم، لأن الإنسان إنما يدرك غالبا ضروراته الشخصية التى تحفظه، و لا يتسنى له تحديد الضرورات النوعية التى تحفظ نوع الشيعة، ليحافظ عليها، فمع اعتقاده بعدم الضرر الشخصى يغفل عن الضرر النوعى و يترك محافظة العامة و يحترز بعمله، ليجزیه، و هذا يؤدى إلى ظهور حال الشيعة و و غر الصدور عليهم، فينتقض غرض الشارع الأقدس من تشريع التقية.

نعم، فى صحيح البزنطى عن إبراهيم بن شيبه: «كتب إلى أبى جعفر الثانى عليه السلام أسأله عن الصلاة خلف من يتولى أمير المؤمنين عليه السلام و هو يرى المسح على الخفين، أو خلف من يحرم المسح و هو يمسح. فكتب عليه السلام: إن جامعك و إياهم موضع فلم تجد بدا من الصلاة فأذن لنفسك و أقم، فإن سبقك إلى القراءة فسيح» (١)، و هو ظاهر فى اعتبار عدم المندوحة العرضية. لكن ظاهر صدره إرادة الشيعة بالمعنى الأعم إذا كان يرى المسح، و لم يتضح دخوله فى عمومات التقية، ليكون منافيا لما تقدم، لأن المتيقن منها المخالفون الذين لهم الدولة و السلطان و الذين لا يتدينون بموالاته عليه السلام دون بقية الفرق ممن لا دولة لهم و لا سلطان.

نعم، من يحرم المسح على الخفين لا يختص بالشيعة، فقد نقل القول بحرمة عن جماعة من الصحابة و التابعين. لكن اشتهاه جوازه عند العامة خصوصا فى عصر صدور الحديث المذكور يوجب انصرافه عنهم إلى غيرهم ممن لا دولة له و لا سلطان. و لا أقل من

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٠

...

اختصاصه بمن يكون عمله على خلاف مذهبه، حيث قد يدعى انصراف العمومات و قصورها عن مورده أيضا، أو تخصيصها به - لو فرض حجته فى نفسه - و يكون تشريع التقية فى مورده مختصا بعدم المندوحة العرضية، و إلا فلا مجال للخروج به عما تقدم من النصوص الكثيرة التى لا مجال لحملها على صورة عدم المندوحة، كما تقدم.

هذا، و لكن ينبغى التنبيه على أمر يحتاج توضيحه إلى تقديم مقدمة. و هى أن الظاهر أنه يكفى فى مشروعية التقية التحجب للعامة الذى يقتضيه حسن المعاشرة معهم، فضلا عن دفع شرهم عن النفس أو الأهل أو الأخوان المؤمنين، بل يكفى تحبيب نوع الشيعة و تحبيب أئمتهم عليهم السلام لهم، و إن لم يكن لها دخل فى تحبيب شخص العامل بها.

كما يشهد به جملة من النصوص كالصحيح عن هشام الكندى [١]: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إياكم أن تعملوا عملا نكير به، فإن ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زينا و لا تكونوا عليه شيئا. صلّوا فى عشائهم، و عودوا مرضاهم. و الله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الخباء. قلت: و ما الخباء؟

قال: التقية» (٢)، و صحيح عبد الله بن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أوصيكم بتقوى الله، و لا تحملوا الناس على

أكتافكم فذلوا. إن الله عز وجل يقول في كتابه وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا، ثُمَّ قَالَ: عودوا مرضاهم، واحضروا جنازتهم واشهدوا لهم وعلينهم، وصلوا معهم في مساجدهم، حتى يكون التمييز وتكون المباينة منكم ومنهم» (٣) وقريب منها أخبار زيد الشحام (٤) وحبیب

[١] ليس فيمن يسمى بهشام من الرواة من ينسب لکنده غیر هشام بن الحكم، ومن هنا كان الظاهر إرادته في المقام وإن لم يتعارف التعبير عنه بذلك في الأسانيد، وهو الذي فهمه في جامع الرواة فتكون الرواية صحيحة، ولا سيما مع كون الراوى عنه هذا الحديث على بن الحكم، ولم ينقل روايته عن من يسمى بهشام غير هشام بن الحكم و هشام بن سالم الجواليقي، وكلاهما صحيح. (منه عفى عنه).

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩١

...

الخنعمي «١» وكثير بن علقمة «٢» و مرازم «٣».

نعم، لو لم يحصل من موافقتهم في العمل شيء من ذلك، لظهور مذهب الشيعة عندهم و وضوح تشيع الشخص و عدم انتظارهم منه المتابعة - كما هو الحال في كثير من البلاد في زماننا - لم تشرع التقية، لقصور الأدلة المتقدمة عن ذلك. بل قد تحمل المتابعة على محض التزلف و النفاق و ضعف العقيدة و نحوها مما يوهن الفرقة الحقّة زادها الله عزاء و شرفاً و تأييداً و تسديداً. هذا، و من الظاهر أن حسن المخالطة و المعاشرة لا يتوقف على حضور مكان التقية و العمل على طبقها في جميع الأفعال، بل يختص ببعضها مما يتعارف فيه الاجتماع و يكون تركه ماثراً للاتهام، كالصلاة و النفر في الحج و تشيع الجنائز، دون مثل الوضوء و الغسل مما يتعارف إتيان الإنسان به في بيته، حيث لا يحتاج للتقية في إظهاره للعامة، وإن كان قد يحتاج إليها في كيفية أدائه - لو فرض اطلاعهم عليه.

إذا عرفت هذا فإن أريد من عدم المندوحة تعذر الإتيان بالواجب الأولى في وقت آخر و لو مع الإتيان بما يوافق التقية، فلا ينبغي الإشكال في عدم اعتباره، لما تقدم. و إن أريد منه توقف الغرض الموجب لتشريع التقية - و لو كان هو حسن المخالطة و المعاشرة - على الفعل الموافق لها، بحيث لولاها لما تأتى الغرض المذكور، فاعتباره متعين، لأنه يرجع في الحقيقة إلى القدرة على رفع موضوع التقية نظير القدرة على هداية المخالف لترتفع التقية منه، أو حجزه عن الإيذاء، كى لا يخشى منه، و مقتضى ورود التقية مورد البدل الاضطرارى قصورها عن الصورة المذكورة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب أحكام العشرة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٢

...

و أما نصوص الحث على التقيّة فهي لا تنافى ذلك، لأن الحث قد يكون لبيان الاكتفاء في تشريعها بالتجب الذي هو مقتضى حسن المخالطة و جميل المعاشرة و عدم توقفها على الضرورة العرفية الشخصية فإن ذلك لا ينهض لداعوية المكلف للتقيّة المبنية على مجاملة العدو، المستلزمة لترك التكليف الأولى لو لا الحث من الشارع بالوجه المذكور. و كذا نصوص الحث على الصلاة معهم، لورودها مورد الحث على حسن معاشرتهم، فهي ظاهرة في توقف حسن المعاشرة على ذلك و عدم المندوحة عنه بالإضافة إلى الغرض المذكور.

و هذا لا- يجرى في مثل الوضوء مما لا- دخل لإيقاعه أمامهم بحسن المعاشرة، فلا وجه للتقيّة فيه مع المندوحة عنه. إلا أن يتوقف حصول غرض التقيّة، على إيقاعه أمامهم، إما لدفع التهمة به، أو لضيق الوقت، أو لتوقف إيقاع الصلاة معهم عليه في ظرف لزوم إيقاعها معهم و لو لحسن المعاشرة أو نحو ذلك مما يرجع إلى لا بدية وقوعه بوجه التقيّة.

و قد تحصل بما ذكرنا: أن المعتبر في المقام عدم المندوحة عن العمل المتقى به، بمعنى لزوم إيقاعه، لا بمعنى تعذر الإتيان بالواجب الأصلي و لو منضمّا إليه قبله أو بعده. كما أنه يكفي عدم المندوحة بلحاظ التجب الذي هو مقتضى حسن المعاشرة، و لا يلزم خوف الضرر و نحوه مما يرجع إلى الاضطرار.

بقي في المقام أمور.

الأول: أن الظاهر أن موضوع التقيّة هو العدو ذو القوة و السلطنة الذي يضطر لمجاملته و مجاراته، كافرا كان أو مخالفا أو غيرهما، كما هو مقتضى ظاهر إطلاق التقيّة، و ما دل على أنها جنّة المؤمن و ترسه و حرزه و حصنه و السد الذي بينه و بين أعدائه، و ما ورد في أهل الكهف و أبي طالب عليه السلام من أنهم أسروا الإيمان و أظهروا الشرك، و في قضية عمار «١».

(١) تراجع النصوص المذكورة في الوسائل في باب: ٣٤ إلى ٢٩ من أبواب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٣

...

مضافا إلى موثق مسعدة بن صدقة عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث في التقيّة: «و تفسير ما يتقى مثل أن يكون قوم سوء، ظاهر حكمهم و فعلهم على غير حكم الحق و فعله، فكل شيء يعمل المؤمن بينهم لمكان التقيّة مما لا- يؤدي إلى الفساد في الدين فإنه جائز» «١».

و الظاهر أن المراد بالفساد في الدين الفساد العام، كضياع معالمه، لا- ترك المكلف للواجب الأصلي، لا ببناء التقيّة على ذلك، فتشريعها يخرج ذلك عن كونه فسادا في دين الشخص.

نعم، المتيقن من الاجزاء مع مخالفة الحكم الأولى صورة الإتيان بالواجب على وجه المتابعة لهم بالنحو الذي يرونه عليه، فلو ترك الواجب رأسا تقيّة منهم، فلا إجزاء، و كذا لو أتى به على غير ما يرونه و لو لأنهم لا يعترفون بالواجب، كما لو أمكن الصلاة إيماء تقيّة من منكر وجوبها، أو لأنهم لا- يصدقونه في دعوى فقد الشرط، أو يخشى من بيان ذلك لهم، مع اعترافهم باعتبار الشرط، كما لو تخيلوا أن اعتذاره بالحدث تهرب من الصلاة معهم، أو كانوا يمنعون من تأخير الطهارة لذلك الوقت.

نعم، لو فرض قيام الدليل على كفاية ذلك من جهة الاضطرار- لا من جهة التقيّة- أجزأت، بشرط عدم المندوحة الطولية و العرضية، كما هو الحال في سائر الابدال الاضطرارية.

و منه يظهر عدم الاجتزاء بما يخالف مذهب المتقى منه و إن تأدت به التقيّة لعدم كونه في مقام الإنكار على فاعله، كما عليه سيرتهم

فى مذاهبهم المعترف بها.

و لا مجال للتمسك فيه بإطلاق التقيّة، لأن الإطلاق الشامل لذلك هو إطلاق حكمها التكليفى، و هو كما يشمله الإتيان بصورة العمل، و غيره مما تقدم، لأن المعيار فيها محض المجاملة و تجنب المنافرة و لا إشكال فى عدم كونه معيارا

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الأمر بالمعروف و النهى عن المنكر حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٤

...

فى الاجزاء، بل المتيقن من دليله ما ذكرنا.

نعم، لو كان مخالفته فى المذهب فيما هو الحق عندنا أيضا، كترك التكفير، لزم لرجوعه إلى وجود المندوحة فى نفس الأداء الذى تقدم اعتباره فى أجزاء التقيّة. فلاحظ.

الثانى: حيث عرفت أنه يعتبر عدم المندوحة بالوجه المتقدم، فيقع الكلام فيما لو رفع المكلف المندوحة، كما لو لم يتوقف غرض التقيّة على الحضور مع المخالفين عند الوضوء، و بسبب حضور المكلف عندهم توقف غرضها على الوضوء أمامهم.

و لا الإشكال فى حسن التقيّة أو لزومها فى الجملة - حسب نوع الغرض المصحح لها - لإطلاق أدلة الحث عليها. و إنما الإشكال فى الاجزاء، لأن الدليل عليه ينحصر بظهور الإجماع، و العمومات، و موثق سماعة، و نصوص الحث على الصلاة مع المخالفين.

لكن هذه الصورة غير داخله فى المتيقن من الإجماع - لو تمّ. و العمومات قد عرفت عدم استفادة الاجزاء منها إلا بضميمة كثرة موارد الاهتمام به فيما هو موضوع التقيّة، بنحو يبعد عدم إرادته، و لا سيما مع معرفيّة الاجزاء عند المتشرعة و عمدة الدليل لهم عليه العمومات المذكورة، و هذا لا يقتضى استفادة عموم الاجزاء منها، بل ثبوته فى الجملة من جهة الموارد و الأحوال.

إلا أن عدم الخصوصية عرفا للموارد، و لا سيما بقرينة ورود الحكم مورد الإرفاق و الامتنان الذى لا يختص ببعضها، و ثبوت الاجزاء فى مثل الصلاة و الطهارة من الأمور المهمة موجب لاستفادة العموم من حيثية الموارد، دون الأحوال، فالتعميم لكل خصوصية حالية محتاج لدليل و إن كان هو القطع بعدم دخلها، و لا طريق لاستفادة الاجزاء منها فى محل الكلام، و لا سيما مع قصور قرينة الامتنان عن شموله. فتأمل جيدا.

و أمّا موثق سماعة و نصوص الحث على الصلاة معهم فهى واردة فى مورد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٥

...

عدم المندوحة بلحاظ غرض التحجب بلا توسط اختيار المكلف، لما عرفت من ابتناء الصلاة على الاجتماع و استنكار الاعتزال فيها عن العامة. فالبناء على عدم الاجزاء هو الأوفق بإطلاق الاحكام الأولية.

نعم، مقتضى إطلاق خبر أبى الورد عموم الاجزاء مع عدم المندوحة و لو كانت بفعل المكلف. إلا أنه لو تمّ و لم ينصرف عن هذه الصورة مختص بالمسح على الخف و بالتقيّة الناشئة من الخوف، دون ما يكون للتحجب، لظهور قوله عليه السلام: «تقيّه» فى ذلك.

و تعميم التقيّة التى حث عليها الشارع الأقدس للتحجب بقرينة النصوص السابقة لا يقتضى التعميم فيه، لعدم ثبوت نقل المادة شرعا عن معناها بذلك بنحو تدل عليه فى سائر الهيآت. فتأمل جيدا.

هذا، و لو كان رفع المكلف للمندوحة ناشئاً عن غفلته أو جهله بالحال فلا ينبغي التأمل في الاجزاء، لمناسبته للإرفاق و الامتنان، و لا ابتناء كثير من موارد التقيّة على ذلك، بنحو لا مجال لإخراج هذه الصورة عنها.

ثمّ إنه في مورد عدم الاجزاء إن أمكن التدارك في الوقت فلا مزاحم لحسن التقيّة أو لزومها تكليفاً الذي عرفت أنه مقتضى إطلاق أدلتها.

و إن تعذر كان وجوب الواجب مزاحماً للتكليف بالتقيّة، فيقدم الأهم، كما هو القاعدة في باب التراحم. و إن كان الظاهر استحقاق العقاب على التقصير و تفويت المهم بسبب اختيار مورد التراحم الملزم بتفويته عقلاً.

و دعوى: أن عمومات التقيّة مخصصة لعمومات التكليف الأولى فلا تنهض بمزاحمتها.

مدفوعة: بأن تخصيصها لها مشروط بعدم المندوحة كما سبق، فلا يجوز رفع المندوحة و تفويت الواجب الأولى بعد فرض قصور دليل البدلية، فلو فوته كان مسؤولاً به، و هو مستلزم للتراحم بينه و بينها.

بل يمكن دعوى ذلك فيما لو لزم من التقيّة مخالفة تكليف إلزامي، و لو كان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٦

...

هو فوت الواجب الاختياري و الاكتفاء بما يطابق التقيّة في مورد الاجزاء، لظهور أدلتها في عدم ارتفاع ملاك الحكم الواقعي، و أن تشريعها لوجود المزاحم، فمع فرض استناد المزاحم لاختيار المكلف و إن سقط التكليف به خطاباً، إلا أن المكلف محاسب عليه و يستحق العقاب عليه عقلاً. فتأمل جيداً.

الثالث: ما تقدم إنما يقتضى إجزاء العمل الموافق للتقيّة في مورد الخطاب الإلزامي أو الاقتضائي الذي هو موضوع للامثال، دون الصحة في التسيبات المحضة التي لا تكون مورداً للتكليف كالتذكية و العقود و الإيقاعات، لقصور جميع الأدلة المتقدمة عنها، إذ لا موهم لا فائدة الصحة فيها مما سبق من أدلة الاجزاء إلا العمومات التي تقدم عدم دلالتها على الاجزاء بدواً إلا في الجملة، و أن استفادة عمومها من حيثية الموارد لفهم عدم الخصوصية عرفاً، و لا مجال لدعوى ذلك في المقام مما لا يرجع إلى السعة لا في مقام العمل، و لا في جعل التكليف الأولى، لفرض عدم التكليف رأساً و انحصار الأمر في السببية.

و بذلك ظهر عدم الاجزاء في مثل التطهير من الخبث.

و دعوى: أنه موضوع للتكليف الغيري، حيث يتوقف عليه مثل الصلاة مما يعتبر فيه الطهارة.

مدفوعة: بأن ما هو القيد في مثل الصلاة ليس هو السبب بنفسه، بل هو المسبب، و هو الطهارة الخبيثة، و ليس الخلاف بيننا و بينهم في اعتبارها ليكون مقتضى أدلة التقيّة السعة في مقام الجعل بالإضافة إليها و سقوط قيديتها، بل في سببها، و قد عرفت قصور أدلة التقيّة عن إثبات الصحة في الأسباب.

و من هنا يشكل الاستدلال بالعمومات و نحوها على إجزاء التقيّة في الوضوء و الغسل و التيمم حيث يكون موضوع التكليف فيه هو المسبب، و هو الطهارة، لا السبب، كما أشرنا إليه غير مرة.

اللهم إلا- أن يقال: نصوص المسح على الخفين و لا سيما خبر أبي عمر الأعجمي ظاهرة في المفروغية عن جريان التقيّة في غيره من أفعال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٧

و زمانها كما لا يجب بذل مال لرفع التقيّة (١)،

الوضوء، وحيث كان من المعلوم أن الغرض المهم للآتي بها الاجزاء و تحصيل الطهارة، لا محض الإتيان بصورة الوضوء، لعدم الداعي له غالبا بعد عدم توقف حصول غرض التقيّة على الوضوء أمامهم، كما سبق، كشف عن الاجزاء فيه.

و هذا لا ينافي ما سبق منا عند الكلام في عمومات التقيّة من عدم كون الاستثناء في خبر أبي عمر قرينه على حملها على الاجزاء، لأن عدم كونه قرينه على سوق العموم للاجزاء لا ينافي دلالته على الاجزاء في أفعال الوضوء بالقرينه المذكورة.

هذا، مضافا إلى ظهور تسالم الأصحاب على عموم اجزاء الوضوء تقيّة، إذ يمتنع عادة خفاء ذلك عليهم مع ظهور كثرة الابتلاء به في العصور السابقة، كما تشهد به النصوص. و لا سيما مع تأييده ورود الترخيص في المسح على الخفين، الذي هو أبعد ارتكازا عن الواجب الأصلي من غيره من موارد مخالفتهم لنا. بل يؤيده أيضا ما ثبت في كثير من الموارد من ابتناء الوضوء على الميسور، فإن ذلك كله كاشف عن وضوح شمول العمومات للوضوء، و لو لإلحاقه بالصلاة لشدة ارتباطه بها و كثرة مخالفتهم لنا فيهما. فتأمل.

(١) هذا ظاهر بناء على جواز وضوء التقيّة مع المندوحة. أما بناء على ما عرفت من عدم جوازه إلا مع عدم المندوحة عنه فاللزام وجوب بذل المال للتخلص منه.

و مجرد عدم وجوب الإعادة لا يوجب كونه في عرض الواقع، بل غاية ما يكشف عنه كون أثره تاما، و هو لا ينافي كونه مترتبا تشريعا على تعذر الوضوء التام و لو بلحاظ توقف حصول غرض التقيّة عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٨

و أما في سائر موارد الاضطرار فيعتبر ذلك كله (١).

[مسألة ٣٢ إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل في أثناء الوضوء]

(مسألة ٣٢): إذا زال السبب المسوغ للمسح على الحائل في أثناء الوضوء أو بعده لم تجب الإعادة في التقيّة (٢)،

نعم، لو كان بذل المال ضروريا أو حرجيا تعين سقوطه في التقيّة و غيرها من الضرورات.

و دعوى: أن بذل المال المعتقد به ضرر مطلقا و لو لم يكن مجحفا.

غير ظاهرة، لانصراف الضرر في أدلة نفيه إلى خصوص ما يكون تحمله ضيقا على المكلف و حرجا عليه.

و لذا كان بناء المتشرعة على بذل المال لو توقف القيام بالتكاليف عليه.

و تدل عليه النصوص في خصوص شراء الماء للوضوء «١». فتأمل.

(١) لأن الجمع عرفا بين أدلة الإبدال الاضطرارية و الأحكام الأولية ليس بتخصيص الثانية بالأولى بنحو يقتضي خروجها عنها موضوعا

و ملاكا، بل الاكتفاء بالإبدال الاضطرارية في مقام العمل مع بقاء ملاكات الأحكام الأولية، المقتضى لوجوب تحصيلها مهما أمكن، و

اختصاص الاكتفاء بالإبدال الاضطرارية بصورة عدم المندوحة مطلقا و تعذر الواجب الأصلي رأسا.

نعم، لو كان رفع موضوع الاضطرار ببذل المال أو غيره حرجيا أو ضروريا تعين سقوطه و الاكتفاء بالواجب الاضطراري.

(٢) أما بعد الإتمام و فوات الموالاة المعتبرة في جواز المسح على البشرة إتماما للوضوء السابق - الذي هو منصرف بعض كلماتهم و

صريح آخر - فهو الذي صرح به في جامع المقاصد و المدارك و ظاهر الروض، و عن الجامع و المختلف و الذكري و الدروس و

البيان. إذ بعد حصول الطهارة لا ترتفع

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٣٩٩

...

إلا بحدث، و ليس منه زوال السبب.

خلافًا لما في المعتبر و المنتهى و كشف اللثام و عن المبسوط و التذكرة و الإيضاح و غيرها من وجوب الاستئناف، لأن الضرورة تقدر بقدرها.

و يندفع بما أشار إليه غير واحد من أن المنوط بالضرورة هو إيقاع الوضوء المذكور - فلا يشرع بعد ارتفاعها - لا أثره، بل هو لا يرتفع إلا بالحدث.

نعم، قد يقال: مجرد بقاء أثر الوضوء المذكور لعدم الحدث، لا - يستلزم الاجتزاء به، بل إن كان أثره تاما كأثر الوضوء التام تعين الاكتفاء به في الدخول في الغايات.

و إن كان ناقصا و اكتفى به لمكان الضرورة لزم عدم الاكتفاء به بعد ارتفاعها و التمكن من فعل التام، لإطلاق دليل التام المقتصر في الخروج عنه على حال الضرورة بمقتضى كون البدلية اضطرارية. فاللازم النظر في مقتضى دليل البدلية.

و حيث تقدم مشروعية التقيّة مع المندوحة الطولية و لو بالجمع بين العمل الأولى و العمل للتقيّة لزم البناء على تمامية الطهارة و الاجتزاء بها في الغايات اللاحقة.

و مجرد اعتبار عدم المندوحة بالمعنى المتقدم منا الراجع إلى توقف حصول غرض التقيّة على العمل المطابق لها لا ينافي ذلك، لرجوعه إلى قصور المشروعية، و ترتب الأثر عن شمول صورة وجود المندوحة، فلا ينافي تمامية الأثر المذكور بعد فرض المشروعية، لعدم المندوحة بالمعنى المذكور.

نعم، بناء على اعتبار عدم المندوحة مطلقا بقرينة كون البدلية اضطرارية تكون الطهارة الحاصلة من الوضوء المذكور ناقصة، فلا تجزى بعد ارتفاع الضرورة.

إلا أن يدل على الاجتزاء بها دليل خاص.

كما لا يبعد ظهور خبر أبي الورد - و لو بإطلاقه المقامى - في ذلك، فإن عدم التنبيه فيه على لزوم التدارك بعد ارتفاع العذر مع الغفلة عنه و غلبة سرعة زوال العذر ظاهر في الاجتزاء به حينئذ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٠

و وجبت في سائر الضرورات (١).

بل لا يبعد ظهور جميع أدلة الوضوء العذرى في ذلك، على ما يأتي الكلام فيه في الجائر في المسألة الواحدة و الأربعين ان شاء الله تعالى. و لا سيما مع ما في جامع المقاصد في حكم التقيّة بالغسل، من قوله: «و لا يجب الإعادة بزوالها قولاً واحداً فيما أظنه».

و أما قبل فوات الموالاة فهل يجب التدارك بمثل رفع الحائل و المسح بالبله، أو لا؟ قولان، ظاهر كشف اللثام ابتناؤهما على القولين السابقين.

لكن صاحب المدارك مع ذهابه لعدم الإعادة هناك حكى عنه القول هنا - وفاقا لشيخه - بوجوب التدارك، و وافقهما في ذلك السيد الطباطبائي في العروة الوثقى و سيدنا المصنف قدس سره في شرحها.

و هو في محله، لقصور أدلة التقيّة عن الاجتزاء بالناقص مع التمكن من الإتمام، نظير ما تقدم من اعتبار عدم المندوحة في كيفية العمل. و يستفاد من موثق سماعه المتقدم، لقوله عليه السلام: «ثمّ ليتمّ معه صلاته على ما استطاع» (١).

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه إذا كان زمان ارتفاع التقيّة معتداً به، لبعده، لم يبعد شمول أدلة التقيّة له. فهو غير ظاهر

مع ذلك.

ومنّه يظهر وجوب التدارك إذا كان ارتفاع السبب في الأثناء، لملازمته لبقاء الموالاة.

(١) الظاهر أن الخلاف في ذلك هو الخلاف المتقدم في التقيّة، بل هو الخلاف المذكور في الجبائر، بل ينبغي أن يجرى في سائر أفراد الوضوء الاضطراري.

و كيف كان، فمقتضى ما تقدم من القاعدة وجوب الإعادة في المقام، و سائر الوضوءات الاضطرارية لظهور أدلتها- بقرينة ورودها مورد الاضطرار- في اعتبار

(١) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠١

[مسألة (٣٣): لو توضأ على خلاف التقيّة فالأحوط وجوب الإعادة]

(مسألة ٣٣): لو توضأ على خلاف التقيّة (١) فالأحوط وجوب الإعادة (٢).

عدم المندوحة مطلقاً، وليست كالتقيّة في مشروعيتها مع المندوحة في الجملة، لو لا ما أشرنا إليه آنفاً من قرب ظهور دليل تشريعها- و لو بإطلاقه المقامي- في عدم وجوب الإعادة. فلاحظ.

(١) الظاهر أن مراده قدس سرّه صورة وجوبها. أما في مورد استحبابها فلا منشأ لعدم أجزاء الواجب الأصلي إلا تخيل أن إطلاق دليل مشروعيتها لما كان ظاهراً في لزومه، فالبناء على استحباب التقيّة كاشف عن كذب الظهور المذكور في موردها، فلا طريق لإثبات مشروعيتها فيه، لسقوط الدلالة الالتزامية تبعاً للدلالة المطابقة.

و يندفع- مع الغمض عما يأتي في صورة وجوب التقيّة- بأن استفادة المشروعية ليس لحجية الدلالة الالتزامية بعد سقوط الدلالة المطابقة، بل لأنه مقتضى الجمع العرفي بين إطلاق الوجوب و دليل استحباب التقيّة.

(٢) فقد استظهر في الجواهر عدم أجزاء الوضوء المذكور، قال: «و لذا صرح بالبطالان في مقام يجب الغسل للتقيّة، فخالف و مسح، جماعة من الأصحاب، و هما من واد واحد.»

و قد يستدل عليه.

تارة: بأن الواجب فعلاً هو العمل المطابق لها، فلا يجرى غيره.

و اخرى: بأن وجوب التقيّة يستلزم حرمة الفعل المخالف لها، لا لأن الأمر بالشىء يقتضى النهى عن ضده، بل لأن مرجع وجوبها إلى وجود الملزم في مجاراتهم و ترك مجاهرتهم بالمخالفة، و هو كما يقتضى وجوب الفعل الذى به المجاراة يقتضى حرمة الفعل الذى تكون به المجاهرة بالمخالفة، فيمتنع التقرب به.

و يندفع الأول: بأن الجمع عرفاً بين دليل وجوب التقيّة الراجع إلى التكليف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٢

...

بها و إطلاق دليل الواجب الأولى الوارد لبيان ماهية المأمور به ليس بالتخصيص، ليقصر الواجب الأولى في ظرف وجود موجب التقيّة ملاكاً، و تكون التقيّة عدلاً له في عرضه، كالقصر و التمام، بل بحمل دليل التقيّة على وجود المانع الخارجى عن التكليف بالواقع مع

بقاء ملاكه، و لذا يكون المتقى منه مسؤولا و آثما بملاك منه من امثال التكليف الشرعى زائدا على كونه مانعا للمتقى من اعمال سلطنته، لا أنه مانع من تمامية التكليف فى حقه، كما لو سلب ماله، فرغ استطاعته للحج.

فالوضوء الأولى فى مورد التقيّة الواجبة يكون نظير مورد اجتماع الأمر و النهى، الذى هو مجزى عن الأمر مع تأتى قصد القربة، على التحقيق.

و مجرد أجزاء العمل الموافق للتقيّة لا ينافى ما ذكرنا، بل غاية ما يقتضى بدلية التقيّة عن الواقع و لو فى طوله، مع تمامية ملاكه، نظير أجزاء الناقص عن التام مع الجهل بالحكم الذى لا ينافى أجزاء التام أيضا، لتمامية ملاكه و موضوعه، بل فعلية التكليف به واقعا.

و أما الثانى فهو لا ينافى الاجزاء مع غفلة المكلف عن مخالفتها للتقيّة، أو عن وجوبها.

و كذا لو قصد التقيّة حين الإتيان بالواجب الأصلى، ثمّ تعتمد تركها بعد إكمالها، كما لو توضأ عازما على التقيّة بالمسح على الخفين بعد المسح على البشارة خفية من المخالفين، و بعد إكمال وضوئه عدل عن ذلك فلم يمسح على الخفين.

نعم، لو تعتمد فعل ما له دخل فى مخالفة التقيّة من أجزاء الوضوء ملتفتا لذلك بطل للوجه المذكور، سواء كان الفعل بنفسه مخالفا لهم، كما لو جاهر بمسح البشارة، أم لا، كما لو شرع بغسل الوجه عازما على المجاهرة بمسحها، فان الشروع فى الوضوء محقق لموضوع التقيّة، فمع البناء على تركها يكون فعله مقدمة للحرام، فيمتنع التقرب به، و يبطل حتى لو عدل عن مخالفتها بعد ذلك، فمسح على الخفين أو غسل رجليه، غايته أن امتناع التقرب به حينئذ للتجرى لا للمعصية به.

و كذا لو فرض تخيل المكلف وجوب التقيّة خطأ فخالفها بالوجه المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٣

...

تمتة لو وافق المكلف التقيّة لاعتقاد وجوبها خطأ، فإن كانت مستحبة فى الواقع فلا ينبغى الإشكال فى صحته عمله.

و إلا- فإن كان الخطأ فى اعتقاد كون المتقى منه عدوا مخالفا فالظاهر بطلان العمل، لعدم الموضوع للتقيّة واقعا، و ظهور أدلتها فى فرض وجود عدو يتقى منه.

و إن كان الخطأ فى تخيل ترتب الضرر منه، فالظاهر الاجزاء، لابتناء التقيّة على الحذر الصادق مع الخوف و إن لم يكن ضرر واقعى.

فالخوف محقق لموضوعها و ليس طريقا محضا مع كون الموضوع هو الضرر الواقعى، ليتعين البطلان مع عدمه.

و أما بقية الضرورات فما كان منها من قبيل العجز و التعذر لا مجال للبناء على الاجزاء مع ظهور الخطأ فيه لقصور الأدلة عن ذلك.

و ما كان قبيل الضرر، كما فى الجائر و المسح على الحائل عند خوف الثلج فقد قرب سيدنا المصنف قدس سرّه عدم الاجزاء فيه، لدعوى: أن مقتضى الجمع بين الأدلة المتضمنة لعنوان خوف الضرر أو اعتقاده- كخبر أبى الورد المتقدم- و الأدلة المتضمنة لعنوان الضرر كون الموضوع الحقيقى هو الضرر الواقعى، و أن الخوف و الاعتقاد طريق إليه، فيصح العمل عليها ظاهرا، و إن لم يجزئ واقعا لو فرض عدم الضرر، بناء على ما هو الظاهر من عدم الاجزاء بموافقة الأمر الظاهرى.

و دعوى: أن خوف الضرر لما كان طريقا شرعا له كان منجزا لحكمه و مانعا عقلا- من الإتيان بالوضوء التام، فيكون كما لو تعذر خارجا.

مدفوعة- مضافا إلى قصوره عن خوف الضرر الذى لا يجب دفعه- بقصور أدلة تشريع الوضوء الاضطرارى عن المانع العقلى بالنحو المذكور، بل هى مختصة بالأعذار الشرعية كالضرر و الحرج و الموانع الخارجية فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٤

...

موارد التعذر.

نعم، إذا كان تحصيل الواقع في فرض خوف الضرر حرجا عرفا تعين الاجزاء واقعا وإن لم يكن هناك ضرر، لو فرض الاكتفاء بالحرج في تشريع الموضوع الاضطرارى.

هذا، ولكن الخوف ليس أماراً عرفاً على تحقق الضرر، لیتجه بمقتضى الجمع العرفى حمل ما تضمنه من الأدلة على كونه طريقاً ظاهرياً للضرر مع تبعية الحكم الواقعى بدفعه و مشروعیه البديل الاضطرارى معه للضرر الواقعى. بل الاكتفاء به عرفاً لمحض الاحتياط فى دفع الضرر للاهتمام به.

و ذلك إنما يقتضى منجزيته للتكليف بحرمة الضرر ظاهراً، المستلزم لكونه عذراً فى مخالفة الواقع الاولى الذى يحتمل التكليف به تبعاً لاحتمال عدم الضرر، و لا يقتضى الاجتزاء بالبديل الاضطرارى ظاهراً، بل مقتضى الاحتياط لو كان الاجزاء منوطاً بالضرر الواقعى هو الجمع بين الأداء به و الإعادة أو القضاء بالواجب التام بعد الأمن من الضرر.

و حيث لا- إشكال فى عدم وجوبه فالأنسب الجمع بين دليلى الاجزاء بحمل ما تضمن عنوان الضرر على كونه الموضوع الواقعى للتكليف الثانوى و الراجع الواقعى للحكم الاولى، و حمل ما تضمن عنوان الخوف على الاكتفاء به فى مقام العمل، فيكون العمل الاضطرارى معه مجزياً، و إن لم يكن مشروعاً لعدم الضرر الواقعى.

فالخوف بنفسه موضوع للاجزاء واقعا، و إن كان منجزاً ظاهرياً للتكليف بدفع الضرر و معذراً ظاهرياً عن التكليف الأولى المزاحم له، مع تبعية التكليف بدفع الضرر للضرر الواقعى. و لا ملزم بكونهما على نهج واحد، و لا سيما مع مناسبة التكليف ارتكازاً للضرر الواقعى، و مناسبة الاجزاء لمقام العمل التابع للمؤمن و المنجز فى مقام الظاهر، لأنه الأنسب بمقام الامتنان بعد فرض عدم سقوط التكليف الأولى ملاكاً، و لا دخل للضرر الواقعى فيه أصلاً. فالاجزاء فى المقام نظير الاجزاء فى موارد لا تعاد لا ينافى إناطة التكليف بالواقع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٥

[مسألة ٣٤ لا يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع]

(مسألة ٣٤): لا- يجب فى مسح الرجلين أن يضع يده على الأصابع و يمسح إلى الكعبين بالتدريج، بل يجوز أن يضع تمام كفه على تمام ظهر القدم من طرف الطول إلى المفصل و يجرها قليلاً بمقدار صدق المسح. (١)

و منه يظهر الوجه فى إجزاء الواجب الأولى لو أتى به المكلف بسبب القطع خطأ بعدم الضرر، كما تقدم فى التقيّة. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) كما صرح به فى العروة الوثقى. لإطلاق أدلة المسح، حتى الآية الكريمة، بناء على ظهور الغاية فيها فى كونها لتحديد الممسوح، لما أشرنا إليه عند الكلام فى غسل اليدين من عدم تعارف تحديد الفعل بالاعتصار على بيان الغاية.

و لا سيما مع ورودها فى سياق التحديد فى اليدين الذى إشكال فى عدم إرادة غاية الفعل فيه.

بل حتى بناء على ظهورها فى بيان غاية المسح لا تدل إلا على وجوب الانتهاء بالكعبين و لو بجر اليد إليهما قليلاً، و لا تقتضى البدء بالأصابع.

نعم، فى صحيح البزنطى عن الرضا عليه السلام: «سألت عن المسح على القدمين كيف هو؟ فوضع كفه على الأصابع فمسحها إلى الكعبين إلى ظاهر القدم. فقلت:

جعلت فداك، لو أن رجلاً قال بإصبعين من أصابعه هكذا. فقال: لا إلا بكفيه [بكفه].

خ ل] «١» و هو ظاهر في وجوب الكيفية المذكورة.

لكن ما دل على جواز النكس ملزم بحمله على الاستحباب، أو على بيان كمية الماسح أو الممسوح، كما هو الأنسب بالذيل و أن المراد من الكيفية ما يعم ذلك.
و أما حمله على وجوب الكيفية من حيثية الاستمرار لا من حيثية المبدأ

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٦

كما أنه يجوز النكس (١)، بأن يتدئ من الكعبين و ينتهي بأطراف الأصابع.

و المنتهى، فليس هو عرفيا في مقام الجمع بين الأدلة، بل التفكيك المذكور مما يغفل العرف عنه جدا.

(١) كما في المبسوط و النهاية و التهذيب و الاستبصار و إشارة السبق و المراسم و الشرائع و المعتبر و المنتهى و القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد، و عن محكي المذهب و الجامع و الإصباح و غيرها، و في الحقائق و عن الذكرى أنه المشهور، بل في المفاتيح نسبة الشذوذ للمخالف هنا.

و يشهد له - مضافا إلى إطلاقات المسح حتى الآية بناء على ظهورها في تحديد المسح، كما تقدم - صحيح حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بمسح الوضوء مقبلا و مدبرا» (١) و روى في سند آخر هكذا: «لا بأس بمسح القدمين مقبلا و مدبرا» (٢) و صحيح يونس: «أخبرني من رأى أبا الحسن عليه السلام بمنى يمسخ ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب، و من الكعب إلى أعلى القدم و يقول: الأمر في مسح الرجلين موسع من شاء مسح مقبلا و من شاء مسح مدبرا، فإنه من الأمر الموسع إن شاء الله» (٣).
و احتمال ارادة الجمع من الأولين لا التخيير مخالف للظاهر، كالإشكال في سند الأخير بالإرسال، لاندفاعه بما تقدم في تحديد الكر بالوزن من الاعتماد على مراسيل يونس.

هذا، و في الفقيه و عن السرائر و البيان و الألفية عدم جواز النكس، و نسب لظاهر الانتصار و الغنية و الوسيلة، بل لو تمّ كان ظاهر الأولين دعوى الإجماع عليه.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٧

...

لكن لا يبعد كون مرادهم تحديد الممسوح، بل لعله ظاهر الأول.

و كيف كان فقد استدلل لهم بأنه المتعارف الذي ينصرف إليه الإطلاق، و بنصوص الوضوءات البيانية بعد حملها عليه، إذ لو وردت بالنكس لوجب، لقوله صلى الله عليه و آله: «هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به»، و بصحيح البنزطي المتقدم.

لكن التعارف لا ينهض بتقييد الإطلاق، و الوضوءات البيانية لا تنهض بإثبات الوجوب - كما تقدم غير مرة - و لا سيما مع ما تقدم من النصوص التي يجب رفع اليد بها عن ظاهر صحيح البنزطي، كما تقدم أيضا.

و من ذلك يظهر جواز المسح عرضاً، فإنه و إن خرج عن مفاد النصوص السابقة، إلا- أنه مقتضى الإطلاقات. بل لا- يبعد إيماء النصوص السابقة إلى بقاء المسح على إطلاقه من دون خصوصية للنكس.

ثم إنه قد صرح في جامع المقاصد بکراهة النكس. و لعله يرجع لما في المراسم من استحباب المسح من أطراف الأصابع إلى الكعبين. و كأن وجهه التأسى و صحيح البنظري بناء على حمله على الاستحباب، لا محض تحديد الماسح أو الممسوح. و لا ريب في أنه أولى- كما عن الذکری و الدروس و المختلف و محکی المذهب- إذ لا أقل من الخروج به عن شبهة الخلاف.

بقي أمور.

الأول: صرح في العروة الوثقى بوجوب إمرار الماسح على الممسوح بتحريكه فوقه، و لا يكفي جز الممسوح تحته و أمضاه غير واحد من محشيها. و كأنه لدعوى انحصار الفرق بين الماسح و الممسوح بذلك.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «لكنه غير ظاهر، لصدق قولنا: مسحت يدي بالجدار، و مسحت رجلي بالأرض. و الفارق بين الماسح و الممسوح أن الممسوح هو الذي يقصد إزالته شيء عنه، و الماسح ما يكون آلة لذلك، فان كان الوسخ باليد تقول: مسحت يدي بالجدار، و إن كان الوسخ بالجدار تقول: مسحت الجدار بيدي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٨

...

و استعمال العكس مجازاً.

و كأن مصحح نسبة المسح ليد هنا كونها مزيله للخبث الخارجى أو الاعتبارى.

و قد استشكل في ذلك شيخنا الأستاذ قدس سره بأن باء الاستعانة لما كان مدخولها آلة الفعل فلا بد من حركته تحقيقاً لمعنى الآلية المبنى على اعمال الآلة. و أما الباء في قولنا مسحت يدي بالجدار فليست للاستعانة، بل للإلصاق أو التبعض، مثلها في قوله تعالى وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ «١»، بخلاف الباء الداخلة على اليد في الوضوء و التيمم، فإنها للاستعانة بلا إشكال.

و يندفع: بأن توقف الآلية- التى هى مفاد الباء- على حركة مدخولها غير ظاهر، بل يكفي تأثير مدخول الباء للفعل العامل فيها في معموله، بنحو يصح إطلاق اسم الفاعل عليه، و لذا تدخل على ما لا حركة فيه، كقولنا: أحرقت الثوب بالنار، و طهرته بالماء، لوضوح أن الباء في الجميع للاستعانة، مثلها في قولنا: مسحت رأسى بيدي، فإذا فرض أن الملحوظ في المسح هو التأثير و الإزالة- كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره- فمدخول الباء هو المؤثر فيما يتعدى له المسح بنفسه و إن كان ساكناً لا حركة فيه، كالجدار في قولنا: مسحت يدي بالجدار.

و لا مجال لما ذكره من أن الباء في المثال المذكور ليست للاستعانة، بل للإلصاق أو التبعض.

لوضوح أن باء الإلصاق أو التبعض تدخل على المفعول في المعنى، و قد صرح بالمفعول في المثال، و هو اليد، فكانت هى الممسوح، و من الظاهر أن المسح لا يتعدى إلى مفعولين، فلا بد من كون الجدار آلة المسح، فيكون ماسحاً بمعنى، كالماء المطهر و النار المحرقة. و لا وجه لقياسه بقوله تعالى وَ امْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ لوضوح أن الرؤوس ممسوحة و آلة المسح الأيدي.

(١) سورة المائدة: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٠٩

...

فلعل الأولى أن يقال: إن اعتبار الحركة في الماسح ليس لتوقف الآلية المستفاد من الباء عليه، بل لأخذها في مفهوم المسح، لتقومه بإمرار أحد الجسمين على الآخر بمماسه و بنحو من الاستيلاء، فالماسح هو المار و الممسوح هو المرور عليه. و أما الإزالة و التنظيف أو التأثير فهي خارجة عن مفهومه، و لذا قد يخلو عنها فيما لو لم يقصد بالمسح إزالة شيء عن شيء و لا التأثير فيه، و منه مسح رأس اليتيم و عند البيعة، و لا مجال لدعوى عدم صدق المسح حينئذ. نعم، لما كان الغالب كون المقصود بالمسح الإزالة أو التأثير فقد يضمن معناهما و يجرى عن معناه، و يكون الماسح هو المزيل. أو المؤثر و إن لم يكن مارا و لا متحركا، و الممسوح هو المزال أو عنه أو المؤثر فيه و إن كان متحركا، و منه: مسحت يدي بالجدار، و مسحت التراب عنها، و عليه جرى قوله عليه السلام: «و امسح ببله يميناك ناصيتك».

لكن لا- مجال للحمل عليه بلا قرينه و إن أمكن في المقام، بل يتعين الالتزام بالمعنى الأصلي، و قد يشهد لما ذكرنا تعدية المسح للممسوح ب «على» في غير واحد من النصوص، و منها صحيح محمد بن مسلم: «امسح على مقدم رأسك، و امسح على القدمين»^(١)، فان ظهوره في لزوم إمرار اليد على الممسوح مما لا ينبغي أن ينكر. و لو فرض إجمال المسح من هذه الجهة لزم الاقتصار على المتيقن منه، و هو صورة مرور الماسح، لقاعدة الاشتغال المعول عليها في مثل المقام. هذا، و أما الاكتفاء بالمرور من كل منهما، لصدق مرور اليد على العضو، فيكون ممسوحا بها، و إن كان هو مارا عليها و ماسحا لها، و هما متماسحان. فلا يخلو عن إشكال، لأن مقتضى ما تقدم اعتبار وقوع المسح من اليد على العضو، و الحاصل في الفرض المذكور مسح واحد مستند لكل منهما، لا

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٠

...

مسحان، كل منهما واقع من أحدهما على الآخر، و ليس هو كالتعاطي بين الشخصين المنتزع من إعطائين كل منهما صادر من أحدهما للآخر. فتأمل جيدا. الثاني: صرح في محكي التنقيح بأنه لا يشترط اتصال الخط من أطراف الأصابع إلى الكعب في المسح، فلو مسح ثم قطع ثم مسح من محاذيه كفى، و حكي في مفتاح الكرامة عن أستاذ السيد الطباطبائي اشتراط الاتصال. أقول: إن كان المراد بالاتصال اتصال المسح- و هو الذي فهمه في الجواهر من التنقيح- بحيث يكون بمسحة واحدة، فلا وجه لاعتباره بعد إطلاق أدلة المسح، كيف و إيجاب ذلك يستلزم وجوب استمرار الحركة! فلا يجوز التوقف حتى مع إبقاء الماسح على الممسوح و عدم رفعه عنه، لتوقف وحدة المسح على ذلك، و من البعيد التزام أحد به، و خصوصية رفع الماسح لا أثر لها في ذلك. و إن كان المراد اتصال الممسوح فالظاهر اعتباره- كما هو ظاهر محكي المقاصد العلية- لظهور أدلة تحديد الممسوح طولا في لزوم وحدته باتصال أجزائه، بحيث يكون الممسوح شيئا واحدا واقعا بين أطراف الأصابع و الكعب. بل لا- يبعد اعتبار كونه خطا مستقيما عرفا، فلا يكفي مسح خط متعرج و إن كان متصلا، لانصراف أدلة التحديد المذكورة عنه. فلاحظ.

ثم إنه صرح في محكي المقاصد العلية بالاكْتفاء بمسح أى إصبع شاء من الرجل، و ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه صرح به جماعة.

و هو المطابق لإطلاق أدلة تحديد الممسوح طولا. بل يبعد حمل الإطلاقات المذكورة على إصبع معين بعد التصريح فى بعضها بأن أحد الحدين هو أطراف الأصابع.

نعم، هو يناسب موثق عمار و رواية عبد الأعلى مولى آل سام الواردين فى الإصبع الذى ينقطع ظفره «١». إلا أن عدم تعيين الإصبع فىهما موجب لظهورهما فى وجوب الاستيعاب،

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥، ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١١

...

و تنزيلهما على إصبع خاص بعيد عن ظاهرهما، فليس الحمل عليه عرفيا. فتأمل جيدا.

الثالث: أشار فى العروة الوثقى إلى الإشكال فى وضوء الوسواسى.

و منشأ الاشكال فيه أحد أمرين.

الأول: أن عمل الوسواسى قد يستوجب الإخلال بشرط الوضوء، كما لو أخل بالموالاة فيما لو فرض الاستمرار بغسل أحد الأعضاء بتكثير الماء و الاستمرار فى صبه بالنحو المستلزم لجفاف ماء الوضوء الأصلى، أو احتاط بتكرار غسل اليد اليسرى و صب الماء عليها لكون المسح بغير ماء الوضوء، أو زاد فى مسحها على المتعارف، حيث يلزم مسح الرأس بماء اليسرى بناء على عدم جواز ذلك. و هذا لا يختص بالوسواس، بل يجرى فى مطلق التكرار الخارج عن المتعارف، سواء كان لاحتياط مشروع أم لتخيل عدم الإتيان بالجزء.

الثانى: أن حرمة الوسواس تمنع من التقرب بالفعل، فيبطل، و هو لا يختص بالوضوء.

و الكلام فى ذلك.

تارة: فى الدليل على الحرمة.

و اخرى: فى لازمها.

أما الأول: فقد تردد فى ألسنة المتشرعة حرمة الوسواس. بل استظهر سيدنا المصنف قدس سره عدم الإشكال فى حرمة.

و قد يستدل عليه بالنصوص الرادعة عنه، ففى صحيح عبد الله بن سنان:

«ذكرت لأبى عبد الله عليه السلام رجلا مبتلى بالوضوء و الصلاة، و قلت: هو رجل عاقل.

فقال أبو عبد الله عليه السلام: و أى عقل له و هو يطيع الشيطان؟ فقلت له: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال: سله هذا الذى يأتية من أى شىء هو؟ فإنه يقول لك: من عمل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٢

...

الشيطان» «١»، و فى صحيح زرارة و أبى بصير: «قلنا له: الرجل يشك كثيرا فى صلاته حتى لا يدري كم صلى و لا ما بقى عليه، قال: يعيد. قلنا: فإنه يكثر عليه ذلك كلما أعاد شك. قال: يمضى فى شكه. ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه،

فان الشيطان خبيث معتاد لما عوّد، فليمض أحدكم في الوهم، و لا يكثرن نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك. قال زرارة: ثم قال: إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (٢)، و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا كثر عليك السهو فامض على صلاتك، فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان» (٣).

و يشكل: بعدم ظهورها في الحرمة التكليفية، فإن الردع في الأول لما كان بملاك قلّة عقل الوسواسي كان ظاهرا في الإرشاد، و مجرد فرض إطاعة الشيطان لا يستلزم الحرمة التكليفية، لعدم حرمة إطاعته إلا إرشادا حيث يأمر بالمعصية، و لا يستلزم كون جميع ما يأمر به معصية، حيث أنه يأمر بترك المستحبات، كما قد يأمر ببعض الأمور بلحاظ آثارها الوضعية من ضيق صدر المؤمن و ضياع وقته و نحوهما مما يرغب فيه بمقتضى عداوته له و إن لم يكن معصية بنفسه.

و لذا قد يكون الوسواس في غير أمور الدين مما يهتم به الإنسان كصحته و كرامته و ماله، فيخرج عن المتعارف عند العقلاء في طرق حفظها، و لا يظن من أحد الالتزام بحرمة. و الردع في الأخيرين وارد مورد الإرشاد لرفع الوسواس من دون أن يتضمن حرمة. و دعوى: أن الإرشاد إلى رفعه ظاهر في حرمة و مبعوضيته. ممنوعة، إذ قد يكون بلحاظ الضيق الحاصل منه على المكلف، لا لمبعوضيته شرعا.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٣

...

و من هنا كان إثبات حرمة الوسواس في غاية الإشكال. بل هو لا يناسب مرتكزات المتشريعة، لنظرهم إلى الوسواسي نظر العطف و الرحمة كنظرهم للمريض المبتلى، لا نظر المقت و الاستنكار كنظرهم للعصاة بجوارحهم أو جوارحهم. نعم، لا إشكال في رجحان مقاومته إرغاما للشيطان الخبيث و حذرا مما قد يستلزمه من ضيق الصدر و ضياع الوقت الذي قد يستلزم التفريط ببعض المهمات الدينية و الدنيوية، بل قد يؤدي إلى ترك بعض الواجبات. بل لا ريب في كونه نقصا منافيا لكمال الإنسان و قوة نفسه. نسأله سبحانه أن يعيذنا و جميع المؤمنين منه بمنه و كرمه إنه أرحم الراحمين.

و أما الثاني: فالحرمة إنما تقتضى بطلان العمل العبادي مع الالتفات إليها كبرى و صغرى، بأن يعلم المكلف أن عمله ناشئ عن الوسواس و تنتجز حرمة عليه.

مع أنها إنما تقتضى بطلان الجزء الصادر عن الوسواس، لا تمام العمل إلا إذا أوجب خللا فيه، كزيادة مبطلّة بأن زاد سجدة في الصلاة، أو ذكرا جازما بجزئيته، أو نقص الجزء فيما لو فرض الحاجة له واقعا لعدم الإتيان به، إلا أن المكلف أتى به للوسواس، فان بطلانه مستلزم لنقص العمل و بطلانه.

نعم، لا ينتجز ذلك على المكلف حين العمل، لامتناع فرض الوسواس مع ظهور الحاجة إلى الجزء، و إنما يمكن اطلاع المكلف عليه بعد ذلك.

ثم إن هذا يأتي أيضا في تكرار العمل بتمامه، للوسواس، فان فرض حرمة الوسواس و بطلان العمل لأجله مستلزم لعدم إجزائه حتى لو فرض الحاجة إليه واقعا، و لو لخلل مغفول عنه في العمل المأتي به أولا. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و منه نستمد العون و التسديد، و هو حسبنا و نعم الوكيل. و له الحمد وحده و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده محمد و آله الطاهرين من

أعلام الحق و سادات الخلق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٤

...

انتهى الكلام فى فصل أفعال الوضوء بعد ظهر الاثنين غرة ذى القعدة الحرام، سنة ألف و ثلاثمائة و ست و تسعين للهجرة. بقلم العبد الفقير (محمد سعيد الطباطبائي الحكيم) عفى عنه.
و انتهى تبينه بقلم مؤلفه بعد الفراغ من تدريسه، بعد ظهر الأربعاء الثالث من الشهر المذكور، من السنة المذكورة. و الحمد لله رب العالمين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٥

[الفصل الثانى فى وضوء الجبيرة]

إشارة

الفصل الثانى من كان على بعض أعضاء وضوئه جبيرة (١) ..

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

(١) فى مجمع البحرين و لسان العرب و القاموس و ظاهر الجمهرة و عن شرح الدروس: انها العيدان التى تجبر بها العظام، و فى المصباح: أنها العظام التى توضع على الموضع العليل من البدن. و قال الراغب: «و اشتق من لفظ جبر العظم الجبيرة، الخرقه التى تشد على المجبور، و الجبارة للخشبة التى تشد عليه، و جمعها جبائر» و فى كشف اللثام: «و ذو الجبيرة، أى: الخرقه أو اللوح أو نحوهما الشدود على عضو من أعضاء الوضوء انكسر فجبر» و نحوه فى الحقائق.

و ظاهر الكل بل صريح بعضهم اختصاصها بما يجبر به العظم المكسور، دون ما يشد على الجروح و القروح و نحوها، و إن ساواها فى الحكم، كما هو ظاهر الخلاف و المبسوط و المنتهى و الروض أيضا.

لكن فى الحقائق و عن شرح المفاتيح أن ظاهر الفقهاء إطلاقها على ما يعم ذلك. و قد يشهد به اقتصار بعضهم على حكم الجبائر و عدم تعرضهم لما يشد به الجرح و القرع، كما فى الشرائع و القواعد، مع بعد إهمالهم لحكمه بعد ورود الأدلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٦

فإن تمكن من غسل ما تحتها بنزعها أو بغمسها فى الماء و جب (١)،

فيه. بل هو صريح محكى المشكاة، حيث قال: «لا جبيرة إلا فى كسر أو جرح أو قرع. و يلحق بالأول الخلع و الرض، و بالثانى الكى و الخراق، و بالثالث البثور و القوابى، و فى الأورام نظر». بل قد يستفاد فى الجملة من صحيح عبد الرحمن بن الحجاج «١» الآتى.

و كيف كان، فلا أهمية للتعميم فى اصطلاح الفقهاء، كما لا يهتم بتحقيق مفهوم الجبيرة بعد عدم اختصاص الأدلة بها، و ورود بعضها فى الجروح و القروح و الدواء. بل المستفاد العموم لجميع ما تقدم، من مجموع النصوص بعد ضم بعضها إلى بعض، و لو لفهم عدم

الخصوصية بملاحظة المناسبات الارتكازية.

و لعله يأتي في بعض الفروع الآتية ما له نفع في ذلك.

(١) لا إشكال في عدم إجزاء المسح على الجبيرة ولا في ترك موضعها مع إمكان نزعها و غسل ما تحتها.

و يقتضيه - مضافاً إلى العمومات - صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل تكون به القرحة في ذراعه أو نحو ذلك من موضع الوضوء فيعصبها بالخرقة و يتوضأ و يمسح عليها إذا توضأ. فقال: إن كان يؤذيه الماء فليمسح على الخرقه، و إن كان لا يؤذيه الماء فليترع الخرقه ثم ليغسلها» (٢).

و إنما الاشكال و الخلاف بينهم في أنه هل يتخير حينئذ بين أمور ثلاثة، و هي الغسل بعد النزع، تكرار صب الماء حتى يصيب البشرة، و غمس العضو فيه كذلك. أو يتخير بين الأولين. أو يتعين عليه الأول؟ وجوه.

قرب في كشف اللثام الأول، و اختاره شيخنا الأعظم قدس سره و هو المحكي عن شرح المفاتيح و الدروس و البيان و الكركي و ظاهر التحرير و نهاية الأحكام، بل عن اللوامع دعوى الإجماع عليه، و قال شيخنا الأعظم قدس سره: «و لا خلاف في التخيير بين

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٧

...

الوجه، و إن أوهم بعض العبائر خلاف ذلك.»

و هو في محله لو حصل بالأخيرين الواجب الاختياري، لإطلاق الأدلة. بل لا يحتمل كون حكم ذى الجبيرة أشد من حكم غيره. و من هنا يتعين حمل الأمر بالنزع في صحيح الحلبي المتقدم على المقدمة الغالبية للغسل الاختياري، لا على تقييده. إلا أن الشأن في تحقيقه، فإنه و إن لم يعتبر في الغسل الجريان - كما تقدم في أول الفصل السابق - إلا أنه يعتبر الترتيب في نفس العضو في اليدين - كما تقدم - بل في الوجه على المشهور، و يشكل حصوله بالوجهين المذكورين، خصوصاً الغمس.

و أما موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل ينكسر ساعده أو موضع من مواضع الوضوء فلا يقدر أن يحله، لحال الجبر إذا جبر كيف يصنع؟ قال: إذا أراد أن يتوضأ فليضع إناء فيه ماء و يضع موضع الجبر في الماء حتى يصل الماء إلى جلده، و قد أجزأه ذلك من غير أن يحله» (١).

فهو مختص بصورة تعذر الحل، و لا وجه للتعدى عنها إلا دعوى أن قوله عليه السلام: «من غير أن يحله» مشعر بعدم وجوب الحل حتى مع إمكانه، و هي لو تمت لا تصلح للاستدلال.

نعم، لا بأس بالتخيير المذكور في الغسل بناء على ما سبق هناك من ظهور الأدلة في كفاية إمساس الماء فيه. فراجع.

و أما الثانى: فهو مقتضى الاختصار في جملة من الكتب على التخيير بين النزع و تكرار الماء، كالشرائع و القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد و الروض و عن غيرها، بل عن الذخيرة دعوى الإجماع على أن الغمس لا يجوز إلا مع تعذر كل من النزع و التكرار. و إن كانت النسبة للأصحاب لا تخلو عن إشكال، لقرب أن يكون تخييرهم بين الأولين لإرادة بيان وجوب إيصال الماء مع الإمكان من دون خصوصية لهما،

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٨

...

و هو يقتضى الاكتفاء بالثالث أيضا.

و كيف كان، فلا- وجه له إلا- دعوى صدق الجريان المقوم للغسل بتكرار الصب، خصوصا مع غمز الجبيرة و المسح عليها، بخلاف الغمس المجرد.

و هو غير مهم بعد ما تقدم من عدم اعتبار الجريان فى الغسل الواجب فى الوضوء إلا لأجل الترتيب الذى عرفت الإشكال فى حصوله بالوجهين معا.

و من هنا كان الأقوى فى الوضوء الثالث. و هو المحكى فى المقام عن التذكرة، و يقتضيه الجمود على عبارة الفقيه و النهاية و التهذيب و الخلاف، للاقتصار فيها على ذكر النزاع و حل الجبيرة مع الإمكان. بل قد يظهر من الشيخ و الفاضلين فى المبسوط و المعتبر و المنتهى، لحكمهم بوجوب النزاع مع الإمكان، و إلا مسح على الجبيرة، ثم نهوا على أنه لو أمكن الغمس و جب و لم يكف المسح عليها، حيث قد يظهر منهم الترتيب بين النزاع و الغمس. و حاله يظهر مما سبق.

ثم لو تعذر النزاع فهل يتخير بين التكرار و الغمس، أو يرتب بينهما، أو لا يجب شىء منهما بل يكتفى بالمسح على الجبيرة؟ وجوه. ظاهر ما تقدم من المعتبر و المنتهى الأول، لأن مقتضى تعليلهما وجوب الغمس بتحقيق الغسل الاكتفاء بكل ما يحققه من دون ترجيح. و هو مقتضى موثق عمار المتقدم، بل الجمود عليه يقتضى تعيين الغمس، إلا أن خصوصيته ملغية عرفا و المهم إيصال الماء للجلد. لكن عن الذخيرة الثانى، بل قال: «لا يجوز هذا الغمس إلا بعد العجز عن النزاع و عن التكرير إجماعا». إلا أن الإجماع لم يتضح فى المقام. و لا وجه له غيره إلا ما أشرنا إليه من صدق الجريان المقوم عندهم للغسل مع التكرار و غمز الجبيرة دون الغمس المجرد، و قد تقدم ضعفه، و لا سيما مع إطلاق الموثق.

و أشكل منه ما فى التهذيب و الاستبصار من اختيار الثالث، و حمل الموثق على الاستحباب، فإنه خروج عن ظاهره بلا قرينة.

و دعوى: معارضته بنصوص المسح على الجبيرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤١٩

...

مدفوعة: - مضافا إلى كونه أخص منها لانصرافه إلى ما إذا لم يضره إيصال الماء للبشرة- بالتقييد فى بعض نصوص الجبيرة بما إذا كان يؤذيه الماء أو يخاف على نفسه. و به يقيد إطلاق غيرها- لو تم. هذا كله إذا كانت الجبيرة فى الأعضاء المغسولة.

و إن كانت فى موضع المسح فإن أمكن نزاعها و جب، و لم يكف إيصال الماء للبشرة بالتكرار أو الغمس، كما فى جامع المقاصد، بل عن المنتهى و شرح الدروس الإجماع عليه، و إن لم أجده فى الأول. و تقتضيه العمومات.

و إن لم يمكن، فإن تعذر إيصال الماء للبشرة فلا إشكال ظاهرا فى أجزاء المسح على الجبيرة، لإطلاق بعض نصوصها، كصحيح كليب الأسدى الآتى، بل هو صريح رواية عبد الأعلى المتضمنة للمسح على المرارة «١»، بل لا- يحتمل اختصاص حكم الجبيرة بأعضاء الغسل، و لا سيما مع ورود المسح على الحائل للضرورة.

و إن أمكن إيصال الماء للبشرة فهل يتعين، أو يجب المسح على الجبيرة ببله الوضوء؟ اختار الأول فى جامع المقاصد، لقاعدة الميسور، لتضمن المسح مماسحة الماسح للممسوح و وصول الماء منه إليه، فتعذر الأول لا يسقط الثانى.

و إليه مال فى الحقائق و حكاة عن صاحب رياض المسائل مستدلا بالقاعدة، و بما تقدم من تقديم غسل الرجلين على مسح الخف إذا

تأدت التقيّة بكل منهما، لأنه أقرب للواجب الأولى. ولإطلاق موثق عمار المتقدم.
 لكن تكرر الإشكال في الاستدلال بقاعدة الميسور. والاستشهاد بتقديم الغسل على مسح الخفين أشبه بالقياس إلا أن يرجع إلى
 تقريب مفاد قاعدة الميسور.
 فالعمدة إطلاق الموثق، وحمله على خصوص موضع الغسل بلا قرينة،

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٠
 وإن لم يتمكن لخوف الضرر (١)،

فيقيد به إطلاق صحيح كليب ويحمل على صورة تعذر وصول الماء للبشرة، كما قيّد هو وغيره من نصوص المقام به في الأعضاء
 المغسولة. وبهذا تسقط منجزية العلم الإجمالي بوجوب أحد الأمرين.
 كما يظهر ضعف ما في الجواهر من وجوب المسح على الجبيرة. وإن كان الأولى الاحتياط بمسح الجبيرة أولاً ببله الوضوء، ثم إيصال
 الماء للبشرة بالغمس أو تكرار الصب.
 (١) كما هو المتيقن من النص والفتوى، بل معقد الإجماع المدعى المستفاد من كلماتهم، حيث ادعى في الخلاف و عن التذكرة
 الإجماع بالمسح على الجبيرة، وفي المعتبر أنه مذهب الأصحاب، وفي المنتهى أنه مذهب علمائنا أجمع، ونفى عنه الخلاف بين
 الأصحاب في المدارك.

وقد سبق في صحيح الحلبي المسح على الخرقه التي على القرحة إذا كان يؤذيه الماء، وفي حسن كليب الأسدي بل صحيحة: «سألت
 أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلاة؟ قال: إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائرته و ليصل»
 «١» وقريب منه مرسل العياشي «٢» وفي صحيح الوشاء: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدي الرجل أ
 يجزيه أن يمسح على طلي الدواء؟ فقال: نعم يجزيه أن يمسح عليه» «٣» ونحوه صحيحة الآخر «٤» - إن لم يكن عينه - فإن صورة
 الخوف من استعمال الماء متيقنة من هذه النصوص.
 وهي بمجموعها صالحة لإثبات الحكم في الجبيرة بالمعنى الأعم الذي تقدم نسبه للفقهاء، بل في كل حاجب وضع لأجل التداوى، و
 خصوصية مواردها ملغية عرفاً.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢١
 أو لعدم إمكان إزالة النجاسة (١)،

نعم، صحيح الحلبي قد تضمن اشتراط الضرر، و صحيح كليب قد تضمن اشتراط الخوف. وقد تقدم في آخر الكلام في أحكام التقيّة
 أن مقتضى الجمع العرفي بين هذين اللسانين في مقام الاجزاء تقدم الثاني.

فراجع.

(١) كما في القواعد و جامع المقاصد و غيرهما، بل في المدارك أنه لا خلاف فيه، لكن في ثبوت الإجماع الحجة بذلك إشكال، بل منع، بعد إناطة جمع منهم الحكم بخوف الضرر أو تعذر النزع.

و أما النصوص فيشكل استفادة ذلك منها. أما ما تضمن عنوان الضرر أو خوفه فظاهر. و أما ما أطلق فيه الجبائر فلانصرافه أو اختصاصه بصورة لزوم الضرر أو الحرج بنزعها أو باستعمال الماء، لأنه المناسب لها دون ما يتعذر معه التطهير فقط، حيث لا دخل فيه لعنوان الجبائر و إن قارنها، كما يشير إليه صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام: عن الكسير تكون عليه الجبائر أو تكون به الجراحة كيف يصنع بالوضوء و عند غسل الجنابة و غسل الجمعة؟

فقال: يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر و يدع ما سوى ذلك مما لا يستطيع غسله، و لا ينزع الجبائر و يعبث بجراحته» (١).

و كذا بعض نصوص الجبائر الخاصة باختصاص مواردنا بذلك، كرواية عبد الأعلى المتضمنة للمسح على المراءة و صحيحى الوشاء المتضمنين للمسح على الدواء.

و مثلها ما تضمن عدم غسل الجرح، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الجرح كيف يصنع صاحبه؟ قال: يغسل ما حوله» (٢)،

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٢

أو لعدم إمكان إيصال الماء تحت الجبيرة (١)،

و نحوه ذيل صحيح الحلبي المتقدم (١) فإنه منصرف لصورة الضرر من الغسل، لأنه المناسب لخصوصية الجرح، دون تعذر التطهير، فارادتها منه تحتاج إلى عناية و تنبيه.

و أما قاعدة الميسور فقد تكرر عدم التعويل عليها، خصوصا في الوضوء الذي كان المطلوب فيه الطهارة التي هي بسيطة لا تركيب فيها، و إن كان قد يؤيد جريانها في المقام ابتناء الوضوء في كثير من الموارد عليها، إلا أن في بلوغ ذلك حد الاستدلال منعا ظاهرا، و لا سيما مع عدم بنائهم عليها ظاهرا في غير الجرح من موارد تعذر التطهير من الخبث، كما يأتي في المسألة الخامسة و الخمسين. بل مقتضى الارتباطية هو البناء على تعذر الوضوء و الانتقال إلى التيمم. و به تسقط منجزية العلم الإجمالي بوجوب أحد الأمرين من الوضوء الجبيري و التيمم.

نعم، ذلك مختص بما إذا كان تعذر التطهير لأمر غير الإضرار بالجرح، كعدم الماء، أو ضيق الوقت، أما إذا كان من جهة الإضرار به، لاحتياجه إلى نحو من التعميق و إن لم يضره إجراء الماء بالقدر المعتبر في الوضوء فالظاهر دخوله في إطلاق نصوص الجرح و الجبائر، لأن المفهوم منها عرفا هو إضرار الغسل الذي يقتضيه الوضوء و لو مقدمة من جهة التطهير أو إزالة الحواجب المسببة عن الجرح أو التداوى، لا بخصوص الغسل الوضوئي.

(١) كما هو ظاهر تعذر النزع في الفتاوى و معاهد الإجماعات المدعاة في المقام.

و يقتضيه إطلاق غير واحد من نصوص المقام، خصوصا صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم، لإشعاره بتحقيق العبث بالجرح بمجرد نزع الجبائر، و كذا رواية عبد الأعلى المتضمنة للمسح على المراءة المعللة بالحرج، إذ لا حرج

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٣
اجتزأ بالمسح عليها (١).

بالمسح على ما تحت المرارة غالبا إلا من جهة الحرج بنزعها.

و منه يظهر أن المراد بالتعذر ما يعم الحرج، بل هو مقتضى إطلاق النصوص المذكورة، و حملها على خصوص صورة التعذر لا وجه له.

نعم، لا- بد من كون تعذر النزاع لأمر يعود للتداوى، و لو لاحتياجه لإعادة الجبيرة على تقدير نزعها، بنحو يلزم منه الحرج، فلو تعذر رفعها مع الاستغناء عنها خرج عن منصرف أدلة الجبيرة، و دخل فيما يأتي في ذيل المسألة السادسة و الثلاثين.

(١) لما تقدم من الإجماع و النصوص التي يخرج بها عن مقتضى الارتباطية من تعذر المركب بتعذر جزئه، الموجب للانتقال للتيمم، لعموم مشروعيته عند تعذر الطهارة المائية.

لكن بعض النصوص تضمن مشروعية التيمم للكسير و ذى الجروح و القروح، كمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «يتيمم المجدور و الكسير بالتراب إذا أصابته جنابة» (١) و صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يكون به القرحة و الجراحة يجنب. قال: لا بأس بأن لا يغتسل يتيمم» (٢) و غيرهما.

و قد وقع الاشكال بينهم في الجمع بين هذه النصوص و نصوص الجبائر، كالأشكال في الجمع بين كلمات الأصحاب في المقامين. قال في المدارك: «و اعلم أن في كلام الأصحاب في هذه المسألة إجمالا، فإنهم صرحوا هنا بإلحاق القرحة و الجرح بالجبيرة، سواء كان عليها خرقه أم لا، و نص جماعة منهم على أنه لا فرق بين أن تكون الجبيرة مختصة بعضو أو شاملة للجميع، و في التيمم جعلوا من أسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب الجرح

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب التيمم حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب التيمم حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٤

...

و القرحة و الشين، و لم يشترط أكثرهم في ذلك تعذر مسح شيء عليها و المسح عليه.

و أما الأخبار ففي بعضها أن من هذا شأنه يغسل ما حول الجرح- و قد تقدم- و في كثير منها أنه يتيمم. و يمكن الجمع بينها إما بحمل أخبار التيمم على ما إذا تضرر بغسل ما حولها، أو بالتخير بين الأمرين.

و قد يجمع بينها أيضا بحمل نصوص الجبيرة على صورة وجودها و منعها من وصول الماء للبشرة و نصوص التيمم على صورة عدمها و كشف الموضع، أو بحمل نصوص الجبيرة على الوضوء و نصوص التيمم على الغسل لاختصاص نصوصها به، أو بحمل نصوص الجبيرة على الجرح الواحد و نصوص التيمم على الجروح المتعددة.

و الكل كما ترى إما بلا شاهد كالأول و الثالث، أو يمتنع تنزيل النصوص عليه كالباقى، لظهور بعض نصوص التيمم في وجوبه، فينافى الثاني، و صراحة صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم و مرسل العياشى (١) في عموم حكم الجبيرة للغسل، فينافى الرابع، و قوة

ظهور بعض نصوص التيمم في وحدة الجرح، فينافي الخامس.

فالأولى أن يقال: لما كان اللازم حمل نصوص الجبيرة على صورة القدرة على الوضوء أو الغسل الجبيري دون محذور فيه تعين حمل نصوص التيمم على صورة تعذرهما، لنجاسة أو نحوها أو لزوم محذور منهما من حرج أو ضرر في غسل الصحيح الذي لا جبيرة عليه أو في المسح على الجبيرة أو نحو ذلك مما يكثر الابتلاء به.

وهذا هو المتعين في الجمع بين كلمات الأصحاب، وهو المستفاد مما في المعتبر والمنتهى من أن ذا الجبائر يمسح عليها، فإن تضرر بالمسح عليها تيمم فلا إجمال في كلماتهم، كما نبه لذلك في محكى شرح المفاتيح، قال في جملة كلام له: «ففي التيمم إذا جعلوا من أسبابه الخوف من استعمال الماء بسبب القروح أو

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٥

...

الجروح فلا- شبهة في كون هذا التيمم بعد العجز عن تلك المائية. وكيف يمكن تجويز غير هذا عليهم.» وقريب منه في حاشية المدارك.

ثم إنه روى عمار في الموثق قال: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل ينقطع ظفره هل يجوز له أن يجعل عليه علكا؟ قال: لا، ولا يجعل إلا ما يقدر على أخذه عنه عند الوضوء، ولا يجعل عليه إلا ما يصل إليه الماء» (١).

ولا بد من رفع اليد عنه بما تقدم، وبعمومات الضرر والحرج القطعية، ولا سيما بعد ظهور إعراض الأصحاب عنه.

فليحمل على عدم الانحصار به وإمكان جعل غيره من غير حرج ولا ضرر، لدفع توهم مسوغية التداوى للوضوء الناقص مطلقا. فلا ينافي الأدلة السابقة، لانصرافها عن الصورة المذكورة وظهورها في البدلية الاضطرارية. ولعل هذا هو مراد الشيخ قدس سره في الاستبصار من حمله على الاختيار.

فما عن بعضهم من احتمال الرخصة مطلقا ولو مع عدم الاضطرار، عملا بإطلاق النصوص السابقة، وما عن آخر من الاشكال بسبب الموثق المذكور، في غير محله، كما في الحقائق.

بقي شيء، وهو أن المعروف من مذهب الأصحاب وجوب المسح على الجبائر بدلا عن البشرة، بل هو الظاهر من معاهد الإجماعات المتقدمة.

لكن في المدارك: «ولو لا الإجماع المدعى على وجوب المسح على الجبيرة لأمكن القول بالاستحباب والاكتفاء بغسل ما حولها، لصحيحة عبد الرحمن بن الحجاج. ورواية عبد الله بن سنان. وينبغي القطع بالسقوط في غير الجبيرة، أما فيها فالمسح عليها أحوط» و سبقه إلى ذلك شيخه الأردبيلي - فيما حكى عنه - بل قد يظهر من الصدوق في الفقيه، حيث قال في حكم الجروح والقروح المشدودة: «فلمسح يده على الجبائر والقروح، ولا يحلها ولا يعبث بجراحته. وقد روى في الجبائر عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه قال: يغسل ما حولها»

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٦

...

و نحوه فى الفقه الرضوى «١»، بل ربما ينسب للكلينى، لظهور ذكره للنص المتضمن غسل ما ظهر و ما حول الجرح فى عمله به. أقول: ما تضمنه صحيح عبد الرحمن من تعقيب الأمر بغسل ما ظهر بترك غسل ما تحت الجبيرة ظاهر فى أن الحصر إضافى بلحاظ البشرة، فلا ينافى وجوب المسح على الجبيرة، غاية الأمر أن عدم التعرض له فى بيان كيفية طهارة ذى الجبيرة ظاهر فى عدم وجوبه. لكنه لا ينهض بمعارضة ظهور الأمر بالمسح عليها فى النصوص الكثيرة فى وجوبه، و لا سيما صحيحى الوشاء المتضمنين للتعبير بأجزاء المسح لظهوره فى بدليته عن غسل البشرة فى الوجوب و دخله فى الأجزاء مثله، بل هو كالمطلق الذى يجب رفع اليد عنه بالمقيد. و منه يظهر الحال فى صحيحى ابن سنان و الحلبي المتضمنين لغسل ما حول الجرح، فان دلالتهما على عدم وجوب مسح الجبيرة إنما هى للسكوت عنه فى مورد الحاجة لبيانه.

على أنهما مختصان أو شاملان للجرح المكشوف فلا مجال لرفع اليد بهما عن ظهور نصوص المسح على الجبيرة فى الوجوب، بل هما مباينان لها مورداً أو مخصصان بها. و أما مرسل الصدوق المتقدم، فمن القريب كونه نقلاً لمضمونهما. و مما ذكرنا يظهر عموم وجوب المسح للجبيرة و ما الحق بها من عصابة الجرح و الدواء و نحوه، لورود الأدلة به فى الكل. و لعل ما تقدم من المدارك من القطع بعدم وجوب المسح فى غير الجبيرة، فى مقابل دعوى وجوب مسح الجرح المكشوف - كما فهمه بعضهم - لا لتخصيص الجبيرة - بالمعنى اللغوى - من بين الأمور المذكورة.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٧

و لو أمكنه مسح البشرة مسح عليها (١).

(١) قد تعرضوا لذلك فى الجرح المكشوف، ففى الحقائق: أنه ذكره الأصحاب، و هو المحكى عن التذكرة و نهاية الأحكام و الدروس، و مال إليه فى المعتبر.

و قد استدلل عليه بأنه أقرب إلى المأمور به، و أولى من مسح الجبيرة.

و الأول راجع لقاعدة الميسور، التى تكرر منا الإشكال فى الرجوع إليها فى أمثال المقام.

و الثانى إن رجوع إلى الأولوية الظنية فليس بحجة، و إن رجوع إلى الأولوية القطعية أو مفهوم الموافقة فهو ممنوع.

و من هنا استشكل فى الحكم جماعة من متأخري المتأخرين - كما فى الجواهر - منهم صاحب الحقائق، و تردد فى محكى الذكري و شرحى الدروس و المفاتيح. كل ذلك لإطلاق ما تضمن غسل ما حول الجرح الظاهر فى عدم وجوب ما زاد عليه من المسح على الجرح، أو على الجبيرة بعد وضعها عليه، كما يأتى فى المسألة الخامسة و الثلاثين.

اللهم إلا أن يقال: الإشكال فى الرجوع لقاعدة الميسور إنما هو فى الخروج عن مقتضى الارتباطية بتشريع العمل الناقص، أما بعد ثبوت مشروعية العمل الناقص و احتمال وجوب المحافظة على ما هو الأقرب إلى التام فاللازم البناء عليه، لخروج الناقص حينئذ عن المتيقن من إطلاق دليل تشريعه بقرينه و روده مورد الاضطرار، و لا سيما مع ندرة الفرض فى مورد النص، لغلبة نجاسة الجرح أو إضرار الماء به، و لو بمقدار المسح، فيكون مقتضى قاعدة الاشتغال بالمحافظة على الأقرب بالمسح على الجرح، خصوصاً مع ثبوت نظيره فى الجبيرة فى موضع المسح، حيث تقدم وجوب إيصال الماء مع إمكانه و لو لم يتحقق المسح.

على أنه يصعب غض النظر عن أولويته من المسح على الجبيرة، لأنها قريبة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٨

و الأحوط استحبابا الجمع بين المسح عليها و على الجبيرة (١). و لا يجزى غسل الجبيرة عن مسحها على الأقوى (٢).

جدا. لكن فى بلوغ ذلك حدّ الحجية إشكال، و المتعين الاحتياط.

و مثله الإشكال فى البشرة المستورة بالجبيرة لو أمكن المسح عليها، فإن إطلاق نصوص الجبيرة يقتضى المسح عليها، و الوجه المتقدم يقتضى المسح على البشرة.

و دعوى: قصور الإطلاق عن صورة التمكن من المسح و اختصاصه بصورة تعذر نزع الجبيرة- كما قد يظهر من صحيح عبد الرحمن بن الحجاج- لقرب ظهوره فى كون نزع الجبيرة عبثا بالجرح، بل هو الظاهر من رواية عبد الأعلى، كما تقدم، و منصرف صحيحى الوشاء، أو بصورة إضرار الماء و لو بنحو المسح- كما قد يظهر من صحيح الحلبي. كما أن فرض التخوف فى صحيح كليب محتمل للأمرين.

ممنوعه، لتمامية الإطلاق فى صحيح الحلبي، لظهوره- بقرينة ذكر الغسل فى فرض عدم الإيذاء- فى إرادة إيذاء الغسل لا غير. فتأمل. و لو تمت الدعوى المذكورة فقد يدعى لزوم الاحتياط بالجمع بين المسح على الجبيرة و المسح على البشرة، للعلم الإجمالى بوجوب أحد الأمرين، خلافا لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره.

اللهم إلا- أن يقال: هذا إنما يتم بناء على وجوب وضع الجبيرة على الجرح المكشوف و المسح عليها، أما بناء على عدمه فبعد نزع الجبيرة فى المقام للمسح على البشرة احتياطا يكون الجرح مكشوفاً، فلا يجب المسح على الجبيرة. فتأمل جيدا.

(١) مما تقدم يظهر أن الاحتياط بالمسح على الجبيرة فى الفرض يبتنى على الاحتياط فى الجرح المكشوف، و لعله لذا جعله استحبابيا.

(٢) كما هو ظاهر كلام الأصحاب و معاهد إجماعاتهم، خصوصا ما تضمن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٢٩

...

التنصيص على الأمر بالمسح حتى فى موضع الغسل، لظهور المقابلة فى خصوصية المسح المقابل للغسل، بل هو صريح غير واحد فى المقام. و يقتضيه ظاهر الأمر بالمسح على الجبيرة فى النصوص الكثيرة.

لكن عن العلامة فى النهاية احتمال وجوب أقل مسمى الغسل. قال فى كشف اللثام: «و هو جيد. و لا- ينافيه الأخبار، لدخوله فى المسح».

و فيه: أنه إن أراد ملازمته للمسح فهو- مع اقتضائه الاكتفاء بذكر المسح عنه- فى غاية المنع، إذ لا إشكال فى غلبه عدم تحقق الغسل بالمسح على الجبائر، التى هى غالبا من سنخ الخرق التى تمتص الماء الوارد عليها بالمسح، فلا يتحقق به مسمى الجريان الذى جعلوه المعيار فى صدق الغسل، فضلا عن استيلاء الماء بالنحو الخاص الذى تقدم فى أول الفصل السابق اعتباره فى الغسل عرقا.

نعم، بناء على ما تقدم من عدم اعتبار ذلك فى الوضوء و الغسل و الاكتفاء بمس الماء للجلد فالظاهر ملازمته للمسح على الجبيرة، لأن الظاهر لزوم كون المسح فى المقام بالماء لا- بالرطوبة القليلة التى لا يصدق معها عرفا انتقال الماء للجبيرة- كما قربه فى الجواهر- لظهور سوقه فى مساق غسل البشرة و كونه فى محلها فى إرادة ذلك.

على أن ظاهر كلام العلامة لزوم أقل مسمى الغسل و لو بدون مسح، فينافيه إطلاق أدلة وجوب المسح، لظهوره فى وجوبه عينا، و إجزائه و إن أوجب الغسل بمرتبة أشد. فتأمل.

و إن أراد إمكان حصوله بالمسح، فيجب المسح المحصل له. فيدفعه عدم الدليل على وجوبه، بل إطلاق أدلة المسح يقتضى الاكتفاء به.

و مثله الاستدلال بأن المستفاد من الأمر بمسح الجبيرة بدليتها عن البشرة، لأنه المناسب لمقام الضرورة، فيجب غسلها مثلها، و التعبير بالمسح لأنه المقدمة المتعارفة لإيصال الماء للبشرة.

إذ فيه - مع عدم مناسبه للتقييد بأقل مسمى الغسل في كلام العلامة - أنه
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٠

...

خروج عن ظاهر النصوص الآمرة بالمسح بلا قرينة.

و ليست بدلية الجبيرة عن البشرة ارتكازية، ليصلح الارتكاز المذكور للقرينة على ذلك، بل هي تعبدية، و ظاهر أدلتها بدلية مسح الجبيرة عن غسل البشرة في الجزئية، لا بدلية الجبيرة عن البشرة في الغسل.

و منه يظهر ضعف الاستدلال بقاعدة الميسور لوجوب الغسل في المقام.

فان غسل الجبيرة ليس ميسورا عرفا من غسل البشرة، بل لو تمّ كان بدلا تعبديا محتاجا لدليل، و دليل المسح يدفعه.

و من الغريب ما في محكي شرح المفاتيح من تنزيل قوله عليه السلام في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «يغسل ما وصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر.» على ما يعم البشرة و الجبيرة. قال: «و هو أنسب بعموم كلمة: «ما». و لعل عدوله عن قوله عليه السلام: «اغسل ما حولها» لهذه النكتة. و لو قلنا: ان الرواية ليست ظاهرة في ذلك لوجب حملها على هذا المعنى، لثلا تحصل المنافاة بينها و بين غيرها من الروايات، لظهورها بدون ذلك في الاكتفاء بغسل ما حول الجبيرة».

فإنه - كما ترى - لا يناسب التقييد بقوله عليه السلام: «مما ليس عليه الجبائر».

الذي هو صريح في إرادة البشرة الظاهرة في مقابل البشرة المستورة بالجبيرة، بنحو لا مجال لرفع اليد عنه، فرارا عن المنافاة لنصوص المسح على الجبيرة، بل يتعين في رفعها ما تقدم التعرض له في الفرع السابق.

و مثله ما ذكره من أن الجمود على ما تضمنته من التعبير بالمسح يوجب منافاتها لما دل على وجوب الغسل من الكتاب و السنة.

لوضوح اندفاعه بأن الكتاب و السنة إنما دلا على وجوب غسل البشرة، فمع تعذره يكون المسح بمقتضى النصوص المذكورة بدلا عنه من دون أن تنافيه.

و كذا حمل نصوص المسح على صورة تعذر غسلها.

إذ لا معنى لحمل جميع نصوص المقام على الواجب الاضطرارى من دون أن يشار للواجب الاختيارى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣١

...

و كأن الذى دعاه لذلك تخيل أن وجوب المسح يمنع من جريان الماء بمرور اليد، و لذا حكى عن شرح الجعفرية المنع منه.

لكن تقدم جواز الاجراء فى أعضاء المسح التى تضمنت النصوص مقابلة المسح فيها للغسل، فجوازه فى المقام أولى.

هذا، و قد نسب شيخنا الأ-عظم قدس سرّه لظاهر الشهيدين القول بالتخير بين المسح و الغسل، لما فى الروض و المسالك و عن الذكرى من عدم وجوب إجراء الماء على الجبيرة، لأن الشارع لم يتعبد بغسلها. و هو كما ترى إنما يدل على عدم وجوب تحقيق الغسل بالمسح، لا أجزاء الغسل بدونه.

و كيف كان، فقد يستدل له بورود الأمر بالمسح لدفع توهم وجوب الغسل، فلا يكون ظاهرا فى عدم اجزائه.

و فيه: أنه وارد لدفع توهم وجوب غسل البشرة، لا- لدفع توهم وجوب غسل الجبيرة، فيحتاج إجزاء غسلها إلى دليل، و ظاهر الأمر

بمسحها في مقام بيان الماهية تعينه في فرض عدم غسل البشرة، فلا يجزى غسلها عنه.

أما شيخنا الأعظم قدس سره فقد قرب كون الأمر بالمسح كناية عن وجوب إيصال الماء للجيرة، فيجزي و لو بغير الغسل و المسح، لأنه المنسب للآذان، و لا سيما مع اشتغال السؤال في صحاح الحلبي و الوشاء على فرض المسح على الجيرة و الدواء. مع أنه لو أريد خصوصيته في مقابل الغسل فلا منشأ لتوهم إجزائه قبل الاطلاع على تعبد الشارع. و لاستبعاد التعبد بخصوصية الغسل أو المسح و لا سيما مع لزوم الحرج العظيم في التزام كل منهما بخصوصه.

و زاد الفقيه الهمداني في تقريب فهم ذلك من إطلاق المسح في المقام: أنه لولاه لكان اعتبار نداوة الماسح فضلا عن انتقال البلة للممسوح محتاجا للدليل، و كذا سائر الشرائط من الطهارة و الاستيعاب و الترتيب. فلو لا أن المفهوم من الأمر بمسح الجيرة قيامها مقام البشرة في وجوب إيصال البلة، فتكون بحكمها، من دون خصوصية للمسح تعبدا لكان مقتضى إطلاق الأمر بالمسح عدم اعتبار ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٢

و لا بد من استيعابها بالمسح (١)،

و فيه: أن قيام الجيرة مقام البشرة لما لم يكن عرفيا ارتكازيا، ليصلح الارتكاز لتحديده، بل هو تعبدى لزم الجمود على ظاهر أدلته. و فرضه في السؤال في الصحاح المذكورة لا بد أن يتنى على الالتفات لاحتمال التعبد المذكور، أو المفروغية عنه في الجملة، لشيوع أدلته و إن لم تعلم حدوده تفصيلا. و إلا فمقتضى الارتكاز - لو تم - لزوم الغسل، الذي اعترف شيخنا الأعظم قدس سره بتعذر حمل الأدلة عليه.

و مجرد استبعاد الجمود على خصوصية المسح بنحو لا يجزى الارتماس - لو تم - لا ينهض بالقرينية على تفسير الأدلة، و لا بالحجية على الخروج عن ظاهرها. و لزوم الحرج منه ممنوع.

و هو لا ينافي انصراف إطلاقه إلى نقل البلة للممسوح، و استيعابه و الترتيب، لما تقدم في الأول، و يأتي في الأخيرين.

و اعتبار الطهارة ليس لخصوصية في إطلاقه، بل يجري في سائر أسباب التطهير، لقرينة عامة أو إجماع أو غيرهما.

فالجمود على ظاهر النصوص في خصوصية المسح هو المتعين في المقام.

ثم إن الظاهر عدم وجوب كون المسح بالكف، فضلا عن باطنها، لإطلاق أدلته. بل المقام أولى بذلك من الأعضاء الممسوحة التي تقدم عدم وجوب ذلك فيها أيضا، كما يظهر بمراجعة ما سبق هناك.

(١) كما في الخلاف و المعتبر و ظاهر المنتهى، و عن التذكرة و نهاية الأحكام و الدروس و غيرها، و في الحدائق أنه المشهور. و جعله في المبسوط أحوط، و استحسنة في محكي الذكرى، و استشكل في الوجوب، بل صرح بعدمه في المستند، لصدق ما تضمنته النصوص من المسح عليها بالمسح على بعضها، و ليس هو كمسحها في ظهوره في الاستيعاب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٣

إلا ما يتعسر استيعابه بالمسح عادة (١)، كالخلل التي تكون بين الخيوط و نحوها.

[مسألة ٣٥ الجروح و القروح المعصبة حكمها حكم الجيرة المتقدم]

(مسألة ٣٥): الجروح و القروح المعصبة حكمها حكم الجيرة المتقدم (٢)،

و ما فى الجواهر من ظهورهما معا فيه و إن كان الثانى أظهر، و أن صدقه بدون الاستيعاب فى مثل المسح على الظهر للقرينة. غير ظاهر.

نعم، المنصرف عرفا من الأمر بالمسح على الجبيرة هو بدلية المسح على كل جزء منها عن غسل ما تحته من البشرة على نحو الانحلال لا المجموعية، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره، و لعله إليه يرجع ما فى المعتبر من أن الاستيعاب مقتضى بدلية المسح عن الغسل. بل عن شرح المفاتيح حمل ما فى المبسوط على ما يأتى من عدم وجوب المداقة فى الاستيعاب.

و منه يظهر وجوب الترتيب فى مسح أجزاء الجبيرة تبعا لوجوبه فى غسل ما تحتها، كما نبه له فى الجواهر و غيرها. (١) لما هو المعلوم من ابتناء الجبيرة على وجود الخلل و الخيوط و ابتناء المسح على عدم المداقة، فلو كان التدقيق مرادا فى المقام لاحتاج للتنبيه بالخصوص. فلاحظ.

(٢) كما صرح به غير واحد، بل تقدم من بعضهم أن مراد الأصحاب من الجبائر ما يعمها. و هى داخله صريحا فى معقد الإجماع المدعى فى الخلاف و المنتهى على حكم الجبائر، و ظاهرا فى معقد الإجماع المدعى فى المعتبر عليه، و تقدم من المدارك - عند الكلام فى نصوص التيمم - دعوى تصريح الأصحاب بالإلحاق، و عن شرح المفاتيح و غيره دعوى الإجماع عليه. و يقتضيه صحيح الحلبي (١) فى عصابة القرحة و رواية عبد الأعلى (٢) فى

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٤

و إن لم تكن معصبة غسل ما حولها (١) و الأحوط وجوبا المسح عليها إن أمكن (٢)، و لا يجب وضع خرقة عليها و مسحها (٣)،

المرارة التى يتوقى بها و لو مع عدم الجرح، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (١) فى عصابة الجرح، حيث تضمن مشروعية الوضوء الناقص و إن لم يدل على وجوب مسح الجبيرة، و كذا ما تضمن غسل ما حول الجرح (٢).

و يتعدى منها لغيرها مما يتوقى به بفهم عدم الخصوصية، و لا سيما مع ورود المسح على الدواء فى صحيحى الوشاء (٣)، و المسح على الحناء فى صحيحى عمر ابن يزيد و محمد بن مسلم (٤) المحمول على الضرورة، كما تقدم فى آخر الكلام فى مسح الرأس.

(١) بلا إشكال، لصحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الجرح، كيف يصنع صاحبه؟ قال: يغسل ما حوله» (٥)، و نحوه ذيل صحيح الحلبي (٦)، و هما يشملان ما إذا كان الجرح مكشوبا أو يختصان به، كما يأتى. أما لو كان غسله مضرا فسيأتى الكلام فيه فى المسألة الخامسة و الأربعين.

(٢) تقدم منا الكلام فى ذلك عند الكلام فى وجوب مسح ما تحت الجبيرة إن أمكن. و ظاهره هناك الجزم بالوجوب، و لم يتضح وجه الفرق بين المقامين.

(٣) كما هو ظاهر النهاية و المعتبر و محكى التذكرة، و فى المدارك أنه ينبغى القطع به. بل ظاهر جامع المقاصد فى آخر مبحث التيمم معروفة القول بذلك بين الأصحاب، بل قد يظهر منه إجماعهم عليه.

لكن نسب فى الحدائق للأصحاب وجوب شد الجرح و المسح على الخرقة مع التمكن، و فى الرياض: «بل قيل: لا خلاف فيه ما لم يستر شيئا من الصحيح».

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩، ١٠.

(٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣، ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٥

...

وهو المصرح به في المنتهى ومحكى نهاية الأحكام، بل ظاهرهما أنه مع التعذر يسقط الوضوء وينتقل إلى التيمم، ولا يكتفى بغسل ما حول الجرح، بل هو مقتضى إطلاق جماعة من الأصحاب ممن صرح بعدم تبعض الطهارة، وأنه لو تعذر غسل بعض الأعضاء لمرض أو جرح انتقل للتيمم، كالشيخ في الخلاف والمبسوط والمحقق في الشرائع والعلامة في القواعد وغيرهم، بل في الجواهر: لا أعرف فيه خلافاً.

بل هذا منهم بظايره ينافي حكمهم بمشروعية الوضوء الجبيري وغسله، لو لا ما تقدم من لزوم حمله على صورة تعذرهما، جمعا بين كلماتهم، فيبقى ظاهرا في عدم الاكتفاء بغسل ما حول الجرح، وجوب الوضوء والغسل المستوعبين، ولو بوضع الجبيرة. لكن تحصيل الإجماع الحجة بذلك لا مجال له بعد ما تقدم من جامع المقاصد وغيره، بل بعد ظهور اضطرابهم في أحكام الجروح ونحوها، حيث يظهر منه مشروعية التيمم تارة، ولزوم الميسور من الطهارة المائية أخرى، فإنه وإن تقدم الجمع بين كلماتهم بإرادة مشروعية الأول عند تعذر الثاني، إلا أن كلماتهم لا تخلو عن اضطراب وقصور في كثير من الموارد، ومنها هذا المورد - كما نبه له غير واحد.

فلا بد من النظر في نصوص المقام، ومن الظاهر أن مقتضى إطلاق صحيحى الحلبي وابن سنان الاكتفاء بغسل ما حول الجرح، فان عدم التعرض لوضع شيء على الجرح بعد السؤال عن الوظيفة ظاهر في عدم وجوبه وتمامية الوظيفة بدونه. ومجرد وجوب المسح على الجبيرة - كما تقدم - لا يقتضى وجوب وضعها، لاختصاص نصوصه بصورة وجودها، ولا عموم لها لصورة عدمها بنحو يقتضى وضعها.

نعم، لو كان ذلك كاشفا عرفا عن عدم ورود الصحيحين لبيان تمام الوظيفة، بل لبيان المقدار الذى يغسل من البشرة، كان مانعا من الاستدلال بإطلاقهما في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٦

...

المقام.

لكن قوة ظهور الصحيحين في بيان تمام الوظيفة ملزمة بالجمع بينهما وبين نصوص مسح الجبيرة بالحمل على خصوص الجرح المكشوف، أو بتقييدهما في خصوص صورة وجود الجبيرة والعمل بإطلاقهما في المقام.

وما في الجواهر من ظهور قوله في صحيح الحلبي: «فيغصبها بالخرقة ويتوضأ ويمسح» في كون التعصيب لأجل الوضوء.

ممنوع جدا، لأنه لا يناسب الجواب، للمقابلة فيه بين المسح على الخرقة ونزعها، لا بين غسل البشرة ووضع الخرقة، فهو ظاهر في المفروغية عن تحقق التعصيب حين الوضوء، لا عن تحقيقه لأجله.

و مثله احتمال كون المراد بالمسح على الجبائر في نصوصه المسح على خرقة الجبيرة، وإن لم تصر جبيرة بالفعل. فإن مجرد الاحتمال لا يصلح لتقييد إطلاق الصحيحين، ولا سيما مع مخالفته للظاهر، كيف و لازمه الاكتفاء بمسح الخرقة قبل وضعها على المحل و صيرورتها جبيرة بالفعل! و كذا دعوى: ظهور الأمر بالمسح على الجبائر في صحيح كليب مع عدم فرضها في كلام السائل في إطلاق وجوب المسح عليها بالنحو المقتضى لوضعها، و عدم اشتراطه بوضعها. لاندفاعها بظهوره في المفروغية عن وجودها، لظهور الإضافة في التعريف و العهد. و لا سيما مع كون الجبائر - لغة و عرفا في حق الكسير - ما يجبر به كسره، لا مطلق ما يجعل عليه و لو مؤقتا لأجل الوضوء. و أما استبعاده الفرق بين أن تكون الجبيرة موضوعة لا يؤدي حلها و ما لم تكن كذلك. فهو - لو تم - لا يقتضى وجوب وضع الجبيرة عند عدمها، بل جواز ترك المسح على الجبيرة بعد إزالتها، كما تقدم عند الكلام في وجوب مسح البشرة مع مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٧

...

الإمكان، و يأتي توضيحه.

نعم، لا يجوز ترك مسحها حينئذ مع بقائها كالتى لا يسهل إزالتها، لإطلاق نصوص مسح الجبيرة. و أما عدم الضابط لشدة الجروح بالنسبة للأشخاص و الأوقات، و أنه هل المدار على أول الوقت أو حين الفعل. فليس مهما، لظهور الأدلة في أن المدار على وقت الفعل.

و دعوى: ظهور نصوص الجبائر في وجوب المسح عليها بمجرد وضعها على المحل، لصدق الجبيرة عليها حينئذ، فتدخل في إطلاق الخطاب.

مدفوعة: بأن الظاهر من الجبائر هي الموضوعة على المحل بالفعل، لا ما وضع عليه آنا ما، و لذا لا ريب في وجوب المسح عليها و هي عليه، و لا يجزى المسح عليها بعد رفعها عنه.

و لعله لما ذكرنا اعترف قدس سره بأن في كل واحد من هذه الوجوه مجالا للنظر.

لكنه قال: «مجموعها يفيد الفقيه قوة الظن بذلك».

و هو كما ترى ممنوع صغويا و كبرويا.

هذا، و أما ما في المستند من التخيير بين التيمم و الوضوء أو الغسل و لو مع عدم وضع شيء على الجرح، لدعوى: سوق المطلقات الواردة في تيمم الجريح و الكسير لبيان مشروعيته من دون إلزام، و ظهور دليل غسل ما حول الجرح فيمن يريد الغسل، لا - مطلقا - ليقضى وجوبه، لقوله في صحيح الحلبي: «كيف اصنع به في غسله» فيتعين التخيير بين الأمرين.

ففيه: - مع أن ظاهر صحيح الحلبي المفروغية عن وجوب الغسل، و إلا - لم يحتج لتكلفه، و أن نصوص التيمم مختصة بالغسل - أن صحيح عبد الله بن سنان ظاهر في الوجوب، فيتعين حمل مطلقات التيمم على صورة تعذر ذلك، نظير ما تقدم في أول الكلام في حكم الجبائر.

بقى في المقام أمور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٣٨

...

الأول: أن الصحيحين مختصان بالجرح الذي يكون في موضع الغسل، فالتعدي لما يكون في موضع المسح موقوف على إلغاء خصوصية موردتهما عرفاً، وهو لا يخلو عن قرب وإن كان لا يخلو أيضاً عن الاشكال، بالنظر لخبر أبي الورد المتقدم في المسح على الخفين، حيث تضمن مشروعية المسح عليهما لخوف البرد، مع وضوح خروجهما عن الجبيرة ونحوها مما تقتضيه الآفة، بل لا ثبوت لهما كطرف الثوب الملقى، فالاحتياط هنا بالمسح على الحائل متعين.

و أما احتمال الانتقال إلى التيمم فهو بعيد، بالنظر لنصوص الجبائر والمسح على الخفين ونحوها، لبعده خصوصية وجود الجبيرة والخف في مشروعية الوضوء، بل قد يستفاد التسامح في ترك المسح من الصحيحين بالأولوية، لأن الغسل أهم عرفاً من المسح. فلاحظ.

الثاني: لو فرض وجوب مسح شيء على الجرح فمع تعذره هل يقتصر على غسل ما حوله - كما في الجواهر - أو ينتقل للتيمم - كما تقدم أنه ظاهر المنتهى ومحكى نهاية الأحكام، بل ظاهر إطلاق غيرهم -؟ لا يبعد الأول، لإطلاق صحيحى الحلبي وابن سنان، المقتصر في الخروج عنهما على صورة إمكان وضع الجبيرة، إذ لا إشكال في قصور نصوصها عن صورة تعذره. ولأجلهما لا تسمع دعوى عدم تبعض الطهارة. فلاحظ.

الثالث: الظاهر أنه يلحق بالجرح المكشوف غيره مما يضر به الماء، كالدمامل والكسور غير المجبورة والأورام، لفهم عدم الخصوصية للجرح بعد النظر في مجموع نصوص المقام الواردة في صورتى وجود الجبيرة وعدمها.

ولا يبعد بناء الأصحاب على ذلك، فعن السيد بحر العلوم أنه قال: «اعلم أن الأصحاب ألقوا الكسر المجرد عن الجبيرة أيضاً بالجرح في الحكم. وكذا كل دواء (داء. ظ) في العضو لا يمكن إيصال الماء إليه، والإثبات بالدليل مشكل. لكن الأولى متابعتهم». ويأتى في المسألة الأربعين تمام الكلام في ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٣٩

و إن كان أحوط استحباباً (١).

[مسألة ٣٦ اللطوخ المطلى بها العضو للتداوى يجرى عليها حكم الجبيرة]

(مسألة ٣٦): اللطوخ المطلى بها العضو للتداوى يجرى عليها حكم الجبيرة (٢)، وكذا العصابة التي يعصب بها العضو لألم أو ورم أو نحو ذلك. (٣).

(١) يأتى في المسألة الرابعة والأربعين أن جواز ذلك مشروط بعدم استلزامه ترك غسل شيء من الصحيح.

(٢) كما في كشف اللثام وعن التذكرة والشهيد، وعن الذخيرة عن بعضهم دعوى الإجماع عليه، وعن شرح المفاتيح أن المشهور اتحاد حكم الطلاء الحائلة واللصوق مع الجبيرة.

و يقتضيه صحيح الوشاء: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدى الرجل أيجزیه أن يمسح على طلى الدواء؟ فقال: نعم، يجزیه أن يمسح عليه» (١)، ونحوه صحيحه الثانى «٢» الذى لا يبعد اتحاده معه، وأن اختلافهما للنقل بالمعنى.

(٣) لأن النصوص وإن اختلفت بالجبائر وعصابة القرع والجرح والدواء، إلا أن المفهوم منها عرفاً العموم لكل ما يجعل على البدن لأمر يعود إليه كالتداوى ونحوه، لإلغاء خصوصية مواردها عرفاً.

ولا سيما بملاحظة رواية عبد الأعلى الواردة فى المسح على المرارة «٣»، لعمومها - بمقتضى ترك الاستفصال فيها - لما لو كان وضع المرارة لأجل التوقى على موضع الظفر وإن برئ الجرح.

فما عن المشكاة من التنظر في إلحاق الأورام بالجيرة في غير محله. و يأتي في المسألة الأربعين ما له نفع في المقام.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤٠

و أما الحاجب اللاصق اتفاقا - كالقير ونحوه - فلا يبعد فيه ذلك (١)، و لكن لا يترك الاحتياط الاستحبابي فيه بضم التيمم.

(١) فعن الذكرى التصريح بإلحاقه بالجيرة، و قواه في الجواهر، لرواية عبد الأعلى، و فحوى حكم الجائر بعد إلغاء خصوصية المرض، و للقطع بفساد القول بوجوب التيمم بدلا عن الغسل و الوضوء لمن كان في بدنه قطعة قير مثلا مدى عمره. لكن الرواية مختصة بما يوضع لأمر يعود للبدن من التداوى و نحوه.

و دعوى: أن تطبيق دليل الحرج فيها ظاهر في عموم سقوط الارتباطية بين أجزاء الوضوء بالحرج، فيتعدى منه للتعذر بالأولوية العرفية. مدفوعة: بأنها غير مسوقة لبيان سقوط الارتباطية، لئتمسك بإطلاقها في ذلك، بل لبيان مسقطية الحرج بعد الفراغ عن سقوط الارتباطية في الجملة، كما هو مقتضى الاستدلال بالآية، فلا مجال للتعدى عن موردتها لجميع موارد تبعض الوضوء. و كذا إطلاق أدلة الجائر.

و إلغاء خصوصية المرض إن رجع إلى فهم عدم خصوصيته عرفا من الأدلة فهو ممنوع، و إن رجع إلى تنقيح المناط، لقرب أن يكون هو تعذر وصول الماء للبشرة فلا ينفع ما لم يكن قطعيا.

و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من تنقيحه في خصوص صورة لصوقه لعذر. إن أراد به مطلق العذر، فخصوصيته غير واضحة الدخل، إذ المدار على أقرية الوضوء الناقص لغرض الشارع من التيمم، و لا دخل للعذر في ذلك. و إن أراد خصوص ما يعود للبدن بالوجه الذي ذكرنا - كما قد يناسبه مقابلته بما ألصق اتفاقا أو اختيارا - فهو في محله، لكن لا لتنقيح المناط، بل لما سبق. هذا، و لو كان مراد الجواهر من الفحوى الأولوية فهي ظاهرة المنع. و أما من تعذر عليه إزالة الحاجب طول عمره فاكفأه بالمسح عليه - لو تم -

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٢٤١

[مسألة ٣٧ لا فرق في الحكم المتقدم بين الجيرة المستوعبة للعضو وغيرها]

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٢٤١

(مسألة ٣٧): لا فرق في الحكم المتقدم بين الجيرة المستوعبة للعضو وغيرها (١)، و إن كان الأحوط استحبابا في الأولى ضم التيمم،

لعله لكون ما تحته ميؤوسا منه بحكم المقطوع، بخلاف ما لو كان الحاجب في معرض الزوال.

و من هنا كان اللازم التيمم لإطلاق دليل مشروعيته بتعذر الطهارة المائية.

و إن كان الاحتياط بضم الوضوء الجبيري لازما، لقرب تنقيح المناط جدا.

(١) كما في المسالك و عن الذكري، و هو مقتضى إطلاق غير واحد من أعيان الأصحاب، بل هو كالصریح من بعضهم قال في المبسوط: «و متى أمكن غسل بعض الأعضاء و تعذر الباقي غسل ما يمكن غسله، و مسح على حائل ما لا يمكن غسله» و في محكي التذكرة: «إذا كانت الجبائر على جميع أعضاء الغسل و تعذر نزعه مسح عليها مستوعبا بالماء، و مسح رأسه و رجله ببقية البلل». و يقتضيه إطلاق غير واحد من نصوص المقام.

و دعوى: انصرافها عن الفرض، لندرته.

ممنوعة صغرويا و كبرويا، و لا سيما في أعضاء المسح، لصغر مساحتها.

و منه يظهر الاشكال فيما عن البيان من لزوم التيمم في الجرح المستوعب للعضو. نعم، لو كان الجرح مكشوبا أشكل دخوله في إطلاق صحيحى الحلبي و ابن سنان «١»، لأن الأمر بغسل ما حول الجرح ظاهر في فرض عدم استيعابه - كما نبه له في الجواهر. و دعوى: أن لازم ذلك قصوره عن الجرح الذي يكون في طرف العضو، أو الدائر في الذراع بحيث ينقطع ما قبله عما بعده، و حيث لا إشكال في عموم حكمه لذلك، لفهم عدم خصوصية مورد النص، يتعين البناء على العموم

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٢

أما إذا كانت مستوعبة لتمام الأعضاء فجريان الحكم المتقدم فيها لا يخلو عن إشكال (١)،

للمستوعب للعضو.

مدفوعة: بأن فهم عدم الخصوصية في الجملة لا- يستلزم الظهور في الإطلاق بنحو يشمل المستوعب للعضو، و ما لو كان المقدار المتروك كثيرا، بحيث يكون هو المحيط بالمقدار الصحيح.

و تنقيح المناط فيه غير ظاهر، لكون الاجتزاء بالناقص تعديا لا عرفيا، و دخل قلة المتعذر فيه غير بعيد في نفسه.

كما لا مجال لاستفادته من إطلاق نصوص المسح على الجبائر، بدعوى:

إلغاء خصوصية موردها عرفا بالإضافة إلى سقوط غسل تمام العضو المؤوف، و إن اختصت بوجوب المسح على الجبيرة في ظرف وجودها.

لاندفاعها: بإمكان خصوصية موردها بلحاظ فرض وجود البدل، و هو الجبيرة.

نعم، لو أمكن وضع جبيرة عليه دخل في إطلاقها. لكنه موقوف على كون طبيعة الجرح و نحوه مقتضية لوضع ذلك الشيء بحيث يصدق عليه الجبيرة و عصابة القرحة و نحوها مما يستفاد من النصوص، أما مجرد وضع شيء لأجل الوضوء فهو لا يكفي في الدخول تحت الإطلاق. بل مقتضى عموم مشروعية التيمم عند تعذر الطهارة المائية هو الانتقال إليه في ذلك، و فيما لو تعذر وضع شيء على الجرح.

لكن لا- بد من فرض تمامية التيمم، أما لو تعذر أيضا لتعذر المسح على بعض أعضائه بسبب الجرح كان المورد من موارد فقد الطهورين، و إن كان الاحتياط فيه لازما، لقرب ابتناء الوضوء على الميسور. بل لأجل ذلك لا يبعد لزوم الاحتياط بالجمع بين الوضوء و التيمم لو فرض إمكان التيمم التام أيضا.

(١) قال في محكي الذكري: «لو عمت الجبائر أو الدواء الأعضاء مسح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٣

فلا يترك الاحتياط الوجوبى فيها بالجمع بين وضوء الجبيرة و التيمم (١). و كذلك الجبيرة النجسة (٢) التى لا تصلح أن يمسح عليها.

على الجميع، و لو تضرر بالمسح تيمم». و قد تقدم من التذكرة فرض استيعاب الجبيرة لجميع أعضاء الغسل، بل لعله مقتضى إطلاق غير واحد، و إن لم يبعد انصراف أو قصور إطلاق غير واحد عنه أيضا.

و أما النصوص فليس فيها ما يشمل إطلاقه ذلك عدا صحيح كليب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا كان كسيرا كيف يصنع بالصلاة؟ قال: إن كان يتخوف على نفسه فليمسح على جبائرته، و ليصل» (١). و مرسل العياشى (٢).

فما ذكره غير واحد من قصور النصوص عنه غير ظاهر. و كأن منشأ استبعاد شمول الحكم للفرض. لكن لا مجال له فى التعديلات. بل ادعى شيخنا الأعظم قدس سره تنقيح المناط فى الفرض لو فرض قصور الإطلاق، و إن لم يكن بذلك الوضوح.

على أنه لا مجال للخروج بمحض الاستبعاد عن الإطلاق، كيف و الاستبعاد وارد فيما لو كان المؤوف أكثر من الصحيح أو مساويا له، بل لا يكون المسح على الجبيرة قريبا للذوق إلا إذا كان موضعها صغيرا لا يعتد به عرفا، مع وضوح عدم البناء على التقيد بذلك لإطلاق النصوص.

(١) هذا موقوف على إمكان تحصيل التيمم بمباشرة تمام الأعضاء أو بعضها، و إلا فالتيمم الجبرى المستوعب لا يحتمل أولويته من الوضوء الجبرى المستوعب. بل الاحتياط حينئذ بإجراء حكم فاقد الطهورين.

و مما تقدم يظهر أن الاحتياط المذكور استحبابى لا وجوبى.

(٢) ظاهره إلحاقها بما سبق فى وجوب الجمع بين المسح عليها و التيمم،

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٤

...

و إن لم يناسب فرض عدم صلوح الجبيرة النجسة لأن يمسح عليها.

و كيف كان، فالكلام.

تارة: فيما لو أمكن المسح على الجبيرة الطاهرة بتبديلها أو تطهيرها أو وضع طاهر عليها، و المسح عليه.

و اخرى: فيما لو تعذر ذلك.

أما الأول: فسيأتى.

و أما الثانى: فالأمر فيه دائر بين المسح عليها، و الاكتفاء بغسل ما حولها، و الانتقال للتيمم.

و يستدل للأول بإطلاق أدلة المسح على الجبيرة، فإنه و إن لزم تقييده بما إذا كانت طاهرة، للإجماع، إلا أن المتيقن منه صورة القدرة على ذلك.

و يشكل: بأن الظاهر من حال المجمعين عدم الفرق بين القدرة و التعذر فى اعتبار الطهارة الخبيثة فى صحة الطهارة الحديثة، و لذا لا

إشكال عندهم فى اعتبارها مع تعذر تطهير البشرة فى غير مورد الجبيرة مع إطلاق وجوب غسل البشرة كوجوب مسح الجبيرة، فإن

كان إجماعهم حجة - كما هو الظاهر - تعين تقييد إطلاق دليل مسح الجبيرة بنحو يقتضى تعذره فى المقام، كما يتعذر غسل البشرة مع

نجاستها فى غير مورد الجبيرة، و إلا لزم جواز مسح الجبيرة النجسة اختيارا و جواز غسل البشرة النجسة فى غير مورد الجبيرة، لإطلاق

دليلهما.

و أما الثانى فقد يستدل له بإطلاق غسل ما حول الجرح فى صحيحى الحلبي و ابن سنان «١»، المقتصر فى تقييده بالمسح على الجبيرة على ما إذا كانت طاهرة.

و يشكل: بأن تقييد المسح على الجبيرة بما إذا كانت طاهرة راجع إلى كون الطهارة شرطاً فى صحة المسح، لا فى وجوبه و جزئيته من الوضوء، و لذا لا إشكال ظاهراً فى وجوب تطهير الجبيرة مع القدرة، فمع تعذر المسح على الجبيرة الطاهرة فى المقام يتعذر الجزء، و لا يخرج عن كونه جزءاً، ليصح الوضوء بدونه.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٥

نعم، لو يضع عليها جبيرة (١) و يمسح عليها أجزاً (٢).

فالظاهر أن دليل القول المذكور منحصر بقاعدة الميسور بعد فرض مانعية النجاسة من المسح على الجبيرة فى المقام. و حيث تقدم غير مرة عدم تمامية القاعدة، خصوصاً فى أمثال المقام، مما كان التعذر فى جزء سبب الواجب، لا فى جزء الواجب نفسه كان المتعين هو الثالث، عملاً بعموم مشروعية التيمم عند تعذر الطهارة المائية الذى يكفى فيه تعذر بعض أجزائها. و مثله ما لو كان المانع من المسح على الجبيرة أمراً آخر غير النجاسة، كالضرر.

(١) يعنى: طاهرة، و مثله ما لو طهرها أو أبدلها بجبيرة طاهرة.

(٢) لإطلاق دليل المسح على الجبيرة. نعم، لو لم يعد الأمر المجمعول على الجبيرة جزءاً منها عرفاً لم يجز المسح عليه، و كان من صغريات تعذر المسح على الجبيرة الطاهرة.

كما أنه لو فرض نزع الجبيرة بحيث يصير المورد من صغريات الجرح المكشوف اجتراً بمسح ما حوله، لإطلاق صحيحى الحلبي و ابن سنان، نظير ما تقدم فى المسألة الخامسة و الثلاثين.

و مما ذكرنا يظهر أنه لو تعذر الوضوء مع نزع الجبيرة وجب مع الإمكان تحصيل المسح على الجبيرة الطاهرة بتطهير الجبيرة فى الفرض، أو تبديلها، أو إضافة طاهر إليها يعد جزءاً منها، لكونه جزءاً من الوضوء الواجب فى فرض وجود الجبيرة.

و لعله إليه يرجع ما فى جامع المقاصد و الروض و المدارك، و عن التذكرة و الشهيد من وجوب وضع طاهر عليها و المسح عليه، بل فى المدارك أنه لا خلاف فيه.

و إن أرادوا الاكتفاء بمسح الطاهر الموضوع عليها و إن لم يعد جزءاً منها عرفاً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٦

[مسألة ٣٨]: لا فرق فى ثبوت حكم الجبيرة بين الوضوء و الغسل

(مسألة ٣٨): لا فرق فى ثبوت حكم الجبيرة بين الوضوء و الغسل (١).

كان خالياً عن الدليل، بل مع الانحصار به يكون المقام من صغريات تعذر المسح على الجبيرة الطاهرة، الذى تقدم فيه الوجوه الثلاثة، من وجوب المسح على الجبيرة النجسة، و الاكتفاء بغسل ما حولها، و الانتقال للتيمم.

و لعله لذا حكى عن بعضهم الأول، و عن الذكرى احتمال الثانى، و قرّبه شيخنا الأعظم قدّس سرّه. و عن شرح المفاتيح احتمال الثالث، و هو الأظهر.

(١) كما هو ظاهر المعتبر و غيره، بل صريح بعضهم، و فى المنتهى: «و هو قول عامة العلماء».

و يقتضيه إطلاق صحيح كليب (١)، المتضمن المسح على الجبائر، و صحيحى الحلبي و ابن سنان (٢) المتضمنين مسح ما حول الجرح، و صريح صحيح عبد الرحمن بن الحجاج (٣) المتضمن غسل ما ظهر مما ليس عليه الجبائر، و مرسل العياشى (٤) المتضمن المسح على الجبائر.

و قد تقدم فى أول الكلام فى الجبائر أنه لا مجال للجمع بين نصوصها و نصوص تيمم الكسير و الجريح و نحوهما بحمل الأولى على الوضوء، و الثانية على الغسل.

هذا، و قد ذكر غير واحد جريان حكم الجبيرة فى التيمم، و فى الجواهر: «بلا خلاف أعرفه فيه»، و عن غيرها دعوى الاتفاق عليه. لكن كلام جماعة كثيرة خال

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٨. و قد تقدم فى المسألة السابعة و الثلاثين.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٣. و قد تقدم الثانى فى أوائل الفصل عند الكلام فى تعذر غسل ما تحت الجبيرة لنجاسته.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١. و قد تقدم فى أوائل هذا الفصل.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٧

...

عن التعرض له، و لا يبعد ابتناء دعوى الاتفاق على فهم عدم الخصوصية للوضوء و الغسل فى كلماتهم.

كما قد يدعى ذلك فى النصوص أيضا، فعن الحقائق أن المستفاد من عموم الأخبار بدلية الجبيرة عن البشرة من دون فرق بين الطهارات الثلاث. إلا أنه - و إن كان قريبا فى نفسه - ليس بحد يوجب ظهور النصوص فى العموم بنحو ينهض بالاستدلال.

و مثله الاستدلال بقاعدة الميسور، و عموم التعليل بدليل الحرج فى رواية عبد الأعلى المتضمنة للمسح على المراءة (١)، و استصحاب دليل التيمم.

لما تكرر منا من عدم تمامية القاعدة، خصوصا فى أمثال المقام حيث يكون الواجب - و هو الطهارة - بسيطا و التركيب فى سببه.

كما أنه تقدم فى المسألة السادسة و الثلاثين أن رواية عبد الأعلى واردة لبيان مسقطية الحرج بعد الفراغ عن قابلية الارتباطية للإسقاط فى الجملة، لا لبيان سقوط الارتباطية بالحرج، ليتمكن التعدى عن موردها.

و أما الإشكال فيها و فى القاعدة: بأنهما إنما يقتضيان سقوط مسح البشرة لا بدلية مسح الجبيرة عنه، لأنه ليس ميسورا له عرفا، و لأن دليل الحرج رافع لا مثبت.

فهو غير مهم، لأنه يكفى فى وجوب مسح الجبيرة قاعدة الاشتغال بالطهارة بعد فرض التكليف بها و القدرة عليها بمقتضى الرواية و القاعدة.

و أما الاستصحاب فهو مبنى على جريان الاستصحاب عند تعذر بعض أجزاء الواجب الارتباطى، و هو ممنوع، كما حرر فى الأصول.

على أنه يشكل فى المقام بعدم التركيب فى نفس الواجب - و هو الطهارة - بل فى سببه، فالشك فى حصول الواجب لا فى بقاء وجوبه

بلحاظ تيسر من أجزائه، وبأن وجود الجبيرة قد يكون قبل وجوب الطهارة و تعذر الطهارة المائية، فلا يقين بوجوب التيمم سابقا، إلا بنحو القضية التعليقية.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٨

...

هذا، وقد أشار سيدنا المصنف قدس سره إلى الاستدلال بصحيح الوشاء: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الدواء إذا كان على يدى الرجل أ يجزیه أن یمسح على طلی الدواء؟ فقال: نعم، یجزیه أن یمسح علیه» (١) فان إطلاقه شامل للتيمم. واستشكل فيه بقرب اتحاده مع صحيحه الآخر المتضمن لقوله: «أ يجزیه أن یمسح فى الوضوء على الدواء المطلى عليه» (٢). وهو فى محله لتقارب مضمونهما، واتحادهما فى الإمام المروى عنه و الراوى و بعض رجال السند، فيقرب جدا كون منشأ الاختلاف بينهما النقل بالمعنى، فلا وثوق بإطلاق الأول.

فالعمدة فى المقام إطلاق صحيح كليب، فإنه كما يشمل الغسل يشمل التيمم، حيث أطلق فيه السؤال عن وظيفة الكسير فى الصلاة من دون تقييد بالوضوء. وهو كاف فى البناء على مشروعية التيمم الجبيري، ولا سيما مع تأيده بما عرفت. ومنه يظهر أنه لا- مجال لتوهم عدم مشروعية الطهارة المائية الجبيرية و مشروعية التيمم الجبيري لو كان الحائل فى أعضاء التيمم لا غير.

لأن دليل مشروعية التيمم الجبيري لما كان هو الإطلاق الذى هو دليل على مشروعية الطهارة المائية الجبيرية أيضا كان موضوع كل منهما مساويا لموضوع الآخر، مع تأخر التيمم الجبيري رتبة عنها تبعا لتأخر مبدله عن مبدلها، فكل مورد يحتمل فيه مشروعية الطهارة الجبيرية لا- يكون التيمم الجبيري فيه مشروعا مع القدرة على الطهارة المائية الجبيرية، فاذا احتل عدم مشروعيتها يكون مقتضى الاحتياط إجراء حكم فاقد الطهورين، لا التيمم الجبيري.

والاحتياط بالجمع بين التيمم و الطهارة المائية الجبيرية مختص بما إذا تيسر التيمم التام، أو كانت الطهارة المائية الجبيرية مقارنة لنقص زائد على نقص التيمم الجبيري. هذا، و يأتى فى المسألة الواحدة و الثلاثين فى فصل شروط التيمم ما ينفع فى المقام.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٤٩

[مسألة ٣٩ لو كانت الجبيرة على العضو الماسح مسح بيلتها]

(مسألة ٣٩): لو كانت الجبيرة على العضو الماسح مسح بيلتها (١).

(١) كما هو مقتضى ما تقدم فى المسألة السابعة و الثلاثين عن التذكرة من فرض استيعاب الجبيرة لجميع أعضاء الغسل، و يظهر من سكوتهم عن التنبيه عليه عند التعرض للجرح المستوعب للعضو المفروغة عنه.

و يقتضيه إطلاق ما تضمن وجوب المسح ببله الوضوء، لوضوح أن بله الجبيرة التي على الماسح من بله الوضوء. نعم، قد يشكل بأن الواجب هو المسح بما بقى في اليد من بله الوضوء، و بلل الجبيرة ليس باقيا في اليد. بل يشكل في خصوص المسح باليمنى بأن المعتبر هو المسح بما يبقى فيها من ماء غسلها أو غسل اليسرى، لا ما يبقى في آلة غسل اليسرى و لو كانت الآلة خرقة أجنبية، فجواز المسح ببله الجبيرة موقوف على ثبوت تنزيل الجبيرة منزلة نفس اليد في ذلك، و لا دليل عليه، لاختصاص أدلة الجبائر ببدلية المسح عليها عن غسل ما تحتها. و لعله لذا أمر بالتأمل في الجواهر بعد استظهار جواز المسح ببله الجبيرة. اللهم إلا أن يقال: لا دليل على التقييد ببله اليد إلا صحيح ابن أذينة الوارد في قضية المعراج، المتضمن لقوله: «ثم امسح رأسك بفضل ما بقى في يدك من الماء.» و حيث كان واردا في قضية خاصة فلا إطلاق له يشمل صورة وجود الجبيرة و حملها لماء الوضوء. على أنه لا يبعد استفادة ذلك من نصوص المقام تبعا، للغفلة عن ذلك بعد الاطلاع على الاجتزاء بمسح الجبيرة عن غسل ما تحتها، لأن الاهتمام بمباشرة المغسول أشد من الاهتمام بمباشرة الماسح ارتكازا، فالتسامح في الأول مع كثرة مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٠

[مسألة ٤٠ الأرمد إن كان يضره استعمال الماء تيمم]

(مسألة ٤٠): الأرمد إن كان يضره استعمال الماء تيمم (١)، و إن أمكن غسل ما حول العين فالأحوط وجوبا له الجمع بين الوضوء و التيمم. (٢)

استلزامه للثاني موجب لاستفادته منه تبعا، بنحو يحتاج خلافه للتنبيه. و لعل إغفال الأصحاب ذلك و مفروغيتهم عنه ناشئان من ذلك. نعم، لو فرض عدم استيعاب الجبيرة للكف و إمكان المسح بالبشرة فلا- ينبغي ترك الاحتياط به، لخروجه عن المتيقن مما سبق. فلاحظ.

(١) لعموم ما دل على وجوب التيمم بتعذر الطهارة المائية و ما دل على مشروعيته للمريض. (٢) صرح في مفتاح الكرامة بوجوب التيمم في المرض غير الكسر و الجرح و القرع، و عدم الاكتفاء بغسل ما حوله. قال: «لقد ما يدل على كونه مثل الجبيرة من النص و الإجماع، بل ظاهر الأصحاب التيمم، كما في شرح المفاتيح.» و كأن منشأ فهم ذلك من الأصحاب حكمهم بعدم تبعض الطهارة، و هو لا يخلو عن إشكال، إذ قد يكون ذلك منهم لبيان وجوب المسح على حائل في الموضع الذى يضره الماء، و أن التيمم إنما يشرع مع تعذر ذلك، لا لاختصاص حكم الجبيرة بالكسر و القرع و الجرح.

بل قد يظهر من بعض كلماتهم أن المدار على مطلق التعذر، بل تقدم في الجرح المكشوف عن الوحيد أن الأصحاب ألحقوا بالجرح الكسر المجرد عن الجبيرة و كل داء في العضو لا يمكن إيصال الماء إليه. و كيف كان فمقتضى الارتباطية هو تعذر الطهارة المائية بتعذر بعض أجزائها، فيجب التيمم. و لا مخرج عن ذلك إلا قاعدة الميسور، و نصوص المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥١

وقد تكرر منا الإشكال في تمامية القاعدة و لا سيما في أمثال المقام مما كان الواجب بسيطاً و التركب في سببه.

و نصوص المقام مختصة بالكسر و الجرح و القرع، و لا عموم فيها لكل آفة.

اللهم إلا- أن يقال: لا مجال للجمود على العناوين الموجودة في النصوص، فان مقتضى إطلاق صحيحى الوشاء «١» جواز المسح على الدواء سواء وضع على كسر أم قرع أم جرح أم ألم أم غيرها حتى العين المؤوفة، كما أن مقتضى رواية عبد الأعلى «٢» جواز المسح على المرارة و إن كانت على الإصبع بعد براء الجرح، لأجل التوقي عليه من الاحتكاك.

و التفكيك في تشريع الوضوء الناقص بين صورتى وجود الحاجب الذى يمسح عليه و عدمه صعب جداً، بالنظر لصحيحى الحلبي و ابن سنان «٣» المتضمنين لغسل ما حول الجرح، الشامل لصورتى كشفه و تعصيه، لصعوبة الاقتصار في صورة الانكشاف على الجرح و لا يتعدى حتى للقرع، لإلغاء خصوصيته بعد النظر في نصوص الجائر و القرع و الدواء و المرارة.

بل المفهوم من مجموع النصوص عرفاً أن تعذر غسل بعض المواضع لآفة فيه لا يسقط الميسور، غاية انه مع وجود الحاجب يمسح عليه بدلاً عما تحته، و في صورة عدمه يكتفى بغسل ما حوله، و الخصوصيات المذكورة في النصوص ملغية عرفاً، كخصوصية المرارة و سقوط الظفر، و الدواء، و اليد و نحوها. و قد تقدم في الجرح المكشوف بعض الكلام في ذلك.

و من هنا فالإكتفاء بالوضوء الناقص في كل آفة لا يخلو عن قوة، و إن كان الاحتياط بضم التيمم حسناً، و لا سيما مع انكشاف موضع الآفة غير الجرح، بل

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩، ١٠. و قد تقدم أحدهما في المسألة السادسة و الثلاثين.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٢

[مسألة ٤١ إذا برئ ذو الجبيرة في ضيق الوقت أجزأ وضوؤه]

(مسألة ٤١): إذا برئ ذو الجبيرة في ضيق الوقت (١) أجزأ وضوؤه (٢)، سواء برئ في أثناء الوضوء أم بعده قبل الصلاة أم في أثناءها أم بعدها (٣). نعم، عليه إعادته لغير ذات الوقت. (٤)

ربما يدعى لزومه حينئذ.

نعم، قد يستشكل في خصوص بعض أمراض العين مما كان محلله نفس العين التي لا- تغسل لا- الجفن الذى يغسل، إذ حيث كانا متباينين عرفاً- لا كموضع الكسر من البشرة- فالتعدى له محتاج إلى توسع في مفاد الأدلة لا ينهض به ما سبق، بل هو نظير ما لو أضر الماء بأطراف الجرح أكثر من المتعارف، الذى يأتى الكلام فيه في المسألة الخامسة و الأربعين إن شاء الله تعالى.

(١) يعنى: بنحو لا يسع إعادة الوضوء و الصلاة.

(٢) كما هو المتيقن من الإطلاق المقامى لدليل مشروعيته- على ما يأتى توضيحه. و قرينه الاضطرار لا تصلح لإخراجه عن إطلاق دليل المشروعية بعد فرض تحققه في المقام بسبب ضيق الوقت.

و كأن ما يأتى من بعضهم من إطلاق وجوب إعادة الوضوء بعد زوال الحائل قاصر عن هذه الصورة، و إلا كان مدفوعاً بما ذكرنا.

و منه يظهر أنه يجب إيقاع الوضوء الجبيري مع العلم بتحقيق البرء في ضيق الوقت بنحو لا- يسع الوضوء و الصلاة، و لا- يجوز انتظار

البرء.

(٣) هذا هو المتيقن من معقد الإجماع المدعى فى المنتهى و المستند و عن شرح المفاتيح على عدم إعادة الصلاة التى صلاها بالوضوء المذكور.

(٤) فقد أوجب فى المبسوط و محكى الإيضاح و شرح المفاتيح إعادة الوضوء بعد زوال العذر، و جعله فى المعتبر أشبه، و فى كشف اللثام أقوى. و فى جامع المقاصد و المدارك و عن المختلف و الذكرى و الدروس و البيان أنه لا يستأنف. و تردد فى الشرائع و المنتهى و القواعد و محكى التذكرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٣

...

مع الإجماع من الكل على عدم إعادة الصلاة التى صلاها بالوضوء المذكور، كما تقدم من المنتهى و عن غيره. و العمدة فى توجيه وجوب التدارك فى الوضوء و الصلاة: أن الجمود على مدلول النصوص و إن كان يقتضى مشروعية الوضوء الجبرى بمجرد تعذر الوضوء التام حين العمل، إلا أنه لما كان المنساق من دليل تشريع الوضوء المذكور كونه اضطراريا لتعذر الصلاة بالوضوء التام أشكل شمول إطلاقه لصورة وجود المندوحة و القدرة على الوضوء التام و لو فى آخر الوقت، بل يتعين الاختصار على المتيقن منه، و هو صورة عدم المندوحة، و الجهة المذكورة ارتكازية يمكن اعتماد المتكلم عليها فى مقام البيان. نعم، لو فرض كثرة الابتلاء بالبرء بعد العمل فى الوقت و الغفلة عن تداركه مع الإمكان كان عدم التنبيه عليه فى النصوص ظاهرا فى صحة العمل.

لكنه ليس كذلك، لغلبة توقع البرء. و عدم المبادرة للوضوء الناقص معه بسبب ارتكاز كونه اضطراريا لا يكتفى به مع التمكن من التام.

و لو فرض الخطأ فى ذلك و المبادرة للعمل الناقص فلم يعلم من حال المكلفين الغفلة عن التدارك مع الالتفات للحال، و كذا لو حصل البرء بعد خروج الوقت بالإضافة للصلوات اللاحقة، بل لعل مبناهم على الاستئناف لأجل الارتكاز المذكور. و لا أقل من كون القرينة المذكورة مانعة من انعقاد الإطلاق و موجبة لإجمال الأدلة من هذه الجهة، فيلزم الاختصار فى دليل المشروعية على المتيقن، و هو صورة عدم المندوحة.

و مقتضى ذلك انكشاف عدم صحة الصلاة لو حصل البرء فى سعة الوقت، لعدم مشروعية الوضوء، فيجب إعادتها لعدم صحتها، لا لعدم أجزائها فى ظرف صحتها و مشروعيتها.

و منه يظهر أنه لا مجال لدعوى: أن عدم الاجزاء فى الفرض مخالف للإطلاق المقامى لأدلة تشريع الوضوء الجبرى و سائر الأفعال الاضطرارية، فإنه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٤

...

و إن أمكن عقلا عدم اجزاء العمل الاضطرارى عن الاختيارى، لعدم وفائه بملاكه، مع إمكان استيفائه بالتدارك بعد ارتفاع العذر، إلا أن عدم التنبيه على التدارك مع الغفلة عنه موجب لظهور دليل المشروعية تبعا فى عدم وجوبه، و لا سيما مع ظهور حال السائلين فى الاهتمام بتحصيل ما يبرىئ الذمة.

لاندفاعها: بأن الإطلاق المقامى إنما يتم فى فرض عموم دليل مشروعية العمل الاضطرارى للمأتى به، لا- مع فرض قصوره عنه،

لاختصاصه بقرينة الاضطراب بصورة عدم المندوحة، و المفروض انكشاف وجودها بسبب البرء فى سعة الوقت.

إن قلت: هذا إنما يتم إذا أوقع المكلف الوضوء فى وقت تلك الصلاة، أما إذا أوقعه فى وقت صلاة سابقة لم يحصل البرء فى تمام وقتها- كما هو المفروض فى المتن- فقد صح الوضوء، فتصح الصلاة اللاحقة به.

قلت: مقتضى الجمع بن دليلى الوضوء الاختيارى و الاضطرابى هو كون الوضوء الاضطرابى محصلاً لبعض مراتب الطهارة و الاختيارى محصلاً لتمامها، فلا وجه للاكتفاء بالصلاة بالطهارة الناقصة مع إمكان تحصيل الصلاة بالطهارة التامة، لإطلاق دليل وجوبها المقتصر فى الخروج عنه على حال الضرورة و تعذر تحصيلها بمقتضى كون البدلية اضطرابية- كما تقدم نظيره عند الكلام فى أجزاء العمل الواقع تقيده فى المسألة الثانية و الثلاثين من الفصل السابق- فلا تكون الصلاة بالوضوء المذكور مشروعة حين إيقاعها كى يكون مقتضى الإطلاق المقامى أجزاءها.

و أما ظهور تسالم الأصحاب على صحة الصلاة، لعدم تحريرهم النزاع إلا فى وجوب إعادة الوضوء مع تصريح غير واحد منهم بصحة الصلاة، كالشيخ و الفاضلين و غيرهم، بل تقدم من المنتهى و غيره دعوى الإجماع عليه.

فهو- لو فرض عموم له صورة البرء فى سعة الوقت، كما صرح به فى المستند، و عدم إرادتهم الأجزاء فى الجملة فى قبال قول بعض العامة بوجوب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٥

...

الإعادة مطلقاً- غير ظاهر الحجية، لعدم وضوح كونه إجماعاً تعديداً، بل من القريب استناده لما تقدم من ظهور دليل تشريع الفعل الاضطرابى فى أجزائه، كما يناسبه تعليقه فى المعتبر بأنها صلاة مأمور بها، فتكون مجزية، فلا يعول عليه مع ما تقدم من خروج الفرض عن المتيقن من دليل المشروعية.

هذا، و لكن لازم ذلك عدم مشروعية إيقاع الغايات الموسعة بالوضوء أو الغسل الجبرى، كمس الكتاب المجيد و دخول المسجد و قراءة العزائم و قضاء الصوم و نحوها، لعدم الاضطراب.

بل يشكل إيقاع الغايات المضيقه إذا كانت المرتبة الفائتة من الطهارة الاختيارية أهم من الوقت، إذ كما تشرع الطهارة الجبرية بالاضطرار، كذلك يشترط ترك الأداء و انتظار القضاء مع الاضطراب، فيلزم تقديم الأهم جعلاً و امتثالاً.

بل يكفى فى ذلك احتمال الأهمية، لعدم اليقين معه بمشروعية الناقص، ليجزى بمقتضى الإطلاق المقامى المفروض.

و منه يظهر اندفاع توهم أن استحباب الكون فى المسجد و قراءة جميع القرآن حتى العزائم موجب لتحقيق الاضطراب المشرع للغسل الجبرى، كما يشترط استحباب قراءة القرآن عن طهارة فى كل وقت، و استحباب الصلاة على كل حال.

وجه الاندفاع: أن الاستحباب لا- يصلح لمزاحمة حرمة دخول الجنب للمساجد و قراءته للعزائم، لعدم نهوض الحكم غير الإلزامى بمزاحمة التكليف الإلزامى، و لذا تقدم عدم مشروعية الوضوء الجبرى المتعقب للبرء فى سعة الوقت مع استحباب المبادرة للصلاة.

إذا عرفت هذا، فمن الظاهر عدم إمكان البناء على ذلك، لظهور تسالم الأصحاب على مشروعية جميع الغايات، كما يستفاد من سكوتهم عن ذلك، مع شدة الحاجة للتنبيه عليه، بل هو المستفاد من الإطلاق المقامى لأدلة تشريع الوضوء و الغسل الجبرى، لظهور

حال السائل و المجيب فى إرادة الطهارة التى تترتب عليها الأحكام المعهودة، و لا مجال لحملها على خصوص الاضطراب لإيقاع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٦

...

الغايات بالطهارة الناقصة و تعذر الانتظار بها إلى تيسر الطهارة التامة، لاحتياج ذلك للتنبيه. و التفكيك بين الغايات في ذلك لا وجه له.

على أن المرتكز أن الوضوء أو الغسل الجبيري لا ينتقض إلا بالنواقض المعهودة، فلو كان التدارك واجبا بارتفاع العذر لاحتاج للتنبيه، كما نبه لانتقاض التيمم بوجود الماء، مع أنه أبعد عن الغفلة، لأن مطهريته أبعد ارتكازا، واختصاصه بالاضطرار أظهر من الاختصاص في المقام.

بل لو فرض عدم الغفلة عن وجوب التدارك بالإضافة إلى الوضوء، لغلبه سرعه انتقاضه بالحدث و قلته بقائه بعد تحقق البرء، فلا مجال لدعوى ذلك بالإضافة إلى غسل الجنابة، فعدم التنبيه فيه للتدارك ظاهر في عدم وجوبه فيه و لا في الوضوء، لكشف ذلك عن كون الاضطرار المصحح لإيقاع الطهارة الجبيرة عبارة عن عدم تيسر الطهارة حينه، الحاصل في جميع الفروض، لا الاضطرار لإيقاع ذي الغاية بها.

و منه يظهر أن الطهارة التي هي قيد في الغايات ليست خصوص الطهارة الحاصلة بالعمل التام، بل ما يعم الطهارة الحاصلة مع الجبيرة، إما لعدم اختلاف الطهارة في المرتبة، أو لأن الواجب هو المرتبة الأقل منهما، كما هو المناسب، لارتكاز كون العمل الجبيري من سنخ الميسور، وإنما اكتفى بالأقل تخفيفا و تسهلا على المكلفين.

و الحاصل: أن البناء على عدم انتقاض الطهارة الجبيرة و جواز إيقاع الغايات الآخر بها قريب جدا، و هو الحال في سائر الابدال الاضطرارية التي استفيدت من الأدلة اللفظية التي لها إطلاق خطابي أو مقامي يقتضي الاجزاء و الصحة. نعم، لو كان الدليل منحصرا بالإجماع و نحوه من الأدلة اللبية كان الاقتصار على المتيقن منها في محله.

إن قلت: في فرض إمكان تحصيل الواجب التام في الوقت و تعذره عند

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٧

...

إرادة الوضوء للحاجة للجبيرة إن كان ملاك التكليف بالتام موجودا امتنع تشريع الناقص، لاستلزامه تفويت الملاك المذكور. و إن لم يكن موجودا كان العمل الاضطراري في عرض الاختياري لا في طوله، و يكون دليله مخصصا لعموم دليله، لقصور ملاك كل منهما عن حال وجود ملاك الآخر، كالقصر و التمام، و لازم ذلك عدم مشروعية الواجب الاختياري في ظرف مشروعية الاضطراري، فلا يجوز لو أتى به جهلا- بتحقيق موضوع الاضطراري، و هو خلاف ما تقدم في المسألة الثالثة و الثلاثين من الفصل السابق عند الكلام في مخالفة التقية في موردها. بل هو خلاف ارتكاز نقص العمل الاضطراري.

و لذا قيل بعدم جواز إيقاع النفس في العذر، لاستلزامه تفويت الواجب التام. بل لعله لا إشكال في وجوب تحصيل الواجب الاختياري لو تمكن من رفع العذر في الوقت، مع استلزامه غالبا التأخير، فلو كان موضوع مشروعية الاضطراري المحقق لملاكه و الراجع لملاك الاختياري مجرد عدم تيسر الاختياري حين إرادة العمل لم يكن ذلك واجبا، كما لا يجب الرجوع للوطن في الوقت لتحصيل التمام. قلت: ملاك التام موجود حين تشريع الناقص، لكن لا- بنحو يقتضي فعليه التكليف به و يجب حفظه، بل بنحو يصلح لأن يمثل و يحصل به تمام الغرض، و إن كان حدوث موضوع الناقص مانعا من وجوب حفظه، نظير وجود ملاك التكليف الأولي في مورد الحرج.

و مجرد عدم وجوب حفظ ملاك التام حين فعليه الناقص لا يستلزم كونه في عرضه، بل إن كان عدم فعليه أحد التكليفين حين حدوث الآخر لعدم تمامية ملاكه حينه كان في عرضه كالقصر مع التمام، و إن كان لوجود المانع الخارجي من الإلزام باستيفائه، كالتعذر أو التقية أو التسهيل و غيرها مما لا يخل بوجوده، كان في طوله، و أمكن استيفاؤه. و تعيين أحد القسمين تابع لنظر الفقيه في

الجمع بين دليليهما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٨

...

و منه يظهر أنه لا مانع من إيقاع النفس في العذر الشرعي، كالحرج ونحوه في فرض عموم دليل معذريته لما يستند لاختيار المكلف. نعم، لو اختصت معذريته بغيره امتنع الفرض المذكور، كما يمتنع في العذر العقلي - وهو التعذر الحقيقي - لذلك. و أما وجوب تحصيل الواجب الاختياري لو تمكن من رفع العذر، فهو - لو تمّ، فيجب التداوى مثلاً لرفع إضرار الماء - لا يستلزم كون الموضوع التعذر في تمام الوقت، بل قد يكون لاختصاص دليل، عذرية العذر و مشروعية النقص معه بما إذا لم يتمكن المكلف من رفعه لتيسر مقدماته، فإذا خرج رفعه عن اختياره كان عذراً شرعاً، وإن كان مرتفعاً بنفسه في آخر الوقت.

و بعبارة أخرى: المتبع في موضوع التكليف الطولي الذي لا يجتمع مع التكليف الأولى في الامتثال سعة و ضيقاً هو دليله، و هو. تارة: يقتضى تشريعه في ظرف فعلية التكليف الأولى، لتمامية ملاكه بنحو يجب حفظه، كالتكليف بالمهم في ظرف فعلية التكليف بضده الأهم بنحو الترتب.

و اخرى: يقتضى تشريعه في ظرف سقوط التكليف الأولى عقلاً للتعذر في تمام الوقت، فلا يجوز إيقاع النفس في العذر، و يجب رفعه مع القدرة عليه.

و ثالثة: يقتضى تشريعه مع سقوط التكليف و لو شرعاً، لعذر شرعي من حرج و نحوه، و إن تمّ ملاكه و أمكن استيفاءه. و المتعين في المقام الثالث، تبعاً لظاهر الأدلة، الذي لا تنهض قرينة الاضطراب بالخروج عنه، بلحاظ بعض اللوازم المتقدمة. نعم، لا بد من الرجوع للأدلة في تحديد سعة العذر و ضيقه من حيثية إمكان الرفع و غيره.

هذا، و ربما بنى النزاع في المقام على النزاع في كون الوضوء الجبيري رافعاً للحدث، و كونه مبيحاً. فعلى الأول يتجه عدم الاستئناف، لاستصحاب الطهارة، بل لعموم ما دل على عدم نقض الوضوء إلا بالأحداث المعهودة. و على الثاني يتعين الاستئناف، لخروج الصلاة التي يرتفع العذر في وقتها عما هو المتيقن من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٥٩

...

الاستباحة بهذا الوضوء.

و يشكل بأن كون الوضوء المذكور رافعاً للحدث لا ينفع مع فرض قصور دليل تشريعه عن صورة البرء في سعة الوقت، و قصور دليل أجزاء الصلاة به - في فرض مشروعيته لوقوعه لصلاة سابقة استوعب العذر وقتها - عن صورة إمكان تحصيل الصلاة في الوقت بطهارة تامة، لأن رفعه للحدث إنما يتم و ينفع مع مشروعيته و عدم التكليف بالصلاة بطهارة تامة.

كما أنه لو فرض عموم مشروعيته و عدم التكليف بالصلاة التامة حينئذ أمكن الاستغناء به و إن كان مبيحاً، لظهور دليل تشريعه في كونه فرداً من الوضوء و الغسل الرافعين - و لو ادعاء - بلحاظ ترتب أحكامهما عليه، و منها قيديته في الغايات و عدم انتقاضه حكماً إلا بالحدث.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن الحكم بعدم انتقاض الوضوء إلا بالحدث قرينة على اختصاص موضوع الحكم بالوضوء الرافع، لأنه القابل للبقاء.

فهو كما ترى! لأن اختصاصه بذلك لا ينافي إلحاق غيره به بمقتضى ظهور دليله في تنزيه منزلته و كونه فرداً ادعائياً له، كما هو الحال

فى جميع الأفراد التنزيلية لموضوعات الأحكام.
و لذا كان الدليل المذكور صالحا لدفع الاحتمال انتقاضه بأمر لا ينقض الوضوء الرفع، كالرفع، و لو لا ما ذكرنا من ظهور دليله فى تنزيه منزلة الرفع لم يكن مبيحا للدخول فى الغايات مع ظهور أدلتها فى كون القيد فيها هو الطهارة.
و ما ذكره قدس سره من أن المراد بالطهارة فى تلك الأدلة مطلق رفع الحالة المانعة شأننا من الدخول فى الصلاة، فيكون الوضوء المبيح فردا حقيقيا لها لا يبتنى على التنزيل و الادعاء.
لا- وجه له، لظهور الطهارة فى الحقيقة، بل يمتنع إرادة المعنى الذى ذكره من دليل التقييد المذكور، لأن مانعية الشيء متزعة من التقييد و فى رتبة متأخرة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٠

إذا كانت موسعة، كالصلوات الآتية، اما لو برئ فى السعة فالأحوط إن لم يكن أقوى الإعادة فى جميع الصور المتقدمة (١).

عنه، فلا- تؤخذ فى موضوعه، و كذا الحال فى عنوان المبيح، فليس المراد من دليل التقييد إلّا الطهارة بما لها من مفهوم، و التعدى للوضوء الجبرى- بناء على عدم كونه منها- بضميمة دليل التنزيل، الذى عرفت أن مقتضى إطلاقه عدم انتقاض الوضوء المذكور إلا بالحدث.
و مما ذكرنا ظهر أن التحقيق كون الوضوء و الغسل الجبرى رافعا لا مبيحا فقط، لظهور دليل تشريعه فى كونه فردا حقيقيا للوضوء و الغسل المعهود الذى هو الرفع، و لا ملزم بالخروج عن ظاهر الدليل المذكور.
و غاية ما يدعى كونه رفعه ناقصا، لظهور دليله فى كونه فردا اضطراريا شرع للتسهيل، على ما تقدم و يأتى فى المسألة الثانية و الخمسين تمام الكلام فى ذلك.
فلاحظ.

(١) يعنى: و يعيد به الصلاة التى بقى وقتها.

و قد تقدم أن ظاهر الأصحاب المفروغية عن عدم وجوب إعادة الصلاة و صريح بعضهم دعوى الإجماع عليه. و إطلاق معقده يشمل الصلاة المذكورة بل هو صريح معقد إجماع المستند. و كالصريح من معقد إجماع شرح المفاتيح.
بل احتمال شيخنا الأعظم قدس سره عدم وجوب الإعادة لو تحقق البرء فى أثناء الصلاة لدخوله فيها دخولا مشروعا، و إن قوى بعد ذلك وجوب الاستئناف، لعدم إحراز الطهارة لبقية الأجزاء.
إلا- أنه تقدم أيضا الإشكال فى حجية الإجماع المذكور، و أن العمدة فى عدم وجوب الاستئناف فى جميع الصور المتقدمة هو القاعدة. نعم، لو كان البرء فى أثناء الوضوء أشكل عدم وجوب الاستئناف، لخروجه عن المتيقن من النصوص. فتأمل.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦١

[مسألة ٢٢ إذا كان فى عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح فى فواصلها]

(مسألة ٢٢): إذا كان فى عضو واحد جبائر متعددة يجب الغسل أو المسح فى فواصلها (١).

[مسألة ٢٣ إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة]

(مسألة ٤٣): إذا كان بعض الأطراف الصحيح تحت الجبيرة، فإن كان بالمقدار المتعارف مسح عليها (٢)، وإن كان أزيد من المقدار المتعارف فإن أمكن رفعها رفعها و غسل المقدار الصحيح (٣)

(١) بلا- إشكال، و يقتضيه صحيح ابن الحجاج المتضمن غسل ما يصل إليه الغسل مما ظهر مما ليس عليه الجبائر (١)، و صحيحا الحلبي و ابن سنان المتضمنان غسل ما حول الجرح (٢).

بل هو مقتضى العمومات المتضمنة لاستيعاب الغسل و المسح التي كان مقتضى الجمع بينها و بين نصوص الجبائر بدليتها عما تحتها لا غير.

(٢) كما صرح به في المنتهى و غيره، لأنه المتيقن من نصوص المقام، لوضوح أن الجبيرة و العصابة و نحوهما لا توضع على خصوص موضع الآفة، بل تتعدى عنه، خصوصا في الجبائر. قال في المنتهى: «الجبيرة إنما توضع على طرفي الصحيح ليرجع الكسر». نعم، قد يدعى وجوب غسل ما تحت الجبيرة من الصحيح أو مسحه مع إمكانه برفع الجبيرة أو بدونه، لانصراف نصوص المقام بحكم كون البدلية اضطرارية عن هذه الصورة.

اللهم إلا أن يقال: ظاهر صحيح الحلبي جواز المسح على الخرقه مع إمكان إزالتها إذا أضر الماء بالقرحة، و هو مستلزم للعفو عن غسل ما يستر بها من الصحيح.

(٣) لما أشرنا إليه هناك من قصور إطلاقات الجبائر بقرينة الاضطرار عن صورة إمكان غسل المقدار المستور.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٢

ثم وضعها و مسح عليها (١)، و إن لم يكن ذلك مسح عليها (٢).

[مسألة ٤٤ في الجرح المكشوف]

(مسألة ٤٤): في الجرح المكشوف إذا أراد وضع طاهر عليه و مسحه (٣) يجب أولا أن يغسل ما يمكن من أطرافه (٤) ثم وضعه.

و أما صحيح الحلبي فهو إنما اقتضى العفو في عصابة القرحة التي لها وجود متعارف، و لا تشمل ما خرج عنه.

هذا، و لو أمكن غسل الصحيح أو مسحه بالوجه المعتبر من دون رفع الجبيرة اجتزأ به.

(١) لا يبعد عدم وجوب ذلك و جريان حكم الجرح المكشوف، كما تقدم عند الكلام في وجوب المسح على البشرة مع التمكن و في حكم الجرح المكشوف.

نعم، لو غسل ما تحتها من الصحيح أو مسحه من دون رفعها وجب المسح عليها، كما تقدم.

(٢) كما صرح به في المنتهى. و يقتضيه إطلاق نصوص الجبائر، لأن التعارف لا يصلح لتقييد الإطلاق، خصوصا في مثل المقام مما كان العموم فيه مناسبا للارتكاز، لارتكاز كون منشأ البدلية الاضطرار.

نعم، لا بد من كون ستر المقدار الزائد لأمر يعود للآفة من الكسر و الجرح، لا لأمر آخر، كما لو تعذرت الجبيرة الصغيرة، أو تعذر إزالة الزائد بعد شفاء ما تحته أو نحوهما، و إلا قصرت نصوص المقام عنه، و دخل فيما تقدم في المسألة السادسة و الثلاثين في حكم

الحاجب اللاصق اتفاقا.

(٣) لأجل الاحتياط المشار إليه في المسألة الخامسة و الثلاثين.

(٤) عملا بصحيحى الحلبي و ابن سنان المتضمنين غسل ما حول الجرح «١»، بناء على ما تقدم من عدم تقييدهما بوضع الحاجب و المسح عليه

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٣

[مسألة ٤٥ إذا أضر الماء بأطراف الجرح بمقدار المتعارف يكفى المسح على الجبيرة]

(مسألة ٤٥): إذا أضر الماء بأطراف الجرح (١) بمقدار المتعارف يكفى المسح على الجبيرة (٢). و الأحوط وجوبا ضم التيمم إذا كان الضرر أزيد من المتعارف (٣).

ليغتفر ستره للأطراف بالمقدار المتعارف.

نعم، ظاهر كل من أوجب وضع الحائل اغتفار ذلك، لاحتياج وضع الأطراف إلى عناية مغفول عنها، لتعارف وضع الحائل قبل الشروع في الوضوء و الغسل. لكن تقدم عدم بلوغ ذلك منهم حد الإجماع الحجّة.

(١) المراد تضرر الجرح بوصول الماء للصحيح، لا تضرر الصحيح بوصول الماء إليه في مقابل تضرر الجرح، الذى يأتى الكلام فيه، كما يظهر بملاحظة المستمسك.

(٢) يعنى: مع وضعها، أما مع عدم وضعها فيكفى غسل ما حوله مما لا يضره الماء، عملا بإطلاق صحيحى الحلبي و ابن سنان «١».

(٣) لانصراف النصوص إلى ما إذا كان المضر بالجرح غسله، و المتيقن فى التعدى لما جاوره ما إذا كان بالمقدار المتعارف، فيخرج المقام عن مفاد النصوص.

و اغتفار ترك ما حول مكان الآفة مع ستره بالجبيرة التى تقتضيها و إن خرج عن المتعارف - كما تقدم - لا يستلزم اغتفاره مع كشف الموضوع أو عدم اقتضاء الآفة لستره. فالإكتفاء بالتيمم أقوى. و إن كان الاحتياط حسنا بلحاظ قاعدة الميسور، أو احتمال شمول الإطلاق، أو تحقق المناط.

و لو تضرر الصحيح بالماء فى مقابل تضرر الجرح به لحقه ما تقدم فى المسألة الأربعين، لأنه من صغرياتها. فراجع.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٤

[مسألة ٤٦ إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء]

(مسألة ٤٦): إذا كان الجرح أو نحوه فى مكان آخر غير مواضع الوضوء لكن كان بحيث يضر استعمال الماء فى مواضعه أيضا فالمتعين التيمم (١).

[مسألة ٤٧ لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره]

(مسألة ٤٧): لا فرق في حكم الجبيرة بين أن يكون الجرح أو نحوه حدث باختياره على وجه العصيان (٢) أم لا (٣).

[مسألة ٤٨ إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسة باطنها]

(مسألة ٤٨): إذا كان ظاهر الجبيرة طاهرا لا يضره نجاسة باطنها (٤).

- (١) لاختصاص النصوص بما إذا كانت الآفة في مواضع الوضوء، للأمر فيها بالمسح على الحائل و غسل ما حول الجرح.
- (٢) بأن استلزم ضررا يحرم إيقاعه، ولو كان مراده بالعصيان العصيان في تفويت الواجب الاختياري لا في نفس إحداث الجرح فهو مبنى على تمامية ملاك الوضوء أو الغسل التام حتى في ظرف وجود الجبيرة بنحو يقتضى حفظه مع القدرة عليه و يمنع من تفويته. و قد تقدم في المسألة الواحدة و الأربعين المنع من ذلك.
- (٣) لعدم الاختيار أو معه لوجود المسوغ. و الوجه فيه إطلاق نصوص المقام.
- (٤) لإطلاق أدلتها، بل يغلب نجاسة الباطن في عصابة القرحة التي هي مورد صحيح الحلبي «١»، لتعرضها للدم. و الظاهر عدم الإشكال فيه، و إنما تعرض الأصحاب - كالشيخ و الفاضلين و غيرهم - لعدم قدح نجاسة ما تحتها في قبال قول بعض العامة بقدحه، و يعلم منه رأيهم في محل الكلام، لأنهما من باب واحد.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٥

[مسألة ٤٩ محل الفصد داخل في الجروح]

(مسألة ٤٩): محل الفصد داخل في الجروح (١)، فلو لم يمكن تطهيره، أو كان مضرا، يكفي المسح على الوصلة التي عليه (٢) إن لم يكن أزيد من المتعارف، و إلا حلها و غسل المقدار الزائد (٣) ثم شداها.

[مسألة ٥٠ إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا لا يجوز المسح عليه]

(مسألة ٥٠): إذا كان ما على الجرح من الجبيرة مغصوبا لا يجوز المسح عليه (٤)، بل يجب رفعه (٥).

- (١) كما في المستند و غيره. و هو ظاهر.
- (٢) هذا إنما يتم لو كان التطهير مضرا، و لو لاستلزامه حل الجرح، أما لو تعذر من غير جهة الضرر فهو لا يخلو عن إشكال، كما تقدم في أول الفصل.

- (٣) يظهر الكلام في ذلك مما تقدم في المسألة الخامسة والأربعين، كما يظهر حكم ما لو تعذر الحل.
- (٤) لأنه تصرف فيه، فيحرم، ويكون من صغريات مسألة اجتماع الأمر والنهي، التي كان التحقيق فيها عدم الاجزاء في العبادات مع الالتفات، لامتناع التقرب معه، ومع عدمه يتعين الاجزاء فيها، كما يتعين في غيرها حتى مع الالتفات. وتمام الكلام في محله.
- (٥) لما كان رفعه تصرفا كان محرما في نفسه، فيكون المقام من تراحم أفراد الحرام الذي يلزم فيه الترجيح بالأهمية، فلا يجب الرفع إلا إذا كان التصرف بالإبقاء أشد من التصرف بالرفع، فلو كان التصرف بالرفع أشد وجب الإبقاء، ولو كانا متساويين تخير، نظير ما يذكر في توسط الأرض المغصوبة.
- وحينئذ فلو كان الرفع أشد، أو الإبقاء أشد و تعذر الرفع، فحيث كان المسح تصرفا زائدا على الإبقاء، كان التكليف بالطهارة الجبرية مزاحما لحرمه التصرف في المغصوب ولا إشكال في أهمية الثاني، ولا أقل من كونه محتمل الأهمية، فيتعين في مقام الامتثال، فيجب التيمم لو لم تكن الجبرة في أعضائه، وإلا كان من
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٦
- و تبديله (١) وإن كان ظاهره مباحا و باطنه مغصوبا فان لم يعد مسح الظاهر تصرفا فيه فلا يضر، وإلا بطل (٢).

مسألة ٥١ لا يشترط في الجبرة أن تكون مما تصح الصلاة فيه

- (مسألة ٥١): لا- يشترط في الجبرة أن تكون مما تصح الصلاة فيه، فلو كانت حريرا أو ذهبا (٣) أو جزء حيوان غير مأكول لم يضر بوضوئه (٤). فالذي يضر هو نجاسة ظاهرها (٥) أو غصبته.

موارد فقد الطهورين. فتأمل.

ولا- مجال للاكتفاء بغسل ما حوله بعد ظهور الأدلة في جزئية المسح على الجبرة حين وجودها من الطهارة، و مقتضى الارتباطية تعذرها بتعذر.

نعم، لو فرض الاضطرار إلى التصرف بالمسح أو نحوه و لو مع عدم الوضوء أو الغسل كان المسح فيهما من أفراد التصرف المضطر إليه، فتسقط حرمة، و يتعين جوازهما، بل وجوبهما.

لكن لو كان الاضطرار بسوء الاختيار كان الفعل مبعدا و إن سقط النهي عنه، فيمتنع التقرب به و تتعذر العبادة الموقوفة عليه. إلا أن تسقط المبعدية المسببة عن سوء الاختيار بالتوبة، فيمكن التقرب حينئذ و يصح العمل و توضيح ذلك في مبحث اجتماع الأمر و النهي عند الكلام في توسط الأرض المغصوبة.

(١) الظاهر عدم وجوب التبديل بعد الرفع، لما تقدم في الجرح المكشوف من أن وجوب المسح على الجبرة لا- يقتضى وجوب وضعها في ظرف عدمها، بل يختص بما إذا كانت موجودة.

(٢) على التفصيل المتقدم.

(٣) يعني: للرجال.

(٤) لإطلاق الأدلة، و حرمة اللبس في بعض ما تقدم لا تمنع من التقرب بالمسح، لتباينهما. و إليه يرجع ما في الجواهر من أن الحرمة خارجية.

(٥) الظاهر عدم الاشكال فيه، لعين ما يذكر في وجه وجوب طهارة محال الطهارة. و قد تقدم بعض الكلام في ذلك في أواخر المسألة السابعة و الثلاثين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٧

[مسألة ٥٢ ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيرة]

(مسألة ٥٢): ما دام خوف الضرر باقيا يجرى حكم الجبيرة (١).
و إن احتمل البرء، و إذا ظن البرء و زال الخوف وجب رفعها.

[مسألة ٥٣ إذا كان رفع الجبيرة و غسل المحل موجبا لفوات الوقت أظهر العدول إلى التيمم]

(مسألة ٥٣): إذا أمكن رفع الجبيرة و غسل المحل لكن كان موجبا لفوات الوقت أظهر العدول إلى التيمم (٢).

[مسألة ٥٤ الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم]

(مسألة ٥٤): الدواء الموضوع على الجرح و نحوه إذا اختلط مع الدم و صار كالشيء الواحد و لم يمكن رفعه بعد البرء بأن كان مستلزما لجرح المحل و خروج الدم، فإن كان مستحيلا (٣) بحيث لا يصدق عليه الدم، بل صار كالجلد، فما دام كذلك يجرى عليه حكم الجبيرة (٤)،

(١) إما لأن الخوف هو موضوع الاجزاء ثبوتا، أو لأنه طريق إلى الضرر الذي هو الموضوع. و يأتي الكلام في ذلك في المسألة التاسعة و الخمسين إن شاء الله تعالى.

(٢) لاختصاص بعض نصوص الجبيرة و انصراف الباقي إلى كون المانع هو لزوم الضرر من نزع الجبيرة أو من إيصال الماء إلى ما تحتها، بل ظاهر صحيحى الحلبي و كليب «١» الاختصاص بذلك، فيتعين الرجوع في الفرض لعموم ما دل على مشروعية التيمم بتعذر الوضوء، بناء على شموله للتعذر من جهة ضيق الوقت، و إن كان لا يخلو عن إشكال. و الكلام فيه موكول لمبحث التيمم.

(٣) مقتضى صدر الكلام أن المراد استحالة الدواء، إلا أن مقتضى قوله:

«بحيث لا يصدق عليه الدم» كون المراد استحالة الدم.

و هو الذي يقتضيه الحكم، لوضوح أنه مع استحالة الدم يمكن تطهير الظاهر، أما استحالة الدواء فلا- أثر لها مع بقاء الدم، لتعذر التطهير.

(٤) يعني: بعد تطهيره بسبب اختلاطه بالدم قبل استحالته:

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٨

و إن لم يستحل كان كالجبيرة النجسة (١) يضع عليه خرقة و يمسح عليه. و لا يترك الاحتياط بضم التيمم في الصورتين (٢).

[مسألة ٥٥ إذا كان العضو نجسا يتعين التيمم]

(مسألة ٥٥): إذا كان العضو صحيحا لكن كان نجسا و لم يمكن تطهيره لا يجرى عليه حكم الجرح، بل يتعين التيمم (٣).

هذا، و لو فرض استحالة بوجه يعد جزءا من البدن، لاكتسائه القشر الرقيق المتصل بالجلد جرى عليه حكم البشرة، لا حكم الجبيرة. و لعله المناسب لقوله:

«بل صار كالجلد»، و حينئذ لا يحتاج للتطهير.

إلا أن يقال: القشر المفروض لا يتكون رأسا، بل أصله سائل يفرزه البدن، و هو يتنجس بالدم المفروض، فيلزم تطهيره.

(١) لا متناع التطهير في فرض عدم استحالة الدم.

(٢) أما في الصورة الثانية فظاهر، لما تقدم في حكم الجبيرة النجسة في المسألة السابعة و الثلاثين.

و أما في الصورة الأولى فقد يضعف الاحتياط المذكور بلحاظ إطلاق صحيحى الوشاء «١» المتضمنين جواز المسح على الدواء. إلا أن يدعى اختصاصهما بما هو دواء بالفعل، لكونه دخيلا في الشفاء، و لا يعمان ما وضع لأجل التداوى، ثم خرج عن كونه دواء و صار من سنخ الوسخ الحاجب، بل هو كالحاجب اللاصق اتفاقا الذى تقدم في المسألة السادسة و الثلاثين أن الأحوط فيه ضم التيمم.

نعم، تقدم منه قدس سره أن الاحتياط بضم التيمم فيه استحبابى، و هو لا يناسب ما قد يظهر منه في المقام.

هذا، و لو كان معدودا جزءا من البدن فقد عرفت جريان حكم البشرة عليه، فلا يحتاج فيه للتيمم، إلا إذا تعذر تطهيره، لما يأتى في المسألة اللاحقة.

(٣) كما هو مقتضى عموم مشروعية التيمم بتعذر الطهارة المائية بعد

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٩، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٦٩

[مسألة ٥٦ لا يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة إن كانت على المتعارف]

(مسألة ٥٦): لا- يلزم تخفيف ما على الجرح من الجبيرة (١) إن كانت على المتعارف (٢). كما أنه لا يجوز وضع شيء عليها مع عدم الحاجة (٣)، إلا أن يحسب جزءا منها بعد الوضع (٤).

[مسألة ٥٧ الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث رفعا ناقصا لا مبيح فقط]

(مسألة ٥٧): الوضوء مع الجبيرة رافع للحدث (٥) رفعا ناقصا (٦)، لا مبيح فقط.

خروجه عن نصوص المقام، لاختصاصها بما إذا كان التعذر لأجل الآفة التى يضر معها استعمال الماء.

(١) كما في المستند و غيره، و يقتضيه إطلاق النصوص.

و عن نهاية الأحكام الإشكال في المسح على الظاهر من الجبائر لو تكررت، و مال إليه في الرياض، لأنه الأقرب للحقيقة. لكنه لو تم لا ينهض بالخروج عن الإطلاق.

و لعله لذا حكى عن نهاية الإحكام احتمال عدم وجوب التخفيف، لعدم الخروج به عن الحائل.

(٢) بل و إن خرجت عنه، لأن التعارف لا ينهض بتقييد الإطلاق.

نعم، لو خرج الزائد عن كونه جبيرة، بل عدّ حائلا عليها تعين نزعه، لظهور الأدلة في وجوب المسح على الجبيرة.

(٣) كما أطلق ذلك في المستند.

(٤) فدخل في إطلاق نصوص المسح على الجبائر، مقتضى للاجزاء.

(٥) كما هو ظاهر تطبيق الوضوء عليه، على ما تقدم في أواخر المسألة الواحدة و الأربعين.

(٦) كأنه لقريته الاضطرار الموجبة لكونه ارتكازا دون الواجب الاختياري.

أو لمناسبة الرفع و الطهارة ارتكازا للمسح على البشرة دون المسح على الحائل.

و يشكل الأول: بإمكان كون الاضطرار موضوعا للرفع و الطهارة التأمين،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٠

[مسألة ٥٨ يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة في أول الوقت برجاء استمرار العذر]

(مسألة ٥٨): يجوز لصاحب الجبيرة الصلاة في أول الوقت (١) برجاء استمرار العذر (٢)،

و لا سيما مع ما تقدم من عدم انتقاض الطهارة الجبيرة بارتفاع العذر.

و الثاني: بأنه مختص بالطهارة الخارجية الحقيقية دون الشرعية الاعتبارية، بل هي أمر تعبدى تابع لتمامية موضوعه، و لا سيما مع ما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إنما الوضوء حدّ من حدود الله ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه، و إن المؤمن لا ينجسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن» (١).

و الأمر سهل لعدم الأثر لذلك، و إنما المهم مشروعيته مع المندوحة و عدمها، و قد تقدم الكلام في ذلك في المسألة الواحدة و الأربعين، و يأتي في المسألة الآتية.

(١) لإطلاق نصوص المقام، فإنها و إن وردت لبيان بدلية مسح الجبيرة عن غسل البشرة، إلا أن مقتضى إطلاق البدلية عدم قادحية التعجيل، فالبدل مشروع في كل مورد يكون المبدل منه مشروعاً. بل ينبغي عدم الإشكال في ذلك في الجملة، إذ لو كان التعجيل قادحا لاحتاج للتنبيه، للغفلة عنه بدونه.

(٢) و لا يعتبر اليأس، لمنافاته للإطلاق المتقدم.

نعم، بناء على لزوم استيعاب الوقت بالعذر و عدم مشروعية الطهارة الجبيرة مع البرء في أثنائه يكون التعجيل بها برجاء استمرار العذر مستلزما لفقدائها، للجزم بالنية، فتبتنى صحتها حينئذ على ما تقدم الكلام فيه في المسألة الثالثة من مباحث التقليد.

و دعوى: أن مقتضى استصحاب العذر في تمام الوقت مشروعية الطهارة الجبيرة، فيتيسر الجزم بالنية.

مدفوعة: بأن موضوع الأثر - بناء على ذلك - ليس هو استمرار العذر، بل

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧١

فإذا انكشف ارتفاعه في الوقت أعاد الوضوء و الصلاة (١).

تعذر الصلاة بالطهارة التامة، و هو غير محرز من أول الأمر ليستصحب بنفسه، و استمرار العذر ملازم له، فاستصحاب العذر فى تمام الوقت مثبت. فالعمدة ما تقدم هناك من عدم اعتبار الجزم بالنية.

(١) كما تقدم منه قدس سره فى المسألة الواحدة و الأربعين.

و قد تقدم أنه مبنى على أن موضوع مشروعية الطهارة الجبرية هو تعذر الإتيان بالطهارة التامة فى تمام الوقت، فمع البرء فى أثناؤه ينكشف عدم مشروعية الطهارة الجبرية حين وقوعها، فلا تجزى. و عليه يلزم الإعادة حتى مع اليأس حين العمل من البرء فى الوقت و القطع خطأ باستمرار العذر.

لكن تقدم المنع من ذلك و أن الظاهر كون الموضوع هو وجود العذر حين العمل، فيتعين الاجزاء مع رجاء استمرار العذر، فضلا عن صورة القطع به حين العمل.

و مما ذكرنا يظهر الاشكال فيما عن شرح المفاتيح من أن الأحوط، بل الأقرب عدم جواز الطهارة الجبرية مع رجاء زوال العذر إلا إذا تضيق الوقت بنظر المكلف، فالحكم بعدم الإعادة مختص بصورة الاعتقاد ببقاء العذر أو بتضيق الوقت.

وجه الاشكال: أن موضوع الطهارة الجبرية إن كان هو العذر المستوعب للوقت وجبت الإعادة مطلقا، و إن كان هو وجوده حين العمل لم تجب مطلقا، كما ذكرنا، بل مقتضاه الاجزاء حتى مع القطع أو الوثوق بزوال العذر فى الوقت.

إلا- أن يدعى انصراف الإطلاقات عن ذلك، لأن ارتكاز كون العمل اضطراريا مانع من إقدام المكلف عليه مع العلم بالتمكن من العمل التام فى الوقت، فينصرف السؤال عنه. فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٢

[مسألة ٥٩ إذا اعتقد الضرر لم يصح الوضوء]

(مسألة ٥٩): إذا اعتقد الضرر فى غسل البشرة فعمل بالجبرية ثم تبين عدم الضرر فى الواقع لم يصح الوضوء و لا الغسل (١). و إذا اعتقد عدم الضرر فغسل ثم تبين أنه كان مضرا و كان وظيفته الجبرية صح وضوؤه و غسله (٢).

(١) بناء على أن موضوع الطهارة الجبرية ثبوتها هو الضرر الواقعي، كما هو مقتضى صحيح الحلبي «١»، لا- خوف الضرر، و أن ما تضمن أخذ الخوف- كصحيح كليب «٢» - محمول على كونه طريقا لما هو الموضوع يجوز العمل عليه ظاهرا مع الجهل بالحال، فلا يجزى مع انكشاف عدم الضرر، بناء على ما هو التحقيق من عدم إجزاء الأمر الظاهري مع ظهور الخطأ.

لكن تقدم فى المسألة الثالثة و الثلاثين من الفصل السابق الإشكال فى ذلك، و أن الأظهر حمل ما تضمن الخوف على كونه كافيا فى الاجزاء، و إن لم يكن العمل مشروعا فى ظرف عدم الضرر، لاختصاص مشروعيته بصورة وجود الضرر.

نعم، لو كان عدم الضرر لعدم الكسر أو الجرح أو نحوهما فالظاهر عدم الاجزاء، لقصور جميع أدلة المقام عنه، كما تقدم نظيره فى باب التيقن. فراجع.

(٢) إما لأن موضوع الطهارة الجبرية الخوف المفروض عدمه فى المقام، أو لأن موضوعها الضرر الواقعي، لكن لا بنحو يرتفع به ملاك الطهارة الاختيارية، فيتعين الاجزاء بموافقة. كذا ذكر سيدنا المصنف قدس سره.

لكن لازم الأول عدم إجزاء الطهارة الجبرية مع الضرر الواقعي بدون خوف لو فرض الإتيان بها لمحض الاحتمال غير البالغ مرتبة الخوف، أو للغفلة عن إزالة الجبرية، و لا يظن التزام أحد بذلك. فالمتعين الثانى المستلزم لعدم مشروعية الطهارة الجبرية مع الخوف

من دون ضرر، و إن كانت مجزية لما سبق.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٣

و كذلك يصحان لو اعتقد الضرر و لكن ترك الجيرة و توضأ و اغتسل ثم تبين عدم الضرر (١) و أن وظيفته غسل البشرة، و لكن الصحة في هذه الصورة تتوقف على إمكان قصد القرية (٢).

[مسألة ٦٠ في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط الجمع]

(مسألة ٦٠): في كل مورد يشك في أن وظيفته الوضوء الجبيري أو التيمم الأحوط وجوبا الجمع بينهما (٣).

(١) الوجه فيه ظاهر بناء على ما تقدم من أن موضوع مشروعية الطهارة الجبيرة الرفع للتكليف بالطهارة الاختيارية هو الضرر الواقعي، فمع فرض عدمه يكون الواجب هو الطهارة الاختيارية و يتعين إجراؤها. بل يتجه حتى بناء على أن موضوعها هو الخوف الحاصل في المقام بناء على ما أشرنا إليه هنا و تقدم توضيحه في المسألة الثالثة و الثلاثين من الفصل السابق من أن تشريع الابدال الاضطرارية لا- يستلزم ارتفاع ملا-ك التكاليف الأولية، بل يبقى ملاكها فتجزي موافقة.

و منه يظهر أجزاء الطهارة الاختيارية في فرض اعتقاد الضرر حتى مع وجوده واقعا، لو فرض حصول قصد القرية. (٢) بأن غفل المكلف حين العمل فأوصل الماء للبشرة، أو لم يكن الضرر بمرتبة يحرم إيقاع النفس فيه. (٣) ظاهره التوقف عن الفتوى بذلك، و لا موجب له بعد كون ذلك مقتضى الوظيفة العقلية في مورد العلم الإجمالي، من دون فرق بين الشبهة المفهومية أو الحكمية قبل الفحص و الشبهة الموضوعية.

نعم، لا- يبعد الرجوع في الأخيرة للاستصحاب لو كانت هناك حالة سابقة، كما لو تعذرت إزالة العصابة التي وضعت على محل صحيح سابقا يحتمل تفرجه لاحقا، فان استصحاب عدم كون المكلف ذا جيرة قاض بوجوب التيمم و عدم مشروعية الطهارة الجبيرة. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٤

...

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من كون الاستصحاب تعليقا، بناء على أن الطهارة هي الأثر الحاصل من الوضوء و نحوه، إنما يتجه لو أريد التمسك بالاستصحاب الحكمي، كاستصحاب ترتب الطهارة بالتيمم، أما مع الرجوع للاستصحاب الموضوعي - كما ذكرنا- فهو تنجيزي مغن عن الاستصحاب التعلقي.

هذا، و أما الشبهة الحكمية بعد الفحص فلا مجال لفرضها في المقام، لعدم كونها موردا لعمل العامي، بل تختص بالمجتهد، و لا بد من رجوعه لما يؤدي إليه نظره من الأصل أو الدليل العام أو الخاص، و لا يتسنى ضرب القاعدة في مثل ذلك. و الله سبحانه و تعالى ولي العصمة و السداد، و له الحمد وحده، و الصلاة و السلام على من لا نبي بعده محمد و آله الطاهرين.

انتهى الكلام في أحكام الجائر ليلة الاثنين ١٤ ذى الحجة سنة ١٣٩٦ للهجرة. و انتهى تبييضه ضحي اليوم المذكور بقلم مؤلفه، عفى

عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٥

[الفصل الثالث في شرائط الوضوء]**إشارة**

الفصل الثالث في شرائط الوضوء

[منها طهارة الماء وإطلاقه وإباحته]

منها: طهارة الماء (١)

(١) لا ينبغي الريب فيه بعد النظر في كلام الأصحاب و النصوص، لظهورها في المفروغية عنه، كما يشهد به استفادتهم انفعال الماء من الحكم بعدم جواز استعماله في الوضوء، بل هو المدعى عليه صريحا الإجماع في كلام غير واحد. و استفاد من النصوص الواردة في الماء المتغير و القليل و الإنائين المشتبهين و ماء البئر و غيرها مما يوجب وضوح الحكم، بل عدّه في الضروريات.

هذا، و قد صرح غير واحد بعدم جواز الوضوء بالماء النجس، و قد وقع الكلام بينهم في أن المراد به الحرمة الوضعية - كما عن نهاية الأحكام - أو التكليفيه المستتبعه للإثم - كما في جامع المقاصد و استظهره في مفتاح الكرامة - وجهان ردد بينهما في الروض و المدارك، قد يشهد بالأول اقتصارهم على ذلك و عدم تنبيههم.

على الحرمة الوضعية مع أهميتها، و بالثاني عطفهم شرب الماء النجس على الوضوء به. و كيف كان، فإن أريد بالحرمة التكليفيه الحقيقية بلحاظ التشريع، أو العرضية بلحاظ أن الاعتداد بالوضوء بالماء النجس مستلزم للوقوع في الحرام كترك الصلاة المطلوبة. فهو في محله، بل هو لازم للحرمة الوضعية.

و إن أريد بها الحقيقية الذاتية، بحيث يكون الوضوء به لاعتقاد طهارته

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٦

و إطلاقه (١) و إباحته (٢)

محرمًا في الواقع، بل موجبا للعقاب مع التقصير في البناء على الطهارة لكون الشبهة حكيمية قبل الفحص، كما يعاقب على شربه حينئذ. فلا دليل عليها، لانصراف الأدلة الناهية عن الوضوء بالماء النجس إلى الإرشاد للجهة الوضعية، كما في سائر موارد بيان الماهيات ذات الأجزاء و الشرائط. بل لا ينبغي الريب فيه بعد ظهور استدلالهم بها على ذلك مع وضوح عدم استلزام الحرمة الفساد إذا تحقق قصد القربة للجهل بالحال.

بل لما لم يصح الوضوء بالماء النجس قطعًا لزم التصرف في دليل النهي المذكور، لامتناع إيقاع الوضوء بالماء النجس كي يحرم، فلا بد إما من حمل النهي على الإرشاد، أو حمل الوضوء المنهي عنه على قصده، و ليس الثاني بأولى من الأول.

(١) كما تقدم الوجه فيه في المسألة الحادية والعشرين من مبحث المياه.

ولا بد من بقاءه على الإطلاق إلى أن يتحقق مسمى الغسل أو المسح المعتبر.

(٢) بمعنى عدم كونه محقوقا للغير حقا مانعا من التصرف، بأن كان مملوكا للغير أو مرهونا عنده أو نحوهما، لأن مقتضى سلطنته على حقه حرمة التصرف في موضوعه بغير إذنه في الوضوء وغيره، فيتعذر معه قصد التقرب المعتبر في صحة الوضوء. ومنه الوقف ونحوه مما كان مقتضى نفوذه عدم جواز التصرف المنافي له.

نعم، هو موقوف على الالتفات، كما يأتي في المسألة الرابعة والستين.

هذا، وعن الدلائل أنه بعد نسبة الحكم للأصحاب نقل عن الكليني (رضوان الله عليه) الفرق بين ما ينهي عنه لخصوص العبادة وما ينهي عنه لنفسه من المكان واللباس، ثم قال: «و على قوله يصح الوضوء بالمغصوب، لأنه منهي عنه لنفسه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٧

و عدم استعماله في التطهير من الخبث (١)، بل ولا في رفع الحدث الأكبر، على الأحوط استحبابا، على ما تقدم (٢).

[و منها طهارة أعضاء الوضوء]

و منها: طهارة أعضاء الوضوء (٣).

و هو قوى» و ضعفه يظهر مما تقدم. إلا أن يريد الصحة في الجملة و لو مع الغفلة، في قبال النواهي الراجعة لخصوص العبادة مما يرد للإرشاد للمانع، لظهور دليله في كونه من الموانع الواقعية الذي يبطل العمل معه و لو كان عن غفلة. و كيف كان فلا ينبغي الإشكال في البطالان، و قد ادعى غير واحد الإجماع عليه.

(١) أما بناء على نجاسة ماء الغسالة فواضح.

و أما بناء على طهارته فلما تقدم في آخر الكلام في حكم ماء الغسالة.

نعم، تقدم في المسألة العاشرة، من مبحث أحكام الخلوة الإشكال في عدم جواز رفع الحدث بماء الاستنجاء بناء على طهارته.

(٢) في الفصل الثالث من مبحث المياه. و تقدم منا أن الأقوى مانعيته.

(٣) و في الحقائق أنه المشهور.

و كأن منشأ النسبة ما ذكره في غسل الجنابة. قال سيدنا المصنف قدس سره: «لم أجد فيما يحضرني تحريرا له في المقام، و إنما حرر في غسل الجنابة».

ولذا أحال في الحقائق الكلام فيه في المقام على ما ذكره هناك. لكن المحكى عنه نسبته هناك للمشهور بين المتأخرين، و في جامع المقاصد أنه الشائع على ألسنة الفقهاء. و هو المصرح به في المنتهى و القواعد و جامع المقاصد و محكى الذكرى و البيان و الدروس و الجعفرية و شرحها.

بل قد يستظهر من كل من ذكر في بيان كيفية الغسل إزالة النجاسة عن البدن قبله، كما في المقنع و الهداية و النهاية و الوسيلة و المراسم، بل قد يظهر من الأمالي أنه من دين الإمامية، و من الغنية دعوى الإجماع عليه. فتأمل.

و كيف كان، فلا ينبغي التوقف في اعتبار طهارتها لو استلزم نجاستها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٨

انفعال الماء، كما لو كان قليلا بناء على ما تقدم من انفعال ماء الغسالة بالملاقاة قبل الانفصال.

و احتمال عدم قدح الانفعال الناشئ من الاستعمال فيه، لأن مورد النصوص ما كان نجسا قبله. في غير محله، لإلغاء خصوصية مواردنا عرفا.

ولا مجال لقياسه على التطهير من الخبث. للفرق بين المقامين باختلاف القدر الذي يطراً على الماء عن القدر الذي يزال به سنخا في المقام، بخلاف التطهير من الخبث، و حيث كان التطهير من الخبث بغسله ارتكازا لزم العفو عن انفعال الماء به حينه، فما هو النظير للتطهير من الخبث مانعية استعمال الماء في رفع الحدث الأ-كبر من رفع الحدث به، حيث إنه إنما يمنع من استعمال آخر، لا- من الاستعمال الواحد عرفا.

لكن في المبسوط: «و إن كان على بدنه نجاسة أزالها ثم اغتسل، فإن خالف و اغتسل أولا فقد ارتفع حدث الجنابة. و عليه أن يزال النجاسة إن كانت لم تنزل بالغسل، و إن زالت بالاغتسال فقد أجزأه عن غسلها».

و مقتضى إطلاقه من عدم مانعية النجاسة الطارئة من التطهير. و تنزيله على خصوص الكثير و نحوه مما لا ينفعل لأجل ما هو المعلوم مانعية نجاسة الماء بعيد، لأنه حمل على غير الفرد المشهور مما يغفل عنه من دون تنبيه. إلا أن يرجع كلامه إلى عدم انفعال ماء الغسالة. فتأمل.

و الأمر سهل، إذ لا غرض في تحقيق مراده قدس سره بعد ما عرفت من البناء على مانعية النجاسة في الفرض.

و أما لو لم تستلزم نجاستها نجاسة الماء- لاعتصام الماء، أو للبناء على طهارة الغسالة مطلقا أو قبل الانفصال- فقد يستدل على وجوب طهارة الأعضاء و عدم الاجتزاء بغسل واحد للحدث و الخبث بوجوه.

الأول: أن الأصل عدم التداخل.

و فيه: أن التداخل هو مقتضى الإطلاق، و إنما خرجنا عنه فيما لو تعددت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٧٩

...

الأسباب، و كان المسبب هو التكليف بماهيئة واحدة، لأجل ظهور دليل كل سبب في كونه سببا مستقلا لحدوث التكليف المستقل، المستلزم لتعدد التكاليف بتعدد الأسباب المستتبع لتعدد متعلقها، و أنه ليس محض الماهية الحاصلة بصرف الوجود، لامتناع تعدد التكليف مع وحدة المكلف به.

أما في المقام فحيث كان التعدد في المسبب، و هو إزالة الحدث و الخبث و الطهارة من كل منهما، و لم يمتنع صدور المسيبين عن سبب واحد، و هو الغسل في المقام، فلا موجب للخروج عن مقتضى الإطلاق في السبب، و هو الغسل، بل يتعين الاكتفاء بغسل واحد، كما يكتفى به في التطهير من النجاسات المتعددة، كالدم و البول. و تمام الكلام في ذلك في الأصول في ذيل مبحث مفهوم الشرط. فراجع.

هذا، و قد أشار في الجواهر إلى الإشكال في الاستدلال بأصالة عدم التداخل بأن مقتضاها عدم الاكتفاء بغسل واحد للحدث و الخبث، لا شرطية رفع الخبث في صحة الغسل لرفع الحدث.

و يندفع: بأنه بعد العلم بارتفاع الخبث بالغسل الأول يكون احتياج رفع الخبث لغسل آخر مقتضى أصالة عدم التداخل، المفروض الرجوع إليها.

و لا ضير في لزوم تقييد إطلاق أدلة بيان الغسل، لابتناء أصالة عدم التداخل على تقييد الإطلاق.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن الموجب لعدم التداخل ظهور تعدد الشرط في تعدد الجزاء، فإذا بنى على رفع اليد عن هذا الظهور بالنسبة إلى الخبث، و أنه يتحقق و لو بالغسل لرفع الحدث فلا مانع من الأخذ بإطلاق الإجزاء بالنسبة إلى الحدث، فيكتفى في رفعه بمجرد الغسل و إن ترتب عليه رفع الخبث.

فيندفع: بأن مقتضى الجمع بين أصالة عدم التداخل و فرض ارتفاع الخبث بالغسل الأول هو عدم صلوح الغسل المذكور لرفع الحدث، فلا تشرع نيته به، كي يكون ارتفاع الخبث به منافيا لأصالة عدم التداخل. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٠

...

الثاني: ما في جامع المقاصد من أنه لو أجزأ الغسل مع نجاسة المحل لأجزأ مع بقاء عين النجاسة. و هو كما ترى لا يرجع إلى محصل ظاهر، فان عين النجاسة إن كانت مانعة من استيلاء الماء على البشرة بالنحو المعتبر في رفع الحدث خرج عن المقام، و إلا فلا بأس بالتزام الإجزاء معها، و كانت من محل الكلام.

الثالث: النصوص المتضمنة للأمر بغسل النجاسة من البدن قبل الشروع في الغسل في مقام تعليمه، مثل ما تضمن غسل الفرج - بناء على حمله على فرض نجاسته، لا على الاستحباب، كغسل اليدين - و صحيح حكم بن حكيم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة. فقال: أفض على كفك اليمنى من الماء فاغسلها، ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى، ثم اغسل فرجك، و أفض على رأسك و جسدك فاغسل» (١). و صحيح البنظي: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة.

فقال: تغسل يدك اليمنى من المرفقين [المرفق. خ ل] إلى أصابعك، و تبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يدك في الإناء، ثم اغسل ما أصابك منه، ثم أفض على رأسك و جسدك» (٢) و غيرها.

فإن ظاهر الأمر فيها اللزوم، و مقتضى وروده لبيان الماهية كونه للإرشاد إلى توقفها على ذلك، لا للوجوب التعبدى، كما قد يظهر مما تقدم من المبسوط.

وفيه: أن السؤال في هذه النصوص لما كان عن نفس الغسل في بيان المقدمات المذكورة خارج عن مقتضى السؤال لمحض التفضل، و هو كما يكون بالإرشاد إلى توقف الغسل على ذلك يكون بالإرشاد إلى تجنب النجاسة، لما يستلزمه اختلاط ماء غسالة الغسل بغسالة الخبث من محذور ينبغى التوقى منه، و لا قرينة على إرادة خصوص الأول.

و لا سيما مع ما في موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أصاب

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب غسل الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨١

...

الرجل جنابة فأراد الغسل فليفرغ على كفيه و ليغسلهما دون المرفق، ثم يدخل يده في إنائه، ثم يغسل فرجه، ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه، ثم يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كفيه، ثم يفيض الماء على جسده كله، فما انتضح من مائه في إنائه بعد ما صنع ما وصفت فلا بأس» (١) لظهوره في اهتمامه عليه السلام بتجنب انفعال غسالة الغسل.

و دعوى: أن الحمل على ذلك لا يناسب ما في ذيل صحيح حكم: «فان كنت في مكان نظيف فلا يضررك أن لا تغسل رجلك، و إن

كنت في مكان ليس بنظيف فاغسل رجلك. «٢»، إذ لا غرض في تجنب انفعال غسالة غسل الرجلين في المكان القذر، إذ لا بد من تجنب ما ينتضح منها على المكان، و هي لا تنتضح على البدن لأنهما في أسفله.

مدفوعة: بقرب عدم كون المراد من غسل الرجلين غسلهما مقدمة للغسل، ليكون شاهدا لما نحن فيه، بل غسلهما بعد إكمال الغسل، لبيان عدم تنجسهما بماء غسل الجنابة مع مراعاة الكيفية المذكورة إلا إذا كان المكان قذرا، فيكون مساوقا للموثق.

على أن ظاهر النصوص المذكورة ببيان كيفية الاغتسال بالماء القليل، ولا إشكال في توقف الغسل به على التطهير من الخبث، إما لاعتباره في نفسه، أو للفرار به من محذور انفعال الماء المانع من الاغتسال به - كما تقدم - ولا قرينة في النصوص على إرادة الأول.

و من هنا يشكل البناء على وجوب التطهير قبل الغسل مع عدم انفعال الماء.

بل قوى في كشف اللثام العدم، و هو المحكى عن المختلف و نهاية الأحكام و شرح الدروس و الحقائق.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب غسل الجنابة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب غسل الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٢

[و منها إباحة الفضاء الذي يقع فيه الغسل]

إشارة

و منها: إباحة الفضاء الذي يقع فيه الغسل

بقي في المقام أمور.

الأول: أشرنا إلى أنه لو قيل بعدم انفعال ماء الغسالة قبل انفصاله يتجه التوقف في مانعية نجاسة الأعضاء من رفع الحدث بغسلها.

و ربما يتوهم منافاته لما تقدم من عدم جواز الوضوء بالماء القليل المستعمل في رفع الخبث و إن قلنا بطهارته.

لكنه يندفع: بأنه لا يصدق على الماء أنه مستعمل في رفع الخبث بمجرد ملاقاته، بل لا بد من جريانه على المحل، بحيث يصدق عليه الغسالة، فيتحقق الوضوء به قبل صدق العنوان المذكور عليه. فتأمل.

الثاني: المحكى عن نهاية الأحكام عدم قدح النجاسة إذا كانت في آخر العضو في الوضوء بالماء القليل. و لا يتضح خصوصية آخر العضو في ذلك، فان المحذور ليس هو تنجس ما يجري عليه الماء، كي لا يبقى له موضوع في الفرض المذكور، بل انفعال نفس الماء بملاقاة الموضع النجس، و هو حاصل في الفرض، فلا بد فيه من استمرار إجراء الماء بعد طهارة المحل، كما في سائر المواضع.

الثالث: مقتضى ما سبق عدم الفرق بين النجاسة التي تزول بالمرء و التي لا تزول بها، فكما يكون الغسل الواحد مع عدم انفعال الماء بملاقاة العضو في الأولى مطهرا من الحدث و الخبث، يكون في الثانية مطهرا من الحدث و مجزيا عن مرة مما يعتبر في رفع الخبث. و ربما يحمل على ذلك ما تقدم من المبسوط.

و قد أشار في الجواهر إلى القول في المقام باعتبار عدم بقاء المحل نجسا بعد الغسل، و لم يشر إلى القائل به و لا إلى دليله، و إنما قال: «ليس له وجه ظاهر سالم عن التأمل و النظر».

(١) كما لم يستبعده في الجواهر.

و الوجه فيه: أن حركات المكلف حين إيقاع الأفعال الوضوئية تصرف في الفضاء المذكور، و كذا إجراء الماء من مثل الإبريق على

أعضاء الوضوء و لو مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٣

...

سكون المكلف حينه، لأن حركة الماء في الفضاء تصرف فيه، فيحرم.

و دعوى: انصراف إطلاق حرمة التصرف في مال الغير عن الفضاء.

مردودة على مدعيها، لأن الفضاء مال مهم، و التعدى بالتصرف فيه لا يقصر عن التعدى بالتصرف في الأعيان الخارجية.

كيف، و لازم ذلك عدم جواز طرد المتصرف فيه و منعه من الاستمرار فيه، لعدم التعدى منه المسقط لحرمة و المسوغ للتعدى عليه بالطرده و نحوه. و لا يظن التزام أحد به.

و مثلها دعوى: انصراف الإطلاق المذكور عن التصرف اللازم من الوضوء. إذ لا يظهر وجه خصوصيته عن سائر التصرفات.

و أما منع انطباق التصرف على الوضوء، لأنه عبارة عن وصول الماء إلى المحل، و إمرار الغاسل أو الماسح مقدمة له.

ففيه - مع أن الوضوء ليس عبارة عن وصول الماء إلى المحل، بل إيصاله إليه، كما يشهد به تفسيره بالغسل و المسح في الكتاب و السنة، و هما من أفعال المكلف، و وصول الماء نتيجة لهما - أن التقرب المعتبر في الوضوء إنما يكون بالحركات المذكورة، لأنها هي فعل المكلف بالمباشرة، فمع حرمتها يمتنع التقرب، فيبطل.

و كأن توقف سيدنا المصنف قدس سره في الحكم لبعض هذه الوجوه، أو جميعها، لأنه تعرض لها في مقام الاستدلال عليه، و إن سبقه إلى بعضها في الجواهر.

فراجع.

هذا، و أما إباحة الأرض و الفراش و نحوهما مما يعتمد عليه المتوضى، فلا دليل على اعتبارها، لعدم دخلها بحركات الوضوء و أفعاله. و مجرد مقارنة الأفعال للتصرف فيها بالاشغال و الاعتماد لا يوجب حرمتها، و لا يمنع من التقرب بها بعد أن لم يكن جزءا منها.

و ما عن غير واحد من صدق التصرف في المكان المغصوب على نفس الوضوء، غير ظاهر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٤

على الأحوط وجوبا. و الأظهر عدم اعتبار إباحة الإناء الذي يتوضأ منه مع الانحصار به (١)،

فالمتعين البناء على عدم البطلان، كما في المعتبر و المنتهى و المدارك و عن الحبل المتين. خلافا لما في الروض و عن محكي نهاية الإحكام، و الذكري و الدروس و الموجز الحاوي و كشف الالتباس و المقاصد العلية و مجمع البرهان.

حيث حكموا بالبطلان مع عدم إباحة المكان، بل ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه ظاهر المنسوب للمشهور.

اللهم إلا أن يكون محل كلامهم صورة غصبية الفضاء مع الأرض، لأنه الفرد الشائع، فيتجه البطلان، لما تقدم.

(١) حيث قد يدعى حينئذ عدم مشروعية الوضوء، لمزاحمته بحرمة الغصب، المقتضى لسقوط الأمر به، لأن مقتضى الجمع بين دليله و

دليل التيمم، أخذ الوجدان في موضوعه، فمع توقفه على التصرف بالمغصوب يكون مقتضى إطلاق حرمة الغصب عدم الوجدان و

ارتفاع موضوع الوضوء. و منه يظهر أنه لا مجال لإعمال قواعد التراحم بين التكليفين من ترجيح الأهم و التخيير مع عدمه.

إذ لا تراحم بين التكليفين مع ورود أحدهما على الآخر و رفعه لموضوعه، بل يختص بما إذا كانا في عرض واحد.

لكنه يندفع بأن سقوط الأمر بالوضوء لأجل عدم الوجدان لا ينافي بقاء ملاكه المستفاد من إطلاق دليله، فان مثل عدم الوجدان من

الروافع الاضطرارية لا- يوجب خروج مورده عن موضوع المشروعية عرفا تخصيصا لعموم دليله، بنحو يكون فاقدا لملاكه، بل يكون

مسقطاً للإلزام لا- غير مع بقاء الملاك، فموضوع الحكم الاضطرارى من سنخ المانع عن تأثير الملاك للأمر والإلزام، ولا يمنع من رجحان الفعل بنحو يشرع الإتيان به و يصح التقرب به بلحاظ ملاكه.

ولذا يحسن تحمل الزحمة فى رفع موضوع البديل الاضطرارى، و يجب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٥

فضلا عن عدمه (١)، فلو توضحاً بماء مباح من إناء مغصوب أثم (٢) و صح وضوؤه، من دون فرق بين الاغتراف منه (٣)

قضاء ما فات حال الاضطرار بالوجه الاختيارى مع التمكن و نحو ذلك مما يكشف عن بقاء ملاك التكليف الأولى بنحو يكون الفعل مشروعا فى نفسه صالحا للتقرب.

و هو لا ينافى ما تقدم من عدم صلوح التكليف بالوضوء لمزاحمة التكليف بترك الغصب، لوروده عليه و رفعه لموضوعه. فان رفعه لموضوع الأمر و الإلزام لا يستلزم رفعه للمشروعية و الملاك. و الملاك بنفسه و إن كان مهما لا يصلح لمزاحمة الملاك الفعلى إذا لم يكن التكليف على طبقه فعليا.

(١) إذ لا- مجال معه لجريان الشبهة المتقدمة، بل لا- إشكال فى وجوب الوضوء، للقدرة عليه من الماء الآخر الذى ليس فى الإناء المغصوب.

(٢) يعنى: فى التصرف بالإناء، لا فى الوضوء المترتب عليه، على ما يأتى توضيحه.

(٣) لا يبعد صدق التصرف على الاغتراف من الإناء فيما إذا أوجب تموج الماء و تحركه على سطحه، إما لصغر الإناء، أو العنف فى الاغتراف، فيحرم.

و أما إذا لم يوجب ذلك، لكبر الإناء و الاغتراف منه برفق، أو لشدة تموج الماء فى الإناء قبل الاغتراف منه بنحو يتلاشى التموج الحاصل بسببه فيه، فلا يصدق التصرف عليه عرفا، فلا يكون محرما.

و كيف كان، فلو كان الاغتراف محرما فحيث لم يكن متحدا مع أفعال الوضوء، بل هو مقدمة إعدادية لها، و كان ترتبها عليها باختيار مستقل عنه، و ليست من سنخ المسببات التوليدية عنه، لم تكن حرمة مانعة من التقرب بها، ليبطل الوضوء.

و ما عن بعضهم من أن الوضوء من الإناء المغصوب استعمال له عرفا، فيحرم و يبطل. ممنوع جدا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٦

دفعه (١) أو تدريجا (٢)،

غاية ما قد يدعى صدق الاستعمال على أخذ الماء من الإناء للوضوء، و هو غير ضائر، على أنه لا أهمية لصدق الاستعمال عليه، بل لا بد من صدق التصرف، لأنه الذى تضمنه التوقيع الشريف «١»، و هو المنصرف من موثق سماعه و غيره مما تضمن عدم حل مال المسلم إلا بطيبة نفسه «٢»، لمنافاته لحرمة المال ارتكازا، و هو غير منطبق على الوضوء قطعاً.

(١) يعنى: بمقدار يكفى لتمام الوضوء. لكنه لما كان موجبا للقدرة على الوضوء التام، لما تقدم من عدم صدق التصرف عليه فلا ينبغى الإشكال فى وجوب الوضوء معه من دون فرق بين صورتى الانحصار و عدمه، و إنما يظهر الفرق المتقدم بينهما قبل حصوله، كما يظهر فى الاغتراف التدريجى.

(٢) فإنه بعد ما تقدم من عدم انطباق التصرف فى الإناء على الوضوء لا يمتنع التقرب به، فيصح و إن لم يكن مأمورا به مع الانحصار، لإمكان التقرب بالملاك.

إلا أن يستشكل فى حصول قصد القرية حين الشروع فى الوضوء، لابتنائه على قصد المعصية بالاغتراف لبقية الأجزاء، لعدم مشروعية

كل جزء منه إلا في ظرف الإتيان بالباقي بمقتضى الارتباطية، فلا بد من قصد كل جزء في ضمن قصد الكل، وحيث كان قصد الكل مبنيا على قصد الإتيان به من الطريق المحرم كان الشروع مبنيا على التجزؤ بقصد المعصية بحيث يكون داعيا إليها، و هو مناف للتقرب به ارتكازا.

و هذا بخلاف ما لو كان الاعتراف دفعيا، فان الوضوء بعده لا يبتنى على قصد المعصية وإن كان مسبقا بها، أو كان الوضوء على الفراش المغصوب، فإنه

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأنفال من كتاب الخمس حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب مكان المصلى حديث: ١. و باب: ١ من أبواب القصاص حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٧

و الصب منه (١).

و إن كان مقارنا لقصد المعصية إلا أنه لا يبتنى عليه و لا يرتبط به.

و لو تمّ ذلك لم يفرق فيه بين صورتى الانحصار و عدمه، إذا كان المقصود إكمال الوضوء من الإناء المغصوب.

نعم، لا- مانع من التقرب بالجزء لو فرض عدم القصد إلى الإكمال من المغصوب، إما لتخيل القدرة على ماء آخر، أو لعدم قصد المجموع، بل اتى بالجزء احتياطا برجاء الإكمال من ماء آخر.

و كذا لو فرض القصد إلى المعصية على كل حال لا من أجل الوضوء، بحيث لا يكون الوضوء داعيا إليها و إن قصد ترتبه عليها. على اشكال فى الأخير.

و ما ذكرناه يجرى فى كل مقدمه محرمة يبتنى الشروع فى العمل على قصد إكماله من طريقها، بحيث يكون العمل داعيا إليها و يكون قصدها متفرعا على قصده فلاحظ.

(١) أما الصب منه فى الكف ثمّ الغسل به فيلحقه حكم الاعتراف المتقدم.

و أما الصب منه على العضو لغسله رأسا فقد يشكل، لأن قصد التقرب إنما يكون بالصب، لأنه فعل المكلف بالمباشرة و الغسل مسبب توليدى له ليس موضوعا لاختيار مستقل عنه، فإذا كان الصب محرما امتنع التقرب به، فيبطل الوضوء.

نعم، لو أجرى الماء من المغصوب باستمرار بثقب و نحوه لا لأجل الوضوء فوضع المكلف العضو تحته لغسله به، نظير الاسألة المعروفة فى زماننا لم يبعد تأتى قصد القربة، لأن التقرب إنما يكون بوضع العضو تحت الماء، و هو مبين للفعل المحرم الذى سبب الجريان فلا تمنع حرمة من التقرب به.

هذا كله إذا لم يجب التفريغ، و أما إذا وجب شرعا أو عقلا- بنحو لا- يكون مبعدا، كما لو اضطر إليه لا بسوء الاختيار، للفرار به من زيادة التصرف فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٨

نعم، يشكل الوضوء إذا كان بنحو الارتماس فيه (١)، إلا أن يصدق التصرف فيه عرفا على الوضوء فيه (٢). كما أن الأحوط وجوبا إباحت المصب إذا كان وضع الماء على العضو مقدمة للوصول إليه (٣).

المغصوب، فلا إشكال فى جواز نية الوضوء حينئذ بالاعتراف أو الصب.

أما لو كان الاضطرار بسوء الاختيار فلا ينافى مبعديته، و يتمتع التقرب به، كما تقدم نظيره فى المسألة الخمسين فى حكم الجيرة

المغصوبة.

(١) سواء نوى الغسل الوضوئي بنفس الارتماس أم بالإخراج، لأن كلا منهما موجب لتموج الماء على السطح الداخلي للإناء، و هو نحو من التصرف فيه عرفاً، فيحرم، و يمتنع التقرب به.

نعم، لو فرض معذورية المكلف بالارتماس كان مضطراً للإخراج، من دون أن يحرم أو يكون مبعداً، بل يمكن التقرب بنية الوضوء به. ثم إن الأمر لا يختص بالإناء، بل يجري في كل محل للماء، كالخوض و البئر و نحوهما. فالمعيار في الحرمة فيه تحقق التصرف بتموج الماء فيه و عدمه، بل هو المعيار لو كان المغصوب طرفاً منه، فمثل قعر الخوض لا يضر غصبته غالباً، لعدم التموج فيه و عدم صدق التصرف.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من التحريم فيما لو كان المغصوب مقوماً لحوضيئة الخوض، بحيث لولاه لم يبق الماء فيه، لأن التصرف في كل شيء بحسبه، و كما يكون الوضوء من الخوض تصرفاً فيه يكون تصرفاً في أجزائه. فهو في غير محله، لابتناؤه على الخلط بين الانتفاع و التصرف. و يأتي في مسألة الوضوء تحت الخيمة المغصوبة في ذيل الكلام في اعتبار الإباحة ما له نفع في المقام.

(٢) لسعة الإناء و حصول الارتماس برفق، أو لشدة تموج الماء في الإناء قبل الارتماس، نظير ما تقدم في الاغتراف.

(٣) يعني: بنحو يكون الوصول مسبباً توليداً عن وضع الماء على العضو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٨٩

[مسألة ٦١ يكفى طهارة كل عضو قبل غسله]

(مسألة ٦١): يكفى طهارة كل عضو قبل غسله (١)، و لا يلزم أن تكون جميع الأعضاء قبل الشروع طاهرة، فلو كانت نجسة و غسل كل عضو بعد تطهيره كفى (٢).

لا يحتاج لاختيار مستقل، فيكون الوضع مبعداً بنفسه، و يمتنع التقرب به.

و أما لو كان فعلاً مستقلاً تابعا لاختيار مستقل فلا مجال للبطلان معه. كما أن البطلان في الصورة الأولى مختص بما إذا نوى الغسل بوضع الماء، و أما لو نواه بإمرار اليد على العضو بعد وضعه عليه من دون أن يستلزم الجريان حينئذ لحقه ما تقدم في الاغتراف التدريجي.

(١) يعني: بناء على اعتبار طهارة الأعضاء قبل الغسل، و قد تقدم الكلام في ذلك.

(٢) لإطلاق أدلة الوضوء.

نعم، قد يستفاد اعتبار ذلك من النصوص المتقدمة عند الكلام في اعتبار طهارة الأعضاء الواردة في تعليم الغسل، المتضمنة ذكر إزالة النجاسة قبل الشروع فيه.

و بمضمونها عبر غير واحد ممن تقدم التعرض له، بل تقدم ما قد يظهر منه دعوى الإجماع على المضمون المذكور.

و من هنا فقد ذكر في محكي شرح المفاتيح أن اعتبار إزالة النجاسة قبل الشروع في الغسل هو الظاهر من فتاوى الأصحاب.

لكن في جامع المقاصد بعد التعرض لإيهام عبارة القواعد ذلك: «و ليس كذلك قطعاً»، و في كشف اللثام: «و تقديم غسل الفرج من باب الأولى قطعاً»، و عن السرائر نفى الخلاف في كون ذلك من السنن و الآداب.

و قد تقدم الإشكال في دلالة النصوص المذكورة على اعتبار طهارة العضو قبل الشروع فيه، فضلاً عن اعتبارها قبل الشروع في الغسل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٠

و لا يضر تنجس عضو بعد غسله و إن لم يتم الوضوء (١).

[مسألة ٦٢ إذا توضأ من إناء الذهب أو الفضة بالاغتراف منه دفعة أو تدريجا]

(مسألة ٦٢): إذا توضأ من إناء الذهب أو الفضة بالاغتراف منه دفعة أو تدريجا، أو بالصب منه، فصحة الوضوء لا تخلو من وجه (٢)،

مضافا إلى ما تقدم في ذيل صحيح حكم من فرض الغسل في المكان القذر، و في موثق سماعه من أن فائدة التطهير عدم الانفعال بانتضاح ماء الغسل في الإناء، المشعر أو الظاهر في المفروغية عن إمكان الاغتسال بنحو يوجب الانفعال، لتنجس البدن. (١) للإطلاق.

(٢) أما بناء على اختصاص الحرمة بالأكل و الشرب من إناء الذهب و الفضة دون بقية الاستعمالات، فظاهر. و أما بناء على عمومها لمطلق الانتفاع - كما قد يدعى - أو لمطلق الاستعمال - كما هو معقد الإجماع المدعى في كلام غير واحد - أو للاستعمال المناسب للإناء المقصود نوعا منه بما هو إناء - كما لعله المتيقن من الإجماع المذكور، و تقتضيه النصوص المتضمنة لكراهة آنية الذهب و الفضة، و أنها متاع الذين لا يوقنون «١»، فإنه بعد تعذر حمل الطائفة الأولى على كراهة نفس الإناء لامتناع تعلق الحكم التكليفي بالأعيان، فالأقرب حملها على كراهة الاستعمال المناسب للإناء، دون خصوص الأكل و الشرب، منه أو وجوده، كما أن ذلك هو المتيقن أو المنصرف من الطائفة الثانية. و تمام الكلام في محله من خاتمة كتاب الطهارة، فلأن الانتفاع و الاستعمال إنما يكونان باغتراف الماء من الآنية و الصب منها، لا بما يترتب عليهما من غسل الأعضاء، فلا موجب لحرمة الغسل، كي يمتنع التقرب به و يبطل.

نعم، يجرى في الاغتراف التدريجي و الصب ما تقدم في الوضوء من الإناء المغصوب.

(١) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب النجاسات و الأواني و الجلود.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٤٩١

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩١

من دون فرق بين صورة الانحصار و عدمه (١). و لو توضأ بالارتماس فيه فالصحة مشككة (٢).

(١) لما تقدم في الوضوء من الإناء المغصوب. و سيأتي تمام الكلام في ذلك.

(٢) لقرب صدق الاستعمال على نفس الارتماس، فيحرم و يمتنع التقرب به.

ثم إنه لو فرض انحصار الماء بالماء الموجود في إناء الذهب و الفضة فقد يقال بوجوب تفرغه في إناء آخر مع التمكن، جمعا بين حرمة استعمال الإناء و وجوب الوضوء، و مع التعذر يسقط الوضوء، لتوقفه على الاستعمال المحرم الموجب لصدق عدم الوجدان. و قد يستشكل في الأول بأن إفراغ الماء من الإناء لإناء آخر محرم أيضا، لأنه نحو من الاستعمال له، نظير تفرغه حين الغسل به. و يندفع بأن التفرغ المذكور و إن كان استعمالا للإناء، إلا أنه ليس استعمالا مقصودا منه بما هو إناء، و ليس هو كالتفرغ حين الغسل به عرفا، بل هو خروج عن مقتضى إنائيته.

نعم، قد يكون من شأن الإناء استعماله لنقل الماء من محل لآخر، لكنه خارج عن محل الكلام مما كان المقصود محض التفرغ

للتخلص من الاستعمال.

و أما الثاني، فقد يشكل بقرب انصراف النصوص المستفاد منها حرمة استعمال الإناء عن الاستعمال الذي ينحصر به استعمال ما فيه من طعام و شراب و نحوهما، لسوقها في مساق ترجيح نحو من الاستعمال له على نحو آخر، بمناسبة ارتكاز كون مبنى النهي المذكور على تجنب نحو من الترف و البطر، و الاستعمال الذي للإناء ينحصر به استعمال ما فيه، أجنبى عن ذلك.

و لذا يصعب جدا البناء على وجوب ترك الطعام و الشراب الموجود في آنية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٢

[و منها عدم المانع من استعمال الماء]

إشارة

و منها: عدم المانع من استعمال الماء (١)، لمرض أو عطش يخاف منه على نفسه أو على نفس محترمة. نعم، في فرض العطش لو أراق الماء على أعلى جبهته، و نوى الوضوء بعد ذلك بتحريك الماء من أعلى الوجه إلى أسفله، كان للصحة وجه (٢).

الذهب و الفضة إذا تعذر إفراغه منهما في غيرهما، كما يصعب البناء على سقوط الوضوء في المقام، و إن كان أدنى تكليف صالحا لإسقاط الوضوء عند مزاحمته به، كما سبق.

و منه يظهر الجواز و إن لم ينحصر الأمر بالماء الموجود في الإناء المذكور إذا انحصر الانتفاع بذلك الماء باستعماله فيه، فلاحظ.

(١) المراد المانع الشرعي، الذي يحرم معه صرف الماء في الوضوء، حيث يكون الوضوء به مبعدا، فيبطل.

لا- المانع الخارجي، لعدم مناسبته للمقام، و لا- مطلق ما يشرع معه التيمم، لما هو الظاهر من أن مشروعية التيمم لا تمنع من صحة الوضوء على ما يأتي في مبحث التيمم إن شاء الله تعالى.

و منه يظهر أنه لا بد من فرض كون المرض و العطش بنحو يجب التوقي منه.

كما أنه يلحق بالمرض سائر موارد الضرر الذي يجب دفعه شرعا، و بخوف العطش سائر الموارد التي يجب حفظ الماء فيها و عدم صرفه في الوضوء، كما لو وجب تطهير المسجد أو البدن به مقدمة للصلاة، لامتناع التقرب بغسل الأعضاء بالماء حينئذ، فلا يقع الوضوء به، إلا فيما يأتي استثناءه.

(٢) لتحقيق العصيان بصب الماء، لأنه الموجب لتعذر صرفه في ما يجب صرفه فيه، أما تحريكه على الوجه بعد ذلك فلا موجب لحرمة ليمتنع التقرب به، فيجرى فيه ما تقدم في الاعتراف التدريجي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٣

[مسألة ٦٣ إذا توضأ في حال ضيق الوقت عن الوضوء فان قصد أمر الصلاة الأدائي بطل]

(مسألة ٦٣): إذا توضأ في حال ضيق الوقت عن الوضوء، فان قصد أمر الصلاة الأدائي بطل (١)، و إن قصد أمر غاية أخرى، و لو الكون على الطهارة، صح (٢).

[مسألة ٦٤ لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل]

(مسألة ٦٤): لا فرق في عدم صحة الوضوء بالماء المضاف أو النجس أو مع الحائل (٣)

نعم، لو تعذر أداء الواجب ببقية الماء لحقه حكم الاغتراف الدفعي.

و نظير ذلك يجرى في الضرر لو فرض حصوله حصوله بصب الماء على الأعضاء، دون إمراره بعد ذلك عليها باليد.

(١) لعدم تحقق الامتثال بعد فرض عدم الأمر الممتثل.

نعم، لو قصد امتثال الأمر الفعلي بالصلاة وإن كان قضائيا، صح الوضوء.

و دعوى: أن الأمر القضائي ليس فعليا حين الوضوء، لفرض عدم خروج الوقت، وإنما يكون فعليا بعد ذلك فلا يمكن قصده حين الوضوء.

مدفوعة: بأن مقتضى الجمع بين دليلي الأداء و القضاء أخذ خصوصية الوقت بنحو تعدد المطلوب، مع كون أصل المطلوب في الوقت و خارجه بأمر واحد، فيمكن قصد امتثال الأمر المذكور بالوضوء.

نعم، في فرض إمكان الأداء بالتيمم فبناء على مشروعيته يكون واجبا، فتمتنع معه فعليه الأمر المذكور و يتعين التقرب بالملاكة. و يأتي في المسألة الواحدة و السبعين تقريب صحة الوضوء مطلقا، كما يأتي نظير هذه المسألة في المسألة التاسعة عشرة من مباحث غسل الجنابة، مع التعرض لما ينفع في المقام.

(٢) بناء على وجوب التيمم للصلاة التي ضاق وقتها يكون الوضوء للغايات المذكورة مزاحما للواجب المذكور، فيسقط الأمر به، و يتعين حينئذ قصد ملاكة الأمر بالغايات المذكورة، لا قصد الأمر الفعلي بها.

(٣) حيث تقدم اشتراط عدم الحائل عند التعرض لأفعال الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٤

بين صورة العلم و العمد و الجهل و النسيان (١).

و أما في الغصب، فالبطالان مختص بصورة العمد (٢)، سواء أ كان المغصوب الماء أو المكان أو المصب، فمع الجهل بكونها مغصوبة أو النسيان لا بطلان.

(١) لإطلاق أدلة الشروط المذكورة، و عدم الدليل على أجزاء الفاقد لها في الآخرين و إن لم يكن مأمورا به.

(٢) لأن المانع من الصحة ليس إلا مبعدي الفعل بسبب النهي، فيمتنع التقرب به، فمع فرض عدم الالتفات إليه يرتفع المانع، فيصح الفعل بعد واجديته لملاكة الأمر، بل دخوله فعلا في الماهية المأمور بها، على ما حرر في محله من مبحث اجتماع الأمر و النهي. و منه يظهر الحال في سائر الموارد التي يكون المانع فيها من الوضوء استلزامه مخالفة تكليف تقتضي البعد بالعمل و تمنع من التقرب به، فالأمر فيها كالغصبة.

كما يظهر أنه لا يكفي عدم التكليف واقعا لو فرض منجزية احتماله في مقام العمل، لقيام الحجة عليه أو لزوم الاحتياط فيه عقلا - كما في أطراف العلم الإجمالي - أو شرعا - كما في مورد عدم الفحص عن الحكم الكلي - لامتناع التقرب أيضا، لمبعدي الإقدام حينئذ، لأنه نحو من التجري.

نعم، لو فرض عدم المعذورية عن التكليف واقعا و استحقاق العقاب عليه للتقصير، إلا أنه كان مغفولا عنه غير منجز في مقام العمل، لم تبعد الصحة، لإمكان قصد التقرب.

و دعوى: أنه غير صالح للمقربة مع فرض استحقاق العقاب عليه، فلا ينفع قصد التقرب.

مدفوعة: بأنه صالح للمقربة من حيثية الامتثال، و إن كان مبعدا من حيثية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٥

[مسألة ٦٥ إذا التفت إلى الغصيبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه]

(مسألة ٦٥): إذا التفت إلى الغصيبة في أثناء الوضوء صح ما مضى من أجزائه (١)، ويجب تحصيل المباح للباقي. ولكن إذا كان المغصوب الماء والتفت إلى الغصيبة بعد الغسلات وقبل المسح فجواز المسح بما بقى من الرطوبة لا يخلو من قوة (٢)، وإن كان الأحوط استحباباً إعادة الوضوء.

المعصية الواقعية.

والتنافي في العمل الواحد بين المقرية والمبعدة إنما هو بمعنى امتناع قصد التقرب بما يعلم بمبعديته ويكون العبد فيه متجرئاً على المولى، لا بمعنى امتناع تحقق المقرية الواقعية فيما يكون مبعداً واقعاً مع تعدد الجهة. على أنه لا دليل على اعتبار المقرية الواقعية في العبادة، بل هي كأصل العبادية مخالفة للإطلاق والأصل على التحقيق، والمتيقن في الخروج عنهما اعتبار قصد التقرب الذي هو مقوم للعبادية المفروض حصوله في المقام. فلاحظ.

(١) لما تقدم في المسألة السابقة.

(٢) إما لأن الرطوبة من سنخ العرض، وليست ماء عرفاً كي تكون ملكاً لملكه. أو لأنها - وإن كانت ملكاً له - خارجة عن المالية، ودليل حرمة التصرف - كالتوقيع وغيره - مختص بالمال. أو لأن مبنى الضمان مع بقاء العين للحيلولة أو للسقوط عن المالية ارتكازاً ليس على مجرد الغرامة مع بقاء المضمون على ملك مالكه، بل على المعاوضة المقتضية لانتقال المضمون إلى ملك الضامن، فتكون الرطوبة في الفرض ملكاً للمتوضى، فيجوز له المسح بها. لكن يندفع الأول بأن الرطوبة التي يجوز المسح بها ليست من سنخ العرض، بل هي ماء عرفاً قابل لأن يملك. والثاني بأن الظاهر أن المراد بالمال في أدلة الاحترام ما يعم الملك، ولذا لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٦

[مسألة ٦٦ مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف]

(مسألة ٦٦): مع الشك في رضا المالك لا يجوز التصرف (١)،

إشكال ظاهراً في عدم جواز مزاحمة المالك فيما يملكه وإن خرج عن المالية. وأما الثالث الذي يظهر من سيدنا المصنف قدس سره الاعتماد عليه في المقام، فهو إنما يتم مع دفع العوض وقبول المالك به، وأما قبله فالظاهر بقاء المال على ملك مالكه. ومجرد كونه مضموناً لا يقتضى المعاوضة فيه وتملك الضامن له. ولذا يمكن تعدد الضامين للمال الواحد - كما في مورد تعاقب الأيدي - مع وضوح عدم تعدد المعاوضات في حق كل منهم بالإضافة إلى المال الواحد. بل لازم ذلك جواز الغسل الوضوءي بالماء المغصوب، لسقوطه عن المالية بمجرد صبه على العضو. بل يلزم جواز أكل المغصوب وشربه بمجرد مضغه وصورته في فضاء الفم قبل ابتلاعه، لخروجه بذلك عن المالية، ولا يظن الترام أحد بذلك ونحوه.

فالبناء على عدم جواز المسح في غير مورد دفع البدل هو الأظهر.

نعم، لو فرض عدم تقصير المتوضى، فحيث كان بعد الالتفات مضطرا للتصرف في الرطوبة المذكورة، بالمسح أو التنشيف أو نحوهما، فلو فرض عدم الفرق بين المسح وغيره من أنحاء التصرفات بنظر المالك، لم يكن المسح مبعدا بسبب الاضطرار المذكور، و أمكن التقرب به، فيصح الوضوء.

بل قد يجرى ذلك في الغسل أيضا لو التفت المتوضى للغصبيه بعد إراقة الماء على العضو.

بل قد يتجه ذلك لو فرض تقصير المكلف، إلا أنه تاب عند الالتفات، لقرب ارتفاع المبعديه حينئذ عند الالتفات، نظير ما تقدم في المسألة الخمسين في الجيرة المغصوبة.

(١) لاستصحاب عدم طيب نفس المالك، الذي هو موضوع جواز التصرف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٧

و يجرى عليه حكم الغصب، فلا بد من العلم بإذن المالك، و لو بالفحوى أو شاهد الحال (١).

[مسألة ٦٧ يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار]

(مسألة ٦٧): يجوز الوضوء و الشرب من الأنهار الكبار (٢)،

في ملك الغير بمقتضى موثق سماعه و نحوه «١» مما تقدمت إليه الإشارة عند الكلام في اعتبار إباحة الإناء الذي يتوضأ منه. بل ذكرنا في الأصول في مسألة انقلاب الأصل في الدماء و الفروج و الأموال أنه مع عدم إحراز إذن المالك يتعين الاحتياط بترك التصرف مع قطع النظر عن الاستصحاب المذكور.

نعم، لو سبق من المالك طيب النفس كان مقتضى استصحابه جواز التصرف.

لكن لا بد من سبق طيب النفس بخصوص التصرف الذي هو محل الابتلاء أو ما يعمه، و لا يكفي طيب النفس بخصوص التصرف السابق، كما هو ظاهر.

(١) تقدم في المسألة الثالثة من فصل أحكام الخلوة الكلام فيهما مفهوما و حكما، و ذكرنا أن المراد بالفحوى الرضا التقديرى، الذي هو عبارة عن كون المالك بحيث لو التفت لرضى، و إن كان غافلا حين التصرف.

و بشاهد الحال الفعل الصادر من المالك و نحوه الدال عرفا على الرضا.

(٢) كما صرح به غير واحد و حكى عن آخرين. بل يظهر من بعضهم في نظائر المقام الاتفاق على ذلك في الجملة، و إن اختلفوا في دليله و مقدار عمومته.

و كيف كان، فقد يستدل عليه بما تضمن اشتراك المسلمين في الماء، كصحيح محمد بن سنان عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن ماء الوادى. فقال: إن المسلمين شركاء فى الماء و النار و الكلاء» (٢)، و قيام الضرورة على انتفاء الاشتراك

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب مكان المصلى حديث: ١. و باب: ١ من أبواب القصاص حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب إحياء الموات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٨

و فيه: أن كثرة موارد التخصيص و وضوحها تمنع من البناء على العموم المذكور، و تكشف عن احتفافه بما يصلح لصرفه عن ظاهره بنحو لا ينهض بالاستدلال في المقام.

و لعل الأقرب حمله على عدم جواز منع هذه الأمور مع بقائها على الإباحة الأصلية و عدم تملكها ببعض الأسباب، تعريضا بما يزاوله بعض الظلمة من حمى الحمى و منع الرعية من هذه الأمور مع إباحتها الأصلية، أو يصطلح عليه في بعض الأعراف من ثبوت حق سبق فيها من دون حيازة مملوكة.

و لا بد أن يراد بالنار حينئذ مادتها و هي الحطب، و إلا فالنار غالبا مملوكة لموقدها، فله المنع منها بالضرورة.

هذا، مضافا إلى غير واحد من النصوص الظاهرة في كون الماء و الكلاء كسائر الأمور قابلين للتملك بالأسباب المتعارفة، كصحيح سعيد الأعرج عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن الرجل يكون له الشرب مع قوم في قناة فيها شركاء، فيستغنى بعضهم عن شربه، أ يبيع شربه؟ قال: نعم، إن شاء باعه بورق و إن شاء باعه بكيل حنطة» (١).

و موثق إسماعيل بن المفضل أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بيع الكلاء إذا كان سيحا، فيعتمد الرجل إلى مائه، فيسوقه إلى الأرض فيسقيه الحشيش و هو الذي حفر النهر، و له الماء يزرع به ما شاء. فقال: إذا كان الماء له فليرزع به ما شاء و ليعه بما أحب» (٢).

و نحوهما غيرهما (٣)، حيث يلزم لأجلها حمل الصحيح المذكور و نحوه

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب إحياء الموات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب إحياء الموات حديث: ٢.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٢ من أبواب عقد البيع و شروطه. و باب: ٦، ٩ من أبواب إحياء الموات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٤٩٩

...

على غير المملوك.

و ربما يحمل على الاستحباب لأجلها، و الأول أقرب.

و ربما يجعل جواز التصرف في المقام و نظائره من صغريات قيام شاهد الحال على رضا المالك، لقيام العادة على عدم المنع في مثله. و قد أطال غير واحد في تقريب ذلك.

و يشكل: - مضافا إلى عدم اطراد حصول العلم بعدم المنع، و الظن لا يكفي إلا مع استناده لظهور فعل من المالك، الذي تقدم أنه المراد بشاهد الحال - بأن الاعتبار ليس هو عدم المنع من التصرف، بل الإذن فيه أو الرضا به و لو شأنا، بحيث لو التفت المالك لرضى به، و هو غير مطرد، لإمكان عدم رضا المالك لو التفت، لا لاهتمامه بالمال، بل لبغضه للمتصرف، لكونه عدوا في الدين أو الدنيا. بل قد لا يعتد برضا المالك للتجبر عليه، و قد لا يكون لوليه حق الإذن في التصرف، لعدم كونه صالحا له، بل قد يكون عدمه أصلح له و إن لم يكن هو مضرا به عرفا، فلاحظ.

هذا و عن كاشف الغطاء قدس سره الاستدلال على الجواز باستنزاف المنع للخرج العام، فيسرى إلى الخصوص.

فإن أراد الاستدلال بقاعدة نفى الحرج، فهي - مع كون موضوعها الحرج الشخصي لا - النوعي، و هو غير مطرد - لا - تقتضى جواز الوضوء في ملك الغير، لمنافاته للامتنان، بل تقتضى سقوط الوضوء.

و إن أراد أن لزوم الحرج العام من المنع كاشف عن عدمه، لابتناء الشريعة على السهولة و عدم الحرج النوعي في أحكامها. فهو لا

يخلو عن وجه، إلا أن في بلوغه حد الاستدلال إشكالا.

والعمدة في المقام سيرة المتشرعة من غير تكير على استعمال المياه المذكورة، فلو كان ذلك محرما لظهر و لم يخف عليهم بسبب كثرة الابتلاء به، و لو ظهر لم تقم السيرة على ذلك أو اختصت بغير المتدينين مع الاستنكار من مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٠

سواء أ كانت قنوات (١) أو منشقة من شط و إن لم يعلم رضا المالكين، و إن كان فيهم الصغار و المجانين (٢).

المتدينين، كما هو الحال في سائر المحرمات الشائعة.

و عليه، يجب الاقتصار في الحكم على المتيقن من السيرة المذكورة، لمخالفتها لقاعدة احترام مال المسلم.

بقي شيء، و هو أن الأنهر قد تشق في الأرض للاستقاء منها من دون أن يقصد حيازة مائها، كما هو الحال في الأنهر التي تعبر على أراضي متعاقبة لملاك متعددين، فإن كلا منهم لا يستولى على مائها بعد فرض جريانه لأرض غيره، و لا يملك إلا ما يستقى به من الماء، و بقية ماء النهر على الإباحة الأصلية، فلا مورد للإشكال فيه.

نعم، يتجه الإشكال في الدخول للأرض المملوكة في طريق النهر، فلا بد فيه من التشبث بما يأتي في الأراضي الواسعة.

(١) قال في مجمع البحرين: «و هي الآبار التي تحفر في الأرض متتابعة ليستخرج ماؤها».

(٢) كما صرح به غير واحد في الأراضي الواسعة المتحدة الحكم مع المياه المذكورة ظاهرا، لاشتراكها في أكثر الأدلة المتقدمة، و عن الذكري: أنه مقتضى إطلاق الأصحاب، و عن حاشية المدارك: أنه الذي أفتى به الفقهاء.

قال في الروض: «و لا يقدح في الجواز كون الصحراء للمولى عليه على الظاهر، لشهادة الحال و لو من الولي، إذ لا بد من وجود ولي، و لو أنه الإمام عليه السلام»، و قريب منه كلام غيره.

و قد تقدم الإشكال في جعل المقام من صغريات الرجوع لشاهد الحال.

و مثله ما عن مجمع البرهان من أن الإذن في أمثال ذلك حاصل، لحصول النفع بدون الضرر، فلا يحتاج إلى إذن المالك و نحوه، لا ابتناء الحكم على التوسعة، لظهور ضعف التعليل المذكور، لأن حصول النفع الأخرى للمالك من دون ضرر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠١

و كذا الأراضي الوسيعة جدا (١)، أو غير المحجبة (٢)،

ليس معيارا للإذن في التصرف منه و لا من الشارع، و حصول النفع الدنيوي من غير ضرر و إن كان مستلزما للإذن منه غالبا، بل قد يستحب التصرف شرعا حينئذ حسب، إلا أنه غير حاصل في المقام قطعا.

فالعمدة في الجواز جريان السيرة فيه، التي عرفت أنها العمدة في المقام، و لذا لم يكن بناء المتشرعة على الفحص عن حال المالك.

(١) كلام أكثر الأصحاب وارد في الأراضي الواسعة، كالصحارى، و قل من تعرض للماء، و إنما استفيد حكمهم فيه تبعا، كما أشرنا إليه.

و أكثر ما تقدم من وجوه الاستدلال وارد فيها، و منها السيرة التي عرفت أنها العمدة في المقام.

هذا، و المتيقن منها الأراضي المنكشقة، و هي المنساقعة من كلام الأصحاب، لتمثيلهم بالصحارى، و كأنه لا ابتناء التحجيب عرفا على صيانة الأرض و احترامها.

فيشكل ما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره و السيد الطباطبائي في العروة الوثقى من التعميم للمحجبة إذا كانت وسيعة جدا.

نعم، لو تعارف العبور فيها أو التصرف مع تحجيبها مع جريان العادة باطلاع المالك على ذلك، لم يبعد عن مقتضى السيرة كونها

كغير المحجبة، فلاحظ.

(٢) وإن لم تكن واسعة، لقيام السيرة على العبور في الخرائب و اتخاذها طرقاً، بل الجلوس فيها و عدم التحرز من ذلك. نعم، المتيقن من ذلك ما إذا استند عدم التحجب للمالك و لو من جهة إهماله، أما إذا استند لغيره من ظالم أو نحوه أشكل قيام السيرة من المتدينين.

و من هنا يشكل التصرف بالعبور و نحوه في الأراضي التي تستملكها الحكومة و تجعلها طرقاً أو ساحات أو حدائق عامة أو نحوها، كما تعارف في عصورنا كثيراً، لعدم اختيار المالك في كشفها و رفع الحاجب عنها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٢

فيجوز الوضوء و الجلوس و النوم و نحوها (١) فيها،

لكن الإنصاف أن الجهات الارتكازية و السيرة الفعلية تناسب التعميم، و لا تساعد على الفرق، بل من القريب جداً ثبوت السيرة على ذلك من الصدر الأول، لكثرة الابتلاء به بسبب ما كان يقتضيه ولاء الجور من هدم دور المؤمنين و اصطفاء ضياعهم، و التحرز عن العبور فيها لو قاربت الطريق و نحوه محتاج إلى عناية يبعد جداً من حال المؤمنين الالتزام بها. على أنه لو كان البناء على التوقف في ذلك لزم التوقف مع الجهل بالحال، ما لم يحرز استناد كشف الأرض للمالك بوجدان أو أصل، و هو لا يناسب السيرة جداً.

بل يبعد عن المرتكزات الفرق بين كون عدم التحجب لعجز المالك أو جهله و كونه لمنع الظالم و اغتصابه، و حيث كان المنع في كلتا صورتين و تخصيص الجواز بصورة إهمال المالك بعيداً عن السيرة جداً كان الجواز في الكل قريباً جداً. نعم، لو كان العبور ترويحاً للظلم و إمضاء له، بحيث يكون للتوقف دخل في إنكار المنكر و إيقاف الظالم عند حده فلا- ينبغي الإشكال في حرمة العبور بمقتضى العمومات و ارتكاز المتشعبة، و هو خارج عن محل الكلام و الابتلاء غالباً. (١) يعني: من التصرفات العابرة غير المبنية على الاستحكام و الثبات، و التي لا تراحم المالك و لا توجب الإضرار بالأرض عرفاً، و إلا خرجت عن المتيقن من سيرة المتشعبة.

بل الظاهر كونها اعتداء بمقتضى ارتكازهم.

نعم، ربما يكون ترك الناس التصرفات المذكورة أنفع للمالك، لاستلزام تحققها من المجموع لنحو من الضرر التدريجي، و إن لم يترتب ضرر معتد به عرفاً على تصرف كل شخص وحده، و الظاهر اغتفار ذلك و عدم منعه من التصرف، لابتناء السيرة على التسامح فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٣

ما لم ينه المالك (١).

(١) للشك في ثبوت السيرة حينئذ، فالمرجع عموم حرمة التصرف مع عدم طيب النفس.

اللهم إلا أن يقال: مقتضى العموم اعتبار طيب نفس المالك أو إذنه، فحيث علم بعدم اعتبار أحدهما في المقام فقد علم بتخصيص العموم فيه و سقوطه عن الحجية، و هو لا ينهض بإثبات مانعية النهي عن التصرف، لخروجه عن مفاده، و هذا بخلاف بقاء موارد قصور السيرة كالأرض الواسعة المحجبة، إذ حيث يحتمل فيها اعتبار طيب النفس لم يعلم بتخصيص العموم فيها، فيكون حجة.

و دعوى: أن توقف جواز التصرف على الإذن مستلزم لعدم جوازه مع المنع بالأولوية، فسقوط العام في الأول لا- ينافي حجتيه في الثاني.

مدفوعة بعدم وضوح الأولوية المذكورة، لأن مقتضى العموم المذكور استناد حرمه التصرف في مورد النهي لعدم طيب النفس الملازم له، لا للنهي نفسه، كي يمكن دعوى بقاء تأثيره في الفرض.

على أن ذلك مبني على أن سقوط الدليل في المدلول المطابق لا يسقطه عن الحجية في المدلول الالتزامي، وهو خلاف التحقيق.

فالبناء على عدم ترتب الأثر على نهى المالك و جواز التصرف معه لا يخلو عن وجه.

و إن كان في النفس منه شيء، فلا يترك الاحتياط بالاجتناب.

بل ينبغي تركه مع ظهور كراهة المالك بأماره عرفية، و إن لم يصرح بالنهي و لم يعلم بالكراهة لخروجه عن المتيقن من السيرة.

بقي شيء، و هو أنه لو غصب الماء أو الأراضي المذكورة غاصب، فالظاهر بقاء جواز التصرف في حق غيره مع عدم نهى المالك، كما كان قبل الغصب، لعموم السيرة المشار إليها، و لذا لا يبتنى تصرفهم على إحراز عدم الغصب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٤

[مسألة ٦٨ الحياض الواقعة في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها لا يجوز لغيرهم الوضوء منها]

(مسألة ٦٨): الحياض الواقعة في المساجد و المدارس إذا لم يعلم كيفية وقفها من اختصاصها بمن يصلي فيها أو الطلاب الساكنين فيها أو عدم اختصاصها، لا يجوز لغيرهم الوضوء منها (١)، إلا مع جريان العادة بوضوء كل من يريد مع عدم منع أحد، فإنه يجوز الوضوء لغيرهم منها إذا كشفت العادة عن عموم الإذن (٢).

[مسألة ٦٩ إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر]

(مسألة ٦٩): إذا علم أن حوض المسجد وقف على المصلين فيه لا يجوز الوضوء منه بقصد الصلاة في مكان آخر (٣)،

وجدانا أو تعبدا.

نعم، لا يجوز التصرف للغاصب نفسه، لخروجه عن المتيقن من سيرة المشرعة بما هم مشرعة.

و تصرف الغاصب نفسه لا يكشف عن عموم الجواز له، لعدم إحراز دخوله في سيرتهم بعد كونه عاصيا بالغصب، فالرجوع لعموم المنع فيه متعين.

بل و كذا في أتباعه ممن يتصرف بتسليطه و تمكينه مبني على احترامه و الاهتمام بيده.

أما من يسترضيه في التصرف خوفا منه مع كون مبني تصرفه على الجواز له شرعا و لو بدونه، فلا يبعد الجواز له و إن لم يحرز فيه السيرة بالخصوص، لعدم شيوع الابتلاء به، لعدم الفرق بينه و بين مورد السيرة ارتكازا.

و أما تعميم ذلك للغاصب و أتباعه، فلا يخلو عن إشكال.

(١) تقدم الكلام في ذلك في المسألة الرابعة في فصل أحكام التخلي.

(٢) أو كشفت عن حجة على الجواز، أو رجعت إلى يد نوعية على الوقف، على ما تقدم التعرض له في المسألة المذكورة، كما تقدم هناك الكلام في حجية خبر متولى الوقف و بعض الموقوف عليهم. فراجع.

(٣) لخروجه حينئذ عن شرط الواقف فيحرم كالوضوء من المغصوب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٥

و لو توضأ بقصد الصلاة فيه، ثم بدا له أن يصلي في مكان آخر أو لم يتمكن من ذلك فالظاهر عدم بطلان وضوئه (١)، و كذلك يصح لو توضأ غفلة، أو باعتقاد عدم الاشتراط (٢). و لا يجب عليه أن يصلي فيه (٣)، و إن كان أحوط.

و منه يظهر عدم صحته بالعدول عن القصد المذكور و الصلاة في المسجد، لأن الوضوء يبطل بمجرد التجري حينه. كما ظهر امتناع الوضوء مع التردد في إيقاع الصلاة في المسجد، لاستصحاب عدمها، بناء على ما هو الظاهر من جريان الاستصحاب في الأمر المستقبل.

(١) أما إذا كان الشرط هو قصد الصلاة في المكان الخاص حين الوضوء، فلتحقق شرط الواقف. و أما إذا كان الشرط هو نفس الصلاة - كما هو مقتضى الجمود على ظاهر التعبير - فلأن ترك الصلاة يكشف عن خروج الوضوء عن شرط الواقف، فيكون نظير الوضوء بالماء المغصوب جهلاً بغصبيته، الذي تقدم عدم بطلانه. ثم إن محل الكلام ترك الصلاة مطلقاً فيها، لا ترك خصوص الصلاة التي توضع لأجلها، مع الإتيان بغيرها فيه، لتحقيق شرط الواقف. إلا أن يفرض اشتراطه خصوص الصلاة التي توضع لأجلها، فلا بد في الحكم ببطلان الوضوء - لو قيل به مع تخلف شرط الواقف - من تعذر الإتيان بالصلاة المذكورة فيه، و لا يكفي فيه مجرد الإتيان بها في غيره، للحكم ببطلانها، إذ يلزم من الحكم بصحتها عدمها. أما الحكم ببطلانها مع صحة الصلاة بعدها في المسجد، فلا يلزم منه إلا تقييد الإطلاق بالمقتضى لأجزاء الصلاة مع الطهارة، و لا محذور فيه.

(٢) لعدم تنجز الحرمة حينئذ، فلا يمتنع التقرب.

(٣) لأن مفاد شرط الواقف ليس إلا تقييد الموقوف عليهم بالشرط، فنفوذه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٦

...

لا يقتضى إلا حرمة تصرف فاقد الشرط، و المفروض معذوريته حين التصرف، لقصد تحقيق الشرط أو لجهله بأخذه، و لا دليل على وجوب إدخال المتصرف نفسه في الموقوف عليهم بعد التصرف.

نعم، لو كان مرجع شرطه إلى إلزام آخر في قبال الوقف، من دون أن يقتضى تقييده - نظير التزام المتبايعين بالشرط في ضمن البيع - كان مقتضى نفوذه لزوم القيام به من المتصرف.

و كذا لو كان مرجعه إلى أمر الولي بإيقاع عقد مع المتصرف يقتضى استحقاق المتصرف للتصرف في مقابل تحقيقه للشرط، و التفت المكلف لذلك قبل التصرف، فأقدم على التصرف بداعي إيقاع العقد المذكور و قبوله الفعلي بالتصرف، إذ مقتضى وجوب الوفاء بالعقد المذكور تحقيق الشرط.

لكن الأول - مع بعده في نفسه - لا - دليل على نفوذه، لظهور عموم نفوذ الشرط في لزوم قيام الإنسان بما يشترطه على نفسه، لا لزوم قيامه بما يشترط عليه غيره أو استحقاقه لما يشترطه لنفسه، و لذا كان قاصراً عن إثبات نفوذ الشرط في الإيقاع.

و الثاني مبني على عناية خارجة عن محل الكلام.

و منه يظهر ضعف الاحتياط في المقام.

نعم، لو كان التصرف لغير الموقوف عليهم مضموناً على التصرف لابتناء الوقف على ملكية الموقوف عليهم للمنفعة، توقفت البراءة من الضمان على تحقيق شرط الواقف، سواء وقع التصرف منه بقصد إيقاع الشرط، أم للغفلة عنه، أم لاعتقاد عدمه، أم اضطراباً، أم إكراهاً، أم بقصد عدم إيقاع الشرط مخالفة للواقف، لعدم الفرق بين الجميع في ذلك.

بل قد يدعى وجوب إيقاع شرط الواقف في الصورة الأخيرة عقلاً، تجنباً عن كون التصرف السابق مخالفة للوقف و معصية للشارع، لفرض كونه مسؤولاً به حين وقوعه، لقصدته المخالفة به، فيكون متجرناً مستحقاً للعقاب، و المتيقن من مسقطية التوبة غير صورة إمكان

الفرار عن المعصية.

فراجع ما تقدم فيما يجب على المغتاب للفرار عن العقاب و تأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٧

[مسألة ٧٠ إذا دخل المكان الغصبى غفلة، و فى حال الخروج توضأ بحيث لا ينافى فوريته]

(مسألة ٧٠): إذا دخل المكان الغصبى غفلة، و فى حال الخروج توضأ بحيث لا ينافى فوريته، فالظاهر صحة وضوءه (١)، و كذا إذا دخل عصياناً ثم تاب و خرج و توضأ فى حال الخروج (٢).

هذا، و لو فرض عدم استحقاق العقاب على التجري، أو كون عقابه دون عقاب المعصية فالأمر أظهر.

(١) لأن الاضطرار للتصرف فى الفضاء المغصوب حال الخروج لما لم يكن بسوء الاختيار كان مسقطاً للتكليف من دون أن يقتضى المبعديّة، فلا يمنع من التقرب حينه بالوضوء.

نعم، لا بد من عدم استلزامه التصرف بإراقة الماء فى الأرض زائداً على التصرف المضطر إليه، و إلا لحقه حكم غصبيه المصب. (٢) بناء على ما أشرنا إليه فى الجبيرة المغصوبة و غيرها من مسقطية التوبة للمبعديّة الحاصلة بالعصيان، و حيث كان الاضطرار للخروج مسقطاً للتكليف فلا مانع من التقرب بالوضوء حينه.

و هذا بخلاف ما لو لم تحصل التوبة، لأن الاضطرار لما كان بسوء الاختيار فهو و إن كان موجبا لسقوط التكليف، إلا أنه موجب لمبعديّة الفعل، فيمتنع التقرب به.

هذا، و الكلام فى هذه المسألة مبنى على اعتبار إباحة الفضاء، و إلا اختص الإشكال بما إذا لزم زيادة التصرف فى الأرض بإراقة الماء عليها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٨

...

تتميم:

ذكر فى العروة الوثقى فروعا تبنى على اعتبار الإباحة، بعضها ظاهر الحكم فى نفسه أو باعتبار ما تقدم، فلا- ينبغى إطالة الكلام بالتعرض له، و ما يهم منها:

الأول: فى الوضوء تحت الخيمة المغصوبة.

و الكلام فيه يتفرع على حرمة استغلالها بالجلوس و نحوه، إذ لو حل ذلك فلا إشكال فى صحة الوضوء، فالمناسب التعرض لحكم الجلوس و نحوه.

و يظهر من غير واحد حرمة مطلقاً أو فى مورد الحاجة إليه.

وقد يوجه.

تارة: بأنه يكون انتفاعاً بالخيمة، فيحرم، كما فى الجواهر.

و اخرى: بأنه تصرف فيها، مطلقاً كما هو ظاهر الروض و صريح شيخنا الأستاذ قدس سرّه، أو فى مورد الحاجة، كما يظهر من العروة الوثقى.

و يشكل: الأول بمنع الكبرى، بل تختص الحرمة بالتصرف، كما تقدم فى الوضوء من الإناء المغصوب، بل لا ينبغى الريب فى عدم

حرمة كل انتفاع، إذ لا ريب في جواز الاستضاءة بسراج الغير والاستظلال بظل ناقته والمتابعة له في القراءة. و هو الظاهر من الجواهر في مبحث مكان المصلي، و عليه بنى جواز الاستظلال بحائط الغير.

و الثاني بمنع الصغرى، لتوقف صدق التصرف على نحو من التقليب للشيء و تغييره من حال الآخر، و لا يكفي فيه مجرد الانتفاع به، للحاجة، فضلا عما لم يكن معها. و منه يظهر ضعف ما في جامع المقاصد من صدق التصرف و الانتفاع معا بالجلوس و نحوه، و ظاهره أن المدار في التحريم عليهما.

نعم، ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن الجلوس مع الحاجة حينئذ من المنافع ذات المالية، فيكون مملوكا لصاحب الخيمة، فيحرم استيفاؤه بغير إذنه، لأنه و إن لم يكن تصرفا في العين، إلا أنه تصرف في المنفعة المملوكة، و عموم حرمة التصرف مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٠٩

...

في مال الغير لا- يختص بالأعيان، أما مع عدم الحاجة فلا مالية للمنفعة فلا تكون مملوكة، للفرق بين المنفعة و العين بتوقف ملكية الأولى على ماليتها، بخلاف الثانية.

و كأن منشأ ما ذكره هو ما أشرنا إليه من جواز الانتفاع ببعض منافع الأعيان من دون رضا مالكيها.

لكن لو كان منشأ ذلك عدم ملكيتها لزم امتناع الاستئجار عليها، مع وضوح جوازه و نفوذه.

فالتحقيق أن المنفعة كالعين تملك مطلقا، إذ ليس المنشأ لملكيتها إلا كونها نماء للملوك، و لا يتعين في ملكية النماء المالية.

لكنها لا- تملك لصاحبها بالفعل، بل هو مسلط على تملكها بإجازه و نحوها، نظير الذميات التي لا يملكها الإنسان على نفسه و إن كان له أن يملكها لغيره، فكما لا يملك الإنسان دراهم في ذمته لا يملك منفعة أو منفعة شيء من أعيانه، و إنما يسلط على تملك جميع ذلك.

نعم، هي تضمن بالاستيفاء من دون تملك، و هو إنما يكون باستحصال المنفعة من العين بجعلها صالحة للانتفاع، لا بمجرد الانتفاع بالعين من دون تصرف فيها.

كما أن تملك الغير لها إنما يقتضى تملكه لذلك، ببذلها من صاحبها الذي ملكت عليه، بالقيام بها أو ببذل العين التي تقوم بها.

أما الانتفاع المجرد من دون أن يقتضى تصرفا في العين، بأن تكون العين بنحو صالح للانتفاع من دون تصرف من المالك أو المنتفع، فليس مملوكا و لا مضمونا، و إن كان متنافسا عليه بين العقلاء لترتب الفوائد المهمة عليه.

و بعبارة أخرى: المنفعة أمر إضافي قائم بين المنتفع و العين المنتفع بها، و ترتبها بينهما يتوقف على كون العين المنتفع بها بنحو صالح لإفادة المنفعة، و كون المنتفع بها بنحو يستثمرها و يستفيد منها، فترتب القراءة على سراج الغير مثلا إنما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٠

...

يكون بإشعال السراج و قراءة القارئ أمامه، و ملكية المنفعة المذكورة لا ترجع إلى ملكية الأمر الثاني، بل إلى ملكية تحصيل الأول، المبني على نحو من التصرف في العين و لو بإبقائها على حالها الموجب لذلك، و هو المعيار في الضمان بالاستيفاء، و حينئذ يمكن تملكه- بمعنى القدرة على تملكه- و إن لم يكن له مالية.

فإذا فرض ترتب الأمر المذكور بنفسه و خروجه عن سلطان المالك بحدوثه و ببقائه امتنعت ملكية المنفعة أو تملكها أو ضمانها. و ترتب الانتفاع من قبل المنتفع من دون أن يكون له دخل في الأول لا يكون محرما و لا مضمونا، و إن كان كان موردا لتنافس العقلاء.

فإذا تعلق الغرض بالقراءة على سراج شخص، فإن أشعله القارئ أو حمل مالكه على إشعاله مدة قراءته كان ذلك منفعة مملوكة و مضمونة، وإن لم يكن دخيلاً في إشعاله فالقراءة عليه انتفاع محض غير مملوك ولا مضمون.

و يناسب ذلك ما صرح به النصوص و الفتاوى من الاكتفاء في تسليم المنفعة و استحقاق الأجرة بتسليم العين مدة يمكن استيفاء المنفعة فيها و إن لم يستوفها المستأجر.

و يترتب على ما ذكرنا أن من غصب عينا و انتفع بها كان عاصياً في التصرف بالعين بنحو يجعلها صالحة للانتفاع، لا في نفس الانتفاع إذا لم يتحد مع ذلك خارجاً، كالقراءة على السراج و الاستغلال بظل الناقه.

و بذلك ظهر الحال في الجلوس تحت الخيمة المغصوبة، فإنه حيث لم يفرض فيها التصرف بالنصب فلا وجه لحرمة و لا لضمانه. بل لا يحرم و لا يضمن حتى مع التصرف فيها بالنصب، لعدم اتحادهما خارجاً.

و دعوى: أن ذلك يستلزم جواز مزاحمة المالك في الجلوس تحت خيمته إذا نصبها في الأرض المباحة و عدم ضمانه، بل عدم صحة الإجارة عليه بعد النصب.

مدفوعة: بأن نصبها يوجب له حق السبق في الأرض المقتضى لألويته

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١١

...

التصرف له عرفاً، بل قد يدعى حينئذ ملكيته لمنفعة الأرض، لأنه نحو من الحيازة لها، فيحرم مزاحمته.

كما يكون سلطانه على التمكين من ذلك أمراً مصححاً للإجارة كقدرته على تفويض الخيمة و إبقائها.

و لذا لا يجوز مزاحمته حتى لو لم يصدق الانتفاع، لعدم الفائدة أو لزوم الضرر بالدخول تحت الخيمة.

نعم، لو فرض نصبه للخيمة لا بداعى السبق للمكان و الاستيلاء على منفعته لم يبعد جواز مزاحمته، و عدم أولويته حينئذ.

ثم إن هذا التفصيل لو تم لجري في الوضوء، فيحرم و يبطل إذا عد انتفاعاً بالخيمة، بأن توقف حصوله بالوجه المرغوب فيه عليها، كما لو فرض تعذر تحصيله خارجاً أو صعوبته، لجفاف الماء بالحرّ أو الهواء، أما لو لم يكن كذلك فلا يحرم و لا يبطل و إن عدّ الجلوس تحتها انتفاعاً، لعدم اتحادهما مع الجلوس.

فما يظهر من سيدنا المصنف قدس سرّه و غيره من جريان التفصيل المذكور في الجلوس دون الوضوء و أنه لا يحرم مطلقاً لعدم اتحادهما مع الجلوس، في غير محله.

الثاني: إذا وقع قليل من الماء المغصوب في كثير من الماء المباح المملوك أو غيره، فإن كان متميزاً فيه حرم التصرف فيه بلا إشكال.

و لعله إليه يرجع ما في العروة الوثقى من وجوب إرجاعه إلى مالكه مع إمكانه.

و إن امتزج به، ففي صيرورة مالكه شريكاً في مجموع الماء بالنسبة، فلا بد من إذنه في حل التصرف فيه، أو ضمان الماء المذكور لصيرورته بحكم التالف لاستهلاكه فيه بسبب قلته، و يبقى الماء على إباحته، وجهان. احتمل أولهما في العروة الوثقى، و جزم بثنائهما سيدنا المصنف قدس سرّه، لما هو مختاره من عدم الاستهلاك مع اتحاد الجنس، أما بناء على ما هو الظاهر من تحقق الاستهلاك مع اتحاد الجنس فقد يتعين الأول.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٢

...

لكن تقدم في الفرع الثاني من فروع الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر أن استهلاك القليل في الكثير إنما هو بمعنى انعدامه عرفاً

بحده المميز له عن غيره، كخصوصية الاستعمال في الماء، و خصوصية الخمرية و الدموية، أما بلحاظ ذاته فلا مجال لدعوى انعدامه، إذ لا ريب في زيادة الكثير بالقليل عرفا المستلزم لانحفاظ ذاته فيه.

و من هنا يتعين ترتب الأحكام التابعة للذات، و إن لم تترتب الأحكام التابعة للخصوصية بما لها من حد مميز. و الظاهر أن حرمة الاستعمال و التصرف و إن كانت تابعة لخصوصية كون الشيء مملوكا للغير، إلا أن الشركة من الأحكام العرفية التابعة للذات، فإن كل جسمين امتزجا فمالكاهما يشتركان في المجموع بالنسبة من دون دخل لخصوصية أحدهما المميزة له، حيث يأتي ذلك في مختلفي الجنس، بل حتى لو كان الممتزج حقيقةً ثالثه عرفا. و على هذا ينطبق دليل حرمة التصرف في ملك الغير لا بلحاظ الأجزاء المنبثقة من القليل، لفرض استهلاكه بحده، بل بلحاظ الشخص المستحق في المجموع الذي لا يقبل الاستهلاك.

نعم، هذا مبني على أن الشركة بالامتزاج حقيقة واقعية، أما بناء على ما هو الظاهر من أنها حكمية ظاهرية راجعة إلى البناء ظاهرا على أن التلف و النماء منهما بالنسبة، مع بقاء كل منهما بذاته على ملك صاحبه، فاللزام البناء على جواز التصرف، لأن مالك القليل لا يملك في الحقيقة الشخص من المجموع، كي لا يقبل الاستهلاك، بل يملك عين مائه المفروض استهلاكه لقلته و عدم صدق التصرف فيه عرفا بسبب ذلك، و إن كان المال موجودا بعينه و باقيا على ملك صاحبه، لأن الملكية قائمة بالذات من دون دخل للخصوصية، كما سبق، و لذا لا ريب ظاهرا في الحكم بملكيتها له لو أمكن عزله بعد امتزاجه، فيفصل بينهما بالمصالحة و نحوها.

و لو تعذر ذلك لم يبعد جريان ضمان الحيولة في حق من يجعل الماء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٣

[و منها: النية]

إشارة

و منها: النية

القليل في الكثير، فتأمل.

و لعل ما ذكرنا هو الأنسب بمقتضى السيرة، إذ من البعيد جدا توقف مالك الكثير عن التصرف بماله بمجرد إلقاء شيء قليل عليه.

و لا أقل من كونه مقتضى أصالة البراءة بعد الشك في عموم حرمة التصرف لمثل المقام.

(١) كما ذكره كثير من الأصحاب، و ادعى عليه الإجماع في كلام جماعة - على اختلاف عباراتهم - فقد صرح به في الخلاف و الغنية و المنتهى و جامع المقاصد و كشف اللثام و المدارك، و محكى التذكرة و المختلف و الإيضاح و التنقيح.

نعم، عن الذكرى أنه نسب لابن الجنيّد القول بالاستحباب، و أنه لم يذكرها قدماء الأصحاب، كالصدوقين و الجعفي، و في المعتمد: «و لم أعرف لقدمائنا فيه نصا على التعيين».

لكن خلاف ابن الجنيّد لا يقدح في الإجماع، و لا سيما مع ما في المعتمد من نسبة القول بالشرطية إليه. و إهمال قدماء الأصحاب لها قد يكون ناشئا من وضوح اعتبارها من ارتكازيات المتشعبة و سيرتهم، الناشئة من وضوح كونه من العبادات، و لا سيما مع أن طريقتهم للاقتصار على مضامين الأخبار.

و إلا - فيمتنع عادة تسالم من عرفت على الوجوب، و حكايتهم الإجماع في مثل هذا الأمر الذي يكثر الابتلاء به من دون أن يكون متسالمًا عليه بين الأصحاب و المتشعبة، و لا سيما مع نقلهم الخلاف عن بعض العامة، لملازمة ذلك غالبا لتنبه الطائفة للمسألة، و لو

كانوا مختلفين فيها لم يحصل التسالم المذكور، ولا سيما مع كون عباديته تعبدية لا ارتكازية، والأدلة النقليّة المذكورة في كلماتهم ليست من الوضوح بحد يستوجب التسالم المذكور.

و بهذا يخرج عن مقتضى الإطلاق المقامى، بل اللفظى، لأدلة الموضوع، بناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٤

...

على ما هو التحقيق من أنها المرجع فى العبادية، بل لو فرض قصور الإطلاقات فى نفى العبادية كان المرجع فيه أصل البراءة فى غير مثل الموضوع من موارد الشك فى المحصل، كما هو الحال فى سائر موارد الدوران بين الأقل والأكثر الارتباطيين.

و أما ما ذكره غير واحد - منهم الشيخ قدس سرّه فى الخلاف - من قصور إطلاق الآيه، بل ظهورها فى اعتبار النيّة، لظهورها فى كون الموضوع للصلاة، و لا يكون الإنسان متوضّئاً للصلاة إلا بالنيّة.

ففيه - مضافاً إلى التسالم على عدم اعتبار قصد الصلاة فى الموضوع، حتى الذى هو شرط فى الصلاة -: أن الآيه لم تتضمن القيد المذكور صريحاً، و غاية ما يستفاد منها بضميمة التسالم على شرطية الموضوع للصلاة كون الأمر به لأجل الصلاة بلحاظ دخله فى ترتب ملاكها، فغائية الصلاة له منتزعة من شرطية منها كغائيتها للتطهير من الخبث، لا قيدا فيه بحيث يجب قصدها حينه، لتكون سابقة على الشرطية رتبة، لأخذها فى موضوعها، و هو الشرط، كما هو المدعى.

هذا، و قد استدل عليه فى كلماتهم أيضاً

تارة: بقوله تعالى وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ «١».

و أخرى: بما فى غير واحد من النصوص من أنه لا عمل إلا بنية، و أن الأعمال بالنيات، و لكل امرئ ما نوى «٢».

و يشكل: الأول بأن الظاهر من الإخلاص لله تعالى فى الدين هو التوحيد فى مقابل التدين بالشرك، كما يناسبه عطف الصلاة و الزكاة اللتين هما من الواجبات الزائدة على التوحيد.

و أما الإخلاص فيما نحن فيه، فهو إخلاص فى العمل، و هو واجب فى الصلاة و الزكاة أيضاً، فلا يناسب عطفهما عليه.

(١) سورة البينة: ٥.

(٢) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمة العبادات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٥

...

على أنه لو فرض إرادته من الآيه، فهى لا تنفع فيما نحن فيه، لأن اللام إن كانت للغاية بلحاظ نفس الأمر أو لتقوية العامل - كما لعله يرجع إليه ما فى كلام بعضهم من أنها لام الإرادة - فهى لبيان المأمور به، فتدل على أنهم لم يؤمروا إلا بالعبادة الخالصة له تعالى - إن كان الحصر حقيقياً - أو لم يؤمروا بالعبادة إلا - على وجه الإخلاص له تعالى - إن كان الحصر إضافياً - لا أنه يعتبر فى الواجبات أن تكون عبادية، فهى ظاهرة فى بيان قضية خارجية خبرية عن حال تشريعاتهم، لا قضية حقيقية تشريعية تتضمن تقييد الواجبات، لينفع فيما نحن فيه.

و إن كانت اللام للغاية بلحاظ المأمور، به فهو ظاهر فى أنهم أمروا بأشياء فائدتها التوفيق للعبادة الخالصة، نظير ما تضمن بيان فوائد كثير من الواجبات، و لا دلالة لها على تعيين ما وجب عليهم، فضلاً عن اعتبار العبادية فيه.

على أنه وارد لبيان حكم أهل الكتاب، فالاستدلال به في حقنا مبنى على جريان أحكامهم في حقنا بالاستصحاب، أو أصالة عدم النسخ - الذي هو خلاف التحقيق - أو جريان خصوص هذا الحكم، لما قيل من أن قوله تعالى وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ دال على استمرار الحكم المذكور و ثبوته في جميع الأديان.

و أما الثاني، فربما يظهر من بعضهم الاستدلال به بحمله على النفي الحقيقي بلحاظ دلالته على ما هو المعلوم من توقف الأفعال الاختيارية على النية.

لكنه - مع أنه أجنبي عما نحن فيه، لأن مرادهم بالنية قصد الفعل بنحو مقرب، و لا يتوقف الفعل الاختياري على ذلك - بعيد في نفسه، لأنه أمر تكويني خارجي لا غرض ببيانه، بل ظاهر الحديث الحث على النية بلسان نفي الموضوع ادعاء.

و حينئذ فنقول: بعد تعذر حمله على الحقيقية فليس حمله على إناطة الإجزاء بالنية المستلزم للشرطية بأولى من حمله على إرادة إناطة الثواب و نحوه بها، لأن كلا منهما مورد لغرض المكلف صالح لأن يبين.

و دعوى: منافاة ذلك لما ذكره من أن نفي الصحة أقرب إلى نفي الحقيقة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٦

...

من نفي الكمال.

ممنوعه، فإن نفي الكمال مع الصحة راجع إلى ترتب بعض الأثر المطلوب، أما الثواب و الإجزاء فنفي كل منهما يرجع إلى عدم ترتب شيء من الأثر المطلوب، و التردد بينهما إنما هو للتردد في الأثر المهم المنظور للمتكلم الذي يصح النفي بلحاظه.

و مثلها دعوى: أن مقتضى الإطلاق العموم لكلا الأثرين.

لاندفاعها: بعدم الجامع بينهما عرفا، إذ لو أريد نفي الثواب كانت القضية ارتكازية إرشادية، و لو أريد نفي الإجزاء كانت تعبدية محضة ترجع إلى تقييد إطلاقات التشريع بالنية.

و بهذا يظهر أن الأول أظهر في نفسه، لأن انس الذهن بالقضايا الارتكازية يصلح للقرينة عرفا على حمل الكلام عليها مع تردده بينها و بين غيرها بدوا، و لا سيما مع استلزام الحمل على الثاني كثرة التخصيص بنحو ظاهر عند الخطاب بالكلام، لأن عدم العبادية في كثير من الأعمال في الجملة من الواضحات التي لا تخفى بحال، و هو مما يوجب انصراف الذهن عنه.

على أنه لا مجال للاحتمال المذكور في قولهم عليهم السلام: «إنما الأعمال بالنيات» و «لكل امرئ ما نوى» بحسب التركيب اللفظي، لظهوره في اختلاف العمل باختلاف النية، لا في نفي العمل عند عدمها، ليجرى فيه ما تقدم.

و من الغريب ما في الجواهر، من الاستدلال بالنبوى: «إنما الأعمال بالنيات، و لكل امرئ ما نوى، فمن غزا ابتغاء ما عند الله فقد وقع أجره على الله عز و جل، و من غزا يريد عرض الدنيا أو نوى عقلا - لم يكن له إلا - ما نوى» مع وروده في الجهاد الذي هو من التوصلات و صراحته في إرادة الثواب.

نعم، لو فرض المفروغية عن كون الوضوء من العبادات المقربة، فحيث كانت العبادية متقومة بالقصد يتجه الاستشهاد بالأحاديث المذكورة و بالآية بناء على كونها مما نحن فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٧

...

و ربما يكون ذلك هو مبنى كلام غير واحد ممن ذكرها في المقام.

قال في الروض: «فوجب نية القربة في الوضوء وفي كل عبادة لا ريب فيه ولا شبهة تعتريه، و مما استدل به عليه قوله تعالى وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ».

وقال في جامع المقاصد: «لا ريب أن الطهارة عن الحدث فعل مطلوب للقربة، و هو اتفاقي. و وقوعه على وجوه متعددة بعضها معتبر عند الشارع و بعضها غير معتبر أمر معلوم، و ما هذا شأنه فلا بد فيه من النية، لأن بها يصير واقعا على الوجه المطلوب شرعا، لأن المؤثر في وجوه الأفعال هو النية، كما دل عليه قوله عليه السلام: إنما الأعمال بالنيات، و إنما لكل امرئ ما نوى».

وقد يناسب المفروغية المذكورة سوقه في كثير من النصوص مساق الصلاة حتى كان الشروع فيه شروعا فيها، مثل ما تضمن أنه افتتاحها «١»، و أنها ثلاثة أثلاث ثلث طهور و ثلث ركوع و ثلث سجود «٢»، و كذا ما تضمن النهي عن صب الماء على اليد من الغير حين الوضوء معللا- بعدم الإشراك في العبادة، أو في الصلاة التي هي عبادة «٣»، بل في موثق السكوني: «خصلتان لا- أحب أن يشاركني فيها أحد:

وضوئي، فإنه من صلاتي، و صدقتي» «٤»، و كذا ما تضمن أنه شرط الإيمان «٥»، و أن الإمامين الحسن و السجاد عليهما السلام كانا إذا توضأ اصفر لونهما، و قد عللا ذلك بأنهما يتأهبان للوقوف بين يدي الله تعالى «٦»، إلى غير ذلك مما يظهر منه تميز الوضوء عن غيره من المقدمات و أنه من سنخ العبادات، فإن هذا يناسب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ٤، ٧.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الركوع حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء.

(٤) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٦) البحار المجلد: ١ ص: ٩٣. و مناقب ابن شهر آشوب ص: ١٨، ٢٨٩ مستدرک الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٨

و هي أن يقصد الفعل (١)،

المفروغية المذكورة، و إن لم يصلح بنفسه للاستدلال.

هذا، و قد أطال في المنتهى في ذكر وجوه للاستدلال على اعتبار النية لا تخلو عن إشكال.

نعم، ذكر أنه روى الجمهور عن علي عليه السلام أنه قال: «النية شرط في جميع الطهارات»، لكن لم أعثر في كلام غيره من أصحابنا على من أشار لهذه الرواية، و هي عبارات الفقهاء أشبه منها بعبارات الروايات، إلا أن تكون منقولة بالمعنى.

ثم إن الأصحاب بين من عبر بشرطية النية في الطهارات، و من عبر بجزيئتها منها، و من أجمل من هذه الجهة و عبر بكونها من فروضها و واجباتها.

و حيث لا تظهر ثمره في تحقيق أحد الأمرين، فلا ينبغي الاهتمام بذلك و إن أطال فيه غير واحد من أعظم الأصحاب.

كما لا مجال لإطالة الكلام في أن اعتبارها فيها شرعى تابع للأمر بها معها بأمر آخر مع التلازم بين الأمرين في مقام الامتثال، أو لتقييد أمرها بها، أو عقلي محض ناش من دخلها في ملاكها، المستلزم لعدم تحقق قصد الامتثال بدونها، فإن الكلام في ذلك قد استوفى في الأصول. و عليه يبتنى المرجع عند الشك في أصل اعتبارها أو في بعض خصوصياتها، فراجع.

(١) فقد فسرت النية بالقصد في المنتهى و عن كثير من الأصحاب و بعض أهل اللغة، كما فسرت في الشرائع و القواعد و عن جماعة

بالإرادة، و عن رسالته الفخر: «عرفها المتكلمون بأنها إرادة من الفاعل للفعل مقارنة له. و عرفها الفقهاء بأنها إرادة الفعل المطلوب على وجهه».

و قد أطالوا الكلام في ذلك بما لا مجال لمتابعتهم فيه بعد عدم أخذ عنوان النية في دليل المسألة، لما عرفت من قصور النصوص عن إثبات وجوبها، بل من القريب كون اختلافهم في تحديد النية و تعريفها لا في واقعها، فيكون النزاع لفظيا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥١٩

...

و الذى ينبغي أن يقال: لا- إشكال في تقوم عبادية العمل بقصد التقرب له تعالى به- على ما يأتي إن شاء الله تعالى- و هو مستلزم لكون العبادة فعلا اختياريا لا بد من التفات الفاعل إليه في الجملة، و لا يقع مع السهو و الغفلة.

بل لما كان المقصود هو التقرب بالفعل لزم قصده بالوجه الدخيل في مقربيته المحقق لعنوانه المأخوذ في الخطاب به، فلو كان المكلف به هو الفعل بعنوان خاص أو كيفية خاصة لم يكف قصده بوجه آخر، و إن وقع على الوجه المطلوب، لتخلف ذلك القصد. فإذا كان الواجب المقرب هو الغسل بالماء المطلق لم يكف قصد الغسل بالماء المضاف و إن وقع الغسل بالماء المطلق.

و بهذا افرقت العبادات عن التوصلات، حيث يكون المعيار فيها على تحققها بالوجه المطلوب و إن قصد خلافه حين الشروع فيها. نعم، الظاهر كفاية القصد الإجمالى مع عدم العلم بخصوصية العبادة العنوانية أو الخارجية تفصيلا، فيصح الوضوء ممن لم يعلم بكيفيته و لا بعنوانه تبعا لأمر العارف أو فعله و إن لم يعرفه بتمامه و عنوانه حين الشروع فيه إذا كان من نيته الإتيان بتمام ما هو الواجب بالوجه المحقق للعنوان المطلوب واقعا، إذ لا دليل على وجوب القصد التفصيلي للعنوان أو الكيفية. بل مقتضى الإطلاق و الأصل عدمه، كما عرفت.

نعم، لو كان مفاد دليل اعتبار النية المتقدم اعتبار قصد الفعل زائدا على قصد التقرب امتنع حمله على ما ذكرنا، لما عرفت من أنه لازم لقصد التقرب، فيلغوا اعتباره معه.

لكن لا مجال لذلك، لاختصاص الدليل عليها بالإجماع الذى يقرب كون المراد منها فيه قصد القرية، بل في كشف اللثام أنه حقيقة النية الواجبة، و هو المناسب للآية و النصوص التى استدلو بها.

و لعل ذكر قصد الفعل في كلماتهم لتوقفه عليه في الجملة، لا لأنه معتبر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٠

...

معه، أو لأنه المراد بالنية، و قصد القرية أمر زائد على النية.

و أشكل من ذلك ما يظهر من بعضهم- بل ربما نسب للمشهور- من لزوم إخطار صورة العمل أو عنوانه تفصيلا حين الشروع فيه، بنحو يظهر منهم عدم الاكتفاء بالقصد الارتكازي الإجمالى تبعا للعادة و نحوها الذى قد يعبر عنه في كلماتهم باستدامة النية، كما يظهر من نزاعهم في وجوب استحضر نية الصلاة قبل التكبير متصلا به، أو عند الشروع فيه، أو في تمام زمانه، و ما ذكره من التفريق بين حالى الشروع في الفعل و الاستمرار فيه من اعتبار النية الفعلية في الأول، و الاكتفاء بالحكمية في الثانى.

و يظهر الإشكال فيه مما ذكرنا، فإن التقرب بالعمل لا يتوقف على الإخطار المذكور، بل يكفى فيه القصد الإجمالى الارتكازي، و لا دليل على اعتبار ما زاد عليه.

بل لا ينبغي الشك في عدم اعتباره، لما يستلزمه من كلفة و عناية تخرج بالناس عن مقتضى طبعهم في العبادات، فلو كان معتبرا لظهر

فى سيرتهم، ولاستوجب كثيرا من الأسئلة والبيانات، فعدم ذلك شاهد بعدم اعتبار غير ما ذكرنا مما هو مقتضى طبع الناس فى كل فعل اختيارى مقصود، بل هو مقتضى سيرة المتشرعة فى أكثر الأمور العبادية من الزيارات والأدعية والأوراد والأعمال، ومراعاة ذلك من بعض المتنبهين فى الصلاة ونحوها ناش من الاهتمام بها بعد التنبيه لهذا الأمر، وقد وقع كثير منهم فى مشاكل من جراء ذلك.

و مما يشهد بما ذكرنا، اتفاقهم على الاكتفاء بالنية الحكيمة أو استدامه النية بعد الشروع مع أنه لا يفرق فى دليل النية بين الحالين. والتفريق بينهما بالسيرة أو بلزوم العسر، فى غير محله، لقله من يتعمد الإخطار ونشوء ذلك منه بسبب التنبيه، لا بمقتضى ارتكازياته العقلانية أو المتشرعية ليكشف عن أخذه من الشارع أو إمضائه له.

والعسر إنما يمنع من استيعاب تمام العمل بالنية الإخطارية، ولا يميز أول

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢١

و يكون الباعث إلى القصد المذكور أمر الله تعالى (١). من دون فرق بين أن يكون ذلك بداعى (٢)

العمل عن غيره من أجزائه.

هذا، وقد أطل فى الحقائق ومفتاح الكرامة والجواهر فى إنكاره وتوهمه، فراجع.

(١) كما صرح به غير واحد، وأرجع فى الجواهر غيره من الغايات إليه، لدعوى: توقف العبادية - التى عرفت تسالمهم عليها فى الوضوء - على القصد المذكور.

لكن الظاهر عدم توقف العبادية عليه، بل على قصد ملاك المحبوبة من حيثية إضافته للمولى، وإن فرض عدم فعلية الأمر على طبقه، لقصور فى الأمر بغفلة أو نحوها، أو لمانع خارجى صالح لأن يكون عذرا للمكلف، كالمزاحمة بالضد ونحوها. ولأجل هذا صح عندهم التقرب بالملاك فى مورد المزاحمة.

ومن يظفر أن قصد الأمر إنما يكون محققا للتقرب من حيثية كشف الأمر عن الملاك المذكور، فهو مقصود فى طوله.

نعم، لا بد من قصد الملاك من حيثية محبوبيته للمولى ونسبته إليه، حتى يصح جعل الفعل فى حسابه ولأجله ويكون سببا للتقرب منه، وإلا - فمجرد قصد الملاك أو المصلحة لا - يكفى فى العبادية التى هى فناء العبد فى طريق المعبود ومنتهى الخضوع له، وإن أوهمه إطلاق بعضهم.

وقد أوضحنا الكلام فى ذلك فى مبحث التعبدى والتوصلى ومبحث الضد، فراجع.

(٢) فإن قصد أمر الله تعالى قد لا يكون صالحا لدفع المكلف بنفسه، بل قد تكون دافعيته عرضية بلحاظ جهة تترتب عليه وتلازمه، فتكون تلك الجهة هى الداعى الأصلية الذى يعبر عنه بداعى الداعى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٢

الحب له سبحانه أو رجاء الثواب أو الخوف من العقاب (١).

(١) قد ذكرت فى كلماتهم هذه الدواعى وغيرها، كتعظيمه تعالى، وكونه أهلا للطاعة، والقربة منه.

و لم يظهر منهم الخلاف فى الصحة مع الجميع إلا فى قصد ترتب الثواب والفرار من العقاب والقربة بناء على تفسيرها بما يرجع إلى الأول.

حيث وقع الخلاف منهم فيها، فاختار فى الحقائق الصحة ونسبه إلى جماعة من متأخري المتأخرين، خلافا لما عن المشهور من البطلان، بل عن السيد رضى الدين بن طائوس القطع به، وعن قواعد الشهيد نسبته إلى قطع الأصحاب، قال فى الجواهر: «لأنه من قبيل

المعاوضات التي لا تناسب مرتبة السيد».

والذي ينبغي أن يقال: قصد الأمور المذكورة.

تارة: يكون في طول قصد امتثال الأمر أو ملاك المحبوبة بنحو داعي الداعي، بحيث يكون المقصود الإتيان بالعمل لحسابه تعالى، كي يرضى عنه و يكون أهلا لرحمته و بعيدا عن نقمته، نظير التحبب للعشيرة بالإحسان إليهم، كي يعينوه في شدائده. و أخرى: يكون في عرضه، بحيث يستغنى بها عنه، فيكون العمل في قبال هذه الأمور رأسا، نظير استئجار الإنسان شخصا ليعينه في أموره، حيث لا ينظر في دفع الأجرة الإحسان إليه و رضاه، بل محض مقابلتها بالعمل. أما الأول، فلا ينبغي الريب في صحة العمل معه و عدم منافاته للعبادية، بعد النظر في المرتكزات العقلانية و سيرة المتشرعة و الآيات و الروايات الحاثئة على الطاعة و الزاجرة عن المعصية ببيان ما يترتب على الأولى من جليل الثواب و على الثانية من أليم العقاب، و كذا ما تضمن بيان مراتب العبادة «١»، كالصحيح الآتي.

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب مقدمة العبادات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٣

...

بل تضمن بعض النصوص الترويج على العمل طلبا لما عند الله تعالى، كالنبوي «١» المتقدم في وجوب النية، و بعضها حث على العمل لما يخاف و يرجى «٢».

بل لا ينبغي التأمل في عدم قدح قصد الثواب الدنيوي، كسعة الرزق و طول العمر و نماء العدد و نحوها، لأجل السيرة و النصوص المتضمنة لبيان تلك الآثار على بعض العبادات الظاهرة في الحث عليها ببيان ذلك. و لا- مجال لقياسه بالمعاوضات المنافية لمقام المولى. لفرض أن الملحوظ هو ترتب هذه الأمور بما أنها جزاء من المولى بعد رضاه للقيام بعبادته.

و منه يظهر أنه لا مجال لدعوى: أن داعي الداعي هو الداعي الحقيقي، فمن أطاع زيدا بداعي رضا عمرو، كان رضا عمرو هو الداعي الحقيقي له، و لم يكن العمل مقربا من زيد و لا- موجبا لاستحقاق الجزاء منه، فإذا كان الداعي الحقيقي هو ترتب الثواب لم يكن العمل عبادة له تعالى و لا مقربا منه ليستحق عليه الثواب.

لاندفاعها بأنه بعد فرض كون الثواب ملحوظا بما أنه جزاء منه تعالى متفرع على عبادته و رضاه لم يكن منافيا لهما، نظير التحبب للمؤمنين و الإحسان إليهم بداعي أمر الشارع، فإنه لا يمنع من استحقاق الشكر عليهم جزاء عليهما و قياما بمقتضاهما، فتأمل جيدا. نعم، الاطلاع بقصد المنافع الدنيوية و الأخروية مرتبة دانية من الإطاعة، و قصد ما يعود للمولى من حبه و أهليته و شكره أرفع منها بمقتضى الارتكازات العقلانية و النصوص، ففي صحيح هارون بن خارجة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن العبادة ثلاثة: قوم عبدوا الله عز و جل خوفا فتلك عبادة العبيد، و قوم عبدوا الله تبارك و تعالى طلب الثواب فتلك عبادة الاجراء، و قوم عبدوا الله عز و جل حبا له

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب جهاد النفس حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٤

...

فتلك عبادة الأحرار. و هي أفضل العبادة» (١)، و قريب منه غيره لكنه أمر آخر لا ينافي الأجزاء الذي نحن بصدد.

و أما الثاني، فتشكل صحة العمل معه، لعدم مناسبه للعبودية بعد فرض عدم ارتباطه بالمولى و عدم وقوعه فى طريق رضاه. لكن هذا إنما يمكن فرضه فى الآثار الوضعية المترتبة على العمل رأساً، نظير ترتب الإحراق على النار، دون المقاصد الدنيوية و الأخروية المترتبة بعنوان الثواب و الجزاء منه تعالى، لأن جزاء المولى على العمل فرع وصوله إليه و الإتيان به لحسابه، فقصدته من قبل المكلف غاية للعمل مستلزم لقصد الامتثال و موافقة ملاك المحبوبة به، لأن ذلك هو المعيار فى نسبه للمولى و صيرورته فى حسابه يتوقع منه جزاؤه عليه، فتأمل.

هذا، و ظاهر غير واحد ممن منع من الصحة مع قصد الثواب و الخوف من العقاب إرادة هذا الوجه، بل هو صريح بعضهم، و إن لم يناسب ما ذكروه من الصحة فى بقاء الدواعى، مع وضوح ابتنائها على قصد الامتثال.

كما أن من القريب أن يكون مراد من بنى على الصحة معهما إرادة الوجه السابق، بل هو كالصريح مما ذكروه فى قصد القربة، فكأن النزاع فى البين غير حقيقى، و إن كان استقصاء كلماتهم يضيق عنه المقام و يخلو عن الثمرة.

ثم إنه لا ريب فى كون محل النية القلب، و لا يجب التلغظ بالأمر المنوى بلا إشكال ظاهر، كما صرح به جماعة، بل فى كشف اللثام و عن ظاهر التذكرة الاتفاق عليه.

بل لا يستحب أيضاً، كما صرح به جماعة، بل لا يبعد عدم الخلاف فى عدم استحبابه لذاته، لعدم الدليل عليه، و إن وقع الكلام فى استحبابه بالعرض، لأنه زيادة مشقة، فيستتبع الثواب أو لأنه أعون على خلوص القصد كما عن التذكرة

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٥

و يعتبر فيها الإخلاص، فلو ضم إليها الرياء بطل (١).

- بل يجب لو توقف عليه، كما عن نهاية الأحكام- أو عدم استحبابه، بل كراهته فى الصلاة، لأنه كلام بعد الإقامة، بل مطلقاً لأنه إحداث شرع، كما عن البيان، بل فى الجواهر: «الأحوط الترك مع الاختيار فراراً من التشريع».

لكن الظاهر عدم دخل اللفظ فى خلوص القصد، كما عن الذكرى، غاية الأمر أنه قد يكون أعون على استحضار الفعل و إخطاره، و قد عرفت عدم اعتباره.

كما أن زيادة المشقة إنما توجب زيادة الثواب إذا كانت فى طريق الطاعة، لا فى ما هو خارج عنها.

و أما التشريع فلا إشكال فى حرمة، إلا أنه موقوف على التعبد بما ليس من الدين، و لا يكفى فيه محض الإتيان به.

(١) كما صرح به غير واحد، و نسب فى المدارك للأكثر، و فى كشف اللثام للمشهور، بل عن الذكرى: «لا نعلم فيه خلافاً إلا من السيد» و عن جامع المقاصد:

«قولا واحداً إلا ما يحكى عن المرتضى».

و قد يستدل عليه.

تارة: بما تضمن الأمر بالإخلاص من الآيات الكثيرة و النصوص، كصحيح ابن مسكان المتضمن تفسير قوله تعالى حَنِيفاً مُّسْلِماً بقوله عليه السلام: «خالصاً مخلصاً لا يشوبه شىء» (١)، و صحيح عمر بن يزيد المتضمن قوله عليه السلام: «و كل عمل عمله لله فليكن نقياً

من الدنس» (٢)، و غيرهما.

و اخرى: بتوقف العبادية على الإخلاص.

و يندفع الأول: بأن الآيات قد تضمنت الأمر بالإخلاص في الدين، و هو ظاهر في التوحيد، كما سبق عند الكلام في وجوب النية.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٦

...

و كذا صحيح ابن مسكان بقرينه ورود الآية في سياق نفى اليهودية و النصرانية عن إبراهيم عليه السلام قال تعالى مَا كَانَ إِبْرَاهِيمَ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا (١)، و لا- سيما مع روايته بطريق آخر هكذا: «خالصا مخلصا ليس فيه شيء من عبادة الأوثان» (٢).

مع أن مدح إبراهيم عليه السلام بذلك لا يستلزم وجوبه في كل عبادة.

و صحيح ابن يزيد ظاهر في الإرشاد لتجنب ما يفسد العمل من دون تعيين له، كما يظهر من قوله عليه السلام قبل ذلك: «إذا صليت فأحسن ركوعك و سجودك، و إذا صمت فتوق ما فيه فساد صومك.» و غيرهما ظاهر في الاستحباب، فراجع الباب الذي عقده في الوسائل لذلك.

و أما الثاني: فهو ممنوع، لإمكان اجتماع داعيين أو أكثر في العمل الواحد.

و لو تمحض العمل في الرياء خرج عن محل الكلام، بل لا يبعد خروج صورة ما إذا لم يصلح الداعي القربى بنفسه للداعوية، لضعفه، لما يأتي في الضمائم المباحة.

فالعمدة في مبطلية قصد الرياء حرمة العمل معه المانعة من التقرب به، لأن الظاهر من أدله حرمة الرياء حرمة نفس العمل الذي يراعى به، لأن الرياء هو تظاهر الإنسان بالخير و الدين و إراءة الناس ذلك منه، و هو ينطبق على نفس العمل الظاهر، لا- على القصد المصاحب له.

مضافا إلى موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال النبي صلى الله عليه و آله: إن الملك ليصعد بعمل العبد مبتهجا به، فإذا صعد بحسناته يقول الله عز و جل:

اجعلوها في سجين، ليس إياي أراد» (٣)، فإن جعل العمل في سجين ظاهر في حرمة بنفسه.

(١) سورة آل عمران: ٦٧.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٧

...

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من حمله على جعل العمل في مرتبة نازلة من القبول في مقابل جعله في عليين، لحمله على

الرياء الخفى الذى لا- يمكن الالتزام بإبطاله للعمل، فيحمل على مكلف خاص يكون هذا العمل منه كالسيئة، لأن حسنات الأبرار سيئات المقربين، كل ذلك لعدم خفاء شرائط الصحة على الملائكة فابتهاج الملك مستلزم لحصولها.

فهو تكلف لا ملزم به، إذ كما يمكن خفاء شرائط القبول على الملائكة يمكن خفاء شرائط الصحة عليهم إذا كانت من سنخ النيء. هذا، واختصاص كثير من نصوص حرمة الرياء بما إذا تمحض فى الداعوية- الذى تقدم خروجه عما نحن فيه- لا ينافى البناء على العموم لما إذا اشترك مع الداعى القربى فيها- الذى هو محل الكلام- لإطلاق بعض نصوصه، خصوصا ما تضمن تطبيق عنوان الشرك عليه، بل صراحة بعضها فى العموم له، كصحيح زرارة و حمران عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: لو أن عبدا عمل عملا يطلب به وجه الله و الدار الآخرة و أدخل فيه رضا أحد من الناس كان مشركا. و قال أبو عبد الله عليه السلام: من عمل للناس كان ثوابه على الناس. يا زرارة كل رياء شرك». و قال عليه السلام: قال الله عز و جل: من عمل لى و لغيرى فهو لمن عمل له» (١).

هذا، مضافا إلى ما تضمنه ذيل الصحيح و غيره (٢) من عدم الاعتداد بالداعى القربى الذى يضم إليه الرياء، لظهوره فى الردع عن تخيل حصول كلا- المقصودين بتحصيل كلا- الداعيين، و مقتضى إطلاقه عدم الاعتداد به حتى فى الأجزاء، لا فى خصوص ترتب الثواب.

و بهذا يظهر عدم الفرق بين دخل الرياء فى الداعوية بنحو الشركة مع الداعى القربى- لصلوح كل منهما للداعوية، أو داعوية مجموعهما- و كونه بنحو التبعية مع كون الداعى القربى تام الداعوية، لعموم النصوص المتقدمة. و إشكال شيخنا الأعظم قدس سره فى الأخير، لاختصاص أكثر أدلة الرياء بالأول،

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٨

...

فتنزل النصوص المتقدمة عليه. فى غير محله، لعدم التنافى بين النصوص مع اشتراكها فى الإثبات. و لا سيما مع تأيد العموم بالموثق و الخبر (١) المتضمنين أن من علامات المرائى النشاط أمام الناس و الكسل وحده و حب أن يحمد فى جميع أموره، و خبر مسمع المتضمن لقوله صلى الله عليه و آله: «ما زاد خشوع الجسد على ما فى القلب فهو عندنا نفاق» (٢) و خبر ابن أبى يعفور المتضمن لقوله عليه السلام: «من كان ظاهره أرجح من باطنه خف ميزانه» (٣).

على أن أكثر النصوص ظاهر فى صورة انفراد الرياء بالداعوية، لا بالصورة المذكورة، و النصوص المذكورة تشمل جميع صور دخله، فإن بنى على الاقتصار على مفاد الأكثر لزم عدم الحرمة فى جميع صور دخله، و إن عمل بهذه النصوص التعميم لجميع الصور، و هو المتعين.

هذا، و لا- يخفى أن ما ذكرنا من الوجه إنما يقتضى البطلان مع الالتفات لحرمة الرياء، أما مع الغفلة عنها، فيلزم الصحة لو فرض حصول الداعى القربى، و يلحقه ما يأتى فى الضمان المباحة.

إلا أن الإشكال فى حصوله، لأن مبغوضية الرياء و منافاته للتقرب ارتكازية.

بل مقتضى ما تقدم من أن ظاهر ذيل صحيح زرارة و حمران المتقدم و غيره عدم الاعتداد بالداعى القربى مطلقا حتى فى الأجزاء هو البطلان مطلقا، فتأمل.

ثم إنه لا يبعد أن يكون المراد بما تقدم من نسبة الخلاف للمرتضى قدس سره ما فى الانتصار فى تعقيب النبوى: «هذا وضوء لا يقبل

الله الصلاة إلا به» حيث قال:

«و لفظه «مقبول» يستفاد منه في عرف الشرع أمران: أحدهما: الإجزاء، كقولنا: لا يقبل الله صلاة بغير طهارة. و الأمر الآخر: الثواب عليها، كقولنا: إن الصلاة المقصود بها الرياء غير مقبولة، بمعنى سقوط الثواب و إن لم يجب إعادتها»، حيث قد يظهر

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٢٩

...

منه عدم مبطلية الرياء، بل المفروغية عن ذلك.

فإن كان وجهه أن عدم القبول أعم من البطان، فقد سبق أن الدليل لا ينحصر بما تضمن ذلك. و إن كان وجهه دليلا خاصا مخرجا عما سبق، فهو مطالب به.

و مال في كشف اللثام للإجزاء، للأصل، لمنع دخل الإخلاص في مفهوم العناوين العبادية من الوضوء و الصلاة و نحوهما، غايته أنه واجب مثلها، فيأثم المكلف بالإخلال به من دون أن يبطلها.

و يندفع: بأن الإثم بالرياء مانع من التقرب بالعمل المرأى به.

إلا أن يرجع إلى دعوى أن المحرم هو قصد الرياء لا نفس العمل، ليمتنع التقرب به المعتبر في عباديته. و يظهر ضعفه مما سبق. بقي في المقام أمور.

الأول: أن الرياء.

تارة: يكون في أصل العمل.

و اخرى: يكون في تشخصه بفرد خاص، كالصلاة جماعة أو في أول الوقت أو في المسجد.

و ثالثة: يكون في مقارناته الخارجة عنه، كالتحنك و التخشع في الصلاة.

و رابعة: يكون في أجزائه الواجبة، كما لو اختار السور الطوال، أو المستحبة، كالاستعاذة، بناء على أنها أجزاء مستحبة لا مطلوب في ضمن مطلوب، و إلا كانت من القسم الثالث.

و الجميع محرم بمقتضى العموم المتقدم.

و الأول متيقن من مبطلية الرياء، لاتحاد العبادة مع الحرام.

و مثله الثاني، لأن التقرب إنما يكون بالفرد، فيمتنع مع حرمة.

و أما الثالث، فاختار فيه سيدنا المصنف قدس سره عدم البطان، لفرض التباين بين العبادة، المتقرب بها و الرياء المحرم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٠

...

و هو إنما يتجه فيما إذا لم تكن العبادة دخيلة في تحقق الرياء، كما لو صلى بالداعي القربى و تصدق حين الصلاة رياء لبيان سخائه في الصدقات، و لا يتم فيما إذا كانت العبادة دخيلة في ذلك، كالمثاليين المتقدمين، فإن خصوصية حال الصلاة دخيلة في تحقق الرياء

بالتحريك والتخضع، فحرمة الرياء تقتضى مبعديه ما يكون دخيلا فى تحقيقه وإن كان خارجا عن موضوعه، فيمتنع التقرب به و يبطل. نعم، إذا وقع فى أثائه من دون أن يقارن شيئا من أجزائه، كالاستعاذه- بناء على عدم كونها جزءا مستحبا- اتجه عدم بطلان العمل بها إذا لم يقصدها المكلف إلا- حين إيقاعها، أما إذا كان عزمه عليها مقارنا لبعض أجزاء العمل تعين بطلانه، لكونه دخيلا فى تحقق الرياء.

و منه يظهر الحال فى الرابع، فإنه يبطل تمام العمل إذا كان مقصودا من أول الأمر، أما لو تجدد قصده فى الأثناء حين حصول محله اختص البطلان به.

نعم، لو اقتصر عليه و كان جزءا واجبا بطل العمل للإخلال بجزئه، و كذا لو كانت زيادة الجزء مخللة بالعمل، لا من جهة الرياء. الثانى: بعد أن ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أن الرياء إيقاع العبادة لأجل طلب المنزلة عند الناس ذكر أن ذلك لا يكون محرما إذا كان الغرض منه دفع ضررهم، لعدم الدليل على حرمة، بل قد يجب، و حيث كان ظاهر الأخبار حرمة الرياء بقول مطلق فلا بد من خروج ذلك عنه موضوعا، بأن يختص الرياء بما يكون الداعى له ترتب النفع. و فيه: أن أخذ الداعى المذكور فى مفهوم الرياء لا يناسب معناه اللغوى، و لا نصوص تحريمه، لظهورها فى أن المدار فيه على قصد إرضاء الناس من حيثية الدين.

بل لا يناسب ما هو المعلوم من صدقه على عبادة المنافقين، التى هى على الظاهر مورد قوله تعالى:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣١

...

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ. الَّذِينَ هُمْ يُرَاؤُونَ. وَيَمْنَعُونَ الْمَاعُونَ «١»، مع أن عملهم قد يكون لتجنب إضرار المؤمنين بهم لو ظهرت حقائقهم، و لا ينحصر بجلب المنفعة.

و من هنا يكون الدليل على حرمة الرياء فى الفرض عموم أدلته.

فالعمدة فى وجه الجواز، هو حكومة قاعدة نفى الضرر على العموم المذكور.

لكنه يختص بمن لا يشرع إضراره، فمن شرع إضراره، كالمنافقين و العصاة، حيث يرجح الإضرار بهم قمعا للفساد و ردعا عن المنكر، لم تنهض قاعدة نفى الضرر بدفعه، و كان المرجع عموم حرمة الرياء.

الثالث: الغرض من التجب و التقرب للناس بالعبادة.

تارة: يكون أمرا حاصلًا منهم، كمدحهم و إحسانهم و دفع شرهم.

و اخرى: يكون أمرا راجعا لله تعالى، إما لرجحان إرضائهم ذاتا، كالوالدين، أو عرضا كمن يتقوى به فى دفع المنكر و ترويج الحق.

أما الأول، فهو المتيقن من الرياء موضوعا و حكما إلا فى دفع الشر، كما سبق.

و أما الثانى، فقد استظهر شيخنا الأعظم قدس سره عدم دخوله فى الرياء، لأن مرجعه إلى طلب المنزلة عند الله تعالى.

لكن رجوعه إلى ذلك لا ينافى دخوله فى الرياء إذا كان هو عبارة عن طلب الرفعة عند الناس.

نعم، لا يبعد أن يكون ذلك موجبا لانصراف عموم التحريم عنه، لأن المنصرف من فرض رضا شخص غاية للعمل كون غائيته بلحاظ ما يعود إليه من نتائج رضاه، دون ما يعود لله تعالى، لأن داعى الداعى هو الدافع الحقيقى.

و يناسبه إطلاق الشرك على الرياء، لظهوره فى كون الملحوظ فيه إرضاء غيره تعالى فى عرض إرضائه، لا فى طوله، فيلحقه ما يأتى فى الضمائم الراجعة.

(١) سورة الماعون: ٤-٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٢

...

ولذا لا ريب ظاهرا في عدم حرمة العبادة إذا تأكد الداعي القربى فيها بمثل إرضاء الوالدين و طلب دعائهما. هذا، و لو فرض عموم التحريم، فلا مجال لما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من معارضته بعموم رجحان الداعي المفروض، لخروج المورد عن تعارض العمومين، و دخوله في تراحم الحكمين، الذي يتعين فيه تقديم الحكم الإلزامي، و هو في المقام تحريم الرياء. و لذا لا ريب في عدم تحليل المحرمات إذا ترتب عليها غايات راجحة، كما لو كان الغرض من الغناء إرضاء الفاسق ليعين المؤمن. الرابع: الظاهر أن الرياء لا يختص بالعبادات، بل يجرى في غيرها من الأفعال الراجحة شرعا إذا ابتنى الإتيان بها على ملاحة مشروعتها، و كان الإتيان بها بداعي تحصيل المنزلة الدينية في نفوس الناس. بل يجرى في التروك أيضا إذا ابتنت على ذلك، كما لو تجنب الغيبة أو الكذب، مظهرا أن ذلك منه بداعي التدين لإرضاء الناس، فإنه لو فرض عدم صدق العمل عليها- الذي أخذ في أكثر نصوص المقام- إلا أن الظاهر إلغاء خصوصيته عرفا بمقتضى المناسبات الارتكازية القاضية بفهم أن المعيار على كون الغاية من الطاعة رضا الناس. نعم، لو كان الغرض هو التجب للناس و تحصيل المنزلة في نفوسهم لا- من حيثية التدين، بل لمحض ملائمة الترك لأعرافهم أو رغباتهم خرج عن الرياء، لا بثنائه على إراءه ما هو خلاف الواقع من الأمر الخفى الذي يظهره العمل، و هو التدين. بل يخرج عنه حينئذ الفعل العبادي، فضلا عن غيره، كما لو كان الغرض من دفع الزكاة لشخص التجب إليه من حيثية الإحسان، فيلحقه حكم الضمان الآخر، التي يأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى. الخامس: الظاهر اختصاص الرياء بما إذا كان الغرض من العمل رفع منزلة مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٣

...

العامل بشخصه عند الناس و تقريبهم إليه، و ليس منه ما لو كان الغرض تزكية النوع الذي ينتسب إليه من فرقة أو جماعة أو عنوان، كما لو حسن طالب العلم عمله، ليقرب الناس لأهل العلم و برفعهم في عيونهم، بل يختلف حكم ذلك باختلاف ذلك النوع في رجحان حفظه و عدمه. و قد تضمن غير واحد من النصوص حث المؤمنين على أن يكونوا دعاة لمذهب الحق بأعمالهم، ففي صحيح ابن أبي يعفور: «قال أبو عبد الله عليه السلام: كونوا دعاة للناس بغير ألسنتكم، ليروا منكم الورع و الاجتهاد و الصلاة و الخير، فإن ذلك داعية» (١)، فإن التنبيه على الأثر المذكور ظاهر في جواز قصده حين العمل. و في موثق عبيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يدخل في الصلاة فيجود صلاته و يحسنها رجاء أن يستجر بعض من يراه إلى هواه. قال: ليس هذا من الرياء» (٢). السادس: لا بد في صدق الرياء من دخله في الداعوية، أما مجرد أن يخطر في ذهن الإنسان أن فائدة العمل ظهور الخير منه للناس و ثنائهم عليه من دون أن يكون دخيلا في الداعوية فليس من الرياء و لا يبطل. و لعله هو المراد مما في الجواهر و غيرها من أنه لا عبرة بالخطرات التي هي غير مقصودة و لا- عزم عليها، كما يتفق كثيرا لأغلب الناس.

بل لعله هو المراد مما في حسن يونس بن عمار، بل صحيحه، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قيل له و أنا حاضر: الرجل يكون في صلاته خاليا فيدخله العجب، فقال: إذا كان في أول صلاته بنية يريد بها ربه فلا يضره ما دخله بعد ذلك، فليمض في صلاته، و ليخسأ الشيطان» (٣).

إذ لو كان السؤال عن العجب، كما هو مقتضى الجمود على اللفظ، لم يكن الجواب مناسبا له، لعدم التنافي بين الخلوص و العجب، لا في أول العمل و لا في

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٤

...

آخره، و لا سيما مع إباء نصوص العجب عن الحمل على خصوص ما يكون في أول العمل، لغلبة حصوله في الأثناء أو بعد العمل، بل هي كالصريحة في ترتب محذورة إذا حصل بعد العمل، فضلا عما لو حصل في أثنائه.

و لو أريد به طروء الرياء الدخيل في الداعوية في أثناء العمل لم يناسب قوله عليه السلام في الجواب: «و ليخسأ الشيطان»، لظهوره في أن قطع الصلاة لأجل ذلك تحقيق لغرض الشيطان، مع أن الشيطان دخيل في طروء الرياء، لا في قدحه، بل هو تابع للشارع. و من ثمَّ كان الحمل المذكور بعيدا. و لا سيما مع إباء نصوص الرياء عن الحمل على خصوص ما يكون أول العمل.

فمن القريب أن يكون المراد هو الخطور الذي ذكرناه، و نحوه مما يلقيه الشيطان في روع المكلف موحيا إليه أنه لا فائدة في عمله، ليقطعه، بل قد يزهده بذلك في العمل. فأراد عليه السلام ببيان الضابط المذكور التنبيه على أن ذلك ليس من الرياء، لعدم داعويته، لأن الدخول في العمل بنية خالصة ملازم غالبا لإتمامه بالداعي الأول.

و إنما أطلق على ذلك في كلام السائل العجب بلحاظ أن الخطور المذكور راجع إلى تخيل أهمية العمل خارجا، بنحو يوجب ظهور فاعله بمظهر الخير للناس، و يحسن ظنهم به.

و مما ذكرنا يظهر أنه لا مجال لما أشار إليه في الجواهر من الاستدلال بمفهوم الرواية على قدح العجب المقارن لأول العمل، و بإطلاق منطوقها على عدم قدح ما يطرأ في الأثناء من عجب أو رياء أو نحوهما، فإن ما ذكرنا إن لم ينهض بتقريب ظهور الرواية في المعنى المذكور فلا أقل من كونه موجبا لإجمالها، فلا تنهض بالاستدلال، فلاحظ.

السابع: إذا كان العمل بتمام خصوصياته الراجحة متمحضا في الداعي القريب، فلا يكون إظهاره رياء، سواء كان الغرض من الإظهار اقتداء الغير به أم طلب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٥

...

رضاه أم دفع شره و صون النفس عن تهمة.

و أولى بذلك سرور الإنسان باطلاع غيره على عمله، من دون أن يسعى لذلك. ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن الرجل يعمل الشيء من الخير، فيراه إنسان، فيسره ذلك. قال: لا بأس، ما من أحد إلا و هو يحب أن يظهر له في الناس الخير، إذا

لم يكن صنع ذلك لذلك» (١).

نعم، لا إشكال في استحباب الإسرار بالعبادة و كتمانها، كما تظاهرت به النصوص (٢)، لما في الإظهار من التعرض للرياء، و لا سيما الإظهار لتحصيل رضا الناس و مدحهم، لالتباسه كثيرا بالرياء، و في مرسل على بن أسباط عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه قال: الإبقاء على العمل أشد من العمل. قال: و ما الإبقاء على العمل؟ قال: يصل الرجل بصله و ينفق نفقه لله و حده لا شريك له فكتب له سرا، ثم يذكرها، فتمحى فكتب له علانية، ثم يذكرها فتمحى و تكتب له رياء» (٣)، و لا بد من تأويل ما في ذيله بحمله على حبط الثواب أو نقصه، لخروجه عن حقيقة الرياء بعد كون الداعي القرية خالصة.

لكن تضمن بعض النصوص استحباب الإعلان في الفرائض، ففي صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «و كلما فرض الله عليك فإعلانه أفضل من أسراره، و كلما كان تطوعا فإسره أفضل من إعلانه.» (٤).

الثامن: ذكر غير واحد أن السمعة من الدواعي المحرمة كالرياء.

و الفرق بينها و بين الرياء اشتقاقها من السماع، و اشتقاقه من الرؤية، فهي راجعة إلى كون الغرض من العمل السمعة الحسنه و الصيت الجميل، و من ثم كانت غاية للعمل، لأنها من آثاره المباشرة له المترتبة عليه، لا عنوانا له كالرياء.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٤، ١٧ من أبواب مقدمة العبادات، و باب: ١٣ من أبواب الصدقات و غيرها.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٦

و لو ضم إليها غيره من الضمائم الراجعة - كالتنظيف (١) - أو المباحة - كال تبريد -

و الوجه في حرمة العمل معها، ما يستفاد من نصوص الرياء بعد إلغاء خصوصية الرؤية عرفا، لكونها طريقا محضاً.

و إطلاق بعض النصوص الظاهرة في أن المعيار كون الغرض ظهور الخير للناس، بنحو يكون العمل لإرضائهم، لا لإرضاء الله تعالى وحده.

و خصوص بعض النصوص المصرحة بها، كخبر ابن القداح: «و اعملوا لله في غير رياء و لا سمعة، فإنه من عمل لغير الله و كله الله إلى عمله يوم القيامة» (١)، و غيره (٢).

التاسع: يشارك الرياء في المانية و المبطلية غيره من العناوين المحرمة المنطبقة على العمل، لامتناع التقرب بالمحرم، سواء كانت منتزعة من خصوصية مقارنته له، كالسجود لغير الله تعالى، أم من خصوصية تسيبيته، كصب الماء على الوجه إذا استلزم جريانه على محل مغصوب.

بل يكفي في المانية قصد بعض الغايات المحرمة من العمل، و إن لم تكن مسببات توليديه له، بل كانت قابلة للتخلف عنه، لاحتياجها لاختيار مستقل، كما لو قصد بالسعي الوصول لإيذاء مؤمن، لأن قصد الغاية المحرمة موجب لمبعية العمل، لكونه مظهرا للتمرد على المولى، فيمتنع التقرب به، و يبطل إذا كان عبادة.

و نسأله تعالى العصمة و السداد.

(١) الظاهر أنه لا إشكال في استحبابه في الجملة، كما قد يستفاد مما تضمن استحباب دخول الحمام (٣)، و استحباب غسل اليدين قبل المائدة و بعدها، و غيرهما.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

(٢) راجع احاديث الباب السابق.

(٣) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب آداب الحمام والزينة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٧

فإن كانت الضميمة تابعة، أو كان كل من الأمر و الضميمة صالحا للاستقلال في البعث إلى الفعل لم تقدح، و في غير ذلك تقدح (١).

(١) أما الضميمة الراجعة، ففي المدارك أن المتجه الصحة فيها مطلقا، و هو مقتضى إطلاق المحكى عن المشكاة، و إطلاق ما في الشرائع من عدم قدح نية التبرد و غيره، و يستفاد بالأولوية ممن اقتصر على عدم قدح نية التبرد، كما يأتي التعرض لهم، بل في الجواهر: «في شرح الدروس الاتفاق عليه، و يظهر من بعضهم نفى الخلاف فيه».

لما قيل من عدم منافاته للإخلاص، بل هو مؤكد له.

و استشهد له في الجواهر - مضافا إلى ذلك.

تارة: بما تضمنته الأخبار من التنبيه على ترتب كثير من الأمور الراجعة على كثير من الواجبات و المستحبات، إذ لو كان قصدها مخلا لم يحسن التنبيه عليها، كي لا تقصد.

و اخرى: بما ورد منهم عليهم السلام من الوضوء و الصلاة بقصد التعليم، و الأمر بإطالة الركوع في الجماعة للانتظار، و إعطاء الزكاة للاقتداء، و التكبير للإعلام و نحوه.

لكن الوجهين لا يناسبان ما ذكره من أن خصوصية الضمائم الراجعة موقوفه على قصد رجحانها شرعا، و إلا كانت كالضمائم المباحة، لوضوح عدم قصد الرجحان في أكثر الجهات التي وردت فيها النصوص المشار إليها.

نعم، تأكيدها للإخلاص موقوف على قصد رجحانها شرعا.

كما أن الثاني منهما لا يناسب ما ذكره هو و غيره من عدم الصحة فيما لو كانت الجهة الراجعة مقصودة بالأصل و العبادة مقصودة بالتبع، لوضوح أن إطالة الركوع في الجماعة كثيرا ما يكون المقصود الأصلي به الانتظار، و كذا التكبير للإعلام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٨

...

نعم، قد يمنع أصل الاستدلال بذلك بعدم الدليل على وجوب التقرب و العبادية بإطالة الركوع و بتكبير الإعلام، بنحو يكون عدمه مخلا، بعد كون أصل الركوع الذي يتحقق به الجزء عباديا، و عدم صدق الزيادة عليه، و عدم قدح التكبير و غيره من أفراد الذكر في الصلاة.

فيلزم النظر في دليل الاستثناء المذكور، و قد ذكروا في وجهه عدم صدق الإطاعة لأمر العبادة مع قصده تبعا.

بل صرح في العروة الوثقى بعدم الصحة أيضا مع كون تمام العلة قصد المجموع، خلافا لما في الجواهر من التصريح بالصحة حينئذ.

و وجهه سيدنا المصنف قدس سره بأنه مقتضى الإجماع على كون الوضوء عبادة، مع وضوح استقلال الأمر العبادي في البعث، بل جعل ذلك قرينة على إرادة ذلك من الإجماع المدعى على عدم قدح الضميمة الراجعة.

لكنه موقوف على كون مرادهم من الإجماع على عبادية الوضوء و نحوه من العبادات لزوم التقرب و التعبد بأمره عند الامتثال، و هو

غير ظاهر، لإمكان إرادتهم لزوم إيقاع العمل بوجه قربي، و لو بقصد أمر آخر متعلق به بعنوان آخر، فيلزم الاقتصار عليه، لأنه المتيقن في الخروج عن الإطلاق و الأصل القاضيين بعدم العبادية رأساً.

نعم، لا بد من قصد الجهة الراجعة من حيثية رجحانها شرعاً، كما سبق من الجواهر، لتوقف العبادية على ذلك. و من ذلك يظهر الجواب عما تقدم من عدم صدق الطاعة لأمر الوضوء مع قصد أمره تبعاً لأمر الضميمة الراجعة، إذ لو أريد من طاعة أمر الوضوء ما يناط بقصده فلزومها أول الكلام، و لو أريد منها موافقته فهي لا تتوقف على قصد التقرب إلا بالمقدار الذي ثبت لزومه بالدليل.

اللهم إلا- أن يقال: مقتضى ذلك إجزاء التقرب بأمر الضميمة الراجعة من دون قصد أمر الوضوء أصلاً، بل من دون نية الوضوء، و الظاهر عدم الإشكال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٣٩

...

عندهم في عدم الإجزاء حينئذ، خصوصاً مع الثاني، و هذا كاشف عن رجوع الإجماع على عبادية الوضوء أو نحوه إلى لزوم التعبد و التقرب بأمره عند الامتثال، و هو موقوف على تمامية داعيته، كما يأتي.

و بالجملة: ظاهر الإجماع على عبادية العبادية عبادية أمرها، بمعنى لزوم قصده عند الامتثال، لا عبادية الفعل و لو لقصد أمر آخر غير أمرها.

نعم، يأتي في المسألة الواحدة و السبعين أن عبادية الوضوء تمتاز بوجه آخر، لكنه لا- أثر له فيما نحن فيه كما يأتي هناك أيضاً، فراجع.

و أما الضميمة المباحة، فقد وقع الخلاف فيها بين الأصحاب، فقد صرح بعدم قدح ضم نية التبرد في المبسوط و المعبر و المنتهى و الإرشاد و محكي الجامع، و قواه في محكي التذكرة بعد أن زاد عليه التنظيف، و مال إليه في جامع المقاصد و محكي الذكري بعد أن زاد التسخين، و تقدم من الشرائع التعميم لغير التبرد، و في المدارك أنه أشهر القولين، و عن قواعد الشهيد نسبته لأكثر الأصحاب. و استشكل في القواعد في ضم نية التبرد، بل منع منه في الروض و محكي نهاية الأحكام و الإيضاح و البيان و جامع المقاصد و المجمع.

و في كشف اللثام: «و احتمال الشهيد في قواعده أن يقال: إن كان غرضه الأصلي القربة ثم طرأ التبرد عند ابتداء الفعل لم يضر، و إن انعكس أو كان الغرض مجموعهما لم يصح، و هو الوجه، و عليه ينزل إطلاق الأصحاب»، و حكاه في مفتاح الكرامة عن مشكاة أستاذه، و كأنه راجع إلى ما في المتن.

و قد يناسبه تعليل بعضهم الجواز بعد المنافاة بين الداعيين، فإن التعرض لعدم المنافاة ظاهر في المفروغية عن فرض تمامية الداعي القربي بالنحو المعبر، لا قصوره في نفسه و تنميته بالداعي الآخر، و إلا كان المناسب حينئذ دعوى كفاية.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٥٣٩

الداعي القربي الناقص و لا يقتصر على بيان عدم المنافاة.

نعم، حمل إطلاق المانعين على خصوص صورة قصور الداعي القربي لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٠

...

تشهد به كلماتهم، فما في الجواهر من إمكان الجمع بين القولين، فيرتفع الخلاف، غير ظاهر. و كيف كان، فيكفي في الفساد في فرض قصور الداعي القريب - لتبعيته، أو لكون الداعي هو المجموع - عدم تحقق العبادية، التي هي محل الكلام مع ذلك.

و تنزيلها في كلامهم على ما يستند للداعي القريب في الجملة بعيد جدا، بل مخالف لمعاقد الإجماعات الظاهرة في إرادة العبادية العرفية الموقوفة على استناد الفعل الداعي القريب العبادي.

فما عن بعض متأخري المتأخرين من الصحة حينئذ في غير محله.

نعم، لا مجال لما في الجواهر من الاستدلال على الفساد بما تضمن الأمر بالإخلاص في العباد، لأنه أجنبي عما نحن فيه، كما يأتي. و مثله الاستدلال بعدم صدق الامتثال حينئذ، لما عرفت من أن الامتثال إن كان بمعنى ما يتوقف على تمامية داعوية الأمر، فاعتباره محل الكلام. و إن كان بمعنى موافقة الأمر، فهو لا يتوقف على قصد التقرب إلا بالمقدار الذي ثبت لزومه. و أما الصحة في فرض تمامية داعوية الداعي القريب - إما لتبعية الداعي الآخر، أو لتمامية كلا الداعيين في الداعوية - فيكفي فيها الإطلاق و الأصل المشار إليهما المقتضيان لعدم العبادية رأسا، حيث يجب الاقتصار في الخروج عنهما على المتيقن. و دعوى: منافاة ذلك للإخلاص المعتبر في العباد.

ممنوعة، لما تقدم في آخر الكلام في مانعية الرياء من ظهور أكثر أدلة الإخلاص في الإخلاص المقابل للإشراك و عدم ظهور باقيها في الوجوب.

مضافا إلى ظهور بعض هذه النصوص في أن المنافي للإخلاص هو الرياء و نحوه مما يرجع إلى قصد إرضاء الناس دون بقية الضمائم، ففي خبر سفيان بن عيينة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الإبقاء على العمل حتى يخلص أشد من العمل، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤١»

...

و العمل الخالص الذي لا تريد أن يحمذك عليه أحد إلا الله عز و جل» (١)، فلاحظ.

ثم إننا قد جرينا في تحرير المسألة على ما جروا عليه، ليتسنى لنا نظم أقوالهم و بيان نهج استدلالهم. و الذي ينبغي أن يقال: الضميمة.

تارة: تترتب على العمل بالوجه الذي يكون به امتثال الأمر، فهي في عرض الامتثال، كغسل المسجد الذي قد يكون لتطهيره، و قد يكون لرفع الاستقذار عنه، و صلة الرحم التي قد تكون لحبه، كما قد تكون امتثالا للأمر الشرعي.

و أخرى: تترتب على الامتثال و في طوله، كما لو أمر الوالد بالعبادة، فإن مراده امتثال أمر الشارع بها، فيكون امتثال الأمر مقصودا عند قصد امتثال أمر الشارع من باب داعي الداعي.

و ثالثة: تكون مترتبة على ذات العمل، من دون دخل للعنوان الذي يتوقف الامتثال على قصده، كالتنظيف و التبريد المترتين على ذات الغسل لا بعنوان كونه وضوءا أو غسلا، مع توقف قصد الامتثال على قصد أحد العنوانين و لو إجمالا.

أما الأول، فهو المتيقن من محل التفصيل المتقدم. لكن الظاهر أن جميع موارد من التوصليات التي لا تتوقف صحتها على وقوعها بالوجه العبادي، و لا أثر لقصد التعبد بها إلا ترتب الثواب عليها، و لا إشكال في تبعية مقداره لمرتبة داعوية الداعي القريب، و لا يظهر أثر للتفصيل المذكور فيه.

كما لا- يبعد دخول الثاني في محل الكلام و جريان التفصيل المتقدم فيه، لأن داعي الداعي هو الداعي الأصلي، فإذا فرض قصور الداعي القريب في نفسه لم يكن قصده تبعا للداعي الآخر كافيا في تحقق العبادية. إلا أن تكون الضميمة دخيلة في داعوية الأمر بنفسه، بحيث تكون موجبة لتمامية داعويته مع - نظير الوعظ و التذكير - فلا إشكال في عبادية العمل و صحته حينئذ، لدخوله في الشق الأول من التفصيل المتقدم.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٢

...

نعم، لا يبعد الاجتزاء مع قصور داعوية الامتثال لو كانت الضميمة راجحة شرعا، و كانت داعويتها بلحاظ رجحانها، لما تقدم من أن داعي الداعي إذا كان راجعا إلى الأمر لم يخل بالعبادية، فلو فرض قصور أمر النافلة عن الداعوية إلا بضميمة أمر الأب بلحاظ حسن طاعته شرعا، كفى في عبادية النافلة.

و أما الثالث - الذي منه أمثلة الأصحاب - فالظاهر خروجه عن محل الكلام، لأن قصد بالعنوان يكون بنية القرية خالصة، لعدم توقف الضميمة عليها، فلا بد من تمامية داعويتها بلحاظ ذلك.

و مجرد كون أصل الذات بداعي الضميمة لا دليل على قادحيته، غاية الأمر أن الضميمة تكون دخيلة في فعلية داعوية الداعي القريب نحو الخصوصية، بحيث يكون بسببها تام الداعوية، و قد عرفت أنه لا يخل بالعبادية، نظير سهولة العمل و ارتفاع المعوقات عنه في بعض الحالات.

و قد يشهد بما ذكرنا صحيح هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يدخل إلى أهله، فيقول: عندكم شيء؟ و إلا صمت، فإن كان عندهم شيء أتوه به، و إلا صام» (١).

و لعله مقتضى سيرة المتشرعة، لوضوح توقف داعوية أمر كثير من العبادات المستحبة في حق كثير من الناس على تحقق الدواعي الخارجية لأصل العمل، كالحج و الزيارة مع كون أصل السفر للتفرج أو التجارة، بل هو الحال في بعض العبادات الواجبة في حق بعض الناس، كالزكاة التي لا يدفعها بعضهم لو لا وجود بعض المستحقين الذين يهتم بصلتهم.

إن قلت: هذا يجري في الرياء، أيضا إذ يكفي في تحققة الإتيان بصورة العمل، فقصد عنوان العبادة يكون بنية خالصة.

قلت: لما كان الرياء محرما، كان اتحاده مع العمل العبادي خارجا مانعا من التقرب به، بخلاف غيره من الضمائم و العناوين غير المحرمة، و لذا يكون قادحا لو

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب وجوب الصوم و نيته حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٣

و الظاهر عدم قدح العجب حتى المقارن (١)،

لم يتعلق بأصل العمل، بل بخصوصيته الفردية كالصلاة جماعة، مع عدم قدح الضمائم غير المحرمة فيها بلا إشكال.

(١) قال في الجواهر: «و ربما ألحق بعض مشايخنا العجب المقارن للعمل بالرياء في الإفساد، و لم أعرفه لأحد غيره، بل قد يظهر من الأصحاب خلافه، لمكان حصرهم المفسدات، و ذكرهم الرياء و ترك العجب، مع غلبة الذهن إلى الانتقال إليه عند ذكر الرياء».

هذا، و عدم قدح العجب هو مقتضى إطلاق أدلة العبادة، و الأصل، المشار إليهما آنفا. بل قد يستدل عليه في الجملة بصحيح يونس بن عمار المتقدم في الأمر السادس من لواحق الكلام في الرياء، و إن تقدم الإشكال في ذلك، فراجع.

و أما الاستدلال على قدح العجب بما يأتي من النصوص الناهية عنه و المتضمنة أنه من المهلكات و نحو ذلك. فلا مجال له، إذ غاية ما تدل عليه حرمة العجب، و هي لا تستلزم إفساده للعبادة، لعدم الاتحاد بينهما.

و كذا الاستدلال بصحيح على بن سويد عن أبي الحسن عليه السلام: «سألت عن العجب الذي يفسد العمل، فقال: العجب درجات، منها: أن يزين للعبد سوء عمله، فيراه حسنا فيعجبه و يحسب أنه يحسن صنعا، و منها: أن يؤمن العبد بربه فيمنّ على الله عز و جل، و لله عليه فيه المن» (١).

لأن تطبيق العجب فيه على تزيين العمل السيئ و المن بالإيمان غير القابلين للفساد بالمعنى المقصود ملزم بحمله على معنى آخر من الفساد راجع إلى عدم ترتب الغرض الكامل من الإيمان، لعدم فعلية داعيته لعمل الخير و الانزجار عن الشر، بسبب تزيين العمل السيئ المستلزم للاستكثار منه، و الإدلال بالإيمان المستلزم للاتكال عليه و استقصاء الحساب منه تعالى الذي يهلك العبد، و لا يكون

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٤

...

أهلا للرحمة.

أو يراد من إفساد العجب للعمل إفساده لغير العمل المعجب به، فيحمل على الإحباط، إذ لا إشكال في عدم بطلان العمل بسبب العجب بغيره.

و مثله ما في النبوي: «قال الله تبارك و تعالى: ما يتقرب إلى عبدى بمثل أداء ما افترضت عليه، و إن من عبادى المؤمنين لمن يريد الباب من العبادة، فأكفه عنه، لئلا يدخله عجب فيفسده» (١).

لأن ظهوره في كون محذور العجب أضر من ترك العمل، حيث يكون مقتضيا للمن عليه بصرفه عنه تكويننا ملزم بحمل الفساد فيه على فساد حال العبد، لإفساد العمل بالمعنى المقصود الراجع إلى محض عدم الانتفاع به، لأنه ليس محذورا صالحا، للامتنان عليه بصرفه عنه.

نعم، في خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أتى عالم عابدا، فقال: كيف صلاتك؟ فقال: مثلى يسأل عن صلاته و أنا أعبد الله منذ كذا و كذا! قال:

فكيف بكأوك؟ فقال: أبكى حتى تجرى دموعى. فقال له العالم: فإن ضحكك و أنت خائف أفضل من بكائك و أنت مدلل، إن المدلل لا يصعد من عمله شيء» (٢).

لكن سنده لا يخلو عن اضطراب، فقد رواه الكليني بسنده عن محمد بن سنان عن نصر بن قرواش عن إسحاق، و ابن قرواش مجهول أو ضعيف، و عن ابن سعيد روايته عن نصر بن سويد عن محمد بن سنان عن إسحاق، و ابن سويد ثقة، و من البعيد جدا تعدد الطريق، إذ مع رواية ابن سنان له عن إسحاق لا وجه لروايته له بواسطة بن قرواش، فالظاهر وقوع التصحيف في أحد الطريقين المانع من الاعتماد على الثانى منهما، و إن كان صحيحا في نفسه، بل هو الأقرب بلحاظ قلة الوسائط فيه.

مضافا إلى قرب كون صعود العمل كناية عن خصوص ترتب الثواب عليه، بحيث يذخر لصاحبه في كتاب الحسنات، الذي هو في علبين، كما هو الحال في

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٥

و إن كان موجبا لحبط الثواب (١).

البكاء، و إلا فكل عمل محصى و صاعد له تعالى و إن كان محرما أو مباحا أو فاسدا.

و لعل ذلك هو المنصرف من عدم القبول في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال إبليس: إذا استمكنت من ابن آدم من ثلاث لم أبال ما عمل فإنه غير مقبول منه: إذا استكثر عمله، و نسي ذنبه، و دخله العجب» (١).

مضافا إلى ما يأتي من خروج الصحيح و الخبر عن محل الكلام، و هو العجب بالعمل الخاص، لأنه الذي يحتمل مبطليته للعمل، و أما العجب بمجموع الأعمال بنحو يقتضى الاتكال عليها و الأمن بسببها فلا يظن من أحد البناء على مبطليته، فلاحظ.

(١) كما يستفاد من خبر إسحاق و صحيح عبد الرحمن المتقدمين، فإن استكثر العمل في الصحيح راجع إلى العجب به و اعتقاد قبوله، لا محض البناء على كثرته خارجا.

و لا بد من حمل العجب فيه على العجب بالنفس، كما لعله مقتضى إطلاقه.

نعم، هو مختص بمن اجتمعت فيه الصفات الثلاث، و لا- يبعد تلازمها، لأن المراد باستكثر العمل ما يساوق البناء على نفعه و النجاة بسببه مستغنيا به عن عفو الله تعالى و رحمته، و هو مناسب لنسيان الذنب، الذي لا يبعد كونه كناية عن تناسيه و استصغاره و الاستهوان به، كما يأتي في مرسل يونس، كما أن العجب بالنفس يحصل مع ذلك غالبا بتسويل الشيطان، و قد أشير في بعض النصوص «٢» إلى أن العجب بالعمل موجب للرضا عن النفس.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١، و هو خبر أبي عبيدة الآتي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٦

...

و أما ما تضمن أن الذنب خير من العمل الذي يعجب الإنسان، كقوله عليه السلام:

«سيئه تسوؤك خير من حسنه تعجبك» (١).

فلا- يصلح شاهدا للإحباط، لإمكان أن يكون التفضيل بلحاظ خطر العجب و إن لم يكن محبطا لأجر العمل، أو بلحاظ أن خوف المصاحب للذنب الذي هو من المنجيات أهم من ثواب العمل، كما قد يناسبه ما في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «و قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يعمل العمل و هو خائف مشفق، ثم يعمل شيئا من البر فيدخله شبه العجب به، فقال: هو في حاله الأولى و هو خائف أحسن حالا منه في حال عجبه» (٢)، و غيره.

فالعمدة ما ذكرنا من الصحيح و الخبر.

لكن الظاهر منهما إرادة العجب بمجموع أعمال الإنسان، بالنحو الراجع إلى الاعتماد عليها و الأمن بسببها من العقاب، كما هو مقتضى الإدلال في الخبر، لأن الإدلال على الشخص هو الجرأة عليه، للوثوق بمحبته، كما أن المنصرف من استكثر العمل في الصحيح ما

يرجع إلى ذلك.

أما الإعجاب بالعمل الخاص لا اعتقاد جمعه لشرائط القبول، وإن خيف معه بسبب قلته، أو الذنوب، الذي تقدم أنه محل الكلام، فهو خارج عن مفاد الصحيح والخبر، ولا يظهر الوجه لكونه محبطاً للثواب.

ثم إنه قد يستفاد حرمة العجب - بالمعنى المتقدم - زائداً على إحباطه للعمل من النصوص الكثيرة المتضمنة للحث على أن يرى الإنسان من نفسه التقصير في العمل «٣»، والنهي عن استكثاره «٤»، وأنه من قاصمات الظهر «٥»، ومن الذنوب الموجبة لاستحواذ إبليس عليه «٦»، وغيرها.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٢٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١، ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣. وسيأتي ذكره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٧

...

و دعوى: أن النهي المذكور ليس مولوياً، بل للإرشاد إلى أن الله تعالى لا يعبد حق عبادته، وأن العمل مهما عظم لا يبلغ قدر الثواب الأخرى المرغوب فيه، لأجل الحث على الاستكثار من العمل، كما يشهد به صحيح خلف عن أبي الحسن موسى عليه السلام: «قال لبعض ولده: يا بني عليك بالجد ولا تخرج نفسك من حد التقصير في عبادة الله عز وجل وطاعته، فإن الله لا يعبد حق عبادته» «١»، وخبر أبي عبيدة أو صحيحه المتضمن لقوله تعالى - في حديث طويل - «لا يتكل العاملون لي على أعمالهم التي يعلمونها لثوابي، فإنهم لو اجتهدوا وأتعبوا أنفسهم وأفنا أعمارهم في عبادتي كانوا مقصرين غير بالغين في عبادتهم كنه عبادتي فيما يطلبون عندي من كرامتي والنعيم في جناتي ورفع الدرجات العلى في جوارى» «٢».

ممنوعة، لمخالفتها لظاهر ما تضمن أن استكثار العمل والعجب به مبعد للبعد من الله تعالى، ومعرض له للمداقة في الحساب وحرمانه من عفو الله تعالى ورحمته، وأنه من الذنوب الموجبة لاستحواذ إبليس عليه، ففي صدر خبر أبي عبيدة أنه تعالى يقول: «ولو اخلى بينه وبين ما يريد من عبادتي لدخله العجب من ذلك، فيصيره العجب إلى الفتنة بأعماله، فيأتيه من ذلك ما فيه هلاكه، لعجبه بأعماله ورضاه عن نفسه، حتى يظن أنه قد فاق العابدين وجاز في عبادته حد التقصير، فيتباعد مني عند ذلك، وهو يظن أنه يتقرب إلي» «٣»، وفي مرسل يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله - في حديث موسى وإبليس -: فقال موسى: فأخبرني بالذنب الذي إذا أذنبه ابن آدم استحوذت عليه.

قال: إذا أعجبته نفسه، واستكثر عمله، وصغر في عينه ذنبه، وقال: قال الله عز وجل لداود:.. وأنذر الصديقين أن لا يعجبوا بأعمالهم، فإنه ليس عبد أنصبه للحساب إلا هلك» «٤».

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٨

[مسألة ٧١ لا يعتبر نية الوجوب ولا الندب]

(مسألة ٧١): لا يعتبر نية الوجوب ولا الندب (١)،

(١) كما في المعبر و ظاهر المقنعة و النهاية و المبسوط، للاقتصار في الأولين على القرية، و في الأخير على رفع الحدث و الاستباحة، و هو المحكى عن المرتضى و البصروي و غيرهما، و في الجواهر: «و إليه ذهب كثير من متأخري المتأخرين و جملة مشايخنا المعاصرين، بل نقله الشهيد في نكت الإرشاد عن الشيخ في الاقتصاد و عن المصنف في الطبرية، بل ربما كان ظاهر سلالر و الجعفي، لإطلاقهم النية، على ما قيل، كظاهر النافع. بل قد يكون ظاهر المتقدمين، لتركهم التعرض للنية أصلاً».

و الوجه في ظهور ذلك منهم: أن اعتبار ذلك محتاج إلى التنبيه للغفلة عنه بدونه، فإهماله في مقام بيان الماهية ظاهر في عدمه، بخلاف أصل نية التقرب، حيث يحسن الاتكال فيها على المفروغية عن عبادية الوضوء، مع وضوح توقف العبادية عليها.

و هو الوجه في ظهور حال من اقتصر على إطلاق النية في عدم اعتبارها فيها، كما في المراسم و الخلاف و غيرهما. هذا، و قد صرح باعتبار نية الوجوب أو الندب في الوسيلة و إشارة السبق و الشرائع و القواعد و اللمعة و صلاة المبسوط و المعبر و الروضة و غيرها، و حكى عن جماعة كثيرة، كالراوندي و معين الدين و ابن البراج و غيرهم، بل عن غير واحد نسبته للمشهور، و عن ظاهر التذكرة الإجماع عليه.

على خلاف منهم في اعتبار نية أحدهما وصفاً أو غايةً أو بالوجهين.

و لا بد أن يراد بالغاية الداعي، لوضوح أن الحكم يدعو للفعل، و ليس غاية له مترتبة عليه، بل الامتثال مسقط للحكم كالمعصية. و قد استدلل غير واحد لاعتبار الأول بتوقف تعيين الفعل المأتي به عليه، لاختلاف وجوهه، فصلاة الظهر المبتدأة - مثلاً - واجبة و المعادة جماعة بعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٤٩

...

صلاتها فرادى مندوبة، و لا مميز لوجه المأتي به إلا بالنية، و بدونها لا يقع الفعل امتثالاً لأمره، لعدم المرجح.

كما قد يستدل لاعتبار الثاني بما عن المتكلمين من وجوب إيقاع الفعل لوجوبه أو ندبه أو لوجههما.

و يندفع الأول بعدم توقف تعيين الفعل بالنحو المحقق لامتنال الأمر الخاص على قصد إحدى الخصوصيتين، إذ مع وحدة الأمر فقصد قصد لمتعلقه و إن لم يعلم وجهه، و مع تعدده يمكن تعيين ما يراد امتثاله المستتبع لتعيين متعلقه بطريق آخر غير قصد الوجه، كقصد الأمر الوارد أولاً مثلاً.

كما يندفع الثاني بعدم وضوح الوجه في ما ذكره، كما نبه له غير واحد.

قال في الروضة - بعد أن نقل ذلك عنهم -: «و وجوب ذلك أمر مرغوب عنه، إذ لم يحققه المحققون، فكيف يكلف به غيرهم؟!»، و في المدارك عن المحقق أنه قال في بعض تحقیقاته: «الذي ظهر لى أن نية الوجوب و الندب ليست شرطاً في صحة الطهارة، و إنما يفترق الوضوء إلى نية القرية. و ما يقوله المتكلمون من أن الإرادة تؤثر في حسن الفعل و قبحه، فإذا نوى الوجوب و الوضوء مندوب

فقد قصد إيقاع الفعل على غير وجهه، كلام شعري، و لو كان له حقيقة لكان النأوى مخطئاً في نيته و لم تكن النية مخرجةً للوضوء عن التقرب به».

بل لعل مراد بعض المتكلمين توقف الحسن الفاعلي الذي هو المعيار في المدح و الثواب على قصد جهة حسن الفعل الشرعية أو العقلية في مقابل قصد الدواعي الآخر، لا اعتبار قصد خصوصية الجهة المذكورة من وجوب أو ندب، كما هو المدعى. هذا، و أما الاستدلال لا اعتبار أحد الوجهين أو كليهما.

تارة: بتوقف تحقق الامتثال عليه.

و اخرى: بأنه مقتضى أصالة الاشتغال، إما في سائر موارد الشك في اعتبار مثل هذه الأمور مما يمتنع التقييد به في الخطاب، لكونه من شؤون الأمر المتأخرة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٠

و لا غيرهما من الصفات و الغايات (١).

عنه فلا تؤخذ في متعلقه، بل لا بد من الإتيان به مع احتمال، للشك في سقوط الأمر بدونه أو في خصوص الطهارات، حيث لا يكون مرجع الشك فيها إلى الشك في قيد الواجب، بل في محصله، كما تقدم غير مرة.

فهو كما ترى! لمنع الأول جداً، بل يكفي في الامتثال الإتيان بالمأمور به و إن لم يعرف وجهه، كيف و لا إشكال في إمكان الامتثال عند تعذر معرفة الوجه، و من الظاهر عدم دخل القدرة في كيفية الامتثال؟

و أما الثاني، فيظهر اندفاعه مما أشرنا إليه في أول مباحث النية من أن مقتضى الإطلاقات المقامية، بل اللفظية نفى مثل هذه القيود، فيخرج بها عن مقتضى قاعدة الاشتغال، التي هي المرجع في موارد الشك في المحصل. و أما في غيرها فيكفي أصالة البراءة منها لو فرض عدم الإطلاق، كسائر موارد الدوران بين الأقل و الأكثر الارتباطيين.

بل الإنصاف أن النظر في النصوص و كلمات الأصحاب موجب لوضح عدم اعتبار ذلك، لعدم الإشارة فيها إلى هذه الجهات الموجب للغفلة عنها، بل هو مقتضى سيرة المشرعة الارتكازية، و لا سيما مع كثرة الخطأ في تشخيص حال الأمر، لاستنكارهم بطلان العمل حينئذ، كما أشار إلى بعض ذلك الشهيدان و صاحب المدارك و الوحيد و غيرهم.

(١) كتيبة رفع الحدث التي ذكرها في محكي عمل يوم و ليلة، و نية الاستباحة التي ذكرت في اللمعة و حكيت عن المرتضى و الشيخ في الاقتصاد، و جمع بينهما في إشارة السبق و الغنية و الوسيلة، كما حكى عن أبي الصلاح الحلبي و ابن البراج و الإصباح، و عن التذكرة أنه الأولى، و خير بينهما في المبسوط و المعبر و المنتهى و القواعد و جامع المقاصد و محكي السرائر و التذكرة و الدروس و الألفية و الذكرى و غيرها. و عن السرائر: «إجماعنا منعقد على أنه لا تستباح الصلاة إلا بنية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥١

...

رفع الحدث أو نية استباحة الصلاة بالطهارة».

و هل المراد بالاستباحة استباحة خصوص الصلاة، كما هو مقتضى الاقتصاد عليها في الوسيلة و ما تقدم عن السرائر، و في مفتاح الكرامة: «لم يجوز بعضهم الدخول في الصلاة بغير الوضوء الذي وقع لاستباحة الصلاة»، أو استباحة كل ما يشترط بالطهارة، كما في المبسوط و إشارة السبق و الغنية و المعبر و القواعد و غيرها؟.

بل عمم في المعبر و جملة من كتب العلامة و الشهيد- على ما حكى عن بعضها- لما نوى ما تكون الطهارة شرطاً لفضيلته لا

لاستباحته، كقراءة القرآن، لكن منع منه في المبسوط و محكى السرائر و الإيضاح و نسب لجماعة، قال في المبسوط: «لأن فعله ليس من شرطه الطهارة» و في المعتمد: «و لو قيل: يرتفع حدثه كان حسناً، لأنه قصد الفضيلة و هي لا تحصل بدونه» و نحوه حكى عن العلامة.

و يظهر من ذلك اختلاف محل الكلام، فمن منع نظر إلى قصد استباحة هذه الأمور، و من أجاز نظر إلى قصد كمالها، فلا نزاع في الحقيقة، كما نبه له بعضهم.

إذا عرفت هذا، فنقول:

أما وجوب نية الرفع، فقد يستدل عليه بأن الوضوء إنما شرع لذلك، فإذا لم يقصد لم يقصد الوضوء على الوجه الذي شرع له. وفيه: أنه لا ملزم بنية الغرض من التشريع و يكفي في تعيين الفعل المشروع و تحقيقه القصد إليه إجمالاً، و لو بقصد أمره، لأن الأمر لا يدعو إلا إلى متعلقه، كما تقدم نظيره.

و أما وجوب نية الاستباحة، فقد يستدل عليه بما أشرنا إليه عند الكلام في وجوب النية من ظهور الآية في كون الوضوء للصلاة و مع عدم نية الصلاة لا يتحقق ذلك، كما تضمنه كلام غير واحد في المقام.

وقد أشرنا هناك إلى ضعف الاستدلال المذكور.

تارة: بعدم ظهور الآية في تقييد الوضوء الواجب بذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٢

...

و اخرى: بمنافاته لما هو المتسالم عليه من عدم اعتبار قصد الصلاة في الوضوء الذي هو شرط فيها.

و توضيح هذا الأخير: أن مفاد الآية الكريمة لزوم إيقاع الوضوء عند القيام للصلاة، فلو فرض ظهورها في التقييد لزم توقف كل صلاة على الوضوء لها، فلا يبيح الوضوء إلا الصلاة المنوية حينه و إن تعددت، و يدفعه ما تضمن جواز إيقاع الصلوات الكثيرة بوضوء واحد من النص «١» و الإجماع، إذ غاية ما قيل هو ما تقدم من عدم جواز إيقاع الصلاة إلا بالوضوء الذي وقع لاستباحة الصلاة.

و العمدة في وجه ذلك: هو أن مقتضى الجمع بين ما دل على الأمر بالوضوء قبل الصلاة - كآلية الشريفة - و ما دل على اعتبار الطهارة فيها هو كون الأمر بالوضوء قبل الصلاة لأجل إيقاعها عن طهارة، فمع فرض حصول الطهارة بوضوء سابق لا يبقى موضوع للأمر به، كما يناسبه ما في ذيل الآية من قوله تعالى وَ لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ «٢» و ما تضمن تفسيرها بالقيام من النوم «٣». و مقتضى ذلك الاجتزاء بكل وضوء محصل للطهارة و إن لم يقصد به الصلاة، لا تقييد الوضوء الذي يبيح الصلاة بما قصد به استباحتها، فضلاً عن تقييد الرفع للحدث بذلك، كما هو المدعى لهم.

على أن ذلك لو سلم دل على اعتبار القصد إلى فعل الصلاة، و لا ريب في عدم اعتباره، كيف و قد تظافرت النصوص بتشريع الوضوء لأمر كثيرة غير الصلاة بنحو تكون هي المقصودة دونها؟ و الظاهر عدم الإشكال في ترتب الطهارة على الوضوء المذكور، و ليس المدعى لهم إلا اعتبار نية استباحة الصلاة، بمعنى رفع المانع عنها و إن لم يقصد فعلها، و هو أجنبي عن مفاد الآية الكريمة.

و منه يظهر أنه لا مجال للاستشهاد له بما في خبر الدعائم من قول علي عليه السلام:

«لا وضوء إلا بنية، و من توضأ و لم ينو بوضوئه الصلاة لم يجزه أن يصلى به، كما لو

(١) راجع الوسائل باب: ٢، ٣ من أبواب نواقض الوضوء.

(٢) سورة المائدة: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٣

...

صلى أربع ركعات و لم ينوبها الظهر لم تجزه من الظهر» (١).

و حمله على إرادة استباحة الصلاة لا نفسها بعيد عن ظاهره غير مناسب للتشبيه بنية الظهر في الصلاة.

فلا بد من طرحه لضعف سنده و هجره.

هذا، و قد يستدل في المقام باشتراك الوضوء بين الرفع و غيره - كوضوء المسلوس - و بين المبيح و غيره - كوضوء الجنب للنوم - فلا بد من تعيين كل من الرفع و المبيح بالنية و إلا لم يتعين للامتنال.

و يظهر ضعفه - مع غرض النظر عن الأمثلة - مما تقدم من كفاية قصد الأمر مع وحدته في التعيين، لوضوح عدم اجتماع أمر الواجد و الفاقد في حال واحد.

هذا، و لا يخفى أن هذا الوجه يقتضى التخيير في النية بين الأمرين في فرض اجتماعهما، و نية خصوص أحدهما عند انفراده، و عدم نية أحدهما لو فرض خلو الوضوء عنهما معاً، كما قد يدعى في وضوء الجنب للنوم.

كما أن التخيير بين الأمرين - الذى تقدم من جماعة - يبتنى على التلازم بينهما، كما يظهر من كلام بعضهم، بل في المعتبر: «و معناهما واحد، و هو إزالة المانع». و لو تمّ أمكن إرجاع الأقوال الأربعة إلى ذلك.

لكنه يشكل في مثل وضوء الجنب للنوم، لظهور أنه غير مبيح، و إن لم يبعد كونه مخففا للحدث و موجبا لمرتبة من الطهارة.

و قد ظهر من جميع ما تقدم أنه لا ملزم بنية أحد الأمرين، لعدم الدليل عليه، فالمرجع إطلاق أدلة شرح الوضوء المقتضى لعدم اعتبارهما، و لا مجال لتوهم امتناع الإطلاق من هذه الجهة كما توهم في نية القربة، لعدم كون أحد الأمرين متفرعا على الأمر.

و لعله لذا استظهر في الشرائع عدم وجوب نية أحد الأمرين، و قواه في كشف اللثام و غيره، و حكى عن جماعة من المتأخرين، و هو مقتضى الاختصار على

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤٧ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٤

...

القربة في المقنعة و النهاية و إطلاق النية في الخلاف و المراسم و النافع، بل ربما يستظهر ممن لم يتعرض للنية بالتقريب المتقدم في نية الوجه.

نعم، لا بد من قصد التقرب بقصد الأمر الواقعي الداعى للوضوء و إن لم يعلم بخصوصيته، كما لو علم المكلف بوجوب الوضوء عليه ثم الصلاة و لم يعلم مقدميته لها بلحاظ اقتضائه الطهارة، بل و إن احتمل وجوبه نفسيا مقدما عليها كالظهر قبل العصر، حيث يكفي قصد التقرب بلحاظ الأمر المذكور على إجماله.

بقي في المقام أمران.

الأول: أنه لا إشكال ظاهرا في عدم اعتبار قصد موجب الوضوء من النواقض من بول أو نوم أو نحوهما، كما صرح به غير واحد، بل في الجواهر: «بلا- خلاف أجده»، و ظاهر كشف اللثام الإجماع عليه، و في المدارك: «هذا مذهب العلماء كافة»، بل هو مقطوع به،

لامتناع خفاء الحال فى مثل ذلك مما يكثر الابتلاء به.

نعم، وقع الكلام بينهم فى حكم قصد ذلك حسب اختلاف صورته، فإن المقصود.

تارة: رفع طبيعته الحدث.

و اخرى: رفع جميع الأحداث.

و ثالثة: رفع بعض الأحداث الواقعة مع إهمال الباقي.

و رابعة: رفع بعض دون بعض.

و خامسة: رفع غير ما وقع للخطأ فى تشخيص الواقع.

و لا إشكال فى الصحة فى الصورة الأولى، بل هو المتيقن مما ذكره من وجوب نية رفع الحدث.

و أما الثانية، فلا بد من رجوعها للأولى، بناء على ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من وحدة الحدث، لأنه عبارة عن نقض الوضوء،

الذى تضمنته نصوص الأحداث، و هو غير قابل للتعدد، بل أمر واحد يستند للسبب الأول، و لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٥

...

أثر لبقيتها.

لكن ذلك وحده لا يكفى فى نفى التعدد الذى يظهر من بعض كلماتهم الآتية المفروغة عنه، إذ لا معنى لنقض الوضوء بعد تماميته

إلا- بنقض أثره، كما لا- معنى لرفع الوضوء لموجبه- من بول أو نوم- إلا- برفع أثره، و لا- مانع من تعدد جهات أثر الوضوء و استناد

ارتفاع كل منها إلى سبب من تلك الأسباب، فمع اجتماع أسباب الحدث ترتفع تمام تلك الجهات، و مع تبعضها يرتفع بعضها. بل لو

فرض وحدة الجهة لأثر الوضوء أمكن تأثير كل سبب للحدث باحداث ضدها، و يكون أثر تعدد الأسباب تأكيد الضد المذكور،

لقابليته للتأكد، نظير البياض الذى يرتفع بأدنى مراتب السواد مع تأكيد وجود السواد بتعدد أسبابه.

بل هذا هو الأنسب بالمرتكرات فى المقام، بسبب ارتكاز مشابهاة الأحداث للقذارات العرفية، و لعل التعجيل فى صلاة مستمر الحدث-

كالمستحاضة- مبنى على ذلك، و لا سيما مع ثبوت نظيره فى الأسباب الموجبة لاستحباب الوضوء المعبر فى النصوص عنها بالناقض،

حيث يتعين حمله على النقض بلحاظ بعض المراتب.

نعم، فى بلوغ ذلك حد الحجية، إشكال.

و من ثم يتعين بناء هذه الصورة على ما يأتى من التفصيل فى تخلف القصور بين التقييد و عدمه، فيتوقف فى صورة التقييد، لعدم

ثبوت مشروعية الأمر المنوى، و يبنى على الصحة فى غيرها.

و من هنا يشكل الحال فى الصور الثلاث الباقية، لابتنائها على تعدد الحدث بتعدد الأسباب.

فإن قيل بوحدة الحدث، تعين البطلان فى الجميع فى فرض التقييد.

و من ثم أطلق فى المدارك الإشكال مع قصد رفع بعض الأحداث.

إلا أن ترجع إلى قصد رفع طبيعته الحدث الحاصلة ببعض الأسباب دون بعض، فيتجه حينئذ ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من

الصحة فى الصورة الثالثة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٦

...

و الرابعة في فرض نية رفع ما يستند للسبب المتقدم، و البطلان في فرض نية رفع ما يستند للسبب المتأخر، لعدم وجوده، فما قصد لم يقع، و ما يمكن وقوعه لم يقصد. كما يتعين البطلان في الصورة الخامسة لذلك.

و إن قيل بتعدد الحدث، فالمتعين الصحة في الصورة الثالثة، لعدم منافاة المقصود لما شرع له الوضوء، فلا ينافي نيته، ليمنع من صحته. بل يتعين البناء على ارتفاع الجميع، لأن الوضوء الصحيح رافع لها.

نعم، يشكل ذلك بناء على اعتبار نية الرفع، لأن مقتضى بعض أدلته لزوم نية رفع الجميع، فإنه الذي شرع له الوضوء. و لعله لذا احتمل العلامة في محكي النهاية البطلان.

و أما احتمال ارتفاع خصوص المنوى - كما احتمله فيه أيضا - فلا يظهر وجهه بعد ظهور الأدلة في كون الوضوء الصحيح موجبا للطهارة التامة.

و منه يظهر أن المتعين البطلان في الصورة الرابعة، كما في جامع المقاصد و عن نهاية الأحكام و قواعد الشهيد و الدروس و البيان، من دون فرق بين وجوب نية الرفع و عدمه، لمنافاة نية ذلك لنية الوضوء المشروع.

قال في المدارك: «و يتوجه البطلان هنا للتناقض». و كذا الحال في الخامسة، لأن ما قصد لم يقع و ما يمكن وقوعه لم يقصد. هذا كله في فرض التقيد، و أما في فرض عدمه - لا ابتناء النية المذكورة على محض الداعي أو نحوه مما يأتي توضيحه - فالمتعين الصحة في الجميع.

و لعله عليه يبتنى ما في المدارك، حيث قال: «و يمكن أن يقال بالصحة و إن وقع الخطأ في النية، لصدق الامتثال بذلك، و هو حسن». كما لا يبعد أن يبتنى عليه ما في كلام غير واحد من إطلاق الصحة و ارتفاع الجميع مع نية رفع البعض، و في المدارك: أنه الذي قطع به أكثر الأصحاب و لا يبعد ظهور بعض كلماتهم فيما يعم الصورة الرابعة.

الثاني: لو نوى استباحة صلاة معينة مع إهمال غيرها، فحيث لا تنافي نية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٧

و لو نوى الوجوب في موضع النذب، أو العكس، فإن رجع ذلك إلى تقيد الأمر بطل، و إلا صح (١).

الوضوء المشروع تعين صحة الوضوء، و إن قيل باعتبار نية الاستباحة، لأن ظاهر أكثر كلماتهم إرادة استباحة ما يتوقف على الوضوء في الجملة، و عليه فيباح به غيرها.

و قد صرح بذلك في القواعد، و ظاهر غير واحد المفروغية عنه.

أما لو نوى استباحة صلاة معينة دون غيرها، فقد صرح في القواعد بأنه كذلك. و يجري هنا ما تقدم في نية رفع الحدث الواحد دون غيره من منافاته لنية الوضوء المشروع، فالمتعين البطلان، كما في جامع المقاصد و عن الدروس و الذكري و البيان. إلا أن لا يرجع إلى التقيد، لنظير ما تقدم.

و أما لو نوى أن لا يصلى به إلا صلاة واحدة و إن استباح به غيرها - كما قد يظهر من تحرير المنتهى للمسألة - فلا ينبغي التأمل في الصحة و جواز مخالفة النية المذكورة، عملا بمقتضى تشريع الوضوء المفروض صحته في المقام.

(١) الخصوصية المقصودة حين الامتثال المتخلفة في الواقع.

تارة: تكون مقومة للأمر الممثل.

و اخرى: تكون خارجة عنه.

أما الأولى، فكخصوصية أمر الظهر لمن اعتقد انشغال ذمته بها مع أنه قد أداها و ليس في ذمته إلا العصر. و تخلفها مستلزم لعدم تحقق الامتثال، لعدم الموضوع له، و هو الأمر.

و أما الثانية، فهي على أنحاء:

الأول: أن تكون أمرا مقارنا للامتنال لا دخل له فيه، كما لو دفع زكاته لفقير معتقدا أنه زيد، بحيث لو لم يكن زيدا لأعطاه أيضا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٨

...

الثاني: أن تكون داعيا له، كما لو صلى في مسجد بتخيل أنه مسجد البلد.

الثالث: أن تكون قيда له معلقا عليه.

و دعوى: أن الامتنال فعل خارجي لا يقبل التعليق والتقييد.

مدفوعة: بأن الفعل الخارجى هو ذات الفعل الممتثل به، أما عنوان الامتنال فهو أمر إنشائي جعلى راجع إلى تعيين الفعل المأتى به ليكون تحقيقا للمأمور به و إيجادا له، فيقبل التعليق كسائر الإنشائيات، كتعليق العتق و التمليك على الموت فى التدبير و الوصية. و منه باب الاحتياط مع الجهل بثبوت الأمر أو بحال المأتى به، فمن صلى قصرا برجا وجوب القصر عليه فقد علق الامتنال و قيده بوجود الأمر الممتثل، و من توضأ بمائع مردد بين الماء و غيره فقد علق الامتنال و قيده بكونه ماء.

و ليس المعيار فيه كون المكلف بحيث لو علم بعدم تحقق ما قصده لما أقدم على الامتنال، لاشتراك الداعى مع التقييد فى ذلك، لأن الداعى هو ما يكون علته بوجوده ذهنى العلمى، فمع فرض العلم بعدمه لا مجال لتحقيق الامتنال لعدم تمامية العلة له، كما لا يقدم المكلف على الامتنال مع علمه بعدم تحقق القيد.

بل ليس الفرق بينهما إلا فى أن الداعى بوجوده ذهنى علة تكوينية من دون أن يكون لوجوده الخارجى أثر فى تحقق الفعل، أما القيد فهو بوجوده الخارجى علة جعلية، تتبع الإناطة و التقييد المتقوم بالجعل.

و منه يظهر أن تخلف القيد فى المقام مستلزم لعدم تحقق الامتنال، بخلاف تخلف الداعى، حيث لا ينافى تحقق الامتنال بعد فرض قصده فعلا بسبب الاعتقاد - و لو خطأ - بتحقيق الداعى لفرض عدم دخل الداعى بوجوده الخارجى.

و أوضح منه فى ذلك الأمر المقارن المحض، و هو القسم الأول المتقدم، لفرض عدم دخله لا- بوجوده ذهنى، و لا- بوجوده الخارجى.

ثم إن التقييد محتاج إلى عناية خاصة، لابتناؤه على ملاحظة نحو نسبة بين الامتنال و القيد زائدا على ملاحظة الامتنال بما يقومه من الأمر و الفعل. بل لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٥٩

...

يحسن التقييد و التعليق على الأمر الحالى، إلا- فى فرض الشك فى وجود القيد، أما مع القطع به، و لو خطأ- كما هو المفروض فى المقام- فهو لغو خال عن الفائدة.

و من ثم لا مجال غالبا للحمل عليه فى المقام فى فرض الشك فى حال الخصوصية المقصودة.

كما لا مجال لتردد بين الاعتقاد المحض و الداعى، لأن الفرق بينهما ارتكازى، بسبب دخل الثانى بوجوده العلمى دون الأول.

على أنه لا أثر للتردد بينهما بعد ما عرفت من اشتراكهما فى عدم اختلال الامتنال بتخلفهما.

و المهم إنما هو التردد بينهما و بين ما يكون مقوما للأمر، حيث لا امتثال مع تخلفه، كما تقدم فى الصورة الأولى.

فإن كانت الخصوصية المقصودة بنحو من الأهمية بنظر المكلف بحيث لو علم من أول الأمر بتخلفها لم يندفع نحو الامتنال، فقد تردد

بين ما يكون مقوما للأمر و الداعى الخارج عنه، كما لو بادر للصلاة لتخيل بقاء الوقت، حيث يتردد الأمر بين قصد امتثال الأمر الأدائي - بناء على مباينته للأمر القضائي - لتخيل وجوده، و قصد امتثال الأمر الفعلى بداعى كونه أدائيا، فتصح على الثانى قضاء و تبطل على الأول.

كما أنها لو لم تكن لها الأهمية بالنحو المذكور، فقد تردد بين ما يكون مقوما للأمر و المقارن المحض الخارج عنه، كما لو نسي أنه قد أتى بالظهر فصلى أربع ركعات، حيث قد يتردد الأمر بين قصد امتثال الأمر الفعلى مع الخطأ فى اعتقاد كونه أمر الظهر، و قصد امتثال أمر الظهر لتخيل الأمر الفعلى بها، فتصح عصرا على الأول و تبطل على الثانى.

و دعوى: أن الخصوصية إن كانت من شؤون الأمر المميزة له، كالأدائية و القضائية و الظهيرية و العصرية تعين كونها مقومة للأمر الممثل، فيبطل العمل بدونها، و إن كانت خارجة عنه، ككون المسجد مسجد البلد، أو كون الثوب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٠

...

المصلى به كتانا، تعين كونها داعيا أو مقارنا محضا، فلا يخل تخلفها بصحة العمل، و لا مجال لفرض الاشتباه بين القسمين فى مورد. مدفوعة: بأن كون الخصوصية من شؤون الأمر المميزة له لا يستلزم لحاظها مقومة للأمر فى مقام الامتثال، بل قد تلحظ داعيا أو مقارنا محضا مع كون الامتثال للأمر الفعلى بذاته، فينطبق على الخالى عنها و إن اعتقد المكلف كونه واجدا لها.

ثم إنه اشتهر فى هذه العصور التريديد بين التقييد و غيره، و الحكم باستلزام التخلف للبطلان مع التقييد. فإن أريد بالتقييد ما ذكرناه من تقييد الامتثال - كما هو ظاهر العبارات، و تقتضيه مقابلته بالداعى - فقد عرفت أنه لا مجال لاحتماله فى المقام.

و إن أريد ما تقدم فى الصورة الأولى، و هو ما يكون مقوما للأمر الممثل - كما تناسبه عبارة المتن - فليس هو من التقييد فى شىء، لوضوح عدم الشيوع فى الأمر الممثل، بل ليست الجهة المقصودة فيه إلا معينة له من بين الأوامر المتعددة. كما أن سيدنا المصنف قدس سره ذكر أن التقييد يكون.

تارة: على نحو وحدة المطلوب.

و اخرى: على نحو تعدده، و أن البطلان بتخلف القيد إنما هو فى الأول.

و لا يخلو المراد من الثانى عن غموض، سواء أريد بالتقييد تقييد الامتثال، أم تعيين الأمر الممثل، لأن التقييد فى النسبة كنسبة الامتثال فى المقام - راجع إلى إرادة نسبة خاصة لا - تشمل غير حال وجود القيد، كما أن تعيين الأمر الممثل يقتضى عدم إرادة غيره، و لا يتضح معنى لتعدد المطلوب فى كلا الوجهين.

و أما ما اشتهر من أن بعض القيود مأخوذ بنحو تعدد المطلوب، فليس المراد به إلا اختصاص التقييد بحال القدرة على القيد و سقوطه فى حال تعذره، مع كون المطلوب فى حال القدرة ليس إلا واحدا، و هو المقيد و لا تعدد فيه، و لذا لا يشرع الفاقد للقيد، لعدم كونه مطلوبا رأسا، فإن كان مشروعا و مطلوبا كان المورد من موارد المطلوب فى المطلوب، كما فى كثير من المستحبات، لا من باب التقييد،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦١

...

و حيث كان حال الامتثال حالا خاصا، ففرض التقييد فيه لا يناسب إلا وحدة المطلوب.

هذا هو مقتضى القاعدة في تخلف الخصوصيات المقصودة حين الامتثال.

وعليه العمل في سائر العبادات. بل في غيرها من الأمور الموقوفة على القصد، كوفاء الدين، فمن دفع للدائن دينارا وفاء عن دين خاص لتخيل حلوله وقع وفاء له وإن لم يحل واقعا، أما لو دفعه وفاء لدين حال، فبان سقوطه بإبراء أو وفاء سابق لم يقع عن دين آخر لم يحل أجله.

ففي المقام لما كان الوضوء موردا للأوامر المختلفة باختلاف الغايات المترتبة عليه، كالأمر به للكون على الطهارة، و للمقدمة للصلاة و الطواف و قراءة القرآن و غيرها.

فإن رجع قصد الوجوب أو الاستحباب إلى تشخيص الأمر الممثل بما لا ينطبق على الأمر الفعلي - كما لو قصد امتثال أمر الفريضة، فانكشف عدم ثبوته، و ثبوت استحباب الوضوء للكون على الطهارة - تعين البطلان.

و إن رجع إلى تشخيص حال الأمر الممثل وصفا له، أو داعيا لامثاله، لم يخل تخلفه بالصحة، إذا كان الأمر الممثل ثابتا، كما إذا قصد امتثال أمر صلاة نافلة مع تخيل وجوبها، أو قصد الأمر الفعلي بالوضوء مع تخيل انشغال الذمة بالفريضة، فانكشف سقوطها بأداء سابق، و استحباب الوضوء للكون على الطهارة.

لكن يصعب البناء على ذلك، لما يلزمه من كثرة موارد بطلان الوضوء، لانكشاف عدم الأمر الغيرى به المقصود في طول قصد الأمر النفسى، إما لعدم ثبوت الأمر النفسى رأسا، أو لسقوطه بامتثال سابق.

بل بناء على ما هو الظاهر من عدم وجوب المقدمة غير الموصلة، يلزم بطلان الوضوء لو لم تترتب الغاية المقصودة لتعذر أو نسيان أو لبطلان العمل المأتى به.

بل يلزم عدم جواز ترتيب أثر الصحة ظاهرا على الوضوء المأتى به لأجل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٢

...

الغايات التي لم تثبت مشروعيتها، كما في موارد الاحتياط اللازم أو الراجح بالإتيان بأصل العمل، أو بإعادته، و في موارد قاعدة التسامح في أدلة السنن.

و لا مجال لذلك كله بالنظر لسيرة المشرعة، لبنائهم على صحة الوضوء في جميع ذلك و غفلتهم عن اللازم المذكور.

و دعوى: أن القصد في جميع هذه الموارد امتثال الأمر الفعلي بالوضوء المنطبق واقعا على الأمر الاستحبابي بالكون على الطهارة أو غيره من الأوامر الفعلية، و ليس قصد خصوص الأمر الحاصل من الغاية المقصودة إلا لتخيل انطباقه عليه، أو لأنه داع لامثاله، فلا يقدر في الصحة، كما تقدم.

كما ترى! لا بناء ذلك على تكلف ظاهر لا يتعمده إلا بعض الخاصة المتنبهين لهذه النكات الدقيقة، دون عامة المشرعة الجارى عملهم على مقتضى السليقة الأولية غير المتكلفة.

و مثلها دعوى: أن المقصود بالوضوء في جميع الموارد هو امتثال الأمر بالكون على الطهارة الذى هو فعلى دائما، و إن كان الداعى لذلك في بعض الموارد هو التوصل إلى بعض الغايات المذكورة. لمخالفتها للوجدان في حق أكثر الناس، لعدم اهتمامهم بالأمر المذكور، و إغفالهم له، و لا سيما مع جهل كثير منهم بثبوته، بل ليس المقصود لهم إلا امتثال أمر الغايات الخاصة.

نعم، لا يبعد كون قصد ترتب الطهارة على الوضوء ارتكازيا عند الأكثر، إلا أن ذلك لا يستلزم قصد أمرها المذكور، بل المقصود بها غالبا ترتب الغايات.

و لعل الأولى أن يقال: أشرنا عند الكلام في الضميمة الراجعة إلى أن مرجع الإجماع على عبادية العبادة - الذى هو عمده أدلتها - إلى

عبادية الأمر بها، الراجعة إلى تقييده بقصد امتثاله، و لازمه ما ذكرنا من عدم امتثال الأمر الفعلى مع تشخيص الأمر الممثل بخصوصية لا تنطبق عليه.

لكن عبادية الوضوء لا ترجع إلى ذلك، لوضوح أن ما هو المستحب أو الواجب ليس إلا الطهارة بالمعنى الاسم المصدري، الذى هو نتيجة الوضوء،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٣

...

و ليس الأمر بالوضوء إلا غيريا، و الأوامر الغيرية لا يقصد بها إلا التوصل لذيها، فهى توصلية لا تعبدية، و لذا لا يعتبر فى امتثال كل منها قصد امتثاله، بل يكفى تحقق الطهارة و لو بقصد امتثال أمر غيره.

بل مرجع عبادية الوضوء إلى توقف ترتب الطهارة عليه بالمعنى المصدري على الإتيان بالأفعال الخاصة بوجه قربه.

فهى راجعة إلى تقييد سببية الأفعال المذكورة للطهارة، لا تقييد الأمر بالطهارة نفسيا أو غيريا.

و حينئذ يلزم الاقتصار فى التقييد المذكور على المتيقن، و هو القربة التى اقتصر عليها بعض الأصحاب، و هى المتيقن من إطلاق بعضهم، سواء كانت بلحاظ التوصل إلى امتثال أمر محقق - كما لو قصد الكون على طهارة، أو صلاة مشروعة فصلاها - أم امتثال أمر مقطوع به لا - واقع له - كما لو توضعاً لصلاة بتوهم مشروعتها - أم تخيل امتثال أمر محقق - كما لو توضعاً ليصلى، فلم يصل - أم امتثال لأمر محتمل - كما لو توضعاً لصلاة احتياطية - فإن السعى لتحصيل الطهارة فى جميع ذلك مورد للتقرب و مظهر للعبودية، فيكفى فى تحقق العبادية المعبرة قيدا فى سببية أفعال الوضوء للطهارة.

و لا دليل على اعتبار خصوص القربة الناشئة من الأمر الفعلى الوارد على الطهارة، كى يكون عدم ثبوت الأمر المتقرب به و عدم تحقق امتثاله مبطلا له، كما يبطل سائر العبادات.

بل هو لا يناسب السيرة التى أشرنا إليها.

و من ذلك يظهر أن تقييد الوضوء بالعبادية ليس موردا للإشكال المشهور فى الواجبات التعبدية من امتناع تقييد المأمور به بما هو من شؤون الأمر المتأخرة عنه رتبة.

لعدم رجوع عباديته إلى اعتبار التقرب بأمره فى امتثاله، الراجع إلى تقييد المأمور به، بل إلى تقييد تسبب الأفعال الخاصة للطهارة على التقرب بأى وجه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٤

و كذا الحال إذا نوى التجديد و هو محدث، أو نوى الرفع و هو متطهر (١).

فرض، و القيد المذكور غير متفرع على المقيد، بل أجنبى عنه.

كما ظهر أن المتعين هو صحة الوضوء مع الخطأ فى نية الوجوب أو الندب، و إن رجع إلى الخطأ فى تشخيص الأمر الذى يراد امتثاله، خلافا لما فى المتن من التفصيل، الذى عرفت أنه المتجه فى سائر العبادات.

نعم، لو رجع ذلك إلى تقييد القصد إلى الوضوء و التقرب به اتجه البطلان، نظير ما تقدم فى تخلف قيد الامتثال.

لكنه مثله يبتنى على تكلف لا مجال للحمل عليه.

ثم إنه بما ذكرنا هنا يمكن تصحيح الوضوء قبل الوقت لأجل التهيؤ للصلاة فيه، فإن التهيؤ المذكور مورد للقربة و إن لم يكن مستحبا شرعا، لما يتضمنه من الانقياد للمولى و الخضوع له. و يأتى تمام الكلام فيه فى غايات الوضوء عند الكلام فى الوضوءات المستحبة إن

شاء الله تعالى.

بقى شيء، وهو أن الظاهر، بل المتيقن من الإجماع على عبادة الوضوء و لزوم إيقاعه عن قربه لزوم التقرب بالأفعال من حيثية عنوانها الخاص، وهو عنوان الوضوء و الطهارة، بحيث تكون جهة التقرب قائمة به، فلا بد من قصد ذلك و لو إجمالاً بقصد الأمر الوارد عليه من جهة أن الأمر لا يدعو إلا إلى متعلقه، و لا يكفي قصد التقرب بالأفعال من حيثية أخرى كالتنظيف.

و عليه، لا بد من كون التقرب بالوجه المذكور تام الداعوية، على ما تقدم توضيحه عند الكلام في الضمانم الراجعة و المباحة. فما ذكرناه هنا تتميم لما ذكرناه هناك، و استدراك لما فات فيه. فراجع و تأمل جيداً.

(١) صرح غير واحد من الأصحاب بأن من توضعاً للتجديد ندباً فانكشف كونه محدثاً صح وضوؤه، و إليه يرجع ما ذكره غير واحد من أن من أغفل شيئاً من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٥

...

أعضاء وضوئه الرفع للحدث ثم توضعاً للتجديد صح وضوؤه.

و قد استشكل عليهم بأنه لا يناسب ما ذكره جملة منهم من اعتبار نية الرفع أو الاستباحة، أو نية الوجوب أو الندب، في الوضوء. و أجاب عنه غير واحد - منهم الشهيد في محكي الذكري - بأن ظاهر الأصحاب و الأخبار أن شرعية التجديد لتدارك ما عساه فات بالأول.

و مرجعه إلى أن نية التجديد مستلزمة لنية الرفع أو الوجوب بالوضوء على تقدير الحدث، كما في الوضوء المعاد احتياطاً. و هو كما ترى لا - شاهد له من النصوص، بل هي ظاهرة في أن الوضوء التجديدي لتأكيد الطهارة، كما هو مقتضى التعبير عنه فيها بالتجديد، و بأنه نور على نور، و غير ذلك «١».

و من هنا جزم غير واحد بالبطلان، و بناءه في الشرائع على القول باعتبار بعض ما تقدم، إذ لا مجال للإشكال المذكور بناء على عدم اعتبار أمر غير القربة، و من ثم جزم بعضهم بالصحة حينئذ، و في الجواهر: «من غير إشكال يعرف عندهم فيه، بل في كلام بعضهم القطع به».

لكن بناء على ما تقدم من المعيار العام في سائر العبادات يتعين التفصيل الذي أشار إليه في المتن، و هو أن نية أحد الأمرين إن رجعت إلى تشخيص الأمر بنحو لا - ينطبق على الأمر الفعلي تعين البطلان، و إن رجعت إلى نية أحدهما مقارناً محضاً لامتنال الأمر الفعلي أو داعياً له خارجاً عنه، مع نية امتثاله على ما هو عليه تعينت الصحة.

أما بناء على ما ذكرنا في عبادة الوضوء، فاللازم بناء المسألة على أن الوضوء الرفع و التجديدي ماهية واحدة مشتركة في الأثر - و هو الطهارة - و تأكيد الطهارة بالتجديدي ناش من قبول الأثر المذكور للتأكد، أو ماهيتان لكل منهما أثرها المختص بها.

(١) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٦

[مسألة ٧٢ لا بد من استمرار النية]

(مسألة ٧٢): لا بد من استمرار النية (١)،

فإن قيل بالأول، تعينت الصحة، لفرض القصد إلى الماهية المذكورة و قصد التقرب بها، و إن أخطأ المكلف في اعتقاد الخصوصية الفردية على خلاف ما هي عليه.

و إن قيل بالثاني، تعين البطلان، لعدم القصد للماهية المشروعة ذات الأثر الخاص، بل للماهية الأخرى المفروض عدم مشروعيتها، فهو كما لو قصد الغسل بغسل أعضاء الوضوء، حيث لا يقع وضوء و إن لم يكن عليه غسل.

هذا، و ظاهر النصوص الأول، لانصرافه من التعبير عن التجديدي بالوضوء على الوضوء، و بالطهر على الطهر، بل هو الظاهر من فرض التجديد، إذ لا يجدد الشيء إلا بمثله، و نسبة التجديد إليه لا تكون إلا بلحاظ بقاء أثره و تأكده، بل سبر جميع النصوص «١» يشرف بالناظر فيها على القطع بذلك، فلاحظ.

(١) لا ينبغي التأمل في ذلك، لوضوح أن الوضوء بتمامه عبادة موقوفة على النية.

نعم، لما كان مراد بعض الأصحاب بالنية ما يساوق الإخطار، و استمراره متعسر أو متعذر، فقد جعلوا محلها مقارنا لأول العمل، و اكتفوا في غيره باستدامتها حكما، مع خلافهم في تفسير الاستدامة الحكيمة، حيث فسرت في كلام جماعة كثيرة- بل يظهر من محكي بعضهم دعوى الإجماع عليه- بعدم الانتقال إلى نية أخرى تنافيا- كما في المبسوط و المعتبر و المنتهى و كثير غيرها- و فسرت في الغنية و محكي السرائر بأن يكون ذاكرة لها غير فاعل لنية تخالفها، مدعيا عليه في الأول الإجماع، و فسرها الشهيد في محكي الذكري بالبقاء على حكمها و العزم على مقتضاها، و عن قواعده عن بعض تفسيرها بتجديد العزم كلما ذكر.

و ظاهر بعضهم أن الاختلاف بين هذه الوجوه عملية.

(١) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٧

بمعنى صدور تمام الأجزاء عن النية المذكورة (١).

[مسألة ٧٣ لو اجتمعت أسباب متعددة للوضوء كفى وضوء]

(مسألة ٧٣): لو اجتمعت أسباب متعددة للوضوء، كفى وضوء (٢)

إلا أن الظاهر رجوعها جميعا إلى ما هو مقتضى السيرة من الاكتفاء في الاستمرار بالقصد الإجمالي الارتكازي، و إلا فلا يظن من أحد الالتزام بجواز خلو شيء من أجزاء العبادة عن النية.

و كيف كان، فقد تقدم- عند الكلام في حقيقة النية- الاكتفاء بالقصد المذكور في الابتداء أيضا، و أنه لا ملزم بالنية التفصيلية المساوقة للإخطار في أول العمل، فراجع.

ثم إن المراد من استمرار النية ما يساوق وقوع جميع الأفعال عن نية فعل المجموع، فيؤتى بكل منها على أنه جزء من العمل المنوي حين الانشغال بها، كما هو مقتضى الارتباطية بينها، لا على أنه عمل مستقل قائم بنفسه.

نعم، يكفي نية ذلك إجمالا، كما لو توضح الجاهل بأجزاء الوضوء متابعا للعالم بها، فإنه و إن لم يعلم بتمام أجزاء الوضوء حين الشروع فيه، إلا أنه ينوي الإتيان بكل فعل منها بالوجه الذي ينويه العالم.

و لهم كلام طويل في تحديد ذلك لا مجال لاستقصائه، كما لا مجال لاستقصاء غير ذلك مما ذكره في المقام، لضيق الوقت، و قلّة الفائدة، و ظهور الحال مما تقدم.

(١) فلا يخل انقطاع النية بالعدول عنها ثم الرجوع إليها قبل فعل بعض الأجزاء، أو بعده إذا أعاده عن نية، مع المحافظة على الموالاة،

كما صرح به غير واحد.

لعدم الدليل على اعتبار الاستمرار زائدا على وقوع تمام الأفعال عن نية، بل يدفعه الإطلاق الذي أشرنا إليه غير مرة.

(٢) هذا مذهب العلماء كافة، كما في المدارك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٨

...

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك، و إلى السيرة القطعية - أدلة سببية الوضوء للطهارة، سواء قلنا بوحدة الحدث، و أنه يستند لمجموع الأسباب مع تقارنها، أو للأسبق منها مع تعاقبها، أم بتعددده على ما سبق الكلام فيه في ذيل مسألة وجوب نية الرفع و الاستباحة. أما على الأول، فظاهر.

و أما على الثاني، فلأن مقتضى إطلاق ما دل على وجوب الوضوء، و الطهور الذي يظهر من النصوص إرادة الوضوء به - للغايات الاكتفاء بالوضوء الواحد «١».

بل ما تضمن ناقضية النواقض للوضوء ظاهر في أنه ليس هناك إلا وضوء واحد ينتقض بكل منها، لا أن لكل حدث وضوء ينتقض به، و إلا كان المناسب تنكير الوضوء أو إضافته لحدثه.

و أما دعوى: أنه مخالف لأصالة عدم التداخل.

فيدفعها ما أشرنا إليه عند الكلام في اعتبار طهارة الأعضاء قبل غسلها للوضوء من اختصاص أصالة عدم التداخل بالتكاليف، لاستحالة تعدد التكليف مع وحدة المكلف به، بخلاف الأسباب، إذ لا مانع من وحدة السبب مع تعدد المسبب، فيكون الوضوء الواحد في المقام رافعا للأحداث المتعددة.

و منه يظهر أنه لا مجال لتقريب أصالة عدم التداخل في المقام بما تضمنته بعض نصوص الأحداث من الأمر بالوضوء عقيها و التعبير بأنها توجبه.

ففي صحيح محمد عبد الله بن المغيرة و محمد: «إذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء» «٢»، و في صحيح ابن الحجاج: «من وجد طعم النوم قائما أو قاعدا فقد وجب عليه الوضوء» «٣»، و في صحيح زرارة: «لا يوجب الوضوء إلا من غائط أو بول» «٤». و الوجه فيه: أن الأوامر المذكورة ليست مسوقة للتكليف بالوضوء، بل

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٥، ٦ من أبواب الوضوء، و غيرها.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٦٩

واحد بقصد رفع الحدث (١). و لو اجتمعت أسباب للغسل أجزأ غسل واحد (٢)،

للإرشاد إلى انتقاضه بالأمور المذكورة، و سببيتها للحدث الذي يرفع به، فحيث لا تجرى أصالة عدم التداخل في الأسباب لا تنهض الأوامر المذكورة لتتقيد موضوعها.

بل مقتضى إطلاق الأمر فيها الاكتفاء بالوضوء الواحد لرفع كل من الأحداث المذكورة و إن قارن غيره من الأحداث، فلاحظ.

(١) أما لو قصد رفع حدث خاص أو جميع الأحداث، فقد تقدم الكلام فيه في ذيل مسألة نية الرفع والاستباحة، كما تقدم عدم اعتبار نية الرفع في صحة الوضوء، بل تكفي نية الوضوء المشروع.

(٢) لا يخفى أن أجزاء بعض الأغسال عن بعض مخالف للقاعدة الأولية، لظهور أدلة الأحداث والأغسال في تباينها.

أما الأحداث، فلأن المنصرف من نسبة الغسل للجنابة والحيز ونحوهما تباين ما يضاف للغسل له ويزيله، لا تباين سببه مع وحدته. وهو المناسب لتباين أحكام الأحداث، ككراهة وطء المرأة المحدثه بحدث الحيض ونحوهما تباين ما يضاف للغسل له ويزيله، لا تباين سببه مع وحدته. وأحكام الحدث الأكبر، على من يمس الميت، بل يجري عليه حكم الحدث الأصغر، واستحباب الوضوء أو وجوبه منضمًا للغسل فيما عدا الجنابة.

بل ظاهر بعض النصوص مشروعية رفع بعض الأحداث دون بعض، ففي موطأ عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل، قال: إن شاءت أن تغتسل ففعلت، وإن لم تفعل فليس عليها شيء، فإذا طهرت اغتسلت غسلًا واحدًا للحيض والجنابة» (١)، بل هو مقتضى ما يأتي من

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٠

بقصد الجميع (١).

تباين الأغسال، إذ مع وحدة الحدث يمتنع تعدد الرفع له.

و أما الأغسال، فتباينها مقتضى تعدد عناوينها، لأن الأدلة لم تتضمن بيان محض رفع الأحداث المذكورة بالغسل، ليكون مقتضى الإطلاق رفع الغسل الواحد لكل حدث منها ولو قارن غيره المستلزم للتداخل، نظير ما تقدم في الوضوء، بل إضافة كل غسل لحدثه، و ظاهر الإضافة الاختصاص، نظير إضافة الغلام لزيد والسرج للدابة والباب للدار، ولازمه تعدد الأغسال، تبعًا لتعدد ما أضيفت إليه، ولا تنطبق على غسل واحد، ولا مميز بينها إلا النية، وإجزاء غسل واحد عن الجميع مخالف للأصل.

وكذا الحال في الأغسال المستحبة غير الرافعة للحدث، لأن أصله عدم التداخل في التكليف مع تعدد أسبابها تشمل المستحبات ولا تختص بالواجبات، لعموم الوجه الذي أشرنا إليه عند الكلام في اعتبار الطهارة في أعضاء الوضوء.

وعلى هذا لا بد في تداخل الأغسال من دليل خاص يخرج به عن مقتضى القاعدة المذكورة، وهو ما يأتي الكلام فيه.

(١) أما إذا كانت كلها واجبة وكان فيها غسل الجنابة، فقد نسب في الجواهر لظاهر جماعة، وقال: «و الظاهر أنه المشهور، بل لم أعثر فيه على مخالف صريح، بل عن شارح الدروس: الظاهر أنه موضع وفاق. وقد يدعى شمول ما نقل من الإجماع على الاجتزاء في المسألة الثانية، وهي ما لو نوى الجنابة، لاشتمال نية الجميع عليها، بل في كشف اللثام: أن الصحة فيها أولى من تلك».

ويقتضيه كثير من النصوص، كصحيح زرارة: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة والجمعة [الحجامة]. خ ل كافي] و عرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة، فإذا اجتمعت [لله عليك حقوق] عليك حقوق [الله] أجزأها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧١

...

عنك غسل واحد. قال: ثم قال: وكذلك المرأة يجزؤها غسل واحد لجنابتها وإحرامها وجمعتها وغسلها من حيضها وعيها «١»، و مرسل جميل عن أحدهما عليهما السلام: «أنه قال: إذا اغتسل الجنب بعد طلوع الفجر أجزأ عنه ذلك الغسل من كل غسل يلزمه في

ذلك اليوم» (٢)، و النصوص المتضمنة أن المرأة الجنب إذا حاضت اغتسلت بعد طهرها غسلًا واحدًا (٣)، منها موثق عمار المتقدم، و خبر شهاب المتضمن أن الجنب الذى يغسل الميت يجرؤه غسل واحد لهما (٤)، و النصوص المتضمنة أن الميت الجنب أو الحائض أو النفساء يغسل غسلًا واحدًا (٥).

و دعوى: أن الغسل المذكور غسل الميت لا غير، لسقوط الأغسال الأخرى بارتفاع موضوعها، أو لعدم الخطاب بشىء من غاياتها بعد الموت، فيخرج عما نحن فيه.

مدفوعة: بأن ذلك خلاف المنصرف من نصوص المقام و لو بلحاظ ظهورها فى تقرير ما فى نفس السائل و عليه ابتنى سؤاله من الاهتمام برفع الأحداث المذكورة، و إلا كان المناسب التعبير عن الغسل الواحد بأنه غسل الميت، و لا سيما مع ظهور نصوص غسل الميت فى أنه لأجل رفع حدث الموت كى يلقى ربه و هو طاهر، بل ظاهر بعضها أنه مسانخ لحدث الجنابة (٦)، فالاهتمام برفعه يناسب الاهتمام برفع حدث الجنابة، الذى هو المناسب أيضا لما ورد فى قصة غسل الملائكة (٧) و فىمن فجر بالميتة (٨).

-
- (١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٢.
 (٣) راجع الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة.
 (٤) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٣.
 (٥) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت.
 (٦) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.
 (٧) راجع تنقيح المقال ج: ١ ص: ٣٨٢ فى ترجمة حنظلة ابن أبى عامر الراهب. و قد روى الصدوق حديث تغسيل الملائكة له من دون أن يشير لجنابته، الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٢. بل قد يظهر منه أنه لغسل الميت لا للجنابة. لكنه لا يناسب تخصيص حنظلة بذلك.

فلاحظ.

(٨) أمالى الصدوق المجلس: ١١ ص ٣٨ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٢

...

مضافا إلى التعبير فى صحيح زرارة بإجزائه للجنابة و لغسل الميت معللا بقوله عليه السلام: «لأنهما حرمتان اجتماعا فى حرمة واحدة» (١).

و هذه النصوص - كما ترى - شاملة لما إذا نوى بالغسل الواحد الجميع، الذى هو المتعارف ممن يعلم بها. و لا سيما مثل موثق عمار المتقدم، فإن قوله عليه السلام فيه: «للحيض و الجنابة» و إن أمكن أن يكون بيانا لما يقع له الغسل الواحد، لا بيان الداعى المقصود حينه، إلا أنه يبعد عن مثل هذا التعبير مانعية قصدتهما معا غاية البعد. نعم، قد يشكل الاستدلال بمرسل جميل بأن أضافه الغسل فيه للجنب مانع من إطلاقه بنحو يشمل نية الجميع، لوروده لبيان أجزاء غسله عن غير الجنابة بعد المفروغية عن إجزائه للجنابة، فإذا احتمل قدح نية الجميع فى إجزائه للجنابة لم ينهض بإثبات إجزائه لها، فضلا عن إجزائه لغيرها، بل المتيقن منه صورة قصد الجنابة وحدها و لو للغفلة عن غيرها، لكنه غير مهم بعد وفاء غيره بالمطلوب. و منه يظهر ضعف ما عن ابن إدريس من إيجاب إيقاع الغسل للجنابة. إلا أن يكون مراده ما يعم نيتها فى ضمن الجميع، أو فى مقابل

نية ما عداها، فلا يكون مخالفا في المقام.
و أما إذا لم يكن فيها جنابة، فمقتضى إطلاق بعضهم و صريح آخرين الاجتزاء بالغسل الواحد بنية الجميع، بل قد يظهر من الجواهر المفروغة عنه، حيث لم يشر للخلاف فيه.
و يقتضيه إطلاق صحيح زرارة الأول و عموم التعليل في صحيحه الثاني الوارد في غسل الميت الجنب.
خلاف لما قد يظهر من كشف اللثام من عدم التداخل حينئذ، حيث ذكر أن

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٣

...

الأولى الاقتصار على منطوق الصحيح الأولى، المختص بصورة وجود الجنابة.
و فيه: أن الحكم في الصحيح بإجزاء الغسل الواحد عن الأغسال المذكورة ظاهر في الانحلال بمعنى إجزائه عن أى منها فرض، فيشمل ما لو لم يكن فيها جنابة، لا في المجموعة، ليختص بصورة وجود الجنابة، بل غيرها مما تضمنه الصحيح.
مضافا إلى أنه لا مجال للاقتصار على ما ادعاه من منطوقه بعد قوله عليه السلام فيه:
«و إذا اجتمعت عليك حقوق» و عموم التعليل في الصحيح الثاني.

و أما إذا كانت كلها مستحبة، فقد صرح بالإجزاء مع نية الجميع في المعتبر و الروض و المدارك و محكى التذكرة و الذكرى و أمان الأخطار لابن طاوس و الذخيرة و الكفاية و المفاتيح و الدلائل و غيرها. و هو المتيقن من إطلاق المنتهى و محكى نهاية الأحكام و البيان و المسالك و الأردبيلي و غيره. بل ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أنه المشهور ظاهرا.

خلاف للإرشاد و القواعد و جامع المقاصد و محكى التحرير و الموجز و مجمع الفوائد، فلا تداخل في المستحبات مطلقا.
و كأنه لأصالة عدم التداخل، لعدم المخرج عنها من النصوص المتقدمة إلا ما يوهمه إطلاق صحيح زرارة الأول، لكنه لو لم يكن ظاهرا في خصوص الواجب، فلا أقل من كونه المتيقن منه، للتعبير فيه بالحقوق.

و فيه: أنه لو فرض ظهور الحق في الواجب بدوا فلا بد من حمله على الأعم بقرينة الصدر و الذيل المشتملين على القسمين، لظهور الفقرة المذكورة في بيان كبرى الحكم المذكور فيهما و ضابطه. و احتمال كونه كلاما مستقلا، مخالف للظاهر جدا.

على أنه يكفي إطلاق الصدر و الذيل، لما أشرنا إليه في الصورة السابقة من أن الحكم فيهما بإجزاء الغسل الواحد عن الأغسال المذكورة ظاهر في الانحلال لا المجموعة، فيشمل ما لو كان الثابت خصوص المندوبة منهما، و يتعدى لبقية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٤

...

صور انفراد المندوب بعدم الفصل، بل بإلغاء خصوصية المورد عرفا.
كما ظهر من ذلك ضعف ما قد يظهر من كشف اللثام من اختصاص الخبر بصورة وجود الجنابة، و عدم شموله لصورة اجتماع المندوب مع غير الجنابة من الواجب، فضلا عما لو انفرد المندوب، كما هو محل الكلام.

هذا، و قد يستدل للإجزاء هنا بالصحيح عن ابن يزيد عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: من اغتسل بعد طلوع الفجر كفاه غسله إلى الليل في كل موضع يجب فيه الغسل، و من اغتسل ليلا كفاه غسله إلى طلوع الفجر»

«١».

بتقريب: أنه لا مجال لإبقاء الوجوب فيه على ظاهره، وهو ما يقابل الندب، لعدم مناسبه للاستمرار المذكور فيه، سواء حمل على الاستمرار بلحاظ تجدد أسباب الحدث الموجبة للغسل، أم بلحاظ الغاية التي يراد إيقاعها بالغسل، لوضوح أن تجدد الحدث ملزم بتجديد الغسل ولا يكفى الغسل الواحد في اليوم أو الليل، كما أن الغاية التي يجب لأجلها الغسل - كالصلاة - لا تحدّد بالوقت المذكور، بل يجوز إيقاعها به وإن بعد زمانها عنه، فلا بد من حمل الوجوب فيه على محض الثبوت، ليتمكن إرادته ما يستحب لأجله الغسل، لبيان كفاية الغسل الواحد في اليوم أو الليل لجميع ما يقع فيه مما يستحب له الغسل، فيدل على التداخل في فرض اجتماع الأغسال المستحبة وحدها.

و يشكل: بأنه كما يمكن حمله على ذلك، يمكن حمل الاستمرار فيه على كونه بلحاظ الغاية التي يراد فعلها بعد الغسل المستحب من إحرام أو زيارة أو حلق أو ذبح أو غيرها، وأنه لا بد من المبادرة إليها في اليوم أو الليل الذي أوقع فيه الغسل، من دون نظر للتداخل و عدمه، وهو المناسب لما في موثق سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام: «من اغتسل قبل طلوع الفجر و قد استحجم قبل ذلك ثم أحرم من يومه أجزأه غسله، و إن اغتسل في أول الليل ثم أحرم في آخر الليل أجزأه غسله» «٢».

اللهم إلا أن يقال: لا إشعار في الصحيح و لا الموثق في أخذ غاية خاصة قيّدا

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الإحرام من كتاب الحج حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الإحرام من كتاب الحج حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٥

...

في الغسل المفروض إجزأه، بمعنى فرض الإجزاء فيهما بالإضافة إلى خصوص الغاية التي أوقع لأجلها الغسل. بل مقتضى إطلاقهما كفاية الغسل الواحد لكل ما يحتاج فيه إلى الغسل مما يكون في يوم الغسل أو ليلته و إن كان متعددا، فيساوقان صحيح زرارة المتقدم مع تضمنهما بيان الغاية له، فيدلان على التداخل مثله.

بل قد يدل عليه غيرهما مما تضمن كفاية غسل اليوم لليوم، و غسل الليل لليل «١»، فلاحظ.

و أما إذا كانت الأغسال مختلفة في الوجوب و الندب، فقد صرح بالاجتزاء بالغسل الواحد مع نية الجميع في المبسوط و المعبر و الروض و المدارك و غيرها، و هو المحكى عن ابن أبي عقيل و الدلائل و الذخيرة و الكفاية و المفاتيح.

و يقتضيه إطلاق الشرائع و محكى الاشراف و أمان الأخطار و البيان و المسالك و الأردبيلي.

بل في الخلاف دعوى الإجماع على إجزاء الغسل الواحد المنوى به الجنبه و الجمعة.

و قد تقدم من جماعة إطلاق عدم التداخل في المستحبات، و من كشف اللثام الميل لعدم التداخل إذا لم يكن فيها جنبه.

كما صرح بالبطان مع نية الواجب و المستحب في المنتهى و محكى التذكرة و المختلف و النهاية. و ظاهر المحكى عن غير واحد التوقف.

و قد يستدل للتداخل بإطلاق صحيح زرارة الأول، و عموم التعليل في صحيحه الآخر الوارد في غسل الميت، و مرسل جميل، و الصحيح المتقدم عن ابن يزيد.

لكن لا إطلاق للصحيح المذكور يشمل المقام، لما تقدم من أن المنظور فيه التعميم من حيث الأسباب و الغايات المتجددة في يوم الغسل أو ليلته، و أنه لا بد

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الإحرام من كتاب الحج.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٦

...

من حملة على تجدد أسباب استحباب الغسل و غاياته، و لا نظر فيه إلى ما ينوى رفعه به حين وقوعه ليشمل نية الواجب و المستحب، و ينفع فيما نحن فيه، فتأمل.

و أما مرسل جميل، فقد تقدم في الصورة الأولى الإشكال في شمول إطلاقه لصورة نية الجميع، مع أن المتيقن من التعبير بالزوم فيه التداخل في الواجبات.

و مثله التعليل بالحرمة في صحيح زرارة الآخر.

فالعمدة صحيح زرارة الأول الشامل لنية الجميع، بل هي الصورة المتعارفة الملتفت إليها، كما تقدم.

و تقدم في الصورة الثانية ضعف ما قد يظهر من كشف اللثام من اختصاص التداخل بصورة وجود الجنابة، كما تقدم في الصورة الثالثة ضعف إطلاق عدم التداخل في المستحبات.

و أما من منع من التداخل في خصوص المقام، فعمدة الوجه لهم في ذلك ما في كلام جمع من تضاد النيتين، لاستحالة اجتماع الوجوب و الندب في فعل واحد.

و لا يخفى أن استحالة اجتماعهما إنما هي لاستحالة اجتماع الضدين، بعد فرض تضاد الأحكام و منها الحكمان المذكوران، و لو لزم ذلك من التداخل في المقام لزم نظيره من التداخل في الواجبات فقط أو المستحبات كذلك، لاستحالة اجتماع المثليين كالضدين، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره، و لا يزمه امتناع التداخل مطلقاً، و هو مخالف لصريح النصوص المتقدمة المعمول عليها عند الأصحاب و منهم المانعون في هذه الصورة، لتسالمهم على العمل بها في الجملة، و إن حكى في الجواهر عن بعضهم إنكار التداخل مطلقاً، و هو من الشذوذ بمكان.

و من هنا ناسب التعرض لحقيقة التداخل، لا ببناء اندفاع الإشكال على ذلك، و لا سيما مع قرب ابتناء بعض وجوه الاستدلال في الفروع الآتية عليه.

فنقول: سقوط الأوامر المتعددة بالفعل الواحد.

تارة: لامتناعها به بسبب تصادق عناوينها عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٧

...

و اخرى: لوفائه بملاكها، و إن باينها.

و ثالثة: لكونه رافعا لموضوعها الذي يناط به ملاكها، كتطبيق الزوجة المسقط لأحكامها من وجوب الإنفاق عليها و القسمة لها و غيرهما.

و رابعة: لكونه مانعا للمولى من استيفاء ملاكها بالتكليف، إما لإحداث ما يزاحم ملاكها، كما لو أمر بالدرس و المطالعة للتعلم فأحدث المكلف ما يوجب إضرارهما ضررا أهم من مصلحة التعلم، أو لإحداث المانع من ترتب الملاك على الفعل، كما لو أحدث في المثال ما يوجب النسيان فلا يترتب التعلم على الدرس و المطالعة، أو لتعذر الفعل مع تمامية ملاكه، كما لو عجز المكلف نفسه في

المثال عن المطالعة و الدرس.

و الظاهر رجوع الصورة الثانية للأولى، لتبعية التكليف للملاك سعة و ضيقا، فمع فرض وفاء الفعل المذكور بملاك الأوامر المذكورة لا معنى للأمر بمتعلقاتها المبينة له تعيينا، بل لا بد من دخوله في حيز الأمر، و لو لكون الأمر تخييريا لو فرض عدم الجامع العرفي بين متعلق الأمر و الفعل المذكور، كما لو فرض حصول ملاك الحقيقة بالأضحى، حيث يلزم حينئذ التخيير بينهما في فرض مشروعية الأضحى، لا الأمر بالحقيقة تعيينا، مع سقوط أمرها بالأضحى، فتكون الأضحى امتثالا للأمر التخييري المذكور، كما في الصورة الأولى. و حينئذ، فمن الظاهر عدم رجوع التداخل في الأغسال و غيرها للصورتين الأخيرتين، لظهور التعبير بالإجزاء في أدلته في كون الفعل المجزى عن الأوامر المتعددة مسانخا لامثالها و محصلا لملاكها، و لذا يكون مقربا مثلها، مع عدم صلوح المسقط في الصورتين المذكورتين للمقريية، لعدم وفائه بملاك فعلى مورد للتكليف، بل هو في الصورة الثالثة طرف للتخيير العقلي، دون الشرعي، و في الرابعة قبيح عقلا. و مبعد من الشارع، لما فيه من تفويت الملاك الفعلى، بل لا بد من رجوعه للصورتين الأوليين اللتين عرفت رجوعهما للصورة الأولى.

و هو لا ينافى ما سبق من أن مقتضى الأصل الأولى عدم التداخل، لظهور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٨

...

أدلة الأوامر المذكورة في تباين متعلقاتها مفهوما و مصداقا بنحو لا تمتثل بفعل واحد.

إذ لا مانع من رفع اليد عن الظهور المذكور بدليل التداخل الظاهر في تحقق الامتثال للكل بفعل واحد برفع اليد إما عن ظهورها في تباين المتعلقات مفهوما، بحملها على أن المأمور به في الكل مفهوم واحد صادق على الفعل الواحد المستلزم لوحدة الأمر، لامتناع اجتماع المثليين، غايته أنه أمر مؤكد بسبب تعدد ملاكاته، تبعا لتعدد الجهات المقترضية له، و إما برفع اليد عن ظهورها في تباينها مصداقا، مع المحافظة على تباينها مفهوما، بأن يكون المأمور به في كل منها خصوصية مباينة للخصوصية المأمور بها في الآخر، و إن أمكن اجتماع الخصوصيات في فرد واحد.

و مما ذكرنا، يظهر ضعف ما في الجواهر من امتناع التداخل الحقيقي الراجع إلى امتثال الأوامر المتعددة بالفعل الواحد. قال: «إذ لا يتصور جعل الشئيين شيئا واحدا حقيقة، و ما يطلق عليه الأصحاب أنه تداخل فالمراد أنه شبه التداخل من الاجتزاء بواحد عن متعدد، و بهذه المشابهة يمتاز عن الإسقاط».

و بهذا تخلص عن محذور اجتماع الضدين في محل الكلام، لأن الفعل الواحد و إن أسقط الوجوب و الندب، إلا أنه ليس امتثالا لهما، لمباينته للواجب و المندوب معا، فلا يكون منصفا بهما.

وجه الضعف: أن امتثال كلا الأمرين بالفعل الواحد لا يرجع إلى جعل الشئيين شيئا واحدا، بل إما أن يرجع إلى اندكاك أحد الأمرين بالآخر و رجوعهما لأمر واحد مؤكد، لوحدة متعلقهما مفهوما، أو تعددهما لتعدد متعلقيهما مفهوما مع انطباق المفهومين على الفعل الواحد، الذى لا محذور فيه، لوضوح أن الفعل الواحد مجمع لعناوين كثيرة.

و مع ذلك لا يمكن الخروج عن ظهور النصوص و الفتاوى في كون التداخل حقيقيا بالمعنى المذكور، و لا سيما مع اعترافه قدس سره بأن الفعل الواحد واجد لملاكات

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٧٩

...

الأوامر التي يجزئ عنها، حيث لا مجال مع ذلك لقصور المأمور به عن شموله، لوضوح تبعية الأمر للملاك. ثم إنه عرفت أن التداخل يبتنى على أحد وجهين.

الأول: أن تتحد متعلقات الأوامر مفهوما، فيلزم اندكاك الأوامر بعضها ببعض و رجوعها لأمر واحد مؤكد، تبعا لتعدد الملاك.

الثاني: أن تتباين متعلقات الأوامر مفهوما مع اجتماعها في الفعل الواحد، حيث يكون مصداق الكل منها.

و أما إذا كان الكل مفهوما واحدا من دون تأكيد في الأمر، فهو خارج عما نحن فيه من تداخل الأوامر في الامتثال، بل يكون من تداخل أسباب الأمر فيه، حيث يكون المؤثر له هو السبب السابق - واحدا كان أو متعددا - دون اللاحق، نظير تداخل أسباب الحدث للوضوء، بناء على وحدة الحدث.

إذا تقرر هذا، فالظاهر أن التداخل في الأغسال المستحبة غير الراجعة يبتنى على الوجه الأول، لوضوح أن مرجع الأمر بها - بعد فرض كونها طهارة - إلى كون المطلوب بكل مرتبة من الطهارة زائدة على مجرد عدم الحدث، نظير الوضوء التجديدي، و لذا تشرع من غير المحدث، و أدلتها و إن كانت ظاهرة بدوا في تباينها المقتضى للجمع بينها عند اجتماع أسبابها المستلزم لحصول مرتبة مؤكدة من الطهارة المذكورة، و لذا كان الأصل عدم التداخل، إلا أن دليل التداخل كاشف عن كون المطلوب في الكل مرتبة واحدة تحصل بغسل واحد، فلا بد من اندكاك الأوامر بعضها ببعض و يكون هناك أمر واحد مؤكد.

و أما التداخل في الأغسال الراجعة للحدث، فهو يبتنى على الوجه الثاني، حيث أشرنا في وجه أصالة عدم التداخل فيها إلى ظهور الأدلة بدوا في تعدد الأحداث، و في اختصاص كل حدث بغسله، المستلزم لتباين الأغسال مصداقا، و دليل التداخل إنما ينافي الثاني دون الأول، فلا ملزم برفع اليد عنه، و إذا كانت الأحداث متباينة في أنفسها كان رفع كل منها مبينا لرفع الآخر مفهوما، فيكون مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٠

...

حدوث كل منها سببا لحدوث الأمر برفعه، فتتعدد الأوامر تبعا لتعدد متعلقاتها مفهوما، كما أن فرض الاكتفاء في رفع جميع الأحداث بغسل واحد راجع إلى كونه امتثالا لكل منها بلحاظ كونه مجمعا لعناوين متعددة ناشئة من رفعه لكل حدث حدث.

و كذا الحال في التداخل بين الأغسال الواجبة و المستحبة، لكشفه عن أن الغسل الواحد كما يرفع الحدث محصل لمرتبة من الطهارة زائدة على ذلك، فهو مجمع للعنوانين الواجب و المستحب، غايته أن المرتبة الزائدة من الطهارة الحاصلة به ليس من شأنها البقاء كمرتبة رفع الحدث، بل تبقى إلى أمد خاص حسبما تضمنته النصوص من أجزاء غسل اليوم لليوم، و غسل الليل لليل و غير ذلك مما هو شرط التداخل.

بقي الكلام في دفع إشكال اجتماع الضدين، الذي تقدم إيراده على القول بالتداخل في الواجبات و المستحبات، و إشكال اجتماع المثليين الذي تقدم إيراده على باقي صور التداخل.

و قد تصدى غير واحد لدفع ذلك بما حاصله: أن اللازم في المقام هو اجتماع جهتي الحكمين المتماثلين أو المتضادين، لا اجتماع الحكمين الفعليين، بل ليس الحكم الفعلي إلا واحدا، لاندكاك أحد الحكمين بالآخر وجوبين كانا أم استحبابين أم مختلفين.

و لا يمنع منه اختلاف الوجوب و الاستحباب في الإلزام و عدمه، بل هو كسائر موارد اجتماع جهتي الاقتضاء و اللاقتضاء، حيث يكون المؤثر هو الأولى دون الثانية، فيكون الحاصل في المقام طلبا واحدا إلزاميا مؤكدا من حيثية الطلب دون الإلزام.

و ما ذكره و إن كان وجيها في نفسه، لكن لا تصل النوبة إليه إلا في بعض فروض المقام.

و توضيح ذلك: أنه لا مجال لإشكال اجتماع الضدين قبل دخول وقت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨١

...

إحدى الغايات الواجبة الموقوفة على رفع الحدث - بناء على عدم فعلية وجوب المقدمة قبل وقت ذبيها - فلا يكون الغسل إلا مستحبا، لاستحباب الكون على الطهارة بتمام مراتبها.

بل لا مجال للإشكال المذكور حتى بعد دخول الوقت، بناء على ما هو التحقيق من عدم ثبوت الأمر الغيرى، و أن لزوم المقدمة عقلى لأجل امتثال الأمر النفسى، حيث لا يلزم اجتماع الأمرين الشرعيين فى موضوع واحد، بل موضوع الوجوب هو الغاية المقيدة برفع الحدث - كالصلاة - و موضوع الاستحباب هو التطهر بمرتبة زائدة على رفع الحدث.

و مجرد اقتضائهما معا الغسل ليس من اجتماع الحكمين المتضادين، لتوقف التضاد على وحدة الحاكم، و المفروض أن أحد الحكمين شرعى و الآخر عقلى.

بل حتى بناء على ثبوت الأمر الغيرى ليس المطلوب هو الفعل الخارجى بذاته، ليلزم اجتماع الوجوب و الندب فيه، بل من حيثية كونه محصلا لقيد المطلوب النفسى، فالواجب الغيرى فى الحقيقة هو الغسل من حيثية كونه رافعا للحدث، و المستحب هو الغسل من حيثية كونه محصلا للمرتبة الزائدة على ذلك من الطهارة، فيكون متعلق كل من الأمرين مبينا مفهوما لمتعلق الآخر و إن اجتماعا خارجا فى مصداق واحد يكون به امتثال الأمرين معا، كما تقدم فى حقيقة تداخل الأغسال.

و دعوى: أن فرض امتثال الأمرين معا بالفعل الواحد و اجتماع عنوانيهما فيه مستلزم لاتصافه بكلا الحكمين المتضادين. مدفوعة: بأن تعلق الأحكام التكليفية بالماهيات ليس على حدّ تعلق أكثر الأحكام الوضعية - كالطهارة و الحرية - أو العوارض الخارجية - كالبياض و الحرارة - بها، فان تعلق الأخيرة بالماهية إنما هو بمعنى تعلقها بأفرادها الخارجية، إذ لا وجود لها لولاها، فمع فرض تضاد العرضين يتمتع اتصاف الماهيتين المتصادقتين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٢

...

فى بعض الأفراد بهما، لئلا يلزم اجتماعهما فى الأفراد المذكورة، بل لا بد من قصور أحدهما عن مورد الاجتماع. أما الأحكام التكليفية، فتعلقها بالماهية لا يقتضى اتصاف أفرادها الخارجية بها، لوضوح أن وجود الفرد و تشخصه يستلزم سقوط الحكم بالطاعة أو المعصية، و لا وجود له معه ليتصف به، بل متعلق الحكم ليس إلا الماهية بمالها من حدود مفهومية عامة. و تعلقه بها يقتضى إيجادها.

تارة: - كما فى الوجوب و الاستحباب - و عدمها.

و اخرى: - كما فى الحرمة و الكراهة - و لا يقتضى شيئا منهما ثالثة - كما فى الإباحة - و ليس معنى تعلق الحكم بالفرد إلا اقتضاء تعلق الحكم بالماهية لإيجاده أو عدمه، بحيث يكون به أطاعته أو معصيته.

و حيث فرض اختلاف الماهيتين فى المقام بالحدود المفهومية، لم يلزم من اتصاف إحداها بالوجوب و الأخرى بالاستحباب اجتماع الضدين و إن تصادقا فى الخارج فى فرد واحد كل منهما يقتضيه.

و إنما يمتنع اجتماع الوجوب و التحريم أو الاستحباب و الكراهة فى الماهيتين المتصادقتين فى بعض الأفراد أو تمامها لتنافى مقتضاهما، فيلزم من جعل كل منهما نقض الغرض من الآخر، نظير باب التراحم، لا لاجتماع الضدين.

و هذا فى الحقيقة راجع إلى جواز اجتماع الأمر و النهى بمعنى. و تمام الكلام فى محله.

و بهذا يندفع محذور اجتماع المثليين لو فرض اختلاف عنوانى المأمور به مع اتفاق الأمرين فى الوجوب أو الندب، كما فى اجتماع

الأغسال الواجبة بعد الوقت، أو قبله، أو اجتماعها مع المستحبة قبل الوقت.

و أما مع اتحاد عنواني المأمور به- كما في اجتماع الأغسال المستحبة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٣

و لا يحتاج إلى الوضوء إذا كان فيها جنابة (١)،

فالمعتين البناء على الاندكاك و التأكد، كما ذكروه، و تقدم منا في بيان حقيقة التداخل.

هذا، و لا يخفى أن القول باعتبار نية الوجه لا يزيد في الإشكال، فإنه إن كان الفعل الواحد المجزى عن الجميع امتثالا لكلا الأمرين لزم نيتهما معا، و إن كان امتثالا لأحدهما دون الآخر لزم نية خصوص ما يكون امتثالا له، و إن لم يكن امتثالا لأحدهما- كما تقدم من الجواهر- فلا- وجه للفعل كي تجب نيته، إذ لا- يراد باعتبار نية الوجه إلا- نيته في ظرف ثبوته على نحو ثبوته، فمع عدم ثبوت أحد الوجهين للفعل لا موضوع لنية الوجه، كي يلزم الإخلال بها.

و إن قيل بامتناع التداخل لامتناع اجتماع الضدين، فلا يرفع المحذور المذكور عدم اعتبار نية الوجه.

فما عن العلامة في محكي النهاية من الصحة مع نية المطلق و عدم تعيين خصوصية أحد الأغسال بناء على عدم اعتبار نية الوجه و البطلان بناء على اعتبارها، غير ظاهر الوجه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) أما بناء على أجزاء كل غسل عن الوضوء فظاهر، و أما بناء على اختصاص ذلك بغسل الجنابة فظاهر المنتهى أن الأجزاء عن غسل الجنابة مستلزم لسقوط الوضوء، و هو المصرح به في الجملة في كلام غير واحد، بل في المستند و عن الغنائم أنه ظاهر الجميع، بل يظهر من محكي شرحي الدروس و الموجز دعوى الإجماع عليه.

و قد يستدل له بإطلاق ما تضمن أجزاء غسل الجنابة عن الوضوء «١»، بناء على ما تقدم من رجوع التداخل لكون الغسل الواحد امتثالا للكل و فردا منها، لأن الغسل في المقام يكون من أفراد غسل الجنابة.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٣، ٣٤، ٣٥ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٤

...

بل حتى بناء على عدم كونه فردا منها، لأن إطلاق الأجزاء، يقتضى قيام المجزى مقام المجزى عنه في تمام آثاره و أحكامه. لكن الإطلاق المذكور لا- يستلزم في الأجزاء مثل المقام مما فرض فيه وجود غير الجنابة من الأحداث الكبيرة التي يحتاج غسلها للوضوء.

و توضيح ذلك: أن كفاية غسل الجنابة عن الوضوء دون غيره من الأغسال.

تارة: لعدم اجتماع الحدث الأصغر مع الجنابة و اجتماعه مع بقية الأحداث الكبيرة، سواء كان مسببا عن أسبابها أم عن أسبابه.

و أخرى: لرفع غسل الجنابة للحدث الأصغر و إن كان مسببا عن سبب الحدث الأكبر، بخلاف بقية الأغسال.

و ثالثة: لاستقلال غسل الجنابة برفع حدثه، دون بقية الأغسال، حيث لا ترفع أحداثها إلا بضميمة الوضوء.

و رابعة: لأن حدث الجنابة لا يوجب الحدث الأصغر، بخلاف بقية الأحداث الكبيرة.

أما على الأولين، فلا حاجة للوضوء، لعدم الموضوع له في فرض الجنابة على الأول، و في فرض ارتفاعها بغسلها على الثاني.

و أما على الثالث، فلا بد من الوضوء، إذ لا إطلاق لنصوص التداخل يقتضى بنفيه، لعدم ورودها لبيان الاكتفاء بالغسل الواحد في رفع

الأحداث المذكورة، بل لبيان إجزائه عن أغسالها وإن لم تكن تامة الرافعية، في مقابل تكرار الغسل لتعدد الحدث. بل هو صريح قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «و غسّلها من حيضها» و في مرسل جميل: «من كل غسل يلزمه». و دعوى: أن سقوط الوضوء حينئذ مقتضى إطلاق ما تضمن نفى الوضوء مع غسل الجنابة و إغناؤه عنه، لرجوعه إلى ترتب آثاره عليه، و منها تتميم رافعية بقیة الأغسال لإحداثها.

مدفوعة: بأن مفاد أدلة إجزاء غسل الجنابة عن الوضوء ليس هو تنزيله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٥

...

منزلته، لتلحقه تمام آثاره بمقتضى عموم التنزيل، بل استقلاله بالرافعية لما يسبب عنه من حدث أكبر أو أصغر، و لا عموم فيه لبقية آثار الوضوء مما يرجع لرفعه لبقية الأحداث الكبيرة البانية لما يتسبب عن الجنابة من حدث. و لذا لا ريب ظاهرا في أنه بناء على عدم التداخل لا مجال للبناء على الاجتزاء بغسل الجنابة عن الوضوء المتمم لرافعية بقیة الأغسال لإحداثها، فلاحظ.

و كذا الحال على الرابع، لأن عدم الحاجة للوضوء، من جهة الجنابة لعدم تأثيرها للحدث الأصغر، لا ينافي لزومه بسبب بقیة الأحداث، لتأثيرها له و إن اجتمعت مع الجنابة.

لكن لا- تأمل في بطلان هذا الوجه، كيف و لازمه وجوب الجمع بين الوضوء و الغسل لو اجتمع سببهما؟! كما أن الظاهر بطلان الثالث، بل نفى في جامع المقاصد الريب فيه، إذ لا إشكال ظاهرا- كما في الجواهر- في ارتفاع الآثار المختصة بالحدث الأكبر في غير الجنابة بالغسل، فيجوز الدخول للمساجد و قراءة العزائم و الصوم و نحوها، فلكل من الغسل و الوضوء أثره المختص به، كما يظهر من التعبير في الهداية و الرضوى «١» بعدم إجزاء الغسل عن الوضوء، لأن السنة لا تجزئ عن الفريضة، و يظهر من غير واحد من الأصحاب المفروغية عنه، لظهور كلامهم في أن الوضوء لأجل الصلاة.

قال في النهاية بعد الحكم بوجوب الطهارة الصغرى مع الغسل في غير الجنابة: «و تقديمها أفضل إذا أراد به الدخول في الصلاة. فإن لم يرد الصلاة في الحال جاز أن يفرد الغسل من الوضوء»، و في المبسوط: «و يلزمها تقديم الوضوء، ليسوغ لها استباحة الصلاة. فإن لم تتوض قبله فلا بد منه بعده» و نحوه في الغنية، و قريب منه عن السرائر، و هو المناسب لما في صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن طهرت بلیل من حیضها ثمّ توانت فی أن تغتسل حتی أصبحت

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٦

...

عليها قضاء ذلك اليوم» «١»، المؤيد بمشروعية الوضوء مع الحيض «٢» الكاشف عن استقلاله في رافعية حدثه حينه، فضلا عما بعد انقطاعه.

و احتمال كونه تعبدا محضا لا للتطهير بعيد جدا، كيف و لازمه جواز تخلل الحدث الأصغر بينه و بين الذكر أو الأكل اللذين ندب الوضوء لهما؟! مضافا إلى مرتكزات المتشعبة في استقلال كل من الوضوء و الغسل في الأثر، و أن الفرق بين غسل الجنابة و غيره من الأغسال في إجزائه عن الوضوء دونها، لا في استقلاله برفع الحدث و عدم استقلالها.

و ذلك كله صالح للقرينية على صرف ما قد يظهر بدوا من نصوص وجوب الوضوء لبقية الأغسال من كونه متمما لها، كقولهم عليهم السلام: «كل غسل قبله وضوء» و:

«فى كل غسل وضوء» و: «إذا أردت أن تغتسل للجمعة فتوضأ و اغتسل» (٣).

و منه يظهر ضعف ما عن الذكرى من استبعاد استقلال كل من الطهارة برفع كل من الحدثين (٤)، و كذا ما فى المدارك من احتمال اشتراكهما فى الرفع مع وحدة الحدث أو تعدده.

و من هنا كان المتعين أحد الوجهين الأولين.

و لعل الثانى منهما أنسب بمفاد النصوص المتضمنة أجزاء الغسل عن الوضوء، لظهورها فى تحقق الحدث المرتفع بالوضوء.

بل هو الظاهر مما تضمن استحباب وضوء الجنب للأكل (٥) و النوم (٦).

و على كلا الوجهين يتعين البناء على عدم الحاجة للوضوء، و هو المناسب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الجنابة حديث: ١، ٢، ٣.

(٤) الظاهر عدم تمامية النسبة على ما يأتى فى ذيل الكلام فى كيفية غسل الحيض.

(٥) راجع الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة. و الاستدلال به مبنى على أن المراد به وضوء الصلاة كما هو غير بعيد لا غسل اليدين.

(٦) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٧

و كذا لو قصد الجنابة فقط (١)

لما يأتى من ظهور مفروغيتهم عن ذلك لو نوى خصوص الجنابة، مع عدم الفرق بينهما بمقتضى القواعد المتقدمة.

(١) فيجزئ عن غيره و لا يحتاج إلى الوضوء.

أما إجراؤه عن غيره فيما لو كان الجميع واجبا، فهو المصرح به فى كلام غير واحد، و فى المدارك و محكى الذخيرة و الكفاية و البحار أنه المشهور، بل فى بعضها: «قيل: إنه متفق عليه» و عن شرحى الموجز و الجعفرية نفى الخلاف فيه، و فى جامع المقاصد و عن السرائر و مجمع الفوائد و الدلائل دعوى الإجماع عليه.

و يقتضيه - مضافا إلى مرسل جميل بالتقريب المتقدم فى أول المسألة - إطلاق صحيح زرارة الشامل لصورة نية خصوص بعض الأغسال المجتمعة، بل هو من أفرادها الظاهرة، لأنه وارد لتشريع التداخل فى فرض إيقاع الغسل، لا لإحداث الداعى للغسل الذى به التداخل، فلا يفرض فيه العلم بالتداخل - موضوعا و حكما - حين إيقاع الغسل، بل هو شامل للغفلة عنه و الجرى على مقتضى الأصل من قصد الغسل لحدث خاص.

نعم، صورة قصد الجميع ظاهرة أيضا، لأنها الصورة المتعارفة مع الالتفات للجميع و لتشريع التداخل - كما تقدم - و لا مجال لإخراج صورة العلم بمؤدى الدليل عن إطلاقه.

و هذا بخلاف بقية النصوص المتضمنة لأجزاء غسل واحد للجنابة و الحيض أو للجنابة و مس الميت، لأنها واردة لإحداث الداعى للغسل المجزئ عن الكل، فالصورة الظاهرة منها نية الكل تبعا للتشريع المذكور.

بل قد يدعى قصور إطلاقها لأجل ذلك عن صورة نية البعض.

هذا، و لكن نية خصوص الجنابة ترجع.

تارة: إلى قصد رفعها بالغسل من دون نظر لتخصيصه بها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٨

...

و اخرى: إلى قصد تخصيص الغسل بالجنابة، بنية الماهية الخاصة، كما لو لم يكن التداخل مشروعاً.

و الظاهر من حكمهم بأقوائية غسل الجنابة أن محل كلامهم الصورة الثانية.

و إنما يتجه فرضه بناء على ما سبق من الجواهر من رجوع التداخل إلى أجزاء غير المأمور به عن المأمور به.

إذ عليه يكون تشريع الأغسال على نحوين مترتين.

الأول: تشريع الأغسال المختص بالأحداث، و هو يعم بمقتضى إطلاق أدلته حالي انفراد أحد الأحداث و اجتماعها.

الثاني: تشريع أجزاء غسل مباين للغسل المختص بحدث عنه، إما بأن يكون مبايناً لجميع الأغسال، بأن لا ينوى به غسلًا مختصاً، أو

يكون أحدها، بأن ينوى غسلًا مختصاً - كالجنابة - فيجزئ عن غيره من الأغسال المختص بالأحداث الآخر.

فيقع الكلام حينئذ في قيام الدليل على كلا القسمين، أو خصوص الأول أو الثاني منهما، و المعول فيه على عموم النصوص السابقة و

خصوصها.

و الظاهر أن إطلاق صحيح زرارة واف بإثبات القسمين معاً، للتقريب المتقدم. كما أن مرسل جميل واف بإثبات أجزاء غسل الجنابة

عن غيره، و هو من أفراد القسم الثاني.

و أما بقية النصوص، فهي وافية بإثبات القسم الأول فقط، لظهورها في تشريع الغسل الواحد للحدثين معاً بنحو يظهر منها اتفاق نسبة

الحدثين للغسل و عدم خصوصية أحدهما فيه، فيكون مبايناً لكلا الغسلين المختصين.

أما بناء على ما تقدم منا في حقيقة التداخل من رجوعه إلى كون الغسل الواحد امتثالاً للكل، المستلزم لكون المشروع في الكل هو

الماهية المطلقة الصادقة على الواحد، و أنها رافعة لجميع الأحداث، فلا تشريع للغسل المختص، و لا تشريع نيته، بل يبطل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٨٩

...

إلا أن تكون نيته لا على نحو التقييد، بل على نحو الاعتقاد المقارن - كما هو الظاهر عند الجهل بمشروعية التداخل - أو الداعي - كما

هو الظاهر عند الجهل بتعدد الحدث - مع كون المقصود هو الغسل المشروع، فيرجع إلى الصورة الأولى، التي يظهر إرادتهم لها من

حكمهم برجوع نية الجميع لنية الجنابة، و بأولويتها منها في الأجزاء. و عليه يحمل مرسل جميل و صحيح زرارة الظاهران في الصحة مع

نية بعض الأحداث، إذ ليست هي بصدد أجزاء ما ليس بمشروع، بل بصدد بيان سعة التشريع، كما تحمل بقية النصوص عليه أيضاً، و

كون المتيقن منها نية الجميع إنما هو بلحاظ أنها الوجه المتعارف من قصد ما هو المشروع مع الالتفات لكبراه و صغراه.

و في الحقيقة لا اختلاف بين الجميع، إذ ليس المفروض فيها إلا قصد ما هو المشروع، غايته أنه بداعي رفع الجميع عند الالتفات لثبوت

و ارتفاعه بالغسل الواحد، و بداعي رفع البعض، أو باعتقاد ذلك، عند الغفلة عن أحد الأمرين.

هذا، و قد يستدل على التداخل عند قصد خصوص الجنابة.

تارة: بما في كلام غير واحد من أن غسل الجنابة لما كان أقوى من غيره من الأغسال، لأجزائه عن الوضوء دونها، تعين إجزاؤه عنها.

و اخرى: بما قد يظهر من الجواهر الاعتماد عليه، من أن ارتفاع الأصغر مع غسل الجنابة مستلزم لارتفاع بقية الأحداث الكبيرة، لامتناع

ارتفاعه مع بقائها.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٢، ص: ٥٨٩

و يشكل الأول: بأن القوة المستلزمة لإجزاء الأقوى عن الأضعف إنما هي بمعنى اندكاك أثر الأضعف في أثر الأقوى، لوجوده في ضمنه، وإنما يصح فرض ذلك في المقام بناء على وحدة الحدث الأكبر مع تعدد أسبابه.

وهو - مع أنه خلاف الظاهر - خارج عن مبنى النزاع، لابتناء نزاعهم على فرض تعدد الأغسال، فضلاً عن الأحداث. أما بناء على تعددها، فلكل من الغسلين أثره المختص به وإن امتاز غسل الجنابة برفع الأصغر أيضاً، ولو فرض صدق الأقوائية بذلك فليست هي مستلزمة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٠

...

لإجزاء الأقوى عن الأضعف.

أما الثاني، فيشكل بعدم الوجه في امتناع رفع الأصغر مع بقاء الأكبر، بل قد يناسب ذلك استحباب الوضوء للحائض لأجل الأكل و الذكر في أوقات الصلاة، بناء على ما تقدم من استظهار كونه رافعا للحدث، وكذا استحباب تقديم الوضوء عند الاغتسال. وما ذكره قدس سره من عدم ارتفاع الأصغر إلا بعد الغسل بعيد جداً، لا يناسب ما سبق منه من استقلال الغسل برفع الحدث الأكبر وإن لم يتحقق الوضوء.

مضافاً إلى ابتناء الوجهين معا على وجوب الوضوء مع بقاء الأغسال، وهو محل الكلام. فالعمدة ما عرفت من النصوص. نعم، قد يستشكل في مشروعية نية الجنابة وحدها، وفي صحة الغسل لها، فضلاً عن إجزائه لغيرها، لنصوص تداخل الجنابة والحيز، كقوله عليه السلام في صحيح أبي بصير: «تجعله غسلاً واحداً» (١)، وفي صحيح ابن سنان: «غسل الجنابة والحيز واحد» (٢) وغيرهما، لظهورهما في عدم الاجتزاء بنية الجنابة وحدها.

لكنه يندفع - بناء على ما ذكرنا من وحدة الغسل وأن اختلاف الأحداث ترجع إلى تعدد أثر الغسل الواحد - بأن النصوص المذكورة واردة لبيان الاكتفاء بالغسل الواحد، ولا تدل على اعتبار قصد رفع الحدثين معا، في صحته كما لا تدل نصوص غسل الجنابة على اعتبار نية رفع حدثها.

وأما بناء على تباين الأغسال تبعاً لتباين الأحداث، فالنصوص المذكورة وإن كانت ظاهرة في تشريع غسل خاص بالحدثين معا مباين لكل من الغسلين المختصين بكل منهما، وهو لا يتحقق بنية غسل الجنابة، إلا أن من القريب ورود هذه النصوص لدفع توهم وجوب التعدد، لا لتعيين الغسل المذكور و عدم مشروعية الغسلين المختصين.

ولا أقل من حملها على ذلك لأجل ما تقدم، فإنه أولى من رفع اليد عما

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩١

...

تقدم مما يقتضى الاجتزاء بنية الجنابة لأجلها.

ثم إنهم قد تعرضوا فى المقام لما لو نوى عدم رفع غير الجنابة بغسل الجنابة. و يظهر من الجواهر الميل إلى التداخل فيه أيضا، عملا بالوجه المذكور، و فى مفتاح الكرامة: «و لو نوى أمرا بشرط عدم غيره صح فى المنوى - كما يظهر من بعضهم - و أما غيره فإن كان من اللوازم الشرعية التى يستحيل انفكاكها صح أيضا، و إلا فلا».

و الذى ينبغى أن يقال: لما كان ظاهر الأدلة أن الإجزاء عن بقیة الأغسال قهرى لا قصدى، فنیة عدم الحدث الآخر إن رجعت إلى تشخيص الغسل بذلك أو تقييد امتثال الغسل المشروع به، تعین بطلان الغسل، فلا يرفع به الحدث المقصود به، فضلا عن غيره، لعدم مشروعیة الغسل المأتى به فى الأول، و عدم تحقق قيد الامتثال فى الثانى.

و إن رجعت إلى الخطأ فى تشخيص حكم الغسل أو التشريع فيه مع الإطلاق فى امتثال الغسل المشروع، تعین البناء على الصحة و الإجزاء عن غير ما قصد إيقاع الغسل له.

و أما إن كان بعض الأغسال مستحبا، فقد حكم بإجزاء غسل الجنابة عنها فى المبسوط و الخلاف و كشف اللثام و ظاهر الوسيلة و عن السرائر و ابن سعيد و البیان و محكى المسالك، و نسب للمشهور، بل هو داخل فى معقد إجماع السرائر.

و استشكل فيه فى المعتبر، بل صرح بعدم الاجتزاء فى المنتهى و محكى نهاية الأحكام و التذكرة و المختلف و غير واحد من متأخرى المتأخرين، و هو مقتضى ما تقدم من جماعه من إطلاق عدم التداخل فى المستحبات.

لكن تقدم فى صورة نية الجميع أنه لا- وجه للإطلاق المذكور، كما يظهر مما تقدم هنا عدم الفرق بين الواجبات و المستحبات، لصحيح زرارة.

و أما إجزاؤه عن الوضوء، فهو المصرح به فى كلام غير واحد، و يظهر من كل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٢

بل الأقوى ذلك أيضا إذا قصد منها واحدا غير الجنابة (١)،

من تعرض له و أغفل التنبيه على الوضوء، لظهور كلامهم فى المفروغیة عن ترتب سائر أحكام غسل الجنابة عليه، و أن إجزائه عن غيره ليس لانطباق عنوانه عليه ليتوهم ترتب حكمه عليه، و هو الحاجة للوضوء، و لا سيما بملاحظة ارتكاز أن عدم إجزاء بقیة الأغسال عن الوضوء لقصورها، فلا ينافى الاستغناء عنه بغسل الجنابة.

بل مقتضى الوجهين الأخيرين المتقدمين لإجزائه عن بقیة الأغسال المفروغیة عنه، و من هنا كان هو المنساق من مرسل جميل، بل الظاهر أنه مقتضى سيرة المتشرعة الارتكازية.

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك - ما تقدم فى صورة نية الجميع، الذى أشرنا إلى اعتضاده بمفروغیتهم عن الإجزاء هنا.

(١) البحث فى ذلك فى مقامین.

الأول: ما إذا كان المقصود واجبا، فيقع الكلام.

تارة: فى صحته لنفسه.

و اخرى: فى أنه مع وجود الجنابة هل یجزئ عن غسلها، و عن الوضوء أيضا تبعا له.

و ثالثة: فى إجزائه عن الأغسال الأخرى الواجبة.

و رابعة: فى إجزائه عن الأغسال المستحبة.

أما الأول، فهو المصرح به فى كلام غير واحد، و قد يظهر من بعض كلماتهم المفروغیة عنه. و يقتضيه إطلاق تشريع الغسل لكل

حدث من الأحداث المذكورة، حيث يشمل صورة اجتماعها، فيكون مقتضاه زواله بنيتها و إن قيل بعدم إجزائه عن غيره.
و لا ينافيه مشروعية التداخل و إجزاء الغسل الواحد بنية الجميع أو
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٣
...

خصوص الجنابة- كما تقدم- لعدم ظهور دليله في الإلزام بمؤداه، بل في محض تشريعه لبيان عدم وجوب التعدد، إلا ما توهمه بعض
نصوص تداخل الجنابة و الحيض، و قد تقدم لزوم رفع اليد عن ذلك.
و من ذلك يظهر عدم الفرق بين وجود الجنابة في ضمن الأحداث و عدمه.
لكن عن التذكرة الإشكال في صحة الغسل لما نوى له مع وجود الجنابة، قال فيها: «إن نوت الجنابة أجزأ عنها، و إن نوت الحيض
فإشكال ينشأ من عدم ارتفاعه مع بقاء الجنابة، لعدم نيتها، و من أنها طهارة قرننها الاستباحة، فإن صحت فالأقرب وجوب الوضوء، و
حينئذ فالأقرب رفع حدث الجنابة، لوجود المساوى في الرفع».
و في الجواهر أنه ربما ظهر من بعضهم الجزم بعدم الصحة، و ربما أراد ما عن السرائر من حصره النية بالجنابة، و ما في كشف اللثام
من عدم وجوب غسل الحيض للغايات المشتركة بينه و بين غسل الجنابة، كالصلاة.
و كأنه مبني على عدم إغنائه عن غسل الجنابة، إما لأنه غير منوي، أو لأنه أضعف منه بناء على لزوم الوضوء معه. و امتناع ارتفاع
الأضعف مع بقاء الأقوى.
و فيه- مع ضعف المبنى المذكور، لأن الظاهر إغنائه عن غسل الجنابة و إن لم ينو، و لا يمنع منه أضعفيته بالمعنى المذكور، إذ غايته
وجوب الوضوء معه:- أن أضعفية غسل الحيض لوجوب الوضوء معه لا- يستلزم أضعفية حدثه. بل صدق الأضعفية إنما يتجه مع
اندكاك الأضعف في الأقوى، لوجوده في ضمنه، و هو غير محرز في المقام، لقرب امتياز كل حدث بنفسه عن الآخر.
على أن امتناع زوال الأضعف مع بقاء الأقوى إنما هو مع بقائه بتمام مراتبه، و لا مانع من الالتزام بزوال بعض مراتب الجنابة، و إنما
يحتاج لغسلها لإزالة بقية المراتب.
و أما الثاني، فقد ذهب إلى إجزائه عن الجنابة في المبسوط و الشرائع و المعتبر و جامع المقاصد و الروض و المدارك، و حكى عن
ابن سعيد و الشهيد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٤
...

و جماعة، و عن شرح الجعفرية أنه المشهور، و عن الذكرى: أن الفرق بين غسل الجنابة و غيره تحكم.
و يقتضيه إطلاق صحيح زرارة المتقدم. و لا مجال لدعوى اختصاصه بنية الجميع، لما تقدم في صورة نية الجنابة. بل تقدم هناك أنه
بناء على ما هو الظاهر من رجوع التداخل إلى التكليف بطبيعة الغسل أن نية الحدث لا بد أن تكون بنحو الداعي، فيتجه الاستدلال
بجميع نصوص التداخل، لعدم ظهورها في لزوم نية الحدث زائداً على نية الغسل المشروع، بل مقتضى إطلاقها لزوم إيقاع الغسل الذي
تضمنته بأي داع فرض، و إنما ينحصر الاستدلال بصحيح زرارة بناء على اختلاف ماهيات الأغسال، و رجوع التداخل إلى إجزاء غير
المأمور به عن المأمور به، و عليه يتبنى بعض استدلالاتهم في المقام، فراجع.
هذا، و قد أشير للاستدلال أيضاً- كما في جامع المقاصد و غيره- بأنه لو لم يجز عن غسل الجنابة غيره عند اجتماعهما لزم عدم
وجوب ذلك الغير، لعدم إجزائه و عدم الفائدة فيه بعد فرض وجوب الجنابة لا غير.

وفيه: أنه يكفي في صحة التكليف به أجزاءه في رفع حدثه، بناء على ما سبق من تعدد الأحداث.

على أن الالتزام بعدم وجوب ذلك الغسل مع وجوب رفع حدثه بغسل الجنابة ليس محذورا، غاية استلزامه تقييد دليل سببية الغسل لرفع حدثه، وليس هو أبعد من رفع اليد عن ظهور دليل سببية غسل الجنابة لرفع حدثه في التعيين، بل يتساقطان، ويكون المرجع قاعدة الاشتغال المقتضية للاقتصار على نية الجنابة، لأنه المتيقن في رفع الحدث. فالعمدة ما ذكرنا.

هذا، وقد استشكل في إجزائه عن الجنابة في المنتهى، بل صريح الوسيلة والقواعد ومحكى السرائر والتذكرة عدمه ونسبه شيخنا الأعظم قدس سره لأكثر من تعرض للمسألة، وقد يظهر من السرائر دعوى الإجماع عليه. والمذكور في كلماتهم الاستدلال له بأمور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٥

...

الأول: موثق سماعة عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهم السلام: «قالا في الرجل يجامع المرأة فتحيض قبل أن تغتسل من الجنابة. قال: غسل الجنابة عليها واجب» (١).

لكن لما كان مقتضى الأصل الأولى وجوب غسل الجنابة والحيض معا، فظاهر الجواب بوجوب غسل الجنابة كون السؤال عنه في مقابل احتمال سقوطه مع المفروغية عن وجوب غسل الحيض، فيكون ظاهرا في وجوب الجمع بينهما على ما هو مقتضى الأصل المذكور، وهو مخالف للإجماع وصريح النصوص المتقدمة، فلا بد إما من حمله على تعيين الواجب منهما مع الفراغ عن عدم وجوب الجمع بينهما، أو حمل غسل الجنابة فيه على الغسل الراجع للجنابة دفعا لتوهم ارتفاع موضوعه، وهو الجنابة أو اندكاكه بالحيض، لا- ما يقابل غسل الحيض، فلا ينافي أجزاءه عنه، أو حمل وجوب غسل الجنابة على مشروعيته حتى في حال الحيض، كما تضمنه موثق عمار المتقدم في أول المسألة.

وهذه وإن اشتركت في مخالفة الظاهر إلا أن مقتضى الأول لزوم نية الغسل المختص بالجنابة وعدم أجزاء نية الجميع، وهو مما تأباه نصوص تداخل الحيض أو مس الميت والجنابة جدا، لظهورها في كون الغسل الواحد للحدثين معا بنسبة واحدة، لا لخصوص الجنابة.

فالأقرب أحد الأخيرين.

وربما كان الأقرب منهما حمل الموثق على التقية لموافقة للمحكي عن الحسن والنخعي من وجوب غسلين.

الثاني: ما أشير إليه فيما تقدم عن التذكرة من تبعية العمل الصالح لأكثر من وجه واحد للنية، فمع عدم نية الجنابة لا مجال لارتفاعها. وفيه: أنه مع فرض تعدد حقائق الأغسال، فذلك إنما يقتضى عدم تعيين الغسل لغسل الجنابة، لا عدم إجزائه عنه برفع حدثها لو دل الدليل عليه، وقد

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٦

...

عرفت وفاء الدليل به كما يفى بغيره من موارد التداخل.

وأما مع فرض وحدة ماهية الغسل - كما سبق - فهو لا يقع إلا على وجه واحد، ولا يحتاج إلى نية التعيين.

الثالث: أن غسل الجنابة أقوى من غيره، لإجزائه عن الوضوء، ولا يلزم من نية الفعل الضعيف حصول القوى، كما في المنتهى و عن السرائر.

وفيه - مضافا إلى ابتناؤه على عدم إجزاء غير الجنابة عن الوضوء - أنه مع فرض وحدة ماهية الأغسال فالمتعين الإجزاء، لأن القوة و الضعف من حالات الغسل الواحد، غايته أنه يلتزم بقوته و إجزائه عن الوضوء لتحقيق الجنابة، أو بضعفه لتحقيق غيرها، على ما يأتي الكلام فيه. و مع فرض تباينها، فالأصل عدم إجزاء كل من القوى و الضعيف عن الآخر إلا بدليل، و قد سبق وفاء الدليل بذلك، كما يفى بغيره.

و يتفرع على هذا الوجه ما تقدم عن التذكرة من أنه لو صح الغسل مع نية غير الجنابة وجب ضم الوضوء، فإن ضمه فالأقرب رفع حدث الجنابة، لوجود المساوى في الرفع.

و هو مبنى على وحدة الحدث الأكبر، و قد عرفت أنه خلاف الظاهر.

و لعله لذا استشكل في ذلك في القواعد و المنتهى معللا له في الثاني بأن الغسل لم يقع للجنابة، و الوضوء غير رافع لها.

ثم إنه يظهر من المعتبر و محكى التذكرة و غيرهما المفروغية عن إجزاء غسل غير الجنابة عن غسلها بناء على اشتراكهما في عدم الاحتياج للوضوء.

و كأنه لكونه مساويا في الرافعية حينئذ، أو لاستلزام ذلك اتحاد حقائق الأغسال.

لكن الأول إنما يسلم بالإضافة للحدث الأصغر، و أما بالإضافة للأكبر فهو موقوف على وحدته، و هى ممنوعة كما تقدم.

و يندفع الثاني بمنع الملازمة، لإمكان اختلافها و اختصاص كل غسل بحدثه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٧

...

الأكبر، و إن اشتركت في رفع الأصغر.

فالأمر منحصر بالنصوص المتقدمة، فإن نهضت بالإجزاء - كما تقدم - لم يمنع منه اختلاف الأغسال في الحاجة للوضوء، و إلا لم ينفع اتفاقها في عدم الحاجة له.

هذا، و قد صرح في المعتبر و المنتهى بأنه بناء على الإجزاء عن غسل الجنابة لا يحتاج إلى الوضوء، و لعله متسالم عليه بينهم، و إن قل من صرح به منهم.

و يظهر الوجه فيه مما تقدم في صورة نية الجميع، فراجع.

و أما الثالث، و هو الإجزاء عن غير الجنابة من الأغسال الواجبة، فالظاهر أنه مختار كل من ذهب إلى إجزائه عن الجنابة، و إن قصرت عبائر بعضهم عنه، لأولويته منه، حيث لا تردد فيه بعض الشبهات السابقة.

و من ثم ضعف الخلاف هنا، بل عن شرح الدروس أنه استظهر الإطباق على الإجزاء هنا.

لكن لا طريق للجزم بإطباقهم، و لا سيما مع ما عن الدلائل من الميل لاعتبار نية الأسباب في التداخل، و ما تقدم من كشف اللثام من الميل للاقتصار على صورة وجود الجنابة، بل جزم في الجواهر بعدم الإجزاء، و قواه شيخنا الأعظم قدس سره لدعوى اختصاص نصوص التداخل عدا مرسل جميل بصورة نية الجميع، و الأصل عدمه.

و يظهر ضعفه مما تقدم في صورة نية الجنابة من تقريب إطلاق صحيح زرارة بالإضافة إلى نية خصوص أحد الأغسال.

و أما الرابع، و هو الإجزاء عن الأغسال المستحبة، فهو مقتضى إطلاق ما في المبسوط و عن الجامع و البيان و المسالك، و مال إليه في المدارك. خلافا للمنتهى و محكى نهاية الأحكام و التذكرة و المختلف.

و يقتضيه ما تقدم من جماعة من إطلاق عدم التداخل في المستحبات، و من كشف اللثام من الميل للاقتصار في التداخل على صورة وجود الجنباء، و ما تقدم في الأمر السابق من غير واحد من إطلاق توقف التداخل على نية السبب،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٨

...

و ما في المعبر و عن الذكرى و غيرها من إطلاق. توقف التداخل في المستحبات على نية السبب.

و تقدم ضعف الأولين في صورة نية الجميع.

كما يظهر ضعف الثالث مما تقدم في صورة نية الجنباء من تقريب إطلاق صحيح زرارة بالإضافة إلى نية خصوص بعض الأغسال.

و أما الرابع، فكأن الوجه فيه أن الغرض من المستحب تحصيل الثواب بالامتثال، و مع عدم نيته لا امتثال و لا ثواب.

و فيه: أن الذي لا يحصل هو الامتثال بمعنى التعبد بالأمر، لا بمعنى موافقته.

و عدم حصول الثواب لا ينافي الأجزاء المستلزم لعدم مشروعية التكرار.

المقام الثاني: ما لو كان المقصود غسلا مستحبا. و الكلام فيه.

تارة: فيما لو كان معه مستحب فقط.

و اخرى: فيما لو كان معه واجب فقط.

و ثالثة: فيما لو كان معه واجب و مستحب.

أما الأول: فلا ريب في صحته في نفسه، لإطلاق أدلته.

و أما إجزاؤه عن غيره فهو مقتضى إطلاق غير واحد، و يقتضيه إطلاق صحيح زرارة السابق، المعتمد بالصحيح عن ابن يزيد، و نحوه

مما تقدم الكلام فيه في صورة نية الجميع إذا كانت الأغسال مستحبة فقط.

خلافًا لمن سبق ممن اعتبر في التداخل نية السبب، أو حكم بعدم التداخل في المستحبات مطلقا أو مع عدم نية المسبب.

و تقدم ضعف الجميع قريبا.

و أما الثاني: فالكلام فيه من جهتين.

الاولى: صحته في نفسه، و هو إنما يتجه ممن يقول بعدم إجزائه عن غيره، فقد منع في الخلاف من صحة غسل الجنب مع نية الجمعة

فقط، معللا بأن الغرض منه التنظيف، و لا يصح مع بقاء الجنباء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٥٩٩

...

و حكم بالصحة في المنتهى و محكى السرائر و الجامع و التذكرة و المختلف.

و يقتضيه إطلاق دليل الغسل المستحب الشامل لصورة اجتماعه مع سبب الواجب، المقتضى للاجتماع به عن نفسه حينئذ و إن لم يجز

عن الواجب.

و ما ذكره في الخلاف لا يصلح لرفع اليد عن ذلك، إذ لا مانع من حصول النحو الخاص من التنظيف مع بقاء الحدث. و لا سيما مع

ثبوت مشروعية غسل الإحرام للحائض، كما نبه لذلك في المنتهى و محكى السرائر و المختلف.

الثانية: في إجزائه عن غيره. و هو ظاهر المدارك، و يقتضيه إطلاق محكى البيان و المسالك، و قد يستظهر من الصدوق في الفقيه

لروايته المرسل الآتى مع تصريحه في أوله بأنه لا يودع فيه إلا ما يفتى به و يكون حجة بينه و بين ربه. و يشهد له إطلاق صحيح زرارة

بالتقريب المتقدم في صورة نية خصوص الجنابة، و مرسل الصدوق: «و روى في خبر آخر: أن من جامع في أول شهر رمضان ثم نسي الغسل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يغتسل و يقتضى صلاته و صومه، إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة، فإنه يقتضى صلاته و صيامه إلى ذلك اليوم و لا يقتضى ما بعد ذلك» (١).

خلافًا للمبسوط - و الخلاف في فرض اجتماع الجنابة و الجمعة - و محكى السرائر و الجامع و جملة من كتب العلامة. و كأنه لتخيل أن الأغسال المندوبة لا ترفع الحدث، و لذا تشرع مع عدمه، و مع بقاءه كما في الإحرام للحائض، بل المقصود بها مرتبة من الطهارة مبينة لرفع الحدث.

و هو كما ترى، لأن مشروعيتها لأجل المرتبة المذكورة لا تنافي رفعها للحدث أيضا لو وقعت حينه و أمكن ارتفاعه، كما هو مقتضى الدليل المتقدم.

و أما الثالث، فيظهر حال صحة الغسل في نفسه و إجزائه عن الواجب مما تقدم في الثاني، كما يظهر إجزؤه عن المندوب مما تقدم في الأول.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب من يصح منه الصوم حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٠

و الأحوط حينئذ ضم الوضوء (١). و لو قصد الغسل قرينة، من دون نية الجميع و لا واحد بعينه، فالظاهر البطلان (٢)،

كما أن الظاهر إجزاء الغسل في هذه الصورة و ما قبلها عن الوضوء مع وجود الجنابة، لما تقدم في صورة نية الجميع، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم، و هو ولى التوفيق و السداد.

(١) الاحتياط المذكور استحبابي، لأنه مسبوق بالفتوى.

لكن لما كان مبنى سقوط الوضوء في فرض الإجزاء عن غسل الجنابة كون الغسل غسل جنابة، لاتحاد حقائق الأغسال أو مبينا له مجزئا عنه لاختلاف حقائقها، فلا بد أن يكون منشأ الاحتياط هنا احتمال عدم كونه غسل جنابة، مع احتمال عدم إطلاق إجزائه عنه بنحو يشمل رفع الحدث الأصغر، و أن المتيقن رفع الحدث الأكبر.

و هذا جار في صورة نية الجميع أيضا، لعدم صدق غسل الجنابة حينئذ بمعنى الغسل المختص الذى هو موضوع الإجزاء عن الوضوء في ظاهر الأدلة، فاللازم تعميم الاحتياط لها.

و أما احتمال أن يكون وجهه شدة الخلاف هنا في تداخل الأغسال، فهو يقتضى الاحتياط بالغسل لا بالوضوء.

(٢) كما قواه صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم قدس سرهما و نسبه في مفتاح الكرامة لظاهر النهاية، قال: «و لم أجد لهم في ذلك نصا، و إنما نص عليه الفاضل المقداد في نضد قواعد الشهيد، حيث قال: الناوى للغسل المطلق تقربا معرضا عن السبب في شرعية الغسل ملتزم بشرعية غسل لا لسبب، و هذا لا وجود له في الشرع».

لكن ظاهر الشرائع و صريح المدارك و عن محكى الذكري أنه من التداخل.

و الظاهر ابتناؤه على ما تقدم من وحدة حقائق الأغسال و تعددها.

فيصح على الأول، لانطباق الغسل المشروع على المأتى به. و اعتبار نية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠١

إلا أن يرجع إلى نية الجميع إجمالا (١)

السبب في صحته خلاف الإطلاق.

و لا يلزم تشريع غسل لا لسبب، كما تقدم من المقداد، لأن عدم تعيين السبب لا ينافي قصد الغسل الواحد المشروع في نفسه، الذي هو في الواقع مشروع للأسباب المجتمعة، نظير ما لو نوى بالوضوء أو الغسل مع وحدة الحدث الأكبر القربة و لم ينو السبب.

أما على الثاني، فلا يصح، إذ مع تعدد الغسل المشروع ينحصر تعيينه بالنية، فمع فرض عدم نية أحد الأغسال المختصة، و لا الغسل المجزئ عن الكل المباين لها، لا ينطبق شيء منها على المأتى به، لعدم المرجح، و يتعين البطالان.

(١) كما جزم به قدس سره في مستمسكه. و هو قد يتم مع الالتفات للجميع و العلم بتوقف صحة الغسل الواحد على نية بعضها معينا أو جميعها، لأن عدم المرجح للبعض قد يستلزم انصراف القصد الارتكازي للجميع، لفرض قصد ما هو المشروع. أما لو فرض تخيله كفاية قصد القربة في الإجزاء عن الجميع، فقد لا يقصد الجميع، لعدم تحقق الداعي له لذلك، بل ينحصر الداعي لرفعها في الجملة.

و كذا لو فرض جهله بوجود الجميع، كما لو علم إجمالاً بثبوت أحد غسلين فنوى القربة، و كانا ثابتين معا عليه. هذا، و قد جزم في المعبر بكفاية الغسل بنية رفع الحدث، بل قال شيخنا الأعظم قدس سره: «و الظاهر أنه لا خلاف في التداخل فيه أيضا، كما في شرح الجعفرية».

و علله غير واحد برجوعه لنية الجميع. لكنه إنما يتم لو لم يكن عليه إلا الأغسال الرافعة للحدث، أما لو كان عليه غيرها كغسل الجمعة، فهو راجع لنية بعض الأغسال، فإن كان الحدث واحدا لحقه حكم نية غسل ذلك الحدث، و إن كان متعددا اتجهت صحته بناء على ما تقدم من وحدة حقيقة الأغسال، أما بناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٢

...

على تعددها، فيشكل إحراز مشروعية الغسل المذكور، إذ عليه يكون المتيقن من نصوص التشريع الأولية هو الأغسال المختصة بكل حدث وحده، و من نصوص التداخل هو الغسل المنوى به الجميع.

و أما الغسل المنوى به أكثر من حدث واحد دون جميع الأغسال، فلا طريق لإحراز مشروعيته.

اللهم إلا أن تستفاد من إطلاق ما تضمن كفاية الغسل الواحد للجنازة مع الحيض أو مس الميت أو غسله حيث يشمل صورة ثبوت غسل آخر، فيتم المطلوب بضميمة إلغاء خصوصية مواردنا، و لا سيما بضميمة تسالمهم المدعى في المقام، فتأمل.

و منه يظهر الحال في نية استباحة الصلاة التي جزم في المعبر بالاجتزاء بها.

و الإنصاف أن ذلك مؤيد لما ذكرناه من وحدة حقائق الأغسال.

بقي في المقام أمران.

الأول: أنه أشير في كلام بعضهم إلى الكلام في أن التداخل رخصة أو عزيمة. و لا يخلو المراد به عن إجمال.

فإن أريد به أنه في فرض التداخل و العمل على طبقه هل يبقى الغسل المجزئ عنه مشروعا أو لا؟.

فالظاهر الثاني، إذ لا محرز لمشروعيته إلا الأمر به، فمع فرض الإجزاء و سقوط الأمر به لا طريق لإحرازها.

و دعوى: أن مقتضى إطلاق الأمر بقاء مشروعيته ما لم يمتثل، و دليل التداخل إنما يقتضى سقوط الإلزام لا غير، كما هو مقتضى التعبير بالإجزاء الظاهر في مجرد السعة.

مدفوعة: بأن إطلاق الإجزاء عن شيء ظاهر في ترتب تمام غرضه عليه، و هو يقتضى سقوط مشروعيته به، خصوصا في مثل المقام مما كان الفعل مطلوباً لأثره، كالطهارة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٣

...

على أن بعض الأدلة لم ترد بلفظ الإجزاء، بل بالسنة آخر ظاهرة في رفع مشروعية الفعل. و من هنا ذكرنا أن أدلة التداخل تكشف عن انطباق جميع الأغسال المجزى عنها على الغسل الواحد و امتثالها به، و لازمه اتحاد حقائق الأغسال.

و إن أريد بذلك أنه في فرض اختصاص التداخل بوجه خاص هل يجب سلوكه أو يجوز تركه و امتثال الأغسال بالوجه الأولي؟. فالظاهر الأول، فلو قيل باعتبار نية الجميع في التداخل هل يشرع الامتثال لا بنحو التداخل، بل بتكرار الغسل مع تعيين كل غسل لحدث، و لو قيل بإجزاء الواجب عن المستحب دون العكس يشرع الإتيان بالمستحب أولاً ثم بالواجب، و هكذا. لعدم ظهور أدلة التداخل في الإلزام بمؤداها و رفع مشروعية الأغسال الأولى. بل هي واردة لدفع توهم وجوب التعدد، كما تقدم نظيره في صورة نية خصوص الجنابة، و عند الكلام في صحة الغسل في نفسه عند نية غير الجنابة من الواجب أو المستحب. و إن أريد أنه في فرض مشروعية التداخل هل يمكن التخلص منه بنية عدمه أو لا، بل يكون قهرياً؟.

فالظاهر الثاني، كما تقدم التعرض له في صورة نية خصوص الجنابة، فراجع.

الثاني: حيث تضمن صحيح زرارة التعبير بالإجزاء الظاهر في مشروعية المجزى عنه في المرتبة السابقة عليه، و كان ظاهره ترتب الإجزاء على الغسل بمجرد وجوده، كان ظاهره الإجزاء في فرض اجتماع الأغسال و تحقق موضوعها قبل الغسل، بل هو كالصرح من قوله عليه السلام: «إذا اجتمعت». الذي هو كالكبرى لما تضمنه الصدر و الذيل من التداخل.

لكن ظاهر مرسل جميل التعميم لما تجدد مشروعيته في يوم الغسل، كما هو المناسب لفرض الإجزاء عن كل غسل يلزمه ذلك اليوم، إذ لو أريد خصوص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٤

...

المشروع قبل الغسل ناسب أن يقول: «عن كل غسل لزمه».

بل تقييد الغسل المجزى بما يكون بعد الفجر مناسب لإرادة ما يتجدد في اليوم، لبيان مبدأ التداخل و منتهاه، و إلا فالتداخل في الأغسال المجتمعة لا يفرق فيه بين ما يكون قبل الفجر و بعده، فهو مساوق لما في الصحيح عن ابن يزيد و غيره مما تضمن إجزاء غسل اليوم لليوم و غسل الليل لليل، على ما تقدم في صورة نية الجميع. بل قد يحمل صحيح زرارة عليه لأجل ذلك، حيث تضمن الغسل بعد الفجر. و لا سيما مع إضافة الإجزاء في صدره للأسباب لا للأغسال.

بل هو المناسب لفرض إجزاء الغسل الواقع بعد الفجر لكل من الحلق و الذبح و الزيارة، لوضوح عدم مشروعيتها إلا مترتبة بعد طلوع الشمس، فمقتضى التشريع الأولى استحباب الغسل لها حينئذ لا بمجرد طلوع الفجر. و من هنا يقرب حمل اجتماع الحقوق فيه على ما يعم ذلك، و يكون المراد بالإجزاء ما يعم ارتفاع موضوع الخطاب بالغسل في وقته، لتحقق أثره.

و هو المناسب لما هو المرتكز من أن تشريع الغسل لأجل أثره، و هو الطهارة، فمع فرض حصولها قبل تحقق موضوع الخطاب به لا مجال لتشريع، نظير إجزاء الغسل و الوضوء الرافعين للحدث للغايات الكثيرة المتعاقبة. غاية أن الاستفادة من هذه النصوص و نصوص

التحديد باليوم و الليل أن المرتبة الزائدة على رفع الحدث من الطهارة لا تستمر أكثر من ذلك، و يكون ذلك أمدا للتداخل.

نعم، أسباب الغسل الواجب و المستحب يراد بها.

تارة: ما هو من سنخ الناقض للمرتبة الواجبة و المستحبة من الطهارة، كالجنباء و الحيض و التفريط في صلاة الكسوفين مع احتراق القرص كله، و مس الميت بعد التغسيل.

و اخرى: ما هو السبب في مطلوبة مرتبة خاصة من الطهارة كالصلاة و الإحرام و يوم الجمعة و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٥

[و منها مباشرة المتوضى للغسل و المسح]

و منها: مباشرة المتوضى للغسل و المسح (١).

و استمرار التداخل إنما هو في الثاني، و عليه يحمل الحق و اللزوم في الصحيح و المرسل.

أما الأول، ففرض النقض فيه مانع من فرض التداخل، بل هو كما ينقض الغسل المختص ينقض الغسل الذي يكون به التداخل، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) كما في المبسوط و النهاية و الشرائع و القواعد و المنتهى و غيرها، بل ظاهر غير واحد المفروغية عنه، و في الانتصار أنه مما تفردت به الإمامية، و في المعتبر أنه مذهب الأصحاب، و في المنتهى أنه مذهب علمائنا، و في جواهر القاضى و محكى نهاية الأحكام و الذكرى و المقاصد العلية أن عليه الإجماع. و في الروض أنه إجماع ممن عدا ابن الجنييد.

و أما ما عن ابن الجنييد من استحبابه، فلو أراد منه ظاهره أشكل قدحه في تحقق الإجماع الحجّة في المقام مع تسالم الأصحاب على خلافه، لعدم خفاء الحكم في مثل ذلك عادة مما يكثر الابتلاء به، و تكشف السيرة فيه عن صدق نقل الإجماع.

اللهم إلا- أن يقال: لما كان تولى الغير للوضوء محتاجا إلى عناية في نفسه و كان بنفسه مرجوحا شرعا فسيرة المشرعة على تركه لا تكشف عن وضوح قدحه عند الطائفة الحقّة في قبال العامة كى يوثق بنقل الإجماع في الانتصار بسببها، و لا سيما مع عدم تصريح أهل الفتوى به قبل السيد المرتضى، كالصدوق في الهداية و المقنع و المفيد في المقنعة، و إنما أودع أهل الحديث النصوص الناهية عن الاستعانة في الوضوء المحمولة عندهم على الكراهة.

و أما تسالم الأصحاب على ذلك من بعد الشيخ و نقلهم الإجماع، فلعله مبتن على فهمهم ذلك من ظاهر الأدلة و تخيلهم وضوح الحكم عند الطائفة بسببها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٦

...

و بسبب السيرة، و لا سيما مع ذهاب السيد و الشيخ له و تصريح الأول بالإجماع، مع إهمالهم لخلاف ابن الجنييد، كما جروا عليه في كثير من الموارد.

و من هنا يشكل الاعتماد على الإجماع، و إن كان مضمونه قريبا جدا، بل يلزم النظر في غيره.

و قد جرى غير واحد على الاستدلال بظاهر الخطابات السمعية في الكتاب المجيد و السنة الشريفة المتضمنة لإسناد الوضوء و أفعاله من الغسل و المسح للمكلف، لظهور نسبة الفعل للفاعل في مباشرته له. و لا أقل من فرض إجمال الأدلة من هذه الجهة، فيكون المرجع

قاعدة الاشتغال التي عليها المعول في الوضوء و نحوه من الطهارات، كما سبق مرارا.

لكن قال سيدنا المصنف قدس سره: «اللهم إلا أن يقال: ظاهر الخطابات اعتبار صحة النسبة إلى المخاطب، فما دل على مشروعية النيابة من بناء العقلاء يكون حاكما عليه».

و فيه: أن ظاهر النسبة المباشرة، و الاكتفاء بالتسبيب مبنى على نحو من التوسع فيها، فلا مجال للبناء عليه إلا بقرينة. و لذا يندفع احتمال التوسع المذكور بالتأكيد في مثل قولنا: فعل زيد نفسه كذا، مع أن التأكيد رافع لاحتمال المجاز لا مقيد لإطلاق الكلام.

و بناء العقلاء على مشروعية النيابة، راجع إلى اكتفائهم بالتسبيب و عدم اعتبارهم المباشرة، و هو يختص بالأمر التي يدرك العرف و العقلاء كيفية تسببها لمسبباتها، كالعقود و الإيقاعات، دون الأمور التعبدية التي يخفى عليهم المقصود منها، حيث يلزم الجمود فيها على ظواهر أدلتها.

نعم، يدرك العرف قابلية العبادات و نحوها من العلاقات العاطفية بين الرؤساء و المرؤوسين و المتحابين - كالسلام و العبادات و نحوهما - للنيابة، إلا أنهم يدركون أن قيام النائب بها لا يؤدي تمام الأثر الحاصل بفعل الأصيل، بل مرتبة منه لا غير، و ليس هو كفعل النائب في العقود و الإيقاعات حيث لا فرق بينه و بين فعل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٧

...

الأصيل في ترتب الأثر المقصود بنظرهم، فلا بد في تشريع النيابة فيها من إحراز مطلوبة تلك المرتبة مطلقا أو عند تعذر المرتبة التامة، و لا مجال لذلك في المقام بعد ظهور الأدلة في المباشرة، و لا سيما مع كون عبادية الوضوء - كأثره - غير عرفية.

على أن المقام أجنبى عن باب النيابة، لا بناء النيابة على قيام فعل النائب مقام فعل المنوب عنه و الاكتفاء بامتثاله عن امتثاله، و هو إنما يتم في مثل صلاة النائب عن المنوب عنه. لا في مثل المقام مما فرض فيه قيام الفعل بالمكلف نفسه، و ليس من الغير إلا إحداثه فيه، نظير الحلق في الحج، و لذا تكون النية - في فرض مشروعيتها - من الأصيل، فالإجزاء في المقام يبتنى على سعة الأمور به بنحو ينطبق على فعل الغير، و هو - كما ذكرنا - خلاف ظاهر الأدلة.

بل الإنصاف أن سير النصوص الواردة في الوضوء على كثرتها يشرف بالفقيه على القطع باعتبار المباشرة، لعدم مناسبتها للعموم لفعل الغير جدا. بل قد يظهر من بعضها المفروغية عن ذلك، مثل ما تضمن تعليل استحباب الوضوء باليمين بأنه صلى الله عليه و آله تناول الماء بيمينه «١»، و ما تضمن استحباب التسمية و الدعاء للمتوضئ عند وضع يده في الماء «٢».

نعم، لا مجال للاستدلال بالوضوءات البيانية - و إن تضمنته كلماتهم - لما تكرر في المباحث السابقة من عدم نهوضها بإثبات الوجوب. ثم إن الأصحاب و إن عبروا بعدم الجواز، الظاهر بدوا في الحرمة التكيلفية، إلا أن الظاهر إرادتهم الوضعية الراجعة لبطلان العمل، لأنه المنصرف في أمثال المقام مما كان الغرض المهم فيه ذلك، و لأنها مقتضى دليلهم المتقدم.

نعم، قد يستدل على الحرمة التكيلفية المستتبعة للوضعية في أمثال المقام من العبادات بما تضمن نهى الغير عن صب الماء للوضوء، معللا بقوله تعالى:

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٨

...

فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا «١»، ولا سيما مع ما في خبر الوشاء من قول الرضا عليه السلام في ردعه عن صب الماء على يديه طلباً للأجر: «تؤجر أنت و أوزر أنا» «٢»، بعد حمله على الصب الذي يتحقق به الغسل الوضوئي لا الصب في الكف و نحوه مما يكون مقدمة للوضوء، فلا يحرم إجماعاً.

وفيه: أن الآية الشريفة ظاهرة في نفسها و بسياقها في الإشراك في العبودية، و هي مفسرة في خبري أبي الجارود «٣» و جراح المدائني «٤» و غيرهما بالرياء الذي هو نحو من الشرك في الداعوية، لا في العبودية، و على كليهما يتعين إبقاؤها على ظهورها في التحريم التكليفي.

أما في هذه النصوص، فقد طبقت على الاستعانة بالغير في تحقيق العبادة، و لا إشكال في عدم عموم حرمة ذلك، بل يشرع في بعض الموارد اختياراً، كما في الحلق للحج، أو اضطراراً، كما في المقام مع إباء الآية عن التخصيص، بل لا إشكال في جواز الاشتراك في تعظيم شعائر الدين و كثير من أفعال البر و الخير و القربات، بنحو لا يناسب عموم المنع، غاية أنه يوجب نقصان الأجر عما لو استقل الإنسان في العبادة.

فلا بد من حمل الآية على الإرشاد لذلك، كما يناسبه قوله عليه السلام: «تؤجر أنت و أوزر أنا»، حيث يؤجر المعين للإعانة على الخير، و ينقص أجر المعان لعدم استقلاله فيه، و لو كان مأزورا حقيقة لم يؤجر المعين، و يناسبه أيضا التعبير في ذيله بالكراهة، حيث قال عليه السلام: «وها أنا ذا أتوضأ للصلاة، و هي العبادة، فأكره أن يشركني فيها أحد»، فإن كراهته عليه السلام الشيء لنفسه كالظاهر في عدم حرمة.

(١) سورة الكهف: ١١٠.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٣.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٠٩

...

كما أنه المناسب لما في موثق السكوني: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد: وضوئي، فإنه من صلاتي، و صدقتي، فإنها من يدي إلى يد السائل، فإنها تقع في يد الرحمن» «١»، لمناسبة التعليل الثاني فيه للكمال الموجب لمزيد الثواب.

مع أن النصوص قد تضمنت تطبيق الإشراك في العبادة بلحاظ عبادية الصلاة، لا عبادية نفس الوضوء، مع وضوح أن الاستعانة فيه كالاستعانة في سائر مقدمات الصلاة لا ينافي الاستقلال المعتبر فيها، كما نبه له غير واحد.

فلا بد من حمل النهي على الكراهة، كما جرى عليه الأصحاب بعد أن حملوها على الصب في الكف و نحوه مما لا يتحقق به الغسل الوضوئي، بل يكون مقدمة له.

بل لعله هو المنصرف منها في نفسه، لأنه المتعارف، بخلاف ما نحن فيه، حيث يبعد الحمل عليه، خصوصا في خبر الوشاء الوارد في قضية خارجية.

على أن حملها على ما نحن فيه محافظة على ظهورها في التحريم ليس بأولى من حملها على الكراهة لأجل عموم الصب أو انصرافه

لخصوص ما يكون مقدمة للوضوء، فلاحظ.

هذا، وقد يستدل لعدم اعتبار المباشرة بما رواه الكشي مسندا من حديث قنبر حين سأله الحجاج عما كان يليه من أمير المؤمنين عليه السلام، حيث قال: «كنت أوضيه» (٢) و ما عن أمالي الصدوق بسنده عن عبد الرزاق. قال: «جعلت جارية لعلي بن الحسين عليه السلام تسكب عليه و هو يتوضأ للصلاة فسقط الإبريق من يد الجارية» (٣)، و صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل لا يكون على وضوء، فيصبيه المطر حتى يبتل رأسه و لحيته و جسده و يده و رجلاه هل

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) رجال الكشي ص: ٧٠ طبع النجف الأشرف.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٠

...

يجزيه ذلك من الوضوء؟ قال: إن غسله فإن ذلك يجزيه» (١). و بما يأتي مما تضمن تغسيل المريض، و أن المجذور و الكسير يؤممان، لعدم استلزام المرض و الكسر للعجز عن المباشرة، و يتم الاستدلال بذلك في المقام بضميمة إلغاء خصوصية الغسل و التيمم عرفا، أو عدم الفصل.

لكن الخبرين - مع ضعف سندهما - لا مجال لحملهما على ما نحن فيه، لظهور الأول في تكرار ذلك منه، و لا مجال لاحتمال تَعَوُّدِهِ عليه السَّلام على التولية في الوضوء، إذ لا أقل من مرجوحيتها. و ظهور الثاني في توليه عليه السَّلام للوضوء لاستناده إليه، فلا بد من حمل التوضئة في الأول و سكب الماء في الثاني على ما لا ينافي المباشرة في نفس الأفعال الوضوئية، بإرادة المقدمات. و أما الصحيح، فهو ظاهر في كون الوضوء توصليا يكفي فيه إصابة الماء من دون فعل اختياري و لا قصد، لظهوره في السؤال عن الإجزاء في فرض إصابة المطر و لو لا عن قصد، و هو معلوم البطلان، إذ غاية ما يمكن هو الاجتزاء بتولية الغير للوضوء بحيث يستند للمكلف و لو بالتسبيب، أو بحيث يستقل الغير به بنحو النيابة، و لا ينهض الصحيح بذلك.

فلا بد إما من تنزيله على صورة تعريض المكلف نفسه للمطر، أو ذلك لمواضع الوضوء بعد وقوع المطر عليها، كي يستند الغسل له، فلا ينافي اعتبار المباشرة، كما سيأتي، أو طرحه، لمنافاة ظاهره لعبادية الوضوء، و لما دل على وجوب الترتيب في نفس الأعضاء، و بينها، و عدم إجزاء الغسل عن المسح في الرأس و الرجلين.

و لعل الثاني أولى، لصعوبة تنزيله على ما لا ينافي جميع ذلك، كما تقدم في المسألة الثامنة عشرة.

و أما ما ورد في تغسيل المريض، فهو وارد في قضية خاصة لا إطلاق لها. كما أن ما ورد في المجذور و الكسير منصرف لصورة العجز، لمناسبتهما لذلك، و لا أقل من كونه مقتضى الجمع عرفا بينه و بين ما ظاهره وجوب المباشرة عليهما، فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١١

فلو وضأه غيره على نحو لا يستند إليه الفعل (١) بطل،

(١) يعني: استقلالا، إما لعدم استناده إليه أصلا، لعدم صدور فعل منه يستند إليه الغسل أو المسح، أو لاستناده له و لغيره بنحو

الاشترائك، لأن ما تقدم كما يقتضى المباشرة يقتضى الاستقلال.

فرعان.

الأول: يكفي فى تحقق المباشرة فعل ما تترتب عليه الأفعال الوضوئية بواسطة توليدية بنحو لا- يتوسط فعل الغير فى ترتبها، كبروز الإنسان تحت المطر أو الميزاب الجارى، الموجب لجريان الماء على بدنه بتوسط تدافعه، حيث لا يخل توسط ذلك فى نسبة الفعل إليه، بل هو نظير صب الماء على أعلى العضو الموجب لانغسال أسفله بجريانه إليه بتأثير الجاذبية.

أما لو استند لفعل غير القاصد للغسل و المسح، كما لو صب شخص الماء من مكان عال فعرض المتوضى العضو له فانغسل، فقد مال فى العروة الوثقى إلى عدم إخلاله بالمباشرة المعتبرة، و أمضاه غير واحد من محشيها.

و وجهه سيدنا المصنف قدس سره بأن القصد من أحدهما دون الآخر يوجب نسبة الفعل للقاصد، كما يظهر من كلامهم فى حكمهم بضمنان المسبب القاصد دون المباشر الغافل.

لكن الظاهر أن المعيار فى نسبة الفعل للشخص استناد آخر مقدمة له، بحيث لا يتوسط بين فعله و المسبب فعل لآخر، فإذا أزال زيد الإبريق و لم يحرك يده و استمر جريان الماء، فوضع عمرو يده تحت الماء انتسب غسل اليد لعمرو، و إذا كشف عمرو يده و لم يحركها، فأزال زيد الإبريق، فأصابها الماء، انتسب غسلها لزيد، و إن أزال زيد الإبريق أو حركه حين جريان الماء و حرك عمرو يده انتسب غسل اليد لهما معا، و لا دخل لقصد كل منهما ترتب غسل اليد على فعله، لعدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٢

إلا مع الاضطرار، فيوضؤه غيره (١)،

توقف النسبة على قصد عنوان الفعل، و لذا ينسب فى فرض الخطأ فيه، كما فى القتل الخطائى، و ينسب لهما الفعل فى الفرض لو فرض عدم القصد منهما معا.

و أما ضمان المسبب القاصد دون المباشر الغافل، فهو- لو تم- يبتنى على أمر آخر مختص بالضمنان، لا دخل فيه لانتساب الفعل الذى هو المهم فى المقام.

الثانى: لا تقدر الاستعانة حتى فى المقدمات القريبة إذا استند الفعل الوضوئى للمكلف. و منها ما لو صب الغير الماء على العضو، مع نية المكلف الوضوء بذلك بعد ذلك، إذ تحقق مسمى الغسل الواجب بالدلك، كما مال إليه فى المستند، و استظهره فى العروة الوثقى، و وافقه غير واحد من شراحها و محشيها.

خلافاً لما فى كشف اللثام «١»، و مفتاح الكرامة من عده من التولية القادحة، و هو مقتضى إطلاق ما فى جامع المقاصد و الروض من أن صب الماء على العضو من التولية.

و كأنه لتحقيق الغسل بنفس الصب.

لكن تحققه به لا ينافى تحققه بالدلك أيضاً، و مقتضى الدليل المتقدم وجوب تحقق مسمى الغسل من المكلف، لا مانعية تحققه من غيره أيضاً.

نعم، لو لم يستقل الدلك بتحقيق المسمى اتجه المنع.

(١) كما صرح به غير واحد بنحو يظهر منه المفروغية عنه، و فى المعتبر: أن عليه اتفاق الفقهاء، و فى المنتهى أنه إجماع.

و ما فى الروض من الاستدلال له بأن المجاز يصار إليه عند تعذر الحقيقة.

كما ترى! لأن الخطاب بالوضوء كما هو ظاهر فى المباشرة ظاهر فى العموم للعاجز عنها، و حيث يمتنع الجمع بين الأمرين فإن رفعت اليد عن قيد المباشرة لم

(١) في المطبوع منه هكذا: «(و يحرم التولية) و هل هي التوضئة بصب الغير الماء على أعضاء الوضوء كلا- أو بعضا و إن تولى هو الدلك (اختيارا) لأنه.» و الظاهر زيادة «هل». منه عفى عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٣

...

تجب حتى على القادر، و إن رفعت عن العموم لم ينهض الخطاب بإثبات وجوب الوضوء الفاقد لها على العاجز. و التفكيك في العموم بين وجوب أصل الوضوء و وجوب المباشرة، موقوف على تعدد الخطاب بهما، و لا يتجه مع وحدته و ظهوره في كون المباشرة قيدا في الوضوء الواجب.

نعم، لو ورد الخطاب بالوضوء للعاجز عن المباشرة بالخصوص، لزم حمله على الفاقد لها، لتعذر الحقيقة. و مثله الاستدلال في المعتبر بأنه توصل إلى الطهارة بالقدر الممكن.

لاندفاعه بأن مقتضى الجمع بين إطلاق الخطاب بالوضوء الظاهر في المباشرة، و إطلاق الخطاب بالتييم للعاجز عن الوضوء، هو حصول الطهارة بالتييم، لا بالوضوء الفاقد للمباشرة.

إلا أن يرجع إلى المفروغية عن ابتناء التقييد بالمباشرة على الميسور، كما هو ظاهر المنتهى، حيث استدل بلزوم المشقة من التكليف بالقييد المذكور.

و كأن ذلك هو الوجه في مفروغية الأصحاب عن الحكم.

و يشهد بذلك ما ورد في الغسل، كصحيح سليمان بن خالد و غيره عن أبي عبد الله عليه السلام، و فيه: «قال: و ذكر أنه كان وجعا شديدا الوجع، فأصابته جنابة و هو في مكان بارد، و كانت ليلة شديدة الريح باردة، فدعوت الغلظة، فقلت لهم: احملوني فاغسلوني، فقالوا: إنا نخاف عليك، فقلت لهم: ليس بدّ، فحملوني و وضعوني على خشبات، ثم صبوا على الماء فغسلوني» (١).

و ظهوره في وجوب الغسل و إن لزم الضرر، مع أن الظاهر مشروعية التيمم، و في احتلام الإمام عليه السلام و هو منزله عنه، كما قيل، لأنه من عبث الشيطان، لو تمّ لا يسقطه عن الحجية فيما نحن فيه، إذ لا بأس بالتفكيك بين مضامين الحديث في الحجية.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب التيمم حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٤

و لكن هو الذي يتولى النية (١).

و كذا ما ورد في الميت الجنب، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام:

«يغسل غسلا واحدا يجرى ذلك للجنابة و لغسل الميت، لأنهما حرمتان اجتماعا في حرمة واحدة» (١)، لظهوره في تحقق وظيفة الجنابة للميت بتغسيله.

و هو و إن كان مبنيا على تكليف المغسل، لا- على سقوط قيد المباشرة عن المكلف، كما في المقام، إلا أنه يدل على عدم كون مباشرة المحدث قيدا في سببية الغسل للطهارة من حدث الجنابة مطلقا، بنحو يستلزم تعذره تعذرها.

و نظير المقام أيضا ما ورد في التيمم، كمرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: يؤم المجدور و الكسير» (٢)، و قريب منه مرسل الصدوق (٣).

و يكون التعدى من الغسل و التيمم للوضوء بإلغاء خصوصيتهما عرفاً، لاتحادها سنخاً، و لا سيما بعد الأمر بالثلاثة فى الآية الشريفة فى مساق واحد، أو بعدم الفصل.

(١) كما فى المعتبر و المنتهى و القواعد، بل عن ظاهر التذكرة الإجماع عليه، و عن الذكرى أنه لا تجزئ نية المباشرة قطعاً. لما فى كلام غير واحد من أن العاجز هو المكلف بالوضوء و المخاطب به، فيكون هو المتقرب به، غايته أنه لم يكلف بفعل نفسه، بل بما يعم فعل غيره و لو بتسبيبه إليه، و لا دليل على مشروعية النيابة، لتجزئ نية المباشرة، كما فى ذبح الهدى. إن قلت: تقدم فى مسألة تخلف بعض القصود فى مقام الامتثال أن عبادية الوضوء ليست من قبل أمره، بل لأخذها قيماً فى سببها الأفعال للطهارة، فمجرد

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب التيمم حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب التيمم حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٥

...

تكليف العاجز بالوضوء لا يستلزم اعتبار تقربه، بل لا بد من الرجوع لأدلة سببية الأفعال، و حيث يعلم بتقييد إطلاقاتها بالنية فمع تردها بين نية المكلف و نية المباشرة يتعين الجمع بينهما، لعدم إحراز الطهارة بدونه.

قلت: التقرب بأفعال الوضوء المعتبر فى سببها للطهارة إنما هو بلحاظ مقربة الطهارة بنفسها أو لمقدميتها لما هو المقرب، و من الظاهر أن المتقرب بالطهارة ليس إلا المتطهر نفسه، لا المباشرة.

نعم، لو كلف المباشرة بإحداث الطهارة أمكن تقربه به لنفسه، كما فى تغسيله للميت.

لكن من المعلوم عدم كون المباشرة فى المقام كذلك، و أن اعتبار نيته لو تم يرجع إلى نيابته عن العاجز فى امتثاله، فينوى امتثال العاجز، لا امتثال نفسه، و لا دليل على مشروعية النيابة فى المقام، فضلاً عن وجوبها، بل المتيقن من دليل عبادية الوضوء لزوم تقرب المتطهر نفسه بفعل المباشرة، بلحاظ تقربه بأثره - و هو الطهارة - لتسبيبه له و لو بتهيئة نفسه و تقبله لتوضئه الغير له.

هذا، و لكن عن السيد الصدر أنه لا معنى لقصد شخص فعل غيره.

و لعله إليه يرجع ما فى المدارك من لزوم نية المباشرة، لأنه الفاعل للوضوء حقيقة.

وفيه: أنه ليس المدعى قصده أن يفعل غيره، بل أن يتقرب بفعل غيره، و لا محذور فيه بعد فرض عموم ما كلف به لفعل الغير، و لذا يجب عليه تسبيبه إليه.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن ذلك إنما يتم لو كلف العاجز بحيثية الصدور، حيث يجب حينئذ النيابة فيها، فينوى المباشرة امتثال أمره، و لا تكفى نية العاجز.

فهو لا يرجع إلى محصل ظاهر، إذ لا معنى لتكليف العاجز بحيثية الصدور منه، و تكليفه بحيثية الصدور و لو من غيره لا يقتضى إلا تسبيبه لذلك و تقربه بما كلف به بعد فرض عبادية الوضوء، لا نيابة المباشرة عنه فى الامتثال.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٦

و الأحوط أن ينوى الموضئ أيضاً (١).

نعم، لو كان مرجع العبادية إلى لزوم تقرب من يصدر منه الفعل، لزم تقرب المباشر رأساً- لو فرض محبوبة الفعل منه- كما يتقرب في تغسيل الميت، لا نيابته عن العاجز في أمثاله، وقد عرفت أنه لا مجال لذلك في المقام.

ثم إنه قد استدلل أيضاً على وجوب نية العاجز.

تارة: بأنه قادر على النية، فلا مجال لاجتزائه بنية الغير.

و أخرى: بأن الوضوء منسوب له، فيكون هو الناي له، وليس هو كالذبح في الإحرام منسوب للمباشر.

و ثالثة: بما في الجواهر من أن الوضوء وضوء العاجز، والمباشر إنما ينوب عنه في مقدماته.

و يشكل: الأول: بأنه لو فرض اعتبار نية من يصدر عنه الوضوء فالعاجز عن الوضوء عاجز عنها، و لو فرض اعتبار نية المتطهر تكون نية المباشر مبينة للشرط، فتأمل.

و الثاني: بأن الواقع في المقام هو التوضئة، و التقرب بها، و هي منسوبة للمباشر.

و الثالث: بأن الوضوء بالمعنى الاسم المصدري ليس فعلاً صالحاً للتقرب، بل التقرب إنما يكون بالفعل الذي هو مفاد المصدر، و هو في المقام أعم من وضوء المحدث و توضئة المباشر له، و ليس فعل المباشر مقدمه لما هو المقرب.

إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا من أن التقرب بالوضوء إنما هو بلحاظ مطلوبة الطهارة المسببة عنه، فلا يتقرب به إلا من تطلب الطهارة في حقه، دون المباشر، فالعمدة في المقام ما تقدم.

و منه يظهر أنه لا يعتبر تمييز المباشر، فضلاً عن بلوغه، كما لا يعتبر إيمانه، لأنه كالألة للعاجز الذي هو الناي و الممثل.

(١) خروجاً عن شبهة الخلاف المتقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٧

...

هذا، و في جامع المقاصد و الروض أنه يحسن ضم نية المباشر للعاجز، و نحوه عن الذكرى قال: «لأنه الفاعل حقيقة، كذبح الهدى، و قد نص جماهير الأصحاب على جواز تولي الذابح النية».

و يظهر ضعفه ما تقدم.

و الاجتزاء بنية الذابح ترجع إلى نيابته، و لو شرعت في المقام لأجزأت نيته و لم يحتج لنية العاجز، و قد تقدم عنه القطع بعدم إجرائها.

الأول: يجب المسح ببقية البلل بيد العاجز، و لا يجوز المسح بيد المباشر، لعموم أدلته المتقدمة.

نعم، مع التعذر يجوز المسح بيد المباشر بعد أخذ البلة من يد العاجز لو أمكن، و بدونه مع التعذر، لقصور أدلة وجوب المسح ببلة الوضوء عن صورة تعذر المسح بها، كما تقدم في المسألة السادسة و العشرين.

و أما الغسل، فلا يجب أن يكون بيد العاجز، لعدم تقييد الغسل بها مع القدرة على المباشرة، فضلاً عن تعذرها.

الثاني: لو أمكنت المباشرة في بعض الأعضاء وجبت و إن كانت في بعض عضو، لخروجه عن المتيقن من دليل جواز التولية مع التعذر.

و ما في المستند من الفرق بين القدرة عليها في تمام العضو و بعضه، فتجب في الأول، للأمر بغسله، دون الثاني.

كما ترى، لأن الأمر بالمباشرة كما هو ظاهر في الارتباطية في العضو الواحد ظاهر في الارتباطية بين الأعضاء، فمع التبعض يخرج عن مقتضى الإطلاق في الموردين، و إنما تجب المباشرة في البعض مع القدرة للجمع العرفي بين إطلاق وجوب المباشرة و جواز التولية

بحمل الإطلاق على القدرة و لو في البعض بنحو الانحلال، لارتكاز ابتناء التولية على الضرورة- التي تقدر بقدرها- أو للأصل، لعدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٨

...

إحراز الطهارة مع التولية في الجميع حينئذ، لخروجه عن المتيقن من دليلها، ولا يفرق في ذلك بين القدرة على تمام العضو و بعضه. و منه يظهر الحال فيما لو عجز المكلف عن الاستقلال و تمكن من المباشرة مع الاستعانة بالغير، بحيث يسند الفعل إليهما بنحو الاشتراك، فإنه و إن خرج عن إطلاق دليل وجوب المباشرة، لما تقدم من أنه كما يقتضى المباشرة يقتضى الاستقلال، إلا أن خروجه عن المتيقن من جواز التولية المبنية على استقلال الغير يقتضى الاقتصار على الاشتراك، لعدم إحراز الطهارة بدونه. خلافا لما في المستند من عدم وجوبه.

الثالث: لا بأس بتعدد المباشر، كما في المستند، إذ ليس مبنى الاستعانة به على الاستنابة، ليدعى أن موضوع النيابة لما كان هو الامتثال لزم تحققه بعمل النائب، و مع التعدد لا- يكون عمل كل منهم محققا له، و قيام النيابة في الامتثال الواحد بالمجموع غير ثابت و لا معهود، فتأمل.

بل هي مبنية على تكليف العاجز بما يعم عمل الغير، كما تقدم، فلا مانع من عمومه لعمل التعدد، و لذا شرعت المباشرة في البعض، كما تقدم. و قد يشهد بذلك ما تقدم في صحيح سليمان بن خالد.

الرابع: لو شك العاجز في تمامية عمل المباشر، فهل تجرى في حقه أصالة الصحة فيه، كما تجرى في سائر موارد الشك في عمل الغير، أو لا بد له من إحرازها بالعلم و نحوه؟ صرح بالمستند و مصباح الفقيه بالثاني.

و كأنه لاختصاص قاعدة الصحة في عمل الغير بما إذا كان هو المتولى للعمل، بحيث يكون موكولا إليه، و لا نعم مثل المقام مما يبنى على محض الاستعانة، من دون نيابة.

ولا- يخلو عن إشكال، فإنه و إن لم يكن متوليا للامتثال، إلا أنه متول للغسل و المسح، نظير ما لو أوكل إليه غسل الثوب لتطهيره من الخبث.

و منه يظهر الحال في قبول قوله في صحته، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى ولي العصمة و السداد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦١٩

[و منها الموالاة]

إشارة

و منها: الموالاة (١)، و هي التتابع في الغسل و المسح بنحو لا يلزم جفاف (٢)

(١) فقد صرح الأصحاب (رضى الله عنهم) بوجوبها في الوضوء، و ادعى الإجماع عليه في ظاهر الناصريات و صريح الخلاف و الغنية و المعبر و المنتهى و كشف اللثام و المدارك، و محكى التذكرة و الذكرى و شرح الإرشاد للفخر و غيرها، و نفى الخلاف فيه في الروض.

و لا ينبغي التأمل فيه، بعد النظر في كلماتهم و كيفية تحريرهم للمسألة، و يظهر من بعض كلماتهم المفروغية عنها.

و كأن ما في الحقائق من أن الظاهر عدم الخلاف فيه مبنى على محض التورع عن الجزم في النقل. و إلا فلم يشر هو و لا غيره إلى ما يوهم الخلاف فيه من أحد من الأصحاب.

هذا، و الظاهر اتفاق الكل على إرادة الوجوب الشرطى، و إن كانت بعض كلماتهم قد تشعر بإرادة الوجوب التكليفى أيضا، بلحاظ

بعض معانى الموالاة، على ما يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى. قال فى الجواهر: «الموالاة واجبة فى الجملة وجوبا شرطيا إجماعا محصلا و منقولا».

(٢) اختلفت كلمات الأصحاب (رضى الله عنهم) فى تحديد الموالاة الواجبة، كاختلافهم فى أن وجوبها راجع إلى شرطيتها فقط، أو إلى الإثم بالإخلال بها أيضا بلحاظ بعض مراتبها.

و لا يخلو كلام بعضهم عن إجمال و إيهام.

و المتيقن من كلام الكل هو اعتبار عدم الفصل بين أجزاء الوضوء بالنحو الموجب للجفاف - على كلام فى تفصيله يأتى التعرض له إن شاء الله تعالى - فيبطل الوضوء مع الإخلال بالنحو المذكور، و فى الجواهر: أن عليه الإجماع محصلا و منقولا على لسان جملة من الأساطين من المتقدمين و المتأخرين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٠

...

و يستدل له - مضافا إلى أنه المتيقن مما تضمن الأمر بالاتباع فى الوضوء و إعادته بمخالفة الترتيب، على ما يأتى التعرض له فى أدلة وجوب المتابعة - بموثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا توضأت بعض وضوئك و عرضت لك حاجة حتى يبس وضوئك فأعد وضوءك، فإن الوضوء لا يبعث» (١)، و صحيح معاوية بن عمار: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ربما توضأت فنفذ الماء فدعوت الجارية فأبطأت على بالماء فيجف وضوئى. فقال: أعد» (٢)، فإن المتيقن منهما قدح الفصل الموجب للجفاف.

نعم، يعارضهما فى ذلك صحيح حريز المروى فى التهذيب و الاستبصار مضمرا، و عن مدينة العلم للصدوق مسندا عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى الوضوء يجف، قال: قلت: فإن جف الأول قبل أن أغسل الذى يليه. قال: جف أو لم يجف اغسل ما بقى. قلت: و كذلك غسل الجنابة. قال: هو بتلك المنزلة، و ابدأ بالرأس ثم أفض على سائر جسدك، قلت: و إن كان بعض يوم؟ قال: نعم» (٣). فإن إطلاق صدره شامل لما لو كان الجفاف مسببا عن الفصل، و لا سيما بضميمة الذيل المتضمن لجواز الفصل الطويل فى غسل الجنابة بعد التصريح بأنه بمنزلة الوضوء.

بل ظاهر السؤال فيه عن مقدار الفصل فهم جواز أصل الفصل من الصدر، فيكشف عن كون المراد بالجفاف فى الصدر هو الجفاف المسبب عن الفصل الذى هو محل الكلام، لا الجفاف من حيث هو ليدل على محل الكلام بالعموم أو الإطلاق.

و من هنا يشكل الجمع بينه و بين الموثق و الصحيح بحمله على الجفاف مع عدم الفصل - كما ذكره الشيخ قدس سره و قد يظهر من الصدوقين قدس سرهما [٤] - و حمل ما

[٤] قال فى الفقيه: «قال أبى رضى الله عنه فى رسالته إلى: إن فرغت من بعض وضوئك و انقطع بك الماء من قبل أن تتمه فأنت بالماء فتم وضوءك إذا كان ما غسلته رطبا، و إن كان قد جف فأعد وضوءك. و إن جف بعض وضوئك قبل أن تتم الوضوء من غير أن ينقطع عنك الماء فاغسل ما بقى جف وضوئك أو لم يجف». و قريب مما فى الرسالة فى المقنع. (منه عفى عنه).

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢١

...

تضمنه من تنزيل غسل الجنابة منزلته على اشتراكهما في عدم قاحية الجفاف مع اختصاص غسل الجنابة بعدم قاحية الفصل. نعم، لا إشكال في أن دلالتهما على إرادة الجفاف المسبب عن الفصل أقوى من دلالة على إرادته.

لكن في كفاية ذلك في الجمع العرفي إشكالا، بل منعا.

و مثله الجمع بحملهما على الاستحباب، لإبائه موثق أبي بصير عنه جدا، بملاحظة التعليل فيه، لقوة ظهوره في عدم قابلية الوضوء للتبعض.

على أنه لا مجال لذلك بعد ظهور إعراض الأصحاب عن مضمون صحيح حريز، المسقط له عن الحجية فيه.

و دعوى: ابتناؤه على تخيل استحكام التعارض و الغفلة عن الجمع المذكور، فلو فرض إمكانه لم يصلح إعراضهم لإسقاط الصحيح عن الحجية.

مدفوعة: بأن إطباقهم على وجوب الموالاة مع عموم الابتلاء به كاشف عن وضوح الحكم متصلا بعصر المعصومين عليهم السلام بنحو يمنع عن حجية الصحيح في خلافه.

بل إهمالهم للجمع المذكور كاشف عن عدم كونه عرفيا.

فلا بد من طرح الصحيح، أو تأويله، أو حمله على التقيّة، لموافقة كثير من العامة، كما ذكره الشيخ قدس سره.

ثمّ إنه لا- يبعد أن يكون الاكتفاء بهذا المقدار في الموالاة هو المشهور بين الأصحاب، لأنه المتحصل من مجموع عباراتهم على اختلاف خصوصياتها، لتعبير كثير منهم بعدم التأخير بين الأعضاء بما يؤدي إلى الجفاف، كما في المقنع و الفقيه- حاكيا عن رسالة والده- و الناصريات و المراسم و الغنية و الوسيلة و عن المصباح و الجمل و العقود و السرائر و الكامل و الكيدري و غيرها على اختلاف عباراتها.

نعم، اقتصر بعضهم على عدم الجفاف، كما في إشارة السبق و الشرائع و اللمعتين و جامع المقاصد و عن جماعة كثيرة، بل في جامع المقاصد و الروض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٢

...

نسبته للأكثر، و عن الروضة أنه الأشهر، و عن غيرها أنه المشهور.

و مقتضى الجمود عليه مبطلية الجفاف و لو مع المتابعة، لحرارة الهواء و نحوها، فيخالف السابق.

إلا أن الظاهر بناؤهم على عدم مبطلية، كما صرح به بعضهم و يشير إليه تقييد بعضهم ذلك بالهواء المعتدل، بل هو المصرح به في كلام غير واحد، و في محكي الذكرى: «و تقييد الأصحاب بالهواء المعتدل، ليخرج طرف الإفراط في الحرارة»، حيث قد يظهر منه الاتفاق على ذلك.

و احتمال أن العفو عنه عندهم للضرورة، لا للتوسع في الموالاة بعيد جدا، و إن ادعاه بعضهم، إذ لازمه الاقتصار فيه على صورة عدم المندوحة لتعذر الوضوء في مكان آخر، و هو بعيد عن مساق كلامهم.

و من ثمّ كان الظاهر رجوعه للقول السابق.

نعم، قد ينافيه ما عن الدروس و البيان من أنه لو والى و جف الوضوء بطل إلا مع إفراط الحر و شبهه، و ما عن الذكرى من أن ما ذهب إليه الصدوقان من عدم قدح الجفاف إذا لم ينقطع الماء مخالف لظاهر الأخبار الكثيرة. و يأتي الكلام في ذلك إن شاء الله

تعالى.

فلم يبق في المقام إلا قولان آخران مخالفان للمشهور ينبغي التعرض لهما هنا:

الأول: أن ما هو الشرط في الوضوء هو الموالاة بالمعنى المتقدم، إلا أنه يجب فيه تكليفا المتابعة، فلو فُرض فيها اختيارا أثم.

الثاني: أن الموالاة بالمعنى المتقدم شرط في حال الاضطرار، وأما مع الاختيار فالشرط هو الموالاة بمعنى المتابعة و عدم الفصل بين الأعضاء، ولازمه أنه لو أخل بها اختيارا بطل الوضوء و لو مع عدم الجفاف.

وهذان القولان يتردد بينهما كلام جملة من الأصحاب ممن أوجب المتابعة أو فسر بها الموالاة، مطلقا أو في حال الاختيار، مع تصريحه بأنه لو فرق لانقطاع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٣

...

الماء أو لغيره و لم يجف الوضوء أثم وضوءه و لم يستأنف، كالمفيد في المقنعة، و الشيخ في النهاية و المبسوط و محكى الخلاف، و المحقق في المعتمد، و العلامة في القواعد و الإرشاد و المنتهى و محكى التذكرة، و حكى عن مصباح السيد و أحكام الراوندى و موضع من السرائر.

و مقتضى انصراف الأمر في مقام بيان الماهيات المركبة إلى الوجوب الشرطى إرادتهم القول الثانى، و هو المناسب لاستدلالهم - كما عن شرح المفاتيح - للانصراف المذكور فى الأدلة أيضا.

ولو لا- ظهور كلام بعضهم و تصريح آخر بعدم بطلان الوضوء بالإخلال بالمتابعة اختيارا إلا مع الجفاف، حيث قد يلزم لأجل ذلك تنزيل كلامهم على القول الأول.

قال الفخر فى محكى شرح الإرشاد: «اتفق الكل على أنه لو أخر العضو الأخير عن السابق مختارا زمانا يخرج به عن المتابعة اختيارا و لم يجف ما تقدم و غسله قبل الجفاف، فإنه يصح وضوءه، فلا تظهر فائدة الخلاف فى البطلان، و إنما تظهر فى الإثم و عدمه، فإنه على القول بالمتابعة يَأْثَمُ بالتأخير اختيارا، و على مراعاة الجفاف لا يَأْثَمُ»، و نحوه ما عن المقداد فى التنقيح، و قريب منه ما فى جامع المقاصد، و من ثَمَّ أنكر فيه القول الثانى.

لكن كلام المبسوط ظاهر فى إرادة القول الثانى، لتصريحه بعدم الإجزاء، قال: «و الموالاة واجبة فى الوضوء، و هى أن يتابع بين الأعضاء مع الاختيار، فإن خالف لم يجزه. و إن انقطع عنه الماء انتظره، فإذا وصل إليه و كان ما غسله عليه نداوة بنى عليه، و إن لم يبق فيه نداوة مع اعتدال الهواء أعاد الوضوء من أوله».

بل ظاهر المنتهى أن عدم البطلان مع الإخلال بالمتابعة لا- ينافى كونها شرطا، لأنه فسر الموالاة بعد حكمه بشرطيتها فى الوضوء بالمتابعة من دون فرق بين الاختيار و الاضطرار، ثَمَّ ذكر أن وجوب إعادة مشروط باليبس - كما تضمنه موثق أبى بصير- و قال: «و ذلك غير ما نحن فيه».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٤

...

و لو تَمَّ ما ذكره لا- يكون ذهابهم لعدم وجوب الاستئناف مع الإخلال بالمتابعة اختيارا منافيا لإرادتهم القول الثانى، الذى عرفت أنه مقتضى الانصراف للوجوب الشرطى فى مقام بيان الماهيات.

و لا سيما مع بعد القول الأول فى نفسه جدا، إذ لا إشكال ظاهرا فى جواز قطع الوضوء بالإعراض عنه حتى يجف أو بالحدث، كما

أشار إليه في الجواهر، فيلزم كون ترتب الإثم بترك المتابعة مراعى بالإتمام، و هو من الغرابة بمكان. لكن ما تقدم من المنتهى من عدم التنافي بين شرطية المتابعة و عدم البطلان بالإحلال بها مما لم نتعقله. و توجيهه بأن عدم البطلان بالإحلال بالمتابعة و عدم الجفاف مع شرطيتها إنما هو لأجل أن الفاقد لها بدل اضطرارى كخصال الكفارة المرتبة، لا لأجل التوسع فى الموالاة ليكون فردا اختياريا، موقوف على الاقتصار فى الاجتزاء على صورة الإحلال بالمتابعة اضطرارا، و هو لا يناسب ما تقدم.

على أنه قدس سره صرح بترتب الإثم.

و من ثمَّ كان كلام هؤلاء فى غاية الغموض و الإشكال، لو بنى على الجمود على ظاهره فى مخالفة المشهور. و ربما أمكن تنزيل كلام بعضهم على ما يطابق قول المشهور، بحمل المتابعة على ما يساوق عدم الجفاف، و تكون شرطا من دون أن يترتب الإثم بتركها.

إلا أنه لا يتأتى فى الكل، لتصريح بعضهم - كالمنتهى - بترتب الإثم بالإحلال بها، و لعدم مناسبتها لتخصيص آخرين وجوب المتابعة بحال الاختيار.

و كيف كان، فقد استدل فى كلماتهم لوجوب المتابعة.

تارة: بالأصل.

و اخرى: بالوضوءات البيانية، للقطع بعدم ابتنائها على الفصل المعتقد به.

و ثالثة: بأن الأمر فى المقام للفور، إما لأنه الأصل فيه، أو لاقتراحه بالفاء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٥

...

المقتضية للتعقيب من دون تراخ.

و رابعة: بالنصوص المتضمنة للأمر بالمتابعة فى الوضوء، و الآمرة بإعادته بدونها مما يأتى تفصيله.

لكن الأصل محكوم للإطلاقات.

و الوضوءات البيانية لا تنهض بإثبات الاستحباب، فضلا عن الوجوب، كما تقدم توضيحه فى وجوب غسل الوجه من الأعلى، خصوصا فى مثل الموالاة مما هو مقتضى الوضع الطبيعى، و لم ينبه له الراوى.

و لا- ظهور للأمر فى الفور، على ما هو المشهور المنصور، خصوصا فى مثل المقام مما ورد الأمر فيه إرشادا للمقدمة، لا للتكليف الناشئ عن محبوبة متعلقه.

و الفاء إنما تقتضى تعقيب الجزاء على الشرط، و هو فى المقام الأمر لا المأمور به.

بل لا إشكال فى عدم فورية الأمر فى المقام، لا فى الوجه و لا فى غيره من الأعضاء، و لذا لا تجب المبادرة لغسله، لا لنفسها، و لا لمقدميتها للمبادرة فيها، و إنما المدعى وجوب المبادرة لإكمال الوضوء بالشروع فيه، بل عدم جواز الفصل بين الأعضاء و لو مع التراخى فيها نفسها بالتأنى فى غسلها أو مسحها، و ما تقدم لا ينهض بإثباته.

و أما النصوص، فما يمكن الاستدلال به فى المقام طائفتان.

الأولى: ما تضمن عنوان المتابعة، كصحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: تابع بين الوضوء كما قال الله عز و جل: ابدأ بالوجه ثم باليدين». «١» و صحيح الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا نسى الرجل أن يغسل يمينه، فغسل شماله و مسح رأسه و رجليه، فذكر بعد ذلك غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجليه، و إن كان إنما نسى شماله فليغسل الشمال، و لا يعيد على ما كان

توضاً. و قال: اتبع وضوءك

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٦

...

بعضه بعضاً «١»، و صحيح حكم بن حكيم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي من الوضوء الذراع و الرأس، قال: يعيد الوضوء، إن الوضوء يتبع بعضه بعضاً» «٢».

الثانية: ما تضمن إعادة الوضوء بمخالفة الترتيب فيه، كقوله عليه السلام في صحيح زرارة: «يبدأ بما بدأ الله به و ليعد ما كان» «٣»، و قوله عليه السلام في موثق أبي بصير: «إن نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك» «٤»، و قوله عليه السلام في خبر علي بن أبي حمزة البطائني: «ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء أراد [أراه. علل] أن يعيد الوضوء» «٥». فإنه لو لا وجوب المتابعة لم يجب إلا إعادة ما قدم، لكفايته في حصول الترتيب.

و الجواب عن الطائفة الأولى: أن التبعية الحقيقية موقوفة على فناء التابع في المتبوع، بحيث يكون في طوله، كتبعية المأموم للإمام و تبعية الأثر للمؤثر.

و استعمالها في التعاقب الزماني إنما يكون لمشابهته للمتابعة الحقيقية في سبق المتبوع على التابع رتبة أو زماناً.

لكن من الظاهر عدم اطراد استعمالها في جميع موارد التعاقب الزماني، بل لا بد من لحاظ جهة تربط بين المتعاقبين، إما ادعائية صرفة كما في الأمور المتعاقبة صدفة، حيث قد يطلق التابع فيها بعناية ادعاء اشتراكها في جهة واحدة، أو حقيقة إما بلحاظ وحدة الغرض، حيث يكون الداعي للمتبوع داعياً للتابع، أو الاتفاق في سنخ الأثر، حيث يكون التابع موجبا لاستمرار الأثر الحاصل بالمتبوع و عدم انقطاعه، كمتابعة علف الحيوان و خدمة البستان، أو نحوهما مما يصلح للارتباط بين المتعاقبات.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣. و باب: ١٠ من أبواب السعي حديث: ٤. و علل الشرائع باب: ٣٨٥ باب نوادر العلل حديث: ١٨ ص: ٥٨١. طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٧

...

و عليه، لا يتوقف صدق المتابعة على عدم الفصل الزماني، بل قد يكون معه، لعدم إخلاله بالجهة الرابطة المصححة لإطلاقها، كما في متابعة سقى البستان، حيث لا يخل بها الفصل بمقدار لا ينقطع به الأثر المسبب عن السقى السابق، و هو ارتواؤه بالوجه المطلوب.

نعم، إذا أطلقت المتابعة في مقام البيان، فإن أحرزت الجهة المصححة لإطلاقها لزم الاقتصار في الفصل على ما لا يخل بها، كما في المثال المذكور، و إن لم تحرز لزم الحمل على ما يساوق وحدة العمل عرفاً، بلحاظ اتصال أجزائه و عدم الفصل المعتمد به بينها، و هو

المراد بالمتابعة العرفية، لأن ذلك نحو من الربط يدركه العرف، و لو لا الحمل عليه لزم عدم صلوح الإطلاق للبيان الذى يترتب عليه العمل، فالمتابعة العرفية بالمعنى المذكور ليست مقومة لمفهوم المتابعة، بل معيارا فى تشخيصها تستفاد من إطلاقها الصادر فى مقام البيان عند عدم القرينة المعينة للجهة المصححة له.

إذا عرفت هذا، ظهر عدم نهوض صحيح زرارة بالدلالة على وجوب المتابعة العرفية، لعدم وروده لبيان وجوب المتابعة، بل لبيان كيفيتها من حيثية التابع والمتبوع، وأن اللازم تقديم ما قدمه الله تعالى.

و أما صحيح الحلبي، فهو وإن أطلق فيه الأمر بالتابع، إلا أن صدره يأبى الحمل على المتابعة العرفية، للتصريح فيه بالاكْتفاء بالمحافظة على الترتيب عند نسيان غسل إحدى اليدين و عدم وجوب غسل الوجه مع تحقق الفصل بتقديم ما حقه التأخير.

فلا بد إما من ورود الأمر بالتابع فيه لتعيين المتبوع من التابع، لا لإيجاب المتابعة، كما فى صحيح زرارة، أو لبيان وجوب المتابعة بالنحو المساوق لعدم الجفاف، لقرينة اختفت علينا.

هذا بناء على أن الذيل فيه تتمه للصدر، أما لو كان كلاما مستقلا- كما هو غير بعيد- فمقتضى إطلاقه و إن كان هو إرادة المتابعة العرفية، إلا أنه لا بد من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٨

...

الخروج عنه بما تضمنه الصدر و نحوه من النصوص الدالة على الاكتفاء بما يحصل به الترتيب عند الإخلال به، و الدالة على كفاية تدارك الجزء المنسى من الوضوء إذا ذكره و هو فى الصلاة «١».

و كذا الحال فى صحيح حكم أيضا.

على أن منشأ حمل الإطلاق على المتابعة العرفية لما كان هو عدم إدراك العرف لجهة من الربط غيرها تصلح لوحدة العمل و تصحح إطلاق المتابعة، كان محكوما لموثق أبى بصير المتقدم المتضمن تطبيق تبعض الوضوء على الفصل المستتب للجفاف، لكشفه عن ملاحظة الشارع نحو من الوحدة بين أجزاء الوضوء لا يخل بها إلا الفصل المستتب للجفاف، و حيث كانت هذه الوحدة مصححة لإطلاق المتابعة بلحاظ عدم الجفاف تعين حمل المتابعة عليها، و لا يحتاج معها للحمل على الوحدة العرفية المتقومة بالمتابعة العرفية، لصلوح الموثق للبيان.

و دعوى: اختصاص الموثق بصورة العذر، لفرض الحاجة فيه.

مدفوعة: بأن التعليل فيه ظاهر فى إعطاء الضابط العام للوحدة المعتبرة حتى فى غير مورد.

مضافا إلى أن عروض الحاجة لا يستلزم العذر، لظهوره فى جواز الانشغال بالحاجة و لو مع إمكان تأخيرها بعد الفراغ من الوضوء.

و من بعض ما تقدم يظهر الجواب عن الطائفة الثانية، فإنها- لو تمت دلالتها، و كان الوجه فيها ما سبق- حيث كانت معارضة بالنصوص المتضمنة للاكتفاء بإعادة ما حقه التأخير- كصحيح الحلبي و غيره مما يأتى إن شاء الله تعالى- تعين الجمع بينها و بين تلك النصوص بالتفصيل بين فوت الموالاة و عدمه، من دون أن تنهض بتحديد الموالاة، و يكون المرجع فيه ما سبق.

بل حيث كان صريح تلك النصوص عدم قدح الإخلال بالمتابعة العرفية،

(١) راجع الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٢٩

...

لزم تقييد إطلاق هذه النصوص المقتضى لقاحية الإخلال بها.

بقي في المقام أمور.

الأول: أن جميع ما استدل به لوجوب المتابعة لو تمّ يقتضى شرطيتها في الوضوء، لا وجوبها تكليفاً، كما يظهر بأدنى تأمل فيها. فدعوى ترتب الإثم بتركها خالية عن الدليل. إلا أن يبنى على حرمة قطع الوضوء، وقد أشرنا آنفاً إلى مفروغيتهم ظاهراً عن جوازه. مع أن ظاهر القائلين به، بل صريحهم عدم البطلان بترك المتابعة إلا مع الجفاف.

الثاني: أن أكثر النصوص التي تقدم الاستدلال بها لشرطية المتابعة واردة في صورة النسيان، الذي هو من الأعذار، وهو المتيقن من إطلاق الباقي، وقد تقدم أن القائل بها لا يلتزم بشرطيتها مع العذر، فلا مجال لاستدلاله بالنصوص المذكورة.

إلا أن يريد من العذر ما يساق التعذر لا ما يعم النسيان.

لكن تدفعه حينئذ النصوص المعول عليها عند الكل، المتضمنة جواز أخذ ناسي المسح البله من اللحية والأشعار «١»، فلا بد من تنزيل نصوص المقام على صورة جفاف البلل المذكور، ولا تصلح للاستدلال.

الثالث: قال في الجواهر: «و من العجب ما في الدروس بعد اختياره أن الموالاة مراعاة الجفاف، قال: و لو فرق و لم يجف فلا إثم و لا إبطال، إلا أن يفحش التراخي، فيأثم مع الاختيار، ومثله عن البيان. و لم أعثر لغيره على ذلك، كما أنه لا دليل عليه».

قال شيخنا الأعظم قدس سره: «و يمكن أن يكون قائلًا- بالإثم في ترك المتابعة إلا أن التفريق الغير المتفاحش غير قادح عنده في صدق المتابعة».

لكن إمكان ذلك لا ينافي ما أشار إليه في الجواهر من غرابته.

(١) تقدم الكلام في هذه النصوص في المسألة الخامسة والعشرين، و راجع في هذه النصوص الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٠

تمام السابق (١) في الحال المتعارفة،

(١) بعد ما تقدم من أن المدار في الموالاة على بقاء بلل الوضوء مطلقاً أو في حال الاضطراب، فالظاهر أنه يكفي بقاؤه و لو في بعض الأعضاء، كما في المعبر و جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و المدارك و المبسوط و النهاية و الغنية و الوسيلة و المنتهى و اللمعين و عن أبي الصلاح و الكيدري و الخلاف و التذكرة و البيان و غيرها، و عن المفاتيح نسبه للأكثر، و عن شرحه و المقاصد العلية أنه المشهور.

لأنه الظاهر من موثق أبي بصير، و المتيقن من صحيح معاوية في الخروج عن الإطلاق.

و هو المناسب أيضاً لما تضمن جواز الأخذ من بلل اللحية و الأشعار لناسي المسح، بناء على ما هو ظاهرهم من إلغاء خصوصية النسيان و التعدى لجميع موارد جفاف البله.

اللهم إلا أن يقال: المتيقن منهم التعدى من حيثية جفاف البله بلحاظ سقوط شرطية المسح ببله اليد، لا من حيثية الموالاة بلحاظ عدم الإخلال بها، فلا مانع من البناء على عدم جواز الأخذ منها في غير النسيان مع الجفاف المستند للفصل، و أن جواز الأخذ منها مطلقاً في النسيان و غيره مختص بالجفاف المستند لغير الفصل.

لكن لم يشر أحد منهم للتفصيل بالوجه المذكور.

و كيف كان، فيظهر مما تقدم ضعف ما عن ابن الجنيّد من اعتبار بقاء البلل في جميع الأعضاء مطلقاً أو في غير الضرورة، ليقرب من

الموالاة الحقيقية.

إذ مع قيام الدليل على اعتبار الموالاة الحقيقية لا وجه للاكتفاء بما يقرب منها، و بدونه لا وجه لاعتباره.

على أن الموالاة الحقيقية لا تنافي جفاف بعض الأعضاء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣١

فلا يقدح الجفاف لأجل حرارة الهواء أو البدن الخارجة عن المتعارف (١).

ومثله ما في الناصريات وإشارة السبق و عن المصباح و المهذب من اعتبار رطوبة خصوص الذى يكون منه الانقطاع، و ما فى المراسم و عن السرائر لزوم غسل اليدين و الوجه رطب، و مسح الرأس و الرجلين و اليدين رطبتان، و ما عن موضع آخر من السرائر من لزوم الرجوع و التدارك من موضع الجفاف.

لخلو جميع ذلك عن الدليل، بل مخالفته لما تقدم.

ثم إنه حكى فى مفتاح الكرامة عن أستاذه الشريف الاكتفاء ببلل الغاسل، كما لو فرق بين الوجه و اليد بما يوجب جفافه دون الكف الغاسلة له، لأنه بلل الوضوء، و لذا يجوز المسح به.

وفيه: أن ظاهر الصحيح و الموثق أن البلل الذى يكون جفافه معيارا فى الموالاة هو بلل الأعضاء الموضأة لا بلل الآلة الغاسلة له، و لا يهتم مع ذلك صدق بلل الوضوء عليه. على أن الظاهر عدم صدقه، بل هو كالمقاطر من المغسول على الأرض، و جواز المسح به إنما هو لظهور الأدلة فى وجوب المسح بما يبقى فى اليد بعد إكمال الوضوء، و لذا لا يجوز به لو لم يكن الغسل بيد المتوضى.

و أشكل من ذلك ما حكاه عنه من أنه يتفرع عليه فروع كثيرة، كما إذا غسل بكف غيره أو بآله أو نحو ذلك.

لظهوره فى كفاية بقاء رطوبة الآلة فى تحقق الموالاة. مع وضوح أن ما استشهد به من جواز المسح بها، لا يتأتى فيه. مضافا إلى غرابته فى نفسه و بعده عن مفاد النصوص و الفتاوى.

(١) فقد أشرنا آنفا إلى أن المذكور فى كلام جماعة هو قاحية الجفاف المستند للفصل، و أن إطلاق آخرين قاحية الجفاف قد يرجع إليه بقرينة تقييدهم بصورة اعتدال الهواء، بل صريح الصدوقين و جماعة عدم إخلال الجفاف الحاصل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٢

...

مع المتابعة «١»، بل لعله متفق عليه فى الجملة.

و كيف كان، فلا ينبغي الإشكال فى عدم قاحية الجفاف مع الموالاة العرفية أخذا بالإطلاقات بعد خروجه عن المتيقن من صحيح معاوية بن عمار و موثق أبى بصير، لاختصاصهما بالجفاف المسبب عن الفصل.

و دعوى: أن مقتضى الجمع بينهما و بين مثل صحيح حكم هو اعتبار المتابعة التى لا يلزم معها الجفاف، و هى غير حاصلة فى المقام و إن حصلت المتابعة العرفية.

مدفوعة: بأن الجمع بينهما لا يقتضى التقييد المذكور، و إلا لزم الجمع بين المتابعة و عدم الجفاف، بل التوسع فى صدق المتابعة بحملها على عدم الفصل بالمقدار المستلزم للجفاف - الذى هو مفاد الموثق - و هو حاصل فى المقام، لفرض أن الجفاف الحاصل فى المقام ليس هو الملزوم للفصل.

و لا فرق فى ذلك بين كون سبب ذهاب الرطوبة اختياريا و غيره.

و استبعاد الصحة فى الأول فى غير محله. بل لو كان السبب الاختيارى مثل المسح بخرقه كان أبعد عن الإشكال، لأنه و إن صدق معه

جفاف الأعضاء، إلا- أن ظاهر الصحيح و الموثق أن العبرة بجفاف الماء، و هو لا يصدق في الفرض، غاية ما يدعى هو فهم عدم الخصوصية لذلك.

و أما إن كان الجفاف مع الفصل القليل، فإن حصل بسبب خارجي لا دخل للفصل فيه عرفا، اختياري- كالمسح بثوب- أو قهرى- كما لو وقع الثوب على العضو بلا- قصد فجف- فالظاهر عدم قادحيته، عملا- بالإطلاقات، بعد خروجه عن المتيقن من الصحيح و الموثق.

و إن حصل الجفاف بسبب الفصل عرفا لحرارة الهواء و نحوها مما هو على خلاف المتعارف، فهل يبطل الوضوء أو لا؟. وجهان، يجريان في عكس الفرض أيضا، و هو الفصل الكثير الذي لا

(١) تقدم نقل كلامهما في الكلام على أدلة وجوب الموالاة عند الكلام في وجه الجمع بين أدلته و صحيح حريز. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٣

...

يحصل معه الجفاف لأمر غير متعارف من رطوبة الهواء أو كثرة الماء أو نحوهما. و توضيح ذلك: أن مقتضى الجمود على عنوان الجفاف في كلماتهم إرادة الجفاف الفعلي المعبر عنه عندهم بالحسي، فمعه يبطل الوضوء، و إن قصر الفصل لأمر غير متعارف، و بدونه يصح و إن طال الفصل لأمر غير متعارف.

لكن ظاهر غير واحد ممن قيد الجفاف بالهواء أو الزمان المعتدل الصحة في الأول. نعم، لو لم يريدوا به إخراج صورة الجفاف مع الفصل القليل، بل مع المتابعة، كما قد يناسبه استدلال بعضهم على الصحة فيه بالضرورة، كان أجنيا عن ذلك.

لكن كلام كثير منهم يأبى الحمل عليه، لأخذهم له قيدا في التفريق الموجب للجفاف. و أما الثاني، فقد صرح بالصحة معه في جامع المقاصد و الروض و الروضة و المدارك و محكي الذكري و المقاصد العلية و المشكاة و غيرها.

بل قد يظهر من محكي الذكري الاتفاق عليه، حيث قال: «لو كان الهواء رطبا جدا، بحيث لو اعتدل جف البلل لم يضر، لوجود البلل حسا. و تقييد الأصحاب بالهواء المعتدل ليخرج طرف الإفراط بالحرارة. و كذا لو أسبغ الماء بحيث لو اعتدل جف لم يضر». لكن حمل التقييد على خصوص ذلك لا يناسبه إطلاق الأكثر، بل ظاهرهم تحديد مقدار الفصل و إن لم يحصل الجفاف فعلا. و لذا استظهر المحقق الخونساري و غيره- فيما حكى عنهم- البناء على البطلان من كل من ذكر القيد المذكور. نعم، يتوجه في كلام المبسوط المتقدم في تحقيق القولين المخالفين للمشهور في الموالاة، حيث قيد بالاعتدال البطلان مع الجفاف دون الصحة مع عدمه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٤

...

و مثله من استثنى صورة شدة الحر و لم يقيد بالاعتدال، كما عن المذهب و التحرير. و كيف كان، فمن الظاهر أن البطلان في الأول و الصحة في الثاني مقتضى الجمود على التعبير بالجفاف و اليبس في الصحيح و الموثق.

لكن ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه لا مجال لذلك بملاحظة التعليق في ذيل الموثق بأن الموضوع لا يبعث، لظهوره في أن الموضوع عمل واحد له هيئة اتصالية، فلا بد من حمل ذكر اليبس فيه على تحديد الفصل القادح بما يؤدي إليه بحسب المتعارف. وفيه: أن ظاهره أن القادح في وحدة الموضوع هو الفصل المؤدى لليبس فعلا، لا تقديرا في الحال المتعارف، ولا مجرد اليبس من دون فصل.

و كأن هذا هو مراد من ذكر أن الوحدة بلحاظ الأثر، وهو البلل، بأن يكون مرادهم كفاية بقاء الأثر في الوحدة، لا كونه معيارا فيها. وإلا لزم قبح الجفاف مع المتابعة، كما أشار إليه قدس سره، وتقدم أنه لا مجال للبناء عليه. ودعوى: أن ذكر اليبس ليس لدخله بنفسه، بل لتحديد أمد الفصل به، فلا بد من تنزيله على الحال المتعارف، لأنه الصالح للتحديد، لامتناع التحديد بما يتردد بين الأقل والأكثر.

مدفوعة: بمخالفة ذلك للظاهر في نفسه، لظهور ذكر العنوان في كونه دخيلا بنفسه، لا طريقا لتحديد ما هو الدخيل. بل ما تضمنه صحيح معاوية من فرض الجفاف في كلام السائل كالصريح في إرادة الجفاف الفعلي، فعدم الاستفصال في الجواب عن كونه في الحال المتعارف ظاهر جدا في دوران الحكم مداره.

مضافا إلى شدة اختلاف الحال في أفراد المتعارف، بسبب اختلافها في مقدار الماء والهواء وحرارتها وحرارة الوقت والبدن وكيفية الغسل ومقدار الشعر،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٥

...

و نحو ذلك مما له الدخول في اختلاف أمد الجفاف، والتحديد بالمتوسط من جهة الكل مما لا مجالا له، لعدم تيسر ضبطه للخاصة، فضلا عن العامة.

ومثله ما قد يظهر من الجواهر من اختلاف المتعارف الذي يكون معيارا في المقام باختلاف الأزمنة، فهو في شدة الصيف غيره في شدة الشتاء.

فإنه وإن كان أقل اختلافًا، إلا أنه - مع تعسر ضبطه - يبتنى حمل النص عليه على تكلف ويبعد عن ظاهره جدا. بل لا مرجح للاختلاف من جهة الزمان على الاختلاف من سائر الجهات التي ذكرناها، فاختلاف معيار الحكم باختلافه دونها تحكم. إن قلت: لازم ذلك عدم بطلان الموضوع لو استند الجفاف لأمر غير الفصل وإن طال الفصل بعد ذلك، لما تقدم من ظهور الحدين في الجفاف المستند للفصل، وهو غير حاصل في الفرض إلا تقديرا، فإذا لم يعتد بالجفاف التقديرى فلا موجب للبطلان. قلت: لا يبعد كون البطلان في ذلك مناسبا لارتكازية التعليق، القاضية بأن جعل الجفاف المستند للفصل معيارا في انقطاع الوحدة إنما هو بلحاظ تحديد الفصل الزماني وبيان مقداره، كما هو المناسب للتعليق بالاتباع في صحيح حكم، ولا دخل في ذلك لفعليته استناد الجفاف للفصل، بل يكفي تحقق الفصل المستلزم للجفاف وإن لم يستند له الجفاف لاستناده لسبب سابق.

وهو لا يستلزم الاكتفاء بالجفاف التقديرى بالمعنى المتقدم الراجع لكون المعيار هو الفصل المستلزم للجفاف نوعا بلحاظ الحال المتعارف، بحيث لا يقدح الفصل المستلزم له بشخصه بوجه غير متعارف، ولا ينفع عدمه مع الفصل الشخصى كذلك ولذا يكون المعيار في البطلان في فرض استناد الجفاف لسبب سابق هو الفصل المستلزم للجفاف في الحال الخاص، لا بحسب المتعارف. فإن تم هذا الوجه، وإلا فلا وجه للبطلان إلا الاستبعاد المحض، ولذا بنى على الصحة في المستند، فإن بلغ الاستبعاد حدا لا مجال معه للبناء على الصحة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٦

...

لزم الاقتصار على مورد، و هو التعدى للجفاف التقديرى من حيثية عدم وجود الماء، لا جعل المدار على الجفاف التقديرى بالمعنى المتقدم مع ما عرفت من مخالفته لظاهر الأدلة، بل صعوبة تنزيلها عليه جدا.

هذا، و يظهر مما حكى عن المحقق الخونسارى الاستدلال على البطالان مع بقاء البلل بوجه غير متعارف بانصراف الإطلاق للغالب الشائع، و لا يشمل الشاذ النادر.

وفيه - مع أنه لا يعتد بالانصراف الناشئ من الغلبة - أن الصحة فى الفرض مقتضى الإطلاقات الأولية، فلا يهم قصور الموثق عن إثباتها بمفهومه بسبب الانصراف المدعى، لوضوح أن مقتضى الانصراف إجماله بالإضافة للفرد المذكور أو عدم تعرضه لحكمه، لا ظهوره فى البطالان فيه.

نعم، ينفع الانصراف المدعى فى إثبات الصحة فى الفرض الأول، و هو ما لو حصل الجفاف بالفصل القصير على خلاف المتعارف، لأن قصور الإطلاق عنه يقتضى الرجوع فيه للإطلاقات الأولية المقتضية للصحة.

ولعل هذا هو الوجه فى بناء من تقدم على الصحة فى الفرضين معا.

لكن الظاهر عدم تمامية الانصراف فيه، و لا سيما فى صحيح معاوية، حيث لا يكون الاستدلال بإطلاقه، بل يترك الاستفصال فيه، الذى هو كالعوم، و انصراف القضية المسؤول عنها إلى خصوص ما تكون بالوجه المتعارف بعيد جدا. تنبيهات.

الأول: لو استأنف الضوء قبل فوات الموالاة بالوجه المعتبر أما لإدراك جهة راجحة فيه - كما لو أوقع بعض الضوء ببعض المياه المكروهة الاستعمال - أو لتخيل بطلان الضوء الأول - للخطأ فى تشخيص بعض ما يعتبر فيه من الموالاة أو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٧

...

غيرها - أو للاحتياط - لاحتمال بطلانه - فلا ينبغى التأمل فى عدم بطلان ما أوقعه، لعدم الدليل على مبطلية الإعراض، بل إطلاق أدلة الضوء قاض بصحته بمعنى تحقق الضوء المشروع به لو انضم له بقية الأجزاء، بلا حاجة لاستصحاب الصحة.

بل لا مجال له - و إن ظهر من بعضهم التمسك به فى أمثال المقام - لما هو المعلوم من عدم جعل الصحة شرعا، بل هى منتزعة من تمامية العمل و مطابقتها للمأمور به، و هى أمر واقعى ليس موضوعا لأثر شرعى، بل للأجزاء العقلية.

مع أنها لا تحرز إلا بعد إتمام العمل، و ليس ثبوتها للأجزاء قبله إلا مراعى به، فلا يقين بها كى تستصحب.

فالعمدة ما ذكرنا من الإطلاق.

لكن صحة ما أعرض عنه بالمعنى المذكور لا تمنع من صحة ما استأنفه أيضا بذلك المعنى، لاشتراك الفردين فى الدخول تحت الإطلاقات بعد فرض عدم تمامية الامتثال المسقط للأمر، فللمكلف أن يقصد الامتثال بتمام ما استأنفه، و يصح منه.

ولا - مجال لتخيل البطالان لو لزم تثليث الغسلات، لعدم مشروعية الغسل الثالثة، لاختصاص ذلك بما إذا نوى الامتثال بمجموع الغسلات، و لا يعم ما إذا نوى الامتثال بخصوص الأخيرة، للإعراض عما سبق.

و أولى بالصحة ما لو فاتت الموالاة بالإضافة إلى الأول بعد الاستئناف قبل الوصول إلى مكان القطع، لبطلانه حينئذ المانع من قابليته لالتحاق ما قطع منه به، بل ينحصر الأمر بالمستأنف، فيتم العمل به. و أولى منهما ما لو لم يجزم بالامتثال بالمستأنف، بل ردد فيه بين

الامتثال بالتام و تتميم الأول، بنحو يكون الامتثال بالأول مراعى ببقاء الموالاة متمما بما يكون بعد الاستئناف، و إلا يكون بالثانى

بتمامه.

نعم، لو كان الاستئناف بعد إكمال غسل اليدين أشكل ذلك باحتمال لزوم المسح بغير ماء الوضوء، لعدم فوت الموالاة المستلزم للغوية الغسل المستأنف،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٨

[مسألة ٧٤ الأحوط عدم الاعتداد ببقاء الرطوبة في مسترسل اللحية الخارج عن حد الوجه]

(مسألة ٧٤): الأحوط وجوباً عدم الاعتداد ببقاء الرطوبة في مسترسل اللحية الخارج عن حد الوجه (١).

فلا يكون المسح ببله مسحاً ببلل الوضوء، بخلاف ما لو نوى الامتثال بالمستأنف رأساً.

الثاني: لو شك في حصول الجفاف بنى على عدمه، لأخذه شرعاً بعنوانه في موضوع المانع، فيستصحب عدمه.

نعم، بناء على تحديد أمد الفصل الزماني به بلحاظ الحال المتعارف، فإن رجع إلى الشك في تحقق المقدار المتعارف، جرى استصحاب عدمه، وإن رجع إلى الشك في مقدار المتعارف لم يجر الاستصحاب، لكونه من استصحاب المفهوم المردد.

وكذا الحال لو لم يستند الجفاف للفصل، بناء على ما عرفت من تقريب قدح الفصل المستلزم للجفاف تقديراً حينئذ، فيجرى الاستصحاب لو شك في تحققه، لا في مقداره، فلاحظ.

الثالث: لا إشكال ظاهراً في أن اشتراط الوضوء بالموالاة بالمعنى المنوط بالجفاف لا يسقط بالتعذر رأساً، فضلاً عن التعذر في الوضوء الذي شرع فيه، بل يتعذر الوضوء بتعذرهما، و ينتقل التيمم، ولذا لم يشيروا لاستثناء صورة التعذر هنا، وإنما ذكروها في الموالاة، بمعنى المتابعة، كما تقدم.

و يقتضيه إطلاق التعليل في موثق أبي بصير بأن الوضوء لا يبعث.

نعم، تقدم الكلام في جواز استئناف الماء للمسح مع تعذر حفظ ماء الوضوء لحرارة الهواء ونحوها.

لكنه خارج عما نحن فيه، لعدم إخلال الجفاف بالموالاة مع المتابعة العرفية، كما تقدم.

(١) تقدم منه قدس سره في المسألة الخامسة والعشرين تقييد بلل اللحية الذي

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٢، ص: ٦٣٩

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٣٩

[و منها الترتيب بين الأعضاء]

و منها: الترتيب بين الأعضاء (١)،

يجوز المسح به بما يكون داخلاً في الحد، و تقدم أنه لا مجال للتقييد المذكور بالنظر لأدلة تلك المسألة، من دون فرق بين القول باستحباب غسل مسترسل اللحية و عدمه، خلافاً لما يظهر من الجواهر من بناء الكلام هناك و هنا على ذلك.

و أما بالنظر لأدلة هذه المسألة، فقد يشكل بعدم صدق بلل الوضوء عليه، بناء على عدم استحباب غسله، فلا يكون معياراً في بقاء

الموالاة، وإن أمكن المسح به لو فرض تحققها، ولو لعدم استناد جفاف الأعضاء للفصل.

بل يشكل الاكتفاء ببلل ما دخل في الحد من باطن اللحية والشعر، لعدم وجوب غسله، فلا يكون من الوضوء، ولا ملزم بإلحاقه به ولو تبعاً.

اللهم إلا- أن يقال: لما كان المفروض في بعض نصوص تلك المسألة ذكر المكلف لنقص الوضوء وهو في الصلاة كان ظاهراً في عدم قدح الفصل الطويل، فإذا فرض عموم البلل المأخوذ منه لما يكون في مسترسل اللحية كانت ظاهرة في كفايته في تحقق الموالاة المعتمدة.

لكنه مختص بنسيان المسح، والتعدى منه لسائر موارد الفصل بين الأعضاء مبني على ابتناؤه على سعة الموالاة، لا على التسامح فيها في المورد المذكور لأجل التسهيل، وهو غير ظاهر.

هذا، وأما غير ذلك مما خرج عن الحد من أطراف الأعضاء المغسولة تبعاً أو مقدمة، فلا ينبغي الإشكال في عدم الاكتفاء ببقاء بللها، لقصور أدلة المسألتين عنها.

فما يظهر من السيد الطباطبائي في العروة الوثقى من كونها نظير مسترسل اللحية، في غير محله.

نعم، لا- ينبغي التأمل في كفاية الرطوبة المتخلفة عن الغسل الوضوئي غير الواجب، كماء الغسل الثانية، إذ لا يصدق معها جفاف الوضوء.

(١) إجماعاً، كما في الغنية والمعتبر والمنتهى وعن الخلاف والتذكرة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٠

...

وغيرها، وعن غير واحد نفى الخلاف فيه، وفي الجواهر: «إجماعاً محصلاً ومنقولاً مستفيضاً كاد يكون متواتراً».

و يقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: تابع بين الوضوء كما قال الله عز وجل: ابدأ بالوجه ثم باليدين ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمرت به، فإن غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه و أعد على الذراع، وإن مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل، ابدأ بما بدأ الله عز وجل به» (١)، وصحيح منصور ابن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يتوضأ فيبدأ بالشمال قبل اليمين، قال:

يغسل اليمين ويعيد اليسار» (٢)، وغيرهما مما ورد فيمن يخالف الترتيب وغيره مما يأتي التعرض له.

و به يخرج عن إطلاق الآية الشريفة.

وأما ما في المنتهى من قريب ظهور الآية في الترتيب، إما لظهور الواو فيه، أو لأن الفاء تقتضي تعقيب القيام للصلاة بالغسل، فيجب تقديمه على غيره، و كل من أوجب تقديمه أوجب الترتيب.

فيندفع بأنه لا ظهور للواو في الترتيب، و ما أقامه من الوجوه عليه غير تام، كما يظهر بمراجعتها.

والفاء لتعقيب وجوب الغسل، لا لتعقيب نفس الغسل، كما تقدم توضيحه في مبحث وجوب الموالاة. مع أن عدم القول بالفصل لو تم لا ينفع ما لم يرجع إلى الإجماع على عدمه، وهو غير ثابت في المقام.

وهناك بعض الوجوه الأخر ذكرها لا مجال لإطالة الكلام فيها.

هذا، وقد ينافي وجوب الترتيب ما في صحيح علي بن جعفر الوارد في الوضوء بالمطر (٣).

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤١

بتقديم الوجه، ثم اليد اليمنى، ثم اليسرى، ثم مسح الرأس (١).

و الأحوط تقديم الرجل اليمنى على اليسرى (٢). وكذا يجب الترتيب في أجزاء كل عضو (٣)، على ما تقدم. و لو عكس الترتيب سهوا أعاد (٤)

لكن لا مجال للخروج به عما تقدم، كما أشرنا إلى ذلك في المسألة الثامنة عشرة و في مبحث وجوب المباشرة.

(١) يعني: قبل مسح الرجلين، لما تقدم في صحيح زرارة وغيره.

(٢) تقدم الكلام في ذلك عند الكلام في وجوب مسح الرجلين.

(٣) يعني: مغسول، حيث تقدم الكلام في وجوب البدء بالأعلى في الوجه، و البدء من المرفق في اليدين. أما الأعضاء الممسوحة فقد تقدم عدم وجوب الترتيب فيها.

(٤) و لا- يسقط الترتيب في السهو بلا- خلاف على الظاهر، لعدم تعرضهم لاحتماله، بل يظهر من كثير من كلماتهم المفروغية عن عدمه، و ظاهر كشف اللثام دعوى الإجماع عليه.

و ظاهرهم عدم الفرق بين مخالفة الترتيب نسيانا، و نسيان المتقدم رأسا.

و تقتضيه- مضافا إلى القاعدة- النصوص الكثيرة في الموردين مما تقدم و يأتي.

نعم، قد يظهر من بعض النصوص عدم وجوب تدارك الترتيب في المسح مع عدم مخالفته في الغسل، كصحيح الحلبي و مالك بن أعين و مرسل حماد «١» الواردة في نسيان مسح الرأس، و المتضمنة للأخذ من بلل اللحية، لظهورها في الاجتزاء بمسحه، لعدم التنبيه فيها لإعادة مسح الرجلين، مع الغفلة عن ذلك،

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٢، ٧، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٢

...

لابتناء الحكم على التدارك و الرجوع، فلا ينصرف الذهن إلا إلى ما نبه إليه، و لا سيما مع قلّة البلل غالبا. و صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن رجل توضأ و نسي غسل يساره، فقال: يغسل يساره وحدها، و لا يعيد وضوء شيء غيرها» «١»، و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا نسي الرجل أن يغسل يمينه، فغسل شماله، و مسح رأسه و رجله، فذكر بعد ذلك، غسل يمينه و شماله و مسح رأسه و رجله، و إن كان نسي شماله فليغسل الشمال، و لا يعيد على ما كان توضأ.» «٢».

لكن ظاهر جملة من النصوص وجوب التدارك حينئذ، كخبر زرارة- الذي لا يخلو سنده عن اعتبار- عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل ينسى مسح رأسه حتى يدخل في الصلاة، قال: إن كان في لحيته بلل بقدر ما يمسح رأسه و رجله فليفعل ذلك و ليصل» «٣»، و صحيح منصور: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نسي أن يمسح رأسه حتى قام في الصلاة. قال: ينصرف و يمسح رأسه و رجله» «٤»، و صحيح أبي بصير عنه عليه السلام: «في رجل نسي أن يمسح على رأسه، فذكر و هو في الصلاة. فقال:

إن كان استيقن ذلك انصرف فمسح على رأسه و على رجله، و استقبل الصلاة.» «٥»، و موثقه عنه عليه السلام: «و إن نسي مسح

رأسك حتى تغسل رجليك فامسح رأسك ثم اغسل رجليك» (٦). فإنه و إن لزم حمل غسل الرجلين على التيقية، إلا أن ذلك لا يسقطه عن الحجية في الترتيب الذي ورد لبيانته.

فلا بد من رفع اليد عن ظاهر ما سبق، بتنزيل نصوص الأخذ من بلل اللحية على عدم المفهوم، و تنزيل الوضوء في الصحيحين على خصوص الغسل، لبيان عدم وجوب إعادة ما سبق على المنسى، فإنه أقرب من حمل هذه النصوص على استحباب تدارك الترتيب، لإباء سياقها له جداً، و لا سيما مع ظهور إعراض

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٦) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٣

...

الأصحاب عن ظهور تلك النصوص في سقوط الترتيب.

هذا، و ظاهر الأصحاب عدم الفرق في مخالفة الترتيب بين تمام العضو و بعضه، فلو فاته بعض العضو لزم تداركه مع بقاء حفظ الموالاة، ثم إعادة على ما بعده من العضو نفسه و من بقیة الأعضاء، لعدم تنبيههم لاستثناء ذلك، و في الجواهر أنه قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه. و هو المطابق لإطلاق الأدلة.

لكن في الجواهر عن ابن الجنيد أنه إذا كان المنسى لمعة دون سعة الدرهم كفى بلها من غير إعادة.

لما نقله هو من أنه روى توقيت الدرهم ابن سعيد عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام و ابن منصور عن يزيد بن علي، و منه حديث أبي أمامة عن النبي صلى الله عليه و آله.

و يقتضيه إطلاق خبر سهل بن اليسع - الذي رواه في العيون بسند لا يبعد حسنه - «سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يبقى من وجهه إذا توضأ موضع لم يصبه الماء، فقال: يجزيه أن يبله من بعض جسده»، و نحوه مرسل الفقيه عن الكاظم عليه السلام «١»، و إن لم يبعد اتحادهما.

لكن لا مجال للاعتماد على مراسيل ابن الجنيد، و لا سيما مع نقلها بالمعنى، و ظهور إعراض أرباب الحديث و الفتوى عنها.

و أما الخبر و المرسل، فربما كان المراد بهما بيان ما يجزئ في خصوص الموضع المتروك، دفعا لتوهم وجوب صب ماء جديد له، لا ما يجزئ لإتمام الوضوء، كي يدل على سقوط الترتيب في الفرض.

فالخروج بهما على مقتضى القاعدة المعول عليها بين الأصحاب لا يخلو عن إشكال. و لا سيما مع عدم ظهور اعتماد أحد عليهما حتى ابن الجنيد، لتصريحه بالاعتماد على نصوص آخر بالسنة آخر.

و مجرد ذكر الصدوق للمرسل في الفقيه و ذكر الحر لهما في الوسائل لا يشهد باعتمادهما عليهما في الخروج عن مقتضى القاعدة المذكورة، لاحتمال حملهما لهما على ما ذكرناه، الذي هو لا ينافيها، فتأمل جيدا.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الوضوء حديث: ١ و ملحقة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٤

على ما يحصل به الترتيب (١) مع عدم فوات الموالاة،

(١) المحتمل في المقام، بعد النظر في كلمات الأصحاب و النصوص وجوه ثلاثة.

الأول: الاختصار على إعادة ما يحصل به الترتيب، كما هو مقتضى إطلاق غير واحد، كالشرائع و القواعد و غيرهما، بل قد يستظهر من إطلاق وجوب الترتيب في الهداية و إشارة السبق و المراسم و الغنية و الوسيلة و غيرها، لأن مقتضاه الاكتفاء بحصوله بذلك، بل هو صريح المعبر، و في الجواهر: «لا أجد فيه خلافا»، و عن محكي اللوامع الوفاق عليه. و يقتضيه إطلاق الأدلة.

و توهم: أن مقتضى اعتبار الترتيب بطلان ما قدم و آخر معا، لوقوع كل منهما في غير محله.

مدفوع. أولا: بأن ظاهر أدلة الترتيب عرفا هو اعتبار المتقدم في المتأخر لا العكس، و لذا لو لم يؤت بالتأخر أصلا صح المتقدم في غير الارتباطيين، كالظهر و العصر، و إنما يبطل في الارتباطيين لجهة أخرى، كالإخلال بالموالاة في مورد اعتبارها. و ثانيا: أن مقتضى اعتبار الترتيب بطلان المتأخر إذا قدم، كما لو وقع بالماء المضاف، فالمقدم المأتي به بعده واقع في محله. و احتمال مانعيته من إتمام العمل نظير الزيادة في الصلاة، مدفوع بالإطلاق. و لذا لا إشكال ظاهرا في الاجتزاء بالإتيان بالمتقدم مرة واحدة لو لم يأت به أصلا.

و يدل على ذلك أيضا موثق ابن أبي يعفور المروى عن مستطرفات السرائر عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا بدأت يسارك قبل يمينك و مسحت رأسك و رجلك ثم استيقنت بعد أنك بدأت بها غسلت يسارك ثم مسحت رأسك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٥

...

و رجلك» (١)، و رواية منصور بن حازم عنه عليه السلام: «ألا ترى أنك إذا غسلت شمالك قبل يمينك كان عليك أن تعيد على شمالك» (٢).

الثاني: وجوب إعادة ما أخره مما حقه التقديم أيضا، فلو غسل اليسرى قبل اليمنى ثم ذكر بعد غسل اليمنى أعاد اليمنى ثم اليسرى. و قد نسب - فيما عن محكي المناهل - للمقنعة و النهاية و السرائر.

لكن الموجود في الأولين كالمقنع فيمن قدم اليسرى على اليمنى مثلا أنه يغسل اليمنى و يعيد اليسرى، و تخصيص التعبير بالإعادة باليسرى ظاهر في فرض عدم الإتيان باليمنى رأسا، لا تأخيرها عكسا للترتيب الذي هو محل الكلام.

نعم، قد يستظهر ذلك من المبسوط، حيث قال: «و إن قدم شيئا من الأعضاء على شيء رجع فقدم ما أخر و أعاد على ما بعده». فإن التعبير بتقديم ما أخر قد يظهر في فرض سبق الإتيان بما أخر، فتأمل.

كما أنه قد يظهر من الفقيه التخيير بينه و بين الوجه الأول أو التردد بينهما، لأنه بعد أن ذكر صحيح زرارة المتقدم في أول المسألة، قال: «و روى في حديث آخر فيمن بدأ بيساره قبل يمينه أنه يعيد على يمينه ثم يعيد على يساره. و قد روى أنه يعيد على يساره».

و كيف كان، فقد يستدل له بغير واحد من النصوص، كصحيح زرارة و منصور المتقدمين في أول المسألة، و خبر على الصائغ عن أبي عبد الله عليه السلام: «.

ألا ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه كان عليه أن يبدأ بيمينه ثم يعيد على شماله» (٣)، و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام:

«سألته عن رجل توضأ فغسل يساره قبل يمينه، كيف يصنع؟ قال: يعيد الوضوء من حيث أخطأ: يغسل يمينه ثم يساره ثم يمسح رأسه ورجليه» (٤)، و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب السعي حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٦

...

نسيت غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك فأعد غسل وجهك، ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه، فإن بدأت بذراعيك الأيسر قبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار، وإن نسيت مسح رأسك حتى تغسل رجليك فامسح رأسك ثم اغسل رجليك» (١).

وفيه: أن ظاهر الصحيحين وخبر على الصائغ صورة ترك المتقدم رأساً، لا- الإتيان به على خلاف الترتيب الذي هو محل الكلام، لعدم التعبير فيها بالإعادة إلا بالإضافة إلى المتأخر الذي قدم.

بل حيث يصدق غسل اليسار قبل اليمين بمجرد فعل اليسار، ولا يتوقف على فعل اليمين بعدها، كان محققاً لموضوع الأمر فيها بالبدء باليمين و غسلها، فلو فرض غسلها قبل التذكر فقد امتثل ذلك الأمر، فلا يجب عليه الإعادة بعد الالتفات.

و أما خبر على بن جعفر، فالتعبير فيه بإعادة الوضوء من حيث أخطأ ظاهر في أن الإعادة لتدارك الخطأ العرفي المعهود، فلا بد فيه من فرض الخطأ باليمين بتركها، إما لأن المراد بالوضوء في السؤال الشروع فيه، أو المراد إكماله على النقص وعدم غسل اليمين.

و أما فرض الخطأ في اليمين مع غسلها بعد اليسار، فهو غير عرفي، لما تقدم من أن الترتيب يقتضي بطلان ما قدم على خلافه دون ما آخر، بل يبتنى على تعبد شرعي، لا- ظهور للكلام فيه، فما ذكرناه إن لم يكن أظهر فلا- أقل من كونه محتملاً- احتمالاً لا يمنع من الاستدلال.

و أما موثق أبي بصير، فهو وإن عبر فيه بالإعادة بالإضافة إلى ما حقه التقديم الظاهر في فرض إيقاعه بعد فعل ما حقه التأخير، إلا أنه لا يناسب فرض النسيان فيه في الصدر والذيل الظاهر في ترك ما حقه التقديم رأساً.

و ليس تنزيل النسيان على نسيان المحل دون نسيان أصل الفعل بقرينه

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٧

...

الحكم بالإعادة بأولى من تنزيل الإعادة على إرادة الرجوع بلحاظ عبور محل المتروك، بل لعل الثاني أولى.

بل هو المتعين بلحاظ ما سبق في موثق ابن أبي يعفور وخبر منصور.

الثالث: وجوب إعادة الوضوء رأساً.

و قد يستدل له بإطلاق صحيح زرارة: «سئل أحدهما عليهم السلام عن رجل بدأ بيده قبل وجهه و برجليه قبل يديه، قال: يبدأ بما بدأ الله به و ليعد ما كان» (١).

لكن الظاهر منه إعادة ما بدأ به مما أخره الله تعالى، لا إعادة تمام الوضوء.

نعم، في خبر علي بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام: «الا- ترى أنه لو بدأ بشماله قبل يمينه في الوضوء أراد (٢) أن يعيد الوضوء» (٣).

إلا أنه لا ينهض برفع اليد عن النصوص الكثيرة المتقدمة و غيرها، الصريحة في عدم وجوب الاستئناف، فلا بد من تنزيله على صورة فوت الموالاة.

و يناسبه ورود نظيره في الناسي لبعض الأعضاء رأسا، و لزوم الجمع بينه و بين ما تضمن الإتمام فيه مع الترتيب و عدم لزوم الاستئناف، بقريته صحيح حكم بن حكيم المتقدم في الموالاة المتضمن تعليل وجوب الاستئناف بأن الوضوء يتبع بعضه بعضا، فإنه بعد تنزيله على الاتباع بالمعنى المنوط بالجفاف بقريته بقاء أدلة الموالاة يصلح لأن يكون شاهد جمع بين الطائفتين المذكورتين، فينفع فيما نحن فيه، لقرب إلغاء خصوصية المورد.

و بالجملة: لا- ينبغي التأمل بعد النظر في النصوص الواردة فيمن يعكس الترتيب و في الناسي لبعض الأعضاء رأسا و في نصوص الموالاة في التفصيل بين

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) هكذا في الكافي و الوافي و العلل في الطبعة الأولى و الوسائل في كتابي الطهارة و الحج. و عليه يكون.

ذلك من كلام الراوي اجتهادا منه في تفسير مراد الإمام عليه السلام فلا ينهض بالاستدلال.

نعم، الموجود في العلل المطبوع في النجف الأشرف حديثا هكذا: «أراه أن يعيد الوضوء»، فيكون من كلام الإمام عليه السلام فيصلح للاستدلال. لكن لا طريق لإحراز صحته في قبال النسخ السابقة.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٨

و إلا استأنف (١). و كذا لو عكس عمدا (٢)،

صورتى فوت الموالاة فيستأنف، و عدمه فيتم وضوءه على الترتيب، و هو المطابق لإطلاقات أدلة الوضوء، و عليه جرى الأصحاب.

نعم، في التذكرة: «لو أخل بالترتيب ناسيا بطل وضوؤه. و لو كان عامدا أعاد مع الجفاف، و إلا على ما يحصل معه الترتيب».

و لعل مفروض كلامه في النسيان ما لو التفت بعد الجفاف، و إلا كان خاليا عن الدليل، بل غريبا في نفسه، إذ من البعيد جدا كون النسيان أشد من العمد.

و أما ما في التحرير من إطلاق البطان مع العمد، و التفصيل فيه في السهو بين الجفاف و عدمه، فيأتي الكلام في وجهه عند الكلام في حكم العامد.

(١) يظهر وجهه مما تقدم.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب.

و يقتضيه إطلاق أدلة الوضوء بالوجه المتقدم، و إطلاق خبر منصور المتقدم، دون موقوف ابن أبي يعفور، لظهور قوله عليه السلام: «ثم استيقنت» في وقوع ذلك منه سهوا.

نعم، أشرنا إلى أن العلامة في التحرير خص التفصيل بين الجفاف و عدمه بالسهو و أطلق الاستئناف مع العمد. و لعله مبني على مختاره في الموالاة من أنها المتابعة اختيارا و مراعاة الجفاف اضطرارا. أو على أنه مع العمد لا يقصد امتثال أمر الوضوء الشرعي، لاختصاصه بالترتيب، بل أمر آخر خطئي أو تشريعي. أو على الرجوع لما دل على إطلاق وجوب الإعادة من دون تفصيل بين الجفاف و عدمه بعد حمله على خصوص العمد، بقرينه موثق ابن أبي يعفور الذي عرفت اختصاصه بالناسي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٤٩

إلا أن يكون قد أتى بالجميع عن غير الأمر الشرعي، فيستأنف (١).

و يشكل الأول: بضعف المبني المذكور، على ما تقدم في مبحث الموالاة.

و الثاني: بأن تعمد مخالفة الترتيب لا يستلزم قصد أمر آخر غير أمر الوضوء الشرعي، لا بتناؤه غالبا على الخطأ أو التشريع في نفس الأمر الشرعي مع قصد امتثاله.

نعم، مع الالتفات لحرمة التشريع يكون العمل عليه مبعدا لا يتأتى معه قصد التقرب، فإذا شرع في الوضوء بانيا على مخالفة الترتيب يكون الشروع مقدمة إعدادية للتشريع، فيكون مبعدا، نظير ما تقدم في الوضوء التدريجي من الإناء المغصوب.

لكنه يختص بما إذا نوى ذلك حين الشروع، كما لا يجرى مع الجهل بوجوب الترتيب.

و أما الثالث، فيندفع - بعد تسليم نهوض ما تقدم بوجوب الاستئناف - بأنه لا مجال لحمله على العمد، بقرينه موثق ابن أبي يعفور، بعد كون الموثق مقيدا بأدلة الموالاة لكشفه عن تقدم أدلة الموالاة عليه، بل يلزم حمله على صورة فوت الموالاة - كما تقدم - و لو لأنه مقتضى إطلاق الوضوء الأولية.

(١) كما تقدم في الوجه الثاني للاستدلال، على ما تقدم من التحرير، و تقدم لزوم الاستئناف أيضا لو كان الشروع مبني على قصد مخالفة الترتيب تشريعا.

كما أنه يتعين لو كانت مخالفة الترتيب مأخوذة بنحو التقييد في امتثال الأمر الشرعي، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و له الحمد و المجد، و الصلاة و السلام على محمد و آله محمد.

انتهى الكلام في فصل شروط الوضوء شرحا لكتاب منهاج الصالحين، ليلة الأربعاء السادس من شهر جمادى الآخرة سنة ألف و ثلاثمائة و سبع و تسعين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٢، ص: ٦٥٠

...

للهجرة، في النجف الأشرف على مشرفه أفضل الصلاة و السلام، بقلم العبد الفقير (محمد سعيد) عفى عنه، نجل العلامة حجة الإسلام السيد (محمد علي) الطباطبائي الحكيم دامت بركاته. و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل. و نسأله سبحانه و تعالى أن يتقبله بقبول حسن و يجعله مورد نفع لنا و لإخواننا المؤمنين من طلبة علوم أهل البيت عليهم السلام، إنه ولي التوفيق.

كما انتهى تبييضه بعد تدريسه ضحى السبت التاسع من الشهر المذكور بقلم مؤلفه الفقير في النجف الأشرف حامدا مصليا مسلما، راجيا راغبا راهبا. و الله ولي التسيّد و التوفيق.

[تتمة كتاب الطهارة]

[تتمة المبحث الثالث]

[الفصل الرابع فى أحكام الخلل]

إشارة

الفصل الرابع فى أحكام الخلل

[مسألة ٧٥ من تيقن الحدث و شك فى الطهارة تطهر]

مسألة ٧٥: من تيقن الحدث (١) و شك فى الطهارة تطهر (٢)، و كذا لو ظن الطهارة (٣)

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين

(١) و كذا لو أحرزه بأماره أو أصل، لما هو المتسالم عليه ظاهرا من جريان استصحاب مؤدى الأماره و الأصل. و أوضح وجهه فى محله.

(٢) إجماعا، كما فى المعبر و المنتهى و كشف اللثام و غيرها، بل فى المدارك: أنه إجماعى بين المسلمين، و يقتضيه عموم أدلة الاستصحاب، و لولاه لكان اللازم الرجوع فى كل حكم من أحكام الطهارة و الحدث للأصل الجارى فيه.

ففيما إذا كانت الطهارة شرطا فى المكلف به أو الحدث مانعا منه، كالصلاة، يكون مقتضى أصالة الاشتغال فيه لزوم إحراز الطهارة أو عدم الحدث، لعدم إحراز الفراغ عنه بدون ذلك.

و فيما إذا كان الحدث شرطا فى التكليف، كحرمة مس الكتاب، يكون مقتضى أصالة البراءة عدم الاعتناء باحتمال التكليف مع احتمال الحدث، فلا ملزم بالطهارة.

(٣) كما صرح به غير واحد، لعموم أدلة الاستصحاب، لظهور أن المراد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨

ظنا غير معتبر شرعا (١)، و لو تيقن الطهارة و شك فى الحدث بنى على الطهارة (٢)

بالشك فيها ما يقابل اليقين، لمقابلته به فيها، و ورود بعضها فى مورد الظن بانتقاض الحالة السابقة، و لأنه معناه لغه و عرفا، كما صرح به جماعة من اللغويين و تشهد به الاستعمالات الكثيرة.

و تخصيصه بتساوى الطرفين اصطلاح متأخر على الظاهر.

مضافا إلى اشتمالها على حصر الناقض لليقين باليقين. و تفصيل ذلك فى الأصول.

و منه يظهر ضعف ما عن بعض المتأخرين من الإشكال فى ذلك بأن الحكم بعدم نقض اليقين بالشك دال بالمفهوم على جواز نقضه بالظن، و هو الذى قد يظهر من الشيخ قدس سره فى النهاية، حيث ذكر أن من شك فى الوضوء و الطهارة و تساوت ظنونه وجب عليه

الطهارة، إذ قد يظهر في عدم وجوبها لو كان احتمال وجودها أرجح.

فيتعين حمل ما ذكره بعد ذلك من وجوب الطهارة على من شك فيها بعد اليقين بالحدث على غير صورة الظن بها. اللهم إلا- أن يكون مراده من العمل بظن الطهارة ما إذا لم يسبق باليقين بالحدث، وإن كان الفرض المذكور بعيدا أو ممتنعا عادة، فيخرج عما نحن فيه، وإن كان في غير محله أيضا، لعدم الدليل على حجية الظن.

(١) أما لو كان معتبرا فيلزم رفع اليد عن الاستصحاب به بلا إشكال ظاهر، وإنما الإشكال في وجهه، وإن كان الظاهر أنه يبتنى على وروده عليه بنحو من أنحاء الورد، على ما ذكرناه في محله.

(٢) إجماعا، كما في الخلاف والمعتبر والمنتهى وغيرها.

و يقتضيه - مضافا إلى عمومات الاستصحاب - النصوص الكثيرة، كصحيح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩

و إن ظن الحدث (١) ظنا غير معتبر شرعا.

زرارة الوارد فيمن شك في النوم، وفيه: «قلت: فإن حرك على جنبه شيء ولم يعلم به؟ قال: لا، حتى يستيقن أنه قد نام، حتى يجيء من ذلك أمر يبين.» (١).

و موثق بكبير: «قال لى أبو عبد الله عليه السلام: إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، وإياك أن تحدث وضوءا أبدا حتى تستيقن أنك قد أحدثت» (٢).

و صحيح عبد الرحمن: «أنه قال للصادق عليه السلام: أجد الريح في بطني حتى أظن أنها قد خرجت، فقال: ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تجد الريح» (٣)، وغيرها.

و أما ما في خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن رجل يكون على وضوء، فيشك على وضوء هو أم لا. قال: إذا ذكر و هو في صلاته انصرف فتوضأ و أعادها، و إن ذكر و قد فرغ من صلاته أجزأه ذلك» (٤)، فلا مجال للخروج به عما سبق، بل لا بد من طرحه، أو حمله على الشك السارى، و أما حمله على الاستحباب فهو لا يناسب النصوص السابقة، و لا سيما موثق بكبير.

نعم، يخرج عن ذلك ما لو استند الشك لخروج البلل المشتبه قبل الاستبراء، كما تقدم في الفصل الرابع من أحكام الخلوة.

(١) كما صرح به غير واحد، خلافا لابن حمزة في الوسيلة، فأوجب الطهارة مع ظن الحدث.

و للبهائي في الحبل المتين، حيث ذكر أن المدار في العمل باستصحاب الطهارة على الظن ببقائها، و ربما يكون مراده ذلك في استحباب الحدث أيضا،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠

مسألة ٧٦: إذا تيقن الحدث و الطهارة و شك في المتقدم و المتأخر، فإن علم تأريخ الطهارة لم يلتفت و بنى على الطهارة (١).

لظهور كلامه في أنّ منشأ ذلك ابتناء حجية الاستصحاب على إفادته الظن.

و كيف كان، فلا مجال لذلك بالنظر لما تقدم من عموم أدلة الاستصحاب للظن بانتقاض الحالة السابقة، فضلا عن عدم الظن ببقائها، بل النصوص المتقدمة و غيرها صريحة في عدم الاعتداد بظن الحدث في قبال استصحاب الطهارة- الذي هو مورد كلامهما- و لذا حكى الرجوع لاستصحاب الطهارة فيه عمن تقدم منه الإشكال في الرجوع لاستصحاب الحدث مع ظن الطهارة.

(١) كما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سرّه في أصوله و بعض من تأخر عنه، لاستصحاب الطهارة غير المعارض باستصحاب الحدث، للجهل بتاريخه، على ما أوضحناه في مبحث الاستصحاب من الأصول بما لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا.

خلافًا لظاهر المشهور- كما قيل- حيث أطلقوا وجوب الطهارة مع الجهل بالمتقدم من الحدث و الطهارة، من دون تفصيل بين العلم بتاريخ أحدهما و عدمه، للوجه الآتي.

لكن لا يبعد انصراف كلامهم لصورة الجهل بتاريخهما معا و دخول صورة العلم بتاريخ الطهارة في فرض الشك في طروء الحدث، الذي تقدم منهم البناء فيه على الطهارة، لأن فرض الجهل بتقدم كل منهما منصرف لفرض الجهل بتاريخهما معا، أما مع فرض العلم بتاريخ أحدهما فالأنسب التعبير بالجهل بتقدم الآخر و تأخره لا غير، لكن ظاهر الجواهر إرادتهم بالإطلاق المذكور ما يعم ذلك.

و قد يستدل عليه بإطلاق ما تضمن وجوب الوضوء عند اليقين بالحدث من النصوص المتقدمة و غيرها، المعتمدة بإطلاق الرضوى: «و إن كنت على يقين من الوضوء و الحدث و لا تدري أيهما أسبق فتوضأ» (١).

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١

...

و بإطلاق وجوب الوضوء لغاياته، خرج منه من علم بتطهره، و بقي الباقي.

و بإطلاق سببية الأحداث للوضوء، حيث يجب بمقتضاه الوضوء عقيب الحدث المتيقن، و المفروض عدم إحراز الوضوء عقيب. و يندفع الأول: بأن النصوص المذكورة غير مسوقة لبيان وجوب الوضوء تعبدا، كوجوب الكفارة بأسبابها، لتشمل ما نحن فيه، بل لأجل رافعيته للحدث و سببيته للطهارة.

كما أنها ليست واردة لبيان وجوب الوضوء ظاهرا بمجرد اليقين بسبق الحدث و إلغاء احتمال ارتفاعه، لأنها مسوقة للتعبد ببقاء الطهارة عند الشك دون العكس، بل هي واردة مورد المفروغية عن رفع الوضوء للحدث المتيقن، فلا تنهض بإثبات وجوب الوضوء في فرض احتمال ارتفاع الحدث و فعلية الطهارة، فضلا عما لو أحرز عدم الحدث بالاستصحاب، كما ذكرنا، و لا سيما مع تضمن بعض النصوص المذكورة الإشارة إلى كبرى الاستصحاب.

و الرضوى- مع عدم صلوحه للاستدلال- منصرف لصورة الجهل بالتأريخين معا، لما تقدم في وجه انصراف إطلاق الأصحاب، و لا سيما مع التعرض في صدره و ذيله لتطبيق كبرى الاستصحاب عند الشك في الحدث و اليقين بالوضوء، بنحو يظهر منه عدم الخروج عنها في الفقرة المذكورة. فراجع.

و الثاني: بأن الخارج عن العموم هو المتطهر واقعا، لا- من علم بالطهارة، فالتمسك به مع الشك فيها من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية من طرف الخاص، الذي لا يصح على المشهور المنصور.

بل لما كان مرجع أدلة وجوب الوضوء للغايات هو اعتبار الطهارة فيها لكونه سببا لها، كان موضوعه المحدث، فالتمسك به مع الشك فيه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية من طرف العام، الذي لا يصح بلا كلام.

مع أن مقتضى استصحاب الطهارة عدم تحقق موضوع الوضوء.

و منه يظهر الجواب عن الثالث، فإنه إذا كان وجوب الوضوء عقيب الأسباب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢

و إن علم تأريخ الحدث، أو جهل تأريخهما جميعا تطهر (١).

لأجل رفعه للحدث المسبب عنها، كان استصحاب الطهارة محرزاً لعدم موضوع الوضوء كى تجرى قاعدة الاشتغال به.

هذا، و عن بعض متأخري المتأخرين منهم السيد الطباطبائي فى منظومته أنه مع العلم بتاريخ أحد الحادثين يحكم بتأخر المجهول منهما طهارة كان أو حدثاً.

وفيه: أن الأصل إنما يقتضى عدم تحقق المجهول إلى حين تحقق المعلوم، و لا يحرز عنوان تأخره عنه، فلا مخرج عما ذكرنا.

(١) أما مع العلم بتاريخ الحدث، فلاستصحابه غير المعارض باستصحاب الطهارة، للجهل بتاريخها، كما سبق فى نظيره.

و أما مع الجهل بالتأريخين، فهو المتيقن من إطلاقهم وجوب الطهارة مع الجهل بالمتقدم منها و من الحدث، كما فى المقنع و المقنعة و التهذيب و النهاية و المبسوط و إشارة السبق و المراسم و الوسيلة و الشرائع و المنتهى و اللعة، و عن المذهب و السرائر و الذكرى و غيرها، بل فى المنتهى و الروضة و عن جماعة أنه المشهور، و فى كشف اللثام و عن التذكرة نسبته إلى أكثر علمائنا، و عن الذكرى نسبته للأصحاب، و فى جامع المقاصد نسبته لمتقدميهم.

لقاعدة الاشتغال بعد عدم الرجوع للاستصحاب، إما لعدم جريانه ذاتاً فى مجهولى التاريخ - كما عرفت - أو لسقوطه فيهما بالمعارضة، كما عن المشهور، و إن لم يتضح حال النسبة، لعدم تعرض كثير منهم للاستصحاب، و إنما عللوا بلزوم إحراز الطهارة.

نعم، أشرنا آنفاً إلى أن قاعدة الاشتغال إنما تجرى فى مورد تكون الطهارة أو عدم الحدث قيدا فى المكلف به، كما هو مقتضى. ما ذكره غير واحد من لزوم إحراز الصلاة عن طهارة، و أما لو كان الحدث قيدا فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣

...

التكليف - كحرمة مس المصحف - فمقتضى الأصل البراءة من التكليف، و لا ملزم بالطهارة.

هذا، و فى المعبر و جامع المقاصد و عن حاشية الشرائع اختصاص ذلك بما إذا لم يعلم الحال المتقدم عليهما، و إلا أخذ بضده، بدعوى رجوعه لليقين بذلك الضد و الشك فى انتقاضه، للعلم بانتقاض الحال السابق بثبوت الضد، فيستصحب، و لا - يعارض باستصحاب الحال السابق، للعلم بانتقاضه، و لا - باستصحاب مثله للشك فى ثبوته، لاحتمال كون ما علم من سبب المجانس للحال السابق وارداً عليه قبل انتقاضه.

وفيه - بعد تسليم جريان الاستصحاب فى مجهول التاريخ - أنه لا دخل لخصوصية الاتحاد مع الحال السابق و المماثلة له فى موضوع الأثر، ليتعذر استصحاب السنخ بسبب عدم تمامية ركنى الاستصحاب فى كل منهما، بل موضوعه سنخ الحال - من الطهارة أو الحدث - من حيث هو، فلا مانع من استصحابه من حين حدوث سببه المعلوم، للعلم بوجوده و الشك فى انتقاضه، فيعارض استصحاب الضد.

و تمام الكلام فيه فى مبحث الاستصحاب من الأصول.

و عن العلامة قدس سره استصحاب نفس الحالة السابقة على الحالتين المعلومتين، و هو بظاهره ظاهر الضعف، إذ لا معنى لاستصحابها

مع العلم بانتقاضها.

لكن ظاهر ما ذكره في غير واحد من كتبه هو فرض كون الحدث ناقضا لطهارة، و الطهارة رافعة لحدث، فيخرج عن الشك - الذي هو محل الكلام - إلى القطع بثبوت مثل الحالة السابقة، فلا استصحاب، كما حكى عن بعض تصريحاته.

إلا أن يفرض احتمال طروء الناقض للحالة الأخيرة منهما، كما قد يظهر من محكي المختلف.

لكن لا مجال حينئذ لعدّه من استصحاب الحالة السابقة على الحالتين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤

[مسألة ٧٧ إذا شك في الطهارة بعد الصلاة أو غيرها مما يعتبر فيه الطهارة بنى على صحة العمل]

مسألة ٧٧: إذا شك في الطهارة بعد الصلاة أو غيرها مما يعتبر فيه الطهارة بنى على صحة العمل (١)، و تطهر لما يأتي (٢).

المعلومتين، بل هو من استصحاب مثلها الحادث بعد نقضها، و يدخل في المسألة السابقة المفروض فيها الشك في الطهارة بعد يقين الحدث، أو في الحدث بعد يقين الطهارة، التي عرفت عدم الإشكال في جريان الاستصحاب فيها.

(١) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك الذي مضى محله، المعول عليها عند الأصحاب، و التي يرجع إليها - على الظاهر - كل من قاعدتي الفراغ و التجاوز المذكورتين في كلام بعضهم.

و يشهد بها النصوص الكثيرة العامة و الخاصة، ففي موثق محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «كلما شككت فيه مما قد مضى فامضه كما هو» (١).

و في صحيحه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل شك في الوضوء بعد ما فرغ من الصلاة. قال: يمض [يمضى. يب] على صلاته و لا يعيد» (٢)، و نحوه خبر على ابن جعفر المتقدم، بناء على حمله على الشك الساري.

(٢) لاستصحاب الحدث، أو قاعدة الاشتغال به - لو فرض عدم جريان الاستصحاب للجهل بالتأريخ أو نحوه - بعد عدم جريان القاعدة المتقدمة بالإضافة لما يأتي، لعدم مضيه.

و دعوى: أنه بناء على ما لعله الظاهر من كون القاعدة تعبدية بل إحرازية فجرانها في الصلاة السابقة يقتضى التعبد بالطهارة و إحرازها، و مع إحرازها يتعين جواز الدخول في بقية الغايات.

مدفوعة: بأن كونها إحرازية إنما يقتضى إحراز الطهارة بالإضافة للجهة التي يصدق مضى محل الشك بلحاظها، و هي صحة العمل المشروط بها المفروض

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥

من دون فرق بين تقدم منشأ الشك على العمل، بحيث لو التفت إليه قبل العمل لشك (١)، و غيره، و إن كان الأحوط استحبابا في الأول الإعادة.

مضيه، لا مطلقا و من جميع الجهات، ليتمكن إحراز تمام الطهارة، و منها جواز الدخول فيما يأتي، بضميمة الملازمة الشرعية بين وجود

الطهارة وبقائها، على ما يذكر مفصلاً عند الكلام في القاعدة المذكورة.

و مما ذكرنا يظهر أنه لا ينفع في جواز الدخول في الغايات اللاحقة دعوى:

أن الصلاة ونحوها مترتبة على الوضوء، فبالدخول فيها يحرز الوضوء الذي هو شرط في الصلاة الآتية ونحوها، إذ لو تمت الدعوى المذكورة فالترتب بين الصلاة والوضوء - مثلاً - إنما هو بلحاظ شرطية فيها، لا لأنه مشرع قبلها ذاتاً - نظير تشريع صلاة الظهر قبل العصر - و الشرطية المذكورة إنما تقتضى كون الدخول في الصلاة محرزاً للوضوء لها من حيثية شرطية فيها، لا مطلقاً، لينفع في الدخول في غيرها.

على أن الدعوى المذكورة غير تامة في نفسها، لأن الترتب بين الوضوء والصلاة ليس شرعياً، بل عقلياً، بلحاظ أخذ الطهارة المسببة عن الوضوء شرطاً في الصلاة، كما هو مقتضى الجمع بين ما تضمن الأمر به و ما تضمن شرطية الطهارة.

(١) فيكون عدم الشك للغفلة عن منشئه، لا لعدم تحقق منشئه بحيث يحتمل القصد لتتميم العمل و التحفظ من جهة الشك حين الانشغال به.

و الظاهر أنه قدس سره أشار بذلك للقول بعدم جريان القاعدة في فرض الغفلة عن منشأ الشك، بحيث لو حصل المشكوك لكان حصوله اتفاقياً، لا بمقتضى القصد الارتكازي التابع لكون المكلف في مقام الامثال، كما لو فرض غفلة المكلف عن اعتبار الطهارة في الصلاة، واحتمل بعد الصلاة حصول الطهارة حينها اتفاقاً و بلا قصد.

و قد يوجه بابتناء القاعدة على الجرى على ظهور حال الممثل في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦

[مسألة ٧٨ إذا شك في الطهارة في أثناء الصلاة مثلاً قطعها و تطهر]

مسألة ٧٨: إذا شك في الطهارة في أثناء الصلاة مثلاً قطعها و تطهر (١)،

المحافظة على تمام ما هو الدخيل في الامثال، و هو لا يتم في فرض الغفلة.

مضافاً للتعليل في بعض النصوص بأنه حين العمل أذكر منه حين يشك «١»، و بأنه حين الفراغ أقرب إلى الحق منه بعد ذلك «٢».

لكن لا - طريق لإحراز ابتناء القاعدة على ملاحظة الظهور المذكور، ليتعين تنزيل عموم أدلتها عليه على مورد، بل قد يبتنى على مصلحة التسهيل و الإرفاق بالمكلفين، لأن الاعتناء بالشكوك المتجددة التي مضى محلها منشأ للضييق و الحرج، إذ البعد عن الشيء موجب لكثرة الشك فيه.

كما لا مجال لتخصيص العموم المذكور بالتعليل المشار إليه، لعدم ظهور دليله في التعليل بالعلة المنحصرة التي يدور الحكم مدارها وجوداً و عدماً، فلا مخرج عن العموم.

و لا سيما بملاحظة صحيح الحسين بن أبي العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا اغتسلت. قال: حوله من مكانه. و قال في الوضوء: تدره، فإن نسيت فلا آمرك أن تعيد الصلاة» «٣»، لوضوح أن وصول الماء لما تحت الخاتم مع نسيان إدارته اتفاقاً لا يستند لقصد المتوضى الارتكازي.

و قد فصلنا الكلام في ذلك عند الكلام في القاعدة، في خاتمة الاستصحاب من الأصول.

(١) يظهر وجهه مما تقدم، من أن جريان القاعدة مع الشك في الشرط بلحاظ مضيه تبعاً للمشروط إنما يقتضى إحرازه من حيثية المشروط الذي مضى،

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧

و استأنف الصلاة (١).

[مسألة ٧٩ لو يقن الإخلال بغسل عضو أو مسحه أتى به]

مسألة ٧٩: لو يقن الإخلال بغسل عضو أو مسحه أتى به (٢)

لا مطلقا بلحاظ جميع الآثار، فلا محرز للطهارة بالإضافة لبقية أجزاء الصلاة، بل مقتضى استصحاب الحدث أو قاعدة الاشتغال بالطهارة لزوم إحراز الطهارة لها.

نعم، بناء على أن الشرطية تقتضي الترتب بين الوضوء و تمام الصلاة، فالدخول في الصلاة يحرز الوضوء لها بتمامها، المقتضى لجواز إكمالها، نظير ما لو شك في الأذان و الإقامة بعد الدخول في الصلاة.

لكن عرفت عدم تمامية ذلك، و أن الشرط في تمام الصلاة هو الطهارة حينها، و الترتب بينها و بين الوضوء عقلي لا شرعي.

(١) هذا ظاهر، بناء على ما هو المعروف - على الظاهر - من أن الشرط في تمام الصلاة هو استمرار الطهارة من أولها لآخرها، حتى في الأكوان المتخللة بين الأجزاء، المستلزم لكون الحدث قاطعا لها، لعدم المحرز للطهارة حال الشك، لعدم مضيه، و يعضده خبر علي بن جعفر المتقدم في المسألة الخامسة و السبعين، بناء على حمله على الشك الساري.

نعم، لو فرض اليقين بالطهارة في الحال المذكور، لتجديد الطهارة في أثناء الصلاة قبل تحقق الشك المذكور، اتجه عدم الاستئناف، لمضى محل الشك.

و كذا بناء على أن المعتبر هو الطهارة في خصوص حال الانشغال بالأجزاء دون الأكوان المتخللة بينها، إذ يكفي حينئذ الطهارة لما يأتي.

نعم، لا - مجال للتقرب بالطهارة بلحاظ الأمر بالإتمام، إما لتحقيق الطهارة سابقا، أو لعدم مشروعية الإتمام، لبطلان ما مضى، بمقتضى الارتباطية، بل لا بد من التقرب بلحاظ أمر آخر، كالكون على الطهارة.

(٢) إجماعا محصلا و منقولا، كذا في الجواهر.

و يقتضيه - مضافا إلى إطلاقات الوضوء - غير واحد من النصوص، ففي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨

و بما بعده، مراعى للترتيب (١)، و الموالاة (٢)،

صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «و إن تيقنت أنك لم تتم وضوءك، فأعد على ما تركت يقينا حتى تأتي على الوضوء» (١)، و نحوه غيره.

(١) و هو مذهب أهل البيت، كما عن الذكرى، و إجماعى، كما عن شرح المفاتيح، و عن التذكرة نفى الخلاف فيه.

و يقتضيه - مضافا إلى إطلاقات الترتيب، المعتضدة بما تضمن وجوب تداركه عند عكسه - غير واحد من النصوص الواردة في ناسي بعض الأعضاء، ففي موثق زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: وإن نسي شيئا من الوضوء المفروض، فعليه أن يبدأ بما نسي و يعيد ما بقي، لتمام الوضوء» (٢)، و نحوه غيره.

نعم، تقدم عند الكلام فيمن عكس الترتيب بعض النصوص الموهمة لخلاف ذلك، و الجواب عنها - كما تقدم هناك أيضا عن ابن الجني - سقوط الترتيب لو كان المتروك دون الدرهم، و تقدم ضعفه.

(٢) و هو مذهب أهل البيت، كما عن الذكرى، و إجماعى، كما عن شرح المفاتيح.

و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق بعض أدلة الموالاة - صحيح حكم بن حكيم:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن نسي من الوضوء الذراع و الرأس. قال: يعيد الوضوء، إن الوضوء يتبع بعضه بعضا» (٣) بعد تنزيل الاتباع على ما يساوق عدم الجفاف، كما سبق عند الكلام في الموالاة.

و عليه ينزل موثق سماعة عنه عليه السلام: «قال: من نسي مسح رأسه أو قدميه أو شيئا من الوضوء الذي ذكره الله تعالى في القرآن، كان عليه إعادة الوضوء

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩

و غيرهما من الشرائط (١)، و كذا لو شك في فعل من أفعال الوضوء قبل الفراغ منه (٢)،

و الصلاة» (١)، كما هو المناسب لفرض إعادة الوضوء فيه.

نعم، المعيار في الموالاة في سائر الأعضاء على جفاف تمام أعضاء الوضوء.

أما في نسيان المسح فيكفي فيها بقاء البلل في مسترسل اللحية الخارج عن الحد، مع عدم وجوب غسل باطنها في الحد فضلا عن خارجه، كما تقدم.

(١) لعموم أدلتها الشامل لحال النسيان.

(٢) كما هو المصرح به في جملة من كتب الأصحاب القدماء منهم و المتأخرين، كالهداية و الفقيه و المقنعة و النهاية و المبسوط و التهذيب و الغنية و المراسم و إشارة السبق و الوسيلة و المعتبر و الشرائع و النافع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و اللمعين و الروض، و ظاهر الكليني في الكافي، و عن المذهب و السرائر و الجامع و الكافي لأبي الصلاح و الدروس و الذكرى و غيرها.

و نسبه في الرياض لظاهر الأصحاب، و استظهر في الحدائق عدم الخلاف فيه، و في كشف اللثام الإجماع عليه، بل جزم بالأول في المدارك و المفاتيح و محكى الذخيرة، و بالثاني في المستند و محكى شرحى الدروس و المفاتيح، بل في الأخير حكاية دعواه عن جماعة، و في مصباح الفقيه دعوى استفاضة نقله.

نعم، قال الصدوق في المقنع: «و إن شككت بعد ما صليت فلم تدر توضأت أم لا، فلا تعد الوضوء و لا الصلاة. و متى شككت في شيء و أنت في حال أخرى فامض و لا تلتفت إلى الشك». و إطلاق ذيله ينافي ذلك، و إن لم يبعد تنزيهه على الشك بعد الانتقال من الوضوء، تأكيداً لما في الصدر، و لا سيما بعد ما عرفت منه و من غيره.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠

...

و يدل على ما ذكره الأصحاب (رضوان الله عليهم) صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا كنت قاعدا على وضوئك فلم تدر أ غسلت ذراعيك أم لا، فأعد عليهما و على جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمى الله ما دمت في حال الوضوء، فإذا قمت من الوضوء و فرغت منه و قد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها، فشككت في بعض ما سمى الله مما أوجب الله عليك فيه وضوء، لا شيء عليك فيه» (١).

و به ترفع اليد عن عموم قاعدة عدم الاعتناء بالشك الذي مضى محله، حيث تقتضى عدم الاعتناء بالشك في الشيء بعد الدخول فيما يترتب عليه مما يتحقق معه مضى محله، الذي هو مفاد قاعدة التجاوز عندهم.

و من ثم قيل بعدم جريان قاعدة التجاوز في الوضوء للصحيح المذكور.

و أما دعوى: قصور العموم المذكور عن الشك في أثناء العمل، و أن ما دل عليه مختص بأجزاء الصلاة فلا يحتاج للصحيح المذكور، كما ذكره الفقيه الهمداني و بعض الأعظم، و يناسبه استدلال بعض الأصحاب في المقام بأصالة عدم الإتيان بالمشكوك و عدم الخروج عن يقين الحدث إلا بيقين، لظهوره في موافقة الصحيح للقواعد.

فهى ممنوعة، لعموم أدلة القاعدة، على ما ذكرنا عند الكلام فيها.

فالعامة في الخروج عنها هو الصحيح المذكور.

لكن قد ينافيه موثق ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا شككت في شيء من الوضوء و قد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه» (٢)، لظهور ضمير «غيره» في الرجوع ل «شيء» - الذى هو البعض، بمقتضى ظهور «من» فى التبعض - لأنه المتبوع دون الوضوء، و إن كان أقرب، لأن جهة المتبوعة و التابعة أولى بالملاحظة عرفا من جهة القرب و البعد، كما ذكره

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١

...

سيدنا المصنف قدس سره.

بل لا ينبغي التأمل فيه بملاحظة الذيل الظاهر فى اعتبار عدم التجاوز عن نفس المشكوك - كما تضمنته أدلة القاعدة الأخر - فإن مقتضى المقابلة كون فرض الدخول فى الغير - فى الصدر - لكونه المحقق للتجاوز عن المشكوك و هو إنما يكون مع رجوع الضمير للشيء لا للوضوء.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن المقابلة بالذيل تعين رجوع الضمير للوضوء، حيث تضمن فرض المكلف فى شيء لم يجزه، لظهوره فى فرض الشيء ذا أجزاء، قد انشغل به المكلف و لم يفرغ منه. و حمله على كونه فى محل الشيء لا فيه نفسه مخالف للظاهر، فيكشف عن أن المراد فى الصدر من الدخول فى الغير هو فرض الفراغ عن الشيء، الذى ينطبق على الوضوء، لا على الجزء

المشكوك فيه منه.

ففيه: أن حمل الذيل على ما ذكره قدس سره مستلزم للاستغناء عن قوله عليه السلام: «لم تجزه» وحملة على التأكيد لجمله الشرط، لا التقييد للشيء، و مساق الكلام آب عن ذلك جدا.

فلا بد من حمل فرض المكلف في الشيء على كونه فيه من حيث كونه شاكا، لكونه متعلقا لشكه، فكأنه قال: إذا كنت شاكا في شيء لم تجزه، في مقابل ما فرض في الصدر من كون الشك في الشيء بعد التجاوز عنه و الدخول في غيره.

و تضمين الشرطية للشك ليس غريبا بعد تكراره في الكلام و التصريح به في الشرطية الأولى، إذ هو يشبه لازم ما ذكره من حذف متعلق الشك في الذيل و الاعتماد على الصدر في بيانه، و أنه جزء الأمر الذي انشغل به، بل سوق الذيل لقلب ظهور الصدر محتاج إلى عناية خاصة لا يناسبها البيان المذكور، الظاهر في تقرير الصدر و تأكيده.

و بالجملة: لا يصلح الذيل للخروج به عن ظاهر الصدر الذي ذكرناه.

و منه يظهر ضعف الاستدلال بالموثق على المدعى في المقام، كما يظهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢

...

من بعضهم.

و لذا قد يدعى أن مقتضى الجمع بينه و بين الصحيح حمل الصحيح على الاستحباب، أو تخصيصه بالموثق، بحمله على عدم الدخول في الجزء اللاحق.

لكن من الظاهر أن الاستحباب في المقام طريقي، بلحاظ حسن الاحتياط، و هو مما لا يناسبه صدر الصحيح و ذيله، بل لا يناسبه الموثق، حيث قد تضمن ضرب القاعدة العامة التي تعرضت لها النصوص الكثيرة الظاهرة في الردع عن الاحتياط.

و أبعد منه تخصيص الصحيح بالموثق، لقوة ظهوره في العموم، و لا سيما بملاحظة ذيله المصرح فيه بمفهوم الصدر، لقوة ظهورهما في دوران الالتفات للشك و عدمه مدار الانشغال بالوضوء و عدمه.

على أنه ليس بأولى من تخصيص الموثق بالصحيح، بحمله على صورة الفراغ عن الوضوء، بل الثاني أولى، لأنه محض تخصيص في عنوان الدخول في الغير، أما تخصيص الصحيح فهو راجع لإلغاء خصوصية عنوان الانشغال بالوضوء و الفراغ منه في الصدر و الذيل.

و إن كان الظاهر أنه لا مجال له أيضا، لصعوبة تنزيل الموثق عليه جدا، فليس هو جمعا عرفيا.

فلعل الأولى تنزيل الموثق على الشك في الوضوء بعد الفراغ منه، لا يارجاع الضمير للوضوء، فإنه بعيد أيضا، لما تقدم، بل بحمل التبعض في قوله عليه السلام: «من الوضوء» على التبعض بلحاظ الوحدة النوعية، الذي يكون البعض فيه فردا من الكل - و الذي إليه ترجع «من» البيانية عندهم - لا بلحاظ الوحدة الاعتبارية، الذي يكون البعض فيه جزءا من الكل، فيراد من «الشيء» فرد من الوضوء، لا

بعض منه، و يكون المراد من الصدر عدم الالتفات للشك في الوضوء بعد الفراغ منه، الذي هو مفاد ذيل الصحيح من دون أن ينافي صدره.

نعم، مقتضى عموم مفهوم الحصر في ذيل الموثق هو عدم الاعتناء بالشك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣

...

في جزء الوضوء مع التجاوز عنه و الدخول في الجزء المترتب عليه، فيسهل تخصيصه بالصحيح كما خصص به جميع عمومات

القاعدة، أو يحمل الشيء في الذيل على الفرد من الوضوء، لا على ما يعم جزءه.

ولا ريب في أن الجمع المذكور أقرب من غيره، لكن في كونه جمعا عرفيا إشكال، وإن لم يكن بعيدا.

وكيف كان، فلا ينبغي التأمل في العمل بالصحيح، لأنه أقوى دلالة من الموثق، لعدم تأتي مثل هذا الاحتمال فيه.

مضافا إلى أنه أشهر رواية بين الأصحاب وأقوى سنداء، مع تسالم الأصحاب على العمل به، حيث يبعد جدا خفاء الحال في مثل هذه المسألة مما يكثر الابتلاء به.

بقي في المقام أمور.

الأول: أنه لا ينبغي التأمل في عموم وجوب الاعتناء بالشك قبل الفراغ من الوضوء لما إذا شك في غسل بعض العضو، وإن تجاوزه بالدخول في الجزء المتأخر عنه منه أو في العضو اللاحق، بل ظاهر شيخنا الأعظم قدس سره الإجماع على عدم الفصل بين الشك في تمام العضو وبعضه، لعموم قوله عليه السلام في الصحيح:

«فأعد عليهما وعلى جميع ما شككت فيه أنك لم تغسله أو تمسحه مما سمي الله»، ولا ملزم بحمله على خصوص الأعضاء التامة، فإن بعض العضو وإن لم يسمه الله تعالى، إلا أنه مما سماه. فتأمل.

على أن عدم غسل أو مسح ما سمي الله تعالى يصدق بعدم غسل بعضه أو مسحه، فيجب الإعادة عليه، ويكتفى بإتمامه، للقطع معه بغسله أو مسحه، لوضوح أن وجوب الإعادة طريقي لإحراز ذلك.

الثاني: هل يلحق الشك في الشرط - كالموالة والترتيب وإطلاق الماء - بالشك في الجزء في وجوب الاعتناء به إذا كان قبل الفراغ من الوضوء، أو لا، بل لا يعتنى به بعد مضي محله، للفراغ من غسل العضو الذي هو مورد الشك؟

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤

...

والأول هو مقتضى إطلاق الشك في الوضوء أو في واجباته، كما في النهاية والوسيلة وإشارة السبق والغنية والمراسم، بل هو كالظاهر فيه مما في المبسوط واللمعة، لتضمنهما عطف الشك في شيء منه عليه. بل هو صريح المقنعة والتهذيب، لاقتصاره في المقنعة على الشك في مخالفة الترتيب، واستدلالة عليه في التهذيب بالنصوص، وبه صرح جملة من المتأخرين.

كما أن مقتضى الاقتصار في كلام جماعة على الشك في شيء من الوضوء هو الثاني، وهو المناسب، لعموم قاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضي محله، المقتصر في الخروج عنها على مورد الصحيح، وهو الشك في الجزء من الغسل أو المسح.

فلا بد في التعميم للشرط إما من حمل الغسل والمسح في الصحيح على خصوص المشروع منهما، وهو الواجد للشرائط المعبرة، أو التعدى عن مورد النص، لإلغاء خصوصيته عرفا، أو لتقيق المناط.

ويشكل الأول بأنه مخالف للإطلاق.

وانصرافه لخصوص المشروع عند الإشارة للحكم الواقعي، لا يستلزم انصرافه إليه في مقام بيان الحكم الظاهري، إذ لا مانع من تخصيص الحكم الظاهري بالشك في جهة دون أخرى. ولا سيما في مثل المقام، حيث قد تكون أهمية الجزء موجبة لتخصيص الاحتياط به.

ومنه يظهر ضعف الثاني.

ومثله الاستدلال بإطلاق مفهوم موثق ابن أبي يعفور، بناء على حمله على الشك في الوضوء بعد الفراغ منه، بدعوى: أن مقتضاه الاعتناء بالشك فيه قبل الفراغ منه، ولو للشك في الشرط.

لاندفاعه: بأنه لم يتضح أن حمله على ذلك مقتضى الجمع العرفي، ليكون حجة فيه، كما ذكرناه آنفا.

مع أنه إن أريد مفهوم الشرطية، فهي مسوقة لتحقيق الموضوع، ولا مفهوم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥

...

لها، وإن أريد مفهوم القيد، بدعوى أن مقتضى التقييد بالدخول في الغير الاعتناء بالشك مع الانشغال بالوضوء، فليس هو بحجة، ولا سيما بملاحظة تعقيبه بالذيل الظاهر في عموم عدم الاعتناء بالشك بعد التجاوز.

و أما ما يظهر من بعض مشايخنا من الاعتناء بالشك في الشروط المستفادة من الآية الشريفة - كإطلاق الماء - دون غيرها، فلم يتضح وجهه، لأن الصحيح ظاهر في اعتبار تسمية الله تعالى للعضو لا للغسل والمسح، فإن بنى على إطلاق الغسل والمسح لزم عدم الاعتناء بالشك في الشرط مطلقاً، وإن بنى على انصرافه للمشروع منهما لزم الاعتناء به كذلك.

على أن الصحيح لم يتضمن التقييد بخصوص ما سمي الله تعالى في الكتاب، بل يعم ما استفيدت تسميته له من غيره، إذ ليس المراد من تسميته حينئذ ذكر اسمه، بل إيجابه.

ومثله ما يظهر من الجواهر من التعدى لجميع أفعال الوضوء، كالنية والترتيب والموالاة، وإن أمكن إحرازها بالأصل، لأنها وإن كانت خارجة عن مدلول الصحيح، إلا أن الاعتناء بالشك فيها مقتضى الأصل، وإطلاق معاهد الإجماعات.

بل يقرب التعدى للشك في الصحة والفساد، لرجوعه حقيقة للشك في تحقق الفعل، بخلاف الشروط الخارجة عن الوضوء، كطهارة الماء والأعضاء، للإشكال فيه.

تارة: بأن الترتيب والموالاة - بل النية - ليست من أفعال الوضوء، كما يظهر من النصوص المحددة له بالغسل والمسح.

و أخرى: بأنه مع فرض قصور الصحيح لا مجال للاعتماد على معاهد الإجماعات، مع قرب إرادتهم الغسل والمسح منه، فإن حجية الإجماع - لو تم - بملاك حجية القطع، لا حجية الظهور.

كما لا مجال للاعتماد على الأصل، بالنظر لقاعدة عدم الاعتناء بالشك الذي مضى محله، الشاملة للمورد، ولا سيما فيما أمكن إحرازه بالأصل، كالموالاة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦

...

بمعنى عدم الجفاف.

و ثالثة: بأن التعدى للشك في الصحة والفساد إن تم بلحاظ رجوعه للشك في تحقق الفعل حقيقة لم يناسب التوقف في الشروط الخارجة، وإلا كان اللازم بيان الفارق بين الشروط المذكورة وغيرها.

و من جميع ذلك ظهر أن الاختصاص بالشك في الغسل والمسح هو الأوفق بعموم قاعدة عدم الاعتناء بالشك الذي مضى محله، وإن لم يخل عن الإشكال.

بل لا ينبغي الإشكال في عدم جريان القاعدة مع الشك في المباشرة، لعموم الصحيح له، بمقتضى ظاهر قوله عليه السلام: «لم تغسله أو تمسحه»، بل لا يبعد ذلك أيضاً مع الشك في النية، بمعنى القصد للعمل الوضوئي، إذ لا يبعد انصراف الصحيح لذلك.

كما لا إشكال في عدم الاعتناء بالشك إذا أمكن إحراز الشرط بالأصل، كطهارة الماء والأعضاء في بعض الموارد، ومنه الموالاة بمعنى عدم الجفاف، حيث تقدم جواز البناء عليه مطلقاً ولو قبل مضى المحل.

الثالث: حكم في المقنعة والمراسم بوجوب الالتفات للشك في الحدث قبل الفراغ من الوضوء، ولم أعثر عاجلاً على من تعرض له

غيرهما، عدا إطلاق بعضهم الشك في الوضوء قبل الفراغ منه، الذي لا يبعد انصرافه عن ذلك.

نعم، ظاهر التهذيب الجرى على ذلك واستدلالة عليه بالنصوص، لكن لم يتضح وجهه بعد قصور الصحيح عنه، و جريان استصحاب عدمه، حيث يتعين معه عدم الالتفات للشك قبل المضي عن محله، فضلاً عما بعده.

الرابع: لو شك في غسل اليسرى قبل تمام المسح، فغسلها و مسح بها، ثم انكشف غسلها قبل ذلك، فقد يستشكل في صحة الوضوء، لانكشاف المسح بغير ماء الوضوء.

ولا مجال لاستفادة العفو عن ذلك من الصحيح، لا بإطلاقه، لوروده لبيان الوظيفة الظاهرية فلا ينافي البطلان واقعا، ولا تبعا، لقلة الابتلاء بانكشاف الخلاف و عدم وضوح الغفلة عن البطلان معه، فلا يكشف عدم التنبيه عليه على عدمه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧

أما لو شك بعد الفراغ لم يلتفت (١)، و يحصل الفراغ ببنائه على نفسه فارغا (٢).

لكن الإشكال المذكور مختص بما إذا كان المسح بماء الغسلة الثالثة، لعدم مشروعيتها، أما لو كان بماء الغسلة الثانية فالمتعين الصحة. و مجرد الخطأ في تشخيص حالها، لعدم العلم بكونها ثانية، لا يقدح في مشروعيتها، إلا أن يرجع إلى التقيد الذي هو بعيد في نفسه. و كذا الحال لو قطع بعدم غسل اليسرى فغسلها، ثم انكشف أنه قد غسلها.

(١) كما صرح به - في الجملة - من تقدم التعرض له في حكم الشك قبل الفراغ، و ادعى الإجماع عليه في المعتبر و المنتهى و الروضة و المدارك و كشف اللثام، و إن اختلفوا في تحديد موضوع ذلك، على ما يأتي.

و يقتضيه - مضافا إلى قاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضي محله - غير واحد من النصوص، كصحيح زرارة المتقدم، و موثق ابن أبي يعفور، بناء على حمله على ما تقدم، بل حتى على المعنى الظاهر فيه بدوا في الجملة، و لو بالأولوية، و موثق بكير أو صحيحه: «قلت له: الرجل يشك بعد ما يتوضأ. قال: هو حين يتوضأ أذكر منه حين يشك» (١)، و خبر محمد بن مسلم: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كلما مضى من صلاتك و طهورك فذكرته تذكره فامضه، و لا إعادة عليك فيه» (٢).

(٢) اختلفت عباراتهم في تحديد موضوع عدم الاعتناء بالشك، فقد ذكر في جملة منها القيام عن الوضوء أو الانتقال عن مكانه، خصوصا عبارات القدماء منهم، كما في الهداية و الفقيه و المقنعة و المراسم و الوسيلة و الغنية و غيرها، و عن الذكرى: «و لو أطل القعود، فالظاهر التحاقه بالقيام».

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨

...

و عن بعضهم اعتبار الدخول في حال آخر غير الوضوء، و لعله إليه يرجع كلام الأولين، و أن ذكرهم للقيام لأنه الفرد الظاهر المتعارف للانتقال لحال آخر، و إلا فمن البعيد الجمود عليه.

بل عن شرح المفاتيح أن فساد اشتراط القيام ضروري من الدين، و كأن مراده أنه ضروري من الفقه، بلحاظ استلزام اشتراطه عدم جريان القاعدة في حق المريض و نحوه ممن لا يقوم عن مكانه و إن طال الزمان، بل عدم جريانها فيمن يتوضأ قائما و نحوه مما لا يظن بأحد التزامه، و لعله لذا اعتبر في محكي الدروس الانتقال عن المحل و لو تقديرا.

و اقتصر جملة منهم على الفراغ من الوضوء و الانصراف عنه أو عن حاله، في مقابل الانشغال به، كما في المبسوط و المعتمر و الشرائع و المنتهى و القواعد و جامع المقاصد و المسالك و اللمعتين، و عن المذهب و الجامع و الإرشاد و غيرها، و في الحقائق: «الظاهر أنه المشهور بين المتأخرين».

بل عن رياض المسائل تنزيل مراد القدماء عليه، بإجراء ما سبق منهم مجرى الغالب، من دون أن يريدوا التقييد به. و لعله لذا نسبته الأردبيلي في محكي شرح الإرشاد لظاهر الأصحاب، بل ظاهر الروضة و صريح المدارك دعوى الإجماع عليه. و يقتضيه - مضافا إلى عموم القاعدة المتقدمة - إطلاق خبري بكير و محمد ابن مسلم.

نعم، قد ينافيه قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «إذا قمت من الوضوء و قد صرت في حال أخرى في الصلاة أو في غيرها»، و قوله عليه السلام في موثق ابن أبي يعفور: «و قد دخلت في غيره».

و يشكل الاستدلال بالصحيح بملاحظة صدره، الظاهر في أن المعيار في الالتفات للشك هو كون المكلف في حال الوضوء، الملزم بإلغاء خصوصية القيام في الذيل و جعله كناية عن الفراغ، لغلبة تحققه حينه، لقوة ظهور: «ما دام» في مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩

...

المفهوم، و لا سيما مع سبق ذكر القعود على الوضوء، الذي هو مسوق لتحقيق الموضوع، فيغنى عن قوله: «ما دمت» لو لم يكن مسوقا للمفهوم.

بل لو فرض تساوى الصدر و الذيل في مرتبة الظهور بدوا، لم يبعد تحكيم الصدر لو أمكن الجمع بينهما، لأن سبقه يوجب مانوسية الذهن به، فيحتاج رفع اليد عنه لما هو الأقوى منه، ليكون قرينة عرفا يرفع به اليد عنه.

و هو لا ينافي ما اشتهر من عدم استحكام ظهور الكلام إلا بعد الفراغ منه، إذ لا يبعد رجوعه لارتفاع ظهوره البدوي بما يشتمل عليه من قرائن هي أقوى منه، أو من معارضات يتعذر الجمع بينها و بينه. فتأمل.

هذا، مع أن الظاهر كون عطف الفراغ على القيام تفسيريا، لسوق القيام للكناية عنه، كما سبق القعود على الوضوء للكناية عن الانشغال به، مع إلغاء خصوصيته، و إلا كان من عطف العام على الخاص، الذي لا يخلو عن حذارة.

و مما سبق يظهر لزوم حمل قوله عليه السلام: «و قد صرت في حال أخرى.» على تأكيد الفراغ أيضا، فيراد منه مطلق الانتقال عن حال الوضوء - كما هو ظاهره في نفسه - لا الانشغال بأمر آخر، ليكون قيذا زائدا عليه، و إلا نافي مفهوم الصدر.

و عليه ينزل ما في تتمه الصحيح الوارد في الشك في غسل الجنابة من قوله عليه السلام: «فإن دخله الشك و قد دخل في صلاته [حال أخرى. كافي] فليمض في صلاته و لا شيء عليه» (١)، لصلوح ما سبق لشرح المراد منه.

و أما الموثق، فقد سبق أنه لا مفهوم له، لا بلحاظ الشرطية، و لا بلحاظ القيد. بل بملاحظة الحصر في ذيله، للشك الذي يعتنى به بما لم يجزه، يتعين حمل الدخول في الغير على الكناية عن الفراغ الذي يتحقق به جواز الوضوء.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠

...

ثم إنه لو فرض قصور جميع ما ذكرنا فلا أقل من إجمال الصحيح و الموثق الملزم بالرجوع للإطلاقات المقتضية بالاكْتفاء بالفراغ في

الوضوء، كما يكتفى به في جريان القاعدة في سائر الموارد.

إذا عرفت هذا، فقد وقع الكلام بينهم في معيار الفراغ المعتبر في المقام بعد تعذر حمله على الفراغ الحقيقي عن العمل المشروع المطلوب من المكلف، إذ لا يجتمع فرضه مع فرض الشك في تمامية العمل.

وقد ذكرنا عند الكلام في القاعدة أن المراد به هو الفراغ الحقيقي عن عمل المكلف الذي انشغل به، وهو العمل الخارجي المأني به بعنوانه الخاص من غسل أو وضوء أو صلاة أو نحوها، فإن ذلك هو موضوع الشك في الصحة، وقد أضيف المضى والفراغ في النصوص إليه، لا إلى كلى العمل المشروع. كما أن الكلى لا يتصف بالصحة والفساد، بل بالوجود والعدم، فلا بد من صدق الفراغ عن العمل المذكور حقيقة بالمعنى المقابل للانشغال به أو لقطعه.

فليس التسامح إلا في صدق العنوان على العمل المأني به بلحاظ قصده منه، بناء على الصحيح، وهو تسامح شائع، وأما بناء على الأعم فلا تسامح حتى في ذلك.

و الفراغ بالمعنى المذكور يجتمع مع احتمال نقص العمل، بل مع العلم به، كما لا يخفى.

وأما جعل المعيار الفراغ البنائي - كما في المتن، و صرح به غير واحد - أو فعل الجزء الأخير، أو الانشغال بفعل آخر - خصوصاً ما يتوقف على تمامية العمل - أو تعذر التدارك - لفوت الموالاة المعتبرة أو فعل المنافي في مثل الصلاة أو نحوهما - وغير ذلك مما تعرضوا له في المقام، فلا مجال له، لخروجه عن ظاهر المضى والفراغ اللذين تضمنتهما النصوص، إلا أن تستلزم الفراغ بالمعنى الذي ذكرناه، فيكون المدار عليه لا عليها، وقد فصلنا الكلام في ذلك عند الكلام في القاعدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١

[مسألة ٨٠: إذا شك بعد الوضوء في حاجبية شيء كالخاتم لم يلتفت]

مسألة ٨٠: إذا شك بعد الوضوء في حاجبية شيء - كالخاتم ونحوه - لم يلتفت (١)، وكذا إذا شك في كون الحاجب سابقاً على الوضوء أو متأخراً عنه (٢). وإن كان الأحوط استحباً بالإعادة فيهما (٣) بعد رفع مشكوك الحاجبية في الفرض الأول.

[مسألة ٨١: إذا كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي شكه و صلى فلا إشكال في بطلان صلاته]

مسألة ٨١: إذا كان مأموراً بالوضوء من جهة الشك فيه بعد الحدث إذا نسي شكه (٤) و صلى، فلا إشكال في بطلان صلاته بحسب

(١) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضى محله، من دون فرق في ذلك بين الالتفات له حين الوضوء والاهتمام بإيصال الماء تحته، وتجدد الشك بعد الفراغ في وصوله، والغفلة عنه حينه، لما سبق في المسألة السابعة والسبعين من عدم اختصاص القاعدة بالالتفات.

(٢) للقاعدة المتقدمة، واستصحاب عدم الوضوء إلى حين وجود الحاجب عند الجهل بتاريخ الوضوء والعلم بتاريخ الحاجب - مع كونه من الأصل المثبت، كاستصحاب عدم الحاجب إلى حين الوضوء في عكس ذلك - لا ينهض برفع اليد عن القاعدة، لتقدمها على الاستصحاب.

(٣) الظاهر أن مراده صورة الغفلة، لما تقدم من شبهة اختصاص القاعدة بالالتفات.

(٤) لَمَّا كان الشك من الأمور الوجدانية، فلا يجتمع فرض وجوده مع نسيانه، فإما أن يكون مراده صورة الغفلة عنه والذهول عن حكمه مع بقاء نفس الشك، أو الغفلة عن المشكوك المستلزم لنسيان الشك السابق المتعلق به وعدم فعلية الشك.

أما على الأول، فبطلان الصلاة - ظاهراً - مقتضى الأصل بعد قصور القاعدة المتقدمة عنه، لاختصاصها بالشك الحادث بعد مضي محله. و أما على الثاني، فلما ذكرناه في محله من قصور القاعدة عن الشك مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢ الظاهر، فتجب عليه الإعادة إن تذكر في الوقت، و القضاء إن تذكر بعده (١).

المسبوق بمثله، لوجه لا يسمح المقام التعرض لها، لطولها، و إن كان للتأمل فيها مجال، فليحظ. نعم، لا بد من فرض استناد العمل لمحض الغفلة مع العلم بعدم صدور الوضوء بعد حدوث الشك المذكور، و إلا لم يعتن بالشك و جرت القاعدة، لمباينة الشك الحاصل بعد الفراغ للشك الحاصل قبله موضوعاً. بل لا يزيد سبق الشك بالحدث عن سبق اليقين به، مع جريان القاعدة في الثاني، لو فرض احتمال صدور الوضوء بعده قبل الصلاة. (١) لما هو الظاهر من أن مقتضى الجمع بين دليلي الأداء و القضاء كون خصوصية الوقت مأخوذة بنحو تعدد المطلوب، و أن المكلف به أمران: أصل الواجب، و خصوصية كونه في الوقت، فمع خروج الوقت في المقام يعلم بسقوط الثاني بالتعذر أو الامتثال، و يشك في سقوط الأول بالامتثال، فيتعين إحراز الفراغ عنه بالقضاء. و ليس القضاء مبيناً للأداء، كي يرجع الشك في المقام للشك في حدوث التكليف بالقضاء مع سقوط الأداء. و هو لا ينافي ما اشتهر من أن القضاء بأمر جديد، لرجوعه إلى ظهور الأمر بالموقت بدواً، في كون الوقت قيداً مقوماً للواجب يسقط بتعذره، فلا يمتنع رفع اليد عن الظهور المذكور بعد فرض ورود الأمر بالقضاء، و يحمل على تعدد المطلوب، جمعاً بين الدليلين. و كذا الحال بناء على أن القضاء مبين للأداء، لما هو الظاهر من أن موضوعه مجرد عدم الإتيان بالواجب في وقته، حيث يمكن إحرازه بالاستصحاب في المقام بعد فرض عدم إحراز صحته ما وقع، لقصور القاعدة المذكورة عنه. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣

[مسألة ٨٢ إذا كان متوضئاً و توضأً للتجديد و صلى]

مسألة ٨٢: إذا كان متوضئاً و توضأً للتجديد و صلى، ثم تيقن بطلان أحد الوضوءين و لم يعلم أيهما، لا إشكال في صحته صلاته (١)،

نعم، لو كان موضوعه الفوت - الذي هو أمر وجودي ينتزع من عدم الإتيان بالواجب في محله - تعين عدم وجوبه في المقام، لعدم إحراز موضوعه باستصحاب الحدث، أو عدم الإتيان بالواجب، إلا بناء على الأصل المثبت. لكن لازمه عدم وجوب القضاء لو شك في صحة الفريضة قبل خروج الوقت، و لم يحرز صحتها، حيث يكون مقتضى قاعدة الاشتغال أو استصحاب عدم الإتيان بالواجب هو وجوب الإعادة، دون القضاء، لو لم يعد حتى خرج الوقت، و من البعيد التزام أحد بذلك. و أما ما دل على عدم الاعتناء بالشك في الصلاة إذا كان بعد خروج الوقت، و هو صحيح زرارة و الفضيل عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: متى استيقنت أو شككت في وقت فريضة أنك لم تصلها، أو في وقت فوتها أنك لم تصلها صليتها، و إن شككت بعد ما خرج وقت الفوت و قد [فقد. في] دخل حائل، فلا إعادة عليك من شك حتى تستيقن، فإن استيقنت فعليك أن تصلها في أي حاله كنت» (١)، فهو ظاهر في فرض الشك في أصل الإتيان بالفريضة، و لا يعم صورة العلم بوجودها و الشك في صحتها، بل لا بد من ملاحظة مقتضى الأصل حينئذ، و قد عرفت اختلافه باختلاف المباني. (١) كما في المبسوط و الوسيلة، و عن ابن سعيد و القاضي.

و صريح الأول هو الصحة الواقعية، للعلم بصحة إحدى الطهارتين، و هو متجه، بناء على ما سبق في المسألة الواحدة و السبعين من صحة الوضوء المنوى به التجديد جهلا بالحدث، و إن لم يناسب ما ذكره هو و غيره من اعتبار نية الرفع أو الاستباحة، كما سبق.

(١) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب مواقيت الصلاة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤

و لا تجب عليه إعادة الوضوء للصلوات الآتية أيضا، إذا لم يكن قصد الوضوء التجديدي على نحو التقييد (١).

أما بناء على بطلان الوضوء المذكور، فلا مجال لدعوى الصحة الواقعية، لاحتمال نقص الوضوء الأول، المستلزم لبطلان الثاني أيضا، فتبطل الصلاة لعدم الطهارة.

و من هنا بنى فى المعتبر و الشرائع و المنتهى و جامع المقاصد و غيرها صحة الصلاة فى المقام و بطلانها على القول بالاكتفاء بنية القربة، أو اعتبار ما زاد عليها من نية الوجوب أو الندب، أو الرفع أو الاستباحة.

بل ظاهرهم بطلان الصلاة ظاهرا على الثانى، لحكمهم بوجوب إعادتها حينئذ، لعدم إحراز الطهارة لها، عدا ما فى المنتهى من تقريب إحراز الطهارة ظاهرا، كما سيأتى.

لكن عدم إحراز الطهارة إنما يمنع من الدخول فى الصلاة، أو البناء على صحتها قبل الفراغ منها، و لا يمنع من البناء على صحتها لو التفت المكلف بعد الفراغ منها- كما هو محل كلامهم ظاهرا- لعموم قاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضى محله، كما هو الحال لو شك فى أصل الوضوء، على ما تقدم فى المسألة السابعة و السبعين.

و من ثمَّ كان ما فى المتن من نفى الإشكال فى صحة الصلاة فى محله.

هذا، و لو فرض احتمال عدم نية التجديد فى الثانى فالأمر أظهر.

(١) لما تقدم منه فى المسألة الواحدة و السبعين من صحة الوضوء المنوى به التجديد جهلا بالحدث، فيقطع حينئذ بالطهارة. و تقدم منا تفصيل الكلام فى ذلك.

هذا، و لو فرض عدم صحة الوضوء المذكور- لنيته بنحو التقييد أو لغير ذلك- فقد قوى فى المنتهى إحراز الطهارة ظاهرا، لعموم ما دل على عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥

[مسألة ٨٣ إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما يجب الوضوء للصلاة الآتية]

مسألة ٨٣: إذا توضأ وضوءين و صلى بعدهما، ثم علم بحدوث حدث بعد أحدهما، يجب الوضوء للصلاة الآتية، لأن الوضوء الأول معلوم الانتقاض، و الثانى مشكوك فى انتقاضه، للشك فى تأخره و تقدمه على الحدث (١)، و أما الصلاة فيبنى على صحتها، لقاعدة الفراغ (٢).

الاعتناء بالشك بعد الفراغ من الوضوء بالإضافة للوضوء الأول، و حكاها فى الذكرى عن ابن طاوس و قال: «و هو متجه، إلا أن يقال: اليقين حاصل بالترك و إن كان شاكا فى موضوعه، بخلاف الشك بعد الفراغ، فإنه لا يقين فيه بوجه»، و قريب منه فى المدارك. و فيه: أن اليقين بالنقص إجمالا ملازم للشك فيه بالإضافة للوضوء الأول، الذى هو موضوع القاعدة فيه، غاية ما يدعى مانعية العلم

الإجمالى من الرجوع للقاعدة فيه.

لكن لا مجال له، لعدم منجزية العلم الإجمالى المذكور، لعدم الأثر له بالإضافة للوضوء التجديدى، للقطع بطلانه حينئذ، إما لنقصه، أو لبطلان الوضوء الأول.

(١) لكن مقتضى ما تقدم فى المسألة السادسة و السبعين البناء على بقاء الطهارة لو علم تأريخ الوضوء الثانى و جهل تأريخ الحدث. نعم، لو نوى بالوضوء الثانى التجديد و قيل ببطلان الوضوء المنوى به التجديد جهلا بالحدث يعلم ببطلان الوضوء الثانى، للحدث قبله أو بعده، ثم إنه قد صرح قدس سره فى مستمسكه بأن محل الكلام صورة الجهل بالتأريخين. و لم يتضح وجهه.

(٢) الظاهر من محل كلامهم فرض وقوع الصلاة بعد الحدث، فإن كان الحدث بعد الوضوء الثانى فالصلاة باطلة، و إن كان قبله بعد الوضوء الأول فهى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦

و إذا كان فى محل الفرض قد صلى بعد كل وضوء صلاة أعاد الوضوء، لما تقدم، و أعاد الصلاتين إن كانتا مختلفتين فى العدد (١)،

صحيحة، لصحة الوضوء الثانى، و مقتضى قاعدة الفراغ صحتها.

لكن أشرنا إلى أنه لا يتم لو كان المنوى بالتجديد و قيل ببطلان الوضوء المنوى به التجديد جهلا بالحدث، للعلم ببطلان الوضوء الثانى بالحدث قبله أو بعده، المستلزم للعلم ببطلان الصلاة.

(١) بلا خلاف أجده فيه، بل هو مجمع عليه. كذا فى الجواهر.

للعلم الإجمالى بفساد إحدى الصلاتين الموجب للاحتياط بإعادتهما معا، و المانع من الرجوع لاستصحاب الطهارة، أو قاعدة الفراغ فى كل من الصلاتين.

هذا، و قد تقدم أنه مع العلم بتأريخ الوضوء الثانى و الجهل بتأريخ الحدث يستصحب الوضوء. و لا مجال لذلك فى المقام، للعلم الإجمالى ببطلان الصلاة الأولى أو الثانية مع وضوئها، فيتجزان معا.

و هذا بخلاف ما سبق، حيث لا علم إجمالى فيه، لا بالإضافة للصلاة، لوحدثها، و لا بالإضافة للطهارة، للعلم ببطلان الوضوء الأول، فالشك فى الثانى بدوى يكون مجرى للاستصحاب، بل الظاهر أن وجوب إعادة الصلاتين مختص بهذه الصورة.

و أما فى صورة الجهل بالتأريخين، أو العلم بتأريخ الحدث دون الوضوء، فحيث لا يجرى استصحاب الطهارة فى الصلاة الثانية يكون المعارض لاستصحاب الطهارة فى الأولى هو قاعدة الفراغ فى الثانية، و بعد تساقطهما تجرى قاعدة الفراغ فى الأولى، و أصالة عدم الإتيان بالثانية، فلا يجب إلا إعادة الثانية، كما جزم به بعض مشايخنا فى جميع فروض المسألة، بناء منه على معارضة الاستصحابيين مع الجهل بالمتقدم و المتأخر مطلقا، فلا يجرى الاستصحاب فى الثانية مطلقا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧

...

نعم، استدل عليه باستصحاب الطهارة فى الأولى بلا معارض، و قد عرفت معارضته بقاعدة الفراغ فى الثانية، و أن الوجه فى صحة الأولى هو قاعدة الفراغ بلا معارض.

ثم إن شيخنا الأعظم قدس سره قال: «و مقتضى إطلاقهم عدم الفرق بين اتفاقهما فى الأداء و القضاء و اختلافهما، و إن كان ربما يتخيل مع الاختلاف الاقتصار على إعادة الثانية، لأصالة بقاء الأمر به، و قاعدة عدم الالتفات إلى الشك فى الأولى بعد خروج وقتها».

و قد يستفاد من عدم تصديده لرد التخييل المذكور اقتضاره فى رده على إطلاق معقد الإجماع، و هو كما ترى! لعدم بلوغ الإجماع

مرتبة الاستدلال بعد قرب ابتناؤه على ملاحظة العلم الإجمالي.

فالعمدة في اندفاع وجه التخييل المذكور: أن قاعدة عدم الالتفات للشك في الصلاة بعد خروج وقتها مختصة بالشك في أصل وجود الفريضة، ولا تشمل مثل المقام من موارد الشك في صحتها، كما ذكره غير واحد، لقصور دليلها - وهو صحيح زرارة و الفضيل - عنه، كما تقدم في المسألة الواحدة و الثمانين.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن القاعدة المذكورة لو جرت مع الشك في الصحة لكانت في رتبة قاعدة الفراغ، فتسقط معها بالمعارضة لقاعدة الفراغ الجارية في الأدائية.

فهو موقوف على أن يكون مفاد القاعدة لو جرت في المقام هو التعبد بصحة الموجود كمفاد قاعدة الفراغ، لكنه - مع استلزامه لغوية أخذ خروج الوقت في موضوع التعبد المذكور، لكفاية الفراغ فيه - لا يناسب دليلها، لظهوره في التعبد بوجود الصلاة و براءة الذمة منها مطلقا، فتكون قاعدة الفراغ حاكمة عليها و مقدمة عليها رتبة، لأن منشأ الشك في وجود الصحيح في المقام هو الشك في صحة الموجود، فبعد سقوط قاعدة الفراغ في الصلاتين معا تجرى هذه القاعدة في القضائيه، و أصالة عدم الإتيان بالواجب في الأدائية، كما ذكره المفصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨

و إلا كفى إعادة صلاة واحدة بقصد ما في الذمة (١)، جهرا إن كانتا

و هو لا ينافي ما اخترناه في محله من رجوع هذه القاعدة و قاعدتي الفراغ و التجاوز لقاعدة واحدة و أن اختلافها في التطبيق، إذ لا مانع من تقدم أحد تطبيقى القاعدة الواحدة على الآخر و حكومته عليه، كما في حكومة أحد الاستصحابين على الآخر. هذا، و قد يستدل للتفصيل المذكور أيضا بأن القضاء تكليف جديد، و الأصل البراءة منه، بخلاف الأداء، حيث تجرى فيه قاعدة الاشتغال. و يظهر ضعفه مما تقدم في المسألة الواحدة و الثمانين أيضا.

(١) كما في المعتبر و الشرائع و المنتهى و القواعد و غيرها، على اختلاف الفروع التي ذكروها، المتشابهة في فرض العلم ببطلان صلاة مرددة بين متفتحين في العدد. و نسبه في جامع المقاصد لأكثر الأصحاب، و في المدارك لمعظمهم، و في الجواهر: «كما هو الأشهر، بل عليه عامة من تأخر».

لمطابقته للقاعدة الأولية المقتضية للاجترأ بتحصيل الواجب.

و التردد في عنوان المأتى به مع قصده إجمالا غير قاذح، للأصل، بل الإطلاق، بل هو أولى عندهم من التردد في الامتثال بكل طرف، الحاصل مع التكرار.

مضافا إلى موثق على بن أسباط، أو صحيحه، عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من نسي من صلاة يومه واحدة و لم يدر أي صلاة هي صلى ركعتين و ثلاثا و أربعاً» (١).

و نحوه مرفوع الحسين بن سعيد، و زاد: «فإن كانت الظهر أو العصر أو العشاء فقد صلى أربعاً، و إن كانت المغرب أو الغداة فقد صلى» (٢).

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩

جهريتين، و إخفاتا إن كانتا إخفائيتين، و مخيرا بين الجهر و الإخفات إن كانتا مختلفتين (١)، و الأحوط استحبابا في هذه الصورة

الأخيرة إعادة الصلاتين.

و لا يضر الإرسال فيهما بعد انجبارهما بعمل الأصحاب بهما في موردتهما، و لا سيما مع إرسال الأول عن غير واحد، الظاهر في اشتهاار الرواية.

كما لا يضر اختصاصهما بالناسي، لإلغاء خصوصيته عرفا، و لا سيما مع عموم التعليل في الثاني.

و منه يظهر ضعف ما في المبسوط، و عن القاضي و أبي الصلاح و ابني إدريس و سعيد من وجوب التكرار حتى مع الاتفاق في العدد، و هو مقتضى إطلاق الغنية و وجوب ذلك عند تردد الفائئة.

(١) كما هو ظاهر إطلاق الأصحاب، بل هو المصرح به في كلام جملة منهم في مسألة تردد الفائئة بين الخمس.

و العمدة فيه الخبران المتقدمان، بناء على نهوضهما بالاستدلال في المقام، كما تقدم، إذ لا- يجتمع الاكتفاء برباعية واحدة، مع اعتبارهما، و حيث كان ترجيح أحدهما بلا مرجح، كان مقتضى إطلاقهما التخيير بينهما.

و لولاهما كان مقتضى إطلاق دليل الجهر و الإخفات و وجوب الاحتياط بالتكرار، أو إعادة القراءة في صلاة واحدة، لعدم قرح قراءة القرآن في الصلاة.

و أما ما عن الوحيد قدس سرّه في المصاييح من أن الإخلال بهما مع الجهل بنوع الفائئة لما لم يكن عمديا بل لأنه لا يدري، فلا يكون مبطلا.

ففيه: أن الدليل على عدم قرح الإخلال غير العمدي منحصر بصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل جهر فيما لا ينبغي الإجهار فيه و أخفى فيما لا ينبغي الإخفاء فيه. فقال: أي ذلك فعل متعمدا فقد نقض صلاته و عليه إعادة، فإن فعل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠

[مسألة ٨٤ إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءا منه]

مسألة ٨٤: إذا تيقن بعد الفراغ من الوضوء أنه ترك جزءا منه، و لا- يدري أنه الجزء الواجب أو المستحب، فالظاهر الحكم بصحة وضوئه (١).

ذلك ناسيا أو ساهيا أو لا يدري فلا شيء عليه و قد تمت صلاته» (١) و صحيحه الآخر المتضمن لنفس السؤال و للجواب بقوله عليه السلام: «أي ذلك فعل ناسيا أو ساهيا فلا شيء عليه» (٢).

و ظاهر الثاني تبعية الصحة للنسيان و السهو غير الصادقين في المقام قطعا.

و أما الأول، فالظاهر من التعمد فيه ما يعم المقام، و ظاهر قوله عليه السلام: «لا يدري» هو الجهل المركب بالحكم الراجع للخطأ في تشخيصه، لا ما يعم الجهل البسيط الراجع للتردد في الحكم، لأن المنصرف هو استناد المخالفة لعدم الدراية، كاستنادها للسهو و النسيان، و التردد لا- يقتضى المخالفة، بل يقتضى التوقف و الاحتياط، بخلاف الخطأ في تشخيص الحكم، و لذا لا إشكال ظاهرا عندهم في عدم الاكتفاء بمطابقة أحد الاحتمالين في الناسي المتردد.

و لا أقل من الإجمال الملزم بالرجوع للإطلاق، المقتضى للاحتياط، كما تقدم.

(١) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضي محله، حيث تحرز صحة الوضوء و تحقق الجزء الواجب، و لا تعارض بمثلها في الجزء المستحب، لعدم الأثر للإخلال به، لعدم الموضوع له في فرض صحة الوضوء، فلا يقبل التدارك.

بل لو فرض قبوله للتدارك، فحيث لم يكن تداركه إلزامياً لم يصلح العلم الإجمالي للتنجيز الإلزامي، ليمنع من الرجوع للقاعدة المذكورة بالإضافة للواجب.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١

[مسألة ٨٥ إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل]

مسألة ٨٥: إذا علم بعد الفراغ من الوضوء أنه مسح على الحائل، أو مسح في موضع الغسل (١)، أو غسل في موضع المسح، و لكن شك في أنه هل كان هناك مسوخ لذلك من جيرة أو ضرورة أو تقيه، أو لا، بل كان على غير الوجه الشرعي، فالظاهر صحته وضوئه (٢)، وإن كان الأحوط استحباباً بالإعادة.

[مسألة ٨٦ إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله]

مسألة ٨٦: إذا تيقن أنه دخل في الوضوء و أتى ببعض أفعاله، و لكن شك في أنه أتمه على الوجه الصحيح أو لا، بل عدل عنه اختياراً أو اضطراراً، فالظاهر عدم صحته وضوئه (٣).

و من ثم ذكرنا في مباحث العلم الإجمالي أن العلم بثبوت أحد حكمين إلزامي و غيره لا يمنع من جريان الأصل الترخيصي بالإضافة للحكم الإلزامي.

و منه في المقام ما لو توضأ و صلى الفريضة ثم أحدث و توضأ للكون على الطهارة، ثم علم ببطلان أحد الوضوءين.

(١) فقد تقدم منه قدس سره في الجائر وجوب مسح البشرة لو أمكن و تعذر الغسل، و لا يكتفى بمسح الجيرة.

(٢) لعموم قاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضي محله، لما ذكرناه عند الكلام فيها من عمومها لصورة العلم بصورة العمل.

(٣) علله قدس سره بعدم إحراز الفراغ البنائي، حيث تقدم منه في المسألة التاسعة و السبعين أنه المعيار في الفراغ، الذي هو موضوع القاعدة.

لكنه - لو تم المعيار المذكور - غير مطرد، إذ قد يعلم المكلف بسبق الفراغ البنائي منه، كما لو تجدد احتمال القطع بعد اليقين بالإكمال بنحو الشك الساري.

فالعمدة في المقام عدم إحراز الفراغ الحقيقي عن العمل الخارجي المأتي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢

[مسألة ٨٧ إذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب أو علم بوجوده قبله]

مسألة ٨٧: إذا شك بعد الوضوء في وجود الحاجب، أو علم بوجوده قبله و لكن شك بعده في أنه أزاله أو وصل الماء تحته (١)، بنى

على صحة وضوئه (٢). وإذا علم بوجود الحاجب و علم زمان حدوثه، و شك في أن الوضوء كان قبل حدوثه أو بعده بنى على الصحة (٣).

به بعنوان الوضوء، الذى تقدم أنه الشرط فى جريان القاعدة فيه.

و لعله إليه يرجع ما فى العروة الوثقى من أنه يعتبر فى جريان القاعدة كونه بانياً على إكمال العمل، و إلا فلو أريد به بناءه على ذلك حين الشروع فى العمل فهو حاصل فى المقام، و إن أريد استمراره على البناء المذكور فى تمامه فهو عين المدعى.

(١) هذا لا يناسب فرض كونه حاجباً، بل يناسب الشك فى حاجبية الموجود.

نعم، لو كان المراد إيصال الماء تحته بعناية كان من سنخ الشك فى إزالة الحاجب، بل من أفراد.

(٢) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضى محله، المقدمة على استصحاب بقاء الحاجب فى فرض سبق العلم بوجوده لو جرى فى نفسه.

على أنه غير جارٍ، لعدم ترتب الأثر عليه إلا بلحاظ لازمه الخارجى، و هو عدم وصول الماء للبشرة.

نعم، بناء على اختصاص القاعدة بصورة الالتفات لمنشأ الشك حين العمل، يتعين تقييد البناء على الصحة به فى جميع فروض المسألة. إلا أن يبنى على جريان أصالة عدم الحاجب فى نفسها، فيتعين لأجلها البناء على الصحة مع الشك فى وجوده و لو مع عدم الالتفات،

لكن تقدم فى المسألة السادسة المنع من جريانها.

(٣) للقاعدة المذكورة، و استصحاب عدم الوضوء إلى حين وجود

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣

مسألة ٨٨ إذا كانت أعضاء وضوئه أو بعضها نجساً، فتوضاً

مسألة ٨٨: إذا كانت أعضاء وضوئه أو بعضها نجساً، فتوضاً و شك بعده فى أنه طهرها أم لا، بنى على بقاء النجاسة (١)، فيجب غسله لما يأتى من الأعمال، و أما الوضوء فمحكوم الصحة (٢). و كذا لو كان الماء الذى توضأ منه نجساً، ثم شك بعد الوضوء فى أنه طهره قبله أم لا، فإنه يحكم بصحة وضوئه و بقاء الماء نجساً، فيجب عليه تطهير ما لاقاه من ثوبه و بدنه (٣).

الحاجب - مع كونه من الأصل المثبت - لا يمنع من جريانها، لتقدمها على الاستصحاب.

(١) لاستصحابها.

(٢) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضى محله، و هى لا تنافى البناء على بقاء النجاسة بلحاظ الأعمال اللاحقة، لما سبق فى المسألة السابعة و السبعين من أنها إنما تحرز المشكوك من الجهة التى يصدق المضى بالإضافة إليها، لا مطلقاً و من جميع الجهات.

و العلم الإجمالى بكذب أحد التعبدین لا يمنع من جريانها بعد عدم لزوم المخالفة العملية منهما، على ما حقق فى محله من الأصول. (٣) لما تقدم.

و أظهر من ذلك لزوم البناء على نجاسة الماء الباقي بعد الوضوء، إذ غاية ما تحرزه القاعدة هو طهارة الماء الذى توضأ به، لأنها الشرط فى صحة الوضوء، دون طهارة تمام الماء الذى توضأ منه.

و التلازم بينهما لا ينفع، بناء على التحقيق فى القاعدة و نحوها من عدم حجيتها فى لازم مؤداها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤

...

ختمام في كثير الشك: استثنى في جامع المقاصد و محكى السرائر و شرح الدروس من وجوب الاعتناء بالشك صورة كثرة الشك، و قربه في المدارك و حاشيتها و الحقائق و المستند و الرياض و محكى نهاية الاحكام و الذكري، و يظهر من كشف اللثام و غيره الميل إليه، و هو المحكى عن جماعة من متأخري المتأخرين، بل في الجواهر: «لا أجد فيه خلافا».

و كأن مراده عدم العثور على مصرح بالخلاف، كما عن اللوامع، و إلا فالخلاف مقتضى إطلاق جماعة من القدماء و المتأخرين، حيث لم يستثنوا الصورة المذكورة من إطلاقهم وجوب الاعتناء بالشك.

ثم إن من تعرض لذلك و إن استثناه من وجوب الاعتناء بالشك في الوضوء قبل الفراغ منه إلا أن مقتضى أدلتهم العموم لغيره من موارد الاعتناء بالشك في الوضوء، كالشك فيه بعد اليقين بالحدث، و لذا جعلنا البحث في ذلك ختاماً لمباحث الخلل فيه، و لم نخصه بتلك المسألة.

بل مقتضى الأدلة المذكورة العموم لجميع موارد الاعتناء بالشك و لو في غير الوضوء من الطهارة الحديثة و الخبثية و الصلاة و غيرها. فالذى ينبغي أن يقال في تحرير محل الكلام: إنه لا إشكال ظاهراً - نصاً و فتوى - في أن كثرة الشك مانعة من الاعتناء به في أفعال الصلاة، و إنما الإشكال في عموم ذلك لغيرها من موارد الاعتناء بالشك، كما هو مقتضى أدلة القائلين بذلك هنا، فيلزم النظر فيها، و هي أمور.

الأول: دعوى انصراف أدلة أحكام الشك عن صورة كثرة الشك بالنحو الخارج عن المتعارف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥

...

و فيه. أولاً: أن ذلك إنما يتم في الأحكام المخالفة للقاعدة، كوجوب الاعتناء بالشك بعد مضي محله قبل الفراغ من الوضوء، دون ما كان منها موافقاً لها، كوجوب الاعتناء بالشك قبل مضي محله، فإنه مقتضى قاعدة الاشتغال العقلية، التي لا معنى لدعوى الانصراف فيها.

إلا أن يدعى قصورها عن الشك المذكور، لكنه ممنوع في غير الوسواس.

و ثانياً: أن الانصراف عن غير المتعارف بدوى لا يعتد به في رفع اليد عن الإطلاق، و لذا لا إشكال ظاهراً في عموم إطلاق أدلة عدم الاعتناء بالشك في سائر موارد لصورة كثرة الشك.

و أشكل من ذلك دعوى: أن الاعتناء بالشك لما كان موجهاً لمخاطب خاص، فلا عموم له لصورة كثرة الشك، لعدم إحراز ابتلاء الشخص المذكور به.

لاندفاعها بأن الخطاب المذكور لم يرد في قصة خارجية خاصة، بل بلسان القضية الشرطية، التي تعم صورة كثرة الشك.

الثاني: لزوم العسر و الحرج، فإنه يقتضى التنزل من الموافقة القطعية للموافقة الاحتمالية، بناء على ما هو الظاهر من إمكان اكتفاء الشارع بالموافقة الاحتمالية مع بقاء التكليف، فيرتفع به موضوع قاعدة الاشتغال العقلية، و أن رفع موضوعها لا ينحصر برفع التكليف المستلزم لجواز ترك الامتثال رأساً، المعلوم عدمه في المقام، أو بالتعبد بالامتثال بمثل قاعدة الفراغ، الذي لا تنهض به قاعدة نفى الحرج، لتمحضها في الرفع، و عدم نهوضها بتشريع الأحكام المانعة من لزوم الحرج.

و فيه: أن لزوم الحرج من الموافقة القطعية لكثير الشك غير مطرد، و لزومه نوعاً لا - يكفي في جريانها، لظهور دليلها في الحرج الشخصي.

مع أن اللازم الاقتصار في التنزل عن الموافقة القطعية على المرتبة التي يلزم من الزيادة عليها الحرج، لا- إلغاء الشك مطلقا حتى بالإضافة للمرتبة التي لا يلزم منها الحرج، كما هو المقصود في المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦

...

الثالث: أنه لا يأمن دوام عروض الشك.

وفيه - مع أن ذلك مختص بالشك الذي يستند عرفا للشيطان -: أن المحذور المذكور ليس من الأهمية بنحو يحرز معه تنزل الشارع عن الموافقة القطعية مع القطع به، فضلا عن احتمال له و عدم الأمن منه، و لا سيما مع أهمية موضوع الشك كالصلاة.

اللهم إلا أن يراد بذلك الإشارة لما تضمنته النصوص الآتية، فيجرب فيه ما يأتي فيها.

الرابع: النصوص الواردة في الصلاة:

كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا كثرت عليك السهو فامض على صلاتك، فإنه يوشك أن يدعك، إنما هو من الشيطان» (١).

وصحيح زرارة و أبي بصير: «قلنا له: الرجل يشك كثيرا في صلاته، حتى لا يدري كم صلى و لا ما بقي عليه، قال: يعيد، قلنا: فإنه يكثر ذلك عليه كلما أعاد شك، قال: يمضي في شكه، ثم قال: لا تعودوا الخبيث من أنفسكم نقض الصلاة فتطمعوه، فإن الشيطان خبيث معتاد لما عود، فليمض أحدكم في الوهم، و لا يكثر نقض الصلاة، فإنه إذا فعل ذلك مرات لم يعد إليه الشك. قال زرارة: ثم قال:

إنما يريد الخبيث أن يطاع، فإذا عصى لم يعد إلى أحدكم» (٢).

و خبر علي بن أبي حمزة عن رجل صالح [العبد الصالح. فقيه] عليه السلام: «سألته عن الرجل يشك فلا يدري واحدة صلى أو اثنتين أو ثلاثا أو أربعاً، تلبس عليه صلاته. قال: كل ذا؟ قلت: نعم. قال: فليمض في صلاته، و يتعوذ بالله من الشيطان فإنه يوشك أن يذهب عنه» (٣)، و غيرها.

فإنها و إن وردت في الصلاة إلا أنه قد يستدل بها في الوضوء، بناء على ما هو

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧

...

الظاهر من عمومها للشروط - كما هو مقتضى إطلاق الأول، بل ذيل الثاني - أو لاستفادة حكمه منها تبعاً، بسبب ظهور شرطية فيها و تبعيته لها عند المتشعبة.

وفيه: أن عمومها للشروط إنما هو بمعنى عدم قطع الصلاة لأجل الشك في الشرط في فرض الدخول فيها لاعتقاد تحققه، فيكون المقام مستثنى مما تقدم في المسألة الثامنة و السبعين، لا جواز الدخول فيها مع الشك فيه، فضلا عن الدخول في غيرها مما يشترط به. و مجرد شرطية في الصلاة و تبعيته لها، لا يقتضى استفادة حكمه من أدلتها تبعاً، و لا سيما مع ثبوت اختلافهما في بعض الاحكام،

كجريان قاعدة التجاوز فيها دونه.

نعم، قد أشير في كلماتهم إلى الاستدلال بعموم التعليل فيها بأنه من الشيطان، وأنه بإهماله يوشك أن يدعه، لظهوره في أن كثرة الشك من الشيطان وأنه يوشك أن يدعه بإهماله، وأنه يلزم إهماله لأجل ذلك و لو في غير مورد النصوص، كالشك في أفعال الوضوء.

بل لو تمّ لجرى في جميع موارد كثرة الشك، كما ذكرنا.

لكنه يشكل بأن المستفاد من النصوص أمران.

الأول: أن كثرة الشك في الصلاة من الشيطان، وإليه يرجع التعليل بأنه يوشك أن يدعه بإهماله.

الثاني: أنه ينبغي إهمال الشك الذي هو من الشيطان، لئلا يطمع، لأنه معتاد لما عود.

و مقتضى الثاني إهمال كل شك يكون من الشيطان.

ولا إشكال في ذلك، كما هو مفاد صحيح عبد الله بن سنان: «ذكرت لأبي عبد الله عليه السلام رجلا مبتلى بالوضوء والصلاة، و قلت: هو رجل عاقل. فقال أبو عبد الله عليه السلام: و أى عقل له و هو يطيع الشيطان! فقلت: و كيف يطيع الشيطان؟ فقال:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨

...

سله هذا الذى يأتيه من أى شيء هو؟ فإنه يقول لك: من عمل الشيطان» ١. و لذا أجمعوا ظاهرا على إهمال شك الوسواسى.

و إنما الإشكال فى أن كثرة الشك موجبة لإهماله مطلقا و لو لم يحرز استناده للشيطان - كما هو محل الكلام - و لا تنفى به النصوص المذكورة.

و مجرد ظهورها فى كون كثرة الشك فى الصلاة من الشيطان لا يستلزم كون كثرة الشك فى جميع الموارد منه، لإمكان مزية للصلاة فى ذلك، بلحاظ أهميتها الموجبة لاهتمامه بإفسادها و نقضها، و لا سيما لو كان قطع الصلاة مرجوحا ذاتا حتى مع الشك، و أن جوازه حينئذ للمزاحم.

اللهم إلا أن يقال: لو كان لكثرة الشك سبب غير الشيطان لجرى فى الصلاة أيضا، فإن أهميتها و خصوصيتها لا تمنع من تحقق السبب المذكور فيها.

فما تضمنته النصوص من أن كثرة الشك فيها من الشيطان إن كان بنحو القضية الحقيقية دل على ذلك فى غيرها أيضا، و إن كان بنحو القضية الغالبية أو الادعائية، بلحاظ دخل الشيطان فى بعض مقدمات كثرة الشك، فتستند إليه و لو بالواسطة دل على كفاية ذلك فى إهمال الشك، و يجرى فى غير الصلاة بمقتضى عموم التعليل.

نعم، لو كان إسناد كثرة الشك للشيطان تعبديا ظاهريا أمكن اختصاصه بمورده، لكن ظاهر النصوص كونه حقيقيا حكاية عن قضية واقعية لا خصوصية للمورد فيها.

و لا سيما مع ما فى موثق أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: لا سهو على من أقر على نفسه بسهو» ٢، لقرب كون المراد به الإقرار بسبب كثرة السهو، و إلا فكل ساه لا يرتب حكم السهو حتى يعلم من نفسه بالسهو و يقرّ به عليها، و مقتضى إطلاقه رفع حكم السهو فى جميع موارد كثرته.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الخلل الواقع فى الصلاة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩

...

لكن في بلوغ ذلك حدا يصلح معه للاستدلال إشكال، لتوقف استفادة العموم من تلك النصوص على إلغاء خصوصية الصلاة عرفاً، بحيث تكون النصوص ظاهرة فيه، أو القطع بعدم خصوصيتها، ليتعدى عنها بتنقيح المناط، والأول محتاج إلى لطف قريحه، والثاني حجة على مدعيه.

والموثق لا يخلو عن إجمال، لأن المعنى المذكور وإن كان قريباً، إلا أنه لا شاهد له من الكلام. فيشكل التعدى عن الصلاة، ولا سيما مع أن مقتضى ذلك التعدى لجميع موارد كثرة الشك، ولا يظهر منهم البناء عليه، لعدم تصديهم لاستثنائه في غير أفعال الصلاة والوضوء.

نعم، لا ينبغي التأمل في عموم عدم الاعتناء بالشك الذي يحرز أنه من الشيطان، والذي هو عبارة عن شك الوسواسي أو من مبادئه، لأنه المتيقن من النصوص المتقدمة ومنها صحيح ابن سنان.

وإن كان قد ينافيه مرسل الواسطي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت: جعلت فداك، أغسل وجهي ثم يشككني الشيطان أني لم أغسل ذراعي و يدي. قال: إذا وجدت برد الماء على ذراعك فلا تعد» (١)، لظهوره في عدم إهمال الشك الذي يكون من الشيطان مطلقاً، بل لا بد من الرجوع للأمانة المذكورة على حصول المشكوك.

لكن ضعف سنده، وعدم ظهور الجابر له مانع من الاعتماد عليه.

وقد حمل على التنبيه لما يرفع الوسواس خارجاً، بدعوى: أن وجدان برد الماء موجب لارتفاع الشك في غسل الذراع وظهور كونه من سنخ الوسواس.

وربما يحمل على التنبيه لما يظهر حال الشك من كونه من الشيطان أو عدمه، إذ الشك مع وجدان برد الماء شيطاني غير طبعي، و مع عدمه طبعي غير شيطاني، أو التنبيه لما يرفع الشك.

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠

...

كما ربما يحمل إسناد الشك في كلام السائل للشيطان على ابتناؤه على أن الشيطان سبب في كل شك، لإشغاله ذهن الإنسان بما ينسيه حاله، لا على إرادة نوع الشك الخاص المنسوب للشيطان عرفاً، والذي هو مورد النصوص المتقدمة، ويكون التنبيه لوجدان برد الماء منه عليه السلام لأنه موجب لليقين بغسل اليد في فرض عدم غسلها لغير الوضوء، كما هو المنصرف من الحديث، ولو فرض بقاء الشك معه كان من سنخ الوسواس الذي ينبغي إهماله.

ثم إنه بعد ما تقدم لا حاجة للكلام في معيار كثرة الشك وفروعها، بل يوكل لمحله من مبحث خلل الصلاة، لأنه مورد الحاجة لذلك.

والله سبحانه وتعالى ولي العصمة والسداد، وله الحمد على نعمائه، والصلاة والسلام على خاتم أنبيائه وآله الطيبين الطاهرين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١

[الفصل الخامس فى نواقض الوضوء]

[إشارة]

الفصل الخامس فى نواقض الوضوء يحصل الحدث (١) بأمور.

(١) مراده به الأمر المسبب عن النواقض المذكورة المرتفع بالوضوء، ولأجله صار الوضوء سببا للطهارة، لوضوح أن الطهارة إنما تصدق بلحاظ ارتفاع نحو من القدر.

وبهذا تكون الطهارة مقابلة للحدث تقابل العدم والملكة، كما هو الحال فى الطهارة من الحدث الأكبر و من الخبث بالإضافة إليهما، كما صرح به شيخنا الأعظم قدس سرّه.

و أما ما فى الجواهر من أن التقابل بينهما تقابل التضادّ، فمن لم يبتل بسبب كل منهما لا يحكم عليه بأحدهما، و عليه رتب الفرق العملى بين شرطية الطهارة و مانعية الحدث.

فهو لا- يناسب معنى الطهارة عرفا، و لا قرينه على نقلها عن المعنى العرفى فى المقام، و ليس اختلاف الشارع و العرف فيها ناشئا عن اختلاف مفهومها، بل اختلاف مصاديقها، لأنها من المعانى الإضافية، كما سبق فى ذيل الدليل الأول من أدلة مطهرية الماء المطلق.

و هو لا ينافى عدم الحكم بالطهارة على من لم يبتل بأسباب الحدث المعهودة، كما لعله مقتضى قولهم عليهم السّلام: «لا صلاة إلا بطهور» (١)، لإمكان الحكم

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢

[الأول و الثانى خروج البول و الغائط]

الأول و الثانى: خروج البول و الغائط (١)،

عليه بالحدث حين وجوده و إن لم يطرأ سببه المعهود.

و من هنا كان الظاهر رجوع شرطية الطهارة لمانعية الحدث، كما هو المناسب لمرتكزات المتشعبة و عمل الفقهاء.

ثمّ إن فى كون الحدث حقائق متعددة بتعدد الأسباب أو حقيقة واحدة مستندة لكل منها قابلية للتأكد، أو لا، كلام تقدم فى مبحث النية فى ذيل الكلام فى وجوب نية الرفع و الاستباحة.

هذا، و ظاهر غير واحد من الأصحاب إطلاق الحدث على نفس الأسباب، و هى النواقض المذكورة، و لعله الأنسب بالمعنى الاشتقاقى و الإطلاق العرفى.

بل هو الظاهر من صحيح إسحاق بن عبد الله الأشعري عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: لا ينقض الوضوء إلا حدث، و النوم حدث» (١).

و خبر الكنانى عنه عليه السلام: «سألت عن الرجل يخفق و هو فى الصلاة، فقال: إن كان لا يحفظ حدثا منه إن كان، فعليه الوضوء و

إعادة الصلاة» (٢).

و في المدارك أنه مشترك لفظي بين المعنيين. و الأمر سهل.

(١) بإجماع المسلمين، كما في التهذيب و المعبر و المدارك، و في المنتهى أنه لا يعرف فيه خلافا بين أهل العلم، و عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك، و إلى الكتاب المجيد في الغائط - النصوص المستفيضة (٣)، بل لعلها متواترة معنى.

و ظاهرهم - كالمتن - أنه يكفي خروجهما، و لا يعتبر إخراجهما بالنحو الذي يصحح نسبتها للمكلف، و به صرح في الجواهر، و ظاهر غيره المفروغة عنه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٣) راجع الوسائل باب: ١، ٢ من أبواب نواقض الوضوء و غيرهما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣

سواء أ كان من الموضع المعتاد بالأصل (١)،

و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق نسبة الخروج للبول و الغائط في النصوص - ما تضمن الانتقاض بخروج حب القرع متلطخا بالعدرة (١)، و بخروج البلل المشتبه قبل الاستبراء (٢)، و ما ورد في المسلوس و المبطن (٣).

و به يخرج عما قد يوهمه التعبير بالحدث، بل قد يظهر من خبر الكنانى المتقدم صدق الحدث بذلك.

كما أن ظاهرهم أن المراد من الخروج هو المتعارف المبني على التحرك عن المخرج و الانتقال منه، لا مجرد الظهور لانفراج المخرج أو بروزه للخارج لعارض، كما قرّبه في جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام و الجواهر و محكى الذكرى، و مال إليه في الرياض، لأنه الظاهر من الخروج في النص، و لا - أقل من كونه المتيقن منه و مما تضمن ناقضية البول و الغائط، فيرجع في غيره لاستصحاب الطهارة.

فما في المنتهى و عن التحرير و التذكرة من الإشكال فيه، بل في المستند الجزم بالنقض، في غير محله. فتأمل.

(١) الظاهر أن المراد به الموضع الطبيعي لخروجهما في نوع الإنسان، و هو القبل في البول و الدبر في الغائط.

و الظاهر أنه المراد من الموضع المعتاد في المعبر و الشرائع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الروضة، كما حمله عليه في جامع المقاصد و المسالك و الروض و المدارك، فذكر الاعتقاد بلحاظ النوع، لا بلحاظ الشخص.

و كيف كان، فتحقق الحدث بما يخرج منهما مع فعلية الاعتقاد للشخص هو

(١) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب نواقض الوضوء.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤

...

المتيقن من النص و الفتوى، و مع عدمه - كما فى الخروج منهما فى المرة الأولى، أو لاعتیاد الخروج من غيرهما لشذوذ خلقى - هو مقتضى إطلاق الانتقاض بخروج البول و الغائط فى المقنع و المقنعة و الناصريات و النهاية و المبسوط و إشارة السبق و الغنية و الوسيلة و اللمعة، أو بما يخرج من الطرفين فى الهداية، بل هو مقتضى إطلاق الانتقاض بخروجهما من الموضع المعتاد فى كلام من عرفت، بناء على حمله على ما تقدم. و به صرح فى المسالك و الروض و الرياض، و نفى الخلاف فيه فى الحقائق، بل عن محكى شرح الدروس دعوى الإجماع عليه.

و يقتضيه إطلاق صحيح زرارة: «قلت لأبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام: ما ينقض الوضوء؟ فقالا: ما يخرج من طرفيك الأسفلين - من الذكر و الدبر - من الغائط و البول، أو منى، أو ریح، و النوم حتى يذهب العقل» (١)، و نحوه غيره مما تضمن ناقضية ما يخرج من الطرفين و ناقضية البول و الغائط.

و الانصراف لصورة الاعتیاد فى المخرج - لو تم - بدوى لا يعتد به فى رفع اليد عن الإطلاق.

لكن فى الجواهر: «لعل قوله فى خبر أبى بصير: «إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم بهما عليك» (٢)، يرشد إلى اعتیاد الخروج»، و كأنه لأن إنعامه تعالى بهما إنما هو بلحاظ كونهما طريقتين معدین لخروج البول و الغائط، فمن لم يكونا له كذلك محروم من نعمتهما، و إن كانا عنده و تحقق الخروج منهما على خلاف العادة، فلا يكون الخارج منهما خارجاً من الطرفين اللذين أنعم الله بهما عليه.

و فيه - مع أنه لو تم كون الإنعام بإعدادهما للخروج لا بنفس الخروج منهما، فهو لا ينهض بإثبات اعتبار اعتیاد الخروج منهما كى لا يحصل الحدث بالخروج منهما فى المرة الأولى، بل اعتبار إعدادهما للخروج، فلا يحصل مع اعتیاد عدم

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢، و يأتى فى تحقيق حكم الخارج من غير السبيلين الكلام فى متن الحديث.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥

أم بالعارض (١)، أم كان من غيره، على الأحوط وجوباً.

الخروج منهما لشذوذ خلقى -: أن الظاهر كون ذكر الإنعام فيهما لمحض الإشارة للجارتين المخصوصتين، لا لتوقف الحكم عليه، غايته أنه يكشف عن فرض الإنعام بهما فى حق المخاطب، فلا عموم للحديث فى حق غيره ممن لا يتحقق فى حقه الإنعام، فيرجع فيه لإطلاق بقية النصوص، و لا يصلح الحديث لتقيدها.

و إنما يتم ما ذكره لو كان بيان ذلك بلسان الشرط مثلاً، كما لو قيل: إنما الوضوء من طرفيك إن أنعم الله بهما عليك.

هذا، و قد صرح فى الشرائع و المعتبر و المنتهى و غيرها بعموم الحكم لما إذا كان المخرج المعهود فى غير موضعه الطبيعى، و نفى فى الجواهر وجدان الخلاف فيه، بل فى المنتهى و المدارك و عن التحرير دعوى الإجماع عليه.

و يقتضيه إطلاق النصوص المتقدمة، و لا ينافيه وصف الطرفين فى بعضها بالأسفلين، لظهوره فى الإشارة للجارتين المعهودتين من دون دخل له فى الحكم، نظير ما تقدم.

على أن كونهما فى غير موضعهما الطبيعى قد يجتمع مع كونهما أسفلين.

فما فى الحقائق من الإشكال فيه، حملاً للإطلاق على المتعارف مع عدم حجية الإجماع، ضعيف.

(١) اختلفت كلمات الأصحاب (رضوان الله عليهم) فى البول و الغائط الخارجين من غير السبيلين على أقوال.

الأول: النقض مطلقاً، كما عن ابن إدريس و التذكرة، و يقتضيه إطلاق الحكم بناقضية البول و الغائط ممن تقدم، و قواه فى الجواهر و

طهارة شيخنا الأعظم قدس سره.

و قد استدل له بإطلاق الآية الشريفة، و بعض النصوص المتضمنة لناقضيه البول و الغائط، كصحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يوجب الوضوء إلا من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦

...

غائط أو بول.» (١)، مع حمل التقييد بالخروج من الطرفين في النصوص الآخر على الغالب.

و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن مراعاة الغلبة في المقييدات توجب مراعاتها في المطلقات فتقصر عن غير الغالب - و هو الخارج من غير السبيلين - فلا دليل على ناقضيته.

كما ترى! لعدم التلازم بين الأمرين، بل بينهما كمال التنافي، غاية الأمر أنه لا بد من النظر في وجه حمل القيد على الغلبة مع أن الأصل فيه الاحتراز، و هو أمر آخر يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

و أما حمل الحصر على كونه بالإضافة إلى ما يفتى العامة بناقضيته، كما هو الظاهر من صحيح أبي بصير أو موثقه عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرعاف [القيء خ. ل]، و الحجامة، و كل دم سائل، فقال: ليس في هذا وضوء، إنما الوضوء من طرفيك اللذين أنعم الله بهما عليك» (٢)، لا بالإضافة إلى فاقد القيد المذكور.

فهو لا يتم ما لم يحمل القيد على الغالب، لوضوح أن الحصر بالمقيد في مقابلهم يقتضي الاختصاص به، لا العموم للمطلق، فلا وجه لجعله وجهاً في مقابله، كما في الجواهر و غيره.

و أشكل منه ما أشار إليه من عدم حجية مفهوم القيد، لاختصاص ذلك بما إذا لم يقع القيد في مقام التحديد - كما في صحيح زرارة السابق - أو في حيز أدوات الحصر - كما في غير واحد من نصوص المقام - و إلا كان من مفهوم التحديد و الحصر، اللذين لا إشكال في حجيتهما.

الثاني: التفصيل بين ما يخرج من دون المعدة، فينقض، و ما يخرج من فوقها، فلا ينقض، كما في المبسوط، و الخلاف، و جواهر القاضى، و المذكور فيها و إن كان هو التفصيل في البول و الغائط معاً، إلا أن دليله مختص بالغائط، فقد

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧

...

استدل على النقض في الأول بالإطلاقات المتقدمة، و على عدمه في الثاني بأن ما يخرج مما فوق المعدة لا يسمى غائطاً.

و منه يظهر أن هذا التفصيل لا ينافي القول الأول، بل هو تفصيل في تحقق صغراه.

و قد استشكل فيه في المعتبر و غيره بأن المراد بالغائط في المقام الفضلة الخاصة، و هي الثفل، و لا خصوصية للمخرج في صدقه، بل لو فرض رجوعه إلى ما فوق المعدة و خروجه عن طريق الفم أو غيره لصدق عليه الغائط.

و قد وجه البهائي قدس سره في الحبل المتين المراد من التفصيل المذكور بما قد يدفع الإشكال عنه، حيث حمله على التفصيل بين ما يخرج بعد انحدار الطعام من المعدة للأعضاء و هضمها له و ما يخرج قبل ذلك، حيث لا يتضح صدق الغائط عليه حينئذ، بل هو يشبه

القيء، فالمراد مما يخرج دون المعدة الأول، و مما يخرج من فوقها الثاني.

و ما ذكره قدس سره و إن لم يناسب مفاد كلام المفصلين، إلا- أنه قريب، بلحاظ قرب كون المراد الخروج الانحداري، لأنه المنصرف، دون الرجوعى.

نعم، قد يشكل صدق الغائط بمجرد هضم المعدة للطعام و دفعه للأعضاء، بل لا يبعد احتياجه لمقدار من المرور فى الأمعاء و امتصاصها منه فى الجملة، و المدار على الصدق العرفى، كما تبّه له شيخنا الأستاذ قدس سره.

الثالث: التفصيل بين الاعتياد و عدمه، كما فى الشرائع و القواعد، و عن الدروس و البيان.

و قد يوجه- بناء على الرجوع للمطلقات- بانصرافها عن غير المعتاد، و بناء على تقييدها بنصوص السبيلين بدخوله فى إطلاقها، لصيرورته مخرجا عرفا- كما فى جامع المقاصد- أو بمساواته للسبيلين، إما لكونه مما أنعم الله به- كما فى المعتبر- أو لاستبعاد عدم الانتقاض بما يخرج منه.

لكن انصراف المطلقات عن غير المعتاد غير ظاهر، كما تقدم فى صورة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨

...

الخروج من المخرج الطبيعى.

على أن المنشأ للانصراف- لو تم- ليس هو الاعتياد، بل الغلبة، و هو يقتضى قصور الإطلاق عن الخارج من غير السبيلين، و لو مع الاعتياد، لكونه الفرد النادر من المطلق.

نعم، لو كان الانصراف للتغوط و التبول، لم يبعد كونهما منوطين بالاعتياد فى غير السبيلين، إلا- أنه تقدم عدم كونهما معيارا فى الناقضية.

و شمول إطلاقات السبيلين له ممنوع جدا، لأن الظاهر منهما خصوص القبل و الدبر، كما هو المصرح به فى صحيح زرارة المتقدم، لا كل ما يصدق عليه المخرج.

و كذا صدق الإنعام به، لظهور نسبة الانعام له تعالى فى إرادة ما يكون بحسب أصل الخلقة، لا بسبب طارئ مستند للعبد.

مع أن الأنعام قد أخذ فى النص وصفا للطرفين المقصود بهما خصوص السبيلين، و ليس هو تمام الموضوع للحكم.

مضافا إلى أن تحكيم النصوص المقيدة للإطلاقات يقتضى العمل بأخصها، و هو ما تضمن التقييد بالذكر و الدبر. فلاحظ.

و أما استبعاد عدم الانتقاض به، فهو لا يبلغ مرتبة الحجية فى المقام.

الرابع: التفصيل بين انسداد المخرج الطبيعى و عدمه، فينقض فى الأول، و لو فى المرة الأولى قبل تحقق الاعتياد، دون الثانى، كما فى الروضة و الرياض، و عن الجعفرية.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٣، ص: ٥٨

و قد استدل عليه بما سبق من أنه يصير مخرجا منعما به، و غيره مما يظهر ضعفه بما تقدم.

كما قد يستدل عليه بالإجماع المدعى فى المنتهى و المدارك.

و يشكل بعدم ظهور كلامهما فى دعوى الإجماع فى المقام، قال فى المنتهى: «لو اتفق المخرج فى غير المعتاد خلقة انتقضت الطهارة بخروج الحدث

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩

...

منه إجماعاً، لأنه مما أنعم به، وكذا لو انسند المعتاد وافتتح غيره»، والمتيقن منه إلحاقه بما سبقه في الحكم - كما هو صريح المدارك - لا في الإجماع، مع عدم وضوح حجية دعوى الإجماع المذكورة.

وقد استدلل بعض مشايخنا على عدم الانتقاض مع انفتاح المخرجين و عدم اعتياد الخروج من غيرهما بنصوص التقييد بالسبيلين، كصحيح زرارة المتقدم، وعلى الانتقاض مع انسدادهما بإطلاقات الانتقاض بخروج البول والغائط، لاختصاص نصوص التقييد المذكورة بغير المورد، لأن الخطاب في صحيحة زرارة شخصي قد وجه إلى زرارة و كان سليم المخرج، والتعدي منه بالقطع بعدم خصوصية المورد إنما يصح لكل من كان سليم المخرج، دون غيره ممن انسند مخرجه، بل المرجع فيه للإطلاقات.

وفيه: أن زرارة كما كان سليم المخرج لم يكن له طريق آخر يخرج منه الخبثان، فلو كان الخطاب شخصياً لم يتجه التعدي منه لمن له الطريق الذي يخرج منه الخبثان باعتياد وبدونه، لعدم القطع بعدم دخل الخصوصية المذكورة، وإن لم يكن شخصياً، لإلغاء خصوصية المورد عرفاً - كما هو الظاهر، حيث يفهم منه بيان موضوع الحكم في حق كل أحد - كان صالحاً للاستدلال على التقييد في حق من انسند مخرجه أيضاً.

هذا، وقد اعتبر في المستند الاعتياد في النقض مع الانسداد، وحكاه عن نهاية الأحكام. لكن في كشف الثام: «قيل: ولا شبهة في عدم اعتباره مع انسداد الطبيعي».

الخامس: التفصيل بالنقض مع انسداد المخرج الطبيعي مطلقاً و لو في المرة الأولى قبل تحقق الاعتياد، و مع عدمه بشرط الاعتياد، و عدمه مع عدم الأمرين من الانسداد و الاعتياد، كما هو صريح المعتبر و المنتهى و جامع المقاصد و الروض، و ظاهر المدارك و عن الدلائل و مجمع الفائدة، و ظاهر الحقائق أنه المشهور، و ظاهر الرياض أنه الأشهر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠

...

و يظهر وجهه مما تقدم في القولين السابقين.

السادس: عدم الانتقاض مطلقاً، كما مال إليه في الحقائق، و هو مقتضى الجمود على ما تقدم من الصدوق في الهداية من الاقتصار على ما يخرج من الطرفين. بل قد يظهر من الاقتصار على ما يخرج من المعتاد في النافع و الإرشاد، بناء على ما تقدم من ظهوره في المعتاد النوعي، إذ لو أريد به الاعتياد الشخصي لزم عدم ناقضية ما يخرج من الموضع الطبيعي من دون اعتياد.

و يستدل له بقصور الإطلاقات عنه، إما لانصرافها للفرد المتعارف، أو لتقييدها بنصوص الخروج من السبيلين، الذي هو العمدة في المقام، لما تقدم غير مرة من عدم التعويل على مثل هذه الانصرافات.

هذا ما عثرنا عليه من أقوال الأصحاب، و قد ظهر مما سبق ضعف التفصيلات الأربعة في المقام، فلا بد من النظر في القول الأول و الأخير بالنقض مطلقاً و عدمه كذلك.

و مدار الكلام فيهما على أن نصوص السبيلين واردة مورد الغالب، أو مقيدة للإطلاقات.

وقد أصر غير واحد على الأول، وقربه شيخنا الأعظم قدس سره بأن الصلة ليست مناطاً للحكم، لأن الموصول ليس للعموم، للزوم تخصيص الأكثر، فإن كثيراً مما يخرج من الطرفين ليس ناقضاً، بل المراد به المعهود، و هو البول والغائط و الريح، فتكون الصلة معرفة لذلك المعهود و مفسرة له، بلحاظ غلبة اتصافه بها، من دون دخل لها في الحكم.

و استشهد لذلك سيدنا المصنف قدس سره بما في صحيح زراة من عطف البول بالواو، و عطف المنى و الريح بأو، مع خروجها بأجمعها من السيلين، حيث لا نكتة لذلك إلا كون البول و الغائط تفسيراً للموصول، لإرادة العهد به، و ما بعدهما معطوفاً عليه، و لو كانا قيداً للموصول - لدخل عنوانه في موضوع الحكم - لشاركهما ما بعدهما في ذلك، و ناسب العطف بوجه واحد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١

...

و يشكل: بأن ظاهر الكلام كون الصلوة مناطاً للحكم، و لزوم تخصيص الأكثر بالنحو المستهجن ممنوع، لأن الفرد الشائع الكثير الوقوع المأنوس به الذهن هو الأمور الثلاثة المذكورة، فلا يستهجن عدم إرادته غيرها و إن كان أكثر عدداً منها، و لا سيما مع قرب ورود التخصيص بالسيلين لدفع توهم ناقضية مثل القىء و الرعاف، كما تقدم في حديث أبى بصير، فيضعف إطلاق عقد الإيجاب فيه.

و أما صحيح زراة، فما تقدم فيه مبنى على روايته بالوجه المذكور، كما في الوسائل، و هو مخالف لما في الكافى و التهذيب و الفقيه و الحقائق و الوافى من عطف البول على الغائط ب «أو» مع تنكيرهما، كما هو المناسب لعطف النوم بالواو مع تعريفه، حيث يكون هو المعطوف على الموصول و ما قبله من تتمه صلته.

بل حمل الموصول على الإشارة لخصوص البول و الغائط دون الريح بعيد جداً غير مناسب لبقية النصوص المقتصر فيها على ذكر ما يخرج من الطرفين، حيث لم تتعرض للريح، فلو لا دخوله فيما يخرج من الطرفين لكان المناسب التعرض له، كما تعرض له ما تضمن البول و الغائط بعنوانيهما.

فلا مجال للاستشهاد بالصحيح على معرفة الصلوة و عدم دخلها في موضوع الحكم.

فلم يبق إلا - استبعاد دخلها في الحكم، لدعوى أن المناسبات الارتكازية تقتضى بأن المدار على نفس الخبثين من دون خصوصية للمخرج، و لا سيما مع بعد عدم الانتقاض بالخارج من المعتاد غير السيلين، خصوصاً مع انسدادهما، لبعد انحصار الناقض للشخص المذكور بالنوم.

بل يظهر من غير واحد المفروغية عن الانتقاض حينئذ. فإن ذلك بمجموعه لو لم يكن قرينة على صرف القيد للغالب، فلا أقل من كونه موجبا لإجماله، فيلزم الرجوع لإطلاق ما تضمن ناقضية البول و الغائط مما تقدم في حجة القول الأول.

لكن في بلوغ ذلك حداً صالحاً للخروج عن ظهور القيد في الاحتراز إشكال.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢

...

و المناسبات الارتكازية غير ظاهرة في مثل هذه الأمور التعبدية المحضة. و لا سيما مع صعوبة الالتزام بذلك في الريح، لعدم صدق عنوانه المذكور في النصوص مع خروجه من غير المخرج الطبيعى غالباً، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

و استبعاد انحصار الناقض بالنوم في حق الشخص المذكور غير بالغ مرتبة الحجية بنفسه، و لا صالح للقرينة على الكلام عرفاً، بنحو يوجب التوقف عن ظهوره الأولى.

نعم، لو فرض ثبوت النقص في حق الشخص المذكور بإجماع أو نحوه، لم يبعد التعدى عنه لجميع موارد الخروج من غير السيلين، و لو مع عدم الاعتقاد، لقرب كشفه عرفاً عن عدم دخل المخرج في الناقضية، و أن ذكره لمحض الغلبة، لما هو المرتكز عرفاً حينئذ من اشتراك الكل في سبب واحد، و هو البول و الغائط.

و بعبارة أخرى: لا يبعد كون إلغاء خصوصية السيلين حينئذ مطلقاً أقرب عرفاً من قصر خصوصيتهما على غير الشخص المذكور.

لكن لا طريق لإثبات النقض في حق الشخص المذكور، لما تقدم في القول الرابع من عدم ثبوت الإجماع، فلا مخرج عن ظهور القيد في الاحتراز، كما لا تصل النوبة لدعوى الإجمال الملزم بالرجوع لإطلاق أدلة ناقضية البول والغائط. على أنه لم يتضح تمامية الإطلاق للأدلة المذكورة، وإن جرينا على ذلك في عرض حجة القول الأول. أما الآية الشريفة، فلأن المجيء من الغائط فيها كناية عن قضاء الحاجة بالتخلي بالنحو المعهود، فالتعميم لمطلق خروج الغائط من الموضع الطبيعي ولو مع عدم صدق التخلي - فضلا عن خروجه من غيره - مبني على إلغاء الخصوصية عرفا، أو القطع بعدمها، و هما في محل المنع، وليس استفادة العموم لكل ما يخرج من الموضع الطبيعي وإن لم يصدق التخلي إلا بضميمة الأدلة الأخر العامة أو الخاصة التي تقدم التعرض لها في أول الفصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣

...

و أما النصوص المتضمنة للبول والغائط بعنوانيهما، فلوضح أن نسبة النقض للعين - بعد تعذر حمله على استناده لمحض وجودها، للقطع بعدم ناقضيتهما قبل خروجهما - ينصرف لخصوص المتعلق الظاهر المعهود لها، و المتيقن منه الخروج بالنحو الطبيعي المعهود الذي يكون بالتخلي، كما تقدم في الآية.

و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن الظاهر في مثل ذلك الخروج من دون خصوصية للمخرج، لم يتضح بنحو معتد به، بل يبعد جدا فهم بعض أفراد من الإطلاق.

و ليس هذا من باب انصراف المطلق بسبب الغلبة - الذي تكرر منا منعه - بل هو راجع إلى منع الغلبة من انعقاد الإطلاق، و خروج الفرد غير المعهود عن المتيقن منه.

هذا، و قد يستدل للتعميم بما في العلل و عيون الأخبار، بسند لا يخلو عن اعتبار، عن الرضا عليه السلام: «إنما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين خاصة و من النوم دون سائر الأشياء، لأن الطرفين هما طريق النجاسة، و ليس للإنسان طريق يصيبه النجاسة من نفسه إلا منهما، فأمروا بالطهارة عند ما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم» (١)، بدعوى: أن مقتضى عموم التعليل لكل طريق في البدن تصيبه النجاسة منه.

و هو كما ترى! لظهور أن مثل هذه التعليلات ليست موضوعا للحكم بنحو يدور مدارها وجودا و عدما، بل هي من سنخ الحكمة غير المطردة و لا المنعكسة.

كيف و التعليل المذكور لا يناسب ناقضية الريح؟! بل مقتضاه عدم ناقضية البول و الغائط لو لم يستلزم خروجهما نجاسة البدن، و ناقضية خروج الدم من مثل البواسير و نحوها مما يخرج من طريق في البدن.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤

...

و قد تحصّل من جميع ما تقدم: أن الأدلة لا تنهض بالتعدى إلى ما يخرج من غير الموضع الطبيعي. غاية ما في الأمر استبعاد عدم الانتقاض مع تعود الخروج منه، و لا سيما مع انحصار الطريق به لانسداد الموضع الطبيعي، كاستبعاد التعميم لمطلق الخروج منه و لو نادرا بسبب طعنة أو نحوها.

و جعل المدار على التعود أو الانحصار لا تنهض به الأدلة، كجعل المدار على ما يصدق معه عرفاً قضاء الحاجة من تبول أو تغوط، بل هو لا يناسب ما تضمن ناقضية خروج الحب ملطخاً بالعذرة و نحوه مما تقدم في أول الفصل.

و كأن هذا الاستبعاد هو الذى أوجب هذه التفصيلات التى عرفت عدم نهوض الأدلة بها.

فالظاهر أن ذلك فرد مسكوت عنه غير منظور إليه فى إطلاق الأدلة و فتاوى قدماء الأصحاب، لعدم شيوع الابتلاء به، كما هو الحال فى كثير من الفروع فى أبواب الفقه، و إلا فمن البعيد فهم حكمه من هذه البيانات بنحو يستغنى عن التنبيه عليه لو كان مورداً للابتلاء، فلم يبق إلا الاحتياط فى الفتوى و العمل، فإنه أسلم عاقبة. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و منه نستمد العون و التوفيق.

ثم إنه لو بنى على النقض، فالمعيار هو الخروج عن حد البدن، فلو وضعت فى المثناء - مثلاً - أنبوبة (صونده) لخروج البول و لها من طرفها الخارج سدّاد، كفى فى النقض خروجه عن حد البدن و إن بقى فى الأنوبة و لم يخرج عن السداد، فلو استمر خروجه لها يلحقه حكم السلس و إن انحبس بالسداد.

نعم، لو رجع من الأنوبة للدخل ثم خرج لم يتحقق به النقض، لأن المنصرف من دليل النقض هو الخروج الأول المتعقب لتكون الخبث فى البدن، دون الخروج المتعقب لدخول الخبث من الخارج، فلا يكون ناقضاً حتى لو خرج من المخرج الطبيعى. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥

و البلل المشتبه الخارج قبل الاستبراء بحكم البول ظاهراً (١).

[الثالث خروج الريح من الدبر]

الثالث: خروج الريح من الدبر (٢).

(١) كما تقدم فى الفصل الرابع من مبحث أحكام الخلوة.

(٢) بإجماع المسلمين، كما فى التهذيب و المعتمد و المدارك، و فى المنتهى أنه لا يعرف فيه خلافاً بين أهل العلم، و عن غير واحد دعوى الإجماع عليه.

و يقتضيه النصوص «١» المستفيضة، بل لعلها متواترة معنى. و قد تقدم بعضها.

و مقتضى إطلاقها - ككلام الأصحاب - عدم اعتبار الاعتياد فى الخروج من الدبر، كما تقدم فى البول و الغائط، خلافاً لما قد يظهر من المراسم، حيث قال:

«و الريح الخارجة من الدبر على وجه معتاد».

إلا أن يكون الاعتياد فى كلامه وصفاً للريح لبيان نوعها، لا قيداً فى ناقضيتها، فيوافق ما فى المتن.

كما أن مقتضى إطلاق معاهد الإجماعات و أكثر النصوص عدم اعتبار سماع الصوت أو ظهور الريح فى النقض.

نعم، فى صحيح زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: لا يوجب الوضوء إلا من غائط، أو بول، أو ضرطه تسمع صوتها، أو فسوة تجد ريحها» (٢)، و فى موثق سماعه: «سألته عما ينقض الوضوء، فقال: الحدث تسمع صوته، أو تجد ريحه.» (٣)، و نحوهما غيرهما. و بمضمون الموثق عبر فى المقنع.

و فى المدارك: «و مقتضى الرواية أن الريح لا يكون ناقضاً إلا مع أحد الوصفين».

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٢، ٣ من أبواب نواقض الوضوء.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٦

أو من غيره، إذا كان من شأنه أن يخرج من الدبر (١)،

وقد حمل غير واحد النصوص المذكورة على صورة الشك، كما هو المناسب لما في صحيح معاوية بن عمار: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إن الشيطان ينفخ في دبر الإنسان حتى يخل إليه أنه قد خرج منه ريح، فلا ينقض الوضوء إلا ريح تسمعها أو تجد ريحها» (١). وفي صحيح عبد الرحمن: «أنه قال للصادق عليه السلام: أجد الريح في بطني حتى أظن أنها قد خرجت. فقال: ليس عليك وضوء حتى تسمع الصوت أو تجد الريح، ثم قال: إن إبليس يجلس بين إيتي الرجل فيحدث ليشككه» (٢).

لظهورهما في ناقضية الريح بنفسها، ولذا يكون تخيلها سببا للشك في الانتقاض، وليس اعتبار أحد الوصفين إلا لليقين بخروجها، بل هو صريح خبر علي ابن جعفر عن أخيه عليه السلام: «و سألته عن رجل يكون في الصلاة فيعلم أن ريحا قد خرجت، فلا يجد ريحها ولا يسمع صوتها. قال: يعيد الوضوء والصلاة، ولا يعتد بشيء مما صلى إذا علم ذلك يقينا» (٣).

ومن ثم كان ظاهر الأصحاب المفروغية عن عدم اعتبارهما في الناقضية واقعا، لعدم تنبيههم عليه، بل في الرياض أنه لا ريب فيه.

ولذا لم يبعد حمل ما تقدم من المقنع على صورة الشك، ولا سيما مع إطلاقه ناقضية الريح في صدر كلامه.

كما أنه احتمل في الجواهر عدم إرادة الخلاف مما سبق من المدارك.

(١) ظاهر غير واحد من الأصحاب أن الكلام هنا هو الكلام فيما سبق، حيث حرروا الكلام في الأحداث الثلاثة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٧

ولا عبرة بما يخرج من القبل (١) ولو مع الاعتياد.

نعم، اقتصر في المبسوط والخلاف وجواهر القاضى ومحكى السرائر والتذكرة والمختلف في فرض الخروج من غير السيلين على الغائط والبول، وهو مقتضى ما تقدم من المراسم من تقييد الريح بالخارجة من الدبر، وما عن السرائر من أن الريح غير الخارجة من الدبر على وجه متيقن - كالخارجة من فرج المرأة أو مسام البدن - ليست ناقضة، وإن أمكن تنزيله على ما ليس من شأنه الخروج من الدبر، كما تقدم في كلام المراسم.

ولعله لذا قال في محكى شرح المفاتيح: «ادعى المعتبرون للاعتياد الإجماع على أن الجشأ لا ينقض. وما ندرى ما يقولون في الجشأ المتن إذا اعتيد خروج الغائط من الفم مع انسداد المخرج الطبيعي».

وكيف كان، فقد أشرنا إلى أن العمدة في التعميم حمل التقييد بالسيلين على الغالب، وأنه لا يخلو عن إشكال. وهو في المقام أشكل، لأن صحيح زرارة المتقدم قد تضمن عنوان الضرطة والفسوة، وصدقهما يختص بالخروج من السيلين، وحمله على ما من شأنه أن يسمى بهما محتاج إلى قرينة.

واستبعاد عدم الانتقاض مع الاعتياد أو الانحصار هنا أضعف منه هناك بالنظر للمرتكزات.

و كأن مراد سيدنا المصنف قدس سره من إطلاق الحكم هنا الجرى فيه على ما سبق من الاحتياط فى الفتوى، و إلا فالجزم هنا بعموم النقض لا يناسب التوقف فيه هناك جدا بعد ما ذكرنا.

(١) كما فى المنتهى و جامع المقاصد و الروض و المدارك، و عن الشهيد و الذخيرة و السرائر، و هو مقتضى ما تقدم من المراسم، لعدم صدق العنواين المذكورين فى صحيح زرارة المتقدم عليه. و لأجله ضعف ما فى المعتبر و عن التذكرة و شرح الموجز من أن الريح مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٨

[الرابع النوم]

الرابع: النوم (١).

الخارج من قبل المرأة ينقض لأن له منفذا للجوف، و زاد عليه فى محكى التذكرة ربح الأدر، المفسر بذى الفتق، بل عن بعضهم إطلاق ناقضية ما يخرج من الذكر.

إذ لا- دليل عليه إلا إطلاق ما تضمن ناقضية الريح و ما خرج من السيلين، الذى لو لم ينصرف لخصوص ما يخرج من الدبر- كما يناسبه ما تضمن تشكيك الشيطان- لوجب الخروج عنه بالصحيح المذكور.

(١) كما هو المعروف بين الأصحاب المدعى عليه الإجماع فى الانتصار، و الناصريات، و الخلاف، و كشف اللثام، و محكى السرائر، و التذكرة، و شرح الموجز، و نسبه فى المعتبر و المنتهى إلى علمائنا، و فى محكى الكفاية إلى الأصحاب، و عده الصدوق فى أماليه من دين الإمامية، و ادعى فى التهذيب إجماع المسلمين عليه. و فى الجواهر: «الأخبار به متواترة، كالأجماعات المنقولة بالغة إلى حد يمكن دعوى تحصيل الإجماع من نقلتها».

و لأجله لا بد أن يحمل حصر الصدوق فى المقنع و الهداية النواقض فى الثلاثة المتقدمة على كونه بالإضافة إلى غيرها مما يقول به العامة لا بالإضافة إلى ما يعم النوم، كما يناسبه اقتضاره فيما نص على عدم ناقضيته على القيء و القلس و الحجامه و المذى و الوذى و نحوها، إذ لو كان يرى عدم ناقضية النوم لكان أولى من غيره بأن ينبه عليه، بسبب معروفية ناقضيته بين الإمامية، و لا سيما مع تصريحه فى المقنع بأن من استيقظ من نومه فلا بأس بأن يدخل يده فى الماء قبل أن يغسلها، إلا أن يكون قد بال، فإن ذلك مما تعرضت له- فى الجملة- النصوص «١» و الفتاوى فى الوضوء بنحو يظهر منه المفروغية عن ناقضية النوم، و كذا تصريحه فى الفقيه بناقضية النوم.

(١) راجع الوسائل باب: ٢٧ و ٢٨ من أبواب الوضوء، و هى قد تضمنت الحكم على خلاف ما فى المقنع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٩

...

و على ذلك أيضا يحمل ما عن رساله والده من عدم عدّ النوم من النواقض، و من ثمّ نبه فى كشف اللثام على عدم قدح ذلك فى الإجماع، كما ذكر أن خلافه لو تمّ لا يقدر فيه.

و كيف كان، فيقتضيه- مضافا إلى ذلك- الكتاب المجيد، بناء على أن المراد من القيام إلى الصلاة فيه هو القيام من النوم، كما ادعى إجماع المفسرين عليه فى الانتصار، و الناصريات، و المنتهى، و محكى التبيان، و نسبه لهم فى الخلاف.

و يشهد به موثق ابن بكير: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قوله تعالى إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ ما يعنى بذلك؟ قال: إذا قمتم من النوم. قلت: ينقض النوم الوضوء؟

فقال: نعم، إذا كان يغلب على السمع و لا يسمع الصوت» (١).

مضافا إلى النصوص (٢) المستفيضة أو المتواترة معنى المتضمنة لناقضيته، و قد تقدم و يأتي بعضها.

و أما الحصر فى غير واحد من النصوص بالثلاثة المتقدمة، فهو بالإضافة إلى بقية ما يخرج من السيلين و غيرهما مما يخرج من الإنسان، كما تشير إليه بعضها، و يقتضيه الجمع بينها و بين نصوص المقام.

ثم إن ظاهر النصوص و الفتاوى ناقضية النوم بنفسه، فى قبال بقية النواقض، بل هو كالصریح منها، و من ثم جزم به بعضهم.

و فى الحقائق أنه قد يفهم من بعض كلماتهم كون ناقضيته باعتبار احتمال حصول الناقض حينه.

و ربما يستشهد له برواية أبى الصباح الكناني عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل يخفق فى الصلاة. فقال: إن كان لا يحفظ حدثا منه إن كان فعله الوضوء و إعادة الصلاة، و إن كان يستيقن أنه لم يحدث فليس عليه وضوء و لا إعادة» (٣).

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

(٢) راجع الوسائل باب: ١، ٢، ٣، ٤ من أبواب نواقض الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٠

...

و ما فى العلل و العيون - بسند لا- يخلو عن اعتبار - عن الرضا عليه السلام: «قال: و أما النوم، فإن النائم إذا غلب عليه النوم يفتح كل شىء منه و استرخى فكان أغلب الأشياء عليه فيما يخرج منه الريح، فوجب عليه الوضوء لهذه العلة» (١).

لكن ظاهر الثانى أن العلة هو التعرض للحدث مع النوم، و هو أمر أدركه الشارع ملاكا أو حكمه للحكم بناقضية النوم بنفسه واقعا مطلقا، و ليست العلة هى احتمال الحدث بنحو يكون هو الموضوع للنقض الظاهرى، و يناط تشخيصه بالمكلف، كى لا يحكم بالنقض مع اليقين بعدم الحدث.

و أما الأول، فظاهر ذيله و إن كان هو ناقضية الحدث الذى قد يصاحب النوم - لا النوم بنفسه - إلا أن ظاهر صدره كون موضوع الناقضية واقعا هو كون المكلف بحيث لا يحفظ الحدث لو كان، و إن لم يكن حدث أصلا.

و تنزيل الصدر على الذيل و إن كان هو الأظهر من الحديث، بجعل ناقضية الحالة المذكورة ظاهريه، بلحاظ استلزامها الشك فى مصاحبة الحدث لها، إلا- أنه قد يتعين - بلحاظ بقية نصوص المقام - تنزيل الذيل على الصدر، بحمل اليقين فى الذيل على إرادة الالتفات حين الخفق، المستلزم لعدم تحقق النوم، فى مقابل ما فرض فى الصدر من فقد القوة الماسكة، المستلزم لفقد الالتفات، فيكون الحديث واردا لتحديد النوم الناقض، لأن مفروض السؤال هو الخفق الذى هو أعم منه، لا لبيان عدم ناقضية النوم بنفسه فى فرض وجوده.

و إلا- فلا- مجال للخروج به عن نصوص المقام الكثيرة الظاهرة أو الصريحة فى ناقضية النوم بنفسه كسائر النواقض، خصوصا صحيح إسحاق بن عبد الله الأشعري عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: لا ينقض الوضوء إلا حدث، و النوم حدث» (٢).

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧١

الغالب على العقل (١)، و يعرف بغلبته على السمع و البصر.

(١) كما في المقنعة، و التهذيب، و المراسم و عن غيرها، و إليه يرجع ما في الناصريات من أنه الغالب على العقل و التمييز، و ما في الغنية و عن جمل السيد من أنه ما يفقد معه التحصيل.

بل الظاهر أنه يرجع إليه ما في الروض و الروضة و المسالك و عن البيان من أنه الغالب على مطلق الإحساس، و حدد بما يغلب على السمع و البصر في المبسوط و النهاية و الخلاف و الوسيلة و المعبر و الشرائع و النافع و المنتهى و الإرشاد و اللعة، و نسب للأكثر. و الظاهر رجوعه للأول مع كون منشأ الاختلاف بينهما اختلاف عبارات النصوص، أو نظر من ذكر الأول لحقيقة النوم، و من ذكر الثاني لطريق معرفته، كما جرى عليه في المتن، و هو الاستفادة من مجموع النصوص، بعد النظر في مفهوم النوم عرفاً.

و توضيح ذلك: أن النصوص و إن اختلفت في بيان النوم الناقض، و أنه ما ذهب بالعقل - كما في صحيح عبد الله بن المغيرة و محمد بن عبد الله «١» - أو خالط القلب - كما في حديث الأربعمائة «٢» - أو ما غلب على السمع - كما في صحيح معمر بن خلاد «٣» و موثق بكير المتقدم «٤» - أو ما غلب عليه و على البصر - كما في مرسل سعد «٥» - أو ما غلب عليهما و على العقل - كما في صحيح زرارة «٦» - إلا أن الأقرب عرفاً في الجمع بينها تلازم الأمور المذكورة خارجاً و عدم الفرق بينها

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٢

...

عملاً لما فيه من المحافظة على ظهور كل منها في كفاية تحقق موضوعه في صدق النوم الناقض، و إنما يحتاج لتقييد بعض الأدلة ببعض و رفع اليد عن الظهور المذكور مع العلم بعدم تلازم موضوعاتها.

و يناسب ما ذكرنا قوله عليه السلام في صحيح زرارة المتقدم: «و النوم حتى يذهب العقل. و كل النوم يكره إلا أن تكون تسمع الصوت» «١»، لعدم ظهوره في تقييد إحدى الفقرتين بالأخرى، و لا يصح التحديد في مقام العمل بحدين إلا مع تطابقهما مورداً. و حينئذ، فحيث كان النوم عرفاً حالة مقابلة للالتفات، و يلزمها عدم قيام الحواس بوظائفها، كان ذلك قرينة على حمل ما تضمن التحديد بذهاب العقل على الإشارة لحقيقته، و حمل ما تضمن التحديد بتعطل الحاستين على بيان لازمه الخارجي الذي يصلح لأن يكون علامة له.

كما أن الاستفادة من النصوص المعتبرة سنداً هو كفاية كل من ذهاب العقل و ذهاب السمع - الذي عرفت رجوعه إليه لتلازمهما - دون ذهاب البصر، بل لا حاجة لضمه لذهاب السمع - و إن تضمنه المرسل و كلام الأصحاب - بل من القريب كونه أعم منه، كما قد

يستفاد من قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «قد تنام العين و لا ينال القلب و الاذن، فإذا نامت العين و الاذن و القلب و جب الوضوء»^(٢)، لأن التنبيه فيه على نوم العين مع عدم نوم القلب و الاذن، دون العكس مشعر أو ظاهر في ذلك.

و لعل الجمع بينهما في المرسل و كلام من عرفت للتنبيه لما أشير إليه في الصحيح من عدم الاكتفاء بنوم العين، لا لبيان عدم الاكتفاء بذهاب السمع أيضا.

و لعله لأجل ما ذكرنا كان ظاهر الأصحاب عدم الفرق عملا بين التحديد المذكورين في كلماتهم، و إلا لزم إهمال كلتا الطائفتين لنصوص الطائفة الأخرى بلا

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٣

...

وجه، و لذا لم ينبه أكثرهم على الخلاف من هذه الجهة، بل وقع كل من التحديد في معاهد بعض الإجماعات السابقة، حتى أنه ادعى الإجماع على كل منهما من شخص واحد، فقد ادعى الشيخ قدس سره الإجماع في التهذيب على الأول، و في الخلاف على الثاني.

بل هو كالصریح من المحقق في المعتبر، حيث جعل الموضوع في صدر كلامه النوم الغالب على الحاستين، ثم ذكر في بعض الفروع أن نقض النوم مشروط بذهاب العقل.

و أما ما ذكره المحقق و الشهيد الثانيان و نسب لجمع من الأصحاب من أن ذكرهم إبطال السمع و البصر لأنهما أعم الحواس إدراكا، فإذا بطل إحساسهما فقد بطل إحساس غيرهما، و لذا ذكر الشهيد الثاني أن المدار على إبطال الإحساس مطلقا، فهو لا يخلو عن خفاء، و لذا تنظر فيه في المدارك.

إلا أن يرجع إلى ما ذكرنا من أن المعيار الغلبة على العقل المستلزم لبطلان الحاستين.

ثم إن المراد بذهاب العقل هو ذهاب الإدراك بالوجه المعهود الذي تبني عليه المسؤولية بنظر العقلاء، لا مطلق الإدراك، و إلا فهو قد يصاحب النوم.

كما أن المراد بإبطال الحاستين، هو إبطالهما بالوجه المصاحب للإحساس المذكور، الذي عبر عنه في الناصريات بالتمييز، و في الغنية بالحصيل، إذ قد لا- يوجب النوم تعطيلهما مطلقا، بل يتأثر النائم بهما تأثرا يشبه التأثر الغريزي، و لا يبتنى على التحصيل بالوجه المعهود.

هذا، و ظاهر النصوص المتقدمة تقييد ناقضية النوم بأحد الأمور المذكورة، مع كونه أعم منها موردا، إلا أنه يتعين حملها على تحديد نفس النوم، مع كونه ناقضا مطلقا، و أنه عبارة عن المرتبة التامة، و أن ما نقص عنها من مبادئه، لا منه حقيقة، لعدم صدقه عرفا عليه، و للنصوص الظاهرة في أن مسمى النوم ناقض.

و لا سيما صحيح زيد الشحام: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفقة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٤

من غير فرق بين أن يكون قائما و قاعدا و مضطجعا (١).

و الخفقتين. فقال: ما أدري ما الخفقة و الخفقتين، إن الله تعالى يقول:

بَلِ الْإِنْسَانُ عَلَىٰ نَفْسِهِ بَصِيرَةٌ، إِنْ عَلِمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ: مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ «١». و قريب منه صحيح ابن الحجاج الآتي.

(١) كما هو معقد الإجماع المتقدم من الانتصار و الناصريات و المنتهى و محكى شرح الموجز، و عن الأكثر التصريح به. و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق نصوص ناقضيته و عموم بعضها - صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، المطابق لصحيح زيد الشحام المتقدم، إلا أنه حكى فيه عن علي عليه السلام أنه كان يقول: «مَنْ وَجَدَ طَعْمَ النَّوْمِ قَائِمًا أَوْ قَاعِدًا، فَقَدْ وَجِبَ عَلَيْهِ الْوُضُوءُ» «٢». و دعوى: معارضته بصحيح زيد لعدم تضمنه الزيادة المذكورة، و لا سيما مع قرب اتحادهما، لأن الذي روى صحيح زيد عنه هو عبد الرحمن بن الحجاج، فليس في المقام إلا صحيح واحد مضطرب السند و المتن. مدفوعة: بأن الاختلاف بالزيادة إنما يوجب التعارض إذا كانت موجبة لتبدل المعنى، دون ما إذا أوجبت زيادته أو توضيحه - كما في المقام - لإمكان كون عدم اشتغال أحد النقلين عليها لعدم تعلق الغرض بها. و اتحادهما - مع مخالفته للأصل، لعدم كون القرينة المذكورة قطعية - لا يضر مع صحة كلا السندين. و مثله في ذلك صحيح عبد الحميد بن عواض عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: مَنْ نَامَ وَ هُوَ رَاكِعٌ أَوْ سَاجِدٌ أَوْ مَاشٍ، عَلَىٰ أَيِّ الْحَالَاتِ،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٥

...

فعليه الوضوء» «١».

و ربما ينسب للصدوق الخلاف في عموم ناقضية النوم، لأنه أورد في الفقيه موثق سماعة: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخفق رأسه و هو في الصلاة قائما أو راکعا. قال: ليس عليه وضوء» «٢»، و قال: «و سئل موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يرقد و هو قاعد هل عليه وضوء؟ فقال: لا وضوء عليه ما دام قاعدا إن لم ينفرج» «٣». لما ذكره في أول الكتاب من أنه لا يودع فيه إلا ما يفتى به و يكون حجة بينه و بين ربه.

و ما عن غير واحد من عدوله عن ذلك، غير ظاهر المأخذ.

و اشتغال الكتاب على بعض النصوص المعلوم عدم حجيتها - كما ما يرويه عن العامة - لعله لأجل التأييد بها، أو لاشتغالها على السنن.

و لا ينافي فتواه بمضمون الخبرين ذكره لبعض مطلقات ناقضية النوم في صدر كلامه، لقرب إرادته تقييدها بهما.

و كيف كان، فلا مجال للتعويل على الخبرين.

أما الموثق، فهو و إن اعتضد بخبر الكاهلي: «سألت العبد الصالح عن الرجل يخفق و هو جالس في الصلاة، قال: لا بأس بالخفقة ما لم يضع جبهته عن الأرض أو يعتمد على شيء» «٤».

إلا - أن الخفق لا - يلزم النوم، كما يظهر من صحيح ابن الحجاج و زيد الشحام و خبر الكنانى المتقدمة، فإنه: تحريك الرأس عند النعاس، كما في مجمع البحرين، و القاموس، و غيرهما.

على أن خصوصية الصلاة في عدم انتقاض الوضوء ملغية عرفا، لبعد دخلها

- (١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.
- (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.
- (٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.
- (٤) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٦

...

جدا، ولا سيما مع ما في بعض النصوص من عدم الترخيص به للصلاة «١»، وغاية ما يستفاد منه خصوصية القيام والركوع، فيعارض بصحيح ابن الحجاج وخبر عبد الحميد المتقدمين.

وأما المرسل، فهو وإن اعتضد بخبر بكر الحضرمي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام هل ينام الرجل وهو جالس؟ فقال: كان أبي يقول: إذا نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء، وإذا نام مضطجعا فعليه الوضوء» «٢».

إلا أنهما - مع ضعف سندهما وظهور إعراض الأصحاب عنهما - معارضان بصحيح ابن الحجاج وعبد الحميد المتقدمين، وصحيح معمر الآتي الوارد فيمن أغفى وهو قاعد «٣»، وصحيح عبد الله بن المغيرة ومحمد بن عبد الله الوارد في نوم الرجل على دابته «٤».

فلا بد من رفع اليد عنهما، لمخالفتها لعمومات ناقضية النوم، وموافقتهما لبعض العامة، الملزمة بحملهما على التقيّة، أو يحملان على غلبة كون الاجتماع وعدم الانفراج مستلزما لاحتمال عدم تحقق النوم - كما حمّله عليه الشيخ، ولعله مراد الصدوق - فلا ينافي عموم وجوب الوضوء لو علم بتحقيقه ولو مع عدم الانفراج.

ومثلها رواية عمران بن حمران: «أنه سمع عبدا صالحا عليه السلام يقول: من نام وهو جالس لا يتعمد النوم فلا وضوء عليه» «٥».

لوضوح أنه لا مجال لحمل النصوص المتضمنة نقض النوم حال الجلوس على خصوص صورة التعمد، لغلبة عدم تعمده حينه، فيتعين تقديم تلك النصوص عليها، ولا سيما مع ضعف سندها وظهور إعراض الأصحاب عن مضمونها.

- (١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٠.
- (٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٥.
- (٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.
- (٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.
- (٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٤.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٧

...

وأما صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل هل ينقض وضوؤه إذا نام وهو جالس؟ قال: إن كان يوم الجمعة في المسجد فلا وضوء عليه، وذلك أنه في حال ضرورة» «١»، فلا مجال للتعويل عليه، بعد ظهور إعراض الأصحاب عنه.

مع أن التعليل فيه بالضرورة لا يناسب عدم انتقاض وضوئه، بل عدم تكليفه بالوضوء.

ومن القريب أن يكون تطبيق الضرورة عليه بلحاظ منع الزحام له من الخروج مع رجحان صلاة الجمعة ولو ببعض مراتبها، المناسب

لتشريع التيمم، كما تضمنه موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عن علي عليهم السلام: «أنه سئل عن رجل يكون في وسط الزحام يوم الجمعة أو يوم عرفة، فأحدث أو ذكر أنه على غير وضوء ولا يستطيع الخروج عن المسجد من كثرة الناس. قال: يتيمم و يصلي معهم، و يعيد إذا انصرف» (٢)، و نحوه موثق سماعه (٣)، المحمولان على الاستحباب، و من ثمَّ حمله الشيخ على ذلك. و أما حمله على إجزاء الصلاة للتقية - كما عن المنتقى - لما ذكره بعض مشايخنا من أن الخروج و ترك صلاة الجمعة معهم رأساً من دون بيان العذر مخالف للتقية بعد وجوبها عندهم، كما أن بيان العذر مخالف للتقية أيضاً، لأن مذهب كثير منهم عدم الانتقاض بالنوم بالوجه المذكور، فهو كما لو توضأ بالمسح على الخفين. فيشكل بعدم التنبيه في الصحيح على التقية بالوجه المذكور. و الضرورة أعم منها. كما لا دليل من غيره على الاجزاء حينئذ، لأن المتيقن من دليل الإجزاء في التقية هو الإتيان بالعمل على طبق مذهبهم، لا تركه رأساً، كما تقدم في محله. و من الظاهر أن الصلاة بدون وضوء ليس مذهباً لهم، و الخلاف في انتقاض الوضوء ليس خلافاً في كيفية أدائه بل في وجوده و عدمه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب التيمم حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب التيمم حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٨

و مثله كل ما غلب على العقل (١)

كما أنه لم يفرض في مورد الصحيح التفاتهم لجهة الخلاف و متابعتهم فيما يقولون، لعدم فرض تنبيههم على تحقق النوم بالوجه المذكور.

ولا سيما مع إمكان الاعتذار بحدث آخر مجمع على ناقضيته - كالريح - فلو فرض تحقق موضوع التقية في المقام فهو في الصلاة معهم من دون وضوء، لمحذور في بيان عدمه، و هو لا يقتضي الإجزاء، كما تقدم.

(١) كما هو المعروف بينهم، على اختلاف عباراتهم، حيث جعل بعضهم العنوان المذكور في قبالة النوم، و جعل آخر النوم من صغرياته، و استغنى ثالث بذكره عن النوم، و عطف رابع على النوم بعض أفرادهم، كالمرض المانع عن الذكر، و السكر و الإغماء و الجنون. إلى غير ذلك مما يستفاد منه عدم اختصاص الناقضية بالنوم و عمومها لكل ما غلب العقل.

و عن الكفاية نسبته للأصحاب، و في المدارك و عن الدلائل دعوى الإجماع عليه، و عن الخصال أنه من دين الإمامية، و في التهذيب دعوى إجماع المسلمين عليه، و في المنتهى: «لا - نعرف فيه خلافاً بين أهل العلم»، و في البحار: «أكثر الأصحاب نقلوا الإجماع على كونها ناقضة».

و قد استدلل عليه الشيخ و غيره بصحيح معمر بن خلاد: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل به علة لا يقدر على الاضطجاع، و الوضوء يشد عليه و هو قاعد مستند بالوسائد، فربما أغفى و هو قاعد على تلك الحال. قال: يتوضأ. قلت له: إن الوضوء يشد عليه لحال علة، فقال: إذا خفى عليه الصوت فقد وجب عليه الوضوء.» (١)، بدعوى: أن مقتضى إطلاق الذيل فيه وجوب الوضوء بكل ما يخفى معه الصوت.

و فيه - كما أشار إليه غير واحد - أنه ظاهر في تحديد الإغفاء الناقض الذي

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٧٩

...

هو النوم. ولا ظهور له في عموم الانتقاض مع خفاء الصوت و لو مع النوم- إما لناقضيته بنفسه أو لملازمته لما هو الناقض- كي يدعى أن المورد لا يخصص الوارد، لعدم الابتداء ببيان ناقضيته، بل سيق لتأكيد ناقضية الإغفاء و تحديده. و أضعف منه ما عن بعض متأخري المتأخرين من حمل الإغفاء فيه على الإغماء، لظهور «ربما» في التأكيد، لأنه الأكثر فيها- كما في مغنى اللبيب- بل عن الشيخ الرضى أنه صار لها كالمعنى الحقيقي، و التقليل كالمعنى المجازي المحتاج للقرينة، و الذى يكثر في حال المرض هو الإغماء لا النوم.

و أما الإشكال في الاستدلال المذكور بأنه لا يطرد في السكر و الجنون، لعدم خفاء الصوت فيهما. فهو مندفع، بأن المراد بخفاء الصوت ليس هو خفاءه رأساً، كيف و هو لا يخفى حتى في النوم، بل خفاؤه بالوجه المصاحب للإحساس المبني على المسؤولية بنظر العقلاء، الذى عبر عنه في كلماتهم بالتحصيل و التمييز- كما تقدم في النوم- و هو حاصل فيهما ببعض مراتبهما، الذى هو المتيقن من كلماتهم في المقام، بقرينة سياقه مساق النوم فيها.

على أنه إذا تمّ ناقضية بعض أفراد فقد العقل أمكن التعدى لغيره بعدم الفصل. فتأمل.

و نظير الاستدلال المذكور في الضعف، الاستدلال بما تضمن تعليق ناقضية النوم بذهاب العقل، بدعوى: أنه يدل على مناط الحكم.

لاندفاعه: بأنه ظاهر في تحديد النوم الناقض بما يذهب العقل، لا في عموم ناقضية ما يذهب.

و كذا الاستدلال بعموم التعليل في خبر العلل و العيون المتقدم في أول الكلام في ناقضية النوم.

لاندفاعه: بأنه لا ظهور له في التعليل بما هو موضوع الحكم، بل في حكمه تشريعه، و لذا لا يظن من أحد البناء على عموم الحكم لما يوجب الاسترخاء بنحو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٠

...

لا يحفظ من الريح مع بقاء العقل، على أنه لم يتضح ملازمة ذهاب العقل للاسترخاء بالوجه المذكور.

و منه يظهر ضعف ما ذكره غير واحد من أنه إذا وجب الوضوء مع النوم الذى يجوز معه الحدث فمع الإغماء و السكر أولى.

إذ لو أريد الأولوية القطعية بلحاظ فهم علّة الحكم، فهي- مع توقفها على أولوية مورد التعدى من النوم في احتمال الحدث- موقوفة على كون علّة ناقضية النوم مجرد احتمال الحدث، و هو ممنوع، فإنه لو كانت ناقضية النوم طريقية لأجل احتمال الحدث- و غرض النظر عما تقدم من منع ذلك- فهي لخصوصية في النوم، لا للانتقاض بمجرد ذلك الاحتمال، كي يتعدى عن النوم، إذ لا ريب في عدم الانتقاض به مع بقاء العقل.

و أشكل من ذلك ما لو أريد الأولوية العرفية الموجبة لظهور الكلام في العموم، الذى هو المعيار في مفهوم الموافقة- كما يظهر مما في المعتبر من الاستدلال بالمفهوم لا بالقياس- لأنها موقوفة على كون العلّة المشتركة من الظهور بحيث تكون من القرائن المحيطة بالكلام الموجبة لظهوره في التعدى لمورد الأولوية.

و نحو ذلك ما عن الأسترابادى من الاستدلال بتقيح المناطق.

نعم، في خبر الدعائم عن الصادق عليه السلام: «إن المرء إذا توضأ صلى بوضوئه ذلك ما شاء من الصلوات ما لم يحدث، أو ينم، أو

يجامع، أو يغمى [يغم. ظ] عليه» (١).

لكنه - مع اختصاصه بالإغماء - ضعيف السند غير منجبر بعمل الأصحاب، لعدم اعتمادهم عليه في الحكم المذكور، حيث لم يتعرضوا له، و مجرد موافقته لهم لا يكفي في انجباره. فلم يبق في المقام إلا الإجماع الذي صرح غير واحد من المتأخرين بأنه

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨١

...

العمدة في المقام، لاستفاضته نقله.

بل قال الفقيه الهمداني: «قلما يوجد في الأحكام الشرعية مورد يمكن استكشاف قول الإمام عليه السلام أو وجود دليل معتبر من اتفاق الأصحاب مثل المقام، كما أنه قلما يمكن الاطلاع على الإجماع لكثرة ناقلية و اعتضاد نقلهم بعدم الخلاف كما فيما نحن فيه. فاتفق كلمة الأصحاب هو العمدة في المقام».

لكن في بلوغ دعوى الإجماع حدا يصلح لإثبات الحكم المذكور إشكال، إذ لا أهمية لنقله في كلمات المتأخرين - كصاحب المدارك - لما هو المعلوم من تعمس اطلاعهم عليه من طريق الحس، بل تعذره، و لا وثوق بحدسهم بعد خلو عبارات بعض الأصحاب عنه، بل ظهور حصرهم الناقض فيما عداه في الخلاف، كما هو الظاهر من حال أهل الأخبار الذين يظهر منهم الفتوى بمضمونها، و منهم الطبقة الأولى المتصلة بعصور المعصومين عليهم السلام، الذين لم يتعودوا تحرير الفتاوى، حيث ذكروا في المقام النصوص المتضمنة للحصر المذكور.

و من هنا لزم حمل نسبة الحكم للأصحاب في الكفاية على شيوعه بين أهل الفتوى منهم، لا الإجماع المصطلح.

كما لا مجال للتعويل على ما تقدم من المنتهى، حيث يتعين حمله على عدم العثور على مصرح بالخلاف، و هو أعم من الإجماع. و ما تقدم من البحار من نسبة دعوى الإجماع إلى أكثر الأصحاب و إن كان يزيد على دعوى الاستفاضه - كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره - إلا - أنه يوثق - بل يعلم - بعدم إرادة ظاهره، لقلّة المدعين للإجماع منهم - كما سبق - و اطلاعه على دعاوى كثيرة قد خفيت على غيره مقطوع بعدمه، كيف و ظاهر آخر كلامه التشكيك في حصول الإجماع، حيث قال: «فالعمدة الإجماع إن ثبت». و ما تقدم عن الخصال لم نتحققه، حيث لم يعهد من الصدوق فيه التعرض لشرح دين الإمامية، و إنما تعرض لذلك في الأمالي، و من المعلوم بسبر ما ذكره إرادته في كثير منه ما هو من دينهم بنظره الشريف، لا ما هو المجمع عليه بينهم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٢

من جنون أو إغماء أو سكر (١) أو غير ذلك.

على أنه صرح فيه بانحصار النواقض بما يخرج من الطرفين و النوم إذا ذهب بالعقل.

فلم يبق إلا دعوى إجماع المسلمين من الشيخ في التهذيب، و هي و إن لم تخل عن الأهمية، و لا سيما مع اعتضادها بجرى من تأخر عنه عليها، إلا أن في كشفها عن تسالم قدماء الأصحاب على الحكم بنحو يكشف عن رأى المعصومين عليهم السلام إشكال، لقرب ابتنائها على ملاحظة كلام المدونين للفتاوى كالمفيد و المرتضى و ابن الجنيّد، مع استنادهم - كالمؤخرين - لما سبق من الاستدلالات. و ما ذكره الفقيه الهمداني من أن تلك الاستدلالات لتطبيق الدليل على المدعى - مع استغنائه عنه لوضوحه - لا لاستفادة المدعى من

تلك الأدلة، بحيث لولاها لأفتوا بخلافه، غير ظاهر، بل لا يناسبه كلام بعضهم.

و لا مجال مع ذلك لإحراز موافقة الطبقة الأولى من الأصحاب الذين عرفت ظهور حالهم في متابعة النصوص الظاهرة في الحصر بما يخرج من الطرفين و النوم، لقوة ظهورها في خصوصية النوم و عدم كون ذكره لأنه من أفراد العنوان المذكور، و إلا كان المناسب التنبيه فيها له أو لبقية أفراد و عدم إغفال ذلك، لأنه مورد الحاجة.

و من هنا لا مجال للوثوق بالحكم، فضلا عن القطع به.

و لذا كان ظاهر الوسائل و الحقائق، بل البحار، التوقف في الحكم، و به يشعر ما في المفاتيح و عن الكفاية. فلاحظ.

(١) فإن هذه الأمور قد ذكرت في كلمات بعضهم بالخصوص، و الظاهر أن المراد منها ما يكون بمرتبة يخرج به الإنسان عن المسؤولية بالنحو المعهود عند العقلاء، و إن بقي الإدراك ببعض مراتبه معها، كما تقدم في النوم.

و ما دون ذلك من مراتبها خارج عن المتيقن من كلماتهم، بل يشكل صدق عناوينها عليه، فيتعين البناء على عدم ناقضيته، كما هو الحال في غيرها من أفراد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٣

[الخامس الاستحاضة]

الخامس: الاستحاضة، على تفصيل يأتي إن شاء الله تعالى (١).

العنوان المذكور في المتن.

(١) في الفصل الثالث من مباحث الأغسال.

هذا، و قد صرح جملة من الأصحاب بانتقاض الوضوء بطرء أحد أسباب الغسل. و الظاهر أنه ليس موردا للإشكال بينهم، و إنما أهمله بعضهم هنا لأنه بصدد بيان ما يوجب الوضوء وحده، و الاتكال في غيره على ما يذكر في الأغسال.

و إنما الإشكال في أن أجزاء الغسل عن الوضوء في الجميع، أو يختص بالجنابة.

فالإشكال في إيجابها للوضوء، لا في ناقضيتها له.

و ليس مرجع النزاع في أجزاء الغسل عن الوضوء فيها إلى النزاع في توقف ارتفاع الحدث الأكبر المسبب عنها على الوضوء، مع عدم إيجابها الحدث الأصغر.

و لذا لا يختص أجزاء غسلها عن الوضوء - على القول به - بما إذا لم يصاحبه سبب الحدث الأصغر.

و لا إلى النزاع في رافعية غسلها للحدث الأصغر لو تحقق سببه من دون أن تكون هي مسببة له.

و لذا لا يختص عدم أجزاء غسلها عن الوضوء - على القول به - بما إذا صاحبه سبب الحدث الأصغر.

و كيف كان، فيقتضيه في الجنابة: ما تقدم في صحيح زرارة (١) من جعل المنى من جملة نواقض الوضوء، و في الجميع: ما يظهر من نصوص كل من أجزاء الغسل عن الوضوء و عدمه من المفروغية عن تحقق موضوع الوضوء.

و كذا ما تضمن مشروعية الوضوء للجنب و الحائض بلحاظ بعض الغايات، مع ما هو المرتكز عند المشرعة من أن موضوع الوضوء هو الحدث الأصغر لا الأكبر.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٤

[مسألة ٨٩ إذا شك في طرء أحد النواقض بنى على العدم]

مسألة ٨٩: إذا شك في طرء أحد النواقض بنى على العدم (١)، وكذا إذا شك في أن الخارج بول أو مذي (٢)، فإنه يبنى على عدم كونه بولا (٣)، إلا أن يكون قبل الاستبراء، فيحكم بأنه بول (٤)، فإن كان متوضئاً انتقض وضوؤه.

[مسألة ٩٠ إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط لم ينتقض الوضوء]

مسألة ٩٠: إذا خرج ماء الاحتقان ولم يكن معه شيء من الغائط، لم ينتقض الوضوء (٥).

وقد تقدم في مبحث تداخل الأغسال عند الكلام في الاجترأ بالغسل عن الوضوء مع وجود الجنابة ما له نفع في المقام. (١) لاستصحاب عدمه، المستغنى به عن استصحاب الطهارة، الذي تقدم جريانه، في المسألة الخامسة والسبعين في أوائل أحكام الخلل.

(٢) وكذا لو تردد بين البول وغير المذي، أو بين الغائط وغيره من الدود ونحوه مما ليس بناقض. (٣) هذا مبني على استصحاب العدم الأزلي، الذي يشكل في خصوص المقام بأن البولية ليست من طواري الوجود عرفاً، بل من الأمور الذاتية، فلا يقين بسلبها عن المشكوك حتى يلحظ حال ما قبل وجوده.

فالأولى التمسك باستصحاب عدم خروج البول، لأنه يكفي في البناء على عدم انتقاض الطهارة وإن لم يحرز حال الخارج، ولو غرض النظر عنه أمكن الرجوع لاستصحاب الطهارة بناء على ما هو التحقيق من جريان الاستصحاب مع الشك في رافعيه الموجود. و أما الخارج فيتعين الرجوع فيه لأصالة الطهارة، بعد ما ذكرنا من عدم جريان استصحاب عدم كونه بولا.

(٤) كما تقدم في الفصل الرابع من مبحث أحكام الخلوة.

(٥) فقد صرحوا بأن الخارج من السبيلين غير البول والغائط والريح والمنى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٥

وكذا لو شك في خروج شيء من الغائط معه (١).

[مسألة ٩١: لا ينتقض الوضوء بخروج المذي]

مسألة ٩١: لا ينتقض الوضوء بخروج المذي (٢)،

- كالدود والحصى والحقنة وغيرها- لا ينتقض الوضوء، وقد ادعى الإجماع على ذلك في الخلاف والغنية وظاهر المنتهى وعن الدلائل.

ويقتضيه النصوص الكثيرة المتضمنة حصر النواقض مما يخرج من السبيلين بالأمور المذكورة المتقدم بعضها، وخصوص النصوص الواردة في ذلك، كمؤثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن الرجل يكون في صلاته فيخرج منه حب القرع كيف يصنع؟

قال: إن كان خرج نظيفا من العذرة فليس عليه شيء و لم ينقض وضوءه، و إن خرج متلطخا بالعذرة فعليه أن يعيد الوضوء» (١)، و غيره من النصوص الكثيرة.

و أما ما رواه الشيخ عن فضيل عنه عليه السلام: «قال في الرجل يخرج منه مثل حب القرع. قال: عليه الوضوء». فلا مجال للتعويل عليه بعد رواية الكليني له هكذا: «ليس عليه وضوء».

و من ذلك يظهر ضعف ما عن ابن الجنيد من نقض الحقنة إذا خرجت، و يأتي الكلام في بعض صغريات ذلك إن شاء الله تعالى، منا و من المتن.

(١) لاستصحاب عدم خروجه المستغنى به عن استصحاب الطهارة، نظير ما تقدم في المسألة السابقة.

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب (رضى الله عنهم) المدعى عليه الإجماع في الخلاف و الغنية و المنتهى و عن التذكرة و نهاية الاحكام.

و يقتضيه - مضافا إلى أخبار الحصر المشار إليها في المسألة السابقة - النصوص الكثيرة النافية لناقضيته بالخصوص، التي ذكر منها في الوسائل ما يزيد على خمس عشرة رواية كثير منها معتبر السند:

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٦

...

منها: صحيح برید: «سألت أحدهما عليهما السلام عن المذي. فقال: لا ينقض الوضوء و لا يغسل منه ثوب و لا جسد، إنما هو بمنزلة المخاط و البصاق» (١).

خلافًا لما عن ابن الجنيد من النقض به إذا كان بشهوة. و عن بعض المتأخرين الاستدلال له بأنه مقتضى الجمع بين النصوص المذكورة و ما تضمن عموم ناقضيته، كصحيح ابن بزيغ: «سألت الرضا عليه السلام عن المذي فأمرني بالوضوء منه، ثم أعدت عليه في سنه أخرى فأمرني بالوضوء منه، و قال: إن عليا عليه السلام أمر المقداد أن يسأل النبي صلى الله عليه و آله و أستحي أن يسأله، فقال: فيه الوضوء» (٢)، و صحيح يعقوب بن يقطين: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يمذي و هو في الصلاة من شهوة أو من غير شهوة. قال: المذي منه الوضوء» (٣)، و ما تضمن التفصيل المذكور، كصحيح علي بن يقطين: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن المذي أ ينقض الوضوء؟ قال: إن كان من شهوة نقض» (٤). و مثله صحيح الكاهلي (٥) و خبر أبي بصير (٦).

و فيه: أنه لا مجال لذلك بعد ظهور إعراض الأصحاب عن هذه النصوص، و لا سيما مع كثرة الابتلاء بهذه المسألة، حيث يمتنع عادة خفاء حكمها عليهم.

و مجرد موافقة ابن الجنيد لها - في الجملة - لا يمنع من وهنها بذلك.

و أما ما ذكره الشيخ في التهذيب بعد ذكره لصحيح ابن بزيغ من أنه لو صح لكان محمولا على المذي الذي يخرج عن شهوة و يخرج عن المعهود من كثرته، فليس هو خلافا منه في المقام، و لا عملا منه بالخبر المذكور، لعدم جزمه بصحته، بل سبق منه أنه خبر ضعيف شاذ، بل اعتباره الكثرة خروج عن مفاد النصوص المذكورة.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٧.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٦.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١.

(٥) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

(٦) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٧

...

على أنه لا مجال للجمع المذكور مع إباء بعض نصوص الناقضية عن الاختصاص بصورة الخروج بشهوة، كصحيح يعقوب بن يقطين المتقدم، و صراحة بعض نصوص عدم الناقضية في صورة الخروج بشهوة، كصحيح عمر بن يزيد:

«اغتمست يوم الجمعة بالمدينة و لبست أثوابي و تطيبت فمرت بي وصيفة ففخذت لها فأمدت أنا و أمنت هي، فدخلني من ذلك ضيق، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: ليس عليك وضوء و لا عليها غسل» (١)، و صحيح ابن أبي عمير عن غير واحد من أصحابنا عنه عليه السلام: «قال: ليس في المذي من الشهوة و لا من الإنعاظ و لا من القبلة و لا من مس الفرج و لا من المضاجعة وضوء.» (٢).

و لا يقدح الإرسال من ابن أبي عمير، كما تقدم غير مرة، و لا سيما مع ظهور الإرسال عن غير واحد في اشتها الحديث. بل يظهر مما يأتي أن الغالب خروج المذي عن شهوة، فلا مجال لحمل النصوص الكثيرة المتضمنة لعدم ناقضيته على خصوص صورة عدم الشهوة.

فلا بد من إهمال نصوص الناقضية المطلقة و المقيدة، إما لما تقدم من سقوطها عن الحجية بإعراض الأصحاب، أو لترجيح نصوص عدم الناقضية عليها بأنها أشهر رواية، و موافقة لعمومات الحصر المشار إليها، و مخالفة لمذهب العامة المدعى عليه إجماعهم. و أما ما ذكره بعض مشايخنا من ترجيحها بموافقة الكتاب، لأن مقتضى إطلاق الآية الكريمة جواز الدخول في الصلاة بعد الوضوء و الغسل و إن خرج المذي، فهو لا يخلو عن إشكال، إذ الظاهر ورود الآية لبيان إيجاب النوم و الجنابة للوضوء و الغسل، لا لبيان أمد بقائهما و عدم انتقاضهما بغيرهما، لينفع فيما نحن فيه.

نعم، قد تحمل نصوص الناقضية على الاستحباب إما مطلقاً، كما حكاها في

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٨

أو الودي (١)،

الحدائق عن جملة من متأخري المتأخرين، لما تضمنه صحيح ابن بزيع بطريق آخر صحيح أيضاً من قوله: «قلت: و إن لم أتوضأ؟ قال: لا بأس» (١)، أو إذا كان عن شهوة، كما احتمله في الاستبصار، جمعا بين ذلك و نصوص التفصيل.

لكن قد يشكل الحمل على الاستحباب باختلاف النصوص في جواب النبي صلى الله عليه و آله للمقداد، ففي صحيح إسحاق بن عمار أنه قال: «ليس بشيء» (٢).

بل ذكر الشيخ أن ذلك هو المعروف من هذه القصة، و لا سيما مع إباء لسان بعض نصوص عدم الناقضية عن استحباب الوضوء، لشدة

التأكيد فيها على عدم الحاجة للوضوء بتشبيهه بالبزاق ونحوه.

فإن ذلك موجب للريب في نصوص الناقضية ومقرب لحملها على التقية جدا.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل في عدم وجوب الوضوء به، وليس هو موردا للشك و حسن الاحتياط، كما يظهر من الحقائق، بل في المدارك بعد تقريب عدم الناقضية: «و الاحتياط هنا مما لا ينبغي تركه، لأن المسألة موضع تردد».

(١) كما نص عليه غير واحد، و ادعى الإجماع عليه في الحقائق، و الخلاف على إحدى النسختين.

و يقتضيه - مضافا إلى ما تقدم في المسألة السابقة من الإجماع و نصوص الحصر - صحيح زيد الشحام و زرارة و محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

إن سال من ذكر ك شيء من مذى أو ودى و أنت فى الصلاة فلا تغسله و لا تقطع له الصلاة و لا تنقض له الوضوء و إن بلغ عقيبك، فإنما ذلك بمنزلة النخامة، و كل شيء خرج منك بعد الوضوء فإنه من الجبال و البواسير و ليس بشيء، فلا تغسله من

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٨٩

...

ثوبك إلا أن تقدره» (١).

و مرسل حريز عنه عليه السلام: «قال: الودى لا ينقض الوضوء، إنما هو بمنزلة المخاط و البزاق» (٢).

و مرسل ابن رباط الآتى بناء على استفادة حكمه منه بقرينه السياق.

نعم، فى صحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «قال: ثلاث يخرجن من الإحليل، و هن: المنى و فيه الغسل، و الودى فمنه الوضوء، لأنه يخرج من دريرة البول. قال: و المذى ليس فيه وضوء، إنما هو بمنزلة ما يخرج من الأنف» (٣).

و قد حملة الشيخ و العلامة بقرينه التعليل على من ترك الاستبراء، لأنه لا يخرج إلا و معه شيء من البول، و استجوده فى الحقائق.

و كأن وجهه: أن دريرة البول سيلانه، و لا- معنى للخروج منه، فإما أن يراد بالخروج منها الخروج من محلها- و هو الإحليل- أو الخروج معها مصاحبا لها كأنه كأنه منها، و حيث لم يكن الأول مناسبا للتعليل، لاشتراك الأمور الثلاثة فيه- كما تضمنه صدر الحديث-

تعين الثانى، و يكون المراد به بيان الحال الغالب له لا الدائم، بقرينه ما تضمن عدم النقض بخروجه.

و أما ما فى الجواهر و غيره من أن عدم الاستبراء إنما يوجب البناء على ناقضية البلل المشتبه، دون ما يعلم بأنه غير بول و إن خرجت معه أجزاء بولية، لاستهلاكها بحيث لا تسمى بولا، بل يمكن دعوى طهارته، لخروجه عن المسمى

[٢] الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٥. ثم ان الاستدلال بالصحيح و المرسل مبنى على رواية الودى فيهما بالبدال

المهملة، كما فى الكافى و التهذيب، و عليه جرى فى الوسائل، و غير واحد من كتب الفقهاء.

اما روايته فيهما بالبدال المعجمة كما فى الاستبصار فيخرج عما نحن فيه و ينفع فيما يأتى. لكن يوهنه انه ذكره فى الجواب عن صحيح ابن سنان الآتى الوارد فى الودى بالمهملة فيكشف عن وقوع التصحيف فيه.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٠

أو الودى (١)

و عدم تنجسه فى الباطن.

ففيه: أن مقتضى إطلاق نصوص الاستبراء شمول الناقضية للصورة المذكورة، كما تقدم فى آخر فصل كيفية الاستبراء، و تقدم اختصاص عدم النقض بصورة الخلو عن البول، و هى لا تناسب التعليل المذكور.

نعم، لا يكفى ما سبق فى حمل الصحيح على ما ذكره الشيخ، و لا أقل من إجماله، فلا يخرج به عما سبق.

على أنه يكفى فى وهنه فى نفسه إعراض الأصحاب عنه، بل لا أقل من ترجيح معارضه عليه بأنه أشهر رواية، و موافق لعموم نصوص الحصر و غيرها، و مخالف للعامة.

ثم إنه يظهر مما تقدم أنه لا مجال لإثبات استحباب الوضوء منه لأجل الصحيح المذكور، و إن حكى عن بعضهم.

(١) كما نص عليه غير واحد، و ادعى الإجماع عليه فى الغنية و المنتهى و الحقائق و الخلاف على إحدى النسختين.

و يقتضيه - مضافا إلى ما تقدم فى المسألة السابقة من الإجماع و نصوص الحصر، و إلى عموم ذيل صحيح زيد الشحام و زرارة و محمد بن مسلم المتقدم - مرسل ابن رباط عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: يخرج من الإحليل المنى و الودى و المذى و الودى. فأما المنى فهو الذى تسترخى له العظام و يفتر منه الجسد، و فيه الغسل. و أما المذى يخرج من شهوة، و لا شىء فيه. و أما الودى فهو الذى يخرج بعد البول. و أما الودى فهو الذى يخرج من الأدواء، و لا شىء فيه» (١).

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩١

و الأول (١) ما يخرج بعد الملاعبة (٢)،

تنبيه تقارب الودى و الودى فى الرسم أوجب التشويش فى عبارات الأصحاب، فقد يذكرون أحد الأمرين و يستدلون عليه بالنص الوارد فى الآخر، و قد ينسب لأحدهم ذكر أحدهما أو دعوى الإجماع فيه مع أنه قد ذكر الآخر، و ما جرنا عليه فى نقل كلماتهم و متون النصوص هو الذى تيسر لنا الاطلاع عليه من النسخ المطبوعة. و الأمر سهل بعد اشتراك الأمرين فى وضوح عدم الناقضية و لو بسبب تسالم الأصحاب.

(١) و هو المذى قال فى مجمع البحرين: «و فيه لغات: سكون الذال، و كسرهما مع التثقيب، و الكسر مع التخفيف. و أشهر لغاته فتح فسكون، ثم كسر ذال و شدة ياء. و عن الأموى: المذى و الودى و المنى مشددات». و قريب منه فى الحقائق، و ذكر اللغات الثلاث فى القاموس، و اقتصر على الأولين فى الجمهرة و لسان العرب، كما اقتصر على الأولى فى الصحاح و نقل عن الأموى ما تقدم من مجمع البحرين، و نقل فى لسان العرب عن الأصمعى و على بن حمزة الاقتصار على الثانية.

(٢) كما فى النهاية، و فى أدب الكاتب و الصحاح و لسان العرب و القاموس و مجمع البحرين: أنه ما يخرج عند الملاعبة و التقيبيل. و قريب منه عن غيرها. و هو المذكور فى كلام غير واحد من الأصحاب.

و مرجع الجميع ما تقدم فى مرسل ابن رباط.

و يشير إليه ما تضمنه صحيحا إسحاق بن عمار و ابن بزيع من استحياء أمير المؤمنين عليه السلام من سؤال النبى صلى الله عليه و آله

عنه.

لكن مقتضى صحيحى ابنى يقطين المتقدمين و صحيح الكاهلى و خبر أبى بصير المشار إليهما آنفا عدم اختصاصه بالشهوة، كما يناسبه فرض خروجه أثناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٢

و الثانى (١) ما يخرج بعد خروج البول (٢)، و الثالث (٣) ما يخرج بعد خروج المنى (٤).

الصلاة فى صحيح زيد و زرارة و محمد بن مسلم المتقدم.

فيتعين حمل ما تقدم على المعهود الشائع من حاله، و يكون التعرض فى هذه النصوص للصورة النادرة، لتعلق الحكم الشرعى بها. و من الغريب ما فى الحقائق من الإشكال فى مفاد هذه النصوص لأجل ما تقدم.

(١) و هو الودى. قال فى مجمع البحرين: «بسكون الدال، و كسرهما و تشديد الياء، و هو- على ما قيل - أصح و أفصح من السكون». و قريب منه فى الحقائق.

و ذكر اللغتين فى الصحاح و مختاره و النهاية، و فى لسان العرب حاكيا لهما عن ابن سيده. و اقتصر فى الجمهرة و مفردات الراغب على الأولى منهما.

(٢) كما فى الجمهرة و أدب الكاتب و النهاية و الصحاح و مختاره و القاموس و مجمع البحرين. و ذكره غير واحد من الأصحاب. و تقدم فى مرسل ابن رباط، و يناسبه ما تقدم فى صحيح ابن سنان.

لكن عن ابن الأنبارى تقييده بما إذا كان قد جامع قبل ذلك أو نظر. و عممه فى مفردات الراغب. قال: «و كنى بالودى عن ماء الفحل عند الملاعبة و بعد البول.

فيقال فيه: أؤدى نحو أمذى و أمنى». و قد يناسبه ما يأتى من الجمهرة فى الودى.

(٣) و هو الودى. قال فى مجمع البحرين: «بالذال المعجمة الساكنة و الياء المخففة، و عن الأموى: بتشديد الياء: ماء يخرج عقيب إنزال المنى، و فى الحديث: هو ما يخرج من الأدواء. و ذكر الودى مفقود فى كثير من كتب اللغة».

و حكى فى لسان العرب عن ابن الأعرابى فيه كلتا اللغتين.

(٤) كما ذكره الصدوق فى الفقيه، و فى الحقائق أنه صرح به جملة من الأصحاب، و فى الجواهر: «لم يحضرنى من كتب اللغة ما أتحقق به ذلك، بل عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٣

...

شارح الدروس: أنه لم يقف فيما يحضره من كتب اللغة على شىء مناسب له».

لكن تقدم من مجمع البحرين ما يشهد به.

و عن ابن الأعرابى تفسيره بالمنى، و فى الجمهرة: «و وذى الحمار و غيره وذيا إذا سال منيه. و هو مثل ودى بالدال. و ودى أكثر و أعلى».

نعم، يناسبه ما فى مرسل ابن رباط من أنه الذى يخرج من الأدواء، و ظاهره المرض.

و قد يناسبه ما فى كلام غير واحد من اللغويين من أن الودية العيب و العلة و الداء و الجراح، بل عن ابن الأعرابى: الودى هى الخدوش. و فى الحقائق: «و نقل بعض مشايخنا عن بعض نسخ الاستبصار «الأوداج» بدل «الأدواء» قال: و كأنه أريد بها العروق مطلقا،

و إن كان الودج اسما لعرق فى العنق».

فالأمر فيه لا يخلو عن إشكال، و إن لم يكن مهما، بعد ما سبق من عدم نقض ما يخرج من السيلين غير الأمور الأربعة المتقدمة.

بقى فى المقام أمور قال بعض أصحابنا بناقضيتها:

الأول: خروج الدم من أحد السيلين إذا احتمل مصاحبه لشيء من النواقض، فقد حكى عن ابن الجنيد ناقضيته، و كأن مراده النقض به ظاهرا.

و هو مخالف لعموم أدلة الاستصحاب. و احتمال النقض به واقعا - مع منافاته للاستصحاب أيضا - مناف لعموم الحصر المتقدم، و لإطلاق ما تضمن عدم الوضوء بخروج الدم مما يأتى الكلام فيه.

و أما ما تضمن الوضوء بخروج الدم «١»، فهو يقتضى النقض به و إن علم بخلوصه عن النواقض، مع أن المحكى عنه البناء على عدم النقض به.

الثانى: مس الرجل باطن دبره أو باطن إحليله أو فتحه إحليله، فقد حكم الصدوق فى الفقيه بإعادة الوضوء بها. و إلى الأولين يرجع ما عن ابن الجنيد من النقض بمس ما انضم عليه الثقبان.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٤

...

و يشهد له موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «سئل عن الرجل يتوضأ ثم يمس باطن دبره. قال: ينقض وضوءه، و إن مس باطن إحليله فعليه أن يعيد الوضوء، و إن كان فى الصلاة قطع الصلاة، و يتوضأ و يعيد الصلاة، و إن فتح إحليله أعاد الوضوء و أعاد الصلاة» «١».

لكن إعراض الأصحاب عنه مسقط له عن الحجية، خصوصا فى مثل هذا الحكم الذى يشيع الابتلاء به، فيمتنع عادة خفاؤه على جمهور الأصحاب.

و أما معارضته بعموم الحصر المشار إليه، و بما تضمن عدم النقض بمس الفرج «٢»، فهو كما ترى! لأنه أخص منهما.

نعم، لا يبعد قوة ظهور صحيحى زرارة المتضمنين للحصر بما يخرج من السيلين و النوم فى عدم نقض ما عداها، لأن عدم السخية بين ما يخرج من السيلين و النوم موجب لقوة ظهورهما فى الاستيعاب و الحصر ردعا عما عليه العامة من النقض بغيرها، فيصعب رفع اليد عنهما بمثل هذه الرواية. فتأمل.

مضافا إلى ما فى صحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بذكره فى الصلاة المكتوبة فقال: لا بأس به» «٣».

و فى موثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يمس ذكره أو فرجه أو أسفل من ذلك و هو قائم يصلى، يعيد وضوءه؟ فقال: لا بأس بذلك، إنما هو من جسده» «٤».

فإن العبث بالذكر و مسه حال القيام مبنى على نحو من الترسل و عدم التقيد، فكثيرا ما يستلزم فتح الإحليل، فعدم التنبيه على ذلك ظاهر جدا فى عدم قدحه، فيصعب رفع اليد عن ذلك بالموثق المذكور.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٠.

(٢) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء وغيرها.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٥

...

بل مثل هذا الحكم المخالف للقاعدة الارتكازية و لنصوص الحصر المشهورة، و البعيد عن الأذواق و الارتكازيات، و المستلزم لكثير من الضيق و الكلفة، لا يجتزأ في بيانه بخبر واحد، بل لو كان ثابتا لكثير السؤال عنه و كثرت النصوص في بيانه. هذا، و في حمل الموثق على الاستحباب أو التقيّة وجهان، أولهما مناسب لطريقتهم في سائر الموارد من حمل الأوامر على الاستحباب إذا تعذر حملها على الوجوب، لأنه نحو من الجمع العرفي المقدم على التصرف في الجهة. إلا- أن ظاهر الأصحاب (رضى الله عنهم) في نواقض الوضوء الخروج عن ذلك، لعدم تصدى متقدميهم من أهل الفتوى لبيان ما يستحب منه الوضوء، كما تعرضوا لما يستحب له الوضوء و لما يستحب منه و له الغسل. حيث يظهر منهم عدم قبول هذه النصوص للحمل على ذلك بنحو يصلح لأن يعمل عليه و يفتى به، و إنما ذكره الشيخ احتمالا في مقام الجمع بين الأخبار و توجيه اختلافها، على ما هي طريقته، و جرى عليه بعض المتأخرين تبعا للقاعدة المشار إليها. و يناسب عدم الاستحباب ورود النصوص المذكورة في موارد أقوال العامة بالنقض. كما يناسبه في خصوص المقام قوة ظهور الموثق في الوجوب و صعوبة حمله على الاستحباب، حيث تضمن قطع الصلاة مؤكدا على ذلك في فروض المسألة.

بل إشعار التعليل في موثق سماعه بأنه من جسده في عدم المقتضى للوضوء حتى استحبابا. فلاحظ.

الثالث: مس ظاهر فرج الغير إذا كان محرما بشهوة، و مس باطنه مطلقا.

فعن ابن الجنيد النقض به- على اضطراب في النقل عنه، كما قيل - و لم يتضح وجه التفصيل المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٦

...

نعم، في موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا قبّل الرجل امرأة من شهوة أو مس فرجها أعاد الوضوء» (١).

لكنه- مع عدم مطابقته للدعوى، و ظهور إعراض الأصحاب عنه- معارض بما تضمن عدم النقض بمس الفرج، كمرسل ابن أبي عمير المتقدم في المذى، و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: ليس في القبلة و لا المباشرة [الملاسة خ ل] و لا مس الفرج وضوء» (٢) و خبر عبد الرحمن بن أبي عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن رجل مس فرج امرأته. قال: ليس عليه شيء، و إن شاء غسل يده، و القبلة لا تتوضأ منها» (٣).

و دعوى: أن مقتضى الجمع بين الموثق و الأولين حملهما على مس الإنسان فرج نفسه، و الثالث ضعيف السند فلا ينهض بمعارضة الموثق.

مدفوعة: بأن سياق الأولين يأبى الحمل على خصوص مس الإنسان فرج نفسه، بل مس فرج المرأة كالمتيقن منهما، فحمل الموثق لأجله على الاستحباب أو التقيّة أقرب.

و مما تقدم يظهر أن الثاني أنسب بالمقام، و لا سيما مع ما تضمنه خبر عبد الرحمن من التنبيه على غسل اليد، حيث يظهر منه عدم

المقتضى لغيره.

الرابع: القبلة بشهوة، فقد حكى عن ابن الجنيد ناقضيتها مطلقاً، أو إذا كانت لمحرّم.

و لا وجه له إلا موثق أبى بصير المتقدم وهو يناسب الإطلاق.

لكنه - مع وهنه بإعراض الأصحاب - معارض بمرسل ابن أبى عمير و صحيح زرارة و خبر عبد الرحمن المتقدمه، و مثلها فى ذلك صحيح الحلبي «٤».

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٩ من أبواب ما ينقض الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٧

...

و دعوى الجمع بينها و بينه بحملها على القبلة بغير شهوة، كما ترى، لندرة ذلك و إباء سياق المرسل عنه جدا.

و مما تقدم يظهر حال حمله على الاستحباب.

الخامس: القهقهة فى الصلاة متعمدا لنظر أو سماع ما أضحكه، فقد حكى عن ابن الجنيد ناقضيتها فيما حكى عنه.

و يقتضيه موثق سماعة: «سألته عما ينقض الوضوء، قال: الحدث تسمع صوته أو تجد ريحه، و القرقرة فى البطن إلا شيئا تصبر عليه، و الضحك فى الصلاة و القىء» «١».

لكنه - مع إعراض الأصحاب عنه، و كونه أعم من المدعى - معارض بصحيح زرارة و موثق سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: القهقهة لا تنقض الوضوء و تنقض الصلاة» «٢».

و حمله على القهقهة فى غير الصلاة يأباه سياقه جدا، لظهوره فى أنها لو وقعت فى أثناء الصلاة نقضتها دون الوضوء.

و صحيح ابن أبى عمير عن رهط سمعوه يقول: «إن التبسم فى الصلاة لا ينقض الصلاة و لا ينقض الوضوء، إنما يقطع الضحك الذى فيه القهقهة» «٣» و غيرهما.

و مما تقدم يظهر الحال فى حمله على الاستحباب.

ثمّ إنه تقدم فى أول فصل الاستنجاء من الصدوق وجوب إعادة الوضوء لمن توضأ قبل الاستنجاء. و هو راجع لكون نجاسة الموضع من سنخ الناقض، لمانعيتها من صحة الوضوء، كالحدث حال خروجه. و تقدم الكلام فى ذلك.

هذا، و قد تضمنت كثير من النصوص النقض ببعض الأمور التى لا يعرف منا

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب ما ينقض الوضوء حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب ما ينقض الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب ما ينقض الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٨

...

قائل بناقضيتها، ينبغي التعرض لها، لاحتمال استحباب الوضوء منها:

منها: القيء، فقد تقدم في موثق سماعة النقص به، ومثله صحيح أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الرعاف والقيء والتخيل يسيل الدم إذا استكرهت شيئاً ينقض الوضوء، وإن لم تستكرهه لم ينقض الوضوء» (١).

وقد يظهر من الأخير الاختصاص بصورة التعمد بجعل الاستكراه كناية عنه، فيكون شاهد جمع بين الموثق والنصوص الكثيرة المتضمنة عدم النقص بالقيء (٢).

لكن - مع عدم خلو الصحيح عن الإجمال - لا مجال لذلك بلحاظ موثق روح بن عبد الرحيم أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن القيء. قال: ليس فيه وضوء وإن تقيأت متعمداً» (٣).

هذا، وقد تقدم الإشكال في الحمل على الاستحباب، ويزيد هنا بما يأتي في خبر أبي هلال من استنكار السؤال عن الوضوء ونسبة القول به للمغيرة بن سعيد.

ومنها: الرعاف، بل مطلق خروج الدم. ففي خبر عبيد بن زرارة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصابه دم سائل. قال: يتوضأ ويعيد. قال: وإن لم يكن سائلاً توضأ وبنى. قال: ويصنع ذلك بين الصفا والمروة» (٤).

وتقدم في صحيح أبي عبيدة ما يشهد به، وصحيح الحسن الوشاء: «سمعتة يقول: رأيت أبي صلوات الله عليه وقد رعف - بعد ما توضأ - دماً سائلاً فتوضأ» (٥).

لكنها معارضة بالنصوص الكثيرة الواردة في الرعاف والحجامة وغيرها. (٦).

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٢.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٣.

(٦) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٩٩

...

وقد عرفت بعد الجمع في هذه الموارد بالاستحباب، ولا سيما مع ما في خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام: «سمعتة يقول: لو رعفت دورقا ما زدت [دماً و رقى ما زدت. خ ل] على أن أمسح مني الدم وأصلي» (١).

وفي خبر أبي هلال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: أين ينقض الرعاف والقيء وتنف الإبط الوضوء؟ فقال: وما تصنع بهذا؟ هذا قول المغيرة بن سعيد، لعن الله المغيرة، يجزيك من الرعاف والقيء أن تغسله ولا تعيد الوضوء» (٢).

ومنها: مس الكلب، ففي صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من مس كلباً فليتوضأ» (٣).

ولا مجال للتعويل عليه بعد تسالم الأصحاب على عدم ناقضيته، كما هو ظاهر بعض نصوص نجاسته، كصحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام:

عن الكلب يصيب شيئاً من جسد الرجل. قال: يغسل المكان الذي أصابه» (٤)، لظهوره في بيان تمام ما يلزم المس.

و في حمل الأمر في الصحيح الأول على الاستحباب - كما عن بعضهم - أو حمل الوضوء فيه على غسل الموضع - كما ذكره الشيخ في التهذيب و الاستبصار - وجهان، ثانيهما أنسب بما تقدم من ظهور إعراض الأصحاب عن التعرض لاستحباب الوضوء. و دعوى: أن الأول أقرب عرفاً، لا تخلو عن خفاء. و أما الحمل على التقية، فهو موقوف على وجود قول للعامّة بناقضيته، و لم أعثر على من نقله من أصحابنا عنهم. و منها: مصافحة المجوسى، ففي خبر عيسى بن عمر [عمرو. خ ل]: «أنه

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٠

...

سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يحل له مصافحة المجوسى؟ فقال: لا، فسأله:

يتوضأ إذا صافحهم؟ قال: نعم، إن مصافحتهم تنقض الوضوء» (١).

و لا مجال للتعويل عليه بعد تسالم الأصحاب على عدم ناقضيته، و معارضته بصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن رجل صافح مجوسياً. قال: يغسل يده و لا يتوضأ» (٢).

و قد حمّله الشيخ في كتابيه على غسل اليد، و يبعده عدم تعارف التعبير بالنقض فى النجاسة الخبيثة.

و مثله الحمل على الاستحباب، لما تقدم، و لظهور الصحيح فى عدم مشروعيته، إذ يكفى فى بيان عدم وجوبه الاقتصار على بيان غسل اليد. فتأمل.

و أما الحمل على التقية، فيجربى فيه ما تقدم فى مس الكلب.

و منها: قبل الأكل و بعده. و محل الكلام الثانى، لأن الكلام فيما يتوضأ منه، الذى يناسب البحث فى النواقض، لا فيما يتوضأ له، و إنما جمعا معاً لا اشتراكهما فى الأدلة و كلام الأصحاب.

و كيف كان، فقد تضمن غير واحد من النصوص الأمر بهما، بنحو يظهر منه الاستحباب لا الوجوب، كصحيح أبى حمزة عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: يا أبا حمزة الوضوء قبل الطعام و بعده يذيان الفقر» (٣)، و غيره.

و لا- إشكال فى عدم الوجوب بملاحظة الإجماع، و السيرة، و النصوص الكثيرة، كصحيح بكير: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الوضوء مما غيرت النار. فقال:

ليس عليك فيه وضوء، إنما الوضوء مما يخرج ليس مما يدخل» (٤) و زيد فى

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ١ و فى الباب المذكور و ما بعده نصوص كثيرة متضمنة للوضوء.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠١

...

بعضها: «فإنه يدخل طيباً و يخرج خبيثاً» (١).

و إنما الإشكال في ثبوت الاستحباب بذلك، كما يظهر من الجواهر حاكياً له عن النزهاء، قال: «قيل: للأخبار، و ألفاظ الشارع تحمل على الحقائق الشرعية، فلا معنى لحمل الوضوء فيها على غسل اليد».

لكن سبر النصوص الواردة في آداب المائدة - على كثرتها - يشرف الناظر فيها على القطع بإرادة غسل اليدين من الوضوء، بنحو يظهر منه شيوع الاستعمال المذكور، للاقتصار في طائفة على الوضوء، و في أخرى على غسل اليدين، من دون أن يشار في شيء منها للجمع بينهما أو أفضلية الوضوء من الغسل، كما ورد ذلك في نصوص أكل الجنب (٢).

مع تقارب الطائفتين في بيان الآثار الوضعية لكل منهما، و اشتراكهما في نصوص بعض الاحكام، كنصوص استحباب البدء قبل الطعام بصاحب البيت و الختم بعد الطعام به، و استحباب الغسل للجماعة في إناء واحد، و استحباب التمندل بعد الطعام و تركه قبله (٣).

و لا سيما مع أن ظاهر نصوص الوضوء للاقتصار عليه، و هو لا يناسب التنزه المطلوب شرعاً و طبعاً للطعام، لتعرض اليدين به للتقذر - عرفاً - بمسح الرجلين.

بل لا- ينبغي التأمل في ذلك، بالنظر للتعبير بالوضوء في غسل الجماعة في المجلس الواحد (٤)، للقطع بعدم إرادة الوضوء المعهود منهم، لما فيه من طول المدة و الخروج عن الوضع المألوف المناسب للاجتماع.

مع أن ذلك صريح خبر هشام بن سالم، لقوله بعد نقل الحث على الوضوء:

«قال لي الصادق عليه السلام: و الوضوء هاهنا غسل اليدين قبل الطعام و بعده» (٥).

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٣) راجع في النصوص المذكورة الوسائل باب: ٥٠، ٥١، ٥٢ من أبواب آداب المائدة.

(٤) راجع الوسائل باب: ٥٠، ٥١ من أبواب آداب المائدة.

(٥) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب آداب المائدة حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٢

...

و ظاهر خبر محمد بن عجلان أو صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

الوضوء قبل الطعام يبدأ صاحب البيت، لثلاث يحتشم أحد، فإذا فرغ من الطعام.

يكون آخر من يغسل يده صاحب المنزل.» (١).

و خبر الفضل بن يونس قال: «لما تغدى عندي أبو الحسن عليه السلام و جىء بالطشت بدئ به و كان في صدر المجلس، فقال: ابدأ

بمن على يمينك، فلما توضأ واحداً أراد الغلام أن يرفع الطشت، فقال له أبو الحسن عليه السلام: دعها و اغسلوا أيديكم فيها» (٢).

للتعبير في صدرهما بالوضوء، و في ذيلهما بغسل اليدين.

هذا كله مضافاً إلى عدم مناسبة استحباب الوضوء للتعليل المتقدم في نصوص عدم الناقضية، و لسيرة المتشرعة، لشدة إهمالهم له بنحو

لا يناسب استجابته جدا. فتأمل.

و منها: الغضب، فقد عده في الجواهر مما يستحب الوضوء منه، لما عن القطب الراوندى في دعواته: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: إذا غضب أحدكم فليتوضأ» (٣).

و من الظاهر ابتناء استدلاله به على قاعدة التسامح في أدلة السنن.

إلا- أن من القريب جدا حمله على إرادة استحباب الوضوء حين الغضب لتسكينه، نظير ما تضمن الأمر بالجلوس لمن غضب قائما، و القيام لمن غضب جالسا، و مس ذى الرحم لمن غضب عليه (٤)، لا استجابته بعده، ليكون مما يستحب الوضوء منه، بنحو يناسب ما نحن فيه من الكلام في النواقض.

و منها: الإكثار من إنشاد الشعر الباطل. ففي موثق سماعة: «سألته عن نشيد [نشد. إنشاء. استبصار] الشعر هل ينقض الوضوء؟ أو ظلم الرجل صاحبه أو الكذب؟ فقال: نعم، إلا أن يكون شعرا يصدق فيه، أو يكون يسيرا من الشعر:

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب آداب المائدة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥١ من أبواب آداب المائدة حديث: ٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٤٧ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب جهاد النفس حديث: ٤، ١٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٣

...

الآيات الثلاثة و الأربع، فأما أن يكثر من الشعر الباطل فهو ينقض الوضوء» (١).

و لا مجال للبناء على الوجوب، بعد ظهور تسالم الأصحاب و سيرة المتشرعة على عدمه المعتضد بنصوص الحصر.

و خبر معاوية بن ميسرة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن إنشاد الشعر هل ينقض الوضوء قال: لا» (٢)، فإنه و إن كان أعم، إلا أن حمله على غير مورد الموثق لا يخلو عن بعد، لشيوع مورده. فتأمل.

ثم إنه لا مجال لحمله على التقية، بعد عدم ظهور قول للعامة بناقضيته، بل في المنتهى دعوى إجماع علماء الأمصار على عدمها.

و من هنا يقرب حمله على الاستحباب - كما في التهذيب [٣] - و لا سيما مع المناسبة الارتكازية بين فرض بطلان الشعر و نقض الوضوء به، بنحو ينبغي إعادته، لأنه أكد في التنفير عنه، بل هو المناسب للتسامح في تحديد الموضوع، لأن الكثرة و إن كانت من الأمور العرفية، إلا أن تطبيقها عندهم لا يبتنى على التدقيق.

و أما ما تقدم من أن إهمال الأصحاب لذكر ما يستحب الوضوء منه موهن للحمل على الاستحباب، فهو من القرائن النوعية على عدم حمل النصوص الكثيرة عليه، لأن كثرة الأمور المذكورة في النصوص تقتضى الاهتمام بها و التنبيه إليها لو كانت موضوعا للاستحباب بنظرهم، و هو لا ينافى غفلتهم عن خصوصية بعضها و حملها على الأعم الأغلب، فلا ينهض إعراضهم في تلك الموارد برفع اليد عن مقتضى القاعدة من حمل الأمر على الاستحباب بعد تعذر حمله على الوجوب مع الالتفات لخصوصيتها. فتأمل جيدا.

هذا، و قد استشكل بعض مشايخنا في الحمل على الاستحباب بعدم ظهور النصوص في الأمر المولوى، بل في كون الوضوء بعد الأمور المذكورة لأجل

[٣] و قد يرجع إليه ما في الاستبصار من الترديد بينه و بين احتمال التصحيف في «ينقص» و أنه بالصاد.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٤

...

ناقضيتها، ولا معنى للناقضة الاستحبابية.

و يندفع: بأن مرجع الحمل على الاستحباب في المقام إلى أن الأمور المذكورة ناقضة لمرتبة من الطهارة يستحب تحصيلها وإن لم تكن ناقضة للمرتبة اللازمة التحصيل منها، نظير ما ورد في آداب الصلاة و الصوم من التعبير بالقطع و الإفطار و نحوهما. و قد تقدم في حكم البئر ما له نفع في المقام. بقي في المقام أمران.

الأول: أن المرجع في تحديد الباطل هم المتشرعة، بما لهم من مرتكات عريفية و شرعية، لأنهم هم المخاطبون بذلك، فمثل شعر الموعظة و التاريخ و العلم و مدح و هجاء من يستحق حق، و مثل شعر الغزل و التشبيب و مدح و هجاء من لا يستحق باطل. أما المرجع في تحديد الكثرة فهم العرف، إذ ليس للشارع تحديد أو تطبيق يخرج به عن المرتكات العريفية. و ما تضمنه الموثق من ذكر الأبيات الأربعة غير وارد للتحديد، بل التمثيل. فتحدد موضوع استحباب الوضوء بذلك في المدارك في غير محله. نعم، هو كاشف عن مقارنته للكثرة. فلاحظ.

الثاني: قال في الجواهر: «و الإنشاء أقوى من الإنشاد. و تكرير البيت أو البيتين لا يوصفهما بالكثرة. و لو أنشد ثم حذف منه بحيث أفسد شعره احتمل خروجه عن الحكم، و لعل الأولى خلافه. و لا دخل للاتصال و الانفصال، فلو قرأ في أوقات متعددة بحيث يكون مجموعها كثرة ترتب الحكم».

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ١٠٤

و ما ذكره قريب، عدا جريان الحكم مع إفساد الشعر، فإنه ممنوع، لعدم صدق إنشاد الشعر حينئذ. كما أن الإنشاء إنما يكون أقوى من الإنشاد إذا ابتنى على قراءة الشعر، كما في الارتجال، بل قد يصدق عليه الإنشاد، أما الإنشاء من دون قراءة، كما لو حرره

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٥

...

كتابه، فلا مجال لإلحاقه به، فضلا عن دعوى أقوائته منه.

و منها: ظلم الرجل صاحبه، لموثق سماعه المتقدم، و يظهر الكلام فيه مما سبق.

و منها: الغيبة، إما لأنها من أفراد الظلم، أو للنبوى: «من اغتاب أخاه المسلم بطل صومه، و نقض وضوءه» «١». و الكلام فيه كما في سابقة.

و منها: الكذب، كما في الجواهر وغيرها. و يقتضيه موثق سماعة المتقدم، و موثقه الآخر: «سألته عن رجل كذب في شهر رمضان، فقال: قد أفطر و عليه قضاؤه و هو صائم يقتضى صومه و وضوءه إذا تعمد» (٢).

و قد يشكل فيه: باحتمال كون نقض الوضوء لأجل نقض الصوم بالكذب، كما يناسبه عطفه على القضاء المتفرع على الإفطار، لا لأجل الكذب بنفسه.

فالعمدة الموثق الأول، فيجرب فيه ما تقدم.

لكن قد يدعى لزوم تقييده بموثق أبي بصير أو صحيحه: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء و تفطر الصائم. قال: قلت له: هلكننا. قال:

ليس حيث تذهب، إنما ذلك الكذب على الله و رسوله و على الأئمة عليهم السلام» (٣).

و فيه: أن كون المفطر الناقض للوضوء هو الكذب الخاص لا ينافي كون مطلق الكذب ناقضا للوضوء فقط.

على أنه بعد حمل النقض على مرتبة من النقض في الطهارة تقتضى استحباب الوضوء فهو قابل للشدة و الضعف، بأن يكون المراد بالموثق المرتبة الضعيفة منه، و بحديث أبي بصير المرتبة الشديدة منه، و هو أقرب من تقييده بالفرد القليل غير الشائع.

نعم، المناسبات الارتكازية تقتضى تقييده بالتعمد، كما هو مقتضى الموثق

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٦

...

الثاني، لو تم الاستدلال به.

هذا ما تيسر لنا العثور عليه من موارد النصوص و كلمات الأصحاب. و ربما فاتنا شيء قد يظهر الحال فيه مما تقدم.

بقي في المقام أمران.

الأول: لو قيل باستحباب الوضوء من هذه الأمور أو بعضها، فقد قال في الجواهر: «و لعل الاستحباب في هذه الأمور و ما شابهها إنما هو تأكيد استحباب التجديد».

و لعله مقتضى إطلاق نصوص التجديد (١) المتضمنة أن الوضوء على الوضوء كفارة لما مضى في ليله أو نهاره من الذنوب ما خلا الكبائر، و أنه عشر حسنات.

نعم، مقتضى ما في بعض نصوصه من أنه نور على نور كونه مؤكدا للطهارة، و مقتضى نصوص المقام كونه مكملا لنقصها المسبب عن الأمور المذكورة، فيتقابل أثرهما.

لكن المضمون المذكور - مع عدم وروده إلا في مرسله الصدوق (٢) - لا ينافي الإطلاقات. فلاحظ.

الثاني: لو صادف الوضوء هنا حدثا ارتفع به، لأن الظاهر اتحاد ماهية الوضوء، و أن اختلاف أثره لاختلاف حال المتوضى، فإن كان محدثا ارتفع حدثه كما تقتضيه نصوص النواقض، و إن كان ناقص الطهارة تكملت طهارته، و إن كان تام الطهارة تأكدت طهارته، كما تقتضيه بعض نصوص التجديد، نظير ما تقدم في آخر المسألة الواحدة و السبعين في الوضوء التجديدي.

ولذا لا ريب ظاهرا في عدم الأثر لهذه الأمور لو وقعت حال الحدث، لاندكاك أثرها فيه، كما لا يستحب الجمع بين الوضوء لها و

الوضوء للحدث لو وقع

(١) تراجع النصوص المذكورة في الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٧

...

بعدها، ولا يشرع الوضوء منها بنحو لا يترتب عليه رفع الحدث، كما لو وقع أحدهما في أثناء حدوث الآخر، مع أنه لو كان الوضوء المذكور مبينا بماهيته للوضوء الراجع، كان ذلك مخالفا لإطلاق أدلته.

ومن يظهر الحال فيما لم يثبت مشروعيته، بل جرى به برءاء المطلوبة، فإنه في فرض مصادفته للحدث تنكشف مشروعيته وصحته، بعد فرض كون الوضوء حقيقة واحدة مقصودة في المقام، وإن لم يكن الداعي لها رفع الحدث.

وأما دعوى: أن عباديته موقوفة على قصد الأمر به، والمفروض عدم قصد الأمر برفع الحدث للاعتقاد بعدمه، وأن الأمر الاستجابي المقصود احتمالي غير محرز بنفسه ليحرز صحة الوضوء به وعبادته كي يكون رافعا للحدث، إلا أن يؤتى به بنية الأمر الفعلي، بنحو ينطبق على الأمر برفع الحدث في ظرف مصادفته، لكنه محتاج إلى عناية يبعد تعمدتها مع الاعتقاد بعدم الحدث.

فيظهر اندفاعها مما تقدم في المسألة الواحدة والسبعين من أن عبادية الوضوء إنما تقتضي إيقاعه بوجه قربي وإن لم يصادف الأمر، و يكفي في ذلك الإتيان به في المقام برءاء المطلوبة. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم، وله الحمد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٨

[الفصل السادس في المسلوس والمبطون]

إشارة

الفصل السادس من استمر به الحدث في الجملة (١) - كالمبطون والمسلس و نحوهما (٢) - له أحوال أربع.

(١) بنحو يشمل ما إذا كان متقطعا يتعذر في بعض الوقت إيقاع الصلاة بدونه، ليشمل جميع الصور المفروضة، خصوصا الأولى منها.
(٢) النصوص إنما تعرضت للمسلس والمبطون والمستحاضة التي يأتي الكلام فيها في محلها، وكلام جمهور الأصحاب مختص بها، مع ظهور كلام بعضهم في دخول مستمر الريح في المبطون حقيقة أو حكما.

نعم، حكى في مفتاح الكرامة التعدي لغيرها من الأحداث عن بعض الأصحاب من دون تعيين، و ظاهر الجواهر الجرى عليه.
وهو غير ظاهر الوجه بعد قصور النصوص عنه.

ولا مجال لفهم عدم الخصوصية لمواردها بعد عدم كون الحكم ارتكازيا، بل تعديا مخالفا للقواعد المقتضية لتعذر الصلاة بتعذر شرطها، خصوصا مثل الطهارة التي لا تسقط بالتعذر عند المشهور على ما يأتي في فاقد الطهورين إن شاء الله تعالى.

وعدم ناقضية الحدث في المقام للضرورة ليس بأولى ارتكازا من عدم ناقضية الحدث السابق في فاقد الطهورين لأجلها.
ومثله التعدي بتنقيح المناط، إذ لا طريق لإحراز المناط، ولا سيما مع اختلاف الاستحاضة عن المسلس والمبطون في أحكام بعض

الفروض، مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٠٩

[الأولى أن تكون له فترة تسع الوضوء والصلاة الاختيارية]

الأولى: أن تكون له فترة تسع الوضوء والصلاة الاختيارية (١)، و حكمه وجوب انتظار تلك الفترة (٢)

اشترائها معهما في استمرار الحدث، بل احتمال الاختلاف بين المسلوس والمبطون في الاحكام. ومن هنا يتجه الاقتصاد على ما إذا كان استمرار الحدث لمرض يصدق معه العناوين التي تعرضت لها النصوص، دون ما إذا كان ضرورة خارجية، من إكراه، أو نحوه.

بل يتعين في الجميع الرجوع فيه للقاعدة المقتضية للمحافظة على الصلاة في فترة تسع الطهارة المائية ثم الترابية مع الصلاة بدون حدث إن كانت هناك فترة، وإلا فالبناء على تعذر المشروط بتعذر شرطه وسقوط الأداء وانتظار القضاء بعد ارتفاع العذر، لو لم نقل بسقوط القضاء، لعموم ما ورد في المغمى عليه من أن ما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر.

وأما ما عن شرح المفاتيح من عدم سقوط الصلاة - يعني في الوقت - إجماعاً، فهو غير ظاهر بنحو ينهض بالخروج عن القاعدة، لعدم تحرير المسألة في كلماتهم، وعدم قيام الارتكازيات عليها بنحو معتد به.

على أنه لو تمّ أو كان الشفاء ميؤوساً منه أو بعيد الأمد بنحو يقطع بعدم رضا الشارع بترك الصلاة في الوقت، فاللازم ملاحظة القواعد العامة في اختيار الصلاة الميسورة، فإذا أمكنت الصلاة التامة مع الطهارة المائية ثم الترابية تعينت، كما ذكرنا، وإلا لزم ملاحظة الأهمية في الأجزاء والشرائط، ولا يجوز اختيار الصلاة مع الحدث المتجدد - كما في المسلوس والمبطون - ابتداءً، إلحاقاً له بهما بعد ما سبق، فلاحظ.

(١) وأما لو لم تسع إلا الصلاة الاضطرارية بنقص بعض الأجزاء أو الشرائط، فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) كما في جامع المقاصد، وذكره في المسلوس في الروض والمسالك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٠

...

و المدارك ومحكى التذكرة و علله في الروض و المدارك بما يقتضى التعميم للمبطون، و في الجواهر في المسلوس: كما صرح به جمع من الأصحاب، بل لا- أجد فيه خلافاً هنا سوى ما ينقل عن الأردبيلي.»، و ذكر في المبطون أن التأمل في كلماتهم، بل تصريح بعضهم شاهد بخروجه عن محل النزاع. و يستفاد بالأولوية ممن أوجب عليه المحافظة على الصلاة الاضطرارية مع الطهارة لو تمكن منها، كما في كشف اللثام و عن السرائر.

و كيف كان، فهو مقتضى القاعدة في الواجب الاختياري، حيث يجب المحافظة عليه مع القدرة.

و منه يظهر ضعف ما عن الأردبيلي في مجمع البرهان. قال: «يجوز له الصلاة في أول الوقت، لعموم أدلة الأوقات و الصلاة، و كون العذر موجبا للتأخير غير متيقن، و للخرج و الضيق».

لاندفاعه: بأنه يلزم الخروج عن العموم بعد تقييده بالصلاة عن طهارة بالمحافظة عليها. و هو الدليل على إيجاب العذر للتأخير.

و الحرج النوعي - لو تمّ - لا- يسقط التكليف، و الشخصى - مع عدم اطراد - لا- يقتضى بديلة الناقص، بل سقوط التام، فالافتاء

بالناقص يبتنى على اقتضاء القاعدة له، لنظير ما تقدم في غير المسلوس و المبطون من أفراد مستمر الحدث.

و أما نصوص المقام فقد ادعى سيدنا المصنف قدس سره انصرافها عن ذلك، بقريته ورودها مورد العذر و الاضطراب، و لا سيما مع قوله عليه السلام في صحيح منصور بن حازم:

«إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعذر.» (١).

لكن يصعب حمل النصوص على صورة عدم الفترة واقعا، و منها صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه قال: إذا كان الرجل يقطر منه البول و الدم، إذا كان حين الصلاة أخذ كيسا و جعل فيه قطناً ثم علقه عليه و أدخل ذكره فيه، ثم صلى، يجمع بين صلاتين، الظهر و العصر، يؤخر الظهر و يعجل العصر بأذان و إقامتين،

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١١

...

و يؤخر المغرب و يعجل العشاء بأذان و إقامتين، و يفعل ذلك في الصبح» (١).

فإن حمل التقطير على خصوص المستمر الذي لا فترة فيه أصلا بعيد جدا، لندرة ذلك، كحمله على ما فيه فترات لا تسع الطهارة و الصلاة، لعدم القرينة على التحديد المذكور، بل و بعده بعد كون المتعارف بين من يبتلى بذلك عدم الضابط له، بلحاظ طول الفترات و قصرها و اختلاف أوقاتها، فعدم التنبيه لذلك و لاحتمال حصول الفترة المطلوبة بعد الصلاة ظاهر في عموم الحكم لصورة وجود الفترة واقعا، و عدم وجوب تحريها و الفحص عنها و انتظارها، كما تقتضيه القاعدة الأولية.

و أظهر من ذلك ما ورد في المبطون، كموثق محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المبطون فقال: يبنى على صلاته» (٢).

فإن المراد من البناء على الصلاة فيه ليس محض الإتيان بالصلاة في مقابل تركها لتعذر الطهارة، و إلا ناسب أن يقول: «يصلى».

و لا- إكمالها من دون وضوء للحدث المتجدد في أثنائها في مقابل استئنافها من غير وضوء أيضا، إذ لا حاجة لطرده احتمال وجوب الاستئناف من دون وضوء، لعدم المنشأ له بعد كون الإكمال حينئذ أقرب للصحة ارتكازا من الاستئناف، لما فيه من وقوع بعض الصلاة بطهارة.

و احتمال مبطلته للصلاة دون الطهارة بعيد جدا، يبعد أن يكون هو المثير للسؤال، كاحتمال أهمية مبطلته للصلاة من شرطية الطهارة فيها، كيف و المرتكز تفرع مبطلته للصلاة على مبطلته للطهارة التي هي شرط فيها.

بل المراد من البناء على الصلاة في الموثق هو إكمالها بعد الوضوء للحدث المتجدد، دفعا لتوهم وجوب استئنافها بعد الوضوء - الذي تضمنته النصوص في غير المبطون (٣) - فرارا من محذور مبطلية الحدث للصلاة، كما هو مقتضى الجمع

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب قواطع الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٢

...

بين الموثق و النصوص الأخر الواردة في المقام، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السّلام: «أنه قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبني على صلاته» (١).

و خبره [٢] عنه عليه السّلام: «قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ ثمّ يرجع في صلاته، فيتم ما بقي» (٣).
و عليه يكون واردا مورد المفروغية عن توقع الفترة التي بها يمكن استئناف الصلاة بعد الوضوء، فكيف يمكن حمله على عدمها؟! فتأمل.

مضافا إلى صعوبة حمل جميع هذه النصوص على عدم الفترة بالنحو المذكور، مع أن المفروض فيها وجود الفترة في الجملة، و لا سيما مع ما أشرنا إليه آنفا من عدم الضابط غالبا للفترات، فلو كان الأمر دائرا مدار وجود الفترة واقعا لصعب تحديد موضوع النصوص و العمل عليها إلا بانتظار آخر الوقت، و هو بعيد عنها جدا.

و من هنا يتعين حمل العذر في صحيح منصور على العذر بلحاظ العجز عن

[٢] عده غير واحد - أولهم العلامة في المختلف على ما حكى عنه - موثقا، مع أن في سنده محمد بن نصير، المشترك بين جماعة، و المردد في هذا الحديث بحسب الطبقة بين الكشي الثقة و النميري الضال الملعون الذي وردت فيه الذموم العظيمة و نسبت له الأفعال الشنيعة و المقالات المهلكة، و لم يتضح حتى الآن المرجح للأول.

نعم قد يقال: لما كان الراوى عنه العياشي، الذي هو من الأعيان الذي يتمتع عادة روايته عن النميري حال انحرافه، كما يتمتع اهتمام الأصحاب بالحديث مع ذلك، فلا بد أن يكون المراد به الكشي أو النميري في حال استقامته، فيكون الحديث معتبرا و إن لم يكن من الموثق اصطلاحا، لكن الشيخ أرسل في التهذيب الحديث عن العياشي و لم يذكر فيه سنده إليه، و سنده المذكور في الفهرست قد اشتمل على أبي المفضل محمد بن عبد الله الشيباني، الذي قال عنه في الفهرست: «حسن الحفظ غير أنه ضعفه جماعة من أصحابنا»، و قال عنه النجاشي «كان في أول أمره ثبّا ثمّ خلط، و رأيت جل أصحابنا يغمزونه و يضعفونه. سمعت منه كثيرا ثمّ توقفت عن الرواية عنه إلا بواسطة بيني و بينه». إلا أن يقال: إن الرواية عن كتاب العياشي، و هو معروف عند الشيخ قدّس سرّه و ذكر السند له لمحض التبرك بالاتصال بالمعصوم عليه السّلام. فتأمل.

(١) كتاب من لا يحضره الفقيه باب: ٥٠ حديث: ١١، ج: ١، ص: ٢٣٧، طبع النجف الأشرف.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج: ٣، ص: ١١٣

...

حبس البول، لا العجز عن الصلاة بالطهارة التامة، لاستيعاب العذر للوقت، فإنه يناسب الامتنان بنسبة العذر لله تعالى، لأنه لا بد منه مع التذمر. فلاحظ.

و أما ما سبق من الجواهر من خروج هذه الصورة عن محل الكلام، فلم يتضح بنحو معتد به، بعد اضطرابهم في عنوان محل الكلام و شدة خلافهم في الحكم، كما اعترف به بعضهم، و يشهد به النظر في كلماتهم.

بل في الحقائق أن المفهوم من كلام بعضهم حمل النصوص على ما إذا دخل في الصلاة متطهرا ثمّ فجأه الحدث، كانت له فترة تسع الصلاة كلا أو بعضا أو لا.

و لعل منشأ ما ادعى من خروج ذلك عن محل الكلام هو قوة ارتكازية القاعدة المقتضية لتحصيل الواجب الاختياري، بنحو يصعب

حمل كلماتهم على ما يشمل الصورة المذكورة.

لكن المتيقن من ذلك ما إذا كانت الفترة مضبوطة معلومة وقتاً وقدرًا، حيث لا يحتاج تحريرها إلى كلفة و مثونة، فإن بعد الاكتفاء بالصلاة مع الحدث حينئذ ارتكازاً لعدم الحاجة له موجب لانصراف كلماتهم عنه بقريته ورودها مورد العذر والاضطرار، ولا سيما مع ندرة الصورة المذكورة.

و من ثم لا- يبعد انصراف النصوص عنها أيضاً، بخلاف ما لو لم تكن الفترة معلومة كذلك، كما هو الغالب، حيث يصعب الالتزام بمانعيتها من جريان الأحكام الآتية، بحيث يجب تدارك الصلاة لو وقعت مع الحدث في أول الوقت لتخيل عدم الفترة ثم صادف تحققها في آخره- كما التزم به في العروة الوثقى و جملة من شروحها و حواشيها- لصعوبة حمل النصوص على ذلك، كما عرفت، و خروجه عن محل الكلام بين الأصحاب غير ظاهر بنحو يرفع به اليد عن مقتضى النصوص. فلاحظ.

ثم إنه بناء على انصراف النصوص عن صورة ضبط الفترة قدراً و وقتاً، يتجه الاكتفاء فيها بما يسع الصلاة الاضطرارية ببعض المراتب التي يلزم الإخلال فيها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٤

و الوضوء و الصلاة فيها (١).

[الثانية أن لا تكون له فترة أصلاً]

الثانية: أن لا- تكون له فترة أصلاً، أو تكون له فترة يسيرة لا- تسع الطهارة و بعض الصلاة. و حكمه الوضوء و الصلاة، و ليس عليه الوضوء لصلاة أخرى (٢)،

بما يعلم من الشارع الأقدس أنه دون الطهارة في الأهمية، كالسورة و نحوها مما يتعين تركه في غير المسلوس و المبطلون ممن يستمر منه الحدث عند مزاحمته للطهارة.

بل لا ينبغي التأمل في ذلك، بالإضافة إلى الطهارة المائية.

فلو دار الأمر بين الصلاة بطهارة تربية لا حدث فيها و الصلاة بطهارة مائية يتخللها الحدث تعينت الأولى، عملاً بالقواعد العامة.

نعم، لا- يبعد عدم جواز الإخلال بالقيام أو الركوع و السجود الاختياريين لأجل ذلك، لأن دخل ذلك في منع الحدث مما يحتمل حتى في مورد النصوص، فعدم التعرض فيها له ظاهر في عدم سقوطها، كما هو ظاهر الأصحاب.

و منه يظهر حال ما في كشف اللثام و عن السرائر من أنه إن أمكنه التحفظ من الحدث إذا اختصر الصلاة أو جلس أو اضطجع أو أوماً للركوع و السجود، وجب.

فتأمل جيداً. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) فلو لم يصل فيها وجب عليه الصلاة فيما بعدها بالنحو اللازم على مستمر العذر، لدخوله في موضوع النصوص حتى بناء على اختصاصها بصورة الاضطرار، لتحقيق الاضطرار و إن كان مستنداً إليه، سواء كان ترك الصلاة تقصيراً أو عن عذر، و إن لزم الإثم في الأول، بناء على بقاء ملاك الواجب الاختياري في حال الاضطرار.

(٢) اختلفت كلمات الأصحاب (رضوان الله عليهم) في حكم هذه الصورة، فإن تصويرها بهذا الوجه و إن لم يذكره القدماء، بل ذكره

جمع من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٥

...

المتأخرين - كما في الحقائق - إلا أنه قد يستفاد حكمها عند غيرهم من إطلاق كلماتهم أو قرائن فيها. و يستفاد من مجموع كلماتهم أن فيها أقوالاً ثلاثاً.

الأول: ما ذكره في المتن من الاكتفاء بوضوء واحد للصلوات المتعددة، و سبقه إليه في العروة الوثقى، و أمضاه جماعة من محشيها. واختاره في خصوص المسلوس في المبسوط، و عن كشف الرموز الميل إلى موافقته، و عن شرح الإرشاد لكاشف الغطاء أنه قوى جداً.

و ربما يكون عدم تعرضهم له في المبطلون لعدم فرضهم الاستمرار فيه بالنحو المذكور، لا للفرق بينه و بين المسلوس في ذلك. الثاني: وجوب الوضوء لكل صلاة، كما هو المصرح به في المعبر و النافع و الإرشاد و القواعد و الروض و جامع المقاصد و كشف اللثام، و محكى التذكرة و المختلف و الدروس و الذكرى و غيرها، و في جامع المقاصد أنه المشهور، و ذكر ذلك في خصوص السلس في الخلاف مدعياً في ظاهر كلامه الإجماع عليه، و خصصه في المنتهى بالبطن.

الثالث: جمع الظهرين بوضوء و العشائين بوضوء و يتوضأ لكل صلاة غيرها، كما ذكره في السلس في المنتهى، و مال إليه في المدارك و الحقائق، و عن مجمع البرهان نفى البعد عنه.

و أما القول في المبطلون بوجوب الوضوء في أثناء الصلاة و البناء على ما مضى منها على من دخل فيها متطهراً ثم فجأه الحدث، فلا يبعد ابتناؤه على فرض تحصيل الطهارة لتمام الصلاة بذلك، لفرضهم الفترة التي تسع الطهارة و بعض الصلاة، كما في الصورتين الآتيتين، لا في هذه الصورة.

نعم، ظاهر من قيد الحدث المفاجئ بالاستمرار - كما في المعبر و المنتهى - وجوبه مرة واحدة لتخفيف الحدث نظير الوضوء من مستمر الحدث لكل صلاة قبل الدخول فيها، الذي تقدم عن المشهور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٦

...

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل في أن مقتضى عموم تقييد الصلاة بالطهارة و عموم ناقضيته الأحداث المعهودة للطهارة هو سقوط الصلاة تبعاً لتعذر قيدها.

و توهم قصور عموم الناقضية عن الفرض و اختصاصه بالخروج المعهود المبني على الاختيار، و الذي يصدق معه التبول و التغوط، موهون بملاحظة ما سبق في أول فصل النواقض. فراجع.

نعم، بعد فرض مشروعية الصلاة بالإجماع و النصوص، فلا بد إما من سقوط شرطية الطهارة رأساً، أو تبعيضها بلحاظ الأحداث، بأن يكون كل فرد من الحدث ناقضاً لمرتبة من الطهارة، و الساقط هو المرتبة التي يستند ارتفاعها لاستمرار الحدث، أو عدم ناقضية الحدث المستمر للطهارة، تخصيصاً لعموم ناقضية الحدث.

و على الأول يحتاج وجوب الوضوء للصلاة إلى دليل، و مع عدمه فالأصل البراءة من اعتباره فيها بعد فرض تخصيص عموم شرطية الطهارة لها.

أما على الثاني، فهو مقتضى العموم المذكور المقتصر في الخروج عنه على المتيقن.

كما أنه على الثالث، يكون وجوب الوضوء مقتضى عموم ناقضية الحدث المقتصر في الخروج عنه على المتيقن من الحدث المستمر.

لكن لا مجال للأول، بعد ما هو المفروغ عنه بينهم من عدم جواز الصلاة مع غير الحدث المستمر من أفراد الحدث، لارتكاز كونه من صغريات اعتبار الطهارة في الصلاة، لا- اعتبارا لأمر آخر بدلا عنها. ولذا لم يحتج إلى تكلف الاستدلال على عمومه لجميع أفراد الأحداث الأخر، بل أوكل لما هو المعلوم من عموم ناقضية تلك الأحداث، حيث يكشف عن مفروغية ابتناؤه على اعتبار الطهارة و انتقاضها بالحدث.

كما لا إشكال ظاهرا في كونه من الأركان مع اختصاص حديث: «لا تعاد».

بالطهور، دون الوضوء الذي ليس طهورا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٧

...

بل عدم التنبيه عليه في نصوص المقام لا- بد أن يكون بسبب وضوح اعتباره، و لا- منشأ لوضوح ذلك إلا عموم اعتبار الوضوء في الصلاة، الراجع لاعتبار الطهارة فيها، و لو كان واجبا تعديا مع عدم حصول الطهارة به لمصاحبه للحدث لاحتاج للتنبيه، لمخالفته للأصل.

بل الإنصاف أن قوة ارتكاز كون جميع أفراد الوضوء مؤثرة للطهارة مغن عن تكلف الاستدلال لذلك.

و ما في بعض الكلمات من كون الوضوء في المقام مبيحا لا- رافعا، مبني على قوة ارتكاز عموم ناقضية الحدث شرعا، لصعوبة التفكيك بين أفرادها جدا، لعدم دخل الضرورة في التسيببات ارتكازا، و لا ينافي الوجه الثاني المبني على ملاحظة العمومين بالترام تبعض الطهارة بلحاظ مراتبها و وجوب تحصيل الميسور منها.

فكأنه مبني على عدم تحقق الرفع التام به.

و منه يظهر ضعف الوجه الثالث، و لا سيما بعد قوة ارتكاز نقصان العمل في المقام و بقاء الملاك للفائت، و لذا لا إشكال ظاهرا في وجوب المبادرة للطهارة التامة لو علم المكلف من نفسه أنه سيبتلى باستمرار الحدث، و وجوب انتظار الفترة لو كانت مضبوطة قدرا و وقتا، و لو كان الاضطرار في المقام مانعا من ناقضية الحدث و موجبا لتبديل الموضوع نظير صيرورة المسافر حاضرا لم يكن وجه لذلك.

و من ثمَّ كان الأظهر هو الوجه الثاني، و قد سبق في ذيل الكلام في نية الرفع و الاستباحة أنه المناسب لارتكاز كون الأحداث من سنخ القدرات العرفية القابلة للتعدد و التأكد.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من ظهور كلماتهم في وحدة الحدث و أنه عبارة عن انتقاض الوضوء غير القابل للتعدد و التأكد، و أن وجوب الوضوء في المقام بعد فرض وجود الحدث محض تعبد مستفاد من الإجماع.

لا مجال للتعويل عليه بعد ما ذكرنا هنا و هناك، و لا سيما مع صراحة كلماتهم في المقام في أن وجه وجوب الوضوء هو عدم استباحة الصلاة مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٨

...

الحدث إلا بقدر الضرورة، لكشفه عن مفروغيتهم عن رافعية الوضوء للحدث الذي لا يضطر للصلاة معه، و عدم ابتناء الإجماع على محض التعبد، بل على اعتبار الطهارة في الجملة، الذي عرفت مناسبتة للمرتكزات.

إذا عرفت هذا، ظهر لك أن القول الثاني أقرب الأقوال لمقتضى العمومين المتقدمين، مع تأييده بما ورد في المستحاضة.

و أنه لا مجال لما في المبسوط من أن حمل المسلوس على المستحاضة قياس، و لا دليل على وجوب الوضوء عليه لكل صلاة. لكفاية العمومين المذكورين في إثبات ذلك.

بل لو احتمل وجوب الوضوء عليه في أثناء الصلاة تخفيفا للحدث الواقع فيها لكان مطابقا لهما، إلا أنه لا مجال لاحتماله بعد ظهور التسالم على عدم وجوبه، كما ادعاه صريحا في المعبر، بل لا ينبغي التأمل فيه بعد النظر في كلماتهم، إذ لو كان واجبا لم يخف عليهم عادة بعد ابتناؤه على كلفه خارجة عن الوضع المتعارف، و عدم الضابط الارتكازي لعدده و موقعه من الصلاة كي يمكن إيكاله إليه. بل سكوت النصوص الواردة في المسلوس عن التنبيه عليه مع ذلك موجب لظهورها في عدمه، و ليس هو كالوضوء لكل صلاة و يأتي تمام الكلام في ذلك في آخر الكلام في هذه الصورة إن شاء الله تعالى. فليس الإشكال إلا في كفاية الوضوء الواحد لأكثر من صلاة واحدة، الذي عرفت أنه مخالف للعمومين المذكورين.

و قد يستدل لما في المبسوط بغير واحد من النصوص.

منها: النصوص الكثيرة الواردة في سقوط القضاء عن المغمى عليه و من يستمر به العذر بين رمضانين (١)، المتضمنة لقولهم عليهم السلام: «كلما غلب الله عليه فهو أولى بالعذر»، و نحوه مما يتضمن معذورية المغلوب.

(١) راجع الوسائل باب ٣ من أبواب قضاء الصلوات و باب ٢٥ من أبواب أحكام الصوم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١١٩

...

فإن سوقها لبيان عدم وجوب القضاء الذي هو عبارة عن تكليف جديد بسبب عدم الإتيان بالواجب في وقته، أو بقاء التكليف بأصل الواجب لذلك - كما هو الظاهر - كاشف عن أنه ليس المراد بالعذر فيها ما يقابل المؤاخذه من العقاب و ما هو من سنخه شرعا كال كفارة، بل ما يعم عدم حدوث التكليف أو سقوطه، و عموم ذلك يقتضي في المقام عدم وجوب الوضوء على المكلف بسبب البول و نحوه إذا غلب الله عليه، إما لعدم ناقضيته أو عدم وجوب الطهارة منه.

و فيه - مع أن لازمه عدم وجوب الوضوء للقطرات المذكورة مع وجود الفترة المضبوطة بل حتى بعد الشفاء، بل في سائر موارد العجز عن تجنب الحدث، و لا يظن التزامه من واحد -: أن الكبرى المذكورة لا تخلو عن إجمال، بسبب تطبيقها في المورد المذكور، لأن ظاهر العذر عدم المؤاخذه، فتطبيقه على القضاء موقوف إما على تنزيل القضاء منزلة المؤاخذه، لأنه عرفا من سنخ التدارك و فيه نحو من الثقل و الكلفة تزيد على ابتداء التكليف، فيقتصر فيه على مورد و نحوه مما ثبت فيه التنزيل المذكور. أو حمل العذر على ما يعم عدم التكليف أو سقوطه - كما ذكر في وجه الاستدلال - لينفع فيما نحن فيه.

و ليس الثاني بأولى من الأول، لو لم يكن الأول أولى، لما فيه من المحافظة على ارتكازية الكبرى، و لا سيما مع لزوم كثرة التخصيص على الثاني، خصوصا لو حمل على ما يعم بقاء التكليف، لكثرة موارد بقائه مع غلبة الله تعالى في الترك، بل لم نعهد في المؤقت موردا لسقوط التكليف في الوقت مع الترك في أوله.

بل قد يدعى أن ذلك لازم حتى على الأول لكثرة موارد وجوب القضاء بالترك مع غلبة الله تعالى، و هو مما يوجب إجمال هذه النصوص و يلزم بالاختصار على موردها، و إن صرح في بعضها بالعموم بمثل قوله عليه السلام: «هذا من الأبواب التي يفتح كل باب منها ألف باب» (١). لا يخلو عن إشكال أو منع على ما يأتي في حكم فاقد الطهورين من مباحث التيمم. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٠

...

و منها: صحيح منصور بن حازم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يعتريه البول ولا يقدر على حبسه. فقال لي: إذا لم يقدر على حبسه فالله أولى بالعدر يجعل خريطة» (١).
و صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «سئل عن تقطير البول. قال: يجعل خريطة» (٢).
بدعوى: أن الاختصار في بيان الوظيفة على جعل الخريطة ظاهر في عدم وجوب الوضوء، ولا سيما مع التنبيه في الأول للمعذورية بسبب العجز، حيث يدل على عدم الأثر للقطرات في وجوب الوضوء، للعجز عن حبسها.
و أما عدم التنبيه للوضوء لغير القطرات المذكورة من أفراد الحدث، فلأنه خارج عن مورد السؤال، ولا سيما مع ما في الأول من المعذورية بسبب العجز عن الحبس، حيث يناسب عدمها مع القدرة عليه.
و فيه: أن الاختصار على جعل الخريطة قد يكون مسببا عن انصراف السؤال لخصوص جهة الخبث، مع استيضاح حكم الحدث، بل هو الظاهر من الأول بسبب التمهيد لجعل الخريطة بيان المعذورية لظهوره في كون المعذورية من جهة الخبث التي اهتم الإمام عليه السلام بعلاجها.
على أن الأمر بجعل الخريطة منصرف لحال الصلاة، لأجل منع التجسس بما يتقاطر حين إرادتها بالقدر الممكن، فلو دل على العفو عن الحدث المسبب عنها فالمتيقن منه العفو عنه بالإضافة للصلاة الواقعة حينه، ولا يدل على العفو عنه بالإضافة لصلاة أخرى.
و لا سيما مع أن التعبير بأولوية الله تعالى بالعدر ظاهر في المفروغية عن تحقق موضوعه عرفا، وهو لا يعم ما عدا الصلاة الواقع حينها، حيث لا عذر في الصلاة معه مع تيسر رفعه قبل الدخول فيها. فلاحظ.
و منها: موثق سماعة: «سألته عن رجل أخذه تقطير من قرحة [فرجه. يب] إما دم وإما غيره. قال: فليصنع خريطة و ليتوضأ و ليصل، فإنما ذلك بلاء ابتلى به،

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢١

...

فلا يعيدن إلا من الحدث الذي يتوضأ منه» (١).
بدعوى: أنه ظاهر في عدم وجوب الوضوء إلا للحدث المتعارف، دون الذي ابتلى به من التقطير.
و فيه: أن الأقرب من ذلك جعل الجواب قرينه على المراد بغير الدم في السؤال مثل القيح و الصديد، دون الحدث الذي يتوضأ منه، كما هو المتعين على نسخة الوسائل، المتضمنة ل «قرحة» بدل «فرجه».
و منها: خبر عبد الرحيم [٢]: «كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام في الخصى يبول فيلقى من ذلك شدة و يرى البل بعد البل. قال: يتوضأ و [ثم. في، فقيه] ينتضح [٣] في النهار مرة واحدة» (٤).
و فيه: أن الاستدلال إن كان بلحاظ قوله عليه السلام: «مرة واحدة». فالمتيقن رجوعه

[٢] رواه الصدوق مرسلًا عن الكاظم عليه السلام. و رواه الشيخ في التهذيب في موضعين بسندين عن سعدان ابن مسلم عن عبد الرحيم. و الأول لم يصرح أحد من القدماء بتوثيقه، و إنما ذكر الشيخ في الفهرست أن له أصلاً. لكن رواية غير واحد من أجلاء أصحابنا عنه و رواية جماعة لكتابه - كما ذكره النجاشي - و نحوهما مقرب لوثاقته جداً. و لا سيما مع قرب كونه قائد أبي بصير الذي روى عنه في كامل الزيارة، بل عن السيد الداماد: أنه شيخ كبير القدر جليل المنزلة. و الثاني هو القصير على الظاهر، كما صرح به في أحد الموضعين من التهذيب. و يشترك مع سابقة في عدم التوثيق الصريح و في رواية بعض الأجلاء عنه. و قد يظهر من بعض الروايات أن له منزلة.

أما الكليني فقد رواه عن سعدان بن عبد الرحمن، كما في الوسائل. لكن في الطبعة الحديثة من الكافي: «سعدان عبد الرحمن» فيكون هو سعدان بن مسلم، بناء على ما في جامع الرواة من أن اسمه عبد الرحمن و لقبه سعدان، و قد يؤيد بكون الراوى عنه أحمد بن إسحاق الذي هو يروى عن سعدان ابن مسلم. بل قد يعينه عدم ذكر سعدان بن عبد الرحمن في كتب الرجال. و كيف كان، فمن القريب اعتبار الخبر و لا سيما مع رواية المشايخ الثلاثة له و ظهور حال الصدوق و الكليني في الاعتماد عليه. [٣] كذا في الكافي و أحد الموضعين من التهذيب، و في الموضع الآخر منه و في الفقيه: «ينضح ثوبه». و منه يتضح الإشكال في الاستدلال به على العفو عن نجاسة ثوب من تواتر بوله.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٢

...

للانتضاح، و لا قرينة على رجوعه للوضوء أيضاً، لو لم يكن مخالفاً للظاهر، و لا سيما على تقدير العطف ب «ثم» كما في بعض طرق الحديث. كيف و لا إشكال ظاهراً في وجوب الوضوء عليه لغير البول من الأحداث، و لا وجه لفرض وقوعه مرة واحدة في اليوم؟ بل ظاهر الخبر ناقضية البول في المرة الأولى فقط، و هو لا يناسب القول بعدم وجوب الوضوء للبول مطلقاً - كما يظهر من المتن - أو لخصوص المتقاطر منه - كما يظهر من بعضهم - إذ على الأول لا - يجب الوضوء للبول حتى في المرة الأولى، و على الثاني يجب الوضوء للبول غير المتقاطر لو تكرر.

و إن كان بلحاظ إطلاق الوضوء، بدعى ظهوره في وجوب الوضوء للبول، و الانتضاح للبلل من دون وضوء. فهو لا - يخلو عن إشكال، إذ لا - يبعد عن تركيب الكلام رجوع كلا الأمرين للبلل، و لم يتعرض للوضوء للبول، اتكالا على المفروغة عن وجوبه له، كما لم يتعرض للغسل منه بالاستنجاء لذلك أيضاً. نعم، لو أريد من البلل ما لم يحكم عليه بالبولية تعين الحمل على الاستحباب. و لعله المتعين بلحاظ الأمر بالنضح الذي ورد الأمر به استحباباً في غير مورد من موارد اشتباه النجاسة و غيره، كالثوب يصيبه المذى «١»، أو الكلب و الخنزير الجافان «٢»، و أثر الفأرة إذا لم ير «٣»، و ما يشك في إصابة النجاسة له من الجسد أو الثوب «٤»، كتياب المجوس «٥» و بيوتهم «٦» و معادن الإبل و مرايض البقر

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب النجاسات.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب النجاسات.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢، و باب ٤٠ منها حديث ٣.

(٥) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب النجاسات حديث: ٣.

(٦) راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب مكان المصلى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٣

...

و الغنم «١» لمن أراد أن يصلى فيها، و الندى و الصفرة تخرج ممن به جرح فى مقصده «٢»، و لا قائل بالاكتفاء به لإصابة البول فى مورد النص، بل غاية ما قيل به وجوب غسل الثوب مرة فى اليوم لمن تواتر بوله، و لا ينهض به الخبر.

هذا و لا أقل من عدم التصريح فى السؤال بكون البلل بولا، لينفع فيما نحن فيه لو تم الوجه المذكور.

إلا أن يستفاد ذلك من ظهور السؤال فى الضيق من الحال المذكورة و شدة التحير بسببها، مع وضوح الحكم ظاهرا بالطهارة و عدم الناقضية فى المشتبه مع الاستبراء. كما يشكل لأجله الحمل على الاستحباب، لأن ضيق الحال يناسب التخفيف ببيان السعة أو الاقتصار على ما لا بد منه.

اللهم، إلا- أن يكون منشأ السؤال هو الاضطراب النفسى الحاصل من قوة احتمال البولية، و لو مع السعة ظاهرا، فيكون الجواب مسوقا لبيان الوظيفة الاستجابية حال الشك، لرفع الاضطراب المذكور بأداء وظيفة مقررة، نظير ما فى صحيح الحسين بن أبى العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المذى يصيب الثوب.

قال: لا بأس به، فلما رددنا عليه قال: ينضحه بالماء» «٣». فتأمل جيدا.

و قد ظهر مما تقدم أنه لا مجال لما فى المبسوط.

و لا ينهض شىء مما تقدم للخروج عن القاعدة المعتضدة بصحيح حرير المتقدم فى حكم تحرى الفترة، المتضمن للأمر بالجمع بين الصلاتين، لقرب كونه إرشادا للمحافظة على الوضوء، فيدل على انتقاضه بالحدث المتخلل بينهما على تقدير التفريق، كما أمر به فى بعض أقسام المستحاضة إرشادا، للمحافظة على الغسل.

و أما احتمال أن يكون إرشادا لتجنب زيادة الخبث، فلا يخلو عن بعد، لعدم

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب مكان المصلى.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب النجاسات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٤

...

ملازمة التفريق لزيادة موضع الملاقاة من البدن مع وضع الكيس المفروض فيه، بل لا يتنجس معه غالبا إلا الذكر.

و لو خرج البول عن الكيس لكثرت و نجس موضعا من البدن، كان التنبيه على وضع الكيس كافيا فى بيان وجوب التطهير منه بلا حاجة للأمر بالجمع. و أما زيادة خروج البول فى الكيس فهو غير قاذح للعفو عن نجاسة الكيس لعدم تمامية الصلاة به.

على أن أهمية الوضوء ارتكازا من الخبث توجب انصراف الأمر بالجمع فى الصحيح له. فلاحظ.

و لأجله يقوى ما فى المنتهى من جواز الجمع بين الظهرين و بين العشائين بوضوء واحد، لقوة ظهور الصحيح فى ذلك، بسبب عدم

تعرضه للوضوء بين الصلاتين و التصريح بجمعهما في أذان واحد، الظاهر في عدم الفصل بينهما.

و دعوى: سقوط الصحيح عن الحجية بسبب إعراض المشهور عنه.

ممنوعة، لاختصاص ذلك بشهرة القدماء، و لم يتضح حكم المسألة بينهم، لقلّة المتعرضين منهم لها، كما ذكرت في كلمات بعضهم عرضاً، مع اضطراب بعضهم في حكمها، كالشيخ في المبسوط و الخلاف.

بل يظهر من ذكر الصدوق قدس سره للصحيح في الفقيه الاعتماد عليه و العمل به.

بل الطبقة الوسطى المخالفة لمضمون الصحيح ليست من الكثرة بنحو يعتد به، إذ عمدتهم ابن إدريس و الفاضلان و الشهيدان و المحقق الثاني في بعض كتبهم، و لا- مجال لإهمال الصحيح لأجلهم، و لا سيما مع ظهور كلام بعضهم في المنع من دلالته، و قرب كون إعراض بعضهم عنه لقوة استحكام عموم مانعية الحدث في نفوسهم بنحو يتجلى لهم شذوذه، أو لعدم حجيته بنظره ذاتاً، كما يناسبه مسلك ابن إدريس في الأخبار، و ظهور التردد من بعضهم في بعض كتبه كالمحقق في الشرائع، و العمل بالصحيح من آخر، كالعلامة في المنتهى.

و بالجملة: لم يتضح إعراض الأصحاب عن الصحيح بنحو يكشف عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٥

...

وضوح بطلان مضمونه عندهم ليسقطه عن الحجية، فالعمل عليه متعين.

بقي في المقام أمران.

الأول: أن الصحيح مختص بالسلس، و عليه اقتصر العلامة في المنتهى، و رجع في البطن للقاعدة المقتضية لوجوب الوضوء لكل صلاة، و هو المتعين، إذ لا مجال للتعدى للبطن بإلغاء خصوصية المورد عرفاً، و لا بتنقيح المناط بعد مخالفة الحكم للقاعدة، و لما ورد في المستحاضة، التي هي من أفراد مستمر الحدث.

و ما قد يظهر من المشهور من اتفاق المسلس و المبطلون في أحكام الصور لو تمّ، مختص بما يطابق القاعدة بنظرهم، لتزليل دليل كل منهما على الصورة الملائمة لها، حيث نزلوا ما ورد في المبطلون من الوضوء و البناء على صورة الفترة لتحصيل الطهارة التامة في مجموع الصلاة، و ما دل في السلس على عدم الوضوء في الأثناء على صورة الاستمرار الذي تتعذر معه الطهارة التامة، فلا مجال للتسوية بينهما في مثل هذا الحكم المخالف للقاعدة.

و منه يظهر أنه لا مجال للتعدى لغير الظهريين و العشائين في جواز الجمع، اقتصاراً فيما خرج عن القاعدة على المتيقن.

الثاني: لو دخل ذو السلس و البطن في الصلاة بطهارة تامة ثمّ فجأه الحدث مستمراً بنحو لا يسعه الوضوء لتمام الصلاة و لو بنحو التقطيع، فهل يمضى في صلاته، كما قد يظهر ممن أطلق الاكتفاء بوضوء واحد للصلاة الواحدة لمن ليس له فترة يمكن إيقاع الصلاة معها بطهارة تامة و لو بنحو التقطيع، أو يتوضأ و يبني على ما مضى منها، كما ذكره في المعتبر و المنتهى في المبطلون، حيث تقدم في عرض الأقوال أن فائدته تخفيف الحدث الواقع في الأثناء، نظير الوضوء قبل الصلاة لمستمر الحدث؟ وجهان:

استدل على ثانيهما في المعتبر و المنتهى بالنصوص المتقدمة الواردة في المبطلون و المتضمنة أنه يتوضأ و يبني على صلاته، و يشكل بعدم ظهورها في الاستمرار، بل هي منصرفه لصورة تحصيل تمام الصلاة بطهارة المستلزم لوجود

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٦

...

فترات، كما يأتي في الصورة الثالثة.

و دعوى: استفادة الاستمرار من تفسير البطن بالغالب في بعض تلك النصوص.

ممنوعه، لظهور الوصف المذكور في الكناية عن ذهاب الماسكة، لأن البطن قد لا يكون كذلك، فإنه عبارة عن داء البطن، كما يأتي في ذيل الكلام في الصورة الثالثة، وهو أعم من ذلك.

نعم، قد لا يكون مرادهما الاستمرار الحقيقي بل الاستمرار المانع من الإتيان بتمام الصلاة بطهارة، فيرجع القيد المذكور إلى اعتبار تحرى الفترة الذى تقدم الكلام فيه، ويخرج عما نحن فيه.

و كيف كان، فالوضوء لتخفيف الحدث في الأثناء- الذى هو محل الكلام- هو المناسب، للقاعدة المتقدمة، مع خروجه عن المتيقن من الإجماع على الاكتفاء بوضوء واحد للصلاة الواحدة، ولا سيما بملاحظة ما تقدم من أن عدم الضابط الارتكازى لعدد الوضوء في الصلاة الواحدة و موقعه منها موجب لكون سكوتهم عن التعرض لذلك كاشفا عن وضوح عدم وجوبه في الأثناء، و هو لا يجرى في الفرض، لأن الحدث المفاجئ مثير لاحتمال وجوب الوضوء بعده.

و أما ما دل على بطلان الصلاة بالحدث في أثنائها «١»، فهو غير شامل للمقام، للقطع بعدم بطلانها بالحدث المذكور، وإنما الكلام في وجوب الوضوء من الحدث المذكور لإكمالها.

و مثله ما دل على مبطلية الفعل الكثير، لما يأتي في الصورة الثالثة.

نعم، قد يشكل في المرأة، لاستلزام الوضوء منها الإخلال بالستر المعبر في الصلاة غالبا، فمع عدم الدليل على العفو عنه- كما يأتي في الصورة الثالثة- يقع التعارض بين عموم اعتباره و عموم اعتبار الطهارة. لكن سبر أدلة الحكمين شاهد بأقوائية عموم اعتبار الطهارة و أهميته،

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب قواطع الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٧

...

فيتعين تقديمه لو كان المقام من صغريات التعارض- كما هو الظاهر- و ترجيحه لو كان من صغريات التراحم، و لذا لا يظن بأحد التوقف في جريان حكم الصورة الثالثة في المرأة، لأن النسبة بين دليل العفو عن الفعل الكثير و دليل التستر لها العموم من وجه. بل لا يبعد ورود عموم اعتبار الطهارة في الصلاة على عموم اعتبار الستر، لظهوره في عدم اجتماع الصلاة مع الحدث، بحيث يكون الحدث موجبا لانقطاع الصلاة و عدم صدق التلبس بها، و ليس إكمالها في المبطلون بعد الوضوء إلا- عودا إليها بعد الانقطاع لا استمرارا فيها، و ظهور عموم اعتبار الستر في اعتباره حال الانشغال بالصلاة و التلبس بها عرفا، و إن كان حال السكون المتعارف المتخلل بين الأجزاء. فتأمل.

هذا، و لكن لا بد من رفع اليد عن القاعدة المذكورة بالنصوص الواردة في المسلس، خصوصا صحيح حريز المتقدم، لشمولها لصورة وجود الفترة التي لا تسع الطهارة و الصلاة مع انضباطها، فضلا عن عدمه، لأن ما تقدم من انصرافها عن صورة ضبط الفترة التي تسع الطهارة و الصلاة ناش من ورودها مورد العذر العرفي لإيقاع الصلاة مع الحدث، و هو حاصل في الفرض.

و إنما الإشكال في المبطلون الذى لا وجه للاكتفاء في صلاته مع استمرار الحدث إلا الإجماع أو نصوص المسلس مع إلغاء خصوصية موردها أو الإجماع.

و الأول لا يخلو في نفسه عن إشكال، كما تقدم في نظير المقام.

و الثاني غير ظاهر الشمول للمقام.

بل يشكل تحقق الإجماع في المبطلون، لأن ظاهر جمهور الأصحاب فرضهم له - كالنصوص - في صورة عدم الاستمرار، بنحو يمكن تحصيل الصلاة بطهارة تامة و لو بنحو التقطيع، و من صرح بجريان حكم المسلول له مع الاستمرار ليس من الكثرة بنحو يحقق الإجماع الكاشف عن الحكم الشرعي. و دعوى إرادة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٨

إلا أن يحدث حدثا آخر، كالنوم وغيره (١)، فيجدد الوضوء لها.

[الثالثة أن تكون له فترة تسع الطهارة و بعض الصلاة]

الثالثة: أن تكون له فترة تسع الطهارة و بعض الصلاة (٢)،

الكل لذلك خالية عن الشاهد.

نعم، يبعد جدا - بعد النظر في نصوص المقام و المستحاضة - سقوط الصلاة عنه في الصورة المذكورة. و تكليفه فيها بالوضوء في الأثناء، مما يقطع بعدمه بعد ما سبق في تقرير مقتضى القاعدة، و هو مما يقرب مشروعية الصلاة له بوضوء واحد قبلها. و لعل التشكيك فيه ملحق بالوسواس.

و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) كما احتمل غير واحد لكونه مراد الشيخ في المبسوط، كما احتملوا أيضا إرادته عدم ناقضية خصوص ما يتقاطر مع ناقضية ما يسانخه إذا خرج بالوجه المتعارف، كما جرى عليه في العروة الوثقى، و أمضاه غير واحد من محشيها. و الأول مبنى على أن يكون منشأ الاكتفاء بالوضوء الواحد للصلوات المتعددة سقوط اعتبار الطهارة، و أن وجوب الوضوء محض تعبد للإجماع، حيث يلزم الاختصار فيه على المتيقن.

أما لو كان منشؤه عدم ناقضية الحدث مع اعتبار الطهارة فيتعين الثاني، و هو المناسب للاستدلال بنصوص قاعدة: «كلما غلب الله عليه»، و صحيح منصور، و موثق سماعة، و ثاني وجهي الاستدلال بخبر عبد الرحيم.

أما على الوجه الأول فيكفي وضوء واحد في النهار، و الظاهر عدم القائل به.

فراجع.

(٢) يعني: فيستطيع تحصيل الصلاة كاملة بطهارة تامة بنحو التقطيع، فلو تعذر ذلك، لعدم تكرار الفترة بالمقدار المذكور، بل لا يستطيع إلا تحصيل بعض الصلاة بطهارة تامة، خرج عن مفروض هذه الصورة و لحقه ما تقدم في ذيل الكلام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٢٩

و لا- يكون عليه في تجديد الوضوء في الأثناء مرة أو مرات خرج، و حكمه الوضوء و الصلاة في الفترة، و كلما فاجأه الحدث جدد الوضوء و بنى على صلاته (١)،

في الصورة الثانية و يأتي في الصورة الرابعة. فلاحظ.

(١) لا يخفى أن هذه الصورة كسابقها لم تحرر بهذا الوجه في كلام متقدمي الأصحاب - و إنما حررت في كلام بعض المتأخرين - إلا أنه يمكن استفادة رأيهم فيها من إطلاق كلماتهم أو من قرائن فيها.

و الكلام. تارة: في وجوب الوضوء قبل الدخول في الصلاة، و عدم الاكتفاء بالوضوء المتعقب بالحدث القهري الحاصل قبلها. و أخرى: في وجوب تكرار الوضوء في أثناء الصلاة للحدث المفاجئ، لتحصيل الصلاة بطهارة تامة بنحو التقطيع. أما الأول، فهو مقتضى إطلاق من أوجب الوضوء لكل صلاة على المبطون و المسلوس، ممن تقدم التعرض له في الصورة الثانية. و يستفاد أيضا ممن أوجب الوضوء عليه في الأثناء لو فجأه الحدث، على ما يأتي التعرض لهم، لابتناء ذلك منهم على وجوب تحصيل الطهارة لتمام الصلاة مع القدرة.

نعم، قد يظهر الخلاف فيه في المسلوس من الشيخ قدس سره في المبسوط و غيره ممن حكم بجواز الجمع له بين صلوات كثيرة بوضوء واحد، بناء على شمول كلامهم لصورة الفترات بالنحو الذي هو محل الكلام، أما لو كان منصرفا عن الصورة المذكورة، فلا يكون خلافا فيها.

و كيف كان، فتقتضيه القاعدة، بالتقريب المتقدم في الصورة الثانية، و النصوص الواردة في المبطون، لظهورها في لزوم المحافظة على الطهارة في تمام الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٠

...

فلو فرض عدم تمامية القاعدة - كما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره - و إهمال النصوص أو الاختصار فيها على موردها - و هو المبطون - يكون وجوب الوضوء مبني على التفكيك بين أجزاء الصلاة في اعتبار الطهارة، و يأتي الكلام فيه في الصورة الرابعة إن شاء الله تعالى.

و أما الثاني، فقد صرح به في المبطون في المبسوط و النهاية و النافع و اللمعين و الروض، و حكى عن الوسيلة و السرائر و كشف الرموز و الذكري و الدروس و البيان و التنقيح و مجمع البرهان و غيرها، و تقدم في ذيل الكلام في الصورة السابقة احتمال حمل ما تقدم من المعبر و المنتهى من التقييد بالاستمرار عليه، و في جامع المقاصد و عن البيان و حاشية النافع أنه المشهور، و في المدارك أنه قول المعظم، و عن الذكري أنه قول الجماعة، و عن الدروس أنه الأشهر.

و أما المسلوس، فمقتضى مقابله في كلام غير واحد بالمبطون و الحكم فيه بوجوب الوضوء لكل صلاة، أو الجمع بوضوء واحد بصلاتين أو أكثر، عدم جريان ذلك فيه عندهم.

لكن عن السرائر و الوسيلة و الذكري و البيان و الدروس أنه إذا كان له فترات ساوى المبطون، و استقر به في الجواهر.

و ربما يظهر من بعضهم حمل ما تقدم من المشهور على خصوص صورة الاستمرار، و يأتي الكلام فيه.

و كيف كان، فيقتضيه في المبطون النصوص المتقدمة عند الكلام في وجوب تحري الفترة.

منها: صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه قال: صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبني على صلاته» (١)، لظهور البناء على الشيء في إبقائه و عدم رفع اليد عنه كالأساس، بل هو كالصريح من قوله عليه السلام في خبره: «ثم يرجع

(١) الفقيه باب: ٥٠ حديث: ١١ ج: ١ ص: ٢٧٣ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣١

...

و تأويلها بحملها على استئناف الصلاة بعد الوضوء لوجود الفترة الكافية لهما، أو إتمامها بلا وضوء، أو الوضوء بعد إكمال الصلاة لما بقي من الصلوات- كما يظهر من بعضهم، على اختلاف نصوص المقام- بعيد جدا عن مجموع النصوص، كما تقدم هناك. فالمتعين العمل بالنصوص بعد وضوح دلالتها، واعتبار أسانيد غير واحد منها، وعمل الأصحاب بها، بل شهرتها بينهم- كما في اللمعة- خصوصا المتقدمين، كما في الروضة.

و منه يظهر ضعف ما في القواعد والإرشاد و جامع المقاصد و كشف اللثام و عن التذكرة و المختلف و نهاية الاحكام و المقتصر و حاشية الشرائع، من عدم وجوب الوضوء في الأثناء. قال في محكي المختلف: «و الوجه عندى أن عذره إن كان دائما لا ينقطع، فإنه يبنى على صلاته من غير أن يجدد وضوءه، و إن كان يتمكن من تحفظ نفسه بمقدار زمان الصلاة فإنه يتطهر و يستأنف الصلاة. و يدل على التفصيل أن الحدث المتكرر إن نقض الطهارة أبطل الصلاة، لأن شرط صحة الصلاة استمرار الطهارة».

إذ فيه: أنه مجال للبناء على عدم نقض الحدث للطهارة، لمنافاته لعموم الناقضية الذي يصعب تخصيصه، كما تقدم في الصورة الثانية، و لنصوص المقام.

بل مقتضى الجمع بينها و بين أدلة اعتبار الطهارة في الصلاة، و نصوص بطلانها بتجدد الحدث فيها «٢»، كون الشرط في الصلاة أمران: الطهارة حين الانشغال بالأجزاء الصلواتية، و استمرارها من أولها لآخرها من دون تخلل الحدث بينها، و أن الإخلال بالثاني لطوء العذر في المقام يسقطه دون الأول، و هو المناسب لأهمية شرطية الطهارة، بمقتضى ارتكازيات المشرعة.

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤ و في الباب المذكور بقية أحاديث المسألة.

(٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب قواطع الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٢

...

و من ثمَّ كان قريبا في نفسه مقبولا ارتكازا.

خلاف لما في الروضة من غرابته و استبعاده، و إن لم يرفع اليد عن النصوص لأجل ذلك. إلا أن يريد به قلة النظر له، لا غرابته عن مقتضى المرتكزات.

و مثله الإشكال بمنافاته لما دل على قادحية الفعل الكثير في الصلاة، لعدم الدليل على قادحيته إلا الإجماع، و هو لا ينهض بتحديد الكثرة بنحو ينطبق على الوضوء، و لا سيما مع ورود النصوص بجواز الإتيان فيها بما قد لا يقصر عنه عرفا، كغسل الثوب من الدم «١»، و الأنف من الرعاف «٢»، و إحراز الصبي و الدابة «٣»، و إرضاع الصبي و تسكيته «٤»، و شرب الماء في الوتر لمن يريد الصيام «٥»، و المشى لمن ركع بعيدا عن الجماعة حتى يلحق بها «٦»، و ضم المرأة المحللة «٧» على أنه لو فرض ثبوت قادحية مثله، كان المقام من دوران الأمر بين شرطية الطهارة و قادحية الفعل الكثير. و لو لم يحرز أهمية الأولى بنحو يقطع بتنازل الشارع عن الثانية فلا أقل من التوقف الراجع للعلم الإجمالي بوجوب الاستمرار في الصلاة مع الحدث، أو تجديد الوضوء لما بقي منها، فيلزم الاحتياط بتكرار الصلاة بالوجهين. و لو فرض العلم بعدم تكليف الشارع بالاحتياط لزم التخيير بينهما أو ترجيح محتمل الأهمية.

و منه يظهر ضعف ما في كشف اللثام من تأييد عدم وجوب الوضوء في الأثناء- مع قطع النظر عن النصوص- بالاحتياط لكون الوضوء أفعالا كثيرة، إذ لا معنى للاحتياط بترك محتمل الشرطية، و كذا تأييده بالأصل و الحرج، لأن الأصل

(١) راجع الوسائل باب: ٤٤ من أبواب النجاسات.

- (٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب قواطع الصلاة.
 (٣) راجع الوسائل باب: ٢١ من أبواب قواطع الصلاة.
 (٤) راجع الوسائل باب: ٢٤ من أبواب قواطع الصلاة.
 (٥) راجع الوسائل باب: ٢٣ من أبواب قواطع الصلاة.
 (٦) راجع الوسائل باب: ٤٦ من أبواب صلاة الجماعة.
 (٧) راجع الوسائل باب: ٢٢ من أبواب قواطع الصلاة.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٣

...

محكوم لعموم شرطية الطهارة، و الحرج الشخصي غير مطرد، مع أنه لا ينهض بتشريع الاكتفاء بالناقص، بل يقتضى سقوط الأداء و انتظار القضاء، فتأمل.

و النوعى بالنحو الكاشف عن عدم تشريع مثل هذا الحكم ممنوع.

هذا كله مع قطع النظر عن نصوص المقام، و أما بملاحظتها فهى تنهض بإثبات عدم قاحية الوضوء و إن كان فعلا كثيرا، و الخروج عن مقتضى الأصل.

و عدم مانعية مثل هذا الحرج النوعى - لو فرض لزومه - من تشريعه.

نعم، هى محكومة لعمومات رفع الحرج بالإضافة للحرج الشخصي الذى عرفت حاله، و يأتى تمام الكلام فيه فى الصورة الرابعة.
 و أما فى المسلسل فقد يستدل له.

تارة: بنصوص المبطلون لفهم عدم الخصوصية لموردها أو لتفكيح المناط.

و اخرى: بعموم اعتبار الطهارة فى الصلاة، فإن سقوط اعتبار الاستمرار فيها للعذر لا يستلزم سقوط شرطية الطهارة لها، و قد تقدم نهوض ما دل على قاحية الفعل الكثير برفع اليد عنه.

لكن الأول ممنوع، كما تقدم فى نظائره غير مرة. و لا سيما مع عموم نصوص المسلسل لصورة وجود الفترة بالنحو المذكور، إذ لا قرينة على حملها على خصوص المستمر الذى لا- فترة له، إن لم يكن حملا على الفرد النادر، كما تقدم فى أول الكلام فى وجوب تحرى الفترة التى تسع الطهارة و الصلاة بلا حدث.

غاية ما تقدم هو انصرافها- كجميع نصوص المقام بقرينة ورودها مورد العذر- عن صورة وجود فترة مضبوطة تسع الطهارة و تمام الصلاة، و لا موجب لخروج ما عدا ذلك عنها.

كما لا- موجب للانصراف المذكور فى كلام الأصحاب (رضوان الله عليهم) و إن ادعى لتوجيه اتفاقهم على مشاركة المسلسل للمبطلون فى الحكم المذكور.

و منه يظهر ضعف الثانى، لأن نصوص المسلسل تكفى فى رفع اليد عن العموم المذكور بعد كونها أخص منه. فتأمل جيدا، و الله سبحانه و تعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٤

...

بقى فى المقام أمور.

الأول: أنه استدل غير واحد في المقام بصحيح الفضيل بن يسار: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: أكون في الصلاة فأجد غمزا في بطني أو أذى أو ضربانا. فقال:

انصرف ثم توضأ و ابن على ما مضى من صلاتك ما لم تنقض الصلاة [بالكلام.

فقيه] متعمدا، و إن تكلمت ناسيا فلا شيء عليك فهو بمنزلة من تكلم في الصلاة ناسيا. قلت: و إن قلب وجهه عن القبلة؟ قال: نعم و إن قلب وجهه عن القبلة» (١)، و خبر أبي سعيد القمط: «سمعت رجلا يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وجد غمزا في بطنه أو أذى أو عصرا من البول، و هو في صلاة المكتوبة. فقال: إذا أصاب شيئا من ذلك فلا بأس بأن يخرج لحاجته تلك فيتوضأ ثم ينصرف إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه فيبنى على صلاته من الموضع الذي خرج منه لحاجته ما لم ينقض الصلاة بالكلام. قلت: و إن التفت يمينا أو شمالا أو ولي عن القبلة. قال: نعم كل ذلك واسع.» (٢).

لكنهما غير ظاهرين في المبطلون، بل فيمن يستطيع إمساك الحدث و إن طرأت له حاجة إليه. و الجمع بينهما و بين نصوص مبطلية الحدث و إن كان ممكنا في الجملة، و لو بالاقتصار على صورة الحاجة للحدث توسعا في العذر. إلا أنه يصعب الاعتماد عليهما مع ظهور إعراض الأصحاب عنهما. و ظاهر الصدوق و إن كان هو الاعتماد على الأول، لذكره له في الفقيه، إلا أن إدراجه له في باب: «صلاة المريض و المغمى عليه و الضعيف و المبطلون و الشيخ الكبير و غير ذلك» قد يظهر في عدم عمله به فيما هو ظاهر فيه، بل تنزيله على المبطلون، الذي هو ليس عملا به في الحقيقة، نظير ما حكى عن الشيخ من حمل الخبرين و نحوهما على بعض المحامل البعيدة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب قواطع الصلاة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب قواطع الصلاة حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٥

...

على أنه لا يكفي عمل الصدوق وحده مع إعراض بقية الأصحاب.

و لا سيما في مثل هذا الحكم الذي يكثر الابتلاء به.

و ربما يأتي في قواطع الصلاة إن شاء الله تمام الكلام في ذلك.

الثاني: أن سوق بعض نصوص المقام لبيان عدم وجوب الاستئناف - كما تقدم عند الكلام في وجوب تحري الفترة - موجب لظهوره في توقع استمرار الطهارة بعد الحدث بنحو لا يحتاج الاستئناف فضلا عن البناء على ما مضى من الصلاة إلى الوضوء أكثر من مرة، و لا ينعقد له إطلاق شامل لما لو احتاج للتكرار.

إلا أن إلغاء الخصوصية المذكورة و استفادة جواز التكرار قريب جدا، لظهورها في الاهتمام بمقارنة أجزاء الصلاة للطهارة و إن لم تستمر.

بل هو مقتضى إطلاق الصحيح المتقدم: «صاحب البطن الغالب يتوضأ و يبنى على صلاته».

كما هو أيضا مقتضى إطلاق بعض الأصحاب و صريح آخر.

نعم، لو لزم الحرج من ذلك دخل في الصورة الرابعة.

الثالث: أن النصوص حيث دلت على عدم قادحية الوضوء من حيثية كونه فعلا كثيرا فهي تدل أيضا على عدم قادحية مقدماته المتعارفة، كالخروج للموضع المعد له بالوجه المتعارف و رفع الأكماء لغسل اليدين و نحوهما، لأن عدم التنبيه على تجنب ذلك مع

الغفلة عنه موجب لظهور النصوص تبعا في عدم قدحه.

أما المقدمات الطويلة كاستقاء الماء من البئر ونحوه، مما يتعارف تهيئته قبل الصلاة لمثل هذا الشخص، فيشكل العفو عنها لو فرض قيام الدليل على قادحيته من حيثية كونها فعلا كثيرا.

و أشكل منه ما لو استلزم الإخلال ببعض الشروط المنصوصة، كالستر والاستقبال.

لكن أشرنا في ذيل الكلام في الصورة الثانية إلى العفو عن الإخلال بالستر بالمقدار الذي يقتضيه الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٦

...

بل تقدم احتمال قصور أدلة شروط الصلاة عن مثل حال الحدث المتخلل، حيث يظهر من الأدلة عدم اجتماعه معها، و أن البناء على ما مضى منها بعد الوضوء عود فيها بعد انقطاعها، لا استمرار فيها.

و يؤيده ما تضمنه صحيح الفضيل و خبر القمط من جواز ترك الاستقبال.

نعم، يشكل البناء على ذلك في القواطع، كالكلام و القهقهة و الضحك، لظهور أدلتها في نقضها لو تخللت بين أجزاء الصلاة.

بل لا ينبغي التأمل في ذلك، بالإضافة للكلام، لكثرة النصوص الدالة على نقضه للصلاة و إن وقع في حال الاشتغال ببعض الأفعال في أثنائها- كغسل النجاسة و نحوه- و منها صحيح الفضيل و خبر القمط. فتأمل جيدا.

الرابع: أنه لا- ظهور لنصوص المقام في وجوب المبادرة للوضوء بعد الحدث، و لا للصلاة بعد الوضوء، بل قد يدعى أن مقتضى إطلاقها جواز التأخير.

لكن الظاهر عدم انعقاد إطلاق لها من هذه الجهة، لعدم ورودها لتشريع الوضوء و الصلاة، بل لبيان جواز البناء و عدم وجوب الاستئناف مع المفروغية عن وجوب الصلاة التامة بمقتضى أصل التشريع و وجوب الوضوء بمقتضى ارتكاز عموم شرطية الطهارة. فهي لا تنهض ببيان عدم وجوب المبادرة بالمقدار اللازم لتحقيق الموالاة المعتبرة في الصلاة عندهم، و لا طريق لإثبات سقوط الموالاة إلا بالمقدار المتعارف لتحقيق الوضوء، نظير ما سبق في العفو عن الفعل الكثير.

الخامس: ألحق في المنتهى و المستند بالمبطون من يستمر منه الريح، بل ظاهر جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة أنه من أفراد.

و في جامع المقاصد: «و في الرواية تنبيه عليه»، و كأنه يشير إلى صحيح الفضيل و خبر القمط المتقدمين.

لكنهما- مع أنهما أجنيان عما نحن فيه، كما تقدم- إنما يدلان على جريان حكم المبطلون المتقدم عند خروج الريح، لا عموم المبطلون له مفهوما.

نعم، هو مقتضى عموم المعنى المذكور له في الصحاح و مختاره و نهاية ابن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٧

...

الأثير و مفردات الراغب و لسان العرب و القاموس، حيث عرّفوه بعليل البطن أو من يشتكى بطنه. كما عرّفوا البطن بدأ البطن، و هو المناسب للاشتقاق. لكن في مجمع البحرين: «و المبطلون من به اسهال أو انتفاخ في بطن، أو من يشتكى بطنه».

و قد يظهر منه ترده بين المعاني المذكورة، فيكون المتيقن منه في المقام من به الإسهال، كما هو المناسب لما عن التذكرة و جماعة من تعريفه بالذرب.

والذى ينبغى أن يقال: اشتقاق الكلمة يناسب عموم البطن لكل داء فى البطن مرتبط بالأكل و الطعام الذى هو أظهر خواص البطن. و تخصيصه ببعض الأدوية، كالإسهال أو الانتفاخ، موقوف على ثبوت وضع آخر له غير ما يقتضيه الاشتقاق. و لعله مخالف للأصل، المؤيد بكلام من عرفت من اللغويين.

نعم، ورود النصوص فى مورد الوضوء و الصلاة موجب لانصرافه فيها لخصوص عدم إمساك الحدث، من دون فرق بين الغائط و الريح، و تخصيصه بالأول بلا وجه.

هذا، و لو غرض النظر عن ذلك و بنى على ورود النصوص فى ذى الإسهال - و لو لأنه المتيقن من المبطلون - فلا ينبغى التأمل فى عموم الحكم للمبتلى بالريح، إما لاستفادته من نصوص المقام بالفحوى، أو بفهم عدم الخصوصية لموردها، أو بتنقيح المناط، أو تبعاً لغلبة التلازم بين الريح و الغائط، و إما لأنه مقتضى عموم شرطية الطهارة، بعد عدم الإشكال ظاهراً فى عدم مبطلية الحدث للصلاة و عدم سقوط الصلاة فى حق الشخص المذكور.

نعم، الثانى قاصر عن له فترة تسع الوضوء و الصلاة و إن لم تكن مضبوطة، إذ لا إجماع على عدم انقطاع الصلاة معها، فالبناء على صحة الصلاة حينئذ موقوف على إلحاقه بالمبطلون موضوعاً أو حكماً - كما هو غير بعيد - حيث تقدم عموم نصوصه لصورة وجود فترة غير مضبوطة. و كذلك الحال فى التوسع من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٨

و إذا أحدث بعد الصلاة توضأ للصلاة الأخرى.

[الرابعة الصورة الثالثة لكن يكون تجديد الوضوء فى الأثناء حرجاً عليه]

الرابعة: الصورة الثالثة، لكن يكون تجديد الوضوء فى الأثناء حرجاً عليه. و حكمه الاجتزاء بالوضوء الواحد لكل صلاة (١).

حيثية كثرة مقدمات الوضوء و الخلل بالموالات و غيرهما، حيث يتوقف التسامح بالمقدار المتعارف فيها على إلحاقه بالمبطلون، و بدونه يتعين الاختصار على أقل الممكن.

ثم إن ما عن التذكرة من ذكر ذى الريح مع المسلوس، كأنه مبنى على عدم الفرق بين المسلوس و المبطلون فى الحكم، و إلا - فلا مناسبة بينهما.

(١) كما ذكره فى العروة الوثقى و تبعه غير واحد من محشيها، و سبقهم إليه فى الحقائق و الجواهر، و جعله فى مفتاح الكرامة احتمالاً فى كلمات الأصحاب، قال - بعد التنبيه للزوم الحرج من الوضوء فى الأثناء لو كانت الفترات قصيرة -: «إلا أن يستثنوا مثل هذا الحرج، كما فى شرح المفاتيح».

وقد استدل عليه فى كلام غير واحد بقاعدة رفع الحرج، لكنها تقتضى سقوط وجوب الصلاة الأدائية بالطهارة بالنحو المذكور، لا الاكتفاء بالصلاة الفاقدة لها، كما هو الحال فى سائر موارد لزوم الحرج من فعل الطهارة أو تعذرهما.

نعم، لو كان منشأ الحرج المرض، لقصر الفترات المستلزم لكثرة التكرار، لم يبعد استفادة عدم سقوط الأداء المستلزم للاكتفاء بالصلاة الناقصة من نصوص المبطلون و المسلوس و المستحاضة و غير ذلك مما يظهر منه اكتفاء الشارع من المريض بالميسور له، نظير ما تقدم فى المبطلون الذى لا فترة له أصلاً.

و هذا بخلاف ما إذا كان الحرج لطارئ خارجى لا دخل له بالمرض من برد أو نحوه، حيث لا طريق للعلم بعدم سقوط الأداء فيه من بين موارد تعذر الطهارة.

و لعل هذا خارج عن مفروض كلامهم، بل يختص بالأول، كما هو ظاهر من ذكر الحرج في صورة التكرار أو عدم سعة الفترة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٣٩

...

ثم إنه بناء على العفو عن الحدث المتخلل، فوجوب الوضوء لكل صلاة ظاهر، بناء على ما تقدم في الصورة الثانية في تقريب القاعدة المقتضية لتخفيف الحدث.

أما بناء على عدم تماميتها، فقد علله سيدنا المصنف قدس سره بأنه إذا أمكن إيقاع أول الصلاة بطهارة وجب.

و هو مبني على التفكيك بين أجزاء الصلاة في اعتبار الطهارة، لملاحظتها بنحو تعدد المطلوب، الذي هو خلاف ظاهر دليل شرطيتها، لظهوره في شرطيتها لمجموع الصلاة.

و لا دليل عليه من نصوص المقام، لعدم التعرض في نصوص المسلسل للوضوء، و اختصاص نصوص المبطلون بما إذا أمكن تحصيل الطهارة لتمام الصلاة و بنحو التقطيع، فبعد فرض سقوط شرطية الطهارة للمجموع يكون المرجع أصل البراءة من شرطيتها لبعض الأجزاء، فيجوز الجمع بين أكثر من صلاة بالوضوء الواحد، و لا- ينتقض الوضوء إلا- بالحدث الآخر، كما سبق منه قدس سره في الصورة الثانية.

اللهم إلا أن يقطع بذلك بمعونة الارتكازيات أو نحوها.

بقي شيء، و هو أنه قال في الجواهر بعد فرض لزوم الحرج من التكرار:

«فهل يترك التكرير من أول الأمر، أو إلى أن يصل إلى حد الحرج؟ وجهان، منشؤهما: تقدير الضرورة بقدرها و احتمال وجوب تقليل الحدث مهما أمكن، و من أن التكليف الحرجي لا يلحظ فيه نحو ذلك كما في كثير من أفرادها».

و لا يخفى أنه لما كان دليل المسألة قاعدة رفع الحرج تعين الوجه الثاني، لأن موضوعها الحرج الشخصي الفعلي غير الحاصل من أول الأمر.

و ما ذكره من عدم ابتناء كثير من أفراد الحرج على ذلك إنما يتم في الموارد التي يكون الحرج النوعي فيها مانعا من جعل الحكم، و هو محتاج إلى دليل، و لا تنهض به القاعدة المذكورة.

و حينئذ يتمسك لوجوب المقدار الذي لا يلزم منه الحرج بالقاعدة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٠

[مسألة ٩٢ الأحوط في الصورة الثالثة أن يكرر الصلاة بلا تجديد]

مسألة ٩٢: الأحوط في الصورة الثالثة أن يكرر الصلاة بلا تجديد (١).

[مسألة ٩٣ الأحوط وجوبا لمستمر الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث]

مسألة ٩٣: الأحوط وجوبا لمستمر الحدث الاجتناب عما يحرم على المحدث (٢).

المتقدمة المقتضية وجوب تخفيف الحدث مهما أمكن، إذ هي كما تقتضي وجوب التخفيف برفع ما يقع قبل الصلاة تقتضي وجوبه

برفع ما يقع فى أثناءها.

هذا كله فى المبطلون، و أما المسلول فلا يجب عليه الوضوء فى الأثناء مع عدم الحرج، فضلا عما لو لزم، كما تقدم فى الصورة الثالثة. (١) يعنى: للوضوء فى الأثناء، بل يقتصر على الوضوء قبل الصلاة، خروجاً عن شبهة قبح الوضوء فى الأثناء، لكونه فعلاً كثيراً. و حيث تقدم ضعفها يكون الاحتياط المذكور استحبابياً، كما هو ظاهر المتن، لأنه مسبوق بالفتوى، و إن لم يتضح وجه تخصيصه بالذكر من بين غيره من الاحتمالات الموافقة للاحتياط.

(٢) كما فى العروة الوثقى، و تبعه جملة من محشيها، و ظاهر الجواهر البناء على المنع فى حال الصلاة فضلاً عن غيرها. و لا ينبغى التأمل فى المنع مع عدم الوضوء من الحدث الخارج بالوجه المتعارف، لعدم الإشكال فى ناقضيته و عدم الدليل عن العفو عنه فى المقام.

و أما مع الوضوء منه و الابتلاء بما يخرج قهراً فالاجتناب مقتضى ضم عموم الناقضية لعموم مانعية الحدث من الفعل المذكور، على ما يتضح بملاحظة ما تقدم فى تقريب مقتضى القاعدة فى الصورة الثانية. و العفو فى الصلاة عن الحدث المذكور فى الجملة لا- يستلزم العفو فى غيرها مما يحرم تكليفاً مع الحدث، إلا أن يرجع إلى عدم انتقاض الطهارة فى محل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤١

...

الكلام، و قد سبق المنع منه.

و أما إلحاق ما نحن فيه بالصلاة فى العفو عن الحدث، فهو و إن لم يكن بعيداً، و لا سيما بلحاظ ما ذكرنا من عمومه لصورة وجود الفترة غير المضبوطة، حيث يقرب ابتناؤه على الإرفاق و الامتنان فى حق المريض، لعجزه عن تجنب الحدث. إلا- أن فى بلوغ ذلك حداً يقتضى إلغاء خصوصية المورد و فهم عموم الحكم لما نحن فيه عرفاً، أو القطع بالعموم له لتتقيد المناط إشكال، بل منع، لعدم المقتضى للفعل المذكور، و ليس هو كالصلاة الراجعة فى نفسها.

نعم، لو لزم الحرج من المنع سقط، كما يسقط مع الحدث المتعارف، و كذا لو زوحم بتكليف آخر، كما لو توقف منع هتك حرمة الكتاب على مسه، حيث تجرى حينئذ قواعد التراحم من الترجيح بالأهمية و التخيير مع عدمها.

و مما ذكرنا يظهر الإشكال فى العفو عن الحدث فى الطواف الواجب، حيث يعتبر فى صحته الطهارة، بل ظاهر الشيخ قدس سره فى التهذيب و المبسوط و النهاية عدم صحة الطواف منه، بل يطاف عنه و يصلى هو الركعتين، و إن كان ظاهر بعضهم المفروغية عن مشروعيتها للمسلول، بل للمبطلون لو لا النصوص المتضمنة أنه يطاف عنه «١»، التى وقع الكلام فى مفادها. و تمام الكلام فى محله.

و أما الوضوء من المسلول و المبطلون لما يعتبر فى كماله الطهارة- كقراءة القرآن- فلا يبعد استحبابه، بعد استفادة قابلية الحدث للتخفيف من أدلة المقام، و إن كان ظاهر الجواهر التوقف فيه، و لا أقل من رجحان الإتيان به برجاء المطلوبة.

هذا، و الظاهر عموم العفو عن الحدث لجميع الصلوات من الفرائض و النوافل الراتبه و غيرها، لأنه- مضافاً إلى ظهور مفروغية الأصحاب عنه- مقتضى إطلاق نصوص المبطلون، بل بعض نصوص المسلول أيضاً، و هو: صحيحاً منصور و الحلبي، لأنهما و إن لم يتعرضا للوضوء و الصلاة، إلا أن تعرضهما لوضع الخريطة

(١) راجع الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الطواف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٢

...

ظاهر في المفروغية عن فرض إرادة الصلاة، ولا خصوصية - ارتكازا - لبعض الصلوات دون بعض، بل المناسبة الارتكازية تقتضي التعميم و تبعد التخصيص باليومية جدا، وإن كان قد يظهر من الجواهر نحو تردد فيه.

نعم، قيد سيدنا المصنف قدس سره في حاشيته على العروة الوثقى جواز الجمع بين أكثر من صلاة بوضوء واحد في الصورة الثانية بما إذا كانت الصلوات مضيقه، و كأن مراده بالمضيقه ما يلزم فوته لو انتظر به حال الشفاء و القدرة على الطهارة التامة.

فيتننى على ما تقدم منه في وجه اعتبار عدم الفترة التي تسع الصلاة و الطهارة من أن ورود الحكم مورد الاضطراب موجب لانصراف أدلته عن صورة القدرة على الصلاة التامة في بعض الوقت، و هو يقتضى عدم الفرق بين جميع صور المسألة في المنع عن الصلاة الموسعة، حتى الصورة الثالثة المبنية على تحصيل الصلاة بطهارة تامة بنحو التقطيع، لأن مشروعية التقطيع و عدم بطلان الصلاة بالحدث للعدر أيضا.

و أما بناء على ما ذكرنا من أنه مع عدم وجود الفترة المضبوطة يجوز التعجيل و إن كانت هناك فترة واقعا، فيجوز للمبطون الإتيان بكل صلاة مع احتمال استمرار العذر احتمالا معتدا من دون أماره على ارتفاعه، لإطلاق نصوصه.

بل قد يدعى شموله لما إذا كان الشفاء بعيد الأمد، لأن ما ذكرنا من الوجه لانصراف الإطلاق عن صورة وجود الفترة المضبوطة - و هو عدم العذر لإيقاع الصلاة حين الحدث عرفا - غير جار فيه.

نعم، إذا كان المبطون مستمر الحدث بنحو تتعذر عليه الصلاة مع الطهارة و لو بنحو التقطيع خرج عن موضوع النصوص، و انحصر الدليل فيه بالإجماع، و المتيقن منه الصلاة التي يتعذر إيقاعها بالطهارة، لاستمرار العذر في تمام وقتها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٣

[مسألة ٩٤ حكم صلاة الاحتياط و الأجزاء المنسية حكم أبعاض الصلاة]

مسألة ٩٤: حكم صلاة الاحتياط و الأجزاء المنسية حكم أبعاض الصلاة في عدم لزوم تجديد الوضوء مع الحرج و لزوم تجديده بدونه (١).

و كذا الحال في المسلس، لاختصاص صحيح حريز بالصلاة الأدائية، لتضمنه التعجيل و التأخير، و عدم التعرض في صحيح منصور و الحلبي للصلاة، و هو يناسب الاتكال فيهما على المفروغية عن جوازها من حيثية الحدث.

ولا - مجال لإحراز عموم المفروغية للصلاة الموسعة، لأن فرض العذر يناسب احتمال الاختصاص بالمضيقه، المضطر لإيقاعها مع الحدث، فرارا من محذور فوئها، و ليس هو كالاختصاص باليومية - مما لا مناسبة ارتكازية تقتضيه - كما سبق، فتأمل جيدا.

(١) هذا يتجه في صورة وجود الفترة التي يمكن إيقاع الوضوء و بعض الصلاة فيها، بناء على ما سبق من أن المعيار في عدم وجوب التجديد في الأثناء و وجوبه هو الحرج و عدمه.

أما بناء على عدم وجوبه مطلقا، بل يكفي بالوضوء لكل صلاة - كما سبق منا في المسلس - فالوجه في عدم وجوب التجديد لقضاء الأجزاء المنسية أن القضاء عين الأداء و إن تغير محله، فيلحقه حكمه، فتأمل.

مع أنه حيث كان من توابع الصلاة الواحدة كان الاجتزاء بوضوئها له مستفادا من نصوص المسلس تبعا، كسجود السهو لو استفيد وجوب الوضوء، لأنه من توابع الصلاة.

و منه يظهر عدم وجوب التجديد لصلاة الاحتياط، فتأمل.

مع أن ظاهر نصوصها ترددها بين أن تكون متممة للصلاة التي وقع السهو فيها، و أن تكون نافلة مستقلة، و على الأول يلحقها حكمها من الاجتزاء بوضوئها، و على الثاني لا يضر بطلانها بالحدث بصحة الصلاة التي وقع السهو فيها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٤

...

و دعوى: لزوم الجزم بمشروعيتها، خالية عن الشاهد.

نعم، لو أراد إحراز صحتها على كلا التقديرين، انحصر بالوضوء لها لو غرض النظر عما ذكرنا من فهم العفو فيها تبعا. و لا- يضر احتمال تتميم الصلاة بها، المستلزم لاحتمال الفصل بالوضوء بين المتمم و المتتم، الذي قيل: إنه فعل كثير، لعدم ثبوت قادحية مثل الوضوء- كما سبق- و لا سيما مع وقوعه بين صلاتين تتم إحداهما الأخرى، لا في أثناء صلاة واحدة، و يأتي ما ينفع في المقام في المستحاضة.

و منه يظهر الحال في صورة استمرار الحدث، التي تقدم أن مقتضى القاعدة فيها وجوب الوضوء لكل صلاة، و أنه لم يخرج عن ذلك إلا الجمع بين الظهريين و بين العشائين بوضوء واحد، فإن تبعه كل من قضاء الأجزاء المنسية و صلاة الاحتياط للصلاة التي وقع فيها السهو موجب لاستفادة العفو عن الحدث فيها تبعا لها أيضا.

نعم، يشكل في المبطلون، الذي انحصر دليل الاكتفاء بالوضوء الواحد لكل صلاة فيه بالإجماع، حيث قد يستشكل في شموله لذلك- و إن كان قريبا جدا- بلحاظ كون وجوب الوضوء لها مغفولا عنه بسبب تبعيتها لصلاتها ارتكازا، فعدم التنبيه منهم على وجوبه ظاهر في مفروغيتهم عنه.

هذا، و أما بناء على ما سبق من سيدنا المصنف قدس سره من الاجتزاء مع استمرار الحدث بوضوء واحد للصلوات الكثيرة، فاللازم عدم تجديد الوضوء و لو مع عدم الحرج، كما نبه له في مستمسكه، و لعل صورة الاستمرار خارجة عن مفروض كلامه هنا. ثم إن الظاهر وجوب الوضوء لكل صلاة من النوافل الرواتب- كغيرها من النوافل- و لا يجتزأ لها بوضوء فريضتها، لعدم الوجه في الإلحاق، بل عدم التعرض لها في صحيح حرير مع التعرض فيه للأذان و الإقامة ظاهر في عدمه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٥

[مسألة ٩٥ يجب على المسلوس و المبطلون التحفظ من تعدى النجاسة إلى بدنه و ثوبه]

مسألة ٩٥: يجب على المسلوس و المبطلون التحفظ من تعدى النجاسة إلى بدنه و ثوبه (١)

(١) كما صرح به في المسلوس في المعتبر و المنتهى و موضع من المبسوط و غيرها، و نسبته في الجواهر لجماعة من الأصحاب، و ذكره في جامع المقاصد في المبطلون و المسلوس معا ناسبا للأصحاب التصريح به.

و كأنه لفهم عدم خصوصية المسلوس من كلماتهم.

و كيف كان، فهو مقتضى اعتبار الطهارة من الخبث في الصلاة، حيث يجب تحصيل الشرط مع القدرة.

مضافا إلى صحاح حرير و منصور و الحلبي المتقدمة «١» الواردة في المسلوس المتضمنة وضع الكيس و الخريطة.

و منه يظهر ضعف ما في النهاية و موضع من المبسوط من التعبير بالاستحباب لو أراد منه ما يقابل الوجوب.

إلا أن يكون مراده صورة عدم اليقين بخروج النجاسة، حيث لا دليل على وجوب الاحتياط حينئذ، ولا إطلاق في النصوص المتقدمة يشمل صورة الشك، لظهورها في علاج أمر النجاسة في ظرف وجودها، لا بيان الحكم الظاهري في ظرف احتمالها. وحينئذ لو خرجت النجاسة لحقه حكم من ابتلى بالنجاسة في أثناء الصلاة من وجوب التطهير والإتمام. نعم، لو فرض لزوم محذور من التطهير ككشف العورة، فلا- دليل على العفو عنه، بل هو مخالف لمرتكزات المشرعة جدا، كما لا دليل على العفو عن النجاسة، بل نصوص المسلوس ظاهرة في اختصاص العفو بما من شأنه أن

(١) عند الكلام في لزوم تحري الفترة و في الصورة الثانية، و هي مذكورة في الوسائل باب: ١٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١، ٢، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٦

...

يتنجس مع وضع الخريطة، دون ما زاد عليه، و هو راجع لوجوب الاحتياط بالتحفظ. لكن قد يستشكل في المبطلون، لعدم اشتمال نصوصه على وجوب التحفظ مع العلم، فضلا عن الشك، و لا- في العفو عن نجاسة الموضع، فضلا عن غيره، و مقتضى القاعدة لزوم التطهير عليه في الأثناء مطلقا مع التحفظ و عدمه، كما هو الحال في كل من يبتلى بالنجاسة في الأثناء.

ففائدة التحفظ سهولة التطهير لقله موضع النجاسة، من دون أن يكون له أثر في صحة الصلاة. و فيه: أن الاختصار في بعض نصوص المبطلون على الوضوء ظاهر في عدم وجوب التطهير من الخبث، و لا- سيما مع إباء مرتكزات المشرعة عنه، مع ما يستلزمه- عادة- من كشف العورة.

بل لا ينبغي التأمل فيه بملاحظة ظهور مفروغية الأصحاب عنه، لاكتفائهم بالتحفظ. و المتيقن منه العفو عن خصوص ما لا بد منه مع التحفظ، لأن التحفظ هو مقتضى الوضع الطبيعي لمن يتعرض لخروج النجاسة قهرا، و لا يحتاج إلى تنبيه، فعدم التنبيه على تطهير الخبث الزائد بسبب عدم التحفظ لا يدل على العفو عنه، فلاحظ. هذا، و قد قال في الجواهر: «نعم، الظاهر المنع بالممكن بوضع القطن، فلا يتعين نحو الكيس، و إن أمكن القول بوجوبه مع إمكانه، لاحتمال أنه أقرب إلى صيرورته من قبيل الأجزاء الباطنة، إلا- أني لم أقف على كلام لهم في وجوب خصوص ذلك، بل أوجوا الاستظهار الشامل له و لغيره»، و قد سبقه في الحقائق إلى احتمال كون خصوصية الخريطة، لأنها كالجاء من البدن، و إن لم يظهر منه تعيينها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٧

مهما أمكن بوضع كيس أو نحوه، و لا يجب تغييره لكل صلاة (١).

لكن لا منشأ لاحتمال المذكور عرفا، فلا يمنع من فهم عدم الخصوصية للكيس و الخريطة من النصوص، تبعا لعموم الجهة الارتكازية لها، و هي التحفظ.

(١) كما في المعتبر و المنتهى، و نسبه في الجواهر «١» لجماعة، لعدم الدليل على وجوب التبديل، خلافا لما عن السرائر من الجزم بوجوبه، و عن الذكري أنه أحوط، و كأنه لعموم مانعية النجاسة المقتصر في الخروج عنه على المتيقن، و هو صلاة واحدة. لكن العموم المذكور لا- يقتضى وجوب تبديل مثل الخريطة مما لا تتم به الصلاة، و تلوثه بعين النجاسة غير قاذح، كما تشهد به

نصوص العفو عن مثله.

على أنه لا يبعد استفادة عدم وجوب التبديل من عدم التنبيه عليه في صحيح منصور و الحلبي بعد ورودهما لعلاج مشكله النجاسة، فإن الاستفادة منهما أن المهم عدم تعدى النجاسة.

و أظهر منهما في ذلك صحيح حريز، لأن الحكم فيه بالجمع بين الصلاتين كالصريح في عدم وجوب التبديل، و إن كان قاصرا عن إثبات العفو في أكثر من صلاتين.

و منها يظهر عدم وجوب تطهير موضع النجاسة من البدن، و إن كان هو مقتضى العموم لو كان ينفع في تقليل مقدار المتنجس منه حين الصلاة، و لو احتمالا.

نعم، يشكل تعميم ذلك للمبطون، لتوقفه على فهم عدم الخصوصية لمورد النصوص المذكورة، أو تنقيح المناط، و قد تكرر الإشكال في الأمرين.

كما أنه يلزم التبديل في المسلوس و المبطن لو كان التحفظ بما تتم به

(١) ذكره هو و من قبله في أحكام المستحاضة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٨

...

الصلاة، عملا بالعموم بعد قصور النصوص عن إثبات العفو عنه، لانصراف الخريطة و الكيس عنه.

بل مقتضى ذلك عدم جواز التحفظ به، و اختيار ما لا تتم به الصلاة مع الإمكان.

فرعان.

الأول: صرح في العروة الوثقى بأنه لو تبين في أثناء الصلاة العذرية أو بعدها وجود الفترة الواسعة للصلاة الاختيارية وجب استئنافها فيها، و عليه جرى جماعة من محشيها.

خلافًا للمستند، فإنه - مع حكمه بوجوب تحرى الفترة مع احتمالها - ذكر أنه لو فجأه الحدث في الأثناء في زمان الفترة توضحاً و بنى على صلاته و لم ينتظر فترة أخرى لو كانت له.

و الظاهر أن وجوب الإعادة مبنى على اختصاص النصوص بصورة عدم الفترة واقعا، و قد تقدم المنع عنه، و أنها تشمل وجود الفترة إذا لم تكن مضبوطة، كما لعله مفروض الكلام.

فاللزام البناء على عدم وجوب الاستئناف في مورد النصوص، و هو المسلوس مطلقا، و المبطن الذى يصلى بطهارة تامة بنحو التقطيع، و أما فى غيرهما، كالمبطن المستمر الحدث، و ذى الريح مطلقا - بناء على عدم إلحاقه بالمبطن موضوعا أو حكما - فالمتعين الاستئناف، لاختصاص الدليل على مشروعية الصلاة العذرية فيه بالإجماع و نحوه مما يكون المتيقن منه صورة عدم الفترة و إن لم تكن مضبوطة، كما جرينا على التفصيل المذكور فى غير موضع.

الثانى: هل يجب معالجة السلس و البطن مع القدرة على ذلك أو لا؟ ظاهر محكى شرح المفاتيح الأول. و يقتضيه إطلاق التكليف بالصلاة التامة، المقتضى لوجوب تحصيل القدرة عليها و حفظها فى المقام بالعلاج مع التمكن منه قبل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٤٩

...

الوقت، فضلا عما بعده.

لكن استشكل في ذلك في العروة الوثقى و تبعه جملة من محشيها، بل قرب سيدنا المصنف قدس سره عدم الوجوب بعد الاعتراف بما ذكرنا. قال: «إلا أنه يمكن دعوى استقرار السيرة على خلافه، لا سيما مع عدم الأمر بالعلاج في النصوص». وفيه: أن عدم الأمر في النصوص قد يكون لغلبة اهتمام المكلف بالعلاج مع التمكن بنحو لا يحتاج للتنبيه، بل ورود النصوص مورد العذر مانع من استفادة عدم الوجوب منها.

نعم، ذلك مختص بما إذا كان العلاج سهلا، أما مع صعوبته أو ضعف احتمال القدرة عليه بنحو يترتب عليه الشفاء، فقرينة العذر لا تصلح لإيجابه في المقام، لأن تركه مورد للعذر عرفا، وهو المتيقن من السيرة على عدم الاهتمام بالعلاج، ولا طريق لإحرازها مع سهولته.

اللهم إلا أن يقال: ظهور النصوص في عدم وجوب تحرى الفترة كاشف عن كون طروء المرضى رافعا لملاك وجوب الصلاة بطهارة تامة من دون أن يتخللها الحدث، ومع ذلك لا موجب لحفظ القدرة على الصلاة المذكورة بالعلاج في مورد النصوص، وإنما يتجه في غيره مما ينحصر دليله بالإجماع، حيث لا طريق لاستكشاف قصور الملاك في مورد، نظير ما تقدم في الفرع السابق. هذا، ولو أمكن منع الحدث مقدار أداء الصلاة من دون حرج وجب - كما صرح به في العروة الوثقى و جرى عليه جملة من محشيها - سواء كان باستعمال دواء أم بتقليل غذاء أم بالتحفظ الخارجى منه، لانصراف النصوص عن صورة القدرة على الفترة المضبوطة، نظير انصرافها عن صورة وجودها.

و كأن ما ذكره بعض مشايخنا من عدم وجوب ذلك كعدم وجوب علاج أصل المرض مع التزامه بوجوب تحرى الفترة، مبنى على عدم ناقضية الحدث القهرى في المقام بنظره، وقد سبق في الصورة الثانية المنع من ذلك، فلاحظ، والله سبحانه و تعالى العالم، و له الحمد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٠

[الفصل السابع في غايات الوضوء]

إشارة

الفصل السابع لا يجب الوضوء لنفسه (١).

(١) كما صرح به جماعة، و ظاهر غير واحد ممن اقتصر على بيان ما يجب أو يستحب له الوضوء المفروغية عنه، و في المدارك: أنه المعروف من مذهب الأصحاب، و في الجواهر: «بل هو المشهور نقلا و تحصيلا، بل عن العلامة و الكركي نقل الإجماع عليه»، و ربما يلوح دعوى الإجماع من محكى البيان و قواعد الشهيد، بل هو صريح مجمع الفوائد.

و لا ينبغي التأمل في ذلك، إذ لو كان واجبا لكثير السؤال عنه من حيثية السعة و الضيق و أمدهما و فروع ذلك و احتيج لبيانه، فعدم التعرض في النصوص و الفتاوى لذلك و اقتصارها على بيان وجوبه و استحبابه للغايات الخاصة كاشف عن وضوح عدم وجوبه نفسيا بين المتشعبة من الصدر الأول، كما هو الحال في عصورنا، و هو مما يجعله من الضروريات.

و بذلك يستغنى عن الاستدلال بمفهوم الشرط في الآية الشريفة، و في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: قال: «إذا دخل الوقت وجب الطهور و الصلاة، و لا صلاة إلا بطهور» (١).

على أنه لا يخلو عن إشكال، لأن الأمر بالوضوء في الآية ظاهر في الإرشاد لبيان شرطيته للصلاة، لأنه المناسب للتعليق على نفس فعل الصلاة و إرادة

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥١

...

إيجادها، دون الأمر المولوى كى ينهض المفهوم بالاستدلال، لوضوح أن الأمر به مولوى نفسيا وجوبا أو استحبابا تابع للحدث، و الأمر به غيريا تابع لدخول الوقت، و لذا يشمل جميع أفراد الصلاة حتى ما لا يستحب فى حق المباشر لو فرض تحققه، كما قد يقال به فى النيابة بجعالة، و فى النيابة عن الأبوين الناصبين، لبعض النصوص «١». هذا، و أما بناء على ما فى موثق ابن بكير من أن المراد بالآية هو القيام من النوم «٢» فالأمر أظهر، لأنه يكون مسوقا لبيان ناقضية النوم للطهارة و شرطيتها للصلاة.

و أما الصحيح، فهو و إن كان ظاهرا فى الوجوب المولوى، إلا أن المتيقن منه تعليق وجوب الأمرين معا بنحو الارتباط المسبب عن شرطية الطهارة فى الصلاة التى صرح بها فى ذيله، و لا ظهور له فى تعليق وجوب كل منهما منفردا و بنحو الانحلال، لينفع فيما نحن فيه.

و لذا لا يكون ما دل على وجوب الوضوء لغير الصلاة منافيا للشرطية المذكورة فى الآية و الصحيح عرفا، بنحو يكون مخصصا لعموم مفهومها. فتأمل.

هذا، و فى الذكرى بعد أن ذكر الخلاف فى أن وجوب الغسل نفسى أو غيرى قال: «و ربما قيل بطرد الخلاف فى كل الطهارات، لأن الحكمة ظاهرة فى شرعيتها مستقلة» قال فى مفتاح الكرامة بعد نقل كلامه هذا: «و يحتمل أن يكون ذلك احتمالا منه، لأننى قد تتبع فلم أعر على هذا القول للعام [٣] أيضا».

و لعل ما فى الذكرى هو المنشأ لما حكاه عنه فى المدارك من حكاية قول بوجوب الطهارات أجمع بحصول أسبابها وجوبا موسعا لا يتضيق إلا بظن الوفاء أو

[٣] لكن ذكر الرازى فى تفسيره أن لهم قولين فى ذلك و ذكر احتجاج الطرفين. كما نسب الشهيد فى القواعد إلى القاضى أبى بكر العنبرى القول بالوجوب النفسى و أنه يتضيق بضيق وقت الصلاة.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٨ و باب: ٢٠ من أبواب النيابة فى الحج حديث:

١ و باب: ٢٥ من الأبواب المذكورة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٢

...

تضييق وقت العبادة المشروطة بها.

و قد استدلّ قدس سرّه عليه بإطلاق الآية، و كثير من الأخبار، كصحيح ابن الحجاج المتضمن لقوله عليه السلام: «من وجد طعم النوم قائما أو قاعدا فقد وجب عليه الوضوء» (١)، و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أ ينام على ذلك؟ قال: إن الله يتوفى الأنفس في منامها و لا يدرى ما يطرقه من البلية، إذا فرغ فليغتسل» (٢)، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنة، فإن خرج فيها شيء فلا تغتسل، و إن لم تر شيئا فلتغتسل، و إن رأت بعد ذلك فلتوضّ و لتصل» (٣).

لكن لا يخفى ضعف الاستدلال بما عدا صحيح ابن الحجاج، إذ لا إطلاق للآية بعد تقييد الأمر بالوضوء فيها بالقيام للصلاة. و مثله ما عن بعض العامة من الاستدلال بقوله تعالى في ذيلها و لَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ، لأن ذلك مسوق لتعليل التنزل عن الوضوء و الغسل للصلاة إلى التيمم لها عند تعذرهما، و من الظاهر أن تعليل ذلك بإرادة التطهير إنما يحسن لو أريد به إرادتها للصلاة لا إرادتها لنفسها.

و أما صحيح عبد الرحمن، فهو وارد للتعجيل، و لا بد من حمله على الاستحباب، لجواز النوم للجنب بالنص و الإجماع حتى من القائل بالوجوب النفسى.

و أما ما تضمنه من تعليل التعجيل بخوف الموت، فهو لا يدل على حرمة إبقاء الجنبه للموت بعد كون الحكم المعلل به غير إلزامى. و أما صحيح محمد بن مسلم، فهو ظاهر فى بيان مشروعية الغسل بانقطاع الدم فى مقابل ما تضمنه صدره من عدم مشروعيته حال خروجه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٣

...

و نحوه فى ذلك ما فى موثق سماعة من قول الصادق عليه السلام: «و غسل الحائض إذا طهرت واجب، و غسل المستحاضة واجب إذا احتشت بالكرسف و جاز الدم الكرسف، فعليها الغسل لكل صلاتين» (١).

نعم، صحيح ابن الحجاج لا يخلو عن ظهور فى نفسه فى وجوب الوضوء بمجرد حصول النوم و لو قبل وجوب غاياته المستلزم لكونه نفسيا.

و مثله فى ذلك جملة من النصوص الواردة فى نواقض الوضوء المتضمنة للتعبير بأنه يجب بها، أو بأن من حصلت منه فعليه الوضوء، و كذا ما تضمن التعبير بالوجوب فى بعض الأغسال من دون تقييد بدخول وقت الغايات، كموثق سماعة المتقدم.

إلا- أنه لا- مجال للخروج بها عما تقدم من ظهور المفروغية عن عدمه، فيتعين حملها على بيان تحقق موضوع الوضوء و الغسل ممن يتلى بحدثهما، لا على الوجوب النفسى، و لا سيما بالوجه المذكور، حيث لا ريب فى عدمه بملاحظة عدم التنبيه من المعصومين عليهم السلام لوجوب الطهارة أو الوضوء على المحتضر و المحارب و نحوهما ممن يتعرض للموت، مع غلبة الابتلاء بالحدث، خصوصا الأصغر حينه، و إهمال أهل الفتوى و سائر المشرعة لذلك، كما نبه له غير واحد.

و أما ما أشار إليه فى الذكرى من ظهور الحكمة فى شرعيتها مستقلة.

فهو لا- يستلزم الوجوب، بل يقتضى مشروعيتها و لو بنحو الاستحباب النفسى المطابق لارتكاز حسن الطهارة عند المشرعة، تبعا

للنصوص و نحوها مما يأتي الكلام فيه.

و مثله ما ذكره قدس سره في قواعده من أن الذي ألجأ للقول بالوجوب النفسى ما عبر عنه بالإشكال اليسير، و هو الناشئ من أن الطهارة و الستر و القبلة معدودة من واجبات الصلاة، مع الاتفاق على فعلها قبل الوقت، و الاتفاق فى الأصول على

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٤

و تتوقف صحة الصلاة واجبة (١) كانت أو مندوبة (٢) عليه. و كذا أجزاؤها المنسية (٣).

عدم أجزاء غير الواجب عن الواجب.

لاندفاع ذلك: بأنه لا- مانع من أجزاء غير الواجب عن الواجب، و لا- سيما الغيرى منه، بل بناء على ما هو الظاهر من أن الشرط هو الطهارة التى هى أثر الأفعال الخاصة بتقديم الأفعال المذكورة على الوقت لا يستلزم تقديم الواجب، لوضوح أن الواجب هو بقاء الطهارة حين الصلاة، الذى هو بعد الوقت. و كذا الحال فى الستر و الاستقبال، فتأمل.

(١) بلا ريب و لا إشكال. و يقتضيه الكتاب المجيد، و السنة الشريفة المتواترة، و الإجماع المنقول مستفيضا، بل هو من الضرورات الفقهية، بل الدينية، كما صرح به بعضهم.

نعم، يخرج من ذلك الصلاة على الميت، إما لأن إطلاق الصلاة عليها مجازى- كما صرح به بعضهم- أو للأدلة الخاصة المخرجة عن العموم المذكور، التى يأتى التعرض لها فى محلها إن شاء الله تعالى.

(٢) الكلام فيها كما سبق، لعموم كثير من الأدلة المتقدمة، و خصوص بعضها.

(٣) كما ذكره فى القواعد فى قضاء السجدة المنسية، و حكى عن نهاية الاحكام و التحرير و الألفية و شروحها الأربعة.

و قد يظهر من نزاعهم فى جواز تخلل الحدث بينها و بين الصلاة المفروغة عن لزوم إيقاعها بطهارة.

و كيف كان، فيقتضيه عموم دليل شرطيتها فى الصلاة، إذ لا يراد به إلا شرطيتها لأجزائها، و المقضى جزء صلاتى و إن تبدل محله، فدلل القضاء موسع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٥

بل سجود السهو (١) على الأحوط وجوبا.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ١٥٥

عرفا للمقضى من حيثية المحل، من دون أن يقتضى التوسع فيه من سائر الجهات من الأجزاء و الشروط، و ليس هو كدليل الكفارة و الضمان و نحوهما من التداركات بالأمر المبينة.

و لذا لا يظن بأحد التوقف فى وجوب اشتمال السجود المقضى على الذكر الواجب فى سجود الصلاة، مع خلو النصوص عنه.

و كأن وضوح ذلك ارتكازا هو الذى أوجب غفلة الأكثر عن التنبيه عليه بالخصوص، من دون خلاف منهم فيه.

(١) فقد ذهب إلى اعتبارها فيه فى الروضة و محكى السرائر و الألفية و الهلائية و الدرّة، و عن المقاصد العلية أنه أقوى، و عن نهاية الاحكام أنه الأقرب.

و لعله ظاهر من أطلق أنه يعتبر فيه ما يعتبر في سجود الصلاة، كما في اللمعة و محكى الذكرى و الدروس و البيان و الجعفرية و الغرية و شرح الألفية للكركي و غيرها. بل ربما يستفاد من قدماء الأصحاب، لعدم تنبيههم على عدم اعتبارها، مع تنبيههم إلى عدم اعتبار القراءة و الركوع، كما أشار إليه في مفتاح الكرامة.

لكن تنظر في القواعد و محكى التذكرة، و هو مقتضى الاقتصار في المدارك و محكى التنقيح و المفاتيح و الذخيرة على أنه أحوط، بل حكى في مفتاح الكرامة عن الجواهر عدم اعتبارها، و عن التحرير أنه الأقرب.

و يقتضيه - مضافا إلى الأصل، بناء على التحقيق من جريان البراءة مع الشك في تقييد المكلف به - إطلاق الأمر بهما المعتضد بإطلاق ما تضمن الأمر لمن نسيهما بالإتيان بهما متى ذكر «١».

و منه يظهر ضعف الاستدلال باعتبار الطهارة بأنه مقتضى الاحتياط.

و مثله الاستدلال بأنهما مكملتان و جابرتان للصلاة التي يشترط فيها

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٦

...

الطهارة، لمنعه صغرى و كبرى، إذ لا دليل على إكمال الصلاة و جبرها بهما، بل هو خلاف ظاهر ما تضمنه بعض النصوص من أنهما المرغمتان للشيطان «١»، كما لا دليل على لزوم موافقة الجابر للمجبور في الشروط إذا لم يكن جزءا منه.

و منه يظهر أنه لا مجال لدعوى كون ذلك منشأ لانصراف إطلاق الخطاب بهما لصورة الطهارة.

على أنه لو سلم فهو لا يقتضى نهوض الإطلاق باعتبار الطهارة، غاية الأمر قصوره عن نفى اعتبارها و إجماله من هذه الجهة، فيكون المرجع أصل البراءة منها.

هذا، و لكن الإنصاف أن النظر في جميع نصوص سجود السهو مقرب لأصالة تبعيته للصلاة في الاحكام - كما سبق من بعضهم - و أنه ليس المراد به مطلق السجود بنحو يكون ما زاد عليه قيودا أو واجبات تحتاج إلى دليل، كما يناسبه الأمر به متصلا بها في حال الجلوس قبل الكلام «٢» و النهى عن الإتيان به قبل ذهاب شعاع الشمس «٣» و الأمر بالسلام فيه «٤» الذي هو للتحليل، فإن الأحكام المذكورة تناسب كونه عملا قائما بنفسه ملحقا بالصلاة في الاحكام، إذ هي غير دخيلة في إرغام الشيطان الذي شرع له السجود.

و ذلك و إن لم يصلح للاستدلال، إلا أنه مقرب لفهم إلحاقه بالصلاة من فحوى الأدلة و مساقها. و لا سيما مع التنبيه في النصوص على أنه لا ركوع فيه و لا قراءة «٥»، إذ لو لا أصالة الإلحاق بالصلاة التي ترتبط السجدتان فيها بالقراءة و الركوع

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢، و باب: ١٩ منها حديث: ٩، و باب:

٣٢ منها حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب التشهد حديث: ٤، ٥ و باب: ٩ منها حديث: ٣ و باب: ٥ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٣ و باب: ١١ منها حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢ و باب: ١١ منها حديث: ٨ و باب: ١٤ منها حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة حديث: ٢ و باب: ١٤ منها حديث: ٤ و باب: ٢٦ منها حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٧

و مثل الصلاة الطواف الواجب (١)،

لم يحتج للتنبيه على عدم وجوبهما فيه، و لو لم تعتبر فيه الطهارة و نحوها من الشروط لكان أولى بالتنبيه. و لعل هذا هو المنشأ لإغفال قدماء الأصحاب التعرض لذلك و ظهور بنائهم على اعتبار الطهارة، و عدم ظهور الخلاف فيه حتى بدأ به العلامة، على اضطراب منه في المسألة، فإن ما نقله في مفتاح الكرامة عن الجواهر لم أجده في جواهر القاضى بل هو لا يناسب مسلكه فيه، لإكثاره من الاستدلال بالاحتياط.

و لأجل ذلك كله يشكل التعويل على الإطلاق أو أصالة البراءة بنحو يجتزأ بالسجود الفاقد لجميع شروط الصلاة و الفاقد لموانعها و قواطعها، بل هو مما يصعب جدا بالنظر لمرتكرات المتشرعة.

و أما إطلاق ما تضمن أن الناسى يأتي به متى ذكر، فلا يراد به إلا الإتيان به بشروطه، كما ورد نظيره في الصلاة. نعم، في بلوغ ذلك حدا ينهض بإثبات الحكم الشرعى المخالف للأصل إشكال. و لا سيما مع أن الأمر بالإتيان به متصلا بالصلاة قبل الكلام راجع لوجوب المبادرة تكليفا لا لمناعية الكلام وضعاً. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) بلا- خلاف ظاهر، بل الإجماع بقسميه عليه، كما في الجواهر، و بالإجماع صرح في الخلاف و الغنية و المنتهى و المسالك، و نسب في مفتاح الكرامة دعواه إلى خمسة عشر موضعا.

و يقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح معاوية بن عمار: «قال أبو عبد الله عليه السلام:

لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت. و الوضوء أفضل» (١).

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٨

...

و صحيح محمد بن مسلم: «سألت أحدهما عليهما السلام عن رجل طاف طواف الفريضة و هو على غير طهور. قال: يتوضأ و يعيد طوافه. و إن كان تطوعا توضأ و صلى ركعتين» (١).

و غيرهما مما ورد فيمن طاف على غير وضوء أو أحدث في أثناء الطوف (٢).

و بها يجمع بين إطلاق خبر زيد الشحام عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل طاف بالبيت على غير وضوء. قال: لا بأس» (٣) و إطلاق صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «. و سألته عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء. قال: يقطع طوافه و لا يعتد به» (٤) و خبر الواسطى عن أبي الحسن عليه السلام: «قال: إذا طاف الرجل بالبيت و هو على غير وضوء فلا يعتد بذلك الطواف، و هو كمن لم يطف» (٥).

نعم، في معتبرة أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه سئل أ ينسك المناسك و هو على غير وضوء؟ فقال: نعم، إلا- الطواف بالبيت، فإن فيه صلاة» و مثله صحيح جميل (٦)، و قريب منهما صحيحا معاوية بن عمار و رفاعه بن موسى (٧).

و مقتضى التعليل المذكور أن اعتبار الوضوء لأجل الصلاة دون الطواف فاعتبارها فيه بالعرض و المجاز.

لكنه- مع واهنه في نفسه بإعراض الأصحاب- مخالف لتلك النصوص، لإبائها عن الحمل على ذلك جدا، و لا سيما مثل صحيح محمد بن مسلم المتقدم.

فلا بد من طرحه، أو تنزيله على كون ذلك حكمة في اعتبار الوضوء في نفس الطواف، و لعله لذا استدل غير واحد بالنصوص المذكورة في المقام. فلاحظ.

-
- (١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الطواف حديث: ٣.
 (٢) راجع الوسائل باب: ٣٨، ٤٠ من أبواب الطواف.
 (٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١٠.
 (٤) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٤.
 (٥) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١١.
 (٦) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٦ و ملحقة.
 (٧) الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعي حديث: ١، ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٥٩
 و هو ما كان جزءا من حجة أو عمرة (١)،
-

هذا، و مقتضى ما سبق بطلان الطواف لو وقع مع الحدث و لو نسيانا أو جهلا، كما صرح به غير واحد منهم الشيخ في المبسوط، و نفى في الجواهر الخلاف فيه و الإشكال.

لكن قد يظهر من الشيخ قدس سره في موضع من التهذيب الخلاف فيه، حيث قال عند التعرض لخبر زيد المتقدم: «فأما ما رواه زيد الشحام. فمحمول على من طاف ناسيا أو ساهيا، فأما إذا كان متعمدا فعليه الإعادة، و قد بينا الكلام في هذا المعنى فيما تقدم» (١). و هو كما ترى، لضعف الخبر في نفسه.

و حملة على طواف النافلة أولى من حملة على ذلك، لخلوه عن الشاهد، بل هو لا يناسب صحيح على بن جعفر المتقدم الوارد في النسيان، لأنه و إن ورد في التذکر في الأثناء، إلا أن إلغاء خصوصيته قريب جدا.

بل ظاهر الشيخ قدس سره نفسه في الموضع الذي أشار إليه من التهذيب «٢» البناء على الإعادة حتى مع النسيان، حيث استدل عليها بصحيح على بن جعفر.

(١) كما صرح به بعضهم و يظهر من آخرين، بل يظهر منهم أن ذلك هو المراد بطواف الفريضة في سائر الموارد و الاحكام. و يقتضيه النصوص المتقدمة المشتملة على عنوان المناسك، لوضوح أن المراد بها أفعال الحج و العمرة و إن كانا مندوبين. و أما ما في نهاية ابن الأثير و مفردات الراغب و لسان العرب و مجمع البحرين من اختصاصها بأفعال الحج، فكأنه مبني على التغليب و إرادة ما يعم أفعال العمرة.

و قد علل إطلاق الفرض على ذلك و قرب الاستدلال بالنصوص المتضمنة له في المقام بأن وجوب إكمال الحج و العمرة المندوبين إجماعا - كما في المنتهى -

-
- (١) التهذيب ج: ٥ ص: ٤٧٠.
 (٢) التهذيب ج: ٥ ص: ١١٦.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٠
 دون المندوب (١) و إن وجب بالنذر (٢)، نعم، يستحب له (٣).

يقتضى وجوب الطواف الذى هو جزء منهما بالشروع فيهما.

لكن مقتضاه شمول الفرض للوجوب العرضى - و هو فى المقام الناشئ من الشروع - و لازمه شموله للمندور، و لا يظن منهم البناء عليه، بل هو خلاف صريح بعضهم.

و من هنا لم يبعد أن يكون إطلاق الفرض بلحاظ فرضه بعنوان الخاص و لو من جهة جزئية فى الحج و العمره، لا التكليف به، فلا يشمل المندور و المستأجر عليه و نحوهما، لعدم كونه مفروضا بعنوانه، بل بعنوان آخر يتحقق به، كالوفاء بالعقد و النذر. و بعبارة أخرى: المستفاد من النصوص و كلمات الأصحاب فى الموارد المتفرقة أن الفرض و النقل عنوانان منوعان لا متوردان على شىء واحد.

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب (رضى الله عنهم)، للنصوص الكثيرة المتقدم بعضها.

خلاف لما عن أبى الصلاح الحلبى و العلامة فى النهاية من اشتراطه فيه أيضا، لإطلاق بعض النصوص المتقدمة و عموم تنزيله منزلة الصلاة المستفاد من النبوى: «الطواف بالبيت صلاة» (١).

و يتعين رفع اليد عنهما بما تقدم، و لا سيما مع عدم العثور على رواية النبوى من طرقنا.

بل ربما يدعى كون التنزيل بلحاظ الثواب، لا الاحكام، فتأمل.

(٢) كما فى الجواهر، و يظهر وجهه مما تقدم.

(٣) كما ذكره غير واحد، بل يظهر من بعضهم المفروغية عنه، و نفى الريب

(١) عن سنن البيهقى ج: ٥ ص: ٨٧ و كتر العمال: ج ٣ ص: ١٠ رقم ٢٠٦. و ذكره مرسلا فى الخلاف و المسالك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦١

...

فيه فى الجواهر، و فى مفتاح الكرامة أنه اتفاقى.

و قد استدل عليه فى كلام غير واحد بإطلاق بعض النصوص المتقدمة، و بعموم التنزيل الذى تضمنه النبوى المتقدم.

لكن النصوص ظاهرة فى الشرطية و بعد حملها على طواف الفريضة لا مجال لاستفادة الاستحباب منها فى غيره.

بل صحيح معاوية و نحوه مما ورد فى المناسك يقصر عن الطواف المندوب تخصصا، لعدم كونه منها، فالاستدلال به فى الجواهر غريب.

و منه يظهر الحال فى عموم التنزيل - لو تم فى نفسه - لوضوح أن الوضوء شرط فى صحة الصلاة المندوبة لا فى كمالها، فلا ينهض العموم بإثبات شرطية فى كمال الطواف المندوب دون صحته.

و كأن منشأ استدلالهم به اختلاط الاستحباب الشرطى بالاستحباب الكمالى، لاهتمامهم بتميز موارد وجوب الوضوء من موارد استحبابه، من دون نظر لسنخ الاستحباب، فيتوجه حينئذ تخيل أن مقتضى عموم التنزيل استحباب الوضوء للطواف المندوب، كما يستحب للصلاة المندوبة.

على أن عموم التنزيل بين شيئين إنما يقتضى الاشتراك بينهما فى الأحكام العامة، لا الاشتراك بين أنواعهما المتشابهة فى الأحكام الخاصة بكل منها، فعموم تنزيل الطواف منزلة الصلاة إنما يقتضى ثبوت أحكام ماهية الصلاة له بعمومه، لا مشاركة الواجب منه للواجب منها و المندوب منه للمندوب منها فى أحكامهما المختصة بكل منهما.

نعم، لو كان كل من الصلاة و الطواف ماهية واحدة و الوجوب و الاستحباب حالتين لهما، تَمَّ ذلك. لكنه خلاف الظاهر، بل الفرض و النفل ماهيتان من كل منهما. هذا، و قد يستدل بموثق ابن فضال أو صحيحه: «قال أبو الحسن عليه السلام: لا مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٢

[مسألة ٩٦ لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن]

مسألة ٩٦: لا يجوز للمحدث مس كتابة القرآن (١)،

تطوف و لا تسعى إلا بوضوء» (١).
و حمله على النهي عن مجموع الأمرين لبقى على ظهوره في الإلزام و يختص بطواف الفريضة - كما في التهذيب و احتمله في الاستبصار - لا - يناسب تكرار: «لا» جدا، بل يتعين حمله على الاستحباب - كما احتمله في الاستبصار - فيشمل بإطلاقه الطواف المندوب.
لكن حمله على الاستحباب بالإضافة للسعي لا يقتضى الخروج عن ظاهره بالإضافة للطواف، الملزم بحمله على طواف الفريضة الذي هو المنصرف منه في نفسه بمقتضى جمعه مع السعي، لأنه مثله من المناسك. فلاحظ.
و من هنا كانت إقامة الدليل على استحباب الوضوء للطواف بخصوصيته في غاية الإشكال.
نعم، المناسبات الارتكازية التشريعية تقضى بأولوية إيقاع الطواف المندوب عن طهارة، بما أنه عبادة، لأن الطهارة دخيلة في أهلية العبد للاتصال به تعالى، و لو بلحاظ ما تضمن أن الوضوء مخفف للذنوب و سبب لغفرانها، حيث يكون أقرب لقبول العمل، و أولى بالعبادية. فتأمل جيدا.
(١) كما في الفقيه و التهذيب و الخلاف و الشرائع و المعتبر و النافع و القواعد و المنتهى و مجمع البيان و جامع المقاصد و الروض و ظاهر التبيان و عن الحلبي و ابن سعيد و الراوندي و الدروس و الذكري و غيرها، بل هو المعروف من مذهب الأصحاب، و في المعتبر و المدارك و المفاتيح و عن المقتصر و الذخيرة و الكفاية و غيرها أنه المشهور، و عن كشف الرموز أنه الظاهر بين الطائفة، و ادعى في الخلاف الإجماع عليه، و هو ظاهر مجمع البيان، بل التبيان.
خلاف لما في المبسوط و عن ابنى البراج و إدريس من الحكم بالكراهة، بل

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعي حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٣

...

هو مقتضى ما عن ابن الجنيد من الحكم بها للجنب، و تبعهم بعض متأخري المتأخرين، و إن لم يبعد كون مراد القدماء من الكراهة الحرمة، و لا سيما الشيخ في المبسوط، لظهور اهتمامه بالحكم، حيث فرع عليه أنه ينبغي منع الصبيان من المس، و أطال في ذلك. و كيف كان، فعمدة الدليل على الحرمة موثق أبي بصير أو صحيحه [١]:
«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن من قرأ في المصحف و هو على غير وضوء. قال: لا - بأس و لا يمس الكتاب» (٢)، إذ ليس المراد

بالكتاب إلا القرآن الكريم المحكى بالخط، كما هو المتبادر منه في عرف المسلمين و به استعمل في الكتاب و السنة، لا المصحف، كى يتعين حمله على الكراهة، كيف و إلا- كان المناسب أن يقول: «و لا يمسّه». بل فرض القراءة في المصحف من دون مس له بعيد جدا. و لا سيما و قد روى في الاستبصار هكذا: «و لا يمس الكتابة»، حيث قد يكون الاختلاف بينهما ناشئا من النقل بالمعنى. فتأمل.

هذا، و يعضد الصحيح خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام:

«قال: المصحف لا تمسه على غير طهر و لا جنباً، و لا تمس خطه و لا تعلقه، إن الله تعالى يقول لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» [٣].

و صحيح حريز عمن أخبره: «قال: كان إسماعيل بن أبي عبد الله عليه السلام عنده.

[١] إذ ليس في طريقه من وقع الكلام فيه إلا الحسين بن المختار الذى رماه الشيخ في موضع من كتابه بالوقف.

لكنه من رجال كامل الزيارة، و قد حكى عن ابن عقدة عن على بن الحسن أنه ثقة، و عده الشيخ المفيد قدس سره في الإرشاد ممن روى النص على الرضا عليه السلام من خاصة أبيه عليه السلام و ثقاته و أهل الورع و العلم و الفقه من شيعة، و قد روى عنه جماعة من الأعيان. و كفى بذلك في إثبات وثاقته، بل ما فوقها. بل كلام المفيد موجب للتشكيك فيما صدر من الشيخ من نسبة الوقف له، و لا سيما مع عدم تعرضه له في موضع آخر من كتابه و لا في الفهرست عند ذكره له.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٤

...

فقال: يا بنى اقرأ في المصحف، فقال: إني لست على وضوء. فقال: لا تمس الكتاب و مس الورق و اقرأه» [١].

و إن أشكل استقلالهما بالحجية على ذلك، لضعف سندهما في الجملة و عدم وضوح انجبارهما بعمل الأصحاب مع إمكان اعتمادهم على غيرهما و سوقهم لهما مؤيدا لا دليلا.

مضافا إلى أن السياق في الأول قد يمنع من حمله على التحريم، لعدم الحرمة فيما قبله و ما بعده، و لا سيما مع روايته في الاستبصار هكذا: «و لا- تمس خطه»، و أن النهى في الثانى مسوق للإرشاد، لتجنب المرجوحية المتوهم منعها من القراءة، و لا قرينة على كون منشئها الحرمة، و ليس ابتدائيا مولويا ليكون ظاهرا في الحرمة، كما نبه له الفقيه الهمداني قدس سره.

هذا، و قد اشتهر بين الأصحاب الاستدلال بقوله تعالى إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ.

فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ. لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ. تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ [٢] بحمل المس فيه على المس بالبدن، لأنه المعنى الحقيقى له أو الظاهر منه، و إرجاع الضمير للقرآن المذكور بالأصل، لا للكتاب المذكور تبعا، و حمل «لا» على النهى أو النفى المساوق له [٣]، و «المطهرون» على من يكون طاهرا و لو بأن يتطهر.

لكنه مخالف للظاهر جدا، لإباء سياق الكلام عن الحمل على بيان أمر جعلى تشريعى، بل هو ظاهر في وصف القرآن الكريم بذلك، كوصفه بأنه في كتاب مكنون، و أنه تنزيل من رب العالمين.

كما أن الظاهر من «المطهرين» ليس هم المتطهرين من الحدث، و لا كل طاهر، بل خصوص من طهرهم الله تعالى، الملزم بحمله على من طهرهم بعصمته

[٣] لأن ضم الفعل كما يجتمع مع رفعه لكون «لا» نافية يجتمع مع جزمه لكونها ناهية، لما في التصريح على التوضيح من أن الفعل المضاعف المجزوم إذا اتصل به ضمير الغائب وجب ضمه، و أجاز الكوفيون فيه الفتح و الكسر. و بالوجهين صرح بعض من تعرض لإعراب الآية.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) سورة الواقعة: ٧٧-٨٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٥
حتى المد و التشديد و نحوهما (١)،

لهم عن الذنوب، فيحمل المس على مس الملائكة له و هو في اللوح المحفوظ، أو على الكناية عن إحاطة المعصومين عليهم السلام بعلمه و غوصهم في معانيه و استجلائهم لغامضه.

و أما خبر إبراهيم المتقدم، فربما لا يكون الاستشهاد فيه بالآية للاستدلال على ما تضمنه من النهي عن المس، بل للتنبيه على أن تعظيمه تعالى للقرآن بذلك مناسب للأحكام المذكورة فيه، بل لعل هذا هو الأظهر بلحاظ اشتماله على غير المس، كما نبه له غير واحد. و كذا ما في مجمع البيان من قوله في تفسير الآية:

«وقيل: المطهرون من الأحداث و الجنابات. و قالوا [و قيل. خ ل]: لا يجوز للجنب و الحائض و المحدث مس المصحف عن محمد بن علي الباقر عليهما السلام»، لعدم ظهوره في نسبة التفسير المذكور له عليه السلام، بل نسبة الحكم - المناسب للتفسير المذكور - له عليه السلام.

هذا، و قد يستدل للجواز بما تضمن جواز مس الجنب الدراهم البيض، و التي عليها اسم الله تعالى و اسم رسوله صلى الله عليه و آله «١».

لكن لا مجال للخروج به عما تقدم، فلو أمكن العمل به لزم الاقتصار على مورده و نحوه مما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى، لاحتمال خصوصيته و لو من جهة الحرج.

(١) قال في جامع المقاصد: «و يراد بالكتابة الرقوم الدالة على مواد الكلمات، كما يسبق إلى الأفهام، فالإعراب لا يعدّ منها، بخلاف نحو الهمزة و التشديد. مع احتمال عدّ الجميع. و العدم، لخلوّ الكتابة السابقة عن الجميع». و قال في الروضة في مبحث الجنابة: «و هو كلماته و حروفه المفردة و ما قام مقامها، كالتشديد و الهمزة».

(١) راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٦

...

و عن اللوامع نسبة تحريم مس المد و التشديد للأكثر و اختاره في المستند، و زاد عليه الفقيه الهمداني الإعراب، و قوى ذلك صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم قدس سرهما.

خلافاً للحدائق، فاختار الجواز في الجميع، تبعاً لما حكاه عن بعض مشايخه المحققين.

هذا، و لما كان موضوع حديث أبي بصير الكتاب - و هو القرآن المجيد - فالظاهر منه رسمه برسم مواد كلماته، و هي حروفه، كما

ذكره في جامع المقاصد، لتقوّمه بها، أما الهيآت الإعرابية فلما لم تكن جزءا منه، فلا يكون رسمها رسما له، بل لكيفية النطق به، وهي مباينة للقرآن، فإن القرآن هو المنطوق لا هيئة النطق، ولذا لا يعد الرسم الخالي عنها نقصا في رسم القرآن.

و أما ما ذكره الفقيه الهمداني قدّس سرّه من أنها حين وجودها تكون جزءا من القرآن وإن لم تكن حين عدمه نقصا فيه، نظير كثير من المركبات الصادقة على بعض أجزائها ما دامت متصلة بها مع عدم نقصها لو لم تتصل بها أو انفصلت عنها، كزيد بالإضافة لمثل الشعر و الظفر و السن.

ففيه - مع أن المسمى في الإنسان ليس هو الجسم القابل للزيادة و النقص، بل الذات غير القابلة لهما و إن كانت متحدة معه نحو اتحاد: - أن ذلك قد يتم في بعض الماهيات الاعتبارية، حيث قد تقوم بنحو من الاتصال بين الأجزاء من دون أن يؤخذ فيها كم خاص، كالدار الصادقة على الواجدة للحمام و الفاقدة له، و على ذات الغرف الكثيرة و القليلة، و لا مجال لذلك في مثل القرآن الشريف من الماهيات الحقيقية، فإنه مشتمل على مادة و هيئة، فإن أريد بخطه رسمهما معا كان الفاقد لرسم الهيئة ناقصا، و إن أريد به رسم المادة وحدها خرج عنه رسم الهيئة، و لم تلحقه أحكامه، و هو الظاهر، كما عرفت.

و لا بد أن يبتنى صدق رسم القرآن على المجموع حين وجوده على التغليب لتبعيته له، أو على إرادة الكتابة المعهودة المعروفة في العصور المتأخرة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٧

...

حيث قد يصدق بلحاظها على بعض النقوش الخارجة عن المادة و الهيئة، كعلامات الوقف و نحوها، و مثل ذلك لا يكفي في ترتب الحكم.

نعم، لو كانت هذه الأمور موجودة معروفة في مورد النص، لم يبعد دلالة على حرمة مسّها تبعا، لغفلة العرف عن استثنائها مع ذلك، و لا يكفي في ذلك وجودها في العصور المتأخرة.

و من ذلك يظهر الإشكال في المدّ و التشديد، لأنهما ليسا رسما لحرف منطوق، بل إشارة لكيفية النطق بالحرف المرسوم. و كذا مثل ألف واو الجماعة، فإنها بيان حقيقة المنطوق، فضلا عما يتمحض في الزيادة، كألف يَنْفَعُوا ظِلَالُهُ «١».

اللهم إلا أن يستفاد حرمة مسّها تبعا، لوجودها في المصاحف القديمة مع غفلة العرف عن استثنائها. فتأمل.

هذا، و الظاهر حرمة مس الهمزة المكتوبة على الألف، فضلا عن غيرها، خلافا لما تقدم من الحقائق، لأنها رسم للحرف المنطوق، و إن أمكن الاستغناء عنها برسم الألف.

و كذا ألف الوصل و الحروف، لأنها رسم لجزء من القرآن و إن لم ينطق به في بعض الحالات أو دائما.

نعم، لا مجال لذلك في علامة التنوين، لعدم كونه جزءا قرآنيا، بل هو من لوازم النطق به.

بقي في المقام شيء، و هو أن مقتضى إطلاق النص حرمة مس الخطأ الإملائي، لصدق القرآن عليها. و لا سيما مع استحداث القواعد الإملائية في العصر المتأخر، و قد رسم الكتاب الشريف مخالفا لها في الصدر الأول و بقي على ذلك.

و أما الخطأ في الكتابة بزيادة حرف أو نقصه أو تبديله، فإن قصد رسم كلمة

(١) سورة النحل: ٤٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٨

و لا مس اسم الجلالة و سائر (١)

غير قرآنية لتخيل قرآنيها، كما لو كتب «إذا» بدل «إذ» للخطأ في تشخيص ما تضمنه القرآن، فلا إشكال في عدم جريان حكم القرآن، لمباينة المكتوب له، وإن قصد رسم كلمة قرآنية وأخطأ في رسمها، فالظاهر حرمة مس ما يتم به رسم الكلمة القرآنية من الحروف دون الزائد، إذا لم تختل هيئة رسم الكلمة، كالألف والذال من: «إذا» إذا قصد بها كتابة «إذ» القرآنية.

بل لا يبعد ذلك في النقيصة إذا رجع إلى الاجتهاد في وجه النقص الراجع للخطأ في الإملاء، نظير حذف همزة الوصل لعدم النطق بها، أو ألف عمران قياساً على ألف رحمن.

و أما في النقيصة غير الراجعة لذلك، أو الزيادة المخلة بالهيئة أو التبديل، فالأمر لا يخلو عن إشكال، بل لا يبعد جواز المس، لعدم صدق رسم القرآن على ذلك، وإن قصد به. فلاحظ.

(١) كما قواه في الجواهر ويظهر من شيخنا الأعظم قدس سره وهو المحكى عن الموجز الحاوي وكشف الالتباس، وعن الذكرى حكايته عن أبي الصلاح.

و كأنه لاستفادته مما تضمن حرمة مس الكتاب بالأولوية، لأنه أحق بالتعظيم من سائر ألفاظ القرآن، لأنه خير الأسماء، ولذا اختص به تعالى، كذا في الجواهر.

لكنه غير ظاهر، لاحتمال خصوصية القرآن في التعظيم الخاص، كما اختص بكرهه قراءة الجنب والحائض له في الجملة، بل حرمة قراءتهما للعزائم منه، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره.

ومثله الاستدلال بعموم التعليل في الآية الكريمة، بناء على تمامية الاستدلال بها على حرمة المس، بدعوى: ظهور قوله تعالى إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ في تعليل حرمة مسه بكرامته.

لاندفاعه: بعدم سوق ذلك لتعليل الحكم المذكور، بل هو أمر آخر في قبالة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٦٩

أسمائه (١) و صفاته (٢)، على الأحوط وجوباً. والأقوى عدم إلحاق أسماء الأنبياء والأوصياء وسيدة النساء - صلوات الله عليهم أجمعين - به (٣)، وإن كان أحوط استحباباً (٤).

على أنه لو تمّ فلا مجال للاستدلال بعمومه، لاستلزامه كثرة التخصيص المستهجن الموجب لإجماله والاقتصار فيه على المتيقن.

ولعله لهذا ونحوه لم يتعرض له كثير من الأصحاب أو أكثرهم، بل عن بعض المتأخرين - كالمحقق الخوانساري - إنكاره.

نعم، لا مجال للاستدلال على جواز مسه بما دل على جواز مس الدراهم للجنب، لما تقدم في مس الكتاب.

هذا، وقد يستدل للحرمة بصحيح داود بن فرقد الآتي في الفرع التاسع من الفروع الملحقة منا بهذه المسألة، المتضمن النهي عن مس الحائض للتعويد. وهو لا يخلو عن إشكال.

(١) إما خصوص المختصة به تعالى - كما قيدها بذلك صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم - أو مطلقاً - كما هو مقتضى إطلاق غيرهما - مع كون المدار في النسبة له تعالى على قصد الكاتب، كما يأتي في المسألة التاسعة والتسعين.

(٢) الظاهر أن غير لفظ الجلالة من أسمائه تعالى منتزع من صفاته فيكون العطف تفسيرياً، وإن كان هو خلاف ظاهر شيخنا الأعظم قدس سره.

(٣) إذ لا دليل على ذلك إلا توهم عموم التعليل في الآية الشريفة، وقد سبق ضعفه.

(٤) خروجاً عن الاحتمال الذي يظهر من الجواهر و شيخنا الأعظم التوقف لأجله، وعن كشف الالتباس والموجز و شرحه البناء على

مقتضاه، وإن لم يتعرض فيها لسيدة النساء عليها السّلام، ولا لمن عدا الأئمة عليهم السّلام من الأوصياء، بل لم يتعرض في محكي كشف الالتباس لمن عدا النبي صلى الله عليه وآله من الأنبياء عليهم السّلام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٠

[مسألة ٩٧ لا يجوز جعل المس غايّة للوضوء]

مسألة ٩٧: لا يجوز جعل المس غايّة للوضوء (١)،

(١) أما مع عدم الأمر به لا وجوباً ولا استحباباً، فلعدم رجوع قصده حين الوضوء إلى امتثال أمر بالوضوء ليقع عبادة، وأما مع الأمر به وجوباً - كما لو توقف تخليصه من الهتك عليه - أو استحباباً - لتوقف تعظيمه بمثل التقبيل عليه - فلما ذكره قدس سرّه من أن المتوقف على الوضوء جواز المس، لا - نفس المس الواجب، فلا - يكون الأمر بالوضوء غيراً مولوياً، بل عقلياً من باب لزوم الجمع بين غرضي الشارع، وهو لا يكفي في تشريع الوضوء المصحح لعبادته.

وبعبارة أخرى: كل من التكليفين لا - يدعو للوضوء لتحقيق الغرض من المس الواجب - كمنع هتك القرآن - بالمس مع الحدث، و تحقق غرض تحريم المس على المحدث بترك المس رأساً، وإنما يلزم الوضوء للجمع بين التكليفين في الامتثال الذي هو واجب عقلاً، لا شرعاً.

وقد يستشكل في ذلك بوجهين.

الأول: ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سرّه من أن مقدمة الواجب التي تجب غيراً تبعاً لوجوبه النفسي كما تكون أمراً يتوقف عليه الواجب تكون أمراً يرتفع به المانع عنه، من دون فرق بين المانع الشرعي والعقلي، و حيث كانت الحرمة في المقام مانعاً شرعياً من المس الواجب، فيجب الوضوء الراجع لها مقدمة له.

ويندفع: بأن المانع الشرعي الذي هو كالمانع العقلي هو الذي تنتزع مانعيته من شرطية عدمه شرعاً للواجب، كالحدث بالإضافة للصلاة، حيث يتعذر الواجب واقعاً بدونه بسبب الجعل الشرعي، لا - التكليف التحريمي في مثل المقام، فإن مرجع مانعيته إلى قبح معصيته مع القدرة على الواجب معه من دون أن يكون دخيلاً في القدرة على الواجب، ليجب رفعه غيراً ويكون الإتيان به شروعاً في امتثاله.

و إن شئت قلت: الواجب الغيرى هو الذي يجب بملاك الواجب النفسي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧١

...

و في طوله لعدم القدرة عليه بدونه، وهو إنما يتم فيما يتوقف عليه ذات الواجب أو قيده الشرعي، دون مثل رفع الحرمة في المقام مما لا دخل له في القدرة على الواجب، فإنه إنما يجب لأجل وجوب امتثاله عقلاً بعد فرض جعله بملاك مستقل.

الثاني: أن الجمع بين غرضي الشارع لما كان مرغوباً له أيضاً لزم رجوع الغرضين إلى غرض واحد مركب منهما، فيلزمه تقييد متعلق كل منهما بما يلائم الآخر، ويمتنع إطلاق متعلق كل منهما وإن كان وافياً بغرضه، لاستلزامه تفويت الغرض الآخر.

فإذا تعلق الغرض بتكريم زيد الحاصل بزيارته وبالسلام عليه وبالتنويه باسمه، وتعلق الغرض أيضاً بعدم إيذائه، واستلزمته زيارته إيذاءه، رجع ذلك إلى غرض واحد مركب من الغرضين متعلق بالتكريم بغير الزيارة، ولم يبق التكريم المطلوب على إطلاقه، لثلاث

يلزم الإخلال بالعرض الثاني، فإذا وجب مس الكتاب تخليصاً له من الهتك مثلاً و كان المس مع الحدث محرماً لزم تقييد المس الواجب بما يكون عن طهارة، فيكون الوضوء مقدمة للمس الواجب، فيجب غيراً وإن لم يكن مقدمة لذات المس الذي هو ليس واجباً على إطلاقه، نظير مقدمته للصلاة الواجبة مع عدم مقدمته لذات الصلاة.

و كأنه إلى هذا يرجع ما ذكره بعض مشايخنا من أن الوضوء وإن لم يكن مقدمة لذات المس، إلا أنه مقدمة للحصة الواجبة منه. و إلا فهو مدفوع: بأن المفروض أن الواجب مطلق المس، لا المقيد بالطهارة منه، لعدم دخلها في ملاكه. غاية ما في الأمر دخلها في جواز المس، كما سبق من سيدنا المصنف قدس سره.

و كيف كان، فيندفع الوجه المذكور بأن الجمع بين الغرضين وإن كان مرغوباً للأمر إلا أنه لا يرجع إلى وحدة الغرض، و لا إلى تقييد متعلقه، بل إلى تراحم الغرضين من دون تقييد لمتعلق كل منهما، كما هو الحال في سائر موارد التراحم،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٢

...

و لا يلزم من ذلك تفويت أحد الغرضين بعد صلوح التكليف الآخر - كتحريم مس المحدث - لحفظه.

بل التقييد المذكور لا يطابق الغرض، لاستلزامه عدم أجزاء الفاقدة للتقيد مع اقتضاء الغرض أجزاءه.

و دعوى: أن المقام من صغريات مسألة اجتماع الأمر و النهي، فبناء على الامتناع و تقديم النهي يتعين خروج المس حال الحدث عن حيز الأمر و اختصاص المأمور به بالمس عن طهارة، فيجب الوضوء، لأنه مقدمة له.

مدفوعة. أولاً: بأن المس في كثير من صغريات المقام لا يكون مأموراً به نفسياً لا بعنوانه الأولى، و لا بعنوان ثانوى، بل يكون مقدمة لأمر لازم كإنقاذ الكتاب عن الهتك، أو راجح، كالتقيل و نحوه مما يكون مابينا للمس حال الحدث وجوداً، و لا يتحد معه ليكون من صغريات مسألة الاجتماع، نظير ما لو كان للوصول لإنقاذ الغريق طريقان أحدهما مغصوب.

و ثانياً: بأن قصور متعلق الأمر في مسألة الاجتماع لا يقتضى تقييده بنحو يدعو للتقيد و يجب تحصيل القيد مقدمة، لتبعية التقييد للغرض، و المفروض عدم تعلقه بالقيد، و ليس قصور الأمر عن مورد الاجتماع إلا - لوجود المانع منه نظير قصوره عن مورد العجز. فلاحظ.

نعم، ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره مبنى على ثبوت الأمر الغيرى، و أن عبادية الوضوء عند قصد غاياته تابعة لقصده.

أما بناء على التحقيق من عدم ثبوته، بل ليس هناك إلا الأمر النفسى بذى المقدمة، و وجوب المقدمة عقلي لتوقف الامتثال عليها، فلا بد من البناء على كون قصد الغاية فى الوضوء راجعاً إلى التقرب بأمرها النفسى، لكون الإتيان به شروعا فى امتثالها، و حينئذ كما يتجه ذلك فى قصد الغاية المأمور بها مقيدة بالطهارة، لكونه شروعا فى امتثال أمرها، كذلك يتجه فى المقام، فإن الوضوء يكون شروعا فى امتثال كلا التكليفين - و هما الأمر بالمس، و النهي عن المس حال الحدث -

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٣

...

لتوقف امتثالهما معا عليه، و إن لم يتوقف عليه امتثال كل واحد منهما وحده، فهو و إن لم يدع إليه كل من التكليفين وحده، إلا أنهما معا يدعوان إليه.

و الفرق فى العبادية بين انفراد التكليف فى الداعوية و اجتماع تكليفين أو أكثر عليها لا تساعد عليه المرتكزات جدا.

هذا كله، بناء على أن عبادية الطهارات على حدّ عبادية سائر العبادات راجعة إلى لزوم التقرب بالأمر أو بما يلازمه من الملاك، و قد

سبق في المسألة الواحدة والسبعين في فصل شرائط الوضوء إنكار ذلك، و أن مرجع عباديته إلى لزوم إيقاعه بوجه قربي و لو لا بقصد أمر أصلا لا نفسى و لا غيرى.

و من الظاهر أن قصد تجنب حرمة المس على المحدث في ظرف الإتيان به كاف في التقرب و إن لم يكن المس مأمورا به، فضلا عما إذا كان مأمورا به. فالبناء على صحة الوضوء بقصده متعين، و لا سيما مع ما يأتى من أن الوضوء بقصد غاية أخرى مخالف للإطلاقات المقامية لبعض النصوص الواردة فيما يشبه المقام.

بقى شىء، و هو أنه لا إشكال في عدم وجوب المس لنفسه بعنوانه الأولى.

و أما وجوبه بالنذر، فهو موقوف على رجحانه ذاتا، و هو غير ثابت، و إن نسب لجماعة.

نعم، قد يجب باليمين بناء على عدم اعتبار الرجحان في متعلقها. كما يستحب لانطباق عنوان راجح عليه كالترك. و قد يجب أو يستحب غيرا لمقدميته لأمر واجب - كإنقاذه من الهتك - أو راجح - كالتقيل - كما أشرنا إليه، و ذكرنا عدم تقييده حينئذ بالطهارة، لعدم دخلها في ترتب غرضه.

و لو نذر في هذا الحال لم يبعد عدم انعقاد النذر، إلا أن ينصرف المنذور لخصوص ما يكون منه بطهارة، لأنه الراجح و غيره مرجوح و الجامع بينهما غير راجح، فتجب الطهارة غيرا، لتوقف المس المنذور عليها، فتأمل.

و أظهر من ذلك ما لو قيد المنذور بها صريحا، فيخرج عن محل الكلام السابق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٤

فإن أراد المس توضأ لغاية أخرى (١)، و كذا غيره من الغايات التى لم يؤمر بها مقيدة (٢) به، سواء لم يكن مأمورا بها أصلا (٣)، أم كانت مأمورا بها لكنها غير مقيدة به (٤)،

(١) هذا موقوف على صلوح تلك الغاية للداعوية استقلالا، لتوقف العبادية على ذلك، و هو قد يتعذر أو يحتاج إلى مئونة شديدة.

(٢) كما هو مقتضى الوجه المتقدم منه قدس سره.

هذا، و نظير ذلك الوضوءات المستحبة للكون على الطهارة في حال خاص، كالوضوء للنوم من الجنب و غيره، و للسعى في الحاجة و لجماع الحامل و معاودة الجماع و نحوها مما كان ظاهر أدلتها استحباب الطهارة حال الأمور المذكورة، لا استحباب الأمور المذكورة مقيدة بها، فإن إيقاع الوضوء قبل الانشغال بها لا يستند لأمر فعلى، لعدم فعلية الأمر به قبل الانشغال بها، فلا مجال لقصد امتثاله.

و حسن الإتيان به قبل تحقق الأمور المذكورة، لتوقف حصول الطهارة حينها على ذلك، كسائر المقدمات المفوتة، لا يقتضى الأمر به شرعا، بل عقلا، لتوقف تحصيل الغرض عليه، نظير ما سبق.

لكن الإتيان بالوضوء للأمر المذكورة بغاية أخرى لما كان محتاجا لعناية فهو لا يناسب إطلاق أدلتها المقامية جدا، حيث لم ينبه فيها إليه مع الغفلة عنه.

و هو شاهد بما سبق منا من أن عبادية الوضوء ليست على حدّ عبادية سائر العبادات.

و يناسب ما ذكرنا ما يأتى في أحكام الجنب من وجوب التيمم للمحتلم في أحد المسجدين الشريفين للخروج منهما، كما نبه عليه هناك إن شاء الله تعالى.

(٣) كمس حواشى الكتاب بعنوانه الأولى، بناء على كراهه مسها للمحدث.

(٤) كمس حواشى الكتاب لو توقف عليه إنقاذه من الهتك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٥

أما الغايات المأمور بها مقيدة به فيجوز الإتيان به لأجلها، و يجب (١) إن وجبت و يستحب إن استحب، سواء أتوقف عليه صحتها (٢)

أم كمالها (٣).

[مسألة ٩٨ لا فرق في جريان الحكم المذكور بين الكتابة بالعربية و الفارسية]

مسألة ٩٨: لا فرق في جريان الحكم المذكور بين الكتابة بالعربية و الفارسية و غيرهما (٤)،

(١) يعنى: غيريا.

(٢) كالصلاة المستحبة.

(٣) كدخول المساجد.

(٤) لإطلاق النص، سواء كان التعميم بلحاظ أنواع الخط العربى، كالكوفى و النسخى و الفارسى، أم بلحاظ أسناخ الخطوط، كما لو كتب المصحف بالخط الانكليزى أو الصينى، لصدق المصحف فى الجميع. و إن كان الأمر فى الأول أظهر، لصعوبة التفكيك عرفا بين أفرادها، و لا سيما مع تأخر تصنيف الخطوط العربى عن عصر صدور النص. نعم، لا يبعد اعتبار تعارف الخط فى الثانى، و لا تكفى الكتابة المصطلحة لشخص خاص، لعدم وضوح صدق الكتابة عليها عرفا، بل هى من سنخ الإشارة عندهم.

و لعله إليه يرجع ما فى المستند من التتبع فى التعدى للخطوط المجعولة، و إلا فجميع الخطوط مجعولة مصطلحة بعد العدم. و أما تنظره فى الكتابة المقطعة، فإن كان مراده بها ما يتعارف فى كتابة كثير من اللغات من عدم اتصال حروف الكلمة، فهو ضعيف، لصدق المصحف مع الكتابة بها.

و إن كان مراده بها الخروج عما هو المتعارف فى الكتابة العربى من اتصال حروف الكلمة غالبا، فهو لا يخلو عن وجه بلحاظ ما سبق من عدم الاعتداد بالخط الشخصى غير المتعارف، و إن كان لا يخلو عن إشكال بلحاظ صدق الكتابة هنا،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٦

و لا بين الكتابة بالمداد و الحفر و التطريز و غيرها (١).

و التقطيع أشبه بالخط الإملائى الذى سبق عدم قادحيته. فلاحظ.

(١) و ما فى المستند من الإشكال فى حرمة مس الكتابة البارزة - كالتطريز - ضعيف بعد شمول الإطلاق لها، لصدق المصحف مع الكتابة بها.

و منه يظهر أنه لا مجال للإشكال فى الكتابة المجوفة، الحاصلة من إحاطة الخط الأسود بصورة الكلمة.

هذا، و قد استشكل شيخنا الأعظم قدس سره فى حرمة مس الكتابة المحكوكة - التى يراد بها ظاهرا الكتابة بالحفر - لعدم قابلية الكتابة للمس، بل منع منه فى المستند، لخروجه عن المتعارف. لكن التعارف لا يصلح لتقييد الإطلاق.

و يتحقق مس الكتابة المذكورة بمس القعر.

نعم، لا يتحقق مع عدم الوصول للقعر، كما لا يتحقق فى التخريم الذى لا قعر له، فيتوقف التعدى لهما على فهم عدم الخصوصية من النص، بحمل المس فيه على ما يعم وضع البدن على موضع الكتابة، و هو لا يخلو عن إشكال.

و أشكل منه رسم الكتابة الحاصل من تخلل النور فى الكتابة بالتخريم أو التجسيم، لوضوح أن المس ملازم لانعدام رسم الكتابة فيها، فلا يصدق المس لعدم الموضوع، و إن ادعى سيدنا المصنف قدس سره شمول الإطلاق لها، و لا سيما مع أن مورد النص المصحف

الذى لا تتحقق كتابته فى مثل ذلك.

على أن من القريب انصراف الكتابة عن مثل ذلك مما لا استقرار له فى الوجود، فيجوز تنجيس الموضع وإن حرم تنجيس القرآن. وأما الكتابة المقلوبة فقد يشكل الأمر فيها، لا لما فى المستند من خروجها عن المتعارف، لما سبق من عدم الخروج عن الإطلاق بذلك، بل لعدم وضوح صدق المصحف بالكتابة بها. إلّا أن يدعى إلغاء خصوصيته عرفاً، وأن المعيار على مس كتابة القرآن الصادقة بها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٧
كما لا فرق فى الماس بين ما تحله الحياة وغيره (١).

ولا يبعد جريان ما تقدم فى الكتابة المقطعة هنا. وأما الكتابة بما لا يظهر وإن ظهر أثره بعد عمل - كالكتابة بماء البصل التى تظهر بمقابله النار - فلا يبعد قصور النص عنها قبل الظهور، فيجوز مسها حينئذ، لا لخروجها عن المتعارف - كما فى المستند - لما سبق، بل لانصراف الكتابة لما يكون له نحو من الوجود العرفى، وإلا لزم شمولها لما لا يظهر أصلاً، كالكتابة بالماء بعد الجفاف وإن اشتمل على بعض الأجزاء التى لا تبخر ولا تظهر. (١) كما صرح به غير واحد من المتأخرين، وهو مقتضى إطلاق المشهور.

و يقتضيه إطلاق النص، لصدق المس بالأمريين عرفاً. خلافاً لما عن بعضهم - بل ذكر شيخنا الأعظم قدس سرّه أنه المحكى عن جماعة - من الاختصاص بما تحله الحياة. إما لعدم شمول أحكام البدن له، حيث لا يتنجس بالموت - كما أشار إليه فى الحقائق - أو لاختصاص المس بما تحله الحياة انصرافاً أو وضعاً. ولعله لذا تردد شيخنا الأعظم قدس سرّه فى السن والظفر.

لكن الأول قياس. والثانى ممنوع، بل لم يظهر دعواه من أحد. نعم، عن التذكرة والمهذب البارع التردد فى اختصاص المس بباطن الكف أو عمومهما لأجزاء البدن. وكأن منشأه ما فى بعض كلمات اللغويين، ففى النهاية: «و يقال: مسست الشىء أمسه مسا إذا لمسته ييدك، ثم أستعير للأخذ والضرب لأنهما باليد، وأستعير للجماع لأنه لمس»، وفى لسان العرب: «و المس مسك الشىء ييدك». و يقال: مسست الشىء. إلى آخر ما تقدم من النهاية، وفى القاموس فسر المس باللمس و فسر اللمس بالمس باليد، وفى مجمع البحرين و الدر النثير للسيوطى:

«المس اللمس باليد».

لكنه - مع عدم اختصاصه بباطن الكف - يشكل الخروج به عن ظهور المس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٨
نعم، لا يجرى الحكم فى المس بالشعر (١).

عرفاً فى العموم، المؤيد بإطلاقه و لو مجازاً على غير المس باليد، كالجماع، و المس بالعذاب و الطيب و الماء، و مس الشيطان أو الجنون، و الرحم الماسة، و نحو ذلك مما يناسب عمومهما لمطلق الملاقاة للشىء، بل فى مجمع البحرين أيضاً: «و يقال: مسسته إذا لاقيته بأحد جوارحك»، و فى المنتهى أن العموم أقرب من حيث اللغة و ظاهر المعتبر و الروض أنه المتعين لغة. على أن التعدى لغير اليد بفهم عدم الخصوصية قريب جداً، و لذا لا يظن منهم الاقتصار عليه فى مس الميت. نعم، لو فرض الشك فى ذلك جاز المس، للشك فى أصل التكليف الذى هو مورد البراءة.

و ما فى الجواهر من وجوب الاجتناب عما يشك فى صدق المس عليه، للمقدمة، ضعيف جدا.

(١) كما فى مفتاح الكرامة و المستند و الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم و غيرها، كما ذكروا ذلك أيضا فى مس الميت. و العمدة فيه عدم وضوح شمول المس له، بل الظاهر عدمه، لخروجه عن البدن عرفا، بل هو نظير الحاجب و إن كان نابتا فيه. من دون فرق بين الشعر الكثيف و الخفيف، خلافا لبعض مشايخنا فى الثانى، لدعوى صدق المس بالعضو المشتمل عليه، كاليد و الوجه.

و هى ممنوعة، إلا أن يكون المراد به ما يعم المس به مع الحاجب، فى قبال الشعر الكثيف، حيث قد لا يصدق معه المس بالعضو و لو مع الحاجب، بل مس الشعر لا غير، كما لو أخذ بنفسه و جعل على الممسوس. لكن صدق المس مع الحاجب لا يكفى فى التحريم، لظهور دليله فى المس بدونه. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٧٩

[مسألة ٩٩ الألفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد الكاتب]

مسألة ٩٩: الألفاظ المشتركة يعتبر فيها قصد الكاتب (١)،

مع أنه لا يقتضى التفصيل بين الكثيف و الخفيف، بل بين نحوى المس للشعر، لتوقف صدق مس العضو و لو مع الحاجب على نحو من التضام بينه و بين الممسوس، و هو غير لازم فى المس بالشعر الخفيف و الكثيف معا. (١) كما فى الجواهر و مصباح الفقيه و غيرهما، لعدم صدق كتابة القرآن بغير ذلك، لأن إضافتها للقرآن ليست بأولى من إضافتها لغيره بعد فرض الاشتراك، كما هو الحال فى القراءة و التصور فى الذهن. هذا، و فى الجواهر: «و هل يجرى نحو ذلك منه فى الكلمات و الحروف و أبعاضها؟ إشكال، سيما فى الأخيرين، و سيما مع العدول عنه و جعله جزء كلمة أخرى أو كلام آخر».

و كأن مراده ما أشار إليه الفقيه الهمدانى من الإشكال فى صدق القرآن على الكلمة التى وجدت من كاتبها بقصد كتابة القرآن من دون أن ينضم إليها ما يمتخصها للقرآنية.

و الظاهر تمامية ما ذكره بالإضافة لجزء الحرف لعدم حكايته عن شىء، بل و كذا بالإضافة لجزء الكلمة من حروف المباني، لعدم استقلال المحكى به، بحيث يصدق عليه أنه جزء من القرآن عرفا.

نعم، لا مجال لذلك فى الكلمة التامة لاستقلالها و قيامها بنفسها، فلا وجه لعدم صدق القرآن عليها، سواء رجع إلى دعوى توقف صدق القرآن على الانضمام أم إلى دعوى انسلاخه عنه بعد صدقه عليه بمجرد الإعراض عن الانضمام.

إلا أنه قد يستشكل فى عموم النص له، لاختصاص مورده بالمصحف.

و التعدى عنه لأبعض القرآن بفهم عدم الخصوصية بقرينه و روده مورد التعظيم لو تم - كما سيأتى - مختص بما إذا كان البعض جملة قرآنية ذات معنى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٠

بل كذا المختصة على إشكال ضعيف (١)

مستقل، لأنه المتيقن من القرينة المذكورة، دون الكلمات المتفرقة.

و أما ما أشير إليه في ذيل كلامه من العدول بالمكتوب عن القرآنية و جعله جزء كلام آخر، فليس المعيار فيه على قلة المكتوب و كثرته، بل على أن المدار في إضافة الكتابة لما تحكى عنه على قصده منها حين حدوثه، كما في القراءة، أو يكفى قصده منها بعد ذلك إذا ضم إليه التغيير فيها بما يناسبه من إضافة أو حذف.

و لا- يبعد الثاني، لأن حكاية الكتابة عما تضاف إليه استمرارية، تبعاً لاستمرار وجودها، فمع التغيير فيها تتبدل إضافتها تبعاً لتبدل حكايتها، بخلاف القراءة، فإنها حيث لا يكون لها استمرار تكون إضافتها تابعة لحال حدوثها، و لا تنقلب عما وقعت عليه. و عليه، فكما يجوز مس ما عدل به عن القرآن لغيره لا- يجوز مس ما عدل به إلى القرآن عن غيره، و إن لم يخل عن الإشكال مع كثرته، فلاحظ.

(١) لعله يرجع إلى أنه مع فرض الاختصاص بالقرآن تتعين الكتابة له، من دون تعيين.

و لعله لذا خص اعتبار القصد بالمشترك في الجواهر و العروة الوثقى، بل صرح بعض مشايخنا بعدم اعتباره في المختص. لكنه إنما يتم لو قصد بالكتابة الحكاية عن كلام متقرر، لفرض عدم التقرر لغير القرآن بمقتضى فرض الاختصاص، و هو راجع لقصد القرآن إجمالاً، فيخرج عن محل الكلام، أما لو لم يقصد ذلك، بل قصد محض كتابة الكلام، فلا وجه لتعيينه للقرآن، بل يكون كتابة للمماثل، كما هو الحال في القراءة أيضاً.

و بعبارة أخرى: لا- يكفى في صدق القراءة للكلام المتقرر في نفسه محض التماثل بين الألفاظ، كما لا يكفى في صدق الكتابة له محض رسم الحروف المطابقة له، بل لا بد مع ذلك من قصد الحكاية عنه به بحيث تجعل الألفاظ

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨١

و إن شك في قصد الكاتب جاز المس (١).

و النقوش أداء له، فإن هذا هو المعيار في صحة إضافة القراءة و الكتابة له عرفاً، بحيث تكون من أنحاء وجوده، و إن كانت مباينة له حقيقة، و بدونها يكون المقروء و المكتوب مبايناً له و إن كان مماثلاً، كما يظهر بملاحظة الفرق بين إنشاد شعر الغير و إنشاء مثله لتوارد الخاطر.

و لا خصوصية للاشتراك في ذلك، بل يجري مع الاختصاص أيضاً.

و قد تعرض لذلك سيدنا المصنف قدس سره في مسائل القراءة في الصلاة.

و أما ما ذكره في المقام من صدق القراءة و الكتابة للكلام مع عدم قصده إذا كانت الإضافة بمعنى اللام و توقف صدقهما على القصد إذا كانت بنحو إضافة الفعل للمفعول، و أن جواز المس مع عدم القصد لعدم ثبوت إرادة الإضافة بالمعنى الأول من النص. فهو غير ظاهر، بل الظاهر توقف الإضافة بالمعنيين على القصد لخصوصية في المورد - كما سبق - و إلا فإضافة الفعل للمفعول لا تتوقف على القصد كالإضافة بمعنى اللام. و ليس الفرق بينهما في المقام إلا في لحاظ القراءة و الكتابة في الأولى مصدران، و في الثانية بمعنى الألفاظ و النقوش المقروءة و المكتوبة، و مرجع تحريم القراءة و الكتابة أو كراهتهما إلى الأول، كما أن موضوع المس في المقام هو الثاني.

(١) كما في الجواهر، لأصالة البراءة، بل لاستصحاب عدم كون المكتوب قرآناً، بناء على جريان استصحاب العدم الأزلي.

و أما استصحاب عدم قصد الكاتب القرآن إلى حين الكتاب، فهو من الأصل المثبت.

بقي في المقام فروع أهملها سيدنا المصنف قدس سره، و لم نجد فيما تقدم مناسبة لذكرها، فالمناسب اختتام الكلام في المس بها.

الأول: لا فرق بين المس ابتداء و استدامة، فيزداد العصيان باستمرار المس،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٢

...

و لو مس الغافل أو المتطهر ثم التفت أو أحدث وجبت المبادرة برفع اليد، لأن النص وإن تضمن النهى عن أن يمس، و المتيقن من مدلول هيئة الفعل الحدوث، إلا أن المنصرف من النهى كون منشئه مبغوضية نتيجة المصدر القابلة للاستمرار من دون خصوصية لحال الحدوث، و لا سيما في المقام، بلحاظ مناسبه لارتكاز كون منشأ الحكم هو التعظيم.

الثاني: لا فرق في التحريم بين كون الممسوس جزءا من القرآن مكتوبا في ضمن المصحف التام و كونه جزءا مكتوبا في ضمن كتاب آخر أو مستقلا على قرطاس أو ثوب أو ستر أو غيرها، لأن النص وإن اختص بالأول، إلا أن المناسبات الارتكازية قاضية بإلغاء الخصوصية المذكورة و أن المدار على مس القرآن.

لكن عن الشهيد في الذكرى أنه يجوز للجنب مس كتب الحديث و الدراهم المكتوب عليها القرآن، لعدم صدق المصحف، و للخرج، و لبعض النصوص الواردة في مس الجنب للدراهم. و يعتبر ضعف الأول مما سبق.

و الحرج الشخصي غير مطرد، و النوعي - لو تم - غير صالح للرفع.

و أما النصوص، فهي - لو تمت - أخص من المدعى، لورودها في الدراهم، و هي مورد للابتلاء الشائع، حيث يكون التحريم فيها منشأ للخرج النوعي، و معه لا مجال لإلغاء خصوصية موردها. غاية الأمر التعدى للدنانير لصعوبة التفكيك بينها و بين الدراهم عرفا، بل تفهم من النصوص تبعا.

اللهم إلا أن يقال: احتمال خصوصية الدراهم وإن كان معتدا به بنحو يمنع من استفادة عموم الترخيص لكل ما يكون في غير المصحف من نصوصها، إلا أنه قد يمنع أيضا من إلغاء خصوصيته مورد نصوص المنع، فلا يستفاد منها العموم لغير المصحف، فتأمل. و كيف كان، فاللازم النظر في النصوص الواردة في الدراهم، و هي صحيح [١]

[١] بناء على ما تقدم في بحث تحديد العدالة من وثاقه احمد بن محمد بن يحيى العطار.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٣

...

إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام: «سألته عن الجنب و الطامث يمسان أيديهما [بأيديهما. يب، صا] الدراهم البيض. قال: لا بأس» [١].

و ما رواه في المعتبر، قال: و في جامع البزنطي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته هل يمس الرجل الدرهم الأبيض و هو جنب؟ فقال: و الله إنى لأوتى بالدرهم فأخذه و إنى لجنب. و ما سمعت أحدا يكره من ذلك [شيئا إلا. ظ] ان عبد الله بن محمد كان يعيهم عينا شديدا يقول: جعلوا سورة من القرآن في الدرهم، فيعطى الزانية و في الخمر و يوضع على لحم الخنزير». و في كتاب الحسن بن محبوب عن خالد عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام «في الجنب يمس الدراهم و فيها اسم الله و اسم رسوله. فقال: لا بأس ربما فعلت ذلك» [٢].

و حملها على ما إذا خلت الدراهم عما يحرم مسه على الجنب و الحائض - مع امتناعه في الأخيرين - بعيد في نفسه جدا، إذ لا منشأ لتوهم حرمة مسها حينئذ ليكون ماثرا للسؤال و يحتاج للدفع، بل الظاهر اشتمال جميع الدراهم الإسلامية الرائجة في عصر صدور الروايات على شيء من القرآن و على بعض أسمائه تعالى و أن الدراهم البيض في قبال الدراهم السود غير الإسلامية.

و مثله حملها على مس ما عدا الكتابة منه، لأن إهمال التنبيه على ذلك مع ما فيه من المؤنة عملاً، بل الظاهر كونه المنشأ للسؤال، موجب لقوة ظهورها في جواز مس الكتابة، بل هو كالمتيقن منها.

و أما معارضتها بموتق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يمس الجنب درهما و لا ديناراً عليه اسم الله تعالى، و لا يستنجى و عليه خاتم و فيه اسم الله، و لا يجمع و هو عليه، و لا يدخل المخرج و هو عليه» (٣) فهي غير قاذحة في الاستدلال بها، لإمكان الجمع بينه و بينها بحمله على الكراهة المناسبة لسياقه لتعينها في بقیة

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) المعتمر ص: ٥٠ راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الجنابة حديث ٣٦، ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٤

...

ما اشتمل عليه من الاحكام.

نعم، قد يوهن الاستدلال بها بلحاظ ظهور إعراض الأصحاب عنها، لعدم تعرضهم لاستثناء موردها من عموم حرمة المس، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره.

لكن بعض الأصحاب قد أهمل ذكر حرمة المس، و بعضهم لم يطلق حرمة كى يحتاج للاستثناء، بل اقتصر على ذكر المصحف، كما هو ظاهر الكليني و الصدوق.

و لعل عدم تنبيه بعضهم على الاستثناء للغفلة عنه بسبب السيرة التي سيأتى الكلام فيها، و لم يظهر التعميم إلا من بعض القدماء و المتأخرين كالشيخين في المقنعة و التهذيب و غيرهما، و لعله يبتنى على الاستدلال بالموثق أو العمومات، لتخيل لزوم تقديمها على النصوص المتقدمة، و مثل ذلك لا يكفى في تحقق الإعراض الموهن للنصوص، و لا سيما مع قرب كون المس مقتضى سيرة المتشرعة، لاشتمال جميع الدراهم و الدنانير في أكثر عصور الأئمة عليهم السلام على ما يحرم مسه على المحدث، فلو كان البناء على الاجتناب لزم الهرج و المرج و ناسب كثرة الأسئلة عن ذلك و عن فروعه، فمن القريب جداً البناء على الجواز و استثنائها من عموم حرمة المس لو تم.

ثم إن الكلام في بعض الفروع الآتية و المتقدمة يبتنى على ثبوت العموم المذكور.

الثالث: الظاهر حرمة مس الصورة الفتوغرافية لكتابة القرآن الكريم، لصدق الكتاب عليها، الذى هو موضوع النهى في حديث أبي بصير الذى هو عمدة أدلة المقام، و إن فرض عدم صدق الكتابة، بل لا يبعد استفادة ذلك مما تضمن عنوان الكتابة و لو بإلغاء خصوصيتها عرفاً، لمناسبته لاحترام القرآن الذى هو المنشأ للحكم ارتكازاً.

الرابع: لا إشكال في ارتفاع موضوع المس المحرم بانعدام مادة الكتابة حقيقة بالمحو، أو عرفاً بتلوين الموضوع بالحبر بنحو يستولى على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٥

...

الكتابة و يستوعبها.

بل وكذا في الشطب بنحو يضعف الكتابة، لكثرة الخطوط الواردة عليها، لعدم وضوح صدق الكتاب عرفاً، ولأن مورد النص هو الكتابة المقروءة.

و لا- مجال لاستصحاب حرمة مسه، لتعدد الموضوع، وهو المس، لمباينة المس حال اليقين للمس حال الشك، ولا ينفع فيه اتحاد الممسوس حقيقة، لأنه ليس موضوعاً للمستصحب وهو الحرمة.

نعم، الظاهر عدم كفاية الشطب بخطوط قليلة تتميز معها الكتابة القرآنية، لشمول النص لذلك.

و أما انعدام هيئة الكتابة بتقطيع الجسم الذي كتب عليه و تفريق أجزائه فلا- يبعد جواز المس معه أيضاً، لخروجه عن المتيقن من النص، كما تقدم في المشطوب.

و منه يظهر جواز مس الباقي بعد محو البعض، لانعدام الهيئة بانعدام بعض المادة.

نعم، المدار في زوال الهيئة المسوخ للمس على ارتفاع هيئة ما يحرم مسه إما الحرف أو الكلمة أو الجملة على ما تقدم في أول المسألة التاسعة و التسعين.

الخامس: يحرم المس اللازم من محو القرآن بالبدن، لإطلاق دليله.

نعم، يجوز محو الباقي مما قد محى بعضه إذا كان بالمقدار الذي يجوز مسه، على ما تقدم التنبيه عليه في الفرع السابق.

السادس: في جواز كتابة المحدث القرآن بإصبعه بمثل الخط في الرمل و عدمه وجهان لم يستبعد الأول منهما في العروة الوثقى و جزم به في المستند، لدعوى: أن الخط يوجد بعد المس. و منع من ذلك بعض مشايخنا، لدعوى التقارن بينهما، و أن الترتب بينهما ليس زمانياً، بل رتبياً، ولا عبرة به.

هذا و لا يخفى أن وضع الإصبع على الأرض يحقق جزءاً من الكلمة، فيتحقق المس له متأخراً عن حدوثه آناً ما ثم تتم الكلمة بإمراره فيها مما سأل كل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٦

...

جزء منها بعد حدوثه، فإن عمم موضوع حرمة المس لأجزاء الحرف كان البدء بالكتابة محرماً، و إن اعتبر فيه تمامية الحرف حرم إتمامه، و إن اعتبر فيه تمامية الكلمة حرم إتمامها، وهكذا، فيبني الكلام في ذلك على ما تقدم في أول المسألة التاسعة و التسعين.

اللهم إلا- أن يدعى خروج المس المذكور عن المتيقن من النص، و لا- سيما مع اختصاصه بمس المصحف المكتوب، و إلغاء خصوصيته بنحو يشمل محل الكلام غير ظاهر.

السابع: الظاهر جواز كتابة القرآن و نحوه على بدن المحدث له و لغيره، لعدم صدق المس بها، إذ لا يراد به إلا مس موضع الكتابة بما يباينه من الجسد، و هو غير حاصل فيه. و التعدى له من النص بفهم عدم الخصوصية أو بتقيقح المناط غير ظاهر.

الثامن: الظاهر عدم وجوب منع غير المكلف من المس حال الحدث، كما صرح به في الروض و الجواهر و حكى عن جماعة من المتأخرين.

خلافاً للمعتبر و المنتهى و محكى السرائر و التذكرة و التحرير و الذكرى و غيرها، و أصر عليه شيخنا الأعظم قدس سره.

و قد يستدل لهم- كما في كلام غير واحد- بظهور الآية في تكليف الكل تكليفاً كفائياً بعدم تحقق مس المحدث المستلزم لوجوب منع المكلفين له من المس و إن لم يكن مكلفاً بنفسه، و كأنه لإطلاق المكلف المستفاد من حذف المتعلق، و إطلاق المس المكلف به، و عدم توجيه الخطاب لكل شخص بتحريم مس نفسه بنحو الانحلال.

و فيه- مضافاً إلى ما سبق من منع الاستدلال على أصل الحكم بالآية الشريفة- أن لازمه وجوب منع من لم يتنجز عليه التحريم من

المكلفين، كالمحدث المستصحب للطهارة، أو المعتقد بها، أو بعدم كون الممسوس قرآنا، أو بعدم تحقق المس منه، بل وجوب منع من يكون التكليف بحرمة المس في حقه حرجيا أو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٧

...

يكون مضطرا للمس و لو برفع ضرورته، و لا يظن منهم البناء على ذلك، و ما ذلك إلا لظهور كون التحريم انحلاليا عينيا في حق كل مكلف بالإضافة لخصوص مسه، فلا- يجب عليه منع غيره إلا- من باب النهي عن المنكر، المشروط بفعليه التكليف و تنجزه في حق الغير.

و ليس تنزيل الآية على ذلك بعيدا، بل لعله المنصرف من التكليف ^{بالمأهية} التي يختص كل مكلف بفرد منها، لاحتياج تكليف الإنسان بفعل غيره لعناية يبعد حمل الإطلاق عليها، نظير قوله تعالى ^{وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا} «١» حيث لا يراد بها تكليف الكل بتحقيق الحج من المستطيع، بل تكليف كل مستطيع أن يحج بنفسه.

و أما الاستدلال بمنافاته للتعظيم، فضعفه ظاهر، لعدم وضوح منافاة مس الحدث للتعظيم عرفا، مضافا إلى عدم وجوب التعظيم، بل تحرم الإهانة غير الحاصلة بذلك، و هو لا ينافي ابتناء أصل الحكم على التعظيم، بل تحرم الإهانة غير الحاصلة بذلك، و هو لا ينافي ابتناء أصل الحكم على التعظيم ارتكازا، إذ يراد به نحو من التعظيم الذي يدركه الشارع، و لا طريق لنا لتحديده إلا من طريق الحكم، و لا مجال لإدراك الحكم من طريقه.

و مثله ما في الحقائق من أن عدم توجه التكليف للصبي لا- ينافي توجهه لوليه، لاندفاعه بعدم الدليل على قيام الولي مقامه في التكليف، بل يقطع بعدمه في سائر الموارد، و لا يقتضيه دليل المقام الظاهر في تكليف الماس نفسه.

و من هنا تعين عدم وجوب المنع لا- على الولي و لا- على غيره، كما تناسبه السيرة، لكثرة الابتلاء من الصدر الأول بتعليم الصبيان القرآن المستلزم لتعرضهم للمس، فلو وجب منعهم لزم الهرج و المرج، و لكثير السؤال عن ذلك و عن فروعه بنحو لا يخفى.

كما أن الظاهر جواز التسيب لمسهم بتحقيق الإمساس- فضلا عن تحقيق بعض مقدماته، كمناولة المصحف- لظهور دليل المقام في تحريم المس على

(١) سورة آل عمران: ٩٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٨

...

المحدث، لا إمساسه، و عدم الدليل على حرمة التسيب لإيقاع الحرام بالذات ممن لم يخاطب به.

التاسع: صرح غير واحد بجواز مس غير الخط من ورق المصحف و جلده و حملة من غير وضوء، و ظاهر غير واحد المفروغية عنه، بل ادعى الإجماع عليه في المعتبر و المنتهى و استظهر في الحقائق عدم الخلاف فيه.

و قد يظهر جواز المس من موثق أبي بصير، لأن العدول فيه عن النهي عن المصحف مع تضمن السؤال القراءة فيه إلى النهي عن مس الكتاب قد يظهر في إرادة خط القرآن و اختصاص التحريم به. بل هو صريح مرسل حريز.

و من هنا يتعين حمل خبر إبراهيم بن عبد الحميد على الكراهة.

هذا، و في صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «أنه سأله عن الرجل أ يحل له أن يكتب القرآن في الألواح و الصحيفة و هو

على غير وضوء؟ قال: لا» (١).

و يظهر من بعضهم - كالعلامة في المنتهى - حمل النهى على كونه عرضيا بلحاظ ملازمة الكتابة غالبا للمس، حيث استدل به على حرمة مس الكتابة على المحدث.

فإن أمكن ذلك، و إلا تعين حمله على الكراهة، لظهور المفروغية عن عدم تحريم كتابته على المحدث.

مضافا إلى صحيح داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن التعويد يعلق على الحائض. فقال: نعم لا بأس. قال: و قال: تقرؤه و تكتبه و لا تصيبه بيدها» (٢) و نحوه مرسله (٣)، لتعذر حمله على التعويد بغير القرآن، لندرته. العاشر: لا ينبغي التأمل في جواز مس ترجمة القرآن، لقصور النص عنها، بل هي كتفسيره باللغة العربية. كما أن الظاهر عموم حرمة مس اسمه تعالى - لو تمت - لأسمائه بغير العربية

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٨٩

[مسألة ١٠٠ يجب الوضوء إذا وجبت إحدى الغايات المذكورة آنفا]

مسألة ١٠٠: يجب الوضوء إذا وجبت إحدى الغايات المذكورة آنفا، و يستحب إذا استحبت (١).

بالنظر للأدلة المتقدمة.

نعم، لو كانت مستفادة من دليل لفظي فقد يدعى انصرافه للاسم العربي، و إن لم يخل عن الإشكال.

الحادى عشر: بناء على حرمة مس المحدث اسمه تعالى فقد يدعى تعميمه لما يقع في ضمن أسماء الأعلام المركبة تركيبا إضافيا، كعبد الله و عبد الرحمن، لعدم انسلاخها عن الحكاية عن ذاته المقدسة في الحال المذكور في طول حكايتها عن المسمى بها، لعدم تجريد التركيب المذكور عن معناه، و لذا ابنت التسمية على الإشارة لمضمونه، و ليست كالتسمية بأسماء المعصومين عليهم السلام حيث لا يراد بها إلا التبرك بمشابهة أسمائهم مع تجريدها عن معانيها الاولى.

و يشكل: بأن المعنى الأصلي للتركيب المذكور إنما يلحظ داعيا للتسمية، نظير التسمية بمثل (فرح) بلحاظ الفرح بولادة المسمى، لا على أن يبقى المعنى الأصلي معنى للاسم بعد التسمية، بحيث يحكى عنه في طول حكايته عن المسمى، فيطلقه من لا يعرف المعنى الأصلي بالنحو الذى يطلقه من يعرفه.

نعم، قد يقال: إن الاسم الشريف و إن لم يحك عن الذات المقدسة حال الاستعمال إلا أن الاستعمال لما ابتنى على الوضع، و كان مبنى الواضع على تعيين الاسم الشريف من حيث كونه اسما له تعالى، فهو لا ينسلخ عن العنوان المذكور بالاستعمال، بل يصدق عليه أنه اسمه تعالى، فيلحقه حكمه، كما يناسبه الارتكاز، فتأمل، و الله سبحانه و تعالى العالم.

الثانى عشر: لا يجوز مس المحدث قبل إكمال الوضوء حتى بالعضو الذى غسل، كما صرح به غير واحد، لإطلاق النص، لعدم صدق كونه على وضوء إلا بالتمام، كما هو ظاهر.

(١) الوجوب و الاستحباب المذكوران غيريان مولويان، بناء على ثبوت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٠

وقد يجب بالنذر وشبهه (١). ويستحب للطواف المندوب (٢) ولسائر أفعال الحج (٣)،

الأمر الغيرى بالمقدمة، و بناء على عدم ثبوته - كما هو الظاهر - فهما عقليان من شؤون إطاعة الأمر النفسى.

بل سبق منه قدس سره فى المسألة السابعة والتسعين فى توجيه عدم جواز جعل المس غاية للوضوء أن الأمر بالمس لا يقتضى الأمر الغيرى بالوضوء، لعدم كونه مقدمة له، بل يكون مأمورا به عقلا للجمع بين غرضى المولى. و كيف كان، فيكفى قصد التقرب بأمر الغاية فى عبادية الوضوء مطلقا، على ما سبق هناك. (١) و هما العهد و اليمين.

لكن لا يخفى أنها لا تصلح لتشريع ما ليس بمشروع فى نفسه، و حيث يأتى منه قدس سره إن شاء الله تعالى عدم مشروعية الوضوء لنفسه، بل للغايات المترتبة عليه، فلا يتعلق النذر وشبهه به، إلا أن يرجع لنذر إحدى غاياته، فيجب تبعاً لها عقلاً أو شرعاً. اللهم إلا - أن يقال: تعلق أحد هذه الأمور بالوضوء لإحدى الغايات يقتضى وجوبه ذاتا و وجوبها عرضا لتحقيق قيد الواجب، أما إذا تعلق بالغايات فهو يقتضى وجوبها ذاتا و وجوبه عرضا، لأنه مقدمة الواجب، و الفرق بينهما ظاهر. لكن الفرق المذكور - لو تم جمودا على اللفظ - إنما يتجه فيما لا - يعتبر فى متعلقه الرجحان - كما قيل به فى اليمين - أما ما يعتبر فى متعلقه الرجحان - كالنذر - فلا مجال لتعلقه بالوضوء ذى الغاية، لعدم رجحانه إلا عرضا، و ليس الراجح إلا غايته، فلا ينعقد إلا إذا تعلق بها، كما ذكرنا.

(٢) كما تقدم فى أول الفصل.

(٣) فيكون شرطا لكمالها، لا مستحبا مستقلا حينها، لأنه المنسب من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩١

و لطلب الحاجة (١)،

صحيح معاوية بن عمار: «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا بأس أن يقضى المناسك كلها على غير وضوء إلا الطواف بالبيت، و الوضوء أفضل» (١) و خبر يحيى الأزرق: «قلت لأبى الحسن عليه السلام: رجل سعى بين الصفا والمروة، فسعى ثلاثة أشواط أو أربعة ثم بال ثم أتم سعيه بغير وضوء. فقال: لا - بأس. و لو أتم مناسكه بوضوء لكان أحب إلى» (٢) و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن الرجل يصلح أن يقضى شيئا من المناسك و هو على غير وضوء؟ قال: لا يصلح إلا على وضوء» (٣) و ما ورد فى السعى و الرمي (٤). فراجع.

(١) كما صرح به غير واحد. ففى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: من طلب حاجة و هو على غير وضوء فلم تقض فلا يلومن إلا نفسه» (٥).

و مرسل الصدوق: قال الصادق عليه السلام: «إنى لأعجب مما يأخذ فى حاجة و هو على وضوء كيف لا تقضى حاجته» (٦).

و عن بعض المتأخرين طعن الاستدلال بذلك بأنه إنما يدل على عدم قضاء الحاجة بدون الوضوء، لا استحبابه له.

و دفعه فى الحقائق و غيرها بأن الظاهر من ذلك الحث عليه شرعا، نظير ما ورد فى التحنك من بيان فوائده، حيث يستفاد منه حث الشارع عليه و استحبابه.

لكن لا يخفى أن التنبيه على الأثر الوضعى للشيء إنما يكشف عن الأمر

- (١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعي حديث: ٦.
 (٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعي حديث: ٨.
 (٤) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب السعي و باب: ٢ من أبواب رمى جمرة العقبة.
 (٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.
 (٦) الوسائل باب: ٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٢
 ...

المولوى به أو النهى، بلحاظ خروج بيان الآثار الوضعي عن وظيفة الشارع، فالمناسب حمل بيانها منه على اهتمامه بالشىء بإحداث الداعى الديوى له أو بيان الحكمة المقتضية للأمر به مولويا، و كلاهما لا ينفع فى المقام بعد الأمر بالوضوء للكون على الطهارة، حيث لا- طريق معه لإحراز خصوصية السعى للحاجة فى الأمر زائدا على الكون على الطهارة، بل لعل بيان الأثر المذكور لبيان حكمته أو لتأكيد الداعى له كما هو الظاهر.

و بعبارة أخرى: لعل غرض الشارع الحث على الكون على الطهارة- المعلوم مطلوبيته له- ببيان أثره الديوى، و هو تيسر الحاجة معه، لا الحث على خصوصية كون طلب الحاجة عن وضوء ببيان الأثر المذكور له، و ليس هو كطلبه حال السعى للحاجة ظاهرا فى خصوصية الحال المذكور فى المحبوبة، و تميزه عن بقية الأحوال التى يستحب فيها الكون على الطهارة.
 هذا، و قد يستشكل فى الوضوء بداعى قضاء الحاجة، لعدم كونه داعيا قريبا محققا لعبادية الوضوء، بل لا بد من استقلال الأمر الشرعى بالداعوية، و هو الأمر به للكون على الطهارة أو للسعى فى الحاجة على الكلام فى ذلك و إن انضم إليه قصد انقضاء الحاجة على ما سبق فى مبحث النية.

لكن ظاهر النص دافع للإشكال المذكور، لظهور أن الغرض من التنبيه فيه على قضاء الحاجة إحداث الداعى للوضوء، و مع حدوث الداعى المذكور يحتاج استقلال غيره فى الداعوية إلى عناية لو كانت لازمة كان المناسب جدا التنبيه عليها.
 و ربما يوجه ذلك بأن المناسبات الارتكازية لا تساعد على كون قضاء الحاجة أثرا وضعيا للوضوء لا دخل فيه للقرب منه تعالى، نظير تأثير الغسل للتنظيف، و شرب الماء رفع العطش، بل هو ارتكازا من سنخ الفيض الإلهى على العبد جزاء لتطهره الذى هو محبوب له تعالى.

فهو من سنخ الثواب الديوى الذى هو كالثواب الأخرى كاف فى العبادة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٣
 و لحمل المصحف الشريف (١)، و لصلاة الجنائز (٢)،

على ما تقدم فى مباحث النية. فراجع و تأمل.

و لو لا ذلك أشكل قصده، لعدم كناية قصد الفائدة الديوى فى العبادة، و إن أمكن أن يكون منشأ للثواب لو رجع إلى تصديق الشارع فى ترتيبه و التسليم له ثقة بمعرفته و شفقتة، الذى هو حسن كحسن الظن به فى قضائه و معرض لرحمته و لطفه بعبده.
 (١) يظهر مما تقدم فى الفرع التاسع وجه كراهة حمله و مس غير الخط منه و كتابته للمحدث، لا استحباب الوضوء لهذه الأمور، لتضمن النص النهى عنها حينه.

و ما فى الجواهر من تبادر الاستحباب من عبارته، غير ظاهر.

(٢) فقد صرحوا باستحباب الطهارة لها، بل فى الخلاف و الغنى و عن ظاهر التذكرة دعوى الإجماع عليه. و استدل عليه غير واحد بخبر عبد الحميد: «قلت لأبى الحسن عليه السلام: الجنابة يخرج بها و لست على وضوء، فإن ذهبت أتوضأ فاتتنى الصلاة، أيجزىنى أن أصلى عليها و أنا على غير وضوء؟ فقال: تكون على طهر أحب إلى» (١). لكنه لا يخلو عن اضطراب، إذ مع فرض فوت الصلاة بالوضوء لا فائدة فى بيان محبوبية الطهارة. إلا أن يحمل على بيان محبوبيته فى الصلاة ذاتا مع قطع النظر عن التعذر. أو أفضلية الكون على الطهارة من الصلاة بدونها- كما ذكرهما فى الجواهر. أو أفضلية الطهارة للصلاة و لو بتميم، حيث يشرع لها مطلقا أو مع استلزام الوضوء فوتها. و الأول- مع أنه لا يطابق السؤال- مستغنى عنه، لظهور السؤال فى

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٤

و تلاوة القرآن (١)،

المفروغية عن رجحان الوضوء لصلاة الجنابة.

و الثانى- مع عدم مناسبه للاستدلال بالخبر على استحباب الطهارة لصلاة الجنابة- لا يناسب السؤال عن أجزاء الصلاة بلا طهارة. و الثالث تكلف ظاهر، إذ لو أريد ذلك كان الأمر بالتيمم أخص و أفود. فالأولى الاستدلال بما تضمن الأمر بالتيمم عند تعذر الوضوء، كصحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل تدركه الجنابة و هو على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فاتته الصلاة. قال: يتيمم و يصلى» (١) و غيره. لظهور أن الأمر بالتيمم لكونه موجبا للطهارة فى عرض الوضوء أو فى طوله- على النزاع فى ذلك الموكول إلى محله- فيدل على استحباب الوضوء و لو تخيرا.

نعم، فى الرضوى: «و إن كنت جنبا و تقدمت للصلاة عليها فتيمم أو توضأ و صل عليها. و قد أكره أن يتوضأ إنسان عمدا للجنابة، لأنه ليس بالصلاة، إنما هو التكبير، و الصلاة هى التى فيها الركوع و السجود» (٢). لكن لا بد من حمله بقرينة النص و الفتوى على قصد الوجوب، مع إرادة الحرمة التشريعية من الكراهة، كما هو المناسب لصدوره و للتعليل الذى تضمنه.

(١) فى خبر محمد بن الفضيل عن أبى الحسن عليه السلام: «سألته: أقرأ المصحف ثم يأخذنى البول، فأقوم فأبول و أستنجى و أغسل يدى و أعود إلى المصحف، فأقرأ فيه؟ قال: لا حتى تتوضأ للصلاة» (٣). و لعل المراد به كوضوء الصلاة فى مقابل غسل اليدين الذى تضمنه السؤال.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب صلاة الجنابة حديث: ٦.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٨ من أبواب صلاة الجنابة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٥

و للكون على الطهارة (١)،

و فى حديث الأربعمائه الذى لا يخلو سنده عن اعتبار: «لا يقرأ العبد القرآن إذا كان على غير طهور حتى يتطهر» (١).
و مرسل ابن فهد: «لقارئ القرآن بكل حرف يقرؤه. متطهرا فى غير صلاة خمس و عشرون حسنة، و غير متطهر عشر حسنة». و الظاهر عدم ورود النهى فى الأولين لبيان الكراهة المولوية، بل للإرشاد إلى أفضل الأفراد- كما هو الحال فى النهى عن العبادة- مع استحباب القراءة مطلقا كما هو صريح الثالث، فىكون الوضوء مستحبا، لأنه شرط فى كمالها لا رافعا لكراهتها مع عدم استحبابه. و يناسبه الحث على القراءة فى كل حال (٢)، و فى حال الحدث الأصغر فى مرسل حريز المتقدم (٣) و للحائض فى وقت الصلاة (٤).
بل هو المنسب من النصوص الكثيرة المرخصة للجنب و الحائض و النفساء فى قراءة القرآن (٥) المتضمن بعضها قراءتهم ما شاؤوا منه مع عطف الذكر عليه، لوضوح أنهم يقرؤونه لاستحبابه كما يذكرون الله تعالى، خصوصا مع كثرة المقروء منه، فهو ظاهر فى إقرارهم على قصد الاستحباب.

(١) الوضوء مأخوذ من الوضوء، و هى الحسن و النظافة، كما صرح به غير واحد من اللغويين قال الشاعر:

مراجيح و أوجههم وضاء

و قد أطلق شرعا على الأفعال المخصوصة، و هى غسل الوجه و اليدين

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب قراءة القرآن حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب قراءة القرآن.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة و باب: ٢٨ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٦

...

و مسح الرأس و الرجلين، كما تضمنته النصوص الكثيرة الشارحة له بذلك، و عليه جرى استعمال المشرعة.
و كأنه بلحاظ كونها سببا توليديا للطهارة النفسية و النظافة الشرعية، كما قد يطلق على مثل غسل اليدين من الطعام، بلحاظ ترتب النظافة الخارجية عليه، فهو من عناوين الفعل المنتزعة من الأثر المترتب عليه.
و بلحاظ الأثر المذكور صح التوسع و فرض الاستمرار فيه بفرض كون المكلف على وضوء، و فرض نقض الحدث له فى النصوص و استعمالات المشرعة، و إلا فالأفعال المذكورة لا تقبل الاستمرار و لا النقض، فالاستمرار فى الحقيقة ليس للوضوء، بل لأثره.
و أما ما ذكره بعض مشايخنا من تفسير الوضوء بنفس الغسلتين و المسحتين، و أنه بالمعنى المذكور شرط فى الصلاة و غيرها و مورد للأحكام، و يكون أحد الطهارات الثلاث، لدعوى كشف النصوص المذكورة عن أن الغسلتين و المسحتين- لا بالمعنى المصدري الإيجادى- أمران مستمران.

فهو جمود على عبارة النصوص لا يمكن البناء عليه، حيث لا بد من تنزيلها على ما ذكرنا. بل هو أولى من تنزيل الغسلتين و المسحتين على غير المعنى المصدري الإيجادى، الذى هو فعل المكلف بالمباشرة، و به يكون تقربه، و هو المراد من نصوص تحديده بها قطعا، لعدم تعقل المعنى المذكور.

إلا أن يرجع إلى الأثر الحاصل من الغسلتين والمسحتين، كما ذكرنا، ولكنه يقطع بعدم إرادته من نصوص تحديده بها. هذا، ومن الظاهر أن مرجع شرطية الوضوء في الصلاة وغيرها من الواجبات والمستحبات إلى شرطية الأثر المذكور، وهو الطهارة، لأنها المناسبة للشرطية ارتكازا، ولأن ذلك مقتضى الجمع بين أدلة شرطيته وأدلة شرطية الطهارة ومانعية الحدث، ولأنه القابل للاستمرار حين الإتيان بالمشروط، وللاقتضاض بالحدث، إلى غير ذلك مما يوجب وضوحه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٧

...

ولولاه صعب إثبات عموم مانعية الحدث الحاصل بعد أفعال الوضوء من إيقاع المشروط به. وأما أفعال الوضوء فليست إلا محصلة للشرط ومقدمة له، ولذا كان المرجع الاشتغال عند الشك في اعتبار شيء في الوضوء، كما تكرر التنبيه له في هذا الشرح.

إذا عرفت هذا، فقد صرح غير واحد من الأصحاب باستحباب الوضوء للكون على الطهارة، بل في كشف اللثام: «كأنه لا خلاف فيه»، و قال سيدنا المصنف قدس سره: «و عن الطباطبائي دعوى الإجماع عليه». و يقتضيه - مضافا إلى المرتكزات التشريعية - عموم قوله تعالى إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ النَّوَائِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «١»، وقوله سبحانه فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُطَهَّرِينَ «٢».

وما تضمنته جملة من النصوص «٣» من نزول الآية الأولى في الاستنجاء بالماء، ومرسل مجمع البيان عن الصادقين عليه السلام من نزول الثانية فيه أيضا، لا يمنع من الاستدلال بعمومهما الشامل للمقام، فإن المورد لا يخصص الوارد، ولا سيما مثل هذا العموم الارتكازي.

ومثلهما النصوص الكثيرة المتضمنة الحث على استمرار الطهارة، كخبر أنس: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا أنس أكثر من الطهور يزيد الله في عمرك، وإن استطعت أن تكون بالليل والنهار على طهارة فافعل، فإنك تكون إذا مت على طهارة شهيدا» «٤» و غيره مما ذكره في مستدرک الوسائل «٥».

مضافا إلى ما تضمن الأمر بالوضوء على ما يأتي الكلام فيه.

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٢) سورة التوبة: ١٠٨.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٥) في باب: ١١ من أبواب أحكام الوضوء. وقد ذكر جملة من النصوص المتضمنة لذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٨

...

وقد يستدل أيضا بما تضمن استحباب التجديد بالأولوية العرفية، بناء على عموم لغیر حال الصلاة، على ما يأتي الكلام فيه، من دون فرق بين ما تضمن الوضوء والطهور، لأن نسبته التجديد للوضوء إنما تصح بلحاظ بقاء أثر الوضوء الأول و تأكده بالوضوء التجديدي، وكذا عنوان الوضوء على الوضوء.

هذا، وقد استدل في المستند بصحيحة ابن عمار: «الوضوء أفضل على كل حال». قال: «فإن الظاهر منها الكون على الوضوء، لا الإتيان به، لمكان قوله: «على كل حال».

لكن لم أعثر على الصحيحة المذكورة في الوسائل و لا- في غيرها بعد التتبع فيما خطر بالبال من المواضع المناسبة، وإنما الموجود صحيح معاوية بن عمار المتقدم في مسألة استحباب الوضوء لجميع أفعال الحج، و لم يتضمن قوله: «على كل حال». و لو فرض تضمنه له أشكل عمومه لغير أفعال الحج من الأحوال، بملاحظة صدره المتضمن جواز ترك الوضوء في المناسك كلها إلا الطواف. فهو ظاهر في بيان دخل الطهارة في كمال أفعال الحج، لا استحبابها في نفسها. كما أنه لو فرض إرادته حديثاً آخر خالياً عن الصدر المذكور، أمكن حمله على استحباب إيقاع الوضوء على كل حال و لو للتجديد، فيلحقه ما يأتي في النصوص المتضمنة للحث على الوضوء، و لا ملزم بحمله على ما ذكره من إرادة كون المكلف على وضوء الذي هو كناية عن الطهارة.

فالعمد ما سبق، الذي لا إشكال معه في استحباب الكون على الطهارة. و إنما الإشكال في استحباب الوضوء بنفسه، كما مال إليه في العروة الوثقى، و جرى عليه بعض مشايخنا بل أرجع إليه استحباب الكون على الطهارة، بناء على ما سبق منه، و قد عرفت حاله.

نعم، قد يستدل له بما تضمن الحث على الوضوء، كموثق السكوني عن أبي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ١٩٩

...

عبد الله عليه السلام: «قال: الوضوء شرط الإيمان» (١).

و ما أسند عن الكاظم عليه السلام عن السجاد عليه السلام: «أخبرني أبي أن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله كانوا إذا بالوا توضؤوا أو تيمموا مخافة أن تدركه الساعة» (٢).

و مرسل الديلمي في الإرشاد: «قال النبي صلى الله عليه وآله: يقول الله تعالى: من أحدث و لم يتوضأ فقد جفاني، و من أحدث و توضأ و لم يصل ركعتين فقد جفاني. و قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من أحدث و لم يتوضأ فقد جفاني.» (٣).

و مرسل عبد الله بن سلام: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من توضأ لكل حدث و لم يكن دخالا على النساء في البيوتات و لم يكن يكتسب مالا بغير حق رزق من الدنيا بغير حساب» (٤) و نحوها.

لكن المراد باستحبابه نفسياً إن كان هو عدم استحباب أثره و هو الطهارة، بل هو نظير الملاك الملحوظ غرضاً للآمر مع التكليف بذي الملاك لا غير. فلا مجال له، بعد ما عرفت من أدلة استحباب الكون على الطهارة.

و كذا لو كان المراد به استحبابه بالملاك المذكور مع استحباب الكون على الطهارة أيضاً، لأن وحدة الغرض تستلزم وحدة التكليف، لعدم الأثر للتكليف الآخر في حفظ الغرض بعد فرض وحدة المكلف و المكلف.

فلا بد من حمل دليل استحبابه لذلك على استحبابه عرضاً لأجل استحباب الطهارة جمعاً بينه و بين دليل استحبابها، لبعض ما تقدم في وجه تعيين الطهارة للشرطية.

و إن كان المراد به استحبابه لملاك آخر غير الكون على الطهارة، فالأدلة المتقدمة لا- تنهض به، لأن إطلاق الأمر إنما يقتضي التكليف النفسي إذا استلزم التكليف الغيري تقييد الخطاب، لاختصاص مطلوبية ذي المقدمة ببعض

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٠

...

الأحوال، لا في مثل المقام مما كان فيه ذو المقدمة - كالطهارة - مطلوباً مطلقاً، حيث تكون المقدمة مطلوبة كذلك فلا يكون الوجوب الغيرى منافياً للإطلاق.

غاية ما قد يدعى حينئذ أن أخذ الشيء بعنوانه موضوعاً للبحث مناسب لتعلق الغرض به بنفسه، لا بلحاظ إيصاله لأمر آخر. إلا أن ذلك لو بلغ مرتبة الظهور الحجة لا مجال له في المقام، لأن عنوان الوضوء وإن كان حاكياً عن نفس الأفعال، إلا أنه متزع من ترتب الطهارة عليها، كما سبق، و ظاهر أخذ العناوين الانتزاعية في موضوع الحكم تعلق الغرض بمنشأ انتزاعها، ولا سيما مع اقتضاء المناسبات الارتكازية العرفية والشرعية محبوبية الطهارة بنفسها.

بل الحديث الأول ونحوه منصرف للوضوء للطهارة بلحاظ دخله في الصلاة التي هي عمود الدين، حيث يناسب ذلك الأهمية التي تضمنها، دون ما يقع منه لمحض الكون على الطهارة، فضلاً عن الوضوء لنفسه وإن كان مستحباً.

و الثاني حيث لم يتضمن البحث على الوضوء إلا ببيان فعل الصحابة فهو مجمل من حيثية الغرض منه، كإجمال الفعل المحكى به. بل التعليل فيه بخوف إدراك الساعة ظاهر في أن الغرض منه الطهارة، لأنها القابلة للاستمرار إلى حين الموت المخوف، و التي يظهر من بعض النصوص الآمرة بالكون على الطهارة و الناهية عن النوم على الجنابة «١» رجحان تحققها حينه.

كما أن الثالث حيث تضمن تعقيب الوضوء بالصلاة فهو يناسب إرادة الوضوء لأجل الطهارة التي تقدم أنها الشرط فيها و في غيرها. و كذا الحال في الرابع، لأن المنصرف من قوله صلى الله عليه و آله: «من توضأ لكل حدث» ليس مجرد الوضوء عقيب الحدث، بل من حيثية إزالته له، التي هي عبارة عن الطهارة. و من هنا كان ظاهر بعضهم اشتراك هذه النصوص و نصوص الكون على الطهارة في المفاد، حيث سقت في مساقها.

و لعل ما ذكرنا هو المنشأ لإهمال الأصحاب استحباب الوضوء لنفسه مع

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة، حديث ٤٠، و قد سبق ذكره في أول هذا الفصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠١

و لغير ذلك (١).

قطع النظر عن الكون على الطهارة.

بل صرح بعضهم بعدم مشروعيته، و ظاهر شيخنا الأعظم قدس سره المفروغية عن ذلك، قال: «و هنا قسم خامس [سادس. خ ل] و هو ما لو نوى المحدث بالأصغر وضوءاً مطلقاً. ذكره الفاضلان و الشهيد في الذكرى مقابلاً للوضوء للغايات - حتى الكون على الطهارة - و حكموا فيه بالبطلان، و لم يعلم مرادهم منه. و لو أريد به الوضوء المأتي به لا لغاية و لا للكون على الطهارة خرج عن المقسم - و هو الوضوء المندوب - لكونه على هذا الوجه تشريعاً محرماً».

ثم إنه بناء على اعتبار قصد الأمر في صحة الوضوء، يتعين بطلانه مع قصد الأمر النفسي - كما سبق عن الفاضلين و الشهيد، لعدم ثبوته،

بل لا بد من قصد أمر الكون على الطهارة أو نحوه و لو إجمالاً بقصد الأمر الفعلي.

أما بناء على ما سبق منا «١» من الاكتفاء بالتقرب و لو بقصد أمر غير متحقق، فيتجه وضوء بقصد الأمر النفسى.

إلا أن يدعى رجوع الإجماع على عبادية وضوء إلى الإجماع على اعتبار التقرب بتحصيل الطهارة.

أو يرجع قصد الأمر المذكور إلى قصد التقرب بالأفعال الخاصة بعناوينها الأولية، لا بعنوان كونها وضوءاً.

لكن الأول غير ثابت.

و الثانى خروج عن الفرض. فلاحظ. و الله سبحانه العالم.

(١) فقد ذكروا استحبابه لأمر غير ما سبق.

منها: دخول المساجد، حيث صرح به جماعة من الأصحاب، بل فى مفتاح

(١) فى الفصل الثالث فى شروط الوضوء فى المسألة الواحدة و السبعين و تقدمت الإشارة إليه فى المسألة السابعة و التسعين فى هذا الفصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٢

...

الكرامة أن عليه الإجماع المنقول فى مواضع.

و يقتضيه صحيح مرآة عن الصادق عليه السلام: «أنه قال: عليكم بإتيان المساجد، فإنها بيوت الله فى الأرض، من أتاها متطهراً طهره الله من ذنوبه، و كتب من زواره» (١) و غيره مما يقاربه فى اللسان.

بل قد يظهر كراهة الجلوس فى المسجد بغير طهارة من مرسل العلاء بن فضيل عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: إذا دخلت المسجد و أنت تريد أن تجلس فلا تدخله إلا طاهراً» (٢)، و مثله خبر جابر عنه عليه السلام (٣).

و لا يبعد كون الجلوس كناية عن مطلق البقاء المعتد به دون العبور أو وضع شىء فيه أو أخذه منه أو نحوها، و إن استلزم الجلوس قليلاً.

كما أن الظاهر قصور نصوص استحباب الطهارة عن مثل الدخول المذكور، بقرينة تضمنها عنوان الزيارة المنصرفه عن مثل ذلك.

نعم، فى مرسل جامع الأخبار: «قال النبى صلى الله عليه و آله: لا تدخل المساجد إلا بالطهارة» (٤). و مقتضاه كراهة مطلق الدخول بلا طهارة.

هذا، و عمم فى الوسيلة الحكم لكل موضع شريف. و فى محكى كشف الغطاء: «و يقوى القول برجحانه للدخول فى كل مكان شريف على اختلاف المراتب بقصد تعظيم الشعائر، من قباب الشهداء و محال العلماء و الصلحاء من الأموات و الأحياء».

لكنه غير ظاهر، لعدم ظهور النصوص فى كون استحباب التطهر لدخول المساجد لأجل شرفها، بل لعله لأجل انتسابها له تعالى، حيث يكون إتيانها زيارة له سبحانه، فيندب التطهر لمناسبته لزيارته، و لا طريق لتعميم ذلك لغيرها من

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٣، ص: ٢٠٢

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ١.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٣

...

الأماكن الشريفة غير المنتسبة له تعالى.

نعم، لزيارة المعصومين عليهم السلام ونحوهم آداب خاصة مروية مذكورة في كتب المزار قد يستفاد من بعضها استحباب الطهارة لا مجال لإطالة الكلام فيها، بل قد يستفاد استحباب الوضوء من الأمر في بعض النصوص بالغسل بالأولوية.

كما أنه ذكر غير واحد وحكى عن جماعة استحباب الطهارة لزيارة قبور المؤمنين.

و يستفاد مما في المدارك و عن الذكري و محكى الدلائل أنه مروي.

لكن في الحقائق بعد أن نسب عدّ زيارة المقابر للمشهور، قال: «و لم أقف بعد الفحص على مستنده».

ومنها: الدعاء، كما نسب للمشهور، و ظاهر العروة الوثقى استفادته مما تضمن الوضوء لطلب الحاجة، بحمل طلب الحاجة عليه.

و هو مخالف للظاهر جداً. بل طلب الحاجة ظاهر في السعي الخارجى لتحصيلها. مع أنه لا ينهض باستحباب الوضوء، لما تقدم.

نعم، ربما يستفاد من بعض نصوص الدعاء، و هو محتاج لنحو من التبع لا يسعه المقام.

ومنها: تغسيل الجنب للميت، و جماع المغسل للميت قبل أن يغتسل، ففي صحيح شهاب بن عبد ربه «سألت أبا عبد الله عليه السلام:

عن الجنب أ يغسل الميت؟

و من غسل الميت أ يأتى أهله ثم يغتسل؟ فقال: هما سواء لا بأس بذلك إذا كان جنباً غسل يديه و توضأ و غسل الميت و هو جنب، و

إن غسل ميتاً توضأ ثم أتى أهله، و يجزيه غسل واحد لهما» (١).

ومنها: ورود المسافر على أهله، فيستحب قبله، كما ذكره في الحقائق، قال:

«لما رواه الصدوق في المقنع، قال: و روى عن الصادق عليه السلام قال: من قدم من سفر فدخل على أهله و هو على غير وضوء و رأى

ما يكره فلا يلومن إلا نفسه»، و نقل

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٤

...

الرواية في المستند دون أن ينسبها للصدوق.

لكن ذكر محققا الحقائق و المستمسك في طبعتهما الحديثة أنهما لم يعثرا على الرواية في مظانها من المقنع. و كذلك لم أعثر أنا

عليها فيه و لا في الوسائل و مستدرکها.

مضافاً إلى أنها لا تنهض بإثبات استحباب الوضوء لخصوصية القدوم من السفر، لنظير ما تقدم في الوضوء للسعي في الحاجة.

ومنها: النوم، لغير واحد من النصوص، كخبر محمد بن كردوس عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من تطهر ثم آوى إلى فراشه بات

و فراشه كمسجده» (١).

و ما فى حديث الأربعمائه الذى لا يخلو سنده عن اعتبار: «لا ينام المسلم و هو جنب، و لا ينام إلا على طهور، فإن لم يجد الماء فليتميم بالصعيد، فإن روح المؤمن تروح إلى الله عز و جل.» (٢)، و غيرهما.

و منها: سجدة الشكر، ففى صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى عبد الله عليه السلام أنه قال: «من سجد سجدة الشكر لنعمة و هو متوضىئ كتب الله له بها عشر صلوات و محاه عنه عشر خطايا عظام» (٣).

و منها: سجود التلاوة، كما فى العروة الوثقى، و لم أقف له على مستند.

و لا مجال لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه ربما يستفاد من نحو قوله عليه السلام فى رواية أبى بصير: «فاسجد و إن كنت على غير وضوء» (٤)، لظهور ذلك فى دفع توهم اعتبار الطهارة قياسا على سجود الصلاة، لا فى كون السجود مع الحدث أقل فضلا، لأن مدخول «إن» الوصلية الفرد الخفى، لا الضعيف. و لعله لذا أمر قدس سره بالتأمل.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب سجدة الشكر حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب قراءة القرآن حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٥

...

هذا، و العمل على الاستحباب- لو تم- إنما يكون بقراءة آية السجدة عن طهارة، و عدم الحدث بعدها قبل السجود، لا بالوضوء بعد قراءتها قبل السجود، لإخلاله بالفورية المعتبرة عندهم.

و منها: جلوس القاضى فى مجلس القضاء، كما عن النزهة، و صرح فى كشف اللثام و الحقائق بعدم العثور على نص فيه بخصوصه.

و منها: تكفين الميت لمن غسله، كما ذكره غير واحد من القدماء و المتأخرين مخيرين بينه و بين الغسل.

و لم يتضح مستنده- كما اعترف به غير واحد- سواء أريد به تقديم ما يجب بالمس- اللزم من التغسيل غالبا- من وضوء و غسل على التكفين، أم مشروعية وضوء و غسل آخر له.

و إنما علل فى بعض كلماتهم بوجوه استحسانية تقصر عن إفادة المطلوب، و لا سيما مع التصريح فى غير واحد من النصوص بتأخير غسل المس و الأمر بغسل اليدين إلى المرفقين و الرجلين إلى الركبتين، كما فى موثق عمار (١)، أو بغسل اليدين إلى المنكبين، كما فى صحيح يعقوب بن يقطين (٢) و محمد بن مسلم (٣).

فراجع.

و منها: دفن الميت، كما صرح به بعضهم. بل فى المدارك أنه مروي.

و كأنه لخبر الحلبي و محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبيه عليه السلام أنه قال: «توضأ إذا أدخلت الميت القبر» (٤).

لكنه غير ظاهر فى استحباب الوضوء قبل الدفن بل بعده، كما يظهر من الوسائل.

نعم، فى صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام فى حديث: «قلت له:

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب التكفين حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الدفن حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٦

...

من أدخل الميت القبر عليه وضوء؟ قال: لا، إلا أن يتوضأ من تراب القبر إن شاء» (١).

و كما يمكن الجمع بينهما بحمل الأول على الاستحباب، يمكن بحمل الوضوء فيه على الغسل للتنظيف من التراب. لكن لا يبعد أولوية الأول، لظهور الثاني في أن الغسل للتنظيف راجع لرغبة المكلف، لا مستحب شرعا، فلا يناسب الأمر بالوضوء في الأول. فلاحظ.

و منها: معاودة الجماع. خصوصا مع تعدد الموطوءة، بل في المبسوط نفى فيه الخلاف حيثئذ.

ففي خبر الوشاء: «قال فلان بن محرز: بلغنا أن أبا عبد الله عليه السلام كان إذا أراد أن يعاود أهله للجماع توضأ وضوء الصلاة، فأحب أن تسأل أبا الحسن الثاني عليه السلام عن ذلك. قال الوشاء: فدخلت عليه فابتدأني من غير أن أسأله، فقال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا جامع و أراد أن يعاود توضأ وضوء الصلاة، و إذا أراد أيضا توضأ للصلاة» (٢).

و في مرسل عثمان بن عيسى [٣] عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أتى الرجل جاريته ثم أراد أن يأتي الأخرى توضأ» (٤). و ربما يجمع بينهما بحمل المرسل على التأكد في فرض تعدد الموطوءة.

هذا، و في المنتهى و عن غير واحد استحباب الوضوء للمحتمل إذا أراد الجماع، و في المدارك و عن الذكري أنه مروي و لعله راجع لما في النهاية و عن الوسيلة و الشرائع و النافع و القواعد و عن المذهب و غيره من كراهة الجماع له قبل الغسل و الوضوء.

[٣] كذا في الوسائل عن التهذيب لكن الموجود في التهذيب و الحقائق و الجواهر و محكي الوافي أنه مرسل ابن أبي نجران.

(١) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الدفن حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ١٥٥ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٧

...

لكن لم أعر في المحتلم على الرواية المتضمنة لذكر الوضوء، كما صرح به غير واحد.

و استفادته من خبر الوشاء المتقدم بإلغاء خصوصية مورده و حمله على مطلق الجنب - كما قد يظهر من العروة الوثقى. في غير محلها، بعد ظهور النص في تعيين الغسل لخصوصية في الاحتلام يخشى منها على الولد تقتضي كراهة الجماع حال الجنابة، لا استحباب الطهارة له، كما هو مفاد خبر الوشاء، ففي خبر حماد بن عمر: «يكراه أن يغشى الرجل المرأة و قد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى، فإن فعل فخرج الولد مجنوناً فلا يلومن إلا نفسه» (١)، و نحوه غيره.

اللهم إلا أن يقال: المستفاد من نصوص المقام أن في المقام جهتين.

الأولى: تقتضي كراهة الجماع حال الجنابة، و هي التي يخشى منها على الولد.

الثانية: تقتضى استحباب الوضوء للجنب إذا أراد الجماع. لكن الوضوء لا يزيل الجبهة الأولى، خلافا لما يظهر من الأصحاب. أما الأولى، فالنص المتقدم إنما يكشف عنها في خصوص الاحتلام، بل في كشف اللثام: أنه فرق في الخبر بأن الاحتلام من الشيطان، بخلاف الجماع.

لكن لم أعر على الخبر المذكور، وفي الرسالة الذهبية المنسوبة للرضا عليه السلام:

«و الجماع بعد الجماع من غير فصل بينهما بغسل يورث للولد الجنون» (٢).

نعم، هو لا يناسب ما تضمنه خبر الوشاء المتقدم وغيره (٣) من عود المعصوم عليه السلام للجماع من غير غسل. إلا أن يحمل على صورة توقع الولد.

و أما الثانية، فدليلها وإن كان مختصا بالجماع بعد الجماع، إلا أن إلغاء خصوصية مورده و التعدى لغيره من أفراد الجنب - ممن ينزل بالاحتلام أو الملاعبة

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١١٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١٩.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٨

...

أو غيرهما - غير بعيد.

بل لعل المستفاد من النصوص و المناسب لمرتكرات المشرعة أولوية غير الجماع منه، لاستحبابه و بركته المناسب لضعف حديثه من بين أفراد الجنابة، خصوصا الاحتلام، فتأمل.

و مما ذكرنا يظهر ضعف ما عن ابن سعيد و استحسنة في كشف اللثام من تقييد الوضوء للمحتلم بصورة تعذر الغسل، إذ لا دليل على رافعية الوضوء في حقه لكراهة الجماع مع الجنابة حتى مع تعذر الغسل، بل الأنسب التنزل مع الضرورة للتيمم بدلا عن الغسل. كما أنه لو تم ما ذكرنا في وجه استحباب الوضوء له، فلا وجه لتقييده بتعذر الغسل.

و منها: الوضوء لجماع الحامل، كما ذكره غير واحد. لما في وصية النبي صلى الله عليه و آله لأمر المؤمنين عليه السلام: «يا على إذا حملت امرأتك فلا تجامعها إلا و أنت على وضوء، فإنه إن قضى بينكما ولد يكون أعمى القلب بخيل اليد» (١).

و منها: الوضوء في ليلة الزفاف للزوجين، كما ذكره غير واحد. و استدلل له بصحيح أبي بصير: «سمعت رجلا و هو يقول لأبي جعفر عليه السلام: إني رجل قد أسننت و قد تزوجت امرأة بكرا صغيرة و لم أدخل بها، و أنا أخاف إذا دخلت على أن تكرهني لخضابي و كبري، فقال أبو جعفر عليه السلام: إذا دخلت فمرهم قبل أن تصل إليك أن تكون متوضئة ثم أنت لا تصل إليها حتى توضحا، و صل ركعتين، ثم مجد الله و صل على محمد و آله، ثم ادع الله و مر من معها أن يؤمنوا على دعائك، و قل.» (٢).

لكنه - مع اختصاصه بصورة الصلاة و الدعاء - غير ظاهر في الاستحباب، بل في محض بيان الفائدة. و لا مجال لما تقدم في الوضوء للسعي في الحاجة من أن

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٠٩

...

بيان الفائدة قد يظهر في الأمر المولوى، لأن ذلك مختص بما إذا كان بيان فائدة الشيء في مقام الحث عليه، لا ما إذا تمحض الكلام في بيان الفائدة، كما في المقام، حيث سيق السؤال لأجل الفائدة المذكورة.

ومنها: التهيؤ للصلاة قبل وقتها، كما في الوسيلة والمنتهى وعن نهاية الاحكام والجامع والزهاء والدروس والبيان والنفلية والذكرى وغيرها.

وقد يستدل عليه بأمور.

الأول: ما دل على استحباب الصلاة في أول وقتها من النصوص الكثيرة وعمومات المسارعة للخير [١]، وهو لا يمكن إلا بتقديم الطهارة، كما أشار إليه في المنتهى وغيره.

لكن المراد بذلك إن كان هو استحباب الوضوء قبل الوقت غيريا، لتوقف التعجيل المستحب عليه - كما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره فيندفع - بعد تسليم ثبوت الأمر الغيرى بالمقدمة - بأن فعلية الخطاب بتعجيل الصلاة فرع مشروعيه أصل الصلاة، فحيث لا تشرع الصلاة قبل الوقت لا يكون الخطاب فعليا، لتجب مقدمته.

ولا مجال للتفكيك بين الأمر النفسى والغيرى فى الإطلاق والاشتراط، كما حقق فى محله، فلا يكون الأمر بتعجيل الصلاة مشروطا بالوقت، والأمر بالوضوء فعليا قبله.

وأما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره فى المقام - و يجرى فى سائر المقدمات المفوتة - من إمكان التفكيك بينهما فى نحو الإناطة بالشرط، بأن يكون الوقت مثلا مأخوذا فى الأمر النفسى بتعجيل الصلاة بنحو الشرط المقارن، وفى الأمر الغيرى بالوضوء بنحو الشرط المتأخر.

[١] كقوله تعالى وَاسْتَعِزُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ. [آل عمران:

١٣٣]، وللنصوص المتضمنة الحث على تعجيل فعل الخير و كراهة تأخيره، التى ذكر بعضها فى الباب السابع والعشرين من أبواب مقدمة العبادات من الوسائل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٠

...

فهو - لو تم فى نفسه - مستلزم لوجوب الوضوء غيريا قبل الوقت، تبعا لوجوب الصلاة نفسيا بعده، فيكون الوضوء قبل الوقت للتعجيل بالصلاة فى أوله، كالوضوء فى أول الوقت للتعجيل بها فى تاليه واجبا غيريا، لأنه مقدمة لأفضل أفراد الواجب المقدورة، لا مستحبا كما هو المدعى.

ودعوى: أن التفكيك المذكور مخالف للأصل، وإنما التزم به فى استحباب التعجيل لتوقف المطلوب النفسى على تقديم المقدمة على الوقت، كما يلتزم به فى سائر المقدمات المفوتة.

مدفوعة: بأن نحو تبعية الأمر الغيرى للنفسى غير مستفاد من عموم لفظى، ليقصر فى الخروج عنه على المتيقن، بل هو تابع للمرتكزات العقلانية، فإن لم تمنع المرتكزات من التفكيك فى المقدمات المفوتة لم تمنع منه فى غيرها.

و خصوصية المقدمات المفوتة فى توقف المطلوب النفسى على تقديمها إنما تقتضى تضيق وقت المقدمة المفوتة وقصره على ما قبل

وقت ذبيها مع السعة لما قبل الوقت و بعده فى غيرها، لا التخصيص فيه بما بعد الوقت.

هذا، مضافا إلى أنه لا مجال لإيقاع الوضوء بقصد الأمر الغيرى المذكور إلا إذا قصد التعجيل بالصلاة فى أول الوقت الحقيقى، أما إذا أريد إيقاعها بعد ذلك بمقدار يسع الوضوء أو أكثر فالأمر بالتعجيل بالإضافة إليه لا يقتضى الوضوء قبل الوقت، كما لا يقتضيه الأمر بأصل الصلاة، مع أن ظاهر القائلين بالأمر التهيئى الإطلاق.

و إن كان هو استحباب الوضوء نفسيا قبل الوقت لأجل القدرة على التعجيل المستحب، بل تكون القدرة عليه ملحوظة للشارع غرضا و ملاكا للاستحباب النفسى المذكور- كما لعله ظاهرهم فى المقام، لجعلهم التهيؤ فى قبال الغايات الأخر، لا من صغريات غائية الصلاة. ففيه: أنه لا- وجه لاستكشاف الاستحباب المولوى المذكور، غاية الأمر حسن التهيؤ عقلا لتوقف امتثال استحباب التعجيل عليه، و ليست إرادة الشارع له

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١١

...

إلا كإرادته للامتثال لا تصلح لانتزاع التكليف.

و دعوى: تعذر الطهارة قبل الوقت بدون الأمر المولوى المذكور، لأنها من العبادات المتوقفة صحتها على التقرب بقصد الأمر، و ليست كسائر المقدمات التوصلية.

مدفوعة. أولا: بما سبق منا فى المسألة الواحدة و السبعين من عدم توقف الطهارة على قصد أمر فعلى بها، بل لا يعتبر فيها إلا التقرب، و هو حاصل فى المقام بقصد التهيؤ لامتنال الأمر بتعجيل الصلاة، لأنه نحو من الانقياد، بل يكفى قصد التهيؤ لامتنال الأمر بأصل الصلاة و لو بدون التعجيل، و إن لم يتوقف امتثاله على تقديم الطهارة على الوقت، إذ لا يعتبر فى التقرب و الانقياد بأحد أفراد المقدمة توقف الامتنال عليه، بل يكفى دخله فيه و لو مع عدم الانحصار به.

و ثانيا: بأنه لو غرض النظر عن ذلك، فتطبيق العموم فى مورد إذا توقف على أعمال عناية زائدة على مفاده لم ينهض العموم بإثباتها، فمفاد العمومات المذكورة إنما هو تعجيل الخير فى ظرف مشروعيته و القدرة عليه، لا بنحو يقتضى مشروعيته و الإقدار عليه بتشريع ما يقتضى ذلك.

نعم، إذا كان عدم أعمال العناية مستلزما للغوية العام عرفا، لعدم المورد له، أو لندرة موارد، كشف عن أعمال العناية المذكورة. و قد لا يكون لذلك مجال فى المقام، لإمكان تطبيق عموم التعجيل على أول الوقت فى حق من حصلت له الطهارة قبله بأحد الوجوه المشروعة السابقة، و على أول أزمنة الإمكان فى حق من لم تحصل له.

إن قلت: هذا إنما يتم بالإضافة لعمومات المسارعة، لإمكان حملها على ما لا يتوقف على هذا النحو من المقدمات، دون نصوص الأمر بتعجيل الصلاة و الحث على الإتيان بها فى أول الوقت، لوضوح أن الغرض منها إحداث الداعى لتحقيق مفادها.

و حملها على خصوص من صادف منه الطهارة قبل الوقت، من دون أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٢

...

تدعو لتقديم الطهارة، بعيد جدا عن مساقها، بل هو نظير الحمل على الفرد النادر.

و مثله حملها على إحداث الداعى لتقديم الطهارة بداع آخر مطلوب فى نفسه، كالكون على الطهارة، لأن استقلال الداعى الآخر فى الداعوية- كما هو المعتبر فى العبادية- فى ظرف التوجه لداعى امتثال أمر التعجيل محتاج إلى عناية مغفول عنها، فعدم التنبيه عليها

ظاهر في صلوح الخطاب بالتعجيل للداعوية للطهارة قبل الوقت بنفسه، بلحاظ توقفه عليها.

و من ذلك يظهر الإشكال فيما في كشف اللثام من أن الوضوء المتقدم للمحافظة على الصلاة في أول الوقت هو الوضوء للكون على الطهارة، و لا معنى للتأهب للفرض إلا ذلك.

وجه الإشكال: أن مجرد قصد الكون على الطهارة في طول قصد الصلاة لا- يكفي في المقربة المعتبرة في العبادية، بل لا بد من استقلال أمره في الدعوية، و هو غير حاصل في محل الكلام غالباً، و لا مراد للقائلين باستحباب الوضوء التهيئي.

قلت: هذا- مع توقفه على قوة ظهور نصوص التعجيل في الحث على الأول الحقيقي، بحيث يكون من أفرادها المتيقنة، كما هو غير بعيد في بعضها، و إلا كفى صلوحه للداعوية بالإضافة للأول في الجملة بنحو لا يخل به الوضوء بعد الوقت- لا يقتضى داعوية الأمر النفسى المذكور، ليستلزم تشريعه، بل داعوية نفس الأمر بالتعجيل للتهيؤ لامتناله بتقديم الطهارة، و هو راجع لما سبق منا من الاكتفاء في الطهارة بالتقرب الحاصل بقصد التهيؤ المذكور و عدم توقفها على قصد أمر فعلى بها نفسى أو غيرى.

الثانى: بعض النصوص الخاصة، ففي المدارك و عن نهاية الاحكام نسبة الحكم للخبر.

و في الذكرى: روى: «ما وقر الصلاة من آخر الطهارة لها حتى يدخل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٣

...

وقتها» [١]، و في صحيح أبى بصير الوارد في ذم الاشتغال بالتجارة عن الصلاة في قصة رجل اسمه سعد: «و كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا أقام بلال الصلاة يخرج و سعد مشغول بالدنيا لم يتطهر و لم يتهياً كما كان يفعل قبل أن يتشاغل بالدنيا».

لكن الاستدلال بالمراسيل يبتنى على قاعدة التسامح في أدلة السنن، التى هى غير تامة في نفسها، و إنما يحسن متابعتها برجاء المطلوبة، الذى لا يحرز صحة الوضوء معه بناء على اعتبار قصد الأمر فيه، كما تقدم و يأتى إن شاء الله تعالى.

و أما الصحيح فهو- مع توقفه على كون المراد بعدم التهيؤ بالطهارة عدم التهيؤ قبل الوقت، لا بعده قبل الإقامة حين مرور النبى صلى الله عليه و آله للصلاة- غير وارد للحث على التهيؤ ليكون ظاهراً في طلبه شرعاً لإحداث الداعى له، بل لحكاية حال سعد بنحو يدل على المفروغية عن حسن التهيؤ، و لعله بلحاظ حسنه عقلاً، لما سبق من أنه نحو من الانقياد.

ثم إن ظاهر مرسل الذكرى المفروغية عن صلوح الصلاة لأن تكون غاية للطهارة قبل الوقت، كما ذكرنا، لأنه وارد للحث على الطهارة للصلاة، لا على كون المكلف على طهارة حين دخول الوقت.

غاية الأمر أنه يقتضى الحث عليه شرعاً، لا محض حسنه عقلاً، كما ذكرنا.

الثالث: ما ذكره في الجواهر من أن المعروف من السلف التأهب للفريضة و المحافظة على نوافل الزوال و الفجر.

لكن من الظاهر أن المحافظة على نوافل الزوال و الفجر لا تتوقف على الوضوء قبل الوقت، بل تيسر للمتوضىء بعده، لعدم احتياج الوضوء لزمان طويل.

نعم، لا ينبغي التأمل في قيام سيرة المسلمين على الوضوء قبل الوقت،

[١] الوسائل باب: ٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥. و رواه في الذكرى في التنبيه الثالث من المسألة الخامسة من الفصل الأول من الباب الثالث في المواقيت و في المطبوع منها: «من آخر الوقت لها».

و صححناه على نسخة خطية كما هو الموجود في غير واحد من الكتب الفقهية التى نقلت الحديث.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٤

...

خصوصا في الصدر الأول حين كان الالتزام بصلاة الجمعة و حضور الجماعة شائعا معروفا، لوضوح عدم تيسر حضور الجمع الغفير لذلك مع وضوئهم بعد الوقت، كما هو المناسب أيضا لما تضمن الحث على الحضور في المسجد قبل الوقت و انتظار الصلاة فيه «١». و احتمال إتيانهم به لغاية أخرى، كالكون على الطهارة، إنما يتجه في حق قليل منهم ممن يهتم بمراعاة السنن و المستحبات، دون عامة الناس، حيث لا هم لهم إلا أداء الفريضة.

و دعوى: قصدهم الكون على الطهارة في طول قصد الفريضة، لارتكاز أنها هي الشرط في الفريضة. مدفوعة: بأن قصد الكون على الطهارة لا يكفي في المقربة، إلا مع استقلال الأمر به في الداعوية، و هو لا يحصل لعامة الناس، و إنما يتيسر لبعض الخاصة بإعمال روية و عناية، إذ مع الاندفاع لأجل الصلاة و التوجه لذلك يصعب التجرد لغاية أخرى، كما سبق في الوجه الثاني.

و بالجملة: السيرة المذكورة من الوضوح بحد يلحقها بالضروريات. إلا- أنه لا- مجال للاستدلال بها على استحباب الوضوء التهيئي، لأن مرتكزات المشرعة في السيرة المذكورة على الإتيان بالوضوء للصلاة، لا لأمر شرعي مولوي آخر بعنوان التأهب للفرض، فالتأهب غاية للمكلف من تقديم الوضوء للصلاة، لا عنوان للوضوء المأتي به، على أنه موضوع لتكليف مستقل في قبال التكليف به في الصلاة.

و هو شاهد بما سبق منا من الاكتفاء في التقرب المعتبر في الوضوء بقصد التأهب و إن لم يقصد به امتثال أمر فعلي به. و قد تحصل من جميع ما تقدم: انحصار وجه صحة تقديم الوضوء للصلاة قبل الوقت بذلك، و لا ينبغي التأمل فيه بعد ما سبق في المسألة الواحدة و السبعين،

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من المواقيت من كتاب الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٥

...

و ذكرناه هنا.

بقي في المقام أمران.

الأول: أن الدليل على الوضوء التهيئي إن كان هو الوجه الأول اختص بما يؤتى به لإدراك الصلاة في أول الوقت الحقيقي، كما ذكرناه آنفا، و إن كان هو أحد الوجهين الآخرين لم يختص به و عم كل وضوء مأتى به قبل الوقت لأجل التهيؤ للصلاة في وقتها، لأن ظاهر المرسل هو استحباب كون المكلف حين دخول وقت الصلاة على طهارة لها، كما هو مقتضى السيرة المشار إليها أيضا، بل لعل المتيقن منها عدم الصلاة في أول الوقت الحقيقي، لما هو المعلوم من غلبة تأخر صلاة الجمعة و الجماعة العامة قليلا لأجل تكامل الناس.

الثاني: أن الأدلة المتقدمة لو نهضت بإثبات مشروعية الوضوء التهيئي، فلا- يعتبر فيه أن يكون قريبا من الوقت، خلافا لما في العروة الوثقى.

ولا- مجال لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن ذلك مقتضى عنوان التهيؤ المذكور في كلمات الأصحاب، لعدم مناسبتة للاستعمالات العرفية في مثل التهيؤ للضيوف و للموت و للسفر و غيرها.

و منها: التجديد، كما ذكره جماعة، بل في كشف اللثام نفى الخلاف فيه، للنصوص الكثيرة، كمعتبر محمد بن مسلم و أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الوضوء بعد الطهور عشر حسنات، فتطهروا» (١).
و حديث المفضل عنه عليه السلام: قال: «من جدد وضوءه لغير حدث جدد الله توبته من غير استغفار» (٢).
و موثق سماعة: «كنت عند أبي الحسن عليه السلام فصلى الظهر و العصر بين يدي، و جلست عنده حتى حضرت المغرب، فدعا بوضوء فتوضأ للصلاة. ثم قال لي:

-
- (١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦ و رواه عن محمد بن مسلم في باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.
(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٧.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٦
...

توضأ. فقلت: جعلت فداك أنا على وضوء. فقال: و إن كنت على وضوء، إن من توضأ للمغرب كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في يومه إلا الكبائر، و من توضأ للصبح كان وضوءه ذلك كفارة لما مضى من ذنوبه في ليلته إلا الكبائر» (١).
و خبر أبي قتادة عن الرضا عليه السلام: «تجديد الوضوء لصلاة العشاء يمحو لا و الله و بلى و الله» (٢).
و مرسل الفقيه: «و كان النبي صلى الله عليه و آله يجدد الوضوء لكل فريضة و كل صلاة» (٣) و غيرها.
و مقتضى إطلاق الأولين و غيرهما عموم مشروعية التجديد للصلاة و غيرها، كما هو صريح بعضهم و مقتضى إطلاق آخرين، بل الأكثر على ما حكى.
و ما في مفتاح الكرامة من احتمال كون مراد من أطلق التقييد بالصلاة، غير ظاهر، بل ظاهرهم - كإطلاق النصوص - مشروعيته في كل مورد يشرع فيه الوضوء و لو للكون على الطهارة.
نعم، اقتصر في المنتهى و المفاتيح على التجديد للصلاة، و زاد في محكي التذكرة سجود الشكر و التلاوة، و أنكرهما عليه في محكي الذكري، و احتمال شرعيته للطواف، و في مفتاح الكرامة أنه لا يبعد عدم استحبابه لنفسه، بل للعبادة.
لكن الجميع لا - وجه له مع الإطلاق المذكور. و مجرد اختصاص بعض النصوص بالتجديد للصلاة لا ينافيه، ليلزم تنزيله عليه، غايته البناء على تأكده للصلاة، و لا سيما الغداة و المغرب و العشاء - كما في الجواهر - لإشعار النصوص المتقدمة بخصوصيتها في الحث عليه. فلاحظ.
كما أن مقتضى إطلاق أكثر النصوص المتقدمة و غيرها عدم اعتبار فاصل

-
- (١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٢.
(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٦.
(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٩.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٧
...

فعلى - كصلاة ونحوها - ولا زمانى فى مشروعيتها، كما ذكره فى الجواهر، و بعدم اعتبار الأول صرح فى محكى التذكرة و الذكرى. نعم، ما تضمن منها عنوان التجديد قد يختص بصورة الفصل الزمانى، كما أشار إليه فى الجملة فى مفتاح الكرامة. لكنه لا ينافى المطلق، ليلزم تنزيهه عليه.

و منه يظهر ضعف ما عن بعضهم من اعتبار أحد الأمرين.

و أضعف منه ما عن آخرين من التفصيل بين من يحتمل صدور حدث منه و غيره، فيشترط أحد الأمرين فى الثانى، دون الأول، لعدم المأخذ له من النصوص.

و الوضوء لاحتمال الحدث ليس تجديديا، بل احتياطيا، و لا دليل على استحبابه شرعا، بل هو خلاف ظاهر مثل موثق بكير: «قال لى أبو عبد الله عليه السلام: إذا استيقنت أنك قد أحدثت فتوضأ، و إياك أن تحدث وضوءا أبدا حتى تستيقن أنك قد أحدثت» (١). ثم إنه صرح غير واحد بمشروعية تكرار الوضوء التجديدى، و هو مقتضى إطلاق الأ-كثر، تبعا لإطلاق بعض النصوص المتقدمة و غيرها.

خلافًا لظاهر الصدوق فى الفقيه، حيث نزل نصوص تشيئة الوضوء على التجديد، ثم قال: «و الخبر الذى روى: «أن من زاد على مرتين لم يؤجر» يؤكد ما ذكرته، و معناه أن تجديده بعد التجديد لا أجر له، كالأذان: «من صلى الظهر و العصر بأذان و إقامتين أجره، و من أذن للعصر كان أفضل، و الأذان الثالث بدعة لا أجر له».

لكن ظاهر نصوص التشيئة و التثليث تعدد الغسل فى الوضوء الواحد، فهى أجنبية عن التجديد.

نعم، عن الذكرى عدم مشروعية تكرار التجديد للصلاة الواحدة، و كأنه لقصور النصوص المتقدمة الواردة فى التجديد للصلاة عن إثبات مشروعية

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٨

...

التجديد لها أكثر من مرة لكفايتها فى الامتثال.

إلا أنه إنما يقتضى عدم تحقق خصوصية التجديد لها بما زاد على ذلك، لا عدم مشروعية الزائد من حيثية التجديد الذى تضمنته النصوص الأخر المطلقه.

بقى شىء، و هو أن التجديد فى الطهارة.

تارة: يكون بالوضوء بعد الوضوء.

و اخرى: بالوضوء بعد الغسل المجزئ عنه، كغسل الجنابة.

و ثالثة: بالغسل بعد الغسل.

و المتيقن من النص و الفتوى مشروعية الأول.

و عن المجلسى فى البحار استظهار مشروعية الثانى، إذا فصل بصلاة، لمعتبر محمد بن مسلم و أبى بصير المتقدم. كما يمكن الاستدلال عليه بإطلاق موثق سماعه المتقدم، لأنه مسوق لدفع توهم قصور العموم المذكور فيه عن المتوضى، لا لبيان اختصاصه به، و من الظاهر شمول العموم فى نفسه للمغتسل.

بل قد يستفاد مما تضمن الحث على تجديد الوضوء أو الوضوء على الوضوء، لأن المستفاد منه ارتكازا قابلية الطهارة المسببة عن

الوضوء التجديد والتأكيد، مع إلغاء خصوصية سبب حدوثها، وهو الوضوء.

وعن بعضهم احتمال مشروعية الثالث، لإطلاق مرسل سعدان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الطهر على الطهر عشر حسنات» (١). وقوى في الجواهر وغيرها عدم المشروعية فيهما معا. قال: «لظاهر الفتوى»، وكأنه راجع إلى وهن النصوص بإعراض الأصحاب، ففي الحدائق أن ظاهرهم الاختصاص بالأول.

لكن لا مجال لذلك في الثاني، لما أشرنا إليه في وجه الاستدلال بنصوص تجديد الوضوء من قرب إلغاء خصوصية سبب حدوث الأثر الأول، حيث يجري

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢١٩

...

ذلك في كلامهم، ولا أقل من عدم إحراز بنائهم مع ذلك على عدم مشروعيته، ليتحقق الإعراض الموهن للنصوص، ولا سيما مع قرب غفلتهم عن ظهور النصوص في العموم، لمأنوسية أذهانهم بالنصوص الواردة في الوضوء بعد الوضوء. على أن إعراض الأصحاب في المندوبات والمكروهات لا يصلح غالبا لتوهين النصوص، كما لا يكون عملهم جابرا لضعفها، لبنائهم على التسامح في بيانها، وفي أدلتها.

و أما ما تضمن أن الوضوء بعد الغسل بدعة، فلا ينهض بإثبات عدم مشروعية التجديد، لا لما عن المجلسي من تبادره لصورة عدم الفصل بالصلاة، بل لظهوره في عدم الحاجة له من حيثية الحدث الأكبر، ولا ينافي مشروعيته للتجديد. ومنه يظهر عدم الحاجة للفصل بصلاة، بناء على ما سبق.

كما ظهر عدم صلوح الإعراض المذكور لتوهين المرسل ورفع اليد عنه لو نهض بإثبات مشروعية الثالث. فالعمدة وهنه. أولا: بعدم التعرض فيه لما يحقق الطهر إلا بحمله على العهد، والمتيقن إرادة الوضوء من العهد، ولا طريق لإحراز إرادة جميع الطهارات منه، ولا سيما مع ظهور المفروغية عن عدم إرادة الطهارة من الخبث منه. فلاحظ. وثانيا: بضعف السند وابتناء العمل به على قاعدة التسامح في أدلة السنن منه، التي سبق غير مرة عدم تماميتها، وإن حسنت متابعتها برجاء المطلوبة.

هذا، و لو نهض المرسل بإثبات مشروعية التجديد بالغسل، فالمتيقن منه مشروعيته للطاهر من الحدث الأصغر، لأن مقتضى إطلاق الطهر الطهر من جميع الأحداث، و يحتاج إثبات مشروعيته مع الحدث الأصغر لفهم ابتناء التجديد مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٠

...

بالإضافة للطهارة على الانحلال.

ولا مجال لتوهم إجرائه عن الوضوء حينئذ، لأن المتيقن من أجزاء الغسل عن الوضوء إجراؤه إذا ورد على الحدث الأكبر، لا ما يعم التجديد.

إلا أن يبنى على أجزاء كل غسل عن الوضوء، لكن لا يظن من أحد البناء على ذلك في الغسل التجديدي.

ثم إن التجديد بالتيمم عند تعذر الوضوء مبني على عموم بدلية التيمم للتجديد، وهو غير بعيد.

و أما عند تعذر الغسل، فهو مبنى على الكلام فى مرسل سعدان المتقدم.

نعم، لا- ينبغى التوقف فى إمكان التجديد بالوضوء بعد التيمم بدلا عن الغسل المجزئ عن الوضوء، بناء على ما سبق فى التجديد بالوضوء بعد الغسل، لكن لم أعثر على من تعرض لذلك. فلاحظ.

هذا ما تيسر لنا ذكره فى المقام من الوضوءات المستحبة.

و بقى منها ما يأتى التعرض له فى محل آخر، كالوضوء لنوم الجنب و أكله و شربه و مع غسله، الذى يأتى الكلام فيه فى مبحث الجنابة، و الوضوء لذكر الحائض فى وقت الصلاة الذى يأتى الكلام فيه فى مبحث الحيض، كما يأتى فيه الكلام فى الوضوء للحدث الأكبر غير الجنابة، الذى هو راجع للكلام فيما يستحب منه الوضوء، لا ما يستحب له، و توضئه الميت مع تغسيله، الذى يأتى الكلام فيه فى مبحث تغسيل الميت، و الوضوء للأذان و الإقامة، الذى يأتى الكلام فيه فى كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

كما أن بعض ما ذكره من الوضوءات المستحبة راجع إلى ما يستحب الوضوء منه، الذى تقدم الكلام فيه فى النواقض. و ربما فاتنا التنبيه على بعض الوضوءات المستحبة، و نسأله سبحانه العون و التوفيق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢١

...

تنبيهان:

الأول: الوضوءات المذكورة إن كان دليلها معتبرا فى نفسه، فلا إشكال فى البناء على صحتها و ترتب الأثر عليها، و إلا كان استحبابها مبنيا على قاعدة التسامح فى أدلة السنن، التى تقدم عدم تماميتها، و لا مجال لدعوى انجبار ضعف الدليل بعمل الأصحاب لو تم، لما أشرنا إليه آنفا من عدم صلوح عملهم لذلك فى المستحبات و المكروهات.

و حينئذ لا مجال للبناء على صحة الوضوء و ترتب الأثر عليه بناء على اعتبار التقرب فيه بقصد الأمر، بل لا بد فى ترتيب الأثر عليه من الإتيان به لغاية أخرى معلومة المشروعية، بنحو تكون مستقلة فى الداعوية، و إنما يتجه البناء على الاكتفاء فيه بقصد الغايات المتقدمة بناء على ما سبق منا من الاكتفاء فى عبادية الوضوء بقصد القرية بأى وجه اتفق، على ما سبق التعرض له فى المسألة الواحدة و السبعين فى الفصل الثالث. فراجع.

الثانى: أن الوضوءات المتقدمة إن كانت مستحبة لاستحباب غاياتها- كالوضوء للكون على الطهارة أو فى المسجد و لقراءة القرآن- فلا إشكال فى مقريبتها و الاكتفاء فى عباديتها بقصدها.

و إن كانت رافعة لكرهه بعض الأمور- كما لعله ظاهر النص الوارد فى الوضوء لجماع الحامل- ابتنت الصحة مع قصدها على ما سبق فى الوضوء للمس فى المسألة السابعة و التسعين.

و كذا لو كانت مستحبة لاستحباب الطهارة فى حال أمر لاحق غير مأمور به حين إيقاع الوضوء، فقد تقدم هناك الكلام فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٢

[مسألة ١٠١ إذا دخل وقت الفريضة يجوز الإتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة]

مسألة ١٠١: إذا دخل وقت الفريضة يجوز الإتيان بالوضوء بقصد فعل الفريضة (١)، كما يجوز الإتيان به بقصد الكون على الطهارة، و كذا يجوز الإتيان به بقصد الغايات المستحبة الأخرى (٢).

كما أن ما يكون مطلوباً للمكلف بلحاظ الأثر الوضعي يبتنى قصد أثره على ما سبق في الوضوء لقضاء الحاجة. فراجع.

(١) و هو المتيقن منهم و من النصوص و السيرة، لتحقيق التقرب المعتبر في الوضوء بقصدها، لما فيه من الانقياد بالشروع في امتثال التكليف بالفريضة.

و هو ظاهر، بناء على ما سبق منا في المسألة الواحدة و السبعين من عدم اعتبار قصد أمر فعلي في عبادة الوضوء. و أما بناء على اعتبار ذلك، فلا بد من رجوع قصد فعل الفريضة إلى قصد الأمر الغيرى الناشئ من قبل الأمر بالفريضة، بناء على ثبوت الأمر الغيرى بالمقدمة، و أما بناء على عدمه - كما هو التحقيق - فلا بد من كون مرجع اعتبار قصد الأمر في الوضوء إلى ما يعم الأمر النفسى له عقلاً بسبب مقدميته لامثاله، لما ذكرناه من عدم الإشكال بقصد الفريضة.

هذا، و قد سبق في الوضوء التهيئى الاكتفاء بقصد فعل الفريضة حتى في الوضوء المأتى به قبل الوقت.

كما أن الكلام في غير الفريضة من الغايات الواجبة عند اجتماعها مع الغايات المستحبة هو الكلام فيها.

و أما تعدد الغايات الواجبة، فيظهر الحال فيه مما يأتى في قصد الغايات المستحبة.

(٢) من الظاهر أن فعلية وجوب الفريضة بعد الوقت لا تنافى فعلية استحباب الغايات المذكورة، لتعدد الموضوع، فلا يلزم اجتماع الضدين، كما لا تلازم بينها بنحو يستلزم لغوية استحبابها مع وجوب الصلاة، أما في غير الكون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٣

...

على الطهارة من الغايات المذكورة - كقراءة القرآن و دخول المساجد - فظاهر، و أما فيه فلائ الصلاة و إن كانت مستلزمة له في الجملة، إلا أنها تستلزمه بقدرها في بعض أجزاء الوقت، و المستحب منه هو الكون على الطهارة في كل آن، فلا يلغو استحبابه بالنحو المذكور مع وجوبها.

نعم، قد يتوجه ذلك في آخر الوقت لمن لم يصل، حيث يتعين عليه فعل الصلاة حينئذ، و هو مستلزم للكون على الطهارة فيه، كما يتوجه في غير الكون على الطهارة مما يزاحم الفريضة، و يظهر الحال فيه مما يأتى. و الكلام فعلاً في غيره.

فنقول: لا ينبغي التأمل في صحة الوضوء بقصد الغاية المستحبة، بناء على عدم اعتبار قصد الأمر به - كما تقدم - لكفاية ذلك في التقرب، لما فيه من الانقياد بالشروع في امتثال الغاية المستحبة.

و كذا بناء على اعتبار قصد الأمر الفعلى، لما سبق من أن المراد بالأمر ما يعم الأمر النفسى بما يتوقف عليه، و قد عرفت فعلية الأمر بالغاية المستحبة في وقت الفريضة.

و أما بناء على لزوم قصد أمره، و أن قصد الغاية المأمور بها نفسياً عند الوضوء راجع إلى قصد الأمر الغيرى المترشح عليه منها، فقد يدعى امتناع قصد الغاية المستحبة بعد دخول وقت الفريضة، لصيرورة الوضوء مجمعا للأمرين الغيرين، الوجوبى و الاستحبابى، تبعاً للأمرين النفسيين بالفريضة و الغاية المستحبة، و حيث يمتنع اجتماع الأمرين المذكورين في موضوع واحد، لتضادهما، تعين اندكاك الأمر الاستحبابى بالوجوبى، و لا يكون الأمر الفعلى بالوضوء إلا الوجوبى، و لا مجال مع ذلك لقصد الغاية المستحبة الراجع لقصد أمرها، لعدم ثبوته.

لكنه يندفع. أولاً: بأنه موقوف إما على القول بعدم اختصاص الأمر الغيرى بالمقدمة الموصلة، أو على فرض إيقاع الصلاة بالوضوء المذكور، أما بناء على ما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٤

...

هو التحقيق من اختصاصه بالموصلة فلو لم تترتب الصلاة على الوضوء المأتى به فهو غير واجب غيريا، بل مستحب لا غير. بل لا يظن بأحد البناء على عدم جواز قصد الاستحباب بالوضوء الذى لا يعلم بترتب الفريضة عليه ولا تقصد منه، بل يراد به الغايات المستحبة.

و إلا لزم تعذر الغايات المذكورة لتعذر الوضوء، لأنه وإن كان متصفا بالوجوب الغيرى، بناء على اتصاف غير الموصلة به، إلا أنه لا يصلح للمقريبه المعتبره فيه، لأن مقريبه امتثال الأمر الغيرى مشروطه بقصد التوصل به لامتنال الأمر النفسى بلا إشكال. و ثانيا: بأن اندكاك الاستحباب بالوجوب مختص بما إذا اتفق موضوعاهما فى الإطلاق و التقييد، أما إذا اختلفا فلا مجال له، لتعدد الموضوع حقيقه، بلحاظ أن المطلق بحده مبين للمقيد، و كذا المقيدان مع اختلاف قيديهما سعه و ضيقا، و هو الحال فى كثير من فروض المقام، لوضوح أن وجوب الوضوء غيريا المترشح من وجوب الصلاة راجع إلى التكليف به موسعا فى تمام أجزاء الوقت. أما استحبابه الغيرى المترشح من الغايات المستحبه، فلا بد أن يكون بالنحو المناسب لها، إما مضيقا فى الآن الأول فالأول، كما فى استحبابه للكون على الطهارة أو فى المسجد، و لقراءة القرآن و نحوها، أو بنحو آخر من التضييق، كما فى استحبابه للنافله التى وقتها أضيق من وقت الفريضة، أو للنوم، أو غير ذلك.

و إلا فلا مجال للالتزام بأن نتيجة اجتماع الاستحباب المضيق و الوجوب الموسع فى المقام ثبوت الوجوب فقط، إذ لو كان مضيقا لم يناسب ملاكه، و إن كان موسعا لزم عدم اقتضاء استحباب الغايه المضيقه - الذى عرفت فعليته - فعل مقدمتها.

إن قلت: يمكن الالتزام بوجوب الوضوء موسعا لا غير، مع استحباب تعجيله، لا استحباب نفسه، ليتجه قصد الاستحباب به.

قلت: الحكم تابع للملاك، و من الظاهر أن ملاك الأمر الغيرى هو المقدميه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٥

...

للمأمور به النفسى، و ما هو المقدمه للغايه المستحبه ليس هو التعجيل، بل نفس الوضوء المعجل به، حيث تترتب عليه الغايه المستحبه، كما تترتب عليه الغايه الواجبه.

إن قلت: المطلق و إن كان مبينا للمقيد بحده، إلا -أنهما متحدان فى الخارج، و حيث كان الوضوء الواقع بعد الوقت فردا للواجب الغيرى لإمكان ترتب الفريضة عليه امتنع استحبابه مع ذلك.

قلت: امتناع اجتماع الأحكام التكليفية لتضادها إنما هو بلحاظ مقام الجعل و الخطاب، حيث ترد على الماهيات الكليه القابله للإطلاق و التقييد، لا بلحاظ مقام الامتنال بالفعل الخارجى، فإنه ظرف سقوط التكليف لا ثبوته.

و ليست هى كالأحكام الوضعيه و الأعراض الخارجيه، كالزوجيه و الرقيه و البياض و الحراره، العارضه على الأفراد الخارجيه دون الماهيات الكليه.

فغايه ما يلزم فى المقام امتثال كلا الحكمين بالوضوء الخارجى الواحد، لا اتصافه بهما.

و تمام الكلام فى ذلك فى مبحث اجتماع الأمر و النهى، و قد أشرنا إلى طرف منه فى مبحث تداخل الأغسال فى المسأله الثالثه و السبعين، فراجع و تأمل.

و ثالثا: بأن الوجوب و الاستحباب لما كانا مشتركين فى الاقتضاء و الطلب و مختلفين فى الإلزام و عدمه، فاندكاك الاستحباب بالوجوب عند اجتماعهما إنما هو بمعنى ارتفاع عدم الإلزام الذى به امتياز الاستحباب، مع بقاء الطلب و الاقتضاء الناشئ من قبله، لعدم التنافى بينه و بين الطلب و الاقتضاء الناشئ من الوجوب، بل يتأكد أحدهما بالآخر، كما لو اجتمعت جهتان للوجوب أو للاستحباب.

و من الظاهر أن منشأ التقرب بالاستحباب مع انفراده هو الطلب و الاقتضاء، لا عدم الإلزام، فلا يكون اندكاك الاستحباب بالوجوب في المقام مانعا من التقرب به، لبقاء منشأ التقرب معه، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره.

و ربما يرجع إليه ما عن السلطان من استحباب الوضوء في كل وقت حتى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٦

...

وقت الفريضة، كما يحتمل رجوعه لما سبق في الوجه الثاني.

نعم، لو قصد التقرب بالاستحباب مقيدا بوجوده الاستقلالي و بحده غير المندك في الوجوب، اتجه البطلان مع الغض عن الوجهين السابقين.

لكنه محتاج إلى عناية خاصة - كما سبق نظيره في المسألة الواحدة و السبعين - و خارج عن محل الكلام، إذ الكلام في قصد الغاية المستحبة من حيث هو.

و من هنا ظهر الحال فيما لو ضاق وقت الفريضة حيث يكون استحباب الكون على الطهارة لغوا، كما سبق، فإن لغوية الاستحباب حينئذ إنما هي بمعنى لغوية الحكم بعدم الإلزام، لا - بمعنى لغوية الطلب و الاقتضاء، الذي هو ملاك التقرب فيه، بل هو باق مع وجوب الفريضة، غير لاغ، لأنه موجب لتأكيد الداعوية نحو الفعل.

و أما الغايات المستحبة المزاحمة للفريضة، و التي عرفت سقوط أمرها، فتبني صحة الوضوء بقصدها إما على الأمر الترتبي، أو إمكان التقرب بالملاك، و كلاهما تام، على ما حرر في مسألة الضد.

هذا كله مع الالتفات للحال، أما مع الغفلة عن وجوب الفريضة و تخيل فعلية الغاية المستحبة لا غير، فلا يتوقف تصحيح الوضوء على ما تقدم، لما سبق في المسألة الواحدة و السبعين من الاكتفاء في الوضوء بالتقرب و لو بقصد أمر متخيل لا واقع له، فراجع.

ثم إن ما سبق مبنى على عدم اعتبار نية الوجوب و النذب في الوضوء، و أما بناء على اعتبار نية أحد الأمرين، فظاهر القائلين به إرادتهم من النذب هو النذب غير المجامع للوجوب - كما فيما قبل الوقت - أما المجامع له - مع الاندكاك أو بدونه، على الكلام السابق - فلا يكفي قصده، لظهور كلامهم في التفصيل القاطع للشركة، فلا يجوز مع الوجوب نية النذب و إن كان ثابتا في الجملة.

لكن أدلتهم المتقدمة قد تقصر عن ذلك، بل تناسب الاكتفاء بنية النذب في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٧

...

محل الكلام.

و الأمر سهل بعد ما سبق في مباحث النية من عدم تمامية المبنى المذكور و أنه يكفي التقرب، الذي عرفت حصوله بقصد الغاية المندوبة في المقام.

بقي في المقام شيء، و هو أنه وقع الكلام بين الأصحاب في أن الوضوء المأتي به لغاية هل يجوز الدخول به في بقية الغايات، أو لا؟ و قد اضطربت كلماتهم في ذلك و كثرت الأقوال المنقولة فيه بما لا مجال لاستقصائه و إطالة الكلام فيه، بل ينبغي التعرض لأمرين يتضح منهما الحال في ذلك.

الأول: الظاهر أن كل وضوء وارد على الحدث الأصغر مع الطهارة من الأكبر موجب للطهارة من الحدث الأصغر، بأي غاية وقع، فإن أدلة كثير من وضوءات الغايات قد تضمنت إفادتها الطهارة، و من القريب جدا إلغاء خصوصية مواردّها، كما هو المناسب للمرتكزات،

ولا- سيما بملاحظة ما تقدم في استحباب الكون على الطهارة من أن تسمية الأفعال المخصوصة بالوضوء إنما هو بلحاظ سببيتها للطهارة.

مضافا إلى أنه المستفاد من سبر النصوص الكثيرة.

منها: ما تضمن انتقاض الوضوء بالنواقض المذكورة و عدم انتقاضه بغيرها، لوضوح أنه لا يصح نسبة الانتقاض للوضوء إلا بلحاظ أثره القابل للاستمرار، و ليس أثره المقصود إلا الطهارة، كما يظهر بأدنى نظر في النصوص و بالتأمل في المرتكزات.

ولا- سيما مع التصريح بأن أثره الطهارة منها فيما عن الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام بسند لا يخلو عن اعتبار من قوله: «إنما وجب الوضوء مما خرج من الطرفين. لأن الطرفين هما طريق النجاسة. فأمرُوا بالطهارة عندما تصيبهم تلك النجاسة من أنفسهم.» (١). و منها: ما تضمن إطلاق الموجب على النواقض، لوضوح أنه لا يراد به

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٨

...

وجوبه بها تكليفا، بل تحقق موضوعه و هو الحدث المرتفع به، فتأمل.

و منها: ما تضمن التعبير بكون المكلف على وضوء، لظهور أن ما هو القابل للاستمرار هو الأثر، الذي عرفت أنه الطهارة.

و مثله ما تضمن التعبير عنه بأنه متوضئ، لوضوح عدم إرادة صدور الوضوء منه و لو تعقبه الحدث، بل كونه على وضوء و طهارة.

و منها: ما تضمن إطلاق الطهور و الطهارة على الوضوء، و هي نصوص كثيرة لا مجال لاستقصائها كقوله عليه السلام: «الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهروا» (١)، و هو الذي أشير إليه في ذيل آية الوضوء و الغسل و التيمم بقوله تعالى: **وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ** (٢)، و غير ذلك.

فإن بعضها و إن ورد في موارد خاصة إلا أن استفادة العموم من مجموعها قريب جدا، بل هو الظاهر من الطائفة الأولى، لظهورها في انتقاض كل وضوء به الملازم لكونه ذا أثر قابل للانتقاض.

فلا ينبغي التأمل بلحاظ جميع ما تقدم في العموم المذكور.

إن قلت: هذا قد يتم في الوضوء المأتي به للغايات المعلومّة المشروعية، دون ما لم تثبت مشروعيته و إنما يؤتى به برجاء المطلوبة أو بتخيل أمر لا واقع له، حيث لا طريق لإثبات ترتب الطهارة عليه، لاختصاص ما تقدم بالوضوء المشروع.

قلت: عدم مشروعية الوضوء بالخصوصية المقصودة حين الإتيان به لا- ينافي مشروعيته للكون على الطهارة أو غيره من الغايات المشروعة، و مقتضى العموم المتقدم ترتب الطهارة عليه و إن لم يقصد أمر تلك الغايات به، لعدم الدليل على اعتبار قصده في ترتب الطهارة عليه.

على أن مقتضى أدلة النواقض مشروعيته و تحقق موضوعه و إن لم يكن مأمورا به، و مقتضى أدله شرحه و تحديده بالغسلتين و المسحنتين تحققه و ترتب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٦.

(٢) سورة المائدة: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٩

...

أثره و هو الطهارة بها.

غاية ما دل عليه الإجماع اعتبار القرية فيه، و هي لا تتوقف على اعتبار الأمر به، فضلا عن إحرازه، بل يكفي فيها احتمالاه و الاعتقاد به و لو خطأ.

فمشروعيته التي لا بد منها هي تحقق موضوعه المعلوم في المقام، لا ورود الأمر به، ليقدر عدم إحرازه.

و مما ذكرنا يظهر تحقق الطهارة بالوضوء الوارد على الطهارة من الحدث الأصغر، و هو التجديدي، لأنه وضوء أيضا منتقض بالحدث، كما ينتقض غيره بمقتضى إطلاق أدلة النواقض، كما يناسبه التطهر عليه في معتبر محمد بن مسلم و أبي بصير المتقدم، و قد سبق في أواخر المسألة الواحدة و السبعين أن الوضوء الراجع و التجديدي ماهية واحدة مشتركة في أثر واحد قابل للتأكد، فراجع.

بل الظاهر أن الوضوء الوارد على الحدث الأكبر إما موجب للطهارة من الحدث المقارن له، كالوضوء لمعاودة الجماع و لنوم الجنب، أو لتخفيفه، كما في وضوء الحائض وقت الفريضة- نظير وضوء المسلس- و لذا لا إشكال ظاهرا في انتقاضه بالحدث، بنحو يمنع من ترتب الأثر المقصود منه عليه، كما هو مقتضى إطلاق نصوص النواقض. و هو المناسب للتعبير عنه في بعض نصوصه بالتطهر.

الثاني: أن تشريع الوضوء لجميع الغايات المأمور بها و غيرها ليس بلحاظ نفسه، بل بلحاظ أثره- و هو الطهارة- عليه، كما هو الظاهر من الأمر بالطهارة في بعضها، و يكون المكلف على وضوء أو متوضئا في آخر، و بكلا الأمرين في ثالث، و هو الغالب في الغايات المذكورة، بل الظاهر- كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره- أن جميع أدلة الوضوءات المأمور بها في حال الحدث الأصغر دون الأكبر التي وصلتنا قد تضمنت ذلك.

نعم، بعض النصوص الواردة في الوضوء حال الحدث الأكبر لم تتضمن إلا الأمر بالوضوء، كما ورد في الوضوء لتغسيل الجنب للميت و جماع المغسل له،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٠

[مسألة ١٠٢ من سنن الوضوء وضع الإناء الذي يغترف منه على اليمين]

مسألة ١٠٢: سنن الوضوء- على ما ذكره العلماء رضى الله عنهم- وضع الإناء الذي يغترف منه على اليمين (١)،

و معاودة الجماع.

إلا أن الظاهر رجوعه له أيضا، لأنه المنصرف منه ارتكازا، و لعدم الإشكال ظاهرا في استيناف الوضوءات المذكورة بالحدث الأصغر قبل فعل غاياتها، كما هو مقتضى إطلاق أدلة النواقض.

و قد تقدم في الوضوء للكون على الطهارة ما له نفع في المقام، فراجع.

إذا عرفت هذا، ظهر أن الوضوء المأتي به لغاية يجوز الدخول به في غيرها من الغايات، من دون فرق بين الصلاة و غيرها، و لا بين الغاية الواجبة و غيرها، لأنه إذا كان الوضوء موجبا للطهارة، و كانت هي الشرط في جميع الغايات، تعين جواز إيقاع تلك الغايات بذلك الوضوء ما لم ينتقض بالحدث.

نعم، لا بد من عدم مانع آخر من إيقاع الغاية، كالحدث الأكبر المانع من كثير من غايات الوضوء، و إن شرع الوضوء حينه لبعض الغايات، حيث لا ينفع الوضوء المذكور إلا للغايات المشروعة حينه، فلو توضأ الجنب للجماع اكتفى به للجماع أو النوم، دون الصلاة.

و بما ذكرنا يظهر ضعف الخلاف في عموم ذلك من بعضهم، كما يظهر ضعف أدلتهم بالنظر فيها.

و لا يسعنا التعرض لأدلتهم وإطالة الكلام فيها بعد ما ذكرنا. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم، ومنه نستمد العون والتوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

(١) فقد أطلق جماعة من الأصحاب استحباب وضع الإناء على اليمين، وفي المدارك أنه المشهور، بل في المعبر و عن الذكرى أنه مذهب الأصحاب.

لكن في المعبر أن المراد به الإناء الذي يغترف منه باليد، لا الذي يصب منه، بل في المدارك و عن نهاية الاحكام و جملة من الأصحاب تخصيصه بذلك،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣١

...

و أنه إذا كان ضيق الرأس فالمستحب وضعه على اليسار، و في الجواهر: «و لعل إطلاق كثير منهم استحباب وضعه على اليمين مبنى على استحباب كون إناء الوضوء مما يغترف منه».

و كيف كان، فقد يستدل عليه.

تارة: بالنبوي المرسل في المعبر وغيره: «قال صلى الله عليه وآله: إن الله يحب التيامن في كل شيء» (١)، و ما روته العامة عن عائشة: «كان النبي يعجبه التيمن في تنعله و ترجله و طهوره و في شأنه كله» (٢).

و اخرى: بأنه أمكن في الاستعمال و أدخل في الموالاة، و لا سيما بناء على ما يأتي من استحباب الاعتراض باليمين. و لعله لذا خصه بعضهم بما يغترف منه، دون ما يصب منه، حيث يكون الأسهل وضعه على اليسار، كما قيل.

و يشكل الأول: بظهور التيامن و التيمن في العمل باليمين و البدء بها، كما في التطهير و الترجل و التنعل، لا ما يعم وضع الشيء على اليمين.

و الثاني - مع عدم اطراحه -: بعدم وضوح الدليل على استحباب الأسهل و الأمكن، و إن ذكر ما في المعبر من أنه نوع من تدبير. نعم، في الجواهر: «و كأنه إشارة إلى ما ورد في الأخبار - على ما قيل -: إن الله يحب ما هو الأيسر و الأسهل». لكن لم نطلع على الأخبار المذكورة ليتضح مفادها.

و أما ما في المدارك و عن الأردبيلي من أن الأولى العمل بما تضمنه صحيح زرارة الحاكي لوضوء رسول الله صلى الله عليه وآله: «فدعا بقعب فيه شيء من ماء فوضعه بين يديه» (٣).

فيشكل: بأن الصحيح وارد لبيان نفس الوضوء الواجب، دون آدابه

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣ و المعبر ص ٤٣.

(٢) عن صحيح البخارى باب التيمن في الوضوء.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٢

...

و مقارناته، فلا يكون وضع الإناء بين اليدين دالا على استحبابه، فضلا عن أن ينافي استحباب وضعه على اليمين أو يخصه بما

يناسب الأمرين.

و منه يظهر ضعف ما فى الجواهر من الاستدلال بنصوص الوضوءات البيانية على استحباب كون الإناء مما يغترف منه، الذى تقدم منه توجيه إطلاق الأصحاب به.

هذا، و لو لم يكن الوضوء من الإناء، بل من نهر أو حوض أو حنفية أو غيرها، كان استحباب جعلها فى جانب اليمين أو الاغتراف منها من الجانب المذكور أشكل، و إن احتمله فى الجواهر.

و اعلم أنهم كما ذكروا استحباب وضع الإناء على اليمين ذكروا استحباب الاغتراف بها، بل فى المعتبر و عن الذكرى نسبته للأصحاب.

و يقتضيه - مضافا إلى النبويين المتقدمين، بناء على ما سبق فيهما - ما فى صحيح ابن أذينة عن أبى عبد الله عليه السلام فى حديث المعراج: «فدنا رسول الله صلى الله عليه و آله من صاد، و هو ماء يسيل من ساق العرش الأيمن، فتلقى رسول الله صلى الله عليه و آله الماء بيده اليمنى، فمن أجل ذلك صار الوضوء باليمين» (١).

فما حكاه فى مفتاح الكرامة عن المجمع من عدم الدليل على استحبابه فى غير محله.

نعم، ربما يدعى قصور ما تقدم عن الاغتراف لغسل اليمنى، لأن النبويين إنما ينهضان بترجيح اليمين عند الدوران فى العمل الواحد بينها و بين اليسار، لا فى مثل المقام، حيث لا بد من أخذ الماء باليسار، و إنما الشك فى استحباب زيادة عمل، و هو أخذه أولا باليمين و إفراغه فيها.

و أما الصحيح، فهو إنما ينهض باستحباب أخذ الماء باليمنى للوجه، دون غيره، لأنه التناول الأول الذى حكى عن النبى صلى الله عليه و آله و فرض كونه منشأ للاستحباب.

فلا مجال للبناء على استحباب الاغتراف باليمنى لغسلها، و لا سيما مع اشتغال

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٣

...

غير واحد من نصوص الوضوءات البيانية (١) على الاغتراف له باليسرى.

و يشكل: بأن أخذ الماء باليسرى لا يكون عملا بها عرفا إذا كان بنحو الصب فيها، بل يختص بما إذا كان بنحو التناول أو الاغتراف، فمع دوران الأمر بين الاغتراف باليمنى و الصب باليسرى و الاغتراف باليسرى رأسا، يكون مقتضى النبويين استحباب الأول.

كما أن ظاهر الصحيح استحباب أخذ الماء باليمين لجميع أجزاء الوضوء، و إلا كان المناسب التنبيه على خلاف ذلك فى بعضها لمسيس الحاجة لذلك، و ليكن ذلك قرينة على كون عمله صلى الله عليه و آله كذلك، و إن لم ينبه صريحا لغير تناوله الأول. و أما نصوص الوضوءات البيانية، فهى لا تنهض دليلا فى المقام، لما تقدم.

و لا سيما مع ما فى صحيح محمد بن مسلم من قوله: «ثم أخذ كفا آخر يمينه فصبه على يساره فغسل به ذراعه الأيمن» [٢]. فإن تعمله عليه السلام لذلك مع مخالفته لمقتضى الطبيعة ظاهر جدا فى رجحانه، فيتعين الخروج به عن النصوص المتضمنة الاغتراف باليسرى لو فرض ظهورها فى استحباب ذلك بدوا، و حملها على الجرى على الوضع الطبيعى من دون تصد لبيان المستحب فى ذلك، بل الواجب لا غير.

و من ثم كان استحباب ما تضمنه قويا جدا، كما نسبه فى جامع المقاصد للأصحاب.

هذا، و مقتضى صحيح ابن أذينة عموم استحباب أخذ الماء باليمنى لغير

[٢] الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧. و نقل نحوه سيدنا المصنف قدّس سرّه في صحيح زرارة و بغير. لكنه مروى في الكافي هكذا: «ثُمَّ غَمَسَ كَفَهُ الْيَسْرَى فَغَرَفَ بِهَا غَرْفَهُ فَأَفْرَغَ عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُمْنَى.» [الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣].

و في التهذيب و الاستبصار هكذا: «ثُمَّ غَمَسَ كَفَهُ الْيُمْنَى فِي الْمَاءِ فَاعْتَرَفَ بِهَا مِنَ الْمَاءِ فَغَسَلَ يَدَهُ الْيُمْنَى مِنَ الْمَرْفَقِ.» [الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١١].

(١) الوسائل، باب: ١٥ من أبواب الوضوء الأحاديث: ٢٢، ٣، ٤، ٦، ١٠.

مصابيح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٤
و التسمية (١)،

الاغتراف، ولا سيما مع كون مورده التلقى.

فلا مجال لما يظهر من جامع المقاصد من اختصاصه بصورة الأخذ بالاغتراف، وإن اقتصر الأصحاب عليه.

(١) كما ذكره جماعة كثيرة، بل في الغنيّة والمعتبر والمنتهى و عن الذكرى و غيرها الإجماع عليه.

للنصوص المستفيضة «١»، وفي كثير منها أن من سمى طهر جسده كله و كان كمن اغتسل، و من لم يسم لم يظهر منه إلا ما أصابه الماء.

بل مقتضى ما تضمنه بعضها من أن من لم يسم على وضوئه وغيره من عمله كان للشيطان فيه شرك، كراهة تركها.

هذا، وفي مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن رجلاً توضأ و صلى، فقال له رسول الله صَلَّى الله عليه وآله: أعد وضوءك و صلاتك، ففعل و توضأ و صلى، فقال له النبي صَلَّى الله عليه وآله:

أعد وضوءك و صلاتك، فأتى أمير المؤمنين عليه السّلام فشكا ذلك إليه، فقال له: هل سميت حيث توضأت؟ قال: لا. قال: سمّ على وضوءك، فسمي و توضأ و صلى، فأتى النبي فلم يأمره أن يعيد» (٢). و مقتضى الأمر بالإعادة فيه شرطية التسمية.

ولا مجال للإشكال فيه بالإرسال، لما تقدم في تحديد الكر من حجية مراسيل ابن أبي عمير.

و كذا حمل التسمية فيه على النية- كما صنعه الشيخ في التهذيب و الاستبصار- لمخالفته للظاهر جداً، بل يمتنع عادةً عدم تحقق النية من الرجل المذكور.

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء.

(۲) الوسائل باب: ۲۶ من أبواب الوضوء حديث: ۶.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٥

...

كما أن حكاية الصادق عليه السلام له لا تناسب كونه منسوخا، وإن احتمله في الوسائل.

نعم، هو لا ينهض بإثبات الشرطية بعد ظهور تسالم الأصحاب على عدمها، المطابق للسيرة القطعية، و للنصوص المتضمنة أن من لم

يسم لا يطهر منه إلا ما أصابه الماء، فإنه صريح في ترتب الأثر على طهارته و عدم فسادها. و من ثمَّ يقرب حملة على الاستحباب، بل لعله الأنسب بلسانه في نفسه، لأن المهتم بالامتنال لا يترك الشرط إلا غفلة عن شرطيته، فيكفي تنبيهه عليها بأيسر طريق، أما تارك المستحب فكثيرا ما يتركه تسامحا فيه أو استهوانا له، فيناسبه إظهار شدة الاهتمام به بمثل هذا البيان الذي ليس من شأنه أن يغفل عنه.

ولا- موجب مع ذلك لحملة على التقيء- حيث حكى عن بعض العامة القول بالوجوب- و إن جعله في الجواهر أولى و استشكل في العمل بمضمونه بالنسبة لمشروعية إعادة الوضوء و الصلاة لترك هذا المستحب. بقي في المقام أمران.

الأول: حكى عن الذكري أنه لو ترك التسمية ابتداء عمدا أو سهوا أتى بها متى ذكر، و عن التذكرة و نهاية الأحكام التردد مع العمدة، و في المنتهى: «لو فعلها خلال الطهارة لم يكن قد أتى بالمستحب».

أما النصوص، فهي مختلفة الألسنة، ففي جملة منها التعبير بالتسمية على الوضوء، و في صحيح معاوية بن عمار: «إذا توضأت فقل: أشهد أن لا إله إلا الله، اللهم.» (١)، و في مرسل ابن أبي عمير: «إذا سميت في الوضوء.» (٢)، و في خبر أبي بصير و مرسل الصدوق: «من توضأ فذكر اسم

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٦

...

الله.» (١).

و لا إشكال في شمول ما عدا الأول للتسمية في الأثناء، بل لا يبعد شمول الأول لها، و معه لا مجال لما سبق من المنتهى، و لا سيما مع ما ورد في آداب المائدة من مشروعية تدارك التسمية في الأثناء (٢)، و هو المناسب للارتكاز هنا.

نعم، تضمن غير واحد من النصوص التسمية حين وضع اليد في الماء عند الاستنجاء مقدمة للوضوء (٣)، و عند الوضوء (٤)، و بعد الشروع في غسل الوجه (٥) و في أول الوضوء (٦)، بل في حديث الأربعمئة: «لا يتوضأ الرجل حتى يسمي، يقول قبل أن يمس الماء: بسم الله و بالله.» (٧).

إلا- أنها لا- تنافي الإطلاق المتقدم، بل تحمل على الفضل، كما هو المناسب للارتكاز، و لما تضمن أن من لم يسم على عمله كان للشيطان فيه شرك (٨)، لأن حيز التسمية للشيطان عن الاشتراك في العمل إنما يكون من حين وجودها لا قبله، فإذا وقعت في الأثناء كان شريكا في أول العمل، فلا حظ.

الثاني: أن مقتضى إطلاق ذكر اسم الله تعالى في الوضوء الذي تضمنه غير واحد من النصوص الاكتفاء بذكر أحد أسمائه تعالى و لو مفردا، و إن لم يبعد انصرافه لخصوص ذكره في جملة تناسب تعظيمه، كالاتعانة به و الثناء عليه و تمجيده.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٤، ٨.

(٢) راجع الوسائل باب: ٥٦، ٥٨ من أبواب آداب المائدة.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٢، و باب: ٢٦ من الأبواب المذكورة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢١.

(٧) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٨) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١٢، ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٧

و الدعاء بالمأثور (١)،

و لا يعتبر خصوص الاستعانة بمثل: بسم الله، و إن تضمنته جملة من النصوص، و لعله المنصرف من عنوان التسمية في غير واحد منها، لعدم التنافي بين المطلق و المقيد في المستحبات، و لا سيما مع ما تقدم في صحيح معاوية بن عمار من الاكتفاء بالشهادة و الدعاء.

(١) يعني: للوضوء بجملته، أما الدعاء لأجزائه و مندوباته فسيأتي منه قدس سره التعرض له.

و قد تضمنت ذلك جملة من النصوص على اختلافها في كيفية الدعاء.

ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا وضعت يدك في الماء فقل: بسم الله و بالله. اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين» (١).

و نحوه حديث الأربعمائة (٢)، إلا أنه تضمن أن ذلك قبل وضع اليد في الماء.

و صحيح معاوية بن عمار (٣)، إلا أنه أبدل التسمية بالشهادة - كما تقدم - و أضاف في ذيله: «و الحمد لله رب العالمين».

و في مرسل الصدوق: «كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا توضأ قال: بسم الله و بالله و خير الأسماء لله و أكبر الأسماء لله، و قاهر لمن في السماء و قاهر لمن في الأرض».

الحمد لله الذي جعل من الماء كل شيء حي و أحيا قلبي بالإيمان. اللهم تب علي و طهرني و اقض لي بالحسنى و أرني كل الذي أحب و افتح لي بالخيرات من عندك يا سميع الدعاء» (٤).

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٨

و غسل (١) اليدين (٢)

و يأتي حديث وضوء أمير المؤمنين عليه السلام عند التعرض لأدعية أجزاء الوضوء إن شاء الله تعالى.

(١) كما صرح به جمع كثير من القدماء و المتأخرين، بل في الخلاف و الغنية و المعتبر دعوى الإجماع عليه.

و تقتضيه جملة من النصوص، كصحيح الحلبي [عن أبي عبد الله عليه السلام: سئل كم. كافي]: «سألت عن الوضوء كم يفرغ الرجل على يده اليمنى [يده. في] قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: واحدة من حدث البول، و اثنتان من حدث الغائط [الغائط].

في] و ثلاث من الجنابة» (١)، و صحيح عبد الكريم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبول و لم يمس يده اليمنى شيء أ

يدخلها في وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال:

لا، حتى يغسلها. قلت: فإنه استيقظ من نومه و لم يبل أ يدخل يده في وضوئه قبل أن يغسلها؟ قال: لا، لأنه لا يدري حيث باتت يده، فليغسلها» (٢)، و غيرهما.

و هي محمولة على الاستحباب أو كراهة ترك غسل اليد، لتسالم الأصحاب على عدم الوجوب، و للنصوص كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «ثم غمس فيه كفه اليمنى، ثم قال: هكذا إذا كانت الكف طاهرة» (٣)، و صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «سألته عن الرجل يبول و لا يمس يده اليمنى شيئاً أ يغمسها في الماء؟ قال: نعم و إن كان جنباً» (٤)، و غيرهما.

(٢) كما هو المصرح به في كلام الأصحاب و معاقد إجماعاتهم.

و يقتضيه - مضافاً إلى ثنية اليدين في غير واحد من نصوص الجنابة (٥) -

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٥) راجع الوسائل باب: ٢٦، ٤٤ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٩

...

إطلاق اليد في ذيل صحيح عبد الكريم المتقدم، و في حديث حريز عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: يغسل الرجل يده من النوم مرة، و من الغائط و البول مرتين، و من الجنابة ثلاثاً» (١)، و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل يتوضأ في الكنيف بالماء يدخل يده فيه أ يتوضأ من فضله للصلاة؟ قال: إذا أدخل يده و هي نظيفة فلا بأس، و لست أحب أن يتعود ذلك، إلا أن يغسل يده قبل ذلك» (٢) و مرسل الصدوق الآتين (٣).

و لا ينافيه التقييد باليمنى في صدر صحيح عبد الكريم و في صحيح الحلبي على رواية التهذيب و الاستبصار - كما سبق - لوقوعه في كلام السائل.

على أن إلغاء خصوصيتها عرفاً قريب جداً.

فما في الحقائق و الجواهر من التأمل في استحباب غسلهما معا من النصوص في غير محله.

و مثله توجيهها للاقتصار على اليمنى بأنها هي التي تدخل في الماء يغترف بها لجميع أعضاء الوضوء، لوضوح أنه لا أثر لذلك مع عموم استحباب غسل اليد لصورة عدم الاعتراف بها، و مع تقييده بالاغتراف لا يستحب غسل اليد بدونه و إن كانت اليمنى، و يستحب معه و إن كانت اليسرى.

و كذا ما في الحقائق من أن ما تضمنته رواية عبد الرحمن الآتية الحاكية لوضوء أمير المؤمنين عليه السلام من قوله عليه السلام: «فأتاه محمد بالماء فأكفاه فصبه بيده اليسرى على يده اليمنى» (٤) ظاهر في الاقتصار على غسل اليمنى، لاندفاعه بأن صب الماء عليها لا يستلزم تخصيصها بالغسل، لتعارف غسلهما معا بالصب على أحدهما. على أنها لم تتضمن كون الصب لغسل اليد، بل لعله للاستنجاء المذكور

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الماء المضاف والمستعمل حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤، ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٠

من الزندين (١)

بعد ذلك، فلاحظ.

(١) كما في المنتهى و جامع المقاصد و الروضة و كشف اللثام و المدارك و عن الذكرى، و إليه يرجع ما في القواعد من الاقتصار على الكفين.

و هو الظاهر من النصوص المتقدمة- بعد القطع بعدم إرادة المعنى الحقيقي منها، و هو تمام العضو إلى الكتف- لأن الكف هو المعد للاستعمال و به يكون تناول الماء من الإناء، و لذا كان هو المنصرف من إطلاق غسل اليد للأكل، و إرادة ما زاد عليه مع ذلك تحتاج للبيان.

بل لم يعهد إطلاق اليد على ما زاد على ذلك مما دون الذراع، و إطلاقها على ما ينتهي بالمرفق- كما في الوضوء- من دون تقييد لو ورد لا مجال للجري عليه هنا، لبعد إرادة ذلك في نفسه بعد كونه هو الواجب في الوضوء، فلا يمكن الاعتماد على الإطلاق في بيانه، بل يتعين للكفين.

و لعله لذا نسب في الحقائق التحديد بالزندين للأصحاب، مع عدم التحديد به قبل العلامة، و إنما اقتصر الأكثر على التعبير باليدين، بل هو المنسوب للأصحاب في كشف اللثام و مفتاح الكرامة، و هو مورد جل دعاوى الإجماعات المتقدمة أو كلها. نعم، ورد الأمر بغسل الذراع في بعض نصوص الجنباء «١»، و نصفه في آخر «٢»، و ما دون المرفق في ثالث «٣». و هو لا ينافي ظهور الإطلاق في الكفين.

و بهما صرح في جملة منها «٤»، و يتعين الجمع باختلاف مراتب الفضل أو بغير ذلك

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنباء حديث: ٦، ١٦، و باب: ٤٤ من الأبواب المذكورة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الجنباء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنباء حديث: ٨.

(٤) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنباء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤١

قبل إدخالهما في الإناء الذي يغترف منه (١)

على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

اللهم إلا أن يقال: هذا إنما يتجه بناء على استحباب غسل اليدين تعبدا مطلقا، أما بناء على اختصاصه بما إذا أريد غمسهما في الماء فالأقرب الحمل على المقدار الذي يغمس و يغترف به، و إن زاد على الكف، لأنه المناسب لارتكاز كون الغسل فرارا عن انفعال الماء بأثر الحدث المذكور، حيث يصلح ذلك لأن يكون قرينه عرفا على تعيين المقدار المغسول بعد تعذر الحمل على المعنى الحقيقي.

(١) كما هو المصرح به في كلام الأصحاب و معاقد إجماعاتهم المتقدمة.

و يقتضيه إطلاق ما تقدم في صحيح عبد الكريم صدرا و ذيل.

مضافا في النوم لحديث حريز المتقدم و مرسل الصدوق عن الصادق:

«قال عليه السلام: اغسل يدك من النوم مرة» (١).

و في البول لصحيح الحلبي المتقدم، و مرسل الصدوق الآخر: «قال الصادق عليه السلام: اغسل يدك من البول مرة، و من الغائط مرتين، و من الجنابة ثلاثا» (٢).

نعم، تقدم في حديث حريز أن الغسل من الغائط و البول مرتين.

و قد حملة غير واحد على إرادة اجتماعهما فيكتفى بالأكثر - الذي هو حكم الغائط - للتداخل، لا على صورتى انفراد كل منهما، لينافى ما تقدم، و إلا كان الأنسب الفصل بينهما ب «من»، كما فصل بها بين الصور الثلاث.

لكنه مستلزم لخلو ذكر البول عن الفائدة و إهمال حكمه مع شدة الحاجة لبيان، لشيوخ صورة انفراده.

و لعل عدم الفصل بينهما ب «من» لاتحاد حكمهما، لا لإرادة صورة اجتماعهما. و من ثم لم يبعد الجمع بينه و بين صحيح الحلبي و مرسل الصدوق

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٢

لحدث النوم أو البول مرة (١)،

بالحمل على بيان الأفضل.

و لعله الوجه فيما عن المجمع من أن المرة أقل الاستحباب، و إلا فيستحب مرتان في البول و النوم.

نعم، يشكل في النوم، لعدم الدليل.

و أشكل منه ما في اللمعة من إطلاق استحباب المرتين في الوضوء الشامل للوضوء من الريح و بقیة النواقض، بل للوضوء التجديدي، مع عدم الدليل على استحباب غسل اليدين فيهما، فضلا عن كونه مرتين.

(١) فلو لم يكن الوضوء بالاغتراف لم يستحب الغسل، كما هو ظاهر جل الأصحاب، لاشتغال فتاواهم و معاقد إجماعاتهم على القيد المذكور.

و كأنه لظهور صحيح الحلبي و عبد الكريم و خبر على بن جعفر في خصوصية الإدخال في الإناء.

لكن قُرب في كشف اللثام و غيره العموم، لإطلاق حديث حريز و مرسل الصدوق، لدعوى عدم نهوض النصوص الأولى بتخصيصها، و كأنه لأن التقيد به فيها وقع في كلام السائل، و لعدم التنافي بين المطلق و المقيد في المستحبات، كما سبق.

و يشكل: بأن ظاهر النصوص الاولى خصوصية الإدخال في استحباب الغسل، و أنه إنما يكون لأجله، لا مجرد ثبوته معه، فلا بد من الجمع بينها و بين الثانية إما بتأكد الاستحباب لأجل الغمس، أو بحمل الثانية على صورة إرادة الإدخال، و الثاني أقرب، لقرب عدم صدور الثانية لبيان استحباب الغسل، ليستفاد منه العموم، بل لبيان عدده مع المفروغية عن استحبابه في الجملة من دون تحديد لمورده، و لذا لم يقيد حتى بالوضوء، و بل لو بنى على إطلاقه كان من أحكام نفس الحدث و لو مع العلم بتجدده قبل الطهارة، و هو بعيد جدا، و لذا لم يشر الأصحاب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٣

و الغائط مرتين (١).

لذلك في أحكام الخلوة، بل جعلوه من سنن الوضوء.

إن قلت: لما كان الغسل قبل الاغتراف لتجنب تأثير اليد في الماء ارتكازا، فالمناسب عمومها لصورة عدم الاغتراف، لتجنب تأثيرها في الماء المصبوب بها لغسل الوجه.

قلت: ربما لا. يفعل الماء بوضعه في اليد لأجل غسل الوجه بها، بل تنغسل هي به مع الوجه، كما في وضعه فيها عند غسل اليد الأخرى، فإن المتعارف غسلهما معا بصب الماء في إحداهما، وليس هو كوضعها في الماء المستقر في الإناء، فتأمل جيدا. و من ذلك يظهر اختصاص الاستحباب بالاغتراف بالقليل، كما صرح به في المنتهى وغيره، دون الكثير خصوصا مثل النهر، لأن منشأ احتمال النجاسة، لما يأتي، بل لقصور صحيحى الحلبي و عبد الكريم و خبر على بن جعفر عنه بعد التعبير في الأول بالإناء، و في الثاني بوضوئه - الذي يراد به ما يتوضأ به من الماء، لا ما يتوضأ منه - و في الثاني بفضل، لظهور العناوين المذكورة في القليل العرفي، و لا تنطبق على الكر، بل و لا على بعض المراتب التي دونه، و إنما يعمم الحكم لها بفهم عدم الخصوصية، أو بظهور تسالم الأصحاب على ذلك.

و منه يظهر ضعف ما في كشف الثام من التعميم للكثير، لابتناؤه على العمل بالمطلقات.

و أضعف منه ما في الروضة من التعميم له مع الجرى على التقييد بالاغتراف، مع أن التقييد به يبتنى على إهمال المطلقات و الرجوع لنصوص التقييد الظاهرة في خصوص القليل.

(١) كما هو المصرح به في كلام الأصحاب و معاهد إجماعاتهم.

و يقتضيه صحيح الحلبي، و حديث حريز سواء حمل على صورتى انفراد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٤

...

كل من البول و الغائط أم صورة اجتماعهما مع البناء على التداخل.

لكن عن النفلية و البيان استحباب المرأة فيه أيضا. و ردّ بعدم الدليل عليه.

اللهم إلا أن يستدل له بإطلاق خبر على بن جعفر الشامل لصورة الاستنجاء بعد حدث الغائط، حيث يكون الجمع بينه و بين ما تقدم بالحمل على الأفضل، لا بالتقييد، لعدم التنافي بين المطلق و المقيد في المستحبات.

و أما الاستدلال عليه بخبر حريز بحمله على صورة الاجتماع مع البناء على عدم التداخل، فهو كما ترى، لما سبق من منع حمله على صورة الاجتماع، و لأن الظاهر في المقام التداخل، لتفرع الاستحباب ارتكازا على سبب الأحداث المذكورة لأثر يرتفع بالغسل، و قد سبق عند الكلام في اعتبار طهارة الأعضاء عند غسلها للوضوء أن مقتضى الإطلاق في الأسباب التداخل، و هو يقتضى في المقام الاكتفاء بغسل واحد لجميع آثار الأحداث.

مضافا إلى بعد عدم التداخل في نفسه جدا، لكثرة تكرار الحدث بنحو يلزم كثرة التكرار في الغسل و هو مغفول عنه، و لا سيما مع التداخل في نفس الوضوء، فعدم التنبيه عليه في النصوص موجب لوضوح التداخل، كما هو ظاهر الأصحاب لذلك أيضا، بل هو المصرح به في المنتهى وغيره.

بقي في المقام أمور.

الأول: الظاهر أن غسل اليدين ليس لتوهم النجاسة، فيستحب مع اليقين بعدمها، كما في المنتهى و نسبه الوحيد للأصحاب. و كأنه لإطلاق كلامهم.

و هو مقتضى إطلاق النصوص، بل هو متيقن منها، لغلبة اليقين بالطهارة بعد الاستنجاء، و للتصريح بعدم الإمساس في صحيح عبد الكريم و بنظافة اليد في خبر علي بن جعفر، حيث يبعد معهما الحمل على خصوص صورة احتمال النجاسة، بل هو المناسب لاستحباب الغسل من البول مرة و من الغائط مرتين، مع أن التطهير منهما بالعكس. و منه يظهر لزوم حمل التعليل في صحيح عبد الكريم بأنه لا يدري حيث مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٥

...

باتت يده إما على بيان الحكمه و لو بلحاظ إمكان خطأ يقين المكلف بالطهارة، أو على جهله بتحقيق ما يقتضى غسلها من مس الشيطان و نحوه، لا خصوص احتمال المكلف التنجس.

كيف و كثيرا ما يقطع المكلف بعدم تنجس يده حال النوم بنحو لا يمكن حمل الصحيح على خصوص صورة احتمالها، إذ لا يحسن إطلاق التعليل بالعلل غير الغالبة.

الثاني: لو لم يقصد الوضوء فهل يستحب غسل اليدين للاغتراف أو لا؟

وجهان، اختار ثانيهما في المنتهى. قال: «لعموم الأمر بالغسل لمريد الغمس».

لكن العموم المذكور غير ظاهر، لأن حديث حريز و مرسل الصدوق لم يتعرض فيها للغمس، و المتيقن من صحیحى الحلبي و عبد الكريم صورة الغمس للوضوء، للسؤال في أولهما عنه، و في الثاني عن الغمس في الوضوء الذي هو الماء الذي يتوضأ منه. فلعل الأولى أن يقال: الظاهر من الأمر بالغسل قبل إدخال اليد في الإناء لتجنب الماء أثر الحدث الذي لا ينبغي معه استعماله، فمرجهه إلى كراهة الاستعمال بإدخال اليد قبل غسلها، و لا- أثر في ذلك ارتكازا لنية الوضوء به، كما هو الظاهر من خبر علي بن جعفر، لظهوره في كراهة الوضوء بفضل ماء الاستنجاء مع إدخال اليد فيه للاستنجاء من غير غسل، غاية ما قد يدعى أن المتيقن من الاستعمال الذي يكره هو الوضوء، لأنه مورد النصوص المشار إليها.

و منه يظهر أن الغسل من آداب ماء الوضوء، لا من آداب الوضوء، كما قد يستظهر من الأصحاب و جزم به في الجواهر، فضلا عن أن يكون من أجزائه المستحبة، كما قد يظهر مما صرح به جماعة و حكى عن المشهور و الأكثر من جواز مقارنة نية الوضوء له، بناء على ما هو ظاهرهم من إرادة النية التفصيلية التي ذكروا لزوم مقارنتها لأول العمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٦

و المضمضة و الاستنشاق (١)،

كما أنه ليس من آداب مطلق الماء، مع قطع النظر عن الوضوء به، كما هو مقتضى إطلاق ما حكاه في الجواهر عن بعضهم و استضعفه. و لا من السنن المطلقة، كما احتمله في المنتهى، لدعوى كون منشئه توهم النجاسة التي عرفت ضعفها.

نعم، لو تمت الإطلاقات المتقدمة كان من سنن الأحداث المذكورة، كما سبق، و سبق عدم تماميتها.

الثالث: الظاهر عدم اعتبار النية في غسل اليدين، كما صرح به في المنتهى و محكى التحرير، لا لتعليله بتوهم النجاسة التي لا تعتبر النية في التطهير منها حتى مع العلم بها- و إن ذكره في المنتهى- لما سبق من عدم التعويل على التعليل المذكور، بل لإطلاق أدلته المتقدمة، كما ذكره في المنتهى أيضا.

و دعوى: لزوم النية فيه، لأنه من سنن الوضوء، أو من أجزائه المستحبة.

مدفوعة: بما سبق من منع كونه من سنن الوضوء، فضلا عن أن يكون من أجزائه المستحبة.

مع أن الدليل على اعتبار النية في الوضوء منحصر بالإجماع، و المتيقن منه الوضوء الواجب، دون أجزائه المستحبة، فضلا عن سننه و آدابه الخارجة عنه، فلاحظ.

(١) كما ذكره غير واحد، و في المدارك: أنه المعروف من المذهب، و نسبه في المنتهى و محكى التذكرة إلى علمائنا، و ادعى في الناصريات و الخلاف و الغنية الإجماع عليه.

للنصوص المستفيضة، كموثق سماعة: «سألته عنهما، قال: هما من السنة، فان نسيتهما لم يكن عليك إعادة» (١)، و غيره.

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٧

...

و عن ابن أبي عقيل أنهما ليسا بفرض و لا- سنة، و كأنه لخبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: ليس المضمضة و الاستنشاق فريضة و لا سنة، إنما عليك أن تغسل ما ظهر» (١).

لكنه محمول- بقرينة النصوص المذكورة- على أنه ليس مما دلت السنة على وجوبه، كما هو المناسب للذيل المسوق لحصر ما يجب فعله، بل ربما يحمل كلام ابن أبي عقيل على ذلك.

و به يجمع بين ما تضمن أنهما من الوضوء، كحديث أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عنهما، فقال: هما من الوضوء، فإن نسيتهما فلا تعد» (٢) و ما تضمن نفى كونهما منه كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: المضمضة و الاستنشاق ليسا من الوضوء» (٣)، و غيره.

و كأنها تعريض بما عن بعض العامة من البناء على وجوبهما، للسنة، كالنبوي المذكور عنهم في المعتبر: «المضمضة و الاستنشاق من الوضوء الذي لا بد منه» (٤).

و أما الجمع بين النصوص بما أشار إليه في الحقائق من أنهما من السنن المطلقة، لا من سنن الوضوء المرتبطة به، و نسب لصاحب رياض المسائل نصره ذلك و الاستدلال عليه بالوضوءات البيانية، مع استضعاف النصوص الدالة على ارتباطهما بالوضوء و حمل بعضها على التقية، لاشتماله على أحكام آخر تناسبها.

فيدفعه: إباء جملة من نصوصهما الحمل على ذلك و فيها المعتبر السند، كموثق سماعة المتقدم المتضمن عدم وجوب إعادة بتركهما، و لا مجال للحمل

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٤) المعتبر ص: ٤٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٨

...

على التقيّة مع إمكان الجمع العرفي، بمجرد اشتمال الخبر على ما يوافقها، ولا سيما مع تسالم الأصحاب على ذلك. ولا ينافيه خلو النصوص البيانية عنهما، لسوقها لبيان الوضوء الواجب، كما سبق. بقي في المقام أمران.

الأول: قال في المنتهى: «المضمضة إدارة الماء في الفم، والاستنشاق اجتذابه في الأنف»، وهو المطابق لما ذكره بعض اللغويين. لكن الظاهر الاكتفاء عرفاً في المضمضة بتحريك الماء في الفم، كما ذكره في مجمع البحرين، لكن مع نحو من الشدة والدفع وإن لم تتحقق الإدارة.

ولعله لذا قال في المبسوط عند الكلام في المضمضة والاستنشاق: «و لا يلزم أن يدير الماء في لهواته، و لا أن يجذبه بأنفه» و في مفتاح الكرامة: «و في المجمع أنه يمكن أن يكون ذلك- يعني الإدارة- لتحصيل الكمال، لا لتحصيل نفس الاستحباب». و إلا فلا إشكال في عدم صدق المضمضة بمجرد إدخال الماء أو دخوله في فضاء الفم، بل هما مقدمة له. وربما حمل ما سبق من المبسوط على الإدارة في جميع الفم و الجذب للخياشيم، حيث لا إشكال ظاهراً في عدم اعتبارهما في مفهوم المضمضة والاستنشاق.

نعم، لا يبعد استحبابهما فيهما، لأنهما من المبالغة فيهما التي ورد الأمر بها في موثق السكوني، ففيه أنه صَلَّى الله عليه و آله قال: «ليبالغ أحدكم في المضمضة و الاستنشاق، فإنه غفران لكم و منفرة للشيطان» (١).

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٢٤٨

ثم إن الظاهر أنه يعتبر في المضمضة أن يكون تحريك الماء بقوة الفم، و لا يكفي التحريك بالأصابع، خلافاً لما في مجمع البحرين.

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٤٩
و تثليثهما (١)،

الثاني: أنه لا إشكال في خروج المجمع و الاستنثار عن المضمضة و الاستنشاق، كما صرح بالأول في المنتهى و محكى نهاية الاحكام، و بالثاني في غيرهما، خلافاً لما عن ظاهر التذكرة و الذكرى في الأول، و عن بعضهم فيهما معاً. وربما جعلاً مستحجاً آخر. و لعله للاستقذار، أو للتعارف، كما في الجواهر، فتأمل.

(١) كما هو صريح اللمعة و عن غيرها و عن ظاهر التذكرة و غيرها، بل التثليث في الجملة مما ذكره جماعة كثيرة، و ادعى عليه الإجماع في الغنية، و نسبه في الجواهر لفتوى الأصحاب.

ولا- وجه لما عن بعض متأخري المتأخرين من إنكار مستنده بعد ما في خبر أبي إسحاق الحاكبي لعهد أمير المؤمنين عليه السلام لمحمد بن أبي بكر، من قوله عليه السلام:

«و انظر إلى الوضوء، فإنه من تمام الصلاة، تمضمض ثلاث مرات، و استنشق ثلاثاً.» (١).

و أما ما في كتاب الإمام الكاظم عليه السلام لعلي بن يقطين (٢) من الأمر بالتثليث فيهما، فلا مجال للاستدلال به بعد صدور الكتاب للتقيّة و عدم ذكره في الكتاب الثاني بعد زوال سببها.

بل قال سيدنا المصنف قدس سره: «ترك الأمر بهما عند زوال التقيّة شاهد بالخلاف، إلا أن يكون المراد به بيان الوضوء الواجب. لكن ذكر فيه الإسباغ، فلاحظ».

لكن لما كان المتروك هو المضمضة والاستنشاق رأساً لا خصوص تثليثهما فلا يدل على عدم استحباب تثليثهما لو ثبت استحبابهما. وكيف كان، فالعمدة في المقام خبر أبي إسحاق الذي يكون الجمع بينه

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٠

و تقديم المضمضة (١)،

و بين المطلقات بالحمل على الأفضل، لأنه الذي يقتضيه الجمع بين المطلق و المقيد في المستحبات، و لا مجال للبناء على التقييد، بحيث لا يشرع الاكتفاء بالمرّة، و إن كان قد يستظهر من جماعه، بل في المبسوط و النهاية: «و لا يكونان أقل من ثلاث». هذا، و في الجواهر: «ما ذكره بعضهم من كون الثلاث بثلاث أكف، و مع إعواز الماء يكفي الكف الواحدة لم أقف له على مستند بالخصوص، بل عن مصباح الشيخ و مختصره و نهايته و المقنعة و الوسيلة و المذهب و الإشارة الاقتصار على كف لكل منهما، و عن ظاهر الاقتصاد و الجامع الاكتفاء بكف لهما، كما هو مقتضى الإطلاقات. مع التأييد بالنهي عن السرف في ماء الوضوء، و في المبسوط: لا فرق بين أن يكونا بغرفة واحدة أو بغرفتين».

لكن تحقق المضمضة ثلاثاً بكف واحدة لا يخلو عن تكلف، لاحتياجها لمقدار معتد به من الماء، و لا تصدق مع قلته، إلا أن يراد تكرار المضمضة بتمام ما في الكف بمجه ثم إرجاعه، و هو بعيد جداً.

و لزوم السرف في ماء الوضوء ليس محذورا إذا لم يزد على المدّ، و الظاهر عدم زيادته بتعدد الغرفات، فلاحظ.

(١) كما في الوسيلة و المنتهى و الروضة و التذكرة و محكي التحرير و نهاية الاحكام و الذكري و النهاية. و قد استفاد ممن عطف الاستنشاق ب «ثم»، كما عن المقنعة و البيان و غيرهما. و إن أمكن إرادتهم شرطية الترتيب، كما هو المصرح به في المبسوط و حكي عن جماعة، كما لعله ظاهر من ذكر أنه لو عكس استحباب إعادة الاستنشاق.

و قد يستدل لاستحباب الترتيب أو شرطية.

تارة: بالترتيب بينهما في الذكر في جميع النصوص.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥١

و الدعاء بالمأثور عندهما (١)،

و اخرى: بوروده في خبر عبد الرحمن الحاكي لوضوء أمير المؤمنين عليه السلام الآتي في بيان الأدعية المأثورة، بل هو مقتضى السيرة. و هو كما ترى! لاحتمال كون منشأ الجميع الترتيب بينهما طبعاً، لأنه الأنسب بالتزّه عن قذر الأنف. على أنه يأتي رواية الكافي للخبر بعكس الترتيب.

و من ثمّ تنظر في كشف اللثام في الشرطية.

ثمّ لو تمّ الدليل على الترتيب اقتضى الترتيب بين المضمضة أجمع و الاستنشاق، و لا وجه لما عن نهاية الاحكام من تقريب الاكتفاء بالمضمضة مرة ثمّ الاستنشاق كذلك و هكذا ثلاثاً.

(١) كما تضمنه خبر عبد الرحمن بن كثير عن أبي عبد الله عليه السّلام الحاكي لوضوء أمير المؤمنين عليه السّلام، وفيه: «فأتاه محمد بالماء فأكفاه فصبه بيده اليسرى على يده اليمنى، ثم قال: بسم الله وبالله و الحمد لله الذي جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا. ثم تمضمض فقال: اللهم لفتني حجتى يوم ألقاك و أطلق لسانى بذكراك، ثم استنشق فقال: اللهم لا تحرّم على ریح الجنة، و اجعلنى ممن يشم ريحها و روحها و طيبها» (١).

و حذف فى الفقيه و التهذيب من التسمية قوله: «و بالله» و أبدا قوله فى دعاء المضمضة: «بذكراك» بقوله: «بذكرك»، و زاد فيه فى الفقيه قوله: «و شكرك».

و عن أربعين البهائي عن بعض الكتب ذكر دعاء الاستنشاق هكذا: «اللهم لا تحرمنى طيبات الجنان و اجعلنى ممن». و روى الحديث فى الكافى هكذا: «فأتاه به فصبه بيده اليمنى على يده اليسرى، ثم قال: الحمد لله الذى جعل الماء طهورا و لم يجعله نجسا. ثم استنشق

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٢
و عند غسل الوجه (١) و اليدين (٢) و مسح الرأس (٣) و الرجلين (٤).

فقال: اللهم لا تحرّم على ریح الجنة و اجعلنى ممن يشم ريحها و طيبها و ريحانها» (١).

(١) ففى خبر عبد الرحمن المذكور: «ثم غسل وجهه فقال: اللهم بيض وجهى يوم تسود فيه الوجوه و لا تسود وجهى يوم تبيض فيه الوجوه»، و فى بعض نسخ الكافى حذف «فيه» فى الموضعين.

(٢) ففى الخبر المذكور: «ثم غسل يده اليمنى فقال: اللهم أعطنى كتابى بيمينى و الخلد فى الجنان بيسارى و حاسبنى حسابا يسيرا، ثم غسل يده اليسرى فقال: اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى [بيسارى. فقيه] و لا تجعلها مغلوله إلى عنقى، و أعوذ بك من مقطعات النيران»، و اقتصر فى الكافى فى دعاء اليمنى على قوله: «اللهم أعطنى كتابى بيمينى و الخلد بيسارى».

(٣) ففى الخبر المذكور: «ثم مسح رأسه فقال: اللهم غشنى برحمتك و بركاتك و عفوك»، و حذف فى التهذيب و الحقائق قوله: «و عفوك».

(٤) ففى الخبر المذكور: «ثم مسح رجله فقال: اللهم ثبتنى على الصراط يوم تزل فيه الأقدام، و اجعل سعى فيما يرضيك عنى، ثم رفع رأسه فنظر إلى محمد، فقال: يا محمد من توضحاً مثل وضوئى و قال مثل قولى خلق الله له من كل قطرة ملكا يقده و يسبحه و يكبره، فيكتب له ثواب ذلك إلى يوم القيامة» و رواه فى الكافى هكذا، إلا أنه قال فى الدعاء: «اللهم ثبت قدمى [على الصراط. خ] يوم».

ثم إن مقتضى عطف الأدعية على الأفعال فى الخبر بالفاء كونها بعد الفراغ منها متصلة بها، و لا سيما فى مسح الرجلين المذكور لهما دعاء واحد، بناء على الترتيب بينهما، بل هو المقطوع به فى دعاء المضمضة و الاستنشاق، لتعذر الكلام

(١) فروع الكافى باب النوادر من كتاب الطهارة حديث: ٦ ص ٧٠ ج ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٣

و تثنية الغسلات (١).

حين الانشغال بهما.

فما يظهر من المتن وغيره من كون الدعاء عند الانشغال بالأفعال، محتاج لقرينه صارفه للخبر عن ظاهره. إلا أن يكون مرادهم من كونه عنده أنه بعده متصل به، كما هو المتعين في المضمضة والاستنشاق، لما ذكرنا. هذا، وفي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «إذا فرغت فقل: الحمد لله رب العالمين» (١). وفي حديث الأربعمائه: «إذا فرغ من طهوره قال: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله صلى الله عليه وآله» (٢).

و عن تفسير العسكري عليه السلام دعاء طويل بعد الفراغ أيضا (٣).

كما ذكر في مستدرک الوسائل (٤) نصوصا كثيرة تتضمن أدعية أخر بعده، و سورة القدر و آية الكرسي و بعض الآيات الأخر، و لا مجال لاستقصاء ذلك.

(١) أما الاكتفاء في الفرض بالمرّة، فهو مقتضى إطلاق الكتاب المجيد و كثير من النصوص، بل هو المقطوع به من جملة منها و من كلمات الأصحاب و معاهد إجماعاتهم، و في الاستبصار: «لا خلاف بين المسلمين أن الواحدة هي الفريضة و ما زاد عليها سنة» و في المنتهى: «و هو مذهب علماء الأمصار، إلا ما نقل عن الأوزاعي و سعيد بن عبد العزيز، فإنهما قالا: ثلاثا ثلاثا إلا الرجلين».

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢١.

(٤) راجع باب: ٢٤ من أبواب أحكام الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٤

...

و أما استحباب التثنية، فهو المصرح به في كلام جملة من الأصحاب القدماء منهم و المتأخرين، بل هو المعروف من مذهبهم المدعى عليه الإجماع في الانتصار و الاستبصار - فيما تقدم - و الغنية. و استدلل له بجملة من النصوص:

كصحيح معاوية بن وهب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء، فقال: مثنى مثنى» (١). و نحوه صحيح صفوان (٢).

و صحيح يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الوضوء الذي افترضه الله على العباد لمن جاء من الغائط أو بال! قال: يغسل ذكره و يذهب الغائط، ثم يتوضأ مرتين مرتين» (٣).

و رواية زرارة عنه عليه السلام: «قال: الوضوء مثنى مثنى من زاد لم يؤجر عليه.

و حكى لنا وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله فغسل وجهه مرة واحدة و ذراعيه مرة واحدة» (٤).

و رواية بكير عنه عليه السلام: «قال: من لم يستيقن أن واحدة من الوضوء تجزيه لم يؤجر على الثنتين» (٥).

و مرسل الأحول عنه عليه السلام: «قال: فرض الله الوضوء واحدة واحدة و وضع رسول الله صلى الله عليه وآله للناس اثنتين اثنتين» (٦).

و رواية داود الرقي: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت له: جعلت فداك، كم عدّة الطهارة؟ فقال: ما أوجب الله فواحدة، و أضاف إليها رسول الله صلى الله عليه وآله واحدة لضعف الناس.» ثم ذكر فتوى الإمام عليه السلام لداود بن زربي بالثلاث للتيقّه و أنه بعد

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٨.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٩.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٥

...

ارتفاع سبب التقيّه قال له: «يا داود بن زربي توضأ مثني مثني، و لا تزددن عليه.» (١).

و خبر أبي المقدام: «حدثني من سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول: إني لأعجب ممن يرغب أن يتوضأ اثنتين اثنتين و قد توضأ رسول الله صلى الله عليه وآله اثنتين اثنتين» (٢).

و مرسل الصدوق: «و روى: أن مرتين أفضل» (٣).

و مرسل القطب الراوندي قال: «و قد توضأ صلى الله عليه وآله مرة مرة، و قال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به، فمن ترك شيئاً منه اختياراً فلا صلاة له، ثمّ توضأ مرتين فقال: هذا وضوء من أتى به يضاعف له الأجر مرتين، فمن زاد أو نقص فقد تعدى و ظلم» (٤).

و ما تضمن جعلها من الإسباغ - الذي ورد النذب له (٥) - مثل ما في كتاب الكاظم عليه السلام لعلي بن يقطين: «و توضأ كما أمرك الله تعالى: اغسل وجهك مرة فريضة و اخرى إسباغاً، و اغسل يديك من المرفقين كذلك» (٦).

و رواية الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «إن الوضوء مرة فريضة و اثنتان إسباغ» (٧) و غيرهما.

لكنها معارضة بجملة أخرى من النصوص ظاهرة في أفضليّة المرة أو في عدم الفضل في الزيادة عليها، كصحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: إن الله وتر يحب الوتر فقد يجزيك من الوضوء ثلاث غرفات واحدة للوجه و اثنتان للذراعين.» (٨).

و موثق ابن أبي يعفور المروي في مستطرفات السرائر عن أبي عبد الله عليه السلام:

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٦.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٩.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٨ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٧.

(٥) راجع الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء.

(٦) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٧) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٣.

(٨) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٦

...

«قال: اعلم أن الفضل في واحدة واحدة و من زاد على اثنتين لم يؤجر» (١).

و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الوضوء واحدة فرض و اثنتان لا يؤجر و الثالث بدعة» (٢).

و مرسل الصدوق: «و قال الصادق: من توضأ مرتين لم يؤجر» (٣).

و مثلها ما تضمن أن وضوء النبي و أمير المؤمنين صلوات الله عليهما و آلهما كان مرة مرة، كمثوق عبد الكريم بن عمرو: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء، فقال: ما كان وضوء على إلا مرة مرة» (٤).

و مرسل الصدوق: «قال الصادق عليه السلام: و الله ما كان وضوء رسول الله إلا مرة مرة» (٥).

لظهورهما في مداومتها صلى الله عليه و آله على ذلك، و هو لا يناسب استحباب المرتين جدا، و لا سيما مع حكاية الإمام عليه السلام له الظاهر في الحث عليه.

نعم، لا مجال لمعارضتها بنصوص الوضوءات اليبانية، بلحاظ الاختصار فيها - مع كثرتها - على المرة، لقرب الجمع بينها و بين نصوص التشية بحملها على بيان كيفية وضوئه صلى الله عليه و آله من دون نظر لعدد الغسل، في مقابل العامة الذين زادوا و بدلوا في المغسول و الممسوح.

و مثلها ما تضمن اقتصارهم عليهم السلام في وضوءاتهم المروية على المرة، كصحيح أبي عبيدة: «وضأت أبا جعفر عليه السلام بجمع و قد بال، فناولته ماء فاستنجدى، ثم صببت عليه كفا فغسل به وجهه [و كفا غسل به ذراعه الأيمن] و كفا غسل به ذراعه الأيسر.» (٦).

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٧.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٤.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٦) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٧

...

و صحيح حماد بن عثمان: «كنت قاعدا عند أبي عبد الله عليه السلام فدعا بماء فملا به كفه فعم به وجهه، ثم ملأ كفه فعم به يده اليمنى، ثم ملأ كفه فعم به يده اليسرى، ثم مسح على رأسه و رجله، و قال: هذا وضوء من لم يحدث حدثا، يعني التعدى في الوضوء» (١).

و خبر عبد الرحمن بن كثير المتقدم في الأدعية الماثورة، الحاكي لوضوء أمير المؤمنين عليه السلام و غيرها.

لأن استحباب التشية لا ينافي اقتصارهم عليهم السلام على المرة في بعض الموارد، و إنما ينافي اعتيادهم عليها.

نعم، لا بد من حمل قوله عليه السلام في صحيح حماد: «هذا وضوء من لم يحدث حدثاً» على الإشارة لذات الوضوء و كفيته، لا بقيد المرأة، و لو للجمع بينه و بين نصوص التثنية، و إلا فهو ظاهر في حرمة الزيادة، و لا سيما بضميمة ما في موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من تعدى في الوضوء كان كناقضه» (٢)، مع أن نصوص التثنية و كثير من نصوص المرأة صريحة أو ظاهرة في عدم حرمتها.

و كذا الحال فيما تضمن أن الوضوء مرة، كرواية ميسر عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: الوضوء واحد» (٣)، لإمكان الجمع بينه و بين نصوص التثنية بحمله على بيان خصوص الواجب. فالعمدة في معارضة نصوص استحباب التثنية ما تقدم.

و لعل الأقرب في الجمع بين الطائفتين حمل نصوص التثنية على محض المشروعية من باب التخيير بين الأقل و الأكثر، الذي لا مانع منه على التحقيق، من دون أن تكون أفضل، كما هو مضمون خبر الأعمش الآتي، بل مع أفضلية المرأة، عملاً ببعض نصوصها الظاهر أو الصريح في ذلك، كصحيح زرارة و موثق بن أبي

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٤.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٨

...

يعفور و ما تضمن أن وضوء النبي صلى الله عليه و آله و أمير المؤمنين عليه السلام كان عليها، بعد عدم إباء أكثر نصوص التثنية عن الحمل على ذلك، و لو للجمع العرفي بين الطائفتين.

أما ما تضمن أن الوضوء مثنى مثنى - كصحيح معاوية و صفوان و يونس و رواية زرارة - فلنقرب حملها على محض بيان الحد من طرف الكثرة، نظير ما سبق من حمل ما تضمن أنه واحدة على بيان الفرض و الحد من طرف القلة، من دون أن يراد بها الحث على ذلك.

بل لعل ذلك هو الأنسب بلسانها بعد تعذر حملها على التحديد التام الظاهر منها بدوا، حيث لا يبعد أن تكون المحافظة على ظهورها في تحديد الوضوء المعهود مع رفع اليد عن تمامية التحديد، أقرب من حملها على مجرد الحث، أو على تحديد الفرد الأفضل من الوضوء.

و لا سيما رواية زرارة، فإن تعقيب تحديد الوضوء فيها بأنه مثنى مثنى بقوله عليه السلام: «من زاد عليه لم يؤجر» و بحكاية وضوء النبي صلى الله عليه و آله بالمرّة، مناسب لسوقها لبيان محض التحديد من طرف الكثرة لبيان عدم مشروعية الزيادة على التثنية.

و أما مرسل الأحول و رواية داود، فلأن إضافة رسول الله صلى الله عليه و آله الثانية لا يستلزم استحبابها، بل لعله لمجرد السعة أو الاحتياط، بلحاظ ما قد يتفق من عدم حصول الاستيعاب الواجب أو الإسباغ المستحب بالواحدة، أو ما قد يختلج في ذهن المتوضئ من التشكيك في حصولهما، كما هو المناسب للتعليل في الثانية بضعف الناس.

و لأجله يتعين حمل الأمر في ذيل الثانية بالتثنية على محض الترخيص لبيان أكثر المشروع، كما هو المناسب لتعقيبه بالنهي عن الزيادة عليها.

و أما خبر أبي المقدام، فلا يأبى الحمل على إرادة استنكار الرغبة عن التثنية لاعتقاد عدم مشروعيتها، لا لأجل أفضلية الاختصار على

المرّة، بل هو المناسب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٩

...

للتعليل بأنه صَلَّى الله عليه وآله تَوْضُأً مرتين مرتين، لوضوح أن وقوع ذلك منه لا يقتضى إلا مشروعيته، ولا يكفى فى استحبابه ما لم يكن بنحو الالتزام والاستمرار، ولم يتضمن التعليل ذلك.

و أما ما تضمن أن الثانية للإسباغ، فهو لا يدل على توقف الإسباغ المندوب له عليها، وإنما يدل على أن تشريعها لأجله ولو بلحاظ الإقدار عليه بها لو لم يتحقق بالأولى يقينا أو احتمالا.

ولعله المراد بضعف الناس الذى تضمنته رواية داود - كما سبق - وإلا فالإسباغ لغه وعرفا الإتمام والاستيفاء، وهو يحصل مع كثرة الماء ولو بمرّة، فمن البعيد جدا إرادة خصوص المرتين من إطلاقاته الكثيرة من دون تنبيه، كيف وقد سبق فى غير واحد من النصوص الاكتفاء منهم عليهم السّلام فى وضوءاتهم بالمرّة، ومن البعيد جدا تساهلهم فى الإسباغ، مع شدة حثهم عليه «١» حتى ورد أنهم قد أمروا به «٢».

بل لعله مقتضى الجمع بين ما فى صحيح ابن أذينة الوارد فى المعراج فى وضوئه صَلَّى الله عليه وآله من ماء صاد من قوله عليه السّلام: «ثُمَّ أَوْحَى إِلَيْهِ أَنْ اغْسِلْ وَجْهَكَ، فَإِنَّكَ تَنْظُرُ إِلَى عَظْمَتِي، ثُمَّ اغْسِلْ ذِرَاعَيْكَ الْيُمْنَى وَالْيُسْرَى، فَإِنَّكَ تَلْقَى بِيَدَيْكَ كَلَامِي.» «٣»، وما فى صحيح الحسين بن أبى العلاء من قوله عليه السّلام: «أَوْحَى إِلَيْهِ وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْنُو مِنْ صَادٍ فَيَتَوَضَّأُ، وَقَالَ: أَسْبِغْ وَضُوءَكَ وَطَهِّرْ مَسَاجِدَكَ» «٤»، وما فى خبر إسحاق من قوله عليه السّلام: «فَدَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ مِنْ صَادٍ فَتَوَضَّأُ وَأَسْبِغْ وَضُوءَهُ» «٥»، لقوة ظهور صحيح ابن أذينة فى أنه لم يؤمر بالمرتين، فلا بد من تحقق الإسباغ منه صَلَّى الله عليه وآله بالمرّة.

(١) راجع الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء.

(٢) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٠

...

بل هو كالصريح من قول الصادق عليه السّلام فى خبر الأعمش الوارد فى بيان شرائع الدين: «إسباغ الوضوء كما أمر الله فى كتابه الناطق: غسل الوجه واليدين إلى المرفقين ومسح الرأس والقدمين إلى الكعبين مرّة مرّة و مرتان جائز» «١». فتأمل جيدا.

ولا أقل من لزوم حمل النصوص المذكورة على ذلك لأجل نصوص المرّة جمعا.

نعم، لا مجال لذلك فى مرسل الصدوق والقطب الراوندى [٢]، لصراحتهما فى أفضلية المرتين.

لكن من القريب أن يكون مرسل الصدوق منقولاً بالمعنى، بلحاظ تحصيله من نصوص التثنية المتقدمة، وأن يكون مرسل الراوندى جزءاً من روايات العامة، لروايتهم ما يقارب ألفاظه مع إضافة أنه صَلَّى الله عليه وآله تَوْضُأً ثلاثاً ثلاثاً وقال: «هذا وضوئى وضوء الأنبياء قبلى» «٣».

على أنه لا مجال للخروج بهما عن نصوص استحباب المرأة مع كثرتها وقوة أسانيد جملة منها. واعتضادها بنصوص الوضوءات البيانية الواردة مورد الحث على سهولة الوضوء وخفته، والتي يقوى احتمال ورودها لبيان اقتصاره على المرأة أيضا في مقابل رواية العامة المتقدمة ونحوها في حكاية وضوئه صلى الله عليه وآله، وبالاقتصار في الوضوءات المحكية عنهم عليهم السلام على المرأة، ولا سيما وضوء أمير المؤمنين عليه السلام المحكى في خبر عبد الرحمن بن كثير المتقدم، المبني على تحري الفضيعة بكثير من الآداب. وعدم التنبيه على التثنية في كثير من النصوص الواردة لبيان فضيلة الوضوء و ثواب أفعاله.

[٢] وأيضاً ذكر الوحيد قدس سره في حاشية المدارك ان في كتاب الرضا عليه السلام للمأمون أن الثانية استحباب، و لم أعثر على ذلك في كلام غيره، وإنما الموجود رواية الفضل المتضمنة أنها إسباغ، فيلحقها ما تقدم.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٨.

(٣) نقله في هامش الحقائق الحديث عن سنن البيهقي ج: ١ ص: ٨٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦١

...

و لا- مجال لترجيح المرسلين بشهرة الفتوى بمضمونها بين الأصحاب، لعدم وضوح اعتمادهم عليهما بل المظنون عدمه، و ابتناء فتواهم على اشتباه وضع النبي صلى الله عليه وآله الثانية بسنته المرغوب اتباعها. على أن الانجبار بالشهرة في الآداب غير ظاهر، لما هو المعلوم من تساهلهم فيها. و من هنا كان الأقوى عدم استحباب التثنية، كما هو صريح من حكم بعدم الأجر فيها، و لا ياباه كلام غيرهم ممن يأتي التعرض له، و إليه مال في كشف اللثام.

بل الأفضل الاقتصار على المرأة، كما هو صريح ما عن البزنطي من التعبير بعبارة موثق ابن أبي يعفور المتقدم.

نعم، لا ينبغي التأمل في مشروعية الثانية، كما هو المعروف من مذهب الأصحاب، حتى القائلين بعدم استحبابها، على ما يأتي، لأنها مقتضى مجموع النصوص الواردة في المقام.

لكن في الخلاف: «و في أصحابنا من قال: إن الثانية بدعة»، و نسب القول المذكور في السرائر للصدوق، و هو الذي استظهره في الروض و الحقائق من حكمه بعدم الأجر فيها، كما في المقنع و الهداية و الفقيه، بدعوى: أن عدم الأجر عليها مستلزم لخروجها عن الوضوء الذي هو عبادة، لأن العبادة إما واجبة أو مستحبة.

إلا أنه تقدم إمكان التخيير بين الأقل و الأكثر فلا مانع من حمل كلامه عليه، كما هو المناسب لما في المقنع و الهداية من التفريق بينها و بين الثالثة بعدم الأجر عليها، و كون الثالثة بدعة، لظهوره في جوازها مع عدم الأجر عليها و ليست بدعة كالثالثة، كما هو صريحه في المجالس في بيان دين الإمامية إجمالاً.

نعم، كلامه في الفقيه آب عن الحمل على ذلك، على ما سيأتي.

و أضعف من ذلك ما في الحقائق من استظهار القول بحرمة الثانية من الكليني قدس سره، لقوله بعد أن ذكر موثق عبد الكريم المتقدم المتضمن أن وضوء أمير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٢

...

المؤمنين عليه السلام ما كان إلا مرة مرة: «هذا دليل على أن الوضوء إنما هو مرة مرة، لأنه صلوات الله عليه كان إذا ورد عليه أمران كلاهما لله طاعة أخذ بأحوطهما وأشدّهما على بدنه [١]، وإن الذي جاء عنهم عليهم السلام: أنه قال: «الوضوء مرتان» إنما هو [لمن. ظ.] لم يقنعه مرة واستزاده فقال: «مرتان»، ثم قال: «و من زاد على مرتين لم يؤجر»، وهذا أقصى غاية الحد في الوضوء، الذي من تجاوزه أثم، ولم يكن له وضوء، وكان كمن صلى خمس ركعات. ولو لم يطلق عليه السلام في المرتين لكان سبيلهما سبيل الثالث».

بحمل المرة و المرتين على الغرفة و الغرفتين في غسلة واحدة، و الثلاث على الغرفة الثالثة للغسلة الثانية بعد الغسلة الأولى بالغرفتين. و هو كما ترى! بعد حمل المرة و المرتين على الغرفة و الغرفتين مع تكرارهما و سوقهما خبرا عن الوضوء، لوضوح أن المتحد مع الوضوء هو الغسلة بعد الغسلة، لا الغرفة و الغرفتان، بل هي مقدمة له، فلو أريدت لكان المناسب أن يقول: الوضوء بمرة، أو مرتين. مضافا إلى ابتناء التفكيك بين الثانية و الثالثة بحمل الثانية على الغرفة المنضمة للأولى في غسلة واحدة، و الثالثة على الغرفة المستقلة لغسلة ثانية، على تكلف ظاهر لا ينبغي التأمل في عدم جرى الكليني قدس سرّه عليه، بل كلامه كالصریح فيما ذكرناه من التخيير بين الغسلة و الغسلتين، و أن إضافه الثانية سعة لملاحظة حال الناس، كما تضمنته رواية داود المتقدمة. و منه يظهر ضعف ما اعتمده من الجمع بذلك بين النصوص، بحملها على تحريم الغسلة الثانية بغرفة ثالثة و التخيير في الغسلة الأولى بين الغرفة و الغرفتين.

و مثله ما يظهر من الوسائل و المدارك و احتمله في كشف اللثام، من حمل

[١] لعله يشير بذلك إلى ما في صحيح محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام الوارد في وصف أمير المؤمنين عليه السلام و فيه: «و ما ورد عليه أمران كلاهما لله رضا إلا أخذ بأشدّهما على بدنه». [الوسائل باب:

٢٠ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٢].

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٣

...

النصوص على إرادة حكم تعدد الغرفة في الغسلة الواحدة.

و كيف كان، فلا يظهر الخلاف من القدماء في مشروعية الثانية إلا من الصدوق في الفقيه، لمناسبة استدلاله لذلك، و قد تبعه في ذلك بعض المتأخرين صريحا- كصاحب الحقائق- أو ظاهرا بمقتضى استدلالاتهم و تأويلاتهم السابقة و الآتية لنصوص التثنية. و قد يستدل على ذلك.

تارة: بما أشار إليه في الحقائق من النصوص المتضمنة نفى الأجر عليها، لدعوى: امتناع الإباحة في العبادة.

و يظهر الجواب عنه مما تقدم من إمكان التخيير بين الأقل و الأكثر، فيكون المراد بعدم الأجر عليها عدم زيادة الأجر لأجلها و إن كانت حين تحققها مشاركة للأولى في الوفاء بالغرض و في انطباق عنوان الوضوء عليها، بحيث ترتب آثاره، كجواز المسح بمائها و نحوه.

و يشهد بذلك الحكم في الثالثة بأنها بدعة، حيث يظهر منه مخالفتها للثانية في ذلك، و أنه لا يلزم من عدم الأجر عليها كونها بدعة. و إرجاعهما لمعنى واحد- كما احتمله في الحقائق- تكلف ظاهر.

و اخرى: بما في الفقيه، حيث قال: «و توضع النبي صلى الله عليه و آله مرة مرة فقال: هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به».

وفيه - مع إرسال الحديث، واحتمال كونه قطعة من الحديث العامي المتقدم - أنه يقرب حمله على الإشارة للوضوء الصادر منه بذاته، لا - بقيد كونه مرة، لبيان عدم جواز إنقاصه، - نظير مرسل القطب الراوندى - لأن ذلك لو لم يكن هو الظاهر منه في نفسه فلا أقل من كونه مقتضى الجمع بينه وبين نصوص مشروعية الثنية.

و ثالثة: بما أشار إليه فيه أيضا من أنها من التعدى فى الوضوء، الذى هو كنقضه، كما تقدم فى موثق السكونى. و أنه إذا كان الفرض من الله تعالى المرأة - كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٤

...

تظافرت به النصوص - يمتنع جعل رسول الله صلى الله عليه وآله الثانية، لأنه من تجاوز حدود الله والتعدى فيها، وقد قال تعالى وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ (١). قال قدس سره:

«و قد فوّض عز و جل إلى نبيه أمر دينه و لم يفوض إليه تعدى حدوده».

وفيه: أن دليل مشروعية الثانية وارد على دليل حرمة التعدى فى الوضوء.

كما أن فرضه تعالى الوضوء مرة مرة إنما هو بمعنى إيجابها، لا بمعنى منعه من الزيادة عليها، فلا تكون التوسعة منه صلى الله عليه وآله عليه وآله بوضع الثانية تعديا لحده تعالى، نظير ما ورد من إضافته صلى الله عليه وآله الركعة و الركعتين فى الثلاثية و الرباعية «٢». و منه يظهر أنه لا - ملزم لما ذكره قدس سره و احتمله فى كشف اللثام من حمل مرسل الأ-حول المتضمن ذلك على الإنكار دون الإخبار، مع مخالفته لظاهره و صريح رواية داود الرقى.

كما أن غير واحد من وجوه الجمع المذكورة فى كلمات الأصحاب بين النصوص مورد للإشكال:

الأول: ما ذكره الصدوق قدس سره من حمل نصوص التحديد بالمرتين، و أنهما أفضل، و أنهما إسباغ، على التجديد، و احتمله فى كشف اللثام، بل عن جماعة من محققى المتأخرين متابعتة فى الأخير.

و يندفع - مضافا إلى عموم دليل مشروعية التجديد لما زاد على ذلك - بأنه لم يعهد إرادة التجديد من الاستعمالات المذكورة، بل هو لا - يناسب تكرار «مرتين» و «مثنى» و «اثنتين» فى بعض النصوص، و توصيف الغسل نفسه بذلك دون الوضوء فى آخر، كمكاتبة الكاظم عليه السلام لعلى بن يقطين.

و لو بنى على الحمل على ما ذكره لزم حمل نصوص المرأة على نفى مشروعية التجديد، و لا وجه لحملها على نفى مشروعية الغسلة الثانية، و إلا كان الجمع بين النصوص بذلك تبرعا.

(١) سورة الطلاق: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب أعداد الفرائض و نوافلها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٥

...

الثانى: ما عن الوافى من حمل نصوص المرأة على الغسلة و نصوص المراتين على الغرفتين، فيكون المراد أن الفرض غسلة واحدة، و وضع النبى صلى الله عليه وآله لها غرفتين، و هو موهون فى نفسه جدا بملاحظة ما سبق فى تعقيب كلام الكلينى و غيره، مع أنه جمع تبرعى.

و لا مجال للاستشهاد له بما في صحيح زرارة: «فقلنا: أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه، و غرفة للذراع؟ قال: نعم إذا بالغت فيها، و الثنتان تأتيان على ذلك كله» (١)، لعدم الإشعار فيه، بالنظر لمضمون نصوص المقام.

الثالث: ما احتمله في كشف اللثام و الحبل المتين و غيرهما من حمل نصوص التثنية على أن الوضوء غسلتان و مسحتان في مقابل قول العامة بأنه ثلاث غسلات و مسحة واحدة.

و يظهر الإشكال فيه بملاحظة مجموع النصوص. على أنه أشبه بالتخصيص.

و لا مجال للاستشهاد له برواية زرارة المتقدمة المتضمنة لقوله عليه السلام:

«الوضوء مثنى مثنى من زاد عليه لم يؤجر» ثم حكاية وضوء رسول الله صلى الله عليه و آله مرة مرة، لعدم صلوحها للقرينية على ذلك، بل هو لا يناسب قوله عليه السلام: «من زاد عليه لم يؤجر»، إذ ما عليه العامة هو إبدال المسح بالغسل، لا الزيادة، كما لا يناسب التعرض لحكاية الغسل دون المسح. بل المتعين فيها ما تقدم.

الرابع: ما عن المنتقى من حمل نصوص التثنية على التقيّة. لأن العامة تنكر الوحدة و تروى في أخبارهم التثنية.

وفيه: أنه فرع استحكام التعارض و تعذر الجمع العرفي، و قد سبق إمكانه.

مع أن المحكى عن جمهور العامة - عدا شاذ منهم - الاكتفاء في الفرض بالمرّة - كما سبق - و عن أبي حنيفة و الشافعي و أحمد أن المرتين أفضل و السنة الثلاث، و اختلف النقل عن مالك، ففي الخلاف أنه ذهب إلى أن المرّة أفضل، و في المنتهى أنه لم يستحب ما زاد على الفرض، و عن ابن حجر أن مالك قال في

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٦

...

المدونة: «لا أحب الواحدة»، و عن ابن رشد دعوى اتفاق العلماء على أن الاثنتين و الثلاث مندوب إليهما، فكيف يمكن حمل نصوص التثنية على التقيّة مع اختلافهم و اشتغال كثير منها على ما هو خلاف المشهور بينهم من عدم مشروعية الثالثة.

هذا، مضافا إلى أنه لا مجال لذلك مع معروفة مشروعية التثنية عندنا، بل استحبابها، و لو كانت من مختصات العامة و مبتدعاتهم التي أنكرها أئمتنا عليهم السلام لما خفيت على أصحابنا عادة، لقوة أسباب ظهور ذلك.

و من جميع ما سبق يظهر شدة اضطراب الأصحاب و لا سيما المتأخرين منهم، حتى قال في الجواهر: «و اضطرب الأمر على متأخرى المتأخرين، حتى لا يدري أحدهم كيف يصنع، فأكثرنا من الكلام بما هو بعيد من الصواب في المقام».

و الظاهر أن ما ذكرناه مناسب للمهم من نصوص المقام و المتعين عرفا في مقام الجمع بينها، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم، و هو ولي العصمة و السداد.

بقي في المقام أمور.

الأول: الظاهر أن المعيار في تعدد الغسل على النية، فلو كرر احتياطا بنية غسلة واحدة لم تحسب إلا واحدة، و كان الزائد خارجا عن الوضوء، نظير غسل ما خرج عن الحد من باب المقدمة العلمية.

نعم، يجوز ترتيب أثر ماء الوضوء عليه - من جواز المسح به و كون بقائه معيارا في تحقق الموالاة - إذا كان التكرار بالمسح من دون تجديد ماء، إما لعدم خروجه عن ماء الوضوء عرفا و إن خرج الغسل به عن غسله، أو للسيرة القطعية عن التسامح في ذلك، بخلاف ما إذا كان التكرار بتجديد الماء.

وقد تقدم في وجوب المسح ببله الوضوء ما له نفع في المقام، فراجع.

الثاني: قال في المنتهى: «لو غسل بعض أعضائه مرة و بعضها مرتين جاز،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٧

...

لأنه لما جاز في الكل جاز في الواحد».

ولا يخفى ضعف التعليل بذلك بعد اختصاص النصوص بصورة اتفاق الأعضاء في العدد، كما يظهر من نسبة المرة و المرتين للوضوء المتحد مع الكل، و من تكرار لفظهما.

نعم، لا تبعد دعوى إلغاء الخصوصية المذكورة عرفاً، و لا سيما بناء على ما يظهر من بعض الأخبار من أن تشريع الثانية للسعة على المكلفين.

الثالث: لو توضأ مرتين، مرتين بانياً على وجوب ذلك أو استحبابه للجهل بالحال قصوراً أو تقصيراً، فإن رجع إلى تقييد الامتثال بذلك، أو إلى الخطأ في اعتقاد مشروعية وضوء آخر غير ما هو المشروع، تعين البطلان، لتخلف الامتثال بتخلف قيده في الأول، و عدم قصد امتثال ما هو المشروع في الثاني، و إن رجع إلى قصد الوضوء المشروع مع الخطأ في كيفيته - كما هو الغالب - فالظاهر الصحة، لإطلاق الأدلة.

و أما رواية بكير المتقدمة المتضمنة نفى الأجر على الثنتين لمن لم يستيقن بإجزاء الواحد، فهي - مع ضعف سندها، و اختصاصها بصورة عدم الاستيقان بالإجزاء - منصرفه لصورة عدم الخضوع للتشريع الأولى في ظرف العلم برأى أهل البيت عليهم السلام فيه، لارتكاز كون عدم الأجر من سنخ العقوبة.

على أن نفى الأجر لا يستلزم البطلان، لأن الأجر على الامتثال تفضل منه تعالى من دون أن يكون حقاً للعبد، ففيه لا يستلزم عدم تحقق الامتثال.

و أما لو ابتنى على التشريع بقصد الوجوب أو الاستحباب، فلا إشكال في البطلان لو رجع إلى تشريع وضوء آخر غير ما هو المشروع، و إن رجع للتشريع في كيفية الوضوء المشروع فلا ينبغي التأمل في الصحة لو كان القصد لذلك بعد الغسل الأولى، لعدم الدليل على بطلانها بعد صحتها.

غاية الأمر عدم ترتب آثار الوضوء على الغسل الثانية لبطلانها بقصد التشريع المانع من التقرب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٨

...

و إن كان القصد إليه من أول الأمر، لم يبعد البناء على البطلان لكون الأولى مقدمة للتشريع المحرم، فتكون مبعدة غير صالحة للتقرب المعبر في العبادة، كما تقدم نظيره في الرياء، فلاحظ.

الرابع: لا إشكال ظاهراً بين الأصحاب في عدم استحباب الثالثة، بل صرحوا بأنها بدعة، كما في المقنع و الهداية و أمالي الصدوق و المبسوط و الخلاف و النهاية و المعبر و الشرائع و المنتهى و محكى السرائر و غيرها، و هو المنسوب للأكثر في محكى المختلف و المشهور في محكى الذكري، بل ظاهر محكى التذكرة الإجماع.

و الظاهر أنه إليه يرجع الحكم بالتحريم في الكافي - على ما تقدم - و جامع المقاصد و محكى الذكري و الدروس و التنقيح و غيرها، لأن ظاهر غير واحد و صريح آخرين إرادة الحرمة التشريعية.

و يقتضيه مرسل ابن عمير المتقدم، و ما فى رواية داود الرقى من أن من توضأ ثلاثاً فلا صلاة له، بل هو مقتضى نصوص التحديد بالمرتين، بناء على ما سبق من أن مقتضى الجمع بينها و بين بقية النصوص الحمل على بيان الحد من طرف الكثرة دون الاستحباب. خلافاً لظاهر المحكى عن المفيد فى المقنعة من قوله: «التلث تكلف، فمن زاد على ثلاث فقد أبدع و كان مأزوراً». و ربما يحمل عليه ما عن العمانى و سبق عن البزنطى من أن من زاد على المراتين لم يؤجر، و عن الكاتب أن الثالثة زيادة غير محتاج إليها. و قد يستدل لهم. تارة: بإطلاق الأمر بالغسل، بناء على ما هو التحقيق من عدم اقتضاء الأمر المرة، و أن سقوط الأمر بها لتحقيق الامتثال بصرف الوجود، حيث يختص ذلك بالأمر الاستقلالى بالماهى، دون الضمنى الارتباطى الذى لا يسقط إلا بسقوط الأمر الاستقلالى بتمام المركب، فقبل سقوطه لعدم تمامية المركب تصدق الماهية على المتعدد بعين صدقها على الواحد، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٦٩

...

و يكون الامتثال بالمجموع. و اخرى: بما تقدم فى موثق ابن أبى يعفور من الاقتصار على نفى الأجر، من دون تنبيه على الحرمة. لكن الإطلاق مقيد بما سبق. و به يخرج عن موثق ابن أبى يعفور، إذ ليس هو نصاً فى مشروعيتها، بل و لا ظاهراً فيها، غاية ما يدعى أنه مشعر بها، و لا سيما مع عدم اختصاصه بالثالثة، بل يشمل ما زاد عليها، و لا إشكال ظاهراً فى كونه بدعة. ثم إنه لا ينبغي التأمل فى بطلان الوضوء بها لو تحقق المسح بمائها، لخروجه عن ماء الوضوء بعد فرض عدم مشروعيتها، كما صرح به فى المنتهى و جامع المقاصد و المدارك و عن نهاية الاحكام و الذكري و الدروس. خلافاً للمحقق فى المعبر، حيث قال: «الوجه الجواز، لأن يديه لا تنفك عن ماء الوضوء الأصلي»، و قد سبق فى المسألة الثالثة و العشرين ضعفه.

و أما لو لم يتحقق المسح بمائها، لعدم التلث فى اليسرى مثلاً، فظاهر من سبق عدم بطلان الوضوء، أخذاً بظاهر تقييدهم و تحليلهم بما سبق، بل هو صريح الدروس. و مقتضى إطلاق إشارة السبق و ما سبق من الكلينى و عن أبى الصلاح و ظاهر مصباح الشيخ [١] البطلان فيه أيضاً. كما ربما يستظهر من الصدوق فى الفقيه فى الغسلة الثانية، حيث قال: «و قول الصادق عليه السلام: «من توضأ مرتين لم يؤجر». يعنى به: أنه أتى بغير الذى أمر به و وعد الأجر عليه، فلا يستحق الأجر.»، إلا أن يكون مراده نفى الأجر على الثانية، لا على تمام الوضوء. و كيف كان، فالبطلان و إن كان مخالفاً لإطلاق الأدلة - كما ذكره فى محكى الذكري - إلا أنه مقتضى قوله عليه السلام فى موثق السكونى المتقدم: «من تعدى فى

[١] قال فى مفتاح الكرامة: و عن مصباح الشيخ أن ما زاد على اثنتين تكلف غير مجز. و الظاهر أنه أراد أنها مفسدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٠

...

الوضوء كان كناقضه» (١). و حملة على مجرد نفى الأجر، نظير ما فى صحيح داود بن فرقد من قوله عليه السلام: «إن للوضوء حداً من تعداه لم يؤجر.» (٢) مخالف لإطلاق التنزيل.

اللهم إلا أن يقال: لازم ذلك بطلان الوضوء بالزيادة و لو مع العذر، كالخطأ في الاجتهاد، و لا يظن من أحد البناء على ذلك. و حمله على خصوص صورة التشريع الذى هو نحو من العدوان الشرعى لا يناسب ظهور كونه تعريضا بالعمامة الذين لا تبتنى الزيادة منهم غالبا على التشريع، بل على الخطأ في الاجتهاد و لو تقصيرا. و من ثم لم يبعد حمله على مجرد نفى الأجر، أو على استحقاق العقاب للتقصير فى مقدمات الاجتهاد، و إن لم يبطل الوضوء، فتأمل جيدا. و أشكل من ذلك الاستدلال بما فى رواية داود الرقى المتقدمة من أن من توضع ثلاثا فلا صلاة له، لظهورها فى التثليث فى تمام الوضوء المستلزم للمسح بماء الغسل الثالثة، الذى هو خارج عن محل الكلام. و كذا ما فى الحقائق من التأييد بصحيح زرارة و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: إنما الوضوء حد من حدود الله، ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه، و إن المؤمن لا يتجسه شيء إنما يكفيه مثل الدهن» (٣) قال: «فإنه صريح - كما ترى - فى عصيان من زاد على الوضوء المحدود، و من الظاهر أن العصيان إنما نشأ هنا من مخالفة الأمر فى العبادة المستلزمة للإبطال». إذ فيه - مع أن لازم ذلك جعله دليلا لا مؤيدا - أن ظاهر الصحيح كون الوضوء بنفسه حدا تلزم المعصية بتركه، لا أن له حدا تحرم الزيادة عليه، و إلا فلا ريب فى جواز الزيادة فيه على مثل الدهن.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٤.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧١

...

الخامس: الظاهر عدم التقيد فى الغسل الواحدة بعدد معين من الغرفات، بناء على ما سبق من ضعف حمل نصوص التثنية و التثليث عليها.

و أما ما فى صحيح زرارة و بكير: «فقلنا: أصلحك الله فالغرفة الواحدة تجزى للوجه و غرفة للذراع؟ قال: نعم إذا بالغت فيها، و الثنتان تأتيان على ذلك كله» (١).

فهو إنما يقتضى الإجزاء لا التحديد.

نعم، بناء على حمل التثنية و التثليث على الغرفات يلزم البناء على الاقتصاد على ما دون الثلاث، حتى فى الغسل الأولى، كما احتمله فى الحقائق - و إن كان المناسب له الجزم به - أخذا بإطلاق ما تضمن بدعية الثلاث.

و لا وجه لما فى المدارك، حيث قال: «و لو حملت الثالثة على الغرفة الثالثة فالظاهر عدم التحريم تمسكا بالإطلاق».

السادس: المعروف المصرح به فى كلام جملة من القدماء و المتأخرين و الظاهر من آخرين أنه لا تكرار فى المسح، و هو المدعى عليه الإجماع فى الانتصار و المنتهى و المدارك و كشف اللثام و محكى التذكرة و التحرير، و فى المعبر أنه مذهب الأصحاب، و فى الخلاف دعوى الإجماع على أن التكرار فى مسح الرأس بدعة. و لعله إليه يرجع ما عن الدروس و محكى البيان من أنه مكروه.

و بهذا يخرج عن إطلاق نصوص التثنية، و ظاهر خبر الأعمش (٢) المتقدم، بل و كذا خبر الفضل بن شاذان المتقدم أيضا، لأن ظاهر عيون أخبار الرضا عليه السلام أن ذكر المرة و المرتين فيه بعد شرح الوضوء فيه بالغسل و المسح معا، حيث ذكر فيه أولا الحديث بسنده عن الفضل بن شاذان فى بيان شرائع الإسلام هكذا: «. ثم الوضوء، كما أمر الله فى كتابه: غسل الوجه و اليدين و مسح الرأس و

الرجلين مرة

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٢

...

واحدة. «١» ثم ذكر له سنداً آخر، وقال: «و ذكر فيه: أن الوضوء مرة مرة فريضة و اثنتان إسباغ» «٢».

و كيف كان، فسال الأ أصحاب قديما و حديثا على عدم مشروعية التكرار فى المسح ملزم بإرجاع الشبهة فى جميع ذلك لخصوص الغسل، كما اقتصر عليه فى بعض النصوص. و هو الأنسب بتشريعها للإسباغ.

لكن عن ابن الجنيّد أنه قال فى مسح الرجلين: «يبسط كفه اليمنى على قدمه الأيمن و يجذبها من أصابع رجله إلى الكعب ثم يرد يده من الكعب إلى أطراف أصابعه، فمهما أصابه المسح من ذلك أجزأه و إن لم يقع على جميعه، ثم يفعل ذلك بيده اليسرى على رجله اليسرى»، و ظاهره وجوب التكرار بالنكس و عدمه.

و هو غريب جدا، بعد مخالفته لإطلاق الكتاب و السنة و النصوص البيانية و ما عليه الأ أصحاب.

و أما الاستدلال له بمرسل يونس: «أخبرنى من رأى أبا الحسن عليه السلام بمنى يمسح ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب، و من الكعب إلى أعلى القدم، و يقول: الأمر فى مسح الرجلين موسع، من شاء مسح مقبلا و من شاء مسح مدبرا، فإنه من الأمر الموسع إن شاء الله» «٣».

فيندفع بظهور ذيله فى إرادة المسح بكل من الوجهين فى وضوئين، لا الجمع بينهما فى وضوء واحد. مع أنه حكاية حال لا تقتضى الوجوب، بل و لا الاستحباب.

و من ثم فقد يحمل ذلك منه على التكرار لمحض الاستظهار و الاحتياط فى الاستيعاب الطولى - كما احتمله فى الجواهر - لا للمشروعية، فضلا عن الوجوب

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢. عيون أخبار الرضا عليه السلام ج: ٢ ص: ١٢١. طبع النجف الأشرف.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢٣، عيون أخبار الرضا عليه السلام ج ٢ ص: ١٢٦ طبع النجف الأشرف.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٣

...

أو الاستحباب الشرعى.

هذا، و فى جامع المقاصد: «و لا يبطل به الوضوء قطعا»، و هو المصرح به فى كلام غير واحد، و نفى الخلاف فيه فى السرائر، و ادعى الإجماع عليه فى المدارك. و يجرى فيه ما سبق فى الغسلة الثالثة إذا لم يلزم المسح بمائها.

نعم، يشكل فى مسح الرأس لو استلزم اختلاط ماء اليمنى بما على الرأس من المسحة الاولى، لاعتبار خلوص البله فى مسح الرجل، فلاحظ.

السابع: لو أغفل لمعة في الغسلة الأولى فانغسلت في الثانية فهل يبطل الوضوء أو لا؟ وجهان، اختار أولهما في القواعد و جامع المقاصد و عن التذكرة و البيان و غيرهما، و كأنه مبنى منهم على اعتبار نية الرفع أو الوجوب، لدعوى عدم تحققها في الثانية. و يظهر الإشكال فيه مما سبق في النية من عدم اعتبارهما، و مما سبق هنا من عدم استحباب الثانية، بل الثنية طرف التخيير في الواجب، بل ذلك هو الظاهر حتى بناء على استحبابها، فهي أفضل فردى الواجب، لا أن الثانية مستحبة خارجة عن الوضوء. فليس المقصود بها إلا تحقيق الوضوء المشروع بأحد وجهيه المشروعين على خلاف ما قصد، لأن ما اعتقده ثانية ليس في الواقع إلا متمما للأولى، و مثل هذا الخطأ لا يخل بالامثال إلا إذا رجع للتقييد، و قد سبق غير مرة أنه يحتاج لعناية يبعد تحققها.

هذا، مضافا إلى قرب رجوع قصدها على وجهها إلى قصد التدارك بها لو فرض النقص في الأولى، لقرب كون تشريعها لدفع وهم قصور الأولى، كما هو المناسب للتعليل بضعف الناس في رواية داود الرقي، و بالإسباغ في مكاتبة الكاظم عليه السلام لعلى بن يقطين و رواية الفضل بن شاذان المتقدمة.

و لعله لذا مال إلى الصحة في كشف اللثام، و تردد في الذكرى و المنتهى و محكى نهاية الاحكام و الإيضاح و الدروس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٤

و الأحوط استحبابا عدم الثنية في اليسرى احتياطا (١) للمسح بها (٢)، و كذلك اليمنى إذا أراد المسح بها من دون أن يستعملها في غسل اليسرى (٣)، و كذلك الوجه لأخذ البلل منه عند جفاف بلل اليد. و يستحب أن يبدأ الرجل بظاهر ذراعيه في الغسلة الأولى و الثانية، و المرأة تبدأ بالبطن فيهما (٤).

(١) كأنه للخروج عن شبهة الخلاف المتقدم في مشروعية الغسلة الثانية من الصدوق في الفقيه و صاحب الحقائق و غيرهما، إذ مع عدم مشروعيتها لا يجوز المسح بمائها.

(٢) بل و باليمنى أيضا لو غسلها بها في الثانية.

(٣) كما لو غسل اليسرى بالارتماس. أما لو غسلها مرة واحدة باليمنى، فلا إشكال في المسح باليمنى، إذ المعتبر هو المسح ببلتها بعد غسل اليسرى بها.

(٤) كما قد يستظهر من المقنعة و التهذيب و النهاية و المراسم و الوسيلة و المعتبر و النافع و المنتهى و غيرها، و نسب للأكثر في الروضة و محكى الذكرى و لأكثر القدماء في المدارك.

و استدل له: بخبر محمد بن إسماعيل بن بزيع عن الرضا عليه السلام: «قال: فرض الله على النساء في الوضوء للصلاة أن يتدنن بباطن أذرعهن و في الرجل بظاهر الذراع» (١). و نحوه مرسل الصدوق (٢)، بل لعله عينه. و في خبر جابر عن أبى جعفر عليه السلام الوارد في أحكام النساء: «و تبدأ في الوضوء بباطن الذراع و الرجل بظاهرة» (٣).

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٢٢ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٥

و لا إشكال في حملها على الاستحباب، للسيرة القطعية و ظهور مفروغية الأصحاب عنه، بل ادعى عليه الإجماع في الغنية و المعتبر و

المنتهى و محكى التذكرة، فلا بد من حمل الفرض فى الأول على مطلق الجعل و التشريع.

لكنها ظاهرة فى التفصيل بين الرجل و المرأة فى الغسل الأولى، لصدق البدء بها فى الوضوء، دون الثانية، بل هى مسكوت عنها- كما نبه له بعضهم- و لم تتضمن جعل موضوع التفصيل غسل الوضوء، ليكون مقتضى الإطلاق التفصيل فى كلتا الغسلتين. و من ثم لا يبعد حمل كلام جملة ممن تقدم و غيرهم على إرادة ذلك، حيث أطلقوا استحباب البدء بالظاهر للرجل و بالباطن للمرأة، و نسب للأكثر فى كلام غير واحد، و ادعى عليه الإجماع فى المنتهى، و إن فهم منهم الشهيد- فيما حكى عنه- التفصيل فى كلتا الغسلتين.

هذا، و فى المبسوط خص التفصيل المذكور بالغسل الأولى مع العكس فى الثانية، و وافقه على ذلك فى الغنية و إشارة السبق و الشرائع و القواعد و الإرشاد و اللمعة و محكى السرائر و الإصباح و الكيدرى و أكثر كتب العلامة و الدروس و البيان، و فى الغنية و عن التذكرة دعوى الإجماع عليه. و قد صرح غير واحد بعدم الوقوف على مستنده.

قال فى الروض: «و جماعة من الأصحاب لم يفرقوا بين الغسلتين، لإطلاق الخبر، غير أن الشيخ فى المبسوط ذكر الفرق، و تبعه عليه جماعة. و لم يثبت الوجه فيه».

لكن فى الجواهر: «قد يحمل قوله عليه السلام: «يبدأن» على إرادة البدأ بالنسبة للغسلتين، فيدل حينئذ على كون الثانية بعكسها، و إلا لم تكن بدءاً».

و هو لا يخلو عن غموض، لوضوح أن صدق البدء بالنسبة إلى الظاهر أو الباطن يقتضى سبقه على غيره فى الغسل، و هو يتحقق بالسبق به فى الغسل الأولى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٦

...

و مثله ما عن شرح المفاتيح من احتمال أن وجهه حملهم البدء فى النص على البدء فى صب الماء، لا فى الغسل، لتعذر استيعاب أحد الجانبين بالغسل قبل الآخر، بل لا بد من انغسال شئ من الآخر معه، و لعدم التصريح بالغسل فى النص. و حينئذ فتعدد الصب لا يكون إلا بالغسل الثانية.

إذ فيه- مع إمكان تعدد الصب فى الغسل الواحدة، و أن لازمه عدم تحقق موضوع هذه الوظيفة لمن اقتصر على غسل واحدة، و لا يظن من أحد البناء على ذلك:- أن الوضوء لما كان هو نفس الغسل كان ظاهر البدء فيه- الذى تضمنه النص- هو البدء بالغسل لا بالصب، و المتعذر إنما هو التقديم مع الاستيعاب دقة لا عرفاً، و المتعين حمل النص على الثانى، كما سيأتى.

و أما ما أشير إليه فى مصباح الفقيه من احتمال توجيه الحكم المذكور بأن التعاكس بين الغسلتين ادعى فى تحقق الإسباغ و فى ملاحظة ضعف الناس الذين أشير إليهما فى تعليل تشريع الغسل الثانية، ليتحقق استيلاء الماء بالنحو الكامل على كل من الظاهر و الباطن بالصب عليه.

ففيه- مع أنه لا يجرى مع تعدد الصب فى الغسل الواحدة، كما لا يقتضى تقييد البدء المطلوب فى المقام بالتعاكس، كما هو ظاهرهم، بل مطلوبيته التعاكس فى قبالة:- أن تشريع الغسل الثانية للإسباغ و ضعف الناس لا يقتضى إلا الاهتمام باستيلاء الماء فى الجملة، لا مطلوبيته بالوجه الأكمل.

إلا- أن يرجع إلى محض الاستحسان و الاعتبار، الذى يبعد اعتمادهم عليه جداً، لكونه مغفولاً عنه، كالوجهين المتقدمين، كما يبعد اطلاعهم على أدلة تعبدية خفيت على غيرهم، أو وجوه اعتبارية بعد كون أصل الحكم تعبدية. و من ثم كان الحكم منهم بذلك فى غاية الغرابة.

ثم إن ظاهر البدء بظاهر الذراع أو باطنه هو تقديمه بتمامه عرفا على الآخر وإن لم يستوعبه دقة، أو استلزم غسل شيء من الجانب الآخر له تبعاً، لتعذر غسل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٧

...

تمام أحد الجانبين دون غسل شيء من الآخر عادة، كما سبق.

و أما ما في الجواهر من دعوى صدق البدء بأحد الجانبين عرفاً بتقديم جزء منه، فهو غير ظاهر، وإنما يتجه لو عبّر بالبدء فيه أو منه. كما أن موضوع النصوص هو الذراع، وحمله على تمام اليد بنحو يشمل الكف يحتاج إلى قرينة، وإلحاقه به للتبعية غير ظاهر. هذا، وأما الخشني المشكل، فإن كان قسماً ثالثاً غير الرجل والمرأة خرج عن موضوع الوظيفتين واقعا، وإلا كان مردداً بين الوظيفتين وأمكنه الاحتياط بتكرار صورة الوضوء بالوجهين ناوياً الوضوء بما يطابق وظيفته الواقعية منهما. وأما ما في الجواهر من احتمال تحصيله الوظيفة بالغسلتين مخالفاً بينهما بناء على عدم التعاكس بين الغسلتين واقعا، الذي سبق أنه مقتضى النص.

ففيه: أنه مع نية الوضوء بكلتا الغسلتين لا يحرز مطابقة الوظيفة، ومع نيته بخصوص الغسلة المطابقة لوظيفته، بحيث لا تكون الأخرى وضوءاً، وإنما جرى بها لمحض الاحتياط يلزم عدم إحراز كون البلة الباقية بلء وضوء، يجوز المسح بها. بقى في المقام أمور أخر ذكرها الأصحاب في مستحبات الوضوء، أو تضمنتها النصوص. منها: كون الوضوء بمدّ، كما صرح به الأصحاب، ونسبه إلى علمائنا في المنتهى، وإلى إجماعهم في الحدائق ومحكى التذكرة، ونفى عنه الخلاف في كشف اللثام، وفي الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، بل حكى عليه جماعة الإجماع». وتقضي النصوص الكثيرة المتضمنة أن وضوء النبي صلى الله عليه وآله كان بمدّ وغسله بصاع، كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يتوضأ بمدّ ويغتسل بصاع. والمدّ رطل ونصف، والصاع ستة أرطال» (١) وغيره. وفعله صلى الله عليه وآله وإن لم يستلزم الاستحباب إلا أن نقل الإمام عليه السلام بنحو ظاهر في

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٨

...

مداومته صلى الله عليه وآله عليه ظاهر في الحث عليه، ولا سيما مع وقوعه في بعضها جواباً عن السؤال عن الوضوء - كصحيح أبي بصير (١) - وفي آخر جواباً عن السؤال عما يجزى في الغسل - كموثق سماعة (٢) - لظهورهما في بيان الموظف، لا محض الجائز. ومنه يظهر أنه لا مجال لحملها على مجرد بيان الرخصة في صرف المد، تنبيهاً على أنه لا ينبغي الزيادة عليه تعريضاً بالعمامة. نعم، لا مجال لحملها على الوجوب بعد مفروغية الأصحاب عن عدمه و صراحة جملة من النصوص في أجزاء الماء القليل. هذا، والمد على ما صرح به الأصحاب ربع الصاع - كما تضمنه صحيح زرارة المتقدم - و رطل ونصف بالمدني و رطلان و ربع بالعراقي.

و حيث كان الرطل العراقي واحداً و تسعين مثقالاً - كما تقدم في تحديد الكر - يكون المدّ مائتين و خمسة مثاقيل إلا ربعاً. و حيث كان المثقال أربعة غرامات و ربع تقريباً - كما تقدم هناك أيضاً - يكون المدّ ثمانمائة و سبعين غراماً تقريباً، و هو يزيد عما

اشتهر في عصورنا كثيرا.

و من الغريب ما عن المفيد في الأركان من قوله: «من توضأ بثلاث أكف مقدارها مد أسبغ، و من توضأ بكف أجزاء»، لوضوح أن الكف لا يبلغ ثلث المدّ مهما كان كبيرا. فلا بد من حمل نصوص المقام على ما يزيد على الثلاث أكف. و لعل الملحوظ فيه الإتيان بآداب الوضوء المقارنة له بالوجه المتعارف من غسل اليدين مرة أو مرتين و المضمضة بثلاث أكف و الاستنشاق كذلك و تعدد الغرفة لكل عضو إما في غسله واحدة أو في غسلتين، أو ملء الكف بالغرفة الواحدة، لتحقيق الإسباغ، فإن ذلك مع ما يقارنه عادة من سقوط شيء من الماء عند اغترافه أو صبه في الكف يقارب المد. و لو فرض الاقتصار على غسل الأعضاء المفروضة لم يبعد عدم استحباب صرف المد لها بتكثير الغرفات، لأن نصوص المد قد تضمنت وضوء النبي صلى الله عليه و آله به، و وضوؤه الغالب وقوعه منه بحيث ينسب إليه كان مشتملا على المستحبات

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٧٩

...

المذكورة ظاهرا، فيكون المتيقن من نصوص المد ما يشتمل عليها. فتأمل. و بالجملة: لا بد من حمل نصوص المدّ على عدم الاقتصار على ثلاث أكف، إما لاختصاص استحبابه بصورة الإتيان بآداب الوضوء الخارجة عنه، أو بالالتزام باستحباب تكرار الغرفات لأعضاء الوضوء بالنحو المستوعب للمد إذا اقتصر عليها. و لا وجه مع ذلك لما عن الشهيد من حمله على ما يعم ماء الاستنجاء، مع خروجه عنه حقيقة. و مجرد اشتغال خبر عبد الرحمن بن كثير المتقدم في أدعية الوضوء و صحيح أبي عبيدة المتقدم في أوائل الكلام في تنبيه الغسلات على ذكر الاستنجاء مع أن موضوع كلام الراوى فيهما الوضوء، لا يصلح شاهدا لإرادته من نصوص المقام، و إن استشهد به قدس سرّه.

و مثله ما في الجواهر من احتمال تأيده بما تضمن المبالغة في قلّة ماء الوضوء، و النهي عن السرف فيه «١». لاندفاعه بأن نصوص المبالغة في قلّة الماء ظاهرة في أجزاء «٢» لا في الحث عليه، كما هو صريح صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أسبغ الوضوء إن وجدت ماء، و إلا فإنه يكفيك اليسير» «٣». و أما دليل النهي عن السرف، فهو مورود لنصوص المدّ، لأن مقتضاها عدم تحقق السرف به، و إنما يكون السرف بالزيادة عليه من دون أن يكون مطلق الزيادة سرفا على ما يأتي في مستحبات الغسل. و منها: إسباغ الوضوء، كما تضمنته النصوص الكثيرة «٤»، كصحيح على بن

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الوضوء حديث: ٢ و راجع باب: ٥٢ من الأبواب المذكورة.

(٣) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٤) راجع الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٠

...

جعفر المتضمن لقوله صلى الله عليه وآله: «من أسبغ وضوءه وأحسن صلاته. فقد استكمل حقيقة الإيمان» (١). ودعوى: أن الإسباغ لغة لما كان هو الإتمام والاستيفاء كان المراد به في النصوص المتقدمة استيعاب الأعضاء بالوضوء الذي هو الغرض فيه.

مدفوعة: بأن مقتضى صحيح الحلبي المتقدم وما تضمن تطبيقه على الغسل الثانية حمل الإسباغ في نصوصه على تكثير الماء زائدا على القدر المجزى، وهو استيفاء له بالوجه الأكمل.

ولا سيما مع ظهور بعض تلك النصوص في كونه كمالات في الوضوء، كقوله صلى الله عليه وآله: «إنا أهل بيت لا تحل لنا الصدقة، وأمرنا بإسباغ الوضوء، وأن لا ننزى حمارا على عتيقة» (٢)، فإن اختصاصهم عليهم السلام بذلك لا يناسب إرادة إتمام الوضوء المفروض جدا.

ومنه يظهر أنه لا وجه لإهمال الأصحاب ذكر الإسباغ في مستحبات الوضوء، حيث لم أعثر عاجلا على من ذكره عدا الشيخ في النهاية مصرحا بأن من توضأ بمد فقد أسبغ، كما ذكره في المستند مستدلا عليه بأدلة المد، وقد يومي إليهما في الرياض حيث جعل المستحب هو إسباغ الوضوء بمد.

و كأن إهمال من أهمله مبنى على الاكتفاء عنه بذكر المد، لكنه أعم منه، وأنه يمكن تحصيله بما دونه بالاقتصار على الوضوء المفروض لكل عضو غرفتان أو غرفه وافية، وهو لا يبلغ المد كما سبق.

ومنها: السواك، كما في الغنية وإشارة السبق والوسيلة والقواعد وجامع المقاصد وكشف اللثام والروضة والحدائق وعن التذكرة والذكرى، واقتصر في المراسم على قوله: «و السواك في وضوء صلاة الليل من وكيد السنن»، وفي الحدائق أن الظاهر عدم الخلاف فيه، بل صرح بالإجماع عليه في الغنية وكشف

(١) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٤ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨١

...

الثام.

ويقتضيه جملة من النصوص، كصحيح معاوية بن عمار في وصية النبي صلى الله عليه وآله لأمر المؤمنين عليه السلام: «و عليك بالسواك عند كل وضوء» (١) وغيره، وظاهره - كغيره مما تضمن كونه عند الوضوء - إرادة إيقاعه قبله بعد معلومية عدم إرادة إيقاعه عند الانشغال به.

وأظهر من ذلك ما تضمن الأمر به للوضوء (٢)، بل هو صريح الصحيح عن المعلى بن خنيس: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن السواك بعد الوضوء. فقال: الاستياك قبل أن يتوضأ. قلت: أ رأيت إن نسي حتى يتوضأ. قال: يستاك ثم يتوضأ ثلاث مرات» (٣).

هذا، ولا ريب نضا (٤) وفتوى في استحباب السواك مطلقا، وأنه من السنن المؤكدة، فاستحبابه للوضوء إنما هو بمعنى تأكد استحبابه حينه، كما يتأكد لبعض الأمور الأخر، وبه صرح بعضهم.

و إهمال جملة منهم له في آداب الوضوء في غير محله، بعد ما سبق.

ثم إن في موثق السكوني: «إن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: التسوك بالإبهام والمسبحة عند الوضوء سواك» (٥).
و في صحيح علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «عن الرجل يستاك مرة بيده إذا قام إلى صلاة الليل و هو يقدر على السواك. قال: إذا خاف الصبح فلا بأس به» (٦).
و عن علي بن إبراهيم بإسناده: «أدنى السواك أن تدلكه [تدلكك. في]

-
- (١) الوسائل باب: ٣ من أبواب السواك حديث: ١.
(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب السواك حديث: ٦.
(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الوضوء حديث: ١.
(٤) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب السواك.
(٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب السواك حديث: ٤.
(٦) الوسائل باب: ٩ من أبواب السواك حديث: ١.
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٢

...

بإصبعك» (١).

و في خبر سدير عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: شكت الكعبة إلى الله عز وجل ما تلقى من أنفاس المشركين فأوحى الله إليها: قري كعبة، فإني مبدلك بهم قوما يتنظفون بقضبان الشجر، فلما بعث الله محمدا صلى الله عليه وآله أوحى إليه مع جبرئيل بالسواك و الخلال» (٢).

و عن مكارم الأخلاق: «و كان صلى الله عليه وآله يستاك بالأراك أمره بذلك جبرئيل عليه السلام» (٣).
و عن الرسالة الذهبية للرضا عليه السلام: «و اعلم يا أمير المؤمنين أن أجود ما استكت به ليف الأراك، فإنه يجلو الأسنان و يطيب النكهة و يشد اللثة، و هو نافع من الحفر إذا كان باعتدال، و الإكثار منه يرق الأسنان و يزعرعها و يضعف أصولها» (٤).
و في مرسل القطب الراوندي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «نعم السواك الزيتون من الشجرة المباركة و يطيب الفم، و يذهب بالحفر، و هي سواكي و سواك الأنبياء قبلي» (٥).

و مقتضى الجمع بينها أفضلية قضبان الأراك و ليفه و الزيتون، ثم مطلق قضبان الشجر - و لعله المراد بالغصن الأخضر في الروضة - ثم الإصبع.

نعم، ذلك مبني على التسامح في أدلة السنن، لضعف سند أكثر النصوص المتقدمة، فلاحظ.
و منها: صب الماء على أعلى كل عضو، كما ذكره في العروة الوثقى، و قد يستدل له بصحيح زرارة الحاكي لوضوء النبي صلى الله عليه وآله و المتضمن لوضع

-
- (١) الوسائل باب: ٩ من أبواب السواك حديث: ٣.
(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب السواك حديث: ١٣.
(٣) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب السواك حديث: ٥.
(٤) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب السواك حديث: ٦.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب السواك حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٣

...

الماء على الجبهة و المرفقين «١»، و الآخر المتضمن لإسداله على أعلى الوجه «٢»، بل بغيرهما من نصوص الوضوءات البيانية الظاهرة في تحقق الغسل بمجرد صب الماء «٣» بناء على وجوب الابتداء بالأعلى. و يظهر الإشكال فيه مما تقدم غير مرة من أن مجرد صدور شيء منه صَلَّى الله عليه و آله أو حكايته بالنصوص المذكورة لا يدل على استحبابه.

و قد تقدم في مسألة وجوب الابتداء بأعلى الوجه توضيحه. و منها: أن يكون الغسل بصب الماء على العضو لا برمسه فيه، كما في العروة الوثقى. و لا وجه له إلا نصوص الوضوءات البيانية، التي أشرنا إلى إشكال الاستدلال بها.

نعم، لو تَمَّ ما يأتي من استحباب الغسل بمسح العضو يتعين مرجوحه الارتماس. و منها: إمرار اليد على العضو المغسول، كما ذكره في المستند و نسبه للمشهور، مستدلاً عليه بخبر الرقاشي: «قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: كيف أتوضأ للصلاة؟ فقال: لا تعمق في الوضوء و لا تلطم وجهك بالماء لطما و لكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحاً، و كذلك فامسح الماء على ذراعيك و رأسك و قدميك» «٤». لكنه لو تَمَّ اقتضى استحباب المسح بالنحو الذي لا يلزم التعميق.

و أما الاستدلال له بالاستظهار و نصوص الوضوءات البيانية، فلا يخلو عن إشكال، لعدم الدليل على استحباب الاستظهار شرعاً في المقام، بل يجب عقلاً مع الشك.

و عدم ظهور النصوص المذكورة في الاستحباب، على ما تقدم، و لا سيما

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٦، ٧.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٤

...

مع ظهور بعضها في عدمه و الاكتفاء بالصب «١»، للاقتصار فيه على مسح الجانب الذي لا صب عليه.

و منها: فتح العينين عند الوضوء، كما هو ظاهر الصدوق في الفقيه و الهداية و صريحه في المقنع، و حكى عن جماعة، لما أرسله قدس سره في الكتب الثلاثة و أسنده في ثواب الأعمال إلى النبي صَلَّى الله عليه و آله من طريق ابن عباس من قوله صَلَّى الله عليه و آله: «افتحوا عيونكم عند الوضوء لعلها لا ترى نار جهنم» «٢»، و ما عن نوادر الراوندي و دعائم الإسلام و الجعفریات من قوله صَلَّى الله عليه و آله: «أشربوا أعينكم [عيونكم]. خ. ل الماء لعلها لا ترى ناراً حامية» «٣».

و استظهر في الحقائق - تبعاً لما حكاه عن جملة من مشايخه - أن المراد باستحباب ذلك مجرد فتحهما استظهاراً لغسل نواحيهما، دون

غسلهما، لما فيه من المشقة والمضرة، حتى أنه روى أن ابن عمر كان يفعله فعلى لذلك.

وقريب منه ما حكاه في المستند عن والده، محتجا أيضا بدعوى الشيخ في الخلاف الإجماع على عدم وجوب الغسل ولا استحبابه. لكنه مخالف لظاهر الخبرين، خصوصا الثاني، لظهوره في الحث على إدخال الماء فيهما بنحو يصدق معه الإشراب. وتحقق الضرر بذلك غير معلوم.

وعلى ابن عمر - لو تم - لعله ناش عن تعميقه في ذلك.

وإجماع الخلاف - لو تم - يقتضى عدم استحباب غسل العينين حتى لغسل نواحيهما، فلا يكون شاهدا على الحمل المذكور. ومثله ما استقر به وحكى عن بعض مشايخه احتمالاً من حملة على التقيّة بلحاظ نسبته للشافعي لأن رواه الأول من العامة، والثاني ضعيف السند.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ١٠، ٦.

(٢) الوسائل باب: ٥٣ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٤٥ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٢، ٣. والبحار ج: ٨٠ ص: ٣٣١ الطبعة الحديثة، و مجلد ١٨ ص: ٨٠ الطبعة القديمة، كتاب الطهارة باب: ٦ من أبواب الوضوء حديث:

٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٥

...

لاندفاعه بأن ذلك وحده لا يكفي في الحمل على التقيّة، بل لا مجال لها في الخبرين بعد كونهما نويين.

بل يتعين البناء على الاستحباب بناء على قاعدة التسامح في أدلة السنن التي جروا عليها في أمثال المقام.

وأما الإجماع المتقدم عن الخلاف، فهو - لو تمّ سوجه لنفي الاستحباب الذي تعرض له في عنوان المسألة، لا لنفي الوجوب الذي تعرض له في ذيلها - لا يوجب القطع، ليكون مانعا من جريان قاعدة التسامح المذكورة.

ومنها: صفق الوجه بالماء، كما يظهر من الصدوق في الفقيه وحكى عن أبيه، لمرسل عبد الله بن المغيرة عن الصادق عليه السلام: «قال: إذا توضأ الرجل فليصفق وجهه بالماء، فإنه إن كان ناعسا فزع واستيقظ، وإن كان البرد فزع فلم يجد البرد» (١).

لكن في موثق السكوني: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تضربوا وجوهكم بالماء إذا توضأتم، ولكن شنوا الماء شنا» (٢) و تقدم في خبر الرقاشي قول الكاظم عليه السلام: «لا تعمق في الوضوء ولا تلطم وجهك بالماء لطما، ولكن اغسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء مسحا» (٣).

وقد جمع الشيخ في التهذيب بحمل الأول على الإباحة وما بعده على الندب، وقال في الاستبصار: «فالوجه في الجمع بينهما أنا نحمل أحدهما على الندب والاستحباب والآخر على الجواز، والإنسان مخير في العمل بهما».

وهو مخالف لظاهر النصوص المتقدمة لظهورها في الحث لا في محض الجواز والإباحة.

واحتمل في الحدائق حمل الأول على الناعس والبردان، وما بعده على ما عداهما.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٢٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٦

...

و يشكل: بظهور الأول في الاستحباب مطلقا، وإن اختصت الفائدة المبينة فيه بالناعس و البردان.
و لعل الأقرب حمل الأول على البدء بصفق الوجه، و حمل ما بعده على الاقتصار في غسل الوجه على ضربه بالماء، فيكون المستحب ضرب الوجه أولا بالماء، ثم تفريقه على الوجه بالمسح و نحوه، كما لعله المناسب لمقابلته في الثاني بالشن الذي هو الصب المتفرق، و في الثالث بالمسح المستلزم لتفريق الماء على الوجه.
و لعله إليه يرجع ما حكاه في الحقائق عن بعض الأصحاب من احتمال حمل الصفق في الأول على كونه فعلا سابقا على الوضوء لا غسلا وضوئيا، فلاحظ.

و منها: حضور القلب حين الوضوء، كما ذكره في العروة الوثقى. و استدل له بما عن أمير المؤمنين و الحسن و زين العابدين عليهم السلام من تغير حالهم حينه خوفا منه تعالى. بل هو أوضح من أن يحتاج للاستدلال، لما هو المعلوم من كمال العمل العبادي بحضور القلب و كثرة ثوابه بذلك.

و منها: الاستقبال حين الوضوء، لما روى من قولهم عليهم السلام: «خير المجالس ما استقبل به القبلة» (١).

و عدم الجلوس في مظان النجاسة، لما فيه من تجنب احتمالها.

و قد ذكرهما في المستند. لكن قال: «في عدهما من مستحبات الوضوء بخصوصه - كما فعله بعضهم - نظر».

هذا ما عثرت عليه عاجلا في كلماتهم من مستحبات الوضوء، و ربما فاتنا بعض الأمور الأخر، كما ربما يستفاد استحباب بعض الأمور مما تقدم في أفعال الوضوء و شرائطه، فلاحظ.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤٧ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٤، ٥، ٧، ٨. و البحار مجلد: ١٠ ص ٩٣، و مناقب ابن شهر آشوب ج ٣ ص: ١٨٠، ٢٨٩، طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٧

و يكره الاستعانة بغيره في المقدمات القريبة (١).

(١) كما في العروة الوثقى و ظاهر جامع المقاصد و الجواهر. و اقتصر على صب الماء في المبسوط و النهاية و المنتهى و كشف اللثام و المستند. و أطلق كراهة الاستعانة في الوسيلة و الشرائع و النافع و المعبر و القواعد و الإرشاد، بل صرح في الروض و المدارك بعمومها لمثل إحضار الماء و تسخينه، خلافا لما في كشف اللثام و الرياض و المستند و الجواهر من عدم عمومها لذلك، بل نفاهما في المستند عن مثل رفع الثوب عن العضو.

و الدليل على أصل الحكم في كلماتهم موثق السكوني عن أبي عبد الله عن آباءه عن علي عليهم السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد: وضوئي، فإنه من صلاتي، و صدقتي، فإنها من يدي إلى يد السائل، فإنها تقع في يد الرحمن» (١).

و خبر شهاب بن عبد ربه عن أبي عبد الله عليه السلام: «كان أمير المؤمنين إذا توضأ لم يدع أحدا يصب عليه الماء، فقليل له: يا أمير المؤمنين لم لا تدعهم يصبون عليك الماء؟ فقال: لا أحب أن أشرك في صلاتي أحدا، و قال الله تبارك و تعالى:

فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا «٢» و خبر الوشاء: «دخلت على الرضا عليه السلام و بين يديه إبريق يريد أن يتهيا منه للصلاة فدنوت منه لأصب عليه فأبى ذلك فقال: مه يا حسن، فقلت له: لم تنهاني أن أصب على يديك تكره أن أوجر؟ قال: تؤجر أنت و أوزر أنا! فقلت: و كيف ذلك؟ فقال: أما سمعت الله عز و جل يقول فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا وها أنا ذا أتوضأ للصلاة،

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٨

...

و هي العبادة فأكره أن يشركني فيها أحد» (١).
و مرسل الإرشاد في بيان وعظ الرضا عليه السلام للمؤمن و تخويفه بالله تعالى و قبوله منه على مضض و غيظ: «و دخل الرضا عليه السلام يوما فرآه يتوضأ للصلاة و الغلام يصب على يده الماء. فقال عليه السلام: لا تشرك يا أمير المؤمنين بعبادة ربك أحدا، فصرف المؤمن الغلام و تولى تمام وضوئه بنفسه، و زاد ذلك في غيظه و وجده» (٢).
و يتعين حملها على الكراهة، لظهور مفروغية الأصحاب عن عدم الحرمة، و لما تقدم في مسألة اعتبار المباشرة.
و ربما ادعى أن ذلك مقتضى الجمع بينها و بين صحيح أبي عبيدة الحذاء:
«وضأت أبا جعفر عليه السلام يجمع و قد بال، فناولته ماء فاستنجدى ثم صببت عليه كفا فغسل به وجهه [و كفا غسل به ذراعه الأيمن] و كفا غسل به ذراعه الأيسر.» (٣)
و خبر عبد الرزاق قال: «جعلت جارية لعلى بن الحسين عليهما السلام تسكب الماء عليه و هو يتوضأ للصلاة، فسقط الإبريق من يد الجارية على وجهه فشجه.» (٤).
لكن الإنصاف أنهما لا يناسبان شدة الكراهة التي دلت عليها نصوص المقام، بمقتضى تضمنها تطبيق الإشراك في العبادة، و التعبير بالوزر في خبر الوشاء، كما يناسبها نهى الرضا عليه السلام للمؤمن و الإقدام على إغاضته في مرسل الإرشاد، إذ يبعد مع ذلك جدا خروج الإمامين السجاد و الباقر عليهما السلام عنها.
و دعوى: صدور ذلك منهما لبيان الجواز.
مدفوعة: ببعد خفاء الحال في ذلك إلى حين صدوره منهما. و بعد التعويل في البيان عليه مع كونه معرضا للخفاء و الضياع.
فلعل الأولى حمل الصحيح على الوضوء لغير الصلاة، لأنه حاك لقضية

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الإرشاد ص ٣٥٤ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٩٢ ه و قد ذكره في الوسائل في باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٤. مع تغيير بسيط و لم يذكر الذيل.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٤١ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٨٩

...

خارجية لا- إطلاق لها، وقصر الحكم بالكراهة على الوضوء للصلاة، كما هو مورد نصوص المقام المناسب للتعليل الذي تضمنته، لظهورها في تطبيق العبادة على الصلاة، لا على الوضوء.

و لعل إطلاق الأصحاب مبني على غفلتهم عن الخصوصية المذكورة أو التغافل عنها، لتسامحهم في أدلة السنن. و أما خبر عبد الرزاق، فربما ينزل على الضرورة، أو على إرادة سكب الماء في الإناء مقدمة للوضوء لا الصب على اليد الذي هو مورد نصوص المقام، ولا سيما مع قرب نقل الراوى الحال من دون مشاهدته، حيث قد يشتبه عليه بعض الخصوصيات فلا يحسن نقلها أو التعبير عنها، لانصراف غرضه لبيان حلم الإمام عليه السلام و سمو خلقه.

ثم إنه قد استشكل في المدارك في الحكم، لضعف النصوص، فلا تنهض بالخروج عن ظاهر صحيح أبي عبيدة. و كأنه مبني على عدم التعويل على قاعدة التسامح في أدلة السنن، حيث لا مجال لدعوى انجبار ضعف النصوص بعمل الأصحاب، لقرب جريهم على قاعدة التسامح، كما أشرنا إليه غير مرة.

و أما موثق السكوني فسيأتى الكلام فيه.

نعم، لا يبعد تعاضد النصوص بعضها ببعض، فتأمل.

هذا، و قد يستفاد عموم الكراهة لمطلق الاستعانة من نصوص المقام، خصوصا موثق السكوني، لأنه و إن لم يتضمن عنوان الاستعانة إلا أنه يتضمن عنوان المشاركة، و لا يراد بها المشاركة في نفس الوضوء، بل في مقدماته، و مقتضى إطلاقه مرجوحية المشاركة حتى في المقدمات البعيدة، فلا وجه لقصر الحكم على الاستعانة في المقدمات القريبة، فضلا عن خصوص الصب، و لا سيما مع ما ورد في سيرة النبي صلى الله عليه و آله من أنه كان يضع طهوره بالليل بيده «١»، و في سيرة

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٠

...

السجاد عليه السلام من أنه كان لا يحب أن يعينه على طهوره أحد، و كان يستقي الماء لطهوره و يخمره قبل أن ينام «١». و يشكل: بأن الموثق و إن كان يعم المقدمات البعيدة إلا أن المناسبات الارتكازية تقتضى حمله على محض قلّة الثواب، بلحاظ أن أفضل الأعمال أحمرها، و لكل مقدمة أجرها إذا اتى بها بداعي التوصل لذيها، و لا يظن من أحد إنكار ذلك أو التشكيك فيه. و إنما الكلام في المرجوحية المساوقة للكراهة الشديدة المناسبة للتنفير، و لا ينهض الموثق بها، بل ينحصر الدليل عليها بخبري شهاب و الوشاء و مرسل الإرشاد، لما سبق، و حيث كانت مختصة بصب الماء لزم الاقتصار عليه. و دعوى: أن تطبيق الإشراك في العبادة فيها على الصب قرينة على أن المراد به ما يعم الاستعانة بمقدمات العبادة، فيدل على عموم كراهة ذلك.

مدفوعة: بأن التطبيق المذكور لما لم يكن عرفيا بل تعبديا لم ينهض بتفسير الإشراك، بل يتعين الجمود عليه. بل الالتزام بعموم الكراهة بالنحو المذكور للمقدمات البعيدة جدا في الوضوء فضلا عن غيره من العبادات، بحيث لو دار الأمر بين الاستعانة فيها و الاستعانة بالصب لم يفرق بينهما بعيد جدا لا- تناسبه المرتكزات التشريعية، و سيرة المعصومين عليهم السلام و

مواليهم. فالمتعين الاقتصار على الصب.

هذا، و الظاهر عدم توقف الكراهة على طلب الإعانة من المتوضىء. و ما عن بعضهم من توقفها على ذلك، و أنه به يجمع بين نصوص المقام و صحيح أبي عبيدة، كما ترى، لقوة ظهور بعض نصوص المقام في عدم طلب المتوضىء الصب. و دعوى: عدم صدق الاستعانة بدونه، لأن هيئة الاستفعال تفيد طلب المادة، كما في الاستغفار. ممنوعة، فإن الهيئة المذكورة قد تصدق من دون طلب، كما في

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤١ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩١

...

الاستصحاب و الاستخراج، مضافا إلى عدم اشتغال نصوص المقام على عنوان الاستعانة، و إنما هي مذكورة في كلمات الأصحاب. ثم إنه بعد أن عمم في الروض الحكم لطلب إحضار الماء و تسخينه قال:

«كل ذلك بعد العزم على الوضوء، أما لو استعان لا له ثم عرض له إرادة الوضوء لم يكره قطعا».

و لم يتضح الوجه فيما ذكره بعد إطلاق النصوص المتقدمة، حيث يصدق الإشراك حينئذ، فتأمل.

بقي الكلام في بعض الأمور الأخر التي ذكرها الأصحاب (رضى الله عنهم) في مكروهات الوضوء.

منها: التمدل، كما في المعبر و الشرائع و النافع و الإرشاد و القواعد و الروض و عن جمل الشيخ و التذكرة و الدروس و غيرها، بل في الروض و عن الدروس و غيره أنه المشهور.

و استدلل عليه بخبر محمد بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من توضأ و تمندل كتبت له حسنة، و من توضأ و لم يتمندل حتى يجف وضوؤه كتب له ثلاثون حسنة» (١).

لكنه لا يدل على كراهته، بل أفضلية تركه، و لعله لذا عتب بذلك في المبسوط و النهاية و الخلاف و محكي الذكرى، و هو ظاهر الصدوق، حيث اقتصر في الفقيه على ذكر الحديث، و في المقنع على التعبير بمضمونه، بل ربما كان هو المراد مما في إشارة السبق و الوسيلة من جعل ترك التمدل من السنن و الآداب.

و أما تنزيل كلام المشهور على ذلك، فقد يشكل بلحاظ ما في كلام بعضهم من جعل كلام الشيخ خلافا في المسألة.

هذا، و قد ينافي الخبر المذكور موثق إسماعيل بن الفضل: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام توضأ للصلاة ثم مسح وجهه بأسفل قميصه، ثم قال: يا إسماعيل افعل»

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٢

...

هكذا فإنني هكذا أفعل» (١). و صحيح منصور ابن حازم: «رأيت أبا عبد الله عليه السلام و قد توضأ و هو محرم، ثم أخذ منديلا فمسح به وجهه» (٢).

و غير واحد من النصوص المتضمنة أنه كان لأمر المؤمنين عليه السلام خرقه يتمندل بها (٣). فإن ذلك لا يناسب أفضلية الترك جدا.

ولا مجال لحمل هذه النصوص على التقيّة بعد ما حكاه الشيخ في الخلاف عن أكثر فقهاء العامة من موافقتهم له في الحكم المذكور، وعن مالك و الثوري و ابن عباس من أنه لا بأس به في الغسل دون الوضوء، و عن ابن أبي ليلى و ابن عمر من أنه مكروه في الوضوء و الغسل معا. و حكى عن كتبهم ما يدل على اختلافهم في ذلك.

و ما في الجواهر من مداومتهم على التمدل، غير واضح المأخذ، بنحو يصح التعويل عليه في الإعراض عن هذه النصوص الكثيرة. كما لا مجال لدعوى و هن هذه النصوص بإعراض الأصحاب، لما تكرر منا من عدم صلوح عملهم و إعراضهم للجبر و التوهين في المندوبات و المكروهات غالبا. و ربما نزلت على بعض الوجوه التي لا تخلو عن إشكال أيضا. و من ثمّ كان التوقف هو الأنسب بالنظر للأدلة. و لعله لذا حكى عن ظاهر المرتضى في شرح الرسالة و الشيخ في أحد قوله عدم الكراهة. بل قد يكون الأنسب بها رجحان التمدل. فلاحظ.

هذا، و هل يختص الحكم بالمسح بالتمديد - كما هو ظاهر التمدل في كلام جملة من الأصحاب و صريح بعضهم - أو يعم مطلق المسح و لو بمثل الكم - كما هو ظاهر الشرائع - أو يعم مطلق إزالة البلل و لو بتجفيفه بمثل التعرض للنار - كما

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الوضوء حديث: ٧، ٨، ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٣

...

استظهره في الروض - وجوه.

مقتضى الجمود على النص الأول، و إن كان الظاهر الثالث، لإلغاء خصوصية مورد النص عرفا، لانسباق كون الغرض بقاء بلل الوضوء، كما يشير إليه قوله عليه السلام:

«و لم يتمدل حتى يجف وضوءه». و أضعفها الثالث.

و منها: الوضوء في مكان الاستنجاء، كما ذكره في العروة الوثقى. و كأنه لما عن جامع الأخبار: «قال النبي صلى الله عليه و آله: عشرون خصلة تورث الفقر، أوله القيام من الفراش للبول عريانا. و غسل الأعضاء في موضع الاستنجاء» (١).

لكنه لا يختص بالوضوء، نظير ما تقدم في استحباب تجنب مواضع النجاسة.

و أما دعوى معارضته برواية عبد الرحمن بن كثير الحاكية لوضوء أمير المؤمنين (٢) عليه السلام، و المتقدمة في أدعية الوضوء و صحيح أبي عبيدة الحاكي لوضوء الباقر (٣) عليه السلام، بجمع المتقدم عند الكلام في الاستعانة. فهي ممنوعة، لأنهما إنما تضمنا الوضوء بعد الاستنجاء، لا في موضعه، لإمكان الانتقال عنه قليلا.

و منها: الوضوء في المسجد من حدث البول و الغائط، كما في الحدائق و المستند، و نسب في الأول إلى جملة من الأصحاب.

لكن في النهاية في أحكام المساجد: «و لا يجوز التوضؤ من الغائط و البول في المساجد، و لا بأس بالوضوء فيها من غير ذلك»، و نحوه عن السرائر.

و قد حمل في الحدائق كلام النهاية على الاستنجاء.

الطهارة؛ ج ٣، ص: ٢٩٣

وقد يناسبه عدم تعرضه لذلك في أحكام الوضوء مع ما عن المبسوط من المنع عن الاستنجاء فيها و التصريح بجواز الوضوء، بل إطلاق التوضؤ على التطهر

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الوضوء حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٤

...

من الخبث غير بعيد، و ليس هو كإطلاق الوضوء.

نعم، هو لا يناسب ذيله المتضمن جواز الوضوء بها من غير الغائط، إذ لو أريد به التطهير لكان محرماً أيضاً، لنجاسة ماء الغسالة، بل هو أولى من ماء الاستنجاء الذي قال بعضهم بطهارته و آخر بعدم تنجيسه.

و كيف كان، فیدل على الكراهة صحيح رفاعه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الوضوء في المسجد فكرهه من البول و الغائط» (١) المحمول على الكراهة، لظهور المفروغية عن ذلك بين الأصحاب و قيام السيرة عليه.

و بذلك يظهر ضعف ما تقدم من النهاية و السرائر لو كان مما نحن فيه.

و أما حمله على الاستنجاء - كما استقر به في الحقائق - فهو مخالف للظاهر، بل حمل الوضوء فيه على خصوص الاستنجاء لا يناسب تقييده بالبول و الغائط، لانحصاره بهما مفهوماً.

و حمله على مطلق التطهير لا يناسب تقييد الكراهة بهما، بل يعم غيرهما من النجاسات، لنجاسة ماء الغسالة نظير ما سبق من النهاية. هذا، و في صحيح بكير عن أحدهما عليهما السلام: «قال: إذا كان الحدث في المسجد فلا بأس في الوضوء بالمسجد» (٢). و في حمله على غير البول و الغائط، بلحاظ غلبة عدم وقوعهما في المسجد، مع الكراهة فيهما مطلقاً، عملاً بإطلاق الأول. أو حمله على العموم و حمل البأس فيه على الحرمة مع تجريده عن المفهوم. أو إبقائه على إطلاقه مع ثبوت المفهوم له و حمل البأس فيه على ما يعم الكراهة، بأن يكون المدار في الكراهة على وقوع الحدث في غير المسجد، حتى في البول و الغائط، و يكون إطلاق الأول منزلاً على الغالب.

وجوه، أقربها الأول، لقوة ظهور صحيح رفاعه في خصوصية البول و الغائط،

(١) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥٧ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٥

...

المستلزم لضعف الوجه الثالث، و قوة ظهور صحيح بكير في المفهوم، المستلزم لضعف الوجه الثاني.

و ربما يبقى كل منهما على إطلاقه، و يجمع بينهما بتعدد جهة الكراهة، فيكره الوضوء في المسجد من الغائط و البول مطلقاً، و تؤكد الكراهة مع وقوعهما خارج المسجد، كما هو الغالب، و لا يكره الوضوء من غيرهما إلا مع وقوعه خارج المسجد، فلاحظ.

و منها: الوضوء من الإناء المفضض و المذهب و المنقوش بالصور، و كذا الوضوء فيه، فقد صرح الأصحاب (رضى الله عنهم) بكراهة استعمال الإناء المفضض، بل لعله لا خلاف ظاهر فيه، كما صرح بعضهم بإلحاق المذهب به عندهم و إن خلت عنه أكثر الفتاوى، لدعوى إرادتهم له تبعاً أو بالأولوية، كما صرح بكراهة الوضوء من الإناء المنقوش بالصور في المستند.

و كيف كان، فيقتضيه موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «عن الطست يكون فيه التماثيل أو الكوز أو التور يكون فيه التماثيل أو فضة، لا يتوضأ منه و لا فيه» (١).

مضافاً إلى ما دل على كراهة استعمال المفضض، بناء على عمومته لمطلق الاستعمال، على ما يأتي الكلام فيه في آخر كتاب الطهارة إن شاء الله تعالى. و كأن الحكم في المذهب للإلحاق بالمفضض، لما سبق، فلاحظ.

و منها: نفى المتوضئ يده، كما في المستند، قال: «للنبوي العامي: «إذا توضأت فـلاـ تنفضوا أيديكم». و كونه عامياً غير ضائر للمسامحة».

و كأن المراد به نفى اليد بعد الوضوء لإزالة الماء عنها، فيساق ما تقدم في التمدل، بناء على كون الملحوظ فيه مطلق إزالة الببل.

و منها: الوضوء بالماء المشمس، كما صرح به جماهير الأصحاب، على ما في مفتاح الكرامة، بنحو يظهر منهم التسالم عليه في الجملة - و إن اختلفوا

(١) الوسائل باب: ٥٥ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٦

...

فيه سعة و ضيقاً، على ما يأتي - بل ادعى في الخلاف الإجماع على ذلك مع القصد إليه.

و يقتضيه خبر إبراهيم بن عبد الحميد، بل موثقه عن أبي الحسن عليه السلام: «قال: دخل رسول الله صلى الله عليه و آله على عائشة و قد وضعت قمقمها في الشمس، فقال: يا حميراء ما هذا؟ قالت: أغسل رأسي و جسدي. قال: لا تعودى، فإنه يورث البرص» (١).

و خبر إسماعيل بن أبي زياد عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الماء الذي تسخنه الشمس لا تتوضؤوا به و لا تغتسلوا به و لا تعجنوا به، فإنه يورث البرص» (٢). و مرسل الفتال: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: خمس خصال يورث البرص:

النورة يوم الجمعة و يوم الأربعاء، و التوضي و الاغتسال بالماء الذي تسخنه الشمس» (٣).

و هي محمولة على الكراهة للسيرة القطعية، و ظهور المفروغية بين الأصحاب عن عدم الحرمة التكليفية و لا الوضعية. و لمرسل محمد بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بأن يتوضأ الإنسان بالماء الذي يوضع بالشمس» (٤).

على أن النهي عن العود في الأول دون استعمال الماء المذكور ظاهر في الكراهة، بل في خفتها و عدم أهميتها بالنحو المقتضى لإراقتة.

بل التعليل يناسب الكراهة التي تضعف داعويتها و يحتاج معها لتأكيد الداعي ببيان الضرر الدنيوي.

بل احتمال بعضهم حمل النهي لأجله على محض الإرشاد، دون الكراهة المولوية. و إن لم يخل عن الإشكال، لسوق النهي مساق الزجر و لو بلحاظ اهتمام

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المضاف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المضاف حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب آداب الحمام: حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الماء المضاف: حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٧

...

الشارع الأقدس بتجنب احتمال الضرر المذكور، كما يهتم بسائر الملاكات التي اقتضت جعل الأحكام المولوية.

هذا، و مقتضى إطلاق الأخيرين عدم توقف الكراهة على قصد التشميس بوضع الماء في الشمس، و لا قصد استعماله بعده.

بل هو المستفاد من الأول بإلغاء خصوصية القصد عرفاً. و من ثمَّ صرح بالتعميم من حيثية قصد التشميس في جامع المقاصد و الروض و محكى نهاية الأحكام و البيان و المسالك. و لعله المراد من التعميم من حيثية القصد و عدمه في المبسوط، كما هو مقتضى إطلاق الصدوق في الهداية و العلامة في المنتهى و غيرهما ممن عبر بما أسخته الشمس، بل بالشمس في كلام جملة منهم، بناء على توقف صدقه على القصد.

خلافًا لظاهر الخلاف و محكى السرائر و الجامع، حيث قيدوه بما إذا قصد ذلك، و ربما كان هو المتيقن ممن عبر بالتشميس أو بإسخان الماء في الشمس.

و كأنه للجمود على مورد الحديث الأول، الذي تقدم ضعفه.

كما أن مقتضى إطلاق الأخيرين أيضا عدم الفرق بين وضعه في الإناء و عدمه. و اختصاص الأول بالإناء لا ينفيه، و لا سيما مع قرب إلغاء خصوصيته عرفاً. و لعله لذا أطلق في المبسوط و الهداية، بل صرح في محكى المسالك بعدم الفرق.

و منه يظهر ضعف ما يظهر ممن خص الحكم بما كان في الآنية، كما في النهاية و كتب المحقق و العلامة - على ما حكى عن بعضها - و عن السرائر و البيان و جملة من كتب الفقهاء.

و أضعف منه ما في المنتهى قال: «الظاهر عموم النهي. و يحتمل عدمه و اختصاصه بما يخاف منه المحذور، كالشمس في البلاد الحارة، دون المعتدلة، أو فيما يشبه آنية الحديد و الرصاص، دون الذهب و الفضة، لصفاء جوهرهما»، و نحوه عن نهاية الأحكام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٨

...

لعدم وضوح اختصاص المحذور بما ذكره، و إن ظهر من جامع المقاصد و الروض التسليم به، لأنهما ذكرا أن المحذور المذكور حكمة لا يلزم اطرادها.

و كذا التقييد بما دون الكر، كما لم يستبعده في محكى مجمع البرهان و استظهره الوحيد في حاشية المدارك قال: «لأن الرواية وردت عن الرسول صلى الله عليه و آله و الماء الكثير في ذلك الزمان كان نادرا».

إذ فيه: أن غلبة الابتلاء بالماء القليل لا تمنع من شمول الإطلاق لغيره.

نعم، عن العلامة أنه لا كراهة في المشمس بالأنهار الكبار و الصغار و المصانع [١] و البرك و الحياض إجماعاً.

و هو أعلم بما قال، لعدم تيسر ثبوت الإجماع لنا. و السيرة على عدم الاجتناب لا تكشف عن عدم الكراهة، لإمكان ابتنائها على الغفلة عنها أو التسامح فيها، بسبب صعوبة الاجتناب في الجملة.

نعم، النصوص المتقدمة بمقتضى ظاهر بعضها و المتيقن من الآخر إنما تدل على الكراهة مع تأثير الشمس في الماء حرارة معتدا بها يصدق بها التسخين، لا مجرد انكسار برودة الماء و خفتها، و الظاهر ندرة حصول ذلك في ماء الأنهار و المصانع الكبار، خصوصا في البلاد المعتدلة.

بقي في المقام أمور.

الأول: الظاهر توقف استناد تسخين الماء للشمس،- الذي تضمنه خبر إسماعيل و مرسل الفتال- على وضع الماء فيها- كما هو مورد حديث إبراهيم- و لا يكفي مجاورته لها، كما لا يكفي إصابته لمثل الإناء المسخن بها.

[١] قال في القاموس: «المصنعة كالحوض يجمع فيها ماء المطر، و تضم نونها كالمصنع. و المصانع الجمع».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٩٩

...

نعم، يكفي إصابته شعاعها للإناء حين وجود الماء فيه، و لا يعتبر إصابته للماء مباشرة، لصدق تسخينها له بذلك عرفا، بل لعله الفرد الشائع المتيقن من الإطلاق.

الثاني: المصرح به في جامع المقاصد و الروض و محكى الذكري و غيرها بقاء الكراهة مع ارتفاع السخونة، و استظهره في المنتهى و كشف اللثام.

و لا مجال للاستدلال عليه بالاستصحاب- و إن ذكره غير واحد- بناء على ما هو التحقيق من عدم جريانه في الأحكام التكميلية غالبا لتعدد الموضوع، و هو فعل المكلف، و إن اتحد متعلقه، و هو الماء في المقام.

كما لا مجال للاستدلال عليه بحديث إبراهيم، لعدم [شمول] الإطلاق له، و المتيقن منه بقاء السخونة التي هي الغرض من وضع الماء في الشمس.

بل ينحصر الدليل عليه بإطلاق خبر إسماعيل و مرسل الفتال، لا لصدق المشتق مع ارتفاع المادة، لمنعه صغرى و كبرى، بل لصدق هيئة الفعل- التي تضمنها الخبر و المرسل- مع الانصرام.

إلا أن يدعى انصراف الإطلاق لصورة بقاء الحرارة، لأنها الغرض من التسخين، فتأمل.

الثالث: لا ينبغي التأمل في وفاء النصوص المتقدمة بإثبات كراهة جميع أفراد الغسل بالماء المذكور. كما أن مقتضى النهي عن العجن في الثاني عمومها لبقية استعمال الماء المتعلقة بالطعام و الشراب، كطبخ الطعام به و شربه وحده أو ممزوجا بغيره، لإلغاء خصوصيته عرفا. و لعل اقتصار بعضهم على كراهة الطهارة لا اهتمامهم ببيان أحكامها.

نعم، لا مجال لإحراز كراهة غسل الطعام به من دون مزج، فضلا عن غيره مما يتعلق بالبدن كغسل الثياب.

الرابع: أن الكراهة المذكورة لا ترجع إلى نقص في الطهارة، بل هي كراهة تكليفية بلحاظ جهة خارجة عنها، لأن ذلك هو المناسب للتعليل، و لعموم كراهة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٠

...

الاستعمال لمثل الغسل غير الشرعى و العجن مما لا يقصد لأثره، حيث يكشف عن عدم دخل جهة النهي بالأثر المقصود من الماء من الطهارة الحديثة و الخبيثة.

و منها: الوضوء بالماء الآجن، كما في الحدائق وغيره. لصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الماء الآجن يتوضأ منه، إلا أن تجد غيره فتنزهه منه» (١) بناء على أن: «فتنزهه» فعل أمر - كما لعله مقتضى الأصل - أو مضارع قد حذفت من أوله إحدى التائين مسوق للطلب، لا لمحض الإخبار عن حال المكلف. والحديث المروى في مجمع البحرين: «نهى عن الوضوء في الماء الآجن». و منها: الوضوء بالمياه المكروهة الاستعمال غير ما سبق، كماء البئر الملاقية للنجاسة قبل النزح - بناء على عدم انفعالها و حمل الأمر بالنزح على كراهة الاستعمال بدونه - والأسآر المكروهة التي تقدم التعرض لها في آخر مباحث المياه. وربما فاتنا التنبيه لبعض الأمور، و نسأله سبحانه العصمة و السداد.

تذنيب:

روى الكليني و الشيخ قدس سرهما بسند معتبر عن الصفار أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام: «هل يجوز أن يغسل الميت و ماؤه الذي يصب عليه يدخل إلى بئر كنيف، أو الرجل يتوضأ وضوء الصلاة ينصب ماء وضوئه في كنيف؟ فوقع عليه السلام: يكون ذلك في بلائع» (٢). و هو محمول على الكراهة، للسيرة القطعية، و ظهور مفروغية الأصحاب عن الجواز بمقتضى عدم اهتمامهم بالتنبيه على الحكم المذكور. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الماء المطلق حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠١

...

إلى هنا انتهى الكلام في مباحث الوضوء شرحا لما ذكره سيدنا الجد الفقيه قدس سره في كتابه (منهاج الصالحين). و كان ذلك في النجف الأشرف بيمن الحرم المشرف على مشرفه أفضل الصلاة و السلام. ليلة الاثنين، التاسع من شهر جمادى الأولى، سنة ألف و ثلاثمائة و ثمان و تسعين لهجرة سيد المرسلين عليه و آله أفضل الصلوات و أزكى التحيات.

بقلم العبد الفقير (محمد سعيد) عفى عنه، نجل العلامة الجليل حجة الإسلام السيد (محمد علي) الطباطبائي الحكيم دامت بركاته. و الحمد لله على توفيقه و تسهيله و حسن صنيعه، و نسأله بلطفه و كرمه أن يتم نعمته علينا بالعون على إتمام ذلك و تيسير النفع به مع قبول العمل و غفران الزلل و العصمة في القول و العمل، إنه ولي التوفيق، و هو حسينا و نعم الوكيل، نعم المولى و نعم النصير، و لا حول و لا قوة إلا به عليه توكلت و إليه أُنِيب.

و انتهى تبييضه بعد تدريسه بقلم مؤلفه الفقير عفى عنه، في النجف الأشرف، صباح الجمعة، الثالث عشر من شهر جمادى الأولى، سنة ألف و ثلاثمائة و ثمان و تسعين للهجرة. و الحمد لله رب العالمين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٣

[المبحث الرابع في الغسل]

إشارة

المبحث الرابع فى الغسل (١) و الواجب منه لغيره (٢): غسل الجنابة و الحيض و الاستحاضة

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على سيدنا محمد و آله الطيبين الطاهرين، و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

ربّ اشرح لى صدرى و يتر لى أمرى و أحلل عقدة من لساني يفقهوا قولى.
و تقبل منى و زكّ عملى و اغفر زللى، إنك أنت أرحم الراحمين و ولى المؤمنين، و لا- حول و لا- قوة إلّا بك، عليك توكلت و إليك أنيب.

(١) و هو- بالضم- لغّة، مصدر غسل، أو اسم مصدر منه، أو خصوص غسل تمام الجسد، و اختص فى عرف المتشرعة- تبعاً للاستعمالات الشرعية- بغسل تمام البدن الذى يشرع للطهارة من الحدث، أو لكمالها.

و الاغتسال عندهم مصدر مأخوذ منه، و إن كان لغّة عبارة عن غسل تمام البدن، كما صرح به بعض اللغويين.

(٢) من الصلاة و غيرها مما يأتى الكلام فيه فى أحكام هذه الأغسال. هذا، و لم يعرف القول منا بوجوب أحد هذه الأغسال لنفسه، و إنما ذكر الشهيد فى محكى الذكري وجوب الأغسال لنفسها وجهاً فى المسألة يبتنى على القول بوجوب الوضوء لنفسه، و نسب لبعض العامة القول بذلك، على ما سبق فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٤

و النفاس و مسّ الأموات (١). و الواجب لنفسه: غسل الأموات (٢).

فهنا مقاصد:

أول فصل غايات الوضوء، و سبق ما يصلح دليلاً لبطلان القول المذكور.

و ربما يأتى عند الكلام فى هذه الأغسال ما ينفع فى المقام.

(١) يأتى الدليل على وجوب كل غسل فى محله إن شاء الله تعالى. كما يأتى فى المقصد السابع التعرض لوجه عدم وجوب بعض الأغسال الآخر، كغسل الجمعة و غيره، إن شاء الله تعالى.

(٢) الظاهر أنّ غسل الأموات إنما يجب بلحاظ ترتب الطهارة الحديثية و الخبيثة عليه، فهو واجب لغيره، كالوضوء للكون على الطهارة، الذى هو مستحب لغيره.

فكأنّ عدّه واجبا نفسياً بلحاظ عدم مقدميته لفعل واجب، بل لمسبب توليدى يترتب قهراً عليه و يكون منشأ لانتزاع عنوان ثانوى له. و أما مقدميته للصلاة على الميت التى هى فعل مستقل عنه، فهو لا- ينافى كونه واجبا نفسياً، لأن المراد به ما يجب لنفسه و إن كان مقدمه لواجب آخر، فى قبال ما يتمحض للوجوب الغيرى، لا ما يتمحض للوجوب النفسى، و لذا يعد منه الواجبات المترتبة- كالظهر و العصر- مع كون المتقدم شرطاً فى صحته المتأخر.

ثمّ إنّ من المعلوم من النص و الفتوى وجوب الغسل المنذور و إن كان مستحباً بالذات، و من ثمّ عدّه فى العروة الوثقى.

و كأنّ إهمال سيدنا المصنف قدّس سرّه له لأنه بصدد بيان الأغسال الواجبة و المستحبة بالأصل، و وجوب النذور مستفاد مما يأتى منه قدّس سرّه فى كتاب النذر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٥

[المقصد الأول فى غسل الجنابة]

إشارة

المقصد الأول في غسل الجنابة وفيه فصول:

[الفصل الأول في سبب الجنابة]

إشارة

الفصل الأول سبب الجنابة (١) أمران.

[الأول خروج المني]

إشارة

الأول: خروج المني (٢)

(١) وهي مأخوذة في الأصل من جنب إذ انحى و أبعد، و منه قوله تعالى:
وَاجْنُبْنِي وَبَنِيَّ أَنْ نَعْبُدَ الْأَصْنَامَ «١».

و يراد بها لغة و عرفا و شرعا الحدث الخاص المسبب عما يأتي، لا نفس السبب، و لذا صح الوصف بها، فيقال: فلان جنب، إذا كان محدثا، و لو انصرم السبب.

و من ثمَّ كان الغسل مطلوبا للطهارة من الحدث المذكور، و عد من الطهارات الثلاث.

(٢) إجماعا، كما في الخلاف و الغنية و المعتبر و المنتهى و كشف اللثام و عن التذكرة و الذكرى، و في الجواهر «بلا خلاف أجده فيه، بل حكى الإجماع عليه

(١) سورة إبراهيم: ٣٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٦

...

جماعة حكاية تقرب إلى التواتر»، و في بعضها نسبته لإجماع المسلمين.

و تقتضيه النصوص المستفيضة بل المتواترة، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ثلاث يخرجن من الإحليل، و هنّ: المني، و فيه الغسل.» «١»،

و غيره.

فلا ينبغي إطالة الكلام في ذلك، بل المناسب الكلام في أمور.

الأول: أن مقتضى إطلاق معاهد الإجماعات و عموم بعضها - كالنصوص - عدم الفرق بين القليل و الكثير، كما صرح به بعضهم.

و ربما يستفاد من بعض النصوص الاختصاص بالكثير في الجملة، كخبر عنبسة بن مصعب عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كان

على عليه السلام لا يرى في شيء الغسل إلا في الماء الأكبر» (٢)، و صحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عن الرجل احتلم فلما انتبه وجد بللا قليلا، قال: ليس بشيء، إلا أن يكون مريضا، فإنه يضعف، فعليه الغسل» (٣).
 لكن الأول - مع ضعف سنده - لا ظهور له في التقيد، بل ظاهر الوصف فيه الإشارة للمني، في قبال غيره، كاحتلام و سائر ما يخرج من الإحليل، باعتبار غلبة الكثرة في المنى، كما هو مقتضى خبر عنبسة بن مصعب الآخر: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان على عليه السلام لا يرى في المذى وضوء و لا غسلا ما أصاب الثوب منه، إلا في الماء الأكبر» (٤)، و نحوه ما ورد من الاستشهاد بقول على عليه السلام فيمن رأى في المنام شيئا و لم ير بعد الانتباه بللا أو رأى بللا قليلا (٥)، و إلا - لزم وجوب الغسل من غير المنى مع الكثرة.

و أما الثاني، فلو كان المفروض فيه كون البلل القليل منيا لم يكن التعليل في

-
- (١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١٤، و باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.
 (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١١.
 (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ٢.
 (٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٦.
 (٥) الوسائل باب: ٩ من أبواب الجنابة حديث: ١، ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٧

...

ذيله بأنه «يضعف» مناسبا لوجوب الغسل عليه، بل الظاهر وروده - كغيره مما ورد في البلل القليل - في فرض الشك في حال البلل، ليكون التعليل بالضعف مناسبا لإحراز كونه منيا، بلحاظ أن الضعف قد يوجب خروج المنى من دون دفع، فيكون قليلا و لا تكون القلة أماره على عدم كونه منيا، ليخرج بها عن أمارية الاحتلام.

أما قلة الخارج من غير المريض، فهي أماره على عدم كونه منيا، لملازمة المنى غالبا للدفع المستلزم للكثرة، كما هو المناسب لما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا كنت مريضا فأصابتك شهوة، فإنه ربما كان هو الدافع، لكنه يجيء مجيئا ضعيفا ليست له قوة، لمكان مرضك، ساعة بعد ساعة، قليلا قليلا، فاغتسل منه» (١)، فالصحيح المذكور على عموم ناقضية المنى القليل أدل.

على أن الكليني رواه بسند آخر عن معاوية بن عمار بحذف قوله: «قليلا» و قوله: «فإنه يضعف»، فيخرج عن محل الكلام.
 هذا، و يدل على عموم ناقضية المنى القليل ما ورد من وجوب الغسل من البلل المشتبه الخارج قبل البول (٢)، لغلبة قلته، فلو لم يجب الغسل واقعا من المنى القليل لم يجب ظاهرا من البلل المشتبه به.

الثاني: المصرح به في كلام جملة من الأصحاب تحقق الجنابة بخروج المنى من دون شهوة، و هو مقتضى إطلاق بعض معاهد الإجماعات المتقدمة، و صريح جملة منها، كإجماع الخلاف و الغنية و المنتهى و كشف اللثام و محكى التذكرة و الذكرى.
 و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق جملة من النصوص - ما ورد في البلل المشتبه (٣)، لغلبة خروجه من دون شهوة، و ما ورد فيمن يجد بثوبه منيا و لم يكن رأى في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٨

...

منامه أنه احتلم «١».

نعم، قد ينافيه صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن الرجل يلعب مع المرأة و يقبلها فيخرج منه المنى، فما عليه؟ قال: إذا جاء الشهوة و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل، و إن كان إنما هو شيء لم يجد له فترة و لا شهوة فلا بأس» «٢».

لكن لا مجال للخروج به عما تقدم، و لا سيما مع موافقته للمحكي عن أبي حنيفة و مالك و أحمد.

و قد حملة في التهذيب و الاستبصار على صورة اشتباه حال الخارج، و عن المنتقى: «إن التصريح بكون الخارج منيا بناء السائل على الظن فجاء الجواب مفصلاً للحكم دافعاً للوهم». لكنه خلاف ظاهر السؤال جداً.

نعم، يقرب حملة على اشتباه حال الخارج - مضافاً إلى استبعاد جهل مثل على بن جعفر بحكم المنى - روايته في كتاب على بن جعفر و محكي قرب الإسناد بإبدال «المنى» ب «الشيء»، كما قد يناسبه قوله في الجواب: «و إن كان إنما هو شيء لم يجد له فترة و لا شهوة»، لظهوره في سوق الفترة و الشهوة وصفا للشيء الناقض لا شرطاً في ناقضيته.

هذا، و قد تضافرت النصوص بإناطة جنابة المرأة بخروج مائها عن شهوة «٣» و يأتي الكلام فيه في الأمر الخامس إن شاء الله تعالى.

الثالث: ذكر في المقنعة و المبسوط و النهاية و المراسم أن سبب الجنابة خروج الماء الدافق، و حكى ذلك عن المرتضى و أبي الصلاح و غيرهما. و قد يظهر من ذلك اعتبار الدفق في تحقق الجنابة.

لكن في محكي السرائر أن التقييد في كلماتهم بالدفق مبني على غلبة اتصافه به.

(١) راجع الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٠٩

...

و كأنه راجع إلى حملة على محض التوصيف للإشارة به للمنى، لا لكونه قيداً في ثبوت الحكم له، و هو المناسب لجعلهم الدفق وصفا للماء لا للمنى، و لقوله في المبسوط: «إنزال الماء الدافق الذي هو المنى»، كما هو المناسب لما تقدم في صحيح زرارة.

نعم، كلام الوسيلة يأبى الحمل على ذلك. لكنه ظاهر في كون الدفق علامة على كون الخارج منيا، لا قيداً في ناقضيته.

و كيف كان، فيدل على عدم اعتبار الدفق - مضافاً إلى إطلاق أو عموم معاهد الإجماعات المتقدمة، و إطلاق جملة من النصوص - ما ورد في البلل المشتبه «١»، حيث يغلب خروجه من دون دفق، فتأمل. و ما ورد فيمن يجد بثوبه منيا و لم يكن رأى في منامه أنه احتلم «٢»، حيث لا دافع لاحتمال عدم الدفق.

بل لا- ينبغي التأمل في عدم اعتبار الدفق في الجملة، بلحاظ ما ورد في المريض، كصحيح معاوية بن عمار و زرارة المتقدمين و غيرهما.

بل هي ظاهرة في عموم ناقضية المنى، و أن الدفق من لوازمه الخارجية التي يعرف بها في الصحيح دون المريض، من دون أن يكون

قيدا في ناقضيته، فلاحظ.

الرابع: لا ينبغي التأمل في أن الناقض هو خروج المنى عن الجسد لا تحركه عن محله، كما صرح به جملة من الأصحاب، وهو الظاهر من آخرين ممن ادعى الإجماع وغيرهم.

و يقتضيه - مضافا إلى ظاهر جملة من النصوص المشتملة على عنوان الخروج و الإنزال و الإماء و غيرها - ما ورد في البلل المشتبه «٣»، لوضوح أن ما يخرج بعد الغسل قبل البول هو ما تبقى في المجرى، مما تحرك عن محله قبل الغسل، فلو كان النقض بالتحرك عن المحل كان الغسل رافعا له، و لم ينتقض

(١) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٠

...

بخروجه خارج الجسد.

الخامس: قال في المدارك: «و لا فرق في وجوب الغسل بالإنزال بين الرجل و المرأة بإجماع علماء الإسلام»، و ذلك هو الظاهر من معقد إجماع المسلمين المدعى في المعبر و المنتهى، كما أنه مقتضى إطلاق معقد الإجماع في غيرهما.

و تقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح محمد بن إسماعيل: «سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة فيما دون الفرج و تنزل المرأة، هل عليها غسل؟

قال: نعم» «١».

و موثق معاوية بن حكيم: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا أمنت المرأة و الأمة من شهوة، جامعها الرجل أو لم يجامعها في نوم كان ذلك أو في يقظة، فإن عليها الغسل» «٢»، و غيرهما.

لكن قال في المقنع: «و إن احتملت المرأة فأنزلت، فليس عليها غسل، و روى أن عليها الغسل إذا أنزلت، فإن لم تنزل فليس عليها شيء».

و يقتضيه صحيح عمر بن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يضع ذكره على فرج المرأة فيمنى، عليها غسل؟ فقال: إن أصابها من الماء شيء فلتغسله فليس عليها شيء إلا أن يدخله، قلت: فإن أمنت هي و لم يدخله؟ قال: ليس عليها الغسل» «٣».

و صحيحه الآخر: «اغتسلت يوم الجمعة بالمدينة و لبست ثيابي و تطيبت فمرت بي وصيفة لي ففخذت لها فأمدت أنا و أمنت هي، فدخلني من ذاك ضيق، فسألت أبا عبد الله عليه السلام عن ذلك، فقال: ليس عليك وضوء و لا عليها غسل» «٤».

و صحيح ابن أذينة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام المرأة تحتلم في المنام فتتهريق

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٨.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٢٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١١

...

الماء الأعظم، قال: ليس عليها غسل» (١).

بل يظهر استنكار ذلك من مرسل نوح بن شبيب عن عبيد بن زرارة، قال:

«قلت له: هل على المرأة غسل من جنباتها إذا لم يأتها الرجل؟ قال: لا، وأيكم يرضى أن يرى أو يصبر على ذلك أن يرى ابنته أو أخته أو أمه أو زوجته أو أحدا من قرابته قائمة تغتسل، فيقول: مالك؟ فتقول: احتلمت و ليس لها بعل. ثم قال: لا ليس عليهن ذلك و قد وضع الله ذلك عليكم. قال و إِنَّ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا و لم يقل ذلك لهن» (٢).

بل تظهر المفروغية عن ذلك للسؤال عن علته من صحيح محمد بن مسلم:

«قلت لأبي جعفر عليه السلام: كيف جعل على المرأة إذا رأت في النوم أن الرجل يجامعها في فرجها الغسل، و لم يجعل عليها الغسل إذا جامعها دون الفرج في اليقظة فأمنت؟

قال: لأنها رأت في منامها أن الرجل يجامعها في فرجها فوجب عليها الغسل، و الآخر إنما جامعها دون الفرج فلم يجب عليها الغسل، لأنه لم يدخله، و لو كان أدخله في اليقظة وجب عليها الغسل أمنت أو لم تمن» (٣).

نعم، ما تضمنه من وجوب الغسل عليها بالاحتلام إن أريد به صورة الإنزال كان مرجعه التفصيل في تحقق الجنابة منها بالإنزال بين الاحتلام و اليقظة، و هو غريب لم يعرف القول به من أحد.

و إن أريد به صورة عدم الإنزال - كما هو مقتضى الإطلاق المناسب للتعليل - فهو أغرب. و من ثم لم يخل عن الاضطراب، و العمدة ما قبله، فلاحظ.

و أما ما في المنتهى من أن اختلاف صحيح عمر بن يزيد في المتن كاشف عن عدم الضبط. فهو كما ترى! موقوف على وحدة الأمر المحكى بهما، و متتهما يأبى ذلك جدا.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٢١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٣٢.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٢

...

و مثله ما ذكره الشيخ قدس سره من احتمال التصحيف في بعض هذه النصوص بإبدال المذى بالمنى، أو خطأ السائل بتخيل كون الخارج منيا و صدور الجواب على ما يطابق الواقع دون السؤال، لمخالفة الأول لأصالة عدم الخطأ المعول عليها عند العقلاء، و الثانى لظهور الكلام في مطابقة الجواب للسؤال.

و كذا ما في الوسائل من حملها على الشك في كون الخارج منيا، أو انتقال المنى عن محله إلى الرحم من دون أن يخرج، أو أنها رأت في النوم أن المنى قد خرج منها، فلما انتبهت لم تر شيئا، أو حمل نفى الغسل فيها على الإنكار.

فإن ذلك كله لا يناسب مفاد النصوص جدا، بل هو خلاف المقطوع به من أكثرها.

و كذا حملها على صورة الإنزال من دون شهوة، جمعا بينها و بين إطلاق نصوص ثبوت الغسل، بقرينة التقييد بالشهوة، في غير واحد

من نصوصه، لإبائه غير واحد منها عن الحمل على ذلك عرفاً، بسبب ما فرض فيها مما يسبب إثارة الشهوة غالباً. بل بناء على ما يظهر من الأصحاب من ناقضية خروج المنى مطلقاً، وأن الرجوع للشهوة إنما هو عند الشك في حال الخارج، فلا مجال لذلك في صحاح عمر بن يزيد و محمد بن مسلم التي فرض فيها كون الخارج منياً، بل هو الظاهر من صحيح ابن أذينة، لأن الماء الأعظم كناية عن المنى ظاهراً.

و بالجملة: الظاهر استحكام التعارض بين الطائفتين بالنظر لأنفسهما. وربما يجمع بينهما بالنظر لأمر خارج عنهما بأحد وجهين. الأول: ما قربه في الوسائل وغيره من حمل نصوص نفى الغسل على التقيّة، لموافقتها لبعض العامة، لتحقيق الخلاف منهم فيها، وإجماع المسلمين المدعى مختص بالرجل. و قرينه التقيّة فيها التعليل المجازي الذي تضمنه صحيح محمد ابن مسلم، والاستدلال الظاهري الإقناعي في خبر عبيد بن زرارة.

وفيه: أن الأولى بالحمل على التقيّة نصوص وجوب الغسل، لموافقتها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٣

...

للمذهب المشهور بين العامة، حيث لم ينقل الخلاف في وجوبه إلا عن النخعي.

و أما التعليل والاستدلال المذكوران، فهما يبعدان احتمال التقيّة، في نصوص نفى الغسل، فإنّ الذي يهتم بالإقناع به هو الحكم الواقعي المخالف لهم، حيث يكون خلافهم فيه مثاراً للتساؤل عنه و سبباً للتشكيك فيه، فيهتم بتعليله والاستدلال عليه كي يقبله السامع و يحسن الدفاع عنه عند التخاصم، أما الحكم الموافق لهم فلا غرض غالباً في تأكيده بالتعليل والاستدلال، خصوصاً بمثل هذا الوجه العملي الارتكازي، و لا سيما مع ورود بعض نصوص نفى الغسل في وقائع خارجية مورد للابتلاء الفعلي.

الثاني: ما أشير إليه في كلام غير واحد من حمل نصوص نفى الغسل على عدم وجوب الإعلام به أو حرمة أو كراهته، لئلا يتخذنه علّة، كما تضمنه صحيح أديم بن الحر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل، عليها غسل؟ قال: نعم، و لا تحدثوهن فيتخذنه علّة» (١).

لكنه - مع مخالفته لظاهر النصوص المذكورة جداً - بعيد في نفسه، لبعد تخصيص عموم وجوب الإعلام بالأحكام، و لا سيما في مثل هذا الحكم الذي هو من الأهمية بمكان بسبب شرطية الغسل في الصلاة وغيرها.

و لعل الأقرب من ذلك، جعل ذيل صحيح أديم و نصوص نفى الغسل قرينة على تنزيل وجوب الغسل الذي تضمنته النصوص الكثيرة على أنه حكم اقتضائي قد منعت الجهة التي أشير إليها في صحيح أديم و خبر عبيد من فعليته.

لكن الإنصاف أن ذلك و إن كان قريباً في نفسه جداً، إلا أنه ليس مقتضى الجمع العرفي بين النصوص، بل هو محض ظن لا يعول عليه في استنباط الحكم الشرعي، كاستبعاد تخصيص عموم وجوب الإعلام بالأحكام في المقام.

فالبناء على عدم وجوب الإعلام بالحكم المذكور - لو كان ثابتاً في نفسه - عملاً بصحيح أديم هو الأنسب بالقاعدة.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٤

...

و مجرد عدم تعرض الأصحاب لذلك - كما ادعاه في الجواهر - لا يستلزم الإعراض الموهن للصحيح و المسقط له عن الحجية، لعدم

وضوح بنائهم على التصدى لمثل ذلك في المقام، حيث أهملوا فروع المسألة و تفاصيلها، ولا سيما مع قرب قيام السيرة على عدم الإعلام بهذا الحكم و تشخيص موضوعه.

نعم، لا ريب في أن هذا موهن لنصوص وجوب الغسل و مقرب لحملها على التقيّة، الذي عرفت أنها أولى به من نصوص عدم وجوبه، لقرب نذرهم عليهم السّلام بذلك لإبطال الحكم من دون تصريح بمخالفة العامة فيه.

إلا- أن ذلك كله فرع حجية نصوص عدم وجوب الغسل، و هو في غاية الإشكال، بلحاظ ظهور إعراض الأصحاب عنها من أهل الحديث و الفتوى قديما و حديثا، حيث لم يعرف القول بمضمونها من غير الصدوق في كلامه المتقدم في المقنع، المشعر بنحو تردد منه فيه، لتعقيبه برواية وجوب الغسل، مع ظهور عدوله عنه في الفقيه، لاقتصاره على الرواية المتضمنة لوجوب الغسل، كما هو الحال في الكليني أيضا، حيث اقتصر على نصوص وجوب الغسل، مع ظهور حاله- كحال الصدوق في الفقيه- في الاقتصار على الأخبار المعتمدة الصالحة لأن يعمل بها، و لم يتعرض لها إلا الشيخ في التهذيب و الاستبصار، حيث ذكرها مؤولا لها دافعا لظاهرها.

و مع ذلك تشكل حجية النصوص المذكورة، و لا سيما مع كون نصوص وجوب الغسل أكثر عددا و أشهر رواية، فإنّ الترجيح بذلك مقدم على الترجيح بمخالفة العامة.

اللهم إلا- أن يقال: المراد بذلك ترجيح المشهور على الشاذ النادر، لا الترجيح بالأشهرية. و لا مجال لدعوى شذوذ نصوص عدم وجوب الغسل مع تعددها و وقوع أجلاء الرواة في أسانيدها و تدوين قدماء الأصحاب لها في الكتب المعتمدة.

و أما إعراض الأصحاب عنها في مقام الفتوى، فهو إنما يكون موهنا لها إذا لم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٥

...

تطابق السيرة العملية، و إلا كشفت السيرة عن كون الهجر لشبهة في مقام الاستدلال، مع الغفلة عن السيرة المعينة لصدقها. و ربما يمكن تحصيل السيرة على مضمونها من عدم الاهتمام بتحديد منى المرأة و تشخيصه و لا بالفحص عن هذا الحكم بالنحو المناسب لأهميته، كما هو ديدنهم في الحيض و نحوه.

إلا أن يكون منشأ ذلك قلة الابتلاء به بالنحو الذي يترتب عليه العمل - لندرة حصول الإنزال لها من دون جماع - و شدة حياء النساء منه حتى قد يصعب عليهن إبداءه للأزواج، لمناسبته لشدة الشهوة بالنحو المنافي للتعفف الذي يحاولنه، حيث يبدن أنفسهن مطلوبات غير طالبات.

و لعل ذلك هو المنشأ لتكثر الأسئلة عن ناقضيته في كلتا الطائفتين من النصوص و غيرها، مع عدم السؤال عن ناقضية منى الرجل، لوضوح حاله بسبب كثرة الابتلاء به، و إنما تضمنته تبعاً للنصوص الواردة لبيان أمور آخر، كعدم ناقضية غيره مما يخرج من الإحليل، و عدم ناقضية الاحتلام أو التفخيز من دون إنزال.

و قد تحصل مما ذكرنا: أن نصوص عدم وجوب الغسل إن سقطت عن الحجية بالإعراض كان المرجع نصوص وجوبه، و إلا كان العمل عليها و لزم حمل نصوص الوجوب على التقيّة.

و الأمر في غاية الإشكال، و الله سبحانه و تعالى العالم بحقيقة الحال.

بقي الكلام في تحديد منى المرأة الموجب للغسل، فقد ذكر العلامة في المنتهى أنه رقيق أصفر، في قبال منى الرجل الذي هو غليظ أبيض، و سبقه إليه ابن سعيد في محكي الجامع في كلامه الآتي عند ذكر اشتباه المنى.

و كأنهما استندا في ذلك للنصوص الواردة من طرقنا و من طرق العامة، ففي معتبرة أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السّلام فقلت له: إن الرجل ربما أشبه أخواله و ربما أشبه أباه و ربما أشبه عمومته. فقال: إن نطفة الرجل بيضاء غليظة و نطفة المرأة صفراء رقيقة، فإن

غلبت نطفة الرجل نطفة المرأة أشبه الرجل أباه و عمومته، و إن غلبت نطفة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٦

...

المرأة نطفة الرجل أشبه الرجل أخواله» (١)، و قريب منه خبر ثوبان (٢) و ما يأتي من رواية مسلم فى صحيحه.

لكن من القريب أن يراد بنطفة المرأة و مائها البويضة التى يتكون منها الولد بعد تلقيحها بمنى الرجل، لا منى المرأة الذى هو سبب جنابتها، إذ لا إشكال ظاهراً فى عدم توقف تكوّن الولد على إنزال المرأة.

نعم، لا- مجال لذلك فيما رواه مسلم فى صحيحه من حديث أم سليم من أنها سألت النبى صلى الله عليه و آله عن احتلام المرأة، فأوجب به الغسل فقالت: «و استحيت من ذلك، قالت: و هل يكون هذا؟ فقال نبى الله صلى الله عليه و آله: نعم، فمن أين يكون الشبه؟ إن ماء الرجل غليظ أبيض و ماء المرأة رقيق أصفر، فمن أيهما علا أو سبق يكون منه الشبه» (٣).

إلا أنه ليس حجة، فلا مجال للتعويل عليه، و لا سيما بعد ما عرفت، حيث يكون النص المتضمن لذلك بسببه من المشكل الذى يرد علمه لأهله.

أما نصوص المقام، فهى بين مطلق- كصحيح محمد بن إسماعيل المتقدم- و مقيد بالشهوة- كمؤثق معاوية بن حكيم المتقدم- و هو الأكثر.

و ظاهر الأصحاب كصريح بعضهم، حمل الثانية على كون الشهوة علامة على المنى يرجع إليها عند الاشتباه، مع عموم ناقضية المنى، عملاً بإطلاق الطائفة الأولى.

و لم يتضح الوجه فى ذلك مع قوة ظهور النصوص فى التقييد للتأكيد عليه فى بعضها فى الجواب بعد ذكره فى السؤال، و ظاهرها بيان موضوع وجوب الغسل الواقعى من دون إشعار فيها بفرض الشك فى نوع الخارج.

نعم، لا- يبعد أن يكون منشأ التقييد هو ملازمة الشهوة للمنى بنحو تكون من خواصه المميزة له، لا- توقف ناقضيته عليها مع إمكان انفكاكه عنها، فإنه و إن كان

(١) علل الشرائع ج: ١ ص: ٩٤ باب: ٨٥ حديث: ١ طبع النجف الأشرف.

(٢) علل الشرائع ج: ١ ص: ٩٤ باب: ٨٥ حديث: ٥. طبع النجف الأشرف.

(٣) صحيح مسلم ج: ١ ص: ٢٥٠ حديث: ٣١١ باب: وجوب الغسل على المرأة بخروج المنى منها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٧

...

خلاف ظاهر مثل مؤثق معاوية بن حكيم المتقدم، لتضمنه تقييد الإماء بالشهوة و الأصل فى التقييد الاحتراز، إلا أنه المناسب لمفروغية الأصحاب عن عموم ناقضية المنى، و قد تدل عليه بعض النصوص.

و كيف كان، فلا أهمية لذلك بعد دوران الناقضية مدار الشهوة وجوداً و عدماً بمقتضى التقييد فى النصوص المذكورة، الذى يلزم تنزيل المطلقات عليه، و لا سيما مع قرب انصرافها لصورة الشهوة، لانصراف الإنزال إليه، و لا سيما مع اشتغالها على فرض مهيجاتها، كمجامعتها فيما دون الفرج و رؤيتها فى الحلم الجماع.

ثم إن نزول الماء من المرأة حال الشهوة على نحوين.

الأول: النزول الهادي بنحو الرشح، و يستمر باستمرار حالة الشهوة عندها.

الثاني: النزول بنحو من الكثرة و الدفع عند بلوغ الشهوة قمته، نظير إنزال الرجل و يتعقبه الفتور.

و في اتحاد حقيقة الماء النازل في الحالين أو اختلافها، وجهان، ربما نقل عن بعض الأطباء الأول، و لا يهم تحقيق ذلك، وإنما المهم عموم الناقضية للحالين و إن كانا مختلفي الحقيقة، أو اختصاصها بالثاني و إن اتحدت حقيقتهما.

غاية ما يلزم عليه دخل الحالة في صدق عنوان المنى، بناء على انحصار الناقض به و عموم ناقضيته، كما يظهر من الأصحاب المفروغية عنه، و قد يستفاد من النصوص، و ليس ذلك محذورا إذا ساعدت عليه الأدلة.

قد يستدل على الاختصاص بالثاني بقوله تعالى خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ.

يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَ التَّرَائِبِ «١» بدعوى: ظهوره في كون ماء المرأة الذي يخرج من ترائبها دافقا، كماء الرجل.

وفيه: أن حمل الترائب على ترائب المرأة لإرادة مائها، و إن ذكر في مجمع البيان وجهها في تفسير الآية الشريفة، بل اقتصر عليه على بن إبراهيم في تفسيره، و عليه يبتنى ما في كشف اللثام من الاستدلال بالآية لاعتبار الدفق عند اشتباه حال ماء

(١) سورة الطارق: ٧، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٨

...

المرأة، إلا أن تركيب الآية لا يناسبه - كما نبه له سيدى الوالد دامت بركاتهم - لظهورها بمقتضى لفظه بين في إرادة ماء واحد يخرج من بين الصلب و الترائب، لا مائتين يخرج أحدهما من الصلب و الآخر من الترائب.

على أن ذلك إنما يدل على دفع ماء المرأة الذي يتكون منه الولد، لا الذي هو سبب لجنابتها، نظير ما تقدم عند الكلام في النصوص. نعم، في خبر الجعفریات عن علي عليه السلام: «سمعت رسول الله صلى الله عليه و آله يقول:

ثلاثة أشياء: منى و وذى و ودى. إلى أن قال: و أما المنى فهو الماء الدافق الذي يكون منه الشهوة ففيه الغسل» «١».

و عنه عليه السلام: «سئل عن الرجل يجامع امرأته و أهله مما دون الفرج فيقضى شهوته. قال: عليه الغسل و على المرأة أن تغسل ذلك الموضع إذا أصابها، فإن أنزلت من الشهوة كما أنزل الرجل فعليها الغسل» «٢».

و ظاهر الأول حصر الغسل بالمنى، و أنه لا يكون إلا دافقا منه الشهوة، و مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين الرجل و المرأة.

و ظاهر الثاني إرادة إنزالها كانزال الرجل الذي يكون به قضاء الشهوة.

لكن سندهما لا يخلو عن إشكال. و من ثم قد يدعى أن مقتضى إطلاق ما تضمن وجوب الغسل على المرأة بإنزالها من شهوة عموم الحكم لكلا الحالين المتقدمين و عدم اختصاصها بالثاني.

اللهم إلا أن يقال: المتيقن من الإطلاقات المذكورة هو الماء النازل في الحال الثاني، لأنه المستند للشهوة، و أما الأول فهو مصاحب لها لا مسبب عنها عرفا.

و لا سيما مع ظهور بعض النصوص في كون الشهوة الموجبة لنزول الماء حالة خاصة تطرأ على المرأة حال ملاعبتها مع الرجل، ففي صحيح محمد بن الفضيل:

«سألت أبا الحسن عليه السلام عن المرأة تعانق زوجها من خلفه فتحرك على ظهره، فتأتيها

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٣.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٤ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣١٩

من الموضوع المعتاد وغيره (١)،

الشهوة فتنزّل الماء عليها الغسل، أو لا- يجب عليها الغسل؟ قال: إذا جاءتها الشهوة فأنزلت الماء وجب عليها الغسل «١»، و نحوه صحيحه الآخر «٢».

فإنهما ظاهران في أنّ الشهوة الموجبة لنزول الماء حالة طارئة قاهرة غير الشهوة التي لأجلها تتحرك على ظهر الزوج و التي تسيطر المرأة عليها.

بل لا يبعد كون ذلك هو المنصرف من إطلاق الإنزال في جملة من النصوص، بسبب كون ذلك هو المعهود من إنزال الرجل، كما هو مقتضى التشبيه به في خبر الجعفریات المتقدم، أما الأول فهو بسبب تدريجيته غير ملتفت إليه، بل قد يشتبه برطوبات الفرج الأخرى، بل هو حيث كان كثيرا فمن البعيد خفاء حكمه، بنحو يناسب كثرة الأسئلة عنه.

كما أنّ ما يظهر من بعض الأخبار من جهل بعض النساء بتحقيق الإنزال من المرأة، و كتمان آخر له و استحائهن منه، إنما يناسب إرادة الثاني، لا ما يعم الأول الذي هو من التعارف و الكثرة بنحو لا يقبل الكتمان و الجهل من الرجال فضلا عن النساء.

بل عموم حصول الجنابة بالمائين معا مستلزم للخرج الشديد، لكثرة الابتلاء بالماء الأول، و صعوبة التوقى منه، و السيطرة عليه مع تهیؤ المرأة للرجل و تجاوبها معه، بخلاف الثاني الذي يقل حصوله و تسهل السيطرة عليه بالتوقى عما يستتبع الشهوة العارمة، كما في الرجل.

و ذلك كله يشرف بالفقيه على القطع باختصاص الناقضية بالماء الثاني، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) كما لعله مقتضى إطلاق غير واحد، بل هو الظاهر من العلامة في المنتهى،

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٠

...

حيث قال: «لو خرج المنى من ثقبه في الإحليل غير المعتاد أو في خصيته أو في صلبه، فالأقرب وجوب الغسل، لقوله عليه السلام: إنما الماء من الماء»، فإن استدلاله بالحديث ظاهر في العموم لغير الفروض المذكورة في كلامه، و هو المحكى عن التذكرة و نهاية الاحكام.

لكن في جامع المقاصد: «أما لو خرج من غير ذلك، فاعتبار الاعتقاد حقيق بأن يكون مقطوعا به». و في القواعد: «لو خرج المنى من ثقبه في الصلب فالأقرب اعتبار الاعتقاد و عدمه». و عن الذكري: «لو خرج المنى من ثقبه، اعتبر الاعتقاد و الخروج من الصلب فما دونه. و من فوقه وجه، عملا بالعادة»، و نحوه عن البيان.

و ربما قيل بابتناء الكلام هنا على الكلام في نواقض الوضوء، و عن نهاية الاحكام: «فإن اعتبرنا هناك المعدة، فالأقوى اعتبار الصلب هنا، فقد قيل: إنه يخرج من الصلب».

و عن الإيضاح عدم وجوب الغسل مطلقا، حملا على الغالب و عملا بالأصل.

هذا، وقد تكرر منا عدم صلوح الغلبة ولا الاعتقاد لتقييد المطلقات، فلا بد- في محل الكلام- من النظر في مفاد الأدلة عموماً و خصوصاً. وقد سبق من المنتهى الاستدلال بقوله عليه السلام: «إنما الماء من الماء». لكن لم نثر على الحديث من طرفنا، وإنما ورد من طرق العامة فيما حكى (١).

نعم، في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه وآله فقال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطها ولا ينزل. فقالت الأنصار: الماء من الماء، وقال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل.» (٢)، فلو كان مراد الأنصار الإشارة لحديث نبوي فالمتيقن وروده لبيان عدم وجوب الغسل بدون الماء ولا إطلاق له في وجوب الغسل به.

(١) حكى عن كنز العمال ج: ٥ ص: ٩٠ برقم: ١٩١٧.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢١

...

و مثله ما ورد في جملة من النصوص من أن علياً عليه السلام كان لا يرى الغسل إلا في الماء الأكبر (١) لوروده لبيان عدم النقض بغيره من الاحتلام المجرد عنه أو المذى ونحوه. كما أن صحيح عبد الله بن سنان المتقدم في أول الفصل و مرسل ابن رباط المتضمنين ناقضية المنى حيث وردا في بيان ما يخرج من الإحليل فلا إطلاق لهما يشمل صورة خروجه من غير الإحليل. نعم، قد يتجه الإطلاق في خبر الجعفرات المتقدم في آخر الكلام في منى المرأة.

لكن لا مجال للتعويل عليه مع ضعف سنده.

فلم يبق في المقام إلا إطلاق ما تضمن وجوب الغسل بالإنزال، والظاهر عدم صدقه على خروج المنى من محل تكونه رأساً لثقبه فيه مع الدفق فضلاً عن عدمه، بل لا بد من سيره في مجرى في الجسد وخروجه مما دونه بنحو الدفع.

نعم، لا- يعتبر خروجه من المجرى المعتاد، فلو خرج من ثقبه قبله صدق الإنزال مع اعتياد الخروج منه وعدمه و مع انسداد المجرى المعتاد وبدونه.

بل لا يبعد عموم الناقضية لما يخرج منه بدون دفق لإلغاء خصوصيته عرفاً بالإضافة إليه، و لو بقرينة ما تضمن عدم اعتبار الدفق مع الخروج من المجرى الطبيعي.

و أما التعدي لما يخرج من نفس محل تكون المنى لثقبه فيه، فهو يحتاج إلى دليل.

هذا كله في الرجل، و أما المرأة فالظاهر إناطة النقض فيها بالشهوة بالنحو المتقدم، حيث يصدق معها الإنزال من دون خصوصية لموضع معين، عملاً بإطلاق النصوص المتقدمة.

(١) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ٦، ١١، و باب: ٩ من الأبواب المذكورة حديث: ١، ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٢

و إن كان الأحوط استحباباً عند الخروج من غير المعتاد الجمع بين الطهارتين إذا كان محدثاً بالأصغر (١).

[مسألة ١ إن عرف المنى فلا إشكال]

مسألة ١: إن عرف المنى فلا إشكال (٢)، و إن لم يعرف (٣) فلا يبعد أن يكون كل من الشهوة و الدفق و فتور الجسد أماراً عليه (٤)،

(١) الظاهر أنّ الاحتياط المذكور يضعف جدا إذا كانت الثقة في الإحليل، وبعد خصوصية الخروج من طرف الذكر عرفا.

(٢) هذا في الرجل في محله، لما سبق من عموم ناقضية المنى.

و أما في المرأة، فقد سبق أنّ المدار على الشهوة الخاصة، إما لملازمتها للمنى، أو لكونها قيداً في الناقضية به و غيره.

(٣) قد يظهر من كلام غير واحد وجوب الاختبار بالوجه الآتي، و لم يتضح وجهه، بل الظاهر جواز الرجوع قبله لاستصحاب الطهارة، بل لاستصحاب عدم خروج المنى، لعدم وجوب الفحص في الشبهات الموضوعية إلا بدليل.

(٤) كما عن المسالك.

و في جامع المقاصد و الروض الاكتفاء بأحد هذه الأوصاف و بالرائحة، بل نفى في جامع المقاصد الخلاف في الاكتفاء بالرائحة وحدها.

و في المعبر و الشرائع و المنتهى و الإرشاد و عن ظاهر التحرير و نهاية الأحكام و غيرها اعتبار اجتماع الأوصاف الثلاثة المذكورة في المتن.

و اكتفى في القواعد بالدق و الشهوة، و في النافع و الوسائل بالدق و فتور البدن، و لعله للتلازم بين الشهوة و فتور البدن بنظرهم. و جعل في النهاية المدار على الدق وحده، و ربما ينسب لجميع من جعل سبب الغسل هو الماء الدافق و قد سبق التعرض لبعضهم عند الكلام في ناقضية المنى، لكنه لا يناسب ظهور كلام أكثرهم في بيان موضوع الناقضية ثبوتاً، لا علامة الناقض عند اشتباهه إثباتاً. و قد سبق توجيه كلامهم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٣

...

و ذكر في الجواهر أنّ التأمل في عبارة السرائر قد يقضى بذهابه إلى عدم اعتبار شيء من العلامات، و أنّ المدار على العلم بكونه منياً، و ربما ينسب لجملة من القدماء ممن علق وجوب الغسل على خروج المنى و لم يتعرض لفرض اشتباه الخارج، و إن استظهر في الجواهر عدم الخلاف في الرجوع إليها في الجملة، و في الحقائق الاتفاق على ذلك.

و كيف كان، فقد وجه في جامع المقاصد الاكتفاء بكل واحدة من الصفات المذكورة في المتن و بالرائحة بتلازم الصفات الأربع إلا لعارض.

فإن أراد تلازمها عند خروج المنى، لم ينفع شيء منها في إحراز كون الخارج منياً عند الشك في حاله.

و إن أراد تلازمها و لزوم المنى لها، فإن أراد بالعارض المرض الذي يأتي الكلام في حكمه، كان مرجع كلامه إلى أمارية الصفة الواحدة على تحقق بقية الصفات في الصحيح و يمتنع فرض انفكاك بعضها فيه.

لكن لم يتضح الوجه في التلازم المدعى، خصوصاً لو أريد منه الصحيح العرفي المقابل للمريض العرفي، الذي هو المراد من المريض فيما يأتي، لوضوح أنه لا يراد به مطلق من فيه نقص حقيقة و إن لم يكن مدركا، و إلا لم يكن فرضه عملياً.

و إن أراد بالعارض غير المرض، كان مرجع كلامه إلى أنّ غلبة التلازم بين الصفات موجب للاكتفاء بواحدة منها عند الشك، لاحتمال العارض.

و يشكل بعدم الدليل على حجية الغلبة بالنحو المذكور بعد فرض تسليمها.

بل يلزم الرجوع للنصوص، و حيث كانت خالية عن ذكر الرائحة فلا وجه لعدّها أماراً مستقلة - كما في كلام من سبق - و لا بشرط الانضمام إلى غيرها من الصفات، كما عن التذكرة و الذكرى و الدروس، على ما نبه له في المدارك.

و مثله ما عن ابن سعيد في الجامع، حيث قال: «و علامة منى الرجل بياضه و ثخانتة و ريحه ريح الطلع و البيض جافا، و قد يخرج رقيقا أصفر كمنى المرأة»، لعدم ورود النصوص بشيء مما ذكره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٤

...

إلا أن يكون مراده بيان خواصه الخارجية التي قد يوجب وجودها العلم به، لا أماراته الشرعية عند الاشتباه، كما هو ظاهر القواعد في الرائحة، و قد يحمل عليه كلام بعض من تقدم.

أما النصوص، فهي:

صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن الرجل يلعب مع المرأة و يقبلها فيخرج منه المنى، فما عليه؟ قال: إذا جاءت الشهوة و دفع و فتر لخروجه فعليه الغسل، و إن كانا إنما هو شيء لم يجد له فترة و لا شهوة فلا بأس» (١).

و صحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: الرجل يرى في المنام و يجد الشهوة فيستيقظ فينظر فلا يجد شيئا ثم يمكث الهون بعد فيخرج، قال: إن كان مريضا فليغتسل و إن لم يكن مريضا فلا شيء عليه، قلت: فما فرق بينهما؟ قال: لأن الرجل إذا كان صحيحا جاء الماء بدفقة قوية [يدفقه بقوة]، و إن كان مريضا لم يجرى إلا بعد [بضعف]» (٢).

و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا كنت مريضا فأصابتك شهوة فإنه ربما كان هو الماء الدافق لكنه يجرى مجيئا ضعيفا ليست له قوة لمكان مرضك ساعة بعد ساعة قليلا قليلا، فاعتسل منه» (٣).

و صحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل احتلم فلما انتبه وجد بللا قليلا. قال: ليس بشيء إلا أن يكون مريضا، فإنه يضعف فعليه الغسل» (٤).

و ما في مرسل ابن رباط: «فأما المنى، فهو الذي تسترخى له العظام و يفتر منه الجسد» (٥).

و ما في خبر الجعفریات المتقدم: «و أما المنى، فهو الماء الدافق الذي يكون

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٥

...

منه الشهوة» (١).

و ظاهر صحيح ابن جعفر هو أمارية الصفات الثلاث على المنى و لزوم اجتماعها في الحكم به، فالإكتفاء ببعضها محتاج إلى دليل يخرج به عنه.

و قد استدل سيدنا المصنف قدس سره على طريقتي الشهوة وحدها بظهور صحيح ابن أبي يعفور و زرارة في أن الفرق بين الصحيح و المريض ليس هو قصور الشهوة عن الطريقتي في الأول دون الثاني، بل أمارية عدم الدفق في الأول على عدم المنى فتعارض أمارية

الشهوة فيه، بخلاف الثاني، فلا معارض فيه لأمارية الشهوة، فيدلان على المفروغية عن عموم أمارية الشهوة. ويشكل بظهور صحيح زرارة في أن وجوب الغسل في المريض ليس لأمارية الشهوة على المنى، بل لمحض احتمالها معها من دون أمارة نافية له ولا مثبتة.

ولعل التعبد به بمحض الاحتمال في المريض لأمر يختص به، وهو عدم تيسر حصول الأمارة التامة، بخلاف الصحيح. وعليه يحمل صحيح ابن أبي يعفور، لأن نسبته إليه نسبة المجمل للمبين، بل صحيح ابن أبي يعفور ظاهر في أن البناء في الصحيح على عدم المنى مع عدم الدفق لكون عدم الدفق أمارة على عدمه، لا لتعارض الأمارتين الموجب لسقوطهما والرجوع للأصل، فتأمل. كما أنه قدس سره استدلل على أمارية الفتور وحده بما سبق في مرسل ابن رباط، وعلى أمارية الدفق وحده، بما تضمن أن المنى هو الماء الدافع.

ويشكل الأول بضعف سند المرسل، والثاني بعدم العثور على هذا المضمون، وإنما تعرضت الآية الكريمة لتوصيفه بالدافع، واشتمل صحيح زرارة المتقدم على الإشارة إليه به بنحو التعريف العهدي، وهما لا يدلان على انحصار الدفق به، ليكون من خواصه الواقعية الموجبة للعلم به، ولا على أماريته عليه.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٤ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٦

...

شرعا، ليحرز به ظاهرا.

و أما الاستدلال على أمارية كل من الشهوة و الفتور بمفهوم الذيل في صحيح على بن جعفر، فلا مجال له، لعدم سوقه للمفهوم، بل للتصريح بمفهوم الصدر، فلا يصلح لرفع اليد عن ظاهره في لزوم اجتماع الصفات الثلاث.

و أما ما سبق من القواعد من الاكتفاء بالدفق و الشهوة، فيدل عليه خبر الجعفریات، إلا أن ضعفه مانع من التعويل عليه. نعم، ظاهر صحيحي ابن أبي يعفور و معاوية بن عمار المفروغية عن وجوب الغسل مع الدفق في المحتلم، مع أنه قد لا يحرز فتور الجسد، فلا بد أن يكون ذلك للتلازم بين الفتور و اجتماع الدفق و الشهوة، فلا ينافي صحيح ابن جعفر، أو لإلغاء قيدية الفتور في المحتلم، الذي لا يتيسر الاطلاع عليه فيه غالبا، نظير إلغاء قيدية الدفق في المريض، و لا دليل على إلغاء قيديته في المنتبه الذي يتيسر له غالبا الاطلاع عليه.

و أما الاكتفاء بالدفق و فتور الجسد - كما تقدم من النافع و الوسائل - فلم يتضح وجهه.

ثم إنه ليس المراد بالشهوة الشهوة الاستمرارية المصاحبة للملاعبة و نحوها، بل الشهوة الطارئة المصاحبة لخروج الماء، كما هو ظاهر صحيح على بن جعفر المتضمن للتقييد بمجيئها مع فرض السائل الملاعبة و التقيبيل المصاحبين للشهوة بالمعنى الأول، و لقوله في ذيله: «لم يجد له شهوة».

و هو الظاهر من صحيح ابن أبي يعفور الذي فرض فيه وجدان الشهوة في الاحتلام، و من صحيح زرارة الذي فرض فيه أصابه الشهوة، الظاهرة في طروئها، و من خبر الجعفریات الظاهر في سبب خروج المنى للشهوة.

هذا، و النصوص السابقة مختصة بما إذا شك في كون الخارج منيا، و تقصر عن إثبات الأمارية فيما إذا شك في أصل خروج المنى، فيرجع معه للأصل و إن تحققت الصفات المتقدمة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٧

و عدمها أمانة على عدمه (١) في الصحيح، فمع تعارضها بينى على عدمه (٢)، و مع اجتماعها أو حصول واحدة منها مع الشك في ثبوت غيرها بينى على وجوده (٣)،

(١) بناء على ما تقدم من اعتبار اجتماع الصفات في البناء على المنى فبتخلف إحداها لا يحكم بأن الخارج منى، لعدم تمامية الطريق إليه، فلا يجب الغسل و لو بحكم الأصل.

أما كون تخلف الصفة طريقاً على عدم كون الخارج منياً، فهو الذى يقتضيه في الدفق صحيحاً ابن أبى يعفور و زرارة، بل صحيح معاوية بن عمار أيضاً، بناء على ما سبق في توجيهه عند الكلام في عموم ناقضية المنى للقليل، و خبر الجعفریات، لظهوره في ملازمة كل من الدفق و الشهوة للمنى، و عدم اللازم دليل على عدم الملزوم.

و بذلك يكون دالاً على أمارية عدم الشهوة أيضاً، كما يدل مرسل ابن رباط على أمارية عدم الفتور، لكن ضعف سند الخبرين مانع من التعويل عليهما.

و أما ما في ذيل صحيح ابن جعفر من الحكم بعدم البأس مع عدم الشهوة و الفتور معاً، فهو لا يدل على أمارية فقدهما معاً، لإمكان ابتناؤه على الرجوع للأصل عند فقد أمانة المنى.

و قد تحصل أن الأمانة على عدم المنى منحصرة بعدم الدفق.

نعم، مقتضى صحيح معاوية بن عمار أن قلّة البلل أمانة على عدم الدفق على ما تقدم توضيحه عند الكلام في عموم ناقضية المنى للقليل، فلاحظ.

(٢) لاستصحاب الطهارة، بل عدم خروج المنى.

(٣) أما مع اجتماعها، فظاهر.

و أما مع وجود بعضها و الشك في الباقي، فقد وجهه قدس سرّه بأنه لا اعتبار بالشك في وجود المعارض، كما وجه قدس سرّه في مباحث الاجتهاد و التقليد عدم الاعتبار بالشك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٨

...

في المعارض بأنه مقتضى إطلاق أدلة حجية الحجة المحرزة، فإنه و إن خرج عنه صورة وجود المعارض، فيكون التمسك بالإطلاق مع الشك فيه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، إلا أنه لا محذور فيه بعد كون دليل التخصيص لثباً، و هو حكم العقل بامتناع التعبد بالنقيضين.

و فيه - مضافاً إلى ما سبق في المسألة الثامنة من مباحث الاجتهاد و التقليد من عدم جواز التمسك بالعام في الشبهة المصدقية حتى لو كان المخصص لثباً، و لا سيما إذا كان جلياً بنحو يعد من القرائن المحيطة بالكلام المانعة من انعقاد ظهور العام في العموم، كما في المقام -: أن ذلك إنما يتم في الشك المجرد عن الأصل المحرز لوجود المعارض، و إلا فلا ينبغي التأمل في جريان الأصل المذكور - كاستصحاب عدالة الشاهد - و إن لم يكن الأثر المترتب عليه فعلية الحجية في المعارض، بل سقوط حجية المعارض.

فيجری فی المقام استصحاب عدم وجود الصفة المشكوكة، الذى هو أمانة على عدم المنى، فيعارض به أمانة وجوده، و هى الصفة المتيقنة.

و منه يظهر أنه لا ينفع الاستدلال على عدم الاعتناء باحتمال المعارض ببناء العقلاء على ذلك في العمل بالحجج المتيقنة، الذى هو دليل على استثناء الشك في المعارض من قاعدة عدم جواز التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، على ما سبق التعرض له في مباحث

الاجتهاد و التقليد، فإنه و إن تمّ في نفسه لا ينفع في مثل المقام مما يحرز فيه وجود المعارض بالأصل.

اللهم إلا أن يستشكل في جريان استصحاب عدم الصفة بتوقفه على كون الأمانة هي العدم المحمولى، الذى هو عبارة عن محض عدم وجودها، حيث يمكن استصحابه بلحاظ اليقين به قبل خروج الماء، و لا- طريق لاستفادة ذلك من النصوص المتقدمة، فإنها حيث كانت واردة لتشخيص حال الماء ربما يراد بها أن الصفات المذكورة لما كانت من خواص المنى ففقدتها في الماء كاشف عن عدم كونه منيا، فلا بد من إحراز أن الماء فاقد للصفة، نظير قوله عليه السلام في ذيل صحيح على بن وفي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٢٩

المريض يرجع إلى الشهوة أو الفتور (١)،

جعفر: «و إن كان إنما هو شيء لم يجد له شهوة و لا فترة» بناء على أنه من أدلة المقام، و لا مجال لإحراز ذلك بالاستصحاب، لعدم اليقين به حتى بلحاظ حال ما قبل خروج الماء.

هذا، مضافا إلى أن جريان الاستصحاب المذكور مستلزم للغوية إطلاق أمارية الصفة الواحدة على المنى، لعدم ترتب العمل عليها، إلا أن يحرز وجود غيرها الراجع للزوم اجتماع الصفات كلها في الحكم بالمنى، و هو لا- يناسب الإطلاق المذكور، فيكشف الإطلاق بدلالة الاقتضاء عن إلغاء الشارع استصحاب عدم الصفة المشكوكة، بنحو يرفع لأجله اليد عن أمارية الصفة المتيقنة.

(١) بل أو الدفق أيضا بناء على ما ذكره من أمارية كل من الصفات الثلاث، لإطلاق أدلتها الشاملة للمريض، و نصوص المريض إنما دلت على عدم توقف الحكم بالمنى على الدفق و عدم أمارية عدمه على عدمه، لا على عدم أماريته على المنى، لتنافي الإطلاقات المذكورة.

إلا أن يكون مراده ذلك، فلاحظ.

أما بناء على ما سبق من اعتبار اجتماع الصفات الثلاث في الصحيح، فلا ينبغي التأمل في عدم لزوم الدفق في المريض، فضلا عن كون عدمه أمانة على عدم المنى، لصراحه صحيحى زرارة و ابن أبي يعفور في ذلك، و ظهور صحيح معاوية بن عمار فيه، بناء على ما تقدم في توجيهه عند الكلام في عموم ناقضية المنى للقليل.

بل الظاهر أنه لا يعتبر فيه الفتور أيضا، أخذا بإطلاق النصوص المذكورة.

و لا يعارضها صحيح ابن جعفر بعد حمله على الصحيح، كما لا مجال للبناء على أمارية الفتور وحده لما سبق في الصحيح.

ثم إن ظاهر النصوص المتقدمة أن الشهوة أمانة المنى عند اشتباه الخارج، لا عند الشك في خروج الماء، بل مقتضى الأصل معه الطهارة و إن تحققت الشهوة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٠

و في النساء يرجع إلى الشهوة (١)، و في الفتور وحده إشكال (٢).

نظير ما تقدم في الصحيح.

لكن قد يدل على أمارية الشهوة حينئذ خبر محمد بن مسلم: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل رأى في منامه فوجد اللذة و الشهوة ثم قام فلم ير في ثوبه شيئا. قال:

فقال: إن كان مريضا فعليه الغسل، و إن كان صحيحا فلا شيء عليه» (١)، بناء على حمله على صورة الشك في خروج شيء، لأن عدم الرؤية لا يستلزم اليقين بالعدم، و لعدم ذهاب أحد من الأصحاب إلى ناقضية الاحتلام من دون إنزال في المريض - كما صرح به في الحدائق و الجواهر - بل هو لا- يناسب التعليل المتقدم في صحيح ابن أبي يعفور الظاهر في المفروغية عن اعتبار خروج المنى في

وجوب الغسل.

إلا- أن ما ذكر لا يكفي في حمله على صورة الشك في الخروج مع ظهوره في بيان الحكم الواقعي، ولا سيما مع قرب حصول اليقين بالعدم من الفحص عند القيام من النوم قبل مضي فترة يمكن فيها جفاف الخارج. على أنه لم يعرف القول بأمارية الشهوة عند الشك في أصل الخروج لا في الصحيح ولا في المريض. وليس حمله على ذلك بأقرب مما ذكره بعضهم من حمله على صورة وجود شيء من البلل القليل على جسده، وإن كان ذلك بعيدا أيضا.

فالمتمعن طرح الخبر، ولا سيما مع ضعف سنده و عدم ظهور عامل به.

(١) تقدم أن المدار عليها واقعا.

(٢) بل منع، لظهور نصوصها في إناطة وجوب الغسل عليها- واقعا أو ظاهرا- بالإنزال عن شهوة.

و به يخرج عن إطلاق أمارية الفتور لو تمّ الدليل عليه، فضلا عما إذا لم يتم، لما سبق.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣١

...

بقي شيء: وهو أنه صرح جملة من الأصحاب بعدم وجوب الغسل على المرأة بخروج منى الرجل منها، وهو المدعى عليه الإجماع في كشف اللثام و عن ظاهر التذكرة.

و يقتضيه صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله أو موثق: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تغتسل من الجنابة ثم ترى نطفة الرجل بعد ذلك هل عليها غسل؟ فقال: لا» (١)، وغيره مما يأتي.

فما في السرائر من إطلاق وجوب الغسل عليها إن علمت بأن الخارج منى، ضعيف، أو محمول على العلم بأنه منها.

هذا، و مقتضى الأصل عدم وجوب الغسل عليها لو احتملت أن الخارج منها، أو مختلط به، كما صرح بالثاني في القواعد وغيره.

لكن عن نهاية الاحكام وجوبه مع الظن بالاختلاط، كما إذا كانت ذات شهوة جومعت جماعا حصلت به شهوتها، لغلبة الظن بالاختلاط. انتهى.

و عن الدروس أنها لو شكت فالأقرب الغسل، و عن البيان أنه حينئذ الأولى، و في جامع المقاصد في حكم الشك: «وقيل: يجب، إذ الأصل في الخارج من المكلف أن يتعلق حكمه به إلى أن يتحقق المسقط له، ولا بأس به، لما فيه من الاحتياط و تحقق البراءة معه».

لكن لا أصل لأصالة تعلق حكم الخارج من الإنسان به.

و الاحتياط- مع أنه إنما يجب بالإضافة إلى ما يشترط فيه الطهارة، كالصلاة، دون ما يحرم بدونها، كالمكث في المسجد- مورد لاستصحاب عدم خروج المنى منها.

بل قد يدعى أن الأصل في الخارج منها أن يكون منى الرجل، لصحيح سليمان بن خالد أو موثق عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول فخرج منه شيء، قال: يعيد الغسل، قلت: فالمرأة يخرج منها بعد الغسل، قال: لا تعيد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٢

[مسألة ٢ من وجد منيا و علم أنه منه بجنابة لم يغتسل منها وجب عليه الغسل]

مسألة ٢: من وجد على بدنه أو ثوبه منيا و علم أنه منه بجنابة لم يغتسل منها (١) وجب عليه الغسل،

[الغسل. خ] قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأة إنما هو من ماء الرجل «(١)»، و نحوه صحيح منصور «(٢)». لكنه لا- يخلو عن إشكال، لعدم ظهوره في بيان حكم الشك، بل في بيان واقع الخارج منها، فلا- بد أن يراد به الصورة المتعارفة المعهودة التي لا يثار فيها الشك.

و مما سبق يظهر ضعف ما تقدم عن نهاية الاحكام، لعدم الدليل على حجية الظن بنحو يخرج به عن الاستصحاب. و توهم: أن وجوب الغسل في مورد كلامه- و هو سبق حصول الشهوة لها- مقتضى إطلاق النصوص المتضمنة إناطة الغسل بالشهوة. مدفوع: بظهور النصوص المذكورة في إناطة وجوب الغسل عليها واقعا في ظرف الإنزال منها بالشهوة، للتفصيل في النازل منها، لا في إناطة وجوبه ظاهرا بها عند الشك في الإنزال منها للتفصيل في الخارج منها مما يحتمل كونه منها.

(١) أما لو علم أنه منه و احتمل كونه من جنابة اغتسل منها، فقد جزم في الجواهر بعدم وجوب الغسل، لاستصحاب الطهارة. و ذكر أنه لا- يجرى فيه ما ذكره فيمن تيقن بالطهارة و الحدث و شك في المتأخر منهما من وجوب الغسل، لقاعدة الاشتغال بعد تعارض الاستصحابين، أو عدم جريانها ذاتا، للفرق بينه و بين ما نحن فيه بالعلم هناك بكل من الحدث و الطهارة و الجهل بالسبق و اللحق، أما هنا فلم يعلم بحدوث جنابة غير الأولى- المتيقنة الارتفاع- فضلا عن التردد بين سبق و اللحق، فالأصل عدم الجنابة

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٣

...

الجديدة، كما هو الحال في كل ما شك في تعدده و اتحاده.

و قد يستشكل فيه: بأنه لا أثر لإحراز الاتحاد و التعدد في جريان الاستصحاب، بل المعيار فيه على اليقين و الشك، و هما حاصلان في المقام، لليقين بالجنابة حين خروج المنى و الشك في ارتفاعها.

و من هنا ذكر سيدنا المصنف و شيخنا الأستاذ قدس سرهما أن المقام من موارد تعاقب الحالتين المتضادتين مع الجهل بالتأخر منهما. نعم، حيث لم يعلم بتكرر سبب الجنابة، بل احتمل كونه عين السبب الأول الذي وقع الغسل منه كان منشأ الشك في التقدم و التأخر الجهل بتاريخ الجنابة المعلومه حين خروج المنى مع العلم بتاريخ الغسل، فجريان الاستصحاب فيه مبني على جريان استصحاب مجهول التاريخ من الحالتين المتعاقبتين و معارضته لاستصحاب معلوم التاريخ منهما، كما ربما ينسب للمشهور، و حيث كان التحقيق عدم جريانه فلا معارض لاستصحاب الطهارة في المقام، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره أيضا.

لكنه مندفع بأن للفرق المذكور أثرا في جريان الاستصحاب، إذ مع إحراز تعدد الفرد لا- يحتمل انطباق الفرد المتيقن المشكوك الانتقاض على الفرد المعلوم الانتقاض، غاية الأمر أنه يحتمل انتقاضه بانتقاضه، لاحتمال تأخر الرافع عنهما و رفعه لهما معا، فيستصحب، و يتبنى على الكلام في تعاقب الحالتين.

أما مع عدم إحراز التعدد، فيحتمل انطباق المتيقن المشكوك الانتقاض على المتيقن المعلوم الانتقاض و الذي يستحيل التعبد ببقائه، و

حيث كان مقتضى الاستصحاب التعبد بالمستصحب مطلقا و على كل حال، فلو جرى في الفرد المذكور كان مقتضاه التعبد ببقائه و إن انطبق على المتيقن الارتفاع، الذي يمتنع التعبد ببقائه، فيمتنع جريان الاستصحاب، على ما ذكرناه في غير مورد من نظائره، منها الشبهة العبائية.

و دعوى: جريان نظير ذلك في القسم الثاني من استصحاب الكلّي، لتردد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٤

...

المستصحب بين مقطوع البقاء و مقطوع العدم و الارتفاع.

مدفوعة: بالفرق بينهما، بأن التردد هناك بلحاظ الخصوصيتين الخارجيتين عن موضوع الأثر، أما بلحاظ الفرد بما هو فرد للكلّي الذي هو موضوع الأثر فهو مشكوك البقاء لا-غير، و ليس القطع ببقائه أو ارتفاعه إلا تقديريا معلقا على اتحاده مع إحدى الخصوصيتين الخارجيتين عن موضوع الأثر.

أما هنا، فالتردد بلحاظ واقع المستصحب بما هو فرد من موضوع الأثر، لوضوح أنّ الجنابة حين خروج المنى الخاص التي يراد استصحابها ليست هي الجنابة المقيدة بخروجه، على نحو يكون عنوانا تقييدا مأخوذا في المستصحب، لعدم دخله في موضوع الأثر، بل الأثر قائم بالجنابة من حيث هي، و ليس كونها حين خروج المنى إلا حاكيا محضا عن واقع الجنابة الذي يحتمل اتحاده مع الجنابة التي يقطع بارتفاعها بالاغتسال منها.

فلا- مجال لاستصحاب الفرد المذكور على ما هو عليه من إجمال و ترديد، بل ليس في المقام إلا فرد متيقن علم بارتفاعه، و آخر مشكوك الحدوث مقتضى الاستصحاب عدمه، كما ذكره في الجواهر.

و مما ذكرنا يظهر الإشكال فيما ذكره بعض مشايخنا من جريان الاستصحاب المذكور و معارضته لاستصحاب الطهارة بعد الغسل المتيقن، و أنه من استصحاب الكلّي، لاستصحاب كلّي الجنابة حين خروج المنى المردد بين معلوم الارتفاع و مشكوك الحدوث، و ذكر أنه من صغريات القسم الرابع الذي جعله لاستصحاب الكلّي.

وجه الإشكال: ما أشرنا إليه من عدم كون حين خروج المنى عنوانا تقييدا للمستصحب، لعدم دخله في ترتب الأثر، بل ليس هو إلا حاكيا محضا عن واقع الجنابة الخاص، فهو من استصحاب الفرد المردد بالنحو المتقدم لكلّي الجنابة ذات الآثار المعهودة، و ليس من استصحاب الكلّي المقيد، فضلا عن أن يكون من القسم المذكور، الذي لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا، بل يوكل لمحلّه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٥

و يعيد كل صلاة لا يحتمل سبقها على الجنابة المذكورة، دون ما يحتمل سبقها عليها (١)،

كيف و لو بنى على جريان الاستصحاب في مثل ذلك انتقض بجميع موارد الشك في تجدد العارض بعد العلم بارتفاعه، لإمكان الاستصحاب بفرض عنوان صالح للانطباق على الوجود المتيقن المنتقض و الوجود المتجدد المحتمل، و لا أقل من عنوان آخر وجود يعلمه الله تعالى، فيعارض استصحابه باستصحاب نقيضه أو ضده المتيقن عند ارتفاع الوجود السابق، و هو راجع لسد باب الاستصحاب.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في جريان استصحاب الطهارة في المقام و عدم معارضته باستصحاب الجنابة.

نعم، قد يستشكل فيه بأنه و إن أحرز معه عدم الجنابة إلا أنه لو طرأ سبب الحدث الأصغر لا يحرز ارتفاع كلّي الحدث بالوضوء، بل مقتضى استصحاب الكلّي المذكور ترتب أثره و إن لم يترتب أثر خصوص الجنابة.

وقد تعرضنا في الأصول لاندفاع ذلك بما لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا، لاختلاف وجوه الدفع باختلاف المباني في اجتماع الحدث الأصغر مع الأكبر.

مضافا إلى ما يظهر من حديث أبي بصير الآتي من ظهور المفروغية عن عدم الحاجة للغسل مع الشك في الجنابة حتى بلحاظ كلي الحدث، والاجتزاء مع طروء سبب الأصغر بالوضوء، بل هو المتيقن بلحاظ فتاوى الأصحاب و سيرة المتشرعة، فلاحظ.

(١) كما هو المصرح به في المعتبر والمنتهى والقواعد و جامع المقاصد و الروض و عن التذكرة و الدروس و البيان و غيرها.

و هو ظاهر فيما يجرى استصحاب عدم خروج المنى حينه، و هو ما علم بتأريخه مع الجهل بتأريخ خروج المنى، و أما في غيره فلقاعدة الفراغ.

لكن قال في المبسوط: «فينبغي أن نقول: يجب أن يقضى كل صلاة صلاحها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٦

و إن علم تأريخ الجنابة و جهل تأريخ الصلاة (١)، و إن كانت الإعادة لها أحوط استحبابا (٢).

عند آخر غسل اغتسل»، و علل بالاحتياط: و هو كما ترى! إذ لا مجال لوجوبه بعد ما سبق.

على أنه لا وجه لتخصيصه بما يقع بعد الغسل، بل يجرى فيما يقع قبله إذا احتمل حصول الجنابة المتيقنة قبل ذلك، كما لا يتجه فيما يقع بعد الغسل السابق قبل طروء الجنابة المتيقنة.

إلا أن ينزل كلامه على غير ذلك، كما هو غير بعيد.

(١) لأنه و إن لم يجر حينئذ استصحاب عدم خروج المنى إلى حين الصلاة، بناء على ما هو الظاهر من أنه مع العلم بتأريخ أحد الحادثين لا يجرى استصحاب عدمه إلى حين وجود الآخر - كما لا يجرى مع الجهل بالتأريخين معا - إلا أنه لا يجرى استصحاب عدم الصلاة إلى حين خروج المنى، لعدم إحرازه بطلانها، لتوقف بطلانها على وقوعه بعده، و لا يحرز الاستصحاب المذكور إلا بناء على الأصل المثبت.

بل لو فرض جريانه في نفسه كانت قاعدة الفراغ مقدمة عليه، كما أنها واردة على قاعدة الاشتغال بالصلاة عند الشك في شرطها.

(٢) لم يتضح الوجه في تخصيص هذه الصورة بالاحتياط المذكور، إذ لا مميز لها عن صورة الجهل بالتأريخين معا بعد عدم جريان الاستصحاب المحرز للصحة.

نعم، تمتاز عنهما بجريان الاستصحاب المذكور صورة العلم بتأريخ الصلاة و الجهل بتأريخ الجنابة.

إلا أن قاعدة الاشتغال كما تكون مورودة للاستصحاب المذكور، كذلك هي مورودة لقاعدة الفراغ الجارية في صورتين

المذكورتين، و من ثم لا يبعد أن يكون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٧

و إن لم يعلم أنه منه لم يجب عليه شيء (١).

مراده تعميم الاحتياط لجميع الصور، كما ألزم به الشيخ فيما تقدم، فلاحظ.

(١) كما في المدارك و ظاهر كشف اللثام و عن الذخيرة و شرح الدروس و الوافي و غيرها، عملا بالاستصحاب.

و قد صرح جماعة من الأصحاب بوجوب الغسل إذا كان الثوب مختصا به، بل عن التذكرة الإجماع عليه.

و استدلل عليه بموثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام و لم ير في منامه أنه احتلم فوجد في ثوبه و على فخذه

الماء هل عليه غسل؟ قال: نعم» (١).

و موثقة الآخر عنه عليه السلام: «سألته عن الرجل يرى في ثوبه المنى بعد ما يصبح و لم يكن رأى في منامه أنه قد احتلم قال: فليغتسل و ليغسل ثوبه و يعيد صلاته» (٢).

و أما ما في حديث أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب بثوبه منيا و لم يعلم أنه احتلم. قال: ليغسل ما وجد بثوبه و ليتوضأ» (٣)، فقد حملة الشيخ على الثوب المشترك.

و يشكل بأن الموثق الأول كالصريح في صورة العلم بكون المنى منه، كما هو مقتضى فرض رؤية الماء على فخذ، بل هو الذى يشعر به فى الثانى فرض رؤية المنى بعد ما يصبح، حيث يشعر بفرض خروج المنى ليلا، المستلزم للعلم بكونه منه، و إلا فلا خصوصية لوقت الرؤية مع الشك فى كون المنى منه. و لا أقل من كون ذلك مقتضى ظهور الخبرين سؤالا و جوابا فى إرادة الحكم الواقعى، فيكون منشأ السؤال ما أشير إليه فى الموثقين من احتمال اعتبار الاحتلام فى ناقضية المنى و لو لتخيل اعتبار الشهوة حين خروجه.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٨

...

و أما حديث أبي بصير، فلا إشعار فيه بإرادة الثوب المشترك، بل ظاهر الإضافة الاختصاص. و لعل الأقرب حملة على صورة الشك فى خروج المنى منه بالنحو الموجب لفعليّة الجنابة، كما هو مقتضى فرض نفى العلم بالاحتلام فيه، لا نفى الاحتلام واقعا، كما تضمنه الموثقان، فيكون عاضدا لمقتضى القاعدة التى يتعين العمل بها، لعدم المخرج عنها. و لعل ذلك هو مراد غير واحد من الأصحاب ممن خص وجوب الغسل باختصاص الثوب، فإنّ التفصيل بينهما و إن كان موهما لإرادتهما فيهما معا الحكم الظاهرى عند الشك فى خروج المنى منه الذى هو المراد مع اشتراك الثوب.

بل هو الذى يشعر به اهتمام بعضهم بتحقيق معيار الاشتراك، و كلامهم فى اعتبار كون رؤية المنى عقيب الانتباه بلا فصل، و غير ذلك مما لا ينبغي إطالة الكلام فيه لو كان المدار على العلم، لأن التحويل عليه أيسر.

بل هو الظاهر من جامع المقاصد و الروض، و كالصريح مما عن الموجز الحاوى، و ما فى الرياض من خروج الحكم عن عموم عدم نقض اليقين بالشك، و ما عن نهاية الأحكام من توجيهه بالعمل بالظاهر.

إلا أنّ ظاهر بعضهم أنّ تخصيص الحكم بصورة اختصاص الثوب لاختصاص العلم بكون المنى منه بها، كما يناسبه ظهور كلامهم فى العلم بجنابة أحد الشريكين فى فرض الاشتراك المناسب لفرض العلم بجنابة صاحب الثوب فى فرض الاختصاص، و هو مقتضى تعليقه فى المبسوط بتحقيق خروجه منه و فى المعبر و المنتهى و محكى التذكرة و التحرير بأنه منه، و أنه لا- يحتمل خروجه من غيره، بل هو صريح ما عن المرتضى و ابن إدريس من اعتبار عدم احتمال كون المنى من غير صاحب الثوب و أن المدار على العلم.

فلا بد أن يكون تحريرهم للمسألة لدفع توهم اعتبار الاحتلام فى ناقضية المنى - كما يظهر من التذكرة - أو اعتبار العلم بخروجه حين خروجه - كما يظهر من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٣٩

[مسألة ٣ إذا دار أمر الجنابة بين شخصين لم يجب الغسل على أحدهما]

مسألة ٣: إذا دار أمر الجنبه بين شخصين يعلم كل منهما أنها من أحدهما لم يجب الغسل على أحدهما (١)،

المنتهى - أو لمتابعة النصوص أو لغير ذلك.

(١) كما هو ظاهر الأصحاب، حيث ذكروا ذلك في واجدى المنى في الثوب المشترك، المفروض عندهم العلم بجنبه أحدهما، بل في مفتاح الكرامة أنه قطع به كل من تعرض له، و ادعى في المدارك و الحقائق الاتفاق عليه، و فى الجواهر: «لم أعثر فيه على خلاف بين أصحابنا، بل لعله إجماعى، كما عساه يظهر من المنقول فى السرائر من خلاف المرتضى و به صرح بعض متأخرى المتأخرين، كصاحب المدارك و غيره».

و يقتضيه الاستصحاب الجارى فى حق كل منهما، بناء على ما هو الظاهر من عدم مانعية العلم الإجمالى من عموم أدلة الأصول لأطرافه ذاتا، و إنما يمنع من جريانها إذا كان منجزا، لامتناع الترخيص فى المعصية المعلومه أو المحتملة، أما مع عدم منجزيته فلا يمنع من فعلية جريان الأصل.

بل الظاهر أن من يقول بمانعية العلم الإجمالى من جريان الأصل ذاتا إنما يقول بمانعيته من جريان كلا الأصلين فى حق شخص واحد، لا من جريان كل من الأصلين فى حق شخص، كما فى المقام، لفرض عدم ابتلاء أحدهما بتكليف الآخر، ليرجع للأصل الجارى فى حقه.

هذا، و لا فرق فى عملهما بين مخالفتها احتمال الجنبه دفعه و تدريجا، حيث لا تحصل المخالفة من كل منهما فى الصورتين إلا من دون منجز مانع من جريان الأصل، خلافا لما عن الصيمرى فى شرح الالتباس، فمنع من دخولهما المسجد أو قراءتهما العزائم دفعه، و أنكر ذلك فى جامع المقاصد حتى نسبه إلى بعض القاصرين.

هذا، و لا ينبغي التأمل فى حسن الاحتياط بالغسل، و لعله إليه يرجع الحكم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٠

لا من حيث تكليف نفسه (١)، و لا من حيث تكليف غيره (٢)

باستحباب الغسل فى المبسوط و المعتبر و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و جملة غيرها، بل عن شرح الدروس نسبته للأصحاب، و إن كان ظاهر بعضهم الاستحباب شرعا، للاحتياط لكنه غير ظاهر.

و العمدة حسن الاحتياط عقلا مع ما هو التحقيق من إمكانه فى العبادات.

نعم، لا بد من ضم الوضوء إليه مع الحدث الأصغر، و كأن إهمالهم له لوضوح توقف الاحتياط عليه.

و ينوى بالغسل الاحتياط، لا الوجوب، خلافا لجامع المقاصد و الروض من أنهما ينويان به الوجوب، كما فى كل احتياط، إذ لا معنى لنيته مع عدم الجزم به، إلا أن يراد نيته رجاء، أو وصفا لتعيين نوع المأتى به، لا غاية له.

ثم إن فى جامع المقاصد: «و لو علم المجنب منهما بعد ذلك فالوجه وجوب الإعادة»، و كأنه للاقتصار فى ترك الجزم بالنية على حال التعذر.

لكن تنظر فيه فى الروض و استظهر فى المدارك الإجزاء.

و لا- ينبغي التأمل فيه، إذ انكشف بطلان الغسل من حين وقوعه لا يناسب مشروعية الاحتياط، و بطلانه بانكشاف الحال- مع غرابته- مدفوع بالاستصحاب.

(١) فلا يحتاج للغسل فى بنائه على صحة صلاته الواجبة عليه و جواز المكث له فى المسجد و غيرها.

(٢) فيبنى على الميت على صحة الصلاة التى تبرع بها الشخص المذكور عن الميت، كما يبنى المقتدى به أو من يقتدى هو به على

صحة الجماعة، بنحو تترتب آثارها من سقوط القراءة، و العفو عن الزيادة العمدية للمتابعة، و إلغاء حكم الشك من الإمام أو المأموم مع حفظ الآخر، و غير ذلك مما يتعلق بالغير من أحكام جنابة الشخص المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤١

إذا لم يعلم بالفساد، أما لو علم به (١) و لو إجمالاً (٢) لزمه الاحتياط، فلا يجوز الائتمار لغيرهما بأحدهما (٣) إن كان كل منهما مورداً للابتلاء (٤)، فضلاً عن الائتمار بكليهما (٥)،

(١) أو بتكليف فعلي في حق أحدهما أو في حق ثالث، كما لو علم أحدهما بحرمة المكث عليه في المسجد أو حرمة تمكينه لصاحبه من ذلك أو التسبب لوقوعه منه، بناء على حرمة تمكين الجنب من ذلك أو التسبب لوقوعه منه و إن كان معذوراً، أو علم شخص ثالث بحرمة تمكين أحد الشخصين من ذلك أو التسبب لوقوعه من أحدهما.

و كذا لو علم بأحد الأمرين من الفساد و التكليف الفعلي.

(٢) بناء على ما هو المشهور من منجزية العلم الإجمالي.

(٣) بناء على مانعية جنابة الشخص الواقعية من الائتمار به و إن لم تكن منجزة عليه، على ما يأتي الكلام فيه في حكم ائتمام أحدهما بالآخر، حيث يقتضى العلم الإجمالي تنجز الاحتمال في جميع الأطراف بنحو يمنع من المخالفة الاحتمالية.

(٤) بأن كان واجداً لشرائط الائتمار الأخرى بنظر الشخص المذكور، و كان قادراً على الائتمار به شرعاً و تكوينياً في بعض الصلوات المكلف بها فعلاً أو التي يعلم بتجدد التكليف بها، و لم تكن هناك صوارف نفسية أو خارجية عن الائتمار به، بنحو يكون المنع منه منشأً للمسؤولية بنظر العقلاء لاستتباعه نحواً من الحرج و الضيق، على ما حقق في محله من موانع منجزية العلم الإجمالي.

و ربما يخص عدم الابتلاء بالآخر، إلا أن المتعين التعميم لما قبله، إما لدخوله فيه موضوعاً، أو لمشاركته معه حكماً.

(٥) للزوم المخالفة القطعية الإجمالية، التي لا إشكال في منع العلم الإجمالي منها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٢

أو ائتمام أحدهما بالآخر (١)،

و ما في الجواهر من عدم ظهور الخلاف في جواز الائتمار بكل واحد منهما بفرضين، لم يتضح بنحو معتد به في الخروج عن القواعد المقررة للعلم الإجمالي.

نعم، هو متجه مع عدم الابتلاء بأحدهما عند الابتلاء بالآخر.

(١) كما في المعبر و جامع المقاصد و الروض و كشف الثام و عن الإيضاح و البيان و حاشية الشرائع و المسالك و غيرها.

للعلم تفصيلاً ببطالان الائتمار، إما لبطلان صلاة الإمام أو المأموم بعد تردد الجنابة بينهما، فلا يجوز ترتيب آثار الائتمار من المأموم بالاكتفاء بقراءة الإمام و الزيادة للمتابعة و غيرهما، و لا من الإمام بالرجوع للمأموم في الشك، و لا من ثالث بالاتصال بالإمام من طريق المأموم المذكور.

لكن في القواعد: «و لكل منهما الائتمار بالآخر على إشكال»، و عن الذكرى التردد فيه، و ظاهر المنتهى الميل للجواز، و استظهره في المدارك و الرياض، و هو المحكى عن التذكرة و التحرير و نهاية الأحكام و الذخيرة و شرح الدروس، و إليه جنح في الحقائق في صدر كلامه و إن رجع عنه أخيراً إلى المنع أو التوقف.

و استدل عليه في كلماتهم.

تارة: بسقوط أحكام هذه الجنابة بنظر الشارع، و لذا يجوز لكل منهما في نفسه ترتيب أحكام الطاهر، من دخول المساجد و قراءة

العزائم و غيرهما.

و أخرى: بصحة صلاة كل منهما شرعا، فتصح جماعتهما، لتحقق شرطها.

و ثالثة: بأن التكليف منوط بالظاهر لا بالواقع، و كل منهما طاهر ظاهرا.

و رابعة: بالمنع من حصول الحدث إلا مع تحقق الحدث من شخص بعينه.

و خامسة: بأن صلاة الإمام صحيحة قطعا حتى لو بطل الائتمام، و المأموم قد ائتم في صلاة يعلم صحتها فصح ائتمامه.

و هذه الوجوه - كما ترى - مبنية على اختلاط الحكم الواقعي بالظاهري، و إلا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٣

...

فلا ينبغي التأمل في عموم سبب خروج المنى للجنابة، و عموم مانعية الجنابة من الصلاة، و عموم شرطية صحة كل من صلاة الإمام و المأموم في صحة الائتمام، لعموم أدلة الأحكام المذكورة، و لذا لو تعين بعد ذلك من خرج منه المنى فلا يظن من أحد التوقف في انكشاف جنابته من أول الأمر و بطلان صلاته و جماعته.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٣٤٣

غاية الأمر أن الجهل عذر مسوغ للرجوع للأصول الظاهرية المحرزة لصحة العمل، و لا مجال لها مع العلم بالبطلان إجمالا، فضلا عن العلم به تفصيلا - كما هو محل الكلام - و لذا لا إشكال ظاهرا في عدم جواز ائتمام المكلف بمن يعلم هو بخروج المنى منه و إن كان الإمام متعبدا ظاهرا بصحة عمل نفسه.

و ما في الرياض من عدم العبرة بالواقع و إن علم به إجمالا، و لذا تصح صلاتهما و تسقط أحكام الجنابة عنهما قطعا و وفاقا.

خلط بين العلم الإجمالي المنجز الذي يبتنى عليه الكلام و غيره الذي هو مورد القطع و الوفاق المشار إليهما في كلامه.

على أنه لو تمّ لا مجال فيما إذا لزم منه العلم التفصيلي بالبطلان، كما في المقام، بل هو نظير ما لو علم زيد إجمالا بنجاسة مائه أو ثوب جاره ثمّ لاقى الثوب الماء.

و أما ما تضمن عدم وجوب إعادة على المأمومين بانكشاف بطلان صلاة الإمام لعدم الطهارة، أو الكفر، أو عدم الاستقبال، أو عدم النية «١»، فهو لا يدل على صحة الجماعة واقعا مع الجهل بالحال، لإمكان الاجتزاء بالصلاة الناقصة مع العذر، كما في موارد حديث: «لا تعاد».

و لذا كان مورد بعضها صورة علم الإمام بالفساد، و لا يظن من أحد البناء على ذلك في المقام و غيره.

فلا مخرج عما عرفت من القاعدة.

ثمّ إنّ ذلك يجري في غير الائتمام مما يبتنى فيه الصحة من أحدهما على الصحة من الآخر، كصلاة الجمعة التي يعتبر فيها عدد معين، كما ذكره في جامع

(١) راجع الوسائل باب: ٣٦، ٣٧، ٣٨، ٣٩ من أبواب صلاة الجماعة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٤

كما لا يجوز لغيرهما استنباه أحدهما في صلاة أو غيرها مما يعتبر فيه الطهارة (١).

المقاصد و محكى الإيضاح.

(١) كأنه للعلم الإجمالى المانع من الاجتزاء بفعل كل منهما.

و ربما يكون هو المراد مما فى الجواهر من عدم جواز استئجارهما للعلم بفساد صلاة أحدهما.

لكن فعل كل منهما لما لم يكن اختياريا للمستنيب فلا- يكون موردا لابتلائه الفعلى قبل تحققه، بل يتوقف الابتلاء به على تحققه، حيث يكون أثر صحته براءة ذممة المنوب عنه و ليس الابتلاء به قبله إلا- تعليقيا غير كاف فى منجزية العلم الإجمالى، فإذا استأجر أحدهما بعينه و ملك العمل فى ذمته لقدرته عليه و لو بتجديد الغسل، كان له البناء على صحة عمله بعد وقوعه عملا باستصحاب طهارته، لعدم الابتلاء بعمل الآخر.

و لا مجال لقياس ذلك بالانتماء بأحدهما، لأن الصلاة مع الانتماء فرد من الصلاة التى يقع بها امتثال الأمر الفعلى بالصلاة، فهو مورد للابتلاء بمجرد التكليف بالصلاة إذا كان مقدورا للمكلف.

أما الاستئجار فى المقام، فهو نظير ما لو علم إجمالا بنجاسة بعض ما فى السوق أو غصبيته، حيث يجوز الشراء من شخص بعينه و يبنى على صحة الشراء و طهارة المشتري، لعدم الابتلاء قبل الشراء بشيء مما فى السوق و عدم الابتلاء بعده إلا بما اشتراه.

نعم، لو أتى الآخر بما يتوقف على الطهارة بنحو النيابة أيضا بإجازه أو تبرع صار فعل كل منهما موردا للابتلاء الموجب لمنجزية العلم الإجمالى ببطان أحدهما، نظير ما لو اشترى من جملة أشخاص يعلم بغصبيه ما أخذه من بعضهم أو بنجاسته. و لعله إليه يرجع ما سبق من الجواهر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٥

[مسألة ٤ البطل المشكوك الخارج قبل الاستبراء منه بالبول بحكم المنى ظاهرا]

مسألة ٤: البطل المشكوك الخارج بعد خروج المنى و قبل الاستبراء منه بالبول بحكم المنى ظاهرا (١).

[الثانى الجماع]

إشارة

الثانى: الجماع، و لو لم ينزل (٢)،

بقى فى المقام أمر، و هو أنه لو كان أحد الشخصين خارجا عن الابتلاء فرتب أثر الطهارة فى العمل المتعلق بالثانى ثم ابتلى بالأول. فإن كان مرجع اعتبار الطهارة فى العمل الواقع إلى بطلانه واقعا بحيث يجب تداركه بعد ظهور الحال، وجب تداركه بمجرد الابتلاء بالأول، كما هو الحال فى الاستنباط، فلو استنبأ أحدهما لعدم الابتلاء بالآخر و بعد إتيانه بالعمل ابتلى بالآخر بانتماء أو عمل نيابى، وجب تدارك العمل الأول، للعلم الإجمالى ببطلانه أو بحرمة الانتماء بالآخر أو بطلان العمل النيابى الواقع منه آخرا، فيجب الاحتياط بإعادة العمل الأول و ترك الانتماء بالآخر أو إعادة العمل الواقع منه أيضا.

و إن كان مرجعه إلى عدم جواز الإقدام عليه إلا أنه لا يجب تداركه لو وقع إما لعدم قابليته للتدارك أو لصحته لو وقع بدون الطهارة عن عذر، لم يجب تداركه، كما لا يمتنع العمل المتعلق بالآخر، لعدم الأثر للعلم الإجمالى بعد عدم منجزيته بالإضافة لما وقع، لعدم وجوب تداركه على كل حال، كما لو سبق الانتماء، بناء على عدم وجوب إعادة على المأمومين مع ظهور بطلان صلاة الإمام.

(١) الأنسب إكمال الكلام فى ذلك للمسألة الثامنة و العشرين، لأنها أوسع بيانا و أكثر فروعا.

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب المتسالم عليه بينهم، وفي الجواهر:

«بلا إشكال ولا خلاف فيه. بل عليه الإجماع محصلا و منقولا نقلا مستفيضا كاد يكون متواترا، بل هو كذلك».

و تقتضيه النصوص المستفيضة، كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٦

و يتحقق بدخول الحشفة في القبل (١)،

«سألته متى يجب الغسل على الرجل و المرأة؟ فقال: إذا أدخله فقد وجب الغسل و المهر و الرجم» (١).

و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: جمع عمر بن الخطاب أصحاب النبي صلى الله عليه و آله فقال: ما تقولون في الرجل يأتي أهله فيخالطها و لا ينزل؟ فقالت الأنصار:

الماء من الماء، و قال المهاجرون: إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل، فقال عمر لعلي عليه السلام: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال على عليه السلام: أ توجبون عليه الحد و الرجم و لا توجبون عليه صاعا من الماء؟! إذا التقى الختانان فقد وجب عليه الغسل. فقال عمر: القول ما قال المهاجرون و دعوا ما قالت الأنصار» (٢).

و أما ما عن أمير المؤمنين عليه السلام من حصر سبب الغسل بالماء الأكبر (٣)، فلا بد من حمله على الحصر الإضافي بلحاظ إنزال غير المنى، أو الاحتلام من غير إنزال، كما يناسبه مورد نصوصه.

(١) لأن بعض النصوص و إن تضمن الإدخال أو الإيلاج الظاهرين بدوا في إدخال تمام الذكر و إيلاجه، إلا أنه لا بد من الخروج عنه بما تضمن الاكتفاء بالتقاء الختانين، بحمله على إرادة تحاذيهما لبيان مقدار ما يعتبر إدخاله، لا على تلاصقهما، للفاصل بين موضع ختان المرأة و موضع الإدخال منها، كما ذكره غير واحد من الفقهاء و اللغويين، منهم الشيخ قدس سره في المبسوط، بل في مفتاح الكرامة أنه ذكره جماهير الأصحاب.

و لا مجال لجعل التقاء الختانين بمعنى تلاصقهما سببا آخر غير الإدخال، لظهور كلتا الطائفتين في تحديد السبب الواحد الذي ينحصر به الغسل.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الجنابة و باب: ٧ منها حديث: ٦، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٧

...

و لصحيح محمد بن إسماعيل بن بزيع: «سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجامع المرأة قريبا من الفرج متى يجب الغسل؟ فقال: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، قلت: التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة؟ قال: نعم» (١).

و على هذا، يمكن توجيه خبر محمد بن عذافر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام متى يجب على الرجل و المرأة الغسل؟ فقال: يجب عليهما الغسل حين يدخله، و إذا التقى الختانان فيغسلان فرجيهما» (٢)، بناء على ما هو الظاهر من كون الذيل جملة مستأنفة لبيان حكم التقاء الختانين في مقابل حكم الإدخال، فيدل على انفكاك أحدهما عن الآخر و عدم وجوب الغسل بالتقاء الختانين بالمعنى الحقيقي - كما ذكرنا - و ليس معطوفا عطفًا تفسيريا، لعدم مناسبتها لتركيب الكلام و بعد الاهتمام ببيان غسل الفرج بعد ذكر وجوب

الغسل.

و لا مجال لجعل القرينة عليه ذكر الفاء في قوله: «فيغسلان» بدعوى عدم كون المورد من موارد دخولها على جزاء الشرط، إذ لا محل للفاء حتى على تقدير العطف.

نعم، قد ينافي ما ذكرنا صحيح على بن يقطين: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الرجل يصيب الجارية البكر لا يفضى إليها و لا ينزل عليها أ عليها غسل؟ و إن كانت ليست ببكر ثم أصابها و لم يفض إليها أ عليها غسل؟ قال: إذا وقع الختان على الختان فقد وجب الغسل، البكر و غير البكر» (٣).

و صحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فلا ينزل، أ عليه غسل؟ قال: كان على عليه السلام يقول: إذا مس الختان الختان فقد وجب الغسل. قال:

و كان على عليه السلام يقول: كيف لا يوجب الغسل، و الحد يجب فيه؟! و قال: يجب عليه

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٨

أو الدبر (١)،

المهر و الغسل» (١).

فإنّ التعبير بوقوع الختان على الختان في الأول و مسه له في الثاني لا يناسب إرادة المحاذاة جدا، و لا سيما مع فرض عدم الإفضاء في الأول، حيث يبعد الاتكال في بيان الحكم المسؤول عنه على المفهوم دون المنطوق.

لكن حمل الثاني على إرادة المس الحقيقي دون الإدخال، لا يناسب ما تضمنه السؤال فيه من فرض إصابة الرجل المرأة الظاهرة في الإدخال، الذي لا إشكال في وجوب الغسل به، فلو لم يحمل الجواب عليه لزم عدم بيان الحكم المسؤول عنه.

على أنه لا- مجال للتعويل على الصحيحين مع مفروغية الأصحاب عن انحصار السبب بالإدخال، كما هو ظاهر نصوصه، بل هو كالصريح من صحيح عمر ابن يزيد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يضع ذكره على فرج المرأة فيمنى، عليها غسل؟ فقال: إذا أصابها من الماء شيء فلتغسله و ليس عليها شيء إلا أن يدخله» (٢)، لوضوح أنّ وضع الذكر على الفرج كثيرا ما يستتبع التقاء الختانين. فلا بد من طرح الصحيحين أو حملهما على ما يناسب ذلك، و لو كان بعيدا بلحاظ قلة الفاصل بين الختانين حين الإدخال، فلاحظ.

(١) أما في المرأة، فهو المنسوب للمشهور في كشف اللثام و الحقائق و المفاتيح، و للمعظم في المدارك، بل عن المرتضى أنه قال: «لا- أعلم خلافا بين المسلمين في أن الوطء في الموضع المكروه من ذكر أو أنثى يجري مجرى الوطء في القبل مع الإيقاب و غيبوبة الحشفة في وجوب الغسل على الفاعل و المفعول به و إن لم يكن أنزل، و لا وجدت من [في خ ل] الكتب المصنفة لأصحابنا الإمامية إلا ذلك، و لا سمعت من [ممن خ ل] عاصرني منهم من شيوخهم نحو من ستين سنة

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٤٩

...

يفتى إلا بذلك، فهذه مسألة إجماع من الكل، و لو شئت أن أقول: إنه معلوم بالضرورة من دين الرسول صلى الله عليه وآله أنه لا خلاف بين الفرجين في هذا الحكم، وإن داود وإن خالف في أن الإيلاج في القبل إذا لم يكن معه إنزال لا يوجب الغسل، فإنه لا يفرق بين الفرجين، كما لا يفرق باقي الأمة بينهما في وجوب الغسل بالإيلاج في كل واحد منهما، وعن السرائر نسبته لإجماع المسلمين.

لكن ظاهر الكليني، والشيخ في طهارة التهذيب عدم وجوب الغسل، لاقتصارهما في الباب المناسب على ذكر مرفوع البرقي الآتي الصريح في عدمه، كما أنه الظاهر من النهاية أيضا، حيث اقتصر على التقاء الختانيين، وكذا المراسم، حيث قيد به، بل هو صريح الاستبصار، وعن المرتضى أنه قال بعد الكلام السابق: «و اتصل لي في هذه الأزمان عن بعض الشيعة الإمامية أن الوطء في الدبر لا يوجب الغسل، تعويلا على أن الأصل عدم الوجوب، أو على خبر يذكر أنه في منتخبات سعد أو غيرها».

و ربما نسب الخلاف لغيرهم ممن اقتصر على ذكر الجماع في الفرج - كالمفيد في المقنعة - أو على الرواية المتضمنة عدم وجوب الغسل بالجماع فيما دونه - كالصدوق في الفقيه - بناء على اختصاص الفرج بالقبل.

لكنه لا يخلو عن إشكال.

نعم، ظاهر طهارة المبسوط والخلاف التردد تبعا لاختلاف الرواية، وهو الظاهر من المدارك والحدائق والمفاتيح ومحكي كشف الرموز.

إلا أن المحكي عن الشيخ في صوم التهذيب وصوم المبسوط ونكاحه [١]

[١] كلامه في صوم التهذيب شاهد بصدق النسبة، لأنه صرح بعدم التعويل على الخبر النافي للغسل، وأما كلامه في صوم المبسوط ونكاحه فظاهر في التردد، لأنه وإن حكم بعموم أحكام الجماع للوطء من جميع الجهات حتى الوطء في الدبر، إلا أنه عقبه بأنه روى عدم وجوب الغسل ولا الإفطار بالوطء فيه، بنحو يظهر منه استثناؤه من عموم الحكم للتردد، ولا سيما مع ما ذكره في كتاب الصوم من أن الأول أحوط، حيث يظهر منه أن مرجع الجزم بالعموم للاحتياط لا لعدم التعويل على الخبر النافي، وأما الحائريات فلم يتيسر لي العثور عليها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٠

...

و الحائريات وجوب الغسل.

و من ذلك يظهر أنه لا مجال لدعوى الإجماع، فضلا عن الاستدلال به.

فلا بد من النظر في الأدلة اللفظية التي استدلت أو يستدل عليها به، وهي أمور.

الأول: قوله تعالى **أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ** [١]، حيث خرج منه الملامسة في غير الفرجين بالإجماع والنصوص و تبقى الملامسة في الدبر داخله في إطلاقه.

بل هو مقتضى تفسيرها في بعض النصوص [٢] بالوقوع والجماع، وفي صحيح أبي مريم أو موثق [٣] بالمواقعة في الفرج، بناء على عموم الفرج للدبر، كما صرح به بعض اللغويين، بل عن المرتضى عدم الخلاف فيه بين أهل اللغة والشرع.

لكن الآية الشريفة ليست واردة لبيان سببية الملامسة للجنازة، ليكون لها إطلاق في ذلك، بل لبيان بدلية التيمم عن الغسل عند فقد

الماء في ظرف الحاجة إليه بسبب الملامسة، للمفروغية عن سببها للجنابة، من دون أن يكون لها إطلاق في ذلك. على أن الملامسة ليست من المطلق الذي ثبت تقييده، ليقصر في التقييد على المتيقن، وإلا لزم تخصيص الأكثر، بل إلغاء موضوعيتها مطلقاً، لأن السبب هو الجماع لا الملامسة المقارنة له، بل هي كناية عن الجماع في الجملة، فإجماله موجب لإجمالها ولزوم الاختصار فيها على المتيقن منه، وهو الجماع في القبل.

ولا مجال للاعتماد في العموم للدبر على نصوص تفسيرها بالجماع، حتى بناء على ما لعله الظاهر من عمومها للوطء في الدبر، لضعف أكثرها وليس فيها ما هو معتبر السند إلا صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن قول الله عز وجل:

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ١١، ١٢، ١٣، ١٤ و باب: ٦٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٩ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥١

...

أَوْ لَمْ تُشْتَمِ النِّسَاءُ فَقَالَ: هو الجماع، ولكن الله ستر فلم يسم كما تسمون» (١)، ولا يبعد أن يجري فيه ما يأتي. ولا على حديث أبي مريم المفسر لها بالمواقعة في الفرج، لعدم وروده لتفسيرها به ابتداء، بل للردع عن حمل العامة للملامسة على المعنى الحقيقي، و بيان الكناية بها عن الجماع من دون اهتمام بتحديدته ليؤخذ بإطلاقه و يحمل على الجنس دون العهد للفرد الشائع. على أنه لم يتضح عموم الفرج للدبر، فإن اللغويين وإن ذكروا أنه العورة التي هي شاملة له، إلا أنه ذكر في لسان العرب أنه أيضا شوار الرجل والمرأة، و رد في شوار الرجل بين خصوص قبله و ما يعمه و الدبر.

على أنه لا مجال للتعويل على اللغويين في خصوصيات المعاني، ولا سيما في مثل هذا المعنى مما كان كناية لا حقيقيا، ولا سيما و قد اشتهر إطلاقه على خصوص القبل عرفا، حتى قال في محكي المصباح: «و الفرج من الإنسان القبل و الدبر، و أكثر استعماله في العرف في القبل»، بل نسبه في مجمع البحرين للعرب، حيث قال: «و الفرج من الإنسان - كفلس - قبله و دبره، لأن كل واحد منهما منفرج، و كذا استعماله العرب في القبل».

و عليه جرى استعماله في مرسل على بن إبراهيم: «قال الصادق عليه السلام في قوله تعالى فَأَتُوا حَزَنَكُمْ أُنْثَى شَتَمَ أَي: متى شتم في الفرج، و الدليل على قوله في الفرج قوله تعالى نِسَاءُكُمْ حَزَنٌ لَكُمْ، فالحرث: الزرع، في الفرج: في موضع الولد» (٢). و خبر الحسين بن علي بن يقطين: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن إتيان الرجل المرأة من خلفها، فقال: أحلتها آية من كتاب الله، قول لوط:

(١) الوسائل باب: ٦٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧٢ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٢

...

هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطَهَرُ لَكُمْ و قد علم أنهم لا يريدون الفرج» (١).

و ما تضمن الأمر بالاحتياط في الفرج، لأن منه الولد «٢»، كما قد يستفاد من معتبرة يونس الواردة في تغسيل الميت، حيث كرر فيها ذكر الفرج مطلقاً غير مقيد، ثم قال عليه السلام في كيفية وضع القطن: «فضعه على فرجه قبل و دبر [قبلا- و دبرا]» «٣»، لإشعارها باحتياج التعميم للقرينة.

بل لعل بعض ما مضى يراد منه خصوص قبل المرأة، كما لعله المراد مما تضمن النهي عن ركوب الفروج السروج، معللاً بأنه يهيجهن «٤».

و هو الظاهر مما تضمن كراهة النظر لباطن فرج المرأة «٥»، لوضوح أن ما يمكن النظر لباطنه هو القبل، بل لعله المراد مما تضمن كراهة النظر له حين الجماع «٦»، فتأمل.

و بالجملة: بالنظر في مجموع الاستعمالات يتضح استعمال الفرج.

تارة: في مطلق العورة.

و أخرى: في خصوص القبل.

و ثالثة: في قبل المرأة.

و لعل الأخيرين أشهر من الأول.

و لا- طريق مع ذلك للبناء على عمومته في مثل هذا الحديث للدبر، و لا سيما مع مناسبة مورده للاختصاص بالقبل، لأنه المعهود في الجماع المناسب للذة و طلب الولد.

(١) الوسائل باب: ٧٣ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٣.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٤) راجع الوسائل باب: ٩٣ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه.

(٥) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٦٠ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٣

...

و مثله كثير من الإطلاقات، كإطلاق الأمر بغسل الفرج في غسل الجنابة «١» و تغسيل الميت «٢»، و إطلاق النهي عن النظر لفرج المرأة «٣»، و نحوها.

بل ربما كان في بعضها خصوصيات معينة لإرادة القبل منه، فتؤيد ما ذكرنا.

و من ذلك يظهر أنه لا مجال لما في الجواهر من الاستدلال بإطلاق ما دل على وجوب الغسل بالإدخال و الإيلاج و غيبوبة الحشفة في الفرج.

على أن المضمون المذكور لم يرد فيما بأيدينا من النصوص، عدا ما في خبر دعائم الإسلام: «و قالوا عليهم السلام: إن التقاء الختانين هو أن تغيب الحشفة في الفرج، فإذا كان ذلك وجب الغسل، كان به إنزال أو لم يكن» «٤».

لكنه حيث ورد لتحديد المراد بالتقاء الختانين، فهو ظاهر في خصوص القبل محافظة على المناسبة بين المفسر و المفسر، لوضوح أن ختان المرأة فيه، و محاذاة ختان الرجل له لا تكون إلا بغيبوبة الحشفة فيه.

و بذلك يتضح أنه لا- مجال لما فى كشف اللثام من الاستدلال بإطلاق ما تضمن وجوب الغسل بالتقاء الختانيين، بناء على أن المراد تحاذيهما.

على أن تحاذيهما ليس بنفسه سببا للغسل، لعدم الإشكال فى عدم سببته مع عدم الجماع، بل هو وارد لتحديد مقدار الإدخال المعتبر فى السبب- كما تقدم- فلا ينهض بإثبات عموم السبب.

الثانى: إطلاق ما تضمن وجوب الغسل بالإدخال والإيلاج و غيبوبة الحشفة «٥».

و يشكل، بأن حذف متعلق الإدخال والإيلاج و الغيبوبة لا يوجب إطلاقها، لوضوح عدم إرادة تحققها و لو فى الفم أو بين الفخذين أو الثديين، بل الإشارة

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت.

(٣) راجع الوسائل باب: ٥٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٥) تراجع الإطلاقات المذكورة فى باب: ٦ من أبواب الجنابة من الوسائل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٤

...

لمتعلق معهود، و المتيقن منه القبل.

و لا سيما مع ورود غيبوبة الحشفة، تفسيراً لالتقاء الختانيين المختص بالوطء فى القبل، و ورود بعض نصوص الإدخال فى فرض وضع الذكر على الفرج الذى تقدم أن المتيقن منه القبل، و غيرهما مما قد يمنع من الإطلاق.

الثالث: إطلاق التعليل المستفاد من صحيحى زرارة و الحلبي المتقدمين و غيرهما، الراجع إلى ملازمة وجوب الغسل لوجوب الحد و الرجم، بناء على ما هو المفروغ عنه بينهم ظاهراً من وجوب الحد بالوطء فى الدبر.

و قد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره بأن وروده مورد الاحتجاج و الإلزام و إن كان يدل على تسليم الخصم للملازمة بين الوجوبين ثبوتاً أو إثباتاً لاتحاد لسان دليليهما، إلا أنه لا إطلاق له يشمل المقام و نحوه مما هو خارج عن مورد، و لا سيما بملاحظة عدم إمكان الالتزام بالملازمة بين الوجوبين فى كثير من الموارد.

وفيه: أنه لو سلم ظهوره فى الملازمة بملاك اتحاد لسان دليلي الوجوبين، فبعد فرض عدم اختصاص وجوب الحد بالوطء فى القبل و عمومته للوطء فى الدبر المستلزم لشمول دليل الحد لمطلق الجماع، لوضوح أنهما حد واحد لا حدان، فلا بد من شمول دليل الجنابة أيضاً لمطلق الجماع، الذى كما يتحقق من غير إنزال يتحقق بالوطء فى الدبر، و لا يهم اختصاص مورد بالوطء فى القبل بقرينه ذكر التقاء الختانيين فيه.

نعم، يقصر التعليل عن إثبات الملازمة فى مورد الحد الثابت بدليل آخر غير دليل وجوبه فى الوطء فى القبل، كحد اللواط، فضلاً عن مثل حد القذف، كما أشار إليه فى الجواهر.

فالعمدة فى الإشكال، أنه لا مجال لاحتمال ابتناء الملازمة المسلمة عند الخصم على اتحاد لسان الدليلين بعد دعوى الأنصار أن الماء من الماء و أن التقاء الختانيين بنفسه لا يوجب الغسل خلافاً للمهاجرين مع أنه هو الموجب للحد و الرجم بلا إشكال، فلا بد من ابتناء الملازمة على الأولوية أو نحوها، و حيث لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٥

...

إشكال في انفكاك الحد و الرجم عن الغسل في كثير من الموارد، فلا- مجال للبناء على عموم التعليل، بل يكون مجملا يقتصر فيه على مورده، و هو الوطء في القبل، لما سبق.

الرابع: ما رواه ابن أبي عمير، عن حفص بن سوفة، عن أخبره قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي أهله من خلفها، قال: هو أحد المأتين فيه الغسل» (١).

و يشكل بضعف السند، و عدم وضوح انجباره بعمل المشهور و إن وافقته فتواهم، لاحتمال اعتمادهم على العمومات لا عليه، و لا سيما مع عدم ثبوت الشهرة قبل عصر الشيخ.

كما لا يلحقه حكم مراسيل ابن أبي عمير من الحجية، لعدم إرساله منه، بل من حفص.

و من هنا يصعب إقامة الدليل على سببية الوطء في الدبر لوجوب الغسل.

نعم، قد يدعى تعاضد ما سبق في إثباته، و عمدتها صحيح الحلبي المتقدم المتضمن لتفسير الملامسة بالجماع، لعدم وضوح ما سبق من المناقشة فيه، و التعليل بوجوب الحد و الرجم الذي يصعب عدم تعميمه للوطء في الدبر، و المرسل الذي يحتمل انجباره بعملهم.

و لا سيما مع تأيد ذلك بفتوى المشهور، و ببناء الأصحاب على مشاركة الوطء في الدبر للوطء في القبل في وجوب الحد و الرجم، و ترتب أحكام الدخول من ثبوت تمام المهر، و تحقق التحريم بالإضافة لبنت الموطوءة، و التحليل بعد الطلاق الثالث و غيرها، فإن ذلك بمجموعه قد يكشف عن عموم الحاكم.

و لذا فالظاهر أنه لو لا النصوص النافية له صريحا لم يقع الإشكال في المسألة من أحد، فتأمل.

هذا، و قد استدل على عدم وجوب الغسل بالوطء في الدبر.

تارة: بما تضمن عدم وجوب الغسل بإصابة المرأة فيما دون الفرج، كصحيح

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٦

...

الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيب المرأة فيما دون الفرج، أ عليها غسل إن هو أنزل و لم تنزل هي؟ قال: ليس عليها غسل، و إن لم ينزل هو فليس عليه غسل» (١).

و صحيح محمد بن مسلم الوارد في مجامعة المرأة دون الفرج (٢)، المتقدم في جنابة المرأة بالإنزال، و غيرهما.

و أخرى: بالنصوص النافية له صريحا، كمرفوع البرقي عن أبي عبد الله عليه السلام:

«قال: إذا أتى الرجل المرأة في دبرها فلم ينزلا فلا غسل عليهما، و إن أنزل فعليه الغسل و لا غسل عليها» (٣).

و مرفوع بعض الكوفيين عنه عليه السلام: «في الرجل يأتي المرأة في دبرها و هي صائمه، قال: لا ينقض صومها و ليس عليه غسل» (٤).

و مثله مرسل على بن الحكم عنه عليه السلام.

لكن الأول مبنى على اختصاص الفرج بالقبل، و هو غير ظاهر بنحو معتد به، و مجرد انصرافه إليه أو كونه المتيقن منه لا يكفي في الاستدلال ما لم يبلغ مرتبة الظهور في الاختصاص.

على أن ما دون الفرج ظاهر في التفخيذ ونحوه و منصرف عن الوطء في الدبر، لأنه أمر يسأل عنه بعنوانه الخاص، لما له من الخصوصية الارتكازية عن سائر ما هو دون الفرج.

و منه يظهر أنه لا مجال لجعل ذكر الإصابة و الجماع في الصحيحين قرينة على إرادة خصوصه، لأنهما لا يصدقان إلا فيه و في القبل، فإن ما ذكرنا ملزم بحملهما على مثل التفخيذ مما لا يستلزم الإدخال، كما أشير إليه في صحيح محمد بن مسلم.

-
- (١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الجنابة حديث: ١.
- (٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الجنابة حديث: ١٩.
- (٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الجنابة حديث: ٢.
- (٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الجنابة حديث: ٣ و به الحق مرسل على بن الحكم.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٧

...

و أما الثاني، فهو موقوف على حجية النصوص المذكورة- و إن ضعفت سنداً- بتعاضدها و انجبارها بعمل من عرفت، و هو لا يخلو من إشكال.

فلعل الأولى الاستدلال له بصحيح ابن بزيع المتقدم المسؤول فيه عما يوجب الغسل بعد فرض الواقعة قريباً من الفرج فيه. و فيه: «فقال: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، قلت: التقاء الختانين هو غيبوبة الحشفة؟ قال: نعم» (١)، فإنه حيث لم يفرض فيه حصول سبب خاص للجنابة فظاهر السؤال فيه السؤال عن جميع أسبابها، فيكون ظاهر الجواب انحصار السبب بالتقاء الختانين، الذي هو مختص بالوطء في القبل.

و قريب منه في ذلك صحيح على بن يقطين المتقدم (٢)، المتضمن اعتبار وقوع الختان على الختان، بناء على حمله على التحاذي بينهما، لما سبق، حيث يقاربه في لسان السؤال، بخلاف صحيح زرارة المتضمن سؤال عمر من الصحابة، لأنه حيث كان المفروض فيه المخالطة من دون إنزال فإناطة الغسل بالتقاء الختانين في كلام أمير المؤمنين عليه السلام لا ظهور له في المفهوم المستلزم للحصر، لسوقه لبيان عدم اعتبار الإنزال مع المخالطة، و لعل التعبير فيه بالتقاء الختانين موجب لانصراف المخالطة المفروضة فيه للوطء في القبل.

و مثله في ذلك صحيح الحلبي المتقدم (٣)، المتضمن اعتبار مس الختان الختان- بناء على حمله على محاذاته له- لتشابه لسانى السؤال فيهما.

فالعمدة ما عرفت من صحيح ابن بزيع و صحيح ابن يقطين، و بهما يخرج عما سبق في تقريب استفادة وجوب الغسل من مجموع الأدلة و القرائن، لأنه بالإضافة إليهما كالعام بالإضافة إلى الخاص، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقي في المقام أمران.

-
- (١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.
- (٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٣.
- (٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٤.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٨

...

الأول: أن صريح كلام المرتضى المتقدم ومحكى السرائر وجوب الغسل على كل من الفاعل و المفعول به، و هو ظاهر كل من قال بوجوب الغسل به، و إن ظهر من المنتهى و محكى الوافى نوع تردد فى وجوبه على المرأة، بل قد يظهر من المفاتيح الميل لعدمه، لكنه فى غير محله، إذ لو كان دليله إطلاقات الجماع و الإدخال و نحوهما فهى تقتضى وجوب الغسل عليهما معا. و كذا مرسل حفص المتقدم، لإطلاق وجوب الغسل فيه من دون تقييد بأحدهما، بل تفريعه على كونه أحد المأتين ظاهر فى العموم لهما، كما فى المأتى الآخر، لظهوره فى كون وجوب الغسل به من صغريات وجوبه بإتيان المرأة و مجامعتها المعلوم اشتراكهما فيه. و ما فى الحقائق بعد التنبيه لذلك من عدم خلوه عن شوب الإشكال، فى غير محله.

الثانى: ظاهر الأصحاب، بل صريح بعضهم - كالسيد المرتضى فى كلامه المتقدم و المتن - أن المقدار المعتبر من الدخول فى الوطء فى الدبر هو المعتبر فى الوطء فى القبل، و هو غيبوبة الحشفة.

و قد يستدل له بإطلاق التحديد به فى صحيح ابن بزيغ، لكنه حيث كان واردا لبيان المراد بالتقاء الختانين، فهو مختص بالوطء فى القبل.

نعم، لو حمل التحديد بالتقاء الختانين على تحديد الدخول المعتبر فى مطلق الجماع و الإدخال إنما عبر به بلحاظ غلبة الوطء فى القبل المستلزم له، اتجه التمسك بالإطلاق، لكنه مبنى على تكلف لا مجال له فى فهم النصوص.

فلا بد من توجيهه بمحض الإلحاق بالوطء فى القبل، لتنقيح المناط، أو لفهم عدم الخصوصية للقبل بعد اشتراكهما فى الدخول تحت سبب واحد عرفا، و هو الجماع و الإتيان و نحوهما مما أشير إليه فى أدلة وجوب الغسل، بدعوى: ظهورها فى التعميم من طرف محل الفعل مع المحافظة على تمام ما يعتبر فى الفعل. و إن لم يخل عن الإشكال، و لا سيما مع أن مقتضى إطلاق النص - بل الفتوى، كما فى كشف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٥٩

...

الثام - تحقق اللواط الذى هو موضوع الحد بمجرد الإيقاب، فإن التفريق بينه و بين وطء المرأة فى الدبر فى ثبوت الحد حد الزنا باعتبار غيبوبة الحشفة فى الثانى دونه بعيد، كالتفريق فى وطء المرأة فى الدبر بين وجوب الحد و وجوب الغسل، باعتبار غيبوبتها فى الثانى دون الأول.

و أما اعتبار غيبوبة الحشفة مطلقا حتى فى حد اللواط - كما فى القواعد - لما دل على التحديد به فى الوطء فى قبل المرأة بالإضافة لوجوب الغسل و الحد معا، فهو فى غاية الإشكال، مع ما عرفت من إطلاق النص و الفتوى بالإيقاب.

نعم، قد يقال: لا إطلاق فى المقام يقتضى الاكتفاء بإدخال بعض الحشفة، لأن الإدخال و الإيلاج - مع ورودهما فى الوطء فى القبل، كما سبق - ظاهران بدوا فى إدخال تمام الذكر، و معلومية عدم اعتبار ذلك يقتضى الاكتفاء بإدخال البعض فى الجملة بمقدار يصدق معه إتيان المرأة و مجامعتها و نحو ذلك، مما لا يعلم صدقه بدخول بعض الحشفة، و المتيقن منه - و لو بضميمة نصوص التقاء الختانين و نحوها - هو دخول تمام الحشفة، حيث لا قائل باعتبار ما زاد على ذلك ظاهرا، و مقتضى الأصل عدم تحقق الجنابة بما دونه، فتأمل.

هذا كله فى الوطء فى دبر المرأة، و أما الوطء فى دبر الغلام، فقد سبق فى كلام المرتضى التصريح بعموم السببية له، و هو المنسوب للمشهور فى كشف اللثام، و للأكثر فى الحقائق، بل عن السرائر دعوى إجماع المسلمين عليه.

و أشار في المعتبر و الشرائع إلى استدلال المرتضى بالإجماع المركب، لأن كل من قال بوجوب الغسل بوطء المرأة دبرا قال به في الغلام.

و كلام المرتضى المتقدم ظاهر في دعوى الإجماع المركب من المسلمين في مطلق الوطء في الدبر، الراجع للملازمة بينه و بين الوطء في القبل، لذهاب بعض العامة لعدم سببية الوطء في القبل من غير الإنزال.

نعم، قد يظهر من العلامة في المختلف دعوى الإجماع المركب، الراجع للملازمة بين المرأة و الغلام، لأنه ذكر أن الخلاف فيه كالخلاف فيها، و هو صريح الذكري.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٠

...

لكن لا مجال له مع تصريح المحقق في المعتبر بعدم و تردده في الشرائع و النافع.

كما لا- مجال لدعوى الإجماع البسيط قبله بعد ما سبق في دبر المرأة من الخلاف و التردد من غير واحد، لظهور كلام بعضهم في العموم للغلام و صراحة آخر فيه، بل هو الظاهر من الكل، إذ من البعيد ممن قال بعدم الوجوب أو تردد فيه هناك القول بالوجوب هنا، عدا ما يأتي من الحقائق.

و كيف كان، فقد يستدل عليه- مضافا إلى ما سبق في الوجه الثاني و الثالث لو تمّا في المرأة- بصحيح أبي بكر الحضرمي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله: من جامع غلاما جاء يوم القيامة جنبا لا ينقيه ماء الدنيا و غضب الله عليه و لعنه و أعدّ له جهنم و ساءت مصيرا.» (١).

بدعوى: أن حمله على التغليظ في حكم الجنباء أقرب من حمله على إرادة سنخ آخر منها غير محل الكلام لا يرتفع بالماء.

و من ثمّ قوى في الحقائق وجوب الغسل هنا مع تردده في المرأة، و إن كان هو غير خال من الغرابة.

لكن الاستدلال بالوجه الثاني هنا أضعف منه هناك، لاختصاص نصوص الإدخال و الإيلاج و غيبوبة الحشفة بالمرأة.

و كذا الوجه الثالث، لمباينة حد اللواط لحد الوطء في دبر المرأة دليلا، و ليس هو كحد الوطء في دبرها، المشترك مع حد الوطء في قبلها في دليل حرمة الزنا، و ذلك دخيل في صحة الاستدلال، كما سبق.

و أما الصحيح، فيشكل الاستدلال به بلحاظ أنه و إن كان ظاهرا في مسانخة الجنباء الحاصلة منه للجنباء- التي هي محل الكلام- إلا أن شدتها بنحو لا ينقّي منها ماء الدنيا مانع من وجوب الغسل لها، لعدم الأثر له.

و وجوبه تعبدا و إن لم يرفعها أو لتخفيفها، يحتاج إلى دليل لا ينهض به الصحيح.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب النكاح المحرم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦١

بل مقدارها من مقطوعها (١)، بل الأحوط وجوبا الاكتفاء بمجرد الإدخال منه.

و حمل الحكم فيه بعدم ارتفاعها على محض الادعاء للتفسير ليس بأولى من حمل الحكم بثبوتها عليه.

اللهم إلا- أن يكون وجه الاستدلال ظهوره في المفروغية عن استعمال الماء في الدنيا، من دون أن يرد للردع عن ذلك، بل الحكم بعدم النقاء به للتفسير عن الجماع المذكور.

فعلل الأولى الإشكال فيه بأنه حيث لم يكن واردا لبيان سببية الوطء للجنباء و الغسل، بل للتغليظ فيها مع المفروغية عن ثبوتها بنحو

يتبعه الغسل، فلا إطلاق له يشمل الإدخال من دون إنزال، الذي لا يبعد كونه فردا نادرا غير ملتفت إليه.

نعم، لو ثبت ذلك في المرأة كان إلحاق الغلام بها قريبا جدا، لإلغاء خصوصيتها عرفا وإن اختصت الأدلة بها.

و من هنا لم يبعد التعميم في وجوب الغسل للمفعول به لو قيل به في الفاعل، وإلا فصحيح الحصرمى لا ينهض بذلك حتى لو تم الاستدلال به في الفاعل.

كما أنه بناء على الاستدلال بالصحيح المذكور يشكل اعتبار دخول تمام الحشفة، لقرب العموم فيه لذلك، و لو بملاحظة وروده للتغير عن الإيقاب الذي هو موضوع الحد بمقتضى إطلاق نصوصه، على ما سبق.

و أما بناء على الاستدلال بالوجوه الأخرى الراجعة للإلحاق بالمرأة، فالإلحاق بها في اعتبار غيبوبة الحشفة و إن كان هو الأنسب بذلك، إلا أنه قد يبعد بلحاظ استبعاد التفكيك بين موضوع الغسل و موضوع الحد، فلاحظ.

(١) كما في المنتهى و القواعد و التحرير و الدروس و الروض و عن نهائى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٢

...

الاحكام و البيان، و جعله أقوى الاحتمالين في محكى التذكرة، و الأحوط في جامع المقاصد و الحقائق، و نسبه في المدارك للأصحاب، و في الحقائق لتصريحهم مستظها عدم الخلاف فيه، و في مفتاح الكرامة أنه المعروف من مذهب الأصحاب، و في الجواهر: «صرح به غير واحد من الأصحاب، بل نسبه بعضهم إليهم مشعرا بدعوى الإجماع، بل في شرح الدروس: الظاهر الاتفاق عليه، كما قد يظهر من آخر نفى الخلاف فيه».

لكن لم يتضح ذلك بعد عدم ظهور تحرير المسألة قبل العلامة، و عدم ظهور القول بذلك إلا منه و من الشهيدين و بعض المتأخرين عنهم.

فما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن العمدة كون الحكم المذكور مظنة الإجماع، ممنوع صغرى، كما هو ممنوع كبرى. و قد يستدل له.

تارة: بإطلاق ما تضمن وجوب الغسل بالإدخال و الإيلاج، بحمله على إدخال البعض مع القطع بعدم وجوبه بإدخال ما دون مقدار الحشفة، كما هو مقتضى جعل القول المذكور أحوط في جامع المقاصد و الحقائق.

و أخرى: بما دل على اعتبار التقاء الختانين و غيبوبة الحشفة بحمله على التقدير بها، و أن ما يعتبر دخوله من كل شخص هو مقدار حشفته.

و يندفع الأول، بأن الإطلاق ظاهر بدوا في إدخال الجميع، و القطع بعدم إرادته للزوم التخصيص في الفرد الغالب لا يقتضى الاكتفاء ببعض مطلقا، بل قد يكون المراد به بيان اعتبار الإدخال في الجملة في مقابل عدمه، من دون نظر لبيان مقدار ما يدخل، بل هو موكل لأدلة التحديد الأخرى، أو يكون المراد به الإشارة للإدخال المعهود بإدخال الحشفة.

و لو سلم، فلا وجه للقطع بعدم وجوبه بإدخال ما دون مقدار الحشفة.

و يشكل الثانى، بأن الحمل على التقدير بالنحو المذكور مخالف للظاهر، بل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٣

...

هو لا يناسب ما عن التذكرة [١] و الموجز من الاكتفاء بغيبوبة الحشفة المقطوع بعضها، و ما في الروض و عن الذكرى من الاكتفاء به

إذا لم يذهب المعظم، حيث يلزمهم على ذلك اعتبار إتمام المقدار من غيرها. وهو لا- ينافى ما هو المعروف من وجوب الغسل بغيوبة الحشفة في الدبر مع عدم التقاء الختاتين، لأنّ التنازل عن خصوصية التقاء الختاتين لا يستلزم التنازل عن خصوصية غيوبة الحشفة التي كان مقتضى الجمع بين النصوص الكناية به عنها. غايته قصور إطلاق دليلها عن شمول الوطء في الدبر، فيحتاج الإلحاق للدليل من الإجماع أو غيره مما سبق الكلام فيه، و أين هذا من حمل التحديد بهما على بيان المقدار، بحيث يكون دليلاً في مقطوع الحشفة؟! و مما سبق يظهر ضعف ما في كشف اللثام، و مال إليه في المدارك من الاكتفاء بدخول ما دون ذلك.

لابتنائه. أولاً: على حمل إطلاق الإدخال على إدخال البعض. و ثانياً: على الاقتصار في التقييد بغيوبة الحشفة على واجدها. و قد سبق منع الأول.

و أما الثاني، فقد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سرّه بأنه خلاف إطلاق التقييد. وهو لا- يخلو عن إشكال بناء على ما هو المشهور المختار له من وجوب الغسل بالوطء في الدبر، لاختصاص دليل اعتبار غيوبة الحشفة بغيوبتها في القبل - كما سبق - و التقييد به لا- يلائم ذلك، بل لا بد من تنزيه على بيان مجرد الاكتفاء بدخولها و عدم الاجتزاء، بدخول طرفها من دون أن يدخل آخرها. و كما لا يمنع من وجوب الغسل بدخولها في غير القبل لا يمنع من وجوبه بدخول غيرها فيه أو في غيره عند عدم وجود شيء منها. نعم، بناء على ما سبق منا من الاستدلال بالتقييد المذكور لعدم وجوب الغسل بالوطء في الدبر، يتجه الاستدلال بإطلاق التقييد في المقام.

[١] حكاها عنها في كشف اللثام، و في مفتاح الكرامة: «لم أجده فيها».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٤

...

و منه يظهر أنه لا- مجال للاستدلال على القول المذكور بإطلاق ما تضمن وجوب الغسل بالجماع مطلقاً أو في الفرج، حيث يلزم الخروج عن ذلك بدليل التقييد المذكور.

على أن وجود الإطلاق المذكور لا يخلو عن إشكال، فراجع ما تقدم في الوطء في الدبر. كما ظهر مما سبق أيضاً ضعف القول بوجوب الغسل بدخول تمام الذكر - كما جعله في محكي التذكرة أضعف الاحتمالين - إذ لا دليل عليه إلا- إطلاق نصوص الإدخال و الإيلاج، و لو بلحاظ أن المتيقن منها إدخال الجميع، مع الاقتصار في اعتبار غيوبة الحشفة على واجدها، و قد سبق أنّ حمل الإطلاق على دخول الجميع مستلزم للتخصيص في الفرد الأغلب، و أنّ حمل التقييد على خصوص واجد الحشفة مخالف لإطلاق دليله.

مع أنه قد يتأمل في صدق إدخال تمام الذكر بدخول الذكر المقطوع بعضه. فالإنصاف أنه يصعب إقامة الدليل على وجوب الغسل في محل الكلام، و احتمال عدم وجوبه مطلقاً هو الأنسب بإطلاق دليل التقييد بدخول الحشفة، و إن كان ظاهر محكي التذكرة أنه أضعف الاحتمالات.

و لا- أقل من كونه مقتضى الأصل، حيث يتضح مما سبق عدم المخرج عنه من إجماع أو غيره، و لا سيما مع ما قد تشعر به بعض النصوص الواردة في دية قطع الذكر «١»، لظهورها في أنّ المدار في دية قطعه على قطع الحشفة فما دون، لإشعار ذلك بأن المعيار في

قيامه بوظيفته على وجودها، فتأمل.

بقى في المقام أمران.

الأول: سبق عن التذكرة و الموجز الاكتفاء فيمن قطعت حشفته بإدخال الباقي منها، و من الروض و محكى الذكرى تقييده بما إذا لم يذهب المعظم، و قيده في جامع المقاصد بما إذا كان الباقي بمقدار يتحقق معه إدخال

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب ديات الأعضاء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٥

...

شئ عرفا.

و لعلهما راجعان لشئ واحد، و أنّ المعيار على صدق الإدخال- كما يظهر من كشف اللثام- بل الظاهر رجوع الإطلاق إليه، لأن المفروض فيه تحقق إدخال الباقي.

و اعتبر في الجواهر إدخال ما يتم به مقدار الحشفة، إلا أن يكون الذاهب شيئاً لا يعتد به، و هو المناسب لما سبق من غير واحد من حمل دليل اعتبار غيبوبة الحشفة على بيان المقدار المعتبر إدخاله من الذكر. لكن سبق ضعفه.

و أما الأول، فهو يبتنى على التمسك بإطلاق ما تضمن اعتبار التقاء الختانيين و غيبوبة الحشفة.

إلا أنه بعد تفسير التقاء الختانيين في صحيح ابن بزيع بغيبوبة الحشفة يكون المعيار عليها، و في صدقها بغيبوبة البعض إشكال، لتوقفه على حمل الحشفة على الموجود منها، أو حمل غيبوبتها على الكناية عن دخول آخرها المحقق لتحاذي الختانيين، و كلاهما مشكل. الثاني: تعرض الأصحاب لحكم إدخال الذكر ملفوفاً بخرقة، و نحوه ما تداول في عصورنا من إلباسه المطاط المانع من وصول المنى للرحم، و ما لو جعل الحاجب في موضع الإدخال من من المرأة.

و قد استقرب في المنتهى و جامع المقاصد وجوب الغسل بإدخاله، و هو المحكى عن التذكرة و الإيضاح و الذكرى و البيان و الدروس و الذخيرة و شرح المفاتيح، بل عن الأخير نسبته للفقهاء. و تنظر فيه في القواعد.

و عن نهاية الأحكام: «لو لفّ على ذكره خرقة و أولج احتمال حصول الجنابة، لحصول التحاذي، و عدمه، لأن استكمال اللذة إنما يحصل مع ارتفاع الحجاب، و اعتبار الخرقة إن [فإن ظ] كانت لينه لا تمنع وصول بلل الفرج إلى الذكر و حصول الحرارة من أحدهما إلى الآخر حصلت الجنابة، و إلا فلا».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٦

مسألة ٥ إذا تحقق الجماع تحققت الجنابة للفاعل و المفعول به

مسألة ٥: إذا تحقق الجماع تحققت الجنابة للفاعل و المفعول به (١)،

و لا يخفى ضعف ما أشار إليه في وجه المنع، إذ ليس المدار في الجنابة على اللذة، و لا على وصول البلل و الحرارة، ليخرج بها عن الإطلاق الصادق بالتحاذي، كما أشار إليه.

إلا- أن يريد الإشارة إلى وجه انصراف إطلاق الإدخال والإيلاج والتقاء الختانين وغيوبه الحشفة عن محل الكلام، للتنبيه على خروجه عن الفرد المألوف.

لكن الانصراف بدوى لا يعتد به فى رفع اليد عن الإطلاق.

و مثله ما أشار إليه فى كشف اللثام من قصور الإطلاق، بناء على أن المراد من التقاء الختانين التقاؤهما حقيقة، مع حمل ختان المرأة على موضع دخول الذكر منها، لضعف المبنى المذكور، لعدم المناسبة المصححة لاستعماله فى ذلك. مضافا إلى أنه بعد تفسير التقاء الختانين بغيوبه الحشفة يكون المدار عليها، ولا إشكال فى صدقها. و من هنا يتعين الرجوع للإطلاق.

نعم، نبه سيدنا المصنف قدس سره على التفصيل بين ما إذا كان الحاجب تابعا عرفا لأحد العضوين بحيث يصدق إدخال الذكر المحجوب، أو الإدخال فى الفرج المحجوب، فتحصل الجنابة، و ما إذا كان مستقلا بحيث يصدق إدخاله حال كون الذكر فيه أو الإدخال فيه حال كونه فى الفرج، فلا تحصل الجنابة، لانصراف الإطلاق عنه. و ما ذكره لا يخلو عن قرب، فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) بلا- إشكال، و لا- خلاف فيه فى الجملة، بل عليه الإجماع محصلا و منقولا نقلا مستفيضا كاد يكون متواترا، كما فى الجواهر و يقتضيه النصوص المتضمن بعضها وجوب الغسل على الرجل، و بعضها وجوبه على المرأة، و بعضها وجوبه من مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٧ غير فرق بين الصغير و الكبير (١)،

عليهما، و قد تقدم بعضها.

(١) ففى المعبر أنه أشبه، و فى المنتهى أنه أقوى، بل نفى شيخنا الأعظم قدس سره الخلاف فيه، و إن نقل عن محكى التذكرة و التحرير و الذكري و الذخيرة التوقف فيه.

و كيف كان، فقد يستدل عليه بإطلاق أدلة سببىة الجماع للجنابة مما تقدم و غيره، و لا ينافى ذلك التعبير فيها بوجوب الغسل، الذى لا يثبت فى حق الصبى و نحوه ممن رفع عنه القلم، إذ لا يراد به الوجوب الفعلى، بل الكناية عن الجنابة التى هى الموضوع له و إن لم يكن فعليا إلا- مع اجتماع شرائط التكليف، و لذا لا ينبغى التأمل فى إفادة الإطلاق المذكور تحقق الجنابة للعاجز عن الغسل و نحوه ممن لا يكلف به فعلا.

كما لا مجال لدعوى حكومة حديث الرفع على الإطلاق المذكور، لاختصاصه برفع المؤاخذه المناسب لارتفاع الإلزام فى الأحكام التكليفية، و ارتفاع الأحكام الوضعية المبتنية على المؤاخذه و المحاسبة للشخص على فعله، كنفوذ العقود و نحوها، و الحدود، و الكفارة لو فرض ابتناؤها على انشغال الذمة، لا- على محض التكليف بالدفع، دون مثل الجنابة من الأحكام الوضعية و المسببات المحضة غير المبتنية على المحاسبة و المؤاخذه.

نعم، قد يستشكل فى ثبوت الإطلاق المذكور، لأن ما تضمن وجوب الغسل بالجماع غير تام سنداً أو غير ظاهر فى الإطلاق، على ما تقدم فى مسألة الوطء فى الدبر.

و غير ذلك مما تضمن وجوبه بالإدخال و الإيلاج و التقاء الختانين و غيوبه الحشفة بالإضافة للفاعل مختص بالرجل، و بالإضافة للمفعول به إما مختص بالمرأة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٨

أو منصرف إليها، كصحيح زرارة الوارد في مخالطة الرجل أهله «١»، و صحيح الحلبي الوارد في الجارية البكر و غير البكر «٢». لوضوح أنّ الأهل و إن كان كناية عن الزوجة إلا أن المتيقن منه عشيرة الرجل التي يسكن إليها، و لا سيما مع فرض المخالطة فيها التي لا تجوز بالصغيرة.

كما أنّ الجارية و إن أطلقت على الأمّة عرفاً، و نص عليه في مجمع البحرين فتشمل الصغيرة، إلا أنّ فيه أيضاً: «و الجارية من النساء من لم تبلغ الحلم»، و في لسان العرب و القاموس: أنها الفتية من النساء، و هما مختصان بالكبيرة، لاختصاص النساء بذلك، و لا سيما مع وروده في فرض خارج لا يؤلف فيه الاستمتاع بالصغيرة.

و من هنا كان البناء على العموم موقوفاً على إلغاء خصوصية مورد النصوص عرفاً، كما هو غير بعيد، و يناسبه إهمال الأصحاب التنبيه على التقييد بالكبيرين، حيث يظهر من ذلك المفروغية عن العموم لاحتياج التقييد للتنبيه.

و كأن التوقف فيه ممن تقدم لرفع القلم عن الصغير - كما يناسبه توقفهم في المجنون أيضاً - أو لعدم تحقق اللذة له، الذي سبق من بعضهم نظيره فيما إذا لفّ الذكر بخرقه، أو لنحو ذلك من الشبه التي قد يتخيل منعها من عموم الحكم، فمع بطلانها لا ينبغي التوقف في العموم.

نعم، في صحيح أبي عبيدة الحذاء: «سئل أبو جعفر عليه السلام عن خصي تزوج امرأة و هي تعلم أنه خصي، قال: جائز، قيل له: إنه مكث معها ما شاء الله ثمّ طلقها، هل عليها عدة؟ قال: نعم، أليس قد لذّ منها و لذّت منه؟ قيل له: فهل كان عليها فيما يكون منها و منه [كان منه و منها] غسل؟ قال: إن كان إذا كان ذلك منه أمنت فإن عليها غسلاً. قيل:

فله أن يرجع بشيء من الصداق إذا طلقها؟ قال: لا» «٣».

و لا يخفى تمامية إطلاق أدلة سببية الجماع للجنابة في موردّه، فهو مقيد

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب العيوب و التدليس من كتاب النكاح حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٦٩

...

للإطلاق المذكور لو كان حجة في نفسه، و إنما الإشكال في حجتيه بعد إهمال الأصحاب له و عدم تعرضهم لمضمونه، مع بعد غفلتهم عنه بعد رواية الكليني و الصدوق له بسندهما عن ابن محبوب.

بل لم يعقبه في الحكم المذكور حتى المجلسي في تحف العقول و الكاشاني في الوافي، و إنما عقباه في بعض الأحكام الأخر، حيث يظهر من ذلك التسالم على إهماله في هذا الحكم.

ولا - يكشف إثبات الكليني و الصدوق له في كتابيهما عن عملهما به في الحكم المذكور، لأنّ ظاهرهما و إن كان هو الفتوى بمضمون النصوص المودعة فيهما، إلا أنّ ذلك يختص بالباب المناسب، و حيث قد أهمله في أبواب الجنابة، و إنما ذكره الكليني في باب عدّة المرأة من الخصي، و الصدوق في باب ما أحلّ الله عزّ و جلّ من النكاح و ما حرم منه، فظاهرهما عدم العمل به في هذا الحكم.

و لعله ناشئ من عدم ظهور خصوصية للخصي مع فرض الإيلاج في عدم وجوب الغسل إلا عدم الإنزال منه، الذي ادعت الأنصار عدم

وجوبه معه، و تضمن غير واحد من النصوص الردع عنه و الإنكار له، بنحو يصعب الخروج عن عمومته، لقوته و لو بسبب التعليل بوجوب الحد و الرجم، فهو أشبه بالشاذ النادر و المشكل الذى يردّ لهم عليهم السّلام و يتعذر العمل به، فتأمل جيدا.

ثمّ إنه صرح فى المعبر بأنّ مقتضى جنابة الصغير منعه مما يحرم على الجنب كدخول المساجد و مس الكتاب و صلاة التطوع إلا بالغسل.

لكن لا دليل على وجوب منعه من دخول المساجد و مس الكتاب بعد عدم حرمتها عليه، إذ ليس التكليف بحرمة الدخول و المس من الجنب كفايا ليرجع إلى تكليف كل أحد بمنعه، بل هو عيني، فلا يجب المنع منه على غير الجنب إلا من باب النهى عن المنكر، الموقوف على فعليه التكليف فى حق المباشر و تنجزه.

و قد سبق فى الفرع الثامن من الفروع التى ألحقناها بالمسألة التاسعة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٠

و العاقل و المجنون (١)، و القاصد و غيره (٢)، بل الظاهر ثبوت الجنابة للحى إذا كان أحدهما ميتا (٣)،

و التسعين المتعلقة بمس المحدث للكتاب، و يأتى فى المسألة الثالثة عشرة ما ينفع فى المقام.

نعم، لا تصح منه الصلاة، لإطلاق دليل شرطية الطهارة فيها.

و أما تأثير الغسل فى رفع ذلك، فهو موقوف على شرعية الغسل له - كما هو الظاهر - أما لو كان تمرينيا - كما فى جامع المقاصد - فلا مجال له.

و أشكل منه ما ذكره من وجوب إعادته عليه بعد البلوغ، إذ مع بطلانه لا يترتب الأثر عليه، و مع صحته لا وجه لإعادته.

(١) كما هو ظاهر إطلاق الأصحاب، و نفى شيخنا الأعظم قدّس سرّه الخلاف فيه.

و يقتضيه إطلاق النصوص، بناء على ما سبق فى تقريب شموله لغير المكلف، كما سبق قرب كون منشأ التوقف فيه عن التذكرة و التحرير و الذكرى و الدروس و الذخيرة احتمال مانعية رفع القلم من شمول الإطلاق، و قد سبق ضعفه.

(٢) الكلام فيه كما فى سابقة، و انصراف الإطلاق للقاصد بدوى لا يعتد به.

مع أنه مختص بما تضمن التعبير بالإدخال و الإيلاج، دون ما تضمن التعبير بالتقاء الختانين و غيبوبة الحشفة و نحوهما.

(٣) فقد استظهر فى الخلاف وجوب الغسل على الرجل بوطء الميتة، و جعله الأصح فى جامع المقاصد، و به صرح فى المبسوط و الوسيلة و الشرائع و المنتهى و المختلف و الدروس و الروض و الروضة، و هو ظاهر المعبر و كشف اللثام و المحكى عن السرائر و الجامع و الذكرى و الدروس، و ظاهر كشف اللثام أنه المشهور، بل نفى الخلاف فيه شيخنا الأعظم و ادعى الإجماع عليه فى الرياض، بل ربما استظهر دعوى الإجماع من الاقتصار فى نسبة الخلاف على أبى حنيفة فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧١

...

الخلاف و المنتهى و محكى التذكرة، حتى ذكر سيدنا المصنف قدّس سرّه أنّ العمدة فيه الإجماع المنقول المؤيد بإرسال الحكم فى لسان جماعة إرسال المسلمين.

لكن فى بلوغ ذلك حد الإجماع الصالح للاستدلال إشكال، بل منع.

فإنّ الإجماع إنما يكشف عن الحكم الشرعى إذا كان مبني على وضوح مورده فى العصور المتقدمة المقاربة لعصور الأئمة عليهم السّلام، و هو لا - يناسب إهمال الحكم فى مثل المقنعة و النهاية و المراسم و الغنية و غيرها، بل لا يناسب عدم دعوى الإجماع فى

الخلافاً، مع كثرة دعواه فيه في المسائل، و إنما استظهره - كما في المبسوط - من بعض الإطلاقات بعد الاعتراف بعدم النص فيه. و نسبته فيه لظاهر المذهب لا يرجع إلى نسبته للأصحاب، بل استظهره من الأدلة التي ينبغي التعويل عليها بنظره. و عليه جرى الحال في أكثر الكتب التي تيسر العثور عليها، فلم يرسل الحكم فيها إرسال المسلمات، بل تشبثوا له بوجوه من الاستدلال محتاجة إلى نحو من الكلفة و التأمل، من دون أن يشيروا للإجماع كدليل أو مؤيد للمسألة. حيث يظهر من مجموع ذلك عدم معرفته تحرير المسألة و لا التنبيه إليها قبل الشيخ قدس سره إلا من العامة، و أن الشيخ و من تبعه جروا فيها على التثبت ببعض الأدلة النظرية من دون وضوح و لا إجماع. و من هنا قد يظهر من العلامة في القواعد التردد فيه، حيث قال: «و غيبوبة الحشفة في فرج آدمي، قبل أو دبر، ذكر أو أنثى، حتى أو ميت، أنزل معه أو لا، فاعلا أو مفعولا على رأي»، كما تنظر فيه في الحقائق و ناقش فيه في محكي شرح الدروس. إذا عرفت هذا، فقد استدلل لتحقيق الجنبه بوطء الميتة.

تارة: بما ورد عنهم عليهم السلام من أن حرمة الميت كحرمة الحي «١»، كما في

(١) راجع الوسائل باب: ٥١ من أبواب الدفن، و باب: ١٩ من أبواب حد السرقة، و باب: ٢ من أبواب نكاح البهائم و وطء الأموات و الاستمناء من كتاب الحدود و التعزيرات، و باب: ٢٥ من أبواب دية الأعضاء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٢

...

المبسوط و الخلافاً.

و أخرى: باستصحاب الحكم الثابت حال الحياة.

و يندفع الأول، بأن ثبوت الجنبه بوطء المرأة الحية مبنى على محض تسيبه لذلك، من دون أن يبتنى على احترامها ليكون مشمولاً للحديث، لوضوح اختصاصه بالأحكام الثابتة من جهة الاحترام، و لذا طبق على وجوب تعطيل البئر التي يسقط فيها المسلم فيموت و جعلها قبراً له، و ثبوت الحد على النباش السارق للأكفان، و الدية بقطع عضو من الميت.

و أما ما في حديث الجواد عليه السلام من قوله: «سئل أبي عن رجل نبش قبر امرأة فنكحها، فقال أبي: يقطع يمينه للنباش، و يضرب حد الزنا، فإن حرمة الميتة كحرمة الحية» «١»، و في خبر عبد الله الجعفي عن الباقر عليه السلام في ذلك أيضاً: «أن حرمة الميت كحرمة الحي، تقطع يده لنبشه و سلبه الثياب، و يقام عليه الحد في الزنا» «٢»، من تطبيق العموم على حد الزنا الذي لا يتضح كونه من أحكام الاحترام.

فهو لا يخلو عن إشكال، و لا مجال للتعدى منه إلى غيره من الأحكام غير المبنية على الاحترام.

و لا مجال لكشفه عن كون المراد بالعموم محض تنزيل الميت منزلة الحي في الأحكام من دون خصوصية للأحكام المبنية على الاحترام، بحمل الحرمة على مجرد الموضوعية للحكم، دون الاحترام.

إذ هو لا يناسب ما في خبر العلاء بن سبابه من تطبيقه على وجوب تعطيل البئر و جعلها قبراً إذا مات فيها مسلم «٣»، لوضوح عدم كون الإقبار من أحكام الحي، ليصح إطلاق التنزيل بلحاظه، بل هو من شؤون الاحترام الثابت للحي، فتأمل جيداً.

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب حد السرقة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب حد السرقة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٥١ من أبواب الدفن حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٣

...

و أما الثاني، فهو يبتنى على حجية الاستصحاب التعليقي، التي هي خلاف التحقيق، على ما أوضحناه في الأصول.

فالعمدة في المقام إطلاق أدلة سببية الجماع للجنابة، لصدق الإدخال والإيلاج والتقاء الختانيين وغيوبة الحشفة وغيرها، كما ذكره في الخلاف والمعتبر والمنتهى وغيرها.

فإن الإطلاقات وإن كانت تنصرف عرفاً عن حال الموت، كما لو قيل: رأيت رجلاً أو امرأة أو ضربتهما أو قطعت يدهما لو ألبستهما ثوباً أو غير ذلك، إلا أنه يمنع منه في إطلاقات الأدلة الشرعية ملاحظة عموم غير واحد من الأحكام المتعلقة بالجسد لحال الموت، كحرمة النظر والأحكام المبنية على الاحترام ونحوهما، ولا سيما حد الزنا الذي هو من أحكام الوطء، فإنه مقرب جداً لعموم سائر أحكام الوطء ومنها الجنابة لحال الموت، لا- من باب قياسه عليه، بل من باب كشفه عن إطلاق دليله، خلافاً لمقتضى الانصراف العرفي.

خصوصاً مع ما تضمنته النصوص من التلازم بين الحد والغسل، فإن عدم البناء على التعدى عن موردها لا يمنع من إلغاء خصوصية موردها واستفادة عمومها لحال الموت من ثبوت الحد فيه، بحيث يكون مانعاً من الانصراف عنه.

و كأن هذا هو الوجه في فهم الأصحاب من الأدلة العموم، بل هو الظاهر من غيرهم ممن وافقهم، بل حتى من خالفهم- وهو أبو حنيفة- إذ المحكى عنه في وجه عدم وجوب الغسل ليس هو دعوى قصور أدلته، بل وجود المخرج عنه، ككونه وطءاً غير مقصود.

ولعل التأمل في مجموع ذلك كاف في ثبوت الحكم، ولا سيما مع تأيده- كما في الجواهر- بما ورد فيمن نبش امرأة ميتة واستخرجها وأخذ أكفانها وفجر بها من أنه نودي: «يا شاب ويل لك من ديان يوم الدين يوم يقفنى وإياك كما تركتنى عريانة في عساكر الموتى ونزعتنى من حفرتى و سلبتنى أكفانى و تركتنى أقوم جنباً إلى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٤

...

حسابي فويل لشبابك من النار» (١)، فإن جنابتها كاشفة عن سببية وطئها للجنابة كوطء الحية، فيوجب جنابة الرجل أيضاً.

ثم إن مقتضى الاستدلال المذكور جنابة الميتة الموطوءة أيضاً- كما هو مقتضى إطلاق الدروس واحتمله في الجواهر- لأن الوطء سبب لجنابة الفاعل والمفعول به معاً.

و أما دعوى: أنه موقوف على قابلية الميت للاتصاف بالجنابة، وهي غير محرزة، فلا ينفع معها تمامية السبب.

فهى مدفوعة بأن إلغاء خصوصية الحياة في أدلة السبب يقتضى إلغاءها في الموضوع القابل للجنابة، لوحدة الدليل في المقامين، ولا سيما مع تأيده بالخبر السابق.

مضافاً إلى ما سبق في أوائل المسألة الثالثة والسبعين من مباحث الوضوء عند الكلام في تداخل الأغسال من تقريب قابلية الميت للاتصاف بالجنابة وارتفاعها بالتغسيل. وعليه يجب ترتيب أحكام الجنب عليها، فلا يجوز إدخالها المسجد، بناء على حرمة إدخال الجنب له.

نعم، لا دليل على وجوب تغسيل الميت من الجنابة لو حصلت بعد التغسيل- كما صرح به في المنتهى و جامع المقاصد وغيرهما- وكذا لو كان ممن لا يغسل بعد الموت، كالشهيد والمقتول بحد أو قصاص، لاختصاص الأدلة بغسل الميت.

و ما دل على أنَّ الميت الجنب يجزيه غسل واحد للجنباء و لغسل الميت، معللا بقوله عليه السَّلام: «لأنهما حرمتان اجتماعا في حرمة واحدة» (٢)، إنما يدل على شرعية غسل الجنباء له، و هي أعم من الوجوب، و التعبير بالحرمة لا يقتضى تحريم الإبقاء، بل لعله كناية عن تحقق الموضوع.

(١) أمالي الصدوق مجلس: ١١ ص: ٣٩ طبع النجف الأشرف.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٥

بل هو الأحوط وجوبا في وطء البهيمة (١).

اللهم إلا أن يستفاد من النصوص الظاهرة في أنَّ غسل الميت لأجل رفع حدث الموت، كي يلقي ربه و هو طاهر، بل ظاهر جملة منها أنه مسانخ لحدث الجنباء أو من أفراد «١».

و لازم ذلك تقديم غسل الجنباء على الصلاة عليه، كما يقدم عليها غسل الميت.

لكنه - لو تمَّ - لا يجرى في الشهيد، حيث يظهر من نصوصه الاهتمام بعدم تغيير حاله بالغسيل، بل قد يستظهر ذلك في المقتول بحد أو قصاص، و الأمر محتاج للتأمل.

هذا، و المفروض في كلام الأ-كثرو طء الميتة دون عكسه، و هو استدخال ذكر الميت في الحى، و إنما نبه له في جامع المقاصد و الروضة و بعض متأخرى المتأخرين، فذكروا أنه بحكم الأول.

و هو مقتضى الوجه المتقدم المذكور في كلام الأكثر، و من ثمَّ لا يبعد استفادته منهم تبعا.

(١) فقد ذهب إلى عدم وجوب الغسل به في طهارة المبسوط و الخلاف و الشرائع و القواعد، و استحسنه في المعبر، و قوّاه في المنتهى و كشف اللثام، و هو المحكى عن كشف الرموز و المذهب، كما هو الظاهر من كل من قيد الفرج بالآدمى، كما في الوسيلة و الإرشاد و محكى السرائر و الموجز و الجامع، و كذا من أناط الحكم بالتقاء الختانيين، كما في النهاية و المراسم و إشارة السبق و غيرها، بل هو الظاهر من كل من لم ينبه إليه.

و لعله لذا استظهر في الحقائق أنه المشهور، و نسبه في المدارك و محكى شرح المفاتيح للأكثر.

لكن في الذكري و عن التذكرة و البيان التردد فيه، بل ظاهر صوم المبسوط

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٦

...

إيجاب الغسل، حيث جعله مفسدا للصوم [١]، و عليه جرى في الروضة و ظاهر الروض و محكى المختلف و المسالك و غيرها. بل قد يظهر من المرتضى الإجماع عليه، إذ المحكى عنه أنه قال في تعقيب كلامه المتقدم في الوطء في الدبر: «و أما الأخبار المتضمنة لإيجابه عند التقاء الختانيين فليست مانعة من إيجابه في موضع آخر لا التقاء فيه لختانيين. على أنهم يوجبون الغسل بالإيلاج في فرج البهيمة و في قبل المرأة و إن لم يكن هناك ختان، فقد عملوا بخلاف ظاهر الخبر».

و قد يستدل له - مضافا إلى ذلك - بإطلاق ما تضمن وجوب الغسل بالجماع، أو الجماع في الفرج. و بعموم التعليل بوجوب الحد.

و بالخبر المروى عن أمير المؤمنين عليه السلام: «ما أوجب الحد أو جب الغسل» (٢)، إما لعمومه الشامل للمقام، حيث يلزم الاقتصار في تخصيصه على المتيقن، كالقذف، أو لحمله على خصوص الوطء، فلا تخصيص فيه، كما قيل. لكن لا مجال لدعوى الإجماع، ولا سيما بعد ما عرفت من شهرة الخلاف. و إطلاق وجوب الغسل بالجماع - مع أنه لا يبعد انصرافه أو قصوره عن وطء البهيمة - غير ثابت، على ما تقدم عند الكلام في الوطء في الدبر.

كما سبق هناك الإشكال في الاستدلال بعموم التعليل.

و مثله الخبر، لعدم ثبوته من طرقنا، وإنما روى مراسلا في بعض كتب الفقهاء و في كتب العامة، و لعله راجع إلى نقل مفاد التعليل. على أن حمله على العموم متعذر عرفا بعد كثرة تخصيصه، و حمله على خصوص الوطء ليس بأولى من حمله على خصوص التقاء الختانين، لبيان عدم اعتبار الإنزال، كما تضمنه ما اشتمل على التعليل. مضافا إلى توقف الاستدلال به و بالتعليل على ثبوت الحد في وطء البهيمة،

[١] إنما لم نجزم بنسبته إليه لأنه صرح في الخلاف بوجوب القضاء به دون الغسل و الكفارة، فراجع المسألة الثانية و الأربعين من كتاب الصوم. (منه عفى عنه).

(٢) كنز العمال ج: ٥ ص: ١٣٢ رقم الحديث: ٢٧١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٧

[مسألة ٦ إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل]

مسألة ٦: إذا خرج المنى بصورة الدم وجب الغسل (١)، بعد العلم بكونه منيا (٢).

كما تضمنته بعض النصوص، و هو لا يخلو عن إشكال بلحاظ ما في بعضها من أن الثابت فيها التعزير دون الحد «١». و تمام الكلام في محله.

هذا، و المتيقن من كلام أكثر الأصحاب ما إذا كانت البهيمة موطوءة، أما لو كانت واطئة فظاهر الروضة و محكى الذكرى مساواتها للموطوءة في تحقق الجنابة، و استقرب في الجواهر العدم مع تردده في الأول. و هو في محله لو كان الدليل في الأول الإجماع، لعدم وضوح شموله للثاني.

و كذا لو كان دليله عموم التعليل و إطلاق الخبر، لعدم الدليل على ثبوت الحد بالثاني بعد اختصاص نصوصه بالأول.

و أما لو كان الدليل هو عموم سببية الجماع للجنابة، فالظاهر عدم الفرق بين المقامين في صدقه و عدم صدقه.

(١) كما استقربه في المدارك و محكى الذكرى، لإطلاق ما دل على سببية خروج المنى للجنابة.

و استشكل في ذلك في جامع المقاصد، و احتمل العدم في النهاية، لأن المنى دم في الأصل فلما لم يستحل الحق بالدماء، و هو في محله في فرض كلامه من عدم استحالة الخارج، بحيث لا يصدق عليه المنى، و مجرد مشابهته للمنى في كيفية الخروج من مقارنته للدق و نحوه لا يكفى في جريان حكمه فيه.

و مفروض الكلام ما لو كان الخارج منيا، كما يظهر من المدارك، و إن كان غير معلوم الحصول.

(٢) أما لو شك، فمقتضى ما سبق في المسألة الأولى الرجوع للصفات

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب نكاح البهائم و وطء الأموات و الاستمناء من كتاب الحدود و التعزيرات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٨

[مسألة ٧ إذا تحرك المنى و لم يخرج إلى الخارج لا يجب الغسل]

مسألة ٧: إذا تحرك المنى عن محله بالاحتلام و لم يخرج إلى الخارج لا يجب الغسل (١).

[مسألة ٨ يجوز للشخص إجناب نفسه]

مسألة ٨: يجوز للشخص إجناب نفسه (٢)

لتمييز حاله.

إلا أن يدعى انصراف أدلتها إلى صورة مشابهة الخارج للمنى عرفاً، بحيث يشبه به، و لذا أطلق عليه المنى فى صحيح على بن جعفر «١» الذى هو عمدة أدلة الاعتبار بالصفات، و لا يشمل ما لو كان بصورة الدم و جهلت حقيقته، فتأمل.

هذا، إذا كان الشك بنحو الشبهة الموضوعية كما لو كان محل تكون المنى أو مخرجه مؤؤفاً بجرح أو نحوه فخرج السائل بصورة الدم و تردد بين كونه دماً و كونه منياً مختلطاً به.

و الظاهر أنه خارج عن محل كلامهم، إنما الكلام فيما إذا خرج السائل من محل تكون المنى على نحو خروجه قبل أن يستكمل صفاته، كما ينقل عن بعض من يكثر منه الواقعة.

و الظاهر عدم صدق المنى عليه، بل هو عرفاً دم بعد لم يستحل - كما سبق من النهاية - فلا يجرى عليه حكم المنى.

و لو فرض الشك فيه، فهو راجع إلى إجمال مفهوم المنى، فيلزم الاقتصار فيه على المتيقن و الرجوع فى غيره لاستصحاب الطهارة.

و أما الصفات، فمنصرف دليلها الشبهة الموضوعية، دون الحكمية المفهومية، فلاحظ.

(١) تقدم الكلام فيه فى الأمر الرابع من الأمور التى ذكرناها فى أول الكلام فى سبب خروج المنى للجنابة.

(٢) الظاهر اختصاصه بالجماع، دون غيره حتى لو كان مباحاً ذاتاً،

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٧٩

و لو لم يقدر على الغسل (١)

كالاحتلام لو كان مقدوراً، لاختصاص الأدلة الآتية بالجماع.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن احتمال الفرق بين الجماع و غيره موهون جداً غير ظاهر مع قرب خصوصية الجماع

لاستحبابه فى نفسه، المناسب لاهتمام الشارع به و عدم تعجيزه عنه لأجل الطهارة المائية.

نعم، لو لزم الضرر أو الحرج من ترك الإجناب اتجه جوازه.

(١) إجماعاً، كما فى المعتبر.

لصحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون معه أهله فى سفر لا يجد الماء، يأتى أهله؟ قال: ما أحب

أن يفعل إلا أن يخاف على نفسه، قلت:

فيطلب بذلك اللذة أو يكون شبقا إلى النساء، فقال: إن الشبق يخاف على نفسه، قال:

قلت: طلب بذلك اللذة. قال: هو حلال. «١».

و رواية السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام عن أبي ذر رضى الله عنه: «أنه أتى النبي صلى الله عليه وآله فقال: يا رسول الله هلكت، جامعت على غير ماء، قال: فأمر النبي صلى الله عليه وآله بمحمل فاستترت به و بماء فاغتسلت أنا و هي، ثم قال: يا أبا ذر يكفيك الصعيد عشر سنين» «٢».

لظهور قوله صلى الله عليه وآله: «يكفيك». في الردع عن اعتقاد الهلكة بالجماع من غير ماء، فيكشف عن جوازه و إن فانت بسببه الطهارة المائية.

من دون فرق بين أن يكون اعتقاد الهلكة بسبب تفويت الطهارة المائية، و أن يكون لتخيل تفويت الصلاة للغفلة عن تشريع التيمم، إذ لا يحسن الردع عن تخيل الهلكة في الثاني مع لزوم الهلكة في الأول من دون تنبيه عليها. و بذلك يخرج عن مقتضى القاعدة من وجوب حفظ القدرة على الواجب الاختياري، و منه الصلاة بطهارة مائية، لأن تشريع البديل الاضطراري لا ينافي عموم

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب التيمم حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٠

...

موضوع الواجب الاختياري لحال الاضطرار و سعة ملاكه، كما هو مقتضى إطلاق دليله، فيقبح تفويته عقلا بالتعجيز، كالواجب الذي ليس له بدل اضطراري، و لا يكون العجز المستند للاختيار عذرا عنه، و إن كان مسقطا لفعليته، و موضوعا لتشريع البديل الاضطراري المفروض عدم وفائه بتمام ملاكه.

و بالجملة: الجمع بين إطلاق دليلي التكليفين الاختياري و الاضطراري ليس بتقييد الأول بالثاني، بنحو يقصر عن مورده موضوعا و ملاكا، كي لا يقبح التعجيز عنه المحقق لموضوع الاضطراري، بل بحمل الثاني على كونه الميسور في ظرف تعذر الأول، مع تمامية ملاك الأول تبعا لإطلاق دليله، كالتكليف الذي لا بد له، فيقبح التعجيز عنه، و إن كان سببا لتشريع البديل الاضطراري. و عليه يبتنى ما يأتي من عدم جواز نقض الوضوء، و تحريم إراقة مائه و ماء الغسل و غير ذلك مما يذكر في محله. و لا فرق في قبح التعجيز بين دخول الوقت و عدمه، لوجوب المحافظة على غرض المولى و قبح تفويته مطلقا مع العلم بتحقيق موضوعه في وقته.

و عليه يبتنى وجوب تحصيل المقدمات المفوتة و تنجز العلم الإجمالي في التدريجيات و نحو ذلك.

أما لو دل الدليل على جواز التعجيز مطلقا أو من بعض الجهات - كما في المقام - كشف عن كون التعجيز رافعا لملاك الإلزام، و كان مقيدا لإطلاق دليله، و إن أمكن معه بقاء المشروعية من دون إلزام، فيكون التعجيز مرجوحا غير محرم.

و قد سبق في المسألة الواحدة و الأربعين في أحكام الجبائر ما له نفع في المقام، فراجع.

هذا، و ينسب لظاهر الإسكافي التحريم، و استدلل له بما تضمن وجوب الغسل على من أجنب متعمدا و إن كان مضرا به «١». و كأنه يلحظ كشفه عن اهتمام الشارع بالطهارة المائية بنحو لا يرضى بتفويتها عند عدم الماء.

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨١
و كان بعد دخول الوقت (١).

لكنه لو تمّ في نفسه لا ينهض بمعارضه ما سبق مع كونه أصحّ سندا و أوضح دلالة.

(١) كآنه لإطلاق معقد الإجماع و الخبرين السابقين.

و ظاهر جامع المقاصد أنه يحرم بعد الوقت، لأنه بعد أن تعرض لعدم وجوب القضاء على من صلى بتيمم حتى لو تعدد الجنابة قال: «و يجب أن يستثنى منه ما إذا تعدد الجنابة بعد دخول الوقت و هو غير طامع في الماء للغسل، فإنه بمنزلة من أراق الماء في الوقت، و قد سبق في كلام المصنف قدّس سرّه وجوب الإعادة عليه»، بضميمة ما سبق منه من تحريم الإراقة في الوقت. و فصل في المنتهى بين ما إذا كان على طهارة، أو كان محدثا بالأصغر و كان معه ما يكفي للوضوء فقط، و ما إذا كان محدثا بالأصغر و ليس معه ماء أصلا، فيحرم الجماع بعد الوقت في الأول، لتفويت الواجب، دون الثاني، لتعذر الطهارة المائية عليه، و كما يجتزأ بالتراية من الحدث الأصغر يجتزأ بها من الحدث الأكبر، و هو الذي احتمله في محكي نهاية الأحكام. لكن سبق أنه لا يفرق في وجوب المحافظة على الواجب الاختياري بين دخول الوقت و عدمه، كما أنّ أهمية الطهارة الكبرى من الصغرى - و لو لاشتغال الحدث الأكبر على الأصغر - بمقتضى المرتكزات التشريعية تقتضى لزوم حفظ الأولى عند الدوران بينها و بين الثانية.

هذا، مع قطع النظر عن النص، أما معه فاللزام البناء على الجواز مطلقا.

و دعوى: اختصاص صحيح إسحاق بصورة عدم الماء، و لا تشمل صورة وجود الماء الكافي للوضوء وحده. مدفوعة - مضافا إلى عدم الاستفصال فيه عما إذا كان على وضوء قبل الجماع - بأن الظاهر من عدم الماء هو الماء الذي يقتضيه الجماع و هو الكافي للغسل،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٢

...

لا مطلقا و لو لزم صرفه للشرب أو التطهير من الخبث أو كان نجسا أو قليلا يكفي للوضوء أو لا.

نعم، قد يقال: ظاهر صحيح إسحاق أنّ جواز الجماع ليس لعدم اقتضاء ملاك الطهارة المائية للحفظ، بل لصلوح مقتضى الجماع - و هو الشبق و طلب اللذة - لمزاحمته، بنحو يرفع فعلية الإلزام به تخفيفا و منه، فلا يجرى مع إمكان الجمع بينهما عرفا، كما هو الحال في الوقت أو قريبا منه، حيث لا يكون تأخير الجماع عن الصلاة غالبا منافيا عرفا لداعيه، و هو الشبق و طلب اللذة، إلا أن يتعذر إيقاع الصلاة في أول الوقت، أو يكون الشبق شديدا بحيث يكون التأخير بقدر الصلاة منافيا لمقتضاه و مزاحما له عرفا، فيتجه جواز الجماع عملا بإطلاق الصحيح، و هو فرض نادر.

و أما خبر السكوني، فلا إطلاق له، لوروده في قضية خارجية، بل من البعيد جدا من أبي ذر رضى الله عنه تقديم الجماع على الصلاة في الوقت أو قريبا منه.

و أما الاستدلال بقوله صلى الله عليه و آله فيه: «يكفيك الصعيد» بدعوى: أنّ المورد لا يخصص الوارد.

فيدفعه أنه بعد ارتكاز كون التراب بدلا اضطراريا، و عدم جواز تفويت الطهارة المائية بإراقة الماء و نحوها، فلا بد من حمله على

الكفاية في ظرف الحاجة المزاحمة للطهارة المائية لوجود المقتضى للجماع، لدفع توهم عدم صلوح مقتضية لمزاحمتها، كما هو مقتضى قوله: «هلكت.» ولا إطلاق له يشمل صورة عدم المزاحمة لسهولة تأخيرها عن الصلاة لحضور وقتها أو قربه. و أما الإجماع، فلا مجال لإثبات عموم الجواز به بعد خلاف من عرفت، وعدم تحرير المسألة في كلمات أكثر الأصحاب، وإنما قد تستفاد منهم تبعاً، مما ذكره في مسألة وجوب الإعادة على التيمم مع تعمد الجنابة. فالإقتصار في الخروج عن مقتضى القاعدة الذي عرفته على المتيقن هو المتعين، فلاحظ. والله سبحانه وتعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٣

نعم، إذا لم يتمكن من التيمم لا يجوز ذلك (١).

و أما في الوضوء، فلا يجوز لمن كان متوضئاً ولم يتمكن من الوضوء لو أحدث أن يبطل وضوءه (٢) إذا كان بعد دخول الوقت (٣).

[مسألة ٩ إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا لا يجب عليه الغسل]

مسألة ٩: إذا شك في أنه هل حصل الدخول أم لا، لا يجب عليه الغسل (٤). وكذا لا يجب لو شك في أن المدخول فيه فرج أو دبر أو غيرهما (٥).

(١) لا قبل الوقت ولا بعده، عملاً بالقاعدة المانعة من التعجيل عن الواجب، بعد قصور الأدلة المتقدمة عنه. لظهور قوله في صحيح إسحاق: «لا يجد الماء» في الإشارة لموضوع التيمم، وهو مورد خبر السكوني لذلك أيضاً. مضافاً إلى قوله صلى الله عليه وآله: «يكفيك الصعيد»، وكذا الحال في الإجماع المدعى. نعم، لو لزم الحرج كان مقتضى قاعدة نفيه الجواز. فتأمل.

(٢) عملاً بالقاعدة المتقدمة مع عدم المخرج عنها، إلا أن يلزم الحرج أو الضرر.

(٣) بل قبله، لما عرفت من القاعدة.

و يأتي تمام الكلام في ذلك في المسألة الواحدة والأربعين من مبحث التيمم، كما يأتي هناك الكلام في إرافة ماء الوضوء والغسل إن شاء الله تعالى.

(٤) لاستصحاب الطهارة من الحدث الأكبر، بل لاستصحاب عدم الدخول الحاكم عليه.

(٥) لما سبق، ولا مجال لاستصحاب عدم كون المدخول فيه فرجاً أو دبراً من باب استصحاب العدم الأزلي، لاختصاص استصحاب العدم الأزلي بلواحق الوجود، دون الأمور واللوازم التابعة لماهية الموضوع، التي لا يمكن نفيها عنه حتى مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٤

[مسألة ١٠ الوطء في دبر الخنثى موجب للجنابة دون قبلها]

مسألة ١٠: الوطء في دبر الخنثى موجب للجنابة (١)، دون قبلها (٢)، إلا مع الإنزال فيجب عليه الغسل دونها، إلا أن تنزل هي أيضاً (٣).

بلحاظ ما قبل وجوده.

(١) بناء على عموم سببية الوطء في الدبر للجنابة، للقطع حينئذ بتحقيق السبب، سواء كانت رجلاً أم امرأة.

أما بناء على عدم سببيته مطلقاً فلا جنابة قطعاً.

كما أنه بناء على اختصاصه بدبر المرأة أو الغلام، فيكون نظير ما لو أولج في قبلها.

(٢) كما صرح به جماعة، لاحتمال كونها رجلا، فيكون المدخول فيه ثقباً لا فرجا، واستصحب عدم الإيلاج في فرج المرأة محكم في حق الفاعل، كاستصحاب الطهارة من الحدث الأكبر في حق المفعول به.

و عن التذكرة احتمال تحقق الجنابة، أخذاً بإطلاق سببها التقاء الختانين.

و يشكل بأن ورود نصوصه في الرجل و المرأة موجب لانصرافها لختانيهما، دون ما يشبههما، بل لعله لا يسمى ختانا، لأن الختان هو موضع القطع من ذكر الرجل و فرج المرأة لا مما يشبههما، فلاحظ.

(٣) فيجب عليها الغسل بالإنزال.

هذا، إذا لم يكن إنزالها من الفرج علامة على كونها امرأة مع القول بعموم سببها الإنزال للإنزال من غير الذكر في الرجل و الفرج في المرأة، إذ لو كان إنزالها من الفرج علامة على كونها امرأة كان الإيلاج فيه سببا للجنابة بلا حاجة للإنزال، و لو اختصت سببها الإنزال بإنزال الرجل من الذكر و المرأة من الفرج لم يكن إنزالها من الفرج سببا لجنابتها ظاهرا، لاحتمال عدم كونه فرج امرأة.

نعم، لو أنزلت من الفرجين معا أو من الذكر حكم بجنابتها، للعلم إجمالا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٥

و لو أدخلت الخنثى في الرجل أو الأنثى مع عدم الإنزال، لا- يجب الغسل على الواطئ و لا- على الموطوء (١). و إذا أدخل الرجل بالخنثى و تلك الخنثى بالأنثى وجب الغسل على الخنثى (٢) دون الرجل و الأنثى (٣).

بسبب أحد الإنزالين في الأول، و بسبب الإنزال أو الإيلاج في الثاني.

(١) لنظير ما تقدم فيما لو أولج الرجل فيها.

(٢) للعلم بجنابتها، إما لأنها فاعل أو مفعول به.

(٣) لعدم إحراز سبب الجنابة في حق كل منهما.

نعم، يعلم إجمالا بجنابة أحدهما، فيلحقه ما تقدم في المسألة الثالثة.

هذا كله، بناء على عدم خروج الخنثى عن أحد القسمين، و إلا اختلف الحال في المقام بما لا مجال لإطالة الكلام فيه.

تنبيه:

من الظاهر أنه في موارد الاحتياط بالغسل لا مجال للاكتفاء به عن الوضوء، لعدم إحراز مشروعيته للجنابة كي يجزئ عنه، فلا بد من ضم الوضوء إليه مع الحدث الأصغر برجاء المشروع، بل يمكن الجزم بها مرددا بين الوضوء الراجع و التجديدي، بناء على ما سبق في فصل غايات الوضوء من مشروعية الوضوء التجديدي مع غسل الجنابة.

وقد ذكر في العروة الوثقى أن الأولى أن يفصل بين الوضوء و الغسل بالحدث الأصغر، لعدم جواز الوضوء مع غسل الجنابة المفروض احتمالاً في الغسل المذكور.

لكن لو جئ بالوضوء احتياطاً برجاء المشروع، فعلى تقدير كون الغسل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٦

...

مشروعاً لتحقيق الجنابة لا يكون الوضوء حقيقياً، بل صورياً، فلا يضر جمعه مع الغسل، كما لو اغتسل للجنابة، ثم احتمل صدور الحدث الأصغر منه فتوضأ احتياطاً.

و جعل مجرد المشابهة منشأ للأولوية غير ظاهر.

بل الأولى الإتيان بالوضوء مع الجزم بالمشروعية مرددا بين الرافع و التجديدي، كما ذكرنا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٧

[الفصل الثاني فيما يتوقف صحته أو جوازه على غسل الجنابة]

إشارة

الفصل الثاني فيما يتوقف صحته أو جوازه على غسل الجنابة و هو أمور.

[الأول الصلاة]

الأول: الصلاة (١) مطلقا، عدا صلاة الجنائز (٢)،

(١) بلا ريب، بل هو بديهى، كما فى مفتاح الكرامة.

و يقتضيه الكتاب المجيد، و السنة المستفيضة المتضمنة شرطية الصلاة بالطهارة «١»، و وجوب إعادتها مع عدمها «٢»، و عدم الغسل «٣» و تبين نقصه «٤»، و وجوب التيمم لها بدلا عنه «٥»، و غير ذلك.

بل هو مقتضى ما دل على اعتبار الوضوء فى الصلاة، إما للأولوية، أو لما تقدم من ناقضية الجنابة للوضوء.

(٢) إما لأن إطلاق الصلاة عليها مجازى - كما صرح به بعضهم - أو للأدلة الخاصة المخرجة عن عموم اعتبار الطهارة فى الصلاة التى يأتى التعرض إليها فى محلها إن شاء الله تعالى.

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب الوضوء و باب: ١٤ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الوضوء.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٠، ٢٩ من أبواب الجنابة، و باب: ١ من أبواب قضاء الصلوات.

(٤) راجع الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة.

(٥) راجع الوسائل باب: ١٤، ١٦، ١٩، ٢١، ٢٤، ٢٥ و غيرها من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٨

و كذا أجزاءها المنسية (١)، بل سجود السهو على الأحوط وجوبا (٢).

[الثانى الطواف]

الثانى: الطواف الواجب (٣)

(١) يظهر الوجه فيه مما تقدم فى غايات الوضوء.

(٢) يظهر الكلام فيه مما تقدم فى غايات الوضوء.

(٣) بالإجماع، كما فى المفاتيح و عن نهاية الاحكام و الذخيرة و محكى الدلائل، و فى الجواهر: «بلا- خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه»، و هو مقتضى إطلاق معقد الإجماع فى الخلاف و الغنية و المنتهى.

و يقتضيه - مضافا إلى ما دل على اشتراط الوضوء فيه، بضميمة ما سبق من الأولوية، و أنّ الجنابة من نواقضه - صحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألت عن رجل طاف بالبيت و هو جنب، فذكر و هو في الطواف. قال: يقطع الطواف و لا يعتد بشيء مما طاف. و سألت عن رجل طاف ثم ذكر أنه على غير وضوء، قال: يقطع طوافه و لا يعتد به» (١).

هذا، و التقييد بالواجب هو المصرح به في النهاية و المبسوط و التهذيب، و هو مقتضى إطلاق ما في الشرائع و المنتهى و القواعد من عدم اعتبار الطهارة في المندوب، و صريح جملة من الأصحاب في مقام الاستدلال.

لكن لا يخفى أن إطلاق صحيح ابن جعفر يعم المندوب.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من ظهوره في الواجب بقريئة ذيله، غير ظاهر، لقرب كون كل من الصدر و الذيل كلاما مستقلا، بل لعله الظاهر من تكرار قوله:

«و سألت»، كما ذكرناه في نظائره.

على أن تقييد حكم الذيل بالواجب ليس مستفادا من نفس الكلام، ليصلح للقريئة على الصدر، بل من دليل منفصل، و تقييد أحد الحكمين في الكلام الواحد لا يقتضى تقييد الآخر.

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٨٩

...

و أما ما دل على صحة الطواف المندوب على غير وضوء، فهو لا يقتضى صحته مع الجنابة، ليخرج عن مقتضى الإطلاق المذكور، و إن كان ظاهر غير واحد جريهما على نهج واحد، منهم الشيخ في التهذيب، حيث استدلوا بالنصوص المذكورة على صحة طواف النافلة من الجنب و نحوه ممن هو محدث بالأكبر، و كأنه لفهم عدم الخصوصية منها، للمفروغية عن عدم الفرق بين مراتب الطهارة. و هو لا يخلو عن إشكال، فلاحظ.

هذا، و لا- يخفى أنّ الأثر إنما يظهر في الجاهل و الناسي، كما ذكره غير واحد، حيث يصح منه الطواف المستحب بناء على عدم اشتراطه بالغسل، فتشريع له صلاته بعد الغسل.

أما العامد، فحيث يحرم منه الكون في المسجد الحرام مطلقا، يتعذر عليه الطواف المستحب أيضا، لامتناع التقرب منه به مع ذلك.

و دعوى: أنّ الطواف إن كان متحدا مع الكون في المسجد كان تحريم الكون في المسجد على الجنب مستلزما لخروج طوافه عن عموم استحباب الطواف، فلا- يصح حتى مع الجهل و الغفلة عن الجنابة، لحرمة الكون في المسجد واقعا، و إن كان مبينا للكون المذكور ملزوما له- كما هو الظاهر- فتحريمه لا يمنع من التقرب بالطواف حتى مع العمد.

مدفوعة بأنّ الشروع في الطواف لما كان مبينا على قصد إكماله بالاستمرار في الكون المحرم، كان مبينا على التجزؤ بقصد الكون المذكور، فيمتنع التقرب به لمبعدية التجزؤ، نظير ما سبق منا في الوضوء من الإناء المغصوب تدريجا في المسألة الستين من مباحث الوضوء.

نعم، لو التفت الجاهل أو الناسي في أواخر الطواف، بحيث لا ينافي إكماله فورية الخروج أمكن إكماله، بناء على عدم اعتبار الغسل في الطواف المستحب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٠

بالإحرام مطلقا (١)، كما تقدم في الوضوء.

[الثالث الصوم]

الثالث: الصوم، بمعنى: أنه لو تعمد البقاء على الجنابة حتى طلع الفجر بطل صومه. وكذا صوم ناسي الغسل على تفصيل يأتي في محله إن شاء الله تعالى (٢).

[الرابع مس كتابة القرآن]

الرابع: مس كتابة القرآن الشريف (٣)،

(١) يعني: ما يكون جزءا من حج أو عمره، بلحاظ وجوب إكمالهما بالشروع فيهما بالإحرام وإن كانا مستحيين بالأصل، فيكون الإحرام سببا لوجوب الطواف المذكور. وقد سبق في غايات الوضوء أن ذلك هو المراد من الواجب في مقابل الطواف المبتدأ، الذي هو مستحب في الأصل وإن وجب بنذر أو إجاره أو نحوهما. وقد سبق الكلام في استحباب الوضوء له، وهو جار في الغسل، فراجع. (٢) كما يأتي بعونه تعالى الكلام في دليله.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٣٩٠

(٣) إجماعا، كما في الخلاف والغنية والروض، و ظاهر مجمع البيان، بل التبيان، و عن الموجز، بل في المعبر و المنتهى أن عليه إجماع علماء الإسلام، و عن التذكرة أن عليه إجماعهم إلا داود.

خلاف لما عن ابن الجنيّد من الحكم بالكراهة، و حكاه في المدارك و الرياض عن المبسوط، و عن المقداد نسبته للقاضي. لكن الموجود في المبسوط عده في المحرمات، و في الجواهر: أن المنقول من عبارة القاضي في المذهب صريح في الحرمة. إلا أن يكون في غيره، و لم ينقل عنه أحد غير المقداد ذلك. انتهى. و عن الذكرى احتمال إرادة ابن الجنيّد من الكراهة الحرمة، لكثرة ذلك منه. و مما سبق في فصل غايات الوضوء يظهر انحصار الدليل عليه بموثق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩١

...

أبي بصير أو صحيحه، المتضمن النهي عن مس الكتاب على غير وضوء «١»، بضميمه ما أشرنا إليه قريبا من أولوية الغسل من الوضوء، و ناقضية الجنابة للوضوء.

مع اعتضاده بخبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام: «قال:

المصحف لا- تمسه على غير طهر و لا- جنباً، و لا- تمس خطه، و لا- تعلقه، إن الله تعالى يقول لا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ» (٢)، على كلام تقدم هناك.

و بحديث محمد بن مسلم: «قال أبو جعفر عليه السلام: الجنب و الحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب و يقرآن من القرآن ما شاء إلا السجدة.» (٣).

و بالنبوى المروى مرسلًا فى المعتبر و المنتهى: «لا يمس القرآن إلا طاهر» (٤).
 و الرضوى: «و لا تمس القرآن إذا كنت جنبًا أو على غير وضوء، و مس الأوراق» (٥).
 و لا يهم مع ذلك عدم نهوض الآية بالاستدلال على ما تقدم هناك.
 و منه يظهر ضعف ما فى المدارك من أن المتجه القول بالكراهة، لأن الأخبار المستدل بها لا تخلو عن ضعف فى السند أو الدلالة، و الآية محتملة لمعان، إلا أن المنع أحوط و أنسب بالتعظيم. انتهى.
 هذا، و قد تقدم فى غايات الوضوء الكلام فى فروع المس بما يغنى عن الكلام فيها هنا.
 نعم، سبق هناك نقل الإجماع من المعتبر و المنتهى على جواز مس غير المتوضى ما عدا الخط من المصحف، و الاستدلال عليه.
 أما هنا، فقد حكى فى المنتهى عن المرتضى تحريم مس المصحف للجنب، مستدلاً عليه بخبر إبراهيم بن عبد الحميد المتقدم، و هو الظاهر من الصدوق فى المقنع، حيث قال: «و لا يجوز لك أن تمس المصحف و أنت جنب،

-
- (١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.
 (٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٧.
 (٤) المعتبر ص: ٤٩، و المنتهى ج: ١ ص: ٨٧.
 (٥) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الوضوء حديث: ١.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٢
 و مس اسم الله تعالى (١)،
-

و لا بأس أن يقلب لك الورق غيرك و تنظر فيه و تقرأ». و فيه: أن الخبر - مع ضعف سنده - محمول على الكراهة كما تقدم هناك، و التفكيك فى ذلك بين الجنب و من هو على غير وضوء لا يناسب السياق.
 و أما حديث محمد بن مسلم المتقدم، فلو تمّ سنده غير صريح فى حرمة مس ما عدا الكتابة، لوضوح عدم وجوب الفتح من وراء الثوب ذاتاً، بل لتجنب المس المحرم و كما يمكن أن يكون الفرض منه تجنب مس تمام المصحف يمكن أن يكون الغرض منه تجنب خصوص مس الكتابة للتعرض لها بدونه.
 مع أن كثرة الابتلاء بذلك تمنع من خفاء الحرمة عادة على الأصحاب، حتى أهملوا التنبيه عليها، بل صرح بعضهم بالكراهة بنحو يظهر منه المفروغية عنه، فلاحظ.

(١) كما فى المقنعة و التهذيب و المبسوط و النهاية و الغنية و المراسم و الوسيلة و إشارة السبق و الشرائع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و التحرير و اللمعين و الروض، و عن السرائر و المذهب و الإصباح و الجامع و أحكام الراوندى و التذكرة و الدروس و البيان و غيرها، بل فى الحقائق و عن نهاية الأحكام نفى الخلاف فيه، و فى المنتهى - بعد الاعتراف بضعف الرواية - أن عمل الأصحاب يعضدها، بل فى الغنية الإجماع عليه.

لكن فى المدارك و عن الأردبيلي و الكفاية التوقف فى دليله، بل قد يظهر من المعتبر، لأنه و إن حكم بالحرمة فى صدر كلامه و استدلل عليه بالموثق الآتى، إلا أنه قال: «الرواية ضعيفة السند، لكن مضمونها مطابق لما يجب من تعظيم الله سبحانه، و روى البنزنى». ثم ذكر حديثى محمد بن مسلم و أبى الربيع الظاهرين فى الجواز.

بل أنكره في المستند، وهو الظاهر من النافع، حيث اقتصر على تحريم مس القرآن، ومثله الصدوق في الفقيه والهداية والمقنع، وقريب منه الكليني، حيث

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٣

...

اقتصر في أحكام الجنب على الخبر المتضمن تحريم مس الكتاب، بل في مفتاح الكرامة أنه لم ينقل القول بالتحريم عن تقدم على الشيخين، وفي كشف اللثام أن ظاهر من تقدم عليهما عدمه.

و كيف كان، فقد استدلل له بموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يمس الجنب درهما ولا دينارا عليه اسم الله تعالى، ولا يستنجي و عليه خاتم وفيه اسم الله، ولا يجامع و هو عليه، ولا يدخل في المخرج و هو عليه» (١).

لكن لما كان واردا في الدراهم والدنانير، فمن القريب جدا حمله على الكراهة - كما هو المناسب لسياقه - جمعا بينه وبين صحيح إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام: «سألت عن الجنب والطامث يمسان أيديهما [بأيديهما يمس، صا] الدراهم البيض؟ قال: لا بأس» (٢).

وما في المعتبر قال: وفي جامع البزنطي عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «سألت هل يمس الرجل الدرهم الأبيض و هو جنب؟ فقال: والله إنني لأوتى بالدرهم فأخذه وإنني لجنب» وما سمعت أحدا يكره من ذلك [شيئا إلا. ظ] أن عبد الله بن محمد كان يعيهم عينا شديدا يقول: جعلوا سورة من القرآن في الدرهم فيعطى الزانية وفي الخمر ويوضع على لحم الخنزير، وفي كتاب الحسن بن محبوب عن خالد عن أبي الربيع عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الجنب يمس الدراهم وفيها اسم الله و اسم رسوله، فقال: لا بأس، ربما فعلت ذلك» (٣).

وحملها على ما إذا خلت الدراهم عما يحرم مسه على الجنب - مع امتناعه في الأخيرين - بعيد جدا، لأن ذلك هو المنشأ للسؤال، ولاشتمال جميع الدراهم الإسلامية الرائجة في عصر صدور النصوص المذكورة على شيء من القرآن وأسمائه تعالى.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) المعتبر ص: ٥٠ راجع الوسائل باب: ١٨ من أبواب الجنابة حديث: ٣، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٤

...

ومثله حملها على مس ما عدا الكتابة، على ما تقدم في غايات الوضوء في الفرع الثاني من فروع المس التي استدر كناها.

كما تقدم هناك دفع الإشكال في النصوص المذكورة بإعراض الأصحاب عنها.

بل تقدم اعتضادها بسيرة المشرعة لاشتمال جميع الدراهم والدنانير في أكثر عصور الأئمة عليهم السلام على شيء من القرآن وعلى اسم الله تعالى واسم النبي صلى الله عليه وآله فلو كان البناء على الاجتناب للزم الهرج والمرج وناسب كثرة الأسئلة عن ذلك وعن فروع.

ولذا استقر بنا استثناءها من عموم حرمة مس الكتاب وأسمائه تعالى لو تم، كما حكى عن كشف الالتباس والموجز، ويظهر من الروض الميل إليه.

ثم إنه سبق في غايات الوضوء أنه لا مجال لاستفادته حرمة مس أسمائه تعالى مما تضمن حرمة مس الكتاب بالأولوية، لاحتمال خصوصية القرآن في التعظيم الخاص، كما اختص بكرهه قراءة الجنب والحائض له في الجملة، بل حرمة قراءتهما للغزائم منه، مع أن ذكره تعالى حسن على كل حال. كما سبق هناك بعض وجوه الاستدلال ودفعها، ولا مجال لإطالة الكلام فيه هنا، فراجع.

و أما الاستدلال له بمطابقته لما يجب من تعظيم الله سبحانه - كما سبق من المعتبر - فيندفع: بعدم الدليل على وجوب التعظيم لو تم منافاة المس له في المقام، بل غاية الأمر رجحانه، وإنما الثابت بالمرتكزات حرمة التوهين، وهو غير لازم من مس الجنب عرفاً. لكن دافع عن ذلك في الجواهر.

تارة: بأن العرف وإن لم يدركوا بأنفسهم التوهين بالجنابة، إلا أنهم يحكمون به بمؤانسة الشرع، بلحاظ منع الجنب من دخول المساجد ومس القرآن ونحوهما.

و أخرى: بدعوى أنه يمكن استفادة وجوب التعظيم من قوله تعالى:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٥

على ما تقدم في الوضوء (١).

وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ (١) غاية الأمر عدم وجوب زيادة التعظيم للأصل والسيرة وعدم تنهاى أفرادها. و يندفع الأول، بأن العرف بعد عدم إدراكه التوهين بالجنابة لا معنى لحكمه به بمؤانسة الشرع، إلا أن يرجع إلى فهمه من سليقة الشارع ملازمته له بنظره الشريف، ولا مجال لاستفادته من الأحكام المذكورة، لإمكان ابتنائها على وجوب مراتب خاصة من التعظيم في موارد لا دليل على وجوبها في المقام.

ولذا أمكن التفكيك بين اللبث في المساجد والاجتياز بها من دون أن يدرك العرف فرقا بينهما في التوهين.

كما يندفع الثاني - مضافاً إلى عدم وضوح منافاة مس الجنب لأدنى مراتب التعظيم - بعدم خلو الشعائر في الآية عن الإجمال، وقرب كون المراد من التعظيم فيها التعظيم النفسى المستلزم المحافظة عليها والقيام بمقتضاها، لا التعظيم الخارجى، وعدم ملازمته كون الشيء من تقوى القلوب لوجوبه، لأن المستحب من شؤون التقوى أيضاً، ولذا لو كانت الآية فيما نحن فيه كانت دالة على الحث على أعلى مراتب التعظيم مع اعترافه بعدم وجوبه.

بل لا يظن من أحد دعوى عموم وجوب أدنى مراتب التعظيم لكل ما ينتسب له تعالى، فلا يصلح ما ذكره للاستدلال. والله سبحانه وتعالى العالم بحقيقة الحال.

(١) فقد سبق منه أن ترك مس الاسم الشريف مقتضى الاحتياط الوجوبى، وتقدم منا هنا وهناك ما يضعف معه الاحتياط، كما سبق كثير من الفروع المتعلقة بالمقام، التى يغنى الرجوع لما سبق عن النظر فيها هنا. والذى ينبغى التعرض له فى المقام أمران:

(١) سورة الحج: ٣٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٦

...

الأول: أن المذكور فى المتن حرمة مس الاسم الشريف، وبه صرح فى المقنعة وإشارة السبق والغنية والوسيلة والمراسم والمعتبر والمتنهى واللمعة وجامع المقاصد وكشف اللثام ومحكى السرائر والتذكرة والتحرير وغيرها.

لكن في المبسوط و النهاية حرمه مس ما عليه الاسم الشريف، و به عبر في الشرائع و القواعد و الإرشاد و محكى نهاية الاحكام و الدروس و البيان و غيرها، بل نسبه في كشف اللثام للأكثر، و هو الموافق للسان الموثق.

إلا أنه استظهر غير واحد أنه راجع للأول و لو لحمل ما عليه الاسم على خصوص موضعه و ظرفه - كما احتمله في كشف اللثام - دون تمام الجسم الذى كتب عليه و إن كان أوسع منه.

و ما ذكره قريب، بلحاظ المناسبات الارتكازية الموجبة لانصراف كلماتهم لذلك، خصوصا مع تصريحهم بجواز مس أوراق القرآن مع عدم خلوها عن اسمه تعالى غالبا.

كما أن ذلك هو المنصرف من الموثق أيضا، بلحاظ المناسبات الارتكازية المذكورة، خصوصا مع كون مورده الدرهم و الدينار اللذين يستلزم مشيهما غالبا مس ما عليهما من الكتابة لصغرهما، و إلا فمن البعيد جدا حرمه مس اللوح العظيم الذى عليه الاسم الشريف، بل لا ينبغي التأمل فى جوازه، كما صرح به بعضهم.

نعم، لا - مجال للاستدلال عليه بما تضمن جواز مس أوراق المصحف، لا بالإطلاق، لورود المهم من دليله اللفظي فيمن هو على غير وضوء، و المنصرف منه غير الجنب، و لا بالأولوية - كما قد يظهر من جامع المقاصد - لعدم ثبوتها.

و غاية ما يدل عليه الرضوى المتقدم الذى لا يصلح للاستدلال.

الثانى: ألحق الشيخ فى المبسوط و محكى الجمل و المصباح و مختصره باسمه تعالى أسماء الأنبياء و الأئمة صلوات الله عليهم، و وافقه على ذلك فى الغنية و الوسيلة و الإرشاد و التبصرة و اللمعين و جامع المقاصد، و ربما يقتضيه إطلاق الأسماء الشريفة فى إشارة السبق، و هو المحكى عن السرائر و المذهب و الإصباح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٧

...

و الجامع و أحكام الراوندى و الذكري، بل سائر كتب الشهيدين و المحقق الثانى، بل حكاة فى كشف اللثام عن المقنع، و فى المعتبر و المنتهى و غيرهما عن المفيد، لكن لم أجده فى المقنع و المقنعة، و فى الروضة أنه المشهور، و نسبه إلى الأصحاب فى محكى الجعفرية، و إلى أكثرهم تارة و إلى كبرائهم أخرى فى جامع المقاصد، بل ادعى فى الغنية الإجماع عليه.

و به استدل فى الجواهر، كما استدل غير واحد بمناسبته للتعظيم.

لكن لا مجال لدعوى الإجماع، فضلا عن الاستدلال به، مع ظهور الخلاف ممن يأتى.

و مناسبته للتعظيم لا تنهض بإثبات التحريم، كما سبق نظيره.

و من ثم لم يحكم به فى المعتبر و المنتهى و التحرير، و هو ظاهر كشف اللثام و غير واحد ممن لم يتعرض له فى أحكام الجنب و اقتصر على مس الكتاب - كمن سبق - أو على إضافة اسم الله تعالى إليه، كما فى المقنعة و النهاية و المراسم و الشرائع، و قد يظهر من الروض التوقف فى دليله.

بل فى صلوح التعظيم لإثبات الكراهة إشكال، و إن رجحه فى المعتبر و المنتهى و التحرير و ظاهر كشف اللثام.

هذا، و فى مفتاح الكرامة: «و كذا اسم الزهراء عليها الصلاة و السلام، لأنها كالأنبياء و الأئمة عليهم السلام و قد صرح بذلك بعض الأصحاب كصاحب الروض».

و ما ذكره هو المناسب للاستدلال بالتعظيم، لكن لم أجده فى الروض.

ثم إنه قيد الحكم فى الروضة بما إذا قصد بالاسم أحدهم عليهم السلام.

و فى الجواهر: أنه الأولى، فلا يجرى بالنسبة لأسماء الناس و إن قصد بها التشريف.

مع احتمال التعميم - كما يقتضيه إطلاق الباقيين - وجعله كاسم الله. انتهى.
 لكن التعميم بعيد جدا.
 و الظاهر قصور إطلاقهم عنه، لظهور الإضافة في الاختصاص، و لا مصحح له
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٨

[الخامس اللبث في المساجد]

الخامس: اللبث في المساجد، بل مطلق الدخول فيها (١)،

مع الاشتراك إلا بالقصد. و كذا الحال في اسم الله.

و أما لفظ الجلالة، فلا اشتراك فيه، لعدم بناء أحد على التسمية به، بل لا يبعد بناؤهم على حرمة.
 نعم، قد يجرى ذلك في الأسماء المضافة له، كعبد الله، على ما سبق الكلام في غايات الوضوء، و لو تمّ قد يتجه البناء عليه فيما
 يضاف لأسمائهم عليهم السلام.

(١) اختلفت عباراتهم في بيان موضوع الحكم، حيث عبر عنه.

تارة: بالإتيان، كما في المقنع.

و اخرى: بالقرب، كما في المقنعة.

و ثالثة: باللبث، كما في الخلاف و التحرير و اللمعة و مبحث أحكام الجنب من المنتهى و الإرشاد و المسالك، و عن نهاية الأحكام و
 الألفية و الكفاية و غيرها.

و رابعة: بالاستيطان، كما في التذكرة و المختلف و عن المذهب البار و المقتصر و شرح الموجز.

و خامسة: بالجلوس، كما في مبحث أحكام الجنب من الشرائع و القواعد، و عن السرائر.

و سادسة: بالدخول، كما في الفقيه و الهداية و المبسوط و النهاية و الغنية و الوسيلة و إشارة السبق و النافع و المعتبر و مبحث ما يجب
 له الغسل من الشرائع و القواعد و الإرشاد و المنتهى و المسالك و غيرها.

و الظاهر رجوع الكل لأمر واحد، كما يناسبه عدم تنبيه كثير منهم على الفرق بين العناوين المذكورة، و ظهور حال من نبه له في
 المفروغية عن الاتفاق في الفتوى و أن القصور في التعبير لا-غير، و اختلاف التعبير من الشخص الواحد، و في الكتاب الواحد، و
 استدلالهم بما لا يتضمن عبارة الفتوى، و غير ذلك مما يظهر بسبر كلماتهم، و ملاحظة المناسبات الارتكازية الصالحة للقرينة عليها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٣٩٩

...

كما أن المحرم عندهم هو مطلق الكون - عدا ما استثنى - بالمعنى الاسم المصدري و إن لم يصدق معه شيء من العناوين المذكورة
 [١]، كما لو أوقف المكان الذي يمشى فيه الجنب مسجدا، فيجب عليه المبادرة بالخروج منه، كما يجب لو لم يكن الدخول محرما
 لاضطرار أو إيجاب أو إكراه، كما أنه لو كان محرما كان عدم المبادرة بالخروج موجبا لزيادة الإثم.

و هو الظاهر من جامع المقاصد، حيث عبر باللبث ثم الحق به التردد و قال:

«لأن الجواز مقصور على الاجتياز» و نحوه ما في المسالك و عن المقتصر لابن فهد، و هو المناسب لما يظهر منهم من احتياج
 المستثنيات للدليل.

و كيف كان، فأصل الحكم هو المعروف بين الأصحاب، وقد تكرر نقل الشهرة عليه في كلماتهم، بل في الخلاف و الغنية و مبحث ما يجب له الغسل من الروض دعوى الإجماع عليه، لكن في مبحث أحكام الجنب منه نقل الخلاف عن سَلَّار، كما نقله عنه غير واحد، و هو المطابق لما في المراسم من عدّه من التروك المندوبة، و في المنتهى و عن كشف الرموز أنه لا- يعرف الخلاف عن غيره، بل استظهر في الحقائق انحصار الخلاف به.

و يشهد للمشهور قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَىٰ. وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا. «٢»، فَإِنْ صدره و إن كان ظاهراً في إرادة القرب من نفس الصلاة و إخلال الكسر بها بالنحو الموجب لعدم تمييز ما يقال فيها، إلا أن الاستثناء في ذيله يناسب إرادة مكانها، و هو المسجد.

و من ثمّ، لا يبعد التفكيك فيها بين السكر و الجنابة بجعل الأول مانعاً من الصلاة وضعاً، و الثاني من الكون في المسجد تكليفاً، نظير الاستخدام.

[١] لا يبعد مطابقة الكون في المسجد بالمعنى الاسم المصدري للّبث لغه، إلا أن ظهور كلمات بعضهم في مبينة الاجتياز له و عدم كونه من أفراد موجبة لظهور إرادتهم منه الاستقرار، كما هو الظاهر مما يأتي من جامع المقاصد. (منه عفى عنه).

(٢) سورة النساء: ٤٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٠

...

أو يحملان معا على المانعية من الصلاة وضعاً، و يحتمل الاستثناء على التوسع بتقدير مستثنى منه مناسب له، فكأنه قيل: لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَىٰ - وَلَا جُنْبًا، بل لا تقربوا مكانها جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ، نظير الاستثناء المنقطع.

و لعل الثاني أقرب للمرتكزات الاستعمالية، و الأول أقرب بالنظر للنصوص الواردة في تفسير الآية المتضمن بعضها النهي عن السكر في الصلاة، و بعضها النهي عن دخول المسجد للجنب إلا اجتيازاً.

فمن الأولي، صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: و لا تقم إلى الصلاة متكاسلاً و لا متناعساً و لا متثاقلاً، فإنها من خلال النفاق، فَإِنَّ اللَّهَ سبحانه نهى المؤمنين أن يقوموا إلى الصلاة و هم سُكَارَىٰ، يعنى: سكر النوم.» «١».

و صحيح زيد الشحام أو موثق: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: قول الله عز و جل لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَىٰ، قال: سكر النوم» «٢» و غيرهما «٣».

و من الثانية، صحيح زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين، إِنَّ اللَّهَ تبارك و تعالى يقول وَلَا جُنْبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّىٰ تَغْتَسِلُوا.» «٤».

و نحوه مراسيل القمى في تفسيره عن الصادق عليه السلام «٥»، و العياشى عن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام «٦» و الطبرسى في مجمع البيان عنه عليه السلام «٧».

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب أفعال الصلاة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب قواطع الصلاة حديث: ٣.

(٣) تفسير العياشى في تفسير الآية ج: ١ ص: ٢٤٢.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.

(٥) تفسير على بن إبراهيم القمي ج: ١ ص: ١٣٩ طبع النجف الأشرف، و أشار إليه في الوسائل في ذيل صحيح زرارة و محمد بن مسلم.

(٦) تفسير العياشي في تفسير الآية ج: ١ ص: ٢٤٣.

(٧) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠١

...

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل في الاستدلال بالآية في المقام و لو بضميمة تفسيرها في النصوص المذكورة.

مضافا للنصوص الكثيرة الواردة في المقام الناهية عن الجلوس في المساجد و القعود فيها و إتيانها، و قد عقد لها في الوسائل الباب الخامس عشر من أبواب الجنابة.

و منه يظهر ضعف ما تقدم من المراسم من جعله من التروك المندوبة، فإنه خروج عن ظاهر ما تقدم، و لا سيما مع استثناء الاجتياز فيها، فإنه مكروه، لما تضمن النهي عن اتخاذ المساجد طرقا «١».

و لا ينافيه التعبير عنه بالكراهة و لا سياقه في جملة من المكروهات في غير واحد من النصوص «٢»، بل في الآية، بناء على تفسير السكر بما يعم النعاس، كما هو ظاهر صحيح زرارة السابق، لعدم صلوح ذلك للخروج عن ظاهر ما تقدم بعد مألوفية حمل الكراهة على ما يعم الحرمة، و التفكيك بين فقرات الكلام الواحد في الحرمة و الكراهة.

و ربما يحمل الإتيان في النصوص المذكورة على الاجتياز، فلاحظ.

و أشكل من ذلك الاستدلال له بما في حديث محمد بن القاسم: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الجنب ينام في المسجد؟ فقال: يتوضأ و لا بأس أن ينام في المسجد و يمر فيه» «٣».

لأن التنبيه فيه بعد الحكم بجواز النوم على جواز المرور المستثنى في الآية و النصوص من عموم الحرمة، ظاهر في حرمة ما عداهما على الجنب، لظهوره في المفروغية عن منافاة الجنابة للكون في المسجد، و أنّ الغرض بيان المستثنيات منه، فلا يصلح شاهدا لما في المراسم، بل هو على خلافه أدل.

(١) راجع الوسائل باب: ٦٧ من أبواب أحكام المساجد.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٧، ٨، ٩، ١٥، ١٦.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٢

...

و يأتي الكلام فيه عند الكلام في المستثنيات إن شاء الله تعالى.

على أن كثرة الابتلاء بالحكم مانع عادة من خفائه على الأصحاب من القدماء و المتأخرين الذين يظهر منهم التسالم على الحرمة.

هذا، و نصوص المقام قد تضمنت النهي عن الجلوس و القعود، كما تضمنت جواز المشي و المرور و الاجتياز.

ففي معتبرة جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: للجنب أن يمشي في المساجد كلها و لا يجلس فيها إلا المسجد الحرام و مسجد

الرسول صَلَّى الله عليه وآله «١».

و في صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب يجلس في المساجد؟ قال:

لا ولكن يمر فيها كلها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صَلَّى الله عليه وآله «٢».

و نحوه صحيح محمد بن حمران عنه عليه السلام «٣»، و غيره مما تضمن النهي عن الجلوس و تحليل المرور.

و في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في الحائض و الجنب:

«و يدخلان المسجد مجتازين و لا يقعدان فيه، و لا يقربان المسجدين الحرمين» «٤».

و الظاهر أن المراد بالاجتياز هو اجتياز نفس المسجد باخترقه و جعله طريقا، لأن ذلك هو المنصرف منه، دون الاجتياز فيه بالمرور من مكان منه إلى مكان آخر منه، فهو إشارة لعبور السبيل الذي تضمنته الآية الشريفة، و التي استدلت بها عليه في صحيح زرارة و محمد بن مسلم المتقدم، كما أن ذلك هو ظاهر المرور في النصوص أيضا، لانصرافه منه، و ظهور كون المراد منها الإشارة للاجتياز و عبور السبيل الذي تضمنته الآية و بقية النصوص.

و حينئذ فالنصوص لما تضمنت النهي عن الجلوس و القعود و تحليل

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٣

...

الاجتياز و المرور، فالظاهر عدم خصوصية الجلوس و القعود في الحرمه، و عمومها لكل ما لا يكون مرورا و اجتيازاً، لأنه المناسب للتعظيم الذي هو منشأ التحريم ارتكازاً، في مقابل الاجتياز الذي تخفّ فيه جهة المنافاة للتعظيم من حيثية الجنابة، لا ابتناء الكون في المسجد معه على نحو من العرضية غير المخلّة به، فإلغاء خصوصية الجلوس و القعود في التحريم أقرب ارتكازاً من إلغاء خصوصية الاجتياز في التحليل.

ولا سيما بملاحظة صحيحى جميل و محمد بن حمران المتقدمين، فإنّ استدراك المرور فيهما بعد النهي عن الجلوس ظاهر في اختصاص التحليل به، لأنه إنما يحسن مع عموم المستدرك منه، المبتنى على إلغاء خصوصية الجلوس في التحريم، نظير الاستثناء المنقطع.

هذا، مضافاً إلى صحيح زرارة و محمد بن مسلم المتقدم المتضمن النهي عن دخول المسجد إلا اجتيازاً، و الاستدلال بالآية الناهية عن قربه إلا بنحو العبور، لقوة ظهور الاستثناء في عموم الحرمه لكل ما لا يكون عبوراً و لا اجتيازاً.

و منه يظهر لزوم رفع اليد عن إطلاق جواز المشى في معتبرة جميل المتقدمة، تقييداً له بما سبق، أو جعل ما سبق قرينه على الكناية بالمشى عن الاجتياز، فإنّه أهون من رفع اليد عن ظهور ما سبق في انحصار الجواز بالاجتياز.

و يأتي في فروع مسألة وجوب التيمم على المحتلم في أحد المسجدين ما له نفع في المقام.

ثمّ إنّ المناسبات الارتكازية تقضى بحمل القرب و الدخول المنهى عنهما في الآية و النصوص على القرب و الدخول بالمعنى الاسم المصدري، لا- بالمعنى المصدري، لأنه المنافى للتعظيم، و المناسب لاستثناء الاجتياز، لأنه من أفراد، و لو أريد منهما المعنى

المصدرى لكان مرجع استثنائه إلى استثناء حال الأول إليه أو قصده، و كلاهما خلاف الظاهر.

كما أنه مقتضى الجمع بين النهى عنهما و النهى عن الجلوس فى المسجد،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٤

و إن كان لوضع شىء فيها (١).

نعم، يجوز الدخول لأخذ شىء منها (٢)،

لوضوح أن الجلوس من القرب و الدخول بالمعنى الاسم المصدرى، و هو أولى من حملهما على المعنى المصدرى و الالتزام بكون الجلوس محرماً آخر مترتباً عليهما، أو بكون مرجع حرمة إلى حرمة مقدمته و هو الدخول و القرب بالمعنى المصدرى.

و بالجملة: لا- ينبغى التأمل، بعد النظر فى مجموع أدلة المسألة، فيما ذكرنا من عموم موضوع التحريم لمطلق الكون فى المسجد من دون خصوصية للعاوين المذكورة فى بعض النصوص و كلمات الأصحاب، و لذلك سبق حمل كلماتهم عليه.

(١) فقد صرح الأصحاب بتحريم وضع شىء فى المسجد على الجنب، و ادعت الشهرة عليه من غير واحد، بل فى الغيبة و عن ظاهر كشف الرموز الإجماع عليه، و عن التنقيح أنه لا يعرف الخلاف فيه من غير سلالر، بل نفاه عن غيره صريحاً فى المنتهى و المدارك و الحقائق، مشيرين بذلك إلى ما فى المراسم من جعله من التروك المندوبة.

فإن كان محل كلامهم الدخول فى المسجد لوضع شىء فيه من دون اجتياز كان مما نحن فيه، و إن كان محل كلامهم وضع الشىء و لو بدون الدخول كان تحريم الدخول للوضع مستفاداً من عدم استثنائهم له من عموم حرمة الدخول.

و منه يظهر الوجه فى الحكم المذكور، لأن ذلك جار فى النصوص الناهية عن وضع شىء فى المسجد، التى يأتى الكلام فيها إن شاء الله تعالى، فيستفاد التحريم منها، أو من عموم حرمة الدخول، الذى سبق الدليل عليه.

(٢) صرح جملة من الأصحاب بجواز أخذ الشىء من المسجد للجنب، و فى الجواهر: «بلا خلاف أعرفه فيه»، بل ادعى فى الرياض و المستند الإجماع عليه، و هو غير بعيد بعد شيوخ الفتوى منهم بحرمة وضع شىء فى المسجد، مع اتحاد دليلهما،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٥

...

و لعل عدم ذكر جماعة له - كما يأتى - لأنهم بصدد بيان ما يحرم على الجنب، دون ما يحل له.

و كيف كان، فظاهر المعتبر جواز الأخذ من المسجد و إن استلزم المكث، كما هو مقتضى استثنائه له مع الاجتياز من تحريم الدخول، و مثله المذهب، لأن عبارته - كما قيل - كالصريحة فى استثناء المسجدين الشريفين من جواز الأخذ، مع وضوح انحصار دليل استثنائهما بما دل على حرمة قربهما، بل يظهر ذلك من المنتهى أيضاً، لمقابلته له بتحريم الوضع، و ظاهره إرادة الوضع المستلزم للبت، لاستدلاله عليه بعموم الآية، كما يظهر من كل من يظهر منه أن تحريم الوضع بلحاظ استلزامه للبت، على ما يأتى إن شاء الله تعالى، و كذا من الصدوق فى الفقيه و المقنع و الهداية، لتعليقه الفرق بين الأخذ من المسجد و الوضع فيه بما تضمنه النص الآتى الظاهر فى ذلك.

بل حيث كان مستند الحكم هو النص المذكور و غيره فقد يستظهر ذلك ممن أطلق جواز الأخذ، كما فى النهاية و التذكرة و التحرير و الدروس و الذكري.

و لعله لذا ذكر فى الجواهر أن ظاهر النص و الفتوى جواز الأخذ و إن استلزم اللبث.

لكن فى الحقائق أن ظاهرهما جواز الأخذ بنفسه لا- بنحو يجوز لأجله اللبث، و كأنه للجمود على عنوان الأخذ فيهما، إلا أنه يجب

الخروج عنه بما تقدم.

نعم، عدم جواز اللبث للأخذ هو الظاهر من كل من أطلق حرمة اللبث في المسجد و لم يتعرض لجواز الأخذ منه، سواء لم يتعرض لحرمة الوضع أيضا- كما في المقتنعة والخلاف- أم تعرض لها فقط- كما في المبسوط وإشارة السبق والغنية والوسيلة والشرائع والنافع والمختلف والقواعد والإرشاد واللمعة و جامع المقاصد والمسالك والروض وغيرها- إذ لو كان جواز الأخذ عندهم يشمل ما لو استلزم اللبث لاحتاج للاستثناء من عموم حرمة اللبث.

بل قد يظهر ذلك أيضا ممن تعرض لجواز الأخذ و حرمة الوضع معا، لكن بنحو يظهر منه كون الوضع محرما مستقلا في مقابل اللبث- كما في الروضة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٦

...

و المستند- فإن مقتضى المقابلة بينهما كون الأخذ مباحا في نفسه أيضا لا بلحاظ مقارنته للبث.

و من ثم كان عدم جواز اللبث للأخذ ظاهر أكثر ما اطلعنا عليه من كلماتهم، و إن كان التأمل فيها قد يشهد باضطراب بعضها و عدم توجه أصحابها لهذه الجهة، كي يوضحوا نظرهم فيها.

أما الدليل على الحكم، فهو صحيح عبد الله بن سنان: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب والحائض، يتناولان من المسجد المتاع يكون فيه؟ قال: نعم و لكن لا يضعان في المسجد شيئا» (١).

و ما في ذيل صحيح زرارة و محمد بن مسلم المتقدم المتضمن للاستدلال بالآية من قوله عليه السلام: «و يأخذان من المسجد و لا يضعان فيه شيئا. قال زرارة: قلت له:

فما بهما يأخذان منه و لا يضعان فيه؟ قال: لأنهما لا يقدران على أخذ ما فيه إلا منه، و يقدران على وضع ما بيدهما في غيره» (٢). و مقتضى الجمود عليها و إن كان هو جواز الأخذ في مقابل الوضع مع قطع النظر عن اللبث، إلا أن المنصرف في السؤال في الصحيح الأول هو السؤال بلحاظ استلزام الأخذ الدخول في المسجد المعلوم حرمة ذاتا، فيكون منشؤه احتمال كون الحاجة للأخذ نوعا مسوغا له، كما هو المناسب للاستدراك بالنهي عن الوضع فيه، لدفع توهم مشاركته له في الحلية بسبب مشاركته له في الحاجة النوعية، و إلا فلا منشأ ارتكازي لاحتمال حرمة الأخذ من المسجد على الجنب، لتكون منشأ للسؤال، و لو فرض له منشأ تعبدي، لتوهم ورود النهي عنه شرعا اختصاص به و لا يجري في الوضع، لاحتاج للاستدراك بالمنع عنه، فتأمل.

كما أن ذلك هو المناسب لسوقه في الصحيح الثاني بعد بيان حرمة الدخول، و لتعليقه فيه الفرق بين الأخذ و الوضع، الراجع لوجود العذر المسوغ للأخذ دون

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٧

...

الوضع، إذ هو إنما يحسن مع المفروغية عن وجود المقتضى للمنع فيهما معا، و لا منشأ له ارتكازي إلا حرمة الدخول غير الاجتيازي الذي تضمنه صدره.

مضافا إلى أن حمل إطلاق الجواز على خصوص الأخذ غير المستلزم للثبوت بعيد جدا، لانحصاره بما لا يستلزم الكون في المسجد أصلا، لكون المأخوذ في باب المسجد مثلاً، و ما يكون حال الاجتياز، و الأول نادر جدا، و الثاني محتاج لعناية مغفول عنها، لابتناء الاجتياز بطبعه على قصد الاستطراق و إغفال غيره.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في ظهور الصحيحين في جواز اللبث المستلزم للأخذ و لو تبعاً.

نعم، في مرسل على بن إبراهيم عن الصادق عليه السلام أنه قال بعد تحريم الدخول للمسجد على الجنب و الحائض إلا مجتازين و الاستدلال عليه بالآية:

«و يضعان فيه الشيء و لا يأخذان منه، قلت: فما بهما يضعان فيه و لا يأخذان منه؟

فقال: لأنهما يقدران على وضع الشيء فيه من غير دخول، و لا يقدران على أخذ ما فيه حتى يدخل» (١).

و ظاهره حرمة الأخذ المستلزم للدخول.

لكن لا مجال للتعويل عليه بعد ضعفه، و ظهور إهمال الأصحاب له، لعدم إشارتهم لمضمونه، بل مبناهم في التفصيل على خلافه، و مع مخالفته للصحيحين في كيفية التفصيل، بل لا يبعد كونه تصحيحاً لصحيح زرارة و محمد بن مسلم المتقدم، فلاحظه.

هذا و مقتضى إطلاق الصحيحين جواز الدخول للأخذ المكث و الاستقرار، لثقل الشيء المأخوذ أو نحوه.

نعم، لو لزم المكث المعتقد به في مقدمات الأخذ من دون أن يقتضيه الأخذ نفسه، كفتح الصندوق و الاستقاء من بئر المسجد و نحوهما أشكل جوازه، لخروجه عن المتيقن من الصحيحين.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الجنابة حديث: ٣. تفسير على بن إبراهيم القمي ج: ١ ص: ١٣٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٨

و الاجتياز فيها (١)

ثم إن مقتضى إطلاق النص و الفتوى عدم الفرق فيما يأخذه الجنب من المسجد بين كونه مالا له و غيره. لكن اقتصر في التحرير على أخذ ماله.

و لعله لدعوى ظهور المتاع في صحيح عبد الله بن سنان في ذلك.

أو للبناء على كون الحكم المذكور مستثنى من حرمة الدخول بملاك الحاجة، كما يناسبه التعليل في صحيح زرارة و محمد بن مسلم، و الإنسان إنما يحتاج لأخذ ماله لحفظه.

و يندفع الأول - مضافاً إلى عدم انحصار الدليل بالصحيح المذكور - بعدم اختصاص المتاع بالمملوك، بل هو مطلق ما ينتفع به، فحمله على المملوك موقوف على جعل اللام بدلاً عن الإضافة، نظير: زيد حسن الوجه، لا للجنس، و هو خلاف الأصل.

كما يندفع الثاني بأن الحاجة لا تختص بالمملوك، و لا سيما مع ظهور التعليل في الحكمة، المناسب لإرادة الحاجة النوعية.

نعم، قد يدعى انصراف الصحيحين إلى ما إذا تعلق الغرض بالأخذ فاحتيج للدخول مقدماً له، دون ما إذا تعلق الغرض بالدخول و قصد الأخذ لتسويغه، فليس الأخذ رافعاً لحرمة الدخول، بل حرمة الدخول لا تمنع من الأخذ و ترتفع لأجله، فتأمل.

(١) الظاهر عدم الإشكال فيه بينهم - كما في الجواهر - بل هو داخل في معقد إجماع الخلاف و الغنية، فإنهم بين من صرح بحرمة المكث في المساجد و الاجتياز بالمسجدين، و من صرح بحرمة الدخول أو القرب من المساجد مع استثناء الاجتياز.

نعم، أطلق في المقنع النهي عن إتيان الجنب للمسجد، كما أطلق غير واحد في بيان وجوب الغسل وجوبه لدخول المساجد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٠٩

بالدخول من باب و الخروج من آخر (١)،

لكن لا يبعد انصراف كلام المقنع لصورة المكث، لأنه لم يذكر ذلك في أحكام الجنب، بل في باب دخول المسجد، و الظاهر منه إرادة الدخول المستحب ذى الآداب الخاصة.

كما أنّ الظاهر أنّ إطلاقهم في باب ما يجب له الغسل للإشارة إلى موضوع الوجوب في الجملة مع إيكال التفصيل إلى محله. و كيف كان، فيقتضيه الاستثناء في الآية الشريفة و في بعض النصوص و التصريح بجواز المرور و الاجتياز و المشى في كثير منها «١»، و قد تقدم بعضها.

و لا بد معه من تقييد إطلاق كراهة إتيان المساجد جنبا في غير واحد من النصوص «٢» بذلك لو حملت الكراهة فيها على الحرمة، أما لو حملت على ما يعم الكراهة المصطلحة - كما يناسبه سياقها في عداد المكروهات - فلا تنافي ذلك.

و أما صحيح أبي حمزة: «قال أبو جعفر عليه السلام: إذا كان الرجل نائما في المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه و آله فاحتلم فأصابته جنابة فليتميم و لا يمر في المسجد إلا متميما، و لا بأس أن يمر في سائر المساجد، و لا يجلس في شيء من المساجد» «٣».

فلا مجال لحمل المسجد في قوله: «و لا يمر في المسجد» على الجنس، لعدم مناسبتة لذيله و لبقية النصوص، بل يحمل على العهد للمسجد الذي نام فيه من المسجدين الشريفين.

(١) حيث تقدم رجوع العناوين المذكورة في النصوص من المشى و المرور و الاجتياز إلى عبور السبيل الذي تضمنته الآية الشريفة، فالظاهر توقفه مع تعدد

(١) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٧، ٩، ١٥، ١٦.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٠

...

الباب على اختلاف طريقي البابين، لعدم صدق السبيل و الطريق مع شروع البابين في طريق واحد يطرق من دون دخول للمسجد، كما اعترف به قدس سره في مستمكه.

و الظاهر أنه لا بد فيه من عدم التردد في جوانب المسجد بالنحو الذي لا يقتضيه العبور، بل يقتصر على ما يقتضيه عرفا، و إن لم يجب التدقيق في تقصير المسافة.

و الظاهر أن ذكر الباب لمحض المثال، إذ لا إشكال في صدق العبور مع انكشاف المسجد و عدم تسويره.

بل الظاهر صدقه مع وحدة الباب لو امتنع الاستطراق من دون دخول فيها لقطع الطريق بتراب و نحوه، بحيث انحرف الطريق و مرّ في المسجد.

و بالجملة: المدار على صدق الاستطراق و عبور السبيل، و إن كان تحديده قد يخفى للغفلة عن بعض الخصوصيات المعتبرة فيه.

هذا، و في الفقيه - بعد أن ذكر أن الجنب و الحائض لا يدخلان المسجد إلا مجتازين - قال: «و لا بأس بأن يختضب الجنب. و ينام في المسجد و يمر فيه، و يجنب أول الليل و ينام»، و قريب منه في المقنع، و ظاهره استثناء النوم في المسجد كالمروور.

و كأن الوجه فيه حديث محمد بن القاسم «١» المتقدم في الاستدلال لسار، حيث حكم بکراهة اللبث في المسجد للجنب، فقد سبق ظهوره في استثناء النوم كالمرور.

و لعل عدم ذكر الصدوق للوضوء مع ذكره في الحديث، لحمله على الاستحباب، و لو بقرينة ذكر المرور الذي لا يعتبر فيه الوضوء قطعاً.

لكن لما كان الترخيص في النوم مستلزماً لتأثير الداعي له، فهو يدل على جواز المكث السابق على النوم لمريده، لتوقفه عليه عادة، بل يدل على جواز اللاحق له في الجملة، لعدم تعارف المبادرة بالخروج بمجرد الانتباه فلو وجبت لاحتاجت للتنبيه،

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١١

إلا في المسجدين الشريفين: المسجد الحرام، و مسجد النبي صلى الله عليه و آله (١).

بل يلزم عدم الإثم في الدخول لإرادة النوم، و إن لم يتيسر له بعد ذلك لأرق و نحوه.

و تخصيص دليل المنع عن المكث في المسجد في جميع ذلك بالحديث المذكور صعب جداً، و لعله لذا أهمله الأصحاب، بنحو يظهر منهم الإعراض عنه بالنحو المسقط له عن الحجية، قال في المعبر: «لكن الرواية متروكة بين الأصحاب، لأنها منافية لظاهر التنزيل».

و ربما حمل على النوم حال عدم الجنابة الذي يحتمل عروضها فيه بالاحتلام، و يراد بالمرور المرور بعد الاحتلام، لكنه بعيد. و لعل الأقرب حمله على السؤال عما ينبغى للجنب إذا أراد النوم في المسجد، بعد المفروغية عن جوازه له، لضرورة و نحوها، لا عن حكم النوم.

و أما حمله على التقية، لموافقته لما عن أحمد و إسحاق من أن الجنب إذا توضأ جاز له أن يقيم في المسجد كيف شاء، كما ذكره غير واحد.

فيشكل: بما أشرنا إليه عند الاستدلال به لسار، من ظهوره في استثناء النوم و المرور من عموم الحرمة، فهو على خلافهما أدل. فلاحظ.

(١) فلا يجوز الاجتياز فيهما على المعروف من مذهب الأصحاب المصرح به في كلام كثير منهم، بل في المعبر و الغنية و المدارك و عن التذكرة الإجماع عليه.

و تقتضيه النصوص الكثيرة المتضمنة لاختصاص المسجدين الشريفين بالنهاى عن المرور و الاجتياز و المشى.

و بها يخرج عن عموم الآية و صحيح زرارة و محمد بن مسلم المتضمنين استثناء العبور و الاجتياز من عموم الحرمة.

لكن أطلق في المراسم كراهة دخول المسجد إلا اجتيازاً، كما أطلق في الفقيه و الهداية و المقنعة و الخلاف حرمة ذلك إلا اجتيازاً من دون استثناء للمسجدين، بل هو الظاهر من التهذيب لإقراره إطلاق استثناء الاجتياز في المقنعة و استدلاله له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٢

...

و هو المحكى عن الصدوق الأول و الشيخ في الجمل و الاقتصاد و المصباح و مختصره، و الكيدري، بل هو مقتضى إطلاق معقد إجماع الخلاف.

و في كشف اللثام أنّ ظاهر عبارة المبسوط الكراهة، و ذلك لأنه بعد أن ذكر المحرمات على الجنب، و منها دخول المساجد إلا عبر سبيل، قال: «و المكروهات:

الأكل و الشرب إلا بعد المضمضة و الاستنشاق، و النوم إلا بعد الوضوء، و الخضاب.

و المسجد الحرام و مسجد النبي صلى الله عليه و آله لا يدخلهما على حال، و إن كان في واحد منهما فأصابه احتلام خرج منهما بعد أن يتيمم من موضعه. و يكره من مس المصحف غير الكتابة».

و من هنا نسب القول بالحرمة في كشف اللثام للمعظم، و لم يدع الإجماع عليها.

نعم، في الجواهر احتمل كون الإجماعات المنقولة على الحرمة ممن تقدم قرينه على عدم الخلاف ممن سبق و عدم إرادتهم الإطلاق. و ما في المبسوط قد يظهر منه الحرمة، بلحاظ تخصيصه بالنهي و عدم عطفه على المكروهات.

و لا يخلو ما ذكره عن إشكال، إذ لا طريق لمعرفة آرائهم إلا ظهور كلامهم، الذي منه الإطلاق في مقام البيان.

و لعل دعوى الإجماع ممن عرفت مبنية على تخيل عملهم بظاهر النصوص التي هي المستند لهم فيما صرحوا به من تحريم المكث في المساجد.

ولا سيما مع مطابقته لارتكاز أهمية المسجدين الشريفين، مع الغفلة عن احتمال حملهم تخصيص المسجدين في النصوص على الكراهة تحكيما لإطلاق الآية الشريفة، و لو لاستبعاد حملها على غير المسجدين الشريفين، مع كون مسجد النبي صلى الله عليه و آله هو الفرد الظاهر الذي يكثر الابتلاء به في وقت نزولها.

كما أنّ حمل كلام المبسوط على التحريم يشكل، بلحاظ منافاته للسياق.

نعم، كلامه في النهاية ظاهر في الحرمة جدا، لذكره نظير عبارة المبسوط

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٣

...

مستثنى من عموم جواز الاجتياز، و هو المناسب لما في الفقيه و الهداية من الأمر للمحتلم فيهما بالتيمم للخروج.

و كيف كان، فلا مجال للخروج عن ظاهر النصوص بعد عدم ظهور الإعراض الموهن لها، لعمل الشيخ بها- و لو في بعض كتبه- و متابعه من تأخر عنه له، و إمكان تحكيما على الآية، إما لكشفها عن نسخ إطلاقها في المسجدين، أو عن احتفافها بقرائن حالية أو مقالية تقضى باستثنائهما، و لو كانت هي ظهور اهتمامه صلى الله عليه و آله بمسجده و نهي عن إتيان الجنب له، حتى أخرج منه أصحابه و أقر فيه أهل بيته الطاهرين عليهم السلام.

ففي صحيح أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «إنّ الله أوحى إلى نبيه أن طهر مسجدك، و أخرج من المسجد من يرقد فيه بالليل، و مر بسدّ الأبواب من كان له في مسجدك باب، إلا باب على عليه السلام و مسكن فاطمة عليها السلام و لا يمرن فيه جنب» «١»، فلاحظ.

و أما الدخول لأخذ شيء من المسجدين، فمن قال بعدم جوازه في سائر المساجد، و أنّ الجائر هو الأخذ بنفسه فعدم جوازه عنده فيهما أولى، كما أنه الظاهر ممن عبر بعدم الدخول فيهما على حال، كما في النهاية و المبسوط- بناء على حمله فيه على الحرمة- و الغنية و محكي السرائر و الموجز لابن فهد، بل في الجواهر أنّ عبارة ابن البراج في المذهب كالصريحة في عدم جواز الدخول للأخذ. و أما من يظهر منه جوازه في سائر المساجد ممن سبق، فهم بين من يظهر منه مشاركته للاجتياز في استثناء المسجدين منه، كالمحقق في المعبر بل هو كالصريح منه- و من يظهر منه مشاركته له في عدم استثنائهما كالصديق، و من يتدافع الإطلاقان في كلامه، كالعلامة في المنتهى، حيث أطلق عدم جواز الدخول للمسجدين، و أطلق جواز الأخذ من المساجد.

لكن في الجواهر أن استثناءهم المسجدين من جواز الاجتياز الذي لا إشكال

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٤

و يجوز وضع شيء فيها في حال الاجتياز (١)،

في حليته يفيد استثناءهما من جواز الدخول للأخذ بالأولوية.

و كيف كان، فمقتضى إطلاق جواز الأخذ وإن كان هو جوازه فيهما، إلا أنه معارض بإطلاق ما تضمن النهي عن قرب المسجدين الشريفين، كصحيح محمد بن مسلم المتقدم، وغيره مما تضمن النهي عن المرور فيهما والمشى وغير ذلك من العناوين، لقوة ظهورها بمجموعها في خصوصيتهما بتحريم مطلق الكون فيهما حال الجنابة لا خصوص عبور السبيل، فيكون مقدما على إطلاق جواز الأخذ، كما يناسبه ما تضمن وجوب التيمم للخروج منهما على من احتلم فيهما، مع وضوح عدم كونه عابر سبيل، وأن اضطرابه للمرور أولى بتجويزه حال الجنابة من الأخذ الذي يظهر من صحيح زرارة و محمد بن مسلم كون جوازه بملاك الحاجة النوعية. و لو فرض تكافؤ الإطلاقين كان الترجيح للثاني، لموافقة لعموم الكتاب المجيد، القاضى بعدم جواز قرب المسجد لغير عابر السبيل، فلاحظ.

(١) فإنه وإن تقدم دعوى الاتفاق ممن عدا سلال على حرمة وضع شيء في المسجد، إلا أن ظاهر غير واحد كون حرمة بلحاظ حرمة الدخول المقارن له، كما أن جواز الأخذ بلحاظ جواز الدخول المقارن له، على ما سبق التعرض له عند الكلام في جواز الأخذ، فلا يحرم بنفسه إذا لم يستلزم الدخول المحرم، كما هو صريح ابن فهد، حيث قال في محكي المقتصر: «المراد بالوضع المستلزم للدخول و اللبث، لأن الرخصة في الاجتياز خاصة»، كما أنه الظاهر ممن اقتصر في بيان ما يجب له الغسل على دخول المساجد.

لكن سبق أن ظاهر جماعة جواز الأخذ و حرمة الوضع في نفسيهما مع قطع النظر عن الدخول، و مقتضاه حرمة الوضع و إن لم يستلزم اللبث، كما هو المصرح به في جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و المستند و غيرها.

و قد سبق أنه مقتضى الجمود على عبارة الصحيحين، و أن التأمل فيهما قاض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٥

و من خارجها (١).

و الأحوط وجوبا إلحاق المشاهد المشرفة بالمساجد في الأحكام المذكورة (٢).

بخلافه، و إرادة جواز الدخول للأخذ دون الوضع، فلا يدلان على حرمة الوضع بنفسه حال الاجتياز أو حال الدخول لأخذ شيء أو من الخارج، بل مرسل على بن إبراهيم المتقدم صريح فيه في الجملة، و إن سبق عدم صلوحه للاستدلال.

و منه يظهر اندفاع ما أورده في الروض من أن لازمه عدم الفائدة لذكر الوضع، إذ يكفي في الفائدة له بيان عدم الاستثناء من عموم الحرمة لأجله كالأخذ.

و أشكل من ذلك ما في العروة الوثقى من التفكيك بين الأخذ و الوضع، حيث حكم بجواز الدخول للأخذ، و بعدم جواز الوضع مطلقا و لو حال الاجتياز، و لا مجال له مع المقابلة بينهما في دليل واحد.

اللهم إلا أن يكون موضوع التحليل و التحريم بنظره هو الأخذ و الوضع بنفسيهما مع استفادة تحليل الدخول للأخذ من دليل حليته تبعا، لتعذر حمله عرفا على الأخذ غير المستلزم للدخول و المكث، كما سبق، فراجع.

(١) الكلام فيه هو الكلام في سابقته، إلا أنه في المستند مع تصريحه بحرمة الوضع و لو من غير دخول قال: «و أما الطرح فيه من الخارج فلا- بأس به، لعدم ثبوت صدق الوضع عليه، و لو صدق فالشهرة الجائرة فيه غير معلومة»، و هو كما ترى، لتدافع كلامه، و لصدق الوضع، و عدم الحاجة للانجبار بالشهرة مع صحة السند و عدم الإعراض الموهن.

(٢) كما مال إليه في الحقائق، و قواه في الجواهر، و حكى عن جملة من المتأخرين، منهم الشهيدان، بل عن الذكرى أنه حكاه عن المفيد في الغرئة و ابن الجنيدي، و استحسنته.

لكن لم يشر في الذكرى لذلك في أحكام الجنب عند التعرض لحرمة المكث

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٦

...

في المسجد، و إنما قال في فروع حكم الحائض و النفساء: «الثاني: يكره الاجتياز في المساجد للجنب و الحائض مع أمن التلوين، للتعظيم. و كذلك السلس و المبطن و المجروح و الصبي المنجس و الدابة التي لا تؤكل. و لو علم التلوين حرم الجميع. و ألحق المفيد في الغرئة المشاهد المشرفة بالمساجد، و هو حسن، لتحقيق معنى المسجدية فيها و زيادة» (١).

و ظاهره استحسان إلحاق المشاهد بالمساجد في كراهة الاجتياز، و حرمة التلوين بالنجاسة، لأهليتها للتعظيم مثلها، و نقل ذلك عن المفيد، لا مشاركتها لها في جميع أحكامها. و أما الشهيد الثاني فلم أعثر على تعرضه لذلك في الروض و الروضة و المسالك.

و كيف كان، فقد استدلل أو يستدل عليه بمناسبته للتعظيم، و بفحوى ثبوته في المسجد، لثبوت معناه فيها و زيادة، و بالنصوص المتضمنة إنكار الدخول حال الجنابة عليهم عليهم السلام و أن بيوت الأنبياء و أولادهم لا يدخلها جنب، بضميمة أن حرمتهم أمواتا كحرمتهم أحياء، بل هم أحياء عند ربهم يرزقون، و التعبير عن مشاهدتهم بأنها بيوتهم في بعض الزيارات:

ففى خبر أبى بصير: «دخلت على أبى عبد الله عليه السلام و أنا أريد أن يعطينى من دلالة الإمامة مثل ما أعطانى أبو جعفر عليه السلام فلما دخلت و كنت جنباً فقال: يا أبا محمد ما كان ذلك [لك. ظ] فيما كنت فيه شغل، تدخل على و أنت جنب! فقلت: ما عملته إلا عمداً. قال: أو لم تؤمن؟ قلت: بلى و لكن ليطمئن قلبى. و قال: يا أبا محمد قم فاغسل فقممت و اغتسلت. و قلت إنه إمام» (٢).

و فى خبره الآخر: «دخلت المدينة و كانت معى جويرية لى فأصببت منها، ثم خرجت إلى الحمام، فلقيت أصحابنا الشيعة و هم متوجهون إلى أبى عبد الله عليه السلام فخفت أن يسبقونى و يفوتنى الدخول إليه، فمشيت معهم حتى دخلت

(١) الذكرى ص: ٣٤.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٧

...

الدار، فلما مثلت بين يدى أبى عبد الله عليه السلام نظر إلى ثم قال: يا أبا بصير أ ما علمت أن بيوت الأنبياء و أولاد الأنبياء لا يدخلها الجنب؟» (١).

و نحوهما غيرهما، و فى بعضها: أنه قال: «أعوذ بالله من غضب الله و غضبك، استغفر الله و لا أعود» (٢).

لكن مما تقدم فى مس الجنب اسم الله تعالى يظهر و هن الاستدلال بمناسبة التعظيم، كوهن الاستدلال عليه بالآية الشريفة. و تحقيق معنى المسجدية غير ظاهر، إلا أن يرجع إلى أهلية التعظيم الذى ذكرنا عدم كونه مناطاً للحكم فى أمثال المقام.

و ما أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سره من استفادته مما في بعض الأخبار- و هو مرسل ابن أبي عمير- من أن سبب صيرورة بعض البقاع مسجدا أنه قد أصابها شيء من دم نبي أو وصي نبي، فأحب الله أن يعبد في تلك البقعة «٣».

كما ترى! لرجوع ذلك إلى بيان السبب التكويني للمسجدية لا إلى ملاك تشريع أحكامها، و لذا يجوز للجنب المكث في الأرض التي يعلم بأنها ستوقف مسجدا، كما لا تترتب بقیة أحكام المسجد على المشاهد.

و أما النصوص المذكورة، فهي ببيان الآداب أنسب، و إلا فمن البعيد خفاء هذا الحكم الذي هو مورد الابتلاء في تلك العصور أو تسامح مثل أبي بصير المرادى فيه، و هو من أصحاب الباقر فيفعله مع الصادق عليه السلام مع ما هو عليه من جلالة الشأن و العلم بالحلال و الحرام.

و دعوى: إقدامه عليه للامتحان شكا في إمامته عليه السلام، مدفوعة بظهور بعضها في عدم كون الغرض الامتحان، بل الإسراع بالتشرف بخدمة الإمام عليه السلام، و ظهور ما ورد للامتحان في عدم شكه بإمامته عليه السلام و إنما طلبه ليطمئن قلبه.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب أحكام المساجد حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٨

...

على أنه يقصر عن إفادة الحرمة، لورود كلام الإمام عليه السلام مورد المعجز بالإشارة للحكم المفروغ عنه، لا لبيان الحرمة.

بل ظهور النصوص بمجموعها في تكرار ذلك من أبي بصير لا يناسب الحرمة جدا.

و ليس غضب الإمام عليه السلام الذي تضمنه بعضها قرينة على الحرمة، لإمكان غضبه عليه السلام من مخالفة الأدب معه في المورد المناسب له، و استغفار أبي بصير لعله بلحاظ إغضاب الإمام عليه السلام أو لمخالفة الأولى.

و ذلك هو المناسب لما يكاد يقطع به من عدم تجنب أولاد الأئمة عليهم السلام و نسائهم و خدمهم و جواريتهم، و نحوهم ممن تكثر مخالطته لهم عن الدخول عليهم حال الجنابة، لما في ذلك من الحرج النوعي و الضيق بنحو لو كان التحريم معه ثابتا لبان و لم يخف على إنسان، و لو كانوا خارجين تخصيصا لاحتياج لبيان مقدار الخارج و كثر السؤال عنه.

فإن هذا يناسب كون الحكم أدبيا يختلف باختلاف الناس و باختلاف الطوائر و الدواعي المزاحمة له، و لذا أقدم أبو بصير على مخالفته لأجل تحصيل المعجز تارة، و لثلا يفوته التشرف بخدمة الإمام عليه السلام أخرى.

على أن تنزيل دخول مشاهدتهم عليهم السلام منزلة الدخول في بيوتهم بمجرد أن حرمتهم أمواتا كحرماتهم أحياء أو لإطلاق البيوت في بعض الزيارات على مشاهدتهم.

لا يخلو عن إشكال، بل منع، لأن بيت بدن الإمام عليه السلام هو لحدده و قبره، لا المشهد المبني فوقه، كيف و لا إشكال ظاهرا في عدم ترتب بعض أحكام بيوتهم عليها، كوجوب الاستئذان.

مضافا إلى أنه يكفي في وهن الاستدلال بهذه النصوص ضعفها سنداً، مع عدم انجبارها بعمل الأصحاب، بل ظهور الإعراض الموهن لها- لو كانت حجة في نفسها- من الأصحاب طبقة بعد طبقة، لعدم ذكرهم هذا الحكم في كتبهم المعروفة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤١٩

...

المعدة للفتوى، مع كثرة الابتلاء به و شدة الحاجة لبيانه، بل ظاهر من حكى عنه من المتأخرين عدم التعويل عليها، لعدم مطابقتهم لمفادها، كما سيأتى.

بل ذلك وحده كاف فى الوثوق بعدم ثبوته و رفع اليد عن النصوص لو كانت ناهضة به فى نفسها، و لا سيما بملاحظة حال قبورهم عليهم السلام فى العصور السابقة من الانكشاف و عدم التشييد و التمييز عن غيرها فى مثل البقيع، حيث يغفل عن تمييزها فى الحكم المذكور، بل يحتاج إلى عناية فى مقام العمل، فلو كان البناء عليها لكانت موردا للسؤال و لم تخف على أحد، فضلا عن أعظم الأصحاب (رضوان الله عنهم).

بقى فى المقام أمران.

الأول: أن المتيقن من موضوع الحكم هو البيوت المشتملة على القبور، و هى الروضات المطهرة، دون الأروقة المتصلة بها- كما صرح به بعضهم- لأن ذلك هو المتيقن من وجوه الاستدلال السابقة.

نعم، المناسبة للتعظيم لا تختص بها، لما هو الظاهر من أن تجنب الأروقة أنسب بالتعظيم، و أنسب منه تجنب الصحن الشريفه، إلا أنه لا إشكال فى عدم وجوب أعلى مراتب التعظيم، كما سبق من بعض من استدل به على حرمة مس الاسم الشريف.

الثانى: أن مقتضى النصوص المتقدمة- التى هى عمدة أدلة المقام- حرمة مطلق الدخول للمشاهد المشرفة، و إن كان بنحو الاجتياز، بمنزلة المسجدين الشريفين، كما اعترف به فى الحقائق، و هو خلاف ظاهرهم، و لذا كان ظاهرهم عدم الاعتماد عليها فى الحكم المذكور، و لو لحملها على الحكم الأدبى الذى يمكن البناء عليه حتى فى المساجد، كما هو المطابق لما تقدم عن المفيد. و إلحاقها بسائر المساجد فى استثناء الاجتياز أو الدخول لأخذ شىء منها موقوف على كون دليل الحكم تنزيلها منزلتها أو فحوى أدلتها، و لا مجال له، كما سبق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٠

[السادس قراءة آية السجدة]

إشارة

السادس: قراءة آية السجدة من سور العزائم (١)،

(١) الظاهر عدم الإشكال فى حرمة قراءة العزائم فى الجملة، و قد ادعى الإجماع عليها فى الغنية و المعتمر و المنتهى و الروض و محكى الذكرى و السرائر و شرح الموجز و أحكام الراوندى و غيرها، و فى التذكرة أن عليه إجماع أهل البيت عليهم السلام. و يقتضيه صحيح زرارة عن أبى جعفر عليه السلام- فى حديث:- «قلت له: الحائض و الجنب، هل يقرآن من القرآن شيئا؟ قال: نعم ما شاء إلا السجدة، و يذكران الله على كل حال» (١).

و حديث محمد بن مسلم- الذى لا يبعد صحته:- «قال أبو جعفر عليه السلام: الجنب و الحائض يفتحان المصحف من وراء الثوب و يقرآن من القرآن ما شاء إلا السجدة» (٢).

و فى المعتمر: «يجوز للجنب و الحائض أن يقرأ ما شاء من القرآن إلا- سور العزائم الأربع. روى ذلك البزنطى فى جامعه عن المثنى عن الحسن الصيقل عن أبى عبد الله عليه السلام» (٣).

و فى الرضوى: «و لا بأس بذكر الله و أنت جنب، إلا العزائم التى تسجد فيها، و هى: الم تنزيل، و حم السجدة، و النجم، و سورة اقرأ باسم ربك» (٤).

و دعوى: عدم صراحة الأولين في التحريم، لإمكان كون الاستثناء فيهما من الاستحباب لا من الجواز، كما في المستند. مدفوعة بكفاية ظهورهما في ذلك، لظهور المستثنى منه في أصل الجواز

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الجنابة حديث: ١١. و المعتبر ص: ٤٩.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢١

...

ليبان عدم مانعية الجنابة و الحيض من قراءة القرآن، لا في خصوص الاستحباب. و الكلام إنما هو في أن موضوع التحريم تمام السورة بنحو الانحلال، فيحرم قراءة بعضها و إن لم يكن آية السجدة، أو بنحو المجموع، فلا يحرم قراءة بعضها و إن كان آية السجدة، أو خصوص آية السجدة، وجوه: صرح بالأول في الشرائع و القواعد و الإرشاد و المنتهى و التذكرة و الدروس و الروض و الروضة و غيرها. و هو الظاهر ممن صرح بحرمة قراءة سور العزائم، كما في المقنعة و النهاية و الخلاف و المراسم و المعتبر و غيرها، لقضاء المناسبة الارتكازية بكون حرمة قراءة السورة بنحو الانحلال، لا بتناؤها على نحو من الاحترام الذي لا دخل لإتمامها به ارتكازاً، و لا سيما مع استثناء بعضهم ذلك من جواز قراءة القرآن التي يراد بها ما يعم قراءة بعضه. بل ذلك هو الظاهر ممن صرح بحرمة قراءة العزائم أو عزائم السجود، كما في الفقيه و المقنع و الهداية و الانتصار و المبسوط و إشارة السبق و الغنية و الوسيلة و النافع و اللمعة و غيرها، لظهور العزائم في تمام السور لا خصوص آية السجدة منها، كما يظهر من جملة من النصوص «١»، و من كثير من عباراتهم، بل صريح بعضها، و إن كان ظاهر بعض النصوص «٢» إرادة نفس آية السجدة. و من هنا قد تستفاد دعوى الإجماع عليه ممن تقدم منه نقل الإجماع في المقام، لأن معقده في كلماتهم العزائم و سورها. و لعله لذا ادعى في الروض و محكى الذكري و ظاهر شرح الدروس الإجماع على حرمة قراءة البعض، و في المدارك - بعد أن استشكل في دلالة النصوص على تحريم قراءة ما عدا آية السجدة - قال: «إلا أن الأصحاب قاطعون بتحريم السور كلها، و نقلوا عليه الإجماع، و لعله الحجة، و على هذا فيحرم قراءة أجزائها المختصة بها

(١) راجع الوسائل باب: ٤٢، ٤٤، ٤٥ من أبواب قراءة القرآن من كتاب الصلاة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤٢، ٤٣ من أبواب قراءة القرآن، من كتاب الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٢

...

مطلقاً و المشتركة بينها و بين غيرها مع النية.

لكن قال سيدنا المصنف قدس سره: «نعم، ظاهر ما عن الفقيه و الهداية و الغنية و الانتصار: - إلا العزائم التي يسجد فيها، و هي: سجدة لقمان و حم السجدة و النجم و سورة اقرأ. انتهى - إرادة السجدة لا غير»، و قريب مما حكاه عن هؤلاء ما في المقنع و محكى الجامع.

و يشكل بأن ظاهرهم إرادة السورة من السجدة، لوضوح عدم اشتغال سورة لقمان على آية السجدة [١]، فلا بد أن تكون إضافة السجدة إليها للمجاورة، الكاشف عن إرادة السورة منها، ولذا عبر بذلك من تصدى لبيان سور العزائم، كما في النهاية والخلاف و المراسم والتذكرة والروض والمدارك، بل عن المقنعة: «و هي: سورة سجدة لقمان، و حم السجدة».

فلا ينبغي التأمل في ظهور كلامهم في إرادة السورة و تأييد الإجماع المدعى به، و يأتي تمام الكلام في ذلك عند الاستدلال بالإجماع.

و أما الوجه الثاني، فلم أعثر على مصرح به، بل قال شيخنا الأعظم قدس سره: «لا أظن أحدا التزم به».

نعم، قال في الجواهر: «لو لا الإجماع المتقدم على حرمة البعض لأمكن تخصيص التحريم بقراءة السورة خاصة لا البعض، لكون السورة اسما للمجموع، و بقراءة البعض لا يتحقق الصدق، و لا سيما إذا كان المقصود من أول الأمر البعض».

بل جزم في المستند باختصاص النصوص بتمام السورة، و عدم حرمة قراءة بعضها، إلا آية السجدة لدعوى الإجماع على حرمتها.

و أما الوجه الثالث، فهو المحكى عن بعض المتأخرين، و احتمله في كشف اللثام، بل احتمل غير واحد إرادته من جملة ممن عبر بالعزائم أو عزائم السجود، و لم يصرح بسورها، لكن سبق ظهوره في إرادة السور - كما هو صريح بعضهم - و لذا عبر

[١] و أما ما في المطبوع من المنتهى و نسخة من الخلاف من قوله: «و هي سورة لقمان»، فلا ينبغي التأمل في أنه تصحيف و أن الصحيح: (سجدة لقمان).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٣

...

بذلك من صرح بالتعميم لبعض السورة، و من فسر العزائم بالسور الأربع.

و أما النصوص المتقدمة، فظاهر حديثي زرارة و محمد بن مسلم اختصاص التحريم بآية السجدة، لظهور السجدة في ذلك، كما يظهر بملاحظة نصوص قراءة العزيمة في الصلاة «١» و نصوص وجوب سجود العزيمة «٢»، حيث تضمن منها التعبير بالسجدة عن آية السجود، و لم يتضمن شيء منها التعبير بها عن تمام السورة، عدا ما قد يظهر من قوله عليه السلام في خبر علي بن جعفر: «و لا يعود يقرأ في الفريضة بسجدة» «٣».

بل هو الظاهر منها في نفسه، لظهور كون السجدة اسما للآية من باب تسمية السبب باسم المسبب.

و ليست باقية على معناها الأصلي مع تقدير مضاف، ليردد المقدر بين السورة و الآية، و لعل الأول أولى، لاشتهار التعبير عن السور بنحو ذلك من الألفاظ المشهورة، كالبقرة و آل عمران و الأنعام و الرحمن، و لموافقته لفهم الأصحاب و إجماعاتهم، كما في الجواهر.

على أنه لو كان مبنيًا على التقدير، فالظاهر أن المقدر هو الآية - كما في النصوص الكثيرة المشار إليها - لأنه المناسب للسببية المذكورة، و لا سيما مع مناسبة السببية المذكورة ارتكازا للحكم، لأن اهتمام الشارع بتجنب السجود المفروض حال الجنابة بتجنب سببه مناسب للارتكاز.

أما خصوصية سور العزائم من بين سور القرآن - مع قطع النظر عن ذلك - فهي مبنية على تعبد محض، فلا ينصرف المقدر إليها من دون قرينة.

و اشتهار التعبير عن السور بالألفاظ المشهورة لا يبتنى على تقدير مضاف، بل على تسميتها بها، و لذا تكون إضافتها للسورة بيانية، و لم يعرف تسمية سور

(١) راجع الوسائل باب: ٣٧، ٣٨، ٣٩، ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤٢، ٤٣، ٤٦، ٤٩ من أبواب قراءة القرآن.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب القراءة في الصلاة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٤

...

العزائم بالسجدة.

و أما تتميم ذلك بفهم الأصحاب و إجماعاتهم، فهو لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح اتصال إجماعهم بعهد صدور الحديثين، بل يقرب جرى من لم يتصد من القدماء لتحرير الفتاوى إلا بطريق إثبات النصوص على مقتضى الظهور الذى ذكرناه.

ولا سيما مع ما فى المقنعة من تعليل الحكم بقوله: «لأن فى هذه السور سجودا واجبا، و لا يجوز السجود إلا لطاهر من النجاسات بلا خلاف»، و تبعه على ذلك فى التهذيب، و احتمله فى الانتصار، لظهور ذلك منهم فى أنّ تحريم قراءة سور العزائم ليس أصليا بل عرضيا بلحاظ اشتمالها على آية السجود، و أنّ المحرم الحقيقى هو الآية المذكورة الملزمة به.

و لانه كون موضوع كلامهم قراءة سور العزائم بنحو المجموع، و به يخرج عما سبق من القرينة الارتكازية القاضية بحملها على الانحلال، إذ لا أقل من التوقف لأجل ذلك عن استفادته من إطلاق كلامهم.

بل قد يتوقف لأجله عن استفادته من غيرهم ممن لم يصرح به، و لا سيما مع ظهور دليلهم فى خصوص آية السجدة، حيث قد يكون ذلك قرينة على إرادتهم قراءة سورة العزيمة بمجموعها، و يكون تحريمها عرضيا بلحاظ اشتمالها على الآية المذكورة، و لا أقل من كشف ذلك عن نحو من الاضطراب فى كلمات الأصحاب بالنحو المانع عن صلوحها لتفسير الحديثين و حملها على السورة التى هى خلاف المتيقن، بل خلاف الظاهر الذى ذكرناه، المقتضى لجواز قراءة ما عدا آية السجدة من العزائم.

و من ذلك يظهر أنه لا مجال للاستدلال على حرمة قراءة جميع السور بالإجماع، كما سبق من المدارك الميل إليه، و من الجواهر الجزم به فى دفع احتمال اختصاص التحريم بقراءة تمام السورة.

و أما خبر الحسن الصيقل الذى ذكره فى المعتبر، فلا مجال للخروج به عن ظاهر الحديثين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٥

...

أولا: لضعف سنده، لأنه و إن أمكنت استفادة توثيق المثني من رواية البنظي عنه، لما قيل من أنه لا يروى إلا عن ثقة، المحمول على كونه ثقة حين تحمّل الرواية عنه - كما سبق عند الكلام فى تحديد الكر بالوزن - الموجب للبناء على وثاقته ما لم يثبت جرحه و خروجه عن الوثاقة بعد تلبسه بها، إلا أنه لا مجال لاستفادة توثيق الحسن الصيقل من ذلك، لعدم رواية البنظي عنه، و عموم الكلام المتقدم لكل من وقع فى طريق روايته لا يخلو عن إشكال، فتأمل.

و دعوى: انجباره بعمل المشهور.

ممنوعة، لعدم وضوح فتوى من سبق المحقق بمضمونه، لأنه أول من صرح بحرمة قراءة أبعاض السور، و أطلق من قبله حرمة قراءة السور، و ربما يحمل إطلاقهم على حرمة قراءة المجموع بلحاظ اشتمالها على الآية، كما سبق.

و لو سلم فتواهم بمضمونه، فلم يتضح اعتمادهم عليه، لاقتصار الأ-كثر على الحديثين السابقين، و لم يشر إليه إلا المحقق و بعض

المتأخرين عنه مع ذكرهم للحديثين أيضا، وذلك لا يصلح للجبر.

و أظهر منه في ذلك الرضوى، لعدم ثبوت كونه رواية عن الإمام عليه السلام.

و ثانيا: لأنه لا يظهر من كلام المحقق قدس سره أن ما ذكره أولا عين ألفاظ الرواية، بل فتوى منه بمضمونها، لأنه بصدد تحرير الفتاوى و استقصاء الأقوال، و أشار بقوله:

(روى ذلك.) إلى ما يدل عليها بنظره من دون ذكر لفظ الرواية، كما وقع منه نظيره في بعض الموارد الأخر، و من الممكن تضمّن الرواية استثناء السجدة لا غير، نظير ما ذكره بعد ذلك بقوله: «فأما تحريم العزائم فمستنده ما نقل عن أهل البيت عليهم السلام و قبله الأصحاب، من ذلك: ما رواه محمد بن مسلم.»، و ذكر حديث محمد بن مسلم المتقدم.

و ثالثا: لأن مقتضى الجمع بينه و بين الحديثين السابقين حملة على قراءة تمام العزيمة بنحو المجموع، و يكون تحريمها بلحاظ اشتمالها على آية السجدة، إذ لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٦

...

يبعد كونه أولى من حمل السجدة فيهما على تمام السورة.

و لا أقل من التوقف و الرجوع للأصل المقتضى لجواز قراءة ما عدا آية السجدة من العزائم، فلاحظ.

و بما ذكرنا يظهر الإشكال فيما سبق من الجواهر، من أنه لو لا الإجماع لكان المتعين الاختصار على تمام العزيمة دون أبعاضها.

إذ لو تمّ الإجماع المدعى، فالنصوص إن حملت على تمام السورة فهي ظاهرة في الانحلال المقتضى لحرمة قراءة أبعاضها، بالقرينة المتقدمة في كلام الأصحاب، إذ لا مخرج عنها إلا ما يقتضى حملها على خصوص آية السجدة، و أن تحريم تمام السورة عرضى بلحاظ اشتمالها عليها.

و أشكل منه ما تقدم من المستند، لعدم الكاشف عن الإجماع على حرمة قراءة آية السجدة وحدها إلا ظهور كلماتهم - لو فرض بلوغها حدّ الإجماع - في أن تحريم قراءة سورة العزيمة بنحو الانحلال، المستلزم لحرمة قراءة البعض و لو لم يكن آية السجدة، فلو لم يتم كان مرجع الإجماع إلى تحريم قراءة آية السجدة في ضمن قراءة المجموع، لا مطلقا.

ثمّ إنّه لو اختص التحريم بآية السجدة، فهل يحرم قراءة بعضها، أو يختص التحريم بقراءتها بتمامها؟ وجهان، يبنى الأول منهما على أن منشأ التحريم احترام الآية، و الثانى على أن منشأ تجنب السجود الواجب حال الجنابة، بناء على ما لعله الظاهر من اختصاص وجوب السجود بقراءة تمام الآية.

و لعل التعبير عن الآية بالسجدة مشعر بالثانى.

و لا ينافيه عدم اعتبار الطهارة في سجود التلاوة، و لا عدم حرمة استماع السجدة الموجب للسجود على الجنب، لإمكان خصوصية القراءة بنظر الشارع في التحريم من الجهة المذكورة.

و لا أقل من الشك، الموجب للرجوع للبراءة من حرمة قراءة البعض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٧

و هى الم السجدة، و حم السجدة، و النجم، و العلق (١). و الأحوط وجوبا إلحاق تمام السورة بها حتى بعض البسمل (٢).

[مسألة ١١ لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد]

مسألة ١١: لا فرق في حرمة دخول الجنب في المساجد بين المعمور منها و الخراب، و إن لم يصل فيه أحد و لم تبق آثار المسجدية

(٣)،

(١) الظاهر عدم الإشكال فيه، و النصوص به متظافرة.

و تمام الكلام فيه في ذيل مبحث السجود من كتاب الصلاة إن شاء الله تعالى.

(٢) كما صرح به غير واحد، و في الروض: «و كذا يحرم عليه قراءة أبعاضها حتى البسملة إذا قصدها منها، بل لفظه (بسم)، و هو إجماع».

نعم، سبق الإشكال في الإجماع.

(٣) كل ذلك لإطلاق نصوص المقام، بناء على ما هو الظاهر من عدم خروجها بذلك عن المسجدية، كما نفى عنه الخلاف في الجواهر، بل ادعى الضرورة عليه، و ظاهر المدارك عدم الريب فيه.

لأن الظاهر عدم تقوم المسجدية بالانتفاع، لتبطل بتعذره بسبب الخراب و ارتفاع الآثار، بل هي متقومة بالعنوان الخاص غير الزائل بذلك، كما قد يدل عليه ما ورد في مسجد الكوفة، الظاهر قيام عمارته الإسلامية في موضع ليس فيه آثار المسجدية مع ظهور النصوص في سبق مسجديته و بقائها «١».

ولا أقل من كونه مقتضى الاستصحاب، كما أشار إليه في الخلاف في ردّ ما حكاه عن محمد بن الحسن من عوده بخرابه و خراب القرية أو المحلة إلى ملك الواقف، قياسا على الكفن حيث يعود إلى ملك الوارث إذا ذهب السيل بالميت أو أكله السبع.

(١) راجع الوسائل باب: ٤٤ من أحكام المساجد في كتاب الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٢٨

و كذلك المساجد في الأراضي المفتوحة عنوة إذا ذهبت آثار المسجدية بالمرء (١).

(١) المعروف من مذهب الأصحاب المدعى عليه إجماعهم، أنّ الأرض المفتوحة عنوة ملك للمسلمين تبقى عينها لهم و يصرف نماؤها في مصالحهم، على ما يذكر في محله.

و من هنا صرح غير واحد بعدم جواز بيعها و هبتها و وقفها و غير ذلك مما يتوقف على الملك، و إنما تضمنت بعض النصوص «١» جواز بيع حق الاختصاص أو الآثار التي أقيمت فيها، على ما فصل في محله.

و لازم ذلك عدم صحة جعلها مسجدا، كما صرح به في المبسوط و عن غيره.

لكن في كتاب الجهاد من المسالك: «أما لو فعل ذلك بها تبعا لآثار المتصرف من بناء و غرس و زرع، فجائز على الأقوى، فإذا باعها بائع مع شيء من هذه الآثار دخلت في البيع على سبيل التبع، و كذا الوقف و غيره، و يستمر كذلك ما دام شيء من الآثار باقيا، فإذا ذهبت أجمع انقطع المشتري و الموقوف عليه و غيرهما عنها. هكذا ذكره جمع من المتأخرين و عليه العمل».

و رتب على ذلك في كتاب الوقف خروج المسجد في الأرض المفتوحة عنوة عن المسجدية بزوال آثاره.

ولا يخفى أنّ ما ذكره - مع توقفه على سلطنة صاحب الأثر على إقامته في الأرض المذكور و لو بإذن الولي بنحو يكون باقيا على ملكه مستحقا لإبقائه و الانتفاع به و بالأرض تبعا له - إنما يتم في البيع و الهبة و غير المسجدية من جهات الوقف مما يقبل التعلق بالأثر دون الأرض، و لا مجال له في مثل المسجدية مما يقوم بالأرض و لا يكون في غيرها إلا تبعا لها.

(١) الوسائل باب: ٧١ من أبواب جهاد العدو حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٢٩

...

و دعوى: أن المبيع و الموقوف و نحوهما هو الأرض تبعا للأثر المملوك، و بزوال الأثر تخرج الأرض نفسها عن الملكية و الوقفية و نحوهما، لا- أن موضوع البيع و الوقف و نحوهما هو الأثر وحده و التصرف في الأرض تبعا له قياما بمقتضى الحق فيه، كى لا تكون موضوعا للمسجديّة.

مدفوعة بأن فرض ملكية الأرض للمسلمين مانع من فرض وقوع التصرفات المذكورة عليها، لأنها مشروطة بملك المتصرف. إلا أن يبنى على ملكية المتصرف لها تبعا للآثار.

و هو- مع منافاته لما تضمن أنها ملك للمسلمين و لا تباع بنفسها، بل يباع الحق فيها- يستلزم نفوذ التصرفات المذكورة و بقاءها حتى بعد ارتفاع الآثار، و لو للاستصحاب، لأن إناطة بقاء الملكية بالآثار- لو تمت- لا يستلزم إناطة بقاء ما يترتب عليها من التصرفات. و منافاة ذلك لحق المسلمين- لو تم- يقتضى بطلان التصرفات المذكورة رأسا، لا ارتفاعها بعد نفوذها تبعا لارتفاع الآثار، نظير بيع العين المشتراة بخيار الشرط، بناء على أن مرجع اشتراط الخيار إلى اشتراط كون العين بنحو يمكن استرجاعها بنفسها عند الفسخ، حيث يكون منافيا للشرط فيبطل رأسا، لا حين فسخ صاحب الخيار.

نعم، لو فرض قابلية بعض التصرفات للتوقيت- نظير النكاح المنقطع- و قصد عند إيقاعها تبعيتها للآثار و توقيتها بها، اتجه ارتفاعها بارتفاع الآثار.

لكن التصرفات المذكورة غير قابلة لذلك، و لا سيما المسجديّة التي صرحوا بأنها مبنية على التأييد، و أنها فكّ ملك و لا ترتفع بزوال الآثار و تعذر الانتفاع.

و كأن منشأ البناء منهم على ذلك، ما أشار إليه في كتاب الوقف من الجواهر من السيرة القطعية، بل المعلوم من الشرع من جريان أحكام المساجد على مساجد العراق و نحوه من البلاد المفتوحة عنوة.

لكنه ذكر في كتاب الجهاد أن العمل المستمر على الوقف- مساجد و مدارس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٣٠

...

و نحوهما- محمول على الأرض التي لا يعلم حالها بيد من يجرى عليها حكم الأملاك، و له وجوه من الصحة يحمل عليها حتى في المعلوم كونها معمورة حال الفتح، إذ يمكن كونها من الخمس و قد باعها الإمام عليه السلام و غير ذلك.

و هو كما ترى، لأن إمكان كونها من الخمس المبيع عقلي، لا احتمالي ليصح بلحاظه إجراء أصالة الصحة، لما هو المعلوم من قصور يد الأئمة عليهم السلام في أغلب الأوقات و عدم تصديهم لأعمال سلطنتهم.

على أنه موقوف على تعلق الخمس بالأرض المفتوحة عنوة، و هو لا يخلو عن إشكال أو منع، على ما يذكر في محله.

فالأولى ابتناء ذلك على صحة وقف الأرض المفتوحة عنوة مسجدا أو غيرها، بل تملكها بالشراء أو الإقطاع من قبل الولي أو بإذنه، و أن للولي السلطنة على ذلك بمقتضى ولايته على المسلمين، لاختصاص ما تضمن المنع على منع من تكون الأرض بيده من الأفراد، لعدم ولايته عليها، و إنما له حق الاختصاص فيها و أولوية التصرف لا غير، مع البناء على نفوذ تصرف سلاطين الجور، كما ينفذ تصرفهم في الخراج، لما هو المعلوم من تصديهم لذلك بالإقطاع و إحداث المساجد و غيرها، و قيام السيرة على ترتيب الأثر على تصرفهم من غير نكير.

فإن كشف السيرة المذكورة عن نفوذ تصرفهم أولى من كشفها عن تبعية المسجديّة و نحوها للآثار، لما هو المعلوم من أن مبنى جعل المسجد و نحوه فيها على التأييد و الدوام كجعله في غيرها.

و لعله إلى هذا يرجع ما في الجواهر من دعوى السيرة القطعية على اتخاذ المساجد في الأراضي الخراجية من غير مدخلية للآثار في ذلك، لاقتضاء المسجديّة الدوام و التأييد.

بل القيام بما ينافي المسجديّة من التصرفات في الأرض المذكورة بعد خراب المسجد و ذهاب آثاره من المستنكرات التشريعية التي لا يقدم عليها إلا المتسامحون و إن كثروا، كما هو الحال في المساجد الواقعة في غير الأرض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣١

[مسألة ١٢ ما يشك في كونه جزءا من المسجد لا تجرى عليه أحكام المسجديّة]

مسألة ١٢: ما يشك في كونه جزءا من المسجد - من صحنه و حجراته و منارته و حيطانه و نحو ذلك - لا تجرى عليه أحكام المسجديّة (١).

[مسألة ١٣ لا يجوز أن يستأجر الجنب كنس المسجد في حال الجنابة]

مسألة ١٣: لا يجوز أن يستأجر الجنب كنس المسجد (٢) في حال الجنابة (٣)،

المفتوحة عنوة مما يكون ملكا طلقا للواقف حين الوقف.

و على هذا، لو شك في حال بعض المساجد و أنها أقيمت في أرض مملوكة أو مفتوحة عنوة بإذن الولي الحق أو السلطان الجائر أو بدون إذن، تعين البناء على الصحة، لأن يد المتصرف في الأرض بجعلها مسجدا تكون حجة على ملكيته لها لو شك فيها، و على نفوذ تصرفه فيها لو علم بعدم ملكيته لها.

(١) لاستصحاب عدم مسجديّته.

نعم، لو كان هناك أماره على جزئيته من المسجد عمل عليها، كما صرح به قدس سرّه في مستمسكه.

و الظاهر أن من الأمارات قول صاحب اليد ممن يتولى أمر المسجد و يدير شؤونه، بل لا يبعد ذلك في مثل كتابة اسم المسجد على سور المسجد إذا كان مستندا لصاحب اليد، لا - مثل كتابة عابر السبيل، لظهور الكتابة المذكورة في كون تمام ما أحاط به السور مسجدا.

(٢) يعني: تكليفا، لما فيه من الحث على الحرام و الترغيب فيه، الذي هو محرم بفحوى ما تضمن وجوب الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر.

نعم، هو مختص بما إذا كان الأجبر عالما بالجنابة، و إلا فلا دليل على حرمة التشجيع على الحرام الواقعي غير المنجز في حق الفاعل.

إلا أن نقول بحرمة إدخال الجنب للمسجد و وجوب منعه، فيكفي في تنجز الحرمة علم المستأجر بجنابة الأجبر.

(٣) بأن يكون الحال المذكور قيدا في العمل المستأجر عليه بعنوانه، أو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٢

...

بعنوان آخر، كما لو قيده بزمان خاص، و كان الأجبر عاجزا عن الغسل حينئذ، لا ظرفا للإجارة مع إطلاق العمل، و إلا لم يكن محرما

و تصح الإجارة و يجب على الأجير الغسل للوفاء بها، كما لو حدثت الجنابة بعد الإجارة قبل العمل.

و الظاهر جواز كون الوفاء بالإجارة داعياً، و كفايته في التقرب المعتبر في الغسل، نظير ما سبق في المسألة السابعة و التسعين من مبحث الوضوء من جواز جعل المس غايّة للوضوء.

و لو جاء بالعمل المستأجر عليه- و هو الكنس- حال الجنابة نسياناً أو جهلاً أو عصياناً لم يبعد استحقاقه الأجرة المسماء، لصحة الإجارة، و انطباق المستأجر عليه على المأتي به.

و دعوى: أنّ بطلان الإجارة على الكنس حال الجنابة مانع من إطلاق متعلق الإجارة، بل لا بد من تقييده لبأ بما يقع حال الطهارة، فلا ينطبق على المأتي به، ليستحق أجره المثل، فضلاً عن المسمى.

ممنوعة، إذ لا- موجب لبطلان الإجارة على المطلق، بعد عدم حرمة في نفسه، و إمكان الأمر به و تملكه للقدرة عليه بالقدرة على بعض أفراد و هو الكنس حال الطهارة، فلا يشمل ما يأتي في وجه بطلان الإجارة مع التقييد، و لا يعتبر في صحة الإجارة على المطلق، القدرة على تمام أفراد.

و أما ما في العروة الوثقى من عدم استحقاق الأجرة مع العصيان، لحرمة العمل فلا أجر له.

فهو كما ترى، لأن نفس الكنس ليس محرماً، بل المحرم هو المكث الموقوف عليه، كما اعترف به قدس سره بعد ذلك.

على أنّ ذلك لو تمّ يجرى مع الجهل و النسيان، لأنهما لا يرفعان الحرمة واقعا، و قد اعترف قدس سره بعدم استحقاق الأجرة على العمل المحرم- كالمكث في المقام- حتى مع الجهل و النسيان، و إن لم يبعد استحقاق أجره المثل مع عدم تنجز الحرمة، لبطلان الإجارة و قصور دليل عدم استحقاق الأجرة على الحرام من الإجماع و نحوه عن ذلك، و تمام الكلام في محله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٣

بل الإجارة فاسدة (١)،

(١) بلا إشكال ظاهر.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «إذ الكنس و إن كان في نفسه مباحاً إلا أنّ تحریم كون الجنب في المسجد يوجب سلب القدرة عليه شرعاً، و لا بدّ في صحة الإجارة من القدرة على العمل المستأجر عليه عقلاً و شرعاً، من دون فرق بين كون انتفاء القدرة الشرعية ناشئاً من تحریم نفس العمل المستأجر عليه، و بين كونه ناشئاً من تحریم مقدّمته أو لازمه أو ملازمه. و العمدّة في هذا التعميم هو الإجماع، كما يظهر من كلماتهم في كتاب الإجارة».

لكن الاعتماد في تعميم القدرة للقدرة الشرعية بأقسامها على الإجماع راجع إلى الاعتماد على الإجماع على بطلان الإجارة مع حرمة العمل المستأجر عليه أو حرمة مقدّمته أو لازمه أو ملازمه، و إلا فاعتبار القدرة لم يؤخذ من أدلة لفظية قابلة للعموم و الخصوص، ليتمكن شرح الإجماع لها و كشفه عن عمومها، كما يمكن كشفه عن خصوصها، لاطلاع المجمعين على قرائن تقتضي العموم أو الخصوص قد خفيت علينا.

و بعبارة أخرى: دليل اعتبار القدرة لمّا لم يكن لفظياً، فهو إنّ عمّ القدرة الشرعية بأقسامها كان اللازم الاستدلال به، و إن قصر عنها لم يصلح الإجماع لتعميمه، بل يكون دليلاً في مقابله على اعتبار القدرة الشرعية في مقابل القدرة العقلية.

و كيف كان، فقد يستدل عليه- مضافاً إلى الإجماع المشار إليه المعتضد بالمرتكزات التشريعية القطعية- تارة: بما تضمن حرمة أكل المال بالباطل، لأن من أظهر أفراد عرفا المعاملة بالوجه المقتضى لتحصيل الأمور المستنكرة التي لا ينبغي حصولها، فافتضاء المعاملة تحصيل الحرام و الوقوع فيه موجب لصدقه عليها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٤

...

و أخرى: بما تضمن بطلان الشرط المحلل للحرام و المحرم للحلال، لما هو الظاهر من أن الشرط يصدق على الالتزام المبني على التزام آخر، فيشمل العقود المبنية على الالتزام من كل من المتعاقدين مبنيًا على التزام الآخر. كما لا فرق في التحليل للحرام بين تحليله بالمباشرة - كما لو كان العمل المستأجر عليه محرماً بنفسه - و تحليله بالتبع - كما لو كان الحرام مقدمة للعمل المستأجر عليه أو لازمه أو ملازمه - و لذا لا إشكال ظاهراً في بطلان اشتراط ذلك في ضمن عقد آخر، كما لو استأجره على خياطة ثوبه بشرط أن يكس المسجد حال الجنابة.

و مما ذكرنا، ظهر أن بطلان الإجارة في المقام و نحوه لارتفاع موضوع نفوذ الإجارة بسبب الحرمة، فهي واردة عليه، و ليست مزاحمة لنفوذها، و لا لوجوب تسليم العمل المستأجر عليه، ليبتنى بطلان الإجارة على أهمية الحرمة المفروضة. و لذا كان مبناهم على مانعة الحرمة مطلقاً من دون نظر لأهميتها.

مع أن نفوذ الإجارة الراجع لملكية العمل على الأجير حكم وضعي لا يقع طرفاً للمزاحمة مع التكليف، لعدم السخية بينهما. و عدم وجوب تسليم العمل المستأجر عليه للمزاحمة لا يستلزم بطلان الإجارة، بل يمكن معه صحتها بلحاظ بقاء آثارها، كصلوح العمل لو أتى به جهلاً أو نسياناً أو عصياناً لأن يكون وفاء بها، بحيث يستحق به الأجرة المسمأة و وجوب ضمانه على الأجير لو لم يأت به و نحوهما.

نعم، قد تتجه المزاحمة فيما لو كان المستأجر عليه مطلق الكس من دون تقييد بحال الجنابة لا - بعنوانه و لا - بعنوان آخر، و كان المكلف قادراً على الإتيان به حال الطهارة فلم يبادر إليها حتى تجدد له العجز عنها بحيث لا يستطيع الكس إلا جنبا إما بتفريط منه أو بدونه، فإن الإجارة حيث وقعت صحيحة و ملك المستأجر العمل على الأجير لم يبعد وقوع التزاحم بين حرمة المكث في المسجد و وجوب تسليم العمل المستأجر عليه و يكون المعيار على الأهمية، من دون أن تبطل الإجارة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٥

و لا يستحق الأجرة المسمأة (١)، و إن كان يستحق أجره المثل (٢)،

لارتفاع موضوع صحتها بسبب الحرمة، فتأمل.

(١) كما هو مقتضى بطلان موجب استحقاقها، و هو الإجارة.

(٢) أما أصل استحقاق الأجرة، فهو من صغريات قاعدة: ما يضمن بصحيحه يضمن بفاسده، المشهورة بين الأصحاب، خصوصاً المتأخرين منهم، و إن وقع الكلام في دليلها.

و لا يبعد كون دليلها في المقام و نحوه مما يتعلق بالأعمال، المرتكزات العرفية على احترام عمل الغير و ضمانه بالاستيفاء، إذا لم يبتن على المجانية، كما هو المفروض في المقام، لصدور العمل بطلب من المستأجر مبنيًا على الضمان منه و من الأجير، و بطلان الإجارة لا ينافي ذلك.

و أما ما يظهر من العروة الوثقى من عدم استحقاق الأجرة مع العلم بالجنابة، فكأنه لدعوى: أن حرمة العمل مانعة من استحقاق الأجرة عليه، نظير ما تقدم منه فيما لو استأجر على الكس المطلق فأوقعه حال الجنابة عامداً. و قد سبق ضعفه.

و مثله ما عن بعض من أن علم العامل ببطلان العقد مانع من ضمان عمله، لإقدامه على هدر حرمة و إيقاعه مجانا.

لاندفاعه بأن العلم بعدم استحقاق الأجرة المسمأة شرعاً أو عرفاً لا يقتضي الإقدام على المجانية، بل هو مقدم على الوفاء بالعقد و على الاستحقاق بمقتضاه و لو تشريعاً، و ذلك كاف في الضمان له.

نعم، لو أعرض عن العقد بسبب العلم بطلانه و لم يأت بالعمل مبنيًا عليه، اتجه عدم استحقاقه أجره عليه. و لعله خارج عن مفروض كلامهم، فلاحظ.

و أما تعيين أجره المثل، فلأنها الأصل في الضمان بعد فرض بطلان الضمان بالمسمى، تبعًا لبطلان الإجارة، و لذا كان هو ظاهر إطلاق من عبر بالضمان.

لكن لا يبعد الاختصار على أقل الأمرين من المثل و المسمى:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٦

هذا، إذا علم الأجير بجنائته، أما إذا جهل بها فيشكل حرمة استنجاره (١)،

أما مع زيادة المسمى، فلأنه لا موجب لاستحقاقه إلا العقد المفروض بطلانه، فيرجع لمقتضى الأصل المذكور في الضمان. و أما مع زيادة المثل، فلأن الإقدام بمقتضى العقد الباطل على الضمان بما دونه و هو المسمى، موجب لهدر حرمة بالإضافة إلى الزائد عليه، كما تهدر حرمة رأسًا بالإقدام على مجانيته، فلا يبنى العرف على ضمان الزائد، و لا أقل من عدم وضوح بنائهم عليه، ليخرج به عن مقتضى الأصل الأولى من عدم الضمان.

و تمام الكلام في محله من مباحث المكاسب.

(١) بل تقدم في أول المسألة عدم حرمة تكليفًا. و أما عدم حرمة وضعه الراجع لصحة الإجارة فقد أصر عليه بعض الأعظم قدس سره.

بدعوى: أن المدار في بطلان الإجارة هو تنجز حرمة العمل على الأجير حتى يخرج عن قدرته و ملكه تشريعًا، و مع عدم تنجز الحرمة عليه و بقاء العمل تحت قدرته لا مانع من صحة إجارته.

و هو مبني على أن منشأ بطلان الإجارة مع تنجز الحرمة للعلم بالجنابة هو عدم قدرة الأجير على العمل و لا ملكيته له.

و هو في حيز المنع، لأن تحريم العمل لا يوجب سلب القدرة عليه، كما أن عمل الإنسان غير مملوك له لا قبل الإجارة و لا بعدها. و إرادة الحجر الشرعي من سلب القدرة و الملكية راجع للاستدلال على الدعوى بها، فيكون عمومها لحال عدم التنجز و قصورها عنه مساوقًا لعموم الدعوى و قصورها.

فالعمدة في وجه الاستدلال ما سبق من حرمة أكل المال بالباطل، و عدم نفوذ الشرط المحلل للحرام. و لو شك في صدق الأول مع الجهل فلا إشكال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٧

و إن كان أظهر ذلك، و كذلك الصبي و المجنون الجنب (١)،

في صدق الثاني.

مع أن نفوذ الإجارة إن اقتضى وجوب تسليم العمل على الأجير واقعا، كان رافعا لحرمة دخول الجنب للمسجد واقعا، و لا يظن من أحد البناء على ذلك، بل هو خلاف إطلاق دليل التحريم.

و تحكيم عموم نفوذ العقود و وجوب القيام بمقتضاها عليه موقوف على أقوائته منه، و هو مستلزم لتقدمه عليه حتى مع العلم بالحال. و إن لم يقتض وجوب تسليمه فلا- طريق لإثباته، لانحصار الدليل عليه بعموم وجوب الوفاء بالعقود الظاهر في وجوب ترتيب آثارها المستلزم عرفا لنفوذها فمع فرض عدم وجوب تسليم العمل المستأجر عليه و لا ترتيب أثر الإجارة لا طريق لإثبات نفوذها. و من هنا كان الظاهر بطلان الإجارة في المقام، فلا يجوز للمستأجر إجبار الأجير على العمل.

كما لا يضمنه لو أوقعه بالمسمى، بل بالمثل أو بأقل القيمتين.

لكن هذا موقوف على ما إذا لم يستلزم الجهل إطلاق متعلق الإجارة، كما لو استأجره على الكنس في زمن يعجز عن الغسل فيه، أما لو كان الزمن يسع الغسل ثم الكنس فإطلاق متعلق الإجارة ممكن في نفسه، بل هو الظاهر من الإطلاق.

و مجرد وقوع الكنس حال الجنابة بسبب الجهل لا- يوجب التقييد بها، فتصح الإجارة و يستحق بالعمل الأجر المسماء و إن جاء بالكنس حال الجنابة، نظير ما سبق منا في أول المسألة.

بل الظاهر جواز الإجار على الكنس و إن استلزم الوقوع في الحرام لفرض استحقاق الكنس و لا دليل على عدم جواز الإجار مع عدم تنجز الحرمة في حق الفاعل. فلاحظ.

(١) بناء على وجوب إخراجهما من المسجد، حيث يكون دخولهما محرماً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٨

بل الأظهر وجوب إخراجهم من المسجد (١).

على المستأجر، فضلاً عن وليهما، فيكون الاستئجار على العمل المستلزم له- في فرض عجزهما عن الغسل - محرماً تكليفاً و باطلاً، كاستئجار المكلف الجنب لذلك.

أما بناء على عدم وجوب إخراجهما، فلا وجه لحرمة استئجارهما بعد فرض عدم الحرمة عليهما بمقتضى رفع القلم.

و ما عن الأردبيلي من وجوب إجراء أحكام المكلفين على الصبي و المجنون غير ظاهر.

و منه يظهر أنه لا مجال لتخيل التحريم بملاك التسبب للحرام، فإنه- مضافاً إلى عدم تمامية كبرى حرمة التسبب له- لا حرمة في حق المباشر في المقام.

(١) يعنى: الجاهل بالجنابة و الصبي و المجنون.

و قد سبق من المعتبر عند الكلام في جنابة الصغير وجوب منعه مما يحرم على الجنب، كدخول المساجد.

و هو متجه، بناء على أنّ تحريم دخول الجنب للمسجد كفائي، راجع إلى تكليف الكل بعدم تحقق ذلك من كل أحد، بحيث يعصى الكل بتمكين الجنب من الدخول كما يعصى هو.

و لا- طريق لإثبات ذلك، لظهور الآية في توجيه الخطاب للمكلفين بعدم قربهم المساجد حال جنابتهم، لا بعدم قرب غيرهم ممن يكون جنبا.

و كذا معتبرة جميل عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: للجنب أن يمشى في المساجد كلها و لا يجلس فيها إلا المسجد الحرام و مسجد الرسول صلى الله عليه و آله» (١)، فإنّ ظاهراً المقابلة فيه بين المشى و الجلوس حرمة الثانية على الجنب نفسه، كما كان الأول محللاً له.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٣٩

[مسألة ١٤ إذا علم إجمالا جنابة أحد الشخصين لا يجوز استئجارهما]

مسألة ١٤: إذا علم إجمالا جنابة أحد الشخصين و كان الجنب منهما عالماً بجنابته لا يجوز استئجارهما (١)،

و كذا قوله صلى الله عليه وآله في حديث الريان: «ألا إن هذا المسجد لا يحل لجنب» (١).

و في حديث عبد الله بن محمد: «لا يحل لأحد أن يجنب في هذا المسجد» (٢).

و باقى النصوص و إن تضمنت النهى عن دخول الجنب للمسجد من دون توجيه الخطاب به لأحد، إلا أن المنصرف منها تحريمه على الجنب نفسه، لا على غيره - كما اعترف به سيدنا المصنف قدس سره - لاحتياج تكليف الإنسان بفعل غيره إلى عناية يبعد حمل عليها، و لا سيما بملاحظة الاستشهاد فى بعضها بالآية الشريفة.

بل ارتكازيات المتشعبة قاضية بعدم منع من لم يتنجز عليه التحريم من المكلفين لاجتهاد أو تقليد، كالجنب المعتقد بالطهارة و الشاك المستصحب لها و المغتسل غسلا ناقصا أو باطلا معتقدا بتماميته و الجاهل بمسجديّة الأرض، و كذا من سقط فى حقه التحريم لخرج أو ضرورة، و لو برفع منشأ حرجه أو ضرورته، بل من البعيد بناء الفقهاء على منع هؤلاء كلهم.

و ما ذلك إلا لارتكاز كون التحريم انحلاليا عينيا فى حق كل جنب بالإضافة لدخوله، فلا يجب عليه منع غيره من أفراد الجنب إلا من باب النهى عن المنكر المشروط بفعليّة التكليف و تنجزه فى حق الغير، و لا مجال له فى مثل المقام مما يتنجز فيه التكليف أو لا يكون فعليا فى حقه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٤٣٩

و قد تقدم التعرض لذلك عند الكلام فى جنابة الصغير، كما تقدم نظيره فى الفرع الثامن من فروع مس المحدث للكتاب فى ذيل المسألة التاسعة و التسعين من مسائل الموضوع.

(١) أما تكليفها، فللعلم الإجمالى بحرمة استئجار أحدهما، لما فيه من الحث

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٠

...

على الحرام المنجز.

نعم، لا مجال له مع جهل الأجير بالجنابة، لما سبق من عدم الدليل على حرمة الحث على الحرام غير المنجز.

و أما وضعها، فللعلم ببطان إحدى الإجاريتين المانع من ترتيب الأثر عليهما.

لكن ذلك لا يختص بصورة علم الأجير بالجنابة، لما سبق منه و منا من بطلان الإجارة مع الجهل بحرمة مقدمة العمل المستأجر عليه، فضلا عن حرمة نفس العمل المستأجر عليه.

ثم إن أثر العلم الإجمالى المذكور عدم جواز إجبار كل منهما على العمل لو امتنع، بل و كذا لو امتنع أحدهما لما يأتى فى استئجار أحدهما.

و أما بالإضافة إلى استحقاق الأجرة، فلا أثر له، لأن لكل منهما المطالبة بالأجرة تمسكا باستصحاب الطهارة فى حقه، لعدم الأثر لجنابة الآخر فى حقه، و لا مجال لامتناع المستأجر بسبب علمه بعدم استحقاق أحدهما، لأن علم أحد المتخاصمين ليس حجة له فى مقام التخاصم، بل مقتضى علمه إجمالا باستحقاق أحدهما وجوب إرضائهما معا.

بل لو فرض علم الحاكم أيضا بجنابة أحد الأجيرين لم يمنعه من الحكم على طبق الأصل الجارى فى حق كل منهما، لعدم ابتلائه بالطرف الآخر الذى لا خصومة له.

بل لو تخاصما معا مع المستأجر لم يمنع أيضا، نظير حكمه على من أقر بعين لشخص ثم أقر بها لآخر، بلزوم دفعها للأول و ضمانها للثانى، مع العلم بكذب أحد الإقرارين.

غاية الأمر، أنه يحرم على العالم منهما فى نفسه أخذ الأجرة، لا المسمى و لا المثل، لأنه لا أجره للعمل المحرم إجماعا، لأنها أكل للمال بالباطل.

نعم، لا- يبعد استحقاق أجره المثل أو أقل الأمرين منها و من المسمى - على ما سبق الكلام فيه - مع عدم تنجز الحرمة على العامل، لخروجه عن المتيقن من دليل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤١

و لا استئجار أحدهما (١) لقراءة العزائم أو دخول المساجد أو نحو ذلك مما يحرم على الجنب.

[مسألة ١٥ مع الشك فى الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة]

مسألة ١٥: مع الشك فى الجنابة لا يحرم شيء من المحرمات المذكورة (٢)، إلا إذا كانت حالته السابقة هى الجنابة.

المنع، بل يناسبه ما تضمن أنه لا مهر لبغى مع ثبوت المهر بوطء الشبهة، فلاحظ.

(١) لمنجزية العلم الإجمالى لأحد أطرافه مع الابتلاء بتمامها، و بتحقيق الجنابة يعلم بحرمة استئجاره تكليفا، لأنها تشجيع على المحرم المنجز.

و أما وضعا، فليس أثر بطلان الإجارة - كما سبق - إلا حرمة إجبار الأجير على العمل، و هى منجزة قبل الإجارة بتنجز احتمال حرمة التشجيع، لأنه مرتبة عالية منه.

و من هنا يتضح الفرق بين الإجارة على الأمور المذكورة و الإجارة للصلاة عن ميت، التى سبق فى المسألة الثالثة عدم تنجزها بالإضافة إلى أحدهما.

نعم، مع جهل الجنب بالجنابة حيث لا يحرم تشجيعه و حثه على العمل، فعدم جواز الإجبار لا يكون موردا للابتلاء إلا بعد الإجارة، فيشكل تنجزه، لعدم الابتلاء بالطرف الآخر، لفرض عدم استئجاره، نظير ما تقدم فى المسألة المذكورة.

(٢) أما مع العلم بأن الحالة السابقة هى الطهارة، فلاستصحابها المحرز لعدم عدم ترتب أحكام الجنابة.

و أما مع الجهل بالحالة السابقة، فلاصالة البراءة من تحريم الأمور المذكورة.

نعم، لا مجال لذلك فيما تكون الطهارة شرطا فيه، كالصلاة و الطواف، لأصالة الاشتغال بالمأمور به مع الشك فى تحقق شرطه.

أما الصوم، فحيث كان المانع منه تعمد البقاء على الجنابة، فهو لا يتحقق مع الشك بالنحو المذكور، كما أنه لو انكشف بعد ذلك مقارنته للجنابة لم يجب قضاؤه، لأن مورد النص نسيان الغسل، و لا يشمل تعمد تركه لعدم تنجز احتمال الجنابة.

بقى فى المقام فروع أهملها سيدنا المصنف قدس سره ينبغى التعرض لها، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٢

...

الأول: صرح في الفقيه و الهداية و النهاية و الغنية و المعتبر و النافع و مبحث الغسل من المنتهى و محكى التحرير بوجوب التيمم على من احتلم في أحد المسجدين الشريفين، و أنه لا يمر فيهما إلا متيمما، و هو المحكى عن السرائر و الجامع و غيرهما، و هو المتيقن من إطلاق من يأتى.

و لذا نسب للمشهور فى كلام غير واحد، بل فى الغنية و المعتبر و المنتهى دعوى الإجماع عليه. و يقتضيه صحيح أبى حمزة: «قال أبو جعفر عليه السّلام: إذا كان الرجل نائما فى المسجد الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه و آله فاحتلم فأصابته جنابة فليتيمم و لا يمر فى المسجد إلا متيمما، و لا بأس أن يمر فى سائر المساجد، و لا يجلس فى شىء من المساجد» (١)، و نحوه مرفوعة الآتى.

و منه يظهر ضعف ما فى الوسيلة من عدّه مستحبا، و قد عدّ الخلاف فى المفاتيح شاذّا و إن كان قد يستفاد من المبسوط، بناء على ذهابه لكرهه المرور فى المسجدين للجنب، و قد تقدم كلامه فى تلك المسألة، فراجع. هذا، و مقتضى الجمود على عبارة من عرفت، اختصاص الحكم بالاحتلام دون غيره من أفراد الجنابة الاضطرارية، فضلا عن الاختيارية.

لكن عن القاضى الإطلاق فى الجنابة الاضطرارية.

و قد يستفاد التعميم لها و للاختيارية من الاستدلال عليه فى المعتبر و المنتهى بأنه مقتضى حرمة المرور فى المسجدين للجنب، بضميمة ما تضمن وجوب التيمم عند تعذر الغسل، بل هو مقتضى إطلاق وجوب التيمم للخروج من المسجدين إذا أجنب فيهما فى المنتهى و محكى التحرير- فى بيان ما يجب له التيمم- و الشرائع و التذكرة و القواعد- فى أحكام غسل الجنابة- و عن غيرها.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٣

...

بل مقتضى الاستدلال المذكور وجوبه لمن دخلهما جنبا عصيانا أو جهلا، كما هو مقتضى إطلاق وجوبه لخروج الجنب من المسجدين فى الشرائع و القواعد و التذكرة و الإرشاد و الدروس- فى بيان ما يجب له التيمم- و عن غيرها، و به صرح فى الروض و كشف اللثام.

و كيف كان، فيستدل للتعميم.

تارة: بإطلاق أدلة بدلية التيمم عن الغسل، مثل ما تضمن أنه أحد الطهورين، و يكفيك عشر سنين و نحوهما، لظهورها فى مشروعيتها فى كل مورد يحتاج فيه للطهارة، و منه المقام، بلحاظ حرمة الكون فى المسجدين حال الجنابة.

نعم، يختص ذلك بما إذا لم يستلزم التيمم زيادة فى المكث و لو قليلا، و إلا كان تحريم الزيادة المذكورة مزاحما لتحريم المرور حال الجنابة، فيتوقف وجوب التيمم على إحراز أهمية الثانى، فتأمل.

و أخرى: بالصحيح المتقدم بإلغاء خصوصية مورده عرفا، لقضاء ارتكازيات المشرعة بعدم كون وجوب التيمم تعبدا محضا، بل لتجنب الكون فى المسجدين حال الجنابة، بلحاظ بدلية التيمم عن الغسل، فهو جار على مقتضى العمومات السابقة و كاشف عن أهمية حرمة الكون حال الجنابة من المكث الذى يقتضيه التيمم.

و لذا صرحوا بوجوب اختيار أقرب الطرق، بل لا إشكال ظاهرا فى وجوب المبادرة للتيمم و للخروج بعده، مع أن الصحيح لم يتضمن إلا وجوب كون المرور حال التيمم.

و كأنّ هذا هو مراد من عبّر بعدم تعقل الفرق بين مورد الصحيح وغيره من الموارد المذكورة، وإلا فالفرق ممكن عقلا. ومنه يظهر ضعف ما في جامع المقاصد من أنه رجوع إلى ظن لا يفيد النص، وما في المدارك من أنّ النص إنما يكون حجة في غير مورد في مفهوم الموافقة و منصوص العلة، وما عداهما داخل في القياس الممنوع عنه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٤

...

فإنّ إلغاء خصوصية مورد النص عرفا بملاحظة المناسبات الارتكازية راجع إلى استفادة العموم من ظهور النص الحاصل من القرائن المحيطة بالكلام، وهو حجة، وليس من القياس في شيء.

ثمّ إنه قد ناقش في الجواهر في إلغاء خصوصية المورد واستفادة جريه على القاعدة بلحاظ بعض الفروع الآتية التي يظهر من الكلام فيها حال ما ذكره.

هذا، وقد يستدل للتعميم لغير الاحتلام من أفراد الجنبات في المسجد بالصحيح المتقدم، بناء على ما عن المعتبر من روايته هكذا: «فاحتلم أو أصابته جنابة».

لكن الموجود في المطبوع منه: «فاحتلم أو أصابته جنابة»، و ظاهره كون العطف تفسيريا لبيان كون المراد بالاحتلام هو المصاحب للجنبات، لا من عطف العام على الخاص.

و لا أقل من الإجمال الملزم بالاختصار على المتيقن، كما هو اللازم بلحاظ اختلاف رواية الحديث أيضا.

كما قد يستدل للتعميم لجميع أفراد الجنب حتى من كانت جنابته خارج المسجد، باحتمال رجوع الضمير في قوله عليه السلام: «و لا يمر في المسجد إلا متيمما» للجنب، المستفاد من قوله عليه السلام: «فأصابته جنابة»، لا للمحتلم.

لكن الاحتمال المذكور مخالف للظاهر.

و مثله ما في كشف اللثام من دعوى أولوية الموارد المذكورة في وجوب التيمم من الاحتلام الذي هو مورد النص، لعدم وضوح وجه الأولوية مع عدم التعمد، و أما مع التعمد فهو إنما يقتضى العقاب، و ليس وجوب التيمم من سنخه، بل هو تكليف محض، لا يتضح وجه أولويته.

فالعمد ما سبق.

و يلحق بالكلام في ذلك الكلام في أمور.

أولها: مقتضى ما ذكرناه في توجيه النص، الاكتفاء بالتيمم الاضطراري بالغبار

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٥

...

و نحوه و عدم جواز انتظار الأرض إذا استلزم زيادة معتدا بها في المكث، لأنّ تحريم البقاء في المسجد حال الجنبات موجب لصدق الاضطرار للتيمم المذكور، فيشرع و يجب بمقتضى دليل بدليته، كما يشرع أصل التيمم بمقتضى دليل بدليته عن الغسل.

ثانيها: المنساق من الصحيح إيقاع التيمم لأجل المرور في المسجد، لا إيقاعه لغاية أخرى مشروطة بالطهارة، لا ابتناء ذلك على عناية تفتقر للتنبيه، بل هو لا يشرع لها، لعدم صدق الاضطرار بالإضافة إليها في فرض التمكن من الغسل خارج المسجد.

و ذلك هو المناسب لما تقدم منا في المسألة السابعة و التسعين من مباحث الوضوء من جواز جعل المس غايّة للوضوء و إن كان مبيحا له لا شرطا فيه، فيصلح للاستدلال عليه.

ثالثها: إنما يجب الخروج على الجنب بعد التيمم إذا كان قادرا على الغسل خارج المسجد، أما إذا تعذر عليه فيجوز له المكث فيه، بناء على ما هو الظاهر من استباحة دخول المساجد بالتيمم، لإطلاق أدلة بدليته، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى، و به صرح في الروض و المدارك و غيرهما.

و ليس في الصحيح ما ينافي ذلك، لوروده لبيان اعتبار التيمم في الخروج، لا لبيان وجوب الخروج. بل لو نهض إطلاقه ببيان الخروج، كان محكوما لأدلة بدلية التيمم و طهوريته في فرض مصادفته العجز المطلق عن الماء حتى خارج المسجد.

لكن في جامع المقاصد: «و الظاهر أنّ هذا التيمم لا يبيح و إن صادف فقد الماء، و إلا لم يجب الخروج عقبيه بلا فصل متحررا أقرب الطرق، و التالي باطل. فعلى هذا لا ينو في البدلية».

و هو - كما ترى - مخالف للمنساق من النص.

و إنما يجب الخروج عقبيه بغير فصل لأن بدليته اضطرارية، و لا اضطرار لإيقاع المكث الزائد به، لإمكان إيقاعه عن غسل، فمع فرض تعذر الغسل حتى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٦

...

خارج المسجد لا موجب للخروج، لتحقيق الاضطرار بالإضافة أيضا.

و منه يظهر جواز إيقاع سائر الغايات الموقوفة على الطهارة به لو صادف عدم الماء، فلاحظ.

رابعها: تقدم من جامع المقاصد وجوب اختيار أقرب الطرق، و سبقه إليه في التذكرة و الدروس، و ظاهر الروض المفروغة عنه، و قد أشرنا إلى وجهه.

إلا أنّ الظاهر عدم وجوب المدافعة في ذلك و لا الإسراع في المشي بالوجه الخارج عن المتعارف، لظهور عدم التنبيه عليه في الصحيح في عدم وجوبه.

خامسها: الظاهر عدم وجوب التيمم إذا كان زمانه مساويا لزمان الخروج أو أقصر منه، كما عن الأردبيلي في شرح المفاتيح، بل لا يجوز إذا استلزم زيادة في المكث، لعموم حرمة الكون في المسجدين حال الجنابة.

خلافا لما عن الذكرى و قربه في محكي الدلائل من وجوب التيمم لعموم النص.

لكنه منصرف عن ذلك بناء على ما سبق من ظهوره في الجرى على مقتضى العمومات.

و دعوى: ظهوره في خصوصية المرور في الحرمة حال الجنابة و العفو عن المكث للتيمم.

مدفوعة بأن المنساق من ذكر المرور دفع توهم جوازه في المسجدين من غير تيمم كما جاز في غيرهما، لا- أهميته من المكث، فالمحرم في المسجدين مطلق الكون في المسجدين حال الجنابة، و إنما عفى عن المكث لأجل التيمم لقلّة زمانه غالبا.

و ما في كشف اللثام من التسليم بذلك في غير الاحتلام و وجوب التيمم مع الاحتلام اقتصارا على مورد النص و الإجماع، مبني على الرجوع في غير الاحتلام للعمومات، و الجمود فيه على النص بعد حمله على محض التعبد الملزم بالتمسك بإطلاقه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٧

...

و قد سبق المنع من ذلك، و تنزيل النص على العمومات.

كما أنّ الإجماع لم يثبت بعد قرب انصراف كلمات كثير عنه، كما انصرف عنه إطلاق النص.

سادسها: إذا كان زمان الغسل مساويا لزمان التيمم أو أقصر منه وجب الغسل بمقتضى ما سبق من تنزيل الصحيح على القاعدة، لأن بدلية التيمم اضطرارية، فلا يشرع مع القدرة على الغسل، كما صرح بذلك في التذكرة و الدروس و الروض و المسالك و محكى الذكري و غيرها.

بل لعل عدم تعرض جملة من الأصحاب بذلك للغفلة عنه لندرة إمكان الغسل في الزمان المذكور من دون تلويث بالنجاسة، خصوصا في مورد النص، و هو الاحتلام الذى اقتصر عليه جماعة منهم، و لا سيما من استدل بالعمومات، كالمعتبر و المنتهى و محكى نهاية الاحكام.

و كأنه لذلك نزل في مفتاح الكرامة كلام من أطلق وجوب التيمم على غير الصورة المذكورة.

و ما فى كلام بعضهم - كالدروس و الروض - من عدّ الخروج من المسجدين من الغايات التى يختص بها التيمم عن الغسل، لا ينافى ذلك، لأن الغسل الذى ذكرناه ليس للخروج، بل لمطلق الكون فى المسجدين الشريفين الذى صرحوا بوجوب الغسل له، و لذا صرح به من حكم بوجوب الغسل فى الفرض.

و منه يظهر أنّ عدم تنبيه جماعة لوجوب الغسل فى الفرض لا يدل على فهمهم التعبد من النص و الخروج به عن القاعدة.

كما ظهر ضعف ما فى جامع المقاصد و المدارك و محكى الدلائل من وجوب التيمم حينئذ، عملا بإطلاق النص.

فإنه يبتنى على الجمود على عبارة النص، و قد سبق ضعفه، و تنزيهه على العمومات.

و ما فى المدارك من عدم الوقوف على دليل يقتضى اعتبار عدم الماء فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٨

...

جواز التيمم لغير الصلاة، غريب، فإنّ وضوح ذلك يغنى عن الاستدلال له، و لذا لا ريب فى عدم جواز التيمم لدخول المساجد أو قراءة العزائم أو نحوها مع التمكن من الماء، فتأمل.

و ما فى الجواهر من أنّ اشتراط فقدان الماء فى التيمم صار من قبيل الأصول و القواعد التى يكفى فى الخروج عنها رائحة الدليل، كما ترى لا يرجع إلى محصل.

و أما دعوى: أنّ مقتضى العمومات وجوب الغسل مع القدرة عليه و إن زاد زمانه على زمان التيمم، و لا قائل بذلك، كما لا يمكن تنزيل الصحيح عليه، لندرة تعذر الغسل فى المسجد و إن طال زمانه كثيرا، فيكشف عن عدم جريان الصحيح على العمومات، و لزوم تحكيمه عليها.

فهى مدفوعة، بأنّ المانع من التيمم ليس هو مطلق القدرة على الغسل، بل لا بد معها من عدم لزوم محذور منه، كالكون المحرم فى المسجد، و هو لا يلزم مع قصر زمان الغسل أو مساواته لزمان التيمم، للاضطرار للكون بالمقدار المذكور حال الجنابة الرافع لحرمته.

و منه يظهر أنه لا حاجة لما فى الروض من التمسك فى المنع عن الغسل مع طول زمانه بالإجماع المشار إليه.

على أنّ الجمود على الصحيح لا يقتضى المنع عن الغسل، لظهوره فى أنّ الأمر بالتيمم ليس نفسيا، بل لأجل المرور، و من الظاهر أنّ المراد به المرور حال الجنابة لا بعد ارتفاعها، و لذا لو اغتسل غفلة صح غسله و لم يجب التيمم، فلا ينافى جواز رفع الجنابة بالغسل، بل وجوبه بمقتضى العمومات المتقدمة، لأن التكليف لا يقتضى حفظ موضوعه.

هذا كله فى مورد الصحيح و هو المحتمل.

و أما غيره، فالأمر فيه أظهر، لعدم المخرج عن العمومات القاضية بوجوب الغسل.

و من ثمّ جزم في الجواهر بوجوب الغسل فيه لو أبى عنه في المحتلم، جمودا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٤٩

...

على الصحيح.

سابعها: ألحق في المنتهى و الدروس و محكى التحرير و الذكرى و البيان و الألفيه و غيرها الحائض بالجنب.

قال في مفتاح الكرامة: «و خلا عن ذلك كلام القدماء، إلا أبا على، فإنه ألزم الجنب و الحائض التيمم إذا اضطرا إلى الدخول، نقله عنه في الذكرى».

و قد يستدل على الإلحاق.

تارة: بمرفوع محمد بن يحيى عن أبي حمزة: «قال أبو جعفر عليه السلام: إذا كان الرجل نائما في المسجد [أو مسجد] [١] الحرام أو مسجد الرسول صلى الله عليه و آله فاحتلم فأصابته جنابة، فليتمم و لا يمر في المسجد إلا متيمما حتى يخرج منه ثم يغتسل، و كذلك الحائض إذا أصابها الحيض تفعل ذلك. و لا بأس أن يمر في سائر المساجد و لا يجلسان فيها» [٢].

و اخرى: بما في المنتهى، قال: «و لأن الاجتياز فيهما حرام إلا مع الطهارة، و هى متعذرة، و التيمم يقوم مقامها في جواز الصلاة، فكان قائما مقامها في قطع المسجد، و إن لم يكن التيمم هاهنا طهارة».

و يشكل الأول: بضعف السند. و ما في الجواهر من قوة الظن باتحاد سنده مع الصحيح السابق، و لا سيما مع روايته في الكافي الذى هو أضبط كتب الأخبار.

كما ترى! إذ لا منشأ لتخيل الاتحاد إلا رواية محمد بن يحيى له مرفوعا إلى أبي حمزة و روايته للصحيح مسندا إليه، و هو قد يوجب الظن باتحاد الخبرين لا باتحاد السندين، فمع الاختلاف في المتن لا مجال للتعويل على المرفوع. و روايته في الكافي لا يكفى في الوثوق بالمعتبر في الحجية.

و عمل العلامة و بعض من تأخر عنه لا يكفى في الانجبار، كقوله في المنتهى:

إنّ الرواية مناسبة للمذهب، فإنّ مناسبتها للمذهب إن كانت بمعنى الإجماع على

[١] هذه الزيادة موجودة في الطبعة الحديثة من الوسائل، و هى غير موجودة في الكافي.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٠

...

مضمونها- كما قد يظهر من بعضهم- فلا مجال له بعد ما سبق من خلّو كلام القدماء عنه، و إن كانت بمعنى الموافقة لأصول المذهب و قواعده- كما هو الظاهر- كانت اجتهدا منه لا يكفى في الحجية. و لذا استشكل هو قدّس سرّه في التذكرة.

و يندفع الثانى، بما أشار إليه في المعتبر و غيره من أنّ التيمم إنما يقوم مقام الغسل عند تعذره مع قابلية المكلف للطهارة و تكليفه بها، كما في الجنب، دون الحائض المستمرة الحدث، و لذا لا تشرع منها بقية الغايات بالتيمم.

و وجوب تخفيفها للحدث بالغسل أو التيمم و إن أمكن- كما في المسلوس و المبطون و المستحاضة- و قد يناسبه استحباب الوضوء

لها في بعض الموارد، إلا أنه محتاج إلى دليل، ولا تكفى فيه العمومات.

نعم، لو كان الخبر السابق حجة، صلح دليلاً على ذلك، و أمكن بلحاظه تنزيله على القواعد من وجوب الغسل ذاتاً و بدلية التيمم عنه اضطراراً، خلافاً لما في الجواهر من منافاة اشتغال الخبر على إلحاق الحائض للبدلية و كشفه عن أنّ وجوب التيمم تعبد محض لا ينزل على القواعد.

لكن ضعف الخبر مانع من الخروج به عن الوجه الذي ذكرناه.

و منه يظهر ضعف ما عن الذكرى من الإشكال في الوجه المذكور بأنه اجتهد في مقابل النص، إذ لا بأس بالاجتهاد المبني على القواعد و الأصول العامة في قبال النص الضعيف.

نعم، ينهض الخبر بإثبات الاستحباب بناء على قاعدة التسامح في أدلة السنن، و لعله لذا لم يمنع عنه في المعتمد.

لكنه مختص بما إذا لم يستلزم مكثاً زائداً على ما يقتضيه المرور اللازم.

و أما إلحاق النفساء، فهو المحكى عن المحقق الثاني، و هو يبنى على إلحاقها بالحائض في الاحكام - كما قيل، بل قيل: إنّها حائض في المعنى - بعد المفروغية عن إلحاق الحائض بالجنب.

هذا كله في المرور قبل النقاء، أما بعده قبل الغسل، فهي بحكم غير المحتل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥١

...

من أفراد الجنب - كما في حاشية المدارك و محكى الذكرى - و قد سبق أنه يجب عليه التيمم.

ثانها: قال المحقق الثاني في محكى شرح الألفية: «إنما خص الحكم بالمسجدين، لأن الاجتياز في غيرهما غير مشروط بالطهارة، فيبادر إلى الخروج»، و وافقه على الحكم في المدارك و غيرها.

و قد يشكل ما ذكره من الوجه بأن الاجتياز إنما يكون بالعبور من جهة لأخرى في طريق يمر بالمسجد، و لا يصدق على العبور من وسط المسجد إلى خارجه، كما لا يصدق على العبور من خارجه إلى وسطه. و لذا كان الظاهر تحقق العصيان بالدخول إلى آخر المسجد ثم الرجوع و الخروج من باب واحد في تمام زمن الكون في المسجد، كما لو جلس في المدة المذكورة في بابه، لا في خصوص زمن الدخول مع إباحة الخروج، لأنه اجتياز.

و لازم ذلك أن تكون حلية الخروج للمحتلم في سائر المساجد للاضطرار لا لخروجه عن موضوع الحرم، و هو يقتضى مشروعية التيمم له بمقتضى العمومات بالتقريب المتقدم في المسجدين الشريفين.

فالعمدة في الحكم، ظهور الصحيح في تخصيص وجوب التيمم للخروج بالمسجدين الشريفين، حيث يكون هو المخرج عن العمومات المقتضية لمشروعية التيمم، و ليس عدم وجوبه، لاحتياج العبادة عن التوقيف مع قصور الصحيح عن إثباته، كما في المدارك.

كما أنّ ظاهر الصحيح أنّ عدم وجوب التيمم للمحتلم ليس تخصيصاً للعمومات المذكورة، بل تخصيصاً، لقصورها عن المرور المذكور، لأن ظاهر المقابلة فيه بين المرور و الجلوس في بقية المساجد بضميمة ما تضمن اختصاص الحل بالاجتياز و عبور السبيل كون الخروج من المسجد كالعبور به من جهة لأخرى، و أنّ المراد من الاجتياز و عبور السبيل المأخوذ من عنوانا لموضوع الحل ما يعمهما، و إن كان هو خلاف ظاهرهما بدواً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٢

...

لكن المتيقن من ذلك ما إذا كانت الجنبه في المسجد، حيث لا يكون المكلف موضوعا للخطاب بعدم القرب إلا حينئذ، فهو في خروجه يشبه عابر السبيل في عدم كون قربه للمسجد إلا مارا به في طريق الخروج منه، من دون أن يكون منظورا بنفسه، دون غيره من أفراد الخروج، بل تحرم بمقتضى العمومات، كما سبق.

ولذا ليس لمن دخل مجتازا من جهة لأخرى العدول عن ذلك و الخروج من نفس الجهة التي دخل منها. ولازم ما ذكرنا جواز إجناب المكلف نفسه في المسجد إذا لم يستلزم المكث بعد الجنبه، كما يكون له ذلك حال الاجتياز الحقيقي به بالدخول من جهة و الخروج من أخرى.

كما أن لازم الاختصاص المذكور، الاقتصار في عدم وجوب التيمم على الجنبه الاختيارية أو الاضطرارية في المسجد، دون الجنبه خارجه إذا صادف دخول الجنب للمسجد عصيانا أو نسيانا و أراد الخروج منه، فإنه حيث لا يكون خروجه اجتيازا و لا داخلا في مفاد الصحيح كان مقتضى عموم حرمة الكون في المسجد للجنب مشروعية التيمم له في فرض تعذر الغسل، نظير ما سبق في المسجدين الشريفين.

نعم، يلزم الاقتصار على ما إذا لم يستلزم التيمم مكثا زائدا في المسجد، فإن مشروعية التيمم موقوفة على أهمية الطهارة حين الخروج من حرمة المكث الزائد، و لا طريق لإحراز الأهمية المذكورة، و مجرد ثبوتها في المسجدين بالصحيح المتقدم لا يقتضى ثبوتها في غيرهما.

لكن الإنصاف أن وجوب التيمم للخروج على من دخل جنبا عمدا أو معذورا لا يناسب سيرة المتشرعة، بل لا يناسب إهمال الأصحاب التنبيه عليه مع كثرة الابتلاء به بنحو يبعد جدا خفاء الحكم فيه، فلا بد من البناء على عدم وجوبه، و لو تخفيفا من الشارع الأقدس، أو لعدم أهمية الحرمة بالنحو المقتضى لتشريع التيمم،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٢٥٣

...

و إن كان الخروج محرما ذاتا كالدخول، فلا يجوز العدول عن الاجتياز في الأثناء، كما ذكرنا، فتأمل جيدا. ثم إن مقتضى العمومات وجوب التيمم للمكث في سائر المساجد لو اضطر إليه. و يؤيده الصحيح الوارد في المسجدين، لأن المكث في سائر المساجد كالعبور في المسجدين في الحرمة.

هذا، و عن الذكرى استحباب التيمم للمحتلم في بقية المساجد، للقرب من الطهارة، و استضعفه في المدارك و محكى الدلائل. و هو مناسب لما تقدم منه في حكم المشاهد المشرفة من كراهة الاجتياز في المسجد للجنب، لأن مقتضى الكراهة المذكورة استحباب الطهارة الترابية عند الاضطرار للمرور و تعذر الغسل.

لكن في مفتاح الكرامة: «و قطع الأستاذ بالعدم، لأن قطع المساجد الباقية غير محظور، فكيف يباح الحرام - أعنى اللبث - لإصابة المندوب. قال: نعم، لو اتفق له ما شيا كان احتمالا»، و هو متين جدا، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم. تاسعها: قال في مفتاح الكرامة: «و احتمال في النهاية اشتراط تراب غير المسجد لو وجده، و لعل ذلك لما في بدن المجنب من الخبث، فلا يمس تراب المسجد، أو لأنه يعلق منه بعض الشيء فيلزم إخراجته منه، فتأمل».

و لعله أشار بالأمر بالتأمل إلى اندفاع الأول إن كان في مواضع التيمم برطوبة مسرية نجس تراب المسجد فلا يصح التيمم به و لو مع الانحصار، كما يكون تحريم تنجيس المسجد مزاحما لوجوب التيمم مع الانحصار، فلا يجب التيمم، لعدم إحراز أهميته، و إلا فلا منشأ لاحتمال مانعته.

و الثاني بأن العالق من الغبار الذي لا أهمية له تقتضى تحريم إخراجته، بل هو كالعالق بالخف و البدن و الثوب عند وضعها على أرض

المسجد.

على أنه يكفي في جوازه الصحيح، لأن حمله على التيمم من غير المسجد حمل له على الفرد النادر، كما أنه لا يناسب التفصيل بين الانحصار و عدمه، للغفلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٤

...

عنه جدا.

عاشرها: قال في مفتاح الكرامة أيضا: «و في حاشية على الدروس: أنه يستوى تمام الجنب و أبعاضه و سطح المسجد و أرضه، و في الأول تأمل».

و كأنه لقصور العناوين التي تضمنتها النصوص من الدخول و الجلوس و المشى و المرور عن بعض البدن.

لكن يكفي فيه النهي عن القرب في الآية و صحيح محمد بن مسلم «١»، لظهوره - بعد تعذر حمله على المعنى الحقيقي - في النهي عن أدنى ملابسة و لزوم كمال المباينة، بنحو لا يناسب جواز كون بعض بدن الجنب في المسجد.

و منه يظهر عموم المنع في بقية المساجد.

الثاني - من الفروع التي أهملها سيدنا المصنف قدس سره - المتيقن من موضوع أحكام المسجدين الشريفين ما كان منهما أصليا دون الزيادات الحادثة فيهما.

نعم، قد يستفاد من نصوص أحكامهما إلحاق الزيادات الموجودة في عصر صدورهما لو لم تكن متميزة عن الموضع الأصلي منهما، لأن عدم التنبيه على استثنائها مع غفلة العامة عنه موجب لظهورها فيما يعمها.

و لا - مجال لاستفادة العموم للزيادات الحادثة بعد ذلك، لأن عنوان المسجدين في نصوص أحكامهما ليس من سنخ الكلي غير المحدود الأفراد ليتمكن صدقه في زمان على ما لم يصدق عليه في عصر صدورهما، بل هو جزئي محدد الأجزاء لا ينطبق على ما لم ينطبق عليه حين صدورهما.

نعم، لو كان دليل إلحاق الزيادات مستقلا أمكن حمله على القضية الحقيقية بنحو يشمل كل زيادة تعرض.

كما أنه لو فرض القطع بعدم الفرق بين الزيادات، تعين بضميمة ما ذكرنا العموم لجميعها، لكن لا طريق له، خصوصا مع تميز الزيادة خارجا.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٥

...

الثالث: لو انحصر الماء الذي يغتسل به من الجنابة في المسجد، فإن لم يستلزم استعماله الدخول المحرم على الجنب - كما لو أمكن أخذه بالاجتياز، أو بدونه بناء على جواز الدخول في المسجد للأخذ - فلا إشكال، حيث يجب أخذه بلا تيمم.

و إن استلزم الدخول المحرم - كما لو كان في المسجدين الشريفين أو في غيرهما و توقف على المكث الزائد على ما يقتضيه الأخذ، كالاستقاء من بئر المسجد، حيث سبق تحريره، أو انحصر مكان الغسل بالمسجد - جاز الدخول بالتيمم - كما استظهره في الفرض الأخير في الجواهر - بل وجب، جمعا بين وجوب الغسل و حرمة الدخول حال الجنابة، و بدلية التيمم عن الغسل.

و مثله ما لو انحصر مكان الغسل بالمسجد مع أخذ الماء من خارجه.

و قد أشار في الجواهر و غيره للإشكال في ذلك، بأنه يلزم من صحة التيمم عدمها، لأن صحته توجب جواز الدخول للمسجد و القدرة على الغسل، و مع القدرة عليه يبطل التيمم، فيحرم الدخول للمسجد و يتعذر الغسل، فيلغو تشريع التيمم في هذا الحال، لعدم الأثر، بل تشريع التيمم في هذا الحال و لو لم يوجد بعد و لم يصح يستلزم عدم تشريعه، لأن تشريعه، بنفسه موجب للقدرة على الغسل الراجع لمشروعيته.

و لعل هذا هو مراد سيدنا المصنف قدس سره من قوله: «و ما يلزم من وجوده عدمه محال».

و إلا فلا محالية في كون وجود الأمر الاعتباري في المرتبة السابقة علّة لارتفاعه في المرتبة اللاحقة، إذ اقتضى ذلك دليل جعله و اعتباره، كما قد يكون حدوث الأمر التكويني في الزمان السابق علّة لارتفاعه في الزمان اللاحق، بأن يكون علّة لما يمنع من استمراره. و نظيره ما تضمن أن من ملك أباه عتق عليه، و إن فارق ما نحن فيه يترتب الأثر على جعل الملكية في المرتبة السابقة، و هو العتق، فلا يلغو جعلها، بخلاف صحة التيمم و مشروعيته في المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٦

...

و كيف كان، فقد ذكر غير واحد اندفاع الإشكال المذكور بأنه يكفي في صحة التيمم لغاية عدم الوجدان بالنسبة إليها، و إن تحقق الوجدان بالنسبة لغيرها، فالدخول في المسجد الخاص حيث يتعذر إيقاعه عن غسل شرع التيمم له، و لا يبطل تيممه لعدم القدرة به على الغسل للدخول المذكور، أما بقية الغايات فحيث يمكن الغسل لها و لو بعد الدخول للمسجد بالتيمم فلا يجوز إيقاعه بالتيمم المذكور، و لا بالتيمم له.

فالمقام نظير تيمم المحتلم للخروج من المسجدين مع وجدان الماء خارجهما، حيث لا يشرع به غير الخروج من الغايات، و كالتيمم للصلاة التي ضاق وقتها، الذي لا يشرع به غيرها.

و لازم ذلك تشريع التيمم من أول الأمر للدخول المذكور دون غيره من الغايات، و بقاؤه على ذلك من دون أن يبطل.

و مثله الإشكال بأن وجوب التيمم لما كان في طول وجوب الغسل فلا مجال له في المقام، لعدم وجوب الغسل للدخول للمسجد، لارتفاع موضوع وجوب الدخول بالغسل قبله، لأن الدخول إنما يجب لتحصيل الغسل، فمع تحقق الغسل قبله يرتفع وجوبه.

لاندفاعه بأن وجوب التيمم في المقام ليس غيرا و لا شرعيا، لعدم توقف الدخول و لا الغسل على التيمم، بل عقلى بملاك وجوب إطاعة تكليف المولى من تحصيل الغسل و اجتناب الدخول حال الجنابة، نظير تيمم المحتلم للخروج من المسجدين، الذي هو واجب عقلا، فرارا من الوقوع في المرور المحرم من دون أن يكون واجبا غيرا.

و ليس المجعول الشرعى في المقام إلا ارتفاع حرمة الدخول للمسجد على الجنب بالتيمم، و التيمم في ذلك في طول الغسل، و قد سبق في المسألة السابعة و التسعين من أحكام الوضوء أن اللزوم العقلى بالملاك المذكور كاف في التقرب المعتبر في الطهارة، كما سبق في التنبيه الثاني من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٧

...

الفرع الأول ما يصلح شاهدا له في المقام.

نعم، لا بد من البناء على جواز الدخول للمسجد بالتيمم، و على كونه من الغايات التي يجوز إيقاع التيمم لأجلها - كما هو الظاهر - أما

بناء على عدم تسويغ التيمم الدخول للمسجد - كما عن الفخر - فيكون الغسل متعذرا شرعا، فيجب التيمم لجميع ما يعتبر فيه الطهارة من الصلاة وغيرها.

و كذا الحال بناء على تسويغ التيمم له، إلا - أنه لا - يجوز إيقاع التيمم لأجله، بل يسوغ بعد التيمم المأني به لغاية أخرى مشروطة بالطهارة، كما عن بعض الأعظم قدس سره، حيث لا - بد من إيقاع التيمم للغايات الأخر لتعذر الغسل لها، لعدم المسوغ للدخول للمسجد.

لكن قد يشكل ذلك بأن تعذر الغسل للغايات المذكورة وإن اقتضى مشروعيتها التيمم لها إلا أنه بعد إيقاع التيمم لها حيث يجوز له الدخول للمسجد واستعمال مائه يكون قادرا على إيقاع تلك الغايات بالغسل، فيجب الغسل لها، ولا يشرع إيقاعها بالتيمم، وإنما يبقى التيمم مسوغا للدخول للمسجد، لعدم القدرة على الغسل له.

و قد أجيب عنه.

تارة: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره في المسألة الخامسة والثلاثين من فصل مسوغات التيمم، وأشار إليه شيخنا الأستاذ قدس سره من لزوم الخلف، لفرض قصد الغايات المذكورة بالتيمم، فكيف يكون مانعا من إيقاعها به و موجبا لوجوب الغسل لها؟! و أخرى: بما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من لزوم كون التيمم الناشئ من تعذر الغسل رافعا لتعذره، فيرجع إلى كون المعلول رافعا لعلته.

و لعله لذا قال بعض الأعظم قدس سره في حاشيته على المقام من العروة الوثقى:

«الأظهر كونه من فاقد الماء، و لا يباح له الاغتسال في المسجد، و لا الدخول فيه لأخذ الماء، و لا يستباح بهذا التيمم شيء من ذلك»، و تابعه على ذلك شيخنا الأستاذ بناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٨

...

على عدم جواز التيمم للدخول للمسجد.

أما سيدنا المصنف قدس سره، فقد ذكر أنّ البناء على ذلك يقتضى جواز الدخول للمسجد و عدم وجوب الغسل.

و كأنّ الفرق بينهما للفرق في وجه المنع، فإن كان هو الوجه الأول - أعني لزوم الخلف - كان اللازم الاقتصار على عدم بطلان التيمم للغايات المأني بها لأجلها و عدم وجوب الغسل لها، مع جواز الدخول للمسجد، أخذا بما دل على جوازه للمتيمم، و إن كان هو امتناع رفع المعلول لعلته، فحيث كانت علّة التيمم هي تعذر الغسل المسبب عن حرمة الدخول للمسجد استحال رفعه للحرمة المذكورة.

هذا، و حيث كان الالتزام بعدم وجوب الغسل مع جواز الدخول، أو مع حرمة، مخالفا للعمومات المقتضية لوجوب الغسل على القادر عليه، و لجواز دخول المسجد بالتيمم المأني به لغاية أخرى، لزم الاقتصار فيهما على مورد المحذور المانع من العمل بالعمومات.

فيقتصر في عدم وجوب الغسل - على تقدير جواز الدخول - على خصوص الغاية التي تيمم لها، فلو تيمم لصلاة الظهر أوقعها به، دون صلاة العصر، فضلا عن الطواف و قراءة العزائم، بل يجب الغسل لها بعد فرض التمكن منه بسبب التيمم المذكور، و ليس له التيمم لكلتا الصلاتين، لاختصاص المحذور في الغسل بالأولى منهما، بعد فرض عدم المحذور من وجوب الغسل للثانية بسبب التيمم للأولى، و فرض القدرة عليه به.

كما أنه يقتصر في حرمة الدخول على خصوص المسجد الذي يقدر على الغسل بالدخول فيه، دون غيره، و لو كان أهم منه كالمسجدين الشريفين.

بل يقتصر فيه على خصوص ما إذا كان الدخول فيه مستلزما للقدرة على الغسل، فلو ذهب الماء منه أو امتنع الأخذ منه جاز الدخول و

لو عاد حرم، و هكذا.

بل يقتصر في حرمة الدخول على خصوص الغاية التي أوقع التيمم لها، كصلاة الظهر في الفرض، لأن المصحح للتيمم لها هو تعذر الغسل لها، لا تعذره

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٥٩

...

لغيرها، فلا مانع من رفعه تعذر الغسل لغيرها، فيجوز الدخول للمسجد، بل يجب لأجل الغسل لبقية الغايات، لكن بعد الإتيان بالغاية التي أوقع التيمم لها، كي لا يرفع تعذر الغسل لها.

و من الظاهر أنّ التفصيل بأحد التحوين المذكورين - لو فرض التزامهم به - بعيد في نفسه جدا، كبعد أصل المطلب و عدم مناسبته للأذواق المتشرعية، بنحو يطمأن بخلل في مبنى الحكم، و هو عدم جواز الدخول للمسجد بالتيمم له، بل بالتيمم لغاية أخرى، و أنه يجوز التيمم لدخول المسجد - كما سبق منا - أو لا يجوز الدخول له بالتيمم مطلقا - كما عن الفخر - أو بخلل في الوجهين العقليين المذكورين المستلزمين لأحد التفصيلين، بنحو يصعب الخروج بهما عن مقتضى العمومات.

و كيف كان، فقد يدفع الأول بأنّ الخلف إنما يلزم في الأمور التكوينية، أو الشرعية الاعتبارية إذا لم يتبدل الموضوع، أما مع تبدله فلا خلف، و لا - محذور، فلا مانع في المقام من حكم الشارع أولا بوجوب التيمم دون الغسل لمثل الصلاة، لتحقق موضوعه، و هو تعذر الغسل لها، ثمّ بعد وقوعه يتبدل الحكم إلى وجوب الغسل لها و عدم الاجتزاء بالتيمم، لارتفاع موضوعه للقدرة على الغسل بسبب التيمم.

غايته أنّ تشريع التيمم و القدرة عليه تكويننا قبل الإتيان به لا تقتضى القدرة على الغسل بالنحو الراجع لمشروعيته قبل الإتيان به، لثلا يلزم من تشريعه عدمه فيلغو تشريعه، بل لا بد في ارتفاع مشروعيته من فعلية القدرة على الغسل التابعة للإتيان بالتيمم، فيلزم عدم جواز إيقاع الصلاة به بعد وقوعه، و إن ساغ به دخول المسجد و ارتفاع به تعذر الغسل للصلاة، ليكون ذلك رافعا للغوية تشريعه.

و دعوى: أنه مع العلم بارتفاع مشروعية الصلاة بالتيمم بعد وقوعه لا مجال لقصدها منه غاية له.

مدفوعة: بأنّ قصدها غاية إنما هو للتقرب بها، بلحاظ أنّ قصد الغاية من ذي الغاية موجبا لكونه شروعا في امتثال أمرها، لدعوة الأمر بها إليه في طول دعوته إليها،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٠

...

و هو حاصل في المقام، لأن التيمم شروع في امتثال الأمر الفعلي بالصلاة مثلا، لدعوة الأمر بها إليه قبل الإتيان به.

و العلم بانقلاب الحال لتبدل الموضوع بعد ذلك، لا ينافي التقرب المتفرع على الداعوية، و ليس هو كالعلم بعد ترتب ذي المقدمة على بعض أفراد المقدمة في عدم إمكان التقرب بها بقصده منها في سائر الموارد، لعدم داعوية الأمر بالشئ إلى المقدمة غير الموصلة من أول الأمر.

بل هو نظير العلم بنسخ التقييد بعد الإتيان بالمقدمة، كما لو علم بأنّ تحمله الزحمة في الوضوء موجب لنسخ الشارع وجوب الطهارة للصلاة و تقييدها بها، حيث يكون الأمر بالصلاة قبل النسخ داعيا للوضوء و إن علم بعدم شرطيته فيها حين الإتيان بها، فتأمل.

و أما الثاني، فيندفع بأنّ استحالة رفع الشئ لعلته إنما هي بلحاظ افتقاره إليها، و هو في كل آن إنما يفتقر إلى وجود علته في ذلك الآن، لا فيما بعده بل هو ليس علة في الحقيقة، فلا مانع من رفعه لها في الآن اللاحق، فإن كانت علة له بحدوثها و بقائها ارتفاعا بتبعها،

و إن كانت علته بحدوثها، و كان بقاؤه لاستعداد ذاته أو لعله أخرى باقية معه لم يرتفع.

و فى المقام، حيث كانت صحة التيمم الواقع مسببة عن مشروعيته المسببة عن حرمة الدخول للمسجد و تعذر الغسل للصلاة قبل التيمم، فلا مانع من رفع التيمم بعد وقوعه للحرمة و التعذر المذكورين، بنحو يستلزم وجوب الغسل للصلاة و بطلان التيمم لها فى الرتبة اللاحقة لحدوثه مع بقاءه صحيحا بالإضافة لدخول المسجد، لبقاء تعذر الغسل بالإضافة إليه.

نعم، لو كان بطلان التيمم بالإضافة للصلاة بسبب رفعه لتعذر الغسل لها مستلزما لبطلانه بالإضافة لدخول المسجد أيضا حتى مع بقاء تعذر الغسل بالإضافة إليه، اتجه امتناع رفعه لحرمة دخول المسجد و تعذر الغسل للصلاة، لاستلزامه لغوية تشريع التيمم من أول الأمر، لعدم الأثر له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦١

...

لكن الوجه المتقدم لا يفى بذلك و لا يشير إليه، كما لا مجال لتحقيقه، لبطلان ما يبتنى عليه، و هو عدم جواز التيمم بداعى دخول المسجد، كما سبق.

و لا بد من التأمل فيما ذكرناه جيدا، فإن المسألة من المشكلات، و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق. و هو حسنا و نعم الوكيل. بقى فى المقام أمران.

الأول: ظهر مما سبق أنه لا مجال للإشكال فى وجوب الغسل للصلاة فى الفرض بناء على جواز التيمم لدخول المساجد، للقدرة معه على الصلاة بالغسل، فلا يشرع لها التيمم من أول الأمر، و إنما يشرع لدخول المسجد لتعذر الغسل له. و هو ظاهر، بناء على ما سبق منا من جواز التيمم لرفع حرمة ما يحرم على المحدث لو تحقق الداعى له، كقراءة العزائم و مس الكتاب، على ما تقدم نظيره فى المسألة السابعة و التسعين من مباحث الوضوء.

و أما بناء على ما سبق من سيدنا المصنف قدس سره من منع ذلك و أنه لا بد فى التقرب بالطهارة من قصد أمر شرعى بها و لو كان مقدما بلحاظ شرطيتها لواجب أو مستحب، فقد حاول قدس سره توجيه وجوب الغسل للصلاة.

تارة: باستحباب التيمم لدخول المسجد على طهارة.

و أخرى: باستحبابه للكون على طهارة مطلقا و لو فى غير المسجد، فيجب اختيار أحدهما لتحصيل الغسل للصلاة المقدور بسبب القدرة عليهما.

لكن من الظاهر أن كليهما محتاج إلى عناية فى حق كثير من الناس، إذ لا بد فى مقربيته الأمر من صلوحه للداعوية الاستقلالية، و هو لا يتسنى فى حقهم، لعدم اهتمامهم بالأمرين المذكورين، و لا يدعوهم إلا ما يهمهم من وجوب الصلاة و حرمة الدخول للمسجد.

و لا مجال للاكتفاء بقصد أحدهما لأجل توقف الغسل للصلاة مع تجنب الحرمة عليه من باب داعى الداعى، لأن الداعى الحقيقى فى الباب المذكور هو الداعى الأخير لا الداعى الطولى المباشر، فمع فرض عدم صلوح داعى الداعى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٢

...

للمقربية المعتبرة لا تصح العبادة بذلك.

فلا بد من البناء على تكليفهم بحمل أنفسهم على الاهتمام بأحد الأمرين المذكورين بالوعظ و الترغيب و التهيب حتى يستقل بالداعوية، فإن تيسر لهم ذلك، و إلا- تعذر منهم الغسل للصلاة، فيشرع لهم التيمم لها، كما لو لم يستحب التيمم بأحد الوجهين

المذكورين.

على أنه قد يشكل الاعتماد على الأمر الثانى، و هو الأمر بالكون على الطهارة، لوضوح أنه كما يقدر على الغسل للصلاة بالتييم للكون على الطهارة يقدر على الغسل للكون على الطهارة بالتييم للصلاة، لما سبق منا من أنه بناء على تمامية المحذورين المتقدمين إنما يتمتع بطلان التيمم بالإضافة إلى الغاية التى أتى به لأجلها دون غيرها من الغايات، بل يتعين الغسل لها، و لذا حكم قدس سره بوجوب الغسل للصلاة لو تيمم للكون على الطهارة، فحلّ له دخول المسجد.

و حينئذ كما يكون الأمر بالصلاة عن غسل داعيا للتييم للكون على الطهارة، يكون الأمر بالكون على الطهارة عن غسل داعيا للتييم للصلاة، فيتعين التخيير.

و دعوى: أنّ أهمية أمر الصلاة لكونه وجوبيا تقتضى ترجيحه عند التراحم.

مدفوعة: بأنّ المقام ليس من صغريات التراحم، و لذا يجوز عنده قدس سره ترك الغسل للصلاة مع القدرة عليه لو شرع له التيمم لها، حيث يجوز له حينئذ دخول المسجد و يقدر به على الغسل، بل هو من صغريات التوارد، حيث يكون امتثال كل من الأمرين رافعا للتكليف بالآخر، و لا ترجيح فيه بالأهمية.

و هذا بخلاف الأمر بدخول المسجد عن طهارة، لوضوح تعذر الغسل له على كل حال، فالأمر به لا يدعو للتييم للصلاة، بل الأمر بالصلاة يدعو للتييم له لا غير، فيجب.

و دعوى: أنّ الكون على الطهارة مطلقا و لو فى غير المسجد مستحب فى كل آن و زمان، و حيث يتعذر الغسل له فى الأزمنة الأولى - كالدخول للمسجد - كان الأمر به فيها داعيا للتييم لا غير، فلا يدعو للتييم للصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٣

...

مدفوعة: بأنّ التعذر الذى يشرع به التيمم فى مثل الكون على الطهارة من الغايات غير المؤقتة هو التعذر فى أمد معتد به، بحيث يصدق به عرفا عدم وجدان الماء، لا التعذر فى الزمن القليل، كما فى الفرض.

و قد اعترف قدس سره بذلك فى الجملة فى المسألة الواحدة و الثلاثين من فصل مسوغات التيمم من مستمسكه.

و لذا لا إشكال ظاهرا فى عدم جواز التيمم مع قصر أمد تعذر الغسل، لاستحباب قراءة سور العزائم و الدخول للمسجد عن طهارة، مع وضوح استحبابهما فى كل آن و زمان.

و من هنا ينحصر على مبناه قدس سره التخلص عن الإشكال بالأمر الأول، و هو استحباب الدخول للمسجد عن طهارة، لتعذره حقيقة و عرفا فى محل الكلام.

و من الظاهر أنه لا مجال لنظيره فيما لو توقف الغسل أو الوضوء على مس الكتاب المجيد، حيث لا يستحب المس عن طهارة، و إنما يحرم على المحدث لا-غير، فيجوز، بل يجب التيمم للصلاة، و يحل به المس الموجب للقدرة على الغسل، و لكن له تأخير بعد الصلاة بالتييم المذكور، فرارا عن محذور الخلف.

و هو من الغرابة بمكان.

الثانى: بناء على وجوب التيمم لدخول المسجد ثمّ الغسل للصلاة، فلو تيمم هل يجب عليه المبادرة للغسل أو أخذ الماء أولا؟ صرح بالثانى سيدنا المصنف قدس سره قال: «لعدم المقتضى له بعد كونه بالتييم بحكم الطاهر».

لكن لما كانت الطهارة اضطرارية، فلا مجال لاستباحة المكث فى المسجد بالمقدار الزائد على الحاجة، لعدم صدق عدم الوجدان بالإضافة إليه.

و عليه يتنى وجوب المبادرة للخروج من المسجدين على المحتلم فيهما إذا تيمم، كما سبق.
و من هنا صرح فى العروة الوثقى بالافتصار على مقدار الحاجة، فلو فرط بالتأخير فى المسجد احتاج لتجديد التيمم، لتجدد التعذر
بالإضافة للزيادة فلا يكفى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٤

...

لها التيمم السابق على التعذر، كما لو دخل المسجد فى الفرض و أراق الماء، حيث لا يكفيه التيمم الأول للصلاة، لسبقه على تعذر
الغسل لها.

نعم، لا يبعد عدم وجوب المبادرة بعد التيمم بالدخول للمسجد - للغسل أو أخذ الماء - لأن التيمم إنما يشرع للمكث فى المسجد
بمقدار الحاجة، لتعذر الغسل له، من دون فرق بين أزمنته.

و ربما يحمل عليه ما سبق من سيدنا المصنف قدس سره، و إن كان بعيدا بملاحظة تعليله و مساق كلامه، فلاحظ. و الله سبحانه و
تعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٥

[الفصل الثالث فيما يكره على الجنب]

الفصل الثالث قد ذكرنا أنه يكره للجنب الأكل و الشرب (١)،

(١) كما هو المصرح به فى كلام جماعة كثيرة، بل فى الغنية دعوى الإجماع عليه، و فى التذكرة و عن فوائد الشرائع نسبته إلى علمائنا،
و ظاهر غير واحد المفروغية عنه.

و ما فى كلام بعض من دعوى الشهرة أو نحوها راجع لارتفاع الكراهة ببعض الأمور الآتية، لا بلحاظ أصل الكراهة، ليدل على مخالف
فيها و قائل بالحرمة.

لكن أطلق فى المقنع و محكى المذهب النهى عنهما، من دون تنبيه على الكراهة، بل فى الهداية فى بيان غسل الجنابة: «و إن شئت أن
تتمضمض و تستنشق فافعل، و ليس ذلك بواجب، لأن الغسل على ما ظهر لا على ما بطن، غير أنك إذا أردت أن تأكل أو تشرب قبل
الغسل لم يجز لك إلا أن تغسل يديك و تمضمض و تستنشق، فإنك إن أكلت أو شربت قبل ذلك خيف عليك من البرص»، و
نحوه فى الأمالى و الفقيه، و زاد فيه: «و روى: أن الأكل على الجنابة يورث الفقر».

لكن لا يبعد ظهور التعليل فى كلامه فى الكراهة، بل يتعين حمله عليها، بلحاظ ما يأتى من المفروغية عن عدم الحرمة.
و لعله لذا نسب إليه القول بها فى المعتبر و ظاهر جامع المقاصد و كشف اللثام، بل لم ينسب الخلاف إليه أحد ممن تيسر لى العثور
على كلامه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٦

...

و كيف كان، فیدل على الكراهة - مضافا إلى مرسل الفقيه (١) المتقدم الذى رواه مسندا عن أمير المؤمنين عليه السلام فى الخصال (٢)

و نحوه حديث المناهى «٣»، و مرسلًا جامع الأخبار عنه صلى الله عليه وآله و مشكاة الأنوار عن أمير المؤمنين عليه السلام «٤» و إلى مرسل الفتال المتضمن أن الأكل على الجنابة يورث البرص «٥» - موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «لا يذوق الجنب شيئاً حتى يغسل يديه و يتمضمض، فإنه يخاف منه الوضوء» «٦».

و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه قال: «إذا كان الرجل جنباً لم يأكل و لم يشرب حتى يتوضأ» «٧». بل قد يحمل عليها صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: الجنب إذا أراد أن يأكل و يشرب غسل يده و تمضمض و غسل وجهه و أكل و شرب» «٨».

و صحيح عبد الرحمن: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أ يأكل الجنب قبل أن يتوضأ؟ قال: إنا لنكسل، و لكن يغسل يده، فالوضوء أفضل» «٩».

لأن الأمر فيهما و إن كان ظاهراً بدوا في استحباب الأمور المذكورة قبل الأكل، لا كراهته بدونها، إلا أن تنزيله على الكراهة جمعا مع ما سبق قريب جداً.

بل الظاهر تنزيله عليها مع قطع النظر عما سبق، لأن الاستحباب إنما يكون لتحصيل مرتبة من الكمال، و اختصاص ذلك بالجنب بعيد جداً، بل المناسب

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٣ و ٤.

(٥) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٨) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٩) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٧

إلا بعد الوضوء أو المضمضة و الاستنشاق (١)،

ورود الأمر بالأمور المذكورة لتجنب نقص يختص به الجنب، و هو معنى كراهة الأكل بدونها، بل هو الظاهر من السؤال في صحيح عبد الرحمن.

و مما سبق يظهر ضعف ما في المدارك من انحصار الدليل بالصحيحين المذكورين، و أن الأول منهما تضمن الأمر بالأمور المذكورة فيه، و الثانى تضمن استحباب الوضوء أو غسل اليد، و ليس فيهما دلالة على كراهة الأكل و الشرب بدون ذلك.

و قريب منه ما في جامع المقاصد من استحباب ما عدا المضمضة و الاستنشاق مع زوال الكراهة بهما، و ما في المسالك من ابتناء الكراهة مع الاقتصار عليهما على كراهة ترك المستحب.

لابتناء جميع ذلك على غض النظر عن ظاهر بقیة النصوص، و إغفال ما ذكرناه في الصحيحين.

هذا، و كأن وجه حمل النهی و الأمر في النصوص على الكراهة دون الحرمة مناسبتها للتعليل الذى تضمنته النصوص، و ظهور شدة

اختلافها في رافع النهي في عدم أهميته، مضافا إلى ظهور المفروغية عن عدم الحرمة بين الأصحاب، مع سيرة المشرعة القطعية، حيث لا يحتمل خفاء مثل هذا الحكم الذي يشيع الابتلاء به.

و أما موثق ابن بكير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب، يأكل ويشرب و يقرأ القرآن؟ قال: نعم يأكل ويشرب و يقرأ و يذكر الله عز و جل ما شاء» (١)، ففي صلوحه للقرينية على حمل النصوص المتقدمة على الكراهة إشكال، لإمكان حمله على الجواز من حيثية الجنباء مع التوقف على أحد الأمور المذكورة في تلك النصوص.

(١) كما في المنتهى و الدروس و الروض و الروضة و عن التحرير و نهاية الاحكام. و اقتصر على المضمضة و الاستنشاق في المبسوط و النهاية و إشارة سبق

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٨

...

و الغنية و الوسيلة و الشرائع و النافع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و اللعة و محكي الاقتصاد و المصباح و مختصره و السرائر و فوائد الشرائع، و نسبة في المعبر للصدوقين و الشيخين و المرتضى و أتباعهم، و ظاهر كشف اللثام أنه المشهور، بل ظاهر الغنية و التذكرة و محكي فوائد الشرائع الإجماع عليه.

و زاد عليهما الصدوق فيما تقدم غسل اليدين.

و جعله في المسالك الأفضل. قال: «و أكمل من الجميع الوضوء».

و زاد في محكي النفلية على المضمضة و الاستنشاق غسل الوجه.

و اقتصر في المعبر و محكي شرح الجعفرية على غسل اليد و المضمضة.

و ذكر في المقنع غسل الفرج و الوضوء.

لكن لم يتضح الوجه لغسل الفرج، و في كشف اللثام أنه لم يظفر له بسند.

كما أن الاستنشاق لم تتضمنه النصوص السابقة.

و استفادته منها تبعا من ذكر المضمضة، للتلازم بينهما غالبا، ممنوعه، و لا سيما في المقام، لأن المناسب للأكل هو المضمضة دون الاستنشاق.

نعم، في الرضوى: «و إذا أردت أن تأكل على جنبتك فاغسل يديك و تمضمض و استنشق ثم كل و اشرب، فإن أكلت أو شربت قبل ذلك أخاف عليك البرص، و لا تعد إلى ذلك» (١).

لكن من البعيد اعتماد من سبق عليه.

و أما بقية الأمور المذكورة في كلماتهم، فقد تضمنتها النصوص المتقدمة على اختلاف ألسنتها من حيثية الاقتصار على بعضها، و الجمع بينه و بين غيره، و بيان الأفضلية لبعضها على بعض، كالوضوء على غسل اليدين.

و لا- وجه للعمل ببعض هذه النصوص دون بعض، كما يظهر من جملة منهم، فضلا عن الاقتصار على بعض مضمون النص الواحد، كالمشهور حيث لم يذكروا غسل اليدين مع اشتمال نصوص المضمضة عليه، و المحقق في المعبر حيث لم

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٢ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٦٩

...

يذكر غسل الوجه مع استدلاله على مختاره بصحيح زرارة، بل كان الأولى له الاستدلال بموثق السكوني. والذى يقتضيه الجمع العرفي بين النصوص فى أمثال المقام هو أفضلية الزيادة مع الاختلاف فى الأقل والأكثر، واستحباب كل من الأمرين مع أفضلية الجمع بينهما لو كانا متباينين، دون التخيير، لظهور النص فى استحباب ما تضمنه تعيينا. ولا مجال لقياسه على الواجبات، حيث قد يجمع فيها بالتخيير، لمعارضه الظهور المذكور فيها بظهور أدلتها أيضا فى أجزاء ما تضمنته بنحو ينافى وجوب غيره فقد يقدم عليه، بخلاف المستحبات، إذ لا ظهور لأدلتها فى الأجزاء بنحو ينافى استحباب أمر آخر. والذى يتحصل من جميع النصوص المتقدمة: استحباب غسل اليدين - عملا بصحيح عبد الرحمن - وأفضل منه الوضوء - كما تضمنه الصحيح المذكور أيضا، وعليه يحمل صحيح الحلبي - أو غسل اليدين والمضمضة - كما يحمل عليه موثق السكوني - ثم إضافة غسل الوجه لها - كما يحمل عليه صحيح زرارة - أو الاستنشاق - كما يحمل عليه الرضوى - والأفضل من الكل غسل اليدين والمضمضة والاستنشاق والوضوء.

ولا يجزئ الوضوء عن غسل اليدين مع المضمضة والاستنشاق، لأن المنصرف من نصوصهما استحباب تقديم غسل اليدين عليهما. نعم، لو تقدم الوضوء عليهما أمكن الاجتزاء بغسل اليدين الذى تضمنه، لكن لا يبعد استحباب تقديمهما، ليجمع بين الوظائف المذكورة وكمال الوضوء. هذا كله بلحاظ أصل الكراهة.

وأما خصوصية الكراهة من حيثية خوف الوضع - الذى هو البرص - فظاهر موثق السكوني عدم ارتفاعها إلا بغسل اليدين والمضمضة، وظاهر الرضوى لزوم ضم الاستنشاق إليهما، فليحمل على كونه أدفع لاحتماله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٠

...

ولا ينافيهما بقية النصوص، ليتعين الجمع بينهما وبينها بما سبق، لإمكان كون المنظور فيها الكراهة من جهات آخر. بقى فى المقام أمران.

الأول: ظاهر النصوص وكلمات جملة من الأصحاب ارتفاع الكراهة بما تضمنته من الأمور. لكن أطلق فى الشرائع كراهة الأكل والشرب للجنب وخفتها بالمضمضة والاستنشاق، وهو الظاهر مما عن الاقتصاد والمصباح ومختصره من أنه يكره الأكل والشرب إلا عند الضرورة، وعند ذلك يتمضمض ويستنشق. بل قد يظهر مما فى النهاية وعن السرائر من إطلاق كراهتهما، وأنه لو أرادهما فليتمضمض وليستنشق.

وفى جامع المقاصد أن منشأ اختلاف الأخبار، لاشتمالها على غيرهما أيضا.

ولأجله بنى - كما فى المسالك أيضا - على زوالها بهما، وأن الإتيان بهما أفضل، كما سبق و سبق الكلام فيه.

لكنه خلاف ظاهر الشرائع، إذ لو كان يرى زوال الكراهة بشيء لناسب ذكره، بل مقتضى إطلاقه بقاء الكراهة حتى مع فعل جميع الوظائف السابقة.

و كأنه لإطلاق ما سبق مما تضمن أن الأكل على الجنابة يورث الفقر، إذ لا يصلح الأمر بالوظائف المتقدمة للخروج عنه، لإمكان خفة الكراهة بها.

كما لا ينافيه ظهور موثق السكونى و الرضوى فى زوال الكراهة من حيثة خوف البرص.

الثانى: قال فى جامع المقاصد: «و ينبغى أن يراعى فى الاعتداد بهما عدم تراخى الأكل و الشرب عنهما كثيرا فى العادة، بحيث لا يبقى بينهما ارتباط عادة، و تعدد الأكل و الشرب و اختلاف المأكول و المشروب لا تقتضى التعدد إلا مع تراخى الزمان، لصدق الأكل و الشرب على المتعدد باعتبار كونهما مصدرين»، و نحوه فى المدارك. و عن المجمع احتمال التعدد إذا طال الزمان أو تخلل الحدث.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧١

...

لكن لم يتضح الوجه لاعتبار الاتصال العرفى و عدم الفصل الطويل، إذ لم تتضمن النصوص إلا تقديم الوظائف المذكورة على الأكل و الشرب لا كونها عندهما.

كما أن ما ذكره من التعدد بتعدد الأكل و الشرب مبنى على كون الأمر بالوظائف المذكورة عند الأكل و الشرب بنحو الانحلال، بمعنى ثبوتها عند كل أكل أو شرب.

و هو مخالف لظاهر النصوص المتقدمة، بل مقتضى إطلاقها الاجتزاء بها مرة واحدة و لو مع تعدد الأكل و الشرب، كما هو المناسب لارتكاز كون الغرض منها إزالة بعض آثار الجنابة و الطهارة منها، و من شأن الطهارة البقاء لو لا الرفع. كيف و لازم ذلك التعدد مع الجمع بين الأكل و الشرب فى مجلس واحد، لتعدد المصدر؟! نعم، قد يوهم التعدد صحيح زرارة، لأن مقتضى الجمود عليه تبعية الوظيفة المذكورة فيه لإرادة الأكل و الشرب، فتعدد بتعددتها.

لكن الجمود عليه يقتضى عدم الاجتزاء بها لو أتى بها لأجل الأكل و الشرب، بل تجددت إرادتهما بعدها بلا فاصل، و لا يظن الالتزام به من أحد، فالمنصرف من ذكر الإرادة لمحض بيان توقف متعلقها- و هو الأكل و الشرب- على الإتيان بالوظيفة، و مقتضى الإطلاق الاجتزاء بها مرة واحدة، و لو مع تعدد الأكل و الشرب.

و أما تكرار الوظيفة مع تجدد سبب الجنابة، فهو لا يخلو عن وجه، لقضاء المناسبات الارتكازية بأن الاحتياج لها مسبب عنه، لتحصيل مرتبة من الطهارة عما سببه من الحدث، فتنتقض بتكرره، و إن لم تتجدد الجنابة، لاستمرارها من السبب الأول. كما لا يبعد البناء على إعادة الوضوء بالحدث الأصغر، لإطلاق أدلة ناقضيته له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٢

و يكره قراءة ما زاد على سبع آيات (١)

(١) استيفاء فروع المسألة يتم بالكلام فى أمور.

الأول: يجوز للجنب قراءة القرآن فى الجملة، على المعروف من مذهب الأصحاب.

و يشهد به النصوص الكثيرة، كموثق ابن بكير «١» المتقدم فى الأكل و الشرب و غيره مما يأتى.

لكن فى الذكرى: و عن سلار فى الأبواب تحريم القراءة مطلقا. لاشتغال النهى عن قراءة القرآن للجنب و الحائض فى عهد النبى صلى الله عليه و آله بين الرجال و النساء، و من ثم تخلص عبد الله بن رواحه من تهمة امرأته بأمته بشعر موهما القراءة، فقالت:

صدق الله و كذب بصرى، فأخبر النبى صلى الله عليه و آله، فضحك حتى بدت نواجذه. و عن على عليه السلام: «لم يكن يحجب النبى صلى الله عليه و آله عن قراءة القرآن شىء سوى الجنابة» «٢» و عنه: «لا يقرأ الجنب و الحائض شيئا من القرآن».

لكن الاشتغال بالنحو المذكور ممنوع، و لا يثبت بالرواية المذكورة مع ضعف سندها، بل دلالتها، لإمكان كون النهى للكراهة، لعدم وروده فى مقام الحث على العمل، و اقتناع المرأة لعله مستند لاعتقاد أنه للتحريم، أو تجنب زوجها للمكروه.

و احتجاز النبي صلى الله عليه وآله لا يكشف عن الحرمة.

و أما النهي، فيظهر الحال فيه مما يأتي.

نعم، في موثق السكوني عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام: «سبعة لا يقرأون القرآن: الراكع و الساجد و في الكنيف و في الحمام

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) روى ذلك في مستدرک الوسائل بسندين عن ابن أبي الدنيا عن أمير المؤمنين عليه السلام باب: ١١ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٣

...

و الجنب و النفساء و الحائض» (١).

و في وصية النبي صلى الله عليه وآله له عليه السلام التي رواها الصدوق بإسناده إلى أبي سعيد الخدري: أنه قال: «يا علي من كان جنباً في الفراش مع امرأته فلا يقرأ القرآن، فإني أخشى أن تنزل عليهما نار من السماء فتحرقهما» (٢).

و في موثق عبد الرحمن أو صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الحائض، هل تقرأ القرآن و تسجد سجدة إذا سمعت السجدة؟ قال: [لا تقرأ] و لا تسجد» (٣). بناء على اتحادهما في الحكم.

لكن الموثق لا ينهض بالخروج عن النصوص الكثيرة الدالة على الجواز في المقام و غيره من الموارد التي تضمنها مع كثرتها و قوة دلالتها، و عمل الأصحاب بها، بل مفروغيتهم عن الجواز، حتى صرح به سائر نفسه في المراسم، لامتناع خفاء مثل هذا الحكم الذي يكثر الابتلاء به عليهم، فلا بد من حمله على الكراهة أو على عدم الاستحباب أو خفته، أو طرحه.

و منه يظهر الحال في الأخيرين و مرسل الذكرى المتقدم.

على أن حديث عبد الرحمن و إن روى هكذا في الاستبصار، إلا أنه روى في التهذيب: «تقرأ و لا تسجد». و الآخران ضعيفان.

و حديث أبي سعيد الخدري أخص من المدعى، محتمل للنسخ، لما حققناه في محله من أنه لا دافع لاحتمال النسخ فيما روى عن النبي صلى الله عليه وآله من غير طرق الأئمة عليهم السلام، فلا ينهض بصرف نصوص المقام عن ظاهرها لو اقتضاه الجمع العرفي، فضلاً عن معارضتها و إسقاطها عن الحجية لو كان التعارض مستحكما.

و أما حملها على خصوص الغزائم - كما عن الصدوق في بعضها - أو على ما

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب قراءة القرآن و لو في غير الصلاة حديث: ١. و رواه في الخصال في باب السبعة حديث: ٤٢ ص: ٣٢٦ طبع النجف الأشرف.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٤

...

زاد على السبع آيات، فبعد جدا.

الثاني: مقتضى اقتصار جملة من الأصحاب على بيان كراهة ما زاد على سبع آيات عدم كراهة ما دونها، بل عن تلخيص التلخيص الإجماع على عدم الكراهة فيها كما قد يستظهر من الغنية، حيث قال: «و يحرم عليه قراءة العزائم الأربع. و ما عداها داخل تحت قوله تعالى فَأَقْرَأُوا مَا تَنَسَّرَ»، ثم ذكر بقية المحرمات و المكروهات و قال: «كل ذلك بدليل الإجماع».

لكن مقتضى إطلاق الصدوق في الخصال عموم الكراهة، حيث قال بعد ذكر موثق السكوني المتقدم: «هذا على الكراهة، لا على النهي، و ذلك لأن الجنب و الحائض مطلق لهما قراءة القرآن إلا العزائم الأربع»، كما حكى الإطلاق أيضا عن ابن سعيد، و إليه يرجع ما في المراسم من جعله من التروك المندوبة.

و يقتضيه النصوص المتقدمة التي يصعب حملها على ما زاد على السبع آيات، كما تقدم.

و لا ينافيها ما تضمن إطلاق قراءته لهما من النصوص الكثيرة، لورودها لبيان الجواز، و لا سيما بلحاظ استثناء العزائم فيها.

كما لا يمنع منه موثق سماعة: «سألته عن الجنب، هل يقرأ القرآن؟ قال: ما بينه و بين سبع آيات» (١)، قال الشيخ قدس سره: «و في رواية زرعة عن سماعة: سبعين آية» (٢)، لإمكان حمله على شدة الكراهة فيما زاد على السبع أو السبعين.

و مثله ما تضمن الحث على قراءة القرآن على كل حال، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام في وصية النبي لعل: «و عليك بتلاوة القرآن على كل حال» (٣)، لإمكان تخصيصه بالنصوص المتقدمة، كما يخصص بما تضمن كراهة القراءة حال التغوط، على ما تقدم في آداب التخلي.

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب قراءة القرآن و لو في غير الصلاة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٥

...

نعم، قد ينافيه صحيح صحيح معاوية بن عمار عنه عليه السلام: «قال: تتوضأ الحائض إذا أرادت أن تأكل، و إذا كان وقت الصلاة توضأت و استقبلت القبلة و هللت و كبرت و تلت القرآن و ذكرت الله عز و جل» (١)، لظهوره في الحث على القراءة للحائض، بل كونها من المستحبات الموظفة لها.

لكنه أخص من النصوص المتقدمة، فيقتصر على مورده، و يرجع في غيره لإطلاق النصوص المذكورة. و أما توهينها.

تارة: بمخالفتها لفتوى المشهور، كما في الجواهر.

و أخرى: بموافقتها للعامة، لدوران أقوالهم بين الحرمة و الكراهة، فيلزم حملها على التقيّة، كما في الحقائق.

فهو كما ترى! لأن الانجبار و التوهين بالشهرة في الفتوى إنما يتجه في الأحكام الإلزامية، دون الاستحباب و الكراهة، لظهور شدة تسامحهم في أدلتهم سنداً و دلالة، بنحو يمنع غالباً من الركون إلى إجماعهم، فضلاً عن شهرتهم.

كما أنّ موافقة العامة إنما تقتضي الحمل على التقيّة مع استحكام التعارض بين النصوص، لا مع إمكان الجمع العرفي.

على أنّ العامة مختلفين في ذلك أشد الاختلاف، كما اختلف النقل عنهم، و منهم من أطلق الجواز للجنب، كداود، و حكاه بعضهم عن قوم منهم، و آخر عن الشافعي و ثالث عن مالك، كما حكى عنه الإطلاق للحائض مع الاقتصار في الجنب على الآية و الآيتين أو

الآيات القليلة، كما اشتهر عن الشافعي إطلاق المنع. إلى غير ذلك مما يظهر بمراجعة الكتب المتعرضة لأقوالهم.
الثالث: المعروف من مذهب الأصحاب كراهة قراءة ما زاد على سبع آيات، و به صرح جملة منهم، و في الحقائق و محكي المختلف و تلخيص التلخيص أنه

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٦

...

المشهور. بل في الانتصار دعوى الإجماع على جواز قراءة الجنب و الحائض ما شاء من القرآن إلا العزائم، و قد يستفاد من كلام الغنية المتقدم، كما حكيت دعواه على الإباحة عن الخلاف و المعتبر و المنتهى و نهاية الأحكام و أحكام الراوندی.
لكن لا يبعد كون مراد الخلاف الإجماع على الرجوع للبراءة، كيف و قد صرح بوجود القائل منا بحرمة ما زاد على السبع، بل لا يظهر منه البناء على عموم الإباحة، لأنه حوّل الكلام في اختلاف الأخبار في مقدار ما يقرأه على التهذيب و الاستبصار، كما أشار إلى القول المذكور في المعتبر و صرح في المنتهى بوجود القائل بحرمة ما زاد على السبعين.

و كأن منصرف معقد الإجماع في كلام بعضهم عدم التقييد ببعض السور، نظير العزائم، لا ما يعم الكمية.
و كيف كان، فقد حكى القول بالحرمة عن القاضي، و قد عرفت حكايته في الخلاف عن بعض أصحابنا، و قد يظهر من المقنعة، لقوله: «إذا أجنب الإنسان. فلا يقرب المساجد إلا عابري سبيل. و لا يمس اسما من أسماء الله تعالى. و لا يمس القرآن، و لا بأس أن يقرأ من سور القرآن و آية ما بينه و بين سبع آيات ما شاء إلا أربع سور منه»، و قريب منه في النهاية، بل هو ظاهر التهذيب، حيث استدلل لما في المقنعة بأنه مقتضى الجمع بين الأخبار، و جعله أحد وجهي الجمع في الاستبصار، و في المبسوط: «و الاحتياط أن لا يزيد على سبع آيات أو سبعين آية».

كما أنّ ظاهر المدارك و الحقائق الجواز و عدم الكراهة، كما قد يشعر به ما عن المختلف، و ربما يستشعر من إطلاق نفى البأس عن قراءة القرآن كله عدا العزائم في الفقيه و المقنع و الهداية، و من عدم التعرض للكراهة في الانتصار و الخلاف و محكي السرائر و غيرها.

لكن نفى البأس محمول على نفى الحرمة، و لا سيما مع استثناء العزائم، و عدم التعرض للكراهة لا يستلزم البناء على عدمها.
و الوجه في الحرمة موثق سماعة المتقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٧

...

لكن لا- مجال لرفع اليد به عما دل على جواز قراءة الجنب و الحائض ما شاء من القرآن، كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: الحائض و الجنب هل يقرآن من القرآن شيئا؟ قال: نعم ما شاء إلا السجدة، و يذكران الله على كل حال» (١)، و نحوه حديث محمد بن مسلم (٢) فيهما، و صحيح الحلبي فيهما و في المتغوط (٣)، و خبر عبد الغفار في الحائض (٤)، و قريب منها موثق ابن بكير فيها و في الجنب، و قد تقدم في الأكل و الشرب.

لبعد حمل ذلك على خصوص السبع آيات، بل يتعين حمل الموثق على الكراهة فيما زاد على السبع، بل شدتها، كما سبق.
و أما ما في الحقائق من حمل الموثق على التقيّة و احتمله في الوسائل لتشديد العامة في ذلك.

فلا مجال له، لا لعدم قول للعامة بالتفصيل المذكور- وإن ذكره في الحقائق- لأنه يناسب ما سبق عن مالك، بل لما سبق من عدم الحمل على التقيّة إلا مع تعذر الجمع العرفي، ولا سيما مع معروفة الكراهة بين الأصحاب.

ومثله ما في المعبر، حيث قال: «و زرعة و سماعه واقفيان مع إرسال الرواية، و روايتهما هذه منافية لعموم الروايات المشهورة الدالة على إطلاق الإذن عدا السجدة، و إنما اخترنا ما ذهب إليه الشيخ تفصيلاً من ارتكاب المختلف فيه»، و قريب منه في المنتهى.

و من ثمّ استشكل في المدارك في الكراهة.

وجه اندفاعه: أنّ الوقف لا يمنع من العمل بالرواية مع الوثاقة، و الإرسال في أحد طريقي الرواية لا يمنع من الاحتجاج بها مع روايتها أيضاً بطريق معتبر، كما

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٨

...

أنها لا تنافي عموم الإذن بعد حملها على الكراهة بمقتضى الجمع العرفي اللازم.

الرابع: نقل في المنتهى و محكي التحرير عن بعض أصحابنا القول بتحريم ما زاد على السبعين آية، بل عن نهاية الاحكام حكايته عن القاضي، كما سبق من المبسوط الإشارة لاحتماله.

و اقتصر في الوسيلة و محكي المختلف في الكراهة على المقدار المذكور.

و هما مبنيان على معارضة رواية زرعة عن سماعه لموثقته، الموجب للاقتصار على المتيقن منهما، و هو السبعين، إما للعلم بصدق أحد النقلين، أو للبناء على حجية المتعارضين في القدر المشترك بينهما مطلقاً، أو في أمثال المقام مما يبتنى فيه الخلاف على الاشتباه و الخطأ في أحد النقلين، للاطمئنان بكونهما رواية واحدة قد وقع الخطأ في أحد نقليهما، نظير اختلاف النسخ، على ما ذكرناه في مبحث التعارض من الأصول.

و يشكل بعدم صلوح رواية زرعة عن سماعه للمعارضة، لعدم حجيتها في نفسها، لانقطاع سندها بين الشيخ و زرعة.

و أشكال من ذلك ما في الشرائع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و عن التحرير و البيان و مجمع البرهان، من شدة الكراهة و تأكيدها بما زاد على السبعين.

لابتنائه على أنّ رواية زرعة- مع حجيتها في نفسها- رواية أخرى غير الموثقة، ليتمكن الجمع بينهما عرفاً بالحمل على ذلك.

لكن الظاهر أنها رواية واحدة قد وقع الاختلاف في نقلها، كما سبق، فلا- موضوع للجمع العرفي بينهما، لاختصاصه بالكلامين الصادرين عن المعصوم و لو بمقتضى دليل الحجية، و لا- يجري في الاختلاف في نقل الكلام الواحد المستلزم لتكاذب النقلين و سقوطهما بذلك عن الحجية في إثبات مضمونه.

و من هنا لا مجال لابتناء حكمهم بشدة الكراهة على قاعدة التسامح في أدلة السنن، المصححة للاعتماد على رواية السبعين و إن لم تبلغ مرتبة الحجية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٧٩

...

بنفسها، لأن مضمون الرواية المذكورة- على ما ذكرنا- ثبوت أصل الكراهة بالزيادة على السبعين، لا شدتها. نعم، لو كان مبنى الكراهة عندهم على رجحان الاحتياط بالترك لا احتمال الحرمة لوجود القول بها لا للاعتماد على الرواية- كما يظهر من المعتبر- اتجه تأكيدها فيما زاد على السبعين، لأقوائه احتمال الحرمة فيه منه فيما دونه مما زاد على السبع. ثم إن ظاهر الموثقة أن النهي عن الزيادة على السبع بنحو الانحلال المستلزم لشدة الكراهة، تبعاً لزيادة الكمية وإن لم تبلغ السبعين، فضلاً عما إذا زادت عليها.

فلا بد أن يكون مرادهم من شدة الكراهة بالزيادة على السبعين تجدد عنوان بها غير عنوان الزيادة على السبع موجب للكراهة، زائداً على الكراهة الناشئة منه. فلاحظ.

الخامس: الظاهر أنه لا يعتبر في العدد من السبع أو السبعين التوالى ولا اتحاد المجلس، بل المعيار على وقوعه في تمام مدة الجنابة، كما صرح به في المسالك والروضه، عملاً بإطلاق النص. كما أن مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين الآية الطويلة والقصيرة، كما في جامع المقاصد. السادس: حكى في الروض عن بعضهم صدق العدد بتكرار الآية الواحدة، و تردد فيه في الروضه، واحتمله في كشف اللثام، و جزم به في المسالك.

و هو مخالف لظاهر النص. و حمله على مجرد التقدير لبيان كمية القراءة، دون المقروء، لا شاهد له. و كذا التعدي لذلك بفهم عدم الخصوصية أو بتنقيح المناط. فيتعين البناء على عدم كراهة التكرار، كما صرح به في جامع المقاصد. نعم، لو أكمل السبع فقد يدعى كراهة تكرارها، لتحقيق غاية الترخيص في مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٠

...

قراءة القرآن الصادقة على التكرار المذكور.

اللهم إلا أن يدعى انصراف- بقرينة الجواب- لتحديد المقروء، لا لتحديد مطلق قراءة القرآن، فتأمل جيداً. السابع: قال في كشف اللثام: «و في نهاية الاحكام: لو قرأ السبع أو السبعين، ثم قال: سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين، على قصد إقامة سنة الركوب لم يكن مكروهاً، لأنه إذا لم يقصد القرآن لم يكن فيه إخلال بالتعظيم، قال: و كذا لو جرى على لسانه آيات من العزائم لا بقصد القرآن لم يكن محرماً. و عندى في ذلك نظر». و الذى ينبغى أن يقال: إن أريد بقصد القرآن تمحض القراءة لقصد تلاوته، في مقابل قصد التعوذ أو التبرك أو أداء السنة الخاصة به، فهو غير معتبر في صدق القرآن على المقروء، و لا فى الدخول فى إطلاق النصوص السابقة و غيرها. و عدم منافاة التعظيم بدونه- لو تم- لا يصلح للخروج عنه.

و إن أريد به قصد حكايته، في مقابل قصد حكاية غيره أو قصد إنشاء المضمون، فلا إشكال في اعتباره في صدق قراءة القرآن على المقروء- كما تقدم في المسألة التاسعة و التسعين من مباحث الوضوء- فيخرج عن إطلاق النصوص المذكورة. إلا- أن في تأدى السنن به إشكال، لظهور جملة من نصوصها في إرادة قراءة القرآن، مثل ما تضمن عنوان القراءة، لظهوره في عدم الاستقلال بالإنشاء، بل هو كالصريح مما تضمن إضافتها لمثل الآية أو نحوها مما يضاف للقرآن.

و كذا ما تضمن قول المضامين القرآنية التي ليس من شأن المكلف الاستقلال بإنشائها، كقوله تعالى قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ. «١»، حيث يتعين انصراف الأمر بقوله إلى حكاية القرآن به. كما أنه الظاهر من بعض النصوص الأخرى، كخبر عبد الحميد عن أبي

(١) سورة الكهف: ١١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨١

...

الحسن عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من قال إذا ركب الدابة: بسم الله لا حول ولا قوة إلا بالله الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنتهدى لو لا أن هدانا الله الآية، سبحانه الذي سخر لنا.» «١»، فإن مقتضى قوله صلى الله عليه وآله: «الآية» المفروغة عن قصد القرآن بما سبق، و مقتضى السياق إرادته فيما بعده.

بل لا يبعد انصراف جميع نصوص السنن الواردة في التعويد و التبرك بمضامين القرآن الكريم إلى صورة حكايته، فيدخل في باب التعويد و التبرك بالقرآن، لا بالمضمون نفسه، مع الاستقلال بإنشائه من دون قصد الحكاية. هذا، وقد يدعى أن إطلاق دليل كراهة قراءة القرآن للجنب مطلقاً أو فيما زاد على السبع أو السبعين معارض بإطلاق أدلة السنن المذكورة، و حيث كان بينهما عموم من وجه يتساقطان و يرجع لعموم ما دل على استحباب قراءة القرآن، لو لم نقل بمرجحية العموم المذكور لإطلاق أدلة السنن المذكورة.

وفيه: أن مرجع كراهة قراءة القرآن حال الجنابة ليس إلى مانعية الجنابة من استحباب قراءته، تخصيصاً لعموم استحبابها على كل حال أو استحباب أداء السنن المذكورة، بل إلى خروج القراءة حال الجنابة عن أفراد المستحب، مع بقاء الاستحباب حال الجنابة، و لذا يستحب للجنب الغسل لتلاوة القرآن أو لأداء السنن المذكورة، كما يجب الوضوء للصلاة أو يستحب للطواف المستحب. و مرجع ذلك إلى أنه يستحب في حق الجنب و غيره القراءة في غير حال الجنابة، و مع تعذر الغسل لا يسقط استحباب القراءة لعدم الموضوع له، بل لتعذر القراءة المستحبة، كما تتعذر سائر المستحبات التي تمنع الجنابة عنها كالصلاة و نحوها. و هكذا الحال في الحائض، لأن السياق و المناسبات الارتكازية تقضى بأن حدث الحيض كالجنابة مانع من تحقق المستحب، لا من استحبابه، و أن سقوط استحبابه للتعذر، لا لعدم الملاك، و لذا يستحب للحائض بعد انقطاع الدم المبادرة

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب آداب السفر و غيره حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٢

من غير العزائم (١)، بل الأحوط استحباباً عدم قراءة شيء من القرآن (٢) ما دام جنباً. و يكره أيضاً مس ما عدا الكتابة من المصحف (٣)، و النوم جنباً (٤)،

بالغسل، لأداء المستحب، كالجنب.

و عليه يكون دليل كراهة قراءة القرآن للجنب و الحائض حاكماً على أدلة السنن المذكورة، لأنه شارح لموضوعها، نظير ما دل على اعتبار الطهارة في الصلاة مع دليل وجوبها أو استحبابها في بعض الموارد، فيتعين تقديمه عليها و إن كان بينهما عموم من وجه، فلاحظ.

(١) بناء على أن المحرم عليه تمام السور. أما بناء على اختصاص التحريم بآية السجدة، فحكم باقى السور حكم سائر القرآن.

(٢) ويشدد رجحان الاحتياط المذكور فيما زاد على السبع، و أشد منه ما زاد على السبعين.

(٣) كما فى المبسوط و الخلاف و المراسم و الوسيلة و الشرائع و المنتهى و التذكرة و غيرها، و حكاها فى المعتبر عن المقنعة و النهاية و الصدوقين.

لكن لم أعر في المقنعة على ذلك، و لا فى الفقيه و الهداية و النهاية إلا على التصريح بالجواز، و لا فى المقنع إلا على ما يظهر منه التحريم، حيث قال: «و لا يجوز لك أن تمس المصحف و أنت جنب، و لا بأس أن يقلب لك الورق غيرك، و تنظر فيه و تقرأ»، و هو الذى حكاها فى المعتبر و المنتهى عن المرتضى، و قد تقدم عند الكلام فى حرمة المس الكلام فى دليله، و أن اللازم البناء على الكراهة.

هذا، و ألحق به فى المنتهى و التذكرة حمل المصحف، و الوجه فيه خبر إبراهيم بن عبد الحميد «١» المتقدم فى حرمة المس.

(٤) كما هو المعروف بين الأصحاب المصرح به فى كلام جماعة كثيرة

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٣

...

منهم، المدعى عليه الإجماع فى الغنية و المنتهى و ظاهر المعتبر و التذكرة.

و عدم التعرض له فى الفقيه و المقنع و الهداية و المقنعة لا يكشف عن الخلاف فيه.

و يقتضيه صحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل، أ ينبغي له أن ينام و هو جنب؟ فقال: يكره ذلك حتى يتوضأ» «١».

و ما فى حديث الأربعمئة: «لا ينام المسلم و هو جنب، و لا ينام إلا على طهور، فإن لم يجد الماء فليتميم بالصعيد» «٢».

و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يواقع أهله أ ينام على ذلك؟ قال: إن الله يتوفى الأنفس فى منامها و لا يدرى ما يطرقه من البلية، إذا فرغ فليغتسل» «٣».

و هى محمولة على الكراهة، جمعا مع صحيح سعيد الأعرج: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينام الرجل و هو جنب و تنام المرأة و هى جنب» «٤».

و موثق سماعة: «سألته عن الجنب يجنب ثم يريد النوم. قال: إن أحب أن يتوضأ فليفعل، و الغسل أحب إلى و أفضل من ذلك، و إن هو نام و لم يغتسل فليس عليه شيء إن شاء الله» «٥».

و منه يظهر ضعف ما عن المذهب من إطلاق النهى عن نوم الجنب حتى يغتسل أو يتمضمض و يستنشق.

إلا أن يحمل على الكراهة، لبعد مخالفته لما عرفت، المعتضد بالسيرة القطعية التى لا يمكن خطؤها فى مثل هذا الحكم الذى يكثّر الابتلاء به.

نعم، قد ينافى ذلك خبر النهدي: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاثة لا

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٤
إلا أن يتوضأ (١)،

يقبل الله لهم صلاة: جبار كفار، و جنب نام على غير طهارة، و المتضمن بخلق «١».

و خبر الجعفریات بسنده عن الصادق عليه السّلام: «سمعت أبي عليه السّلام يقول: إنى لأجنب أول الليل فما اغتسل حتى آخر الليل عمدا حتى أصبح» (٢).

لعدم مناسبة الأول للجواز، و لا الثانى للكرهه.

لكنه سهل بعد ضعفهما و غرابه مضمون الأول، و إمكان حمل الثانى على صورة إرادة العود، نظير ما فى الفقيه: «و فى حديث آخر: أنا أنام على ذلك حتى أصبح، و ذلك أنى أريد أن أعود» (٣)، و يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(١) مقتضاه ارتفاع الكراهه به، كما هو ظاهر أكثر الأصحاب و معاقد إجماعاتهم المتقدمة، لجعلهم الوضوء غاية للنهى و الكراهه. و استظهر فى كشف اللثام خفتها بالوضوء، و هو المناسب لما عن الاقتصاد من إطلاق كراهه النوم للجنب، و مثله ما فى النهايه و عن السرائر، لكن مع الأمر بالوضوء لو أراد النوم.

و صحيح الحلبي و إن كان ظاهرا فى ارتفاع الكراهه بالوضوء، فيصلح لتقييد إطلاق النهى عن نوم الجنب فى حديث الأربعمائه و نحوه، إلا أنّ التعليل فى صحيح عبد الرحمن أظهر فى العموم منه، فيصلح قرينه على حمله على خفه الكراهه به.

و هو الظاهر من موثق سماعة، لأن الأمر فيه بالوضوء و الحكم بأفضليته الغسل للإرشاد إلى تجنب نقص يحصل من النوم على الجنابة بدونهما، لا إلى تحصيل

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٦ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٥

...

مرتبه من الكمال به، إذ هو بالغسل يكون كسائر الناس، نظير ما سبق فى وجه الاستدلال بصحيح زرارة و عبد الرحمن على كراهه الأكل و الشرب للجنب.

و لا أقل من لزوم حمله على ذلك بقرينه بقیة النصوص المتضمنه للنهى عن النوم.

نعم، ظاهر التعليل فى صحيح عبد الرحمن أنّ التعجيل بالغسل و النهى عن النوم بدونه للاحتياط من محذور الموت جنبا، لا لخصوصيه فى النوم، و ظاهر صحيح الحلبي ارتفاع كراهه النوم بخصوصيته بالوضوء، و لا تنافى بينهما.

و به يجمع بين نصوص المقام، كما ربما يجمع به بين كلمات الأصحاب.

بقى فى المقام أمور.

الأول: الظاهر أنّ الوضوء فى المقام مخفف للحدث و مقتضى لمرتبه من الطهارة، لتقوم عنوان الوضوء بذلك. كما أنّ الظاهر انتقاضه

بأسباب الحدث الأصغر، لإطلاق أدلة ناقضيتها له، نظير ما تقدم في الوضوء للأكل و الشرب.

الثاني: أنّ ما سبق عن المذهب من عطف المضمضة و الاستنشاق على الغسل غير ظاهر المنشأ، إذ لم نعر على ما يقتضى خفة الكراهة بهما، فضلا عن ارتفاعها.

الثالث: سبق في مرسل الصدوق تعليل نوم الإمام عليه السّلام جنبا بأنه يريد العود، و ظاهره إرادة العود للوطء، كما فهمه منه غير واحد، و لذا كان ظاهر الوسائل عدم الكراهة حينئذ.

و استوضح في الحقائق بطلان ذلك و نزل الخبر على إرادة العود للانتباه، لعلمه عليه السّلام بوقت موته، فترفع في حقه علة الكراهة التي تضمنها صحيح عبد الرحمن، فلا ينافي بقاء الكراهة في حق سائر الناس ممن لا يعلم وقت موته.

لكن ما ذكره تكلف مخالف لظاهر قوله عليه السّلام: «أريد أن أعود»، لأن بقاء الحياة و العود في الانتباه ليسا متعلقا للإرادة. و ما سبق هو الأظهر.

مضافا إلى ما سبق من أنّ التعليل بخوف الموت وارد لبعض جهات الكراهة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٦

أو يتيمم (١) بدل الغسل (٢).

غير الكراهة في خصوصية النوم، فتأمل.

نعم، مناسبة الحكم و الموضوع قاضية بأنّ إرادة العود من سنخ المزاحم الداعي له عليه السّلام للإقدام على المكروه، لا الراجع لموضوع الكراهة، فالخبر يكشف عن خفة الكراهة بنحو يصلح لمزاحمتها مثل الداعي المذكور، لا عن عدم الكراهة معه.

ولا- موجب لاستبعاد إقدام الإمام عليه السّلام على المكروه لبعض الدواعي، فإنّ الله يحب أن يؤخذ برخصه كما يحب أن يؤخذ بعزائمه، كما في الخبر «١».

مضافا إلى أنّ إرسال الخبر مانع من التعويل عليه في الخروج عن الإطلاقات المتقدمة.

(١) يعنى: إن كان عاجزا عن الطهارة المائية، كما هو مقتضى عمومات البدلية و حديث الأربعمائة المتقدم.

(٢) و هو ظاهر مع تعذره و القدرة على الوضوء، لعدم مشروعية التيمم بدلا عن الوضوء حينئذ.

و أما مع تعذرهما معا، فمقتضى عمومات البدلية جواز نية بدليته عن كل منهما، و إن كان إيقاعه بدلا عن الغسل أفضل، لأفضلية مبدله، كما في الجواهر.

كما أنّ الظاهر أنه مع الإتيان به بدلا عن الغسل لا- يشرع الوضوء و إن كان مقدورا، لأنه إنما يشرع للجنب، و التيمم رافع لجنبته حكما.

و بقى من المكروهات التي تضمنتها النصوص و ذكرها الأصحاب ما لم يذكره سيدنا المصنف قدس سرّه، و هي أمور.

الأول: الخضاب، على المعروف بين الأصحاب المدعى عليه الإجماع في الغنية.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٧

...

و أما ما في التذكرة و الحقائق من نسبته للمشهور، فهو بلحاظ نسبة الخلاف في الأول للصدوق.

و كأنه لعه له فى الفقيه و المقنع فى جملة الأمور التى لا بأس بها للجنب.

لكن المتيقن منه إرادة أصل الجواز، فلا ينافى الكراهة.

و قد علله فى المقنعة فى الحائض و النفساء بأنه يمنع من وصول الماء إلى ظاهر مواضع الخضاب. قال فى المعتبر: «و لعله نظر إلى أن اللون عرض، و هو لا ينتقل، فيلزم حصول أجزاء من الحناء فى محل اللون ليكون وجود اللون بوجودها. لكنها حقيقة لا تمنع منعاً تاماً، فكرهت لذلك».

و فيه - مع أنه تكلف غير صالح للحكم بالكراهة بعد فرض وصول الماء -:

أن لازمه كراهة الخضاب قبل تحقق سبب الحدث أيضاً، مع أنه صرح بعدم الكراهة فيه.

فالعمدة فى المقام النصوص الكثيرة الناهية عن الخضاب للحائض و الجنب، كمعتبرة عامر بن جذاعة عن أبى عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: لا- تختضب الحائض و لا- الجنب، و لا- تجنب و عليها خضاب، و لا يجنب هو و عليه خضاب، لا يختضب و هو جنب» (١).

و خبر أبى سعيد: «قلت لأبى إبراهيم عليه السلام: أ يختضب الرجل و هو جنب؟

قال: لا- قلت: فيجنب و هو مختضب؟ قال: لا، ثم مكث قليلاً، ثم قال: يا أبا سعيد ألا أدلك على شىء تفعله؟! قلت: بلى، قال: إذا اختضبت بالحناء و أخذ الحناء مأخذه فحينئذ فجامع» (٢) و نحوهما غيرهما. و فى بعضها: «لا أحب ذلك» (٣)، و فى آخر: أنه لو فعله لم يؤمن عليه أن

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٨

...

يصيبه الشيطان بسوء (١).

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٤٨٨

و هى محمولة على الكراهة، لغير واحد من النصوص المصرحة بالجواز، كموثق سماعة: «سألت العبد الصالح عن الجنب و الحائض يختضبان؟ قال: لا بأس» (٢)، و نحوه صحيح أبى المغراء (٣) و غيره.

بل الظاهر المفروغية عن الجواز، لعدم إشارتهم للخلاف فيه، بل فى الرياض دعوى الإجماع عليه، و فى الجواهر: «بل قد يدعى إمكان تحصيله، فما فى المذهب من النهى عنه يراد منه الكراهة قطعاً، كما يرشد إليه تعبيره عن سائر المكروهات بذلك. و من هنا لم ينتقل عنه القول بالحرمة».

ثم إن النصوص كما تضمنت النهى عن اختضاب الجنب و الحائض كذلك تضمنت النهى عن الجنابة حين الاختضاب. و استوجهه فى التذكرة و ظاهر المعتبر، بل صرح به جماعة فيما حكى.

و نفى البأس عنه فى الفقيه و المقنع لا يدل على الخلاف، نظير ما سبق.

نعم، قيده في جامع المقاصد و كشف اللثام بما إذا لم يأخذ الخضاب مأخذه. و يقتضيه خبر أبي سعيد المتقدم و مرسل الكليني «٤». و دعوى: ظهور الخبر في خفة الكراهة، غير ظاهرة المأخذ، بل ظاهره الإرشاد إلى ارتفاع المحذور الذي نهى لأجله. و على ذلك حمل غير واحد قول المفيد في المقنعة: «فإن أجنب بعد الخضاب لم يخرج بذلك، و كذلك لا حرج على المرأة أن تختضب قبل الحيض ثم يأتيها الدم و عليها الخضاب، و ليس الحكم في ذلك كالحكم في استئنافه مع الحيض و الجنابة».

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٨٩

...

لكن ظاهر قوله: «و عليها الخضاب» عدم إرادة الأثر، بل المؤثر، و هو الشيء الذي يختضب به، و مقتضى إطلاقه العموم لما لو كان قبل أن يأخذ مأخذه.

و في المعتبر: «و هو محمول على اتفاق الجنابة، لا على فعلها اختياراً، لأن تعليقه الأول يقتضى المنع هنا».

لكن مقتضى تعليقه كراهة الخضاب لمن هو معرض للجنابة و الحيض، و لا يظن منه و لا من غيره الالتزام به.

هذا، و مقتضى إطلاق الأصحاب و تصريح بعضهم عدم الفرق بين مواضع الخضاب، و لا بين الخضاب بالحناء و غيره، و هو مقتضى إطلاق النصوص.

و لا ينافيه اختصاص خبر أبي سعيد بالحناء، كما لا يخفى.

لكن اقتصر في المقنعة على خضاب الأيدي و الأرجل، و في المراسم على الخضاب بالحناء، فإن لم يكن جارياً مجرى التمثيل كان مدفوعاً بالإطلاق.

و دعوى انصرافه في المقامين ممنوعاً.

نعم، لو كان الوجه فيه عدم مانعيته من وصول الماء للبشرة - كما تقدم من المقنعة - كان قاصراً عن الشعر الذي لا يجب غسله، فلاحظ.

الثاني: الادهان، كما في المنتهى، مستدلاً بخبر حرز: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجنب يدهن ثم يغتسل؟ قال: لا» «١».

لكن لا يبعد انصرافه إلى الادهان قبل الغسل بنحو يبقى أثره حينه. فيناسب الاستظهار بوصول الماء للبشرة، كما أشار إليه في المنتهى أيضاً.

و إنما يحمل على الكراهة، لعدم تنبيه الأصحاب على المنع و اكتفائهم بوصول الماء للبشرة، بنحو يظهر معه مفروغيته عن جواز الادهان غير المانع من وصول الماء لها.

مضافاً إلى ضعف سند الخبر، لأن في طريقه عبد الله بن بحر الذي لم يثبت توثيقه، بل ضعفه ابن الغضائري - فيما حكى عنه - و العلامة.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٠

...

و لم يتضح وجه عدّ الخبر صحيحا في المنتهى.
نعم، في موثق السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «و لا بأس بأن يتنور الجنب و يحتجم و يذبح، و لا يدهن و لا يذوق شيئا حتى يغسل يديه و يتمضمض» (١).

و هو ظاهر في النهي عن الادهان من حيثية الجنابة مع قطع النظر عن الغسل.
فيحمل على الكراهة أيضا، لظهور مفروغية الأصحاب عن عدم الحرمة، لعدم تنبيههم لها.
لكن - مع إمكان رجوع الغاية له أيضا - إنما رواه هكذا في الاستبصار، أما في التهذيب (٢) فقد أسقط قوله: «و لا يدهن»، فلا مجال للتعويل عليه مع ظهور كونه في الكتابين في مقام نقل تمام الحديث، و لا سيما مع انتهاء أحد طريقيه للكليني الذي روى الحديث في الكافي خاليا عن الزيادة المذكورة أيضا.

الثالث: الجماع للمحتلم، كما في المعتمر و التذكرة و المنتهى، و في الأخير نسبته إلى أصحابنا.
و يقتضيه خبر الحسين بن زيد عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله - في حديث - و كره أن يغشى الرجل امرأته و قد احتلم حتى يغتسل من احتلامه الذي رأى، فإن فعل و خرج الولد مجنونا فلا يلومن إلا نفسه» (٣)، و نحوه غيره.

و التعليل فيه يناسب الكراهة.

و لا أقل من لزوم حمله عليها، جمعا مع خبر الجعفریات عنه عليه السلام: «إنّ عليا عليه السلام سئل عن رجل يحتلم إلى جانب امرأته، هل له أن يجامعها قبل أن

(١) الاستبصار ج: ١ ص: ١١٧ طبع النجف الأشرف.

(٢) التهذيب ج: ١ ص: ١٣٠ طبع النجف الأشرف.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب مقدمات النكاح حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩١

...

يغتسل؟ قال: نعم ليجامعها حتى يكون غسلا حقا» (١)، لا شراكهما في ضعف السند.

بل لا ينبغي التأمل في الجواز مع ظهور مفروغية الأصحاب عنه.

نعم، تقدم عند الكلام في الوضوء لمعاودة الجماع من الوضوءات المستحبة الكلام في ارتفاع الكراهة المذكورة بالوضوء.
و أما الجماع بعد الجماع، فقد صرح في المعتمر و المنتهى و التذكرة بعدم كراهته، بل في الأول أنه ذكره جماعة من أصحابنا، مستدلا عليه - كالمنتهى - بما عن النبي صلى الله عليه و آله من أنه كان يطوف على نسائه بغسل واحد.
و لم أعثر عاجلا - على الحديث المذكور، بل تقدم في الوضوء لمعاودة الجماع عن الرسالة الذهبية ما ينفيه، و تمام الكلام هناك، فراجع.

و قد تضمنت كثير من النصوص بيان كثير من الأوقات و الحالات التي يكره فيها الجماع، و لا مجال لإطالة الكلام فيها، لخروجها عن محل الكلام - و هو ما يكره للجنب - و هي بمباحث النكاح أنسب.

والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق والتسديد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.
انتهى الكلام في فصل أحكام الجنب ليلة السبت، الثالث من شهر ذى الحجة الحرام سنة ١٣٩٨ هـ.
وانتهى تبييضه بعد تدريسه ليلة الاثنين الخامس من الشهر المذكور.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٢

[الفصل الرابع في واجباته]

إشارة

الفصل الرابع في واجباته

[النية]

فمنها: النية (١) ولا بد فيها من الاستدامة إلى آخر الغسل، كما تقدم تفصيل ذلك كله في الوضوء (٢).

[غسل ظاهر البشرة]

ومنها: غسل ظاهر البشرة (٣)

(١) تقدم الكلام في حقيقتها وشروطها ودليلها في الوضوء.

(٢) وتقدم هناك في المسألة الثالثة والسبعين الكلام في تداخل الأغسال، وكيفية النية مع تعدد أسبابها.

(٣) يعني: من تمام البدن، حيث لا إشكال ظاهراً في وجوب استيعابه بالغسل، كما يظهر مما يأتي.

ويقتضيه - مضافاً إلى الإطلاق المقامى في قوله تعالى وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا «١»، لأن عدم بيان كيفية التطهر ظاهر في إيكاله للعرف

الحاكم بالاستيعاب تبعاً لقيام الجنابة بتمام البدن - ظاهر الاغتسال، والغسل، وإطلاق غسل البدن والجسد في السنة المستفيضة.

وعوم قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «ثُمَّ تَصَبَّ عَلَى سَائِرِ جَسَدِكَ» «٢».

(١) سورة المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٣

على وجه يتحقق به مسماه (١)، فلا بد من رفع الحاجب (٢)،

وفي صحيح زرارة: «ثُمَّ تَغْسِلُ جَسَدَكَ مِنْ لَدُنْ قَرْنِكَ إِلَى قَدَمَيْكَ» «١».

وفي موثق سماعة: «ثُمَّ يَفِيضُ الْمَاءُ عَلَى جَسَدِهِ كُلِّهِ» «٢».

وغيرها مما يأتي بعضه، ويأتي بعض الكلام في ذلك.

(١) تقدم الكلام في المقدار المعبر من إيصال الماء في أول فصل أجزاء الوضوء، و أن الظاهر الاكتفاء بوصول الماء للبشرة. و أما ما في غير واحد من النصوص من الأمر بقدر معين، كالصب ثلاثاً، بل في صحيح ربعي بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: يفيض الجنب على رأسه الماء ثلاثاً لا يجزيه أقل من ذلك» (٣). فهو محمول على الاستحباب بلا إشكال.

(٢) كما هو مقتضى وجوب استيعاب تمام البدن، وقد تقدم تفصيل الكلام في ذلك في المسألة السادسة من فصل أجزاء الوضوء، كما تقدم الكلام في حكم الشك في وجود الحاجب و حاجيته الموجود. نعم، في صحيح إبراهيم بن أبي محمود: «قلت للرضا عليه السلام: الرجل يجنب فيصيب جسده و رأسه الخلق و الطيب و الشيء اللكد [٤] [الزق]، مثل علك الروم و الطرب [و الطراز. و الطراز. و الطراد] [٥] و ما أشبه ذلك فيغتسل، فإذا فرغ وجد شيئاً

[٤] قال في لسان العرب: «لكد الشيء بغيه، إذا أكل شيئاً لزجاً فلزق بغيه من جوهرة أو لونه. و لكد به لكداً و التكد: لزمه فلم يفارقه. و يقال: لكد الوسخ بيده، و لكد شعره، إذا تلبد. الأصمعي: لكد عليه الوسخ - بالكسر - لكداً، أي لزمه و لصق به». [٥] قال في القاموس: «ظرب فيه كفرح: لصق» و قال بعضهم: «الطارار: نوع من الطين اللزج».

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٤

...

قد بقي في جسده من أثر الخلق و الطيب و غيره. قال: لا بأس» (١). و في موثق السكوني عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام: «قال: كنّ نساء النبي صلى الله عليه و آله إذا اغتسلن من الجنابة يبقين صفرة الطيب على أجسادهن، و ذلك أن النبي صلى الله عليه و آله أمرهن أن يصبين الماء صبا على أجسادهن» (٢). و موثق عمار عنه عليه السلام: «في الحائض تغتسل و على جسدها الزعفران لم يذهب به الماء، قال: لا بأس» (٣). لكن لا - ظهور للموثقين في الحاجب، لأن بقاء لون الطيب قد يكون مع عدم كثافته بنحو يمنع من وصول الماء بالصب مع كثرته و استيلائه على المحل.

نعم، صحيح إبراهيم لا - يخلو الأمر فيه عن إشكال، لأن فرض بقاء الشيء اللزق و اللكد و خصوصاً العلك لا يناسب احتمال وصول الماء لما تحته، فضلاً عن العلم به، فلا مجال لما ذكره غير واحد من حملة على صورة عدم الحجب، أو على الشك فيه بعد الفراغ. و مثله ما في كشف اللثام من حملة على صورة تعسر إزالة الأثر، حيث لا يجب إزالته في التطهير من النجاسات فهنا أولى، لعدم وضوح ما ذكره في المقيس عليه.

إلا أن يريد به ما ورد في العفو عن أثر النجاسة كاللون و الريح (٤).

لكنه مختص بما لا يمنع من وصول الماء للمحل النجس عرفاً، دون مثل العلك.

و لعله لذا حكى عن المحقق الخوانساري في شرح الدروس الاستدلال

- (١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الجنابة حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الجنابة حديث: ٢.
 (٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الجنابة حديث: ٣.
 (٤) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب النجاسات.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٥
 و تخليل ما لا يصل الماء معه إلى البشرة إلا بالتخليل (١).

بالصحيح على عدم الاعتداد ببقاء شيء يسير لا يخل عرفا بغسل جميع البدن، إما مطلقا أو مع النسيان، و أنه لا يبعد الالتزام بذلك لو لم يكن الإجماع على خلافه.
 لكن الأولى أن لا يجترئ عليه. انتهى.
 لكن المتيقن من مفاد الصحيح العفو عن وجود المانع مع الالتفات إليه بعد الفراغ، فلا مجال لتعميمه لصورة الالتفات إليه قبله، فضلا عما إذا كان عدم الغسل من دون وجود مانع.
 و تحصيل الإجماع الكافي في الخروج عن مفاد الصحيح لا يخلو عن إشكال، كتحصيل الإعراض الموهن له، لعدم تحرير ذلك في كلماتهم بالنحو الكاشف عن ذلك، و قرب كون إهماله ممن أهمله لصعوبة رفع اليد به عن العموم، القاضى بوجوب الاستيعاب. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.
 (١) قال في الجواهر: «مقدمة لحصول غسل البشرة، المدلول على وجوب غسلها - نفسها - في الغسل بالسنة و الإجماع المحصل و المنقول مستفيضا، بل كاد يكون متواترا».
 و ظاهر غير واحد المفروغية عن وجوب التخليل، و في المدارك أنه مذهب الأصحاب، و في الرياض دعوى الإجماع عليه.
 و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق ما تضمن وجوب غسل الجسد، بل عموم بعضه، كما تقدم - ما تضمن أمر المرأة بالمبالغة في الماء في رأسها، و أنه لا بد أن ترويه و تعصره «١»، كما يأتي بعضه، لوضوح أن غسل ظاهر الشعر لا يحتاج إلى ذلك.
 لكن عن الأردبيلي في مجمع الفائدة التأمّل في ذلك، لما دل على أجزاء الغرفتين أو الثلاث على الرأس، حيث يظن بعدم وصول هذا المقدار تحت كل

(١) راجع الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٦

...

شعرة، و لا سيما مع كثرة شعر الرأس - كما في الأعراب و النساء - و كثافة اللحية، فيمكن الاكتفاء بالظاهر. كما يدل عليه أيضا ما دل على عدم وجوب حل الشعر على النساء مما يأتي «١»، و ما في صحيح محمد بن مسلم: «الحائض ما بلغ بلل الماء من شعرها أجزاءها» «٢».

و هو كما ترى، لأن غسل الظاهر لا يحتاج للمقدار المذكور، بل تكفى فيه صبة واحدة، كما تكفى للوضوء مع كثافة اللحية، بل قد تكفى لغسل البشرة أيضا مع التخليل، و من ثمّ تقدم حملها على الاستحباب، فهو بظاهرها على خلاف مطلوبه أدل.
 كما أن عدم حل الشعر لا ينافي وصول الماء للبشرة مع كثرتة و نفوذه في الأعماق، الذي تضمنته النصوص المشار إليها آنفا.

و أما الصحيح، فهو مسوق لبيان الاكتفاء بالبلل و عدم اعتبار كثرة الماء، و لا دلالة فيه على أجزاء وصول الماء للشعر على وصوله للبشرة.

هذا، و ظاهر البهائي في الجبل المتين الإشكال في عدم وجوب غسل الشعر إن لم يتم الإجماع عليه، بل مال في الحدائق لوجوب غسله، و حكى عن بعض مشايخه المحققين من متأخري المتأخرين أنه قواه لو لم يتم الإجماع على عدمه، و ربما استفيد مما سبق من المقنعة من الأمر بحل الشعر.

لكن لا- ريب ظاهرا في عدم وجوب الحل، كما هو صريح النصوص السابقة، و نفى الخلاف فيه في المنتهى، فكما يمكن أن يكون الأمر بالحل مقدمة لإيصال الماء للشعر، يمكن أن يكون مقدمة لإيصاله للبشرة، كما حمله عليه الشيخ فيما سبق، و هو أعلم بمراده. كما لا- مجال للاستدلال عليه بما تضمن وجوب المبالغة في الماء للمرأة و رى الرأس منه لمكان المشطة مما تقدم بعضه، لوضوح إمكان كونه لأجل إيصال الماء للبشرة، لعدم وصوله إليها مع قلته لمنع المشطة.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٧

...

بل سبق ظهور النصوص المذكورة في ذلك و في عدم وجوب غسل الشعر.

نعم، قد يستدل على ذلك.

تارة: بأنه من توابع البدن، فيفهم وجوب غسله مما دل على وجوب غسله تبعا و إن لم يكن منه، و لذا قد يستظهر من المشهور وجوب غسله في الوضوء.

و اخرى: ببعض النصوص الظاهرة فيه، كصحيح محمد بن مسلم المتقدم في وجوب التخليل، لأن ظاهر الحكم بإجزاء بلوغ البلل للشعر المفروغية عن كونه مما يغسل.

و صحيح حجر بن زائدة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من ترك شعرة من الجنابة متعمدا فهو في النار» (١).

و ما في خبر محمد بن سنان الوارد في بيان العلل من قوله صلى الله عليه و آله: «إن آدم عليه السلام لما أكل من الشجرة دب ذلك في عروقه و شعره و بشره، فإذا جامع الرجل أهله خرج الماء من كل عرق و شعرة في جسده، فأوجب الله عز و جل على ذريته الاغتسال من الجنابة إلى يوم القيامة» (٢)، لأن مناسبة التعليل تقتضي وجوب غسل كل ما خرج منه الماء، و منه الشعر.

و النبوي: «تحت كل شعرة جنابة، فبلوا الشعر و أنقوا البشرة»، و عن بعض الكتب: «فاغسلوا الشعر» (٣).

لكن تقدم في الوضوء إنكار التبعية في وجوب الغسل، و إنما دلت الأدلة الخاصة في الوضوء على بدلية غسل الشعر المحيط عن غسل ما تحته في الوجه، و على الاجتزاء بمسح شعر الرأس عن مسح بشرته، و لا يتعدى من ذلك للمقام.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) نقل الحديث في بعض كتب أصحابنا الفقهية مراسلا، و حكيت روايته عن المغنى ج: ١ ص: ٢٨٨ و عن سنن ابن ماجه ج: ١ ص:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٨

و لا يجب غسل الشعر (١)،

و أما صحيح محمد بن مسلم، فحيث كان واردا لبيان الاجتزاء بالبلل و عدم اعتبار كثرة الماء لا لبيان ما يغسل، فلعل ذكر بل الشعر فيه ليس لوجوبه بنفسه، بل مقدمة لبل ما تحته من البشرة.

على أنه وارد في الحائض التي قد يلتزم فيها باستحباب الاستظهار بغسل الشعر، عملا بصحيح الكاهلي المتقدم.

كما أنه لا يبعد ظهور صحيح حجر في إرادة ترك مقدار شعرة مبالغه في القلة.

و أما خبر محمد بن سنان، فالتعليل فيه لو تم يقتضى وجوب غسل أطراف الشعر لإتمامه، و لا يبعد حمله على الخروج من منابت الشعر، لأنها المتصلة بالبدن القابلة لخروج الماء ارتكازا، فلا يقتضى إلا غسل البشرة.

كما أن المناسب للتعليل في النبوى بأن تحت كل شعرة جنازة كون بل الشعر و غسله مقدمة لوصول الماء لما تحته من البشرة.

و الأمر فيهما سهل بعد ضعف سندهما.

على أنه لا بد من الخروج عن ظاهر هذه النصوص لو تم و حملها على ما ذكرنا أو نحوه، لأجل نصوص عدم نقض الشعر المتقدمة.

هذا كله مضافا إلى أن شيوع الابتلاء بالحكم يمنع - عادة - من خفائه على الأصحاب، فيجب غسل الشعر واقعا و يخفى عليهم حتى

يكون المعروف بينهم عدمه، بل قد يظهر من بعضهم المفروغية عنه، كما سبق، فتأمل، و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب المصرح به في كلام جملة منهم، و نفى عنه الخلاف في كشف اللثام، و ظاهر المعتبر و

محكى الذكرى دعوى الإجماع عليه لنسبته فيهما إليهم، بل قد يظهر من التهذيب المفروغية عنه، حيث حمل ما فى المقنعة من الأمر

بحل الشعر على أن مراده ما إذا توقف عليه وصول الماء للبشرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٤٩٩

...

و يستدل عليه.

تارة: بما تضمن من نصوص تعليم الغسل غسل الجسد، ففي صحيح زرارة:

«ثم تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك» (١) و نحوه غيره. لخروج الشعر عن الجسد عرفا.

و دعوى: دخوله فيه و لو مجازا، كما فى الحدائق.

كما ترى، إذ لا يمنع احتمال المجاز من الاستدلال.

و مثلها ما ذكره من دخوله فى الرأس و الجانب الأيمن و الجانب الأيسر.

للمنع من دخوله فى الرأس، و عدم تضمن النصوص عنوان الجانب الأيمن و الأيسر، بل صب الماء على المنكب الأيمن و المنكب

الأيسر، لبيان هيئة الغسل، من دون تعرض لما يغسل، للمفروغية عنه، و إنما يستفاد من بقية الأدلة غير الشاملة للشعر.

و اخرى: بما تضمن عدم وجوب نقض الشعر على المرأة، ففي رواية غياث بن إبراهيم و مرسل الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام

عن أبيه عن علي عليه السلام: «قال: لا تنقض المرأة شعرها إذا اغتسلت من الجنابة» (٢).

و نحوهما ما تضمن الأمر بالمبالغة فى ماء غسل الرأس لتبديل المشط [٣] عما كانت عليه فى الصدر الأول، حيث يظهر منها المفروغية

عن إرادة الغسل من دون نقض المشط.

لظهور أنه يصعب جدا إحراز استيلاء الماء على تمام سطوح الشعر مع عدم نقضه، و لا سيما مع المحافظة على مشطه، خصوصا مع

ابتناء المشطة على نحو من العناية و التعقد، كما يظهر من صحيح الكاهلي: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن النساء اليوم أحدثن مشطا، تعمد إحداهن إلى الصوف تفعله الماشطة

[٣] قال في لسان العرب: «و المشطة: ضرب من المشط كالركبة و الجلسة. و المشطة واحدة».

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٣، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٠

...

تصنعه مع الشعر ثم تحشوه بالرياحين، ثم تجعل عليه خرقة رقيقة، ثم تخطه بمسلة، ثم تجعلها في رأسها، ثم تصيبها الجنابة. فقال: كان النساء الأول إنما يمتشطن المقادير، فإذا أصابهن الغسل تغدر [١]. مرها أن تروى رأسها من الماء و تعصره حتى يروى، فإذا روى فلا بأس عليها. قال: قلت: فالحائض؟ قال: تنقض المشطة نقضا «٢». و مجرد كثرة الماء لا- تكفي في ذلك ما لم يحل الشعر أو يغمس في الماء أو نحو ذلك مما يعرض مشطته للخلل بنحو لا ينفع معه إبقاؤها.

و لا سيما مع تحديد الكثرة بثلاث حفنات، ففي موثق عمار أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تغتسل و قد امتشطت بقرامل و لم تنقض شعرها، كم يجزيها من الماء؟ قال: «مثل الذي يشرب شعرها، و هو ثلاث حفنات على رأسها.» «٣» و قريب منه ما في خبر الجعفریات «٤»، لوضوح أن المقدار المذكور لا يستولى على تمام الشعر مع المحافظة على مشطته، و إنما يحصل به غسل البشرة بسبب صلابتها و سهولة الاستيلاء عليها و الإحساس ببلل الماء الذي يصيبها. على أن ظاهر صحيح الكاهلي أن المدار على إرواء الرأس، و هو يكون بدخول الماء في أعماق الشعر و استيلائه على البشرة، و إن لم يستول على أطرافه، كما أن ظاهر خبر الجعفریات الآخر أن المهم وصول الماء للبشرة «٥».

[١] كذا في الوسائل، و لعله من المغادرة و هي الترك، و منه الغدير الذي ذكر غير واحد من اللغويين أنه القطعة من الماء يتركها السيل، فيراد به في المقام أن الماء لا- يسقط عن الرأس، بل يبقى فيه. و في نسخ الكافي على ما قيل: «بقدر» و «تقدر» و في بعض الكتب نقل الحديث: «بعذر» و في آخر: «بقدر» و الكل غامض المعنى.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٧ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١.

(٥) مستدرک الوسائل باب: ٢٧ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠١

إلا ما كان من توابع البدن، كالشعر الرقيق (١). و لا يجب غسل الباطن أيضا (٢).

(١) كما تقدم منه قدس سره نظير ذلك في المسألة الثانية من الوضوء، و سبقه إليه هنا في الجواهر، مع الاعتراف بأنه خلاف ظاهر بعض متأخري المتأخرين، بل خلاف إطلاق معقد الإجماع المدعى من بعضهم.

و تقدم الكلام في وجهه في الوضوء، و أن الظاهر عدم وجوب غسله.

(٢) كما صرح به غير واحد من الأصحاب، و هو الظاهر ممن خص وجوب الغسل بالظاهر، كما في التذكرة، بل نفى الخلاف فيه في المنتهى و الحقائق.

بل لا ريب في بعض أفرادها، كباطن الفم و الأنف لاستفاضه نقل الإجماع على عدم وجوب المضمضة و الاستنشاق.

و أما ما في المقنعة و التذكرة من الأمر بغسل باطن الأذنين، فالمراد به باطن الاذن الظاهرة المرئي، لا باطن الصماخ، كما هو مقتضى الأمر في المقنعة بإدخال السبابتين و التصريح في التذكرة بعدم إدخال الماء في باطن الصماخ.

و كيف كان، فيقتضيه النصوص المعتبر بعضها في نفسه، الدالة على عدم وجوب المضمضة و الاستنشاق، و منها ما يدل على العموم لغيرهما من أفراد الباطن، كحديث عبد الله بن سنان - الذي لا يخلو سنده عن اعتبار - «قال أبو عبد الله عليه السلام: لا يجنب الأنف و الفم، لأنهما سائلان» (١).

و صحيح أبي بكر الحضرمي عنه عليه السلام: «قال: ليس عليه مضمضة و لا استنشاق، لأنهما من الجوف» (٢).

و حسن زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: ليس المضمضة و الاستنشاق فريضة»

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٢

...

و لا سنه، إنما عليك أن تغسل ما ظهر» (١).

و خبر الواسطي عن حدثه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجنب يتمضمض و يستنشق؟ قال: لا إنما يجنب الظاهر»، و زاد فيه في محكي العلل: «و لا يجنب الباطن، و الفم من الباطن» (٢). قال: و روى في حديث آخر أن الصادق قال في غسل الجنابة: «إن شئت أن تتمضمض و تستنشق فافعل و ليس بواجب، لأن الغسل على ما ظهر لا على ما بطن» (٣).

و مقتضى إطلاق الثلاثة الأخيرة العموم لجميع أفراد الباطن، فلا يهتم قصور غيرهما عن بعض أفرادها، كباطن الاذن و داخل الجرح العميق المنطبق، لعدم كونهما سائلين، و عدم وضوح صدق الجوف عليهما.

و أما استدلال سيدنا المصنف قدس سره بما تضمن الاجترأ بالارتماس، فهو إنما ينفع في البواطن الطبيعية التي لا يصل الماء إليها عادة بالارتماس، كالإحليل و باطن الاذن الذي لا يرى، دون مثل باطن الفم بل الأنف، حيث لا يمنع دليل الارتماس من وجوب فتح الفم و الاستنشاق حينه.

كما يجب تخليل ما يتوقف وصول الماء للبشرة على تخليله كالشعر و ثدي المرأة المتدليين.

و كذا البواطن غير الطبيعية، كداخل الجرح العميق الذي لا يمكن تخليله حين الارتماس، حيث لا مانع من البناء على تعذر الارتماس على صاحبها، كما يتعذر في حق من يتعذر عليه لطارئ تخليل ما يجب تخليله حين الارتماس.

و مثله الاستدلال بإطلاق ما تضمن وجوب غسل الجسد و البدن، حيث يصدق مع عدم غسل الباطن.

لأن ذلك إنما يتضح في مثل الباطن الطبيعي كالقلم و الإحليل، دون

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٦، ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٣

نعم، الأحوط وجوبا غسل ما يشك في أنه من الباطن أو الظاهر، وإن علم سابقا أنه من الباطن ثم شك في تبدله (١).

[الإتيان بالغسل على إحدى كفتين]

إشارة

و منها: الإتيان بالغسل على إحدى كفتين

[الترتيب]

أولاهما: الترتيب، بأن يغسل أولا تمام الرأس (٢)،

المستحدث، كداخل الجرح العميق، إذ ربما يستشكل في صدق البدن بدونه.

فالعمدة ما ذكرنا من النصوص الظاهرة في دوران الحكم مدار صدق الظاهر.

و منه يظهر ضعف ما في المسالك و عن الكركي في حاشية الشرائع من وجوب غسل الثقب الحادث في الاذن و نحوها.

إلا أن يحمل على ما يرى بحيث يعد من الظاهر، دون ما إذا انطبق الثقب فلا يرى باطنه، فلا يجب غسله، كما في المدارك و غيره و حكى عن الأردبيلي.

(١) تقدم في المسألة السادسة عشرة و التاسعة عشرة من مباحث الوضوء تفصيل الكلام في ذلك، حيث يظهر بمراجعته أن عمدة الإشكال في جريان استصحاب عدم كون المحل من الظاهر في المقام عدم وضوح كون الظاهر بعنوانه موضوعا للحكم بسبب غسله للطهارة شرعا.

بل من القريب أن يكون وجوب غسله لتوقف صدق غسل البدن عليه، فليس الواجب إلا ما يصدق معه غسل البدن، و تحديده بغسل الظاهر لبيان حدّه الخارجى، لا لأخذ المفهوم المذكور في موضوع الحكم الشرعى، ليتمكن إحرازه أو إحراز عدمه بالاستصحاب. و حينئذ يتعين الرجوع في جميع صور الشك لقاعدة الاشتغال التى تكرر أنها المرجع فى الطهارات. و تمام الكلام فى المسألتين المذكورتين، فراجع.

(٢) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب، المصرح به فى كلام جماعة كثيرة منهم، كالشيخين و أتباعهما و الفاضلين و الشهيدين و غيرهم، المدعى عليه الإجماع فى الانتصار و الخلاف و الغنية و التذكرة و الذكرى و الحقائق و محكى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٤

...

السرائر و شرح الجعفرية، كما هو الظاهر من المعتبر و المنتهى و محكى المختلف، و فى الجواهر أنه يمكن دعوى الإجماع المحصل عليه.

و قد استدل عليه بجملة من النصوص مختلفة الألسنة.

منها: ما قدّم فيه الرأس في بيان كيفية غسل الجنابة و عطف غيره عليه ب «ثمّ» الظاهرة في الترتيب:

ففي صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام: «سألته عن غسل الجنابة، فقال: تبدأ بكفيك فتغسلهما ثمّ تغسل فرجك، ثمّ تصب على رأسك ثلاثاً، ثمّ تصب على سائر جسدك مرتين، فما جرى عليه الماء فقد طهر» (١).
و قريب منه صحيح زرارة (٢).

و في موثق سماعة بعد ذكر بعض المستحبات: «ثمّ ليصب على رأسه ثلاث مرات ملء كفيه، ثمّ يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه، ثمّ يفيض الماء على جسده كله.» (٣).

و فيه: أنها إنما تضمنت العطف المذكور في صب الماء على الأعضاء لا في غسلها، و من الظاهر عدم كفاية الصب في استيعاب غسل العضو، بل لا بد فيه من إجراء الماء بمعوته اليد و نحوها، و مقتضى إطلاق قوله عليه السّلام: «فما جرى عليه الماء.» عدم اعتبار الترتيب، و يكون الترتيب في الصب طبعياً لا شريعياً، كتوزيع الماء على الأعضاء، الموجب لتساوي نسبة الماء إليها.
بل قوله عليه السّلام في موثق سماعة: «ثمّ يفيض الماء على جسده كله» كالصريح في عدم الترتيب بناء على ما هو غير بعيد من دخول الرأس في الجسد عند عدم التقابل بينهما، حيث يكشف عن أنّ الصب السابق لترطيب الجسد ليسهل استيعاب الماء له بإفاضته عليه.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٥

...

و منها: صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: من اغتسل من جنابة فلم يغسل رأسه ثمّ بدا له أن يغسل رأسه لم يجد بدا من إعادة الغسل» (١)، و نحوه صحيح حرّيز عنه عليه السّلام (٢) لو لم يكن عينه.

و فيه: أنّ المنع من تقديم الجسد بتمامه على الرأس لا يستلزم وجوب تقديم الرأس، بل يمكن جواز غسلهما معا بغسل واحد عرفي، كما تضمنته النصوص السابقة بالتقريب المتقدم و غيرها مما يأتي.

و دعوى: عدم الفصل بينهما، ممنوعه، كما يظهر مما يأتي عند التعرض للاستدلال بالإجماع.

على أنّ مجرد عدم القول بالفصل لا يكفي ما لم يثبت الإجماع على الملازمة بين الأمرين و عدم الفصل بينهما، و لا طريق لإثباته.

و منها: صحيح حرّيز، الذي هو مضمّر في التهذيب و الاستبصار، و في الذكرى أنّ الصدوق رواه في كتاب مدينه العلم عن أبي عبد الله عليه السّلام: «في الوضوء يجف. قال: قلت: فإن جفّ الأول قبل أن أغسل الذي يليه؟ قال: جفّ أو لم يجفّ اغسل ما بقي. قلت: و كذلك غسل الجنابة؟ قال: هو بتلك المنزلة و ابدأ بالرأس ثمّ أفض على سائر جسدك، قلت: و إن كان بعض يوم؟ قال: نعم» (٣).

و يشكل بأنّ السؤال فيه لمّا كان عن تفريق الغسل بالنحو المستلزم لجفافه قبل إكماله، فالمتيقن منه الأمر بتقديم الرأس لأجل عدم قبح التفريق، و لا يدل على وجوب تقديمه مع وحده الغسل عرفاً، فيناسب ما قبله.

على أنّ اشتماله على جواز التفريق في الوضوء قد يوهنه، فلاحظ.

و منها: ما تضمن وجوب الترتيب في غسل الميت (٤)، بضميمة ما تضمن أنّ

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

(٤) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٦

...

غسل الميت غسل الجنابة أو مثله «١».

وفيه. أولاً: أنه لم يتضح بعد وجوب الترتيب في غسل الميت، لاضطراب نصوصه، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى. وثانياً: ما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره من أن تطبيق غسل الجنابة على غسل الميت إن كان حقيقياً - كما قد يستفاد من النصوص المتضمنة أن الميت يجب «٢» - فدلّل وجوب الترتيب فيه لا - يقتضى وجوبه في غيره من أفراد غسل الجنابة، لإمكان اختلاف غسل الحي عن غسل الميت، وإن كان ادعائياً تنزيلاً كان مفاده ثبوت أحكام غسل الجنابة لغسل الميت، لا العكس. ودعوى: أنه حيث فرض قيام الدليل على اعتبار الترتيب في غسل الميت، فإن كان الترتيب غير معتبر في غسل الجنابة، كان الدليل المذكور مخصصاً لعموم التنزيل، وإن كان معتبراً فيه لم يكن مخصصاً له، بل مطابقاً، فمقتضى أصالة عدم التخصيص في عموم التنزيل البناء على اعتبار الترتيب في غسل الجنابة.

مدفوعة: بأن أصالة عدم التخصيص إنما تجرى مع الشك في حكم بعض أفراد العنوان الذي سيق العام لبيان حكمه، لا مع العلم به و الشك من جهة أخرى، كما في المقام، حيث يعلم بحكم غسل الميت، الذي سيق عموم التنزيل لبيانه، و يشك في حكم غسل الجنابة، نظير ما قيل من عدم حجية العام في عكس نقيضه.

نعم، لو استفيد من قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «غسل الميت مثل غسل الجنب، وإن كان كثير الشعر فرد عليه [الماء] ثلاث مرات» «٣» خصوص المماثلة في الكيفية، كان نصاً في اعتبار الترتيب في غسل الجنابة، بضميمة ما دل على اعتبار الترتيب في غسل الميت، لكن لا مجال لذلك مع إمكان حمله على

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

(٢) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٧

...

المماثلة في اعتبار الاستيعاب أو في الاكتفاء بالماء القليل، كما قد يناسبه قوله عليه السلام: «وإن كان كثير الشعر»، فلاحظ.

هذه تمام النصوص التي استدلل بها في كلماتهم على اعتبار الترتيب بين الرأس والجسد، وقد ظهر عدم نهوضها بذلك.

و لو فرض نهوضها به في الجملة، كان الأقرب حملها على الاستحباب، ك بعض ما تضمنته من خصوصيات، لإبائه كثير من الإطلاقات عن الحمل على وجوب الترتيب، لورودها في مقام تعليم الغسل و اشتغالها على الآداب و المستحبات بنحو لا يناسب إهمال الترتيب لو كان واجباً.

ولا سيما مثل قوله عليه السّلام في صحيح حكم بن حكيم: «ثُمَّ اغسل فرجك و أفض على رأسك و جسدك فاغتسل» (١)، لظهوره في ترتب الاغتسال على الإفاضة على الرأس و الجسد معا، حيث يناسب كون المراد بالاغتسال تعميم الماء إلى ما لم يصل إليه بالإفاضة.

وقوله عليه السّلام في صحيح زرارة: «ثُمَّ تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدميك، ليس قبله و لا بعده وضوء، و كل شيء أمسته الماء فقد أنقيته. و لو أنّ رجلا ارتمس في الماء ارتماساً واحدةً أجزاءه ذلك و إن لم يدلك جسده» (٢)، لقوة ظهوره في أنّ تمام البدن عضو واحد من القرن إلى القدم، و أنّ المدار على إمساس الماء. بل التنبيه فيه على عدم الحاجة لذلك مع الارتماس و عدم الإشارة لسقوط الترتيب معه ظاهر جدا في عدم الاهتمام به بالنحو المقتضى للتنبيه.

وقوله عليه السّلام في صحيح يعقوب بن يقطين، المسؤول فيه عن الوضوء مع غسل الجنابة: «ثُمَّ يصب على رأسه و على وجهه و على جسده كله، ثُمَّ قد قضى الغسل و لا وضوء عليه» (٣)، لأن عطف الوجه على الرأس لما لم يكن لأجل الترتيب

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٨

...

بينهما فمن البعيد جدا كون عطف الجسد لأجله، بل هو كاشف عن أنّ المراد بالرأس موضع الشعر المقابل للوجه لا تمام العضو، فضلا عما يعم الرقبة.

و يقرب منه في ذلك قوله عليه السّلام في صحيح أبي بصير: «و تصب على رأسك الماء ثلاث مرات و تغسل وجهك و تفيض على جسدك» (١).

و أظهر من الكل في عدم وجوب تقديم الرأس موثق عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السّلام عن المرأة تغتسل و قد امتشطت بقرامل و لم تنفض شعرها كم يجزيها من الماء؟ قال: مثل الذي يشرب شعرها، و هو ثلاث حفنت على رأسها و حفتان على اليمين و حفتان على اليسار، ثُمَّ تمر يدها على جسدها كله» (٢)، لصراحته في أنّ استيعاب الجسد - و منه الرأس - بالغسل بعد الصب. و حمله على الصب لا بنية الغسل، مع الشروع في الغسل بإمرار اليد الذي يمكن حمله على الترتيب بعيد جدا.

و دعوى: أنّ الترتيب لو لم يكن واجبا فهو مستحب فإهماله في الإطلاقات مع التعرض فيها للمستحبات لا بد أن يكون لنكتة، و لعلها من جهة أنّ السؤال لم يكن عن كيفية غسل الجنابة، بل عما يتعلق به أو عن الآداب، فلا يدل عدم ذكر الترتيب على عدم وجوبه. مدفوعة: بإمكان أهمية المستحبات المذكورة في النصوص المطلقة من الترتيب لو كان مستحبا، لأنها زيادة في الغسل موجبة لتأكيد الطهارة، بخلافه، فعدم ذكره لا يكون قرينة صارفة عن ظهور السؤال فيما يعم الكيفية، كما هو المناسب للجواب أيضا. على أنّ الحكم المذكور لما كان مخالفا للإطلاقات، بل لسيرة العرف، لما هو المعلوم من ثبوت غسل الجنابة قبل الإسلام و يبعد تعيدهم سابقا فيه بالترتيب، فلو كان ثابتا لم يكن المناسب بيانه بهذه الصورة العابرة غير الموضحة، بل ينبغي

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٠٩

...

بيانه بصورة متعمدة جلية مؤكدة، مع التنبيه إلى حكم الإخلال به عمداً أو سهواً ابتداءً أو بعد السؤال عن ذلك، نظير ما سبق في الوضوء.

بل هو أولى من الوضوء بذلك، لأن الوضوء ماهية مخترعة للشارع مبينة في الكتاب المجيد وقد جرت به سيرة النبي صلى الله عليه وآله الظاهرة وأخذ منه، حيث قد يستفاد من استمراره صلى الله عليه وآله فيه على الترتيب طبقاً للترتيب المذكور في الكتاب اعتباره بلا حاجة إلى تكلف البيان بالوجه المذكور.

و من هنا يشكل استفادة الترتيب من النصوص.

ولعله لأجل ذلك ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن العمدة في وجوب تقديم الرأس الإجماع، لما تقدم من استفاضة نقله في كلماتهم، بنحو يظهر في شيوع ذلك بينهم، حتى عدّه في الانتصار وغيره من متفردات الإمامية، حيث قد يستكشف به اطلاعهم على ما يقتضى اعتبار الترتيب مما يخرج به عن مقتضى الإطلاقات وسيرة العرف المشار إليها.

لكن يشكل الاعتماد على الدعاوى المذكورة مع ظهور كلام الصدوقين في عدم اعتباره، فقد حكى الصدوق في الفقيه قول أبيه في كيفية الغسل في رسالته إليه:

«ثمّ ضع على رأسك ثلاث أكف من ماء و ميز الشعر بأناملك حتى يبلغ الماء إلى أصل الشعر كله، و تناول الإناء بيدك و صبه على رأسك و بدنك مرتين، و أمرر يدك على بدنك كله، و خلل أذنيك بإصبعيك، و كلما أصابه الماء فقد طهر، فانظر أن لا تبقى شعرة من رأسك و لحيتك إلا و يدخل الماء تحتها»، و اكتفى في الفقيه بذلك في بيان الغسل، و ذكر نحوه في الهداية، و قريب منه في المقنع والأمالى.

و ظاهر ذلك عدم اعتبار تقديم الرأس بتمامه، و أنّ الصب عليه أولاً لأجل استيعاب أصول الشعر، لاحتياجه إلى مئونة زائدة على أمر اليد، لا لأجل غسله بتمامه حتى الوجه فضلاً عن الرقبة، و لذا أمر بعد ذلك بالصب على الرأس و الجسد معاً، و ذكر تخليل الأذنين بعد ذكر إمرار اليد على تمام البدن.

نعم، حكى في الفقيه في آخر الكلام في غسل الجنابة قول أبيه في رسالته إليه:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٠

...

«لا- بأس بتبعض الغسل، تغسل يديك و فرجك و رأسك و تؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاة، فإن أحدثت. فأعد الغسل من أوله، فإذا بدأت بغسل جسدك قبل الرأس فأعد الغسل على جسدك بعد غسل رأسك».

و قد فهم منه غير واحد البناء على الترتيب، و أنه قرينه مخرجه عن مقتضى الإطلاق المتقدم.

و هو غير ظاهر، بل مقتضى الجمع بين كلامه أنه مع وحدة الغسل عرفاً يجوز غسل الرأس مع البدن، و الممنوع منه إنما هو تقديم تمام الجسد على تمام الرأس مطلقاً أو مع تفريق الغسل.

و قد يستفاد ذلك من الكلينى، حيث ذكر في باب صفة الغسل صحيحى محمد بن مسلم و زرارة المتقدمين في أدله الترتيب- و اللذين سبق عدم ظهورهما فيه- و صحيح زرارة المانع من تقديم الجسد على الرأس، و من ثمّ سبق منع الاستدلال بعدم الفصل عند

التعرض للصحيح المذكور.

كما أنَّ المنقول عن ابن الجنيد لا يناسب وجوب الترتيب، لأنه اجتزأ مع قلة الماء بالصب على الرأس و إمرار اليد على البدن تبعاً للماء المنحدر من الرأس على الجسد، لوضوح أنَّ انحدار الماء على الجسد بمجرد صبه قبل إكمال غسل الرأس به. و احتمال كون إمرار اليد لترطيب البدن و تسهيل غسله بالصب عليه، الذي تعرض له بعد ذلك، خلاف الظاهر جداً.

و من هنا يشكل تحصيل الإجماع الكاشف عن رأى المعصومين عليهم السّلام، و لا سيما مع بعد اطلاعهم على دليل خفى علينا، مع كثرة ما وصل إلينا من الأخبار فى كيفية الغسل و خلوها عن الدلالة بالوجه المناسب للحكم المذكور، على ما سبق، و قرب ذهاب القدماء قبل عصر تدوين الفتاوى المجردة عن النصوص إلى مفاد النصوص التى رووها و دونوها و عرفت أقوالهم منها، و احتمال التباس الآداب الشرعية و الكيفيات العرفية بالفروض و الواجبات فى أوائل عصور تدوين الفتاوى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١١

...

المجردة، كما التبت فى كثير من الموارد، لإيهام عباراتهم خلاف المقصود، و جاء من تأخر عن ذلك فحاول الاستدلال لما استفاده بالنصوص الموهمة له و تتميم دلالتها ببعض التثبثات التى لم تتضح لنا.

هذا، و قد يستدل على عدم وجوب الترتيب بما فى صحيح هشام بن سالم قال: «كان أبو عبد الله عليه السّلام فيما بين مكة و المدينة و معه أم إسماعيل فأصاب من جارية له، فأمرها فغسلت جسدها و تركت رأسها، و قال لها: إذا أردت أن تركبى فاغسلى رأسك، ففعلت ذلك، فعلمت بذلك أم إسماعيل فحلقت رأسها، فلما كان من قابل انتهى أبو عبد الله عليه السّلام إلى ذلك المكان، فقالت له أم إسماعيل: أى موضع هذا؟ قال لها: هذا الموضع الذى أحبط الله فيه حجك عام أول» «١» لكن فى صحيحه الآخر عن محمد بن مسلم: «دخلت على أبي عبد الله عليه السّلام فسطاطه و هو يكلم امرأة فأبطأت عليه، فقال: ادنه، هذه أم إسماعيل جاءت و أنا أزعم أنَّ هذا المكان الذى أحبط الله فيه حجها عام أول، كنت أردت الإحرام، فقلت: ضعوا لى الماء فى الخباء، فذهبت الجارية بالماء فوضعت، فاستخففتها فأصبت منها، فقلت: اغسلى رأسك و امسح به مسحا شديدا لا تعلم به مولاتك، فإذا أردت الإحرام فاغسلى جسدك و لا تغسلى رأسك فتستريب مولاتك، فدخلت فسطاط مولاتها فذهبت تتناول شيئا فمست مولاتها رأسها فإذا لزوجته الماء، فحلقت رأسها و ضربتها، فقلت لها: هذا المكان الذى أحبط الله فيه حجك» «٢».

و احتمال تعدد الواقعة بعيد جداً.

و من هنا قرب فى الاستبصار أن يكون الأول وهما من الراوى، بل ظاهر التهذيب الجزم به.

إلا أنه لا وجه لتعين الوهم به، بل مضمون الثانى أقرب للوهم، لأن المستحب

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٢

و منه العنق (١) ثم بقيه البدن.

للإحرام الغسل التام، فإن كان متوقفاً من الجارية فلا ملزم بتقديم غسل الرأس منها، و إلا كان غسل الجسد مريياً أيضاً و لم ينفع تقديم غسل الرأس، بخلاف مضمون الأول، لعدم ظهور أثر غسل الجسد و لا سيما بعد لبس الثياب، بخلاف غسل الرأس لظهور بلله، فإذا

وقع قبيل الركوب أو حاله لا تطلع عليه أم إسماعيل، لعدم ملاقاتها، للجارية بعده.

نعم، يبعد الوهم فيه بلحاظ ما اشتمل عليه من الخصوصيات الدقيقة، كالأمر بالمبالغة في مسح الرأس و مس أم إسماعيل له صدفة، و التفاتها للزوجة الماء فيه، حيث يبعد جدا الوهم في هذه الأمور.

و من هنا كان التعارض بين الصحيحين مستحكما، بل لا يخلو اختلافهما عن غرابة.

و قد تحصيل من جميع ما سبق: أن الذي يمكن إثباته من النصوص هو عدم جواز تأخير الرأس بتمامه عن تمام البدن، لصحیح زرارة و حريز، و وجوب تقديم الرأس عند إرادة التفريق لصحيح حريز الآخر. مع جواز غسل الرأس مع البدن بغسل واحد عرفا، للمطلقات المتقدمة المطابقة لسيرة العرف في كيفية الغسل، و التي يشكل تحصيل الدليل المخرج عنها. و من ثم مال في المدارك إلى عدم وجوب الترتيب. فتأمل جيدا.

و الله سبحانه و تعالى العالم، و منه نستمد العون و التوفيق.

(١) كما لعله الظاهر ممن عطف الميامن و المياسر على الرأس، كما في الانتصار و المبسوط و الخلاف و النهاية و المراسم و الوسيلة و الشرائع و النافع و المعبر و الإرشاد و القواعد و التذكرة و المنتهى و محكى السرائر و غيرها، لعدم دخول الرقبة في الميامن و المياسر عرفا، بحيث يحتاج دخولها فيهما للتنبيه، و لا سيما مع سبق التصريح بإلحاقها بالرأس في المقنعة و الغنية و محكى الكافي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٣

...

و المذهب و التحرير، و هو المصرح به أيضا في الدروس و الذكرى و اللمعة و جامع المقاصد و المسالك و الروضة و الروض و كشف اللثام و محكى البيان و حاشية الشرائع و الجعفرية و غيرها، بنحو يناسب المفروغية عنه من غير واحد منها.

و في الذكرى: «نص عليه المفيد و الجماعة»، و عن شرح المفاتيح أن الظاهر اتفاق الفقهاء عليه، و في الحقائق: «من غير خلاف يعرف بين الأصحاب، و لا إشكال يوصف في هذا الباب إلى أن انتهت النبوة إلى جملة من متأخري المتأخرين. فاستشكلوا في الحكم».

و لعله لذا يحمل ما في إشارة السبق من وجوب غسل الرأس و الجانب الأيمن من رأس العنق إلى تحت القدم و كذلك الأيسر على رأسه الأسفل المتصل بالجسد، لا الأعلى المتصل بالرأس.

و كيف كان، فقد يستدل عليه بعموم الرأس للرقبة شرعا، أو عرفا بنحو الاشتراك، لكن الظاهر خروجها عنه عرفا، و عدم تصرف الشارع في مفهوم الرأس، و أن وجوب غسل الرقبة معه لو تمّ استفاد من قرينة خارجية.

فالأولى الاستدلال له من نصوص الترتيب بقوله عليه السلام في صحيح زرارة: «ثم صب على رأسه ثلاث أكف، ثم صب الماء على منكبه الأيمن مرتين، و على منكبه الأيسر مرتين» (١).

و في موثق سماعة المتقدم: «ثم ليصب على رأسه ثلاث مرات ماء كفيه، ثم يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه» (٢). لظهورهما في أن ابتداء الجسد المتأخر في الغسل عن الرأس بالمنكبين و الصدر و بين الكتفين، و العنق خارج عنها، فيتعين إلحاقه بالرأس و لو لتبعيته له بسبب نزول الماء من الرأس له، فإنه أقرب عرفا من إلحاقه بالمنكبين و الصدر و بين الكتفين مع كونه أعلى منهما.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٤

...

نعم، مقتضاهما تقديمها على الجسد كالرأس، أما عدم وجوب تأخيرها عن الرأس فضلا عن جواز تقديمها عليه فهما لا ينهضان به، بل مقتضى فرض الصب فيهما على الرأس وجوب البدء به ولو بتقديم بعضه.

لكن يظهر منهم المفروغية عن عدم وجوب ذلك و أنهما عضو واحد.

و مما سبق يظهر ضعف ما يظهر من المستند و عن جملة من متأخري المتأخرين - منهم صاحبا الذخيرة و رياض المسائل و المحدث الشيخ عبد الله البحراني - من الإشكال في الحكم، لخروج الرقبة عن الرأس لغة و عرفا، و فقد النص الصريح بإلحاقها به، بل تقدم ظهور صحيحى أبى بصير و يعقوب بن يقطين في خروجها عنه.

وجه الضعف: أن ظهور الحديثين كاف في إلحاق الرقبة بالرأس و إن كانت خارجة عنه لغة و عرفا، و لا يحتاج معه إلى صريح النص، و صحيحا أبى بصير، و يعقوب ليسا من أدلة الترتيب ليهما ظهورهما في عدم الإلحاق.

هذا كله بناء على أن الصحيح و الموثق من أدلة الترتيب، و أما بناء على عدم نهوضهما به و أن دليله صحاح زرارة و حريز المتقدمة، فالبناء على إلحاق الرقبة بالرأس لا يخلو عن إشكال، لما عرفت من عدم دخولها فيه عرفا، فينحصر الأمر بالإجماع الذي حكيت دعواه عن بعضهم، و هو و إن لم يكن بعيدا بناء على نهوض الإجماع بالترتيب، لما سبق من كلماتهم، إلا أنه تقدم الإشكال في الاستدلال به عليه.

اللهم إلا أن يقال: بناء على استفادة الترتيب من الصحاح المذكورة يصلح صحيح زرارة و موثق سماعة لبيان أن ما يجب تقديمه على الجسد ما يعم الرقبة، حيث تصلح تلك الصحاح للقرينة على أن الترتيب بالصب فيهما لأجل اعتبار الترتيب في الغسل، فتلحق الرقبة بالرأس، لما سبق، و إلا فمن البعيد جدا إرادة غسل الأعضاء مرتبا بعد إكمال الصب على الجميع.

نعم، بناء على عدم استفادة الترتيب بالنحو المذكور منها و الجمود على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٥

و الأحوط وجوبا أن يغسل أولا تمام النصف الأيمن، ثم تمام النصف الأيسر (١).

مفادها - كما سبق - يتعين عدم إلحاق الرقبة بالرأس، فمن غسل الرقبة و البدن و ترك الرأس وجب عليه إعادة غسل الرقبة مع البدن بعد غسل الرأس، عملا بصحيح زرارة و حريز المتقدمين، فلاحظ.

(١) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب المدعى عليه الإجماع صريحا و ظاهرا في كلام من تقدم منه دعواه على تقديم الرأس، لجعلهم لهما في عرض واحد، عدا صاحب الحقائق، و في المعتبر بعد أن ذكر ذلك و ناقش في دلالة النصوص عليه قال: «لكن فقهاءنا اليوم بأجمعهم يفتون بتقديم اليمين على الشمال و يجعلونه شرطا في صحة الغسل، و قد أفتى بذلك الثلاثة و أتباعهم».

بل في التذكرة و المنتهى و الروض و حاشية المدارك و محكى الذكرى و نهاية الأحكام أن كل من أوجب تقديم الرأس أوجب تقديم الجانب الأيمن، و في الانتصار و الروض و محكى الذكرى أن كل من قال بوجوب الترتيب في الوضوء قال به في الغسل على النحو المذكور، فالتفريق بينهما خروج عن الإجماع و من ثم قال في الجواهر: «و يمكن دعوى تحصيل الإجماع».

لكن لا مجال لذلك مع ما سبق من الصدوقين و ابن الجنيد، بل كلامهم في نفى الترتيب بين الجانبين أظهر منه في نفى بين الرأس و الجسد، و لا سيما مع ما عن ابن الجنيد من قوله بعد ذلك: «و يضرب كفين من ماء على صدره و سائر بطنه و عكته، ثم يفعل مثل ذلك على كتفه الأيمن، و يتبع يديه كل مرة جريان الماء حتى يصل إلى أطراف الأصابع اليمنى و تحت إبطيه و أرقاعه [١]، و لا ضرر في نكس غسل اليد هنا،

[١] قال في لسان العرب: «الزفغ و الزفغ أصول الفخذين من باطن، و هما ما اكتنفا أعالي جانبي العانة عند ملتقى أعالي بواطن الفخذين و أعلى البطن، و هما أيضا أصول الإبطين. و قال ابن الأعرابي: و الأرفاغ المغابن من الآباط و أصول الفخذين و الحوالب و غيرها من مطاوى الأعضاء و ما يجتمع فيه الوسخ و العرق.»

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٦

...

و يفعل مثل ذلك بشقه الأيسر. و لو لم يضرب صدره و بين كتفيه بالماء إلا أنه أفاض بقیه مائه بعد الذي غسل به رأسه و لحيته ثلاثا على جسده من الماء ما يعلم أنه قد مرّ على سائر جسده أجزأ»، و عن ابن أبي عقيل أنه عطف الأيسر على الأيمن بالواو، و عن الكافي أنه قال بعد ذكر الترتيب بين الأعضاء الثلاثة: «و يختم بغسل الرجلين. فإن ظن بقاء شيء من صدره أو ظهره لم يصل الماء إليه فليسبغ بإرافة الماء على صدره و ظهره»، و قال في محكي الذكري بعد نقل ذلك عنه: «و كذا قاله بعض الأصحاب»، و في المراسم: «و يغسل رأسه أولا مرة و يخلل شعره حتى يصل الماء تحته ثم يغسل ميامنه مرة و مياسره مرة، ثم يفيض الماء على جسده و لا يترك منه شعرة و ليمر يده على بدنه، و الترتيب واجب»، لظهور كلامهما في تحقق غسل الميامن و المياسر المطلوب في الجملة مع عدم استيعاب البدن بنحو يحتاج للإفاضة على جميع البدن بعده.

و ما حاوله غير واحد من تأويل هذه الكلمات و إرجاعها لما يطابق المشهور تكلف لا داعي له، و لا سيما مع احتمال مطابقة مضامينها لبعض الأخبار.

و لعله لذا جعله المشهور في كشف اللثام و المفاتيح و الحقائق، بل ذكر في المدارك ذلك في أصل الترتيب. و كيف كان، فينحصر الدليل على الترتيب بين الجانبين بما تضمن وجوبه في غسل الميت بضميمة ما دل على أن غسل الميت غسل الجنابة أو مثله، المؤيد بصحيح زرارة - المتقدم في إلحاق الرقبة بالرأس - لإشعاره بتثليث أعضاء الغسل المستلزم لوجوب الترتيب بينهما، لأن كل من قال بتثليثها أوجبها، أو لظهور الواو في الترتيب مطلقا، أو في خصوص المقام بقرينة الإجماعات المتقدمة، و ببعض الروايات العامة المتضمنة أن النبي صلى الله عليه و آله كان إذا اغتسل بدأ بالشق الأيمن ثم الأيسر «١»، بل قد يدعى انجبارها بفتوى الأصحاب، و لا سيما مع تعرض جملة منهم

(١) حكى عن صحيح البخاري كتاب الغسل باب من بدأ بالحلاب أو الطيب عند الغسل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٧

...

لها في مقام الاستدلال.

و الكل كما ترى، لما سبق من عدم صلوح نصوص غسل الميت للاستدلال على تقديم الرأس فضلا عن تقديم الجانب الأيمن. و مثلها صحيح زرارة، لأن تثليث الأعضاء لو تمّ قد يكون بلحاظ استحباب الترتيب بينها و عدم القائل به غير ظاهر. و لا دلالة في الواو على الترتيب، و قول المشهور به لا يصلح قرينة متممة لدالتها عليه. و أخبار العامة غير ظاهرة الدلالة على وجوب الترتيب، لأن فعله صلى الله عليه و آله أعم منه، و لم يتضح وروده في مقام التعليم ليكون ظاهرا فيه. بل مقتضاه البدء بالميامن حتى في الرأس الذي لا إشكال في عدم وجوبه.

كما لا مجال لانجبارها بعمل الأصحاب، لأن ذكرهم لها قد يكون للاحتجاج على العامة لا للاعتماد عليها في نفسها. على أنه لو تمّ شيء من ذلك فلا مجال للخروج به عن الإطلاقات، حيث تقدم قوة ظهورها في عدم وجوب الترتيب. بل هي في المقام أكثر منها في الرأس و أظهر.

و لا سيما مع ما في موثق سماعة المتقدم من قوله عليه السلام: «ثمّ يضرب بكف من ماء على صدره و كف بين كتفيه، ثمّ يفيض الماء على جسده كله» (١)، و قريب منه الرضوى (٢).

و ما في موثق عمار المتقدم أيضا من قوله عليه السلام في بيان مقدار الماء لغسل المرأة التي لا تنقض شعرها: «مثل الذي يشرب شعرها، و هو ثلاث حفّات على رأسها و حفّتان على اليمين و حفّتان على اليسار، ثمّ تمر يدها على جسدها كله» (٣)،

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

(٢) كتاب الرضوى آخر ص: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٨

و لا بد في غسل كل عضو من إدخال الشيء من الآخر، نظير باب المقدمة (١).

لصراحته في أنّ استيعاب الجسد بالماء بعد إكمال الصب على أطرافه الذي يكون به الشروع في غسلها، كما تقدم. و ما في صحيح زرارة فيمن ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة من قوله عليه السلام: «و إن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما» (١)، لأن مقتضى ترك الاستفصال فيه الاكتفاء بتدارك ما تركه و إن كان من الميامن، و عدم وجوب إعادة الجانب الأيسر بعده، فتأمل.

و قد تقدم في حكم تقديم الرأس على الجسد ما له نفع في المقام.

و من هنا كان الأظهر عدم وجوب الترتيب بين الجانبين، كما يظهر من أصحاب المدارك و المفاتيح و الحبل المتين و المستند و محكي الذخيرة و الوافي، و المجلسي، و يظهر أيضا من بعض مشايخنا.

بل لا يبعد كونه المختار لسيدنا المصنف قدس سرّه، حيث سئل - بحضوري - عن عكس الترتيب بينهما مدة طويلة جهلا بالحكم، فلم يأمره بالإعادة، و اقتصر على نهيه عن العود لذلك، مع عدم الإشكال ظاهرا في أنّ شرطية الترتيب لو تمت واقعية تشمل حال الجهل، كما صرح به هو قدس سرّه في مستمسكه، بل ظاهره دخوله في معقد إجماع الأصحاب المدعى على الترتيب.

(١) و هو المعروف عندهم بالمقدمة العلمية، و هي التي يتوقف عليها العلم بالامتنال.

و التي يقتضى وجوبها في المقام قاعدة الاشتغال، التي هي المرجع مع الشك في الامتنال، و لا سيما في مثل الطهارات، التي تكرر أنّ مرجع الشك فيها إلى الشك في المحصل.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥١٩

...

و قد تقدم في الموضوع ما له دخل في المقام.

و على هذا، فالحد المشترك بين العضوين الذى لا يتميز لحوقه بكل منهما يجب غسله مع كل منهما، بل هو مقتضى العلم الإجمالى بوجوب غسله مع أحدهما.

و بذلك صرح فى جامع المقاصد و المسالك و غيرهما.

و دعوى: أن ذلك موقوف على وجوب الترتيب بين الأعضاء الثلاثة بتمامها حقيقة، و لا- دليل عليه، لأن النصوص المتقدمة إنما تضمنت الصب على الرأس ثم الجسد، و الصب على المنكبين، و المتيقن من ذلك الاستيعاب العرفى لكل عضو، و لا يخل به غسل الحد المشترك مع أحد الجانبين.

مدفوعة: بأن الجمود على مفاد النصوص المطابقى لا يقتضى حتى الاستيعاب العرفى، و حمله على الكناية عن الترتيب بين الأعضاء يقتضى استيعابها الحقيقى الذى لا يحرز إلا بغسل الحد المشترك مع كل من الجانبين.

و منه يظهر ضعف ما عن الذكى من أجزاء غسل الحد المشترك و العورتين مع أحد الجانبين.

و أما ما ذكره من امتناع إيجاب غسلهما مرتين، فهو كما ترى، إذ أى مانع من وجوب تكرار غسل الجزء المذكور عقلا للاحتياط بتحصيل الواجب الواقعى، و هو غسل كل من الجانبين بتمامه مرتبة واحدة.

على أنه لا مجال لذلك فى العورتين مع إمكان التنصيف فيهما، و إن جزم بالتخير المذكور فيهما فى محكى الألفية أيضا، كما جزم به فيهما و فى السرة فى جامع المقاصد و محكى الجعفرية.

و ما فى جامع المقاصد من أنها أعضاء مستقلة و ليست كالحد المشترك فلا ترجيح لغسلها مع أحد الجانبين.

كما ترى، لأن كونها أعضاء عرفا لا ينافى دخول كل من نصفها فى كل من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٠

...

الجانبين فيغسل معه- على ما صرح به فى كشف اللثام- كما يغسل كل من الثديين و اليدين مع جانبه و إن كانت أعضاء عرفا.

غاية الأمر أن اشتباه الحد المشترك بينها يقتضى غسله مع كل منهما.

و مثله ما عن بعض الأصحاب من وجوب غسل العورتين منفردتين، لأن العورة عضو رابع.

إذ فيه: أن عدد الأعضاء فى الغسل تابع لأدلتها، و المفروض ظهورها فى تثليثها لا غير.

نعم، تضمنت جملة من النصوص تقديم غسل الفرج.

إلا أن الظاهر حمله عندهم على تطهيره من الخبث، كما يناسبه التعبير بالإنقاء فى بعضها «١»، و الأمر بغسل تمام البدن بعده فى آخر «٢».

هذا، و فى المسالك بعد أن ذكر غسل كل من الألتين مع جانبها قال: «و يدخل فى ذلك غسل الدبر، و كذا قبل المرأة. و أما الذكر، فالأولى غسله مع الجانبين»، و عن رسالة صاحب المعالم و شرحها: «فيغسل الرجل قبله من الجانبين استظهارا، لعدم تشخص كونه من واحد بعينه»، بل فى الحقائق ذكر ذلك فى العورتين معا.

و ربما يحمل عليه ما فى الروضة من تبعية العورة للجانبين، و إن كان الأظهر حمله على تبعيتها لهما بالتنصيف الذى سبق أنه المتعين. و قد وجه فى الحقائق ما ذكره بظهور الأخبار فى وجوب استيعاب كل من الجانبين بالغسل، فلو كانت العورة عضوا زائدا لكانت متروكة الذكر فى الأخبار.

و هو كما ترى، لأن استيعاب كل من الجانبين لا يقتضى إلا غسل نصف العورة معه، من دون فرق بين القبل و الدبر، بل وجوب غسل تمامها مرتين واقعا أو احتياطا محتاج إلى عناية فى البيان لا تناسبها النصوص المتقدمة.

فالمتمعن ما سبق من التنصيف، و الاقتصار فى التكرار على الحد المشترك الذى يحتمل إلحاقه بكل منهما، فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥، ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢١

ولا ترتيب هنا بين أجزاء كل عضو (١)،

(١) كما هو مقتضى إطلاق جماعه من الأصحاب و تصريح آخرين، و عن المذهب البارع أنه المشهور، بل قد يظهر منه شذوذ المخالف، لأنه بعد أن حكى عن أبى الصلاح الحلبي إيجاب البدء بأعلى العضو قال: «و هو متروك».

نعم، فى مفتاح الكرامة أن ذلك ظاهر الغنية و إشارة السبق و السرائر، بل ظاهر الغنية الإجماع عليه.

لكن الموجود فى الغنية: «ثمَّ غسل جميع الرأس إلى أصل العنق، على وجه يصل الماء إلى أصول الشعر، ثمَّ الجانب الأيمن من أصل العنق إلى تحت القدم كذلك، ثمَّ الجانب الأيسر كذلك، فإن ظن بقاء شىء من صدره أو ظهره لم يصل الماء إليه غسله»، و فى إشارة السبق: «و غسل الرأس إلى أن يبلغ الماء أصول شعره، و غسل الجانب الأيمن من رأس العنق إلى تحت القدم، و كذلك الجانب الأيسر و ترتيبه، فإن لم يعم الماء صدره و ظهره غسلهما».

و المتيقن منهما إرادة تحديد الأعضاء المغسولة، لا كيفية الغسل.

بل ظاهر ذيل كلاميهما جواز الاقتصار على ما لم يصل إليه الماء و عدم وجوب إعادة غسل ما تحته لأجل الترتيب فى نفس العضو.

و فى السرائر: «و الترتيب واجب فيه، و هو أن يقدم غسل رأسه ثمَّ ميا من جسده ثمَّ ميا سره، فإن آخر مقدما أو قدم مؤخرًا رجع فتداركه. إلى أن قال بعد كلام طويل: - و إن ارتمس الجنب ارتماسه واحدة أجزاءه و يسقط الترتيب. و المستحب أن يفيض على رأسه ثلاث أكف من الماء و يغسل رأسه بها و ما يليه من عنقه. ثمَّ يأخذ ثلاث أكف لجانبه الأيمن فيغسل بها من عنقه إلى تحت قدمه الأيمن، ثمَّ يأخذ ثلاث أكف لجانبه الأيسر فيفعل فيه كما فعل بالجانب الأيمن».

و لو كان ما فى ذيل كلامه لبيان كيفية الغسل، لا لتحديد المغسول - كما لعله الأظهر - فهو فى الكيفية المستحبة لا الواجبة، بل خلو ما ذكره فى الترتيب الواجب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٢

...

عن ذلك ظاهر فى عدم وجوبه.

و من ثمَّ ينحصر الخلاف بما حكى عن أبى الصلاح، الذى لا يحضرنى كلامه.

و كيف كان، فقد يستدل لوجوب البدء بالأعلى بقوله عليه السلام فى صحيح زرارعة:

«ثمَّ تغسل جسدك من لدن قرنك إلى قدمك» (١).

و فى صحيحه الآخر: «ثمَّ صبَّ على رأسه ثلاث أكف ثمَّ صب على منكبه الأيمن مرتين و على منكبه الأيسر مرتين» (٢).

لكن ظاهر الأول تأكيد وجوب الاستيعاب، لتعارف التعبير بذلك عنه، و لذا سبق الاستدلال به لعدم وجوب الترتيب حتى بين الأعضاء الثلاثة، و إلا فلا يجب الختم بالقدمين معاً قطعاً، بل المدعى وجوب الختم بالقدم فى كل جانب، و هو لا يناسب العبارة المذكورة لو حملت على ترتيب الغسل.

و الثاني محمول على بيان الكيفية المتعارفة التي يسهل معها استيعاب البدن بالماء، وإلا فالمنكب هو الأعلى في بعض الجانب، فلا بد من غسل ما سامته منه بإمرار اليد المبتلة، و هو قد يكون بعد غسل ما تحته بجريان الماء المسبب عن صبه على المنكب. بل الترتيب بالنحو المذكور لما كان محتاجا إلى عناية، كان المناسب التنبيه عليه ببيان موضح، و هو لا يناسب كمية الماء المذكورة في النصوص، و لا ما تضمنه غير واحد منها من الاكتفاء في كل موضع بإمساس الماء له أو جريانه عليه. نعم، لو أريد مجرد البدء بالأعلى و لو مع عدم الترتيب فيما بعده لم يكن بهذه العناية، إلا أن الصحيح الثاني لا ينهض به أيضا، لما ذكرناه من عدم كون المنكب هو الأعلى لتمام الجانب. كما أن المطلقات تأباه جدا، و لذا سبق الإشكال في الخروج عنها بالبناء

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٣

...

على الترتيب بين الأعضاء الثلاثة فضلا عن الترتيب فيها، فلاحظ.

بقي شيء: و هو أنه لو أخل بغسل بعض الجسد لا عن عمد فلا إشكال ظاهرا في لزوم التدارك، لما تضمن وجوب الاستيعاب في الغسل.

و لصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: اغتسل أبي من الجنابة فقليل له: قد أبقيت لمعة في ظهر ك لم يصبها الماء، فقال له: ما كان عليك لو سكت؟! ثم مسح تلك اللعة بيده» (١).

و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة. فقال: إذا شك و كانت به بله و هو في صلاته مسح بها عليه، و إن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما ما لم يصب بله، فإن دخله الشك و قد دخل في صلاته فليمض في صلاته و لا شيء عليه، و إن استيقن رجوع فأعاد عليه الماء، و إن رآه و به بله مسح عليه و أعاد الصلاة باستيقان» (٢). و غيرهما.

و لا يضر طول الزمان، بناء على ما يأتي من عدم اعتبار الموالاة في الغسل.

نعم، مقتضى وجوب الترتيب فيه بين الأعضاء الثلاثة الاكتفاء بغسله إذا كان في الجانب الأيسر، و وجوب غسل الأيسر بعده إذا كان في الجانب الأيمن، و وجوب غسل كلا الجانبين بعده إذا كان في الرأس أو الرقبة، كما هو ظاهر الأصحاب، لعدم استثنائهم ذلك من شرطية الترتيب، بل في الجواهر أنه صرح به جماعة، و نسبه في الحقائق لتصريح الأصحاب، مشعرا بدعوى الإجماع عليه.

بل لو قيل باعتبار الترتيب في نفس الأعضاء كان مقتضى القاعدة لزوم غسل ما تحته من العضو أيضا.

لكن لا مجال لحمل النصوص المتقدمة على ذلك، إذ هي كالصريحة في الاكتفاء بغسل الموضع المتروك، مع فرضه فيها في أعالي العضو، لا في أسفله.

و من هنا يتعين البناء على سقوط الترتيب في نفس الأعضاء مع الإخلال

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٤

فله أن يغسل الأسفل منه قبل الأعلى. كما أنه لا كيفية مخصوصة للغسل هنا، بل يكفي المسمى كيف كان (١)،

بالجزء لا عن عمد لو قيل باعتباره في نفسه.

بل مال في الحقائق إلى الاكتفاء به مطلقا حتى لو كان في غير الجانب الأيسر وسقوط الترتيب بين الأعضاء أيضا.

و هو لا يخلو عن قرب، لأن حمل الصحيحين الأولين على ما لا ينافي الترتيب وإن كان ممكنا لورودهما في قضية خارجية لا إطلاق لها، فتحمل على ما إذا كانت اللمعة في الجانب الأيسر، أو في الأيمن قبل الشروع في غسل الجانب الأيسر، لتخيل غفلة الإمام عليه السلام عنها- كما قد يحمل عليه محافظة على العصمة- إلا أنه لا مجال له في الثالث بعد ترك الاستفصال فيه بنحو يبعد حمله على خصوص الأيسر.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن السؤال فيه من حيثية وجوب إعادة على المتروك و عدمه لا من هذه حيثية، فلا مجال لرفع اليد به عن أدلة الترتيب لو تمت.

فهو كما ترى! لأن الخصوصيات المذكورة في الجواب تناسب التصدي لبيان كيفية التدارك، لا لأصل وجوبه فقط، فلا مجال لإنكار قوة ظهوره في سقوط الترتيب لو كان واجبا في نفسه.

و من ثم سبق منا سوجه مؤيدا لعدم وجوب الترتيب بين الجانبين رأسا، فلاحظ.

(١) كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب و تصريح جملة منهم بالاكتفاء بمسمى الغسل.

و أما ذكر الصب و الإفاضة و نحوهما في عبارات جملة من القدماء الواردة لبيان الغسل الترتيبي، فالظاهر عدم جمودهم عليها، و أن ذكرهم لها تبعا للنصوص أو لبيان الكيفية المتعارفة، لقضاء المناسبات الارتكازية بأنها من سنخ المقدمات

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٥

...

الخارجية التي لا دخل لخصوصياتها، و أن المهم ما يتسبب عنها، و هو الغسل و وصول الماء للبشرة، كما يشهد به اختلاف العناوين المأخوذة في كلماتهم و خلّو كلام بعضهم عنها مع عدم نسبة الخلاف إليهم من هذه الجهة.

فما يظهر من المستند من استفادة اعتبار ذلك من كلماتهم في غير محله.

و أضعف من ذلك ما ذكره من عدم الريب في اعتبار الصب في الترتيبي، و حكاه عن بعض أجل المتأخرين في شرحه على القواعد، لانحصار أدلة الترتيب في الصب، فلا وجه للتعدى منها.

وجه الضعف: أن النصوص المذكورة و إن اشتملت على ذلك في الجملة، إلا- أن المستفاد منها بيان الكيفية المتعارفة، لإلغاء خصوصية السبب ارتكازا، و أن المهم وصول الماء للبشرة، كما يشهد به قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (١)، و في صحيح زرارة: «فما جرى عليه الماء فقد أجزأ» (٢) و في صحيحه الآخر: «و كل شيء أمسسته الماء فقد أنقيته» (٣).

و لا سيما مع اختلاف العناوين التي تضمنتها من صب الماء و إفاضته و ضرب الصدر و ما بين الكتفين به.

و مع ما في صحيح ابن جعفر الوارد في الاغتسال بالمطر من قوله عليه السلام: «إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزأ» (٤)، لظهوره في أن المدار على الغسل، من دون خصوصية لمقدمته.

إلى غير ذلك مما لا ينبغي التأمل معه في إلغاء خصوصية الأمور المذكورة.

وقد تقدم في أول فصل أجزاء الوضوء الكلام في اعتبار الجريان و في تحديده لو كان معتبرا بما يغني عن الإعادة.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٦

فيجزى رمس الرأس بالماء أولا (١)، ثم الجانب الأيمن ثم الجانب الأيسر، كما يكفي رمس البعض و الصب على الآخر. بل يكفي تحريك العضو المرموس في الماء (٢)

(١) كما حكاه في المستند عن والده و بعض مشايخه و جمع ممن عاصره، بل هو الظاهر من إطلاق الأصحاب، بناء على ما سبق من إلغاء خصوصية الصب في كلام جماعة منهم.

ولذا تقدمت نسبته لهم في الوضوء في كلام غير واحد مع عدم تصريح معتد به منهم. و الوجه فيه: تحقق الواجب به، و هو وصول الماء للبشرة، حتى بناء على اعتبار الجريان فيه، إذ لا يراد به إلا انتقال أجزاء الماء على أجزاء البدن، و هو يحصل بالارتماس.

وقد تقدم في المسألة الثالثة عشرة من فصل أجزاء الوضوء ما له نفع في المقام.

(٢) ظاهره لزوم التحريك و عدم الاكتفاء بنية الغسل بدونه، و هو ظاهر، بناء على اعتبار الجريان - بالمعنى المتقدم - و أما بناء على عدمه و الاكتفاء في صدق الغسل باستيلاء الماء على البشرة - كما هو مختار سيدنا المصنف قدس سره - فقد يتجه الاكتفاء بذلك، كما نبه له قدس سره في مستمسكه، و يناسبه ما يأتي منه في الغسل الارتماسي.

لكن سبق في المسألة الثالثة عشرة من فصل أجزاء الوضوء أن المتيقن من الأدلة اعتبار إيصال الماء و إمساكه بما هو معنى مصدرى، و لا تكفى نتيجة المصدر و هى التماس بين الماء و البشرة، الحاصل مع سكون العضو المرموس في الماء و إن استند للمكلف بسبب إبقائه العضو فيه، لعدم تحقق الغسل به - بناء على ما تقدم في أول الفصل المذكور من معناه - و عدم الدليل على الاكتفاء به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٧

بلا حاجة إلى إخراجها ثانيا (١).

[ثانيهما الارتماس]

إشارة

ثانيهما: الارتماس (٢)،

نعم، يتجه عدم وجوب التحريك إذا كان الماء متحركا حال سكون العضو فيه، و نوى غسله بمرور الأجزاء المائية عليه، لتحقيق الإمساس بالمعنى المصدرى حينئذ، و استناده للمكلف بإبقائه العضو في الماء، نظير قيامه تحت المطر الموجب لإصابته مائه له، كما تقدم في المسألة المذكورة من الوضوء.

(١) لا إشكال ظاهرا في عدم دخل إخراج العضو المرموس في صدق الغسل و تحقق الامتثال، و لا يحتاج إلى تنبيه.

و الظاهر أنه أشار قدس سره بما ذكره إلى عدم لزوم إخراج العضو المرموس غسله و تجديد رسمه في مقابل دعوى عدم الاكتفاء بتحريكه حال ارتماسه.

و قد تقدم في المسألة الثالثة عشرة من فصل أجزاء الوضوء توجيه الدعوى المذكورة بأن الواجب هو إحداث الغسل لا ما يعم البقاء و الاستمرار، و دفعها بإطلاق الأدلة، كما هو المطابق للارتكازيات في مطهرية الماء المشار إليها بالمضامين التي اشتملت عليها نصوص المقام، فراجع.

(٢) فلا يجب معه الترتيب قطعاً، كما في الذكرى، و به صرح الأصحاب، و نفى الخلاف فيه في الحقائق و محكى شرح رسالته صاحب المعالم، بل ادعى الإجماع عليه في السرائر و الروض و كشف اللثام و المدارك و المفاتيح و المستند و الرياض و الجواهر. و يقتضيه ما في صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «و لو أن رجلاً جنباً ارتمس في الماء ارتماساً واحدةً أجزاءه ذلك و إن لم يدلك جسد» (١).

و صحيح الحلبي: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا ارتمس الجنب في

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٨

...

الماء ارتماساً واحدةً أجزاءه ذلك من غسله» (١)، و نحوه مرسله (٢).

و موثق السكوني عنه عليه السلام: «قلت له: الرجل يجنب فيتمس في الماء ارتماساً واحدةً و يخرج، يجزيه ذلك من غسله؟ قال: نعم» (٣).

و بها يخرج عن إطلاق نصوص الترتيب - لو تمت دلالتها عليه في نفسها - المقتضى لعدم الاجتزاء بغيره، و حملها على ما يتعارف من الغسل بغيره.

نعم، أطلق اعتبار الترتيب من دون استثناء الارتماس في جمل العلم و العمل للمرتضى و الوسيلة و معقد إجماع الانتصار و الخلاف و الغنية.

لكن يبعد خلافهم فيه - فضلاً عن دعوى الإجماع على بطلانه - بعد ما سبق.

و لعله لذا لم ينسب لهم الخلاف فيه، و إنما اقتصر في مفتاح الكرامة على التنبيه لعدم ذكره في الغنية، مع أنه ذكر أن الأصحاب ذكروه قاطعين به.

و ربما يكون نظرهم في ذكر الترتيب إلى صورة الغسل التدريجي المتعارف.

كما قد يكون نظر بعضهم إلى عدم منافاته لوجوب الترتيب، لما احتمله في الاستبصار من أن المرتمس يترتب حكماً و إن لم يترتب فعلاً، و أنه إذا خرج من الماء حكم له أولاً بطهارة رأسه ثم جانبه الأيمن ثم جانبه الأيسر، فيكون على هذا التقدير مرتباً، و حكاة في المبسوط و السرائر عن بعض أصحابنا. و سيأتي ما يتعلق بذلك من غيرها.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل في مشروعية الغسل الارتماسي. كما أن الظاهر البناء على سقوط الترتيب معه، كما صرح به غير واحد من الأصحاب، و في المختلف أنه المشهور، أخذاً بظاهر النصوص المتقدمة.

و أما الترتيب الحكمي بالمعنى المتقدم من الاستبصار، فهو - مع عدم منافاته لسقوط الترتيب - محتاج إلى دليل، و لا تشهد به نصوص المقام: أما نصوص

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٢٩

...

الارتماس فظاهر، بل قد يستظهر منها عدمه، و أما نصوص الترتيب، فلأنها سيقى للترتيب الفعلى، فلا تدل على الترتيب الحكمى إلا تبعاً له، فمع فرض سقوط الترتيب الخارجى بالارتماس لا تنهض بإثبات الترتيب الحكمى بدونه، و لا ظهور لها فى الترتيب الحكمى مطلقاً، لتتفع فيه مع الارتماس.

و منه يظهر ضعف ما تقدم من الاستبصار من ارتفاع التنافى البدوى بين نصوص الترتيب و الارتماس بالحمل على الترتيب الحكمى. نعم، قد يظهر من المعتبر و التذكرة أنّ مرجع القول المذكور إلى اعتبار نية الترتيب حال الارتماس، بل هو كالصريح من المختلف، بل يظهر منه نسبته لسائر لقوله: «و ارتماسه واحدة يجزیه عن الغسل و ترتیبه»، و إن لم يتضح وجه استظهاره ذلك منه. و كيف كان، فهو راجع للترتيب الفعلى، إذ لا يراد به إلا الترتيب فى الغسل الشرعى المنوى، لا فى وصول الماء للبشرة الذى لا ترتيب فيه حال الارتماس، فلو حملت عليه نصوص الارتماس كانت موافقة لإطلاقات الترتيب و ارتفاع التنافى بينها، لكنه مناف لإطلاقها. و دعوى: أنّ بين إطلاقها و إطلاق نصوص الترتيب عموماً من وجه، فيرجع فى مورد التعارض إلى أصالة الفساد و استصحاب الحدث. مدفوعة: بأنّ تنزيل نصوص الترتيب على غير صورة الارتماس النادرة أقرب عرفاً من تنزيل نصوص الارتماس على صورة نية الترتيب المحتاجة لمزيد عنايه، بل هو إلغاء لخصوصية الارتماس، حيث لا يكون هو المجزئ عن الغسل، بل الغسل المنوى حينه، و النصوص تأباه جداً.

على أنّ المرجع مع تساقط الإطلاقين لإطلاقات الغسل القاضية بعدم الترتيب المقدمة على الأصل المتقدم. ثمّ إنّ مقتضى إطلاق جماعة من الأصحاب و تصريح آخرين ارتفاع الحدث بمجرد الارتماس قبل الخروج من الماء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٠

و هو تغطية البدن فى الماء (١)

و يقتضيه إطلاق صحيح زرارة و صحيح الحلبي و مرسله، المناسب لإطلاقات مطهريّة الغسل و ارتكاز مطهريّة الماء. و لا ينافيه اشتغال موثق السكونى على الخروج، إذ لا ظهور له فى التقييد مع ذكره فى السؤال.

نعم، ما تقدم من الاستبصار فى بيان الترتيب الحكمى قد يوهم اعتبار الخروج، لكن يبعد إرادته له.

(١) لأن ذلك هو المفهوم منه عرفاً، المناسب لتفسيره فى كلمات اللغويين تبعاً للاستعمالات بالإخفاء و الدفن و طمس الأثر و نحوها و عليه جرى الأصحاب فى المقام.

و عليه، فهو أمر آنى لا تدريجى، و غمس بعض البدن شيئاً فشيئاً بنحو التدرج ليس مبدأ لحدوثه، بل مقدمة له، و لا يتحقق إلا برمس الجزء الأخير فى ظرف رمس ما قبله، و ليس هو كغسل البدن يبدأ بغسل أول جزء و ينتهى بغسل آخر جزء منه. و يترتب على ذلك أن تبدأ نية الغسل برمس الجزء الأخير.

و قد صرح بما ذكرنا سيدنا المصنف قدس سرّه و فى الجواهر: لعله أقوى الوجوه و أحوطها.

و لا زمه اعتبار استيعاب الماء للبدن حين رسم تمامه، و لا- يكفي استيلائه على بعض أجزائه قبل ذلك إذا لم يستول عليه حين الارتماس، كالرجل تنزل على الأرض حين رسم تمام البدن.

إن قلت: لا فرق بين الغسل و الرسم، بل هما كسائر ما يتعلق بالبدن، إن نسبا إليه بمجموعه كانا آئين و لم يصدقا إلا بعروضهما على الجزء الأخير في ظرف عروضهما على ما قبله، و إن نسبا إليه بنحو الانحلال تبعا لتعلقهما بأجزائه كانا تدريجين، لتدرج الأجزاء في الاتصاف بهما، و حيث كان المناسب لارتكاز مطهرية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣١

...

الماء الثاني لزم الحمل عليه، كما يحمل عليه الغسل غير الارتماسى.

و لذا كان ظاهر المنقول عن الأصحاب جواز ابتداء النية عند رسم أول جزء من البدن، و إن وقع الكلام بينهم في وجوب ذلك و عدمه، و في اعتبار التتابع و عدمه.

قلت: لا مجال لحمل الرسم على الانحلال، إذ لازمه الاكتفاء في تحققه برمس أجزاء البدن تدريجا و إن لم يستوعبه في زمان واحد، لخروج الأجزاء المرموسة أولا قبل رسم الباقي، كما هو الحال في الغسل و ليس بناؤهم عليه، لعدم صدق رسم البدن معه عرفا، و ليس هو كالغسل و التدهين و نحوهما مما يتعارف وقوعه على الأجزاء تدريجا و يقل أو يتعذر استيعابه للبدن آن واحد و يقصد لأثره الباقي بعده، حيث يكون ذلك قرينة عرفية عامة على إرادة ما يعم الانحلال منه و يكون هو المفهوم منه عند الإطلاق.

و منه يظهر أنه لا- مجال للتشبث بارتكاز مطهرية الماء لإثبات طهارة كل جزء بارتماسه حين الشروع في رسم أجزاء البدن مقدمة لرمسه بتمامه، لأن المناسب للارتكاز المذكور عدم الحاجة لبقاء العضو مرموسا، فلزوم بقائه مرموسا- لتحقيق ارتماس تمام البدن- مناسب لعدم طهارته إلا حين رسم تمام البدن، كما هو مقتضى الجمود على ما تضمنته النصوص من إجزاء الارتماس عن الغسل، و ليس الغسل الارتماسى جاريا على مقتضى ارتكاز مطهرية الماء ليكون صالحا على تفسيره و صالحا لبيان مبدئه.

اللهم إلا- أن يقال: الجمود على عنوان الارتماس و إن اقتضى عدم طهارة الأجزاء المرموسة إلا بعد تحقق رسم تمام البدن، إلا أن ذلك أمر مغفول عنه بسبب ارتكاز مطهرية الماء، حيث ينسب الذهن لأجله إلى الاكتفاء بغسل الأجزاء حين رسمها، و لعله لذا سبق ظهور كلمات الأصحاب في أن ابتداء النية بالابتداء في رسم الأجزاء، فعدم التنبيه مع ذلك على خلافه موجب لفهمه من الإطلاق و لو تبعا.

و من هنا كان من القريب طهارة كل جزء برمسه و إن لزم إبقاؤه مرموسا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٢

تغطية واحدة (١)، بنحو يحصل غسل تمام البدن فيها (٢)،

مقدمة لرسم المجموع الذى تضمنته النصوص، فيكون رسم المجموع شرطا في سقوط الترتيب، لا محققا لطهارة تمام البدن، بحيث لا يظهر شيء منه قبله، و إن كان الأمر محتاجا للتأمل.

(١) كما ذكره غير واحد، و نسب لكثير من عباراتهم، و فى حاشية المدارك:

«الظاهر اتفاق الأصحاب على اشتراط الواحدة المذكورة فى الارتماس، كاتفاقهم على اشتراط الترتيب فى الترتيبى».

و هو مقتضى التقيد بها فى النصوص المتقدمة. و يأتى بعض الكلام فى ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) كما هو ظاهر الأصحاب بل صريح جملة منهم.

لكن عن الذخيرة كفاية الارتماس الواحدة وإن لم يتحقق شمول الماء لجميع البدن، بعد ما خرج، و غسل تلك اللمعة خارج الماء و إن طال الزمان.

فإن كان الوجه فيه ما تضمن الاكتفاء بتدارك ما فات من غسل الجنابة من النصوص المتقدمة في آخر الكلام في الغسل الترتيبي، فسوف يأتي الكلام فيه بعد الفراغ عن كيفية الغسل الارتماسي إن شاء الله تعالى.

و إن كان الوجه فيه إطلاق نصوص الارتماس، المتضمنة الاكتفاء بالارتماس الواحدة، لصدق الارتماس عرفاً لو كان ما لم يستوعبه الماء جزءاً قليلاً.

فيدفعه أن البناء على شمول الإطلاق لذلك يقتضى عدم وجوب إيصال الماء لذلك الجزء بعد الخروج، لأن مفاده تحقق الطهارة بالارتماس لا بعده، و حيث لا يمكن البناء على ذلك، للإجماع، و لظهور كون الغسل الارتماسي من أفراد الغسل المستوعب، لزم حمله على الارتماس التي يستوعب معها الماء لتمام البدن، كما هو المنسب منها عرفاً، كما هو المشار إليه في صحيح زرارة، لأن تعقيب الأمر بغسل الجسد من القرن إلى القدم بكفاية الارتماس و لو مع عدم الدلك ظاهر في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٣

فيخلل شعره فيها إن احتاج إلى ذلك، و يرفع قدمه عن الأرض إن كانت موضوعه عليها. و لا يجب أن يحصل جميع ذلك في زمان واحد عرفاً (١)،

مساواة الارتماس المذكورة للغسل المذكور أولاً في استيعاب الماء للجسد و عدم افتراقهما إلا في الدلك، و هو أولى عرفاً من إبقاء الارتماس على إطلاقها مع تقييد حصول الطهارة بها بغسل ما لم يغسل فيها بعدها، و لا سيما مع نسبة الإجزاء في النصوص للارتماس نفسها، لا مجرد الحكم به معها.

و لو فرض التردد بين الوجهين، كان المرجع عموم اعتبار الترتيب، المقتضى لبطلان الغسل في المقام، فلاحظ.

(١) ظاهره المفروغية عن عدم اعتبار حصوله في زمان واحد حقيقة، و إن كان يوهمه ما عن الألفية من أن مرجع وحدة الارتماس إلى شمول الماء البدن كله في زمان واحد، بحيث يحيط بالأعلى و الأسفل جملة.

قال في مفتاح الكرامة: «و قطع الشارحون بأنه غير مراد للشهيد، و أخذوا يتأولون كلامه، لأن الأصحاب يكتفون بالدفع العرفية»، و عن المحقق الثاني في شرح الألفية: «إن ما يظهر منها لا يقول به أحد من المسلمين»، و عنه أيضاً أنه مخالف لإجماع المسلمين، و بالغ في التشنيع عليه فيه و في جامع المقاصد، و عن الدرّة السنية [١] أنه مخالف لسائر المذاهب، فلا بد من تأويله.

نعم، في جامع المقاصد أنه ربما توهمه بعض الطلبة، بل جعله في كشف اللثام أحد الوجوه المحتملة في المقام.

و كأن الوجه فيه: تخيل أن الرسم في المقام عبارة عن استيلاء الماء على تمام البدن، إما لأنه معناه الحقيقي، أو للزوم حمله عليه في المقام بلحاظ توقف

[١] ذكر في مفتاح الكرامة أن صاحبه متقدم على الشهيد الثاني.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٤

بل يجب أن يحصل في تغطيته واحدة مستمرة و لو كان حصولها فيه تدريجياً (١).

الطهارة عليه، و لذا تقدم اعتباره، فمع عدم استيلائه على تمام البدن في زمان واحد لوجود مانع في أبعاضه بنحو التعاقب لا يصح نسبة الرسم للبدن، بل لبعضه.

و يندفع بعدم أخذ استيلاء الماء على البدن في مفهوم الرمس لا لغة ولا عرفاً، بل هو تغطيته له - كما سبق - وإن لم يصل لبعضه للتماس بين أجزاء البدن، أو لمانع خارجي، كالوقوف على أرض الحوض المانع من وصول الماء للرجلين. و توقف الطهارة على وصول الماء لتمام البدن إنما يقتضى اعتبار حصوله و لو تدريجاً في الرمس الواحدة، لا كون المراد بالرمس ذلك.

بل لما لم يكن ذلك مناسباً لارتكاز مطهريه الماء - و لذا تقدم الشروع بالغسل بالشروع في رمس أجزاء البدن - كان المفهوم من إطلاق النصوص خلافه، و لا سيما مع ابتناؤه على عناية عملية في كثير من المكلفين، بل قد يتعذر في بعضهم، كمن يتوقف وصول الماء إلى بعض بدنه إلى تخليه حال الارتماس، كالبدن ذي المغايب و نحوه، و المرأة التي لا تنقض شعرها، أو ذات الأثداء الكبيرة المترهلة و نحوهم، كما نبه له غير واحد.

(١) يعنى: مع طول الفاصل، بحيث لا يعد في زمان واحد عرفاً.

بيان ذلك: أنه حيث سبق لزوم وحدة الارتماس، فالمصرح به في كلام جماعه أنّ المرجع في الوحدة إلى العرف. و الظاهر أنّ مرادهم بالوحدة العرفية، الدفعه العرفية، لأنهم ذكروه في مقابل وجوب وصول الماء لتمام البدن في زمان واحد، الذى سبق الكلام فيه، و لذا عطف الدفعه على الوحدة في جامع المقاصد عطفاً تفسيريّاً، و ذكر في كشف اللثام أنّ اعتبار التابع و الدفعه هو المشهور بين المتأخرين، و نسبة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٥

...

في الحقائق للأصحاب.

و حيث كان مبدأ الغسل و نيته عندهم غمس أول جزء من البدن، كان مرجع اعتبار الدفعه العرفية إلى لزوم تتابع الأجزاء في الرمس و في وصول الماء إليها بالتخليل و نحوه، بحيث يكون وصول الماء لتمام البدن في زمان واحد عرفي.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٣، ص: ٥٣٥

و يظهر من كلماتهم أنّ الوجه فيه ما تضمنته النصوص من تقييد الارتماس بالوحدة.

و أجاب عنه في الحقائق بأنّ الوحدة هنا احتراز عن التعدد المعتبر في الغسل الأصلي، لا بمعنى الدفعه، قال: «و حينئذ فلو حصل فيها تأنّ ينافي الدفعه العرفية لم يضر بصحة الغسل»، و هو الذى احتمله في كشف اللثام في مقابل القول السابق، و حكاة في المستند عن بعض معاصريه.

و هو متين جداً، مطابق لمعنى الوحدة الحقيقي. و استعمالها بمعنى الدفعه في مثل قولهم: حملوا عليه حملة واحدة، مجاز مبنى على تنزيل جماعتهم منزلة الرجل الواحد الذى تكون حملته واحدة، فلا مجال للحمل عليه في المقام من دون قرينه.

هذا، و أما ما فى المستند من كفاية الارتماس الواحدة عرفاً، بأن لا يتخلل بين غمس الأعضاء سكون محسوس، و إن لم يكن فى آن واحد حقيقة أو عرفاً، بل كان بحركة بطيئة.

فكأنه مبنى على ملاحظة الرمس بما أنه أمر استمرارى متصرم الأجزاء يتدرج بتدرج تعلقه بأجزاء البدن، حيث تكون وحدته بتعاقب أجزائه و عدم تخلل العدم بينها، نظير وحدة القراءة و الكلام باستمرارها من دون انقطاع بالسكوت، فكما يكون السكوت فى أثناء القراءة و الكلام موجبا لتعددتهما يكون التوقف عن رمس أجزاء البدن موجبا لتعدد الرمس.

لكنه يشكل بأن ذلك إنما يتم في الأمور الاستمرارية إذا أريد بها صرف الوجود الصادق على القليل والكثير، كما لو اعتبرت الوحدة في القراءة أو الكلام أو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٦

...

المشي أو الجلوس.

أما إذا أريد بها كم خاص، فظاهر الوحدة فيها ما يقابل تكررها بالكم المذكور و لو مع التقطع فيه، كما لو وجبت قراءة الفاتحة مرة واحدة أو المشي من البيت إلى المسجد كذلك.

ومنه الرمس في المقام، لأن المراد به رمس تمام البدن، لا الانشغال برمس أجزاء البدن بالنحو الصادق على رمس أى مقدار منها. ثم إنه لو سلم حمل الوحدة على الدفعة، أو على المعنى الذى سبق لتوجيه ما فى المستند، فاللازم اعتبار التوالى فى رمس أجزاء البدن فى الماء، لا فى تخليل البدن بعد الارتماس و إيصال الماء لما لم يصل إليه به، لخروجه عن الارتماس.

اللهم إلا أن يستفاد ذلك من اعتبار التوالى فى الارتماس بفهم عدم الخصوصية، حيث يفهم منه أن الغرض هو عدم الفصل فى وصول الماء لأجزاء البدن.

هذا كله بناء على أن ابتداء الغسل بالشروع فى رمس الأجزاء، أما بناء على ما سبق من سيدنا المصنف قدس سره و غيره من أن ذلك مقدمة له و أن الغسل و الرمس لا- يتحققان إلا برمس الجزء الأخير فى ظرف رمس غيره، فهو أمر آنى لا استمرار له، و يتعين حمل الوحدة فيه على ما يقابل التعدد، و يكون اعتبار التابع فى إيصال الماء لأجزاء البدن حال الارتماس بالتخيل و نحوه خاليا عن الدليل، و يتعين ما فى المتن.

بقى فى المقام أمران.

الأول: لو بقى شئ من بدنه لم يستوعبه الماء حال الارتماس، ففيه وجوه أو أقوال.

أولها: وجوب استئناف الغسل:

صرح به فى الدروس، و حكى عن الذكري و البيان و جملة من متأخري المتأخرين، و فى المنتهى بعد أن تنظر فيه و حكاه عن والده ذكر أن فيه قوة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٧

...

و كأنه لعدم صحة الغسل الارتماسى، لما سبق من لزوم حمل أدلته على الارتماس الذى يتحقق به استيلاء الماء على تمام البدن، فيتعين البطالان للإخلال بالترتيب أيضا. و سيأتى توضيح حاله.

ثانيها: الاجتزاء بغسل الموضع المذكور:

جعله فى القواعد أقوى الوجوه، و حكى عن الإيضاح، و اختاره فى المستند.

و لعله مطابق لما تقدم عن الذخيرة من عدم وجوب استيعاب البدن بالماء حال الارتماس، و إن كان المتيقن من كلماتهم عدم تعمد ذلك و قصد الاستيعاب بالارتماس و ظهور ما عن الذخيرة فى جواز تعمده.

و كيف كان، فقد تقدم ضعف الاستدلال له بإطلاق أدلة الارتماس، لاختصاصها بالارتماس الذى يستوعب فيه البدن بالماء.

و منه يظهر ضعف الاستدلال له فى القواعد بسقوط الترتيب، و فى المنتهى بأن الترتيب يسقط فى حقه و قد غسل أكثر بدنه فأجزأه،

لقوله عليه السلام: «فما جرى عليه الماء فقد أجزأه» (١).

لوضوح أنّ المسقط للترتيب هو الارتماس الخاص غير المتحقق في المقام، لا قصده ولا غسل أكثر البدن، والخبر المذكور قد تضمن صدره الترتيب، وغيره من المطلقات مقيد به.

نعم، استدل في المستند بصحيح زرارة فيمن ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة، وقد تقدم في آخر الكلام في الغسل الترتيبي، لأن ترك الاستفصال فيه يقتضي العموم للغسل الارتماسي.

لكنه منصرف إلى الغسل الترتيبي المتعارف، لظهور أنه هو الذي ينسب فيه للمكلف عرفاً غسل كل جزء جزء من البدن أو تركه، و أما الارتماسي فالمنسوب فيه للمكلف رمس تمام البدن وغسله، والمناسب معه التعبير بعدم انغسال بعض

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٨

...

الأجزاء أو عدم وصول الماء إليه، لا بتركه.

ومثله نصوص اللمعة، لورودها في قضية خارجية لا إطلاق لها.

ثالثها: ما في جامع المقاصد وعن الجعفرية من لزوم الإعادة مع طول الزمان والاكتفاء بغسل الموضع المتروك مع عدمه، وعليه حمل ما في كشف اللثام إطلاق ما سيق من القواعد. وعلل في كلماتهم باعتبار وحدة الارتماس بعد ما سبق منهم من تنزيلها على الدفعة العرفية.

وهو مبني على أنّ المراد بالرمس وصول الماء للبشرة، وقد سبق المنع منه عند الكلام في عدم وجوب استيعاب الماء لتمام البدن في زمان واحد حقيقى.

رابعها: الاجتزاء بغسل الموضع المتروك وما بعده من الأعضاء، كما ذكره في الترتيبي:

احتمله في محكى التذكرة ونهاية الاحكام، وجعله في القواعد أقوى من وجوب الاستئناف.

و صرح في جامع المقاصد بابتناؤه على أنّ الغسل الارتماسي يترتب حكماً، كما هو الظاهر من كل من جعل ذلك ثمرة للترتب الحكمي، على الكلام المتقدم في تفسيره.

لكنه إنما يتم بناء على تفسير الترتب الحكمي بنية الترتيب، أما بناء على تفسيره بحكم الشارع بطهارة الأعضاء مرتباً فلا يصلح وجهها له، كما ذكره في الجواهر، لأن موضوع الترتب الحكمي هو الارتماس الخاص المفروض عدمه في المقام، فيبطل الغسل بمقتضى إطلاق أدلة الترتيب.

ولعل الأولى البناء على الصحة بما يطابق الترتيب، فيصح غسل الرأس مطلقاً بتمامه أو مع إتمامه لو كان المتروك بعضاً منه و يقتصر على غسل الجانبين، عملاً بإطلاق أدلة الترتيب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٣٩

...

و دعوى: أنّ غسل أكثر الأعضاء دفعة يبطل رأساً لعدم واجديته لشرط الترتيبي ولا الارتماسي.

ممنوعه، بل يصح على ما لا ينافي الترتيب، لأن اقتران المترتبات لا يقتضى إلا بطلان المتأخر، لعدم تحقق شرطه، وهو سبق المتقدم

عليه، أما المتقدم فهو غير فاقد للشرط، إما لعدم رجوع اعتبار الترتيب إلى اشتراطه بالتقدم على المتأخر، أو لتحقيق الشرط المذكور، لفرض بطلان المتأخر المأتى به معه على كل حال، فلا اعتداد به ليخل بشرط المتقدم، ولا يكون المتأخر مشروعاً إلا بالوجود الثانى المتأخر عنه زماناً.

وقد تقدم توضيح ذلك فى فروع اعتبار الترتيب فى الموضوع، فراجع.

هذا كله مع عدم تقدم غسل الرأس بتمامه على البدن بالارتماس، أما مع تقدمه عليه لنية الغسل بالشروع فى الرمس - بناء على جوازه - مع تقدم رمس الرأس وكون المتروك من غيره، فاللازم صحة غسل الجانب أيضاً بتمامه أو مع إتمامه، بل لو فرض تقدم رمس الأيمن وغسله بتمامه على الأيسر - وإن كان نادراً أو متعذراً - تعين الاكتفاء بغسل المتروك من الأيسر، كل ذلك عملاً بإطلاق أدلة الترتيب.

وقد نبه له فى الجملة فى كشف اللثام، بل احتمال كون عدم تقييد الحكم بالإعادة فى كلامهم بذلك لوضوحه، وإن كان المناسب له الالتزام بما ذكرناه أولاً أيضاً.

وأما الإشكال فى الجميع بأنه لما كان المقصود هو الغسل الارتماسى فلا مجال لوقوع الترتيبى، بل ما قصد لم يقع وما وقع لم يقصد. فهو مدفوع بأن توقف الغسل الترتيبى على قصده خلاف إطلاق أدلته، والمتيقن اعتبار قصد الغسل فى صحة غسل كل عضو، وهو متحقق بقصد الغسل الارتماسى، لتضمنه قصد غسل العضو بنية الغسل.

نعم، لو كان مرجع قصده إلى تقييد نية الغسل به اتجه البطلان، لتخلف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٠

...

الامتنال بتخلف قيده.

لكنه محتاج إلى عناية خاصة، وليس قصده غالباً إلا من سنخ الداعى أو القصد المقارن للامتنال اللذين لا يضر تخلفهما به، كما سبق نظيره فى المسألة الواحدة والسبعين فى فصل شرائط الموضوع، فراجع.

الثانى: حيث سبق سقوط الترتيب مع الارتماس، فقد وقع الكلام بينهم فى ثبوت ذلك فى غيره مما يبتنى على استيعاب الماء لمجموع البدن، وقد اختلفت كلمات القائلين به فى سعة، فقد اقتصر فى ظاهر النهاية وعن محكى الكاتب على المطر، وزاد عليه فى المبسوط ومحكى المختلف الوقوف تحت المجرى، وقسدهما فى المسالك بالغزارة، وذكر فى محكى الاقتصاد المطر والميزاب، وزاد عليهما فى المنتهى المجرى، وذكر فى التذكرة المطر والميزاب وشبهه، وعن بعض الأصحاب إلحاق صب الماء الشامل للبدن، وذكر فى القواعد والروض والروضة شبه الارتماس، ومثل له فى الأولين بالوقوف تحت المجرى والمطر الغزيرين. وكيف كان، فقد يستدل عليه بوجوه.

الأول: ما فى كشف اللثام من دخوله فى الارتماس حقيقة، لأنه إحاطة الماء بجميع البدن وانغماسه فيه.

فإن أراد أنه من أفراد الحقيقة، كان مبنيًا على أن الارتماس هو استيلاء الماء على البدن، وقد سبق المنع من ذلك، وأنه تغطيته بالماء، بل لا ينبغي التأمل فى خروجه عن الارتماس، كما فى جامع المقاصد وقطع به فى المدارك.

وإن أراد ترتب الغرض الحقيقى من الارتماس عليه، وهو استيلاء الماء، فهو مبنى على إلغاء خصوصية الارتماس فى نصوصه، وجعل الموضوع استيلاء الماء، ولا قرينة عليه.

الثانى: إطلاقات الغسل بعد قصور أدلة الترتيب عن المورد.

إما لاشتمال نصوصه على مثل الصب. أو لأن عمدة نصوصه ما تضمن المنع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤١

...

من تأخير الرأس عن البدن غير الحاصل في محل الكلام. أو لأن عمدة دليله الإجماع الذي يقصر عن مورد الخلاف. وفيه: أن الجمود على نصوص الصب يقتضى وجوبه، وحيث لا يمكن البناء على ذلك - كما تقدم - فلا بد إما من رفع حمل النصوص على بيان الكيفية المتعارفة، فلا تكون دليلاً على الترتيب، أو إلغاء خصوصية الصب مع المحافظة على وجوب الترتيب، فتكون دليلاً على عموم وجوبه لغير صورة الصب، لا تقييد وجوبه بالصب.

كما أن ما تضمن المنع من تأخير الرأس عن البدن ليس من أدلة الترتيب - على ما سبق - و لو فرض تتميم دلالة عليه بضميمة عدم الفصل بينه وبين وجوب الترتيب كان دليلاً عليه مع الغسل بالمطر و شبهه أيضاً، لشمول إطلاقه له.

و أما الإجماع على الترتيب، فإنما لا يصح الاستدلال به في المقام لو كان مبنى دعواه على وجوب الترتيب في الجملة، بحيث يكون عدم وجوبه في الارتماس و نحوه، لعدم الدليل على وجوبه، لا مع ظهور كلام مدعيه في عموم وجوبه بنحو يحتاج الخروج عنه إلى دليل، كما هو الحال في المقام، حيث أطلقوا اعتبار الترتيب و استدلو بنصوصه، و اقتصروا في الخروج عنه على الارتماس و شبهه، مما هو في الجملة مورد النصوص المعتبرة، بنحو يظهر منهم سقوط الترتيب فيها للدليل، لا عدم وجوبه لعدم الدليل.

بل يظهر من نزاعهم في الترتيب الحكمى قوة عموم الترتيب عندهم، بحيث يحاول تنزيل نصوص الارتماس عليه، فلاحظ.

الثالث: النصوص الواردة في المطر، كصحيح على بن جعفر عن أخيه عليه السلام:

«أنه سأله عن الرجل يجنب، هل يجزيه من غسل الجنابة أن يقوم في المطر حتى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ فقال: إن كان يغسله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٢

...

اغتساله بالماء أجزأه ذلك» (١).

و زاد في خبره: «و سأله عن الرجل تصيبه الجنابة و لا يقدر على الماء فيصيبه المطر، أ يجزيه ذلك أو عليه التيمم؟ فقال: إن غسله أجزأه، و إلا تيمم» (٢).

و مرسل محمد بن أبي حمزة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في رجل أصابته جنابة فقام في المطر حتى سال على جسده، أ يجزيه ذلك من الغسل؟ قال: نعم» (٣).

لكنها - مع اختصاصها بالمطر، و ظهور الثانى منها في الاجتزاء بإصابة المطر من دون دخل للمكلف - ظاهرة في إجزائه من حيث حصول الغسل به، في مقابل عدم إجزائه رأساً - لقصور في استيلائه على البدن، أو لعدم استناد نزوله للمكلف، أو لنحوهما - الموجب لاختيار غيره من أفراد الغسل مع القدرة عليه، و الانتقال للتيمم مع عدمها، فلا ينافى اعتبار الترتيب فيه كما يعتبر في الغسل بالماء. و لو كان الملحوظ عدم اعتبار الترتيب فيه بعد الفراغ عن تحقق الغسل به، كان الأنسب التنبيه على التعميم المذكور، لا على تحقق الغسل به.

و منه يظهر أنه لا مجال لدعوى: أن النسبة بينها و بين إطلاق الترتيب لما كانت هي العموم من وجه كان المرجع بعد التسايط إطلاق الغسل، لاندفاعها بأن صحته من حيث الغسل إنما تستلزم صحته مطلقاً مع إطلاق صحة الغسل، أما مع تقييدها بالترتيب فيلزم تقييد صحته به أيضاً.

ولا أقل من كون ظهور إطلاقات الترتيب في خصوصيته أقوى من ظهورها في خصوصية المطر، فتقيد بها. بل قد يدعى أن قوله عليه السلام: «إن كان يغسله اغتساله بالماء» مشير للتقيد

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٣

[مسألة ١٤ النية في هذه الكيفية يجب أن تكون مقارنة لتغطية تمام البدن]

مسألة ١٤: النية في هذه الكيفية يجب أن تكون مقارنة لتغطية تمام البدن (١).

المذكور، إذ لا بد في الاغتسال بالماء مع عدم الارتماس من الترتيب.

وإن كان الظاهر اندفاع ذلك بأن القدر المشترك بين غسل المطر للمكلف و اغتساله بالماء هو استيلاء الماء على البدن، و أما الترتيب فهو فعل المكلف بالمباشرة، لاستناده لنيته، لا للمطر، كي ينسب إليه.

نعم، يتجه ذلك لو كان التعبير هكذا: إن كان يغتسل به اغتساله بالماء. فتأمل جيدا.

و بالجملة: لا تنهض هذه النصوص - كبقية الوجوه المذكورة - بإثبات سقوط الترتيب في محل الكلام، فلا بد - بناء على تمامية أدلة الترتيب - من البناء عليه فيه، وفاقا للسرائر والمعتبر والدروس و جامع المقاصد وغيرها، كما هو الظاهر من الاقتصار على الارتماس في جملة من الكتب، كالمقنعة وإشارة السبق والمراسم والشرائع والنافع والإرشاد واللمعة وغيرها. ثم إن مقتضى الوجهين الأولين التعميم لغير المطر مما يشبهه في الاستيلاء على عموم البدن، و إن اختلفا في اعتبار الغزارة في المطر و غيره على الأول، دون الثاني.

أما النصوص، فهي مطلقة من حيثية الغزارة.

نعم، لا يبعد انصرافها إلى المطر المعتد به. كما أنها مختصة بالمطر، إلا أن تعمم لغيره لإلغاء خصوصيته عرفا و لو بضميمة نصوص الارتماس، حيث قد يدعى أن الموضوع هو استيلاء الماء على مجموع البدن، و إن كان ذلك في غاية الإشكال، بل المنع.

(١) يعني: لا بالشروع في رمس الأجزاء، بنحو يكون غسل الأجزاء تدريجيا تبعا لرمسها، و قد تقدم الكلام في ذلك عند الكلام في حقيقة الارتماس، و أن الأظهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٤

[مسألة ١٥ لا يعتبر خروج البدن كلاً]

مسألة ١٥: لا يعتبر خروج البدن كلاً (١)

جواز النية بالشروع في الارتماس.

ثم إن الظاهر أن المنوى عند الشروع في الارتماس أو بعد رمس تمام البدن - على الكلام في ذلك - هو غسل تمام المرموس، فليس له أن ينوي عند رمس تمام البدن غسله تدريجاً، و لا عند رمس بعضه غسل ذلك البعض تدريجاً.

أما الأول، فلأنه المنصرف من تعليق الأجزاء على الارتماس، لظهوره في تحقيقه بمجرد ما، غاية الأمر أنه لا بد من استثناء ما يتعارف تأخير، كمواضع التخليل و نحوها.

و أما الثاني، فلما سبق من أن الجمود على لسان الأدلة لا يقتضى جوازه، وإنما يستفاد منها بضميمة ارتكاز مطهريه الماء تبعاً، و المتيقن من ذلك ما ذكرنا، فلاحظ.

(١) كما هو ظاهر الأصحاب، لعدم تنبيههم عليه مع الغفلة عنه، بل يأتي ما يظهر منه المفروغية عنه و الإجماع عليه. و لا ينافي ذلك ما سبق من بناء المشهور على لزوم الدفعة العرفية في الارتماس و عدم جواز الفصل المعتد به في رسم أجزاء البدن - كما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره.

لأن مرادهم بذلك لزومها في الارتماس المنوى به الغسل، لا - المنع من رسم البعض لا - بنيته، ثم نية غسل المرموس حين إكمال الرسم أو بعده، فلو نوى الغسل بالشروع في رسم أجزاء البدن لزم التتابع في رسم الباقي بنيته، و لو فصل بينها لزم تجديد نية غسل ما رسمه أولاً و هو مرموس، لا إخراجها ثم رسمه.

و كيف كان، فالمحكي عن جملة من متأخري المتأخرين - منهم الخراساني في الكفاية و الشيخ عبد الله البحراني - اعتبار خروج تمام البدن قبل الارتماس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٥

أو بعضاً (١) عن الماء ثم رسمه بقصد الغسل،

و كأنه لما تقدمت الإشارة إليه عند الكلام في الغسل الترتيبي بالارتماس من أن المعتبر هو إحداث الغسل، لا - ما يعم البقاء و الاستمرار. أو لأنه مع رسم بعض البدن لا يكون رسم الباقي، بل إتماماً للارتماس، و ظاهر الأدلة كون المطهر هو الارتماس. لكن تقدم اندفاع الأول. و أما الثاني، فلا مجال له، بناء على ما سبق من أن الارتماس هو تغطية البدن بنحو المجموع بالماء، و أنه إنما يكون برمس الجزء الأخير في ظرف ارتماس غيره، و رسم بعض أجزاء البدن مقدمة له لا شروع فيه.

و أما بناء على أن تغطيته بنحو الانحلال، و أنه أمر تدريجي يكون الشروع فيه برمس الجزء الأول، فقد ذكر غير واحد أنه يصدق عرفاً الارتماس برمس الباقي من البدن، و كأنه لتعارف تعلق الغرض بالارتماس و تجدد إرادته بعد رسم بعض أجزاء البدن، مع احتياج إخراج البدن حينئذ إلى عناية، فعدم التنبيه عليه في النصوص أوجب الغفلة عنه و فهم العرف العموم منها لذلك. أو لما يأتي في نية الغسل بعد ارتماس تمام البدن.

و بالجملة: لا - ينبغي التأمل في عدم اعتبار خروج تمام البدن، و لا سيما مع إغفال الأصحاب التنبيه على ذلك مع كثرة الابتلاء به و غرابته، لاحتياجه إلى عناية خاصة، خصوصاً على مذهب المشهور من لزوم الدفعة العرفية في الارتماس، لغلبة صعوبتها مع خروج تمام البدن في مثل الحياض الصلبة و شواطئ الأنهار غير العميقة.

فلو كان لازماً لاحتياج للتنبيه عليه بنحو لا - يخفى، كما أطال في ذلك في محكي الدر المنظوم و المنشور للشيخ على سبط الشهيد الثاني، و كما شدد النكير على القول باعتبار خروج البدن، و نسبه للتوهم و الوسواس.

(١) يظهر مما ذكره غير واحد في الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٦

بل لو ارتمس في الماء لغرض و نوى الغسل بعد الارتماس كفى إذا تحقق انغسال جميع البدن و هو تحت الماء. و الأحوط استحباباً أن يحرك بدنه (١).

و منها: إطلاق الماء (٢)، و طهارته (٣)، و إباحته، و إباحة الآنية،

و فى نية الصائم الغسل بالارتماس المفروغية عنه، بل عن ابن فهد فى المقتصر الإجماع على أنه لو انغمس فى ماء قليل و نوى بعد تمام انغماسه فيه أجزاءه، كما ادعى الإجماع على الأجزاء فى المقام النراقي الكبير على ما حكاه عنه ولده فى المستند. و هو مبنى على حمل الارتماس فى النصوص على ما يعم المعنى الاسم المصدري له، كما هو المناسب لارتكاز مطهرية الماء، و ما عرفت من شمول إطلاق الغسل لبقائه و استمراره.

و كأنه بلحاظ ذلك استظهر فى الجواهر و احتمل فى محكى الدر المنظوم و المنشور صدق الارتماس على من نوى الغسل و هو تحت الماء، و إلا فلا ريب فى عدم صدق الارتماس بالمعنى المصدري بذلك حتى بقاء. و كيف كان، فلا مجال لما فى المستند من اعتبار خروج الرأس و الرقبة، بل الأحوط خروج بعض آخر، حتى يصدق أنه ارتمس بعد ما لم يكن كذلك، فإنه هو الظاهر المتبادر من الحديث. انتهى.

(١) بل الظاهر لزومه، على ما تقدم نظيره فى الغسل الترتيبي بالارتماس، بل تقدم منه قدس سره ما يظهر منه لزومه، فراجع. (٢) بلا إشكال، و قد تقدم فى المسألة الواحدة و العشرين من مبحث المياه الوجه فيه. و لا بد من بقاءه على الإطلاق إلى أن يتحقق مسمى الغسل الواجب.

(٣) بلا إشكال، و قد تقدم فى الوضوء الإشارة لدليله و بعض ما يتعلق بذلك، كما تقدم فى الفصل الثالث من مباحث المياه الكلام فى الماء المستعمل فى رفع الحدث الأكبر، و أن الظاهر عدم جواز استعماله فى رفع الحدث.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٧

و المصب (١)، و المباشرة (٢) اختياراً (٣)، و عدم المانع من استعمال الماء من مرض و نحوه (٤)، و طهارة العضو المغسول، على نحو ما تقدم فى الوضوء (٥).

و قد تقدم فيه أيضاً حكم الجبيرة (٦) و الحائل (٧)

(١) تقدم الكلام فى ذلك فى الوضوء، كما تقدم الكلام فى فروعه، و فى اعتبار إباحة المكان و الفضاء، و فى الوضوء من إناء الذهب و الفضة. و يأتى بعض ما يتعلق بذلك.

(٢) كما صرح به غير واحد، و فى مفتاح الكرامة أن الأصحاب لا يختلفون فى ذلك إلا ما عن ظاهر ابن الجنيد. و يظهر الوجه فيه مما تقدم فى الوضوء.

(٣) أما مع العجز، فالظاهر جواز التولية، كما صرح به بعضهم، بل الظاهر أنه مفروغ عنه بينهم. و قد تقدم فى الوضوء الاستدلال له ببعض النصوص الواردة فى الغسل. كما تقدم أن النية تكون من المتطهر لا من الغاسل. و قد تقدم أيضاً بعض الفروع المتعلقة بذلك، فراجع.

(٤) مما لا يجوز معه صرف الماء فى الغسل، حيث يحرم الغسل، فيمتنع التقرب به، لا مطلق ما يشرع معه التيمم، لما يأتى فى مبحث التيمم إن شاء الله تعالى من أن مشروعيته لا تمنع من صحة الطهارة المائية. و قد تقدم فى الوضوء ما له نفع فى المقام.

(٥) لأنهما من باب واحد، بل سبق أن الأصحاب إنما تعرضوا لذلك فى الغسل، كما أن النصوص التى استدلت بها فى المسألة واردة فيه.

(٦) لجريانها فى الغسل، على ما سبق فى المسألة التاسعة و الثلاثين من الفصل الثانى من مبحث الوضوء.

(٧) فقد تقدم الكلام في جواز المسح على الحائل اللاصق اتفاقاً، في المسألة السادسة و الثلاثين من الفصل الثاني من مبحث الوضوء، حيث يظهر منه عدم الفرق بين الوضوء و الغسل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٨

و غيرهما من أفراد الضرورة (١) و حكم الشك (٢) و النسيان (٣)

نعم، تقدم في المسح على الرجلين جواز المسح على الحائل غير اللاصق، لضرورة من برد أو نحوه، و يشكل جريانه في المقام، لاختصاص دليله بالمسح الوضوئي على الرجلين، و التعدى منه لمسح الرأس - لو تم - لا يقتضى التعدى للغسل الوضوئي، فضلاً عن المقام، فلاحظ.

(١) تقدم في أحكام الجبائر التعرض للجرح المكشوف و نحوه مما يضر معه استعمال الماء، و يشترك الغسل مع الوضوء في ذلك، كما يظهر بمراجعة دليل المسألة.

نعم، تقدم في الفصل السادس من مبحث الوضوء الكلام في المسلوس و المبطون، و قد تقدم الإشكال في التعدى لغيرهما من أفراد مستمر الحدث الأصغر.

و أولى بالإشكال: التعدى لمستمع الحدث الأكبر، بل اللازم الرجوع فيه لما تقتضيه القاعدة، و قد سبق توضيحه في أول الفصل المذكور.

(٢) فينبى على عدم حصول سبب الجنابة مع الشك فيه، و على عدم الغسل مع الشك فيه، كما يجب الغسل مع العلم به و بالجنابة و الشك في المتأخر منهما، مع الاجتزاء بالصلاة الواقعة قبل حصول الشك في الفرضين الأخيرين. كما يبنى على صحة الغسل لو شك فيها بعد الفراغ منه.

و يظهر الوجه في جميع ذلك و فى بعض الفروع المترتبة عليه مما تقدم في الفصل الرابع فى أحكام الخلل من مبحث الوضوء. و يأتى فى المسألة السابعة و الثلاثين ما يتعلق بذلك.

(٣) فيجب تدارك المنسى من أجزاء الغسل، كما فى الوضوء، لإطلاق أدلة اعتبارها، و لخصوص صحيحى أبى بصير و عبد الله بن سنان الواردين فى اللمعة «١»،

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٤٩

و ارتفاع السبب المسوغ للوضوء الناقص فى الأثناء و بعد الفراغ منها (١)، فإنّ الغسل كالوضوء فى جميع ذلك (٢). نعم، يفترق عنه فى جواز المضى مع الشك بعد التجاوز و إن كان فى الأثناء (٣)، و فى عدم اعتبار الموالاة فيه (٤)،

و صحيح زرارة الوارد فىمن ترك بعض ذراعه أو بعض جسده «١»، و قد تقدمت فى آخر الكلام فى الغسل الترتيبى.

(١) فقد تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة الواحدة و الأربعين من الفصل الثانى، فى أحكام الجبائر من مبحث الوضوء.

(٢) أشرنا إلى عدم اشتراكهما فى حكم المسح على الحاجب غير اللاصق، و فى حكم المسلوس و المبطون.

و ربما كان هناك بعض الفوارق الأخرى لا أستحضرها فعلاً، فاللازم النظر فى أدلة الأحكام المذكورة، لأنها المعيار فى التعميم.

(٣) يأتى الكلام فى ذلك فى المسألة السابعة و الثلاثين إن شاء الله تعالى.

(٤) كما هو المعروف بين الأصحاب، و فى الحقائق أنّ ظاهر كلامهم عدم الخلاف فيه و الاتفاق عليه، بل صرح بالإجماع عليه فى

جامع المقاصد و كشف اللثام و محكى التحرير و نهاية الاحكام و شرح الجعفرية، و هو الظاهر من نسبه لعلمائنا فى التذكرة و المنتهى، و فى المدارك أنّ الأصحاب قاطعون به.
لكن ظاهر نسبه فى الروضة للمشهور وجود المخالف فيه، و لم أعثر على من أشار إليه.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٠

...

و كيف كان، فيقتضيه صحيحا محمد بن مسلم «١» و هشام بن سالم «٢» المتقدمان فى آخر الكلام فى وجوب تقديم الرأس على البدن، و صحيح حريز المتقدم فى تلك المسألة «٣».
و صحيح إبراهيم بن عمر اليماني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إنّ عليا عليه السلام لم ير بأسا أن يغسل الجنب رأسه غدوة و يغسل سائر جسده عند الصلاة» «٤»، و قريب منه ما عن الصدوق فى كتاب عرض المجالس «٥».
و لا يخفى أنّ النصوص المذكورة إنما تنهض بنفى اعتبار الموالاة بين الأعضاء - بناء على وجوب الترتيب - لا فى العضو الواحد.
و قد يستدل فيه - مضافا إلى إطلاقات الغسل - بصحيح زرارة، الوارد فيمن ترك بعض ذراعه أو بعض جسده «٦»، و الصحيحين الواردين فى اللمعة «٧»، و قد تقدمت فى آخر الكلام فى اعتبار الترتيب.
لكن تشكل الإطلاقات بصلوح نصوص تعليم غسل الجنابة - المتقدمة فى الاستدلال على الترتيب - لتقيدها، بناء على ورودها لبيان الكيفية الواجبة - كما هو مبنى الاستدلال بها على الترتيب - لظهورها فى غسل تمام كل عضو بالصب الذى تضمنته.
و يشكل صحيح زرارة بظهوره فى عدم تعمد الترك.
كما أنه لا إطلاق للصحيحين الواردين يشمل فوت الموالاة و لا العمد، لورودهما فى قضية خارجية.
فالعمد ظهرو اتفاق الأصحاب على الحكم مع كثرة الابتلاء به بالنحو

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥١

...

المانع من خفاء الحكم فيه، و قد يوجب ذلك فهم عدم خصوصية الموالاة بين الأعضاء من النصوص المتقدمة، و عدم خصوصية عدم التعمد من الصحاح الأخيرة.

ولأجل ذلك يلزم رفع اليد عن ظهور نصوص تعليم غسل الجنابة في الوجوب، لو تمّ في نفسه، فلاحظ. بقي شيء، وهو أنّ عدم وجوب الموالاة إنما هو بالنظر لأصل الغسل، وقد تجب لعارض، كما فيمن يفجؤه الحدث الأصغر لو أراد تفريق أجزاء الغسل، بناء على بطلان الغسل بتخلله في أثائه.

وكذا في مثل المستحاضة ممن يستمر منه الحدث الأكبر، حيث قد يقال بوجوب الموالاة في الغسل والمبادرة للصلاة بعده، وإلا بطل الغسل ووجب استنائه، لعدم العفو عما سوى القدر الضروري من الحدث، كما نبه له في الجملة في جامع المقاصد. لكن العفو عن مقدار الضرورة محتاج لدليل، وبدونه يتجه عدم صحة الغسل، كما نبهنا لنظيره في أول الكلام في المسلول والمبطلون.

نعم، لا إشكال في العفو المذكور في المستحاضة، ويأتي تمام الكلام فيها في محله إن شاء الله تعالى. ثمّ إنّ الموالاة قد تجب تكليفاً، لضيق الوقت، أو للعلم بفقد الماء، كما نبه له في جامع المقاصد وغيره، بل قال فيه: «أما إذا خاف فجأة الأكبر فيجب، محافظة على سلامة العمل من الإبطال، مع احتمال عدم، إذ الإبطال غير مستند إليه»، ونحوه في الحقائق. وظاهرهما المفروغية عن حرمة إبطال الغسل بتعمد الحدث.

ولم يتضح وجهه، لعدم ثبوت عموم حرمة إبطال العمل، على ما ذكرناه في لوائح مبحث الأقل والأكثر الارتباطيين من الأصول، وعدم الدليل الخاص على حرمة إبطال الغسل.

بل لا يظن من أحد البناء على وجوب إكمال الغسل قبل إرادة الحدث الأكبر أو الأصغر، بناء على إبطاله له، ووجوب إتمامه في الارتماس الواحدة بنحو لا يجوز

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٢

لا في الترتيبى ولا في الارتماسى (١).

[مسألة ١٦ الغسل الترتيبى أفضل من الغسل الارتماسى]

مسألة ١٦: الغسل الترتيبى أفضل من الغسل الارتماسى (٢).

الخروج من الماء قبله، ونحو ذلك مما يكشف عدم تنبيههم عليه مع عموم الابتلاء به عن تسالمهم على عدمه، فلاحظ.

(١) تقدم الكلام في ذلك عند الكلام في حقيقة الغسل الارتماسى.

(٢) كما نسبته في الحقائق إلى بعض محدثي متأخري المتأخرين، وبه صرح في العروة الوثقى وأمضاه جملة من محشيها، ونسبه سيدنا المصنف قدس سره إلى كثير ممن عاصره أو قارب عصره.

واستدل عليه في الحقائق بظهور أخبار الارتماس في أنه رخصة وتخفيف، وأن الأصل الترتيب.

كما استدل عليه سيدنا المصنف قدس سره بأنه مقتضى الجمع بين الأمر بالترتيب في نصوصه والحكم بإجزاء الارتماس في نصوصه. ويشكل الأول: - مضافاً إلى عدم الدليل على أفضلية الأصل من الرخصة - بأنّ النصوص لم تتضمن أجزاء الارتماس عن الغسل الترتيبى لتوهم ما ذكر، بل عن أصل الغسل، فلا تدل إلا على شمول الغسل المطلوب له.

والثاني: بأنه لا يناسب استفادة وجوب الترتيب في غير الارتماس من النصوص المذكورة عندهم، إذ عليه لا مخرج عن الإطلاقات المقتضية لصحة الغسل بدونه.

بل لا بد في استفادته منها إما من حملها على إرادة الغسل بالماء القليل تدريجاً - كما هو المتعارف - مع إبقائها على ظهورها في الوجوب، أو على الوجوب التخيير، الذى يكون طرفه الآخر الارتماسى.

و على كلا الوجهين لا تنهض بإثبات أفضلية الغسل الترتيبى.
نعم، لورود الأمر بالترتيبى و أجزاء الارتماسى، مع المفروغية عن
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٣

[مسألة ١٧ يجوز العدول من الترتيبى إلى الارتماسى]

مسألة ١٧: يجوز العدول من الترتيبى إلى الارتماسى (١).

مشروعيتها فى الجملة و عدم مشروعية غيرهما، كان الجمع بالوجه المذكور متجها، فلاحظ.
(١) كما صرح به فى العروة الوثقى، و صرح بعكسه أيضا، و هو مبنى على إمكان تحقق الارتماسى تدريجا، ليتمكن العدول عنه فى
أثنائه.
كما أن محل الكلام العدول عنه حال الارتماس قبل إكماله بالتخليل و نحوه، أما لو كان بعد إبطاله بالخروج قبل إكماله، فلا إشكال
فى جواز الاستئناف ترتيبا أو ارتماسا.
هذا، و قد قال فى العروة الوثقى بعد ذكر الوجهين: «بمعنى رفع اليد عنه و الاستئناف على الوجه الآخر»، و أراد بذلك دفع توهم
احتساب من وقع من المعدول عنه المعدول إليه، نظير نية العدول من صلاة لأخرى فى الأثناء.
و قد تابعه على ما ذكره جملة من المحشين.
لكن لا يبعد البناء على احتساب غسل الرأس فى الارتماس لو عدل منه للترتيبى، لما سبق فيما لو لم يستوعب الماء فى الارتماس بعض
البدن من شمول إطلاق نصوص الترتيب للغسل الواقع بنية الارتماس، فلاحظ.
و كيف كان، فقد استدل سيدنا المصنف قدس سره لجواز العدول من أحد الغسلين للآخر بإطلاق الأدلة.
و قد يشكل بظهور أدلة الترتيب فى طهارة كل موضع بوصول الماء إليه بنحو الانحلال، فمع طهارة بعض البدن بالشروع فى الترتيبى لا
يبقى موضوع للغسل الارتماسى، لظهور أدلته فى أجزاء الارتماس عن تمام الغسل لا عن بعضه، و لا دليل على مبطلية نية الارتماسى
لما وقع من الغسل الترتيبى، ليتحقق موضوع الارتماسى و يصح.
نعم، قد يتجه ذلك فى العدول من الارتماسى للترتيبى، لعدم الدليل على
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٤

[مسألة ١٨ يجوز الارتماس فيما دون الكر]

مسألة ١٨: يجوز الارتماس فيما دون الكر (١)،

ترتب شىء من الأثر على الارتماسى قبل إكماله، فيبقى موضوع الترتيبى و يصح لإطلاق أدلته.
اللهم إلا أن يقال: لما كان موضوع كل من الغسلين هو الجنب، فهو لا يرتفع بطهارة بعض البدن بالشروع فى أحد الغسلين، و لا ينافى
ظهور نصوص الارتماسى فى أجزاء الارتماس عن تمام الغسل، لإمكان تحقق تمام الغسل به حتى بالإضافة إلى ما طهر من البدن،
لقابلية الطهارة للتأكد، فيكون الغسل الحاصل بالارتماس موجبا لأصل الطهارة بالإضافة لما لم يطهر، و لتأكيدا بالإضافة لما طهر.
و لو لا ذلك أشكل أيضا العدول من الارتماسى للترتيبى قبل بطلانه بالخروج من الماء، لما أشرنا إليه عند الكلام فى حقيقة الغسل
الارتماسى من أن مقتضى ارتكاز مطهريه الماء طهارة كل جزء من البدن بوصول الماء إليه بنحو الانحلال. فلا مخرج عن إطلاق

الأدلة، ولا سيما مع غفلة العرف عن وجه المنع المذكور، فلاحظ.

(١) لإطلاق النصوص، سواء نوى الغسل بالشروع في رمس أجزاء البدن، أم برمس الجزء الأخير منه، أم بتحريكه تحت الماء بعد رمسه فيه، كما سبق في الفرع الأول من فروع الماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر في الفصل الثالث من مباحث المياه. ودعوى: أنه بناء على عدم جواز رفع الحدث بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر لا يصح الغسل الارتماسي به إذا كان تدريجياً، لأنه بغسل الجزء الأول يصير الماء مستعملاً في رفع الحدث الأكبر، فلا يجوز إكمال الغسل به، كما لو اغتسل فيه ترتيباً بنحو الارتماس.

مدفوعة: بأن توقف غسل كل جزء من البدن في الارتماسي على غسل بقية الأجزاء مانع من صدق الماء المستعمل قبل إكمال الغسل، بخلاف الغسل الترتيبي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٥

...

بل لا بد في امتناع الترتيبي بنحو الارتماس من تعدد الغسل عرفاً، لتحقيق الفصل بين أجزائه، بنحو يصدق على الماء حين استعماله للعضو المتأخر أنه غسله العضو الأسبق، ولا يجري مع وحدة الغسل واستمراره على الأعضاء بالترتيب، بإجراء الماء عليه من أعلاه لأسفله، على ما يتضح بمراجعة ما سبق في الفرع المشار إليه.

ومنه يظهر أنه بناء على عدم اعتبار الترتيب في غير الارتماس أيضاً والاكْتفاء بمطلق الغسل حيث لا ارتباطية بين أجزاء البدن في الارتماس، يتعين البناء على صحة الغسل حال الارتماس في الماء إذا وقع دفئاً أو تدريجياً من دون فصل معتد به. أما لو فصل بين أجزائه وانفصل الماء الذي غسل به بعض البدن واختلط ببقية الماء، فلا مجال لإكمال الغسل به. فلاحظ. هذا، وفي المقنعة: «ولا ينبغي له أن يرتمس في الماء الراكد، فإنه إن كان قليلاً أفسده ولم يطهر به، وإن كان كثيراً خالف السنة بالاغتسال فيه»، وفي التهذيب:

«فالوجه فيه: أن الجنب حكمه حكم النجس إلى أن يغتسل، فمتى لاقى الماء الذي يصح فيه قبول النجاسة فسد».

وهو كما ترى لا يمكن البناء عليه بظاهره، بل لا يظن منهما الالتزام به، لما هو المعروف من مذهب الإمامية من طهارة بدن الجنب وعدم فساد الماء بملاقاته، ولذا حكموا باستحباب غسل اليد قبل الاغتلاف بها من الإناء، مع المفروغية عن جواز مسها للماء قبل غسلها، فضلاً عما بعده.

ومن هنا، ربما يحمل كلام المقنعة على الدعوى المتقدمة التي سبق اندفاعها، أو على صورة تلوث بدن الجنب بالنجاسة. لكن ظاهر المعبر والتذكرة والمنتهى وغيرها حمل الإفساد فيه على سلب الطهورية عنه من الحدث بعد إكمال الغسل به، لا بنحو يمنع من صحة الغسل به، بل ظاهر المنتهى وغيره حمل كلام التهذيب على ذلك أيضاً.

وهو قد يتم في كلام المقنعة بناء على نقله في كلامهم بحذف قوله: «و لم يطهر به» المثبت في المطبوع منها، ولا يتم في كلام التهذيب، لظهوره في فساد الماء بمجرد ملاقة بدن الجنب، كما لو لاقى النجس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٦

و إن كان يجري على الماء حكم المستعمل في رفع الحدث الأكبر (١).

[مسألة ١٩ إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه]

مسألة ١٩: إذا اغتسل باعتقاد سعة الوقت فتبين ضيقه، فإن قصد الأمر الأدنى بالصلاة (٢) فغسله باطل (٣)،

ثمَّ إنه ربما يستدل لعدم صحة الغسل الارتماسى فى الماء القليل بما عن الدعائم من قوله صَلَّى الله عليه وآله: «لا يغتسل أحدكم فى الماء الدائم» (١)، وقريب منه النبوى العامى (٢).

و مرسله الذكرى: «الارتماس فى الجارى و فيما زاد على الكر من الواقف (٣) و لا فيما قل» (٤).
لكن لا مجال للتعويل عليها مع ضعفها، و لا سيما مع كون المرسله بعبارة الفقهاء أشبه، و النبويان مطلقان يشملان الماء الكثير، و ليس تنزيلهما على القليل بأولى من حملهما على الكراهة.

(١) و هو ما استظهرناه آنفا من عدم جواز رفع الحدث به، لإطلاق ما دل على عدم رفعه بالماء الذى يغتسل به من الجنابة. و توهم: أن الماء المذكور قد اغتسل فيه لا به.

مدفوع: بأن المراد من الاغتسال بالماء كونه آلة الغسل، و هو حاصل مع الارتماس فيه، كما يحصل مع الصب و الدلك.
(٢) يعنى: فإن قصد بغسله الشروع فى امتثال الأمر الأدائى بالصلاة، فقله:

(بالصلاة) متعلق ب (الأمر) لا ب (قصد)، لأن معيار صحة الغسل و بطلانه ما يقصد به لا ما يقصد بالصلاة.

(٣) لانكشاف عدم تحقق الامتثال بالغسل، فيبطل، لأنه من العبادات المعبر

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣٥ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١٥.

(٢) الجواهر ج: ٣ ص: ١٠٠ طبعه النجف الأشرف، و حكيت عن كنز العمال ج: ٥ ص: ٨٥ برقم: ١٧٩٤.

(٣) الظاهر زيادة الواو.

(٤) الذكرى: فى مبحث واجبات غسل الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٧

...

فيها أن تقع امتثالا.

لكنه مبنى. أولا: على مباينة الأمر الأدائى للأمر القضائى، كى لا يقع ما قصد به امتثال أحدهما امتثالا للآخر.

و ثانيا: على أن مرجع عبادية الغسل إلى اعتبار وقوعه امتثالا لأمره أو أمر ما يتوقف عليه - كالصلاة - كى يلزم من فرض عدم وقوعه امتثالا فى المقام - لعدم تحقق الأمر المقصود به امتثاله - بطلانه.

و كلاهما ممنوع.

أما الأول، فلأن مقتضى الجمع بين الأمرين عرفا حمل الأمر الأدائى على تعدد المطلوب، و القضائى على وحدته، فالماهية المطلقة المنطبقة على ما بعد الوقت مطلوبة فيما قبل الوقت و فيما بعده، و خصوصية الوقت مطلوب آخر، فتخلف خصوصية الأداء لا يوجب مباينة ما وقع لما قصد، بل تخلف بعض ما قصد مع تحقق البعض الآخر، فيقع امتثالا لأمره، كما لو نوى الائتمام فظهر تخلف بعض شروطه، حيث لا إشكال ظاهرا فى صحة الصلاة فرادى.

نعم، لو رجع قصد الخصوصية إلى إناطة امتثال أمر الصلاة بها، بحيث تكون قيدها - كما هو مفاد الشرطية - اتجه البناء على عدم تحقق الامتثال تبعا لتخلف شرطه.

لكنه بعيد جدا، لابتناؤه على عناية خاصة، كما سبق فى المسألة الواحدة و السبعين فى فصل شروط الوضوء، فراجع.

و أما الثانى، فلعدم كون أمر الغسل و غيره من الطهارات عباديا يتوقف سقوطه على قصد امتثاله - كما هو الحال فى سائر العبادات - بل

غاية ما دل عليه الدليل لزوم وقوعه بوجه قربي، و لو بقصد الامتثال به خطأ أو رجاء أو بقصد التهيؤ لامتنال أمر غير فعلى أو غير ذلك، على ما أوضحناه فى المسألة الواحدة و السبعين من الفصل المذكور.

و من هنا يتعين البناء على صحة الغسل فى المقام، و كذا الحال فى بقية الطهارات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٨

و إن قصد الأمر المتعلق به (١) فغسله صحيح (٢).

[مسألة ٢٠ ماء غسل المرأة عليها لا على الزوج]

مسألة ٢٠: ماء غسل المرأة من الجنابة أو الحيض أو نحوهما عليها لا على الزوج (٣).

(١) يعنى: بنحو ينطبق على الأمر القضائى، أو أمر الكون على الطهارة، أو نحوهما، و إن أخطأ فى اعتقاد كونه أدائياً.
(٢) لانطباق ما قصد على ما وقع، فيصح امتثاله به، و يكون مقرباً بلا إشكال. و مجرد الخطأ فى اعتقاد خصوصية الأداء لا ينافى التقرب بعد عدم دخله فى الامتنال المقصود.

نعم، سبق فى المسألة الثالثة و الستين التنبيه إلى أن التقرب قد يكون بلحاظ الملاك أو بلحاظ الأمر الترتيبى، فراجع.
(٣) لما كانت المرأة هى المكلفة بالغسل كان الواجب عليها تحصيل مقدمته ببذل عوض الماء و غيره، و لذا لا ريب فى وجوب ذلك عليها لو لم يرقم به الزوج قصوراً أو تقصيراً.

غاية ما فى الأمر أنه لو كان من النفقات الواجبة لوجب عليه بذله و انشغلت به ذمته كما تنشغل بسائر نفقاتها، و هو الذى وقع الكلام فيه بينهم.

فعن الذكرى وجوب بذله على الزوج، و فى مبحث الحيض من جامع المقاصد: «ماء الغسل على الزوج على الأقرب، لأنه من جملة النفقة، فيجب نقله إليها، و لو احتاجت إلى الحمام أو إلى إسخان الماء لم يبعد القول بوجوب العوض، دفعا للضرر. مع احتمال العدم، نظراً إلى أن ذلك من مؤن التمكين الواجب عليها، و هو ظاهر فى غير الجنابة، خصوصاً إذا كان السبب من الزوج»، و ظاهره وجوب البذل على الزوج فى الجنابة دون غيرها، أو دون الحيض و إن حكى عنه وجوب البذل مطلقاً.

و فى المنتهى: «هل يجب على الزوج ثمن الماء الذى تغتسل به المرأة؟»

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٥٩

...

للحنفية فيه تفصيل: قال بعضهم: لا يجب مع غناها، و مع الفقر يجب على الزوج تخليتها لينقل [لتنقل ظ] إلى الماء أو ينقل الماء إليها، و قال آخرون: يجب عليه كما يجب عليه ماء الشرب، و الجامع: أن كل واحد منهما مما لا بد منه. و الأول عندى أقوى، و هو ظاهر فى عدم وجوبه على الزوج غنية كانت أو فقيرة، و أنه مع غناها لا يجب على الزوج التخليه بينها و بين الماء، بل يجب عليها تحصيله بالثمن، و مع فقرها يحرم عليه منعها من الخروج للماء، بل يخلى بينها و بينه أو ينقله إليها.

و لا وجه لاستفادة التفصيل منه فى بذل الثمن لها بين فقرها و غناها، ثم الإشكال عليه بعدم مناسبتها لحكم نفقة الزوجة.
و كيف كان، فقد أشار فى جامع المقاصد و غيره للاستدلال على وجوب بذل ثمن الماء على الزوج بأنه من جملة نفقتها، و هو موقوف على ثبوت عموم وجوب نفقة المرأة على زوجها بنحو يشمل ذلك.

و قد يستدل عليه بقوله تعالى وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ «١» بدعوى: أن بذل النفقة المتعارفة من حيثية الزوجية - و منها ماء الغسل - لا بد

منه في تحقق المعاشرة بالمعروف.

وقوله تعالى لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ وَمَنْ قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَا آتَاهَا ﴿٢﴾.

بدعوى: أنه لما لم يمكن حمله على مسمى الإنفاق بنحو صرف الوجود، و لا- على إنفاق كل شيء، كان الظاهر مع حذف متعلق الإنفاق إرادة النفقة المتعارفة من حيثية الزوجية- كما في الجواهر- أو النفقة المحتاج إليها، لابتناء النفقة على سد الحاجة و انصرافها لذلك.

و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً: الأب و الام و الولد و المملوك و المرأة، و ذلك أنهم عياله

(١) سورة النساء: ١٩.

(٢) سورة الطلاق: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٠

...

لازمون له» «١»، فقد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن المناسب لارتكازية التعليل كون مانعة عياله بهم و لزومهم له من إعطائهم الزكاة بلحاظ كونهما موجبين لغناهم، أو لارتكاز امتناع تكليفه بالإنفاق عليهم من جهتين الزكاة و العيلولة معا، لعدم التداخل، و مقتضى ذلك كون اللازم عليه أن ينفق عليهم كل ما يحتاجون إليه مما تقوم به الزكاة.

و عليه يجب بذل ماء الغسل، لدخوله في ذلك.

و الكل لا يخلو عن إشكال أو منع.

أما الآية الأولى، فلعدم دخل الإنفاق بالمعاشرة، بل الظاهر منها ما يعود للأخلاق، كما يناسبه سياقها أيضاً، لقوله تعالى قبل ذلك و لَا تَعْصُوهُنَّ لِيَتَذَكَّرَوا بِنِعْمِ اللَّهِ عَلَيْهِنَّ مَا آتَيْنَهُنَّ

نعم، بعد ثبوت وجوب النفقة قد يكون بذلها مقتضى المعاشرة بالمعروف شرعا، نظير ما في مرسل العياشي من تفسير الإمساك بالمعروف بكف الأذى و إحياء النفقة «٢». إلا أن ذلك يقتضى توقف المعاشرة بالمعروف على بذل النفقة الشرعية من دون تعيين لها، لا النفقة المتعارفة، ليكشف عن وجوبها شرعا.

و أما الثانية، فلعدم ظهورها في تشريع وجوب الإنفاق على الزوجة، لنتجه احتمال حملها على ما سبق، بل في إلحاق المطلقة بالزوجة في وجوب النفقة المفروغ عنها، من دون نظر لتحديد، لورودها في سياق أحكام الطلاق.

اللهم إلا- أن يقال: التعرض فيها لتحديد الإنفاق بحسب الطاقة ظاهر في عدم كونها بصدد مجرد إلحاق المطلقة بالزوجة في النفقة المفروغ عنها، بل في مقام تشريع وجوب الإنفاق على المطلقة، فيتجه حمل إطلاقها على ما سبق، و يتعدى منها للزوجة بعدم الفصل أو الأولوية العرفية، لارتكاز كون الإنفاق عليها لأجل بقاء شيء من علقه الزوجية و عدم بينونها منه.

نعم، يأتي الإشكال في حملها على ما سبق من وجه آخر، كما يأتي من

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب المستحقين للزكاة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب النفقات حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦١

...

النصوص ما ظاهره ورودها في الزوجة و اختصاص النفقة فيها بالأكل و اللباس، فلا تنهض بالاستدلال.

و أما التعليل في الصحيح، فلا قرينة على ابتناؤه على أحد الوجهين، لوضوح عدم كون وجوب الإنفاق على شخص موجبا لغناه مع إمكان فقر المكلف بنفقته و إن كان واجدا للنصاب الزكوي. و عدم وضوح كون عدم التداخل ارتكازيا، بعد عدم كون استحقاق النفقة من كل من الجهتين ملازما لحصولها منهما معا، لإمكان عدم تهيؤ الزكاة، و عدم بذل المكلف النفقة لها قصورا أو تقصيرا.

فلا يصح التعليل بأحد الأمرين، إلا بلباحظ كونه غالبا راجعا إلى كونه حكمة لا علة يتبعها الحكم سعة و ضيقا، و حينئذ يمكن أن تكون الحكمة هي استحقاق بعض النفقة التي تقوم بها الزكاة لا كلها، كما يمكن أن تكون الحكمة كون دفع الزكاة إلى الزوجة التي تنشغل الذمة بنفقته مع الفقر موجبا لملكها مقدار النفقة الواجبة مرتين، و إلى من تجب نفقته من الأقارب و المملوك موجبا لعود نفقها لصاحبها، حيث له أن يتكل عليها في ترك الإنفاق عليهم، لاشتراط استحقاقهم للنفقة بحاجتهم، و لا يتعين المدفوع منها للنفقة غير الواجبة على صاحبها، لعدم المعين له بعد عدم مشروعية اشتراط نوع المصرف على الفقير.

على أنه لا يمكن البناء على كون النفقة الواجبة هي التي يجوز دفع الزكاة لها، مع وضوح سعة جهة الزكاة، و كون المعيار فيها النفقة التي تناسب شأن الفقير من نفقة شخصه و نفقة عياله الشرعيين و العرفيين، كما تعم النفقات الراجعة للمعاش و الجاه و المعاد من الديون و الكفارات و نحوها حتى بعض المستحبات كالحج و الصدقة كما تضمنته النصوص.

و دعوى: أن ذلك لا- يمنع من استفادة العموم من التعليل، غايته أنه يكون مخصصا فيما ثبت عدم وجوبه، مع الرجوع له في مورد الشك، كالمقام و نحوه.

مدفوعة: بأن ظهور كثرة التخصيص مانع من استفادة العموم من التعليل و حجيته فيه، و كاشف عن كون التعليل حكمة أو بلباحظ جهات أخر خفيت علينا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٢

...

و لا سيما مع أن لزوم كون التعليل ارتكازيا يدور الحكم مداره، إنما هو بلباحظ الحكم المعلل الذي سيق التعليل له و قصد به التنبيه لوجهه، و هو في المقام عدم إعطاء الزكاة للأشخاص المذكورين.

فيحمل على ما يناسب التعليل، لا ما هو محل الكلام من تحديد النفقة الواجبة، لابتناء التعليل على المفروغية عنه من دون أن يكون علة له.

فلو أمكن حمل المنع من إعطاء الزكاة للأشخاص المذكورين على الإعطاء للنفقة الواجبة، أو على حال قدرة المعيل على الإنفاق عليهم مثلا، لأجل التعليل، كان أولى من حمل النفقة الواجبة على ما يجوز دفع الزكاة له.

و مما سبق يظهر الإشكال في حمل الآية الثانية و نحوها مما يتضمن إطلاق الإنفاق من دون تعيين النفقة- لو فرض وجوده- على الإنفاق بمقدار الحاجة- لو فرض أنه اللازم بمقتضى الإطلاق- لما سبق من عدم إمكان الالتزام بذلك على عمومه، بل لزوم كثرة التخصيص مانعة من استفادة العموم منه.

و مثله حملها على المتعارف، إذ لو أريد به التعارف وقت نزول الآية، فهو مما لا طريق لمعرفته، و لا يتضح بناء العقلاء على أصالة تشابه الأزمان في التعارف.

و إن أريد به التعارف في كل زمان بحسبه، فهو- مع بعده في نفسه- موقوف على كون التعارف بعنوانه قيذا في موضوع الحكم، و هو

خلاف الإطلاق، و الوجه المتقدم - لو تمّ - يقتضى كونه قرينه حاليه عامه لتعيين المراد من إطلاق الإنفاق، بحيث يحرز به كون المراد منه إنفاق ما يتعارف إنفاقه بواقعه لا بعنوان كونه متعارفا.

و من الظاهر أنّ الصالح للقرينه هو التعارف حين ورود الإطلاق، لا حين العمل به.

و قد تحصّل من جميع ما تقدم، عدم ثبوت الإطلاق بالنحو الشامل للمقام.

على أنه لا - مجال للتحويل على الإطلاق و لا - على مفاد التعليل - لو تمّ ما سبق فى تقريريهما - مع ظهور النصوص الكثيرة فى انحصار النفقه بالإطعام و الكسوة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٣

...

منها: الصحيح عن جميل: «قال: لا يجبر الرجل إلا على نفقه الأبوين و الولد.

قال ابن أبى عمير: قلت لجميل: و المرأة؟ قال: قد روى عنبسه عن أبى عبد الله عليه السلام قال: إذا كساها ما يوارى عورتها و يطعمها ما يقيم صلبها أقامت معه و إلا طلقها. قلت: فهل يجبر على نفقه الأخت؟ فقال: لو اجبر على نفقه الأخت لكان ذلك خلاف الروايه» (١).

و خبر يونس بن عمار: «زوجنى أبو عبد الله عليه السلام جاريه كانت لإسماعيل ابنه فقال: أحسن إليها. قلت: و ما الإحسان إليها؟ قال: أشبع بطنها و اكس جثتها و اغفر ذنبها» (٢).

و منها: النصوص الواردة فى بيان حق الزوجه، كصحيح إسحاق بن عمار:

«قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما حق المرأة على زوجها الذى إذا فعله كان محسنا؟ قال:

يشبعها و يكسوها، و إن جهلت غفر لها» (٣)، و غيره.

و منها: النصوص الواردة فى تفسير الآية الثانية المتقدمه، كصحيح ربعى و الفضيل بين يسار عنه عليه السلام: «فى قوله تعالى وَ مَنْ قَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ قَالَ: إن أنفق عليها ما يقيم ظهرها [صلبها. خ ل] مع كسوة و إلا فرق بينهما» (٤).

فإنّ الاقتصار فى الطائفة الأولى على الأمرين، و ذكرهما فى الثانية فى بيان حق الزوجه، و فى الثالثة فى تفسير آيه النفقه ظاهر فى انحصار النفقه الواجبه بهما.

و دعوى: أن اشتمال جمله منها على وجوب الطلاق بتخلف النفقه المذكوره شاهد بورودها فى بيان النفقه التى يجب الطلاق بتخلفها، نظير صحيح أبى بصير: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: من كانت عنده امرأة فلم يكسها ما يوارى عورتها و يطعمها ما يقيم صلبها كان حقا على الإمام أن يفرق بينهما» (٥).

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب النفقات حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب النفقات حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب النفقات حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب النفقات حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب النفقات حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٤

...

كما ترى! لعدم التنافي بين انحصار النفقة الواجبة بالإطعام والكسوة وجوب الطلاق بتخلفهما، بل المناسب للمرتكزات كون وجوب الطلاق بتخلفهما متفرعا على وجوبهما، ولذا ساق جميل رواية عنبسة في مقام بيان وجوب نفقة الزوجة. ودعوى: أن عدم ذكر الإسكان الواجب قطعاً في هذه النصوص شاهد بعدم ورودها في مقام الحصر. مدفوعة: بأن الأولى جعل ذلك شاهداً على انصراف النفقة في هذه النصوص عن الإسكان وأن المراد بها ما يتجدد صرفه وتلف عينه، دون الإسكان المبنى على الانتفاع بالعين مع بقائها، للمفروغية عن وجوبه لابتناء الزوجية على تكوين البيت للزوجين بنحو لا يحتاج للتنبيه، ولذا قوبل بالنفقة في جملة من النصوص الواردة في المطلقة، كقوله عليه السلام في صحيح سعد: «و لها النفقة والسكنى حتى تنقضى عدتها» (١).

هذا، وفي حديث شهاب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما حق المرأة على زوجها؟ قال: يسد جوعتها ويستر عورتها ولا يقبح لها وجهها، فإذا فعل ذلك فقد والله أدى إليها حقها. قلت: فالدهن؟ قال: غبا يوم ويوم لا. قلت: فاللحم؟ قال: في كل ثلاثة، فيكون في الشهر عشر مرات لا أكثر من ذلك، والصبيغ في كل ستة أشهر، ويكسوها في كل سنة أربعة أثواب ثوبين للشتاء و ثوبين للصيف، ولا ينبغي أن يقفر بيته من ثلاثة أشياء: دهن الرأس و الخل و الزيت [الخل و الزيت و دهن الرأس. خ ل] و يقوتهن بالمد، فإني أقوت به نفسي، و ليقدر لكل إنسان منهم قوته، فإن شاء أكله و إن شاء وهبه و إن شاء تصدق به. و لا تكون فاكهة عامة إلا أطعم عياله منها، و لا يدع أن يكون للعبد عندهم فضل [للعبد من عيدهم خ ل] فضل في الطعام أن يسنى لهم [ينيلهم خ ل] ما لم يسنى لهم [لا ينيلهم خ ل] في سائر الأيام» (٢).

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب النفقات حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب النفقات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٥

...

و مقتضى قوله عليه السلام: «فقد والله أدى إليها حقها» كون ما ذكر بعد ذلك شرحاً لأحد الأمور المذكورة أو مستحجاً، فلا يصلح لمعارضة ما سبق من النصوص، بل يتعين العمل عليها.

ودعوى: عدم حجية النصوص المذكورة لهجرها عند الأصحاب، حيث ذكروا أموراً كثيرة غير ما تضمنته كالفراس و آلة التنظيف و الادهان و الإخدام، كما هو مقتضى سيرة المتشرعة.

مدفوعة: بعدم وضوح هجرهم لها بالنحو المسقط لها عن الحجية، بعد ذكرها في كلام قدماء الأصحاب بنحو يظهر منهم التعويل عليها كالكليني و الصدوق، كما اقتصر على مضمونها في بعض كتب الفتاوى كالمقنعة و الغنية، كما هو ظاهر النهاية و السرائر حيث اقتصر فيهما على النفقة و الكسوة، لظهور مقابلة النفقة بالكسوة في عدم إرادة مطلق ما يحتاج إليه من النفقة، بل خصوص الإطعام المقابل بالكسوة في الأخبار.

و لعل توسع جملة منهم في تحديد النفقة لا- يتبنى على هجر هذه النصوص، بل على العمل ببعض العمومات مع تخيل عدم منافاة النصوص لها لرفع اليد عن ظهورها في الحصر، فإن ظاهر الشيخ في المبسوط أن وجه وجوب الإخدام هو الأمر بالمعاشرة بالمعروف في الآية المتقدمة.

و أما السيرة، فلم تتضح بنحو معتد به، لاختلاف الناس في الإنفاق كثيراً، و احتمال كون قيام كثير منهم بكثير من النفقات لذهاب

بعض الأصحاب لجوبها، أو للمحبة، أو التعارف، أو غيرها من الدواعي المانعة من إفادتها القطع بالجوب. ومن هنا لا مجال للإعراض عن مفاد النصوص، ولا سيما مع كثرتها وقوة ظهورها، بنحو يبعد جدا عدم مطابقتها للواقع والاتكال في بيان الواقع على أدلة أخر قد اختفت علينا واطلعوا عليها. هذا، و يظهر من بعضهم أن المتحصل من مجموع الأدلة كون الواجب هو مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٦

...

القيام بما تحتاجه المرأة، لا بما أنها صاحبة دين، بل بما هي متعيشة بحسب شأنها و زمانها و مكانها، و منه رفع ما لا يتحمل عادة من الوسخ و نحوه مما يحتاج تنظيفه إلى مئونة، و منه الجنابة و الحيض، لتنفّر المسلم منهما، بحيث يثقل عليه تحملهما كالوسخ. لكنه غير ظاهر، لعدم وفاء النصوص المتقدمه به، و شمول العمومات - لو تمت - لما هو أوسع منه. نعم، لا يبعد البناء على وجوب بذل مئونة التنظيف و الزينة على الزوج لو أرادهما، و لا يجب عليها القيام بهما مع عدم البذل منه. و ما قد يظهر من جامع المقاصد في كلامه المتقدم من أن مئونة الحمام عليها، لأنها من مئونة التمكين الواجب عليها. غير ظاهر، لأن المتيقن مما دل على وجوبها عليها وجوب المعنى المصدري في ظرف وجود مقدمته، لا تكلف مقدمته لتحصيله، ففي خبر العزرمي الوارد في بيان حق الزوج على الزوجة: «و عليها أن تتطيب بأطيب طيبها و تلبس أحسن ثيابها و تزين بأحسن زينتها.» (١). و هو المطابق لقاعدة نفى الضرر، لأن تكليفها بالتنظيف و التزين بالنحو المستلزم لصرف المال ضرر ظاهر، بل لا ينبغي التأمل في عدم وجوب ذلك بعد ملاحظة سيرة المتشرعة.

و ربما كان مراد بعض الأصحاب من وجوب بذل آلات الزينة على الزوج ذلك، لا بذلها مطلقا و لو لم يردّها. كما لا يبعد البناء على جواز تكسب المرأة لسد حاجاتها الأخر و إن لزم خروجها من بيت الزوج أو تفويت بعض حقوقه، لقاعدة نفى الضرر في حقها.

و ليس له منعها إلا إذا قام بحاجتها و أرادت الاستراة في المال مع التفريط بحقه، و هو لا ينافي ما سبق في النصوص، لأنها بصدد بيان النفقة الواجبة بمقتضى

(١) الوسائل باب: ٧٩ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٧

[مسألة ٢١: إذا خرج من بيته بقصد الغسل في الحمام كفى ذلك في نية الغسل]

مسألة ٢١: إذا خرج من بيته بقصد الغسل في الحمام، فجاء إلى الحمام و اغتسل و لم يستحضر النية تفصيلا كفى ذلك في نية الغسل (١)،

الزوجية لا لطوارئ خارجية.

و كيف كان، فلا بد في إثبات وجوب ما زاد على ما تضمنته النصوص المتقدمة من دليل، و لا يبعد وجوب بذل ماء الشرب، لإلحاقه بالطعام، بل أولويته منه عرفا.

أما ماء الغسل و نحوه مما يجب استعماله تكليفا، فلا وجه لجوبه، و ما سبق من المنتهى عن بعضهم من قياسه على ماء الشرب في غير

محله.

لكن شيخنا الأستاذ قدس سره احتمل التفصيل بين ما إذا كان الغسل مقدمة للوطء كغسل الحيض بناء على حرمة الوطء قبله، أو نتيجة له وهو غسل الجنابة، فيجب بذل مائه على الزوج، وما إذا لم يكن كذلك كسائر الأغسال، فلا يجب بذل مائه. وذكر أن ذلك غير بعيد عن السليقة، وإن خلا عن الدليل.

وما ذكره في الغسل الذي يكون مقدمة للوطء، لا يخلو عن قرب، لأن المتيقن من وجوب التمكين ما يقابل الامتناع الخارجي ونحوه، دون ما يرجع إلى بذل المال لرفع المانع الشرعي، بل يتعين عليه بذله لو أراد الوطء، ولو لم يرد له لا يجب عليه بذله، بل يكون كسائر الأغسال غير المتعلقة به، حيث لا دليل على وجوب بذله المال لها، كما ذكرنا وذكره قدس سره.

وأما ما ذكره في الغسل الذي يكون نتيجة للوطء، فلا يخلو عن إشكال، لما اعترف به من عدم الدليل عليه.

اللهم إلا أن يستبعد عدم تكليفه به ووجوب تحملها له مع كون الوطء بيده، لما فيه من الإضرار بها وتعريضها بسبب وجوب التمكين معه للخسارة الكثيرة، فتأمل. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم.

(١) لما سبق في مباحث النية من الوضوء من الاكتفاء بالنية الإجمالية الارتكازية، وعدم لزوم استحضر صورة العمل أو عنوانه تفصيلاً حين الشروع فيه.

وما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن النية السابقة نية للخروج من البيت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٨

إذا كان بحيث لو سئل: ما ذا تفعل؟ لأجاب بأنه يغتسل (١)، أما لو كان يتحير في الجواب بطل، لانتفاء النية (٢).

[مسألة ٢٢ إذا كان قاصداً عدم إعطاء العوض للحمامي]

مسألة ٢٢: إذا كان قاصداً عدم إعطاء العوض للحمامي، أو كان بناؤه على إعطاء الأموال المحرمة، أو على تأجيل العوض مع عدم إحراز رضا الحمامي، بطل غسله (٣)،

والذهاب للحمام لا نية الغسل، بل يكون الغسل بدون نية.

ممنوع، لأن الجرى على نية الخروج من البيت بالنحو المذكور إلى حين الغسل تستلزم النية الارتكازية للغسل حين الانشغال به.

إلا أن يرجع ما ذكره إلى دعوى اعتبار إخطار العمل حين الشروع فيه، الذي عرفت منعه.

(١) لكشف ذلك عن النية الإجمالية الارتكازية للغسل.

(٢) إنما تنتفي النية إذا لم يبتن حصول الغسل منه على استمرار الداعي الأول، بل لداع آخر.

أما مع استناده لاستمرار الداعي الأول، فهو مستلزم لحصول النية الارتكازية، ولا بد أن يستند التحير في الجواب لارتباك الوجدان بنحو تقصر النفس عن استيضاح مرادها وبيانها.

نعم، مع الشك لا بد من البناء على البطلان، لأصالة عدم وقوع الغسل. ولا مجال لقاعدة الصحة، لأنها فرع إحراز الدخول في العمل بنية عنوانه.

(٣) أما إذا كان قاصداً عدم إعطاء العوض، فلا إحراز عدم رضا الحمامي بالغسل، فيحرم ويمتنع التقرب.

لكنه يختص بما إذا ابتنى وضع الحمام على الإباحة بالضمان بشرط دفع العوض، كما هو محل الكلام ظاهراً.

أما لو ابتنى على الإباحة بالضمان ولو مع العصيان بعدم دفع العوض، فيكون متجرباً بالقصد المذكور مع إباحة الغسل لفعليته الرضا من المالك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٦٩

و إن استرضاه بعد ذلك (١).

و كذا لو ابتنى على الاستئجار بين المغتسل و الحمامي - إما اللفظي أو المعاطاتي - فيستحق المغتسل الغسل و الحمامي الأجره بالعقد المذكور قبل تحقق الغسل، لأن نية عدم دفع الأجره لا توجب حرمة الغسل المستحق.

و أما إذا كان قاصدا إعطاء الأموال المحرمة، فهو موقوف على كون شرط الإباحه بالضمان دفع العوض المملوك مع النفات المغتسل إلى عدم انطباق ما يقصد دفعه على ما هو المشروط، أما مع غفلته عن ذلك، أو كان شرط الإباحه مطلق دفع العوض و لو كان محرما، لتسامح الحمامي أو لاعتقاده حليه العوض الذي يرضى بالدفع منه، فلا وجه لبطلان الغسل، غايته أنه يكون متجريا في نية دفع العوض المذكور، و لا يبرأ من الضمان به.

و أما إذا كان قاصدا تأجيل العوض، فهو متجه لو ابتنى وضع الحمام على الإباحه بالضمان بشرط دفع العوض - الذي عرفت أنه محل الكلام ظاهرا - أو ابتنى على الإجاره المعاطاتيه، لعدم إحراز تحقق شرط الإباحه في الأول، و عدم إحراز التطابق بين الإيجاب و القبول في الثاني.

أما لو ابتنى على الإجاره نقدا باتفاق الطرفين و نوى المغتسل تأخير دفع الأجره فلا يبطل الغسل، نظير ما تقدم. كما أنه لا بد في البطلان في الصورتين الأوليين من الالتفات إلى عدم إحراز رضا الحمامي، أما مع الغفله عنه فيصح الغسل، لتحقيق التقرب به.

ثم إنه يكفي مع إحراز رضا الحمامي الرضا الباطني، بل التقديرى الحاصل مع الغفله، الذي هو عبارة عن كونه بحيث لو التفت لرضى، لكفايتهما في حل التصرفات الخارجيه، على ما ذكرناه في المسأله الثالثه من مباحث أحكام الخلوه. نعم، لا يكفيان في نفوذ التصرفات الاعتباريه كالإجاره المعاطاتيه في المقام، بل لا بد فيه من أعمال السلطنه، على ما ذكر في محله من مباحث شروط العقد.

(١) لأن تعقب الرضا مع العلم به لا يسوغ التصرف حين وقوعه، فضلا عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٠

[مسأله ٢٣ إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل ثم شك بنى على العدم]

مسأله ٢٣: إذا ذهب إلى الحمام ليغتسل و بعد الخروج شك في أنه اغتسل أم لا، بنى على العدم (١)، و لو علم أنه اغتسل لكن شك في أنه اغتسل على الوجه الصحيح أم لا، بنى على الصحة (٢).

[مسأله ٢٤ إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالمغصوب يجوز الغسل منه]

مسأله ٢٤: إذا كان ماء الحمام مباحا لكن سخن بالحطب المغصوب، لا مانع من الغسل فيه (٣).

انقلابه عما وقع عليه من المبعديه، لعدم إحراز الرضا حينه.

(١) لاستصحاب عدم الغسل. و لا أثر للعادة في ذلك، إلا بناء على كفايه مضي المحل العادى في جريان قاعدة التجاوز، الذى هو خلاف التحقيق، بل يبعد القول به من أحد في مثل المقام.

(٢) لقاعدة الفراغ. و يأتي إن شاء الله تعالى في المسأله السابعه و الثلاثين الكلام في الشك في أجزاء الغسل.

(٣) لبقائه على ملك صاحبه، من دون أن يكون لصاحب الحطب حقا فيه بعد عدم حمله لجزء من الحطب. وليس أثر العين كنمائها تابعا لها، ليدعى ملكية صاحب الحطب للحرارة بنحو لا يجوز التصرف في الماء تصرفا منافيا لملكيتها، لعدم الدليل على ذلك، غاية الأمر ضمان الحطب بالإتلاف.

نعم، قد يتخيل ذلك فيما لو غصب عمل العامل المسخن للماء بأن أجبر على ذلك أو نحوه، حيث قد يدعى ملكية العامل لأثر عمله، وهو الحرارة، ولا يجوز لكل من مالك العين والأثر الاستقلال في التصرف، كما لو صبغ المشتري الثوب أو صاغ الذهب، ثم فسخ البيع، حيث قد يدعى ملكية المشتري لأثر عمله، فله منع البائع من الاستقلال في العين وإن ملكها بعد الفسخ. لكن ذلك لو تمّ فالمتيقن منه ما لو كان العمل في العين حين ملكيته لها، حيث يقع في محله. أما إذا كان حين ملكية غيره لها - كما في الفرض - فلا دليل على اقتضائه حقا فيها، بل غاية الأمر ضمان قيمة عمله لمن أجبره عليه أو طلبه منه، فتأمل جيدا. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧١

[مسألة ٢٥ الغسل في حوض المدرسه غير صحيح لأهلها و لغيرهم]

مسألة ٢٥: الغسل في حوض المدرسه غير صحيح لأهلها و لغيرهم، إلا إذا علم بعموم الوقفيه أو الإباحه (١).

[مسألة ٢٦ الماء الذي يسبلونه لا يجوز الوضوء و لا الغسل منه]

مسألة ٢٦: الماء الذي يسبلونه لا يجوز الوضوء و لا الغسل منه، إلا مع العلم بعموم الإذن (٢).

[مسألة ٢٧ الغسل بالمتزر الغصبي باطل]

مسألة ٢٧: الغسل بالمتزر الغصبي باطل، إذا كان دخول الماء إلى البشرة موجبا للتصرف فيه (٣) أو متحدا معه (٤).

(١) لاستصحاب عدم الوقف للغسل، أو عدم الإذن فيه.

وقد تقدم تمام الكلام في ذلك في المسألة الرابعة من مبحث أحكام الخلوة.

كما تقدم الكلام في قبول خبر المتولى أو بعض أهل المدرسه بعموم الوقف أو جريان العادة بإيقاع التصرف.

(٢) لاستصحاب عدم الإذن فيه، أو عدم التصديق بالماء له.

(٣) كما إذا استلزم وصول الماء للبشرة انفصاله عنها و وقوعه على المتزر، حيث يكون إيصال الماء للبشرة سببا توليديا للحرام، فيكون مبعدا، و يمتنع التقرب به المعتبر في عباديته.

(٤) التصرف في المتزر مابين خارجا لوصول الماء للبشرة، و يمتنع اتحادهما مع اختلاف موضوعيهما.

إلا أن يراد بذلك تحققهما معا بحركه واحده كما لو كان المتزر مبتلا و غسلت البشرة بدلكه بها، فتحرم الحركه المذكوره و يمتنع التقرب بها.

كما يبطل الغسل أيضا لو كان التصرف في المتزر سببا توليديا لوصول الماء للبشرة، بأن لا يكون من المكلف إلا وضع الماء على المتزر ثم ينفذ الماء منه للبشرة، حيث يمتنع التقرب بالوضع المذكور الذي يستند له الغسل.

و كذا لو توقف إيصال الماء للبشرة تدريجا على إيصاله بحركه أخرى للمتزر، على تفصيل سبق نظيره عند الكلام في الوضوء من الإناء المغصوب تدريجا.

فراجع أوائل الفصل الثالث من مبحث الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٢

[الفصل الخامس في آداب الغسل]

إشارة

الفصل الخامس قد ذكر العلماء (رضوان الله عليهم) أنه يستحب غسل (١)

(١) كما صرح به جمع من الفقهاء المتقدمين والمتأخرين، وصرح بالإجماع عليه في الخلاف والمعتبر والمنتهى والحدائق، ونفى الخلاف فيه في السرائر.

و يشهد به النصوص الكثيرة الآتية بعضها، المحمولة على الاستحباب، للإجماع على عدم انفعال الماء بإدخال الجنب يده فيه من دون غسل، وعدم كون غسلها جزءاً من الغسل، وللنصوص المصرحة بعدم البأس بإدخال الجنب يده في الماء إذا لم يكن أصابها شيء، و الظاهرة في عدم كونه جزءاً من غسل الجنابة.

فمن الأول: صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الرجل يبول ولا يمس يده اليمنى شيئاً، أ يغمسها في الماء؟ قال: نعم وإن كان جنباً» (١).

و من الثانية: صحيح زرارة: «قلت: كيف يغتسل الجنب؟ فقال: إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء ثم بدأ بفرجه فأنقاه [بثلاث غرف] ثم صب على رأسه ثلاث أكف» (٢).

وما ورد في الغسل بالمطر (٣) والغسل الارتماسي (٤)، بناء على شمول الأمر

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الوضوء حديث: ١ وفي الباب المذكور وغيره أحاديث أخر.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢، ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٠، ١١، ١٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٢، ١٣، ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٣

اليدين (١) أمام الغسل (٢)

بغسل اليدين لهما، كما هو غير بعيد لو كان غسلهما من آداب الغسل، لإطلاق بعض نصوصه وقرب إلغاء خصوصية موارد الباقي منها مما ورد في الغسل بالصب ونحوه.

(١) كما هو المذكور في كلمات الأصحاب ومعاهد إجماعاتهم، وتقتضيه جملة من النصوص الآتية وغيرها.

ولا ينافيه الاقتصار على اليمنى في بعضها، لإمكان الجمع باختلاف مرتبة الفضل، كما يظهر من الحدائق.

وربما يحمل ما تضمن الاقتصار على اليمنى على صورة الاقتصار عليها في الاغتراف من الإناء وباقي النصوص على صورة إدخالهما معاً، أو على كونه من آداب الغسل مع قطع النظر عن إدخال اليد في الإناء، على ما سيأتي الكلام فيه.

(٢) المذكور في الخلاف والسرائر والشرائع والتذكرة والإرشاد والقواعد والحدائق أنّ الغسل قبل إدخال اليد الإناء، بنحو يظهر منهم الاختصاص بما إذا أريد إدخالها فيه للاغتراف أو غيره، وهو الظاهر من المعتبر والمنتهى، لأنهما وإن أطلقا ذكره في آداب

الغسل، إلا أنَّ التحويل فيهما على ما سبق منهما في الوضوء ظاهر في ذلك.

نعم، أطلق في النافع استحبابه للغسل، من دون إشارة للقيد المذكور، كما قرب التعميم في كشف اللثام وغيره. ويشهد للأول صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الوضوء، كم يفرغ الرجل على يده اليمنى قبل أن يدخلها في الإناء؟ قال: واحدة من حدث البول واثنتان من حدث الغائط و ثلاث من الجنابة» (١).
و صحيح يعقوب بن يقطين عن أبي الحسن عليه السلام: «قال: الجنب يغتسل يبدأ

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٤

...

فيغسل يديه إلى المرفقين قبل أن يغمسهما في الماء» (١).

و صحيح العيص: «سألت أبا عبد الله عليه السلام هل يغتسل الرجل و المرأة من إناء واحد؟ قال: نعم، يفرغان على أيديهما قبل أن يضعأ أيديهما في الإناء» (٢).

و قد يحمل عليه صحيح البنزني: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة؟ فقال: تغسل يدك اليمنى من المرفق [المرفقين] إلى أصابعك و تبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يدك في الإناء، ثم اغسل ما أصابك منه» (٣) و قريب منه موثق سماعة (٤) و حديث أبي بصير (٥)، حيث لا يبعد ظهور تعقيب الغسل بإدخال اليد في الإناء في كون الغسل لأجله.

بل قد يحمل عليه قوله عليه السلام في صحيح حكيم: «أفض على كفك اليمنى من الماء فاغسلها، ثم اغسل ما أصاب جسدك من أذى» (٦)، لقرب كون تخصيص اليمنى بالغسل بلحاظ غلبه إدخالها في الإناء، إذ يبعد اختصاصها في الغسل الذي هو من آداب الغسل.

و يشهد بالثاني: إطلاق صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن غسل الجنابة، فقال: تبدأ بكفيك فتغسلهما ثم تغسل فرجك» (٧).

و قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «تبدأ فتغسل كفيك ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك» (٨).

و قوله عليه السلام في حديث الأربعمائه: «إذا أراد أحدكم الغسل فليبدأ بذراعيه

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٦) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٧) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٨) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٥

من المرفقين (١)

فليغسلهما» (١).

وقد تقدم نظير ذلك في الوضوء، وقربنا هناك حمل المطلق على المقيد، لقرب ورود المطلق لبيان عدد الغسل، لا لتشريع، لئتم إطلاقه من هذه الجهة، فراجع.

ولا مجال لذلك هنا، لظهور النصوص الأخيرة في تشريع استحباب غسل اليد من حيث الغسل، لا من حيث أخرى. ولا سيما قوله عليه السلام في حديث يونس الوارد في غسل الميت: «ثُمَّ اغسل يديه ثلاث مرات، كما يغسل الإنسان من الجنابة إلى نصف الذراع» (٢)، لظهوره في عدم دخل إدخال اليد في الإناء في استحباب الغسل المذكور، ولذا ثبت في غسل الميت الذي لا يقع منه ذلك، فتأمل.

فيتعين الجمع بتأكد الأمر بغسل اليد مع إرادة إدخالها في الإناء.

والأولى حمل الأمر بالغسل في النصوص الأولى على الإرشاد لتجنب الماء أثر الحدث، نظير ما تقدم في الوضوء، وفي الأخيرة على كونه من آداب الغسل.

(١) كما في جامع المقاصد و عن النفلية، وجعله أولى في الروضة و المسالك و المدارك، و الأكمل في الحقائق، و عن محكي الجعفي استحباب الغسل من نصف الذراع أو إلى المرفقين، و اقتصر جماعة على الكفين، و لعله المنصرف من إطلاق اليدين في كلام جملة من الأصحاب، و لا سيما من ذكر أنه يكون قبل إدخال اليد في الإناء، لأن الاعتراف إنما يكون بالكف. و لعله لذا نُسب للمشهور في المدارك.

أما النصوص، فهي مختلفة، حيث اقتصر في جملة ما تقدم و غيره على

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٦

ثلاثاً (١)،

الكفين، و حدد في حديث يونس بنصف الذراع، و في صحيح يعقوب و البنظي بالمرفق، و إليه يرجع ما في حديث الأربعمائه، بل قد يرجع إليه قوله عليه السلام في موثق سماعة: «و ليغسلهما دون المرفق» (١)، أو يحمل على إرادة ما قارب المرفق، فيكون حداً رابعاً. و يتعين الجمع باختلاف مراتب الفضل، كما جرى عليه غير واحد على اختلاف بينهم في عدد المراتب.

و في الجواهر: «و لو لا مخافة الخروج عن كلام الأصحاب لأمكن دعوى: أنه يتحصل من الأخبار أن استحباب غسل الكفين إنما هو من حيث مباشرة ماء الغسل، لمكان توهم النجاسة، و لذا كان في بعضها: أنه إن لم يكن أصاب كفه شيء غمسها في الماء: إلى آخره. و أما الغسل من المرفق، فهو مستحب من حيث الغسل، فيكون كالمضمضة مثلاً».

لكن الخروج عن كلام الأصحاب لأجل النصوص ليس محذوراً في المستحبات، لبنائهم على التسامح فيها، و المهم عدم وفاء النصوص بما ذكره، لأن بعض نصوص الكفين ظاهر في استحباب غسلها من حيث الغسل مع قطع النظر عن إدخالها في الإناء، كصحيح محمد بن مسلم و زرارة، و بعض نصوص التحديد بالمرفق ظاهر في استحباب الغسل لأجل الإدخال، كصحيح يعقوب و البنظي، و لا مانع من استحباب كون الغسل المذكور للمرفق للاستظهار. مع أنه أهمل حديث يونس.

و ما أشار إليه من النص - و هو صحيح زرارة الأول - أجنبي عما نحن فيه، لوروده لنفى وجوب الغسل مع عدم القدر، لا- لنفى استحبابه. فلا مخرج عن الجمع بين النصوص بما سبق.

(١) كما صرح به الأصحاب، و هو داخل فى معقد إجماع الخلاف و المعتبر.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٧

...

و يقتضيه صحيح الحلبي المتقدم، و حديث حريز عن أبى جعفر عليه السلام: «قال:

يغسل الرجل يده من النوم مرة و من الغائط و البول مرتين، و من الجنابة ثلاثا» (١) و نحوه مرسل الصدوق.

و مقتضى الجمع بينها و بين المطلقات المتقدمة البناء على اختلاف مراتب الفضل، لأن ذلك هو الأظهر فى المستحبات، لعدم التنافى فيها بين المطلق و المقيد ليتعين التقييد، كما استقره فى الحقائق، و لا سيما مع قوة ظهور المطلق، لوروده فى مقام التعليم. نعم، الظاهر اختصاص أفضلية التثليث بالغسل لتجنيب الماء أثر الحدث، لاختصاص نصوصه بذلك، دون الغسل الذى هو من آداب الغسل.

و دعوى: استفادته فيه من حديث يونس، لا- تخلو عن إشكال، لاحتمال اختصاص التثليث بغسل الميت، و كون التشبيه بغسل الجنابة فى مقدار المغسول لا عدد الغسل، بأن يكون قوله عليه السلام: «كما يغسل الإنسان من الجنابة» صفة أخرى غير كونه ثلاثا، لا بدلا منه.

و أما إطلاق حديث حريز و مرسل الصدوق، فقد تقدم فى الوضوء عدم نهوضه بالاستدلال.

ثم إنه تقدم فى الوضوء الكلام فى بعض الفروع التى تجرى فى المقام، يغنى الكلام فيها هناك عن الكلام فيها هنا.

هذا، و فى جملة من النصوص المتقدمة و غيرها ذكر غسل الفرج ابتداء أو بعد غسل اليدين، قبل المضمضة و الاستنشاق، و لم أعثر على من تعرض له فى آداب الغسل إلا فى النهاية، و قد يظهر من السرائر، حيث قال: «ثم يغسل فرجه و ما يليه و يزيل ما لعله تبقى من النجاسة»، فإن فرض احتمال النجاسة قد يظهر فى استحباب الغسل للاستظهار، لا وجوبه للتطهير.

و كأن إهمال المعظم له لأنهم فهموا من نصوصه إرادة التطهير من المنى أو البول المأمور به فى صحيح البزنطى المتقدم و غيره، كما يظهر من الفقيه و المقنع

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٨

ثم المضمضة (١)

و الهداية، حيث عبر فيها بالاستنجاء.

و قد يناسبه التعبير فى بعض النصوص بالإنقاء، كصحيح زرارة الأول و غيره (١).

إلا أن الاكتفاء بذلك فى الخروج عن ظاهر الأمر فى النصوص الآخر لا يخلو عن إشكال، و لا سيما مع ما تكرر منا من عدم صلوح بناء الأصحاب غالبا للقرينية فى المستحبات.

(١) فقد صرح باستحبابها جماعة كثيرة من القدماء والمتأخرين، ونفى في السرائر الخلاف فيه، وادعى في الخلاف والمنتهى والمدارك وظاهر المعبر ومحكى نهاية الاحكام الإجماع عليه.

ولا ينافيه عدم ذكرها في المقنع ومحكى الكافي، إذ قد لا يتعلق الغرض باستيفاء المندوبات.

و يقتضيه غير واحد من النصوص، كصحيح زرارة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة. فقال: تبدأ فتغسل كفيك ثم تفرغ يمينك على شمالك فتغسل فرجك، ثم تمضمض واستنشق، ثم تغسل جسدك» (٢).

وقريب منه في ذلك حديث أبي بصير (٣) وموثق سماعة: «سألته عنهما، فقال: هما من السنة، فإن نسيتهما لم يكن عليك إعادة» (٤).

وهي محمولة على الاستحباب، للإجماع المذكور، وللنصوص، كحديث

(١) راجع الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٧٩

ثلاثا (١)، ثم الاستنشاق ثلاثا (٢)،

عبد الله بن سنان: «قال أبو عبد الله: لا يجب الأنف والفم، لأنهما سائلان» (١). ومرسل الواسطي: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الجنب يتمضمض ويستنشق؟ قال: لا، إنما يجب الظاهر» (٢) وغيرهما.

هذا، وتأخير المضمضة والاستنشاق عن غسل اليدين هو مقتضى كلام جماعة، و تقتضيه بعض النصوص المتقدمة. وأطلق في الغنية والوسيلة والمراسم والمعتبر والشرائع والنافع والقواعد والإرشاد والدروس وغيرها، بل في المراسم آخر غسل اليدين في الذكر.

(١) كما في المقنعة والنهاية والسرائر والوسيلة والتذكرة والمنتهى وعن الذكرى والبيان وغيرها.

ولم نثر على ما يدل عليه عدا الرضوي: «وقد روى: أن يتمضمض ويستنشق ثلاثا. وروى: مرة مرة يجزيه. وقال: الأفضل الثلاثة. وإن لم يفعل فغسله تام» (٣).

والإلا-فمقتضى الإطلاقات الاجتزاء بالمرء، ولا سيما ما ورد في مقام التعليم، كصحيح زرارة وحديث أبي بصير. ولعله لذا أطلق جماعة، كما في المبسوط والخلاف والغنية وإشارة السبق والمراسم والشرائع والنافع والمعتبر والقواعد والإرشاد والدروس واللمعة وغيرها.

(٢) الكلام فيه هو الكلام في سابقة. وقد صرح في التذكرة والمنتهى وغيرهما باستحباب الترتيب بين المضمضة والاستنشاق. ومقتضى إطلاق جماعة كثيرة عدمه. وهو الذي يقتضيه إطلاق النصوص.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٠

و إمرار اليد على ما تناله من الجسد (١)،

و الترتيب بينهما في الذكر لا يقتضى استحباب الترتيب، فضلا عن شرطيته - كما سبق عن بعضهم في الوضوء - و لا سيما مع احتمال كونه للترتيب الطبعي بينهما، للتنزه عن قدر الأنف، كما تقدم نظيره في الوضوء، و تقدم بعض الفروع التي تتعلق بالمقام.

(١) قال في السرائر: «و إمرار اليد عندنا غير واجب، بل مستحب»، و في المعبر: «و إمرار اليد على الجسد مستحب، و هو اختيار فقهاء أهل البيت عليهم السلام»، و في المنتهى: «إمرار اليد ليس بواجب في الطهارتين لكنه مستحب، و هو مذهب أهل البيت عليهم السلام»، و في التذكرة - في تعداد المستحبات -: «الرابع: إمرار اليد على الجسد، و ليس واجبا، ذهب إليه علماؤنا أجمع».

و كلامهم - كما ترى - يعم جميع البدن و لا يختص بما تنال اليد منه، كما في المتن.

أما النصوص، فهي مختلفة في ذلك، و هي:

موثق عمار: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تغتسل و قد امتشطت بقرامل و لم تنقض شعرها، كم يجزيها من الماء؟ قال: مثل الذي يشرب شعرها، و هو ثلاث حفئات على رأسها و حفتان على اليمين و حفتان على اليسار، ثم تمر يدها على جسدها كله» (١).

و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «أنه سأل عن الرجل يجنب، هل يجزيه من غسل الجنابة أن يقوم في المطر حتى يغسل رأسه و جسده و هو يقدر على ما سوى ذلك؟ فقال: إن كان يغسله اغتساله بالماء أجزأه ذلك، إلا أنه ينبغي له أن يتمضمض و يستنشق و يمر يده على ما نالت من جسده» (٢).

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨١

...

و الرضوى الوارد في بيان الغسل بصب الماء على البدن: «ثم تمسح سائر بدنك بيدك» (١).

و ما عن الدعائم عنهم عليهم السلام: «أنهم قالوا في الغسل من الجنابة: ثم يمر الماء على الجسد كله، و يمر اليدين على ما لحقناه [لحقناه. ظ]، و لا يدع منه موضعا إلا أمر الماء عليه و أتبعه بيده، و بل الشعر و أنقى البشرة، و ليس في قدر الماء شيء موقت، و لكنه إذا أتى على البدن كله و أمر يديه عليه، و غسل ما به من لطح و بل الشعر حتى يصل الماء إلى البشرة و توضأ قبل ذلك فقد طهره. و في صفة الغسل عن الأئمة عليهم السلام روايات كثيرة هذا جماعها و تمام المراد فيها» (٢).

لكن خبر الدعائم - مع اضطرابه - ظاهر في وجوب إمرار اليد و توقف الطهر عليه، فهو - لو صدر عنهم عليهم السلام - محمول على التقيّة كالأمر فيه بالوضوء.

و موثق عمار و ارد في صورة صب حفئات معدودة على مواضع خاصة لا يعلم معها بالاستيلاء الماء على تمام البدن من دون إمرار اليد، خصوصا على المواضع التي لا تنالها بنفسها.

فينحصر الدليل على إمرار اليد على تمام البدن بالرضوى.

اللهم إلا - أن يستفاد من خبر على بن جعفر بإلغاء خصوصية مورده عرفا، لارتكاز كون الغرض منه تبليغ الماء للبشرة و نفوذه في أعماقها، و حمل التخصيص على ما تناله لأجل التسامح في المستحب، فلا يتكلف له بفعل ما يحتاج إلى عناية، فتأمل جيدا.

و أما تعليقه في كلام غير واحد بالاستظهار، فلا يخلو عن إشكال، إذ لو أريد به استظهار المكلف فالمفروض علمه بوصول الماء

للبشرة بدونه، وإلا كان واجبا ولو لكونه مقدمة علمية، ولو أريد استظهار الشارع حذرا من خطأ المكلف في اعتقاد وصول الماء بمجرد الصب فهو محتاج إلى دليل.

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٧ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٧ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٢

خصوصا في الترتيبى (١)، بل ينبغي التأكد في ذلك (٢)، وفي تخليل ما يحتاج إلى التخليل (٣)،

و كيف كان، فلا- ينبغي التأمل في وجوب إمرار اليد مع توقف وصول الماء عليه ثبوتا أو إثباتا، وفي عدم وجوبه بدونه، للإجماع المدعى ممن تقدم ومن الخلاف ومحكى الذكرى، خلافا لما عن بعض العامة، وللنصوص الكثيرة المصرحة بالاكْتفاء بجريان الماء وإمساسه وإفادته وصبه «١»، حتى تضمن بعضها بقاء صفة الطيب على الجسد «٢»، وغيرها.

(١) لا- يخفى أن مورد خبر على بن جعفر الغسل بالمطر، ومورد موثق عمار و الرضوى صورة الغسل بصب الماء القليل، دون ما إذا كان الماء المصبوب كثيرا فيفيض على البشرة، فضلا عن الغسل الترتيبى بالارتماس، وعن الغسل الارتماسى. فالتعدى لها يبتنى على إلغاء خصوصية موارد النصوص، وهو غير ظاهر، لنفوذ الماء بوجه معتد به مع كثرتة واستيعابه ولو مع عدم إمرار اليد.

(٢) الظاهر أن المراد المبالغة في ذلك بالدلك ونحوه، ولم يتضح وجهه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٢

نعم، لو أراد به التأكد من تحقق الإمرار في مقام الإثبات كان مطابقا للقاعدة، لكنه بعيد عن مساق كلامه جدا.

(٣) كأنه ليتحقق الغرض من الإمرار به، لأن المبالغة في التخليل توجب شدة نفوذ الماء فيما تحت الحاجب. وإلا فقد عرفت ضعف التعليل بالاستظهار.

ولا مجال لاستفادته مما تضمن أمر النساء بالمبالغة في الماء والغسل لرؤوسهن بسبب المشطة «٣»، لظهوره في وجوب ذلك، لتوقف وصول الماء لبشرة

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الجنابة.

(٣) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الجنابة حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٣

ونزع الخاتم (١) ونحوه (٢)، والاستبراء بالبول قبل الغسل (٣).

الرأس ثبوتا أو إثباتا عليه، فيخرج عن محل الكلام.

(١) ولا- يكتفى بتحريكه وإن تأدى به الواجب. لصحيح الحسين بن أبى العلاء: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخاتم إذا

اغتسلت. قال: حوله من مكانه. وقال: في الوضوء تدره، فإن نسيت حتى تقوم في الصلاة فلا آمرئك أن تعيد الصلاة» (١)، فإن الأمر بتحويل الخاتم في الغسل و عدم الاكتفاء بتحريكه كما في الوضوء ظاهر في مطلوبية رفع الحاجب في الغسل و عدم الاكتفاء بتخليه. لكنه موقوف على وحدة الكلام، أما مع تعدده - كما هو الظاهر - فالأقرب حمل كل منهما على بيان الفرد المجزئ، فلاحظ.

(٢) مما يحيط بالبدن و يحتاج إلى التخليل كالعصاة، لإلغاء خصوصية الخاتم في الصحيح السابق، فتأمل.

هذا، و قد ذكر في المعبر و المنتهى استحباب تخليل الأذنين مع وصول الماء إليهما معللاً في الثاني بالاحتياط، كما أطلق في الشرائع و النافع استحباب تخليل ما يصل إليه الماء بدونه، معللاً في الأول بالاستظهار، و حكم في التذكرة باستحباب تحريك الخاتم مع وصول الماء بدونه.

و يظهر حال ما ذكره مما سبق.

(٣) كما في السرائر و المعبر و الشرائع و التذكرة و القواعد و غيرها، و نسبه في التذكرة إلى أكثر علمائنا، و في المدارك و الحقائق إلى المشهور بين المتأخرين، و يقتضيه إطلاق استحباب الاستبراء في الإرشاد و اللمعة، كما نسب للمرتضى في كلام غير واحد، بل للناصريات، لكن كلامه في الناصريات غير ظاهر في الاستحباب، بل في مجرد عدم الوجوب، كما هو المناسب لعدم ذكره له في جمل العلم و العمل في بيان غسل الجنابة، و لعدم ذكر الصدوق له في المقنع.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٤

...

و صرح بالوجوب في المبسوط و إشارة السبق و الغنية و المراسم و الوسيلة و محكى الجمل و العقود و المصباح و مختصره و الكامل و الإصباح و ظاهر الكافي و الجامع و المهذب و غيرها، كما حكى عن الجعفي، على خلاف بينهم في الاقتصار على البول، و التخيير بينه و بين الاجتهاد، و الجمع بينهما، و التنزل للثاني مع تعذر الأول، كما قد يستظهر من الأمر به في أمالي الصدوق و هدايته و ما حكا في الفقيه عن رساله أبيه و أقره، و في المقنعة و النهاية، بل نسبه في جامع المقاصد و محكى الذكري لمعظم الأصحاب، و ظاهر الغنية الإجماع عليه.

و جعله في الدروس و جامع المقاصد و محكى حاشية الشرائع و التنقيح أحوط.

و ظاهر الدروس إرادة الاحتياط بفعله لاحتمال التكليف به، لا لاحتمال شرطيته في الغسل، حيث حكم بأن من لم يستبرئ و خرج منه بلل مشتبّه بعد الغسل فهو جنب من حين الرؤية، و يأتي الكلام في ذلك.

هذا، و قد أشار في كشف اللثام إلى إمكان انتفاء النزاع، بأن يكون مراد القائلين بالوجوب بطلان الغسل بخروج البلل المشتبّه بدونه، فيكون الأمر به للإرشاد لحفظ الغسل من البطلان بعد صحته في قبال احتمال عدم بطلانه به، كما قد يظهر من بعضهم تبعاً لبعض النصوص، لا لشرطيته في صحة الغسل رأساً.

و يناسبه تنبيه بعضهم للأثر المذكور، كما في المبسوط و المراسم و محكى المهذب و الجامع، بل لم يذكر في الاستبصار في باب وجوب الاستبراء من الجنابة بالبول إلا النصوص المتعرضة لهذا الأثر و النافية له، و من الظاهر أنه لا موضوع له مع بطلان الغسل رأساً، حيث يجب إعادته و لو لم يخرج البلل.

و منه يظهر قرب حمل الأمر به في الفقيه و الهداية و المقنعة و النهاية على الاستحباب أو الإرشاد لتجنب بطلان الغسل واقعا بخروج المنى المحتمل أو ظاهراً بخروج البلل المشتبّه، لتنبههم على الأثر المذكور بنحو يظهر منه مفروغيتهم عن صحة الغسل بدونه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٥

...

و من هنا يشكل وجود القائل من القدماء بالوجوب الوضعي الراجع لشرطيته في الغسل. نعم، قد يحمل كلامهم لأجل ذلك على الوجوب التكليفي، الذي اختاره في المستند، بل استبعد فيه حمل كلامهم على الوجوب الشرطي، و استظهر في الجواهر حمله على الوجوب التكليفي، قال: «بل يمكن ادعاء الإجماع على الصحة، لما في المختلف بعد نقل القولين: أنهم اتفقوا على أنه لو أخل به حتى وجد بللا بعد الغسل، فإن علم أنه منى أو اشتبه عليه وجب الغسل، و إن علم أنه غير منى فلا غسل. انتهى. و نحوه غيره في استظهار ذلك»، و بالإجماع المحكى عن المختلف صرح في الخلاف. لكن الإنصاف أن ذلك خلاف المنصرف من ذكرهم البول عند بيان الغسل، و سوقهم له في مساق شرائطه، كتطهير البدن من الخبث، و لا سيما مع ما في الاستبصار من الاستدلال على الوجوب بالنصوص المشار إليها، و ما في المعتمد و أشار إليه في التذكرة من الاستدلال لعدم الوجوب بقوله تعالى وَ لَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «١»، فإنه إنما ينفي الوجوب الوضعي، لا التكليفي. و ليس تنزيل كلامهم على الوجوب التكليفي لأجل تعرضهم للأثر المذكور بأولى من تنزيهه على ما ذكرنا من الإرشاد لتجنب بطلان الغسل.

و كيف كان، فالذي يدل على مطلوبيّة البول قبل الغسل صحيح البزنطي: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن غسل الجنابة، فقال: تغسل يدك اليمنى من المرفق [المرفقين] إلى أصابعك، و تبول إن قدرت على البول، ثم تدخل يدك في الإناء ثم اغسل ما أصابك منه.» «٢». و مضمّر أحمد بن هلال [٣]: «سألت عن رجل اغتسل قبل أن يبول، فكتب:

[٣] تقدم في مبحث الماء المستعمل في صحته رفع الحدث الأكبر تقريبا الاعتماد على حديث أحمد ابن هلال.

(١) سورة النساء: ٤٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٦

...

إن الغسل بعد البول، إلا أن يكون ناسيا فلا يعيد منه الغسل» «١».

و الرضوى: «إذا أردت الغسل من الجنابة فاجتهد أن تبول حتى تخرج فضلة المنى في إحليلك، و إن جهدت و لم تقدر على البول فلا شيء عليك» «٢».

و لا يخفى أن منصرف الصحيح عدم كون مطلوبيّة البول تكليفية، بل بلحاظ دخله في الجملة في الغسل المسؤول عنه، كما هو الظاهر من المضمّر، لجعله حدا للغسل بنحو يصح نفيه بدونه، كما هو المناسب للتنبيه فيه على عدم الإعادة مع النسيان.

كما أن ذلك هو المنصرف من الرضوى، لوروده في مقام بيان الغسل الذي يريده المكلف، بل التعليل فيه مناسب ارتكازا لإرادة الإرشاد لتجنب بطلان الغسل بخروج المنى المحتمل بقاؤه، دون الوجوب الوضعي، فضلا عن التكليفي.

و منه يظهر ضعف ما في المستند من الاستدلال بالرضوى، مدعيا انجباره بالشبهة بين القدماء و الإجماع و الشهرة المحكيين في

الذكرى والغنية.

مضافا إلى ما سبق من عدم ظهور كلمات القدماء فى الوجوب التكليفى.

و لو سلم، فلا مجال لدعوى انجباره بذلك، لقرب عدم اعتمادهم عليه، لعدم معرفيته بينهم.

و مجرد مطابقة بعض عباراته لعبارات رسالة الصدوق الأول لا تكشف عن اعتماده عليه، لاحتمال كونه كتاب فتاوى مشتمل على الروايات.

مع أنّ اعتماد الصدوق وحده لا يكفى فى جبر الضعف، و لا سيما مع قرب عدم إرادته الوجوب الشرطى أو التكليفى، بل الإرشادى، كغيره ممن سبق.

هذا، و أما الوجوب الوضعى، فهو مقتضى الجمود على الصحيح و المضمر، لو لا اشتغال الأول على التقييد بالقدرة على البول، و الثانى على عدم الإعادة

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٧ من أبواب كيفية الغسل من الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٧

...

بنسيانه، فإنّ المناسب للشرطية تأخير الغسل حتى يتأتى البول، لا سقوطها بالعجز عنه حين الغسل، كما لا يعهد سقوط شروط الغسل و غيره من الطهارات بنسيانه، بل لم يستند أحد من القائلين بوجوب البول.

و من هنا يقرب حملهما على الاستحباب، أو الإرشاد لتجنب بطلان الغسل واقعا بخروج المنى المحتمل، أو ظاهرا بخروج البلل المشتبّه.

بل هو المتعين بلحاظ النصوص الواردة فى بيان فائدة البول، لظهورها فى المفروغية عن عدم إعادة الغسل قبل خروج البلل و لو مع عدم البول، فلاحظ.

بقى فى المقام أمور.

الأول: أشرنا آنفا إلى اختلاف القائلين بالوجوب فى الاقتصار على البول، و التخيير بينه و بين الاجتهاد، و الجمع بينهما، و التنزل للثانى مع تعذر الأول، كما أنّ القائلين بالاستحباب اختلفوا على هذه الوجوه أو بعضها، بل اقتصر فى المنتهى على الاجتهاد، و هو غريب. و لا يسعنا استقصاء كلماتهم، إلا أنّ المهم خلو ما عدا الأول - و هو الاقتصار على البول - عن الدليل، لاختصاص النصوص المتقدمة بالبول.

نعم، لو كانت مطلوبة البول للتخلص من فضله المنى فى المجرى أمكن استفادة استحباب الاجتهاد مع تعذر البول، بلحاظ وفائه بالغرض المذكور و لو ببعض مراتبه.

كما أنه لا يبعد كون مراد من جمع بين البول و الاجتهاد الاستبراء من البول لا من المنى، بلحاظ ما تقدم فى آداب التخلّى من تصريح جملة منهم بمطلوبية الاستبراء من البول، فىكون من آداب البول، لا من آداب الغسل، كما هو ظاهر بعضهم، كالغنية.

و إلا كان مقتضى إطلاقهم تأدى الوظيفة بالاستبراء بالخرطاط من المنى ثمّ البول، و يبعد التزامهم به.

هذا، و فى ترتب أثر البول على الاستبراء من المنى بالخرطاط كلام يأتى فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٨

...

المسألة الثامنة والعشرين إن شاء الله تعالى.

الثاني: خص في القواعد وغيره استحباب البول بالمنزل، وفي الجواهر: «و به صرح جماعة و نسب للمشهور»، و هو مخالف لإطلاق الصحيح و المضمّر، و لا- ينافية الرضوى، لأن اختصاص التعليل فيه بالمنزل إنما يوجب قصوره، و لا ينافي عموم الاستحباب لعلّة اخرى، على أنّ ضعفه مانع من صلوحه للتقييد.

و دعوى: أنّ قوله عليه السلام في الصحيح: «ثمّ اغسل ما أصابك منه» ظاهر في فرض خروج المني و إصابته للجسد. مدفوعة: بقرب رجوع الضمير للبول المصرح به، لا للمني غير المذكور ليكشف عن فرضه.

فالظاهر ابتناء التقييد في كلامهم على أنّ الغرض من البول تنقية المجرى من المني، كما هو المصرح به في كلام غير واحد. و هو- و إن كان قريباً في نفسه- محتاج إلى دليل، لإمكان كون الغرض التخلص من الخبث و التهيو لبقاء الطهارة.

اللهم إلا أن يقال: هذا إنما يقتضى البول عند إرادة الغسل، كما تضمنه الصحيح، لا تأخير الغسل عن البول، و لو كان الفاصل بينهما طويلاً، كما هو مقتضى إطلاق المضمّر، بل المناسب للإطلاق المذكور كون الغرض تنقية المجرى.

بل لما لم يشتمل المضمّر على بيان الحكم ابتداءً، بل بعد السؤال، الذى لا بد فيه من مثير للشبهة في نفس السائل، فمن القريب جداً أن يكون المثير له خصوص احتمال دخل تنقية المجرى في صحّة الغسل أو في بقائه بعد خروج البول، لأنه الأمر الارتكازي، و لو بسبب النصوص الكثيرة الواردة في فائدة البول، و مذاهب العامة فيه، حيث لا يتأمل بعد النظر فيها في كونها منشأ للسؤال. بل لعل ذلك صالح لانصراف الصحيح أيضاً، كما يظهر منهم.

و أما ما عن الذخيرة من منع انتفاء الفائدة المذكورة، إذ قد ينزل المني و لم يطلع عليه أو احتبس شيء في المجارى، لكون الجماع مظنة نزول الماء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٨٩

...

فهو كما ترى، إذ بعد التسليم بكون فائدة البول تنقية المجرى ينصرف النص للمنزل، فلا طريق لإثبات الاستحباب لغيره. و تشريع استحباب البول للاستظهار يحتاج إلى دليل، و إنما يصلح ما ذكره لتوجيه العموم، لو تمّ الدليل عليه.

نعم، لو احتمل المكلف خروج المني، حسن منه البول احتياطاً لاحتمال استحبابه.

و لعله إليه يرجع ما عن البيان و احتمله في محكى الذكرى من الاستحباب مع احتمال الإنزال.

و كأنّ ما في الروض من منع الاستحباب راجع إلى عدمه ظاهراً، لعدم المحرز له، و إن كان محتملاً.

الثالث: صرح باختصاص مطلوبية البول قبل الغسل بالرجل في المبسوط و الغنية و إشارة السبق و الوسيلة و المراسم [١] و السرائر و التذكرة و القواعد، و هو ظاهر الهداية و ما حكاه في الفقيه عن رسالته أبيه و أقربه، و الشرائع و المعبر و غيرها مما هو كثير.

و صرح بالعموم للمرأة في المقنعة و النهاية و محكى النفلية، و قد يستفاد ممن أطلق كالمتن و غيره، إن لم نقل بانصرافه للرجل، لما يأتي.

و هو مقتضى إطلاق المضمّر و إن ورد في الرجل، لأن المورد لا يخصص الوارد. و لا ينافية الصحيح، لأن وروده في الرجل لا يدل على الاختصاص به، بل كثيراً ما تلغى خصوصيته في النصوص. و لا الرضوى، لما سبق في غير المنزل.

و كأنّ مبنى التقييد في كلام من عرفت ما سبق من كون الغرض من البول تنقية المجرى من المني، و هو لا يتم في المرأة، لاختلاف

المخرجين، كما ذكره غير واحد.

و أما احتمال أن اختلافهما لا ينافي كون خروج البول موجبا لتنقية مجرى المنى منهما، لضغطه عليه.

[١] كما في المطبوع منه. لكن حكى في مفتاح الكرامة عن بعض نسخه التعميم للمرأة، و لا يناسبه مساق كلامه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٠

[مسألة ٢٨ الاستبراء بالبول ليس شرطاً في صحة الغسل]

مسألة ٢٨: الاستبراء بالبول ليس شرطاً في صحة الغسل (١)، لكن إذا تركه و اغتسل ثم خرج منه بلل مشتبه بالمنى (٢).

فهو - مع بعده في نفسه - لا - ينافي انصراف النص عن المرأة، للغفلة عن ذلك عرفاً، و مع انصرافه لا مجال لإثبات العموم لها، وإنما يصلح ذلك لتوجيه العموم لها بعد فرض ظهور النص فيه.

هذا كله مع إنزالها، أما مع عدمه فالكلام يبتنى على ما تقدم.

(١) لما تقدم في وجه عدم وجوبه وضعاً.

(٢) أما لو علم بكونه منياً، فلا إشكال في وجوب الغسل مطلقاً، و تكرر نقل الإجماع عليه في كلماتهم، و في الجواهر: «عليه الإجماع محصلاً فضلاً عن المنقول، خلافاً لبعض العامة».

و يقتضيه ما دل على عموم ناقضية خروج المنى، و أن المعيار فيه على الخروج عن باطن البدن، لا عن محل تكونه، و قد تقدم.

كما لا إشكال في عدم وجوب الغسل مطلقاً لو علم أن الخارج ليس منياً و لا مستصحباً لشيء منه، لعدم الموجب له.

و النصوص الآتية ظاهرة في أن وجوب الغسل بخروج البول مع عدم البول قبله ظاهري، لاحتمال خروج المنى، لا واقعي، لناقضية البلل رأساً في قبال المنى.

و أما لو علم بعدم كونه منياً لكن احتمل استصحابه لشيء من المنى، فقد يظهر من السيد المرتضى قدس سره في الناصريات عدم وجوب الغسل به و لو مع عدم البول قبل الغسل، لأنه إنما أوجب حينئذ إعادة الغسل بالبول إذا خرج معه منى مشاهد، و إليه ذهب في الجواهر و سيدنا المصنف قدس سره بل قال قدس سره: «يظهر من نفى غير واحد الإشكال في وجوب الوضوء لو علم كون الخارج بولاً بالاتفاق عليه».

خلافاً لما يظهر من كشف اللثام، حيث قال: «الاتفاق الكل على أن الخارج من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩١

...

غير المستبرئ إذا كان منياً أو اشتبه به لزمته إعادة الغسل، و لا شبهة في بقاء أجزائه في المجرى إذا لم يستبرئ، فإذا بال أو ظهر منه بلل يتقن خروج المنى أو ظنه، فوجبت إعادة الغسل»، كما قد يستظهر من كل من علل وجوب الغسل ببقاء شيء من المنى في المجرى، و أن الظاهر خروجه.

و كيف كان، فالظاهر عدم وجوب إعادة الغسل في الفرض، لضعف التعليل المذكور، لأن عدم البول إنما يستلزم غالباً احتمال بقاء المنى في المجرى، لا الظن به، فضلاً عن اليقين، كما أنه لا بد من إقامة الدليل على حجية الظهور المذكور بنحو يخرج به عن مقتضى الأصل.

و أما النصوص الآتية، فالظاهر قصورها عما نحن فيه - بل ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه لا ينبغي التأمل فيه - لظهور أن المراد من البلل فيها ما يشبه نوعه، لا ما يعلم نوعه و يحتمل ناقضيته لاستصحابه للناقض.

و يظهر وجهه مما تقدم في نظيره في آخر فصل كيفية الاستبراء من البول، كما تقدم هناك بعض الفروع التي يجرى نظيرها في المقام، فراجع.

و أما الاستدلال على وجوب الغسل هنا بمضمّر أحمد بن هلال المتقدم:

«سألته عن رجل اغتسل قبل أن يبول، فكتب: إن الغسل بعد البول، إلا أن يكون ناسيا فلا يعيد منه الغسل» (١).

بدعوى: رجوع الضمير في «منه» إلى البول الذي بعد الغسل المستفاد ضمنا من فرض الغسل قبل البول، فيدل على وجوب الغسل بالبول بعد الغسل مع تركه قبله عمدا لا نسيانا، و ما ذلك إلا لأجل لزوم استصحابه لأجزاء منوية أو احتماله.

ففيه: أن الظاهر رجوع الضمير المذكور إلى ترك البول قبل الغسل المذكور صريحا في السؤال. و من ثمّ تقدم ظهوره بدوا في بطلان الغسل بذلك رأسا.

و مثله الاستدلال بصحيح محمد بن مسلم: «قال أبو جعفر عليه السلام: من اغتسل

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٢

جرى عليه حكم المنى ظاهرا، فيجب الغسل له (١)

و هو جنب قبل أن يبول ثمّ وجد بللا - فقد انتقض غسله، و إن كان بال ثمّ اغتسل ثمّ وجد بللا - فليس ينقض غسله، و لكن عليه الوضوء، لأن البول لم يدع شيئا» (١).

بدعوى: أن مقتضى التعليل فيه كون وجوب الغسل لاحتمال خروج المنى، و هو حاصل في مفروض الكلام.

لاندفاعه: بأنّ التعليل مسوق لعدم وجوب الغسل بخروج البلل على من بال قبل الغسل، لا لوجوبه به على من لم يبل، ليمسك بعمومه. غاية ما يدل عليه التعليل كون المفروض في وجوب الغسل مع عدم البول عدم العلم بنقاء المجرى من المنى، من دون أن يتضمن عموم وجوبه مع ذلك، بل هو مختص بخروج البلل، الذي ذكرنا انصرافه إلى ما لا يعلم نوعه.

و بالجملة: الظاهر اختصاص وجوب الغسل بالبلل المشتبه نوعه.

نعم، لا فرق بين كون الاشتباه بعد الفحص عنه و بدونه، لتعذره أو لتعمد تركه، لإطلاق النص و الفتوى.

(١) كما صرح به جمهور الأصحاب، و في المدارك أنه المعروف من مذهبهم، و نفى في السرائر الخلاف فيه، و ادعى في الخلاف، و جامع المقاصد و كشف اللثام و محكي العلامة و الشهيد الإجماع عليه، و إن كان المتيقن من معقده فيما عدا الخلاف ترك البول و الاستبراء معا، و في الجواهر أن عليه الإجماع المحصل و المنقول.

للنصوص الكثيرة الدالة عليه بمنطوقها أو مفهومها، كصحيح محمد بن مسلم المتقدم، و صحيح الحلبي: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يغتسل ثمّ يجد بعد ذلك بللا و قد كان بال قبل أن يغتسل، قال: ليتوضأ، و إن لم يكن بال قبل الغسل فليعد

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٣

الغسل» (١) و غيرهما.

نعم، يعارضها خبر جميل، الذي لا يخلو سنده عن اعتبار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصيبه الجنابة فينسى أن يبول حتى يغتسل ثم يرى بعد الغسل شيئاً، أ يغتسل أيضاً؟ قال: لا قد تعصرت و نزل من الحبائل» (٢).

و خبر عبد الله بن هلال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجمع أهله ثم يغتسل قبل أن يبول ثم يخرج منه شيء بعد الغسل، قال: لا شيء عليه، إن ذلك مما وضعه الله عنه» (٣).

و خبر زيد الشحام عنه عليه السلام: «سألته عن رجل أجنب ثم اغتسل قبل أن يبول ثم رأى شيئاً، قال: لا يعيد الغسل ليس ذلك الذي رأى شيئاً» (٤).

و مرسل الفقيه و المقنع (٥) الآتي.

و قد يجمع بينها و بين النصوص الأول.

تارة: بحمل تلك النصوص على الاستحباب، كما يظهر من الصدوق في الفقيه، لقوله بعد ذكر صحيح الحلبي: و روى في حديث آخر: «إن كان قد رأى بللاً و لم يكن بال فليتوضأ، و لا يغتسل، إنما ذلك من الحبائل». قال مصنف هذا الكتاب:

إعادة الغسل أصل و الخبر الثاني رخصة. و نحوه في المفاتيح، و ربما مال إليه الأردبيلي فيما حكى عنه، و قد يظهر من المقنع، لأنه أشار للمرسل المذكور.

و اخرى: بحمل هذه النصوص على النسيان، بقرينة خبر جميل و مضمّر أحمد بن هلال المتقدم.

و ثالثة: بحملها على تعذر البول أو على الاستبراء أو عليهما.

و يندفع الأول بإباء خبر جميل عن ذلك، لظهور ذيله في إحراز عدم كون

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١٤.

(٥) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ٢، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٤

...

الخارج منيا و أنه من الحبائل، بنحو لا يحتاج للاحتياط و لو استحباباً، و لا يناسب تلك النصوص، خصوصاً صحيح محمد بن مسلم الظاهر في أن إحراز عدم كون الخارج منيا يستند للبول، بل مضمون خبر جميل لا يخلو في نفسه عن إشكال، لعدم ظهور المنشأ للحكم بكون الخارج من الحبائل.

و أما بقية هذه النصوص، فضعفها مانع من صلوحها لصرف النصوص الأول عن ظهورها في الوجوب.

كما يندفع الثاني بإباء ذيل خبر جميل أيضاً عن خصوصية النسيان في عدم وجوب الغسل، لعدم دخله في كون الخارج من الحبائل. و مضمّر أحمد بن هلال أجنبي عما نحن فيه، لظهوره في شرطية البول للغسل و بطلانه بدونه رأساً و لو لم يخرج البلل، كما تقدم.

فيكون الجمع المذكور بلا شاهد، كالجمع بالوجه الثالث.

و من هنا لا مجال لرفع اليد بهذه النصوص عن النصوص الأول، التي هي صحيحة السند، و كثيرة العدد، و معول عليها بين الأصحاب، و لا سيما مع عدم ظهور عامل بالنصوص الأخيرة غير من عرفت، مع أن الصدوق نفسه قد اقتصر في الهداية على مضمون النصوص الأول.

و لذا قد توهن النصوص الأخيرة بإعراض الأصحاب.

هذا، و أما ما تضمنه مرسل الفقيه و المقنع من الأمر بالوضوء، فهو لا يناسب التعليل فيه بأنه من الجبائل، إلا أن يحمل على الاستحباب، بناء على استحباب الوضوء من الجبائل، كالمذى و نحوه.

بقي في المقام أمور.

الأول: أن النص و الفتوى قد تضمننا الأمر بالغسل، و هو يكون.

تارة: لأما رية عدم البول على كون الخارج منيا.

و اخرى: لأصالة كونه منيا مع عدم البول من دون أن يكون أماره عليه.

و ثالثة: لمجرد الاحتياط، لاحتمال كون الخارج منيا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٥

...

و ظاهر غير واحد من الأصحاب الأول، لدعوى: لزوم بقاء شيء من المنى في المجرى أو غلبه ذلك.

لكنه كما ترى! لقوة احتمال خروج ما تبقى من المنى بطول المدّة أو شدّة الحركة أو نحوهما، كما تقدم نظيره في الاستبراء من البول. كما أن الثالث لا- يناسب ظهور النص و الفتوى في كون الغسل المأمور به غسل جنابة، و لذا كان ظاهر إطلاقها المقامي إجزاءه عن الوضوء، بل هو مقتضى التعبير في صحيح محمد بن مسلم بناقضيه البلل للغسل، لظهوره في التعبد بانتقاضه، لا في مجرد وجوب إعادته احتياطاً.

و حيث كان التعبد بالانتقاض ملازماً عرفاً للتعبد بكون الخارج منيا ناقضاً، كان الظاهر هو الوجه الثاني.

و عليه يترتب نجاسة البلل الخارج و نحوها من أحكام المنى.

الثاني: الظاهر عدم الإشكال بينهم في اختصاص وجوب الغسل بخروج البلل بالرجل المنزل، كما صرح به بعضهم، و يستفاد من تعليلهم له ببقاء شيء من المنى في المجرى.

و يقتضيه انصراف النصوص إليه بسبب التعرض فيها للبول، لقضاء المناسبات الارتكازية بأن الغرض منه تنقية المجرى التي تختص به، على ما تقدم عند الكلام في استحباب البول، و صحيح سليمان بن خالد أو موثقه: «سألته عن رجل أجنب فاغتسل قبل أن يبول، فخرج منه شيء. قال: يعيد الغسل. قلت: فالمرأة يخرج منها شيء بعد الغسل؟ قال: لا تعيد. قلت: فما الفرق بينهما؟ قال: لأن ما يخرج من المرأة إنما هو ماء الرجل» (١).

الثالث: ظاهر الأصحاب، بل صريح جملة منهم أن خروج البول ناقض للغسل، لا كاشف عن بطلانه، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده في ذلك بين أصحابنا، بل قد يظهر من بعضهم الإجماع عليه». و الوجه فيه: أن سبب الجنابة لما كان هو

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٦

...

الخروج إلى الظاهر تعين تجددتها بخروج البلل، ولا دليل على اشتراط نقاء المجرى في صحة الغسل وارتفاع الجنابة. مضافا إلى ظهور ترتيب وجوب الغسل في أكثر النصوص على خروج البلل في كونه سببا له لا كاشفا عن سبقه، بل هو كالصريح من صحيح محمد بن مسلم المتضمن ترتب الانتقاض عليه.

ولا ينافيه التعبير في أكثر النصوص بإعادة الغسل، لعدم أخذ بطلان العمل في مفهوم الإعادة، بل هي لغة فعل الشيء مرة بعد أخرى، وإنما استعملت في عرف المتشرعة معه بلحاظ نحو علاقة بين الفعلين متقومة بعدم وفاء الأول بما قصد به، فيتدارك بالثاني، وهو حاصل في المقام، لأن غرض المكلف من الغسل الأول إزالته أثر الإنزال الأول من دون توقع لخروج البلل ومع الغفلة عن حكمه، فمع بطلانه بالبلل المتخلف من الإنزال لا يتحقق تمام ما قصد به، ولا يتدارك ذلك إلا بإعادة الغسل.

و يترتب على ذلك صحة العمل المشروط بالطهارة - كالصلاة - إذا وقع بعد الغسل قبل خروج البلل.

إلا أن في السرائر أنه قد يوجد في بعض الكتب وجوب إعادة الصلاة، وحكاها في المنتهى عن بعض علمائنا في فرض كون الخارج منيا، ولم يعرف القائل بذلك.

واستدل له في المنتهى بأن هذا المنى من بقايا الأول، فالجنابة واحدة لم تزل بالغسل الأول. ويظهر ضعفه مما تقدم.

ويظهر من السرائر دلالة بعض النصوص عليه، وكأنه صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من إحليله بعد ما اغتسل شيء، قال: يغتسل ويعيد الصلاة. إلا أن يكون بال قبل أن يغتسل فإنه لا يعيد غسله» (١).

لكن حيث لم يتضمن السؤال فرض وقوع الصلاة منه، فلا بد من كون

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٧

...

التعرض لها في الجواب إما لقرينة في السؤال على فرض وقوعها لم تصل إلينا، أو للتفضل منه عليه السلام ببيان حكمها ابتداء في فرض وقوعها، ولا معين للثاني ليدعى أن مقتضى الإطلاق وجوب إعادتها مطلقا ولو وقعت قبل خروج البلل، بل يمكن الأول الذي لا يتم معه الإطلاق، لإجمال مفاد القرينة الدالة على فرض وقوعها، إذ يحتمل فرض وقوعها بعد خروج البلل.

ودعوى: أن أصالة عدم القرينة تقضى بالأول.

مدفوعة: بأن الأول مخالف للأصل أيضا، لظهور كلام الإمام عليه السلام في كون وجوب إعادة الصلاة كوجوب إعادة الغسل فعليا، لفعليته الصلاة، لا معلقا على فعلها، كما يقتضيه الأول، فالأمر دائر بين مخالفة الظاهر في الجواب بحمله على بيان حكم تعلقي لا فعلي، واختفاء القرينة على فرض الصلاة في السؤال، ولا معين للأول.

ولو تمّ ظهور الرواية في الإطلاق، كان اللازم حمله على الصلاة الواقعة بعد خروج البلل، لأجل ما سبق.

الرابع: مقتضى إطلاق نصوص المقام لزوم البناء على كون الخارج منيا، وإن تردد بينه وبين البول وقطع بعدم كونه من الحبال، فيكتفى به بالغسل له، كما هو مقتضى إطلاق الأكثر وصريح بعضهم، خلافا لما قد يظهر من الشهيد في محكي تمهيد القواعد من إطلاق لزوم الجمع بين الغسل والوضوء مع التردد بين البول والمنى.

ودعوى: أنه مقتضى العلم الإجمالي.

مدفوعة: بانحلال العلم الإجمالي بالتعبد بالتكليف في بعض أطرافه - كما حقق في الأصول - فينحل في المقام بالتعبد بكون الخارج

منيا موجبا للجنابة و الغسل.

نعم، لو علم بنقاء المجرى من المنى قبل خروج البول، و كان تردد البول بين المنى و البول لاحتمال إنزال جديد كان العلم الإجمالي منجزا، لقصور نصوص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٨

...

المقام عن التعبد بكون البول منيا.

بل مقتضى التعليل في صحيح محمد بن مسلم المتقدم البناء على عدمه، فلا ينحل العلم الإجمالي.

و كذا لو كان بال ثَمَّ استبرأ بالخرطاط، لأن البول أماره على عدم المنى، و الاستبراء أماره على عدم البول فلا منجز لأحد طرفي العلم الإجمالي، بل يكون منجزا لكلا طرفيه.

و ربما يحمل إطلاق الشهيد المتقدم على ذلك، و قد تقدم عند الكلام في فائدة الاستبراء من البول من مباحث أحكام الخلوة ما ينفع في المقام.

الخامس: لا- إشكال ظاهرا في عدم وجوب الغسل من البول مع سبق البول، بل يبنى على عدم خروج المنى، و قد ذكره الأصحاب قاطعين به، كما في مفتاح الكرامة، و تكرر نقل الإجماع عليه في كلامهم.

و يقتضيه- مضافا إلى الأصل- النصوص المتقدمة و غيرها.

و هي و إن اختلفت بالبول قبل الغسل، إلا أن الظاهر عموم الحكم للبول المتأخر عنه لو خرج البول بعده- بناء على ما سبق من عدم وجوب الغسل بمجرد البول- لتنقيته للمجرى من بقايا المنى، فيدخل في العلة الارتكازية المصرح بها في صحيح محمد بن مسلم المتقدم.

و أما الوضوء، فلا إشكال أيضا في عدم وجوبه مع الاستبراء من البول، و في الجواهر: «حكى عليه الإجماع جماعة نصا و ظاهرا». و تقدم وجهه في مباحث الخلوة.

و أما مع عدمه، فيجب على المعروف من مذهب الأصحاب، و في الجواهر:

«بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، كما هو صريح بعضهم».

و يقتضيه أيضا ما تقدم في مباحث الخلوة، فإنَّ المقام من صغريات ما تقدم هناك من وجوب الوضوء مع عدم الاستبراء من البول، كما صرح به في مفتاح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٥٩٩

كالمنى، سواء استبرأ بالخرطاط لتعذر البول أم لا (١)،

الكرامة، و عليه يحمل صحيح محمد بن مسلم المتقدم، و نحوه موثق سماعه (١) و حديث معاوية بن ميسرة (٢).

لكن قد يظهر من المقنعة عدم وجوبه، لأنه بعد أن ذكر في آداب الغسل الاستبراء بالبول، فإن لم يتيسر فالاجتهاد بالخرطاط قال: «و إذا وجد المغتسل من الجنابة بللا على رأس إحليلة أو أحس بخروج شيء منه بعد اغتساله، فإنه إن كان قد استبرأ بما قدمنا ذكره من البول أو الاجتهاد فيه فليس عليه وضوء و لا إعادة الغسل، لأن ذلك ربما كان وديا أو مذيا».

و قد يظهر أيضا من الشيخ في الاستبصار حيث قال: «فأما ما يتضمن خبر سماعه و محمد بن مسلم من ذكر إعادة الوضوء، فمحمول على الاستحباب. و يجوز أن يكون المراد بما خرج بعد البول و الغسل ما ينقض الوضوء، فحينئذ يجب عليه الوضوء»، و قريب منه في

التهديب معللاً بأنه بعد تحقق الطهارة فلا يجب إعادتها إلا بدليل قاطع.

و لا وجه له بعد ما تقدم.

(١) كما هو ظاهر من أطلق وجوب الغسل مع عدم البول، كالصدوق في الهداية و الشيخ في الخلاف، مدعيًا عليه الإجماع، و غيرهما، و حكاة في الجواهر عن جماعة من متأخري المتأخرين.

و يقتضيه إطلاق النصوص المتقدمة، المؤيد بعدم التنبيه للاستبراء بالخرطاط في النصوص مع الحاجة له و الإشارة للعجز عن البول في صحيح البنزلي و غيره مما تقدم في استحباب البول قبل الغسل.

خلافًا لظاهر المبسوط و الشرائع و النافع من عدم وجوب إعادة الغسل معه

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٠

...

مطلقاً، و قد يظهر من الإرشاد، لأنه أطلق فيه الاستبراء.

و كأنه لدعوى الجمع بذلك بين النصوص المذكورة و النصوص الأخر المتقدمة الدالة على عدم وجوب الغسل.

أو لدعوى: فهمه من نصوص الاستبراء بها من البول بإلغاء خصوصية البول عرفاً، لما هو المرتكز من أن الغرض منها تنقية المحل الذي هو المطلوب هنا أيضاً.

أو لشمول إطلاق تلك النصوص لما إذا تخلل خروج المنى بين البول و الخرطاط، فيكون مقتضاه عدم الاعتناء حينئذ بما خرج و إن بلغ السوق، كما في بعض النصوص «١»، بل يبنى على أنه من الجبائل، كما في آخر «٢».

و الكل كما ترى، لأن الجمع المذكور تبرعى، كما تقدم.

و تنقية الخرطاط للمجرى من البول لا- تستلزم تنقيتها له من المنى مع كونه أغلظ منه، و قد يختلف معه في بعض خصوصيات المجرى، على أن العلم بتنقيتها له من البول غير حاصل، و اكتفاء الشارع بها في تنقيته منه لا يستلزم اكتفاءه بها في تنقيته من المنى.

كما أن إطلاق نصوص الاستبراء بالخرطاط ظاهر في نفى احتمال البول، دون غيره من نواقض الوضوء، فضلاً عن نواقض الغسل. و لذا لا- إشكال في الاعتناء باحتمال المنى لو خرج بعد الخرطاط و لم يستبرأ منه لا- بالبول و لا بالخرطاط. مع معارضته بإطلاق نصوص المقام الذي هو أقوى منه في مورد الاجتماع.

هذا، و قد قيد كفاية الخرطاط بما إذا تعذر البول في المقنعة و المراسم و السرائر و التذكرة و القواعد و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و محكى الجامع و الذكرى و البيان و غيرها، و نسبه في الحقائق لظاهر الأكثر، و في جامع المقاصد و محكى الذكرى للأصحاب.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب أحكام الخلوة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠١

...

و يظهر من بعضهم أنه مقتضى الجمع بين الطائفتين المشار إليهما من النصوص.

لكنه تبرعى كسابقه، بل هو أبعد منه، لما فى التفصيل بين القدرة على البول و العجز عنه من العناية التعبدية، حيث لا يفرق بينهما فى تنقية الخراط للمجرى من المنى.

و مثله ما فى الروض و عن الذكرى من الاستدلال له بقوله عليه السلام فى خبر جميل: «قد تعصرت و نزل من الحبال» (١).

لأنه إن ابتنى على حمل التعصر فيه على التعصر المخرج للبلل - كما هو الظاهر - فهو أجنبى عن الاستبراء، و إن ابتنى على حمله على عصر المجرى الذى هو عبارة عن الخراط، فهو - مع بعده فى نفسه، و لا سيما مع عدم الإشارة إليه فى السؤال - لا يقتضى التقييد بحال تعذر البول، بل لعل ظاهر فرض نسيانه التمكن منه، و لا أقل من كونه كالصريح فى عدم إحراز تعذره.

و مثلهما فى الضعف ما فى النهاية من الاكتفاء بتعذر البول فى عدم وجوب الغسل بخروج البلل، و إن لم يستبرأ بالخراطات.

و فى التهذيب أنه مقتضى الجمع بين نصوص وجوب الغسل و خبرى عبد الله بن هلال و زيد الشحام المتقدمين فى نصوص عدم وجوبه، و احتمله فى الاستبصار. و هو كما ترى تبرعى أيضا.

نعم، قد يستدل بقوله عليه السلام فى صحيح البزنطى المتقدم فى استحباب البول عند الغسل: «و تبول إن قدرت على البول» (٢).

لكن عدم الأمر بالبول مع تعذره لا يستلزم عدم وجوب الغسل بخروج البلل المشتبه حينئذ.

هذا، و فى الاستبصار الجمع بحمل نصوص عدم إعادة الغسل على صورة

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الجنابة حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٢

إلا إذا علم بذلك أو بغيره عدم بقاء شىء من المنى فى المجرى (١).

مسألة ٢٩ إذا بال بعد الغسل و لم يكن قد بال قبله لم تجب إعادة الغسل

مسألة ٢٩: إذا بال بعد الغسل و لم يكن قد بال قبله لم تجب إعادة الغسل، و إن احتمل خروج شىء من المنى مع البول (٢).

مسألة ٣٠ إذا دار أمر المشتبه بين البول و المنى

مسألة ٣٠: إذا دار أمر المشتبه بين البول و المنى (٣)،

نسيان البول، بشهادة خبرى جميل و أحمد بن هلال المتقدمين فى نصوص عدم وجوب الغسل. و تقدم هناك المنع من ذلك، فراجع.

(١) لما أشرنا إليه آنفا من انصراف نصوص المقام عن التعبد بكون البلل منيا فى الفرض، بل هى بصدد التعبد بخروج المنى من المجرى مع احتمال وجوده فيه، لأنه الذى يرفعه البول، فيتعين البناء فى الفرض على عدم خروج المنى بانزال جديد وفقا للأصل، بل لعموم التعليل فى صحيح محمد ابن مسلم المتقدم.

نعم، قد يدعى عدم نقاء المجرى من المنى بالخراطات و نحوها لغلظه و لزوجته، و لا يرتفع إلا بالبول الغاسل للمجرى.

وفيه: أنه لو سلم بقاء شىء منه، فهو قد يستهلك فى البلل الخارج لقلته، كما قد سبق أنه مع العلم بنوع البلل و عدم ناقضيته لا أثر لاحتمال اختلاطه بشىء من المنى، فلا بد فى وجوب إعادة الغسل من احتمال بقاء شىء معتد به من المنى، ليحتمل كونه تمام الخارج

أو بعضه بنحو لا يستهلك فيه، بل بنحو لا يصدق على الخارج غيره وإن احتمل اختلاطه به، فلاحظ.

(٢) لما تقدم في أول المسألة السابقة من عدم وجوب الغسل مع معرفة نوع الخارج وأنه غير ناقض للغسل وإن احتمل استصحابه لشيء من المنى.

(٣) الظاهر أن مراده بالدوران بينهما ليس مجرد العلم الإجمالي بأحدهما، بل لا بد معه من الدوران بينهما بلحاظ التعبد الشرعي، لعدم تعبد الشارع بأحدهما، كما لو خرج البلل بعد الاستبراء من البول بالخرطاط مع سبق خروج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٣

فإن كان متطهرا من الحدثين وجب عليه الغسل و الوضوء معا (١)، وإن كان محدثا بالأصغر وجب عليه الوضوء فقط (٢).

[مسألة ٣١ يجزى غسل الجنابة عن الوضوء]

مسألة ٣١: يجزى غسل الجنابة عن الوضوء (٣) لكل ما اشترط به.

المنى أو بدونه، حيث يكون البول مانعا من التعبد بأن الخارج منى، و الخرطاط مانع من التعبد بكونه بولا، و كذا لو علم بدونهما ببقاء المجزى من البول و المنى معا، و احتمل نزول البول أو المنى من مقرهما، حيث تقصر نصوص المقام عن التعبد بأحد الأمرين، كما ذكرناه غير مرة.

أما مع تعبد الشارع بأنه منى، كما لو خرج قبل الاستبراء منه بالبول، أو بأنه بول، كما لو خرج قبل الاستبراء منه بالخرطاط، فينحل العلم الإجمالي و يكتفى بالاعتصار على ما يقتضيه التعبد الشرعي من الوضوء أو الغسل، كما نبه له قدس سره في مستمسكه، و تقدم منه في المتن في فائدة الاستبراء من البول بالخرطاط من مباحث أحكام الخلوة، و تقدم منا هناك و هنا في التنبيه الرابع من تنبيهات فائدة الاستبراء من المنى بالبول.

(١) كما هو مقتضى العلم الإجمالي بوجوب أحدهما من دون أن يجزى عنه الآخر.

(٢) لاستصحاب الحدث الأصغر و عدم الحدث الأكبر.

و لا مجال لاستصحاب كلى الحدث معه، على ما تقدم عند الكلام في فائدة الاستبراء من البول بالخرطاط من مباحث أحكام الخلوة، فراجع.

(٣) كما صرح به الأصحاب من دون خلاف ظاهر بينهم، بل تضافرت دعوى نفى الخلاف فيه و الإجماع عليه من جملة منهم، كالشيخ و السيدين و الفاضلين و ابن إدريس و غيرهم. و فى الجواهر: «للإجماع محصلا و منقولا، مستفيضا غاية الاستفاضة».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٤

...

و يقتضيه - مضافا إلى عمومات أجزاء الغسل عن الوضوء «١» - النصوص الكثيرة الواردة فيه، كقوله عليه السلام فى صحيح زرارة الوارد فى بيان غسل الجنابة: «ليس قبله و لا بعده وضوء» «٢».

و فى المرسل عن محمد بن مسلم: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: إن أهل الكوفة يروون عن على عليه السلام أنه كان يأمر بالوضوء قبل الغسل من الجنابة، قال: كذبوا على على عليه السلام ما وجدوا ذلك فى كتاب على عليه السلام قال الله تعالى وَ إِن كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا» «٣».

أما دلالة الآية المذكورة فيه، و التى استدلل بها فى الخلاف و المعتبر و غيرهما، فهى موقوفة على كون الجملة المذكورة استثناء من

الأمر بالوضوء لمن يقوم للصلاة، لا لبيان واجب آخر معه في حق الجنب، ولا قرينه على أحد الأمرين في الآية. نعم، لا يبعد انصراف قوله تعالى فَاطَّهَّرُوا للتطهر التام من الجنابة دون الناقص، فمع فرض كون المراد به الغسل - كما نسبه في المعتبر لإجماع المفسرين - يكون مقتضاه ارتفاع تمام أثر الجنابة بالغسل، وحيث تضمنت الأدلة أن الجنابة من نواقض الوضوء، كان مقتضاه إجزاؤه عنه، وخصوصية الانتقاض الحاصل منها غير دخیلة في إجزائه إجماعاً. مضافاً إلى أن الاقتصار في ذيل الآية الشريفة على التيمم الواحد مع الجنابة مشعر بعدم الحاجة معها إلا إلى طهارة واحدة يكون ذلك التيمم بدلاً عنها، فتأمل جيداً. على أنه يكفي في تفسيرهم عليهم السلام الاستفادة من الحديث الشريف، لو تمّ سنده، لأنهم أعدل الكتاب و تراجمته.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٥

...

كما أنه استدل في المعتبر وغيره بقوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا إِلَّا عَابِرِي سَبِيلٍ حَتَّى تَغْتَسِلُوا «١»، ودلالته موقوفة على شمول الغاية لقرب الصلاة وعدم اختصاصها بالعبور في المساجد التي هي محال الصلاة.

ولا تظهر لنا فعلاً القرينه على أحد الأمرين. وقد تقدم بعض ما يتعلق بالآية عند الكلام في الاستدلال بها على حرمة دخول الجنب للمسجد، فراجع.

هذا، وفي كشف اللثام عن الشيخ قدس سره: «و سمعت أن ظاهره - كما في المصباح و مختصره و عمل يوم و ليلة - الوجوب، و لعله لم يرد».

ولا ينبغي التأمل في عدم إرادته له، بعد ما عرفت، فليحمل على الاستحباب، كما هو المناسب للكتب المذكورة، و الظاهر منه في التهذيب و الاستبصار، لأنه أكد فيهما على كونه المراد من صحيح أبي بكر الحضرمي عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته كيف أصنع إذا أجنب؟ قال: اغسل كفك و فرجك و توضأ وضوء الصلاة ثم اغتسل» «٢».

لكن ظاهر غيره من الأصحاب عدم استحبابه، لعدم ذكرهم له في الوضوءات المستحبة و عدم تنبيههم لاستحبابه في المقام، بل هو صريح جماعة منهم، و في الروض و الرياض و عن المختلف و الكفاية و الذخيرة أنه المشهور.

و قد يستظهر من قوله في المنتهى: «لا- يستحب الوضوء عندنا، خلافاً للشيخ» انفراد الشيخ به عن الأصحاب، و لذا نسب عدم الاستحباب للأصحاب في محكي مجمع الفوائد، بل عن الدلائل: «الظاهر أنه اتفاقي، و ما ذكره الشيخ تأويلاً لرواية الحضرمي فغير صريح في أنه مذهب له».

لكن الإنصاف قوة ظهور كلام الشيخ في البناء على الاستحباب، كما يظهر من قول العلامة في التذكرة «من توضأ معتقداً أن الغسل لا يجزيه كان

(٢) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٦

...

مبدعاً» مشروعيته في الجملة و عدم كونه بدعةً لو جىء به مع اعتقاد أجزاء الغسل عنه.

و كيف كان، فالاستحباب هو الأنسب بالجمع بين الأدلة، و لا مجال مع ذلك لحمل صحيح الحضرمي على التقيّة، و إن ذكره غير واحد.

و ما تضمنه بعض النصوص من أنّ الوضوء بعد الغسل بدعة «١» - مع عدم منافاته للصحيح، لأنه تضمن تقديم الوضوء على الغسل - لا يختص بغسل الجنابة.

و مثله قوله عليه السلام: «و أى وضوء أظهر من الغسل» «٢» و نحوه مما يظهر منه عدم مشروعية الوضوء مع الغسل، لعدم الفائدة فيه. و أما حمل الطائفتين على خصوص غسل الجنابة لما تضمنته بعض النصوص من مشروعية الوضوء في بقية الأغسال «٣»، فليس هو بأولى من العكس للصحيح المذكور، بل قد يكون العكس أولى، لأنه أبعد عن كثرة التخصيص.

و أما الشهرة و عمل الأصحاب، فقد تكرر منا أنه لا أثر لهما غالباً في المستحبات و المكروهات. فالأولى حمل هاتين الطائفتين على بيان عدم وجوب الوضوء، و أنه إنما يكون بدعة إذا أتى به باعتقاد عدم أجزاء الغسل عنه، و إنما يكون غير مفيد بلحاظ الطهر الواجب.

نعم، بناء على حمل ما تضمن الأمر بالوضوء في بقية الأغسال على الاستحباب، فحيث استثنى منه غسل الجنابة يكون ظاهراً في عدم استحبابه معه، فيعارض الصحيح المذكور و يتعين حمل الصحيح على التقيّة، لموافقته للعامة. اللهم إلا أن يجمع بينهما باختلاف مراتب الفضل، فالوضوء مع غير غسل الجنابة أفضل منه معه.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٧

[مسألة ٣٢ إذا خرجت رطوبة مشبهة بعد الغسل]

مسألة ٣٢: إذا خرجت رطوبة مشبهة بعد الغسل و شك في أنه استبرأ بالغسل أم لا، بنى على عدمه (١)، فيجب عليه الغسل (٢).

[مسألة ٣٣ لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشبهة بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار]

مسألة ٣٣: لا فرق في جريان حكم الرطوبة المشبهة بين أن يكون الاشتباه بعد الفحص و الاختبار، و أن يكون لعدم إمكان الاختبار من جهة العمى أو الظلمة أو نحو ذلك (٣).

أو يحمل الصحيح على كون الوضوء من آداب الغسل، كالمضمضة و الاستنشاق، لا مستحب أجنبي عنه، بخلاف الوضوء لغيره من الأغسال، فتأمل.

(١) للاستصحاب.

(٢) يعنى: ظاهراً، لأنه الأثر الشرعى لعدم البول.

(٣) لما تقدم منا فى أول المسألة الثامنة والعشرين من أنه مقتضى إطلاق النصوص.

و أما ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن مثل التعريض للضياء لا يعد فحصاً، فيجب و لا يجوز بدونه البناء على مقتضى التعبد الظاهرى، كما يجب فى سائر موارد الرجوع للأصول فى الشبهات الموضوعية، و إن اشتهر عدم وجوب الفحص فيها، و الذى لا يجب فيها هو الفحص بالمقدار المعتد به.

ففيه: أن الفحص لم يؤخذ بعنوانه فى الأدلة كى يهتم بتحقيق صدقه فى المقام، بل ليس موضوعها، بقرينة كون التعبد ظاهرياً، إلا الشك الحاصل بدون الفحص المذكور فى المقام و نحوه من موارد الشبهات الموضوعية.

بل وجوب الفحص المذكور مما لا تناسبه أدلة كثير منها، كأصالة الطهارة و قاعدة اليد و غيرهما.

و منه يظهر عدم وجوب الفحص بالمقدار المذكور حتى مع القدرة عليه، و الظاهر أن ذكر عدم التمكن من الاختبار فى المتن ليس للتقييد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٨

[مسألة ٣٤ لو أحدث بالأصغر فى أثناء الغسل أتمه و توضأ]

مسألة ٣٤: لو أحدث بالأصغر فى أثناء الغسل أتمه و توضأ (١).

(١) كما فى الشرائع و النافع و المعبر و الروضة و المدارك و المفاتيح و كشف اللثام، و مال إليه البهائى فى الحبل المتين و حكاه عن والده، كما حكاه فى المبسوط عن بعض أصحابنا، و فى المعبر و غيره عن المرتضى، كما حكى عن اليوسفى و صاحب المعالم و الأردبيلى و الشيخ نجيب الدين و غيرهم.

أما الإتمام و عدم البطلان، فهو مقتضى إطلاق ما دل على وجوب غسل الجنابة، لأنه و إن لم يرد لبيان كيفية الغسل بل وجوبه، إلا أن الغسل لغة لما كان هو غسل تمام البدن، و كان غسل الجنابة معهوداً عند العرف قبل الإسلام و لم يكن من مخترعات هذه الشريعة المأخوذة منها، كان مقتضى الإطلاق اللفظى و المقامى الاكتفاء فيه بما هو المعروف عند العرف المعهود للناس، و كل شرط زائد عليه محتاج للبيان، و لا أثر لأسباب الحدث الأصغر فيه، لأن الالتفات لتأثيرها تابع لحكم الشارع بوجوب الوضوء منها مع غفلة العرف عنه.

مضافاً إلى إطلاقات النصوص الشارحة لغسل الجنابة، لظهورها فى بيان تمام ما يعتبر فى الغسل، لا خصوص أجزائه.

لكن ذكر سيدنا المصنف قدس سره: أنها إنما تنفى احتمال المانعية، و الظاهر التسالم على عدمها، و إنما الشك فى كونه ناقضاً لما وقع من أجزاء الغسل، كالحدث الأكبر الواقع فى الأثناء أو بعد الإتمام، و النصوص البيانية الشارحة غير متعرضة لهذه الجهة.

و فيه: أن الناقضية فى المقام إنما هى بالإضافة إلى طهارة الأجزاء الواقعة التى أشير إليها فى مثل قوله عليه السلام: «فما جرى عليه الماء فقد طهر» (١) و قوله عليه السلام: «و كل شىء أمسسته الماء فقد أنقته» (٢).

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٠٩

...

و أما الإضافة إلى رفع الجنابة المترتب على طهارة مجموع الأجزاء، فالشك إنما هو في المانع، لأن انتقاض طهارة ما وقع من الأجزاء مانع من ارتفاع الجنابة بإتمام الغسل.

و من الظاهر أنّ النصوص الشارحة واردة لبيان الغسل الرافع للجنابة ذى الآثار المعهودة، لا لبيان ما يحقق طهارة كل جزء جزء بنحو الانحلال، فعدم التعرض فيها لنقضية الحدث الأصغر في الأثناء لما وقع و مانعته من ارتفاع الجنابة بإتمام الغسل ظاهر في عدمهما بمقتضى الإطلاق، و لذا لا ينبغي التأمل في صلوح النصوص المذكورة للاستدلال على عدم ناقضية مثل الكلام في الأثناء.

و إنما لم يتعرض فيها للانتقاض بتخلل الحدث الأكبر لوضوحه بسبب عموم ناقضيته و وجوب الغسل له.

نعم، يتجه ما ذكره قدس سرّه بالإضافة إلى النواقض المتأخرة عن تمامية الغسل، لعدم منافاتها لما وردت النصوص لبيانه، و هو الغسل التام الرافع للجنابة ذى الآثار المعهودة، و إنما توجب ارتفاعه بعد تحققه، و ليست النصوص واردة لبيان أمد بقائه.

و بالجملة: الظاهر نهوض الإطلاق بالمطلوب، و هي معتضدة بما دل على جواز تفريق الغسل، كصحيح حرير، و فيه - بعد الحكم بجواز إتمام الوضوء و إن جف - «قلت: و كذلك غسل الجنابة؟ قال: هو بتلك المنزلة، و ابدأ بالرأس، ثمّ أفض على سائر جسديك، قلت: و إن كان بعض يوم؟ قال: نعم» (١) و صحيح إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إنّ عليا عليه السلام لم ير بأساً أن يغسل الجنب رأسه غدوة و يغسل سائر جسده عند الصلاة» (٢).

و ما ورد في قصة أم إسماعيل (٣)، لتوقع حصول الحدث الأصغر مع طول

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الجنابة حديث: ٤ و باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٠

...

المدّة، فلو كان مبطلا للغسل لكان التنبيه له مناسباً جداً، بل جعله في الجواهر كالصرح في المطلوب.

و إن كان الإنصاف عدم صلوحه للاستدلال، لوروده لبيان جواز التفريق، لا لبيان كيفية الغسل، ليكون له إطلاق من هذه الجهة.

نعم، لو كان عدم تخلل الحدث نادراً كان دالاً على المطلوب تبعاً.

لكنه ليس كذلك قطعاً، بل لعل المغتسل بطبعه الأولى يتحرز عن الحدث الأصغر، لما فيه من الإخلال ببعض فائدة الغسل، بل قد يعتمد المغتسل المحافظة عليه ليصلى به، كما قد يشعر به صحيح إبراهيم، فتأمل.

ثمّ إنه قد تمسك سيدنا المصنف قدس سرّه للمطلوب بأصالة عدم الانتقاض.

و يشكل بأنّ ذلك إن كان أصلاً عقلاً لا يبتنى على الاستصحاب، فهو ممنوع، لعدم وضوح بناء العقلاء عليه.

و إن أراد به استصحاب عدم الانتقاض، فمن الظاهر عدم أخذ الانتقاض موضوعاً لأثر شرعي، ليصح استصحابه بلحاظه.

و إن رجع إلى استصحاب طهارة الأجزاء المغسولة، فالظاهر أنّ موضوع الأحكام هي الطهارة من الجنابة، التي هي قائمة بالمكلف و منوطة خارجاً بطهارة بدنه بمجموعه، فليست طهارة الأجزاء موضوعاً لأثر شرعي يصح استصحابه.

و ليس مرجع موضوعية الطهارة من الجنابة للأحكام إلى موضوعية كل جزء من أجزاء البدن بنحو الانحلال، و مع قطع النظر عن غيره،

ليصح استصحابه، كالطهارة من الخبث القائمة بأجزاء البدن، و التي كان اعتبارها انحلالاً راجعاً إلى اعتبار طهارة كل جزء جزء، فيصح استصحاب طهارة الجزء مع قطع النظر عن غيره.

و دعوى: أن استصحاب طهارة الجزء من الحدث ليس بلحاظ أحكام الطهارة من الجنابة، بل بلحاظ نفس الطهارة من الجنابة، لترتيبها على طهارة أجزاء البدن بغسلها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١١

...

مدفوعة: بأن الطهارة من الجنابة قد رتب شرعاً على الغسل بنحو المجموع، لا على طهارة أجزاء البدن المترتبة عليه بنحو الانحلال، بل هي مقارنة لطهارة الأجزاء أو مترتبة عليها خارجاً لا شرعاً.

و مثله ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سرّه من التمسك باستصحاب صحة الأجزاء السابقة، الذي هو بمعنى ترتيب آثارها الشرعية الثابتة لها قبل عروض ما يشك في ناقضيته، و هي كونها مؤثرة في حصول الطهارة بشرط لحوق سائر الأجزاء بها.

إذ فيه: أن المستصحب إن كان نفس الأثر المذكور لم يجر الاستصحاب، لأنه تعلقي، و إن كان هو أمر فعلي يستتبع الأثر المذكور فلا نتقله، و لا دليل عليه، إلا أن يرجع إلى طهارة الأجزاء التي عرفت حالها.

هذا كله في عدم بطلان الغسل بالحدث.

و أما وجوب الوضوء و عدم إجزاء الغسل المذكور عنه، فهو لإطلاق ما دل على سببية أسباب الحدث الأصغر للوضوء، لشموله للسبب الواقع في أثناء الغسل، من دون فرق بين القول بوحدة الحدث - و أنه يستند لمجموع الأسباب مع تقارنها و لأسبقها وجوداً مع تعاقبها - و القول بتعدد تبعاً لتعدد السبب - و إن ارتفع الكل بالوضوء أو الغسل الواحد.

أما على الثاني، فظاهر لعدم صلوح الغسل لرفع الحدث المتجدد في أثرائه، لاختصاص أدلة إجزاء الغسل عن الوضوء و رافعيته للحدث الأصغر بالغسل التام الواقع بعد الحدث الموجب للوضوء، دون بعض الغسل المتمم لما وقع منه قبله.

و أما على الأول، فلأن السبب المتجدد و إن لم يؤثر حدثاً جديداً، لعدم ارتفاع الحدث السابق قبل إكمال الغسل، إلا أن الاستفادة ارتكازاً من أدلة ناقضية سبب الحدث لسبب الجنابة ناقضيته لجزء السبب أيضاً.

بل يأتي من بعضهم دعوى أولويته منه في ذلك، و لذا لو وقع الحدث الأصغر في أثناء الوضوء أو الأكبر في أثناء الغسل أبطله بلا إشكال، و هو مقتضى إطلاق ما دل على وجوب الوضوء بأسباب الحدث الأصغر و الغسل بأسباب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٢

...

الحدث الأكبر، لأن مقتضاه وجوب الوضوء و الغسل التامين، لا إتمامهما، فإذا كان من شأن الحدث المذكور إيجاب الوضوء في المقام فلا غسل مجز عنه، لأن المجزى عنه هو الغسل التام، و المفروض وقوع بعض الغسل قبل تحقق سبب وجوب الوضوء، يتعين الوضوء، لانهصار الراجع به.

و منه يظهر ضعف ما في جواهر القاضى و فى السرائر و جامع المقاصد و عن الداماد و الخراسانى و الشيخ سليمان البحرانى من عدم الحاجة للوضوء.

بدعوى: أنه بعد فرض صحة الغسل لما سبق يتعين إجزاؤه عن الوضوء.

حيث ظهر قصور دليل الإجزاء عن المقام.

و دعوى: أنه لما لم ترتفع الجنابة قبل تمام الغسل فلا أثر لأسباب الحدث الأصغر، لاختصاص تأثيرها بحال الطهارة منها. مدفوعة: بعدم الدليل على ذلك، إلا ما دل على أجزاء الغسل عن الوضوء، وهو لا يقتضى عدم تأثير السبب المذكور فى حال الجنابة، ليرفع به اليد عن إطلاق ما دل على اقتضائه الوضوء، بل أجزاء الغسل عن الوضوء فى طول تحقق المقتضى له، فمع ما عرفت من قصور دليل الإجزاء فى المقام يتعين البناء على وجوب الوضوء.

هذا، وقد ذهب لجوب استئناف الغسل بالحدث الأصغر فى أثناءه فى الهداية و المبسوط و النهاية و المنتهى و التذكرة و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللمعة و الروض، و حكاه فى الفقيه عن رسالته أبيه و أقره، كما حكى عن الإصباح و الجامع و نهاية الأحكام و التحرير و المختلف و البيان و الذكري و المقتصر و غاية المرام و التنقيح، و نسبه فى محكى حاشية الألفية للمحقق الثانى للمتأخرين، و فى محكى حاشية المدارك للمشهور.

و استدل له.

تارة: بما فى المنتهى و غيره من أنّ الحدث الأصغر ناقض للطهارة الكبرى بكمالها فلا بعاضها أولى، و مع الانتقاض إن كان جنبا اغتسل و إلا توضأ، و حيث كان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٣

...

جنبا- لعدم إكمال الغسل - تعين الغسل.

و كأنّ المراد من ناقضيته للطهارة الكبرى ناقضيته لها فى الجملة، و لو بنحو يمتنع معه ترتيب بعض آثارها مما يناط بالطهارة من الحدث الأصغر.

لكن فيه: أنّ ناقضيته للطهارة الكبرى التامة إنما هى بلحاظ رفعها للحدث الأصغر، و لذا يكتفى بالوضوء لو وقع الحدث بعد إكمال الغسل، و انتقاض أبعاضها بلحاظه إنما يقتضى عدم إجزائها عن الوضوء، لا بطلانها رأسا بحيث لا ترفع الحدث الأكبر.

و ما ذكره من اختصاص وجوب الوضوء بغير الجنب ممنوع على إطلاقه، لانحصار الدليل عليه بما دل على أجزاء الغسل عن الوضوء، فمع عدم إجزائه عنه فى المقام - لما سبق - يتعين وجوب الوضوء و إن كان المحدث جنبا.

و مثله ما فى الروض من دعوى الإجماع على عدم الوضوء مع غسل الجنابة، إذ لا معنى لشمول معقد الإجماع للمقام مع ما عرفت من الخلاف.

و اخرى: بما أشار إليه فى كشف اللثام من أنّ من شأن غسل الجنابة الصحيح رفعه للأحداث الصغار، و هذا الغسل إن أتمه لا يرفع ما تخلله، و نحوه ما فيه أيضا من أنه لا غسل من الجنابة غير مبيح للصلاة، و ما عن الفخر من أنّ إبطال الحدث للغسل فى إباحة الصلاة مستلزم لإبطاله فى رفع الحدث.

و يندفع بأنّ المتيقن رافعية الغسل للأحداث الصغار الواقعة قبله و إباحته للصلاة من حيثيتها، فعدم رافعيته للحدث المتخلل فى أثناءه و عدم إباحته للصلاة من جهته لا يستلزم بطلانه.

و التلازم بين رافعية الغسل للحدث و إباحته للصلاة من جميع الجهات ممنوع.

و ثالثه: بما فى المدارك عن كتاب عرض المجالس للصدوق عن الصادق عليه السلام: «قال: لا بأس بتبعض الغسل، تغسل يدك و فرجك و رأسك و تؤخر غسل جسدك إلى وقت الصلاة ثم تغسل جسدك إن أردت ذلك، فإن أحدثت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٤

...

حدثنا من بول أو غائط أو ريح أو منى بعد ما غسلت رأسك من قبل أن تغسل جسدك فأعد الغسل من أوله» (١).
و عن الذكرى: «وقد قيل: إنه مروى عن الصادق عليه السلام في كتاب عرض المجالس للصدوق»، وفي الوسائل - بعد روايته عن المدارك -: «و رواه الشهيدان وغيرهما من الأصحاب»، ونحوه الرضوى (٢).
لكن في الجواهر: «إن ما نقل من رواية المجالس - مع عدم ثبوتها، كما نقل عن جماعة من المتأخرين عدم العثور عليها في هذا الكتاب، ويشعر به نسبة الشهيد له إلى القيل - فاقدة لشرائط الحجية، ولا شهرة محققة، حتى تجبرها، مع ظهور عدم كونها منشأ لفتوى كثير منهم، ولذا لم تقع الإشارة إليها قبل الشهيد».
نعم، قد يؤيده الرضوى، و وجود مضمونه في رسالته الصدوق الأول، التي قيل: إنها متون أخبار، حتى كانوا يرجعون إليها إذا أعوزتهم النصوص.

بل يبعد استناد فتوى الصدوقين لوجه استنباطية كالوجه السابقة، لما هو الظاهر من حالهما من الفتوى بمضامين النصوص، فتكون جابرة للرواية المذكورة، ولذا توقف شيخنا الأستاذ قدس سره أو مال للقول المذكور، كما مال إليه في الحقائق.
لكن في بلوغ ذلك مرتبة الحجية أو التوقف عن العمل بالقواعد العامة إشكال ظاهر.
نعم، قد يستدل بإطلاق قوله تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ. وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا (٣)، فإنه بعد حمل ذيل الآية على إرادة اجتزاء الجنب بالتطهر - الذي هو الغسل - لا ضمه للوضوء و لو بقرينة النصوص و الإجماع، يكون مقيدا لإطلاق أدله وجوب الوضوء على المحدث بالأصغر، و قرينة على قصوره عن حال الجنابة، و أن عليه الغسل حينئذ، لا

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٠ من أبواب أحكام غسل الجنابة حديث: ١.

(٣) سورة المائدة: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٥

...

الوضوء، و لازم ذلك وجوب الغسل على المحدث بالأصغر في المقام، لأنه جنب.
و من هنا ذهب بعض مشايخنا إلى وجوب استئناف الغسل و الاجتزاء به.
لكنه يشكّل.

أولاً: بأنه موقوف على كون الجنب الذي تضمن الذيل حكمه من أفراد ما تضمن الصدر حكمه، و هو المحدث بالأصغر - لأنه المناسب للأمر بالوضوء - أو خصوص القائم من النوم - كما تضمنه موثق ابن بكير (١) - إذ لو كان في قبالة فالآية بصدرها و ذيلها تدل على حكم كل من الحدث الأصغر و الأكبر، كسائر الإطلاقات الواردة فيهما، من دون أن تتصدى لحكم اجتماعهما، و لا تدل على كفاية الغسل لرفعهما حينئذ.

و الإجماع و النصوص و إن اقتضت ذلك إلا أنها لا تكون قرينة على حمل الآية على الأول، و قد سبق أن المتيقن من النصوص و الإجماع الاجتزاء بغسل الجنابة للحدث الأصغر الواقع قبله من دون نظر لما يقع منه في أثناء الغسل، بل مقتضى الإطلاقات فيه صحة الغسل و وجوب الوضوء للحدث المتجدد.

كما لا- قرينة أخرى على حمل الآية على الأول، حتى مرسل محمد بن مسلم المتقدم في المسألة الواحدة و الثلاثين، المتضمن

الاستدلال على عدم وجوب الوضوء مع غسل الجنابة بذيل الآية، لإمكان كون الاستدلال به بلحاظ ناقضية الجنابة للوضوء، فالاكتفاء فيها بغسلها كاشف عن قيامه بفائدة الوضوء.

و ثانيا: بأنه لو تَمَّ كون فرض الجنابة من أفراد فرض الحدث الأصغر في الآية، فالمفهوم عرفا إلغاء خصوصيته و حمله على بيان حكم الجنابة و مانعيتها من الصلاة، مع قطع النظر عن الحدث الأصغر، و لذا كان عندهم من المطلقات الدالة على وجوب غسل الجنابة، لا على بيان حكم النوم أو أسباب الحدث الأصغر بخصوصيتها، و أن الصلاة لا تجوز بعده مع الجنابة إلا بالغسل، إما لتوقف رفعه حين

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٦

...

الجنابة على الغسل، أو لتوقف رفع الجنابة معه عليه، لبيان مبطلته للغسل - مع المفروغية عن مانعية الجنابة و توقف رفعها على الغسل - فإن ذلك خلاف المنصرف من الإطلاق في المقام، و إن كان هو مقتضى الجمود عليه، فالمفهوم من الإطلاق أن وجوب الغسل مع الجنابة لمانعية الجنابة من الصلاة، لا للزوم الغسل بعد النوم حال الجنابة.

و لذا يستدل بإطلاق الآية عندهم على وجوب الغسل بعد الجنابة و لو مع عدم النوم و غيره من أسباب الحدث الأصغر. و هو المناسب لحمل التطهر على الغسل مع عدم كونه مختصا به لغة و لا عرفا و لا شرعا، حيث لا وجه له إلا المفروغية عن مطهرية الغسل من الجنابة من دون خصوصية للحدث الأصغر.

و حينئذ يكون مقتضى الإطلاق المذكور - كسائر الإطلاقات - الاجتزاء بالغسل الذي يقع الحدث الأصغر في أثناءه، و تحمل الآية على صورة النوم قبل الشروع في الغسل، كما هو المنصرف منها على تقدير كون فرض الجنابة في الآية من أفراد فرض النوم، لعدم المناسبة لذلك عرفا إلا بلحاظ كثرة مقارنة النوم للاحتلام.

و من هنا كان الاستدلال بإطلاق الآية لإثبات مبطلية النوم للغسل في غاية الإشكال.

بقي شيء: و هو أنه بناء على ما سبق، فالظاهر جواز إيقاع الوضوء قبل إكمال الغسل، لإطلاق أدلته، خلافا لما قد يظهر من العروة الوثقى من وجوب كونه بعد إكمال الغسل، و ربما ينصرف إليه إطلاق غيره.

و عدم صحة الوضوء الراجع للحدث من الجنب غير ظاهر، و لا سيما مع ما تضمنه بعض النصوص من استحبابه منه للنوم و الجماع و الأكل و الشرب.

و عدم مشروعية الوضوء مع غسل الجنابة للنصوص و الإجماع، لا - يستلزم عدم صحته حالها في مورد مشروعيتها، كما في المقام، فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٧

و لكن لا يترك الاحتياط بالاستئناس بقصد ما عليه من التمام أو الإتمام (١)، و يتوضأ (٢).

(١) جمعا بين المحتملين. و لو جاء به بنية التمام لتخيل بطلان ما سبق، فالاجتزاء به موقوف على عدم قصده بنحو التقييد، إذ معه لا يتحقق الإتمام به على تقدير عدم البطلان، لعدم قصده، فلا يتأدى به الاحتياط.

(٢) لعدم إحراز مشروعية الغسل المستأنف ليجزى عن الوضوء. لكن عن السيد على الصائغ في شرح الإرشاد: «و غير بعيد الاكتفاء باستنائه إذا نوى قطعه، و كان الحدث متقدما على الغسل».

و يشكل بعدم الدليل على بطلان الغسل بنية القطع، بل مقتضى إطلاق نصوصه عدمه، كما أشار لذلك في المدارك و حكى عن الشيخ نجيب الدين.

نعم، قد يتجه الاجتزاء باستئناف الغسل ارتماسا لو كان الحدث في أثناء الغسل الترتيبي - كما جزم بذلك بعض مشايخنا، بناء على عدم بطلان الغسل بالحدث الأصغر - لما سبق في المسألة السابعة عشرة من بقاء موضوع كل من الغسلين قبل إكمال الآخر، فيصح بتمامه - وإن لم يبطل الأول - و يجزئ عن الوضوء، لتأخره عن الحدث الأصغر.

أما لو كان الحدث في أثناء الغسل الارتماسي - لو كان تدريجيا قابلا لتخلل الحدث - اجتزأ قبل إبطاله باستئناف الغسل ترتيبا، لما ذكرنا، كما يجتزأ بعد إبطاله باستئناف الغسل مطلقا.

لكن ذلك كله موقوف على ثبوت نوعي الغسل، الذي هو فرع اعتبار الترتيب في غير الارتماسي، إذ لو لم يعتبر الترتيب فيه - كما هو الأظهر - يكون الغسل عبارة عن وصول الماء لتمام البدن من دون خصوص كيفية، و لا يكون العدول من كيفية لأخرى في الأثناء إلا متمما لما وقع - على تقدير عدم بطلانه - لا غسلا تاما مستأنفا، فلا يجزئ عن الوضوء، فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٨

[مسألة ٣٥ حكم سائر الأغسال حكم غسل الجنابة في عدم بطلانها بالحدث الأصغر]

مسألة ٣٥: حكم سائر الأغسال حكم غسل الجنابة في عدم بطلانها بالحدث الأصغر في أثنائها، بل يتمها و يتوضأ (١).

بقي شيء: و هو أنّ الغسل لو كان آتيا - كما في بعض صور الارتماسي - فقارنه الحدث، أو تدريجيا قارن الحدث إتمامه بحيث لم يقع شيء من الحدث في أثنائها، فلا إشكال في صحته و لزوم الوضوء لو قيل بذلك في تخلل الحدث للغسل.

و أما لو قيل بصحته و إجزائه عن الوضوء مع التخلل، فيشكل إجزاؤه عنه في المقام، لأن تأثير الحدث في رتبة متأخرة عنه عن حصول سببه مقارنا لارتفاع الأكبر فلا مانع من ترتيبه، و لا مجال لارتفاعه بالغسل السابق عليه، بل لا بد فيه من الوضوء.

كما أنه لو قيل ببطلان الغسل مع التخلل، يشكل البناء عليه في المقام، لقصور ما استدلل به عليه هناك عنه، كما يظهر بملاحظته. و استفادته من بعضها، كالمرسل و إطلاق الآية بإلغاء خصوصية موردها لا يخلو عن إشكال، بل منع.

فالمتمين البناء على صحة الغسل و لزوم الوضوء على جميع مباني تلك المسألة.

(١) كما قواه في مبحث غسل الحيض من محكي البيان، و جزم به في الروض، مع بنائهما على البطلان في غسل الجنابة، و نفى الإشكال فيه في المسالك، و جعله قطعيا في الروضة، و في المدارك: «لو تخلل الحدث لغير غسل الجنابة من الأغسال الواجبة و المندوبة، فإن قلنا بإجزائها عن الوضوء اطرده الخلاف، و إلا تعين إتمامه».

أقول: لا إشكال في صحة الغسل و لزوم الوضوء في غسل غير الجنابة لو حكم بذلك في غسل الجنابة، لعين الوجه المتقدم فيه.

كما أنه بناء على الاكتفاء في غسل الجنابة بإتمامه من دون حاجة للوضوء،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦١٩

...

فوجوب الوضوء في غيره من الأغسال مبني على الاحتياج للوضوء معها و عدمه.

و أما بناء على البطلان في غسل الجنابة، فما أن نقول بإجزاء هذه الأغسال عن الوضوء أو بعدمه.

أما على الأول، فإن كان وجه البطلان في غسل الجنابة امتناع تكليف الجنب بالوضوء - كما هو مرجع الوجهين الأولين من وجوه

البطلان المتقدمه- تعيين البناء على البطلان هنا.

و إن كان وجهه مرسل الصدوق أو إطلاق الآيه، توقف الاستدلال بهما للبطلان هنا على إلغاء خصوصية موردهما، و هو لا يخلو عن إشكال.

و لذا كان الأوفق بالقاعدة الإتمام، و صحة الغسل، مع ضم الوضوء.

و أما على الثانى، فلا ينبغي التأمل فى عدم مبطلية الحدث للغسل و وجوب الوضوء به، لإطلاق دليل كل منهما، و عدم ورود شىء من الوجوه المستدل بها هناك على البطلان.

لكن عن التحرير و مبحث غسل الجنابة من البيان الحكم بالبطلان كغسل الجنابة، و فى حاشية المدارك أن الخلاف المتقدم مطرد فيه.

و كأنه لما أشار إليه فى الروض من دعوى: أن الطهارة المطلقة فى الأحداث الكبرى غير الجنابة تستند لمجموع الغسل و الوضوء، من دون أن يستقل منهما بأثر، كما تستند فى الجنابة للغسل وحده، فمع صدور الحدث الأصغر حيث يمتنع ترتب ذلك عليهما فلا بد من بطلان الغسل، لعدم ترتب أثره.

بل عمم فى محكى التنقيح احتمال الخلاف للحدث الواقع بعد الغسل قبل الوضوء، لأن الوضوء جزء.

وفيه. أولاً: أن ذلك إنما يقتضى بطلان الغسل مع تقديم الوضوء عليه أو تأخيره عنه مع وقوع الحدث فى أثناء الوضوء، حيث لا يترتب عليهما حينئذ الطهارة المطلقة مع فرض تأثير الحدث، أما مع تأخره عنه فلا مانع من ترتب الطهارة المطلقة على الغسل و الوضوء اللاحق، سواء كان الحدث فى أثناء الغسل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٠

...

أم بعد إكماله قبل الوضوء.

و ثانياً: أن ترتب الطهارة المطلقة على الغسل و الوضوء ليس بنحو المجموعية، بل الانحلال، فيترتب على الغسل الطهارة من الحدث الأكبر، و على الوضوء الطهارة من الحدث الأصغر، للإجماع - كما فى الروض - على الاكتفاء بالغسل لترتب ما يمنع منه الحدث الأكبر، كجواز الصوم و قراءة العزائم و دخول المساجد.

و قد تقدم فى مسألة تداخل الأغسال من مباحث الوضوء ما ينفع فى ذلك.

و حينئذ لا ملزم بالبناء على مبطلية الحدث الأصغر للغسل، لعدم منافاته لترتب أثره، غاية الأمر كونه مبطلا للوضوء لو قدم على الغسل.

نعم، لو كان الحدث الأصغر ناقضاً للغسل بعد تمامه، كان ناقضاً لأبعاضه و مبطلا له لو وقع فى أثناءه، كما تقدم نظيره.

و ربما قيل بذلك فى بعض الأغسال المستحبة، و يأتى الكلام فى ذلك عند الكلام فيها فى المقصد السابع إن شاء الله تعالى. و هو خارج عن محل الكلام.

هذا، و عن بعضهم صحة الغسل مع لزوم وضوئين، أحدهما لإكمال أثر الغسل، و الآخر للحدث المتجدد.

و كأنه لعدم الدليل على كون الوضوء المكمل لأثر الغسل رافعاً للحدث المتجدد، بل الأصل عدم التداخل.

و يندفع بما تكرر منا فى غير مورد - منها الكلام فى اعتبار طهارة أعضاء الوضوء قبل غسلها - من أن الأصل فى الأسباب التداخل، لإطلاق أدلتها بعد عدم المانع من قيام السبب الواحد بأثرين.

و إنما كان الأصل عدم التداخل فى التكاليف لامتناع تعلق تكليفين استقلالين بالماهية المطلقة، الصادقة بصرف الوجود.

نعم، لو انتقض الوضوء المكمل بالحدث المتجدد لتأخره عنه أو وقوعه فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢١

[مسألة ٣٦ إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل]

مسألة ٣٦: إذا أحدث بالأكبر في أثناء الغسل، فإن كان مماثلاً للحدث السابق، كالجنابة في أثناء غسلها أو المس في أثناء غسله، فلا إشكال في وجوب الاستئناف (١)،

أثنائه، تعين إعادة الوضوء له، كما سبق.

(١) فقد ادعى في كشف اللثام الاتفاق على الإعادة في صورة تجدد الجنابة في أثناء غسلها، وفي مفتاح الكرامة أنه مما لا كلام فيه، وفي الجواهر: «و لعله لا ريب فيه في كل حدث تخلل في أثناء رافعه».

أقول: أما عدم الاكتفاء بإتمام الغسل الذي وقع الحدث في أثناءه و وجوب استئناف غسل جديد، فهو مقتضى إطلاق ما تضمنه سببه السبب للغسل، لأن مقتضاه الإتيان بتمام الغسل، لا الاكتفاء بإتمامه.

و دعوى: أن ذلك إنما يتم بناء على تعدد الحدث أو تأكده تبعا لتعدد أفراد سببه، لانهصار الرافع للحدث المتجدد بالغسل التام. أما بناء على وحدة الحدث و عدم قابليته للتأكد، فهو يستند لأسبق الأسباب، و حيث لا يرتفع الحدث قبل إكمال الغسل فلا أثر للسبب المتجدد، ليجتاز للغسل الرافع.

مدفوعة: بأن عدم ارتفاع الحدث قبل إكمال الغسل لا يستلزم عدم الأثر للسبب المتجدد، بل حيث كان مقتضى الإطلاق لزوم غسل تام بعده فلا بد أن يكون أثره إبطال ما وقع من أجزاء الغسل، لكون أثره انحلاليا- كما هو مقتضى ما تضمنه طهارة كل جزء من البدن بوصول الماء إليه- فيلزم استثنائه. و لا تظهر ثمرة الوجهين المذكورين بذلك، بل بما يأتي.

و أما بطلان الغسل الأول و عدم مشروعية إتمامه لرفع الحدث السابق، فهو يبتنى على ما سبق من تعدد الحدث أو تأكده بتعدد أفراد السبب الواحد و عدمهما، فعلى الأول يتجه مشروعية إتمام الغسل لرفع الحدث السابق، الراجع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٢

...

لتخفيف الحدث، لعدم الدليل على مبطلية الحدث لما وقع من أجزاء الغسل، و لا على ارتباطية الأحداث المجتمعة في الارتفاع، بحيث لا يكفي تتميم الغسل السابق في رفع الحدث السابق، بل لعل مقتضى الإطلاق عدمهما و مشروعية الإتمام.

و على الثاني يتعين بطلانه، كما سبق، فلا يشرع إتمامه، كما ذكره في المتن.

قال في الجواهر: «العدم تصور التبعض في المتجانس، على ما هو الظاهر».

لكن مما سبق يظهر أنه ممكن في نفسه، بل لعله أقرب للمرتكزات و أنسب بالأدلة، و إن كان محتاجا للتأمل.

و قد تقدم الكلام فيه في ذيل الكلام في نية الرفع و الاستباحة من مباحث نية الوضوء، فراجع.

و أما الإجماع على البطلان، فيشكل التعويل على دعواه في المقام لو تمت، لإمكان حمل كلام بعضهم على إرادة عدم الاكتفاء بإكمال الغسل في مقابل ما سبق عن بعضهم في تخلل الحدث الأصغر من الاكتفاء بالإتمام، و ما يأتي من بعضهم من الاكتفاء بذلك في الحدث الأكبر المخالف أيضا.

على أنه لا يتضح كونه إجماعا تعديدا صالحا للاستدلال، بل لعل منشأ بعض الوجوه الاعتبارية التي لا تخلو عن إشكال.

كما أن ما تقدم في مرسل الصدوق من وجوب الإعادة بخروج المنى قبل إكمال غسل الجنابة أعم من بطلان الغسل.

نعم، قد يقال: لازم ذلك وجوب إكمال الغسل لو تعذر استثنائه تخفيفاً للحدث و عدم مشروعية التيمم لرفعه للقدرة على الماء بالإضافة إليه و إن تعذر بالإضافة للحدث الجديد و شرع التيمم لأجله، و من البعيد جداً بناؤهم عليه.

اللهم إلا أن يقال: كما يمكن أن يكون ذلك لعدم قابلية الحدث للتأكد و التعدد يمكن أن يكون لأجل أن الطهارة المعتبرة ليست انحلالية بالإضافة للأحداث، بل مجموعية، بمعنى أن المعتبر هو الطهارة من مجموعها، لا الطهارة من كل منها، فمع مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٣

و إن كان مخالفاً له فالأقوى عدم بطلانه (١)،

تعذر الطهارة من المجموع تسقط رأساً، و يكون ذلك كافياً في مشروعية التيمم للطهارة من المجموع.

نعم، لو دل الدليل على مطلوبة التخفيف تعين البناء عليه، كما في المسلول و المبطلون - على الكلام المتقدم - و المستحاضة، فتأمل جيداً.

(١) كما في الجواهر، و يقتضيه إطلاق أدلة الأغسال، لظهورها في تباين ماهية الأحداث الموجبة لها و ارتفاع كل حدث بغسله، بل صريح بعضها التفكيك بين الأحداث في الارتفاع، كموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن المرأة يجامعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل. قال: إن شاءت أن تغتسل فعلت، و إن لم تفعل فليس عليها شيء، فإذا طهرت اغتسلت غسلاً واحداً للحيض و الجنابة» (١).

و لأجله يتعين حمل ما تضمن نهيها عن غسل الجنابة على بيان عدم وجوبه، كما هو المناسب للتعليل فيه بقوله عليه السلام: «قد جاءها ما يفسد الصلاة» (٢).

و حينئذ يحتاج بطلان الغسل بطرء الحدث في أثائه إلى دليل، و الإطلاق يدفعه.

بل موثق عمار ظاهر في عدم الإبطال، لأن الحائض مستمرة الحدث، فيصدر منها الحدث في أثناء الغسل.

و أما ما عن بعضهم من دعوى الإجماع على فساد غسل الجنابة لو تخلل في أثائه حدث أكبر.

فغير ثابت، بل استبعد في الجواهر دعوى الإجماع في غير المجانس، و ربما يحمل على إرادة عدم الاجتزاء بإتمامه، كما ذكرناه في الحدث المماثل.

نعم، ما سبق في وجه بطلان غسل الجنابة بطرء الحدث الأصغر من

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٧. و باب: ٢٢ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٤

...

استلزام ناقضية الحدث الطارئ بطلان الغسل، لعدم التكليف مع صحته بالوضوء بعد فرض أجزاء غسل الجنابة عنه، لو تم اقتضى البطلان في المقام، لما تقدم من أجزاء كل غسل عن غيره، فعدم أجزاء الغسل الذي تخلله الحدث عن غسل ذلك الحدث مستلزم لبطلانه، لعين الوجه المذكور.

و لعله لذا صرح غير واحد بجريان الخلاف السابق في تخلل الحدث الأصغر هنا. لكن سبق ضعف الوجه المذكور.

و أما مرسل الصدوق المتقدم هناك، فهو - مع ضعفه - مختص بخروج المنى دون غيره من أسباب الأحداث الكبرى.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من لزوم التعدى إليها، كما يتعدى من البول و أخويه إلى غيرهما. غير ظاهر، بل غاية الأمر التعدى للجماع الذى هو مثله سبب للجنابة. مضافا إلى ما سبق من أن وجوب إعادة الغسل أعم من بطلان الغسل السابق.

هذا، و فى الجواهر: «و لو كان العارض الحيض، فالظاهر من كثير من الأصحاب النقض، بل صرح به بعضهم بالنسبة إلى غسل الجنابة، و لعله لقوله عليه السلام:

«قد جاءها ما يفسد الصلاة» و نحوه».

لكن سبق منا لزوم حمله على عدم وجوب غسل الجنابة، لا عدم مشروعيته. نعم، قد يشكل إكمال الغسل حال الحيض بأنه لما كان عبادة فلا بد فيه من الأمر و لو كان غيريا، و لا مجال لذلك مع مانعية الحيض من التكليف بما يتوقف على الغسل أو الترخيص فيه.

و يندفع بكفاية الابتلاء بذلك بعد الحيض، إذ لا يتوقف التقرب المعتبر فى الطهارة على الأمر الفعلى، بل يكفى فيه التهيؤ لامتنال الأمر فى وقته، كما سبق فى الوضوء التهيئى و غيره.

على أن ذلك كما يمنع من إكمال الغسل لو وقع الحيض فى أثناءه يمنع من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٥

فيتمه و يأتى بالآخر (١)، و يجوز الاستئناف بغسل واحد لهما (٢)،

الإتيان بتمامه لو وقع الحيض قبله مع صراحته موثق عمار المتقدم فى جواز غسل الجنابة حال الحيض.

و من ذلك يظهر عدم توقف مشروعية الإكمال على ثبوت الأمر بالكون على طهارة من الجنابة و لو ندبا حال الحيض، كى يشكل بعدم الدليل على ذلك، و المتيقن استحباب الكون على الطهارة المطلقة غير المتيسرة فى المقام، كما يظهر من الجواهر.

(١) لقصور أدلة التداخل و نصوص أجزاء الغسل الواحد عن الأغسال المتعددة عن غسل الحدث الواقع فى أثناء الغسل، نظير ما تقدم فى وقوع الحدث الأصغر فى أثناء غسل الجنابة من قصور نصوص أجزاء غسل الجنابة عن الوضوء عنه.

نعم، لو قيل هناك بالإجزاء تعين البناء عليه هنا، و لعله عليه يبتنى ما صرح به غير واحد من جريان الخلاف السابق هنا.

(٢) كما فى العروة الوثقى، و استدلل له سيدنا المصنف قدس سره بإطلاق أدلة تداخل الأغسال.

لكنه إنما يتجه بناء على بطلان الغسل بتخلل الحدث فى أثناءه - المفروض عدمه - أو على جواز استئناف الغسل بعد الشروع فيه، كالعدول من الترتيبى للارتماسى - الذى لم يفرض فى كلامهم فى المقام، بل تقدم المنع منه فى المسألة الرابعة و الثلاثين - و أما فى غير ذلك، فهو موقوف.

إما على جواز العدول عن غسل كل حدث قبل إكماله إلى غسله مع غيره فى ضمن غسل واحد، بأن يكون الغسل الواحد بتمامه لكلا الحدثين، و لو بأن يتضمن التأكيد فى الطهارة من الحدث الأول فى الأعضاء التى سبق غسلها، نظير ما سبق منا فى العدول من الترتيبى للارتماسى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٦

...

و إما على التداخل فى أبعاض الغسل، بأن يكون الغسل الواحد مختصا بالحدث الثانى فيما غسل من الأعضاء، و مشتركا بين الحدثين فيما لم يغسل منها، فالاستئناف للحدث الثانى و الإتمام لهما معا، و كلا الأمرين محتاج إلى دليل، و لا يكفى فيه البناء على تداخل

الأغسال.

نعم، قد يستفاد من دليل تداخل الأغسال مشروعية التداخل في بعض الغسل تبعاً، لغفلة العرف عن التفكيك بينه وبين موردها، لأن المنسب لهم ابتناء التداخل في تمام الغسل على التداخل في أبعاضه من دون خصوصية للمجموعة فيه، لارتكاز أن منشأ ابتناء الطهارة على إزالة كل ما يقبل الإزالة من الحدث، ولذا أهمل الأصحاب الإشارة لذلك أو الكلام فيه.

كما يشير إلى مشروعية التداخل في بعض الغسل قوله عليه السلام في الصحيح:

«فإذا اجتمعت عليك حقوق [الله] أجزأها عنك غسل واحد» (١)، و التعليل في الصحيح الآخر بقوله عليه السلام: «لأنهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة» (٢)، حيث قد يصدق الحق والحرمة عرفاً على بعض الغسل.

كما قد يستفاد الاجتزاء في المقام بالغسل الواحد من إطلاق قوله عليه السلام في موثق زرارة: «إذا حاضت المرأة و هي جنب أجزأها غسل واحد» (٣)، لعدم ارتفاع الجنابة قبل إكمال الغسل.

و بالجملة: لا ينبغي التوقف بعد النظر في نصوص التداخل والالتفات لمرتكزات العرف والمشرعة وملاحظة حال الأصحاب في التداخل في المقام والاجتزاء بالغسل الواحد.

لكن لا على أن يكون من تداخل الغسلين، بل قد يكون من التداخل في بعض الغسل، كما هو مقتضى أكثر الوجوه المتقدمة.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٧

و يجب الوضوء بعده إن كانا غير الجنابة (١).

[مسألة ٣٧ إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول]

مسألة ٣٧: إذا شك في غسل عضو من الأعضاء الثلاثة أو في شرطه قبل الدخول في العضو الآخر رجع و أتى به (٢)،

و من هنا كان الأولى أو اللازم الإتيان بالغسل بنية رفع الحدثين بالوجه المشروع على إجماله، من دون تعيين أحدهما بخصوصه، خلافاً لما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من الإشكال في مشروعية التداخل في بعض الغسل والالتزام بالتداخل في تمامه.

(١) بناء على لزوم الوضوء مع غير غسل الجنابة من الأغسال، حيث يحتاج للغسل على كل حال.

أما لو كان الأول جنابة، فالإجزاء عن الوضوء يبتنى على كون الاجتزاء بغسل واحد في المقام من باب التداخل في تمام الغسل أو في بعضه، فعلى الأول يتجه الإجزاء، لما تقدم في المسألة الثالثة والسبعين من مباحث الوضوء من إجزاء الغسل المأتي به للأحداث المتعددة عن الوضوء إذا كان فيها جنابة.

أما على الثاني، فيكون المقام نظير الحدث الأصغر في أثناء غسل الجنابة، الذي تقدم لزوم الوضوء معه، و حيث عرفت عدم ثبوت الأول كان المتعين وجوب الوضوء.

و اما لو كان الثاني جنابة، فلا إشكال في الإجزاء عن الوضوء، سواء كان المقام من التداخل في تمام الوضوء أم في بعضه، لأن ذلك إنما هو بالإضافة للأول الذي وقع الحدث في أثناء غسله، أما بالإضافة للثاني فهو غسل تام له، فيجزئ بناء على ما سبق في المسألة المذكورة.

هذا، و أما بناء على أجزاء جميع الأغسال عن الوضوء فالمتعين الأجزاء عنه في المقام مطلقا، كما هو ظاهر.

(٢) أما مع الشك في غسل العضو، فلعوم ما تضمن وجوب الاعتناء بالشك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٨

...

في المحل المعتضد بعموم الاستصحاب وقاعدة الاشتغال.

و كذا الحال مع الشك في الشرط المقوم لعنوان العمل، كنية كونه غسلا، لعدم صدق المضى بالإضافة لجزء العمل ذي العنوان الخاص بعدم فرض عدم إحرازه، و لا بالإضافة لنفس الشرط - و هو النية - لأن مضى الشرط بمضى المشروط المفروض عدم إحراز مضيه.

بل لا يبعد ذلك في المباشرة أيضا، لعدم كونها شرطا زائدا في العمل المطلوب، بل مقومة له عرفا، فالشك فيها شك في تحقق الفعل المطلوب، و حيث فرض عدم مضيه و عدم التجاوز عنه لزم الاعتناء بالشك.

و كذا الحال في استيعاب العضو بالغسل و عدم الحاجب، لوضوح رجوع الشك فيهما للشك في الجزء، فيلحقه ما سبق.

نعم، لو تحقق الفراغ بالإضافة إلى تمام العضو بإنهاء المكلف غسله له لم يبعد البناء على التمامية فيه، لما دل على عدم الاعتناء بالشك في العمل بعد الفراغ عنه و مضيه، بناء على ما هو الظاهر من عمومته لجزء العمل و عدم اختصاصه بالعمل التام.

و كذا الحال لو شك في النية بمعنى التقرب في مقابل الرياء و نحوه، لكونها شرطا شرعيا زائدا على عنوان العمل، فتجرى فيه القاعدة المذكورة بناء على التحقيق من جريانها في الشروط و تحقق موضوعها بمضى العمل المشروط بها.

و مثلها سائر الشروط الزائدة على عنوان العمل، كطهارة الأعضاء و الماء، بل لا يبعد ذلك في إطلاق الماء أيضا، لصدق مضى العمل مع الشك فيه.

ثم إن الظاهر اختصاص محل الكلام بالشروط المعتمدة بوجودها الواقعي التي يكون تخلفها و لو جهلا - مبطلا للعمل، حيث يكون الشك فيها موجبا للشك في صحته.

و أما ما يكون معتبرا بوجوده العلمي - كإباحة الماء - فهو خارج عن محل الكلام، حيث لا يقدر العلم بتخلفه بعد مضى محله، فضلا عن الشك، بل يكفي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٩

و إن كان بعد الدخول فيه، لم يعتن به، و يبنى على الإتيان به على الأقوى (١).

إحرازه ظاهرا حين العمل في صحته واقعا.

و قد تقدم نظير ذلك في المسألة الرابعة و الستين من مباحث الوضوء، فراجع.

هذا، و التعبير بالرجوع لا يخلو عن تسامح، لعدم صدقه إلا مع التجاوز عن المشكوك، و المفروض عدمه.

(١) كما في الجواهر، لعموم ما تضمن عدم الاعتناء بالشك في الشيء بعد التجاوز عنه و مضى محله، الذي هو مرجع قاعدة التجاوز و الفراغ التي استوفينا الكلام فيها في خاتمة الاستصحاب من الأصول.

خلافا للعلامة في ظاهر القواعد و صريح التذكرة و المحقق الثاني في جامع المقاصد، و نسبه شيخنا الأعظم قدس سره في طهارته إلى أكثر من تأخر عن العلامة كالنحو و الشهيدين و غيرهم، بل ذكر في فرائده أنه يظهر من بعض كونه من المسلمات، و نسبه في الرياض لظاهر الأصحاب.

و كأنه لذكرهم ذلك في الوضوء من دون تعرض لأحكام الشك في الغسل و التيمم، حيث يظهر منهم التحويل في أحكامهما على الوضوء، و لا- سيما مع تعبير بعضهم فيه بالطهارة، و لعله لذا نسب فيه دعوى الإجماع عليه للمدارك، مع أنه إنما ادعاه في مبحث الوضوء بعد قول المحقق: «و إن شك في شيء من أفعال الطهارة و هو على حاله أتى بما شك فيه ثم بما بعده»، و استدل عليه بعد ذلك بصحيح زرارة الوارد في الوضوء.

و من الغريب- مع ذلك- ما في الجواهر من عدم عثوره على ذلك لغير صاحب الرياض.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٢٩

و كيف كان، فالوجه فيه ظاهر، بناء على ما ذكره بعض الأعظم قدس سره و ذكر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٠

...

احتمالا في كلام جملة منهم من اختصاص قاعدة التجاوز الجارية في أجزاء المركب بالصلاة دون غيرها من المركبات، و أن قاعدة عدم الاعتناء بالشك في العمل بعد مضيه راجعة إلى قاعدة الفراغ و مختصة بالعمل التام دون أجزاء العمل الواحد. لكن الظاهر عدم تمامية ذلك، و أن القاعدة المذكورة كما تجرى في العمل التام تجرى في أجزاء العمل الواحد مع مضى محل الشك فيها، من دون فرق بين الصلاة و غيرها، سواء كانت قاعدة واحدة- كما هو الظاهر- أم راجعة إلى قاعدتين إحداهما قاعدة التجاوز و الأخرى قاعدة الفراغ. و تمام الكلام في محله.

فلا بد في الخروج عن العموم المذكور في الغسل و التيمم من مخرج.

و من هنا، فقد يستدل له بما تضمن الاعتناء بالشك في أجزاء الوضوء قبل الفراغ منه، بتعميمه لسائر الطهارات، لفهم عدم الخصوصية للوضوء عرفا، أو لتتقيح المناط و لو بلحاظ اشتراكها في كون المطلوب بها أمرا بسيطا، و هو الطهارة، حيث تكون لأجل ذلك عملا واحدا بنظر الشارع الأقدس، لا يمضى محل الشك فيه إلا بالفراغ عن تمام المركب، و ليست أفعالا متعددة يصدق المضى و التجاوز عن كل منها بالدخول فيما يترتب عليه، كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره في توجيه عدم منافاة الحكم المذكور في الوضوء لقاعدة عدم الاعتناء بالشك مع مضيه و التجاوز عنه.

لكن فهم عدم الخصوصية عرفا بالنحو الموجب لاستفادة العموم من ظاهر الدليل، مقطوع البطلان.

كما لا مجال لتتقيح المناط بالنحو الموجب للظن بالحكم، فضلا عن اليقين به.

و كون المطلوب بالطهارات أمرا بسيطا، لا يستلزم ملاحظة الشارع الأقدس لها فعلا واحدا مع تركيبها في نفسها، و ترتب ذلك الأمر البسيط عليها شرعا، إذ ليس المدعى جريان القاعدة في نفس ذلك الأمر البسيط، بل في سببه الشرعي المركب، و الذي يصدق المضى و التجاوز في كل جزء منه بالدخول في غيره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣١

...

نعم، قد يصلح ذلك احتمالا لتوجيه ما دل على الاعتناء بالشك المذكور في الوضوء، من دون أن يقطع بكونه مناطا للحكم، ليتعدى لغيره مما يشاركه فيه.

و لذا اعترف شيخنا الأ-عظم قدس سره في طهارته بأن الوجه المذكور لا- يكفي في إلحاق التيمم و الغسل بالوضوء، لعدم القطع بالمناط، بل لا بد فيه من دليل آخر.

و أما الاستدلال عليه بعموم موثق ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

إذا شككت في شيء من الوضوء و قد دخلت في غيره فليس شكك بشيء، إنما الشك إذا كنت في شيء لم تجزه» (١) بدعوى: أنه بعد تعذر حمل الصدر فيه على الشك في جزء الوضوء بعد الدخول فيما يترتب عليه، لقيام الدليل على الاعتناء بالشك المذكور، يتعين حمله على الشك في الوضوء مع الدخول في غيره، بجعل «من» تبعية بلحاظ الوحدة النوعية، التي يكون البعض فيها فردا من الكلى - كما سبق في المسألة التاسعة و السبعين من مباحث الوضوء - فيحمل لأجل ذلك الذيل على الشك في العمل التام مع عدم الفراغ منه بتمامه، فينفع فيما نحن فيه بعمومه.

فيندفع. أولا: بأنه لم يتضح كون حمل الموثق على ذلك مقتضى الجمع العرفي بينه و بين ما دل على الاعتناء بالشك قبل الفراغ من الوضوء، ليرجع إلى ظهوره الثانوي فيه و يكون حجة يتمسك بعمومه، كما أشرنا إليه في المسألة المذكورة.

و ثانيا: بأن حمل الشيء في الصدر على الفرد من الوضوء لا يستلزم حمل الشيء في الذيل على العمل التام، بل لا مانع من عمومه للجزء أيضا، كما هو مقتضى إطلاقه، فيدل على عدم إهمال الشك في الجزء إلا إذا جازاه و إن لم يكمل المركب و يخرج عنه، كما هو مقتضى بقاء المطلقات المقتضية عدم الاعتناء بالشك في المقام.

و هو لا ينافي شموله للعمل التام أيضا و اقتضاه الاعتناء بالشك فيه قبل

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٢

...

الفراغ عنه، و منه الشك في المقام، لأن اجتماع الجهتين في الشك الواحد تقتضي فعليه تأثير الأولى منهما و منعها من تأثير الثانية، لحكومتها عليها، لأن الشك في المركب التام مسبب عن الشك في الجزء، فيقدم التعبد بالصحة من حيثية الشك في الجزء على التعبد بعدمها من حيثية الشك في المركب بملاك تقديم الأصل السببي على المسببي.

و ثالثا: بأن مفاد الذيل وجوب الاعتناء بالشك في الجملة، في مقابل ما تضمنه الصدر من عدم الاعتناء به رأسا، لأن نقيض السلب الكلي الإيجاب الجزئي، لا الكلي.

ولا- أقل من لزوم حمله على ذلك، جمعا مع ما تضمن عدم الاعتناء بالشك في الجزء مع التجاوز عنه و الدخول في غيره و لو قبل إكمال المركب، أو حمل الشيء في الذيل على خصوص الفرد من الوضوء، كما حمل عليه في الوضوء، فيكون أجنيا عما نحن فيه، فتأمل جيدا.

و أما الإجماع، فلا مجال للتعويل عليه في المقام، لما سبق من قلة من صرح بذلك من الأصحاب، بل لم ينقل عن أحد من متقدميهم، و إنما تعرضوا لذلك في الوضوء، و ادعى الإجماع فيه، غاية الأمر استفادة ذهابهم للتعميم من قرائن لا توجب اليقين بانعقاد الإجماع فيه، فضلا عن اليقين بالحكم الشرعي بسببه.

و من هنا يتعين الاقتصار في الاعتناء بالشك على الوضوء، و لا يتعدى لغيره من الطهارات، بل يكون المرجع فيه عموم عدم الاعتناء بالشك في الشيء مع مضي محله و التجاوز عنه.

هذا، و لم يستبعد في الجواهر إلحاق التيمم بالوضوء مع بنائه على عدم إلحاق الغسل.

و كأن وجهه أن بدلية التيمم عن الوضوء تقتضى مشاركته له فى الاحكام.

لكنه- مع اختصاصه بالتيمم الذى يكون بدلا عن الوضوء- ممنوع، لأن بدليته عنه إنما هى فى التكليف به لتحقيق الطهارة، و هى لا تقتضى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٣

...

مشاركته له فى سائر أحكامه.

ثم إنه حيث كان موضوع القاعدة مضى محل الشك الذى لا يكون فى فرض الشك فى أصل الفعل إلا بالدخول فيما يترتب عليه، فلا بد فى تحققه فى المقام وغيره من ثبوت الترتب بينهما شرعا بقيام الدليل عليه أو الأصل التبعدى، و لا يكفى لزوم الترتب بقاعدة الاشتغال، إذ لا يحرز بها تحقق موضوع القاعدة، فيكون التمسك بعمومها فى المورد المذكور تمسكا بالعام فى الشبهة المصداقية من طرف العام، الذى لا كلام فى امتناعه.

بل يكون مقتضى قاعدة الاشتغال لزوم تدارك المشكوك.

و دعوى: كفاية وجوب الترتب عقلا فى تحقق التجاوز و المضى، فتم موضوع القاعدة به و تكون قاعدة الاشتغال واردة على القاعدة المذكورة.

مدفوعة: بأن مقتضى الإطلاقات المقامية لأدلة القاعدة حمل المضى و التجاوز فيها على خصوص ما يكون بلحاظ الترتب الشرعى، دون العقلى و الاعتبارى، على ما حقق فى محله.

نعم، تتأدى الوظيفة فى محل الكلام بتدارك المشكوك، و لا- يجب إعادة ما بعده، محافظة على الترتب الذى تقتضيه قاعدة الاشتغال، حيث يعلم مع الاختصار عليه بموافقة أحد الأمرين من الواقع الثابت لو لم يكن الترتب معتبرا واقعا، و الوظيفة الظاهرية الثابتة على تقدير اعتبار الترتب، لما سبق من جريان قاعدة عدم الالتفات للشك مع مضى محله.

غاية الأمر أنه يحسن الاحتياط بإعادة ما بعده محافظة على الترتب، لتحصيل العلم بإصابة الواقع على كل حال، الذى هو حسن فى جميع موارد الوظائف الظاهرية المؤمّنة، و إن لم يكن لازما.

و منه يظهر لزوم التدارك مطلقا، بناء على ما سبق منا من عدم وجوب الترتب بين الأعضاء الثلاثة فى الغسل، عملا بالإطلاقات من دون مخرج.

و لا ينافيه ما سبق من عدم جواز تقديم تمام الجسد على تمام الرأس، لأن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٤

...

ذلك إنما يقتضى البناء بعد إكمال الجسد على غسل شيء من الرأس، و هو لا ينافى وجوب تدارك كل ما شك فى غسله منه، لعدم تعيين ما ثبت التعبد بغسله منه.

كما يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من تعميم القاعدة للجانب الأيمن، حيث لا يناسب ما سبق منه من التوقف فى الترتب بينه و بين الجانب الأيسر.

و أما ما حكى عنه قدس سره من توجيهه- عند مذاكرته فى ذلك- بوجوب الترتب بينهما عقلا بسبب التوقف المذكور.

فيظهر حاله مما سبق من عدم كفاية الترتب العقلى فى تحقق موضوع قاعدة عدم الاعتناء بالشك.

على أن مرجع توقفه ليس إلى استيضاح حكم العقل بالترتيب، بل إلى عدم وضوح الحال عنده و احتمال حجية الإطلاق في نفى الترتيب و رفعه لموضوع حكم العقل، فليس مرجعه إلى الفتوى بالاحتياط و تخطئة القائل بعدم الترتيب، بل إلى الاحتياط عن الفتوى، و لذا لا يجب متابعتها فيه على مقلديه، بل لهم الرجوع لغيره.

نعم، لو تعذر لهم الرجوع لغيره تمَّ حكم العقل بالترتيب في حقهم، لأن المورد من موارد قاعدة الاشتغال على تقدير فقد الدليل، فلاحظ.

بقي شيء: و هو أنه عمم في التذكرة وجوب الالتفات للشك في الغسل لما بعد الخروج عن حاله، إلا في المرتمس و معتاد الموالاة فلا التفات عليهما بعد الانتقال عن حال الغسل على إشكال فيهما. و لا يبعد رجوع ما في القواعد إليه.

و وافقه في جامع المقاصد و كشف اللثام، مع الجزم في الأول بعد الالتفات على المرتمس و المعتاد، و مع الاستثناء في الثاني صورة الشك في غير الجزء الأخير، حيث حكم فيها بعدم الالتفات إذا انصرف عن الجزء الأخير.

و عن بعض فوائد الشهيد اختصاص الإشكال بالمعتاد خاصة، و عن بعض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٥

...

آخر منها أنه لا إشكال، بل إن ظن بالإيقاع بنى عليه، و إلا فلا فرق بينه و بين غيره.

و أطلق في العروة الوثقى الالتفات للشك في الجزء الأخير، و وافقه غير واحد من محشيها، مصرحاً بعضهم بضعف احتمال عدم الالتفات مع اعتياد الموالاة، الذي ذكره في العروة الوثقى غير جازم به.

و صرح في كشف اللثام بأن إيقاع المشروط بالطهارة بحكم اعتياد الموالاة.

و ظاهر هذه الكلمات عدم جريان قاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضي محله، التي هي مرجع قاعدة الفراغ مع الشك في الغسل في الجملة.

و حيث يبعد بناؤهم على تخصيص القاعدة في مورد الشك في الغسل، لعدم المخصص لها ظاهراً، فمن القريب ابتناء جل كلماتهم المتقدمة أو كلها على قصور القاعدة تخصصاً.

و كأنه لأن عدم وجوب الموالاة في الغسل مستلزم لمشروعية الاقتصار على بعضه اختياراً من دون أن يبطل، فمع الشك في ذلك لا تنهض قاعدة الفراغ بإحراز تمامية الغسل، لأنها إنما تقتضي التعبد بصحة العمل، دون تماميته لو لم تتوقف عليها صحته، كما قد يظهر من التذكرة. أو لعدم إحراز موضوع القاعدة، و هو الفراغ، بالإضافة لتمام الغسل حينئذ، بل المتيقن الفراغ عن بعضه، و لا سيما مع احتمال عدم الإتيان بالجزء الأخير.

لكن يندفع الأول بأنه مخالف لإطلاق عدم الاعتناء بالشك في نصوص القاعدة، و لذا لا إشكال ظاهراً في نهوضها بالتعبد بالتمامية لو شك في فوت بعض الأجزاء القابلة للقضاء أو الموجبة لمثل سجود السهو من دون أن يخل بصحة العمل المأني به.

و أما الثاني، فيظهر الحال فيه مما ذكرناه عند الكلام في القاعدة من الأصول، و أشرنا إليه في المسألة التاسعة و السبعين من مباحث الوضوء، من أن المراد من الفراغ الذي هو موضوع القاعدة هو الفراغ الحقيقي عن عمل المكلف الذي انشغل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٦

...

به، و هو العمل الخارجي المأني به بعنوانه الخاص من غسل أو وضوء أو صلاة أو نحوها، فإذا أحرز انشغال المكلف بالغسل و أنه قد

فرغ عما أتى به بعنوان كونه غسلًا تامًا بنى على تمامية غسله وإن لم تعتبر فيه الموالاة ولم يكن من عادته المحافظة عليها وكان الشك في الجزء الأخير، لإطلاق القاعدة.

و يشهد بجريان القاعدة حينئذ في الجملة، ما في صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: رجل ترك بعض ذراعه أو بعض جسده من غسل الجنابة، فقال: إذا شك و كانت به بلة و هو في صلاته مسح بها عليه، و إن كان استيقن رجوع فأعاد عليهما ما لم يصب بلة. فإن دخله الشك و قد دخل في صلاته فليمض في صلاته و لا شيء عليه، و إن استيقن رجوع فأعاد عليه الماء، و إن رآه و به بلة مسح عليه و أعاد الصلاة باستيقان، و إن كان شاكا فليس عليه في شكه شيء، فليمض في صلاته» (١)، فإنه شامل للشك في الجزء الأخير، فالحكم فيه بعدم الاعتناء بالشك و المضى في الصلاة إذا لم يكن عليه بلة مطابق للقاعدة المذكورة ملزم بحمل الأمر بالمسح بالبله مع وجودها على الاستحباب، بنحو لا ينافي جريان القاعدة، و لذا لم يؤمر معه باستئناف الصلاة كما أمر به مع اليقين بالنقص. مضافا للإشكال على مثل العلامة قدس سره بأن دليل وجوب الاعتناء بالشك في العمل قبل الخروج عن حاله و عدم الاعتناء به بعد الخروج عن حاله لما كان واردا في الوضوء، فإن بنى على الجمود على مورده كان اللازم جريان قاعدة التجاوز في الغسل، فلا يعتنى بالشك في الجزء السابق منه بعد الدخول في اللاحق، و يختص الشك الذي يعتنى به بالشك في الجزء الأخير، كما سبق من كشف اللثام، و إن بنى على إلحاق بقية الطهارات بالوضوء لزم إلحاقه به في عدم الاعتناء بالشك فيه بعد الانتقال عن حاله، فتأمل. هذا، و لو لم يحرز الفراغ بالمعنى المتقدم، إما لعدم البناء من أول الأمر على إتمام الغسل، أو لاحتمال العدول عنه بعد البناء عليه، بحيث لم يحرز الفراغ إلا

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٧

[مسألة ٣٨ إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابة أم لا بنى على صحة صلاته]

مسألة ٣٨: إذا صلى ثم شك في أنه اغتسل للجنابة أم لا، بنى على صحة صلاته (١) و يغتسل للأعمال الآتية (٢)،

عن بعض الغسل، لم تجر القاعدة، لعدم تمامية موضوعها، من دون فرق بين الغسل الارتماسي و الترتيبي، مع اعتياد الموالاة في الثاني و بدونه، مع الدخول فيما يعتبر فيه الطهارة و عدمه.

و أما الاعتماد في بعض ذلك على ظهور الحال - كما قد يظهر من التذكرة - أو على الظن بالتمامية - كما تقدم عن بعض فوائد الشهيد - فلا مجال له، لعدم ثبوت حجية أحد الأمرين.

و مثله الاستدلال لعدم الالتفات للشك بعد الدخول فيما يعتبر فيه الطهارة حينئذ بصحيح زرارة المتقدم، لاندفاعه بانصراف قوله: «ترك بعض ذراعه أو بعض جسده» إلى الترك السهو في ظرف القصد للغسل التام الذي ذكرنا تحقق موضوع القاعدة معه، دون ما إذا كان الترك لعدم البناء على إتمام الغسل - الذي فرض احتماله في المقام - و إلا كان الأنسب التعبير بقوله: رجل صلى قبل إكمال غسل الجنابة.

نعم، لو بنى على أن الدخول في مثل الصلاة موجب لمضى محل الشك في الطهارة، اتجه البناء على تحققها في المقام.

لكن سبق في المسألة السابعة و السبعين من مباحث الوضوء المنع من ذلك، و يأتي في المسألة اللاحقة نظيره.

(١) لقاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضى محله، القاضية بالبناء على صحة الصلاة لمضى الشك فيها بمضيها.

نعم، لو أحدث بالأصغر بعدها قبل الغسل، أشكل البناء على ذلك، للعلم الإجمالي إما ببطلان صلاته أو وجوب الغسل عليه، أو

بصحتها و وجوب الوضوء عليه، كما نبه إليه غير واحد.

(٢) لاستصحاب الحدث، و لو لم يجر لتعاقب الحالتين كفت قاعدة الاشتغال بعد عدم جريان القاعدة المتقدمة بالإضافة إلى الأعمال الآتية، لعدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٨

و لو كان الشك في أثناء الصلاة بطلت و وجب الغسل لها (١).

[مسألة ٣٩ إذا اجتمع عليه أغسال متعددة]

مسألة ٣٩: إذا اجتمع عليه أغسال متعددة واجبة أو مستحبة أو بعضها واجب و بعضها مستحب، فقد تقدم حكمها في المسألة «٧٣» (٢)، فراجع.

[مسألة ٤٠ إذا كان يعلم إجمالا أن عليه أغسالا لكنه لا يعلم بعضها بعينه]

مسألة ٤٠: إذا كان يعلم إجمالا أن عليه أغسالا لكنه لا يعلم بعضها بعينه، يكفيه أن يقصد جميع ما عليه (٣)، و إذا قصد البعض المعين (٤) كفى عن غير المعين، و إذا علم أن في جملتها غسل

مضيها، و ليست كالأعمال الماضية.

و قد أشرنا في المسألة السابقة قريبا إلى أن الدخول في مثل الصلاة لا يوجب مضي محل الشك في الطهارة بنحو يقتضي البناء على تحققها ليرتب عليه جواز الدخول فيما تعتبر فيه، كما تقدم أيضا في المسألة السابعة و السبعين من مباحث الوضوء.

هذا، و في الاكتفاء بالغسل المذكور عن الوضوء إشكال.

(١) إذ غاية ما تقتضيه قاعدة عدم الاعتناء بالشك بعد مضي محله هو البناء على صحة الأجزاء السابقة من الصلاة و واجديتها للشرط، من دون أن تحرز تحقق الغسل، لينفع في إتمام الصلاة.

و قد تقدم تمام الكلام في ذلك في المسألة الثامنة و السبعين من مباحث الوضوء.

(٢) و هو الاجتزاء بغسل واحد ينوي به بعضها أو جميعها.

(٣) كما هو مقتضى ما سبق من الاكتفاء مع اجتماع الأغسال بغسل واحد لها، و مجرد الجهل بعناوينها الخاصة لا يقدح في ذلك مع قصدها إجمالا.

(٤) هذا خلاف فرض عدم العلم ببعضها بعينه.

إلا أن يكون قصده برضاء ثبوته، و حينئذ يشكل الاجتزاء بالغسل المذكور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٣٩

الجنابة و قصده في جملتها أو بعينه لم يحتج إلى الوضوء (١)، و إذا لم يعلم أنه في جملتها احتاج إليه (٢)،

عن الباقي، لعدم إحراز مشروعيته بعد احتمال عدم الموضوع له.

إلا أن يكون قصد السبب الخاص لا بنحو التقييد، مع قصد الغسل المشروع على كل حال و لو بلحاظ غيره من الأسباب المفروض العلم بوجودها إجمالا.

و ربما يكون مراده قدس سره بعدم العلم ببعضها بعينه هو الجهل بخصوص بعضها مع العلم بالباقي، و حينئذ لو قصد البعض المعلوم،

فلا إشكال في الإجزاء بناء على ما سبق.

أما لو قصد وحده مع قصد عدم غيره من الأسباب، فإن كان بنحو التقييد أشكل صحة الغسل، لعدم تحقق قيد الامتثال، بناء على ما سبق من الإجزاء.

و إن كان بنحو الاعتقاد المقارن أو الخطأ في الحكم أو التشريع فيه مع القصد للغسل المشروع على كل حال أجزأ، و وجهه واضح. و قد تقدم نظيره في ذيل الكلام في نية الرفع والاستباحة في الوضوء.

(١) لما تقدم في المسألة الثالثة والسبعين من مباحث الوضوء من أنه مع اجتماع الجنابة مع غيرها يجزئ الغسل المنوي به الجنابة وحدها أو مع غيرها عن الوضوء.

بل تقدم منه و منا إجزاء الغسل عن الوضوء إذا كان أحد الأحداث جنابة، و إن لم تقصد وحدها و لا مع غيرها.

(٢) بناء على عدم إجزاء غسل غير الجنابة عن الوضوء، لأصاله عدم الجنابة فيحرز موضوع وجوب الوضوء.

أو لاستصحاب الحدث الأصغر، بناء على اجتماعه مع الحدث الأكبر و أنّ الوضوء لأجله.

و أما بناء على عدم اجتماعه معه و أنّ الوضوء لتتميم رفع الحدث الأكبر،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٠

على الأحوط وجوبا (١).

فلاستصحاب الحدث الأكبر.

و لو فرض عدم جريان الاستصحاب لتعاقب الحالتين، كان الوضوء مقتضى قاعدة الاشتغال.

(١) الظاهر أنّ منشأه عدم جزمه قدس سرّه بالحاجة للوضوء مع غسل غير الجنابة.

تتميم:

أهمل سيدنا المصنف قدس سرّه بعض آداب الغسل، المذكورة في النصوص و الفتاوى، و المناسب التعرض لها تميما للفائدة.

منها: التسمية، كما في الغنية، و نسبه في الحقائق لجملة من الأصحاب، و في المقنعة: «و يسمّى الله تعالى عند اغتساله و يمّجده و يسبحه، فإذا فرغ من غسله فليقل: اللهم طهر قلبي و زكّ عملي و اجعل ما عندك خيرا لي، اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين»، و عن الذكرى أنه بعد أن نسب نحو ذلك لابن البراج في المذهب، و استحباب التسمية للجعفي قال: «و الأ-كثر لم يذكروها في الغسل، و الظاهر أنهم اكتفوا بذكرها في الوضوء تنبيها بالأدنى على الأعلى».

و ظاهر التذكرة التردد في استحبابها.

و يستدل للاستحباب بما تضمن استحبابها لكل أمر ذي بال، كالنبوي المروي عن تفسير العسكري: «كل أمر ذي بال لم يذكر فيه باسم

الله فهو أبتّر» (١)، و الآخر: «كل أمر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» (٢).

و بالنبوي المروي عن لب الباب: «إذا اغتسلتم فقولوا: بسم الله اللهم استرنا

(١) عن سفينة البحار ج: ١ ص: ٦٦٣.

(٢) عن عمدة القارئ ج: ١ ص: ٢٥ و الجامع الصغير ج: ١ ص: ٩١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤١

...

بسترك» (١).

و عن الذكري الاستدلال له بإطلاق صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: قال: «إذا وضعت يدك في الماء فقل: بسم الله و بالله اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين، فإذا فرغت فقل: الحمد لله رب العالمين» (٢).

و استشكل سيدنا المصنف قدس سره في إطلاقه بنحو يشمل الغسل، و في الحقائق: «و هذا الخبر إنما أورده الأصحاب في الوضوء».

لكن إيرادهم له في الوضوء لا يكشف عن وروده فيه، فضلا عن اختصاصه به، بل هو خلاف إطلاقه. و أما الرضوي: «و تذكر الله، فإنه من ذكر الله على غسله و عند وضوئه طهر جسده كله، و من لم يذكر الله طهر من جسده ما أصاب الماء» (٣).

فهو - مع اضطراب متنه، لعدم مناسبة التعليل لاستحباب الذكر حين الغسل - إنما يقتضي استحباب مطلق الذكر، لا خصوص التسمية التي تضمنتها النصوص الأخر و فتاوى الأصحاب.

ثم إن مقتضى صحيح زرارة استحباب التسمية قبل الشروع في الغسل، و أما النصوص الأخر فقد تحمل على ذلك أو على استحبابها حين الشروع فيه أو الانشغال به.

كما أن مقتضى الجمع بينها استحباب الصور المتباينة التي تضمنتها، و أفضلية ما تضمن الزيادة منها، فلاحظ. و منها: الدعاء حين الغسل، كما في إشارة السبق و الوسيلة، و يأتي عن المصباح. أو بعده، كما سبق من المقنعة و عن المذهب.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٢

...

أو فيهما معا، كما عن النفلية و مال إليه في محكي الذكري.

و أطلق في الغنية و الدروس، و كذا في المنتهى مستدلا بموثق عمار: «إذا اغتسلت من جنابة فقل: اللهم طهر قلبي و تقبل سعيي و اجعل ما عندك خيرا لي».

اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين، و إذا اغتسلت للجمعة فقل:

اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق ديني و تبطل به عملي. اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين» (١).

و في خبر محمد بن مروان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: تقول في غسل الجمعة: اللهم طهر قلبي من كل آفة تمحق بها ديني و تبطل بها عملي، و تقول في غسل الجنابة: اللهم طهر قلبي و زكّ عملي و تقبل سعيي و اجعل ما عندك خيرا لي» (٢).

قال الشيخ: «و في حديث آخر: «اللهم اجعلني من التوابين و اجعلني من المتطهرين» (٣)، و لا يبعد ظهور الموثق في استحباب الدعاء بعد الغسل و ظهور الخبر في استحبابه حينه.

و قد تقدم ما في صحيح زرارة و النبوي المروي عن لب الباب.

و عن مصباح الشيخ: يستحب أن يقول عند الغسل: «اللهم طهرني و طهر [لى] قلبى و اشرح لى صدرى و أجر على لسانى مدحتك و الثناء عليك. اللهم اجعله لى طهورا و شفاء و نورا، إنك على كل شىء قدير» «٤».

و عن النفلىة: و يستحب أن يقول فى أثناء كل غسل: «اللهم طهر قلبى و اشرح لى صدرى و أجر على لسانى مدحتك و الثناء عليك. اللهم اجعله لى طهورا و شفاء و نورا، إنك على كل شىء قدير. و يقول بعد الفراغ: اللهم طهر قلبى و زك عملى

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٣

...

و تقبل سعى و اجعل ما عندك خيرا لى اللهم اجعلنى من التوابين و اجعلنى من المتطهرين» «١». و قد تقدم ما فى المقنعة.

و منها: التثليث فى غسل الرأس، كما فى النهاية، بناء على ما هو الظاهر من حمله على الاستحباب، لعدم نسبة القول بالوجوب إليه و لا لغيره من أحد- أو فى الأعضاء الثلاثة، كما فى المراسم و اللمعة، و نسبة فى المستند إلى جماعة، بل قال فيه:

«و الإسكافى استحباب للمرتمس ثلاث غوصات يخلل شعره و يمسح جسده فى كل منها، و نفى عنه الشهيد البأس، و استظهره والدى.

و لا بأس به لذلك».

هذا، و لم أعثر فى النصوص على ما يقتضى تعدد الغسل.

و الاستدلال عليه بما تضمن استحباب التثليث فى كل غسل من أغسال الميت «٢» بضميمة ما تضمن أن غسل الميت كغسل الجنابة «٣»، يظهر ضعفه مما سبق فى نظيره من الاستدلال على وجوب تقديم الرأس فى غسل الجنابة.

نعم، تضمنت جملة من نصوص غسل الجنابة تعدد الصب فيه، ففى بعضها الاقتصار فيه على الصب على الرأس ثلاثا «٤»، و فى آخر الصب عليه ثلاثا و على الجسد أو الجانبين مرتين «٥»، و فى ثالث الصب عليه و على كل من الجانبين ثلاثا «٦»، على اختلاف بين هذه النصوص فى أنفسها و بينها و بين غيرها فى بعض الخصوصيات.

و مقتضى استدلالهم فيما تقدم على الترتيب بين الأعضاء فى الغسل بنصوص الترتيب بينها فى الصب، فهمم الغسل من الصب.

و لأجل ذلك قد يستفاد من نصوص تعدد الصب تعدد الغسل، فتكون هى

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٦ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

(٤) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ٤، ٨، ٩.

(٥) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة حديث: ١، ٣. و باب: ٣٨ منها حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٤

...

الدليل في المقام، بل قد يعمم للارتماسى لإلغاء خصوصية مورد النصوص.

لكن تقدم منع الاستدلال المذكور في ذلك المقام، فالاستدلال في المقام أولى بالمنع - كما صرح به غير واحد - ولا سيما في الارتماسى المبني على كثرة الماء و سبوغه في المرة الواحدة.

و لعله لذا جعل في إشارة السبق المندوب الصب على كل من الرأس و الجانين ثلاثا.

ثم إنه قد تضمنت الهداية و المقنع و الفقيه و المقنعة و غيرها بعض الخصوصيات في الصب من العدد و غيره، لا يبعد سوقها لمحض بيان بعض كفيات الغسل التي يتيسر بها استيعاب الماء لتمام البدن، من دون أن تكون واجبة و لا مندوبة، لعدم مطابقتها للنصوص التي بأيدينا.

بل لا يبعد حمل النصوص المشار إليها على ذلك، لاختلافها فيما بينها و مع غيرها اختلافا فاحشا، و ظهور بعضها في خصوصية مورد، ككثرة الشعر المقتضية لكثرة الماء «١»، و ظهور آخر في أن ذكر الكيفية لبيان سهولة الغسل و قلّة الحاجة فيه للماء، كما يناسبه التعليل في بعضها بقوله عليه السلام: «إنما يكفيك مثل الدهن» «٢».

نعم، لا يبعد استحباب الإفاضة على الرأس ثلاثا، لتظافر النصوص بالأمر به، و لا سيما بملاحظة صحيح ربعي عن أبي عبد الله عليه السلام: «يفيض الجنب على رأسه ثلاثا لا يجزيه أقل من ذلك» «٣».

و منها: الموالاة، كما في إشارة السبق و الغنية [٤] و الدروس و اللعة [٥] و جامع

[٤] كذا في المطبوع منها و نسبه إليها في كشف اللثام، لكن في مفتاح الكرامة: «و لقد تتبععتها في مظانها حرفا حرفا فما وجدته ذكر ذلك و لعله سقط من نسختي».

[٥] كذا في المطبوع منها و صرح في مفتاح الكرامة بوجوده في نسختين صحيحتين منها، لكن استثنائها في كشف اللثام من كتب الشهيد.

...

المقاصد و كشف اللثام و الروضة، و عن المذهب و نهاية الاحكام و باقى كتب الشهيد، و نسبه في الحقائق إلى الأصحاب تارة، و إلى جمع منهم أخرى - كما نسبه إليهم في المستند أيضا - و إلى جملة من متأخريهم ثالثة.

و استدلل له، أو قد يستدل له.

تارة: بما هو المعلوم من سيرة النبي صلى الله عليه و آله و ذريته المعصومين عليهم السلام عليها، كما عن الذكرى، و زيد عليها سيرة السلف و الخلف من الفقهاء و العلماء على مرور الأعصار.

و أخرى: بالتحفظ من طرود المفسد.

و ثالثة: بما دل على الأمر بالمسارعة للخير من الآيات «١» و الروايات «٢».

و رابعة: بما تضمن الأمر بالكون على الطهارة، مما تقدم في الوضوءات المستحبة، حيث يستفاد منه استحباب الطهارة من الجنابة نصاً أو بالإطلاق أو بالأولوية، و حيث يراد به استحباب الكون على الطهارة منها في كل آن، كان مقتضاه التعجيل في الغسل و المبادرة في إكماله.

لكن يندفع الأول- بعد تسليم سيرتهم على الموالاة- بأن سيرتهم لا تفيد رجحان الموالاة شرعاً، بل قد يكون منشؤها أسهلية جمع الغسل من تفريقه، كما هو المقطوع به من وجه سيرة أكثر المتشعبة.

و يشكل الثاني بأن رجحان التحفظ و الاحتياط من طروء المفسد فرع مرجوحية فساد الغسل، و هي في حيز المنع كمرجوحية الإفساد، و إن سبق عند الكلام في عدم وجوب الموالاة من جامع المقاصد ما ظاهره المفروغية عن حرمة.

كما أن الثالث إنما يتجه فيما لا يستلزم التعجيل فيه الزيادة منه، كالصلاة.

أما مثل الكون على الطهارة الذي يستحب في كل آن، فالتعجيل فيه ليس

(١) سورة البقرة: ١٤٨، آل عمران: ١١٤، ٣٣، المائدة: ٤٨، الأنبياء: ٩٠، المؤمنون: ٦١، الحديد: ٢١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٧ من أبواب مقدمة العبادات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٦

...

من المسارعة في الخير، بل من الازدياد فيه، الذي لا إشكال في رجحانه عقلاً تبعاً لرجحان ذات الخير شرعاً، كما هو مرجع الوجه الرابع.

و من هنا كان هو العمد في المقام.

لكنه- مع عدم اقتضائه الموالاة بأحد المعنيين المتقدمين في الوضوء، بل بمعنى التعجيل بكل جزء مهما أمكن- لا يقتضى كون الموالاة من آداب الغسل المقتضية لكماله، كسائر الآداب المتقدمة، بل رجحانها مقدمة للكون على الطهارة في أول أزمته الإمكان.

على أنه إنما يقتضى المحافظة عليها لو كانت مستلزماً لتعجيل الكون على الطهارة، أما لو تعذر تعجيله و دار الأمر بين المبادرة في الشروع في الغسل من دون موالاة، و تأخيره مع الموالاة، فلا يقتضى رجحان الثاني، بل لعل الأول أرجح، لما فيه من المبادرة إلى بعض الطهارة، فتأمل جيداً.

و منها: الابتداء بالأعلى في كل من الأعضاء في الترتيب، كما ذكره في العروة الوثقى، و استظهره في محكى الذكرى، لأنه أقرب إلى التحفظ من النسيان، و لأن الظاهر من صاحب الشرع فعله. انتهى.

لكن الأول ممنوع صغرى و كبرى.

و الثاني يظهر ضعفه مما سبق في الموالاة.

و أما تأييده- كما في كشف اللثام- بما تضمن الأمر بالصب على المنكبين، بل قد يستدل عليه بذلك و بما تضمن الأمر بالصب على الرأس، فهو لا يخلو عن إشكال، لأن الأمر المذكور لما كان مسوقاً عندهم لبيان وجوب الترتيب بين الأعضاء أشكل استفادة البدء بالأعلى منه، لعدم تعدد الأمر في المقام.

و أما بناء على عدم سوقه لذلك، فلا يبعد حمله على بيان الكيفية المتعارفة التي يسهل معها استيلاء الماء القليل على البدن، لا الكيفية المندوبة، و قد تقدم في تثليث الغسل ما قد ينفع في المقام.

و منها: أن يكون الغسل بصاع، كما ذكره الأصحاب، و ادعى عليه الإجماع في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٧

...

الخلاف و المنتهى و المدارك و المفاتيح و الحقائق، و نفى الخلاف فيه في المعتبر، و في الجواهر: «إجماعاً محصلاً و منقولاً». للنصوص الكثيرة، كصحيح معاوية بن عمار: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يغتسل بصاع، و إذا كان معه بعض نسائه يغتسل بصاع و مدّ» (١). و صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: كان رسول الله صلى الله عليه و آله يتوضأ بمدّ و يغتسل بصاع. و المد رطل و نصف، و الصاع ستة أرطال» (٢)، و زاد فيه في المعتبر و التذكرة- في زكاة الغلات-: «بأرطال المدينة يكون تسعة أرطال بالعراق». و صحيح الفضلاء عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليهم السلام أنهما قالا: «توضأ رسول الله صلى الله عليه و آله بمدّ و اغتسل بصاع، ثم قال: اغتسل هو و زوجته بخمسة أمداد من إناء واحد. و كان الذي اغتسل به النبي صلى الله عليه و آله ثلاثة أمداد، و الذي اغتسل به مدين، و إنما أجزأ عنهما لأنهما اشتركا فيه جميعاً، و من انفرد بالغسل وحده فلا بد له من صاع» (٣). و ما في صحيح زرارة المتقدم في أسباب الجنابة من قول أمير المؤمنين عليه السلام: «أ توجبون عليه الحدّ و الرجم، و لا توجبون عليه صاعاً من ماء» (٤). و غيرها.

و لا- بد من حمل الوجوب في الأخير على الثبوت شرعاً و لو ندباً، و حمل اللابدية فيما قبله على اللابدية بلحاظ أداء الوظيفة الاستحبابية، بقرينة الإجماع القطعي و النصوص الكثيرة الصريحة في الاكتفاء بأكف قليلة، و جرى الماء و لو كان قليلاً، و ما بلّ اليمين منه أو ملأها، و يامسسه للبدن و مسحه به و لو بمثل الدهن و غير ذلك (٥).

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٥) راجع الوسائل باب: ٢٦، ٣١ من أبواب الوضوء و غيرهما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٨

...

بقي في المقام أمور.

الأول: أنه ذكر في إشارة السبق و الوسيلة و المعتبر و المنتهى أن المستحب هو الغسل بصاع فما زاد، و هو المحكى عن جمل الشيخ و المذهب و التحرير و التبصرة، بل هو معقد الإجماع المدعى في المنتهى و نفى الخلاف في المعتبر.

فإن كان المراد بذلك التخيير في المستحب بين الصاع و الأكثر، بحيث يستند أداء الوظيفة مع الزيادة للمجموع، لا للصاع وحده. فهو مخالف لظاهر النصوص السابقة، كسائر أدلة التحديد، لأن مقتضى إطلاقها أداء الوظيفة بالحد مطلقاً، و مثله ما لو كان المراد أفضلية الزيادة، لعدم الدليل عليه بعد قصور النصوص السابقة عنه.

و إن كان المراد به عدم إخلال الزيادة بأداء الوظيفة بالصاع، أو عدم كراهة الزيادة عليه - كما لعله الظاهر ممّن صرح بذلك. فهو في محله، لعدم الدليل على الكراهة، ولأن مقتضى إطلاق النصوص السابقة أداء الوظيفة بالصاع مطلقاً وإن كان مع الزيادة بعد أن كان المنصرف من التحديد بالصاع في النصوص و الفتاوى التحديد من طرف القلة فقط، لبيان مطلوبة عدم الاكتفاء بما دون الصاع، لا من طرف الكثرة فقط، لمطلوبة عدم الزيادة عليه، و لا من الطرفين معاً.

بل التحديد من طرف الكثرة فقط مما تأباه جميع النصوص، و لا سيما ما تضمن جواز النقيصة عنه مع الاشتراك، و من الطرفين معاً لا يناسب ما هو المعلوم من احتياج ضبط مقدار الصاع من الماء خارجاً و في مقام العمل بنحو لا يزيد و لا ينقص إلى عناية يصعب تنزيل الإطلاقات عليها.

و لعله إلى هذا يرجع ما في النهاية من جواز الزيادة على الصاع، و مثله المنتهى، و إن لم يبعد كون مراده الجواز المقابل للحرمة. و لا ينافي ذلك ما في مرسل الفقيه: «قال رسول الله صلى الله عليه و آله: الوضوء مد، و الغسل صاع، و سيأتي أقوام بعدى يستقلّون ذلك فأولئك على خلاف سنتي،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٤٩

...

و الثابت على سنتي معنى في حظيرة القدس» (١).

إذ ليس مفاده إلا النهي عن استقلال الصاع المقتضى للالتزام بالزيادة عليه، لا النهي عن الزيادة في مقام العمل لطوارئ خاصة من دون التزام و لا بناء على قلة الصاع.

و منه يظهر ضعف ما في الروضة من الاستدلال للتقييد بعدم الزيادة بالمرسل المذكور.

و أما ما دل على النهي عن السرف مطلقاً (٢)، و في خصوص الوضوء، كخبر حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إنّ لله ملكاً يكتب سرف الوضوء كما يكتب عدوانه» (٣)، فمقتضاه الحرمة و لا يظن الالتزام بها من أحد فيما زاد على الصاع.

و قد تقدم في الكبائر من مباحث التقليد أنّ الإسراف عرفاً هو صرف ما زاد على الاعتدال في الإنفاق و القصد فيه بلحاظ الجهات العقلانية، كما تشهد به النصوص أيضاً، و أنه لا يمكن الالتزام بحرمة على إطلاقه، بل المتيقن هو حرمة ما أضرب به المال و أفسده عرفاً من دون غرض عقلائي، فلو فرض لزومه في الزيادة على الصاع لم يكن بالالتزام بحرمة بأس.

كما أنّ ظاهر النصوص الكثيرة كراهة مطلق الإسراف و استحباب القصد، و هو الاعتدال بين الإسراف و التقدير بلحاظ جميع الجهات العقلانية، و ذلك جار في المقام.

لكنه لا يقتضى كراهة الزيادة على الصاع مطلقاً، إذ قد لا يكون الماء مالا في بعض الحالات، أو لا يلزم تلفه بالغسل، كمن اغتسل قرب النهر أو عليه، كما قد يكون في الزيادة غرض عقلائي مصحح لإتلاف المال، كسهولة استيلاء الماء على البشرة.

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٦.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٥، ٢٧، ٢٩ من أبواب النفقات.

(٣) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٠

...

و لعله على ما ذكرنا يتبنى قول الشهيد قدس سره في الذكرى: «و الشيخ و جماعة ذكروا استحباب الغسل بصاع فما زاد. و الظاهر أنه مقيد بعدم أدائه إلى السرف المنهى عنه».

الثاني: أن الجمود على لسان أكثر النصوص يقتضى صرف الصاع بتمامه في الغسل، دون ما خرج عنه من آدابه كالمضمضة و الاستنشاق، فضلا عن مقدماته، كتطهير مواضع النجاسة من البدن، إلا أن الظاهر دخول الآداب في ذلك، لاستفادتها تبعا من إطلاق النصوص، بلحاظ تعارف تهيئة الماء الذى يغتسل به قبل الشروع في الآداب، و لا التفات إليها حينئذ كى يزداد الماء لأجلها، بل يؤتى بها مع الغسل و بمائه، كما لا يبعد استفادتها أيضا من نصوص بيان الآداب و المقدمات الواردة في تعليم الغسل و بيان كيفيته عند السؤال عنه «١»، فإن عدم التعرض فيها لزيادة الماء لأجلها ظاهر في إرادة الإتيان بها من الماء المعد للغسل المسؤول عن كيفيته. بل لا يبعد ذلك في تطهير الفرج، من الجنابة أو البول السابق على الغسل، حيث يتعارف تأخيرها إلى حين الغسل و تعرضت له نصوص كيفية الغسل.

و هو صريح صحيح الفضلاء المتقدم، لقوله عليه السلام فيه في حكاية غسل النبي صلى الله عليه و آله: «بدأ هو فضرب يده الماء قبلها فألقى فرجه، ثم ضربت هي فأنقت فرجها، ثم أفاض هو و أفاضت هي».

نعم، هو خال عن ذكر آداب الغسل، إلا- أن من البعيد تركه صلى الله عليه و آله لها، فلعل إهمالها في الحديث، لعدم الغرض في ذكرها.

على أن عدم اشتمال غسله صلى الله عليه و آله المحكى بالحديث عليها لا يمنع من استفادة دخولها في الصاع من الإطلاقات تبعا، كما ذكرنا.

هذا، و قد اقتصر في المدارك على الاستنجا، و زاد في المنتهى غسل الذراعين، مستدلين بالصحيح المذكور، و يحتمل كلا منهما ما في كشف

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب الجنابة و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥١

...

اللثام.

و لا يخفى عدم اشتمال الصحيح على غسل الذراعين، كما أن قصوره عن جميع الآداب لا ينافي استفادتها من الآداب، كما سبق. الثالث: صرحت جملة من النصوص مما تقدم و غيره بأنه مع اغتسال الرجل و زوجته في إناء واحد يجرى صاع و مد، و لم ينقل استثناء ذلك عن غير ابن سعيد في الجامع من القدماء فيما وصلت إليه عاجلا.

و في الجواهر: «ظاهرة الاقتصار على الرجل و المرأة. و لعل الأولى خلافه، لعدم ظهور الخصوصية. بل التعليل بالشركة و مفهوم قوله عليه السلام: (من انفرد) يدلان على خلافه».

لكن عدم ظهور الخصوصية لا يكفي في التعميم، بل لا بد من ظهور عدمها و إلغائها عرفا، و لا مجال له مع مخالفة الحكم للقاعدة و اشتماله على القسمة بنحو غير عرفي، لأن المرأة أولى بكثرة الماء، بسبب كثرة شعرها غالبا.

و التعليل بالشركة لا يقتضى التعميم بعد أن كان تعديا غير ارتكازي.

و لا مفهوم للشرطية، لأنها مسوقة لتحقيق الموضوع، إذ ليس الموضوع لها المغتسل، ليكون مقتضى إناطة الحكم فيها بالانفراد عدمه مع عدمه، بل المنفرد بالغسل، و لا يلزم مع انتفائه فرض الغسل، ليتحقق الموضوع للحكم بلزوم الصاع، فتأمل.

على أن القسمة بين الرجل والمرأة مع الاشتراك لما لم تكن بالتناصف، فلا طريق لمعرفة ما يحتاجه كل من الشريكين أو الشركاء غيرهما، لإمكان دخل خصوصيتهما في القسمة.

و من هنا كان الرجوع لإطلاق استحباب الصاع في غير مورد النص أنسب.

و الظاهر أن المراد بالاشتراك في النصوص هو الاشتراك في الماء الواحد مع تقارن الغسلين عرفاً، لا مع تعاقبهما و اغتسال أحدهما بفضل الآخر، لانصراف الاشتراك عن مثل ذلك، كالاتحاد في الأكل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٢

...

هذا، و قد يظهر من الجواهر الميل إلى أن استثناء الاشتراك رخصة لا تنافي عموم استحباب الصاع لحال الاشتراك - كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب - لأن فعله صلى الله عليه وآله أعم من ذلك.

و كأن مراده به أن الاجتزاء بما دون الصاع مع الاشتراك تخفيف مع ثبوت ملاك الصاع. و هو غير بعيد عن مساق النصوص، فلاحظ. الرابع: المعروف من مذهب الأصحاب أن الصاع أربعة أمداد، و قد ادعى الإجماع عليه في الخلاف و الغنية و المعبر و التذكرة و المنتهى، و ظاهر بعضهم إجماع المسلمين عليه، و إنما الخلاف بينهم فيه للخلاف في مقدار المد.

و كيف كان، فيقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح زرارة المتقدم، و صحيح معاوية بن عمار المتقدم، حيث تضمن اغتسال النبي صلى الله عليه وآله و زوجته بصاع و مد، بضميمة ما تضمن أنه صلى الله عليه وآله اغتسل بخمسة أمداد، كصحيح الفضلاء و غيره. و ما في صحيح الحلبي الوارد في زكاة الفطرة من قوله عليه السلام: «و الصاع أربعة أمداد» (١)، و نحوه معتبرتا الفضل بن شاذان (٢) و مرسل تحف العقول (٣)، و حديث الأعمش (٤)، و قد يستفاد من غيرها.

نعم، ينافيها موثق سماعة: «سألت عن الذي يجزى من الماء للغسل، فقال:

اغتسل رسول الله صلى الله عليه وآله بصاع و آله بصاع و توضع بمد، و كان الصاع على عهده خمسة أمداد، و كان المد قدر رطل و ثلاث أواق» (٥).

و مرسل المروزي: «قال أبو الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام: الغسل بصاع من ماء و الوضوء بمد من ماء، و صاع النبي صلى الله عليه وآله و آله خمسة أمداد، و المد وزن مائتين و ثمانين

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الغلات حديث: ١٣. و باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١٨.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب زكاة الغلاة حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢٠.

(٥) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٣

...

درهما» (١).

بل قد يحمل عليه ما عن أبي القاسم الكوفي: «أنه جاء بمد، و ذكر أن ابن أبي عمير أعطاه ذلك المد، و قال: أعطانيه فلان رجل من

أصحاب أبي عبد الله عليه السلام و قال: أعطانيه أبو عبد الله عليه السلام و قال: هذا مدّ النبي صَلَّى الله عليه و آله، فعترناه فوجدناه أربعة أمداد و قفيز و ربع بقفيزنا هذا» (٢) حيث قد يحمل مدّ النبي صَلَّى الله عليه و آله على صاعه، لأن الذي تضمنته النصوص هو اختصاص النبي صَلَّى الله عليه و آله بصاع لا بمد، بل من البعيد شدة اختلاف المد المشهور عن مدّ النبي صَلَّى الله عليه و آله. و ظاهر الفقيه التعويل على مرسل المروزي، و لذا نسب في كشف اللثام تحديد الصاع بأربعة أمداد للمشهور، و لم يدع عليه الإجماع، و قال في الجواهر:

«و المراد بالصاع على المشهور - بل كاد يكون لا خلاف فيه، و ربما حكى الإجماع عليه، و هو الأصح - أربعة أمداد». لكن حديث أبي القاسم - لو تمّ سنده - لا يكفي في تنزيله على الصاع ما سبق، بل غاية الأمر أن يكون مضطربا متروكا. و مرسل المروزي - مع ضعفه في نفسه - قد تضمن تحديد المد بما لا مجال للبناء عليه، و لا يوافقه فيه حتى الموثق، لأن الثلاث أواق التي تضمنها الموثق مائة و عشرون درهما، فإذا أسقطت من المائتين و ثمانين درهما التي تضمنها المرسل يبقى مائة و ستون، و هي لا تطابق الرطل الذي تضمنه الموثق، سواء حمل على المدني أم العراقي. فالعمدة الموثق، و هو لا يدل على تحديد الصاع، لأنه تضمن تحديد المد على خلاف القدر المعروف، فلعله بتقديره له يقارب ما عليه الأصحاب، بحمل الرطل فيه على العراقي، فيزيد الصاع عليه عما عليه الأصحاب ثمانين درهما، لا أنه يزيد عليه بمقدار الربع، و إنما يخالف ما عليه الأصحاب في نسبة ماء الوضوء لماء

(١) الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٤

...

الغسل.

على أنه لا ينهض بالخروج عن النصوص السابقة مع كثرتها و اعتبار جملة منها و تعويل الأصحاب عليها. و لعله لذا رمى في المعتبر الرواية المخالفة للمشهور بالشذوذ، فقال: «و الصاع أربعة أمداد باتفاق العلماء، إلا في رواية شاذة لنا». و أما حمل الموثق و نحوه على الصاع الذي كان يغتسل به النبي صَلَّى الله عليه و آله مع زوجته، فلا ينافي النصوص السابقة. فهو مخالف للظاهر جدا.

على أن هذه النصوص لما تضمنت تقدير المد على خلاف ما تضمنته النصوص الأخرى، فحملة على ذلك لا يرفع التنافي بينها. و مثله حملة على خصوص صاع الماء الذي هو أثقل من غيره، فإنّ الصاع كيل يختلف وزنه باختلاف الأجسام المكيّلة. لوضوح منافاته لصريح صحيح زرارة المتقدم الوارد في تقدير الصاع في الماء. على أنّ الصاع و إن كان كيلا، إلا أنّ إطلاق تحديده بالوزن يقتضي الاكتفاء بالوزن الخاص في جميع الأجناس، نظير ما تقدم في الرطل في مباحث الكر.

فالعمدة ما ذكرنا من عدم التعويل على الموثق و نحوه في قبال غيرها.

ثمّ إنّ النصوص كما تضمنت ذلك تضمنت تحديد الصاع بأنه ستة أرطال، و المد بأنه رطل و نصف، و هو محمول على الرطل المدني الذي هو رطل و نصف بالعراقي، كما صرح به في ذيل صحيح زرارة الذي زاده في المعتبر و التذكرة. و في صحيح محمد بن أحمد بن يحيى عن جعفر بن إبراهيم بن محمد الهمداني الذي لا تبعد وثاقته [١] قال: و كان معنا حاجا، قال:

«كتبت إلى أبي

[١] حيث قد تستفاد وثاقته من رواية الصدوق بإسناده عنه مترضيا عنه و مترحما عليه، على ما حكى، و من عدم استثناء القميين له من رجال كتاب نواذر الحكمة، و رواية الكشي أن أباه الذي هو من وكلاء الإمام الهادي عليه السلام كتب إليه عليه السلام مع جعفر ابنه هذا، لظهور أن ظاهر هذا اعتماد أبيه عليه. بل لو صدر من مثل هذا ما ينافي الوثاقة لهجره الأصحاب، و لما كان المناسب من مثل محمد بن أحمد بن يحيى صاحب كتاب نواذر الحكمة مرافقته في طريق الحج و روايته عنه و إيداع روايته في كتابه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٥

...

الحسن عليه السلام على يد أبي: جعلت فداك إن أصحابنا اختلفوا في الصاع. فكتب إلى:

الصاع بستة أرطال بالمدني و تسعة أرطال بالعراقي. قال: و أخبرني أنه يكون بالوزن ألفا و مائة و سبعين وزنة» [١].

و في خبر إبراهيم بن محمد الهمداني الذي لا يخلو عن اعتبار [٢]: «أن أبا الحسن صاحب العسكر كتب إليه: الفطرة عليك و على الناس كلهم. تدفعه وزنا ستة أرطال برطل المدينة و الرطل مائة و خمسة و تسعون درهما، يكون الفطرة ألفا و مائة و سبعين درهما» [٣].

و خبر علي بن بلال: «كتبت إلى الرجل عليه السلام أسأله عن الفطرة، و كم تدفع؟

فكتب: ستة أرطال من تمر بالمدني و ذلك تسعة أرطال بالبغدادي» [٤].

نعم، قد ينافيها ما في صحيح محمد بن الريان: «كتبت إلى الرجل أسأله عن الفطرة و زكاتها، كم تؤدي؟ فكتب: أربعة أرطال بالمدني» [٥]، بضميمة ما هو المعلوم من أن الفطرة صاع. لكن كما يمكن ابتناؤه على مخالفة النصوص السابقة في قدر الصاع يمكن ابتناؤه على مخالفة نصوص الصاع في الفطرة، كما خالفها جملة من النصوص المتضمنة الاكتفاء بنصف الصاع في بعض الأصناف [٦] و بأربعة

[٢] فقد رواه الشيخ عن المفيد و ابن عبدون عن الحسين بن علي بن شيبان- الذي هو من مشايخ الإجازة- عن علي بن حاتم القزويني- الذي وثقه النجاشي- عن محمد بن عمر- الذي لا يبعد كونه ابن سعيد الزيات الثقة العين، لتمييزه برواية علي بن حاتم عنه- عن الحسين بن الحسن الحسيني- الذي ترحم عليه الكليني في باب مولد علي بن الحسين عليه السلام و قال فيه الشيخ: (فاضل)- عن إبراهيم ابن محمد الذي هو من وكلاء الإمام الهادي عليه السلام، فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٥.

(٦) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب زكاة الفطرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٦

...

أرطال من اللبن «١»، فلا مجال للخروج به عما سبق. بل قد يحمل على الفقير الذي يجزيه أقل من صاع - كما احتمله في الوسائل - أو على خصوص اللبن، أو أن الأرطال تصحيف الأمداد - كما ذكرهما الشيخ - أو أن الأربعة تصحيف الستة - كما عن الوافي - أو غير ذلك.

ثم إن في كشف اللثام عند الكلام في تحديد الصاع قال: «و عن البنظي: هو خمسة أرطال. قال: و بعض أصحابنا ينقل ستة أرطال برطل الكوفة. قال: و المد رطل و ربع. قال: و الطامث تغتسل بتسعة أرطال».

لكن ما ذكره غير ظاهر المأخذ، مخالف لجميع النصوص السابقة.

نعم، حكم الطامث مطابق لخبر الحسن الصيقل «٢». و يمكن تنزيهه على ما سبق في الجنب بتنزيهه على الرطل العراقي، الذي قيل: إنه المنصرف من إطلاق الرطل - و إن لم يثبت كما سبق في مباحث الكر - كما يمكن حمله على الرطل المدني، لاستحباب الزيادة للحائض، كما يأتي.

و أما ما تضمن مماثلة غسل الحيض لغسل الجنابة، فهو - لو تم - إنما يقتضى استحباب إيقاعه بالصاع، و لا يمنع من أفضلية إيقاعه بالأكثر.

كما أن ما حكاه عن بعض الأصحاب يبتنى على حمل الرطل في صحيح زرارة على العراقي، الذي لا مجال له بعد ما سبق، أو على مرسله الصفار، ففي مكاتبه إلى أبي محمد عليه السلام: «كم حدّ الماء الذي يغسل به الميت، كما رووا أن الجنب يغسل بستة أرطال من ماء، و الحائض بتسعة، فهل للميت حدّ من الماء الذي يغسل به؟» «٣».

بدعوى: أن سوق أرطال الجنب مساق أرطال الحائض ظاهر في اتحادها قدرا، فتحمل على العراقي الذي قيل: إنه المنصرف من إطلاق الرطل.

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب زكاة الفطرة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٧

...

لكن يشكل: بأن سوقها في كلام الصفار إنما يدل على اتحاد قدرها بنظره، و هو لا يكشف عن وحدة سياقها في كلام الإمام عليه السلام.

على أن دعوى: انصراف الرطل للعراقي قد عرفت هنا عدم ثبوتها.

فربما تحمل التسعة أرطال للحائض على المدني، للأمر بزيادة الماء لها، حيث ورد في بعض النصوص تحديده بالفرق «١» الذي قيل: إنه بلا اختلاف بين الناس ثلاثة أصوع، و ربما قيل: إنه أكثر من ذلك.

هذا، و حيث ظهر أن الصاع أربعة أمداد و ستة أرطال بالمدني و تسعة بالعراقي، و كان الرطل المدني مائة و خمسة و تسعين درهما، و هي تساوي مائة و ستة و ثلاثين مثقالا و نصفها، و كان الرطل العراقي مائة و ثلاثين درهما، و هي تساوي واحدا و تسعين مثقالا - على ما سبق في تحديد الكر - يكون الصاع ثمانمائة و تسعة عشر مثقالا.

و حيث كان المثلث أربعة غرامات و ربعا تقريبا، يكون الصاع ثلاثة كيلو غرامات و أربعمائة و واحدا و ثمانين غراما إلا ربعا تقريبا، و

هو يزيد عما اشتهر في عصورنا كثيرا، كما سبق نظيره في المد عند الكلام في مستحبات الوضوء، حيث ذكرنا هناك أنه يكون ثمانمائة و سبعين غراما تقريبا.

و بملاحظة ما سبق في مباحث الكر يتضح أنّ منشأ الاختلاف، الاختلاف في قدر الميثقال.

و منها: عدم اغتسال الرجل بفضل المرأة، ففي المقنع: «و لا بأس أن تغتسل المرأة و زوجها من إناء واحد، و لكن تغتسل بفضلها و لا يغتسل بفضلها».

و لم أعر عاجلا في غيره على مثل ذلك.

و قد يحمل على الكراهة، كنهيه عن الوضوء بفضل الجنب و الحائض، بقريته تصريحه في الهداية بجواز الوضوء بفضلهما، و كذا في الفقيه لكن مع عدم وجود غيره.

و كيف كان، فإن كان المراد حرمة سؤر الجنب، فلا مجال له بعد صراحة

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٨

...

النصوص بطهارته «١» و جواز استعماله، و إن كان المراد كراهته، فقد سبق في سؤر الحائض اختصاص كراهة سؤر الجنب بما إذا لم تكن مأمونة، و لذا صرحت النصوص المتقدمة و غيرها باغتسال النبي صلى الله عليه و آله مع زوجته، بل بعدها بفضلها معللا بقوله صلى الله عليه و آله: «ليس الماء جنابة» «٢».

و منه يظهر أنه لا مجال للبناء على خصوصية الغسل في الكراهة لو كان مراده ذلك.

نعم، تقدم كراهة سؤر الحائض مطلقا.

و منها: عدم الاستعانة فيه في المقدمات القريبة، كما في العروة الوثقى، و كأنّ الوجه فيه ما سبق في الوضوء، و هو قوله صلى الله عليه و آله في موثق السكوني: «خصلتان لا أحب أن يشاركني فيها أحد: وضوئي، فإنه من صلاتي.» «٣».

و النصوص المتضمنة «٤» الاستدلال بقوله تعالى فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا «٥».

حيث لا- يراد بكون الوضوء من الصلاة في الموثق إلا مقدميته لها، كما أنها هي الملحوظة في النصوص المذكورة المتضمنة تطبيق الإشارك في العبادة على الإعانة في الوضوء، و الغسل يشارك الوضوء في المقدمة المذكورة.

لكن سبق أنّ المناسبات الارتكازية تقتضي حمل الموثق إلى الإرشاد لزيادة الثواب، بلحاظ أنّ أفضل الأعمال أحمرها، و لكل مقدمة أجرها إذا أتى بها بداعي التوصل لزيادتها، و لا يظن من أحد إنكار ذلك أو التشكيك فيه في الغسل و غيره حتى في المقدمات البعيدة. و إنما الكلام في المرجوحية المساوقة للكراهة الشديدة المناسبة للتفسير الذي تضمنته النصوص المذكورة المستشهد فيها بالآية الكريمة، و الواردة في

(١) الوسائل باب: ٧، ٨ من أبواب الأسرار، و باب: ٣٢ من أبواب الجنابة و غيرها.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الأسرار حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

(٤) تقدمت هذه النصوص و مصادرها في مكروهات الوضوء.

(٥) سورة الكهف: ١١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٣، ص: ٦٥٩

...

النهى عن صب الماء للوضوء، وقد ذكرنا أنّ ما تضمنته من تطبيق الإشراك في العبادة - وهي الصلاة - على الصب لما لم يكن عرفياً أشكل التعدى منه لغير الصب من مقدمات الوضوء القريبة، فضلاً عن البعيدة، فالتعدى من الوضوء فيه للغسل أولى بالإشكال. هذا، وقد تقدم في الوضوء ما ينفع في المقام لو فرض عموم الحكم له، فلا نطيل بذكره.

ثمّ إنه ربما يذكر للغسل آداب أخرى، لا مجال لإطالة الكلام فيها، إما لسبق التعرض لها، كأفضلية الغسل الترتيبي من الارتماسى. أو لعدم اختصاصها بالغسل، بل ترجع إلى خصوصية الماء أو المكان أو نحوهما، كالغسل بالمياه المكروهة - المتقدم التعرض لبعضها في الأسار وغيرها، ومنها الغسل بالماء المشمس، الذى يظهر حاله مما تقدم في مكروهات الوضوء - أو تحت السماء عارياً. أو لخروجها عن آداب الغسل حقيقة، كتأخير الغسل مطلقاً أو بعد النوم، لرجوعه إلى كراهة البقاء على الجنابة، ولا دخل له بكمال الغسل.

ومن هنا، لنكتف بهذا المقدار من الكلام في غسل الجنابة. والحمد لله رب العالمين، وله الشكر على تسهيله وتيسيره، ونسأله أن يتم علينا نعمه بقبول الأعمال وترتيب الثمرة عليها. إنه أرحم الراحمين، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

وكان الفراغ من ذلك ليلة الثلاثاء، الثامن عشر من شهر جمادى الآخرة، سنة ألف و ثلاثمائة و تسع و تسعين، لهجرة سيد المرسلين، عليه وآله أفضل الصلوات وأزكى التحيات، فى النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف على صاحبه الصلاة والسلام.

بقلم العبد الفقير (محمد سعيد) عفى عنه، نجل العلامة الجليل حجة الإسلام والمسلمين السيد (محمد على) الطباطبائي الحكيم دامت بركاته. ومنه سبحانه نستمد العون والتوفيق.

كما انتهى تبييضه بقلم مؤلفه الفقير ضحى اليوم المذكور بعد تدريسه، حامداً مصلياً مسلماً.

الجزء الرابع

تتمة كتاب الطهارة

تتمة المبحث الرابع فى الغسل

[المقصد الثانى فى غسل الحيض]

إشارة

المقصد الثانى فى غسل الحيض (١) و فيه فصول:

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) ظاهر جملة من الأصحاب أن الحيض اسم عين جامد، وهو عبارة عن الدم الخاص، حيث عرف به أو وصف بصفاته فى المبسوط والسرائر والمراسم والوسيلة والمعتبر والشرائع والنافع والتذكرة والمنتهى والقواعد والإرشاد والدروس واللمعة والروض و

الروضة و غيرها، فيكون اشتقاق الفعل و الوصف منه، حيث يقال:

حاضت المرأة، و هى حائض، بلحاظ خروجه منها، نظير قولنا: بال الصبى و باضت الدجاجة بلحاظ خروج البول و البيضة منهما، مع أن كلا من البول و البيض اسم جنس جامد.

و قد يظهر من غير واحد أن منشأ تسميته بذلك سيلانه من الرحم، أو سيلانه بدفع، أو اجتماعه فيه، لأن هذه الامور معانى الحيض بحسب أصل اللغة، و إن احتمل فى المعتبر كون تسميته بذلك ابتدائية بلحاظ خصوصية الدم، قال: «كما يقال: حاضت الأرنب إذا رأت الدم و حاضت السمرة إذا خرج منها الصمغ الأحمر».

و كيف كان، فظاهر أكثرهم كون ذلك معناه لغة أو عرفا من دون أن يكون معنى شرعيا أو اصطلاحيا و به صرح فى الجواهر مدعيا أنه الذى يظهر بعد إمعان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦

...

النظر و التأمل فى كلمات أهل اللغة و غيرها. قال: «و ليس له نقل شرعى إلى معنى جديد. و احتماله كاحتمال أن الحيض فى اللغة اسم من أسماء المعانى و هو السيل أو سيل دم مخصوص - و هو الذى رتب الشارع على خروجه الأحكام - ضعيفان». لكن كلمات جملة من اللغويين شاهدة بكونه من أسماء المعانى، مصدرا لحاضت، فقد ساقه كذلك كالمحيض فى الصحاح و التبيان و مجمع البيان و نهاية ابن الأثير و لسان العرب و القاموس و مجمع البحرين و حكاة فى مفتاح الكرامة عن المغرب، و فى لسان العرب عن غير واحد.

كما حكى عن الأزهري قوله: «و المحيض و الحيض اجتماع الدم إلى ذلك المكان»، و فى التبيان: «و أصل الباب الحيض: مجيء الدم لأثنى على عادة معروفة»، و فى مجمع البحرين: «و الحيض اجتماع الدم ... و الحيضة المرة الواحدة من الحيض»، و فى نهاية ابن الأثير: «فأما الحيضة بالفتح فالمرة الواحدة من دفع الحيض و نوبه»، و نحوه فى لسان العرب، مع وضوح أن المرة و الدفعة و النوبة من صفات الأفعال، لا- الأعيان، و لم يشرف فى شىء منها إلى مجيئه بمعنى الدم بنحو الاشتراك - كما ذكروا ذلك فى البول - فضلا عن الاختصاص.

نعم، فى مفردات الراغب: «الحيض الدم الخارج من الرحم على وجه مخصوص فى وقت مخصوص، و المحيض الحيض». ... لكن لا مجال للخروج به عما سبق، و لا سيما مع مطابقتها للمعنى العرفى و مناسبتها لهيئة الحيض و اشتقاقاته المختلفة من اسم الزمان و المكان و المصدر و غيرها.

كما لا مجال مع ذلك لدعوى: أنه بمعنى الدم شرعا، و إن صرح به فى التذكرة و المنتهى و الروض، لعدم الدليل على خروج الشارع عن المعنى اللغوى و العرفى، بل هو خلاف الأصل و بعيد فى نفسه، لخلوه عن الفائدة المصححة له، و مخالفته لظاهر إضافة الدم إليه فى النصوص، حيث يبعد كونها من إضافة العام للخاص.

و مجرد إطلاقه فى بعض النصوص على الدم لا يكشف عن نقله إليه، لأن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧

...

الاستعمال أعم من الحقيقة، بل الظاهر ابتناؤه على التسامح فى إطلاق الشىء على متعلقه، كما هو كثير فى استعمالات العرف و الشرع. و مثله ما يظهر من المدارك و احتمله فى كشف اللثام من كونه المعنى الاصطلاحى له. فإنه و إن لم يكن فى الاصطلاح مشاحة، إلا

أن ثبوت الاصطلاح بتصريح من عرفت لا يخلو عن إشكال مع إهمال جملة من الأصحاب التعرض لذلك، و شيوخ إضافة الدم إليه في كلماتهم- حيث يبعد كونها من إضافة العام للخاص، كما سبق- و تصريح بعضهم- كالحلبى فى إشارة السبق- بأنه خروج الدم المخصوص. فلا يبعد كون مبنى تعريفه بالدم فى كلام من سبق على التسامح أو الخطأ فى تشخيص المعنى اللغوى و العرفى لا تحديد معنى اصطلاحى له مخترع.

و أشكل من ذلك: الاقتصار فى التذكرة و المنتهى و الروض و المدارك فى بيان المعنى اللغوى على السيل أو الاجتماع أو نحوهما مما سبق التعرض له فى بيان منشأ التسمية.

حيث يظهر من ذلك عدم معهودية الحيض بالمعنى الخاص فى اللغة و العرف السابق، و أنه من مستحدثات الشارع، أو الفقهاء، لتعلق الغرض به بسبب أحكامه الشرعية، كالإسلام و الوضوء و الأذان و الإقامة و نحوها مما كانت تسميتها بلحاظ مناسبتها لمفاهيم لغوية عامة من دون أن تكون معهودة قبل الشريعة لأهل اللغة، مع وضوح أن الحيض ليس كذلك، بل هو معروف بين الناس بما له من المعنى الخاص مع قطع النظر عن أحكامه الشرعية، كما يشير إليه قوله تعالى: وَيَسْتَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى^(١)، و لذا كان موردا للأحكام و الآثار العملية فى كثير من الأعراف و الأديان غير المرتبطة بالإسلام، فهو كسائر المفاهيم العرفية التى أخذت موضوعا للأحكام الشرعية، كالجنابة و المنى و البول و غيرها.

و أما تصدى الشارع الأقدس لتمييزه بالصفات و تحديد مدته و شروطه و نحو ذلك، فليس مبنيًا على اختراعه لمفهومه، بل لتحديد مصاديقه دفعا للاشتباه أو الخطأ

(١) سورة البقرة: ٢٢٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨

...

فيها، كذكر صفات المنى، و لذا لم يرد السؤال عن مفهومه فى النصوص.

و منه يظهر أن ما فى المبسوط و الشرائع من أخذ ثبوت الحد لقليله فى تعريفه ليس حدا شارحا لمفهومه بل رسما لتحديد مصاديقه، كما أن ما فى الشرائع و غيره من أخذ بعض الأحكام الشرعية فى تعريفه- كدخله فى انقضاء العدة- ليس صالحا لتحديد مصاديقه أيضا، لأن تشخيص الحكم فرع تشخيص مصداق موضوعه، فلا يكون علامة له، بل هو إشارة لمفهومه إجمالا بسبب معهودية أخذه فى موضوع الحكم المذكور.

و قد تحصل مما سبق: أن الحيض و إن كان له مفهوم عام بحسب أصل اللغة- كالسيلان أو الاجتماع أو نحوهما- إلا أنه بما له من المعنى المعهود الخاص معروف بين الناس قبل الإسلام مع قطع النظر عن أحكامه.

و بذلك المفهوم صار موضوعا للأحكام الخاصة ككثير من المفاهيم العرفية، من دون أن تكون أحكامه سببا فى معرفيته، فضلا عن أن تكون مأخوذة فيه، و هو عبارة عن خروج الدم الخاص من المرأة فهو اسم معنى و مصدر لحاضت المرأة، و لم يثبت خروج الشارع أو الفقهاء عن المعنى المذكور و إرادتهما منه الدم الخاص ليكون اسما جامدا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩

[الفصل الأول فى سببه]

[تحديد مصاديق الحيض]

الفصل الأول في سببه و هو خروج دم الحيض الذي تراه المرأة في زمان مخصوص غالبا (١)،

(١) الظاهر عدم سوق الوصف المذكور للتقييد و الاحتراز، لأن غلبة الاعتقاد في الزمان من لوازم الحيض غير المفارقة له، و إنما المفارق له فعليه الاعتقاد، بل هو للتوضيح و الإشارة لماهية الحيض بالوصف المعهود له، كما جرى عليه في المنتهى و التذكرة و القواعد، كما أن ذكره للإشارة لماهية الحيض إجمالاً، لا للرجوع إليه في مقام تشخيص فعليه أحكام الحيض أو عدمها واقعا أو ظاهرا عند الشك للعمل عليها، لعدم صلوح الغلبة بنفسها لذلك.

و مثله في ذلك توصيفه فيها و في السرائر و الغنية و الشرائع و المعبر و غيرها بغلبة ثبوت الصفات الخاصة له، من السواد أو شدة الحمرة و الغلظ و الحرارة و الدفع على اختلافهم في بيانها.

نعم، مقتضى إطلاق ذكر هذه الصفات له من دون تنبيه على كونها غالبية في المقنعة و المبسوط و النهاية و المراسم و الوسيلة و غيرها، الإرجاع إليها في مقام العمل و اناطة معرفة الحيض بها وجودا و عدما.

إلا- إن ذلك- مع أنه لا مجال له في نفسه، كما يظهر مما يأتي إن شاء الله تعالى- مخالف لظاهر بعض كلماتهم، لفرض اشتباه الدم فيها مع ذلك و الإرجاع لمميزات آخر، مع عدم اشتباه هذه الصفات غالبا، فلا يبعد إرادتهم غلبة اتصاف الحيض بهذه الصفات- كما صرح به من سبق- فيجوز فيه ما تقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠

سواء خرج من الموضع المعتاد أم من غيره (١)، و إن كان خروجه بقطنة (٢)، و إذا انصب من الرحم إلى فضاء الفرج و لم يخرج منه أصلا ففي جريان حكم الحيض عليه إشكال (٣).

غاية الأمر كون الصفات المذكورة مرجعا عند الاشتباه في بعض الموارد حسبما دلت عليه النصوص، على ما يتضح في محله إن شاء الله تعالى.

(١) لإطلاق ما دل على سببية الحيض للغسل كأدلة سائر أحكامه، و قد سبق أن الحيض من الأمور العرفية، و هو متقوم بنوع الدم و كيفية خروجه، فهو عبارة عن خروج الدم المتجمع في الرحم و المندفع منه بمقتضى طبيعة مزاج المرأة، من دون خصوصية لموضع الخروج المعتاد. و لذا طبق على السلقية- كما في لسان العرب- أو السلق- كما في القاموس- و هي التي تحيض من دبرها.

و قد تضمن بعض أخبار فضائل أمير المؤمنين عليه السلام: أنه جبه بعض النساء بذلك و نحوه «١»، و لا مجال لجريان ما تقدم في ناقضية البول و الغائط لاختلاف المقامين في الأدلة. فراجع.

(٢) بلا إشكال ظاهر. لصدق الحيض في المقام عرفا، كما يناسبه ما في غير واحد من النصوص من التعبير عنه برؤية الدم.

نعم، قد ينافيه تعريف الحيض في كلام غير واحد من اللغويين بسيلان الدم، لما تقدم من بعضهم من أن أصله السيلان، لظهور السيلان في نزول الدم و خروجه بنفسه. لكن لا- يبعد ابتناؤه على غلبة ذلك فيه كسائر الصفات المذكورة في كلامهم، أو على أن المراد سيلانه من الرحم.

و كيف كان، فلا مجال للخروج به عما ذكرنا.

(٣) كما في العروة الوثقى و محكي نجاه العباد و جملة من حواشيها.

(١) راجع الاختصاص طبع النجف الاشرف صفحة ٢٩٦- ٣٠٠، مستدرک الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١

...

و كأنه لعدم وضوح صدق الحيض به، ليرفع اليد عن أحكام الطاهر الثابتة بالعمومات - كجواز الاستمتاع بها - أو بالأصل - كجواز دخولها المساجد - حيث لا بد في الخروج عن العموم و الأصل من دليل قاطع.

و أما استصحاب عدم الحيض فلا مجال له، لأنه من استصحاب المفهوم المردد الذي لا يجرى على التحقيق.

و أما دعوى: أن المأخوذ في نصوص التحيض هو الخروج و الرؤية، و مقتضاه عدم التحيض مع عدمهما.

فمندفعة بعدم العثور على ما يظهر منه إناطة التحيض بخروج الدم و إنما وصف بالخروج عند التعرض لمخرجه و لمنبعه، كقوله عليه السلام: «إن دم الاستحاضة و الحيض ليس يخرجان من مخرج واحد» (١)، و هو أجنبى عما نحن فيه.

و أما الرؤية فهي و إن ورد إناطة التحيض بها، إلا - أنه ليس لبيان حد التحيض بالدم ليكون له مفهوم صالح للاستدلال، بل لبيان وجوب التحيض بالدم، كقوله عليه السلام: «كلما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض، و كلما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (٢).

مع أنه بعد معلومية عدم توقف التحيض على الرؤية لا بد من حملها على الطريقة إما لخروج الدم للظاهر أو لخروجه لبطن الفرج، و لو كان الأول أنسب في نظائر المقام لم يبعد كون الثانى أنسب في المقام لما يأتى، و لا سيما بملاحظة ورود ذلك في الطهر (٣).

مع أن المراد به الطهر في باطن الفرج لما يأتى من الاكتفاء في بقاء الحيض بقاء الدم فيه. فتأمل جيدا.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، و باب: ٢٧ منها حديث ٥، ٦، و باب ٤٩ منها و غيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢

و إن كان هو الأظهر (١)

(١) كما حكاه قدس سرّه عن شيخه الجواهرى. و قد يوجه بصدق الحيض عرفا، لأنه أمر تقتضيه طبيعة المزاج و ما تقتضيه طبيعة المزاج هو اندفاع الدم من الرحم لبطن الفرج، و ليس خروجه للظاهر إلا لأن مقتضى طبع السائل النزول للسافل.

و يؤيد ذلك نصوص الاستبراء (١) الدالة على بقاء الحيض ما دام الدم في باطن الفرج، لإلغاء خصوصية البقاء في ذلك و فهم عدم الفرق بينه و بين الحدوث عرفا.

و لا - سيما مع ظهور بعض نصوصه في مفروغية السائل عن بقاء الحيض بقاء الدم في باطن الفرج، لفرضه الشك في الطهر مع فرض انقطاع الدم (٢)، فلو كان الحيض عرفا منوطا بظهور الدم لم يكن وجه لفرضه ذلك، بل كان المناسب له فرض الطهر تبعا لانقطاع الدم، و إن حكم الشارع ببقاء الحيض تعبدا.

كما يؤيد أيضا بما ورد في الاستحاضة التي لا تثقب الكرسف، مع وضوح كون استمرار خروج الدم فيها حدثا جديدا، لا بقاء للحدث الأول، و لذا يجب له تجديد الوضوء أو الغسل، حيث يظهر من ذلك أن المناط في تحقق الحدث خروج الدم لبطن الفرج، فجعل ذلك قرينة على نظيره في الحيض قريب جدا.

و دعوى: ورود ذلك في بقاء الاستحاضة لا - في حدوثها، كما هو الحال في نصوص الاستبراء من الحيض، فلو لم يتعد من البقاء

للحدوث لم تنفع نصوص الاستحاضة، و لو تعدى له كفت نصوص الاستبراء.
مدفوعة بأن الاستئناس بنصوص الاستحاضة ليس بلحاظ دلالتها على بقاء الاستحاضة بخروج الدم لفضاء الفرج لإثبات صدق الحيض في المقام ليتوجه عليه ما ذكر، بل بلحاظ دلالتها على أن خروج الدم لفضاء الفرج سبب لحدث جديد، و لذا

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣

...

يجدد له الغسل أو الوضوء، كما ذكرنا، و ينفع ذلك في تجدد حدث الحيض.
على أنه يبعد جدا الالتزام بأنه مع انقطاع الاستحاضة لحظة لو وضعت المرأة الكرسف ثم توضأت أو اغتسلت كان لها أن تصلى بذلك الوضوء صلوات كثيرة و إن علمت رجوع الدم لها و إصابتها للكرسف ما لم يثقبه و يخرج للظاهر، بل هو خلاف المستفاد من مجموع أدلتها عرفا، مع وضوح أن خروج الدم المتجدد استحاضة جديدة، لأن النقاء المتخلل بين الدميين في الاستحاضة طهر، و ليس كالنقاء المتخلل بين الدميين في الحيض.

و بالجملة: البناء على تحقق الحيض بمجرد نزول الدم من الرحم لفضاء الفرج قريب جدا، و إن كان الأمر محتاجا للتأمل.
لكن في موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المرأة تكون في الصلاة فتظن أنها قد حاضت. قال: تدخل يدها فتمس الموضع، فإن رأت شيئا انصرفت، و إن لم تر شيئا أتمت صلاتها» (١)، فإن الاكتفاء في الفحص بمس الموضع الذي يراد به ظاهر الفرج و عدم طلب إدخال الإصبع و نحوه لباطنه ظاهر في توقف التحيض على خروج الدم للظاهر. و به يخرج عما سبق لو تم في نفسه.

ثم إن المصرح به في محكي نجاه العباد بعد استشكله في الحكم هو أن مقتضى الاحتياط ترتيب أحكام الحائض. و الظاهر أن مراده الجمع بينها و بين أحكام غير الحائض، لأن لها أحكاما إلزامية لا يعلم سقوطها، و مقتضى الاحتياط ترتيبها.
ولذا صرح في العروة الوثقى و محكي حاشية المحقق الخراساني قدس سره على نجاه العباد و غيرهما بأن الاحتياط بالجمع بين أحكام الطاهر و الحائض. لكن عن بعض حواشي نجاه العباد لزوم الاحتياط بالجمع بين أحكام الحائض و المستحاضة.
و قد احتمل شيخنا الأستاذ قدس سره كون المراد به ما لو خرج بعد استقراره في باطن الفرج بنحو لا يحكم عليه وحده بالحيضية، كما لو نقص زمانه عن أقل الحيض،

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤

و لا إشكال في بقاء الحدث ما دام باقيا في باطن الفرج (١).

[مسألة ١: إذا افتضت البكر فسال دم كثير و شك في أنه من دم الحيض أم من دم العذرة أو منهما]

(مسألة ١): إذا افتضت البكر فسال دم كثير و شك في أنه من دم الحيض أم من دم العذرة (٢) أو منهما (٣) فإن كانت مطوقة بالدم فهو من العذرة و إن كانت مستنقعة فهو من الحيض (٤).

و كان بضميمة زمان استقراره في باطن الفرج بقدره أو أكثر، حيث يتردد الخارج للظاهر بين أن يكون بعض الحيض و ان يكون استحاضة.

و أما احتمال كون زمان مكثه في باطن الفرج محكوما بالاستحاضة فلا وجه له. و كأنه لأن الخروج للظاهر إن كان معتبرا في الحكم بالحيض كان معتبرا في الحكم بالاستحاضة، لأنهما من باب واحد.

لكن سبق شدة استبعاد اعتبار خروج الدم للظاهر في الاستحاضة. مع أنه لا مجال لترتيب أحكام الاستحاضة مع خروج الدم للظاهر، لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن المفروض العلم بكونه دم الحيض الخلقي في المرأة.

و أما ما ذكره من أن كل دم غير محكوم بالحيضية فهو استحاضة فالمتيقن منه ما إذا شك في نوعه، لا ما إذا علم نوعه و لم يحكم عليه بالحيضية لعدم خروجه للظاهر في بعض مدة أقل الحيض لضعف دفع أو لحبس أو نحوهما.

اللهم إلا أن يفرض في المقام الشك في نوع الدم حيث يحكم بأنه حيض مع اجتماع شروطه - و لو لقاعدة الإمكان - و بأنه استحاضة مع فقدانها. فتأمل.

(١) كما يظهر من نصوص الاستبراء على ما سبق.

(٢) و هي بضم العين البكارة.

(٣) احتمال كون الدم منهما غير مذكور في النصوص و لا في الفتاوى - فيما تيسر لي من فحص - و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٤) كما في الفقيه و المقنع و المبسوط و النهاية و الوسيلة و التذكرة و المنتهى و عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥

...

الذكرى و غيرها. و لعله إليه يرجع قوله في الدروس: «و يتميز من العذرة بتلوث القطنة فيه لا بتطوقها».

و يشهد به ما في صحيح خلف بن حماد عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام و قد دخل عليه بمنى: «فقلت له: إن رجلا من مواليك تزوج جارية معصرا لم تطمث فلما افتضها سال الدم، فمكث سائلا لا ينقطع نحو من عشرة أيام، و إن القوابل اختلفن في ذلك فقال بعضهن دم الحيض، و قال بعضهن دم العذرة، فما ينبغي لها أن تصنع؟ قال: فلتلق الله فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر و ليمسك عنها بعلها، و إن كان من العذرة فلتلق الله و لتتوضأ و لتصل و يأتيها بعلها إن أحب ذلك. فقلت له: و كيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغي؟ قال:

فالتفت يمينا و شمالا في الفسطاط مخافة ان يسمع كلامه أحد، قال: ثم نهى إلى، فقال:

يا خلف سر الله فلا- تديعوه و لا- تعلموا هذا الخلق اصول دين الله، بل ارضوا لهم ما رضى الله لهم من ضلال. قال: ثم عقد بيده اليسرى تسعين، ثم قال: تستدخل قطنة ثم تدعها مليا ثم تخرجها إخراجا رقيقا «رقيقا» فان كان الدم مطوقا في القطنة فهو من العذرة، و إن كان مستنقعا في القطنة فهو من الحيض «... ١».

و صحيحه الآخر: «قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام: جعلت فداك، رجل تزوج جارية أو اشترى جارية طمشت او لم تطمث أو في أول ما طمشت، فلما افترعها غلب الدم، فمكث [فمكثت. يب] أياما و ليالى فأريت القوابل، فبعض قال من الحيضة و بعض قال من العذرة. قال: فتبسم فقال: إن كان من الحيض فليمسك عنها بعلها و لتمسك عن الصلاة و إن كان من العذرة فلتتوضأ و لتصل و يأتيها بعلها إن أحب.

قلت: جعلت فداك و كيف لها ان تعلم من الحيض هو أم من العذرة؟ فقال: يا خلف سر الله فلا تديعوه، تستدخل قطنة ثم تخرجها،

فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فهو من العذرة، وإن خرجت مستنقعه بالدم فهو من الطمث» (٢).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦

...

و صحيح زياد بن سوكه: «سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل افتض امرأته فرأت دماء [دما. فى يب] كثيرا لا ينقطع عنها يوما [يومها. يب] كيف تصنع بالصلاة؟ قال:

تمسك الكرشف فإن خرجت القطنه مطوقه بالدم فإنه من العذرة تغتسل و تمسك معها قطنه و تصلى، فإن خرج الكرشف منغمسا بالدم فهو من الطمث تقعد عن الصلاة أيام الحيض» (١).

و منه يظهر ضعف ما عن الأردبيلي، حيث قال فى شرح الإرشاد بعد التعرض لصفات الحيض: «و أما كونه من اليمنى أو اليسرى عند الاشتباه بغيره يتميز بذلك، و امتيازه عن العذرة بالطوق و غيره غير واضح و إن ورد به النص مع اختلافه، كما حكى، لكن ليس بحيث يعمل عليه و لا ينظر إلى غيره. فالمرجع حينئذ الصفات المذكورة لا مجرد الطوق و إلا فالمرجع هو الأصل و الاحتياط واضح، و يحمل الرواية على ذلك».

إذ لا وجه للتوقف فى ذلك مع ورود الروايات المتقدمة به. كما لا وجه لتنزيلها على خصوص الواجد للصفات، بل اشتباه الواجد لها بدم العذرة بعيد.

و أما الاختلاف فلم ينقله أحد فى نصوص المقام، بل فى نصوص الاختبار بالجانب عند الاشتباه بدم القرحة، كما يأتى إن شاء الله تعالى.

بقى فى المقام امور..

الاول: أول من تعرض لكيفية ادخال القطنه و إخراجها الشهيد الثانى، قال فى المسالك: «و طريق معرفه التطوق و عدمه أن تضع قطنه بعد أن تستلقى على ظهرها و ترفع رجليها ثم تصبر هنيهة ثم تخرج القطنه إخراجا رقيقا»، و قال فى الروض:

«و مستند ذلك روايات عن أهل البيت عليهم السلام لكن فى بعضها الأمر باستدخال القطنه من غير تقييد بالاستلقاء، و فى بعضها إدخال الاصبع مع الاستلقاء. و طريق الجمع حمل المطلق على المقيّد، و التخيير بين الاصبع و الكرشف، لأن الكرشف أظهر فى الدلالة».

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧

...

و فى المدارك بعد نقل ذلك عنه قال: «و ما ذكره رحمه الله لم اقف عليه فى شىء من الاصول، و لا نقله ناقل فى كتب الاستدلال. و الذى وقفت عليه فى هذه المسألة روايتا زياد بن سوكه و خلف بن حماد المتقدمتان، و هما خاليتان عن قيد الاستلقاء و إدخال الإصبع. فالأظهر الاكتفاء بما تضمنته الرواية الثانية من وضع القطنه و الصبر هنيهة، ثم إخراجها برفق».

و يتجه ما ذكره بملاحظة النصوص السابقة، لصلوح صحيح خلف الاول لتقييد إطلاق إدخال القطنة وإخراجها في الصحيحين الآخرين، ولا سيما مع قرب انصرافه إلى ما تضمنه الصحيح لمناسبته لمقام الفحص واستكشاف الحال.

و دعوى: عدم حجية صحيح خلف الاول في ذلك لقرب اتحاد الواقعة التي تضمنها مع الواقعة التي تضمنها صحيحه الثاني، فالاختلاف بينهما كالاختلاف في نسخ الرواية الواحدة مسقط لكل منهما عن الحجية فيما ينفرد به، ويكون المرجع صحيح زياد بن سوفة الذي هو مطلق من هذه الجهة.

مدفوعة: بأن الاختلاف بين الصحيحين لما كان بالاجمال والتفصيل فهو لا يوجب عرفا استحكام تعارضهما المسقط لهما عن الحجية، بل الجمع بينهما عرفا بحمل إهمال القيد في الثاني على غفلة الراوى عنه أو تسامحه فيه، لتخيل وضوحه بسبب مناسبته لمقام الفحص - كما سبق - أو لعدم الغرض ببيانه، كما هو الحال في كثير من موارد النقل بالمعنى، فيبقى الاول حجة في بيان القيد، ولا سيما مع بعد الخطأ في نقله، لما فيه من العناية والدقة.

ثم إنه لو فرض ورود النصوص التي أشار إليها في الروض كان مقتضى الجمع بينها التخيير بين الإصبع مع الاستلقاء والكرفس مطلقا و لو بدونه، لا اعتبار الاستلقاء فيهما معا. فلاحظ.

الثاني: جعل في الإرشاد الحكم بالحيض منوطا بعدم التطوق، لا بخصوص الاستنقاء، وهو لا يناسب ما تقدم من النصوص والفتاوى. ولعله لذا حملة في الروض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨

...

على خصوص الاستنقاء.

و ربما يوجه الإطلاق المذكور بقاعدة الامكان، حيث تقتضى البناء على الحيض عند فقد الاستنقاء الذي هو امارته و فقد التطوق الذي هو إماره عدمه.

لكنه - مع ابتناؤه على عموم القاعدة للمقام، و يأتي الكلام فيها إن شاء الله تعالى - لا يناسب النصوص المتقدمة الظاهرة في ملازمة الحيض للاستنقاء والبكارة للتطويق، ولذا اقتصر فيها عليهما في مقام التقسيم والتمييز عند التردد بينهما، و لم يشر لغيرهما، و هو المناسب لما يركز عرفا من كونهما من لوازمهما التكوينية، حيث يكون عدم الاستنقاء حينئذ دليلا على عدم الحيض فيخرج عن موضوع قاعدة الإمكان.

اللهم إلا أن يقال: الاستنقاء في النصوص المتقدمة وإن كان ظاهرا بدوا في استيلاء الدم على تمام سطوح القطنة ونفوذه لباطنها، إلا أنه لا مجال للجمود عليه مع ما هو المعلوم من خروج دم الحيض من الرحم المتصل ببعض جوانب فضاء الفرج، فلا يغمس تمام القطنة إلا مع كثرته، وبدونها لا ينفذ إلا في بعض جوانبها، بل قد لا ينفذ أصلا لقلته في بعض أوقاته، و حيث لا يحتمل خصوصية حال الافتضاخ في كيفية خروج دم الحيض لا بد من حمل النصوص المتقدمة على صورة كثرة الدم، كما صرح به في الصحيحين الآخرين. و يكون ما هو علامة للحيض في غيره مجرد عدم التطويق الملازم للبكارة حتى مع قلة الدم.

و لا أقل من خروج صورة قلة الدم التي لا يحصل معها الاستنقاء و التطويق عن مورد النصوص، فمع الحكم فيها بعدم البكارة لفرض عدم التطويق يحكم بالحيض، إما لانحصار الأمر به - لو لم يحتمل دم ثالث - أو لقاعدة الإمكان. فلاحظ.

نعم، لا يبعد الاكتفاء في البناء على البكارة بالتطويق من بعض الجوانب - كما عن كشف الغطاء - لإمكان عدم استيعاب التشقق في البكارة لبعض الجوانب أو لسرعة الثام الجرح منه، فيختص نبع الدم بالباقي، و يتميز بذلك عن الحيض، لأن نبع الدم فيه من داخل الفرج لا من أوله كما لا يخل بذلك تلطخ القطنة من رأسها من دون أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩

...

ينفذ الدم فيه لأنه قد يحصل بمجرد إدخال القطنة من البكارة بسبب انطباق المدخل.

و بالجملة: بعد الالتفات إلى كيفية خروج الدم في البكارة وفي الحيض وتنبه النصوص لذلك وجريها عليه، يتعين عدم الجمود على الاستنقاغ الظاهر في استيعاب القطنة، ولا على التطويق الظاهر في الكامل، بل التعدى إلى ما يناسبه الأمران مما يختلف باختلاف كثرة الدم ولا خفاء به غالباً.

الثالث: قال في السرائر: «فإن اشتبه دم الحيض بدم العذرة في زمان الحيض فلتدخل المرأة قطنة»، ... وقد يظهر منه اختصاص الاختبار المذكور بالدم الخارج في العادة دون غيره مما يخرج ممن لم تطمئ، أو ممن لا عادة لها. ولا يظهر الوجه في ذلك بعد اختصاص الصحيح الأول بمن لم تطمئ و صراحة الثاني في العموم لها، و شمول إطلاق الثالث لها، كإطلاق الفتاوى.

وقريب منه ما يأتي من المعتبر من الاقتصار على ما إذا كان الدم بصفات دم الحيض، فإنه مخالف لإطلاق النصوص المتقدمة، بل يبعد جداً اشتباه الدم بدم العذرة إذا كان بصفات دم الحيض، خصوصاً الحرقه والدفع، لما هو المعلوم من خلو دم العذرة عنهما، فالظاهر كون منشأ الاشتباه في مورد النصوص هو استمرار الدم على خلاف الغالب في دم العذرة مع خلوه من الحرارة والدق الغالين في دم الحيض.

الرابع: قال في المعتبر عند الكلام في دم الحيض: «ولو جاء بصفة دم الحيض و اشتبه بدم العذرة حكم أنه للعذرة إن خرجت القطنة مطوقة بالدم. روى ذلك زياد ابن سوفة عن أبي جعفر عليه السلام وخلف بن حماد عن أبي الحسن الماضي عليه السلام ... ولا ريب أنها إذا خرجت مطوقة كانت من العذرة، أما إذا خرجت متقعة فهو محتمل. فإذا يقضى بأنه من العذرة مع التطويق قطعاً. فلهذا اقتصر في الكتاب على الطرف المتيقن».

و مراده بالكتاب المختصر النافع، حيث اقتصر فيه على الحكم بأن الدم من العذرة مع التطويق ولم يذكر الحكم بالحيض مع الاستنقاغ، ونحوه في الشرائع والقواعد وعن الموجز والبيان، وهو - كما ترى - إهمال للنصوص المتقدمة الحاكمة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠

...

بالحيضية مع الاستنقاغ من دون وجه.

وقد حملة غير واحد على ما إذا اشتبه بدم ثالث غير دم الحيض والعذرة لدعوى اختصاص النصوص المتقدمة بما إذا تردد الدم بين الحيض والعذرة لا غير.

لكن فيه - مع أنه مخالف لظاهر كلامه - أن صحيح زياد بن سوفة شامل لصورة الاشتباه بدم ثالث. و مجرد السؤال فيه عن الصلاة لا يكشف عن الاشتباه بالحيض فقط، لأن للاستحاضة دخلاً في الصلاة أيضاً. غاية ما يدعى تخصيص إطلاقه بادل الصفات، وهو يقتضى البناء على الحيضية مع كون الدم بصفات الحيض كما هو مفروض كلامه.

بل قال قدس سره بعد ذلك بأربع مسائل: «وما تراه المرأة بين الثلاثة إلى العشرة حيض إذا انقطع، ولا عبرة بلونه ما لم يعلم أنه لقرح أو لعذرة. وهو إجماع. ولأنه زمان يمكن أن يكون حيضاً، فيجب أن يكون الدم فيه حيضاً». فان مقتضاه البناء على الحيضية في المقام.

ومثله ما ذكره شيخنا الاستاذ قدس سره من احتمال حملة على صورة كثرة الدم لدعوى تعذر الفحص المذكور معه، لتلوث القطنة

بمجرد ادخالها حتى لو كان من البكارة.

إذ فيه - مع عدم إشعار كلامه بذلك، بل هو لا يناسب فرض التردد بين التطويق والاستنقاء - أن التلوث بسبب إدخال القطنة لا يمنع من الاختبار المذكور، إذ مع كثرة نبع الدم إن كان نفوذه في القطنة بنحو التطويق كان من البكارة، وإن كان بغمس تمام القطنة كان من الحيض، كما يظهر مما سبق. ولذا تضمن صحيح زياد الاختبار المذكور في فرض كثرة الدم إلا أن تكون الكثرة فاحشة بنحو توجب نفوذ الدم في القطنة بمجرد مماسها للفرج عند إدخالها من دون مهلة معتد بها يكون فيها الاختبار. وهو فرض نادر أو غير واقع خارج عن مفاد النصوص، لظهورها في أن نفوذ الدم في القطنة بعد إدخالها بزمان معتد به. وربما يرجع إليه ما عن كشف الغطاء مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١

...

من قوله: «و يشترط أيضا أن لا يكون الدم كثيرا مستوليا على القطنة بمجرد دخولها، فلا يمكن الاختبار». الخامس: من الظاهر اختصاص الصحيحين الأولين بما إذا تردد سبب الدم بين الحيض والعذرة، دون ما إذا احتمل كونه منهما معا، لأنه المناسب لاختلاف القوابل المذكور فيهما. أما الصحيح الثالث فهو وإن لم يتعرض فيه لذلك، بل للسؤال عن حكم الصلاة المتجه حتى مع احتمال كونه منهما معا، إلا أن الاختصار فيه على الحكم بالحيضية تارة وبالبكارة أخرى ظاهر في انصراف السؤال عن الاحتمال المذكور. كما أن الفتاوى قاصرة عنه، كما أشرنا إليه عند التعرض في المتن.

هذا و حيث لا يحتمل دخل خصوصية حال الحيض في استلزام البكارة للتطويق، ولا حال الافتراع في استلزام الحيض للاستنقاء أمكن مع الاحتمال المذكور إحراز اجتماعهما عند اجتماع الأمرين باستنقاء القطنة في بعض جوانبها الملاصق لداخل فضاء الفرج و تطويقها فيما يلاصق منها أوله، الذي هو موضع البكارة. كما يمكن إحراز انفراد أحدهما بتحقيق ما يناسبه فقط.

كما قد يشتهب الأمر بأن يكون الدم كثيرا يغمس تمام القطنة، حيث يتردد الأمر معه بين انفراد الحيض واجتماعه مع البكارة من دون أن يتميز موضع التطويق. لكن لا أثر للاشتباه المذكور بعد ترتب أحكام الحيض على كل حال، حيث لا أثر معه للبكارة.

السادس: النصوص المتقدمة مختصة باحتمال مفاجأة الحيض بعد الافتراع، دون ما إذا كان الافتراع حال الحيض ثم تردد استمرار الدم بين الحيض والبكارة، وقوله في صحيح خلف الثاني: «أو في أول ما طمشت» لا يراد به فعليه الطمث، بل بلوغها مبالغ النساء بطمشتها، مع كون الافتراع حال طهرها، كما يناسبه تفريع غلبة الدم على الافتراع.

ومن هنا كان الفرض المذكور خارجا عن النصوص. لكن لا ينبغي التأمل في التمييز معه بالاستنقاء والتطويق، لإلغاء خصوصية موارد النصوص من هذه الجهة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢

...

و إنما الإشكال في وجوب الفحص حينئذ، كما يجب في مورد هذه النصوص، و نصوص الاستبراء، حيث قد يدعى إلغاء خصوصية الموردین المذكورين، و استفادة وجوب الفحص في كل مورد يشك في الحيض من نصوصهما.

لكنه ممنوع، لإمكان اهتمام الشارع بالاحتياط لاحتمال الحيض، دون احتمال الطهر، ولذا شرع الاستظهار بيوم أو يومين أو أكثر عند استمرار الدم في أثناء العشرة «١»، ونهى عن اختبار المرأة نفسها عند انقطاع الدم ليلا «٢»، ومن الظاهر أن اللازم في مورد النصوص المذكورة لو لا-الفحص هو البناء على عدم الحيض، لاستصحاب الطهر في مورد نصوص المقام، ولظهور انقطاع الدم فيه في مورد

نصوص الاستبراء، بخلاف محل الكلام، حيث يلزم البناء فيه على الحيض لاستصحابه، فلا- دليل على وجوب الفحص فيه احتياطاً لاحتمال الطهر.

وقد تعرض غير واحد للكلام في ذلك، على اختلاف بينهم فيه، مع غموض كلماتهم في أن المقصود حجية الاختبار لو حصل، أو وجوبه مع الفراغ عن حجته.

ومثله في ذلك ما لو شك في الافتضاخ، حيث لا تخلو كلماتهم فيه عن غموض من هذه الجهة، والظاهر حجية الاختبار المذكور فيه، وإن كان خارجاً عن مورد النصوص المتقدمة، إلغاء لخصوصيتها عرفاً، وعدم وجوبه لعدم وضوح إلغاء خصوصيتها من هذه الجهة. فلاحظ.

السابع: لو تردد الدم بين العذرة و غير الحيض لم يبعد اعتبار التطويق وعدمه في إثبات العذرة و نفيها، لأنه وإن خرج عن مورد النصوص المتقدمة إلا أن إلغاء خصوصية موردها قريب جداً، كما ذكرناه في نظائره.

نعم، ثبوت الاستحاضة مع عدم التطويق موقوف على أصالة كون دم غير الحيض و العذرة دم استحاضة. كما أن وجوب الفحص المذكور موقوف على

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض و يأتي الكلام فيه في المسألة التاسعة.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض. و يأتي الكلام فيه في أوائل الفصل السادس في ذيل الكلام في وجوب الاستبراء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣

و لا يصح عملها بدون ذلك ظاهراً (١).

وجوب الفحص عن دم الاستحاضة عند الشك في حدوثها. و هو موكول إلى مبحث الاستحاضة.

الثامن: ذكر الصدوق في المقنع أن دم العذرة لا يتجاوز الشفرين، و نحوه ذكر في الفقيه حاكياً له عن رسالة والده. و مقتضى ذلك مانعية سيلان الدم للخارج من الحكم بأنه من العذرة و إن تطوقت القطنة، إذ لا أقل من تنافي الامارتين و تعارضهما المسقط لهما عن الحجية، أو الحكم بأن السائل دم آخر غير المطوق للقطنة.

لكن لم نعثر على نص بذلك عدا الرضوى «١» الذي لا- مجال للتعويل عليه في نفسه، فضلاً عن الخروج به عن إطلاق النصوص المتقدمة، و لا سيما مع التعبير فيها بسيلان الدم و كثرته و غلبته، بل يتعين العمل عليها. و ربما يحمل ما في الرضوى و كلام الصدوق على بيان الوصف الغالب، لسوقه فيهما مساق وصف دم الحيض بأنه يخرج بحرارة شديدة، و دم الاستحاضة بأنه بارد يسيل من المرأة و هي لا تعلم. فلا ينافي خروجه عن ذلك و اشتباهه بغيره بنحو يحتاج تمييزه للاختبار المذكور.

(١) لظهور النصوص المتقدمة في وجوب الفحص المذكور، و المنسبق منها كون وجوبه طريقاً لترتيب أحكام الطاهر أو الحائض المشار إليها فيها، فيكون رادعاً عن الرجوع لاستصحاب الطهر المقتضى لصحة العمل من دون فحص. و ليس وجوبه نفسياً كي لا يمنع من الرجوع لاستصحاب الطهر و إن كانت عاصية بتركه، و لا- إرشادياً لشرطيته في عملها، ليبطل العمل بدونه واقعاً، فإن كلا منهما خلاف ظاهر النصوص.

و بذلك يفترق المقام عن سائر الشبهات الموضوعية حيث يجوز الرجوع فيها للأصول من دون فحص.

و بذلك يتضح أيضاً تنجز احتمال أحكام كل من الطاهر و الحائض التكليفية في

(١) مستدرک الوسائل باب ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤

إلا أن تعلم بمصادفته للواقع (١).

حقها قبل الفحص كوجوب الصلاة، و تمكين الزوج من الوطء، و حرمة تمكينه منه، و دخول المساجد عليها و غير ذلك. لأن ذلك مقتضى كون وجوب الفحص طريقاً، بل هو مقتضى العلم الإجمالي بثبوت أحد التكليفين بعد عدم جريان استصحاب الطهر المسقط له عن المنجزية.

و من ذلك يظهر أنه لو تأخرت في الاختبار في الزمان المشتبه الذي ينبغي لها الاختبار فيه حتى مضى زمان يحتمل فيه مجيء الحيض و انتهاءه ثم اختبرت فظهرت القطنة مطوقة تعين عليها الاحتياط بغسل الحيض، لعدم المؤمن لاحتمال وجوبه بعد عدم كشف الفحص عن عدم وجوبه، و عدم جريان استصحاب الطهر.

ثم إن النصوص المتقدمة و إن اختصت بصورة العلم بالافتضاض، إلّا أنه لا- يبعد التعدى منها لما لو شك فيه، لأن منجزية احتمال حيضية الدم بنحو تقتضى وجوب الفحص و تمنع من الرجوع لاستصحاب الطهر مع العلم بالافتضاض تقتضى منجزية مع الشك فيه بالأولوية العرفية.

بل لا- يبعد التعدى في وجوب الفحص لغير البكارة مما يعلم أو يحتمل وجوده في الفرج و خروج الدم منه، لقوة ظهور النصوص المذكورة في أهمية احتمال الحيض. فتأمل.

(١) بأن ينكشف كون الدم من العذرة حين العمل، إما بالقطع أو بالاختبار في وقت يعلم بأنه إن كان الدم منها فيه كان منها حين العمل. و الوجه في صحة العمل حينئذ ما أشرنا إليه من أن ظاهر النصوص كون الأمر بالاختبار طريقاً لتحصيل الواقع، لا إرشادياً لشرطيته لعملها، فمع فرض إصابة الواقع لا وجه لبطلانه.

و قد نبه سيدنا المصنف قدس سره إلى أن عدم تعرض الامام عليه السلام في صحيح خلف الأول لما ذكره الفقهاء من الفتوى بالاحتياط لا يكشف عن عدم مشروعية الاحتياط من دون فحص و بطلان العمل المطابق للواقع الأولى بدونه، لأن السائل لم يشر في سؤاله له عليه السلام إلى فتواه المذكورة، ليكشف إعراض الإمام عليه السلام عنها عن ردعه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥

[مسألة ٢: إذا تعذر الاختبار المذكور فالأقوى الاعتبار بحالها السابق من حيض أو عدمه]

إشارة

(مسألة ٢): إذا تعذر الاختبار المذكور فالأقوى الاعتبار بحالها السابق من حيض أو عدمه (١).

عن مضمونها. كما ان اقتضاره عليه السلام على بيان الاختبار لا ينافي مشروعية الاحتياط و تحصيل الواقع بدونه، إذ قد يكون منشؤه سهولة الاختبار و صعوبة الاحتياط.

و مما ذكرنا ظهر أنه لا مجال لما في الجواهر من أن مقتضى ظهور النص و الفتوى في وجوب الاختبار توقف صحة عملها على وقوعه بوجه تعذر فيه، و ما في طهارة شيخنا الأعظم قدس سره من أن مقتضاه توقف الصحة على الغفلة عن وجوب الاختبار.

نعم، يتجه ذلك بناء على اعتبار الجزم بالنية في العبادة مع القدرة عليه الذي هو خلاف التحقيق.

كما يتجه بناء على أن حرمة العبادة على الحائض ذاتية لا تشريعية، و أن المحرم يعم الإتيان بها برجاء المشروعية، حيث تكون العبادة دون فحص محتملة للتحريم المنجز فيتعذر التقرب بها و إن قيل بعدم استحقاق العقاب على التجري. و هو محل إشكال. و تمام الكلام

فيه في محله.

ثم إن أثر الحكم المذكور إنما يظهر فيما يجب إعادته أو قضاؤه على تقدير الحيض، كقضاء الصلوات السابقة و أداء الصلاة التي يحتمل الحيض في اثناء وقتها و الصوم، دون مثل أداء صلاة اليوم التي يحتمل الحيض في تمام وقتها، حيث يعلم ببراءة الذمة مع الإتيان بها من دون اختبار و لو لم ينكشف الحال، لعدم وجوبها مع الحيض، و صحتها مع عدمه.

(١) أما مع سبق الحيض فلاستصحابه، حيث سبق في الأمر السادس جريانه حتى مع التمكن من الاختبار. كما أن المرجع مع سبق الطهر هو استصحابه، الذي لا مانع منه إلا الخطاب بالاختبار في النصوص السابقة الذي لا مجال له مع تعذره.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من انه لا- يبعد شمول إطلاق النصوص المتقدمة لصورة العجز عن الاختبار، فيمتنع معه الرجوع للاستصحاب كما يمتنع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦

...

الرجوع له مع التمكن منه. فهو غير ظاهر، لأن دلالة النصوص على امتناع الرجوع للاستصحاب إنما هي بسبب الأمر فيها بالاختبار، و حيث يقصر الأمر به عن صورة تعذره كان امتناع الرجوع للاستصحاب تابعا له في ذلك، فكيف يكون إطلاق النصوص شاملا لصورة التعذر؟!.

نعم، لو كان الأمر بالاختبار مسوقا لبيان امتناع الرجوع للاستصحاب و كناية عنه فقد يتوجه الإطلاق المدعى، لإمكان امتناع الرجوع له في ظرف تعذر الاختبار، نظير استفادة إطلاق الجزئية و الشرطية من إطلاق الأمر بالجزء و الشرط المسوق للكناية عنهما، لإمكان عمومهما لحال تعذر الجزء و الشرط. لكن لا مجال لدعوى ذلك في المقام، لعدم التوجه في مورد النصوص للاستصحاب المذكور، لتكون مسوقة لبيان عدم جريانه، و إنما استفيد امتناع الرجوع إليه تبعا من الأمر بالاختبار المسوق للحث الفعلي عليه و الذي يقصر عن حال تعذره.

إن قلت: الأمر في صحيحى خلف بترتيب أحكام الحائض و الطاهر ظاهر في تنجز تلك الأحكام قبل الاختبار، و أن الاختبار إنما هو لأجل تنجزها، و من الظاهر إمكان تنجز الأحكام المذكورة مع تعذر الاختبار، بل هو مقتضى إطلاق الأمر بها، و لازمه امتناع الرجوع لاستصحاب الطهر.

«قلت»: لم تتضمن النصوص الأمر بترتيب أحكام كل من الحيض و الطهر عند احتماله، ليكون لها إطلاق شامل لحال تعذر الاختبار، بل الأمر بترتيب أحكام الثابت من الأمرين و الاقتصار عليه، و ذلك لا يكون إلا مع تيسر معرفة الحال بالاختبار و نحوه و يتعين قصوره عن صورة تعذرها لتعذر الاختبار و غيره، بل يتعين الرجوع فيه للقواعد الأخرى، و منها استصحاب الطهر مع اليقين بسبقه. بقي في المقام امور..

الأول: الرجوع لاستصحاب الطهر موقوف على قصور قاعدة الامكان عن المقام و نحوه مما يحتمل فيه عدم نزول الدم من الرحم، و هو غير بعيد، و إن كان الجزم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧

و إذا جهلت الحال السابقة فالأحوط وجوبا لجمع بين عمل الحائض و الطاهرة (١).

فيه موقوفا على النظر في أدلة القاعدة، و هو ما يأتي إن شاء الله تعالى في المسألة الرابعة.

الثاني: لو أمكن الاختبار بعد العمل لاستكشاف حاله احتمل وجوبه، إلغاء لخصوصية موارد النصوص، و إن لم يخل عن الاشكال أو

المنع، و يأتي نظيره عند التعرض لكلام الجواهر.

الثالث: لو أمكن معرفة الحال بغير الاختبار المذكور لم يبعد وجوبه و عدم الرجوع لاستصحاب الطهر، لإطلاق الأمر في صحيحه خلف بترتيب أحكام الثابت من الأمرين، الظاهر في تنجزها مع إمكان معرفة الحال. فتأمل جيدا.

(١) للعلم الإجمالي بثبوت أحد الحكمين، فيتجزأ الإلزامي من كل منهما، كوجوب الصلاة و الصوم من أحكام الطهر، و حرمة دخول المساجد و وجوب قضاء الصوم و بطلان قضاء الصلاة من أحكام الحيض. لكنه يقتضى الفتوى بلزوم الاحتياط بالجمع المذكور - كما هو ظاهر المستمسك و بعض حواشى العروة الوثقى - بنحو لا يجوز لمقلديه الرجوع لمن يفتى بتعيين أحدهما، لا التوقف عن الفتوى المستلزم لجواز رجوع مقلديه لغيره ممن يفتى بتعيين أحدهما، كما هو ظاهر المتن.

هذا و قد ذكر السيد قدس سره في العروة الوثقى أنها تبنى حينئذ على الطهارة، و أمضاه بعض الأعظم و غيره. و قد يرجع إليه ما عن نجاة العباد و جملة من حواشيهما من الحكم بأولوية الاحتياط المذكور من دون إلزام به.

و كأن ما في العروة الوثقى مبنى على مسلكه من حجية العام في الشبهة المصدقية من طرف الخاص، لأن أحكام الطاهر هي مقتضى العمومات، و أدلة أحكام الحائض مخصصة لها، فمع الشك في تحقق الحيض و عدم إحراز وجوده و لا - عدمه يتعين البناء على مقتضى العمومات بترتيب أحكام الطاهر. لكن تحقق في محله ضعف المسلك المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨

...

و مثله الاستدلال على ذلك..

تارة: بقاعدة المقتضى، بدعوى: أن الاستفادة من الأدلة كون أحكام الطهارة من مشروعية العبادة للمرأة و جواز وطئها و صحة طلاقها مقتضى طبعها الأولى، و الحيض من سنخ المانع عنها، و مع إحراز المقتضى لا يعتنى باحتمال المانع.

و اخرى: بما قد ينسب لبعض الأعظم من أن تعليق الحكم على عنوان وجودى يقتضى عدم ترتيبه مع عدم إحراز العنوان المذكور، و لما كانت أحكام الحيض معلقة في الأدلة على عنوانه فلا ترتب مع عدم إحرازه، بل لا يترتب إلّا نقائصها التي هي أحكام الطهارة، لأنها لم تعلق على عنوان الطهارة بما أنها أمر وجودى، بل استفيد اختصاصها بها من الجمع بين إطلاقاتها و أدلة أحكام الحيض. لاندفاعه - بعد تسليم كون المقام من صغريات إحدى الكبيرين المذكورتين - بأن الكبيرين غير تامتين، كما تقدم عند الكلام في الشك في الكرية من مباحث المياه. فراجع.

نعم، قد يوجه ذلك بانحلال العلم الإجمالي المذكور بالاستصحاب، حيث قد يقرب بأحد وجهين:

أولهما: استصحاب عدم خروج الدم من الرحم، بناء على أن معنى الحيض خروج الدم من الرحم بحيث يكون هو الموضوع لأحكامه، فباستصحاب عدمه يثبت لها أحكام الطهارة، لعموم أدلتها.

ثانيهما: استصحاب عدم كون هذا الدم حيضا من باب استصحاب العدم الأزلى، بناء على ما هو غير بعيد من أن حيضية الدم من لواحق وجوده - كما ذكره شيخنا الأستاذ - خلافا لما احتمله سيدنا المصنف قدس سره من أنها من لوازم ماهيته. بل لا يبعد عدم كونه من استصحاب العدم الأزلى، لأن الحيضية تابعة لخروج الدم المتأخر عن وجوده زمانا. و عن بعض مشايخنا الاعتماد على هذا الوجه في الاكتفاء بأعمال الطاهرة.

و يشكل الأول بأنه لا طريق لإحراز مطابقة خروج الدم من الرحم لمفهوم الحيض، بل هو أعم منه، فيشاركه فيه النفاس و الاستحاضة، غاية ما يدعى أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩

...

الأصل في الدم الخارج من الرحم الحيضية، فاستصحاب عدم الخروج من الرحم لا ينفي الحيضية، إلّا بناء على الأصل المثبت، لأن انتفاء العام يستلزم انتفاء الخاص.

مضافا إلى أن المستصحب أن كان هو عدم خروج مطلق الدم من الرحم فهو خلاف فرض الجهل بالحالة السابقة، وإن كان عدم خروج الدم الخاص فمن الظاهر أن الحيض لما كان يتحقق بخروج مطلق الدم من الرحم فانتفاء خروج الدم الخاص منه لا يقتضى انتفاء الحيض، لأن انتفاء الخاص لا يستلزم انتفاء العام، إلا بضميمة العلم بعدم خروج غيره من أفراد الدم منه، فيكون من أظهر أفراد الأصل المثبت، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره.

و منه يظهر الحال في الثاني، لوضوح أنه يكفي في تحيض المرأة حيضية أى دم خرج منها، لا خصوص الدم الخاص، فعدم حيضية الدم الخاص لا يستلزم عدم حيضيتها إلّا بضميمة العلم بعدم خروج دم آخر منها محتمل للحيضية. على أن موضوع الأحكام هو المرأة الحائض و حيضية الدم ليست مقومة لحيضيتها شرعا و لا عرفا، بل هما متلازمان خارجا، لوضوح أن خروج النوع الخاص من الدم يصح انتزاع الحيضية له و لها، من دون ترتب بينهما في الاتصاف بها. بل ليس فائدة الأصل المذكور إلا عدم ترتب أحكام دم الحيض على الدم المذكور، كعدم العفو عن قليله في الصلاة، كما نبه له سيدنا المصنف و شيخنا الأستاذ (قدس سرهما).

و لو لا ما ذكرنا لامتنع الرجوع لاستصحاب الحيض عند العلم بسبقه، لكونه محكوما للاستصحابين المذكورين مسببا بالإضافة إليهما، لوضوح أن الشك في بقاء الحيض يكون مسببا عن الشك في خروج الدم من الرحم، و في حيضيته. فتأمل جيدا.

هذا و في الجواهر: «أما إذا لم تتمكن من الاختبار المذكور... فيحتمل البناء على الحيضية، لأصالتها عندهم، و عدمها. و الأقوى الفرق بين الصور، بسبق الحيض، أو العذرة، و حيث لا سبق فالظاهر وجوب العمل عليها ثم الاختبار بعد ذلك. فتأمل جيدا».

لكن من الظاهر أن سبق العذرة لا- أثر له في المقام، لعدم كون موضوع الآثار هي العذرة، بل عدم الحيض، فيكفي استصحابه مع اليقين به سابقا و لو مع عدمها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠

...

كما أن وجوب العمل عليها مع فرض عدم جريان الاستصحاب ثم الاختبار بعد ذلك، إن أريد به العمل جمعا بين أحكام الحائض و الطاهر- للعلم الإجمالي المذكور- لم يحتج للاختبار بعد ذلك، و إنما يحتاج للاختبار فيما بعد للعمل اللاحق، و هو خارج عن محل الكلام، لعدم كونه بالإضافة للمذكور متعذرا.

و إن أريد به العمل على طبق أحكام الطاهرة أشكال- مضافا إلى ما عرفت من عدم الوجه للاقتصار عليه- بأن وجوب الاختبار بعد القدرة لاستكشاف حال العمل السابق المفروض وقوعه مطابقا للأصل الجارى حينه محتاج إلى دليل، لظهور النصوص في كون الاختبار للعمل اللاحق الذى لا يشرع بدونه، و قد سبق الإشكال في التعدى منه لما نحن فيه.

تنبيه

الاحتياط في حق المرأة لا- يقتضى منع الزوج عن الوطء، بل حيث يدور الأمر فيه بين الحرمة لاحتمال الحيض و الوجوب لاحتمال الطهر يتعين تخييرها بينهما. نعم، لو أمكنها إقناع الزوج بترك الوطء لم يبعد وجوبه عليها، للعلم معه بعدم مخالفة الوظيفة المعلومة إجمالا. و أظهر من ذلك حرمة طلبها الوطء من الزوج، لتنجزه عليها بمقتضى العلم الإجمالي المذكور.

كما أنه لا ملزم للزوج باجتنا بوطئها لعدم منجزية العلم الإجمالي فى حقه بعد خروج بعض أطرافه عن مورد عمله. بل مقتضى أصالة البراءة فى حقه جواز الوطء.

و انقلاب الأصل فى الفروج - لو تم - مختص بما إذا كان احتمال الحرمة لاحتمال عدم الزوجية أو ملك اليمين، لا لاحتمال مثل الحيض مع إحراز الزوجية، كما فى المقام.

نعم، لو كان الاحتياط فى العمل بسبب توقف المجتهد عن الفتوى للشبهة الحكمية فقد يكون مشتركاً بين الزوجين. و حينئذ لو طالب الزوج تخيرت المرأة بين التمكين و الامتناع مع تعذر معرفة الوظيفة عليها، لانسداد طريق العلم بالمجتهد الذى يجوز الرجوع اليه. أما مع تيسر معرفتها فاللزام عليها الرجوع اليها و العمل بها، كما يجب فى سائر موارد تعذر الاحتياط. فتأمل جيداً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١

...

تتميم

تعرض جمهور الأصحاب من القدماء و المتأخرين إلى مسألة اشتباه دم الحيض بدم القرحة و اختلفوا فيها على أقوال: الأول: أن الدم إن خرج من الجانب الأيسر فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة. و به صرح فى المقنع و الفقيه و المبسوط و النهاية و السرائر و الوسيلة و القواعد و التذكرة و المنتهى - فى صدر كلامه و ان ذكر بعد ذلك منافاة الرواية له - و جامع المقاصد، و هو المناسب لما فى الإرشاد من جعل الخروج من الأيسر من صفات الحيض، كما أنه المحكى عن المفيد و القاضى و الإصباح و الجامع و البيان و جميع كتب العلامة و الجعفرية و غيرها.

و جعله الأشهر فى التذكرة، و نسبه للأكثر فى جامع المقاصد و الروض و محكى شرح الجعفرية، و للمشهور فى جامع المقاصد أيضاً و المسالك و حاشية المدارك و محكى فوائد الشرائع و شرح المفاتيح.

الثانى: عكس الأول، و به صرح فى الدروس و الذكري و حكى عن ابن الجنيد و ابن طاوس، و لعله ظاهر الكليني، لأنه اقتصر على الخبر الدال عليه فى باب معرفة دم الحيض و العذرة و القرحة.

الثالث: عدم اعتبار الجانب، و إليه ذهب فى المعتبر و المدارك و ظاهر المسالك، و حكى عن الأردبيلي.

و كأن منشأ اختلاف القولين الأولين الاختلاف فى الرواية الواردة فى المقام، و هى مرفوعة محمد بن يحيى عن ابان، فقد رويت فى التهذيب هكذا: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: فتأ منا بها قرحة فى جوفها (١)» و الدم سائل لا تدرى من دم الحيض

(١) كذا فى المطبوع فى النجف الاشرف من التهذيب و حكاه غير واحد من الفقهاء عنه و عن الكافى، و هو الموجود فى بعض نسخ الكافى على ما حكى. و ظاهر الوسائل ان الموجود فى التهذيب و الكافى (فرجها) بدل (جوفها) و هو الموجود فى بعض نسخ الكافى أيضاً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢

...

أو من دم القرحة. فقال: مرها فلتستلق على ظهرها ثم ترفع رجليها و تستدخل اصبعها الوسطى، فإن خرج الدم من الجانب الأيسر فهو من الحيض، و إن خرج من الجانب الأيمن فهو من القرحة» (١). و كذا رويت فى الكافى إلا- أنه قال: «فإن خرج الدم من الجانب

الأيمن فهو من الحيض، وإن خرج من الجانب الأيسر فهو من القرحة» (٢).

وقد صرح غير واحد بترجيح الأولى، لأن الشيخ اعرف بوجوه الحديث و أضبط، و لانجبارها بعمل المشهور، و اعتضادها بفتوى الصدوق ناقلًا له عن رسالة والده التي قيل إنها متون أخبار كنهاية الشيخ، و بالرضوى (٣).

و قال في الجواهر: «بل المحكى عن كثير من النساء العارفات أن الحيض مخرجه من ذلك». كما قد يعتضد ببعض نصوص الاستبراء من أنها تعتمد برجلها اليسرى على الحائط (٤)، حيث يناسب كون مخرج الحيض من الجانب الأيسر.

لكن رفع الرجل اليسرى لا يكشف عن كون مخرج الحيض من الجانب الأيسر، بل قد يكون لاستلزامه الضغط على الجانب الأيمن. على أن في مرسل يونس في الاستبراء أيضا: «و ترفع رجلها اليمنى» (٥). و شهادة النساء العارفات لم تتضح بنحو تثبت صحة الرواية المذكورة. و الرضوى قد سبق عدم وضوح كونه من كلام المعصوم عليه السلام بل لسان بعضه لا يناسب ذلك، و لا يبعد كونه كتاب فتوى مقارب في اللسان للروايات فلا يزيد على موافقة الرواية لفتوى الصدوق. و موافقتها لرسالة على بن بابويه لم تثبت، لأن الصدوق إنما نسب لأبيه ما أفتى به بعد فقرات كثيرة من هذا الكلام فلعل نسبته لا تشملها، بل تختص بتلك الفقرات.

على أن موافقة الرواية لفتاوى هؤلاء إنما يكشف عن وجودها و لا ينافي اشتباههم في مضمونها، إذ ليس الاشتباه عليهم بأبعد من الاشتباه على الكليني و ابن الجنيد.

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣

...

و مثله الحال في فتوى المشهور فإنها إنما توجب انجبار الرواية مع الشك في صدورهما، لا في تصحيفها، إذ اتفاق النقلين في السند و اللسان شاهد بعدم كونهما روايتين إحداهما مهجورة عند الاصحاب و الاخرى معتمدة لهم، بل ليس هناك إلا رواية واحدة اختلف الكليني و الشيخ في كيفية نقل محمد بن يحيى لها، و مرجح عمل المشهور في مثل ذلك غير ظاهرة، و لا سيما مع اضطراب كلماتهم و قرب كون منشأ عملهم الأنس بكتب الشيخ و ترجيح فتاواه، لأن الشهرة لو كانت فهي بعده.

كما ان الترجيح بأضبطية الشيخ و أعرفته غير ظاهر، بل قال المجلسي في مرآة العقول بعد ذكر الترجيح بهما: «و فيهما معا نظر بين يعرفه من يقف على احوال الشيخ و وجوه فتاواه ... و يمكن ترجيح رواية الكليني بتقدمه و حسن ضبطه، كما يعلم من كتابه الذي لا يوجد مثله» و أشار غيره لذلك، بل اغرق فيه صاحب الحقائق.

على انه صرح في الوافي بأن ما سبق من التهذيب إنما هو في بعض نسخه، و قال في الذكرى بعد نقل رواية الكافي: «و في كثير من نسخ التهذيب الرواية بلفظها بعينه. قال الصدوق و الشيخ في النهاية الحيض من الايسر. قال ابن طائوس: و هو في بعض نسخ التهذيب الجديدة، و قطع بأنه تدليس ... بل لم ينقل في المنتهى و المختلف عن التهذيب إلا ما يوافق رواية الكليني، و لذا جعل في المنتهى الرواية منافية لفتوى الصدوق و الشيخ، كما ذكر ذلك في التحرير أيضا.

نعم، نبه للاختلاف بين الكافي و التهذيب في التذكرة. و منه يظهر أنه لا مجال لما عن شرح المفاتيح من استبعاد الاختلاف المذكور

فى نسخ التهذيب لاتفاق النسخ التى بين ايدينا على ما يخالف الكافى، كما لم يشر إليه المحشون مع أن ديدهم نقل النسخ حتى النادرة، بل اعترف المحققون باتفاقها على ذلك، و يناسبه عدول الشهيد فى البيان المتأخر تأليفا إلى ما يوافق المشهور، حيث يكشف عن اطلاعه على خطأ ما ذكره سابقا.

إذ فيه: انه لا مجال لرفع اليد عن نقل هؤلاء الأعظم بذلك وإن كان هذا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤

...

الاضطراب غريبا. و قد يكون عدول الشهيد فى البيان لمرجحية الشهرة بنظره حينئذ، لا لظهور خطأ ما ذكره سابقا. نعم، قد ترجح النسخ المخالفة للكافى بموافقتها لفتاوى الشيخ نفسه، كما نبه له غير واحد، إلا أن خطأ الشيخ و غفلته عن مخالفة فتواه للسان دليله ليس بأبعد كثيرا من خطئه أو خطأ الكلينى فى نقل الرواية، لما عرفت من وحدة الرواية. و من هنا كان مقتضى القاعدة سقوط رواية التهذيب باختلاف نسخه، و أما الكافى فحيث لم نعر فيه و لم ينقل عنه الاختلاف، بل صرح فى الوافى باتفاق نسخه، فروايته هى الحجة بعد انجبار ضعف سندها باعتماد المشهور عليها و لو فى المضمون الآخر، لأن انجبار الرواية بالشهرة ليس لكونها أماره على صحة مضمونها، كى لا يتم مع مخالفتهم لها، بل لكونها موجبة للوثوق بصورها، و كشفها عن اطلاعهم على قرائن موجبة له، و حيث سبق وحدة الرواية فاعتمادهم على نسخة التهذيب مستلزم لانجبار نسخة الكافى و إن أخطئوا فى تشخيص مفادها.

لكن الإنصاف أن الاكتفاء بذلك فى حجية رواية الكافى لا- يخلو عن إشكال، لأن اختلافها مع الرضوى، و مخالفة الصدوق و الشيخين و أتباعهم فى فتاواهم لها موجب للريب فيها، و لا سيما مع هذا الاضطراب فى نقل التهذيب لها. و من هنا كان المتعين طرحها و الرجوع للقواعد الأخرى، بعد عدم وجود قدر مشترك بين النقلين ليخرج عن القواعد المذكورة فيه بعد انجبار الرواية لما سبق. نعم، قد يدعى أن ذلك يقتضى التوقف عن القواعد، للعلم الإجمالى بتخصيصها بأحد وجهى الرواية.

لكن لا مجال له بعد اختلاف نقل الرواية من جهة أخرى قد يختلف فيها مفاد القاعدة، فلا تكون مخالفة للقاعدة على أحدهما، و هى تعيين موضع القرحة و أنها الفرج أو الجوف، على ما أشرنا إليه عند نقلها. و لم ينبه الاصحاب لذلك بل أطلق بعضهم من هذه الجهة و اقتصر الصدوق على القرحة فى الفرج، و يظهر من بعضهم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥

...

إرادة القرحة فى الجوف. و الكل لا مجال له بعد اختلاف نقل الرواية. كما قد يظهر من الصدوق إرادة الاشتباه و لو للشك فى وجود القرحة و هو مطابق فى ذلك للرضوى، و إلا فالمرفوعة المتقدمة ظاهرة فى فرض العلم بها.

و من هنا كان اللازم تنقيح مفاد القاعدة فاعلم: أن القرحة إن علم أو احتمل وجودها فى الفرج جاز البناء على الحالة السابقة من حيض أو عدمه، و مع عدمها يتعين الجمع بين عمل الطاهر و الحائض، بناء على قصور قاعدة الإمكان عن شمول الدم الذى يحتمل نزوله من الفرج، نظير ما تقدم فى المسألة السابقة.

و إن احتمل أو علم وجودها فى الجوف فالظاهر عموم قاعدة الإمكان و لزوم البناء على الحيض.

و يقتضيه فى الجملة مرسله يونس القصيرة- التى لا تخلو عن اعتبار، بناء على ما سبق فى مبحث الكر من حجية مراسيل يونس- عن أبى عبد الله عليه السلام: «إذا رأته المرأة الدم فى أيام حيضها تركت الصلاة، و إن انقطع الدم بعد ما رأته يوما أو يومين اغتسلت

وصلت و انتظرت ... و إن مرّ بها من يوم رأت الدم عشرة أيام، و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذي رآته لم يكن من الحيض، إنما كان من علّة، إما قرحة في جوفها و إما من الجوف « ... ١ ».

فإن ظاهره عدم الاعتناء باحتمال خروج الدم من القرحة إذا لم يحرز فقده لشروط الحيض، و إنما يبنى على عدم كونه حيضا عند فقده لشروطه.

نعم، هو قاصر عما لو علم بوجود القرحة أو خرج الدم في غير ايام العادة، و العمدّة فيه قاعدة الامكان. فلاحظ.

بقي في المقام أمران:

الأول: أنه بناء على اعتبار الجانب و لزوم العمل بالرواية على أحد الوجهين المتقدمين فالظاهر وجوب الفحص عليها

و عدم الرجوع إلى ما تقتضيه القواعد إذا

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦

...

كان مخالفا للاحتياط من بعض الوجوه، لأمر الامام عليه السلام بالفحص الظاهر في لزومه و تنجز الواقع بدونه.

الثاني: بناء على اعتبار الجانب فمورد الرواية ما لو علم بوجود القرحة و تردد الدم بينها و بين الحيض.

و أطلق غير واحد الرجوع إليه عند اشتباه دم الحيض بدم القرحة، بنحو يشمل ما لو شك في وجود القرحة، بل ظاهر بعضهم و صريح آخرين عموم اعتباره لما إذا لم تكن هناك قرحة، بحيث يكون من علامات الحيض، لدعوى: أن الجانب إن كان من شئون الحيض فلا خصوصية لوجود القرحة فيه، خلافا لما صرح به بعضهم من الاقتصار على مورد الرواية، لإمكان خصوصية وجود القرحة في مخرج دم الحيض.

و الإنصاف أن الاحتمال المذكور غير عرفي، فالتعميم أنسب. بل لا-يبعد البناء على وجوب الفحص مع تيسره لو شك في وجود القرحة و إن خرج عن مورد الرواية، لنظير ما تقدم في العذرة عند الكلام في وجوب الفحص. بل مقتضى ما تقدم هناك وجوب الفحص عن الحيض مع العلم بوجود القرحة في الفرج أو احتمالها و إن لم يعتمد على المرفوعة في المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧

[الفصل الثاني في تحديد وقت الحيض]

[لا حيض قبل البلوغ]

الفصل الثاني كل دم تراه الصبية قبل بلوغها تسع سنين و لو بلحظة لا تكون له أحكام الحيض (١).

(١) كما صرح به الأصحاب، و نفى فيه الخلاف في الحقائق، بل ادعى الإجماع عليه في المعتبر و كشف اللثام و الجواهر، و عن مجمع

البرهان: «الذى يقتضيه النظر فى الحيض و العلامات هو الحكم بكون الدم حيضا إن لم يكن إجماع، لكن الظاهر أنهم أجمعوا عليه». و يقتضيه موثقة عبد الرحمن بن الحجاج: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ثلاث يتزوجن على كل حال: التى قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض - قلت: و متى تكون كذلك؟ قال إذا بلغت ستين سنة فقد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض - و التى لم تحض و مثلها لا تحيض - قلت: و متى يكون كذلك؟ قال: ما لم تبلغ تسع سنين - و التى لم يدخل بها» «١».

و معتبرته: «قال أبو عبد الله عليه السلام: ثلاث يتزوجن على كل حال: التى لم تحض و مثلها لا تحيض - قلت: و ما حدها؟ قال: إذا أتى لها أقل من تسع سنين - و التى لم يدخل بها، و التى قد يئست من المحيض و مثلها لا تحيض. قلت: و ما حدها؟ قال: إذا كان لها خمسون سنة» «٢».

و حديث عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «قال إذا بلغ الغلام ثلاث عشرة سنة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨

...

كتبت له الحسنه و كتبت عليه السيئه و عوقب، و إذا بلغت الجارية تسع سنين فكذلك، و ذلك أنها تحيض لتسع سنين» «١».

و منها يظهر ضعف ما تقدم عن مجمع البرهان فإنها تنهض لرفع اليد عن إطلاق أدلة العلامات لو تم، كما لا يخفى.

بقى فى المقام امور..

الأول: أن ظاهر الأصحاب بل صريح بعضهم عدم الاكتفاء بالدخول فى التاسعة، بل لا بد من إكمالها، و ادعى عليه الإجماع فى كشف اللثام.

و يقتضيه النصوص المتقدمة، أما الثانى فظاهر، حيث يصدق على من لم تكمل التاسعة أن لها أقل من تسع سنين. و أما الأول و الثالث فلأن بلوغ الشىء و إن كان قد يصدق بالدخول فيه إلا أنه يعلم بعدم إرادته فى المقام، لأنه لا يتوقف على الدخول فى التاسعة، لأن التسع مجموع السنين و الدخول فيها يكون بالدخول فى السنة الأولى.

نعم، لو عبر ببلوغ التاسعة فقد يتوجه الاحتمال المذكور.

الثانى: ظاهر النص و الفتوى كون التحديد بذلك تحقيقا لا- تقريبا، كما هو الحال فى سائر التحديدات الشرعية، و به صرح فى التذكرة لكن فى الروض: «و الأقرب أنه تحقيق لا تقريب مع احتمال، فلو قلنا به فإن كان بين رؤية الدم و استكمال التسع ما لا يسع الحيض و الطهر كان الدم حيضا» و حكى نحوه عن نهاية الأحكام. و لا- مجال للاحتمال المذكور بعد ظهور النص و الفتوى فى خلافه. كما انه لا شاهد بتحديد التقريب بما ذكره من عرف أو غيره.

الثالث: الظاهر أن المراد بالسنين الهاليتين، لأن ذلك مقتضى الاطلاقات المقامية لأدلة التحديدات الشرعية، تبعا للعرف الذى وردت فيه.

و قد يدل عليه قوله تعالى: يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ «٢»،

(١) الوسائل باب: ٤٤ من كتاب الوصايا حديث: ١٢.

(٢) سورة البقرة: ١٨٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩

...

لظهوره في أن فائدها بنظر الشارع توقيت الناس بها، فيكون حاكما على أدلة التوقيات. فتأمل.

كما أن الظاهر الاكتفاء بالتلفيق فيكتفى بمرور نفس اليوم من شهر الولادة في الدور التاسع، ولا يهم نقيضه الأشهر، لاكتفاء العرف بذلك في تطبيق التسع سنين.

الرابع: صرح في المبسوط والوسيلة والغنية وصايا السرائر ومحكى نواذر قضائها والجامع والتحرير بأن الحيض بلوغ في المرأة، وفي الغنية الإجماع على ذلك.

و ذكر في الشرائع أنه لا يكون بلوغا، بل قد يكون دليلا عليه، وبدليلته عليه صرح في القواعد والروضة والمسالك وغيرها، وعن مجمع البرهان استظهار الإجماع عليها، ونفى في المسالك الخلاف في كونه دليلا على سبق البلوغ، وفي كونه بلوغا بنفسه.

وقد يستدل على كونه بلوغا بموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الغلام متى تجب عليه الصلاة؟ قال: إذا أتى عليه ثلاث عشرة سنة، فإن احتلم قبل ذلك فقد وجبت عليه الصلاة و جرى عليه القلم. والجارية مثل ذلك إذا أتى لها ثلاث عشرة سنة أو حاضت قبل ذلك فقد وجبت عليها الصلاة و جرى عليها القلم» (١).

وفي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لا يصلح للجارية إذا حاضت إلا أن تختمر، إلا أن لا تجده» (٢)، وفي صحيح يونس بن يعقوب الوارد في اللباس في الصلاة: «و لا يصلح للحررة إذا حاضت إلا الخمار» (٣). وفي خبر أبي بصير: «على الصبي إذا احتلم الصيام و على الجارية إذا حاضت الصيام و الخمار» (٤...٤)، وفي مرسل الصدوق: «على الصبي إذا احتلم الصيام و على المرأة إذا حاضت الصيام» (٥)، وغيرها مما يناسب ألفتها.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١٢٦ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب لباس المصلى حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب لباس المصلى حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠

...

و أما حديث عبد الله بن سنان المتقدم فهو بضميمة العلم بعدم ملازمة الحيض للتسع محمول على إرادة أن علته البلوغ بالتسع أنها وقت إمكانه، و مرجعه إلى أن سبب البلوغ إمكان الحيض لا- فعليته، فيكون من نصوص البلوغ بالتسع لا بالحيض، و إن عده من نصوص المقام سيدنا المصنف قدس سره.

هذا و قد استشكل في سبب الحيض للبلوغ بأن الحيض حيث لا يكون إلا بعد إكمال تسع سنين، التي بها يتحقق البلوغ فلا يستند البلوغ إليه. قال في كتاب الصوم من السرائر بعد ذكر الحيض و الحبل من علامات البلوغ- بعد ذكر بلوغ التسع و الاحتلام و الإنبات:- «هكذا يذكر في الكتب و المحصل من هذا بلوغ التسع سنين، لأنها لا تحيض قبل ذلك، و لا تحمل قبل ذلك، فعاد الأمر إلى بلوغ التسع سنين، و إنما أوردنا ما أورده غيرنا من المصنفين».

و قد تصدى غير واحد لتوجيه ذلك بحمله على أن الحيض أماره على البلوغ عند الشك في بلوغ المرأة تسع سنين، لا سبب له في قبال بلوغها تسع سنين.

فإن اريد لزوم البناء على ذلك في نفسه مع قطع النظر عن النصوص المتقدمه، فهو متجه بناء على أن امتناع الحيض قبل التسع واقعى دلت عليه النصوص، لا شرعى راجع إلى عدم ترتيب أحكام الحيض قبلها وإن كان الدم حيضا واقعا- و يأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى- و على اليقين بكون الدم الخارج ممن لا- يعلم بلوغها حيضا، حيث يعلم بسببه بلوغ التسع من باب الانتقال من الملزوم للآزم، و لا يكون أماره عليه شرعا.

أما لو كان امتناعه قبل التسع شرعيا فاليقين بكون الدم حيضا لا- يكفى في البناء على البلوغ، لأنه اعم منه. و اليقين بكونه الحيض الواجد للأحكام موقوف على اليقين ببلوغ التسع، فلا يكون سببا له. كما أنه لو لم يتيقن بكون الدم حيضا فالرجوع للصفات أو لقاعدة الإمكان في البناء على حيضته موقوف على إطلاق دليليهما للأماريه عليه و التعبد به عند الشك فيه من حينئذ البلوغ. و هو قريب في أدلة الصفات

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١

...

و لا يخلو عن إشكال أو منع في قاعدة الامكان، و يبتنى على ما يأتي في المسألة الرابعة من الكلام فيها.

هذا بناء على امتناع الحيض واقعا قبل التسع، أما بناء على امتناعه شرعا فلا ينفع إطلاق أدلة الصفات أيضا، لظهورها في بيان صفات الحيض الواقعى، و قد ذكرنا أن العلم به لا يكفى في البناء على بلوغ التسع على المبنى المذكور، فأحرازه بالصفات أولى بذلك.

و ان اريد لزوم البناء على ذلك بلحاظ النصوص المتقدمه، حيث يلزم حملها عليه بعد تعذر حملها على سبب الحيض للبلوغ ثبوتا- لما تقدم- فلا مجال له، لندرة الجهل ببلوغ المرأة تسع سنين مع حيضها، ليجتاج لنصب الاماره شرعا، لغلبه تأخر الحيض عن التسع كثيرا، فيلزم حمل هذه النصوص على الفرد النادر.

بل لا بد من طرح هذه النصوص أو الجمع بينها و بين نصوص البلوغ بالتسع و نصوص تأخر الحيض عن التسع بوجه آخر.

أما موثق عمار فحيث كان صريحا في أن سن البلوغ هو الثلاث عشرة سنه، فهو لا ينافى أدله عدم الحيض قبل التسع، بل هي حاكمه أو وارده عليه، و إنما ينافى أدله البلوغ بالتسع، فإن أمكن الجمع بينهما بحمل الثانية على الاستحباب و إلا تعين طرحه.

و أما صحيح محمد بن مسلم فالأقرب حمله على عدم وجوب الخمار بالتسع، إما لعدم البلوغ بها أو لجواز تأخيره عن البلوغ إلى الحيض، و لو بحمله على الخمار في الصلاة، الذى هو المراد في صحيح يونس وغيره، و التى يلزم حملها على ذلك أيضا.

و اما خبر أبى بصير و مرسل الصدوق فحيث كانا ظاهرين في تحقق البلوغ بالحيض، و كان الحيض قبل التسع ممتنعا- كما قد يظهر من نصوص المقام- أو نادرا كانا منافيين لما دل على تحقق البلوغ بالتسع، و جرى فيهما ما تقدم في موثق عمار، لأن مضمونهما مقارب لذيله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢

و إن علمت أنه حيض واقعا (١).

(١) سبق عند الكلام في مفهوم الحيض أنه من الامور العرفية، و لازم ذلك إدراك العرف له بأنفسهم مع قطع النظر عن التحديدات الشرعية، و إمكان القطع به على خلافها، كما يمكن مع الجهل بها.

و حينئذ لو فرض العلم به فما ذكره قدس سره من عدم ترتيب أحكام الحيض مبنى على ما ذكره في مستمسكه من أن الأدلة التى

تضمنت تحديدات الشارع الأقدس للحيض و إن كانت ظاهرة في أنفسها في بيان الحدود الواقعية له، إلا أنه بعد تعذر البناء على ظاهرها، لفرض العلم بحيضية الدم الفاقد للحد، يتعين حملها على بيان نفى أحكام الحيض عن الفاقد للحد بلسان نفى الموضوع و إن كان حيزاً واقعاً.

خلافاً لما قرّ به أستاذه المحقق الخراساني قدّس سرّه من حملها على نفى أحكامه عند الشك فيه، فلو علم به تعين ترتيب أحكامه لعموم أدلتها، بعد امتناع التعبد الظاهري على خلاف العلم.

وقد ساق قدّس سرّه تبعاً لأستاذه المذكور الكلام في جميع التحديدات في مساق واحد. ولعل الأولى الكلام في كل منها عند التعرض له و النظر في أدلته لإمكان اختلاف السنة أدلتها.

فالكلام هنا في حد السن من طرفي القلة و الكثرة لتشابه السنة أدلته في الطرفين.

و لم يذكر المحقق الخراساني قدّس سرّه ما يقتضي الحمل على الوجه المذكور فيه إلا استبعاد عدم ترتيب أحكام الحيض شرعاً على ما علم أنه حيض واقعاً. قال: «و لا أظن أن يلتزم به أحد» مضافاً إلى أنه ليس لسان الأخبار بيان حدود تعبدية و قيود شرعية لما هو موضوع لأحكام خاصة شرعاً، بل لبيان أن الحيض كذلك واقعاً، غاية الأمر يكون ذلك غالباً، للقطع بالتخلف أحياناً.

و فيه: أن مجرد البعد - لو سلم - لا يجدى. و عدم التزام أحد به غير ظاهر، بل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣

...

استظهر سيدنا المصنف قدّس سرّه التسالم على خلاف ما ذكره قدّس سرّه بالنظر لظاهر كلماتهم، بل صريح بعضها. كما أن حمل الأدلة الظاهرة في القضية الواقعية الكلية على القضية الواقعية الغالبية إنما يقتضي حجية الغلبة عند الشك إذا كانت واردة في مقام الأمر أو النهي عن ترتيب الأحكام في مقام العمل، و من الظاهر عدم ورود نصوص المقام للنهي عن ترتيب أحكام الحيض، بل لبيان عدم وجوب العدة، فغاية ما تدل عليه أن السن الذي تسقط فيه العدة لا يمتنع فيه الحيض، بل يغلب عدمه فيه. و هو لا يستلزم حجية الغلبة المذكورة على نفى الحيض في السن المذكور عند الشك فيه.

نعم، لا مجال لما ذكره سيدنا المصنف قدّس سرّه من إنكار الغلبة بملاحظة أحوال النساء. قال: «و كيف يصح دعوى كون الغالب ذلك مع أن الفرق بين المشتمل على الحد و غيره بمحض الآتات اليسيرة».

لاندفاعه بأن ذلك لا يمنع من استفادة الغلبة من بيانات الشارع الأقدس المطلع على دقائق الأمور. غاية الأمر مانعته من إدراك العرف لها بأنفسهم، لصعوبة التمييز عليهم معه.

بل الانصاف أنه لا يمنع من إدراكهم لها في خصوص المقام، حيث كان الحد لامتناع الحيض في مقابل إمكانه، لا لعدمه في مقابل وجوده، إذ يسهل الاطلاع على الغلبة مع كون زمان إمكان الحيض المذكور في الحد أوسع من زمان تحققه غالباً، لغلبة تأخر الحيض عن التسع و انقطاعه قبل سن اليأس.

بل لو لم يكن الحد المذكور دائماً فلا ريب في أنه غالبى، ثم إن كون الحيض من المفاهيم العرفية التي يستقل العرف بتشخيصها بنحو قد يقطع بها على خلاف التحديدات الشرعية، لا يستلزم رفع اليد عن ظهور النصوص المتقدمة في القضية الواقعية الكلية، بل يكون مرجع القضية المذكورة إلى تخطئه العرف في تشخيص الحيض على خلافها من دون أن تقتضى التصرف في مفهومه، لاستناد العرف في تشخيصه إلى علامات معهودة له في الدم الخاص الطبيعي للمرأة الذي هو دم الحيض عندهم، و يمكن اطلاع الشارع الأقدس على أن العلامات أعم من الدم المذكور، و أنه لا يخرج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٤

...

إلا- في السن الخاص و الخارج في غيره ليس منه و إن كان واجدا للعلامات. و ليس تشخيص العرف له مبنيا على البداهة غير القابلة للخطأ، كتشخيصه للرضاع و البياض.

و عليه تكون القضية المذكورة بعد الاطلاع عليها مانعة من العلم بالحيض على خلافها.

هذا و لو فرض عدم مانعية القضية المذكورة من العلم بالحيض على خلافها فالعلم المذكور مساوق للعلم بعدم تماميتها، فهل يتعين ما ذكره المحقق الخراساني قدس سره من حملها على القضية الواقعية الغالبية- و إن لم تكن حجة عند الشك لما سبق- من دون أن تقتضى رفع اليد عن عموم أحكام الحيض في المخالف للغالب، أو ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من المحافظة على ما هي ظاهرة فيه من الكلية و حملها على النفي التشريعي الراجع إلى نفي أحكام الحيض عما خرج عن الحد الشرعي بلسان نفي الموضوع- الذي هو مفاد الحكومة العرفية- وجهان، أظهرهما الأول، لقوة ظهورها في القضية الواقعية في مقام تحديد الحيض بما هو أمر خارجي. و لا سيما مع عدم ورود النصوص في مقام نفي الحيض عما خرج عن الحد ابتداء، بل في مقام آخر.

فقد وردت جملة منها «١» - و منها حديثا عبد الرحمن بن الحجاج- في مقام تحديد موضوع خارجي أخذ في سقوط العدة، و هو اليأس من المحيض أو التي لا تحيض و هي في سن من لا تحيض، و من الظاهر أن مقام السؤال و الجواب يناسب إرادة تحديد زمان الحيض واقعا، لا تحديد موضوع أحكامه شرعا.

كما أن حديث عبد الله بن سنان قد تضمن تعليل وضع القلم ببلوغ التسع بأنها قابلة للحيض حيثئذ من دون نظر لأحكامه بل المناسب للبلوغ هو القابلية للحيض بنفسه، لا ثبوت أحكامه على تقدير تحققه.

بل قوله عليه السلام: في رسالة ابن أبي عمير: «إذا بلغت المرأة خمسين سنة لم تر حمرة إلا أن تكون امرأة من قريش» «٢». كالصريح في إرادة نفس الحيض بالكناية عنه

(١) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٥

و كذا المرأة بعد اليأس. و يتحقق اليأس ببلوغ خمسين سنة في غير القرشية، و فيها ببلوغ ستين (١).

بالحمرة، إذ لم يعهد الكناية بها عن أحكامه.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في قوة ظهور النصوص في بيان القضية الواقعية، و أنه يتعذر حملها على قضية تشريعية تنزيلية بلحاظ أحكام الحيض.

و دعوى: أن ورودها في مقام تحديد تعذر الحيض و اليأس منه لا- يناسب حملها على القضية الغالبية، لا ابتناء اليأس و التعذر على السلب الكلي، كما هو صريح رسالة ابن أبي عمير المتضمنة تأكيد نفي الحيض بقوله: «قط».

مدفوعة: بأن الغلبة إنما هي بلحاظ الشذوذ في الخلقة مع إرادة الكلية في الوضع الطبيعي للمرأة. و على هذا لا مجال لرفع اليد عن عموم أحكام الحيض في الفرد الشاذ لو تحقق.

و أما ما سبق من سيدنا المصنف قدس سره من ظهور تسالمهم على خلاف ذلك، فهو ممنوع، لأنهم- تبعا للنصوص- في مقام تحديد نفس الحيض، و لا- نظر لهم إلى فرض خروج الحيض عن الحد المذكور في كلماتهم، ليعلم رأيهم فيه، بل الفرض المذكور ممتنع

عندهم كما قد يظهر مما ذكره في امارية الحيض على البلوغ و إن كان قد يظهر من كلام المفيد الآتي في تحديد سن اليأس للنبطية إمكان الحيض بعد سن اليأس. لكنه ظاهر في ترتب أحكامه.

نعم، في المعتبر: «و لو رأت دما لما كان حيضا، بمعنى: انه لا تمتنع مما يمنع منه الحائض». و هو مشعر بأن مرجع نفى الحيضية الى نفى أحكامها و إن كانت موجودة حقيقة. لكنه - مع عدم بلوغه مرتبة الظهور في صدق الحيض حقيقة - لا يكفي في إثبات التسالم بنحو ينهض بتخصيص العمومات.

[في سن اليأس]

(١) قال في مفتاح الكرامة: «لم يختلفوا - كما في مجمع الفائدة - في عدم اليأس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٦

...

قبل الخمسين و تحققه في الستين مطلقا، كما اتفقوا - كما في شرح المفاتيح و ظاهر المجمع - على أنه إذا لم يكن خمسين يكن [يكون: ظ] ستين».

هذا، و الأقوال المعروفة للأصحاب في المقام أربعة:

الأول: ما ذكره في المتن، و هو ظاهر الفقيه، لاقتصاره فيه على مرسله ابن أبي عمير المتقدمة، و المبسوط، لقوله فيه: «و تيأس المرأة من الحيض إذا بلغت خمسين سنة إلا إذا كانت امرأة من قريش، فانه روى أنها ترى دم الحيض إلى ستين سنة»، و المعتبر و الروضة، و مال إليه في المسالك و نسبه إلى أصحابنا في التبيان و مجمع البيان، و عن الراوندي في الأحكام أنه قطع به في الهاشمية خاصة. الثاني: التفصيل المذكور، لكن مع إلحاق النبطية بالقرشية، كما في المراسم و الوسيلة و التذكرة و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعة و عن غيرها، و نسب للمشهور في جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك.

الثالث: تحديد اليأس بالخمسين مطلقا، كما في النهاية و ظاهر طلاق السرائر و الشرائع و في المدارك و عن جمل الشيخ و الاستبصار و المهذب و كشف الرموز، و في النافع أنه أشهر الروايتين، و قيده في كتاب الطهارة و العدد من السرائر بما إذا تغيرت عاداتها.

الرابع: تحديده بالستين مطلقا كما في طهارة الشرائع و ظاهر المنتهى، و جنح إليه في محكي المختلف.

و الأقوى الأول جمعا بين ما دل على التحديد بالستين - و هو موثقة عبد الرحمن بن الحجاج المتقدمة في أول المسألة المؤيدة بمرسله الكليني «١» - و ما دل على التحديد بالخمسين - كمعتبرة عبد الرحمن المتقدمة هناك أيضا، و صحيحته عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: حد التي قد يئست من المحيض خمسون سنة» «٢»، و قريب منها مرسله البزنطي «٣» - بقرينة مرسله بن أبي عمير المتقدمة قريبا، بناء على ما سبق في مباحث

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٧

...

الكر من حجية مراسيله، ولا سيما مع ظهور فتوى الصدوق بمضمونها و اعتماد غيره من اجله الأصحاب عليها و تأيدها بمرسله المبسوط المتقدمه في كلامه و مرسله المقنعه الآتية «١».

و الإشكال فيها تارة: بعدم اشتمالها على حد اليأس في القرشية، و لا يكفى ذكره في مرسلتي المبسوط و المقنعه لضعفهما. و اخرى: بأن الحمرة أعم من الحيض، فبقاء الحمرة في القرشية بعد الخمسين لا ينافي انقطاع الحيض بها.

مدفوع بظهور المفروغية بين الأصحاب عن أن الحد إذا زاد على الخمسين فهو الستون، كما تقدم من مفتاح الكرامة. و بأن الظاهر كون الحمرة كناية عن الحيض، كما فهمه الأصحاب بطبعهم، و لا سيما مع أنه هو الذي يهتم بمعرفة حده، و إلا فمن المعلوم عدم امتناع غيره من أنواع الدم في السن المذكور. على أنه يكفى في ذلك رواية الستين المتقدمة.

نعم، قد يشكل الاستدلال برواية الستين - كما عن بعض مشايخنا - تارة: بضعف رواية عبد الرحمن، لرواية الشيخ لها بسنده عن علي بن الحسن بن فضال، و طريقه اليه منحصر بأحمد بن عبدون عن علي بن محمد بن الزبير، و لا نص على توثيقهما. و عدم التعويل على مرسله الكليني.

و اخرى: بأن حملها على القرشية حمل على الفرد النادر.

و ثالثه: بأنه بعد عدم التعويل على مرسله الكليني ينحصر الأمر برواية عبد الرحمن، و الظاهر اتحادها مع معتبرته المتقدمة المتضمنة للتحديد بالخمسين، لتقارب لسانيهما و اشتراكهما في بعض رجال السند فتكون رواية مضطربة غير حجة على أحد الوجهين، و يكون المرجع غيرهما مما تضمن التحديد بالخمسين.

و لو فرض كونهما روايتين متعارضتين تعين طرح رواية الستين، لأنها أشبه بقول العامة، لقول بعضهم بالخمس و خمسين، و آخر باثنتين و ستين، و ثالث بسبعين، و لم ينقل القول بالخمسين إلا عن الحنابلة الذين هم جماعة قليلة.

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٨

...

و يندفع الأول: بأنه يكفى في إثبات وثاقه أحمد بن عبدون كونه شيخ النجاشي و قد روى عنه غير مرة منها في ترجمه أبان بن تغلب، مع ظهور حاله في أنه لا يروى بلا واسطة إلا عن ثقة، كما يظهر مما ذكره في غير موضع منها في ترجمه أبي المفضل محمد بن عبد الله بن محمد بن عبيد الله الشيباني. و لذا وثقه بعض مشايخنا نفسه في معجم رجال الحديث.

و أما ابن الزبير فتشهد القرائن بجلالته حيث صرح الشيخ بأنه روى جميع كتب ابن فضال و أكثر الأصول و روى عنه التلعكبري، الذي ذكر عنه الشيخ أيضا أنه جليل القدر عظيم المنزلة واسع الرواية عديم النظر روى جميع الأصول و المصنفات، و ذكر النجاشي أنه كان وجهها في أصحابنا ثقة معتمدا لا يطعن عليه، مع أن من جملة طعون القدماء التي أشار إليها النجاشي و غيره في ترجمه بعضهم أنه يروى عن الضعفاء.

بل طريق الشيخ إلى كتب ابن فضال منحصر به، مع أهمية تلك الكتب و فتوى الشيخ و غيره بكثير من رواياتهما، حيث يظهر من مجموع ذلك معروفة الرجل بين الأصحاب و جلالته و أنه من مشايخ الإجازة الذين يهتم باتصال السند من طريقهم، كما يناسبه تنبيه النجاشي في ترجمه أحمد بن عبدون على لقائه إياه و روايته عنه. على أن الظاهر معروفة كتب ابن فضال في عصر الشيخ، و ذكر السند له لمحض التبرك و الجرى على سيرة الأصحاب في ذكر الاسناد، و من ثم ذكر بعضهم عدم الحاجة لتوثيق مشايخ الإجازة. فإن ذلك بمجموعه كاف في الاعتماد على الرواية و الوثوق بصدورها عن ابن فضال الذي هو موثق.

و يندفع الثاني: بأن مرسله ابن أبي عمير لا تكون قرينه على حمل رواية الستين على خصوص القرشية، بل على ورودها لبيان أقصى حد سن اليأس في المرأة و لو بلحاظ بعض النساء، فمرجع الجمع إلى حملها على قضية نوعية، لا- انحلالية كلية ليلزم تخصيصها بالقرشية و يرد ما سبق.

و أما الثالث: فهو و إن كان لا يخلو عن قرب، إلا أن في بلوغه حدا يسقط

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٩

...

الروايتين عن الحجية و يخرج عن أصالة الصدور في كل منهما إشكالا أو منعا، لاختلاف متن الروايتين في بعض الألفاظ و في ترتيب الثلاث اللاتي يتزوجن على كل حال.

و لا مجال لدعوى استحكام التعارض بينهما لو كانا روايتين بعد إمكان الجمع بينهما بقرينه مرسله ابن أبي عمير التي عرفت حجيتها. و لو سلم لم تصلح مشابهة فتوى العامة لتعيين رواية الستين للسقوط، للمنع من ذلك صغرى و كبرى. فتأمل.

هذا و قد أشار في الروض إلى ذهاب بعضهم إلى البناء على الخمسين بالنسبة إلى العادة، و على الستين بالنسبة للعدة. فإن كان مبتنيا على الجمع بين النصوص بذلك، فهو- مع خلوه عن الشاهد- لا يناسب معتبرة عبد الرحمن من نصوص الخمسين، لورودها في نفى العدة.

و ان كان مبتنيا على طرح النصوص و الاحتياط في مقام العمل، أشكل بعدم الوجه لطحها مع إمكان الجمع بينها بما سبق. مع أنه لا يقتضى الاحتياط، بل يكون المرجع بعد الخمسين عموم ما دل على إحراز الحيض بالعادة أو الصفات أو قاعدة الإمكان.

على أن البناء على ثبوت العدة ينافي الاحتياط من حيثية جواز الرجوع بالمرأة في بعض الموارد من دون تجديد العقد عليها. و المتحصل: أن الأقوى هو القول الأول.

و أما ما تقدم عن الراوندى من القطع بالستين في خصوص الهاشمية. فهو إن رجع إلى التوقف في ثبوت ذلك في غيرها من أفراد القرشية، فلا وجه له مع إطلاق دليل التفصيل. و إن رجع إلى عدم تيسر إحراز قرشية غيرها لضياح الأنساب- كما ذكره غير واحد- فهو يختلف باختلاف الأشخاص في تيسر طريق إثبات النسب و عدمه، و ليس المرجع فيه الفقيه، و ربما يختص تيسر إحراز القرشية ببعض أفراد الهاشمية كالتالبيية و العباسية في الجملة، كما ذكره غير واحد.

و في الجواهر: «نعم، لا يبعد إلحاق الحكم على القبيلة المعروفة الآن بقريش» و كأن مراده القبيلة القاطنة في أواسط العراق التي بعض أفرادها في النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٠

...

فإن كان وجه إلحاقها ثبوت كونها من قریش عنده قدس سره فهو حجة عليه. و ان كان لظهور حال التسمية أشكل بأن مجرد الاشتراك بالاسم لا يكفي في الإلحاق ما لم يبتن على ادعاء الانتساب للقبيلة المعهودة و شياع ذلك بالنحو المعتبر في ثبوت النسب، و هو غير ظاهر في القبيلة المذكورة، بل ادعى بعض المؤلفين رجوعها إلى ربيعة.

ثم إنه من جميع ما تقدم يظهر ضعف القولين الآخرين، لابتنائهما على العمل ببعض نصوص المقام دون بعض، و لا سيما القول الرابع المبني على العمل برواية الستين، و إهمال نصوص الخمسين مطلقها و مقيدها، مع أنها أكثر عددا، و معول عليها عند جمهور الأصحاب و إن اختلفوا بين الإطلاق و التقييد.

نعم، قال في المنتهى: «و لو قيل: اليأس يحصل ببلوغ ستين أمكن، بناء على الموجود، فإن الكلام مفروض فيما إذا وجد من المرأة دم في زمن عادتها على ما كانت تراه قبل ذلك، فالوجود هاهنا دليل الحيض كما كان قبل الخمسين دليلاً. و لو قيل: ليس بحيض، مع وجوده و كونه على صفة الحيض، كان تحكما لا يقبل. اما بعد الستين فالإشكال زائل، للعلم بأنه ليس بحيض، لعدم الوجود و لما علم من أن للمرأة حالا يبلغها يحصل معها اليأس، لقوله تعالى: وَاللَّائِي يَشْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ «١». كما ترى، لأن عدم الوجود بعد الستين خلاف الفرض أيضا. و ليس في الآية تعرض لسن اليأس. و فرض اليأس لا يستلزم تحديده بسن خاص، بل مقتضى الإطلاق المقامي إيكاله للإحراز الشخصي، و هو يختلف باختلاف أحوال النساء. بل المراد باليأس في الآية هو اليأس من دون بلوغ السن الخاص، لتقييدها بالريبة، و الحكم بوجوب العدة عليها، فهي خارجة عما نحن فيه. و ليس وجه التحديد بالسن إلا- النصوص التي يرفع بها اليد عن قاعدة الإمكان- لو تمت- أو عن بناء العرف على حيضية الدم الخارج في عادة مستمرة و لو مع تبدلها، خصوصا إذا كان بالصفات، و لا وجه معه للاقتصار على نصوص الستين. اللهم إلا أن يبتنى ما ذكره على إهمال النصوص لتعارضها، و الاعتماد على

(١) سورة الطلاق: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥١

...

الإجماع الذي تقدم من مفتاح الكرامة دعواه في المقام. لكن لا وجه لإهمال النصوص مع إمكان الجمع بينها بما سبق. و أشكل منه ما تقدم من السرائر- في الطهارة و العدد- من تقييد التحديد بالخمسين بما إذا تغيرت عادة المرأة. لعدم الدليل عليه من النصوص، بل لا- يقتضيه الاعتبار أيضا، إذ ليس تغير العادة غريبا في النساء، فإن كان البناء على العمل بالنصوص لزم التحديد بالسن مطلقا، و لو مع بقاء العادة، و إن كان البناء على إهمالها- لتعارضها، أو عدم حجية أخبار الآحاد عنده- لزم البناء على الحيضية بعد الخمسين و لو مع اختلاف العادة، و لا إجماع هنا على دخل بقاء العادة، بل لا يعرف القول به من غيره. و مثله في الإشكال ما قد يظهر من كلام المفيد الآتي من اختصاص الاعتبار بسن اليأس بما إذا انقطع الحيض، و أنه يمكن بقاء الحيض بعده، فانه مخالف لظاهر نصوص تحديد اليأس بالسن، بل مقتضاها البناء على عدم حيضية الدم لو خرج بعده و إن كان بصفات الحيض، كما سبق.

و أما القول الثاني فقد اقتصر في التذكرة في الاستدلال عليه على مرسله ابن أبي عمير المختصة بالقرشية و في المدارك: «و اما النبطية فذكرها المفيد و من تبعه معترفين بعدم النص عليها ظاهرا». لكن المفيد قد نسبته للرواية، حيث قال في مبحث العدد من المقنعة: «و إن كانت قد استوفت خمسين سنة و ارتفع عنها الحيض و أيسر منه لم يكن عليها عدة من طلاق. و قد روى أن القرشية و النبطية تريان الدم إلى ستين سنة. فإن ثبت ذلك فعليها العدة حتى تجاوز الستين». نعم، لا مجال للتعويل على الرواية في الخروج عن إطلاقات الخمسين مع إرسالها.

و أما ما في الجواهر من دعوى: انجبارها بالشهرة، بل في جامع المقاصد نسبة ذكر النبطية للأصحاب، فيدفعه أن الشهرة لو تمت فهي بين المتأخرين، كما يظهر من الروض، بل من جامع المقاصد أيضا لأنه عقب نسبة ذكره للأصحاب بنقل ما في الذكرى من انه ذكرها المفيد و من تبعه رواية. و إلا فلم يعرف القول بها من أحد من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٢

...

القدماء حتى المفيد، لظهور ذيل كلامه المتقدم في عدم الجزم بها، كما هو المناسب لما تقدم من البيان و التبيان من نسبة التحديد بالخمسين في غير القرشية للأصحاب.

بل قد يكون التأمل في مجموع كلام بعض من نسب له الفتوى من المتأخرين شاهداً بتردده تبعاً لضعف دليلها. كما ربما لا تكون فتوى بعضهم بمضمونها لاعتمادهم عليها، كما يناسبه عدم الإشارة إليها في التذكرة، بل هو صريح جامع المقاصد، حيث قال بعد الاعتراف بضعف المستند سوى الشهرة: «و يمكن أن يستأنس له بأن الأصل عدم اليأس، فيقتصر فيه على موضع الوفاق. و في بعض الأخبار الصحيحة عن الصادق عليه السلام حدّ التي يئست من المحيض خمسون سنة، و في بعضها استثناء القرشية. و الأخذ بالاحتياط في بقاء الحكم بالعدة و توابع الزوجية - استصحاباً لما كان، لعدم القطع بالمنافى - أولى. و الأمر في العبادة أسهل. فالوقوف مع المشهور أوجه». فلا ينبغي التأمل في عدم حجّة الرواية.

و أما ما في جامع المقاصد فضعفه ظاهر. لأن أصله عدم اليأس و إن كانت مقتضى إطلاق بعض النصوص بحضيضه الدم الذي تراه المرأة، على ما يأتي الكلام فيه في قاعدة الإمكان، إلا أنه لا مجال لها و لا للاحتياط مع إطلاق التحديد بالخمسين. على أن أهميّة الاحتياط في بقاء العدة من الاحتياط في العبادة - لو تمت و كانت صالحة للترجيح - إنما تقتضي الترجيح مع تعذر الجمع بينهما، و إلا وجب الجمع بينهما مع تنجزهما بالعلم الإجمالي. بل سبق أن البناء على بقاء العدة ينافي الاحتياط من حيثية رجوع الزوج بها.

و من هنا لا مجال للقول المذكور، و لأجله لا يهم تحديد النبطية و إن أطال الأصحاب فيها و في نقل كلمات اللغويين و غيرهم على اختلافها بما لا ينهض بالحجّة.

و إنما المهم تحديد القرشية، و الكلام فيه في أمرين..

الأول: أن القرشية هي المنتسبة إلى قريش القبيلة المشهورة. و قيل: إنها تنتهي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٣

...

إلى النضر بن كنانة بن خزيمة، و أرسله إرسال المسلمين في إثبات الوصية و تاريخ يعقوبى و إعلام الورى و كشف الغمّة و المسالك و الروض و الروضة و المدارك و كشف اللثام و الحقائق و المستند و الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم و العروة الوثقى و بعض حواشيها، و في تنقيح المقال: «بل هو المشهور بين فقهاءنا، بل المتفق عليه بين متأخريهم»، اقتصر عليه في الصحاح ناسباً له للفراء، و في الكشف و لسان العرب في مادتي (نضر) و (قرش)، و القاموس، و حكى عن ابن سيدة و ابن أبي الفتوح في النفحة العنبرية، بل ادعى الرازى في تفسيره الاتفاق عليه.

لكن في مجمع البحرين بعد أن ذكر ذلك قال: «و قيل: قريش هو فهر بن مالك و من لم يلد له فليس بقريش». و نظير ذلك في سيرة ابن هشام، و اقتصر على الثاني في لسان العرب في مادة (فهر)، و حكاه الطبري و ابن الأثير عن هشام بن محمد الكلبي، كما حكى عن العقد الفريد و سبك الذهب و المختصر في أخبار البشر لأبي الفداء و الشجرة المحمدية لأبي على الجواني و السيرة النبوية لابن دحلان، و نسبته في عمدة الطالب إلى كثير من الأقوال، و عن السيرة الحلبية: «فهر اسم قريش. قال الزبير بن بكار: اجمع النسابون من قريش و غيرهم أن قريشا إنما تفرقت عن فهر».

و في عمدة الطالب و عن محكي سبائك الذهب: أن الأصح الأول. لكن لا طريق له مع الاختلاف المذكور، و تسالم متأخري أصحابنا عليه لا يكفي فيه مع قرب استنادهم فيه إلى من سبق أو نحوهم و عدم أخذهم له من المعصومين عليهم السلام.

و أما ما عن بعضهم من احتمال أن قریشا هو قصی فهو ضعيف جدا، لما هو معلوم من عدم رجوع كثير من القبائل المعروفة بهذه النسبة له، بل ذكروا أن قصيا إنما سمي (مجمعا) لأن قریشا تجمعت إلى مكة من حوالها بعد تفرقها في البلاد حين غلب عليها قصی. و مثله ما في مجمع البحرين: «و جاء في الحديث: امرأة من قریش. يريد العلوية»، إذ لا قرينة على هذا التفسير، إلا أن يريد حديثا آخر غير مرسله ابن أبي عمير قد احتف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٤

...

بقريته على ذلك.

و كيف كان، فالتردد إنما هو بين رجوع القبيلة إلى النضر و رجوعها إلى فهر بن مالك بن النضر. و من هنا لا مجال للبناء على الستين فيمن لا يرجع إلى فهر من ولد النضر، بل يتعين على الخمسين فيها، لا لأصالة عدم كونها قرشية، لأنها من استصحاب المفهوم المردد، بل لعموم ما دل على التحديد بالخمسين، لأن المرجع في مورد إجمال الخاص المنفصل هو العموم.

أما دعوى: أن الرجوع فيه لعموم التحديد بالخمسين ليس بأولى من الرجوع فيه لعموم التحديد بالستين، لتكافئهما، و أما مرسله ابن أبي عمير فحيث كان التخصيص فيها متصلا فلا مجال للرجوع مع إجماله لعمومها، فيظهر اندفاعها مما سبق من أن موثقة عبد الرحمن المتضمنة للستين لو كانت حجة في نفسها- و غض النظر عن احتمال اتحادها مع معتبرته المتضمنة للخمسين و سقوطهما عن الحجية بالاضطراب- فهي محمولة بقريته مرسله ابن أبي عمير على القضية النوعية، لا الكلية العامة الصالحة للعمل، لثلا يلزم حملها على الفرد النادر، فلا تكون مرجعا مع الشك. فلاحظ.

الثاني: الظاهر اعتبار الانتساب لقریش بالأب، كما صرح به جملة من الأصحاب، و هو الحال في نظائر المقام مما اخذ فيه عنوان القبيلة. لكن احتمل بعضهم الاكتفاء بالانتساب للأم، بل حكى القول به في المستند عن جماعة و اختاره، كما اختاره بعض المعاصرين، إما للإطلاق لدعوى: كفاية ذلك في صدق القرشية، أو ان المرأة من قریش. أو لأن للأم مدخلا في سن اليأس بسبب تقارب الامزجة، و من ثم اعتبر ذلك في المبتدأ، حيث ترجع للخالات و بناتهن. أو لاستصحاب كونها ممن تحيض و عمومات الرجوع للصفات و العادة في إحراز الحيض.

لكن الإطلاق ممنوع، لعدم كفاية ذلك في دخول الشخص في القبيلة عرفا،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٥

و المشكوك في أنها قرشية بحكم غير القرشية (١).

و إن كفى في صدق الولد و الذرية و البنوة، و من ثم تباينت القبائل، و ظاهر النصوص في المقام ارادة الدخول في القبيلة، لا أحد العناوين المذكورة.

كما أن دخل الأم في ذلك بسبب تقارب الأمزجة غير ثابت بنحو يخرج به عن عموم دليل التحديد بالخمسين. و بالعموم المذكور يخرج عن الاستصحاب و العمومات المشار إليها- لو تمت في أنفسها- كما يخرج به عنها في غير المنتسبة أصلا لا بالأب و لا بالأم.

[الشك في كون المرأة قرشياً]

(١) لما في الروض و الروضة و المدارك من أصالة عدم كونها قرشية، و في المسالك من ان الأصل عدم الإلحاق بها.

قال جمال الدين الخونساري في حاشيته على الروضة في بيان الأصل المذكور:

«أى الراجح من جهة الغلبة. أو أن الأصل عدم سقوط العبادة و عدم وجوب العدة» ثم أشكل على كلا التقريين بما لا يسعنا إطالة الكلام فيه.

لكن التقريين المذكورين - مع الاشكال فيهما في انفسهما - مخالفان لظاهر تقرير الأصل في كلماتهم، لظهورها في إرادة الأصل الموضوعي المحرز لعدم القرشية.

فالأولى تقريبه باستصحاب عدم كون المرأة قرشية بلحاظ أن قرشية المرأة وانتسابها لما كانا من لواحق وجودها الزائدة على ذاتها جرى استصحاب عدمها بلحاظ حال ما قبل وجودها، حيث لم تكن متصفه بهما، بناء على التحقيق من جريان استصحاب العدم الأزلى. بل لا يبعد كون اصالة عدم الانتساب من الأصول العقلانية المعول عليها مع قطع النظر عن الاستصحاب المذكور. و لعله لذا عول عليها الفقهاء في جميع الموارد، كما ذكره شيخنا الأعظم، و جرى عليها في المقام من لم يعول على الاستصحاب المذكور، كبعض الأعظم قدس سره. و بها يخرج عن عموم وجوب العدة مع الرية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٦

...

و اما عموم سقوط العبادة برؤية الدم فهو عبارة عن عموم التحيض بالصفات أو العادة أو قاعدة الإمكان، و حيث كان قاصرا عن غير القرشية بعد سن الخمسين كان التمسك به مع الشك في قرشية المرأة من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية من طرف العام أو الخاص.

بل مقتضى اصالة عدم كونها قرشية البناء على عدم التحيض بها. و لا تعارض باستصحاب عدم كونها من غير قریش لعدم اخذ عنوان غير القرشية في موضوع التحديد بالخمسين، بل موضوعه مطلق المرأة المحرز بالوجدان و انما خرجت عنها القرشية تخصيصا، و مع احراز عدم الخاص يتعين الرجوع لحكم العام على ما ذكر في مباحث العموم و الخصوص.

هذا و لو شك في بلوغ المرأة سن اليأس فلا ينبغي التأمل في استصحاب عدمه، ليرتب عليه وجوب العدة و التحيض بخروج الدم. كما أنه لو شك في بلوغها تسع سنين جرى استصحاب عدمه، ليرتب عليه عدم وجوب العدة و عدم التحيض برؤية الدم، كما ذكره بعضهم، لأن المستصحب ليس هو العدم الأزلى، بل العدم المقارن لوجود المرأة. و اما أمارية الحيض على البلوغ بنحو يرفع به اليد عن استصحاب عدمه فقد تقدم الكلام فيها.

نعم، ينبغي التنبيه على أمر، و هو أن الأصل المحرز لكون المرأة في سن الحيض - كاستصحاب عدم بلوغها الخمسين - يحرز وجوب العدة عليها، لتوقف سقوطها شرعا على خروجها عن السن المذكور، فيتعين عدم سقوطها مع احراز عدمه. كما أنه إنما يحرز حيضية الدم الخارج منها بضميمة عموم احراز الحيض بالعادة أو الصفات أو قاعدة الإمكان، و إلا فمجرد كون المرأة في سن الحيض لا يستلزم حيضية الدم الخارج منها.

أما الأصل المحرز لعدم كونها في سن الحيض - و هو استصحاب عدم كونها قرشية أو عدم بلوغها تسع سنين - فهو و إن كان يحرز بنفسه سقوط العدة عنها لنظير ما سبق، إلا أنه لا ينهض باحراز عدم حيضية الدم الخارج منها، و لا عدم ثبوت أحكام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٧

...

الحيض به، لما سبق - في فرض العلم بحيضية الدم الخارج قبل البلوغ - من أن ظاهر أدلة عدم الحيض قبل البلوغ و بعد سن اليأس ليس

بيان قضية شرعية واقعية لبيان عدم ترتب أحكام الحيض عليه في السن المذكور، ولا ظاهرياً لبيان التعبد بعدم الحيضية مع خروج الدم في السن المذكور عند الشك في حاله، ليكون الأصل المذكور محرزاً للمانع من تلك الأحكام، أو لموضوع التعبد الظاهري بعدم موضوعها، بل بيان قضية خارجية واقعية، فيكون مجرى الأصل ملازماً خارجاً لعدم الحيض بخروج الدم وعدم ثبوت أحكامه، فيبتنى إحرازهما به على الأصل المثبت.

نعم، لما كان عموم إحراز الحيض بالعادة أو الصفات أو قاعدة الإمكان مختصاً بالسن الخاص كان الأصل المحرز لعدم كونها فيه مانعاً من الرجوع للعموم المذكور، ومع عدم إحراز الحيض بخروج الدم يتعين الرجوع لاستصحاب عدمه، فعدم التحيض لا يترتب على الأصل المذكور رأساً، بل بضميمة الاستصحاب المذكور.

ولذا لو كان مقتضى الاستصحاب الحيض - كما لو رأت من يشك في قرشيتها الدم قبل انتهاء الخمسين بثلاثة أيام مثلاً ثم استمر بها إلى ما بعد الخمسين - تعين البناء عليه، ولم ينفع الأصل المحرز لعدم كونها في سن الحيض، لأنه إنما يمنع من إحرازه بالعادة ونحوها، لا أنه يحرز عدمه ليكون حاكماً على استصحاب الحيض.

وبذلك يظهر الاستغناء عن الأصل المحرز لعدم كونها في سن الحيض - لو بنى على عدم جريانه كما بنى على ذلك بعض الأعظم في أصالة عدم القرشية - لأن عموم إحراز الحيض بالعادة ونحوها لما كان قاصراً عما إذا لم تكن المرأة في سن الحيض فلا يمكن الرجوع إليه مع الشك في حالها، لعدم جواز التمسك بالعام في الشبهة المصدقية، ومع عدم إحراز الحيض بخروج الدم يتعين الرجوع لمقتضى الحالة السابقة من الحيض وعدمه. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٨

[حكم النسب بالزنا]

و في المنتسبة إليهم بالزنى إشكال (١).

(١) فقد استظهر في الجواهر عدم الفرق بين النسب الشرعي وغيره. لكن مال في كتاب الزكاة إلى جواز دفع زكاة غير الهاشمي للهاشمي المتولد من الزنى.

قال: «فالأحوط عدم دفعها للمتولد منهم ولو من زنى. وإن كان قد يقوى خلافه، لعموم الفقهاء في مصرف الزكاة، ولم يثبت أنه هاشمي بعد الانسباق للمتولد منهم بغير ذلك».

و استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره في المبحث المذكور، قال: «دعوى الانصراف غير ظاهرة، فعموم المنع من اعطاء الهاشمي محكم. ونفى ولد الزنى على نحو يشمل المقام غير متحصل، إذ عدم التوارث أعم. وقاعدة: الولد للفراش، قاعدة ظاهريه لا مجال لها في ظرف العلم بالانتساب».

لكنه قدس سره خالف مسلكه في كتاب النكاح في المسألة السابعة والاربعين من فصل المحرمات بالمصاهرة في الجمع بين الاختين من الزنى، فقد ادعى التسالم على نفى النسب بالزنى، ثم قال: «كما يقتضيه قوله: «الولد للفراش وللعاهر الحجر» (١)، فإن الظاهر منه أنه وارد في مقام بيان الحكم الواقعي من نفى النسب عن العاهر واقعا.

و يشير إليه ما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أيما رجل وقع على وليدة قوم حراماً ثم اشتراها فادعى ولدها فانه لا يورث منه شيء، فإن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: الولد للفراش وللعاهر الحجر. ولا يورث ولد الزنى، إلا رجل يدعى ابن وليدته» (٢)، فإن قوله: «ولا يورث ولد الزنى» كالصريح في ولد الزنى الواقعي، ونحوه غيره» (٣).

أما ما ذكره في كلامه الثاني من التسالم على نفى النسب بالزنى شرعاً واقعا

(١) راجع الوسائل باب: ٥٨، ٥٦ من أبواب نكاح العيب والاماء و باب: ٨ من أبواب ميراث ولد الملائنة و ما اشبهه.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب ميراث ولد الملائنة و ما اشبهه حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ميراث ولد الملائنة و ما اشبهه حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٥٩

...

فهو المناسب للتصريح بذلك في السرائر، و لما في التذكرة و القواعد و غير موضع من الشرائع من عدم ثبوت النسب بالزنى، و في المبسوط من عدم لحوق ولد الزنى بامه شرعا، و ظاهر بعضهم أنه من المسلمات، كما يظهر المفروغية عنه من تعليل نفى التوارث بعدم صحة النسب و نفيه شرعا في المبسوط و الخلاف و التهذيبي و السرائر و الغنية و غيرها، و مما يظهر من السرائر من أن اللاحق بوطء الشبهة مستند للرواية لا للقاعدة، و هو المناسب لتعبير بعضهم باللاحق و طء الشبهة بالنكاح الصحيح.

كما يظهر المفروغية عنه أيضا مما ذكره في ميراث المجوس من الخلاف في توريثهم بالنسب الباطل عندنا، و هو النسب العرفي المستند لنكاح باطل.

و لعله لذا ادعى الإجماع في المسالك على نفى النسب بالزنى، و قال في الجواهر:

«فلا يثبت النسب مع الزنى إجماعا بقسميه، بل يمكن دعوى ضروريته».

نعم، لما كان معنى انتفائه شرعا تصرف الشارع في مفهوم النسب و نقله من الإطلاق للتقييد أو قصور موضوع أدلة أحكامه و اختصاصها بالمقيد فلا يناسب تسالمهم على ذلك لتعليل تحريم بنت الزنى على أبيها بأنها بنت لغة أو حقيقة في الخلاف و الشرائع و التذكرة و كشف اللثام و غيرها.

بل في التذكرة: «لقله تعالى: وَبَنَاتُكُمْ و حقيقة البنتية موجودة فيها، فإن البنت هي المتكونة من منى الرجل و نفيها عنه شرعا لا يوجب نفيها عنه حقيقة، لأن المنفى في الشرع هو تعلق الأحكام الشرعية من الميراث و شبهه». حيث قد يظهر منه رجوع النفي الشرعي إلى نفى بعض الأحكام، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره في كلامه الأول.

كما هو المناسب لاستشكال العلامة في القواعد في انتفاء جملة من أحكام النسب عنه، قال: «و في تحريم النظر إشكال. و كذا في العتق و الشهادة و القود و تحريم الحليلة و غيرها من توابع النسب». و في كشف اللثام بعد ذكر ذلك: «و الأولى الاحتياط فيما يتعلق بالدماء أو النكاح».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٠

...

لكن الإنصاف أنه لا مجال للتشكيك في التسالم لأجل ذلك، لأن من ذكره - مع قلتهم - قد اعترفوا بانتفاء النسب شرعا كما ذكره غيرهم، بل الظاهر ابتناؤه على الغفلة عن أن تمامية الكبرى المذكورة تستلزم امتناع حمل أدلة الأحكام على النسب الحقيقي أو اللغوي كما نبه له في السرائر و المسالك.

نعم، لا- يبعد كشف ذلك عن عدم التسالم على تحديد مفهوم القاعدة، بل حيث كانت مأخوذة من الأدلة اختلفت تطبيقاتهم لها حسب اختلاف مفاد الأدلة عندهم و لو بمعونة الارتكازيات و القرائن الخاصة في الموارد المتفرقة.

كما قد يشهد بذلك أيضا ظهور كلماتهم في أن عمدة الدليل على ذلك ما دل على نفى ميراث ولد الزنى و النبوى المتقدم، مع

ظهور كون نفى الميراث لا يستلزم إطلاق نفى النسب، و أما النبوى فقد تكرر فى كلامهم الاستدلال به على القاعدة الظاهرية الراجعة إلى الحاق الولد بالفراش عند الشك فى انعقاده من ماء صاحبه، و هو لا يناسب حمله على نفى نسب الزنى واقعا عند العلم بانعقاد الولد من ماء الزانى الذى هو محل الكلام، حيث يظهر من ذلك اضطرابهم فى مفهوم القاعدة و عدم تحديده بالوجه الموجب لصلوح تسالمهم عليها للاستدلال بها فى المقام.

و من هنا لا مجال للاستدلال بالتسالم المذكور، بل اللازم النظر فى مفاد الأدلة التى هى المستند له. و من الظاهر أنه لا مجال للاستدلال بما تضمن نفى بعض أحكام النسب كالميراث، لأنه أعم من إطلاق إلغاء أحكام النسب بنحو يشمل مورد الشك، كما اشار إليه سيدنا المصنف قدس سره فى كلامه الاول.

فالعمدة النبوى المستفيض المشهور بين الفريقين الذى تقدم منه قدس سره حمله على النفى الواقعى بقريته تفريع عدم إرث ابن الزنى عليه فى صحيح الحلبي. و لأجله يلزم حمل الصحيح على العلم بكون الولد من ماء الزانى، و حمل قوله فى صدره: «فادعى ولدها» على التبنى تجاهلا لعدم ميراث ابن الزنى، لا الادعاء القابل للكذب و عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦١

...

كون الولد من مائه. و بلسان الصحيح المذكور حديث آخر عنه عليه السلام مروي بطرق متعددة لا يبعد كون بعضها موثقا «١». و دعوى: أن لازم حمل النبوى على القضية الواقعية كفاية الفراش فى الإلحاق و إن لم يكن الولد من ماء صاحبه، مع عدم الإشكال فى اشتراط الإلحاق به واقعا بكونه منه و ظاهرا بإمكان ذلك، و هو مناسب لإرادة ترجيح الفراش على العاهر ظاهرا عند التردد بينهما. مدفوعة: بإمكان حمله على كون الفراش قيدا فى إلحاق الولد بمن تكون من مائه، لإتمام الموضوع للإلحاق بصاحبه. نعم، ظاهر جملة من النصوص كون قاعدة الفراش ظاهرية، كحديث سعيد الاعرج الذى لا يبعد اعتباره عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت له: الرجل يتزوج المرأة ليست بمأمونة تدعى الحمل. قال: ليصبر لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: الولد للفراش و للعاهر الحجر» «٢». و فى صحيحه عنه عليه السلام: «سألته عن رجلين وقعا على جارية فى طهر واحد لمن يكون الولد؟ قال: للذى عنده لقول رسول الله صلى الله عليه وآله: الولد للفراش و للعاهر الحجر» «٣». و قريب منه الموثق و الصحيح عن الحسن الصيقل «٤»، الذى لا يبعد وثاقته، و خبر على بن جعفر «٥».

و حمل النبوى على المعنيين بعيد جدا، بل لعله ممتنع عرفا، لرجوع الأول للتصرف شرعا فى مفهوم النسب أو أحكامه واقعا، و الثانى للتعبد ظاهرا بالنسب عند الشك فيه.

و من هنا يتعين العمل بالنصوص الأخيرة لأنها أصرح فى ارادة القاعدة الظاهرية و تنزيل الحديثين السابقين عليها بحمل ادعاء الولد فى صدرهما على الادعاء القابل للخطأ لاحتمال عدم كونه من مائه و يكون الاستشهاد بالنبوى لبيان عدم

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب ميراث ولد الملائنة و ما أشبهه حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٥٦ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ٢، ٣، ٧.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب نكاح العبيد و الاماء حديث: ٢، ٣، ٧.

...

تصديقه، و حمل الحكم في ذيلهما بعدم ميراث ولد الزنى على كونه حكما مستقلا غير متفرع على مفاد النبوى، فكأنه عليه السلام قال: لا يورث منه، لأنه لا يصدق في ادعائه له عملا بقاعدة الفراش، و لأن ولد الزنى لا يورث، فلا يفيد صدق الادعاء المذكور. بل لعل حمل الحديثين على هذا المعنى أقرب من حملهما على المعنى الذى قربه سيدنا المصنف قدس سره مع قطع النظر عن النصوص الأخيرة، لأنه الأنسب بالادعاء، و لعدم الاشعار بتفريع الذيل على الاستشهاد بالنبوى، بل لازم المعنى الاول كون الذيل تكرارا لمفاد الصدر من دون فائدة، أما على المعنى الثانى فيكون مضمونه مستقلا عن الصدر محتاجا للبيان. فتأمل.

و لو فرض تعذر حمل الحديثين على المعنى الذى ذكرناه تعين الالتزام بإجمال وجه الاستشهاد بالنبوى فيهما، و يقتصر على المتيقن من مفادهما، و هو نفى الميراث.

و لا سيما مع كون القاعدة الظاهرية أقرب لمفاد النبوى الشريف، لظهور مقابلة الفراش بالعاهر فيه فى كون إلحاق الولد بالفراش تكريما لصاحبه فى قبال حرمان العاهر منه و توهينه بالحجر، و هو يناسب ترجيح الفراش عند التردد فى الولد بينه و بين العهر، لا شرطيته واقعا مع العلم بصاحب الماء، بل هو لا يناسب إضافة الولد للفراش باللام.

على انه لو فرض إجمال الحديث فى نفسه و تكافؤ طائفتى النصوص المتقدمة فى بيان المراد منه، فالقاعدة الظاهرية - مع كونها مسلمة فى نفسها - مطابقة لأصالة عدم الانتساب، و القاعدة الواقعية لا دليل عليها، بل مقتضى الإطلاقات المقامية لأدلة أحكام النسب الحمل على النسب العرفى و إن كان من الزنى. و يقتصر فى الخروج عنها على ما قام الدليل على عدم ترتبه عليه كالميراث.

ثم إنه لو تم كون نفى النسب بالزنى شرعا واقعا فهو إنما يقتضى نفى أحكام النسب الشرعية، دون الآثار الواقعية، لأن نفى الشارع لها بالبيان المذكور إنما يتجه إذا كان فى مقام الإخبار عن قضية واقعية مرجعها إلى الكناية بنفى النسب عن نفى آثاره، و هو خلاف ظاهر النبوى جدا، بل خلاف المقطوع به منه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٣

[مسألة ٣: الأقوى مجامعة الحيض للحمل]

إشارة

(مسألة ٣): الأقوى مجامعة الحيض للحمل (١).

و من هنا لا مجال لشمول النفى للمقام، لما سبق من ظهور أدلة تحديد سن اليأس فى بيان قضية خارجية، لا شرعية. على انها لو كانت شرعية فحيث كان منشؤها ارتكازا خصوصية المزاج التى لا دخل للفراش فيها لم يبعد انصراف إطلاق نفى النسب عنها. فلا ينبغى التوقف فى عموم التحديد بالسنتين للمنتسبة لقريش بالزنى.

فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) مطلقا، كما هو ظاهر المقنع و الناصريات و التذكرة و المنتهى و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و المدارك، و عن الجامع و المقتصر و غيرها من كثير من كتب الاصحاب، بل هو صريح بعضها. و قد نسب للمشهور فى جامع المقاصد، و للأكثر فى المدارك، و فى الناصريات دعوى الإجماع على اجتماع الحيض مع الحمل.

و يشهد باجماعهما مطلقا - مضافا إلى عموم ما دل على إحرازه بالعادة أو الصفات أو قاعدة الإمكان - النصوص الكثيرة، كصحيح محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام:

«سألته عن الحبلى ترى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستقيما فى كل شهر. قال:

تمسك عن الصلاة كما كانت تصنع فى حيضها، فإذا طهرت صلت» (١)، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا الحسن [أبا إبراهيم] عليه السلام عن الحبلى ترى الدم و هى حامل كما كانت ترى قبل ذلك فى كل شهر، هل تترك الصلاة؟ قال: تترك الصلاة إذا دام» (٢)، و صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «أنه سئل: الحبلى ترى الدم، أ تترك الصلاة؟ فقال: نعم، ان الحبلى ربما قذفت بالدم» (٣). و غيرها.

خلافًا لما فى ظاهر الشرائع و عن ابن الجنيد و المفيد و التلخيص من عدم اجتماعهما مطلقا، و عن ظاهر كشف الرموز الميل إليه، و نسبه فى النافع لأشهر الروايتين (٤). لموثق السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «أنه قال: قال النبى صلى الله عليه و آله: ما كان الله ليجعل حيضا

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) يأتى منه فى المعتبر ان المراد به حال استبانة الحمل. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٤

...

مع حبل. يعنى إذا رأت الدم و هى حامل لا تدع الصلاة. إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلاة» (١)، و صحيح حميد بن المثنى: «سألت أبا الحسن الأول عليه السلام عن الحبلى ترى الدفقة و الدفتين من الدم فى الأيام و فى الشهر و الشهرين. فقال: تلك الهراقة» (٢) ليس تمسك هذه عن الصلاة» (٣)، و خبر مقرر عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: سأل سلمان رحمه الله عليا عليه السلام عن رزق الولد فى بطن أمه. فقال:

ان الله تبارك و تعالى حبس عليه الحيضة فجعلها رزقه فى بطن أمه» (٤)، و للإجماع على جواز طلاق الحامل و إن رأت الدم - كما تقتضيه النصوص المتضمنة أنها تطلق على كل حال (٥) - بضميمة ما تضمن بطلان طلاق الحائض (٦)، و عن شرح المفاتيح دعوى تواتر الأخبار بذلك كأخبار استبراء الجوارى و السبايا بحيضة (٧).

لكن لا مجال للاستدلال بما عدا الموثق، أما الصحيح فلعدم تحقق أقل الحيض بالدفقة و الدفتين، بل لعل قوله عليه السلام: «ليس تمسك هذه» ... مشعر بخصوصيتها فى عدم الإمساك عن الصلاة و عدم عمومها لكل حامل.

و أما خبر مقرر فهو - مع ضعفه - محمول على حبس الحيضة بالمقدار الذى يحتاجه الولد، فلا ينافى خروج ما زاد على ذلك، كما تضمنه صحيح سليمان بن خالد: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الحبلى ربما طمئت؟ قال: نعم، و ذلك أن الولد فى بطن أمه غذاؤه الدم فربما كثر فضل عنه، فإذا فضل دفتته، فإذا دفتته حرمت عليها الصلاة» (٨).

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٢) قال فى الصحاح: (و هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة بالكسر صبه. و فى مجمع البحرين: (و فى الحديث:

الطهارة؛ ج ٤، ص: ٦٤

تلك الهراقة من الدم، بهاء مكسورة بمعنى الصبغة).

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٥) راجع الوسائل باب: ٢٥، ٢٧ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

(٦) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

(٧) راجع الوسائل باب: ١٠، ١١ من أبواب بيع الحيوان، و باب: ٣، ١٠، ١٧، ٤٥، من أبواب نكاح العبد و الاماء.

(٨) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٥

...

و أما جواز طلاقها فهو لا- ينهض بضميمة عموم بطلان طلاق الحائض بنفى الحيض عنها، لعدم حجته العام في عكس نقيضه، بل المتيقن من حجته نهوضه بإثبات الحكم في المورد تبعا لإحراز موضوعه، دون نفى موضوعه تبعا لإحراز انتفاء حكمه فارا من التخصيص.

على أنه لو كان حجة في ذلك في نفسه تعين البناء على تخصيصه في المورد المذكور، لأجل النصوص المتقدمة الصريحة في اجتماع الحيض و الحمل.

كما أن أخبار الاستبراء إنما تقتضى أمارية الحيض على انتفاء الحمل، و لا ملزم بكون منشئها امتناع اجتماعه معه، بل لعله لندرتة التي هي ظاهر صحيحى عبد الله بن سنان و سليمان بن خالد. و ربما يناسبه استحباب الاستبراء بحيضتين، حيث قد يظهر منها عدم كفاية الواحدة في اليقين بعدم الحمل.

فالعمدة موثق السكونى التام السند و الدلالة. و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من قرب حمله على القضية الغالبية الامتثالية و كون التفسير من الراوى. ففيه- مع عدم وضوح الامتنان في ذلك، و بعد كون التفسير من غير الإمام عليه السلام- أن لسانه لا يناسب القضية الغالبية.

و مثله ما ذكره من ترجيح النصوص المتقدمة عليه بمخالفتها للعامة. لاختلاف العامة في ذلك، فكما حكى القول بعدم اجتماعهما عن جماعة منهم، بل نسبة في التذكرة لجمهور التابعين، كسعيد بن المسيب و عطاء و الحسن و جابر بن زيد و عكرمة و محمد بن المنكدر و الشعبي و مكحول و حماد و الثورى و الأوزاعى و أبى حنيفة و ابن المنذر و أبى عبيد و أبى ثور و أحمد، و زاد في الخلاف و المنتهى الشافعى فى القديم، كذلك حكى القول باجتماعهما عن مالك و الشافعى فى الحديث و الليث و الزهرى و قتادة و إسحاق و عائشة. و لا دليل على مرجحية المخالفة لقول أكثرهم مع ظهور القول الآخر عندهم.

فالعمدة فى ترجيح النصوص المذكورة عليه شهرتها، لكثرة عددها جدا و شيوع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٦

حتى بعد استبانتته (١).

روايتها بين الأصحاب، بخلافه حيث لم يروه إلا الشيخ بسنده عن محمد بن أحمد بن يحيى، فهو بالنسبة إليها شاذ نادر. و أما ما يظهر من الجواهر من الجمع بين أدلة عدم الحيض مع الحمل و أدلة اجتماعهما بحمل الأولى على الفاقد للصفات أو المرئى

بعد العادة كثيرا، و حمل الثانية على المرئى فى العادة أو ما قاربها واجدا للصفات، لنصوص الصفات الآتية، و لمثل صحيحى ابنى مسلم و الحجاج المتضمنين تشبيه رؤيتها للدم برؤية الحائض له.

ففيه: أنه حيث كان دليل عدم الحيض حال الحمل منحصرًا بالموثق فهو ظاهر فى امتناع الحيض معه بنحو لا- موضوع للتفصيل المذكور فيه، لا فى عدم حيضه الدم، ليمكن فيه التفصيل المذكور. على أن حمل إطلاق عدم الحيض على الدم الفاقد للصفات أو المرئى بعد العادة كثيرا حمل على الفرد الخفى، فلا مجال له فى مقام الجمع العرفى.

و من هنا يستحكم التعارض بين الموثق و نصوص التحيض بخروج الدم مطلقها و مقيدها، فيلزم طرحه لما سبق. و يتعين العمل بها بعد تنزيل المطلق منها على المقيد المنافى له، كنصوص الصفات و غيرها- على ما يأتى- دون الموافق، كصحيحى ابنى مسلم و الحجاج، لاشتمالهما على التقييد فى السؤال، لا فى الجواب.

(١) خلافا لما فى المبسوط «١»، و الخلاف و السرائر و محكى الإصباح من عدم حيضها بعد الاستبانة، و نسبه فى السرائر لأكثر أصحابنا المحصلين منهم، و صرح فى المعتبر بأن المراد مما فى النافع من أن أشهر الروايتين عدم حيضها إنما هو بعد استبانة الحمل. بل فى المسألة الخامسة و العشرين من مباحث حيض الخلاف: «إجماع الفرقة على أن الحامل المستبين حملها لا تحيض، و إنما اختلفوا فى حيضها قبل أن يستبين الحمل». لكن اعترف فى المسألة السادسة من كتاب الطلاق بتحقيق الخلاف فيها، كما

(١) ذكر ذلك فى فصل النفاس و أحكامه. أما فى مباحث العدد فلا يظهر منه إلا اجتماع الحيض مع الحمل فى الجملة. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٧

...

صرح به فى السرائر.

و كيف كان، فالمراد باستبانة الحمل إن كان هو العلم به مع أخذها بمحض الطريقة رجع إلى القول السابق بعدم اجتماع الحيض مع الحمل مطلقا فى الواقع، مع البناء ظاهرا على الحيض عند الشك فى الحمل، كما لا تأباه كلمات أهل القول المذكور، لما أشرنا من أمارية الحيض على عدم الحمل.

و لعله الظاهر من السرائر، لاقتصاره فى بيان الخلاف فى الحامل على الخلاف فى المستبين حملها، و لاستدلالة على عدم اجتماع الحيض مع الحمل بالإجماع على صحة طلاق الحامل حال خروج الدم منها، مع أن موضوع الإجماع- كالنصوص- هو الحامل الواقعية، و ليس العلم بحملها إلا طريقا محضا لترتيب الحكم المذكور.

و حينئذ ينحصر الدليل عليه بما تقدم فى وجه عدم اجتماع الحيض مع الحمل مطلقا، كما يردده نصوص اجتماعهما على ما سبق، لتعذر حملها على خصوص البناء على الحيض ظاهرا عند الشك فى الحمل و عدم التحيض مع العلم به.

و أولى بالإشكال ما لو أخذت الاستبانة بالمعنى المذكور قيدا فى المانع واقعا، لأن اجتماع الحيض مع الحمل ليس حكما شرعيا، بل هو أمر واقعى كشف عنه الشارع، و من المقطوع به تبعيته للواقع من دون دخل للاستبانة فيه و عدمها. كيف و لازمه اختلاف الحيض باختلاف الأشخاص من حيثية استبانة الحمل و عدمها، مع وضوح كون الحيض أمرا حقيقيا لا إضافيا.

إلا أن يرجع ذلك إلى ترتب أحكام الحيض قبل الاستبانة لا بعدها من دون نظر لواقعه. و حينئذ لا دليل على ذلك حتى ما تقدم من أدلة اجتماع الحيض مع الحمل، لأنها- مع عدم خصوصية الاستبانة فيها- ظاهرة فى انتفاء الحيض واقعا. بل تنهض نصوص اجتماعهما برده، لتعذر حملها على صورة الجهل بالحمل.

نعم، في الرضوى: «و الحامل إذا رأت الدم في الحمل كما كانت تراه تركت الصلاة أيام الدم، فإن رأت صفرة لم تدع الصلاة، و قد روى: أنها تعمل ما تعمله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٨

...

المستحاضة إذا صح لها الحمل فلا تدع الصلاة. و العمل من خواص الفقهاء على ذلك» (١). و ظاهر ذيله إرادة هذا المعنى. لكنه - مع ضعفه في نفسه، و ظهور غموض المراد به - لا مجال لرفع اليد به عما مضى.

و إن كان المراد بالاستبانة ظهور الحمل عرفاً أشكل بعدم الدليل على التفصيل المذكور. و الجمع به بين النصوص تبرعى بلا شاهد. بل يأباه أكثر نصوص اجتماعهما، حيث يلزم حملها على أقل أحوال الحمل و أخفاها.

بل صحيح محمد بن مسلم المتقدم كالصريح في خلافه، سواء كان قوله:

«مستقيماً في كل شهر» بدلاً من قوله: «كما كانت ترى» ... الذي هو حال معمول لقوله: «ترى الدم» كما هو الأقرب، أم حالاً معمولاً لقوله: «ترى أيام حيضها»، إذ على الأول يكون المفروض فيه استمرار الدم في جميع أشهر الحمل، و على الثاني يكون ظاهراً في ذلك، لأنه مقتضى فرض مشابهة الدم المرئى أيام الحمل للدم المرئى قبله.

و حملة على المشابهة من غير حيثية الاستقامة في كل شهر بعيد جداً، لعدم مناسبه للتنبيه على الخصوصية المذكورة في المشبه به. و يقرب منه في ذلك صحيح ابن الحجاج، و إن لم يكن مثله، لإمكان كون قوله: «في كل شهر» للتنبيه لدم الحيض لعدم التصريح به فيه كما صرح به في صحيح محمد بن مسلم، مع قصد التشبيه بدم الحيض في غير الجهة المذكورة.

و مثله في ذلك ما لو أريد بالاستبانة مضي مدة خاصة حددت بها شرعاً، كالثلاثة أشهر، على ما في حسن محمد بن حكيم من قول العبد الصالح عليه السلام: «رفع الطمث ضربان، إما فساد من حيضة ... و إما حامل فهو يستين في ثلاثة أشهر، لأن الله عزّ و جلّ قد جعله وقتاً يستين فيه الحمل» (٢). أو خمسة و أربعين ليلة على ما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن اشترى جارية لا تحيض من قوله عليه السلام:

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب العدد حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٦٩

...

«أمرها شديد غير أنه إن أتاها فلا ينزل عليها حتى يستين له إن كان بها حبل، قلت:

و في كم يستين؟ قال: في خمسة و أربعين ليلة» (١).

هذا كله مع أن الاستبانة بأى وجه فسرت فالبناء على عدم الحيض معها مناف لصريح صحيح أبي المغراء حميد بن المثنى: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحبل قد استبان ذلك منها ترى الدم كما ترى الحائض من الدم. قال: تلك الهراقة، إن كان دماً كثيراً فلا تصلين، و إن كان قليلاً فلتغتسل عند كل صلاتين» (٢). و قريب منه المرسل عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام (٣).

هذا و مقتضى ما ذكره في الخلاف من أن الدليل على التفصيل المذكور الأخبار المذكورة في التهذيبين، و أنه بين فيهما وجه اختلاف الأخبار كون مراده بالاستبانة ما فسرهما به في الاستبصار، قال: «فالوجه فيه أن يكون ذلك مع الحبل [الحبل]. ظ [المستبين

حملها، وإنما يكون الحيض ما لم يستبين الحمل، فإذا استبان فقد ارتفع الحيض، ولأجل ذلك اعتبرنا أنه متى تأخر عن عاداتها بعشرين يوماً فليس ذلك بدم حيض يدل على ذلك» ... ثم ذكر صحيح الصحاف الآتي، كما ذكر في التهذيب القول المذكور مستدلاً عليه بالصحيح المزبور وجهاً للجمع بين النصوص من دون تنبيه على الاستبانة.

لكن ظاهر القول المذكور كدليله - على ما يأتي - ليس هو التفصيل بالوجه المذكور في خصوص الشهر الأول الذي قد لا يستبين فيه الحمل، بل في كل شهر حتى التاسع، فإن كان المراد من التفصيل بين الاستبانة وعدمها الأول فلا يشهد به الصحيح المذكور، و تنهض نصوص اجتماع الحيض مع الحمل برده، لتعذر حملها على خصوص ما يرى في أيام العادة من الشهر الأول، بل المتيقن منها إرادة حال استبانته.

و إن كان المراد به الثاني رجع للقول الآتي الذي يأتي الكلام في دليله. لكن لا مناسبة للتعبير عنه بالاستبانة وعدمها، كما لا يخفى. و من هنا لا مجال لحمل كلام غير الشيخ ممن بنى على عدم حيض المستبين حملها عليه.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب بيع الحيوان حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٠

لكن لا يترك الاحتياط فيما يرى بعد العادة بعشرين يوماً (١).

نعم، قد يناسبه ما في المعتبر من الجمع بين استحسان الصحيح المذكور و الجنوح لمضمونه و ما تقدم من دعوى أن شهرة الرواية بعدم الحيض إنما هي مع استبانة الحمل.

(١) فقد سبق من التهذيبيين البناء على عدم حيضية الدم المذكور لصحيح الصحاف، كما صرح به في النهاية، و في المعتبر: «و هذه الرواية حسنة، و فيها تفصيل يشهد له النظر»، و في المدارك: «و هي مع صحتها صريحة في المدعى، فيتعين العمل بها، و إن كان القول الأول لا يخلو عن قرب أيضاً» و مراده بالقول الأول إطلاق اجتماع الحيض مع الحمل.

و كيف كان، فينحصر الدليل عليه بالصحيح المذكور، و هو ما رواه الحسين بن نعيم الصحاف قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أم ولدي ترى الدم و هي حامل كيف تصنع بالصلاة؟ قال: فقال لي: إذا رأت الحامل الدم بعد ما يمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر الذي كانت تقعد فيه فإن ذلك ليس من الرحم و لا من الطمث، فلتتوضأ و تحتشى بكرسف و تصلي. و إذا رأت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضة فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها التي كانت تقعد في حيضها، فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل و لتصل..» (١).

و قد جعله في التهذيبيين شاهد جمع بين نصوص اجتماع الحيض مع الحمل و موثق السكوني. و قد ذكرنا آنفاً أنه لا ظهور له في الاختصاص بالشهر الأول من الحمل. و ذلك لإطلاق السؤال، بل المتيقن منه ما يكون بعد استبانة الحمل الذي لا يكون غالباً إلا بعد مضي أكثر من شهر، فعدم الإشارة في الجواب للاختصاص ببعض الأشهر ظاهر في العموم لها.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧١

و توهم حمل قوله: «الوقت الذى كانت ترى فيه الدم» على الزمان الجزئى و هو آخر أزمته رؤية الدم قبل الحمل، لا على الزمان الكلى و هو أيام العادة التى تتكرر فى كل شهر. ممنوع جدا، فإن المناسب لذلك أن يقول: الوقت الذى رأت فيه الدم. مع أنه لا يناسب ما بعده من فرض رؤية الدم فى الوقت المذكور أو قبله. بل لازمه اعتبار كون الطهر بين الدم المرئى قبل الحمل و بعده عشرين يوما أو دونها، و هو مستلزم لتقدمه على العادة غالبا، و لم يقل أحد بذلك، بل التزموا بعدم تأخره عن العادة عشرين يوما.

و بالجملة: لا ينبغى التأمل فى أن المراد بالوقت هو أيام العادة التى تتكرر فى كل شهر، و فى ظهور الحديث فى عموم التفصيل لجميع أشهر الحمل. و لازمه إمكان الحيض حال الحمل مطلقا- كما تضمنته النصوص الأول و امتناع تنزيل موثق السكونى عليه لتضمنه امتناع الحيض حاله مطلقا بنحو لا موضوع معه للتفصيل المذكور.

و لو غرض النظر عما ذكرنا و حمل التفصيل فيه على خصوص الشهر الأول رجع إلى امتناع الحيض فى بقية الأشهر و سهل تنزيل موثق السكونى عليه، إلا أنه لا مجال لتنزيل النصوص الأول عليه كما سبق، لأن المتيقن منها حال ظهور الحمل و استبانته الذى يكون غالبا بعد الشهر الأول. و من هنا لا مجال لجعل الصحيح شاهد جمع بين النصوص.

بل يتعين رفع اليد عن موثق السكونى لما سبق، و العمل بنصوص اجتماع الحيض مع الحمل بعد تنزيلها على هذا الصحيح، لأنها بين ما يطابقه موردا- كصحيح محمد بن مسلم- و ما لا- ينافيه أصلا، لتضمنه إمكان الحيض حال الحمل بلا نظر لتمييز دمه عن غيره من الدماء- كصحيح سليمان بن خالد- و مطلق يتضمن التحيض برؤية الدم- و هو الأكثر- فيسهل تنزيله عليه و تقييده به، كما لا يخفى. و لا وجه مع ذلك لقول شيخنا الأعظم قدس سره بعد ذكر الصحيح المذكور:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٢

...

«و كيف كان، ففى مكافأته لما تقدم من الأخبار منع واضح». قال: سيدنا المصنف قدس سره:

«و كأنه لكثرة النصوص المطلقة و اشتغال بعضها على بعض التعليقات بنحو تأبى عن التقييد». لكن ندرة الفرد المذكور تهون إهمال استثنائه فى المطلقات. و لم نعر إلا على التعليل بأن المرأة ربما حاضت أو قذفت الدم، و هو لا يأبى التقييد المذكور. و مثله ما يظهر من غير واحد من وهنه بإعراض أكثر الأصحاب عنه، لعدم وضوح إعراض القدماء عنه بعد عمل الشيخ به، و ذكر الكلينى له فى أول باب:

«الحبل ترى الدم»، و تصريح المحقق فى المعتبر بما سبق، و العلامة فى المنتهى بابتناؤه على مقتضى الغالب فى النساء و خصوصا الحامل فى عدم كون الدم بعد العادة حيضا، حيث قد يظهر منه حملة على الحكم ظاهرا بعدم الحيضية عملا بالغلبة و إن أمكن حيضية الدم الخارج من الحامل فى الواقع مطلقا.

و قرب كون إهمال بعضهم له لأنهم بصدد بيان أصل اجتماع الحيض مع الحمل- كما قد يظهر من المرتضى فى الناصريات- أو لندرة الفرض المذكور، كما أهمل جملة من الأصحاب التعرض لحيض الحامل و عدمه.

و لم يتضح الإعراض عنه إلّا من جماعة من المتأخرين الذين لا يوهن إعراضهم، و لا سيما مع ظهور بعض كلماتهم فى كون منشئه استبعاد تنزيل المطلقات عليه أو إمكان تأويله أو نحو ذلك من الاجتهاديات، دون الاطلاع على قرائن حسيه موهنة له.

و كذا ما فى الجواهر من إجمال التقدم على العادة الذى حكم فيه بحيضية الدم معه، لإمكان انطباقه على التأخر عن العادة السابقة بأكثر من عشرين يوما الذى حكم فيه بعدم حيضية الدم معه، فيحصل التدافع بين الصدر و الذيل.

إذ الظاهر ابتناؤه على تخيل إطلاق التقدم فى الصحيح، كما هو مقتضى نقله بإسقاط لفظ: (بقليل) مع أنه موجود فى الوسائل و

الحدائق تبعا للكافي و التهذيب، بل الاستبصار و إن كان الموجود فى المطبوع منه: (القليل) لقرب كونه تصحيحا له، على أنه لو فرض إطلاقه فهو منصرف لذلك، لانسباق كون المراد تحكيم العادة التى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٣

...

قد تتقدم أو تتأخر قليلا، كما ذكر فى النصوص و بعض الفتاوى، و لذا ألحق به الشيخ صورة التأخر قليلا. و لا أقل من لزوم حمله عليه، جمعا بين الصدر و الذيل و دفعا للتدافع بينهما.

و أشكل من ذلك ما ذكره الفقيه الهمدانى قدس سره من أن الحكم بحيضية ما فى العادة و عدم حيضية ما تأخر عن عشرين يوما منها ظاهرى، تبعا لظاهر حال العادة.

و حينئذ يتعين حمل الحكم بعدم حيضية المتأخر ظاهرا على ما إذا لم يستمر الدم ثلاثة أيام أخذا بالاطلاقات، لأنه أولى من تقييد قوله فى صحيحة ابن الحجاج: «ترك الصلاة إذا دام»، و فى صحيح أبى المغراء: «إن كان دما كثيرا فلا تصلين»، لاعتضاد المطلقات بعضها ببعض و بموافقة العمومات المتقنة التى عليها العمل.

إذ فيه: - بعد تسليم كون الحكم بالحيض فى الصحيح ظاهريا- أن عدم الحيض مع عدم استمرار الدم ثلاثة أيام- مع أنه واقعى- لا يختص بما يرى بعد العشرين، فالحمل عليه إلغاء لخصوصية التفصيل، و هو مما يأباه الصحيح جدا، بخلاف تقييد المطلقات بالصحيح. و بالجملة: لا ينبغى التوقف عن العمل بالصحيح و تحكيمه على المطلقات، لكن بعد الجمع بينه و بين ما دل على الاعتبار بالصفات، الذى يأتى الكلام فيه قريبا إن شاء الله تعالى.

نعم، لم يتعرض فيه لما إذا رأى الدم بعد العادة بأقل من عشرين يوما، و قد يدعى ظهوره فى لزوم البناء على حيضته، لقوة ظهوره فى خصوصية العشرين، فلو بنى على عدم حيضته لزم إلغاؤها. و يشكل بظهوره فى خصوصية العشرين فى البناء على عدم الحيض للعلم بعدمه، كخصوصية كونه فى العادة فى البناء على الحيض و لو لأماريتها عليه، فيكون المتوسط بينهما فاقدا للخصوصيتين غير منظور إليه فى الصحيح.

نعم، مقتضى إطلاق النصوص المتقدمة و غيرها البناء على حيضته.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٤

و لا سيما إذا كان فاقدا للصفات (١).

و دعوى: أنها بصدد البناء على عدم مانعية الحمل من الحيض، لأن احتمال ذلك هو الموجب للسؤال.

مدفوعة بأن كون ذلك هو الموجب للسؤال لا يمنع من استفادة الإطلاق منها بعد الأمر فيها بترتيب أحكام الحيض برؤية الدم الراجع لعدم التعويل على احتمال عدم الحيضية. غاية الأمر أن ذلك قد يوجب إلغاء خصوصية موردها و التعدى منها لغير الحامل إلا أن يفرض حكومه أدلة الصفات على ذلك. و يأتى فى المسألة السادسة إن شاء الله تعالى ما ينفع فى المقام. و منه يظهر ضعف ما عن محكى الجامع من اعتبار كون الدم فى العادة.

(١) ففى الفقيه: «و الحبلى إذا رأت الدم تركت الصلاة، فإن الحبلى ربما قذفت الدم. و ذلك إذا رأت الدم كثيرا أحمر، فإن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء».

و يشهد به صحيح إبراهيم بن هاشم عن بعض رجاله عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الحبلى قد استبان حبلا ترى ما ترى الحائض من الدم. قال:

تلك الهراقة من الدم، إن كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى، وإن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء» (١). وفي التفصيل بين الكثرة والقلّة صحيح أبي المغراء المتقدم (٢)، وفي عدم التحيض مع الصفرة الرضوى المتقدم (٣)، في التفصيل بين الاستبانة وعدمها. كما قد يستدل عليه أيضا بصحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلية ترى الدم اليوم واليومين. قال: إن كان دما عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين، وإن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» (٤). وسيوضح حاله إن شاء الله تعالى. واستشكل شيخنا الأعظم قدس سره في ذلك بأن المراد بالنصوص ليس هو اعتبار

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٥

...

الصفات في حيضية الدم بمجموعه واقعا، كما هو المدعى، بل في الحكم بحيضيته ظاهرا بمجرد خروجه عند الشك في استمراره ثلاثة أيام، كما يشهد به ذكر اليوم واليومين في صحيح إسحاق، مع أن الحيض لا يقل عن ثلاثة. ولعل الكثرة والقلّة في حديث ابن مسلم إشارة إلى استمرار الدم ثلاثة أيام وانقطاعه بعد زمان يسير (١). فلا ينافي التحيض مع استمرار الدم ثلاثة أيام مطلقا وإن كان الدم فاقدا للصفات، كما هو مقتضى إطلاق نصوص الاجتماع، ولا سيما مع أن حمل أخبار منع الحيض مع الحمل على خصوص فاقد الصفة في غاية البعد.

و يندفع بأن استبعاد حمل أخبار المنع على الفاقد وإن كان في محله، لأنه أخفى أفراد الدم، بل لا مجال له في عمدتها وهو موثق السكوني المتضمن عدم اجتماع الحيض مع الحمل، لا عدم حيضية الدم الخارج حاله، إلا أنه إنما يمنع من جعل الصحيح شاهد جمع بين النصوص، لا من تخصيصه لنصوص الاجتماع بعد ما سبق من تعيين العمل بها وطرح نصوص المنع، و مرجعه عدم حيضية الفاقد، كما تقدم من الصدوق.

و حمل الأخبار المذكورة على التحيض برؤية الدم ظاهرا لا حيضية الدم بمجموعه واقعا مخالف لظاهرها جدا، كحمل الكثرة والقلّة على الاستمرار وعدمه، بل الظاهر منها كثرة وقلته حال خروجه، كما يناسبه سوقهما مساق اللون، وإلا فلا دخل للصفرة في عدم التحيض مع القلة بالمعنى المتقدم، كما لا دخل للحمرة في التحيض بناء على العمل بالعمومات.

ولا مجال للاستشهاد لما ذكره بصحيح إسحاق، لظهوره في كون الدم بمجموعه لا- يزيد على اليوم أو اليومين، لإضافتهما له، لا لحكمها حاله، بل لا أثر لهما إذا كان المراد السؤال عن حكمها الظاهري، لاحتياجها لمعرفة الحكم بمجرد رؤية الدم. حينئذ إن أمكن العمل بظاهره وتخصيص ما دل على تحديد أقل الحيض

(١) هذا راجع إلى ورود الحديث لبيان الحكم الواقعي، غايته انه لبيان شرط متفق عليه، لا شرطية الصفات.

(منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٦

...

بثلاثة في الحامل - كما قد يناسبه تعليل حملها بأن الدم قد يفضل عن الولد في صحيح سليمان بن خالد، و التعبير عنه بالهراقة في غير واحد من النصوص - فهو، و إلا - فلا - مجال لحمله على خلاف ظاهره و تفسير غيره من النصوص به، مع عدم اشتغالها على ما يلزم بالتفسير المذكور.

نعم، قد يشكل الاستدلال بنصوص الصفات بوضوح عدم حجية الرضوى.

و ظهور صحيح أبي المغراء في التفصيل بين الكثرة و القلة. و حملهما على ما يلزم الحمره و الصفرة بلا قرينه، بل لا يناسبه الحكم بالغسل عند كل صلاتين الذى هو حكم الاستحاضة الكثيرة، التى يغلب حمرة الدم فيها لكثرتها، فلا يؤثر فى لونه اختلاطه برطوبات الرحم القليلة غالباً.

و لا مجال لجعل الكثرة و القلة بنفسهما فى الصفات المعترية فى حيضه الدم، إذ لازمه حمل الكثرة فيه على ما يزيد بوجه ظاهر على الاستحاضة الكثيرة، و الظاهر إبقاء نصوص اجتماع الحيض و الحمل - كالتاوى - عن اختصاص حيضه الدم بذلك.

فلا يبعد حمل الكثرة فيه على الاستمرار ثلاثة أيام، فيخرج عن محل الكلام.

و أما صحيح إسحاق فلو أمكن العمل بظاهرة أشكال التعدى فى التفصيل الذى تضمنه عن مورده للدم المستمر ثلاثة أيام الذى هو محل الكلام.

فلم يبق إلا حديث محمد بن مسلم المشتمل سنده على الإرسال، و انجباره بظهور عمل الصدوق فى الفقيه به، لتعبيره بمضمونه، لا يخلو عن إشكال. مع أنه لو تم مختص بالصفرة، و هى أخص من فاقد صفات الحيض، فليكن عدم الحيضية مختصاً بها نظير ما يأتى فى المسألة الرابعة.

هذا و لو غرض النظر عن ذلك و بنى على حجية نصوص الصفات فقد سبق لزوم العمل بصحيح الصحاح أيضاً، و حيث كان بينه و بينها عموم من وجه فقد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن المرجع فى موضع التعارض - و هو الخارج فى العادة فاقد للصفات، و الخارج بعد العشرين يوماً واجداً لها - إطلاقات الباب المقتضية للحيضية،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٧

...

بل يمكن الرجوع فى الأول إلى إطلاق ما دل على أن الصفرة فى أيام الحيض حيض «١».

و يشكل بأن لازم ذلك حمل ما دل على عدم حيضية الفاقد للصفات على خصوص ما لا يرى فى العادة أو خصوص ما يرى بعدها بعشرين يوماً و حمل الصحيح الدال على عدم حيضية ما خرج بعد العشرين يوماً على خصوص الفاقد للصفات، و كلاهما مخالف لظاهر دليله جداً، لأنه حمل على الفرد الخفى الذى لا ينسب له الذهن.

بل الأول لا يناسب ما فى صحيح أبي المغراء و حديث ابن مسلم من تشبيه رؤية الحامل الدم برؤية الحائض له، مع أن العادة من أظهر صفات الحيض عرفاً.

و الثانى إن رجع إلى إبقاء ذيل الصحيح الوارد فى حكم ما يرى فى العادة على إطلاقه، كان أدعى لاستبشاح حمل الصدر على الفاقد، و إن رجع إلى تنزيل الذيل أيضاً على ذلك، رجع إلى ورود الصحيح لبيان حكم الفاقد لا غير، و هو كالمقطوع بطلانه.

مع أن الذى يظهر من مساق كلامه قدس سره فى المتن اختصاص احتمال أعمال دليل الصفات بالخارج بعد العشرين يوماً من العادة، مع أن اللازم بناء على ما سبق - تبعاً له قدس سره - من قصور صحيح الصحاح عما يخرج بعد العادة قبل العشرين، أعمال دليل الصفات فيه، فيحكم بعدم حيضية الفاقد منه لها، لعدم المعارض له فيه، فتخصص به العمومات فيه أيضاً.

و كيف كان، فالأقرب البناء على كون كل من فقد الدم للصفات و رؤيته بعد عشرين يوما من العادة مانعا من حيضته، و الاقتصار في الحكم بالحيضة على الواجد للصفات غير الخارج بعد عشرين يوما من العادة. إذ لا يلزم منه إلا حمل دليل الصفات على خصوص ما يرى في العادة، و صحيح الصحاف على خصوص الواجد للصفات. و كلاهما سهل في مقام الجمع بين الأدلة، لأنه حمل على الفرد الظاهر. و قد تقدم عند الكلام في نصوص عدم اجتماع الحيض مع الحمل من الجواهر ما يقاربه، و إن لم يمتن على العمل بصحيح الصحاف.

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٨

...

و أما ما عن بعض مشايخنا من أن إطلاق أدلة الصفات معارض بإطلاق ما دل على تحيض الحامل برؤية الدم في العادة كصحيحى ابنى مسلم و الحجاج و غيرهما، و المرجع في مورد الاجتماع - و هو الفاقد المرئى في العادة - إطلاق أدلة تحيض الحامل برؤية الدم. فمدفوع بأن تنزيل أدلة العادة على واجد الصفات أقرب من تنزيل أدلة الصفات على ما لا يرى في العادة، لأن الواجد للصفات هو الفرد الأظهر كالمري في العادة، و لا سيما مع اشتغال أدلة الصفات على فرض رؤية الحامل للدم كروية الحائض له، فلا معدل عما ذكرنا. و لا يضر عدم ظهور القائل بذلك لاضطراب الأصحاب في المسألة و في فهم أدلتها و العمل بها و الجمع بينها، بنحو لا يظن معه اطلاعهم على ما يمنع من العمل بظواهر الأدلة الواصلة إلينا، فضلا عن الوثوق به، بنحو يسقطها عن الحجية.

و قد تحصل من جميع ما تقدم: أن الاصحاب بين من منع حيض الحامل مطلقا - كالمفيد و ابن الجنيد - أو بعد الاستبانة - كالشيخ على البيان المتقدم، و ابن ادریس - و من أجازاه مطلقا مع البناء على حيضة كل دم يحكم بحيضته مع عدم الحمل - و هو المنسوب للمشهور - أو إذا كان أحمر - كما تقدم من الصدوق في الفقيه - أو ما عدا ما يخرج بعد العشرين فاقدًا للصفات - كما يستظهر من كلام سيدنا المصنف قدس سره في المتن و في استدلاله - أو مطلقا - كما تقدم أنه الأظهر، مع الكلام في اعتبار الصفات فيما يرى بعد العادة قبل العشرين يوما، الذى حكى عن بعض مشايخنا - أو على حيضة خصوص ما يخرج في العادة - كما تقدم عن الجامع و كلام الشيخ مردد بينه و بين ما سبقه - أو حيضة ما لم يتأخر عن عشرين يوما أو يفقد الصفات، كما تقدم أنه الأظهر بناء على تمامية دليل الصفات، و تقدم من الجواهر ما يقاربه.

هذا كله في ذات العادة الوقتية، و أما غيرها فهي خارجة عن مفاد صحيح الصحاف موضوعا، فيتردد الأمر فيها بين المنع من حيضها مطلقا أو مع استبانة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٧٩

...

الحمل، و إمكانية مع حيضة كل ما يحكم بحيضته مع عدم الحمل، أو خصوص الواجد للصفات. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و منه نستمد العون و التوفيق.

تنبيهات

الأول: العشرون يوما في التفصيل المتقدم تبدأ من أول العادة،

لا من آخرها لأنه المنساق من المقابلة لرؤية الدم في العادة أو ما قبلها، ولأن حسابها من آخر العادة يقارب العادة اللاحقة غالباً، فلا يبقى معه موضوع للتفصيل المذكور، بناء على ما هو الظاهر من جريانه مع انقطاع الحيض في بعض الأشهر ثم عودته، لإطلاق صحيح الصحاف، حيث يشمل الحاصل في العادة بعد الانقطاع.

الثاني: ما يخرج بعد العادة بعشرين يوماً حيث لا يحكم عليه بالحيضة لا يكون تكرره في وقته من أشهر الحمل موجبا لانقلاب العادة،

لأن أيام العادة هي أيام خروج الحيض لا أيام خروج مطلق الدم وإن لم يكن حيضاً، فلا مجال للبناء على حيضته في الشهر الثالث فما بعده.

الثالث: إذا تم دليل الصفات فلو كان بعض الدم واجداً لها دون بعض فهو خارج عن المتيقن من الدليل المذكور،

فيحكم بحيضيته بمقتضى الإطلاقات وإن كان المقدار الواحد لها دون أقل الحيض. بل حيث تقدم اختصاص الحكم بالحيضة على ما يخرج في العادة أمكن الرجوع فيه إلى ما دل على أن الصفرة في أيام الحيض حيض «١». كما أنه لو تمت دعوى: أن دم الحيض لا بد من اشتمال بعضه على الصفرة تعين حمل الأحمر في دليل الصفات على حمرة البعض، فيدخل محل الكلام في موضوع الحكم بالحيضة في الصحيح.

الرابع: الذي تقتضيه القواعد مشاركة الحامل لغيرها في حكم التحيض

برؤية الدم مع الشك في استمراره ثلاثة أيام، الذي يأتي الكلام فيه في المسألة الرابعة إن شاء الله تعالى. لعموم أكثر الأدلة الآتية لها أو كلها. وهو مقتضى الإطلاق المقامى

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٠

...

لما تضمن من النصوص أنها قد تحيض، لظهور سكوته عن طريق إحراز حيضها في التحويل على الطريق المعهود في غيرها. بل الظاهر مما تضمن أنها تمسك عن الصلاة إذا رأت الدم أو قذفت به أو نحو ذلك التحيض برؤية الدم، لأنه وإن ورد لبيان الحكم الواقعي دفعا لتوهم عدم حيض الحامل - كما هو مصب السؤال - لا لبيان حكمها الظاهري عند الشك في استمرار الدم، إلا أن إناطة ترك الصلاة برؤية الدم ودفقه اللذين هما من المحسوسات الوجدانية بمجرد رؤية الدم ظاهر في المفروغية عن ترتب العمل عليهما في الظاهر.

نعم، تقدم قوله عليه السلام في صحيح ابن الحجاج: «ترك الصلاة إذا دام» «١»، وقد يستظهر منه أنها لا تترك الصلاة إلا بعد دوامه المحمول على الدوام ثلاثة أيام، لعدم اعتبار غير ذلك قطعاً. ولعله لذا استدلل به الفقيه الهمداني قدس سره وبنصوص الصفات على عدم تحيض الحامل بمجرد رؤية الدم في العادة، بل لا بد من استمراره ثلاثة أيام أو لكونه واجداً للصفات، بناء على ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره من حمل نصوص الصفات على الحكم الظاهري.

لكن تقدم منع تنزيل نصوص الصفات على ذلك، وأما الصحيح فحيث كان السؤال فيه عن رؤية الحامل الدم كما تراه الحائض، فهو ظاهر في السؤال عن الحكم الواقعي في فرض استمرار الدم، وهو لا يناسب التقييد بالدوام في الجواب، وليس حملة على بيان

موضوع الحكم الظاهري بأولى من حمله على تأكيد اعتبار الدوام في الحكم الواقعي، أو على إرادة استمرار الدم في مقابل تقطعه الذي اشير إليه في صحيح حميد بن المشي المتقدم فيمن ترى الدفقة و الدفقتين في الأيام و الشهر و الشهرين، فلا يخرج به عما سبق.

الخامس: الحكم بعدم حيضية ما يخرج بعد العشرين يوما من العادة

كالصریح في كون النفی حقیقیا لا تنزیلیا بلحاظ انتفاء الأحكام، كما يشهد به نفی لازم الحيضية

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨١

[الفصل الثالث في تحديد مدة دم الحيض]

إشارة

الفصل الثالث أقل الحيض ما يستمر ثلاثة أيام (١).

و هو كونه من الرحم مع عدم كونه موضوعا للأحكام. فيكون مانعا من العلم بحيضية الخارج. و لو لم يمنع منه في مورد لزم حمل الحكم المذكور على القضية الواقعية الغالبية، ليرجع إليها في مقام العمل ظاهرا عند الجهل بحال الدم، لورودها في مقام ترتيب الأحكام، و ليست كقضية عدم الحيض قبل البلوغ و بعد سن اليأس التي تقدم عدم الوجه في حملها على حجية الغلبة المفروضة. و حينئذ يترتب على الحيض المخالف للغالب أحكام الحيض العامة، بعد عدم سوق القضية للنفي التنزيلى بلحاظ انتفاء الأحكام لتكون من سنخ المخصص للعمومات.

و أظهر من ذلك الحكم بحيضية ما يخرج في العادة، فانه و إن كان بلسان الإثبات بنحو القضية الكلية الواقعية إلا أنه لما أمكن خروج غير دم الحيض من الحامل فاستبعاد امتناع خروجه في العادة عرفا صالحا للقرينية على حمل القضية على الظاهرية، بلحاظ أمارية العادة على الحيض أو أصالة كون الخارج فيها حيضا، فلا تنافي العلم بعدم حيضية الدم، فلا تترتب أحكامه، و حملها على القضية التنزيلية لبيان كونه بحكم الحيض و إن لم يكن حيضا بعيد جدا.

(١) قد صرح الأصحاب بأن أقل الحيض ثلاثة أيام، و نفى في السرائر و التذكرة الخلاف فيه، كما ادعى الإجماع عليه في الخلاف و الغنية و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و المدارك و محكى نهاية الأحكام و المختلف و الذكري

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٢

...

و التنقيح و غيرها، و عده الصدوق في أماليه من دين الإمامية، و في الجواهر: «إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا كاد يكون متواترا»، و قريب منه في طهارة شيخنا الأعظم، بل جزم بتواتر نقل الإجماع عليه.

و يشهد به النصوص المستفيضة، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أقل ما يكون الحيض ثلاثة أيام و أكثره ما يكون عشرة أيام» (١) و صحيح صفوان: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض.

فقال: أدناه ثلاثة و أبعداه عشرة» (٢)، و غيرهما.

نعم، تقدم صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلية ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إن كان دما عبيطا فلا تصل ذينك اليومين، و إن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» (٣)، و فى موثق سماعة: «سألت عن الجارية البكر أول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين و فى الشهر ثلاثة أيام يختلف عليها لا يكون طمثها فى الشهر عدة أيام سواء. قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة، فإذا اتفق الشهران عدة أيام سواء فتلك أيامها» (٤).

و قد تقدم من شيخنا الأعظم و الفقيه الهمداني (قدس سرهما) حمل الأولى على إرادة التحيض ظاهرا بمجرد خروج الدم عند الشك فى استمراره. و قد أصر عليه بعض مشايخنا هنا فيما حكى عنه بدعوى: أنه لا معنى للنهى عن الشئ السابق، فلا بد من كون المراد أنها متى رأت الدم تترك الصلاة، و هو حكم ظاهرى.

و تندفع بأن التحيض متى رأت الدم إنما يكون حكما ظاهريا إذا أخذ فى موضوعه الشك فى استمراره بعد الفراغ عن التحيض معه واقعا، و لا إشعار بذلك فى الصحيح، بل ظاهره إرادة الحكم الواقعى لدفع توهم عدم حيض الحامل، و يكون

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٣

...

مقتضى الجمع بينه و بين ما دل على اعتبار الاستمرار فيه كون الحكم المذكور مقيدا بالاستمرار مراعى به.

غايته أنا أشرنا فى ذيل المسألة السابقة إلى أن إناطة العمل بالرؤية و عدم التنبيه على لزوم المراعاة ظاهر فى المفروغية عن التحيض ظاهرا برؤية الدم و عدم التوقف لأجل احتمال عدم الاستمرار. على أنه لم يتعرض فى الصحيح سؤال و جوابا لحال رؤية الدم، بل لحكم اليوم و اليومين، الظاهر فى خصوصيتهما، و هو لا يناسب الحكم الظاهرى.

و أشكل من ذلك حمله الموثق على ذلك أيضا. لأنه لا يناسب إقرار ما فى السؤال من فرض القعود و الطمث يومين و تكرره، كما لا يناسب إطلاق الحكم بحصول العادة مع اتفاق الشهرين فى عدد الأيام الظاهر فى إمكان استقرار العادة على اليومين.

فلا ينبغى التأمل فى ظهور الحديثين فى إمكان نقص الحيض عن ثلاثة أيام.

نعم، لا- مجال للتعويل على الموثق مع معارضة النصوص الكثيرة له و ترجحها عليه بالشهرة فى الرواية. بل الإجماع دليل قطعى على خلاف مضمونه.

و أما الصحيح فحيث كان مختصا بالحامل كان مقتضى الجمع العرفى تقييده للإطلاقات المذكورة، كما سبق و سبق التعرض لما يناسبه عند الكلام فى نصوص الصفات من مسألة حيض الحامل، لو لا ظهور الإجماع على خلافه لإطلاق معاقده، إلا أن يحتمل كون وجه إعراضهم عنه تخيل استحكام التعارض بينه و بين النصوص المذكورة. فتأمل.

و أما ما يأتى من الاستبصار من حمله على من ترى الدم اليوم و اليومين و يتم لها الثلاثة فى مدة العشرة، بناء منه على عدم اعتبار التوالى فى الثلاثة عملا- بمرسل يونس الآتى. فهو بعيد جدا، لأنه و إن كان بين المرسل المتضمن عدم حيضية اليومين إذا لم تتم الثلاثة فى العشرة و الصحيح عموم من وجه، إلا أن حمل المرسل على غير الحامل التى هى الفرد غير المتعارف أقرب عرفا من حمل الصحيح على من تتم لها الثلاثة، لاحتياجه إلى عناية يبعد معها جدا إهمال التنبيه عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٤

...

و أشكل منه ما عن الراوندى فى الأحكام من جعل الصحيح قرينه على حمل المرسل على خصوص الحامل، و الاقتصار عليها فى عدم اعتبار التوالى فى الثلاثة، مع اعتباره فى غيرها. إذ فيه - مضافا إلى ما سبق - أن حمل المرسل على خصوص الحامل بعيد جدا، بعد كونها الفرد غير المتعارف المغفول عنه.

هذا و الأصحاب رضى الله عنهم بعد أن اتفقوا على أن أقل الحيض ثلاثة أيام اختلفوا فى اعتبار التوالى فيها و عدمه، فذهب جملة منهم إلى اعتبار التوالى، كما فى الفقيه و الهداية و إشارة السبق و السرائر و الشرائع و جملة من كتب العلامة و الشهيدان و المحقق الثانى - مما عثرنا عليه أو حكى عنه - و هو ظاهر الغنية و المعتبر و محكى الكافى، كما هو المحكى عن جمل الشيخ و عقوده و المقتصر و التنقيح و عن والد الصدوق و المرتضى و محكى ابن الجنيد و غيرهم، و جعله فى المبسوط الأحوط.

و نسبه للأكثر فى التذكرة و جامع المقاصد و كشف اللثام، و جعله الأشهر فى محكى نهاية الأحكام، و المشهور فى المسالك و محكى الذكرى و شرح المفاتيح، و أظهر بين الأصحاب فى محكى كشف الرموز، و لم أعر على مخالف صريح فيه بعد الشيخ إلى الأردبيلي.

و ذهب إلى عدم اعتبار التوالى فى النهاية و التهذيبين «١»، و جواهر القاضى و محكى المذهب و مجمع البرهان، و نسبه فى المبسوط إلى بعض أصحابنا، و قواه فى كشف اللثام و استظهره فى الحقائق «٢»، مدعيا ميل جملة من متأخري المتأخرين إليه منهم الحرّ فى

(١) فإنه و إن لم يصرح به فى التهذيب إلا أنه بعد أن ذكر أن الحائض إذا رأت الدم أقل من ثلاثة أيام فليس بحيض قال: (و يؤيد ذلك ما أخبرنى به الشيخ) ... و ذكر مرسله يونس الآتيه الصريحة فى ذلك. و قال فى الاستبصار تعقيبا على صحيح إسحاق المتقدم فى الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين: (فلا ينافى هذا الخبر ما قدمناه من أن أقل الحيض ثلاثة أيام، لأن الوجه فيه أن ترى الدم اليوم و اليومين دما متواليا و ترى تمام الثلاثة فى مدة العشرة، لأن الحائض متى رأت الدم فى مدة العشرة أيام ثلاثة أيام كانت حائضا و إن لم يكن ذلك متواليا حسبما رويناه فى كتاب تهذيب الأحكام فى رواية يونس).

(٢) على تفصيل يأتى التنبيه إليه إن شاء الله تعالى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٥

...

رسالته و بعض علماء البحرين.

و قد يظهر التردد من الوسيلة و المعتبر لقوله فى الأول فى بيان أقل الحيض:

«و هو ثلاثة أيام متواليات. و روى مقدار ثلاثة أيام من عشرة» و اقتصاره فى الثانى على نسبة عدم اعتبار التوالى للرواية.

و قد تقدم عن الراوندى التفصيل بين الحامل و غيرها، كما تقدم وجهه و دفعه، فالمهم حجة القولين الأولين.

أما اعتبار التوالى

فقد استدل له بوجوه..

الأول: الاحتياط،

و هو ممنوع صغرى و كبرى، كما لا يخفى.

الثانى: استصحاب عدم الحيض.

و قد استشكل فيه.. تارة: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه و غيره من أنه من استصحاب المفهوم المردد الذى لا يجرى على التحقيق. و قد يتجه بناء على كون مفهوم الحيض شرعياً، حيث قد يحتمل أخذ التوالى فيه، و قد سبق فى أول الفصل المنع من ذلك و أنه أمر عرفى و أن تحديد الشارع له راجع إلى تحديد مصاديقه، و لا يظن من أحد احتمال أخذ التوالى فى مفهومه عرفاً، و غاية ما يحتمل كونه من لوازمه التى يدل عدمها على عدمه، فليس الشك حينئذ إلّا فى مصداقه، و مقتضى الاستصحاب عدمه لليقين به سابقاً. نعم، لو قيل برجوع التحديدات الشرعية للحيض إلى تحديد أحكامه بلسان تحديد موضوعها مع عموم عنوانه حقيقة، كان مرجع الشك فى اعتبار التوالى إلى الشك فى التخصيص الذى لا يعتد به فى قبال العموم. لكن يأتى إن شاء الله تعالى المنع من ذلك، كما تقدم فى نظائره.

و اخرى: بمعارضته باستصحاب عدم الاستحاضة، لأنها أيضاً ذات أحكام خاصة، فاستصحاب عدمها يقتضى انتفاء تلك الأحكام. و قد يجاب عنها بوجهين:

أولهما: أنه إن قلنا بعدم الوساطة بين الحيض و الاستحاضة فى ذات الدم غير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٦

...

النفساء و ذات العذرة و القرحة فأصالة عدم الحيض محرزة للاستحاضة و حاكمة على استصحاب عدمها، بناء على أن المستفاد من النصوص و الفتاوى أن المرأة ذات الدم إذا لم تكن حائضاً و لا ذات قرحة أو عذرة فهي مستحاضة، على ما يأتى الكلام فيه فى مبحث الاستحاضة و إن قلنا بثبوت الوساطة بينهما فلا تعارض بين الأصلين، بل يجريان معاً، و يحكم بعدم ترتب أحكام كل منهما. إلا أن يعلم من الخارج بأحدهما إجمالاً، فيعلم بكذب أحد الأصلين.

ثانيهما: أنه لما كان استصحاب عدم كل من الأمرين لا يحرز أحكام الآخر فلا تعارض بين الاستصحابين ذاتاً.

غايته أن مقتضى استصحاب عدم الحيض وجوب الصلاة و الصوم و مقتضى استصحاب عدم الاستحاضة عدم وجوب تجديد الوضوء و الغسل لهما، مع العلم بكذب أحد الأمرين و عدم مشروعية الصلاة و الصوم بدون التجديد بناء على دوران الدم بين الحيض و الاستحاضة.

و لازم ذلك سقوط استصحاب عدم الاستحاضة للقطع بعدم فعليه الخطاب بأثر عدمها، و هو عدم وجوب التجديد، المانع من التعبد به ظاهراً باستصحابه، أما مع الحيض فلأن وجوب التجديد لما كان غيراً لمقدميته للصلاة و الصوم فلا موضوع للسعة بنفى وجوبه مع عدم وجوبهما من جهة الحيض، و أما مع عدمه و ثبوت الاستحاضة فلو وجب التجديد تبعاً لوجوبهما.

و إذا لم يجر استصحاب عدم الاستحاضة وجبت الصلاة و الصوم بمقتضى استصحاب عدم الحيض و وجب تجديد الغسل و الوضوء لهما للقطع بعدم صحتهما بدونه.

فالمقام نظير ما لو علمت المرأة فى أثناء الوقت بأنها إما أن تكون قد صلت ذات الوقت أو استحيضت، حيث لا يجرى استصحاب عدم الاستحاضة فى حقها، للعلم بعدم فعليه أثره على تقدير الصلاة، و عدم ثبوته على تقدير عدمها، فلا يمكن التعبد به ظاهراً باستصحابه، بل لا يجرى الأصل إلا فى الصلاة، فإن أحرزها - كما فى مورد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٧

...

قاعدة الفراغ - فهو، و إلا لزم الاتيان بها بعد التجديد، للعلم بطلانها بدونها.

هذا وقد تعرض شيخنا الأعظم قدس سره لما يقرب من هذين الوجهين في الجواب عن الإشكال المذكور، و أطال سيدنا المصنف قدس سره في تعقيبه، و الظاهر أنه لا مجال لما ذكره على التقريبين المتقدمين. فلاحظ.

و بالجملة: الظاهر تمامية الاستصحاب المذكور في نفسه. إلا أن يكون محكوما لقاعدة الإمكان أو لاطلاقات أدلة الحيض بخروج الدم في العادة أو بالصفات، بناء على عمومها لصورة عدم التوالى، أو للنص المستدل به على عدم اعتبار التوالى، بناء على نهوضه بذلك. و يتضح الحال في ذلك فيما يأتى إن شاء الله تعالى.

و الاستصحاب المذكور مغن عن استصحاب أحكام الطاهر الذى استدل به غير واحد، لأنه سببى بالإضافة إليه. مع الإشكال فيه في نفسه بأنه بالإضافة إلى الأحكام التى لم يدخل وقتها قبل رؤية الدم تعليقى لا يجرى على التحقيق، و بالإضافة للأحكام التى دخل وقتها غير محرز فيه بقاء الموضوع، لاحتمال أخذ عدم الحيض قيدا في موضوعها.

و أشكل من ذلك التمسك بأصالة البراءة من تكاليف الحائض، كحرمة دخول المساجد و تمكين الزوج من الوطء و نحوهما. لمعارضتها بأصالة البراءة من تكاليف الطاهر كوجوب الصلاة و الصوم و تمكين الزوج من الوطء، حيث يعلم إجمالا- بثبوت أحد التكليفين الملزم بالاحتياط مع إمكان الجمع، و التخير مع عدمه. إلا- أن يكون هناك ما ينحل به العلم الإجمالى من دليل أو أصل محرز لأحد الأمرين، كاستصحاب عدم الحيض، الذى هو العمدة في تقريب الأصل.

الثالث: عموم أحكام الطاهر،

بدعوى: لزوم الاقتصار في تخصيصه بأدلة أحكام الحائض على المتيقن مع إجمال المخصص بسبب إجمال الحيض. و هو مبنى على احتمال اعتبار التوالى في مفهوم الحيض. و قد سبق في الوجه الثانى المنع من ذلك، بل المحتمل كونه من لوازمه الخارجية، فالشك فيه مع عدمه شك في المصادق لا في المفهوم، و لا يجوز التمسك بالعام في الشبهة المصداقية من طرف الخاص، إلا مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٨

...

إحراز عدمه بأصل أو نحوه.

الرابع: الرضى:

«و إذا رأت يوما أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات» بدعوى: انجباره بالشهرة العظيمة، بل في الرياض: «و لا دليل في المقام سواه». كما اقتصر عليه في المستند.

و يندفع بما ذكرناه و ذكره غير واحد في غير مقام من أنه لا يكفى في انجبار الخبر موافقته لفتوى المشهور، بل لا بد فيه من اعتمادهم عليه، و هو غير حاصل في المقام بعد عدم إشارتهم له. نعم، مطابقة عبارة الصدوق في الفقيه و الهداية له قد يكون أمارا على اعتماده عليه.

لكنه ليس بنحو صالح لإثبات حجيته، و لا سيما مع غموض حال الرضى.

بل لا ريب في أن دعوى انجبار مرسل يونس الآتى بعمل الشيخ أولى من ذلك.

الخامس: ما فى المدارك من أن المتبادر من قولهم عليهم السلام: أدنى الحيض ثلاثة و أقله ثلاثة، كونها متوالية.

و قد تصدى غير واحد لتقريب التبادر المذكور.

و حاصل ما يقال فى وجهه: أن ظاهر أدلة التقدير فى طرفى القلة و الكثرة بيان اختلاف أفراد الحيض فى الأمد، و حيث كان الحيض استمراريا و وحدة الأمر الاستمرارى المقومة لفرديته بعدم انقطاعه، كان ظاهر التحديد المذكور اعتبار وجود الحد فى الحيض الواحد المستمر المستلزم لاعتبار التوالى.

نعم، لو كان التحديد للجنس الحاصل فى الخارج مطلقا أو خصوص ما تلبس الشخص به منه لم يعتبر فيه الاستمرار، كما لو قيل: جلوسى فى المسجد ثلاثة أيام.

إلا أنه لا مجال له فى المقام، بقرينة التحديد فى طرف الكثرة، لما هو المعلوم من أن تمام الحيض أو حيض المرأة الواحدة يزيد على عشرة أيام كثيرا.

و مثله ما لو امتنع رجوع التحديد للفرد، كالصوم ثلاثة أيام، و الحج ثلاث سنين، حيث لا يزيد الفرد الواحد من الصوم عن اليوم الواحد، و لا يستغرق الحج الواحد إلا أياما قليلة، فيلزم حمله على محض تحقق ثلاثة أفراد فى الأزمنة الثلاثة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٨٩

...

و يكون مقتضى إطلاقه عدم اعتبار التوالى.

إلا أن يراد منه بنحو من العناية وحدة المجموع الاعتبارية، تبعا لتعاقب أجزائه التى يصدق معها الاستمرار، و لذا يقال: صمت من أول الشهر إلى نصفه، فيعتبر التوالى حينئذ.

و منه يظهر أنه لا مجال لما فى الجواهر من النقض بالنذر و اليمين، لاختلاف الحال فيهما ثبوتا حسب اختلاف المتعلق فى رجوع التحديد فيه للفرد، أو لبيان عدد الأفراد، و إثباتا حسب اختلاف القرائن و المناسبات.

و مثله دعوى: أن اعتبار التوالى فى الأقل يقتضى اعتباره فى بقية المراتب، مع أنه لا إشكال فى عدم اعتباره فيها. و لذا لو رأت الدم ثلاثة أيام مثلا ثم انقطع يومين و عاد قبل العشرة كان المجموع إلى العشرة حيضا. لاندفاعها بأن ذلك للدليل الخاص المخرج عما تقتضيه القاعدة المتقدمة فيلزم الاقتصار فيه على المتيقن منه، و هو ما إذا حكم بحيضية السابق لاستمراره ثلاثة أيام.

بل بناء على حيضية النقاء المتخلل لا يكون ذلك خارجا عن القاعدة، لتحقق التوالى فى تمام الحيض الواحد المركب من أيام الدم و أيام النقاء.

و دعوى: أن البناء على وحدة الحيض و استمراره فيه بلحاظ النقاء المتخلل يقتضى البناء عليه فى أقل الحيض أيضا.

مدفوعة: بأنه لا إشكال فى عدم البناء عليه فيه، و لذا لو رأت الدم يومين بينهما يوم نقاء لم يكن المجموع مصداقا لأقل الحيض. بل لا بد فى الحكم بحيضية النقاء المتخلل من قابلية الدم الأول لأن يكون حيضا بنفسه، و هو لا يكون إلا باستمراره ثلاثة أيام، لأنه المتيقن من مورد النص.

هذا حاصل ما يقرب به هذا الوجه حسبما يتحصل من مجموع كلماتهم بعد تنميته بما يقتضيه المقام. و قد أطلنا الكلام فيه لأنه عمدة الوجه بعد الأصل.

لكنه يشكل بأن وحدة الأمر الاستمرارى المقومة لفرديته إنما تكون بعدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٠

...

انقطاعه إذا لم تكن هناك جهة أخرى صالحة لاعتبار وحدته و فرديته، فالطواف مثلا و إن كان أمرا استمراريا إلا أنه حيث لم يشرع إلا السبعة أشواط فوحده شرعا إنما تكون بإكمال السبع و لو مع تخلل الفصل بين أجزائه، كما أن عدم تخلل الفصل بين الأربعة عشر شوطا لا يوجب كونها طوافا واحدا.

و في المقام حيث كان مبنى الحيض على خروج الدم في نوب متفرقة يقتضيها طبع المزاج فقد تدرك المرأة كون الحيض المتقطع من نوبة واحدة مما تقتضيه طبيعة مزاجها، و أن تقطعه لضعف الدفع أو لوجود المانع، فاعتبار التوالى بالوجه المتقدم موقوف على كون فردية الحيض و وحدته التي يبنى عليها التحديد بالثلاثة بلحاظ استمراره، لا بلحاظ النوب المشار إليه، و لا قرينة على حمل دليل التحديد على الأول.

بل الظاهر انصرافه للثاني، لارتكازية الجهة التي ذكرناها. و لذا لا يشك في بناء العرف - مع قطع النظر عن التحديدات الشرعية - على أن المرأة التي يتخلل دمها الشهري يوم نقاء مثلا تحيض في شهرها حيضة واحدة متقطعة، لا حيضتين، بخلاف ما لو حاضت في أول الشهر و آخره، فيكون مقتضى الإطلاقات المقامية لنصوص التحديد الحمل عليه.

و لا سيما مع الجرى عليه في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال:

إذا رأت المرأة الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الأولى، و إن كان بعد العشرة فهو من الحيضة المستقبلة» (١)، و موثقته عنه عليه السلام: «قال: أقل ما يكون الحيض ثلاثة، و إذا رأت الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الأولى، و إذا رآته بعد عشرة أيام فهو من حيضة أخرى مستقبلة» (٢).

لظهورهما في عدّ الدمين في العشرة حيضة واحدة، لا حيضتين، و هو لا يكون إلّا بلحاظ ما ذكرنا. و نحوهما في ذلك صحيحة عبد الرحمن الآتية و غيرها.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩١

...

و دعوى: أن المراد بها إلحاق الدم الثاني بالأول في كونه حيضا، لا بيان الوحدة بينهما ليستكشف بذلك ابتناء وحدة الحيض المقومة لفرديته على أمر غير الاستمرار.

مدفوعة بمخالفة ذلك للظاهر، بل المناسب له الاقتصار على الحكم بحيضة الثاني، لا الحكم عليه بأنه من الحيضة الأولى بخصوصها. و من ثم استدلل بحديثي محمد بن مسلم على عدم اعتبار التوالى، لأن مقتضى إطلاقهما أن الدمين في العشرة حيض واحد و إن كان الأول دون الثلاثة، بل يكتفى ببلوغ مجموعهما الثلاثة.

و أما ما يظهر من المعبر و غيره من أن مضمونها إلحاق الدم الثاني بالحيضة الأولى، و هو إنما يتم مع حيضة الدم الأول، و مقتضى نصوص التحديد عدم حيضيته إلا ببلوغه ثلاثة أيام.

فيدفعه: أن كون الدم المتأخر من الحيضة الأولى مستلزم لكون الدم الأول مهما بلغ بعض الحيضة لإتمامها، و نصوص التحديد إنما تقتضى اعتبار الثلاثة في تمام الحيضة لا في بعضها.

نعم، قد يشكل الاستدلال المذكور بما ذكره الفقيه الهمداني من أن الحديثين بصدد إلحاق الدم بإحدى الحيضتين بعد الفراغ عن تمامية شروط الحيض، وليس بصدد بيان شروطه، ليكون لهما إطلاق بنفى اعتبار التوالى فيه.

لكن هذا إنما يمنع مما صدر من غير واحد من الاستدلال بهما على نفى التوالى، ولا ينافى كشفهما عن أن وحدة الحيض التى هى المعيار فى التحديد بالثلاثة بلحاظ النوبة الطبيعية و لو مع التقطع، التى عرفت أنها المنصرف إليها عرفاً، دون استمرار خروج الدم.

و لعله لأجل ذلك استدل بعضهم بإطلاق أدلة التحديد بالثلاثة أيام على عدم اعتبار التوالى.

و إن كان قد يشكل بأن واجدية المتفرق للحد المذكور لا يقتضى الحكم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٢

...

بحيضيته، لعدم سوق أدلة التحديد لبيان حيضيه كل دم واجد للحد، بل لبيان عدم حيضيه الفاقده، و لذا لا تنافى أدلة سائر شروط الحيض.

غاية الأمر عدم نهوض أدلة التحديد بنفى حيضيه الدم المتفرق، و يحتاج إثبات حيضيته أو نفيها للدليل.

اللهم إلا أن يكون الدليل على حيضيته هو الدليل على حيضيه المستمر ثلاثة أيام من عموم ما دل على التحيض برؤية الدم مطلقاً أو فى العادة أو بالصفات، إذ لا فرق بينهما إلا بلحاظ احتمال اعتبار التوالى لدعوى كونه مقتضى أدلة التحديد، فإذا ظهر قصورها عن ذلك و أن مقتضى إطلاقها عدمه تعين الرجوع فى البناء على حيضيه المتفرق إلى ما يرجع إليه فى المستمر. و لعل هذا هو مراد من استدلال بإطلاق نصوص التحديد.

هذا كله بناء على اعتبار الاستمرار فى الأيام الثلاثة على تقدير اعتبار التوالى فيها. أما لو قيل بعدم اعتباره و أنه يكفى وجود الدم فى كل يوم من الأيام الثلاثة - كما يأتى من غير واحد - فلا يتم الوجه السابق فى تقريب ظهور نصوص التحديد فى التوالى، لابتناؤه على اعتبار الاستمرار فى وحدة الحيض التى هى موضوع التحديد. و حينئذ يكون الاستدلال بإطلاق نصوص التحديد لنفى اعتبار التوالى أظهر. و ما فى الروض وغيره من ظهورها فى اعتبار التوالى غير ظاهر المأخذ.

هذا و قد استدل الشيخ و من تبعه على عدم اعتبار التوالى - مع قطع النظر عن الإطلاقات المذكورة - بمرسلة يونس عن أبى عبد الله عليه السلام قال فى حديث: «إذا رأت المرأة الدم فى أيام حيضها تركت الصلاة فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام فهى حائض، و إن انقطع الدم بعد ما رآته يوماً أو يومين اغتسلت وصلت و انتظرت من يوم رأت الدم إلى عشرة أيام، فإن رأت فى تلك العشرة أيام من يوم رأت الدم يوماً أو يومين حتى يتم لها ثلاثة أيام فذلك الدم الذى رآته فى أول الأمر مع هذا الذى رآته بعد ذلك فى العشرة هو الحيض، و إن مرّ بها من يوم رأت الدم عشرة أيام و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذى رآته لم يكن الحيض إنما كان من علة إما قرحة فى جوفها و إما من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٣

...

الجوف، فعليها أن تعيد الصلاة تلك اليومين التى تركتها، لأنها لم تكن حيضاً ... و إن تم لها ثلاثة أيام فهو من الحيض، و هو أدنى الحيض، و لم يجب عليها القضاء «...» (١).

و قد استشكل فيه تارة: بإرسال الخبر. و أخرى: بأن راويه عن يونس إسماعيل بن مرار الذى لم ينص على توثيقه أحد.

و يندفع الأول بما تقدم فى مبحث تحديد الكر عن الشيخ و الشهيد (قدس سرهما) من إجماع الطائفة على العمل بمراسيل يونس، لأنه

لا يروى ولا يرسل إلا عن ثقة، المؤيد بما تضمن من الروايات إرجاع الرضا عليه السلام إليه في معالم الدين «٢»، الظاهر في اعتماده عليه السلام عليه في معرفة أحاديثهم و حسن انتقائه لها، و بما ورد بسند صحيح من تشديده في قبول الروايات و كثرة رده لها حتى قيل له في ذلك فاعتذر بكثرة الكذب عليهم عليهم السلام «٣». فراجع.

و الثاني بأن الظاهر كون روايات إسماعيل من كتب يونس التي حكى عن ابن الوليد تصحيح رواياتها إلا ما رواه محمد بن عيسى عن يونس، كما حكاه بعض مشايخنا.

و بأن الظاهر كون الرجل من رواة كتاب نواذر الحكمة، لوقوعه في سند مؤلفه لرواية في صوم المكارى و إتمامه «٤»، مع عدم رواية الأصحاب له في الفقه غير كتاب نواذر الحكمة، و لم يستثنه القميون من رجال الكتاب المذكور كما استثنوا غيره، بنحو يظهر منه أن منشأ الاستثناء عدم ثبوت وثاقة الرجل عندهم، حيث يظهر من ذلك توثيقهم لإسماعيل في الجملة. و بكثرة رواية إبراهيم بن هاشم - الذى هو من الأجلاء، حتى قيل أنه أول من نشر حديث الكوفيين بقم - عنه فقد نقل بعض مشايخنا أنه روى عنه فيما يزيد عن مائتى مورد، إذ يبعد جدا عدم وثاقته عنده مع ذلك، فإن ذلك كله كاف في استفادة وثاقة إسماعيل، و لا سيما مع ظهور معروفية رواياته بين الأصحاب

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب صفات القاضي حديث: ٣٣، ٣٤، ٣٥.

(٣) رجال الكشي طبع النجف الأشرف ص: ١٩٥.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب صلاة المسافر حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٤

...

و اعتمادهم عليها في الجملة.

مضافا إلى ظهور اعتماد الكليني و الشيخ و ابن البراج على الرواية و حكاية الشيخ مضمونها عن بعض الأصحاب.

و أما ما في الروض من طعن الرواية بالشذوذ، فهو لا يرجع إلى محصل. إذ لو أريد به شذوذها بلحاظ روايات الأصحاب، فليس هناك ما ينافيها صريحا، غاية الأمر دعوى انصراف نصوص التحديد للثلاثة المتواليه، و هو لو تم لا يوجب شذوذ الرواية، بل يلزم رفع اليد بها عنه لصراحتها.

و إن أريد به شذوذها عما عليه الأصحاب، فقد اعترف هو بأن اعتبار التوالى مذهب الأكثر، و لم يدع أحد الإجماع عليه، و كيف يمكن دعوى شذوذ رواية عمل بها من عرفت و ظاهر ابن حمزة و المحقق التردد لأجلها.

و اشكل من ذلك ما عن الجامع من أن الكل على خلافها.

هذا و أما ما ذكره المحقق الخراساني قدس سره في تقريب عدم منافاتها لما عليه الأكثر، من إمكان دعوى أن قيد التوالى في كلامهم لبيان أقل أيام قعود المرأة و إن لم يستمر فيها الدم، دفعا لتوهم كون النقاء المتخلل طهرا، ليصح مقابلته بأكثر أيام الحيض، حيث يراد به أكثر أيام قعودها و إن لم يستمر فيها الدم، فإن أريد بالأقل أقل أيام الدم لزم إما عدم مراعاة المقابلة بينه و بين الأكثر، أو حمل الأكثر على خصوص أيام الدم، مع إهمال أكثر أيام القعود.

فهو مخالف للظاهر جدا، لظهور حالهم في الإشارة لمفاد نصوص التحديد الظاهرة في إرادة زمان الدم في طرفي القلة و الكثرة، لأنه المفهوم عرفا من الحيض، بل هو المقطوع به في بعضها كصدر مرسله يونس المتقدمه «١»، المتضمن تفريع الأكثر و الأقل على كثرة

دم المرأة وقلته. و القعود في غير أيامه لو تم قد تعرضوا له في مقام آخر و استدلو عليه بنصوص أقل الطهر، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٥

...

و لو حملت نصوص أقل الحيض على زمان القعود لزم إهمالها لأقل أيام الدم الذي يحتاج لبيانه، كما لزم إهمالهم له تبعاً لها، و انحصار الدليل عليه بمرسله يونس، الدالة على عدم اعتبار التوالى.

بل بعض كلماتهم كالصريحه في إرادتهم من مورد اعتبار التوالى أيام الدم، حيث تعرضوا في بيان الخلاف فيه للقول بعدم اعتبار التوالى أيام الدم، لا للقول بكون النقاء المتخلل طهراً، كما فرعوا عليه الكلام في كيفية وجود الدم في الأيام الثلاثة.

و من هنا لا مجال لإنكار مخالفة الأكثر لمفاد المرسله. و لذا ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أنه يقوى العمل بها، لقوتها دلالة و سنداً، لو لا مخالفتها للشهرة العظيمة.

لكن الظاهر عدم موهنية الشهرة المذكورة لها بعد اعتماد من عرفت من القدماء عليها، و لا سيما مع قرب استناد بعض القائلين باعتبار التوالى إلى الاحتياط أو الأصل أو نحوهما من الوجوه الاجتهادية من دون أن يبتنى على اطلاعهم على ما يوهن الرواية. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقي في المقام أمور..

[الأمر الأول: أن الذي صرح به الشيخ و نسب له بعض أصحابنا لزوم كون الثلاثة في ضمن العشرة،

و ظاهر غير واحد المفروغيه عنه، بل ادعى الاتفاق عليه في المنتهى، و أن الخلاف إنما هو في لزوم توالى الثلاثة زائداً على ذلك. و تقتضيه مرسله يونس المتقدمة.

و ظاهرهم ذلك أيضاً فيما إذا كان الدم الأول بقدر أقل الحيض أو أزيد، ففي محكي نهاية الأحكام: «و لا قائل بالالتقاط من جميع الشهر و إن لم يزد مبلغ الدم عن الأكثر» فمرجه إلى لزوم كون الحيضة الواحدة في ضمن عشرة أيام و إن كانت متقطعة.

لكن ظاهر الحدائق الاكتفاء بعدم فصل أقل الطهر بين الدمين، فلو رآته يومين أو ثلاثة ثم نقيت تسعة أيام ثم رآته خمسة أيام كان المجموع حيضة واحدة فإن مصب كلامه و إن كان هو كون النقاء المتخلل بين الدمين طهراً لا حيضاً، إلا أن ظاهره المفروغيه عما ذكرناه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٦

...

و لانه إمكان تفرق الحيضة الواحدة في واحد و تسعين يوماً، بأن تنقى بعد كل يوم تسعة أيام، بناء على ما هو الظاهر من إمكان التلقيق بين أكثر من دمين، بل بناء على إمكان التلقيق بين ساعات الدم لا خصوص أيامه يمكن تفرق الحيضة الواحدة في أكثر من ذلك بكثير، بأن تراه كل مرة ربع يوم أو أقل ثم تنقى تسعة أيام و هكذا حتى يكمل لها أكثر الحيض، و هو من البعد بمكان.

و كيف كان، فيظهر منه الاستدلال لذلك بحديثي محمد بن مسلم المتقدمين في الاستدلال على اعتبار التوالى بأدلة التحديد بثلاثة

أيام. و صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون [هي] أملك بنفسها؟ قال: إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي أملك بنفسها.

قلت: فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها. فقال: إذا كان الدم قبل عشرة أيام فهو أملك بها، و هو من الحيضة التي طهرت منها، و إن كان الدم بعد العشرة أيام فهو من الحيضة الثالثة، و هي أملك بنفسها» (١)، حيث التزم بأن المراد في هذه النصوص من العشرة أيام التي يخرج الدم قبلها هي العشرة من حين انقطاع الدم الأول، لا من حين خروجه، لأن ذلك هو المراد بالعشرة التي يخرج الدم بعدها، لأن كون الثاني حيضة مستقلة عن الأول مشروط بمضى أقل الطهر، فلو حملت العشرة التي يخرج الدم قبلها على العشرة من حين خروج الدم لزم عدم التطابق بين العشريتين.

و أصرح منها في ذلك الرضوى: «و الحد بين الحيضتين القرء، و هو عشرة أيام بيض، فإن رأت «٢» الدم بعد اغتسالها من الحيض قبل استكمال عشرة أيام بيض فهو ما بقي من الحيضة الأولى، و إن رأت الدم بعد العشرة البيض فهو ما تعجل من الحيضة الثانية» (٣). و أجيب عنه بأن حمل حديثي محمد بن مسلم على ما ذكره مستلزم لتقييد صدرهما بما إذا لم يتجاوز الدميان العشرة أيام، و ليس هو بأولى من حمل العشرة على

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد حديث: ١.

(٢) كذا نقل في الحقائق و المستند، و في المطبوع من الرضوى و مستدرک الوسائل: (زاد) و الظاهر أنه تصحيف.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٧

...

العشرة من حين رؤية الدم، مع تقييد ذيله بمضى أقل الطهر بين الدمين.

لكنه يشكل بأن تقييد الذيل بمضى أقل الطهر بعيد جداً، لما فيه من إهمال موضوع الإلحاق المذكور في الحديثين عرفاً، و جعل الموضوع أمراً آخر غير مذكور، و ليس هو كتقييد الصدر بعدم تجاوز الدمين العشرة، إذ لا يستلزم إهمال موضوع الإلحاق المذكور في الحديثين، بل تقييد موده.

نعم، بعد التقييد المذكور قد يقرب ما أشرنا إليه آنفاً من كون الحديثين بصدد بيان ما يمكن إلحاق الدم به من الحيضتين، لا بصدد فعليه الإلحاق، ليكون ظاهرهما تحديد موضوعه و يتعين حملة على ما ذكره في الحقائق مع الالتزام بالتقييد المذكور.

ولا أقل من الالتزام بذلك في الفقرة الثانية، لقوله عليه السلام في صدر الموثقة: «أقل ما يكون الحيض ثلاثة»، حيث قد يوجب انصراف العشرة فيها إلى العشرة من رؤية الدم كالثلاثة، و تكون قرينه على إرادة ذلك في الصحيح أيضاً، لأن الظاهر أنه بعض منها و يلزم بما ذكرنا.

و بالجملة: إن لم يكن الحديثان ظاهرين في العشرة من حين رؤية الدم فلا أقل من إجمالهما و عدم ظهورهما في العشرة من حين انقطاعه.

و أما صحيح عبد الرحمن فهو ظاهر - بسبب عدم تعيين مبدأ العشرة فيه مع فرض تعجيل الدم قبل القرء في السؤال - في إرادة العشرة قبل أيام القرء التي تكون غالباً بعد مضى أقل الطهر من الدم الأول، لغلبة كون الدم دون العشرة، بل هو المتعين في مورد الصحيح، لتضمنه الترديد في إلحاق الدم الثاني بين الحيضتين الظاهر في المفروغية عن قابلية الحيضة الأولى لذلك من حيثية كمية الدم، فيكون وارداً لتحديد تعجيل الحيض الذي تضمنته بعض النصوص، كموثق سماعة: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا

رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل بها الوقت» (١). وقد وقع الكلام بينهم في تحديده تبعاً للنصوص.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٨

...

نعم، الظاهر عدم إمكان البناء على إلحاق الدم بالحيضة الأولى بمجرد تقدمه على القرء بأكثر من عشرة أيام، بل لا بد إما من تقييده بما إذا كان في ضمن العشرة أيام من حين رؤيته الدم الأول - ليطابق القول المشهور - أو من حين انقطاعه - ليطابق ما في الحدائق - أو حمل العشرة فيه على العشرة بأحد المعنيين السابقين ليطابق أحد القولين أيضاً.

والكل بعيد، لأن الأول - مع ما فيه من إلغاء موضوع الإلحاق المذكور في الصحيح - لا بد فيه من التقييد أيضاً بما إذا كان تمام الدميين في ضمن عشرة أيام، وهو لا يناسب مورد السؤال، لظهوره في الفصل المعتد به بينهما، حتى يحتمل كون الثاني حيضة مستقلة ويسأل عنه.

والثاني - مع ما فيه من إلغاء موضوع الإلحاق أيضاً - لا بد فيه من التقييد بما إذا لم يتجاوز الدميان عشرة أيام، وهو بعيد في مفروض السؤال، وهو ما إذا كان كل من الدميين صالحاً لأن يكون حيضة تامة، لأن زيادة الحيضة على خمسة أيام هو الشائع الغالب، فيبعد إرادة ما عداه من الإطلاق.

والثالث - مع رجوعه إلى أحد الوجهين السابقين، فيستلزم لازمه - مخالف في نفسه لظاهر الصحيح.

فلعل الأقرب حمل كونه من الحيضة السابقة على كونه حقيقة من بقية دمها الذي لم يخرج بها وإن لم يكن جزءاً منها عرفاً ولا شرعاً، فلا تجرى عليه حدودها ولا يحكم بأحكامها، لعدم سوقه لتحديد الحيضة السابقة في مقام النظر لأثرها كي لا يناسب حملة على بيان أمر واقعي غير شرعي، بل لبيان نفى أثر كونه حيضة مستقلة، وهو بينونة المطلقة به، لأن ذلك هو الجهة المسئول عنها، وهو يجتمع مع كون الإلحاق بالسابقة واقعياً لا شرعياً.

ولا مجال لتظيره في حديثي محمد بن مسلم، لأن تعقيب التفصيل المذكور فيهما لقوله عليه السلام في الموثقة: «أقل ما يكون الحيض ثلاثة» ظاهر في كونه من شئون تحديد الحيض ذي الأحكام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٩٩

...

والظاهر أن ما ذكرنا في صحيح عبد الرحمن أقرب مما ذكره فيه شيخنا الأعظم قدس سره من احتمال حمل (من) في قوله: «و هو من الحيضة التي طهرت منها» على كونها ابتدائية لبيان أن الدم استحاضة ناشئة من الحيضة السابقة، لأن الغالب كون الاستحاضة من توابع الحيض، لا تبعية لبيان أنه بعض الحيضة السابقة. قال: «و لا يقدح في ذلك كونها تبعية قطعاً».

للإشكال فيه بأن (من) حيث وقعت بين الشيء و سنخه في المقام فظاهرها التبعية، و يبعد حملها على الابتدائية، و لا سيما مع استلزامه التفكيك بين الفقرتين.

و كيف كان، فالأخذ بظاهر الصحيح ممتنع في نفسه، و لم يتضح كون التصرف فيه بالنحو المناسب لاستدلال الحدائق عرفياً، ليتجه البناء عليه، فإن أمكن حملة على ما ذكرنا أو نحوه فهو، و إلا تعين البناء على إجماله و عدم نهوضه بالاستدلال.

هذا و قد يستدل أيضاً بما في ذيل مرسله يونس المتقدم من قوله عليه السلام بعد ما سبق: «و لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام، فإذا

حاضت المرأة و كان حيضها خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم، و لم يتم لها من يوم طهرت عشرة أيام، فذلك من الحيض، تدع الصلاة، فإن رأت الدم من أول ما رآته [رأت. خ] الثاني الذي رآته تمام العشرة أيام و دام عليها، عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشرة أيام، ثم هي مستحاضة «١»، لأن الحكم فيه بحيضة الثانية مع عدم مضى أقل الطهر بين الدميين لا بد أن لا يبتنى على كونه حيضة مستقلة، بل متمما للحيضة السابقة، كما هو المناسب لقوله عليه السلام: «عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشرة أيام» فيدل على المطلوب.

و قد أجاب عن ذلك شيخنا الأعظم قدس سره بأن قوله عليه السلام: «من يوم طهرت» لما لم يكن قيدا ل (عشرة) لتقدمه عليها «٢» لم يصلح بيانا لمبدئها، بل يكون مبدؤها أول

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) لأن الظرف المذكور و إن أمكن تقدمه على عامله إلا أنه ليس معمولاً لعشرة، لأنها اسم جامد، فلا يكون قيدا لها إلا إذا كان تاما متعلقا بكون عام صفة لها، و يتمتع تقدم الصفة على الموصوف. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٠

...

رؤية الدم الأول، و يكون المعنى: و لم يتم لها من يوم طهرت إلى يوم رؤية الدم الثاني عشرة أيام من أول حيضها. فيدل على اشتراط حيضة الدم الثاني بكونه في ضمن العشرة من حين رؤية الدم الأول، كما هو المشهور.

وفيه: أن تقدير العشرة بما ذكره بعيد جدا مبتن على عناية لا إشعار بها في الكلام. بل ظاهره أن مبدؤها يوم الطهر، لأن عدم ذكر مبدئها مع شدة الحاجة لبيانها ظاهر في الاتكال على الظرف المذكور في بيانه و إن لم يكن قيدا للعشرة.

نعم، قال قدس سره: «مع أن حاشية نسخة التهذيب الموجودة عند المصححة المقروءة على الشيخ الحر العاملي بدل قوله: «طهرت»: «طمثت» و انطباقه على مذهب المشهور واضح. و يؤيد ما ذكرناه أن الظاهر من العشرة في قوله في الفقرة الثانية تمام العشرة المذكورة في الفقرة الأولى، و لا ريب أن المراد تمام العشرة من مبدأ ظهور الدم الأول، لا من زمان انقطاعه».

و لا يخفى أن النسخة التي ذكرها و إن كانت لا تقتضي إلا سقوط رواية التهذيب باختلاف نسخة، دون رواية الكافي لها على طبق الوجه الأول، إلا أن اعتضادها بالمؤيد المذكور في كلامه يوجب الريب في رواية الكافي أيضا، إذ لا يمكن توجيهها مع الفقرة الثانية إلا بحمل «تمام العشرة» على ما يضاف للخمسة التي ذكرت في صدر الرواية بحملها على خصوص أيام الدم - كما ذكره في الحقائق - و حمل اللام على العهد الذهني بلحاظ معهودية أن أكثر الحيض عشرة، و هو و إن كان ممكنا إلا أن الوجه الذي ذكره أقرب، بلحاظ تقدم (عشرة) فيكون العهد ذكريا، و التعبير بالتمام الذي فرض عدمه في الفقرة التي هي محل الكلام. فتأمل.

و لا سيما مع ظهور الاضطراب في هذه الفقرات، و عدم مناسبة النسخة الأولى لصدر المرسل المتقدم الصريح في اعتبار كون الدميين في العشرة، فإنه و إن اختص بأقل الحيض، و اختص الذيل بما زاد عليه، إلا أن بعد التفكيك بينهما في ذلك موهن للنسخة المذكورة و مقرب للثانية. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠١

...

و قد تحصل من جميع ما تقدم: أن النصوص المستدل بها لما في الحقائق لا تنهض به. على أنه لو فرض تمامية دلالتها في أنفسها إلا

أنه لا مجال للتعويل عليها بعد ظهور إعراض الأصحاب عنها، و ظهور مفروغيته عن عدم تفرق الحيضة الواحدة في أكثر من عشرة أيام، لعدم تنبيههم إلا لعود الدم في ضمن العشرة مع شدة احتياجه للتنبيه.

ولا سيما مع تعرضهم للخلاف في اعتبار التوالى في الأقل و تصريحهم بلزوم كونه في ضمن العشرة، بل تقدمت دعوى الإجماع عليه من المنتهى و عن نهاية الأحكام: «و لا قائل بالاتقاط من جميع الشهر و إن لم يزد مبلغ الدم عن الأكثر». إذ يبعد جدا خفاء ذلك على الأصحاب مع كونه معرضا للابتلاء.

فلا مجال للخروج بهذه النصوص عن المرسله التي تقدم الاستدلال بها للمشهور.

نعم، قد يقال: لما كانت المرسله مختصة بأقل الحيض فلا دليل على امتناع خروج ما زاد عليه عنها. بل مقتضى أدله التحديد بأن أكثره عشرة إمكانه، بناء على ما سبق من عدم ظهورها في الاستمرار.

لكن الإنصاف أن من القريب جدا فهم عدم الخصوصية لأقل الحيض في ذلك، و أن تحديد تفرق الدم بالعشرة لأجل أنها منتهى ترامى الحيض، و لذا صار أكثره عشرة. على أنه سبق قرب حمل العشرة في حديثي محمد بن مسلم على العشرة من حين رؤيته الدم. و لعل المتيقن منهما صورة بلوغ الدم السابق أقل الحيض.

مضافا إلى ما أشرنا إليه من ظهور تسالم الأصحاب على ذلك، حيث يقرب معه فهمهم ذلك من مجموع النصوص، إذ لو لم يكن إجماعهم حجة في نفسه لم يبعد كشفه عن تمامية دلالة النصوص التي ذكرناها بنحو لا مجال معه للرجوع لاطلاقات أدله التحديد، خصوصا مع أن لازمه إمكان تفرق الحيض في مدة طويلة جدا، كما سبق.

بل لا إشكال فيما ذكرنا بناء على حيضية النقاء المتخلل بين الدمين، حيث لا يظن من أحد إمكان كون القعود أكثر من عشرة أيام.

و لعله لذا لم يتصد في الحقائق للتفصيل المذكور، مع أنه مقتضى الجمع بين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٢

...

المرسله و النصوص التي ذكرها لو تمت دلالتها، لأن النصوص المذكورة بين ما هو مطلق بنظره، كحديثي محمد بن مسلم و ما هو مختص بما إذا كان الدم المنفصل زائدا على أكثر الحيض، كصحيح عبد الرحمن الظاهر في المفروغيه عن تحقق الحيضة السابقة و ذيل المرسله بناء على النسخة الأولى.

على أن تطبيق إطلاقات التحديد على الدم المتفرق مشروط بإدراك المرأة كون الدمين من حيضة واحدة، لأنها في مقام تحديد الحيض الواحد، لا بيان وحدة الحيض، و هو قد يتم مع قلة الفاصل، و يبعد تحققه بعد العشرة، بل في أثنائها مع طول الفاصل، و إنما بنى على الإلحاق فيما يقع في ضمنها لمرسله يونس لأنه المتيقن من حديثي محمد بن مسلم. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

الأمر الثاني: لا يبعد اختصاص المرسله بما إذا كان التليف في أقل الحيض بين دمين لا أكثر،

إلا أن ظاهرهم المفروغيه عن إمكان التليف بين أكثر من دمين في العشرة على القول بعدم اعتبار التوالى، كما لا إشكال ظاهرا بينهم في ذلك لو بلغ الدم الأول أقل الحيض.

و يقتضيه إطلاق نصوص التحديد بعد حملها على عدم إرادة الاستمرار، إما لأنه مقتضى إطلاقها، أو بعد تحكيم المرسله عليها الظاهرة في كون الثلاثة الملفقة من أفراد الواجد للحد الذي دلت عليه النصوص، لا خروجا عنه، ليقصر على موردها، كما أنه مقتضى إطلاق حديثي محمد بن مسلم أيضا، اللذين عرفت أن المتيقن منهما ما لو بلغ الدم الأول أقل الحيض.

و من هنا يتجه الاكتفاء في أقل الحيض بالتليف من أبعاض اليوم، بل بالساعات - كما جعله في المبسوط و المعتبر و التذكرة و المنتهى

و محكى الجامع و نهاية الأحكام مقتضى القول بعدم اعتبار التوالى - لأنه بعد حمل الإطلاق على محض بيان المقدار، فكما لا يعتبر الاستمرار فى مجموع الثلاثة لا- يعتبر فى كل منهما. و ما فى كشف اللثام- و رافقه غيره- من اعتبار كمال الأيام فى التلفيق بينها، لأنه المتبادر، فى غير محله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٣

...

الأمر الثالث: [حكم النقاء المتخلل بين الدمين]

قال فى الروض بعد ذكر القول بعدم اعتبار توالى الثلاثة: «و على هذا القول لو رأت الأول و الخامس و العاشر فالثلاثة حيض لا غير». و مقتضاه كون النقاء المتخلل طهرا لا تثبت فيه أحكام الحيض من القعود عن الصلاة و نحوه. و نحوه المحكى فى كشف اللثام و غيره عن الفخر فى شرح الإرشاد و الهادى، و هو الذى جزم به صاحب الحقائق القائل بعدم اعتبار التوالى و قد جعله مفاد مرسله يونس. و فى محكى الجامع و إن ادعى أن الكل على خلافها. و استشكل فى ذلك فى المدارك و كشف اللثام و غيرهما بأنه لا يناسب الإجماع على أن أقل الطهر عشرة، و لذا يحكم بحيضية النقاء المتخلل لو بلغ الدم الأول ثلاثة أيام. و من هنا صرح فى كشف اللثام بالإجماع على اعتبار التوالى فى الثلاثة التى هى أقل الحيض، و عن شرح المفاتيح أن الخلاف إنما هو فى اعتبار استمرار الدم ثلاثة أيام فى أول الحيض إذا لم تكن أقل الحيض، و أما إذا كانت أقل الحيض فلا بد من استمرارها عند الكل. لكن هذا لا يناسب تعرضهم فى أقل الحيض للخلاف فى اعتبار التوالى فى الثلاثة بنحو يظهر منهم المفروغية عن كون المتفرق على القول بحيضيته من أفراد أقل الحيض. اللهم إلا أن يكون نظرهم فى التحديد بالثلاثة و الخلاف فى اعتبار التوالى إلى أيام الدم الذى هو المعيار فى الحيض عرفا، من دون نظر إلى أيام القعود التى لو فرض شمولها للنقاء المتخلل كانت ملحقه بالحيض حكما، و هو خارج عن محل الكلام فى التحديد و غيره.

و على هذا لا مجال لدعوى: أن الثلاثة المتفرقة ليست من أقل الحيض عندهم. كما لا مجال لنسبة القول باختصاص حكم الحيض بها إليهم من مجرد كونها عندهم من أقل الحيض، لأن عدم حيضية النقاء المتخلل عندهم لا ينافى كونه بحكم الحيض عندهم، بل لا بد فى ذلك من النظر فى كلماتهم و أدلتهم الأخر. و كيف كان، فحيث كان الحيض عبارة عن خروج الدم الخاص - كما سبق - كان جريان أحكامه على النقاء المتخلل موقوفا إما على صدق الحيض معه عرفا،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٤

...

لاكتفائهم فى استمرار الحيضة الواحدة بابتداء دمها فى الظهور و عدم انتهائه، أو توسع الشارع فى مفهومه بنحو يشمل على خلاف ما عليه العرف، أو إلحاقه بالحيض حكما مع عدم كونه منه.

أما الأول فلا مجال للبناء عليه بعد الرجوع للعرف و اللغة فى معنى الحيض.

نعم، قد يحتمل ذلك مع قلة الفترات بالنحو المتعارف فى ظهور الحيض، على ما يأتى الكلام فيه فى كيفية رؤية الدم المعبرة فى الأيام الثلاثة إن شاء الله تعالى. و لو تم خرج عن محل الكلام و لزم البناء على حيضيته إجماعا، كما فى التذكرة، و كان الكلام فى

غيره مما لا- يصدق معه استمرار الحيض. و منه يظهر أنه لا- مجال لما في التذكرة و المنتهى من الاستدلال عليه بأن من شأن الدم التقطع. فلاحظ.

كما أن الثاني مخالف للإطلاق المقامى لأدلة أحكام الحيض القاضى بحملها على الحيض العرفى. على أن الحكم فى مرسله يونس المتقدمة على ثلاثة أيام الدم المتفرقة فى ضمن العشرة بأنها أدنى الحيض صريح فى رد هذين الوجهين. بل لزمهما عدم دلالة نصوص التحديد على كون أقل الدم ثلاثة أيام، لأن مقتضى إطلاقها الاكتفاء برؤية الدم فى أول اليوم الأول و آخر الثالث، لاستمرار الحيض بالمعنى المذكور ثلاثة أيام حينئذ، و هو خلاف المقطوع به من النصوص و الفتاوى.

فيتعين الثالث، و حيث كان مخالفا لعموم أحكام الطهر كان محتاجا للدليل.

و قد استدل عليه جملة من الأصحاب بما يأتى من النصوص و الإجماع على أن أقل الطهر عشرة أيام. و هو مبنى على خروج الشارع الأقدس فى مفهوم الطهر فى هذه النصوص عما عليه العرف- و هو النقاء من دم الحيض- و إرادته منه الطهارة الشرعية التى هى موضوع الأحكام المعهودة، حيث يمكن عدم تحققها حين النقاء بين الدمين، إذ لو أراد منه الطهر العرفى الصادق على النقاء المذكور يعلم بقصور التحديد عنه و عدم بقائه على عمومته.

و الأول مخالف لإطلاق نصوص التحديد المقامى، كما لا يناسب المقابلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٥

...

فى بعض النصوص المذكورة و غيرها بين الطهر و الدم، كقوله عليه السّلام فى صحيح محمد بن مسلم: «أقل ما يكون عشرة من حين تطهر إلى أن ترى الدم» (١)، و فى مرسله يونس الطويلة: «إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاة، و إذا رأيت الطهر و لو ساعة من نهار فاغتسل و صلى» (٢).

كما أنه خلاف ظاهر التعبير فيها و فى غيرها (٣) برؤية الطهر، لظهوره فى كون الطهر أمرا يرى كالدم، لا أمرا شرعيا غير قابل للرؤية. كيف و لزم البناء على إرادة المعنى المذكور من نصوص التحديد عدم نهوضها بإثبات لزوم تخلل عشرة أيام بين الحيضتين، بل يمكن كون النقاء بينهما دونها مع كونه بحكم الحيض، لعدم التصدى فيها لتحديد النقاء، بل لتحديد المحكوم بالطهارة منه، بخلاف ما إذا كان المراد بها المعنى العرفى المتقدم، إذ حيث يعلم بلزوم الفصل بين الحيضتين، فإذا كان أقل الطهر عشرة أيام لزم تخلله بينهما.

و من هنا لا- ينبغى التأمل فى أن المراد به فى نصوص التحديد معناه العرفى المقابل للحيض، فيختص التحديد بالطهر بين الحيضتين. إما لأجل تخصيص ما تضمن إمكان تفرق الحيضة فى ضمن العشرة لعموم التحديد، أو لانصراف العموم لذلك، كما هو صريح جملة من معاهد الإجماعات عليه، و المناسب لجعل موضوعه فى بعض نصوصه القراء (٤)، المفسر فى جملة من النصوص بما بين الحيضتين (٥).

و بالجملة: بعد أن كان الطهر عرفا مقابلا- للحيض فهو صادق قطعاً على النقاء المتخلل بين الدمين فى المقام و يكون دليل إمكان تخلله مخرجا له عن عموم تحديد أقل الطهر تخصيصا أو تخصصا، سواء كان بحكم الحيض أم لم يكن، و لا مجال لتحكيم العموم المذكور فيه لإثبات أحكام الحيض له، فضلا عن نفى كونه طهرا.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٥) راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٦

...

و أما ما في الحدائق من اعتضاد ما ذكره من وقوع الطهر في أقل من عشرة أيام بموثق يونس بن يعقوب أو صحيحه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تصلى. قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة [أيام] قال: تدع الصلاة. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تصلى. قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة.

قال: تدع الصلاة. تصنع ما بينهما وبين شهر، فإن انقطع عنها الدم، وإلا فهي بمنزلة المستحاضة» (١) وقريب منه حديث أبي بصير (٢).

فهو كما ترى، لأن حملهما على كون الدم المتفرق حيضة واحدة مستلزم لزيادة الحيض على العشرة أيام، وحملهما على كونه حيضات متعددة مستلزم لكون الطهر بين حيضتين دون العشرة، ولا مجال للبناء عليه. فيتعين حملهما على صورة اشتباه الحيض بغيره، أو طرحهما، على ما يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى. فالعمدة ما ذكرناه.

ومنه يظهر حال ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من الاستدلال بما تضمن تفسير القرء بالطهر، لظهوره - بضميمة ما تضمن تفسير القرء بما بين الحيضتين (٣) - في أن الطهر المطلق ليس إلا - ما بين الحيضتين، ولا - طهر سواء، ففي صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: الأقراء هي الأطهار» (٤).

لاندفاعه بأنه حيث عرفت أن النقاء المتخلل بين أجزاء الحيضة الواحدة طهر وإن جرت عليه أحكام الحيض فلا مجال لحمل الصحيح على الطهر المطلق، بل خصوص ما بين الحيضتين منه لبيان خروج العدة بأول الحيضة الثالثة ودفع احتمال كونه نفس الحيضة المستلزم لخروجها بانتهاء الحيضة المذكورة، كما تضمنته جملة من النصوص وحكى عن بعض العامة. ويناسب ما ذكرنا ما في صحيحه الآخر: «قلت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٧

...

لأبي عبد الله عليه السلام: سمعت ربيعة الرأي يقول: من رأى أن الأقراء التي سمي الله عز وجل في القرآن إنما هو الطهر فيما بين الحيضتين. فقال: كذب لم يقل برأيه، ولكنه إنما بلغه عن علي عليه السلام فقلت: أكان علي عليه السلام يقول ذلك؟ فقال: نعم، إنما القرء الطهر الذي يقرء فيه الدم فيجمعه، فإذا جاء المحيض دفعه [دفعه] (١).

ثم إنه قد يستدل على ذلك أيضا بما في بعض نصوص الاستبراء من فرض انقطاع الدم مع الشك في الطهر، ففي رسالة يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري أ طهرت أم لا. قال: تقوم قائما» «... ٢».

بل يظهر من بعضها أن الطهر يستعمل تارة: في انقطاع الدم. وأخرى: في الفراغ من الحيض، وأن موضوع الأحكام الثاني، ففي موثق سماعة عنه عليه السلام: «قلت له: المرأة ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أ طهرت أم لا، قال: فإذا كان كذلك فلتقم...» «... ٣».

و يندفع بأن المراد بهما انقطاع الدم عن الخروج للظاهر مع احتمال بقاءه في باطن الفرج الذي ينكشف بالاستبراء وأن المعيار في الطهر ذى الأحكام عدم وجوده في باطنه، لا انتهاء الحيضة الذي هو محل الكلام.

بل مقتضى إطلاقهما تحققه بذلك وإن عاد بعد الفصل بالنقاء قبل العشرة لعدم انتهاء الحيضة، وعدم ترتب أحكام الحيض على النقاء المذكور. ومثلهما في ذلك سائر ما تضمن الأمر بالغسل والصلاة بانقطاع الدم.

نعم، لو تم الدليل على ترتب أحكام الحيض على النقاء المذكور لزم حملها على غير صورة عود الدم قبل العشرة، أو على بيان الوظيفة الظاهرية في فرض الجهل بعوده، كما يتعين الثاني فيما تقدم في رسالة يونس من الأمر بالغسل والصلاة عند انقطاع الدم بعد اليوم أو اليومين وانتظار عوده، وفي رسالة داود عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب العدد حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٨

...

له: فالمرأة يكون حيضها سبعة أيام أو ثمانية أيام، حيضها دائم مستقيم، ثم تحيض ثلاثة أيام ثم ينقطع عنها الدم و ترى البياض لا صفرة و لا دما قال: تغتسل و تصلى.

قلت: تغتسل و تصلى و تصوم ثم يعود الدم. قال: إذا رأت الدم أمسكت عن الصلاة والصيام. قلت: فإنها ترى الدم يوما و تطهر يوما. قال: إذا رأت الدم أمسكت و إذا رأت الطهر صلت، فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم فهي مستحاضة. قد انتظمت لك أمرها كله» «... ١».

و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن المرأة ترى الدم في غير أيام طمئنها فتراها [فتراه. ظ] اليوم و اليومين و الساعة و الساعتين و يذهب مثل ذلك كيف تصنع؟ قال: تترك الصلاة إذا كانت تلك حالها ما دام الدم و تغتسل كلما انقطع عنها» «... ٢»، لاختصاص الأخيرتين بالنقاء القليل و فرض احتماله في الأولى، ليست مطلقة قابلة للتقييد بغيره.

لكنه لا- ينافي ما ذكرنا من ظهورها بدوا في عدم جريان أحكام الحيض على النقاء، لأن حمل المطلق على المقيّد و الكلام على الوظيفة الظاهرية التي يؤخذ الجهل في موضوعها مخالف لظاهرها.

هذا و قد استدل سيدنا المصنف قدس سره على عدم جريان أحكام الحيض على النقاء بما تقدم في رسالة يونس من قوله عليه السلام: «و إن رأت في تلك العشرة أيام من يوم رأت الدم يوما أو يومين حتى يتم لها ثلاثة أيام فذلك الدم الذي رآته في أول الأمر مع هذا الذي رآته بعد ذلك في العشرة هو من الحيض» لظهوره في اختصاص الحيض بأيام الدم.

أقول: بل قوله عليه السلام بعد ذلك: «و هو أدنى الحيض» صريح في ذلك.

إلا أنه لا يصلح للاستدلال، لما عرفت من عدم احتمال كون النقاء حيضاً، بل غاية الأمر أنه طهر بحكم الحيض، ولا تنفيه المرسله، لأنها بصدد تحديد نفس

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٠٩

...

الحيض، لا تحديد موضوع أحكامه و لو كان أعم منه.

كما استدلل صاحب الحقائق على ذلك بالنصوص التي تقدم منه الاستدلال بها على عدم لزوم كون الحيضة الواحدة في عشرة أيام، و الاكتفاء بعدم الفصل بين الدمين بعشرة، بدعوى: أنه لو كان النقاء حيضاً لزم زيادة الحيض على عشرة أيام، و هو باطل إجماعاً و نصاً. و في الجواهر أنه كيف ساغ له الإقدام على تخصيص قاعدة أقل الطهر و قصرها على ما بين الحيضتين و لم يسغ له الإقدام على نقض قاعدة أكثرية الحيض حتى جعل لزوم بطلانها شاهداً له على مدعاه، مع أن منشأهما واحد.

لكنه كما ترى، للفرق بين القاعدتين في وضوح العموم و خفائه قطعاً.

على أنه بملاحظة ما سبق من أن الحيض أيام الدم و الطهر أيام النقاء يتضح أن قاعدة تحديد الطهر بالعشرة لا يراد منها العموم قطعاً، بل تقصر عن النقاء المتخلل بين أجزاء الحيضة الواحدة و إن لم نقل بجريان أحكام الحيض عليه، و أن جريان أحكام الحيض على النقاء في مفروض كلام صاحب الحقائق لا يستلزم زيادة الحيض على عشرة، بل زيادة أيام القعود عليها، و هو - كزيادة نفس الحيض - لا يظن من أحد احتماله فضلاً عن القول به.

نعم، سبق الاشكال في حمل النصوص المذكورة على ما ذكره و العمل بها فيه.

فراجع.

فالعمدة في الدليل على عدم جريان أحكام الحيض على النقاء المذكور ما أشرنا إليه من عموم أحكام الطهر، و إطلاق ما تضمن الأمر بالغسل و الصلاة عند انقطاع الدم الظاهر في الحكم الواقعي، و قد عرفت عدم نهوض الأخبار المستدل بها على حيضيته بالخروج عن ذلك.

كما لا مجال للاستدلال عليه بأن لازم جريان حكم الطهر على النقاء إمكان عدم مانعية الحيض من الصلاة، كما لو فرض عدم استيعاب الدم المتقطع في كل نوبة لوقت الفريضة. إذ لا محذور في الالتزام بذلك، و لا سيما مع ندرة الفرض المذكور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٠

...

بالنحو المانع من وضوح حكمه من السيرة و نحوها على خلاف مقتضى الأدلة.

فالعمدة في الدليل على ذلك الإجماع الذي قد يستفاد من استيعاب كلماتهم، فقد ادعى الإجماع في الخلاف و التذكرة و ظاهر المنتهى على أنه إذا انقطع الدم بعد الثلاثة و عاد قبل العشرة كان مجموع الدم و النقاء المتخلل حيضاً، في قبال بعض العامة المقتصرين في الحيضة على الدم، و عن شرح المفاتيح أنه لم ينقل في ذلك خلاف.

و يؤيده إرساله في كلام بعضهم إرسال المسلمات، بل تصريح جملة منهم بذلك في النفاس، كما في المبسوط و الخلاف و الشرائر و

المعتبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و غيرها، و عن كشف الالتباس نسبته لسائر عبارات الأصحاب و عن مجمع البرهان الإجماع عليه، مع أن غاية الدليل لهم في النفاس إلحاقه بالحيض. فإن المستفاد من مجموع ذلك مفروغيتهم عن أن النقاء المتخلل للدم في ضمن العشرة بحكم الدم.

و دعوى: اختصاص معقد الإجماع المتقدم - ككلماتهم المتقدمة بما إذا كان الدم الأول ثلاثة أيام، و لا يشمل النقاء المتخلل للثلاثة - بناء على عدم اعتبار التوالى فيها - الذى هو محل الكلام، و سبق ظهور مرسله يونس في كونه بحكم الطهر.

مدفوعة بأن الظاهر كون اختصاص معقد الإجماع بذلك لأنه مورد كلام مدعيه، أو لبنائه على اعتبار التوالى في ثلاثة الحيض، لا لخصوصيته فيه، كما يناسبه استدلالهم عليه بأن أقل الطهر عشرة، و ظهور جملة من عباراتهم في أن مرجع القول بعدم اعتبار التوالى إلى حيضية النقاء مع الدم، ففي الوسيلة أنه لو تفرقت ثلاثة الدم في ضمن عشرة أيام كان جميع العشرة بحكم الحيض في إحدى الروايتين، و نحوه عن المعتبر و التذكرة، و في المنتهى: «و احتسب النقاء من الحيض عند القائلين بالتلفيق مطلقا، و عندنا بشرط أن يتقدمه حيض صحيح».

و ربما كان هذا هو الوجه لما تقدم عن الجامع من أنها لو رأت الدم ثلاثة متفرقة كانت وحدها حيضا على رواية يونس، و على خلافها الكل، حيث لا يبعد كون مراده

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١١

...

مخالفة الكل للرواية في اختصاص الحيض بالدم المتفرق، لا في حيضيته التى سبق ظهور القائل بها منهم.

نعم، تقدم من الروض و عن غيره أن مقتضى القول بعدم اعتبار التوالى في الثلاثة حيضية أيام الدم وحدها، و في المنتهى: «إذا قلنا بالتلفيق فكل قدر من الدم لا يجعل حيضا تاما، و كذا كل قدر من الطهر، لكن جميع الدماء حيض واحد يفرق، و جميع النقاء طهر كامل واحد، حتى أن العدة لا ينقضى بعود الدم ثلاث مرات، و لو كان كل قدر من النقاء طهرا كاملا خرجت العدة بعد ثلاثة»، و نحوه عن نهاية الأحكام، فإنه صريح في أن النقاء المتفرق طهر لا حيض.

لكن لا يبعد عدم ابتناء كلام الأولين على الاطلاع على كلام القائلين بعدم اعتبار التوالى حسا، بل على محض الاجتهاد منهم في لازم القول المذكور تبعا لدليله، و هو مرسله يونس التى عرفت ظهورها في عدم جريان حكم الحيض على النقاء.

و كلام المنتهى لا يناسب تصريحاته بحيضية النقاء، فلا يبعد كون مراده نفى كون النقاءات أطهرا متعددة حتى على القول بطهريه النقاء الذى حكاه عن بعض العامة - كما احتمله شيخنا الأعظم قدس سره لا الحكم منه بكونه طهرا.

كيف و قد نبه في الفرع الثانى لعدم وجوب الغسل بانقطاع الدم الأول إذا لم يغمس القطنه، بل الوضوء و الصلاة، لأنه إن لم يعد بعد ذلك لم يكن الدم حيضا، بل استحاضه حكمها الوضوء، و إن عاد تبين أن الزمان حيض، بناء على ما سبق منه من حيضية النقاء، فلا يشرع فيه الغسل.

و من هنا لا مجال لإخلال ذلك بدعوى الإجماع السابقة.

نعم، يشكل التعويل عليه في الخروج عن ظاهر الأدلة المتقدمة، لعدم وضوح كونه إجماعا تعبديا، بل من القريب جدا استنادهم فيه لقاعدة أن أقل الطهر عشرة المجمع عليه عندنا، كما تكرر في كلماتهم الاستدلال به، و حيث سبق عدم نهوضها بالمدعى لم ينهض الإجماع المبني عليها بالاستدلال عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٢

...

و لا سيما مع أن الآثار العملية لذلك - كقضاء الصوم و عدم وجوب الغسل بانقطاع الدم الأول لو لم يغمس القطنه - ليست شائعة الابتلاء بنحو يتضح لأجله قيام السيرة عليها لتعضد الإجماع المدعى و تكشف عن اتصاله بعصر المعصومين عليهم السلام و جرى من لم يصرح بمقتضاه عليه، لا على ظاهر الأدلة القاضية بجريان أحكام الطهر على النقاء.

و من هنا يصعب الخروج عن الظاهر المذكور، و البناء على جريان أحكام الحيض على النقاء، فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

الأمر الرابع: لما كانت مرسله يونس مختصة بما إذا كان تفرق الدم في أيام العادة فقد مال في الحدائق إلى تقييدها لإطلاق حديثي محمد بن مسلم

بناء على كونهما من أدلة المسألة - و كونها شاهد جمع بينهما و بين الرضوى المتقدم الصريح في اعتبار التوالى بحمله على غير أيام العادة، و إن اعترف بأن ظاهر الأصحاب عموم النزاع في اعتبار التوالى لأيام العادة و غيرها.

و يشكل بأن المرسله لا تصلح لتقييد حديثي محمد بن مسلم، لعدم التنافي بينهما و بينها مع اتفاقهما في الإثبات. و الرضوى ضعيف في نفسه فلا ينهض بمعارضه الحديثين لتكون المرسله شاهد جمع بينهما و بينه.

نعم، سبق الإشكال في الاستدلال بحديثي محمد بن مسلم. فالظاهر أن وجه التعميم إلغاء خصوصية مورد المرسله عرفاً، و أنه إذا أمكن تقطع الحيض في العادة أمكن في غيرها.

و لا سيما مع كون مقتضى إطلاق حديثي محمد بن مسلم إمكان تقطع الحيض بعد الثلاثة و لو في غير العادة. و خصوصاً مع تطبيق أقل الحيض عليه في المرسله، حيث يظهر منه كون المراد بالأقل ما يعم المتقطع.

مضافاً إلى اعتضاها بإطلاق نصوص التحديد بناء على ما سبق من شموله للمتقطع. و بالجملة: لا ينبغي التأمل بعد ملاحظة إطلاق نصوص التحديد و إعمال الفهم العرفي في المرسله في عدم اختصاص التقطع في أقل الحيض بأيام العادة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٣

...

الأمر الخامس: لا إشكال في وجوب الغسل إذا زاد الدم الأول على مقدار الاستحاضة القليلة.

و أما إذا كان بقدرها بأن لم يغمس القطنه فلا يجب الغسل بانقطاعه، بناء على حيضية النقاء المتخلل، لما تقدم من العلامة من تردد الأمر بين الاستحاضة التي يجب بها الوضوء و بقاء حكم الحيض المانع من الغسل و به يرفع اليد عن إطلاق المرسله.

أما بناء على أن النقاء طهر، فحيث يحتمل حيضية الدم يحتمل مشروعية الغسل، فيجب بمقتضى إطلاق المرسله المحمول على التباعد ظاهراً بحيضية الدم، لقاعدة الإمكان أو نحوها، و لذا وجب ترك الصلاة برؤيته.

فلا مجال لما في الروض من وجوب الوضوء خاصة لاحتمال كونه استحاضة، فلو عاد الدم بعد ذلك في ضمن العشرة انكشف بطلانه. و مثله قوله: «و لو اغتسلت للأولين احتياطاً ففي إجزائه نظر». إذ هو مبني على اعتبار الجزم بالنية في الغسل الذي هو خلاف التحقيق، و لا سيما مع تعذر معرفة الحال.

نعم، مقتضى القاعدة أنه لو لم يعد الدم بنحو يتم به أقل الحيض انكشف عدم مشروعية الغسل فلا يجزى للصلاة. و لم ينبه لذلك في المرسله. فلا بد من حملها إما على الدم الذي يغمس القطنه، أو على أجزاء الغسل في الفرض تعبداً، أو على فرض ضم الوضوء للغسل استحباباً، أو لعدم أجزاء غسل الحيض عن الوضوء.

و لعل الأقرب الأخير. فتأمل.

الأمر السادس: الظاهر أنه بناء على اعتبار التوالى فى الأيام الثلاثة فاللزام كونها فى أول الحيض،

و لا يكفى كونها فى وسطه، فلو رأت الدم يوما ثم نقت يوما ثم رأت الدم ثلاثة أيام لم يحكم بإلحاق اليوم الأول بثلاثة الحيض، و إن حكاها فى الجواهر عن بعض المحصلين من معاصريه.

لأنه إن بنى على ظهور نصوص التحديد فى التوالى و العمل بها كان إلحاق المتقطع محتاجا للدليل، و المتيقن من دليله - و هو حديثا محمد بن مسلم و صحيح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٤

و لو فى باطن الفرج (١). و ليلة الأول كليله الرابع خارجتان، و الليلتان المتوسطتان داخلتان (٢).

عبد الرحمن بن أبى عبد الله و الإجماع - هو إلحاق المتأخر عن الثلاثة دون المتقدم. و إن بنى على عدم ظهورها فيه أو رفع اليد عنها فى ذلك بمرسله يونس لزم عدم اعتبار توالى الثلاثة مطلقا حتى فى وسط الحيض. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[الكلام فى الليالى]

(١) أما بناء على ما سبق منه قدس سره من الاكتفاء بنزول الدم لباطن الفرج فى حدوث الحيض و ترتب أحكامه فظاهر. و أما بناء على اعتبار خروجه للظاهر فى حدوثه فالظاهر عدم الإشكال بينهم فى عدم اعتباره فى بقاءه، بل يكفى خروجه لباطن الفرج لا ابتداء الحيض على ذلك، فتصرف إليه نصوص التحديد.

و لذا اكتفى به هنا من لم يكتف به هناك. و أما الاستدلال بنصوص الاستبراء «١» الصريحة فى عدم الطهر مع بقاء شئ من الدم فى داخل الفرج.

فقد يشكل بأنها حيث كانت واردة فى الحائض و التى لا تعلم بطهرها من الحيض فالمتيقن منها ما إذا صدق الحيض منها، لاستمرار الدم ثلاثة أيام، و لا تدل على الاكتفاء به فى تحقق الحد المذكور الموقوف عليه صدق الحيض. و لا سيما بناء على ما سبق منهم من أن عدم الطهر أعم من خروج الدم الذى يعتبر فيه الحد المذكور. و إن سبق المنع منه.

(٢) كما فى كشف اللثام و الرياض و المستند و الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم قدس سره و غيرها، و نفى فى المستند الخلاف فى دخول الليلتين المتوسطتين و استظهر ذلك فى الرياض. لكن اعتبر الأيام الثلاثة بلياليها فى التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و محكى ابن الجنيد، بل نفى الخلاف فيه فى التذكرة، و ادعى الإجماع عليه

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٥

...

فى المنتهى، و نسبه لظاهر الأصحاب فى محكى الذخيرة، و نفى الريب فيه فى جامع المقاصد، مدعىا دلالة بعض أخبار العامة عليه، كما نسبه لبعض الأخبار فى الروض.

نعم، احتمال غير واحد خروج الليالى عن مقعد الإجماع و نفى الخلاف فى التذكرة و المنتهى. و هو - كما ترى - مخالف للظاهر. و مثله ما فى الجواهر من حمل كلام جميع من سبق - عدا الذخيرة - على خصوص الليلتين المتوسطتين. قال: «و إلا للزم أن يكون أقل الحيض أربعة أيام و ثلاثة ليالى لو فرض رؤيتها الدم صبح الخميس لعدم صدق الأيام بلياليها بدون ذلك، لأن المفروض كون ليلة الخميس بياضا. أو يجعل يوم الخميس ليلته الجمعة، و يوم الجمعة ليلته السبت، و يوم السبت ليلته الأحد. و هما معا كما ترى».

للإشكال فيه بأن جمعهم الليالى مع الأيام ظاهر فى إرادة مجموع اليوم و الليلة فى كل منها الراجع لتثليث الليالى كالأيام، كما يناسبه ما فى جامع المقاصد و الروض من ابتناؤه على دخول الليلة فى مسمى اليوم أو على التغليب. و إنما يكتفى بثلاثة أيام فى الفرض الذى ذكره إما لإرادتهم من إضافة الليلة لليوم مطلق الليلة مع اليوم، لا خصوص ليلته، أو للاكتفاء بالتلفيق نظير التلفيق فى أبعاض اليوم.

فلا ينبغي التأمل فى ظهور كلام من سبق فى إلحاق الليالى. و كيف كان، فلا ينبغي التأمل فى ظهور اليوم فى نفسه فيما يقابل الليل. و لا مجال لما تقدم من جامع المقاصد و الروض من احتمال عموم له، فحمله على ما يعمه تغليبا - نظير قولنا: الشهر ثلاثون يوما - يحتاج إلى قرينة. و حينئذ نقول: أما بناء على اعتبار الاستمرار فى أقل الحيض فالיום فى نصوص التحديد.. تارة: يحمل على ما يقابل الليل، مع تنزيهه على محض بيان المقدار من دون خصوصية لبياضه، بنحو يتم الحد بمقداره من الليل. و لازمه الاجتزاء بيومين و ليلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٦

...

و بيوم و ليلتين.

و اخرى: على ذلك مع المحافظة على خصوصية بياضه. و لازمه إلحاق الليلتين المتوسطتين محافظة على الاستمرار، بل الليالى الثلاثة مع عدم كون مبدأ الدم أول النهار، دون الليلة المتطرفة، لعدم توقف الاستمرار عليها.

و ثالثة: على ما يعم الليل تغليبا. و لازمه اعتبار ثلاثة أيام و ثلاث ليال مطلقا و مع قطع النظر عن الاستمرار. و الأول بعيد جدا، بل هو خلاف المقطوع به من النصوص و عبارات الأصحاب، لاستلزامه عدم توقف أقل الحيض على أيام ثلاثة أصلا، و لا مناسبة مصححة لاختيارها فى التحديد.

و الثانى و إن كان أنسب بالمحافظة على المعنى الحقيقى لليوم فى الإلحاق و الاقتصار فى الإلحاق على المتيقن، كما التزموا بنظيره فى ثلاثة الخيار و الاعتكاف و عشرة الإقامة و غيرها.

إلّا أن الثالث هو الأقرب فى خصوص المقام، لظهور أن الأقل لما كان هو أحد طرفى الشئ لم يكن قابلا للزيادة و النقصان، فلا مجال لتحديده بما يقابلهما، كما هو مقتضى الوجه الثانى، حيث يستلزم اختلافه باختلاف مبدئه، فإن خرج فى أول اليوم كان مقداره أقل مما إذا خرج فى نصف الليل، و هو أقل مما إذا خرج فى أول الليل أو أثناء النهار، بل يلزم تحديده بما لا يقبلهما، كما هو مقتضى الوجه الثالث.

نعم، لو لم يكن لسان التحديد بيان أقل الحيض، بل بيان أقل ما يستوعبه من الأيام كسائر خواصه، أمكن حمله على الوجه الثانى، و لا يضر بذلك قبوله للزيادة و النقصان، لعدم التصدى فيه لتحديد مقداره. لكنه لا يناسب لسان النصوص.

بل لا يناسب واقع الحيض، لعدم خصوصية بياض الأيام فيه ارتكازا، بل المناسب له خصوصية المقدار و الأمد.

و لا سيما بملاحظة مرسله يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أدنى الظهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٧

...

عشرة أيام. و ذلك أن المرأة أول ما تحيض ربما كانت كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام، فلا تزال كلما كبرت نقصت حتى ترجع إلى ثلاثة أيام، فإذا رجعت إلى ثلاثة أيام ارتفع حيضها، و لا يكون أقل من ثلاثة أيام» (١).

لصراحتها في تبعية التحديد لكثرة الدم وقلته، لا لخصوصية يياض اليوم.

و بهذا افترق المقام عن الخيار و الإقامة و نحوهما مما كان مرجع تحديده بالأيام إلى تحديد الحكم الشرعي أو موضوعه القابلين للزيادة و النقصان، لا إلى تحديد أمر واقعي لا يقبلهما.

و منه يظهر الحال بناء على عدم اعتبار الاستمرار، إذ بعد تعذر الحمل على الوجه الأول فالحمل على الوجه الثاني مستلزم لخروج الليالي مطلقاً، المستلزم خروج صورة الاستمرار التي هي شائعة عن أقل الحيض، و يرجع التحديد إلى بيان ما يستوعبه الحيض من الأيام، الذي عرفت أنه بعيد في نفسه غير مناسب للسان النصوص، فيتعين الثالث.

و لعل هذا هو الوجه في جزم المحقق و الشهيد الثانيين به مع عدم جزمهما بدخول الليل في مسمى اليوم، بل احتمال كونه مراداً منه تغليباً مع وضوح أن الثاني مخالف للأصل.

و لأجل ما ذكرنا لم يبعد انصراف إطلاق اليوم في كلام جملة من الأصحاب لما يعم الليل. و لعله لذا نسب لظاهر الأصحاب في محكي الذخيرة.

كما لعله الوجه في دعوى الإجماع و عدم الريب في كلام من سبق، مع عدم حكاية التصريح به عن أحد من القدماء غير ابن الجنيّد. نعم، الوجه المذكور بناء على عدم اعتبار الاستمرار مستلزم لاعتبار استيعاب الدم للأيام، أما لو اكتفى بوجوده في كل منها في الجملة لزم البناء على عدم ورود النصوص لبيان كم الحيض و مقداره، بل مجرد لزوم وقوعه في الأيام الثلاثة.

و حينئذ لا وجه للإلحاق الليالي - الراجع إلى الاكتفاء بوقوعه فيها دون الأيام

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٨

و لا يكفي وجوده في بعض كل يوم من الثلاثة (١)،

- بعد خروجها عن مسمى الأيام. و من هنا يتجه الإشكال على الشهيد الثاني في الروض، حيث جمع بين الأمرين.

[مقدار خروج الدم في اليوم]

(١) بعد البناء على اعتبار التوالى في ثلاثة الحيض فظاهر المسالك و الروض و المدارك الاكتفاء برؤيته في بعض كل يوم من الثلاثة، و استقر به في الحقائق و عن شرح المفاتيح و محكي الذخيرة. و في كشف اللثام: «و هو مناسب للمشهور من عدم التشطير» (١) و نسب لظاهر الأكثر في المدارك و عن شرح المفاتيح و محكي الذخيرة، و في الأخير أنهم يشترطون أن تكون رؤية معتدا بها عرفاً.

و أشار شيخنا الأعظم قدس سرّه للاستدلال عليه بما تقدم في موثق سماعه من فرض قعود البكر في أول طمثها يومين «٢» بحمله على القعود عن الصلاة يومين مع زيادة الحيض عليهما بالدخول في الثالث - كما لو رأت الدم بعد الظهر بمقدار صلاة الظهرين من يوم

الجمعة و انقطع عصر الأحد- فیدل على عدم لزوم استيعاب الثالث.

لكنه كما ترى، لظهوره في تبعية القعود للطمث في كونه يومين تارة و ثلاثة أخرى، فهو ظاهر في إمكان كون الحيض يومين- كما سبق- و عدم إمكان العمل به في ذلك لا يقتضى حجته فيما ذكره بعد أن لم يكن مقتضى الجمع العرفي.

نعم، ظاهر غير واحد الاستدلال باطلاق نصوص التحديد، قال في الروض:

«لصدق رؤيته ثلاثة أيام، لأنها ظرف، و لا تجب المطابقة بين الظرف و المظروف».

لكنه يشكل بأن ظاهر النصوص تحديد الدم و تقديره بالثلاثة، لا مجرد كونه فيها، فاللازم مطابقتها لها و عدم قصوره عنها، كما نبه له غير واحد.

و أما ما عن حاشية الروض بما تقدم في مرسله يونس من قوله عليه السّلام: «فإذا رأت المرأة الدم في أيام حيضها»... فلعله بلحاظ ظهوره في كون الأيام ظرفا لا حدا.

(١) لم يتضح المراد به.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١. و تقدم عند الكلام في أقل الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١١٩

...

لكنه يندفع بأن كون أيام العادة ظرفا للدم لا ينافي كون الثلاثة حدا له، كما تضمنته المرسله نفسها، بل قوله عليه السّلام: «فإن استمر بها الدم ثلاثة أيام»... صريح في اعتبار استيعاب الدم لليوم.

و مثله الاستدلال بإطلاق مفهوم الرضوى: «و إن رأت يوما أو يومين فليس ذلك من الحيض ما لم تر ثلاثة أيام متواليات» (١).

لأنه و إن كان ظاهرا في كون الثلاث ظرفا للرؤية، إلا أنه- مع ضعفه في نفسه- يلزم تقييده بنصوص التحديد- و منها صدره- الظاهرة في كونها حدا للدم المرئي و للحيض.

كما لا مجال لنسبته لظاهر الأكثر بعد ما يأتي من كلماتهم، و كذا ما في التذكرة و المنتهى من جعل القول بأن أقل الحيض يومان و نصف في قبال قول الأصحاب بأن أقله ثلاثة.

و كأنه لذلك ذكر في الروض أنه ربما يعتبر وجوده في أول الأول، و آخر الثالث و أى جزء من الثانى، و نسبه غير واحد لبعض الأصحاب أو بعض متأخريهم (٢)، و لم يستبعده البهائي في الحبل المتين و محكى حاشية الاستبصار، و قواه في المستند.

قال في الأولين: «إذ لو لم يعتبر وجوده في الطرفين المذكورين لم يكن الأقل ما جعله الشارع أقل».

و إليه يرجع ما في المستند من أن المتبادر من نصوص التحديد عدم تحقق الحائضية في أقل من ثلاثة أيام.

قال: «و أظهر منه في ذلك المعنى قوله في موثقة ابن بكير: ثم تترك الصلاة في المرة الثانية أقل ما تترك امرأة الصلاة و تجلس أقل ما يكون من الطمث، و هو ثلاثة أيام».

الحديث (٣). فإن المتبادر... ثلاثة أيام تامه، لصحة السلب عن الأقل و لو بدقيقة...».

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٤، ص: ١١٩

و يندفع بأن كثرة الحيض و قلته إنما هي بطول أمد خروج الدم و قصره،

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) حكاه غير واحد عن السيد حسن بن السيد جعفر معاصر الشهيد الثاني.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٠

...

لا بكثرة الفاصل بين طرفيه مع انقطاعه في الوسط.

إلا أن يعمم الحيض للنقاء المتخلل، بناء على حيضيته، ولازمه عدم اعتبار خروجه في اليوم الثاني، كما تقدم في أول الكلام في حكم النقاء المتخلل.

و أما الموثق فلسانه مقارب للسان بقية النصوص، ولا يتضح وجه أظهرته منها.

و من هنا كان اللازم استيعاب الدم لليوم و استمراره فيه، كما هو ظاهر إطلاق الأصحاب، لتعبيرهم بعبارات النصوص.

بل هو كالصریح مما ذكره جملة سبق التعرض لهم من الاكتفاء بالتلفيق بالساعات حتى تتم ثلاثة أيام في ضمن العشرة بناء على عدم اعتبار التوالي و عدم الاكتفاء به بناء على اعتباره، و ما في كلام بعضهم من تقييد الأيام بالكاملة، و ما في الغنية و السرائر و محكي الكافي من التعبير في بعض فروع أقل الحيض بالاستمرار، بل صرح به في جامع المقاصد و محكي المحرر لابن فهد و غاية المرام و غيرها، و حكى عن ظاهر الإسكافي، و في محكي الجامع: «لو رأت يومين و نصفاً لم يكن حيضاً، لأنه لم يستمر ثلاثة أيام بلا خلاف». بل سبق أن عمدة الدليل على اعتبار التوالي يبتنى على اعتبار الاستمرار في وحدة الحيض.

هذا و قد ذكر جمال الدين في حاشيته على الروضة بعد أن مال إلى أن القول الأول مقتضى إطلاق النصوص أنه لا ريب في تحيض المرأة بالدم المتقطع مع عدم خروجه في فترات التقطع عن الوجه المتعارف لها كثيراً، و أما مع خروجه عن متعارفها بوجه معتد به مع كونه بصفات الحيض فيحتمل تحيضها به عملاً بإطلاق دليلي التحديد و الصفات، و عدمه اقتصاراً في الحكم بسقوط العبارات و العدة على المتيقن.

و هو كما ترى، إذ مع فرض شمول إطلاق نصوص التحديد لغير المستوعب لليوم - كما هو مقتضى الظرفية - لا - ينهض التعارف الشخصي للخروج عنه، و لا سيما مع واجديته للصفات، و مع فرض ظهورها في الاستيعاب لا يحكم بحيضية غير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢١

...

المستوعب من أول الأمر، فلا ينعقد لها التعارف فيه. إلا أن يعلم بحيضية الدم، فيأتي فيه ما يأتي فيما لو علم بحيضية الفاقد للحدّ إن شاء الله تعالى.

نعم، قال في التذكرة في مسألة اعتبار التوالي بعد ذكر الخلاف في التلفيق بين الدمين و في حيضية النقاء المتخلل: «و موضع الخلاف ما إذا كانت أزمنة النقاء زائدة على الفترات المعتادة بين دفعات الدم، فإن لم يزد عليها فالجميع حيض إجماعاً» و نحوه عن المنتهى و نهاية الأحكام بلا دعوى للإجماع.

فإن كان مراده به الاعتياد الشخصي للمرأة جرى فيه ما تقدم في كلام جمال الدين. لكن يبعده ما سبق منه مما يظهر منه اعتبار الاستمرار مطلقاً.

و لعله لذا قال شيخنا الأعظم قدس سره في توجيهه: «مرادنا من التوالى عدم تخلل النقاء و استمرار التقاطر من الرحم عرفا و لو لم يخرج للخارج. و لذا فرق في نهاية الأحكام و التذكرة بين الفترات و ما يتخلل من ساعات النقاء بين الثلاثة- على القول بعدم اشتراط التوالى- بأن دم الحيض يجتمع فى الرحم، ثم يقطره الرحم شيئا فشيئا. فالفترة ما بين ظهور دفعه و انتهاء أخرى من الرحم إلى المنفذ، فإذا زاد على تلك فهو النقاء. انتهى. لكنه لا يخلو من منافاة لتفسير الاستمرار بتلطخ الكرسف كلما وضعت.

إلا أن يقيد بما بعد الصبر هنيئاً».

و قريب إليه ما أشار إليه فى الرياض. و قد يرجع إليه ما فى العروة الوثقى من كفاية الاستمرار العرفى. و هو يتبنى على أن مبنى الحيض على التقطع فى الخروج من الرحم و لو لدخل الفرج، فلا- يخل التقطع المذكور باستمراره عرفا، و يلزم تنزيل إطلاق نصوص التحديد عليه، حيث لا يكون الاستمرار فيه تسامحيا، بل حقيقيا بنظر العرف، و إلا لزم حمل النصوص على ما لا يتعارف خارجا، و لا تناسبه إطلاقاتها المقامية. لكن ابتناء الحيض على التقطع غير ثابت، بل لا يبعد ابتناؤه على الاستمرار الحقيقى، بحيث كلما أدخلت الفطنة تلوث، فيلزم اعتبار ذلك. غايته بعد المبالغة فى إدخالها كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٢

و لا مع انقطاعه فى الليل (١). و يكفى التلفيق من أبعاض اليوم (٢).

يظهر من نصوص الاستبراء «١». و الأمر محتاج للفحص، و المناسب إيكاله للنساء. و أما ما يظهر من الجواهر من الاكتفاء ببقاء الدم فى باطن الرحم، حيث نزل عليه كلام العلامة المتقدم. فهو ممنوع جدا، لعدم إدراك ذلك عرفا، فلا- تنزل النصوص عليه. إلا- أن يرجع إلى ما ذكرناه من معهودية الفترات فى خروج الحيض، و لو لما تقدم عن العلامة، فيبنى على ما تقدم. ثم أنه مما ذكرنا يظهر أنه بناء على عدم اعتبار التوالى فلا بد من إكمال ثلاثة أيام لباليها فى ضمن العشرة. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) يظهر وجهه مما تقدم فى دخول الليالى فى التحديد.

(٢) كما قواه شيخنا الأعظم قدس سره و استظهر فى المستند عدم الخلاف فيه، و فى الجواهر: «لا يبعد جريان التلفيق الذى يعده أهل العرف كالحقيقى ... كأن يكون قد جاء الدم عند الظهر و انقطع فى الثالث عنده و نحو ذلك. و منه تعرف أنه لا- وجه للتلفيق بالمخالف، كتلفيق النهار بالليل، لعدم مساعدة العرف له. بل قد عرفت سابقا الاشكال فيما ذكرناه من التلفيق». و لا- يخفى أن الجمود على عنوان اليوم يقضى بعدم الاكتفاء بالتلفيق، و لا- أقل من خروجه عن المتيقن منه، فتجرى أصالة عدم الحيض، بناء على ما سبق عند الكلام فى اعتبار التوالى.

لكن لا يبعد التعميم له عرفا و لو لإلغاء خصوصية العنوان المذكور فى مقام التقدير.

بل لا ينبغى التأمل فيه فى المقام بملاحظة ما سبق فى وجه دخول الليالى من ظهور نصوص التحديد فى بيان مقدار غير قابل للزيادة و النقصان.

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٣

و أكثر الحيض عشرة أيام (١).

ثم أن ذلك لا يستلزم الاكتفاء بالأيام الملفقة التامة بناء على عدم اعتبار التوالى، فضلا عن التلفيق من أبعاض اليوم، لأن تحقق أقل الحيض بها لا ينافي عدم الاكتفاء بها من حيثية خصوصية التقطيع، جمودا على ظاهر اليوم في مرسله يونس. و من ثم كان ظاهر غير واحد عدم الاكتفاء به على القول المذكور. لكن سبق في الفرع الثانى مما ألحقناه بالكلام في اعتبار التوالى تقريب الاكتفاء به، تبعا لغير واحد. فراجع.

[أكثر الحيض]

إشارة

(١) يظهر وجهه مما تقدم فى الأقل، لسوقهما فى أكثر النصوص و عبارات الأصحاب و معاقد إجماعاتهم فى مساق واحد. نعم، فى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إنه أكثر ما يكون الحيض ثمان و أدنى ما يكون منه ثلاثة» (١)، و فى مرسله يونس الطويلة عند التعرض للمرأة التى سألت النبى صلى الله عليه و آله و سن لها التحيض بالعدد و أنها ليست ذات عادة قال عليه السلام: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع ... ما قال لها تحيض سبعا... و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرا أو أكثر لم يأمرها بالصلاة و هى حائض» «... ٢». و لا مجال للتعويل عليهما فى قبال ما سبق. و لذا رمى فى التهذيب الصحيح بالشذوذ، مدعيا إجماع العصابة على ترك العمل به، كما طعنه فى المنتهى بمخالفته لإجماع المسلمين. و ذكر أنه يحمل إما على مستمرة الدم إذا كانت عاداتها ثمانية- كما صنع الشيخ- أو على بيان الغالب بحسب حال النساء، كما ذكره غير واحد. لكن الأول بعيد جدا لا يناسب التعبير بالأكثر، و لا المقابلة بالأقل. و الأقرب الثانى، فتكون الأكثرية بلحاظ أفراد الحيض لا أمده المقوم لأجزائه،

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٤

...

كما قد يناسبه العدول عما تضمنته نصوص التحديد من إضافة العدد للحيض إلى إضافته لما يكون منه. و أما المرسله فهى ظاهرة فى إمكان زيادة العادة على العشرة، و ترتب أحكام الحيض تبعا لذلك و أن المرأة المذكورة لو كانت كذلك لم تتحيز بالسبع.

و دخول (لو) الامتناعية إنما يدل على امتناع كون تلك المرأة كذلك، بدليل أمر النبى صلى الله عليه و آله لها بالتحيز سبعا فلا ينافي إمكان ذلك فى غيرها من ذوات العادة، بل فرضه ظاهر فى إمكانه، كفرض كونها عشرة أو أقل من سبع، كما لا يخفى. فالعمدة ما عرفت من عدم نهوضها بمعارضه ما سبق.

تنبيهات:

الأول: أن الكلام في الليالي المتوسطة و المتطرفة في الأكثر يظهر مما سبق في الأقل،

لعدم الفرق بينهما من هذه الجهة.

الثاني: تقدم منا في مسألة اعتبار التوالى في تعقيب ما ذكره المحقق الخراساني قدس سره

في مرسله يونس أن ظاهر النصوص إرادة أكثر أيام الدم، لا أيام القعود عن الصلاة و نحوها، و أن القعود في غير أيامه لو تم مستفاد من أدله آخر تقدم الكلام فيها عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدمين.

و لو قيل به في النقاء المذكور فالظاهر التسالم على عدم تجاوزه بضميمة أيام الدم على العشرة، و هو ظاهر بناء على عدم إمكان تفرق الحيضة الواحدة في أكثر من عشرة أيام. و أما بناء على إمكانه - كما يظهر من الحدائق - فالظاهر انحصار الدليل عليه بالتسالم المذكور. و لا مجال للاستدلال عليه بأن أكثر الحيض عشرة، لوروده لتحديد أيام الدم لا أيام القعود، كما ذكرنا.

الثالث: الكلام في ظهور إطلاقات التحديد في اعتبار التوالى

كما يجرى في الأقل يجرى في الأكثر و ما بينهما من المراتب.

فإن قيل بظهوره في اعتبار التوالى فحيث كان مبني على ما تقدم من بعضهم من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٥

...

أن وحدة الحيض باستمراره، كان مقتضاه عدم تقطع الحيض الواحد.

فيتعين مع تقطعه أن يكون الحيض أول دم يشتمل على أقله، و ما يرى بعده قبل مضي أقل الطهر استحاضة.

نعم، خرج منه ما يرى في العشرة، فيحكم بحيضيته، كما يأتي في الفصل الخامس، و يظهر وجهه مما تقدم في مقدار الفصل بين دمى الحيضة الواحدة من فروع عدم اعتبار التوالى.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن لازم اعتبار التوالى في الأكثر البناء على حيضية الدم المتقطع بتمامه و إن زاد على العشرة، لعدم تحقق العشرة المتوالية به، و حيث لا يمكن الالتزام به كشف عن عدم اعتبار التوالى في الأكثر.

فهو كما ترى، لعدم دخول الدم المذكور بتمامه في شيء من المراتب التي تضمنتها أدلة التحديد فكيف يمكن دخوله في إطلاقها.

و بعبارة أخرى: اعتبار الاستمرار في الحدين و ما بينهما من المراتب فرع اعتباره في وحدة الحيض، فغير المستمر ليس بمجموعه حيضا واحدا، لا أنه دخیل في حدية أحد الحدين مع إطلاق الحيض بالإضافة إليه.

نعم، يتجه ما ذكره قدس سره لو كان مفاد النصوص تقييد عدم زيادة الحيض على عشرة بما إذا كانت متوالية، بحيث يرجع إلى عدم اشتمال الحيض على ما يستمر أكثر من عشرة أيام و إن أمكن أن يزيد عليها - مع التقطع. و كذا لو كان التحديد مختصا بالحيض المستمر، لا لمطلق الحيض. لكن الأول مبين لمفاد النصوص. و الثاني لا يناسب إطلاقها.

و إن قيل بعدم ظهوره في اعتبار التوالى - كما تقدم منا - كان مقتضى إطلاقه إمكان كون الحيضة الواحدة في أكثر من عشرة أيام، كما التزم به في الحدائق مع البناء على كون النقاء المتخلل طهرا.

لكن لا بد من الخروج عن مقتضى الإطلاق المذكور، كما يظهر مما سبق في الفرع الثالث مما ألحقناه بالكلام في اعتبار التوالى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٦

[أقل الطهر]

و كذلك أقل الطهر (١).

(١) كما صرح به الأصحاب، و في المعتبر: «و لا- أعلم فيه خلافا لأصحابنا» و ادعى الإجماع عليه في الانتصار و الخلاف و الغنية و التذكرة و الروض و المدارك و محكى نهاية الأحكام و المختلف و الذكري و شرح الجعفري و غيرها، و في المنتهى أنه مذهب أهل البيت عليهم السلام و جعله في الأمالي من دين الإمامية.

و يشهد به صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لا يكون القرء في أقل من عشرة أيام فما زاد، أقل ما يكون عشرة من حين تطهر إلى أن ترى الدم» (١)، و مرسله يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: أدنى الطهر عشرة أيام ... و لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام» (٢).

و أما الاستدلال عليه بما تضمن أن ما يرى قبل العشرة فهو من الحيضة السابقة و ما يرى بعدها فهو من الحيضة المستقبلية مما تقدم في مسألة اعتبار التوالي (٣).

فهو موقوف على أن المراد بالعشرة العشرة من حين انقطاع الدم، و قد تقدم الاشكال فيه عند الكلام في مقدار الفصل بين الدمين. ثم إنه قد يدعى معارضة ما تقدم في تحديد أقل الطهر بعشرة بقوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة عند التعرض لتحيض مستمرة الدم بالصفات: «إذا رأيت الدم البحراني فدعى الصلاة، و إذا رأيت الطهر و لو ساعة من نهار فاغتسلي و صلي» (٤)، و ما في مرسل داود المتقدم عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدمين من فرض الطهر يوما و الدم يوما (٥)، و موثق يونس أو صحيحه: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة ترى

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١. و باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٣. و باب: ١٧ من أبواب العدد حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٧

...

الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. قلت: فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة.

قال: تصلي قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة [أيام] قال: تدع الصلاة. قلت:

فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تصلي. قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. تصنع ما بينهما و بين شهر، فإن انقطع عنها الدم، و إلا فهي بمنزلة المستحاضة» (١)، و قريب منه خبر أبي بصير (٢).

لكن لا يبعد حمل مرسله يونس على أنها تصلى في أول ساعة من الطهر- الذي يكون بفقد الدم الصفات- و لا تنتظر شيئا- كما في الوسائل- في قبال ذات العادة التي تنتظر انتهاء عاداتها و إن فقد الدم الصفات، فلا ينافي لزوم استمرار الطهر عشرة. أو على النقاء

المتخلل بين الدمين المحكومين بأنهما حيض واحد لواجدتيهما للصفات في ضمن العشرة، حيث لا إشكال في وجوب ترتيب أحكام الطهر عليه إما واقعا أو ظاهرا، على ما تقدم. وإلا فلا يظن من أحد البناء على كفاية الساعة في الطهر بين الحيضتين. ولعل الثاني أقرب، لأنه الأنسب بعبارة النص. وهو المتعين في مرسل داود، لظهوره في كون مجموع الدماء في العادة.

نعم، لا- مجال لكلا- الوجهين في الأخيرين، للتصريح فيهما بأن الطهر أقل من عشرة، ولامتناع كون مجموع الدماء حيضة واحدة لزيادتها على العشرة. ومن ثم حملهما الشيخ على اختلاط العادة، أو استمرار الدم مع اختلاف صفته، فيشبهه الحيض بغيره، فهي تحيض بكل دم تراه لاحتمال كونه هو الحيض دون ما سبقه الذي لم يفصله عنه أقل الطهر، وهو لا ينافي كون الحيض بعض الدماء بنحو يتم لها أقل الطهر.

و استحسنة في الاعتبار. ويناسبه ما في ذيلهما من تحديد الحكم بذلك إلى شهر ثم الرجوع لحكم المستحاضة، إذ يبعد جدا خصوصية الشهر فيه لو كان حكما واقعا، بخلاف ما لو كان ظاهريا، حيث يمكن ارتفاع الاضطراب بعد الشهر، ويسهل التسامح بالصلاة فيه احتياطا للحيض، بخلاف ما إذا طالت المدة.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٨

فكل دم تراه المرأة ناقصا عن ثلاثة أو زائدا على العشرة أو قبل مضي عشرة من الحيض الأول فليس بحيض (١).

نعم، المناسب لذلك التنبيه لوجوب قضاء الصلاة المتروكة في بعض الدماء، للعلم إجمالا بعدم حيضية بعضها، فعدم التنبيه عليه قد يكشف عن كون الجميع حيضا واقعا.

لكن الخروج بذلك عما ذكرنا في وجه كونه ظاهريا لا يخلو عن إشكال. فلا يبعد عدم تصدى الإمام عليه السلام لهذه الجهة و الاتكال فيها على عموم وجوب القضاء.

ولو فرض ظهورهما في عدم وجوبه فهو لا يستلزم حيضية الدم واقعا، بل قد يرجع إلى سقوطه منه و تسهिला على المرأة بعد تسويغ الشارع لها ترك الصلاة ظاهرا.

وربما يأتي الكلام فيهما في الفصل الخامس إن شاء الله تعالى.

و بالجملة: لا مجال للخروج بما سبق عما تقدم من تحديد أقل الطهر بعشرة أيام.

نعم، تقدم الكلام في النقاء المتخلل بين الدمين من حيضة واحدة. فراجع.

كما إنه مما تقدم في أقل الحيض يتضح حال الليالي في المقام.

هذا و المصرح به في كلام جماعة كثيرة أنه لا حد لأكثر الطهر، ونفى فيه الخلاف في الغنية، و ادعى الإجماع عليه في التذكرة. و يقتضيه إطلاق قوله عليه السلام في صحيح محمد بن مسلم المتقدم: «فما زاد».

و عن أبي الصلاح تحديده بثلاثة أشهر. و رماه بالشذوذ في المنتهى، و حمله في التذكرة و غيرها على الغالب. لكن الغالب هو الحيض في كل شهر، و ما زاد على ذلك نادر من دون خصوصية للثلاثة أشهر.

و من هنا لا يبعد حمل كلامه على أنها إنما تكون من ذوات الأقراء و تعتد بها إذا لم يتجاوز طهرها ثلاثة، و إلا اعتدت بالشهور. و لعله إليه يرجع ما عن البيان من احتمال نظره إلى عدة المسترابة.

(١) لفقده لحد الحيض. فلا مجال للتعويل على بعض الطرق المحرزة له

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٢٩

...

شرعا- كالعادة و قاعدة الإمكان- لورودها لإحرازه ظاهرا عند الشك فيه الذي هو فرع إمكانه، و مقتضى نصوص التحديد امتناعه. بل لو فرض العلم بدوا بحيضيته لبعض الأمارات فقد يرتفع بمجرد الالتفات لفقده للحد، حيث يوجب الشك أو العلم بعدم ملازمة الأمارات المذكورة للحيض و تخطئه العرف في اعتقاد ملازمتها له لو كان بانيا على ذلك.

نعم، لو فرض عدم ارتفاع العلم بذلك المستلزم للعلم بعدم كون التحديد واقعا كليا فهل تجرى أحكام الحيض عليه أو لا؟. تقدم من سيدنا المصنف قدس سره عند الكلام في سن الحيض أن التحديدات المذكورة له من الشارع إن تعذر تنزيلها على تحديد الحيض الحقيقي كما في الفرض المذكور تعين تنزيلها على تحديد ما يكون منه موضوعا للأحكام، فلا تجرى في الدم المذكور و إن كان حيضا.

و تقدم منعه هناك. و المتجه منعه هنا أيضا بالنظر لألسنة التحديدات المتقدمة، لقوة ظهورها في تحديد الحيض الحقيقي، خصوصا مثل مرسله يونس «١» المتضمنه أن تردد الحيض بين حديه مسبب عن كثرة الدم و قلته بحسب مزاج المرأة، فمع تعذر حملها على القضية الواقعية الكلية يكون الأقرب تنزيلها على القضية الواقعية الغالبية، دون القضية التعبدية الراجعة لنفي الأحكام. فيتعين إجراء أحكام الحيض في الفرض، عملا بإطلاق أدلته.

نعم، لا بد من البناء على حجية القضية الغالبية المذكورة لو شك في حيضية الدم الفاقدة، لتضمن أدلتها تفريع العمل عليها. و بهذا افترق هذا التحديد عن التحديد بالسن، كما يظهر بمراجعة ما تقدم فيه.

و مما ذكرنا يظهر أن المتعين جريان أحكام الحيض إذا كان الانقطاع قبل الثلاثة بسبب دعاء الدم الذي تضمنته جملة من النصوص- و فيها الصحيح- لقطع الحيض

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٠

...

لمن تريد النسك أو زيارة مسجد النبي صلى الله عليه وآله «١».

و لا- مجال لتوهم كشف انقطاعه عن عدم حيضيته، لابتناء تشريع الدعاء على كونه حيضا، فلا يمنع تأثيره من البناء على حيضيته لو كانت مقتضى بعض الأمارات الشرعية أو قاعدة الإمكان، فضلا عما لو كانت معلومة، بل يؤكدها.

بل لا يبعد جريان أحكام الحيض عليه حتى بناء على ما تقدم من سيدنا المصنف قدس سره لأن عدم جريان الأحكام على فاقدة الحد و إن كان راجعا إلى قصور عموم الأحكام المذكورة عنه الممكن في المقام، إلا أن قصورها عنده ليس بلسان التخصيص، بل بلسان الحكومة العرفية، لتضمن أدلة التحديد نفي الحيض عن فاقدة الحد.

و من الظاهر أن اللسان المذكور لا- يناسب فرض الدم حيضا موضوعا للأحكام، في نصوص تشريع الدعاء المشار إليها، بل الأولى تخصيص أدلة التحديد بها، بحملها على فقد الحد من غير جهة الدعاء و إبقاء فاقدة الحد بسبب الدعاء تحت عموم أحكام الحيض.

فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) تراجع النصوص المذكورة في الوسائل باب: ٩٣ من أبواب الطواف و باب: ٨ من أبواب المزار من كتاب الحج. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣١

[الفصل الرابع في معيار العادة و أحكامها]

إشارة

الفصل الرابع تصير المرأة ذات عادة بتكرر الحيض مرتين (١).

(١) فلا يكفي المرة و لا يعتبر الثلاث، كما صرح به الأصحاب رضى الله عنهم و ادعى الإجماع عليه في الخلاف و التذكرة و جامع المقاصد و المدارك، كما عى الإجماع في جامع المقاصد و محكى الذكرى و شرح الجعفرية على عدم اعتبار الثلاث. و يقتضيه موثق سماعة: «سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثة يختلف عليها لا يكون طمثها في الشهر عدة أيام سواء. قال:

فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة، فإذا اتفق الشهران عدة أيام سواء فتلك أيامها» (١). و قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «فإن انقطع الدم أقل من سبع أو أكثر من سبع فإنها تغتسل ساعة ترى الطهر و تصلى فلا تزال كذلك حتى تنظر ما يكون في الشهر الثاني، فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء حتى يوالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه و تكون سنتها فيما تستقبل إن استحاضت، قد صارت سنة إلى أن تجلس أقرأوها.

و إنما جعل الوقت أن توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه و آله للتي تعرف أيامها: دعى الصلاة أيام أقرأئك، فعلمنا أنه لم يجعل القرء الواحد سنة لها، فيقول لها:

دعى الصلاة أيام قرئك، و لكن سن لها الأقرء، و أدناه حيضتان فصاعداً «... ٢».

و لا يقدح ظهور الموثق في إمكان نقص الحيض عن الثلاثة، لأن عدم العمل به في

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٢

متواليتين (١) من غير فصل بينهما بحيضة مخالفة (٢).

ذلك - كما تقدم - لا يمنع من العمل به في كيفية حصول العادة بعد كونهما أمرين متباينين.

و منه يظهر ضعف القول بكفاية المرة، كما عن بعض العامة و عن الفخر في شرح الإرشاد حكايته عن بعض أصحابنا.

مضافا إلى أن الغرض المهم من تنقيح العادة إنما هو حجيتها، و حيث كانت الحجية مخالفة للأصل احتيج في الاكتفاء بالمرة للدليل، و لا دليل عليه بعد اختصاص مطلق الرجوع للعادة بما يظهر في الاستمرار و التكرار، لاشتمالها على مثل استقامة الحيض، و أيامها، و

أيام حيضها، و الأيام التي كانت تقعد فيها، و نحو ذلك مما لا يصدق بالمرّة، بل يشكل صدقه بالمرتين لو لا ما سبق.
و أما ما في كلام جماعة من أن العادة مأخوذة من العود، و لا يتحقق بالمرّة.

فهو موقوف على اشتغال أدلة الإرجاع على عنوان العادة، و لم أعثر عاجلاً على ذلك، و الوقت يضيق عن استقصاء الفحص.

(١) كما صرح به في النهاية و القواعد و المنتهى و محكى نهاية الأحكام و غيرها، بل هو المنصرف من إطلاق المرتين في كثير من كلماتهم، و منها معاهد الإجماعات المتقدمة، لأخذهم في موضوعها عنوان العادة المتوقفة على التوالي، و لا سيما مع استدلالهم بالمرسلة المتقدمة الصريحة في اعتبار التوالي، و الظاهرة في انصراف الأقرء في كلامه صلى الله عليه و آله له. و هي الدليل في المقام. مضافاً إلى ما تضمن عنوان الاستقامة «١».

و بها يخرج عن إطلاق موثق سماعه الاكتفاء باتفاق شهرين. بل قد يستشكل في ثبوت الإطلاق له بعد تعريف الشهرين في نسخة الكافي، الذي يقرب معه العهد لخصوص المتوالين.

(٢) لتوقف التوالي على ذلك.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٣

[أقسام العادة]

إشارة

فإن اتفقا في الزمان و العدد- بأن رأت في أول كل من الشهرين المتوالين أو آخره سبعة أيام مثلاً- فالعادة وقتية و عددية (١).

(١) بمعنى: أنها تكون مرجعاً في تعيين الوقت و العدد معاً، كما صرح به في المعتمد و المنتهى و التذكرة و الإرشاد و جامع المقاصد و الروض و الروضة و محكى الذكرى، و هو ظاهر المبسوط و القواعد، و عدم تعرض جملة منهم له، بالاختصار على فرض الاتفاق في العدد، لا- يدل على خلافهم فيه، لأن عدم فرض هذه الصورة في كلامهم لا يدل على اختصاص حجيتها عندهم في فرض وقوعها بأحد الأمرين.

بل قد يظهر منهم المفروغية عن حجيتها في كلا الأمرين، كما هو المناسب لإرجاعهم المستحاضة للعادة مع احتياجها لمعرفة الوقت و العدد معاً، و لحكمهم بتحريض صاحبة العادة بمجرد رؤية الدم.

و من هنا قد يكون الاختصار على فرض الاتفاق في العدد للمفروغية عن لزوم الاتفاق في الوقت، فترجع كلماتهم إلى إرادة الوقتية و العددية التي هي محل الكلام.

و كيف كان، فيقتضيه ما تقدم في مرسلة يونس، حيث فرض فيها عدد معين و انقطاع الدم في وقت واحد من الشهرين.

و حمل الوقت فيه على العدد المذكور سابقاً بعيد في نفسه، كتزيله على أن المدار في العادة المفروضة فيه على خصوص الوقت، لاستلزامه عدم الفائدة لذكر العدد سابقاً.

على أن كلا- منهما لا يناسب إرجاع المستحاضة للعادة المذكورة و الاختصار عليها في بيان وظيفتها، مع أن عمل المستحاضة بأحكام الحيض موقوف على معرفة الأمرين معاً، فلا بد من نهوض العادة بذلك، لكونها عددية و وقتية.

و لا- سيما مع ظهور هذه الفقرات في تحديد العادة التي أخذت في موضوع السنة الأولى من سنن النبي صلى الله عليه و آله في المستحاضة، التي شرحها المرسلة قبل ذلك، و قد قال عليه السلام في بيان تلك السنة: «أما إحدى السنن فالحائض التي لها أيام

معلومة قد أحصتها بلا اختلاط عليها ثم استحاضت و استمر بها الدم و هي في ذلك تعرف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٤

و إن اتفقا في الزمان خاصة دون العدد- بأن رأت في أول الشهر الأول

أيامها، و مبلغ عددها ... و إنما سن لها أياما معلومة من قليل أو كثير بعد أن تعرفها...

و أما سنه التي قد كانت لها أيام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر... فهذا يبين أن هذه امرأة قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها و لا وقتها... فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره «... ١».

فإن هذه الفقرات صريحة في أن العادة التي أريد شرحها و تحديدها بالمرتين فيما سبق هي الوقتية العددية و أن الرجوع إليها في الوقت و العدد معا.

و لا ينافي ذلك ما تضمنته المرسلة نفسها من أن النبي صلى الله عليه و آله إنما قال لذات العادة:

«تدع الصلاة قدر أقرائها أو قدر حيضها»، الظاهر في الإرجاع في خصوص العدد، لإمكان المفروغية عن أخذ الوقت المفروض معرفته و التنبيه على العدد لدفع توهم كثرة الحيض على العادة بسبب استمرار الدم.

و بهذا يكون مطابقا معنى ما حكاه الإمام عليه السلام بعد ذلك عنه صلى الله عليه و آله.

و مثله في ذلك إطلاق ما تضمن إرجاع المستحاضة إلى أيامها، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلى فيها و لا يقربها بعلها» «... ٢» و غيره، لظهوره في تعيين الأيام، و لذا أرجع إليها مع توقف عمل المستحاضة و ارتفاع تحيرها على معرفة الوقت و العدد معا. فتأمل.

هذا مضافا إلى إطلاق ما تضمن الإرجاع لقسمي العادة الآخرين لو تم الدليل على كل منهما بخصوصه، لأن هذا القسم من أفرادهما معا، بل من أظهرها، لكونه أكد في استقامة الحيض و انضباطه.

(١) لم نعلم على الوسائل في تخريج هذه الفقرات، لتقطيعه للرواية على خلاف الترتيب، و إنما أخذناها من الكافي الطبعة الجديدة ج: ١، ص: ٨٣-٨٤.

(٢) الكافي: ج ٣ باب جامع في الحائض و المستحاضة حديث ٢، ص: ٨٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٥

سبعة و في أول الثاني خمسة- فالعادة وقتية خاصة (١).

(١) فتكون مرجعا في تعيين الوقت، كما في جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام، بل في المستند دعوى الإجماع عليه. لكن لم يتضح الوجه في دعواه بعد عدم تصريح القدماء به، بل هم بين من ظاهره الاقتصار على العدد و من ظاهره اعتبار الوقت معه، بل قد يظهر من السرائر المفروغية عن عدم ثبوت الوقتية غير العددية، لأنه خص العادة بذات الوقت و العدد، ثم دفع احتمال الاكتفاء فيها بالعدد، و لم يشر لاحتمال الاكتفاء فيها بالوقت، بل في التذكرة:

«ذهب علماؤنا أجمع إلى أن العادة إنما تثبت بالمرتين ترى الدم فيهما بالسواء عددا و وقتا».

اللهم إلا أن يكون إهمال القدماء لها لقله فائدتها، أو لعدم بنائهم على كثرة التفرعات، كإهمال بعضهم لأحد القسمين الآخرين. و لعله لذا لم يشر إليها في السرائر، لا للمفروغية عن عدمها.

و إجماع التذكرة محمول على إرادة العادة التي يرجع إليها في الوقت و العدد معا، و يكون معقده في الحقيقة اعتبار المرتين، و لذا صرح هو بانعقاد الوقتية فقط، كما صرح بانعقاد الأقسام الثلاث في جامع المقاصد، مع تعبيره في بيان معقد الإجماع بنظير عبارة التذكرة.

إلا أن الإنصاف عدم نهوض ذلك بتوجيه دعوى الإجماع، فضلا عن نهوضه بالحجية، و لا سيما في مثل المقام مما يقرب فيه عدم كونه إجماعا تعديا، بل يبتنى على بعض الاجتهاديات. فلا بد من التماس دليل آخر في المقام. و قد يستدل بمرسله يونس المتقدمة، بدعوى: أنها تضمنت شرح العادة الوقتية خاصة، لقوله عليه السلام: «فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء» لصراحته في تقوم العادة بانقطاع الدم في وقت واحد من الشهرين، و كذلك في أول الحيض بين الأول و الآخر في ذلك.

مضافا إلى أن أمر النبي صلى الله عليه و آله بالتحيض أيام الأقراء لا يصلح لأن يعمل عليه إلا مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٦

...

مع ضبط وقتها.

و فيه: أنه إن أريد بالاتفاق في خصوص الوقت الاتفاق في أحد الأمرين من أول الدم أو آخره فلا مجال له بعد ما سبق في العادة الوقتية و العددية، و إن أريد به الاتفاق في الأول و الآخر معا كانت العادة وقتية و عددية لا وقتية فقط. كما أن صلوح أمر النبي صلى الله عليه و آله لأن يعمل به كما يتوقف على ضبط الوقت يتوقف على ضبط العدد، لأن المراد من أيام الأقراء تمامها.

و مثله في ذلك ما في المستند من الاستدلال بما سبق من قوله عليه السلام في بيان السنن: «فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره» بدعوى: دلالة بالمفهوم على عدم الرجوع للتمييز مع معرفة الأيام وحدها، و تمام المطلوب يثبت بالإجماع المركب.

لاندفاعه بأن المراد بذلك نسيان العادة الوقتية و العددية بعد انعقادها، و لا إشكال ظاهرا في أن النسيان إنما يمنع من الرجوع للعادة المذكورة في خصوص الجهة المنسية منها، لأن عدم العمل بها مع النسيان ليس لسقوطها به عن الحجية ذاتا، بل لتعذر العمل بها معه، و هو مختص بجهته، و ذلك لا يستلزم انعقاد العادة الوقتية غير العددية من أول الأمر، بحيث يتحقق بها معرفة الأيام فقط.

و إن كان مراده بالإجماع المركب إثبات الملازمة بين الأمرين به فهو ممنوع جدا، لعدم الجامع بينهما ارتكازا. و لعل الأولى أن يقال: بعد أن تضمنت النصوص بعض الأحكام لوقت الحيض، كالتحيز بمجرد رؤية الدم «١»، و تعجيل الحيض «٢»، و أن الصفرة في أيام الحيض حيض «٣»، و غيرها، فمقتضى إطلاقها المقامى و إن كان هو اعتبار صدق العنوان

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الحيض.

(٣) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٧

...

عرفا المتوقف على التكرار كثيرا مع اتحاد الوقت و لو مع اختلاف العدد إلا أن المستفاد مما تقدم في المرسله الاكتفاء في صدقه بالمرتين - كما نبه له في الجملة سيدنا المصنف قدس سره - لأنه وإن ورد في خصوص العادة الوقتية و العددية - كما تقدم - إلا أن استدلال الإمام عليه السلام له بقول النبي صلى الله عليه وآله ظاهر في أن ذلك هو الذي ينبغي أن يستفاد منه، و هو لا يكون إلا بالمفروغية عن صدق الإضافة بالمرتين من دون خصوصية للمورد.

مضافا إلى قضاء المناسبات الارتكازية بأن ما تضمنته المرسله من حجية العادة الوقتية و العددية في تعيين الوقت و العدد معا لا يبتنى على الارتباطية، بل الانحلال، لمناسبة العادة في كل من الجهتين للحجية فيما يناسبها مع قطع النظر عن الأخرى. و لا سيما مع قوله عليه السلام: «فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه» لإشعاره بأن المعيار في العمل عليه كشفه عن طبيعة المزاج، و من الظاهر عدم ابتناء الكشف المذكور عن الارتباطية. و مقتضاه استقلال كل منهما بالحجية فيما يناسبه لو انفرد.

و لا ينافي هذا موثق سماعه المتقدم الظاهر بمقتضى الشرطية في اعتبار اتفاق الشهرين في عدد الأيام. لأنه بصدد بيان كيفية تحقق العادة التي يرجع إليها في العدد، جوابا عن السؤال عن حكم الاضطراب فيه، فلا ينافي عدم اعتبار الاتفاق في العدد في العادة الوقتية التي يرجع إليها في خصوص الوقت.

و ليس بصدد بيان مطلق العادة التي يرجع إليها في الجملة، لتدل على عدم الرجوع حتى في الوقت للعادة التي لا تبتنى على الاتفاق في العدد، إذ لو كانت بصدد ذلك لزم عدم دلالة على جواز الرجوع للعادة المذكورة في العدد، بل على جواز الرجوع إليها في الجملة. ثم إنه هل المعيار في تحقق العادة الوقتية خصوص الاتفاق في أول الحيض، أو ما يعم الاتفاق في آخره و في وسطه، كما لو رآته في الشهر الأول من الأول للسابع و في الثاني من الثالث للسابع، أو رآته في الشهر الأول من الثاني للتاسع، و في الثاني من مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٨

و إن اتفقا في العدد فقط - بأن رأت الخمسة في أول الشهر الأول و في آخر الشهر الثاني - فالعادة عددية فقط (١).

الثالث للثامن؟ لا يبعد العموم، عملا بالجهة الارتكازية المشار إليها، لعدم الفرق في وقت الحيض بين الأول و الوسط و الآخر، كما في الجواهر، لكن قال: «إلا أني لم أعثر على أحد من الأصحاب أثبت ذلك أو رتب حكما عليه، مع تصور بعض الثمرات له».

و قد تظهر ثمرته في مثل التحيض برؤية الدم في الأيام التي يتفق الشهران في وجود الحيض فيها. بل لا يبعد جريان ذلك و ترتب الثمرة لو كان بين الشهرين عموم من وجه، كما لو رآته في الأول من الأول للخامس، و في الثاني من الثالث للثامن.

نعم، لا يبنى على الأيام المتفق عليها بين الشهرين أنها تمام زمان الحيض، بنحو يكون أولها أوله، و آخرها آخره، لعدم اتفاق الشهرين في ذلك، بل هي أيام الحيض في الجملة، فلا يكون التقدم عليها تعجيلا في الحيض مثلاً. فتأمل. و يأتي في الفرع الأول بعض ما يتعلق بالمقام.

(١) بمعنى: أنها تكون مرجعا في تعيين العدد، كما في المعتبر و التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض و المدارك و كشف اللثام. بل هو مقتضى إطلاق من اقتصر في بيان معيار العادة على الاتفاق في العدد، كما في النهاية و الشرائع، و إن سبق احتمال إرادتهم منه خصوص صورة الاتفاق في الوقت أيضا.

و كيف كان، فيقتضيه - مضافا إلى ما سبق في تقريب استفادة حجية العادة من مرسله يونس، حيث يجري نظيره في المقام - إطلاق موثق سماعه المتقدم، لظهوره في كفاية الاتفاق في العدد في انعقاد العادة التي يرجع إليها فيه.

الأول: الظاهر توقف العادة العددية مطلقاً - وقيته كانت أم لا - على الاتفاق في عدد الأيام،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٣٩

...

فلو اختلفت لم تنعقد العادة في الأقل و إن تكرر في الشهرين - كما صرح به جماعة، منهم المحقق و الشهيد الثانيان - لأن المدار في التكرر أن يكون العدد المتكرر تمام الحيض، حتى يصدق اتفاق الشهرين و تساويهما فيه، لا ما يعم كونه بعض الحيض، و إلا لزم انعقاد العادة بالشهرين دائماً، لعدم انفكاكهما عن التساوى أو الاختلاف بالقلّة و الكثرة. و منه يظهر ضعف ما عن نهاية الأحكام و الذكري من الميل لانعقادها فيه، و قد يظهر من المنتهى الميل إليه.

اللهم إلا أن يكون المراد حجيتها في نفى ما دون الأقل، لا ما زاد عليه. فلو رأت في شهر خمسة و في الثاني سبعة لم ينقص في الثالث عن خمسة، و إن أمكن الزيادة عليها. حيث قد يتجه ذلك، إما بدعوى: صدق العدد في الجملة، كما صدق الوقت في الجملة مع الاختلاف في مقداره كثرة و قلّة تبعاً لعدم الاتفاق في العدد، على ما سبق في العادة الوقتية غير العددية.

أو بدعوى: أن المستفاد من نصوص العادة وجوب الأخذ بالقدر المشترك بين الحيضتين لاتفاقهما فيه و إن لم يتفقا في قدر الحيض. لكنه - مع بعده عن مساق كلماتهم - لا ثمره له، لأن العادة العددية إنما تنفع في نفى الزائد عليها لو استمر الدم لا في نفى حيضية الناقص عنها لو قصر عنها الدم.

مع عدم تمامية الوجه المذكور له. أما الدعوى الأولى فللفرق بين العدد و الوقت بتقوم العدد بالحدّ غير القابل للزيادة و النقصان، بخلاف الوقت، حيث يصدق على المتفق عليه من الوقتين أنه وقت الحيض، بمعنى كونه فيه، و لذا سبق ترتب خصوص أحكام ذلك، كالحيض بمجرد رؤية الدم، لا أحكام تمام الوقت، بخلاف العدد، إذ ليس هناك حكم بعدم النقص عن أيام الحيض أو عدم الزيادة عليه، بل الحكم إنما هو بالحيض بالعدد المتفق عليه، و المفروض عدمه.

و أما الثانية فلاختصاص الأدلة بحجية العادة في إثبات مقدار الحيض و وقته، و التعدى منهما لغير ذلك في غير محله بعد كون الأصل عدم حجية العادة العرفية، فضلاً عن الحاصلة بالمرتين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٠

...

و منه يظهر أنه لا مجال لجعل ذلك في الفرض حجة لنفي زيادة الحيض على الأكثر، و لا سيما مع أن إهماله في نصوص العادة مع دوام الابتلاء به موجب لظهورها في عدمه. فتأمل جيداً.

الثاني: الظاهر أنه لا يعتبر في العادة العددية استقرار عادة للطهر،

فلو رأت في أول الشهر الأول خمسة ثم في وسط الثاني خمسة كان عاداتها خمسة و إن زاد أو نقص الطهر الثاني عن الأربعين يوماً التي كان عليها الطهر الأول، كما صرح به في المعتبر و المنتهى و التذكرة و جامع المقاصد و غيرها.

لإطلاق موثق سماعه كما أن الوجه المتقدم لاستفادة العادة العددية من المرسلّة - لو تم - قاض بأن المدار على حال الحيض لا الطهر. و أما ما عن الذكري من اعتبار استقرار عادة الطهر، فلعل ظاهر المنقول من كلامه إرادته اعتباره في العادة الوقتية.

و لعله مبني على ما يأتي من بعضهم من أن المراد بالشهر في العادة شهر الحيض، لا الشهر الهلالي، حيث لا يعلم اتحاد الحيضتين وقتاً

إلا بمطابقة الطهر الثاني للأول، كما يتضح قريبا. و عليه لا يكون مخالفا لمن سبق، وإن ظهر منه مخالفته لهم. و من ثم لم يخل كلامه عن غموض. و قد أطل في تعقيبه غير واحد بما لا مجال لمتابعتهم فيه. فلاحظ.

الثالث: لا يبعد عدم إخلال الاختلاف اليسير في انعقاد العادة الوقتية و العددية

بالنحو الذى يتسامح فيه عرفا- كالساعة و الساعتين- لندرة الاتفاق الحقيقى على الظاهر. و أما ما عن كاشف الغطاء من عدم إخلال الاختلاف فى الدم ببعض اليوم، فلا مجال للبناء على إطلاقه، كما نبه له صاحب المستند و شيخنا الأعظم قدس سره و غيرهما.

الرابع: الظاهر أنه لا يعتبر فى استقرار العادة فى العدد تعدد الشهر و لا توالى الشهرين،

فإذا رأت خمسة أيام مرتين فى شهر واحد أو فى شهرين بينهما شهر لا حيض فيه انعقدت عاداتها على الخمسة، كما صرح به غير واحد. لأنه و إن لم يناسب الجمود

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤١

...

على المتيقن من مفاد الموثقة و المرسله، إلا أن إلغاء خصوصيتهما فى ذلك قريب جدا، لعدم دخل الزمان فى أمارية العدد ارتكازا. اللهم إلا أن يقال: لما كان المستفاد من النصوص المتضمنة أن الحيض فى كل شهر مرة، و أن الريبة بتجاوز الشهر «١»، و أن مستمرة الدم تحيض فى كل شهر مرة «٢»، و غيرها أن الوضع الطبيعى للحيض هو التعاقب فى كل شهر، فلا مجال لإلغاء خصوصية الشهر بعد تضمن النصوص لها، بل احتمال عدم أمارية الاتفاق فى العدد عليه مع الإخلال بها معتد به بعد عدم استقامة الحيض بدونها، لقرب اختصاص انعقاد العادة و حجيتها شرعا بالحيض الطبيعى.

فالعمد ما أشرنا إليه فى دليل العادة الوقتية و العددية من صلوح المرسله ببيان الاكتفاء بالمرتين فى صدق العادة فى كل من الوقت و العدد، لأن استدلال الإمام عليه السلام بقول النبى صلى الله عليه و آله ظاهر فى أن المدار على تعدد القرء من دون خصوصية للشهر، و إن ذكر فى كلام الإمام عليه السلام. فلاحظ.

و أما استقرار العادة فى الوقت فمن الظاهر أنه منوط بتماثل الوقت فى شهرين، حيث يصدق معه تعيين الوقت عرفا، إلا أن الكلام فى أن المعيار هو الشهر الهلالى، أو الشهر الحيزى، الذى هو عبارة عن مدة الحيض و الطهر، و أقله ثلاثة عشر يوما؟ صرح بالثانى فى المنتهى و محكى نهاية الأحكام، و قد يناسبه ما فى المبسوط من أن المرأة إذا تكررت منها الحيض خمسة أيام بعده طهر عشرة أيام، أو تكررت منها الحيض خمسة أيام معه طهر خمسة و خمسين يوما فقد حصل لها عادة فى الحيض و الطهر تعمل عليهما لو استمر بها الدم بعد ذلك، و أقره عليه فى المعتمد.

وفيه: أولا: أنه خروج عن ظاهر لفظ الشهر فى المرسله كسائر موارد استعماله فى كلام الشارع الأقدس و العرف، و لا سيما فى المقام حيث ارتكز عند العرف أن الوضع الطبيعى للحيض هو التعاقب فى كل شهر، و سبق دلالة النصوص عليه.

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٢

...

و ما فى الروض من الإشكال فى الاستدلال بالمرسله فى غير محله، بعد كون المرسل لها يونس الذى تقدم الاعتماد على مراسيله، و لا سيما مع روايته لها عن غير واحد من رجاله، لظهوره فى معرفيتها بين الأصحاب، مع أنه يكفى اعتماد الأصحاب عليها فى المقام و غيره، حيث لا- دليل على انعقاد العاده الوقتيه بالمرتين سواها، لما سبق من أن المطلقات إنما تقتضى اعتبار الصدق العرفى المتوقف على كثرة التكرار.

و مثله ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من حمل ذكر الشهر على الغالب من دون أن يكون معتبرا، و لذا لا يعتبر فى العاده العدديه. لاندفاعه بتقوم العدديه بالاتفاق فى العدد، الحاصل مع الاختلاف فى الشهر، فيمكن تنزيل ذكر الشهر بالإضافة إليها على الغالب، لما تقدم، بخلاف الوقتيه، لأنها متقومه بالاتفاق فى الوقت المتفرع على فرض جهة مصححه لاعتبار الاتفاق من الشهر الهلالى أو غيره، فمع ظهور المرسله فى إرادة الشهر الهلالى لا وجه لرفع اليد عنه. إلا- أن يريد بذلك أن ذكر الشهر ليس لخصوصيته، بل لأنه إحدى جهات الانضباط، فيقوم غيره مقامه و أن الاقتصار عليه للغلبه، فيرجع لما يأتى.

و ثانيا: أن لازم الحمل على الشهر الحيضى تحقق العاده دائما و عدم الفائدة فيها، لأن كل حيض فى أول الشهر الحيضى دائما، و الاختلاف إنما هو فى طول الشهر و قصره، و لا أثر له فى تعيين وقت الحيض فى ضمن الشهر، لأن مدار العاده على وقت الحيض من الشهر، لا على حال الشهر.

نعم، لو غرض النظر عن الحيضه الأولى و فرض بدء الشهر بالطهر كان مدار العاده على الحيضه الثانيه و الثالثه و أمكن اختلاف وقتها بالإضافة إلى الشهر الحيضى، كما لو طهرت بعد الحيضه الأولى عشره أيام ثم حاضت خمس، ثم طهرت عشرين يوما ثم حاضت خمس، كما يمكن اتفاقهما بأن يتساوى الطهران كالحيضتين.

لكنه- مع توقفه على اختصاص التوقيت بأول الحيض، إذ لو عمم لآخره، كما سبق، فالحيضتان فى مثل الفرض المذكور متفقتان فى كونهما فى آخر الشهر الحيضى،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٣

...

و كذا حال كل حيضه- يبتنى على تحكم صرف، إذ لا وجه لجعل الطهر مبدأ الشهر مع أسبقيته و إهمال الحيض مع أسبقيته. هذا و لو فرض دخل طول الشهر الحيضى و قصره فى توقيت الحيض فثبوت العاده و إن لم يكن لازما للحيضتين، لإمكان اختلاف الأشهر باختلاف كل من الحيض و الطهر، إلا أن اللازم عدم انعقاد العاده بالحيضه الثانيه، بل تتوقف على انتهاء الطهر الثانى حيث يعلم به التطابق بين شهرى الحيض، فلا يكفى فيها رؤيته فى يوم خاص من شهرين هلالين، لعدم العبره بالشهر الهلالى حينئذ، مع أنه يمكن تحصيل الإجماع على خلافه، كما فى الجواهر.

و منه يظهر عدم إمكان تنزيل المرسله عليه، لظهورها فى الاكتفاء فى انعقاد العاده بالاتفاق بين الحيضتين من دون انتظار للطهر. و لعله لهذا و نحوه كان ظاهر كشف اللثام التعميم لكل من الشهر الهلالى و الشهر الحيضى، و الاكتفاء بأحدهما، فلا يحتاج لانتظار الطهر إلا فى الثانى، فلا ينافى الإجماع المتقدم. بل لا يبعد تنزيل ما سبق من المبسوط و المعتبر عليه، بل لا يظن حتى بالعلامه عدم الاعتداد بالشهر الهلالى المتيقن من النص و الفتوى.

و ربما يوجه التعميم المذكور بوجه..

الأول: أن العادة العددية كما تكون حجة في الحيض تكون حجة في الطهر، فيحصل من مجموع العادتين وقت الحيض من دون أن يستند لعادة وقتية فيه.

و يناسبه ما تقدم من المبسوط، كما يناسبه اقتصارهم في فرض ذلك على ما إذا تساوى الطهران عددا و الحيضتان كذلك، دون ما إذا اختلفت مع تساوى الشهرين الحيضيين، كما لو حاضت خمسة ثم طهرت عشرين يوما، ثم حاضت عشرة ثم طهرت خمسة عشر يوما، حيث يتحصل بذلك أن وقت الحيض بعد خمسة و عشرين يوما من الحيض السابق.

لكنه يندفع باختصاص النصوص العامة و الخاصة بعادة الحيض و لا دليل على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٤

...

ثبوت عادة للطهر، كما في الجواهر. و هذا هو العمدة، لا ما ذكره من أن غاية ما تقتضيه العادة الوقتية حيضية ما فيها، لا نفى حيضية ما في غيرها، فلا مجال للبناء مع استمرار الدم في الفرض على عدم حيضية ما صادف وقت الطهر من الشهر الحيضي، بل ينبغي الرجوع فيه للصفات أو غيرها حسبما تقتضيه الأدلة. لاندفاعه بأن رجوع مستمرة الدم إلى عاداتها يقتضى انحصار حيضها بها، لا مجرد تحييضها فيها، على ما يتضح في محله إن شاء الله تعالى.

الثاني: تنزيل المرسلة الواردة لبيان العادة الوقتية على الأعم من الشهر الهلالي و الشهر الحيضي.

و فيه: أن إطلاق الشهر على الحيضي لما كان مجازيا كان التعميم له محتاجا للقرينة، بل لما لم يكن بينه و بين الشهر الهلالي جامع ارتكازي تعذرت إرادتهما معا.

ولا سيما مع ما سبق من أن العادة تتم في الشهر الهلالي باتفاق الحيضتين في اليوم من الشهر، و في الشهر الحيضي باتفاق مقدار الشهرين الموقوف على تمامية الطهر الثاني، و مفاد المرسلة مناسب لخصوص الأول.

الثالث: تنزيل المرسلة على إرادة الاكتفاء في تعيين الحيض بكل أمد تشابه فيه حيضتان متواليتان و أن ذكر الشهر - المحمول على الهلالي - لأنه الغالب في حال النساء، من دون خصوصية له في ذلك، فيرجع إلى ما سبق احتمالاه في كلام شيخنا الأعظم قدس سره. و يندفع بظهور المرسلة في خصوصية الشهر، و إلغاء خصوصيته و التعميم بالوجه المذكور محتاج إلى دليل.

و لا سيما مع ما أشرنا إليه من تطابق النصوص و المرتكزات العرفية على أن الحيض في كل شهر مرة.

بل ليس التعميم لذلك إلا كالتعميم لكل جهة تتفق فيها الحيضتان تصلح للكشف عن الحيض، و لا يظن من أحد الاكتفاء بذلك، فلا تنعقد العادة بالحيض مرتين عند الخوف أو التعب أو غيرهما. و كذا لو اتفقت الحيضتان في عدم الزيادة على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٥

...

قدر خاص أو عدم التأخر لوقت خاص إلى غير ذلك مما يقطع بعدم انعقاد العادة به، و إن كان قد يظهر من بعضهم الالتزام ببعض أفراد.

و دعوى: أن قوله عليه السلام: «فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتا و خلقا معروفا تعمل عليه» ظاهر في أن المعيار على العادة كيفما كانت.

ممنوعه، بل هو ظاهر في أن تكرار الوقت الشهري يوجب كونه عادة يعمل عليها في قبال المرة التي لا يعمل عليها، لا أن كل ما يتكرر يكون عادة يعمل عليه، لعدم مناسبة التركيب المذكور له، و عدم إمكان الالتزام به على عمومته، كما ذكرنا.

الرابع: أن المرسلة وإن اختصت بالشهر الهلالى، إلا أنه يكفى فى الشهر الحيزى العمومات المتضمنة رجوع المرأة لأيامها أو أيام حيزها، أو أقرائها أو نحو ذلك، حيث تصدق هذه العناوين على أيام العادة المتحصلة من الشهر الحيزى، وإن لم تتحصل بالإضافة للشهر الهلالى.

وفيه: أن العمومات المذكورة إن لم تنصرف فى نفسها لخصوص الأيام المتعينة بلحاظ الشهر الهلالى، لأنها الجهة الصالحة للتعين المعهودة عرفاً، دون الجهات الأخرى من التعيين، فلا أقل من صلوح المرسلة لصرفها إليه، بلحاظ ما تضمنته من تعليل عدم الرجوع للقرء الواحد بقول النبى صلى الله عليه وآله: «دعى الصلاة أيام أقرائك» حيث يظهر من ذلك أن عدم الرجوع له ليس لعدم صلوحه فى نفسه للتعين، بل لاعتبار التعدد فيما يرجع إليه، ومن الظاهر أن صلوح القرء الواحد لتعيين الوقت إنما يكون بلحاظ الشهر الهلالى، لأنه الأمر المنضبط عرفاً الذى يصلح للتعين دون غيره من الخصوصيات الكثيرة التى تقارنه.

فالتكرار المعتبر لا بد أن يكون مع المحافظة على الجهة المذكورة، لا أنه بنفسه يحدث جهة أخرى تكون مرجعاً فى التعيين. وبعبارة أخرى: ظاهر المرسلة أن ما من شأن القرء الواحد أن يكشف عنه لا يعمل عليه ما لم يتكرر فى قرءين لا أن التكرار فى قرءين بنفسه يكشف عن جهة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٦

...

يجب العمل عليها، ولذا جعل المقابل لاعتبار المرتين الاكتفاء بالمرء، دون اعتبار كثرة التكرار التى يتوقف عليها حصول جهة التعيين من التكرار عرفاً.

ولا ينافى هذا قوله عليه السلام بعد فرض تكرار الحيض: «فقد علم الآن أن ذلك قد صار لها وقتاً وخلقاً معروفاً تعمل عليه». لأن المراد به فعلية الانكشاف المساوق للحجية، فلا- ينافى صلوح القرء الواحد للكاشفة عن تلك الجهة وأن القرء الآخر يؤكد كاشفيته حتى تبلغ مرتبة الحجية.

وبذلك تكون المرسلة حاكمة على العمومات و كاشفة عن أن الرجوع للأيام والأقراء ليس بلحاظ تحصيل جهة تعين بالتكرار، بل بلحاظ تأكيد جهة خاصة تتحصل من القرء الواحد.

ومن الظاهر أن القرء الواحد لا يصلح للتعين من حيثية العدد إلا بعدده، ومن حيثية الوقت إلا بموقعه من الشهر الهلالى فلا بد من تكررها فى بقية الأقراء، ومع الاختلاف بينها فيهما لا تنعقد عادة وإن تحصل من مجموعها جهة متفق عليها قد يصدق بلحاظها الأيام والأقراء عرفاً.

ومنه يظهر ضعف ما فى الجواهر من الاكتفاء بالشهر الحيزى مع كثرة التكرار بنحو يحصل لها الاعتياد العرفى، عملاً بالعمومات بعد قصور المرسلة عنها، لاختصاصها بالعادة الشرعية.

إذ بما ذكرنا يتضح قصور العمومات عن ذلك بعد تحكيم المرسلة عليها.

و لو غرض النظر عنه تعين الاكتفاء بالمرتتين، لأن مقتضى المرسلة أن مصحح الإضافة التى تضمنتها العمومات هو المرتين.

و أما ما يظهر منه من ورود المرسلة لبيان العادة الشرعية، و موضوع العمومات العادة العرفية، فليعمل بكل منهما فى مورد.

فهو لا يناسب ما فى المرسلة من الاستدلال بقول النبى صلى الله عليه وآله الذى هو من جملة العمومات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٧

...

بل ليس في المقام إلا عادة واحدة أخذت في موضوع العمومات، و مقتضى الإطلاق المقامى و إن كان هو اعتبار الاعتياد العرفى فى صدقها، إلا أن ما تضمن الاكتفاء بالمرتين حاكم عليها.

ثم إن ما ذكرنا كما يقتضى توقف العادة الوقتية على اتفاق الحيضتين فى الوقت بلحاظ الشهر الهلالى، كذلك يقتضى اعتبار توالى الشهرين الهلالين الذين يخرج فيهما الدم- كما هو ظاهر وصف الشهرين بالتواليين فى كلام بعضهم- فلا يكتفى باتفاق الحيضتين فى الوقت من الشهر مع تخلل شهر لا دم فيه بينهما، لأن القراء الواحد إنما يصلح عرفا لتعيين الوقت بلحاظ مطلق الشهر، لا بلحاظ كل شهرين أو ثلاثة، فمع خروج الدم فى الشهر المتصل به أيضا يكون القراء الثانى مؤكدا لما يكشف عنه القراء الأول، أما مع عدم خروجه فيه، فينتقض مفاد القراء الأول، و لا يكفى رؤيته فى الشهر الثالث، لأنه إن أريد به إثبات العادة فى كل شهر فهما على خلاف ذلك، و إن أريد به إثباتها فى كل شهرين فالقراء الأول لا يصلح للكشف عن ذلك، و إنما هو أمر متحصل من مجموع القراءين، كالاتفاق بلحاظ الشهر الحيضى، و قد سبق عدم ظهور المرسله فى ذلك.

و لا سيما مع ظهور قوله عليه السلام: «حتى تنظر ما يكون فى الشهر الثانى» فى إرادة الشهر المتصل بشهر الدم، لا الشهر الثانى من شهور الدم و إن كان ثالثا أو رابعا بالإضافة للشهر الأول للدم. فما صرح به بعضهم من الاكتفاء بعدم تخلل حيضه مخالفة مما لا مجال له و إن أرسله إرسال المسلمات.

الخامس: صرح فى المعبر و التذكرة و المنتهى و محكى غيرها بانعقاد العادة المركبة،

و هى التى تختلف فيها الأشهر بدورة منظمه كما لو رأت الدم فى الشهر الأول خمسة أيام و فى الثانى ستة و فى الثالث سبعة، ثم رجعت إلى الخمسة و الستة و السبعة بالانتظام المذكور.

و إليه مال شيخنا الأعظم قدس سره. بل عممه للاختلاف فى الوقت، كما لو رأت الدم أول الشهر الأول و خامس الثانى و عاشر الثالث، ثم رجع إلى الأول و الخامس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٨

...

بالانتظام المذكور.

و كأن الوجه فى ذلك- بعد قصور المرسله و الموثقة عنه- عمومات رجوع المرأة لأقربائها و أيامها، لأنها و إن لم تقتض الاكتفاء بالتكرار مرتين، إلا أن المرسله حاكمه عليها، لما سبق من ظهورها فى الاكتفاء فى النسبة بالمرتين.

و منه يظهر ضعف ما فى الجواهر من عدم الاكتفاء فيها بالمرتين و اعتبار كثرة التكرار بالنحو الذى يحصل به الاعتياد العرفى، نظير ما سبق منه فى الاعتبار بالشهر الحيضى.

اللهم إلا أن يقال: المرسله إنما تضمنت الاكتفاء بالقراءين حملا للأقراء فى كلام النبى صلى الله عليه و آله على ما يعممها، لا الاكتفاء بالمرتين و لو اشتملت كل مرة على أقراء متعددة، كما فى المقام.

فالاستدلال بالمرسله يبنى على إلغاء خصوصية موردها و فهم أن المعيار فى العادة على المراتين مطلقا، و هو لا يخلو عن إشكال.

بل لا- مجال للبناء عليه، لأن العادة المركبة كما تكون بأشهر منفردة- كما فى الفرض السابق- تكون بشهرين شهرين، كما لو رأت الدم خمسة فى شهرين متواليين، ثم ستة فى آخرين، ثم خمسة فى شهرين، ثم ستة فى آخرين و هكذا.

فالبناء على عموم العادة للمركبة فى الفرض السابق يقتضى عمومها لها فى هذا الفرض، لعدم الفرق بينهما بالنظر للأدلة، و لازمه عدم العلم بالعادة البسيطة بالشهرين الأولين، لاحتمال تعقبهما بما يخالفهما مما تتحصل منه عادة مركبة، و هو لا يناسب المرسله و الموثقة

جدا.

و حملهما على انعقاد العادة البسيطة ظاهرا لا واقعا حتى ينكشف الحال - مع بعده في نفسه لقوة ظهورهما في بيان العادة الواقعية - مستلزم لعدم الدليل على انعقاد العادة الواقعية بالمرتين، لانحصار الدليل عليه بالموتق والمرسلة. و مثله الإشكال فيما ذكره غير واحد من الاستدلال بعدم الفصل بين المراتين والأكثر. لأن مجرد عدم الفصل لا يجدى ما لم يكشف عن الاتفاق على عدم الفصل،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٤٩

...

بحيث يرجع إلى الإجماع على الملازمة بين الاكتفاء بالمرار الكثيرة والاكتفاء بالمرتين، و لا طريق لذلك مع عدم العثور على تحرير المسألة ممن قبل المحقق في المعبر، و قرب كون الوجه في بنائه و بناء من بعده على ذلك التوسع في فهم النص، لا على وضوحه عند الأصحاب و تسالمهم عليه بنحو يكشف عن إجماع تعبدى.

و لا سيما مع ما عرفت من استلزامه عدم العلم بانعقاد العادة البسيطة بشهرين متفقين الذى هو متيقن من كلماتهم كالنصوص. مضافا إلى أن الاكتفاء بالمرتين في ذلك يستلزم التوسع في العادة المركبة كثيرا، لعدم خصوصية الوجه المتقدم في الدخول تحت العمومات، بل كما تكون بلحاظ اختلاف الشهور تكون بلحاظ اختلاف الأحوال و الأطوار، كالصحة و المرض، و الحرّ و البرد، و السفر و الحضر، و غيرها، فلو رآته مثلا خمسة حال الصحة و ثلاثة حال المرض و تكرر ذلك مرتين من دون فصل بما يخل بالنظم انعقدت لها عادة مركبة في الصحة و المرض.

بل يتوسع لكل ما يتكرر مرتين و إن لم يتحصل منه وقت و عدد محدودان، فلو رآته في شهرين متتاليين خمسة أيام ثم في آخرين ستة تنعقد لها عادة على التطابق بين كل شهرين متتاليين، فلو رآته في الخامس أربعة لزم التحيض في السادس كذلك. و كذا لو كان الاتفاق بين كل شهرين متتاليين في الوقت.

بل يلزم أخذ كل جهة مشتركة تتكرر مرتين، سواء كانت بسيطة - كتطابق الشهرين المتتاليين في عدم النقيصة عن السبعة أو عدم التأخر عن نصف الشهر، مع اختلافهما في المقدار أو الوقت التفصيليين - أم مركبة - كتطابق كل شهرين أو ثلاثة في ذلك - إلى غير ذلك مما لا يظن بأحد الالتزام به - و إن كان قد يبدو من إطلاق بعض كلماتهم - لعدم إمكان تنزيل إطلاق ما دل على رجوع من لا تعرف أيامها إلى التمييز أو غيره على خصوص من لا يشترك لها قرآن في جهة أصلا، أو على الرجوع في غير الجهة المشتركة. و من هنا لا ينبغي التأمل في عدم الاكتفاء في ذلك بالمرتين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٠

...

و أما البناء عليها مع كثرة التكرار بالنحو الذى تصدق معه العادة عرفا - كما سبق من الجواهر - فهو مبنى على الرجوع للعمومات. و يشكل بأن العمومات لم تتضمن عنوان العادة لتشمل ما ابتنت على اختلاف الأيام، بل على عنوان أيام الحيض و أيامها و أقرائها، و لا يبعد انصرافها إلى خصوص الأيام المتعينة المتفقه، دون المختلفة و إن كانت بانتظام.

بل ما سبق في تقريب عدم نهوض العمومات بإثبات العادة بلحاظ الشهر الحيزى جار هنا، لوضوح أن العادة المذكورة تتحصل من مجموع الأقراء، و ليست متحصلة من القرء الواحد و مؤكدة ببقية الأقراء لتنهض بها العمومات. فراجع ما سبق يتضح الحال هنا. هذا و سيأتى من سيدنا المصنف قدس سره التعرض للعادة المركبة في المسألة الحادية عشرة. و ذكرها هنا أنسب بنظم الكلام.

فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

السادس: لو كان حيض المرأة بنحو يتخلله النقاء

فبناء على ما سبق منا من كون النقاء طهرا يتعين البناء على كون أيام الدم هي المعيار في العادة الوقتية، سواء اتفق الشهران في تخلل النقاء بقدر واحد أو مختلف في محل واحد أو مختلف أم اختص به أحدهما و استمر الدم في الآخر بقدر أيام الدم في ذى النقاء لإطلاق موثق سماعه، حيث يصدق في جميع الفروض المذكورة تساوى أيام الدم.

و أما العادة الوقتية التفصيلية المبنية على الاتفاق في أول الحيض و آخره و وسطه فلا إشكال في عدم انعقادها مع اختلاف الشهرين في تخلل النقاء أو في قدره أو موقعه.

و أما مع اتفاقهما في جميع ذلك فلا يبعد انعقادها في أيام الدم، لأنه و إن خرج عن المتيقن من المرسل، لظهورها في فرض وحدة الانقطاع تبعاً لوحدة الدم، إلا أنه لا يبعد إلغاء خصوصيتها في ذلك، و لا سيما مع الاستدلال فيها بقول النبي صلى الله عليه و آله: «دعى الصلاة أيام أقرائك» الذي يعم الأقرء المذكورة.

و منه يظهر انعقاد العادة الوقتية الإجمالية بلحاظ الأول أو الوسط أو الآخر في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥١

...

جميع الصور المذكورة.

نعم، الظاهر البناء على حيضية الدم المستمر في وقت النقاء من العادة إذا لم يتجاوز مجموع الدم العشرة لما دل على عدم الاقتصار على العادة مع عدم التجاوز عن العشرة.

بل لا يبعد البناء على حيضية ما يبدأ خروجه في أيام النقاء، لا لما في صحيح محمد بن مسلم في المرأة ترى الصفرة في أيامها من قوله عليه السلام: «لا تصلى حتى تنقضى أيامها» (١) و إن حكى عن بعض مشايخنا الاستدلال به، بدعوى: صدق عدم انقضاء أيامها في الفرض. لاندفاعها بأنه إنما تضمن نهى من ترى الدم في أيامها لا مطلق من لم تنقض أيامها. بل لما قد يستفاد من نصوص تعجيل الدم عن العادة من ابتناء الرجوع للعادة على نحو من التوسع في الوقت.

و كذا جواز تحيضها فيه مع استمرار الدم فيه في مورد مشروعية الاستظهار لها بعده في آخر الحيض، لقرب أولويته بالاستظهار منه. و إن كان الأمر محتاجاً للتأمل.

و أما بناء على المشهور من كون النقاء بحكم الحيض فدليله و إن لم يتحصل لنا - كما سبق - إلا أنه لا إشكال في عدم كونه بلسان تنزيل النقاء منزلة الدم، بل غايته تنزيله منزلة الحيض أو نفى الطهر عنه، و حينئذ يشكل شمول الموثق و المرسل على نحو يقوم مقام الدم في أحد الشهرين في انعقادها، بل يختصان بما إذا تساوى الشهران في أيام النقاء و أيام الدم، لظهورهما في أن المعيار في انعقاد العادة على الدم، و ليس التعبير في الموثق بالعود إلا كناية عنه، كما يشهد به ذيله الذي عليه المعول، لوروده في تحديد العادة.

و لا ينافيه الاستدلال في المرسل بقول النبي صلى الله عليه و آله المتقدم، لأن أيام الأقرء و إن كانت شاملة له على المبنى المذكور، إلا أن المرسل تضمنت وروده فيمن تعرف أيامها، و ظاهرها إرادة أيام الدم التي تضمنت هي انعقاد العادة بها.

نعم، يتعين على المبنى المذكور الجلوس في أيام النقاء بعد انعقاد العادة باتفاق أيام الدم كسائر أفراد النقاء المتخلل بين الدمين، كما لا يبعد البناء على حيضية الدم

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٢

...

الخارج فيه، لما سبق من الاستظهار.

و منه يظهر أن ما تضمن الأمر بالجلوس عن الصلاة أيام الأقراء و إن اقتضى في الفرض الجلوس أيام النقاء، لأنها من جملة الأقراء على المبنى المذكور، إلا أنه لا يدل على انعقاد العادة بلحاظها، لأنه وارد لبيان حكم العادة، لا كيفية انعقادها. فلاحظ.

هذا و أما ما حكاه شيخنا الأعظم قدس سره عن بعض من قارب عصره من أن المدار في العادة على الدم الأول وقتا و عددا، مدعيا أنه المستفاد من الفتاوى و النصوص بعد إمعان النظر، فلا يبعد أن يكون الوجه فيه ما أشرنا إليه من ظهور المرسله في وحدة الانقطاع، و لا يبعد كونه منصرف كلمات الأصحاب.

لكنه لو تم اقتضى عدم انعقاد العادة بالحيض المتقطع، لخروجه عن موردها، لا انعقادها بخصوص الدم الأول منه. على أنه عرفت ما يصلح للخروج عنه، بل لا مجال له في الموثق، لعدم ما يشعر به فيه.

السابع: ادعى في المنتهى الاتفاق على انقلاب العادة العددي بالمرتين المتفتتين،

بل هو ظاهره في الوقتية أيضا، و به صرح شيخنا الأعظم قدس سره و غيره ممن تأخر عنه.

و لا يخفى أن الجمود على الموثق و المرسله لا يقتضيه، لورودهما في بيان كيفية انعقاد العادة للمبتدئه، بل مقتضى إطلاقهما العمل على العادة المذكورة و لو مع مخالفتها فيما بعد بشهر واحد أو أكثر متفقه أو مختلفه.

نعم، لما تضمنت المرسله الاستدلال بالنبوى الذي هو كبقية العمومات ظاهر في العادة الفعلية، و لم يظهر منها الخروج عن مفاده العرفي إلا- في الاكتفاء بالمرتين، كان حملها على العمومات أقرب من حمل العمومات عليها عرفا، فتحمل على نسخ كل مرتين متفتتين لما قبلها، كما تنسخ المرات الكثيرة التي تتحقق بها العادة العرفية ما قبلها لو بقينا على العمومات و قلنا بالعادة العرفية، فينزل الموثق على ذلك أيضا، لأنه مثلها.

و بعبارة أخرى: لما كان مقتضى العمومات أن المدار على الأقراء و الأيام الفعلية المستلزم لنسخ كل عادة لما قبلها، و كان مقتضى الموثق و المرسله الاكتفاء في العادة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٣

...

بمرتين متفتتين كان مقتضى الجمع بينهما و بين العمومات عرفا نسخ كل مرتين متفتتين لما قبلهما و صدق الأيام و الأقراء بها لا بما قبلها، و هو أقرب من تنزيل العمومات على خصوص الأولين جمودا على ظاهر الموثق و المرسله.

ثم إنه صرح في المنتهى بعدم زوال حكم العادة بالمره المخالفه لها، بل قد يظهر من اقتصاره في نسبة الخلاف على أبي يوسف الاتفاق منا بل من بقاء العامه على ذلك.

و يقتضيه إطلاق الإرجاع للعادة المذكورة في الموثق و المرسله.

بل مقتضاه عدم زوالها بالمرتين و الأكثر مع الاختلاف. إلّا بناء على انعقاد العادة في القدر المشترك بين المختلفين، حيث يتجه نسخه لمقتضى العادة السابقة، بناء على ما عرفت من نسخ كل عادة لما قبلها، فلو كانت عاداتها خمسة أو في أول الشهر، ثم رأتها في شهر ستة

و في آخر سبعة، أو في شهر في السابع و في آخر في العاشر، انعقد لها عادة عديدة بما زاد على الخمسة، أو وقتية بعد السادس من الشهر، و انتقضت العادة الأولى.

لكن عرفت في الأمر الرابع و الخامس ضعف المبنى المذكور، و أن العادة تختص بالمتفقين، فيتعين بقاء العادة الأولى. و دعوى: أن مقتضى مفهوم قوله عليه السلام في الموثق: «إذا اتفق الشهران عدة أيام سواء فتلك أيامها» عدم ثبوت العادة مع اختلاف الشهرين.

مدفوعة بأن مقتضى المفهوم المذكور كون اختلاف الشهرين مانعا من انعقاد العادة بهما، لا من ثبوت العادة مطلقا و لو بغيرهما. على أنه لو كان مقتضاه عدم ثبوت العادة مطلقا و لو بغيرهما فالمرأة داخله في المنطوق، لفرض اتفاق الشهرين اللذين أوجبا العادة السابقة لها.

نعم، لو كان المراد بالشهرين خصوص الأخيرين اتجه دخولها في المفهوم.

لكنه - مع مخالفته لإطلاق الشهرين خصوصا مع تنكير لفظهما كما في نسخة التهذيب - مستلزم لارتفاع العادة بالشهر الواحد المخالف للعادة، لأنه و الشهر السابق مختلفان.

هذا و قد يدعى زوال حكم العادة بالأشهر المختلفة إذا كانت كثيرة يصدق بها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٤

...

كون المرأة مضطربة، إما لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من انصراف إطلاق الإرجاع للمرتين عن ذلك. أو لإطلاق ما تضمن الرجوع مع الاضطراب و عدم العادة إلى التمييز و نحوه، فإنه لو لم يقدم على إطلاق الإرجاع للمرتين فلا أقل من تكافئهما و الرجوع لإطلاق الإرجاع للتمييز.

لكن لم يتضح حال الانصراف المدعى، بل الظاهر أنه - لو تم - بدوى، و أن الإطلاق المذكور محكم، فتكون به المرأة ذات عادة ترجع إليها لا مضطربة ترجع للتمييز.

نعم، قد يستدل عليه في الجملة بموثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث المرأة التي سألته عن يستمر بها الدم، و فيه: «قال عليه السلام: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين. قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء» «... ١» لأن فرض التقدم و التأخر مناسب لتعيين الوقت بعادة سابقة.

و قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «و أما سنة التي قد كانت لها أيام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر [...] إلى أن قال:] و كان أبي يقول: إنها استحيضت سبع سنين، ففي أقل من هذا تكون الريبة و الاختلاط [...] إلى أن قال:] إن اختلطت الأيام عليها و تقدمت و تأخرت فستنتها إقبال الدم و إداره و تغير حالاته» «... ٢»، لأن فرض الزيادة و النقيضة مناسب لإرادة اختلاف الدم اللاحق عن العادة، لا كون استمرار الدم موجبا لنسيان العادة.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لقرب حمل الموثق على اضطراب الحيض ابتداء، لا بعد انعقاد العادة، لنسبة الاختلاف فيه إلى أيام الحيض، فيراد تقدم كل حيض و تأخره عما قبله لا عن العادة، و إلّا كان المناسب أن يقال: إن حيضها اختلف عن أيامها.

كما أن الحمل المذكور في المرسل لا يناسب التعبير بالإغفال الظاهر في النسيان، و لا لجعل سبب الاختلاط فيه طول الدم، لوضوح أن الاضطراب عن العادة لو تم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٥

(مسألة ٤): ذات العادة الوقتية - سواء أ كانت عديدة أم لا - تتحيز بمجرد رؤية الدم في العادة (١).

يستند لتعدد الحيضات المختلفة لا- لطول الدم الواحد الذي حكمه الرجوع للعادة، بل المناسب له نسيان العادة. و من ثم لا تخلو المرسله عن إجمال، فلا تنهض بالخروج عن إطلاق الرجوع للمرتين. هذا ما يهم من الكلام في فروع العادة، و لم يبق إلا الكلام في انعقاد العادة بالتمييز، الذي يأتي الكلام فيه تبعاً لسيدنا المصنف قدس سره في المسألة السابعة. و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق.

[مسألة ٤: ذات العادة الوقتية - سواء أ كانت عديدة أم لا - تتحيز بمجرد رؤية الدم في العادة]

إشارة

(١) إجماعاً، كما في الشرائع و عن فوائدها و التحرير و كشف الالتباس، و هو مذهب أهل العلم، كما في المعبر، و بإجماع العلماء، كما في التذكرة، و هو قول كل من يحفظ عنه العلم، كما في المنتهى، و نفى الخلاف فيه في جامع المقاصد. و يقتضيه جملة من النصوص ...

منها: ما تضمن تحيض المرأة مطلقاً برؤية الدم، مثل ما ورد في الحامل «١»، مما تقدم بعضه، و فيمن اشتبه دمها بالعدرة «٢»، أو القرحة «٣»، و فيمن ترى الدم مكرراً كل ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة أو ستة «٤»، و فيمن ذهب طمثها ثم عاد إليها شيء «٥»، و فيمن يفجؤها الدم في الصلاة «٦»، و فيمن تحيض في أثناء وقت الصلاة «٧»، أو في أثناء النهار و هي صائمه «٨»، و غيرها مما يأتي التعرض له في المسألة الخامسة.

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض.

(٤) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض.

(٥) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٧) راجع الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض.

(٨) راجع الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٦

...

فإنها بين ظاهر و صريح في ترتيب أثر الحيض بمجرد رؤية الدم و عدم لزوم إحراز استمراره ثلاثة أيام الذي لا- يكون غالباً إلا بالانتظار، و يأتي في المسألة الخامسة ما يتعلق بالنصوص المذكورة.

و منها: ما تضمن جلوس مستمرة الدم أيام حيضها «١»، كموثق إسحاق بن جرير المتقدم «٢»، و مرسله يونس الطويلة «٣» و غيرهما، لظهوره في فعلية الجلوس في تمام أيام الحيض، لا أنه الحكم الواقعي و إن لم يعمل عليه فعلا، لعدم اليقين باستمرار الدم ثلاثة أيام إلا بعد مضيها.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن عمومات الأمر بالعود عن الصلاة أيام الحيض لا تصلح للاستدلال، لظهورها في الحكم الواقعي للحيض، لا في التحيض بالرؤية. إلا أن يريد بالعمومات المذكورة ما تضمن حرمة الصلاة حال الحيض، حيث لا تنهض بإحراز حيضه الدم الخارج لو علم استمراره ثلاثة أيام، فضلا عما لو لم يعلم.

و منها: ما دل على ترك المرأة الصلاة برؤية الدم في أيام حيضها، كمرسله يونس القصيرة «٤» المتقدمة عند الكلام في اعتبار التوالى في أقل الحيض. بل التعرض فيها بعد ذلك لانقطاع الدم قبل الثلاثة موجب لكونها كالصريحة في عدم الاعتناء بالاحتمال المذكور في أول الأمر.

و منها: ما يأتي في تحيض المرأة برؤية الصفرة في أيام الحيض، حيث يدل على التحيض برؤية الدم و الحمرة بالأولوية العرفية. و لعله لذا حكى عن جامع المقاصد دعوى تواتر الأخبار عن المعصومين عليهم السلام بذلك، كما ادعى في المستند تواترها الإجمالي. فلاحظ.

(١) راجع الوسائل باب: ٥، ٣ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٧

...

ثم إن المناسب للحكم المذكور هو العادة الوقتية عديدة كانت أم لا، كما ذكره في المتن و سبقه إليه في المسالك و كشف اللثام و عن غيرهما.

و يناسبه إطلاق مثل مرسله يونس القصيرة المتضمنة تحيض المرأة برؤية الدم في أيام حيضها «١»، لصدقه في الوقتية فقط. و قد يظهر من بعضهم الاقتصار على العديدة الوقتية، لاقتصارهم في بيان العادة عليها. لكن سبق في أقسام العادة أن ذلك لا يكشف عن خلافهم في اعتبار الوقتية فقط.

و أما ما قد يظهر من الشرائع من أن المدار على كون المرأة ذات عادة عديدة و إن لم تكن وقتية. فهو لا يناسب النصوص الظاهرة في خصوصية العادة في الحكم المذكور، لأن موضوعها رؤية الدم في أيام الحيض، المستلزم لتعيين وقته لا عدده.

و ما في الجواهر من الاستئناس له بعد الإجماع المدعى في الشرائع بالنصوص الآتية المتضمنة التحيض برؤية الدم و الصفرة قبل الحيض، لأنه لو كان مدار التحيض بالرؤية على الوقت لما حكم به مع عدم الرؤية فيه. كما ترى، لعدم صلوح الإجماع المذكور للحجية مع ظهور بقاء معاهد الإجماعات المتقدمة - و منها ما ادعاه المحقق نفسه في المعتبر - كبقية كلمات الأصحاب و النصوص في أن المعيار على العادة الوقتية.

و أما النصوص المذكورة فهي مختصة بما إذا كان الفاصل مع التقدم قليلا - كما سيأتي - فلا مجال للتعدى منها لما إذا لم يتعين الوقت أصلا. و لو فرض التعدى عن موردها لزم عدم اعتبار العادة العديدة أيضا، لعدم الدليل عليها، و عدم مناسبتها للحكم ارتكازا. كما هو

الحال لو بنى على العمل بمطلقات التحيض برؤية الدم.

و من هنا لا يبعد أن يكون ذلك من الشرائع قرينة على أن مراده بالعادة العددية خصوص الوقتية منها، كما سبق التنبيه عليه عند الكلام في أقسام العادة.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٨
أو قبلها (١).

(١) كما في المستند مدعيًا أنه الأشهر، بل قيل إنه إجماع. انتهى. و يقتضيه ما في صحيح الصحاح الوارد في الحامل من قول أبي عبد الله عليه السلام: «و إذا رأيت الحامل الدم قبل الوقت الذي كانت ترى فيه الدم بقليل أو في الوقت من ذلك الشهر فإنه من الحيضة فلتمسك عن الصلاة عدد أيامها» (١)، و موثق سماعة: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأيت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل بها الوقت» (٢)، و صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المرأة ترى الصفرة. فقال: إن كان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و إن كان بعد الحيض بيومين فليس من الحيض» (٣)، و موثق معاوية ابن حكيم قال: «قال: الصفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض، و بعد أيام الحيض فليس من الحيض، و هي في أيام الحيض حيض» (٤)، و خبر على بن أبي حمزة: «سئل أبو عبد الله عليه السلام و أنا حاضر عن المرأة ترى الصفرة. فقال: ما كان قبل الحيض فهو من الحيض، و ما كان بعد الحيض فليس منه» (٥).

فإن هذه النصوص و إن كانت واردة لبيان حيضية الدم المذكور واقعا أو ظاهرا، لدفع توهم عدم حيضيته لكونه من الحامل أو متقدما أو صفرة، لا لاحتمال عدم استمراره ثلاثة أيام، و لذا يتحقق موضوعها مع العلم باستمراره، إلا أن إناطة التحيض فيها بالرؤية و عدم التنبيه فيها إلى لزوم الانتظار و الاحتياط ظاهر في المفروغية عن عدم الاعتناء باحتمال عدم استمرار الدم. و بها يخرج عن إطلاق ذيل صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في أيامها فقال: لا تصلح حتى تنقضي أيامها. و إن رأيت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلت» (٦).

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٥٩
أو بعدها (١)

و مثله في ذلك مرسله يونس الطويلة الدالة على اقتصار ذات العادة على عاداتها (١). على أنه لا يبعد اختصاصها بمستمرة الدم، فلا تنافي تحيض غيرها قبل العادة لو تقدم دمها.

و منه يظهر ضعف ما في المسالك من أن رؤيته متقدما على العادة كرؤية المبتدأ والمضطربة له، و ما في جامع المقاصد من لزوم الاحتياط لها إلى الثلاثة، و ما في المدارك من تحييضها به مع كونه بصفات الحيض عملا- بنصوص الصفات، الراجع إلى إلغاء خصوصية العادة. فإنه لا يناسب النصوص الأخيرة، و لا سيما مع استدلاله في المدارك بصحيح أبي بصير. نعم، لا مجال لردهم بالاتفاق المدعى في المنتهى على حيضية الدم الخارج قبل العادة بيومين، لأنه أعم من التحييض به بمجرد خروجه مع الشك في استمراره ثلاثة أيام.

(١) كما قواه في جامع المقاصد و شيخنا الأعظم. و خصه في المدارك بما إذا كان بصفة الحيض، عملا بأخبار الصفات. و مرجعه إلى عدم خصوصية ذات العادة، و الكلام الآن في خصوصيتها، و أن التأخر كالتقدم يقتضى البناء على الحيضية في ذات العادة مع قطع النظر عن الأدلة العامة، أو لا، بل هي كالمبتدأ و المضطربة فيلحقها ما يأتي في المسألة الآتية. كما أن كلام بعضهم- كجامع المقاصد- منصب إلى التحييض بمجرد الرؤية مع المفروغية عن حيضية الدم لو استمر، و كلام آخرين منصب إلى أصل حيضية الدم حتى لو استمر.

و كيف كان، فقد يستدل على التحييض ظاهرا بمجرد الرؤية مع المفروغية عن حيضية الدم لو استمر... تارة: بما في جامع المقاصد و غيره من أن تأخر الدم يزيده انبعاثا.

(١) تقدمت في أول الفصل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٠

...

و اخرى: بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن المستفاد من تعليل التحييض مع التقدم في موثق سماعه بالتعجيل أن المدار على مطلق التخلف.

و ثالثة: بأن كل من قال بالتحريض مع التقدم قال به مع التأخر، و لا عكس، حيث توقف فيه في جامع المقاصد مع التقدم و قواه مع التأخر، بل ادعى في المستند الإجماع على التحريض مع واجديته للصفات، و حكى عن بعض الأجلة دعوى الإجماع عليه. و يندفع الأول بأنه- مع عدم نهوضه بإثبات حكم شرعي- لا يناسب التحريض مع عدم شدة انبعاث الدم، فضلا عما إذا كان صفرة مترشحا، حيث يكون مقتضى التعليل عدم حيضته.

و الثاني تعدد عن مفاد النص بلا قرينه، بل احتمال خصوصية التقدم معتد به، و لا سيما بملاحظة نصوص الصفرة المتقدمة الصريحة في الفرق بين التقدم و التأخر.

و الثالث لا- يبلغ مرتبة الحجية، و لا- سيما مع عدم وضوح تحرير ذلك إلّا في كلمات المتأخرين مع تصريحهم بالاستدلال ببعض الوجوه المتقدمة التي عرفت ضعفها.

فالبناء على إلحاق رؤيته متأخرا عن العادة برؤية المضطربة و المبتدأ له لا يخلو عن قوة.

هذا في غير الصفرة، أما الصفرة فمقتضى بعض النصوص المتقدمة و غيرها البناء على عدم حيضتها إذا كانت بعد أيام العادة بيومين فلا تحريض بها و إن استمرت ثلاثة أيام.

و حملها على ما إذا كانت الصفرة استمرارا للحيض المرئي في العادة لا دما غير مسبوق بحيض قد تأخر عنها الذي هو محل الكلام، بإرادة التأخر عن الحيض الفعلي.

لا يناسب إطلاق غير واحد منها، و لا سيما صحيح محمد بن مسلم الذي لم يخص عدم الحيضية فيه بالتأخر، بل بالرؤية في غير أيامها،

و لم يخرج عنه إلا صورة التقدم.

و خبر على بن جعفر عن أخيه عليه السلام و فيه: «ما دامت ترى الصفرة فلتتوضأ من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦١

...

الصفرة و تصلى، و لا غسل عليها من صفرة تراها، إلا فى أيام طمثها، فإن رأت صفرة فى أيام طمثها تركت الصلاة كتركها للدم» (١). نعم، لا يبعد اختصاص موثق معاوية بن حكيم به، لأن التفصيل فيه بين ما يرى فى أيام الحيض و ما يرى فى غيرها، بالتعبير عن الأول بأنه حيض، و عن الثانى بأنه منه إن كان قبلها و ليس منه إن كان بعدها كالصریح فى عدم صلوحه لأن يحكم عليه بأنه حيض مستقل، بل هو متصل بالحيض التام الحاصل فى العادة محكوم بأنه منه مع التقدم و ليس منه مع التأخر.

لكن قد يشكل فى الأخير بمنافاته لنصوص الاستظهار المتضمنة للتحيض بعد إكمال العادة لمستمره الدم بيوم أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة (٢)، لعدم التفصيل فيها بين الصفرة و غيرها، بل فى موثق سعيد بن يسار أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر، و ربما رأت بعد ذلك الشئ من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها. فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلى» (٣).

بل قد يظهر من بعض نصوص الاستبراء المفروغية عن كون الصفرة فى آخر الحيض من الحيض، ففى صحيح ثعلبة عنه عليه السلام: «أنه كان ينهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن فى المحيض بالليل، و يقول: إنها قد تكون الصفرة و الكدره» (٤).

إلا أنه يندفع بأن غاية ما يقتضيه عدم التفصيل فى نصوص الاستظهار العموم القابل للتخصيص بالنصوص السابقة. و لا سيما مع قرب انصراف الدم أو قصوره - حتى الرقيق منه الذى تضمنه حديث سعيد - عن الصفرة.

و مثلها فى قبول التقييد و فى الانصراف نصوص الاستبراء، لأنها تضمنت عنوان الدم، و فى بعضها: «دم عييط» (٥). بل فى موثق سماعة عنه عليه السلام: «قلت له: المرأة

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٢

...

ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشئ فلا تدري أ طهرت أم لا؟ قال ...: فلتقم ... ثم تستدخل الكرسف ... فإن خرج دم فلم تطهر ... «١»، فإن فرض الشك فى الطهر مع رؤية الصفرة ظاهر فى المفروغية عن عدم حيضيتها، و أن الاستبراء إنما هو لاحتمال عدم كون النازل من الرحم صفرة، بل دما، و إنما صار صفرة لاختلاطه بماء الفرج بعد ذلك.

فلم يبق إلا صحيح ثعلبة الذى هو كالصریح فى عدم النقاء مع الصفرة و الكدره، إلا أن تقييده بما إذا لم يتأخر عن العادة يومين غير عزيز.

بل قد يدعى أن عدم النقاء مع الصفرة و الكدره أعم من كونهما حيضا، لإمكان كونهما استحاضة، و إنما نهى عن النظر ليلا لثلا يضيغان عليها فتعتقد بالطهر و تغتسل من الحيض من دون ترتيب أحكام الاستحاضة. فتأمل.

نعم، قد يشكل مفاد النصوص على عمومها بظهور إعراض الأصحاب و عدم عملهم بمضمونها و بنائهم على حيضية الصفرة الخارجة في الزمان القابل للحيض، سواء كانت حيضا مستقلا أم استمرارا للحيض.

كما يشهد به - مضافا إلى ما سبق في الوجه الثالث - ظهور جملة من كلماتهم و تفرعاتهم في المفروغية عن عدم اعتبار الصفات في جريان قاعدة الإمكان، بل صرح جملة منهم بعمومها للصفرة، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

و من هنا كان ظاهر غير واحد تنزيل النصوص المذكورة و نحوها على أن المراد بأيام الحيض أيام إمكانه لا أيام العادة، فقد ادعى في الروض أنه مقتضى إطلاق النصوص.

و قال في الخلاف: «الصفرة و الكدره في أيام الحيض حيض، و في أيام الطهر طهر. سواء كانت العادة أو الأيام التي يمكن أن تكون حائضا فيها ... دليلنا ... إجماع الفرق»، و قريب منه في المبسوط من دون دعوى الإجماع مع تعقيبه بالفروع المناسبة له ثم قوله: «و إنما قلنا بجميع ذلك لما روى عنهم عليهم السلام من أن الصفرة في أيام الحيض حيض، و في أيام الطهر طهر».

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٣

...

و يناسبه ما في السرائر، حيث حمل أيام الحيض في قولهم عليهم السلام: «الكدره و الصفرة في أيام الحيض حيض و في أيام الطهر طهر» على العشرة التي هي حد لأكثر الحيض لا على أيام العادة. كما قد يظهر من المراسم أيضا، لتعليقه الاكتفاء بالاستبراء الذي أوجبه على الحائض مطلقا بالصفرة و الكدره بأنهما في أيام الحيض حيض.

و عليه حمل في الروض قول العلامة في الإرشاد: «و الصفرة و الكدره في أيام الحيض حيض، كما أن الأسود الحار في أيام الطهر فساد»، و يناسبه ما في ذيله، و إنما فلا- إشكال ظاهرا في إمكان تعجيل الحيض كثيرا لذات العادة، كما تضمنته بعض النصوص، كصحيح عبد الرحمن (١) المتقدم عند الكلام في اعتبار التوالى.

لكن حمل أيام الحيض على أيام إمكانه بعيد في نفسه لا قرينه عليه، بل لا مجال له في النصوص المتقدمة المعبر في بعضها بأيام المرأة، لا أيام حيضها، و الظاهر من بعضها خصوصية الصفرة في الحكم، و لا سيما مع التفصيل فيها بين ما قبل الحيض أو أيامه و ما بعدها مع تحديد القبليّة و البعديّة، لوضوح عدم حيضية ما في غير أيام الإمكان مطلقا، بل صريح مرسله يونس الطويلة (٢) أن أيام الحيض التي جرت السنّة بأن الكدره و الصفرة فيها حيض هي أيام العادة، كما أن ذلك كالصريح من معتبرة اسماعيل الآتية.

و فهم من عرفت أيام الإمكان من أيام الحيض غير واضح المأخذ. و مثله حملها على عدم التحيض بالصفرة بمجرد الرؤية و إن وجب التحيض بها بعد الاستمرار ثلاثة أيام، على ما يأتي في المسألة الخامسة.

و لذا لا مجال لتحصيل الإعراض الموهن للنصوص، لعدم ظهور كلام من سبق في الإعراض عنها، بل في الاعتماد عليها، و الاستدلال بها بعد فهم خلاف ظاهرها.

و لا سيما مع ظهور العمل بها من الكليني، حيث أودع جملة منها في باب المرأة

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٤

...

ترى الصفرة قبل الحيض أو بعده، و من الصدوق في الفقيه، حيث أرسل بعضها في الفقيه، كما قد يظهر من التذكرة حيث عبر بنظير عبارة الإرشاد، ثم قال: «و روى عن الصادق عليه السلام أن الصفرة حيض إن كان قبل الحيض بيومين و إن كان بعده بيومين فليس منه»، و مع التعبير بأن الصفرة في أيام الحيض حيض و في أيام الطهر طهر - من دون إشعار بحملها على أيام الإمكان - في المقنع و الهداية و الفقيه و الناصريات و النهاية، و قد يظهر من الفقيه حكايته عن رسالته والده، كما يظهر من الناصريات أنه إجماع. كما قد يقوى احتمالها فيما تقدم من عبارة الإرشاد على ما أوضحه شيخنا الأعظم قدس سره، بل قال في المنتهى بعد أن ذكر صفات الحيض: «و قال أبو حنيفة: ما عدا البياض الخالص حيض. و هو حق إن كان في زمن العادة».

و قد يظهر من الوسيلة التردد، حيث قال: «و الصفرة و الكدره في أيام الحيض أو فيما يمكن أن يكون حيضا حيض، و في أيام الطهر طهر». فتأمل.

و مع كل ذلك لا مجال لطعن النصوص المتقدمة بالإعراض، بل يتعين العمل عليها. و يأتي في آخر الكلام في عموم حجية الصفات ما ينفع في المقام.

ثم إننا قد أشرنا آنفاً إلى أن نصوص التفصيل بين المتقدم و المتأخر عن العادة مخصصة لعموم عدم حيضية الصفرة في غير أيام العادة المستفاد من صحيح محمد بن مسلم، و من المرسل الذي أشير إليه في كلام من تقدم و لا يبعد كون المراد به مفاد الصحيح. و حينئذ لا وجه لإطلاق عدم حيضيتها في أيام الطهر في كلام من عرفت، عدا الصدوق في الفقيه، حيث عقب الإطلاق المذكور ببعض نصوص التفصيل، و كذا ما سبق من التذكرة.

بقي في المقام أمور..

الأول: [حكم الصفرة في غير أيام العادة]

أن حديثي أبي بصير و معاوية حيث تضمننا تقييد التقدم و التأخر باليومين فظاهرها بيان أول زمان يحكم فيه بالحيضة و عدمها، فما يرى قبل أيام الحيض بأكثر من يومين فليس حيضاً - و هو مقتضى صحيح محمد بن مسلم أيضاً -

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٥

...

و ما يرى بعد أيام الحيض بأقل من يومين فهو حيض، و إلا كان القيد لاغياً عرفاً، بل لزم عدم استيفاء التفصيل لأقسام الصفرة، و هو مما ياباه الحديثان، و لا سيما مع وقوع التفصيل المذكور بعد السؤال عن حكم الصفرة في حديث أبي بصير و التعرض لما يرى في أيام الحيض في موثق معاوية بن حكيم.

و بذلك يخرج عن إطلاق ما تضمن عدم حيضية الصفرة في غير أيام الحيض، كصحيح محمد بن مسلم المتقدم، أو بعد الحيض، كخبر علي بن أبي حمزة المتقدم أيضاً، أو بعد أيامه، كمعتبره اسماعيل الجعفي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا رأت المرأة الصفرة قبل انقضاء أيام عاداتها لم تصل، و إن كانت الصفرة بعد انقضاء أيام قرئها صلت» (١) و غيرها.

نعم، البناء على حيضية الصفرة بعد أيام العادة بأقل من يومين مشروط بإمكان ذلك، إما بأن تكون استمراراً للدم المرئي في أيام

العادة، أو دما جديدا بعد انقطاعه قبل تمام العشرة من حين رؤية الدم. أما لو حدث بعد إكمال العشرة، كما لو كانت عاداتها تسعة أيام أو عشرة ثم رآته صفرة في اليوم الحادى عشر أو استمر له صفرة فلا مجال لحيضته، لعدم تخلل أقل الطهر في الأول، و لعدم تجاوز الحيض عن العشرة في الثانى.

و هو لا- ينافى عموم حيضية الصفرة قبل مضى يومين بعد العادة، لأن المراد بالعموم المذكور بيان عدم مانعية كونها صفرة من حيضتها، لا حيضتها مطلقا و لو في مورد امتناع حيضية الدم فيه.

و مثلها في ذلك ما لو حدثت من دون سبق الحيض في أيام العادة، أما مع انقطاعها بمضى اليومين بعد العادة فلعدم بلوغها أقل الحيض، و أما مع استمرارها فلتوقف حيضتها على حيضية ما بعد اليومين، و مقتضى النصوص المتقدمة عدم حيضتها، فيمتنع حيضية ما قبل اليومين، لعدم بلوغه أقل الحيض، لا لكونه صفرة، لينافى عموم حيضية الصفرة قبل مضى يومين من انقضاء العادة.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٦

...

نعم، لو انقلبت بعد اليومين إلى دم و استمر المجموع ثلاثة أيام لم يبعد البناء على حيضية المجموع، بناء على ثبوت عموم يقضى بحيضية الدم في غير أيام العادة، حيث تكون حيضية المجموع مقتضى العمومين معا.

اللهم إلا أن يقال: بعد أن سبق اختصاص موثق معاوية بن حكيم بالصفرة المتصلة بما في العادة فالظاهر أن حديثى أبى بصير و على بن أبى حمزة مختصان بما يتصل بالحيض لا بأيامه، و حينئذ لا مجال للبناء على حيضية الصفرة في الفرض المذكور إلا إذا كان الدم المتصل بها محكوما بالحيضية، لبلوغه ثلاثة أيام.

و عليه يكون المتحصل من مجموع النصوص: أن الصفرة إن كانت متصلة بالدم المحكوم بالحيضية سواء كان في أيام العادة أم في غيرها إنما يحكم عليها بالحيضية إذا كانت قبل الحيض بيومين فما دون أو بعده بأقل من يومين، من دون فرق بين ذات العادة و غيرها.

نعم، لو رأتها قبل الحيض بثلاثة أيام فهل يحكم بعدم حيضية خصوص اليوم الأول، أو بعدم حيضتها بتمامها؟ الأول أنسب بالإطلاق، و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال.

و إن كانت مستقلة بنفسها فهي في أيام العادة حيض، و كذا ما يتصل بها من طرفيها إلى يومين، كما يقتضيه موثق معاوية بن حكيم، و كذا صحيح محمد بن مسلم في الجملة. و إن كانت متقدمة عليها أو متأخرة عنها بأكثر فهي ليست حيضا.

و إن كانت من غير ذات العادة لم يبعد البناء على عدم حيضتها، لأن مقتضى اشتراط كونها حيضا في النصوص بكونها قبل الحيض بيومين عدم حيضتها بدون ذلك، سواء كان هناك حيض قد تقدمت عليه بأكثر من يومين أم لم يكن حيض أصلا. و لا بد من التأمل التام. و منه سبحانه نستمد العون، و به الاعتصام.

الثانى: لا يخفى أن النصوص المتقدمة لا تنهض ببيان اعتبار الصفات في حيضية الدم في موردها،

لأن الصفرة أخص من الدم الفاقدة للصفات، فنفي حيضتها أعم من نفي حيضتها، فلو كان مقتضى بعض الأدلة حيضية الدم مطلقا فلا مجال للخروج عنه بالنصوص المذكورة. و إلغاء خصوصية الصفرة فيها، و فهم أن المدار على فقد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٧

يوم أو يومين أو نحوه مما يصدق معه التقدم أو التأخر عرفا (١)، وإن كان

الصفات مطلقا بلا شاهد.

الثالث: في مرسله يونس القصيرة عن أبي عبد الله عليه السلام:

«وكل ما رأته المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض، وكل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (١). ولا بد من تنزيه في الحمرة على ما يناسب نصوص الاستظهار، وما تضمن أن ما يرى في ضمن العشرة فهو من الحيضة الأولى. ولعل الأقرب تنزيه على مستمرة الدم. فتأمل. وأما في الصفرة فيظهر الحال مما تقدم.

(١) أما مع التقدم فكأنه للتعبير بالتعجيل في موثق سماعة، بدعوى ظهوره في كون الدم المتقدم من شئون العادة لقربه منها، والتقيد بالقله في صحيح الصحاف واليومين في حديثي أبي بصير و معاوية بن حكيم.

فيخرج بذلك عن إطلاق القبلي في خبر علي بن أبي حمزة. مع أنه - مضافا إلى الإشكال في سنده - يشكل الإطلاق فيه، للمقابلة فيه بين التقدم والتأخر. قال سيدنا المصنف قدس سره: «إذ لو لم يكن المراد التقدم قليلا لم يكن وجه للمقابلة بينهما، إذ كل ما قبل الحيض السابق يصدق عليه أنه بعد الحيض اللاحق وبالعكس، بخلاف ما لو حمل على التقدم قليلا».

لكن التقيد باليومين مختص بالصفرة فالتعدي للدم موقوف على فهم عدم الخصوصية لها، وهو ممنوع. ومنه يظهر لزوم الجمود في الصفرة على اليومين وعدم التعدي لغيرهما مما يصدق معه التعجيل أو قلة التقدم، لورودهما في الدم.

وصحيح الصحاف مختص بالحامل التي ثبت فيها التفصيل بوجه خاص لا يجري في غيرها.

وأما التعجيل في الموثق فالظاهر أنه مطلق شامل للتقدم ولو كثيرا، كإطلاقات التحيض برؤية الدم. بل هو كالصریح من صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله:

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٨

...

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون [هي] أملك بنفسها.

قال: إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهي أملك بنفسها. قلت: فإن عجل عليها الدم قبل أيام قرئها؟ قال: إذا كان الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة التي طهرت منها، وإن كان الدم بعد العشرة أيام فهو من الحيضة الثالثة، وهي أملك بنفسها» (١)، حيث طبق الإمام عليه السلام التعجيل على ما إذا كان الدم قبل العشرة من الحيض الأول، فضلا عما بعدها مما قد يكون قبل العادة بسبعة عشر يوما.

وما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من الفرق بينه وبين الموثق بنسبة التعجيل فيه للدم وفي الموثق للوقت الذي يراد به العادة، فهو لا يصدق إلا إذا ظن من قرب الزمان منها أن المرئي دمها تقدم على وقتها. كما ترى، لأن تعجيل الدم إنما يكون مع تقدمه على وقته، فإذا صدق مع كثرة زمان التقدم صدق تعجيل الوقت أو العادة مع ذلك أيضا.

على أنه لا مجال لتنزيل تقدم الوقت على تقدم العادة، إذ لا يراد تقدمها بنفسها، ولذا لا يكون التقدم مرة موجبا لتقدم العادة الوقتية، بل لا بد من حمله على تقدم وقت الدم الخاص على العادة، فيكون نظيرا للصحيح.

مضافا إلى أن ما سبق في الموثق لو تم إنما يقتضى قصوره عن صورة زيادة التقدم، لا- ظهوره في عدم التحيض معها، فلا- ينافي

الصحيح الذي هو كالصريح في التحيض معها. و من هنا يتعين البناء على التحيض مع التقدم مطلقا، كما هو المحكى عن المشهور، بل عن ظاهر الروض أن الفرق في التقدم بين اليومين و الزائد إحداث قول ثالث، و إن قال شيخنا الأعظم قدس سرّه: «لكنه غير ثابت». نعم، قد يدعى لزوم تقييد الإطلاق المذكور بما إذا كان الدم واجدا للصفات، دون ما إذا كان فاقدا لها، لعموم أدلة الصفات. و هو مبنى على تمامية العموم المذكور..

و يأتي إن شاء الله تعالى الكلام في ذلك في ذيل المسألة.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب النكاح حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٦٩

أصفر رقيقا (١)، فترك العادة و تعمل عمل الحائض في جميع الأحكام (٢)،

هذا كله في التقدم، و أما التأخر فقد سبق أن خصوصية ذات العادة فيه مبنية على استفادته من دليل التقدم بالأولوية، لأن تأخر الدم يزيده انبعثا، أو من موثق سماعه بإلغاء خصوصية التقدم فيه، أو من عدم القول بالفصل بينه و بين التقدم. و على الأخيرين يتجه مشاركته للتقدم في التقييد بقصر الأمد لو تم فيه، أما على الأول فاللازم الإطلاق، بل أولوية التأخر الكثير، لأنه يوجب زيادة انبعث الدم، كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سرّه.

لكن سبق عدم تمامية الوجوه الثلاثة، و أنه لا خصوصية لذات العادة في التأخر، بل هي معه كالمضطربة، فيبتنى تحيضها على عموم حيضية الدم في غير العادة إذا كان واجدا للصفات أو مطلقا. و يأتي الكلام فيه عند الكلام في قاعدة الإمكان إن شاء الله تعالى، كما سيأتي الكلام في حكم الصفرة.

و أما ما في المبسوط من تحديد التقدم و التأخر بعشرة أيام، و أنه لو زاد على ذلك حكم بأنه ليس بحيض. فلم يتضح وجهه، و لا سيما مع ظهور كلامه في عدم حيضيته حتى لو استمر. إذ لم يعرف من أحد القول بأن التقدم على العادة من موانع الحيض.

(١) مما تقدم يظهر لزوم البناء على حيضية الصفرة في أيام العادة، أو قبلها بيومين لا أكثر، لاختصاص النصوص بذلك، و أنه لا مجال لتزليلها على ما يصدق معه التعجيل أو قلة التقدم. كما سبق أن مقتضى النصوص المتقدمة عدم حيضية الصفرة الابتدائية المتأخرة عن العادة، إلا أن يتعقبها دم محكوم بالحيضية، بحيث تكون قبله بيومين فما دون، فلا مجال للتحيض ظاهرا بها إلا مع إحراز ذلك.

(٢) كما هو مقتضى التعبد بحيضية الدم أو الصفرة الذي هو صريح غير واحد من النصوص المتقدمة و غيرها، و المستفاد عرفا مما تضمن منها ترتب بعض أحكامه كترك الصلاة، لظهور مساقها في المفروغية عن أن ترتبه متفرع على تحقق موضوعه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٠

و لكن إذا انكشف أنه ليس بحيض لانقطاعه قبل الثلاثة مثلا (١) وجب عليها قضاء الصلاة (٢).

المعهود، و هو الحيض، لا على موضوع آخر في قبالة.

(١) بناء على اعتبار التوالي في ثلاثة الحيض، أما بناء على عدمه فلا بد في لزوم التدارك من عدم عوده بنحو يتم به ثلاثة أيام في ضمن العشرة، فلو عاد انكشف كونه حيضا.

نعم، قد يشكل البناء على ذلك في الصفرة لو رأتها قبل العادة بيومين و تخلل النقاء بينها و بين الدم، إما لانصراف نصوص إلحاقها بالحيض إلى خصوص المتصل منها بالدم، أو لانصراف الدم في دليل تفرق ثلاثة الحيض إلى ما يقابل الصفرة مما يتضح صدق الدم عليه عرفا، لعدم وضوح صدقه على الصفرة بعد كون الدم فيها مختلطا بما لا يستهلك فيه، و لذا تضمن بعض النصوص المقابلة بينها و

بين الدم.

إلا- أن يكون دليل التفرق إطلاق دليل تحديد الحيض بثلاثة أيام، فيكفى إطلاق دليل إلحاق الصفرة بالحيض- لو تم بنحو يشمل المنفصلة عن الدم- في دخولها تحت إطلاق دليل تحديد الحيض. فتأمل جيدا.

(٢) كما ينكشف عدم خروجها عن العدة، و عدم وجوب الكفارة بوطئها لو قيل بوجوبها بوطء الحائض، إلى غير ذلك من أحكام الحيض التي يترتب الأثر العملي بانكشاف عدم ترتبه واقعا من أول الأمر، لعدم تحقق موضوعه.

تتميم: قاعدة الإمكان

إشارة

حيث عرفت أن الحكم بحيضية الدم في بعض الفروع السابقة يبتنى على عموم حيضية الدم الذي تراه المرأة، كما يبتنى عليه كثير من الفروع الآتية لزم التعرض للعموم المذكور و لدليله، و حيث كان الكلام فيه من شئون الكلام في قاعدة الإمكان كان المناسب الكلام فيها، فنقول بعد التوكل على الله سبحانه و تعالى و طلب العون و التوفيق و التسديد منه:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧١

...

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ١٧١

قد تكرر في كلماتهم أن كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض كقاعدة يرجع إليها في مقام العمل، و قد يستفاد ذلك من جملة من كلماتهم تبعا من دون أن يكون مقصودا بالأصل، فقد سبق من الخلاف الحكم بحيضية الصفرة و الكدرة في أيام إمكان الحيض مدعيا عليه الإجماع، و سبق من غير واحد موافقته، مع وضوح أن حيضية الصفرة و الكدرة فيها تستلزم حيضية الدم بالأولوية العرفية، و في الوسيلة أن دم الحيض إن اشتبه بدم الاستحاضة فهو حيض. و في الخلاف أن من عادتها خمسة أيام إذا رأت الدم عشرة أيام كان كله حيضا، قال: «لأنه زمان يمكن أن يكون حيضا».

و في المعتبر: «و ما تراه المرأة بين الثلاثة إلى العشرة حيض إذا انقطع، و لا- عبرة بلونه ما لم يعلم أنه لقرح أو عذرة، و هو إجماع، و لأنه زمان يمكن أن يكون حيضا، فيجب أن يكون الدم فيه حيضا» و نحوه في المنتهى، كما استدل فيه بقاعدة الإمكان على تحييض المضطربة و المبتدأ برؤية الدم، و على حيضية الدم إذا تقدم على العادة، فإن استدلالهم بالقاعدة ظاهر في التسالم عليها.

و في الشرائع: «و ما تراه من الثلاثة إلى العشرة مما يمكن أن يكون حيضا فهو حيض تجانس أو اختلف»، و قريب منه في النافع و التذكرة، و في الإرشاد: «و كل دم يمكن أن يكون حيضا فهو حيض»، و نحوه في القواعد و للمعة و محكى البيان، و زاد عليه في القواعد: «و إن كان أصفر أو غيره» و نحوه عن نهاية الأحكام مدعيا عليه الإجماع، و في جامع المقاصد: «هذا الحكم ذكره الأصحاب كذلك و تكرر في كلامهم، و يظهر أنه مما أجمعوا عليه» و اعترف في المدارك بأن الأصحاب قد ذكروه كذلك، و عن محكى شرح الروضة: «ذكره الأصحاب قاطعين به على وجه يظهر منهم اتفاقهم عليه»، و عن الذخيرة: «لا- أعرف في ذلك خلافا بين الأصحاب» و عن شرح المفاتيح أنه المعروف من مذهب الأصحاب، و عن حاشية المدارك: «أنهم لم يعولوا على الإمكان، و إنما عولوا على الإجماع، و المجمعون اطلعوا على المستند»، و في الجواهر:

«كما أنها عند المعاصرين و من قاربهم من القطعيات التي لا تقبل الشك و التشكيك».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٢

...

و لا يخفى أن حكم الأصحاب بذلك مع ظهور التسالم عليه من جماعة من أعيانهم، و دعوى الإجماع عليه أو على بعض صغرياته من جملة من أكابرهم، كاشف عن ثبوته في الجملة، لامتناع خطئهم عادة في مثل هذا الحكم مما يكثر الابتلاء به. و لا يمنع من ذلك القطع باستنادهم لبعض الوجوه الآتية، فضلا عن احتمال ذلك، لأن العلم بمستند الإجماع إنما يمنع من العلم بمضمونه إذا أمكن خطأ المجمعين على تقدير خطأ استدلالهم، و هو لا يمكن في المسائل التي يكثر الابتلاء بها، حيث يمتنع خفاء الحكم فيها على الأصحاب و خطؤهم في تشخيصه، بل يكشف إجماعهم فيها إما عن تمامية مستندهم، لاطلاعهم على ما يتمم دليлите و إن خفى علينا، أو عن وجود سيرة و نحوها موافقة لهم و إن غفلوا عن الاعتماد عليها أو التنبيه إليها و اعتمدوا على ما تخيلوا دليлите، أو عن خطأ اعتقاد أو احتمال اعتمادهم على المستند المذكور و أنهم قد اعتمدوا على غيره مما يصلح للاستدلال و إن لم يظهر لنا. نعم، لما لم تتفق دعاوى الإجماع السابقة في معقد واحد، بل اختلفت، و استفيد من بعضهم المفروغية عن الدعوى من دون تصد ليانها بوجه دقيق، و احتمال تسامح بعضهم في إطلاق معقد الإجماع، و كان المراد بالإمكان في كلامهم محتملا لمعان متعددة، لم ينهض الإجماع المذكور بتحديد القاعدة بالوجه الكافي، فلا بد من النظر في وجوه الاستدلال الأخر و تحديد مفاد ما ينهض بالاستدلال منها في نفسه و بعد النظر فيما يعارضه، و بعد تحديد ما يستحصل منها ينظر فإن لم يكن المتيقن من الإجماع المذكور منافيا له و لا أوسع منه لزم العمل به و لم يكن الإجماع حجة في غيره، و إن نافاه أو كان أوسع منه لم يعتد به و لزم النظر في المتيقن من الإجماع فيعمل به مع تحديده تفصيلا، و يحتاط في محتملاته مع تحديده إجمالا.

إذا عرفت هذا، فاعلم أنهم استدلو على القاعدة بوجوه..

الأول: الأصل.

ذكره غير واحد.

و قد يقرب تارة: بأنه مقتضى الظاهر، لأن غالب دم النساء هو الحيض، كما قرر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٣

...

في الجواهر.

و فيه - مع عدم الدليل على حجية الغلبة - أن الغلبة النوعية في النساء قد تعارض بالغلبة الشخصية كما في المرأة التي يكثر منها غير الحيض. كما تعارض فيما لو كان الدم فاقدا للصفات بغلبة واجدية دم الحيض لها، التي هي نوعية مثلها. و اخرى: باستصحاب عدم كون الدم من قرح أو عرق العاذل أو نحوهما مما تضمنت النصوص أو يعلم بخروج دم غير الحيض منه، كما قرر في المستند. و فيه:

أنه لا يحرز كونه حيضا إلا بناء على الأصل المثبت، بل الجارى هو استصحاب عدم الحيض، على ما تقدم نظيره عند الكلام في اعتبار التوالى في أقل الحيض.

و ثالثة: بأصالة الصحة، لأن الحيض مقتضى طبيعة المزاج و غيره من آفة، كما قد يظهر من الرياض، و ربما يكون هو مرجع الوجهين السابقين في كلماتهم. و فيه: أن المتيقن من بناء العقلاء على العمل بأصالة الصحة ترتيبهم أثر الصحة، كدفع ما يشك في صحته بدلا

عن المبيع الكلى، دون آثار لوازمها الخارجية، ككون الدم حيضاً. مع أنه لو جرى لاختص بمن يحتمل صحتها، دون من يعلم بعروض الآفة عليها إذا تردد دمها بين أن يكون حيضاً أو من الآفة.

الثاني: بناء العرف على ذلك،

كما عن محكى شرح المفاتيح. وقد يوجه لزوم متابعتهم في إحراز الحيض بأنه مقتضى الإطلاقات المقامية لأدلة أحكامه، إذ لما كان المخاطب بها العرف و كان القطع بالحيض متعذراً أو نادراً لهم، بل المعهود لهم الرجوع لطرق خاصة، كان ظاهر الخطاب بها إيكالهم في العمل بها لما هو المعهود لهم. و لم يرد من الشارع الأقدس الردع عن متابعتهم في التشخيص و لا بيان الضابط العام فيه ليستغنى به عما عندهم و يخرج عن مقتضى الإطلاقات المشار إليها.

و أما ما ورد في بيان شروط الحيض و موانعه أو عدم مانعية بعض الأمور - كالحمل - منه. فهو لا يقتضى حيضية واجد الشرط و فاقد المانع بنحو القضية الكلية، بل المهمة التي لا تصلح لتشخيص الدم الذي هو من الحيض خارجاً. و ورود بعض مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٤

...

تلك الأدلة للردع عما عليه العرف - بناء على مخالفتها لما عندهم - لا يقتضى الردع عن متابعتهم في غير موارد ما بعد أن كان مقتضى الإطلاقات المذكورة متابعتهم.

كما أنه لو وفقت بعض الأدلة الشرعية بتشخيص الحيض بمقدار معتد به لا يعلم بوجود ما زاد عليه - كإطلاق التحيض برؤية الدم في العادة، أو الواجد للصفات لو تم - فهي لا تمنع من الرجوع للعرف في التشخيص فيما زاد على ذلك، لعدم كونها بلسان الحصر و نفى ما عدا تلك الموارد لتنافي الإطلاقات المشار إليها.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في الاكتفاء بتشخيص العرف للحيض ما لم يثبت الردع عنه في مورد.

و أما ما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من أن العرف يبنى على حيضية كل دم يخرج من الرحم واقعا - لا ظاهراً، كما هو محل الكلام - و يناسبه اشتقاق الاستحاضة، لأنها استفعال من الحيض، فيكون ما دل على مباينة الاستحاضة للحيض رادعاً عما عليه العرف و كاشفاً عن خطئهم.

فهو لا - يخلو عن إشكال، لأن الظاهر مفروغية العرف عن كون الحيض طبيعياً للمرأة و أنه دورى في الشهر بقدر خاص، مع ما هو المعلوم من ابتلاء بعض النساء بدماء مستمرة لعوارض خاصة بهن، كما يناسب ظهور بعض النصوص «١» في المفروغية عن كون الاستحاضة من سنخ المرض.

و ليس إطلاق الاستحاضة على دمها لأنها من أفراد الحيض عندهم، بل لمشابقتها له في الخروج من الرحم أو اشتباهها به أو نحو ذلك، و لذا أطلقت على دمها في لسان الشارع الأقدس في مقام بيان عدم كونها بحكمه.

و من هنا لا يبعد كون تشخيص العرف للحيض حدسيا بالنظر لأماراته أو لأنه مقتضى الأصل.

نعم، لم يتضح بناؤهم على الحيض في موارد قاعدة الإمكان على عمومها

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٥

...

المتقدم فى كلماتهم، بل لا يبعد عدم بنائهم على حيضية الدم الخارج فى غير أيام العادة أو ما يقرب منها إذا كان فاقدا للصفات. كما لا يبعد أن يكون بناؤهم على حيضية الخارج فى العادة أو فى غيرها إذا كان بالصفات للعلم أو الاطمئنان بحيضيته، لا لحجية الصفات بنظرهم بحيث يعمل عليها مع وجود مثير لاحتمال عدم الحيض بنحو معتد به.

الثالث: ما فى كشف اللثام من أنه لو لم يعتبر الإمكان لم يحكم بحيض،

إذ لا طريق لليقين به، و الصفات إنما تعتبر عند الحاجة إليها لا مطلقا، للنص و الإجماع على انتفائها. انتهى.

و هو يتبنى على ما سبق من عدم صلوح أدلة الشروط و الموانع لبيان حيضية واجد الشرط و فاقد المانع بنحو القضية الكلية، بل المهملة. و عدم تمامية عموم حجية الصفات الذى يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى، و الذى لا ينافيه جواز انتفائها عن الحيض، لأنه يستلزم عدم كشف انتفائها عن عدم الحيضية، و لا ينافى الملازمة بينها و بين الحيضية التى تكفى فى اليقين بالحيضية معها. بل لو فرض عدم ملازمتها للحيضية أمكن حجيتها عليها، للاكتفاء فى الحجية بالاحتمال و لا يعتبر اليقين.

و كيف كان، فالوجه المذكور لا يقتضى البناء على الحيضية فى جميع موارد قاعدة الإمكان، بل وجود ما يصلح لإحرازه فى الجملة، و يكفى فى ذلك السيرة، لما هو المعلوم من عدم البناء على الاقتصار فى مورد الشك فى حيضية الدم على الاحتياط فى مورد العلم الإجمالى، و استصحاب الحيض أو عدمه فى غيره. لكن يلزم الاقتصار على المتيقن من طرق الإحراز، و لعله مقتضى بعض الإطلاقات الآتية. و منه يظهر حال الاستدلال بالسيرة على القاعدة.

الرابع: النصوص الكثيرة الظاهرة فى الاكتفاء فى التحيض بإمكان حيضية الدم،

و إن لم يحرز بأماره أو يقين.

منها: قوله عليه السلام فى موثق سماعة المتقدم معللا التحيض بالدم المتقدم على مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٦

...

العادة: «فإنه ربما تعجل بها الوقت» (١) لظهوره بمقتضى ارتكازية التعليل فى الاكتفاء باحتمال حيضية الدم من دون خصوصية للتعجيل المختص بذات العادة، لعدم دخلها ارتكازا، بل الحكم معها أخفى، لأن وجود العادة صالح للأمارية على عدم حيضية ما يخرج فى غيرها.

نعم، لو اختص بما يقرب من العادة أمكن رجوعه إلى أمارية العادة على حيضية الدم فيما يقرب منها، فيختص بذات العادة. لكن سبق المنع منه عند الكلام فى مقدار التقدم على العادة، مع أن لسانه لم يتضمن أمارية العادة على حيضية ما يقرب منها، بل احتمال تقدم الحيض عليها، فلو لا- المفروغية عن الاكتفاء فى التحيض باحتمال كون الدم حيضا لم يحسن الاكتفاء بذلك فى التعليل فى ذات العادة، كما نبه له فى الجملة سيدنا المصنف قدس سره.

و منها: ما ورد فى الحامل من تعليل تحيضها بالدم بأنها قد تحيض، ففى صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألت عن الحبلى ترى الدم أ تترك الصلاة؟»

فقال: نعم، إن الحبلى ربما قذفت بالدم» (٢)، و فى مرسل حرير عن أحدهما عليهما السلام: «تدع الصلاة فإنه ربما بقى فى الرحم الدم و لم يخرج و تلك الهراقة» (٣)، لظهور التعليل فيهما فى المفروغية عن الاكتفاء بالاحتمال. و خصوصية الحمل ملغية عرفا، لعدم دخلها

ارتكازا. بل الحكم معها أخفى، لبعد حيض الحامل، فيلزم البناء على العموم محافظة على ارتكازية التعليل. و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من المناقشة فيهما و في موثق سماعة بأن (ربما) للتكثير جىء به لرفع الاستبعاد و لم يقصد تعليل الحكم بالاحتمال. فهو كما ترى، لقوة ظهور (ربما) فى التقليل، و ظهور الكلام فى التعليل. مع أن الحكم ليس باحتمال الحيض، ليكتفى برفع الاستبعاد، بل بترك الصلاة الموقوف على إحراز الحيض، و لا يكفى فى إحرازه رفع الاستبعاد، إلا أن يرجع إلى الاكتفاء فيه بالاحتمال.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٧

...

و ربما يكون مثلهما فى ذلك صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الحبلى ترى الدم؟ قال: نعم، إنه ربما قذفت المرأة الدم و هى حبلى» (١)، و صحيح سليمان بن خالد: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك الحبلى ربما طمشت؟ قال: نعم، و ذلك أن الولد فى بطن أمه غذاؤه الدم فربما كثر ففضل عنه، فإذا فضل دفقته، فإذا دفقته حرمت عليها الصلاة» (٢).

اللهم إلا أن يقال: التعليل فيهما مسوق لبيان إمكان حيض الحامل، لا لتحيضها بالدم المجهول الحال، ليدل على الاكتفاء فى التحيض باحتمال حيضه الدم، و لا ينافى ذلك ذيل الصحيح الثانى، إذ لعل الأمر فيه بالتحيض ابتداء من الإمام عليه السلام لا لكونه مسئولا عنه، و هو إنما يدل على حرمة الصلاة مع حيضه الدم واقعا، لا مع احتمالها.

فالأولى التمسك بما تضمن تحيض الحامل برؤية الدم من دون تعليل، كصحيح صفوان: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الحبلى ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام تصلى؟ قال: تمسك عن الصلاة» (٣) لشمول إطلاقه لما إذا لم يكن فى العادة و لا بالصفات، مع ما هو المعلوم - و لو بقريئه النصوص السابقة - من عدم العلم بحيضه دم الحامل، و من القريب جدا إلغاء خصوصية الحمل فيه، لما أشرنا إليه فى الحديثين الأولين، و إن افترقا عنه بأن لسان التعليل ملزم بالتعدى عن مورده محافظة على ارتكازيته.

و دعوى: ورود الإطلاقات المذكورة لبيان عدم مانعية الحمل من الحيض من دون نظر إلى كيفية إحرازه، بل ظاهرها الإيكال فيه إلى ما يحرز به حيض غيرها.

مدفوعة بأن وروده لبيان ذلك لا- ينافى ثبوت الإطلاق له بلحاظ الإحراز أيضا بمقتضى الحكم فيه بترتيب أثر الحيض بمجرد رؤية الدم فيه، و لا سيما مع تنبيه السائل على استمراره ثلاثة أيام أو أربعة الذى هو دخیل فى حيضته، فعدم التعرض فى الجواب لاعتبار ما زاد على ذلك فى التحيض ظاهر فى عدمه و الاكتفاء بما ذكره السائل.

نعم، سبق احتمال تقييده فى الحامل بغير الدم الأصفر، فلا مجال للتمسك

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٨

...

بإطلاقه في غير الحامل لو تم إلغاء خصوصيتها، لأنه فرع إرادته إطلاقه في مورده، بخلاف التعليل، فإنه راجع إلى كبرى مستدل بها على حكم المورد، فلا يلزم من تقييد الحكم في مورد الاستدلال بها تقييدها. فلاحظ.

ومنها: موثق عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «في امرأة نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوما، ثم طهرت، ثم رأت الدم بعد ذلك. قال: تدع الصلاة، لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس»^١، لظهوره في الاكتفاء في البناء على حيضية الدم بعدم مانعية ما يتوهم مانعيته، وهو عدم تخلل الطهر، لمضى أيامه مع أيام النفاس.

و مقتضى ارتكازية التعليل إلغاء خصوصية النفاس في ذلك، خصوصا مع كون الحيض أبعد مع مسبقيته باستمرار الدم، فيكون مرجع التعليل إلى الاكتفاء في البناء على الحيضية بعدم المانع منها.

وما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه في مقام بيان عدم مانعية الدم الأول عن حيضية الثاني التي توهمها السائل، وإن كان مسلما، إلا أن الحكم فيه بترك الصلاة ظاهر في إرادته فعلية التحيض لأجل عدم المانع، لا مجرد إمكانه وإن لم يكن فعليا لعدم إحراز حيضية الدم.

ومثله دعوى: أن ظهوره في كون تمام الثلاثين يوما نفاسا مانع من التمسك به.

لاندفاعها بأن ذلك لم يتضمنه كلام الإمام عليه السلام وإنما فرض السائل عمل المرأة عليه، ولا مجال لاستفادة إمضاء الإمام عليه السلام لذلك بعد عدم سوق السؤال له، بل لمعرفة حكم الدم الثاني، وبعد حكمه عليه السلام بجواز أيام الطهر مع أيام النفاس، إذ كما يمكن حمله على جواز أيام الطهر التي تعودتها فيما سبق - وإن لم يكن لها طهر فعلا - مع أيام النفاس الحقيقية، فيدل على إمضاء كون تمام الثلاثين نفاسا وإلى عدم اعتبار فصل أقل الطهر في مورده، كذلك يمكن حمله على جواز أيام طهرها الحقيقية الفعلية

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٧٩

...

مع أيام النفاس التي تخيلتها، فيدل على الردع عن كون تمام الثلاثين نفاسا وأن بعضها طهر حقيقة و تحقق الفصل بأقل الطهر، و الثاني أنسب بعدم اشتمال الحديث على فرض كون المرأة ذات عادة وأن ولادتها في أيام عادتها، و بظهوره في المفروغية عن اعتبار فصل أقل الطهر على أن عدم العمل به في ذلك لا يستلزم عدم العمل بالكبرى المستفادة من التعليل فيه، فإنها أجنبية عنه.

ومنها: جملة من النصوص الحاكمة بالتحيض بالدم من دون تنبيه إلى لزوم إحراز حيضته مثل ما ورد في الاشتباه بدم العذرة «١» من الحكم بالتحيض بمجرد انغماس القطنة، مع وضوح أنها علامة على عدم كون الدم من العذرة، لا على كونه حيضا.

وما ذكره غير واحد من أن موردها ما إذا علم من الخارج انتفاء الثالث، غير ظاهر المأخذ، بل قد ياباه ما في بعضها من فرض عدم طمث المرأة قبل ذلك. و مجرد ما تضمنه بعضها من اختلاف القوابل في أنه من الحيض و العذرة لا يقتضي الانحصار بهما.

و أما ما في الجواهر من أنه لو كان البناء على قاعدة الإمكان لم يحتج للاختبار.

فيدفعه أن ذلك إنما يدل على عدم الرجوع للقاعدة من دون اختبار، أو على اختصاصها بالدم الذي يعلم أنه من الرحم، و لا يمنع من دلالتها على الرجوع إليها بعد الاختبار و انكشاف كون الدم من الرحم.

نعم، قد تتم دعوى الاختصاص بما إذا علم بعدم الدم الثالث فيما ورد في الاشتباه بالقرحة، لقول السائل: «و الدم سائل لا تدري من دم

الحيض أو من دم القرحة» (٢)، و إن كان الظاهر أنه لا منشأ للتردد بينهما إلا سيلان الدم القابل لهما و لغيرهما، فيدل بالتقرير على المفروغية عن أن الدم السائل يبنى على حيضيته مع العلم بكونه من الرحم.

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٠

...

و كذا حديثا محمد بن مسلم «١» المتقدمان في اعتبار التوالى في ثلاثة الحيض و صحيح عبد الرحمن «٢» المتقدم هناك - و هنا عند الكلام في مقدار التقدم عن العادة - المتضمنه أن ما يرى قبل العشرة من الحيضة الأولى، و ما يرى بعدها من الحيضة المستقبلة. و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أنها مسوقة لبيان إلحاق الدم المفروغ عن حيضيته بإحدى الحيضتين. ممنوع لعدم الإشعار فيها بالمفروغية عن حيضيه الدم الذى أخذ في موضوعها، بل قد يأباه فرض السائل في الأخير تعجيل الدم قبل أيام القرء المناسب للتشكيك في حيضيته.

و مثلها صحيح العيص: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ذهب طمثها سنين [سنه] ثم عاد إليها شيء. قال: تترك الصلاة حتى تطهر» (٣).

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن التعبير فيه بالعود يصلح قرينه على اختصاصه بصورة إحراز الحيض بالعلم أو العلمى، و كأن الوجه في السؤال احتمال كون انقطاعه مدة طويلة مانعا عنه شرعا.

فهو كما ترى، لا- يناسب العدول في فاعل (عاد) من ضمير: (طمثها) إلى (شيء) الظاهر في الابهام، و لا سيما مع مناسبة الانقطاع للجهل بحال الدم. كما أنه يبعد جدا كون منشأ السؤال احتمال مانعية الانقطاع من ترتب أحكام الحيض عليه.

ثم إنه لا يخفى أن كلا من هذه النصوص و إن اختص ببعض الموارد، فالأول مختصة بالاشتباه بالعدرة أو القرحة، و نصوص التفصيل بين ما قبل العشرة و ما بعدها مختصة بمن تقدم منها الحيض دون المبتدأه، و صحيح العيص مختص بقسم منها و هى التى انقطع حيضها ثم عاد، إلا أن إلغاء خصوصية مواردنا قريب جدا. و لا أقل من الاستدلال بمجموعها على العموم.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١، و باب: ١١ من الأبواب المذكورة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨١

...

نعم، الجمود على لسانها يقتضى البناء على حيضيه الدم في مواردنا واقعا- لا ظاهرا، كما هو مفاد قاعدة الإمكان- إلا أن من القريب تنزيلها على القضية الظاهرية بلحاظ المفروغية عن أصالة كون الدم حيضا، فتطابق مفاد التعليقات السابقة، كما تقدم تنزيل إطلاق تحيض الحامل بالدم على القضية الظاهرية بلحاظ التعليقات الواردة فيها. و لا سيما مع بعد انحصار الدم في الحيض و ارتكاز عدم المانع من خروج غيره.

هذا وقد يستدل على القاعدة بنصوص آخر، كصحيح يونس بن يعقوب:

«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تدع الصلاة. قلت:

فإنها ترى الطهر ثلاثة أيام أو أربعة. قال: تصلي. قلت فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة [أيام] قال: تدع الصلاة ... تصنع ما بينها وبين شهر فإن انقطع الدم وإلا فهي بمنزلة المستحاضة» (١).

وصحيح أبي بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الدم خمسة أيام والطهر خمسة أيام وتري الدم أربعة أيام وتري الطهر ستة أيام. فقال: إن رأيت الدم لم تصل، وإن رأيت الطهر صلت ما بينها وبين ثلاثين يوما، فإذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما صبيا اغتسلت واستتفرت» (٢ ... ٢) حيث لا طريق لإحراز حيضه الدم خصوصا مع هذا الاضطراب لو لا قاعدة الإمكان.

وموثق سماعه في الجارية أول ما تحيض فتتعد في شهر يومين وفي آخر ثلاثة حيث قال عليه السلام: «فلها أن تجلس وتدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة» (٣ ... ٣).

حيث حكى عن بعض مشايخنا الاستدلال به على جريان القاعدة في المبتدأ، لظهوره في أن المدار في ترك الصلاة على رؤية الدم. وكذا نصوص الاستظهار الحاكمة بالتحيض بالدم المستمر بعد العادة قبل العشرة (٤)، ونصوص الاستبراء الحاكمة ببقاء الحيض بخروج شيء من الدم على

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٢

...

القطنة (١)، وما تضمن أن الصفرة في أيام الحيض حيض (٢)، بناء على أن المراد بها أيام إمكانه، كما سبق من جماعة، ونصوص إفتار الصائمه برؤية الدم في النهار (٣)، إذ لا يقين بحيضه الدماء المذكورة في هذه النصوص.

لكن ذكر شيخنا الأعظم قدس سره لزوم حمل الصحيحين على المتحيرة، فتحيض بكل دم لاحتمال كونه هو الحيض، دون غيره، حتى يتضح لها الحال، لا أنها تبنى على حيضه كل منها، إذ البناء على أن الجميع حيض واحد مستلزم لتجاوز الحيض العشرة، وعلى أن كلا منها حيض مستقل لكون الطهر بين الحيضتين دون العشرة.

وما ذكره وإن كان متينا - كما ذكره غير واحد و سبق عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدمين - إلا أنه لا ينافي الاستدلال بهما على المطلوب، لوضوح أنه لو لا لزوم التحيض بكل دم يمكن حيضته لم يبين على حيضه شيء من الدماء المذكورة، بل البناء على حيضه كل منها عند الابتلاء به يقتضى البناء على حيضه الدم المنفرد بالأولوية.

نعم، استشكل سيدنا المصنف قدس سره في الاستدلال بهما على القاعدة، قال:

«لامتناع الحيض في تمام الشهر، فتكون متعارضة التطبيق بالإضافة إلى كل واحد من الدماء. وخروج الدم السابق عن محل الابتلاء بالإضافة إلى بعض الأحكام لا يقدح في التعارض، ولو بالإضافة إلى بعض الأحكام الأخر، مثل قضاء الصلاة».

وما ذكره لا يخلو عن وجه، حيث لا إشكال ظاهرا في وجوب القضاء بانكشاف عدم الحيض لعموماته، ولخصوص مرسله يونس القصيرة فيمن رأيت الدم يومين ولم يتم لها ثلاثة في ضمن العشرة (٤).

و من هنا لا مجال لحمل الأمر بترك الصلاة على إحراز حيضه الدم بالقاعدة،

(١) راجع الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

(٣) راجع الوسائل باب: ٥٠ من أبواب الحيض.

(٤) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٣

...

بل لعل الأقرب حمله على الاحتياط تقديمًا لاحتمال الحيض على احتمال الطهر في الصلاة لأهميته، أو للتسهيل تجنبًا للحرص بأعمال أحكام المستحاضة، فإن أمكن ذلك و رفعت اليد عن لزوم الاحتياط بالصلاة برجاء المطلوبة، و إلا تعين طرحها. و على كل حال لا مجال للاستدلال بهما على قاعدة الإمكان.

و أما ما عن بعض مشايخنا من أن لزوم التأويل و التصرف في الفقرات المتأخرة من صحيح يونس لا- يمنع من الاستدلال بالفقرة الأولى منه، لأنها مستقلة سؤالًا و جوابًا، بخلاف صحيح أبي بصير، لاشتماله على سؤال واحد عن مجموع الدماء.

فهو لا- يخلو عن إشكال، لأن إجمال الفقرات المتأخرة من صحيح يونس إنما هو لامتناع حيضه جميع الدماء المذكورة فيه، و هو يقتضى إجمال الفقرة الأولى أيضا، لعدم المرجح لها، و لا سيما مع الحكم في ذيله بأنها تصنع ذلك إلى شهر، لظهوره في كون تمام الفقرات متضمنة وظيفه واحدة في تمام الشهر، و المفروض عدم البناء على ذلك.

و أما موثق سماعة فظاهر قول السائل فيه: «أول ما تحيض» المفروغة عن حيضه الدم، فيكون أجنيا عما نحن فيه.

كما أن نصوص الاستظهار- مع اختلافها في قدره و حكمه- مختصة بموردها، و محتملة للجري على الاستصحاب دون قاعدة الإمكان، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره.

و مثلها نصوص الاستبراء. كما تقدم أن حمل النصوص المتضمنة أن الصفرة في أيام الحيض حيض على أيام الإمكان مخالف لظاهرها، بل للمقطوع به من بعضها.

و أما نصوص إفطار الصائمه برؤية الدم فهي واردة لبيان مفطرية الدم في أى جزء وقع من النهار، لدفع احتمال عدم مفطرية الحيض الواقع في أثنائه، كما تضمنته بعض النصوص، فلا إطلاق لها في حيضه الدم، لتنعف فيما نحن فيه، كما نبه له غير واحد.

و من هنا يتعين الاقتصار في الاستدلال على ما تقدم مما هو تام دلالة و سندًا، و كفى به دليلا يخرج به عن استصحاب عدم الحيض. و منه يظهر ضعف ما في جامع المقاصد من أنه لو لا الإجماع لكان الحكم بذلك مشكلا، لا بتناؤه على ترك المعلوم ثبوته

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٤

...

في الذمة تعويلا على مجرد الإمكان، و ما عن الأردبيلي من اختصاص الحكم بالحيض بما إذا امتنع غيرها، الذي هو في الحقيقة إنكار للقاعدة.

و مثله ما في المدارك من اختصاص ذلك بما إذا كان الدم بصفة الحيض أو في العادة، لعموم ما دل على حجية الصفات على حيضه الدم، و على أن الصفرة في أيام الحيض حيض. لظهور كلامه في عدم نهوض الأدلة بعموم التحيض بالدم، و قد عرفت نهوض

ما تقدم من النصوص بذلك.

نعم، قد يدعى لزوم رفع اليد عن العموم المذكور بما تضمن عدم حيضية فاقد الصفات، وهو موقوف على ثبوت عموم حجية الصفات نفيا وإثباتا.

ولا بد في إثباته أو نفيه من النظر في النصوص الدالة عليه، وهي صحيح معاوية بن عمار: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إن دم الاستحاضة والحيض ليس يخرجان من مكان واحد، إن دم الاستحاضة بارد، وإن دم الحيض حار» (١)، وصحيح حفص بن البختري: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة فسألتها عن المرأة يستمر بها الدم، فلا تدرى أحيض هو أو غيره؟ قال: فقال لها: إن دم الحيض حار عيب أسود له دفع وحرارة، ودم الاستحاضة أصفر بارد، فإذا كان للدم حرارة ودفع وسواد فلتدع الصلاة» (٢)، وما في موثق إسحاق بن جرير الوارد في مستمرة الدم أيضا: «قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها... فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، ودم الاستحاضة دم فاسد بارد» (٣)، وما في مرسله يونس الطويلة في المستحاضة التي اختلطت أيامها من قوله عليه السلام: «فقال لها النبي صلى الله عليه وآله: ليس ذلك بحيض، إنما هو عرق، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصى... فهذا يبين أن هذه امرأة قد اختلط عليها أيامها... فلماذا احتاجت أن تعرف إقبال الدم من إدباره وتغير لونه من السواد إلى غيره، وذلك أن دم الحيض أسود يعرف» (٤)...

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٥

...

وقد صرح في الروض والمدارك بأن الصفات المذكورة في النصوص بمجموعها خاصة مركبة للحيض. وكأن مرادهما أن الخاصة المركبة هي غلبة عروضها، لا فعليتها، ليناسب ما ذكره هما وغيرهما من الأصحاب ويستفاد من النصوص من أنها صفات غالبية لا دائمية، فلا يكون وجودها أو عدمها دليلا قطعيا على الحيض أو عدمه.

لكن صرح في المدارك بأن مقتضى نصوص الصفات أنها متى وجدت حكم بحيضية الدم، ومتى انتفت حكم بعدمها إلا بدليل من خارج، وحكاة شيخنا الأعظم قدس سره عن بعض من تأخر عنه، وهو راجع إلى الأمارية المستلزمة للحكم بأحد الأمرين ظاهرا لا واقعا.

[الكلام في عموم حجية الصفات]

ولا يخفى أن الحكم بحيضية الدم الواجد للصفات لا يحتاج فيه لهذه النصوص، حيث يكفي فيه عموم النصوص التي تقدم الاستدلال بها لقاعدة الإمكان، وإنما المهم الحكم بعدم حيضية الفاقد لها، لكونه مخالفا لعموم نصوص القاعدة.

فكأن الوجه فيه استفادة عموم حجيتها وجودا وعدمها من النصوص السابقة، وعدم الاقتصار فيها على مستمرة الدم ونحوها - ممن لا مجال فيها لقاعدة الإمكان، للتعارض في تطبيقها - إما لإطلاق صحيح معاوية، أو لأن ورود باقى النصوص المتقدمة في مستمرة الدم لا يوجب اختصاصها بها، لما في كلام بعضهم من أن خصوصية المورد لا تخصص الوارد.

لكن قد يستشكل في الاستدلال بصحيح معاوية بما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن المنساق من ذكر صفات الحيض لزوم الحكم به معها، لا بانتفائه بدونها.

وفيه: أنه إنما يتم فيما إذا كان بيان الصفات بلسان بيان علامات الحيض، دون ما إذا كان بلسان القضية الحملية الظاهرة في الكلية و لزوم المحمول للموضوع - دون المهملة - كما في المقام، حيث يلزمها انتفاء الموضوع بانتفاء المحمول.

غايته أن ثبوت تخلف الصفة في بعض الموارد ملزم بحملها على القضية الغالبية سقت للتعبد بمقتضى الغلبة ظاهراً، و هو عدم حيضية فاقد الصفة. على أن فقد صفة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٦

...

الحيض لما كان مستلزماً لتحقيق صفة الاستحاضة، كان مقتضى الصحيح المذكور الحكم بها في الدم الفاقد للصفة. و سيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام في ذلك.

فالعمدة في الإشكال في الصحيح أنه لا قرينة على سوق ذكر الصفات فيه لبيان حجيتها، بل قد يكون الغرض منه التنبيه لما قد يوجب العلم بالحيضية و لو بضميمة بعض القرائن غير المنضبطة.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن حمل الكلام على غير مقام التشريع مع الحاجة إليه خلاف الأصل في الكلام الصادر من الشارع، إنما يتم مع إحراز صدور الكلام بداعي الحث على العمل لو تردد بين كونه بداعي التشريع و كونه بداع آخر من إرشاد أو بيان مراد المتكلم الشخصي أو نحوهما، لا في مثل المقام مما لا قرينة فيه على ذلك، بل احتمال كون الغرض التنبيه لما يوجب العلم. و لو فرض الظن أو الاطمئنان و لو بالنظر لبقية النصوص بسوق الصحيح لبيان الحجية فلا- طريق لإثبات عمومها به، بل قد تختص بمستمرة الدم.

و دعوى: أنه مخالف للإطلاق. مدفوعة بأن ذلك إنما يتم لو كانت الحجية مفاد نفس الكلام، لا في مثل المقام، حيث كان مفاد الكلام قضية واقعية سقت لبيان الحجية، لأن ذلك راجع إلى احتفاف الكلام بقرينة توجب صرفه لذلك من سؤال أو نحوه، فمع تردد القرينة بين ما يقتضى العموم و ما يقتضى الخصوص لا طريق لإحراز العموم، لأن أصالة الإطلاق إنما يعول عليها عند الشك في قرينة التقيد، لا مع تردد مفاد القرينة بين التقيد و الإطلاق.

هذا و قد عمم المحقق الخراساني قدس سره الإشكال المذكور لصحيح حفص و موثق إسحاق، لأن لسانهما في ذكر الصفات لا يتضمن الإرجاع إليها تعبداً، بل بيان اتصاف الحيض بها بنحو القضية الواقعية، و أما مرسله يونس فهي و إن تضمنت الإرجاع، إلا أنها لم تتضمن الإرجاع لصفات الحيض، بل لإقبال الدم و إدباره و إن كان الدم بتمامه بصفات الحيض أو بصفات الاستحاضة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٧

...

لكنه يشكّل بأن اشتمال الصحيح و الموثق على السؤال عن حكم اشتباه الدم موجب لظهور الجواب فيهما في سوق القضية الواقعية الغالبية ليعمل عليها عند الاشتباه، بل هو صريح قوله عليه السلام في الصحيح: «إذا كان للدم حرارة و دفع فلتدع الصلاة».

كما أنه لو تم ما ذكره في مرسله يونس أمكن جريانه في غير مستمرة الدم لو اختلف دمها، فيحكم بحيضية الأشد منه، لا بحيضية تمامه، عملاً بعموم قاعدة الإمكان.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في أن مفاد النصوص الأخيرة الثلاثة في حجية الصفات بنحو يمكن أن يرجع إليها في غير مستمرة الدم.

و إنما الإشكال في عمومها لها، كما عرفته ممن سبق، أو اختصاصها بمستمرة الدم، كما أصر عليه شيخنا الأعظم قدس سره و غيره و نسب للمشهور، و يناسبه ما تقدم من الأصحاب في قاعدة الإمكان.

الظاهر الثاني لأن المورد إنما لا يخصص الوارد فيما لو كان لسان الوارد عاما، و لا مجال لذلك في هذه النصوص، لأن ما تضمنته من اتصاف الحيض بالصفات المذكورة، و إن كان يعم كل حيض و لا يختص بحيض مستمرة الدم، لإطلاق لفظ (الحيض) في هذه النصوص، و لمناسبته لظهور كون الصفات طبيعية له، و الاستمرار من العوارض التي لا دخل لها بطبيعة الدم ارتكازا، إلا أن الاتصاف المذكور لما كان غالبا لا دائما لم يمكن الرجوع إليه في معرفة حيضية الدم و عدمها إلا بإرجاع الشارع إليه، و المتيقن من إرجاعه إليه حال استمرار الدم الذي هو مورد النصوص.

و لا مجال لإلغاء خصوصية الاستمرار مع قوة احتمال دخلها، بلحاظ عدم جريان قاعدة الإمكان فيه، لامتناع كونه حيضا بتمامه، فكما أمكن عدم رجوع ذات العادة إليها للاستغناء عنها بحجية العادة كذلك يمكن عدم رجوع غير مستمرة الدم إليها للاستغناء عنها بقاعدة الإمكان.

و دعوى: أن سوق قوله عليه السلام في صحيح حفص: «ان دم الحيض حار ...»
و قوله عليه السلام في مرسله يونس: «و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف ... تمهيدا للحكم
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٨

...

بالحيض بواجد الصفات و تعليلا له ملزم بالتعدي عن مورده تبعا لعموم العلة.
مدفوعة بأن التعدي عن مورد التعليل مختص بما إذا كانت ارتكازية التعليل مناسبة لإلغاء خصوصية مورده، و هو إنما يتم لو كانت القضية في التعليل كلية، دون ما إذا كانت غالية، لعدم وضوح عموم أمارية الغلبة ارتكازا، بل لا يبعد عن الارتكاز اختصاصها بما إذا احتيج إليها و لم يكن هناك مرجع آخر من أصل أو أماره، و لعله لهذا تضمنت مرسله يونس تعليل رجوع من اختلطت عليها أيامها للصفات بالحاجة إليها بسبب تعذر الرجوع للعادة.

نعم، قد يتعدي من المستمر لما يشبهه في عدم جريان قاعدة الإمكان، كالدّم المتقطع الذي لا يمكن كونه بتمامه حيضا، كما تضمنته بعض النصوص «١». فلاحظ.

و دعوى: أن ظاهر قول المرأة في صحيح حفص: «و الله أن لو كان امرأة ما زاد على هذا» و قول الأخرى في موثق إسحاق: «أ تراه كان امرأة مرة» كون الرجوع للصفات المذكورة ارتكازيا عرفيا، لأجل كونها من صفاته الطبيعية، لا تعديا مغفولا عنه عرفا.
مدفوعة بأن ارتكازية الرجوع للصفات المذكورة لا تناسب ظهور الحديثين في تحير المرأتين في تمييز الحيض، و كلاهما إنما يدل على تعجبهما من إحاطة الإمام عليه السلام بصفات الدم و دقة وصفه له بما لا يدركه عادة إلا النساء، لا على ارتكازية الإرجاع للصفات. على أن ارتكازية الإرجاع لها في مورد الحديثين، و هو استمرار الدم لا يستلزم عموم ارتكازيته لغيره.

و من جميع ما سبق يظهر عدم إمكان الاستدلال بما تضمنته هذه النصوص من ذكر صفات دم الاستحاضة. بدعوى: أن الصفات المذكورة لما كانت مضادة لصفات الحيض و كان فقد صفات الحيض مستلزما لها، فيلزم لأجلها البناء على كون الدم استحاضة لا حيضا.

(١) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٨٩

...

لاندفاعه بأن ذكر صفات الاستحاضة لما كان غالبا كذكر صفات الحيض، جرى فيه ما سبق من عدم الرجوع إليه إلا بإرجاع الشارع، والمتيقن من إرجاعه صورة استمرار الدم.

نعم، لو تم سوق صحيح معاوية بن عمار لبيان حجية الصفات مطلقا اتجه الاستدلال المذكور فيه، كما تقدم. وأما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن الظاهر من الاستحاضة في تلك الأخبار - على ما يساعد عليه تنوع الأخبار و تصريح أهل اللغة - هو الدم المتصل بدم الحيض، بل خصوص الكثير من أقسامها.

فهو وإن كان قريبا في الجملة، إلا أن خصوصية الاتصال ملغية عرفا - بل قطعاً - في اتصاف الدم بصفاته، بل هو تابع لخصوصيته الذاتية، فإذا كانت الصفات المذكورة من شئون الدم المتصل بالحيض الخارج عنه كانت من شئون ذاته وإن خرج وحده ولم يتصل بالحيض، فلو كان دليل علاميته مطلقا شمل حال خروجه وحده، واحتمال كون المتصل بالحيض مخالفا للخارج وحده في الصفات الطبيعية بعيد جدا.

هذا وقد يدعى أن قول المرأة في صحيح حفص: «فلا تدري [حيض] أحيض هو أو غيره» ظاهر في احتمال كون الدم كله حيضا، وهو يناسب ما كان دون العشرة، فليحمل الاستمرار فيه على الزيادة على العادة.

لكنه يندفع بأن عدم احتمال كون الدم بتمامه حيضا مع الزيادة على العشرة إنما هو بالنظر لعموم الأدلة الشرعية، وهو كعدم احتمال كونه بتمامه غير حيض مع النقيضة عنها والتجاوز عن العادة، أما مع قطع النظر عنها فالاحتمال المذكور ممكن كالأحتمال الآخر الذي يتضمنه السؤال أيضا.

ومن هنا كان من القريب جدا الحمل على الاستمرار مع الزيادة على العشرة أو ما زاد على ذلك على ما يأتي في محله، لأن التجاوز عن العادة من دون تجاوز للعشرة بسبب تعارفه كثيرا لا يعتد به في احتمال عدم الحيض، بل هو لا يناسب السؤال، لعدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٠

...

الإشارة فيه لكون المرأة ذات عادة، ولا - الجواب للبناء منهم تبعا للنصوص على حيضية ما في العادة، بل ما زاد عليها في الجملة من دون نظر للصفات. فيتعين حمل الجواب على تمييز الحيض عن غيره في مستمرة الدم، لا بيان أن الدم كله حيض أو كله استحاضة.

[قصور قاعدة الإمكان عن الصفة]

ومن هنا يتعين الاقتصار في حجية الصفات على مستمرة الدم ونحوها ممن لا تجرى في حقها قاعدة الإمكان، كما يؤيده عدم الإشارة إليها في نصوص قاعدة الإمكان المتقدمة، مع أن فيها ما ورد في مورد قوة احتمال عدم الحيض الذي يناسب فيه التنبيه إلى أمارات عدمه، مثل نصوص الحامل و موثق عبد الله بن المغيرة في النفساء و صحيح عبد الرحمن فيمن تعجل بها الدم - المصرح بعموم فرضه لما إذا كان بعد الحيض السابق بأقل من عشرة أيام أو أكثر - و صحيح العيص فيمن انقطع عنها الحيض مدة طويلة.

بل قد يظهر في تأخر مرتبة الصفات ما تقدم في صحيح يونس فيمن يتكرر منها كل من الدم و الطهر ثلاثة أيام أو أربعة من جعلها بعد الشهر بمنزلة المستحاضة التي ترجع للصفات في مرتبة متأخرة عن العادة، إذ لو كانت الصفات محكمة على قاعدة الإمكان كان المناسب الإرجاع إليها من أول الأمر.

كما يناسبه تأخر أمارية الصفات في مستمرة الدم عن أمارية العادة المتأخرة عن قاعدة الإمكان رتبة، حيث لا يرجع للعادة في نفى

حيضية الدم إلا مع تعذر جريان قاعدة الإمكان فيه.

مضافا إلى ظهور تسالم من سبق من الأصحاب على عموم قاعدة الإمكان، فإنه لو فرض عدم حجية دعاوى الإجماع المتقدمة منهم، إلا أن خفاء مثل هذا الحكم الذى يكثر الابتلاء به عليهم فى غاية البعد، فتسالمهم على اختصاص الرجوع للصفات بمستمرة الدم مع كون نصوصها نصب أعينهم قد اعتمدوا عليها فيها من أقوى المؤيدات لقصور النصوص المذكورة عن غيرها، و أنه يتعين الرجوع فيها إلى عموم نصوص قاعدة الإمكان المتقدمة.

نعم، لا مجال لعمومها للصفرة، لما تقدم من النصوص على أنها فى غير أيام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩١

...

الحيض ليست بحيض، على التفصيل المتقدم فيها، و قد سبق لزوم العمل بها بعد عدم ظهور الإعراض الموهن لها، لتصريح غير واحد بمضمونها.

و لا يمنع منه ما تضمن وجوب التحيض بالدم إذا استمر ثلاثة أيام - كبعض ما تقدم فى الاستدلال لقاعدة الإمكان - إما لقصوره عن الصفرة، لانصراف الدم لغيرها، أو للزوم تخصيصها له و إن كان بينهما عموم من وجه، لأن تنزيله على غير الصفرة أهون عرفا من تنزيل الصفرة على ما لا يبلغ ثلاثة أيام، لأن الثانى مستلزم لإلغاء خصوصية الصفرة، و هو خلاف ظاهر نصوصها جدا. كما أنها لا تنافى الإجماعات المتقدمة المصرح فى معقدها بعموم قاعدة الإمكان لفاقد الصفات، لأن موضوعها الدم، و هو منصرف عن الصفرة، و لا أقل من خروجها عن المتيقن منه.

نعم، سبق من الشيخ و غيره أن الصفرة و الكدره فى أيام إمكان الحيض حيض.

لكن سبق أن ظاهر هم العمل بهذه النصوص بعد فهم ذلك منها، لا الإعراض عنها.

كما سبق من القواعد تعميم القاعدة للدم الأصفر و عن نهاية الأحكام دعوى الإجماع على ذلك. فإن أمكن تنزيلا على الدم الخفيف دون الصفرة التى يشكل صدق الدم عليها عرفا فهو، و إلا فلا مجال للتحويل على دعوى الإجماع بعد ما سبق من جملة من الأصحاب من عدم حيضية الصفرة فى غير أيام الحيض، و أن ظاهر الناصريات الإجماع عليه. كما أننا ذكرنا آنفا أن عدم حيضية الصفرة لا تستلزم عدم حيضية فاقد الصفات مطلقا، لأنها أخص منه أو هو منصرف عنها. و من هنا يتعين البناء على عموم قاعدة الإمكان فى غير الصفرة.

بقى الكلام فى مورد القاعدة،

إشارة

فإن المتيقن منها ما لو شك فى حيضية الدم الواحد لتمام الشروط المعبرة و المحتملة فى الحيض، لما سبق من أن واجدية الدم لشروط الحيض لا تستلزم حيضيته، لعدم الدليل على حيضية كل واحد لها، بل لسان أدلتها حيضية الواحد لها فى الجملة، فيتحقق فيه موضوع القاعدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٢

...

و الذى ينبغى الكلام فيه هو جريانها فى موارد آخر..

الأول: ما إذا شك في اعتبار بعض الشروط المفقودة بنحو الشبهة الحكمية.

كالتوالى في ثلاثة الحيض، و في اعتبار عدم تجاوزها الخمسين.

و قد قرب صاحب الجواهر و شيخنا الأعظم (قدس سرهما) قصورها عنه، لأن الظاهر من الإمكان ليس هو مجرد الاحتمال و إن أوهمته بعض عباراتهم، بل الإمكان الواقعي بالنظر للشرائط الواقعية، فمع الشك في اعتبار شيء يشك في الإمكان الذي هو موضوع القاعدة. لكن لا- ينبغي الإطالة في معنى الإمكان الذي هو موضوع القاعدة، و أنه بمعنى الاحتمال، أو الإمكان الظاهري للاقتصار على ما علم اعتباره، أو الواقعي بالنظر لما احتمل اعتباره أيضا، لعدم أخذه في شيء من نصوص القاعدة، و إنما وقع في عبارات الفقهاء على اختلاف بينها فيما هو الظاهر منه، فاللزام النظر في النصوص المتقدمة و أنها تشمل مورد الشك أو لا.

و المناسب للكلام في قاعدة الإمكان التي هي ظاهرية و إن كان هو الكلام في دلالة النصوص على نفى اعتبار ما يشك في اعتباره ظاهرا، إلا أن اللازم التعرض قبل ذلك لدلالة هذه النصوص أو غيرها على نفيه واقعا لتمامية إطلاقها من هذه الجهة أو عدم دلالتها عليه، لأن ذلك مقدم رتبة على النفي الظاهري، و لعدم تعرضهم له في مقام آخر.

فنقول: لا- مجال للبناء على ظهور النصوص المتقدمة في نفى ما قد يشك في اعتباره في الحيض واقعا، لأنها و إن أطلق فيها التحيض بالدم، إلا- أنها ليست بصدد بيان حيضية الدم المرئي، ليتمسك بإطلاقها، بل في مقام البيان من جهات آخر، كإمكان التعجيل عن العادة أو الحيض من الحامل، و عدم مانعية الانقطاع مدة طويلة أو تخلل دم النفاس من حيضية الدم، و إلحاق الدم بإحدى الحيضتين. فلا بد من حمل الدم فيها على الواجد لشروط الحيض، و لذا لا تكون أدلة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٣

...

الشروط منافية لها مقيدة لإطلاقها، و إلا لزم كثرة التقييد فيها بالنحو المستهجن، لعدم التعرض في كثير منها لشيء من الحدود و الاقتصار على عنوان الدم.

نعم، لا يبعد الإطلاق في صحيح صفوان في الجبلى ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة، لأن الاقتصار في بيان حدّ الدم على الثلاثة أو الأربعة ظاهر في عدم اعتبار ما عداه، فيكتفى بذلك في غير الحامل بعدم الفصل.

و دعوى: أنه ليس واردا لبيان تحيضها واقعا، بل ظاهرا بقرينة النصوص المتضمنة الاكتفاء في تحيض الحامل باحتماله، كما تقدم، فلا مجال لإحراز عدم اعتبار ما عدا ذلك واقعا من الإطلاق.

مدفوعة بأنه حيث كانت وظيفة الإمام عليه السلام رفع الشبهة الحكمية دون الموضوعية، فحكمه بالتحيض ظاهرا في الصحيح لا بد أن يكون من جهة الشبهة الموضوعية دون الحكمية، بل لو كان هناك ما يعتبر في حيضية الدم واقعا لكان المناسب منه عليه السلام بيانه، ليعلم بعدم الحيض مع فقده، و لا يكتفى بإطلاق التحيض الظاهري إبقاء للشبهة الحكمية، فعدم بيانه و الاكتفاء ببيان الحكم الظاهري ظاهر في عدمه، و أن الحكم إنما كان ظاهريا للشبهة الموضوعية لا غير.

و دعوى: أن كثيرا من الأصول تجرى في الشبهات الحكمية لإطلاق أدلتها.

مدفوعة بأن ذلك إنما يتم فيما إذا ورد الكلام لبيان حكم الشك- كنصوص الاستصحاب و قاعدتي الحل و الطهارة- لا ما إذا ورد لبيان عنوان واقعي- كالدم و الحيض و الماء و نحوها، كما في المقام- حيث يناسب بيان حكمه الواقعي الوارد عليه بنفسه، لا بسبب الجهل بحكمه الذي يتسنى للإمام رفعه.

كما لا يبعد الإطلاق في نصوص اشتباه دم الحيض بدم العذرة للتصدى فيها لبيان حيضية الدم الذي يغمس القطن. و لزوم تنزيلها على

حيضيته ظاهرا- لعدم انحصار الدم المذكور بالحيض- لا ينافي ذلك، لما ذكرنا من أن وظيفة الإمام رفع الشبهة من حيثية الحكم دون الموضوع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٤

...

إلا أن يشكل بأن عدم ذكر الحد له قد يستلزم كثرة التخصيص فيه لو كان مطلقا من هذه الجهة. إلا أن يكون فرض الكثرة في بعض هذه النصوص مستلزما لبلوغ الثلاثة أيام. فلاحظ.

و يمكن الاستدلال أيضا بمرسلة يونس القصيرة المتضمنة تحيض المرأة بالدم الذي تراه في عاداتها ثلاثة أيام متوالية أو متفرقة في ضمن العشرة «١»، لأن خصوصية العادة لو كانت معتبرة فهي معتبرة في التحيض ظاهرا للشبهة الموضوعية، لا لدخلها في الحيض واقعا، فيكون مقتضى إطلاقها عدم اعتبار أكثر من بلوغ الدم ثلاثة أيام في حيضيته.

ولا مجال للاستدلال بإطلاق موثق سماعه في الجارية تحيض فتقعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثة أيام المتضمن تحيضها كلما رأت الدم ما لم يتجاوز العشرة «٢»، لظهوره في المفروغية عن حيضها بتحقيق تمام ما يعتبر فيه، و عدم إمكان الالتزام بما تضمنه من إمكان تحيض المرأة يومين.

و كذا الاستدلال بإطلاق صحيح يونس و أبي بصير «٣» المتقدمين في ذيل نصوص قاعدة الإمكان، لما تقدم من عدم إمكان الالتزام بظاهرهما من التحيض بالدم المتفرق بتمامه، بل يطرحان أو يحملان على الاحتياط.

اللهم إلا أن يقال: الاحتياط فرع الاحتمال، و حيث كان من وظيفة الإمام رفعه من حيثية الشبهة الحكمية كان عدم تعرضه لبعض ما يعتبر في حيضية الدم ليكون فاقده موجبا للقطع بعدم حيضية الدم ظاهرا في عدم اعتباره و صلوح الدم المذكور فيهما للحيضية. فتأمل. و كيف كان، فيكفي صحيح صفوان و مرسلة يونس في إثبات عدم اعتبار أمر غير بلوغ الدم ثلاثة أيام في حيضيته، لكنهما مختصان بما إذا بلغت المرأة سن الحيض،

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٥

...

فكانت حاملا، كما في الصحيح، أو ذات عادة، كما في المرسلة، و لا إطلاق لهما من حيثية مبدأ سنه. كما لا ينهضان بإثبات حيضية ما زاد على الثلاثة أو الأربعة إلى العشرة إلا بضميمة عدم الفصل، أو ما تضمن أن ما يرى في ضمن العشرة فهو من الحيضة الأولى مما تقدم التعرض له في نصوص قاعدة الإمكان أو غير ذلك. كما أنهما مخصصان بما تضمن أن أقل الطهر عشرة أيام و ما تضمن بيان سن اليأس. و ليعمل على إطلاقهما في غير ذلك.

نعم، الظاهر أنه لا خلاف فيما تضمنه الإطلاق المذكور إلا في اعتبار التوالى في الثلاثة و إلحاق الليالي بالأيام اللذين تقدم الكلام فيهما مفصلا. و لا يحتمل تقييد هذا الإطلاق في غير ذلك، كي ينفع تنقيحه.

و دعوى: أن مجرد عدم الخلاف في ذلك لا- يكفي في رفع الاحتمال، كما ترى لا- مجال لها في مثل المقام مما يعم به الابتلاء،

لامتناع ضياع الشرط عادة لو بينه الشارع.

إذا عرفت هذا، يقع الكلام في نهوض نصوص قاعدة الإمكان المتقدمة بإثبات أصالة حيضية الدم عند الشك في اعتبار شيء في الحيض بنحو الشبهة الحكمية، إما لدعوى عدم تمامية الإطلاق المتقدم أو في مورد إجماله، كما لو فرض إجمال الثلاثة أيام من حيثية دخول الليالي.

ولا ينبغي التأمل في قصور النصوص الأخيرة عن ذلك، لأن استفادة قاعدة الإمكان من نصوص التحيض في موارد إجماله إنما هو بضميمة عدم انحصار الدم المفروض فيها بالحيض، ومن الظاهر أن عدم الانحصار إنما هو لإمكان مشابهة غير الحيض له، وهو إنما يقتضى الاشتباه من حيثية الشبهة الموضوعية لا غير.

مضافاً إلى ما أشرنا إليه آنفاً من أن وظيفة الشارع رفع الشبهة الحكمية فلو كانت موارد تلك النصوص عامة لها كان المناسب رفعها بذكر ما يعتبر في الحيض ويكون فقده موجبا للعلم بعدمه.

كما أن النصوص الأول المتضمنة للتعليل بما لا يرفع احتمال عدم الحيض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٦

...

ترجع للتعليل إما بعدم مانعية الموجود كنصوص الحامل والتعجيل عن العادة أو بوجود الشرط كصحيح ابن المغيرة الوارد في النفاء المعلل بمضى أيام الطهر مع أيام النفاس، وهي إنما تقتضى عدم الاعتناء باحتمال عدم الحيض في فرض عدم المانع منه، ولا تعم ما إذا احتمل عدمه لاحتمال مانعية الموجود بنحو الشبهة الحكمية.

و تعميمها له موقوف على فهم عدم الخصوصية للاحتمال الخاص في موردتها، ليتعين حمل التعليل على مطلق الاحتمال محافظة على ارتكازيته، ولا مجال لذلك بعد قرب خصوصيته، لعدم تيسر رفعه للشارع الأقدس، بخلاف الشبهة الحكمية التي يتيسر له رفع الاحتمال من حيثيتها، وإن كان بيانه قد لا يصل للمكلف.

الثاني: ما لو شك في وجود شرط الحيض أو المانع منه بنحو الشبهة الموضوعية

كما لو شك في بلوغ المرأة سن الحيض أو اليأس منه أو مضى أقل الطهر أو نحوها.

و الظاهر قصور القاعدة عنه فلا تجرى في نفسها، فضلاً عن أن تنهض برفع اليد عن الأصل الذي قد يحرز عدم الشرط أو وجود المانع، لقصور نصوصها عنه.

أما النصوص الأخيرة فلما تقدم من أن استفادة القاعدة منها ليس لأخذ الشك في موضوعها، ليشمل المقام، بل لعدم انحصار الدم المفروض فيها بالحيض، لإمكان مشابهة غيره له، والمتيقن منها الاحتمال مع إحراز حدود الحيض الذي لا طريق لرفعه، حيث يكون عدم التنبيه للزوم إحراز الحيض ظاهراً في المفروغية عن كونه مقتضى الأصل حينئذ، أما مع عدم إحراز حدوده فلعل عدم التنبيه للزوم إحرازها للاتكال على ما هو المرتكز من لزوم إحرازها، كسائر الأمور الدخيلة في إحراز الموضوع في سائر الأحكام.

و أما النصوص المتضمنة للتعليل فلما عرفت من اختصاصها بصورة عدم المانع من البناء على الحيض، ولا مجال للتعدى لصورة الشك في المانع الذي يغلب تيسر إحراز وجوده أو عدمه للمكلف، نظير ما سبق في الشبهة الحكمية.

نعم، لو أحرز بالأصل وجود الشرط أو فقد المانع فلا إشكال في الرجوع للقاعدة، لإحراز موضوعها، وهو الاحتمال في فرض عدم المانع الشرعي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٧

...

و منه يظهر عدم جريان القاعدة لإثبات التحيض برؤية الدم لو احتمل عدم استمراره ثلاثة أيام، خلافاً للمنتهى، إلا- أن يجرى استصحاب بقائه الذى يأتى الكلام فيه فى المسألة الآتية إن شاء الله تعالى، أو يتم ما يأتى فى الفصل الخامس من كون موضوع القاعدة هو الإمكان بلحاظ الموانع السابقة على الدم. فراجع.

و أظهر من ذلك ما لو كان الاشتباه مع الشك فى موضوع الحيض، و هو كون من يخرج منه الدم امرأة، كما فى الخنثى و الممسوح، حيث يزيد على ما سبق بأخذ عنوان المرأة فى جميع نصوص القاعدة، فلا بد فى جريانها من إحراز ذلك.

الثالث: ما لو تردد الدم بين أن يكون من الرحم و أن يكون من جرح أو قرح فى الفرج.

و ظاهر ما تقدم من الاعتبار و المنتهى شمول قاعدة الإمكان له، لاستثنائهما صورة العلم بكون الدم لقرح أو عذرة. لكنه فى غاية الإشكال، لقرب انصراف الدم المسئول عنه فى النصوص المشتملة على التعليل للدم المعهود الذى يخرج من الرحم المفروغ عن قابليته لأن يكون حيضاً لو لا احتمال المانع أو عدم الشرط المشار إليه فيها، و الاشتباه بغيره يبتنى على عناية تحتاج للتنبيه فى السؤال و الجواب، كما تضمنته نصوص الاشتباه بالعذرة، فلا يحرز موضوعها لو احتمل عدم خروج الدم من الرحم. و مثلها النصوص الأخيرة، لأن استفادة قاعدة الإمكان منها إنما هى بضميمة عدم انحصار الدم الذى أخذ فى موضوعها بالحيض، لمشابهة غير الحيض له، و المعهود من الاشتباه هو الاشتباه فى الدم الخارج من الرحم، كما هو المناسب للتعبير بالعود فى صحيح العيص فيمن انقطع عنها الدم مدة و بالتعجيل فى صحيح عبد الرحمن، فإنهما و إن لم يحملأ على عود الطمث و تعجيله لظهورهما فى الشك فى حيضية الدم، إلا أنه يقرب كون مصححهما مشابهة الدم الخارج للحيض فى الخروج من الرحم. بل هو كالمقطوع به فى نصوص اشتباه دم الحيض بدم العذرة التى أنيط الحكم فيها بالحيضية بغمس القطن، فإن الظاهر ابتناؤه على المفروغية عن ملازمة الغمس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٨

...

لعدم كون الدم من الفرج لقرح أو جرح غير البكارة الموجبة للتطويق، لأن التنبيه على البكارة ليس بأولى ارتكازاً من التنبيه على احتمال ذلك، فالاعتصار فى التنبيه عليها ظاهر فى المفروغية عن عدم غيرها فى الفرج.

على أنه لو بنى على التعميم لذلك أخذاً بإطلاق الدم تعين التعميم لاحتمال كون الدم من الرعاف أو من جرح ظاهر أو دماً واقعاً عليها من الغير أو نحو ذلك مما لا- يمكن الالتزام به، حيث يكشف ذلك عن الإشارة بالنصوص لمعهود خاص، فيقتصر فيه على المتيقن، و هو الخارج من الرحم الذى يخرج من المرأة بما أنها امرأة، لا بما أنها إنسان أو حيوان.

و عليه يتعين فى الفرض الرجوع لمقتضى الحالة السابقة، من حيض أو عدمه، مع عدم تيسر الفحص عن الحيض، و أما مع تيسره فيجب على ما تقدم فى مسألة اشتباه دم الحيض بدم العذرة عند الكلام فى وجوب الفحص. فراجع.

و منه يظهر قصور نصوص القاعدة عما لو كان طرف التردد المقابل للحيض خروج الدم من قرح أو جرح فى الجوف غير الرحم، فلا مجال للبناء على حيضية الدم بعد عدم العلم بكونه من الرحم.

بل مع تعذر الفحص يرجع للحالة السابقة و مع تيسره لا يبعد وجوبه لنظير ما تقدم. فتأمل.

نعم، قد ينافى ذلك ما فى مرسله يونس القصيرة: «إذا رأيت المرأة الدم فى أيام حيضها تركت الصلاة و إن انقطع الدم بعد ما رأته

يوماً أو يومين اغتسلت وصلت و انتظرت ... و إن مر بها من يوم رأت الدم عشرة أيام و لم تر الدم فذلك اليوم و اليومان الذى رآته لم يكن من الحيض، إنما كان من علّة، إما قرحة فى جوفها، و إما من الجوف فعليها أن تعيد الصلاة «... ١» لظهورها فى لزوم البناء على حيضية الدم من أول رؤيته و إن احتمل خروجه من الجوف.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ١٩٩

...

لكن - مع اختصاصها بما يرى فى العادة - لا يبعد حمل الجوف فيها على الرحم، كما يناسبه الحكم فيها بالاستحاضة بعد ذلك، فهى تبنى على المفروغية عن كون الدم من الرحم، و إلا لم يتضح وجه الجزم بكونه من غير الرحم بمجرد تعذر البناء على حيضيته مع ما هو المعلوم من أن دم الاستحاضة من الرحم.

و قد تحصل مما تقدم أمور..

الأول: أن الدليل على قاعدة الإمكان الإجماع و النصوص،

و أن النصوص صالحة لتحديدتها، و الإجماع قابل للتنزيل على مفادها.

الثانى: أنه لا دليل على حجية الصفات بنحو تصلح لرفع اليد عن عموم نصوص القاعدة،

بل المتيقن من حجيتها حالة استمرار الدم أو نحوها مما لا يمكن الرجوع فيه للقاعدة بالإضافة إلى تمام الدم. نعم، لا مجال للبناء على حيضية الصفرة إلا إذا كانت فى العادة أو قبلها بيومين، على ما تقدم فيه عند الكلام فيما يتأخر عن العادة.

الثالث: لزوم الاقتصار فى القاعدة على ما إذا أحرز موضوع الحيض

- و هو كون من خرج منه الدم امرأة - و كون الدم من الرحم و شروط الحيض و ارتفاع موانعه و لم يشك فى ذلك بنحو الشبهة الموضوعية أو الحكمية، لعدم مساعدة النصوص على أكثر من ذلك، لا - لدلالاتها على كون المراد بالإمكان هو الإمكان بالقياس للموانع المعلومه و المحتملة بنحو لا - تجرى واقعا مع احتمال وجود المانع - كما يظهر من بعض كلماتهم - بل لظهورها فى إرادة الإمكان الواقعى بالإضافة إلى الموانع الواقعية، فما لم يحرز ذلك لا يحرز موضوعها.

نعم، لو أحرز بالأصل عدم ما هو مانع بعنوانه المأخوذ فى الأدلة - كبلوغ الستين - اتجه جريان القاعدة لإحراز موضوعها. و أما الإجماع فالمتيقن منه ذلك، لأن الإمكان إن لم يكن ظاهراً فى خصوص ذلك فلا أقل فى احتمال له و عدم ظهوره فى مطلق الاحتمال.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٠

(مسألة ٥): غير ذات العادة الوقتية - سواء أ كانت ذات عادة عددية فقط (١) أم لم تكن ذات عادة أصلاً، كالمبتدأة - إن كان الدم جامعاً للصفات (٢)

و ما قد يظهر من بعض عباراتهم فى بيان القاعدة و استدلالاتهم المتقدمة بها من الاكتفاء بمطلق الاحتمال ليس من الكثرة و الوضوح

بنحو يصلح للحجية و ينهض بالمنع من الرجوع للأصل. كما أن ما يظهر من بعضهم كشيخنا الأعظم قدس سره من أن موضوع القاعدة هو الإمكان المستقر المتيقن، لأنه المستفاد من الإجماع عليها الذي هو عمدة الدليل عليها عنده، فلا يكفي إحراز عدم المانع بالأصل، في غير محله بعد ما عرفت من مفاد النصوص. فلاحظ. والله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و له الحمد.

[مسألة ٥: غير ذات العادة الوقتية تحيض برؤية الدم]

(١) التعميم لها يبتنى على ما تقدم في أول المسألة الرابعة من أن المعيار في العادة التي يرجع إليها في التحيض برؤية الدم هي الوقتية عددية كانت أو لا، ولا أثر للعددية في ذلك.

(٢) ظاهره اعتبار اجتماع الصفات في الأمارية على الحيض و عدم الاكتفاء بإحداها، كما هو مقتضى ما تقدم من المدارك من أنها خاصة مركبة متى وجدت حكم بالحيضية و متى انتفت حكم بعدمها.

و أما بقية عبارات الأصحاب فهي و إن اشتملت على الصفات المذكورة بنحو يظهر منها اجتماعها إلا أنها في مقام بيان صفاته الغالبية لا الأماره عليه الذي هو محل الكلام.

و إنما خصوا الأمارية بمستمرة الدم، و يظهر من جملة منهم هناك الاكتفاء بالإقبال و الإدبار و لو بلحاظ بعض الصفات، على ما يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

و كيف كان، فاعتبار اجتماع الصفات مقتضى الجمع بين نصوصها المتقدمة، فإنه و إن اقتصر في بعضها على بعض الصفات، كالحرارة في صحيح معاوية «١»، و موثق إسحاق «٢»، و السواد في مرسله يونس «٣»، إلا أنه يلزم تنزيلها على كون إهمال الباقي

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠١

...

لغلبة ملازمته للمذكور، جمعا مع قوله عليه السلام في صحيح حفص: «إن دم الحيض حار عيب أسود له دفع و حرارة، و دم الاستحاضة أصفر بارد، فإذا كان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع الصلاة» «١» الذي هو كالصريح في اعتبار الاجتماع.

فما ذكره سيدنا المصنف قدس سره في مستمسكه من ظهور الأدلة في طريقه كل صفة في نفسها بلا اعتبار الاجتماع بشهادة اختلاف النصوص فيها، في غير محله.

على انه يشكل بما أشار إليه قدس سره من أن ذلك كما يجري في الحيض يجري في الاستحاضة لتشابه السنه الأدلة فيهما، و حينئذ كما تكون واجدية الدم لبعض صفات الحيض أماره على حيضيته تكون فاقدته لبعضها المستلزم لتحقيق بعض صفات الاستحاضة أماره على كونه استحاضه فيتعارضان.

و دعوى: أن حجية صفات الاستحاضة في طول حجية صفات الحيض عليه، فلا يرجع لأماره الاستحاضة إلا مع فقد أماره الحيض. ممنوعة جدا، لسوق الأدلة صفات كل من الحيض و الاستحاضة في مساق واحد، و لا قرينه على تقدم إحداها رتبة.

و مثله في الضعف ما في الجواهر من أن لا-يبعد الرجوع للظن مع تحقق بعض الصفات دون بعض، فيدور الحكم مداره وجودا و عدما، و لا ضابط له. إذ فيه: أنه لا دليل على حجية الظن.

و دعوى: أن المستفاد من دليل الإرجاع للصفات إمضاء طريقة العرف في العمل عليها، و مبني عملهم بها على إفادتها الظن، و إن لم يتضح بناؤهم على العمل بالظن المجرد عنها. غير ظاهرة بنحو تنهض بالخروج عن استصحاب عدم الحيض في المقام.

ثم إن مقتضى ما سبق كون فقد بعض الصفات أماره على عدم الحيض، لأنه إذا كان الاجتماع هو الغالب في الحيض يكون عدمه أماره على عدمه، و مقتضى إطلاق سوق القضية الغالبية ليعمل عليها في معرفه حال الدم حجيتها في ذلك. لكن ظاهر صحيح حفص لزوم اجتماع الصفرة- التي يراد بها خفة الحمرة- و البرودة في دم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٢

مثل الحرارة (١) و الحمرة أو السواد (٢)

الاستحاضه، فعدم اجتماعهما يكون أماره على عدمها بعين البيان المتقدم، و حيث كان ظاهر النصوص المتقدمه انحصار الدم بالحيض و الاستحاضه تعين تعارض الأمارتين و تساقطهما، أو يكون ذلك كاشفا عن سوق اجتماع صفات دم كل من الحيض و الاستحاضه أماره عليه، من دون أن يكون عدمه أماره على العدم، فالدم الواجد لبعض صفات الحيض و الاستحاضه كما لا أماره على حيضته أو كونه استحاضه كذلك لا أماره على عدم كونه من أحدهما.

و كيف كان، فالمرجع فيه استصحاب عدم الحيض المقتضى لترتب أحكام الاستحاضه عليه بالبيان المتقدم في أول الكلام في مسألة اعتبار التوالي في الثلاثة أيام التي هي أقل الحيض.

(١) كما في النهاية و الغنية و الشرائع و النافع و المعتبر و التذكرة و المنتهى و الإرشاد و الدروس و اللعة و محكى الكافي و البيان و التبصرة. و قد تضمنها صحيحا معاوية بن عمار و حفص بن البختري و موثق إسحاق بن جرير المتقدمه «١». و حيث كان كل دم، بل كل ما يخرج من الباطن حارا تبعا للباطن فالظاهر أن المراد بها نحو من الحرارة في الدم تقتضى الإحساس بلذعه و حرقة حين خروجه، فتدرك الحرارة بذلك.

(٢) كما في المعتبر و النافع و التذكرة و اللعة و محكى البيان. و كأنه للجمع بين ما اقتصر فيه على السواد- كصحيح حفص و مرسله يونس المتقدمين- و ما اقتصر فيه على الحمرة، كمرسله التذكرة: «إن دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار أحمر محتدم له حرقة، و دم الاستحاضه فاسد بارد» «٢».

و ما تضمن التعبير عن الحيض بالحمرة، كمرسله ابن أبي عمير: «إذا بلغت

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣، ٢، ١.

(٢) التذكرة ج ١: ص ٣١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٣

...

المرأة خمسين سنة و لم تر حمرة إلا- أن تكون امرأة من قریش» «١» و ما تضمن التفصيل في التحيض بين الحمرة و الصفرة، كالنصوص الآتية في دليل التحيض بواجد الصفات.

لكن مرسله التذكرة ليست بحجة، و لا سيما مع قرب كونها تصحيحا لموثق إسحاق بن جرير و روايتها في مستدرک الوسائل خالية عن

لفظ «أحمر» على أن تقييده بالاحتدام الذي قيل إنه شدة الحمرة في الدم حتى يسود مانع من الأخذ بإطلاق الأحمر فيه. والتعبير عن الحيض بالحمرة إنما يقتضى اتصافه بها، وهو أعم من أماريتها عليه عند اشتباهه، وإنما استفيدت الأمارية من نصوص الصفات المتقدمة لظهورها في الإرجاع إليها لغلبة اختصاصه بها، لا لمجرد اتصافه بها. وأما نصوص التفصيل فهي ظاهرة في حيضية الأحمر - ولو لقاعدة الإمكان - في قبال نفى حيضية الأصفر، لا في أمارية الحمرة على الحيض عند الشك في حال الدم. على أن النصوص المقتصر فيها على السواد تأبى الجمع المذكور جدا، لظهورها في خصوصية السواد. بل يبعد جدا جعل الحمرة أماره على الحيض مع وضوح عدم غلبة اختصاصه بها، وأنها تكثر في دم الاستحاضة، بل هي لازمة لكل ما يتضح إطلاق الدم عليه عرفا، وإطلاق الدم على غير الأحمر خفى. وما في صحيح حفص من أن دم الاستحاضة أصفر لا بد من حمله إما على خفة الحمرة وإلا لم يكن مقابلا للسواد وكان صدق الدم عليه خفيا، كما ذكرنا، أو على أمارية الصفرة على الاستحاضة لاختصاصها بها غالبا، دون أمارية عدمها على عدم الاستحاضة. ومثله في الإشكال ما في المقنعة من الاقتصار على الحمرة. بل يتعين الاقتصار على السواد، كما في المبسوط والنهاية والوسيلة والسرائر والشرائع والمنتهى والقواعد

(١) الوسائل باب: ٣١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٤

و الخروج بحرقه (١) تنحيض أيضا بمجرد الرؤية.

و الإرشاد و الدروس و محكى المصباح و التحرير و التبصرة و التلخيص.

نعم، لا إشكال في عدم إرادة السواد الحقيقي لعدم اتصاف الدم به، بل شدة الحمرة بنحو يضرب إلى السواد، كما في الغنية والمراسم ومحكى الكافي.

و يناسبه ما في مرسله يونس الطويلة من رجوع الأمر بالتحريض بالدم البحراني إلى التمييز بالسواد، مع أن البحراني ليس هو الأسود، بل شديد الحمرة ففي السرائر:

«و هو الشديد الحمرة و السواد، كما يقال: أبيض يقق و أسود حالك و حانك و أحمر بحراني و باحري. هكذا أورده ابن الأعرابي»، و قريب منه ما في لسان العرب حاكيا له عن الصحاح و ابن سيده.

و لعل ذلك مراد الكل، و إن كان تنزيل كلام من سبق منه الترديد بين الوصفين عليه بعيدا و من ثم كان ما ذكره مشكلا.

(١) كما في المراسم و الوسيلة و الشرائع و الارشاد و محكى التحرير. ففي موثق إسحاق بن جرير: «هو دم حار تجد له حرقه» (١). و لعله إليه يرجع ما في المقنعة و المبسوط و السرائر و المنتهى من التعبير بالخروج بحرارة، لظهوره في كون الحرارة من حالات الخروج، لا من صفات الدم الخارج، ليرجع للحرارة المذكورة في المتن أولا و ذكرها من سبق.

و من هنا لا يبعد كون عطف الحرارة على الحرقه في الوسيلة و القواعد و محكى التحرير تفسيريا. و لعل ذلك هو الوجه في تكرار الحرارة في صحيح حفص، فالمراد بها أولا صفة الدم و ثانيا حالة الخروج. نعم، تقدم قريب التلازم بينهما.

هذا و بقيت بعض الصفات لم يتعرض لها في المتن:

منها: الخروج بدفع، و قد ذكره في النهاية و الغنية و المعبر و النافع و التذكرة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٥

...

و المنتهى و اللعة و محكى الكافى و البيان و التبصرة، و يقتضيه ما تقدم من صحيح حفص.

و منها: أن يكون عيباً، كما فى المنتهى و الدروس. و يقتضيه ما تقدم من صحيح حفص. و قد فسر فى التذكرة و المنتهى و لسان العرب و القاموس بالطرى، و فى مختار الصحاح بالخالص الطرى. و لعله لمناسبة الخروج بدفع لعدم مكث الدم فى الرحم فيخرج طريا قبل أن يفسد أو يختلط بغيره.

و منها: الغلط، كما فى المقنعة و الوسيلة و المراسم و الغنية و المعتبر و النافع و التذكرة و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و المدارك و محكى نهاية الأحكام و البيان و غيرهما.

و لم أعر على نص به سوى ما عن الدعائم: «و رونا عنهم عليهم السلام: أن دم الحيض كدر غليظ متنن، و دم الاستحاضة دم رقيق» «١»، و الرضوى: «و دم الحيض إلى السواد، و له غلظة» «٢».

و منها: التنن، كما فى جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و المدارك و محكى نهاية الأحكام. و لم أعر على نص به سوى ما تقدم عن الدعائم.

هذا و لا يبعد كون منشأ اضطراب الأصحاب فيها البناء على التلازم بينها حتى ذكر ما هو غير معتبر أو أهمل ما هو معتبر استغناء عنه بما ذكر، أو عدم سوقهم لها للأمارية شرعا على الحيض، بل لبيان صفاته الغالبية بالنظر لواقعه الخارجى فلا يهتم بالتدقيق فيها. و إنما اختص الرجوع إليها عندهم بمستمرة الدم التى يظهر من جملة منهم كون المعيار فى التمييز لها إقبال الدم و إدباره الذى هو أمر عرفى لا يختص بالصفة المنصوصة.

كما لا يبعد أن يكون اختلاف النصوص فيها ناشئاً عن التلازم الغالبى كما ذكرنا فى كلمات الأصحاب، و قد يناسبه احتمال صحيح حفص على ذكر (حار)، و (عيب) فى مقام وصف الحيض و عدم ذكرهما بعد ذلك فى الشرطية معياراً فى التحيض.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٦

و إن كان فاقدا للصفات تنحيض بعد ثلاثة أيام (١). و لا يترك الاحتياط فى الثلاثة بالجمع بين عمل الحائض و المستحاضة.

و كيف كان، فلا بد من الجمود على الشرطية المذكورة فيه و تنزيل جميع ما ورد عليها.

(١) كما فى الجواهر و سبقه إليه فى المبتدأ فى المدارك و محكى الكفاية و الذخيرة و المفاتيح، و فى الجواهر أنه قد يظهر من بعض عبارات المقنعة و المختلف و المنتهى.

و كيف كان، فقد استدل أو يستدل عليه بأمور..

الأول: نصوص الصفات المتقدمة عند الكلام فى قاعدة الإمكان.

لكن سبق اختصاصها بمستمرة الدم و لو عمت كان مقتضاها البناء على عدم حيضية فاقد الصفة حتى لو استمر ثلاثة أيام، و هو خلاف الفرض.

مع أنه قد يدعى ورودها في مقام تمييز دم الحيض عن دم الاستحاضة ظاهرا بعد الفراغ عن قابلية الدم للحيضية واقعا لواجديته لتمام ما يعتبر في الحيض، ولا تقتضى عموم التعبد بالحيضية أو عدمها لما لو شك في قابلية الدم له، لاحتمال فقد شرط الحيض، كما في المقام.

و كما لو شك في البلوغ أو في سن اليأس أو في مضي أقل الطهر، بل مقتضى استصحاب عدم البلوغ أو عدم مضي أقل الطهر البناء على عدم حيضية الدم وإن كان واجدا لصفته، ولا يكون محكوما لأمارية الصفة.

و إن كان ما تقدم من غير واحد في مبحث اعتبار البلوغ في الحيض من دعوى أمارية الحيض على البلوغ عند الشك فيه قد يناسب بناءهم على عموم حجية الصفات لحال الشك في البلوغ ونحوه، حيث يبعد تنزيله على خصوص صورة العلم الوجداني بالحيض مع عدم الاجتزاء في إحرازه بواجدية الدم للصفات. فلاحظ.

الثاني: ما تضمن التفصيل بين الحمره و الصفرة مما ورد في الحامل و النفساء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٧

...

كما في مرسل محمد بن مسلم في الجبلي: «إن كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى، وإن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء» (١)، و صحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الجبلي ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إن كان دما عيطا فلا تصلى ذينك اليومين. و إن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» (٢)، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا ابراهيم عليه السلام عن امرأة نفست فمكثت [و بقيت.

يب صا] ثلاثين يوما [ليلة. يب صا] أو أكثر ثم طهرت و صلّت ثم رأت دما أو صفرة.

قال: إن كان صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة»، و زاد الشيخ: «و إن كان دما ليس بصفرة فلتمسك عن الصلاة أيام أقرائها، ثم لتغتسل و لتصل» (٣)، بعد إلغاء خصوصية موردها.

و كذا ما تضمن عدم التحيض بالصفرة في غير أيام العادة (٤) مما تقدم بعضه في المسألة السابقة، بناء على ظهوره في خصوصية الصفرة، أو للرجوع في غيرها إلى ما دل على التحيض برؤية الدم مما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

لكن يشكل الاعتماد على نصوص الحامل و النفساء بعد ضعف المرسل، و صراحة صحيح إسحاق في التحيض بالدم في اليوم و اليومين، و ظهور صحيح عبد الرحمن في عدم التحيض بالصفرة في أيام القرء، حيث يتجه طرحهما أو الجمود فيهما على موردهما.

مضافا إلى أنها و بقیة نصوص الصفرة ظاهرة في التفصيل بين الحمره و الصفرة في حيضية ما يخرج بتمامه و عدمها، لا في التحيض به بمجرد خروجه و عدمه لو شك في استمراره، فإنه بعيد عن مفاد النصوص جدا، لعدم الإشارة فيها للشك في الاستمرار، بل في حكم الصفرة من حيث هي صفرة و إن استمرت.

و لا سيما بلحاظ صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن المرأة

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ٢، ٣.

(٤) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٨

...

ترى الصفرة في أيامها، فقال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها، وإن رأيت الصفرة في غير أيامها توضأت وصلت» (١)، لصراحة قوله عليه السلام: «حتى تنقضى أيامها» في النظر لحكم الاستمرار و عدم الاقتصار على حكم الحدوث.

و أما ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره في حيض الحامل من الاستشهاد لذلك بما في صحيح إسحاق من التحيض بالدم اليوم و اليومين، لأن وضوح عدم نقص الحيض عن ثلاثة ملزم بحمله على كون النظر فيه لأول أزمنته رؤية الدم لا لتمام أزمنته فهو راجع لبيان حكم الدم في اليوم و اليومين الأولين، لا إلى فرض كون الدم بتمامه يوما أو يومين.

فقد سبق منعه، لقوة ظهوره في بيان مقدار الدم، لا السؤال عن حكم أول أزمنته، و إلا فلا خصوصية لليوم و اليومين في ذلك، فلا بد من طرحه، أو الاقتصار فيه على مورده، و هو الحامل. فراجع.

و مثله ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن حمل نصوص المقام على إرادة عدم التحيض بالصفرة مع الشك في الاستمرار إنما هو بعد تعذر العمل بظاهرها و هو عدم الحيضية في تمام الدم و لو مع استمراره، لعدم الإشكال في البناء على حيضية الثلاثة المتواليه و دعاوى القطع به و الإجماع عليه في كلماتهم في موارد متفرقة متظافرة كالنصوص.

لاندفاعه بعدم وضوح عموم الإجماع للصفرة، بل الظاهر قصوره عنها، كما يظهر مما تقدم منا عند الكلام في حكم الصفرة عند الكلام في تقدم الدم على العادة، فلا مانع من العمل بظاهر نصوص المقام و رفع اليد بها عن إطلاق ما تضمن حيضية الدم البالغ ثلاثة أيام، و لا سيما مع كون الصفرة من أفراد الخفية.

و لو تعذر العمل بظاهرها فلا مجال لحملها على نفى التحيض ظاهرا عند الشك في الاستمرار ليستدل بها على التفصيل المدعى، لبعدها عن ذلك جدا، فلا يكون عرفيا، بل يتعين طرحها.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٠٩

...

على أن عدم التحيض بالصفرة لا يستلزم عدم التحيض بكل دم فاقد لصفات الحيض، فضلا عما لم تجتمع فيه صفاته المتقدمة. و فهم عدم الخصوصية للصفرة و أن المدار على فقد الصفات في غاية المنع، و لا سيما بعد عدم وضوح بناء العرف على حيضية الصفرة و أن الحيض هو الدم الذي يكون تطبيقه عليها خفيا، كما يناسب جعلها في قبالة في صحيح عبد الرحمن المتقدم.

نعم، قد يظهر من الجواهر الاقتصار على الصفرة لردّه لاطلاقات التحيض بانصراف الدم عن الصفرة.

لكنه لو تم خروج عن المدعى من الاقتصار في التحيض على الواجد للصفات، كما لا يناسب الاستدلال بنصوصها المتقدمة.

الثالث: أنه لا إشكال في بناء العرف في الجملة على التحيض برؤية الدم و عدم انتظار حاله، فيتابعون فيه بالتقريب المتقدم في الوجه الثاني للاستدلال على قاعدة الإمكان، إلا أن المتيقن من ذلك ما لو كان واجدا للصفات.

و فيه: أنه لو تم توقفهم في الفاقد فهو إنما يكون لعدم بنائهم على حيضيته مطلقا و لو استمر ثلاثة أيام، لا للشك في استمراره، لينفع فيما نحن فيه، فمع فرض البناء على حيضيته مطلقا لا مجال للاعتماد على سيرة العرف في التفصيل المذكور.

و منه يظهر أن اختصاص التحيض بمجرد الرؤية بواجد الصفة عند صاحب المدارك و نحوه ممن لا يرى حيضية الفاقد و إن استمر إنما هو لاختصاص الحيض به لا لخصوصيته في عدم وجوب الانتظار مع وجوبه في الفاقد كما هو محل الكلام، فلا ينبغي عدّه من

القائلين بالتفصيل المذكور و إن كان هو ظاهر كلامه.

و المتحصل: أنه لم يتضح الوجه في التفصيل المذكور. و لعله لذا لم يذكر في كلام متقدمي الأصحاب، و إنما الكلام بينهم في اختصاص التحيض بمجرد الرؤية بما يرى في العادة أو عمومه لغيره.

و كأن نسبته فيما سبق من الجواهر للمقنعة لتوصيفه دم الحيض بالصفات من دون تنبيه على كونها غالبية مع حكمه بالتحيض برؤيته، و للمختلف و المنتهى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٠

...

للاستدلال فيهما بنصوص الصفات المتقدمة.

لكن ما في المقنعة لو أريد ظاهره خلاف في حدود الحيض راجع إلى عدم حيضية فاقد الصفة واقعا مطلقا، و هو أجنبي عن المقام. و الاستدلال بنصوص الصفات في المختلف و المنتهى، لعله ليس للبناء على التفصيل لعدم الإشارة إليه في تحرير النزاع، بل إما أن يكون مع التعدى عن موردها لفهم عدم خصوصيته أو لعدم الفصل أو غيرهما، أو يكون لبيان عدم اختصاص الحكم المذكور بما في العادة، لما في المنتهى من أن الإرجاع فيها للتمييز دليل على كونها غير ذات العادة، لعدم رجوع ذات العادة له. كيف و قد استدل عليه فيهما أيضا بقاعدة الإمكان المصرح في كلماتهم بعمومها لفقد الصفة.

نعم، ذكر في المختلف أن الدم المذكور بصفة الحيض في زمان يمكن أن يكون حيضا فيلزم أن يكون حيضا. و صدر كلامه و إن أوهم الاختصاص بواجد الصفة، إلا أن استدلاله بكبرى قاعدة الإمكان ملزم برفع اليد عن ذلك.

كما أنه لا وجه لما في المدارك من اختصاص النزاع بواجد الصفة مدعى التصريح بذلك في المختلف و غيره، لأن الاختصاص به لا يناسب إطلاق الأصحاب، و ما في المختلف قد عرفت حاله.

و مثله ما في الجواهر من احتمال ذهابهم للتفصيل المذكور لأن موضوع كلامهم الدم المنصرف عن الصفرة، لما سبق من أن فاقد الصفات أعم من الصفرة.

و بالجملة: الظاهر أن التفصيل المذكور مستحدث لا وجه له إلا ما لو تم اقتضى اختصاص الحيض بواجد الصفة فغيره ليس بحيض لا أنه حيض إذا استمر كما هو محل الكلام.

و من هنا يتعين النظر في القولين المعروفين بين الأصحاب المشار إليهما آنفا.

فقد ذهب في السرائر إلى أن غير ذات العادة لا تتحيز إلا بمضى ثلاثة أيام، و وافقه في المعبر و التذكرة و الدروس و اللمعة و جامع المقاصد و محكي البيان، كما حكى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١١

...

في المبتدأة عن أبي الجنيد و السيد المرتضى في المصباح و الحلبي في الكافي، و جعله أحوط في القواعد، كما ألزمها بالاحتياط للعبادة في الشرائع، و تردد فيها و في المضطربة في النافع.

و كيف كان، فقد استدل عليه في المعبر بأن مقتضى الدليل لزوم العبادة حتى تتيقن المسقط - و هو الحيض - و لا يقين به إلا بعد الثلاثة أيام. لكن لما كان دليل لزوم العبادة هو عمومها المعلوم تخصيصه بأدلة الحيض، كان التمسك به مع الشك فيه تمسكا بالعام في الشبهة المصدقية من طرف الخاص، الذي هو خلاف التحقيق.

و أما استصحاب وجوب العبادة عليها و نحوه من أحكام الطهر بلحاظ حال ما قبل خروج الدم، فلا مجال له، لاحتمال تبدل الموضوع، على ما ذكرناه في أكثر موارد الشك في الأحكام التكليفية.

نعم، الظاهر جريان استصحاب الطهر و عدم الحيض، و كما يقتضى عدم ترك العبادة يقتضى ترتب جميع أحكام الطهر، فيجوز لها دخول المساجد و قراءة العزائم و مس الكتاب و نحوه، و يجب عليها تمكين الزوج من الوطء، كما يجوز لها المطالبة به.

و أما لو لم يجر الاستصحاب المذكور فمقتضى العلم الإجمالي الاحتياط لها في تكاليف الحائض و المستحاضة، بالإتيان بالعبادة و عدم دخول المساجد و نحو ذلك من تكاليف الحائض.

نعم، لا يجب عليها منع الزوج من الوطء مع مطالبة به التي هي جائزة له، على ما تقدم في المسألة الثانية من الفصل الأول. و من البعيد بناء من سبق على التفصيل المذكور.

ثم إن كلام بعض من تقدم و إن اختص بالمبتدئة، إلّا أنه لا يبعد عدم خصوصيتها و أن المدار عندهم على عدم العادة، و قد صرح بعدم الفرق بينها و بين المضطربة في جامع المقاصد و محكى الذكرى.

إلّا أنه صرح في الدروس و محكى البيان بأن المضطربة لو ظنت الحيض جاز لها ترك العبادة. و يشكل بعدم وضوح وجه خصوصيتها في ذلك. و لعله لذا عممه في المسالك للمبتدئة. لكن لا بد من الدليل على حجية الظن فيهما معا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٢

...

اللهم إلا أن يدعى أن الاحتياط للمضطربة مستلزم للعسر بنحو يكشف عن رضا الشارع بالرجوع للأصل، لكثرة أفرادها و ابتلائها بالدم في كل شهر، فلا بد من الاكتفاء بالظن، بخلاف المبتدئة. فتأمل.

هذا و ربما يدعى أنه بناء على ما هو الظاهر من جريان الاستصحاب في التدريجيات و بلحاظ الأزمنة المستقبلية يتجه الرجوع لاستصحاب خروج الدم إلى ثلاثة أيام، فيرفع به اليد عن مقتضى العلم الإجمالي المذكور، و يكون حاكما على استصحاب عدم الحيض لو كان جاريا في نفسه، لكونه محرزاً لحد الحيض و شرطه، و بضميمة قاعدة الإمكان في واجد الحد و الشرط يحرز الحيض، كما سبق في ذيل الكلام على القاعدة.

و دعوى: أن الاستصحاب كما يقتضى استمرار الدم ثلاثة أيام، يقتضى تجاوزه عن العشرة، فيخرج عن موضوع قاعدة الإمكان. مدفوعة بأن لا يزم ذلك عدم التحيض ظاهراً بالدم حتى بعد الثلاثة، مع أنه لا إشكال في وجوب التحيض به حينئذ، و ذلك إنما يكشف عن عدم التعويل على الاستصحاب الاستقبالي في إحراز التجاوز عن العشرة، لا مطلقاً، لإمكان الفرق بينهما و لو بسبب الإجماع المذكور.

مع أن المستفاد من بعض نصوص المقام أن التجاوز عن العشرة إنما يمنع من البناء على حيضية خصوص المتجاوز مع البناء على حيضية ما قبله، كموثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاة عشرة أيام، ثم تصلى عشرين يوماً» «... ١» و غيره.

نعم، لو كان الثاني بصفات الحيض و الأول فاقدًا لها فقد يتعين الثاني للحيضية، إلا أنه غير محرز في المقام، بل مقتضى الاستصحاب عدمه.

فالعدة في الإشكال في الاستصحاب المذكور أن وجود الدم في الزمان اللاحق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٣

...

الذى هو مفاد الاستصحاب ليس موضوعا للأثر بنفسه، بل من حيثية ملازمته لكون مجموع الدم المعلوم والمستصحب ثلاثة أيام، التى هى حدّ الحيض. و لم يتضح لحاظ الشارع آتات الثلاثة أيام فى حدّيتها للحيض بنحو الانحلال، بحيث يكون الحد مركبا من الآتات المذكورة، و يكون كل آن ملحوظا جزءا من الموضوع و دخيلا فى ترتب الأثر، ليكون المقام من باب إحراز أحد جزئى الموضوع بالأصل و الآخر بالوجدان.

بل لعل الحد هو الثلاثة بمجموعها. و لا سيما بعد ظهور الأدلة فى كون التحديد الشرعى بما هو الحد الواقعى، لا الاعتبارى، و الحد الواقعى لا يبتنى على الانحلال، بل على أنه كم الحيض الواحد. و من هنا يشكل الاعتماد على الاستصحاب المذكور فى الخروج عن مقتضى العلم الإجمالى أو استصحاب عدم الحيض. و الأمر محتاج لمزيد من التأمل.

هذا و قد أطلق فى المبسوط و النهاية التحيض برؤية الدم، و وافقه على ذلك فى المنتهى و المختلف و التحرير و الروضة و محكى الإصباح و الجامع و نهاية الأحكام و الذكري، و هو ظاهر الوسيلة، بل قد يظهر من الفقيه و الهداية للحكم فيهما بعدم حيضية الدم إذا كان يوما أو يومين بل يجب معه القضاء.

بل هو المنساق من كل من ذكر أحكام الحيض و لم ينبه لطريق إحراز حيضية الدم أول ظهوره و لا- لوجوب الانتظار فى ترتيب الأحكام، و لعله لذا جعله الأشهر فى محكى كشف الالتباس و المشهور فى الرياض و محكى شرح المفاتيح.

و قد استدل عليه غير واحد بقاعدة الإمكان. لكن سبق المنع من عمومها لمثل ما نحن فيه مما لم يحرز فيه شرط الحيض. نعم، لو تم استصحاب بقاء الحيض إلى ثلاثة أيام تحقق موضوعها، و كذا بناء على أن موضوعها الإمكان بلحاظ الموانع السابقة على الحيض، كما سبق.

فالعدة فيه: النصوص الكثيرة الظاهرة فى المفروغية عن التحيض برؤية الدم.

و قد تقدمت الإشارة لجملته منها فى أول المسألة الرابعة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٤

...

و كذا ما ورد فى تقدم الدم على العادة مما تقدم التعرض له هناك أيضا «١»، بناء على ما سبق من عدم اختصاصه بالتقدم القليل، حيث يتعين إلغاء خصوصية كونها ذات عادة فيه، لأن مخالفة الدم للعادة أدعى للتشكيك فى حيضيته، بل حتى بناء على اختصاصه بالتقدم القليل لا يبعد إلغاء خصوصية العادة بسبب التعليل فيه بالاحتمال، نظير ما تقدم فى الاستدلال به لقاعدة الإمكان.

و مثلها ما ورد فى المبتدأ التى يستمر بها الدم من أنها تترك الصلاة سبعة أيام أو عشرة و ثلاثة «٢»، كمؤثق ابن بكير المتقدم و غيره، لظهوره فى فعلية الترك بالمقدار المذكور، لا أنه حكمها الواقعى مع عدم جوازه فى الثلاثة الأول ظاهرا لعدم إحراز الاستمرار. و خصوصية المبتدأ ملغية عرفا، بل لعلها أولى بالتشكيك فى حيضية الدم من المضطربة التى تعودت الحيض و إن لم تتعود وقته.

إلى غير ذلك من النصوص التى يظهر من سبرها المفروغية عن عدم الاعتناء باحتمال عدم الاستمرار.

و دعوى: أنها واردة لبيان أحكام آخر، كإمكان حيض الحامل و تمييز دم الحيض عن دم العذرة، و عدم مانعية انقطاع الحيض مدة من البناء على حيضية الدم المرئى، و حكم تقطع الدم فى دفعات لا يفصل بينها أقل الطهر، و حكم الصلاة التى تحيض المرأة فى أثنائها أو فى أثناء وقتها و الصوم الذى تحيض المرأة فى أثنائه، و إمكان تقدم الدم عن العادة، و مدة الحيض لمستمره الدم، إلى غير ذلك

مما يمنع عن إطلاق هذه النصوص و يلزم بحملها على المفروغية عن حيضية الدم، و لذا لا يشمل إطلاقها الدم الفاقد لشروط الحيض الآخر. كما أنه لا نظر فيها لاحتمال عدم الاستمرار، لتنهض ببيان عدم الاعتناء به. مدفوعة: بأن ذلك لا يمنع من استفادة ذلك منها تبعاً، لأن عدم التنبيه فيها للاحتمال المذكور ظاهر في المفروغية عن عدم الاعتناء به و لزوم التحيض بمجرد

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١ و باب: ١٧ من أبواب العدد حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٥

(مسألة ٦): إذا تقدم الدم على العادة الوقتية أو تأخر عنها بمقدار كثير لا يتعارف وقوعه (١) - عشرة أيام - فإن كان الدم جامعاً للصفات

الرؤية. و لا سيما ما كان منها موضوعه الدم لا الحيض.

و لذا استدل شيخنا الأعظم و سيدنا المصنف «قدس سرهما» على التحيض بمجرد رؤية الدم في العادة أو قبلها أو بعدها بقليل بما تضمن تعجيل الدم عن العادة الذي هو من نصوص المقام و بنصوص الصفرة التي هي - نظير نصوص المقام - واردة لبيان حيضية الصفرة بعد الفراغ عن عدم المانع من البناء على ذلك لتحقيق شروط الحيض، و لا نظر فيها للشك في الاستمرار. و الحاصل: أنه لا ينبغي التأمل بعد سبر النصوص في المفروغية عن عدم الاعتناء باحتمال عدم الاستمرار.

و يشهد به عدم ورود السؤال عن حكم الشك في استمرار الدم مع عدم وضوح الطريق لإحرازه و كثرة الابتلاء بالمسألة، و ابتناء الاحتياط على مزيد عناية و كلفه شديدة، و عدم احتمال المفروغية سابقاً عن عدم التحيض معه، أو التحيض بالظن دون الشك، ليستغنى عن السؤال و البيان.

بل لا إشكال في بناء العرف على التحيض بالرؤية، كما سبق، و سبق أنه لو تم اختصاصه بالواجد للصفة فهو لاختصاص الحيضية به، لا لخصوصيته في التحيض بالرؤية، و لا يبعد ارتكازية التحيض بالرؤية في كل ما لو استمر لحكم بحيضيته، و عليه تبنتي المفروغية عن ذلك الاستفادة من النصوص، لا لتبعد خاص، و إلا لظهر و بان، و بما ذكرنا يخرج عن مقتضى استصحاب عدم الحيض لو تم في نفسه و لم يكن محكوماً لاستصحاب بقاء الدم إلى ثلاثة أيام على ما تقدم الكلام فيه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

[مسألة ٦: إذا تقدم الدم على العادة الوقتية أو تأخر عنها بمقدار كثير]

(١) الظاهر أن المراد بتعارف الوقوع ليس هو الشخصى، بل النوعى الراجع إلى ما يصدق معه تقدم العادة أو تأخرها عرفاً لقلّة الفاصل، ليطابق ما تقدم منه قدس سرّه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٦

تحيضت به أيضاً، و إلا جمعت بين أعمال الحائض و المستحاضة إلى ثلاثة أيام (١)، ثم تحيض به.

(مسألة ٧): الأقوى ثبوت العادة بالتمييز (٢)،

في المسألة الرابعة.

(١) إذ بناء على ما سبق منه في المسألة الرابعة في تحديد التقدم و التأخر الملحق بالعادة يكون هذا الفرض خارجاً عما يقتضى

خصوصية العادة في التحيض بالرؤية، بل يكون كالدّم الخارج من غير ذات العادة، الذي تقدم منه قدّس سرّه في المسألة الخامسة التفصيل فيه بالوجه المذكور.

لكن سبق منا أن مقتضى إطلاق دليل التقدم التحيض معه بالرؤية مطلقاً. كما أن التأخر غير ملحق بالعادة مطلقاً، فيلحقه ما تقدم في المسألة الخامسة.

[مسألة ٧: الأقوى ثبوت العادة بالتمييز]

(٢) كما في التذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و محكى نهاية الأحكام و التحرير و الذكرى و البيان و كشف الالتباس و شرح الجعفرية، و يظهر ممن تعرض للخلاف في ترجيح العادة المذكورة على التمييز المفروغية عن انعقادها في الجملة، بل في المنتهى: «لا نعرف فيه خلافاً».

و كيف كان، فالوجه فيه ظهور أدلة التمييز في أمارته على الحيض، فتعتقد العادة به، كما تعتقد بالعلم بالحيض، لعدم الإشكال في قيام الأماره مقام العلم الطريقي. و بذلك يخرج عن عموم ما تضمن الرجوع للتمييز أو غيره مما هو متأخر رتبة عن العادة، حيث يحرز به عنوان المخصص له.

و منه يظهر الفرق بينه و بين تحيض المتحيرة بالعدد المذكور في الروايات، كما نبه له شيخنا الأعظم قدّس سرّه، لظهور روايات المتحيرة في كون تحيضها بالعدد للتعبّد ظاهراً بحيضيته من دون أن يكون محرزاً له، فضلاً عن أن يكون أماره عليه، ليقوم مقام العلم به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٧

...

اللهم إلا- أن يقال: كما تقوم الأماره مقام القطع الطريقي يقوم مقامه الأصل التعبدي غير المبتنى على الإحراز، و إنما لا يقوم الأصل المذكور مقام العلم الموضوعي و إن كان مأخوذاً على نحو الطريقة، و هو أجنبي عن المقام بناء على الاستدلال بالوجه المذكور.

و أما ما يظهر من شيخنا الأعظم قدّس سرّه من أن موضوع العادة هو الحيض الواقعي الذي يكون التمييز طريقاً له دون التحيض بالعدد، فلم يتضح مأخذه، لعدم الإشارة في أدلة العادة لتقييد الحيض بكونه واقعياً. على أن مقتضى ذلك عدم انعقاد العادة بقاعدة الإمكان، لما يأتي من أن مفادها مفاد الأصل لا الأماره.

كما أن مقتضاه انعقادها بالتحيض بأقراء نسائها، لظهور دليله في كونه أماره على الحيض الواقعي، كأيام عادتها، مع أن الظاهر عدم انعقاد العادة به عندهم، بل يظهر من الجواهر المفروغية عنه.

و ما في الجواهر من أن التحيض بأقراء نسائها من التحيض الشرعي، لا الحيض الحقيقي، و أخبار العادة في الثاني لا الأول، كما ترى لأن المراد من التحيض الشرعي إن كان هو التعبّد بالحيض ظاهراً بلا توسط محرز له أو أماره عليه، فلا مجال له في التحيض بأقراء نسائها، لارتكاز كون تخصيصهن لغلبة مشابهة مزاجها لأمزجتهن التي هي من سنخ الأماره. و إن كان هو التحيض تبعاً للطريق الشرعي دون العلم الوجداني فهو جار في التمييز، لعدم كونه موجبا للعلم بالحيض.

فالعمدة في الفرق ظهور أدلة العادة في كون اتفاق المرتين في الوقت أو العدد أمراً غير لازم، بل تابعا لخصوصية مزاج المرأة و كاشفاً عن طبيعتها، و إن كان التعبّد بحيضية الدم مستندا للأصل، و لا يشمل ما لو لم يستند لمزاج المرأة، بل كان لازماً بسبب خصوصية المرجع في تشخيص الحيض، كما في التحيض بالعدد و بأقراء نسائها و إن كان من سنخ الأماره.

نعم، قد يمنع الوجه المتقدم لانعقاد العادة بالتمييز لوجهين..

أولهما: أن دليل انعقاد العادة لم يتضمن أخذ الحيض الواقعى فى موضوعه،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٨

...

ليكتفى فى إحرازه بالأماره كما يحرز بالعلم، بل انقطاع الدم على عدد معين أو وقت معين، كما تضمنه موثق سماعه و مرسله يونس اللذين هما دليل انعقاد العادة بالمرتين و المتقدمان فى أول الفصل، إما لكون الموضوع هو العلم الوجدانى بالحد، دون مطلق الطريق عليه أو لكونه كاشفا عن اعتدال مزاج المرأة و استقامه طبيعتها.

و لا مجال لدعوى فهم عدم خصوصية الانقطاع، و أن ذكره لمحض طريقتيه لحد الحيض، فيقوم مقامه سائر الطرق. لأن دخله فى قوة كاشفية العادة مانع من إلغاء خصوصيته فى حجيتها.

و مثلها الاستشهاد على ذلك بما تضمنته المرسله بعد بيان ما تتعقد به العادة من الاستدلال بقول النبى صلى الله عليه و آله: «دعى الصلاة أيام أقرئك». بدعى ظهوره فى أن المدار على القرء - و هو الحيض - بنفسه.

لاندفاعه بأن المراد بقول النبى صلى الله عليه و آله قضيه خارجيه شخصيه موضوعه المرأة الخاصه التى أيام قرئها معروفه لها قبل استمرار الدم بسبب انقطاعه فى كل شهر، و إنما استدل به الإمام عليه السلام لبيان اعتبار المراتين، و ليس قضيه حقيقه أخذ فى موضوعها مطلق القرء، ليمكن إحراز موضوعها بالتمييز.

ثانيهما: أن ذلك موقف على إطلاق حجية التمييز على الحيض بنحو يشمل البناء على حصول العادة التى هى من لوازمه الواقعيه - و إن كانت حجيتها شرعيه - و عدم اختصاصه بالحجيه عليه من حيثيه ترتيب أحكامه الشرعيه عليه من ترك الصلاة و نحوه.

و هو لا يخلو عن إشكال، لأن مدلول الأدله المطابقيه خصوص ترك الصلاة و التعدى منه لسائر أحكام الحيض بفهم عدم الخصوصية أو للتسالم على عدم الفرق بينه و بينها لا يستلزم التعدى لمثل العادة. و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه مقتضى إطلاق أدلته غير ظاهر الوجه.

نعم، فى مرسله يونس عند الكلام فى سنه المبتدأه التى استمر بها الدم قال عليه السلام:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢١٩

...

«و هذه سنه التى استمر بها الدم أول ما تراه، أقصى وقتها سبع و أقصى طهرها ثلاث و عشرون حتى يصير لها أيام معلومه فتنتقل إليها» (١). و هو ظاهر فى إمكان انعقاد العادة لها مع استمرار الدم، و لا يكون ذلك إلا بالتمييز.

و أما حملة على انعقاد العادة بعد انقطاع الدم، و الرجوع إليها لو استمر بها الدم مره أخرى بعد ذلك، حيث تخرج من كونها مبتدئه إلى كونها ذات عاده. فهو لا يناسب التركيب اللفظى للجمله المتقدمه.

لكنه - مع عدم خلوه عن الإجمال، و اختصاصه بالمبتدئه التى وظيفتها التحيض بالعدد تعبدا - ظاهر فى عدم انتقالها عن العدد المذكور إلى التمييز الذى تنعقد به العادة، بل تبقى عليه حتى تنعقد به العادة فتنتقل إليها منه رأسا، فلا يكون التمييز حجه إلا من حيثيه انعقاد العادة به.

و هو - مع غرابته - مخالف للإجماع، فلا مجال لحملة على ذلك و التعويل عليه فيه، بل يتعين البناء على عدم انعقاد العادة بالتمييز، كما هو ظاهر من اقتصر فى بيان العادة على تساوى الدم فى المراتين وقتا أو عددا، كما هو حال من عثرنا على كلامه ممن سبق العلامة قدس سره. و لعل ما سبق من المنتهى من نفى معرفه الخلاف فيه ليس لعثوره على من ذكره، بل لدعوى استفادته من فحوى كلامهم

أو إطلاقه.

ثم إنه بناء على انعقادها بالتمييز فالظاهر عدم الفرق بين اتفاق المرتين في التمييز واختلافهما فيه، كما لو كان في المرة الأولى أسود و في الثانية أحمر - بناء على أن المعيار في التمييز على إقبال الدم و إدباره، لا خصوص لون - لإطلاق دليل حجته، و إن تردد فيه في كشف اللثام و طهارة شيخنا الأعظم قدس سره و محكى الذكرى، بل عن ظاهر التحرير العدم.

كما أن الظاهر انعقادها بالملفك من التمييز و غيره، كما يأتي من شيخنا الأعظم قدس سره فلو رأت الدم في أول الشهر الأول سبعة أيام، ثم انقطع ثم رآته في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٠

...

أول الشهر الثاني واجدا للصفات سبعة أيام ثم استمر، انعقدت عاداتها على السبعة في أول الشهر، و تعمل عليها لو استمر بعد ذلك، لإطلاق دليل انعقاد العادة باتفاق الحيض في مرتين بضميمة إطلاق دليل التمييز الذي لو شمل حيثية انعقاد العادة شمل تميمها.

هذا و قد قال شيخنا الأعظم قدس سره: «ثم إنه لا فرق في المرتين المثبتتين للعادة بين ثبوت حيضتيهما بالوجدان أو بقاعدة الإمكان أو بالصفات مع استمرار الدم، أو بالملفك من الثلاثة أو اثنين منها.

أما ثبوتها بالوجدان فظاهر. و أما الصفات ... فقد جعلها الشارع بمنزلة الوجدان في إثبات الحيض الواقعي، كسائر الطرق الشرعية للموضوعات الواقعية.

و منه يظهر ... وجه ثبوتها بقاعدة الإمكان، لأن الاستفادة من دليل تلك القاعدة - على تقدير تماميتها - جعل اجتماع الشروط و فقد الموانع المقررة في الشريعة طريقا للحيض الواقعي، كما لا يخفى على من تأمل في أدلتها. بل ظاهر الروايتين المتقدمتين فيما يثبت به العادة كون الدم في المرتين حيضا بمقتضى الإمكان لا الوجدان».

و ما ذكره مبنى على ما سبق في تقريب انعقاد العادة بالتمييز من أن موضوع العادة الحيض الواقعي، و الرجوع للعلم و الأمانة لطريقتيهما له.

لكنه لا يتم في قاعدة الإمكان، لأن وجود الشرط و فقد المانع لا يصلح للأمارية ارتكازا، بل هو بموضوع الأصل أشبه، و من ثم كان هو المتيقن من دليلها، غاية الأمر احتمال كون الحكمه في جعل هذا الأصل الغلبة أو أصالة السلامة للذين هما من سنخ الأمانة و إن لم ينهض لسان دليلهما ببيان ذلك، ليكشف عن الأمارية.

فالعمدة في انعقاد العادة بقاعدة الإمكان ما أشار إليه أخيرا من ظهور الموثق و المرسل المتضمنين كيفية انعقاد العادة في ذلك، لغلبة استناد حيض المبتدأة لها دون العلم الوجداني.

هذا و أما بناء على ما ذكرناه من أن موضوع العادة هو انقطاع الدم على عدد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢١

فإن استمر بها الدم أشهرا فالدم الذي يقتضى التمييز حيضته هو الحيض شرعا، فإن تكرر ذلك العدد في الوقت المعين - كما إذا رأت الحمره في سبعة أيام في أول الشهرين أو آخرهما - كانت ذات عادة وقيته و عديته، و إن رأت تمام العدد المذكور حمره في أول الشهر الأول و مثله في آخر الشهر الثاني فهي ذات عادة عديته خاصة، و إن رأت الحمره في أول الشهر الأول عددا معينا و رأتها أيضا في أول الثاني عددا آخر فهي ذات عادة وقيته فقط (١)، فتستغنى بعد ذلك عن الأخذ بالتمييز فيما استقرت عاداتها فيه (٢) على

الأقوى.

معين أو وقت معين مرتين فاللازم إحراز ذلك بالوجدان أو بالأماره وإن كانت حيضه الدم بقاعدة الإمكان، ولا تتعقد بدونه وإن أحرزت حيضه الدم بالعدد المعين أو في الوقت المعين في المرتين بالأماره، فضلا عما لو أحرزت بقاعدة الإمكان لو فرض نهوضها بإحراز حيضه بعض الدم دون بعض.

و أما لو أحرزت الحيضه بالعلم الوجداني فهو يبتنى على أن دخل خصوصية الانقطاع لكونه مستلزما للعلم الوجداني بقدر الدم، أو لكونه كاشفا عن اعتدال المزاج، فتتعقد على الأول دون الثاني. فلاحظ.

(١) انعقاد العادة العددية فقط، أو الوقتية كذلك والاستغناء بها في مستمرة الدم عن التمييز لا يناسب ما يأتي منه في المسألة العاشرة من عدم رجوع مستمرة الدم للعادتين المذكورتين، بل العادة التي ترجع إليها هي خصوص العددية الوقتية.

(٢) بناء على ما يأتي إن شاء الله تعالى من ترجيح العادة على التمييز. وعلى ذلك جرى في التذكرة، وبه جزم في المدارك و الحقائق و الجواهر، لإطلاق ما تضمن ترجيح العادة على التمييز بعد فرض انعقادها في المقام.

لكن في مفتاح الكرامة عند التعرض لترجيح العادة على التمييز: «و ليس المراد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٢

...

من العادة المستفادة من التمييز، كما نبه على ذلك جماعة»، وفي جامع المقاصد: «و الحق ترجيح العادة المستفادة من الأخذ و الانقطاع، و هي المرادة في كلام المصنف قدس سره. أما المستفادة من التمييز فلا، لأن الفرع لا يزيد على أصله. مع احتمال الترجيح، لصدق الأقرار عليها، وفيه بعد، لأنه خلاف المتعارف» و ظاهر الروض و كشف اللثام التردد.

و عليه تختص حجية العادة المذكورة بما إذا فقد التمييز، كما قد يومئ إليه ما في القواعد من الاختصار في بيان فائدها على ذلك. لكن عدم زيادة الفرع على أصله و إن كان قريبا في نفسه، فكما لا تتقدم العادة الحاصلة من الأخذ و الانقطاع على الأخذ و الانقطاع في غير مستمرة الدم لا تتقدم العادة في المقام على التمييز، إلا أنه لا يزيد على الظن و لا يرجع إلى وجه صالح للاستدلال و الخروج عن مقتضى الإطلاق المتقدم.

إلا أن يرجع إلى امتناع مانعية العادة المتفرعة على حجية التمييز من حجية التمييز، لاستحالة مانعية الشيء عن سببه. لكنه يندفع بأن العادة المذكورة متفرعة على حجية التمييز في الشهرين اللذين يتفقان فيه، و ليس المدعى مانعتها منها، بل من حجته في الأشهر المتأخرة عنهما، فهي إنما تمنع من غير ما تفرعت عليه.

و أما ما ذكره من انصراف إطلاق الأقرار عن العادة المذكورة فلا وجه له بعد فرض انعقادها. و خروجها عن المتعارف - مع عدم صلوحه لرفع اليد عن الإطلاق - غير ظاهر، بل اتفاق التمييز مرتين كاتفاق الدمين أخذا و انقطاعا.

مع أنه لو كان عدم التعارف موجبا لانصراف الإطلاق المذكور اتجه في سائر إطلاقات أحكام العادة، و مرجعه إلى عدم انعقاد العادة بالتمييز، إذ لا مصحح له إلا ترتب أحكامها. بل يتجه الانصراف حتى في دليل انعقاد العادة بالمرتتين.

نعم، لو كان وجه الانصراف ما ذكره أولا من عدم زيادة الفرع على أصله اختص بإطلاق ترجيح العادة على التمييز. لكن في صلوحه وجهها للانصراف إشكال.

و مثل ذلك دعوى: ظهور أدلة رجوع مستمرة الدم للتمييز في كونه مرجعا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٣

[الفصل الخامس في الدم المتقطع]

[إذا رأت الدم ثلاثة أيام و انقطع، ثم رأت ثلاثة أخرى أو أزيد]

إشارة

الفصل الخامس إذا رأت الدم ثلاثة أيام و انقطع (١)، ثم رأت ثلاثة أخرى أو أزيد، فإن كان مجموع النقاء و الدمين لا يزيد على عشرة أيام كان الكل حيضا واحدا (٢).

لكل من لم تكن لها عادة أيام استقامه دمها قبل استمرار الدم.

لاندفاعها بأن ذلك و إن كان مورد بعض نصوص التمييز إلا أن الظاهر منها كون موضوعه عدم معرفة أيامها، كما هو مقتضى تفريع الإرجاع إليه في موثق إسحاق «١» على اختلاف أيام الحيض و قوله عليه السلام في مرسله يونس: «و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفة لون الدم» «٢»، فإذا فرض انعقاد العادة بالتمييز و صلوحها لتعيين أيام الحيض ارتفع بها موضوع حجية التمييز. و بالجملة: بعد فرض انعقاد العادة المذكورة تدخل تحت إطلاق أحكام العادة و منها إطلاق ترجيحها على التمييز لو لا احتمال انصرافه عنها لما سبق من عدم زيادة الفرع على أصله، كما ذكرناه. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) أما لو انقطع قبل الثلاثة فهو ليس بحيض مطلقا بناء على اعتبار التوالى فى ثلاثة الحيض، و أما بناء على عدم اعتباره فحيضه مشروطة بتتيمم الثلاثة فى ضمن العشرة على ما تقدم فى أوائل الفصل الثالث.

(٢) بلا خلاف أجده بين الاصحاب، بل يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، كما هو صريح آخر، من غير فرق بين الجامع و غيره، و لا بين ذات العادة و غيرها، كذا فى الجواهر. و قد أطلق الإجماع على حيضية تمام الدم لو عاد قبل العشرة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٤

...

و لم يتجاوزها فى الخلاف و التذكرة، و فى المنتهى: «و لو رأت ثلاثة أيام دما و سته طهرا ثم يوما دما فالجميع عندنا حيض. و هو قول أبى يوسف».

و قد استدل عليه غير واحد بموثق محمد بن مسلم عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال:

أقل ما يكون الحيض ثلاثة، و إذا رأت الدم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الأولى، و إذا رأت بعد عشرة أيام فهو من حيضة أخرى مستقبلة» «١»، و قريب منه صحيحه عن أبى جعفر عليه السلام «٢» خاليا عن قوله: «أقل ما يكون الحيض ثلاثة»، و صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة إذا طلقها زوجها متى تكون [هى] أملك بنفسها؟ قال: إذا رأت الدم من الحيضة الثالثة فهى أملك بنفسها.

قلت: فإن عجل الدم عليها قبل أيام قرئها؟ فقال: إذا كان الدم قبل عشرة أيام فهو أملك بها، و هو من الحيضة التى طهرت منها، و إن كان الدم بعد العشرة أيام فهو من الحيضة الثالثة، و هى أملك بنفسها» «٣».

وقد سبق في قاعدة الامكان من شيخنا الأعظم قدس سره أنها وارده ليان إلحاق الدم المفروغ عن حيضته بإحدى الحيضتين، و أن إطلاقها لا يتكفل ببيان حيضة الدم، لينفع فيما نحن فيه. لكن تقدم المنع من ذلك، لعدم الإشعار فيها بالمفروغ المذكورة. نعم، حمل العشرة فيها على العشرة من حين رؤية الدم الأول لا- يناسب حكم الفقرة الثانية منها، لتوقفه على مضى أقل الطهر بين الدميين، و على العشرة من حين انقطاعه لا يناسب حكم الفقرة الأولى منها، بناء على ما سبق في ذيل الكلام في اعتبار التوالى من لزوم كون الحيضة الواحدة في ضمن العشرة أيام، و التفكيك في العشرة بين الفقرتين لا يناسب سياقهما جدا. و قد سبق عند الكلام في مقدار الفصل بين الدميين من فروع الكلام في اعتبار التوالى في الثلاثة أن ذلك قد يكون قرينه على حملهما على إرادة إمكان الإلحاق بإحدى

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض، حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب الطلاق، حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٥

...

الحيضتين لا فعليته، ليكن الاستدلال بإطلاقه لما نحن فيه.

اللهم إلا أن يقال: الإجمال المذكور في العشرة لا يخل بالاستدلال، لأن إلحاق الدم بالحيضة السابقة إذا كان في ضمن العشرة من حين رؤية الدم متيقن منه. بل الموثق بقرينه صدره ظاهر في إرادة العشرة المتممة للثلاثة التي هي من حين رؤية الدم، فيصلح لتفسير الصحيح لأنه بعض منه على الظاهر.

و يكفي في رفع الإشكال المتقدم حمل الفقرة الثانية على إمكان الإلحاق بالحيضة المستقبلية و عدم الإلحاق بالحيضة الأولى في مقابل الفقرة الأولى، و لا يتوقف على حمل الفقرة الأولى عليه، بل يتعين ابقاؤها على ظاهرها في إرادة فعلية الإلحاق بالحيضة الأولى، فيتم الاستدلال بها.

هذا كله في حديثي محمد بن مسلم، و أما صحيح عبد الرحمن فقد سبق هناك الإشكال في حمله على الإلحاق بالحيضة الأولى بنحو تجرى عليه أحكامها بما لا مجال لإعادته هنا لطوله. فراجع، و تأمل.

و قد يستدل على ذلك أيضا بما يأتي في مرسله يونس في صورة التجاوز عن العشرة، لأن إلحاق ما كان في ضمن العشرة من المتجاوز عنها مستلزم لإلحاق ما لم يتجاوزها بالأولوية أو بعدم الفصل.

كما يدل عليه في الجملة ما يأتي في مرسل داود و موثق سعيد بن يسار، و كذا خبر علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام: «سألته عن المرأة ترى الدم في غير أيام طمثها فتراها [فتراه. ظ] اليوم و اليومين و الساعة و الساعتين و يذهب مثل ذلك كيف تصنع، قال: تترك الصلاة إذا كانت تلك حالها ما دام الدم و تغتسل كلما انقطع عنها» (١).

و دعوى: أن مقتضاه نقصان الحيض عن ثلاثة. مدفوعة بأنه مختص بما إذا كان تقطع الدم حالا للمرأة، و هو مستلزم لكون مجموع الدم أكثر من ثلاثة، غاية الأمر أنه يدل على عدم اعتبار التوالى في الثلاثة، و هو لا بأس به بناء على ما سبق منا. كما يلزم

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٦

...

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٢٢٦

تقييده بما إذا كان في ضمن العشرة.
هذا وقد استدلل عليه غير واحد بقاعدة الإمكان.
وهو موقوف.. أولاً: على شمول إطلاق أدلتها لأبغاض الحيض وعدم اختصاصها بالحيض التام، ولا يشهد بذلك من نصوصها إلا حديثاً محمد بن مسلم وصحيح عبد الرحمن التي سبق الكلام فيها.
و ثانياً: على إحراز عموم إمكان تقطع الحيض الواحد، لما سبق من أن موضوعها الإمكان الواقعي لا المحتمل، ولا طريق لإحرازه إلا الإجماع في المقام الذي لو تم استغنى به عن القاعدة.
وأما إطلاق ما دل على عدم المانع من الحيض واقعا الذي تقدم التعرض له عند الكلام في جريان القاعدة في الشبهة الحكمية والذي ينقح به موضوعها، فقد سبق أن عمدته دليله صحيح صفوان في الحبل ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة، والظاهر منه الحيض التام المستقل، ومرسله يونس، وهي مختصة بالثلاثة أيام المتوالية والمتقطعة، ولا تعم غيرها من صور التقطع.
اللهم إلا- أن يستفاد منها ومن غيرها مما تضمن تقطع الحيض في بعض الموارد ولو بضميمة فهم عدم الخصوصية أو التسالم على عدم الفرق عموم الإمكان في المقام، غاية الأمر أن يتوقف في فعلية الإلحاق في بعض الموارد كما لو كان على خلاف العادة أو فاقد للصفات، لاحتمال طريقتها على نفى حيضية ما خالفها، فلو فرض عموم قاعدة الإمكان لأبغاض الحيض كانت مرجعا مع عدم الدليل على الاحتمال المذكور.
هذا مضافا إلى ظهور التسالم على الحكم بين الأصحاب، كما يظهر بملاحظة كلماتهم فيما يناسب المقام، حيث يتمتع عادة خفاء الحكم في ذلك مع شيوع الابتلاء به.
نعم، قد يشكل عموم الحكم لما لو كان أحد الدمين بعد العادة، لما في مرسله يونس القصيرة من قوله عليه السلام: «و كلما رأت المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٧

...

الحيض، و كلما رآته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» (١) لظهور ذيله فيما يعم الحمرة.
وما في مرسله داود عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: فالمرأة يكون حيضها سبعة أيام أو ثمانية أيام حيضها دائم مستقيم ثم تحيض ثلاثة أيام ثم ينقطع عنها الدم و ترى البياض لا صفرة و لا دما. قال: تغتسل و تصلى. قلت: تغتسل و تصلى و تصوم ثم يعود الدم. قال: إذا رأت الدم أمسكت عن الصلاة و الصيام. قلت: فإنها ترى الدم يوما و تطهر يوما. قال: إذا رأت الدم أمسكت و إذا رأت الطهر صلت، فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم فهي مستحاضة، قد انتظمت لك أمرها كله» (٢).
بل في صحيح يونس الوارد فيمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة و الطهر كذلك مكررا، حيث حكم عليه السلام بأنها تدع الصلاة كلما رأت الدم و تصلى كلما رأت الطهر، ثم قال:
«تصنع ما بينها و بين شهر، فإن انقطع الدم، و إلا فهي بمنزلة المستحاضة» (٣) فإن مقتضاه جريان أحكام المستحاضة عليها من الرجوع

للعادة ثم للتمييز ثم لنسائها أو العدد التعبدى على الكلام الآتى، ولا تتحيز بكل ما يكون فى ضمن العشرة وإن خرج عن ذلك. ومخالفة صدره لما تضمن امتناع زيادة الحيضة الواحدة على العشرة أو امتناع الفصل بين الحيضتين بما دونها لو كانت مانعة من العمل به فيما قبل الشهر لا تمنع من العمل بذيله فيما بعد الشهر.

لكن مرسله يونس مخالفة لنصوص الاستظهار الصريحة فى أن المرأة قد تتحيز زيادة على عاداتها. ولا مجال للجمع بحمل المرسله على ما إذا كانت رؤية الدم الثانى بعد مضى وقت العادة و نصوص الاستظهار على استمرار الدم الواحد، لصراحة بعض نصوص الاستظهار فى انقطاع الدم و عوده قبل العشرة، ففى موثق سعيد بن يسار: «سألت

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٨

...

أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر وربما رأت بعد ذلك الشئ من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها. فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلى» (١) إذ المتيقن من الاستظهار أن يكون احتياطاً لاحتمال انقطاع الدم و عدم تجاوزه للعشرة الذى هو محل الكلام.

و من هنا كان الموثق من أدلة المقام. بل وروده فى ذات العادة مع أماريتها على عدم حيضه ما بعدها فى الجملة يقتضى حيضه الدم من غيرها بالأولوية العرفية.

و أما الجمع بينهما بحمل المرسله على رؤية الدم الجديد بعد العادة و الموثق على رؤيته قبل انقضائها و استمراره بعدها، فهو تبرعى بلا شاهد، بل هو بعيد فى نفسه، لأن الطهر قبل العادة لما كان خارجاً عن مقتضى طبيعة المرأة كان حمل إطلاق السؤال فى الموثق على خصوصه بعيداً.

فالتعارض بينهما مستحکم. و الترجيح للموثق، لموافقته للإطلاقات المتقدمة.

بل لا مجال للتعويل على المرسله فى نفسها مع ظهور إعراض الأصحاب عنها، لما عرفت من ظهور تسالمهم على الحكم. و لعل الأولى حملها على خصوص الصفرة، لأنها المقصودة بالأصل فى الصدر، لأن التحيض بالحمرة فى العادة ظاهر لا يحتاج إلى بيان، و ليس ذكرها إلا تبعاً، لبيان مساواة الصفرة لها، فلا يبعد عدم إرادتها من الذيل.

و منه يظهر الحال فى مرسل داود، فإنه - مع ضعفه فى نفسه، و إعراض الأصحاب عنه - معارض للموثق، فليحمل على تجاوز الدم الجديد للعشرة، أو رؤيته بعدها، بل الثانى غير بعيد فى نفسه، لفرض استمرار الطهر فيه بعد أيام العادة.

و أما صحيح يونس فهو مختص بمن تستمر على الحال المذكورة مدة، و البناء فيها على ما تضمنه ليس بعيداً. و لعلها خارجة عن مفروض كلام الأصحاب، لندرته، فلا مجال لتحصيل الإعراض الموهن له. و لا سيما مع ظهور كلام الشيخ فى الاستبصار و المحقق فى المعتبر فى إمكان العمل بصدوره بعد حمله على صورة اختلاط أيام المرأة.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض، حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٩

...

نعم، ظاهر الاستبصار احتمال حمله على مستمرة الدم بحمل الدم فيه على الواجد للصفات و الطهر على الفاقدها، بقرينة الحكم في ذيله بأنها تعمل ما تعمل المستحاضة، و ذلك لا يكون إلّا مع استمرار الدم. لكنه - كما ترى - مخالف لظاهره جداً، و الحكم بأنها تعمل ما تعمل المستحاضة لما كان بلسان تنزيلها منزلتها فهو كالصريح في عدم كونها مستحاضة.

ثم إن موثق سعيد بن يسار و إن اقتصر فيه على اليومين أو الثلاثة و لم يحكم فيه بالاستظهار في تمام العشرة لاحتمال انقطاع الدم عليها، إلا أنه لا ينافي الحكم بحيضية تمام العشرة لو لم يتجاوزها الدم المتقطع لأن الاستظهار حكم ظاهري عند الشك في استمرار الدم، فعدم ثبوته في أكثر من يومين أو ثلاثة لا ينافي حيضية تمام الدم واقعا لو انقطع على العشرة، كما هو الحال في أكثر نصوص الاستظهار في مستمرة الدم التي اقتصر فيها على أيام معدودة دون تمام العشرة.

هذا و من جميع ما تقدم يظهر حال ما عن مجمع البرهان من أن الحكم بحيضية الدم اللاحق، خصوصاً مع كونه بغير صفة الحيض و كونه زائداً على العادة، غير ظاهر الوجه، إلا أن يكون إجماعاً. انتهى.

إذ فيه: أن ما سبق من النصوص صالح لإثبات المدعى على إطلاقه، مع عدم نهوض ما سبق بالخروج عنه فيما زاد على العادة. و أما فيما كان فاقداً للصفات فالأمر يبتنى على عموم حجية الصفات، و قد سبق المنع منه في ذيل أدلة قاعدة الإمكان، و أن الظاهر اختصاصها بمستمرة الدم و ما ألحق بها.

نعم، تقدم أن الصفرة بعد أيام العادة ليست بحيض، و ذلك جار في المقام، لأن مقتضى إطلاق بعض أدلتها و صريح آخر عدم الفرق بين ما لا تكون مسبوقه بالحيض و ما تكون مسبوقه به متصله به أو منفصلة عنه بقاء، لكن سبق أنها أخص من فاقد الصفات.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٠

و النقاء المتخلل بحكم الدمين على الأقوى (١)، و إن تجاوز المجموع عن العشرة و لكن لم يفصل بينهما أقل الطهر فإن كان أحدهما في العادة دون الآخر كان ما في العادة حيضاً و الآخر استحاضة (٢).

(١) تقدم الكلام في ذلك في ذيل مسألة اعتبار التوالي في ثلاثة الحيض، و أن الأظهر جريان حكم الطهر عليه.

(٢) كما في المنتهى و كشف اللثام و نسب لغيرهما. و يقتضيه ما يظهر من الغنية من عموم الرجوع للعادة حتى مع تخلل أقل الطهر، بل في المستند: «و لو رأت في العادة و انقطع عليها ثم رأت قبل مضي أقل الطهر لم تتحيض به إجماعاً. و كذا بعده على الأصح، لعدم كون ذلك حيضاً ... إلا إذا كان ذلك أيضاً عادة لها». و قد يستدل عليه..

تارة: بعموم ما دل على طريقية العادة، مثل ما تضمن أن الصفرة في أيام الحيض حيض «١». قال سيدنا المصنف قدس سره: «و لا يعارضه في الدم الآخر إلا قاعدة الإمكان، و هي كالأصل لا تصلح لمعارضة الأمانة».

و أخرى: بما دل على ذلك في مستمرة الدم مع إلغاء خصوصية الاستمرار أو الفترة، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره، أو بضميمة حديث يونس المتقدم المتضمن أن متقطعة الدم بعد الشهر بمنزلة المستحاضة.

لكن الإجماع المدعى في المستند غير ثابت على إطلاقه. مع أنه لو تم مختص بما يرى بعد العادة، و لا ينفع فيما يرى قبلها الذي هو المهم في المقام، حيث قد يدعى أنه هو الحيض، دون ما في العادة، أما حيضية ما في العادة مع تقدمه فلعله في الجملة ليس مورداً للإشكال.

و أما عموم أمارية العادة فلم يثبت بنحو معتد به. و حيضية الصفرة فيها لا

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣١

...

تستلزمها، لإمكان أن تكون بملاك عدم امتناع حيضية الصفرة أو عدم استبعادها مع خروجها في العادة، و تكون حيضيتها كحيضية الدم في غيرها لأجل قاعدة الإمكان لا لأمارية العادة.

مع أن أمارية العادة على حيضية ما فيها لا يكفي في رفع اليد عن عموم قاعدة الإمكان في الدم الآخر التي هي من سنخ الأصل إلا أن تكون حجة في لازم مؤداها، لتنهض بنفي حيضيتها، و قد تحقق في محله أن الأمارية لا تستلزم ذلك، بل هو محتاج لدليل خاص مفقود في المقام.

هذا و قد يدعى أن قاعدة الإمكان لما كانت شاملة لكل من الدميين فامتناع حيضيتها معا مستلزم لسقوط عمومها في كل منهما، و يكون المرجع عموم حجية العادة لو تم بلا حاجة إلى حجيتها في لازم مؤداها، حيث يكفي في عدم التحيض بالآخر استصحاب عدم الحيض.

أو يدعى أنه بعد معارضة قاعدة الإمكان في الدم الذي في غير العادة لأمارية العادة على حيضية ما يرى فيها و تساقطهما يكون المرجع فيما يرى في العادة قاعدة الإمكان بلا معارض.

لكن الأول موقوف على سقوط قاعدة الإمكان بالمعارضة في رتبة سابقة على أعمال أمارية العادة، إذ لو كانت أماريتها في رتبة جريان قاعدة الإمكان في الفردين سقطا معا بناء على ما هو الظاهر من عدم مرجعية كثرة الأدلة في مقام التعارض.

و الثاني موقوف على كون جريان قاعدة الإمكان فيما يرى في العادة في رتبة متأخرة عن أعمال أمارية العادة فيه. و كلاهما محل إشكال. فتأمل.

هذا كله بناء على تعارض تطبيق قاعدة الإمكان في كل من الدميين، و أما بناء على ما يأتي من عدم جريانها إلا في الأول فيختلف الحال، كما لا يخفى.

نعم، لو كانت العادة بنفسها أماراً على عدم حيضية الدم في غيرها، لا من حيث كونه لازماً لحيضية ما فيها، بحيث تصلح لنفي حيضيتها لو لم تر الدم في العادة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٢

...

أو فصل أقل الطهر بينهما، اتجه حكومتها على القاعدة.

و عليه قد يبتنى ما تقدم من الغنية و المستند، لكن لا- دليل على ذلك، لوضوح أن حيضية الصفرة في العادة أعم منه، و نصوص مستمرة الدم مختصة بها، فتعميمها لكل ذات دم بلا وجه.

بل نصوص الاستظهار «١» و تقدم الدم على العادة «٢» و غيرها شاهدة بخلافه، كإطلاق نصوص قاعدة الإمكان. بل لا يبعد تحصيل الإجماع في جملة من الموارد على خلافه.

و أما نصوص مستمرة الدم فقد سبق أن تعميمها لكل ذات دم راجع إلى انحصار الحيض بما في العادة، و لا مجال للبناء عليه، و أما تعميمها لكل ما إذا تعذر البناء على حيضية تمام الدم فيشمل المقام، فهو و إن كان ممكناً إلا أنه يحتاج إلى دليل.

بل يأتي إن شاء الله في مستمرة الدم أن حيضها في الدور الأول من حين رؤية الدم و إن كان قبل العادة، و إنما ترجع للعادة في الدور الثاني و ما بعده لو استمر، فمع قصور الإرجاع للعادة في نصوص مستمرة الدم عن بعض أحوالها كيف يمكن التعدى بها لغيرها. و أما حديث يونس فقد سبق اختصاصه بمن تستمر على الحال المذكورة فيه أكثر من شهر، فالتعدى منها لكل من يتقطع منها الدم بالنحو الذي لا يمكن فيه حيضته بتمامه بلا وجه. و لا سيما مع أن لازمه اختصاص الحيض بما في العادة و لو مع إمكان حيضية تمام الدم، و قد سبق أنه لا مجال للبناء عليه. و قد تحصل من جميع ما تقدم أنه لا خصوصية للعادة في تعيين الحيض في المقام.

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٣

مطلقا (١)، أما إذا لم يصادف شيء منها العادة - و لو لعدم كونها ذات عادة - فإن كان أحدهما واجدا للصفات دون الآخر جعلت الواجد حيضا و الفاقد استحاضة (٢)، و إن تساويا تحيضت بالأول على الأقوى.

(١) يعنى: و إن كان ما في العادة فاقدا للصفات، و الآخر واجدا لها. لأنه لو تم ترجيح بالصفات و قيل بعموم حجيتها و عدم اختصاصها بمستمرة الدم فهي متأخرة عن العادة، لاختصاص أدلتها بنصوص مستمرة الدم المنزلة على ذلك كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

(٢) كما يظهر من كشف اللثام، و كأن الوجه فيه عموم حجية الصفات الذي لا إشكال في تقديمه على قاعدة الإمكان في الفاقد، لصلوحها لنفي حيضته.

و خصوص ما ورد في مستمرة الدم مع إلغاء خصوصية الاستمرار و تعميمه لكل ما إذا تعذر البناء على حيضية تمام الدم، و لو بضميمة حديث يونس بن يعقوب.

لكن سبق عند الكلام في قاعدة الإمكان إنكار عموم حجية الصفات و أنها مختصة بمستمرة الدم. كما سبق عند الكلام في الرجوع للعادة المنع من إلغاء خصوصية الاستمرار في نصوصه، و اختصاص حديث يونس بمن تستمر على الحال المذكورة فيه. و من هنا كانت الصفات كالعادة غير صالحة لتعيين الحيض في المقام.

و لعله لذا أطلق في القواعد و محكى نهاية الأحكام حيضية الأول خاصة، و جعله في الجواهر الظاهر من إطلاق الأصحاب، بل إجماعهم المدعى. قال: «و لا يتنقض ما حكمنا بحيضته من الدم الأول و إن كانت المرأة مبتدئة أو مضطربة و الدم الأول غير جامع للصفات و الثاني جامعاً».

و عن بعض مشايخنا الاستدلال على ذلك فيما لو كان كل منهما واجدا للصفات - بعد البناء منه على اختصاص الحيض في غير العادة بواجدها مطلقا لإطلاق أدلتها - بأن مقتضى إطلاق أخبارها هو الحكم بحيضية الدم الأول، لعدم المانع من حيضته،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٤

...

و مع الحكم بحيضته لا- يبقى موضوع لحيضية الثاني - للزوم فصل أقل الطهر بين الحيضتين - ليتمكن إحرازها بالصفات كى تعارض تطبيق دليل الصفات على الأول، نظير تقديم الأصل السببي على المسببي، لارتفاع موضوعه به دون العكس، بل تطبيق دليل الصفات

على الأول يقتضى بالالتزام كون الثانى استحاضة.

وفيه: أولاً: أن عدم المانع من حيضة الدم غير مأخوذ شرعاً فى موضوع حجية الصفات، وإنما لا تكون الصفات حجة مع امتناع حيضة الدم لاستحالة جعل الحجة مع العلم.

و مجرد إحراز حيضة الأول بالصفات لا توجب العلم بحيضيته و عدم حيضة الثانى، ليمتنع شمول دليل حجية الصفات للثانى، بل مقتضى إطلاق دليلها حجيتها على حيضيته الموجب لتعارض الحجتين و تساقطهما.

إن قلت: عدم المانع من حيضة الدم و إن لم يؤخذ فى موضوع حجية الصفات إلا أنه مأخوذ فى حيضة الدم التى تحرز بها، فمع كون مقتضى حجية الصفات فى الأول حيضيته و امتناع حيضة الثانى لا مجال لحجية الصفات فى الثانى، لارتفاع موضوع مؤداها- و هو حيضة الثانى- بالأول تعبدًا، و إن لم يرتفع به موضوع حجيتها، كما هو الحال فى الأصل السببى المحرز لارتفاع موضوع الحكم المحرز بالمسببى، لا ارتفاع موضوع نفس الأصل المسببى.

و بعبارة أخرى: كما يكون الترتب بين التعبدين موجبا لتقديم السابق رتبة منهما، كذلك يكون الترتب بين مؤديهما موجبا لتقديم ما يحرز السابق رتبة من المؤدين.

قلت: الترتب بين المؤدين إنما يكفى فى التقديم فى الأصول لفهمه عرفاً من إطلاق أدلتها فى مقام الجمع بينها بسبب ابتلائها غالباً بالأصول المسببية، فلو بنى على التعارض بين السببى و المسببى لزم غلبة عدم فعلية العمل بها، و لأن نسبة السببى للمسببى نسبة الحكم الثانوى للحكم الأولى، إلى غير ذلك من القرائن المذكورة فى محلها، و لا مجال لذلك فى الأمارات التى لا يغلب فيها التعارض و تبنى حجيتها على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٥

...

كاشفيتها النوعية التى لا دخل للترتب بين المؤديات فيها، بل هى فى عرض واحد مع فرض إطلاق موضوع حجيتها.

و ثانياً: أنه لو أخذ فى موضوع حجية الصفات إمكان حيضة الدم أو اكتفى فى تقديم إحدى الأمارتين تقدم مؤداها رتبة فكل من الدمين ممكن الحيضة لو لم يكن الآخر حيضاً، ممتنع الحيضة لو كان الآخر حيضاً، فتطبيق عموم حجية الصفات فى كل منهما موجب لإحراز ارتفاع موضوع حجيتها فى الآخر. و ليس سبق الزمانى معينا لتطبيق العموم على السابق، بل يتعين سقوط التطبيقين معاً. و مجرد عدم اليقين حين خروج الأول بخروج الثانى إنما يصحح الرجوع للصفات فى الأول قبل العلم بخروج الثانى أما بعد العلم بخروجه فيكشف تمانع التطبيقين من أول الأمر.

نعم، يتجه الترجيح بالسبق الزمانى بناء على توقف حيضة الدم الواحد للصفات و دخوله تحت الأدلة على فعلية خروجه، بحيث لو علم يوم الجمعة مثلاً بخروج دم واحد للصفات يوم السبت لم يحرز يوم الجمعة حيض يوم السبت، بل يجرى فيه استصحاب عدم الحيض المذكور بنحو الاستصحاب الاستقبالى، و إنما يحرز الحيض المذكور بعد خروج الدم يوم السبت، فلا يمتنع استصحاب عدمه إلا حينئذ، نظير ما لو علم الشاك بأنه سوف يقطع و لو خطأ بانتقاض الحالة السابقة، حيث لا يمنع ذلك من استصحابها قبل حصول القطع.

فإنه بناء على ذلك يقطع بتحقق موضوع حجية الصفات حين خروج الدم الأول، فيحرز بها حيضيته، لعدم دخول الدم الثانى تحت دليل الحجة كى يعارض الأول، و حينئذ يحرز امتناع حيضة الدم الثانى فى مرتبة خروجه، فلا يتم موضوع حجية الصفات فيه حين خروجه ليحرز بها حيضيته المستلزمة لامتناع حيضة الدم الأول، كى يتعارض التطبيقان، فيكون المورد من صغريات مرجحية السابق الزمانى لأحد الحكمين المتواردين على الآخر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٦

...

لكن لا مجال للبناء على ذلك في أمارية الصفات، لارتكاز تبعيتها لكاشفيتها الذاتية التي لا تتوقف على فعلية خروج الدم، فيدخل الدم الثاني تحت عموم دليل الحجية من أول الأمر كالدّم الأول و يتعارض التطبيقان.

ولذا كان المرتكز تنجز أحكام الحيض اللاحق حين العلم بخروج الدم الواحد للصفات في المستقبل فلا يجوز حينئذ التعجيز عن الخروج من المسجد حين خروج الدم، مع أنه لو لم تحرز الحيضية إلا بعد خروجه لجاز ذلك، كما لو كانت المرأة حين شكها بأنها سوف تحيض بعد يومين عالمة بأنها سوف تقطع بالحيض و لو خطأ، حيث يجوز لها حين الشك تعجيز نفسها عن الخروج من المسجد حين القطع، لعدم المنجز للحيض حينئذ، وإنما يحصل المنجز بعد التعجيز. فلاحظ.

هذا كله بناء على حجية الصفات، و أما بناء على عدم حجيتها و أن المرجع عموم قاعدة الإمكان فقد استدل في الجواهر وغيره على حيضية الأول بصحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السلام: «إذا مكثت المرأة عشرة أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثة أيام طاهرا ثم رأت الدم بعد ذلك أتمسك عن الصلاة؟ قال: لا هذه مستحاضة» (١).

وقد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره باحتمال كون السؤال فيه عن جواز التحيض بالثاني في ظرف المفروغية عن حيضية الأول، لا في مقام السؤال عن تعيين ما هو الحيض من الدميين.

و يندفع بأن ظاهر السؤال أن البناء على حيضية الدم الأول ليس إلا لكونه دما من شأنه أن يبنى على حيضته، و لو لقاعدة الإمكان التي لا إشكال في الرجوع إليها قبل رؤية الدم الثاني، لعدم الإشعار فيه بما يحرز حيضته زائدا على ذلك من عادة أو تمييز أو غيرهما، و إلا كان المناسب تعرض السائل له لدخله ارتكازا في الجهة المسئول عنها، فإطلاق الجواب بأن الثاني استحاضة من دون تفصيل ظاهر في إقرار البناء على حيضية الأول و عدم انتقاضه بخروج الثاني مطلقا، كما هو المدعى.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة، حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٧

...

و يعضده في ذلك ما في مرسله يونس القصيرة من قوله عليه السلام: «و لا يكون الطهر أقل من عشرة أيام. فإذا حاضت المرأة و كان حيضها خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و صلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت» (١) عشرة أيام فذلك من الحيض تدع الصلاة، فإن رأت الدم من أول ما رآته [رأت. في] الثاني الذي رآته تمام العشرة أيام و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشرة أيام ثم هي مستحاضة» (٢)، فإنه صريح في عدم رفع اليد عن حيضية الدم الأول باستمرار الدم الثاني بالنحو المانع من حيضية مجموع الدميين بل يتعين كون ما زاد على العشرة من الدم الثاني استحاضة.

نعم، قوله عليه السلام: «فإذا حاضت المرأة» ظاهر في المفروغية عن كون الأول حيضا. لكن الظاهر أن منشأها قاعدة الإمكان، لعدم الإشعار فيه بكونها ذات عادة أو تمييز، بل هو لا يناسب الحكم بتحريضها بالعشرة، لأن ذات العادة أو التمييز تقتصر عليهما مع استمرار الدم عندهم.

هذا و قد استشكل غير واحد في نهوض قاعدة الإمكان بإثبات حيضية الأول بأن كلا الدميين بالإضافة إليها سواء، و أعمالها في كل منهما مانع من أعمالها في الآخر، لارتفاع موضوعها - و هو الإمكان - معه، فلا بد من قصورها عن كلا الدميين، نظير ما تقدم منا في

الصفات.

و لا مجال لتوهم الترجيح بالسبق الزماني، لنظير ما سبق في الصفات من أن شمولها للدم المتأخر و إحرازها حيضته لا يتوقف على فعلية خروجه، لينفرد الأول حين خروجه في الدخول تحت العموم و يمنع من دخول الثاني فيه حين خروجه. و حينئذ لا- مجال لجريانها في أحد الدمين، لا معينا، لعدم المرجح، و لا مرددا أو تخيرا، إما لما تحقق في محله من أن الأصل في المتعارضين التساقط، أو لأن المقام من صغريات التوارد الذي يمتنع فيه شمول الدليل لكلا الفردين رأسا لعدم تمامية

(١) تقدم في مسألة اعتبار التوالى في أقل الحيض عند الكلام في مقدار الفصل بن الدمين ما يتعلق بهذه الفقرة.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٨

...

موضوعه في كل منهما، لا- من صغريات التعارض، الذي يشمل فيه الدليل كلا الفردين ذاتا و إن امتنع فيه فعلية حكمه فيهما معا لاستلزامه محذور التعبد بالنقيضين، و الذي قيل فيه بالتخير اقتصارا في التخصيص على ما يندفع معه المذكور، أو بأن الحجة أحدهما من باب اشتباه الحجة باللاحقة، على ما فصل في محله.

و من هنا قال سيدنا المصنف قدس سره: «فالعمدة ظهور الإجماع على وجوب التحيض بأحد الدمين ... و إنما خلافهم في التعيين و التخير، و إذ أن الأصل في مثله يقتضى حيضية الأول يتعين البناء على حيضته».

لكن هذا مختص بما إذا لم يكن الثاني في العادة أو واجدا للصفات مع فقد الأول لها، و إلا كان المورد من موارد الدوران بين المتباينين، لأن ما سبق من عدم حجية العادة و لا الصفات راجع إلى عدم ثبوت مرجحتهما، لا ثبوت عدمها، فلا يكون جواز التحيض بالأول متيقنا، بل يلزم الاحتياط في كلا الدمين، للعلم إجمالا بوجوب التحيض بأحدهما.

و كذا لو علم إجمالا بحيضية أحد الدمين واقعا، لخروجه عن المتيقن من الإجماع على جواز التحيض بالأول، لاحتمال اختصاصه بما إذا كان التحيض مقتضى الوظيفة الظاهرية، حيث وقع الخلاف في كونها تعيينية أو تخيرية، دون ما إذا كان التحيض مقتضى الوظيفة الواقعية تبعا للحيض الواقعي المردد بين الدمين. فتأمل.

اللهم إلا- أن يدعى الإجماع على عدم وجوب الاحتياط على الحائض بين الدماء، و جواز الاقتصار في التحيض على أحدها في خصوص المقام أو مطلقا، فيكشف عن تشريع الوظيفة الظاهرية الواصلة لتعيين مورد التحيض، و لازم ذلك التحيض بالأول إذا لم يكن مقتضى العادة أو التمييز الثاني، و إلا فالتخير بينهما.

لكن لا- مجال لتحصيل الإجماع على ذلك. بل يشكل تحصيله على وجوب التحيض بأحد الدمين إذا لم يعلم إجمالا- بحيضية أحدهما، لقلّة التعرض لذلك في كلماتهم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٣٩

...

و يقرب ابتناء فتاوى من تعرض له على فهم مضمونها من النصوص أو قاعدة الإمكان، فمع ظهور عدم نهوضها بذلك يكون المرجع الأصل، و مقتضاه عدم حيضية كلا- الدمين مع الشك في حيضتهما معا، لاستصحاب عدم الحيض، و الاحتياط بينهما مع العلم الإجمالي بحيضية أحدهما.

هذا كله بناء على أن موضوع القاعدة هو الإمكان المطلق و لو من حيضة الدم اللاحق، حيث يكون نسبة كلا الدميين إليه سواء و يتعارض التطبيقان، أما لو كان موضوعها الإمكان من غير حيضة الدم اللاحق، فتشمل الدم الأول لا غير، لا لمرجعية السبق الزماني في إعمال القاعدة، بل لعدم مانعية الدم الثاني من تحقق موضوعها فيه، و مع الحكم بحيضيته تمتنع حيضة الثاني، و يخرج عن موضوع القاعدة.

و يشهد به موثق سماعه المتضمن التحيض بالدم المتقدم على العادة، معللا بأنه ربما تعجل بها الوقت، حيث تقدم أنه من أدلة القاعدة، مع قوله عليه السلام في ذيله: «فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام بعد ما تمضي أيامها، فإذا تربصت ثلاثة أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة» (١)، فإنه صريح في تعيين ما بعد الاستظهار لأن يكون استحاضة و إن صادف أيام العادة، فضلا عما إذا لم يصادفها.

حيث يكشف ذلك عن عدم كون المراد بالتعليل المانع و لو من حيضة الدم اللاحق، بل من غير حيثيته، و إلا- لأوجب الاستمرار التوقف عن إعمال القاعدة في أول الدم.

و هو و إن اختص بمستمرة الدم، دون من تقطع عليها الدم، إلا أن خصوصية الاستمرار ملغية عرفا بعد لزوم كون التعليل ارتكازيا، لعدم الفرق بينهما ارتكازا.

بل لعل تعيين أول الدميين غير المتصلين للحيضة أولى من تعيين أولى قسمي الدم المستمر لها عرفا.

و لذا كان من القريب جدا فهم حكمه من جميع نصوص مستمرة الدم الحاكمة

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٠

...

بكون ما بعد العشرة أو مقدار العادة استحاضة و منها نصوص الاستظهار، فيستفاد منها كون الحيض هو الأول مع انقطاع الدم أيضا. و لعله لذا له يشر في النصوص لمانعية التقطع من البناء على حيضة الدم الأول الظاهر في المفروغية عن عدمها.

كما قد يشهد بذلك أيضا ما تقدم في مرسله يونس القصيرة من تفريع حيضة الأول بتمامه، دون تمام الثاني على الحكم بأن أقل الطهر عشرة أيام، لظهوره في أن تحديد أقل الطهر بالعشرة لا يقتضى التوقف عن تعيين الحيض من الدميين، بل عن حيضة تمام الثاني، و لزوم الحكم بحيضة خصوص ما لا ينافي حيضة الأول منه.

بل الإنصاف أن ملاحظة ذلك مع صحيح صفوان و نصوص مستمرة الدم- و منها موثق سماعه- و نصوص التحيض بمجرد الرؤية مع القرائن التي سبقت في المسألة الخامسة تقرب استظهار أن موضوع قاعدة الإمكان هو الإمكان بلحاظ الموانع السابقة على الدم، دون اللاحقة له، كعدم استمراره ثلاثة أيام أو حيضة الدم اللاحق الذي لا- ينفصل عنه بأقل الطهر، فيكون مقتضى قاعدة الإمكان الارتكازية المفروغ عنها نصا و فتوى التحيض بالدم و عدم التعويل على الاحتمالات المذكورة، كما هو المناسب للارتكازيات العرفية و التشريعية في الجملة، خلافا لما سبق من قصور قاعدة الإمكان عما لو احتمل عدم استمرار الدم ثلاثة أيام كما أشرنا إليه هناك.

و لعله لذا سبق من الجواهر دعوى ظهور كلمات الأصحاب على إطلاق التحيض بالأول هنا، كما سبق منا ظهورها في إطلاق التحيض بمجرد الرؤية. و حينئذ لا تجرى القاعدة في الدم الثاني لارتفاع موضوعها فيه مع جريانها في الأول.

و لو لم ينهض ذلك بمجموعه بالاستدلال في المقام فلا- أقل من كونه مؤيدا لإطلاق صحيح صفوان و مرسله يونس المتقدمين. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤١

...

بقي في المقام أمران:

الأول: بعد ما سبق من كون الأول حيا فلا إشكال في عدم حيضة الثاني لو كان بعد مضي عشرة أيام من رؤية الأول.

و أما لو كان قبل ذلك فهل يحكم بعدم حيضته بتمامه - كما هو مقتضى إطلاق القواعد و محكى نهاية الأحكام حيضة الأول خاصة - أو بحيضه ما صادف منه العادة - كما في جامع المقاصد و الروض - أو ما كان قبل مضي عشرة أيام؟
ففي مرسل داود المتقدم: «إذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم فهي مستحاضة» (١)، و في موثق سعيد بن يسار المتقدم فيمن ترى بعد طهرها الشيء من الدم الرقيق: «تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلى» (٢)، و تقدم في مرسله يونس القصيرة أنها تحيض إلى تمام العشرة (٣).

و لعل مقتضى الجمع بينها بضميمة نصوص الاستظهار، التحيض في غير ذات العادة إلى العشرة، و في ذات العادة إلى مقدارها جزما و بما زاد عليها بيومين أو ثلاثة أو إلى تمام العشرة مع استمرار الدم من باب الاستظهار الذي يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى.

الثاني: قد تضمن صحيح يونس بن يعقوب فيمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة و الطهر كذلك مكررا التحيض بكل دم إلى شهر «٤».

و كذا صحيح أبي بصير فيمن ترهما خمسة أيام أو ترى الدم أربعة و الطهر ستة كذلك «٥».

و قد أفتى بمضمون الثاني في المقنع و الفقيه. و ربما نسب للمبسوط و النهاية.

لكنه قال في المبسوط بعد أن ذكر شروط الحيض و العادة و أنها قد تتقدم: «فإن اختلط عليها أيامها، فلا يستقر لها على وجه واحد تركت الصوم و الصلاة كلما رأت

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض، حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٢

...

الدم، و كلما رأت الطهر صلت إلى أن تستقر عاداتها».

و قال في النهاية: «فإن كانت امرأة لها عادة إلا أنها اختلطت عليها العادة و اضطربت و تغيرت عن أوقاتها و أزمانها فكلما رأت الدم تركت الصوم و الصلاة، و كلما رأت الطهر صلت و صامت إلى أن ترجع إلى حال الصحة. و قد روى أنها تفعل ذلك ما بينها و بين شهر ثم تفعل ما تفعله المستحاضة».

ثم ذكر بعد ذلك شروط الحيض و ظاهرهما لزوم الخروج عن العادة بالدم المخالف لها، لا حيضة الدم المخالف لشروطه المقررة.

نعم، ذيل كلام النهاية مشعر بنظره للصحيحين. لكنه قد يكون لحملهما على ما يناسب ما سبق منه، وليس بنحو يخرج به عن إطلاق ما ذكره من حدود الحيض. فلاحظ.

و كيف كان، فإن حمل الصحيحان على أن جميع الدماء حيض واقعا و جميع النقاءات طهر واقعا- كما يظهر من الحدائق- كانا مخالفين لما تضمن أن الحيضة الواحدة لا تكون في أكثر من عشرة أيام أو لما تضمن أن أقل الطهر بين الحيضتين عشرة أيام، كما ذكرناه عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدمين.

مضافا إلى عدم خصوصية الشهر في ذلك ارتكازا، لتبعية الحيض الواقعي لمزاج المرأة من دون خصوصية للشهر. و إن حملا على أن كلا من الدماء حيض ظاهرا و ليس الحيض الواقعي إلا ما لا ينافي ما سبق- كما يظهر من الشيخ في الاستبصار و استحسنة في الاعتبار، و قد يناسبه ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من حملهما على المتحيرة- فإن كان مع عدم وجوب القضاء مع انكشاف عدم الحيض فهما و إن كانا غير منافيين للعلم الإجمالي بعدم حيضية بعض الدماء، لعدم الابتلاء بأحكام كل منها عند الابتلاء بالآخر.

إلا أنه- مع منافاته لعموم وجوب القضاء، و لا سيما مع التصريح بوجوبه في مرسله يونس القصيرة فيمن تحيضت يومين و لم يتم لها ثلاثة أيام في ضمن العشرة «١» - يبعد بناء الأصحاب عليه جدا.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٣

...

و إن كان مع وجوب القضاء كانا منافيين للعلم الإجمالي المنجز بسبب الابتلاء بأحكام الدم السابق عند خروج اللاحق، فلا بد من حملهما على عدم التعبد بحيضية الدم، بل خصوص ترك الصلاة حاله احتياطا لاحتمال الحيض، لأنه أهم من الاحتياط بفعلها لاحتمال عدمه، بناء على أن حرمة الصلاة على الحائض ذاتية و أنها تعم فعلها برجاء المطلوب، أو لتعذر الاحتياط بفعلها لاعتبار الجزم بالنية. و هو- مع ما فيه من التكلف- لا يناسب إهمال التنبيه على وجوب القضاء جدا. و من هنا كان مضمونها غريبا في نفسه غير مناسب للعمومات و القواعد المعول عليها عند الأصحاب.

و لذا يشكل الاعتماد عليهما، و لا سيما مع مخالفتها لصحيح صفوان و مرسله يونس و موثق سعيد بن يسار و مرسل داود المتقدمة، فإنها صريحة في التحيض بالدم الأول دون ما بعده مما لا تجتمع حيضيته مع حيضيته. و لا- مجال لحمل الصحيحين على ما لو علم باستمرار التقطع إلى الشهر فما زاد و حمل غيرهما على عدم دوامه، لبعد العلم بذلك جدا، و لقوة ظهورهما في توقع الانقطاع قبل الشهر و أن التحيض بالدم إلى تمام الشهر لاحتمال ذلك، فلا يلزم من الاحتياط لاحتمال الحيض التفريط بالصلاة كثيرا.

كما لا مجال لحمل النصوص الأخرى على خصوص ما لو علم بعدم تقطع الدم و عوده أكثر من مرة واحدة، لبعد العلم بذلك أيضا. على أن تكرر السؤال في صحيح يونس عن كل مرة و إطلاق الجواب فيها من دون نظر لغيرها و عدم السؤال عن صورة التكرر مرة واحدة يجعله كالصريح في عدم دخل استمرار التقطع في الحكم.

و من هنا كان التعارض بينهما و بين النصوص الأخرى مستحكما، و لا ينبغي التأمل في ترجيح تلك النصوص لمطابقة مضمونها للقاعدة و التعميل عليها بين الأصحاب. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٤

[مسألة ٨: إذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منهما حيضا مستقلا]

(مسألة ٨): إذا تخلل بين الدمين أقل الطهر كان كل منهما حيضا مستقلا (١)، سواء أ كان كل منهما أو أحدهما في العادة أم لا (٢)، و سواء

(١) كما في المبسوط والوسيلة والشرائع والقواعد والتذكرة والروض، و ظاهر غير واحد المفروغية عنه. و يقتضيه عموم قاعدة الإمكان المصرح بها في كلماتهم و معاهد إجماعاتهم. بل لا إشكال فيه في الجملة على ما يأتي. و أما ما تضمن أن ما يرى بعد العشرة فهو من حيضة مستقبلة الذي تقدم في أول الفصل فيظهر الإشكال في الاستدلال به مما تقدم هناك. فراجع.

(٢) أما إذا لم تكن المرأة ذات عادة فليظهر كلماتهم في بيان العادة بلحاظ الشهر الحيضي الذي أقله ثلاثة عشر يوما في المفروغية عنه. و منه يظهر مفروغيتهم عنه لو كان كل منهما في العادة المذكورة، لأنه أولى من ثبوته قبلها. و يقتضيه فيهما موثق السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «أن أمير المؤمنين عليه السلام قال في امرأة ادعت أنها حاضت في شهر واحد ثلاث حيض، فقال: كلفوا نسوة من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت، فإن شهدن صدقت، وإلا فهي كاذبة» (١).

و أما لو كان كل منهما في العادة بلحاظ الشهر الهلالي المستلزم للفصل بين الدمين بعشرين يوما أو أكثر فهو المقطوع به من النصوص و الفتاوى، إذ لا ريب في انعقاد العادة به المستلزم للتحيض بما يرى في كل شهر قبل انعقاد العادة و بعده. و أما لو كانت ذات عادة فخالف أحد الدمين أو كلاهما عاداتها فهو مقتضى ما سبق من المبسوط و النهاية من أن من اختلطت عاداتها لتحيض كلما رأت الدم، لتوقف اختلاط العادة على مخالفتها في أول الأمر، بل صرح في المبسوط بأن من رأت الدم في عاداتها ثم طهرت عشرة أيام و رأت بعدها صفرة تحيضت بها، لأنها قد استوفت أيام الطهر.

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٥

أ كان كل منهما أو أحدهما واجدا للصفات أم لا (١) على الأقوى.

و يقتضيه في غير الصفرة ما عرفت من عموم قاعدة الإمكان. و أما الصفرة فقد سبق المنع من التحيض بها في غير أيام العادة أو قبلها بيومين مطلقا.

لكن في المستند: «لو رأت في العادة و انقطع عليها أو على غيرها و طهرت أقل الطهر ثم رأت في ذلك الشهر بعدد العادة أيضا، فإن كان ذلك لها عادة تحيضت بهما، و كان كل حيضا، و إن لم يكن عادة لها فالمشهور فيه ذلك أيضا. و الحق التحيض بأيام العادة خاصة و إن كان التمييز لغيرها»، و يناسبه ما يظهر من الغنية من إطلاق الرجوع للعادة بعد انعقادها. و كأنه لإطلاق حجية العادة، و لموثق السكوني المتقدم.

و يشكل بما تقدم فيما لو تردد الدم بين ما في العادة و غيره من إنكار عموم حجية العادة لإثبات حيضية ما فيها، فضلا عن نفى حيضية ما في غيرها.

كما أن موثق السكوني وارد لبيان عدم تصديق المرأة مع عدم إحراز موافقة ما تدعيه لمقتضى العادة، و هو مختص بمورد يرجع فيه

إليها كالعدة، ولا ينافي كون الدم حيضاً شرعاً، فيجب عليها ترتيب أحكامه في حقها. ولذا لا إشكال في إمكان انعقاد العادة على ذلك بعد العدم وإن لم تصدق في دعواه إلا بعد انعقادها. ثم إن مفاد عمومات العادة- لو تمت- عدم مخالفة العادة الشرعية المنعقدة باتفاق الشهرين الهلالين، و مفاد الموثق لزوم سبق العادة العرفية بمدة معتد بها. (١) كما هو صريح ما تقدم من المبسوط و مقتضى إطلاق غيره. و تقتضيه قاعدة الإمكان المصرح في كلماتهم بعمومها لفاقد الصفة. لكن سبق قصوره عن خصوص الصفرة في غير أيام العادة أو قبلها بيومين. كما أن من يرى قصوره عن فاقد الصفات مطلقاً لا بد له من البناء على عدم حيضية الفاقد في المقام إذا كان في غير العادة، كما صرح به في المدارك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٧

[الفصل السادس في تشخيص الحيض]

[إذا انقطع دم الحيض لدون العشرة، فإن احتملت بقاءه في الرحم وجب الاستبراء]

الفصل السادس إذا انقطع دم الحيض لدون العشرة، فإن احتملت بقاءه في الرحم (١) استبرأت بإدخال القطن (٢).

(١) أما لو علمت بأحد الأمرين فلا استبراء عليها، كما صرح به غير واحد و حكى عن جماعة، لظهور النصوص الآتية في كون وجوبه طريقاً لمعرفة حال الدم لا نفسياً، ولا غيرياً لشرطيته في صحة الغسل و الصلاة و نحوهما. و مقتضى إطلاق النصوص عدم الاكتفاء بالظن بعدم بقاءه في الرحم و لو استند لعادة أو نحوها، بل و لا بالاطمئنان بناء على ما هو الظاهر من عدم حجتيته في نفسه. فلاحظ.

(٢) كما صرح به الأصحاب بنحو يظهر منهم الوجوب، بل هو صريح جملة منهم، و استظهر في الحدائق عدم الخلاف فيه، و عن الذخيرة نسبته للأصحاب مشعراً بدعوى الإجماع عليه، و في الجواهر: «بلا- خلاف أجده فيه سوى ما عساه يظهر من المنقول عن الاقتصاد للتعبير بلفظ: (ينبغي) المشعر بالاستحباب».

و لعله لذا نسبة في كشف اللثام لظاهر الأكثر. لكن تنزيل ما في الاقتصاد على الوجوب ليس بعيداً. و يقتضيه صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه فإن خرج فيها شيء من الدم فلا- تغتسل، و إن لم تر شيئاً فلتغتسل. و إن رأت بعد ذلك [صفرة. في، يب] فلتوض [فلتوضاً. في، يب] و لتصل» (١)، و مرسل يونس عن أبي عبد الله عليه السلام: «سئل عن امرأة انقطع عنها الدم

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٨

...

فلا- تدري أ طهرت أم لا-؟ قال: تقوم قائماً و تلزق بطنها بحائط و تستدخل قطنه بيضاء، و ترفع رجلها اليمنى، فإن خرج على رأس القطن مثل رأس الذباب دم عبيط لم تطهر، و إن لم يخرج فقد طهرت تغتسل و تصلى» (١)، و قريب منه موثق سماعة (٢). و الظاهر حجية المرسل لعين ما تقدم في مرسلته القصيرة عند الكلام في اعتبار التوالى في أقل الحيض، بل يزيد عليها بأن إبراهيم بن

هاشم رواه عن إسماعيل بن مرار وغيره عن يونس و اقتصر على إسماعيل بن مرار في المرسلة.
و أما ما ذكره شيخنا الأعظم و سيدنا المصنف قدس سرهما من أن ظاهر الأخيرين بيان طريق العلم بانتفاء الحيض من دون دلالة على وجوبه عليها.

فيشكل بأن ظاهر السؤال عن المرأة المذكورة هو السؤال عن وظيفتها الشرعية، لاعتناء قضية واقعية متعلقة بها لا يرجع فيها للشارع بما هو شارع.

و لذا لو أجاب عليه السلام بجواز الاعتماد على الأصل كان مناسباً للسؤال لا إعراضاً عنه.

و من هنا لم يعهد التوقف منهم في دلالة ما ورد عند الاشتباه بالقرحة «٣» على وجوب الفحص مع مشابهته للحديثين في اللسان.
نعم، يتم ما ذكره في خبر شرحبيل الكندي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: كيف تعرف الطامث طهرها؟ قال: تعتمد برجلها اليسرى على الحائط و تستدخل الكرسي بيده [كذا] اليمنى، فإن كان ثم مثل رأس الذباب خرج على الكرسي» «٤».
و منه يظهر أن وجوب الاستبراء كما يمنع من الاعتماد على انقطاع الدم في البناء على الطهر - الذي يكفي في المنع عنه الاستصحاب - كذلك يمنع من البناء على الحيض عملاً باستصحابه، كما هو مقتضى إطلاق من علق وجوب الاستبراء على انقطاع الدم، بل ادعى سيدنا المصنف قدس سره أنه ظاهر الكل.

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض، حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٤٩

...

لأن ذلك مقتضى إطلاق الموثق و المرسل، فلا يهتم معه عدم ظهور الصحيح إلا - في الأول لتعليق الأمر بالاستبراء فيه على إرادة الاغتسال، لا على انقطاع الدم، فلا ينافي جواز ترك الاغتسال و البناء على بقاء الحيض بدونه عملاً بالاستصحاب.

لكن سيدنا المصنف قدس سره - مع اعترافه بذلك - قال: «اللهم إلا - أن يكون النقاء الظاهري طريقاً عرفاً بالإضافة إلى إلغاء الاستصحاب، و يكون قوله عليه السلام: «إذا أرادت أن تغتسل» إمضاء له في الجهة المذكورة، لا بالإضافة إلى ثبوت النقاء الباطني».
و هو كما ترى، لأن طريقية النقاء الظاهري عرفاً بالإضافة إلى إلغاء الاستصحاب إما لبنائهم على كونه معياراً في الطهر، أو على حجته على النقاء الباطني، أو لتخليهم ملازمته له، فمع كون الأمر بالاستبراء ردعاً عن الأولين و تنبيهاً لخطأ الأخير لا وجه لاستفادة إمضاء إلغاء الاستصحاب من قوله عليه السلام: «إذا أرادت...».

و مثله ما احتمله شيخنا الأعظم قدس سره من عدم جريان الاستصحاب المذكور، لأصالة عدم حدوث دم في الرحم و عدم جريان أصالة البقاء في الأمور التدريجية.

إذ فيه: أن كون خروج الدم من الرحم تدريجياً لتباين أجزاء الدم - المستلزم لمباينة خروج كل منها لخروج الآخر حقيقة و ليست الوحدة بينها إلا عرفية بسبب اتصال الأجزاء - لا يستلزم كون الحيض تدريجياً، بل الظاهر أن الحيض صفة بسيطة عرفاً مستمرة تنتزع للمرأة من خروج الدم لا عين خروجه، فلا يكون استصحابه مبني على الاستصحاب في التدريجيات.

كما لا - يكون محكوماً لاستصحاب عدم حدوث الدم في الرحم، لأن التلازم بينهما خارجي لا شرعي، فرفع اليد عنه به يبتنى على

الأصل المثبت.

بل حيث كان موضوع الأحكام هو الحيض جرى استصحابه دون استصحاب عدم حدوث الدم في الرحم، لعدم الأثر له. وكذا حال ما يظهر منه قدس سره من الإشكال في دلالة الصحيح على الوجوب بأنه مسوق لبيان وجوب الاستبراء عند إرادة الاغتسال لئلا يظهر الدم فيلغو الاغتسال.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٠

...

فإن مرجعه إلى حمل الأمر على الإرشاد الذي هو خلاف الأصل في أوامر الشارع. مع أنه موقوف على صحة الغسل مع وجود الدم في الباطن ثم بطلانه بخروجه للظاهر، وهو لا يناسب ظهور النصوص الأخرى في إناطة الطهر بالنقاء الباطني. ومثل ذلك في الإشكال قوله بعد المناقشة في دلالة النصوص: «فالعمدة فهم الأصحاب. ويمكن أن يؤيد بدعوى أن الأصل في امثال المقام من الشبهات الموضوعية التي لا يعلم غالبا إلّا بالفحص هو وجوب الفحص».

لعدم وضوح حجية فهم الأصحاب في المقام، وعدم تمامية المؤيد المذكور بعد إطلاقات أدلة الأصول. اللهم إلا أن يقال: إطلاقات أدلة الأصول وإن كان مسلما إلا أن البناء على ذلك في خصوص المقام لا يناسب المرتكزات العرفية و المتشرعية بل النصوص المتضمنة ترتيب أحكام الطهر بانقطاع الدم ورؤية الطهر، إذ لو لم يكن الانقطاع الظاهري دافعا للفحص لزم عدم العمل بتلك الأحكام كثيرا، وهو ما تأباه المرتكزات والنصوص المذكورة، خصوصا قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «فإن انقطع الدم في أقل من سبع أو أكثر من سبع فإنها تغتسل ساعة ترى الطهر وتصلي» (١).

ولعل هذا هو منشأ البناء العرفي على وجوب الغسل بالنقاء الظاهري الذي يظهر من صحيح محمد بن مسلم ابتناء إرادة الغسل عليه. والتنبيه في نصوص الاستبراء إلى عدم ملازمته للطهر لا يرجع إلى جواز التسامح في الغسل لاحتمال عدم الطهر، بل إلى لزوم التأكد منه قبله لا غير، فالصحيح المذكور وإن لم يكن ظاهرا في إمضاء ذلك - خلافا لما سبق من سيدنا المصنف قدس سره - إلا أنه لا ينهض بالردع عنه، فيتعين العمل عليه بعد ما عرفت من مطابقته للمرتكزات والنصوص. فتأمل جيدا.

والذي تحصل من جميع ما ذكرنا: أن وجوب الاستبراء بنحو يمنع من الاكتفاء

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥١

...

بانقطاع الدم في البناء على الطهر مقتضى الصحيح والمرسل والموثق. مضافا إلى استصحاب الحيض. و بنحو يمنع من البناء على بقاء الحيض لاستصحابه مقتضى المرسل والموثق المؤيدين بما سبق.

هذا وقد اقتصر في المقنع في الأمر بالاستبراء على ما إذا رأت الصفرة والشيء ولا تدري أ طهرت أم لا، مع ذكر الكيفية الخاصة له التي تضمنتها بعض النصوص السابقة وغيرها.

ولعله للمحافظة على مضمون النص لا لتقييد وجوبه بذلك، أو لاختصاص الكيفية المذكورة به وإن كان وجوب أصل الاستبراء مطلقا، نظير ما يأتي من الفقيه، وإلا أشكل ما ذكره بمخالفته لإطلاق بقية النصوص.

ثم إن في صحيح أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «أنه بلغه أن نساء كانت إحداهن تدعو بالمصباح في جوف الليل تنظر إلى

الطهر، فكان يعيب ذلك و يقول: متى كان النساء يصنعن هذا» (١) و صحيح ثعلبة عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه كان ينهى النساء أن ينظرن إلى أنفسهن في المحيض بالليل و يقول: إنها قد تكون الصفرة و الكدرة» (٢).

و مقتضاهما عدم وجوب الاستبراء بالليل، بل ينتظر فيه النهار.

و دعوى: أن مقتضى التعليل في الثاني كون النهي لاحتمال التباس الأمر بسبب ظلمة الليل، فلا ينافي وجوبه مع شدة النور بالنحو الذي لا التباس معه، كما هو الحال في عصورنا بسبب الكهرباء.

مدفوعة: بأن المرأة حيث لا تحتمل الاشتباه حتى مع ضعف النور، بل تقطع بأحد الأمرين، فلا مجال لجعل الاشتباه موضوعا يكون عليه المدار في العمل، بل لا بد من كون توقعه حكمة تدعو الشارع إلى النهي عن الاستبراء بالليل لسد باب الاشتباه، مع كون الموضوع هو الليل بإطلاقه، من دون فرق بين قوة النور و ضعفه.

و الأمر محتاج للتأمل.

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض، حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٢

فإن خرجت ملوثة و لو بصفرة بقيت على الحيض، كما سيأتي (١) و إن خرجت نقيّة اغتسلت و عملت عمل الطاهر (٢)، و لا استظهار عليها هنا (٣) حتى مع ظن العود (٤)

(١) و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) قطعاً، كما في الجواهر، و هو إجماعي كما في المدارك و المستند. و تقتضيه النصوص المتقدمة و غيرها مما تضمن الطهر و الأمر بالغسل و الصلاة بانقطاع الدم.

و هي محمولة على ظاهرها من الطهر الواقعي مطلقاً بناء على أن النقاء المتخلل بين الدميين بحكم سائر أفراد الطهر.

أما بناء على أنه بحكم الحيض فيتعين حملها على صورة عدم عود الدم، أو على الطهر الظاهري، الذي هو المتعين في بعض النصوص الواردة في صورة عود الدم أو احتمالها، كمرسل داود المتقدم (١) و خبر على بن جعفر فيمن ترى الدم اليوم و اليومين و الساعة و الساعتين و ينقطع عنها مثل ذلك (٢) و مرسله يونس القصيرة فيمن تراه اليوم و اليومين (٣)، على ما تقدم عند الكلام في حكم النقاء المتخلل بين الدميين.

فراجع. و يأتي تمام الكلام في ذلك.

[الكلام في الاستظهار مع النقاء و احتمال العود في ضمن العشرة]

(٣) الكلام في الاستظهار مبني على أن النقاء المتخلل بين الدميين بحكم الحيض، و لا- موضوع له بناء على ما تقدم من أنه كسائر أفراد الطهر، كما لا يخفى.

(٤) خلافاً للدروس فحكم بالاستظهار حينئذ، بل يظهر من السرائر وجود قول به مع النقاء من دون تقييد بالظن، و حكاة في جامع المقاصد و الروض و محكي الذكرى عن ظاهر المختلف، و ظاهر السرائر أنه مقتضى بعض أخبار الآحاد.

و لا يخفى أن نصوص الاستبراء السابقة إن حملت على الحكم الظاهري في

- (١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.
 (٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٣

...

فرض الشك في العود كان مقتضى إطلاقها عدم جواز الاستظهار مع ظن العود، فضلا عما دونه من الاحتمال. والأخبار المشار إليها في السرائر لو وجدت غير تامة الحجية في نفسها، فضلا عن أن تنهض بمعارضة تلك النصوص. وإن حملت على الحكم الواقعي - كما لعله الظاهر منها، لعدم الإشارة فيها للشك في العود - لزم تقييدها بناء على أن النقاء المتخلل بين الدمين بحكم الحيض - بغير صورة العود، فيكون التمسك بها مع احتمالها تمسكا بالعام في الشبهة المصدقية من طرف الخاص الذي لا يجوز على التحقيق.

فالعمدة في المقام استصحاب عدم عود الدم، حيث يحرز به أن النقاء طهر بناء على ما هو الظاهر من جريان الاستصحاب بلحاظ الأزمنة المستقبلية.

و دعوى: أن المستصحب هو الحيض، لليقين به سابقا و الشك في ارتفاعه مع النقاء، لاحتمال العود. مدفوعة بأنه لا معنى لاحتمال الحيض مع النقاء، لأن الحيض منوط عرفا بظهور الدم و مقابل للنقاء، غاية الأمر أنه يحتمل كونه بحكم الحيض، على ما سبق توضيحه عند الكلام في حكم النقاء المذكور، و حيث كان جريان أحكام الحيض عليه مشروطا بعدم عود الدم كان مقتضى استصحاب عدمه عدم جريانها.

على أنه لو كان الحيض من الأمور الجعلية القابلة لأن تستصحب في المقام فحيث كان موضوعه النقاء المتخلل بين الدمين كان استصحاب عدم عود الدم محرزا لعدم الحكم بالحيضية على النقاء و حاكما على استصحاب الحيض.

نعم، لو كان مرجع الحكم بحيضية النقاء إلى التصرف في مفهوم الحيض بإرادة ما يعم النقاء المذكور منه من دون حكم به و لا بأحكامه عليه، كان ملازما لعدم عود الدم و لم ينهض استصحاب عدم العود بإحراز عدمه، بل يجرى استصحابه لا غير، إلّا أنه لا يظن منهم البناء على ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٤

...

على أن حمل نصوص الاستبراء على الحكم الواقعي لا - ينافي استفادة الحكم الظاهري من النصوص الواردة في صورة عود الدم أو احتمالها التي تقدمت الإشارة إليها آنفا، فيرفع بها اليد عن الاستصحاب المذكور.

هذا و في المدارك: «و لو اعتادت النقاء في أثناء العادة ثم رؤيه الدم بعده فالظاهر عدم وجوب الغسل معه، لا طراد العادة، و استلزام وجوبه الحرج و الضرر بتكرار الغسل مع تكرار النقاء. و يحتمل الوجوب للعموم و احتمال عدم العود». و حكى ذلك عن غيره.

لكن اطراد العادة بعد ما لم يكن قطعيا لا يكفي ما لم تثبت حجيتها في ذلك، و لا دليل عليها، لاختصاص دليل انعقادها في الرجوع إليها في مقدار دم الحيض، لا مقدار جلوس المرأة، فضلا عن غير ذلك، كعود الدم بعد انقطاعه. فراجع ما تقدم في الفرع السادس من فروع العادة.

و لزوم الحرج و الضرر بتكرار الغسل غير ظاهر، و لذا لم يذكر مانعا من وجوبه بناء على كون النقاء المتخلل بين الدمين بحكم الطهر.

مع أنه لو تم لا يوجب القطع بحجية العادة في ذلك، لعدم شيوع الابتلاء بذلك بنحو يستلزم وضوح الحال من السيرة التي لا تبتنى على الحرج والضرر.

و أما عموم أدلة نفيهما فلاستدلال به موقوف..

أولاً: على نهوضه بتشريع الحكم الذي يتدارك به الضرر، كالحجية في المقام، وإلا فمجرد رفع وجوب تكرار الغسل المفروض كونه حرجياً أو ضرورياً لا يقتضى عدم وجوبه بالنقاء الأول، بل يكفي فيه عدم وجوبه بالثاني.

و ثانياً: على أن موضوعه الحرج والضرر النوعيان، لأنهما المعلومان في المقام دون الشخصيين، لفرض عدم العلم بعود الدم ليعلم بتكرار الغسل الذي قد يستلزم الحرج والضرر. وكلا الأمرين ممنوع، على ما حقق في محله.

ثم إنه قال في المستند في حكم من انقطع دمها: «و لا استظهار حينئذ، وفاقاً للمعظم لمرسله داود وغيرها، خلافاً لشاذ لا يعبأ به، لبعض إطلاقات الاستظهار،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٥

إلاً مع اعتياد تخلل النقاء على وجه تطمئن بعوده (١) فعليها الاحتياط بالغسل والصلاة. و الأولى لها في كيفية إدخال القطنة (٢)

الواجب تقييده بما مر». فإن كان مراده الاستظهار مع احتمال العود الذي يحكم معه بحضية النقاء عندهم كان مما نحن فيه. لكنه لا يناسب ما يظهر منه في أحكام الاستبراء من عدم القول بالاستظهار مع النقاء إلا مع اعتياد العود للظن معه به، لا لاطلاقات الاستظهار. وإن كان مراده الاستظهار مع عدم احتمال العود فلم أعثر عاجلاً على من أشار إلى القول المذكور، وكيف يمكن القول بذلك مع صراحته نصوص الاستبراء وغيرها في ترتيب أحكام الطهر بانقطاع الدم وتحقيق النقاء.

كما لم أعثر عاجلاً على إطلاق ينهض بتشريع الاستظهار مع انقطاع الدم، بل لما كان الاستظهار طلب ظهور الحال فموضوعه الشك في الحيض، وهو غير حاصل مع انقطاع الدم والقطع بعدم عوده.

(١) فقد استشكل في وجوب الغسل حينئذ في العروة الوثقى - كما هو ظاهر المتن - وقوى عدمه بعض الأعظم في حاشيته عليها. قال في الجواهر: «فإن تكليفها بالغسل حينئذ مع ذلك لا يخلو من تأمل بل منع للشك في شمول الأدلة لمثلها». وكأنه راجع إلى دعوى انصراف الإطلاقات عن هذه الصورة.

لكن لا - وجه لانصرافها عنها مع كون العود أمراً مغفولاً - عنه في مقام ورود الإطلاق، مبني على القول بأن النقاء المتخلل بين الدميين حيض، الذي هو محل بحث و كلام. مع أنه لو تم انصرافها كفى استصحاب عدم عود الدم في وجوب الغسل.

نعم، يتجه ذلك بناء على حجية الاطمئنان في نفسه. لكنه لا يختص بصورة الاعتياد.

[كيفية الاستبراء]

(٢) اقتصر غير واحد في بيان كيفية الاستبراء على إدخال القطنة، ومقتضى إطلاقه عدم اعتبار كيفية خاصة له، كما هو المصرح به في المدارك وغيرها، وحكاها في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٦

...

الجواهر عن جماعة، و يقتضيه إطلاق صحيح محمد بن مسلم.

لكن في المقنع: «و إذا رأت الصفرة أو الشيء و لا تدري أ طهرت أم لا فلتلصق بطنها بالحائط و لترفع رجلها اليسرى، كما ترى الكلب

يفعل إذا بال و تستدخل الكرشف »، ... و اقتصر في المسالك في كفيته على رواية شرحيل الكندي، و في المدارك و المفاتيح أن الأولى اختيارها.

لكن لا وجه لترجيح الرواية المذكورة مع ضعف سندها و قوة سند غيرها. هذا و المهم الكلام في أن الجمع بين الصحيح المطلق و النصوص المقيدة هل هو بالقييد، أو بحمل النصوص المقيدة على الاستحباب؟

و الأول و إن كان هو مقتضى الجمع العرفي في أمثال المقام، إلا أنه قد يتعين الثاني بلحاظ كثرة القيود المذكورة في النصوص و عدم انصراف الذهن إليها مع احتياجها للعناية في مقام العمل، فلو كانت لازمة لم يناسب إهمالها في صحيح محمد بن مسلم الوارد في مقام التنبيه للاستبراء ليعمل عليه المناسب لاستكمال بيانه.

و لا سيما مع إهمال المشهور التنبيه إليها، حيث يبعد خطوهم في كفيته الاستبراء مع كثرة الابتلاء به و شيوعه. اللهم إلا أن يقال: لما لم تكن مطلوبة الاستبراء نفسية بل طريقية لاستكشاف حال الدم فالخصوصيات المذكورة في نصوص التقييد إن لم تكن دخيلة في الاستكشاف لزم عدم مطلوبيتها حتى استحبابا، فيكون ذكرها في النصوص لأنها أحد الأفراد، و هو مما تأباه تلك النصوص جدا، و إن كانت دخيلة في الاستكشاف لزم من الاكتفاء بالخالي عنها كون النقاء مع الاستبراء ظاهريا لا قطعيا و أن ترتيب أحكام الطهر من دون يقين به، و هو مما تأباه المرتكزات، بل قد تأباه مرسله يونس و موثق سماعة، لأن المنساق منهما لزوم معرفة الطهر. فتأمل.

و من هنا قد يحمل الصحيح على التنبيه لما قد يغفل عنه من احتمال وجود الدم في باطن الفرج في عنق الرحم، لمناسبة الصورة المذكورة فيه للدم الذي يظهر على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٧

...

الكرشف بمجرد إدخاله، و تحمل بقية النصوص على ما لو احتمل لبعض الطوائف و المشبهات وجود بقاء الحيض في داخل الرحم و عدم اندفاعه حتى لباطن الفرج لقلته أو لضعف الدفع أو نحوهما، لمناسبة الصورة المذكورة فيها للدم الذي يحتاج خروجه لضغط الرحم، و لا دخل لها بإخراج ما في باطن الفرج للظاهر، بل يكفي فيه مجرد إدخال الكرشف.

كما قد يناسب ذلك ظهور السؤال في تلك النصوص في تحير المرأة في معرفة الطهر مع أنه لو كان المشكوك لها وجود الدم في باطن الفرج لم يخف عليها إمكان معرفته بإدخال القطنة و لم يحتج للسؤال.

و لا ينافي ذلك إهمال هذه الكيفية في الصحيح و كلام المشهور، لأن المنظور فيها الوضع الطبيعي للمرأة من اندفاع ما في رحمها و عدم احتباسه، و تحتاج إثارة احتمال احتباسه إلى عناية.

هذا و في الفقيه أطلق وجوب الاستبراء قبل الغسل مع الاقتصار في كفيته على إدخال القطنة، ثم قال: «و إذا رأت الصفرة و التنت فعليها أن تلصق بطنها ...»

و ذكر الكيفية الأخرى. و ظاهره النظر لموثق سماعة الآتي و تخصيص الكيفية المذكورة بصورة رؤية الصفرة و التنت، كما سبق احتماله فيما سبق من المقنع.

فإن كان مراده رؤيتهما المثيرة لاحتمال احتباس الدم في الرحم حملا للموثق عليه رجع إلى ما ذكرنا، و ناسب تعميمه لكل ما يشير الاحتمال المذكور.

و إن كان مراده رؤيتهما في الظاهر مع الشك في وجود الدم في باطن الفرج فقد يستدل له بموثق سماعة عن أبي عبد الله عليه

السَّيْلَام: «قلت له: المرأة ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشيء فلا تدري أ طهرت أم لا؟ قال: فإذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها إلى حائط و ترفع رجلها على حائط» «... ١».

لكن فيه: أنه لو تم وروده لاستكشاف وجود الدم في باطن الفرج و غرض

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٨

أن تكون لاصقة بطنها بحائط (١) أو نحوه (٢)، رافعة إحدى رجلها (٣)، ثم تدخلها (٤). و إذا تركت الاستبراء لعذر من نسيان أو نحوه و اغتسلت

النظر عما سبق منا، فالظاهر إلغاء خصوصية مورد السؤال فيه، لعدم دخل رؤية الأمور المذكورة في كيفية استكشاف الدم المذكور. و لا سيما مع إطلاق مرسل يونس و خبر شرحبيل. فلاحظ.

(١) كما تضمنه موثق سماعة و مرسل يونس. و لا يهم خلو خبر شرحبيل عنه، لضعف سنده.

(٢) من الأجسام المنتصبة العريضة الثابتة، لفهم العموم لها من ذكر الحائط مع إلغاء خصوصيته عرفاً.

(٣) كأنه لإطلاق موثق سماعة، و الاقتصار على اليمنى في مرسل يونس معارض بالاقتصار على اليسرى في خبر شرحبيل - بناء على ما هو الظاهر من أن المراد بقوله فيه: «تعتمد برجلها اليسرى» أنها ترفعها - فيتساقطان أو يجمع بينهما بالتخير المطابق لإطلاق الموثق.

لكن خبر شرحبيل لا ينهض بمعارضه المرسل لضعفه، فينهض المرسل لتقييد الموثق، إلّا أن يستبعد تقييده به، لبعد إهمال مثل هذا القيد فيه لو كان دخيلاً، لقوة ظهوره في استكمال بيان الكيفية. فتأمل.

و مثله في ذلك التقييد بكون رفع الرجل على حائط، الظاهر في إرادة الاتكاء عليه بها، حيث تضمنه الموثق و خبر شرحبيل دون المرسل.

(٤) و في خبر شرحبيل أنها تدخلها باليد اليمنى، إلّا أنه لا ينهض بالخروج عن إطلاق الموثق و المرسل، لضعف سنده، فيقوى حمله على كونه الأسهل بعد ما تضمنه من كون الرجل المرفوعة هي اليسرى. هذا و في الروض ذكر الصبر عند إدخال القطن، و كأنه لانصراف النصوص إليه لمناسبة استكشاف الحال له.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٥٩

و صادف براءة رحمها (١) صح غسلها (٢)، و إن تركته لا لعذر ففي صحة غسلها إذا صادف براءة رحمها وجهان أقواهما ذلك أيضاً (٣).

(١) يعني: فلا بد من إحراز ذلك في البناء على الصحة ظاهراً. أما لو لم تحرزها فلا مجال للبناء على الصحة بعد ما سبق من ظهور نصوص الاستبراء في الوجوب الطريقي الراجع إلى عدم صحة العمل ظاهراً بدونه.

و دعوى: أن مقتضى قاعدة الفراغ صحة الغسل، بناء على ما هو الظاهر من عدم اعتبار الالتفات لجهة الشك حين العمل.

مدفوعة بأن القاعدة إنما تحرز صحة الغسل بمعنى تماميته المعتبرة في ترتب الأثر المطلوب منه، و هو ارتفاع الحدث السابق عليه، و لا تحرز ارتفاع الحيض حين الغسل، بل مقتضى استصحاب الحيض حينه بقاء حدثه بعده.

و منه يظهر عدم التعويل على القاعدة لو شك في الاستبراء قبل الغسل. نعم، لو كان وجوب الاستبراء مقدماً بلحاظ شرطية في الغسل مع الاكتفاء بالانقطاع الظاهري في ارتفاع الحيض كان مقتضى قاعدة الفراغ صحة الغسل و عدم الاعتناء باحتمال عدم تحقق شرطه.

فتأمل.

(٢) في الجواهر أنه ينبغي القطع بذلك، ونفى الإشكال فيه شيخنا الأعظم قدس سره.

و هو متجه بناء على ما سبق من كون الوجوب طريقيا، حيث يرجع إلى لزوم إحراز صحة الغسل من حيثية براءة الرحم، فمع إحرازه بالوجدان لا وجه لعدم البناء على صحته.

أما لو كان مقدما لشرطيته في الغسل، كما مال إليه في الجواهر، فمقتضى إطلاق دليله شرطيته حال النسيان أيضا المستلزم لبطلان الغسل.

و ما ذكره قدس سره من أن احتمال الشرطية التعبدية حتى بالنسبة إلى ذلك بعيد جدا، ناشئ من بعد كون الوجوب مقدما.

[الكلام فيما لو لم تستبرأ]

(٣) كما هو مقتضى ما سبق من كون الوجوب طريقيا. أما لو كان مقدما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٠

و إن لم تتمكن من الاستبراء فالأقوى أنها تبقى على التحيض حتى تعلم النقاء (١). و إن كان الأحوط استحبابا لها الاغتسال (٢) في كل وقت تحتل فيه النقاء (٣)

فاللزام البناء على البطلان، كما مال إليه في الجواهر مدعيا أنه قد يظهر من ملاحظة عباراتهم، و إن لم يتضح وجه استظهاره منها. و كذا الحال بناء كون وجوبه نفسيا، حيث لا يمكن التقرب بالغسل حينئذ، لما فيه من رفع موضوع الاستبراء الواجب، المستلزم لتعذر امتثال التكليف به، فيكون مبعدا. نعم، هو يختص بصورة الالتفات لوجوبه.

[الكلام فيمن تعذر عليها الاستبراء]

(١) لقصور دليل وجوب الاستبراء عن صورة تعذره، فلا- مانع من الرجوع فيها لاستصحاب الحيض الذي سبق جريانه في نفسه. و احتمال عموم مانعية وجوب الاستبراء من الرجوع للاستصحاب المذكور لصورة تعذره في غير محله، على ما سبق نظيره في تعذر الاختبار عند الاشتباه بدم العذرة و سبق هناك ما ينفع في المقام. فراجع المسألة الثانية.

نعم، لو كان الجارى في المقام استصحاب عدم حدوث الدم في الرحم الذي سبق من شيخنا الأعظم قدس سره التعرض له لزوم البناء على الطهر و الاغتسال.

كما أنه بناء على عدم جريانها معا يلزم الاحتياط بالجمع بين تكاليف الحائض و الطاهرة، للعلم الإجمالي. و التخيير في مثل تمكين الزوج من الوطء عند مطالبته به، للدوران فيه بين المحذورين، على ما سبق نظيره في المسألة الثانية.

(٢) مع القيام بتمام تكاليف الطاهر غير المنافية للقيام بتكاليف الحائض، دون مثل تمكين الزوج من الوطء مع مطالبته به لأنه مخالفة لتكليف حال الحيض.

(٣) لاحتمال وقوع الغسل السابق حال الحيض، فيبطل و يحتاج لتجديد الغسل بتجدد النقاء المحتمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦١

إلى أن تعلم بحصوله، فتعيد الغسل و الصوم (١).

(مسألة ٩): إذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة و لو بصفرة فإن كانت مبتدئة أو لم تستقر لها عادة أو عاداتها عشرة بقيت على التحيض

(٢)،

(١) يعنى الذى احتاطت بالاتيان به عند انقطاع الدم و تعذر الاستبراء، لو كان مما يقضى.

[مسألة ٩: إذا استبرأت فخرجت القطنه ملوثة و لو بصفرة]

إشارة

(٢) أما مع التلوث بالدم فهو المتيقن من النص و الفتوى. و أما مع التلوث بالصفرة فهو صريح المراسم و الروض، و مقتضى إطلاق التلطيخ و نحوه فى الوسيلة و الشرائع و التذكرة و المنتهى و غيرها، كما هو الظاهر من إناطة الطهر بالنقاء فى النافع و القواعد و الإرشاد و الدروس.

بل لعله مراد بعض من عبر بخروج الدم ممن يرى عموم حيضية الصفرة فى أيام إمكان الحيض، لبعد خصوصية ما يخرج بنفسه من دون استبراء فى ذلك. و هو متجه بناء على العموم المذكور.

كما يتجه عليه الاكتفاء بالكدره، كما هو ظاهر من سبق و صريح المراسم. لعدم الفرق بينهما فى العموم المذكور. لكن سبق المنع من ذلك، و أن حيضيتها مختصة بما يرى فى العادة أو قبلها بيومين، فيلزم الاقتصار على ذلك. و لا سيما مع قرب انصراف الدم فى نصوص الاستبراء إلى غير الصفرة، بل هو كالصريح من تقييده بالعيب فى المرسل، و ما فى ذيل الصحيح من الحكم بالوضوء مع رؤية الصفرة بعد ذلك، و ما فى الموثق من فرض الشك فى الطهر مع رؤيتها.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من حمل ما فى ذيل الصحيح على ما يرى بعد مدة الاستظهار أو بعد العشرة، بعيد جدا، لرجوعه إلى إلغاء خصوصية الصفرة. مع أنه لا ينفع فى بقیه ما ذكرنا.

نعم، لا بد من الخروج عن ذلك لو كان الاستبراء فى أيام العادة، فيكتفى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٢

إلى تمام العشرة (١) أو يحصل النقاء قبلها (٢).

بالصفرة، لحكومه ما دل على أن الصفرة فى أيام الحيض حيض على هذه النصوص، و لا مجال لتقييده بهذه النصوص و لا سيما مع أن تنزيلها على غير أيام العادة أقرب عرفا من تنزيله على ما يخرج بنفسه من دون إدخال قطنه، لابتناء الصفرة على الخروج بقطنه كثيرا. و لا سيما مع ما سبق فى صحيح ثعلبة (١) من تعليل النهى عن نظر المرأة إلى نفسها فى الليل بأنها قد تكون الصفرة و الكدره، لظهوره فى المفروغية عن بقاء الحيض فى الجملة مع الصفرة و الكدره الخارجيتين بالاستبراء الذى هو المنصرف الشائع من نظر المرأة إلى نفسها فى آخر الحيض. فلاحظ.

(١) يعنى: مع الانقطاع عليها. أما مع التجاوز عنها فسيأتى الكلام فيه فى المسألة العاشرة إن شاء الله تعالى.

(٢) كما صرح به فى المبتدأ فى الشرائع و القواعد و الإرشاد و التذكرة و غيرها، بل فى المدارك أنه إجماعى و نسبه فى الدروس لظاهر الأصحاب فى الدور الأول لها.

و يقتضيه - مضافا إلى عموم قاعدة الإمكان، و إطلاق نصوص الاستبراء، و أولويته من إلحاق الدم المنفصل الذى يرى فى ضمن العشرة - موثق عبد الله بن بكير عن أبى عبد الله عليه السلام: قال: «المرأة إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة عشرة أيام، ثم تصلى عشرين يوما، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة و عشرين يوما» (٢) و قريب منه موثقة الآخر (٣).

و موثق سماعة: «سألته عن الجارية أول ما تحيض فتقعد فى الشهر يومين و فى الشهر ثلاثة أيام يختلف عليها لا يكون طمثها فى الشهر

عدة أيام سواء. قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز العشرة، فإذا اتفق الشهران عدة أيام

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض، حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٣

...

سواء فتلك أيامها» (١).

و أظهر من ذلك ما لو كان عاداتها عشرة أيام. و لا استظهار هنا و إن استمر الدم إجماعاً، كما في المستند. و يقتضيه جملة من النصوص (٢).

و أما المضطربة فجريان الحكم فيها مقتضى إطلاق المنتهى و ظاهر جامع المقاصد، بل لعل مراد من ذكر ذلك في المبتدأ ما يعمها، لاقتصارهم في مقابلها على ذات العادة.

و لعله لذا قال في كشف اللثام بعد ذكر حكم المبتدأ: «و لعل منها المضطربة عددا».

و يقتضيه - مضافاً إلى ما تقدم من عموم القاعدة، و إطلاق نصوص الاستبراء، و الأولوية - إطلاق موثق سماعه، بل هي متيقنة منه.

نعم، في الدروس أنها تعتبر التمييز و الروايات في جميع أدوارها.

فإن أراد أنها تعتبرهما مع تجاوز الدم العشرة حتى بالإضافة إلى الدور الأول، حيث ينكشف عدم حيضية ما زاد عليهما من العشرة، و إن جاز لها ظاهراً التحيض في الدور الأول بتمام العشرة قبل انكشاف التجاوز، فهو لا ينافي ما سبق بناء على ما عرفت من أن محل الكلام عدم التجاوز، إلا أنه يكون مطابقاً لما ذكره في المبتدأ، مع ظهور كلامه في الفرق بينهما بالإضافة للدور الأول.

و إن أراد أنها تعتبرهما من أول الأمر فلا تبنى على حيضية تمام العشرة واقعا حتى مع عدم التجاوز، كان مخالفاً لما سبق هنا، و كفى في رده ما تقدم.

و إن أراد أنها لا- تبنى على حيضية تمام العشرة ظاهراً حتى ينكشف عدم التجاوز عن العشرة فتتكشف حيضية مجموعها، فالظاهر مخالفته لمساق كلماتهم و فقده للدليل، بل هو مخالف لموثق سماعه الظاهر في بيان الوظيفة الفعلية، و لنصوص الاستبراء المصرحة بالبناء على الحيضية مع عدم النقاء، و لقاعدة الإمكان بناء على ما سبق احتمالاً في الدم المنقطع من أن موضوعها الإمكان بلحاظ الموانع السابقة على

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٤

و إن كانت ذات عادة دون العشرة فإن كان ذلك الاستبراء في أيام العادة فلا إشكال في بقائها على التحيض (١). و إن كان بعد انقضاء العادة (٢) بقيت على التحيض استظهاراً (٣).

الدم دون اللاحقة. فلاحظ.

[الكلام في الاستظهار]

[في وجوب الاستظهار و عدمه لذات العادة بعد مضيها]

إشارة

(١) لاتفاق نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على قدر العادة التي يأتي الكلام فيها على التحيض في أيام العادة. بل لعله المتيقن من إطلاق نصوص الاستبراء و قاعدة الإمكان.

و يكفي فيها العادة العددية و إن لم تكن وقتية، بل يكفي لذات العادة الوقتية و العددية فيما لو تحيضت بالدم في غير أيام عاداتها عدم مضي العدد، كل ذلك لإطلاق نصوص الاستبراء و بعض نصوص الاستظهار. و لا ينافي ذلك اختصاص بعضها بذات العادة الوقتية و العددية كنصوص الاقتصار على العادة، كما لا يخفى.

نعم، بناء على ما تقدم لا مجال للتحيض بالصفرة إلا في ضمن العادة الوقتية، لظهور نصوصها المتقدمة فيها، فلا تنفع العددية فقط في التحيض بالصفرة قبل انقضاء العدد. كما لا مجال للاستظهار مع الصفرة مطلقا و إن كانت العادة عددية و وقتية.

(٢) يعني العددية و إن لم تكن وقتية، كما صرح به غير واحد، و نسب لتصريح جماعة، لظهور أدلة الاستظهار فيها. و يأتي الكلام في ذلك.

(٣) أما أصل مشروعية الاستظهار لذات العادة فالظاهر عدم الإشكال فيه بينهم، و قد ادعى الإجماع عليه في المعتبر و التذكرة و الحقائق و المستند و المفاتيح و محكي شرحه، و نفى الخلاف فيه في جامع المقاصد.

و صريح الاستبصار و السرائر أنه واجب، كما حكاه غير واحد عن ظاهر المرتضى، بل هو ظاهر كل من ذكره و لم ينبه لعدم وجوبه. و لعله لذا نسبه في كشف اللثام لظاهر الأكثر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٥

...

و تقتضيه النصوص الكثيرة الواردة في المستحاضة و فيمن يستمر بها الدم بعد وقتها «١» و النفساء «٢» التي لا يبعد تواترها إجمالا و إن اختلفت في قدره على ما يأتي التعرض لها، و ربما ادعى أنها تزيد على التواتر. و ظاهرها الوجوب، لورودها في مقام بيان الوظيفة و سوقه فيها مساق التحيض في العادة.

لكن في جملة من النصوص أن مستمرة الدم و المستحاضة تقتصر على أيام عاداتها «٣». و من ثم اختلفت أنظارهم في الجمع بينها أو استحكام التعارض الذي ينبغي النظر معه في المرجحات.

و المذكور في كلماتهم وجوه..

الأول: حمل أخبار الاستظهار على الاستحباب،

كما احتمله في التذكرة و اعتمده في جامع المقاصد و الروض و محكي الذكرى و البيان و غيرها، و عن شرح المفاتيح أنه المشهور، و نسبه في الروض و محكي اللوامع للأكثر، و في المدارك لعامة المتأخرين. و قد يرجع إليه ما في المنتهى من أن الاستظهار ليس على الوجوب.

و يشكل بأن ظاهر كل من نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العادة كون مضمونها الوظيفة اللازمة، فالجمع المذكور تصرف في كل منهما بلا شاهد. و إنما يتجه الجمع بالاستحباب مع الاقتصار في أحد الطرفين على الترخيص.

مضافا إلى إباء بعض نصوص الاقتصار الحمل المذكور، كقوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة بعد حكاية أمر النبي المبتدأه بالتحيض ستة أيام أو سبعة: «الا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيض سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياما و هي مستحاضة غير حائض» (٤) لظهوره في أن الأمر بالزيادة في ترك الصلاة على العادة التي هي أماره على كون ما زاد عليها

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض و باب: ١ من أبواب الاستحاضة.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس.

(٣) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض، و باب: ١، ٢، ٣ من أبواب الاستحاضة.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٦

...

استحاضة مستنكر لا يصدر من النبي صلى الله عليه و آله.

هذا و ربما استشكل في الوجه المذكور بأنه لا معنى لاستحباب ترك العبادة بعد فرض مشروعيتها الموقوفة على الأمر بها. لكنه يندفع بأنه قد يتم لو كان الاستحباب واقعا، لا في مثل المقام، حيث يكون ظاهريا احتياطا لتجنب العبادة حال الحدث المحتمل. مضافا إلى أنه يكفي في استحباب الاستظهار ملاحظة بقاء أحكام الحائض.

الثاني: حمل أخبار الاستظهار على الإباحة،

كما جعله أحد وجهي الجمع في المعتبر، و قد يرجع إليه ما سبق من المنتهى، و عن الذخيرة الجزم به. و يشكل بأنه إن رجع إلى قصور نصوص الاستظهار عن إفادة الوجوب في نفسها بسبب ورود الأمر فيها مورد توهم الحظر لما فيه من احتمال التفريط بالعبادة حال الطهر، أشكل بأنه كما يحتمل الحظر لذلك يحتمل الوجوب دفعا للتفريط بتكاليف الحيض المحتمل، فالأمر بالاستظهار في النصوص ظاهر في لزومه ظاهرا مع تردد الواقع بالنحو المذكور.

و إن رجع إلى لزوم الخروج عن ظاهر نصوص الاستظهار و هو الوجوب و حملها على الجواز جمعا مع نصوص الاقتصار على العادة- كما هو ظاهر المعتبر و المنتهى- أشكل بأنه مستلزم للتصرف في كلتا الطائفتين بلا شاهد، كما مر في سابقه، سواء أريد بذلك استحباب الاقتصار على العادة أم إباحته أيضا.

و إن كان الوجه فيه ما سبق من امتناع استحباب الاستظهار فقد تقدم دفعه.

هذا مضافا إلى أن ما تقدم من مرسله يونس الطويلة كما يابى استحباب الاستظهار يابى إباحته.

كما أن بعض نصوص الاستظهار آب عن إباحته، كمؤثق مالك بن أعين:

«سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم. قال:

نعم، إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٧

...

بعد أن يغشاها زوجها يأمرها فلتغتسل ثم يغشاها إن أحب» (١) بناء على عدم الفرق بين الحيض و النفاس في ذلك، لقوة ظهوره في أن الاستظهار مانع للزوج من الوطء، و هو إنما يتجه مع مطلوبيته و لو استحبابا.

نعم، قد يظهر في إباحة الاستظهار صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد؟ فقال: إن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صلى الله عليه و آله أن تغتسل لثمان عشرة و لا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين» (٢).

لكنه مختص بمورده لو أمكن العمل به، و ليس الاستظهار فيه فيما بين العادة و العشرة الذي هو محل الكلام، فلا يكون شاهد جمع بين نصوص المقام.

الثالث: ما ذكره المحقق الخراساني قدس سره من رفع اليد عن ظهور كلتا الطائفتين في الوجوب التعييني و حملهما على الوجوب التخييري،

لأنه مقتضى الجمع العرفي الذي لا يحتاج إلى شاهد، مع البناء على أفضلية الاستظهار لاختلاف أخباره في مقداره، مع التعبير في بعض نصوصه بالاحتياط (٣)، الراجح عقلا و نقلا.

و فيه: أن اختلاف أخبار الاستظهار في مقداره قد يبعد إرادة الوجوب التعييني منها، من دون أن يكون شاهدا بحملها على الأفضلية، بل كما تحمل على كونه واجبا تخييريًا تحمل على التخيير بين المراتب.

و الاحتياط إنما يكون راجحا عقلا و شرعا إذا لم يكن مزاحما بمثله، كما في المقام، فالتعبير به هنا لا يدل على أفضلية الاستظهار، بل يحمل الأمر به على الوجوب التخييري، لو حملت عليه بقية نصوص الاستظهار.

كما أن الجمع بين الطائفتين بحملهما على الوجوب التخييري ليس عرفيا، و لا سيما مع تنافي الوظيفتين المذكورتين فيهما عرفا.

بل لا معنى للتخيير بين الفعل و الترك أو نحوهما مما لا ثالث له، لأن امتناع

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٥.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٨

...

الخلو عن الطرفين مستلزم للغوية الحكم بالتخيير بينهما شرعا.

و دعوى: أن الممتنع إنما هو التخيير بين مثل الصلاة و عدمها، لا التخيير بين البناء القلبي على الحيضية المستلزم لحرمة الصلاة و البناء القلبي على عدمها المستلزم لوجوبها.

مدفوعة بأن الاستظهار إنما يكون بترك العادة و نحوه من أحكام الحائض، لا بالبناء على الحيضية، كما أن ظاهر نصوص الاقتصار على العادة لزوم فعل العادة، لا بالبناء القلبي على عدم الحيض، فالتخيير إنما يكون بين الفعل و الترك، لا بين البنائين، و لذا لا إشكال في عدم وجوب أحد البنائين، بل يكفي ترتب أحد الحكمين من دون بناء قلبي على موضوعه.

هذا كله مضافا إلى إباء مرسله يونس الطويلة عن هذا الوجه، لنظير ما تقدم في الوجه الأول.

الرابع: ما جعله في المعتبر أحد وجهي الجمع من حمل الاستظهار على ما يغلب عند المرأة في حيضها.

و لا- يخفى أنه بعد فرض كونها ذات عادة يبعد إرادته غلبة زيادة الحيض عليها، لأنه قد يوجب انقلاب العادة أو ارتفاع حكمها عندهم، فلا يبعد كون مراده غلبة عدم تجاوز الدم الزائد على العادة عن العشرة الموجب لإلحاقه بالحيض، في مقابل ما إذا لم يكن

الغالب تجاوزه، وإن لم يكن أصل الزيادة على العادة غالبيا، فتحمل نصوص الاستظهار على الأول و نصوص الاقتصار على العادة على الثاني.

و كيف كان، فهو كما ترى جمع تبرعى بلا شاهد.

الخامس: ما احتمله فى المدارك من حمل أخبار الاستظهار على ما إذا كان الدم بصفة الحيض و أخبار الاقتصار على العادة على ما إذا كان فاقدا لها.

و قد يستدل عليه بما تضمن أن الصفرة فى غير أيام الحيض ليست بحيض، مؤيدا بعموم أخبار الصفات، و بما فى مرسله يونس المتقدمة فى الاستبراء من اعتبار خروج الدم العبط فى الحكم بالحيضية، و بما فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم فيه مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٦٩

...

أيضا من اعتبار خروج الدم و الحكم مع الصفرة بالوضوء.

و لا يخفى أن فقد صفة الحيض أعم من الصفرة، فإن كان المراد حمل نصوص الاقتصار على العادة على خصوص الصفرة و نصوص الاستظهار على ما عداها، فنصوص الصفات لا تطابقه، و نصوص الاقتصار على العادة آية عنه جدا، لورودها فى الدم المنصرف لغيرها و ظهور بعضها فى كثرته، فلا تناسب كونه صفرة. نعم، تقدم أن مقتضى نصوص الصفرة عدم التحيض بها بعد العادة و إن لم تتجاوز العشرة.

و إن كان المراد حمل نصوص الاقتصار على العادة على مطلق فاقد الصفة و نصوص الاستظهار على خصوص واجدها، فلا تطابقه نصوص الصفرة و لا نصوص الاستبراء.

و أما نصوص الصفات فهى - مع اختصاصها بغير ذات العادة - لا تقتضى الاستظهار فى واجد الصفة الذى هو عبارة عن الاحتياط لاحتمال الحيض، بل البناء على حيضته لأما رية الصفة عليها، و لذا تقتصر عما لو تجاوز الواحد للصفة العشرة لتعارض تطبيقها بالإضافة إلى أجزائه، فلا مجال لجعل نصوص الصفات مبينة للمراد من نصوص الاستظهار.

كما أن ظاهر نصوص الاقتصار على العادة خصوصية العادة فى تمييز الحيض عند اشتباه الدم، و لا تناسب دخل فقد الصفة فى البناء على عدم حيضه ما زاد على العادة، فلا تكون نصوص الصفات مبينة للمراد من نصوص الاقتصار على العادة، مع أن بعض نصوص الاستظهار يأبى الحمل على واجد الصفة، كموثق سعيد بن يسار فيمن ترى الشئ من الدم الرقيق بعد اغتسالها «١»، المتقدم فى حكم الدم المتقطع.

السادس: تقييد نصوص الاقتصار على العادة بنصوص الاستظهار.

كما يظهر من المستند. و كأنه لدعوى: أن ترتيب أحكام الطهر بمجرد انقضاء أيام العادة إنما هو مقتضى إطلاق نصوص الاقتصار عليها لعدم أخذ أمر آخر زائد على ذلك فى موضوعها، فيتعين تقييده بما إذا مضت أيام الاستظهار عملا بنصوصه، لأنها أخص.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٠

...

و يشكل بإباء نصوص الاقتصار على العادة عن الحمل على ذلك، لقوة ظهورها فى ترتيب أحكام الطهر بمجرد انقضاء العادة، بل

ظهور بعضها في استنكار ترك العبادة بعدها، كما سبق عند الكلام في الوجه الأول.

و أما ما في الجواهر من أن التخصيص المذكور لازم للقائلين بالوجوب و الاستحباب.

فهو كما ترى، لأن استحباب الاستظهار لو تم يبتنى على حمل نصوص الاقتصار على الترخيص في التعجيل، ليلانم الاستحباب المذكور، لا إبقائها على ظهورها في الوجوب لينافيه، فيحتاج لتخصيصه به كما ادعى تخصيصه بوجوب الاستظهار.

السابع: ما في الحقائق من حمل أخبار الاقتصار على العادة- لو عمل بها و لم تحمل على التقية،

على ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى - على مستقيمة الحيض و حمل أخبار الاستظهار على غيرها، كما هو الغالب في ذات العادة. و كأن مراده بالاستقامة عدم مخالفة حيضها للعادة بعد انعقادها بالمرتين في مقابل ما إذا كان يختلف عليها بالتقدم و التأخر و الزيادة و النقصان.

و قد استشهد لذلك بموثق عبد الرحمن أو صحيحه: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة أ يطؤها زوجها و هل تطوف بالبيت؟ قال: تقعد قرءها الذي كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيماً فلتأخذ به، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل» «... ١» و موثق مالك بن أعين: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يغشاها زوجها؟ قال: ينظر الأيام التي كانت تحيض فيها و حيضتها مستقيمة فلا يقربها في عدة تلك الأيام من ذلك الشهر، و يغشاها فيما سوى ذلك من الأيام» «... ٢».

و يناسبه - كما قيل - ما في مرسل داود مولى أبي المغراء فيمن حيضها دائم

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧١

...

مستقيم سبعة أيام أو ثمانية، فترى الدم ثلاثة أيام ثم يتقطع عليها، حيث قال عليه السلام:

«إذا رأت الدم أمسكت، و إذا رأت الطهر صلت فإذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم فهي مستحاضة» «١»، حيث لم يحكم فيه مع الاستقامة بالاستظهار.

هذا و قد استبعد شيخنا الأعظم قدس سره حمل نصوص الاستظهار على غير مستقيمة الحيض. و لم يتضح وجه البعد فيه، و لا سيما مع ما يأتي منه من أنه مع الاستقامة تطمئن بتجاوز الدم العشرة، فيرتفع موضوع الاستظهار، و مع ما سبق من الحقائق من كون الغالب عدم الاستقامة.

نعم، قد يبعد حمل مرسله يونس - التي هي من نصوص الاقتصار على العادة - على خصوص المستقيمة، بلحاظ ما تضمنته من تحديد العادة باستواء شهرين، و أنها تأخذ بما اتفقا فيه و تدع ما سواه، لقوة ظهورها في بيان تمام ما يعتبر في العادة التي جعلت مرجعاً فيها، و لو اعتبرت الاستقامة مع ذلك كان المرجع فيها العادة الحاصلة من استواء تمام الأشهر السابقة على الاستحاضة، لا استواء شهرين منها فقط، كما لعله ظاهر.

هذا مضافاً إلى قصور النصوص المتقدمة عن أن تشهد بالجمع المذكور، لأن المرسل لما كان وارداً في الدم المتقطع فهو أجنبي عما نحن فيه، مخالف لما دل على أن ما يكون في ضمن العشرة فهو من الحيضة الأولى، و لذا تقدم حمله على تجاوز الدم الجديد للعشرة أو رؤيته بعدها.

كما أنه لا يبعد ظهور موثق مالك في إرادة مطلق ذات العادة، لأن قوله عليه السلام:

«وحيضتها مستقيمة» حال من جملة الصلة، لا شرط للاقتصار على أيام الحيض بعد فرض تعيينها بعادة شرعية، كيف و لو أريد به استقامة الحيض في تمام الشهور لزم الاقتصار في

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٢

...

الجواب على الفرد غير الغالب، و هو بعيد جدا، و لا سيما مع كون الاقتصار على العادة مع الاستقامة على العادة أولى بأن يستغنى عن البيان بسبب كونه ارتكازيا من وظيفتها مع عدم الاستقامة عليها، فلتحمل الاستقامة على ما يقابل الاستحاضة. فلاحظ.

و أما حديث عبد الرحمن فقد استشكل فيه المحقق الخراساني قدس سره و غيره بأن الظاهر من فرض الخلاف في القرء عدم انعقاد العادة للمرأة، فيرجع للتفصيل في الاقتصار و الاستظهار بين ذات العادة و غيرها، لا بين مستقيمة الحيض على طبق العادة و غيرها، كما هو المدعى.

و أجاب عنه سيدنا المصنف قدس سره بأن ظاهر التردد بين الشرطيتين فيه تقسيم أيام القرء المفروضة لها التي أمرت بالعودة فيها، لا فرضها غير ذات قرء. بل الاحتياط لها إنما يمكن إذا كانت ذات قرء معلوم محدد، ليتمكن الزيادة عليه.

و فيه: أن الحديث لم يتضمن نسبة الاستقامة و الاختلاف للحيض بالإضافة للقرء، ليكون شاهدا لما في الحدائق، بل لنفس القرء، و حيث كان المعبر في انعقاد العادة اتفاق القرء، فلا مجال لاستفادة تحققها في صورتى الاستقامة و الاختلاف.

نعم، فرض القرء مع الاختلاف قد يناسب قلة التفاوت بين الأقراء، بحيث يصح إطلاق القرء عرفا على القدر المشترك بينها، و بلحاظه يفرض الاحتياط بالزيادة عليه يوما أو يومين.

فإن أمكن العمل به، و إلا تعين طرحه، لا حمله على خلاف ظاهره من التفصيل المذكور، ليكون شاهدا للجمع به بين النصوص.

مضافا إلى ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من اختصاصه بالمستحاضة الظاهرة في مستمرة الدم مدة طويلة، فلا يكون شاهد جمع بين نصوص الاستظهار و الاقتصار الواردة في غيرها، بل غاية ما ينهض به التفصيل في الاستظهار بالإضافة إليها لو قلنا بشوته فيها في الجملة، على ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

الثامن: ما قرره شيخنا الأعظم قدس سره من إبقاء أخبار الاستظهار على ظهورها في الوجوب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٣

...

و حملها على راجية انقطاع الدم و عدم تجاوزه عن العشرة، كما هو مقتضى التعبير في بعضها بالاحتياط «١» و التربص «٢» و الانتظار «٣»، حيث يظهر منها احتمال كون الدم حيضا بسبب انقطاعه على العشرة.

و كذا ما تضمنته جملة منها من أنها إن طهرت فلتغتسل، و إلّا فهي مستحاضة «٤»، حيث يظهر منه توقع الأمرين.

بل لما كان الاستظهار طلب ظهور الحال كان المراد به في المقام الانتظار ليظهر حال الدم، و أنه ينقطع على العشرة ليكون بتمامه حيضا، أو يتجاوزها ليكون ما زاد على العادة منه استحاضة، و لا موضوع لذلك مع اليأس عن الانقطاع.

و أما أخبار الاقتصار على العادة فتحمل على اليائسة عن الانقطاع على العشرة، إما جمعا مع نصوص الاستظهار بعد فرض تنزيلها على الراجية، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره بل قال: «بل اليأس بنفسه استظهار لتجاوز الدم، فلا يكون معه استظهار». أو لما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن موردها الدمية التي يستمر بها الدم شهورا أو سنين، حيث يغلب على ظنها عدم انقطاعه بالصبر يوما أو يومين، و من هي مثلها، كمستقيمة العادة- كما في النصوص المتقدمة في الوجه السابق- حيث تعلم عادة بسبب استقامة حيضها عدم انقطاع الدم الزائد على العشرة ليزيد حيضها على عاداتها. و كذا النفساء، حيث يغلب تجاوز دمها عن العشرة، و لا بد من تنزيل ما تضمن الاستظهار لها على راجية الانقطاع، كما يقتضيه التعبير فيها بأنها إن طهرت و إلا فهي بمنزلة المستحاضة «٥».

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨، ١٠، ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١١.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١١.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ٤ و باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥، ١٠ و باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣، ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٤

...

و فيه: أن التعبير بالاحتياط و إن كان ظاهرا في الاحتمال، إلا أن الظاهر منه احتمال الحيض، و لا إشعار فيه بتفرع احتماله على احتمال الانقطاع قبل العشرة و عدمه.

و أما التعبير بالتربص و الانتظار فإنما يراد به التربص بالصلاة و الانتظار فيها، من دون أن يشعر بأن موضوعه الاحتمال المذكور. كما أن ما تضمنته من أنها إن طهرت بعد الاستظهار فلتغتسل و إلا فهي مستحاضة فلا ظهور له في أخذ احتمال الانقطاع في موضوع الاستظهار.

بل هو وارد لبيان جريان حكم المستحاضة بعد الاستظهار لدفع توهم بقاء حكم الحيض، كما في مثل قوله عليه السلام في موثق سماعة: «فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثة أيام و لم ينقطع عنها الدم فلتصنع كما تصنع المستحاضة» «١».

أو لبيان وظيفة المستحاضة و شرحها، كما في مثل قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع عنها الدم و إلا اغتسلت و احتشت ... فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ... و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد ...» «٢».

بل حيث كان ظاهره ابتداء حكم الاستحاضة بعد الاستظهار لا انكشاف ثبوته من حين انقضاء العادة كان مقتضاه عدم دخل احتمال الانقطاع في مشروعيته، إذ لو كان دخیلا لانكشف بالاستمرار بعده كون الدم في مدته دم استحاضة.

و أما الاستظهار فليس المراد به طلب ظهور الحال، بل هو لغة الاحتياط و الاستيثاق، كما في نهاية ابن الأثير و لسان العرب و مجمع البحرين، و يناسبه كثير من اشتقاقاته، و قد ذكروا أن منه الحديث: «أنه صلى الله عليه و آله أمر خراص النخل أن يستظهِروا» أي:

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٥

...

يحتاجوا لأربابها و يدعوا لهم قدر ما ينوبهم و ينزل بهم من الأضياف و أبناء السبيل. و به فسر الأخيران الاستظهار في المقام. بل لا ينبغي التأمل في ذلك مع ما هو المقطوع به من أن المراد به في المقام ترتيب أحكام الحائض الذي يكون به الاحتياط لاحتمال الحيض، و لا دخل لها في استكشاف حال الدم من حيثية الانقطاع و عدمه. و من هنا كان الظاهر عدم القرينة على تنزيل نصوص الاستظهار على راجية الانقطاع. كما أن تنزيل نصوص الاقتصار على العادة على اليائسة عن انقطاع الدم على العشرة إن كان للجمع بينها و بين نصوص الاستظهار فهو متفرع على حمل نصوص الاستظهار على الراجية الذي عرفت خلوه عن القرينة. و إن كان بلحاظ مواردنا فهو غير ظاهر، أما في الدمية فلأنها و إن كانت قد تعلم أو تطمئن باستمرار الدم فيما لو كان كثيرا و كانت العادة قريبة من العشرة، إلا أنه قد لا يحصل لها ذلك لو قل الدم خصوصا مع بعد العادة عن العشرة. و أظهر منها مستقيمة الحيض، لوضوح أن استقامة الحيض ليست أمانة على عدم انقطاع الدم على العشرة، بل على عدم حيضية ما زاد على العادة و إن انقطع عليها، و الحكم بحيضته حينئذ - لو تم - إهمال لأماريتها. كما أن النفاس لا يستلزم أحد الأمرين. و تنزيل كل من الطائفتين الواردتين فيه على أحدهما بلا شاهد. بل اليأس عن الانقطاع في غير الدمية الكثيرة الدم بعيد جدا، فيبعد تنزيل نصوص الاقتصار عليه. ثم إن سيدنا المصنف قدس سره بعد أن قرب حمل نصوص الاقتصار على العادة على اليائسة عن الانقطاع بما تقدم ذكره أن الأقرب حملها على الحكم الواقعي للمستحاضة، لأنه الظاهر من غير واحد من النصوص، بل هو المقطوع به في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعت يقول: المرأة المستحاضة تغتسل التي لا تطهر مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٦

...

عند صلاة الظهر «١...» و لا بأس بأن يأتيها بعلها إذا شاء إلا أيام حيضها فيعتزلها زوجها «٢» و مرسله يونس الطويلة المتضمنة رجوع المستحاضة إلى أيام أقرائها قلت أو كثرت «٣». و ليست واردة لبيان الحكم ظاهرا على الدم بأنه استحاضة مع احتمال انقطاعه على العشرة كي يكون معارضا لنصوص الاستظهار. و لو فرض ظهور بعض نصوص الاقتصار على العادة في الحكم الظاهري تعين حمله على الحكم الواقعي جمعا بين النصوص. و يشكل ما ذكره بأن نصوص الاقتصار على العادة لم تتضمن حيضية خصوص ما فيها على تقدير تجاوزه عن العشرة كي لا تكون متعوضة للوظيفة مع الشك في التجاوز، و لا تنافي نصوص الاستظهار لو تمت دلالتها على حكم الشك فيه و غض النظر عما سبق، و إنما تضمنت الإرجاع للعادة في تمييز الحيض من الاستحاضة، و مقتضاه أمارية العادة على نفى حيضية ما زاد عليها و إن انقطع على العشرة، فضلا عما إذا احتمل انقطاعه عليها، فتنافي نصوص الاستظهار الظاهرة في عدم حجيتها على نفى حيضته و أنه لا بد فيه من الاحتياط فيه مدة معينة.

و لم يتضح وجه خصوصية الصحيح و المرسل الموجهة للقطع بإرادة الحكم الواقعي منهما، غاية الأمر أنهما تضمنتا استمرار الدم و عدم

الطهر منه، و هو - مع عدم اختصاصه بهما لظهور المستحاضة في ذلك في جميع النصوص - لا يراد به التجاوز عن العادة و الاستمرار لما بعد العشرة، ليكون الكلام مسوقا لبيان حيضية خصوص ما في العادة واقعا على تقدير الاستمرار من دون نظر للوظيفة مع الشك فيه. بل سبق استمرار الدم إلى حين الرجوع للعادة من دون نظر لتجاوزه عن العشرة بعد ذلك، لكفاية ذلك في صدق المستحاضة و قابليته للإدراك و لا طريق غالبا للعلم بالتجاوز عن العشرة.

(١) هكذا في الوسائل الطبعة الحديثة. و في الكافي [ج: ١ ص: ٩٠] و التهذيب [ج: ١ ص: ١٧١]: (قال: المستحاضة تغتسل عند صلاة الظهر) ... و في موضع آخر من التهذيب [ج: ١ ص: ٤٠١] بسند موثق: (سمعت يقول: المرأة المستحاضة التي لا تطهر قال: تغتسل عند صلاة الظهر)....

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٧

...

إلا أن يرجع إلى ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره من يأس الدمية عن الانقطاع، الذي لو تم - و غرض النظر عما سبق فيه - لا يوجب ظهور نصوصها في بيان الحكم الواقعي لصورة الانقطاع، بل اختصاص الوظيفة التي تضمنتها بصورة اليأس، فيكون وجهها للجمع مع نصوص الاستظهار، على ما سبق الكلام فيه.

و الذي تحصل من جميع ما تقدم أن حمل نصوص الاستظهار على صورة رجاء الانقطاع على العشرة و نصوص الاقتصار على العادة على صورة اليأس منه أو على بيان الحكم الواقعي لصورة عدم الانقطاع لا شاهد له من النصوص المذكورة فلا مجال للبناء عليه في مقام الجمع بين النصوص و رفع التنافي بينها.

نعم، لو ثبت أن الحكم الواقعي هو حيضية خصوص ما في العادة على تقدير تجاوز الدم عن العشرة، و حيضية تمام ما في العشرة على تقدير الانقطاع عليها، فحيث كانت نصوص الاستظهار ظاهرة في الوظيفة الظاهرية مع الشك في حال الدم اختص مورها بالشك في الانقطاع، و إن لم يتم ما سبق من القرائن في تقريب كلام شيخنا الأعظم قدس سره. و حينئذ قد يتعين حمل نصوص الاقتصار على العادة على صورة العلم بالتجاوز جمعا.

لكن الظاهر ابتناء الحكم الواقعي المذكور على كيفية الجمع بين الطائفتين من النصوص، على ما يأتي إن شاء الله تعالى، فلا يكون شاهدا على الجمع بينهما.

على أن بعض نصوص الاقتصار قد يأبى الحمل على العلم بعدم الانقطاع، لندرته في مورها، كما سبق. فتحمل على صورة الشك فيه و تعارض نصوص الاستظهار في الوظيفة الظاهرية. فلاحظ.

التاسع: [هو تخصيص أخبار الاقتصار على العادة بالدائمة التي يستمر دمها من الدور الأول إلى الثاني فما زاد]

ما عن الوحيد في شرح المفاتيح، و قد يظهر من الحقائق، و مال إليه في الجواهر، بل قد يظهر من جملة من الأصحاب و إن لم يوضح في كلماتهم، و هو تخصيص أخبار الاقتصار على العادة بالدائمة التي يستمر دمها من الدور الأول إلى الثاني فما زاد، و تبقى أخبار الاستظهار في الدور الأول للمستمر الدم المذكورة و لمن يتجاوز دمها العادة من دون أن يستمر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٨

...

و يقتضيه موثق إسحاق بن جرير في استئذان امرأة على أبي عبد الله عليه السلام، وفيه: «فقلت له: ما تقول في المرأة تحيض فتجاوز أيام حيضها؟ قال: إن كانت أيام حيضها دون عشرة أيام استظهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضة. قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر والشهرين والثلاثة كيف تصنع بالصلاة قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين..» (١).

فإن ذيله صالح للقرينة على أن المراد بالصدر تجاوز الدم أيام الحيض في أول رؤيته، لو لم يكن ذلك هو الظاهر منه في نفسه، لانصراف قولها: «تحيض» ... إلى الحيض الحاصل من ابتداء رؤية الدم، دون ما يحكم بحيضته في الأشهر اللاحقة مع استمراره. كما أن ظاهر الذيل بيان الوظيفة في الدم المستمر شهرا فما زاد من حين بلوغه الشهر، لا من أول الأمر، لظهوره في فعلية الخطاب بالجلوس قدر أيام الحيض، لا- أنه مقتضى وظيفتها الواقعية في الكل وإن لم يمكن العمل عليها من أول الأمر، لعدم انكشاف الاستمرار إلا بعد مضي الشهر. ولا سيما مع تضمن الصدر بيان الوظيفة في أول الدم المذكور، حيث يبعد جدا مع ذلك سوق الذيل لبيان لزوم تدارك ما فات في يوم الاستظهار الذي تضمنه الصدر.

كيف ولو كان عليه السلام بصدد ذلك كان المناسب بيانه في جواب السؤال الأول، لتعلقه به و شدة الاحتياج لبيانه بسبب لزوم انكشاف حال الاستمرار، لا انتظار بيانه للسؤال الثاني الذي لا قرينة على توقعه حين السؤال الأول، بل يظهر من حال المرأة توجهها له بعد استكمال معرفة الوظيفة في مورد السؤال المذكور.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن ظاهر الذيل بيان الحكم الواقعي لمستمره الدم، سواء أراد أن ذلك هو الظاهر منه في نفسه أم بمقتضى الجمع بينه وبين الصدر. وأشكل منه ما لو كان مراده ظهوره في الحكم الواقعي لمستمره الدم بالنحو

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٧٩

...

الذي لا ينافي ثبوت الاستظهار حتى في الدور الثاني و ما بعده لو احتمل عدم التجاوز عن العشرة بعد استكمال أيام الحيض، كما هو المناسب لما سبق منه قدس سره من حمل نصوص الاقتصار على العادة على ذلك.

لما تقدم من الإشكال في الحمل المذكور، ولا سيما في الموثق، لأن سبق التنبيه على الاستظهار في صدره موجب لقوة ظهور إهماله في الذيل في عدم مشروعيته، وفي ثبوت الفرق بين مورديهما فيه.

ثم إن ظاهر الموثق أن المسؤول عنه- و لو بنحو القضية الحقيقية- في كل من الصدر و الذيل امرأة واحدة سئل أولا عن حكم تجاوز دمها عن عاداتها، و ثانيا عن حكم استمراره بعد ذلك إلى شهر أو أكثر، كما يشهد به التعبير عن المسؤول عنه في الذيل بضمير عائذ للمرأة المذكورة في الصدر.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٢٧٩

فلا مجال لما عن بعض مشايخنا من عدم ورودهما في امرأة واحدة، بل هما سؤالان مستقلان، فلا مجال لتحكيم أحدهما على الآخر و جعله قرينة على المراد به.

على أن كونهما سؤالين مستقلين لا يمنع من قرينة أحدهما على الآخر بعد ورودهما في مجلس واحد و سياق واحد، و لا سيما مع تفرع أحدهما على الآخر بالفاء.

و الحاصل: أنه لا إشكال في ظهور الموثق في التفصيل المذكور.

كما أن هذا التفصيل ملائم لجمله من النصوص، لصراحة بعض نصوص الاختصار على العادة في أن موردها التجاوز عن العادة في أول رؤية الدم، كموثق سماعه فيمن تعجل بها الدم «١» المتقدم في الوجه السابق، و موثق سعيد بن يسار فيمن ترى الدم الرقيق بعد طهرها «٢».

و هو الظاهر من كثير من نصوص الاستظهار، للتعبير في بعضها بمثل قوله:

«المرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها» «... ٣» أو: «رأت الدم في حيضها» «... ٤» و نحوهما مما يظهر منه حدوث الحيض بتجدد الدم، لا باستمراره، و للسؤال في بعضها عن

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٠

...

حكم التجاوز مع ظهوره في المفروغة عن جلوسها مدة العادة، كحديث زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن الطامث تقعد بعدد أيامها كيف تصنع؟ قال: تستظهر بيوم أو يومين ثم هي مستحاضة» «١» و غيره، لوضوح أن ذلك لا يتجه في المستمرة في الدور الثاني، لاحتياج جلوسها مدة العادة للبيان، و لا يحتاج من اطلع عليه للسؤال عما زاد عليها، لأن ما اطلع عليه من البيان إما أن يتكفل بالاختصار أو الاستظهار، أما في الدور الأول فالجلوس مدة العادة يكون بمقتضى طبع المرأة، و إنما يسأل عما زاد عليها، لخروجه عن مقتضى طبعها. فلاحظ.

كما أن بعض نصوص الاختصار على العادة صريح في أن موردها التي لا تطهر بين الحيضتين، كصحيح عبد الله بن سنان «٢» المتقدم في الوجه السابق، و هو المتيقن من مرسله يونس الطويلة، لصراحته في ورود بعض سنن المستحاضة في المستمرة كثيرا، فتكون هي المتيقنة من مورد السنن الأخرى و منها سنة ذات العادة، بل حيث كان المفروض فيها سؤال ذات العادة من النبي صلى الله عليه و آله عن حكمها و تحيرها بسبب استمرار الدم، يبعد حملها على الدور الأول، لأنها تتحيز فيه بعادتها بمقتضى طبعها بلا حاجة للسؤال و إنما تسأل عن حكم الاستمرار بعده، لخروجه عن مقتضى طبعها.

و من هنا كانت هاتان الطائفتان من النصوص بنفسها شاهدة للتفصيل المذكور أو مؤيدة له، حيث قد تكون شاهدة لتنزيل المطلقات على ما يناسبها.

و إنما الإشكال فيه في منافاة بعض النصوص له بنحو لا يمكن تنزيلها عليه، كما ادعاه غير واحد، حيث ادعى أن بعض أخبار الاختصار على العادة ظاهر في الدور الأول، و بعض أخبار الاستظهار ظاهر في الدور الثاني.

أما الأولى فقد عُدَّ منها شيخنا الأعظم قدّس سرّه مرسل داود مولى أبي المغراء «٣» المتقدم في الوجه السابع، و صحيح زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «قال: النفساء تكف عن

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨١

...

الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها، ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضة» «١» و نحوه في النفساء حديث عبد الرحمن بن أعين «٢»، و ما في مرسله يونس القصيرة من قوله عليه السلام: «و كل ما رأته المرأة في أيام حيضها من صفرة أو حمرة فهو من الحيض، و كل ما رأته بعد أيام حيضها فليس من الحيض» «٣».

و قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة بعد حكاية أمر النبي صلى الله عليه و آله حمئة بنت جحش بالتحيض ستة أيام أو سبعة: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيض سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياما و هي مستحاضة غير حائض» «٤».

و قوله عليه السلام فيها في بيان العادة: «فإن انقطع الدم لوقته في الشهر الأول سواء حتى يوالى عليها حيضتان أو ثلاث فقد علم أن ذلك قد صار لها خلقا معروفا تعمل عليه و تدع ما سواه و تكون سنتها فيما تستقبل إن استحاضت قد صارت سنة إلى أن تجلس أقرأها و إنما جعل الوقت أن توالى عليها حيضتان أو ثلاث لقول رسول الله صلى الله عليه و آله للتي تعرف أيامها: دع الصلاة أيام أقرائك» «٥».

و أما الثانية فلأن بعض أخبار الاستظهار واردة في المستحاضة الظاهرة في الدامية، كحديث عبد الرحمن المتقدم في الوجه السابع «٦»، و موثق زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: يجب للمستحاضة أن تنظر إلى نسائها فتقتدى بأقرائها ثم تستظهر على ذلك بيوم» «٧». و خبر زرارة عنه عليه السلام: «قال: المستحاضة تستظهر بيوم أو يومين» «٨»، و موثق زرارة و فضيل عن أحدهما عليهما السلام: «قال: المستحاضة تكف عن الصلاة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٧) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٨) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٢

...

أيام قرئها و تحتاط بيوم أو اثنين ثم تغتسل «... ١» ونحوه خبر إسماعيل الجعفي «٢».

لكن الظاهر عدم نهوض كلتا الطائفتين بالمنع من التفصيل المذكور. أما نصوص الاختصار على العادة فلأن مرسل داود- مع ضعفه في نفسه- وارد في الدم المتقطع، وهو أجنبي عما نحن فيه كما سبق في الوجه السابع. و صحيح زرارة و حديث عبد الرحمن واردان في النفساء، و لا ملزم بالالتزام بكونها بحكم الحائض في الحكم المذكور. و مرسله يونس القصيرة مخالفة لنصوص الاستظهار على جميع وجوه الجمع المذكورة و منها الوجه الذي التزم به شيخنا الأعظم قدس سره.

كما أنها مخالفة في الجملة لما تضمن أن ما يرى في ضمن العشرة فهو من الحيضة الأولى، فلا مجال للالتزام بظاهرها بعد تظافر النصوص المذكورة و الاتفاق على العمل بها في الجملة، بل لا بد من حملها على الصفرة أو طرحها، كما سبق عند الكلام في الدم المتقطع.

و الفقرة الأولى من مرسله يونس الطويلة واردة في امرأة خاصة، و لا إطلاق لها يشمل الدور الأول، بل لعل ظاهرها ما بعده، لتحريض المرأة بالدم في الدور الأول بمقتضى طبعها بلا حاجة للسؤال، و إنما تحتاج له بعد الاستمرار و خروجها عن وضعها الطبيعي.

و دعوى: أن اللازم إلغاء خصوصية الدور بعد ظهورها في استنكار ترك الصلاة في غير العادة.

مدفوعة بأن موضوع الاستنكار ترك الصلاة حال عدم الحيض، فهو متفرع على حجية العادة في نفى حيضية ما خرج عنها، فمع قصور الإطلاق عن حجية العادة على ذلك في بعض الأدوار لا موضوع لعموم الاستنكار.

كما أن الفقرة الثانية و إن كان ظاهرها بدوا الرجوع للعادة مطلقا، إلا أن ورودها في شرح موضوع السنة الأولى و الاستدلال فيها على حجية العادة بالنبوي الوارد في تلك السنة موقوف على شمول إطلاق النبوي للدور الأول، و هو في حيز

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٣

...

الإشكال أو المنع، كما سبق.

على أنه لو تم إطلاق الفقرتين لزم تنزيلهما على غير الدور الأول لدليل التفصيل المتقدم. و ليسا نصا في الشمول للدور الأول لينافيا للدليل المذكور.

و أما نصوص الاستظهار فحديث عبد الرحمن قد سبق في الوجه السابع ظهوره في ثبوت الاستظهار مع اختلاف القراء قليلا و إن لم تنعقد العادة الشرعية، و هو أجنبي عما نحن فيه.

على أنه لو فرض ظهوره في اختلافه بعد انعقاد العادة كان شاهدا على التفصيل في هذا التفصيل، و أن الاختصار على العادة مشروط باستقامة الحيض، و هو أمر آخر يأتي الكلام فيه، و لا يشهد بطلان التفصيل المذكور.

و موثق زرارة و محمد بن مسلم وارد في المبتدأة- كما اعترف به شيخنا الأعظم قدس سره- لأنها هي التي ترجع إلى أقراء نساها، و ثبوت الاستظهار لها زائدا على أفرائهن- لو تم- لا يستلزم ثبوته لذات العادة زائدا على عادتها، لينافي التفصيل المذكور.

كما أن خبر زرارة- مع عدم وضوح حجته- لم يتضمن كون المستحاضة ذات عادة، بل لعلها مبتدئة ترجع إلى عادة نساءها، فيناسب موثق زرارة و محمد بن مسلم.

و أما خبر الجعفي فضعفه مانع عن رفع اليد به عن هذا التفصيل الذي اقتضته الأدلة. فلم يبق إلا موثق زرارة و فضيل. و عن بعض مشايخنا الإشكال فيه بضعف السند، لضعف طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن فضال. لكن سبق في تحديد سن اليأس الاعتماد على الطريق المذكور.

و الذي ينبغي أن يقال: مبنى منافاته و منافاة غيره مما تضمن الاستظهار للمستحاضة للتفصيل المذكور هو دعوى ظهور المستحاضة في مستمرة الدم بين الحيضتين، كما يناسبه ما في بعض عبارات لسان العرب من أن المستحاضة من لا يرقأ دم حيضها و لا يسيل من المحيض. و هي و إن فسرت فيه أيضا بمن يسيل دمها من غير المحيض، بل اقتصر على ذلك في القاموس و مجمع البحرين، و هو شامل لمن لا يستمر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٤

...

الدم بين حيضتيها، إلا أنه لا يناسب النصوص الكثيرة المتضمنة أنها تجلس أيام قرئها، لظهورها في صدق المستحاضة عليها أيام القرء. كما لا يناسب ما في صحيح يونس بن يعقوب فيمن يتقطع عليها الدم من أنها تصلى كلما رأت الطهر و تدع الصلاة كلما رأت الدم، ثم قال عليه السلام: «تصنع ما بينها و بين شهر، فإن انقطع عنها الدم و إلا فهي بمنزلة المستحاضة» (١)، لظهوره في عدم كونها مستحاضة حقيقة، بل بحكمها. و لا ينافية تطبيق المستحاضة عليه في أكثر نصوص الاستظهار و غيرها، لإمكان كونه تنزيلا لا حقيقيا. و من هنا ينبغي حمل التعريف الثاني على من اتصل دم حيضها بدم غيره، حتى يشبه أحدهما بدوا بالآخر، فيرجع التعريفان إلى أمر واحد. و حينئذ لا مجال لحمل الصحيح و نحوه على خصوص الدور الأول، لأن المرأة لا تعلم غالبا بكونها مستحاضة بالمعنى المذكور إلا في الدور الثاني، فلا يكون الاستظهار فعليا صالحا لأن يعمل عليه إلا إذا شمل الدور الثاني فلا مجال لإخراجه عنه، بل يكون متيقنا منه، و ينافي التفصيل المذكور.

لكن تكرر في لسان العرب تفسير المستحاضة أيضا بأنها التي يستمر دمها بعد أيامها، و عليه اقتصر في الصحاح و مختاره و نهاية ابن الأثير. و من هنا لا يبعد أن يكون تعريفها بأنها التي يخرج دمها من غير المحيض بلحاظ ذات الدم و واقعه، كما تضمنته النصوص أيضا (٢).

و به تصدق على من يكون دمها المذكور قليلا غير متصل بدم الحيض، كما ورد في صحيح صفوان فيمن ترى الطهر ثلاثة أيام بعد عشرة الحيض ثم ترى الدم، و فيه: «هل تمسك عن الصلاة؟ قال: لا، هذه مستحاضة» (٣). و في مرسل داود مولى أبي المعزى المتقدم: «إذا مضت أيام حيضها و استمر بها الطهر صلت، فإذا رأت الدم

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤، ١، و باب: ٥ منها حديث: ١، و باب: ١٢ منها حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٥

...

فهى مستحاضة» (١).

و بهذا المعنى وقعت موردا للتقسيم إلى الأقسام الثلاثة ذات الأحكام الخاصة.

أما عنوان المستحاضة فلم يطلق عليها بلحاظ ذلك، بل بلحاظ اختلاط دمها بدم الحيض، حتى كأنه بقاء له. و إليه يشير تعريفها بأنها التى يستمر دمها بعد أيامها، لأن غالب اختلاط الدمين إنما يكون بذلك.

و لعله عليه جرى إطلاقه على مستمرة الدم بعد أيام الاستظهار فى جملة من النصوص (٢). كما قد يكون بلحاظ ذلك التنزيل فى صحيح يونس المتقدم، فالدّم المذكور فيه و إن كان استحاضة بلحاظ ذاته، إلا أن عنوان الاستحاضة لا يصدق عليه إلا تنزيلا.

نعم، الظاهر أن المعيار فى ذلك مطلق استمرار الدم بعد الحيض و لو لم يحرز الحيض بالعادة، بل بقاعدة الإمكان، كما فى المضطربة و المبتدأة. و عليه جرى ما فى موثق ابن بكير: «قال فى الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة:

انها تنتظر بالصلاة، فلا تصلى حتى يمضى أكثر ما يكون من الحيض» «... ٣» و غيره.

و أما تعريفها بأنها التى لا يرقأ دمها- الذى تقدم من لسان العرب- فلا يبعد رجوعه للمعنى المذكور، بأن يكون المراد به عدم انقطاعه فى الوقت الذى ينبغى انقطاعه فيه، و هو وقت انتهاء الحيض. و ربما يكون بلحاظ قسم منه، و هى التى يعبر دمها ما بين الحيضتين، لأنها التى جرت فيها السنن الثلاث المشهورة، حيث قد يكون لها نحو من التميز بسببها أو بسبب آخر.

و كيف كان، فلا مجال لدعوى اختصاص المستحاضة لغه و عرفا بذلك، غاية الأمر أنها قد تستعمل فيه، مع كون المعنى بمقتضى أصل الاشتقاق متقوما باستمرار الدم بعد الحيض، و يناسبه جملة من الاستعمالات المتقدمة.

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٦

...

و من هنا قد يكون ذلك هو المراد فى موثق زرارة و فضيل و نحوه مما تضمن الاستظهار، فيمكن تنزيلها على ما يناسب التفصيل المذكور، بحملها على خصوص الدور الأول، فتكون واردة لبيان حكم ابتداء الاستحاضة و حدوثها، دون بقائها، و لا يلزم منه كون الحكم بالاستظهار غير فعلى، للاطلاع على موضوعه حين حدوثه.

و من هنا لا معدل عن هذا التفصيل بعد نهوض الموثق به، و ملائمة لصريح جملة من نصوص الاستظهار و الاقتصار و للمتيقن منها، و إمكان تنزيل بقية النصوص عليه.

و لا سيما مع وهن بقية الوجوه المذكورة للجمع، كما يظهر مما سبق. و مع تأييده بأن حيضية ما زاد على العادة فى أول استمرار الدم مقتضى قاعدة الإمكان و منافية لأمارية العادة على عدم حيضية ما زاد عليها، حيث يناسب ذلك تشريع الاستظهار فى مورد التعارض المبتنى على التحيز لاحتمال الحيض لا لإحرازه.

أما فى الدور الثانى فلا مجال لقاعدة الإمكان، لأنها تقتضى حيضية الدم قبل العادة بمضى أقل الطهر من الحيضة السابقة، فإرجاع الشارع للعادة مبنى على رفع اليد عنها، فتنفرد أمارية العادة فى نفى حيضية ما زاد عليها، المناسب للتعويل عليها و عدم تشريع الاستظهار. فإن ذلك موجب لارتكازية الجمع المذكور بين النصوص جدا.

و لعله لذا نسب هذا التفصيل لظاهر النص و الفتوى فى كلام بعضهم، كما حكاه شيخنا الأعظم قدس سرّه عنه، و إن لم يتضح لنا

عاجلاً، بل استظهر قدس سره عدم الخلاف في عدم استظهار الدامية، وإن خصه قدس سره باليائسة عن الانقطاع بالاستظهار جرياً على مبناه المتقدم. فلاحظ.

بقي في المقام أمور..

[الأول: أنه ظهر مما تقدم أنه لا مجال [من طرح نصوص الاقتصار على العادة]

لما في المستند واحتمله في الحقائق من طرح نصوص الاقتصار على العادة لأنها موافقة للمشهور بين العامة، حيث لم ينقل الاستظهار إلا عن مالك في التذكرة والمنتهى.

لأن الترجيح بموافقة العامة فرع استحكام التعارض و تعذر الجمع العرفي، لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٧

...

مع إمكانه كما تقدم. بل لو فرض استحكام التعارض بينها لم يحتج للترجيح بمخالفة العامة بعد استفاضة نصوص الاستظهار و تسالم الأصحاب على العمل بها الموجب لقطعية مضمونها.

و منه يظهر الإشكال فيما عن بعض مشايخنا من أنه لا يبعد ترجيح نصوص الاقتصار على العادة، لموافقتها لعموم أحكام الطاهر، لأن الترجيح بموافقة الكتاب مقدم رتبة على الترجيح بمخالفة العامة.

وجه الإشكال: أن الترجيح فرع إمكان رفع اليد عن أخبار الاستظهار. مع أن موافقة أخبار الاقتصار على العادة لعموم أحكام الطاهر موقوف على إحراز كون المرأة طاهرة، و العموم لا ينهض به بعد كون الشبهة مصداقية.

نعم، يشكل الترجيح بمخالفة العامة مع موافقة مثل مالك ممن له ظهور فيهم و لا يعد قوله شاذاً عندهم. فلو فرض استحكام التعارض لزم التساقط و الرجوع لما يقتضيه الأصل. و يأتي الكلام فيه في الأمر الرابع إن شاء الله تعالى.

الثاني: أن ظاهر النصوص بمجموعها التفصيل بين الدورين في وجوب الاستظهار و وجوب الاقتصار على العادة،

فلا مجال للبناء في الدور الأول على استحباب الاستظهار أو إباحته مع مشروعية الاقتصار على العادة، و لا في الدور الثاني على استحباب الاقتصار على العادة أو جوازه مع مشروعية الاستظهار.

بل الفقرة الأولى المتقدمة من مرسله يونس الطويلة كالصريحة في وجوب الاقتصار على العادة و عدم مشروعية الاستظهار، و قد سبق أن الدور الثاني متيقن منها، أو هي محمولة عليه جمعا بين النصوص.

نعم، قد يدعى أن اختلاف نصوص الاستظهار في قدره مناسب لعدم وجوبه.

لكنه لا يكفي في الخروج عن ظهور النصوص في الوجوب.

و دعوى: أن كلا منها ظاهر في الوجوب التعيني، فمع رفع اليد عنه لأجل بقاء النصوص لا يكون حملها على الوجوب التخييري أقرب من حملها على الاستحباب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٨

...

التعيني أو الإباحة، بل لعل الثاني أقرب.

مدفوعة بأن ذلك- مع توقفه على عدم الجمع العرفي بينها بوجه آخر على ما يأتي الكلام فيه- إنما يتم لو لم يكن هناك قدر مشترك تتفق على وجوبه.

أما حيث كان وجوب اليوم مشتركاً بين الكل فلا مانع من إبقاء دليله على ظهوره في الوجوب التعيني، و يكون ما زاد عليه محمولاً على الاستحباب أو الإباحة.

و أما ما في المستند من ورود نصوص الاستظهار بعبارة الخبر الدال على الرجحان دون الوجوب، عدا اثنين منها «١»، و هما غير باقين على حقيقتهما في الوجوب التعيني لأجل بقاء النصوص، و ليس حملهما على الوجوب التعيني بأولى من حملهما على الاستحباب. فهو كما ترى.. أولاً: لأن الجملة الخبرية ظاهرة في الوجوب.

و ثانياً: لأن الحديثين قد تضمننا التخيير بين اليوم و اليومين، و ظاهرهما لزوم اليوم و جواز الزيادة عليه بيوم آخر، و لا ينافي مضمونهما ما تضمن جواز الزيادة على ذلك ليرفع به اليد عن ظهورهما في لزوم اليوم.

فالعمدة في الخروج عن ظهور النصوص المتقدمة في الوجوب صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا إبراهيم عن امرأة نفست فمكثت [و بقيت].

يب، صا] ثلاثين ليلة [يوماً] أو أكثر، ثم [و] طهرت وصلت، ثم رأت دماً أو صفرة.

قال: إن كانت [كان. صا] صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة فإن [و إن.

صا] كان دماً ليس بصفرة فلتمسك عن الصلاة أيام قرئها ثم لتغتسل و لتصل» «٢».

فإن الإرجاع لأيام القرء يناسب استمرار الدم، و حيث هو صريح في رؤية الدم بعد انقطاع دم النفاس يكون وارداً في الدور الأول، و مقتضاه جواز الاقتصار فيه على أيام القرء و عدم وجوب الاستظهار فيه، فيتعين معه حمل نصوص الاستظهار

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨، ١٤.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٨٩

...

على الاستحباب. فلاحظ.

الثالث: أشرنا آنفاً إلى احتمال التفصيل في الدور الثاني،

لأن مقتضى حديث عبد الرحمن المتقدم في الوجه السابع مشروعياً الاستظهار للمستحاضة في الدور الثاني مع عدم استقامة الحيض على العادة، فيخصص به إطلاق ذيل موثق إسحاق بن جرير و نحوه مما ظاهره عدم مشروعياً الاستظهار في الدور الثاني.

لكنه موقوف.. أولاً: على كون المراد بعدم استقامة الحيض مخالفة الحيض للعادة بعد انعقادها.

و ثانياً: على كون المراد بالمستحاضة من يتصل دمها بين الحيضتين، لا مطلق من يستمر دمها. و قد سبق في الوجه السابع المنع من الأول. كما ظهر مما تقدم هنا عدم وضوح الثاني.

مضافاً إلى ما أشرنا إليه في الوجه السابع من أن تنزيل مرسله يونس الطويلة الظاهرة في عدم الاستظهار في الدور الثاني على خصوص مستقيمة الحيض بالمعنى المذكور بعيد جداً. فراجع. و لعله لذا رماه بالشذوذ في المستند حاكياً له عن بعضهم أيضاً.

الرابع: المحكى عن بعض مشايخنا أنه بعد رد الوجه المتقدم عن الوحيد حمل أخبار الاستظهار على غير مستمرة الدم،

و أخبار الاقتصار على العادة على مستمرة الدم قبل العادة، مستدلاً بإطلاق ما تضمن الاقتصار على العادة لمستمرة الدم أو للمستحاضة التي هي بمعناها، و بورود أخبار الاستظهار فيمن يستمر دمها بعد العادة لا قبلها.

و مقتضاه أنها لو رأت الدم قبل العادة بأربعة أيام مثلاً لم تستظهر و بهذا خالف الوجه المتقدم عن الوحيد المقتضى للاستظهار في الفرض المذكور، لعدم صدق الدور الثاني عليه.

لكنه مخالف لصريح موثق سماعه المتقدم: «سألت عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة فإنه ربما تعجل بها الوقت، فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٠

...

بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثة أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة» (١).

إلا- أن يكون مراده ما إذا امتنع التحيض بأول الدم السابق على العادة المستمر إليها، كما لو رأتها قبل مضى أقل الطهر من الحيضة السابقة و استمر للعادة اللاحقة و تجاوزها، حيث يخرج عن مفاد موثق سماعه.

و حينئذ يتجه الاقتصار على العادة و عدم الاستظهار بناء على ما تقدم منه من ضعف حديث زرارة و فضيل المتقدم كغيره مما تضمن استظهار المستحاضة، لاختصاص بقية نصوص الاستظهار المعتبرة بمن تحيض فتجوز أيام حيضها الظاهر في كون أول رؤيته الدم في العادة، و في المفروغية عن التحيض به، فلا يشمل محل الكلام، بل المرجع فيه إطلاق ما تضمن اقتصار المستحاضة على عاداتها.

أما بناء على ما سبق من اعتبار الحديث المذكور فهو معارض للإطلاق المذكور في محل الكلام، و من الظاهر خروج محل الكلام عن كلا الفرضين اللذين تضمنهما شاهد الجمع بين الطائفتين، و هو موثق إسحاق بن جرير، لظهور صدره في الدم الذي يتحيز به حين خروجه، و اختصاص ذيله بالدم المستمر شهراً أو أكثر، فلا- رافع لتعارض الاطلاقين فيه، بل يتعين تساقطهما و الرجوع لاستصحاب الحيض، المقتضى للتحيز في مدة الاستظهار، دون قاعدة الإمكان، لما أشرنا إليه آنفاً- في ذيل الكلام في التفصيل المتقدم- من ابتناء الإرجاع لأيام العادة في مستمرة الدم قبل أيام العادة على إلغاء القاعدة.

و دعوى: أنه بعد عدم حكم الشارع بحيضية ما قبل العادة مما يتمم العشرة يكون مقتضى قاعدة الإمكان حيضية ما بعدها مما يتممها، لعدم المانع من حيضيتها.

مدفوعة بأن حكم الشارع بعدم حيضية ما قبل العادة ليس بملاك امتناعه، ليرتفع المانع من حيضية ما بعدها، بل إلغاء للقاعدة في مقام الإحراز و تعويلاً على

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩١

...

العادة، و ذلك لا يوجب تبدل مفاد القاعدة.

و مثلها دعوى: أنه لا- مجال لاستصحاب الحيض بعد أيام العادة في الفرض، لاتفاق الطائفتين على إهماله، أما نصوص الاقتصار على العادة فظاهر، و أما نصوص الاستظهار فلأنها تقتضى التحيز احتياطاً لاحتمال الحيض من دون إحراز له، و لو جرى استصحاب الحيض كان التحيز متفرعاً على إحرازه، لا استظهاراً و احتياطاً.

لاندفاعها بأن التعبير بالاستظهار والاحتياط فى النصوص قد يكون بلحاظ عدم الأمانة على الحيض واقعا و لا على عدمه، فلا ينافى إحراز الحيض ظاهرا بالاستصحاب، بل قد يبتنى الاستظهار عليه و إن لم يصرح به فى نصوصه.

هذا و لكن الإنصاف ان تحكيم دليل الاقتصار على العادة فى الفرض أقرب عرفا، إلغاء لخصوصية الشهر فى ذيل موثق إسحاق بن جرير، لفهم أن المعيار تحير المرأة فيما ترجع إليه بسبب استمرار الدم، فى مقابل ما يظهر من الصدر من المفروغية عن الرجوع للعادة و الشك فى الزيادة عليها. و لا سيما بملاحظة ما تقدم من المؤيد للتفصيل المذكور فى آخر الكلام فى دليله. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال.

فالاختياط لا يترك بحال. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

الخامس: قال فى الوسيلة: فإذا طهرت و كان عادتها أقل من عشرة أيام استبرأت بقطنه،

«فإن خرجت نقيّة فهي طاهرا [كذا] و إن خرجت ملوثة صبرت إلى النقاء، و إن اشتبه عليها استظهرت بيوم أو يومين ثم اغتسلت». و ظاهره أن موضوع الاستظهار اشتباه النقاء لا استمرار الدم، بل تبقى على التحيض واقعا مع استمراره من دون استظهار. و لا يظهر وجهه مع صراحة النصوص فى تشريعه مع استمرار الدم.

ثم إنه قال فى كشف اللثام فى تعقيب ما ذكره: «فإما أن يريد بالاشتباه أن ترى عليها صفرة أو كدرة، أو يريد أن فى فرجها قرحا أو جرحا يحتمل تلطخها به».

و لا يخفى أن فرض الاشتباه مع خروج الصفرة أو الكدرة يبتنى على اختصاص الحيض بعد العادة بالدم مع احتمال كون أصل الصفرة و الكدرة دما و قد اختلط حال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٢

...

إخراج القطنه برطوبات الفرج فصار صفرة أو كدرة و تعذر معرفه الحال.

السادس: الظاهر أن المعيار فى الاستظهار على العادة العددية

و إن لم تكن وقتية، كما هو ظاهر إطلاق بعضهم، بل صريح جامع المقاصد و كشف اللثام و الروض و غيرها، بل قد يظهر من بعضهم المفروغية عنه. و لا ينافيه ظهور كلام بعضهم فى الوقتية و العددية، لعدم سوقه فى مقام الحصر.

و كيف كان، فيقتضيه إطلاق بعض نصوصه، كصحيح محمد بن عمر بن سعيد عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عن الطامث و حدّ جلوسها. فقال: تنتظر عدة ما كانت تحيض، ثم تستظهر بثلاثة أيام ثم هى مستحاضة» (١) و نحوه صحيح زرارة (٢) و خبره (٣) و مرسل عبد الله بن المغيرة (٤).

بل مقتضى إطلاقها ثبوته لذات العادة الوقتية و العددية بمضى العدد إذا تحيضت بالدم فى غير وقتها لقاعدة الإمكان أو لواجديته للصفات.

بل هو كالصريح من موثق سماعة: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها.

فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل بها الوقت، فإن كان أكثر من أيامها التى كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام بعد ما تمضى أيامها، فإذا تربصت ثلاثة أيام و لم ينقطع الدم عنها فلتصنع كما تصنع المستحاضة» (٥) فإن مقتضاه الاستظهار بمضى العدد دون الوقت.

و أما ما تضمنته جملة من النصوص من أن الاستظهار بعد مضى الوقت، فهو لا ينافى ذلك، لعدم ورود مورد الحصر، فيحمل على ما

إذا رأى الدم في الوقت، كما صرح به في بعضها، فلا تنافي تشريعه بمضي العدد في غير ذلك.
ولا سيما مع التعبير في بعضها بأنها تنتظر عدتها التي كانت تجلس «٦» لإشعاره

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥، ٩.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥، ٩.

(٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٢، ١١.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١٢.

(٦) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١، ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٣

يوماً أو يومين أو أكثر (١) إلى أن يظهر لها حال الدم و أنه ينقطع على العشرة أو يستمر إلى ما بعد العشرة (٢)، فإن اتضح لها الاستمرار قبل تمام العشرة اغتسلت و عملت عمل الطاهرة.

بأن المعيار على مضي العدد لا الوقت.

[مقدار الاستظهار]

إشارة

(١) يعني إلى العشرة، كما يظهر من قوله بعد ذلك: «فإن اتضح لها الاستمرار قبل تمام العشرة اغتسلت» لظهوره في اعتبار ظهور الاستمرار في ترك الاستظهار قبل العشرة.

(٢) كأنه لما تقدم منه قدس سره من حمل نصوص الاستظهار على الحكم الظاهري لرجاء انقطاع الدم على العشرة.
لكن تشريع الاستظهار لذلك - لو تم - لا يستلزم دوران قدره مداره، لإمكان اقتصار الشارع في التعويل على احتمال الانقطاع قبل العشرة و في طلب ظهور الحال على زمن خاص مما تضمنته النصوص، فلا بد من الرجوع إلى نصوصه المختلفة في قدره.
و حملها بتمامها على اختلاف ظهور الحال باختلاف الموارد مع كون المعيار عليه في جميعها بعيد جداً عن ظاهرها، و إن احتمله شيخنا الأعظم و جزم به سيدنا المصنف (قدس سرهما)، سواء أريد به حمل ذكر كل من المقادير التي تضمنتها النصوص على ظهور الحال به في مورد النص المشتمل عليه، فيكون الرجوع إليه في مورد فعلها، أم تقييد جميع النصوص المتضمنة لكل منها بما إذا حصل به ظهور الحال، فيكون الرجوع إليه في مورد تعليقها منوطاً به.

على أنك عرفت ضعف المبنى المذكور في نفسه عند الكلام في الوجه الثامن من وجوه الجمع بين النصوص.
هذا و قد خير بين اليوم و اليومين في النهاية و ما تقدم من الوسيلة و الشرائع و النافع و التذكرة و الروض، و حكاها في المعتبر و التذكرة عن الصدوق و المفيد، كما حكى عن غيرهما، و نسبه في المعتبر و محكى الذكري للمشهور، و عن كشف الالتباس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٤

...

أنه المشهور بين المتأخرين.

و يقتضيه موثق زرارة و فضيل «١» و خبر زرارة «٢» المتقدمان في الوجه التاسع، و خبر الجعفي «٣» المشار إليه هناك، و حديث عبد الرحمن فيمن اختلف قرؤها «٤» المتقدم في الوجه السابع، و صحيح محمد بن مسلم «٥» و حديث زرارة «٦».

و بها يجمع بين ما اقتصر فيه على اليوم الواحد، كموثق إسحاق بن جرير المتقدم «٧» و مرسل داود مولى أبي المغراء عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن المرأة تحيض ثم يمضي وقت طهرها و هي ترى الدم. قال: فقال: تستظهر بيوم إن كان حيضها دون العشرة أيام، فإن استمر الدم فهي مستحاضة» «... ٨».

و ما اقتصر فيه على اليومين، و هو صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: النفساء متى تصلى؟ قال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم، و إلا اغتسلت ... قلت: و الحائض. قال: مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدم و إلا فهي مستحاضة» «٩».

فإن الجمع بذلك و إن كان مخالفا لظاهر كل من الدليلين بلحاظ ما اشتمل عليه من الحكم بالاستحاضة بعد مدة الاستظهار، لأن الاستحاضة من الأمور الواقعية غير التابعة للاختيار، فمع العلم بها بعد اليوم الواحد لا موضوع للاستظهار باليومين، و مع توقف العلم بها على اليومين لا مجال للجزم بها بعد اليوم الواحد، إلا أن اشتمال النصوص الأول على التخيير بين اليوم و اليومين مع الحكم بالاستحاضة بعد الاستظهار شاهد بأن الحكم بالاستحاضة ليس للجزم بها بعده، بل للتعبد بها

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٥.

(٦) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٧) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٨) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٩) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٥

...

ظاهرا بعده، فلا مانع من إناطة الشارع التعبد بها بالاختيار، فتصلح لأن تكون شاهد جمع بين النصوص المقتضرة على أحدهما، كما لا يخفى.

لكن ذلك يجري في الثلاثة أيام أيضا، حيث اقتصر عليها في موثق سماعة المتقدم «١».

و موثقه الآخر في الحبل «٢»، و صحيح محمد بن عمرو بن سعيد المتقدم «٣»، كما تقدم في موثق سعيد بن يسار قوله عليه السلام فيمن ترى الشيء من الدم الرقيق بعد اغتسالها من طهرها: «تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة ثم تصلى» «٤»، و في صحيح البنزطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة» «٥». حيث يسهل الجمع بينها بالتخيير بين اليوم و اليومين و الثلاثة، و لا سيما بملاحظة صحيح البنزطي.

بل يجري ذلك في تمام العشرة، لصحيح يونس بن يعقوب: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة رأت الدم في حيضها حتى تجاوز

وقتها متى ينبغي لها أن تصلي؟ قال: تنتظر عدتها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام» «٦» بناء على ما هو الظاهر من حمله على الاستظهار في بقية العشرة مما زاد على العادة- كما ذكره الشيخ وغيره- لامتناع الاستظهار في تمامها زائدا عليها.

و لا سيما بملاحظة مرسل عبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المرأة التي ترى الدم. فقال: إن كان قرؤها دون العشرة انتظرت العشرة، وإن كانت أيامها عشرة لم تستظهر» «٧».

فإنه وإن اقتصر فيهما على العشرة، ولا نص يتضمن التخيير بينها وبين ما دونها، ليكون شاهد جمع بينهما وبين النصوص المتقدمة، إلا أن حملهما على بيان منتهى مدة الاستظهار جمعا مع النصوص السابقة قريب جدا بعد شهادة النصوص السابقة بابتناء الاستظهار على التخيير بين الأقل والأكثر.

وما في الرياض من قصورهما سندا وعملا وعددا، مع احتمال ورودهما مورد

- (١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.
 - (٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٦.
 - (٣) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٠.
 - (٤) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٨.
 - (٥) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٩.
 - (٦) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٢.
 - (٧) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١١.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٦

...

الغالب، وهو كون العادة سبعة أو ثمانية. كما ترى، لكفاية الأول بعد اعتبار سنده، و وجود العامل به في الجملة بنحو يخرج به عن الهجر، و كون حمله على التخيير لما سبق أقرب عرفا من حمله على الغالب، بل ليس حمله على الغالب عرفيا.

ومن هنا كان المتعين التخيير بين اليوم واليومين والثلاثة و تمام العشرة، كما في الحدائق والمستند و ظاهر الروض. لكن ليس لتعارض النصوص المقتضى للتخيير مع عدم الترجيح، كما في المستند. لأن التخيير في التعارض - لو تم - إنما يكون مع استحكامه، لا مع الجمع العرفي، كما هو الحال في المقام لما سبق.

بل الانصاف أن الأقرب التخيير بين اليوم و ما زاد عليه إلى العشرة، كما في الدروس، وربما يرجع إليه ما عن الذكرى من جواز الاستظهار بالعشرة، و ما عن البيان من جوازه مع ظن بقاء الحيض.

فلو كانت عادة المرأة خمسة أيام جاز لها الاستظهار بأربعة أيام و إن خرجت عن العناوين المذكورة في النصوص، لأن حمل النصوص على أن أقل الاستظهار يوم واحد و أكثره تمام العشرة مع التخيير عقلا بين المراتب التي تدخل في الحد المذكور أقرب عرفا من حملها على التخيير بين خصوصيات الأطراف التي تضمنتها بنحو لا يخرج عنها، و لا سيما مع عدم اشتغال شيء منها على تمام أطراف التخيير، و من الظاهر أن الجامع بين خصوصيات الأطراف المذكورة عقلي غير ارتكازي لا يدرك إلا بأطرافه، فيبعد إرادة الشارع له و اكتفاؤه في كل نص ببيان بعض أطرافه، بل الأقرب كون بيان الأطراف المذكورة لدخولها تحت الجامع الارتكازي المذكور.

نعم، لا إشكال في أن الأحوط الاقتصار على أحد الأطراف الأربعة المذكورة في النصوص. و أحوط منه الاقتصار على ما عدا العشرة

منها، لشبهة التعارض بين نصوصها وحديثي العشرة وفقد الشاهد على الجمع المتقدم، ورجحان نصوصها بالاستفاضة، أو وهن حديثي العشرة بضعف دلالة الأول ولبعض المناقشات الموهونة في سنده، و ضعف سند الثاني.

ولعله لذا اقتصر في التخيير على اليوم واليومين والثلاثة في السرائر والمدارك،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٧

...

وحكى عن جماعة، وفي المفاتيح أنه الأشهر.

و أما ما في المعبر من أن الأحوط الاقتصار على اليوم أو اليومين وإن جاز الاستظهار للعشرة، فهو يبتنى على إهمال الثلاثة بلا وجه.

هذا وقد استشكل في المنتهى في التخيير بامتناع التخيير في الواجب، ولذا حمل النصوص على التفصيل اعتمادا على اجتهد المرأة في قوة المزاج و ضعفه الموجبين لزيادة الحيض و قلته.

و كأن مراده أن كثيرا من أحكام كل من الحائض و الطاهر لما كانت على اللزوم ففرض اللزوم لا يناسب التخيير. و هو نظير ما تقدمت الإشارة إليه في الوجه الأول من وجوه الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العادة من أن تشريع العبادة موقوف على الأمر بها، فلا يجتمع مع استحباب تركها.

و يظهر الحال فيه مما تقدم هناك، فإنه قد يتم لو كان التخيير واقعا، لا- في مثل المقام مما يكون فيه طريقا لتجنب العبادة حال الحدث، حيث يكون الواقع هو الإلزام في ضمن أحد الحكمين تبعا لتحقيق موضوعه واقعا، مع التخيير ظاهرا في العمل على طبق كل منهما برجاء ثبوته. كيف و قد التزم قدس سره بأن أصل الاستظهار ليس على الوجوب فلتكن الزيادة فيه كذلك.

و أما ما ذكره من تنزيل النصوص على ما يقتضيه اجتهد المرأة في قلة الحيض و كثرته. فهو مما تأباه النصوص جدا، لرجوعه إلى عدم العمل بجميع العناوين المذكورة فيها، بل تبعا لأمر مبين لها قد يقارنها غير مشار إليه في تلك النصوص و لا في غيرها.

مع أن جعل المعيار على الاجتهاد الموجب للعلم ببقاء الحيض في المدة التي تضمنها النص- مع منافاته لفرض الاستظهار المبني على الاستيثاق من جهة الاحتمال- مستلزم لتنزيل النصوص على فرض غير واقع، و على الاجتهاد الموجب للعلم بعدم الحيض بعد المدة التي تضمنها النص راجع للاقتصار على العشرة و إهمال بقية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٨

...

النصوص، لعدم تيسر العلم بعدم الحيض قبلها، و على الاجتهاد الموجب للظن بأحد الأمرين مستلزم لتنزيل النصوص على فروض نادرة، و هو مما يأباه إطلاقها جدا.

فلا معدل عن حمل النصوص على التخيير الراجع لوجوب الأقل و جواز الزيادة عليه حتى يبلغ العشرة.

و منه يظهر الإشكال فيما في الإرشاد من الاقتصار على اليومين، لابتناؤه على إهمال أكثر النصوص و التزام واحد منها.

و مثله ما في الجواهر و عن المرتضى و الإسكافي من الاقتصار على العشرة، بل هو مقتضى إطلاق الصبر إلى عشرة أيام في الفقيه و المقنع و الهداية، و إلى النقاء في المقنعة و المبسوط و محكي الجمل، حيث لم يقيدوه بغير ذات العادة. بل يظهر من كلام الصدوق الآتي في أول المسألة العاشرة فرض كونها ذات عادة.

لكن استدل في الجواهر للزوم الاستظهار بالعشرة بصلاحيه كل من الأخبار المتقدمة لإثبات ما اشتملت عليه، مؤيدا باطلاق الاستظهار في مرسل عبد الله بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا كانت أيام المرأة عشرة أيام لم تستظهر، فإذا كانت أقل

استظهرت» (١). و صحيح يونس: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: النفساء تجلس أيام حيضها التي كانت تحيض ثم تستظهر و تغتسل و تصلى» (٢). قال: «فإن المراد به بحسب الظاهر طلب ظهور الحال من الحيض و عدمه و ذلك لا يحصل إلا بالانتظار إلى العشرة».

كما يؤيد أيضا باستصحاب أحكام الحائض، و بقاعدة الإمكان، و بأصالة الحيض في دم النساء، و بما تضمن أن ما تراه المرأة في ضمن العشرة فهو من الحيضة الأولى (٣)، و بقوله عليه السلام في مرسله يونس القصيرة: «إذا حاضت المرأة و كان حيضها

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ١١ و باب: ١١ منها حديث: ٣. و باب: ١٧ من أبواب العدد من كتاب النكاح حديث: ١. و قد تقدمت في أول الفصل الخامس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٩٩

...

خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت عشرة أيام فذلك من الحيض تدع الصلاة. فإن رأت من أول ما رآته [رأت. في] الثاني الذي رآته تمام العشرة أيام و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشرة أيام، ثم هي مستحاضة «... ١» إلى غير ذلك من المؤيدات الكثيرة، كأخبار الصفات مع التميم بعدم القول بالفصل، و غيرها. و هو كما ترى، فإن صلاحية كل من أخبار الاستظهار لإثبات ما اشتمل عليه إنما هو بالنظر إليه وحده، أما بالنظر إلى غيره مما خالفه في المقدار فلا مجال لذلك بعد أن كان كل منها كالصریح في جواز الاقتصار على ما تضمنه، حيث يقع التنافي بينها، و لا بد من الجمع العرفي، و قد سبق أنه يقتضى التخيير.

نعم، لو تم ما سبق منه في الوجه السادس للجمع بين نصوص الاقتصار على العادة و نصوص الاستظهار من تقييد الأولى بالثانية اتجه نظيره في المقام، حيث يكون المشتمل على الأقل أعم من المشتمل على الأكثر، فيقيد به. لكن سبق إباء تلك النصوص عنه فنصوص المقام تأباه أيضا. و لا سيما مع اشتمال جملة منها على التخيير بين الأقل و الأكثر، حيث تكون صريحة في عدم تقييد الأكثر للأقل.

و مثله ما احتمله شيخنا الأعظم قدس سره من تنزيل ما تضمن غير العشرة على ما يطابقها بحسب عادة المرأة، فالיום على ما إذا كانت العادة تسعة، و اليومان على ما إذا كانت ثمانية و هكذا.

فإنه تكلف تأباه النصوص لرجوعه إلى عدم العمل على العناوين المأخوذة في أكثرها، بل على عنوان آخر لم يشر إليه إلا في نادر منها. بل تنزيل اليوم و اليومين اللذين اشتملت عليهما أكثر النصوص على من عاداتها تسعة أو ثمانية تنزيل على الفرد غير الشائع. و أما إطلاق الاستظهار فلا بد من رفع اليد عنه بالنصوص المتضمنة لمقداره بعد الجمع بينها بما ذكرنا. على أن مرسل عبد الله بن المغيرة - مع ضعفه في نفسه - وارد

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٠

...

ليبان شرط الاستظهار و مورده و لا إطلاق له في بيان مقداره.

و صحيح يونس - مع وروده في النفساء - يقرب جدا كون المراد به الإشارة للمقدار المعهود من الاستظهار من دون أن يراد به بيان مقدار بالإطلاق، إذ لو أريد به الاستظهار للعشرة الذي يرتفع به احتمال الحيض كان الأنسب أن يقول: تجلس عشرة أيام، لأنه أخصر و أفيد.

و أما بقية المؤيدات المذكورة في كلامه فهي - لو تمت في أنفسها - لا تعدو الأصل المحكوم لنصوص الاستظهار بعد الجمع بينها بما سبق، أو العموم و الإطلاق اللذين يخرج عنهما بها، فيحملان على غير ما تراه ذات العادة بعد مضي قدر عاداتها.

و دعوى: أن ظاهر قوله عليه السلام في مرسله يونس القصيرة: «و كان حيضها خمسة أيام» كونها ذات عادة. ممنوعة، بل هو ظاهر في إرادة الحيض الخاص المفروض في قوله عليه السلام: «إذا حاضت المرأة» لا الحيض النوعي السابق على ذلك الذي تتعد به العادة، و لذا كان ظاهره كون الانقطاع على الخمسة، و لولاه لا مجال لاستفادة ذلك.

هذا مضافا إلى أن مقتضى قاعدة الإمكان، و أصالة الحيض في دم المرأة، و ما تضمن أن ما تراه في ضمن العشرة فهو من الحيضة الأولى، و نصوص الصفات، هو حيض ما في ضمن العشرة واقعا، لا التحيض به استظهارا، فلا يصلح لتأييد وجوب الاستظهار في تمام العشرة، كما لعله ظاهر.

ثم إن الصدوق في المقنع اقتصر في مقدار استظهار الحبل على الثلاثة أيام. فإن ابتنى ذلك منه على كونه المقدار المتعين لاستظهار الحائض مطلقا، أشكل بنظر ما سبق لابتناؤه على إهمال أكثر النصوص و العمل بثلاثة منها.

و إن ابتنى على خصوصية الحبل في ذلك فقد يوجه بانحصار الدليل فيها بموثق سماعة: «سألت عن امرأة رأت الدم في الحبل. قال: تقعد أيامها التي كانت تحيض، فإذا زاد الدم على الأيام التي كانت تقعد استظهرت بثلاثة أيام ثم هي مستحاضة» (١). و لا

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠١

...

موجب للخروج عن ظاهره بعد إمكان خصوصية الحامل من بين أفراد الحائض.

و يشكل بأنه كما يمكن الجمع بينه و بين ما ورد في مطلق الحائض مما يخالفه في المقدار بالتخصيص، كذلك يمكن الجمع بحمله على بيان أحد أطراف التخيير.

و لعل الثاني أقرب، بلحاظ ورود الثلاثة في مطلق الحائض و لزوم تنزيلها على ذلك جمعا (١)، و بلحاظ بعد خصوصية الحامل في ذلك، بل لعله مغفول عنه عرفا، كما يغفل عن دخل غيرها من الخصوصيات المذكورة في بعض النصوص، كخصوصية من تعجل بها الدم التي تقدم في موثق سماعة استظهارها بثلاثة أيام، و خصوصية من عاد الدم إليها بعد انقطاعه التي تقدم في موثق سعيد بن يسار استظهارها بيومين أو ثلاثة. و لذا لم أعثر على من أشار لاحتمال دخل خصوصية الموارد المذكورة في قدر الاستظهار.

بل ظاهر غير واحد المفروغية عن عدم الفرق في حكم الاستظهار و قدره بين الحائض و النفساء، فضلا عن أفراد الحائض. و إن كان في بلوغ ذلك حدا يصح الاستدلال بنصوص الحائض في النفساء و بنصوص النفساء في الحائض إشكال.

و لذا لم نشر لما ورد في النفساء مخالفا للمقادير السابقة، كما سبق عدم نهوض ما تضمن اقتصار النفساء على عاداتها برفع اليد عما دل على الاستظهار للحائض في الدور الأول. بل يوكل ذلك لمبحث النفاس.

وقد تحصل مما سبق: أن ما وصلنا من أقوال الأصحاب في قدر الاستظهار عشرة: تبعيته للشك في تجاوز الدم على العشرة، واختلافه باختلاف اجتهاد المرأة في قدر الحيض، و تعين اليومين، و تعين الثلاثة، و تعين إتمام العشرة، و التخيير بين اليوم

(١) قد يؤكد ذلك بلحاظ صحيح الصحاف الوارد في حيض الحبلى، لقوله عليه السلام: «فإن انقطع عنها الدم قبل ذلك فلتغتسل و لتصل، و إن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تمضى الأيام التى كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر... فإنها إذا فعلت ذلك أذهب الله بالدم عنها» [الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧] بحمل اليوم و اليومين على جلوسها لا على انقطاع الدم عنها، لظهور الذيل المتقدم فى عدم تحقق الانقطاع. لكنه لا يخلو عن إشكال. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٢

...

و اليومين، و التخيير بين اليوم و اليومين و إتمام العشرة، و التخيير بين الأولين و الثلاثة، و التخيير بين الأمور الأربعة، و التخيير بين اليوم و ما زاد إلى أن تتم العشرة. و أن الأقوى الأخير، ثم ما قبله، ثم ما قبله.

كما أن مرجع التخيير إلى وجوب الأقل مع الترخيص فى الزيادة عليه، على أن يكون حكماً طريقياً مراعاةً لاحتمال الحيض، لا إلى الوجوب التخييري لأطرافه، لما تقدم فى الأمر الثانى فى ذيل الكلام فى حكم الاستظهار، و لا إلى وجوب اختيار أحد الأمرين من الحيض و الاستحاضة فى الزائد بنحو يتعين حكم ما يختار منهما بمجرد اختياره، لعدم إشعار النصوص به. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[تنبيه: فيما لو انقطع الدم على العشرة أو تجاوزها بعد الاستظهار]

إشارة

ذكر فى المنتهى أنه لو لم ينقطع الدم بعد أيام الاستظهار، فصامت، و انقطع الدم على العشرة اغتسلت لانقطاع الدم و قضت الصوم، للقطع بحيضه الدم بتمامه، و لو تجاوز الدم العشرة وجب عليها قضاء الصلاة التى تركتها أيام الاستظهار، للقطع بعدم حيضه ما زاد على العادة حينئذ، و نحوه فى جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و محكى البيان و الموجز و فوائد الشرائع و غيرها.

وقد يرجع إليه ما فى الدروس من وجوب قضاء الصوم فى الفرض إن لم يطابق الطهر، و وجوب قضاء الصلاة التى تركتها أيام الاستظهار إذا ظهر أنها مستحاضة فيها، و قريب منه فى الذكرى، لعدم معهودية شىء مظهر للحال غير ما سبق. و قد نسب التفصيل المذكور للمشهور فى كلام غير واحد، و فى المستند أنه صرح به الأكثر، بل قيل: إنه المعروف. و فى الحقائق أنه صرح به الأصحاب. فإن تم ذلك اتجه ما ذكره فى المتن فى معيار الاستظهار.

لكن لم يتضح الوجه فى التفصيل المذكور، بل الظاهر انحصار الدليل عليه بنحو يتم بكلا شقيه بما سبق فى الوجه الثامن من وجوه الجمع بين نصوص الاقتصار على العادة و نصوص الاستظهار، الذى سبق المنع منه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٣

...

كما أنه لم يتضح نسبته للمشهور بعد عدم نسبته لأحد قبل العلامة و ظهور الخلاف فيه منه فى بعض كتبه و من غيره على ما يأتى إن شاء الله تعالى.

و من هنا ينبغي الكلام في كلا شقي التفصيل في مقامين..

المقام الأول: في انكشاف حيضية ما بعد أيام الاستظهار مع انقطاع الدم على العشرة.

وقد صرح به- مضافا إلى من عرفت- في الشرائع و النافع و التحرير و القواعد و الإرشاد و الذكرى و عن المرتضى، و في مفتاح الكرامة أن الأصحاب ذكروه قاطعين به، و في الجواهر: «بلا خلاف عندهم في ذلك ... بل قد يظهر من بعضهم دعوى الإجماع عليه، كما عن صريح آخر».

و العمدة فيه: عموم ما تضمن أن ما تراه المرأة في ضمن العشرة من الحيضة الأولى، و نحوه مما تقدم في أول الفصل الخامس، و إطلاقه شامل لذات العادة، و تقدم هناك أن ما تضمن عدم حيضية ما بعد أيام العادة مطروح أو مؤول. فراجع.

و دعوى: أنه يلزم رفع اليد عنه بما تضمنته نصوص الاستظهار من الحكم بأن ما بعد أيامه استحاضة، و حيث يمتنع تنزيل أيام الاستظهار فيها على خصوص ما يتمم العشرة، لما تقدم، تعين تنزيل ما تضمن حيضية تمام ما في العشرة على غير ذات العادة العددية. مدفوعة بأنه تقدم في وجه الجمع بين نصوص الاستظهار المختلفة في مقداره أن الحكم بالاستحاضة بعد أيامه ليس واقعا، بل ظاهريا، فلا ينافي حيضية الدم واقعا لو انقطع على العشرة، عملا بالنصوص المذكورة.

اللهم إلا أن يقال: ما تضمن حيضية تمام ما في العشرة لا يختص بالدم المنقطع عليها، بل يعم المتجاوز عنها، فهو يقتضى حيضية ما فيها واقعا مطلقا، فينافي نصوص الاستظهار الشاملة للقسمين و الصريحة في احتمال عدم حيضية ما في أيامه و في التعبد بكون ما بعدها استحاضة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٤

...

و الجمع بينهما بحمل نصوص حيضية ما في العشرة على خصوص المنقطع عليها، و حمل نصوص الاستظهار على الحكم الظاهري المراعى بعدم الانقطاع على العشرة، بلا شاهد.

بل يتعين حمل ما تضمن حيضية ما في العشرة على غير ذات العادة بقرينه نصوص الاستظهار، مع إبقاء ما تضمنته نصوص الاستظهار من التعبد بكون ما بعد أيامه استحاضة على إطلاقه من حيثية الانقطاع و التجاوز.

و لا سيما مع عدم التنبيه إلى لزوم التدارك في شيء من نصوص الاستظهار على كثرتها، مع ظهورها في بيان الوظيفة من حيثية الشك في حيضية الدم مطلقا لا في خصوص حال الشك في الانقطاع على العشرة و التجاوز عنها، حيث يبعد جدا مع ذلك الاكتفاء في بيان لزوم التدارك بما تضمن حيضية تمام ما في العشرة.

و من ثم كان ظاهرها عدم وجوب التدارك، كما اعترف به في الرياض، و إن قرب حملها على ما إذا كانت أيام الاستظهار متممة للعشرة، الذي سبق أنه لا مجال له.

و من هنا ذكر في الحبل المتين عدم نهوض شيء من الأخبار بوجوب التدارك، و توقف في وجوبه في المدارك، مدعيا ظهور الأخبار في عدمه، و وافقه في محكي الكفاية، و استقر عدمه في المفاتيح و الحقائق لذلك أيضا.

بل هو الظاهر من كل من ذكر الاستظهار و لم ينبه إلى وجوب التدارك كالصدوق. فالبناء على عدم رفع اليد عن التعبد بالاستحاضة بعد أيام الاستظهار بانقطاع الدم على العشرة أو قبلها قريب جدا. فتأمل جيدا.

المقام الثاني: في انكشاف عدم حيضية ما في أيام الاستظهار مع تجاوز الدم على العشرة.

فيجب تدارك الصلاة المتروكة فيها، الذي تقدم التصريح به ممن سبق، بل في الجواهر أنه المشهور نقلا و تحصيلا.

لكن توقف فيه في المدارك، مدعيا ظهور الأخبار في خلافه، كما صرح في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٥

...

الحبل المتين بعدم نهوض شيء من الأخبار به، بل استقرب عدمه في المفاتيح والحدائق والرياض، عملا بظاهر النصوص، و عليه جرى في المستند ومحكى الكفاية، وهو المحكى عن مصباح السيد، كما هو الظاهر من كل من ذكر الاستظهار ولم ينبه على وجوب التدارك هنا، خصوصا من نبه على بيان وجوب التدارك في المقام الأول مقتصرًا عليه، كما في الشرائع والنافع والتحرير والقواعد والإرشاد.

و كيف كان، فقد استدل عليه في الجواهر..

تارة: بما تضمنته نصوص الاستظهار من الحكم بأن المرأة مستحاضة مع استمرار الدم.

و اخرى: بما تضمنه جلوس المستحاضة أيام حيضها، بضميمة ما دل على أن من استمر بها الدم بعد أيام الاستظهار مستحاضة.

و ثالثة: بما تضمنه الاقتصار على العادة مع التجاوز، و أن ما عداها استحاضة، كمرسلة يونس الطويلة.

و رابعة: بما تضمنه أن ما تراه المرأة بعد أيام حيضها ليس من الحيض كمرسلة يونس القصيرة وغيرها مما تقدم في أول الفصل الخامس، غاية أنه يخرج عنه فيما لو انقطع الدم على العشرة.

مؤيدا ذلك كله بأنه لما كان الزائد على العشرة غير حيض قطعاً، فيظن بعدم حيضية ما قبله لاتصاله به و كونه دماً واحداً، حيث يستبعد حدوث سبب الاستحاضة عند تمام العشرة.

و الجميع كما ترى. لاندفاع الأول بأن ظاهر نصوص الاستظهار كونها مستحاضة بعد أيامه إذا لم ينقطع بعدها، لا من حين انقضاء العادة إذا لم ينقطع الدم على العشرة.

و منه يظهر الحال في الثاني حيث يكون مقتضى الجمع بين الطائفتين ترتيب حكم المستحاضة بعد أيام الاستظهار المقتضى لاقتصارها على أيام العادة في الدور الثاني، لا انكشاف حيضية خصوص ما في العادة من أول الأمر، لينكشف به أن أيام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٦

...

الاستظهار استحاضة.

و لا سيما مع ظهور نصوص الاقتصار على العادة في لزومه من أول الأمر بمجرد انقضاء العادة، بنحو ينافى الاستظهار، لا بنحو ينكشف به الحال بعد ذلك مع العمل على الاستظهار من أول الأمر.

و بذلك يظهر الجواب عن الثالث، لأن نصوص الاقتصار على العادة لم ترد فيما يتجاوز العشرة، كي لا يراد بها العمل على ذلك من أول الأمر بمجرد التجاوز على العادة، لعدم إحراز موضوعها إلا بعد مضي العشرة، فتعين لبيان الحكم الواقعي المنكشف حينئذ، بل وردت في المستحاضة كبعض نصوص الاستظهار.

و لما كانت ظاهرة في لزوم الاقتصار على العادة من أول الأمر بمجرد مضي أيامها، لا في مجرد بيان وظيفة واقعية لا يعمل عليها بانقضاء العادة، كانت منافية لنصوص الاستظهار، فبعد فرض العمل بنصوص الاستظهار إما لتخصيصها لتلك النصوص - كما تقدم منه - أو لحملها على الدور الأول - كما تقدم منا - أو لغير ذلك، لا وجه لتحكيم النصوص المذكورة في مورد نصوص الاستظهار، بحيث تنهض بكشف الواقع بعد مضي أيامه، إلا بناء على الوجه الثامن من وجوه الجمع الذي تقدم ضعفه.

و أما الرابع فيندفع بمنافاة النصوص المذكورة لنصوص الاستظهار، فلا تكون محكمة في موردها بل هي مطروحة أو مؤولة، كما تقدم.

كما يندفع المؤيد المذكور بأن إلحاق الدم المذكور بما بعد العشرة في كونه استحاضة ليس بأولى من إلحاقه بما في العادة في كونه حيضا مع اتصاله بهما معا و توسطه بينهما، و ليس حدوث سبب الاستحاضة بانقضاء العشرة أو أيام الاستظهار بأبعد من حدوثه حين انقضاء العادة.

و لذا كان الحكم بالاستظهار و بالاستحاضة بعده مبني على مراعاة احتمال الحيض في أيامه دون ما بعدها من دون إعمال أماره على الحيض و عدمه.

و من هنا لا مخرج عما سبق من غير واحد من ظهور نصوص الاستظهار في كونه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٧

...

وظيفة مطلقة لا مراعاة بالتجاوز عن العشرة و عدمه. و لا سيما مع عدم التنبيه فيها على كثرتها للزوم التدارك على تقدير الاستمرار مع عدم ما يصلح لبيان من دليل آخر.

و ما في الجواهر من أنه لا دلالة فيه على عدم وجوب التدارك، بل هو كعدم التعرض لقضاء الصوم المتروك في أيام الاستظهار مع القطع بوجوب قضائه.

كما ترى، لأن مبنى الاستظهار على التوثق لاحتمال الحيض باجراء أحكامه التي منها ترك أداء الصوم و الانتقال لقضائه و ترك الصلاة من دون قضاء، فوجوب قضاء الصوم مناسب للاستظهار مستغن عن التنبيه أما وجوب قضاء الصلاة مع التجاوز عن العشرة فهو على خلاف مقتضى الاستظهار، فلو كان واجبا لزم التنبيه عليه، و إهماله موجب لظهور أدلته في عدمه، و بقاء مقتضى الاستظهار حتى مع التجاوز.

ثم إنه لو تم انكشاف عدم حيضية أيام الاستظهار مع التجاوز عن العشرة، فلا مجال للاستشكال في وجوب قضاء الصلاة الفائتة فيها من جهة عدم وجوب الأداء، بل حرمة بناء على وجوب الاستظهار، كما عن نهاية الأحكام.

لاندفاعه بأن وجوب الأداء أو حرمة ظاهرا للشك في حال الدم لا ينافي وجوبه واقعا لفرض حيضيته، فيجب القضاء مع انكشاف الحال، لتبعية وجوبه لوجوب الأداء واقعا، لا ظاهرا.

اللهم إلا أن يستند عدم وجوب القضاء لظهور أدلة الاستظهار في عدمه الموجب للبناء على العفو عنه و إن انكشف عدم الحيض حينه بسبب استمرار الدم.

لكنه لا يخلو عن إشكال.

بقي شيء: و هو أنه لو انقطع الدم في أيام الاستظهار لم يبعد البناء على كونه بتمامه حيضا، لقاعدة الإمكان و استصحاب الحيض، من دون أن ينافي نصوص الاستظهار.

و منه يظهر أنه لو بنى على انقلاب العادة باتفاق شهرين لا حقين على خلافها- على ما تقدم الكلام فيه منا في فروع العادة- فهي إنما تنقلب فيما إذا كان الدم في الشهرين اللاحقين أقل من العادة أو أكثر في ضمن أيام استظهار المرأة حسب اختيارها، أما لو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٨

(مسألة ١٠): قد عرفت أنه إذا انقطع الدم على العشرة كان الجميع حيضا واحدا، من دون فرق بين ذات العادة و غيرها (١)، و إذا تجاوز العشرة فإن كانت ذات عادة عديدة و وقتية تجعل ما في العادة حيضا (٢)

زاد عليها فيشكل انقلابها له بعد الحكم بكون ما بعد الاستظهار استحاضة ظاهرا من دون رافع له. فلاحظ. والله سبحانه و تعالى العالم.

[مسألة ١٠: الكلام في جملة من أحكام المستحاضة]

[رجوع مستمرة الدم للعادة مع تحقيق العادة التي ترجع إليها]

إشارة

(١) سبق المنع من ذلك في ذات العادة لو انقطع دمها بعد أيام الاستظهار.

(٢) رجوع ذات العادة إليها في الجملة هو المصرح به في كلام الأصحاب بنحو يظهر في التسالم عليه، و ادعى الإجماع عليه في المعتبر و التذكرة و المنتهى و كشف اللثام و غيره.

لكن أشرنا آنفا إلى أنه لم نعثر على نص يتضمن حيضية خصوص ما في العادة لمن تجاوز دمها العشرة، بل النصوص بين ما ورد فيمن تجاوز دمها العادة، و ما ورد فيمن يستمر بها الدم مدة طويلة كشهر أو أكثر، كموثق إسحاق بن جرير «١» الآتي و المتقدم في نصوص الاستظهار، و مرسلة يونس الطويلة «٢»، و ما هو مردد بينهما، كنصوص المستحاضة، لما سبق في مبحث الاستظهار من الكلام في مفهومها.

و حيث كانت الطائفة الأولى متضمنة الاستظهار زائدا على العادة، و الثانية متضمنة الاقتصار على العادة، و الثالثة مختلفة في ذلك، تعين تنزيل نصوص الاستظهار على الدور الأول، و نصوص الاقتصار على العادة على ما بعده، على ما تقدم توضيحه في حكم الاستظهار، كما تقدم أن تجاوز الدم عن العشرة بعد الاستظهار لا يكشف عن كون أيام الاستظهار استحاضة و الحيض مختصا بأيام العادة.

و من ذلك يظهر أن مستمرة الدم في الدور الأول ترجع للعادة العديدة فقط،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٠٩

...

لأنها هي المعيار في الاستظهار كما تقدم، و المفروض دخولها في أدلته، بل تحيض بأول رؤية الدم مع إمكان حيضته، لعموم قاعدة الإمكان، سواء رأته في أول العادة الوقتية، أم في أثنائها، أم قبلها، أم بعدها، فتتحيض بمقدار عاداتها ثم تستظهر و تكون مستحاضة بعد أيام الاستظهار و إن صادفت عاداتها الوقتية.

لأن ما دل على الرجوع للعادة الوقتية مختص بمن يستمر دمها كثيرا، و هي غير شاملة للدور الأول، و بالمستحاضة، و هي لا تنطبق على المرأة في أول رؤية الدم مع إمكان حيضها، لأن مقتضى قاعدة الإمكان كونها حائضا، لا مستحاضة، و إنما تكون مستحاضة بعد أيام الاستظهار بمقتضى نصوصه، فترجع لعاداتها حينئذ مع إمكان حيضها في أيام عاداتها لفصل أقل الطهر بينها و بين تحيضها بأول الدم، و يكون هو الدور الثاني لها الذي لا استظهار فيه.

أما مع عدم فصل أقل الطهر فالمتعين عدم التحيض بالعادة الأولى و انتظار العادة اللاحقة، و تكون هي الدور الثاني لها.

و دعوى: أن مقتضى إطلاق إرجاع المستحاضة لعادتها الوقتية لما كان هو تحيضها في العادة الأولى، و هو لا يجتمع مع تحيضها في أول الدم الذي هو مقتضى قاعدة الإمكان، لزم رفع اليد عن التحيض بأول الدم، لأن قاعدة الإمكان من سنخ الأصل و العادة من سنخ الأمانة الحاكمة عليه.

مدفوعة بأن موضوع النصوص المذكورة و إن كان هو المستحاضة، إلا أنه لا بد من حمله على المستحاضة التي يحتمل كونها حائضا حين العادة، لأن أمارية العادة على الحيض فرع احتماله، و لا طريق لإحراز كون المرأة في الفرض كذلك، بل مقتضى قاعدة الإمكان بضميمة نصوص الاستظهار حيضيتها في أول الدم و عدم كونها مستحاضة إلا بعد أيام الاستظهار، و مثل هذه المستحاضة يقطع بعدم حيضيتها وقت العادة، فقاعدة الإمكان رافعة لموضوع حجية العادة، و الأمانة إنما تحكم على الأصل إذا بقي موضوع حجيته معه، لا مع رافعيته لموضوعها، بل يكون واردا عليها حينئذ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٠

...

نعم، لو كان موضوع نصوص الرجوع للعادة مستمرة الدم لم تنهض قاعدة الإمكان برفع الموضوع المذكور، لأن المرأة بالوجدان مستمرة الدم محتملة للحيض وقت العادة، فتكون قاعدة الإمكان منافية لها، محكومة لها. لكن سبق أنه ليس في النصوص ما يتضمن ذلك.

كما أنه لو بنى على عدم جريان قاعدة الإمكان في الدم الزائد على العشرة، للتعارض بين تطبيقاتها على أجزائه، كان المحكم في البين هو إطلاق دليل الرجوع للعادة، لأن مقتضى الإطلاق كون المرأة مستحاضة من أول رؤية الدم.

لكن سبق في الدم المتقطع أن موضوع القاعدة هو الإمكان من غير حيضة الدم اللاحق، فيكون تطبيقها على أول الدم واردا على بقية التطبيقات، فينفرد بالاعتبار، و يرد على عموم دليل الإرجاع للعادة في الفرض، كما ذكرنا.

و يشهد بما ذكرنا في قاعدة الإمكان و في المقام موثق سماعة: «سألته عن المرأة ترى الدم قبل وقت حيضها. فقال: إذا رأت الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلاة، فإنه ربما تعجل بها الوقت، فإن كان أكثر من أيامها التي كانت تحيض فيهن فلتربص ثلاثة أيام بعد ما تمضي أيامها، فإذا تربصت ثلاثة أيام و لم ينقطع عنها الدم فلتصنع كما تصنع المستحاضة» (١).

فإنه مع اشتماله على التعليل الذي هو من أدلة قاعدة الإمكان قد تضمن حيضية أول الدم لا غير، على ما سبق في الدم المتقطع توضيحه.

كما أن مقتضاه حيضية الدم حين رؤيته قبل أيام العادة و كون ما بعد الاستظهار استحاضة و إن صادف شيئا من أيام العادة، المستلزم لعدم حجية العادة الوقتية في أول رؤية الدم، و عدم نهوضها برفع اليد عن قاعدة الإمكان في أوله.

و حمله على خصوص صورة فصل أقل الطهر بين أيام العادة و أيام الاستظهار بعيد جدا، بل هو كالمقطوع بعدمه. و كفى به شاهدا لما ذكرناه.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١١

...

نعم، لو لم يمكن التحيض بأول رؤية الدم لعدم فصل أقل الطهر بينه و بين الحيض السابق كانت المرأة مستحاضة من أول رؤيته، كما

تضمنه صحيح صفوان (١) المتقدم في الدم المتقطع، فتدخل في إطلاق ما تضمن رجوع المرأة إلى عاداتها الوقتية.

و في ثبوت الاستظهار لها بعد أيام العادة ما تقدم في الأمر الرابع من لواحق الكلام في وجوب الاستظهار. فراجع.

ثم إن ما ذكرناه من تحيضها في الدور الأول برؤية الدم وإن كان على خلاف عاداتها الوقتية مخالف لإطلاق الأصحاب رجوع من تجاوز دمها عن العشرة إلى عاداتها، بل خلاف صريح بعضهم، ففي المبسوط والخلاف والسرائر أن من كانت عاداتها خمسة أيام في كل شهر، فإن رأت خمسة قبلها وفيها وخمسة بعدها اقتصرت على عاداتها، وفي المعتبر والسرائر والتذكرة والمنتهى والقواعد والدروس وجامع المقاصد وكشف اللثام وغيرها أنها لو رأت العادة والطرفين وتجاوز المجموع العشرة اقتصرت على ما في العادة، و قد يظهر من بعض عباراتهم الإجماع عليه، لاقتصارهم في نسبة الخلاف على العامة.

لكن لا مجال للخروج بذلك عما سبق، لعدم ثبوت الإجماع التعبدى بذلك بعد ظهور جملة من عباراتهم في ابتناؤه على فهمهم من النصوص إطلاق رجوع من تجاوز دمها العشرة واختلط حيضها باستحاضتها للعادة، كما يظهر من بعضها ابتناؤه على عدم المرجح لما قبل العادة عما بعدها، أو أقوائه العادة من قاعدة الإمكان المقتضية لحيضه ما قبلها.

إذ من الظاهر أنه لا مجال للتعويل عليه بعد ما سبق من عدم ثبوت الإطلاق المذكور من النصوص وقصورها عن الدور الأول، مع نهوض قاعدة الإمكان و موثق سماعه بترجيح أول الدم و أنهما رافعان لموضوع حجية العادة.

ولا سيما مع ظهور كلام الصدوق فيما ذكرناه في الجملة. قال في الفقيه: «و إن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٢

و إن كان فاقدا للصفات، و الزائد عليها استحاضة و إن كان واجدا لها (١)،

زاد الدم أكثر من عشرة أيام فلتتعد عن الصلاة عشرة أيام و تغتسل يوم حادى عشر و تحتشى، فإن لم يثقب الدم الكرسف صلت صلاتها كل صلاة بوضوء ... إلى أيام حيضها، فإذا دخلت أيام حيضها تركت الصلاة» و نحوه في المقنع والهداية، بل قد يظهر من الفقيه أنه مأخوذ من رساله والده.

فإن ذيل كلامه ظاهر في فرض كون المرأة ذات عادة وقتية، فيكون تحيضها في أول الدم عشرة أيام للاستظهار، و لم يقيد بما إذا كان ظهور الدم في أول أيام العادة الوقتية.

على أن النظر في كلماتهم في مباحث الحيض يشهد باضطرابها في تحديده و في مفاد نصوصه و تعبيرهم عند تحرير الفتاوى بما يشابه مضامين النصوص و لا يطابقها، إذ لا مجال مع ذلك لإحراز مطابقة فتاواهم لفتاوى من سبقهم ممن كان يقتصر على إثبات النص أو التعبير بعبارته، كالكليني والصدوق وغيرهما من قدماء الأصحاب، ليحرز اتصال الإجماع بعصور المعصومين عليهم السلام و يكشف عن حكمهم.

نعم، لو كانت لهم فتاوى يظهر منهم التسالم عليها تعبدا من غير جهة النص أو الاعتبار تعين انحصار مأخذها بالتسالم المتصل بعصور المعصومين عليهم السلام الكاشف عن حكمهم، و ليس منه المقام. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[ترجيح العادة على التمييز]

(١) تقديم للعادة على التمييز، كما ذكره المحقق والعلامة والشهيدان والمحقق الثاني وغيرهم، و هو ظاهر الاقتصاد والسرائر و المحكى عن ابن الجنيّد و المفيد و المرتضى و الشيخ في الجمل و أتباعهم و عن الكافي و الجامع و سائر المتأخرين.

و في التذكرة و الرياض و المستند أنه الأشهر، و نسبه للأكثر في جامع المقاصد، و للمشهور في محكى الذكرى، و في الجواهر أن عليه الشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعا.

و نسب غير واحد للشيخ في النهاية تقديم التمييز. و كأنه لقوله: «فإن اشتبه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٣

...

على المرأة دم الحيض بدم الاستحاضة فلتعتبر بالصفات التي ذكرناها، فإن اشتبه عليها و كانت ممن لها عادة بالحيض فلتعمل في أيام حيضها على ما عرفت من عاداتها و تستظهر ... حيث أخر الرجوع عن العادة عن الرجوع للصفات.

لكنه موقوف على كون المراد بالاشتباه الذي هو موضوع الرجوع للعادة الاشتباه المساوق لعدم التمييز، و هو غير ظاهر، بل مقتضى إطلاقه إرادة مطلق التردد بين الحيض و الاستحاضة، فيكون استدراكا من الإرجاع للتمييز و يطابق المشهور.

و لعله لذا توقف في الجواهر في نسبة الخلاف للنهائية.

نعم، صرح في المبسوط و الخلاف و محكى الإصباح بترجيح التمييز، بل في الخلاف أن عليه إجماع الفرق. لكن صرح فيها بعد ذلك بأن تقديم العادة قوى، و خير في الوسيلة بين العمل على العادة و العمل على التمييز.

و الأقوى تقديم العادة، لما تضمن أن الصفرة في أيام الحيض حيض «١»، و لموثق إسحاق بن جرير: «سألتنى امرأة منا أن أدخلها على أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فأذن لها فدخلت ... قالت: فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاة؟ قال: تجلس أيام حيضها ... قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء، هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضة دم فاسد بارد» «٢ ...»، حيث تضمن الإرجاع للعادة أولا ثم للتمييز عند اختلاف الحيض.

و مرسله يونس الطويلة الصريحة في رجوع ذات العادة إليها، و في اختصاص الرجوع للتمييز بفقد العادة قال عليه السلام: «فهذا يبين أن هذه امرأة قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها و لا وقتها ... فلهذا احتاجت إلى أن تعرف إقبال الدم من إدباره و تغير لونه من السواد إلى غيره، و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف، و لو كانت تعرف أيامها

(١) راجع الوسائل باب ٤ من أبواب الحيض.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٤

...

ما احتاجت إلى معرفة لون الدم، لأن السنة في الحيض أن تكون الصفرة و الكدرة فما فوقها في أيام الحيض إذا عرفت حيضا إن كان الدم أسود أو غير ذلك، فهذا يبين لك أن قليل الدم و كثيرة أيام الحيض حيض كله إذا كانت الأيام معلومة، فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره و تغير لونه «١ ...».

و هذه النصوص شاهدة بتقديم إطلاقات رجوع المستحاضة للعادة «٢» على إطلاق الرجوع للتمييز في صحيح حفص بن البختري: «دخلت على أبي عبد الله عليه السلام امرأة فسألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى أحيض [حيض. خ ل] هو أو غيره؟

قال: فقال لها: إن دم الحيض حار عيب أسود له دفع و حرارة، و دم الاستحاضة أصفر بارد، فإذا كان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع

الصلاة» «... ٣»، فإنه و إن أمكن تنزيل أحد الإطلاقين على الآخر إلا أن ما تقدم كاف في القرينية على تقديم الأول. بل لا مجال لتقديم الثاني حتى لو غرض النظر عما تقدم، لأن الجمع بين الإطلاقين يكون إما بتقييد كل منهما بالآخر في ذات العادة، فلا يكفي أحد الأمرين فيها، أو بحمل نصوص العادة على موافقة التمييز، أو على صورة فقده، أو بحمل نصوص التمييز على غير ذات العادة.

و لا- قائل بالأول، و الثاني مستلزم لإلغاء خصوصية العادة و نصوصها آية عنه جدا، و الثالث ليس بأولى من الرابع لو لم يكن الرابع أولى، لأن تنزيل المرأة في الصحيح على غير ذات العادة أهون من تنزيل الدم على الفاقدة للتمييز في نصوص العادة الكثيرة. و أما التخيير فهو يبتنى إما على الجمع بين الإطلاقين بذلك، و هو غير عرفي، أو على كونه المرجع مع استحكام التعارض، و هو ممنوع صغرى و كبرى.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض و باب: ١ من أبواب الاستحاضة.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٥

من دون فرق بين كون عاداتها حاصله من تكرر التمييز أو من رؤية الدم على الأقوى (١)، و من دون فرق أيضا بين كون الواجد للصفات الزائد على ما في العادة مما يمكن جعله حيضا منضمّا إلى ما في العادة، لكون المجموع منهما و من النقاء المتخلل بينهما لا يزيد على العشرة (٢) أو حيضا مستقلا، لكونه

(١) بناء على انعقاد العادة بالتمييز، كما سبق منه قدّس سرّه في المسألة السابعة، و سبق المنع منه، كما سبق احتمال انصراف أدلة الإرجاع إليها في المقام عن العادة المذكورة لو فرض انعقادها، لأن الفرع لا يزيد على أصله، و إن لم يخل عن إشكال. فراجع.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق من أرجع للعادة أو حكم بتقديمها على التمييز مع التعارض، لأن حجية العادة أو التمييز في مستمرة الدم لما لم تختص بإثبات حيضية ما يطابقهما، بل تشمل نفى حيضية ما يخالفهما، كانا متعارضين في الفرض، و يختص عدم التعارض بينهما الذي لا موضوع فيه للكلام في الترجيح و التخيير بما إذا تطابقا، كما هو مقتضى إطلاق من جعل موضوع البحث ما إذا اختلفا زمانا كالحرير و القواعد، و صريح من جعل من فروض محل البحث في الترجيح أو التخيير ما إذا اتصل التمييز بالعادة أو تداخلا أو انفصلا و لم يبلغ المجموع العشرة، كما في المبسوط و الوسيلة و التذكرة و محكى نهاية الأحكام و ظاهر غيرهم ممن ذكر أقوالهم، كما في المعتمد و الشرائع و المنتهى و غيرها.

و كيف كان، فيقتضيه إطلاقات الإرجاع للعادة الظاهرة أو الصريحة في الاقتصار في الحيض على ما فيها.

خلافًا لما يظهر من الروض من عدم التعارض بين العادة و التمييز في ذلك، فيلزم الحيض بما يقتضيه كل منهما فيه، و في الرياض و الجواهر أنه لا يخلو عن قوة، مدعى في الأول أن عليه الإجماع المنقول، و في الثاني تصريح جماعه به و أن ظاهر التنقيح نفى الخلاف فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٦

...

بل ظاهرهم خروجه عن محل الكلام في ترجيح العادة على التمييز، لعدم التعارض بينهما بعد إمكان حيضية المجموع. و قد يناسبه ما

فى المعتبر و المنتهى من تقييد محل الكلام فى الترجيح بما إذا لم يتجاوز المجموع العشرة، و ما فى الذكرى من تفسير التعارض بما إذا لم يمكن الجمع.

لكن سبق تحقق التعارض الذى هو مورد الكلام فى الفرض المذكور، و أنه مقتضى إطلاق أو تصريح جملة من الأصحاب. و ما سبق من المعتبر و المنتهى إما أن يبنى على اختيار الجمع بين الأمرين فى الفرض المذكور خلافاً لمن سبق، كالذى سبق من الذكرى، أو على أن المراد من عدم التجاوز عن العشرة عدم تجاوز مجموع الدم، لعدم وجود دم آخر غير ما فى العادة و الواجد للصفات، إذ ليس محل كلامهما من تجاوز دمها عن العشرة، بل من اختلف تمييزها مع عاداتها، كما يحتمل أن يراد من عدم إمكان الجمع فى الذكرى تكاذب الأمارتين لاختلاف موردتهما، لا- عدم إمكان الجمع بين الدميين فى الحيضية، ليناسب بقية عباراتهم الظاهرة فى عدم خروجهم فى تحرير محل النزاع عما سبق من الأصحاب.

و قد أطال شيخنا الأعظم قدس سره فى تقريب ذلك و توضيحه.

و كيف كان، فقد يستدل لما ذكره..

تارة: بأنه عمل بكل من الأمارتين، فيجب لإطلاق دليليهما.

و اخرى: بأنه مقتضى قاعدة الإمكان.

و يندفع الأول بما سبق من أن مبنى كل من الأمارتين ليس مجرد حيضية ما يطابقها، بل نفى حيضية ما خرج عنها أيضاً، فيتعارضان فى الفرض، و حيث سبق ترجيح العادة تعين الاختصار عليها.

و منه يظهر اندفاع الثانى، لصلوح دليل العادة حينئذ للحكومة على قاعدة الإمكان.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٧

مفصولاً عن الدم الذى فى العادة بعشرة أيام (١)، أو ليس بأقل من ثلاثة أيام (٢)، أو لا يمكن جعله حيضاً أصلاً لا منضمماً و لا مستقلاً. إن لم تكن ذات عادة و قتيه و عددية (٣)

(١) كما فى الحقائق و المستند و عن الذخيرة و شرح المفاتيح، و حكاه شيخنا الأعظم بعد تقويته عن جماعة من متأخري المتأخرين، بل هو مقتضى إطلاق من أرجع للعادة أو صرح بتقديمها على التمييز مع التعارض بالتقريب المتقدم.

و يظهر الوجه فيه مما تقدم فى سابقه. خلافاً للمسالكة و ظاهر المدارك من التحيض بهما معاً، و فى الرياض و الجواهر أنه لا يخلو عن قوة، و نسبه فى الحقائق لجملة من الأصحاب. و فى المستند أنه المحكى عن الأ-كثر، بل يظهر من المدارك أنه لا خلاف فيه لحكمه بخروجه عن مورد البحث فى الترجيح أو التخيير. و يظهر وجهه و الجواب عنه مما تقدم فى سابقه.

(٢) هكذا فى غير واحدة من طبقات الكتاب. و الظاهر أن الصحيح العطف بالواو، لا (أو) و يراد به بيان شرط حيضية الدم المذكور، و المناسب حينئذ ذكر عدم الزيادة على العشرة أيضاً، لما يأتى فى شرط الرجوع للتمييز.

(٣) سواء كانت ذات عادة عددية فقط أم ذات عادة و قتيه فقط أم لم تكن ذات عادة أصلاً. و فى رجوع الأوليين لما انعقد لهما من العادة كلام يأتى فى ضمن الفروع الآتية إن شاء الله تعالى. و من ثم كانت الأخيرة أظهر أفراد مورد الكلام الآتى.

و مقتضى ما سبق فى بيان انعقاد العادة يكون المراد بالأخيرة من لم يتفق لها شهران متواليان فى وقت الحيض و عدده، فيخل الاختلاف بيوم أو أكثر. بل سبق فى الفرع الثالث من فروع انعقاد العادة الإشكال فى إطلاق عدم اخلال الاختلاف ببعض يوم، و أن اللازم الاختصار على ما يتسامح فيه عرفاً، كالساعة و الساعتين.

لكن فى صحيح عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٨

...

المستحاضة أ يطؤها زوجها، و هل تطوف بالبيت؟ قال تقعد قرءها الذى كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيما فلتأخذ به، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل و لتستدخل كرسفا «... ١».

و قد سبق فى الوجه السابع من وجوه الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العادة أن ظاهره فرض اختلاف القرء بنحو لا تعتقد به العادة الشرعية المتقدمة و إن لم يمنع من صدق القرء عرفا لطول المدء و قلة الاختلاف كاليوم و اليومين. و لا ينافيه دليل انعقاد العادة الصريح فى اعتبار عدم الاختلاف بذلك، لأن عدم انعقاد العادة الشرعية بالقرء المذكور إنما يقتضى عدم ترتب حكمها و هو الاقتصار عليها من دون استظهار، و لا ينافى ثبوت الحكم الذى تضمنه الصحيح.

ثم إن المنساق منه كون المراد بالجلوس فى القرء الذى تضمنه هو الجلوس فى المقدار الذى تتفق فيه الأقراء المختلفة زمانا و عددا المتيقن دخوله فى القرء، و أن الاحتياط باليوم و اليومين إنما هو مراعاة لاحتمال الزيادة عليه تبعا لما حصل فى بعض الأقراء. و لو تم كان مقيدا لما دل على رجوع غير ذات العادة الشرعية للتمييز أو غيره، فيحمل على صورة عدم كون المرأة ذات قرء عرفى بالوجه المذكور.

نعم، يشكل التعويل على الصحيح المذكور فى المورد المذكور و الخروج به عن إطلاق نصوص التمييز مع إهمال الأصحاب له فى المضمون المذكور و ظهور مرسله يونس الطويلة فى حصر حكم المستحاضة بما تضمنته من السنن الثلاث. و لا سيما مع شيوع الابتلاء بمورده، حيث يبعد جدا مع ذلك خطأ الأصحاب فى حكمه و إهمال المرسله له. و مع قرب معارضة موثق إسحاق بن جرير «٢» المتقدم له، لتضمنه الإرجاع للتمييز مع تقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و تأخره مثل ذلك، لقرب حمله على الاكتفاء فى الإرجاع له بتحقيق الاختلاف بأحد الوجوه المذكورة فيه،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣١٩

فإن كانت مبتدئة أو مضطربة (١)

كالاختلاف بيوم واحد، لا إلى لزوم تحققها بأجمعها المستلزم للاختلاف بستة أيام. فإن ذلك كله مما يثير الريب فى الصحيح و يقتضى التوقف عن مضمونه و إرجاع علمه لأهله عليه السلام، و لا يخرج به عن إطلاق النصوص الواضحة الدلالة المعول عليها بين الأصحاب. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم. و منه نستمد العصمة و التوفيق.

[رجوع غير ذات العادة للتمييز]

(١) و الأولى هى المرأة فى أول رؤيتها للدم، و الثانية هى التى رأت الدم قبل ذلك لكن ليس لها عادة ترجع إليها بسبب اختلاف الدم فى الشهور. كذا فسرهما فى المعبر و محكى كشف الرموز و يستفاد من المنتهى و الدروس.

لكن ظاهر السرائر و الشرائع و عن الشهيد أن المبتدئة مطلق من لا عادة لها، و أن المضطربة هى الناسية لعادتها بعد انعقادها، و قد يستفاد من الإرشاد و القواعد، كما هو صريح المسالك و الروض ناسبا له فيهما للمشهور، و جعله فى الروضة الأشهر، و فى المدارك: «هو الذى صرح به العلامة رحمه الله و من تأخر عنه».

و يناسبه في المبتدأ ما في التذكرة من انحصار المستحاضة بها و بذات العادة، و ما في الخلاف من الاقتصار عليهما في بيان صور المستحاضة.

و في المسالك و الروض و الروضة ظهور الفائدة في رجوع من تكرر منها الحيض من دون أن تستقر لها عادة إلى عادة نساها على التفسير الثاني للمبتدأ دون الأول.

لكن في المدارك أن الاختلاف لفظي، لأن الحكم المذكور غير منوط في الأدلة بعنوان المبتدأ. و ما ذكره متين جدا. إلا- أن يكون المراد أن المناسب تعميم المبتدأ اصطلاحاً تبعاً لعموم الحكم، لأنه أنسب بالتقسيم، لا أن عموم الحكم تابع لعمومها الذي هو الظاهر بدواً ممن سبق، كما قد يناسبه ما في الروض أيضاً من أن كلام المعتبر أدخل في اسم المضطربة، و إن كان التعميم أولى، لندرة المخالف، و لعموم حكمة الرجوع لعادة نساها، و غيرهما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٠

...

و أظهر منه ما في جامع المقاصد، حيث ذكر التفسير المشهور ثم تعرض لتفسير المعتبر السابق، ثم قال: «و هذا التفسير صحيح، إلا أن الأول هو الذي يجري عليه أحكام الباب، فإن من لم تستقر لها عادة أصلاً ترجع إلى النساء مع فقد التمييز كالتى ابتدأت الدم، و المضطربة [و مراده بها الناسية تبعاً للمشهور] لا ترجع إلى النساء، لسبق عادة لها...»

لكن لو صحح عموم الحكم خروج الاصطلاح في العنوان عن معناه العرفي فهو إنما يتجه مع كون العموم اتفاقياً، أما مع الاختلاف فيه فاللازم إبقاء العنوان على معناه العرفي ثم النظر في عموم الحكم تبعاً لدليله.

نعم، في الروض أن ظاهر مرسله يونس الطويلة دخول من لم تستقر لها عادة في المبتدأ لتضمنها حصر أقسام المستحاضة في الناسية لعادتها، و الذاكرة و المبتدأ، و حيث لا تدخل من لم تستقر لها عادة في الأوليين تعين دخولها في الأخيرة، و إلا بطل الحصر.

و دعوى: منافاته لصريح قوله عليه السلام في بيان المبتدأ: «و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأت فوقتها سبع...» «١».

مدفوعة بأن قوله عليه السلام: «و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك» شامل لمن لم تستقر لها عادة، فلا بد من تنزيل قوله: «و استحاضت أول ما رأت» على ما يناسب عمومها لها، بحمل الأوليئة على الإضافية بلحاظ عدم استقرار العادة، محافظة على الحصر المذكور.

و يشكل بأنه- مع بعد التنزيل المذكور في نفسه- مناف لصريح قوله عليه السلام قبل ذلك: «و أما السنة الثالثة ففي التي ليس لها أيام متقدمة و لم ترى [تر. في. يب] الدم قط، و رأت أول ما أدركت فاستمر بها...»

و أما الحصر فليس هو لحالات المستحاضة، بل لأحكامها و سننها، فلا ينافي عدم دخول من لم تستقر لها عادة في أحد الأقسام المذكورة إذا كانت مشاركة في الحكم لغير ذات العادة منها، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢١

و كانت ذات تمييز- بمعنى أن الدم بعضه بصفات الحيض (١) و بعضه فاقداً [فاقد. ظ] لها- وجب عليها التحيض بالدم الواجد للصفات (٢) بشرط

و من ثم كان الأولى تخصيص المبتدأ بمن ابتدأ بها الدم، و المضطربة بمن اضطرب حيضها من دون أن تستقر لها عادة، مع خروج

الناسية لعادتها عنها، فضلا عن أن تختص بها، ثم النظر في حكم كل منها. و الأمر سهل بعد ما ظهر من عدم ترتب ثمره عملية على النزاع المذكور.

(١) تقدم في المسألة الخامسة التعرض لصفات دمى الحيض والاستحاضة التي عليها المعيار في الحكم بكل منهما، و يأتي قريبا تمام الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

(٢) أما في المضطربة فهو المصرح به في كلام الأصحاب، و في مفتاح الكرامة: «لا- أجد في ذلك خلافا ولا نقله». بل ادعى الإجماع عليه في المعتبر و المنتهى، و يستفاد ممن يأتي منه دعواه في المبتدأة إن كان ممن يعممها لها.

و يقتضيه- مضافا إلى إطلاق صحيح حفص بن البختري «١» المتقدم في ترجيح العادة على التمييز- موثق إسحاق بن جرير «٢» - المتقدم هناك أيضا- الصريح في الإرجاع إليه فيمن تختلف أيام حيضها. و قوله عليه السلام في مرسلة يونس الطويلة: «و أما سنة التي قد كانت لها أيام متقدمة ثم اختلط عليها من طول الدم فزادت و نقصت حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر، فإن ستنها غير ذلك. و ذلك أن فاطمة بنت أبي حبيش أتت النبي صلى الله عليه و آله فقالت:

إني استحاض ولا أطهر. فقال لها النبي صلى الله عليه و آله: ليس ذلك بحيض، إنما هو عرق، فإذا أقبلت الحيضة فدعى الصلاة، و إذا أدبرت فاغسلي عنك الدم و صلى ... و كان أبي يقول: إنها استحاضت سبع سنين، ففي أقل من هذا تكون الريبة و الاختلاط فلهذا احتاجت أن تعرف إقبال الدم من إدباره و تغير لونه من السواد إلى غيره، و ذلك أن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٢

...

دم الحيض أسود يعرف، و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفة لون الدم... فإذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره و تغير لونه «... ١».

فإن المراد بالاختلاط إن كان هو سقوط حكم العادة بسبب كثرة مخالفتها في الأشهر اللاحقة كان من أفراد ما نحن فيه من فرض الاضطراب و عدم العادة التي يرجع إليها.

و إن كان هو نسيان وقتها- كما هو الظاهر، للتعبير بالجهالة و الريبة و الإغفال و المعرفة الظاهرة في فرض واقع محفوظ- كانت دالة على ما نحن فيه بالأولوية العرفية، لأنه إذا كان التمييز حجة في ظرف وجود عادة مجهولة صالحة لأن يرجع إليها في نفسها، كان أولى بالحجية في ظرف عدم انعقاد العادة أصلا. فلاحظ.

هذا و عن أبي الصلاح الحلبي أن المضطربة «٢» ترجع إلى عادة نسائها، فإن فقدان فإلى التمييز فإن كان مراده بالمضطربة من لم تنعقد لها عادة كان خلافا فيما نحن فيه، و إن كان مراده بها الناسية خرج عنه.

و كيف كان، فكأن الوجه فيه ما يأتي من نصوص رجوع المستحاضة إلى نسائها.

لكن النصوص المذكورة- كما سيأتي- بين ما يختص بالمبتدئة و هو مورود أو محكوم لاطلاقات التمييز، لظهوره في فرض التحير و عدم الطريق لمعرفة الحيض، فلا مجال لاستفادة حكم المضطربة منه بنحو يعارض إطلاق التمييز، فضلا عن أن يقدم عليه.

و مثله ما هو مختص بالنساء، بل هو غير معمول به فيها، فضلا عن أن يتعدى منها للمستحاضة، و بين ما هو وارد في مطلق المستحاضة، و لا وجه لتقديمه على إطلاق التمييز، لعدم المرجح له بعد كون النسبة بينهما العموم من وجه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) هكذا حكاه عنه غير واحد لكن الذى حكاه عنه فى المختلف أنه قال: «و أما المختلطة و هى التى لا تعرف زمان حيضها من طهرها ففرضها أن ترجع إلى عادة نساءها». ... و ربما يظهر منه إرادة مطلق المستحاضة التى يستمر بها الدم أو خصوص غير ذات العادة منها. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٣

...

بل الظاهر لزوم تقديم إطلاق التمييز عليه، فيحمل هو على صورة فقد التمييز، لأن الرجوع للتمييز أظهر من الرجوع لعادة النساء، لتمييزه بارتكازيته فى نفسه و يكون أدلته النقليّة أظهر و أكثر، فحمل إطلاق الإرجاع لعادة النساء على صورة فقد التمييز اتكالا على وضوح الرجوع إليه لو وجد أقرب من حمل إطلاق الإرجاع للتمييز على صورة تعذر الرجوع لعادة النساء.

و لا سيما مع ما أشرنا إليه من ظهور ما ورد منه فى المبتدأة فى فرض التحير، حيث يصلح عرفا لأن يكون شاهد جمع بين الإطلاقين المذكورين و قرينه على تقديم إطلاق دليل التمييز على إطلاق دليل الرجوع للعادة، لكون صورة التحير هى المتيقنة منه.

على أن ظهور مفروغية الأصحاب عن تقديم التمييز حتى لم يتعرض كثير منهم لخلاف أبى الصلاح أو لبيان دليله تكفى فى دفع احتمال تقديم إطلاق الإرجاع لعادة النساء، لبعد خفاء ذلك عليهم جدا.

هذا كله بناء على العمل بالإطلاق المذكور فى المضطربة، و إلا فالأمر أظهر.

و سيأتى الكلام فى تحقيق ذلك تبعا للمتن إن شاء الله تعالى.

هذا كله فى المضطربة. و أما المبتدأة فرجوعها للتمييز هو المعروف من مذهب الأصحاب، و قد ادعى الإجماع عليه فى الخلاف و المعتبر و المنتهى و التذكرة. و يقتضيه إطلاق صحيح حفص المتقدم فى ترجيح العادة على التمييز.

بل لا يبعد فهمه مما ورد فى المضطربة أو الناسية، لإلغاء خصوصيتهما عرفا، و فهم أن إرجاعهما إليه لعدم العادة المخرجة عنه. و لا سيما بملاحظة التعليل فى الفقرات المتقدمة من مرسله يونس بقوله عليه السّلام: «لهذا احتاجت أن تعرف إقبال الدم من إدباره» و غيره مما يظهر بملاحظتها.

لكن استشكل فيه فى الحقائق بخلو النصوص الواردة فى المبتدأة عنه، فمرسله يونس الطويلة قد تضمنت حصر سنن الحيض فى ثلاث، و أن النبى صلى الله عليه و آله بين فيها كل مشكل حتى لم يدع لأحد فيها مقالا بالرأى، و مع ذلك قال عليه السّلام فيها فى بيان سنه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٤

...

المبتدأة: «و أما السنه الثالثه ففى التى ليس لها أيام متقدمه و لم ترى [تر. فى. يب] الدم قط و رأت أول ما أدركت فاستمر بها، فإن سنه هذه غير سنه الأولى و الثانيه، و ذلك أن امرأه يقال لها حمنه بنت جحش أتت رسول الله صلى الله عليه و آله فقالت: إني استحضت حيضه شديده، فقال: احتشى كرسفا. فقالت: إنه أشد من ذلك إني أثجه ثجا، فقال: تلجمى و تحيضى فى كل شهر فى علم

الله ستة أيام أو سبعة أيام ... وهذه سنة التي استمر بها الدم أول ما تراه، أقصى وقتها سبع ... فجميع حالات المستحاضة تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد أبدا تخلو من واحدة منهن إن كانت لها أيام معلومة من قليل أو كثير فهي على أيام «أيامها ...» وإن لم يكن لها أيام قبل ذلك واستحاضت أول ما رأت فوقتها سبع «... ١».

و موثق عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاة عشرة أيام، ثم تصلى عشرين يوما فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام «... ٢»، ونحوه موثقة الآخر «٣» في الجارية أول ما تحيض يدفع عليها الدم فتكون مستحاضة، و موثق سماعة: «سألته عن جارية حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر وهي لا تعرف أيام أقرائها. فقال:

أقراؤها مثل أقرائها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام، و أقله ثلاثة أيام» «٤».

فإن خلو هذه النصوص عن التعرض للتمييز مع ورودها في مقام البيان موجب لقوة ظهورها في عدم اعتباره في المبتدأ. و ليس تقييدها بنصوص التمييز بأولى من العكس و قصر نصوص التمييز على غير المبتدأ تحكيما لهذه النصوص عليها. بل الثاني أولى بلحاظ مرسله يونس التي قصرت التمييز على المضطربة و أهملته في المبتدأ، لقوة ظهورها في الفرق بينهما. فلا تصل النوبة للتعارض بين الإطلاقيين و التماس المرجح الخارجى لأحدهما أو التساقط. و لعله لذا حكى عن أبي الصلاح الاقتصار في المبتدأ على الرجوع لعادة نساؤها من دون تعرض للتمييز.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٥

...

و يشكل بأن ذيل مرسله يونس شاهد باختصاص التحيض بالعدد بالفاقده للتمييز، لقوله عليه السلام بعد التعرض للسنن الثلاث و لمواردها: «فجميع حالات المستحاضة تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد أبدا تخلو من واحدة منهن، إن كانت لها أيام معلومة من قليل أو كثير فهي على أيام [أيامها] و خلقها ... و إن اختلط عليها أيامها و زادت و نقصت حتى لا تقف منها على حد، و لا من الدم على لون عملت باقبال الدم و إدباره ... فإن لم يكن الأمر كذلك و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضة دارة و كان الدم على لون واحد و حاله واحدة فسنيتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها كقصه حمته حين قالت: إني أثجه ثجا» «١».

لصراحته في أن موضوع السنة الثالثة كموردها فاقده التمييز، فلا بد من كون تطبيقها في الصدر على المبتدأ لفرض كون المبتدأ كذلك، لغلبة ذلك فيها - كما قيل - أو لغيرها.

و هو المناسب لإهمال التنبيه في الصدر على كون حمته مبتدئة و الاقتصار على بيان كونها غير ذات عادة، و لعموم تعليل الرجوع للتمييز في الناسية بأن دم الحيض أسود يعرف فيرجع إليه مع عدم العادة المخرجة عنه، مع ظهور الإرجاع للعدد فيها في كونه من قبيل الأصل في مورد فقد الدليل على تعيين الحيض، حيث يكون مقتضى ذلك رجوع ذات التمييز إليه مطلقا، و أن التحيض بالعدد في المبتدأ و غيرها في ظرف فقده، و أن ذكر الناسية في السنة الثانية و المبتدأ في الثالثة ليس لخصوصيتهما، بل لكون الأولى ذات تمييز، و الثانية فاقده له، فيشار كهما فيهما كل من كانت مثلهما.

و هو المناسب لما تضمنته المرسله من انحصار سنن المستحاضه في الثلاث و عدم خروجها عن واحده منها، إذ لو بنى على الجمود على خصوصيتهما كانت الناسيه الفاقده للتمييز و المضطربه مطلقا خارجتين عنهما، و لم يكن وجه لتحيز الأولى و الثانيه مع فقد التمييز بالعدد، مع ظهور حال صاحب الحداثق - تبعا للأصحاب - في المفروغيه عنه.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٦

...

و منه يظهر صلوح المرسله لأن تكون شاهدا على تقديم إطلاق دليل التمييز على إطلاق تحيض المبتدأه بالعدد أو اقراء النساء في الموثقات، حيث تكون قرينه على تعارف إرادته خصوص غير ذات التمييز من المبتدأه فيها، كما قد يشعر به قوله في الثاني: «يدفع عليها الدم» ... الذي لا يبعد اتحاده مع الأول و الاختلاف بينهما بسبب النقل بالمعنى.

كما أن قوله في موثق سماعة: «و هي لا تعرف أيام أقرائها» لما لم يرد أيام عاداتها، لفرض كونها مبتدئه، بل أيام حيضها يكون مورودا أو محكوما لاطلاقات التمييز مع قطع النظر عما تقدم.

بل قد يشعر بإمكان معرفتها لها، المستلزم حجيئه التمييز في حقها، لعدم المرجع لها غيره بعد فرض عدم كونها ذات عادة، كما نبه له بعض مشايخنا فيما حكى عنه. بل ادعى بلوغه مرتبه الظهور في ذلك و صلوحه لتقييد المطلقات الآخر لو تمت. لكنه لا يخلو عن إشكال أو منع.

و كيف كان، فلا ينبغي التأمل بعد ما ذكرنا في تقديم إطلاق الإرجاع للتمييز على إطلاق تحيض المبتدأه بأقراء نسائها أو بالعدد. و هو المناسب لكون خصوصيه تحقق التمييز في الرجوع إليه أقوى بسبب ارتكازيته من خصوصيه المبتدأه في التحيض بأقراء النساء أو بالعدد.

و بالجملة: لا ينبغي التوقف في رجوع المبتدأه للتمييز، و لا سيما مع ما سبق من الأصحاب، حيث يبعد جدا خطوهم في ذلك مع شيوع الابتلاء به. فلاحظ.

بقي في المقام أمور..

الأول: قال في مفتاح الكرامه: «و ليعلم أن جماعة من الأصحاب لم يتعرضوا للتمييز فيما أجد،

كالصدوقين و المفيد و أبي المكارم و سلالر».

لكن الصدوق لم يتعرض في كتبه الثلاثه إلا لما تقدم منه في ذيل الكلام في الرجوع للعاده، و سبق أنه قد يظهر منه حكايته عن رساله والده، و كلامه المذكور ظاهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٧

...

في أن موضوعه ذات العاده، فعدم تعرضه للتمييز لا يدل على خلافه فيه. فلاحظ.

و نحوه المفيد و سلالر في المقنعه و المراسم، لأنهما لم يذكر في مبحث الحيض إلا - أن أكثره عشره أيام فإن زاد الدم عليها كان استحاضه، و أما في مبحث الاستحاضه فقد قال في المقنعه: «و المستحاضه لا تترك الصلاه و الصوم في حال استحاضتها و تتركهما

فى الأيام التى كانت تعتاد الحيض قبل تغير حالها بالاستحاضة» و فى المراسم: «و لا حرج على زوجها فى وطئها بعد فعل ما يجب عليها من الاحتشاء و الغسل إلا فى أيام المعتادة للحيض».

و أما أبو المكارم فى الغنية فقد قال- بعد أن ذكر أقل الحيض و أكثره، و أنه أصل تعمل عليه من لم تسبق بعادة-: «إذا رأت المبتدأة الدم و انقطع لأقل من ثلاثة أيام فليس بحيض، و إن استمر ثلاثة كان حيضاً، و كذا إلى تمام العشرة. فإن رأت بعد ذلك دماً كان استحاضة إلى تمام العشرة الباقى [الثانى]، لأن ذلك هو أقل أيام الطهر، فإن رأت فى اليوم الحادى و العشرين دماً و استمر بها ثلاثة أيام فهو حيض، لمضى أقل أيام الطهر. و كذا لو انقطع الدم أول ما رآته بعد ثلاثة أيام ثم رآته اليوم الحادى عشر من وقت ما رأت الدم الأول، فإنه دم الاستحاضة، لأنها رآته فى أيام الطهر، و كذا إلى تمام الثالث عشر، فإن رأت فى اليوم الرابع عشر دماً كان من الحيضة المستقبل، لأنها قد استوفت أقل أيام الطهر، و هى عشرة. و على هذا تعتبر بين الحيضتين أقل أيام الطهر»....

و من هنا نسب إليه فى محل الكلام عمل المبتدأة و المضطربة على أصل أقل الطهر و أكثر الحيض. لكن لا يبعد انصراف صدر كلامه إلى فرض انقطاع الدم و عوده فى اليوم الحادى و العشرين، نظير ما فى ذيله من فرض انقطاعه على الثلاثة و عوده فى اليوم الرابع عشر أو قبله، فهو خارج عن محل الكلام من فرض الاستمرار، و إلا كان المناسب له الحكم بالتحيض فى اليوم الحادى و العشرين ابتداء و لم يحتج لفرض رؤية الدم فيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٨

...

نعم، قد يناسب ذلك ما فى إشارة السبق، حيث قال: «تعتبر المرأة بين حيضتها أقل أيام طهرها إن كان خروج الدم مستمراً بها، و تعمل على أن ما تراه منه فيها ليس حيضاً».

لكنه لا- يناسب قوله فى تعريف الحيض: «و هو ما يحدث بالنساء من خروج الدم ابتداء إلى حيث يتميز لهن بصفته المخصوصة أو بعادة مألوفة» مع قوله بعد الكلام المتقدم: «و متى تميز لها عملت على التمييز إلى أن تستمر [تستقر. ظ] عاداتها به فتعمل عليها، و متى تعذر عملت على المروى ...» لوضوح أن الرجوع للتمييز ثم للروايات لا يناسب العمل بأصل أقل الطهر.

الثانى: ذكر فى المبسوط أن المستحاضة المبتدأة ذات التمييز تحيض بتمام الدم الواحد للصفة فى كل شهر مع اختلاف الشهور فى قدره،

ثم قال: «فإن رأت فى شهرين متوالين مثلاً ثلاثة أيام و رأت فى الشهر الثالث خمسة أيام حكم فى الشهرين الأولين بأن حيضها ثلاثة أيام، لأن عاداتها قد استقرت بالشهرين، غير أنها فى الشهر الأول و الثانى لا تصلى و لا تصوم إلا بعد أن يمضى عليها عشرة أيام أقصى مدة الحيض على أى صفة كان، فإذا ثبت فى الشهر الثالث أن ما زاد فى الشهر الأول و الثانى على الأيام التى رأت فيها دم الحيض كان استحاضة قضت الصوم و الصلاة، و أما فى الشهر الثالث الذى استقرت فيه عاداتها فإنها تغتسل إذا مضت عليها الأيام التى رأت فيها دم الحيض فى الشهر الأول و الثانى و تصوم و تصلى».

و قد سبق الكلام فيما ذكره من انعقاد العادة بالتمييز و ترجيحها على التمييز عند التعارض.

و إنما الإشكال فيما ذكره من عدم اقتصارها فى التحيض على الدم الواحد للصفة قبل انعقاد العادة، بل تنتظر العشرة، و من أنه لو انعقدت العادة انكشفت حيضية خصوص مقدارها فى الشهرين اللذين انعقدت بهما و وجب قضاء ما تركته فيما زاد عليه إلى العشرة. لأن الأول مخالف لفرض حجية التمييز، التى لولاها لم تنعقد العادة به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٢٩

...

و الالتزام باختصاص حجته بحيثية انعقاد العادة دون سائر أحكام ارتفاع الحيض. كما ترى لا يناسب نصوصه جدا. وقد تقدم نظيره في الاستدلال على انعقاد العادة بالتمييز بمرسلة يونس. فراجع.

و أما الثانى فيشكل بأن ظاهر أدلة حجية العادة الرجوع إليها فى خصوص الأشهر اللاحقة لانعقادها، دون ما قبله من الشهرين اللذين تنعقد بهما أو غيرهما.

فإذا فرض عدم نهوض التمييز فى الشهرين المذكورين بالحجية على انتهاء الحيض بالثلاثة و لزوم التحيض للعادة لقاعدة الإمكان أو نحوها لم تنهض العادة المنعقدة بهما بالحجية على ذلك، ليجب قضاء الصلاة المتروكة فيما زاد على الثلاثة.

الثالث: سبق أن رجوع مستمرة الدم إلى العادة الوقتية و العددية لا يشمل الدور الأول،

بل هى فيه تتحيز بأول الدم و إن لم يصادف العادة ثم تستظهر.

و أما رجوعها للتمييز فمقتضى إطلاقهم رجوع من تجاوز دمها العشرة له عدم الفرق فيه بين الدور الأول و غيره، بل هو صريح جملة منهم، كما يظهر بملاحظة كثير من الفروع المذكورة فى المبسوط و المعتبر و التذكرة و المنتهى و غيرها.

و لا يخفى قصور موثق إسحاق بن جرير عنه لاختصاصه بمن يستمر دمها شهرا أو أكثر. و كذا مرسلة يونس الطويلة، لظهور كثير من فقراتها، بل صريح بعضها فى أن السنن التى تضمنتها قد سنت للمستحاضة و مقتضى قاعدة الإمكان حيضية الدم فى أول ظهوره، و أن المرأة لا تكون مستحاضة إلا بعد مضي العشرة الأولى، كما لا يمكن حيضها إلا بعد مضي العشرة الثانية التى بها يمضى أقل الطهر بين الحيضتين، كما سبق نظيره فى الرجوع للعادة.

مضافا إلى صراحتها فى أن مورد الإرجاع للتمييز - الذى هو السنة الثانية - من اختلطت عليها أيامها بسبب طول الدم، و أنها استحيضت سبع سنين، فتقصر عن الدور الأول.

و التعدى بها عن المورد المذكور لمن استمر بها الدم دون ذلك، بل لغير من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٠

...

اختلطت أيامها، و هى المضطربة و المبتدأة، للقرائن المتقدمة و غيرها، لا يستلزم إلغاء خصوصية طول المدّة مطلقا بنحو يشمل الدور الأول، لقرب خصوصية الدور الأول بارتكازية الرجوع فيه لقاعدة الإمكان، بخلاف ما إذا استمر بعد ذلك، لأن مقتضى قاعدة الإمكان التحيض بمضى أقل الطهر، و لما كان خارجا عن المتعارف أهمل الشارع كالعرف القاعدة المذكورة، و أرجع للتمييز و غيره مما يناسب الوضع الطبيعى.

فلم يبق فى المقام إلا إطلاق صحيح حفص «١» فيمن يستمر بها الدم الشاملة للدور الأول. و به ينحصر الوجه فيما سبق من الأصحاب. اللهم إلا أن يقال: قول الراوى فى صحيح حفص: «فسألته عن المرأة يستمر بها الدم فلا تدرى [أ] حيض هو أو غيره» و إن كان ظاهرا فى التحير فى معرفة الحيض بسبب الاستمرار، الذى قد يشمل الدور الأول، إلا أن قوله عليه السلام فى الجواب: «إذا كان للدم حرارة و دفع و سواد فلتدع الصلاة» ظاهر فى أن تمييز الحيض بالصفات لترتيب أحكامه حين وجوده، و هو لا- يشمل الدور الأول الذى يتحيز فيه برؤية الدم أو بعد مضي ثلاثة أيام لقاعدة الإمكان و لو مع فقد الصفات، و لو فرض عموم حجية التمييز له كان كاشفا عن حال العمل حينه من دون أن يستند العمل إليه.

و من هنا لا يبعد صلوح الجواب للقريئة على انصراف السؤال للاستمرار الموجب للتحير فى العمل الذى يكون بعد التحيض بعشرة فى

أول الدم- بمقتضى قاعدة الإمكان- و بعد مضي أقل الطهر منه، حيث لا يكون الرجوع لقاعدة الإمكان ارتكازيا و يحتاج للسؤال عن طريق معرفة الحيض.

بل لعل ذلك هو المنصرف أو المتيقن من السؤال في نفسه مع قطع النظر عن الجواب، إذ بعد أن لم يكن المراد به مطلق الاستمرار، بل خصوص ما يوجب التحير في حال الدم منه فارتكازية الرجوع لقاعدة الإمكان في الدور الأول تمنع من إحراز عمومه له. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣١

...

و دعوى: أن قصور الأدلة عن الدور الأول لفظا لا يمنع من فهم عموم حجية التمييز له، لعدم الفرق في كاشفية الصفات عرفا بعد ظهور الأدلة تبعا للمرتكزات في كونها من خواص صفة دم الحيض الطبيعية.

مدفوعة بأن الصفات المذكورة لما لم تكن لازمة للحيض و لا مختصة به، بل كانت غالبية له لم تكن حجيتها عرفية، بل تعبدية، و لذا احتيج للسؤال عن كيفية معرفته، فلا مجال للتعدى عن مورد أدلتها، و قد تقدم توضيح ذلك عند الكلام في عموم حجية الصفات لغير مستمرة الدم في بحث قاعدة الإمكان.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٣٣١

على أنه لو فرض تحصيل الإطلاق من الأدلة بنحو يشمل الدور الأول كفى في الخروج عنه موثق سماعة: «سألته عن الجارية البكر أول ما تحيض فتتعد في الشهر يومين و في الشهر ثلاثة أيام يختلف عليها لا يكون طمثها في الشهر عدة أيام سواء.

قال: فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم، ما لم يجز العشرة، فإذا اتفق الشهران عدة أيام سواء فتلك أيامها» «١»، لظهوره في أن تجاوز الدم عن العشرة إنما يمنع من البناء على حيضية الزائد، لا التوقف في حيضية العشرة و لزوم الرجوع للتمييز الذي قد يقتضى حيضية ما بعدها دونها.

و مثله في ذلك قوله عليه السلام في مرسله يونس القصيرة: «إذا حاضت المرأة، و كان حيضها خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت و وصلت، فإن رأت بعد ذلك الدم و لم يتم لها من يوم طهرت «٢» عشرة أيام فذلك من الحيض تدع الصلاة، فإن رأت الدم من أول ما رآته [رأت. في] الثاني الذي رآته تمام العشرة و دام عليها عدت من أول ما رأت الدم الأول و الثاني عشرة أيام ثم هي مستحاضة تعمل ما عمله المستحاضة» «٣».

مؤيدا بما في صحيح يونس بن يعقوب و أبي بصير «٤» فيمن ترى الدم ثلاثة

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) تقدم في ذيل الكلام في أقل الحيض الكلام في هذه الفقرة و أنه حكى عن بعض: (من يوم طمثت) فراجع.

(٣) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٢

...

أيام أو أربعة أو خمسة و الطهر كذلك أو ستة أيام و يتكرر ذلك منها من عدم جريان حكم المستحاضة عليها إلا بعد مضي شهر، فإن عدم الإرجاع في ذلك لوظيفة المستحاضة- من العمل على العادة أو التمييز أو العدد- إلا بعد الشهر مع التحيض بجميع الدم في الشهر الأول- مع كونه احتياطاً مخالفاً للقواعد- يناسب عدم إرجاع مستمرة الدم إليها في الدور الأول مع اقتضاء قاعدة الإمكان التحيض فيه بالأولوية العرفية.

و مجرد عدم العمل بهما في التحيض بتمام الدم لما سبق في الدم المتقطع لا يمنع كونهما مؤيدين فيما نحن فيه. و دعوى: أن بين إطلاق هذه الأدلة و إطلاقات التمييز عموماً من وجه لشمول هذا الإطلاق لفائدة التمييز و شمول إطلاقات التمييز لما عدا الدور الأول.

مدفوعة بأن حمل إطلاقات التمييز على ما عدا الدور الأول الذي يقرب الاستغناء بقاعدة الإمكان و الاستصحاب عن التمييز فيه أقرب عرفاً من تنزيل هذه الإطلاقات على فائدة التمييز.

و لا سيما مع أنه يشارك إطلاقات التمييز في النسبة المذكورة إطلاقات المرتبتين الأخيرتين. و هما الرجوع لأقراء الأقارب و التحيض بالعدد. و حيث كانت إطلاقات المراتب الثلاث من سنخ واحد واردة لتمييز الحيض عن الاستحاضة عند اختلاطهما كان الظاهر تقديم إطلاق هذه الأدلة عليها جميعاً، لأن تقديمه على بعضها دون بعض بلا مرجح و تقديمها جميعاً عليه مستلزم لعدم بقاء مورد له. على أنه لو فرض التوقف في تقديم أحد الإطالقين على الآخر لزم البقاء على مقتضى قاعدة الإمكان و الاستصحاب، و عدم الخروج عنهما بالتجاوز عن العشرة، لسقوط ما يلزم بالخروج عنهما من إطلاق التمييز و غيره بالمعارضة.

هذا و بمراجعة ما تقدم في الرجوع للعادة يتضح أنه لا مجال للخروج عما اقتضته الأدلة المتقدمة بظهور إعراض المشهور عنه. و لا سيما مع ظهور ما ذكرنا ممن ذكر أنه مع زيادة الدم على العشرة يتعين الزائد لأن يكون استحاضة، كما في المقنعة و الاقتصاد مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٣

...

و الغنية- فيما تقدم منه في التنبيه الأول- و المراسم، لظهور كلماتهم بل صريح بعضها تعين اليوم الحادي عشر و ما بعده لأن يكون استحاضة، و هو لا يلائم الرجوع للتمييز مع الزيادة على العشرة، لأنه قد يقتضى حيضية المتأخر، أو بعض العشرة لإتمامها، كما صرح بذلك أيضاً الصدوق فيما تقدم من كلامه في الرجوع للعادة، و هو و إن كان ظاهراً في ذات العادة، إلا أن البناء على حيضية العشرة فيها يقتضى ذلك في غيرها بالأولوية العرفية.

كما صرح بذلك في الوسيلة أيضاً، حيث ذكر أنه مع استمرار الدم ثلاثة عشر يوماً تعين العشرة للحيضية و الثلاثة الأخيرة لأن تكون استحاضة، و أن الاشتباه الذي يرجع معه للتمييز و غيره إنما يكون فيما لو زاد على ذلك لمضى أقل الحيض و أقل الطهر، و إن عرفت أن مقتضى قاعدة الإمكان لما كان هو حيضية تمام العشرة تعينت العشرة الثانية لأن تكون استحاضة، و يبدأ الاشتباه بالثالثة.

بل تعين ما زاد على العشرة لأن يكون استحاضة منتشر في كلماتهم، حتى من بعض من سبق منهم الجرى على المشهور فقد تكرر في كلماتهم أن الاستبراء إنما يحتاج إليه إذا كان الانقطاع في أثناء العشرة فلو كان بعد مضيها فلا حاجة له، لمضى الحيض، إلى غير ذلك مما يظهر منه اضطراب كلماتهم. فلا مجال للخروج بها عما اقتضته الأدلة. و يأتي في التنبيه الرابع من تنبيهات مبحث الرجوع لأقراء الأقارب ما ينفع في المقام. فلاحظ.

الرابع: ذكر غير واحد أن المعيار في التمييز على اختلاف حال الدم من الشديد إلى الضيف بما لهما من واقع إضافي

من دون أن يختص الحيض أو الاستحاضة بصفة خاصة من لون أو غيره، قال في المعتبر: «إذا رأت الأسود والأحمر فتجاوز فالأسود حيض والأحمر طهر ولو رأت الأحمر والأصفر فالأحمر حيض والأصفر طهر».

و نحوه في التذكرة و قريب منه في المنتهى.

بل عن نهاية الأحكام: «تعتبر القوة والضعف بإحدى صفات ثلاث:

اللون، فالأسود قوى بالنسبة إلى الأحمر، والأحمر قوى بالنسبة إلى الأشقر، والأشقر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٤

...

قوى بالنسبة إلى الأصفر والأكدر. و الرائحة، فذو الرائحة الكريهة أقوى مما لا رائحة له. و الثخن، فالثخين أقوى من الرقيق». و عنه أيضا أن المتصف بواحدة أضعف من المتصف باثنتين، كما أنه أضعف من ذى الثلاث.

و قريب منه في جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و المدارك و محكى الموجز و شرحه. و زاد في جامع المقاصد و الروضة و المسالك و الروض أن الأصفر أقوى من الأكدر، و فى الأخيرين أن ما تقوى رائحته أقوى مما تضعف رائحته.

و ذلك يجرى فى مراتب الألوان و الثخن، كما لو كان أحدهما أشد سوادا من الآخر أو أشد ثخنا منه، على ما نبه له فى الجملة غير واحد.

و كأن الوجه فى ذلك التعبير بالإقبال و الإدبار فى مرسله يونس الطويلة، و هما من الأمور الإضافية التى لا تختص بصفة خاصة.

و لعله لذا عموما التمييز للرائحة و الثخانة، مع عدم حجية النص الذى تضمنهما، لعدم ذكر الأولى إلا فى مرسله الدعائم، و الثانية إلا فيها و فى الرضوى، كما سبق فى المسألة الخامسة.

لكن لازمه التعميم للحرارة و الدفع، و لا سيما مع اشتمال النصوص المعتبرة عليهما على ما سبق هناك. فراجع.

و كيف كان، فيشكل الاستدلال المذكور بأن المرسله كما اشتملت على الإقبال و الإدبار فى بعض فقراتها من دون إضافة أضافت فى بعض فقراتها إليهما تغير لون الدم من السواد إلى غيره، قال عليه السلام: «فلهذا احتاجت إلى أن تعرف إقبال الدم من إدباره و تغير لونه من السواد إلى غيره»، فكما يمكن بدوا إبقاء الإقبال و الإدبار على إطلاقهما، مع تنزيل ذكر السواد على أنه أحد أفراد الإقبال، كذلك يمكن العكس بالمحافظة على خصوصية السواد و تنزيل إطلاق الإقبال و الإدبار على ما يساوقه.

بل لعل الثانى أولى، لقرب كون العطف تفسيريا، بل هو المتعين بلحاظ قوله عليه السلام بعد ذلك: «و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف» المسوق لتعليل ما قبله،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٥

...

و قوله عليه السلام: «و كذلك أفتى أبى ... فقال: إذا رأيت الدم البحرانى فدعى الصلاة...»

و قوله: البحرانى، شبه معنى قول النبى صلى الله عليه و آله: إن دم الحيض أسود يعرف. و إنما سماه أبى بحرانيا لكثرة و لونه، فإن عدول الباقر عليه السلام عن الإقبال و الإدبار إلى التخصيص بالبحراني دليل على أنه المراد بهما و المعيار فى التمييز.

على أن الدليل على التمييز لا يختص بالمرسله، بل منه صحيح حفص و موثق إسحاق الظاهران فى خصوصية ما اشتملا عليه من الصفات و الآيبان عن التنزيل على مطلق الاختلاف بالشدة و الضعف، حيث يتعين لأجلهما تنزيل الإقبال و الإدبار على ما يساوق

الصفات الخاصة.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من أن ظاهر التعبير في المرسله بأن دم الحيض أسود يعرف، و في الموثق بأنه ليس به خفاء، هو الإيكال في معرفته لوضوحه، و حيث كان المدار في وضوحه عرفا على مطلق القوة و الضعف لا خصوص الصفات المنصوصة، كان ظاهر ذلك أن العبرة في التمييز بمطلق الأمارات المختصة بالحيض غالبا الكاشفة عنه عند العرف كشفا ظنيا.

فهو كما ترى، لأن الحديثين لم يقتصر فيهما على الإرجاع للوضوح، ليحمل على الوضوح العرفي المدعى حصوله بمطلق القوة و الضعف، بل تضمننا الوضوح بالصفات الخاصة، بنحو يظهر منه انحصار طريقه بها. بل ظاهرهما انحصاره بها عرفا أيضا، كما هو غير بعيد، و قد يناسبه قول المرأة في صحيح حفص: «و الله أن لو كان امرأة ما زاد على هذا».

و أضعف من ذلك ما يظهر من الرياض تبعا لمن سبقه من الاكتفاء بالظن في المقام.

لعدم الدليل على حجيته، بل مقتضى إطلاق الإرجاع لعادة النساء أو العدد عدمها.

و من هنا يتعين الجمود على ظاهر نصوص التمييز بالاختصار على الصفات المنصوصة، كما هو ظاهر من جعل المعيار على صفة الحيض و صفة الاستحاضة - كما في المبسوط - أو على مشابهة أحد الدمين - كما في الشرائع - أو أطلق التمييز، لانصراف العناوين المذكورة إلى ما ذكره من الصفات الغالبية لكلا الدمين، و قد سبق في المسألة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٦

...

الخامسة بيان ما عليه المعول من الصفات، مع الكلام في صورة التعارض بينها.

ثم إنه لو بنى على التعميم لمطلق الاختلاف بالشدة و الضعف، فلو اختلف الدم بأكثر من مرتبتين هل تلحق المرتبة المتوسطة بما فوقها في الحيضية، أو بما دونها في الاستحاضة وجهان. ففي المعتبر و المنتهى و التذكرة أنها لو رأت ثلاثة أسود و ثلاثة أحمر و ثلاثة أصفر تتحيز بالأسود خاصة، معللا في الأولين بأن الحمرة مع السواد طهر.

و فيه: أنها كما تكون مع السواد طهرا فهي مع الصفرة حيض، فمع اجتماعها معهما معا لا وجه لتقديم جانب الطهر.

و مثله ما في التذكرة من الاستدلال بالاحتياط للعبادة و بالقوة و الأولوية.

لوضوح تعارض الاحتياطين، و اختلاف القوة بالإضافة لكل من الطرفين، و أن أولوية الأسود بالحيضية لا تقتضى تخصيصها به، كأولوية الأصفر بكونه استحاضة.

و منه يظهر ضعف ما في الرياض من الاستدلال على ما عن محكي نهاية الأحكام و موضع من التذكرة من حيضية الأسود و الأحمر معا لأنهما أقوى من الصفرة.

نعم، قد يتجه استدلاله له بقاعدة الإمكان، لتعارض مقتضى التمييز فيه باختلاف جهة الإضافة، فتكون القاعدة مرجعا بعد فرض كون المرأة ذات تمييز، لتمايمته في الأشد و الأضعف، فليس لها التحيز بالعدد. و لو غرض النظر عن القاعدة كان مقتضى الاستصحاب إلحاقه بالأسبق من الأسود و الأصفر.

هذا و أما بناء على ما ذكرناه من الاختصار على الصفات المخصوصة في التمييز فقد سبق في المسألة الخامسة أن المراد من السواد شدة الحمرة، و يقابلها في الاستحاضة خفة الحمرة بنحو يناسب التعبير بالصفرة، و لكل منهما مراتب، و المرجع في تحديدهما العرف، فلو توسط بين القسمين ما يتوقف العرف عن إلحاقه بكل منهما لزم البناء على حيضته، لقاعدة الإمكان، أو الرجوع فيه للاستصحاب. فلاحظ.

الخامس: استظهر في الدروس مشروعية الاستظهار لذات التمييز بما تستظهر به المعتادة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٧

عدم نقصه عن ثلاثة أيام (١)، وعدم زيادته على العشرة (٢) وإن لم تكن

و مقتضاه ترتيب أحكام الحيض ظاهرا عند رجوع الدم إلى صفة الاستحاضة.

و لم أعر عاجلا على موافق له في ذلك.

و مقتضى ظهور نصوص التمييز في أمارية صفات الاستحاضة عليها عدمه. بل هو كالصریح من قوله عليه السلام في مرسله يونس: «إذا جهلت الأيام وعددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم وإدباره و تغير لونه، ثم تدع الصلاة على قدر ذلك».

و قوله عليه السلام فيها في بيان فتوى أبيه عليه السلام: «قال: إذا رأيت الدم البحراني فدعى الصلاة، وإذا رأيت الطهر و لو ساعة من نهار فاغتسلي وصلي» (١)، و بذلك يخرج عن إطلاق دليل الاستظهار لو تم، على أنه غير تام كما يأتي في مبحث التحيض بالعدد إن شاء الله تعالى.

[الكلام في شروط التمييز]

إشارة

(١) ولا بد من كونها متواليه بناء على اعتبار التوالي في أقل الحيض، كما نبه له في المعتبر و المنتهى و المدارك. و أما بناء على عدمه فالكلام فيه يظهر مما يأتي عند الكلام في اعتبار عدم نقص ما هو بصفة الاستحاضة عن أقل الطهر إن شاء الله تعالى.

(٢) كما في المبسوط و المعتبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و اللمعة و الروضة و الروض و المدارك و غيرها، و في جامع المقاصد أنه لا خلاف فيه بين الأصحاب، و ربما استظهر دخوله في معقد إجماع المعتبر و التذكرة، و إن كان ظاهره أو المتيقن منه أصل الرجوع للتمييز.

و كيف كان، فيقتضيه ما تضمن تحديد الحيض بذلك، خلافا لما في الحقائق من عدم اعتبار ذلك، لإطلاق أدلة التمييز، خصوصا مرسله يونس الطويلة، لقوله عليه السلام فيها: «فهذه سنة النبي صلى الله عليه و آله في التي اختلط عليها أيامها حتى لا تعرفها، وإنما تعرفها بالدم ما كان من قليل الأيام و كثيرة» (٢).

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٨

...

و فيه: أنه كما يمكن تنزيل إطلاق أدلة التحديد على غير مستمرة الدم محافظة على إطلاق نصوص التمييز يمكن العكس بتنزيل إطلاق نصوص التمييز على الواجد للحد محافظة على إطلاق أدلة التحديد.

و التعميم للقليل و الكثير في مرسله يونس ليس في مقام نفى الحد للحيض، ليكون نصا في خلاف أدلة التحديد، بل في مقام نفى قدر معين له، في مقابل ذات العادة، فهي كسائر مطلقات التمييز التي ذكرنا إمكان تنزيلها على ما يناسب إطلاق أدلة التحديد.

بل هو المتعين بلحاظ عدم ورود أدلة التمييز في مقام تحديد الحيض بالصفات ثبوتا، لتكون في عرض أدلة تحديده في طرفي القلة و

الكثرة، و تنهض بمعارضتها، بل لتمييز الحيض عن غيره في مقام الإثبات في مورد اشتباهه، فتقصر عما لا يمكن حيضته، لتفرع مقام الإثبات على مقام الثبوت، فتكون محكومة لأدلة التحديد المتكفلة ببيان ما يمكن حيضته، و لذا لا يتوهم عمومها لما كان في غير سن الحيض مثلاً.

و أما تأييده ذلك بما في حديثي يونس بن يعقوب و أبي بصير فيمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة، ثم الطهر كذلك أو ستة أيام، ثم الدم كذلك و هكذا «١».

فهو في غير محله، لعدم فقد الدم فيهما لحد الحيض، و إنما يصلح لتأييد ما يأتي من عدم اعتبار كون دم الاستحاضة بقدر أقل الطهر، كما لا يخفى. و ربما يحمل كلامه عليه و إن كان مخالفاً لظاهره.

هذا و لكن الشيخ قدس سرّه في المبسوط مع أنه ذكر الشرط المذكور قال: «و كذلك إذا رأت أولاً دم الاستحاضة خمسة أيام ثم رأت ما هو بصفة دم الحيض باقى الشهر، يحكم في أول يوم ترى ما هو بصفة دم الحيض إلى تمام العشرة أيام بأنه حيض، و ما بعد ذلك استحاضة، فإن استمر على هيئته جعلت بين الحيض و الحيض الثانية عشرة أيام طهراً، و ما بعد ذلك من الحيض الثانية، ثم على هذا التقدير. فإن رأت أقل من ثلاثة أيام

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٣٩

...

دم الحيض و رأت فيما بعد دم الاستحاضة إلى آخر الشهر كانت هذه لا تمييز لها»، و هو صريح في حيضية مقدار أكثر الحيض من الواجد للصفة مع زيادته على العشرة، و في كشف اللثام أنه غير بعيد، و في الرياض لعله الأقرب، مستدلين عليه بعموم أدلة التمييز. و كأنه بتقريب أنه حيث كان مقتضاها حيضية واجد الصفة فتعذر حيضية تمامه في المقام لعدم زيادة الحيض على العشرة لا يقتضى إلغاء العموم فيه رأساً، بل رفع اليد عنه في الزائد عليها لا غير.

و من هنا يتجه ما في كشف اللثام و الرياض من إعمال العموم المذكور مع نقص واجد الصفة عن الثلاثة باكماله من الفاقده - خلافاً لما سبق من الشيخ قدس سرّه في ذيل كلامه - لعدم الفرق بين دليلي أقل الحيض و أكثره، و عدم كون التصرف في عموم التمييز برفع اليد عن ظهوره في اختصاص الحيض بواجد الصفة بأبعد من التصرف فيه برفع اليد عن ظهوره في حيضية تمام الواجد.

و بعبارة أخرى: إذا أمكن رفع اليد عن ظهور دليل التمييز في التطابق بين واجد الصفة و الحيض، لأدلة التحديد، مع المحافظة على عمومهم، فكما يتجه رفع اليد عن ظهوره في كون تمام الواجد حيضاً يتجه رفعها عن ظهوره في كون الواجد تمام الحيض.

و دعوى: أن وجه البناء على أن الواجد تمام الحيض لا ينحصر بظهور ما تضمن حيضية الواجد في ذلك، ليتجه التصرف فيه برفع اليد عن ذلك كما ترفع اليد عن ظهوره في كونه بتمامه حيضاً، بل هو أيضاً مقتضى ما تضمن كون الفاقده استحاضة، فيقع التعارض في الفرض بين عموم حيضية الواجد و عموم عدم حيضية الفاقده، لأن مقتضى الأول حيضية الواجد الناقص المستلزم لحيضية ما يتممه من الفاقده، و مقتضى الثاني عدم حيضية تمام الفاقده المستلزم لعدم حيضية الواجد، و ليس الأول أولى بالتقديم من الثاني.

مدفوعه بأن عموم عدم حيضية الفاقده ليس حجة في المقدار المكمل للواجد على كل حال، إما لتخصيصه فيه - كما هو المدعى - أو لخروج المورد عن أدلة التمييز

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٠

...

و دخوله في أدلة التحيض بالعدد، كما هو مدعى المشهور القائلين باختصاص التمييز بما إذا كان الواجد للصفة واجدا لحدى الحيض. و بعبارة أخرى: لا معنى لحجية عموم عدم حيضية الفاقد في المقام مع استلزامه تعذر التمييز في الدم و لزوم الرجوع للعدد المستلزم لعدم حجية فقد الصفة على الاستحاضة.

و كأن هذا مراد شيخنا الأعظم قدس سره مما ذكره في دفع الدعوى المذكورة، و قد تعرض له سيدنا المصنف قدس سره و دفعه كما تعرض لوجه آخر ذكره المحقق الخراساني قدس سره في دفع هذه الدعوى، و دفعه أيضا، و لا- يسع المقام الزيادة على ما ذكرنا. فراجع و تأمل.

و على هذا لا يكون بلوغ الواجد لأقل الحيض و عدم تجاوزه لأكثره شرطا في الرجوع للصفات، كما هو المنساق من كلام من سبق و المصرح به ممن يأتي، بل هو شرط لمطابقة الحيض لواجد الصفة بنحو لا يزيد عليه و لا ينقص عنه، و لذا جعله في كشف اللثام معقد الاتفاق على شرطيته.

و كيف كان، فيشكل الاستدلال المذكور بأن الأدلة حيث تضمنت الإرجاع للصفات في مستمرة الدم التي اختلط حيضها باستحاضتها فهي كالصريحة في دوران تمييز الحيض عن الاستحاضة مدار الصفات و أنه باختلافها يتحقق التمييز بينهما، و التصرف فيها بأحد الوجهين المذكورين مخرج للصفات عن مقام التمييز، و الأدلة آية عنه جدا، فإخراج صورتى زيادة واجد الصفة على أكثر الحيض و نقصه عن أقله محافظة على ظهورها في التمييز أقرب عرفا من إخراجها عن مقام التمييز محافظة على عمومها للصورتين المذكورتين، بل هو المتعين بأدنى تأمل فيها.

و من الغريب ما سبق من الشيخ من البناء مع استمرار واجد الصفة على تعاقب الحيض و الطهر عشرة عشرة الذى هو وظيفه رابعة غير الوظائف التي تضمنتها النصوص في مستمرة الدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤١

...

و كيف يمكن فهم ذلك من أدلة التمييز مع التصريح في المرسله بأنه مع اتحاد لون الدم يكون التحيض بالعدد الخاص في كل شهر مرة، حيث يبعد جدا قصره على ما إذا لم يكن شيء من الدم بصفة الاستحاضة و لو قليلا، إذ أى أثر للدم القليل في التمييز بالصفات؟ بل الظاهر أن المعيار فيه عدم اختلاف صفة الدم اختلافا صالحا للتمييز، كما هو مقتضى إطلاق بقية نصوص التحيض بالعدد.

نعم، لو لم يرد التعبد بأن واجد الصفة حيض و فاقدها استحاضة في مقام تمييز أحدهما عن الآخر عند اختلاطهما، بل في مجرد بيان الوظيفة العملية عند الشك في حال الدم اتجه ما ذكره قدس سره لأن امتناع العمل به في تمام الدم في المقام لتجاوزه لحد الحيض لا يقتضى رفع اليد عنه رأسا، بل الاقتصار في الخروج عنه على المتيقن، و هو ما زاد على أكثر الحيض بمقدار أقل الطهر، و يتعين أول الدم للحيضية بقاعدة الإمكان، بناء على ما سبق في الدم المتقطع.

كما أنه لو كان بلسان أمارية كل من صفتى الحيض و الاستحاضة عليهما كان المورد من تعارض الحجتين، لمعارضه حجية صفة الحيض على حيضية أول الدم لحجيتها على حيضية آخره، بناء على ما سبق في الدم المتقطع من عدم ورود الأولى على الثانية، خلافا لما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره في المقام و بعض مشايخنا دامت بركاته في ذلك المقام. و بعد تساقطهما يكون المرجع قاعدة الإمكان المقتضية لما ذكره قدس سره أيضا.

كل ذلك مع غض النظر عما أشرنا إليه من أن مقتضى نصوص التحيض بالعدد في مستمرة الدم أن المدار فيه على عدم صلوح اختلاف صفة الدم لتمييز الحيض من الاستحاضة، المستلزم لإهمال قاعدة الإمكان و عموم حيضية واجد الصفة لو تم.

و منه يظهر الحال فى فرض نقص واجد الصفة عن أقل الحيض، فإنه لو فرض تمحض الأدلة فى الحيض بواجد الصفة و عدم الحيض بفاقدها، من دون نظر فيها للتمييز بذلك فى مقام الاختلاط فى مستمرة الدم، تعارض فيه العمومان، حيث يكون مقتضى الأول حيضية الواجد المستلزمة لحيضية ما يتممه، و مقتضى الثانى عدم حيضية مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٢

...

الفاقد بتمامه المستلزم لعدم حيضية الواجد أيضا، فيتساقطان. ودعوى: أن عدم حيضية الفاقد ليس لكون الفقد مقتضيا للبناء على عدم الحيضية و الاستحاضة، بل لعدم المقتضى للحيضية، و هو صفة الحيض، و حينئذ يتعين فى المقام الرجوع لعموم حيضية الواجد، لأنه يرجع إلى تحقق مقتضى البناء على الحيضية فيه و فى الفاقد بتبعه، من دون أن يعارضه عموم عدم حيضية الفاقد، لأن اللامقتضى لا ينهض بمزاحمة المقتضى. مدفوعة بأن ظاهر الأدلة كون فقد صفة الحيض مقتضيا للبناء على عدمه و على الاستحاضة، كما يكون وجودها مقتضيا للبناء على الحيضية، لسوق صفة كل من الحيض و الاستحاضة بالإضافة إلى ما يناسبهما فى مساق واحد فى ظاهر الأدلة، فيتعين التراحم بين المقتضيين و التعارض بين العمومين فى الفرض، و حيث لا مرجح يتعين تساقطهما. نعم، بعد تساقطهما يكون مقتضى قاعدة الإمكان حيضية الواجد مع تكميله من الفاقد، لو لا ما ذكرناه من ظهور نصوص الحيض بالعدد فى إهمال قاعدة الإمكان فى مستمرة الدم مع تعذر التمييز.

و قد يظهر من جميع ما تقدم أن المتعين فى فرض زيادة واجد الصفة على أكثر الحيض أو نقصه عن أقله عدم كون المرأة ذات تمييز - إما لقصور أدلة الصفات عنه ابتداء، أو لتعارضه فيه بنحو تنتج وظيفة لا تناسب مفاد نصوص مستمرة الدم - كما صرح به فى المعبر و التذكرة و المنتهى و محكى التحرير، و هو المنساق من كل من أطلق اعتبار واجديء الدم الواجد للصفة لحدى دم الحيض، كما سبق.

بقى الكلام فيما صرح به جماعة من أنه يعتبر فى التمييز زائدا على ذلك أن لا ينقص الفاقد لصفة الحيض و المتصف بصفة الاستحاضة عن أقل الطهر. و الكلام فى هذا الشرط..

تارة: فى اعتباره فى جواز الحيض بكل من الدميين الواجدين لصفة الحيض المكتنفين له، أو عدم اعتباره فيه، فيجوز الحيض بهما معا مع الاقتصار فى الطهر على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٣

...

الفاقد و إن كان دون العشرة.

و اخرى: فى أنه بعد الفراغ عن اعتباره فى المقام السابق فهل يعتبر فى حجية التمييز حتى بالإضافة إلى أحد الدميين الواجدين لصفة الحيض، فلا تكون المرأة ذات تمييز مع نقص الفاقد عن العشرة، أو لا. يعتبر، بل مع نقصه تبيض بأحد الدميين الواجدين لصفة الحيض، و تلحق الآخر بالفاقد فى عدم كونه حيضا.

أما اعتباره فى المقام الأول فهو المتيقن ممن تعرض له، كما فى جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و المدارك و كشف اللثام و محكى نهاية الأحكام و الموجز و شرحه و غيرها، و عليه جرى فى المبسوط، بل ظاهر المعبر و التذكرة و المنتهى المفروغية

عنه، و في كشف اللثام أنه لا خلاف فيه. و يقتضيه ما تضمن أن أقل الطهر عشرة أيام.

لكن ظاهر المحكى عن الذكرى التردد أو الميل لعدم اعتبار ذلك، كما أصر عليه في الحقائق، مستدلاً عليه بإطلاق نصوص التمييز، و خصوص صحيحى يونس بن يعقوب و أبى بصير «١» فيمن ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أو خمسة و الطهر كذلك أو ستة أيام، و يتكرر ذلك منها من أنها تتحيز كلما رأت الدم و تصلى كلما رأت الطهر ما بينها و بين شهر، و في الأول: «فإن انقطع عنها الدم و إلا فهي بمنزلة المستحاضة»، و في الثانى: «فإذا تمت ثلاثون يوماً فرأت دماً صيباً اغتسلت و استغفرت»....

و استظهر من الاستبصار الميل إليه، حيث احتمل حمل الصحيحين على من استمر بها الدم مع اختلاف بين صفتى الحيض و الاستحاضة على التعاقب بقدر الأيام المذكورة بأن يراد من الطهر رؤية الدم بصفة الاستحاضة، بل قرّبه بأن قوله عليه السلام: «ثم تعمل ما عمله المستحاضة» دليل على فرض كونها مستمرة الدم.

كما تعرض لكلام من يظهر منه الجرى على مضمون الخبرين ممن تقدم منا تعرض له فى لواحق الكلام فى الدم المتقطع، مستظهراً موافقتهم له فى الجملة، ثم قال: «و إلى ما ذكرنا أيضاً يميل كلام الذخيرة».

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٤

...

بل قد يستفاد ما ذكره ممن تعرض للشرطين السابقين دون هذا الشرط، كما فى الشرائع و القواعد و الدروس، إذ لو كانوا فى مقام الاتكال على ما يذكر فى شروط الحيض لكان المناسب إهمالهم الشرطين أيضاً.

و فيه: أنه لا مجال للخروج بإطلاقات التمييز عن إطلاق ما تضمن أن أقل الطهر عشرة أيام، لعين ما تقدم فى الشرطين السابقين. و أما الصحيحان فمورد هما تقطع الدم لا استمراره كما هو ظاهر الطهر و لا سيما مع مقابلته بالدم لا بالحيض. و مجرد الحكم على المرأة بأنها تعمل عمل المستحاضة أعم من كونها مستحاضة، بل قوله عليه السلام: «و إلا فهي بمنزلة المستحاضة» كالصريح فى عدم كونها مستحاضة على الحقيقة. بل المستحاضة قد تطلق على ذات الدم الخاص و إن لم يكن مستمراً، على ما تقدم فى أواخر الاستدلال على وجوب الاستظهار.

كما أنه تقدم فى لواحق الكلام فى الدم المتقطع عدم إمكان العمل بالصحيحين فى مورد هما، فكيف يتعدى بهما عنه لصورة استمرار الدم. على أنهما صريحان فى اختصاص الوظيفة المذكورة فيهما بالشهر و الرجوع بعده إلى حكم المستحاضة التى ذكرنا أن مقتضى القاعدة البناء على الشرط المذكور فيها، و لا ينهضان بإثبات جواز كون الفاقدة دون عشرة أيام فيها مطلقاً و لو بعد الشهر، كما هو المدعى. و من هنا كان المتعين البناء على الشرط المذكور.

هذا كله فى الفاقدة المتخلل بين الدميين الواجدين اللذين يمتنع كونهما من حيضة واحدة، أما المتخلل لما يمكن كونه بتمامه من حيضة واحدة، لكونه فى ضمن العشرة، إما لرؤيته بعد مضى ثلاثة أيام للواجد، أو لرؤيته قبل ذلك، بناء على عدم اعتبار التوالى فى ثلاثة الحيض، فلا ينبغى التأمل فى عدم إخلاله بالتمييز، بناء على أن النقاء المتخلل بين الدميين من حيضة واحدة بحكم الطهر، فيبنى على أن الواجد حيض و الفاقدة استحاضة.

و أما بناء على أنه بحكم الحيض فظاهر الفاضلين فى المعبر و المنتهى و السيد فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٥

...

المدارك الرجوع للتمييز أيضا، لأنهم ذكروا أنه إنما يجب كون الواحد ثلاثة أيام متوالية بناء على اعتبار التوالى فى ثلاثة الحيض، إذ مقتضاه أنه بناء على عدم اعتبار التوالى فى ثلاثة الحيض يتحيز بالدم الواحد للصفة فى الثلاثة المتفرقة المستلزم عندهم للتحيز فيما بينها حال خروج الفاقد.

و نحوه ما فى الروض من أن المعيار فى التوالى فى المقام هو المعيار فى التوالى فى أقل الحيض، فإن اكتفى فيه بوجوده فى كل يوم من الثلاثة المتوالية لحظة كفى وجود الواحد فيها كذلك، لأن لازمه أيضا التحيز فى تمام الثلاثة أيضا حتى حال خروج الفاقد المتخلل.

و هو الذى قواه شيخنا الأعظم قدس سره فى آخر كلامه و إن لم يشر إلى وجهه، بل أصر فى أوله على ضعفه، كما أنه استقر به فى الجواهر أولا، لإطلاق أدلة التمييز المقتضى لحيضة الدميين الواجدين المستلزمة لحيضة الفاقد المتخلل، لأن الطهر لا يقل عن عشرة. و لا مجال لدعوى العكس بتقريب أن مقتضى عموم كون الفاقد استحاضة عدم حيضة المتخلل المستلزم لعدم حيضة الطرفين معا. لان دفاعها بأن احتمال الحيضة مقدم على غيره، كما يوضحه البناء على حيضة النقاء المتخلل الذى يكون الدم الفاقد المتخلل فى المقام أولى بالحيضة منه.

لكنه استشكل فيه بعد ذلك بإمكان الفرق بين النقاء و الدم الفاقد بالإجماع على حيضة الأول، و حيث لا إجماع فى المقام و كان مقتضى التمييز متصادما فى الدم الواحد و الفاقد من دون مرجح تعين قصوره و كون المرأة فاقدة للتمييز. و هو الذى أصر عليه سيدنا المصنف قدس سره.

هذا و لا يخفى أن دليل حيضة النقاء المتخلل ليس هو الإجماع عليه بخصوصه، بل ما يعم المقام من عموم أقل الطهر عشرة أيام أو غيره، و لذا لو قطع بحيضة الدميين الواجدين فلا إشكال عندهم فى حيضة الفاقد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٦

...

و لو لا ذلك لزم البناء على مقتضى التمييز بتمامه من حيضة الواجدين دون الفاقد المتخلل من دون تصادم بينهما - كما ذكرناه - و هو خلاف مبنى الكلام فى المقام.

فالعمدة فى الفرق بين النقاء و المقام أن حيضة الدميين معا مع تخلل النقاء مفروض الثبوت بأدلة، فيثبت لازمه، و هو حيضة النقاء، أما حيضة الدميين الواجدين معا فى المقام فلا طريق لإثباتها إلا نصوص التمييز المقتضية أيضا لكون الدم الفاقد استحاضة، و مع امتناع الجمع بين الأمرين يكون ترجيح الحيضة بلا مرجح.

و كون الفاقد أولى بالحيضة من النقاء - لو تم - إنما ينفع مع ثبوت الدميين المكتنفين معا، و لو ثبت فلا كلام عندهم فى حيضة المتخلل من حالة النقاء و حالة خروج الدم الفاقد، و إنما وقع الكلام فى حالة خروج الدم الفاقد لعدم ثبوت حيضة الدميين.

هذا و قد يوجه البناء على الحيضة فى المقام بما أشرنا إليه آنفا من دعوى: أن عدم حيضة الفاقد ليس لكون الفقد مقتضيا له، بل لعدم مقتضى البناء على حيضته، فلا يصلح فى المقام لمزاحمة مقتضى البناء على حيضته، و هو تخلل الواجد الذى ثبت مقتضى حيضته.

لكن سبق منع الدعوى المذكورة و أن ظاهر أدلة الصفات كون فقد صفة الحيض مقتضيا للبناء على عدم حيضته، كما تكون واجديتها مقتضية للبناء على الحيضة.

فالأولى فى تقريب ذلك أن يقال: إن خروج دم الاستحاضة إنما يقتضى عدم حيضة المرأة و عدم جريان أحكام الحيض من حيثته،

لا مطلقاً، و لذا لو فرض العلم بخروج دم الحيض معه فلا إشكال في حيضية المرأة و جريان أحكام الحائض عليها، و حينئذ فافتضاء نصوص التمييز حيضية الدميين الواجدين و عدم حيضية الفاقدة و أنه استحاضة، راجع إلى كون المرأة حائضاً حال خروج الدميين الواجدين مستحاضة حال خروج الفاقدة و ليست حائضاً من حيثته، و لا مانع من البناء على ذلك من دون أن ينافي البناء على حيضية النقاء المتخلل، لأنه لا يقتضى حيضية المرأة حال خروج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٧

...

الفاقد من حيثته، بل من حيثية اكتناف دمى الحيض، كما لو علم بخروج دم الحيض مع الفاقدة. على أنه سبق عند الكلام في حيضية النقاء المتخلل أنه لا مجال للبناء على حيضته حقيقة، لما هو المعلوم من تقوم مفهوم الحيض عرفاً بخروج الدم و عدم تصرف الشارع في مفهومه، بل غاية ما يدعى أنه حيض تنزيلاً، لأنه بحكم الحيض. و حينئذ يتجه تحكيم نصوص التمييز في المقام بحملها على أن كلا من صفة الحيض و الاستحاضة أماره على ما يناسبها من نوع الدم، فيحكم بحيضية الواجدين، و كون المتخلل الفاقدة دم استحاضة تجرى عليه أحكامه لو اختص بأحكام، و هو لا ينافي ترتيب أحكام الحيض حال خروجه، كما تترتب حال النقاء، لفرض اشتراكهما في دليل التنزيل منزلة الحيض، فيحكم لأجله بأن المرأة بحكم الحائض و إن كان دمها دم استحاضة بمقتضى التمييز.

و بالجملة: لو كان مرجع حيضية النقاء المتخلل إلى حيضية الدم الفاقدة في الفرض و كون المرأة حائضاً من جهته كانت منافية لمفاد التمييز و موجبة لتصادم مقتضيه، و كذا لو كان مفاد التمييز كون المرأة غير حائض حال خروج الدم الفاقدة و لا بحكم الحائض مطلقاً و لو من غير جهته، حيث تنافي حيضية النقاء المتخلل.

أما حيث كان مقتضى حيضية النقاء المتخلل حيضية المرأة أو كونها بحكم الحائض من غير جهة خروج الدم الفاقدة، و مقتضى التمييز عدم حيضيتها و عدم جريان أحكام الحائض عليها من خصوص حيثية خروج الفاقدة، فلا تنافي بينهما، بل يتعين العمل بهما معاً بالبناء على حيضية الدميين الواجدين و كون المتخلل الفاقدة استحاضة مع كون المرأة حال خروجه حائضاً أو بحكم الحائض من حيثية اكتناف دمى الحيض، لا من حيثية نفس الدم. فلاحظ.

و أما اعتبار الشرط المذكور في المقام الثانى، بنحو تكون فاقدة للتمييز مع قصور الضعيف عن أقل الطهر، فيظهر من المبسوط إنكاره و أنها تتحيز بأحد الواجدين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٨

...

و تلحق الآخر بالفاقد، ليتم أقل الطهر، فقد ذكر أن من رأت ثلاثة أيام بصفة الحيض ثم ثلاثة بصفة الاستحاضة ثم عشرة بصفة الحيض كان حيضها الثانى خاصة، و أن من رأت خمسة أيام أو أقل أو أكثر بصفة الحيض ثم أقل من عشرة أيام بصفة الاستحاضة ثم انقلب إلى صفة الحيض لم تتحيز بالثانى الواجد لصفة الحيض إلا بعد مضي عشرة أيام من الأول. و فى المنتهى أنها لو رأت أحمر بين أسودين واجدين لشرائط التمييز، فإن تخلل بين الأسودين عشرة أيام كانا حيضتين، و إلا فالأول حيض و الباقي فساد.

لكن ظاهره كمحكى التحرير فى الفرع الأول المتقدم من المبسوط التردد فى كونها ذات تمييز، بل جزم بعدمه فى المعبر و التذكرة. و عليه جرى فى جامع المقاصد و كشف اللثام و المدارك و ظاهر المسالك و الروض و الروضة و محكى نهاية الأحكام و الموجز و

شرحه و غيرها بنحو يظهر منهم عدم اختصاصه بالفرع المذكور و أن المعيار عموم الشرط المتقدم.
 و هو المتجه بناء على ما تقدم في الشرط الأول من ظهور أدلة الصفات في دوران التمييز بين الحيض و الاستحاضة مدارها، و أنه مع عدم التمييز بها تنحيز بأقراء النساء و العدد، حيث يتجه قصورها عن المقام.
 نعم، لو غرض النظر عن الجهة المذكورة و كان مفاد الأدلة مجرد التحيز بواجد الصفة و عدم التحيز بفاقدتها اتجه تعارض التطبيقين في واجدى الصفة في الفرض و كان مقتضى قاعدة الإمكان التحيز بالأول، كما تقدم من المبسوط في الفرع الثاني و من المنتهى في الفرع الذي ذكره، و هو الذي ذكره في جامع المقاصد و المدارك و محكى الذكرى لو بنى على التحيز بأحد الدمين.
 و أما ما في المبسوط من التحيز في الفرع الأول بالثاني، فكأنه للترجيح بالأكثرية، لأنه الأقرب لقاعدة الإمكان، و للتحيز بواجد الصفة. لكنه يشكل بأن القاعدة إنما تقتضى حيضية الأكثر بعد شمولها، و هى غير شاملة له في المقام بعد ما سبق
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٤٩

...

من أنها تقتضى حيضية الأسبق المستلزمة لامتناع حيضية المتأخر الأكثر في الفرض، فيخرج عن القاعدة موضوعا. و مرجحية الأكثرية في التحيز بواجد الصفة غير ثابتة.

بقي في المقام أمران..

الأول: [و إذا رأت المبتدأة ما هو بصفة دم الاستحاضة ثلاثة عشر يوما ثم رأت ما هو بصفة الحيض بعد ذلك و استمر]

قال في المبسوط: «و إذا رأت المبتدأة ما هو بصفة دم الاستحاضة ثلاثة عشر يوما ثم رأت ما هو بصفة الحيض بعد ذلك و استمر كان ثلاثة أيام من أول الدم حيضا و العشرة طهرا و ما رآته بعد ذلك و استمر كان من الحيضة الثانية».
 و استشكل فيه في المعتبر بأنه لم يتحقق لها تمييز، ثم قال: «لكن إن قصد أنه لا تمييز لها و أنه يقتصر على ثلاثة لأنه اليقين كان وجهها» و نحوه في التذكرة.

و كأن مرادهما عدم التمييز لها في ضمن الثلاثة عشر التي هى الاستحاضة و التى حكم فى المبسوط بأن الثلاثة الأولى منها حيض، و إلا فالمفروض اختلاف لون الدم بعدها.

و حينئذ يشكل ما ذكره أيضا بأنه لا وجه لليقين بحيضية الثلاثة، بل بناء على شمول إطلاق نصوص التمييز للدور الأول تكون الثلاثة عشر كلها استحاضة، و بناء على قصورها عنه تكون العشرة الأولى حيضا و الثانية استحاضة و لا يرجع لنصوص التمييز إلا بعد ذلك.
 نعم، يتم ما ذكره الشيخ قدس سره بناء على عموم نصوص التمييز للدور الأول و أن التحيز بالواجد لأمارية صفة الحيض عليه، فيقدم على قاعدة الإمكان، و أن عدم التحيز بما يكون بصفة الاستحاضة لعدم المقتضى للحيض لا لأمارية صفة الاستحاضة عليها، فتقدم قاعدة الإمكان عليه، حيث يتعين البناء على حيضية الواجد في الفرض، و عدم التحيز بتمام العشرة السابقة عليه من دم الاستحاضة لامتناع حيضيتها معه، مع التحيز بالثلاثة الأول منه، لقاعدة الإمكان بعد فرض تقديمها على عدم التحيز بما هو بصفة الاستحاضة.

لكن سبق ضعف المبنى المذكور. مع أنه لا يناسب ما ذكره قدس سره أيضا من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٠

...

أنها لو رأت ثلاثة أيام بصفة الاستحاضة و ثلاثة أيام بصفة الحيض ثم رآته بصفة الاستحاضة و استمر تحيضت بالثلاثة التى بصفة

الحيض فقط، قال: «لأنه ليس بأن يجعل الثلاثة الأوله مضافه إلى الحيض بأولى من التي بعد أيام الحيض، فسقط [فسقطا. خ. ل.] و عمل على اليقين مما هو بصفه دم الحيض». إذ لو تم المبنى المذكور اتجه إلحاق الثلاثة الأول بالحيض لقاعده الإمكان، بل يتجه إلحاق ما يتمم العشره من الفاقد الثاني أيضا.

و إن كان تعليله عدم الإلحاق بعدم المرجح لأحد الدمين الفاقدين ظاهرا في أن عدم التحيض بأحد الفاقدين لتعارض المقتضيين فيهما، لا لأن فقد الصفه بنفسه مقتض لعدم حيضتهما معا. فلاحظ.

الثاني: مقتضى بعض الكلمات السابقة و غيرها من تصريحاتهم التحيض بالواجد لصفه الحيض

و إن استلزم التحيض في الشهر الواحد بأكثر من حيضه، بل ظاهر من تعرض للشرط السابق المفروغيه عنه. و يقتضيه إطلاق أدله التمييز.

لكن قال شيخنا الأعظم قدس سره: «إلا أنه يشكل هذا في الناسيه، فإن ظاهر روايه يونس أنها تعرف أيامها بصفه الدم. و فيها مواضع آخر من الدلاله على عدم تحيض المستحاضه أكثر من شهر. فتأمل».

و ظاهره أن المستفاد من الروايه كون التمييز طريقا لمعرفة أيام العاده، فلا يمكن حجته على خلافها بالتحيض بأكثر من مره في الشهر، و ليس طريقا لمعرفة أيام الحيض ابتداء و لو كان على خلاف العاده ليمكن حجته على ذلك. و كأن منشأ ما ذكره من دلالة الروايه على طريقه التمييز لمعرفة أيام العاده قوله عليه السلام: «فهذه سنه النبي صلى الله عليه و آله في التي اختلط عليها أيامها حتى لا تعرفها، و إنما تعرفها بالدم ما كان من قليل الأيام و كثيره» (١).

و فيه: أنه لا بد من حمل الأيام فيه على أيام الحيض لا أيام العاده، لما هو المعلوم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥١

...

من الروايه و غيرها من لزوم العمل بالتمييز و إن اختلف مقاديره و مواضعه باختلاف الأشهر، مع وضوح امتناع اختلاف أيام العاده فيها، فلا بد من كون التمييز طريقا لمعرفة أيام الحيض رأسا في قبال العاده، كما يناسبه قوله عليه السلام: «و ذلك أن دم الحيض أسود يعرف» و لو لا ذلك لامتنع التعدي في الروايه من الناسيه للمضطربه و المبتدأه في حجيّه التمييز، لفرض عدم العاده لهما ليكون التمييز حجه عليها كالناسيه.

نعم، الناسيه إن قيل بحجيّه العاده لها فيما تذكره إجمالا منها، كعدم الزيادة على عدد خاص أو عدم التحيض في زمن خاص لزوم الخروج بما تذكره منها عن إطلاقات التمييز في سائر الموارد و منها المقام، بناء على عدم انعقاد العاده بالتحيض بأكثر من حيضه في الشهر، على ما سبق الكلام فيه في فروع العاده، و إن قيل بسقوط عاداتها عن الحجيه رأسا حتى فيما تذكره منها اتجه عملها بإطلاق نصوص التمييز في المقام و غيره.

و أما دلالة مواضع من روايه يونس على عدم تحيض المستحاضه أكثر من مره في الشهر فهو مختص بالتحيض بالعدد، دون التحيض بالعاده أو بالتمييز، و لذا كان ظاهرهم المفروغيه عن التحيض بالعاده في الشهر أكثر من مره لو فرض انعقادها كذلك، و إنما الكلام في انعقادها بالوجه المذكور. و من هنا لا مخرج عن إطلاق نصوص التمييز في غير الناسيه و فيها على الكلام المتقدم.

و أما ما قد يظهر من الجواهر من منافاته لما دل على أن الحيض في الشهر مره (١).

ففيه: أن الحديث محمول على القضية الغالبية، أو لبيان أنها إذا لم تحض في كل شهر فهي مسترابة، كما تضمنه صحيح الحلبي «٢» و لا يخرج به عن الإطلاقات المذكورة.

كما أن مقتضى إطلاقها عدم لزوم التحيض في الشهر مرة، كما لو كانت ترى ما هو بصفه الحيض في كل شهرين أو أكثر مرة واحدة. نعم، لو طالت المدة بحيث يصدق عرفا اتحاد وصف دمها إما ابتداء أو بعد

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٢

ذات تمييز - إما لأنه كله واجدا [واجد. ظ] للصفات أو كله فاقدا [فاقد.

ظ] لها، أو لأن الواجد أقل من ثلاثة أيام، أو أكثر من عشرة أيام (١) - فإن كانت مبتدئة رجعت إلى عادة أقاربها (٢)

اختلافه اتجه رجوعها للوظيفة المتأخرة عن التمييز.

بل لا يبعد الاكتفاء في الرجوع للوظيفة المذكورة باتحاد الوصف في شهر إذا لم يعلم برجوع الاختلاف، لأن ارتكاز تحيض المرأة في كل شهر يوجب انصراف المعيار في الاختلاف و الاتفاق إلى الشهر.

و أما لو علم برجوع الاختلاف بعد أكثر من شهر فلا يبعد كونها ذات تمييز عرفا، و أن حيضها على خلاف المتعارف. و لا بد من التأمل. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[رجوع المبتدئة لعادة نساءها]

إشارة

(١) أو لعدم الفصل بين الواجدين بعشرة أيام، على ما تقدم. و يأتي في آخر التنبيه الرابع الوجه في عموم الرجوع لأقراء الأقارب لصورة فقد شروط التمييز.

(٢) كما صرح به جماعة كثيرة من قدماء الأصحاب و متأخريهم و نسبه في المعبر للخمسة و أتباعهم، بل في المدارك أنه المعروف من مذهب الأصحاب، و في كشف اللثام و المفاتيح و عن مجمع الفائدة أنه المشهور، و عن كشف الرموز أن به فتوى الأصحاب، و في المعبر أنه الذي اتفق عليه الأعيان من فضلائنا، بل ادعى الإجماع عليه صريحا أو ظاهرا في الخلاف و التذكرة و محكي شرح المفاتيح، و عن التنقيح نفى الخلاف فيه، كما يظهر من السرائر.

و يقتضيه مرفوع أحمد بن محمد عن زرعة عن سماعة: «سألته عن جارية حاضت أول حيضها فدام دمها ثلاثة أشهر، و هي لا تعرف أيام أقرائها. فقال: أقرأؤها مثل أقرأ نساءها، فإن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام و أقله ثلاثة أيام» «١»،

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٣

...

و موثق زرارة و محمد بن مسلم - بناء على ما سبق في تحديد سن اليأس، من الاعتماد على طريق الشيخ إلى علي بن الحسن بن

فضال- عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: يجب للمستحاضة أن تنظر بعض نساءها فتتقدي بأقراءها ثم تستظهر على ذلك يوم» (١). وقد يستدل على ذلك أيضا بموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: النفساء إذا ابتليت بأيام كثيرة مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك و استظهرت بمثل ثلثي أيامها ... وإن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها و استظهرت بثلثي ذلك» (٢). بدعوى إلحاق الحائض بالنفساء، لما دل على اتفاقهما في الأحكام. لكنه يشكل بأنه لو تم اتفاقهما في الأحكام بنحو يشمل المقام فظاهر الحديث الرجوع للأقارب في نفاسهن لا في أيام حيضهن، وهو - مع عدم القائل به، كما يأتي في محله إن شاء الله تعالى - أجنبي عن المدعى. ودعوى: أن عدم العمل به في ذلك ملزم بحمله على أيام الحيض. مدفوعة بمخالفة ذلك لظاهره جدا، فلا مجال لحمله عليه بنحو يكون حجة فيه في النفساء، فضلا عن التعدى به للحائض. ومثله في الضعف الاستدلال بأن الحيض يعمل فيه بالعادة والأماره، ومع اتفاقهن يغلب أنها كإحداهن، إذ من النادر أن تشذ واحدة عن جميع الأهل، أو نحو ذلك مما يرجع إلى العمل بالظن، لعدم الدليل على عموم حجته في المقام. فالعمدة الحديثان الأولان، وقد سبق عند الكلام في رجوع المبتدأة للتمييز أنه لا بد من تنزيل إطلاقهما على صورة فقد التمييز، فيتم الاستدلال بهما للمدعى. هذا وقد تردد في المعتبر في الحكم المذكور، وتبعه في ظاهر المدارك و مجمع البرهان، للإشكال في الأول بإضماره، وانقطاع سنده، وبأن زرعة و سماعه واقفيان.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٤

...

و في الثاني بأن في سنده على بن الحسن بن فضال و هو فطحي، و بتضمنه الاكتفاء ببعض النساء و هو خلاف الفتوى. مضافا إلى الاختصار في مرسله يونس الطويلة على التحيض بالعدد عند فقد التمييز مع التصريح فيها بانحصار حالات المستحاضة بالسنن الثلاث. لكن يندفع الإشكال في الأول- مضافا إلى حجية خبر الواقفي الثقة، و وضوح عدم رواية سماعه عن غير الإمام، و لذا عده الأصحاب في عداد رواياتهم- بأن ضعف سنده منجبر بظهور اعتماد الأصحاب عليه، حتى كان ظاهر الخلاف الإجماع على قبوله و صريح المعتبر اتفاق الأعيان من فضلائنا على الفتوى بمضمونه، و في المنتهى و عن كشف الرموز أن الأصحاب تلقوه بالقبول. و أما الثاني فلا- يقدر في سنده كون بن فضال فطحي بعد الاتفاق على وثاقته، و ورود الرواية بقبول روايات بني فضال، و لا في مضمونه الاكتفاء فيه ببعض النساء، لإمكان الجمع بينه و بين المرفوع بجعل عادة البعض أماره على عادة البواقي، لعدم تيسر الاطلاع على عادة الكل، فمع ظهور الاختلاف ينكشف خطأ الأماره- كما أشار إليه في المعتبر- أو بحمل أمارية الكل على الانحلال، فمع ظهور الاختلاف يسقط الكل بالتعارض، و مع عدمه يعمل بما وصل لأصالة عدم المعارض. و يأتي تمام الكلام في ذلك في التنبيه الثاني إن شاء الله تعالى.

و أما الإشكال بمنافاتهما للمرسله فقد يدفع..

تارة: بما عن الشهيد من احتمال أن يكون المراد من قوله صلى الله عليه وآله في المرسله:

«تحيض في كل شهر في علم الله ستة أيام أو سبعة أيام» تحيض في علمك الله من عادات النساء، لأنه الغالب عليهن.

و اخرى: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من احتمال حكومتها على المرسله، لظهور المرسله في كون الرجوع إلى العدد لفقد الأماره على تعيين الحيض، نظير الأصل، فإذا ثبتت طريقه أقرأ الأقارب كانت مقدمه عليه، و يكون الحصر في السنن مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٥
عددا، بل و وقتا (١)

الثالث إضافيا، إما بلحاظ الغالب، لغلبه اختلاف الأقارب أو لغير ذلك.
لكن الأول بعيد جدا، بل المرسله كالصریحه في خلافه، كما يظهر بالتأمل في بعض فقراتها. و ما في الجواهر من أنه لا بأس بارتكابه في مقام الجمع بين الأدلة لا يصغى إليه، لعدم كون الجمع بذلك عرفيا.
و كذا الحال في الثاني، لأن المرسله و إن كانت ظاهره في أن الإرجاع للعدد بمفاد الأصل لعدم الطريق لمعرفة الحيض، إلا أنها ظاهره في أنه يكفي في تحقق موضوعه فقد التمييز المستلزم لعدم وجود طريق آخر بعده. فلا- ينبغي التأمل في التنافي بين الحديثين و المرسله.

نعم، لا محيص عما ذكره غير واحد من تقييد المرسله بالحديثين، الملزم بحمل الحصر فيها على الإضافي، و لو لغلبه اختلاف الأقارب أو عدم وجودهن أو عدم انعقاد العاده لهن. فلا مجال للتردد في ذلك ممن سبق، فضلا عن الخلاف فيه، كما قد ينسب للغنيه، بناء على عموم كلامه المتقدم في ذيل الكلام في حجية التمييز لمستمره الدم، و إن كان الظاهر عدمه، كما سبق.
نعم، هو ظاهر إشارة السبق، لانتقاله في مطلق المستحاضه من التمييز للتحيض بالعدد من دون تعرض لعاده نسائها.
(١) كما في الجواهر و جعله ظاهر إطلاق النص و الفتوى، خلافا لظاهر التذكرة و المسالك و الروض من اختصاص الرجوع لهن بالعدد، للحكم في الأخيرين بأنها تتخير في وضع الأيام حيث شاءت، و إن كان الأولى وضعها في أول الدم، و في الأول بتعيين أقرب الدم في مطلق من لا تمييز لها.

و هو المنصرف من إطلاق غيرها، لعدم التعرض فيها في صورة الاختلاف إلا للتحيض بالعدد، إذ لو كان المراد بالإرجاع إليها الإرجاع في الوقت و العدد معا كان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٦

...

المناسب التعرض للوقت أيضا في صورة الاختلاف.

و منه يظهر كون ذلك هو المتيقن من إطلاق الإرجاع إليهن في مضمرة سماعه، بل هو الظاهر منه، إذ لو كانت الجهة المسؤول عنها و التي كان الإرجاع بلحاظها تعم الوقت، للتحير فيه كالعدد، لم يكن الواجب في صورة الاختلاف مستوفيا للجهة المسؤول عنها و المتصدى لبيانها.

بل لعل العدد هو المنصرف من موثق زراة و محمد بن مسلم بسبب ارتكاز التحيض في أول الدم لقاعدة الإمكان و ارتكاز أن الأصل تحيض المرأة في كل شهر مرة، الموجب لارتفاع التحير من حيثية الوقت و كون المتيقن من الإرجاع هو العدد لا غير.
كيف و لو كان المراد الإرجاع إليهن في الوقت و العدد معا بنحو المجموعية لزم عدم الرجوع إليهن مع اختلافهن في الوقت فقط، و لو كان المراد الإرجاع فيهما بنحو الانحلال لزم الرجوع إليهن في الوقت لو اتفقن فيه و اختلفن في العدد، و كلاهما بعيد، كما اعترف به في الجواهر.

لكن قال: «إلا أنه قد يدفع بأنه لا تلازم بين وجوب الرجوع إلى الوقت و العدد عند الاتفاق قضاء للتشبيه، و عدم صدق الاختلاف إلا

بالعدد خاصة و إن اتفقن في الوقت. فتأمل فإنه دقيق».

و هو كما ترى، لأن الجهة الملحوظة في الإرجاع و التشبيه إن عمت الوقت صدق الاتفاق و الاختلاف بلحاظه، و لا يختص المعيار في الاختلاف بالعدد إلا مع قصر الإرجاع و التشبيه عليه، لوضوح أن جهة كل من التشبيه و الإرجاع و الاختلاف غير مصرح بها، و لا بد في تعيينها من قرينة عامة أو خاصة، و ما تقتضيه القرينة في أحدهما تقتضيه في الباقي، و حيث كان الظاهر منهم المنصرف من الأدلة أن المعيار في الاختلاف هو العدد تعين كونه هو جهة التشبيه الملحوظة في الإرجاع.

و يناسب ذلك ارتكاز أن العدد هو المستند لطبيعة المرأة و مزاجها التي تشاركها فيه أرحامها، بخلاف الوقت، فإنه يستند لأمر يخصها من وقت ولادتها و نحوه مما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٧

على الأحوط وجوبا إن اتفقن في الوقت، و إلا تخيرت في تعيين الوقت (١).

لا- يسرى إلى أرحامها إلا بمحض المصادفات التي قد تتم في غير أرحامها، و التي لا يبتنى الإرجاع لأقراء نسائها عليها. و بهذا افرق رجوع المبتدأة لأقراء نسائها عن رجوع ذات العادة لعادتها.

و لعله لما ذكرنا نسب شيخنا الأعظم قدس سره الاقتصار في الإرجاع على العدد لظاهر النص و الفتوى، بل ظاهر سيدنا المصنف قدس سره في مستمسكه في حكم ذات العادة العددية فقط المفروغية عن اختصاص طريقه أقراء الأقارب بالعدد دون الوقت. و هو المتعين. و أما الوقت فمقتضى ما ذكرنا في وجه الانصراف كونه في أول الدم، بناء على شمول الإرجاع لأقراء الأقارب للدور الأول، و بناء على قصوره عنه يكون بمضى شهر منه. و سيأتى الكلام في تحقيق ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) بناء على التخيير في الوقت مع عدم المرجع فيه. و يأتى إن شاء الله تعالى الكلام في ذلك في مبحث التحيض بالعدد.

بقي في المقام أمور..

الأول: المراد بالنساء هنا الأقارب من الأبوين، لا من خصوص أحدهما-

كما صرح به جماعة- لا لما في جامع المقاصد و عن الذكرى من أن المعتبر الطبيعة، و هي جاذبة من الطرفين، لعدم التعويل على مثل ذلك في الأحكام الشرعية. بل لإطلاق المضمرة و الموثق لصحة النسبة في كلتا الطائفتين.

و لا يهم معه اختصاص خبر أبي بصير بالأُم و الأخت و الخالة، لقرب إلغاء خصوصيتهن فيه و حمله على بيان بعض الأفراد، جمعا مع الأولين، لأنه أقرب من تنزيل إطلاق (نسائها) فيهما على خصوصهن، على أنه سبق عدم كونه من أدلة المقام. فلا مخرج عن الإطلاق المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٨

...

هذا و المتيقن عموم الأقارب للأُم و الجدتين و الأخوات و الخالات و العمات القريبات، و لا يبعد شموله لبناتهن، و في شمول الإطلاق لما زاد على ذلك كخالات الأمهات و جداتهن إشكال.

ثم إن المراد من عمومهن للأقارب من الأبوين بأصنافهن ليس هو لزوم واجديتها لهن، بنحو لو لم يكن لها بعض الأصناف لم تكتف بالباقي، بل لا إشكال ظاهرا في الاكتفاء بمن حصل منهن، لأن ظاهر الإرجاع للنساء في الحديثين كونه بنحو القضية الحقيقية التي تتبع فعليتها فعليته موضوعها، فالمراد به الرجوع لمن هي من أقاربها فعلا.

و لا- يتنى ذلك على ما يأتى من الاكتفاء بالبعض، إذ المراد به البعض من الحاصل، لا- البعض مما يمكن فرضه و إن كان تمام الحاصل.

و لعل هذا هو المراد مما فى مفتاح الكرامة، حيث نسب لأكثر من عثر على كلامه أن المراد الأقارب من الأبوين أو من أحدهما. نعم، الظاهر أن الموت لا- يوجب الخروج عن موضوع الإرجاع- كما نبه له فى الروض- لشمول الإطلاق للميتة، و لا سيما مع عدم دخل الحياة ارتكازا فى كاشفة الأقران.

و عن الذكري اعتبار اتحاد البلد، لأن للبلدان أثرا ظاهرا فى تخالف الأمزجة، و فى كشف اللثام أنه لا بأس به. لكنه كما ترى لا ينهض بالخروج عن عموم النص، و لا سيما مع أن فتح هذا الباب يقتضى اعتبار اتحاد سنخ المزاج بمثل الحرارة و البرودة و الصحة و المرض و السن و نوع الغذاء و غير ذلك مما قد يكون له أثر فى تخالف الأمزجة من حيثية الحيض. و دعوى: انصراف النص إليه ممنوعة جدا. و أضعف منه ما حكاه فى الروض عن شيخه السيد حسن من اعتبار البلد، فإن فقدان فأقرب البلدان. لأن وجه اعتبار البلد إن كان بنحو ينهض بتخصيص العموم فلا وجه للاكتفاء مع عدمه بأقرب البلدان، و إلا فلا وجه للخروج عن العموم به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٥٩

...

على أن فتح هذا الباب يقتضى التدرج فى الأقارب من الأقرب فالأقرب و فى السن كذلك، إلى غير ذلك مما يناسب أخذ الحكم من اعتبارات ظنية لا من نصوص شرعية تعبدية.

الثانى: حيث كان ظاهر المضمّر اعتبار أقران جميع الأقارب و صريح الموثق الاكتفاء بالبعض فقد سبق الجمع بينهما

إما بحمل الموثق على كون البعض طريقا لمعرفة الكل مع عدم تمامية مقتضى الحجية إلا باتفاق الكل، أو بحمل المضمّر على حجية الجميع بنحو الانحلال، فيتم مقتضى الحجية فى كل منها و تسقط مع الاختلاف بالتعارض، و يلزمه الاكتفاء بالبعض مع عدم ثبوت الاختلاف لأصالة عدم المعارض.

و لعل الثانى أقرب، لوضوح أنه كثيرا ما لا تكون قرابة بين جميع أقارب المرأة، بل تكون أقرباؤها من طرف الأب بعيدات عن أقربائها من طرف الأم، حيث لا مجال مع ذلك لطريقة أقران بعضهم على أقران البعض الآخر ارتكازا. بل طريقة قرء البعض على قرء الكل - كما هو مبنى الوجه الأول- تناسب طريقة قرء البعض على قرء المبتدأ لعدم الفرق بين المبتدأ و غيرها فى ذلك ارتكازا.

و من هنا يتجه الاكتفاء بالواحدة مع انحصار الأمر فيها و لو لعدم انعقاد العادة لغيرها، أما على الأول فيشكل بعدم صدق نساها على الواحدة، بل يشكل صدقها على الاثنين.

هذا و فى الجواهر أنه لا قائل بالاكتفاء بالواحدة مع الجهل بالاختلاف. و من ثم اعتبر البعض المعتد به حينئذ. بل قد يظهر من الروض دعوى الإجماع على عدم حجية غير الأغلب. بل سبق من المعتبر أن الاكتفاء بالبعض خلاف الفتوى. بل صرح فى الحدائق بعدم القائل به. لكن فى بلوغ ذلك حد الحجية بنحو يخرج به عن مقتضى الأدلة إشكال، بل منع.

الثالث: أهمل الأكثر التعرض لحكم الاستظهار مع اشتمال الموثق عليه،

بل يظهر من الفقيه الهمداني قدس سرّه معروفة عدم مشروعيتها، حيث جعل اشتمال الموثق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٠

...

عليه من جملة الموهنات المذكورة فيه، و دفعه بأنه لا مانع من الالتزام به، ثم قال: «إلا أن ينعقد الإجماع على خلافه». لكن يظهر من الدروس و جامع المقاصد الاعتداد باحتمال شرعيته تبعاً للموثق، بل عن الذكرى الفتوى به. و لعل إهماله في كلام جماعة هنا اتكالا على ما ذكروه في الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاقتصار على العادة، لدعوى ورود نظيره في المقام. و من هنا لا مجال لدعوى الإجماع على عدم مشروعيته، ليسقط الموثق عن الحجية فيه. نعم، قد ينافيه ظهور المضمهر في عدم جوازه و أن المرأة لا تجلس إلا بقدر أقرأ نساءها. و لا مجال للجمع بينهما بحمل الاستظهار في الموثق على خصوص الدور الأول، لما يأتي من قصورهما معا عنه، كما لا مجال لأكثر الوجوه المتقدمة للجمع بين الاستظهار و نصوص الاقتصار على العادة، كما يظهر بالتأمل فيها. لكن الظاهر إمكان الجمع بينهما برفع اليد عن ظهور المضمهر في بيان مقدار جلوس المبتدأة، بحمله على مجرد بيان طريقة أقرأ الأقارب لحيضه ما يساويها من الدم المستمر من دون أن ينافي لزوم الجلوس زيادة على ذلك يوما واحدا للاستظهار و إن لم يحرز حيضه الدم فيه، كما تضمنه الموثق. نعم، قد لا يناسب وجوب الاستظهار إهماله في المضمهر مع وروده في مقام البيان، حيث قد يكون ذلك ملزما برفع اليد عن ظهور الموثق في وجوبه و حمله على الاستحباب، و لا سيما مع إهمال الأصحاب التعرض له. و إن لم يخل ذلك عن إشكال، فلا يترك الاحتياط بالاستظهار.

الرابع: مقتضى إطلاق الأصحاب عموم الرجوع لأقراء الأقارب لأول رؤية الدم،

فالمراة و إن كانت تتحيز في أوله للعشرة للجهل بتجاوز الدم عنها، إلا أنه إذا تجاوزها انكشف كون حيضها خصوص ما يساوى أقرأ أقاربها و أن الزائد استحاضة تقضى ما تركته لأجله من الصلاة، ثم تتحيز في الأدوار اللاحقة بقدر أقرأ الأقارب مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦١

...

لا- غير، فلا- فرق بين الدور الأول و ما بعده واقعا، بل يمتاز الدور الأول بالتحيز للعشرة ظاهرا بتجاوز الدم عنها. و قد نسب في الدروس ذلك لظاهر الأصحاب.

و كأنه لدعوى عموم تحيض المبتدأة التي يتجاوز دمها العشرة بأقراء الأقارب، الملزم برفع اليد عن مقتضى قاعدة الإمكان و الاستصحاب من حيضه تمام العشرة، لأنهما بلسان الأصل المحكوم للأماره، و هي أقرأ الأقارب، و إن عمل بهما قبل ظهور التجاوز و تحقق موضوع الرجوع للأقارب.

لكنه يشكل بعدم الدليل على العموم المذكور، لاختصاص المضمهر بمن يستمر دمها ثلاثة أشهر، فلا إطلاق لها في الاستمرار شهرا واحدا أو أقل، و لا سيما مع فرضها فيه لا تعرف أيامها، و قاعدة الإمكان تقتضى كون أيامها العشرة.

كما أن الموثق مختص بالمستحاضه، و مقتضى قاعدة الإمكان و الاستصحاب كونها في أول الدم حائضا إلى العشرة، و لا تكون مستحاضة داخله في موضوع النص إلا بعد ذلك، نظير ما تقدم في وجه قصور عموم رجوع مستمرة الدم للعادة عن الدور الأول.

و عليه لا ترجع إلى الحكم الذي تضمنه الموثق إلا بمضى شهر من رؤية الدم، و هو الدور الثاني لها، لما تقدم من ارتكاز أن الأصل

كون الحيض في كل شهر مرة، و لذا كان هو المعيار عندهم في بقية الأدوار.

و لا سيما مع ظهور المضمرة و الموثق في كون التحيض بأقراء النساء وظيفة فعلية ترجع إليها حين العمل، لا ما يعم الوظيفة الواقعية التي ينكشف بعد تجاوزها العشرة ثبوتها من أول الأمر، لأن ذلك هو المناسب لما في المضمرة من تخييرها مع اختلاف النساء في مقدار الجلوس بين الثلاثة إلى العشرة، و لما في الموثق من الأمر بالاستظهار الظاهر في نفس الجلوس لا في كون الجلوس السابق في محله. و دعوى: أن قصورهما لفظاً عن الدور الأول لا ينافي فهم عموم حكمهما له إلغاء لخصوصيته عرفاً، لعدم الفرق ارتكازاً في طريقته أقراء الأقارب بين جميع الأدوار.

مدفوعة بأن الرجوع للطريق المذكور ليس ارتكازياً، ليتعدى عن مورد دليله،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٢

...

لضعف طريقته جداً، بل هو تعبدى محض لرفع التحير، فلا مجال لإلغاء خصوصية مورد دليله.

بل لو فرض عموم لفظاً للدور الأول لم يبعد انصرافه عنه سؤالا- و جوابا بسبب ارتفاع التحير فيه بقاعدة الإمكان و الاستصحاب المفروض العمل عليهما في أول الأمر فيه و اختصاص التحير ببقية الأدوار بناء على ما هو الظاهر من قصور القاعدة عن إحراز الحيض في أثناء الدم المستمر، بل حتى بناء على جريانها لما كان مقتضاها- و هو الحيض بمضى أقل الطهر- على خلاف المتعارف كان مثيراً للريب الموجب للسؤال.

و من هنا لا مجال لرفع اليد عن مقتضى قاعدة الإمكان و الاستصحاب في الدور الأول المعتضد بإطلاق موثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المرأة إذا رأت الدم في أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلى عشرين يوماً، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة و عشرين يوماً» «١»، و نحوه موثقة الآخر «٢»، بناء على ظهور ذيلهما في التحيض بالثلاثة في جميع الأدوار اللاحقة، حيث لا يكون حمله على من لا ترجع لأقراء أقاربها منافياً لبقاء صدرهما المتضمن التحيض للعشرة في أول الدم شاملاً لمن ترجع لأقراء أقاربها، و ظاهرهما عدم وجوب رفع اليد عن التحيض في أول الدم للعشرة باستمرار الدم. نعم، لو كان الاستفادة منهما التحيض بالعشرة و الثلاثة بالتعاقب في تمام الأدوار كان ما تضمنه الصدر و الذيل وظيفة واحدة مختصة بمن لا ترجع إلى أقراء أقاربها، و لا تنفع فيما نحن فيه. لكنه مخالف لظاهر الموثق الأول و صريح الثانى.

على أنه لو فرض عموم المضمرة و الموثق للدور الأول فقد تقدم في التنبيه الثالث من مبحث الرجوع للتمييز ما ينهض بالخروج عنه في الدور الأول، لأن المقامين من باب واحد. فراجع ما تقدم هناك فإن له نفعا في المقام.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٣

...

ثم إنه قد يدعى اختصاص ما ذكرناه من التحيض بأقراء النساء بمضى شهر من رؤية الدم بما إذا كان الدم بصفة واحدة أما إذا اختلفت صفته من دون أن تتم شروط التمييز المتقدمة فيلزم جعل ما يساوى أقراء النساء من الواجد لصفة الحيض مهما أمكن تقدم أو تأخر، عملاً بالمقدار الممكن من دليل الصفة.

و يظهر ضعفه مما تقدم عند الكلام فى الشروط المذكورة من اختصاص دليل الصفات بما إذا كان الاختلاف فى الوصف صالحا للتمييز بين الحيض والاستحاضة.

و دعوى: أن ارتكازية حجية الصفات على ما يناسبها ملزمة بتعميمها للمورد.

مدفوعة بما تقدم فى أدلة حجية الصفات - عند الكلام فى قاعدة الإمكان - من أن الإرجاع إليها بملاك الغلبة التى لا تكون حجيتها ارتكازية، بل تعبدية يقتصر فيها على مورد أدلتها، نظير ما ذكرناه هنا فى الرجوع لأقراء الأقارب.

كما لا مجال لدعوى قصور دليل الرجوع لأقراء الأقارب عن صورة اختلاف صفة الدم و إن لم يمكن التمييز بها. إذ يكفى فى دفعها إطلاق دليله، أما الموثق فظاهر، و أما المضمّر فلأنه لم يؤخذ فيه إلا فرض الجهل بأيام الأقراء و يكفى فيه تعذر التمييز. فلاحظ.

الخامس: ذكر الشيخ فى جملة من كتبه رجوع المبتدأ فى المرتبة المتأخرة عن أقراء أقاربها إلى أقراء أقرانها فى السن،

و تبعه على ذلك فى السرائر و الوسيلة و أكثر كتب العلامة و الشهيدين و غيرهم. و فى المسالك و عن شرح المفاتيح أنه المشهور، و عن فوائد الشرائع أنه مذهب الأكثر، و عن شرح الجعفرية أنه ظاهر المتأخرين، و فى الجواهر أنه المشهور نقلا و تحصيلًا، بل قد يظهر من السرائر عدم الخلاف فيه.

على اختلافهم فى تعليقه.. تارة: على فقد أقاربها، كما فى الاقتصاد و الوسيلة و السرائر و محكى جمل الشيخ و المذهب و التحرير و المختلف و غيرها.

و اخرى: على اختلافهن، كما فى اللمعة.

و ثالثة: عليهما معا، كما فى المبسوط و القواعد و الإرشاد و محكى نهاية الأحكام و غاية المرام و غيرهما. و لا يبعد رجوع الكل لأمر واحد، و هو تعذر الرجوع لأقراء الأقارب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٤

...

كما اختلفوا فى إطلاقه، كما فى الاقتصاد و القواعد و الإرشاد و محكى نهاية الأحكام و الموجز و غيرهما، و تقييده باتحاد البلد، كما فى المبسوط و الوسيلة و أكثر الكتب، بل هو داخل فى معقد الشهرة المدعاة فى المسالك و فى النسبة للأكثر فى محكى فوائد الشرائع.

بل عن شرح المفاتيح أنه لولاه لزم المحال. و كأنه لامتناع الإحاطة بجميع الأقران فى السن عادة. لكنه مبنى على الاعتبار بالكل أما لو اكتفى بالبعض فلا محذور.

ثم إن ظاهر النافع و محكى التلخيص كون الأقران فى عرض الأقارب، لعطفهما لها بالواو أو (أو) و كذا ما حكاه فى الشرائع قولاً، و جعله فى الدروس ظاهر الأصحاب فى المقام.

هذا و يظهر التردد فى أصل الرجوع للأقران من الشرائع و التذكرة و جامع المقاصد و محكى مجمع البرهان و كشف الرموز و تلخيص التلخيص و المذهب البار، بل قد يستظهر من بعضهم الميل لعدمه، كما هو ظاهر المدارك، بل جزم به فى المعبر و محكى التنقيح، و هو الظاهر من كل من حكم بالتحيز بالعدد مع فقد الأقارب أو اختلافهن، كما فى الفقيه و النهاية و الخلاف و المفاتيح و حكاه جماعة عن المرتضى، بل ادعى الإجماع على ذلك فى الخلاف. و اشتهر عدم التعويل على أقراء الأقران فى العصور المتأخرة.

و كيف كان، فقد استدلل للرجوع لأقراء الأقران..

تارة: بإطلاق (نسائها) لأن الإضافة تصدق بأدنى ملابس، كما عن الذكرى، قال: «و لما لابسنها فى السن و البلد صدق عليهن النساء، و

أما المشاكلة فمع السن و اتحاد البلد تحصل غالباً.

و اخرى: بالغلبة، كما يشير إليه ذيل كلام الذكرى المتقدم. قال في المنتهى:

«ويمكن أن يقال: إن الغالب التحاق المرأة بأقرانها في الطبع، و يدل عليه من حيث المفهوم ما رواه يونس عن بعض رجاله عن أبي

عبد الله عليه السلام قال: أدنى الطهر عشرة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٥

...

أيام، و ذلك أن المرأة أول ما تحيض ربما تكون كثيرة الدم فيكون حيضها عشرة أيام فلا يزال كلما كبرت نقصت حتى يرجع إلى ثلاثة أيام، فإذا رجعت إلى ثلاثة أيام ارتفع حيضها و لا يكون أقل من ثلاثة أيام «١»، فقله عليه السلام: «كلما كبرت نقصت دال على توزيع الأيام على الأعمار غالباً. و ذلك يؤيد ما ذكره الشيخ».

و ثالثة: بما عن شرح المفاتيح من أن في بعض نسخ موثق زرارة و محمد بن مسلم:

«فتقتدى بأقرانها» و عن مجمع الفائدة و البرهان أن في بعض الأخبار: «أقرانها».

و الكل كما ترى، لاندفاع الأول بأن المتبادر من إطلاق الإضافة كونها بلحاظ الانتساب و القرابة، بل هو المتيقن، للاتفاق على إرادته، و لا مجال معه للحمل على غير ذلك مما يصحح الإضافة، لأن الإضافة معنى حرفي لا يكون موضوعاً للأحكام و لا موطناً للأغراض إلّا بمصححه، فلا بد من لحاظ المصحح بخصوصيته، فمع عدم الجامع العرفي بين المصححين يكون الجمع بينهما بمنزلة الجمع بين المعنيين في استعمال واحد ممتنعاً عرفاً.

و ليس هو من سنخ العموم كي يجب العمل به في غير مورد ثبوت التخصيص، و يدعى في المقام أن الإجماع على عدم الاكتفاء بسائر ما يصحح الإضافة - كالصدقة و الاتفاق في البلد أو العمل أو نحوهما - لا يمنع من العمل بعموم الإضافة في الاتفاق بالسن، لأن العام المخصص حجة في الباقي، كما في الروض و الرياض.

كما يشكل الثاني بعدم وضوح الغلبة، و عدم ثبوت حجيتها. و ما تضمنته مرسله يونس من توزيع الحيض على الأعمار لا يناسب رجوع المبتدأة لأقرانها، بل تحيضها بالأكثر.

و يندفع الثالث بأنه لا مجال للتعويل على النسخة المذكورة بعد عدم إشارة أعيان الأصحاب من أهل الحديث و أهل الاستدلال إليها، و ظهور اضطراب الرواية معها، لأن نظرها إلى نساءها لا يناسب اقتداءها بأقرانها، إلّا أن يراد بها أقرانها من

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٦

...

نسائها، و هو - مع عدم خلوها عن الاضطراب أيضاً - أجنبي عن المدعى.

مع أن التعويل عليها يقتضى سقوط النسختين معاً، لقصور نصوص العلاج عن اختلاف النسخ - كما حقق في محله - و حيث كانت الرواية المذكورة في التهذيب و الاستبصار، فلا تسقط إلّا في الكتاب الذي اختلفت نسخة مع بقائها في الآخر حجة في الوجه المشهور. بل كلام الشيخ في الاستبصار كالصريح في كون الرواية بالوجه المشهور، لجعله لها موافقة لمضمّر سماعه في المضمون.

و أما الخبر المشار إليه في مجمع الفائدة و البرهان فإن أريد به هذه النسخة لحقه حكمها، و إن أريد به خبر آخر مستقل فليس بحجة

لإرساله و عدم ذكر مضمونه.

ثم إن مقتضى هذا الوجه - كالوجه الأول - كون الأقران في عرض الأقارب، كما تقدم من النافع وغيره، لا في طولها، كما هو المشهور المعروف بينهم.

و ما عن شرح المفاتيح من أن الروايات الأولى معمول عليها عند الجميع فهي أولى بالتقديم مهما أمكن. كما ترى.

نعم، قد يتجه الترتيب المذكور على الوجه الثاني، لدعوى: أن الغلبة حجة حيث لا حجة.

و أما ما في كشف اللثام من توجيهه باتفاق الأعيان على الأهل دونهن، و تبادل الأهل من نسائها، و التصريح بهن في خبر أبي بصير. فهو كما ترى، لأن هذه الأمور لا تنهض بالترتيب مع إطلاق دليل الحجية، و بدونها يتجه التعليل به، إذ مع عدم الإطلاق لدليل حجية عادة الأقران يتعين الاقتصار فيه على المتيقن و هو صورة فقد الأقارب.

و كيف كان، فلا مجال للتعويل على شيء من الوجوه المتقدمة في الرجوع للأقران، بل يلزم الاقتصار على الأقارب، و مع تعذر الرجوع إليها يتحيز بالعدد، عملاً بإطلاقاته، و منها مضمّر سماعه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٧

[حكم اختلاف الأقارب في العدد]

إشارة

و إن اختلفن في العدد (١) أيضاً فلا يبعد التخيير لها في التحيز فيما بين

(١) فلا مجال للرجوع إليهن مع الاختلاف، كما صرح به جماعة من الأصحاب.

و لعل اقتصار بعضهم على فقد الأقارب ليس للخلاف في ذلك، بل لأن المراد به تعذر الرجوع إليهن الشامل لصورة الاختلاف، نظير ما تقدم في الرجوع للأقران.

و كيف كان، فيقتضيه مضمّر سماعه الذي يخرج به عن إطلاق الرجوع للبعض في موثق زرارة و محمد بن مسلم، لما سبق في التنبيه الثاني من الجمع بينهما بالبناء على حجية الجميع بنحو الانحلال و السقوط مع الاختلاف للتعارض.

ثم إنه صرح في جامع المقاصد باعتبار الأغلب مع الاختلاف، و هو المحكى عن الذكري و حواشي القواعد للشهيد و مجمع البرهان، و استجوده في الروضة و الجواهر، كما قد يظهر من كشف اللثام. و كأنه لظهور الحال في موافقة الأغلب، كما أشير إليه فيما يأتي من نهاية الأحكام.

لكن لا دليل على حجية الظهور المذكور، كعدم الدليل على مرجحية الغلبة في تعارض الحجج، بل هو خلاف إطلاق الاختلاف في مضمّر سماعه.

و حملة على الاختلاف الراجع للظن - كما احتمله في كشف اللثام - بلا قرينة.

كحمل إطلاقه على ذلك في كلام جماعة الذي احتمله في مفتاح الكرامة.

و غلبة عدم اتفاق الكل و تعسر الاطلاع على عاداتهن - لو تمت - إنما تكون قرينة على عدم اعتبار العلم بعادة الجميع، فيكتفى ببعض، كما سبق، و هو لا ينافي السقوط مع الاختلاف مطلقاً، عملاً بالإطلاق.

نعم، لو تمت غلبة الاختلاف فقد تكون قرينة على حمل إطلاق المضمّر على الاختلاف الفاقد للغلبة، لئلا يلزم ندره العمل بأقراء الأقارب، بنحو يلغو دليله عرفاً. فتأمل.

لكنها غير تامة، لإمكان قلتهن أو عدم انعقاد العادة لبعضهن، و اتفاق من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٨

...

انعقدت العادة لهن منهن حينئذ غير عزيز.

و أما دعوى: أن مقتضى إطلاق الموثق الاكتفاء بالبعض و لو مع الاختلاف، خرج منه بالإجماع غير الأغلب، فيبقى حجة في الأغلب، فهي لو تمت إنما تنفع لو انحصر الدليل بالموثق، أما مع المضممر فحيث كان مقتضى إطلاقه مانعية الاختلاف و لو مع الغلبة لزم البناء على ذلك، كما لعله ظاهر.

هذا و في العروة الوثقى عدم الاعتداد بمخالفة النادر إذا كان كالمعدوم، و أقره بعض محشيها. و كأنه لانصراف الاختلاف عنها، أو اعتبار الجميع العرفي أو التسامحي لا الحقيقي. لكن الانصراف بدوى لا يخرج به عن الإطلاق. و اعتبار الجميع التسامحي لا وجه له بعد ما سبق في مفاد الأدلة.

و من هنا يتعين البناء على مانعية الاختلاف مطلقا، كما هو مقتضى إطلاق جماعه و صريح آخرين، فعن نهاية الأحكام: «الأقرب أنها مع الاختلاف تنتقل إلى الأقران لا إلى الأكثر من الأقارب، فلو كن عشرا فاتفق تسع رجعت إلى الأقران. و كذا الأقران. مع احتمال الرجوع للأكثر، عملا بالظاهر».

نعم، عن نهاية الأحكام أيضا: «الأقرب اعتبار الأقارب مع تفاوت الأسنان، فلو اختلفن فالأقرب ردها إلى من هو أقرب إليها» ثم قال: «لو كانت بعض الأقارب تنحيز بست و الآخر بسبع احتمل الرجوع إلى الأقران، لحصول الاختلاف، و الرجوع إلى الست للجمع، و الاحتياط».

لكن إطلاق الاختلاف في مضممر سماعه مانع من الأول، سواء أريد به ترجيح الأقرب في النسب أم في السن. كما أنه ملزم في الثاني بعدم الرجوع للأقارب، كما صرح به في الجواهر. لأن وجود القدر المشترك لا ينافي صدق الاختلاف في قدر الحيض، و إلا لم يصدق الاختلاف أصلا، إذ لا بد من وجود القدر المشترك و إن كان هو أقل الحيض، و لا خصوصية لليوم الواحد في ذلك.

و بذلك يخرج عن الاحتياط لو كان هو مقتضى الأصل. على أن الاحتياط

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٦٩

الثلاثة و العشرة (١)،

معارض بمثله و الدوران في المقام بين محذورين. بل مقتضى استصحاب الحيض عدم الاقتصار على الستة، و هو المرجع لو فقد الدليل دون الاحتياط. فلاحظ.

(١) كما في الحقائق. و يقتضيه ظاهر قوله عليه السلام في مضممر سماعه المتقدم في الرجوع للأقارب: «إن كانت نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام، و أقله ثلاثة أيام» (١)، و موثق الحسن بن على الخزاز الوشاء - بناء على ما سبق في تحديد سن اليأس من الاعتماد على بن محمد بن الزبير - عن أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن المستحاضة كيف تصنع إذا رأت الدم و إذا رأت الصفرة، و كم تدع الصلاة؟ فقال:

أقل الحيض ثلاثة و أكثره عشرة، و تجمع بين الصلاتين» (٢).

لأن الاقتصار على بيان الأقل و الأكثر عند السؤال عن مقدار التحيض ظاهر في التخيير بين المراتب كل شهر، كما اعترف به غير واحد، لا مجرد بيان قضية واقعية من شئون ما يجب عليها أو في أصل الحيض من دون أن يصلح لبيان ما يجب عليها و تحديده. و بذلك يخرج عن ظهور بقية النصوص في تعيين بعض المراتب.

ففى رسالة يونس الطويلة عن أبى عبد الله عليه السلام: «و أما السنه الثالثه ففى التى ليس لها أيام متقدمه و لم تر الدم قط و رأت أول ما أدركت فاستمر بها ... و ذلك أن امرأه يقال لها: حمنه بنت جحش أتت رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: إني استحضت حيضه شديده ... فقال: تلجمى و تحيضى فى كل شهر فى علم الله سته أيام أو سبعة أيام، ثم اغتسلى غسلا و صومى ثلاثه و عشرين يوما أو أربعة و عشرين ... فأراه قد سن فى هذه غير ما سن فى الأولى و الثانیه ... ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيضى سبعا ... و هذه سنه التى استمر به [بها. خ ل] الدم أول ما تراه، أقصى وقتها سبع، و أقصى طهرها ثلاث و عشرون ...»

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٠

...

ثم قال عليه السلام: «و إن لم يكن لها أيام قبل ذلك و استحاضت أول ما رأت فوقتها سبع و طهرها ثلاث و عشرون» إلى أن قال عليه السلام: «فإن لم يكن الأمر كذلك و لكن الدم أطبق عليها فلم تزل الاستحاضه دارة و كان الدم على لون واحد و حاله واحده فسنيتها السبع و الثلاث و العشرون، لأن قصتها كقصه حمنه» «... ١».

و فى موثق ابن بكير عنه عليه السلام: «قال: المرأة إذا رأت الدم فى أول حيضها فاستمر بها الدم تركت الصلاة عشرة أيام ثم تصلى عشرين يوما، فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثه أيام وصلت سبعة و عشرين يوما» «٢».

و قريب منه موثقه الآخر، إلا- أن فى ذيله: «ثم تترك الصلاة فى المرة الثانیه أقل ما تترك امرأه الصلاة و تجلس أقل ما يكون من الطمث، و هو ثلاث [ثلاثه. خ ل] أيام، فإن دام عليها الحيض صلت فى وقت الصلاة التى صلت و جعلت وقت طهرها أكثر ما يكون من الطهر و تركها الصلاة أقل ما يكون من الحيض» «٣».

فإن هذه النصوص و إن كانت ظاهرة فى تعيين ما تضمنته إلا أن المضمرة و الموثق صالحان للقرينة على تنزيلها على بيان بعض الأفراد أو أفضلها. و بذلك يتم الجمع بين جميع النصوص، كما جرى عليه فى الحقائق، و حكاها فى المستند عن والده.

و أما تنزيل المضمرة و الموثق على مفاد موثقى ابن بكير بحمل الأقل و الأكثر فيهما على تحيضها بالأكثر فى شهر و بالأقل فى آخر كما سيأتى من بعضهم. فيشكل - مضافا إلى عدم كون ذلك مفاد الموثقين، كما يأتى - بأنه لا إشعار فى المضمرة و الموثق بالتفريق بين الأشهر، بل يقوى ظهورها فى بيان الوظيفة فى كل شهر.

و حملهما على مجرد بيان حال وظيفتها من حيثية القلة و الكثرة من دون شرح لها.

كالمقطوع بعدمه، لأن العدول عن بيان المسئول عنه مع مسيس الحاجة إليه إلى بيان ما لا ينفع فى مقام العمل بعيد عن الطريقة العرفية فى البيان، فكيف يقدم على ما عرفت فى وجه الجمع الراجع لصلوح جميع النصوص لأن يترتب عليها العمل و إن لم يكن

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧١

...

بنحو الإلزام.

و مثله دعوى: أن دلالة المضمرة و الموثق على التخيير بين المراتب بالإطلاق فيكون محكوما للمرسل و موثقى ابن بكير الدالة على تعيين المقادير التى تضمنتها.

لاندفاعها بأن حمل إطلاق المضمرة و الموثق على خصوص المقادير المذكورة فى المرسل و الموثقين موجب لاستهجانها، و ليس هو كحمل تلك المقادير على كونها من أطراف التخيير أو أفضلها. و لا سيما مع لزوم حمل كل منها على التخيير فى الجملة و لو للجمع بين المرسل و الموثقين. فلاحظ.

و لعله لذا قال فى الفقيه: «و إن كن نساؤها مختلفات فأكثر جلوسها عشرة أيام» و فى كشف اللثام: «و عن السيد أن المبتدأه تحيض فى كل شهر بثلاثة إلى عشرة».

كما يظهر القول بذلك من الكليني، حيث اقتصر فى باب أول ما تحيض المرأة من النصوص الواردة فى مستمرة الدم على مضمرة سماعه، و إن ذكر مرسله يونس الطويلة فى باب مستقل بعد ذلك، و لم يعرف القول بذلك عن غيرهم على كثرة أقوال الأصحاب و انتشارها.

و من هنا قد يوهن الحديثان بظهور إعراض المشهور عنهما. لكن لا طريق لإحراز الإعراض الموهن بعد عمل من ذكرنا من الأعيان، و بعد ظهور اضطراب أقوال الأصحاب فى هذه المسألة جدا، و ابتناء كثير منها على إهمال بعض نصوص المقام و فهم غير ما هو الظاهر من بعضها، كما يأتى، حيث يقرب ابتناء إعراضهم عن مفاد الحديثين المتقدم على فهمهم منهما غير ما سبق منا، كما قد يظهر من الخلاف و الاستبصار، أو تخيل استحكام التعارض بينهما و بين بقية نصوص المقام، أو أقرية الجمع بينهما و بينها بتنزيلهما عليها بالوجه السابق، دون العكس بالوجه الذى ذكرناه، و مثل هذا الإعراض لا يكون موهنا للنصوص.

نعم، لا بد من كون مبدأ التخيير الدور الثانى، أما الدور الأول فيتعين فيه التحيض للعشرة، للاستصحاب، و لما تضمن لزوم التحيض بها فى أول الدم مما تقدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٢

...

فى التنبيه الثالث من مبحث الرجوع للتمييز، لأن المقامين من باب واحد، و لموثقى ابن بكير الظاهرين فى خصوصية الدور الأول فى ذلك، كما يأتى.

و لا سيما مع قصور ما تضمن التخيير بين الثلاثة إلى العشرة عن الدور الأول، لورود مضمرة سماعه فيمن يستمر بها الدم ثلاثة أشهر و ورود موثق الخراز فى المستحاضة، و هى لا تصدق على مستمرة الدم إلا بعد مضى أيام الحيض و مقتضى الاستصحاب و النصوص المتقدمة كونها حائضا إلى العشرة. و كذا الحال فى مرسله يونس المتضمنة للتحيض بالستة أو السبعة.

و من ثم كان اللازم التحيض فى الدور الأول إلى العشرة على جميع الأقوال الآتية.

و منه يظهر أنه لا مجال لما يظهر منهم و صرح به فى الدروس من أن وجوب التحيض فى أول الدم إلى العشرة ظاهرى، لاحتمال انقطاعه عليها، فإذا استمر الدم بعدها وجب الرجوع فيما سبق إلى الوظائف المقررة من العادة أو التمييز أو اقراء النساء أو التحيض بالعدد. لأنه موقوف على تمامية إطلاق أدلة الوظائف المذكورة بنحو يشمل أول الدم، و قد عرفت المنع عنه هنا، كما سبق فى بقية الوظائف.

على أن ظاهر مضمّر سماعه و موثق الخزاز و مرسله يونس بيان الوظائف الفعلية التي يعمل عليها حين خروج الدم، لا الواقعية التي ينكشف لزوم العمل عليها من أول الأمر، كما سبق نظيره في بعض الوظائف المتقدمة. فراجع ما سبق فيها فإن له نفعاً في المقام. فلا مخرج عما ذكرنا.

و حيث ظهر ما ينبغي العمل عليه فالمناسب النظر في بقية الأقوال على تداخلها و اضطرابها.

الأول: التخيير بين التحيض في كل شهر بستة أيام أو سبعة و التحيض في شهر عشرة أيام و في آخر بثلاثة،

و لعله المعروف بين الأصحاب، و عن شرح المفاتيح أنه المشهور.

و هو يبنى على العمل بمرسله يونس و موثقى ابن بكير مع تنزيلهما على التحيض بالعشرة و الثلاثة على التعاقب بنحو الاستمرار. بدعوى: أن المرسله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٣

...

و الموثقين و إن كانت ظاهرة في تعيين ما تضمنته، إلا أنه لا بد من البناء على التخيير بينهما إما لأنه مقتضى الوظيفة في المتعارضين، كما يظهر من المبسوط، أو للجمع به عرفاً بين النصوص في المقام، كما قد يظهر من الخلاف و صرح به في الجواهر. وفيه: أولاً: أنه لم يثبت كون الوظيفة في المتعارضين التخيير، بل العمل على أصالة التساقط، كما لم يتضح كون الجمع به في المقام عرفياً، مع ظهور كل منهما في التعيين و عدم الجامع الارتكازي بين الطرفين.

و مجرد تقاربهما في قدر التحيض في مجموع الشهرين - بناء على ما فهموه من الموثقين - لا يوجب تقارب مضمونيهما، لتعلق الغرض بمقدار التحيض في كل شهر شهر. فما في النهاية و التذكرة من أن الروايتين متقاربتان، غير ظاهر. و من هنا كان الظاهر أن الجمع المذكور تبرعى بلا شاهد.

و هو لا - ينافى ما سبق منا من تنزيلها على بيان أحد الأفراد أو أفضلها، لأن ذلك إنما كان بضميمة مضمّر سماعه و موثق الخزاز الصالحين عرفاً لأن يكونا شاهد جمع في المقام. و مقتضاهما التخيير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، لا خصوص ما تضمنه الموثقان و المرسله.

و ثانياً: أنه لا اشعار في موثقى ابن بكير بكون التحيض بالعشرة و الثلاثة على التعاقب بنحو الاستمرار مع مسيس الحاجة إلى التنبيه إلى ذلك و تأكيده، لمخالفته للمتعارف في مزاج المرأة من تقارب حيضها في الشهور، بل ظاهرهما - كما ذكره غير واحد - اختصاص التحيض بالعشرة بأول الدم مع الاستمرار على التحيض بالثلاثة بعد ذلك، كما هو مقتضى إطلاق الذيل فيهما، و لا سيما الثاني المصرح فيه بالتحيض بالثلاثة مع دوام الحيض بعد بيان التحيض بها في المرة الثانية.

ولا - وجه مع ذلك لما في الجواهر من حمل ذكر العشرة في الدور الأول على المثال. و مثله ما ذكره من إمكان استفادة ذلك من مضمّر سماعه و موثق الخزاز، لما سبق من قوة ظهورهما في خلافه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٤

...

و كذا ما ذكره هو و غيره من عدم القول بالفرق بين الدور الأول و غيره، فإنه - لو تم في نفسه، و غض النظر عن عدم التعويل عليه ما لم يرجع إلى القول بعدم الفرق - إنما ينفع لو كان الموثقان ساكتين عن حكم بقية الأدوار، أما حيث كانا دالين على الفرق بينها كان

لازمة إهمالهما، لا الاستدلال بهما على خلاف ظاهرهما.

و ثالثاً: أن الدليل في المقام لا ينحصر بالمرسلة و الموثقين، بل سبق الاستدلال بمضمر سماعه و موثق الخزاز، و أن مقتضى الجمع العرفي تنزيل بقية النصوص عليهما دون العكس.

ثم إن جملة منهم خيروا في الشق الأول بين الستة و السبعة، كما في الخلاف و النافع و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و محكى نهاية الأحكام و البيان و اللعة و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها.

و كأنه لما تضمنته مرسلة يونس من اشتمال سنة النبي صلى الله عليه و آله في قصة حمته على التخيير المذكور.

لكن قد يستشكل فيه بأنه لا يناسب اقتصار الإمام عليه السلام في بقية الفقرات على السبعة، و لا سيما الأخيرة المتضمنة للتشبيه بقصة حمته.

و أما قوله عليه السلام: «أقصى وقتها سبع و أقصى طهرها ثلاث و عشرون» فهو لا يدل على عدم الاختصاص بالسبعة و وجود مرتبة دونها، لأنه لا يناسب كون الثلاث و العشرين أقصى طهرها، فلا بد من كونه مسوقاً لبيان مقدار الحيض و الطهر لا بيان أكثرهما.

و من هنا احتمل بعضهم كون ذكر الستة و هما من الراوى. و لعله لذا اقتصر على السبعة في المبسوط و الاقتصاد و النهاية و الوسيلة و الشرائع و القواعد و الإرشاد و محكى الجمل و العقود و المذهب و الإصباح و التبصرة، و في كشف اللثام نسبته للأكثر.

اللهم إلا أن يقال: احتمال كون ذكر الستة و هما من الراوى بعيد جداً بلحاظ ذكر ما يناسبه من الطهر. و كذا شكه و تردده فيما قاله الإمام عليه السلام لا يناسب اقتصاره

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٥

...

على السبع في بقية الفقرات.

بل الأقرب كون اقتصار الإمام عليه السلام على السبعة لأنها أحد طرفي التخيير أو أفضلهما، و لا سيما مع ظهور اضطراب الفقرة المتقدمة، لأن التعبير بالأقصى لتحديد المقدار غير مألوف.

نعم، الإنصاف عدم خلو الحديث عن الإشكال، و الاحتياط بالاقتصار على السبعة.

كما أنهم اختلفوا في الشق الثاني بين من صرح بجواز تقديم كل من العشرة و الثلاثة - كما في الروض و الروضة - و من أطلق - كما في الشرائع و النافع و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعة و جامع المقاصد و محكى نهاية الأحكام و التبصرة و البيان و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها - و من صرح بتقديم الثلاثة - كما في الخلاف و المبسوط - و من صرح بتقديم العشرة - كما في الاقتصاد و النهاية و الوسيلة و عن الجمل و العقود و المذهب و الإصباح - و هو المناسب للموثقين بناء على دلالتها على استمرار التعاقب، كما لا يخفى.

بل لا إشكال ظاهراً نصاً و فتوى في وجوب التحيض في أول الدم بالعشرة إما واقعاً - كما ذكرنا - أو ظاهراً لاحتمال انقطاع الدم عليها - كما يظهر منهم - فالتحيز معه في الشهر الثاني بالعشرة أيضاً بعيد جداً. و من ثم قد ينزل كلام من أطلق على لزوم البدء بالعشرة. فلاحظ.

الثاني: وجوب الاقتصار على الستة و السبعة

و جعله في التذكرة الأشهر.

و كأنه لمرسلة يونس مع طرح بقية النصوص، أما موثقاً ابن بكير فلما في المنتهى من أن ابن بكير فطحي، و لم يسند الثاني إلى إمام،

أو لما في الرياض من ظهورهما - كما تقدم - في التحيض بال عشرة في الشهر الأول فقط ثم بالثلاثة لا غير و لم يعرف القول بذلك إلا عن الاسكافي مع انه حكى عنه القول بالتحيض بالثلاثة لا غير. فهما شاذان لا تكافئان المرسله. و على تقدير التكافؤ فالجمع بالتخير بلا شاهد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٦

...

و أما مضمر سماعه و موثق الخزاز فلما في الرياض أيضا. قال: «و في التمسك بهما مع أعميه الثاني في مقابل المرسل المتقدم المعتضد بالشهرة و الإجماع المحكى إشكال.

و إن تأيد باختلاف الأخبار في التحديد».

لكن فطحيه ابن بكير لا تقدح في روايته بعد نصهم على وثاقته، بل هو من أصحاب الإجماع و لا سيما مع ظهور اعتماد الأصحاب عليها، فقد ادعى في الخلاف الاتفاق عليها في المقام.

كما لا يقدح عدم اسناد الثاني للإمام بعد ظهور حاله و حال الأصحاب في كونه رواية عنه. و ظهور الموثقين فيما ذكره و إن تم إلا أن عدم القول به - لو تم - لا يوجب شذوذهما بعد قرب حملهما على التخير بالنحو الذي يقتضيه مضمر سماعه و موثق الخزاز اللذان يمكن تنزيل المرسله عليهما أيضا، و لا يستحكم التعارض بينهما و بينهما، لينظر في الترجيح.

نعم، لو بنى على التخير بين خصوص مفاد الموثقين و المرسله أشكال بما ذكره من عدم الشاهد، نظير ما تقدم منا.

ثم إنهم اختلفوا بين من اقتصر على الستة - كما حكاه في السرائر و المنتهى قولاً - و حكى عن الموجز الحاوى في غير الدور الأول، حيث تحيض فيه بعشرة - و من اقتصر على السبعة - كما في الرياض و المستند و قد يحمل عليه ما في النهاية و حكاه في السرائر و المنتهى قولاً، و حكى عن التلخيص و مجمع الفائده و البرهان و شرح المفاتيح و السيد الطباطبائي - و من ردد بين الأمرين - كما في التذكرة و المنتهى و محكى التحرير - على تفصيل يأتي.

و كأن وجه الأول: أن اضطراب المرسله، إما لما سبق من التدافع بين صدرها و ذيلها، أو لما يأتي من دعوى امتناع التخير بين الأقل و الأكثر في المقام ملزم بالاعتصار على الأقل، لأنه المتيقن.

لكن التدافع بين صدرها و ذيلها ليس بنحو يوجب الشك في السبعة، بل في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٧

...

الستة، كما سبق و التخير بين الأقل و الأكثر غير ممتنع، كما يأتي.

و لو تم فكون الستة متيقنه لا - يقتضى الاقتصار عليها بل الاحتياط في اليوم السابع بعد عدم الرجوع فيه لاستصحاب الحيض، لعدم إحرازه سابقاً لا - وجدانا و لا - تعبداً، لظهور المرسله في كون التحيض بالعدد محض تعبد بأحكام الحائض من إحراز الحيض، و لا لاستصحاب عدمه، لعدم اليقين به إلا قبل زمان التحيض بالعدد، و حيث يمتنع التعبد به حال التحيض بالعدد، لمنافاته له، يمتنع بعده، لا ابتناء الاستصحاب على التعبد باستمرار المتيقن، لا بوجوده في الزمان اللاحق و إن كان منفصلاً عن زمان اليقين، و بنحو الطفرة.

اللهم إلا أن يقال: ظهور أدلة التحيض بالعدد في محض التعبد بأحكام الحائض من دون إحراز الحيض لعله بلحاظ عدم قيام الأماره على تعيين الحيض الواقعي به، نظير ما تقدم في الاستظهار في التنبيه الرابع من تنبيهات الكلام في وجوبه، فلا - ينافي إحراز حيضيه الثلاثة أيام أقل الحيض بضميمة أصالة كون الحيض في كل شهر مرة التي يظهر من هذه النصوص الجرى عليها، و حيضيه ما زاد

عليها بالاستصحاب، ما لم يصل إلى عدد لا يجوز تجاوزه. ولازم ذلك التحيض بالسبعة لو فرض التردد بينها وبين الستة، كما تقدم. إلا أن يتم ظهور المرسل في التردد بينهما، فيتعين العمل عليه.

نعم، صرح في المعبر وغيره من أهل القول الأول بأن التردد بين الستة والسبعة راجع للتخير بينهما. عملاً بظاهر دليله. وصرح في المنتهى بامتناع التخير في اليوم السابع بين وجوب الصلاة وعدمه، إذ لا تخيير في الواجب، فلا بد من تنزيل الدليل على الرد إلى اجتهد المرأة فيما يغلب على ظنها أنه أقرب إلى عاداتها أو عادة نساؤها أو ما يكون أشبه بلونه، ونحوه عن نهاية الأحكام، وظاهر التذكرة التردد بين الوجهين.

وقد حاول في المعبر وغيره دفع محذور التخير في الواجب بثبوت التخير بين القصر والتمام في بعض الموارد. وبأن التخير إنما هو البناء على أحد الأمرين من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٨

...

الحيض وعدمه فيثبت حكمه تبعاً لذلك لا التخير في نفس الحكم ابتداءً. وكلاهما كما ترى، لأن التخير بين القصر والتمام تخيير في أطراف الواجب، للتباين بين القصر والتمام، لا في أصله، كما في المقام. كما أنه لا إشعار في النص بتوقف حكم الحيض وعدمه على البناء على أحد الأمرين في مرتبة سابقة. فالأولى في دفع المحذور المذكور أن يقال: إنه قد يتم لو كان التخير واقعياً، لا في مثل المقام مما يكون التخير فيه طريقاً لرجاء تحصيل الواقع الذي لا-تخير فيه، إذ لا-محذور في التخير في مراعاة أحد الاحتمالين، كما تقدم نظيره عند الكلام في مقدار الاستظهار.

على أن الحمل على الرد إلى اجتهد المرأة بعيد جداً عن ظاهر النص، وعن حال المبتدأة التي لم تسبق بشيء يوجب لها الظن بالحال. وكذا عن حال الدم المفروض في النص كونه بلون واحد. نعم، قد لا-يبعد عن حال أقراء نساؤها، إلا-أن المناسب له اختيار ما هو الأقرب إليهن وإن كان أقل من الستة أو أكثر من السبعة، فاقتصار النص على العددين لا يناسب النظر إليهن جداً.

الثالث: الاقتصار على التحيض بعشرة في شهر وثلاثة في آخر،

إما مع تقديم العشرة-كما حكاه في السرائر والمنتهى قولاً، ويظهر من الاستبصار-أو مع تقديم الثلاثة-كما حكاه فيهما أيضاً قولاً، وفي مفتاح الكرامة أنه المنقول عن القاضي-ويبتنى على العمل بموثقى ابن بكير بعد تنزيلهما على استمرار التعاقب بين الثلاثة والعشرة، وإهمال مضامين بقية النصوص.

ولعله لما في الاستبصار من تنزيل مضمرة سماعاً على التحيض بالأكثر في شهر وبالأقل في آخر-وهو يجري في موثق الخزاز-وتنزيل مرسله يونس على ما يصيب كل شهر تقريباً على تقدير العمل بما تضمنه الموثقان. أو لطرح النصوص المذكورة، لضعف سندها، لما أشرنا إليه آنفاً في المضمرة والموثق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٧٩

...

وأما المرسله فلإرسال أو لما ذكره في المعبر من أن راويها عن يونس محمد بن عيسى، وقد حكى الصدوق عن ابن الوليد أنه لا

يعمل بما ينفرد به محمد بن عيسى عن يونس.

لكن سبق أن الموثقين لا يدلان على استمرار التعاقب بين الثلاثة والعشرة، وأن تنزيل المضمرة والموثق على ذلك بعيد جدا. و أضعف منه تنزيل المرسلة عليه، حيث لا يناسب ورودها لبيان الوظيفة التي يعمل عليها، بل هو خلاف المقطوع به منها. كما تقدم حجية المضمرة والموثق ومراسيل يونس، خصوصا هذه المرسلة التي رواها عن غير واحد، وعمل بها الأصحاب، بل ادعى في الخلاف الإجماع عليها.

واستثناء ابن الوليد ما ينفرد به محمد بن عيسى عن يونس قد عقب عليه النجاشي بقوله: «رأيت أصحابنا ينكرون هذا القول ويقولون: من مثل أبي جعفر محمد بن عيسى... قال أبو عمرو: قال القتيبي: كان الفضل ابن شاذان رحمه الله يحب العبيدي ويثنى عليه ويمدحه ويميل إليه ويقول:

ليس في أقرانه مثله. وبحسبك هذا الثناء من الفضل».

وملاحظة مجموع ما ورد في ترجمة الرجل تشهد برفعه مقامه، كما صرح به النجاشي وغيره. ولا مجال لإطالة الكلام في ذلك.

الرابع: التحيض في كل شهر ثلاثة أيام،

كما حكى في التذكرة والمنتهى ومحكى السرائر قولاً، وحكاة في المدارك عن ابن الجنيد، وفي المعتبر أنه الوجه، وقواه في المدارك ومحكى المفاتيح.

لكن حكى عنهما استثناء الدور الأول للمبتدئة فتحيض فيه بعشرة. ولعله مراد الكل، لما سبق من ظهور النصوص والفتاوى في التحيض بها في أول الدم، ولو لاحتمال عدم تجاوز الدم عنها، وهو الذي حكاه غير واحد عن ابن الجنيد. فيناسب موثقي ابن بكير، بناء على ما سبق من ظهورهما في ذلك، ويتنى على مضامين بقية النصوص، لضعفها أو لتنزيلها على ذلك، على ما تقدم منشؤه ودفعه.

بل استشكل في المعتبر في الموثقين أيضا بأن ابن بكير فطحى، وإنما يقتصر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٠

...

على الثلاثة لأنها المتيقن. لكن سبق في مناقشة القول الثاني أن اليقين بجواز التحيض بمقدار خاص لا يقتضى الاقتصار عليه، بل مقتضى الأصل الاحتياط في الزائد ما لم يكن محكوما للأدلة، وقد عرفت مفادها.

الخامس: التخيير بين السبعة والثلاثة،

كما عن الجامع، عملاً بالرواية واليقين.

وكان الأولى له إبدال اليقين بموثقى ابن بكير بعد استثناء الدور الأول، كما يظهر مما سبق.

وأضعف منه ما قد يظهر من المعتبر من توجيه السبعة - بعد تضعيف المرسلة - بأنها الغالب في حيض النساء. لوضوح عدم حجية الغلبة. وكيف كان، فيظهر ضعف هذا القول مما تقدم.

السادس: أنها تعد عشرة حيضا وعشرة طهرا حتى تعتقد لها عادة،

كما عد قولاً لبعض أصحابنا في السرائر والمنتهى، ونسب في كلام غير واحد للغنية. وقد تقدم التشكيك في قوله بذلك في التنبيه

الأول من مبحث الرجوع للتمييز.

و لو تم فظاهر كلامه إهمال جميع وظائف المستحاضة غير العادة و انحصار دليله بقاعدة الإمكان، لكن سبق قصورها عن الدم المستمر، مع أنها محكومة لنصوص المقام و غيرها من نصوص وظائف المستحاضة.

السابع: التحيض بعشرة في كل شهر،

كما حكي قولاً في المعتبر و التذكرة و المنتهى، مستدلاً عليه في الأول بقاعدة الإمكان. لكن مقتضاها القول السابق، مع ما سبق من قصورها عن الدم المستمر.

كما لا مجال للاستدلال عليه بالاستصحاب بعد العلم بوجوب التحيض في الجملة بالنظر للنصوص المختلفة و كلمات الأصحاب. لما سبق في القول الثاني من المنع من جريانه بلحاظ التحيض التعبدى، لعدم سبق اليقين بالحيض معه. إلا أن يكون المراد به أن أكثر ما يجوز التحيض به العشرة، و إن جاز التحيض بما دونها، كما قد يناسبه نسبته للصدوق و السيد (قدس سرهما) في كلام بعضهم، فيرجع إلى المختار الذى سبق الاستدلال عليه.

هذا و قد عدّ في مفتاح الكرامة من أقوال المقام أنها تدع الصوم و الصلاة كلما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨١

...

رأت الدم و تفعلهما كلما رأت الطهر. لكنه خارج عن محل الكلام الذى هو فرض استمرار الدم، و إنما يتجه مع تقطعه الذى يأتى الكلام فيه بعد ذلك إن شاء الله تعالى.

بقى شيء: و هو أنه قال في التذكرة: «إذا رددناها إلى الأقل فالثلاثة حيض ييقين، و ما زاد على العشرة طهر ييقين، و ما بينهما هل هو طهر ييقين أو مشكوك فيه يستعمل فيه الاحتياط؟ للشافعية قولان... و إن رددناه [رددناها. ظ] إلى الست و السبع فالأقل حيض ييقين، و الزائد على الأكثر طهر ييقين، و ما زاد على الأقل إلى الست و السبع هل هو حيض ييقين أو مشكوك فيه؟ للشافعية قولان... و فيما زاد على الست و السبع إلى العاشر قولان. و كلا القولين في التقادير عندى محتمل».

بل قال في المنتهى في حكم الناسية: «لو اتفق لها ذلك في رمضان قضت صوم عشرة احتياطاً. و كذا المبتدأة و المضطربة، قاله علماؤنا. و الأقرب عندى أنها تقضى أحد عشر يوماً».

و كأن ما ذكره أخيراً يبتنى على احتمال ابتداء الحيض في أثناء النهار، فلا تتم العشرة إلا في اليوم الحادى عشر.

لكن لا يخفى أن التحيض بمقدار خاص حيث كان من جهة النص الذى تضمنه - كما جرى عليه هو «قدس سره» - فالمتعين إجراء أحكام الحيض لا غير في تمام المقدار الذى تضمنه و أحكام الطهر لا غير فيما زاد عليه، لظهورها في تحديد التحيض و الاقتصار فيه على القدر الخاص تعبداً، بل هو صريح أكثرها، فيوجب الاحتياط مع ذلك إلغاء للعمل بالنصوص في الحقيقة.

و ما يظهر منه من الإجماع على ذلك في الصوم لم أعثر على مصرح به و لا - يناسب كلماتهم في المقام. فلا مجال للخروج به عن ظاهر الأدلة. إلا أن يريد بيان كيفية الاحتياط و إن لم يكن لازماً، فلا إشكال عليه. لكنه خلاف ظاهر كلامه.

نعم، لو كان أصل التحيض معلوماً من جهة النصوص دون مقداره لاختلافها فيه اتجه وجوب الاحتياط فيما زاد على المتيقن، لما سبق في القول الثاني من عدم جريان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٢

و إن كانت السبعة أحوط و أفضل (١)،

استصحاب الحيض ولا عدمه حينئذ. وقد تقدم في المسألة الثانية الكلام في وجه وجوب الاحتياط في مثل ذلك وفي كفيته. هذا و يأتي من المنتهى في الفرع الثالث عشر من فروع كفارة وطء الحائض ما يناسب ذلك.

(١) أما كونها أفضل فلعلة للتعبير في المرسلة بالسنة الذي هو أظهر في خصوصيتها في الرجحان من مجرد الأمر بالثلاثة في موثقى ابن بكير. بل قد يحمل الأمر فيهما على محض الترخيص لبيان أدنى المراتب السائغة، حيث لا- يبعد كونه أقرب عرفا من الحمل على الاستحباب التخييري، فلا تكون الثلاثة مستحبة أصلا.

كما أنه لو تم اشتغال المرسلة في بيان السنة على التخيير بين الستة والسبعة فلا يبعد ظهور اقتصار الإمام عليه السلام في بقية الفقرات على السبعة في أفضليتها من الستة.

و أما كونها أحوط من بقية المراتب فلاحتمال عدم حجية مضمهر سماعه و موثق الخزاز، لضعفهما أو الإعراض عنهما، أو إجمالهما أو تنزيلهما على ما يناسب غيرهما على ما سبق. فلا يبقى إلا المرسلة و موثق ابن بكير. و مما سبق في المرسلة يتضح وجه كون السبعة أحوط من الستة.

نعم، لم يتضح وجه كونها أحوط من الثلاثة، لأنه إن فرض استحكام التعارض بين المرسلة و الموثقين لزم التساقط فيفتقر كل منهما للدليل، أو التخيير من دون وجه لأولوية السبعة، و كذا لو جمع بينها وبينهما بالتخيير.

اللهم إلا أن يدعى رجحان المرسلة بالشهرة، لرواية يونس لها عن غير واحد.

و إن كان لا يخلو عن إشكال. فتأمل.

و مما سبق يظهر كون السبعة أفضل على جميع الأقوال المتضمنة كونها طرفا للتخيير. لكن في المسالك و الروضة أن الأفضل لها اختيار ما يوافق مزاجها، فتأخذ ذات المزاج الحار السبعة و البارد الستة و المتوسط الثلاثة و العشرة. و لا يخفى عدم نهوض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٣

...

ذلك بإثبات الأفضلية شرعا، لا على القول المذكور و لا على بقية الأقوال المتضمنة للتخيير في الجملة، فضلا عن أن يخرج به عما ذكرناه من الوجه في أفضلية السبعة.

إلا أن يريد الأولوية بلحاظ الأقربى لإصابة الواقع، التي هي مرتبة من مراتب الاحتياط الحسن عقلا. على أنه لا يتم في الثلاثة و العشرة، لما أشرنا إليه آنفا من مخالفته للمعارف في مزاج المرأة من تقارب حيضها في الشهور.

بقي في المقام أمور..

الأول: صرح في جامع المقاصد و الروض و الروضة و المدارك و محكى الموجز بأن الأولى لها جعل العدد الذي تختاره في أول أيام الدم،

و إن لم يكن لازما، و نسبه في الحقائق لتصريح الأصحاب، كما صرح بعدم لزومه و أنها مخيرة في وضعه حيث شاءت من أيام الدم في المنتهى و المسالك و محكى المعتمد و الإصباح و التحرير و الجعفرية و شرحها، و هو ظاهر القواعد.

بل قد يظهر من المبسوط، حيث ذكر في الناسية لعدد عاداتها و وقتها أنها تحتاط في تمام الدم. ثم قال: «و لا يمكن أن تطلق هذه على مذهبنا، إلا على ما روى أنها تترك الصوم و الصلاة في كل شهر سبعة أيام و تصوم و تصلى فيما بعد. و تكون مخيرة على هذه الرواية في السبعة الأيام من أول الشهر و أوسطه و آخره».

لظهوره في أن مقتضى إطلاق الرواية التخيير، فيجرى في المبتدأ و المضطربة و لا يختص بالناسية.

و لعله إليه يرجع ما في المنتهى من الاستدلال بعدم الرجح في حقها، لأن عدم الترجيح إنما ينفع في التخيير مع الإطلاق. ويشكل بأنه لا ريب في ظهور جملة من نصوص المقام و غيرها في لزوم التحيض بعشرة من أول الدم و لو ظاهرا لاحتمال انقطاع الدم عليها، كموثقي ابن بكير من نصوص المقام، و قوله عليه السّلام في موثق سماعة فيمن ترى الدم أول حيضها فيختلف عليها في الأشهر: «فلها أن تجلس و تدع الصلاة ما دامت ترى الدم ما لم يجز مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٤

...

العشرة» (١)، و قوله عليه السّلام في مرسله يونس القصيرة: «عدت من أول ما رأيت الدم الأول و الثاني عشرة أيام ثم هي مستحاضة...» (٢). كما أنه مقتضى قاعدة الإمكان بضميمة الاستصحاب. بل الظاهر عدم الإشكال في ذلك بينهم. و قد سبق منا بقاؤها على ذلك و عدم عدولها عنه بظهور استمرار الدم، و أن وظائف المستحاضة تبدأ من الدور الثاني. و أما لو فرض البناء على ما هو ظاهرهم و صريح بعضهم من العدول عن ذلك بظهور استمرار الدم، لعموم دليل وظائف المستحاضة، و منها التحيض بالعدد، للدور الأول، المقدم على عموم التحيض بالعشرة في أول الدم، و الملزم بحمله على التحيض بها ظاهرا لاحتمال الانقطاع عليها، فحيث كان التنافي بين أدلة التحيض بالعدد و أدلة التحيض بالعشرة في أول الدم مختصا بمقدار التحيض، لزم الاقتصار عليه في الخروج عن أدلة التحيض بالعشرة في أول الدم، و إعمالها في الوقت، فليس لها أن تجعل العدد في غير العشرة الأولى.

كما يلزم جعله من أولها - لا - من أثنائها بنحو ينتهي بها - لأنه أظهر عرفا في الجمع بين الدليلين. و لا - أقل من كون حيضه الأول مقتضى قاعدة الإمكان، من دون أن تنافيا في ذلك أدلة التحيض بالعدد. هذا في الدور الأول، و أما بقية الأدوار فإن قلنا بقصور نصوص التحيض بالعدد عن الدور الأول، و أن مبدأ إعمالها الدور الثاني فالمنصرف منها بقرينة ارتكاز أن الحيض في كل شهر مرة - كما تضمنته بعض النصوص «٣» - أن مبدأ إعمالها بمضى شهر من رؤية الدم، بل هو صريح قوله عليه السّلام في موثق ابن بكير: «ثم تصلي عشرين يوما فإن استمر بها الدم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام» (٤) و في موثقة الآخر: «فمكثت تصلي بقيه شهرها، ثم تترك الصلاة في المرة الثانية أقل ما تترك امرأة الصلاة» (٥).

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٥

...

و إن قلنا بشمولها للدور الأول فالأمر أظهر، للتصريح في مرسله يونس و الموثقين بأنها تصلي تمام الشهر ثم تتحيز. و ما قد يظهر من المنتهى من حمله على ما يعم الصلاة في طرفي الشهر أو في أوله. بعيد جدا بل لا يناسب العطف بالفاء و «ثم» في بعض الفقرات.

و منه يظهر الحال في بقية الأدوار، و أن مبدأ التحيض في كل مرة بمضى شهر من مبدأ التحيض في سابقتها. و لبعض ما ذكرنا قَرَب لزوم جعل العدد في أول الشهر في التذكرة و كشف اللثام، بل قد يكون هو المنصرف ممن أطلق، لما ذكرناه في وجه انصراف النصوص.

هذا و في العروة الوثقى: «الأحوط أن تختار العدد في أول رؤية الدم، إلا إذا كان مرجح لغيره» و لم يتضح مراده بالمرجح لغير الأول. بل مقتضى ما ذكرنا عدمه، كما أنه مقتضى إطلاق التخيير لو تم. إلا أن يريد تجدد التمييز، حيث لا إشكال في الرجوع إليه، لما دل على تقدمه على التحيض بالعدد. لكنه خارج عن محل الكلام من التحيض بالعدد. و كذا تجدد عادة الأقارب، بناء على الرجوع إليها في الوقت.

و أظهر منه الاطلاع عليها مع سبق انعقادها و الجهل بها، حيث قد يدعى لزوم تدارك التحيض السابق لو كان على خلافها، عملاً بإطلاق دليلها، و إن كان لا يخلو عن إشكال. فتأمل.

ثم إنه بناء على التخيير فقد صرح في جامع المقاصد و الروض باختصاصه بالشهر الأول، فتجرى في بقية الشهور على ما يناسبه، مع اعترافه في الأول بإطلاق كلام الأصحاب. و قد علل فيهما بعد اختلاف زمان الحيض، و لأن ذلك بمنزلة العادة.

لكن في الروض: «مع احتمال بقاء التخيير للعموم، لأن العادة تتقدم و تتأخر».

و فيه: أن احتمال تقدم العادة و تأخرها لا يعتد به في مستمرة الدم. فالأولى الجواب بعدم الدليل على كون التحيض بالعدد بمنزلة العادة، و عدم كفاية استبعاد التقدم و التأخر - لو تم - في الخروج عن عموم التخيير.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٦

...

نعم، الظاهر عدم تمامية عموم التخيير، لأن النصوص لو كانت قاصرة عن تعيين أول الدم فهي صريحة في لزوم التطابق بين الشهور، للتنصيص فيها على مقدار الصلاة في كل شهر بعد التحيض، كما سبق.

كما أنه صرح غير واحد ممن ذهب للتخيير بأنه لا اعتراض للزوج في ذلك.

و الوجه فيه: ظهور الأدلة في كون الاختيار لها، و قصور أدلة وجوب تمكين الزوج من الوطء عن إلزامها باختيار ما يوافقه، لاختصاصها بغير حال الحيض، فيكون اختيارها رافعا لموضوع الوجوب المذكور تعبدا، كما لعله ظاهر.

فما ذكره في العروة الوثقى من وجوب إطاعة الزوج، في غير محله كاستدلال سيدنا المصنف قدس سره له بعموم وجوب إطاعته. و منه يظهر أنه لا اعتراض له على اختيارها في مقدار التحيض.

الثاني: بناء على التخيير لها في مقدار التحيض

بالنحو الذي ذكرناه أو غيره فقد صرح في جامع المقاصد و الروض و المسالك بأن التخيير ابتدائي، فإذا اختارت عددا جرت عليه في بقية الشهور. مستدلا عليه في الأول بنظر ما تقدم منه في وجه كون التخيير في الوقت ابتدائيا، من بعد اختلاف مرات الحيض عددا، و أن ذلك قائم مقام العادة للمعتادة.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٣٨٦

و يظهر الإشكال فيه مما سبق. فلا مخرج عن إطلاق أدلة التخيير الظاهر في الاستمرار عليه. و هو مقتضى إطلاق كلام الأصحاب، كما

اعترف به قدس سره.

نعم، بناء على التخيير بين الستة أو السبعة أو الثلاثة في شهر وعشرة في آخر لو اختارت الشق الثاني لزمها الجرى عليه في شهرين، ولا يجوز لها أخذ الثلاثة أو العشرة في شهر والستة أو السبعة في الثاني، لخروجه عن أطراف التخيير المنصوصة، كما لعله ظاهر.

الثالث: لا يبعد كون الشهر الحيضي لمستمرة الدم هو الشهر الهلالي،

كما صرح به في الروض، وهو ينقص تارة ويتم أخرى، لا الثلاثين يوما، لأن مقتضى الجمود على مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٧

...

عبارة النصوص المتضمنة لبيان مقدار التحيض و الصلاة و إن كان هو الثاني، إلا أن الأول هو الأنسب بوضع الحيض، حيث يقرب معه تنزيل النصوص المتضمنة للثلاثين على الجرى على مقتضى الأصل في الشهر. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال. ولذا احتمل المحقق جمال الدين الخوانساري في حاشيته على الروضة اعتبار الثلاثين. فتأمل جيدا.

الرابع: قال في الدروس بعد الحكم برجوع المبتدأة والمضطربة إلى التمييز ثم الروايات:

«و هل تستظهران إذا رجعتا إلى ذلك بما استظهرت به المعتادة؟ الظاهر:

نعم» و في جامع المقاصد: «إذا لم ينقطع الدم على العدد الذي تحيضتا به هل تستظهران كذات العادة بيوم أو يومين؟ الظاهر: نعم». و لم أعر عاجلا على من وافقهما في ذلك. كما لم يتضح الوجه فيه عدا إطلاق بعض نصوص الاستظهار، ففي صحيح البزنطي عن أبي الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عن الحائض كم تستظهر؟ فقال: تستظهر بيوم أو يومين أو ثلاثة» (١) و في خبر زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: المستحاضة تستظهر بيوم أو يومين» (٢).

و يشكل الأول - مضافا إلى أن ظاهر الحائض فيه من يحرز حيضها دون من تحيض تعبدا، كما في المقام - بأنه وارد لبيان قدر الاستظهار مع المفروغية عن مشروعيتها، فلا إطلاق له في أصل مشروعيتها، لينفع فيما نحن فيه.

كما يشكل الثاني - مضافا إلى ضعف سنده - بأن تشريع الاستظهار لما لم يكن لبيان مقدار جلوس المستحاضة، بل لبيان مقدار احتياطها زائدا على الجلوس اللازم عليها طبعاً، فلا بد من أخذ أصل الجلوس اللازم عليها في موضوعه مفروغا عنه، و كما يمكن أن يكون الملحوظ مطلق الوظائف المشروعة لها في تمام المراتب يمكن أن يكون الملحوظ الجلوس في العادة المفروغ عن مشروعيتها فيه.

و من هنا لا يبعد كونه واردا لبيان مقدار الاستظهار بعد المفروغية عن تشريعه،

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٨

و أما إذا كانت مضطربة غير مستقرة العادة فالأحوط وجوبا لها الجمع بين الوظيفتين أعنى الرجوع إلى عدد الأقارب (١)

كالصحيح، لا لبيان تشريعه و مقداره معا. و لعله لذلك أهمل الأصحاب الكلام فيه لغير ذات العادة، بنحو قد يظهر في اختصاصه بها،

و إن سبق تشريعه مع الجلوس بأقراء النساء للموثق. فلاحظ.

على أنه لا يبعد انصراف إطلاق الاستظهار لو تم عما نحن فيه، لأنه لما كان عبارة عن الاستيثاق و الاحتياط في احتمال الحيض كان تشريعه مسانخا لتشريع التحيض بالعدد الذي سبق أنه لا يبتنى على إحرازه، و ليس كتشريع حجية العادة أو التمييز، فلا يحسن تشريعه معه، بل يكتفى عنه بتكثير أيام التحيض بالعدد.

و من ثم كان تحديد التحيض بالعدد ظاهرا جدا في عدم التحيض بما زاد عليه استظهارا، و ليس هو كتشريع الرجوع للعادة أو التمييز. و لو فرض تمامية إطلاقه و شموله له لزم الخروج عنه بمرسله يونس و موثقى ابن بكير المصرح فيها بأنها تصوم و تصلى بعد التحيض بالعدد المذكور فيها.

[حكم المضطربة]

(١) حيث كان تعيينه ظاهر جماعه و صريح آخرين ممن يظهر منه أو صرح بعموم المبتدأه لمن اضطرب حيضها، الذي ادعى أنه المشهور، على ما تقدم التعرض له عند الكلام في معنى المبتدأه و المضطربة، خلافا لظاهر المعبر و المنتهى و صريح المختلف و غيره من تحيضها مع عدم التمييز بالعدد.

و الوجه في الأول: إطلاق قوله عليه السلام في موثق زرارة و محمد بن مسلم: «يجب للمستحاضة أن تنظر بعض نساءها فتقتدى بأقرائها، ثم تستظهر على ذلك بيوم» «١»، الذي لا ينافي الاقتصار على المبتدأه في مضمهر سماعه، لعدم وروده بلسان الحصر. بل قد يدعى أن قوله فيه: «و هي لا تعرف أيام أقرائها» مشعر بعله الحكم، فيتعدى

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٨٩

و العدد الذي تختاره مما ذكر (١). و أما الناسية لعادتها وقتا و عددا فترجع

منه للمضطربة. و إن كان الظاهر عدم صلوحه لذلك بعد وقوعه في كلام السائل.

و أما الاستدلال بإطلاق موثق أبي بصير الوارد في النساء «١». فيظهر مما سبق في رجوع المبتدأه لعادة نساءها أنه لا مجال له. كما لا مجال للاستدلال ببعض الوجوه الاعتبارية المتقدمة هناك.

فالعمدة فيه إطلاق الموثق المتقدم، الذي تقدم هناك دفع بعض المناقشات في الاستدلال به.

نعم، قد يقرب حمله على المبتدأه بأن المضطربة حيث ثبت مخالفتها قبل أن تستحاض لنساءها، فلا مجال لرجوعها لهن عند استحاضتها و اشتباه الحال عليها.

لكن استشكل فيه في الجواهر بأنه مجرد اعتبار لا يصلح مدركا للأحكام الشرعية. مع أنه لا يتم فيما إذا وافقت نساءها في المرة الأولى و استمر بها الدم في الثانية، و أنه وارد في المبتدأه المستمرة الدم لو خالف مقتضى تمييزها عادة نساءها في الأدوار الأولى ثم فقدت التمييز. و ما ذكره متين جدا.

و ليس رجوع مستمرة الدم لأقراء نساءها مع مخالفتها لهن قبل استمراره إلا كرجوعها لعادتها مع سبق مخالفتها لها في بعض الشهور بنحو لا ينتقض حكم العادة.

و لا يتضح الوجه في توقف سيدنا المصنف قدس سره مع ظهور كلامه في مستمسكه في اعتماد على الموثق و استضعافه للمناقشات التي وجهت إليه.

ثم إن ما سبق من الفروع المتعلقة برجوع المبتدأة لعادة نسائها- ومنها الاستظهار- جار في المضطربة، لأن بعض أدلتها وإن كان يخص المبتدأة إلا أن بعضها يعم المضطربة، كما يظهر بالتأمل فيها. فراجع.

(١) لأن بعض نصوص التحيض بالعدد وإن اختص بالمبتدئة وهو

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٠
إلى التمييز (١)،

مضمّر سماعه و موثق ابن بكير، إلا- أن الباقي يعم غيرها من أقسام المستحاضة، وهو موثق الخزاز و مرسله يونس، و الجمع بينهما بالتخير المذكور، كما يظهر مما سبق.

و يأتي في الناسية تمام الكلام في ذلك لاشتراكهما في الأدلة، مع التعرض لكلمات الأصحاب، لتردد المضطربة في كلماتهم بين من لم تعتد لها عادة و الناسية لعادتها.

فلاحظ.

هذا و لما كان العدد المذكور أعم من عادة الأقارب كان الأنسب التعبير عن كيفية الاحتياط بالترتيب بين عادة الأقارب و الرجوع للعدد، لا بالجمع بينهما.

نعم، لو لم نقل في التحيض بالعدد بالتخير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، بل بوجه آخر كان بين الأمرين عموماً من وجه و اتجه التعبير بالجمع.

[حكم الناسية الرجوع للتمييز]

(١) كما صرح به جمهور الأصحاب رضى الله عنهم، بل يظهر من جملة من كلماتهم المفروغية عنه، و ظاهر المنتهى و صريح المستند دعوى الإجماع عليه، بل في الثاني أن نقل الإجماع عليه متكرر، و نفى وجدان الخلاف فيه في الجواهر سوى ما يأتي من أبى الصلاح و الغنية و إن كان مقتضى إطلاق الدروس رجوع الناسية للعدد الخلاف في رجوعها للتمييز، لكنه في غير محله بعد وضوح دليل التمييز.

و من هنا لا يهم الكلام في دليله، بل في كيفية استفادته من الأدلة التي لا إشكال في دلالتها عليه في الجملة، لما يترتب على ذلك من الثمرات في جملة من الفروع.

فاعلم أنه سبق أن عمومات الرجوع للتمييز مخصصة بغير ذات العادة، و منها الناسية فلا بد في رجوع الناسية للتمييز من دليل خاص.

و دعوى: أن دليل التخصيص لما كان هو عمومات الرجوع للعادة و هي تقصر عن الناسية، لتعذر رجوعها لعادتها لزم بقاؤها تحت عمومات التمييز.

مدفوعة بأن تعذر رجوع الناسية لعادتها لا يوجب خروجها عن عموماته رأساً و بقاءها تحت عمومات التمييز، بل هو تعذر طارئ لا ينافي حجية العادة ذاتاً

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩١

...

على حيضية ما فيها واقعا و إن لم يمكن تعيينه عملا- بعموم حجيتها، و لذا قد يلتزم بحجية العادة مع العلم بمقتضاها إجمالا و مع تذكرها بعد مضي وقتها على خلاف مقتضى التمييز، مع وضوح أن حجيتها إجمالا أو بعد تذكرها فرع حجيتها على مؤداها بما له من حدود واقعية من أول الأمر بلحاظ عموم حجيتها، لا لدليل خاص يقتضى أحد الأمرين أو كليهما.

و من هنا كان رجوع الناسية للتمييز بالنظر لعموم الأدلة غير خال عن الإشكال.

نعم، لو كان التمييز حجة على تعيين العادة اتجه الرجوع إليه حينئذ مع نسيانها.

لكن من الظاهر أنه حجة على تعيين الحيض ابتداء في مقابل العادة في حق من لا ترجع إليها.

و كذا الحال في التحيض بالعدد، فإن مفاده التعبد بحكم الحيض فيه، لا- بأنه مقدار العادة، و يأتي في التحيض بالعدد ما ينفع في المقام.

فالعامة في ذلك مرسله يونس الطويلة، لظهور جملة من فقراتها في ذلك.

منها: ما يدل على اختصاص الرجوع للعادة بما إذا كانت معلومة عددا و وقتا، كقوله عليه السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله سن في الحيض ثلاث سنن يبين فيها كل مشكل لمن سمعها و فهمها حتى لا [لم] يدع لأحد مقالا فيه بالرأى.

أما إحدى السنن فالحائض التي لها أيام معلومة قد أحصتها بلا اختلاط عليها ثم استحاضت و استمر بها الدم و هي في ذلك تعرف أيامها و مبلغ عددها، فإن امرأة [... استحاضت] ... فأنت أم سلمة ... فسألت رسول الله صلى الله عليه و آله عن ذلك فقال:

تدع الصلاة قدر أقرائها ... هذه سنة النبي صلى الله عليه و آله في التي تعرف أيام أقرائها لم تختلط عليها ألا ترى أنه لم يسألها كم يوم هي ... و إنما سن لها أياما معلومة ما كانت من قليل أو كثير بعد أن تعرفها ... فهذه سنة التي تعرف أيام أقرائها » ... إلى أن قال عليه السلام:

«فجميع حالات المستحاضة تدور على هذه السنن الثلاث لا تكاد أبدا تخلو من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٢

...

واحدة منهن، إن كانت لها أيام معلومة من قليل أو كثير فهي على أيامها » « ... ١ ».

فإن التقييد بالعلم بالأيام و عدم اختلاطها و إن أمكن أن يكون طريقا لاختصاص التمكن من العادة به مع كون الموضوع الواقعي مطلق العادة، كما هو الحال في كثير من موارد التقييد بالعلم، إلا أنه لا يناسب كثرة التأكيد عليه في الفقرات المتقدمة، و لا سيما مع ما تضمنه الحديث صدرا و ذيلا من انحصار السنن التي تعمل عليها المستحاضة و التي يرتفع بها كل مشكل بالثلاث حيث يوجب ذلك ظهور التقييد في كونه واقعيًا، و أن العلم مأخوذ في موضوع حجية العادة شرعا، و إلا لزم كون السنة في الناسية التي أشير إليها في المرسله بالتعرض للذاكرة غير عملية بالإضافة إليها، من دون أن تبين وظيفتها الثانوية التي تعمل عليها، و هو مما تأباه المرسله جدا.

و حينئذ تصلح هذه الفقرات لتقييد إطلاقات الإرجاع للعادة بغير الناسية، و تبقى الناسية داخله تحت عمومات الرجوع للتمييز.

و منها: الفقرات المتضمنة سنة الرجوع للتمييز، فإنها صريحة في جريانها في الناسية، على ما تقدم تعرض له في الاستدلال بالمرسله على رجوع المضطربة للتمييز، حيث تصلح لتقييد عمومات الرجوع للعادة بالذاكرة.

هذا و مما تقدم في المباحث السابقة يظهر الوجه في تقدم التمييز على الرجوع لأقراء النساء و العدد. و لا- مجال معه لما عن أبي الصلاح من رجوع المضطربة لأقراء نساءها ثم التمييز ثم العدد، أما إذا كان مراده بالمضطربة من لم تستقر لها عادة فلما تقدم في حكم المرأة المذكورة، و أما إذا كان مراده بها الناسية فالأمر أظهر، لما يأتي من الإشكال في رجوعها لأقراء نساءها حتى مع فقد التمييز.

و مثله في الضعف ما عن الغنية من إطلاق أن غير ذات العادة تعد عشرة حيضا و عشرة طهرا، لمخالفته لأدلة جميع وظائف

المستحاضه، و إن تقدم فى التنبيه الأول من مبحث رجوع المبتدأه و المضطربة للتمييز التشكيك فى النسبه المذكور. فراجع.

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٣

...

ثم إنه بما ذكرنا يظهر أنه لا مجال للبناء على حجية العادة إجمالاً لو علم ببعض خصوصياتها من الوقت أو العدد، ككونها فى النصف الأول من الشهر أو أكثر من خمسة، بنحو تمنع من الرجوع للتمييز إلا فيما لا ينافيها، لأن الفقرات المتقدمة من المرسلة كالصريحه فى أن المراد بالعلم بوقت العادة و عددها العلم التفصيلي الذى يكتفى معه بها فى مقام العمل و يستغنى عن التمييز، لا ما يعم الإجمالى المقابل للجهل المطلق.

و دعوى: أن المرسلة و إن كانت قاصرة عن صورة العلم الإجمالى، إلا أنه يلزم التعدى لها، لإلغاء خصوصية العلم التفصيلي عرفاً، بسبب عدم دخله فى كاشفيه العادة و طريقيتها التى هى المعيار فى حجيتها ارتكازاً.

مدفوعة بعدم وضوح كون المعيار فى حجية العادة محض كاشفيتها. كيف و لم يتضح بناء العرف على كاشفيتها فى حق مستمرة الدم التى تخرج عن مقتضى الوضع الطبعى للنساء، بل إرجاع الشارع إليها بلحاظ كاشفيتها و صلوحها لرفع الإشكال و الحيرة الذى لا يتأتى مع العلم بها إجمالاً، كما قد يناسبه التأكيد على اعتبار العلم بالعادة. و لا سيما مع قوة ظهور المرسلة فى تباين موارد السنن الثلاث و عدم تداخلها.

و الالتزام بعدم الرجوع لبقية السنن فى تعيين الحيض من بين أطراف العلم الإجمالى، بل يجب الاحتياط فى تمامها لا يناسب قوة ظهور المرسلة فى انحصار وظيفه المستحاضه بالسنن الثلاث و ارتفاع الإشكال عليها بها.

خصوصاً مع ندرة النسيان المطلق للعادة و غلبة العلم ببعض خصوصياتها إجمالاً، حيث يبعد معه حمل النسيان الذى حكم معه بالرجوع للتمييز على خصوص النسيان المطلق. بل التأمل فى الفقرات المتقدمة شاهد باختصاص حجية العادة بصورة العلم التفصيلي بنحو لا مجال لتنزيلها على ما يعم الإجمالى.

و بالجملة: لا مانع من البناء على ما هو ظاهر المرسلة من إلغاء الشارع حجية العادة مع العلم بها إجمالاً فى القدر المشترك بعد كون حجيتها تعبدية، كما لم يعتد بالقدر المشترك فى أصل انعقاد العادة لو اختلف الشهران بالزيادة و النقصه، و فى التمييز لو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٤

...

اقتضى حيضيه ما زاد على العشرة، حيث سبق عدم حجتيه فى حصر الحيض فى الواجد للصفة إجمالاً، بل تكون المرأة فاقده للتمييز و تنتقل للمرتبة اللاحقه و إن كانت مخالفة له، إلى غير ذلك مما يناسب المقام.

على أن لازلزم البناء على حجية العادة بنحو تمنع من الرجوع للتمييز المخالف لها فى حق الناسيه امتناع رجوعها للتمييز مع اختلاف مقتضاه باختلاف الشهور للعلم بمخالفته للعادة إجمالاً، مع أنه خلاف صريح المرسلة. و يأتى فى التحيض بالعدد ما ينفع فى المقام.

كما ظهر أيضاً مما تقدم أن الناسيه لعادتها إن عملت بالتمييز ثم ذكرت عادتها بعد مضى عملها وجب عليها العمل بها فيما يأتى، لإطلاق دليلها، و لم يجب عليها تدارك ما مضى من عملها لو خالفها، لظهور دليل التمييز فى أن موضوعه النسيان حين العمل، فيكون مقتضى إطلاقه أجزاء ظاهراً و لو بعد ارتفاع النسيان ما لم يعلم بالخطأ، و ظهور دليل حجية العادة مع العلم بها فى وجوب الرجوع

إليها في الوقائع المتجددة حين العلم، لا ما يعم تدارك الوقائع السابقة على ذلك فهو نظير ما لو تجددت لها العادة، حيث لا يجب عليها تدارك عملها سابقا على التمييز لو لم يطابق العادة المتجددة. و يأتي إن شاء الله تعالى في تحيض الناسية بالعدد ما ينفع في المقام.

نعم، لو علم إجمالا ببطلان أحد الأمرين من مفاد التمييز الذي كان عليها العمل به حين النسيان و مفاد العادة بعد تذكرها كما لو لم يفصل بينهما أقل الطهر لزم التوقف عنهما معا.

و دعوى: لزوم ترجيح العادة، لأنها مقدمة عليه شرعا. مدفوعة بأن تقديمها عليه يبتنى على أخذ عدمها في موضوع الإرجاع عليه، فلا موضوع لحجته معها، و هو لا يلزم تقديمها عليه مع التعارض بينهما و تحقق موضوع كل منهما في مورده.

اللهم إلا- أن يستفاد عرفا من أخذ عدمها في موضوع الإرجاع إليه أقوائتها منه شرعا، فترجح عليه عند التعارض. لكنه لا يخلو عن إشكال. بل يأتي في الأمر الأول

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٥

فإن فقدته تخيرت في التحيض (١)

من تتميم هذه المسألة تقريبا ترجيح العمل على الأسبق الذي هو التمييز في المقام.
فتأمل جيدا.

(١) ولا- ترجع إلى عادة أقاربها، كما صرح به غير واحد، و هو مقتضى اقتصار من عثرنا على كلامه في الرجوع إلى النساء على تخصيصه بالمبتدئة، سواء أراد منها من يبتدئ بها الدم- كما في المعتبر و المنتهى- أم ما يعم من لم تسبق لها عادة، كما سبق أنه المشهور، كما لم يذكرها في وظائف الناسية- التي عبر عنها جملة منهم بالمضطربة و بعضهم بالمتحيرة- الرجوع لأقراء الأقارب. و لعله لذا نفى سيدنا المصنف قدس سره ظهور الخلاف فيه.

لكن لا يخفى مخالفة ذلك لإطلاق موثق زرارة و محمد بن مسلم المتضمن رجوع المستحاضة لأقراء نساءها، حيث لم يخرج منه إلا ذات العادة و ذات التمييز، و الناسية و إن كانت ذات عادة إلا أن دليل خروج ذات العادة عن الإطلاق المذكور هو دليل الإرجاع إلى العادة، و قد سبق لزوم حمله على الذاكرة لعادتها للمرسلة، و يقصر عن الناسية، فتبقى تحت الإطلاق المتقدم. نظير ما سبق في وجه رجوعها للتمييز.

فلا بد في الخروج عن الإطلاق المذكور من دليل آخر، و المذكور في كلماتهم وجهان:

الأول: ما في جامع المقاصد من أنه سبق لها عادة فلم يناسب الرجوع لعادة غيرها. و هو نظير ما سبق في وجه المنع من رجوع من لم تستقر لها عادة إلى عادة نساءها، بل يظهر من كشف اللثام رجوعهما لجامع واحد، حيث قال: «لأن المضطربة رأّت دما أو دماء قبل ذلك فربما خالفت نساءها، و ربما كانت معتادة فنسيتها أو اختلطت عليها».

و قد سبق ضعفه. بل هو هنا أولى بالضعف، إذ قد يحتمل مطابقة عادتها المنسية لعادة نساءها، بخلاف من لم تستقر لها عادة حيث يقطع بمخالفتها لهن بسبب اختلاف دمها عليها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٦

بين الثلاثة إلى العشرة (١).

و لو فرض العلم بمخالفة عادتها لهن فلا مانع من حجية عادتهن لها بعد ما سبق من سقوط عادتها عن الحجية رأسا بالنسيان.
نعم، لو علم بمطابقة حيضها لعادتها واقعا امتنع رجوعها لعادتهن مع العلم بمخالفتها لعادتها، إذ يمتنع جعل الحجية لما يعلم بخطئه.

لكن الظاهر خروجه عن مفروض الكلام.

الثاني: ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه لا مجال للعمل بالإطلاق المذكور بعد ظهور الإجماع على خلافه. لكن لم يتضح الإجماع التعبدى فى المقام، لعدم مصرح به، غاية الأمر عدم ظهور الخلاف.

و لعله يبتنى على إعمال أنظارهم و اجتهاداتهم فى مفاد النص أو فى الوجه الاعتبارى المتقدم و غيره، لا لإجماعهم على ذلك تعبداً و أخذهم له يدا بيد متصلاً بعصور المعصومين عليهم السلام.

و لا سيما مع عدم وضوح شيوع الابتلاء بنسيان العادة، كى يبعد خطؤهم فى حكمه، خصوصاً مع ما ذكرناه مراراً من ظهور اضطرابهم فى كثير من أحكام الحيض و أدلتها.

فلا مجال مع ذلك للوثوق فضلاً عن اليقين بعدم رجوع الناسية لأقراء نسايتها من مجرد عدم ظهور الخلاف فيه، ليرفع اليد عن إطلاق النص. و إن كان الركون للإطلاق مع ذلك لا يخلو عن إشكال. فالمتعين الاحتياط الذى سبق أنه يكون بالرجوع لأقراء الأقارب، بناء على ابتناء التحيض بالعدد على التخيير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، كما سيأتى. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) لما كان مضمّر سماعه و موثقاً ابن بكير مختصةً بالمبتدئة ينحصر الدليل فى المضطربة و الناسية بموثق الخزاز الذى سبق فى حكم المبتدئة أنه ظاهر فى التخيير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، و مرسله يونس الظاهرة فى تعين السبعة أو التخيير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٧

...

بينها و بين الستة، على ما سبق الكلام فيه، و موردها فى كلام الإمام عليه السلام و إن كان هو المبتدئة، إلا أن الظاهر من ذيلها و بقیة فقراتها أن الموضوع فيها مطلق الفاقدة للتمييز التى ليست لها عادة ترجع إليها مبتدئة كانت أو مضطربة أو ناسية، على ما يتضح بالتأمل فيما تقدم فى وجه رجوع المبتدئة للتمييز.

و قد سبق فى تحيض المبتدئة بالعدد أن الأقرب فى الجمع بين المرسله و الموثق تنزيل المرسله على بيان أفضل أطراف التخيير، فيتجه ما فى المتن، كما أشرنا إلى نظيره فى حكم المضطربة.

و هو و إن كان فى المبتدئة أظهر من حيثية اعتضاد الموثق بمضمّر سماعه الذى لا- يبعد كونه أظهر منه فى التخيير، إلا- أنه فى المضطربة و الناسية أظهر من حيثية عدم تأتى الجمع بتنزيل الموثق على بيان التحيض بالأكثر فى شهر و بالأقل فى آخر- الذى تقدم من بعضهم فى المبتدئة- إلا بتنزيله على خصوص المبتدئة أو تعميم موثقى ابن بكير لمطلق المستحاضة إلغاء لخصوصية المبتدئة فى موردهما، و كلاهما تصرف زائد على مفاد النص.

و كيف كان، فلا معدل فى المضطربة و الناسية عما يقتضيه الجمع المتقدم. و مجرد عدم ظهور عامل عليه هنا، لاختصاص كلام من سبق ظهور كلامه فى البناء على التخيير المذكور بالمبتدئة، لا يمنع من ذلك بعد عدم رجوع ذلك منهم للخلاف هنا، بل إلى مجرد عدم تعرضهم لحكم غير المبتدئة، و لا سيما بعد ما سبق من اضطراب كلمات الأصحاب رضى الله عنهم فى المقام.

ثم إن أقوال الأصحاب المذكورة فى المضطربة و الناسية تبتنى على إهمال مفاد موثق الخزاز، كإهمالهم له و لمفاد مضمّر سماعه فى المبتدئة، الذى تقدم التعرض لوجهه و ضعفه.

كما أن جملة منها تناسب الرجوع فى المضطربة و الناسية لموثقى ابن بكير بعد تنزيلهما على الاستمرار على الثلاثة، أو التعاقب بينها و بين العشرة فى كل شهرين، و مع الاقتصار عليهما أو التخيير بين مفادهما و مفاد المرسله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٨

...

و هو موقوف على فهم عدم الخصوصية للمبتدئة فيهما، الذي هو لا يخلو عن إشكال زائد على إشكال موثق الخزاز، و على الإشكال في فهم الموثقين، و في الجمع بينهما و بين المرسله مما تقدم التعرض له في المبتدأه.

و أشكل من ذلك ما يظهر من بعضهم من التفريق بين المضطربة- التي هي داخله عندهم في المبتدأه- و الناسية- المعبر عنها في كلماتهم بالمضطربة- لوضوح اتحاد الأدلة فيهما.

و لا مجال لإطالة الكلام في تفصيل أقوال الأصحاب رضى الله عنهم في الناسية و المضطربة بعد ظهور حال أدلتها مما ذكرناه هنا و في نظائرها في المبتدأه. فلاحظ.

هذا و في المبسوط: «و إن كانت ناسية للعدد و الوقت فعلت ثلاثة أيام من أول الشهر ما تفعله المستحاضة، و تغتسل فيما بعد لكل صلاة، و صلت و صامت شهر رمضان، و لا يطؤها زوجها، لأن ذلك يقتضيه الاحتياط. و لا يمكن أن تطلق هذه على مذهبنا إلا على ما روى أنها ترك الصوم و الصلاة في كل شهر سبعة أيام، و تصوم و تصلى فيما بعد. و تكون مخيرة على هذه الرواية في السبعة الأيام في أول الشهر و أوسطه و آخره....»

و ربما يظهر من المعتبر متابعتة له في ذلك. و ظاهره لزوم الاحتياط و عدم التعويل على الرواية المذكورة، و هو لا يناسب ما في الخلاف من دعوى الإجماع على تحيض الناسية بسبعة و الاستدلال عليه بمرسله يونس.

و من الغريب ما في المنتهى من الجمع بين الأمرين، حيث ذكر التحيض بالستة أو السبعة في حكم مستمرة الدم، و الاحتياط المذكور في مبحث أحكام الحائض. و لا ينبغي التأمل في بطلانه بعد النظر في كلمات الأصحاب. و لعله لذا حكى عن الشهيد في البيان أن ذلك ليس مذهبنا لنا.

و أضعف منه ما في السرائر عن بعض أصحابنا من أنها تعد عشرة حيضا و عشرة طهرا. و تقدم وجه ضعفه في حكم المبتدأه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٣٩٩

...

ثم إن ما في المبسوط في بيان الاحتياط من الاجتزاء في الثلاثة الأيام الأول بأعمال المستحاضة- التي ليس فيها الغسل لكل صلاة- كأنه للعلم بعدم وجوب ما زاد عليها فيها بعد عدم احتمال انقطاع الحيض قبلها، فلا يجب الغسل له، بل هي فيها إما حائض لا صلاة عليها أو مستحاضة تجتزئ بأعمالها، بخلافه بعدها، حيث يزيد على ذلك احتمال انقطاع الحيض بعد كل صلاة الملزم بالغسل بعده للصلاة اللاحقة و إن لم تقتضه وظيفة المستحاضة.

نعم، لا يتم الاحتياط بذلك، بل يلزم لأجله إعادة الصلاة السابقة لو بقي وقتها، بل لا دافع لاحتمال انقطاع الحيض في أثناء الصلاة، إلا أن يدفع بتعذر الاحتياط من هذه الحيثية لعدم انحصار الاحتمالات.

يشكل ما ذكره من تعذر طلاقها، لإحراز صحة طلاقها لو طلقت مرتين بينهما عشرة أيام فما زاد من دون أن يبلغ قدر طهرها بمقتضى عاداتها، للعلم بأن أحدهما حال الطهر، كما نبه له غير واحد في الجملة. فلاحظ.

ثم إن ما تقدم من الفروع لتحيض المبتدأة بالعدد جار في الناسية، كما يجرى في المضطربة، على ما يظهر بملاحظتها و التأمل في أدلتها.

نعم، تختص الناسية بالكلام في أمرين تقدم الكلام نظيرهما في رجوعها للتمييز، و أمر ثالث تقدم نظيره في غير الناسية.

الأول: حيث عرفت هنا التخيير في العدد بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، و سبق في الفرع الأول من الفروع المذكورة أنه يلزم وضعه بمضى شهر من رؤية الدم، ثم تجرى على ذلك في كل دور فربما يدعى هنا لزوم الخروج عن ذلك لو علمت العادة إجمالا،

فيقتصر في العدد و الوقت على ما لا ينافي العادة، فإن علمت عاداتها في النصف الثاني من الشهر مثلاً وجب جعل العدد فيه و إن لم يصادف مضي شهر من أول الدم، و إن علمت أنها تزيد على خمسة أيام لم يجز لها اختيار عدد ينقص عن ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٠

...

و كأنه لدعوى: أن تعذر العمل بالعادة بسبب نسيانها و عدم العلم التفصيلي بها لا يوجب إهمالها رأساً، بل تلزم موافقتها مهما أمكن، و ذلك بعدم الخروج عما هي مترددة فيه إجمالاً.

و يشكل بأن ترك العمل بالعادة مع النسيان ليس للتعذر، لما سبق في رجوع الناسية للتمييز من أن النسيان لا يقتضي الخروج عن موضوع الحجية، فيلزم الاحتياط، كما يأتي في الفرع الثاني توضيحه، بل لأخذ العلم بها قيدا في موضوع حجيتها، فلا تكون حجة في مورد النسيان، و مع عدم حجيتها لا وجه لمراعاتها فيما يعلم منها إجمالاً، بل خلاف إطلاق دليلي التخيير و التوقيت المتقدمين. و دعوى: أن ذلك لا يناسب قوله عليه السلام في المرسلة في بيان حال من أمرها النبي صلى الله عليه و آله بالتحيض بالعدد: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها: تحيض سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياما و هي مستحاضة غير حائض، و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرا أو أكثر لم يأمرها بالصلاة و هي حائض» (١) لظهوره في استنكار التحيض بأقل من أيام العادة أو أكثر منها.

مدفوعة بأن الجمود على إطلاق الأيام في هذه الفقرة يقتضي مانعية العادة الواقعية من اختيار العدد المخالف لها، و لازمه انسداد باب التحيض بالعدد على الناسية، لاحتمال مخالفته لها، فلا بد من تنزيهه على خصوص الأيام المعلومه، كما تناسبه بقية فقرات الرواية، فإن ملاحظتها تشهد بأن المراد من أيام الحيض في هذه الفقرة هي الأيام التي سبق الإرجاع إليها في تلك الفقرات، و هي التي اعتبر في الرجوع إليها معرفة الوقت و العدد تفصيلاً.

كما يناسبه أنه لم يكن موضوع الاستنكار ترك الصلاة بعد أيام العادة و فعلها فيها، بل تركها أيام الطهر و فعلها أيام الحيض، و هو لا يتم إلا بضميمة المفروغية عن

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠١

...

حجية أيام العادة على تعيين الحيض بملاحظة الإرجاع إليها في الفقرات السابقة.

و لو لا ذلك لم تكن السنن الثلاث حاصرة لسنن المستحاضة و لا رافعة لكل مشكل فيها، خلافا لما تضمنته المرسلة.

و دعوى: أن ارتفاع الإشكال يكون باختيار العدد الذي لا يعلم بمخالفته للأيام المعلومه إجمالاً.

مدفوعة.. أولاً: بأن ذلك لا- يتم بناء على اختصاص التحيض بالعدد بالسبع الذي ذهب إليه جماعة، و هو المتعين لو أهمل موثق الخراز، كما هو ظاهر جميع من ذكر له قول في المقام.

و ثانياً: أن ظاهر المرسلة وفاء السنن التي تضمنتها بحل مشكل المستحاضة، و منها التحيض بالسبع- و إن حمل على الاستحباب- لا مطلق التحيض بالعدد و إن كان مستفاداً من غير المرسلة، كموثق الخراز الدال على التخيير المذكور.

و أما احتمال حمل السبعة في كلام النبي صلى الله عليه و آله على بيان أحد أفراد التخيير من دون خصوصية لها، بحيث يكون المبين

منه صلى الله عليه وآله التحيض بما بين الثلاثة إلى العشرة.

فهو بعيد جدا.

و ثالثا: أن لازم ذلك تداخل السنن الثلاث موردا، حيث يعمل في المورد المذكور على ما يقتضيه الجمع بين العادة و التحيض بالعدد، و هو بعيد عن ظاهر المرسله جدا.

و من هنا كان المتعين ما ذكرنا، و لا سيما بعد ما سبق في رجوع الناسية للتمييز من تقريب كون حجية العادة في حق مستمرة الدم تعبدية، فلا يستبعد رفع الشارع الأقدس اليد عنها في بعض الموارد، لعدم وفائها بحل الإشكال.

نعم، لا إشكال في أولوية اختيار العدد الذي لا يخالف العادة المعلومة إجمالا، لأنه أحوط بعد كون الدوران بين التعيين و التخيير. و هذا بخلاف الوقت فإنه مخالف لما استفيد منه تحديده بالنحو المتقدم.

الثاني: ذكرنا في تحيض الناسية بالتمييز أنها لو ذكرت عاداتها بعد العمل على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٢

...

التمييز مدة لزمها العمل على العادة فيما يأتي، و لا يجب عليها تدارك عملها حال النسيان لو انكشف مخالفته للعادة، لظهور دليل حجية التمييز في أجزاء العمل عليه ظاهرا، و ظهور دليل حجة العادة المعلومة في لزوم العمل بها في الوقائع المتجددة بعد العلم، لا ما يعم تدارك العمل في الوقائع السابقة عليه.

و ذلك يجرى في التحيض بالعدد، خلافا لما في التذكرة و القواعد و كشف اللثام و عن نهاية الأحكام من لزوم التدارك، و ذكره في المنتهى في ناسية الوقت، و ظاهر جامع المقاصد المفروغية عنه.

قال في كشف اللثام: «لأنها إنما رجعت إلى غيرها لنسيانها، فإذا ذكرتها اعتبرتها، لعموم الأدلة».

و يشكل بأنه إن أراد أن عموم وجوب الرجوع للعادة يقتضي حجيتها حتى حال النسيان، و يكون النسيان عذرا في الرجوع للعدد- كما لم يستبعد سيدنا المصنف قدس سره استفادته من النصوص - ففيه: أن ذلك إنما يتجه لو كان عدم الرجوع للعادة لمجرد تعذر العمل بها مع النسيان كما سبق منا في وجه رجوع الناسية للتمييز. أما حيث كان الوجه فيه المرسله المتضمنة أخذ العلم بالعادة قيда في حجيتها فمقتضاه خروج الناسية عن موضوع الحجية واقعا. مع أن لازم حجيتها واقعا، صلوحها لتنجيز مفادها على إجماله، و هو يقتضي حجيتها مع العلم بها إجمالا، و قد سبق أنه لا مجال لحمل المرسله عليه.

كما لا مجال معه للإرجاع لأمر غير العادة في معرفه الحيض - كالتمييز - أو في التعبد بأحكامه ظاهرا - كالتحيز بالعدد - مما قد ينافي مقتضاها، لا متناع التعبد بالمتنافيين.

و دعوى: أنه لا ينافي التعبد بحجية العادة مع عدم العلم بمخالفته لها، كما هو المفروض. مدفوعة بأن مرجع التعبد بمفاد العادة على إجماله عدم العذر في مخالفته واقعا، فينافي التعبد بمفاد المرجع الآخر الذي قد ينافيه.

نعم، يصح التعبد بتعيين مفاد العادة، لحكومته على دليل الإرجاع إليها، لكونه في طولها و رافعا للاشتباه فيها. إلا أن من الظاهر عدم تشريع بقية وظائف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٣

...

الحائض لذلك، بل لتعيين الحيض رأسا، كتشريع الرجوع للعادة، و إن سبق من شيخنا الأعظم قدس سره ظهور المرسله في أن رجوع

الناسية للتمييز لمعرفة أيام عاداتها، لا لمعرفة أيام حيضها ابتداء، و سبق ضعفه. فراجع الفرع الثاني من ملحق الكلام في شروط التمييز. و دعوى: أن لازم ذلك عدم الرجوع عند نسيان مؤدى الحجة إلى حجة أخرى، أو أصل متأخر عنها رتبة، لوضوح شمول إطلاق الحجة المنسية لحال النسيان، و عدم كون الحجة أو الأصل الآخر شارحا لمفاد الحجة المنسية، بل متضمن للتعبد بالواقع في قبالتها، مع وضوح جواز الرجوع لهما بملاحظة السيرة و المرتكزات.

مدفوعة بابتناء الرجوع لهما على عدم ارتفاع موضوعهما ظاهرا بوجود الحجة المنسية و لو لأصله عدم معارضتها لهما، فيصلحان لتنجيز مؤداهما، و ينحل بهما العلم الإجمالي بثبوت مؤدى الحجة المنسية، لأن العلم بمؤدى الحجة إجمالا لا يزيد على العلم الإجمالي بالواقع الذى لا إشكال فى انحلاله بالتعبد بالتكليف فى بعض أطرافه.

أما فى الواقع فلا يعقل اجتماع التعبدين المتنافيين، بل لا بد مع منافاة الحجة المنسية لهما إما من سقوطهما بالمعارضة، أو انحصار الحجة الواقعية بها، كما لو كانت مقدمة رتبة.

و أظهر من ذلك الخطأ فى تشخيص مؤدى الحجة، فإنه لا يوجب ارتفاع حجيتها شرعا فى مؤداهما الواقعي، لعدم حجية الخطأ شرعا و إن كان المكلف معذورا فى العمل عليه عقلا.

و لا مجال لذلك فى المقام، لما هو المعلوم من حجية التمييز و التحيض بالعدد شرعا واقعا حال نسيان العادة لدلالة الدليل عليهما بالخصوص، و ليسا حجة ظاهرا لإحراز موضوع حجيتهما بأصل أو نحوه من دون أن يكونا حجة فى الواقع، فضلا عن أن يكونا عذرا عقليا فى مخالفة العادة الحجة من دون أن يكونا حجة حتى ظاهرا، كالخطأ، فلا بد من ارتفاع حجية العادة حال النسيان لئلا يلزم التعبد بالمتنافيين. غايه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٤

...

ما يدعى أنها حجة اقتضائية. لكن لا دليل على لزوم التدارك على طبقها بعد صدوره على طبق الحجة الفعلية التى لم يثبت خطأها. و إن أراد أن عموم وجوب الرجوع للعادة و إن اختص بصورة العلم بها إلا- أنه يقتضى حجيتها فى تعيين الحيض حتى بالإضافة إلى الوقائع السابقة على العلم، كما جعله سيدنا المصنف قدس سره وجها آخر فى المقام.

ففيه: أن حجية الطريق فى تمام مداليه فرع عموم حجيتها لها، و لا مجال له فى المقام، لظهور المرسله فى الإرجاع للعادة المعلومه فى خصوص الوقائع المتجددة بعد العلم بها، دون السابقة عليه، بل هى كالوقائع السابقة على انعقاد العادة يكون مقتضى إطلاق أدلة تشريع وظائفها أجزاء العمل عليها ظاهرا حتى بعد تبدل حال المرأة و دخولها فى موضوع وظيفة أخرى، كما تقدم.

و دعوى: إلغاء خصوصية الوقائع المتجددة فى حجية العادة المعلومه، لعدم الفرق ارتكازا فى كاشفيتها بينها و بين ما سبقها. مدفوعة بمنع مجرد كون الكاشفية معيارا فى حجية العادة، بل لعل حجيتها تعبدية، لرفع الإشكال بها، فتقصر عن الوقائع السابقة التى رفع الإشكال فيها بطريق مشروع. و قد تقدم فى رجوع الناسية للتمييز ما يناسب ذلك. فلاحظ.

الثالث: الظاهر أن الناسية لا تتحيز بالتمييز و العدد إلا فى الدور الثانى، أما فى أول رؤية الدم فتتحيز للعشرة، لإطلاق ما تضمن ذلك، و قصور أدلة الوظيفتين المذكورتين عنه بعد اشتمالها على عنوان المستحاضة و عنوان مستمرة الدم التى لا تصدق فى أول رؤية الدم مع الحكم بحيضيته.

و كذا الحال فى المضطربة، كما يتضح بملاحظة ما ذكرناه فى وظائف المستحاضة. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٥

تتميم: ينبغى إلحاق الكلام فى وظائف المستحاضة بأمور..

الأول: لا بد في الانتقال من وظيفة لأخرى من ارتفاع موضوع الأولى و تحقق موضوع الثانية،

كما لو كانت ذاكرة لعادتها فنسيتها أو بالعكس، أو لم تنعقد لأقاربها عادة ثم انعقدت، أو لم تكن ذات تمييز ثم صار لها، وهكذا. و لا بد مع ذلك من فصل أقل الطهر بين الحيضين، و إلا كان دليل التحيض بكل من الوظيفتين معارضا لدليل التحيض بالأخرى، كما سبق فيما لو ذكرت الناسية لعادتها بعد عملها بالتمييز.

نعم، لا يبعد مضى العمل على الوظيفة السابقة، و لزوم الانتظار في إعمال الوظيفة اللاحقة إلى الدور اللاحق، لانصراف دليل الإرجاع لللاحق إلى صورة التحير الذي لا يتحقق مع الرجوع للوظيفة السابقة في موردها عملا بدليلها إلا بعد مضى أقل الطهر، للزوم البناء قبله على عدم الحيض. و إن كان الأمر محتاجا للتأمل، حيث قد يختلف الحال وضوحا و خفاء باختلاف الصور التي لا- يسع المقام استقصاءها.

الثاني: لا إشكال في جريان الوظائف السابقة في مستمرة الدم أكثر من شهر،

لأنها مورد أكثر أدلتها و المتيقن من جملة منها، مثل ما تضمن عنوان المستحاضة الذي قد يصدق مع تقطعه. نعم، سبق منا أنها لا تجرى إلا في الدور الثاني، مع لزوم تحيض ذات العادة العددية في أول الدم بقدرها مع الاستظهار و تحيض غيرها للعشرة.

و منه يظهر عدم جريان الوظائف فيمن يتجاوز دمها العشرة و ينقطع بعد قليل و إن تكرر ذلك منها، بل تحيض به مع عدم المانع كتحيض مستمرة الدم في الدور الأول و تجعل الباقي استحاضة، و لا ترجع للتحيض به بمضى أقل الطهر، لأنه و إن أمكن أن يكون حيضا حينئذ، إلا أنه سبق أنه لا عموم في أدلة قاعدة الإمكان للدم المستمر.

و لو فرض عمومها له لزم الخروج عنه بأدلة الوظائف المذكورة، لظهورها في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٦

...

لزوم تحيض المستمرة بها لا بالقاعدة، فترجع إليها على التفصيل المتقدم.

و أما إذا امتنع التحيض بالدم في أول رؤيته لعدم مضى أقل الطهر بينه و بين الحيض السابق فلا بد من البناء على كونه استحاضة، و لا تحيض به بمضى أقل الطهر أيضا، لما سبق من قصور القاعدة عن الدم المستمر، بل ترجع لمقتضى وظائف مستمرة الدم. و حينئذ لو كانت وظيفتها التحيض بأقراء الأقارب أو العدد فهل تحيض بهما بمضى أقل الطهر، أو بمضى شهر من أول الحيض أو التحيض السابق، أو بمضى شهر من رؤية الدم الأخير؟

قد يستدل على الأول بإطلاق ما تضمن رجوع المستحاضة لأقراء الأقارب و العدد- و هو موثقا زارة و محمد بن مسلم و الخزاز، و مرسله يونس- لصدق المستحاضة عليها برؤية الدم بعد فرض عدم تحيضها به، فيجرى حكمها بمجرد إمكانه، لمضى أقل الطهر.

و أما موثقا ابن بكير المتضمنان تحيضها بالعدد بعد شهر من رؤية الدم، فهما مختصان بالتى تحيض برؤية الدم و يستمر بها إلى الشهر، و الدم الأول في المقام و إن تحيضت به إلا أنه لم يستمر، و الثانى و إن أمكن استمراره إلى الشهر إلا أنها لم تحيض به.

لكنه يشكل بعدم وضوح الإطلاق في الأدلة المذكورة بنحو يقتضى التعجيل بالتحيض، و إلا كان مقتضاه الاكتفاء بالإمكان في كل دور، فتبقى على التحيض بأقراء النساء و العدد كلما مر أقل الطهر، و لا يحتاج الدور إلى الشهر، و هو بعيد عن منصرف الإطلاق

المذكور.

و من هنا يقرب ورود هذه الأدلة لبيان مقدار الحيض، مع الإيكال في وقته إلى ما هو المرتكز من تحيض المرأة في كل شهر مرة
الراجع للوجه الثاني.

و لا- سيما بلحاظ أنه لا بد من حملها على صورة فقد التمييز فلا بد من إحرازه بالنحو الموجب للتخير و الاحتياج للوظيفة، و هو لا
يكون قبل ذلك عرفا. و من ثم كان هو الأقرب بعد عدم وضوح وجه الثالث.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٧

...

هذا و لو استمرت على حالة تقطع الدم بنحو لا يكون مجموع الدماء حيضا واحدا لتجاوزها العشرة، و لا كل دم حيضا مستقلا، لعدم
تخلل أقل الطهر بينها، فمقتضى قاعدة الإمكان التحيض بأولها، ثم إكمالها من الآخر بما تتم به من حين أول الدم العشرة أو العادة
العددية مع الاستظهار، عملا بما تضمن الحكمين، ثم تبنى على كون الباقي استحاضة، و لا تحيض إلا بمقتضى الوظائف المتقدمة، أو
بدم جديد تراه بعد مضي أقل الطهر.

لكن صحيحى يونس بن يعقوب و أبى بصير «١» قد تضمننا أن من ينقطع عليها الدم من دون أن يتخلله أقل الطهر - كما لو رآته أربعة
أيام و انقطع أربعة أو خمسة و خمسة، أو أربعة و ستة - تحيض كلما رأت الدم و تصلى كلما رأت الطهر إلى شهر.
ثم قال فى الأول: «فإن انقطع عنها الدم و إلا فهى بمنزلة المستحاضة».

و فى الثانى: «فإذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما صبيا اغتسلت و استتفرت و احتشت بالكرسف فى وقت كل صلاة، فإذا رأت صفرة
توضأت».

و مقتضى إطلاق التنزيل فى الأول أنها بعد الشهر ترجع إلى وظائف المستحاضة المتقدمة، كمستمرة الدم. و عليه يحمل الثانى، و إن
كان مقتضى إطلاقه استمرارها على الطهر و عدم تحيضها أصلا، الذى هو فى نفسه بعيد جدا، لا قائل به ظاهرا.

و من هنا لا- يبعد البناء على ذلك بعد الشهر، عملا بصحيح يونس، كما تقدم التعرض لذلك فى أوائل الفصل الخامس فى الدم
المتقطع. و أما ما تضمناه من حكم الشهر الأول فقد سبق فى التنبيه الثانى فى أواخر الفصل المذكور أنه لا مجال للتحويل عليه. فراجع
و تأمل جيدا.

الثالث: لا يخفى أن تشريع الوظائف المذكورة لا يرجع إلى تحديد الحيض واقعا بها،

كتحديد بالسن و المقدار فى طرفى القلة و الكثرة، لما هو المعلوم من عدم ملازمة الحيض لها، و عدم مناسبتها للتعبير بالسنن، لظهوره
فى كونها مجعولات شرعية لا قضايا واقعية، و لا للتخير فى مقدار التحيض بالعدد لامتناع التخير فى الحد

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٨

...

الواقعى، بل صريح مرسله يونس أن التحيض بالعدد من سنخ الأصل الظاهرى مع الجهل بالحيض، كما هو المناسب لتشريع الاستظهار
الراجع للاستيثاق لاحتمال الحيض ظاهرا.

و منهما يظهر أنه لا يرجع أيضا إلى تحديد أحكام الحيض واقعا بها، تخصيصا لعمومات أحكام الحيض و الطهر، بأن يكون ما يطابقها بحكم الحيض واقعا و إن لم يكن حيضا، و ما يخرج عنها بحكم الطهر واقعا و إن كان حيضا.

مضافا إلى ظهور جملة منها في أن إجراء أحكام الحيض و أحكام الطهر تبعاً لها تطبيقاً لكبرياتها لا خروجاً عنها، مثل ما تضمن سؤالاً أو جواباً معرفة الحيض بالطرق المذكورة، و ما تضمن تطبيق عنواني الحيض و الاستحاضة على ما يطابق السنن و ما يخالفها، و ما تضمن أن أقراءها مثل أقراء نساءها، و ما تضمنته مرسله يونس في وجه عدم تحيض ذات العادة بالعدد من استنكار الأمر بالصلاة أيام الحيض و بتركها أيام الطهر.

و من هنا كان المتعين حملها على أنها وظائف ظاهرية للتعبد بالحيض عند الشك فيه، إما بلسان الأمانة - كما في العادة و التمييز - أو بمفاد الأصل التعبدي، كما في التحيض بالعدد و الاستظهار.

و مثلها في ذلك قاعدة الإمكان التي تجرى في غير مستمرة الدم، لظهور جملة من أدلتها في أن موضوعها الاحتمال و الإمكان، الذي هو لا يلزم الفعلية، مع تطبيق عنوان الحيض.

و لازم ذلك عدم التعويل عليها لو علم بمخالفة الحيض الواقعي لها، لامتناع التعبد الظاهري مع العلم بالواقع. و هذا بخلافه على الأول لمصادمتها للعلم المذكور فقد يمنع الالتفات إليها من حصوله. و كذا على الثاني، حيث لا وجه لإهمالها بانكشاف عدم مطابقة الحيض لها بعد ابتداء تشريعها على تخصيص عمومات أحكام الحيض و الطهر، بنحو قد تثبت أحكام الحيض حالة الطهر و بالعكس.

نعم، لا بد في ذلك من العلم الوجداني، و لا تكفي الحجج الظاهرية لو تم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٠٩

(مسألة ١١): الأقوى عدم ثبوت عادة شرعية مركبة (١)، كما إذا رأت في الشهر الأول ثلاثة و في الثاني أربعة و في الثالث ثلاثة و في الرابع أربعة، فإنها لا تكون ذات عادة في شهر الفرد ثلاثة و في شهر الزوج أربعة، و كذا إذا رأت في شهرين متوالين ثلاثة ثم شهرين متوالين أربعة، فإنها لا تكون ذات عادة في شهرين ثلاثة و شهرين أربعة (٢)، و إن تكررت الكيفية المذكورة مرارا عديدة.

(مسألة ١٢): الفاقدة للتمييز إذا ذكرت عدد عاداتها تاما و نسيت وقتها، أو كانت ذات عادة عديدة لا وقتية، تحيضت من الشهر بمقدار العدد المعلوم لها (٣).

عموم حجيتها للمقام، حيث قد يستفاد تخصيص عمومها و الردع عنها في المقام مما تضمنته مرسله يونس من انحصار سنن المستحاضة في الثلاث، و أن النبي صلى الله عليه و آله بين فيها كل مشكل حتى لم يدع لأحد مقالا فيه بالرأى. على أن عموم حجية البينة يقصر عن أمثال المقام مما كان الإخبار فيه عن حدس.

و قول أهل الخبرة يشكل التعويل عليه في مقابل التعبد الشرعي، لأن المتيقن من بناء العقلاء على الرجوع إليه صورة انسداد باب العلم و العلمي على الجاهل، و لا يتضح رجوعهم إليه في مقابل الطرق الظاهرية الواصلة. فلاحظ و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. و من نستمد العون و التوفيق.

[مسألة ١١): الأقوى عدم ثبوت عادة شرعية مركبة]

(١) كما تقدم في الفرع الخامس من فروع العادة و تقدم وجهه.

[مسألة ١٢: الكلام في ذات العادة العددية]

(٢) بل لا يبعد البناء على انعقاد العادة على الوجه الأخير، بناء على ما تقدم في الفرع السابع من فروع العادة من انقلاب العادة بمرتين

متفقتين.

(٣) ولا ترجع للتحيض بالعدد، لتأخره رتبة عن التحيض بالعادة المفروض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٠

...

انعقادها في العدد و عدم نسيانها، ولا يقدح في ذلك عدم انعقادها في الوقت أو نسيانه، لأنه يقتضى التوقف فيه فقط أو الرجوع لوظيفة أخرى. لكنه لو يتجه تخصيصه بالفائدة للتمييز، لما سبق من أن الأظهر الأشهر تأخر التمييز أيضا عن العادة.

و لعله لذا أطلق جماعة في ناسية الوقت على الخلاف بينهم في المرجع فيها من حيثته، على ما يأتي.

نعم، أطلق في الشرائع رجوع المضطربة - و مراده بها الناسية - إلى التمييز، ثم تعرض لحكم أقسامها الثلاثة - من ناسية الوقت و العدد أو أحدهما - بعد فرض فقدها له، كما جرى عليه في الرياض في ناسية الوقت أو العدد، بل نسبه في الروض لإطلاق الأصحاب، حيث أطلقوا رجوع المضطربة - التي يراد منها الناسية بأقسامها - للتمييز.

و استشكل فيه في جامع المقاصد و غيره بما ذكرناه من تأخر التمييز عن العادة، و حاولوا توجيهه بما لا ينافي ذلك. و إن لم يبعد عدم توجه الإشكال على إطلاق الأصحاب هذا، إذ قد يستفاد من إطلاقهم المتقدم في ناسية الوقت و الآتي في ناسية العدد أن حكمهم برجوع المضطربة للتمييز مختص بناسية الوقت و العدد معا.

نعم، يتوجه ذلك على مثل الشرائع مما قيد فيه أحكام أقسام الناسية بما إذا فقدت التمييز.

و أما العادة العددية فقط فيستفاد تقدمها على التمييز مما في الجواهر من أنه لا - إشكال عندهم في عموم حكم العادة لها، و في الرياض: «و أما مع تجاوزه عن العشرة ترجع ذات العادة إليها مطلقا و قتيه و عددية كانت، أو الأول خاصة، أو بالعكس.

لكنها في الأخيرتين ترجع إلى أحكام المضطربة في الذي لم يتحقق لها عادة فيه، فيجعل ما يوافقها خاصة حيزا مع عدم التمييز المخالف اتفاقا نصا و فتوى، و مطلقا على الأشهر الأظهر، كما سيأتي».

و بالجملة: اللازم بناء على عموم حجية العادة - كما هو المفروض في الاستدلال - و تقديمها على التمييز - كما تقدم أنه المعروف الذي عليه المعول - مراعاة العادة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١١

...

العددية غير المنسية - مع عدم انعقاد الوقتية أو نسيانها - حتى في ذات التمييز، فتقدم عليه. إلا أن يمنع عموم مرجحية العادة على التمييز و يخص بالعادة الوقتية العددية، كما يأتي.

و كيف كان، فيشكل أصل الاستدلال بعدم وضوح إطلاق يقتضى الرجوع للعادة العددية فقط إما لعدم انعقادها في الوقت أو مع نسيانها، لأن نصوص الرجوع للعادة بين ما تضمن جلوس المرأة قدر حيضها، و ما تضمن جلوسها أيام حيضها أو أقرائها أو أنها تعمل عمل المستحاضة بعد مضي أيام حيضها، و نحو ذلك.

و الأولى بين ما هو صريح في الدور الأول - مثل ما ورد فيمن تعجل بها الدم «١»، و في الحامل ترى الدم «٢» - و ما هو ظاهر فيه للتعبير فيه بمثل «ترى الدم» الظاهر في تجدد الرؤية أو محمول عليه بسبب تعرضه للاستظهار الذي تقدم حمل نصوصه على الدور الأول، و لا سيما مع عدم التعبير فيه بالمستحاضة أو نحوها مما هو ظاهر في مستمرة الدم، بل بمثل الطامث و الحائض و الظاهر في المفروغية عن تحيضها بقدر العادة، و إنما النظر للاستظهار زائدا عليها. فلتلحظ النصوص المذكورة في باب الاستظهار من الوسائل.

و أما الثانية فهي ظاهرة في تعيين الأيام و الاكتفاء بالرجوع إليها في أداء الوظيفة، و هو إنما يكون بمعرفة العدد و الوقت معا، و لا يشمل صورة الجهل بأحدهما فضلا عن عدم انعقاد العادة فيه.

و لو فرض ثبوت الإطلاق لبعضها أمكن رفع اليد عنه بما في صدر مرسله يونس الذي هو كالصريح في اختصاص رجوع مستمرة الدم للعادة بما إذا عرفت وقتا و عددا، للتأكيد على ذلك في جملة من فقراتها التي تقدم التعرض لها في الاستدلال لرجوع الناسية للتمييز.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٢

...

نعم، قد ينافيه ما في بعض فقراتها الواردة في الرجوع للتمييز الظاهرة في أن موضوعه الجهل بالوقت و العدد معا، كقوله عليه السلام: «و أما سنة التي كانت لها أيام متقدمة ثم اختلط عليها ... حتى أغفلت عددها و موضعها من الشهر»، و قوله عليه السلام: «فهذا يبين أن هذه امرأة قد اختلط عليها أيامها لم تعرف عددها و لا وقتها»، و قوله عليه السلام: «إذا جهلت الأيام و عددها احتاجت إلى النظر حينئذ إلى إقبال الدم و إدباره» (١). فإن مقتضى مفهومها عدم الرجوع للتمييز مع العلم بأحد الأمرين.

لكن الظاهر لزوم رفع اليد عن المفهوم المذكور بالاكتفاء بالجهل بأحد الأمرين في الرجوع للتمييز، لأن ظهور الصدر في اعتبار العلم بكلا الأمرين في الرجوع للعادة أقوى من ظهور هذه الفقرات في اعتبار الجهل بكليهما في الرجوع للتمييز.

و لو فرض التكافؤ بين الظهورين في نفسيهما تعين تحكيم ظهور الصدر، لقرب اتكال المتكلم عليه في بيان موضوع التمييز. و أنه عبارة عن تعذر الرجوع للعادة التي تضمنها الصدر، و هي المعلومة وقتا و عددا.

و لا مجال للعكس باتكاله في بيان الرجوع للعادة على ما يذكر بعد في الرجوع للتمييز بعد ظهور حاله في عدم بيان السنة الثانية إلا بعد استكمال بيان السنة الأولى.

و لا سيما مع قوة ظهور الصدر في الاكتفاء بالرجوع للعادة في مقام العمل الذي لا يتم إلا مع العلم بوقتها و عددها معا، و قوة ظهور المرسله في تباين السنن الثلاث موردا و عدم تداخلها، كما ذكرناه غير مرة.

و أما دعوى: إبقاء كل من سنة العادة و سنة التمييز على ظهورهما في المفهوم بحملهما على بيان من تستقل بالرجوع للعادة و من تستقل بالرجوع للتمييز، و تبقى ذات العادة الذاكرة لوقتها فقط أو لعددها فقط خارجة عن السنن المذكورتين في المرسله و يتعين الرجوع فيهما لاطلاقات أدلة العادة الآخر لو تم شمولها لها.

فهى مدفوعة بأن ذلك لا يناسب ما تضمنته المرسله من استيعاب السنن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٣

...

الثلاث لأقسام المستحاضة.

بل هو ملزم برفع اليد عن خصوصية الناسية في سنة التمييز و تعميمها للمضطربة و المبتدأة بحملها على كل من لم تكن لها عادة ترجع إليها، و مقتضى ذلك رفع اليد عن ظهور تلك الفقرات في المفهوم، ليعارض ظهور الصدر في اختصاص الرجوع للعادة بالذاكرة للعدد و الوقت معا.

مع أنه لو تم فليس الرجوع في ناسية أحد الأمرين لاطلاقات العادة لو تمت بأولى من الرجوع فيها لإطلاق التمييز الذي قد يعارض العادة العددية للاختلاف بينهما في المقدار، لاختصاص أدلة ترجيح العادة على التمييز بموثق إسحاق بن جرير المتقدم و الآتى و مرسله يونس، و هما مختصان بالوقتيه العددية التي يكتفى بها في مقام العمل، و لا بعد في تقديم التمييز على غيرها من أقسام العادة، لكفايته في مقام العمل دونها، و لازم ذلك التسايط لا الرجوع للعادة، كما هو المدعى.

و أما ما في الروض من عدم التعارض بينهما، لإمكان البناء على حيضية الأكثر منهما بعد فرض عدم تجاوزهما العشرة. فيندفع بأن ذلك لا يرفع التعارض بينهما بعد ابتناء كل منهما على حصر الحيض في مقتضاه، كما تقدم في ترجيح العادة على التمييز. هذا على تقدير التنزل و فرض استحكام التعارض بين هذه الفقرات و ظهور الصدر، و إلا فقد عرفت لزوم تحكيم الصدر، فيكون مقيدا لإطلاق حجية العادة لو تم.

هذا كله في الناسية للوقت، و أما من لم تنعقد لها عادة فيه فالأمر فيها أظهر، لأن الفقرات المتقدمة لا تقتضى اختصاص الرجوع للتمييز بمن لم تنعقد لها عادة أصلا لتدل على قصوره عن ذات العادة العددية فقط، و ينافي الصدر الظاهر في عدم رجوعها للعادة، بل بمن نسيتهما معا الذي هو فرع انعقادهما، فلا مخرج فيها عن ظهور الصدر في عدم حجية العادة لها، و إنما ترجع للتمييز لعموماته، و لما يستفاد من المرسله من انحصار صور المستحاضة بالسنن الثلاث، الملزم بحمل سنة التمييز فيها على مطلق من لم تنعقد لها عادة حجة، و منها ذات العادة العددية فقط بمقتضى ما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٤

...

استفيد من صدرها.

مضافا إلى ما في موثق إسحاق بن جرير عن أبي عبد الله عليه السلام ...: « قالت:

فإن الدم يستمر بها الشهر و الشهرين و الثلاثة كيف تصنع بالصلاة؟ قال: تجلس أيام حيضها ثم تغتسل لكل صلاتين. قالت له: إن أيام حيضها تختلف عليها، و كان يتقدم الحيض اليوم و اليومين و الثلاثة و يتأخر مثل ذلك فما علمها به؟ قال: دم الحيض ليس به خفاء هو دم حار تجد له حرقة، و دم الاستحاضة دم فاسد بارد « ... » ١ فإن قولها في بيان وجه اختلاف أيام الحيض: «و كان يتقدم الحيض اليوم» ... إن لم يكن ظاهرا في اختصاص اختلاف أيام الحيض بالوقت مع اتفاقها في العدد فلا- أقل من قوة ظهوره في الشمول لذلك، فلاكتفاء في الجواب بالتمييز من دون تنبيه إلى لزوم أخذ العدد مع انعقاد العادة به ظاهر جدا في إهمال العادة العددية فقط و تقديم التمييز عليها.

و مما ذكرناه يظهر لزوم التحيض بأقراء الأقارب مع فقد التمييز، عملا بإطلاق بعض أدلته- كموثق زرارة و محمد بن مسلم- الذي لا مخرج عنه إلا- دليل الإرجاع للتمييز المفروض فقده، و دليل الإرجاع للعادة، الذي عرفت قصوره عن المقام بدوا أو لمرسله يونس الظاهرة في اختصاص حجية العادة بالذاكرة لوقتها و عددها.

نعم، لو قيل بعدم رجوع الناسية لأقراء النساء اتجه عدم رجوع ناسية الوقت لهن و اختص الرجوع لهن بمن لم تنعقد لها عادة فيه. إلا أن يستبعد حجية عادة نساها في العدد دون عاداتها فيه. فتأمل.

كما يظهر أيضا لزوم تحيضها بالعدد مع فقد التمييز مطلقا و مع تعذر الرجوع لأقراء الأقارب أيضا، عملا بإطلاق بعض أدلته- كموثق

الخزاز - لنظير الوجه المتقدم.

و ليس فى ذيل مرسله يونس المتضمن لسنة التحيض بالعدد ما ينافى عدم حجية العادة العددية فقط - كما كان هو الحال فى سنة التمييز على ما سبق - لاختصاص موردها بالمبتدئة، و التعدى لغيرها إنما هو بضميمة ظهور المرسله فى استيفاء السنن

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٥

...

لأقسام المستحاضة الملزم بالتعدى منها لكل من ليس لها عادة ترجع إليها بمقتضى السنة الأولى أو تميز ترجع إليه بمقتضى السنة الثانية، و هو يقتضى التحيض بالعدد بعد ما ذكرنا من اختصاص السنة الأولى بالذاكرة لعادتها وقتا و عددا، كما لا يخفى. نعم، استدلال سيدنا المصنف قدس سره على لزوم التحيض بعدد عادتها بقوله عليه السلام فى المرسله فى بيان مورد سنة التحيض بالعدد: «ألا ترى أن أيامها لو كانت أقل من سبع و كانت خمسا أو أقل من ذلك ما قال لها تحيض سبعا، فيكون قد أمرها بترك الصلاة أياما و هى مستحاضة غير حائض، و كذلك لو كان حيضها أكثر من سبع و كانت أيامها عشرة أو أكثر لم يأمرها بالصلاة و هى حائض» (١).

فإن مقتضى إطلاقه عدم الفرق فى عدم التحيض بالعدد على خلاف العادة العددية بين انعقادها فى الوقت و ذكرها و عدمهما. بل قد ادعى قدس سره أن مقتضى عموم التعليل باستنكار الأمر بالصلاة حال العادة و بتركها خارجها عدم التحيض بالتمييز أيضا على خلاف العادة العددية. و إن كان قد يشكل بأنه لا مجال للتعدى عن مورد التعليل و هو التحيض بالعدد الذى هو من سنخ الأصل المحكوم للأماره للتحيض بالتمييز الذى هو من سنخ الأماره الصالحة لمعارضه الأماره. إلا أن يتم عموم ترجيح العادة على التمييز الذى عرفت المنع منه، و أن المتيقن منه العادة الوقتية العددية المعلومه. و من هنا قد يتجه ما فى المتن من فرض الكلام فى الفاقده للتمييز. فلاحظ.

و كيف كان، فيندفع هذا الاستدلال بأن هذه الفقرة غير وارده لبيان حجية العادة، و لا للتعليل بها، بل لتعليل عدم كون المرأة ذات عادة بامتناع الإرجاع للعدد مع قيام الحجة على تعيين الحيض و الطهر. للمفروغية عن حجية العادة فى ذلك. و لذا لم يكن موضوع الاستنكار الأمر بالصلاة فى العادة و بتركها خارجها، بل الأمر بها حال الحيض و بتركها حال الطهر، الذى لا يتم إلا بضميمة المفروغية عن حجية

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٦

...

العادة عليهما، و من الظاهر أن منشأ المفروغية المذكورة هو الإرجاع للعادة فى السنة الأولى، و حيث قيد موضوع الإرجاع فيها بالذاكرة لوقتها و عددها فلا مجال لاستفادة عموم الحجية للناسية لأحدهما، فضلا عن لم تنعقد لها عادة فيه من هذه الفقرة. على أن الاستدلال بهذه الفقرة إن ابتنى على كشفها عن عموم العادة فى موضوع السنة الأولى، فهو لا يجتمع مع التأكيد فى بيان تلك السنة على اعتبار العلم بالوقت و العدد، و لا يناسب ظهورها فى الاكتفاء بها فى مقام العمل.

و إن ابتنى على استفادة عموم حجية العادة العددية منها مع قصور السنة الأولى عنه، لورودها في خصوص صورة الاكتفاء بالعادة، لا لبيان مورد حجيتها مطلقا لزم عدم استيعاب سنن النبي صلى الله عليه وآله الثلاث لأقسام المستحاضة، والمرسله تأبى ذلك جدا. فلا بد من حمل الأيام في هذه الفقرة على مورد السنة الأولى، وهو الأيام المعلومه وقتا وعددا. وقد تقدم ما يناسب ذلك عند الكلام في تحيض الناسية بالعدد. فراجع.

و منه يظهر أنه لو بنى على حجية العادة العددية مع نسيان الوقت أو عدم انعقاد العادة فيه فلا مجال لاستفادتها من المرسله، فضلا عن استفادتها من خصوص السنة الأولى، بدعوى انحصار صور المستحاضة في السنن الثلاث، فمع عدم دخولها في الأخيرتين يتعين دخولها في الأولى، كما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره.

لأن بيان السنة الأولى صريح في اختصاصها بالمعلومه وقتا وعددا فمع فرض انحصار صور المستحاضة بالثلاث لا بد من دخول غيرها من أقسام العادة في مورد السنتين الأخيرتين المستلزم لعدم حجيتها، وليس في بقية الفقرات ما ينهض برفع اليد عن ذلك و يدل على عموم حجية العادة. بل لا بد من استفادته من أمر آخر، كإطلاق حجية العادة لو تم و لم تنهض المرسله لتقييده، أو دعوى القطع بابتناء حجية العادة الوقتية العددية على حجيتها في كل من الأمرين بنحو الانحلال، أو نحو ذلك. و إن كان الحق عدم ثبوت شيء من ذلك، بل ثبوت خلافه، كما يظهر مما ذكرنا.

و من هنا كان المتعين عدم حجية العادة العددية في المقام، و الرجوع للتمييز، ثم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٧

...

التحيز بأقراء النساء احتياطا، ثم بالعدد على الوجه المتقدم.

و قد جرى على ذلك في الخلاف. قال: «الناسية لأيام حيضها أو لوقتها و لا تميز لها ترك الصوم و الصلاة في كل شهر سبعة أيام و تغتسل و تصلى [و تصوم] فيما بعد و لا قضاء عليها في صوم و لا صلاة ... دليلنا إجماع الفرقة. و أيضا فإن خبر يونس ... يتضمن تفصيل ذلك و ينبغي أن يكون محمولا عليه ... و أما قضاء الصوم فإنه يحتاج إلى شرع، لأنه فرض ثان ...».

و ما في الجواهر من استغراب ذلك في غير محله بعد ما عرفت. و مثله ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من استغراب دعوى الإجماع على التحيز بالسبعة مع أنه لم يحك القول به عن غيره.

لأن الأقوال الأخر قد نسبت لمن تأخر عنه، فلا يبعد ابتناء دعواه الإجماع على ظهور حال الأصحاب أو تصريحهم بالعمل بالرواية، بل ادعى الإجماع عليها في مورد آخر، مع استفادته منها ما ذكر، كما يناسبه إطلاق الحكم برجوع المضطربة للتمييز و التحيز بالعدد في الاقتصاد و النافع و اللعنة و محكى الجمل و العقود و المذهب و الإصباح من دون استدراك لحكم انعقاد العادة أو ذكرها من إحدى الجهتين فقط، سواء أريد من المضطربة من لم تنعقد لها عادة أم من نسيته.

و ما يأتي من المبسوط من الاحتياط لعله يبتنى على إهمال الرواية، كما أهملها في الناسية للوقت و العدد معا، كما سبق.

و أما حكمه بعدم وجوب قضاء الصوم و الصلاة فالظاهر أنه لا يريد به قضاء ما تركته في السبعة التي تحيضت بها، ليتجه من سيدنا المصنف قدس سره استغراب دعوى الإجماع على عدم قضاء الصوم، بل قضاء ما فعلته بعد السبعة لاحتمال كونها حائضا حينئذ، كما يظهر من سوجه لأقوال العامة. فراجع.

هذا كله في غير الدور الأول، و أما فيه فيتعين العمل بالعادة العددية مع الاستظهار، عملا بما دل على ذلك فيمن يتجاوز حيضها قدر عاداتها، مع ما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٨

و الأقوى أن تضعه في أول الشهر (١).

تقدم من قصور أدلة وظائف المستحاضة عن الدور الأول و ابتداء الرجوع إليها في الدور الثاني.
كما أن الأولى لها مع التحيض بالعدد اختيار ما يوافق عاداتها، لأنه الأحوط من حيثية الشبهة الحكمية و الأقرب في الجملة من حيثية الشبهة الموضوعية، كما تقدم نظيره.

(١) كما في كشف اللثام و المستند و الجواهر و عن الذخيرة. و قد استدل عليه في كشف اللثام بما تقدم منه في التحيض بالعدد. لكن الذي ذكره في التحيض بالعدد هو النصوص المتضمنة التحيض في أول الدم و تمامية كل دور بشهر، و قاعدة الإمكان المقتضية للتحيض بأول الدم من دون موجب للعدول عنه، بضميمة أن الظاهر موافقة كل شهر لمتلوه.

لكن لا مجال للاستدلال بنصوص التحيض بالعدد بعد فرض التحيض بالعادة.
و التحيض بأول الدم و إن كان مسلماً لقاعدة الإمكان أو غيرها، إلا أن ظهور موافقة كل شهر لمتلوه - لو تم - لا مجال له في مضطربة الوقت، لخروجها عن مقتضاه.

كما لا ينفع في ناسية الوقت التي يحتمل كون رؤية الدم فيها قبل وقت العادة أو بعدها إلا إذا كانت حيضية أول الدم محرزة بأمارة، حيث يكون مقتضى الجمع بينها و بين الظهور المذكور ظهور حيضية الدم بمرور كل شهر شهر، أما حيث كان محرزاً بقاعدة الإمكان أو نحوها من الأدلة التعبدية - لوجوب التحيض في أول الدم و لو مع سبقه على العادة الوقتية، كما تقدم - فلا طريق لإحراز ذلك بعد أن لم تكن قاعدة الإمكان حجة في لازم مؤداها، و لا نظر في غيرها من الأدلة التعبدية لبقية الأدوار.

على أن حجية ظهور موافقة كل شهر لمتلوه تحتاج إلى دليل. و هو لا ينافي ما تقدم من ارتكاز أن الحيض في كل شهر مرة، لأن ذلك لا يستلزم حجته استقلالاً و إن أمكن أن يكون قرينه متممة لدلالة الإطلاق، كما تقدم و يأتي.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤١٩

...

و مثله ما في الجواهر من أنه المنساق من التدبر في الأخبار بعد فرض شمولها للمورد. إذ لم يتضح وجه انسياقه منها بعد تمحضها في بيان حجية العادة التي قد تنهض بتعيين الوقت و العدد معاً، و قد تقصر عن تعيين أحدهما، لإمكان كون المرجع أمراً آخر فيما هي قاصرة فيه كالتمييز أو غيره.

و لا مجال لقياسه على ما تقدم منا في وجه استفادة التحيض في أول الشهر من رؤية الدم من إطلاق الإرجاع لأقراء الأقارب.
للفرق بينهما بأن الإرجاع لأقراء الأقارب حيث كان موضوعه فقد العادة و التمييز الصالحين لتعيين الوقت، كان ظاهره الاتكال في تعيين على قاعدة الإمكان الارتكازية بضميمة ارتكاز أن الحيض في كل شهر مرة، و إلا لم يكن الإطلاق المذكور صالحاً لأن يترتب عليه العمل، بل يكون لاغياً عرفاً.

أما في المقام فحيث كانت العادة العددية قد تجتمع مع الوقتية و مع التمييز الصالحين لتعيين الوقت، فلا قرينه على الاتكال في تعيين الوقت على الارتكاز المذكور في صورة فقدهما، لكفاية ترتب العمل عليه في الصورتين المذكورتين في عدم لغويته.

كما يمكن ترتيبه في صورة فقدهما لو كانت العادة الوقتية معلومة إجمالاً، حيث قد يستفاد من الإطلاق المدعى العمل بها في الجملة.
و لا سيما إذا كان استفادة حجية العادة العددية مما دل على حجية العددية الوقتية معاً، لفهم أن حجيتها على كل من الأمرين انحلالية.
لأن الدليل المذكور وارد لبيان العمل في حال العادة المذكورة، و لا نظر له لكيفية العمل في حال انفراد العادة بأحد الأمرين، و إن استفيد منه حجيتها.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه حيث لا إطلاق يقتضى التخيير المذكور فيدور الأمر مع الشك بين تعيين الأول و التخيير، و الأصل يقتضى الأول، لأنه القدر المتيقن فى الخروج عن قاعدة الاحتياط من جهة العلم الإجمالى بالحيز. فهو موقوف على عدم وجوب الاحتياط الذى هو مقتضى العلم الإجمالى المذكور. و قد استدلل قدس سره عليه بأن وجوبه خروج عن السنن الثلاث المنحصر بها أمر مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢٠

...

الاستحاضة. و بوفاء النصوص برجوع ذات العادة العددية إليها.

و يشكل بما سبق آنفا من قصور السنن الأولى عن محل الكلام فانهصار صور المستحاضة فى السنن الثلاث يستلزم دخوله فى السنتين الأخيرتين، المستلزم لعدم حجية العادة العددية فقط.

على أن استفادة حجية العادة العددية من المرسلة أو غيرها من النصوص لا ينافى وجوب الاحتياط، للفراغ عن حكم الحيض الواقعى الذى كان مقتضى العادة أنه بالقدر الخاص بعد فرض عدم نهوض العادة و لا غيرها بتعيينه، فهو وظيفة ظاهرية فى طولها، نظير ما لو علمت فاقدة العادة بقدر التمييز و ترددت فى موضعه من الدم. و ليس وجوب الاحتياط وظيفه فى قبال حجية العادة ليكون منافيا و ينهض دليل حجيتها بمنعه.

و يظهر أثر حجيتها معه فى مثل مقدار الصوم الذى يجب قضاؤه احتياطاً، و الصلاة التى تقضيها فى تمام الشهر، و فى كيفية طلاقها بوجه تحرز صحته، و فى مقدار الكفارة لو تكرر وطء الزوج لها.

نعم، لو كان ما دل على حجية العادة العددية مختصاً بمورد فقد ما يعين الوقت كان ظاهراً فى عدم وجوب الاحتياط للغويته معه عرفاً و أمكن استفادة وجوب جعل العدد فى أول الشهر لنظير ما تقدم فى التحيض بأقراء النساء، لكنه ليس كذلك، كما ذكرنا، و من هنا كان الاحتياط هو مقتضى القاعدة فى المقام.

لكنه مختص بما إذا علم بحيضية بعض الدم المستمر أو كانت المرأة ذات عادة و قتيه قد نسيته، بناء على عدم سقوط حجية العادة بالنسيان عن الحجية فيما هو المعلوم منها بالإجمال، و منه التحيض فى كل شهر، أو فى خصوص قسم منه، و إلا- كان المرجع استصحاب عدم الحيض فى غير الدور الأول، بناء على قصور قاعدة الإمكان عن إحراز الحيضية فى أثناء الدم المستمر، كما تقدم.

اللهم إلا أن يستفاد من مجموع نصوص مستمرة الدم المفروغة عن لزوم تحيض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢١

...

مستمرة الدم مطلقاً فى كل شهر مرة، و إن اختلفت فى كيفيته باختلاف الوظائف، كما هو غير بعيد، فيكون لها فى كل شهر علم إجمالى منجز يقتضى وجوب الاحتياط.

نعم، لا ملزم به فى أول الدم خصوصاً فيمن لم تنعقد لها عادة فى الوقت أصلاً، لنهوض قاعدة الإمكان و غيرها بحيضيته بمقدار العادة مع الاستظهار، و بكون ما بعده طهراً، فإذا تم الشهر الأول وجب الاحتياط، كما أنه لو كان لها تمييز مطابق للعادة قدرا تعين الرجوع له فى معرفه الوقت- كما ذكره غير واحد، منهم سيدنا المصنف قدس سره- عملاً بدليله بعد فرض عدم منافاته للعادة، و لا تصل النوبة للاحتياط.

لكن مورد ما تقدم من سيدنا المصنف قدس سره فى تعيين الأول صورة فقد التمييز، كما هو مفروض المتن. و اللازم فيها الاحتياط،

كما تقدم.

و أما دعوى: أن الاحتياط المذكور مستلزم للعسر و الحرج، فلا بد من الاكتفاء بالامتنال الاحتمالى، فيكون المورد من صغريات لزوم الاقتصار على المتيقن عند الدوران بين التعيين و التخيير.

فإن كان المراد بها لزوم الحرج النوعى بالنحو الذى يعلم معه بعدم إيكال الشارع الحائض للاحتياط و تشريع طريق لتعيين الحيض. فهو غير واضح بالنحو الصالح للحجية، بل لا يظن منهم المنع كلية من لزوم الاحتياط فى موارد تردد الحيض.

و إن كان المراد بها لزوم الحرج الشخصى، فيدخل فى عموم قاعدة رفع الحرج.

فلا مجال لدعواه كلية، بل هو يختلف باختلاف النساء، و أحكام الحيض و الطهر، و مدة استمرار الدم، و مقدار المواضع التى يحتمل فيها انقطاع الحيض و تبدله بالاستحاضة، و المدة التى ينحصر فيها احتمال الحيض حقيقة أو تعبدًا، بناء على لزوم جعل الحيض فى الوقت الذى يعلم إجمالًا بكون العادة الوقتية فيه، أو فى الوقت الذى يقتضيه التمييز إذا كان أكثر من مقدار العادة، أو فى أحد الوقتين اللذين يقتضى التمييز حيضية الدم فيهما إذا كان بينهما أقل الطهر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢٢

...

على أنه قد يحتمل التعيين فى غير الأول، كما هو الحال بناء على عدم ثبوت حجية العادة الوقتية المعلومه إجمالًا، حيث لا طريق للقطع بعدم حجيتها، و كذا لو اختلفت صفات الدم و لم تجتمع شرائط التمييز المتقدمة، حيث يحتمل حجية التمييز فى الجملة لإثبات كون الحيض بعض واجد الصفة أو كون الواجد للصفة بعض الحيض.

و من هنا لا معدل عما تقتضيه القاعدة من الاحتياط بالمقدار الذى لا يلزم منه الحرج الشخصى. و إن كان ما يظهر من مرسله يونس من اهتمام الشارع الأقدس بحل مشكل المستحاضة لا يناسب إيكالها فى المقام إلى ذلك مع عدم تيسر تشخيص صغرياته فى كثير من الموارد. بل يناسب ما ذكرنا من إهمال العادة و الرجوع للتمييز، ثم للتحيز بالعدد، الوافين بضبط العدد و الوقت معًا. إلا أن مبنى الكلام على غرض النظر عن ذلك.

و منه يظهر ضعف القول بالتخيير لها فى وضع قدر العادة حيث شاءت من الشهر مطلقًا، كما هو مقتضى إطلاق القواعد و الدروس و المسالك و الروض و الروضة و محكى نهاية الأحكام و المختلف و البيان و الموجز و الجعفرية و شرحيهما و فوائد الشرائع و مجمع البرهان، و فى المدارك أنه مذهب الأكثر، و فى الحقائق أنه المشهور، أو فى ضمن الدم الواجد للصفة، كما يظهر من الوسيلة، أو مع فقد الأمارة المفيدة للظن بموضع خاص، كما عن الذكرى و البيان. لما قيل من استواء الأيام بالنسبة إليها بعد فرض عدم العادة الوقتية لها أو نسيانها.

إذ فيه: أن ذلك إنما ينفع لو كان هناك إطلاق يقتضى التخيير، أما بدونه فحيث كانت الأحكام تابعة للحيض الذى هو متعين ثبوتًا مردد بين الأيام إثباتًا كان مقتضى القاعدة الاحتياط بالوجه المتقدم. و لا سيما فى أول الدم، لوفاء قاعدة الإمكان و غيرها بحيضيته، كما سبق.

و من ذلك كان ما فى الروضة من اختصاص التخيير بالشهر الأول، ثم يلزم مطابقة بقية الشهور له، أشكل، لمخالفته لقاعدة الإمكان و غيرها، و لعدم الدليل على لزوم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢٣

و ليس للسيد أو الزوج منعها عنه (١). و إن كان الأحوط استحبابًا لها الجمع

التطابق بين الشهور، كما سبق عند الكلام فيما ذكره في كشف اللثام وجها لتعين الأول.

و لعله لذا خص في جامع المقاصد الخلاف في التعيين و التخير ببقية الشهور، و أما في الشهر الأول فيتعين جعل العدد في أول الدم، إلا أن تجهل أوله لجنون و نحوه، فتخير.

و إن كان ما ذكره أخيراً مشكلاً، لعدم كفاية الجهل في التخير. بل اللازم إما الرجوع للاستصحاب بالبناء على تأخر الدم، أو الاحتياط لإحراز التحيض في أول الدم إلى أن تتيقن مضي الشهر الأول.

(١) لما كان تعيين الأول عنده قدس سره ليس لقيام الدليل عليه، ليكون وارداً على وجوب إطاعة الزوج و السيد القاصرة عن التمكين من الوطء حال الحيض، بل لأن المتيقن براءة الذمة به بسبب الدوران بين التعيين و التخير، فإن قيل بأنه مع ثبوت التخير لها ليس لهما منعها من تعيين الأول لم يخرج الأول بسبب منعها عن كونه المتيقن، فيجب اختياره عقلاً.

و إن قيل بأنه مع التخير لها يكون لهما منعها من ذلك فلا مجال لليقين براءة الذمة به، لاحتمال وجوب إطاعتها بسبب احتمال التخير. لكن من الظاهر أن وجوب إطاعتها لما لم يكن معلوماً لم يجب إحراز الفراغ عنه عقلاً بعدم اختيار الأول. أما سائر أحكام الحيض و الطهر فهي لما كانت معلومةً وجب إحراز الفراغ عنها باختيار الأول الذي يقطع معه بالتعبد بحيضيته دون ما بعده، فيقطع معه بالفراغ عن تلك الأحكام.

هذا كله بناء على لزوم اختيار الأول، أما بناء على التخير فقد صرح في القواعد و الروضة و محكي البيان و الموجز بأن لها اختياراً مالا يرضى به الزوج، و في جامع المقاصد: «لأن ثبوت الحيض لها بأصل الشرع لا- باختيارها، و التخير لم يثبت أصالة، بل لأن جهلها بالحال اقتضى استواء جميع أيام الشهر بالنسبة إليها، فامتنع تكليفها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٤

...

بشيء مخصوص، فكما لم يكن ذلك منوطاً باختيارها أصالة لم يكن للزوج في ذلك اعتراض. و يحتمل أن يكون كالواجبات الموسعة».

و يشكل التعليل الذي ذكره بأن تخييرها بسبب استواء أيام الشهر بدواً لا ينافي وجوب اختيارها خصوص بعض الأيام من حيثية وجوب إطاعة الزوج الذي هو من سنخ الحكم الثانوي الصالح للترجيح، كما لو حلفت على تعيين بعض الأيام، و كما هو الحال لو كان التخير ثابتاً لها شرعاً، الذي يظهر منه قدس سره التسليم بأنه عليه يجب عليها إطاعة الزوج.

بل الظاهر رجوع الأول للثاني، لأن مجرد استواء أيام الشهر بالنسبة إليها لجهلها بالحيض لا يكفي في تخييرها ما لم يستكشف معه حكم الشارع لها بالتخير، لتكون باختيارها محرزة للحيض تعبداً و يرتفع مقتضى العلم الإجمالي و هو الاحتياط في حقها. نعم، سبق منا في ذيل الفرع الأول من فروع التحيض بالعدد أنه بناء على التخير لها لا يجب عليها إطاعة الزوج، بل تكون باختيارها محرزة للحيض الذي لا يجب معه التمكين.

و لعله إليه يرجع ما في كشف اللثام من الاستدلال لعدم وجوب إطاعة الزوج بالأصل. و منه يظهر ضعف ما ذكره جمال الدين الخوانساري في حاشيته على الروضة من قوة احتمال كون المقام نظير الواجبات الموسعة في وجوب إطاعة الزوج. على أن وجوب إطاعته في الواجبات الموسعة محل كلام، و لا مجال للبحث فيه هنا.

هذا كله في الزوجة و أما الأمة فقد يدعى وجوب إطاعتها لسيدتها في الاختيار، لا من حيثية وجوب التمكين الذي يقصر عن حال الحيض، بل من حيثية ملكيته لها، فلا يرتفع موضوعه باختيارها الذي يحرز معه الحيض. نعم، لو اختارت ما يكرهه ترتب عليه الأثر و إن كانت عاصية في اختيارها.

اللهم إلا أن يدعى قصور وجوب الإطاعة من حيثية الملكية عن مثل الاختيار الذي هو أمر نفسى ولا يكون تصرفا عرفا فى الملك. و لذا لا إشكال ظاهرا فى عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٥

بين أعمال الحائض والمستحاضة (١)، و تغتسل فى كل وقت تحتل النقاء (٢) إلى أن تطهر، و تقضى صوم عاداتها (٣).
(مسألة ١٣): إذا حصرت وقت عاداتها فى عدد من أيام الشهر يزيد على أيام عاداتها - كأن تذكرت أن عاداتها خمسة أيام مثلا كانت فى العشرة الأولى - فالأحوط إن لم يكن أقوى أن تضع العدد فيه (٤)، و أحوط منه

وجوب استئذان المولى فيه.

و دعوى: أن مقتضى ما تضمن قصور سلطنة العبد فى الاعتباريات من بيع أو نكاح أو طلاق أو غيرها يقتضى عدم نفوذ الاختيار بغير إذن مولاه، فضلا عن صورة منعه.

مدفوعة بأن ترتب التعبد بالحيض على اختيارها له فى الوقت الخاص ليس من باب نفوذ التصرف الاعتبارى، لعدم كون التعبد بالحيض مجعولا - اعتباريا تابعا لجعل المرأة له، كالبيع، بل هو حكم شرعى مجعول للشارع تبعا لتحقيق موضوعه و هو الاختيار، نظير اختيار أحد الخبرين المتعارضين الموجب لحجيته على بعض المباني. فلاحظ.

[مسألة ١٣: إذا حصرت وقت عاداتها فى عدد من أيام الشهر يزيد على أيام عاداتها]

(١) سبق منا أنه اللازم بناء على حجية العادة العددية. و عليه جرى فى المبسوط و الإرشاد و الحقائق و ظاهر المعتبر، كما قد يظهر من المنتهى حيث اقتصر فى بيان الحكم على نسبة ذلك للشيخ، و يظهر من الإيضاح التوقف للاقتصار فيه على بيان القولين، كما قد يظهر من الشرائع للاقتصار فيه على نسبة الاحتياط للقليل.

(٢) و إن لم تقتضه وظيفة المستحاضة. و لازمه إعادة الغسل و الصلاة لو احتمل الانقطاع بعد فعلهما قبل خروج الوقت. و فى أجزاء الغسل الواحد للاستحاضة و الحيض معا كلام قد يأتى فى أحكام المستحاضة.

(٣) بل مقتضى الاحتياط زيادة يوم، لاحتمال حصول الحيض فى أثناء اليوم.

(٤) يظهر ممن سبق منه حجية العادة العددية فقط المفروغة عن ذلك، و أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٢٢٦

أن يكون العدد فى أوله (١).

(مسألة ١٤): إذا ذكرت وقت عاداتها و نسيت عددها، أو كانت ذات عادة وقتية لا عددية، لا يبعد الرجوع فى العدد إلى الروايات (٢)،

الخلافاً إنما هو فى وجوب وضع الحيض فى أول الأيام التى تتردد العادة الوقتية المعلومه إجمالاً بينها أو التخيير فى وضعها فى أيها شاءت أو الاحتياط فى جميعها، من دون احتمال جواز وضع الحيض فى غيرها أو وجوب الاحتياط فيه.

و عليه بنوا تحقيق متيقن الحيضية لو كان العدد أكثر من نصف الزمان المردد فيه الوقت، كما لو علمت أن عاداتها سبعة فى العشرة الأولى من الشهر، حيث تحرز حيضية الأربعة المتوسطة بمقتضى حجية العادة الإجمالية، و فرعوا الفروع الكثيرة المتفرعة على فرضى وجود المتيقن و عدمه، و خصوصاً فى المبسوط.

و يبتنى أصل المسألة على حجية العادة الوقتية الإجمالية التى سبق الكلام فيها فى تحييض الناسية بالتمييز و العدد، و قربنا هناك عدم حجيتها.

نعم، قد يدعى حجيتها في المتيقن منها لو كان العدد أكثر من نصف الزمان المردد فيه الوقت، لما يأتي في المسألة الرابعة عشرة، و يأتي الكلام فيه.

و لم يتضح الوجه فيما يظهر من سيدنا المصنف قدس سره من نحو من التردد فيه مع عدم مناسبه لمبانيه التي تظهر بالنظر في كلماته في مستمسكه، و منها ما ذكره في وجه تدارك الناسيه لو ذكرت عاداتها بعد عملها على خلافها من حجية العادة ذاتا و إن كان النسيان عذرا في العمل على خلافها، لوضوح أن ذلك يقتضى لزوم العمل فيما يعلم منها إجمالا.

[مسألة ١٤: إذا ذكرت وقت عاداتها و نسيته عددها،]

إشارة

(١) المناسب لما سبق منه كون ذلك هو الأقوى، و سبق أن ظاهرهم المفروغية عن أن محل الخلاف في تعيين الوقت أو الاحتياط هو الأيام التي تتردد فيها العادة قلت أو كثرت.

(٢) ظاهره المفروغية عن حجية العادة الوقتية، كما هو ظاهر جملة منهم،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢٧

...

حيث لم يتعرضوا إلا للخلاف في تعيين العدد بما يناسبها. و قد استدل عليه سيدنا المصنف قدس سره بإطلاق ما تضمن الرجوع إلى أيام الأقرء.

و منه قوله عليه السلام في مرسله يونس: «و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت إلى معرفة لون الدم، لأن السنة في الحيض أن تكون الصفرة و الكدرة فما فوقها في أيام الحيض إذا عرفت حيضا كله إن كان الدم أسود أو غير ذلك» (١).

لكن ما تضمن الرجوع إلى أيام الأقرء و إن كان جملة كثيرة من النصوص، إلا- أنها ظاهرة في تعيين الأيام و معرفتها معرفة تامة، لظهور الإضافة في العهد و الاستغراق، و هو لا يكون إلا بمعرفة عددها و موضعها من الشهر.

و لا سيما مع ظهورها في استغنائها بالرجوع للأيام في معرفة الوظيفة، بل هي كالصريحة في ذلك، كما يظهر بأدنى ملاحظة لها.

و أما الفقرة المتقدمة من المرسله فالاستدلال بها إن كان بلحاظ قوله عليه السلام:

«و لو كانت تعرف أيامها ما احتاجت»، ... فهو ظاهر في المعرفة التامة التي يستغنى بها في مقام العمل، إذ مع المعرفة الناقصة تحتاج عندهم للتمييز.

و إن كان بلحاظ التعليل بأن الكدرة فما فوقها في أيام الحيض إذا عرفت حيض. بدعوى: أن المعرفة لو كانت ظاهرة بدوا في المعرفة التامة فمناسبة كون التعليل ارتكازيا تقتضى إلغاء خصوصية ذلك و الاكتفاء بالمعرفة في الجملة، لأن كاشفية العادة عن حيضية ما يخرج فيها لا يختص بمعرفتها من حيثية العدد.

ففيه: أن ملاحظة مجموع فقرات المرسله تشهد بأن المراد به الإشارة للعادة التي سبق في السنة الأولى الإرجاع إليها ببيان صريح في اعتبار معرفة وقتها و عددها معا.

و يناسبه قوله عليه السلام بعد التعليل المتقدم بلا- فصل: «فهذا يبين أن قليل الدم و كثيرة أيام الحيض حيض كله إذا كانت الأيام معلومة». فليس المراد بالتعليل حجية العادة مطلقا لينفع فيما نحن فيه.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢٨

...

على أنه إن أريد بذلك كون التعليل قرينه على عموم حجية العادة في السنة الأولى، فهو لا يناسب التأكيد في بيان تلك السنة على اعتبار العلم بالوقت و العدد معا، كما لا- يناسب الاكتفاء بها في مقام العمل، و لا ظهور المرسله بمجموعها في تباين السنن الثلاث موردا و عدم تداخلها.

و إن أريد به كونه دالا- على عموم حجية العادة و إن قصرت السنة الأولى عنه، لورودها لبيان ما يكتفى به في مقام العمل، فهو لا يناسب ما تضمنته المرسله من انحصار صور المستحاضه في السنن الثلاث و عدم خروجها عنها.

و قد تقدم نظيره في حكم العادة العددية فقط. كما تقدم هناك أنه لا بد من رفع اليد عن ظهور بعض فقرات المرسله في اختصاص حجية التمييز بالجهل بالوقت و العدد معا. فراجع.

و بذلك ظهر أنه لو تم إطلاق دليل يقتضى حجية العادة الوقتية فقط - كما لعله في مثل ما تضمن: أن الصفرة في أيام الحيض حيض «١» - كانت المرسله صالحة لرفع اليد عنه و تقييده بصورة انعقادها و العلم بها في العدد أيضا، كما تقدم نظيره عند الكلام في حجية العادة العددية فقط.

و كأن ظهور المفروغية من جماعة عن حجية العادة بجميع أقسامها، و الاكتفاء بالعلم بها بالإجمالى منه ناش عن تخيل قوة أماريتها بنحو يصلح لتتيمم دلالة الأدلة، أو الغرض، أو الغفلة عن بعض ما يظهر منها في خلافه، مع قضاء التدبر بعدم قوتها بالنحو المذكور، و أن أماريتها تعبدية لحل مشكلة المستحاضه، فيسهل رفع اليد عنها في مورد قصورها عن ذلك، كما يظهر من الاكتفاء في انعقادها بمرتين، و من رفع الشارع اليد عنها في الجملة بتشريع الاستظهار، و بالحكم بحضيضة الدم مع تقدمه أو تأخره عنها، و غير ذلك. بل عدم التعرض في نصوص المستحاضه على كثرتها لفرض انعقاد العادة أو

(١) راجع الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٢٩

...

العلم بها من إحدى الجهتين فقط يشرف بنا على القطع بإهمال الشارع لها حينئذ. و لا سيما مع ما تستلزمه حجيتها من كثرة ارتباك الوظيفة على مستمرة الدم مع الرجوع إليها- كما يظهر مما تقدم و يأتي- مع ظهور المرسله و غيرها في تنظيم الشارع وظيفتها و تسهيلها.

و من جميع ما تقدم يظهر أن اللازم رجوع ذات العادة الوقتية للمراتب المتأخرة عن العادة من التمييز أو غيره، كما هو مقتضى إطلاق جملة منهم في الناسية و المضطربة ممن تقدم التعرض له عند الكلام في حجية العادة العددية فقط. فراجع.

هذا و لو بنى على حجية العادة في خصوص الوقت في المقام فما في المتن من الرجوع للعدد الذى تضمنته الروايات هو المذكور في المسالك و الروض و الروضة و المستند، و في بعض كلمات صاحب الجواهر أنه الأقوى، و فى المنتهى أنه لو قيل به كان وجهها، و احتمله فى جامع المقاصد و محكى الذكري و فوائد الشرائع، و عن شرح المفاتيح أنه يحتمل احتمالا ظاهرا، كما قد يظهر من حاشية المدارك، و فى المستند أنه حكى عن الأكثر.

و يستدل عليه بإطلاق موثق الخراز الظاهر فى التخيير بين تمام المراتب من الثلاثة إلى العشرة، و مرسله يونس المتضمنة للتحريض

بالستة أو السبعة، التي سبق أن مقتضى الجمع العرفي حملها على الأفضلية.

وهي وإن كانت واردة في المبتدأ، إلا أنه تقدم لزوم تعميمها لكل فاقدة للعادة و التمييز الحجة، و المفروض في محل الكلام عدم التمييز - لما يأتي - و العادة الوقتية حيث لا تنفع في العدد تعين شمولها لموردها.

و من هنا لا يهتم اختصاص بقية نصوص التحيض بالعدد - و هي موثقا ابن بكير و مضمير سماعه - بالمبتدأ.

لكن سبق أن ظاهرهم إهمال مضمون موثق الخزاز، و معه يتعين العمل على الستة أو السبعة، لمرسله يونس.

و لا وجه لما يظهر من بعضهم من العمل بمفاد موثق ابن بكير، لابتناؤه على إلغاء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٠

...

خصوصية المبتدأ، الذي لا يخلو عن إشكال، كما تقدم في حكم الناسية للوقت و العدد معا.

و أشكال منه ما صرح به بعضهم من أنها تختار من العدد ما لا تعلم بمخالفته لعادتها إجمالا.

إذ فيه: أنه - مع ابتناؤه على حجية العادة المعلومة إجمالا - قد يتجه بناء على الرجوع لما تضمن التخيير بين تمام المراتب الثلاثة إلى

العشرة، بتقييده بعدم المنافاة للعادة المعلومة إجمالا، أما بناء على إهماله و العمل بغيره مما تضمن عددا أو أعدادا خاصة - كما هو

ظاهرهم - فمع الخروج عنه لا معنى للاستدلال به على أصل التحيض بالعدد ثم التخيير في العدد.

بل هو لا يجتمع مع ما صرح به بعضهم من جواز التحيض في شهر عشرة و في آخر ثلاثة، فإنه لو تم الدليل عليه في غير الناسية لا

مجل له فيها بناء على عدم جواز الخروج عن العادة المعلومة إجمالا، للعلم معه بمخالفة أحد الشهرين لها.

و منه يظهر أن البناء على حجية العادة المعلومة إجمالا يوجب قصور مرسله يونس عن بعض صور المستحاضة حتى لو حملت حجية

العادة فيها على الانحلال و التفكيك بين الوقت و العدد، و قد سبق أنه خلاف ما صرح به فيها.

و لبعض ما ذكرنا احتمال في الجواهر التحيض بالعشرة ما لم تعلم انتفاء بعضها، و إلا فبالمكن منها، لاستصحاب الحيض، و قاعدة

الإمكان، و غيرها. بل قال في بعض كلماته: «و هو لا يخلو عن قوة».

و إن كان قد يشكل بأن تعذر العمل بالروايات في بعض الموارد لا يقتضى إهمالها مطلقا، بل الاقتصار على مورد التعذر. على أن

الاستدلال حينئذ بقاعدة الإمكان لا يخلو عن إشكال، لما تكرر من قصور أدلتها عن الدم المستمر، و غيرها مما تضمن التحيض للعشرة

«١» مختص بالدور الأول.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢، و باب ١٤ منها حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣١

...

فالعمدة الاستصحاب بعد فرض حجية العادة على حيضية ما فيها، لما هو التحقيق من جريان استصحاب مؤدى الأمانة.

و أما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من عدم جريانه في التدريجيات، فهو ممنوع، على ما تقرر في محله، و أوضحه هو قدس سره

في أصوله.

نعم، الاستصحاب إنما يقتضى التحيض للعشرة إذا ذكرت أول الدم أو حيضية يوم يحتمل أنه الأول، أما إذا ذكرت آخره فالعادة حجة

على حيضيته و حيضية اليومين اللذين قبله، و لا مجال للبناء على حيضية ما زاد على ذلك إذا لم يعلم بأن حيضها أكثر من ثلاثة، لأن

عادتها الوقتية حجة على نفى حيضه ما بعد اليوم الذي ذكرته، والاستصحاب لا ينهض بإثبات حيضه ما قبل الثلاثة، بل بنفيها. كما أنها لو ذكرت وسطه فالعادة حجة على حيضته وحيضه اليومين المكتنفين له، ومقتضى الاستصحاب استمرار الحيض إلى ما بعد اليوم الذي ذكرته بمقدار نصف أكثر الحيض، دون حيضه ما قبله بالمقدار المذكور، وإن كان ملازما لكون ذلك اليوم وسط الحيض مع استمرار الحيض المدّة المذكورة، لعدم حجية الاستصحاب في لازم مؤداه. وعلى هذا القياس بقاء الفروض المتصورة، حيث لا تكون العادة حجة على الحيض إلا في المقدار المتيقن، ولا ينهض الاستصحاب إلا بإثبات استمراره من اليوم الذي تذكره بمقدار نسبته إلى أكثر الحيض. هذا ما تقتضيه الأدلة والاستصحاب في المقام.

و بقی فی المقام أقوال آخر ذكرت فی أغلب كلماتهم فی الناسیة لعددھا،

إشارة

التي هي مورد تحريرهم للمسألة، ومنها يستفاد حكم من لم تنعقد لها عادة فيه..

الأول: الاقتصار على الثلاثة،

كما في الوسيلة والمعتبر، واستحسنه في المدارك، واحتمله في جامع المقاصد ومحكى الذكرى وفوائد الشرائع. وكأنه للاقتصار على المتيقن في الخروج عن عموم أحكام الطاهر. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٢ ...

و يشكل بأن الشك في الحيض حيث كان بنحو الشبهة الموضوعية فلا مجال للرجوع للعموم المذكور بناء على ما هو التحقيق من عدم حجية العام في الشبهة المصدقية من طرف الخاص. بل المرجع استصحاب الحيض الذي عرفت مقتضاه لو لم يكن محكوما لدليل التحيض بالعدد على الوجه المتقدم. وما قد يظهر من المعتبر من أنه مقتضى الاحتياط، كما ترى، إذ هو يخالف الاحتياط من بعض الجهات، إلا أن يريد أن إجراء أحكام الاستحاضة بعد الثلاثة يختص بما يطابق الاحتياط منها، فيرجع للقول الثالث. لكنه خلاف ظاهر كلامه. ثم إن متيقن الحيض تفصيلا قد يزيد على ثلاثة، كما لو علمت أن يومين معينين وسط الحيض أو ثلاثة معينة أوله أو آخره. كما قد يكون أقل، كما لو علمت بحيض يوم في الجملة إما أول الحيض أو وسطه أو آخره. وإنما اقتصرنا على الثلاثة لأن المفروض في أكثر كلماتهم العلم بأن يوما معينة أول الحيض أو وسطه أو آخره.

الثاني: جواز كل من الاقتصار على الثلاثة والتحيز بالروايات،

كما في محكى البيان. وقد يحمل عليه قوله في الدروس: «و لو ذكرت أوله فقط أكملته ثلاثا، ولها العود إلى السبعة أو الستة. و لو ذكرت آخره فكذلك». وهو كما ترى، لظهور الروايات في تعيين مضامينها، فلو كانت حجة منعت من الاقتصار على الثلاثة، ولزم الخروج بها عن مقتضى الأصول الآخر، وإلا لم يجز العمل على مضامينها في قبال الأصول.

الثالث: الاحتياط فيما زاد على الثلاثة إلى تمام العشرة،

كما في المبسوط و الشرائع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و محكى التحرير و نهاية الأحكام و الجامع، و عن الذكرى أنه المشهور. و هو مقتضى العلم الإجمالى، لو لا ما سبق من مقتضى الأدلة و الاستصحاب مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٣ فتختار عددا من الثلاثة إلى العشرة تحيض فيه إذا لم تكن عادة لأقربائها، و إلا فالأحوط وجوبا اختيارها (١).

التي يخرج بها عنه.

هذا و قد اقتصر في المبسوط في كيفية الاحتياط على الجمع بين أعمال المستحاضة و قضاء الصوم. و زاد غيره الاغتسال لاحتمال انقطاع الحيض. و هو في محله، كإضافته تمام أحكام الحائض من حرمة الوطء و غيرها، كما صرح بها بعضهم. كما اقتصر في المبسوط و غيره على قضاء صوم عشرة أيام، و ذكر آخرون أنه أحد عشر يوما، معللا بما تقدم من احتمال كون مبدأ الحيض في أثناء النهار.

و قد استثنى جملة منهم ما إذا علمت أن عاداتها دون العشرة. و هو يبنى على حجية العادة المعلومة إجمالا.

كما تقدم في المسألة الثانية أن احتياطها لا يقتضى منع الزوج من الوطء لو طالب به. فتأمل جيدا.

(١) لإطلاق موثق زرارة و محمد بن مسلم «١» المتقدم في رجوع المبتدأة لأقراء نساءها الشامل لفاقده العادة و ناسيتها، وإنما خرج عنه قدس سره في ناسية الوقت و العدد معا، لظهور الإجماع، و قد ذكر قدس سره أنه لا مجال للتعويل عليه مع نسيان العدد فقط، لخروجه عن المتيقن منه.

لكن سبق أنه لم يصرح بالإجماع في كلماتهم، غاية الأمر أنه لم يظهر القول من أحد برجوع الناسية لهن، حيث اقتصرنا على المبتدأة في الرجوع للأقارب، و لم يذكرنا أقراء الأقارب في وظائف الناسية، و كلاهما لا يختص بالناسية للوقت و العدد معا، فدعوى أنها المتيقن من الإجماع غير ظاهرة المنشأ.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٤

و حينئذ فإن ذكرت أول الوقت تحيضت في أوله و أكملته بالعدد الذى تختاره (١). و كذا إن ذكرت آخره أكملته بما قبله، و إن ذكرت وسطه أكملته من طرفيه (٢).

نعم، سبق عدم ثبوت الإجماع بنحو معتد به، ليرفع به اليد عن إطلاق الموثق.

و من هنا يتعين العمل به فى الناسية للوقت فقط أو مع العدد. غايته أنه بناء على حجية عاداتها فى الوقت تحيض بقدر أقرائهن فيه، و بناء على ما ذكرناه من عدم حجيتها تحيض بمرور شهر من رؤية الدم، لنظير ما سبق فى المبتدأة.

(١) و ليس لها اختيار ما تعلم بمخالفته لعاداتها العديدة لو علمت به إجمالا، كما صرح به هو قدس سره و غيره، بناء على حجية العادة المعلومة إجمالا. و قد سبق الكلام فى ذلك.

(٢) بالتساوى لو كان الذى ذكرته وسطا حقيقيا، و إلا فعلى نحو ذكرها له، فإن ذكرت أنه آخر ثلثة الأول مثلا جعلت ما بعده ضعف المجموع منه و مما قبله. أما لو ذكرت أنه فى الأثناء من دون تعيين موقعه، ففى وجوب الاحتياط، أو التخيير، أو إكمال المتيقن مما قبله، أو مما بعده، وجوه أقربها الأخير، لاستصحاب عدم الحيض إلى حين المتيقن، المانع من التحيض قبله، و الراجع لوجوب الاحتياط، من دون أن يتضح إطلاق يقتضى التخيير، ينهض بالخروج عنه.

و به يفترق المقام عما لو كانت ذات عادةً عدديةً فقط، أو ذكرت عدد عاداتها فقط، حيث سبق فيه وجوب الاحتياط، فإن الاستصحاب لا يجري هناك بعد عدم وجود زمان معين متيقن الحيضية، بل مقتضى الاستصحاب عدم الحيض في تمام الشهر، فينافي العلم الإجمالي بوجوب التحيض فيه، و مقتضى العلم المذكور وجوب الاحتياط. أما هنا فحيث يعلم بالحيض في وقت العادة لا مانع من استصحاب عدمه قبله، و تحيض بما يتم العدد بعده. فلاحظ.

و هكذا الحال لو علمت بحيضية يوم معين في الجملة من دون أن تعلم أنه أول

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٥

هذا إذا لم تكن ذات تمييز، و إلا رجعت إليه في تعيين العدد (١).

حيضها، أو آخره، أو في أثناؤه.

(١) كلماتهم في المقام لا تخلو عن اضطراب، فإن جملة منهم أطلقوا رجوع المضطربة و الناسية للتمييز، كما أن الأكثر لم يتعرضوا لرجوع ناسية العدد أو الوقت إليه في التعيين من الجهة المنسية، فقد يكون ذلك للمفروغية عن حجيتها في تلك الجهة، كما قد يظهر من بعضهم، و قد يكون للبناء على تقدم التمييز حتى على العادة المذكورة من أحد الطرفين، كما هو ظاهر الشرائع، و يشعر به ما تقدم في المتن في المسألة الثانية عشرة، كما قد يكون لاستثناء ذات العادة مطلقاً من الرجوع إليه، فلا يرجع إليه معها حتى في الجهة المنسية، كما قد يظهر من بعض كلماتهم. و قد أشرنا إلى بعض ذلك في أول المسألة الثانية عشرة.

و كيف كان، فمقتضى عموم حجية التمييز - المستفاد من مثل موثق حفص بن البختري «١» - و ظهور مرسله يونس في تقدمه على التحيض بالعدد هو الرجوع إليه في المقام في معرفة وقت الحيض و قدره، بناء على عدم حجية العادة الوقتية فقط، و في معرفة قدره فقط، بناء على حجيتها.

نعم، لا بد من تحققه في الوقت المذكور لها بالنحو المناسب للذكر من حيثية الأول و الآخر و الوسط، فلو خالف ذلك كانا متعارضين و لزم سقوطه بناء على عموم تقديم العادة على التمييز.

لكن تقدم منا في المسألة الثانية عشرة الإشكال في عموم تقديمها عليه، لاختصاص دليل تقديمها بالعادة الوقتية العددية. و لعله عليه يبنى ما تقدم من الشرائع. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٦

و الأحوط لها الجمع بين أعمال الحائض و المستحاضة (١)، إلى العشرة أيام (٢)، أولها أوله في الصورة الأولى، و آخرها آخره في الصورة الثانية، و وسطها وسطه في الصورة الثالثة، فتحتاط في خمسة قبله و خمسة بعده (٣).

(١) كأنه لاحتمال قصور نصوص التحيض بالعدد عن المقام، لما سبق من الجواهر أو غيره.

(٢) ما لم تعلم بقصور عاداتها عنها، بناء على حجية العادة المعلومة إجمالاً التي تقدم الكلام فيها.

(٣) ظاهر ما ذكره في هذه الفروض عدم تأدى الاحتياط إلا بالجمع بين الوظيفتين في تمام العشرة.

و يشكل بأنه بناء على حجية العادة الوقتية فقط يلزم الاكتفاء بأعمال الحائض في المتيقن المتعين، و هو الثلاثة أو الأكثر أو الأقل، على ما سبق، و بناء على عدم حجيتها يكتفى بالرجوع للوظائف المتأخرة عن العادة من التمييز أو غيره. فتأمل جيداً. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم، و الحمد لله رب العالمين.

انتهى الكلام في الفصل السادس من مباحث الحيض في النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف على مشرفه و آله أفضل الصلاة و السلام، بقلم العبد الفقير (محمد سعيد) عفى عنه نجل العلامة الجليل حجة الإسلام السيد محمد على الطباطبائي الحكيم دامت بركاته، في شهر ذي القعدة الحرام سنة ألف و أربعمائه للهجرة النبوية على صاحبها و آله أفضل الصلاة و أزكى التحية. و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

كما انتهى تبييضه بقلم مؤلفه الفقير في الشهر المذكور حامدا مصليا مسلما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٧

الفهرست

المقصد الثاني: في غسل الحيض ٥

تعريف الحيض ٥

الفصل الأول: في سببه ٩

تترتب أحكام الحيض بخروجه من الموضع غير المعتاد ١٠

هل تترتب أحكام الحيض بنزوله الى فضاء الفرج من دون أن يخرج ١٠

اشتباه دم الحيض بدم البكارة ١٤

كيفية الفحص عند الاشتباه ١٤

لو نفذ الدم في بعض جوانب القطنه من دون تطويق و لا استنقا ١٧

لا يختص وجوب الفحص بما يخرج في العادة ١٩

الكلام فيما يظهر من المعتبر من عدم الحكم بالحيضه مع استنقا القطنه ١٩

لو احتمل استناد الدم للبكارة و الحيض معا ٢١

الكلام فيما لو سبق الحيض و احتمل استناد استمرار الدم للبكارة ٢١

الكلام فيما لو عملت من دون فحص و اختبار لحالها ٢٣

إذا تعذر الاختبار على المرأة ٢٥

إذا لم تعلم الحالة السابقة من الحيض و الطهر ٢٧

(تنبيه): الاحتياط في حق المرأة لا يقتضى منع الزوج عن الوطء ٣٠

(تتميم): في اشتباه دم الحيض بدم القرحة ٣١

الفصل الثاني: في تحديد وقت الحيض ٣٧

كل دم تراه المرأة الصبية قبل التسع سنين ليس بحيض ٣٧

المراد بالسنين الهلالية ٣٨

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٨

الكلام في سببه الحيض للبلوغ ٤٠

الكلام فيما لو علم بالحيض قبل البلوغ أو بعد سن اليأس ٤١

الكلام في سن اليأس من الحيض ٤٥

تصحيح طريق الشيخ لابن فضال ٤٧

تحديد قبيلة قريش ٤٩

لا بد في كون المرأة قرشية من انتسابها لقريش من طريق الأب ٥٤

الشك في أن المرأة قرشية ٥٥

تحقيق مفاد استصحاب عدم بلوغ المرأة أو عدم دخولها في سن اليأس ٥٦

الكلام فيمن انتسبت لقريش من الزنا. مع الكلام في أن قاعدة الفراش واقعية مع العلم بانعقاد الولد من ماء الزاني أو ظاهريه عند

الشك في ذلك ٥٨

الكلام في حيض الحامل ٦٣

الفصل الثالث: في تحديد مدة دم الحيض ٨١

أقل الحيض ثلاثة أيام ٨١

أقل الحيض للحامل ٨٢

هل يعتبر التوالى في الأيام الثلاثة التي هي أقل الحيض ٨٤

مفاد الأصل العملي عند تردد الدم بين الحيض والاستحاضة ٨٥

الكلام في معيار وحدة الحيض ٨٩

مقدار الفصل بين الدمين من حيضة واحدة ٩٥

حكم النقاء المتخلل بين الدمين ١٠٣

حكم الغسل بانقطاع الدم لدون الثلاثة ١٠٧

يكفى في استمرار الحيض بقاء الدم في باطن الفرج ١١٤

الكلام في الليالي ١١٤

الكلام في مقدار خروج الدم المعتبر في اليوم ١١٨

يكفى التلفيق في الأيام ١٢٢

أكثر الحيض عشرة أيام ١٢٣

أقل الطهر عشرة أيام ١٢٦

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٣٩

لا حد لأكثر الطهر ١٢٨

الدم الفاقد للحد ١٢٨

إذا انقطع الدم بدعاء الحيض ١٣٠

الفصل الرابع: في معيار العادة وأحكامها ١٣١

لا بد في انعقاد العادة من تكرار الحيض مرتين متواليتين على نحو واحد ١٣٢

العادة الوقتية و العددية ١٣٣

العادة الوقتية دون العددية ١٣٥

إذا اختلف الحيض في العدد لم تنعقد العادة في الأقل ١٣٨

لا يعتبر في انعقاد العادة العددية استقرار عادة الطهر ١٤٠

لا يضر في انعقاد العادة الاختلاف اليسير ١٤٠

هل المدار في انعقاد العادة على الشهر الهلالي أو الشهر الحيضي؟ ١٤١

الكلام في العادة المركبة ١٤٧

الكلام في كيفية انعقاد العادة مع تخلل النقاء بين الدمين ١٥٠

الكلام في انقلاب العادة، و زوال حكمها ١٥٢

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٤، ص: ٤٣٩

تحيض ذات العادة برؤية الدم في العادة و إن لم تعلم استمراره ثلاثة أيام ١٥٥

إذا رأت الدم قبل العادة أو بعدها ١٥٨

الصفرة في غير أيام العادة. مع الكلام في المراد مما تضمن أنها قبل الحيض بيومين حيض و بعده بيومين ليست بحيض ١٦٠

الحكم بعد حيضية الصفرة لا يستلزم عدم حيضية فاقد الصفات ١٦٦

الكلام فيما لو تقدم الدم على العادة كثيرا أو تأخر كذلك ١٦٧

الكلام في قاعدة الإمكان ١٧١

أدلة قاعدة الإمكان. وجوه تقريب مقتضى الأصل ١٧٢

نصوص قاعدة الإمكان ١٧٥

الكلام في عموم حجية الصفات ١٨٥

قصور قاعدة الإمكان عن الصفرة ١٩٠

الكلام في موارد قاعدة الإمكان ١٩١

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٤٠

الكلام في جريان قاعدة الإمكان مع الشك في حيضية الدم للشبهة الحكمية ١٩٢

الكلام في ثبوت إطلاق يرجع إليه عند الشك في اعتبار شيء في حيضية الدم للشبهة الحكمية ١٩٥

الكلام في جريان قاعدة الإمكان مع الشك في وجود الشرط و المانع بنحو الشبهة الموضوعية ١٩٦

لو تردد الدم بين أن يكون من الرحم و أن يكون من جرح أو قرح في الفرج ١٩٧

ملخص الكلام في قاعدة الإمكان ١٩٩

الكلام في تحيض غير ذات العادة برؤية الدم إذا لم تعلم استمراره ثلاثة أيام، و كان واجدا للصفات ٢٠٠

هل يعتبر في أمارية الصفات اجتماعها؟ ٢٠٠

تحقيق صفات الحيض المعبرة في الحكم به ٢٠٢

الكلام في تحيض غير ذات العادة برؤية الدم الفاقد للصفات إذا لم تعلم استمراره ثلاثة أيام ٢٠٦

الكلام في استصحاب بقاء الدم ثلاثة أيام بلحاظ الزمان المستقبل ٢١٢

إذا تقدم الدم على العادة الوقتية أو تأخر عنها بمقدار كثير ٢١٥

الكلام في انعقاد العادة بالتمييز ٢١٦

الفصل الخامس: في الدم المتقطع ٢٢٣

الدم المتقطع إذا لم يزد على عشرة أيام مع النقاء فهو حيض واحد ٢٢٣

- إذا تجاوز الدم المتقطع العشرة و لم يفصل أقل الطهر فهل تنهض العادة بتعيين حيضة ما فيها دون غيره؟ ٢٣٠
- إذا تجاوز الدم المتقطع عشرة و لم يفصل أقل الطهر فهل تنهض الصفات بتعيين حيضة الواحد لها دون الفاقدة؟ ٢٣٣
- الكلام فى ترجيح الدم الأول و الحكم بحيضته دون الثانى ٢٣٥
- الكلام فى أن موضوع قاعدة الإمكان هو الإمكان المطلق أو الإمكان من حيث الموانع السابقة دون اللاحقة ٢٣٦
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٤١
- الكلام فيما تضمنته بعض النصوص من فرض تقطع الدم و استمراره متقطعا فى فترات قصيرة مدة طويلة ٢٤١
- إذا تخلل أقل الطهر بين الدمين كان كل منهما حيضا مستقلا ٢٤٤
- الفصل السادس: فى تشخيص الحيض مع انقطاع الدم و استمراره ٢٤٧
- إذا انقطع الدم لدون العشرة و احتملت بقاءه فى الرحم وجب الاستبراء ٢٤٧
- عدم وجوب الاستبراء لو انقطع الدم ليلا، بل تنتظر به النهار ٢٥١
- الكلام فى الاستظهار مع النقاء و احتمال العود فى ضمن العشرة ٢٥٢
- كيفية الاستبراء ٢٥٥
- الكلام فيما لو لم تستبرى ٢٥٩
- الكلام فىمن تعذر عليها الاستبراء ٢٦٠
- إذا لم يتحقق النقاء بقيت غير ذات العادة على التحيض الى العشرة ٢٦١
- الكلام فى وجوب الاستظهار لذات العادة بعد مضيها ٢٦٤
- تحقيق معنى الاستظهار و أنه الاستيثاق لا طلب ظهور الحال ٢٧٣
- التفصيل فى المختار من مشروعية الاستظهار فى الدور الأول دون الأدوار اللاحقة مع استمرار الدم ٢٧٧
- تحقيق معنى الاستحاضة ٢٨١
- الكلام فى وجوب الاستظهار فى الدور الأول أو استحبابه ٢٨٧
- المعيار فى الاستظهار على العادة الوقتية دون العديدة ٢٩٢
- الكلام فى مقدار الاستظهار ٢٩٣
- الكلام فى مقدار استظهار الحبل ٢٩٩
- (تنبيه): فيما لو انقطع الدم على العشرة أو تجاوزها بعد الاستظهار. و فيه مقامان: ٣٠٢
- (الأول): لو انقطع الدم على العشرة فهل ينكشف حيضة مجموعته حتى ما زاد منه على أيام الاستظهار؟ ٣٠٣
- (المقام الثانى): لو تجاوز الدم العشرة فهل ينكشف أن جميع ما زاد على العادة استحاضة حتى أيام الاستظهار؟ ٣٠٤
- رجوع مستمرة الدم للعادة، مع تحقيق العادة التى ترجع إليها ٣٠٨
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٤٢
- ترجيح العادة على التمييز ٣١٢
- الكلام فى ذات العادة العرفية دون الشرعية ٣١٧
- رجوع المبتدأة و المضطربة للتمييز ٣١٩
- معنى المبتدأة و المضطربة ٣١٩
- التعرض لكلام من نسب له عدم التعرض للتمييز ٣٢٦

- عدم حجية العادة الحاصلة بالتمييز على تعيين قدر الحيض في الأشهر السابقة على انعقادها ٣٢٨
- الكلام في عموم دليل التمييز للدول الأول ٣٢٩
- المعيار في التمييز، و أنه أمر إضافي أو حقيقي ٣٣٣
- الكلام في استظهار ذات التمييز ٣٣٧
- شروط التمييز ٣٣٧
- لا بد من كون الفاقد للصفة بقدر أقل الطهر ٣٤٢
- لا يقدح في الرجوع للتمييز لزوم التحيض في الشهر أكثر من مرة ٣٥٠
- رجوع المبتدأة مع فقد العادة و التمييز لعادة نساءها ٣٥٢
- الكلام في حجية أقراء الأقارب في الوقت ٣٥٥
- المراد من الأقارب من يتصل من أحد الأبوين ٣٥٧
- يكفي بعض الأقارب ٣٥٩
- الكلام في الاستظهار مع الرجوع للأقارب ٣٥٩
- الكلام في الرجوع لأقراء الأقارب في الدور الأول ٣٦٠
- الكلام في رجوع المبتدأة لأقراء أقرانها في السن ٣٦٣
- حكم اختلاف الأقارب ٣٦٧
- الكلام في التحيض بالعدد تبعا عند فقد الطريق المعين لمقدار الحيض، مع الكلام في مقدار العدد الذي تحيض به ٣٦٩
- الكلام في التحيض بالعدد في الدول الأول ٣٧١
- التعرض لبقية الأقوال في مقدار العدد و أدلتها ٣٧٢
- الكلام في وجوب الاحتياط مع التحيض بالعدد ٣٨١
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٤، ص: ٤٤٣
- الكلام في موضع العدد من أيام الدم ٣٨٢
- تحديد الشهر الحيضي في التحيض بالعدد ٣٨٦
- الاستظهار مع التحيض بالعدد ٣٨٧
- حكم المضطربة مع فقد التمييز ٣٨٨
- حكم الناسية لعادتها ٣٩٠
- رجوع الناسية للتمييز ٣٩١
- الكلام في حجية العادة المعلومه إجمالا ٣٩٣
- لو ذكرت الناسية عادتها بعد العمل على التمييز ٣٩٤
- لا ترجع الناسية لعادتها ٣٩٥
- رجوع الناسية للتحيض بالعدد ٣٩٦
- هل يجوز مخالفة التحيض بالعدد للعادة المعلومه إجمالا؟ ٣٩٩
- هل يجب التدارك لو ذكرت العادة ٤٠١
- حكم الناسية في الدور الأول ٤٠٤

متى يصح الانتقال من وظيفة لأخرى ٤٠٥
 مورد وظائف المستحاضة، و أنها تشمل الدم المتقطع أو لا؟ ٤٠٥
 الوظائف من سنخ الطرق الظاهرية لتعيين الحيض ٤٠٧
 لا تنعقد العادة المركبة ٤٠٩
 ذات العادة العددية دون الوقتية أو ناسية الوقت ٤٠٩
 هل يجب إطاعة السيد أو الزوج في تعيين وقت الحيض ٤٢٣
 إذا حصرت وقت عاداتها في عدد من أيام الشهر إجمالاً ٤٢٥
 ذات العادة الوقتية دون العددية أو ناسية العدد ٤٢٦
 الكلام في رجوع ذات العادة الوقتية لأقراء نساءها. و كذا ناسية العدد ٤٣٣
 الكلام في رجوع ذات العادة الوقتية للتمييز. و كذا ناسية العدد ٤٣٥
 فهرست ٤٣٧

الجزء الخامس

[تتمه كتاب الطهارة]

[تتمه المبحث الرابع في الغسل]

[تتمه المقصد الثاني في غسل الحيض]

[الفصل السابع في أحكام الحائض]

إشارة

الفصل السابع في أحكام الحائض

[مسألة ١٥]: يحرم على الحائض جميع ما يشترط فيه الطهارة من العبادات

إشارة

[مسألة ١٥]: يحرم على الحائض جميع ما يشترط فيه الطهارة من العبادات (١)،

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا و نبينا محمد و آله الطيبين الطاهرين و لعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.

(١) إذ لا إشكال في أنها دائمة الحدث و لا تطهر، كما يقتضيه مقابلة الحيض بالطهر في الكتاب المجيد و السنة الشريفة المتجاوزة حد التواتر، و الفتاوى الظاهرة في المفروغية عن ذلك. بل وضوح ذلك يغنى عن تجشم الاستدلال عليه. و منه يظهر أنه يحرم عليها غير العبادات مما يحرم على المحدث، كمس القرآن الشريف، على التفصيل المتقدم في الوضوء. و لعل

إهماله في كلام بعضهم للمفروغية عن مشاركتها للجنب في المحرمات، كما يأتي من بعضهم. هذا، إذا أخذ في موضوع التحريم عنوان المحدث، أو تضمنت الأدلة مانعية الحدث الأصغر، حيث يلزمها مانعية الأكبر بالأولوية الارتكازية، أو لما تضمن أن أسباب الحدث الأكبر نواقض للوضوء، كما تقدم في مس القرآن الشريف. وفي غير ذلك لا إشكال فيما أخذ في موضوع تحريمه عنوان الحائض، كما تقدم في المكث في المسجد وقراءة العزائم. وأما ما اختص دليله بالجنب، وهو مس اسم الله تعالى والطواف المستحب مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦

...

- بناء على تماميته في الجنب - فقد استدل على حرمة على الحائض.. تارة: بما في الجواهر من ظهور اتفاق الأصحاب على مشاركته الحائض للجنب في أحكامه، كما صرح به بعضهم، بل قد يظهر من الغنية دعوى الإجماع على أنه يحرم على الحائض كل ما يحرم على الجنب، وكان قد ذكر - في أحكام الجنب - أنه يحرم عليه مس اسمه تعالى وأسماء الأنبياء والأئمة صلوات الله وسلامه عليهم. وأخرى: بأن حدث الحيض أغلظ من حدث الجنابة، كما في المعبر وغيره، فتثبت محرمات الجنب للحائض بالأولوية. ويشكل الأول: بأنه لا مجال لتحصيل الاتفاق مع إهمال الحكم المذكور في الحيض وذكره في الجنابة في المبسوط والسرائر والمعتبر والشرائع والمنتهى والتذكرة والإرشاد والقواعد وغيرها، فإنه وإن أمكن أن يبتنى على المفروغية عن مشاركة الحائض للجنب في المحرمات - كما تقدم احتمالها في إهمال بعضهم مس الكتاب المجيد - إلا أنه لا مجال للقطع بالإجماع على المشاركة مع ذلك.

و أما الثاني فقد استدل عليه في الجواهر بمعتبرة سعيد بن يسار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة ترى الدم وهي جنب أغتسل من الجنابة أو غسل الجنابة والحيض واحد؟ فقال: قد أتاهما ما هو أعظم من ذلك» (١). ويشكل بظهورها في إرادة الأشدية من حيثة عدم الفائدة في الغسل بسبب استمرار الحدث قهرا، لا من حيثة مرتبة الحدث، لينفع في المقام، وإلا لم يكن مناسبا للسؤال، إذ كون الحيض أعظم من حيثة مرتبة الحدث لا يقتضي عدم الغسل للجنب لرفع حدثها. ولا أقل من الإجمال المانع من الاستدلال. نعم، لا يبعد فهم عدم الخصوصية للجنب من دليله، لمسانخه حدث الحيض لحدث الجنابة ارتكازا، ولا سيما مع قيام الأدلة على اشتراكهما في أكثر الأحكام الثابتة من حيثة الحدث. وإن كان الأمر لا يخلو عن إشكال. ويأتي بعض الكلام في الطواف

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧

كالصلاة والصيام والطواف والاعتكاف (١)

في أحكام المستحاضة إن شاء الله تعالى.

(١) لا إشكال في حرمة العبادات المذكورة عليها، والنصوص به متواترة، ودعوى الإجماع عليه مستفيضة، بل دعوى الضرورة عليه - كما عن شرح المفاتيح - غير مجازفة. وإنما الإشكال في أن حرمتها تشريعية فقط راجعة إلى اعتبار الطهارة فيها، فتبطل بدونها - كما تبطل بفقد سائر شروطها - ويكون الاتيان بها بدونها بنية المشروعية تشريعا محرما، أو هي مع ذلك ذاتية راجعة إلى حرمتها تكليفا من غير جهة التشريع أيضا، نظير حرمة الربا.

و كأن ذلك هو المراد من التريديد فى كلام بعضهم بين الحرمة الذاتية و التشريعية، و إلا- فتبوت الحرمة التشريعية مما لا ينبغي الإشكال فيه بالنظر لما سبق من عدم الريب فى كونها دائمة الحدث، كما صرح به شيخنا الأعظم قدس سره فى الصلاة.

و كيف كان، فقد يستدل على الحرمة الذاتية.. تارة: بأن موضوع الحرمة التشريعية التشريع الذى هو أمر قلبى، و ظاهر الأدلة حرمة نفس الأفعال الخارجية.

و أخرى: بما تضمنته النصوص الكثيرة و جملة من معاهد الإجماعات المدعاة فى المقام من التعبير بالحرمة الظاهرة فى الذاتية، و كذا ما تضمن النهى عن العبادات و الأمر بتركها.

و يندفع الأول: بأن المرتكزات التشريعية، بل العقلانية، تقتضى حرمة الجرى العملى على التشريع القلبى، بحيث يكون نفس العمل محرما ثانويا يصح توجيه النهى إليه، كما يناسبه ما ورد فى البدعة و أنها فى النار.

و الثانى: بأن التعبير بالتحريم و النهى و نحوهما و إن كانت ظاهرة بدوا فى الحرمة و الذاتية، إلا أن شيوع استعمالها فى مقام بيان عدم المشروعية لبيان شروط التكليف و المكلف به و موانعها و نحوها مما يرجع لحدود التشريع مانع من التعويل على الظهور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨

...

المذكور فيما يمكن حمله على ذلك، كالمقام.

و منه يظهر وجه آخر فى دفع الوجه الأول، فإن ظهور الأدلة فى حرمة نفس الأفعال الخارجية- دون الأمر القلبى - إنما يناسب حرمتها ذاتا إذا كان المراد بها الحرمة التكليفية، لا الإرشاد لحدود التكليف. فلاحظ.

نعم، قد يستدل على الحرمة الذاتية بجملة من النصوص.

منها: ما ورد فى الاستظهار من التعبير بالاحتياط فى بعض نصوصه، كموثق فضيل و زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «قال: المستحاضة تكف عن الصلاة أيام أقرائها و تحتاط بيوم أو اثنين» «... ١»، و قريب منه خبر الجعفى «٢»، و موثقة البصرى «٣» الآتية.

و استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره بأن التحيض فى أيام الاستظهار حيث لا يكون مطابقا للاحتياط المطلق، لمخالفته لاحتمال وجوب العادة و غيره، فلا بد من حمله إما على الاحتياط بلحاظ أهمية حرمة العادة حال الحيض من وجوبها حال الطهر، فيدل على الحرمة الذاتية، أو على الاحتياط بلحاظ بعض الأحكام، كحرمة الوطء و دخول المساجد و قراءة العزائم، من دون نظر للعبادة، ليدل على حرمتها الذاتية.

قال قدس سره: «و ليس الأول أولى من الثانى، بل الذى يظهر من موثقة البصرى:

«عن المستحاضة أ يطؤها زوجها و هل تطوف بالبيت؟ قال: تقعد أيام أقرائها التى كانت تحيض فيه «٤»، فإن كان قرؤها مستقيما فلتأخذ به، و إن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين» هو الثانى. مع أن دعوى: كون الحرمة المحتملة أهم غريبة، لأن الظاهر أن ترك الصلاة من أعظم الكبائر. و يحتمل كون وجه التعبير بالاحتياط أنه الموافق للاستصحاب و قاعدة الإمكان... فتأمل».

لكنه يندفع بأنه لا ظهور للموثقة فى الثانى، لأن السؤال فيها و إن كان عن الوطء و الطواف المستلزم لدخول المسجد الشريف، إلا أنه لا ينافى عموم الاحتياط

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨. لكن فيه: (تقعد قرءها الذي كانت تحيض فيه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩

...

فيها لترك الصلاة أيضاً، بل هو الظاهر من التعبير فيها بالعود المنصرف منه القعود عنها، والذي هو أظهر أحكام الحيض، فيكنى به عن ترتيب جميع أحكامه.

و أظهر منها خبر الجعفي المشار إليه، للتعبير فيه بالعود من دون سؤال عن شيء من الأحكام، فضلاً عن موثق فضيل و زرارة المتقدم المصرح فيه بالكف عن الصلاة، حيث يقوى ظهوره في إرادة الاحتياط بالكف عنها، لا عن خصوص بقية المحرمات.

و أما استغرابه دعوى أهمية الحرمة المحتملة. فهو لو سلم لا أثر له، لأن الأهمية و احتمالها إنما يكونان معياراً في الترجيح عقلاً عند التراحم بين التكليفين ثبوتاً، لا عند الدوران بين المحذوران إثباتاً، بل المرجع فيه التخيير، على ما حققناه في محله و اعترف به قدس سره في احتمال الأهمية في أصوله، و إن أصر هنا على الترجيح بالأهمية.

و من هنا لا بد أن يكون الاحتياط ناقصاً بلحاظ أحد الاحتمالين، و إن لم يكن المحتمل أهم، لجهات لحظها الشارع الأقدس. و أما ما ذكره أخيراً من احتمال كون التعبير بالاحتياط بلحاظ موافقة الاستظهار للاستصحاب و قاعدة الإمكان. فيدفعه أن مفاد الاستصحاب و القاعدة التبعيد بالحيضية في تمام العشرة، المناسب لوجوب ترتيب أحكامها، و هو لا يناسب التخيير بين اليوم و اليومين، فالمناسب ما ذكرنا من إرادة الاحتياط الناقص. فلاحظ.

نعم، قد يشكل الاستدلال بالنصوص المذكورة. تارة: بأن الاحتياط إنما يقتضى ترك الأداء، و ظاهر نصوص الاستظهار ترتيب أحكام الحيض مطلقاً من دون تدارك.

و أخرى: بأن الاتيان بالصلاة برجاء المطلوبية لا ينافي الاحتياط حتى بناء على الحرمة الذاتية، كما يأتي. فلا بد من عدم حمل الاحتياط على المعنى المعروف بيننا، و هو احتياط المكلف في مقام العمل محافظة على الحكم الواقعي، بل على مجرد التوثق لاحتمال الحيض مع ترتيب جميع أحكامه، و إن كانت على خلاف الاحتياط بالمعنى المذكور، لعدم بناء الشارع الأقدس على تكليف المرأة بالاحتياط في أحكام الحيض، بل على التبعيد لها بأحد الأمرين - من الحيض و عدمه - و ترتيب جميع أحكامه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠

...

فلا تنهض بالاستدلال على الحرمة الذاتية.

لكن الانصاف أن التعبير عن التوثق لاحتمال الحيض بالاحتياط ظاهر في اهتمام الشارع الأقدس بترك الصلاة حال الحيض، الذي هو أظهر أحكامه، فيناسب حرمتها الذاتية، و إن كان الاحتياط ناقصاً أو من سنخ الحكمة في التبعيد بجميع أحكام الحيض. فتأمل جيداً.

و منها: قوله عليه السلام في صحيح خلف الوارد في اشتباه دم الحيض بدم العذرة:

«فلتلق الله فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة حتى ترى الطهر، و ليمسك عنها بعلها، و إن كان من العذرة فلتلق الله و لتوضأ و لتصل و يأتيها بعلها إن أحب ذلك، فقلت له: و كيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يفعلوا ما ينبغي». ... لظهوره في كون ترك الصلاة حال الحيض مقتضى التقوى.

لكن ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن الأمر بالتقوى فيه إنما هو بمعنى وجوب الفحص، لا لحرمة الصلاة، و لذا قدمه على الشرطية الأولى. و يشهد به تأخير الأمر به عن الشرطية الثانية التي موضوعها الطهر الذي تكون الصلاة معه واجبة.

وفيه: أن ظاهر الأمر بالتقوى في الفقرتين وإن كان هو تنجز الواقع المجهول المستلزم لوجوب الفحص، ولذا سأل الراوى بعده عن طريق المعرفة، ليعمل بما ينبغي على الوجهين، إلا أن بيان مقتضى التقوى بالنهاى عن الصلاة مع الحيض والأمر بها مع الطهر ظاهر في كون الأمر بالإمساك عن الصلاة تكليفياً تابعا للحيض الواقعى، كالأمر بإمساك الزوج، لا تشريعياً تابعا للعلم بالحيض، ولا مسوقاً لبيان مجرد عدم وجوب الصلاة مع الحيض، ولذا اشتملت الشرطية الثانية على ترخيص الزوج في الوطء، لا أمره به لبيان الترخيص، لأن ورود الأمر لبيان الترخيص لا يناسب سوقه لبيان مقتضى التقوى، كما لعله ظاهر.

ومنها: ما يظهر منه حرمة الصلاة حال الحدث مطلقاً وإن لم يكن من الحيض، كمعتبرة الفضل عن الرضا عليه السلام: «قال: إذا حاضت المرأة فلا تصوم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١

...

ولا تصلى، لأنها في حدّ نجاسة، فأحب الله أن لا يعبد إلا طاهراً. ولأنه لا صوم لمن لا صلاة له» (١). لظهوره في مبعوضيّة العبادة حال النجاسة التي يراد منها الحدث في المقام، وبعموم التعليل يتعدى لغير الحيض من أسباب الحدث.

و موثق مسعدة ابن صدقة: «إن قائلاً قال لجعفر بن محمد عليه السلام: جعلت فداك إني أمر بقوم ناصية وقد أقيمت لهم الصلاة، وأنا على غير وضوء، فإن لم أدخل معهم فى الصلاة قالوا ما شاءوا أن يقولوا، فأصلى معهم ثم أتوضأ إذا انصرفت وأصلى؟

فقال جعفر بن محمد عليه السلام: سبحان الله فما يخاف من يصلى من غير وضوء أن تأخذه الأرض خسفاً؟!» (٢)، و صحيح صفوان عنه عليه السلام قال: «أقعد رجل من الأخبار فى قبره فقيل له: إنا جالدوك مائة جلدة من عذاب الله عز وجل. فقال: لا أطيعها، فلم يزلوا به حتى انتهوا به إلى جلدة واحدة، فقال: لا أطيعها. فقالوا: ليس منها بدّ، فقال:

فيما تجلدونيها؟ قالوا: نجلدك أنك صليت يوماً بغير وضوء و مررت على ضعيف فلم تنصره، فجلدوه جلدة من عذاب الله، فامتلاً قبره ناراً» (٣).

لكن قال سيدنا المصنف قدس سرّه: «و لعل الظاهر من رواية العلل كون المراد:

أحب الله أن يعبد فى حال الطهارة، لا أنه كره أن يعبد فى غير حال الطهارة، وإلا لدل على عدم فائدة و خصوصية للطهارة، و هو بعيد، و لمثل هذا النحو من التعبير نظائر كثيرة ... و أما رواية مسعدة فلا يظن إمكان الالتزام بها فى موردّها، فإن أدلة التقيّة مقدّمة على غيرها من الأدلة مهما كان لموردّها من الأهمية».

و كأن مراده بما ذكره فى رواية العلل أن حملها على إرادة قيديّة الطهارة فى العبادة المحبوبة مستلزم لدخول الطهارة فى المحبوبة، فتكون محبوبة بلحاظ فائدتها، أما حملها

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الحيض حديث: ٢. و قد رواه عن علل الشرائع و عيون أخبار الرضا (ع).

لكن فى الأول: (فإن قيل: فلم إذا حاضت المرأة لا تصوم و لا تصلى؟ قيل: لأنها فى حدّ نجاسة فأحب الله أن لا تعبد إلا طاهرة): ... ٢٧١ طبع النجف الأشرف. و نحوه فى الثانى، إلا أنه قال: (فإن قال: فلم) ... و: (فأحب الله أن لا تعبد إلا طاهراً) ... ج ٢: ١١٥ طبع النجف الأشرف. (منه عفى عنه).

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الوضوء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢

...

على إرادته رفعها لمبغوضية العبادة فهو لا يقتضى محبوبيتها، ولا ترتب الفائدة عليها. لكن لم يتضح الوجه في استبعاد الثانى، إذ يكفي في فائدة الطهارة رفعها لمبغوضية العبادة المحبوبة ذاتا. مع أن الرواية لم ترد للحدث على الطهارة، لتناسب خصوصيتها في المحبوبة، بل لبيان امتناع العبادة بدونها، فلا وجه للخروج عن ظاهر التركيب من كون المحبوب ترك العبادة حال الحدث المستلزم لمبغوضيتها حاله. و دعوى: عدم ظهور المحبوبة في الإلزام. مدفوعة بأن ذلك لو سلم في سائر الموارد لا- مجال له في المقام، لأن الحكم المعلل إلزامى.

كما أن ما ذكره قدس سره من منافاة موثق مسعدة لأدلة التقية ممنوع، لعدم الإشعار فيه بتعذر الوضوء للصلاة معهم، فضلا عن الظهور. و لعل سؤال السائل عن الصلاة معهم بدون الوضوء لأنها أسهل عليه، خصوصا مع قرب عزمه على الإعادة على كل حال، الذى لا يبعد عمل كثير من الشيعة عليه بعد الصلاة مع المخالفين. و من يظهر الإشكال فيما يظهر من الوسائل من حرمة الصلاة بدون الوضوء حتى مع التقية.

فتأمل. على أنه يشكل رفع اليد عن الكبرى بمجرد منافاة تطبيقها للتقية. و أما صحيح صفوان فلم يتعرض قدس سره للاستدلال به. فإن كان لأجل وروده في أهل شريعة أخرى، أشكل بظهور حال المعصومين عليهم السلام في أن نقلهم لثواب أهل الشرائع السابقة وعقابهم بداعى الترغيب و الترهيب، لا لمحض بيان قضية خارجية لا يراد ترتب العمل عليها. على أنه قد يتمسك بأصاله عدم النسخ على كلام محرر في الاستصحاب.

و من جميع ما تقدم يظهر وفاء النصوص بالحرمة الذاتية، فيتعين البناء عليها. ثم إنه يتجه لأجل النصوص الأخيرة عموم الحرمة الذاتية لما إذا طهرت المرأة من الحيض و لم تغتسل، لعدم خروجها بذلك عن الحدث، الذى يستفاد من النصوص المذكورة أنه المعيار فى الحرمة. و لا مجال معه لما فى الجواهر من إمكان الفرق و اختصاص الحرمة الذاتية بحال الحيض، بل هو الذى جزم به الفقيه الهمداني قدس سره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣

...

و كأنه مبنى على إغفال هذه النصوص و النظر لخصوص ما ورد فى الحائض، الذى لا إشكال فى قصوره عن حال انقطاع الحيض و بقاء حدثه.

كما أن الظاهر اختصاص الحرمة الذاتية بالصلاة دون بقیة العبادات المحرمة على الحائض، لأنها المنصرف من القعود فى نصوص الاستظهار و مورد بقیة النصوص.

نعم، قد تضمنت رواية الفضل إطلاق النهى عن العبادة. إلا أنه لا يبعد كون المراد بها خصوص الصلاة، و لذا احتيج لتعليل حرمة الصوم فيها بأنه لا صوم لمن لا صلاة له. و احتمال كونه تعليلا ثانیا فى الصوم مع عموم التعليل الأول له، لعموم العبادة لغير الصلاة، لو لم يكن خلاف الظاهر فلا أقل من عدم بلوغه مرتبة الظهور، حيث يمنع التعليل المذكور من انعقاد ظهور العبادة فى العموم.

بل لا- يبعد كون إطلاق العبادة على مطلق ما يعتبر فيه قصد القربة إنما شاع فى ألسنة الفقهاء مع كون المراد بها فى عصر صدور الروايات خصوص الصلاة و ما يسانحها، كما يناسبه تطبيقها فى بعض نصوص كراهة الاستعانة فى الوضوء على الصلاة، دون الوضوء كقوله عليه السلام: «أما سمعت الله عز و جل يقول: فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا» وها أنا

ذا أتوضأ للصلاة و هي العبادة، فأكره أن يشركني فيها أحد» (١) و غيره.

بقي الكلام في ثمره الحرمة الذاتية.

و ظاهر غير واحد أنها تظهر في تعذر الاحتياط لها لو شكت في الحيض، لدوران الأمر بين محذورين، بخلاف ما لو كانت تشريعية محضة، حيث يتيسر لها الاحتياط بالإتيان بالعبادة برجاء المطلوبة، لعدم التشريع معه، بل ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أن ما ذكره جماعة، بل ادعى عليه الاتفاق من حسن الاحتياط للمضطربة مؤيد لكون الحرمة تشريعية محضة، ثم قال: «و تتبع كلمات الفقهاء يشرف الفقيه على القطع بما ذكرنا».

و في الجواهر بعد تقريب كون الحرمة ذاتية قال: «و عليه بنى رد ما يذكر في

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الوضوء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤

...

بعض المقامات من الاحتياط لها بفعل العبادة بأنه معارض بمثله، لكون الترك بالنسبة إليها عزيمة». و قريب منه ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سره.

لكن من الظاهر أن الصلاة مثلا لا تصدق على نفس الأفعال الخارجية بما هي هي، بل لا بد فيه من قصد عنوان الصلاة بها. و حينئذ إن كان الإتيان بها برجاء المطلوبة راجعا إلى الجزم بكونها صلاة مع احتمال الامتثال بها - نظير الكون في المسجد برجاء المطلوبة - اتجه تحريمها مع مصادفة الحيض بناء على الحرمة الذاتية، فيخالف الاحتياط، كما ذكر في تقريب الثمرة.

أما إذا كان راجعا إلى قصد عنوان الصلاة بها معلقا على عدم الحيض و على ثبوت الأمر بها، و أنها مع عدمها ليست بصلاة - نظير الطلاق عند الشك في الزوجية - فلا وجه للتحريم مع مصادفة الحيض، حتى بناء على الحرمة الذاتية، لعدم تحقق موضوعها، و هو الصلاة. و الظاهر إمكان الثاني، لأن عنوان الصلاة لما كان قصديا كان قابلا للتعليق، كعنوان الامتثال القابل للتعليق على وجود الأمر.

كما أن الظاهر ابتناء الاحتياط على ذلك في الصلاة و كثير من الأمور القصديّة، كالصوم و الوضوء، و ليس هو كالاختياط بقراءة القرآن برجاء المطلوبة، حيث يبتنى غالبا على الجزم بكونها قراءة للقرآن مع اختصاص التعليق بالامتثال. و حينئذ لا - تتم الثمرة المذكورة.

إن قلت: بعض أدلة الحرمة الذاتية تقتضي عموم الحرمة لحال الاحتياط، فإن نصوص الاستظهار حيث تضمنت أن الاحتياط بترك الصلاة مع الشك في الحيض دلت على مخالفة الصلاة للاحتياط و لو برجاء المطلوبة من جهة احتمال الحرمة، و إلا لكان الاحتياط بفعالها معه. و كذا صحيح خلف بن حماد، إذ لو تيسر لها الاحتياط بالصلاة لاحتمال كون الدم من العذرة - كما أفتى به فقهاء العامة - لم يكن الفحص لازما، و لم يكن ترك الصلاة مع الحيض مقتضى التقوى، بل الحكم بحرمة الصلاة مع الحيض الواقعي قد يكون تعريضا بالعامة و ردعا عما أفتوا به من الاحتياط لها بالصلاة برجاء عدم الحيض. بل قد يستفاد من موثقة مسعدة بن صدقة حرمة الإتيان لغير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥

...

المتوضى حتى بصورة الصلاة من دون نية أصلا، إذ لو لا ذلك لكان المناسب التنبيه عليه، لتأدى التقية به.

قلت: ذكرنا آنفا أنه لا يراد بالاحتياط فى نصوص الاستظهار احتياط المكلف لإصابة الحكم الواقعى، بل التوثق لاحتمال الحيض مع التعبد بتمام أحكامه حتى ما خالف منها الاحتياط، لعدم بناء الشارع الأقدس على إرجاع المرأة للاحتياط. بل على التعبد بأحد الأمرين، فلا ينافى جواز الاحتياط لها لتحصيل الواقع المحتمل بالصلاة برجاء المطلوبة.

كما أن صحيح خلف لم يتضمن الأمر بالفحص، وإنما تضمن تنجز أحكام الواقع المردد بين الحيض و الطهر، و هو يقتضى التخيير بين الاحتياط و الفحص، فى مقابل الاقتصار على إحدى الوظيفتين من دون فحص، لا تعيين الفحص و المنع من الاحتياط.

نعم، لو أشير فى السؤال لفتوى فقهاء العامة بالاحتياط لكان جواب الإمام عليه السلام ظاهرا فى الردع عنه، و حيث لم يشر إليه فيه فلا مجال لاستفادة الردع عنه فى مورد الحديث - كما أشرنا إليه فى أواخر المسألة الأولى - فضلا عن غيره من موارد الشك فى الحيض.

و أما موثقة مسعدة فعدم التنبيه فيها للإتيان بصورة الصلاة من دون نية لا يدل على حرمة من دون وضوء، كيف و لا يظن بأحد الالتزام بذلك، بل لعله لخروجه عن مفروض كلام السائل، أو لكونه بنفسه مرجوحا و لو مع الوضوء، كما يشهد به صحيح زرارة: «قلت لأبى جعفر عليه السلام: رجل دخل مع قوم فى صلاتهم و هو لا ينويها صلاة و أحدث إمامهم فأخذ بيد ذلك الرجل فقدمه، فصلى بهم، أجزئهم صلاتهم بصلاته و هو لا ينويها صلاة؟ فقال: لا ينبغى للرجل أن يدخل مع قوم فى صلاتهم و هو لا ينويها صلاة، بل ينبغى له أن ينويها [صلاة] و إن كان قد صلى، فإن له صلاة أخرى، و إلا فلا يدخل معهم. و قد تجزى عن القوم صلاتهم و إن لم ينوها» (١).

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب صلاة الجماعة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦

...

و من هنا كان الظاهر عدم نهوض النصوص بحرمة الصلاة برجاء عدم الحيض إذا رجع إلى تعليق قصد الصلاة على عدم الحيض، بحيث لا تكون معه صلاة، بل صورة صلاة.

و أما ما سبق من الجواهر من ردهم ما يذكر فى بعض المقامات من الاحتياط بفعل العبادة بأنه معارض بمثله. فلعل جملة مما ذكروا رد لرد الاستدلال بالاحتياط على لزوم الاقتصار على المتيقن فى التحيض مع البناء فيما زاد عليه على الطهر، فيؤتى معه بالصلاة تعبدا بشرعيتها، لا برجاء مشروعيتها.

كما أن كون ترك الصلاة للحائض عزيمة إنما هو بمعنى عدم مشروعيتها لها فى مقابل مشروعيتها من دون وجوب، كمشروعية الصوم للذين يطيقونه، فلا يدل على الحرمة الذاتية، فضلا عن تعذر الاحتياط على تقديرها. و من هنا لا مجال لتوجيه الثمرة بما سبق.

و قد ذكر سيدنا المصنف قدس سره وجه آخر للثمره، و هو أنه بناء على الحرمة الذاتية تحرم العبادة على الحائض مطلقا، سواء جىء بها بقصد الأمر أم بداعى أنها عبادة بالذات من دون قصده، أما على عدمها و تمحض الحرمة التشريعية فلا تحرم إلا إذا جىء بها بقصد الأمر المستلزم للتشريع. و قد دفعه قدس سره بأن الثمرة المذكورة موقوفة على القول بثبوت العبادة الذاتية، و التحقيق عدمه و اختصاص منشأ انتزاع العبادية بالأمر بلحاظ كشفه عن ثبوت ملاك المحبوبة، و قصده مستلزم للتشريع مطلقا على ما أوضحه قدس سره و أطال الكلام فيه. فراجع.

و الذى ذكرناه فى محله من مبحث التعبدى و التوصلى أن العبادة هى كون الشخص فى منتهى الخضوع للمعبود، بحيث يكون فانيا فيه. و لذلك مظهران:

ذاتي، و هو إطاعة أوامره و نواهيه على نحو الانقياد له، و مقريبتها ذاتية. و عرفى، و هو الإتيان بأمور تبانى العرف على كونها مظهرا للخضوع و الفناء، كالركوع و السجود و التقديس و نحوها. و هو بطبعه يقتضى التقرب بلا حاجة إلى الأمر به ما لم يردع عنه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧

و يحرم عليها جميع ما يحرم على الجنب مما تقدم (١).

(مسألة ١٦): يحرم وطؤها فى القبل عليها و على الفاعل (٢)،

كسائر الأمور العرفية القابلة للردع. فإن كان مرجع الردع إلى مجرد عدم صلوحه لأن يعبد المولى به كان النهى وضعيا موجبا لانسلاخ عنوان العبادة عنه، و إن كان مرجعه إلى النهى عن أداء العبادة به من دون ردع عما عليه العرف من كونه مظهرا لها كان النهى تكليفيا. و كيف كان، فالعبادة بالمعنى المذكور لا تحرم على الحائض لا تشريعا و لا ذاتا، و إنما المحرم خصوص الصلاة بما هى ماهية خاصة مخترعة للشارع و عباديتها ليست ذاتية، و لا عرفية، بل متقومة بالتعبد بأمورها، فمع إتيان الحائض بها بقصد أمرها تحرم مطلقا، سواء كانت الحرمة ذاتية أم تشريعية.

و من هنا كان الظاهر انحصار الثمرة فى أنه مع الإتيان بالعبادة للبناء على عدم الحيض خطأ لا تكون محرمة واقعا بناء على تمحض الحرمة فى التشريعية، لعدم التشريع، و تكون محرمة بناء على كونها ذاتية، فيستحق عليها العقاب لو كان البناء على عدم الحيض لتقصير فى مقدماته و لو مع الغفلة حين العمل. فلاحظ.

[و يحرم عليها جميع ما يحرم على الجنب.]

(١) كما تقدم فى أول الفصل، و تقدم الإشكال فى مشاركتها للجنب فى حرمة مس اسمه تعالى. كما تقدم فى أحكام الجنب الإشكال فى مشاركتها للجنب فى لزوم التيمم للخروج من المسجد الحرام و مسجد النبى صلى الله عليه و آله و سلم.

[مسألة ١٦: يحرم وطؤها فى القبل عليها و على الفاعل]

(٢) أما تحريمه على الفاعل فهو المدعى عليه الإجماع من جماعة كثيرة جدا، و جملة منهم ادعوا عليه إجماع العلماء، بل فى المسالك و الروض و كشف اللثام و الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم و عن جماعة أنه من ضروريات الدين التى يكفر مستحلها من دون شبهة. و يقتضيه قوله تعالى: وَ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨

...

الْمَحِيضِ وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَ يُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ «١»، و النصوص الكثيرة المتجاوزة حد التواتر، و التى يظهر من جملة كثيرة منها المفروغية عن أصل الحكم، حيث وردت فى فروعه، كتعيين وظيفة المستحاضة، و ما يحل للزوج من الحائض و كفارة الوطء، و تعزيره و غير ذلك.

هذا، و قد صرح جملة من الأصحاب بعموم الحكم للزوج و السيد. و هو الذى يقتضيه إطلاق الآية الشريفة و جملة من النصوص، بل كثير منها صريح فى الزوج و بعضها صريح فى السيد، كحديث عبد الملك بن عمرو أو موثق عبد الكريم بن عمرو: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى جاريته و هى طامث. قال: يستغفر ربه «... ٢» و يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى عند الكلام فى وجوب الكفارة.

بل المناسبات الارتكازية تقضى بعدم خصوصية كل منهما و عموم الحكم حتى المزنى بها كما صرح به بعضهم، فتأكد الحرمة مع حيضها، كما لعله مقتضى إطلاق الآية الشريفة، حيث لا يبعد عدم صلوح قوله تعالى: وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ لِلْمَنْعِ مِنْ انْعِقَادِ الْإِطْلَاقِ فِي الصَّدْرِ بِنَحْوِ شَمُولِهِ مِنْ أَحَدٍ دَعَا مِنْ شَمُولِهِ لِلْمَحْلُوفِ عَلَى تَرْكِ وَطْئِهَا. و لو صلح لذلك كفى عموم التعليل بأنه أذى في استفادة العموم.

و أما تحريمه عليها بمعنى عدم جواز تمكينها فهو المصرح به في الغنية و المراسم و الوسيلة و جامع المقاصد و الروض و غيرها. و قد يظهر من تصريح جملة من الأصحاب بعدم ثبوت الكفارة عليها المفروغية عنه و ربما كان ما في المقنعة من وجوب إعلام المرأة الرجل بحيضها يبتنى على ذلك. و لعله لذا كان ظاهر الغنية دعوى الإجماع عليه، بل صريح الجواهر أنها كالرجل في الإجماع و الضرورة.

و قد استدل عليه في جامع المقاصد بقوله تعالى:

(١) البقرة: ٢٢٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٢. لكن الموجود في الطبعة الحديثة مضطرب السند.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩

...

وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ «١».

و يشكل بأن التعاون على الشيء إنما يكون بالاشتراك فيه، كالتعاون على غلق الباب و رفع الحجر، بنحو لا يصلح نسبة الفعل إلى واحد بعينه، و هو غير حاصل في المقام، لأن الأدلة إنما تضمنت حرمة الوطء الذي هو فعل الزوج، و ليس التمكين إلا مقدمة اعدادية له، فلا يصدق عليه إلا الإعانة، و لا دليل على عموم حرمتها.

نعم، لو استلزم الإعانة التشجيع على الحرام حرمت، لفحوى ما دل على وجوب النهي عن المنكر. و كذا يحرم الإكراه عليه، و إن كان المكروه معذورا، على ما ذكرناه في محله. لكنه لا ينفع مع غفلة الزوج أو نحوها مما يكون معه معذورا و غير مجبور. و لعله لذا حكى عن بعضهم احتمال جواز التمكين حيثئذ، و في المستند أن عموم حرمة التمكين غير معلوم بعد أن كان الدليل عليه حرمة الإعانة على الإثم.

و من هنا استدل عليه سيدنا المصنف بخبر محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:

«سألته عن الرجل يطلق امرأته متى تبين منه؟ قال: حين يطلع الدم من الحيضة الثالثة تملكك نفسها. قلت: فلها أن تتزوج في تلك الحال؟ قال: نعم، و لكن لا تمكن من نفسها حتى تطهر من الدم» «٢». و دلالة و إن كان وافية إلا أن سنده محتمل للإرسال، حيث رواه الكليني عن محمد بن يحيى عن محمد بن الحسين عن بعض أصحابه أظنه محمد بن عبد الله بن هلال أو على بن الحكم عن العلاء بن رزين عن محمد بن مسلم.

لكن لا يبعد ظهوره في أن المظنون هو كون الراوى محمد بن عبد الله و الموهوم كونه على بن الحكم مع الجزم برواية أحد الرجلين له، لا أن المظنون كون الراوى أحد الرجلين مع احتمال كونه شخصا ثالثا، ليكون مرسلا. و حيث كان محمد بن عبد الله من رجال كامل الزيارة و على بن الحكم ثقة، كبقية رجال السند، كان الاعتماد عليه قريبا جدا.

مضافا إلى تأييده بمعتبرة إسماعيل بن الفضل: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن

(١) المائدة: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب العدد من كتاب الطلاق حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠

بل قيل: انه من الكبائر (١). بل الأحوط وجوبا ترك إدخال بعض الحشفة

رجل أتى أهله و هي حائض. قال: يستغفر الله و لا يعود. قلت: فعليه أدب؟ قال:

نعم، خمسة و عشرون سوطا ربع حد الزانى و هو صاغر، لأنه أتى سفاحا «١»، و نحوه خبر محمد بن مسلم «٢»، لظهورهما فى كون
الحرمة من سنخ حرمة السفاح التى يشترك فيها الرجل و المرأة.كما قد يستفاد من قوله عليه السلام فى صحيح خلف المتقدم: «فلتق الله، فإن كان من دم الحيض فلتمسك عن الصلاة و ليمسك
عنها بعلمها» «٣...»، حيث لا يبعد ظهوره فى كون إمساك بعلمها عنها مقتضى تقواها لله تعالى.و كذا ما تضمن أن المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلى فيها و لا يقربها بعلمها، أو أنها تستظهر ثم يأتيها بعلمها، لظهوره فى أن حرمة وطء
الزوج لها من أحكامها التى لأجلها يجب عليها طريقا الرجوع للوظيفة الظاهرية فى الحيض، لا من الأحكام المختصة بالزوج التى
يجب عليه فقط الرجوع فيها للوظيفة الظاهرية، و لو كانت هى اختيارها.و لعله بلحاظ ذلك أو نحوه قال سيدنا المصنف قدس سره بعد ذكر خبر محمد ابن مسلم الأول: «و ربما يستفاد من غيره بعد سبر
النصوص. و لا سيما بملاحظة مرتكزات المتشعبة من بنائهم على حرمة عليها ذاتا، لا من باب المعاونة».(١) كما فى كشف اللثام. و هو الظاهر ممن حكم بكونه موجبا للفسق، كما فى التذكرة و عن جماعة، بل نفى الريب فيه فى
المدارك، و نفى الإشكال فيه فى الجواهر، لما تقدم فى المسألة الثامنة و الشرعين من مباحث التقليد من أن ظاهر الأصحاب - كما هو
صريح جملة منهم - عدم قدح الصغائر فى العدالة.هذا، و قد تقدم فى المسألة المذكورة أن المعيار فى كون الذنب من الكبائر عده منها فى النصوص، أو ورود الوعيد عليه بالنار فى
الكتاب المجيد و السنة الشريفة، أو

(١) الوسائل كتاب الحدود و التعزيرات باب: ١٣ من أبواب بقیة الحدود و التعزيرات حديث: ٢.

(٢) الوسائل كتاب الحدود و التعزيرات باب: ١٣ من أبواب بقیة الحدود و التعزيرات حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١

أيضا (١).

كونه أكبر أو مساويا لبعض أفراد أحد القسمين، و الكل غير ثابت فى المقام.

نعم، قد يستفاد من معتبرة إسماعيل بن الفضل المتقدمة و خبر محمد بن مسلم أنه من سنخ السفاح الذى هو من الكبائر.

لكنه يشكل: بأن مقتضى تحديد تعزيره بأنه ربع حد الزانى كون حرمة بمرتبة ضعيفة بالإضافة إلى السفاح و إن كانت من سنخها، و
من الظاهر أن مقتضى ما تضمن عدّ الزنا من الكبائر إرادة الزنا ذى الحرمة التامة، لا مطلق ما كان مسانخا له موضوعا أو حكما و إن لم
يبلغ مرتبته. و لبعض ما ذكرنا تنظر فيه فى المستند.

(١) ففى الجواهر أنه قد يظهر من كاشف الغطاء تعميم وجوب الكفارة لإدخال بعض الحشفة و قد استدل سيدنا المصنف قدس سره

لعوم التحريم له بما تضمن النهى عن الإيقاب و الأمر باتقاء موضع الدم و الفرج و القبل و نحوها مما يشمل بإطلاقه إدخال بعض الحشفة. قال: «و اعتبار التقاء الختانين فى وجوب الغسل للجنابة لا يوجب تقييد ما ذكر».

لكن ما تضمن النهى عن الإيقاب هو صحيح عمر بن يزيد: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما للرجل من الحائض؟ قال: ما بين أليتيها و لا يوقب» (١)، و هو ظاهر فى الإيقاب فى الدبر، لظهوره فى الاستثناء مما بين الأليتين، و لأنه المحتاج للبيان، أما الإيقاب فى القبل فوضوح تحريمه لأنه المتيقن من جميع الأدلة يغنى عن التنبيه له، كما لا مناسبة لذكره بعد تحليل ما بين الأليتين.

و لزوم رفع اليد عنه لما دل على انحصار الحرمة بالقبل - لو تم - لا يكون بحمله على الإيقاب فى القبل، بل بحمله على شدة الكراهة. على أنه لو حمل على الإيقاب فى القبل فوضوح حرمة قرينه على عدم كون ذكره لبيان تحريمه ليكون له إطلاق يشمل

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢

و أما وطؤها فى الدبر فالأحوط وجوبا تركه (١).

إدخال بعض الحشفة، بل للتأكيد على اجتنابه مع المفروغية عن تحريمه، فلا يكون له إطلاق من هذه الجهة.

و منه يظهر الحال فيما تضمن اتقاء موضع الدم أو القبل أو الفرج، كيف و لو كان له إطلاق لكان اللازم حرمة مسه من دون إدخال أصلا، و لا يظن منهم البناء عليه أو فهمه من الأدلة. على أن ظاهر جملة مما تضمن ذلك إرادة الحرمة من حيثية الموضع من جسد المرأة من دون نظر لكيفية المباشرة، ليشمل بإطلاقه المس أو إدخال بعض الحشفة، كما يناسبه ورود فيه جوابا عن السؤال عما يحل للرجل من الحائض، الظاهر فى إرادة ما يحل من جسدها، لا من مباشرتها.

فيتجه الاقتصار فى المباشرة على المتيقن و هو إدخال تمام الحشفة، لأنه المعهود منها عرفا، بل شرعا، لكونه سبب الجنابة التى هى أظهر آثار المباشرة، مؤيدا بظهور نصوص دية قطع الذكر فى كون الحشفة هى المعيار فى أدائه لوظيفته، لجعل قطعها معيارا فى ثبوت الدية كاملة (١). فتأمل جيدا.

(١) كأنه لدعوى دخوله فى إطلاق الاعتزال فى الآية الشريفة، و إطلاق الفرج المستثنى مما للرجل من الحائض فى جملة من النصوص الآتى بعضها. لكن سبق فى مسألة الوطء فى الدبر من مباحث الجنابة الإشكال فى عموم الفرج للدبر، و لا سيما فى المورد، لأن المناسب للحيض المنع عن موضعه لا غير.

بل فى صحيح هشام بن سالم عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى الرجل يأتى المرأة فيما دون الفرج و هى حائض. قال: لا بأس إذا اجتنب ذلك الموضع» (٢). فإن السؤال فيه و إن كان عن إتيانها فيما دون الفرج، إلا أن قوله عليه السلام: «إذا اجتنب ذلك الموضع» ظاهر فى انحصار الحرمة بموضع واحد معهود، و ليس هو إلا القبل.

(١) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب ديات الأعضاء.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣

...

و به يخرج عن إطلاق الاعتزال فى الآية الشريفة لو تم شموله للوطء فى الدبر و لم ينصرف لخصوص الوطء فى القبل، لمناسبة

الحيض، و للتعليل بأنه أذى، و لا سيما مع معلومية عدم إرادة معناه الحقيقي المقابل لمطلق الاتصال و الملامسة. و أظهر منه في ذلك مرسل ابن بكير عنه عليه السلام: «قال: إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما اتقى موضع الدم» (١)، و حديث عبد الملك بن عمرو: «سألت أبا عبد الله عليه السلام ما لصاحب المرأة الحائض منها؟ فقال: كل شيء ما عدا القبل منها بعينه» (٢). و إن أشكل الأول بالإرسال، و الثاني بعدم النص على وثاقة عبد الملك، غاية ما ورد فيه أنه روى هو عن الصادق عليه السلام أنه يدعو له دعاء مهتم به (٣)، و حجية الرواية فرع وثاقته.

فالعمدة في الجواز صحيح هشام بن سالم مؤيدا بالخبرين المذكورين. و لذا صرح بعضهم بالجواز، بل هو ظاهر جملة من الأصحاب، حيث خصوا التحريم بموضع الدم، و في الجواهر: «على المشهور في الجملة شهرة كادت تكون إجماعا»، بل ظاهر التبيان و مجمع البيان الإجماع على اختصاص التحريم بموضع الدم، و في الجواهر أنه ادعى هنا الإجماع المركب على عدم الفصل بين الدبر و غيره مما بين السرة و الركبة عدا القبل.

نعم، سبق ظهور صحيح عمر بن يزيد في النهي عن الوطء في الدبر. و حمله على الوطء في القبل بقريئة ما سبق بعيد. فلا بد إما من حمله على الكراهة محافظة على ما تضمن انحصار الحرمة بالوطء في القبل، أو إبقائه على ظهوره في الحرمة مع حمل الحصر المذكور على الحصر الإضافي في قبال الاستمتاع بظاهر الجسد، لانصراف الأسئلة إليه بعد كون الوطء في الدبر أمرا مغفولا عنه غير متعارف و لا معهود و الأول أنسب بملاحظة المناسبة الارتكازية بين الحكم و الموضوع و بالنظر لما سبق من الأصحاب. و إن كان الأمر غير خال عن الإشكال.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) رجال الكشي: ٣٣٢ طبعة النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤

و لا بأس بالاستمتاع بغير ذلك (١)، و إن كره بما تحت المثرر مما بين السرة

(١) هذا في الجملة مما لا إشكال فيه، فلا يجب اعتزالها رأسا إجماعا بيننا قد استفاضت دعواه في كلماتهم، بل في جملة منها أنه إجماعي بين المسلمين و أنه لا خلاف في جواز الاستمتاع بها فوق المثرر.

و النصوص به متظافرة قد تقدم بعضها و يأتي بعضها. و لأجل ذلك يلزم حمل الاعتزال في الآية الشريفة على الكناية عن ترك الوطء في القبل أو مطلقا، لا على المعنى الحقيقي، لاستلزامه تخصيص الأ-كثر. و أما حمل المحيض فيها على موضع الحيض - كما ذكره جماعة - فهو مخالف لظاهر الآية جدا، بل ظاهرها أنه مصدر ميمي بمعنى الحيض، لأنه الذي يسأل عنه و يجهل حكمه، و المناسب للوصف بالأذى، و لجعله ظرفا للاعتزال، لا متعلقا له. كما أن ما قد يظهر من المنتهى من التفكيك بين صدرها و ذيلها، بحمل المحيض في الأول على الحيض و الثاني على موضعه، بعيد جدا.

هذا، و في صحيح عبد الرحمن أو موثقة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ما يحل له من الطامث؟ قال: لا شيء حتى تطهر» (١). لكنه لا ينهض في قبال ما سبق.

و ربما حمل على خصوص الوطء في القبل أو مطلقا. و هو بعيد، لاستبعاد السؤال عنه بعد كون تحريمه متيقنا من الآية و غيرها، كما أنه لا يناسب التركيب اللفظي للكلام.

و مثله حمله على التقية، لما سبق من دعوى اتفاق المسلمين على جواز الاستمتاع في الجملة. و من هنا كان الأقرب حمله على الكراهة.

و مثله في ذلك موثق حجاج الخشاب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض و النفساء ما يحل لزوجهها منها؟ قال: تلبس درعا ثم تضطجع معه» (٢)، فإن الدرع هو القميص على ما ذكره غير واحد من اللغويين. و لعله لذا أطلق في اللمعة كراهة الاستمتاع بغير القبل، و إن ذكر في الروضة أن المعروف من مذهب الأصحاب كراهة

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥

و الركبة (١)، بل الأحوط استحبابا الترك.

و إذا نقت من الدم جاز وطؤها و إن لم تغتسل (٢)، و لا يجب غسل

ما بين السرة و الركبة لا غير.

(١) و لا يحرم على المعروف من مذهب الأصحاب، و نسبه في المعتبر لجمهورهم، و في التذكرة و جامع المقاصد و الروض و محكي المختلف و غيره إلى المشهور، و في المنتهى إلى أكثر علمائنا، بل صريح الخلاف الإجماع عليه، كما هو ظاهر ما سبق من التبيان و مجمع البيان. و عن المرتضى التحريم.

و استدلل له بصحيح الحلبي: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض و ما يحل لزوجهها منها. قال: تترز بإزار إلى الركبتين و تخرج سرتها، ثم له ما فوق الإزار» (١)، و قريب منه موثق أبي بصير (٢).

لكن لا بد من حملهما على الكراهة، للنصوص المتضمنة انحصار التحريم بالقبل - و قد تقدمت - و المتضمنة انحصاره بالفرج، كموثق معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الحائض ما يحل لزوجهها منها؟ قال: ما دون الفرج» (٣)، و غيره (٤)، و صحيح عمر بن يزيد المتقدم المصرح بتحليل ما بين الألتين، و معتبرة عمر بن حنظلة: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما للرجل من الحائض؟ قال: ما بين الفخذين» (٥)، و لذا كان المعروف بين الأصحاب الكراهة.

بل قرب في الحقائق حمل الموثقين على التقيّة، لأن العامة بين قائل بالحرمة و قائل بالكراهة. لكن لا مجال له بعد كون الكراهة مقتضى الجمع العرفي.

(٢) كما هو المعروف من مذهب الأصحاب المدعى عليه الإجماع صريحا في الانتصار و الخلاف و الغنية، و ظاهرا في التبيان و السرائر و مجمع البيان و كشف اللثام و محكي أحكام الراوندي، و عن شرح المفاتيح أنه لا قائل بالتحريم من الشيعة. لكن

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣، ٤، ٩، ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣، ٤، ٩، ٧.

(٥) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٢، ٣، ٤، ٩، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦

...

نسب للمشهور في التذكرة و جامع المقاصد و محكى المختلف و غيره، و للأشهر في الروض و محكى الذكرى، و للأكثر في المنتهى.

و قد نسبوا الخلاف للصدوق، و كأنه لقوله في الفقيه: «و لا يجوز مجامعة المرأة في حيضها، لأن الله عز و جل نهى عن ذلك فقال: وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ»^١ يعني:

بذلك الغسل من الحيض، و نحوه في المقنع و الهداية. إلا- أنه صرح بعد ذلك في الفقيه و المقنع بالاكْتفاء بغسل الفرج مع شبق الزوج، و في الهداية بالاكْتفاء به مع استعجاله.

و هو يناسب حمل التعميم لما بعد الطهر قبل الغسل على الكراهة، حيث يبعد جدا ارتفاع التحريم بالشبق و الاستعجال. فما في محكى المختلف من نسبة المنع له إلا أن تغلبه الشهوة فيأمرها بغسل فرجها و يطؤها، بعيد. و أشكل منه ما في كلام غيره من نسبة المنع إليه من دون تنبيه إلى الاستثناء، مع تصريحه به.

و كيف كان، فیدل على الجواز جملة من النصوص، كموثق على بن يقطين عن أبي الحسن موسى بن جعفر عليه السلام: «سألته عن الحائض ترى الطهر أيقع فيها [عليها].

يب. بها. صا] زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: لا بأس، و بعد الغسل أحب إلى»^١، و موثق عبد الله بن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام أو عن بعض أصحابنا عن علي بن يقطين عنه عليه السلام «٢» قال: إذا انقطع الدم و لم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء»^٣، و مرسل عبد الله بن المغيرة عن العبد الصالح عليه السلام: «في المرأة إذا طهرت من الحيض و لم تمس الماء فلا يقع عليها زوجها حتى تغتسل، و إن فعل فلا بأس به. قال: تمس الماء أحب إلى»^٤.

نعم، في موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: سألته عن المرأة كانت طامثا فرأت

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٢) فقد رواه بالوجه الأول في الاستبصار، و بالثاني في التهذيب، فيكون مرسلًا. لكنه لا يخلو عن بعد، لأن عبد الله بن بكير أعلى من علي بن يقطين طبقة، فكيف يروى عنه بواسطة، و لا سيما مع ما ذكره النجاشي من أن أصحابنا ذكروا أنه لم يروى عن علي بن يقطين عن الصادق (ع) إلا حديثًا واحدًا. (منه عفى عنه).

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧

...

الطهر أيقع عليها زوجها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل. قال: و سألته عن امرأة حاضت في السفر ثم طهرت فلم تجد ماء يومًا أو اثنين أ يحل لزوجها أن يجامعها قبل أن تغتسل؟ لا يصلح حتى تغتسل»^١، و في موثق سعيد بن يسار عنه عليه السلام: «قلت له: المرأة تحرم عليها الصلاة ثم تطهر فتتوضأ من غير أن تغتسل، أ فلزوجها أن يأتيها قبل أن تغتسل؟ قال: لا حتى تغتسل»^٢، و قريب منهما ما يدل على اعتبار التيمم عند عدم الماء و غيره مما يأتي.

لكن يتعين حملها على الكراهة التي يدل عليها بعض نصوص الجواز. و ربما حملت على التقية، لموافقتها للمشهور بين العامة، بل لم ينقل القول بالجواز مطلقًا عنهم، و إنما حكى عن أبي حنيفة الجواز مع انقطاع الدم على أكثر الحيض. و هو و إن كان قريبًا إلا أن مقتضى الجمع العرفي الأول. على أنه لا أثر له بعد ظهور بعض نصوص الجواز في الكراهة.

و أما الجمع بين الطائفتين بالتفصيل بين شبق الزوج و عدمه - كما سبق عن المختلف حكايته عن الصدوق - لصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام:

«فى المرأة ينقطع عنها الدم دم الحيض فى آخر أيامها. قال: إذا أصاب زوجها شبق فليأمرها فلتغسل فرجها ثم يمسحها إن شاء قبل أن تغتسل» (٣). فهو بعيد جدا، لما أشرنا إليه من بعد ارتفاع التحريم بالشبق، خصوصا مع إمكان سد الحاجة بالتفخيز و نحوه، فجعله دليلا على الكراهة أنسب. ولا سيما مع إباء قوله عليه السلام فى حديث ابن بكير: «إن شاء» عن الحمل المذكور. فلا مخرج عما ذكره الأصحاب.

هذا، و أما الآية الشريفة فعلى قراءة: «يطهرن» بالتشديد يتطابق الصدر و الذيل فى الدلالة على النهى عن الوطء قبل الغسل. و يتعين حمله على الكراهة، لما تقدم من النصوص. و يختص بالتحريم قوله تعالى: فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فى المَحِيضِ. و هو المناسب للتعليل بالأذى المختص ارتكازا بالحيض. و لا مانع من التفكيك بينه و بين

(١) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨

...

ما بعده فى الإلزام بعد أن كانا جملتين مختلفتى الموضوع.

و على قراءته بالتخفيف يكون مقتضى مفهوم الغاية فى الصدر عدم النهى عن الوطء قبل الغسل، و مقتضى مفهوم الشرط فى الذيل النهى عنه. و ما فى الروض من أن الطهر بالتخفيف حقيقة شرعية فى الطهارات الثلاث، و هى مقدمة على الحقيقة اللغوية. كما ترى، لأن الذى يطلق على الطهارات الثلاث هو الطهارة، لا الطهر، و إطلاق الطهارة عليها تابع لاصطلاح فقهى، لا لوضع شرعى. كيف و قد شاع فى النصوص التى هى متأخرة عن الآية كثيرا إطلاق الطهر على ما يقابل الحيض، تبعا لمعناه اللغوى و العرفى. و من هنا لا بد من الجمع بين الصدر و الذيل.

و من البعيد جدا تنزيل أحدهما على الآخر بحمل الطهر فى الصدر على الغسل، أو حمل التطهر فى الذيل على انقطاع الدم، لعدم مألوفية كل منهما فى الاستعمالات، و لظهور اختلاف هيئتهما فى اختلاف معناهما.

و من هنا ربما يجمع بينهما بأحد وجهين:

أولهما: إلغاء مفهوم الغاية فى الصدر، كى لا ينافى الذيل. و يتعين حملهما على الكراهة، كما سبق فى قراءة التشديد.

ثانيهما: حمل خصوص الذيل على بيان ارتفاع مطلق المرجوحية و لو كانت تنزيهية، لا خصوص الحرمة، مع المحافظة فى الصدر على مفهوم الغاية و على ظهوره فى الحرمة تأكيدا لقوله تعالى: فَأَعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فى المَحِيضِ.

و استقرب سيدنا المصنف قدس سره الأول. لكن يبعد جدا إلغاء مفهوم الغاية، و لا سيما بعد ظهور سوق الجملة تأكيدا لما قبلها و مطابقته لمقتضى التعليل بالأذى.

و من هنا لا يبعد كون الأقرب الثانى. لو لم يكن هو الظاهر من الآية بنفسها مع قطع النظر عن النصوص المتقدمة، لما فيه من المحافظة على خصوصية الحيض فى الحكم المناسبة لأخذه فى موضوعه، و لجعل الغاية الطهر، و لتعليه بالأذى، و لتعليل الذيل بما يناسب ارتفاع الكراهة أو حدوث الرجحان لا مجرد ارتفاع الحرمة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩

...

و هو قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ.

و أما ما يظهر من غير واحد من توجيه الآية بحمل التطهر في الذيل على غسل الفرج أو الوضوء. فهو إنما ينفع لو قيل بوجوب أحدهما قبل الوطء، أما لو بنى على عدم وجوب أحدهما كان خروجاً عن الظاهر من غير فائدة. فلاحظ.

بقى شيء، و هو أنه لو تعذر الغسل ففي قيام التيمم مقامه في ارتفاع الحرمة أو الكراهة به - كما في الفقيه و في الدروس و جامع المقاصد و عن الذكرى و ظاهر المنتهى - أو عدم قيامه مقامه، بل ترتفع الحرمة أو الكراهة من غير تيمم - كما يظهر من محكي نهاية الأحكام - أو لا ترتفع بالتيمم، وجوه:

و الأول مقتضى معتبرة أبي عبيدة الآتية و رواية عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن المرأة إذا تيممت من الحيض هل تحل لزوجها؟ قال: نعم» (١).

و هو مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في موثق عبد الرحمن أو صحيحه في المستحاضة: «و كل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها و لتطف بالبيت» (٢).

نعم، مقتضى موثق أبي بصير المتقدم الثالث. و قريب منه موثق عبد الرحمن أو صحيحه (٣). لكن يتعين الجمع بين الطائفتين بحمل الثانية على الكراهة مع التيمم لو قيل بالحرمة بدونه، و على خفتها لو قيل بالكراهة بدونه، كما يناسبه التعبير فيه بقوله عليه السلام: «لا يصلح». و هو المناسب أيضاً لكون التيمم بدلاً اضطرارياً. و منه يظهر أن أضعف الوجوه الثاني. فلاحظ.

هذا، و لا مانع من إيقاع التيمم بداعي رفع كراهة الوطء أو حرمة، لأنه من الدواعي القريبة الكافية في صحة الطهارات، على ما تقدم نظيره في المسألة السابعة و التسعين من فصل غايات الوضوء. فراجع.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠

فرجها قبل الوطء (١)، و إن كان أحوط.

(١) كما في ظاهر السرائر و صريح المعبر و المنتهى و جامع المقاصد و محكي الذكرى و البيان، كما هو الظاهر من كل من أهمل التعرض له، كما في الإرشاد و اللمعة و غيرهما، و كذا من لم يتعرض لحكم الوطء قبل الغسل و اقتصر على تحريم و طء الحائض، كما في المبسوط و الاقتصاد و الشرائع، و نسبه في الروض لأكثر القائلين بجواز الوطء قبل الغسل، و في محكي شرح المفاتيح إلى المشهور.

خلافًا لظاهر الأمر به في كلام جملة من الأصحاب، كما في المقنعة و النهاية و الغنية و المراسم و السرائر و القواعد و ما تقدم من الصدوق، بل هو صريح بعضهم، بل في كشف اللثام أنه ظاهر الأكثر، و في مفتاح الكرامة أنه ظاهر أكثر كتب الأصحاب.

و يستدل له بصحيح محمد بن مسلم المتقدم و معتبرة أبي عبيدة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض ترى الطهر و هي في السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة. قال: إذا كان معها بقدر ما تغسل فرجها فتغسله ثم تيمم و

تصلي. قلت: فيأتيها زوجها في تلك الحالة؟ قال: نعم، إذا غسلت فرجها و تيممت فلا بأس» (١).

وقد استشكل سيدنا المصنف قدس سره في الصحيح بأنه إنما يكون ظاهراً في الوجوب لو كان من قبيل الأمر بالتبليغ، كي يكون الأمر شرعياً، وهو غير ظاهر، بل هو نظير أمر الولي الصبي بالعبادات. نعم، يدل على الرجحان، وهو أعم من الوجوب. كما استشكل فيهما معاً بأن الحكم المشروط بغسل الفرج هو المشروط بشيق الزوج أو التيمم، وهو الجواز بلا كراهة أو مع خفتها، فلا يدل على ثبوت الحرمة بدون غسل الفرج، بل المتيقن الكراهة، فلا مخرج عما تقتضيه المطلقات من عدم وجوب غسل الفرج.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١

...

لكن الأول إنما يتوجه على ما في المستند من دعوى وجوب غسل الفرج نفسياً، والظاهر عدم إرادته في المقام وإن نسبه لبعضهم في المستند، بل المراد هو الوجوب العقلي لتحليل الوطء، نظير وجوب الغسل لمس المصحف، ولا ريب في ظهور الصحيح فيه، لأن تعقيب الأمر بغسل الفرج بالترخيص في الوطء ظاهر في توقف الترخيص عليه.

نظير ما ورد في وطء الرجل جاريته التي زوجها من عبده، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: إذا زوج الرجل عبده أمته ثم اشتهاها قال له: اعتزلها، فإذا طمئت وطأها» (١ ... ١)، فإن أمر العبد باعتزالها وإن لم يكن من قبيل الأمر بالتبليغ إلا أنه ظاهر في توقف حل وطء المولى للجارية عليه.

و أما الثاني فيندفع: بأن ظاهر الصحيح كون الشيق رافعاً للكراهة أو مخففاً لها من حيثية عدم الغسل مع توقف الحل حينئذ على غسل الفرج، لا في أن الحل من دون كراهة موقوف على كل من الشيق و غسل الفرج، كي يكون مجعلاً من حيثية ما يتوقف على غسل الفرج، و أنه أصل الحل أو ارتفاع الكراهة.

مثلاً- إذا ورد: إن رأى الجنب مصحفاً ملقى على الأرض فليتوضأ ثم له رفعه قبل أن يغتسل، كان ظاهراً في توقف حل حمل الجنب للمصحف على الوضوء، وإن كان تعرض المصحف للإهانة رافعاً لكراهة حمل الجنب للمصحف.

على أن الإشكال المذكور لو تم مختصاً بالصحيح الظاهر في رافعيته الشيق للكراهة، لما سبق من استبعاد رافعيته للحرمة، و لا مجال له في حديث أبي عبيدة، لظهوره في توقف الحل على كل من التيمم و غسل الفرج، و قيام الدليل الخارجي على عدم توقفه على التيمم، بل هو رافع للكراهة لا يوجب رفع اليد عن ظهوره في توقف الحل على غسل الفرج. فتأمل.

فالعمدة في وجه حمل الحديثين على الكراهة عدم التنبيه على غسل الفرج في

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢

(مسألة ١٧): الأحوط وجوباً للزوج دون الزوجة (١) الكفارة عن الوطء (٢) في أول الحيض بدینار، و في وسطه بنصف دينار، و في

النصوص الدالة على عدم وجوب الغسل مع شدة الحاجة للتنبيه عليه. و إن كان في بلوغ ذلك حدّ القرينية إشكال.

نعم، التعبير بعدم مس الماء في حديث عبد الله بن المغيرة صالح للقرينية، لو لا الإشكال فيه بالإرسال. كما أن الظاهر من غسل الفرج هو تطهيره من نجاسة دم الحيض، و من البعيد جداً اعتبار ذلك في حلّ الوطء، و لذا لا يظن بأحد البناء على وجوب تطهيره منه لو

تنجس به بعد ذلك، و الفرق بين النجاسة المتصلة بالحيز و النجاسة الطارئه بعد النقاء بعيد جدا. إلا أن في صلوح ذلك لرفع اليد عن ظاهر الأمر في الحديثين و حمله على الاستحباب إشكالا. فلا يترك الاحتياط.

هذا، و في التبيان حمل التطهر في الآية على الوضوء، و ظاهره وجوبه قبل الوطء، بل ظاهره الإجماع عليه، و حيث كان مخالفا لظاهر الآية كان حملها عليه و التكليف به محتاجا إلى دليل، و هو مفقود. إلا أن يريد به غسل الفرج، لأنه المذكور في صدر كلامه، فيبتنى على ما سبق.

و مثله ما يظهر من مجمع البيان و عن أحكام الراوندي من وجوب أحد الأمرين من الوضوء و غسل الفرج، بل يظهر من الأول أنه إجماعي. و كذا ما عن محكي الجامع من وجوبهما معا.

[مسألة ١٧ كفارة وطء الحائض]

إشارة

- (١) كما صرح به غير واحد و ادعى في الروض الإجماع عليه. لاختصاص النصوص بالزوج.
- (٢) حيث ذهب إلى وجوبها في الفقيه و الهداية و المقنع و المقنعة و التهذيب و الاستبصار و التبيان و الاقتصاد و طهارة المبسوط و إشارة السبق و الوسيلة و المراسم و السرائر و عن مصباح المرتضى و الجمل و العقود و الجامع و ظاهر كشف الرموز مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣

...

و الدروس و المسالك، و إن لم يتضح صدق النسبة للأخيرين، و جعله أحوط القولين في الشرائع، و أحوط الروايتين في النافع، كما جعل الوجوب احتياطيا في اللمعة.

و هو المشهور مطلقا كما في الدروس و الروض و كشف اللثام، و بين المتقدمين، كما في الحقائق، و مذهب الأكثر، كما في التذكرة و جامع المقاصد و محكي الذكرى و شرح الجعفرية، بل في الانتصار و الخلاف و الغنية الإجماع عليه، و في مفتاح الكرامة أنه قد يحصل اتفاق قدماء الأصحاب عليه.

لكن لا مجال له بعد حكاية الشيخ في نكاح المبسوط عن أصحابنا الخلاف و قول بعضهم بالاستحباب و اختاره فيه و في النهاية - في مبحث الحيض، و إن كان مقتضى إطلاقه في كتاب الكفارات الوجوب -، و جرى عليه في المعتبر و التذكرة و المنتهى و الإرشاد و القواعد و الإيضاح و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المدارك و كشف اللثام و الوسائل و محكي التحرير و المختلف و التلخيص و حاشية الإيضاح و حواشي الشهيد و فوائد الشرائع و الجعفرية و الموجز و مجمع البرهان و شرح المفاتيح و ظاهر الذكرى و البيان و غيرها، و في الحقائق أنه المشهور بين المتأخرين، و عن شرح المفاتيح نسبته لأكثرهم.

و منشأ ذلك اختلاف الأخبار، فقد تضمن جملة منها ثبوت الكفارة، كرواية داود بن فرقد عن أبي عبد الله عليه السلام: «في كفارة الطمث أنه يتصدق إذا كان في أوله بدینار، و في وسطه نصف دينار، و في آخره ربع دينار. قلت: فإن لم يكن عنده ما يكفر؟

قال: فليصدق على مسكين واحد، و إلا استغفر الله و لا يعود، فإن الاستغفار توبة و كفارة لكل من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة» (١)، و قريب مما في صدره مرسل المقنع (٢)، بل لعله هو منقولاً بالمعنى.

و صحيح محمد بن مسلم: «سألته عن أتى امرأته و هي طامث. قال: يتصدق بدینار و يستغفر الله تعالى» (٣)، و خبره: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأتي المرأة و هي

- (١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٧.
 (٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤

...

حائض قال: يجب عليه في استقبال الحيض دينار وفي استدباره نصف دينار «... ١».

و موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: من أتى حائضا فعليه نصف دينار يتصدق به» (٢)، و موثق الحلبي عنه عليه السلام: «في الرجل يقع على امرأته و هي حائض ما عليه؟ قال: يتصدق على مسكين بقدر شبعه» (٣)، و صحيحه: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته و هي حائض. قال: إن واقعها في استقبال الدم فليستغفر الله و ليتصدق على سبعة نفر من المؤمنين بقوت كل رجل منهم ليومه، و لا يعد، و إن كان واقعها في إدمار الدم في آخر أيامها قبل الغسل فلا شيء عليه» (٤)، و مرسل على ابن إبراهيم: «قال الصادق عليه السلام: من أتى امرأته في الفرج في أول أيام حيضها فعليه أن يتصدق بدينار، و عليه ربع حد الزاني خمسة و عشرون جلدة، و إن أتاها في آخر أيام حيضها فعليه أن يتصدق بنصف دينار و يضرب اثنتي عشرة جلدة و نصفاً» (٥).
 كما تضمن بعضها نفى الكفارة، كصحيح العيص: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل واقع امرأته و هي طامث. قال: لا يلتمس فعل ذلك و قد نهى الله أن يقربها.

قلت: فإن فعل أ عليه كفارة؟ قال: لا أعلم فيه شيئا، يستغفر الله» (٦)، و موثق زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «سألته عن الحائض يأتيها زوجها قال: ليس عليه شيء، يستغفر الله و لا يعود» (٧)، و خبر ليث المرادي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن وقوع الرجل على امرأته و هي طامث خطأ. قال: ليس عليه شيء، و قد عصي ربه» (٨).

و قد جمع الشيخ قدس سره بين الطائفتين بحمل الأولى على العلم بكون المرأة حائضا و الثانية على الجهل بذلك بشهادة خبر ليث، بحمل الخطأ فيه على ذلك، مدعيا أن الحكم فيه بأنه قد عصي ربه و الحث على الاستغفار في الصحيح و الموثق لا ينافي ذلك، و لا يلزم بحملها على العمد، إذ يمكن أن يكون بلحاظ تفریطه في ترك السؤال.

- (١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب بقیة الحدود و التعزیرات حديث: ١.
 (٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٤.
 (٣) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.
 (٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الكفارات حديث: ٢.
 (٥) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.
 (٦) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الحيض حديث: ١.
 (٧) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الحيض حديث: ٢.
 (٨) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥

...

و يشكل ما ذكره بأن الفحص عن الموضوع غير لازم، خصوصاً مع كون الحل مقتضى الاستصحاب، أما مع استصحاب الحيض فيجربى حكم العمد.

نعم، يمكن حمل الحكم بالمعصية في الخبر على إرادة المعصية الواقعية. ولعله أقرب مما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من حمل الخطأ فيه على الخطيئة. لكن تنزيل الصحيح والموثق على الخطأ بعيد جداً بعد كونه على خلاف الأصل، ولا سيما مع الأمر فيهما بالاستغفار، ومع قوله في الصحيح: «لا يلتمس فعل ذلك وقد...» الذي هو كالصريح في صلوح النهي للداعوية، ولا يكون إلا مع العمد، وقوله في الموثق:

«و لا يعود» إذ لا معنى للنهي عن العود في الخطأ و أبعد منه تنزيلهما بقرينة الطائفة الأولى على نفى شيء غير الكفارة، أو على صورة عدم القدرة على الكفارة، بل هما لا يناسبان السؤال عن ثبوت الكفارة في الصحيح.

ومثله الإشكال في الصحيح والموثق بما في الجواهر من عدم مقاومتهما للإجماعات المتقدمة، ولا سيما مع إعراض من عرفت من الأصحاب عنهما. لاندفاعه بعدم حجية الإجماع المنقول في نفسه خصوصاً ما كان منقولاً في الكتب الثلاثة المتقدمة، لكثرة دعاواه فيها في مورد الخلاف، بل شيوعه. ولا سيما مع خروج الشيخ عليه الذي هو أحد نقلته واعترافه باختلاف الأصحاب الظاهر في سبق الخلاف عليه.

كما لا مجال معه لدعوى الإعراض الموهن للخبرين مع اعتبار سنديهما.

وكذا الإشكال في الطائفة الأولى بأن ما عليه الفتوى منها و هي الرواية الأولى ضعيفة بالإرسال وغيره، لإمكان اندفاعه بانجبارها بعمل الأصحاب، ولا سيما مع ما في المنتهى من اتفاق الأصحاب على صحتها وإن ضعف سندها، وإنما خلافهم في حملها على الوجوب أو الاستحباب.

ودعوى: أنه يحتمل كون ذكر جماعة منهم لذلك لبنائهم على الاستحباب الذي يتسامح في أدلته، وإنما لم ينبهوا لذلك لتعودهم على الاقتصار على ذكر مضامين النصوص.

مدفوعة: بمخالفة ذلك لظاهر جملة منهم وصريح آخرين، ولأن شيوع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦

...

التحديد المذكور بينهم دون بقية التحديدات المذكورة في النصوص المعتبرة قد يوجب الوثوق باطلاعهم على ما يوجب اعتبارها. فتأمل. و يأتي بقية الكلام في ذلك عند الكلام في مقدار الكفارة.

ومن هنا كان الأقرب الجمع بين الطائفتين بحمل الأولى على الاستحباب، كما يناسبه شدة الاختلاف بينها في مقدار الكفارة، بنحو يصعب الجمع العرفي بتنزيلها على التفصيل الذي تضمنه الأول منها، بل يتعذر في بعضها. ولا سيما مع عدم ظهور الخبر المذكور في الوجوب، لوروده لبيان مقدار الكفارة مع المفروغية عن مشروعيتها، من دون أن يتضمن الأمر بها.

ولا- وجه معه لحمل إحدى الطائفتين على التقية، لأنه فرع استحكام التعارض، بل لا مجال له بعد اختلاف العامة، فقد حكى في التذكرة القول بالوجوب عن الحسن البصري و عطاء الخراساني و أحمد و الشافعي في القديم، والقول بالاستحباب عن سفيان الثوري و أصحاب الرأي و مالك و الشافعي في الجديد.

ومنه يظهر أنه لو فرض استحكام التعارض كان المتعين التساقط والرجوع للبراءة، لا- ترجيح نصوص الوجوب، بدعوى مخالفتها للعامة. كما لا- مجال لدعوى ترجيحها بالشهرة لأنها أكثر، لأنها ليست بالنحو الكافي في الترجيح، ولا سيما مع الاختلاف بينها في المقدار اختلافاً يصعب أو يتعذر معه الجمع. فلاحظ. والله سبحانه وتعالى العالم.

هذا، و في طهارة المبسوط: «و هل الكفارة واجبة أو مندوب إليها؟ فيه روايتان، إحداهما- و هي الأظهر- أنها على الوجوب، و الثانية: أنها على الاستحباب».

و ظاهره دلالة بعض الروايات على الاستحباب، و لم أعثر على ذلك عدا ما عن دعائم الإسلام: «و روينا عنهم عليهم السلام: أن من أتى حائضا فقد أتى ما لا يحل له. و عليه أن يستغفر الله و يتوب إليه من خطيئته، و إن تصدق بصدقة مع ذلك فقد أحسن» (١)،

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٤ من أبواب أحكام الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧

آخره برقع دينار (١). و الأحوط وجوبا أيضا دفع الدينار نفسه مع

بناء على أن الذيل من تنمة الرواية لا من المؤلف. و ربما يحمل ما في المبسوط على أن الاستحباب مقتضى الجمع بين النصوص كما ذكرنا، لا أنه مقتضى رواية خاصة دالة على الرجحان من دون إلزام.

(١) كما جرى عليه جمهور الأصحاب في بيان مقدار الكفارة سواء قيل بوجوبها أم باستحبابها، و ادعى جملة منهم الشهرة على ذلك، و هو معقد الإجماعات المتقدمة المدعات على الوجوب، و عن المذهب البارع دعوى الإجماع عليه أيضا، و ذكر في المعبر اتفاق الأصحاب على اختصاص رواية داود بن فرقد بالمصلحة الراجحة إما وجوبا أو استحبابا، و قال: «فنحن بالتحقيق عاملون بالإجماع، لا بالرواية، لأنه لو لا أحد الأمرين يلزم خروجها عن الإرادة، و هو منفي بالاتفاق».

نعم، يظهر التردد فيه من الصدوق، كما اعترف به في الجملة في المعبر و غيره، فإنه و إن اقتصر في نكاح المقنع و الهداية على ذلك، إلا أنه في الفقيه بعد أن ذكره قال: «و روى أنه إذا جامعها و هي حائض تصدق على مسكين بقدر شبعه»، بل في طهارة المقنع قال: «و إذا وقع الرجل على امرأة و هي حائض فإن عليه أن يتصدق على مسكين بقدر شبعه. و روى: إن جامعها في أول الحيض ... ثم ذكر مضمون رواية داود بن فرقد. كما قد يظهر من اقتصار الكليني في نوادر الكفارات على صحيح الحلبي فتواه بمضمونه.

و كيف كان، فالوجه فيما في المتن رواية داود بن فرقد مع تنزيل غيرها عليها، فينزل صحيح محمد بن مسلم على أول الحيض، و موثق أبي بصير على وسطه، و موثق الحلبي على تعذر التصديق بالدينار و أبعاضه، حيث تضمنت رواية داود الاكتفاء حينئذ بالصدقة على مسكين واحد.

و أما ما في التهذيب من حمل الموثق على ما إذا كانت قيمته ما يبلغ الكفارة، فغريب.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨

الإمكان (١)،

لكن لا يخفى بعد التنزيلات الأول أيضا كتعذر التنزيل في صحيح الحلبي و خبر محمد بن مسلم و مرسل على بن إبراهيم. و هذا ما يؤيد ما سبق من كون الحكم استحبابيا. بل قد يقوى معه احتمال كون ذكر غير واحد من القدماء لمضمون رواية داود ليس لبنائهم على وجوبه، بل لاستحبابه، و لم ينبهوا على ذلك كما لم ينبهوا في كثير من المستحبات التي اثبتوها بلسان نصوصها التي قد تظهر بدوا في الوجوب، و إنما رجحوا رواية داود لأنها أقرب للاعتبار، لأن مبناهم على التسامح في المستحبات.

و من هنا كان المناسب العمل بجميع النصوص و الجمع بينها بالحمل على اختلاف مراتب الفضل أو التخيير، قال في محكي مجمع الفائدة و البرهان: «أن الظاهر من التكفير مطلق التكفير، مثل شبع شخص و عشرة، كما هو في بعض الروايات، و يكون المذكور مستحبا في مستحب».

(١) كما جزم به في جامع المقاصد و المسالك و المدارك، و هو ظاهر الروضة و عن غيرها. جمودا على مفاد النص. و يشكل: بأن إطلاق التكليف بالعناوين النقدية كالدينار و الدرهم و التومان و الليرة و غيرها ينصرف إلى إرادة المالية المحفوظة في النقد المسكوك المتداول في مورد تداول النقد المكلف به، لأنها الغرض النوعي من النقود المضروبة، بنحو يكون سببا لإلغاء خصوصياتها عرفا، فإذا كلف في زماننا بالدينار العراقي اجتزأ بدفع ما يساويه من نقد العراق، كنصف دينار، و نصف و ربعين، و عشرين درهما و غيرها، لا من باب التبديل، بل لفهماها من الإطلاق. و يناسبه وروده في النص في سياق نصف الدينار و ربه مع أن الظاهر عدم ضربهما في عصر الصدور. و حملهما على التصديق بالكسر المشاع بعيد جدا، بل المفهوم ما ذكرنا. و عليه لا يلزم الجمود على الدينار، و لا التعدي لمطلق النقد، فضلا عن كل ما يساويه في القيمة و لو من غير النقد. و كأن هذا هو مراد جملة ممن وصف الدينار بما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩
و إلا دفع القيمة (١)

يكون قيمته عشرة دراهم جيد، حيث وصفه بذلك جماعة كثيرة كالشيخين و العلامة و غيرهم، بل في جامع المقاصد أنه المعروف من مذهب الأصحاب، فلا يبعد أن يكون مراد جملة منهم جواز دفع الدراهم، لأنها بقدره في البلاد الإسلامية التي يتعارف فيها استعمال الدينار، كما احتمله منهم في كشف اللثام و نسبه صريحا للجامع، لا أن مرادهم تقييد الدينار بها بحيث لا يجب دفعه بتمامه لو زادت قيمته عليها، و لا يجزى لو نقصت قيمته عنها، فإنه بعيد جدا، و لا أن مرادهم مجرد تعريفه بذلك، لبيان وجوب كون الدينار ذهابا خالصا بوزن مثقال، لأن التصريح بذلك أخصر و أفيد.

و منه يظهر أنه لا مجال لما ذكره جماعة كثيرة من إطلاق عدم أجزاء دفع القيمة، و لا لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره و سبقه إليه في المنتهى و محكى التحرير و نهاية الأحكام من الاكتفاء بالذهب غير المسكوك. قال قدس سره: «إذا كانت قرينة السياق مانعة من حمل الدينار على خصوص المسكوك يدور الأمر بين حمله على القيمة و حمله على المقدار من الذهب، و الثاني أولى، لأنه أقرب إلى الحقيقة و إلى الاحتفاظ بخصوصية الذهب، فيكون هو المتعين».

و فيه: أن الأقربىة للحقيقة و الاحتفاظ بخصوصية الذهب لا تصلح قرينة في المقام ما لم ترجع للأقربىة ذهنا، و هي ممنوعة بعد ما ذكرنا. و أضعف منه ما في المنتهى من تناول الاسم للذهب المضروب و غيره. لأن اختصاصه بالمضروب من الواضحات، و التعدي لما ذكرنا للخصوصية التي أشرنا إليها آنفا، لا لعموم الاسم له.

(١) قال سيدنا المصنف قدس سره بعد أن جزم بعد أجزاء القيمة اختيارا: «ثم إنه لو تعذر الدينار فلا كلام في الاجتزاء بالقيمة، و العمدة فيه الإجماع المذكور. و لولا أنه أشكل الحكم، لأن قاعدة الميسور على تقدير تماميتها كلية فاقضاؤها وجوب القيمة غير واضح، لعدم صدق الميسور على القيمة».

و ما ذكره قدس سره في محله، لأن قيمة الشيء ارتكازا بدل عنه لا ميسور منه. على أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠
وقت الدفع (١).

القاعدة غير تامة، كما أشرنا إليه غير مرة.

هذا، و في جامع المقاصد: «و مع تعارض القيمة و التبر يحتمل التخيير، و ترجيح التبر لقربه من المنصوص».

و فيه - مع ما سبق من الإشكال في الترجيح بالقرب من المنصوص - أن التبر و إن كان أقرب من حيثة الماهية و الحقيقة، إلا أن

القيمة أقرب من حيثية المالية، التي هي أنسب ارتكازا بالملاحظة في أمثال المقام مما يكون التكليف فيه بالمال، بل حيث كان أصل التعدي عن الدينار مع تعذره من جهة الإجماع فالظاهر من حال المجمعين تعيين القيمة، وإنما ذهب من ذهب للاكتفاء بالذهب لتخيل كونه في عرض الدينار، كما سبق. فتأمل.

نعم، يقع الكلام في الاجتزاء بكل ما يساوى الدينار في المالية أو بخصوص النقد، قد ينسب لظاهر كلماتهم الأول. لكنه لا يخلو عن إشكال، لانصراف القيمة إلى النقد دون غيره بل هو مساو للمضمون في القيمة، لا قيمة له. ولا أقل من لزوم الاقتصار على المتيقن. اللهم إلا أن يدعى أن المرجع البراءة، بناء على ما يأتي من احتمال التكليف بالقيمة مع التعذر، لا بالدينار والقيمة مسقطه له. فتأمل. هذا، وبناء على ما سبق منا يتجه التخيير بين الدينار الذهب المضروب و الدراهم، و مع تعذرهما - كما في عصورنا - ينتقل للقيمة بالنقد، و المتيقن الاقتصار على نقد البلاد التي تدفع بها الكفارة أو تجب فيها - على ما يأتي نظيره في وقت القيمة - أما نقد غيرها فهو فيها كسائر أفراد العروض الأخرى، فيجوز فيه ما سبق فيها.

(١) لأنه وقت الانتقال إليها، بناء على ما هو الظاهر من إمكان انشغال الذمة وضعا - الذي هو بمعنى الضمان - بالمتعذر، بلحاظ إمكان تفرغها ببدله. إلا أن يدعى أن مرجع الأمر بالكفارة ليس إلى انشغال الذمة بها وضعا، بل إلى وجوب أو استحباب دفعها تكليفا، و حيث يمتنع التكليف بالمتعذر يتعين الانتقال للقيمة المستلزم لوجوب قيمة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١

نعم لا شيء على الساهي، و الناسي (١)،

وقت التعذر لو كان متأخرا عن التكليف و قيمة وقت التكليف لو كان متأخرا عن التعذر.

هذا، و حيث كان الدينار الشرعي مساويا للمثقال الشرعي الذي سبق تحديده في مبحث الكر كان اللازم مراعاة قيمته، و المعيار فيها على قيمة الذهب المقدر بذلك.

و لا مجال لملاحظة قيمة بعض الدنانير الأثرية - التي هي عالية جدا - لأن نسبة القيمة إليها ليس بلحاظ كونها دينارا، بل بلحاظ قدمها و أثريتها، و الظاهر خروج ذلك عن مقام التقدير في الماليات. بل لا يبعد عدم وجوب دفعها مع التمكن منها، لانصراف الدينار إلى ما يتعامل به. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) فقد صرح بعدم وجوبها مع النسيان في التذكرة و المنتهى و المسالك، و هو مقتضى التقييد بالعلم و العمد في المبسوط و الشرائع و الدروس، بل الظاهر عدم الإشكال فيه بينهم و إن قصرت عنه بعض عباراتهم. لانصراف إطلاق الكفارة إلى كونها عقوبة على الذنب أو مسقطه له كالتوبة، فيقصر عما لو لم يكن الفاعل مسئولا به لعذر من نسيان أو نحوه، و لعله إليه يرجع استدلال بعضهم بحديث رفع النسيان، لأن المرفوع به ما هو من نسخ المسؤولية و شؤونها، كالعقاب و نحوه، دون غيره من الآثار.

و لا ينافي ذلك ثبوت الكفارة في قتل الخطأ و الصيد خطأ في الإحرام، لأن قيام الدليل الخاص على شيء لا ينافي انصراف الإطلاق عنه. بل لعل السقوط مقتضى إطلاق الخطأ في خبر ليث المتقدم بناء على ما سبق في الاستدلال به. مضافا إلى اختصاص أكثر نصوص المقام بصورة تحقق المعصية، للأمر فيها بالاستغفار، و تضمنها أنه توبة و كفارة لكل من لم يجد السبيل إلى شيء من الكفارة، لوضوح أن الاستغفار و التوبة من شؤون الذنب الذي يسأل به.

بل رواية داود بن فرقد التي هي دليل الأصحاب في المقام، واردة في مقام بيان مقدار الكفارة بعد الفراغ عن مشروعيتها، لا في مقام تشريعها، ليكون لها إطلاق يقتضى تشريعها مع السهو و النسيان. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٢

و الصبي (١)، و المجنون (٢)، و الجاهل بالموضوع (٣)، بل بالحكم (٤) إذا

(١) كما في المنتهى و التذكرة، بل في الأول دعوى الإجماع عليه. و الظاهر عدم الإشكال فيه بينهم. لما سبق في السهو و النسيان. مضافا إلى حديث رفع القلم، حيث يخرج به عن عموم وجوب الكفارة لو تم، بناء على ما أشرنا إليه في تعيين وقت القيمة من أن وجوبها تكليفي لا- وضعي، بل و إن كان وضعيا بناء على ما هو الظاهر من عموم حديث رفع القلم للوضعى إذا كان من سنخ المسؤولية و شئونها، كنفوذ العقد. و وجوبها عليه بعد البلوغ يحتاج إلى دليل، لظهور نصوصها في وجوبها بمجرد الوطء من دون فصل.

(٢) الكلام فيه هو الكلام في الصبي.

(٣) و هو كون المرأة حائضا، كما صرح به في المقنعة و التهذيب و الاستبصار و الخلاف و التذكرة و المنتهى و ظاهر المسالك، و هو مقتضى التقييد بالعمد ممن سبق، و بالعلم بحالها في الروض و كشف اللثام، بل لعله لا إشكال فيه بينهم، بل ظاهر الخلاف نفى الخلاف فيه. و الوجه فيه ما سبق في الساهى و الناسى.

(٤) و هو حرمة وطء الحائض، فقد أطلق سقوط الكفارة مع الجهل بذلك في الخلاف و التذكرة و المنتهى. و هو مقتضى التقييد بالعلم ممن سبق، كما هو المحكى عن الجامع و التحرير و نهاية الأحكام و المختلف الذكري، و ظاهر الخلاف نفى الخلاف فيه، و عن الهادى أنه إجماعى.

و يقتضيه ما سبق في الساهى و الناسى من انصراف إطلاق الكفارة إلى صورة المسؤولية بالذنب و المؤاخذه عليه، مؤيدا باختصاص جملة من نصوصها بذلك، لاشتمالها على الاستغفار و التوبة. لكنه يختص بما إذا كان الجهل عذرا، كما قيده به في المتن، دون ما لو كان عن تقصير.

إلا أن يتمسك لإطلاق سقوط الكفارة مع الجهل بالإجماع المتقدم، و بما سبق التنبيه عليه من عدم الإطلاق في رواية داود التي هي دليل الأصحاب في المقام، حيث

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٣

كان عن عذر. و لو وطأ السيد أمته في الحيض فالأحوط وجوبا أن يتصدق بثلاثة أمداد (١)

يلزم الاقتصار معه على المتيقن. و لا يهم إطلاق غيرها بعد عدم العمل به و صعوبة تنزيله على مفادها أو تعذره، كما سبق فتأمل. و أما مع الجهل بثبوت الكفارة و العلم بالتحريم فظاهرهم ثبوت الكفارة، و هو قريب جدا، لمناسبته لما عرفت من كون الكفارة من شئون المسؤولية بالذنب. و لا يهم معه ما ذكرناه من عدم الإطلاق في رواية داود بعد الإشارة فيها للجهة المذكورة التي لا دخل فيها ارتكازا للعلم بثبوت الكفارة، و ليس هو كالعلم بحرمة الوطء، حيث يكون الجهل بها موجبا لتخفيف الذنب و إن كان عن تقصير، فلا يبعد سقوط الكفارة به. فافهم.

هذا، و في مفتاح الكرامة: «و أما التفصيل بالمضطر و غيره و الشاب و غير - كما قاله الراوندى - فلا عبرة به. و هو في محله. إلا أن يراد بالاضطرار ما يرفع الحرمة، فيتجه سقوط الكفارة لما سبق.

(١) كما في المقنع و الهداية و الفقيه و المقنعة و الانتصار و السرائر و الوسيلة و محكى كشف الالتباس، و نفى في السرائر الخلاف فيه، و ادعى في الانتصار أنه إجماعى، و صريحه كمحكى كشف الالتباس الوجوب، كما هو ظاهر غيرهما، بل في كشف اللثام أنه ظاهر أكثر من ذكره.

و صرح بالاستحباب في المعتمد و المنتهى، كما لعله الظاهر ممن صرح باستحباب التكفير بوطء الزوجة بالدينار و نصفه و رבעه، كما في النهاية و القواعد و محكى نهاية الأحكام و التحرير و البيان، بل عدم الوجوب كالصريح من جامع المقاصد و الروض.

وقد يظهر من إطلاق جملة منهم مشاركة الأمة للزوجة في التكفير بالدينار و نصفه و ربه، بل هو كالصریح من الشيخ في التهذیبین، حيث حمل ما تضمن التصديق على عشرة مساكين في الأمة على ما إذا كان في آخر الحيض، فيحسن توزيع الربع دينار عليهم.

و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من قيام الإجماع على انتفاء الكفارة بذلك في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٤

...

الأمة غير ظاهر، كيف و في حاشية المدارك نسبته للمشهور.

هذا، و قد استدل في الانتصار لوجوب الأمداد الثلاثة بعد الإجماع بإطلاق ما تضمن الأمر بفعل الخير و الطاعة، الذي لا يمنع من الاستدلال به الخروج عنه في بعض الموارد. لكن لا مجال لدعوى الإجماع بعد ما سبق. و عموم الأمر بفعل الخير لما كان استغراقيا- كما هو مبني الاستدلال- فلا مجال لحمله على الوجوب المولوى لاستلزامه تخصيص الأكثر المستهجن، بل يحمل على الاستحباب. أو الإرشاد الذي هو المتعين في أوامر الطاعة.

نعم، في الرضوى: «و إن جامع أمتك و هي حائض فعليك أن تتصدق بثلاثة أمداد من الطعام» (١). بل من البعيد جدا فتوى الأصحاب بمثل هذا الحكم التعبدى من دون رواية به.

لكن ضعف الرضوى و عدم العثور على الرواية و النظر في لسانها مانع من الاستدلال بهما. و احتمال اعتمادهم على الرضوى بعيد جدا، لعدم ظهوره إلا في العصور المتأخرة. بل ذكرنا في بعض مواضع هذا الشرح إلى أن بعضه أشبه بكلام الفقهاء منه بكلام الأئمة عليهم السلام و إن كانت موافقة الصدوق له في كثير من الموارد و الخصوصيات التي قد ينفردان بها قد تكشف عن اطلاعه و اعتماده عليه، أو أخذهما من مشرب واحد.

و قد يستدل لمشاركة الأمة للزوجة في الدينار و نصفه و ربه بإطلاق بعض ما سبق في الزوجة و بعضه و إن كان مختصا بالزوجة إلا أن خصوصيتها ملغية عرفا، لقضاء المناسبات الارتكازية بأن الكفارة لحيشة حرمة الوطء. و يشكل بأن عمدة الدليل على التفصيل المذكور هو رواية داود بن فرقد، التي سبق أنها واردة لتحديد الكفارة بعد الفراغ عن مشروعيتها، فلا إطلاق لها يقتضى مشروعيتها بوطء غير الزوجة فضلا عن وجوبها.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٥

...

نعم، لو علم بثبوت الكفارة في الأمة كان مقتضى إطلاق الرواية المذكورة أنها بالمقدار الذي تضمنته، لكن لا طريق للعلم بذلك. و أما الاستدلال عليه بإطلاق قوله عليه السلام في موثق أبى بصير السابق: «من أتى حائضا فعليه نصف دينار يتصدق به»، كما هو مقتضى إطلاق خبر محمد بن مسلم المتقدم المتضمن للتفصيل في الدينار و نصفه بين استقبال الحيض و استدباره. فهو لا يخلو عن إشكال، لصعوبة تنزيل الموثق على مفاد الرواية، و امتناع تنزيل الخبر عليه، كما سبق، فمبنى الاستدلال بالرواية على طرحهما، و معه كيف يستدل بإطلاقهما في المقام.

و أما إلغاء خصوصية الزوجة فهو يحتاج إلى لطف قريحة، خصوصا مع ظهور القول بالفرق بينها و بين الأمة.

هذا كله مع أن النصوص النافية للكفارة و إن اختصت بالزوجة إلا أنها تصلح لرفع اليد عن ظهور نصوص الكفارة في الوجوب حتى

فى الأمّة- لو تم شمول إطلاقها لها- لأن حملها على خصوص الأمّة بعيد جدا، و على التفصيل بينها وبين الزوجة فى الوجوب و الاستحباب متعذر عرفا.

و لا- سيما مع ما رواه الشيخ بطريق معتبر فى الاستبصار عن عبد الكريم بن عمرو الموثق، و فى التهذيب عن عبد الملك بن عمرو الذى لا يخلو عن مدح: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أتى جاريته و هى طامث. قال: يستغفر الله ربه. قال عبد الكريم [عبد الملك]: فإن الناس يقولون: عليه نصف دينار أو دينار. فقال أبو عبد الله عليه السلام: فليصدق على عشرة مساكين» (١). فإنه كالصریح فى عدم وجوب الدينار و نصفه. بل اقتصاره عليه السلام أول الأمر على الاستغفار و عدم ذكره للصدقة إلا بعد ذكر الراوى ما يقوله الناس ظاهر جدا فى عدم وجوب الصدقة أيضا. بل قد يكون ذكر الصدقة على عشرة مساكين مماشاة للناس فى الجملة. لا لاستحبابها شرعا.

و لعله لذا لم يذكرها الأصحاب. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٦

من الحنطة أو الشعير (١) على ثلاثة مساكين (٢).

هذا، و قد استظهر منه سيدنا المصنف قدس سرّه كون الصدقة بعشرة أمداد. و كأنه لبعد إرادة الإطلاق المستلزم للاكتفاء بمسمى الصدقة، و صلوح معهودية الصدقة على المسكين بمد فى كثير من الموارد للقريئة على إرادته هنا.

(١) لم يتضح الوجه فى الاقتصار عليهما مع إطلاق الطعام فى الفتوى و الرضى و معقد الإجماع و نفى الخلاف فى الانتصار و السرائر.

(٢) كما فى المقنعة و النهاية و عن المذهب و الجامع، و هو داخل فى معقد الإجماع المدعى فى الانتصار، و معقد عدم الخلاف المدعى فى السرائر. و ينحصر الدليل عليه بذلك، و إلا فالرضوى خال عنه. و دعوى: أن ذلك هو المنسبق من إطلاقه، غير ظاهرة.

بقى فى المقام أمور..

الأول: الظاهر عدم الفرق فى الأمّة بين القنّة و المدبرة و أم الولد و المكاتبّة

التي لم يتحرر منها شيء، كما صرح به بعضهم، و هو مقتضى إطلاق غيره. لإطلاق الرضى و معقد الإجماع المتقدم. بل يجرى ذلك فى المراجعة إذا وطأها مالكة، كما صرح به فى الروض. اللهم إلا- أن يكون الدليل هو الإجماع دون الرضى، حيث تخرج عن المتيقن منه، لأنها بحكم الأجنبية، و ليست كأحد الأقسام المتقدمة، فيتعين ابتناء حكمها على ما يأتى فى غير الزوجة و الأمّة.

و كذا الحال فى المبعضة بناء على حرمة وطء مالك البعض لها مطلقا، و فى المشتركة و إن قيل بجواز وطئها لأحد الشركاء بتحليل الباقي - كما تضمنته بعض النصوص (١) - لخروجها عن عنوان الزوجة و الأمّة معا. و أما لو قيل بجواز وطء المبعضة بالمهاياة فى يومه و بالتمتع فى يومها- كما تضمنه النص المذكور أيضا- فلا ينبغى التأمل فى لحوق حكم وطء المتمتع بها مع وطئها فى يومها بالتمتع.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب نكاح العبيد و الإماء حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٧

...

و أما وطؤها بالمهاياة فى يومه فقد يدعى جريان حكم الأمة فيه، لأنه و إن لم يصدق عليها الأمة إلا أن ظاهر النص الدال على جواز الوطء كونه من باب وطء المملوكه، فيجرى عليه حكمه.

لكنه يشكل بأن التصديق بثلاثة أمداد ليس من أحكام وطء المملوكه، بل هو حكم من وطأ أمته، الذى لا يصدق فى المقام. بل لو فرض صدقه فحيث يحتمل انحصار الدليل عليه بالإجماع الذى يخرج المقام عن المتيقن منه، كان المتعين التوقف عن إجرائه فيه، و الرجوع فيه لحكم وطء غير الزوجه و الأمة، نظير ما تقدم فى الزوجه إذا وطأها مالكةا. و كذا الحال فى المحللة، لأن وطأها و إن أمكن أن يكون من باب وطء مالك اليمين بنحو من العمل، إلا أنه ليس وطأ لأمته. فما عن ظاهر كشف الغطاء من عموم حكم الأمة لها غير ظاهر.

الثانى: الظاهر عدم الفرق فى الزوجه بين الحره و الأمة و الدائمة و المنقطعة،

كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب و صرح به غير واحد، بل لعله لا إشكال فيه بينهم، لأن الظاهر دخول الزوجه بأقسامها فى المتيقن من روايه داود بن فرقد، و إن لم يكن لها إطلاق من هذه الجهه، كما تقدم. و لا سيما مع دخولها فى إطلاق بقيه نصوص الكفاره و إن لم يعول عليها فى تحديدها. فتأمل.

الثالث: لو لم تكن الموطوءه زوجه و لا أمة

- كالمزنى بها و الموطوءه شبهه- فلا إشكال فى عدم وجوب التكفير بثلاثة أمداد، لاختصاصه بوطء الأمة، و هل يجب بالدينار و نصفه و ربعه، كما فى المنتهى و الحدائق و محكى الذكري و غيرها، أو لا كما قواه بعض الأعظم قدس سره؟
وجهان مبنيان على ما تقدم عند الكلام فى حكم الأمة من استفادة العموم لغير الزوجه من نصوص التكفير المذكور و عدمها. و أما الاستدلال لوجوب التكفير لو لم يتم العموم بالأولوية فى المزنى بها، لتأكد الحرمة فيها، فلا- يخلو عن إشكال، خصوصاً مع ما فى الروض و غيره من احتمال كون الكفاره مسقطه للذنب، فلا يتعدى للأقوى،
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٨

...

لأنه بتفاحشه قد لا يقبل التكفير، كما مثل له فى الحدائق بالصيد ثانياً.
و مثله ما فى الجواهر من التوقف فى وجوب الكفاره حتى لو تم الإطلاق فى النصوص، بدعوى: الشك فى شموله لنحو المقام. و كأن مراده انصراف الإطلاق عنه. لكنه بدوى لا يعتد به.

الرابع: الظاهر عدم الإشكال فى جواز دفع كفاره وطء الزوجه لمسكين واحد،

و به صرح جماعة، و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه». لإطلاق النصوص.
لكن فى العروة الوثقى بعد الفتوى بذلك: «الأحوط صرفها على ستة أو سبعة مساكين» و عن نجاه العباد الاحتياط بالسبعة أو بالعشرة.
و ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن وجه الاحتياط بالسبعة صحيح الحلبي المتقدم فى نصوص الكفاره، ثم قال: «لكن ينبغى حينئذ أن يكون مقدار ما يكفى لكل منهم قوت يومه، كما قيد به فيه».

و هو موقوف على أن مفاد الصحيح جواز دفع قيمة القوت، لا عينه، أو على أنه يجوز دفع عين القوت بدل الدينار في الكفارة، و الثاني ممنوع، كما تقدم، و الأول مشكل. مع أن الصحيح مختص باستقبال الحيض. و أما الاحتياط بالسنة فقد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه غير ظاهر الوجه.

و أما الاحتياط بال عشرة فقد وجهه قدس سره بالنص المتقدم في الأمة. لكنه - مع اختصاصه بالأمة - قد تقدم احتمال ظهوره في التصديق على كل مسكين بمد، فيشكل الاحتياط المذكور بنظر ما تقدم في صحيح الحلبي.

نعم، أشرنا آنفاً إلى أن الشيخ قدس سره في التهذيب حمل النص المذكور على ما إذا كان الوطء في آخر الحيض و كان ربع الدينار مساوياً لمقدار الصدقة على عشرة مساكين.

و لو تم وجب توزيع ربع الدينار عليهم. لكن ظاهره في التهذيب حمل التوزيع فيه على الاستحباب. و لم يتضح وجهه، لأن ما سبق منا في وجه عدم حمل النص المذكور على الوجوب إنما يرجع إلى عدم وجوب التصديق الذي تضمنه - و المفروض في كلامه وجوبه - و لا ينافي لزوم التوزيع في الصدقة التي تضمنها - مستحبة كانت أو واجبة - كما هو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٩

...

ظاهر النص. فالعمدة أن أصل الحمل المذكور في كلامه ليس عرفياً، بل هو بعيد جداً. بل لما كان وارداً في الأمة كان اللازم الاقتصار على مورده، و العمل بإطلاق الصدقة فيه، أو حمله على الصدقة على كل مسكين بمد، لما سبق.

الخامس: قال في العروة الوثقى: «وجوب الكفارة في الوطء في دبر الحائض غير معلوم. لكنه أحوط».

و قال سيدنا المصنف قدس سره: «لابتنائها على حرمة وطئها في الدبر، و قد تقدم منه الإشكال فيه». و لا ينبغي التأمل في عدم وجوب الكفارة بناء على جواز وطء الحائض في الدبر، حيث تقدم أن منصرف الكفارة كونها من شئون الذنب، و لا سيما مع اشتغال بعض نصوص الكفارة على التوبة و الاستغفار. و أما بناء على حرمة فقد يستشكل في وجوب الكفارة به، و لعله المراد في العروة الوثقى، لدعوى: انصراف إطلاق النصوص عنه، بل قد خص في مرسل على بن إبراهيم بالإتيان في الفرج، و سبق عدم الإطلاق في رواية داود بن فرقد التي هي دليل الأصحاب في المقام. فتأمل. هذا، و أما إدخال بعض الحشفة فالظاهر ابتناء ثبوت الكفارة به على حرمة.

السادس: حكى في الجواهر عن ظاهر كشف الغطاء تعميم وجوب الكفارة لما إذا كانت المرأة ميتة،

و به أفتى في العروة الوثقى و أقره غير واحد من محشيها. و يظهر من الجواهر دعوى انصراف الإطلاق عن الميتة. لكن التحقيق قصوره عنها، لعدم صدق الحائض عليها، و إنما يحرم وطؤها لبينوتها بالموت كما لو لم تكن حائضاً.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من استصحاب حرمة الوطء إلى حال الموت، لبقاء الموضوع عرفاً، فإذا ثبتت الحرمة ثبتت الكفارة، لأنها تابعة لها. فيشكل - مضافاً إلى المنع من بقاء الموضوع في المقام و غيره من موارد استصحاب الأحكام التكليفية، على ما ذكرناه غير مرة في هذا الشرح - بأنه لا شك في حرمة الوطء و إن تبدل الموضوع، لما ذكرناه من بينوتها بالموت.

و لا مجال لاستصحاب خصوصية الحرمة من حيثة الحيض، لعدم الأثر لها،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٠

...

لأن وجوب الكفارة ليس من آثار حرمة الوطء شرعا، بحيث تكون مأخوذة في موضوعه، بل هما متلازمان في الجملة خارجا. نعم، قد يتمسك بالاستصحاب التعليقي لوجوب الكفارة بالوطء، فيقال:

كانت لو وطئت لوجبت الكفارة فهي كما كانت. لكن التحقيق عدم جريان الاستصحاب التعليقي، كما أشرنا إليه في غير موضع من هذا الشرح. ولسيدنا المصنف قدس سره تتمه لهذا الكلام لا مجال للتعرض لها.

هذا، وأما الاستدلال بما تضمن أن حرمة الميت كحرمة الحي، فلا يخلو عن إشكال، لعدم كون التكفير من شئون احترام المرأة الموطوءة. فراجع ما تقدم في سبب وطء الميتة للجنابة في المسألة الخامسة من فصل سبب الجنابة. مضافا إلى أنه إنما يقتضى اشتراكهما في الحكم مع اشتراكهما في علته، دون ما إذا اختص الحي بها، كما في المقام، لما ذكرنا من عدم صدق الحائض على الميتة.

السابع: الظاهر أن المعيار في الأول والوسط والآخر على الحيض الذي يقع فيه الوطء،

فتختلف باختلاف مقداره وإن خالف العادة، كما صرح به في كشف اللثام والمستند والجواهر، وهو ظاهر المقنعة والمعتبر والحدائق وغيرها، بل ظاهر كل من أطلق أول الحيض ووسطه وآخره. والوجه فيه ظهور رواية داود التي هي دليل التفصيل في أن مرجع الضمائر في أوله ووسطه وآخره هو الطمث المذكور في صدرها، لا عادته، وحيث لا يراد به كلى الطمث، لعدم تحديد أوله ووسطه وآخره بسبب اختلاف أفرادها، ولأن الوطء لا يقع فيه، تعين حمله على الفرد الخاص منه.

خلاف لما في التذكرة والمنتهى والقواعد وجامع المقاصد والروض والمسالك والمدارك من أن المعيار على أيام عادة المرأة، و زاد عليه في الروضة ما في حكمها من التمييز والروايات.

ولازمه أن الحيض الذي يقع فيه الوطء قد يخلو عن الآخر، بل عن الوسط أيضا، كما لو كانت عاداتها عشرة أيام و كان حيضها الذي وطئت فيه ستة أو ثلاثة. بل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥١

...

قد يتجاوز الآخر فلا تجب الكفارة بالوطء في زمن التجاوز، كما لو زاد حيضها على عاداتها و وطئت في الزائد.

بل يشكل حينئذ حال المبتدئة والمضطربة التي لم تنعقد لها عادة، حيث لازم القول المذكور عدم الكفارة بوطئها. ولا يظن بهم الالتزام باللوازم المذكورة.

نعم، يتجه الرجوع للعادة لو كانت مرجعا في تعيين الحيض، كما في مستمرة الدم، كما يتجه الرجوع لغيرها مما يكون مرجعا فيه، مما تقدم من الروضة وغيره. لكن كلامهم لا يختص بمستمرة الدم. ومن ثم كان في غاية الإشكال.

ومن هنا قد ينزل على القول الأول المختار، بأن يكون مفروض كلامهم صورة مطابقة الحيض الذي يقع فيه الوطء للعادة، ويكون ذكرهم للعادة لأنها مقتضى الأصل في النساء، أو بأن يكون مرادهم من العادة الحيض.

وحمل كلامهم على ذلك وإن لم يناسب الجمود على عباراتهم، إلا أنه يناسب استدلال بعضهم لهذا القول بما سبق منا في تقريب دلالة الرواية على المختار، وعدم تنبيههم لل لازم الذي ذكرناه أولا مع ذكرهم لنظيره في بيان القولين الآخرين، وعدم إشارة الأكثر للخلاف المذكور بين هذين القولين، وإنما اقتصرنا على قول واحد نسبوه للمشهور في قبال قولين آخرين:

الأول: ما عن الراوندى من أن المعيار فيها على أكثر الحيض دون عادة المرأة.

الثانى: ما فى المراسم من أن الوسط ما بين الخمسة و السبعة. و لازمهما أن الحيض قد يخلو عن الآخر، بل و الوسط أيضا، نظير ما تقدم.

هذا، و يظهر الإشكال مما تقدم من ظهور النص فى كون موضوع التقسيم هو الحيض الذى يقع فيه الوطء، حيث لا مجال لملاحظته فى أكثر الحيض، كما يشكل الثانى - مضافا إلى نظير ذلك - بأن تعيين الوسط بذلك لا يتم حتى لو كان موضوع التقسيم أمرا غير الحيض الذى يقع فيه الوطء.

نعم، ذكر فى كشف اللثام أنه موافق لرواية حنان بن سدير: «قلت: لأى علة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٢

...

أعطيت النفساء ثمانية عشر يوما و لم تعط أقل منها و لا أكثر؟ قال: لأن الحيض أقله ثلاثة أيام و أوسطه خمسة أيام و أكثره عشرة أيام، فأعطيت أقل الحيض و أوسطه و أكثره «١»، و لما تضمن التحيض بسبعة أيام.

و كأن مراده بالآخر مرسله يونس الطويلة المتضمنة تحيض مستمرة الدم مع عدم العادة و التمييز بالسبعة. لكنها - كما ترى - لا تدل على أن السبعة منتهى الوسط، بل و لا الوسط، كما لا تدل رواية حنان على أن الخمسة أول الوسط. على أن ظاهر الأوسط فى رواية حنان ما يقابل الأقل و الأكثر، لا ما يقابل الأول و الآخر، كما هو المراد به فى المقام. فلاحظ.

الثامن: الظاهر تعدد الكفارة بتعدد الوطء،

من دون فرق بين تخلل التكفير و عدمه، و لا بين كون الوطء المتعدد فى أزمنة تختلف فيها الكفارة و كونه فى أزمنة لا تختلف فيها، بأن يكون فى ثلث واحد. و به صرح فى الدروس و جامع المقاصد و الروض و المسالك و محكى البيان و فوائد الشرائع.

لأصالة عدم التداخل الرجعة إلى ظهور دليل السببية فى كون كل فرد سببا لتكليف مستقل، المستلزم لكون ما يجب بكل فرد مباينا لما يجب بالآخر، لا محض الطبيعة المتحقق بالفرد الواحد. إذ الاكتفاء به إن كان لتأثير الفرد الأول لا غير فهو مخالف لإطلاق السبب، و إن كان لاشتراك الأفراد فى تأثير تكليف واحد، بأن يستند للأول أصل وجوده و للباقي تأكده، فهو خلاف ظهور دليل الشرطية فى كون الأثر هو التكليف المستقل، لا التأكد فى التكليف الواحد.

و إن كان للاجتماع بالواحد و مع تعدد التكليف لصدق المكلف به فى كل منهما - و هو الطبيعة - عليه.

ففيه: أنه يمتنع تعدد التكليف مع وحدة المكلف به، و هو محض الطبيعة الصادقة بالفرد الواحد، لأن التكليف كسائر الإضافات التى يتوقف تعددها على

(١) راجع الوسائل باب: ١٠ من أبواب الحيض حديث: ٧ و هامشه فى الطبعة الحديثة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٣

...

تعدد أطرافها، بل لا بد مع تعدده من تعدد المكلف به، بأن يكون المكلف به فى كل منها فرد من الطبيعة مباين للفرد المكلف به فى الآخر.

و بهذا يخرج عن إطلاق الواجب المقتضى للاجتراء بصرف الطبيعة و لو مع تعدد السبب، حيث لا ينعقد مع الظهور المذكور لدليل السببية. كما يخرج به عن أصالة البراءة، لحكومته عليها. و منه يظهر ضعف ما ذكره جماعة من الأصحاب من الحكم بعدم التكرار مطلقاً أو في الجملة، لأصالة البراءة، و لا سيما مع الاعتراف بأن مقتضى العموم التكرار، كما في طهارة المبسوط.

و دعوى: أن مقتضى الإطلاق كون السبب هو الطبيعة الصادقة على الواحد و المتعدد، ففي ظرف التعدد ليس السبب إلا واحداً يقتضى مسبباً واحداً، لا متعدداً كى يلزم تعدد المسبب. و لذا لا يجب تعدد الكفارة مع تعدد الأكل في نهار شهر رمضان.

مدفوعة: بأنه لا مجال لذلك في الأفراد التدريجية، لأن الطبيعة حيث كانت تصدق على الفرد الأول فالمسبب الواحد يستند إليه، و حينئذ فالفرد الثاني إن لم يكن سبباً فهو خلاف إطلاق السببية، لانطباق الطبيعة عليه، و إن كان سبباً فحيث يمتنع استناد المسبب السابق عليه إليه، لامتناع تقدم المعلول على علته و الحكم على موضوعه فلا بد أن يكون أثره تأكيد المسبب الأول أو فرداً آخر مستقلاً مبيناً له، و قد سبق أن الثاني هو ظاهر دليل السببية دون الأول.

نعم، قد يتجه ذلك في الأفراد الدفعية - التي تمتنع في المقام، و إن كانت المناسبات الارتكازية تشهد غالباً بكون كل منها سبباً مستقلاً. بل لعله مقتضى الإطلاق أيضاً لأن صدق الطبيعة على المجموع في ظرف التعدد لا ينافي صدقها على كل واحد أيضاً، و تعدد السبب و إن لم يلزم بلحاظ الأول، إلا أنه يلزم بلحاظ الثاني، فيتعين العمل عليه. إلا أن يراد من السبب الوجود الذي يخرق به العدم، حيث لا يصدق مع التدرج إلا على الأول، و بدونه إلا على المجموع.

لكنه مخالف لإطلاق السبب الظاهر في إرادة الطبيعة منه، التي تصدق على كل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٤

...

فرد. و لا سيما مع ارتكاز تبعية الكفارة للحرمة و المعصية، و لا إشكال في تعدد الحرمة تبعاً لتعدد الأفراد. كيف و لازم التداخل عدم تعدد الكفارة مع تعدد المرأة أو تعدد الحيض. و لا يظن التزام أحد به.

و إنما لا-تتعدد الكفارة بتعدد الأكل في نهار شهر رمضان لأن المستفاد من دليلها كون سببها الإفطار غير القابل للتعدد في النهار الواحد و المستند للفرد الأول، لا الأكل بنفسه الذي هو قابل للتعدد. و لذا تتعدد مع تعدد الإفطار لتعدد اليوم و لو مع اتحاد جنس المفطر، و لا تتعدد مع وحدة الإفطار لوحدة اليوم و لو مع اختلاف الجنس المفطر. و تعددها مع تعدد الجماع في اليوم الواحد لو تم للنصوص الخاصة.

و منه يظهر أنه لا-مجال لجعل كفارة المقام و كفارة الأكل في نهار شهر رمضان من باب واحد في عدم التكرار، كما يظهر من السرائر، أو في التكرار، كما يظهر من الروض.

هذا، و في جملة من كتب العلامة و المدارك و محكي الذكري و الموجز و كشف الالتباس و التنقيح الاقتصار في لزوم الكفارة على ما إذا كان الوطء اللاحق بعد التكفير عن السابق، أو كان الوطء المتعدد في أزمنة تختلف فيها الكفارة، و اقتصر في نكاح المبسوط على الأول، و في الشرائع و المعبر على الثاني. لكن استبعد شيخنا الأعظم قدس سره الخلاف في لزوم التكرار في الفرض الأول.

و لعله لذا احتمل في كشف اللثام كون مراد السرائر من إطلاق عدم التكرار ما إذا لم يتخلل التكفير، و إن كان ذلك غير مناسب لقياس المقام بالتكفير للأكل في نهار شهر رمضان.

و كيف كان، فالوجه في لزوم التكرار مع تخلل التكفير إطلاق دليل السببية بعد ما سبق من أن السبب هو الطبيعة لا خصوص الوجود الذي يخرق به العدم، و الذي يختص بالفرد الأول.

و لعل الفرق بينه و بين صورة عدم التكفير أنه في صورة عدم التكفير إنما يجترأ بالواحد لدعوى أنه يكفي في تأثير السبب اللاحق

تأكيده للتكليف السابق الذى لم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٥

...

يسقط بالامتنال بعد من دون أن يوجب تكليفا مستقلا، أو دعوى: أن تعدد التكليف يمكن مع وحدة المكلف به - وهو الطبيعة الصادقة بالفرد الواحد - ولا يتوقف على تعدده. وإن سبق بطلان الثانية و مخالفة الأولى لظاهر دليل السببية.

و أما الوجه فى تعدد الكفارة مع كون الوطء المتعدد فى أزمته تختلف فيها الكفارة فهو ما ذكره غير واحد من أنه مع اختلاف سبب التكليف باختلاف قيوده و اختلاف المكلف به باختلاف قدره فمقتضى إطلاق دليل السببية فى كل منها تأثير كل سبب لمسببه.

و هو إنما يتم بناء على كون وجه التداخل مع كون الأزمته لا تختلف فيها الكفارة حمل إطلاق السبب على الطبيعة الصادقة على الفرد الواحد و الأفراد المتعددة، أو على الوجود الأول الذى يخرق به العدم، حيث لا مجال لهما مع كون الأزمته تختلف فيها الكفارة، لأن الطبيعة المقيدة بأحد الأزمته تختص بأفرادها و لا يخرق عدمها غيرهما.

أما لو كان وجه التداخل مع كون الأزمته لا تختلف فيها الكفارة دعوى: أنه يكفى فى تأثير السبب اللاحق تأكيده للتكليف السابق، أو دعوى: أنه يمكن تعدد التكليف مع وحدة المكلف به، و هو الطبيعة الصادقة بالفرد الواحد، فيتعين التداخل مع كون الأزمته تختلف فيها الكفارة أيضا بالاجتزاء بالأكثر، لأنه حيث كان متضمنا للأقل فسبب التكليف بالأقل المتأخر حدوثا يقتضى تأكيد وجوبه الثابت فى ضمن وجوب الأكثر سابقا، أو وجوبا آخر متعلقا بصرف وجوده و لو فى ضمن الأكثر الذى يمثل به التكليف السابق.

و منه يظهر أن الجمع فى عدم التداخل بين كلتا صورتين لا يناسب تخصيصه بهما، بل لا بد إما من تخصيص عدم التداخل بإحدهما أو تعميم عدم التداخل لغيرهما، لتنافى دليلي التفصيلين. فتأمل جيدا.

ثم إنه بناء على ما ذكرنا من عدم التداخل مع تكرار الوطء فى المسالك و الروض أنه يصدق التكرار بالإدخال بعد النزاع و إن كان فى وقت واحد، و ظاهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٦

...

الجواهر أنه لا بد فيه من صدق التعدد عرفا. و كأنه لإخراج الفرض المذكور. و لعله لغفلة العرف عن التعدد فى مثل ذلك، لكثرة الابتلاء به مع قصد الوطء الواحد، حتى كأنه من شئونه و حالاته، فلو كان كافيا فى لزوم تعدد الكفارة لناسب التنبيه عليه فى النصوص، فعدم التنبيه عليه فيها يوجب انصرافها عنه، و ليس هو كصورة تعدد المجلس و نحوها مما يغفل عن التعدد فيها، كى يستغنى عن التنبيه.

و لا سيما مع أن الوطء و الإدخال و نحوهما لم تؤخذ فى موضوع الكفارة فى النصوص، و إنما هى بين ما لم يتعرض فيه لتحديد موضوعه - كرواية داود بن فرقد - و ما تضمن أخذ عنوان إتيان المرأة و مواقععتها و الوقوع عليها، و يشكل صدق المتعدد فيها فى الفرض.

كما لا ينبغى الإشكال فى عدم تعدد الكفارة باستمرار الإدخال و إن طال، بل و إن حدث فى وقت وبقى لآخر تختلف فيه الكفارة، إذ المعيار فى تعدد السبب على تعدد الحدوث. خلافا لما فى الذكرى و يأتى منه نظيره فى النفساء.

التاسع: الظاهر عدم الإشكال فى أن الحيض لو فجأ فى أثناء الإدخال لزوم التخلص و يحرم الاستمرار فيه،

كما صرح به غير واحد. للأمر بالاعتزال في الآية الشريفة و بعض النصوص «١»، وإطلاق تحديد ما يحل للرجل من الحائض في جملة من النصوص بأنه ما عدا الفرج «٢»، وقضاء المناسبات الارتكازية بعدم الفرق بين الحدوث والبقاء، ولا سيما مع التعليل في الآية بالأذى.

وقد صرح في المنتهى بوجوب الكفارة لو تعمد في الاستمرار، كما صرح به في العروة الوثقى وأقره على ذلك جملة من محشيها، وقد يظهر من الروض، حيث قال بعد بيان حرمة الوطء: «و لو اتفق الحيض في أثناء الوطء وجب التخلص منه في الحال، فإن استدام فكالمبتدئ».

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٧

...

و استدل له سيدنا المصنف قدس سره بإطلاق الدليل. و هو لا يخلو عن إشكال، لتحديد موضوع الكفارة في النصوص بإتيان المرأة و مواقعتها و الوقوع عليها، و هي قاصرة أو منصرفة عن الاستمرار.

و دعوى: أنه يكفي في التعميم ظهور تفرع الكفارة على الحرمة الثابتة في الفرض. مدفوعة بأنه لا مجال للبناء على ذلك كلياً، حيث لا إشكال في حرمة الاستمرار في الوطء الحادث بعد الحيض من دون أن يوجب تعدد الكفارة، كما سبق. فتأمل جيداً.

العاشر: ذكر في العروة الوثقى أنه لو خرج حيضها من غير الفرج حرم وطؤها في الفرج،

و لا يجب اجتناب موضع الدم، و أقره على ذلك جملة من محشيها، و قال سيدنا المصنف قدس سره: «لما عرفت من النصوص الدالة على حلية ما عدا القبل فإطلاقها محكم. و موضع الدم في مرسل ابن بكير «١» يراد به الفرج، فهو مرآة إليه، لا عنوان لموضوع الحكم. فالتوقف فيه - كما في نجاة العباد - تورع عن الفتوى، و إلا فهو ضعيف». و ما ذكره قريب حتى لو فرض عدم وضوح حمل موضع الدم في المرسل على الفرج، لأن ضعف سنده مانع من الخروج به عن ظاهر الأدلة الأخر من الكتاب و السنة المستفيضة.

هذا، و قد صرح فيها كحواشيها المذكورة أيضاً بوجوب الكفارة بالوطء في الفرج حينئذ. و استدل له سيدنا المصنف قدس سره بأن الكفارة تابعة للحرمة وجوداً و عدماً. و هو لا يخلو عن إشكال. و الأولى الاستدلال بإطلاق إتيان المرأة و مواقعتها و الوقوع عليها في نصوص الكفارة. فلاحظ.

الحادي عشر: صرح في العروة الوثقى بعدم سقوط الكفارة بالعجز عنها،

بل متى تيسرت وجبت، و أقره على ذلك جملة من محشيها، و مال إليه في الجواهر. و قال سيدنا المصنف قدس سره: «كما هو ظاهر كلماتهم، حيث أطلقوا وجوبها بالوطء. لكن في

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٨

...

ذيل رواية داود: أنها يكفي عنها الصدقة على مسكين، و مع العجز عنه يسقط، و يكفي حينئذ الاستغفار. إلا أنه لضعفه و عدم الجابر له لا مجال للاعتماد عليه».

و يشكل بأن اعتمادهم عليها في مقدار الكفارة- بناء على وجوبها- يكفي في جبرها من جهة السند. نعم، لو ثبت إعراضهم عنها في هذا الحكم كان موهنا لها من جهة الدلالة أو الجهة. لكنه غير ثابت، لقرب أن يكون عدم تعرض جملة من الأصحاب لذلك لعدم اهتمامهم بفروع المسألة التي أهملوا جملة منها، أو لاكتفائهم بما يذكرونه في باب الكفارات. و لا سيما مع تصريح العلامة في المنتهى بالسقوط مع العجز سواء قيل بالوجوب أم بالاستحباب، و مع تصريح الشيخ في النهاية بعد ذكر استحباب الكفارة بأن من لم يتمكن فليس عليه شيء و ليستغفر الله و لا يعود، و ذكره لرواية داود في باب الكفارات من التهذيب بنحو قد يظهر منه التعويل عليها، و جعله لها في الاستبصار شاهدا على حمل موثق الحلبي المتقدم- المتضمن الصدقة على مسكين بقدر شعبه- على صورة تعذر الكفارة، و إن حمله في التهذيب على تعذر ما إذا كان بقدر الكفارة، الذي هو بعيد جدا. و لعله لذا عمل بها في المقام في جامع المقاصد.

على أن الدليل لا يختص برواية داود، بل يدل أيضا على بدلية الاستغفار صحيح أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كل من عجز عن الكفارة التي تجب عليه من صوم أو عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار، فإنه إذا لم يجد ما يكفر به حرم [حرمت] عليه أن يجامعها و فرق بينهما إلا أن ترضى المرأة أن يكون معها و لا يجامعها» (١).

معتضدا بموثق زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «سألته عن شيء من كفارة اليمين

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٥٩

...

فقال: يصوم ثلاثة أيام. قلت: إن ضعف عن الصوم و عجز؟ قال: يتصدق على عشرة مساكين. قلت: إن عجز عن ذلك؟ قال: يستغفر الله و لا يعد، فإنه أفضل الكفارة و أقصاه و أدناه (١)، فليستغفر الله و يظهر توبة و ندامة» (٢)، لظهور ذيله في عموم بدلية الاستغفار، و إن اختص مورده بكفارة اليمين.

و مؤيدا بخبر علي ابن جعفر: «سألته عن رجل نكح امرأته و هو صائم في رمضان ما عليه؟ قال: عليه القضاء و عتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا، فإن لم يجد فليستغفر الله» (٣).

و في المسالك بعد ذكر مراتب الكفارة: «و أما الاستغفار بعد العجز عن جميع ذلك فهو بدل مشهور بين الأصحاب و مختص بهم، و لا- يختص عندهم بكفارة، بل يجزى في جميع الكفارات عند العجز عن خصالها إلا- الظهار، فقد تقدم الخلاف فيه» و ادعى في المدارك في كفارة الصوم أنه مقطوع به في كلام الأصحاب، بل ظاهرهم أنه موضع وفاق، و استظهر سيدنا المصنف قدس سره فيها عدم الخلاف فيه، مستدلين بصحيح أبي بصير المتضمن للعموم و غيره.

هذا، و مقتضى إطلاق بدلية الاستغفار في النصوص عدم وجوب الكفارة مع تجدد القدرة بعده، كما هو الحال في بقية أبدال الكفارة الاضطرارية التي تضمنتها النصوص المتقدمة و غيرها، كما يظهر من جامع المقاصد، و يظهر من الجواهر الميل إليه.

و دعوى: أنه بتجدد القدرة ينكشف عدم تحقق موضوع البدلية، لاختصاصها بالعجز المستمر، كما هو مقتضى كون البدلية اضطرارية. مدفوعة بأنه- مع توقفه على عدم وجوب المبادرة للكفارة في الجملة، إذ لو قيل بوجوبها يصدق الاضطرار بالعجز غير المستمر- مخالف لظاهر الأدلة جدا للغفلة عن

- (١) لا يبعد كون المراد بكونه أقصى تأخره عن سائر مراتب الكفارة و بكونه أدنى أنه أيسر أفراد الكفارة و أسهلها. (منه عفى عنه)
 (٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الكفارات حديث: ٦.
 (٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ٩.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٠

...

وجوب التدارك بعد فعل البدل، فعدم التنبيه فيها له ظاهر في الأجزاء، بل الالتزام بخروج العجز غير المستمر عن موضوع الاستثناء لكفارة الظهار في صحيح أبي بصير لعدم تحقق موضوع البدلية معه مما لا يظن بأحد التزامه.
 مضافا إلى ما نبه له سيدنا المصنف قدس سره من ندرة العجز المستمر عن الصدقة بالقليل التي هي الكفارة في كثير من الموارد منها الصدقة على مسكين واحد في المقام عند تعذر الدينار و نصفه و رבעه، فيبعد اختصاص النصوص به.
 لكن في صحيح إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الظهار إذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه و ينوى أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع، و قد أجزأ ذلك عنه من الكفارة، فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر يوما من الأيام فليكفر» «... ١».
 و مورده و إن كان الظهار إلا أنه احتمل في الدروس و المسالك تعميمه لغيره من الكفارات، بل هو الذي قربه سيدنا المصنف قدس سره قال: «كما يساعده الارتكاز العرفي، و لا سيما مع البناء على وجوبه [يعني الاستغفار] مع فعل الكفارة، كما يظهر من بعض نصوص قصة الأعرابي الذي واقع أهله في شهر رمضان «٢». و على هذا فالمسقط للكفارة عدم الوجدان لا فعل الاستغفار لأنه بدل. فلاحظ».
 و هو كما ترى، إذ لا مجال للتعدى عن الظهار بعد التصريح في صحيح أبي بصير باستثنائه من عموم البدلية فإنه و إن كان معارضا بصحيح إسحاق و قد يجمع بينهما بالكراهة في الظهار، أو يكون مستثنى من بدلية الاستغفار وحده، فلا ينافي بدليته فيه بضميمة نية عدم العود للظهار، إلا أنه كاف في قوة احتمال خصوصية الظهار في وجوب التدارك بعد القدرة المانع من التعدى لغيره.

- (١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الكفارات حديث: ٤.
 (٢) و هو صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله (ع): (أنه سئل عن رجل أفطر يوما من شهر رمضان متعمدا، فقال: إن رجلا أتى النبي (ص) فقال: هلكت يا رسول الله، فقال: و ما لك؟ قال: النار يا رسول الله.
 قال: و مالك؟ قال: وقعت على أهلي. قال: تصدق و استغفر [ربك]. [...] الوسائل باب: ٨ من أبواب ما يمسك عنه الصائم حديث: ٢.
 (منه عفى عنه)

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦١

...

و مناسبتة للارتكاز العرفي غير ظاهرة بنحو معتد به، و لا سيما مع سوقه في مساق الابدال الاضطرارية في موثق زرارة و رواية داود بن فرق. و ما ورد في قصة الأعرابي ظاهر في الاستغفار لتكفير الذنب دفعا للهكلة و النار التي فرع منها السائل، لا الاستغفار الواجب بدلا

عن الكفارة التي تضمنتها نصوص المقام. و ما في ذيل كلامه من عدم مسقطية الاستغفار و عدم بدليته، و إنما المسقط عدم الوجدان ما دام باقيا، خروج عن مفاد النصوص الذي هو كالصريح منها. فالبناء على عدم وجوب الكفارة بتجدد القدرة عليها في المقام و غيره قريب جدا.

نعم، حيث تضمنت رواية داود بدلية الاستغفار بعد العجز عن الصدقة على مسكين واحد فاللزام البناء على ذلك بعد فرض حجيتها بعمل الأصحاب بها في مقدار الكفارة الواجبة. فلاحظ.

هذا، و لو بنى على سقوط الكفارة بالعجز ففي الجواهر أن المعيار فيه على العجز عند تعلق الكفارة، لا العجز المتجدد، لمكان شغل الذمة به سابقا و هو الذي استظهره في جامع المقاصد بدوا معللا بذلك. و عليه جرى بعض المعاصرين قدس سره في فتواه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٦١

و يشكل بأن شغل الذمة به سابقا لا يمنع من البناء على سقوطه لإطلاق النصوص المتقدمة و لذا احتمل في جامع المقاصد العموم بعد الاستظهار المتقدم.

نعم، لو غرض النظر عنها فقد يدعى أن مقتضى الأصل عدم السقوط مع تجدد العجز، لاستصحاب انشغال الذمة بها تكليفا أو وضعاً، بخلاف ما لو كان العجز من أول الأمر، حيث يكون مقتضى الأصل براءة الذمة بعد تجدد القدرة، للشك في حدوث الانشغال.

لكنه يندفع بأن مقتضى إطلاق دليل السببية ثبوت الكفارة بتحقيق السبب حتى مع سبق العجز حينه، إما لكونها من سنخ الدين الذي يمكن انشغال الذمة به مع العجز عن وفائه أو لكونها من سنخ التكليف الذي ينكشف بتجدد القدرة قابلية المكلف له من أول الأمر بنحو الواجب المعلق، فيدخل تحت الإطلاق لما هو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٢

...

المعلوم من أن العجز الموقت لا يمنع من دخول المكلف تحت إطلاق التكليف، و إلا لخرج عن الإطلاق بالعجز من غير جهة المال، كتعذر الوصول للمسكين و نحوه، و لا- يظن منهم البناء عليه في المقام و غيره. بل لا تمتنع لأجل ذلك الاستصحاب مع العجز الطارئ بعد انشغال الذمة بالكفارة، للعلم بسقوطه حينه، فيستصحب عدمه بعد تجدد القدرة، فلا يتجه التفصيل، و ليس بناؤهم على ذلك في غير المقام.

ثم إن عدم الوجدان في النصوص و غيرها و إن كان ظاهرا في العجز من جهة المال، لا من بقية الجهات - كعدم وجدان الفقير أو تعذر الوصول إليه - كما يناسبه اختصاص التعبير بذلك في الكفارات المالية و التعبير في غيرها بعدم الاستطاعة أو بالعجز، إلا أن ظاهر التعبير بالعجز عن الكفارة في صحيح أبي بصير و بعدم وجدان السبيل إلى شيء من الكفارة في رواية داود إرادة مطلق التعذر، و لا يبعد العمل على ذلك و إلغاء خصوصية العجز المالي في موارد التعبير بعدم الوجدان.

و أما معيار عدم الوجدان المالي فقد تضمنه صحيح إسحاق بن عمار عن أبي إبراهيم عليه السلام: «سألت عن كفارة اليمين في قوله: «فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام» ما حدّ من لم يجد؟ و إن الرجل ليسأل في كفه و هو يجد. فقال: إذا لم يكن عنده فضل عن قوت عياله فهو ممن لا يجد» (١)، و الظاهر أن المراد به الفضل عن قوت العيال بلحاظ السنة، لأن ذلك هو المنصرف، و لا سيما بلحاظ ما ورد في مستحق الزكاة و غيره، و إلا فلو أريد به مطلق الفضل عنه و لو بلحاظ اليوم أو ما دونه صدق الوجدان في حق من يسأل بكفه كثيرا، و هو الذي يظهر من السائل المفروغية عن عدم الاكتفاء به و من الإمام عليه السلام إقراره عليه.

و هو وإن كان مختصا بكفارة اليمين إلا أن التعدى لسائر موارد اعتبار عدم الوجدان فى الكفارات قريب جدا. و الأمر محتاج إلى مزيد تتبع و تأمل فى النصوص و كلمات الأصحاب. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الكفارات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٣

...

الثانى عشر: المدار فى مقدار الكفارة واقعا على الموضوع الواقعى من حيثية المرأة و أنها زوجة أو أمة،

و حيثية زمان الحيض من الأول و الوسط و الآخر، لا على ما اعتقده الرجل حين الوطء، كما صرح بذلك فى الجملة فى الجواهر و محكى كشف الغطاء و غيرهما، عملا بظاهر النص و الفتوى. و لم يتضح تبعية مقدار الكفارة لشدة المعصية و التمرد، كى يحتمل إناطته بعلم العاصى بأهميتها، و ليس هو كأصل الكفارة المتفرعة ارتكازا على التمرد و المعصية، و لذا تسقط بدونهما للجهل و غيره على ما سبق.

كما أن الظاهر أن من وطأ باعتقاد الحيض خطأ فلا كفارة عليه، كما هو ظاهر الأصحاب و صريح العروة الوثقى و أقره جملة من محشيها. لأن مناسبة الكفارة للمعصية و التمرد إنما تكون قرينة على اختصاص موضوعها- و هو الوطء فى الحيض- بهما، لا على أنهما تمام الموضوع، بحيث يكفى فيها التجزى من دون حرمة واقعية، فإنه محتاج إلى مؤنة دليل، و ليس البناء عليه فى غير المقام من موارد الكفارات و غيرها.

الثالث عشر: قال فى المنتهى فى فروع مسألة كفارة وطء الحائض: «الثانى عشر: يجب الامتناع من الوطء وقت الاشتباه،

كما فى حالة استمرار الدم، لأن اجتناب حالة الحيض واجب، و الوطء حالة الطهر مباح، فيحتاط بتغليب الحرام، لأن الباب باب الفروج»، و قريب منه ما فى الذكرى فى المتحيرة.

و لا- يخفى أن حرمة الوطء مع الاشتباه إنما تتجه إذا كانت مقتضى أماره معتبرة- كما فى أيام العادة- أو أصل معتبر- كما فى وقت الاستظهار- أو علم إجمالى منجز فى حق الرجل، و فى غير ذلك تكون السعة مقتضى الأماره- كالعادة التى هى أماره الطهر بعد أيامها- أو الأصل الإحرازى- كاستصحاب الطهر- أو غير الإحرازى، كأصل البراءة.

و دعوى: انقلاب الأصل فى الفروج- لو تمت- مختصة بما إذا كان احتمال الحرمة من جهة الشك فى الزوجية أو ملك اليمين، دون مثل الشك فى الحيض أو اليمين على ترك الوطء أو نحوهما من الطوارئ. على أن ذلك ليس بنحو يمنع من الرجوع لمقتضى الأماره أو الأصل الإحرازى أو التعدى لمقتضى للسعة، بل يختص بالمنع من الرجوع للأصل العملى المحض، كالبراءة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٤

...

هذا، و أما مستمرة الدم فحيث شرعت لها وظائف خاصة جاز الاقتصار فى حرمة الوطء على مقتضاها لها و للزوج، لظهور تشريعها فى تحديد الحيض بها ظاهرا بلحاظ جميع الأحكام، بل بعض نصوص الرجوع للعادة صريح فى جواز وطئها بعد مضيها مطلقا أو بعد الاستظهار، و لا وجه مع ذلك لوجوب الاحتياط. و قد تقدم من التذكرة فى التحيض بالعدد و من المنتهى فيه و فى الناسية ما يناسب

ذلك. فراجع.

ثم إنه لو تم وجوب الاحتياط فالظاهر عدم وجوب الكفارة بمخالفته إذا لم يعلم إجمالاً بتحقيق سببها، للشك في التكليف بها من دون منجز، نظير ما يذكر في ملاقي أحد أطراف الشبهة المحصورة.

نعم، لو انكشف تحقق سببها بعد ذلك انكشف وجوبها، ولا يسقطها الجهل بالحيز بعد أن لم يكن معذراً، نظير ما تقدم في الجهل بالحكم عن تقصير.

الرابع عشر: قال في الجواهر: «لا إشكال عندهم، بل لا خلاف في قبول قول المرأة في الحيض إن لم تكن متهمّة،

بل أطلق بعضهم وجوب القبول من غير تقييد، كما أنه صرح آخر بذلك حتى مع ظن الزوج الكذب»، و نفى الخلاف فيه مع التهمة في الرياض. و يقتضيه صحيح زرارة: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: العدة و الحيض إلى النساء» (١)، و نحوه صحيحه الآخر، و زاد فيه: «إذا ادعت صدقت» (٢)، و صحيح ميسر: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ألقى المرأة بالفلاة التي ليس فيها أحد، فأقول لها: ألك زوج؟ فتقول: لا فأزوجها؟ قال: نعم، هي المصدقة على نفسها» (٣)، حيث لا يبعد عموم التعليل فيه للحيض و نحوه.

و أما الاستدلال بقوله تعالى: وَلَا يَحِلُّ لَهُنَّ أَنْ يَكْتُمَنَّ مَا خَلَقَ اللَّهُ فِي أَرْحَامِهِنَّ (٤) بدعوى: إنه لو لا- وجوب القبول للغى تحريم الكتمان. فهو لا يخلو عن إشكال، إذ

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب النكاح و أولياء العقد حديث: ٢.

(٤) البقرة: ٢٢٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٥

...

لو تمت الملازمة فالظاهر مما خلق الله في أرحامهن خصوص الحمل، كما فسر به في مرسله العياشي عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: يعنى: لا يحل لها أن تكتم الحمل إذا طلقت و هي حبل و الزوج لا يعلم بالحمل، فلا يحل لها أن تكتم حملها» (١).

نعم، في مجمع البيان: «وقيل أراد الحيض و الحمل ... و هو المروى عن الصادق عليه السلام قال: قد فوض الله إلى النساء ثلاثة أشياء الحيض و الطهر و الحمل» (٢).

إلا أن إرساله مانع من الاعتماد عليه.

و مثله في الإشكال الاستدلال بخبر محمد بن عبد الله الأشعري: «قلت للرضا عليه السلام: الرجل يتزوج بالمرأة فيقع في قلبه أن لها زوجاً، فقال: و ما عليه؟ رأيت لو سألتها البينة كان يجد من يشهد أن ليس لها زوج؟!» (٣)، بدعوى: أن مقتضى عموم التعليل قبول قولها في كل ما لا يتيسر إقامة البينة فيه، و منه الحيض.

لاندفاعه بعدم وضوح سوق الذيل للتعليل الذي يدور الحكم مداره، لعدم مناسبة التركيب اللفظي له، بل لمجرد رفع الوحشة من الحكم و تقريره للذهن ببيان الحاجة له و فائدته. و لو سلم فليس هو تعليلاً لحجية قولها، بل لعدم الحاجة للبينة، و لعله لاستصحاب عدم كونها ذات زوج، فلا ينفع فيما نحن فيه. فالعمدة ما تقدم.

مضافاً إلى سيرة العقلاء الارتكازية على تصديق الإنسان في شئون نفسه بملاك تصديقه على ما تحت يده. و لعله إليه يشير ما تقدم

فى صحيح ميسر.

هذا، و فى التذكرة و ظاهر التهذيب و الاستبصار و المدارك تخصيص قبول قول المرأة فى الحيض بما إذا لم تكن متهمّة. و كأنه لاختصاص ما تضمن قبول قول صاحب اليد بذلك، كما تقدم، و لموثق السكونى عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «ان أمير المؤمنين عليه السلام قال فى امرأة ادعت أنها حاضت فى شهر واحد ثلاث حيض. فقال: كلفوا نسوة من بطانتها أن حيضها كان فيما مضى على ما ادعت، فإن شهدن صدقت، و إلا فهى

(١) تفسير العياشى ج ١: ١١٥. و الوسائل باب: ٩ من أبواب العدد حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب العدد حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب المتعة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٦

...

كاذبة» (١)، حيث جمع الشيخ بينه و بين بعض ما سبق بحمله على صورة التهمة.

و فى صحيح حماد عن أبى عبد الله عليه السلام: «فى رجل طلق امرأته ثلاثا فبانت منه، فأراد مراجعتها فقال لها: إنى أريد مراجعتك فتزوجى زوجا غيرى. فقالت له: قد تزوجت زوجا غيرك و حللت لك نفسى أ يصدق قولها و يراجعها؟ و كيف يصنع؟ قال: إن كانت المرأة ثقة صدقت فى قولها» (٢)، فإن مقتضى مفهومه عدم حجية قولها لو لم تكن ثقة.

لكن قصور ما دل على حجية قول صاحب اليد عن صورة التهمة لا- يقتضى الاختصاص بعد إطلاق النصوص. و الموثق مختص بالدعوى الخارجة عن المتعارف، كما فى المستند، بل الظاهر أن دعوى الثلاث حيض فى الشهر الواحد للتوصل إلى دعوى الخروج عن العدة، فالبناء على تعميمه لمطلق الدعوى الخارجة عن المتعارف، فضلا عن بقاء موارد التهمة، لا يخلو عن إشكال، بل منع. و الصحيح مختص بمورده. مع أن مقتضاه اعتبار كون المرأة ثقة، لا مجرد كونها غير متهمّة، و الظاهر عدم بنائهم على ذلك. و لذا اختار عموم الحجية للصورة المذكورة فى المستند، و هو مقتضى ما فى العروة الوثقى و أقره جملة من محشيها من الاقتصار فى عدم تصديقها على العلم بالكذب.

هذا، و قد تنظر فى الروض فى حجية دعواها الحيض مع ظن الكذب، ردا لما فى الذكرى و محكى نهاية الأحكام من وجوب الاجتناب معه. فإن كان مراده الظن المصاحب للتهمة- كما هو مورد تنظر جامع المقاصد- جرى فيه ما سبق لعدم وضوح خصوصية الظن من بين صور التهمة و ان كان مراده مطلق الظن كان أشكل، لأن الظاهر عدم كفايته فى الخروج حتى عن قول صاحب اليد. نعم، يظهر من الذكرى أن وجوب الاجتناب مع ظن الكذب ليس لحجية قولها،

(١) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب أقسام الطلاق و أحكامه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٧

...

بل للاحتياط، قال: «لأنه إقدام على ما لا يؤمن بقبحه. و نبه عليه قول الصادق عليه السلام:

من أتى الطامث خطأ عصى الله». و يظهر حاله مما تقدم فى الفرع السابق. و كأن مراده بالحديث خبر ليث المتقدم فى أدلة الكفارة. لكنه سبق أنه محمول على المعصية الواقعية، أو على أن المراد بالخطأ الخطيئة، و إلا فحمل الخطأ على التردد و اشتباه الحال لم يعهد فى الاستعمالات، و لا تشهد به قرينة.

ثم إن الظاهر عدم الإشكال فى قبول قولها فى الطهر لو كان مقتضى الاستصحاب الحيض، لأن إطلاق القبول فى الحيض ظاهر فى القبول فى وجوده و عدمه و لو بضميمة عدم خصوصية الوجود عرفا، بل هو مقتضى عموم التعليل فى صحيح ميسر و ما سبق من سيرة العقلاء.

نعم، فى عموم القبول لصورة التهمة أو ظن الكذب ما تقدم. و من بنى هناك العمل بقولها للاحتياط يلزمه هنا عدم العمل به لذلك. و مما ذكرنا يعلم قبول قولها فى زمان الوطء بالإضافة إلى الحيض و أنه فى أى ثلث منه، كما قربه فى العروة الوثقى و أقره جملة من محشيها، لأن الجمود على صحيحى زرارة إن لم يناسب التعميم أمكن البناء عليه بضميمة ما سبق. بل لما كان مرجع ذلك إلى تعيينها لزمانى حدوث الحيض و ارتفاعه رجع إلى قبول قولها فى الحيض و الطهر، نعم، لو لم يرجع لذلك بل تمحض فى تعيين زمان الوطء فلا- دليل على قبول قولها فيه، كما لو علم بأن الحيض فى تمام الأسبوع الأول من الشهر و تردد الوطء بين الثانى و الرابع منه، لقصور جميع ما سبق عنه حتى سيرة العقلاء، لعدم كون الوطء من شئونها فقط، بل مشتركا بينها و بين الزوج الذى يختص بحكمه. فلا- بد فى التعيين من طريق آخر و بدونيه يكون مقتضى الأصل الاقتصار على الأقل. فلاحظ.

الخامس عشر: صرح جملة من الأصحاب بمشاركة النفساء للحائض فى حكم الكفارة.

و كأنه لعموم الاشتراك بينهما فى الأحكام، المدعى فى كلماتهم، على ما يأتى الكلام فيه فى محله إن شاء الله تعالى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٨

(مسألة ١٨): لا يصح طلاق الحائض (١)

و قد فرع على ذلك فى الذكرى أنه حيث قد يقصر زمان النفاس فقد يستوعب الوطء الواحد زمانين أو ثلاثة تختلف بحسبها الكفارة، فتتعدد الكفارة، و هو المحكى عن جماعة بناء على تعدد الكفارة بتعدد الوطء. و تردد فيه فى الروض و محكى البيان، بل ظاهر جامع المقاصد و غيره المنع منه، لعدم صدق التعدد عرفا، و هو محله، لكن كان المناسب لهم منع صدق التعدد حقيقة أيضا. و قد سبق نظيره فى آخر الفرع الثامن.

[مسألة ١٨: طلاق الحائض وظهارها]

إشارة

(١) بلا إشكال فيه بيننا، و قد استفاضت دعوى الإجماع عليه من أصحابنا رضى الله عنهم.

و تقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح الحلبي: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: الرجل يطلق امرأته و هى حائض. قال: الطلاق على غير السنة باطل» (١).

هذا، و فى المعتبر و التذكرة و المنتهى و محكى التحرير إجماع علماء الإسلام على تحريمه و أن الخلاف بيننا و بينهم فى وقوعه. و قد استدلل للتحريم فى المنتهى بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ (٢)، لإجماع المفسرين على أن المراد به الطلاق فى غير الحيض.

و يشكل بأن الأمر المذكور لما لم يكن للوجوب فكما يمكن أن يكون لبيان الطلاق الجائر يمكن أن يكون لبيان الطلاق الصحيح الذي يترتب عليه الأثر، بل لعل الثاني أظهر في الماهيات ذات الأجزاء و الشرائط القابلة للاتصاف بالصحة و الفساد. و مثله الاستدلال بما تضمن مخالفة الطلاق حال الحيض للسنة، لأن السنة قابلة للوجهين أيضاً، و لا سيما مع مقابلته بالبدعة الظاهرة في حرمة ما خالف السنة تشريعاً. و أما الإجماع ففي نهوضه بإثبات الحرمة التكليفية إشكال، لقرب كون منشئه المفروغية عن عدم مشروعية الطلاق المذكور بالنحو القابل للوجهين و المردد بينهما. و من هنا يشكل إثبات الحرمة التكليفية الذاتية.

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه حديث: ٣.

(٢) الطلاق: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٦٩

و ظاهراً (١) إذا كانت مدخولاً بها (٢)

نعم، لا ريب في الحرمة التشريعية، و قد سبق في مسألة حرمة العبادة على الحائض الكلام في الثمرة بينهما. (١) بلا إشكال أيضاً، بل في الجواهر أنه لا خلاف فيه بيننا، بل إجماعاً بقسميه عليه. و يقتضيه جملة من النصوص، كصحيح زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الظهار. فقال: هو من كل ذى محرم ... قلت فكيف يكون؟ قال: يقول الرجل لامرأته و هي طاهر من غير جماع: أنت عليّ كظهر أمي» «... ١».

(٢) و لا يعتبر في طلاق غير المدخول بها عدم الحيض بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه، كذا في الجواهر. و يقتضيه النصوص الكثيرة المتضمنة عدها من الخمس اللاتي يطلقن على كل حال، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا بأس بطلاق خمس على كل حال: الغائب زوجها، و التي لم تحض، و التي لم يدخل بها زوجها، و الحلبي، و التي قد يئست من المحيض» «٢».

و النسبة بينهما و بين ما دل على مانعية الحيض و إن كانت هي العموم من وجه، إذ كما يمكن في الحائض أن تكون مدخولاً بها يمكن في غير المدخول بها أن لا تكون حائضاً، فيتناهيان في الحائض غير المدخول بها، إلا أن هذه النصوص حاكمة على أدلة شروط المطلقة و موانعها حكومة عرفية، لظهورها في النظر إلى تلك الشروط و الموانع و إلغائها في الخمس المذكورات. بل لو حملت هذه النصوص على خصوص صورة تحقق جميع الشروط و ارتفاع جميع الموانع لزم إلغاء خصوصية الخمس المذكورات، و لو حملت على صورة تحقق بعضها كان بلا مرجح عرفي، لأن السنة أدلتها بنحو واحد، فيتعين العمل بعموم هذه

(١) الوسائل باب: ٢ من كتاب الظهار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٠

و لو دبراً (١)،

النصوص و تقديمه على أدلة الشروط و الموانع المذكورة.

و أما الظهار فظاهر المتن وقوعه حال الحيض مع عدم الدخول، بنحو عبارته عبر في العروة الوثقى. و هو لا يناسب ما يأتي في كتاب الظهار من اعتبار الدخول في صحته، كما عن الصدوق و جماعة من المتأخرين.

و لو بنى على عدم اعتباره و جواز ظهار غير المدخول بها- كما عن جماعة- فلم أعر على من صرح بعدم مانعية الحيض من ظهارها خروجاً عن إطلاق مانعته منه في النص و الفتوى. كما لم أعر على ما يدل عليه عدا مرسل ابن فضال عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا- يكون الظهار إلا على مثل موضع الطلاق» (١)، بناء على ظهور الاستثناء فيه في وقوعه في موضع صحة الطلاق بنحو القضية الكلية لا بنحو القضية المهملة في مقابل عدم وقوعه أصلاً في غير موضعه، كما لعله الأظهر أو المتيقن، فلا ينهض بالاستدلال. اللهم إلا أن يكون قرينه عريفية على تنزيل إطلاق ما تضمن اشتراطه ببعض شروط الطلاق- كالطهر- على أنه على نحو اشتراطها في الطلاق. فتأمل.

نعم، إرساله مانع من التعويل عليه في الخروج عن إطلاق اعتبار الطهر في الظهار إلا أن يستفاد مما يأتي منهم في الغائب المفروغية عن مفاده و لو بنحو يكفي في انجباره. هذا و قد يكون المراد من المتن إلحاق الظهار بالطلاق في مانعية الحيض منه، دون الاستثناء، كما قد يظهر من سيدنا المصنف قدس سره أنه فهمه من عبارة العروة الوثقى، حيث لم يشر للاستدلال عليه في الظهار. فلاحظ.

(١) لصدق الدخول بذلك، فتخرج عن مورد النص و الفتوى باستثناء غير المدخول بها. و لا مجال لقياسه على ما سبق في الغسل من قصور الأدلة عن إثبات وجوبه بالوطء في الدبر، لاختلاف السنة الأدلة في المقامين، و عدم ثبوت التلازم بينهما.

(١) الوسائل باب: ٢ من كتاب الظهار حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧١

و كان زوجها حاضراً (١) و في حكمه (٢)،

(١) فيصح طلاق الغائب عنها زوجها و إن كانت حائضاً. للنصوص الكثيرة، كخبر أبي بصير: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يطلق امرأته و هو غائب، فيعلم أنه يوم طلقها كانت طامثاً. قال: يجوز» (١) و غيره مما تضمن عدها من الخمس اللاتي يطلقن على كل حال (٢)، و قد تقدم بعضهما، و ما تضمن حد الغيبة (٣) و غيرها.

نعم، اختلفوا في حد الغيبة بما لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا، بل يوكل إلى محله من كتاب الطلاق.

و أما ظهار من غاب عنها زوجها ففي الشرائع و ظاهر النافع و القواعد و اللمعة أنه يقع مع الحيض، و في الجواهر بعد ذكر جملة أحكام هو منها: «بلا خلاف أجده في شيء من ذلك بيننا، بل إجماعنا بقسميه عليه». و كأنه لاستفادتهم من دليل شرطية الطهر في الظهار أنه على نحو شرطية في الطلاق و لو بضميمة مرسل ابن فضال، على ما تقدم بيانه منا في غير المدخول بها.

(٢) كما في الإرشاد في الطلاق، و في الرياض في الظهار. و لعل مرادهما ما في الروضة و الجواهر و العروة الوثقى، و هو ما إذا تيسر للغائب الاطلاع على حالها.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «لاختصاص أدلة استثناء الغائب بمن لا يتمكن من العلم، و لو بملاحظة صحيح ابن الحجاج الآتي، فيرجع في المتمكن منه إلى عموم ما دل على اعتبار الطهر». لكن لم يتضح الوجه في اختصاص أدلة استثناء الغائب بمن لا يتمكن من العلم بعد عدم الإشارة إليه في نصوصه، بل قد لا يناسب تحديد مدة الغيبة في بعضها. و غاية ما يدعى هو انصرافها لمن لا يعلم فعلاً و إن كان متمكناً من العلم، لمناسبة الغيبة له جداً.

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه حديث: ٦.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٢

إلا أن تكون حاملا (١)

نعم، لا يبعد كون غلبة تعذر العلم على الغائب خصوصا في تلك العصور، حكمه في رفع الشرط المذكور لا أنه علته يدور مدارها. و أما صحيح ابن الحجاج فهو ما رواه عن أبي الحسن عليه السلام: «عن رجل تزوج امرأة سرا من أهلها [أهله. فقيه] و هي في منزل أهلها [أهله. فقيه] و قد أراد أن يطلقها و ليس يصل إليها فيعلم طمئنها إذا طمشت و لا يعلم بطهرها إذا طهرت. قال: فقال: هذا مثل الغائب عن أهله يطلق بالأهله و الشهور «... ١»، و من الظاهر أن تنزيل الحاضر الذي يتعذر عليه معرفة حال زوجته منزلة الغائب لا يدل على التعذر في حق الغائب أيضا. بل قد يكون على خلافه أدل، لظهوره في خصوصية الغائب في الحكم - كما هو ظاهر جميع نصوص المقام - و أن ثبوته في الحاضر الذي يتعذر عليه العلم لتنزيله منزله، لا أن موضوع الحكم مطلق من يتعذر عليه العلم من دون خصوصية للغائب.

و من هنا كان ما ذكره قدس سره في غاية الإشكال. و لعله لما ذكرنا حمل في الروض حضور الزوج على كونه عند الزوجة، لا ما يقابل السفر، و حمل ما في حكم الحضور على قربه منها، بحيث يمكنه استعلام حالها. و إن كان الحمل المذكور مخالف لظاهر كلماتهم جدا.

نعم، حمل في المسالك من بحكم الحاضر على الغائب دون المدة المسوغة للطلاق. و هو قريب في نفسه لو لا ما عرفت من بعضهم من إرادة المعنى الأول.

و كيف كان، فقد كان الأولى لسيدنا المصنف قدس سره التنبيه على ما نبه له في النهاية و الشرائع و غيرهما من إلحاق الحاضر الذي يتعذر عليه العلم بالغائب، عملا بصحيح ابن الحجاج.

هذا، و أما إلحاق الظهار بالطلاق في ذلك فهو يبتنى على ما تقدم في الغائب.

(١) بناء على ما سبق من اجتماع الحيض مع الحمل.

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٣

فلا بأس به حينئذ (١). و إذا طلقها على أنها حائض فبانت طاهرة صح، و إن عكس فسد (٢).

(١) أما في الطلاق فهو بلا إشكال ظاهر و قد تضافرت به كلماتهم، و في الجواهر:

«بلا خلاف أجده فيه، بل الإجماع بقسميه عليه». و يقتضيه النصوص الكثيرة التي عدتها من الخمس اللاتي يطلقن على كل حال «١»، و قد تقدم بعضها.

و أما في الظهار فهو المصرح به في الروضة و كشف اللثام. و العمدة فيه ما سبق في ظهار الغائب عنها زوجها من ابتنائها على استفادتهم من دليل شرطية الطهر في الظهار أنه على نحو شرطية في الطلاق. و لعله لذا قال في الروضة مستدركا على إطلاق اللمعة مانعة الحيض: «و كان عليه أن ينبه عليه. و لعله أهمله لظهور أن هذه شرائط الطلاق».

(٢) عملا بإطلاق الدليل الظاهر في أن المدار على الواقع، لا على اعتقاد المطلق.

و كذا الحال فى الظهار.

بقى فى المقام أمران:

الأول: تقدم فى الفرع الثالث عشر من فروع كفارة الوطء إلزام بعضهم بالاحتياط مع اشتباه الحيض و لو كان لاستمرار الدم.

و قد ذكرنا أنه مع وجود الوظيفة الشرعية لتعيين الحيض بأماره أو أصل يجب الرجوع إليها فى التعيين، فبنى على حيضه ما تقتضى حيضته و طهره ما تقتضى طهرته، لظهور دليل جعلها فى أنه لتحديد الحيض ظاهرا بلحاظ جميع الأحكام. و قد يدعى أن لازم ذلك فيما إذا كانت الوظيفة مبنية على التخيير بين الأقل و الأكثر - كالتحيض بالعدد و الاستظهار، بناء على المختار فيهما - عدم التعبد بكل من الحيض و الطهر قبل الاختيار، فلا يترتب حكم أحدهما على العمل الصادر حينئذ كالوطئ و الطلاق، بل يكون مراعى بالاختيار، فإذا اختارت أحد الأمرين ترتب

(١) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٤

...

حكمه من أول الأمر، و لو لم تختر تسامحا أو لتعذر الاختيار لها - بجنون أو موت أو نحوهما - فحيث لا يحرز موضوع أحد الحكمين يلزم الرجوع فى نفس الحكمين للأصل، كأصالة البراءة من وجوب الكفارة، و أصالة عدم ترتب الأثر على الطلاق. لكن ذلك لو تم يقتضى جواز الرجوع للأصل فى نفس الحكمين من أول الأمر أيضا، فبنى على جواز الوطء المستلزم لعدم وجوب الكفارة، و على عدم ترتب الأثر على الطلاق. غاية أنه يرفع اليد عن مقتضاه باختيار ما يخالفه، فإن اختارت الطهر يبنى على صحته الطلاق من أول الأمر، و إن اختارت الحيض يبنى على حرمة الوطء حين وقوعه، و إن لم يعاقب عليه، لعدم المنجز لحرمة حينئذ، كما لا كفارة عليه لذلك.

مع أنه مبنى على عدم جريان استصحاب الحيض قبل الاختيار، لظهور أدلة الوظيفة فى الردع عنه، و إلا - كان اللازم التعبد بحكم الحيض مع عدم اختيار الأقل، فإذا تعقبه اختيار الطهر ثبت حكمه ظاهرا و كان رافعا لحكم استصحاب الحيض. و حينئذ ففى مشروعية الاختيار لها بلحاظ الزمان السابق عليه بحيث يشرع لمستمره الدم مثلا فى اليوم التاسع اختيار التحيض بالسبعة، ليكون موجبا لانقلاب الحكم عما اقتضاه إشكال، و إن كان هو مقتضى الإطلاق. كيف و لازمه جواز العدول عما اختارته أولا، لأنه مقتضى الإطلاق أيضا. فتأمل جيدا.

و كيف كان، فقد سبق جريان استصحاب الحيض فى مورد الاستظهار و التحيض بالعدد، غاية أنه يجوز رفع اليد عنه باختيار الطهر فى مورد التخيير. فراجع التنبيه الرابع من تنبيهات الكلام فى وجوب الاستظهار، و الكلام فى القول الثانى من الأقوال المخالفة للمختار فى التحيض بالعدد.

الأمر الثانى: لا يخفى أن ما كان من الأحكام المتقدمة قد أخذ فى أدلته عنوان الحائض

فالأصل فيه الاقتصار على حالة الحكم بالحيضية، لخروج الدم أو لتخلل النقاء بين الدمين - بناء على إلحاقه بالحيض - و لا يترتب مع الحكم بعدمها و إن بقى الحدث، لعدم الغسل. و لا مخرج عن ذلك فى الطلاق و الظهار، بل ظاهر المسالك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٥

...

أنه اتفأقى. كما أنه الذى دلت عليه النصوص الخاصة فى حرمة الوطء- على ما سبق- و يتفرع عليه الكفارة، لما سبق من اختصاصها بالوطء المحرم. و من هنا كان العمل فى الأحكام المذكورة على ذلك.

كما أنه لا إشكال فى توقف صحة الصلاة و الطواف الواجب على الغسل، لأخذ الطهارة شرطا فيهما. و أما الصوم ففيه خلاف منشؤه بعض النصوص الخاصة «١» يوكل إلى محله من كتاب الصوم.

و أما الحرمة الذاتية- التى سبق منا البناء عليها فى الصلاة- فنصوصها الواردة فى الحائض و إن اختصت بحال الحيض، إلا أنه تقدم ظهور بعض النصوص فى الحرمة مع مطلق الحدث، فيتعين لأجله البناء على أن غايتها الغسل. و كذا حرمة مس القرآن الشريف، لاعتبار الطهارة من الحدث الأصغر فى جوازه فضلا عن الأكبر. و مثله مس اسمه تعالى، لأن الاستدلال المتقدم على حرمة- لو تم- يناسب كون المعيار فيها الحدث، كالجنب.

و أما تحريم دخول المساجد- على التفصيل المتقدم فى الجنب- و قراءة العزائم فظاهر المسالك عدم الخلاف فى إناطته بالحدث، دون خصوصية حالة الحيض. و كأنه لأذن المستفاد من سوق الحائض مساق الجنب فى نصوصه أن المعيار فيه الحدث، كما هو المناسب لارتكاز ابتناؤه على احترام المساجد و العزائم باجتناب المحدث لها.

بل هو الظاهر مما فى صحيح زرارة و محمد بن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قلنا له: الحائض و الجنب يدخلان المسجد أم لا؟ قال: الحائض و الجنب لا يدخلان المسجد إلا مجتازين، إن الله تبارك و تعالى يقول: و لا جنبا إلا عابرى سبيل حتى تغتسلوا...» «٢»

فإن الاكتفاء فى الاستدلال على حكم الحائض و الجنب معا بالآية الشريفة الواردة فى الجنب ظاهر فى المفروغية عن كون موضوع الحكم هو الجهة المشتركة بينهما، و هى الحدث. و يؤيده ما فى مرفوع أبى حمزة «٣» من أمر من يفجؤها الحيض فى المسجدين

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم و وقت الإمساك حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٦

(مسألة ١٩): يجب الغسل من حدث الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث الأكبر (١).

الشريطين بالتييمم و الخروج، لوضوح أن التيمم إنما يوجب تخفيف الحدث، و لا دخل بحالة الحيض مع قطع النظر عنه. و من هنا كانت إناطة الجواز بالغسل قريبة جدا. و ما عن بعضهم من تقوية عدم وجوب الغسل فى غير محله ظاهرا، و لا سيما فى دخول المساجد. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[مسألة ١٩): يجب الغسل من حدث الحيض لكل مشروط بالطهارة من الحدث الأكبر]

شارة

(١) كما هو مقتضى الشرطية لو أريد بالوجوب ما يساق اللابدية. و لو أريد منه الوجوب الغيرى- بناء على ثبوت الأمر الغيرى- كان مشروطا بوجوب المشروط، إذ مع استحبابه يكون مستحبا غيريا. كما أنه لو لم يكن شرطا فى صحة العمل، بل كان العمل محرما

بدونه - كمس الكتاب الشريف - أو مكروها فلا مجال للبناء على وجوب الغسل أو استحبابه غيرا بسببه.

نعم، لو وجب الفعل المذكور أو اضطر إليه كان الغسل لازما أو راجحا عقلا، محافظة على غرض الشارع من دون أمر شرعى به. و هو الحال أيضا لو وجب المشروط بالغسل أو استحباب نفسيا، بناء على ما هو الظاهر من عدم الأمر الغيرى المولوى بالمقدمة. وقد تقدم منا فى المسألة السابعة والتسعين من مباحث الوضوء أنه كما يكفى فى التقرب المعتبر فى الطهارات قصد إحدى الغايات الواجبة أو المستحبة المشروطة بها كذلك يكفى قصد استحبابه ما يحرم أو يكره بدونها، سواء وجب أم لا. فراجع.

هذا، و الظاهر عدم وجوب غسل الحيض نفسيا، كما هو الحال فى سائر الأغسال، و هو المعروف بين الأصحاب الظاهر من جملة من كلماتهم المفروغية عنه، بل فى جامع المقاصد: «لا خلاف فى أن غير الجنابة لا يجب لنفسه» و ادعى فى الروض الإجماع على أن وجوبه غيرى. لكن فى المنتهى أن للنظر فيه مجالا، لإطلاق الأمر به، و فى المدارك:

أن قوته ظاهرة. و يظهر ضعفه مما تقدم فى أول الفصل السابع من مباحث الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٧

و يستحب للكون على الطهارة (١). و هو كغسل الجنابة فى الكيفية (٢)،

(١) الظاهر عدم الإشكال فيه، لاستفادته مما تضمن استحباب الوضوء للكون على الطهارة بالأولوية العرفية، أو لأن أسباب الحدث الأكبر نواقض للوضوء. مضافا إلى عموم ما تضمن الأمر بالطهارة الذى تقدم التعرض له عند الاستدلال على استحباب الوضوء للكون على الطهارة فى الفصل السابع و المسألة المائة من مباحث الوضوء.

هذا، و أما استحبابه لنفسه مع قطع النظر عن الكون على الطهارة فلا طريق لإثباته، لأن ما تضمن الأمر به لما كان ظاهرا أو صريحا فى الوجوب فهو محمول على الأمر به غيرا أو إرشادا لمقدميته للواجب أو لبيان شرطيته. و لو ردد ما ظاهره استحبابه فهو منصرف للأمر به لأجل ترتب الطهارة عليه، نظير ما تقدم فى الوضوء للكون على الطهارة. فراجع.

[كيفية غسل الحيض]

(٢) الظاهر عدم الإشكال فيه، حيث صرح به جماعة كثيرة، و يظهر من غير واحد المفروغية عنه، و فى المدارك: «هذا مذهب العلماء كافة»، و قال سيدنا المصنف قدس سره: «و عن كثير دعوى الإجماع عليه صريحا و ظاهرا».

و يقتضيه موثق الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: غسل الجنابة و الحيض واحد. و سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض عليها غسل مثل غسل الجنب؟ قال:

نعم» (١)، و موثق أبى بصير عنه عليه السلام: «سألته أ عليها غسل مثل غسل الجنب؟ قال:

نعم. يعنى الحائض» (٢)، فإن مقتضى إطلاق المماثلة المساواة فى الكيفية.

و أما تضمن أن غسل الجنابة و الحيض واحد - كصدر موثق الحلبي و موثقة الآخر (٣) و غيرهما - فهو كما يحتمل إرادة الوحدة فى الكيفية يحتمل إرادة الوحدة فى العدد لبيان تداخل الغسلين. بل لعل الثانى أظهر، و لا سيما مع ورود المضمون المذكور فى صحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «سألت عن المرأة تحيض و هى جنب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٨

...

هل عليها غسل الجنابة؟ قال: غسل الجنابة والحوض واحد» (١).

نعم، التداخل مناسب لاتحاد الكيفية، بل عدم التعرض في نصوصه لكيفية الغسل المجزئ عن الغسلين أو الأغسال ظاهر في المفروغية عن اتحاد الأغسال في الكيفية. ولعله لذا استدل بعضهم بالنصوص المذكورة وجميع نصوص التداخل. نعم، لا مجال لما يظهر من الوسائل من الاستدلال بمعتبرة الفضل بن شاذان عن الرضا عليه السلام: «قال: و غسل الجنابة فريضة و غسل الحيض مثله» (٢).

لاندفاعه: بأن المتيقن منه إرادة المماثلة في كونه فريضة، لا ما يعم الكيفية أو يختص بها. وأضعف منه الاستدلال بموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن التيمم عن الوضوء و من الجنابة و من الحيض للنساء سواء؟ فقال: نعم» (٣). لوضوح ان اتحاد كيفة التيمم الذي هو بدل عن هذه الأغسال لا يستلزم اتحاد كيفيتها. فالعمدة ما سبق. هذا، و أما قول العلامة في المنتهى: «يجب في الغسل الترتيب. و هو مذهب علمائنا أجمع». فالظاهر عدم منافاته لما تقدم، و أن مراده وجوب الغسل مع كون الغسل تدريجيا لا بنحو يمنع من الارتماس الثابت في غسل الجنابة بلا إشكال، كما هو مقتضى استدلاله بما تضمن أن غسل الجنابة و الحيض واحد بدعوى: أن الوحدة تقتضى اعتبار شرائط غسل الجنابة، و تصريحه بعد ذلك باتحاد الغسلين في الأحكام، جريا على مقتضى الوحدة التي تضمنتها النصوص. نعم، في النهاية: «و تستعمل في غسل الحيض تسعة أرتال من الماء، و إن زادت على ذلك كان أفضل، و إن كان دون التسعة أرتال أو كان مثل الدهن في حال الضرورة لم يكن به بأس، و أجزأها عن الغسل». و قد يستفاد منه إن أجزاء ما دون التسعة مختص بحال الضرورة، فيخالف

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٧٩

...

غسل الجنابة. لكنه غير ظاهر، لقرب كون الضرورة قيدا لخصوص ما يكون بمثل الدهن - كما ذكره في غسل الجنابة أيضا - لأنه المناسب لتخصيصه بالذكر من بين ما يكون دون التسعة أرتال. على أن الظاهر أن التقيد بالضرورة ليس لعدم الاجتزاء بالمقدار المذكور اختيارا، بل لأنه لا ينبغي اختياره مع إمكان الإسباغ بالتسعة أرتال، كما يناسبه مقابله بين الضرورة و الإسباغ في غسل الجنابة، حيث قال: «و أقل ما يجزيه من الماء للغسل ما يكون كالدهن للبدن، و هذا يكون عند الضرورة. و الإسباغ يكون بتسعة أرتال من ماء، و إن استعمل أكثر من ذلك جاز». و غاية ما يستفاد منه الفرق بين غسل الجنابة و غسل الحيض باستحباب الزيادة على التسعة أرتال في الثاني دون الأول، حيث نص على جواز الزيادة فيه دون أفضليتها. لكن هذا لا ينافي ما تضمن أن غسل الحيض مثل غسل الجنابة، لأن ذلك إنما يقتضى استحباب إيقاع غسل الحيض بالصاع كغسل الجنابة، و لا ينافي أفضلية إيقاعه بالأكثر. و كيف كان، فيدل على الاستحباب المذكور رواية محمد بن الفضيل: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن الحائض كم يكفيها من

الماء؟ قال: فرق» ١)، حيث حكى عن أبي عبيدة أن الفرق ثلاثة أصوع بلا خلاف. بل قد يدل عليه ما تضمن إيقاعه بتسعة أرتال بحملها على الرطل المدني، فتكون صاعا و نصفاً، لا على العراقي لتكون صاعا كغسل الجنابة. وقد تقدم تفصيل الكلام في ذلك في مستحبات غسل الجنابة.

بقي شيء، وهو أنه قال في جامع المقاصد: «و لو تخلل الحدث في أثنا فقولان مبنيان على الخلاف في غسل الجنابة. ويمكن الجزم بعدم الإعادة هنا، كما قطع به المصنف في التذكرة و جزم به في النهاية».

ولا يخفى أن بناء الخلاف هنا على الخلاف في غسل الجنابة - مع عدم مناسبتة لما حكاه عن التذكرة و نهاية الأحكام من عدم الانتقاض هنا مع اختيار انتقاض غسل الجنابة فيهما - لا يتضح وجهه بعد الفرق بين الغسلين بالإجماع على أجزاء غسل الجنابة

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٠

...

عن الوضوء و الخلاف في أجزاء غسل الحيض عنه.

بل اللازم النظر في وجه الانتقاض في غسل الجنابة. فإن كان هو عموم قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) ١)، بالتقريب المتقدم هناك، فمن الظاهر اختصاصه بغسل الجنابة، ولا يعم غيره حتى لو قيل بإجزائه عن الوضوء.

و إن كان هو رواية عرض المجالس للصدوق ٢) المتقدمة هناك فلا يبعد البناء على التعميم، لأن المخاطب فيها و إن كان هو الرجل الذي لا يتلى بأغسال الدماء، إلا أن إطلاق الغسل فيها شامل لغير غسل الجنابة مما يجب على الرجل، و هو غسل مس الميت، الذي هو كغسل الحيض في الخلاف المذكور.

و إن كان هو دعوى ملازمة ذلك لإجزائه عن الوضوء، كان اللازم البناء على ذلك في غسل الحيض، لو قيل بإجزائه عنه أيضا، و إن قيل بعدم إجزائه عنه فإن بنى على أن الغسل ينفرد برفع الحدث الأكبر و الوضوء ينفرد برفع الحدث الأصغر لزم البناء على عدم انتقاض غسل الحيض بالحدث الأصغر، لعدم دخله به، و إن بنى على اشتراكهما في رفع الحدثين بمجموعهما كان غسل الحيض كغسل الجنابة في الجهة الموجبة للانتقاض، لأنه يكون مؤثرا في رفع الحدث الأصغر في الجملة، كما يكون الحدث المتخلل له ناقضا له في الجملة.

و ما حكاه في جامع المقاصد عن الذكرى من تعليل عدم الانتقاض بالاشتراك المذكور، في غير محله جدا - كما نبه له في جامع المقاصد - أولا: لما ذكرنا من أنه بالانتقاض أنسب.

و ثانيا: لأن الاشتراك المذكور بعيد في نفسه، على ما أوضحناه في مبحث تداخل الأغسال من المسألة الثالثة و السبعين من مباحث الوضوء. فراجع.

لكن لا يبعد كون مراد الذكرى التعليل بأن الوضوء هو الدخيل في رفع

(١) المائدة: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨١

من الارتماس و الترتيب (١). نعم المشهور أنه لا يجزى عن الوضوء كغيره

الحدث الأصغر فلا- موجب لبطلان الغسل به. قال: «لو تخلل الحدث الغسل المكمل بالوضوء أمكن [القول. ظ] بالمساواة في طرد الخلاف و أولوية الاجتزاء بالوضوء هنا، لأن له مدخلا في إكمال الرفع أو الاستباحة. و به قطع الفاضل في النهاية مع حكمه بالإعادة في غسل الجنابة» حيث لا يبعد رجوع الضمير في قوله: «لأن له مدخلا» إلى الوضوء دون الغسل.

هذا، و ربما يدعى أن مقتضى ما دل على أن غسل الحيض كغسل الجنابة مشاركته له في الانتقاض بتخلل الحدث الأصغر لو قيل به فيه. و به يوجه ما تقدم من جامع المقاصد من بناء الحكم هنا على الخلاف هناك. لكنه يشكل بأن منصرف المماثلة خصوص الكيفية دون سائر الأحكام.

اللهم إلا أن يقال: انتقاض الغسل بالحدث الأصغر المتخلل بين أجزائه ليس من أحكامه اللاحقة له في فرض وجوده و ترتب الأثر عليه نظير إجزائه عن الوضوء، بل هو راجع إلى اعتبار عدم تخلل الحدث الأصغر في ترتب الأثر عليه، فهو نظير الموالاة لو قيل باعتبارها راجع إلى الكيفية المعتبرة في التأثير، فيشمل إطلاق المماثلة.

نعم، لو كان انتقاضه تابعا لرافعيته للحدث الأصغر فلا- موضوع للانتقاض في غسل الحيض بناء على عدم دخله في رفعه و انفراد الوضوء برفعه، و يلزم رفع اليد عن إطلاق المماثلة في ذلك.

و لعل ذلك هو مراد سيدنا المصنف قدس سره و إن كانت عبارته لا تفي به.

(١) بناء على وجوب الترتيب في غسل الجنابة غير الارتماسي. أما بناء على عدمه فالمتعين عدم وجوبه في غسل الحيض، لإطلاق أدلة المماثلة المتقدمة، و لخصوص بعض النصوص الواردة في غسل المرأة الذي كان غسل الحيض من أظهر أفرادها، و قد تقدمت عند الكلام في وجوب الترتيب. و ما سبق من المنتهى من دعوى الإجماع على وجوب الترتيب في غسل الحيض ليس بنحو يصلح لرفع اليد عما ذكرنا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٢

من الأغسال عدا غسل الجنابة (١). و هو غالبا أحوط.

و لا سيما مع قرب ابتناؤه على دعوى الإجماع عليه في غسل الجنابة، و المفروض عدم التعويل عليها.

[هل يجزى الغسل عن الوضوء]

[قول الأول عدم الإجزاء]

إشارة

(١) فقد صرح بعدم إجزائها عن الوضوء جمهور الأصحاب، كالصدوق و الشيخين و بنى زهرة و حمزة و إدريس و سلال و الفاضلين و الشهيدين و الكركي و غيرهم، و نسبه في المعتبر و كشف اللثام للأكثر، و في الروض و المدارك و المفاتيح و الحقائق و محكي المختلف للمشهور، و في السرائر للمحققين المحصلين الأكثرين من أصحابنا، و عن الذكري أنه المشهور شهرة كادت تكون إجماعا، و عدّه الصدوق في الأمالي من دين الإمامية.

خلافا لما حكاه في المبسوط و السرائر عن بعض أصحابنا، و هو المحكي عن المرتضى و ابن الجنيد، و قد استفاد من الكليني حيث ذكر الطائفتين من النصوص بضميمة ما ذكره في ديباجته الكافي من أنه مع تعارض النصوص فالتخير عند عدم المرجح، و جرى على ذلك جماعة من متأخري المتأخرين، كأصحاب المدارك و المفاتيح و الوسائل و الحقائق و حكي عن جماعة غيرهم.

و قد يستدل على الأول بأمور:

الأول: الإجماع

المستفاد مما تقدم من الأمالي مؤيدا بالشهرة المذكورة، قال في الجواهر: «و فيها من لا يعمل إلا بالقطعيات و ما هو كمتون الأخبار، كالنهاية و الفقيه و الهداية. و هو المنقول عن والد الصدوق أيضا. مع أنه علله في الفقيه و الهداية مما [بما. ظ] ينبئ عن ذلك، حيث قال في الأول ...: لأن الغسل سنه، و الوضوء فرض، و لا تجزئ سنه عن فرض. و نحوه في الهداية، كالمنقول عن فقه مولانا الرضا عليه السلام مع زيادة تأكيد لعدم الإجزاء».

لكن كلام الأمالي غير ظاهر في الإجماع، بل ملاحظة تمامه تشهد بأن مراده بيان ما هو من دين الإمامية بنظره الشريف، و ما في صدر كلامه من ذكر الإقرار في بيان الدين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٣

...

الظاهر في كون المقر به ضروريا من دينهم لا بد من حمله على خصوص أصول الدين أو مع الفرائض التي صدر بها الكلام، دون خصوصياتها و فروعها التي فرعها بعد ذلك و التي لا ريب في عدم توقف الدين على الإقرار بها، و عدم بلوغها مرتبة الضرورة. و أما الشهرة فهي لا تصلح لتأييد الإجماع مع الاطلاع على الخلاف. و اشتغالها على من لا يعمل إلا بالقطعيات - لو تم - و من يفتي بمتون الأخبار إنما يكشف عن وجود نص في المسألة، و ليس هو موردا للإشكال، لا عن كون الحكم إجماعيا قطعيا.

و كذا ما أشير إليه في الفقيه و الهداية من أنه لا تجزئ سنه عن فريضة لو أريد به الإشارة إلى مضمون نص لا مجرد قضية اجتهادية. على أنه لا يناسب ما تقدم من التداخل في جميع الأغسال التي فيها السنه. بل لو تم فالاستدلال به لا يناسب ما في الأمالي و الهداية من أن غسل الحيض فريضة كغسل الجنابة، الذي هو مقتضى ذكره في الكتاب المجيد في آية اعتزال النساء في المحيض، و ما في معتبرة الفضل بن شاذان «١» المتقدمة في كيفية غسل الحيض.

نعم، قد لا يناسب ذلك ما في خبر سعد بن أبي خلف: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: الغسل في أربعة عشر موطنا واحد فريضة و الباقي سنه» «٢». إلا أن يكون عدم شرحه للأغسال المذكورة مانعا من دلالة على عدم كون غسل الحيض فريضة. و كيف كان، فلا مجال في المقام لدعوى الإجماع، بحيث يكون الحكم قطعيا، بل هو تابع للاستفادة النظرية و الاجتهاد في مفاد النصوص، و لذا جعله في موضع من المبسوط الأظهر من الروايات الأحوط، مع الاعتراف فيه و في غيره بالخلاف فيه.

الثاني: إطلاق ما دل على سببية أسباب الحدث الأصغر للوضوء

بضميمة عدم الفصل بين ما لو قارن سبب الغسل أحدها و ما لو لم يقارنه. و فيه: أنه ليس بأولى من الاستدلال على إجزاء الغسل عن الوضوء بظهور

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٤

...

نصوص أغسال الأحداث الكبرى في كونها رافعة لتلك الأحداث بتمامها و موجبة للطهارة التامة منها من دون حاجة للوضوء، إذ بضميمة عدم الفصل المذكور يستفاد عدم الحاجة للوضوء فيما لو حصل سبب الحدث الأصغر. بل الثاني هو الأولى، لأن المستفاد من مجموع الأدلة - و لو بضميمة عدم الفصل المذكور - أن أسباب الحدث الأكبر نواقض للوضوء، أو حيث كانت النواقض تتداخل في الرفع، فإجزاء الغسل عن الوضوء - كما هو ظاهر نصوص أغسال الأحداث الكبرى بالبيان المتقدم - ليس لعدم كون سبب الحدث الأصغر موجبا للوضوء، لينافي إطلاق دليل سببته له، بل لقيام الغسل مقام الوضوء في رافعيته للحدث المسبب عنه. فلاحظ.

الثالث: النصوص الخاصة،

ففي صحيح ابن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كل غسل قبله وضوء إلا غسل الجنابة» (١) و في صحيحه الآخر عن حماد أو غيره عنه عليه السلام: «في كل غسل وضوء إلا الجنابة» (٢) و يعضدهما خبر علي بن يقطين عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «قال: إذا أردت أن تغتسل للجمعة فتوضأ [ثم. يب] و اغتسل» (٣). و لا- يقدر في الأولين الإرسال بعد كون المرسل لهما ابن عمير - على ما تقدم في مبحث تحديد الكر بالوزن - و لا سيما مع ظهور اعتماد الأصحاب عليهما. بل عن المختلف و الذكري رواية الثاني عن حماد بعينه، فيكون من الصحيح المصطلح، و إن كان الظاهر أنه و هم منهما، لما ذكره غير واحد من أن الموجود في كتب الأخبار ما تقدم، كما هو الحال فيما في التهذيب. فالعمدة ما ذكرنا.

[القول الثاني إجزاء الغسل عن الوضوء]

إشارة

لكنها معارضة بجملة من النصوص كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: الغسل يجزى عن الوضوء، و أي وضوء أطهر من الغسل؟!» (٤). و لا مجال لحمل اللام فيه على العهد فيراد منه غسل الجنابة، لعدم تقدمه في الكلام. كما لا مجال لما في المنتهى من عدم دلالة اللام على الاستغراق. لأنها لو لم تدل

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٥

...

عليه وضعا فهي تدل عليه إطلاقا بعد عدم العهد. و لا سيما مع مناسبة التعليل فيه للعموم، لأن ارتكازيته تقتضى عدم الفرق فيه بين الأغسال.

و منه يظهر الاستدلال بصحيح حكم بن حكيم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة ... قلت: إن الناس يقولون يتوضأ

وضوء الصلاة، فضحك و قال:

و أى وضوء أنقى من الغسل و أبلغ؟! «١».

و أصرح منهما فى العموم موثق عمار: «سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل إذا اغتسل من جنبته أو يوم جمعة أو يوم عيد هل عليه الوضوء قبل ذلك أو بعده؟ فقال:

لا- ليس عليه قبل و لا بعد، قد أجزأه الغسل، و المرأة مثل ذلك إذا اغتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليها الوضوء لا قبل و لا بعد، قد أجزأها الغسل» «٢»، و فى مرسل حماد عنه عليه السلام: «فى الرجل يغتسل للجمعة أو غير ذلك أ يجزيه من الوضوء؟ فقال أبو عبد الله عليه السلام: و أى وضوء أظهر من الغسل؟!» «٣»، و فى مكاتبة الهمداني إلى أبي الحسن الثالث عليه السلام يسأله عن الوضوء للصلاة فى غسل الجمعة «فكتب: لا وضوء للصلاة فى غسل يوم الجمعة و لا غيره» «٤»، و فى مرسله الكليني: «و روى أنه ليس شيء من الغسل فيه وضوء إلا غسل يوم الجمعة، فإن قبله وضوء» «٥».

و يدل على ذلك أيضا نصوص الأغسال من الأحداث، لما أشرنا إليه فى الوجه الثانى من ظهورها فى إزالتها لتمام آثار أسبابها، و لا سيما مع تعقيبها بالصلاة فى مثل قوله عليه السلام فى صحيحة الصحاف: «فإن انقطع الدم عنها قبل ذلك فلتغتسل و لتصل» «٦»، و فى مرسله يونس الطويلة: «و إذا أدبرت فاغتسلى و صلى ... و إذا رأيت الطهر و لو ساعة من نهار فاغتسلى و صلى» «... ٧»، و فى مرسلته الأخرى: «و إن انقطع الدم بعد ما رآته يوما أو يومين اغتسلت وصلت ... فإذا حاضت المرأة و كان حيضها

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٢.

(٥) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

(٦) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٧) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٦

...

خمسة أيام ثم انقطع الدم اغتسلت وصلت» «١»، و غيرها.

و أظهر منها جملة من نصوص المستحاضة المتضمنة لذكر الوضوء فى بعض الفروض و الاختصار على الغسل فى مورد الحاجة إليه، لأن إهمال الوضوء مع الغسل مع ذكره منفردا كالصریح فى عدم الحاجة له مع الغسل فى إزالة أثر السبب الموجب له. غاية الأمر أن هذه الطائفة لا تنهض ببيان الاكتفاء بالغسل فى فرض تحقق سبب الحدث الأصغر، لعدم النظر فيها إليه، فلا بد من تنميته بعدم الفصل، كما تقدم فى الوجه الثانى.

نعم، قد لا يحتاج للمتمم المذكور فى معتبرة أبي عبيدة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحائض ترى الطهر و هى فى السفر و ليس معها من الماء ما يكفيها لغسلها و قد حضرت الصلاة. قال: إذا كان معها بقدر ما تغسل فرجها فتغسله ثم تتيمم و تصلى» ... «٢»، لوضوح عدم انفكاك الحائض فى مدة حيضها عن سبب الحدث الأصغر فعدم التعرض فيه للوضوء مع وجدان ما يكفى له من الماء و لتكرار التيمم مع فقد كفاية التيمم الواحد لرفع أثرى الحيض و سبب الحدث الأصغر معا. و ربما ظهر بسبر

النصوص ألسنة آخر تناسب ذلك. و بما ذكرنا يتضح أنه لا مجال لطعن هذه النصوص بضعف السند، لا اعتبار سند كثير منها. نعم، ردها في الجواهر بإعراض الأصحاب عنها، فإن النصوص كلما كثرت و صحت و صرحت و كانت بمراى من الأصحاب و مسمع كان إعراضهم عنها أدعى لطحها و عدم الركون إليها. لكن لم يتضح كون بناء المشهور على وجوب الوضوء لإعراضهم عن هذه النصوص و هجرها باطلاعهم على خلل مانع من الاعتماد عليها، بل لعله للجمع بينها و بين النصوص الأول بما يقتضى ذلك أو لترجيح تلك النصوص عليها بموافقتها للاحتياط أو بغير ذلك، كما هو مقتضى تعرض القدماء و المتأخرين للخلاف و لوجه

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٧

...

الترجيح أو الجمع بين النصوص من دون إشارة إلى ما يوهن هذه النصوص في نفسها من شذوذ أو نحوه. و هو المناسب لما تقدم من المبسوط من أن عدم الإجزاء هو الأظهر من الروايات و الأحوط، و من السرائر من نسبته للمحققين المحصلين المشعر بكونه مقتضى التحقيق و التحصيل بنظره لا- مقتضى المفروغية و التسالم. و من هنا لا مجال لدعوى و هن هذه النصوص بالهجر، بل لا بد من النظر في وجه الجمع بينها و بين النصوص السابقة. و قد حاول غير واحد ممن ذهب لعدم إجزاء الغسل عن الوضوء حمل هذه النصوص على ما لا ينافي ذلك، إما لأنه خير من الطرح، أو لأنه مقتضى الجمع العرفي و لو بقصر النظر على بعضها دون بعض. فحملها في التهذيب و الاستبصار على ما إذا اجتمعت هذه الأغسال مع غسل الجنابة.

لكنه- كما ترى- بعيد جدا مخالف لما هو كالمقطوع به منها من خصوصية هذه الأغسال في الإجزاء، و لا سيما بملاحظة التعليل المتقدم في جملة منها و غيره مما يظهر بالتأمل فيها.

و أضعف منه ما في المنتهى من إمكان حملها على بيان كمال الأغسال المذكورة فيما شرعت له من دون حاجه للوضوء، و إنما يحتاج للوضوء لأجل الصلاة، فبغسل الحيض مثلا- يرتفع حدثه و تبقى المرأة كغيرها من المكلفين إذا أرادت الصلاة يجب عليها الوضوء. لاندفاعه بأنه تكلف لا- مجال لحمل النصوص عليه، لعدم مناسبتها للتعليل و لا لظهور ترتب الصلاة على الغسل في جملة منها و لا لظهور رافعية الغسل لتمام الحدث الحاصل بأسباب الحدث الأكبر، كما تقدم. على أنه أشبه بالجمع التبرعى.

و أما ما في المعتبر من حملها على خصوص غسل الجنابة، فهو مخالف لصريح بعضها و للتعليل في آخر. و ما في الجواهر من تأييده بظهور بعض النصوص في أنه هو الذى وقع الخلاف فيه بيننا و بين العامة. كما ترى لعدم صلوح ذلك للتأييد بعد عدم ظهور تلك النصوص في انحصار الخلاف بيننا و بينهم فيه، و عدم القرينة على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٨

...

اختصاص الإجزاء عن الوضوء بمورد الخلاف المذكور.

نعم، قد يتوجه جعل نصوص عدم الإجزاء قرينة على حمل الطائفة الأخيرة من نصوص الإجزاء- و هى نصوص الأغسال الظاهرة في

رافعتها لتمام أثر الحدث - على مجرد لزوم الغسل و إن لم يكن رافعا لتمام أثر سببه. و إن كان ذلك قد لا يناسب كثرة النصوص المذكورة، حيث يبعد جدا إهمال التنبيه على الوضوء فيها لو كان واجبا. بل لعله لا يمكن في معتبرة أبي عبيدة المتقدمة. و لعله لضعف هذه التوجيهات و غيرها مما أجيب به عن هذه النصوص اعتمد عليها من ذهب إلى إجزاء الغسل عن الوضوء و هو في محله بعد حجيتها في نفسها و قوة دلالتها. و لا سيما مع ظهور تعليل الإمام عليه السلام الحكم في اهتمامه بإثبات مضمونه و دفع الشبه عنه، بنحو قد يكشف عن خلل إجمالي في النصوص الظاهرة في وجوب الوضوء.

و قد ذكر غير واحد أن تلك النصوص محمولة على الاستحباب جمعا مع نصوص الإجزاء، كما هو المتبع في أمثال المقام مما تضمن بعض أدلته تشريع الفعل بنحو يظهر في وجوبه مع تصريح بعضها بعدم وجوبه، بل لعله في المقام أظهر، و بوجه أبعد عن التنافي بين النصوص.

و توضيح ذلك أن تشريع الوضوء مع الغسل..

تارة: لكونه مستقلا بأثره في قبال الغسل، بحيث لو كان واجبا لكان هو الرفع للحدث الأصغر، و إن كان مستحبا لزم معه تأكيد الطهارة كما يلزم مع الوضوء التجديدي.

و أخرى: لكونه من شئون الغسل و لواحقه، بحيث لو كان واجبا لكان شرطاً فيه، و لو كان مستحبا كان من آدابه الموجبة لكماله، كالمضمضة و الاستنشاق، مع انفراد الغسل بالتأثير، و إن كان الظاهر المفروغية عن أن تشريعه بهذا الوجه يكون بنحو الاستحباب، و أن وجوبه يبتنى على الوجه الأول.

هذا، و الظاهر أن الثاني هو الأنسب بمجموع الأدلة، أما نصوص الإجزاء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٨٩

...

فلأنها ظاهرة في قيام الغسل بأثره المعهود و هو رفع الحدث الأصغر بنحو يغني عنه فيه، و لا تنافي مشروعيتها على أنه من آدابه الموجبة لكماله.

و أما نصوص مشروعية الوضوء فلأن رواية ابن أبي عمير الثانية قد تضمنت مشروعية الوضوء في الغسل، لا معه، و هو يناسب كونه من لواحقه المعدودة كالجزء منه، كما هو المناسب لما في روايته الأولى - و هو المنصرف من خبر ابن يقطين - من الأمر به قبله و لما تضمنته جملة من أن الوضوء بعد الغسل بدعة، كموثق سليمان بن خالد أو صحيحه عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: الوضوء بعد الغسل بدعة» (١) و غيره، فإنه لو كان مستقلا بأثره - واجبا أو مستحبا - لم يظهر وجه تقديمه، بل قد يكون الأنسب تأخيرها، لما هو المتعارف من إزالة الأقوى قبل الأضعف، و لأن تقديم الوضوء معرض له للانتقاض قبل ترتب غايته من الصلاة و غيرها، و لا سيما مع كثرة إيقاع الغسل قبل الوقت، فتقديمه يناسب كونه من شئون الغسل كسائر مقدماته، التي لا موضوع لها بعده، بل تكون بدعة، كما لا موضوع لها مع الانتقال للتيمم بدلا عن الغسل.

نعم، قد ينافي الوجه المذكور صحيح حكيم المتقدم، لثضمنه استنكار ما يقوله الناس من لزوم الوضوء قبل غسل الجنابة و تعليله بما يناسب الإجزاء، لا عدم كونه من مقدمات الغسل، و مكاتبته الهمداني النافية للوضوء في جميع الأغسال، لا معها، و كذا مرسله الكليني المثبتة له قبل غسل الجمعة و النافية له في غيره، لا معه، و مرسله محمد بن أحمد: «ان الوضوء قبل الغسل و بعده بدعة» (٢).

اللهم إلا أن يدفع ما ذكره في الصحيح بأنه عدم مناسبة لزوم كون الوضوء قبل الغسل لكونه واجبا في قباله لا ينافي جرى العامة على ذلك، فاحتج لردعهم بالتعليل المناسب للإجزاء.

و في المكاتبه بأن حرف الجر و إن كان مناسبا لكون الوضوء من آداب الغسل لا في قباله، إلا أن قوله: «للصلاة» ظاهر في بيان غاية

الوضوء لا نوعه، و هو يناسب

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٠

...

نفى شرطيته للصلاة في قبال الغسل، لا نفى مشروعيته لتكميله.

كما أن مرسله الكليني - مع أنها قد تضمنت التفصيل بوجه لا قائل به - لا يبعد كونها منقولة بالمعنى، و قد غفل فيها عن الفرق بين مفاد (فى) و مفاد (مع). و أما مرسله محمد بن أحمد فمن القريب كون الواو فيها عاطفة بين جملتين، لا بين الطرفين، فهى لا تدل على عدم مشروعية الوضوء لا قبل الغسل و لا بعده، بل على مشروعيته قبله و عدم مشروعيته بعده، فتناسب الجمع المذكور.

على أن ضعف المكاتبة و المرسلتين مانع من التعويل عليها فى الخروج عما ذكرناه إذا اقتضاه الجمع بين النصوص. و بالجملة: لا ينبغي التأمل فى أن مقتضى الجمع العرفى بين الطائفتين هو البناء على الاستحباب بأحد الوجهين المتقدمين، و إن كان الثانى هو الأظهر بالنظر لمجموع النصوص.

و بذلك لا تصل النوبة للترجيح بين الطائفتين، ليكون مع نصوص الأجزاء بسبب مخالفتها للعامة، لما فى الحدائق من أن الظاهر أنه لا خلاف بينهم فى وجوب الوضوء. على أنه لو سلم استحكام التعارض و وصول النوبة للترجيح فلم يتضح تحقق المرجح المذكور، لأن ظاهر المنقول عنهم عدم الفرق بين غسل الجنابة و غيره فى حكم الوضوء و أن غسل الحيض مشارك له فيه، فتكون نصوص التفصيل مخالفة لهم أيضا.

و مثله ترجيح نصوص الأجزاء بالشهرة بسبب كثرة عددها. للإشكال فى كفاية ذلك فى الترجيح، بل الظاهر الاقتصار فيه على ترجيح المشهور على الشاذ النادر، و لم يتضح كون نصوص وجوب الوضوء من الشاذ النادر.

و نظير ذلك فى الضعف دعوى: أن الترجيح لنصوص وجوب الوضوء، إما لشهرة مضمونها بين الأصحاب، بل كاد يكون إجماعا - كما عن الذكرى - أو لموافقتها للكتاب، لأن مقتضى إطلاق آية الوضوء وجوبه بحصول سببه و لو مع حصول سبب غسل غير الجنابة أيضا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩١

...

لاندفاعها بعدم كون الشهرة الفتوائية من المرجحات، و عدم ثبوت الإطلاق فى الآية الشريفة بعد معلومية عدم كون الموضوع هو القيام إلى الصلاة، بل ذكره فيها مبنى على المفروغية عن تحقق الموضوع، و هو الحدث الأصغر من دون إطلاق له يشمل فرض مقارنته للحدث الأكبر.

بل بناء على أن المراد القيام من النوم فمقتضى التفصيل فيها بين صورتى الجنابة و عدمها بلزوم الغسل فى الأولى و الوضوء فى الثانية كون المفروض مع عدم الجنابة انفراد حدث النوم و عدم مصاحبته لما يوجب الغسل، فيقصر عن المقام.

و بعبارة أخرى: لما كان ظاهر الآية الشريفة بيان تمام الوظيفة فى صورتى القيام من النوم كانت قاصرة عن صورة اجتماع غير الجنابة من الأحداث الكبرى مع النوم.

و لا- مجال لدعوى: أن خروجه عن إطلاقها إنما هو في انحصار الوظيفة بالوضوء، لا في أصل وجوبه و لو مع الغسل. لبعد التفكير المذكور، و لا سيما مع ذكر الغسل في الجنب، حيث يبعد إهماله في غير الجنب لو كان الإطلاق شاملا لمورد لزومه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقي في المقام أمر، و هو أنه هل يجب تقديم الوضوء على الغسل أو يجوز تأخيره عنه؟

وجهان صرح بالأول في الغنية، كما هو ظاهر الفقيه و الهداية و المقنعة و النهاية و المراسم و ما عن الصدوق الأول و الحلبيين و الوحيد في شرح المفاتيح، و عن الذكرى أنه الأشهر. و صرح بالثاني في النهاية و موضع من المبسوط و الوسيلة و السرائر و جملة من كتب الفضلين و الشهيدين و جامع المقاصد و غيرها، و قد يظهر من إطلاق بعضهم و في الحقائق أنه المشهور، كما قد يظهر من المعبر نسبتة للأكثر، بل في السرائر بعد أن حكى عن بعض كتب أصحابنا ما ظاهره وجوب التقديم: «فإن أراد يجب تقديم الوضوء على الغسل فغير صحيح بغير خلاف».

نعم، صرح باستحباب تقديمه في النهاية و اللمعة. و لعله إليه يرجع ما في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٢

...

موضع آخر من المبسوط من قوله: «و يلزمها تقديم الوضوء، ليسوغ لها استباحة الصلاة... فإن لم تتوض قبله فلا بد منه بعده»، و إلا فمن البعيد إرادته الوجوب التكليفي، بل هو لا- يناسب جعل غايته تسويغ الصلاة، و لا معنى لإرادة الوجوب الشرطي مع الصحة لو خولف.

و كيف كان، فيشهد بالأول رواية ابن أبي عمير الأولى، من دون فرق بين مباينتها للثانية- كما هو مقتضى الأصل - و اتحادهما مع الاختلاف بينهما في المعنى، لأن الفرق بينهما عرفا ليس بنحو التباين ليسقطا معا عن الحجية، بل بالإجمال و التفصيل، و معه يكون العمل على التفصيل الذي تضمنته الأولى.

و لا سيما مع قرب إشعار التعبير «في» في الثانية في كون الوضوء من شئون الغسل المناسبة لتقديمه و مع اعتضاده بخبر ابن يقطين، لأن ظاهر الأمر بشيء عند إرادة آخر تقديمه عليه. هذا لو كان العطف فيه بالواو و لو كان ب (ثم) فالأمر أظهر.

مضافا إلى ما تضمن أن الوضوء بعد الغسل بدعة. و دعوى: أنه معارض بإطلاق ما تضمن وجوب الوضوء مع غسل غير الجنابة المقتضى لجواز تأخيره عن الغسل، و كما يمكن حمل الإطلاق المذكور على الوضوء قبل الغسل لأجل هذه النصوص يمكن حمل هذه النصوص على غسل الجنابة لأجل الإطلاق المذكور، و بعد تساقطهما يكون المرجع إطلاق ما تضمن سببية أسباب كل من الحدث الأكبر و الأصغر للغسل و الوضوء المقتضى لعدم الترتيب بينهما عند الاجتماع، و يبنى على ذلك في صورة انفرد سبب الحدث الأكبر، لعدم الفصل المشار إليه آنفا.

مدفوعة- بعد تسليم حجية عدم الفصل في المقام-.. أولا: بانحصار دليل الإطلاق المذكور برواية ابن أبي عمير، و هي إن بنى على مباينتها للأولى لزم تقييدها بها و إن بنى على اتحادهما و أنهما رواية مضطربة سقطتا معا عن الحجية، و على كلا الحالين لا يبقى إطلاق ينهض بمعارضه إطلاق ما تضمن بدعية الوضوء.

و ثانيا: بأنه لا ينبغي التأمل في تقديم ما تضمن بدعية الوضوء على الإطلاق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٣

...

المذكور، لأن الأول أقوى في العموم لغسل غير الجنابة الذي هو الأكثر من الثاني في العموم من حيثة محل الوضوء، فيحمل الثاني على أصل تشريع الوضوء من دون نظر لمحلّه، ولا سيما بناء على عدم مشروعية الوضوء مع غسل الجنابة حتى قبله، حيث يلزم من حمل ما تضمن بدعية الوضوء على غسل الجنابة إلغاء خصوصية البدعية في البدعية.

و دعوى: أن بناء المشهور على جواز تأخير الوضوء، بل نفى الخلاف فيه في السرائر مانع من التعويل على ما دل على المنع منه و على وجوب التقديم و ملزم بحمله على بيان مجرد لزوم الوضوء مع الغسل أو أفضلية التقديم.

مدفوعة بأن الشهرة المتقدمة ليست بحد يخرج بها عن ظاهر النصوص، بل عن صريح نصوص بدعية الوضوء بعد الغسل. و حملها على البدعية مع قصد وجوب التأخير لا مطلقا تكلف لا مجال له، ولا سيما مع ظهور الخلاف ممن تقدم. و مع قرب أن يكون منشأ ذهاب المشهور لذلك بناؤهم على استقلال الوضوء بآثره في قبال الغسل، بضميمة ما أشرنا إليه آنفا من استبعاد خصوصية التقديم مع ذلك، مع أن الاستبعاد المذكور لو تم لا يكون قرينة على رفع اليد عن دلالة النصوص على لزوم التقديم، بل على ما ذكرناه من كون الوضوء من مقدمات الغسل من دون أن يستقل بالآثر، و يكون ملزما بالبناء على استحباب الوضوء.

و أما الاستدلال على جواز التأخير بالرضوى: «و إذا اغتسلت لغير جنابة فابدأ بالوضوء ثم اغتسل، و لا يجزيك الغسل عن الوضوء، فإن اغتسلت و نسيت الوضوء فتوضأ و أعد الصلاة» (١) بضميمة ما في الجواهر من القطع بعدم خصوصية النسيان.

فلا مجال له بعد ما تكرر من عدم بلوغه مرتبة الحجية. و مجرد موافقة المشهور له - لو تم - لا يكفي في جبره مع عدم ظهور اعتمادهم عليه، كما تكرر في نظائر المقام. و بالجملة:

بناؤهم على جواز تأخير الوضوء لا يناسب اعتمادهم على النصوص المتقدمة في أصل وجوبه، و هو كاشف عن اضطرابهم في مفاد نصوص المقام.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب أحكام الجنابة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٤

...

ثم إن ظاهر النصوص كون تقديم الوضوء شرطاً في ترتب الأثر، فلا يصح الغسل بدونه، و هو ظاهر من تقدم عدا الوحيد فحكم بوجوبه تكليفاً مع عدم الشرطية. و لعله لما في الرياض عن بعض مشايخه من نفى الخلاف في عدم الشرطية و لذا جعله المتعين في الرياض على القول بالوجوب. و لم يتضح وجهه بعد ظهور النص و الفتوى في الشرطية.

نعم، إنما يظهر أثر الفرق في تقديم الغسل نسياناً، و إلا - فمع تقديمه عمداً يبطل على القول بوجوب تقديم الوضوء تكليفاً، لتعذر التقرب به، لكونه مفوتاً للواجب، فلا وجه لما في الرياض من أنه لو أتم بالتأخير عمداً - على القول بالوجوب - صح غسله و وجب عليه الوضوء.

هذا، و بناء على جواز تأخير الوضوء فقد اقتصر أكثر من قال بذلك على التخيير بينه و بين التقديم منهم العلامة في القواعد، و في جامع المقاصد: «و قد يفهم من عبارة المصنف عدم جواز تخلل الوضوء الغسل. و ليس بمراد». و كأنه لأن دليل جواز تأخير الوضوء لما كان هو الإطلاق فهو يقتضي جواز إيقاعه في أثناءه - كما يقتضي جواز إيقاع الغسل في أثناء الوضوء، و إيقاع بعض كل منهما في أثناء الآخر - و معه لا وجه للمنع منه.

بل قال سيدنا المصنف قدس سره: «بل لعله أولى من التأخير، لسلامته من شبهة البدعة. بل لعله أولى من التقديم أيضاً، لمخالفته

لمرسل نوادر الحكمة و الوضوء قبل الغسل و بعده بدعة» (١).

لكن ما ذكره أخيراً مبنى على كون العطف في المرسل بين الطرفين، وقد تقدم في ذيل الكلام في الجمع بين النصوص قرب أن يكون بين جملتين. مضافاً إلى أنه لو تم فالمستفاد منه عدم مشروعية الوضوء مع الغسل مطلقاً، لا في خصوص تقديمه و تأخيره. بل حمل دليل مشروعية الوضوء مع الغسل على الإتيان بأحدهما في أثناء الآخر مقطوع بعدمه. على أن لا ريب في أن مراعاة لزوم التقديم للنصوص المتقدمة

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٥

(مسألة ٢٠): يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان (١) دون غيره (٢)،

أولى من مراعاة عدم جوازه للمرسل المذكور.

ثم إنه تقدم في مبحث تداخل الأغسال و عدم وجوب الوضوء لو كان في أحدها جنابة أن لزوم الوضوء لو تم ليس بنحو يتوقف عليه ترتب الأثر على الغسل، فلو انفرد الغسل - بناء على جواز تأخير الوضوء عنه - كان رافعا للحدث الأكبر، و جاز ترتيب آثار الطهارة منه، كالمكث في المسجد و غيره، و به صرح بعضهم. فراجع و تأمل جيداً و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[مسألة ٢٠: يجب عليها قضاء ما فاتها من الصوم في رمضان دون غيره]

إشارة

(١) بلا- إشكال، ففي صحيح زرارة: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلاة ثم تقضى الصيام. قال: ليس عليها أن تقضى الصلاة، و عليها أن تقضى صوم شهر رمضان» «... ١».

و هو المتيقن من معقد الإجماع على وجوب قضاء الصوم المدعى في السرائر و التذكرة و الروض و المدارك و كشف اللثام و محكي نهاية الأحكام و الذكري، و ظاهر الأولين أنه إجماعي بين المسلمين، كصريح المعتبر و المنتهى مستثنيا فيه الخوارج. و في الجواهر: «إجماعاً محصلاً و منقولاً مستفيضاً ... بل كاد يكون ضرورياً».

و النصوص به مستفيضة، بل قيل: انها متواترة «٢»، و يأتي بعضها، و ظاهر جملة منها كجملة من كلماتهم المفروغة عنه.

(٢) يعني: من أفراد الصوم الموقت كصوم من نام عن صلاة العشاء لو قيل بوجوبه. و لا يخفى أن مقتضى إطلاق معقد الإجماعات المتقدمة عدم الفرق بين صوم رمضان و غيره، كما هو مقتضى إطلاق غير واحد من النصوص كصحيح الحسن [الحسين. خ ل] بن راشد: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الحائض تقضى الصلاة؟ قال:

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٦

...

لا، قلت: تقضى الصوم؟ قال: نعم. قلت: من أين جاء هذا؟ قال: إن أول من قاس إبليس «... ١».

و الانصراف إلى صوم رمضان بدوى لا يعتد به فى رفع اليد عن الإطلاق.

كاختصاص بعض النصوص - كالصحيح المتقدم - بصوم شهر رمضان، لعدم منافاته للإطلاق بعد كونهما مثبتين. كما لا ينافيه ما تضمن تعليل الفرق بين الصوم و الصلاة بأن الصوم إنما هو فى السنة شهر، و الصلاة فى كل يوم و ليلة «٢». لأن التعليل و إن اختلف بصوم رمضان، إلا أن ظاهر النص كونه حكمه لا علة يدور الحكم مدارها وجودا و عدما. على أن الظاهر إلغاء خصوصية الشهر فى التعليل، و أن المعيار فيه عدم استمرار الصوم فى مقابل الصلاة التى تجب كل يوم، لأنه الأنسب بارتكازية التعليل و بما فى معتبرة الفضل بن شاذان من تعليل الفرق بين الصلاة و الصوم بقوله عليه السلام: «و منها: أنه ليس من وقت يجيء إلا تجب عليها فيه صلاة جديدة فى يومها و ليلتها، و ليس الصوم كذلك، لأنه ليس كلما حدث عليها يوم وجب الصوم، و كلما حدث وقت الصلاة وجبت عليها الصلاة» (٣). مضافا إلى عموم التعليل الآتى الذى تضمنته أيضا. نعم، الظاهر عدم ورود الإطلاق لبيان خصوصية الحيض فى وجوب قضاء الصوم الذى يترك بسببه، ليكون مقتضاه وجوب قضاء الصوم و إن لم يثبت من دليل آخر أن من شأنه أن يقضى، بل لبيان عدم خصوصيته فى سقوط قضاء الصوم الذى يترك بسببه، كما هو الحال فى مسقطيته لقضاء الصلاة. و من هنا لا ينهض ببيان لزوم قضاء الصوم الذى لم يثبت أن من شأنه أن يقضى، بل لا بد فى لزوم قضاء الصوم الذى يترك فى الحيض من أن يثبت من الخارج أن من شأنه أن يقضى، و إن لم يكن صوم شهر رمضان. و لا يسعنا استقصاء مفاد أدلة أقسام الصوم الواجب و المستحب من هذه الجهة.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٧

حتى المنذور فى وقت معين على الأقوى (١). و لا يجب عليها قضاء الصلاة اليومية (٢)،

(١) أما مع ضيق الوقت فلأن الحيض يكشف عن بطلان النذر، للعجز عن المنذور. و أما مع سعة - كما لو نذرت صوم ثلاثة أيام من العشرة الأولى من الشهر، فلم تبادر للصوم حتى حاضت فيها - فلما ذكرناه آنفا من عدم نهوض إطلاق وجوب قضاء الصوم على الحائض بوجوبه فيما لم يثبت أن من شأنه أن يقضى. نعم، لو ثبت أن من شأن صوم النذر المعين أن يقضى مع العجز عن أدائه فى الوقت أو بدونه يتجه قضاؤه لو فات بسبب الحيض. و النصوص مختلفة فى ذلك، و الكلام فيه موكول لكتابتى الصوم و النذر. و منه يظهر أن المنذور فى وقت معين ليس أولى بوجوب القضاء من غيره من أفراد الصوم الموقت غير رمضان، كما قد يظهر من المتن.

[لا يجب على الحائض قضاء الصلاة]

(٢) فإنها المتيقن مما دل على عدم وجوب قضاء الصلاة على الحائض من الإجماعات المدعاة و النصوص المتقدمة، فإنه يشارك وجوب قضاء الصوم فيها.

هذا، و فى جامع المقاصد: «عدم وجوب قضاء الصلاة الموقته موضع وفاق بين العلماء، و به تواترت الأخبار».

لكن معاهد الإجماعات و النصوص لم يؤخذ فيها عنوان التوقيت، و إنما يتعين أخذه لتوقف صدق القضاء عليه، مع ما هو المعلوم من

أن الحيض لا يسقط ما انشغلت به الذمة، كقضاء الصلاة الفائتة قبل الحيض. كما أن التعميم لكل صلاة موقتة مبنى على التمسك بإطلاق معقد الإجماع والنصوص المذكورة.

والانصراف إلى اليومية بسبب أنس الذهن بها بدوى لا يعتد به في رفع اليد عن الإطلاق. كتعليل الفرق بين الصوم والصلاة بأن الصلاة تجب كل يوم ووقت بخلاف الصوم. لما سبق من أنه ظاهر في بيان الحكمة لا العلة التي يدور الحكم مدارها وجودا وعدما. على أنه قد يكون المراد بالتعليل أن وجوب الصلاة عليها كل يوم أو وقت علة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٨

وكذلك المنذورة في وقت معين (١). ويجب عليها قضاء صلاة الآيات

لعدم وجوب قضاء كل ما يفوتها من الصلوات، لا خصوص ما يكون من سنخ ما يجب عليها وهو اليومية، فيعمم المقام، كالتعليل في معتبرة الفضل بأن الصلاة فيها عناء وتعب واشتغال بالأركان، بخلاف الصوم (١).

(١) وفي جامع المقاصد لعل الأقرب وجوب القضاء فيه. ولا يبعد كون مراده - كالمتن - ما إذا استغرق الحيض الوقت. وحينئذ يكفي في وجه عدم وجوب القضاء عدم انعقاد النذر بسبب العجز عن المنذور من دون حاجة إلى أدله المقام. ولو كان هناك عموم بالقضاء في ذلك كان مقتضى إطلاق أدله المقام نفى القضاء مع الحيض.

ودعوى: أن بين إطلاق القضاء في ذلك لو تم وإطلاق عدم قضاء الحائض الصلاة عموما من وجه.

مدفوعة: بأن ظهور الثاني في خصوصية الحيض في نفى القضاء أقوى من ظهور الأول في خصوصية النذر في وجوب القضاء. ولو سلم عدم الترجيح فبعد تساقط الإطلاقين فمقتضى الأصل البراءة من وجوب القضاء.

ومنه يظهر عدم وجوب القضاء لو لم يستغرق الحيض الوقت، كما لو نذرت صلاة ركعتين يوم الجمعة فلم تبادر لهما حتى حاضت فيه. فإنه حتى لو فرض ورود إطلاق يقتضى وجوب القضاء في ذلك، إلا أن مقتضى إطلاق عدم وجوب قضاء الحائض الصلاة عدم وجوب القضاء فيه.

اللهم إلا أن يقال: إطلاق عدم قضاء الحائض الصلاة مختص - كما سيأتي - بما إذا انحصر سبب الفوت بالحيض، ولا يشمل ما لو كان هناك سبب آخر مع إمكان الأداء قبل طروء الحيض أو بعده ومن هنا يتعين قصور الإطلاق المذكور عن مفروض الكلام، بل يتعين فيه الرجوع لإطلاق وجوب القضاء لو تم.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٩٩

وصلاة الطواف ونحوها من الصلوات غير الموقته (١).

(١) لما سبق من عدم صدق القضاء حينئذ، فيجب أدائها بمقتضى إطلاق أدلتها، كما صرح به في ركعتي الطواف في القواعد والدروس وجامع المقاصد ومحكى كشف الالتباس، وعن البيان أن ركعتي الطواف تابعة للطواف. ويقتضيه صحيح زرارة أو موثقة: «سألت عن امرأة طافت بالبيت فحاضت قبل أن تصلى الركعتين.

فقال: ليس عليها إذا طهرت إلا الركعتين» (١) وقريب منه حديث أبي المصباح (٢).

نعم، صرح في جامع المقاصد بعدم وجوب قضاء صلاة الآيات، بناء منه على أنها موقته، ثم قال: «و الظاهر أن الزلزلة لا يجب تداركها، كغيرها، لأنها موقته» وتحقيق المبنى المذكور موكول إلى محله من مبحث صلاة الآيات.

[إذا طرأ الحيض أثناء الوقت]

إشارة

بقى في المقام أمر أهمله سيدنا المصنف هنا و أشار إليه في مبحث قضاء الصلوات، و هو حكم الصلاة التي تحيض المرأة أو تطهر في أثناء وقتها. و الأنسب التعرض له هنا.

و ينبغي تقديم الكلام فيما تقتضيه القواعد العامة قبل النظر في مقتضى الأدلة الخاصة، فنقول بعد الاستعانة بالله تعالى:
الظاهر اختصاص ما دل على قضاء الحائض الصلاة بما إذا انحصر سبب الفوت بالحيض، دون ما إذا شاركه سبب آخر كتأخير الصلاة عن أول الوقت أو غيره، لأن المستفاد منه ابتناء الحكم على الإرفاق بالحائض لعجزها عن الأداء، دون ما إذا لم تعجز عنه من حيثية الحيض و إن عجزت عنه من حيثية أخرى.

و ذلك لو لم يكن هو الظاهر من النصوص بدوا فلا أقل من استفادته منها بضميمة ما تضمن وجوب القضاء و الأداء مع طروء الحيض أو الطهر في أثناء الوقت، حيث يبعد جدا ابتناؤها على تقييد دليل سقوط القضاء، بل الظاهر عدم منافاتها له، لكون المراد به ما ذكرناه، و لذا تقدم منا ذلك في المندورة مع سعة الوقت

(١) الوسائل باب: ٨٨ من أبواب الطواف حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٨٨ من أبواب الطواف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٠

...

و عدم استغراق الحيض له. و عليه يكون المعيار في سقوط القضاء كون الحيض بنحو يمنع من التكليف بالأداء، فلو لم يمنع منه لم يسقط القضاء، و إن لم يكلف بالأداء للعجز من جهة أخرى غير الحيض، لعدم مسقطية العجز المذكور.

إذا عرفت هذا، فالظاهر أنه يكفي في عدم مانعية الحيض من التكليف بالأداء أن يتأخر حدوثه عن أول الوقت بقدر أداء الصلاة، أو يرتفع قبل خروج الوقت بقدر أدائها مع الطهارة الحديثة و الخبثية التي لا بد منها بسببه و ما يستلزمه الغسل من التستر للصلاة، دون بقاء الشروط، لإمكان تهيئتها حال الحيض، كما يمكن تهيئته جميع الشروط حتى الطهارة في الفرض الأول قبل الوقت.

و لذا لا ينبغي الإشكال في أنها لو علمت بالحال وجب عليها تهيئته الشروط المذكورة بالنحو الذي تتمكن معه من فعل الصلاة، على ما هو المقرر في جميع المقدمات المفوتة. فتعذر الصلاة لعدم حصول الشروط المذكورة بسبب غفلتها أو لتعذر تهيئتها لا يكون مستندا للحيض، بل لسبب آخر لا يسقط القضاء.

و أما ما في كشف اللثام من خصوصية الطهارة في ذلك، لأن لطهارة لكل صلاة موقتة بوقتها- كما عن الشهيد أيضا- و لأن الصلاة لا تصح بدون الطهارة على حال، و تصح بدون غيرها من الشروط عند الاضطرار. قال: «نعم»، لو أوجبنا التيمم لضيق الوقت عن الطهارة المائية أمكن هنا اعتبار مقدار التيمم و الصلاة». فهو غير ظاهر، لاندفاع الأول بعدم وضوح خصوصية الطهارة في ذلك، بل إن بني على عدم وجوب تهيئته المقدمات المفوتة قبل الوقت لم يفرق بين الطهارة و غيرها، و إن بني على وجوبه- كما هو الظاهر- جرى في الطهارة أيضا.

و لا- ينافية ما تضمن الأمر بها بدخول الوقت، لأن الظاهر كونه مقدما، فيلحقه حكم سائر المقدمات. و لعله يأتي في بعض مسائل التيمم ما ينفع في ذلك.

و أما الثانى فلازمه وجوب المبادرة لفاقد الشرط لو علم بضيق الوقت، فى المقام و غيره، كما لو بلغ الصبى و قد بقى من الوقت ما لا يسع تحصيل الشروط الاختيارية،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠١

...

و لا يخلو عن إشكال، لأن المتيقن من دليل بديلة الأبدال الاضطرارية ما إذا تم ملاك المبدل الاختيارى، فبدلية البديل الاضطرارى تختص بمقام الأداء، دون مقام تعلق الملاك، فلا بد فى البدلية من عدم كون التعذر رافعا لملاك المبدل الاختيارى، كتعذر الطهارة الخبيثة لعدم الماء، أما التعذر من جهة الحيض فلم يتضح بقاء ملاك التكليف معه، إذ لا إشكال ظاهرا فى عدم وجوب منع الحيض أو تقليله مع عدم الضرر مع وضوح وجوب المحافظة على القدرة على التكليف التام الملاك.

نعم، بناء على ما ذكرنا من وجوب تهيئة الشروط قبل الوقت لا يكون ضيق الوقت عن الشروط الصالحة لأن تهيأ قبله منافيا للقدرة على الواجب الاختيارى، و لا مانعا من تمامية ملاكه، فيتجه الانتقال مع التفريط فيها للبديل الاضطرارى.

و كيف كان، فالظاهر الاكتفاء بسعة الوقت للصلاة التامة بنفسها دون شروطها من غير فرق بين الطهارة و غيرها. و حيث ظهر ما تقتضيه القواعد العامة

يقع الكلام فيما ذكره الأصحاب و فى نصوص المقام و هو فى مسألتين:

المسألة الأولى: إذا طرأ الحيض فى أثناء الوقت

إشارة

فقد أطلق فى النهاية و الوسيلة وجوب القضاء على من لم تصل فيه.

و قد يستدل له بصحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت عن المرأة تطمئ بعد ما تزول الشمس و لم تصل الظهر هل عليها قضاء تلك الصلاة؟ قال: نعم» (١)، و موثق يونس بن يعقوب عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال فى امرأة دخل عليها وقت الصلاة و هى طاهر فأخرت الصلاة حتى حاضت. قال: تقضى إذا طهرت» (٢).

لكن مقتضى الجمود عليهما و إن كان هو الاكتفاء فى وجوب القضاء بمجرد عدم المبادرة للصلاة و لو مع عدم إدراكها بتمامها، إلا أن منصرفهما ما إذا أمكن تحصيل الصلاة بالمبادرة إليها لسعة الوقت.

و لعل ذلك هو مراد النهاية و الوسيلة، و لا سيما مع الحكم فيهما بعدم وجوب

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٢

...

القضاء لو طهرت فى أثناء الوقت فتأهت للغسل و خرج الوقت، إذ لو كان لحدوث الحيض خصوصية فى وجوب القضاء على خلاف الطهر منه كان المناسب التأكيد عليها بعد أن لم تكن ارتكازية. بل الإنصاف أن ذكر التأخير فى الموثق موجب لانصرافه إلى ما لو كان عدم الصلاة فى الوقت مع القدرة عليها لحصول شروطها أو لسعة الوقت لتحصيلها، و لا يشمل ما لو ضاق الوقت عنها لعدم

حصول شروطها.

نعم، لما لم يكن ظاهراً في انحصار وجوب القضاء بذلك، خصوصاً مع وقوع التعبير به في كلام السائل، فلا مجال للخروج به عما سبق من القاعدة المعتضد بإطلاق الصحيح من الاكتفاء بمضى وقت أداء الصلاة لا غير، كما احتمله في محكي نهاية الأحكام. ولعله لذا اكتفى في الخلاف و المعتبر بإدراك أربع ركعات بعد الظهر في وجوب قضاء صلاته. وقد يحمل عليه ما تقدم من النهاية و الوسيلة، كما قد يحمل عليه إطلاق التمكن من أداء الصلاة في المبسوط و اللعة و عن غيرهما.

و قد يحمل على ما إذا وسعها مع الطهارة، كما اعتبره في الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و المدارك و محكي التحرير و غيرها. كما ربما يحمل على ما إذا وسعها مع جميع شروطها المفقودة، لدعوى: توقف التمكن منها على ذلك مع المنع من خصوصية الطهارة لما سبق. و لذا اعتبر ذلك في جامع المقاصد و المسالك و الروض و محكي الذكرى و الموجز و فوائد الشرائع و كشف الالتباس و غيرها. بل قد يظهر من جامع المقاصد تنزيل كلام من اقتصر على الطهارة على أنه خرج مخرج المثال، و إن مراد الكل تمام الشروط و كيف كان، فيظهر ضعفه مما تقدم.

نعم، لو كانت الشروط حاصلة في أول الوقت فقد صرح غير واحد منهم بالاكْتفاء بقدر الصلاة وحدها. و لا ينبغي التأمل فيه، لفعليّة القدرة عليها، و إن كان قد يظهر مما عن نهاية الأحكام من أن ذلك هو الأقرب نوع تردد فيه.

هذا، و المعروف بين الأصحاب عدم وجوب القضاء لو لم يسع الوقت الصلاة بتمامها، كما نسبته إليهم في المدارك، بل ادعى في الخلاف الإجماع عليه. لكن ذهب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٣

...

المرتضى في جملة إلى وجوب القضاء لو اتسع الوقت لأكثرها، و هو المحكى عن الإسكافي، و قد يناسبه ما في الفقيه و المقنع من التعبير بمضمون حديث أبي الورد الآتي. و قد يستدل له بموثق سماعة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة صلت من الظهر ركعتين ثم أنها طمشت و هي جالسة. فقال: تقوم من مكانها [مسجداً] و لا تقضى الركعتين» (١)، و الصحيح عن أبي الورد: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المرأة التي تكون في صلاة الظهر و قد صلت ركعتين ثم ترى الدم. قال: تقوم من مسجدها و لا تقضى الركعتين، و إن كانت رأت الدم و هي في صلاة المغرب و قد صلت ركعتين فلتقم من مسجدها، فإذا تطهرت فلتقض الركعة التي فاتتها من المغرب» (٢)، بحملهما على ما إذا صلت في أول الوقت.

و يشكل: بأنه لا قرينة على الحمل المذكور، بل هو بعيد في نفسه بعد كون الفرض المذكور كالنادر. و أبعد منه ما في الاستبصار و المختلف من الجواب بحمل حديث أبي الورد على ما إذا فرطت في المغرب دون الظهر. قال في المختلف: «و إنما يتم قضاء الركعة بقضاء الباقي، و يكون إطلاق الركعة على الصلاة مجازاً». فإنه كما ترى تكلف مخالف للمقطع به من الحديث.

و من هنا كان الظاهر شمولهما لما إذا اتسع الوقت و أنهما واردان لبيان التفصيل في صحة الصلاة و عدم بطلانها بطرؤ القاطع لها في الأثناء، الذي تضمنته بعض النصوص فيمن نسي ركعة أو ركعتين (٣).

نعم، قد يظهر من الحكم فيهما بعدم قضاء الركعتين من دون تنبيه إلى استثناء الصلاة المفروغة عن عدم وجوبه و حيث عرفت قوة عمومهما لما إذا وسع الوقت تمام الصلاة كانا مخالفتين لما تقدم منا و من الأصحاب.

و لعل فتوى الصدوق لأنس ذهنه بعدم بطلان الصلاة بطرؤ القاطع في الأثناء،

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب الخلل الواقع في الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٤

...

حيث يظهر منه في الفقيه البناء على ذلك في السهو، و لبنائه على عدم وجوب القضاء و لو مع سعة الوقت، حيث أطلق في المقنع أن المرأة إذا طمشت بعد ما تزول الشمس و لم تصل الظهر فليس عليها قضاء تلك الصلاة، حيث يستفاد من مجموع كلامه أنه لا قضاء عليها إن لم تصل أصلاً أو صلت ركعتين من الظهر، لأنها بسبب بطلانها بحكم من لم تصل، بخلاف ما لو صلت ركعتين من المغرب فإنهما لما لم يبطلا بالحيض لا يكون وجوب إتمام الصلاة بالركعة منافياً لعدم وجوب القضاء على من لم تصل.

نعم، لا- يبعد أن يكون مراده من إطلاق عدم وجوب القضاء في فرض عدم صلاتها ما إذا حاضت قبل خروج وقت الظهر الفضيلي لموثق الفضل بن يونس عن أبي الحسن الأول عليه السلام: قال في ذيله: «و إذا رأت المرأة الدم بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة إقدام فلتمسك عن الصلاة، فإذا طهرت من الدم فلتقض صلاة الظهر، لأن وقت الظهر دخل عليها و هي طاهر و خرج عنها وقت الظهر و هي طاهر، فضيعة صلاة الظهر فوجب عليها قضاؤها» (١)، و صحيح أبي عبيدة عن أبي عبد الله عليه السلام قال في ذيله: «و إذا طهرت في وقت فأخرت الصلاة حتى يدخل وقت صلاة أخرى ثم رأت دماً كان عليها قضاء تلك الصلاة التي فرطت فيها» (٢).

لظهورهما في أن المعيار في القضاء على تضييع الصلاة في تمام وقتها، و صراحة الأول في أن المراد به الوقت الفضيلي، بل لعله ظاهر الثاني أيضاً، فيصلحان قرينه على حمل حديثي سماعة و أبي الورد على الصلاة في أثناء الوقت المذكور. و لأجل ذلك كله يحمل إطلاق حديثي ابن الحجاج و يونس على الحيض بعد خروج الوقت الفضيلي - كما هو غير بعيد عن التعبير بالتأخير في الثاني - أو على أصل مشروعية القضاء و إن لم يكن واجبا. و بهذا يجمع بين جميع نصوص المسألة بوجه عرفي قريب، كما يخرج عن مقتضى القاعدة المتقدمة.

لكن يشكل التعويل على النصوص المذكورة بعد ظهور إعراض الأصحاب

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٥

...

عنها، لشدة وضوح وجوب القضاء مع القدرة على الصلاة، كما في كشف اللثام حتى استظهر الإجماع عليه، و نسبه في المدارك للأصحاب بل ظاهر التذكرة و صريح شيخنا الأعظم قدس سره الإجماع عليه. و لا سيما بعد اشتغال حديث أبي الورد على جواز تفريق الصلاة الذي يصعب البناء عليه جدا و عدم صراحة الأخيرين في سقوط القضاء مع الحيض قبل خروج الوقت الفضيلي، كعدم صراحة كلام الصدوق في العمل بها، فلأنتهض برفع اليد عما سبق من القاعدة و إطلاق حديثي ابن الحجاج و يونس.

اللهم إلا أن يقال: لا يقدح عدم صراحة النصوص المذكورة بعد قوة ظهورها.

و اشتغال حديث أبي الورد على التفريق في المغرب لو لم يمكن الالتزام به غير ضائر بعد كون الاستدلال بصدره، و كفاية بقية النصوص في المطلوب. كما أن عدم صراحة كلام الصدوق بالعمل بالنصوص على الوجه المذكور لا يهمل بعد كفاية ظهوره أو

إشعاره فيه في عدم إحراز تسالم الأصحاب على بطلانه، ولا سيما مع ظهور حال الكلينى فى البناء عليه، حيث اقتصر فى باب المرأة تحيض بعد الوقت على أحاديث أبى الورد والفضل و أبى عبيدة و لم يذكر حديثى ابن الحجاج و يونس.

مضافا إلى مناسبة الحكم للإرفاق بالمرأة بعد صعوبة الصلاة فى أول الوقت الحقيقى و صعوبة تحديد ما يسع الصلاة منه، و عدم كون المرأة مضية للصلاة بالتأخير، خصوصا بالإضافة إلى الصلاة الثانية التى لم يدخل وقتها الفضيلى لو فرض تأخر الحيض بمقدار يسع الصلاتين، فإن عدم وجوب قضائها مناسب لاستحباب تأخيرها جدا، و لما يظهر من جملة من نصوص المسألة الآتية من أن المدار فيها على الوقت الفضيلى، و منها صدر موثق الفضل الذى يظهر من قوله عليه السلام فيه فى مقام تقريب الحكم: «و ما طرح الله عنها من الصلاة و هى فى الدم أكثر» الاهتمام برفع استبعاد الحكم لمخالفته للقاعدة.

كما أن من القريب أن يكون منشأ إعراض من سبق عن ذلك شدة استحكام مفاد القاعدة فى أذهانهم و مطابقتها للاحتياط. و من هنا يصعب طرح هذه النصوص جدا. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٦

...

بقى فى المقام أمور..

الأول: بناء على اعتبار سعة الوقت للطهارة فى وجوب القضاء فقد صرح فى كشف اللثام بأنه لو كان ضيق الوقت مسوغا للتيمم كفى سعة الوقت له.

و يظهر الإشكال فيه مما سبق فى بيان مقتضى القاعدة من أن مشروعية الإبدال الاضطرارية فرع تمامية ملاك المبدل الاختيارى، و لا مجال له فى المقام.

و أما ما فى الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم قدس سره من أن الظاهر الإجماع على خلافه. فلا مجال له بعد خلو كلام جمع عن ذكر الطهارة، و عدم ظهور كلامهم فى أنها لو كانت معتبرة لكان المعتبر منها المائىة بنحو استفاد منه الإجماع على عدم الفصل.

على أنه لا تعويل على الإجماع فى هذه المسألة و نحوها مما يظهر منهم استفادة حكمه من القاعدة و النصوص. فالعمدة فى الإشكال فيه ما ذكرنا.

و منه يظهر الإشكال فيما فى جامع المقاصد من البناء على الاكتفاء بسعة الوقت للتيمم من وظيفتها التيمم لمرض أو نحوه. إذ فيه أن التيمم حيث لا يشرع إلا فى ظرف تمامية ملاك الطهارة المائىة فلا مجال له فى المقام بعد كون الحيض موجبا لتعذر الطهارة المائىة فى حقها. كما يتضح بذلك أن المعيار فى مقدار الصلاة على الصلاة الاختيارية التامة، دون الاضطرارية. إلا أن تزيد عليها فى الوقت فيلزم مراعاة وقتها، إذ مع النقص عنه تتعذر الصلاة بسبب الحيض، فيسقط القضاء.

الثانى: بناء على ما هو المعروف من وجوب القضاء مع سعة الوقت للصلاة وحدها أو مع شروطها فالمعيار فى الصلاة على أقل المجزئ،

كما فى التذكرة و جامع المقاصد و محكى نهاية الأحكام و الذكرى و غيرها. إذ مع سعة الوقت لها لا يكون الحيض موجبا لتعذر الصلاة فيجب قضاؤها، بمقتضى ما سبق من القاعدة و إطلاق حديثى ابن الحجاج و يونس. و عليه يكفى سعة الوقت للقصر فى موارد التخيير بينه و بين التمام، كما ذكره غير واحد.

الثالث: ربما يظهر مما في مبحث الحيض من التذكرة من إناطة القضاء بالقدرة على الصلاة مع الطهارة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٧

...

و سعة الوقت لها اعتبار القدرة على الصلاة من غير جهة الوقت أيضا، فلو تعذرت لحبس و نحوه لم يجب القضاء. و يشكل بأن التعذر المذكور لما لم يكن من جهة الحيض فلا دليل على سقوط القضاء معه.
و من هنا لا يبعد كون مراده بالقدرة ما يساوق سعة الوقت لا أمرا آخر في قبالة، و يبتنى جمعه معه على التأكيد، و لذا اقتصر على سعة الوقت في مبحث المواقيت.

الرابع: لو علمت المرأة بأن الحيض يفجؤها لزمها التعجيل بالصلاة أداء، لتضييق وقتها.

كما أنه بناء على ما ذكرنا من أن المدار على سعة الوقت للصلاة وحدها فلو علمت قبل الوقت بضيقه عما زاد عليها وجب عليها تحصيل الشروط قبل الوقت، على ما سبق. فلو لم تحصلها كانت آثمة و لزمها الانتقال للصلاة الاضطراري، لأن العجز عن الاختيارية حينئذ لا يستند إلى الحيض، ليكون مانعا من تمامية ملاكها، كما تقدم.
و لو احتملت مفاجأة الحيض فالظاهر لزوم الاحتياط عليها بتعجيل الصلاة، للزوم إحراز الامتثال و فراغ الذمة، حيث لا يفرق فيه ارتكازا بين احتمال حصول الامتثال سابقا و احتمال تجددده لاحقا. و إنما لا يجب التعجيل إذا كان احتمال العجز منافيا لأصالة السلامة، دون مثل المقام، لعدم كون الحيض مرضا. و أولى بذلك ما لو ظهرت أمارات العجز، حيث لا يعول معها حتى على أصالة السلامة، كما تقدم في مبحث الفور و التراخي.

نعم، لو لم يكن لاحتمال العجز مثير عرفي لم يبعد البناء على عدم وجوب المبادرة، للسيرة. فتأمل جيدا.
هذا كله بناء على وجوب القضاء بمجرد سعة الوقت للصلاة وحدها أو مع شروطها، أما بناء على عدم وجوبه إلا بمضي الوقت الفضيلي فحيث كان مقتضى القاعدة وجوب الأداء، و مع عدمه فالقضاء فدلالة نصوص المقام على عدم وجوب القضاء مع عدم الأداء لا يستلزم عدم وجوب الأداء، بل يمكن وجوبه واقعا و إن لم يجب القضاء بفوته إرفاقا بالمرأة. فيتعين البناء على ذلك، عملا بالقاعدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٨

...

بل التعبير بالتضييع و التفريط في حديثي الفضل و أبي عبيدة ظاهر في المفروغية عن وجوب الأداء. كما لعله المناسب للأمر بقضاء الركعة من المغرب في حديث أبي الورد، فإنه و إن أمكن أن يكون وجوب إتمام المغرب لمجرد الشروع فيها و إن لم يكن واجبا إلا أن الأنسب تفرعه على وجوبها بعد اختصاص السقوط بقضاء الصلاة التامة.

بل قد يدعى انصراف نصوص سقوط القضاء إلى صورة عدم التفريط بالأداء، لعدم المنجز لوجوب المبادرة، و قصورها عن صورة تنجزه للعلم بتعجيل الحيض أو مثير لاحتماله، بل يرجع فيها للقاعدة المقتضية لوجوب الاحتياط فتأمل جيدا.

الخامس: قال في العروة الوثقى: «إذا شكت في سعة الوقت و عدمها وجبت المبادرة»

و أقره على ذلك جملة من المحشين. و قد يوجه بوجوب الاحتياط مع الشك في القدرة. و يشكل بأنه يقصر عما لو كان التعذر رافعا

للملاك كما في المقام، لما سبق من رافعية الحيض له.

و أما الاستدلال باستصحاب عدم الحيض بناء على جريان الاستصحاب في الأمر الاستقبالي، فهو مختص بما إذا كان الشك في مقدار الوقت، دون ما إذا علم مقداره و شك في كفايته للصلاة، لاختصاص الاستصحاب بالشك في الامتداد و الاستمرار، على ما أوضحناه في مبحث مجهولي التاريخ. و قد نبه لما ذكرنا سيدنا المصنف قدس سره.

السادس: ذكر في مبحث المواقيت من القواعد استحباب القضاء لو قصر الوقت عن الطهارة و الصلاة التامة،

و ذكر في كشف اللثام أنه لم يجده في غيره. و ما في مفتاح الكرامة من نسبته لجامع المقاصد في غير محله، إذ لم يذكره إلا في شرح مراد العلامة.

و كيف كان، فقد يوجه بإطلاق حديثي ابن الحجاج و يونس بعد حملهما على أصل مشروعية القضاء دون خصوص الوجوب، جمعا بين الأدلة.

و يشكل بأن ذلك قد يتجه لو بنى على العمل بما تضمن عدم القضاء مع الحيض بعد خروج الوقت الفضيلي، كما تقدم احتمالاه، أما بناء على عدم العمل به، فإن بنى على عموم الحديثين لما إذا لم يسع الوقت الصلاة لزم البناء على ظاهرهما، و هو الوجوب،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٠٩

...

و الخروج به عن القاعدة، كما ذهب إليه في الجملة المرتضى و الإسكافي، و إن بنى على انصرافهما إلى ما تقتضيه القاعدة من سعة الوقت للصلاة لم يبق وجه للاستحباب.

إلا- أن يبتنى على قاعدة التسامح في أدلة السنن بناء على شمولها لفتوى الفقيه، أو يريد الاحتياط الاستحبابي خروجاً عن شبهة الخلاف. لكن لازمه الاقتصار فيه على مورد الخلاف، و هو ما إذا وسع الوقت أكثر الصلاة.

المسألة الثانية: إذا طهرت من الحيض أثناء الوقت فالكلام يقع في أمور.

الأول: إذا لم يسع الوقت الطهارة و ركعة من الصلاة لم يجب عليها الأداء، فضلا عن القضاء،

كما صرح به غير واحد، بل ظاهر التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و كشف اللثام الإجماع عليه. و يقتضيه- مضافاً إلى النصوص الآتية- القاعدة التي سبق ذكرها.

و ظاهر المعبر الميل إلى وجوب القضاء إذا أدركت من الوقت بقدر الغسل و الشروع في الصلاة و إن لم تتم ركعة. و الظاهر أنه لا يبتنى على اكتفائه في إدراك الوقت بما دون الركعة، حيث صرح باعتبار الركعة في مبحث المواقيت، فلا- وجه لرده بما يظهر من الخلاف و المختلف من الإجماع على عدم وجوب الأداء مع عدم إدراك الركعة، بل هو مبني- كما يظهر من كلامه- على استفادته من خصوص نصوص المقام.

و كأنه لإطلاق جملة منها، كمؤثق عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال:

إذا طهرت المرأة قبل غروب الشمس فلتصل الظهر و العصر، و إن طهرت من آخر الليل فلتصل المغرب و العشاء» «١»، و خبر منصور بن حازم عنه عليه السلام: «إذا طهرت الحائض قبل العصر صلت الظهر و العصر، فإن طهرت في آخر وقت العصر صلت العصر» «٢» و غيرهما.

لكن مقتضى إطلاقها الاكتفاء بإدراك شيء من الوقت و إن لم يكف مقدار الغسل، و لا وجه لحملها على خصوص ما يكفي الغسل

و الشروع فى الصلاة إلا أدلة المواقيت و النصوص الآتية و غيرهما مما سنشير إليه، و هى تقتضى لزوم إدراك الركعة.

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٠

...

نعم، فصل فى النهاية فى وجوب القضاء بين التوانى عن الغسل و عدمه ثم ذكر أن قضاء الظهرين يجب إذا طهرت قبل وقت العصر و يستحب إذا طهرت بعده، و أن قضاء العشاءين يجب إذا طهرت قبل نصف الليل و يستحب بعده، ثم قال: «و يلزمها قضاء الفجر إذا طهرت قبل طلوع الشمس على كل حال».

و قد يدعى ابتداء ما ذكره فى صلاة الفجر على العمل بإطلاق النصوص السابقة.

لكن لا يبعد كون مراده عدم التفصيل فى قضاء الفجر بالوجوب و الاستحباب - على نحو ما ذكره فى بقیة الصلوات - و أنه ليس إلا واجبا و إن كان مشروطا بما إذا وسع الوقت الطهارة، على ما ذكره فى صدر كلامه. و إلا فالنصوص المذكورة واردة فى الظهرين و العشاءين، دون صلاة الفجر، فلا وجه للعمل بإطلاقها فى خصوص صلاة الفجر.

مع أنها لا تنهض بالإطلاق المذكور، لظهورها فى إرادة المبادرة للصلاة أداء، لإدراك وقتها - و إن كان اضطراريا - فتكون محكومة لأدلة الأوقات، و منها ما تضمن توقف إدراكه على إدراك الركعة، و محمولة على ما إذا وسع الوقت الطهارة مع ذلك، لامتناع التكليف بالصلاة مع العجز عنها، و للنصوص الآتية.

و إن غض النظر عن ذلك و ادعى ظهورها فى بيان الأمر بالصلوات المذكورة فيها مطلقا و إن كان قضاء لعدم إدراك وقتها، من دون نظر إلى وقت الإتيان بها لزم الخروج عن إطلاقها بما تضمن عدم وجوب القضاء لو لم يسع الوقت الغسل، كصحيح عبيد بن زرارة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: أيما امرأة طهرت و هى قادرة على أن تغتسل وقت صلاة ففرطت فيها حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها قضاء تلك الصلاة التى فرطت فيها، و إن رأت الطهر فى وقت صلاة فقامت فى تهيئته ذلك فجاز وقت صلاة و دخل وقت صلاة أخرى فليس عليها قضاء و تصلى الصلاة التى دخل وقتها» (١)، و صحيح أبى عبيدة عنه عليه السلام: «قال: إذا رأت المرأة الطهر و قد دخل عليها وقت الصلاة ثم أخرت الغسل حتى يدخل وقت صلاة أخرى كان عليها

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١١

...

قضاء تلك الصلاة التى فرطت فيها «... ١»، و قد تقدم تمامه فى المسألة الأولى، و موثق الحلبي عنه عليه السلام: «فى المرأة تقوم فى وقت الصلاة فلا تقضى طهرها حتى تفوتها الصلاة و يخرج الوقت أ تقضى الصلاة التى فاتتها؟ قال: إن كانت تواتت قضتها و إن كانت دائبة فى غسلها فلا تقضى» (٢).

فلا بد من حمل تلك النصوص على بيان الصلاة التى تقضى من دون نظر لشروط القضاء، أو على صورة إدراك الغسل. كما أنه حيث كان التعجيل بالغسل لأداء الصلاة فى وقتها، و كان صدق التفريط مع التوانى فيه لتفويت الصلاة الأدائية، كان الظاهر منها إرادة

سعة الوقت للغسل الذي تحصل معه الصلاة الأدائية، إما لوقوعها بتمامها في الوقت، أو لوقوع ركعة منها فيه، على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

و منه يظهر ضعف ما عن نهاية الأحكام من احتمال عدم اعتبار وقت للطهارة، بناء على عدم اختصاصها بوقت. فإنه - مع منافاته للنصوص السابقة - لا يناسب القاعدة المتقدمة، لوضوح أن تعذر الطهارة قبل الطهر من الحيض يستلزم كون تعذر الصلاة بعده لضيق الوقت عن الطهارة مستندا للحيض، وقد سبق أنها تقتضي سقوط القضاء حينئذ.

ثم أن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في صحيح عبيد: «فقامت في تهيئة ذلك» اعتبار سعة الوقت لمقدمات الغسل أيضا. كما أن مقتضى إطلاق قوله عليه السلام في موثق الحلبي:

«إن كانت توانت» ... أن المدار في الغسل على المتعارف الذي لا يصدق معه التواني عرفا، لا على المبادرة الحقيقية الدقيقة و بذلك يخرج عن مقتضى القاعدة المتقدمة من الاختصار في عدم وجوب القضاء على ضيق الوقت عن مطلق الغسل، و لو بالمبادرة الحقيقية الممكنة، دون مقدماته التي يمكن عادة تهيئتها قبل الطهر من الحيض.

كما أنه يستفاد من النصوص تبعا اعتبار سعة الوقت لما لا بد منه بين الاغتسال و الصلاة من لبس ثيابها و الانتقال لمصلاها و نحوهما بالوجه المتعارف، لظهورها في

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٢

...

الجرى على المتعارف، فلو لم يعتبر لزوم التنبيه عليه.

بل قد يستفاد منها و من ذكر التفريط في صحيح عبيد لزوم سعة الوقت لجميع الشروط من دون خصوصية للطهارة. و قد يجعل ذلك هو الوجه لاعتباره في الدروس و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و المدارك و محكي الموز و فوائد الشرائع و كشف الالتباس، بل احتمال في مفتاح الكرامة كون اقتصار جملة من الأصحاب على الطهارة جار مجرى المثال للتنبيه على اعتبار إدراك جميع الشروط أو محمول على الغالب من حصولها.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لأن الظاهر من النصوص إرادة تهيئة الغسل و التفريط به و التواني فيه، لا تهيئة الصلاة، ليعم جميع شروطها. و لم يظهر ممن بنى على التعميم لبقية الشروط استفادته منها، بل صرح بعضهم بأنه مقتضى القاعدة، لدعوى امتناع التكليف بما لا يطاق. و يظهر اندفاعه مما سبق من لزوم تهيئة المقدمات المفوتة قبل الوقت.

بل منع سيدنا المصنف قدس سره من كون المقام من صغريات المقدمات المفوتة، لفرض دخول الوقت قبل الطهر فيجب تهيئة المقدمات لفعليته و جوب ذيلها بعد فرض تحقق الطهر، و احتمال كون الطهر كالوقت شرطا للوجوب بعيد. لكن لم يتضح الوجه في استبعاده بعد ما سبق منا و اعترف به من رافعية الحيض للملاك، لملازمة ذلك لكون الطهر شرطا للوجوب، كما لا يخفى. فالعمدة ما ذكرنا.

هذا، و الظاهر وجوب القضاء لو وسع الوقت الغسل، إلا - أنه لا يمكن السعي للغسل، لقصور النصوص عنه، و حيث لا يستند تعذر الصلاة حينئذ للحيض وحده كان مقتضى القاعدة المتقدمة وجوب القضاء، و يأتي الكلام في وجوب التيمم حينئذ إن شاء الله تعالى.

بلا إشكال ظاهر، وهو المتيقن من معاهد إجماعاتهم و من النصوص الآتية، و يظهر مما يأتي في مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٣

...

إدراك الركعة المفروغة عنه، و إنما الكلام في أن المعيار في ذلك على الوقت الاختياري أو الاضطراري أو الفضيلي. فقد ذكر في التهذيب والاستبصار و المبسوط أن المرأة إذا طهرت بعد زوال الشمس قبل أن يمضي منه أربعة أقدام وجب عليها قضاء الظهرين معاً، و إن طهرت بعد ذلك إلى مغيب الشمس وجب عليها قضاء العصر و استحباب لها قضاء الظهر. و الظاهر أن ما تقدم من النهاية من استحباب قضاء الصلاتين إذا طهرت في وقت العصر راجع إلى ذلك، و لا ينافي وجوب قضاء العصر. و قد زاد على ذلك في الاستبصار و المبسوط و النهاية استحباب قضاء العشاءين لو طهرت بعد نصف الليل. و يناسبه ما عن الإصباح و المذهب من استحباب قضاء الظهرين إذا أدركت خمس ركعات قبل مغيب الشمس و العشاءين إذا أدركت أربعاً قبل الفجر. و لم يفصل في المبسوط في قضاء صلاة الفجر، بل أطلق وجوبه لو طهرت قبل طلوع الشمس بمقدار ركعة، بل تقدم من النهاية التصريح بالتعميم. فراجع.

و كيف كان، فیدل على عدم وجوب قضاء الظهر لو لم تدرك من وقتها الفضيلي ما يسعها مع الطهارة موثق يونس بن الفضل: «سألت أبا الحسن الأول عليه السلام قلت:

المرأة ترى الظهر قبل غروب الشمس كيف تصنع بالصلاة؟ قال: إذا رأت الظهر بعد ما يمضي من زوال الشمس أربعة أقدام فلا تصلي إلا العصر، لأن وقت الظهر دخل عليها و هي في الدم و خرج عنها الوقت و هي في الدم، فلم يجب عليها أن تصلي الظهر، و ما طرح الله عنها من الصلاة و هي في الدم أكثر» «... ١»، و قد تقدم تمامه في المسألة الأولى.

و موثق محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام: «قلت: المرأة ترى الظهر عند الظهر فتشتغل في شأنها حتى يدخل وقت العصر. قال: تصلي العصر وحدها، فإن ضيعت فعلها صلاتان» «... ٢»، و ما في ذيل موثق الحلبي المتقدم: «و عن أبيه قال: كانت المرأة

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٤

...

من أهلى [أهله. يب] تطهر من حيضها فتغتسل حتى يقول القائل: قد كادت الشمس تصفر بقدر أنك لو رأيت إنساناً يصلي العصر تلك الساعة قلت: قد أفرط. فكان يأمرها أن تصلي العصر» «١»، و صحيح معمر «٢»: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن الحائض تطهر عند العصر تصلي الأولى؟ قال: لا، إنما تصلي الصلاة التي تطهر عندها» «٣».

و بهذه النصوص ترفع اليد عن ظاهر ما تضمن قضاء الظهرين مع الظهر قبل مغيب الشمس، كموثق عبد الله بن سنان المتقدم في الأمر الأول و غيره، فتحمل على التفصيل المذكور الذي قد يناسبه خبر منصور بن حازم المتقدم، أو على الاستحباب، كما لعله الأظهر.

و أما حمل الثلاثة الأخيرة على الوقت المختص بالعصر وجوباً، و هو مقدار أربع ركعات قبل مغيب الشمس، كما يظهر من بعضهم. فهو بعيد جداً، بل لا يناسب ما في موثق ابن مسلم من فرض الظهر عند الظهر، و التعبير بدخول وقت العصر، لا بتضيقه، و ما في موثق الحلبي من فرض الظهر عند قرب الشمس من الاصفرار، و ما في صحيح معمر من السؤال عن صلاة الأولى الظاهر في المفروغة عن

سعة الوقت للصلاتين. فلا وجه لتكلف الحمل المذكور. ولا سيما مع كفاية موثق الفضل، لصراحته في المطلوب. و مثله دعوى: ابتناء هذه النصوص على اختصاص الظهر بالوقت المذكور وجوبا، الذي قد يظهر من بعض النصوص، و حيث يلزم رفع اليد عنه بنصوص اشتراك الصلاتين في الوقت الذي هو المعروف بين الأصحاب، فلا مجال للعمل بها

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٩.

(٢) رواه عن (معمر بن يحيى) الثقة في التهذيب بسنده عن محمد بن يحيى، و في الاستبصار بسنده عن الكليني، و هو الموجود في بعض نسخ الكافي و في بعض نسخه الأخرى: (معمر بن عمر) المجهول، و هو الموجود في الوسائل، و حيث تسقط نسختا الكافي بالمعارضة، و مثلها رواية الاستبصار، لأنها بمنزلتها قد تضمنت النقل عن الكليني، تبقى نسخة التهذيب حجة لعدم المعارض، و يكون الحديث صحيحا. (منه عفى عنه).

(٣) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٥

...

في قضاء الصلاة في المقام.

لاندفاعها: بعدم وضوح الملازمة بين الأمرين. و لا سيما مع التفكيك بينهما عند العامة، حيث كان المعروف بينهم اختصاص كل صلاة بوقتها، و المشهور عندهم وجوب قضاء الصلاتين في المقام، فتكون نصوص المقام مخالفة للمشهور بينهم، و نصوص الاختصاص موافقة لهم، و مع ظهور قوله عليه السلام في موثق الفضل: «و ما طرح الله عنها من الصلاة و هي في الدم أكثر» في كونه عليه السلام بصدد رفع استبعاد الحكم المذكور، المناسب لابتناؤه على مخالفة القاعدة، و لو كان مبتنيا على اختصاص الظهر بالوقت الأول لم يكن مخالفا للقاعدة.

و من هنا يشكل طرح هذه النصوص مع قوة دلالتها و كثرتها و اعتبار أسانيدها و عدم ظهور الإعراض الموهن لها بعد عمل من عرفت بها، معتصدا بظهور حال الكليني قدس سره في الاعتماد عليها، حيث اقتصر في الباب المناسب على حديثي الفضل بن يونس و معمر اللذين هما من نصوص المقام، و على حديثي أبي عبيدة و عبيد بن زرارة المتقدمين في الأمر الأول، و اللذين يسهل حملهما على ما يناسب نصوص المقام، و لم يذكر شيئا من نصوص قضاء الصلاتين معا التي تقدمت في الأمر الأول. كما هو ظاهر حال الصدوق في الفقيه و المقنع حيث أفتى بمضمون صحيح معمر.

و لا- سيما مع قرب كون منشأ ذهاب المشهور إلى وجوب قضاء الصلاتين استحكام القاعدة في مركزاتهم، خصوصا مع موافقتها للاحتياط، و اعتضادها بنصوص قضاء الصلاتين المرجحة بنظرهم على النصوص المتقدمة، لموافقتها للقاعدة، و لتخيل ابتناء النصوص المتقدمة على اختصاص كل صلاة بوقتها الفضيلي الذي هو خلاف المعروف من مذهب الإمامية، و حيث ظهر عدم تمامية ذلك لم يتجه الإعراض عن هذه النصوص.

هذا، و لو تم ذلك فالظاهر أنه يكفي في عدم وجوب صلاة الظهر الفراغ من الغسل من دون توان بعد مضي الأربعة أقدام و إن سبق الطهر من الدم على ذلك،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٦

...

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ١١٦

للتصريح بذلك في موثق محمد بن مسلم المؤيد أو المعتضد بما سبق فيمن طهرت في وقت صلاة فانشغلت بغسلها حتى خرج وقتها. و به ترفع اليد عن عموم المفهوم في موثق الفضل المقتضى لجوبها حينئذ.

ثم إن هذه النصوص مختصة بالظهر، و لم أعر على ما يقتضى التعميم لغيرها من الصلوات لو طهرت المرأة بعد خروج وقتها الفضيلي، و مقتضى القاعدة وجوب قضائها، كإطلاق النصوص المتقدمة، و ظاهر موثق الحلبي المتضمن الأمر بصلاة العصر قرب اصفرار الشمس، و الذى هو وقت المفراط فيها، و الذى لا يكون إلا بعد خروج الوقت الفضيلي لها.

و دعوى: أن النصوص المتقدمة فى الظهر قرينه على حمل الوقت فى صحيح عبيد و صدر موثق الحلبي المتقدمين على الوقت الفضيلي، فيكون مقتضى إطلاقهما العموم فى عدم القضاء مع الطهر بعده لغير الظهر.

مدفوعة بأن ذلك ليس بأولى من إبقاء الصحيح و الموثق على ظهورهما فى وقت الوجوب و تقيدهما بالنصوص المتقدمة فى الظهر. نعم، قد يستفاد من تعليل عدم قضاء الظهر فى موثق الفضل بن يونس بأن وقت الظهر دخل عليها و هى فى الدم و خرج عنها الوقت و هى فى الدم عدم خصوصية وقت الظهر الفضيلي فى ذلك، لأنه الأنسب بارتكازية التعليل، كما قد يشعر بذلك أيضا صحيح معمر، لأن السؤال فيه و إن اختلف بصلاة الظهر، إلا أن عدم الاكتفاء فى جوابه بنفى القضاء فيها حتى أضيف إليه قوله: «إنما تصلى الصلاة التى تطهر عندها» مشعر بعدم اختصاص الحكم عندها، بل يعم غيرها.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لإمكان اختلاف نحو التوقيت بالوقت الفضيلي باختلاف الصلوات و يكون لصلاة الظهر خصوصية فى كيفية التوقيت به تصحح نسبة الوقت إليها، دون غيرها.

مع أنه لو تم معارض بذيلى موثق الحلبي، لقوة ظهوره فى وجوب العصر فى مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٧

...

الوقت المذكور، لعدم اختصاص الاستحباب بها، و بظهور جملة من النصوص مما تقدم و غيره فى وجوب صلاة العشاءين مع الطهر بعد نصف الليل الذى لا يناسب استحباب قضائهما مع الطهر بعد خروج وقتها الفضيلي. و جعل ما تقدم قرينه على حمل جميع ذلك على الاستحباب صعب جدا. و لا سيما مع عدم ظهور قائل به، لظهور حال الشيخ و غيره فى الاختصاص بالظهر. و لا أقل من التوقف و الرجوع للقاعدة فى وجوب القضاء. فتأمل جيدا.

هذا، و ظاهر فتواهم بوجوب أو استحباب صلاة الظهرين إذا طهرت و فرغت من غسلها فى وقت العصر إرادتهم تقديم الطهر. و هو الذى يقتضيه ظاهر النصوص، لأن المفروغية عن وجوب الترتيب بين الصلاتين تقتضى انصرافها إليه حتى لو كان الأمر بالظهر استحبائيا.

لكن فى صحيح أبى همام عن أبى الحسن عليه السلام: «فى الحائض إذا اغتسلت فى وقت العصر تصلى العصر ثم تصلى الظهر» (١). و قد حملة فى الاستبصار على من فرطت فى الظهر حتى ضاق وقت العصر. و عن المنتقى أنه استحسنة، و احتمال الحمل على التقية.

و من الظاهر بعد الحمل المذكور، لأن ظاهر الاغتسال فى وقت العصر سعة الوقت لا تضيقه، بل فرض التفريط فى الظهر لا شاهد له فى النص، بل عدم التنبيه عليه و الاقتصار على بيان الغسل وقت العصر ظاهر فى عدمه. و أما الحمل على التقية فهو لا يناسب المنقول عن

العامة في المقام من تقديم الظهر.

و من هنا يشكل العمل بالصحيح، لأنه إن ابتنى على المشهور من وجوب الصلاتين مع إمكان أدائهما قبل مغيب الشمس فالظاهر عدم الإشكال في وجوب تقديم الظهر عندهم كما هو ظاهر النصوص المتقدمة الآمرة بالصلاتين. و إن ابتنى على ما سبق من استحباب قضاء الظهر مع الطهر في وقت لا يسع أداءها قبل مضي

(١) الوسائل باب: ٤٩ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٨

...

أربعة أقدام، فوجوب تأخيرها - كما هو ظاهر الصحيح - لا يخلو عن غرابة.

بل لا يمكن البناء عليه بعد ظهور بناء الأصحاب على تقديم الظهر، حيث يبعد جدا خطوهم في هذه المسألة التي يشيع الابتلاء بها بنحو تكون فتواهم على خلاف المجزى. و أما حملة على استحباب تأخير الظهر فهو إنما يناسب المبنى المذكور في فرض ضيق وقت العصر الفضيلي، و لا شاهد بحمله على ذلك. فهو غريب المضمون يرد علمه إلى قائله عليه السلام.

بقي الكلام في صلاة العشاءين مع الطهر قبل الفجر. و لا يخفى أن ظاهر جملة من النصوص وجوبهما كموثق عبد الله بن سنان المتقدم في الأمر الأول. فما تقدم من الشيخ وغيره من البناء على استحبابهما إن أريد به استحباب كل منهما، فالوجه فيه إن كان هو ما تقدم في الظهر، لدعوى استفادة العموم لغيرها، فمن الظاهر أنه لو تم فمقتضاه الاستحباب بخروج وقتها الفضيلي، مع أنه صرح في النهاية بوجوبهما إذا طهرت قبل نصف الليل.

و إن كان هو أدلة توقيت العشاءين بما قبل ذلك - كنصف الليل - لدعوى: أن مقتضاه عدم وجوب القضاء مع استيعاب الدم الوقت. ففيه - مع أن أدلة التوقيت بذلك معارضة بنصوص تقتضي امتداد الوقت للفجر، و لو لذوى الأعذار، و تمام الكلام في ذلك في مبحث المواقيت - أن التوقيت لا يمنع من وجوب القضاء مع استيعاب الدم الوقت، لا في الحيض و لا في غيره.

غاية الأمر أن مقتضى الأصل البراءة من وجوب القضاء، بل هو في الحيض مقتضى إطلاق ما تضمن عدم قضاء الحائض الصلاة، و من الظاهر أنهما لا ينهضان برفع اليد عن ظهور النصوص المتقدمة في الوجوب، بل هي تنهض بتقييد الإطلاق المذكور، و بالحكومة على أصالة البراءة.

و أشكل من ذلك ما لو أريد به استحباب الجمع بينهما مع وجوب العشاء الراجع لاستحباب المغرب فقط - نظير ما تقدم في الظهرين - كما يناسبه ما ذكره في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١١٩

...

المبسوط في مبحث المواقيت من أن من لحق من ذوى الأعذار مقدار ركعة أو أربع ركعات قبل الفجر وجب عليه صلاة العشاء، ثم قال: «و إذا لحق ما يصلى خمس ركعات صلى المغرب أيضا معها استحبابا، و إنما يلزمه وجوبا إذا لحق قبل نصف الليل بمقدار ما يصلى فيه أربع ركعات، و قبل أن يمضي مقدار ما يصلى ثلاث ركعات من المغرب».

وجه الإشكال: عدم ظهور وجه الفرق بين العشاءين مع اشتراكهما في خروج الوقت الفضيلي و الأدائي الاختياري، و في نصوص المقام و غيرها مما تضمن وجوبهما على من نسي أو نام و ذكر أو انتبه قبل الفجر «١»، و عدم فوت صلاة الليل حتى يطلع الفجر «٢».

و من هنا كان اللازم البناء على وجوب الصلاتين معا على من طهرت في الليل بنحو تدركهما فيه. و لعله لذا قال في الخلاف في مسائل الأوقات: «مسألة ١٤: إذا أدرك بمقدار ما يصلى فيه خمس ركعات قبل المغرب لزمته الصلاتان بلا خلاف، و إن لحق أقل من ذلك لم يلزمه الظهر عندنا. و كذلك القول في المغرب و العشاء الآخرة قبل طلوع الفجر». نعم، في كونهما أدائيتين أو قضائيتين كلام محله مبحث المواقيت. و ربما يأتي هناك ما ينفع في المقام. فلاحظ.

الثالث: ذكرنا عند الكلام في مفاد القاعدة أن مقتضاها عدم الاجتزاء في وجوب الصلاة

بإدراك مقدار من الوقت يسع الواجب الاضطرارى. و الظاهر عدم الإشكال فيه بالإضافة إلى الطهارة هنا، و إن سبق من كشف اللثام الاجتزاء بإدراك التيمم في المسألة الأولى، و سبق منا توجيهه على المختار من الاكتفاء في تلك المسألة بإدراك مقدار الصلاة دون شروطها، للفرق بين المسألتين بالنصوص المتقدمة في هذه المسألة، الصريحة في عدم وجوب الصلاة إذا خرج وقتها للانشغال بالغسل من دون

(١) الوسائل باب: ٦٢ من أبواب المواقيت حديث: ٣، ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب المواقيت حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٠

...

توان، و بأن القاعدة تقتضى اعتبار سعة الوقت للغسل كما سبق، بخلاف تلك المسألة.

و ما في العروة الوثقى من الاحتياط الاستحبابى بالتيمم في المقام ضعيف.

و لأجل القاعدة المذكورة يتجه عدم الاكتفاء بمقدار التيمم حتى لمن وظيفته التيمم من غير جهة ضيق الوقت، خلافا لما يظهر من العروة الوثقى هنا. و يتضح وجهه بملاحظة ما ذكرناه ردا لما سبق من جامع المقاصد في تلك المسألة. فتأمل.

كما أن مساق كلماتهم في المقام إرادة مقدار الواجب الاختيارى من سائر الجهات، لأن ذلك هو المنساق من النصوص المتقدمة، لظهورها في إرادة الصلاة المعهودة، بسبب عدم التنبيه فيها على إرادة ما دونها مع كونه مغفولا عنه. بل لعله أولى مما أشرنا إليه في الأمر الأول من ظهورها في لزوم سعة الوقت بالإضافة إلى بعض الشروط التى يتعارف صرف الوقت لها بين الغسل و الصلاة.

هذا، و قد صرح جمهور الأصحاب بالاجتزاء في إدراك الوقت في المقام بإدراك ركعة، بل ادعى الإجماع عليه في الخلاف و المدارك، و نفى الخلاف فيه في التذكرة. بل ظاهر جملة من عباراتهم في باب المواقيت المفروغية عن أن المقام من صغريات كبرى إدراك الوقت بإدراك ركعة التى ادعى الإجماع عليها فى كلماتهم، و وردت بها بعض النصوص.

و أما ما فى باب أحكام السهو من الفقيه من أن من فاتته الظهران ثم ذكر و قد بقى من الوقت قدر ما يصلى إحداهما بدأ بالعصر، و إن بقى منه قدر ما يصلى ست ركعات بدأ بالظهر، حيث قد يظهر منه لزوم إدراك ركعتين. فهو - مع خلوه عن الدليل - خلاف فى الكبرى المذكورة من دون خصوصية للمقام.

نعم، عن السرائر: أنها إذا طهرت قبل غروب الشمس فى وقت متسع لفعل الطهارة و الصلاتين وجب عليها أدؤهما، و فى الوسيلة: أنها إذا طهرت و توانت فى الاغتسال و الصلاة وجب عليها القضاء. و إن لم يمكنها ذلك لم يجب. و استظهر بعضهم منهما اعتبار إدراك تمام الصلاة فى الوقت، و عدم الاجتزاء بإدراك الركعة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢١

...

و لا يخلو عن إشكال، لأنهما بصدد بيان وجوب الصلاة مع اتساع الوقت لها و إمكانها فيه، لا بصدد تحديد الاتساع المحقق للإمكان، بل هو موكول للكلام فى الأوقات.

و كيف كان، فقد استدلوا على ذلك بما تسالموا عليه ظاهرا تبعا للنصوص «١» من أن من أدرك من الوقت ركعة فقد أدرك الوقت. و كأنه لدعوى: حكومته على ما تضمن عدم قضاء الحائض الصلاة بعد تنزيله - كما سبق - على الصلاة التى تتعذر فى وقتها بسبب الحيض، لأنه يحكم بتوسيع الوقت لما يساوى الركعة، فلا تتعذر الصلاة بسبب الحيض فى الفرض، ليسقط قضاؤها.

لكنه إنما يتم لو عم التنزيل المذكور حال الاختيار، حيث يستلزم تمامية ملاك الوقت بإدراك الركعة فتجب بعد عدم مانعية الحيض منها. أما إذا كان اضطراريا - كما لعله ظاهرهم - فيشكل بما تقدم من أن المتيقن من أدلة الأبدال الاضطرارية بدليتها فى مقام الأداء و الامتثال، دون مقام الجعل و الملا-ك، و حيث كان الحيض رافعا لملاك الصلاة المتعذرة فى وقتها بسببه، فلا تنهض أدلة التنزيل المذكور بإثبات قيام الصلاة المدرك بها ركعة من الوقت مقام الصلاة التى تتم فى الوقت فى واجديتها للملاك، ليجب أداؤها، فضلا عن قضاؤها.

و تحقيق أن التنزيل المذكور اختياري أو اضطراري موكول لمبحث الأوقات، كتحديد منتهى الركعة، و كالكلام فى كون الصلاة أدائية أو قضائية، و غير ذلك مما لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا، لعدم خصوصية الحيض فيه، و لأن الكلام فيه إنما يتجه بعد تحقيق الكبرى المذكورة.

هذا، و يظهر مما تقدم من فروع المسألة الأولى جريان بعضها فى هذه المسألة، فلا ينبغى إطالة الكلام فيها هنا. و إنما تقتصر على الكلام فيما فى التذكرة و المنتهى و محكى نهاية الأحكام من استحباب القضاء لو طهرت قبل خروج الوقت بمقدار لا يسع الركعة، و حكاها فى مفتاح الكرامة عن التهذيب و الاستبصار و النهاية، و لم أجد فيها

(١) راجع الوسائل باب: ٣٠ من أبواب المواقيت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٢

(مسألة ٢١): الظاهر أنها تصح طهارتها من الحدث الأكبر غير الحيض، فإذا كانت جنباً و اغتسلت عن الجنابة صح (١).

إلا ما تقدم من استحباب قضاء الظهر لو طهرت قبل مغيب الشمس و العشاءين إذا طهرت قبل طلوع الفجر. و الظاهر أنه يختص بإمكان إدراك أداء الصلاة قبل مغيب الشمس أو طلوع الفجر، كحكمه بوجوب صلاة العصر إذا طهرت قبل مغيب الشمس.

و كيف كان، فقد استدل له فى مفتاح الكرامة بإطلاق ما تضمن الأمر بصلاة الظهرين إذا طهرت قبل مغيب الشمس و العشاءين قبل طلوع الفجر، كموثق عبد الله بن سنان و غيره مما تقدم فى الأمر الأول.

و يشكل بأنه إن بنى على اختصاص النصوص المذكورة - انصرافاً أو بقرينة خارجية - بصورة إدراك الصلاة فى الوقت فلا مجال لاستفادة استحباب القضاء منها مع عدم الإدراك، و إن بنى على عمومها لصورة عدم الإدراك لزم البناء على وجوب القضاء، خروجاً عن مقتضى القاعدة المتقدمة، لا استحبابه.

و دعوى: أنه إنما يبنى على عدم الوجوب مع عدم الإدراك للنصوص النافية للقضاء لو انشغلت بالغسل من دون توان حتى خرج الوقت. مدفوعة بأن تلك النصوص كما تصلح للقرينة على حمل هذه النصوص على الاستحباب فى صورة عدم الإدراك تصلح

للقريئة على حملها على صورة الإدراك، بل لعل الثاني أقرب.

[مسألة ٢١ غسل الحائض من الحدث الأكبر]

(١) كما هو ظاهر التهذيب والاستبصار. لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن المرأة يواقعها زوجها ثم تحيض قبل أن تغتسل. قال: إن شاءت أن تغتسل فعلت، وإن لم تفعل فليس عليها شيء، فإذا طهرت اغتسلت غسلا واحدا للحيض والجنابة» (١). مضافا إلى إطلاق أدلة الأغسال المقتضية لرافعتها لأحداثها مطلقا وإن اجتمعت مع غيرها من دون أن يرتفع بالغسل - كما في المقام - ولذا كان ظاهرهم

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٣

...

المفروغية عنه مع عدم تداخل الأغسال الذي قال به بعضهم في بعض الموارد. ومنه يظهر عموم المشروعية لغسل غير الجنابة. بل يظهر من التهذيب والاستبصار قوة احتمال استحباب غسل الجنابة لها، لموثق سماعة عن أبي عبد الله و أبي الحسن عليهما السلام: «قالا: في الرجل يجامع المرأة فتحيض قبل أن تغتسل من الجنابة. قال: غسل الجنابة عليها واجب» (١)، بدعوى: أنه بعد تعذر حمله على الوجوب للنصوص الكثيرة الدالة على الاجتزاء بغسل واحد (٢) يحمل على الاستحباب. نعم، احتمل أيضا حمله على بيان كيفية الغسل الواجب عليها وأنه كغسل الجنابة، أو على أجزاء غسل الجنابة بعد الطهر من الحيض عن غسله. كما يحتمل حمله على بقاء حدث الجنابة وعدم اندكاكه بالحيض، وأن زواله مشروط بالغسل وإن لم يستحب التعجيل به.

لكن الحمل على الاستحباب أقرب، خصوصا من الحملين الأولين.

ولا سيما مع اعتضاده بإطلاق الأمر بالطهارة، الذي يقرب ارتكازا حمله على استحباب الطهارة من كل حدث بنحو الانحلال، لا خصوص الطهارة من جميع الأحداث بنحو المجموعية. ولذا لا يظن منهم التوقف في ذلك في غير الحائض مع عدم تداخل الأغسال الذي قال به بعضهم في بعض الموارد، فيتعين البناء عليه في الحائض بعد ثبوت مشروعية غسل الجنابة لها، لما تقدم، ومن هنا كان الاستحباب قريبا جدا.

هذا، وقد صرح في التذكرة ومحكى المنتهى والتحرير بأنه لا يصح لها الغسل للجنابة قبل انقطاع الدم، وقد يرجع إليه ما في المبسوط والسرائر من أنها لا يصح منها الغسل والوضوء على وجه يرفعان الحدث، وما في النافع والمعتبر من أنه لا يرتفع لها حدث، مدعيا عليه في الثاني الإجماع، بل قد يرجع إليه ما في الشرائع والقواعد

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٨.

(٢) راجع الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة وغيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٤

...

من أنها لو تطهرت لم يرتفع حدثها، و في المدارك أنه مجمع عليه بين الأصحاب، و في الدروس أنه لا يرتفع حدثها بوضوء و لا غسل، بل نسه في الجواهر إلى ظاهر جملة من الأصحاب ظهوراً يكاد يكون كالصريح من بعضهم، بل استظهر الاتفاق عليه. بل عن المنتهى دعوى الإجماع صريحا عليه.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لقرب كون مراد جمع منهم استمرار حدثها باستمرار الحيض و أنها لا تخلو عنه بالغسل أو الوضوء، من دون نظر إلى غير حدث الحيض.

و لعله الظاهر مما تقدم من الشرائع و القواعد و الدروس، بل قد يحمل عليه بعض ما تقدم من غيرها. و من هنا لا مجال للاستدلال بالإجماع المدعى في كلام من تقدم من قرب ابتناء دعواه على ارادة ذلك و من هنا لا مجال للتعويل عليه بعد ما سبق من التهذيب و الاستبصار. و مثله الاستدلال عليه بما في المعتبر من أن الطهارة ضد الحيض، فلا تتحقق مع وجوده. لوضوح أنه إنما يكون وجهاً لاستمرار حدثها حال الحيض، لا لعدم ارتفاع غير حدث الحيض عنها.

نعم، قد يستدل عليه بصحيح الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن المرأة يجامعها زوجها فتحيض و هي في المغتسل تغتسل أو لا تغتسل؟ قال: قد جاءها ما يفسد الصلاة فلا تغتسل» (١). لكن يقرب وروده لبيان دفع توهم وجوب غسل الجنابة، بل ذلك هو المناسب للتعليل. و لا أقل من حمله على ذلك بقرينه ما سبق.

و أضعف منه الاستدلال بحديث سعيد بن يسار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام:

المرأة ترى الدم و هي جنب أ تغتسل عن الجنابة أو غسل الجنابة و الحيض واحد؟ فقال:

قد أتاها ما هو أعظم من ذلك» (٢).

لوضوح أنه لم يتضمن النهي عن الغسل، و التعليل فيه إنما ينهض ببيان عدم وجوب التعجيل به. و مثله الاستدلال بصحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «سألته

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٥

...

عن المرأة تحيض و هي جنب هل عليها غسل الجنابة؟ قال: غسل الجنابة و الحيض واحد» (١)، و في موثق أبي بصير: «تجعله غسلاً واحداً» (٢).

لاندفاعه باحتمال كون المقصود بهما بيان تداخل الغسلين بعد الطهر من الحيض، للمفروغية عن عدم وجوب التعجيل به قبله، من دون أن يتضمن الردع عن التعجيل به، كما هو ظاهر موثق حجاج الخشاب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام: عن رجل وقع على امرأته فطمثت بعد ما فرغ أ تجعله غسلاً واحداً إذا طهرت أو تغتسل مرتين؟ قال: تجعله غسلاً واحداً عند طهرها» (٣).

و بالجملة: هذه النصوص بين ما هو ظاهر أو محمول على عدم وجوب التعجيل بغسل الجنابة، و ما هو ظاهراً او محتمل لبيان التداخل في فرض تأخيرها إلى الطهر من الحيض، فلا مجال للخروج بها عن إطلاقات الأغسال، فضلاً عن موثقي عمار و سماعة. و أضعف من ذلك الاستدلال بصحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تطهر يوم الجمعة و تذكر الله. قال: أما الطهر فلا، و لكنها توضعاً في وقت الصلاة ثم تستقبل القبلة و تذكر الله» (٤).

لاندفاعه بأنه إن ابتنى على دعوى ظهوره في عدم مشروعية الغسل لها. فهو مختص - لو تم - بغسل الجمعة، ولا مجال للتعدى لغيره، خصوصاً مع صراحة ما يأتي في مشروعية غسل الإحرام لها. وإن ابتنى على ظهوره في عدم مطهرية الغسل لها فالظاهر منه عدم مطهريته لها من حدث الحيض، لا من مطلق الحدث، ليدل في نفسه على عدم مشروعية غسل الجنابة لها، فضلاً عن أن يرفع به اليد عن الموثقين.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٦

و تصح منها الأغسال المندوبة حينئذ (١)،

(١) كما صرح به في السرائر والمعتبر وغيرهما، وقد يستفاد مما تقدم من المبسوط من تقييد الغسل الممنوع منه بما إذا كان على وجه يرفع الحدث، بل في الجواهر أنه لا ينبغي الإشكال فيه. لاطلاقات أدلتها. معتضدة بخصوص النصوص المتضمنة الأمر بغسلها للإحرام، كصحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحائض تحرم و هي حائض. قال:

نعم. تغتسل و تحتشى و تصنع كما تصنع المحرمة و لا تصلي» (١) و غيره. فما قد يظهر من المبسوط من عدم مشروعية غسل الإحرام لها، حيث ذكر بدله وضوء الصلاة - وهو المحكى عن ظاهر الخلاف - في غير محله. و أشكل منه ما في الاقتصاد من أنها تؤخر الصلاة و الغسل.

نعم، قد يستفاد من صحيح محمد بن مسلم المتقدم عدم مشروعية غسل الجمعة لها. و حمله على مجرد عدم مطهرية الغسل لها مع مشروعيتها في نفسه بعيد. كحمله على أن الوضوء لا يوجب لها الطهارة - كما احتمله سيدنا المصنف قدس سره - لأن خصوصية يوم الجمعة في السؤال تناسب كون المراد بالطهر غسله، دون الوضوء الذي لا يختص به، كما هو المناسب للأمر بعد ذلك بالوضوء.

نعم، قد يحمل على بيان أن وظيفة الغسل المستحب لا تؤدي أو لا تتوقف على غسله، بل على الوضوء، من دون أن ينافي استحباب الغسل في نفسه.

هذا، و لو تمت دلالته على عدم مشروعية غسل الجمعة لها فلا مجال للتعدى منه لغيره من الأغسال المندوبة و الخروج به فيها عما عرفت من الإطلاق. و لا سيما مع ورود نصوص مشروعية غسل الإحرام لها.

نعم، يشكل التمسك بإطلاق أدلة الأغسال المستحبة لبعض الغايات - كدخول

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الإحرام حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٧

و كذلك الوضوء (١)، (مسألة ٢٢): يستحب لها (٢)

مكة - بناء على انتقاضها بالحدث الأصغر أو الأكبر، لنظير ما يأتي في الوضوء.

[مسألة ٢٢: استحباب الوضوء والذكر للحائض]

إشارة

(١) حيث لا إشكال في مشروعيتها لها للذكر المستحب، كما سيأتي. و أما مشروعيتها لها في سائر موارد استحبابه لغيرها - كالوضوء للنوم ونحوه - فلا يخلو عن إشكال، لظهور أدلته في استحبابه بلحاظ ترتب الطهارة من الحدث الأصغر عليه، ولذا لا يكفي لو انتقض، ولا مجال لذلك في الحائض، لاستمرار حدثها وناقضيته للوضوء. ومجرد مشروعيته لتخفيف الحدث عند أداء وظيفة الذكر - كما يأتي - لا يستلزم مشروعيتها في الموارد المذكورة لتخفيفه بعد قصور أدلة مشروعيتها فيها عن ذلك.

نعم، في صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: تتوضأ المرأة الحائض إذا أرادت أن تأكل، وإذا كان وقت الصلاة توضأت واستقبلت القبلة وهلت وكبرت وتلى القرآن وذكرت الله عز وجل» (١). و ظاهره استحباب الوضوء للأكل. وحمله على غسل اليدين، كما تقدم في الوضوء المستحب لكل أحد قبل الأكل وبعده - في ذيل الكلام في نواقض الوضوء - لا يناسب السياق، فلا يبعد البناء على خصوصيتها في استحباب الوضوء لها قبل الأكل.

(٢) هذا الحكم في الجملة من متفردات أصحابنا، كما عن الذكرى. وذكر ذلك في الخلاف والروض أيضا بعد التصريح بأنه استحبابي، مدعيا عليه في الخلاف إجماع أصحابنا. لكن نسب القول بالاستحباب للأكثر في كشف اللثام وللمشهور في المختلف وجامع المقاصد والحدائق وغيرها. ونسب القول بالوجوب لرسالة علي بن بابويه،

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٨

...

و به عبر ولده في الفقيه، وفي الهداية في بيان أحكام الحيض: «قال الصادق عليه السلام: يجب على المرأة إذا حاضت أن تتوضأ عند كل صلاة وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله مقدار صلاتها كل يوم» (١)، كما قد ينسب للكليني، حيث جعل نصوص المسألة في باب ما يجب على الحائض في أوقات الصلاة، وتحمله عبارة النهاية، حيث قال: «فإذا حاضت المرأة فيجب عليها أن تعتزل الصلاة وتفطر الصوم، وتتوضأ عند كل صلاة وتحتشى»...،

و إن أمكن حمله على الاستثناف، وإليه مال في الحدائق وعن الأردبيلي أنه قواه.

كل ذلك لظاهر النصوص، كصحيح معاوية المتقدم وصحيح زرارة عن أبي جعفر [أبي عبد الله. خ ل] عليه السلام: «قال: إذا كانت المرأة طامثا فلا تحل لها الصلاة، وعليها أن تتوضأ وضوء الصلاة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر فتذكر الله عز وجل وتسبحه وتهلله وتحمده كمقدار صلاتها ثم تفرغ لحاجتها» (٢)، وغيره، خصوصا مرسل الهداية المتقدم ونحوه الرضوي (٣): «و يجب عليها عند حضور كل صلاة أن تتوضأ وضوء الصلاة وتجلس مستقبل القبلة وتذكر الله بمقدار صلاتها كل يوم».

لكن في المدارك: أن مقتضى الجمع بين النصوص البناء على الاستحباب، لما في صحيح زيد الشحام: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: ينبغي للحائض أن تتوضأ عند وقت كل صلاة ثم تستقبل القبلة وتذكر الله مقدار ما كانت تصلي» (٤) بدعوى: ظهور: «لا ينبغي» في الاستحباب، وهو الظاهر من جامع المقاصد.

لكنه كما ترى، فإنه لو تم فظهور النصوص المتقدمة في الوجوب أقوى منه و تنزله عليها أقرب عرفا. فالعمدة في البناء على الاستحباب أن عموم الابتلاء بالحكم مانع من خفائه لو كان وجوبيا. ولا سيما مع اعتضاده بصحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: و كن نساء

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الحيض حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٢٩

التحشى (١) و الوضوء (٢) وقت كل صلاة واجبة (٣)

النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يقضين الصلاة إذا حضن، و لكن يتحشين حين يدخل وقت الصلاة و يتوضين ثم يجلسن قريبا من المسجد فيذكرن الله عز و جل «١»، و بما عن دعائم الإسلام عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: «إنا نأمر نساءنا الحيض أن يتوضأن عند وقت كل صلاة فيسبغن الوضوء و يحتشين بخرق ثم يستقبلن القبلة من غير أن يفرضن صلاة فيسبحن و يكبرن و يهللن و لا يقربن مسجدا و لا يقرأن قرآنا» «... ٢».

لظهورهما في أن ذلك مما يؤمر به خواص النساء و ليس حكما عاما شايعا بين المسلمين. و لا- بد مع ذلك من حمل النصوص المتقدمة على الاستحباب. بل لا يبعد لأجله كونه مراد الصدوقين و الكليني من الوجوب، لشيوع ذلك في كلام القدماء.

(١) كما تقدم من النهاية. و يقتضيه صحيح الحلبي و خبر الدعائم المتقدمان.

(٢) لم يذكره في الدروس مقدمة للذكر المستحب. و لم يتضح الوجه فيه بعد ظهور النصوص و الفتاوى في عدم تأدى الوظيفة بدونه. و مثله ما يظهر من الوسيلة من استحباب كل من الأمرين من دون ارتباطية بينهما.

(٣) كما في العروة الوثقى و قد يستفاد من إطلاق أو عموم كلام الأصحاب، و منه معقد إجماع الخلاف.

و يقتضيه عموم صحيح زارة المتقدم و إطلاق غيره. و إن كان من القريب انصرافها إلى اليومية الموقته بالخصوصيات الزمانية من أجزاء اليوم و الليل، لانصراف التعبير بالوقت و بدخوله في النصوص إليها، دون خصوصية الحوادث، كالكسوف و الخسوف و نحوهما. و أما العموم للصلوات المستحبة فلا يظن احتماله من أحد.

هذا، و لا يبعد كون المراد من وقت الصلاة هو الوقت الفضيلي، لتعارف

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٠

و الجلوس (١) في مكان طاهر (٢)

الصلاة فيه في عصر صدور النصوص. و لظهور نسبته لكل صلاة في عدم اشتراك صلاتين في وقت واحد.

نعم، لا يبعد كون خصوصيته فضيلية في هذه الوظيفة، كما في الصلاة التي هي بدل عنها، فلو لم تأت بها في الوقت الفضيلي شرعت

فى غيره من الوقت الأدائى.

لكن لا- بنحو يقتضى جمع الصلاتين بوضوء واحد، لخروجه عن المتيقن من العفو عن الحدث المستمر بسبب الحيض بعد ظهور النصوص فى اختصاص كل صلاة بوضوئها. كما لا يبعد لأجل ذلك لزوم تعقيب الصلاة بالوضوء بالنحو المتعارف و عدم الفصل بينهما.

(١) كما صرح به جمهور الأصحاب، و منه معقد إجماع الخلاف، و لعله المراد من إطلاق المعتبر و المنتهى و محكى تخليص التلخيص، حيث نسب فى الأولين ذلك للشيخ الذى صرح بالجلوس، كما أشير فيهما للخلاف فى تعيين المصلى مكانا للجلوس، و استدل فى الثانى بصحیح زرارة و الشحام مع تضمن الأول له.

و كيف كان، فحيث ذكر فى بعض النصوص و أهمل فى بعضها كان مقتضى الجمع بينها البناء على أفضلية الجلوس، لأن ذلك هو مقتضى الجمع بين المطلق و المقيد فى المستحبات. و أما حمل ما تضمن الجلوس على مجرد الاجتزاء به لأنه الأسهل فبعيد.

(٢) كما تضمنه صحيح زرارة، و يجمع بينه و بين إطلاق غيره بالحمل على الأفضلية. بل قد يدعى أن توظيف هذا الذكر بدل الصلاة يناسب كونه مثلها فى اعتبار تجنب النجاسة الخبيثة، و مرجعه إلى لزوم عدم نجاسة المكان بنجاسة متعديّة، فيكون ذلك هو المراد من النصوص المطلقة، و عليه ينزل اعتبار طهارة المكان فى الصحيح. لكنه لا يخلو عن إشكال.

هذا، و قد قيد بالجلوس فى المصلى فى النهاية و المبسوط و الخلاف و الوسيلة و النافع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعة و محكى الجامع و الإصباح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣١

مستقبله القبلة (١)

و المذهب و نهاية الأحكام و التحرير و البيان، بل هو داخل فى معقد الإجماع المدعى فى الخلاف، و إليه يرجع ما فى السرائر و المراسم من الجلوس فى محرابها.

نعم، فى الروض و الروضة أنه يختص بما إذا كان لها مكان معد للصلاة، و إلا فحيث شاءت. و قد يظهر من الروض أن ذلك من قيد بالمصلى، و فى المقنعة: أنها تجلس ناحية من مصلاها. لكن لم يتضح الوجه فى جميع ذلك بعد خلو النصوص عنه، و لذا اختار عدم التقيد بذلك فى المعتبر و المنتهى وفاقا لإطلاق جماعة.

اللهم إلا أن يستفاد مما فى صحيح الحلبي المتقدم من أنهم يجلسن قريبا من المسجد كون المطلوب الأولى هو الجلوس فى المصلى، و أن تعذر ذلك إذا كان المصلى مسجدا أوجب التنزل للمكان القريب منه، لأنه كالميسور منه.

و أما ما احتمله سيدنا المصنف قدس سرّه من كون المراد بالمسجد فيه المصلى، فيناسب ما تقدم من المقنعة- بناء على ان المراد به القرب من المصلى لا- مكان منه- فهو بعيد جدا لأن خفاء الوجه فى امتناعها من الجلوس فى المصلى يؤكد ظهوره فى المسجد المعهود المفروغ عن حرمة الجلوس فيه. و من ثم كان ما ذكرناه أقرب. مع اعتضاده ما فى الخلاف من دعوى إجماع الفرق و أخبارهم. و إن كان فى نهوض ذلك بالاستدلال إشكال. على أنه لو تم فهو لا ينهض بتقيد إطلاق بقية النصوص، لما سبق من الجمع بين المطلق و المقيد فى المستحبات يقتضى اختلاف مرتبة الفضل.

(١) كما فى الفقيه و المسالك و ظاهر الروض و عن الإصباح و النفلية. و قد يحمل عليه إطلاق غيرهم، لاستدلالهم ببعض النصوص الذى تضمنته، و لا سيما من اعتبر الجلوس فى المصلى، لظهور حاله فى إرادة التشبه بحال الصلاة.

و كيف كان، فيقتضيه صحاح محمد بن مسلم و معاوية بن عمار و زيد الشحام و مرسل الهداية و خبر الدعائم و الرضوى. و قد ينزل عليه إطلاق غيرها، حيث لا يبعد كون الجمع بينها بالتقيد لمناسبتها لإرادة التشبه بحال الصلاة أقرب من الجمع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٢
 ذاكراً لله تعالى (١). و الأولى لها اختيار التسيحات الأربع (٢).

باختلاف مراتب الفضل. فتأمل.

(١) كذا أطلق جملة من الأصحاب. و هو معقد الشهرة في المختلف و جامع المقاصد و كشف اللثام و الحقائق، و الإجماع في الخلاف. و يقتضيه إطلاق صحيحى محمد بن مسلم و زيد الشحام و مرسل الهداية و الرضوى و ظاهر صحيح الحلبي. و أما ذكر التهليل في صحيحى معاوية بن عمار و زرارة و التكبير في الأول و التسيح و التحميد في الثانى. فلا يبعد ظهوره في عدم خصوصيتها، بل مجرد كونها من أفراد الذكر لذكره معها فيهما. و لعل ذلك هو المراد من الاقتصار عليها في خبر الدعائم. كما أنه لا يبعد ذلك في تلاوة القرآن التى تضمنها صحيح معاوية بن عمار، إذ من البعيد جداً إهمالها في النصوص الأخرى لو كان لها خصوصية في الاستحباب، خصوصاً صحيح الحلبي المتضمن ما تفعله نساء النبى صلى الله عليه و آله و سلم حيث يبعد جداً تركهن لها مع أوليتها أو إهماله عليه السلام لبيانها مع فعلهن لها. نعم، الظاهر أن الصحيح المذكور صالح لتقييد ما تضمن كراهة قراءة الحائض القرآن بغير المورد، لأنه أقرب من حمله على مجرد بيان تأدى الوظيفة بها مع كراهتها.

و لا ينهض خبر الدعائم بمعارضته. كما لا يخفى. و إن كان مجموع ذلك صالحاً للبناء على أولوية الذكر منها. هذا، و فى المقنعة: «فتحمد الله و تكبره و تهلله و تسبحه» و اقتصر فى المراسم على التسيح، و عن النفلية أنها تجلس مسبحة بالأربع مستغفرة مصلياً على النبى صلى الله عليه و آله و سلم. و كأن مرادهم مجرد التمثيل بما هو من أفراد الذكر من دون خصوصية للمذكورات، كما يناسبه ما عن البيان: «و ليكن الذكر تسيحاً و تهليلاً و تحميداً و شبهه». و إلا كان ما ذكره خالياً عن الوجه. (٢) كما فى العروة الوثقى. و كأنه لاشتمالها على ما تضمنته النصوص مع خصوصية الترتيب الخاص المشروع، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره. و أما عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٣

...

تضمنه تلاوة القرآن فهو لا ينافى ذلك بعد ما سبق من أن الظاهر كون الذكر أولى منها. نعم، عن القطب الراوندى فى لب الباب: «و فى الخبر: إذا استغفرت الحائض وقت الصلاة سبعين مرة كتب الله لها ألف ركعة و غفر لها سبعين ذنباً و رفع لها سبعين درجة و أعطاها سبعين نورا، و كتب لها بكل عرق فى جسدها حبة و عمرة» (١). و الأولى أداء الوظيفة بما يشتمل على ذلك.

هذا، و قد صرح الأصحاب بكون الذكر بقدر الصلاة، كما تضمنه صحيحاً زرارة و زيد الشحام و مرسل الهداية و الرضوى، و هو المنصرف من إطلاق غيرها، لمناسبته لبديهة هذه الوظيفة عن الصلاة، حيث يبعد معه الاكتفاء بصرف الوجود جداً. و لا أقل من كونه موجبا لأولوية الجمع بالتقييد من الجمع باختلاف مراتب الفضل. فلاحظ.

بقى فى المقام أمور..

الأول: قال فى التذكرة: «و لا يرفع هذا الوضوء حدثاً و لا يبسح ما شرطه الطهارة»

و نحوه عن التحرير و نهاية الأحكام و قريب منه فى المنتهى.

و يشكل بأن إطلاق الوضوء ينصرف إلى الطبيعة المعهودة المطهرة. و مجرد استمرار حدثها- و لذا لا يباح به ما شرطه الطهارة- لا ينافيه، لإمكان تخفيف الحدث به و حصول مرتبة من الطهارة، كما فى وضوء المسلوس. و هو المناسب لكون غايته الذكر المشروع بدلا عن الصلاة.

و أشكل من ذلك ما رتب عليه فى المنتهى من أنها لو توضأت بتخيل أنها حائض فبانت طاهرا لم يترتب عليه الطهارة، لأنها لم تنو طهارة فلم يقع.

إذ فيه: أنه يبنى - مع ذلك - على اعتبار نية الطهارة فى صحة الوضوء، و قد تقدم فى مبحث نية الوضوء أنه لا- يعتبر فيه إلا نيته و التقرب به، و هما حاصلان فى المقام.

نعم، لو لم يكن المشروع فى حق الحائض وضوءا، بل شبيها بالوضوء تعين عدم

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٩ من أبواب أحكام الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٤

...

الاجتزاء به بعد فرض عدم نية الوضوء به. لكن لا مجال لتنزيل نصوص المقام عليه.

و مما ذكرنا يظهر أنه لا بد فى أداء الذكر الموظف به من عدم تخلل أحد نواقض الوضوء بينهما، لإطلاق دليل ناقضيتها. و ما فى التذكرة من الإشكال فيه فى غير محله.

بل لو فرض عدم كونه وضوءا حقيقة لم يبعد ظهور نصوصه فى ترتب أحكام الوضوء عليه، و منها الانتقاض بالنواقض المذكورة. و على ما ذكرنا يبنى ما أشرنا إليه آنفا من قرب لزوم تعقيب الوضوء بالذكر و عدم الفصل المعتد به بينهما لأن ارتكاز كون الغرض منه تخفيف الحدث، و تجدد الحدث باستمرار الحيض المقتضى لانتقاضه يوجب انصراف إطلاق النصوص للتعجيل اقتصارا فى الحدث على ما لا بد منه، كما يذكر فى المسلوس و المستحاضة.

الثانى: قال فى المنتهى: «لو فقدت الماء هل تيمم أم لا؟»

الوجه: لا، لأنها طهارة اضطرارية و لا ضرورة هنا. و لعدم تناول النص له، و جرى على ذلك فى المقام فى جامع المقاصد و كشف اللثام و المدارك و محكى التحرير.

و يشكل: بأن التيمم و إن كان طهارة اضطرارية إلا أن المعيار فى الاضطرار المسوغ له ليس على وجوب الطهارة، بل على مشروعيتها مع تعذر المائئة منها، و هما حاصلان فى المقام.

و أما عدم تناول النص له فإن أريد به نصوص المقام فهو غير ضائر بعد كونها محكومة لأدلة بدلية التيمم. و إن أريد به نصوص بدلية التيمم فلا وجه لقصورها مع إطلاق ما تضمن أنه أحد الطهورين، و أنه يكفيك الصعيد عشر سنين «١»، فإن إطلاقهما شامل للمقام بناء على ما سبق من طهورية الوضوء فى المقام بلحاظ تخفيفه الحدث. بل إطلاق الثانى شامل له حتى لو لم يكن طهورا. فلاحظ.

و لعله لذا استشكل فى محكى نهاية الأحكام فى عدم بدلية التيمم فى المقام، بل ظاهر المدارك وجود قول بدليته. و لعله لما فى جامع المقاصد، حيث قال فى بيان التيمم

(١) راجع الوسائل باب: ٢٣ من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٥

...

المندوب: «لا إشكال في استحبابه إذا كان المبدل رافعا أو مبيحا، إنما الإشكال فيما سوى ذلك. و الحق أن ما ورد به النص أو ذكره من يوثق به من الأصحاب - كالتيمم بدلا من وضوء الحائض للذكر يصار إليه، و ما عداه فعلى المنع إلا أن يثبت بدليل». لكن ظاهره أن استحبابه ليس لإطلاق الأدلة، بل لذكر من يوثق به من الأصحاب به له. كما أن ظاهر الروض احتمال استحبابه لأولوية بدليته عن غير الرافع منه عن الرافع. و هما معا كما ترى لا ينهضان بإثبات المشروعية. نعم، ظاهرهما المفروغية عن البدلية عن الرافع، و قد عرفت أن الوضوء في المقام رافع بلحاظ تخفيفه من الحدث. بل ظاهر جامع المقاصد ذلك في المبيح أيضا، و الوضوء في المقام مبيح، لتوقف الدخول في الذكر الموظف عليه. و كيف كان، فالظاهر بدلية التيمم في المقام، كما قواه في الجواهر.

الثالث: ذكر في المنتهى أن الغسل لا يقوم مقام الوضوء في أداء الوظيفة المذكورة، لعدم تناول النص له.

و هو ظاهر لو أريد به عدم تشريع الغسل بدلا عن الوضوء في المقام. أما لو أريد به عدم أجزاء الأغسال المشروعة في حق الحائض - على ما تقدم في المسألة السابقة - عن هذا الوضوء. فهو لا يتجه في غسل الجنابة، بل و لا - في غيره من الأغسال الواجبة و المستحبة - بناء على ما تقدم من إجزائها عن الوضوء - لشمول إطلاق دليل إجزائها عن الوضوء لهذا الوضوء، بناء على ما سبق من مطهريته في الجملة. و ما في الجواهر من المنع عن ذلك، لظهور أن مراد القائل بإجزاء الغسل عن الوضوء إجزاءه عن الوضوء الرافع للحدث. غير ظاهر لو أريد به خصوص الموجب للطهارة التامة من كل حدث، بل الظاهر عمومها لما يوجب الطهارة في الجملة و لو بتخفيف الحدث، لإطلاق دليل الإجزاء.

نعم، بناء على ما يظهر منه من عدم مطهرية الوضوء في المقام أصلا يتجه عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٦

(مسألة ٢٣): يكره لها الخضاب (١) بالحناء أو غيرها (٢)، و حمل

إجزاء الغسل عنه، لظهور دليل الإجزاء في الإجزاء من حيثية المطهرية و لا أقل من كونه المتيقن منه. و أولى بذلك ما لو لم يكن وضوء حقيقة، بل شبيها بالوضوء. لكن سبق ضعف المبنى المذكور، فالمتجه الإجزاء. غاية الأمر أنه يختص بصلاة واحدة، كالوضوء المجزئ عنه.

الرابع: هل يجزئ الوضوء المذكور للحائض إذا كانت محدثة بالأكبر غير الحيض،

كالجنابة و نحوها، أو لا بد من الغسل عنه لها؟

و جهان، قد يدعى قصور إطلاق النصوص المتقدمة عن إثبات عدم الحاجة للغسل، لورودها لبيان وظيفة الحائض من حيثية حيضها، لا من حيثية أخرى، كالجنابة و نحوها. لكن لا يبعد استفادة العموم تبعا بسبب عدم التنبيه فيها على الغسل بعد تعرض الحائض للأحداث الأخرى، خصوصا الجنابة، مع الغفلة عن لزوم رفعها مقدمة لأداء هذه الوظيفة بسبب مسانحتها للحيض الذي يتعذر رفعه، و لا سيما مع

التأكيد في نصوص حيض المرأة الجنب على عدم الحاجة للتعجيل بغسل الجنابة مع ظهور اهتمام الشارع بهذه الوظيفة. على أنه لو فرض عدم الإطلاق أمكن الإتيان بالذكر بدونه بداعي الأمر به المعلوم على ما هو عليه من التردد بين التقييد بالغسل و عدمه، نظير التقرب بالأقل في موارد دوران المكلف به بين الأقل و الأكثر الارتباطيين، على ما ذكرناه في خاتمة البراءة و الاشتغال من الأصول.

[مسألة ٢٣: مكروهات الحائض]

(١) كما صرح به الأصحاب، بل في المعتبر و المنتهى و ظاهر المعتبر الإجماع عليه. و يظهر الوجه فيه مما تقدم في مكروهات الجنب. (٢) كما هو مقتضى إطلاق النص و الفتوى. و اقتصر في المراسم على الخضاب بالحناء. و قد تقدم في مكروهات الجنب الكلام فيه و فيما في المقنعة من الاقتصار على خضاب الأيدي و الأرجل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٧
المصحف و لمس هامشه و ما بين سطوره و تعليقه (١).

(١) لما في خبر إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام: «قال: المصحف لا تمسه على غير طهر و لا جنباً و لا تمس خطه و لا تعلقه، إن الله تعالى يقول: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾» (١) المحمول على الكراهة بقريته غير مما تقدم في مبحث ما يحرم على الجنب. و تقدم ضعف ما نسب للمرتضى من القول بالحرمة. كما يظهر مما تقدم هناك الكلام في كراهة قراءة القرآن لها، لمشاركتها للجنب في كثير من النصوص.

نعم، ما تضمن المنع مما زاد على سبع آيات أو سبعين أية مختص بالجنب. فراجع.

هذا، و قد وقع الكلام بين الأصحاب في جواز سجود التلاوة و وجوبه على الحائض، و لم يتعرض له سيدنا المصنف قدس سره هنا اكتفاء بما يأتي منه في ذيل مباحث السجود من كتاب الصلاة من التعرض لأحكام سجود التلاوة. و نسأله تعالى أن يوفقنا لمبحث تلك الأحكام، إنه ولي الأمور، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

و قد انتهى الكلام في مبحث الحيض ليلة السبت غرة ربيع الثاني في السنة الواحدة بعد الألف و الأربعمئة للهجرة. كما انتهى تبينه ضحى الأحد الثاني من الشهر المذكور. و الحمد لله رب العالمين.

(١) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٣٩

[المقصد الثالث في الاستحاضة]

إشارة

المقصد الثالث في الاستحاضة

[مسألة ٢٤: تحديد موارد الاستحاضة]

إشارة

(مسألة ٢٤): دم الاستحاضة (١)

(١) تقدم الكلام في معنى المستحاضة عند الاستدلال على المختار في وجه الجمع بين نصوص الاستظهار و نصوص الاختصار على العادة في المسألة التاسعة من مبحث الحيض، و ذكرنا هناك أن موضوع الأحكام هي التي يخرج دمها من غير المحيض، و هو المستفاد من جملة من النصوص، كقوله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «ان دم الاستحاضة و الحيض ليس يخرجان من مكان واحد» (١)، و في رسالة يونس الطويلة: «فقال لها النبي صلى الله عليه و آله و سلم: ليس ذلك بحيض، إنما هو عرق، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصلاة، و إذا أدبرت فاغسلي عنك الدم و صلي. و كانت تغتسل في وقت كل صلاة» (٢... ٢) و غيرهما. نعم، لا بد من عدم كونه دم نفاس أيضا، و إنما لم ينبه له لوضوحه. و منه يظهر أن ذكر الصفات في النصوص و الفتاوى ليس لكونها موضوع الأحكام، بل لبيان حال الدم الموضوع لها، أو للأمارية عليه عند الشك، و سيأتي بعض الكلام فيه إن شاء الله تعالى. كما ظهر تباين دمي الحيض و الاستحاضة ذاتا، لا أنهما دم واحد يختلف حكمه باختلاف الأحوال و الأوقات. و أما استبعاد تباين الدمين ذاتا مع اتصالهما - كما في مستمرة الدم - فهو لا- ينهض برفع اليد عن ظاهر النصوص و الفتاوى أو صريحهما. على أنه يمكن دفعه

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٠

في الغالب (١) أصفر بارد رقيق يخرج بلا لذع و حرقة، عكس دم الحيض (٢)، و ربما كان بصفاته (٣). و لا حدّ لكثيره و لا لقليله (٤)،

باحتمال خروج دم الاستحاضة مع دم الحيض مختلطا به، لأن الاستحاضة من سنخ المرض الذي يمكن حصوله حال الحيض، غاية أنه لا أثر لها معه، و إنما يترتب عليها الأثر بعد انتهاء أمد الحيض، فيتمحض الدم بدمها.

(١) كما صرح بذلك جماعة كثيرة، و في الجواهر أنه مراد من تركه. لما يأتي.

(٢) تقدم في المسألة الخامسة من مبحث الحيض الكلام في صفات دم الحيض الغالبية، و حيث كانت مسوقة في النص و الفتوى في مقابل صفات دم الاستحاضة يعلم منها صفات دم الاستحاضة و حكم تعارض الصفتين.

لكن تحقيق ذلك إنما يهم في مورد حجية الصفات، و قد سبق اختصاصه بمستمرة الدم الفاقدة للعادة، و أما في غيرها فمع جريان قاعدة الإمكان في حقها يبني على حيضية الدم و إن فقد صفات الحيض و كان بصفة الاستحاضة، و بدونه يبني على عدم حيضيته و إن كان بصفات الحيض.

و حينئذ فالبناء على كونه استحاضة موقوف على انحصار الدم بهما و أن كل ما لم يكن حيضا فهو استحاضة واقعا أو ظاهرا. و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٣) بلا إشكال و به صرح جماعة، بل ادعى الإجماع عليه في جملة من الموارد.

و يشهد به ما تضمن تحديد الحيض بحدوده الواقعية، لدلالته على عدم حيضية الفاقد لها و إن كان بصفة الحيض، فيكون استحاضة بناء على التلازم بينهما على ما أشرنا إليه و يأتي. و كذا ما تضمن كون ما زاد على العادة مطلقاً أو بعد الاستظهار استحاضة من دون نظر للصفات، و ما ورد في التحيض بالعدد، و ما يأتي إن شاء الله تعالى من جريان أحكام المستحاضة مع استمرار دم النفساء.

(٤) بلا إشكال ظاهر. لإطلاق أدلة أحكام الاستحاضة، بل بعض نصوصها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤١

و لا للطهر المتخلل بين أفراد (١). و يتحقق قبل البلوغ و بعده و بعد اليأس (٢)

صريح في قصور الأمد كمرسل داود فيمن ترى الدم يوما و تطهر يوما «١»، و بعضها صريح في طويله، كجملة من نصوص مستمرة الدم.

(١) قطعاً، لإطلاق أدلة أحكام الطهر و الاستحاضة، فمقتضى الأولى جريان أحكام الطهر على النقاء، و الثانية جريان أحكام الاستحاضة على الدم، من دون فرق فيهما بين طول أمد الطهر و قصره. مضافاً إلى ما تضمنته جملة من النصوص من تعليق الحكم بالاستحاضة أو بأحكامها على رؤية الدم، حيث يدل بمفهومه على ثبوته بدونه و منها مرسل داود فيمن ترى الدم يوما و تطهر يوما الذي أشرنا إليه آنفاً.

(٢) كما في الشرائع و النافع و جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و محكى نهاية الأحكام و التحرير و غيرها، و نبه في القواعد و الإرشاد و اللمعة على ما يكون بعد اليأس دون ما يكون قبل البلوغ، و في جامع المقاصد أنه ينبغي التنبيه عليه لأنه أخفى مما بعد اليأس. و ظاهره المفروغية عن إرادتهم له، و إن قصر بيانهم، و هو غير بعيد عنهم، بل لا يبعد عن جميع الأصحاب إرادة الأمرين و إن لم يذكرها جملة منهم معاً، لأن اهتمامهم بتحديد الحيض بالسن دون دم الاستحاضة ظاهر في عدم بنائهم على أنه من حدوده. نعم، قد يستفاد خلاف جملة منهم فيه من تعرضهم للمستحاضة في مستمرة الدم و تقسيمهم لها إلى المبتدئة و المضطربة و المعتادة، حيث قد يظهر في اختصاصها بمن يكون من شأنها الحيض.

لكن الظاهر أن موضوع التقسيم في كلماتهم المستحاضة ببعض معانيها.

و هي التي يستمر بها الدم بعد الحيض أو خصوص التي لا ينقطع دمها، و هي التي تعرضت لها بعض النصوص المشهورة، كمرسلة يونس الطويلة، دون التي هي

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٢

...

موضوع الأحكام، إذ لا- إشكال بعد النظر في النصوص و الفتاوى في أن موضوعها المستحاضة بالمعنى الذي تقدم منا آنفاً، و هي مطلق ذات الدم الخاص المبين لدمي الحيض و النفاس و إن لم تكن مستمرة الدم.

قال في محكى نهاية الأحكام: «الاستحاضة قد يعبر بها عن كل دم تراه المرأة غير دمي الحيض و النفاس خارج من الفرج مما ليس بعذرة و لا قرح، سواء اتصل بالحيض كالمجاوز لأكثر الحيض أو لم يكن، كالذي تراه المرأة قبل التسع، فإنه و إن لم توجب الأحكام عليها في الحال، لكن فيما بعد يجب الغسل أو الوضوء على التفصيل، أو توجب الأحكام على الغير، فيجب التزح و غسل الثوب من قليله. و قد يعبر بها عن الدم المتصل بدم الحيض وحده. و بهذا المعنى ينقسم المستحاضة إلى معتادة و مبتدئة، و أيضاً إلى مميزة و

غيرها، و يسمى ما عدا ذلك دم فساد. لكن الأحكام المذكورة في جميع ذلك لا تختلف». و قريب منه في الروض، بل جعل المعنى الذى ذكرناه هو المشهور فى إطلاقاتهم.

و كيف كان، فبعد أن كان المستفاد من النصوص مبينة دم الاستحاضة للحيض، و أن دم الاستحاضة موجب للحدث فلا ينبغي التأمل فى عدم دخل السن فى سببته للحدث، لعدم خصوصية عرفا فى ذلك، كسائر الأحداث التابعة لأسبابها من دون خصوصية للسن، و بذلك يستغنى عن تكلف تحصيل الإطلاق من هذه الجهة، لأن إلغاء الخصوصية عرفا من القرائن التى يستفاد بمعاونتها العموم. و إنما الإشكال فى إحراز كون الدم الخارج قبل البلوغ أو بعد اليأس دم استحاضة واقعا أو ظاهرا، ليرتب حكمه، و هو موقوف على تحديد دم الاستحاضة مفهوما و مصداقا، و إن الدم هل ينحصر بين الحيض أو النفاس و الاستحاضة، بحيث يكفى فى إثبات كونه استحاضة واقعا أو ظاهرا عدم كونه حيضا و لا نفاسا أولا.

فنقول: أشرنا آنفا إلى أن دم الاستحاضة التى هى موضوع الأحكام هو الدم الخارج من غير مخرج الحيض و النفاس. و حينئذ فالانحصار..

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٣

...

تارة: يكون واقعا مفهوما، لتقوم الاستحاضة التى هى موضوع الأحكام بخروج الدم من دون حيض أو نفاس. و أخرى: يكون واقعا خارجيا، بأن تكون عبارة عن خروج دم خاص مباين لدم الحيض و النفاس، من دون أن يؤخذ فى مفهومه عدمهما، كما لم يؤخذ فى مفهومهما عدمه، غاية الأمر أن دم المرأة لا يخرج عن الدماء الثلاثة. و ثالثة: يكون ظاهريا شرعيا، بمعنى أن الدم لا يحكم عليه شرعا بأنه حيض أو نفاس أو حكم معه بعدمهما يحكم معه ظاهرا بالاستحاضة، فيرتب عليه أحكامها، و إن أمكن ثبوت كونه دما رابعا و احتمال ذلك.

و على الأول يكفى البناء على الاستحاضة التعبد بعدم الحيض و النفاس باستصحاب أو غيره، حيث يتعبد بسببه بالاستحاضة فتترتب أحكامها. و لا يعارضه أصالة عدم الاستحاضة، لأنه مسبب بالإضافة إليه.

و كذا على الثالث، لأن التعبد بعدم الحيض و النفاس تعبد بموضوع الحكم الظاهري بالاستحاضة و إن لم تحرز حدودها المفهومية، نظير استصحاب عدالة الشاهد بالنجاسة بالإضافة إلى الحكم بها.

أما على الثانى فلا- مجال للبناء على الاستحاضة إلا- مع إحراز عدم الحيض و النفاس بالوجدان أو بقاعدة تنهض بإثبات اللوازم الخارجية لمؤداهما، دون مثل الاستصحاب.

نعم، حيث كان مقتضى استصحاب عدم الحيض و النفاس ثبوت أحكام الطاهر، و لا يعارضه استصحاب عدم الاستحاضة فى ذلك، لعدم تبعية ارتفاع أحكام الطاهر لعدم الاستحاضة شرعا، بل للحيض و النفاس الملازمين له خارجا، فاللازم البناء على ثبوت الأحكام المذكورة، و منها وجوب الصوم و الصلاة. غاية أن مقتضى استصحاب عدم الاستحاضة صحتها بدون القيام بوظيفتها، و حيث يعلم بكذب ذلك و بطلانها حينئذ إما لثبوت الحيض أو النفاس أو لثبوت الاستحاضة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٤

...

يتعين سقوط الأصل المذكور.

و قد تقدم توضيح ذلك عند الكلام فى اعتبار التوالى فى أقل الحيض. فراجع.

و منه يظهر حال ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه بناء على الوجه المذكور فأصالة عدم كون الدم حيضا لا تثبت كونه استحاضة، بل هي معارضة بأصالة عدم الاستحاضة. فإن عدم إثبات أصالة عدم كون الدم حيضا لكونه استحاضة وإن كان تاما، إلا أن معارضتها بأصالة عدم كونه استحاضة غير تامة، لسقوط الثانية بالعلم بكذب مؤداها، كما ذكرنا. و عليه لا أثر عملي للفرق بين الوجهين الأولين.

كما أنهما يشتركان في أنه يتعين البناء على الاستحاضة في ظرف ثبوت عدم حيضية الدم، فتترتب أحكامها مطلقا من دون نظر للسن، لما سبق من عدم خصوصيته في سببيتها للحدث عرفا، أما على الثالث فهو تابع لعموم دليل التعبد الظاهري بالاستحاضة عند عدم الحيض، إذ لا استبعاد في اختصاص التعبد المذكور ببعض الأحوال، لاختصاص منشئه من غلبة أو نحوها به.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره سيدنا المصنف قدس سره حيث بنى على الوجه الثانى مستدلا عليه بالنصوص، ثم قال: «نعم، النصوص جميعها موردها البالغة غير اليائسة، فتعميم الحكم لدم غيرها غير ظاهر».

إذ فيه: أنه مع فرض الانحصار فتعذر الحيض و النفاس في اليائسة و الصغيرة مستلزم لكون الدم استحاضة. اللهم إلا أن يبتنى على احتمال اختصاص الانحصار بالبالغة غير اليائسة، و أن هناك دم آخر تبتلى به الانثى قبل بلوغها ثم ينقطع عنها بالبلوغ و يعود إليها بالأس. لكنه كما ترى بعيد جدا، بل لا يعتد به عرفا بنحو يمنع من فهم عموم الانحصار من الأدلة. فلاحظ.

إذا عرفت هذا، فقد صرح الأصحاب رضى الله عنهم بالانحصار المشار إليه في الجملة بنحو يظهر في المفروغية عنه. قال في القواعد:

«و كل ما ليس بحيض و لا قرح و لا جرح فهو استحاضة، و إن كان مع اليأس»، و تستفاد هذه الكلية من جملة من الكتب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٥

...

كالشرائع و النافع و الإرشاد و جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام و ما تقدم عن نهاية الأحكام و محكى التحرير و البيان و الكفاية و غيرها، مع التنبيه في بعضها إلى استثناء النفاس، و في آخر إلى أن عدم استثنائه لمعلوميته أو لإلحاقه بدم الحيض، و في جملة منها التنبيه إلى التعميم لما قبل البلوغ، كما تقدم، و عن شرح المفاتيح نسبة هذه الكلية للفقهاء، بل في الجواهر أنه يظهر منه دعوى الإجماع على انتفاء دم آخر غير الدماء المذكورة.

و هو غير بعيد، بلحاظ أن اهتمامهم بتحديد مصاديق دم الحيض و النفاس و العذرة و القرحة و ذكر الضوابط لها في مقام العمل و عدم اهتمامهم بذلك في دم الاستحاضة و اقتصارهم على الحكم بها في موارد عدم الحيض و النفاس ظاهر في مفروغيتهم عن عمومها لكل دم يباين الدماء المذكورة، و أنه ليس هناك دم لا يحكم بأحكامها ليتوقف عن الحكم بالاستحاضة عند انتفاء الحيض و النفاس و القرح و الجرح.

و يمكن استفادة هذه الكلية بعد النظر في النصوص الحاكمة بالاستحاضة أو بأحكامها مع خروج الدم بمجرد عدم كونه حيضا أو نفاسا، كنصوص الاستظهار، و مستمرة الدم، و من يتقطع عليها الدم، و النفاس، و من ترى الدم قبل مضى أقل الطهر، و الحامل التي لا يحكم على دمها بالحيضية، و هي كثيرة لا مجال لاستقصائها، و قد تقدم جملة منها في محالها المناسبة، كما ذكر و أشار إلى جملة منها سيدنا المصنف قدس سره هنا. فلتلحظ في الأبواب المناسبة من الوسائل.

و هذه النصوص و إن اختص أكثرها أو كلها بموارد خاصة إلا- أن إلغاء خصوصية تلك الموارد عرفا قريبا جدا بعد كثرتها و المفروغية عن التعدى عنها في الجملة، حيث يستفاد منها العموم لكل مورد يخرج فيه الدم الذي ليس بحيض و لا نفاس.

و لما كانت ظاهرة في أن الحكم على المرأة بأنها مستحاضة ذات وظائف خاصة واقعى بسبب الدم الخاص الموجب للحدث، و لا ظاهري بسبب الشك في نوعه، كان لازم ذلك انحصار الدم بالحيض و النفاس و الاستحاضة، و حيث سبق أن احتمال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٦

...

اختصاص الانحصار المذكور بحال دون حال غير عرفى كان المتحصل منها انحصار دماء الأنثى بالدماء المذكورة كما فهمه الأصحاب و جروا عليه.

بل التصدى فى النصوص لتحديد الحيض و النفاس و جعل الطوائف لهما دون الاستحاضة شاهد المفروغية عن ذلك و وضوحه عند المتشرعة حتى لا يحتاج إلى بيان. بل لا يبعد كونه كذلك عند العرف لأن الظاهر متابعة المتشرعة لهم فى المعنى إذا لم يتصد الشارع الأقدس لشرحه و تحديده. و بذلك يظهر أنه لا مجال لابتناء الانحصار المذكور على الوجه الثالث، بل يتردد بين الوجهين الأولين. هذا، و قد يقرب الوجه الثانى بما ذكره غير واحد من اللغويين من أن دم الاستحاضة يخرج من عرق العاذل، إذ مقتضاه أنه دم مخصوص فى قبال دم الحيض لم يؤخذ عدم أحدهما فى مفهوم الآخر.

لكنه يندفع بأن ظهور النصوص المتقدمة فى انحصار دم المرأة بالحيض أو النفاس و الاستحاضة لا يناسب ذلك، حيث يبعد جدا عدم خروج الدم غير الطبيعى للمرأة و الذى هو من سنخ المرض لها إلا من عرق واحد مع تعرضها كسائر الناس لشتى أنواع المرض و نحوه من أسباب خروج الدم.

بل هو لا يناسب قوله عليه السلام فى مرسله يونس الطويلة: «و كذلك أفتى أبى عليه السلام و سئل عن المستحاضة فقال: إنما ذلك عرق عابر [غابر. عائد] أو ركضة من شيطان» «١»، و فى مرسلته القصيرة: «فذلك اليوم و اليومان الذى رآته لم يكن من الحيض، إنما كان من علة إما من قرحة فى جوفها و إما من الجوف» «٢»، بناء على كون الدم المذكور فى الثانية استحاضة، لدالاتها على عدم اختصاص الاستحاضة بعرق خاص.

و لعله لذا أطلق بعض اللغويين أن المستحاضة هى التى يخرج دمها من غير عرق الحيض. بل لا يبعد رجوع التعريف الأول إليه، لما هو المعلوم من عدم تيسر

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٢ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٧

...

إدراك العرق الخاص، فضلا عن خروج الدم منه فى تلك العصور، خصوصا للعامة، و إنما المدرك لهم خروج الدم عن الوضع الطبيعى و مباينته للحيض، فلو لا عموم الاستحاضة عندهم لكل دم خارج من الرحم غير الحيض و النفاس لم يتيسر لهم تشخيصها، و سهولة تشخيصها عليهم شاهد بعموم مفهومها، و إنما نسبوها للعرق الخاص من باب الحدس و التخمين.

لكن عموم دم الاستحاضة لا- يكفى فى إثبات الوجه الأول، لإمكان أن يراد بها كل دم خارج عن طبيعة المرأة من أى منبع يخرج، فيقابل الحيض و النفاس من دون أن يؤخذ عدمهما فى مفهومه، و أخذ عدمهما فى مفهومها كأخذ عدمها فى مفهومها بيتنى على عناية تحتاج إلى دليل.

نعم، لو كان لسان أدلة أحكام الاستحاضة ثبوتها فى كل دم، و كان خروج دم الحيض و النفاس عنها بلسان التخصيص اتجه أخذ عدمهما فى موضوع أحكام الاستحاضة، بنحو يكفى فى ترتيبها إحراز عدمهما بالأصل، بناء على ما هو التحقيق من أن أصالة عدم

عنوان الخاص تكفى فى إثبات حكم العام. إلا أن من الظاهر عدم كون الأدلة بهذا اللسان، بل هى واردة على عنوان الاستحاضة. ومن هنا لا طريق لإثبات الوجه الأول، بل يتردد الأمر بينه وبين الثانى. لكن يهون الأمر عدم الفرق بين الوجهين عملاً، كما سبق. ومن جميع ما سبق يظهر ضعف ما فى المدارك من عدم الحكم بالاستحاضة إلا مع كون الدم بصفتها أو قيام الدليل الخاص على ذلك، كما فيما زاد على أكثر الحيض و النفاس. وجه الضعف أن ما سبق فى تقريب استفادة عموم الانحصار من الأدلة كاف فى عموم البناء على الاستحاضة بمجرد عدم كون الدم حيضاً ولا نفاساً. و لو غرض النظر عنه فالتعويل على الصفات موقوف.. أولاً: على عموم حجيتها لغير مستمرة الدم. و ثانياً: على إطلاقها من حيثية سائر الاحتمالات و عدم اختصاصها بصورة مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٨

...

التردد بينها وبين الحيض. و مما سبق فى الحيض يتضح عدم ثبوت الأول، لأنهما فى مساق واحد. و الثانى فى حيز المنع، كما يظهر من النظر فى أدلة الصفات، و قد تقدمت عند الكلام فى قاعدة الإمكان من مبحث الحيض. بقى شىء. و هو أنه سبق من الأصحاب رضى الله عنهم اختصاص الاستحاضة بما ليس من قرح و لا جرح. فإن أريد من الجرح و القرح ما يكون فى فضاء الفرج - كما قد يناسبه سياقه فيما تقدم عن نهاية الأحكام فى مساق العذرة - فهو متجه، لاختصاص الاستحاضة عرفاً بما يخرج من الرحم كالحيض، بحيث يشبهه أو يشتبه به، كما هو مقتضى اشتقاقها. و كذا ما يكون فى الجوف غير الرحم و يخرج من طريق الفرج من غير أن يمر بطريق الرحم إليه. و إن أريد بهما ما يكون فى الرحم لم يتضح الوجه فيه بعد ما عرفت من عدم اختصاص الاستحاضة بعرق خاص، لإطلاق الأدلة المتقدمة، و ما تضمنته مرسله يونس الطويلة من أن الاستحاضة قد تكون لركضة من شيطان، حيث تناسب انفتاقاً فى الرحم و حدوث جرح فيه، فيبعد جداً خروج صورة الجرح عنه. و أما ما عن بعض مشايخنا من أن موضوع النصوص المستدل بها على الانحصار هو الدم القابل لأن يكون حيضاً، و دم القرح و الجرح غير قابل لذلك، فيخرج عن موضوع النصوص و لا تنهض بإثبات كونه استحاضة. ففيه: أنه بعد معلومية التباين ذاتاً بين دمى الحيض و الاستحاضة لا معنى لتقييد النصوص بالدم القابل لأن يكون حيضاً، بل لا بد من كون موضوعها مطلق الدم المشابه له فى الخروج من مخرجه، و هو شامل لدم القرح و الجرح. نعم، يتجه ذلك منه بناء على ما جرى عليه - تبعاً لما تقدم من بعض اللغويين - من خروج دم الاستحاضة من عرق العاذل. و قد سبق ضعفه.

و أما الاستدلال على عدم كون دمهما استحاضة بمرسله يونس القصيرة، حيث

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٤٩

...

لم تتضمن الحكم بها فيما لم يبلغ الدم ثلاثة أيام معللاً بأنه من علّة إما قرحة فى جوفها أو من الجوف. فهو كما ترى، لوضوح أنها لا تدل إلا على نفى الحيض، و لعلها إنما تتعرض للحكم بالاستحاضة لعدم الأثر له بعد سبق ترتيب أثر الحيض ظاهراً على الدم حين وجوده. مع أنها لا تختص بالقرحة، بل تعم مطلق العلّة، فلو لم يكن استحاضة لم يبق لها مورد، لما هو

المعلوم من أنها من سنخ المرض، و يشهد به قوله عليه السلام في صحيح عبد الله بن سنان بعد بيان ما يجب على المستحاضة: «لم تفعله امرأة قط احتساباً إلا عوفيت من ذلك» (١).

على أنه إن أريد بذلك توقف ترتيب أحكام المستحاضة ظاهراً على إحراز الخروج من غير القرحة والجرح فهو غير متيسر غالباً، و أصالة عدم وجودهما أو عدم خروج الدم منهما لا تحرزه إلا بناء على الأصل المثبت، فلا تكون أحكامها عملية إلا نادراً. و هو مما تأباه نصوصها جداً.

و إن أريد به الاكتفاء في ترتيب أحكامها بعدم إحراز الخروج من القرحة والجرح، كما يظهر من الجواهر بدعوى: أنها أغلب في النساء بعد الحيض. و لأصالة عدم وجود سبب غيرها. و لأن المستفاد من النصوص أصالة الاستحاضة في الدم بعد عدم كونه حيضاً. أشكال بأن الغلبة - مع عدم الدليل على حجيتها - غير ظاهرة، للجهل بحال الدم في النساء بعد كون منبعه من الباطن و خروجه عن الوضع الطبيعي. و أصالة عدم وجود سبب غير الاستحاضة لا تحرزها إلا بناء على الأصل المثبت، كما تقدم.

و أما النصوص فهي ظاهرة في أن الدم استحاضة واقعا لا ظاهراً، و مقتضاه كون دم الجرح و القرحة استحاضة كما سبق، فلو فرض قصورها عن دم الجرح و القرحة يكون التمسك بها لإثبات كون الدم المشتبه استحاضة تمسكاً بالعام في الشبهة

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٠

...

المصادقية من طرف الخاص الذي هو خلاف التحقيق، أو العام الذي لا يجوز بلا كلام. و يأتي تمام الكلام في ذلك.

و أما التعويل على صفات الاستحاضة مع احتمال الخروج من الجرح أو القرحة، فقد عرفت أنه موقوف على عموم حجيتها لغير مستمرة الدم، و إطلاقها من حيثية سائر الاحتمالات غير الحيض، و كلاهما ممنوع.

و مما ذكرنا يظهر ضعف التفصيل بين العلم بوجود الجرح و القرحة فلا بد في البناء على الاستحاضة من إحراز عدم خروج الدم منهما و عدمه فيكتفى بعدم إحراز خروجه منهما. لا بتناؤه على الرجوع في الثاني لأصالة عدم الجرح و القرحة، الذي سبق أنه لا يحرز الاستحاضة إلا بناء على الأصل المثبت.

لكن بعض مشايخنا بعد أن اختار التفصيل المذكور فيما حكى عنه تبعاً للفقهاء الهمداني استدلل عليه بأن البناء على الاستحاضة مع عدم العلم بوجود القرحة و الجرح. مقتضى أصالة السلامة المعول عليها عند العقلاء، لأن الاستحاضة و إن كانت مستندة للعلّة غيرها من الدماء، إلا أنها لكثرة ابتلاء النساء بها تكون كالطبيعة الثانوية لهن، بخلاف القرحة و الجرح، فتتبعين بمقتضى أصالة السلامة. و هذا بخلاف ما إذا علم بوجود القرحة و الجرح، للعلم بعدم السلامة.

و يشكل.. أولاً: بأن كون الاستحاضة كالطبيعة الثانوية بحيث لا تجرى فيها أصالة السلامة ممنوع جداً، لأن كثيراً من الأمراض المدفوعة بأصالة السلامة لا يقل تعرض الإنسان لها عن تعرض المرأة للاستحاضة. على أن المعلوم تعرض المرأة لخروج الدم غير الطبيعي، أما غلبه كونه من غير الجرح و القرحة فقد عرفت منعها.

و ثانياً: أن أصالة السلامة إنما تنهض بنفى المرض و نحوه كالجرح و القرحة، لا بل لازم ذلك ككون الدم استحاضة في المقام، كما أشرنا إليه آنفاً عند الكلام في قاعدة الإمكان، و لذا لو تردد سبب الدم بين الحيض و الجرح أو القرحة أو نحوهما مما يدفع بأصالة السلامة لم تنهض أصالة السلامة بإثبات الحيض، بل المرجع أصالة عدم الحيض، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥١

...

اعترف به في مبحث الحيض.

نعم، يظهر من الفقيه الهمداني قدس سره أن أصالة السلامة ليست هي الوجه في البناء على الاستحاضة بل هو بناء العقلاء عليها الذي قد يكون منشؤه أصالة السلامة. لكن ذلك لو تم فبناؤهم على أن الدم استحاضة واقعا، لعمومها لدم الجرح و القرح، لا ظاهرا لأصالة السلامة أو نحوها.

و مثله دعوى: استفادة ذلك من النصوص تبعا، لأن السكوت في مقام البيان مع ضرورة احتمال الجرح أو القرح أو غيرهما في كل دم لم يكن من الحيض و النفاس شاهد بعدم الاعتناء بالاحتمال المذكور، و أن الأصل الاستحاضة في الدم المذكور. لاندفاعها بأن ذلك لا يناسب ما تقدم منه من أن موضوع النصوص هو الدم القابل لأن يكون حيضا، حيث لا بد حينئذ من إحراز القابلية المذكورة في مرتبة سابقة على الرجوع للنصوص، و لا وجه لاستفادة الحكم منها في ظرف عدم إحرازها. و أما بناء على ما ذكرنا من أن موضوعها الدم المشابه للحيض في الخروج من مخرجه فقد سبق أن ظهور النصوص في كون الحكم بالاستحاضة واقعا موجب لظهورها في أن دم الجرح و القرح استحاضة.

نعم، لو فرض قيام الدليل على عدم كونهما استحاضة فما ذكره من ضرورة احتمالهما - لو تم - ملزم برفع اليد عن ظهورها في الحكم الواقعي و تنزيلها على الحكم الظاهري لعدم الاعتناء باحتمالهما، و إلا لم يكن حكم الاستحاضة عمليا، و هو مما تأباه الإطلاقات جدا، كما سبق. لكن عليه يتجه التمسك بإطلاقها في البناء ظاهرا على الاستحاضة حتى مع العلم بوجود القرح و الجرح و الشك في خروج الدم منهما، كما تقدم من الجواهر. على أنه سبق عدم الدليل المذكور، فلا موجب لرفع اليد عن ظهور الإطلاقات في الحكم الواقعي. و أشكل من ذلك ما حكى عنه من دعوى صراحة مرسله يونس القصيرة في الحكم ظاهرا بالاستحاضة مع احتمال كون الدم من القرحه، و قريب منه ما ذكره

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٢

...

الفقيه الهمداني قدس سره.

لاندفاعه: بأن المرسله قد اقتصر فيها على نفى حيضية الدم من دون حكم بأنه استحاضة. و ما ذكره الفقيه الهمداني من الأمر فيها بالاغتسال إنما ورد في صدرها في فرض احتمال عود الدم المستلزم لكونه حيضا فهو إنما يدل على عدم الاعتناء باحتمال القرحه في مقابل الحيض، لا في مقابل الاستحاضة، و عدم الفرق بينهما في ذلك غير ظاهر بعد ثبوت قاعدة الإمكان في الحيض و كونه طبيعيا للمرأة بخلاف الاستحاضة.

و لو فرض تضمينها الحكم بالاستحاضة كانت ظاهرة في أن الدم استحاضة واقعا و إن خرج من القرحه، لا ظاهرا خصوصا و أن ترديد الإمام عليه السلام لا ينافي قطع المكلف بالخروج من القرحه. و بالجملة: لا مجال للتفصيل المذكور.

هذا، و قد يظهر من الإرشاد و محكي التحرير اختصاص مانعية الخروج من القرح و الجرح بما يكون دون الثلاثة أيام، أما غيره كالمستمر بعد الحيض و النفاس فهو استحاضة مطلقا و إن كان منهما. و الظاهر أن التفصيل المذكور تفصيل في مقام الثبوت لا الإثبات. و من البعيد جدا أن يرجع إلى التفصيل في صدق الاستحاضة، بل الظاهر رجوعه إلى التفصيل في حكمها مع عموم مفهومها. و من ثم لا يبعد ابتناؤه على الجمع بين إطلاق النصوص المتقدمة و مرسله يونس القصيرة بناء على دلالتها على عدم كون الدم في اليوم و اليومين استحاضة. لكن عرفت المنع من دلالتها على ذلك. مع أنها لو تمت كان مقتضاها عدم كونه استحاضة مطلقا و إن لم

يكن من القرح. على أنها معارضة بصحيح إسحاق بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إن كان دما عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين، وإن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» (١).
 اللهم إلا أن يخص بمورده، وهو الحبلى أو الصفرة. لكنه بعيد. وبالجمله:
 لا مجال للبناء على خصوصية ما دون الثلاثة في الحكم بالاستحاضة مع القرح و الجرح.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٣
 وهو ناقض للطهارة (١) بخروجه و لو بمعونة القطن (٢) من المحل المعتاد

نعم، قد يدعى انصراف الإطلاقات المتقدمة لما يعم الجرح الناشئ من سبب يتعارف ابتلاء النساء به كافتاق الرحم بسبب الولادة أو الطفرة، دون ما يستند لسبب خارجي، كطعنه رمح أو عمليّة جراحية، بل هي منصرفه عن ذلك، فالتأمل في جريان حكم الاستحاضة في الدم المسبب عنه مجال، وإن كان الاحتياط لا يترك بحال. فلاحظ.

و قد تحصل من جميع ما تقدم أمور..

الأول: أن كل دم يخرج من طريق الرحم ليس بحيض و لا نفاس فهو استحاضة

و إن علم بكونه من جرح أو قرح، فضلا عما إذا شك في ذلك، إلا في الجرح المسبب عن أمر خارجي على إشكال فيه. من دون دخل للسن في ذلك.

الثاني: أنه إن أحرز عدم حيضه الدم بقاعدة تنهض بإثبات لازم مؤداها لزوم البناء على كونه استحاضة،

و إن أحرز بأصل لا ينهض بذلك لزوم الإتيان بأعمال المستحاضة و إن لم يحرز كونه منها.

الثالث: أن الدم إذا خرج من باطن الفرج لقرح أو جرح فيه أو لمروره عليه مع نبعه من الجوف غير الرحم فهو ليس باستحاضة و لا حيض.

هذا، و لو شك في حال الدم من هذه الجهة فإن احتمل الحيض ففي وجوب الفحص كلام تقدم في قاعدة الإمكان، و إن انحصر الأمر باحتمال الاستحاضة أشكل وجوب الفحص لعدم الدليل عليه، بل الظاهر جواز الرجوع لاستصحاب عدمها.
 فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[في نافية الاستحاضة للطهارة]

(١) بلا إشكال. و يقتضيه ما تضمن وجوب الغسل و الوضوء له، لأن المنسبق منهما المطهران من الحدث.

(٢) لصدق الاستحاضة عرفا بذلك قطعا، و لما تضمن الاكتفاء في ترتيب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٤

بالأصل أو بالعارض و في غيره إشكال (١)، و يكفي في بقاء حديثه بقاؤه في باطن الفرج، بحيث يمكن إخراجه بالقطنه و نحوها. بل ظاهر كفاية ذلك في انتقاض الطهارة به، كما تقدم في الحيض (٢).

(مسألة ٢٥): الاستحاضة على ثلاثة أقسام (٣): قليلة و متوسطة و كثيرة.

فالأولى: ما يكون الدم فيها قليلا بحيث لا يغمس القطنة (٤).

أحكامها بإصابة الكرشف وإن لم يسل ولم يثقب الكرشف.

(١) ما تقدم في الحيض جار هنا، لأنهما من باب واحد، وإن كان الأمر في الاستحاضة أخفى ولعله لذا استشكل في غير المعتاد هنا، و جزم بالتعميم له في الحيض، بناء على أن المراد بالمعتاد هناك ما يعود الخروج منه وإن لم يكن أصليا طبيعيا. فراجع.

نعم، لا ينبغي الإشكال في صدق الاستحاضة بالخروج من الموضع الطبيعي وإن كان اتفاقا غير معتاد.

(٢) بل تقدم أن الأمر في الاستحاضة أظهر.

[مسألة (٢٥): في أقسام الاستحاضة]

(٣) هذا التقسيم هو المشهور، و حيث كان متفرعا على اختلاف أحكام الأقسام المذكورة كان اللازم إكمال الكلام فيه للكلام الآتي في حكم هذه الأقسام.

(٤) كما في المختلف و التذكرة و القواعد و الإرشاد و للمعتين و محكى نهاية الأحكام و التحرير و التبصرة و التلخيص و البيان و الموجز الحاوي و تخلص التلخيص و كشف الالتباس و غيرها. و اعتبر في جملة من الكتب عدم ثقبها، كالفقيه و المقنع و الهداية و الخلاف و الغنية و السرائر و الشرائع و الدروس و المدارك.

و الظاهر أنه هو المراد ممن عبر بعدم ظهوره على القطنة، كما في الاقتصاد و المعتبر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٥

...

و المنتهى و محكى المصباح و مختصره، و لذا جمع بينهما في محكى الذكري، فيحمل على ظهوره على سطح القطنة الخارج، دون الداخل من جانب الفرج، لأن عدم ظهوره عليه ملازم للنقاء، و لأنه المناسب لتحديد بعضهم المتوسطة بالظهور على الجانب الآخر، و تقييدها بعدم السيالان من القطنة. و كذا الحال فيمن عبر بعدم رشحه عليها، كما في المبسوط و النهاية و المراسم و الوسيلة.

بل ربما ادعى رجوع عدم الغمس في كلام من تقدم إليه، كما هو ظاهر الروض، بل في جامع المقاصد و محكى شرح الجعفرية أن مراد الأصحاب من الغمس و الثقب و الظهور واحد قطعاً، و هو المناسب لعدم تعرض النصوص للغمس، و لعدم تعرض من قبل المحقق الثاني - فيما تيسر لى العثر عليه - للخلاف في هذه الجهة، مع دعوى جملة منهم الإجماع على ما ذكره في مقابل قولى ابن الجنيد و الإسكافي الآتين في وظائف هذه الصورة، و للتعبير فى المعتبر و المنتهى و المدارك عن المتوسطة بالغمس الظاهر فى أن المعيار فى القليلة على عدمه، فيكون قرينه على أنه المراد من عدم الظهور و عدم الثقب فى كلامهم.

نعم، هو لا يناسب إطلاق عدم الغمس ممن تقدم، لوضوح أن الغمس إنما يكون بالنفوذ فى الباطن، فإن أريد منه ما يعم غمس بعض القطنة كان عدمه بتلطخ سطحها من دون نفوذ فيها أصلاً الذى هو كالصریح مما فى التذكرة و محكى نهاية الأحكام من التعبير بأن يظهر على القطنة كرهوس الأبر «١» و لا - يغمسها و من الظاهر أنه أخص من عدم الثقب و عدم الظهور فى الجانب الآخر. و إن أريد غمس تمام القطنة - كما فى جامع المقاصد و الروضة و كشف اللثام و محكى فوائد الشرائع و غيرها - كان عدمه أعم من عدم الثقب و الظهور، لصدقهما بمجرد خروج الدم من جانب القطنة

(١) استظهر في كشف اللثام واحتمل في مفتاح الكرامة أن المراد به الظهور على ظاهر القطن، و الظاهر أن المراد به جانبها الذي هو خارج الفرج، الذي يلزم من ظهور الدم عليه كرهوس الأبر ما يقرب من غمس تمام القطن، فيكون المراد من الغمس هو غمس تمامها كما ذكرناه. لكنه بعيد جدا، و الظاهر أن المراد به جانبها الذي هو داخل الفرج، فيكون المراد من الغمس غمس بعضها، كما ذكرناه. (منه عفى عنه)

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٦

...

الآخر وإن لم يستوعب أطرافها. و من ثم استبعد في الجواهر تنزيل الغمس على الثقب. و أما ما قد يظهر من المسالك من أن المراد من الثقب هو غمس الجميع، و من جامع المقاصد من أن ذلك هو مراد الكل فلم يتضح الوجه فيه بعد عموم الثقب و الظهور لما ذكرنا. و ما ذكره الفقيه الهمداني من التلازم بين الثقب و الاستيعاب عادة، غير ظاهر. و كيف كان، فالنصوص حيث لم تتضمن الغمس فلا- يهم تحقيق المراد به، بل هي قد تضمنت الثقب أو النفوذ و الظهور على الكرشف. ففي صحيح معاوية بن عمار في المستحاضة: «إذا جازت أيامها و رأيت الدم يثقب الكرشف اغتسلت للظهر و العصر...» (١)، و في موثق عبد الرحمن أو صحيحه: «فإن ظهر عن علي خ ل [على يب] الكرشف فلتغتسل» (٢)، و في خبر إسماعيل الجعفي: «و لا تزال تصلي بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرشف» (٣... و غيرها).

و هي ظاهرة في مطلق الخروج من الجانب الآخر و إن لم يستوعب الكرشف، كما تقدم، فلا وجه لاعتبار استيعابه، كما عرفت ممن سبق، و لا للاكتفاء بمجرد النفوذ فيه و إن لم يخرج من الجانب الآخر، كما هو ظاهر ما تقدم من التذكرة و محكي نهاية الأحكام. هذا، و مقتضى النصوص المتقدمة و الفتاوى أن موضوع الثقب و الظهور و غيرهما هو الكرشف. لكن في المقنعة: «فعليها أن تغسل فرجها منه ثم تحتشى بالقطن و تشد الموضع بالخرق ليمنع القطن من الخروج. و إن كان الدم قليلا و لم يرشح على الخرق و لا ظهر عليها لقلته كان عليها نزع القطن عند وقت كل صلاة و الاستنجاء و تغيير القطن و الخرق و تجديد الوضوء للصلاة. و إن كان رشح الدم على الخرق رشحا قليلا- و لم يسئل منها كان عليها تغيير القطن و الخرق عند صلاة الفجر... و إن كان الدم كثيرا فرشح على الخرق و سال منها وجب عليها أن تؤخر صلاة الظهر....»

و هو صريح في أن المعيار على الخرق التي يشد بها الكرشف، و إن ظهر من غير واحد حمل كلامه على إرادة الكرشف، حيث لم ينقلوا الخلاف منه في هذه الجهة، بل

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٧

...

ساق في مفتاح الكرامة و غيره كلامه في مساق كلام الأصحاب، و استدلل له الشيخ في التهذيب بالنصوص التي أشرنا إليها. نعم، نبه بعض متأخري المتأخرين لذلك، بل في الحقائق: «و نقل شيخنا المجلسي في بعض حواشيه عن المحقق الشيخ على في بعض

حواشيه أنه ذهب إلى ما ذكره الشيخ المفيد رحمه الله.

و كيف كان، فقد يستدل له بصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن المرأة تستحاض فقال: قال أبو جعفر عليه السلام: سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المرأة تستحاض فأمرها أن تمكث أيام حيضها لا تصلى فيها ثم تغتسل و تستدخل قطنه و تستنفر [تستدفر] بثوب ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب. قال: تغتسل المرأة الدمية بين كل صلاتين» (١)، لظهوره في عدم الحاجة للغسل ما لم يخرج الدم من وراء الثوب.

وقوله عليه السلام في حديث زرارة: «ثم هي مستحاضة فلتغتسل و لتستوثق من نفسها و تصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ [يثقب] الدم، فإذا نفذ اغتسلت وصلت» (٢) لظهوره في إرادة النفوذ فيما تستوثق به - و هو الخرقه غالباً - بالظهور عليه. فلا مجال لما في الحقائق من الإنكار عليه بعدم العثور على ما يدل عليه من الأخبار.

لكن حيث كانت النصوص الأول صريحة في أن المعيار على الكرسف تعين تنزيل حديث زرارة عليه، و تنزيل الصحيح على كون خروج الدم من وراء الثوب موجبا لكون الاستحاضة كثيرة مقدمة لذكر حكمها في الذيل، غاية الأمر أن يكون ظاهره اشتراك القليلة و المتوسطة بالاكْتفاء بالوضوء. فيقيد بنصوص التفصيل بينهما.

أو ينزل الحديثان على أن ذكر النفوذ في الخرقه لملازمته غالباً للنفوذ في الكرسف للتماس بشدة بينهما بسبب شد الخرقه و التعصب بها. فإن ذلك أقرب من حمل النصوص الأول على الاستحباب. و لا سيما مع ظهور مفروغية الأصحاب عن أن المعيار على الكرسف بنحو يظهر منهم العمل بنصوصه و الإعراض عن هذين

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٨

و الثانية: ما يكون فيها أكثر من ذلك بأن يغمس القطنه (١) و لا يسيل (٢).

و الثالثة: ما يكون فيها أكثر من ذلك، بأن يغمسها (٣) و يسيل منها (٤).

الحديثين. فتأمل.

ثم إنه قال في الجواهر: «و المراد بالكرسف القطن، كما نص عليه في القاموس و غيره من الأصحاب، فهو حينئذ كقول أبي الحسن عليه السلام و أبي عبد الله عليه السلام: و تستدخل قطنه» (١). إلا أنه قد يلحق به ما كان مثله مما لا يمنع صلابته أو صلابه جزء منه نفوذ الدم. و من هنا قيد بعضهم القطنه بكونها مندوفة، و إن كان في استفادة مثل هذا القيد من النصوص تأمل. و ما ذكره حسن.

(١) تحديد هذه الصورة متفرع على تحديد الصورة الأولى.

(٢) يأتي تحديد السيلان في الصورة الثالثة.

(٣) المعيار فيه ما تقدم في الصورة الأولى.

(٤) كما صرح به الأصحاب. و الظاهر من إطلاقهم أن المراد به مطلق العبور عنها و لو إلى ما وراءها من الخرق التي تستنفر بها المانعة من سيلان الدم عنها. بل هو صريح بعضهم خلافا لما صرح به في جامع المقاصد من اعتبار تجاوزه الكرسف و الخرقه التي عليه. و يشهد للأول إطلاق قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «فإن جاز الدم الكرسف اغتسلت» ... و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد» (٢)، و في موثق سماعة: «و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة» (٣) ...

و على ذلك يحمل ما في بعض النصوص من التعبير بسيلان الدم (٤) أو كونه صبيبا (٥)، فإنه لو فرض إجماله من هذه الجهة أو

ظهوره بدوا في فعلية السيلان، كان

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المستحاضة حديث: ٢، ٣، ١٤ لكن الأخيرين مرويان عن أبي جعفر عليه السلام لا عن أبي عبد الله عليه السلام.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥، ٦، ٧، ١١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥، ٦، ٧، ١١.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥، ٦، ٧، ١١.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١١، و باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٥٩

(مسألة ٢٦): الأحوط لها الاختبار (١)

ما ذكرنا صالحا لحمله على مطلق العبور عن الكرسي، ولا سيما مع ما هو المعلوم من سيرة النساء على التحفظ من سيلان الدم، كما دلت عليه جملة من النصوص. ويأتى تمام الكلام فى ذلك فى حكم المتوسطة.

[مسألة ٢٦: وجوب الفحص عن صور الاستحاضة]

(١) وأوجه فى المنتهى و محكى الذكرى و جامع المقاصد، بل فى الجواهر أنه صرح به جماعة من الأصحاب. و استدل عليه بلزوم المخالفة القطعية لولاه.

فإن أريد به لزوم كثرة المخالفة، لأنه لا طريق إلى معرفته المتوسطة و القليلة إلا بالفحص، كما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره. فهو موقوف كون كثرة المخالفة بنحو يعلم باهتمام الشارع الأقدس بتجنبها بإيجاب الفحص فيها من بين الشبهات الموضوعية، و هو ممنوع لكثرة ظهور حال الاستحاضة من مجرد جريان الدم أو من وضع القطن للتحفظ من جريانه و إن لم يكن واجبا، و لعدم وضوح اهتمام الشارع بمنع كثرة المخالفة.

و إن أريد به قطع المرأة نفسها بوقوع المخالفة منها إجمالا- لو بنت على القليلة من دون فحص، لما عن بعض مشايخنا من أن المستحاضة تعلم غالبا بحدوث المتوسطة أو الكثيرة فى أثناء الشهر، فيتعذر عليها الرجوع للأصول الترخيضية بناء على ما هو التحقيق من منجزية العلم الإجمالى فى التدريجيات. فهو كما ترى لأن المرأة كثيرا ما لا تعلم باستمرار الاستحاضة فى الشهر، فضلا عن كونها فى بعضه كثيرة أو متوسطة.

مع أن العلم الإجمالى فى التدريجيات إنما ينجز إذا كان وجود المعلوم فى الزمن الأول لا يستلزم وجوده و ترتب الأثر عليه فى الزمن اللاحق، كما فى الحيض، حيث لا- يكون وجوده فى أول الشهر مستلزما وجوده فى آخره و لا- ترتب الأثر عليه حينئذ، بل مستلزما لعدمه، فلا يحرم وطء المرأة فى آخر الشهر إذا حاضت فى أوله.

و أما إذا كان وجود المعلوم فى الزمن الأول مستلزما لبقائه و ترتب الأثر عليه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٠

...

فى الزمن اللاحق، فينحل العلم الإجمالى إلى علم تفصيلى بوجود المعلوم فى الزمن اللاحق، و شك بدوى فى وجوده فى الزمن السابق، فلا مانع من الرجوع للأصل الترخيصى فيه، و يقتصر على المعلوم بالتفصيل، كما فى المقام، لوضوح أن الاستحاضة الكثيرة أو المتوسطة لو كانت فى أول الشهر و لم تغتسل لها يبقى حدثها إلى آخر الشهر و إن ارتفعت فتبطل الصلاة فيه من دون غسل، فيعلم تفصيلا بالحدث فى آخر الشهر و يبطلان الصلاة من دون غسل حينئذ إما لحدوث الكثيرة أو المتوسطة فيه أو لبقاء حدثها مع سبق حدوثها، فيجب الغسل عند حصول العلم المذكور و يرجع قبله للأصل الترخيصى.

نظير ما لو علم بتنجس المسجد إما فى أول الشهر أو آخره، حيث لا مانع من الرجوع لاستصحاب الطهارة فى أوله و يجب تطهيره فى آخره، إما لحدوث النجاسة فيه أو لبقائها بعد حدوثها فى أوله.

و مثله ما فى الجواهر من دعوى العلم إجمالا بالحدث، فيجب تعرفه مع اختلاف أحكامه.

لاندفاعه بأن اختلاف وظائف المستحاضة باختلاف صورها إن كان راجعا لتباين أحداث الصور أمكن إحراز الأقل بالأصل الموضوعى النافى لسبب الأكثر، فإصابة الدم القطنة متيقن، و بأصالة عدم ثقبها و السيلا ن منها تحرز القليلة، و لو علم بثقبها فأصالة عدم السيلا ن منها تحرز المتوسطة، فيرفع اليد عن العلم الإجمالى.

و إن كان راجعا لزيادة الحدث الواحد تبعا لزيادتها، فلا علم إجمالى بالحدث، بل يكون الأقل متيقنا و الزائد مشكوكا و مدفوعا بالأصل المذكور.

فالعمدة ظهور بعض النصوص فى وجوب الفحص، ففى صحيح الصحاف:

«فلتغتسل ثم تحتشى و تستذفر و تصلى الظهر و العصر، ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرشف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرشف، فإن طرحت الكرشف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦١

...

و إن طرحت الكرشف عنها و لم يسال الدم فلتتوضأ و لتصل و لا غسل عليها» (١)، و فى صحيح عبد الرحمن أو موثقة: «و لتغتسل و لتستدخل كرسفا فإن ظهر على الكرشف ...» (٢)، و فى صحيح محمد بن مسلم: «فى الحائض إذا رأت دما بعد أيامها التى كانت ترى الدم فيها فلتتقعد عن الصلاة يوما أو يومين ثم تمسك قطنة فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل» (٣)، و فى خبر ابن أبى يعفور:

«المستحاضة إذا مضت أيام أقرائها اغتسلت و احتشت كرسفها و تنظر فإن ظهر على الكرشف زادت كرسفها و توضأت وصلت» (٤). و ظاهر الأمر بالنظر و إدخال الكرشف ليس محض الإرشاد لبيان كيفية الفحص من دون أن يكون واجبا، و لا لشرطيته واقعا للعمل، بحيث تبطل الصلاة بدونه واقعا و لو مع القيام بالوظيفة المناسبة لكونه فى الحقيقة جزءا من الوظيفة، و لا لوجوب الفحص مولويا وجوبا نفسيا كى يكون الإخلال به محرما واقعا حتى مع إصابة الوظيفة الواقعية، من دون أن يمنع من الرجوع للأصول الترخيصى فى تشخيص الوظيفة ظاهرا، بل لوجوبه وجوبا طريقيا لتنجز الواقع بدونه، و لازمه امتناع الرجوع للأصول الترخيصى فى تشخيص الوظيفة ظاهرا، كما ذكرناه فى نظائر المقام من موارد وجوب الفحص فى الشبهات الحكمية و الموضوعية، كالتردد بين الحيض و العذرة، و الشك فى النقاء من الحيض و غيرهما.

هذا، و قد استشكل فى الجواهر فى وجوب الفحص لو كان لها استصحاب يشخص حالها، كما لو اختبرت حالها قبل الوقت فكانت قليلة. لكن لا يخفى أن الاستصحاب يجرى حتى لو لم تختبر حالها، لما أشرنا إليه آنفا من أن مقتضاه عدم ثقب القطنة و عدم السيلا ن منها، و لازمه عدم وجوب الفحص الذى اعترف بدلالة النصوص عليه.

إلا أن يكون مراده وجوب الفحص عليها مرة واحدة، ثم تستصحب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٤.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٢

...

مقتضاه، كما عن بعض مشايخنا مدعيا أنه الظاهر من النصوص. و كأنه لعدم الأمر فيها بالاختبار إلا عند مضي زمان الحيض، أو الاستظهار، فوجوبه بعد ذلك يحتاج إلى دليل، و مقتضى إطلاق دليل الاستصحاب عدمه.

لكن مقتضى الجمود على ذلك أنها لو تركت الفحص في الزمان المذكور عمدا أو غفلة أو لتعذره لم يجب عليها بعد ذلك، و كذا لو فحصت ثم نسيت ما ظهر لها قبل العمل عليه أو بعده، و لا يظن منه و لا من غيره البناء على ذلك، و ما ذلك إلا لإلغاء خصوصية المورد عرفا بعد ظهور كون وجوب الفحص للاهتمام بمعرفة حال الحدث و عدم الاكتفاء فيه بالرجوع للأصول بعد ما عرفت من عدم الفرق في جريان الاستصحاب بين الزمان الأول و غيره.

و لا سيما مع أنها قد تعلم قلة الدم في آخر زمان الحيض أو الاستظهار، فعدم الاكتفاء بذلك و لزوم الفحص بعده لو احتملت زيادته - كما هو مقتضى النصوص - مناسب لعدم الاكتفاء بالفحص الواحد لبقية الصلوات جدا.

و لذا لا يظن من أحد دعوى قصور النصوص المذكورة عن بيان الوظيفة الواقعية لغير الصلوات الأولى التي تضمنتها، و أن حكم بقية الصلوات يؤخذ من نصوص آخر. و ما ذلك إلا لفهم أن بيان الوظيفة لها من حيثية كونها مستحاضة مكلفة بالصلاة، و ذلك كما يجري في أصل الوظيفة يجري في الفحص عنها. على أن ذلك منهما لا يناسب الوجه الآخر الذي استدلل به كل منهما لوجوب الفحص، و إن عرفت عدم تماميته. و من هنا كان الظاهر عموم وجوب الفحص مع القدرة عليه و امتناع الرجوع للأصل الترخيصي مطلقا، كما هو ظاهر غير واحد. فلاحظ.

ثم إنه حيث كان وجوب الفحص طريقيا لتنجز الواقع فهو لا يمنع من الاحتياط المحصل له.

و أماما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من عدم مشروعيته لها إلا إذا طابق الاستصحاب، كما لو كانت استحاضتها سابقا كثيرة ثم شكت في بقائها على ذلك

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٣

...

فتستصحب الكثرة - بناء على ما يأتي الكلام فيه - و تعمل عليها من دون حاجة للفحص. فكأنه مبني على عدم الاكتفاء بالامثال الاحتمالي مع إمكان الامثال اليقيني بالفحص. و إنما يشرع الاحتياط المطابق للاستصحاب من دون فحص، لاقتضائه التعبد بمقتضاه، و المراد بالامثال اليقيني ما يعمم ذلك.

و دليل وجوب الفحص لا يصلح للردع عن الاستصحاب المذكور بعد عدم اقتضائه تفويت الواقع المنجز بوجوب الفحص، بخلاف الاستصحاب المحرز لكون الاستحاضة قليلة.

لكن ذكرنا غير مرة ضعف المبنى المذكور و أنه يكفي الاحتياط بموافقة التكليف المحتمل و لو مع تيسر الامتثال اليقيني بالفحص. نعم، قد لا يتيسر الاحتياط، كما هو الحال بناء على الوظيفة فى الكثيرة الغسل وحده و فى القليلة الوضوء، حيث يستلزم الجمع بينهما احتمال الفصل بين الوظيفة و الصلاة الذى يأتى منهم عدم جوازه. إلا أن يفرض عدم فوت الموالاة العرفية به، أو يحتاط بتكرار الصلاة مع كل من الوظيفتين. و بالجملة: الاحتياط إن أمكن كان مشروعاً، و لا يجب معه الفحص.

بقى شىء: و هو أنه لو تعذر الفحص فالظاهر عدم وجوب الاحتياط، لعدم الدليل على تنجز الواقع حينئذ بعد قصور ما دل على وجوب الفحص عن حال التعذر.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من استفادته من إطلاق دليل وجوب الاختبار فقد تقدم منه نظيره فيما لو تعذر الفحص مع اشتباه دم الحيض بدم العذرة، و تقدم هناك المنع منه.

و حينئذ لا ينبغي التوقف فى البناء على كون الاستحاضة قليلة لو لم تكن سابقاً كثيرة أو متوسطة، لما تقدم من أن مقتضى الاستصحاب كونها قليلة، فإن علم بالزيادة عليها فمتوسطة، و أما لو كانت سابقاً كثيرة أو متوسطة فظاهر شيخنا الأعظم قدس سره و غيره ابتناء جريان استصحاب إحدى صورتين على جريان الاستصحاب فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٤

...

التدرجيات، و حيث كان يجرى على التحقيق لزم البناء على جريانه فى المقام، و على ذلك جرى فى العروة الوثقى و غيرها، و إن لم يجزم شيخنا الأعظم قدس سره بأحد الأمرين، لعدم جزمه بجريان الاستصحاب فى التدرجيات.

لكنه يشكل بأن المستفاد من النصوص ترتب حكم المتوسطة و الكثيرة على ثقب الكرسف و سيلانه منه أو بوصوله إلى حد أحد الأمرين لو فرض عدم الكرسف، فلو كان الدم بنحو يثقب الكرسف أو يسيل منه لا- يترتب عليه حكم المتوسطة أو الكثيرة بمجرد خروجه إلى فضاء الفرج، بل الاستحاضة فى أول خروجه قليلة، فإذا نزل حتى بلغ حد ثقب الكرسف صارت متوسطة، ثم إذا بلغ حد السيلان صارت كثيرة، فأقسام الاستحاضة متداخلة موضوعاً و حكماً، لا أنها متباينة تبعاً لاختلاف أقسام الدم و كيفية خروجه من الرحم.

و حينئذ إن كانت الاستحاضة سابقاً متوسطة أو كثيرة و احتمال انقلابها إلى القليلة، فإن كان الانقلاب المحتمل بعد الغسل أو فى أثناءه يقطع ببقاء حكم المتوسطة أو الكثيرة بلا حاجة للاستصحاب، و إن كان قبله يعلم بمطهرية الغسل وحده أو مع الوضوء من الحدث المسبب عن الدم الخارج إلى فضاء الفرج قبله و إن لم يخرج من الفرج، و أما المتصل به الخارج بعده فخروجه حيث لا يوجب فى الآن الأول إلا حدث القليلة، و لا يوجب حدث ما فوقها إلا بنزوله إلى أن يبلغ حد ثقب الكرسف أو السيلان منه، فالأصل عدم نزوله إلى الحد المذكور، و به يحرز كون الاستحاضة قليلة.

و أما استصحاب سيلان الدم أو ثقبه للكرسف فلا مجال له حتى بناء على جريان الاستصحاب فى التدرجيات...

أولاً: لعدم الأثر لثقب مطلق الدم و سيلانه، بل لثقب أو سيلان خصوص ما ينزل بعد الشروع فى الغسل الذى لم يرفع الغسل الحدث المسبب، و الأصل عدم ثقبه، و لا سيلانه.

و ثانياً: لأنها حيث تخرج الكرسف و تجددته قبل الغسل لحبس الدم عن النزول

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٥

...

ينقطع الثقب و السيلان، حتى بالإضافة إلى مطلق الدم، فلا مجال لاستصحابهما. غاية الأمر أنه يحتمل تجددهما بسبب بقاء دفع الدم بقوته، و الأصل عدمه. كما أنه يمكن استصحابهما بنحو التعليق، فيقال: كان الدم لو استمر لثقب الكرسف فهو كما كان. لكنه ليس حجة على التحقيق خصوصاً في الموضوعات الخارجية.

نعم، لو كان المدار في ترتب حكم المتوسطه أو الكثيرة على دفع الدم، فإذا كان بنحو يستلزم ثقب الكرسف أو السيلان منه ترتب حكمها بمجرد خروجه إلى فضاء الفرج، و إن لم يثقب الكرسف أو يسيل منه فعلاً، اتجه استصحاب كونه على النحو المذكور- و لم يكن تعليقاً- بناء على جريان الاستصحاب في التدريجيات. لكنه خلاف ظاهر الأدلة، كما سبق.

و أما تقسيم الاستحاضة إلى القليلة و المتوسطه و الكثيرة فليس تقسيماً تضمنته النصوص في مقام بيان موضوع الأحكام، بنحو يكون عنوان الكثرة و غيرها قد لحظ فيه حال الدم حين خروجه، ليستصحب أحد الأقسام لو شك في ارتفاعه، بل هو تقسيم للفقهاء منتزع من مفاد النصوص التي ذكرنا أنها ظاهرة في أن المدار في ترتب الأحكام على فعليه الثقب و السيلان و عدمهما.

و أشكل من ذلك ما عن بعض مشايخنا من أن الاستحاضة لو اتصلت بالحيض و كان دم الحيض كثيراً بحيث يثقب الكرسف أو يسيل عنه أمكن بالاستصحاب كونها متوسطه أو كثيرة، لوحدة الدم عرفاً و إن اختلف حكماً.

للإشكال فيه- مضافاً إلى ما سبق- بأن ظاهر النصوص و الفتاوى تبين دمي الحيض و الاستحاضة ذاتاً، لا حكماً فقط كما تقدم في أول الفصل، و من الظاهر أن موضوع الحكم ليس هو ثقب مطلق الدم للكرسف أو سيلانه، ليجدى استصحابه، بل خصوص دم الاستحاضة و مقتضى الاستصحاب عدم ثقبه و لا سيلانه، و إن كان الدم ثاقباً أو سائلاً حينما كان دم حيض خالص أو مختلط بدم الاستحاضة، على ما تقدم احتمالاً في أول الفصل. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٦

...

هذا، و لو غرض النظر عن الاستصحاب الموضوعي في المقام، فقد يدعى جريان استصحاب الطهارة من الحدث الأكبر- لو كانت نقيّة من الدم سابقاً- غير المعارض باستصحاب الطهارة من الحدث الأصغر، للعلم بانتقاضها على كل حال، بناء على أن سبب الحدث الأكبر سبب للحدث الأصغر أيضاً.

لكنه مبني على أن وظيفة المتوسطه و الكبرى الغسل و الوضوء، و أن الغسل ينفرد برفع الأ-كبر و الوضوء برفع الأصغر، حيث يعلم بحدوث الأصغر و ارتفاعه بالوضوء و يشك في حدوث الأكبر و مقتضى الاستصحاب عدمه. أما لو كانا مشتركين في رفع كل من الأصغر و الأكبر فاستصحاب الطهارة من الأكبر لا يحرز الأصغر المعلوم الحصول بالوضوء- بعد عدم إحراز كون الاستحاضة قليلة- بل مقتضى استصحابه معه عدم ارتفاعه إلا بضم الغسل إليه. و كذا بناء على أن وظيفة المتوسطه و الكبرى الغسل خاصة للصلاة الأولى، لرجوع ذلك إلى أن الرفع للحدث الأصغر فيهما هو الغسل لا-الوضوء، فلا- يحرز ارتفاعه بالوضوء خاصة مع عدم إحراز قلة الاستحاضة بالأصل الموضوعي في المقام، بل مقتضى استصحابه معه عدم ارتفاعه إلا بضم الغسل إليه.

و بذلك يظهر الإشكال فيما في العروة الوثقى من الحكم بالاحتياط، لأن مذهبه وجوب ضمّ الوضوء للغسل في المتوسطه و الكبيرة، و من البعيد جداً ذهابه إلى اشتراكهما في رفع كلا الحدثين.

اللهم إلا أن يستشكل في اختلاف سنخ حدثي الاستحاضة، لاحتمال وحدة سنخ الحدث و سنخ الطهارة منه، و إنما يختلف بالشدة و الضعف من دون أن يستلزم تعدده عرفاً، فمع فرض عدم الاستصحاب الموضوعي المحرز لمرتبه فحيث يشك في ارتفاعه بالوضوء يكون مقتضى الاستصحاب بقاءه. بل لعل اختلاف الحدث الأصغر و الأكبر كذلك في جميع الموارد، و إنما يجتزأ بالوضوء وحده و الغسل كذلك مع التردد بينهما فيما لو أحرزت إحدى المرتبتين بأصل موضوعي، كما تقدم في فروع الاستبراء،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٧

حال الصلاة (١)، بإدخال القطنه في الموضع المتعارف و الصبر عليها بالمقدار المتعارف (٢). و إذا تركته عمدا أو سهوا و عملت، فإن طابق عملها الوظيفة

و أما بدونه فالمرجع استصحاب الحدث و عدم الطهارة، أو أصالة الاشتغال بالفعل المقيد بالطهارة، كالصلاة. فتأمل جيدا.
(١) لأن الأمر بالاختبار لما كان طريقا، لإهتمام الشارع بعدم فوت الواقع من جهة الجهل فالمنصرف ما يؤمن معه من وقوع الوظيفة في غير محلها، و ذلك إنما يكون بالفحص عند إرادة الصلاة تمهيدا للإتيان بوظيفتها، إذ لو كانت قبله بمدة يحتمل فيها اختلاف حال الاستحاضة لم يؤمن ذلك.

نعم، لو علم بعدم اختلاف الحال بعد الفحص إلى حين الاتيان بالوظيفة أجزأ الفحص السابق. و كذا لو كان الفاصل زمانا يسيرا يتعارف الفصل به، لتعذر حمل النصوص عرفا على الاتصال الدقي. إلا أن يحدث فيه ما يثير احتمال اختلاف الحال بالوجه المنبه على تجديد الفحص، فلا يبعد لزوم تجديده بمقتضى ما ذكرنا. فلاحظ.

(٢) كما في العروة الوثقى، لكن مع إيجاب الصبر قليلا، و أقره على ذلك غير واحد من محشيها.
و يشكل بأن الذي تضمنته النصوص المتقدمة الفحص عن ثقب الدم الكرشف أو سيلانه منه من حين الغسل إلى حين الصلاة، و لازم ذلك عدم إخلاء الموضع من الكرشف في المدة المذكورة، إما بإبقاء كرشف واحد أو بتجديد الكرشف - على ما يأتي الكلام فيه عند تحديد الوظائف إن شاء الله تعالى - و حيثئذ يكفيها في الفحص اللازم عند الصلاة النظر في الكرشف الموضوع واحدا كان أو متعددا.

فلو لم تضع كرشفا في بعض المدة أو تمامها، فحيث كان الظاهر من التحديد بثقب الكرشف أو السيلان منه بيان مقدار نزول الدم - كما أشرنا إليه آنفا و يأتي إن شاء الله تعالى - فإن علمت بنزول الدم بأحد النحوين، فلا إشكال في وجوب الوظيفة المناسبة له عليها، و إن احتملت نزوله و لم تستطع استكشاف الحال لغسل موضع الدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٨

اللازمة لها صح (١)، و إلا بطل (٢).

أو نحوه، فحيث كانت مفرطة في الفحص اللازم عليها، كان الواقع منجزا عليها بمقتضى وجوب الفحص و لزومها الاحتياط.
و كذا لو طرحت الكرشف السابق و لم تنظر فيه و احتملت ثقب الدم له أو سيلانه منه. و إن علمت بعدم نزول الدم بأحد النحوين لم تحتج للاختبار بوضع الكرشف أو نحوه، لعدم الموضوع له. إلا أن تحتمل تجمع الدم في باطن الفرج فتستدخل الكرشف بمقدار لو كان فيه دم لثقبه أو سال منه، ثم تنظر فيه، و يكون ذلك هو الفحص اللازم عليها.

(١) كما هو مقتضى ما سبق من أن وجوب الفحص طريقى لإحراز الواقع، لا مقدمى متفرع على شرطية في العمل، ليبطل بفقد شرطه.
نعم، بناء على عدم الاجتزاء بالامتنال الاحتمالي مع القدرة على الامتنال اليقيني بالفحص يتعين بطلان العمل مع تعمد ترك الفحص.
لكن سبق المنع من ذلك، فيتعين صحته لو جاءت به برجاء إصابة الواقع.

(٢) لفقد الشرط. و لو شكت في أحد الأمرين لزومها الاحتياط بالإعادة بنحو تحرز مطابقة عملها للواقع، لأن وجوب الفحص عليها واقعا مستلزم لعدم حجية الاستصحاب في حقها، فلا يسوغ لها الدخول في الصلاة. و لا يبعد كون ذلك هو مراد سيدنا المصنف قدس سره و غيره ممن أطلق صحة عملها مع مطابقتها للوظيفة الواقعية، فيرجع إلى لزوم إحراز المطابقة.

لكن المتيقن من ذلك ما إذا تعمدت ترك الفحص تفريطا أو لتخيل جواز التعويل على الاستصحاب مع فعلية الشك حين العمل في

كيفية استحاضتها، أما لو تركته سهواً ودخلت في الصلاة غفلة عن كيفية استحاضتها، بنحو لا يكون شكها فيه فعليا فلا يبعد عدم وجوب الإعادة عليها لو التفتت بعد الفراغ، بناء على ما هو الظاهر من عموم قاعدة الفراغ لصورة الغفلة عن منشأ الشك. وأولى من ذلك ما لو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٦٩
(مسألة ٢٧): حكم القليلة وجوب تبديل القطنة (١) أو تطهيرها على

اعتقدت من دون فحص بأن استحاضتها قليلة فعملت بوظيفتها ثم تجدد لها الشك بعد الفراغ واحتملت خطأ اعتقادها السابق، حيث لا إشكال ظاهراً في جريان قاعدة الفراغ حينئذ. ولعله خارج عن محل كلامهم. فلاحظ.

[مسألة ٢٧: حكم الاستحاضة القليلة]

(١) كما في المقنعة والناصريات والنهاية والمبسوط والاقتصاد والغنية والمراسم والوسيلة والسرائر وجملة من كتب الفاضلين والشهيدين وجامع المقاصد ومحكى الجامع وغيرها. بل ظاهر الناصريات الإجماع عليه، ونفى الخلاف فيه في المنتهى. ونسب لأكثر علمائنا في التذكرة، وللمشهور في المختلف والحدائق ومحكى كشف الالتباس والكفاية وظاهر الذكري، وفي كشف اللثام أنه قطع به أكثر الأصحاب. وقد استدل عليه..

تارة: بأنها نجاسة يمكن التحرز عنها، فيجب. وأخرى: بما سيأتى في المتوسطة والكثيرة، بناء على ما في الجواهر من عدم تعقل الفرق، وعن الوحيد في حاشية المدارك وشرح المفاتيح من عدم القول بالفصل.

و ثالثة: بالإجماع المستفاد ممن تقدم. لكن الأول يختص بما إذا زادت سعة الدم على قدر الدرهم، أو يبتنى على عدم العفو عن قليل دم الاستحاضة، وهو ممنوع، كما يبتنى على نجاسة الدم في الباطن، وهو أيضاً ممنوع، وعلى عمومته للمحمول وإن لم تتم به الصلاة وكان في الباطن، وهو محل إشكال على ما يتضح في محله إن شاء الله تعالى.

ولا سيما مع ما أشار إليه في الجواهر من عدم ظهور فائدة في التبديل، إذ بوضع القطنة الجديدة تنجس كنجاستها، غاية الأمر أن تبديلها يستلزم تقليل الدم، وجوبه محل إشكال، خصوصاً إذا لم يستلزم سعة السطح الملاقي له من القطنة.

ويندفع الثانى - بعد تسليم دلالة النصوص على وجوب التبديل في المتوسطة والكثيرة من حيثية نجاسة القطنة - بالفرق بأن ثقب الكرسف والسيلان منه مستلزم لكثرة الدم وتنجسه بالخروج للظاهر. وعدم القول بالفصل لا يكفى ما لم يرجع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٠

...

للقول بعدم الفصل، وهو غير ظاهر.

وأما الثالث فلا طريق لمنعه بعد تصريح من عرفت بوجوب التبديل، وعدم تعرض الصدوقين له ولا الشيخ والراوندى في الخلاف وأحكام القرآن ولا القاضى فيما حكى عنه لا ينافيه، لإمكان اهتمامهم في مباحث الأغسال ببيان حكم الحدث، والاتكال في الخبث على معهودية وجوب التطهير منه.

لكن لا طريق مع ذلك للجزم به، فضلا عن حجيته بعد قرب اعتماد من ذهب إلى ذلك على أحد الوجهين المتقدمين، كما صرح به غير واحد منهم، و لم يثبت كونه إجماعا تعديا صالحا لإثبات حكم شرعى.

و من ثم يظهر من جامع المقاصد و كشف اللثام و المدارك و غيرها نوع تردد فى وجوب التبديل، بل حكى عن بعضهم الإشكال فيه، و ذكر الفقيه الهمداني أن القول بعدمه شائع بين المتأخرين، كما اختاره فى المستند و حكاه عن بعض مشايخه.

هذا، مضافا إلى ما ذكره غير واحد من ظهور بعض النصوص فى عدم وجوب تبديل القطنه، كصحيح الصحاف «١» المتقدم عند الكلام فى وجوب الفحص، لظهوره فى وحدة الكرسف الموضوع، و أنها تصلى كل صلاة به ما لم تطرحه أو يسل الدم من ورائه، و صحيح الحلبي «٢» المتقدم فى تحديد الصورة الأولى الظاهر فى أن المدار على خروج الدم من وراء الثوب، لظهوره فى أنها تصلى بذلك الثوب ما لم يخرج الدم من ورائه، المستلزم لعدم وجوب تبديل الثوب لكل صلاة، فضلا عن الكرسف.

و مثله قوله عليه السلام فى حديث زرارة المتقدم هناك أيضا: «فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ [يثقب] الدم، فإذا نفذ اغتسلت» «٣»، لقوة ظهوره فى الاجتزاء لكل صلاة بوضوء ما لم يثقب الدم الكرسف الأول أو الخرقه التى تستوثق بها، و مقتضاه جواز إيقاع الصلوات المتعددة بذلك الكرسف قبل ثقبه، و نحوه فى ذلك قوله عليه السلام فى خبر إسماعيل الجعفى: «اغتسلت و احتشت و لا تزال تصلى بذلك

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضه حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧١

...

الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» «١».

و أظهر منها فى ذلك خبر ابن أبى يعفور «٢» المتقدم فى وجوب الاختبار المتضمن أنها تزيد كرسفها، لظهوره فى المفروغية عن إبقاء الكرسف الأول. و إن كان ما تضمنه من الاجتزاء بالوضوء مع ظهور الدم على الكرسف المذكور مخالفا للنصوص الآخر.

بل قد يظهر عدم وجوب التبديل من بقاء النصوص بسبب عدم التنبيه فيها عليه، مع ابتناؤه على نحو من الكلفه و قرب غفلة العامة عنه بسبب لزوم النجاسة على كل حال، كما سبق. و لعله إليه يرجع ما فى الجواهر من تأييد عدم الوجوب بلزوم المشقة، و إلا فبلوغ المشقة حدا يسقط التكليف غير مطرد، و بل لعله نادر. و من جميع ما تقدم ظهر أن الأقوى عدم وجوب التبديل، كما فى الجواهر و غيره.

هذا، و قد صرح بوجوب تبديل الخرقه أيضا فى المقنعة و المبسوط و النهاية و المراسم و الوسيلة و السرائر و محكى البيان و مجمع البرهان و شرح المفاتيح، و حكاه فى كشف اللثام عن السيد و نسبه للأكثر.

و لم يتضح الوجه فيه بعد فرض عدم ثقب الكرسف المستلزم لعدم تنجس الخرقه، و لذا تنظر فيه فى التذكرة، و فى جامع المقاصد و محكى شرح الجعفرية أنه لا وجه له. و أما ما عن نهاية الأحكام من أن الأقرب ذلك إن وصل الدم إليها. فهو مخالف لفرض عدم ثقب الكرسف فى القليلة.

نعم، قد يتجه بناء على ما تقدم منه و من التذكرة من تحديد القليلة بأن يظهر الدم على القطنه كرسف الأبر بناء على ما فسر به فى كشف اللثام من إرادة الظهور على سطحها الخارج من دون أن يستوعبها، حيث يمكن حينئذ إصابة الدم الخرقه تارة و عدمها أخرى، على ما نبه له فى كشف اللثام كما يتجه أيضا بناء على ما تقدم من المقنعة من أن المدار على عدم ثقب الخرقه، لا- خصوص

الكرسف.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٢

الأحوط وجوبا. و وجوب الوضوء لكل صلاة (١)،

لكنه مبنى - مع ذلك - على عموم عدم العفو عن دم الاستحاضة لما دون الدرهم إذا كان في المحمول و إن لم تتم به الصلاة، و إلا كان المتيقن منه ما إذا شدت الخرقه بنحو يصدق عليها اللباس و كانت مما تتم به الصلاة و الدم بقدر الدرهم.

و أما صحيح الحلبي و حديث زرارة المتقدمان في تحديد الصورة الأولى الظاهران في أن المدار فيها خروج الدم من وراء الثوب المستلزم لجواز الصلاة به لو أصابه الدم و لم يخرج من ورائه. فلو غرض النظر عما تقدم فيهما أمكن الجواب باحتمال كون جواز الصلاة لعدم العلم بإصابه الدم له حتى يخرج من ورائه. فلاحظ.

و أما تطهير الفرج فهو الذي صرح به في المقنعة و جامع المقاصد و المسالك و الروض و محكي البيان، و عن مجمع البرهان أنه مقتضى أدلة وجوب الإزالة، و كأنه إجماعي. انتهى. و من الظاهر أنه يتفرع على تنجيسه بتبديل القطنة، و يبتنى على عموم عدم العفو عن دم الاستحاضة، و لا إشكال في أنه أولى في ذلك من وجوب تبديل القطنة، و إن لم ينبه عليه جماعة كثيرة.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه ليس بناؤهم على التعدى من القطنة إلى موضعها فلم يتضح مأخذه لو أراد منه الفرج، لقرب أن يكون عدم التنبيه عليه من جماعة لعدم ملازمة إخراج القطنة في القليلة لتنجسه و كون وجوب تطهيره لو تنجس أولى من وجوب تبديل القطنة المعلل في كلامهم بأنه نجاسة يجب التحرز منها، فلا يحتاج إلى بيان.

(١) كما صرح به جمهور الأصحاب، و ادعى عليه الإجماع في الناصريات و الخلاف، كما ادعى في الغنية الإجماع على أنها إذا فعلته كانت بحكم الطاهرة، و نسب للأكثر في التذكرة و المنتهى و للمعظم في كشف اللثام، و للمشهور في المختلف و الروض و محكي الذكري و كشف الالتباس و تخلص التلخيص و الكفاية و غيرها، في قبال ما عن ابن أبي عقيل من أنه لا شيء عليها حينئذ، و ما عن ابن الجنيد من أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٣

...

عليها الغسل. لكن في جامع المقاصد: «و هما نادران لإجماع الأصحاب بعدهما على خلافهما».

و يدل على وجوب الوضوء - مضافا إلى إطلاق صحيح الصحاف «١» المتقدم في وجوب الفحص المتضمن الاكتفاء به عند عدم سيلان الدم - صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المستحاضة تنظر أيامها فلا تصلى فيها، و لا يقربها بعلمها، فإذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء غسلا تؤخر هذه و تعجل هذه و تغتسل للصبح ... و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخل المسجد وصلت كل صلاة بوضوء» «٢»، و حديث زرارة «٣» المتقدم عند الكلام في تحديد الصورة الأولى.

و إطلاق قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «فلتدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل و توضأ لكل صلاة» «٤ ...» و ربما يأتي الكلام في الصورة الثالثة.

كما يدل على عدم وجوب الغسل - مضافا إلى ذلك - صحيح الحلبي المتقدم هناك «٥» و خبر الجعفي «٦» المتقدم عند الكلام في وجوب تبديل القطنه و قوله عليه السلام في صحيح عبد الرحمن أو موثقة في المستحاضة بعد أيام قرئها أو استظهارها: «و لتغتسل و لتستدخل كرسفا فإن ظهر عن [على. يب] [على] الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى فإذا كان دما سائلا فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ثم تصلى صلاتين بغسل واحد» «٧»، إن مقتضى مفهومه أنه لو لم يظهر على الكرسف لا يجب الغسل، و حمله على عدم الظهور على جانب الكرسف الداخل المستلزم للنقاء لا يناسب فرض كونها مستحاضة و لذا لا يبعد ظهوره في إرادة الظهور في جانب الكرسف الخارج، و أنه مع عدمه ليس عليها الغسل.

و كيف كان، فيخرج بجميع ما سبق عن إطلاق ما تضمن وجوب الأغسال

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ١٧٣

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

(٧) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٤

...

الثلاثة على المستحاضة، كصحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: المستحاضة تغتسل التي لا تطهر عند صلاة الظهر و تصلى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء، ثم تغتسل عند الصبح فتصلى الفجر» «... ١»، و نحوه صحيح صفوان و موثق فضيل و زرارة و خبر إسماعيل بن عبد الخالق «٢» و خبر حمران الوارد في النفساء «٣». و كذا إطلاق ما تضمن وجوب الغسل الواحد مع عدم جواز الدم الكرسف، كصحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: النفساء متى تصلى؟»

فقال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم و إلا اغتسلت و احتشيت و استتفرت [و استدفرت] وصلت، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلت الغداة بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد. قلت: و الحائض؟ قال: مثل ذلك سواء «... ٤» فإن عدم جواز الدم الكرسف لما كان أعم من عدم ثقبه له لزوم حمله على صورة الثقب، جمعا بينه و بين ما سبق.

و دعوى: أن ثقب الدم الكرسف من دون أن يجوزه نادر يتعذر حمل الإطلاق عليه عرفا، لغلبة انتقال الدم منه بعد ظهوره عليه إلى الخرقه المستتفر بها. ممنوعة، لعدم ملازمة الاستتفار لشدة مماسة الخرقه للكرسف، بل قد لا تمسه و إنما تكون فائدتها مجرد التحفظ عن سيلان الدم لو خرج عنه، و ليس هو كالتعصب - الذي أمر به في فرض جواز الدم الكرسف - مستلزما لشدة المماسه، ليندر عدم

انتقال الدم منه للخرقة.

بل يأتي عند الكلام في حكم المتوسط أن انتقال الدم لمجرد مماسة الخرقة للكرسف من دون أن يستند لقوة دفعه لا يوجب الانتقال للكثيرة.

هذا، وقد سبق عن ابن أبي عقيل عدم وجوب شيء عليها، ففي محكي كلامه

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤، ١٥، ١٢، ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤، ١٥، ١٢، ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٥

...

في كشف اللثام: «يجب عليها الغسل عند ظهور دمها على الكرسف لكل صلاتين غسل تجمع بين الظهر والعصر بغسل و بين المغرب والعشاء بغسل، و تفرد الصبح بغسل، و أما إن لم يظهر الدم [على. ظ] الكرسف فلا غسل عليها و لا وضوء».

و قد فهم منها الأكثر أن المراد عدم ظهور الدم على ظاهر الكرسف الراجع لعدم ثقبه له. و كأن الدليل عليه ما تضمن حصر نواقض الوضوء بالأشياء المعروفة غير دم الاستحاضة. مضافاً إلى عدم التنبيه عليه فيما تضمن نفى الغسل قبل ظهور الدم على الكرسف، كصحيح الحلبي و رواية الجعفي و مفهوم حديث عبد الرحمن التي تقدم الاستدلال بها على نفى الغسل.

لكن لا بد من رفع اليد عما تضمن الحصر بالنصوص المتقدمة الدالة على وجوب الوضوء، و كذا النصوص الآتية الدالة على وجوب الوضوء مع الصفرة.

و لعل عدم التعرض له في نصوص الحصر لعدم عموم الابتلاء به، و اختصاصه بالمرأة في حالة الاستحاضة التي تعرضت النصوص لتفصيل أحكامها، كما لم يتعرض في بعض نصوص الحصر للنوم (١).

كما أن النصوص النافية للغسل بين ما هو ظاهر في النظر للغسل، و لا نظر له في نفى غيره، كرواية الجعفي، و ما هو محمول على ذلك بقرينة ما دل على وجوب الوضوء، كحديث الحلبي و عبد الرحمن. فإن ذلك أقرب عرفاً من تنزيل نصوص الوضوء المذكورة على فرض تحقق أحد النواقض، بقرينة الحديثين و نصوص حصر النواقض. بل قوله عليه السلام في خبر علي بن جعفر الآتي: «فلتوضاً من الصفرة» كالصريح في ناقضية الصفرة.

و أضعف من ذلك الاستدلال بصحيح زرارة المتقدم، بحمل قوله عليه السلام:

«و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد» على غسل النفاس. لأنه - مع جريان ما سبق فيه، و استلزامه عدم حدثية الدم مع عدم جوازه الكرسف و إن ظهر عليه

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٩، ٦، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٦

...

و ثقبه - مخالف للظاهر جدا بسبب تنكير الغسل و وصفه بالوحدة بعد التعرض لتثليث الأغسال مع جواز الدم الكرسف. لكن احتمال في كشف اللثام كون مراد ابن أبي عقيل عدم ظهور الدم على الكرسف أصلا المستلزم للنقاء. و لو تم كان لازمه وجوب تثليث الأغسال في جميع أقسام الاستحاضة، و انحصر الدليل عليه بإطلاقات التثليث المتقدمة، التي يلزم الخروج عنها بنصوص التفصيل، كما سبق.

و أما ابن الجنيد فقد حكى عنه وجوب الغسل مرة واحدة مع عدم ثقب الدم الكرسف، فإذا ثقبه وجب عليها ثلاثة أغسال سال أم لم يسأل. و كأنه لموثق سماعه:

«قال: المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلا، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة، و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل. هذا، إن كان دمها عبيطا، و إن كان صفرة فعليها الوضوء» «١».

بدعوى: أن مقتضى المقابلة بين الشرطيتين كون الثانية تصريحاً بمفهوم الأولى، بحمل عدم الجواز في الثانية على عدم الثقب. و فيه: - مع أنه صرح في ذيله بالاكْتفاء بالوضوء مع الصفرة، و لم يعرف عنه التفصيل بين الصفرة و الحمرة - أن التوفيق بين الشرطيتين كما يكون بحمل عدم الجواز في الثانية على عدم الثقب، يكون بحمل الثقب في الثانية على الجواز، بل لعل الثاني أظهر - كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره - لأن الثقب لما كان مشعرا بقوة الدم أمكن جعله كناية عن الجواز، أما عدم الجواز فهو لا يشعر بقله الدم، ليصلح للكناية عن عدم الثقب، بل بضعفه و لو مع تفشيه لظاهر الكرسف، و لا يصلح عرفا للكناية عن عدم الثقب. إلا أن يراد به عدم الجواز في تمام الكرسف المستلزم لعدم ثقبه، كما قد يظهر من المحقق الخراساني قدس سره. لكنه خلاف ظاهر الموثق جدا.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٧

...

و لعل ما ذكرنا أقرب مما عن بعض مشايخنا من جعل الثانية بمنزلة الاستثناء من إطلاق الأولى، نظير قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا) بعد قوله: (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) «... ١»، فلا تشمل صورة عدم الثقب، ليقع التدافع بين الشرطيتين و يحتاج لتنزيل إحداهما على الأخرى.

إذ فيه: - مع أن الآية لا تنهض بذلك بنفسها، بل بإعمال عناية فيها، أو بضميمة النصوص المفسرة لها، على ما سبق في مسألة إجزاء غسل الجنابة عن الوضوء، فحمل الصحيح عليه لا بد أن يكون بضميمة بقية النصوص لا لظهوره بنفسه فيه - أن الجنابة أمر زائد على القيام إلى الصلاة، فيحسن التدرج ببيان حكمها الأثقل بعد بيان حكم القيام الأخف، نظير قولنا: إن جاء زيد لدارك فأعطه درهما، و إن خدمك فيها فأعطه دينارا.

أما في المقام فعدم جواز الدم الكرسف ليس زائدا على ثقبه له لا - موضوعا و لا - حكما، ليحسن التدرج في بيان حكمه بالنحو المذكور، و الحكم المذكور له هو حكم الثقب بنفسه، على المشهور، كما أن الحكم المذكور للثقب هو حكم أمر زائد عليه، و هو الجواز، فلو لم يكن الثقب في الفقرة الأولى كناية عن الزيادة المذكورة - كما ذكرنا - لم يكن البيان عرفيا، بل لعله مستهجن.

و كيف كان، فعلى ما ذكرنا تكون الشرطية الثانية مطلقة شاملة للثقب و عدمه، فتقيد بالنصوص الدالة على عدم وجوب الغسل و وجوب الوضوء مع عدم الثقب، و على ما ذكره بعض مشايخنا تكون صورة عدم الثقب خارجة عن كلتا الشرطيتين، و يرجع فيها للنصوص المذكورة.

نعم، كلا الوجهين مستلزم لعدم استيفاء أحكام المستحاضة في الموثق، بخلاف الوجه المستدل به لابن الجنيد، بل التعرض في ذيله

لوضوء مع الصفرة لا يناسب إهماله في الصدر لو كان من أحكام بعض أنواع الدم العييط.
إلا أن ذلك وحده لا يوجب ظهور الموثق في الوجه المذكور فضلا عن أن يرفع

(١) المائدة: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٨

...

به اليد عما سبق مما تضمن وجوب الوضوء دون الغسل مع عدم ثقب الكرسف، بل غاية ما يوجب إجمال صدر الموثق أو اضطرابه و لا سيما و أن سماعه قد روى ما يقرب منه هكذا: «و غسل المستحاضة واجب إذا احتشت بالكرسف و جاز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل صلاتين و للفجر غسل، و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها [الغسل لكل يوم مرة و. في] الوضوء لكل صلاة» ... ١. فلاحظ. هذا، و قد استدلل لابن الجنيدي أيضا بصحيح زرارة المتقدم، بدعوى: أن إطلاق وجوب الغسل الواحد مع عدم جواز الدم في ذيله شامل لما إذا لم يثقب الدم الكرسف.

لكنه - مع لزوم تقييده كما سبق - دال على الاكتفاء بالغسل الواحد مع ثقب الكرسف و عدم جواز الدم عنه، و هو لا يلتزم بذلك. و حمل الجواز و عدمه فيه على الثقب و عدمه، بعيد جدا، فضلا عن أن يرفع به اليد عما سبق، نظير ما ذكرناه في الموثق. بقي شيء، و هو أن المحقق الخراساني قدس سره وافق ابن الجنيدي فيما لو كان الدم أحمر عملا بإطلاق موثق سماعه بعد حمل عدم الجواز فيه على عدم الثقب، و غيره مما يأتي الكلام فيه، و تنزيلا لما دل على الاكتفاء بالوضوء عليه، إما لأن ظهور الموثق و غيره في الحاجة للغسل أقوى من ظهور تلك النصوص في عدم الحاجة له، أو لتنزيل تلك النصوص على الصفرة التي دلت جملة من النصوص على الاكتفاء فيها بالوضوء، كما يأتي.

لكنه يشكل بما سبق من أنه لا مجال لحمل عدم جواز الدم الكرسف في موثق سماعه على عدم ثقبه له، و أما غيره فلم يذكره لينظر في حاله.

نعم، ورد وجوب الغسل الواحد في صحيح زرارة و حديث عبد الرحمن المتقدمين. لكن الأول قد أخذ فيه عدم جواز الدم الكرسف، و قد سبق أنه أعم من عدم الثقب، فيقيد بما دل على وجوب الغسل مع عدم الثقب، و الثاني قد أخذ فيه الظهور على الكرسف، و الظاهر منه - كما سبق - الظهور على ظاهره الملازم للثقب،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٧٩

...

فيدل بمفهومه على عدم وجوب الغسل مع عدم الثقب، و لو فرض ظهوره في مطلق الظهور عليه و لو على باطنه كان كصحيح زرارة مقيدا بما دل على عدم وجوب الغسل مع عدم الثقب.

بل ظاهر إناطة وجوب الأغسال الثلاثة فيهما بما إذا كان الدم سائلا و جاز الكرسف عدم وجوبها بدونهما و إن ثقب الكرسف، على خلاف ما ذكره. و أشكل من ذلك ما ذكره من تنزيل ما دل على الاكتفاء بالوضوء على مجرد لزومه و لو مع الغسل.

لوضوح أن ذكر الغسل فيها مع الثقب و الاقتصار على الوضوء مع عدمه كالصريح في عدم وجوب الغسل معه، بل سبق أن بعض

النصوص مسوق لبيان عدم الحاجة للغسل لا غير.

و مثله ما ذكره في قوله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء» من احتمال كون: «توضأت» بمعنى تطهرت بالغسل لدخول المسجد، بقرينة تكرار ذكر الوضوء بقوله: «وصلت كل صلاة بوضوء». لوضوح اندفاعه بأنه - مع عدم معهودية التعبير بنظير ذلك - لا يناسب مقابلة الوضوء للغسل المذكور في صدر الحديث جدا. و تكرار الوضوء لا يصلح قرينة عليه بعد وروده لبيان وجوبه لكل صلاة لا أصل وجوبه.

و كذا ما ذكره من احتمال تنزيل نصوص الاكتفاء بالوضوء على الصفرة، لأن التفصيل في نصوص نفى الغسل و وجوب الوضوء بين ثقب الكرسف و عدمه كالصريح في أن المعيار فيهما قلّة الدم بالنحو المذكور لا - لونه. بل سبق أن المتيقن من إطلاق الدم أو المنصرف منه هو الحمرة - كما اعترف به قدّس سرّه - و لا مجال معه لحمل هذه النصوص على خصوص الصفرة. و من هنا كان ما ذكره في الحمرة ضعيفا، و المتعين فيها ما عليه المشهور.

و أما الصفرة فله فيها تفصيل تخالف فيه الحمرة، حيث قد تضمنت جملة من النصوص وجوب الوضوء لها، كذيل موثق سماعه المتقدم، و صحيح محمد بن مسلم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٠

...

عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إذا أرادت الحائض أن تغتسل فلتستدخل قطنه، فإن خرج فيها شيء من الدم فلا تغتسل، و إن لم تر شيئا فلتغتسل، و إن رأت بعد ذلك [صفرة].

في. يب [فلتوض و لتصل] «١»، و صحيحه الآخر: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى الصفرة في أيامها. قال: لا تصلى حتى تنقضى أيامها، و إن رأت الصفرة في غير أيامها توضحأت وصلت» «٢»، و في خبر على بن جعفر: «فإن رأت صفرة بعد غسلها فلا غسل عليها يجزيها الوضوء عند كل صلاة و تصلى» «٣»، و في خبره الآخر: «قال: ما دامت ترى الصفرة فلتتوضأ من الصفرة و تصلى و لا غسل عليها من صفرة تراها إلا في أيام طمثها» «٤». و غيرها.

نعم، يعارضها في ذلك صحيح معاوية بن عمار: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة الحبلى ترى الدم اليوم و اليومين. قال: إذا كان دما عبيطا فلا تصلى ذينك اليومين، و إن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» «٥»، و صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن امرأة نفست فمكثت ثلاثين يوما أو أكثر ثم طهرت وصلت ثم رأت دما أو صفرة. قال: إن كانت صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة» «٦».

و من هنا فقد جمع قدّس سرّه بين الطائفتين بحمل الأولى على القليلة و الثانية على الكثيرة بقرينة المرسل عن محمد بن مسلم عن أحدهما عليه السلام: «سألته عن الحبلى قد استبان حبلها ترى ما ترى الحائض من الدم. قال: تلك الهراقة من الدم، إن كان دما أحمر كثيرا فلا تصلى، و إن كان قليلا أصفر فليس عليها إلا الوضوء» «٧».

لكن المعيار في القلة في الصفرة ليس هو العيار المتقدم في الحمرة، بل تحمل على

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٨.

(٥) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨١

...

القلة العرفية التي تشمل المتوسطة، بل بعض أفراد الكثيرة بالمعيار المتقدم في الحمرة، و يختص وجوب تثليث الأغسال في الصفرة بالكثرة العرفية، لأن المرجع هو العرف في تحديد العناوين الشرعية بعد عدم تصدى الشارع لتحديدتها. هذا، و لا يخفى أن خبر محمد بن مسلم لما كان ضعيفا بالإرسال، و لا جابر له في المقام، فلا مجال للتعويل عليه في الجمع بين نصوص الصفرة.

و قد ذكر سيدنا المصنف قدس سره أن ظاهر التعبير بالصفرة في هذه النصوص إرادة القليلة بالمعنى المشهور، لظهوره في كون الدم لقلته لا يرى إلا لونا محضاً بلا جوهريته له، فلا إطلاق له يشمل النافذ حتى يتكلف للجمع بينه و بين غيره بالحمل على القليل العرفي. و من هنا لا مجال للعمل بما تضمن وجوب الغسل للصفرة، لأنه بعد اختصاصه بغير النافذ يكون مهجوراً بمخالفة المشهور، و لا سيما بعد دعوى الإجماع ممن تقدم.

لكنه كما ترى، إذ لا تلازم بين قلة الدم بالمعنى المذكور و فقده للجوهريته، بحيث لا يرى إلا لونا محضاً، بل قد يكون دماً عبيطاً بقدر رأس الذباب - كما تضمنته بعض النصوص - كما قد يكون كثيراً رقيقاً، و ليس منشأ صفوته إلا اختلاطه برطوبات الرحم و غلبتها عليه، و ذلك قد يكون مع نفوذه في القطنة، بل مع خروجه عنها، بسبب كثرة الرطوبات النازلة من الرحم. بل قد سبق حكم الصفرة في ذيل موثق سماعة مساق الاستثناء من التفصيل المذكور في صدره، و هو مناسب جداً لتحقيق موضوع التفصيل فيها، فكما كان التفصيل في نصوص الاكتفاء بالوضوء في الدم بين الثقب و عدمه ظاهراً في أن المعيار في اختلاف الحكم فيه كم الدم، لا لونه - كما سبق في رد المحقق الخراساني قدس سره و اعترف هو قدس سره به و غيره - كذلك التفصيل في الموثق بين الدم و الصفرة ظاهر في أن المعيار في اختلاف الحكم هو اللون، لا الكم.

و أما ما عن بعض مشايخنا من تأييد ذلك.. تارة: بأن التعبير بالصفرة دون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٢

...

الأصفر قد يعطى أن المدار على الكم، إلا أنه لأجل ضعفه كأنه لا يرى منه إلا اللون، لا أن المناط الدم المتصف بأنه أصفر.

و أخرى: بأنه لو كانت العبرة باللون لزم عدم تعرض الموثق لحكم قسم من الحمرة، و هو الدم غير الثاقب.

فهو كما ترى، لاندفاع الأول بأن التعبير بالصفرة دون الأصفر إنما يناسب شدة ضعف لون الدم بنحو لا يناسب إطلاق الدم عليه عرفاً، لا قلته، لما عرفت من عدم التلازم بين القلة و الصفرة. و الثاني بأن ملازمة الصفرة للقلة تستلزم كون الصفرة بحكم الحمرة، و لا تستلزم استيفاء الموثق لأحكام أقسام الحمرة.

نعم، يتم ذلك لو كان المراد بالصفرة فيه الحمرة غير الثاقبة، و لا يظن من أحد احتمالها منه، فضلاً عن استظهاره منه أو حمله عليه.

هذا، و قد حكى عنه دامت إفاداته في وجه الجمع بين النصوص الواردة في الصفرة - بعد ما سبق من أن ضعف خبر محمد بن مسلم مانع من كونه شاهد جمع بينها - أن صحيح معاوية بن عمار المتضمن تثليث الأغسال لها لا بد من حمله على الكثيرة - بالمعيار المتقدم

فى الحمرة- للعلم بعدم زيادة الصفرة على الحمرة حكما، فىكون أخص مطلقا من الطائفة الأولى المتضمنة الاكتفاء بالوضوء لها، فىخصصها و تختص بسببه بالمتوسطة و القليلة.

كما أن صحيح عبد الرحمن بن الحجاج المتضمن وجوب الغسل من دون تقييد بالتثليث حيث لا يمكن شموله للقليلة، لعدم زيادة الصفرة على الحمرة حكما أيضا يكون مختصا بالمتوسطة و الكثيرة، فىكون أعم من وجه من الطائفة الأولى- التى عرفت اختصاصها بغير الكثيرة- فىنفرد بالكثيرة، و تنفرد بالقليلة، و يجتمعان فى المتوسطة، فهو يقتضى الغسل لها، و هى تقتضى الوضوء لها.

فإن قلنا بعدم تعارضهما، لأنهما مثبتين لزم البناء فى المتوسطة من الصفرة على الجمع بين الوضوء و الغسل، و إن قلنا بالتعارض بينهما بسبب ظهور الطائفة الأولى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٣

...

فى نفى الغسل لزم تساقطهما و الرجوع لعموم ما تضمن حكم المتوسطة مما يأتى الكلام فىه. و على كلا التقديرين لا فرق بين الحمرة و الصفرة كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب.

لكن لا يخفى أن ذلك لا يناسب ما ذكره من اختصاص موثق سماعة بالقليلة، فإنه لو تم لا يختص به، كما يظهر من كلامه، بل يجرى فى جميع نصوص الصفرة.

و حينئذ يتعين إهمال صحيحى ابنى عمار و الحجاج المتضمنين وجوب الغسل فيها، إما لما ذكره من عدم زيادة الصفرة على الحمرة حكما، أو لما سبق من سيدنا المصنف قدس سره من سقوطهما بالهجر.

هذا، و حيث عرفت المنع من ذلك فلا مجال للجمع بين نصوص الصفرة بما سبق منه، لعدم وضوح كونه جمعا عرفيا، فإن مجرد عدم زيادة الصفرة على الحمرة حكما إنما يمنع من البناء على ظاهر الصحيحين و لا يكون قرينة عرفية على حملهما على ما يناسب حكم الحمرة. و لا سيما مع بعد الحمل المذكور فى نفسه، لأن الأنسب و الأغلب فى الصفرة القلة لا الكثرة.

بل قد يحملان على الاستحباب، كما يظهر من بعضهم احتمالاه، أو على إرادة الدم الأصفر الذى لا تكون القلة أنسب به و أغلب. مضافا إلى إباء موثق سماعة عن الجمع المذكور، لقوة ظهوره فى خصوصية الصفرة، و عموم وجوب الوضوء معها لصورة الكثرة.

و لعل الأولى أن يقال: التفصيل بين الحمرة و الصفرة فى صحيح معاوية بن عمار المتضمن وجوب الأغسال الثلاثة للصفرة قد ورد فى مقام تمييز الحيض عن الاستحاضة، و هو يناسب كون المراد بالصفرة فيه الإشارة إلى صفة الاستحاضة التى هى عبارة عن خفة حمرة الدم فى مقابل شدتها فى الحيض، على ما تقدم عند الكلام فى صفات الحيض، فتعم الدم الخفيف الحمرة.

أما نصوص الوضوء فلم ترد فى هذا المقام، بل مقتضى موثق سماعة أن التفصيل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٤

...

المذكور فى دم الاستحاضة، و هو يناسب كون المراد بالصفرة ما يقابل الدم عرفا، كما هو أيضا مقتضى مقابلتها فى صحيح محمد بن مسلم الاول بالدم، و السؤال فى الثانى عن حكمها لو رأتها فى أيام عاداتها، لأن خفاء وجوب التحيض بها فى أيام العادة حتى يحتاج إلى السؤال يناسب عدم صدق الدم عليها حتى يشك فى حيضتها.

و هذا هو الظاهر فى خبر محمد بن مسلم أيضا، بل يؤكده التعبير بالأصفر، و هو موهن آخر لجعله شاهد جمع فى المقام. كما يوهن صحيح معاوية ما تضمنه من التحيض بالدم فى اليومين، حيث لا بد مع ذلك من طرحه أو تخصيصه بمورده و هو الجلبى على ما تقدم

عند الكلام فى أول الحيض.

فلم يبق إلا صحيح عبد الرحمن بن الحجاج، لأن ظاهر المقابلة فيه بين الصفرة و الدم اتحاده مع نصوص الوضوء للصفرة موضوعا. نعم، قد يوهنه إطلاق الحكم فيه بوجوب الغسل، لما سبق من عدم زيادة الصفرة على الحمره حكما، و عدم صلوح ذلك عرفا للقريئنه على حملة على خصوص غير القليلة. بل يزيد فى وهنه عدم التعرض فيه لعدد الغسل الواجب، و أنه مرة أو ثلاثا، إذ من البعيد جدا الاتكال فى جميع ذلك على وضوح الحال فيه، بل لعله يكشف عن خلل فى الحديث أو يوجب الريب فيه بنحو يمنع من الركون إليه، فضلا عن نهوضه بمعارضه نصوص الاكتفاء بالوضوء التى هى أكثر عددا و أظهر دلالة.

و من هنا يقوى الاكتفاء بالوضوء فى الصفرة مطلقا إذا كانت بحيث لا يصدق عليها الدم عرفا.

و مجرد مخالفة ذلك لإطلاق الأصحاب غير مانع من العمل بها بعد وضوح اضطرابهم فى أحكام الدماء، و لا سيما حكم الصفرة منها على ما تقدم فى الحيض، و بعد ظهور حال الكلىنى فى العمل بها كما هو مقتضى إطلاق الصدوق فى الفقيه و المقنع، بل يحتمل من غيرهما ممن دأبه الفتوى بمضامين النصوص، حيث لا يبعد كون الخروج عن ذلك ممن خرج فى تحرير الفروع عن عبارات النصوص بسبب غفلتهم عن بعض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٥

فريضة كانت (١)

خصوصياتها. و لا سيما مع عدم وضوح شيوع الكثرة فى الصفرة، لتمكن كثرة الابتلاء بها عادة عن خفاء حكمها على المشهور و التباس الأمر فيها عليهم. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

(١) يظهر من غير واحد المفروغية عن عدم الاجتزاء بالوضوء الواحد لأكثر من فريضة واحدة، و هو المتيقن من معاهد دعاوى الإجماع و الشهرة المتقدمة على وجوب الوضوء لكل صلاة.

نعم، حكى فى المسالك عن المفيد الاكتفاء بوضوء واحد للظهيرين و آخر للعشاءين. و كأنه لما تقدم منه فى تحديد الصورة الأولى من الأمر بتجديد الوضوء فى وقت كل صلاة بحمله على وقتها الوجوبى الذى تشترك فيه الصلاتان. و يظهر من المعتبر أنه فهم ذلك منه، حيث جعل لازم كلامه ما حكاه عنه فى المسالك.

بل لو قيل بمشروعية غير اليومية الأدائية لها فقد يكون مقتضاه جواز الجمع بين أكثر من فريضتين بالوضوء الواحد، فتضم إليها صلاة القضاء و الآيات و غيرها.

لكن لا يبعد كون مراده وقت أداء الصلاة، أو الوقت الفضلى لها، فيختلف وقت الصلاتين. و لعله لذا استظهر فى الجواهر أنه اشتباه. و كيف كان، فيشهد لعدم الإجزاء بالوضوء الواحد لأكثر من فريضة قوله عليه السلام فى صحيح معاوية بن عمار: «وصلت كل صلاة بوضوء» (١)، و نحوه حديث زرارة (٢)، و مرسله يونس (٣) اللذان تقدم الاستدلال بهما لحكم الاستحاضة القليلة و بعض نصوص الصفرة المتقدمة.

نعم، عثر بنظير عبارة المفيد فى صحيح الصحاف، حيث قال عليه السلام: «فلتغتسل ثم تحتشى و تستدفر و تصلى الظهر و العصر ثم تنتظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٦

أو نافلة (١)،

لا يسيل من خلف الكرسي فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة» (١).

و يتعين حمله على مفاد النصوص الأول، لأنها أظهر دلالة منه، فيحمل على وقت الأداء، أو الوقت الفضيلي بلحاظ صاحبة الوقت، دون غيرها.

لكن صدره كالصريح في الاكتفاء بغسل الحيض للظهر و العصر معا بلا حاجة لتجديد الوضوء، و حيث كان أخص من العموم المتقدم لزم تقديمه عليه.

و لا يبعد التعدى من غسل الحيض لغيره من الأغسال، خصوصا الواجبة، كغسل الجنابة و الاستحاضة الكثيرة لو انتقلت إلى القليلة، لإلغاء خصوصية غسل الحيض عرفا. و يناسبه ما يأتي في الاستحاضة الكثيرة من ظهور النصوص في الاجتزاء بالغسل للصلاتين، حيث لا يبعد شمول إطلاقه لما إذا انتقلت إلى القليلة، بل يبعد جدا الاكتفاء به للصلاة الثانية مع بقائها على الكثرة، و عدم الاكتفاء به مع انتقالها إلى القليلة. فلاحظ.

(١) كما صرح به جماعة، و هو مقتضى إطلاق معاهد دعاوى الإجماع و الشهرة المتقدمة عدا ما يأتي من الخلاف، بل في التذكرة: «لا تجمع المستحاضة بين صلاتين بوضوء واحد عند علمائنا، سواء كانا فرضين أو نفليين».

نعم، قد يظهر من تخصيص معقد إجماع الخلاف بالفرضين جواز الجمع بين الفريضة و النافلة بوضوء واحد، بل في المبسوط أنها إذا توضأت للفرض جاز أن تصلى معه ما شاءت من النوافل، و عن المذهب متابعتها.

و المناسب الكلام أولا فيما تقتضيه القاعدة الأولية أو الأصل مع قطع النظر عن الأدلة الخاصة حيث وقع الكلام بينهم في ذلك، و لأنه ينفع في سائر موارد الشك في الوظيفة اللازمة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٧

...

فاعلم أنه قد يدعى أن مقتضى الأصل عدم الحاجة للوضوء أو الغسل إلا فيما دل الدليل الخاص على اعتباره فيه، لقصور عموم ما دل على اعتبار الطهارة في الصلاة عن ابتناؤه تخصيصا أو تخصصا. و هو موقوف إما على عدم كون الاستحاضة حدثا، أو على عدم كون المستحاضة مستمرة الحدث، بل يرتفع حدثها بالوضوء أو الغسل الأول، ثم يعود عند تجدد التكليف بهما أو بأحدهما، أو على عدم وجوب الطهارة عليها من الحدث المذكور.

إذ على الأول و الثالث فوجوب الوضوء أو الغسل عليها ليس لمطهريتهما، ليكون مقتضى عموم اعتبار الطهارة في الصلاة، بل تعبدا، فيحتاج إلى دليل بالخصوص، كما أنه على الثاني حيث يقطع بعد أداء الوظيفة بالطهارة و يشك في ارتفاعها عند احتمال تجدد التكليف بالوظيفة، يكون مقتضى استصحاب الطهارة عدم وجوبها.

لكن الأول خلاف المقطوع به من النص و الفتوى، إذ المنساق من الأمر فيهما بالوضوء و الغسل إرادة الماهيتين المعهودتين الرافعتين للحدث، فيتفرع تشريعهما على كون الاستحاضة حدثا ناقضا للطهارة، كما هو المدعى عليه الإجماع في كلام غير واحد، و يظهر من جملة من كلماتهم المفروغية عنه، و هو المناسب لارتكازيات المتشعبة. و منه يظهر ضعف الثاني، لعدم الفرق ارتكازا في سببيه

خروج الدم للحدث بين الحدود و الاستمرار. و كذا الثالث لاستلزامه خروج الوضوء و الغسل عن كونهما رافعين للحدث و مطهرين منه، الذي عرفت أنه خلاف المنساق من أدلتهم.

بل مقتضى الجمع بين الأمور المذكورة هو البناء على كونهما موجبين لمرتبة من الطهارة بلحاظ تخفيفهما للحدث، لرفعهما للسابق منه عليهما، لا بتناء عموم اعتبار الطهارة على الانحلال، بلحاظ المرتبة الميسورة منها، فيحتاج عدم وجوب الوضوء للصلاة للدليل المخرج عن العموم المذكور. و لعله إليه يرجع ما ذكره غير واحد من كونهما مبيحين للصلاة، لا رافعين للحدث، و لا موجبين للطهارة، فيراد منه عدم ترتب الرفع و الطهارة التامين عليهما. نظير ما تقدم منا في الصورة الثانية من صور المسلوس و المبطون.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٨

...

على أنه لو غرض النظر عن ذلك و التزم بعدم رافعيتهما و عدم مطهريتهما و إنما يجبان تعبدا مع بقاء الحدث على ما هو عليه معهما، فمن الظاهر أن مقتضى عموم اعتبار الطهارة في الصلاة عدم مشروعية الصلاة في حق المستحاضة إلا ما قام الدليل عليه، و حيث كان المتيقن من مشروعية النافلة في حقها صورة الوضوء لها بدلا عن الطهارة لزم الاقتصار عليه في الخروج عن العموم المذكور.

إن قلت: بعد أن ثبت تخصيص عموم اعتبار الطهارة في الصلاة في حق المستحاضة، لفرض عدم مطهريه الوضوء و الغسل لها، و عدم احتمال سقوط النافلة في حقها، على ما يأتي في المسألة التاسعة و العشرين إن شاء الله تعالى، فلا مجال للتمسك به لإثبات وجوب الوضوء أو غيره مما يحتمل اعتباره في النافلة.

قلت: هذا إنما يتجه لو كان تخصيص العموم المذكور في حقها بلسان يقتضى مشروعية الصلاة الفاقدة لها بلا بدل، كما لو قيل: لا صلاة إلا بطهور إلا من المستحاضة، و كان وجوب الوضوء أو الغسل في حقها بدليل آخر غير دليل التخصيص المذكور، حيث يلزم الاقتصار في اعتبارهما على المتيقن. أما حيث كان دليل التخصيص في حقها هو دليل مشروعية الصلاة مع الوظائف، كما في الفرائض، أو مجملا من هذه الجهة، كما في النوافل، فالمتيقن منه المشروعية مع الوظائف و بدونها لا بد من دليل مخرج عن عموم عدم المشروعية.

و منه يظهر الإشكال فيما ذكره الفقيه الهمداني قدس سرّه من أن غاية ما يمكن استفادته من النصوص و الفتاوى - بسبب ارتكاز أن تشريع الوضوء و الغسل لرفع الحدث لا لشرطيتهما تعبدا - كون الاستحاضة مؤثرة في حدوث حالة مانعة من الصلاة يرفع منعها الوضوء عند كل صلاة، فمن الجائز أن ترفع الوضوءات الصادرة منها تلك الحالة حقيقة، فليست الصلاة معها صلاة مع الحدث للضرورة، ليقتصر على القدر المتيقن من استباحتها له.

وجه الإشكال فيه: أن احتمال عدم الحدث مع الوضوء إن كان لعدم سببيه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٨٩

...

الاستحاضة للحدث، فهو خلاف ما اعترف به من ارتكاز رافعية الوضوء و الغسل المشروعين في حقها للحدث. و إن كان لارتفاع حدثها و حصول الطهارة التامة لها بالغسل و الوضوء، فهو خلاف فرض استمرارها معهما، لما عرفت من عدم الفرق ارتكازا في سببيه خروج الدم للحدث بين الحدود و الاستمرار. فلا مجال للاحتمال المذكور في نفسه، فضلا عن تنزيل الأدلة عليه.

و مثله ما عن بعض مشايخنا من أن المستفاد من النصوص أن المستحاضة متى فعلت ما يجب عليها تكون بحكم الطاهر يجوز لها الإتيان بجميع الغايات المشروطة بالطهارة و إن لم يضطر إليها، و ليست محدثة تستباح لها الصلاة، كي يقتصر منها على المتيقن، بل

ظاهر الروايات ارتفاع حدثها إذا أتت بما يجب عليها، نظير ما ذكرناه في المسلسلوس من ارتفاع حدثه بالوضوء، لعدم ناقضية خروج البول على النحو غير المتعارف منه. فأدلته مخصصة لعموم الناقضية، لا لعموم شرطية الطهارة للصلاة، هذا ما حكى عنه في المقام. لكنه يشكل بأنه لما كان الظاهر انحصار دليل كونها بحكم الطاهر بالإجماع لزم الاقتصار فيه على المتيقن، و من الظاهر أن مرجع الشك في جواز صلاة النافلة لها بدون الوضوء مثلاً إلى الشك في ترتب هذا الحكم من أحكام الطاهر عليها، فلا مجال للاستدلال عليه بالكبرى المذكورة. على أنه قد أنكر هذه الكبرى بعد ذلك.

و أشكل منه ما ذكره أخيراً من ارتفاع حدثها حقيقة قياساً على ما ذكره في المسلسلوس، لأن مبنى ما ذكره في المسلسلوس و هو عدم ناقضية البول الخارج بالنحو غير المتعارف مما لا مجال للبناء على نظيره في المقام بعد ما عرفت، و بعد ابتناء الاستحاضة كلها على الاستمرار و عدم الاختيار، و ليست كالبول على نحوين، ليختص أحدهما بكونه سبباً للحدث. و لا سيما بعد ما اعترف به في غير موضع من كلامه من أن الطهارة في المقام اضطرارية.

إذ النقص في الطهارة في المقام ليس من حيثية سببها، كالتميم، و الوضوء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٠

...

الجبرى، بل من حيثية استمرار سبب الحدث، الراجع إلى اختصاص رافعية الوضوء و الغسل بالحدث السابق عليهما دون اللاحق لهما، فمرجع كون الطهارة اضطرارية إلى جواز الصلاة مع الحدث المخالف لعموم اعتبار الطهارة في الصلاة، الذى يلزم الاقتصار فى الخروج منه على المتيقن، لا على عدم ناقضية الحدث، ليكون تخصيصاً لعموم الناقضية، كما ذكره. كيف؟! و عموم الناقضية فى المقام ليس لفظياً، كعموم ناقضية البول، بل ارتكازياً بلحاظ ما سبق، فإما أن يسلم به فلا يقبل التخصيص، أو ينكر رأساً فلا تكون الطهارة اضطرارية.

على أن لزوم الاقتصار على المتيقن يجرى فى عموم الناقضية أيضاً، فإذا شك فى ناقضية الاستحاضة بعد مضى مقدار الفريضة على الوضوء كان مقتضى العموم المذكور هو انتقاض الطهارة، و هو المناسب لما اعترف به بعد ذلك من أن مقتضى القاعدة لزوم تجديد الوضوء لغير النوافل مما يعتبر فيه الطهارة، كالمس و الطواف.

و من جميع ما تقدم يظهر حال ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره، قال فى مقام الإشكال على الاستدلال هنا بلزوم الاقتصار على المتيقن فى الصلاة مع الحدث:

«لإمكان الخدشة فيه بمنع ثبوت حدثية الاستحاضة من الأدلة إلا بمعنى كونه موجبا للوضوء فى الجملة، لا مطلقاً، فكون الخارج بعد الوضوء مؤثراً فى المنع على الإطلاق إلا ما خرج بالدليل يحتاج إلى الدليل... لكن الانصاف أنه لا جراًء على إنكار استفادة حدثية طبيعة الاستحاضة من كلمات الأصحاب».

فإنه يظهر مما تقدم أن إيجاب الاستحاضة للوضوء كاف فى إثبات عموم حديثها بلا حاجة للتشبيث بكلمات الأصحاب.

و بالجملة: لا ينبغى التأمل فى لزوم الاقتصار على المتيقن فى فعل ما يتوقف على الطهارة فى المقام، فما شك فى مشروعيته يبنى على عدم مشروعيته، و ما علم بمشروعيته و احتمال وجوب الطهارة له يلزم الطهارة له، كما صرح بذلك غير واحد،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩١

...

بل لعله المفروغ عنه عند بعضهم.

نعم، لو أمكن الإتيان بغير الصلاة مما يتوقف على الطهارة و يفرض جوازه في حق المستحاضة متصلاً بوضوء الصلاة من دون أن يستلزم الفصل بين الوضوء و الصلاة، كالمس المأتى به قبل الصلاة أو حالها، لم يبعد جواز الاتيان به بلا حاجة لوضوء مستقل به، لعدم الفرق بين الوضوء المستقل له و الوضوء المأتى به للصلاة في الرافعية للحدث السابق عليه دون اللاحق بسبب استمرار خروج الدم. إلا أن يلتزم بعدم رافعية الوضوء و أنه واجب تعبدًا بدلا عن الطهارة. حيث يمكن اختصاص كل عمل بوضوئه. لكن عرفت أنه مخالف لظاهر الأدلة بمعونة المرتكرات.

هذا كله بالنظر إلى القاعدة الأولية، و أما بالنظر للأدلة الخاصة فمقتضى عموم النصوص المتقدمة وجوب الوضوء للنوافل كالفرائض، و قد سبق عند الكلام في الفرائض لزوم حمل صحيح الصحاف على ما يناسب ذلك. على أنه لا ظهور له في كونها بحكم الطاهر لو توضحأت في أوقات الصلوات ليجتزأ بوضوئها للنوافل، بل المتيقن منه وجوب الوضوء لأجل الدخول في الفريضة التي هي صاحبة الوقت، لعدم وضوح شمول قوله عليه السلام: «فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة» لغيرها.

و أما دعوى: انصراف عموم النصوص المذكورة للفرائض المعهودة. فهي مندفعه بأن الانصراف المذكور بدوى لا يعتد به في رفع اليد عن الإطلاق، فضلا عن العموم. مع أنه لو تم فليس بنحو يوجب ظهور النصوص في الاجتزاء بوضوء الفرائض للنوافل، بل غايته قصوره عن إثبات وجوب الوضوء للنوافل، و هو لا يقتضى عدم وجوبه لها بعد ما سبق من أن مقتضى القاعدة الأولية الوجوب.

هذا، و قد يقال: أنه بناء على ما يأتي من بعضهم من عدم وجوب المبادرة للصلاة بعد الوضوء يتجه جواز تخلل النافلة بينه و بين الفريضة، إذ يبعد جدا مانعية النافلة من الدخول به للفريضة. بل يتجه الإتيان بالنافلة مطلقا حتى بعد الفريضة بوضوئها، إذ يبعد أيضا كون الدم الخارج بعد الوضوء غير مبطل له بالنسبة إلى الفريضة و إن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٢

...

طال الزمن، و مبطلا له بالنسبة إلى النافلة.

لكنه يشكل بأن مبنى القول المذكور عدم لزوم تخفيف الحدث مهما أمكن، بل وجوب الوضوء إما تعبدى من دون أن يكون رافعا للحدث أو لاختصاص اغتفار الحدث في كل صلاة بوقوعها عقيب تخفيفه بالوضوء من دون أن تتخللها صلاة أخرى من دون نظر إلى مقدار الحدث حينها.

و حينئذ كما لا يكفى الوضوء الواحد عن الفريضتين المتعاقبتين له و إن كان الفصل بينه و بين الثانية أقل من الفصل بينه و بين الفريضة الواحدة المنفصلة عنه، كذلك لا يكفى عن الفريضة و النافلة، بل يقع للأسبق منهما و تحتاج الثانية إلى تخفيف الحدث مرة أخرى بوضوء آخر.

نعم، قد يدعى الاكتفاء بوضوء الفريضة لنافلتها، إما لما في الجواهر و غيره من دخولها في اسمها، أو لفهم الاجتزاء به لها تبعا، لأنها من شئونها التابعة لها، كالأذان و الإقامة. قال في الجواهر: «و يؤيده سهولة الملة و سماحتها، إذ في التجديد لكل ركعتين - كما يقتضيه التعميم المتقدم - من المشقة ما لا يخفى».

لكنه يشكل بأن دخول النافلة في اسم الفريضة - مع أنه ليس بنحو يوجب ظهوره فيما يعمها، بل غايته جواز إطلاقه عليه بإرادة الجنس، نظير إطلاق اليومية على تمام الصلوات الخمس - إنما ينفع لو أخذ في أدلة المقام أسماء الفرائض من ظهر و عصر و غيرهما، أما حيث كان مفادها الوضوء لكل صلاة فلا إشكال في أن الفريضة فرد من الصلاة مباين لنافلتها و ليستا صلاة واحدة.

كما أن فهم الاجتزاء به لها تبعا ليس من الوضوح بحدّ يوجب ظهور الأدلة فيما يعمها، و ليست تبعيتها لها كتبعية الأذان و الإقامة. و لزوم المشقة لا ينفع في المستحبات إلا إذا أوجب اليقين و لو لكشفه عن السيرة، و هو غير حاصل في المقام، و لا سيما مع قرب كون

المتعارف من المستحاضة ترك النوافل.

و من هنا لا مجال للبناء على الاكتفاء بوضوء الفريضة لنافلتها، فضلا عن غيرها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٣

...

من النوافل، كما تقدم من المبسوط و عن المذهب. و كأن ما سبق منهما يبتنى على دعوى كون الوضوء للفرائض اليومية موجبا لكون المرأة بحكم الطاهر، فيجوز لها الدخول في النوافل. و كأنه لاستفادته من صحيح الصحاف، و قد سبق منا المنع من نهوضه به. مع أنه لو تم لزم جواز الدخول به في الفرائض الأخرى غير اليومية، كصلاة القضاء و الآيات، و لم يعرف القول بذلك منهم. بقي في المقام أمور..

الأول: أن مقتضى ما تضمن أن افتتاح الصلاة التكبير و ختامها التسليم «١» كونهما المعيار في فردية الفرد من الصلاة و في وجوب الوضوء في المقام- كما أشير في كلام الجواهر المتقدم- و لا- يجزأ بالوضوء الواحد لمجموع النافلة الراجعة أو غيرها مما يختص بعنوان كصلاة جعفر، لظهور نصوص المقام في أن المعيار في العموم أفراد الصلاة، لا أنواعها.

الثاني: أن مقتضى إطلاق النصوص عدم اعتبار إيقاع الوضوء بداعي الصلاة التي يؤتى بها معه، بل يجزى الوضوء لغاية أخرى إذا عدلت عنها، فلو توضأت الفريضة ثم بدا لها أن تصلى به النافلة أجزأها لها و تعيده بعد ذلك للفريضة. بناء على ما تقدم منا في المسألة الواحدة و السبعين من مباحث الوضوء من عدم بطلانه بتخلف غايته.

و أما مثل قوله عليه السلام في مرسله يونس: «و تتوضأ لكل صلاة» «٢» فاللام فيه إما للاختصاص، أو للتعليل بلحاظ كون الصلاة علّة لوجوب الوضوء لبيان شرطيته فيها، لا لبيان شرطية داعيتها فيه، فلا ينافي إطلاق النصوص الآخر.

الثالث: صرح في المبسوط و الخلاف و السرائر و الوسيلة و جامع المقاصد بوجوب تعقيب الوضوء بالصلاة و عدم الفصل بينهما، مدعيا في الأخير تصريح جماعة به، و قد يستفاد ممن عبر بالوضوء عند كل صلاة، كما في الشرائع و القواعد.

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٢ من أبواب تكبيرة الإحرام، و باب: ١ من أبواب التسليم.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٤

...

لكن صرح في المختلف بعدم وجوب المبادرة، و هو المحكى عن مصابيح العلامة الطباطبائي. و توقف في المنتهى، و اقتصر في التذكرة على نسبة الأول للمبسوط.

و قد استدل في المبسوط و الخلاف بأن الواجب عليها الوضوء عند كل صلاة. و أورد عليه في المختلف بعدم تضمن شيء من النصوص ذلك، بل أطلق فيها الوضوء للصلاة.

لكن الظاهر انصراف الإطلاق لصورة المبادرة بقرينه ما تقدم من ارتكاز كونها مستمرة الحدث، و أن صلاتها به للضرورة، فيلزم الاختصار على ما لا بد منه، كما نبه له في المنتهى و جامع المقاصد، بل في الثاني أن وجوب تجديد الوضوء لكل صلاة يرشد إليه. و لا سيما مع قوله عليه السلام في صحيح الصحاف: «فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة» «١»، و في خبر على بن جعفر المتقدم في الصفة: «يجزئها الوضوء عند كل صلاة» «٢» و مع ورود ذلك في نصوص الغسل.

و أما مثل قوله عليه السلام في موثق ابن بكير: «إذا مضى ذلك و هو عشرة أيام فعلت ما تفعله المستحاضة ثم صلت فمكثت تصلى بقیة شهرها، ثم تترك الصلاة في المرأة الثانية أقل ما تترك امرأة الصلاة» (٣) فلا- ظهور له في التراخي الزماني، لأن العطف ب «ثم» كثيرا ما يساق بلحاظ الفصل الاعتباري الذهني، كما هو الحال في ذيله، بل لا يبعد كون موضوع الترتيب فيه انتقالها للاستحاضة و استمرارها عليها في بقیة الشهر، لا لطهارة المستحاضة و الصلاة.

فما في المنتهى من الاستشهاد به لجواز التراخي بين الوضوء و الصلاة لو لا ضعف سنده لفطحية ابن بكير في غير محله، كيف و لازمه ظهوره في وجوب التراخي لا مجرد جوازه.

و بالجملة: ما سبق كاف في المنع من إطلاق النصوص الذي ادعاه في المختلف،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٥

دون الأجزاء المنسية (١)، و صلاة الاحتياط (٢)،

إذ لو لم يكن دليلا لوجوب المبادرة فلا أقل من إيجابه التوقف في الإطلاق و الرجوع في المبادرة لما سبق في تنقيح مقتضى القاعدة الذي قد يرجع إليه ما في الخلاف من الاستدلال أيضا باليقين بالبراءة.

نعم، تكفي المبادرة العرفية، لما هو المعلوم من عدم ابتناء عمل المستحاضة على الخروج عن المتعارف.

(١) لأنها لا تخرج عن كونها جزءا للصلاة صاحبة الوضوء و إن اختلف محلها، فما دل على الاكتفاء بالوضوء الواحد للصلاة يقتضى الاكتفاء فيها بوضوء صلاتها.

(٢) لأنها و إن كانت مستقلة افتتاحها التكبير و ختامها التسليم، إلا أنها على تقدير النقص متممة للصلاة و بدل عن الناقص، فتكون بحكمه في الاجتزاء له بوضوء صلاته، كالأجزاء المنسية، و على تقدير الكمال نافلة لا يضر بطلانها.

و أما احتمال أن تكون صلاة مستقلة من دون أن تكون متممة للصلاة على تقدير النقص، بل مجزية لا غير، بمعنى انقلاب التكليف على تقدير النقص من صلاة واحدة إلى صلاتين، من دون أن تكون إحداها متممة للأخرى، نظير ما ورد في الصلاة من جلوس، من استحباب كون كل ركعتين بدلا عن ركعة من قيام. فهو مخالف لظاهر الأدلة جدا. فلتلحظ.

على أنه لو تم فقد يدعى انصراف عموم الوضوء لكل صلاة عنها، و فهم أجزاء وضوء الصلاة الأولى لها منه تبعا، بسبب كونها من لواحقها عرفا، و إن لم تكن جزءا منها شرعا. فتأمل. و العمدة ما ذكرناه أولا.

و ما عن بعض مشايخنا من لزوم صحة صلاة الاحتياط على كل تقدير. غير ظاهر الوجه فيما لو كان بطلانها ملازما للاستغناء عنها، نظير ما لو علم الشخص من نفسه أن طهارته لا تستمر أكثر من أربع ركعات، حيث يعلم إجمالا بوقوع صلاة الاحتياط حال الطهارة أو بالاستغناء عنها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٦

...

إلا- أن يلتزم بتبديل الحكم حال الشك، بحيث تكون صلاة الاحتياط متممة على تقدير النقص و شرطا على تقدير الكمال، فتبطل

الصلاة بطلانها حتى في فرض الكمال. لكن الأدلة لا- تساعد عليه، بل هي كالصريحة في خلافه. كما لا تساعد على لزوم إحراز صحتها على كل تقدير في الاجتزاء بها ظاهرا عند الشك في الكمال، وإن كان بطلانها واقعا لا يخل على تقدير الكمال. فلا مخرج عما ذكرنا من الوجه.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره في وجه الاجتزاء لها بوضوء الفريضة من ظهور النص في غير مثل صلاة الاحتياط مما هو من توابع الصلاة، نظير الأجزاء المنسية.

فإن كان المراد به صحتها في فرض نقص الصلاة، فهو غير بعيد، لما تقدم.

و إن كان المراد به صحتها مطلقا حتى في فرض كمالها و صيرورتها نافلة، أشكل بأن تبعيتها لها لما كانت ظاهريه بلحاظ تنجز احتمال نقص الصلاة لم يتضح ترتب أثرها- و هو الاجتزاء لها بوضوء الفريضة- على تقدير كمال الصلاة و كونها نافلة مستقلة، بل المتيقن منه صورة تبعيتها لنقص الصلاة.

و مثله ما عن بعض مشايخنا، من أن مقتضى الاستصحاب نقص الصلاة و عدم الإتيان بالركعة فيحرز به جزئية صلاة الاحتياط منها، المستلزمة للاجتزاء لها بوضوئها، و صحتها بلا حاجة للتجديد، و حينئذ تصح واقعا حتى على تقدير كمال الصلاة و كونها نافلة، لانصراف نصوص تجديد الوضوء لكل صلاة عن الصلاة المحكومة ظاهرا بالصحة حين الإتيان بها.

للإشكال فيه بأن ظاهر أدلة صلاة الاحتياط إلغاء استصحاب النقص و عدم الإتيان بالركعة في الصلاة، و تشريع وظيفة أخرى في قبالة، تبتنى على ملاحظة كلا طرفي الشك، لا في طوله تبتنى على إلغاء احتمال الكمال في الصلاة.

مع أن التعبد بصحة صلاة الاحتياط ظاهرا بسبب الاستصحاب المذكور- لو تم- لا يوجب انصراف عموم وجوب تجديد الوضوء للصلاة عنها بنحو يستلزم صحتها واقعا على تقدير انكشاف عدم جزئيتها لتمامية الصلاة. و لذا لا يظن الالتزام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٧

...

منه و لا من غيره بصحة صلاة المستحاضة لو لم تجدد الوضوء لها لاستصحاب عدم الاستحاضة، لعدم دخل الحكم الظاهري بالحكم الواقعي. و لا أقل من عدم كون الانصراف المذكور بحدّ يوجب ظهور الأدلة في الصحة، بل غايته أن يوجب خروج صلاة الاحتياط في فرض كونها نافلة عن المتيقن من مفاد الأدلة، فيرجع فيه للقاعدة المقتضية للبطلان.

و من هنا لا مجال للبناء على صحة صلاة الاحتياط مطلقا، بل المتيقن صحتها في ظرف الحاجة إليها لنقص الصلاة.

إن قلت: لو شك بين الاثنين و الثلاث و الأربع، وجب الاحتياط بركعتين من قيام و ركعتين من جلوس، و يكون الجزء إحدى الصلاتين، و الثانية نافلة، و حيث يحتمل كون الجزء هو الثانية منهما و النافلة الأولى، فلو بنى على بطلان النافلة لزم تخلل الحدث بين طهارتين مع وحدة سبب الطهارة، و هو الوضوء الأول.

قلت: بطلان النافلة ليس للحكم حينها بالحدث، لما سبق من كون المستحاضة مستمرة الحدث، بل لعدم العفو فيها عن الحدث السابق عليها، و لا محذور في تخلل صلاة باطلة بين جزئي صلاة صحيحة، كما أمكن تخلل صلاة صحيحة بين جزئي صلاة صحيحة.

نعم، قد يشكل ذلك في المقام بلحاظ منافاته لما سبق من اعتبار المبادرة للصلاة بعد الوضوء لأن دليله كما يقتضى المبادرة إلى إحداث الصلاة يقتضى عدم الفصل بين أجزائها بما هو خارج عن المتعارف، فلا يجوز الانشغال في أثناء الصلاة بما لا يخل بها كقراءة القرآن و الذكر و الدعاء بمقدار كثير معتد به. و من هنا قد يلزم الاحتياط بالإتيان بصلاة الاحتياط، ثم تجديد الوضوء و إعادة الصلاة.

اللهم إلا أن يقال: مقتضى إطلاق ما دل على الاكتفاء بالوضوء الواحد للصلاة هو الاجتزاء بالصلاة على الوجه الذي ينبغي إيقاعها عليه

شرعا، و إن استلزم الإخلال بالمبادرة، و لزوم المبادرة إنما هو في مقابل الفصل الذي لا يقتضيه تشريع الصلاة،
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٨
 ...

كالمثال المتقدم. فتأمل جيدا.
 بقى الكلام فى حكم إعادة الصلاة.
 و هى.. تارة: تشرع مع صحة الصلاة الأولى، كما فى إعادة المنفرد صلاته جماعة.
 و أخرى: مع بطلان الصلاة الأولى قطعاً أو تعبدًا.
 و ثالثة: لاحتمال بطلانها احتياطاً، مع التعبد بصحتها.
 أما فى الأولى فلا ينبغى التأمل فى لزوم تجديد الوضوء لها، لأنها فرد من الصلاة مابين للفرد الأول الذى أوقع بالوضوء الأول. و مجرد اتحادهما سنخا لا يكفى فى الوحدة المعبرة فى المقام.
 فما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من إمكان منع التجديد بناء على عدم لزوم معاقبة الصلاة لأعمالها، غير ظاهر، حتى على القول بابتناء الإعادة على تبديل الامتثال - الذى هو خلاف التحقيق - لأن تبديل الامتثال إنما يستلزم خروج الفرد الأول عن كونه امتثالا، لا بطلانه، بحيث يخرج عن كونه صلاة، ليجرى فيه ما يأتى فى الصورتين الأخيرتين. فلاحظ.
 و أما فى الأخيرتين فمن الظاهر أن ما تضمن اختصاص كل صلاة بوضوء لا يشمل الباطلة، و هى الأولى فى الصورة الثانية، و المرددة بينهما فى الصورة الثالثة، فلا يلزم من الاكتفاء لهما بالوضوء الواحد الجمع به بين صلاتين.
 و من هنا يتعين الاكتفاء به بناء على جواز الفصل بين الوضوء و الصلاة.
 و دعوى: لزوم التجديد فى مورد الاحتياط الاستحبابى بالإعادة - كما فى الصورة الثالثة - لكون الصلاة المعادة صلاة مستحبة، فيشملها العموم المتقدم. ممنوعة، لعدم كون الاستحباب شرعيا مستلزما لصحتها مع الأولى، بل عقليا مع بطلان إحدى الصلاتين فى الواقع و عدم مشروعيتها، لتستقل بوضوء.
 أما بناء على عدم جواز الفصل بين الوضوء و الصلاة فلا بد من التجديد فيهما،
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ١٩٩
 و سجود السهو (١) المتصل بالصلاة (٢)، فلا يحتاج فيها إلى تجديد الوضوء أو غيره.
 (مسألة ٢٨): حكم المتوسط - مضافا إلى ما ذكر من الوضوء (٣)،

للفصل بين الوضوء و الصلاة المعادة بالصلاة الأولى، فلا يجزى للمعادة لتصح فى الصورة الثانية، و يتحقق بها الاحتياط فى الثالثة.
 و دعوى: عدم إخلاله بالموالات العرفية المعبرة فى المقام. ممنوعة لا- تناسب عدم الاجتزاء بالوضوء الواحد للصلاتين، بل الظاهر الإخلال بها فى كثير من فروض بطلان الصلاة قبل إكمالها.

[مسألة ٢٨: حكم الاستحاضة المتوسطة]

إشارة

(١) بناء على اعتبار الطهارة فيه، حيث لا يبعد فهم إلحاقه بالصلاة تبعاً، لأنه من لواحقها عرفاً، فيغفل عن التجديد له. و لا سيما و أن

دليل الطهارة فيه لو تم لا اطلاق له يقتضى اعتبارها بنحو لا تجزى فيه طهارة صلاته. فتأمل جيدا.

(٢) أما المنفصل عنها بمقدار معتد به فلا تتضح الغفلة عن التجديد له. فتأمل.

والله سبحانه و تعالى العالم.

(٣) أما لغير الفجر المعروف بين الأصحاب، و هو المتيقن من دعاوى الشهرة على أحكام المستحاضة، بل فى الناصريات و الخلاف دعوى الإجماع عليه، و فى الغنية دعوى الإجماع على أنها تكون بحكم الطاهر معه.

و يستدل له بقوله عليه السلام فى مرسله يونس الطويلة: «و كذلك أفتى أبى و سئل عن المستحاضة فقال: إنما ذلك عرق عابر [عائد] أو ركضة من الشيطان، فلتدع الصلاة أيام أقرائها، ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاة. قيل: و إن سال؟ قال: و إن سال مثل المثعب ...»
«١»، و موثق سماعة عنه عليه السلام: «قال: و غسل المستحاضة واجب إذا احتشت بالكرسف و جاز الدم الكرسف فعلها الغسل لكل صلاتين، و للفجر غسل، و إن لم

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٠

...

يجز الدم الكرسف فعلها الغسل كل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة» «... ١»، و موثقة الآخر: «المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلا، و إن لم يجز الدم الكرسف فعلها الغسل لكل يوم مرة و الوضوء لكل صلاة» «... ٢».
و بها ترفع اليد عن ظهور بعض النصوص الآتية فى الاجتزاء بالغسل الواحد، فتحمل على الاجتزاء به فى مقابل تثليث الأغسال، لا فى مقابل ضم الوضوء إليه.

هذا، و لكن قوة ظهور المرسله فى بيان تمام الوظيفة ملزم إما بحمل العموم فيها على الغسل و الوضوء معا و تنزيلها بقرينة النصوص المصرحة بالجمع بين الصلاتين بغسل واحد، على إرادة الصلاة التى يحضر وقتها الوجوبى و يراد أداؤها، فتشمل الصلاتين معا، و تحمل على الكثيرة، كما قد يناسبه قوله: «و إن سال ...» و الحكم فى بقاء السنن بالغسل وقت كل صلاة، أو على الوضوء وحده، بأن يراد بالغسل فيها خصوص غسل الحيض - كما هو الظاهر، و يناسبه الاقتصار على الغسل فى نصوص الكثيرة - و تحمل على القليلة، كما يحمل قوله: «و إن سال ...» على التعميم من حيثية وجوب الصلاة، لا - من حيثية الاكتفاء بالوضوء، و على الوجهين لا تشمل المتوسطة.

و أما حمله على خصوص الوضوء بإرادة بيان وجوبه إما وحده أو مع الغسل، لا بيان كونه تمام الوظيفة، فيمكن شموله لتمام أقسام المستحاضة، فبعيد جدا و لا سيما مع الاقتصار فيه فى حكم المتحيضة بالتمييز و العدد المتيقن من مورده الكثرة على الغسل من دون ذكر للوضوء. و لا أقل من الإجمال المانع من الاستدلال.

كما أن موثق سماعة الأول و إن روى كما تقدم فى الكافى و التهذيبين، فيلزم حمله على المتوسطة، إلا انه روى فى الفقيه هكذا: «و إن لم يجز الدم الكرسف فعلها الوضوء لكل صلاة» فيتعين حمله على القليلة، و تساقط كلتا الروايتين بعد اعتبار طرقهما للعارض. و دعوى: أن عدم ثبوت الزيادة فى رواية الفقيه لا يكشف عن عدمها، ليعارض

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠١

...

روايتها في غيره. ممنوعة، لظهور حاله في رواية تمام ما له دخل في الوظيفة، وإنما قد يتجه في زيادة المضمون المستقل الذي لا دخل له بحكم الواقعة المنقولة. كما أن تعدد الراوى للزيادة لا يتضح مرجحيته لروايتها، لعدم وضوح مرجحية الأكثرية، خصوصاً في مثل المقام مما لا يرجع إلى اختلاف الخبرين، بل إلى الاختلاف في الخبر الواحد، نظير اختلاف النسخ.

و أما موثقة الآخر فالاستدلال به موقوف على أن المراد بعدم جواز الدم الكرسف فيه عدم تعديه منه، و أن المراد بالثقب في صدره التعدي منه بقرينه ذلك، و قد تقدم في حكم القليلة أنه أقرب من حملة على عدم الثقب بقرينه الصدر، و لا سيما بملاحظة الموثق الأول، بل يصلح لأجل ذلك لتأييد رواية الكافي و التهذيبين للأول، فيتعاضدان.

إلا- أن في بلوغ ذلك حد الحجية إشكال. و إن كان قريباً، خصوصاً مع ظهور انحصار مستند الأصحاب في وجوب الوضوء بهما، فيكون مؤيداً لهما. بل قد يستقل ما سبق من فتوى الأصحاب المعتضدة بدعوى الإجماع ممن عرفت، بالاستدلال على وجوب الوضوء، بنحو يستغنى به عن النصوص. فتأمل جيداً.

و منه يظهر أنه لا مجال للاستدلال عليه بالإجماع لو كان هو الدليل فيما سبق.

بل ينحصر الدليل عليه بعموم النصوص المتقدمة لو تم ما سبق. اللهم إلا أن يخرج عن عمومها، بما تضمن أجزاء الغسل عن الوضوء لحكومته على العموم المذكور حكومة عريضة.

و دعوى: لزوم تخصيص الإجزاء بنصوص المقام، لأن الجمع فيها بين الغسل و الوضوء لكل صلاة موجب لقوة ظهورها في العموم للصلاة التي يغتسل لها، و إلا لزم التخصيص فيها بغيرها. مدفوعة بأنه حيث يلزم تعقيب الصلاة للوضوء دون الغسل - كما سيأتي إن شاء الله تعالى - فوجه العموم هو الحاجة للوضوء في جميع الصلاة، و إن أغنى الغسل عنه في فرض الفصل بينه و بين الصلاة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٢

...

و بعبارة أخرى: بعد البناء على وجوب الموالاة بين الوضوء و الصلاة في أجزاء الغسل عن الوضوء مختص بما إذا لم يفصل بينه و بين الصلاة، لقصور عموم الإجزاء عن غير ذلك، و حيث لم ينبه في النصوص للموالاة بين الغسل و الصلاة الأولى، كما لا يتوقف قيامه بوظيفته عليها، حسن فيها تعميم وجوب الوضوء لكل صلاة، لأنه مقتضى الاستحاضة الأولى، و إن أجزأ الغسل عنه في الصلاة الأولى في فرض عدم الفصل بينهما، لعموم دليل إجزائه عنه.

و دعوى: أن الغالب في الغسل لصلاة الغداة عدم الفصل بينهما، و معه لا يحسن التعميم المذكور. ممنوعة، لأن الغالب عدم الفصل الكثير بينهما بسبب قصر الوقت، لا بالنحو المعتبر في المقام. على أن الغسل قد لا يكون لصلاة الغداة، كما يأتي إن شاء الله تعالى.

و يؤيد ما ذكرنا إن لم يدل عليه ما تقدم في القليلة من ظهور صحيح الصحاف في استثناء الصلاة التي يغتسل لها من عموم وجوب الوضوء، لأنه لا يختص بالقليلة، بل يعم جميع فروض المستحاضة. مضافاً إلى ما يأتي في الكثيرة من الاجتزاء بغسلها عن الوضوء، حيث يقتضى إجزاء غسل المتوسطة بالأولوية.

بل لا يبعد شمول إطلاقه لما إذا انتقلت إلى المتوسطة قبل الشروع في الغسل. بل يبعد جداً الاكتفاء به للصلاة من دون وضوء مع بقائها على الكثيرة، و عدم الاكتفاء به مع انتقالها للمتوسطة، نظير ما تقدم في القليلة.

و من هنا يتعين عدم اختصاص ذلك بصلاة الفجر، بل يجري في غيرها لو وقع الغسل لها و لم يفصل بينه و بينها. و لعله لا ينافي كلام

من استثنى الغداة، لا ببناء استثنائهم لها على فرض إيقاع الغسل لها في كلامهم.

بل لا يبعد بالنظر إلى صحيح الصحاف و نصوص الاستحاضة الكثيرة جواز الجمع بين الفريضتين بالغسل الواحد لو وقع لهما من دون حاجة إلى تجديد الوضوء للثانية. و لعله الظاهر من الصدوق، حيث حكم بأنها تصلى صلاة الليل و الصبح مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٣

...

بالغسل ثم تصلى بقية الصلوات بوضوء.

نعم، لو فصلت بينه و بين الصلاة اتجه وجوب الوضوء لها، لقصور دليل الإجزاء عن ذلك، عدا صحيح الصحاف الذي لا يبعد انصرافه إلى صورة التعجيل. و لا يبعد كون ذلك مراد من استثنى الغداة، و ابتناء كلامهم على صورة التعجيل و الموالاة.

هذا كله بناء على عموم إجزاء الغسل عن الوضوء، و أما بناء على عدم إجزائه عنه فيتجه البناء على وجوب الوضوء في المقام، عملاً بعموم ما دل على عدم الإجزاء، و عموم النصوص المتقدمة.

و أما النصوص المقتضية للإجزاء في خصوص المقام - كصحيح الصحاف و نصوص المستحاضة الكثيرة - فقد سبق منا الاستدلال بها لعموم الإجزاء عند الكلام فيه، فالقول بعدم الإجزاء يبتنى على إهمالها أو تنزيلها عليه. فراجع.

اللهم إلا أن يدعى الاقتصار على موردها و إن بنى على عدم الإجزاء في غيره، لعموم ما دل على عدمه. فلاحظ.

ثم إنه بما ذكرنا يتضح تيسر الاحتياط بمتابعة المشهور بضم الوضوء للغسل مع التخيير في تقديم أى منهما لعدم إخلاله بالموالاة المعتبرة، لأنه حيث كان المعتبر عدم فصل الصلاة عن أحد الأمرين من الغسل أو الوضوء تيسر ذلك بتأخير كل منهما.

و دعوى: أن مقتضى إجزاء الغسل عن الوضوء عدم مشروعية الوضوء بعده، فيبطل و لا يتيسر الاحتياط به، كما يخل بالموالاة المعتبرة بين الغسل و الصلاة. و أما تقديمه على الغسل فيستلزم الإخلال بالموالاة المعتبرة بينه و بين الصلاة على تقدير وجوبه. بل يتعين في الاحتياط الغسل أولاً، ثم الفصل بمقدار يخل بالموالاة المعتبرة، ثم الوضوء و الصلاة من دون فصل.

مدفوعة: بأن إجزاء الغسل عن الوضوء لا يستلزم عدم مشروعية الوضوء و بطلانه لو جىء به بعده في الاستحاضة لأن المستحاضة مستمرة الحدث، و إن عفى عن الصلاة به. كما أن اعتبار الموالاة بين الوضوء و الصلاة لا يمنع من تقديمه على مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٤

و على الأحوط تجديد القطنه (١) أو تطهيرها، لكل صلاة - غسل قبل صلاة

الغسل، لإطلاق نصوص المقام المتضمنة للجمع بينهما.

نعم، تقدم في غسل الحيض أن مقتضى النصوص المتضمنة لعدم الإجزاء هو تقديم الوضوء، و من هنا كان أحوط في المقام، لأن فيه جمعا بين الأمرين، و إن كان مقتضى إطلاق نصوص المقام التخيير، بل لعل جواز تأخير الوضوء هو المتيقن منها.

فتأمل جيداً.

ثم إن الوجه فيما أشرنا إليه من اعتبار الموالاة بين الوضوء و الصلاة هو ما تقدم في وجه ذلك في القليلة من انصراف الإطلاق إليها، بضميمة ارتكاز كونها مستمرة الحدث، و أن الاكتفاء بالوضوء الواحد للصلاة يبتنى على العفو عما لا يمكن تجنبه من الحدث، فيلزم الاقتصار على ما لا بد منه، دون ما يتيسر تجنبه بالمبادرة. فراجع.

و أما عدم وجوب الموالاة بين الغسل و الصلاة الأولى فيأتى الكلام فيه عند الكلام في وجوب الغسل إن شاء الله تعالى.

هذا، و الكلام في وجوب الوضوء للنافلة و صلاة الاحتياط و غيرها يظهر مما تقدم في القليلة.

(١) كما هو المذكور في كلام جملة من الأصحاب، بل ظاهر الناصريات الإجماع عليه، بل عن الإرشاد لفخر الإسلام إجماع المسلمين عليه، وما تقدم في القليلة من دعاوى الشهرة و غيرها جار فيه، بل هو هنا أولى، و لعله لذا حكى عن القاضي ذكره هنا و إن أهمله هناك.

نعم، مما تقدم هناك يظهر أنه لا مجال للاستدلال عليه بالإجماع. و مثله الاستدلال عليه بأنه نجاسة يمكن التحرز عنها فيجب، لأن جميع ما سبق في رده هناك جار هنا عدا كون الدم في الباطن، لأن فرض ثقب الدم الكرسف يستلزم خروجه للظاهر لو خرج طرف الكرسف له، كما هو الغالب.

نعم، قد استدلل عليه بموثق عبد الرحمن أو صحيحه، و فيه: «فإن ظهر عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٥

...

[على خ ل] الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلى «... ١» و قوله عليه السلام في خبر الجعفى: «و لا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإن ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» ٢. و بما يأتي في الكثيرة بضميمة عدم القول بالفرق، كما في الجواهر.

لكن حديث عبد الرحمن - لو تم ظهوره في المتوسطة، على ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى - لم يتضمن الأمر بتبديل الكرسف، بل بوضع كرسف آخر بعد الغسل الظاهر في المفروغية عن إلقاء الكرسف الأول حين الغسل.

و حينئذ فالاستدلال إن كان بالمفروغية المذكورة، فلعلها غير ناشئة عن مانعيته شرعا من الصلاة، بل لعدم سهولة الغسل مع إبقائه، لما يستلزم من استنقاؤه بمائه و سيلانه منه للبدن الموجب لتنجسه، أو لمانعيته من وصول الماء لبعض البشرة.

و كذا لو كان الاستدلال بالأمر بوضع كرسف آخر لقرب أن يكون الوجه فيه الرغبة عن إرجاع الكرسف الأول، لاستنقاؤه، أو لعدم مانعيته من سيلان الدم مع ثقب الدم له قبل إرجاعه، أو لاستلزام إرجاعه تنجس ظاهر البدن به، حيث لا مجال مع ذلك لدعوى ظهور الأمر المذكور في المانعية من الصلاة، كى يتجه ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من التعدى عن مورده و هو الصلاة التى يغتسل لها لسائر صلوات اليوم، لعدم الفرق ارتكازا في المانعية المذكورة.

و أما الجواب عنه - كما عن بعض مشايخنا - بظهوره في ضم كرسف جديد للكرسف الأول، لا تبديله به. فهو بعيد جدا، لبعد إبقاء الكرسف حين الغسل.

و أما خبر الجعفى فهو - مع الغض عن سنده - لم يتضمن الأمر بتبديل الكرسف، بل بإعادته، فإن حمل على العهد - كما لعله مقتضى التركيب اللفظى بدوا - كان نصا في عدم التبديل، و إن حمل على الجنس كان عدم التبديل مقتضى إطلاقه. غاية الأمر أنه يبعد إرجاع الكرسف الأول لما سبق، لا لمانعيته شرعا من الصلاة. و إن كان

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٦

...

و أما ما ورد في الكثيرة فلو تم يتوقف الاستدلال به في المتوسطة على الإجماع على عدم الفصل، و هو غير ثابت، و لا يكفي فيه مجرد عدم الفصل، فضلا عن عدم ثبوته.

نعم، لو استفيد منه كون التبديل لمانعاً نجاسة القطنة بالدم من الصلاة اتجه التعدى فيه للمتوسطة، لإلغاء خصوصية الكثيرة عرفاً في ذلك من دون حاجة للإجماع على عدم الفصل. لكنه غير ظاهر على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

و من هنا يشكل وجوب تبديل القطنة، بل بعض ما تقدم في الاستدلال لعدم وجوبه في القليلة شامل للمتوسطة أو صريح فيها، فراجع. هذا، و قد سبق من جماعة في القليلة القول بوجوب تبديل الخرقه، و قد ذكره هنا أيضاً كما ذكره جملة ممن لم يذكره هناك، و قد نسب في كشف اللثام للأكثر. و لم يذكره جماعة. و لعله لأنه خلاف فرض عدم تجاوز الدم من القطنة في المتوسطة، إذ لازمه عدم تنجس الخرقه، و لا وجه معه لتبديلها، كما تقدم نظيره في القليلة. اللهم إلا أن يفرض تنجسها بالرطوبة التي قد تصاحب الدم. أو يدعى أن تعدى الدم عن الكرسف للخرقة إنما يخرج الدم عن التوسط للكثرة إذا كان مقتضى اندفاع الدم دون ما إذا كان لمجرد المماسه، على ما لعله يأتي الكلام فيه.

و كيف كان، فيظهر الحال في وجهه مما تقدم في القليلة. نعم، لو تم فقد ينافيه ما قد يظهر من بعض نصوص الكثيرة من الجمع بين الصلاتين بالتعصب قبلهما، على ما يأتي الكلام فيه، لاستلزامه العفو هنا بالأولوية.

اللهم إلا أن يحتمل العفو هناك للضرورة بلحاظ لزوم التعجيل بالصلاة أو استلزام حل العصابة شدة سيلان الدم، فلا يتعدى منه للمقام. و أما وجوب تطهير الفرج لو تنجس بالدم فهو يبتنى على عدم العفو عن قليل دم الاستحاضة أو يتوقف أو كثرة الدم أو اختلاطه بغيره من الرطوبات. بل لو بنى على عموم وجوب إبدال القطنة لم يبعد عموم وجوب تطهير الفرج للأولوية العرفية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٧

الصبح (١)، قبل الوضوء أو بعده.

و قد تقدم في القليلة ما له نفع في المقام. فراجع.

(١) يعنى: و لا- تحتاج إلى غسل آخر، كما جرى عليه جمهور الأصحاب و ادعى عليه الإجماع في الناصريات و الخلاف، كما ادعى في الغنية الإجماع على أنها إذا فعلته مع بقية الوظائف كانت بحكم الطاهر.

لكن نسب للأكثر في التذكرة و جامع المقاصد، و للمشهور في المختلف و الروض و محكى الذكري و غيرها، في قبال ما تقدم في القليلة عن ابن أبي عقيل و ابن الجنيّد من اشتراك المتوسطة و الكثيرة في الأغسال الثلاثة، و اختاره في المعتبر و المنتهى و الجبل المتين و المدارك حاكياً عن شيخه المعاصر الذى هو الأردبيلي على الظاهر.

و يستدل للمشهور- مضافاً إلى موثقى سماعة المتقدمين عند الاستدلال لوجوب الوضوء لو تم ما سبق من تعاضدهما- صحيح زرارة: «قلت له: النفساء متى تصلى؟»

فقال: تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم و إلا اغتسلت و احتشت و استنشرت [و استدفرت] وصلت، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلت الغداة بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد. قلت: و الحائض؟ قال: مثل ذلك سواء» (١).

و لا- مجال لما في المعتبر و غيره من الطعن فيه بالإضمار مع ما هو المعلوم من حال زرارة من أنه لا يستفتى عن غير الإمام، و ما هو ظاهر حال كتب الحديث من الاقتصار على أحاديثهم عليهم السلام، و ما في التهذيب من روايته عن أبي عبد الله عليه السلام عند ذكره، و عن أبي جعفر في مقام الاستدلال به، كما في الطبعة الحديثة. و مثله الطعن في موثق سماعة بضعف السند.

نعم، لا بدّ من حملهما وغيرهما على صورة الثقب جمعا مع ما تضمن الاكتفاء

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٨

...

بالوضوء مع عدم الثقب، كما تقدم في القليلة. و تقدم أيضا أنه لا مجال لاحتمال كون المراد بالغسل في الصحيح غسل النفس ليخرج عما نحن فيه. فراجع. حيث قد تقدم هناك ما له نفع في المقام.

وبذلك ترفع اليد عن إطلاق ما تضمن وجوب الأغسال الثلاثة للمستحاضة مما تقدم في القليلة التعرض له. وكذا إطلاق ما تضمن وجوبها مع الثقب، كصحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام وفيه: «فإذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر والعصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب والعشاء غسلا تؤخر هذه و تعجل هذه، و تغتسل للصبح و تحتشى و تستنفر ... و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد وصلت كل صلاة بوضوء» «... ١». فيحمل على صورة السيالان من الكرسف.

و دعوى: أن لازم ذلك إسقاط موضوعية الثقب الذي تضمنه الصحيح، حيث لا يكون تثليث الأغسال تابعا له، بل لأمر زائد عليه، و ليس هو من تقييد الموضوع ببعض أفراد.

مدفوعة بأن الموضوع هو الدم الثاقب و من الظاهر أن السائل من أفراد، بل هو أظهرها و أغلبها، فلا بعد في الحمل عليه. و لا سيما مع مناسبتها للأمر بالاستئثار الظاهر في الحاجة إليه تحفظا من سيالان الدم.

مضافا إلى ظهور جملة من النصوص في أن الأغسال الثلاثة منوطة بكثرة الدم و سيالانه، كقول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح الصحاف: «و إن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيا لا يرقأ فإن عليها أن تغتسل في كل يوم و ليلة ثلاثة مرات» «٢»، و في موثق عبد الرحمن أو صحيحه: «فإن ظهر عن [على. يب] [على] الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر ثم تصلي، فإذا كان دما سائلا فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة» «... ٣»، و في صحيح أبي بصير: «فإذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٠٩

...

صبيا اغتسلت و استنشرت و احتشت بالكرسف في وقت كل صلاة» «١»، و في صحيح يونس بن يعقوب: «ثم تستظهر بعشرة أيام، فإن رأت دما صبيا فلتغتسل في وقت كل صلاة» «٢» و نحوه صحيحه الآخر في النفساء «٣».

و ما تقدم من قوله في أحد موثقي سماعة: «و غسل المستحاضة واجب إذا احتشت بالكرسف و جاز الدم الكرسف فعلها الغسل لكل صلاتين و للفجر غسل» «٤».

كما قد يؤيد مفادها قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح الحلبي: «تغتسل المرأة الدمية بين كل صلاتين» «٥»، و في صحيح محمد

بن مسلم: «ثم تمسك قطنة فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل» «٦».

حيث لا مجال مع هذه النصوص الكثيرة لتعميم تثليث الأغسال لجميع موارد ثقب الدم الكرسف و لو مع عدم سيلانه. و من ذلك يظهر أنه لا مجال لما في المعتبر وغيره مما تقدم من التعويل على صحيح معاوية بن عمار في التعميم، و إهمال نصوص الغسل الواحد لضعفها بالإضمار و بكون بعض الرواة واقفيا.

نعم، قد يبعد الجمع المذكور أن نصوص المستحاضة على كثرتها لم تتضمن الأقسام الثلاثة لها، بل هي بين مطلق حاكم بتثليث الأغسال - كالنصوص المتقدمة في القليلة - و مختص بالكثيرة - كبعض هذه النصوص المتقدمة - و مفصل بين جواز الدم و عدمه، أو بين الثقب و عدمه، أو بين الثقب و عدم الجواز - كأحد موثقي سماعه - على اختلافها في حكم القسمين، للترديد فيها بين الغسل الواحد و الأغسال الثلاثة، أو بين الأغسال الثلاثة و الوضوء أو بين الوضوء و الغسل.

لكن ذلك - كبعض الاختلافات الأخرى في النصوص - راجع إلى اضطراب

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٠

...

النصوص و مقرب لاحتمال احتفافها حين الصدور بقرائن تناسب الأحكام التي تضمنتها، و لا يوجب استبعاد الجمع المذكور بعد انحصار رفع التنافي به عرفا و جريه على القواعد المقررة في الجمع بين العام و الخاص، لوضوح صراحة بعض نصوص الاكتفاء بالوضوء فيما لا يثقب الكرسف، كصرache جملة من نصوص التثليث فيما يسيل عنه، و صراحة بعض النصوص في الاكتفاء بالغسل الواحد في بعض صور المستحاضة.

فلا بد من تنزيل الأخيرة على ما لا ينافي الطائفتين الأوليين بالحمل على الثقب من دون سيلان، و لا سيما مع صراحة نصوص الاكتفاء بالوضوء في عدم الاكتفاء به مع الثقب، و قوة ظهور جملة من نصوص تثليث الأغسال في توقفه على السيلان. فتنزل المطلقات الأخر على ما يناسب ذلك، و إلا - لزم إهمال بعض طوائف النصوص و طرحها و لا - مجال له مع إمكان الجمع المذكور.

و يؤيد هذا الجمع جرى جمهور الأصحاب عليه على اختلاف طبقاتهم، و فيهم مثل الصدوق أو الصدوقين اللذين يكثر منهما الفتوى بمضامين الأخبار من دون تصرف فيها، فإن عدم خروجهم عن مقتضى الجمع المذكور مع عدم مطابقة نص له بتمامه مقرب لوضوح مقتضاه عندهم و لو لقرائن خارجيه، و إلا - فما أكثر ما خرجوا عن مقتضى الجمع العرفي في موارد يكون فيها أظهر و أيسر منه في المقام.

و لم يخرج من خرج عنه في المقام إلا لشبهات ظاهرة الضعف كما يظهر مما سبق في مناقشة ما ذكره.

على أن بعض النصوص قد يظهر منها تثليث الأقسام و إن لم تنهض بتحديد تمام أحكامها، كحديث عبد الرحمن المتقدم قريبا، لقرب

أن يكون المراد بالظهور على الكرسف فيه نفوذه و ثقبه، فيكون اشتراط الغسل فيه بالظهور دليلاً على عدم وجوبه في القليلة - كما تقدم عند الكلام فيها - كما أن اشتراط التثليث فيه بالسيلان زائداً على الظهور دليل لعدم تعدد الغسل بدونه، كما هو حكم المتوسطه. وقد أطلنا الكلام في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١١

...

ذلك لتقريب الجمع المذكور و تأييده، و إن استغنى عن جميع ذلك بمطابقته للقواعد العامة في الجمع بين الأدلة. نعم، قد يقال: مقتضى إطلاق حديث عبد الرحمن المتقدم وجوب الغسل كلما ظهر الدم على الكرسف، كما هو مقتضى إطلاق قول أبي جعفر عليه السلام في حديث زرارة:

«و تصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ [يثقب] الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلت» «١»، و في خبر الجعفي: «و لا تزال تصلى بذلك الغسل حتى يظهر الدم على الكرسف، فإذا ظهر أعادت الغسل و أعادت الكرسف» «٢»، و في صحيح الحلبي: «ثم تصلى حتى يخرج الدم من وراء الثوب» «٣» بناء على تنزيله على ما يناسب نصوص المقام من كون المعيار على النفوذ من الكرسف.

و حينئذ يكون مقتضى الجمع بين هذه النصوص و نصوص تثليث الأغسال مع سيلان الدم من الكرسف أن الاكتفاء بالأغسال الثلاثة للتخفيف عن المستحاضة و الإرفاق بها، لأن مقتضى إطلاق هذه النصوص عدم الاكتفاء بها لو تخلل ثقب الدم للكرسف بين الصلاتين اللتين تجمع بينهما.

و فيه - مع أنه لم يحك القول بذلك عن أحد من الأصحاب، و أنه لا يبعد إباء بعض نصوص التثليث عن كونه تخفيفاً عما تقتضيه القاعدة و ظهورها في كون السيلان سبباً في زيادة الغسل -: أن ذلك لا يناسب إناطة التخفيف بالسيلان، حيث يلزم بناء على ذلك الاكتفاء فيه بما إذا لم يحبس الدم الكرسف عن الظهور و إن لم يسلم.

كما لا يناسب نصوص الغسل الواحد في اليوم، حيث لا يبقى لخصوصية اليوم مورد حينئذ، كما لا يخفى.

و من هنا يتعين حمل النصوص المتقدمة على مجرد بيان الحاجة للغسل مع ظهور الدم على الكرسف في قبال الاكتفاء بالوضوء بعد غسل الحيض، و الرجوع في مقدار الغسل إلى نصوص المقام المتضمنة للاكتفاء بالغسل الواحد في اليوم. كما جرى عليه

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٢

...

جمهور الأصحاب رضى الله عنهم.

هذا، و في خبر ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المستحاضة إذا مضت أيام أقرائها اغتسلت و احتشت كرسفها و تنظر فإن ظهر على الكرسف زادت كرسفها و توضأت و صلت» «١»، و ظاهره عدم وجوب الغسل و الاكتفاء بالوضوء هنا. و حمل الظهور فيه على الظهور في جانب الكرسف من جهة الفرج المقابل لعدم ظهوره أصلاً لانقطاع الدم - مع أنه لا - يناسب كون موضوعه المستحاضة - مخالف الأمر بزيادة الكرسف المنساق منه كونه لتجنب سيلان الدم بعد استيعابه للكرسف الأول. اللهم إلا أن يحمل

على إبدال الكرشف بأكبر منه. على أنه لا مجال للخروج به عما سبق بعد ضعف سنده و هجر الأصحاب له.

بقي في المقام أمور..

الأول: [المعيار في السيلان الذي يعتبر عدمه في المتوسطة و وجوده في الكثيرة هو عبور الدم عن الكرشف]

أنه قد أشرنا في المسألة الخامسة والعشرين عند الكلام في تحديد المتوسطة والكثيرة إلى أن المعيار في السيلان الذي يعتبر عدمه في المتوسطة و وجوده في الكثيرة هو عبور الدم عن الكرشف و لو إلى الخرقه التي يتعصب بها. إلا- أنه لا يبعد لزوم كون العبور المذكور لقوة دفع الدم بنحو لا يمنعه الكرشف، و لا يكفي مجرد تلمخ الخرقه به بسبب مماسستها للكرشف من دون أن يستند لقوة دفع الدم، نظير تلمخ اليد به بمس الكرشف، لظهور النصوص المتقدمة في أن المعيار في الفرق بين الصورتين كثرة الدم و قوة دفعه.

و ذلك صالح لحمل إطلاق الجواز في بعضها على ما يناسب ذلك لو لم يكن هو المنصرف منه. و منه يتضح أنه لا مجال لما ذكره بعضهم من أن المتوسطة نادرة الوقوع، و قد سبق التنبيه على ذلك عند الكلام في الاكتفاء بالوضوء للقليلة.

الثاني: كما صرح الأصحاب رضى الله عنهم في المقام بوجوب غسل واحد لليوم صرحوا بكونه قبل صلاة الصبح.

و هو داخل في معقد الإجماعات السابقة و بها استدل عليه

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٣

...

غير واحد فعن شرح المفاتيح: «و أما كون الغسل لصلاة الغداة فلعدم قائل بالفصل، إذ لم يقل أحد بأن المتوسطة عليها غسل واحد و ليس لخصوص صلاة الصبح ... بل ربما كان بديهى المذهب أنه لو كان غسل واحد فموضعه صلاة الصبح». لكنه يشكل بعدم وضوح كونه إجماعاً تعدياً بعد قرب استنادهم لبعض الوجوه الاجتهادية.

و من هنا فقد استدل عليه بظهور النصوص فيه، بتقريب أن المنصرف من موثقى سماعه كون الغسل لأجل الصلاة لكونه دخيلاً فيها بنفسه أو بلحاظ أثره، و هو الطهارة، كسائر موارد اعتبار الغسل، لا لوجوبه نفسياً، و لا غيرياً بلحاظ خصوصية الوقت، بأن يكون الشرط فى الصلاة وقوعها فى يوم يغتسل فيه، لا أن الغسل دخيلاً رأساً، بل ما ذكرنا هو الظاهر من قوله فى صحيح زرارة: «و إن لم يجز الدم الكرشف صلت بغسل واحد».

كما أن المنصرف من الموثقين و مقتضى إطلاق الصحيح كونه شرطاً فى تمام صلوات اليوم، و ذلك يقتضى تقديمه عليها بتمامها- بتقديمه على أولها، و هى صلاة الصبح- بعد ما هو المعلوم و المنصرف من إطلاق النصوص من كون شرطية من باب الشرط المتقدم لو كان الشرط هو الغسل بنفسه، أو المقارن لو كان الشرط هو الطهارة المسيبة عنه.

و دعوى: أن هذا إنما يقتضى عدم الاجتزاء بالغسل فى أثناء اليوم لصلاته السابقة عليه، و لا يمنع من الاكتفاء بالغسل الواحد للصلوات الخمس و تقديمه عليها و لو من يومين، فلو استحيضت المرأة بعد الظهر بالمتوسطة فاغتسلت اجتزأت بغسلها لصلاة صبح اليوم الثانى. مدفوعة بأن ذلك و إن كان مقتضى إطلاق صحيح زرارة، حيث لم يتضمن إلا أن ما يجب له الأغسال الثلاثة مع الكثيرة يجزى له الغسل الواحد مع المتوسطة، إلا أنه لا بد من الخروج عنه بموثقى سماعه الظاهرين فى اختصاص كل يوم بغسل لصلواته، المستلزم

لوجوب تقديمه على تمام صلواته بالتقريب المتقدم، و لا مجال للتشكيك في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٤

...

حجيتهما بما تقدم عند الكلام في الوضوء، فإن ذلك قد يتجه لو لم يثبت حكم المتوسطة بدليل آخر، أما حيث ثبت حكمها بصحيح زرارة فالظاهر صلوحه عرفا للقرينة على بيان المراد منهما، فيكونان حجة و لو بلحاظ تعاضدهما. و لذا كان الظاهر الاجتزاء بالغسل الواحد لتمام صلوات اليوم و إن لم تكن من الفرائض الخمس، مع قصور صحيح زرارة عن ذلك. فتأمل.

إن قلت: اختصاص كل يوم بغسل إنما يقتضى تقديمه على تمام صلواته لو استفيد منه شرطيته لتمام صلواته، كما لعله مقتضى الجمود على عبارته، أما لو استفيد منه استمرار أثر الغسل بمقدار اليوم، كما لعله الأنسب عرفا، فهو يقتضى الاكتفاء بالغسل لتمام الدورة و لو بالتلفيق من يومين، كما ذكرنا.

قلت: لازم ذلك جواز إيقاع أكثر من خمس فرائض بغسل واحد، فلو اغتسلت آخر النهار للظهرين جاز لها أن تصلى به الظهرين من اليوم الثانى أول الزوال، و هو مخالف لصحيح زرارة، لظهوره فى عدم إجزاء الغسل الواحد فى المتوسطة عما لا تجزى عنه الأغسال الثلاثة من الفرائض فى الكثير.

إن قلت: لا مانع من البناء على أثر الغسل فى الفرض قبل إكمال دورة اليوم و إن لم يصح إيقاع الفريضة به تعبدا، لصحيح زرارة، و تكون فائدته جواز إيقاع غير الفرائض من الصلوات به.

قلت: بعد أن لم يكن ذلك أمرا ارتكازيا، بل تعبديا محضا، فليس هو بأقرب من الجمود على ظهور الموثقين فى اختصاص كل يوم بغسله، لشرطيته لتمام صلواته، المستلزم لعدم بقاء أثر غسل اليوم السابق لليوم اللاحق، فلا يصح إيقاع الفريضة و لا غيرها به و إن لم تتم دورة اليوم عليه.

و من هنا كان ما ذكره الأصحاب رضى الله عنهم هو المتيقن من مجموع النصوص، فيقتصر عليه. و لا سيما مع تأيده بالرضوى: «و إن ثقب الدم الكرشف و لم يسلم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٥

...

صلت صلاة الليل و الغداة بغسل واحد و سائر الصلوات بوضوء» (١) الذى قد أفتى بمضمونه، بل بعبارته الصدوقان. و مع مطابقتها للاحتياط، لأنه لو فرض كفاية الغسل الواقع فى أثناء النهار لصلاة الغداة لليوم الثانى فلا يمنع من مشروعية الغسل لها لاستمرار الحدث. فتأمل.

هذا، و يأتى إن شاء الله تعالى فى المسألة الثلاثين الكلام فى حكم ما لو لم تغتسل للصبح لنوم أو نسيان أو جهل أو عصيان أو لتجدد المتوسطة بعد صلاته.

ثم إنه بعد أن كان مقتضى الجمع بين النصوص إيقاع الغسل لصلاة الصبح فمقتضاها إيقاعه بعد الفجر، لظهور قوله عليه السلام فى موثقى سماعة: «فعلينا الغسل لكل يوم مرة» فى تجدد التكليف به بتجدد اليوم و إجزائه لتمام الدورة المقتضى لإيقاع صلوات الليل به حتى النافلة فى السحر. و هو مقتضى إطلاق أكثر الأصحاب. لكن فى الحقائق: «صرح غير واحد من الأصحاب بأنه لو أرادت ذات الدم المتوسط و الكثير التهجد فى الليل قدمت الغسل على الفجر و اكتفت به. قال فى الذخيرة بعد نقل الحكم المذكور: «و لا أعلم فيه

خلافًا بينهم، و لم أطلع على نص دال عليه».

أقول: أما في الكثيرة فيأتي في أواخر المسألة التاسعة والعشرين نقله عن جماعة كثيرة و ظهور دعوى الإجماع عليه من بعضهم. و أما في المتوسطة فلم أعثر على مصرح به سوى الصدوق في الفقيه و المقنع و محتمل الهداية - حاكيا له في ظاهر الأول عن رسالة والده - و الشهيد الثاني في الروض، و لعله مقتضى إطلاق الدروس و جامع المقاصد. و نبه في الحقائق على انحصار الدليل عليه بالرضوى المتقدم، الذي لا مجال للتعويل عليه، كما تكرر منا في نظائر المقام. و من هنا لا مجال للخروج عما سبق. هذا، و في الجواهر: «ظاهره يقتضى بكون الحكم بذلك - أى الغسل لصلاة الليل و الغداة - في جميع الليالي. و كأنه مقطوع بعدمه، لما ستعرفه فيما يأتي إن شاء الله

(١) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٦

...

أن المستحاضة متى فعلت ما يجب عليها من الأفعال كانت بحكم الطاهر فلا إشكال حينئذ في استحاضتها صلاة الليل في الليلة الثانية بالوضوء مجردا. و تنزيله على أول ليلة خاصة واضح الفساد. فيتعين حملها حينئذ على إرادة الرخصة من الأمر لها في تقديم الغسل على الفجر بمقدار الليل، لكونه في مقام توهم الحظر. و يؤيده ما يأتي من ظهور كلام من تعرض لجواز تقديمها الغسل في الرخصة دون الشرطية في صحة صلاة الليل. أو أنه يحمل على الندب، أو غير ذلك». لكنه كما ترى يأباه الرضوى و كلماتهم التي هي مشابهة له في اللسان. و أما ما ذكره من أن المستحاضة إذا قامت بوظائفها كانت بحكم الطاهر فهو - لم تم - لا - ينافي ذلك، لأن مقتضى الرضوى و كلماتهم كون التقديم من جملة الوظائف. فالعمدة ما ذكرنا من عدم حجية الرضوى.

الثالث: مقتضى إطلاق النصوص الاكتفاء في المتوسطة بعدم سيلان الدم لتبديل الكرسف قبل سيلان الدم منه

و إن كان بحيث لو بقي لسال منه، و لا دليل على لزوم إبقاء الكرسف مدة طويلة أو وحدته في تمام اليوم. كما لا - يبعد البناء على ذلك في عدم الثقب المعتبر في القليلة، لإطلاق النصوص أيضا. و لا سيما مع قوله عليه السلام في صحيح الصحاف: «و إن طرحت الكرسف عنها و لم يسال الدم فلتوضأ و لتصل، و لا غسل عليها» (١)، لقوة ظهوره في تعرض المرأة لتبديل الكرسف في أثناء النهار.

الرابع: مقتضى اقتصار الأصحاب رضي الله عنهم في تعيين أحكام المستحاضة على حال الدم مع الكرسف أنه لا عبرة بسيلانه مع عدم وضع الكرسف،

و إن كان قد ينزل كلامهم على كون ذكر الكرسف لتحديد حال الدم، فإن كان بحيث لا يثقب الكرسف كانت الاستحاضة قليلة، و إن كان بحيث يثقبه من دون سيلان كانت متوسطة، و إن كان بحيث يثقبه و يسيل منه كانت كثيرة و إن لم يوضع الكرسف فعلا.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٧

(مسألة ٢٩): حكم الكثيرة - مضافا إلى وجوب تجديد القطنة (١)

و كيف كان، فلازم كلامهم عدم الأثر لسيلان الدم من دون كرسف إذا كان بحيث لا يسيل معه. و هو مخالف لقوله عليه السلام في صحيح الصحاف: «فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل» «... ١».

و من هنا لا يبعد البناء على وجوب الغسل حينئذ عملا بالصحيح. و مجرد عدم تعرض الأصحاب لذلك و ظهور مساق كلامهم في خلافه لا يتضح كونه موهنا له بحيث يسقطه عن الحجية. فتأمل جيدا.

الخامس: مقتضى إطلاق النصوص عدم لزوم المبادرة إلى الصلاة الأولى بعد الغسل. و لا مجال لإعمال قرينة الاضطرار المتقدمة في وجه لزوم المبادرة من الوضوء للصلاة، و الآتية في الكثيرة في وجه لزوم المبادرة إليها من الأغسال. للفرق بكون الغسل في المتوسطة شرطا في تمام صلوات اليوم، و ظهور تعذر المبادرة لأكثرها مانع من انصراف الإطلاق للمبادرة فيما يمكن المبادرة إليه منها الذي هو الفرد النادر. كما يفترقان بظهور خصوص بعض الأدلة فيهما في لزوم المبادرة، بخلاف المقام.

و لا مجال مع ذلك لما يظهر من بعض كلماتهم من كون الكلام في الجميع على نحو واحد.

نعم، سبق اعتبار المبادرة في أجزاء الغسل عن الوضوء للصلاة المذكورة، فمع عدمها لا يجزى عن الوضوء لها و إن لم يجب إعادته. و منه يظهر جواز الوضوء بعده و إن أخل بالمبادرة.

[مسألة ٢٩: حكم الاستحاضة الكثيرة]

إشارة

(١) كما في المراسم و السرائر و الشرائع و النافع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللمعة و الروض و الروضة و عن الجامع و إشارة السبق - على إشكال في دلالة كلامه عليه - و غيرها، و هو داخل في معقد الشهرة في المختلف، و نفى الخلاف

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٨

...

فيه في الرياض، كما نفى وجدانه في الجواهر.

و كأنه لاستفادته ممن ذكره في القليلة و المتوسطة بالأولوية، و إلا فقد أهمله جماعة كثيرة ممن ذكره فيهما. لكن تشكل الأولوية باحتمال خصوصية المقام بالعفو لابتناء الجمع بين الصلاتين على الاهتمام بالتعجيل، و لمنع الدم عن الخروج الذي قد يلزم من التبديل بين الصلاتين. و لعله لذا اقتصر في المقنعة على التبديل قبل الغسل، و في النهاية على التبديل عنده. بل لعله مراد من أهمله، و إنما لم ينبه عليه للاستغناء عنه لرفع الكرسف عادة حين الغسل و الاحتشاء بغيره بعده.

و كيف كان، فقد ظهر مما سبق في المتوسطة و القليلة أنه لا مجال للاستدلال عليه بأنه نجاسة يمكن التحرز عنها فيجب.

نعم، قد استدل أو يستدل عليه بفحوى ما تقدم في المتوسطة، و بقوله عليه السلام في صحيح صفوان: «هذه مستحاضة تغتسل و تستدخل قطنة بعد قطنة و تجمع بين صلاتين بغسل» «١» و قوله عليه السلام في صحيح أبي بصير: «إذا تمت ثلاثون يوما فرأت دما

صبيها اغتسلت و استتفرت و احتشت بالكرسف فى وقت كل صلاة «... ٢».

و فيه: أن ما تقدم فى المتوسطه - مع عدم تمامية الاستدلال به فى مورده، كما سبق - لا مجال للتعدى منه للمقام، فضلا عن الاستدلال بفحواه بعد ما ذكرناه من احتمال خصوصية المقام بالعفو.

و صحيح صفوان - لو تم ظهوره فى تبديل القطنة بالقطنة، كما هو غير بعيد، دون إضافة القطنة للقطنة، لعدم سعة الموضع للقطن الكثير - لم يتضمن مدة التبديل.

و حمله على التبديل لكل صلاة بسبب مانعية القطنة من الصلاة ليس بأولى من حمله على التبديل بالمقدار المانع للدم عن النزول حتى فى غير وقت الصلاة و لو بضميمة الاستنفار، بل لعل الثانى أنسب بظهوره فى قلة الفاصل بين القطنتين، لطول الفاصل

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢١٩

...

بين الأوقات الثلاثة، و صحيح أبى بصير ظاهر فى الاحتشاء مع كل غسل، كما تقدم من المقنعة و النهاية، و لعله لتعذر الغسل مع إبقاء الكرسف الأول بسبب استنقاؤه بالدم، لا لمانعية الكرسف الموجود قبل الغسل من الصلاة بعده، فهو راجع للزوم الاحتشاء تجنبا لنزول الدم، لا لشرطية التبديل قبل الصلاتين لهما، فضلا عن شرطية التبديل قبل كل صلاة لها.

و بذلك يظهر أن الأولى الاستدلال بالصحيح على عدم وجوب التبديل بين الصلاتين. و مثله فى ذلك قوله عليه السلام فى صحيح زرارة: «فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت، ثم صلت الغداة بغسل، و الظهر و العصر بغسل، و المغرب و العشاء بغسل» «... ١»، لظهوره فى تبعية التعصب للغسل، و مع وحدة التعصب لا بد من وحدة الكرسف.

و أظهر منهما فى ذلك قوله عليه السلام فى صحيح الصحاف: «و إن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما تمضى الأيام التى كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحتشى و تستذفر و تصلى الظهر و العصر، ثم لتنظر فإن كان الدم فيما بينها و بين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها» «... ٢» لظهوره فى أنها لا تطرح الكرسف بين الظهرين، بل تصلى بغسل الحيض و بالاحتشاء السابق عليهما من دون نظر إلى أقسام الاستحاضة، و إنما تحتاج إلى النظر إليها بعد ذلك، و مقتضاه عدم وجوب التبديل حتى لو كانت الاستحاضة كثيرة، كما تقدم نظيره فى القليلة و المتوسطه.

و مما تقدم فى صحيح زرارة يتضح عدم وجوب تبديل الخرقه الذى ذكره فى المقام من ذكر تبديل الكرسف. بل قد يستفاد من الصحيحين الآخرين تبعاً، لاحتياج تبديل الخرقه دون الكرسف إلى عناية، فعدم التنبيه عليه فيهما مع ظهورهما فى عدم تبديل الكرسف موجب لظهورهما فى عدمه. و أولى منه تطهير الفرج الذى ذكره من

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٠

على الأحوط، و وجوب الوضوء لكل صلاة (١)،

تقدم منه ذكره في القليلة، لامتناعه عادة مع بقاء الكرّسف.

بل عدم التبديل و التطهير هو المستفاد من جميع النصوص الظاهرة في لزوم الجمع بين الصلاتين، لظهورها في الاهتمام بالتعجيل، حيث يغفل معه عن التبديل و التطهير، فعدم التنبيه عليهما ظاهر في عدمه، و لا سيما مع ابتناء وظيفتها على الاضطراب، و تعذر الطهارة الخبيثة لها بسبب استمرار الدم.

بل يشكل بملاحظة جميع ما تقدم جواز التبديل و التطهير، لظهور النصوص المتقدمة في لزوم الكيفية التي تضمنتها، و لازمه شرطيتها في الاجتزاء بالغسل الواحد للصلاتين. بل قوله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «و تحتش و تستنفر و لا تحنى [تحیی] و تضم فخذيهما في المسجد و سائر بدنهما خارج» (١) قد يظهر في أن ضم الفخذين لحبس الدم عن الخروج، و من الظاهر التعرض لخروج الدم بالتبديل و التطهير، فلا مجال للبناء على جوازهما بعد عدم ظهور الأدلة في وجوبهما، لتدل على العفو عما يستلزمهما من الخروج. نعم، لو لم يكونا منافيين للتعجيل عرفا و لا مستلزمين لزيادة خروج الدم يتجه جوازهما و عدم مانعتهما من الاجتزاء بالغسل الواحد للصلاتين. فتأمل جيدا.

(١) كما في إشارة السبق و السرائر و الشرائع و النافع و التذكرة و المنتهى و المختلف و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعة و جامع المقاصد و الروض و الروضة و ظاهر المسالك و محكى الجامع و التحرير و نهاية الأحكام و الذكري و البيان و الموجز الحاوي و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها، و عن كشف الرموز أنه ظاهر الشيخ في الجمل.

و هو داخل في معقد الشهرة التي ادعاها في المختلف، و نسبه لأكثر المتأخرين في محكى كشف الرموز، و لجمهورهم في محكى الكفاية، و لعامتهم في المدارك.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢١

...

و اقتصر على الغسل في الفقيه و المقنع و الهداية و الناصريات و المبسوط و الخلاف و النهاية و الاقتصاد و الغنية و المراسم و الوسيلة و المدارك، و ظاهر كشف اللثام اختياره، و هو المحكى عن رساله على بن بابويه و ابن أبي عقيل و ابنى الجنيد و البراج و الحلبي و الأردبيلي و الخراساني، بل ظاهر الناصريات و الخلاف و الغنية الإجماع عليه.

و صرح في المقنعة بأنها تتوضأ مع الغسل و تصلى بوضوئها ما تصلى بغسلها، و تبعه في المعتبر و محكى كشف الرموز و شرح المفاتيح، و عن الذكري أن ابن طاوس قطع به. و لا يبعد كونه مراد جملة ممن تقدم منه تركه استغناء بما ذكره من وجوب الوضوء مع غير غسل الجنابة من الأغسال عن التنبيه له هنا.

قال في المعتبر بعد أن حكى عن الصدوقين و الشيخين و السيد ما سبق: «و ظن غالب من المتأخرين أنه يجب على هذه مع الأغسال وضوء مع كل صلاة. و لم يذهب إلى ذلك أحد من طائفتنا. و ربما يكون غلطه لما ذكره الشيخ في المبسوط و الخلاف أن المستحاضة لا تجمع بين فرضين بوضوء، فظن انسحابه على مواضعها، و ليس على ما ظن، بل ذلك مختص بالموضع الذي يقتصر فيه على الوضوء. و الذي اختاره المفيد هو الوجه، و هو لازم للشيخ أبي جعفر، لأن عنده كل غسل لا بد فيه من الوضوء إلا غسل الجنابة، و إذا كان المراد بغسل الاستحاضة الطهارة لم يحصل المراد به إلا مع الوضوء.

أما علم الهدى فلا يلزمه ذلك، لأن الغسل عنده يكفي عن الوضوء، فلا يلزمه إضافة الوضوء إلى الغسل». و قريب مما في صدره ما عن تلميذه في كشف الرموز.

نعم، هو لا يناسب ما تقدم منه في الشرائع و النافع، إلا أن يحمل ما ذكره فيهما على القول المذكور، و لا سيما مع كون المعبر شرحا للنافع الذي هو مختصر للشرائع.

كما لا يناسب ما حكاه في كشف اللثام عن جمل السيد من موافقة المفيد، مع مخالفته له في وجوب الوضوء مع الغسل. لكن لم أجده فيه.

و كيف كان، فقد استدل لوجوب الوضوء لكل صلاة..

تارة: بالإجماع المدعى في الخلاف، حيث قال فيه: «المستحاضة و من به سلس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٢

...

البول يجب عليه تجديد الوضوء عند كل صلاة فريضة، و لا يجوز لهما أن يجمعا بوضوء واحد بين صلاتي فرض ... دليلنا: إجماع الفرقة، و أخبارهم.»

و أخرى: بإطلاق قوله تعالى: (إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) «... ١».

و ثالثة: بقوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «و كذلك أفتى أبي و سئل عن المستحاضة، فقال ...: فلتدع الصلاة أيام أقرائها ثم تغتسل و تتوضأ لكل صلاة.

قيل: و إن سال؟ قال: و إن سال مثل المثعب «... ٢».

لكن تقدم عند الكلام في وجوب الوضوء للمتوسطة أنه لا مجال للاستدلال بالمرسله في غير القليلة. كما أن ما تقدم من الخلاف مختص بها أيضا، لقوله - بعد أن ذكر وجوب الوضوء لكل صلاة-: «هذا إن كان الدم لا يثقب الكرسف، فإن ثقب الدم الكرسف...» ثم ذكر حكى المتوسطة و الكثيرة كما تقدم منا حكايته عنه، ثم استدل بالإجماع و الأخبار، فاستفاد دعوى الإجماع منه على وجوب الوضوء للكثيرة غريبة جدا، بل المستفاد منه دعوى الإجماع على عدمه، كما تقدم منا.

و أما الآية فبعد معلومية عدم كون المراد بها شرطية الوضوء بنفسه في كل صلاة، بل بلحاظ ترتب الطهارة عليه، لا بد من تنزيلها على حال الحدث الأصغر الذي يكون الوضوء مطهرا منه، بل ورد في موثق ابن بكير «٣» - كما عن المفسرين - تفسيرها بالقيام من النوم.

و لا مجال مع ذلك لاستفادة حكم المستحاضة منها مع كونها مستمرة الحدث لا يطهرها الوضوء و لا غيره و عدم ثبوت كون حدثها مطلقا أصغر، بل لا بد في وجوب الوضوء و غيره عليها من الرجوع للنصوص الشارحة لحال حدثها و كيفية التطهير اللازم منه، و يكون الاستدلال بها لا بالآية و نحوها من المطلقات.

(١) المائدة: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب نواقض الوضوء حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٣

...

و من ذلك يظهر ضعف ما في الجواهر من الاستدلال بما تضمن أن في كل غسل وضوء «١»، بدعوى: ظهوره في أن كل حدث موجب للأكبر موجب للأصغر، و حيث كان دم الاستحاضة في المقام حدثا أكبر و لذا وجب الغسل له لزم وجوب الوضوء له أيضا،

كما أنه حيث كان الظاهر عموم حديثه للاستدامة فالخارج بين الصلاتين كالخارج قبلهما كان مقتضاه الغسل و الوضوء لكل صلاة، و سقوط الغسل بالإجماع لا يستلزم سقوط الوضوء.

لاندفاعه- مضافا إلى ما سبق و يأتي من عدم نهوض العموم المذكور بالاستدلال- بأن دليل وجوب الوضوء و الغسل مع الحدث للصلاة لما كان هو عموم اعتبار الطهارة فيها فهو يقصر عن مثل المستحاضة ممن يستمر منه الحدث، و لا بد في البناء على وجوبهما من الرجوع للأدلة الواردة فيه، و المفروض عدم نهوضها بإثبات وجوب الوضوء لكل صلاة، بل يأتي ظهورها في عدمه. و أضعف من ذلك ما ذكره من نهوض الوجه المذكور بتوجيه الاستدلال بفحوى ما تضمن وجوب الوضوء لكل صلاة في القليلة و المتوسطة، و دفع ما قيل في منعه من منع الأولوية بعد إيجاب الغسل في المقام.

وجه الضعف أن الوجه المذكور لو تم كان بنفسه مقتضيا للوضوء، و لا ينهض بتقريب الأولوية المذكورة بعد منعها بما ذكر، لأنه لا يقتضى أولوية الكثيرة من المتوسطة و القليلة في وجوب الوضوء، بل مساواتها لهما في تحقيق مقتضيه و هو الحدث الأصغر مع إمكان كون التكليف فيها بالغسل منشأ للإرفاق بالتخفيف بإسقاط الوضوء. على أنه لا موضوع للأولوية بعد ما سبق منا من تقريب أجزاء الغسل عن الوضوء للصلاتين المتعقبين له في القليلة و المتوسطة أيضا.

و من هنا لا وجه للقول المذكور إلا الأصل، للزوم الاقتصار في تشريع الصلاة مع الحدث على المتيقن، نظير ما تقدم تقريره عند الكلام في وجوب الوضوء للنافلة في

(١) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٤

...

القليلة. لكنه محكوم لنصوص المقام، لما سيأتى من دلالتها على عدم وجوبه، بل قوة ظهورها في ذلك، بنحو لا يبعد رفع اليد به عن بعض الوجوه السابقة لو تم.

و أما القول بوجوب الوضوء مع الغسل لا غير فالظاهر انحصار الدليل عليه بعموم ما تضمن أن في كل غسل وضوء إلا الجنابة. و الذى ينبغى أن يقال: إن استفيد من العموم المذكور شرطية الوضوء في ترتب أثر الغسل عليه، كسائر شروطه المعتمدة في صحته، اتجه الاستدلال به في المقام بضميمة ما دل على وجوب الغسل فيه، حيث لا بد من حمله على الغسل التام.

لكن الظاهر أن بناء من ذهب إلى عدم أجزاء الغسل عن الوضوء ليس على ذلك، و أنه لو بنى على دخله في الغسل كان من آدابه المستحبة الموجبة لكماله، لا من شروطه المعتمدة في صحته، كما تقدم عند الكلام في المسألة المذكورة من مباحث غسل الحيض.

و إن استفيد منه قصور رافعية الغسل، و أنه إنما يرفع الحدث الأكبر دون الأصغر المصاحب له، مع استقلال كل من الوضوء و الغسل برفع أثره- كما هو مبنى القائلين بعدم أجزاء الغسل عن الوضوء- لم ينهض بإثبات وجوب الوضوء في المقام، بعد كون المستحاضة مستمرة الحدث لا- يجرى عموم اعتبار الطهارة في الصلاة في حقها، إذ كما أمكن أن يعفو الشارع عن الحدث الأكبر المسبب عن استمرار الدم بعد الشروع في الغسل أمكن أن يعفو عن الحدث الأصغر رأسا.

إلا أن يتشبث لعدم العفو عنه بالأصل الذى لو تم اقتضى وجوب الوضوء لكل صلاة، كما سبق. على أنه قد سبق في مبحث غسل الحيض المنع من التعويل على العموم المذكور في البناء على قصور رافعية الغسل للحدث الأصغر.

بل سبق أن من جملة ما يدل على عدم تماميته نصوص المقام، لخلوها عن التنبيه عليه مع ظهورها في بيان تمام الوظيفة التى يقتضيها حدث الاستحاضة و التى ترتب عليها الصلاة، و لا سيما ما تضمن منها التفصيل بين الكثيرة و القليلة أو المتوسطة، لأن إهمال الوضوء

فى الكثيرة مع التنبيه عليه فى غيرها كالصريح فى عدم الحاجة إليه فيها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٥

...

و من هنا يقوى البناء على استثناء هذا الغسل من العموم لو تم، كما يظهر من كشف اللثام وربما جرى عليه غيره ممن تقدم. ولا مجال معه لاحتمال الاعتماد على العموم المذكور والاستغناء به عن التنبيه على وجوب الوضوء فى نصوص المقام. فإنه بعيد جدا. هذا، و لو تم ذلك فى الوضوء مع الغسل فلا مجال له فى الوضوء لكل صلاة، بحيث يجب تجديده للصلاة الثانية عند الجمع بين الصلاتين - كما هو مقتضى القول الأول - لعدم نهوض العموم به، فسكوت النصوص عنه كالصريح فى عدمه بعد ورودها لبيان تمام الوظيفة، لعدم ما يصح التعويل عليه فى بيانه ليكون مصححا لإهماله لو كان معتبرا بعد عدم المنشأ للبناء على سببية مطلق الاستحاضة للوضوء، وإنما اختصت أدلتها بغير الكثيرة. ولا سيما مع ظهور نصوص الجمع بين الصلاتين فى الاهتمام بالتعجيل الذى لا يناسبه تخلل الوضوء بينهما.

و ما فى بعض كلماتهم من التعويل فيه على عموم الآية. كما ترى، لما سبق من عدم نهوض الآية بذلك. ولأن التعويل عليها لا يناسب التنبيه عليه فى غير الكثيرة، ولا سيما فى النصوص المفصلة بين الكثيرة وغيرها. و من هنا كان هذا القول أضعف الأقوال، بل هو كالمقطوع البطلان، و بعده القول بالاختصار على الوضوء مع الغسل. و كان الأقوى الاكتفاء بالغسل و عدم الحاجة للوضوء أصلا.

ثم إنه حيث كان ظاهر النصوص وجوب التعجيل بالصلاة بعد الغسل - كما يأتى إن شاء الله - يشكل الاحتياط بالوضوء بين الصلاتين أو بين الغسل و الصلاة. إلا أن يكون غير مخل بالتعجيل المعتبر. نعم، يمكن الاحتياط بتقديم الوضوء على الغسل. و عليه اقتصر فى المقنعة. بل سبق فى غسل الحيض أنه أحوط حتى بناء على عدم أجزاء الغسل عن الوضوء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٦

و الغسل للصباح (١) - غسلان آخران (٢)،

(١) لما يأتى من وجوب الصلاة عليها بالأغسال الثلاثة. و منه يظهر أن غسل الصبح هنا ليس كغسل الصبح للمتوسطة، بل كبقية أغسال اليوم فى وجوب المبادرة بعده للصلاة أو غيره مما يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) فيجب عليها فى اليوم ثلاثة أغسال، كما صرح به الأصحاب بنحو يظهر منهم عدم الخلاف، بل هو صريح جامع المقاصد و محكى شرحى الجعفرية و شرح المفاتيح، كما ادعى الإجماع عليه فى الناصريات و الخلاف و المعتبر و التذكرة و المنتهى و المدارك و ادعى فى الغنية الإجماع على أنها إذا جاءت بها كانت بحكم الطاهر.

و يقتضيه - مضافا إلى ما تضمن وجوبها للمستحاضة، مما تقدم أو تقدمت الإشارة إليه فى القليلة - النصوص الظاهرة أو المشعرة بإناطة الأغسال الثلاثة بسلان الدم مما تقدم التعرض له فى المتوسطة، و النصوص المفصلة بين الكثيرة و القليلة أو المتوسطة مما تقدم مكررا فى مطاوى المباحث السابقة، و غيرها.

و عليه ينزل ما تضمن أنها تغتسل فى وقت كل صلاة كصحيحى يونس بن يعقوب «١» و صحيح أبى بصير «٢» و مرسله يونس الطويلة «٣»، فيحمل على الوقت الوجوبى الذى تشترك فيه صلاتان، دون الفضيلى الذى تنفرد به كل واحدة من الخمس، أو وقت فعل كل منها. و لعله أقرب من تنزيلها على الأوقات الخمسة و حملها على الاستحباب، لأن ثقل الحكم المذكور لا يناسب الاختصار عليه فى

مقام بيان الوظيفة جدا.

لكن يظهر من الجواهر أنه فهم من قوله عليه السلام في صحيح الحلبي: «تغتسل المرأة الدمية بين كل صلاتين» (٤) الأمر بالغسل لكل صلاة، لأنه اللازم من تخلل الغسل بين

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١١. و باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٧

...

كل صلاتين بنفسيهما. و حينئذ يتعين حمله على الاستحباب، لتعذر الوجه الذي ذكرناه فيه حينئذ. لكن يقرب كون المراد به الغسل بين كل صلاتين و صلاتين، نظير قولنا:

يجبني زيد بين كل يومين، فيطابق النصوص الكثيرة، و إلا فلو كان المراد به ما فهمه لكان التعبير عنه بأنها تغتسل لكل صلاة أظهر و أخصر.

نعم، قرب في المنتهى استحباب ذلك لا من جهة هذه النصوص، قال: «و لو اغتسلت لكل صلاة و توضأت فهو أبلغ للتطهير و كان مستحبا و ليس بواجب. أما استحبابه فلأنه طهر، فيسنّ فيه التكرار، لقوله عليه السلام: الطهر على الطهر عشر حسنات، و أما عدم الوجوب فلما روى من قولهم عليهم السلام: تغتسل لكل صلاتين. و لا نعرف في ذلك خلافا بين علمائنا».

لكن يشكل بضعف الخبر، لاشتمال سنده على الإرسال (١). مضافا إلى أن صدق الطهر على الطهر بالتجديد موقوف على كون السبب واردا على الطهارة، و مؤثرا لها، لقابلية الطهارة المسببة عنه للتأكيد، و حيث لم يحرز ذلك في غير الوضوء لا مجال لاستفادة مشروعية التجديد في غيره من الخبر، لأن العام لا يحرز موضوعه.

نعم، لو لم يكن له تطبيق متيقن يتعين حمله على مشروعية التجديد في جميع الطهارة بمقتضى إطلاقه المقامى، لأن عدم بيان الموضوع حينئذ كاشف عن الاكتفاء عن بيانه بقابلية أسباب الطهارات لتأثيرها في الجملة، حذرا عن لزوم لغويته بسبب عدم تيسر إحراز موضوعه، أما حيث كان تطبيقه في الوضوء متيقنا، لظهور مشروعية التجديد فيه من الصدر الأول، فهو يكفى في رفع اللغوية، فلا مورد للقرينة المذكورة.

و أما حمل الطهر فيه على نفس الأفعال التي يتوصل بها للطهارة مع قطع النظر عن فعلية تأثيرها فيها. فهو لا يخلو عن تسامح يحتاج إلى قرينة، و ليس هو بأولى من حمله على خصوص الوضوء، لاحتمال معهودية استعماله فيه، كما قد يناسبه صحيح

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٨

أحدهما للظهرين تجمع بينهما (١)، و الآخر للعشاءين كذلك. و لا يجوز لها

محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: الوضوء بعد الطهور عشر حسنات فتطهروا» (١).

بل قد يكون هو عين المرسل و الاختلاف بينهما ناشئ عن النقل بالمعنى. و لعله لذا لم يعرف من الأصحاب البناء على مشروعية التجديد في الغسل، فضلا عن الطهارة الخبثية، و اقتصروا فيه على الوضوء.

اللهم إلا أن يوجه في خصوص المقام بأن المستحاضة حيث كانت مستمرة الحدث فالمنساق من الأدلة كون الاكتفاء بالغسل السابق رخصة، مع مشروعية الغسل لها في كل وقت، لتحقيق سببه، بل أولويته، لأنه أبلغ في التطهير، كما تقدم من المنتهى.

هذا، كله مع عدم بطلان الغسل السابق و جواز الدخول به في الصلاة الثانية، لعدم الإخلال بالموالاة المعتبرة، أما مع الإخلال بها فلا إشكال في لزوم تجديد الغسل، على ما يأتي في المسألة الخامسة و الثلاثين إن شاء الله تعالى.

(١) كما صرح به جملة من الأصحاب، كالصدوقين و الشيخين و غيرهم، بل يظهر من بعض كلماتهم المفروغية عنه، لعدم تعرضهم للخلاف فيه، و لا لدليله.

و يقتضيه قوله عليه السلام في صحيح معاوية بن عمار: «اغتسلت للظهر و العصر تؤخر هذه و تعجل هذه، و للمغرب و العشاء تؤخر هذه و تعجل هذه» (٢)، و في صحيح عبد الرحمن أو موثقة: «فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة ثم تصلى صلاتين بغسل واحد» (٣)، و في مرسلة يونس الطويلة: «و أخرى الظهر و عجلي العصر ... و أخرى المغرب و عجلي العشاء» (٤)، و في حديث إسماعيل بن عبد الخالق: «فلتؤخر الظهر إلى آخر وقتها، ثم تغتسل، ثم تصلى الظهر و العصر، فإن كان المغرب فلتؤخرها إلى آخر وقتها ثم تغتسل

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب الوضوء حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الاستحاضة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٢٩

...

ثم تصلى المغرب و العشاء» (١).

و قد يستفاد من قوله عليه السلام في موثق فضيل و زرارة: «و تجمع بين الظهر و العصر بغسل، و تجمع بين المغرب و العشاء بغسل» (٢) و في صحيح محمد بن مسلم: «فلتجمع بين كل صلاتين بغسل» (٣). إلا أن يحمل الجمع فيهما على ما يقابل أفراد كل صلاة بغسل، لا على عدم الفصل بين الصلاتين، لينفع في المقام. فالعمدة النصوص الأول.

مضافا إلى قرب انصراف الإطلاقات إليه، بقرينة كون الطهارة اضطرارية مع استمرار الحدث، حيث يناسب ذلك تجنب ما يمكن تجنبه من زيادة الحدث، نظير ما تقدم في وجه لزوم الموالاة بين الوضوء الصلاة في القليلة و المتوسطة.

و منه يظهر لزوم المبادرة إلى الصلاة الأولى، كما صرح به غير واحد، بل عن جماعة التصريح به، و في الجواهر: «لم أعرف مخالفا فيه، كما عساه يشعر بنفيه ما في المدارك من نقله في القليلة بالنسبة للوضوء دونه، كالمحكي عن الحقائق و غيرها».

و يقتضيه - مضافا إلى الانصراف المذكور، و إلى قضاء المناسبات الارتكازية بأن الأمر بالجمع بين الصلاتين ليس إلا للمحافظة على المبادرة المذكورة - قول أبي عبد الله عليه السلام في صحيح عبد الله بن سنان: «المرأة المستحاضة تغتسل التي لا تطهر عند صلاة الظهر و تصلى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء، ثم تغتسل عند الصبح فتصلى الفجر» (٤ ...)، و في صحيح أبي المغراء: «و إن كان قليلا فلتغتسل عند كل صلاتين» (٥)، و في صحيح إسحاق بن عمار: «و إن كان صفرة فلتغتسل عند كل صلاتين» (٦). لظهور لفظ «عند» في المقارنة العرفية و عدم الفصل.

لكن في كشف اللثام: «الأقرب الجواز. للأصل، و العمومات، و قول الصادق لإسماعيل بن عبد الخالق: «إذا كان بعد صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر، ثم تصلي ركعتين قبل الغداة ثم تصلي الغداة. رواه الحميري في قرب الاسناد»، و عن

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٤.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٦) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٠

الجمع بين أكثر من صلاتين بغسل واحد (١).

السيد الطباطبائي موافقته.

و فيه: أنه لا مجال للأصل مع الدليل. مع أن مقتضاه الاحتياط، كما تقدم في وجوب الوضوء للنافلة في القليلة. و العمومات قد عرفت انصرافها للمبادرة. و الخبر مختص بنافلة الصبح، فيشكل التعدى لغيرها من النوافل، فضلا عن الفصل بغيرها، و لا سيما إذا كان أطول أمدا منها.

و أما الاستدلال بأن تشريع بقية الغايات لها مع جواز الفصل بينها و بين الغسل يناسب جواز الفصل بين الصلاة و بينه و بقاء أثره مع طول المدة. فهو في غير محله، لعدم الإطلاق في دليل تشريع بقية الغايات يقتضى جواز الفصل بينها و بين الغسل - على ما يأتي إن شاء الله تعالى - فكيف يتعدى منها للصلاة، فضلا عن أن يرفع به اليد عما تقدم.

(١) إن كان المراد به أكثر من صلاتين من الخمس اليومية، بأن تصلي الصبح و الظهرين مثلا بغسل واحد، فهو تأكيد لما تقدم و تقدم دليله. و إن كان المراد به غيرها - كأن تضم إلى صلاتي اليوم غيرهما من الصلوات الواجبة كالقضاء و الآيات، أو المندوبة كصلاة جعفر، أو تصلي بغسل آخر ثلاث صلوات من غير الخمس كالقضاء و الخسوف و الزلزلة - فلعل الوجه فيه الأصل المتقدم مع عدم ظهور النصوص المتقدمة في أن الأغسال المتقدمة لليوم بحيث تكون المرأة معها بحكم الطاهر فيه يجوز لها إيقاع تمام ما يعتبر فيه الطهارة، بل هي للصلوات الخمس اليومية بنحو الانحلال، فكل غسل قد شرع لبعضها، من دون نظر لغيرها من الصلوات فضلا عن غيرها مما يعتبر فيه الطهارة، فلا مجال للبناء على إجزائه لها.

بل قد يستشكل في مشروعيتها حتى مع تجديد الغسل، للزوم الاقتصار في مشروعيتها الصلاة مع الحدث على المتيقن. و يأتي تمام الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى.

نعم، صرح جماعة بأن المستحاضة إذا أتت بوظائفها كانت بحكم الطاهر، بل ادعى الإجماع على ذلك في الغنية و التذكرة و محكي شرح الجعفرية و كشف الالتباس

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣١

...

الطهارة؛ ج ٥، ص: ٢٣١

و غيرها. و هو يعطى عموم ترتيب أحكام الطاهر لها- كما صرح به بعضهم، بل نفى الخلاف فيه فى المدارك- لا خصوص الصلاة التى تضمنت النصوص تشريع الوظائف لها، لئلا يلزم التأكيد، فإن الصلاة بالوظائف المذكورة قد بينت عند شرحها. و من هنا صرح جماعة بأنها تصلى بغسلها ما شاءت من الفرائض و النوافل، و عليه جرى سيدنا المصنف قدس سره فى ظاهر كلامه فى مستمسكه.

لكن مقتضى ما فى الشرائع و القواعد و غيرهما من التفريع على الشرطية المذكورة بطلان الصلاة مع الإخلال بشىء من هذه الأمور كونها مسوقة للمفهوم، فلو استفيد منها العموم المذكور لزم عدم كونها بحكم الطاهر بالإخلال بشىء من الوظائف المذكورة، و هو مما تأباه جملة من كلماتهم، حيث حرروا الخلاف فى توقف كثير مما يذكر من أحكام الطاهر على بعض الوظائف أو جميعها. مع أن شرطية الأغسال المذكورة لترتيب أحكام الطاهر إن كان بنحو المجموعية، بمعنى أن الإخلال بشىء منها مستلزم للحكم عليها بالحدث فى تمام اليوم، فالظاهر عدم إمكان الالتزام بذلك، كيف و لازمه عدم صحة صلاة الظهرين بغسلهما لو أخلت بغسل الصبح. و إن كان بنحو الانحلال- بمعنى أن المعتبر فى ترتيب أحكام الطاهر فى كل وقت القيام بوظائف صلاة ذلك الوقت- فهل يبقى أثر الغسل إلى الفراغ من صلاته- كما يناسبه ما تقدم من وجوب التعجيل بالصلاة، المستلزم عرفاً لعدم بقاء أثر غسلها أكثر من أمدها- أو إلى خروج وقتها- كما فى الروض، و عن بعض حواشى الإرشاد، و يناسبه ما ذكره بعضهم من وجوب تقديم غسل صلاة الصبح لمن تريد صلاة الليل، لوضوح ابتناؤه على عدم كفاية غسل العشاءين لصلاة الليل- أو إلى حين دخول وقت الصلاة الأخرى- كما يناسبه تجدد التكليف بالغسل لصلاته- أو إلى حين الغسل للصلاة الأخرى- كما لعله مقتضى الإطلاق و عدم تقييد الحكم بالطهارة بوقت خاص، حيث لا تكون بحكم الطاهر فى تمام اليوم إلا بذلك- وجوه لا مجال للجزم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٢

...

بشىء منها، و لا يناسب منهم إهمال التعرض لها لو كان مرادهم بالشرطية التعميم لجميع أحكام الطاهر، لأهميتها فى تحديد الشرطية المذكورة و ترتب العمل عليها.

على أن موضوع كلامهم و معقد إجماعهم جميع الوظائف، و لازم ذلك عدم وجوب تجديد الوضوء لغير الصلاة مما يعتبر فيه الطهارة، كالطواف و المس فى القليلة و المتوسطة، فضلاً عن الكثيرة، لأن الوضوء المذكور وظيفة لها هو الوضوء للصلاة، فمع قيامها به تكون بحكم الطاهر. و هو- مع بعده فى نفسه- مخالف لما صرح به فى الروض و عن التحرير و الموجز و شرحه و غيرها من وجوب تجديد الوضوء لجميع ما يعتبر فيه الطهارة، حتى قرب شيخنا الأعظم قدس سره اختصاص الشرطية بالغسل و أنه الذى لا يجب تجديده لبقية الغايات. لكنه مخالف لاطلاقهم، بل عموم كلماتهم.

و من هنا قد يحتمل سوق الشرطية مساق التأكيد لاعتبار الوظائف المذكورة فى صحة الصلاة، كما قد يناسبه ما تقدم من بعضهم من تفريع بطلانها على الإخلال بشىء من الوظائف، و هو و إن كان مخالفاً لظاهر جملة من كلماتهم و صريح جملة أخرى، إلا أنه كاف فى عدم وضوح حال الإجماع المذكور و عدم حجيته على العموم المدعى.

و لا سيما مع قرب أن يكون المستند فيه بعض الوجوه الاعتبارية- كاستبعاد عدم مشروعية بقية أحكام الطاهر لها، أو لزوم تجديد الوظائف لكل منها خصوصاً الغسل- أو فهمهم من أدلة جميع الوظائف كونها وظيفة لتمام اليوم بلحاظ مطلق أحكام الطاهر، دون خصوص الصلاة، كما يناسبه تحريرهم النزاع فى كثير من الفروع المناسبة للمقام لخصوصية فيها من النصوص أو بعض الوجوه

الاجتهادية، حيث يظهر من ذلك عدم وضوح معقد الإجماع التعبدى عندهم بنحو يحكم على كل دليل و يغنى عن كل تعليل، بل هو من سنخ الإجماع المعلل القابل للتخصيص كدليله أو تعليله، و الذى هو ليس حجة فى نفسه، بل يتعين الخروج عنه مع عدم وضوح تمامية دليله.

مضافا إلى أن سبر كلماتهم شاهد بشدة اضطرابها و عدم تنقيحها فى المقام، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٣

...

اعترف به بعضهم، حيث يؤكد ذلك ما ذكرنا من التشكيك فى الإجماع المذكور بنحو يمنع من الاعتماد عليه فى الخروج عما تقتضيه القواعد و الأصول المعول عليها. و من هنا يلزم النظر فى كل حكم من أحكام الطاهر لتنقيح ما تقتضيه الأدلة العامة و الخاصة فيه، مع تعميم محل الكلام لجميع أقسام المستحاضة، تنميما للفائدة.

و يأتى فى المسألة الأربعين إن شاء الله تعالى الكلام فيما يتوقف جوازه التكليفى على الطهر و فى الصوم،

فلا يبقى فى المقام إلا أمران:

الأول: الصلاة.

و مقتضى عموم نصوص وجوب الوضوء لكل صلاة فى القليلة و الصفرة مشروعيتها بالوضوء، من دون فرق بين اليومية و غيرها الواجبة و غيرها.

و انصراف بعض نصوصها أو اختصاصها باليومية - كصحیح الصحاف المتضمن أنها تغتسل فى وقت كل صلاة «١» - لا يقدح بعد عموم غيره.

نعم، قد يدعى - كما عن بعض مشايخنا - لزوم الاقتصار على المضيق - بالأصل أو بالعارض - دون غيرها، مما يمكن انتظار البرء به، بقرينه ما تقدم من كون الطهارة فى المقام اضطرارية، لكون المستحاضة مستمرة الحدث، نظير ما تقدم من قرينتها على حمل الإطلاقات على التعجيل بالصلاة بعد الطهارة.

لكن فى صلوح ذلك للخروج عن العموم المذكور إشكال، بل منع، لعدم ظهور قرينه الاضطرار فى ذلك بنحو تكون من القرائن المتصلة المانعة من انعقاد الظهور فى العموم، و ليس هو كالتعجيل بالصلاة، لأن الاضطرار أولا و بالذات فى الطهارة، و منه يسرى إلى الصلاة و هما و إن كانا متلازمين حقيقة، إلا أنهما ليسا من الوضوح بمرتبة واحدة عرفا، ليكون تحكيم قرينه الاضطرار لإثبات التعجيل ملازما لتحكيمها لإثبات الاختصاص بالصلاة المضيق، و لا سيما و أن استفادة التعميم هنا من العموم الإفرادى، الذى هو أقوى من الإطلاق الأحوالى الوارد هناك، فتحكيم قرينه الاضطرار هناك لا يستلزم تحكيمها هنا.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٤

...

و دعوى: أن العموم مسوق لبيان شرطية الوضوء للصلاة و صحتها به بعد الفراغ عن مشروعيتها حال الاستحاضة، لا لبيان مشروعيتها كل صلاة حالها.

مدفوعة: بأن الشك في مشروعية الصلاة حال الاستحاضة ليس لاحتمال كون الخلو عن الاستحاضة شرطاً لفعليتها ملاكها، ليكون من شروط الأمر، كالخلو من الحيض. فإنه مخالف لإطلاق أدلتها، بل لاحتمال تعذرها بتعذر شرطها- وهو الطهارة- بسبب استمرار الحدث، فإذا كانت نصوص المقام وافية ببيان شرطها تعين البناء على مشروعية كل صلاة وصحتها معه. وإلا لجري ذلك في الصلاة المضيقه ولزم الاقتصار فيها على المتيقن، كالیومیة مثلاً. فلاحظ.

و منه يظهر الحال في المتوسطة، لأن المتيقن من صحيح زرارة «١» وإن كان هو الاجتزاء بالغسل الواحد للخمس اليومية دون غيرها، إلا أن موثقى سماعة «٢» - بناء على ما تقدم في وجوب جعل غسل المتوسطة لصلاة الصبح من نهوضهما بالاستدلال- ظاهران في الاجتزاء بالغسل الواحد لرفع الحدث الأكبر في تمام اليوم، وبالوضوء لكل صلاة فيه فيجری فيه ما تقدم في القليلة.

لكن عن بعض مشايخنا عدم مشروعية الموسعة فيها، وأما المضيقه فيكفي فيها الوضوء، لعموم ما دل على وجوبه لكل صلاة، دون الغسل، لاختصاص دليله بالیومیة. ولازمه صحتها لو لم تغتسل للیومیة قصوراً أو تقصيراً.

وفيه: أنه يظهر حال العموم للمضيقه مما تقدم. كما أن الدليل على وجوب الوضوء إن كان يعم غير المتوسطة فيأتي الكلام فيه في الكثيرة، وإن كان مختصاً بها فهو منحصر بموثقى سماعة- اللذين يظهر منه التعويل عليهما في حكم المتوسطة- فإن فرض اختصاصهما بالیومیة لم ينهضاً بإثبات مشروعية غيرها ولا بالاكْتفاء بالوضوء

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥. وقد تقدم عند الكلام في وجوب الغسل الواحد في المتوسطة.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦. و باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٢. و تقدماً عند الكلام في وجوب الوضوء للمتوسطة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٥

...

له، وإن فرض عمومها لغيرها- كما تقدم أنه الظاهر- كان مقتضاه وجوب الغسل له، كما تقدم.

على أنه لو فرض اختصاص دليل الغسل بالیومیة بإلغاء خصوصيتها عرفاً قريب جداً بعد كونه من شئون الحدث الذي لا تختص مانعته بها، بل لعلها أولى بالعفو عنه من غيرها- لو فرض مشروعيتها- بسبب كثرة الابتلاء بها المناسب لأولويتها بالتخفيف إرفاقاً بحال المرأة. هذا كله لو كان مراده الاكتفاء بالوضوء حتى لو لم تغتسل للیومیة قصوراً أو تقصيراً- كما هو مقتضى مساق كلامه واستدلاله- أما لو كان مراده اختصاص الاكتفاء بالوضوء بفرض الغسل في اليوم للیومیة، في مقابل وجوب غسل آخر في اليوم لغير الیومیة، فهو راجع لما تقدم منا، ولا ينهض ما ذكره بالاستدلال عليه، بل الدليل عليه ما ذكرنا.

و أما الكثيرة فقد ذكرنا أنفاً ظهور نصوصها في تشريع الاغسال الثلاثة للخمس اليومية، لا لتمام اليوم. فلا مجال للبناء على الاكتفاء بها لبقية الصلوات المأتى بها فيه، بل هو لا يناسب ما سبق من وجوب التعجيل بالصلاة المستفاد منه عرفاً عدم استمرار أثر الغسل. بل لو أريد به الاكتفاء بالغسل في وقت صلاة للصلاة غير الیومیة المأتى بها في وقت صلاة أخرى لم يغتسل لها بعد لم يناسب وجوب تجديد الغسل للصلاة الأخرى صاحبة الوقت، كما أشرنا إليه عند الكلام في الإجماع المتقدم.

و دعوى: أنه لا مانع من التفكيك بين الصلوات في الغسل الواحد فهو يصح بالإضافة إلى صلاة دون أخرى. مدفوعة بأن إمكان ذلك عقلاً لا ينافي ظهور النصوص في خلافه بسبب إلغاء الخصوصية عرفاً. بل لو لم تظهر الأدلة في خلافه يكفي عدم ظهورها فيه في البناء على عدم مشروعية الدخول في غير الیومیة بغسلها بعد ما سبق من عدم التعويل على الإجماع المتقدم الذي قيل إن المتيقن منه الصلاة المأتى بها قبل خروج وقت الصلاة التي وقع الغسل لها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٦

...

نعم، عن بعض مشايخنا تخصيص المشروعية بالمضيقة مع الاكتفاء لها بالوضوء، لعموم ما دل على وجوبه لكل صلاة و اختصاص ما دل على الغسل باليومية، نظير ما تقدم منه في المتوسطة، لكن لم يتضح الوجه في العموم المذكور، لاختصاص نصوص الاكتفاء بالوضوء بالقليلة و الصفرة المحمولة عنده عليها. و أما ما في مرسله يونس الطويلة من إطلاق أمر المستحاضة بالوضوء لكل صلاة «١»، فقد تقدم منا في المتوسطة و الكثيرة عدم نهوضه بإثباتها في غير القليلة، كما يظهر مما حكى عنه حملها على غير الكثيرة، بل هو المناسب لما حكى عنه من الجزم بالاكتفاء في الكثيرة بالغسل و عدم الحاجة للوضوء في اليومية، لوضوح أن اليومية هي الفرد الظاهر أو المتيقن من الصلاة، فأخرجها عن عموم المرسل و إبقاء غيرها بعيد جدا، بل يتعين حمله على غير الكثيرة.

مضافا إلى أن مراده من الاكتفاء بالوضوء لغير اليومية إن كان مختصا بفرض الاغتسال لليومية - كما هو مبنى الأصحاب - فدليلة لا يساعد على ذلك، بعد عدم تعويله على الإجماع المتقدم، لأن أدلة الوضوء لم تتضمن الأغسال المذكورة، و مع التعويل عليه لم يحتج إلى الوضوء، لعدم كونه من جملة الوظائف عنده.

و إن كان مطلقا و لو مع عدم الاغتسال لها قصورا أو تقصيرا أشكل بما تقدم في المتوسطة من قرب إلغاء خصوصية اليومية في وجوب الغسل عرفا. غاية أن يتردد الأمر بين الاكتفاء بأغسال اليومية لغيرها، و لزوم تجديد الغسل له، و عدم مشروعيتها أصلا، على ما يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

و من هنا فمقتضى القاعدة عدم مشروعية الصلاة غير اليومية حتى مع تجديد الغسل لها، بعد كون المرأة مستمرة الحدث، بل قد تكون مستلزمة للخبث الذي لا يعفى عنه بمقتضى القاعدة، و اختصاص ما دل على الطهارة الاضطرارية و العفو عن الخبث باليومية. و لا مجال مع ذلك لاستفادة مشروعيتها من إطلاقات أدلة التشريع، لأنها إنما تنفع مع القدرة عليها، لا مع تعذرها بتعذر شرطها. و لا تنهض الإطلاقات

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٧

...

المذكورة لإثبات القدرة عليها بتشريع الطهارة الاضطرارية لها، كما لا يخفى. و لا مخرج عن ذلك في الموسعة التي يمكن انتظار حال البرء بها.

و أما المضيقة فلا- يبعد البناء على مشروعيتها، لأنه و إن أمكن اختصاص العفو عن الحدث و الخبث باليومية، لأهميتها، إلا أن من البعيد جدا سد باب مشروعيتها في حق المرأة. و لا سيما مع قوله عليه السلام في صحيح زرارة بعد بيان وظيفة المستحاضة: «و لا تدع الصلاة على حال، فإن النبي صلى الله عليه و آله و سلم قال: الصلاة عماد دينكم» «١»، حيث قد يستفاد منه أن منشأ تشريع الطهارة الاضطرارية في اليومية هو أهميتها، بلحاظ أن الصلاة عمود الدين الذي هو بإطلاقه يشمل اليومية و غيرها.

مضافا إلى ظهور إجماع الأصحاب و مفروغيتهم عن ذلك، حيث يبعد خفاء الحال فيه عليهم مع شيوع الابتلاء به.

نعم، يلزم الاقتصار على المتيقن في مشروعيتها بتجديد الغسل لكل صلاتين منها، حيث يبعد اعتبار ما زاد على ذلك، بل لعل احتمال غير عرفي بعد النظر في كلمات الأصحاب، إذ لو كان للمستحاضة وظيفة رابعة لبانت و لم تهمل في كلماتهم لشدة الحاجة لبيانها.

بل قد يستفاد من النصوص الواردة في اليومية لإلغاء خصوصيتها عرفاً. ولا سيما مع ثبوت عموم الوظيفة لغير اليومية في القليلة و المتوسطة، وقرب كون الاختصار في بيان وظيفة الكثيرة على اليومية لأهميتها ولزوم الابتلاء بها بخلاف غيرها، لندرة الواجب منه- كصلاة الآيات- و كون ثقل الوظيفة مستلزماً لتقدم التصدي للقيام بالمستحبات. بل لعل التعميم مقتضى ما تضمن أنها تجمع بين صلاتين بغسل.

ففي صحيح صفوان: «هذه مستحاضة تغتسل و تستدخل قطنة بعد قطنة و تجمع بين صلاتين بغسل» (٢)، و صحيح محمد بن مسلم: «فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل» (٣)، و في صحيح أبي المغراء: «و إن كان قليلاً

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٨

...

فلتغتسل عند كل صلاتين» (١)، و في صحيح إسحاق: «و إن كان صفره فلتغتسل عند كل صلاتين» (٢)، و في خبر حمزان: «و إن لم ينقطع الدم فهي بمنزلة المستحاضة تغتسل لكل صلاتين و تصلي» (٣)، و في موثق سماعة: «اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلاً» (٤)، و في موثقة الآخر: «فعلينا الغسل لكل صلاتين و للفجر غسل» (٥)، فإن مقتضى عموم بعضها و عموم الآخر عدم الاختصاص باليومية و العموم حتى للموسعة، بناء على ما سبق في القليلة من عدم صلوح قرينه الاضطرار للتخصيص في المقام.

لكن قد يدعى انصرافها لليومية، بسبب معهودية الابتلاء بكل صلاتين صلاتين منها، بخلاف غيرها، لعدم شيوع الابتلاء بها على هذا النحو. اللهم إلا أن تحمل على بيان أكثر ما يمكن إيقاعه بالغسل الواحد، فتعم غير اليومية، و لذا اتجه عدم التعرض في أكثرها لصلاة الصبح، مع أنه لو أريد بها خصوص اليومية كان اللازم التنبيه عليها.

و لو فرض عدم ظهورها في العموم فلا- أقل من كونها مؤيدة لما سبق من التعدي عن اليومية، إذ لا أقل من إشعارها بأن من شأن الغسل بقاءه إلى صلاتين.

و إن كان الاحتياط مع ذلك بالاختصار في الغسل على صلاة واحدة إذا كانت طويلة حسناً، بل لعله لازم.

و أما دعوى: أن عدم التعرض في النصوص لغير الأغسال الثلاثة لليومية ظاهر في عدم وجوب الغسل لغيرها. فهي مدفوعة بأن اقتصار النصوص على بيان الأغسال لليومية لعله ليس لعدم وجوب الغسل لغيرها، بل لعدم التصدي لبيان ما يصحح الدخول في الغير، لندرة الابتلاء به أو لعدم كون منشأ ذات الاستحاضة الكثيرة القيام بها، كما أشرنا إليه آنفاً، فلا مجال لاستظهار عدم وجوب الغسل لغير اليومية من مجرد عدم التعرض له.

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٣٩

...

بل مقتضى الأصل وجوبه بعد كون المستفاد من تشريع الغسل لليومية سبب الاستحاضة الكثيرة للحدث الأكبر المستمر، فيجب الاختصار في إيقاع الصلاة معه على المتيقن من صورة إيقاع الغسل، كما تقدم في نظائر المقام. على أن ما سبق كاف في إثبات وجوبه. فتأمل جيدا. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم.

هذا، وفي الروض: «أما غسلها فللوقت تصلى به ما شاءت من الفرض والنفل أداء وقضاء، مع الوضوء لكل صلاة و تغيير القطنه و الخرقه و غسلها المحل إن أصابها الدم. ولو أرادت الصلاة في غير الوقت اغتسلت لأول الورد و عملت باقى الأفعال لكل صلاة. و كذا القول لو أرادت صلاة الليل، لكن يكفيها الغسل عن إعادته للصبح». و ما ذكره من كفاية غسلها لخصوص الوقت مبنى على حجية الإجماع المتقدم و تنزيله على ذلك. كما أن تجديد الغسل لما بعد الوقت مبنى على ما تقدم من مشروعية الصلاة غير اليومية للمستحاضة و مانعية الحدث الأكبر منها.

نعم، مقتضى الاكتفاء بالغسل الواحد للورد عدم اختصاصه بصلاتين، لأن الورد قد يزيد عليهما، و لم يتضح الوجه فيه بعد ظهور النصوص في خصوصية الصلاتين مطلقا أو من اليومية، و لذا لا- إشكال ظاهرا في أنها لو فاتتها صلاة الوقت من اليومية فليس لها الاكتفاء بغسل واحد لقضائها مع صلاة الوقت اللاحق و إن كان الجميع في ورد واحد.

الثاني: الطواف.

و لا إشكال في مشروعيته في حق المستحاضة، كما يظهر من كلماتهم في المقام، و في كتاب الحج. و تقتضيه النصوص الواردة في قصة أسماء بنت عميس و غيرها «١» مما يأتي بعضه. كما لا- إشكال ظاهرا في أجزاء وظائف المستحاضة فيه، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه».

و لا يخفى أن الكلام فيه..

تارة: من حيثية استلزامه دخول المسجد الحرام، الذي لا يفرق فيه بين أقسام

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس، و باب: ٩١ من أبواب الطواف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٠

...

الطواف، و الذي قد يدعى حرمة مع الحدث. و الكلام فيه موكول للمسألة الأربعين.

و أخرى: من حيثية اعتبار الطاهرة في صحته، و هو محل الكلام هنا.

و قد سبق في غايات الوضوء أن الحدث الأصغر مانع من طواف الفريضة، دون النافلة، كما تقدم في أحكام الجنابة و الحيض مانعتهما منه أيضا. بل تقدم في أحكام الجنابة قوة احتمال مانعتهما من طواف النافلة، لإطلاق صحيح أبي جعفر «١». و تقدم في أحكام الحيض أن التعدى من الجنابة للحيض بمجرد ذلك لا يخلو عن إشكال.

و أما النصوص الواردة في الحيض فلا إطلاق لها من هذه الجهة، بل هي بين ما يختص بطواف الفريضة- و هو الأكثر «٢» - و ما هو ظاهر في المفروغية عن مانعية الحيض من الطواف من دون أن يكون واردا لبيان ذلك، ليكون له إطلاق من هذه الجهة، كما هو حال

ما تضمن حيض المرأة في أثناء الطواف و أنها بعد الطهر تبنى على ما مضى منه أو تستأنف «٣»، بل لعله مشتمل على ما يناسب الاختصاص بالفريضة، كما قد يكون الوجه فيه حرمة الكون على الحائض في المسجد تكليفا، لا مانعية الحيض من الطواف وضعاً. ومثله في ذلك مرسل حماد الوارد في طواف الوداع: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا طافت المرأة الحائض ثم أرادت أن تودع البيت فلتقف على أدنى باب من أبواب المسجد فلتودع البيت» «٤»، فإنه وإن كان ظاهراً في عدم جواز طواف الوداع لها الذي هو نافلة، إلا أنه لا مجال للاستدلال به مع احتمال كون منشئه حرمة الكون في المسجد على الحائض أو عدم تيسر صلاته. نعم، لو تم إطلاق في نصوص المستحاضة يقضى باعتبار الطهارة منها في طواف النافلة يتجه البناء على مانعية حدث الحيض منه، إذ لا يحتمل كون حدث

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الطواف حديث: ٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٠ من أبواب الطواف.

(٣) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب الطواف حديث: ١، ٢، ٣.

(٤) الوسائل باب: ٩٠ من أبواب الطواف حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤١

...

الحيض أخف من حدث الاستحاضة.

و ينحصر الدليل على ذلك بصحيح عبد الرحمن أو موثقة: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة أ يطؤها زوجها و هل تطوف بالبيت؟ قال: تقعد قرءها الذي كانت تحيض فيه، فإن كان قرؤها مستقيماً فلتأخذ به، وإن كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين و لتغتسل و لتستدخل كرسفاً، فإن ظهر عن [على] الكرسف فلتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر، ثم تصلى، فإذا كان دماً سائلاً فلتؤخر الصلاة إلى الصلاة، ثم تصلى صلاتين بغسل واحد. و كل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها و لتطف بالبيت» «١». لظهوره في توقف الطواف على ما تتوقف عليه الصلاة و مانعية حدثها منه بدونه. كما أن منصرف السؤال عن الطواف كون الملحوظ هو الجهة المختصة به و هي الصحة، الوضع، لا الحرمة التكليفية التي تجرى في مطلق الكون في المسجد الحرام اللازم له. و يقتضى إطلاق عدم الفرق بين طوافي الفريضة و النافلة.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من حمل حل الصلاة فيه على أصل مشروعيتها مقابل الحرمة الذاتية حال الحيض، لا على تحقق شرط صحتها مقابل حرمتها حال الحدث، و هو راجع إلى توقف حل الطواف و الوطء للمستحاضة على ما تتوقف عليه مشروعية الصلاة منها، و هو مضى أيام قرئها أو أيام الاستظهار، لا إلى بيان اشتراط إيقاعهما بما تتوقف عليه صحة الصلاة، و هو الوظائف. و يناسب ذلك السؤال عن أصل جواز الوطء و الطواف، لا عن شرطهما.

ففيه: أن السؤال وإن كان عن أصل جواز الوطء و الطواف في مقابل حرمتها الذاتية لاختلاط الحيض بغيره، إلا أن التصدي في الجواب لبيان وظائف المستحاضة بالإضافة للصلاة، ثم إناطة جواز الوطء و الطواف بما تستحل به الصلاة ظاهر في إرادة إناطة الحل الفعلي بالوظائف. و لا سيما مع ظهور استحلالها الصلاة في فعلها ما يوجب حلها لها، لا بتحقيقه من دون اختيارها، و إلا فلو لم تكن الوظائف دخيلة فيهما كان

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب المستحاضة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٢

...

المناسب الجواب بحلها بمجرد مضى القرء أو الاستظهار من دون تعرض للوظائف.
و مثله ما عن بعض مشايخنا من تقريب إرادة الحل الذاتى بأنه لو كان المراد بيان اعتبار الوظائف فى جواز الوطء و الطواف لزم توقف جواز الوطء على تطهير البدن من الخبث و تغيير الخرقه، و هو باطل ضرورة.
لاندفاعه بعدم نهوض ذلك للقرينية على رفع اليد عما ذكرنا، حيث يمكن حمل ما تستحل به الصلاة على خصوص وظيفة رفع الحدث، و لا سيما مع أن توقف صحة الصلاة على التطهير من الخبث و تغيير الخرقه ليس لخصوصية المستحاضة، بل هو - على تقدير البناء عليه - راجع لمانع نجاسة الدم التى تجرى فى حق غير المستحاضة كمانعية استحباب أجزاء ما لا يؤكل لحمه، و ليس ذكرهم لها فى وظائف المستحاضة إلا لرفع توهم العفو عنها فيها بسبب كثرة ابتلائها بها.
و مع أن الحديث لم يتعرض للوظيفة المذكورة، فسهل حمله على خصوص ما تضمنه مما تتوقف عليه الصلاة. و أما الكرسف فظهور عدم مناسبه للوطء كاف فى القرينية على إرادة ما عداه مما ذكر فى الحديث، و هو الغسل. و بالجملة: لا ينبغى التأمل فى ظهور الحديث الشريف فى توقف الطواف على وظيفة المستحاضة لرفع حدثها، المستلزم لمانع حدثها منه.
نعم، قد يستشكل فى عمومه لطواف النافلة بأن احتمال عدم جواز الطواف للمستحاضة راجع لاحتمال كون الاستحاضة من أفراد الحيض، و إن خالفته فى بعض أحكامه - كحرمة الصلاة - أو ملحقة به فى بعض أحكامه حقيقة أو احتياطاً، و ذلك يناسب انصراف السؤال فى الحديث إلى ثبوت الحكمين فيها على نحو ثبوتها فى الحيض، و إلا فمن البعيد جدا ثبوتها فيها بوجه أوسع من ثبوتها فيه، بحيث تكون أشد منه، فإذا فرض قصور مانعية الحيض عن طواف النافلة تعين قصور إطلاق الحديث عنه.
اللهم إلا أن يقال: هذا إنما يتم لو كان دليل مانعية الحيض ظاهراً فى الاختصاص
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٣

...

بطواف الفريضة، حيث يصلح قرينه على اختصاص إطلاق الدليل فى المستحاضة به، أما إذا لم يكن كذلك، بل كان مجعلاً من هذه الجهة، فلا - وجه لرفع اليد عن إطلاق الدليل فى المستحاضة، بل يتعين العمل على الإطلاق المذكور، كما يصلح بسبب النكته المذكورة لإثبات عموم مانعية الحيض لطواف النافلة، كما ذكرناه آنفاً. فتأمل جيداً.
ثم إنه بعد أن ظهر مانعية حدث الاستحاضة من الطواف فمقتضى الإجماع المتقدم من الأصحاب على أن المستحاضة بفعلها الوظائف المذكورة تكون بحكم الطاهر الاكتفاء بوظائف الصلاة فيه فى جميع أقسامها، فلا - يجب تجديد الغسل له، بل و لا الوضوء، لأن نصوص الوظائف كفتاوى الأصحاب إنما تضمنت الوضوء للصلاة لا غير فى مطلق المستحاضة أو فى غير الكثير منها على الكلام المتقدم.

و ما قد يظهر من بعضهم من وجوب تجديد الوضوء له لأنه بمنزلة الصلاة فيكون تجديده له كتجديده لها من جملة الوظائف. إنما يتم لو ثبت عموم التنزيل و لا مجال له بعد اختصاص دليله بالنبوى الذى لم ترد روايته من طرفنا، و يقرب حمله على التنزيل فى الثواب، لا فى الأحكام. فراجع ما تقدم فى شرطية الوضوء للطواف.

نعم، يجب الوضوء لصلاته، و مقتضى ما تقدم من لزوم الموالاة بينه و بين الصلاة لزوم إيقاعه بين الطواف و صلاته، و هو لا يخلو عن غرابة لا يبعد قيام السيرة على خلافها، لا بتناؤه على عناية مغفول عنها بسبب كون صلاة الطواف من توابعه التى يتعارف عدم فصلها

عنه، فلو كان البناء على فصلها بالوضوء لظهر و بان.

و حينئذ فهل يسقط الوضوء لها و إن كان من جملة الوظائف أو يتعين تقديمه على الطواف؟ و جهان، و كلماتهم غير منقحة في المقام.

هذا، و حيث سبق عدم نهوض الإجماع بالاستدلال بمقتضى القاعدة الاقتصار على المتيقن في إيقاع الطواف حال الحدث، و هو يحصل بالقيام بالوظائف المذكورة، لما تقدم في الصلاة من أنه لو كانت للمستحاضة وظائف أخرى غير ما ذكر لليومية لبانت لمزيد الحاجة لظهورها و بيانها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٤

...

و حينئذ تجتري في المتوسطة بغسل اليوم، لما تقدم في الصلاة من ظهور دليله في رافعيته للحدث الأكبر حكما في تمام اليوم، مع لزوم تجديد الوضوء له فيها و في القليلة و تجديد الغسل له في الكثيرة، لأن النصوص و إن اختصت بالصلاة إلا أن اليقين بمشروعته و الفراغ عنه لا يكون إلا بذلك.

بل قد يدعى لزوم تجديدهما لصلاته أيضا، لو لا ما أشرنا إليه من قرب قيام السيرة على خلافه. على أنه يكفي في نفيه صحيح الفضلاء عن أبي جعفر عليه السلام في قصة أسماء بنت عميس، و فيه: «فلما قدموا و نسكوا المناسك سألت النبي صلى الله عليه و آله و سلم عن الطواف بالبيت و الصلاة، فقال لها: منذ كم ولدت؟ فقال: منذ ثمانى عشرة [فقلت: منذ ثمانية عشر. يب] فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن تغتسل و تطوف بالبيت و تصلى و لم ينقطع عنها الدم، ففعلت ذلك» (١). لظهوره في بيان تمام الوظيفة لها، فعدم تنبيهه للوضوء بين الطواف و صلاته ظاهر في أجزاء غسلها لها. و غسلها و إن كان للنفاس أيضا، إلا أن الظاهر عدم الفرق بين الأغسال في ذلك.

نعم، هو مختص بصورة الغسل للطواف، و لا- يشمل صورة الوضوء له، كما في القليلة و المتوسطة. إلا- أن يستفاد من حديث عبد الرحمن المتقدم، فإنه و إن لم يتعرض للوضوء، إلا أن مقتضى عموم قوله عليه السلام فيه: «و كل شيء استحلت به الصلاة»... العموم له بعد ثبوت كونه مما تستحل به الصلاة في بعض الموارد، و حيث كان الظاهر منه الاكتفاء بالوظيفة للطواف من دون تجديد لها لصلاته لأنها تابعة له يتجه الاكتفاء به في مورد. و إن كان الاحتياط بتجديد الوضوء للصلاة حسنا، لو لم يكن لازما. هذا، و قد يدعى أن مقتضى حديث عبد الرحمن الاكتفاء بالإتيان بالوظائف للصلاة من دون حاجة إلى تجديدها للطواف، بل لا يشرع تجديدها له، لعدم استحلال الصلاة بها، و ظاهره انحصار مسوغ الطواف بما تستحل به الصلاة. و بذلك يكون مطابقا للإجماع المتقدم و عاضدا له. و عليه لا يشرع لها الطواف لو تجددت لها

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٥

نعم يكفي للنوافل أغسال الفرائض (١)

الاستحاضة قبل وقت الصلاة، بل لا بد من انتظار وقتها للقيام بالوظيفة لها، ثم يؤتى به بعدها، بناء على اعتبار الموالاة بين الوظيفة و الصلاة.

لكنه يشكل بأن الظاهر من قوله عليه السلام: «كل شيء استحلت به الصلاة»...

الإشارة للوظائف المذكورة لبيان شرطيتها بنفسها للطواف، لا لبيان شرطيتها بما أنها قد ترتبت عليها حلية الصلاة فعلا، وإلا كان الأنسب إناطة حلية الطواف بنفس حلية الصلاة، لا بما استحلها به.

على أن مقتضى ذلك أنه لو أريد بالصلاة المطلقة التي يكفي فيها صرف الوجود لزم الاكتفاء بأعمال الوظيفة لصلاة واحدة ولو مع التفريط بغيرها، ولو أريد بها تمام صلاة اليوم لزم عدم صحة الطواف إلا بعد أعمالها لتمامها، ولا قائل بكلا الأمرين، بل الظاهر ما ذكرنا من شرطية الوظائف بنفسها المستلزم لتجديدها بعد ظهور دليل التعجيل بالصلاة في انتهاء أمد أثرها بالفراغ منها.

ومن يظن نهوضه بالاستدلال على اعتبار وظائف المستحاضة للصلاة بلا- حاجة إلى ما سبق من كونه مقتضى الأصل. كما أن المنصرف منه كون اعتبارها فيه على نحو اعتبارها في الصلاة من حيثية المبادرة و غيرها، كما هو مقتضى الأصل المتقدم أيضا. فتأمل جيدا. والله سبحانه وتعالى العالم.

[الكلام في النوافل الرواتب]

(١) استدل عليه ... تارة: بما تقدم من دعوى الإجماع على أن المستحاضة إذا أتت بوظائفها كانت بحكم الطاهر في ترتيب تمام أحكامها.

وأخرى: بما أشرنا إليه آنفا في غير النوافل من الصلوات غير اليومية من دعوى:

أن اقتصار النصوص على بيان الأغسال لليومية ظاهر في عدم وجوب الغسل لغيرها.

قيل: ولا سيما النوافل الرواتب التي كان يهتم بالإتيان بها في العصور السابقة.

و مقتضى الأول عدم وجوب تجديد الوضوء لكل صلاة منها، بناء على ما سبق من عدم وجوب الوضوء مع الغسل في الكثيرة إلا في فرض تجدد حدث آخر أصغر غير

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٦

...

الاستحاضة. أما على الثاني فوجبه يبتنى على ما تقدم في غير النوافل من الصلوات غير اليومية.

وكيف كان، فيظهر ضعف الوجهين مما تقدم هناك من عدم نهوض الإجماع بالاستدلال، وعدم ظهور النصوص في عدم وجوب الغسل لغير اليومية. ولا- خصوصية في ذلك للنوافل الرواتب، لأنه لو سلم اهتمام عامة النساء بها فلا مجال لذلك في المستحاضة الكثيرة التي يصعب عليها أداء الفرائض باغسالها، فضلا عن الغسل لنوافلها. بل لعل عدم السؤال عنها شاهد بالمفروغية عن عدم كون الإتيان بها من شأن المرأة المذكورة بعد ظهور النصوص في التعجيل بالصلاة، ولا سيما بناء على ما ذكره من وجوب الوضوء لكل صلاة منها.

على أن الإشكال في النوافل الرواتب لا يختص بحيثية وجوب الغسل لها، بل من حيثية منافاتها للتعجيل أيضا، لاستلزام نافلتى الصبح و الظهر الفصل بين الغسل و صلاته، و نافلتى العصر و المغرب الفصل بين صلاتى غسل واحد.

و عدم إخلال ذلك بالموالاة العرفية في حيز المنع، خصوصا في نافلتى الظهرين، ولا سيما بناء على وجوب الوضوء لكل صلاة منها.

نعم، قد يتجنب ذلك في نافلتى الصبح و الظهر بتقديمهما على الغسل، إما بناء على عدم وجوب الغسل لهما- كما هو مقتضى الوجه الثاني، و التزم به بعض مشايخنا فيما حكى عنه- أو بناء على الإجماع المتقدم لو أريد به بقاء أثر الغسل في وقت إلى حين الغسل في الوقت الآخر، حيث يتجه حينئذ أجزاء غسل العشاءين لنافلة الصبح، و أجزاء غسل الصبح لنافلة الظهر. لكنه- مع بعده جدا- لا يتم لو لم تكن النافلة مسبقة بالغسل للصلاة السابقة عليها، لحدوث الاستحاضة الكثيرة بعد أداء تلك الصلاة. أما نافلتا العصر و المغرب فلا

دافع للإشكال المذكور فيهما.

ثم إنه قد يقرب الاجتزاء بأغسال الفرائض لنوافلها بأن النوافل تابعة لفرائضها و ملحقة بها شرعا، فيستفاد من نصوصها الاجتزاء بغسلها لها تبعا و عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٧

...

إخلال الفصل بها بالموالاة المعتبرة، كالإقامة و سجود السهو و غيرهما نحوهما.

لكنه غير ظاهر بعد كونها صلوات مستقلة، و لذا تقدم تجديد الوضوء لها في القليلة و المتوسطة، فلا مجال لاستفادة الاجزاء لها تبعا. و لا سيما مع ظهور النصوص في التعجيل و احتياج النوافل لوقت معتد به، خصوصا لو وجب تجديد الوضوء لها.

نعم، في حديث إسماعيل بن عبد الخالق: «سالت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة كيف تصنع؟ قال: إذا مضى وقت طهرها الذي كانت يطهر [تطهرت].

تطهر. قرب الاسناد] فيه فلتؤخر الظهر إلى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى الظهر و العصر، فإن كان المغرب فلتؤخرها إلى آخر وقتها ثم تغتسل ثم تصلى المغرب و العشاء، فإذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر ثم تصلى ركعتين قبل الغداة ثم تصلى الغداة...» (١)، حيث تضمن ذيله الاكتفاء بغسل الفريضة لنافلتها.

لكنه مختص بنافلة الصبح التي لا يلزم من ضمها للفريضة إلا أداء صلاتين قصيرتين بغسل واحد، فلا مجال للتعدى لغيرها مما تؤدي فريضته بغسل واحد و هما صلاتان طويلتان. بل التنبيه فيه لنافلة الفجر مع إهمال بقية النوافل قد يوجب ظهوره في عدم جواز ضمها لفرائضها باغسالها.

و من هنا لا مخرج عما سبق في بقية الصلوات من لزوم تجديد الغسل لكل صلاتين.

نعم، لا يبعد نهوض حديث إسماعيل بجواز ضم نافلة الصبح إليها بغسلها، لأن سنده لا يخلو عن الاعتبار، بل هو صحيح بناء على استغناء قرب الإسناد عن السند لاشتهاره، أو اعتبار سند صاحب الوسائل إليه. على أنه معتضد بإطلاق ما تضمن أن المستحاضة الكثيرة تغتسل لكل صلاتين مما تقدم فلاحظ.

هذا، و في الفقيه و المقنع أنها تصلى صلاة الليل و الفجر بغسل واحد، و وافقه على ذلك في المقنعة و الناصريات و المبسوط و النهاية و الخلاف و المراسم و الوسيلة و النافع

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٨

و إن كان يجب لكل صلاة منها الوضوء (١)، كما سبق.

و التذكرة و المنتهى و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروض و محكى التحرير و نهاية الأحكام و غيرها، كما قد يظهر من الصدوق في الفقيه نسبته لرسلالة والده، بل نسبه في كشف اللثام للأكثر، و ظاهر الناصريات و الخلاف و التذكرة الإجماع عليه.

و في المبسوط و الخلاف و النهاية و المنتهى و ظاهر الدروس أنها تؤخر صلاة الليل إلى قرب الفجر. و هو لو تم كان مقتضيا للاجتزاء باغسال الفرائض لنوافلها بالأولوية.

لكن صرح غير واحد بعدم العثور على خبر به سوى الرضوى (١)، الذي تكرر منا عدم التعويل عليه.

و أما الاستدلال له بما تضمن أنها تغتسل لكل صلاتين مما تقدم في حكم غير اليومية. فهو كما ترى، لأن نافله الليل صلوات متعددة. على أن موثقى سماعه مع تضمنهما أنها تغتسل لكل صلاتين قد أفردت صلاة الفجر فيهما بغسل. فلم يبق إلا ظهور دعوى الإجماع ممن سبق. و هو لا ينهض بالخروج عن ظاهر نصوص المقام من الاختصار في كل غسل على صلاتين مع التعجيل فيهما. و لعله لذا كان ظاهر كشف اللثام الإشكال في الحكم.

(١) سبق أنه إنما يتم بناء على وجوب الوضوء لكل صلاة مع أغسال المستحاضة، أما بناء على عدمه فلو كان المستند في الاجتزاء بأغسال الفرائض للنوافل هو الإجماع على أن المستحاضة مع قيامها بوظائفها تكون بحكم الطاهر يتجه عدم الوضوء للنوافل إلا مع تجدد سبب للحدث الأصغر غير الاستحاضة.

كما أنه لو كان الوجه فيه عدم وجوب الأغسال لغير الفرائض اليومية فوجوب الوضوء للنوافل يبتنى على عموم وجوبه لكل صلاة في حق المستحاضة - كما تقدم

(١) مستدرك الوسائل باب: ١ من أبواب المستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٤٩

...

دعواه من بعض مشايخنا - أو على الرجوع للأصل المقتضى للاقتصار في الصلاة مع الحدث على المتيقن، و هو حال الوضوء. و أما بناء على ما سبق من لزوم تجديد الغسل لكل صلاتين فالمتعين عدم الوضوء، بناء على ما سبق من عدم وجوبه لليومية، لعموم الوجه فيه لغيرها.

بقي في المقام أمور.

الأول: حيث سبق منا وجوب تجديد الغسل لكل صلاتين في غير الفرائض اليومية،

لعموم ما تضمن ذلك، أو لأنه المتيقن من جواز الصلاة مع الحدث، فهل يجوز جمع اليومية مع غيرها بغسل، فتصلى الصبح والآيات بغسل، و الظهرين و نافلتيهما بعشرة أغسال، بأن تجمع بين الظهر و الركعتين الأوليين من نافله العصر بغسل، و بين الركعتين الأخيرتين منها و العصر بغسل، أو لا. بل تفرد الفرائض اليومية بأغسالها، فلكل من الصبح والآيات غسلها، و تصلى الظهرين و نافلتيهما بستة أغسال تفرد كلا من النافلتين بغسلين و كلا من الفريضتين بغسل بسبب الفصل بينهما.

و جهان أولهما الأقرب لو كان الدليل هو العموم المذكور. و الثاني أنسب لو كان الدليل هو الاختصار على المتيقن من جواز الصلاة حال الحدث، حيث يتجه الاختصار على نصوص الفرائض و الجمود على المتيقن منها من إفرادها بالأغسال.

ولا سيما لو لزم من جمع غير الفريضة معها تقديمها على الفريضة، حيث يلزم الفصل بها بين الفريضة و الغسل، و المتيقن من النصوص المذكورة جواز الفصل بينهما بفريضة مثلاً، كالفصل بالظهر بين الغسل و العصر. بل قد يحتمل تقييد هذه النصوص لإطلاق ما تضمن الغسل لكل صلاتين لو كان هو المعتمد في المقام، فتفرد اليومية بالغسل أيضاً. و هو و إن كان بعيداً إلا أنه لا ينافي حسن الاحتياط. فتأمل.

نعم، يتجه جمع الصبح و نافلتها بغسل واحد، لما تقدم.

الثاني: ذكر بعضهم وجوب تأخير الوضوء و الغسل للمستحاضة بأقسامها إلى دخول الوقت.

و هو ظاهر لو لزم من التقديم الفصل بينهما و بين الصلاة، بناء على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٠

...

لزوم المبادرة منهما إليها. و أما لو لم يستلزم ذلك فقد يستدل عليه بعدم مشروعيتها قبل الوقت، لا للكون على الطهارة، لعدم ترتب الطهارة عليهما، بسبب كونها مستمرة الحدث، و لا للصلاة لعدم وجوبها نفسياً قبل الوقت، لتجب مقدمتها غيراً قبله، فلا يمكن التقرب بهما.

لكنه من دفع بأن الأمر النفسى الاستقبالى كما يقتضى وجوب حفظ القدرة على امتثاله بفعل المقدمات المفوتة قبل الوقت يقتضى مشروعية الإتيان بمقدمته غير المفوتة، و إن أمكن تأخيرها للوقت، كما أطال فى تقريب ذلك سيدنا المصنف قدس سره. بل تقدم منا فى المسألة الواحدة و السبعين من مباحث نية الوضوء و فى الموضوعات المستحبة من المسألة المائة من فصل غايات الوضوء و غيرهما أن عبادية الطهارات حيث لا ترجع إلى عبادية أوامر النفس أو الغيرية بمعنى توقف امتثالها على قصد التعبد بها، بل إلى مجرد الإتيان بها بوجه قربى أمكن التقرب بها بقصد التهيؤ لامثال الأمر النفسى بغاياتها فى وقتها، و إن لم يثبت الأمر شرعياً بالتهيؤ. فراجع.

نعم، فى صحيح عبد الله بن سنان: «المرأة المستحاضة تغتسل التى لا تطهر عند صلاة الظهر و تصلى الظهر و العصر، ثم تغتسل عند المغرب فتصلى المغرب و العشاء، ثم تغتسل عند الصبح فتصلى الفجر» «... ١»، و فى صحيح الصحاف: «فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة» «... ٢»، و فى صحيح يونس بن يعقوب: «فلتغتسل عند وقت كل صلاة» «٣»، و ظاهر «عند» المقارنة الحقيقية الموقوفة على دخول الوقت.

و حملها على المقارنة التسامحية العرفية الحاصلة بالمقاربة لو أضيفت لمثل الصلاة إنما هو لتعذر حملها على الحقيقة. بل قوله عليه السلام فى صحيح يونس بن يعقوب الآخر:

«فلتغتسل فى وقت كل صلاة» «٤»، و فى حديث إسماعيل بن عبد الخالق: «إذا كان صلاة الفجر فلتغتسل بعد طلوع الفجر» «٥»، صريح فى إيقاع الغسل بعد الفجر.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب النفاس حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١١.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥١

...

و حملها على أن الأمر بذلك لأجل المحافظة على حصول المعاقبة و عدم الفصل بين الوظيفة و الصلاة، لا لخصوصية فى التأخير، بقريئة إطلاق غيرها- كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره- غير ظاهر. بل هو بعيد فى حديث إسماعيل، لأن التنبيه فيه على تأخير الغسل عن الفجر بعد فرض حضور صلاته فيه موجب لقوة ظهوره فى الاهتمام بالتأخير. و لا سيما مع قرب انصراف الإطلاقات بدوا

إلى إيقاع الوظيفة بعد الوقت، لأنه المتعارف ممن يهتم بعدم الفصل بينها وبين الصلاة، خصوصا مع اشتغال جملة من النصوص على الأمر بتأخير الصلاة إلى الصلاة محافظة على الوقت الفضيلي لهما، فإنه وإن كان محمولا على الاستحباب، إلا أنه مانع من ثبوت الإطلاق.

و من هنا كان لزوم التأخير هو الأنسب بالجمع بين الأدلة، خلافا لما في كشف اللثام وغيره و حكى عن نهاية الأحكام بل عن جماعة من جواز التقديم إذا لم يستلزم الفصل بين الوظيفة والصلاة.

نعم، تقدم الكلام في المتوسطة والكثيرة في جواز تقديم غسل الصبح لنافلة الليل. و هو لو تم لا ينافي ما ذكرنا، لرجوعه إلى إيقاع الغسل في وقت صلاة يؤتى بها معه، غاية أنه يستلزم إيقاع صلاتي وقتين متعاقبتين بغسل واحد. فراجع و تأمل جيدا.

الثالث: الظاهر التداخل بين الاستحاضة وغيرها من أسباب الحدث الأصغر والأكبر،

فتكتفى بوضوء أو غسل واحد، كما هو مقتضى إطلاق ما تضمن التداخل في الغسل و الوضوء مما تقدم في المسألة الثالثة والسبعين من مباحث الوضوء، و منه قوله عليه السلام في صحيح زرارة: «إذا اجتمعت [لله عليك حقوق] عليك حقوق [لله] أجزأها عنك غسل واحد» (١) و التعليل في صحيحه الآخر بقوله عليه السلام: «لأنهما حرمتان اجتمعتا في حرمة واحدة» (٢).

مضافا إلى أن غلبة ابتلاء المستحاضة بأسباب الحدث الأصغر مع عدم التنبيه في نصوصها لتكرار الوضوء الذي هو مغفول عنه بسبب معروفية التداخل في سائر

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٢

(مسألة ٣٠): إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الصبح وجب الغسل للظهرين (١)،

أسبابه موجب لظهورها في التداخل في المقام. كما أن ورود بعضها فيمن يستمر بها الدم بعد أيام الحيض أو الاستظهار و الاكتفاء فيها بغسل واحد للصلاة يجعله دليلا على تداخل غسل الحيض و الاستحاضة، لعدم وقوع الغسل منها إلا بعد الحكم عليها بالاستحاضة.

[مسألة ٣٠: إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الصبح وجب الغسل للظهرين]

(١) كما في الرياض، و اختاره شيخنا الأعظم قدس سره حاكيا له عن كاشف الغطاء و ولده الفقيه في شرح رسالته و غيرهما. و يقتضيه قوله عليه السلام في صحيح زرارة- بعد أن تعرض فيه لوجوب تثليث الأغسال للصلوات الخمس في الكثيرة-: «و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد» (١)، و في موثقی سماعة: «و إن لم يجز الدم الكرسف فعليها الغسل لكل يوم مرة» (٢)، لظهور الأول في شرطية الغسل في تمام الصلوات الخمس، و الثاني في شرطيته في ارتفاع الحدث حكما في تمام اليوم، فعدم الحاجة له لصلاة الصبح، لعدم تحقق موجب الحدث لا ينافي لزومه للباقي.

بل هو مقتضى إطلاق ما تضمن وجوب الغسل بظهور الدم على الكرسف و ثقبه له مما تقدم تعرض له في دليل حكم المتوسطة، و تقدم حمله على بيان وجوب الغسل بالثقب مع الرجوع في مقداره لما تضمن الاكتفاء بالغسل الواحد. حيث يكون مقتضى إطلاقه وجوبه و إن كان خروج الدم بعد صلاة الصبح أو بعد خروج وقتها.

مضافا إلى كونه مقتضى الأصل بعد كون المستفاد من النصوص المذكورة سبباً الدم المذكور للحدث الأكبر، فيقتصر في جواز إيقاع الصلاة معه على المتيقن. و منه يظهر ضعف ما يأتي عن المصاييح من أن الأصل و العمومات تنفي ذلك. و أما دعوى: أن لازم ذلك تعدد الغسل بتجدد المتوسط في اليوم الواحد،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣ و باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٣

...

فلو كان الدم من المتوسط عند الصبح ثم قلّ أو انقطع، ثم عاد بقدرها عند الظهرين، ثم قلّ أو انقطع، ثم عاد بقدرها عند العشاءين، وجب ثلاثة أغسال، لوضوح أن غسل الصبح لا أثر له في الظهرين و العشاءين بعد فرض عدم استمرار سببه لهما، بل تجدد في وقتها دم آخر، نظير الدم المفروض في المقام، و هو مما تأباه نصوص الغسل الواحد، لأن حملها على استمرار الدم بنحو التوسط بلا شاهد. بل هو بعيد جداً، لابتناء الدم المذكور على الاختلاف و عدم الاستمرار بحال الواحد، فلا بد من ابتنائها على عدم سببها ما يحدث بعد صلاة الصبح للغسل.

فهى مندفعه بأن ذلك إنما يقتضى البناء على عدم وجوب تكرار الغسل في اليوم الواحد و العفو عن تجدد التوسط فيه بعد الغسل له، كالعفو عن استمراره، بعد اشتراكهما في عدم رافعية الغسل الواحد السابق لأثرهما، و لا يلزم بالبناء على اختصاص حدثية دم المتوسط بما إذا حدث قبل صلاة الصبح أو اختصاص مانعية حدثه بصلاتها، بحيث لا يجب الغسل بحدوث المتوسط في أثناء النهار، خروجاً عما يقتضيه ظاهر النصوص و الأصل المتقدمين.

هذا، و قد صرح في جامع المقاصد عند الكلام في شرطية الغسل للصوم من مبحث غايات الغسل بعدم وجوب الغسل في محل الكلام، كما هو ظاهر الروض هناك، و كالصريح من الروضة هنا و حاشيتها لجمال الدين و غيرها، و عن شرح المفاتيح أنه تبعه في ذلك، و قد يناسبه ما عن البيان من أن الاستحاضة المتوسط من أفراد الحدث الأصغر بالإضافة إلى غير الصبح، و ما عن محكي شرح الإرشاد للفخر من أن غسل الاستحاضة للوقت لا للصلاة، حيث لم يعممه لتمام اليوم، بل خصه بوقت صلاة الفجر، لبيان شرطية في خصوص ما يؤتى به فيه من الصلوات و غيرها مما يتوقف على الطهارة.

و قد أصّر على ذلك في الجواهر، قال: «بل لعل المتأمل في كلماتهم يمكنه تحصيل الإجماع على ذلك» مستشهداً عليه بتخصيصهم الغسل الواحد بكونه للغداة، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٤

...

تقدم من جماعه نقل الإجماع عليه، كما تمموا دلالة النصوص عليه بعدم الفصل و منهم الوحيد في شرح المفاتيح حتى قال فيما حكا عنه: «بل ربما كان بديهي المذهب أنه لو كان غسل واحد فموضعه صلاة الصبح» كما حكى عن السيد الطباطبائي في مصابيح قوله: «و ظاهر عبائهم في المقام أن هذا الغسل غايته خصوص صلاة الغداة ... و ربما احتمل أن يكون ذلك لجميع الخمس، فيتوقف عليه صحة الجميع. و على هذا التقدير فلو رآته في غير وقت الفجر احتمل وجوب الغسل، و الأصل و العمومات تنفي ذلك، و قد صرح بعضهم بنفيه، و هو ظاهر كلام الباين». ثم قال في الجواهر: «و كأن الحكم من الواضح الذي لا يعتريه الشك». و تعجب من صاحب

الرياض من حكمه بوجوب الغسل و استدلاله عليه. حتى قال: «و لا يبعد أن يكون ذلك من بعض تلامذته و اشتبه النساخ فيها، لا منه، لخلو بعض نسخ الرياض عن ذلك كله».

و يشكل بأن الإجماع على تخصيص الغسل للغداء و عدم الفصل بينه و بين الغسل الواحد- لو كان حجة في نفسه- فالمتيقن منه أنه في مقابل وجوب تكرار الغسل أو الاكتفاء به غيرها، فلا ينافي كونه شرطاً في الجميع، و إنما وجب إيقاعه لها لسبقها، بل هو المنسب من كلماتهم بضميمة ارتكاز عدم الفرق بين أفراد الدم المذكور في سببها للحدث الأكبر و عدم الفرق بين الصلوات في مانعة الحدث منها، و أن الاكتفاء بالغسل الواحد للإرفاق بالاكتفاء بتخفيف الحدث به، لا لعدم مانعة حدثها بالإضافة إلى غير الصبح، كما قد يوهمه الجمود على التعبير بالغسل للصبح.

و لعله لذا صرح في محكي شرح المفاتيح بأن لغسل المتوسطة مدخلية في جميع ذلك اليوم، لأنها حدث أكبر بالنسبة إليها. و هو المناسب لما يأتي من كشف اللثام فيمن لم تغتسل للصبح مع سبق استحاضتها عليها. و لو لا ذلك لم يكن وجه لما يظهر من جامع المقاصد في مبحث أسباب الوضوء من وجوب الغسل عليها لو انقطع دمها انقطاع برء للظهيرين أو العشاءين، كما هو مقتضى إطلاق كل من أوجب الغسل على المستحاضة لو انقطع دمها انقطاع برء، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره و إلى بعض مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٥

...

المؤيدات الأخرى، و إن لم يتضح تمامية بعضها. فراجع.

و أما ما في الجواهر من أنه لو سلم مدخلية هذا الحدث في باقى الصلوات فهو إنما يقتضى الغسل لها لو خرج الدم قبل الصبح، لا أنه يوجب الغسل لو خرج بعدها.

قال: «لعدم ثبوت الاحتياج إلى الغسل في هذا الحال، حتى يحتاج إلى إيجاده. فتأمل».

فهو كما ترى، لأن عدم الاحتياج للغسل حينئذ إن كان لاختصاص مانعة حدث المتوسطة بصلاة الصبح، فهو خلاف فرض التسليم بمدخلية الحدث في باقى الصلوات. و إن كان لاختصاص سببية خروج الدم للحدث المانع من جميع الصلوات بما إذا كان قبل الصبح، و أن الخارج بعده لا يوجب الحدث، ليمنع من بقاء الصلوات، فهو بعيد جداً، لعدم الفرق ارتكازاً بين أفراد الدم، و لذا تكون المرأة مستمرة الحدث باستمرار الدم، كما لا فرق ارتكازاً بين الحدوث و الاستمرار. و يناسبه إطلاق النصوص المتقدمة.

نعم، لو كان الشرط في صحة بقاء الصلوات مجرد صحة صلاة الصبح و أن الاحتياج فيها لغسل الصبح لذلك يتجه البناء على عدم وجوب الغسل في الفرض.

لكن لا مجال لتزليل الإجماع و النصوص على ذلك. و من هنا لا مجال لدعوى الإجماع على خلاف ما عرفته من النصوص، ليخرج به عنها.

و أشكل من ذلك ما قد يظهر من الجواهر من التأمل في وجوب الغسل بالدم المذكور حتى لغداء اليوم الثاني لو لم يستمر له على حاله، لدعوى انصراف النصوص إلى وجوب الغسل لغداء اليوم الذى ترى فيه الدم. إذ هو كما ترى مخالف لما يستفاد من النصوص من عموم سببية الدم للحدث، فلو فرض اختصاص مانعته بصلاة الغداء لزم الغسل لها في اليوم الثاني بعد فرض عدم رفع الحدث بالغسل غيرها في يوم رؤية الدم.

نعم، يتجه ما ذكره بناء على كون المعيار في وظائف المستحاضة على كمية الدم في وقت الصلاة. لكنه مخالف لمختاره في غير المتوسطة. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٦

و إذا حدثت بعدهما وجب الغسل للعشاءين (١)، و إذا حدثت قبل صلاة الصبح و لم تغتسل لها عمداً أو سهواً (٢) وجب الغسل (٣) للظهرين، و عليها إعادة صلاة الصبح (٤). و كذا إذا حدثت في أثناء الصلاة وجب

(١) لعين ما تقدم.

(٢) و منه أو مثله ما لو انكشف بطلان الغسل لها.

(٣) يظهر الوجه فيه مما سبق، بل هو أولى منه، لسبب الدم المذكور للحدث الموجب للغسل بلا إشكال، كما لا إشكال في مانعته من صلاة الصبح، بل عرفت مانعته من جميع الصلوات، فيجب إزالته لها بالغسل.

قال في كشف اللثام في مبحث أسباب الوضوء: «و أما المتوسطة و الكثيرة فهما توجبان مع الوضوء غسلاً أو أغسلاً، و لو بالنسبة إلى بعض الصلوات، مع أن الظاهر أنه بالنسبة إلى الجميع، حتى أن لغسل المتوسطة في الصبح مدخلا في استباحة سائر الصلوات، فإنها لو لم تغتسل فيه لزمها إذا أرادت صلاة البواقي».

لكن استشكل فيه في الجواهر حتى مع التسليم بمانعية الحدث من جميع الصلوات. قال: «لعدم ثبوت مشروعيته بعد فوات المحل الموظف شرعاً».

وفيه: أن مقتضى إطلاق النصوص عدم فوت محله. و لا- ينافية الإجماع على لزوم إيقاعه قبل الصبح، إذ قد يكون لأنه أول وقت الحاجة إليه. و به يستغنى عن استصحاب مشروعيته، بل لا مجال له، لأنه تعلقي.

هذا مضافاً إلى أن فوات محل الغسل لا يستلزم صحة الصلاة بدونه بعد التسليم بمانعية الحدث منها، بل تعذرها بتعذر شرطها، و لا دليل على كون فوت محل الغسل مطهراً من الحدث حقيقة أو حكماً، بل هو كالمقطوع بعدمه.

(٤) بلا إشكال. لفقد شرطها، و قد سبق في ذيل المسألة التاسعة و العشرين أن لذات الاستحاضة المتوسطة قضاء الصلوات على كلام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٧

استئنافها بعد الغسل (١) و الوضوء (٢).

(مسألة ٣١): إذا حدثت الكبرى بعد صلاة الصبح وجب غسل للظهرين و آخر للعشاءين (٣) و إذا حدثت بعد الظهرين وجب غسل (مسألة ٣١) و واحد للعشاءين (٤).

(١) لإطلاق ما تضمن حديثه الدم و مانعية الحدث من الصلاة، فيلحقها حكم من أحدث في أثناء الصلاة.

(٢) بناء على وجوب ضمه للغسل حتى في الصلاة الأولى. و قد تقدم الكلام في ذلك في حكم المتوسطة.

[مسألة ٣١: إذا حدثت الكبرى بعد صلاة الصبح وجب غسل للظهرين و آخر للعشاءين]

(٣) يعني: مع استمرارها بعد الشروع في غسل الظهرين و إن لم يستمر إلى وقت العشاءين، على ما تقدم الكلام فيه. أما لو انقطع قبل الشروع في غسل الظهرين فلا يجب الغسل للعشاءين، على ما يأتي في المسألة اللاحقة.

(٤) بلا- إشكال ظاهر فيه و فيما قبله. و لا منشأ هنا لاحتمال الارتباطية بين وظائف الاستحاضة الكبرى في الأوقات الثلاثة لليوم، بعد إطلاق نصوصها بالإضافة إلى مبدأ حدوثها. و لا سيما مع ظهور صحيح الصحاح «١» في أن المعيار في الغسل للعشاءين على سيلان الدم قبلهما من دون نظر لحاله قبل الظهرين.

نعم، قد يتجه ذلك فيما لو حدثت بين الظهرين أو العشاءين، حيث قد يحتمل عدم وجوب الغسل للثانية منهما، لأنها نظير ما عدا

الصباح في المتوسطه التي سبق عدم وجوب الغسل لها ممن تقدم.

لكن عرفت ضعفه و أنه لا بد من الغسل، بل هو هنا أظهر، لأن ظهور جملة من نصوص الكثيرة في عدم جواز الفصل بين الصلاتين موجب لظهورها في دخل الغسل في كليتهما، و لذا يأتي أنه لو فرقت بينهما لزم تجديد الغسل للثانية، فلا يتجه عدم

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٨

(مسألة ٣٢): إذا انقطع دم الاستحاضة انقطاع برء قبل الأعمال وجبت تلك الأعمال (١)، و لا إشكال. و إن كان بعد الشروع في

وجوب الغسل هنا إلا بدعوى اختصاص سبب الدم للحدث بما إذا كان خروجه قبل الصلاتين، دون ما إذا خرج بينهما، نظير ما تقدم من الجواهر في تلك المسألة من اختصاص حديثه بما إذا خرج قبل الصبح، الذي سبق ضعفه. هذا مضافا إلى ما أشرنا إليه آنفا من قرب عموم ما تضمن أنها تغتسل لكل صلاتين لغير اليومية، و أنه لا يختص بالظهرين والعشاءين، حيث يتجه إطلاقه لما إذا رأت الدم بين الصلاتين، و يكون مقتضاه تشريع الغسل في الفرض للثانية مع جواز ضم غيرها إليها، و إن لم تكن من اليومية. فلاحظ.

[مسألة ٣٢: إذا انقطع دم الاستحاضة انقطاع برء قبل الأعمال وجبت تلك الأعمال]

(١) كلماتهم في تحرير فروع انقطاع الدم لا تخلو عن تداخل و اضطراب.

فالأولى الإشارة لمبنى المسألة، ثم النظر في صور الانقطاع وفروعه.

فنقول: تكرر منا أن المستحاضة مستمرة الحدث باستمرار خروج الدم. لعدم الفرق ارتكازا في سبب الدم للحدث بين وقت و آخر، و لا بين الحدوث و الاستمرار، و أن الاجتزاء لصلواتها بالوظائف المتقدمة للعفو عن الحدث المتخلل تخفيفا، نظير اجتزاء المسلسل بوظيفته.

و من هنا يتعين البناء على سبب الدم للحدث بحدوثه و إن لم يستمر إلى وقت الصلاة. و مجرد ظهور النصوص في وجود الدم وقت الصلاة لا ينافي التعميم لفهم عدم خصوصية الوقت عرفا. و إلا فهي ظاهرة في مقارنته للقيام بالوظيفة و اتصاله بها، بقرينة اشتغال جملة منها على التحفظ بالكرسف. و الاستثفار، و تعجيل الصلاة، و الجمع بين الصلاتين، و بيان الوظيفة في تمام اليوم الظاهر في استمراره في تمامه، مع عدم الإشكال ظاهرا في عدم توقف وجوب الوظائف على وجوده حين القيام بها.

و دعوى: أن وجوده قبل الوقت ليس منشأ للخطاب بالوظيفة، لعدم الخطاب بالصلاة، فلا مجال لاستفادة سبب الدم للحدث، و إنما يكون منشأ للخطاب بالوظيفة إذا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٥٩

...

وجد بعد الوقت، تبعا للخطاب بالصلاة. و حينئذ إذا خوطب بالوظيفة بعد الوقت لوجود الدم فيه بمقتضى إطلاق النصوص و استفيد سببته للحدث، كان ارتفاعه بانقطاع الدم فيه محتاجا للدليل. و لذا يبنى على كونه منشأ للخطاب بالوظيفة بالإضافة لصلاة الوقت اللاحق لو فرض عدم الإتيان بها لذات الوقت الذي خرج فيه الدم.

مدفوعة بأن وجود الدم قبل الوقت لو سلم عدم كونه منشأ للخطاب بالوظيفة بالإضافة للصلاة ذات الوقت، إلا أنه منشأ للخطاب بها بالإضافة إلى غيرها من الصلوات غير الموقته أو غيرها من الغايات و لو كانت مستحبة.

و على ما ذكرنا فالمعيار في وجوب الوظائف على خروج دم لم يتعقبه وظيفة رافعة لأثره، من دون فرق بين الحدوث والاستمرار، فلو لم تأت بالوظيفة من حين خروج الدم إلى انقطاعه وجبت، كما تجب لو استمر بعد الوظيفة، بل بعد الشروع فيها و لو لحظة، بناء على صحة الوظيفة حينئذ و لو لضيق الوقت عن استئنافها.

و دعوى: أن استمرار الدم بعد القيام بالوظيفة معفو عنه، و لذا يجوز معه الدخول في الصلاة.

مدفوعة بأن العفو يختص بالصلاة التي يؤتى بالوظيفة لها اكتفاء فيها بتخفيف الحدث للضرورة، و لا دليل على العفو عنه مطلقاً، بل هو خلاف إطلاق ما تضمن اعتبار الطهارة فيما تعتبر فيه بعد ما تقدم من عموم سببية خروج الدم للحدث.

و لعله على ما ذكرنا يبتنى ما في المبسوط و الخلاف من وجوب الوضوء بانقطاع الدم. و لا مجال للإشكال عليه بأن انقطاع الدم ليس من الأحداث، بعد ما نبه له من أن الحدث نفس الدم، فيجب رفعه بعد انقطاعه، و إن اكتفى بالوضوء حاله للضرورة.

نعم، خصه بما إذا كان الانقطاع قبل الصلاة دون ما إذا كان في أثنائها، فضلاً عما إذا كان بعدها، و يأتي الكلام في ذلك إن شاء الله تعالى. و لعل تخصيصه الوضوء لظهور كلامه في المبسوط في أن الاستحاضة القليلة يتوضأ لها.

لكن لا مجال لذلك في كلام غيره ممن أطلق الاكتفاء بالوضوء للانقطاع للبرء،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٠

...

كما في القواعد و عن جماعة، بل عن نهاية الأحكام التصريح بعدم وجوب الغسل عليها بالانقطاع.

و أما توجيهه في كلام غير واحد بأن دم الاستحاضة يوجب الوضوء مطلقاً، و لا يوجب الغسل إلا مع الاستمرار الخاص فعلاً أو قوة، دون ما لو انقطع الدم للبرء. فهو كما ترى، لاتحاد لسان دليلي سببته للوضوء و الغسل، و لا سيما مع شمول إطلاقاتهم لفرض الانقطاع في الوقت، بل هو مورد كلام بعضهم. و مثله ما قد يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره من دعوى: أن وجوب الوضوء للإجماع، لا لإطلاق الأدلة.

لاندفاعها بعدم ظهور الإجماع، فضلاً عن حجته، مع شدة اضطرابهم في المسألة، و ظهور جملة من كلماتهم في أن الحكم مقتضى الإطلاقات و القواعد، لا مقتضى إجماع تعبدى. و من هنا صرح جماعة بأنه مع الانقطاع للبرء يجب ما يقتضيه الدم من وضوء أو غسل، كما في الدروس و جامع المقاصد و الروض و عن الذكري و غيرها.

و كأن تقييد الانقطاع في كلامهم بما إذا كان للبرء - مع إطلاق كلام الشيخ قدس سره أو ظهوره في الانقطاع للفترة - لدعوى: أن انقطاعه للفترة بحكم عدم الانقطاع، كما في جامع المقاصد و غيره. و لعله لعدم خروجها بذلك عن كونها مستحاضة، بمعنى كونها ذات المرض الخاص الموجب لخروج الدم فعلاً أو قوة.

و يترتب على ذلك أن الانقطاع لفترة إن كان في الوقت بعد القيام بالوظيفة قبل الإتيان بالصلاة لا يجب معه تجديد الأعمال للصلاة، و إن قيل بوجوبه مع الانقطاع للبرء، بل استمرار خروج الدم حين الانشغال بالوظيفة معفو عنه بالإضافة لصلاتها، كما لو استمر خروجه في تمام الوقت.

نعم، استثنى من ذلك بعضهم - كما في جامع المقاصد - ما إذا كانت الفترة تسع للطهارة و الصلاة، فيجب تجديد الوظيفة. لكن لم يتضح وجهه بعد فرض أن الانقطاع للفترة بحكم استمرار الدم. و إن كان قبل الوقت و استمر إلى الوقت يجب تجديد الوظيفة لصلاة الوقت و إن قيل بعدم وجوبه مع الانقطاع للبرء، كما تقدم من جماعة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦١

...

بل مقتضى ذلك وجوبه حتى لو كان الانقطاع قبل القيام بالوظيفة لصلاة الوقت السابق و استمر إلى صلاة الوقت اللاحق. فلو انقطع الدم قبل الظهر أو بعده لغير براء فقامت بوظيفته للظهرين و صلتها ثم استمر انقطاعه إلى العشاءين وجب تجديد الوظيفة لهما. قال في التذكرة: «لو كان الدم كثيرا فاغتسلت أول النهار و صامت، ثم انقطع قبل الزوال لم يجب غسل آخر عند الزوال، لا- للصوم و لا للصلاة، إن كان للبرء، و لو كان لا له وجب. و لو كانت تعلم عوده ليلا أو قبل الفجر وجب الأغسال الثلاثة».

و كأنه يبتنى إما على أن سبب الحدث هو خروج الدم و أن النقاء المتخلل بين الدميين بحكم خروج الدم، نظير ما ذكر في الحيض، أو على أن سببه المرض الفعلي اللازم في فرض عود الدم، و عليه فوجوب الوظيفة بخروج الدم لكاشفيتها عن سبب الحدث، لا لسببته بنفسه له، لامتناع سببتهما معا مع ترتبهما.

كما أنه على الوجهين يبتنى حكم الشك في العود، فيرجع على الأول لاستصحاب عدم العود، و على الثاني لاستصحاب المرض. كما يتعين على الثاني عدم كون الانقطاع مع العود بحكم عدم الانقطاع إذا كان العود لتجدد المرض بعد زواله، لا مع استمرار المرض الواحد و تأثيره الدم المنقطع.

و كيف كان، فلا مجال للأول بعد عدم الدليل على التنزيل المذكور. و ثبوته في الحيض - لو سلم - لا يقتضيه هنا بعد ظهور الأدلة في تبعية الوظائف للدم. و أما الثاني فقد أشار شيخنا الأعظم قدس سره لوجهه و إن حاول دفعه. قال: «لا شاهد عليه إلا ما ربما يستفاد من إطلاق الروايات من أن هذا المرض الخاص موجب لهذه الأغسال الثلاثة إلى أن يحصل البرء و الشفاء و أنها إذا فعلها [فعلتها. ظ] عوفيت مما فيه. مع أنه لا ريب في صدق المستحاضة و المرأة الدائمة عليها قبل الشفاء، كصدق الحائض في أيام النقاء. و حاصل هذا الوجه: أن المستفاد من كثير من الأخبار أن الحدث الموجب للأغسال هو كونها دامية لا نفس دمه. و لكن الإنصاف أنه خلاف المستفاد من كلمات

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٢

...

الأصحاب و معاهد إجماعاتهم من كون حدث الاستحاضة حدثا أو ناقضا أو موجبا للطهارة، كما يظهر ذلك من أكثر الأخبار، سيما الواردة في القليلة، فإن الظاهر أن القليلة و الكثيرة من باب واحد، كما أن كليهما مع السلس و المبطون من باب واحد. فتأمل. هذا، مع أن الأصل يقتضى بالاقتران في الحكم بالحدثية على نفس الدم، لأنه المتيقن».

لكن إن أراد من الأصل استصحاب عدم سببية المرض للحدث، فهو - مع معارضته باستصحاب عدم سببية خروج الدم له - غير جار في نفسه بعد كون السببية من الأحكام المنتزعة غير المجعولة. و إن أراد منه استصحاب عدم الحدث حين المرض و انقطاع الدم، فهو إنما يجرى في المرض السابق على خروج الدم، و لا إشكال عندهم في عدم الحدث المقتضى للوظائف معه، و المناسب لكلام من سبق هو الاكتفاء في الحدث بالمرض اللاحق لخروج الدم، و هو مقتضى الاستصحاب للشك في ارتفاع الحدث مع الإتيان بالوظيفة بعد انقطاعه.

و دعوى: أن ذلك إنما يتم بناء على عدم رافعية الوظيفة للحدث أصلا، أما بناء على ما سبق منا من رافعتها للحدث السابق عليها، و أنها تقتضى تخفيف حدث الاستحاضة، فالشك إنما هو في تجدد الحدث ببقاء المرض، و مقتضى الاستصحاب عدم تجدد، لليقين بعدم الحصة الخاصة منه سابقا.

مدفوعة بأن البناء على ذلك لو أمكن مع كون السبب هو المرض لا نفس خروج الدم فتجدد الحدث لما لم يكن راجعا لتعدد أفرادها، بل لاستمرار وجوده مع وحدة وجوده عرفا، فمقتضى الاستصحاب بقاءه، كما هو الحال في سائر الأمور التدريجية، كالحركة والقراءة وجريان الماء وغيرها. على ما حقق في محله من مباحث الاستصحاب.

و أما الإجماع فلا مجال لتحصيله بعد عدم توجه القدماء لهذه الخصوصيات واضطراب كلمات المتأخرين و ذهاب غير واحد منهم لما سبق. كما لا مجال للتعويل عليه بعد معلومية ابتناء كلماتهم على الرجوع لمفاد النصوص، لا على جهات تعبدية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٣

...

خفيت علينا.

فالعمد ما ذكره من ظهور النصوص في سببية نفس الدم للوظائف، بل هو كالمقطوع به من جميعها لا من بعضها، لتعليق الحكم فيها على نفس الدم بأقسامه الثلاثة، من دون فرق بينها، بل لعله في الكثيرة أظهر، بسبب كثرة نصوصها، واشتمال جملة منها على الاستفار الذي يراد به التحفظ عن سيلان الدم الخارج فعلا.

نعم، علق في بعضها على عنوان المستحاضة والدمية. لكن صدقهما في غير حالة خروج الدم مشكل، بل ممنوع. و قياسه على الحيض تحكم بعد كون الحيض طبيعيا للمرأة في زمن خاص، على أن ذلك ممنوع في الحيض أيضا، فقد سبق أن النقاء المتخلل بين الدمين طهر، وغاية ما يدعى قيام الدليل على أنه بحكم الحيض، الذي عرفت أنه مفقود في المقام. و ما ذكره من أنه قد يستفاد من إطلاق النصوص كون المرض بنفسه موجبا للأغسال ما لم يحصل الشفاء، غير ظاهر المأخذ بعد ما ذكرنا.

نعم، في صحيح ابن سنان بعد ذكر الأغسال للدم: «لم تفعله امرأة قط احتسابا إلا عوفيت من ذلك» (١)، و في صحيح الصحاف: «فإنها إذا فعلت ذلك أذهب الله بالدم عنها» (٢)، و لا إشعار فيهما بما ذكر. بل لازم البناء على ذلك الاكتفاء في وجوب الوظائف بحدوث المرض في أول أزمنته و إن لم يخرج بسبب الدم بعد، و ببقائه في آخرها بعد انقطاع الدم من دون عود، و لا يظن بأحد البناء على ذلك. فتأمل.

و من هنا كان القول المذكور في غاية الضعف. و المتعين ما ذكرنا من أن المعيار على فعليه خروج الدم، غايته أن لا يعتبر في وجوب الوظائف استمراره للوقت، بل يكفي وجوده مع عدم تعقبه بالوظيفة المناسبة له الرافعة لأثره و إن انقطع للبرء أو لفترة، و مع تعقبه بالوظيفة المناسبة لا يجب تجديدها في الوقت اللاحق، سواء كان انقطاعه للبرء أم لفترة. و خلاف ذلك محتاج إلى دليل خاص على ما يتضح عند الكلام في الفروع التي ذكرها سيدنا المصنف قدس سره في هذه المسألة إن شاء الله تعالى.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٤

...

و مما ذكرنا يظهر الحال في اختلاف مراتب الاستحاضة باختلاف مقدار الدم مع عدم انقطاعه، حيث يتعين ترتيب حكم المرتبة العليا السابقة على الصلاة و إن لم تستمر لوقتها، كما يتعين الاكتفاء به و عدم ترتيب حكم ما دونها، لاندكاك حكم المرتبة الدانية في حكم المرتبة العالية حتى بناء على عدم وجوب الوضوء للصلاة الأولى في المتوسطة و لجميع الصلوات في الكثيرة، لما سبق من عدم

وجوب الوضوء للصلاة الأولى، بل للصلاتين غير المفترقتين بعد الغسل حتى في القليلة. فإذا صارت الاستحاضة متوسطة أو كثيرة بعد صلاة الصبح ثم صارت قليلة قبل الظهر وجب الغسل للظهرين.

و يقتضيه - مضافا إلى ما سبق من عدم خصوصية الوقت في سبب الدم للحدث - قوله عليه السلام في صحيح الصحاف: «ثم لتنظر، فإن كان الدم فيما بينها وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ و لتصل عند وقت كل صلاة ما لم تطرح الكرسف عنها، فإن طرحت الكرسف عنها فسال الدم وجب عليها الغسل» (١)، لظهوره في لزوم الغسل للعشاءين بسيلان الدم بين الظهرين والمغرب، لا بسيلانه عند المغرب.

و مثله في ذلك إطلاق ما تضمن وجوب الغسل بثقب الدم الكرسف و نفوذه فيه مما تقدم التعرض له عند الكلام في حكم المتوسطة، حيث لم يقيد فيه بحدوثة وقت الصلاة أو استمراره له.

و بذلك صرح في الروضة و كشف اللثام، و إليه مال في جامع المقاصد هنا و نسبه لظاهر البيان، و عليه جرى جملة من متأخري المتأخرين، بل عن شرح الروضة أنه ظاهر النصوص و الفتاوى. خلافا لما في الدروس من الاعتبار في كمية الدم بأوقات الصلاة، مستدلا عليه فيه و في محكي الذكري بصحيح الصحاف، و قواه في جامع المقاصد في مبحث غايات الغسل، مدعيا أنه الذي يلوح من الأخبار.

لكن صحيح الصحاف ظاهر في الأول، كما عرفت منا تبعا لغير واحد. و أما

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٥

...

غيره من الأخبار فلم يتضح دلالتها عليه عدا ما يظهر من جملة منها من فرض استمرار الكثرة، للأمر فيها بالاستتفار و تعجيل الصلاتين بغسل واحد و نحو ذلك.

لكن الجمود على ذلك يقتضى اعتبار الاستمرار حال الصلاة بل الاستمرار في تمام اليوم، للأمر فيها بالأغسال الثلاثة لتمام صلوات اليوم، و حيث لا مجال للبناء على ذلك يتعين حملها على مجرد بيان سبب الدم الذي يسيل من خلف الكرسف للحدث الذي يحتاج في رفعها حكما للغسل لكل صلاتين، و إن لم يستمر لوقت الصلاة، فضلا عن أن يستمر لحالها في مقابل ما لا يحتاج معه إلا للوضوء أو مع الغسل الواحد لتمام اليوم، بقريته المرتكزات المشار إليها آنفا. و منه يظهر الجواب عن قوله عليه السلام في صحيح الصحاف بعد ما سبق: «و إن كان الدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيبا لا يرقى فإن عليها أن تغتسل في كل يوم و ليلة ثلاث مرات». ... على أنه لا يبعد كون المراد به أنه لا ينقطع بوضع الكرسف، بل يسيل من خلفه، لا أنه يستمر سيلانه. فلا مخرج عما ذكرنا.

و قد يحمل عليه ما في القواعد من اعتبار الاستمرار في وجوب الأغسال الثلاثة، و إلا فغسل واحد أو غسلان، بحمله على الاستمرار في الجملة و لو بعد الشروع في الوظيفة السابقة في مقابل الانقطاع قبلها، كما يناسبه إطلاقه وجوب الغسل الواحد مع عدم الاستمرار مع وضوح شموله لما إذا انقطع قبل الوقت.

نعم، يصعب تنزيل ما في الروض على ذلك، حيث قال: «و اعلم أن وجوب الأغسال الثلاثة في هذه الحالة إنما هو مع استمرار الدم سائلا إلى وقت العشاءين، فلو طرأت القلة بعد الصبح فغسل واحد، و بعد الظهر فغسلان خاصة». إلا أنه قد يتعين بلحاظ ما قرره بعد ذلك من أن الاعتبار في كمية الدم بجميع الأوقات و إن كانت منقطعة في وقت الصلاة، قال: «فلو حصلت بعد صلاة الفجر و انقطعت

قبل الظهر وجب الغسل لها». و إلا كان كلامه متدافعا.

إلا أن ينزل الأول على الاستمرار بعد القيام بالوظيفة للوقت السابق، و الثاني

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٦

الأعمال قبل الفراغ من الصلاة استأنفت الأعمال (١) و كذا الصلاة،

على الدم في أول حدوثه. لدعوى: أن مقتضى الوظيفة في الوقت العفو عن الاستمرار للوقت الثاني، فلا يجب تكرارها للوقت الثاني إلا مع الاستمرار فيه. و أما الدم في أول حدوثه قبل القيام بالوظيفة له فهو موجب للحدث من دون موجب للعفو عنه، فيجب القيام بالوظيفة له و إن لم يستمر.

لكنه لا- يناسب إطلاقه وجوب الغسل لانقطاع الدم للبرء، بل لعل المتيقن منه صورة الانقطاع بعد القيام بالوظيفة في الوقت السابق، لعدم الفرق بين الانقطاع و تبدل حال الدم من الكثرة للقلّة بعد التأمل فيما سبق و يأتي. كما لا يناسب ما سبق منه من أن المرأة تصلّي بغسلها ما شاءت من الفرائض و النوافل في الوقت، و أنها لو أرادت الصلاة في خارجه لزمها تجديد الغسل، إذ مرجع ذلك إلى عدم العفو عن استمرار خروج الدم بين الوقتين، فلا وجه لجواز صلاة الوقت الثاني معه و إن لم يستمر إلا مع الغسل.

ثم إنه بناء على أن المعيار في كمية الدم بأوقات الصلاة فلو قل الدم قبل الظهر بعد كثرته و علم بعود الكثرة بعد صلاة الظهرين فقد يجب الغسل لهما عند من يقول بأن الانقطاع للفترة بحكم عدم الانقطاع، على ما تقدم الكلام فيه، حيث قد يدعى أن عود الكثرة مستلزم لبقاء حكمها كما كان عود الدم بعد انقطاعه مستلزما لبقاء حكمه. فلاحظ.

(١) كما هو مقتضى إطلاق وجوب تجديد الوظيفة بانقطاع الدم للبرء في الدروس و جامع المقاصد و محكي الذكرى و حواشي الشهيدين على القواعد و الجعفرية و شرحها، و مثله ما تقدم من المبسوط و الخلاف من وجوب تجديد الوضوء لو انقطع قبل الصلاة، لأنه و إن اختص بالانقطاع للفترة أو كان المتيقن منه ذلك، إلا أن تعليقه بأن الدم حدث، فيجب الوضوء لانقطاعه يعم الانقطاع للبرء.

بل عن الذكرى: اني لا أظن أحدا قال بالعفو عن هذا الدم الخارج بعد الطهارة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٧

...

مع تعقب الانقطاع، إنما العفو عنه مع قيد الاستمرار. انتهى. لكن عن الجامع: ان انقطاع دم الاستحاضة ليس بحدث، فلو انقطع في الصلاة أتمتها، و إن فرغت من الوضوء و انقطع في وقت واحد صلت به. انتهى. و حكى غير واحد نحوه عن المعتبر، و إن لم يتيسر لي العثور عليه فيه، كما مال إليه في المدارك.

و يظهر ضعفه مما تقدم من أن الانقطاع و إن لم يكن حدثا إلا أن نفس جريان الدم سبب للحدث و العفو عنه مع الاستمرار للضرورة لا ينافي وجوب استئناف الوظيفة له مع عدمه.

نعم، استدلل عليه في المدارك بعموم الإذن لها في الصلاة بعد الوضوء. و هو موقوف على عدم صلوح قرينة الاضطرار لحمل العموم على صورة الاستمرار. و هو لا يخلو عن إشكال.

و دعوى: أن عدم التعرض في النصوص على كثرتها لحكم الانقطاع شاهد بعدم وجوب تكرار الوظيفة معه للغفلة عنه.

مدفوعة بندرة انقطاع الدم في الأثناء، لابتناء العمل على التعجيل، و لا سيما في الكثرة، لأن انقطاع الدم فيها لا يكون دفعا غالبا، بل بعد مضي زمن تقل فيه تدريجا.

على أنه لو حصل الانقطاع في الأثناء واقعا فالعلم به نادر جدا، لغلبة وضع الكرسي و التعجيل بالوظيفة و الصلاة من دون تبديل له

بينهما، فلو فرض الانقطاع في الأثناء و العلم به في نادر من الموارد أشكال بناء العرف على الاستمرار في العمل معه، و عدم وجوب التجديد لتحصيل الطهارة التامة، ليكون إغفال التنبيه عليه في النصوص شاهدا بامضاء بنائهم. نعم، لا ينبغي التأمل في عدم وجوب الفحص عن الانقطاع في الأثناء، لخروجه عن المتعارف. هذا و قد سبق أن الانقطاع يقتضى استئناف الوظيفة التي يقتضيها الدم مطلقا وضوءا كانت أو غسلا، لا خصوص الوضوء و إن صرح به بعضهم. فراجع.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٨

و إن كان الانقطاع في أثنائها (١).

(١) لعل الأنسب أن يقول: إن كان الانقطاع في أثنائها، إذ لو كان بعد الفراغ منها فهو خارج عن مفروض الكلام، و يأتي التعرض لحكمه، و لو كان قبلها لم يصدق الاستئناف بالإضافة إليها. إلا أن يعلم به بعد الشروع فيها أو بعد الفراغ منها. و كيف كان، فقد صرح بوجوب استئناف الصلاة لو كان الانقطاع في أثنائها في الدروس و محكى نهاية الأحكام و الموجز و كشف الالتباس. و قد يستظهر من كل من أطلق وجوب الغسل أو الوضوء بالانقطاع، لدعوى: أن مقتضاه وجوبه حتى للصلاة التي انقطع في أثنائها، الراجع لوجوب استئنافها.

إلا أن يحمل كلامهم على وجوبهما في مقابل الاستغناء عنهما للعفو عن استمرار الدم بعد القيام بالوظيفة السابقة حتى بالإضافة إلى الصلوات اللاحقة، فلا ينافي جواز المضي في الصلاة التي انقطع في أثنائها. و به صرح في المبسوط و الخلاف، و المنتهى و المختلف و محكى البيان، بل نسبه في مفتاح الكرامة لكل من تعرض لهذا الفرع عدا الكتب الأربعة المتقدمة. قال في السرائر بعد أن حكى ذلك عن المبسوط: «إذا كان انقطاع دم الاستحاضة حدثا فيجب عليها قطع الصلاة و استئناف الوضوء، و إنما هذا كلام الشافعي أورده شيخنا، لأن الشافعي يستصحب الحال. و عندنا أن استصحب الحال غير صحيح و أن هذه الحال غير ذلك، و ما يستصحب فيه الحال فبدليل، و هو إجماع على المتيمة إذا دخل في الصلاة و وجد الماء فانا لا نوجب عليها [عليه. ظ] الاستئناف بإجماعنا، لا أنا قائلون باستصحاب الحال». و هو في محله كما اعترف به غير واحد. و أما الاستدلال عليه في المختلف و غيره بما تضمن حرمه إبطال العمل. فهو كما ترى.. أولا: لعدم ثبوت العموم المذكور.

و ثانيا: لعدم نهوضه بإثبات صحته في فرض احتمال عروض المبطل له، على ما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٦٩

و إن كان بعد الصلاة (١) أعادت الأعمال و الصلاة (٢).

تحقق في محله من مسألة الدوران بين الأقل و الأكثر الارتباطيين.

و مثله الاستدلال باستصحاب صحتها. لما تحقق هناك من عدم جريانه مع احتمال مبطلية العارض للشبهة الحكمية. بل بناء على ما تقدم من الإشكال في عموم الأدلة لصورة الانقطاع في الأثناء لا تحرز مشروعية الدخول في الصلاة في الفرض، لا أنها مشروعة يحتمل عروض المبطل لها، ليتجه الاستدلال بعموم حرمه الإبطال، أو استصحاب الصحة، لو غرض عما تقدم.

و مما سبق يظهر أنه لا مجال لما عن شرح المفاتيح من جعل المقام كالحدث المتخلل في أثناء الصلاة. إذ فيه: أنه بعد أن كان سبب الحدث هو الدم السابق لا انقطاعه، فإن نهض عموم الأدلة بالعفو عن الحدث في الفرض و مشروعية الدخول في الصلاة كانت بتمامها بطهارة حكمية، و إن قصر عن ذلك لم يكن الدخول فيها مشروعاً، لكونها بتمامها مع الحدث.

و لعله لذا قال في الجواهر: «لم أعر على من احتمل الصحة ثم التجديد و البناء هنا، كما ذكر في المبطلون». فتأمل. و بالجملة: الظاهر عدم الفرق بين الانقطاع قبل الصلاة و الانقطاع في أثائها، بل يجري في الثاني ما تقدم في الأول.

(١) يعني: مع بقاء وقتها، أما مع خروجه فلا إشكال في عدم وجوب إعادتها.

(٢) أما وجوب إعادة الأعمال فهو مقتضى إطلاق من تقدم. كما هو مقتضى الوجه المتقدم حيث يقتضى وجوب إعادتها و لو للصلاة اللاحقة لو فرض عدم وجوب إعادة الصلاة المأتى بها، لأن العفو عن الحدث للصلاة السابقة لا يستلزم العفو عنه للصلاة اللاحقة. و لا سيما مع استمرار الدم بعد الصلاة بفترة، لأن صحة الصلاة إنما تبتنى على العفو عن الدم الخارج قبل الفراغ منها، لا المستمر بعدها. و أما وجوب إعادة الصلاة فهو و إن نسب في بعض كلماتهم للمشهور، إلا أنه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٠

...

لم يتضح وجه النسبة، بل لا يظهر من الأصحاب البناء عليه، بل قد يظهر من نزاعهم المتقدم في صورتى انقطاع الدم قبل الصلاة و في أثائها مع عدم تعرضهم لصورة الانقطاع بعدها مفروغيتهم عن عدم وجوب الإعادة في الفرض.

و قد قواه في الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم قدس سره، مستدلاً عليه في الأول بحصول الامتثال، و اقتضاء الأمر الاجزاء، و إطلاق الأدلة. و من الظاهر تفرع الأولين على الثالث، إذ مع فرض قصور الإطلاق فمقتضى حديثه الدم و عموم مانعية الحدث من الصلاة انكشاف عدم مشروعية الدخول في الصلاة بالانقطاع، فلا امتثال، و لا أمر يقتضى الاجزاء. و مجرد تخيلهما لاعتقاد الاستمرار خطأ لا يقتضى الاجزاء.

فالعمدة في الدليل هو الإطلاق، لظهور الأدلة في الاجتزاء بالوظيفة مع وجود الدم حين الشروع فيها مطلقاً أو مع استمراره إلى الفراغ من الصلاة، على الكلام المتقدم.

نعم، قد يدعى انصرافه عن صورة الانقطاع في الوقت، بسبب ظهور كون الطهارة اضطرارية، فلا يجتزأ بها مع تيسر الصلاة بالطهارة التامة بعد الانقطاع في الوقت. و كأن ذلك هو الوجه فيما احتمله في الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم من وجوب إعادة الصلاة في الفرض. و به جزم غير واحد ممن تأخر عنهما، منهم سيدنا المصنف قدس سره.

لكن ذلك لا يناسب عدم التنبيه في النصوص لتأخير الصلاة إلى آخر الوقت و لا للتدارك على تقدير الانقطاع، مع ما هو الظاهر من كثرة وقوعه مع التقديم في القليلة و الصفرة، بل في الكثيرة أيضاً مع إيقاع الصلاة في الوقت الفضيلي الذي تضمنت النصوص الأمر به. بل هو لا- يناسب ما يظهر منهم من المفروغية عن جواز إيقاع الصلاة الموسعة حال الاستحاضة، حيث يكشف عن أن كون الطهارة اضطرارية لا يقتضى الاقتصار في الصلاة بها على ما يضطر إليه منها.

و قد أشرنا إلى ذلك عند الكلام في حكم الصلاة غير اليومية للمستحاضة. على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧١

و هكذا الحكم إن كان الانقطاع انقطاع فترة تسع الطهارة و الصلاة (١).

أن ذلك لو تم لزمتم الإعادة لو انتقلت الاستحاضة من المرتبة العليا للمرتبة الدانية، لوضوح أن حدث المرتبة العليا أشد، فيلزم الاقتصار على الأخف مع القدرة بالإعادة معه، و لا يظن منهم البناء على ذلك.

و إن شئت قلت: لو لا المفروغية عن مضي الصلاة الواقعة و عدم لزوم إعادتها بالقدرة على تجنب الحدث رأساً أو الأشد منه لكثير السؤال عن ذلك، لكثرة الابتلاء بالفروع المبتنية عليه الراجعة إلى مقام الثبوت و الإثبات و التي يشتهب فيها الحكم، كما كثر السؤال و

البيان في فروع التيمم الذي هو أظهر في الاضطراب والنقص من المقام، فعدم التعرض لذلك في النصوص ظاهر في الإجزاء الذي هو مقتضى الطبع الأولى عند المشرعة، بحيث يحتاج إلى التنبيه. كما أن عدم التعرض له في كلام الأصحاب ظاهر في ذلك، ولو كان البناء على إعادة لم يخف عليهم، ولبهوا له، بسبب شيوع الابتلاء بذلك.

نعم، الظاهر عدم جواز البدار مع العلم أو الوثوق بل الظن بالانقطاع في آخر الوقت، لأن ارتكاز نقص الطهارة مانع من إقدام المكلف على الاجتزاء بها مع ظهور أمارات القدرة على الطهارة التامة، فلا يبعد انصراف الإطلاقات عنها بسبب ذلك.

بل لا يبعد ذلك أيضا فيما لو علم بانتقالها للمرتبة الدانية. وقد تقدم في مباحث الوضوء الجبيري ما ينفع في المقام. فراجع المسألة الواحدة والأربعين والثامنة والخمسين من مباحث الوضوء.

(١) تقدم عدم الفرق بين الانقطاع للبرء والانقطاع للفترة، وأن تفريق بعضهم بينهما بدعوى: أن الثاني بحكم عدم الانقطاع، في غير محله، بل لا يناسب ما صرح به بعض هؤلاء من وجوب إعادة الطهارة حينئذ لو حصل الانقطاع بينها وبين الصلاة، وقد تقدم نقله عن جامع المقاصد، كما حكى عن العلامة في نهاية الأحكام والشهيد.

ومنه يظهر أنه لا موقع للكلام في حكم الشك في حال الانقطاع وأنه للبرء أو للفترة،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٢

...

وإن تقدم أن مقتضى الأصل يختلف فيه باختلاف دليل القول بأن الانقطاع للفترة بحكم عدم الانقطاع. فراجع.

وعلى هذا يجري جميع ما تقدم في الانقطاع للبرء من وجوب الوظيفة لو كان الانقطاع قبلها من غير فرق بين الغسل والوضوء، و وجوب الصلاة لو كان الانقطاع بعد الشروع فيها قبل الفراغ من الصلاة، وصحة الصلاة الواقعة قبل الانقطاع مع وجوب تجديد الوظيفة لما بعدها. لكن قوى في الجواهر وجوب إعادة الصلاة هنا.

وهو لا يناسب ما تقدم منه في الانقطاع للبرء من عدم وجوب الإعادة. بل لعل الانقطاع للبرء أولى بوجوب الإعادة.

هذا، وقد صرح بوجوب انتظار الفترة في المنتهى وغيره. وهو مبني على قصور إطلاق النصوص، لنظير ما تقدم في الانقطاع للبرء. و لازم ذلك وجوب خمسة أغسال في الكثيرة والمتوسطة لو كان لها خمس فترات تسع كل منها الغسل و صلاة واحدة، كما نبه له في العروة الوثقى وأمضاء غير واحد من محشيها.

ودعوى: أن انقطاع الدم لا يكون أشد حالا من الاستمرار. مدفوعة بأنه لا مانع من ذلك إذا كان التخفيف في صورة الاستمرار لتعذر الطهارة التامة والتشديد في صورة الانقطاع لتحصيلها، حيث تنصرف نصوص التخفيف عن الصورة المذكورة، لورودها مورد الاضطراب، ويرجع فيها للقواعد. ولذا يبنى على جواز الجمع بين الصلاتين بوضوء واحد للمسلوس عملا بالنص، و وجوب إفراجه كل صلاة بوضوء مع الفترة المضبوطة بالنحو المذكور هنا، لانصراف إطلاق النص عنها.

نعم، لو كان تحقق الفترة المضبوطة المعلوم شايعا في المستحاضة امتنع انصراف النصوص عنها و كان عدم التنبيه فيها لزيادة الغسل على القدر المذكور في النصوص موجبا لظهورها في عدم وجوبه معها، لكنه غير ظاهر، بل غاية الأمر شيوع الفترة غير المعلوم أو غير المضبوطة. ولازم ذلك عدم وجوب تحري الفترة والفحص عنها.

لخروجه عن المتعارف، نظير ما تقدم في حصول الانقطاع بعد الشروع في الوظيفة قبل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٣

بل الأحوط ذلك أيضا إذا كانت الفترة تسع الطهارة و بعض الصلاة (١)،

الفراغ من الصلاة. كما لا يجب تدارك الصلاة لو حصلت الفترة بعدها، نظير ما تقدم في الانقطاع للبرء.

كما أنه إذا كانت الفترة في غير وقت الصلاة لا يجب الزيادة على الغسل الواحد في المتوسط، كما لو انقطع الدم ضحى و رجع قبل الظهر، حيث لا يلزم من تجديد الغسل تحصيل الطهارة الاختيارية، فلا موجب لانصراف إطلاق الاجتزاء بالغسل الواحد عن ذلك، بل يجرى فيه ما تقدم من لزوم كون الانقطاع أشد حالا من الاستمرار. أما انتظار الفترة المضبوطة في الوقت فلا موجب للبناء على عدم وجوبه مع كونه مقتضى القاعدة في تحصيل الواجب الاختيارى مع القدرة. فتأمل.

(١) تقدم عدم وجوب الإعادة مع سعة الفترة للطهارة و تمام الصلاة، فعدمه مع عدمها أولى، كما قطع به فى الجواهر.

نعم، قد يدعى وجوب انتظار الفترة المذكورة مع ضبط وقتها، للاقتصار فى الصلاة مع الحدث على المتيقن، وهو الجزء الذى لا بد من وقوعه مع الحدث دون ما يمكن وقوعه منها بلا- حدث أصلا. وهو الوجه فى احتمال وجوب الإعادة لو قيل به مع سعة الفترة للطهارة و تمام الصلاة. لكن احتمال التفكيك بين أجزاء الصلاة فى اعتبار الطهارة مما يغفل عنه العرف بعد ظهور دليل اعتبارها فى الارتباطية، فلا ينصرف لأجله إطلاق النصوص. ولذا صرح غير واحد بعدم الاعتناء بالفترة المذكورة، بل نفى الإشكال فيه شيخنا الأعظم قدس سره، كما قد يظهر من غيره المفروغية عنه.

هذا، و لو بنى على الاعتناء بالفترة المذكورة لزم ترجيح الفترة الأوسع التى تستوعب من أجزاء الصلاة الأكثر. كما أنه لو بنى على لزوم الإعادة بحصول الفترة المذكورة لزم إعادتها مرة أخرى بحصول الفترة الأوسع، و لو لم تعلم سعة الفترة إلا- بعد مضيتها لزم إعادة الصلاة بعدها، لانكشاف بطلان الأولى المأتى بها قبلها و وقوعها فى غير محلها، و كذا لو تسامحت فى إعادة الصلاة فيها مع العلم من أول حدوثها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٤

أو شك فى ذلك (١)، فضلا عما إذا شك فى أنها تسع الطهارة و تمام الصلاة، أو أن الانقطاع لبرء، أو فترة تسع الطهارة و بعض الصلاة (٢).

بسعتها. و كل ذلك مما يكاد يقطع بعدمه، لابتناؤه على تكلف و تعسف مغفول عنه، فعدم التنبيه عليه فى النصوص مستلزم لظهورها فى عدمه.

(١) بأن احتمل عدم إدراك شىء من الصلاة و أن الفترة بقدر الطهارة أو تنقص عنها. و عدم وجوب الإعادة هنا أظهر، بل يكاد يقطع بعدمه، إذ قد يستلزم التكرار كثيرا، إذ قد تتكرر الفترات، و حيث لا يعلم بسعة الفترة إلا بعد انتهائها غالبا، يلزم التجديد فى كل فترة، لاحتمال سعتها حين حدوثها، حتى تصادف الفترة التى تسع بعض الصلاة، بل أوسع الفترات، بناء على ما أشرنا إليه من لزوم اختيارها. هذا، و حيث عرفت عدم وجوب انتظار الفترة التى تسع بعض الصلاة فعدم وجوب انتظار الفترة التى يحتمل سعتها للبعض أظهر.

(٢) حيث عرفت عدم وجوب الإعادة مع سعة الفترة للطهارة و تمام الصلاة فعدمه مع الشك فى سعتها أولى. بل هو مما يكاد يقطع به، بلحاظ ما أشرنا إليه من استلزام الوجوب التكرار كثيرا لو تعدد الفترات حتى تصادف فترة واسعة، نظير ما سبق مع الشك فى سعة الفترة لبعض الصلاة.

هذا، و حيث سبق وجوب انتظار الفترة مع سعتها فهل يجب انتظارها لو علم بوقتها مع الشك فى سعتها أو لا؟ و جهان لا يبعد البناء على وجوب الانتظار، اما مع الشك فى مقدار الفترة و امتدادها فلاستصحاب انقطاع الدم، و أما مع تحديدها و الشك فى مقدار زمن الطهارة و تمام الصلاة فللشك فى القدرة على الواجب الاختيارى الذى يجب معه الاحتياط.

هذا، و فى الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم أنها لا تعتنى بالفترة حينئذ، للزوم الحرج و عموم النصوص. و يشكل بعدم ظهور الفرق فى لزوم الحرج بين العلم بسعة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٥

(مسألة ٣٣): إذا علمت المستحاضة أن لها فترة تسع الطهارة و الصلاة وجب تأخير الصلاة إليها (١)، و إذا صلت قبلها بطلت صلاتها،

الفترة و الشك فيها. و أما العموم فحيث فرض قصوره عن صورة وجود الفترة التي تسع الطهارة و تمام الصلاة فالتمسك به مع الشك في سعة الفترة من التمسك بالعام في الشبهة المصداقية.

اللهم إلا أن يقال: لو كان الخارج هو مطلق الفترة التي تسع الطهارة و تمام الصلاة لزم كون عدم الإعادة مع عدم العلم بالفترة إلا بعد الصلاة ليس من باب أجزاء الامتثال، بل من باب أجزاء غير الواجب عن الواجب، و هو بعيد جدا. بل الظاهر كون الخارج خصوص الفترة المعلومة من أول الأمر.

و حينئذ يتردد الأمر بين كون الخارج هو مطلق الفترة المعلومة الحصول من أول الأمر و إن لم يعلم بمقدارها، و كونه خصوص الفترة المعلومة الحصول و المقدار معا من أول الأمر، فيلزم البناء على الثاني اقتصارا في تخصيص العام على المتيقن.

لكنه لا يخلو عن إشكال، خصوصا مع الشك في سعة الفترة، حيث يكون مقتضى الاستصحاب سعتها.

و قد تحصل من جميع ما سبق: أنه لا يجب الإعادة مع الانقطاع بعد الصلاة لبرء كان أو فترة، و إنما يجب انتظاره مع العلم به أو الظن و ضبط وقته و العلم بسعته للطهارة و تمام الصلاة أو الشك في سعته على الكلام المتقدم، دون ما إذا علم بعدم سعته لذلك و علم بسعته للطهارة و بعض الصلاة، فضلا عما إذا شك حتى في ذلك.

[مسألة ٣٣: إذا علمت المستحاضة أن لها فترة تسع الطهارة و الصلاة وجب تأخير الصلاة إليها]

(١) كما تقدم من المنتهى و غيره عند الكلام في حصول الانقطاع بعد الصلاة.

و تقدم الوجه فيه. بل تقدم في الانقطاع للبرء تعميمه للوثوق، بل الظن. كما أن مقتضى ما تقدم منه قدس سره لزوم الاحتياط بانتظار الفترة لو كانت تسع بعض الصلاة لإتمامها، و إن سبق منا المنع منه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٦

و لو مع الوضوء و الغسل (١). و إذا كانت الفترة في أول الوقت فأخرت الصلاة عنها عمدا أو نسيانا عصت (٢)، و عليها الصلاة بعد فعل وظيفتها (٣).

(مسألة ٣٤): إذا انقطع الدم انقطاع برء و جددت الوظيفة اللازمة لها لم تجب المبادرة إلى فعل الصلاة (٤)، بل حكمها حينئذ حكم الطهارة في

(١) أو الوضوء وحده لو كانت الاستحاضة بمرتبة لا تقتضي ما زاد عليه.

إلا أن ينكشف عدم تحقق الفترة بعد ذلك، حيث ينكشف مشروعية الصلاة لها بالوظيفة التي أتت بها معها. لكنه خلاف فرض العلم بتحقيق الفترة الذي يختص بصورة الإصابة للواقع، و ليس كالقطع يشمل صورة الخطأ فيه، التي يكون معها جهلا مركبا.

(٢) للزوم تحصيل الواجب الاختياري بعد فرض اختصاص تشريع الاضطراري بصورة تعذره، حيث لا يكون في عرضه حينئذ ليتخير بينهما، كما يتخير بين سائر أفراد الواجب التدريجية و منها القصر و التمام، بل يكون في طوله، فهو واجب عينا قبل تحقق الاضطرار، فلا يجوز التفريط فيه بإيقاع النفس في الاضطرار.

(٣) لتامة موضوع تشريعها بتحقيق الاضطرار و إن كان مسببا عن تفريطها.

و مجرد عدم الاضطرار إليه في أول الوقت لا ينافي ذلك.

و إن شئت قلت: القدرة على الواجب الاختياري في بعض الوقت إنما تمنع من تحقق موضوع الواجب الاضطراري ما دامت باقية و لو بتيسر الانتظار، لا بعد ارتفاعها و لو بالتفريط فيه، لإطلاق دليله. و لا سيما مع كثرة حدوث الاستحاضة في أثناء الوقت قبل الصلاة.

[مسألة (٣٤): إذا انقطع الدم انقطاع براء و جددت الوظيفة اللازمة لها لم تجب المبادرة إلى فعل الصلاة]

(٤) لعدم الموجب لها حينئذ بعد عدم كونها مستحاضة و لا ذات حدث متجدد مستمر، فيقصر عنها ما دل على وجوب التعجيل مما تقدم. و هكذا الحال في الفترة إذا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٧

جواز تأخير الصلاة (١).

(مسألة ٣٥): إذا اغتسلت ذات الكثيرة لصلاة الظهرين و لم تجمع بينهما عمداً أو لعذر وجب عليها تجديد الغسل للعصر (٢)، و كذا الحكم في العشاءين.

كان أكثر من مقدار الصلاة، حيث يجوز تأخيرها ما لم يلزم وقوع بعض الصلاة حال رجوع الدم. و منه يظهر جواز التفريق بين الصلاتين لو انقطع قبل الغسل من الكثيرة للأولى. كما لا- يجب تجديد الوضوء للثانية إذا لم يتخلل الحدث بينهما حتى لو قيل بوجوب تجديده مع استمرار الدم، لعدم الناقض لطهارتها بعد فرض انقطاع الدم قبل الطهارة للصلاة الأولى.

كما أنه يتعين في الفرض جواز القيام بالوظيفة قبل الوقت لو كان الانقطاع قبله، لاختصاص ما دل على وجوب إيقاعها في الوقت بالمستحاضة ذات الدم، لا مطلق ذات حدث الاستحاضة، بل هو مستحب، لعموم ما دل على استحباب الكون على طهارة، مما تقدم التعرض له عند الكلام في استحباب الوضوء للكون على طهارة.

(١) بل هي من أفرادها الحقيقية، لا- التنزيلية الحكمية. و لذا ليس عليها القيام بالوظيفة فيما يأتي من الصلوات. و يأتي في المسألة السابعة و الثلاثين ما ينافي ذلك من الجواهر.

[مسألة (٣٥): إذا اغتسلت ذات الكثيرة لصلاة الظهرين و لم تجمع بينهما عمداً أو لعذر وجب عليها تجديد الغسل للعصر]

(٢) لأنه مقتضى الأمر بالجمع بين الصلاتين في النصوص و الفتاوى، إذ بعد عدم حمله على الأمر النفسي- لكون المنصرف في الأوامر الواردة في الماهيات التي تقبل الاتصاف بالصحة و الفساد بيان حدودها الشرعية من أجزائها و شرائطها- يتعين حمله على الإرشاد لعدم الاعتداد بالغسل الواحد للصلاة الثانية مع التفريق، لعدم العفو عن زيادة الحدث الحاصل من التفريق، دون بيان شرطية الجمع في صحة كلتا الصلاتين، المستلزم لوجوب إعادة الظهر مع عدم الجمع، لعدم المنشأ الارتكازي لها،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٨

(مسألة ٣٦): إذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى إلى الأعلى- كالقليلة أو المتوسطة إلى الكثيرة، و كالمتوسطة إلى الكثيرة- فإن كان قبل الشروع في الأعمال فلا إشكال في أنها تعمل عمل الأعلى للصلاة الآتية (١). أما الصلاة التي فعلتها قبل الانتقال فلا إشكال في عدم لزوم إعادتها (٢).

و إن كان بعد الشروع فى الأعمال فعليها الاستئناف و عمل الأعمال

ليناسب حمل الأمر المذكور عليه، بخلاف ما ذكرنا.

و لعله لذا صرح جماعة من الأصحاب بجواز التفريق مع تجديد الغسل للثانية، بل فى جامع المقاصد و المدارك أنه قطعى، و تقدم عند الكلام فى تثليث الأغسال للكثيرة عن المنتهى أنه أفضل، مع بيان وجهه. و ما فى الرياض و طهارة شيخنا الأعظم قدس سره من التوقف فى جواز التفريق مع تعدد الغسل فى غير محله، سواء أريد به وجوب الجمع نفسياً أم لتوقف صحته كلتا الصلاتين عليه. و نسبته إلى من أطلق وجوب الجمع بغسل واحد فى غير محله، بل المنصرف منه ما ذكرنا.

[مسألة (٣٦): إذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى إلى الأعلى - كالقليلة أو المتوسطة إلى الكثيرة، و كالمتوسطة إلى الكثيرة]

(١) لإطلاق دليلها. و قد تقدم فى المسألة الثلاثين و الواحدة و الثلاثين ما ينفع فى المقام. و لا مجال لتوهم لزوم أعمال الأدنى أيضاً لها، ليرتفع حدثه السابق بالإضافة لها. لاندفاعه بأن وظيفة الأعلى رافعة لحدث الأدنى، بناء على ما تقدم من اندكاك وظيفة الأعلى فى وظيفة الأعلى و إجزائها عنها.

و أما بناء على عدمه - كما لو قيل بوجوب الوضوء لصلاة الصبح فى المتوسطة دون الكثيرة - فلأن ابتداء دم الاستحاضة على التدرج فى الخروج كاشف عن سقوط وظيفة الأدنى بحصول الأعلى، و إلا لزم الجمع بين وظيفتهما دائماً.

(٢) لعدم الموجب له بعد ظهور كون الحدث المتجدد إنما يمنع من الصلاة الواقعة بعده دون الواقعة قبله. بل مقتضى إطلاق دليل الأدنى صحتها بعد فرض القيام بوظيفته لها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٧٩

التي هى وظيفة الأعلى كلها (١). و كذا إذا كان الانتقال فى أثناء الصلاة، فتعمل أعمال الأعلى (٢) و تستأنف الصلاة (٣)، بل يجب الاستئناف (٤) حتى إذا كان الانتقال من المتوسطة إلى الكثيرة (٥) فيما إذا كانت المتوسطة محتاجة إلى الغسل و أتت به، فإذا اغتسلت ذات المتوسطة للصبح ثم حصل الانتقال أعادت الغسل (٦) حتى إذا كان فى أثناء الصبح، فتعيد الغسل

(١) لإطلاق دليلها. و تجزئ بها عن إتمام وظيفة الأدنى التي كانت مشغولة بها، لما ذكرناه من اندكاك وظيفة الأدنى فى وظيفة الأعلى، أو سقوطها بحصول الأعلى.

(٢) لإطلاق دليلها.

(٣) بناء على بطلان الصلاة بالحدث فى أثناءها، و إلا تعين البناء على ما مضى من صلاتها و إتمامها بعد القيام بالوظيفة ما لم يحدث مبطل آخر، و تمام الكلام فى ذلك فى محله.

(٤) يعنى: استئناف الصلاة بعد القيام بوظيفة الأعلى لو حصل فى أثناءها، فيدل على لزوم وظيفة الأعلى لو حصل قبل الصلاة بالأولوية.

(٥) كما هو الحال بالإضافة إلى صلاة الصبح لو حصلت المتوسطة قبلها، و لو حصلت بعدها يتم ذلك بالإضافة إلى أول صلاة بعد حدوثها. و أما لو حصلت الكثيرة فى أثناء صلاة لا تحتاج للغسل فى المتوسطة فالأمر أظهر.

(٦) كما نص عليه فى العروة الوثقى. و أقره جماعة من محشيها. قال سيدنا المصنف قدس سره: «لأن إتيانها به قبل حدوث الكثيرة لا يجدى فى رفع أثرها، فلا بد من رفعه بإعمال مقتضاها و هو الغسل ثانياً».

و قد يقال: هذا إنما يتم مع انقطاع الكثرة قبل الغسل الثانى، حيث يلزم من الغسل الثانى الصلاة بطهارة تامة من حدث الكثير، أما مع

استمراره - كما لعله الأظهر في محل الكلام - فحيث لا تختص حديثه دم الاستحاضة بحدوثه، بل تعم استمراره فاستئناف الغسل إنما يرفع الحدث السابق عليه، دون المقارن ولاحق فالصلاة بعده

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٠

و الوضوء (١) و تستأنف الصبح (٢). و إذا ضاق الوقت عن تجديد الغسل

صلاة بحدث مستمر باستمرار جريان الدم من حين الشروع في الغسل إلى حين الفراغ منها. أما إكمال الصلاة بالغسل الأول المأتي به للمتوسطة في الفرض فهو لا يستلزم إلا الصلاة بحدث مستمر من أثناء الصلاة إلى الفراغ منها، و هو أقل من الحدث في فرض تجديد الغسل و أولى بأن يكون معفو عنه، فيلزم المكلف اختيار الصلاة به.

لكنه يندفع بأن الحدث مع الصلاة بالغسل الأول و إن كان أقل من الصلاة بالغسل الثاني، إلا أن مقتضى إطلاق سبب الكثرة للغسل العفو عن الثاني الأكثر دون الأول الأقل، و ليست الأولوية المذكورة ارتكازية عرفية ظاهرة بنحو تمنع من انعقاد الإطلاق المذكور، و لا- عقلية قطعية بعد التأمل و النظر، ليلزم الخروج بها عن الإطلاق بعد انعقاده، لإمكان أن يكون للقيام بالوظيفة دخل في العفو عن الحدث إرفاقاً و تخفيفاً.

كيف و لازم ذلك عدم وجوب الغسل بحدوث الكثرة حتى في أثناء الصلاة التي لا تقتضي المتوسطة الغسل لها، كالظهر لو وقع الغسل للصبح، بل حتى لو حدثت قبل الصلاة، فيجب المبادرة للصلاة ما لم يمض على الدم زمان يساوي زمان الغسل.

كما يلزم ذلك في حدوث الكثرة رأساً بعد النقاء، فتبادر للصلاة قبل مضي زمان الغسل لعين الوجه المذكور. و كذا في القليلة، فلا يجب الوضوء للصلاة بحدوثها، بل لو كانت على وضوء فحدثت في أثناءها أتمتها، أو قبلها بادرت إليها ما لم يمض زمان يساوي زمان الوضوء. و لا يظن من أحد البناء على ذلك، حيث يصعب جداً حمل إطلاقات أدلة وظائف المستحاضة على صورة مضي زمان بقدر زمان الوظائف، كما لعله ظاهر.

(١) بناء على وجوبه في الكثرة.

(٢) بناء على بطلان الصلاة بالحدث في أثناءها، و إلا لزم البناء على ما مضى منها نظير ما تقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨١

و الوضوء اقتضرت على أحدهما و تيممت عن الآخر، و إذا قصر عنهما تيممت عن كل منهما (١) وصلت، و إذا ضاق الوقت عن ذلك أيضاً فالأحوط الاستمرار على عملها ثم القضاء (٢).

(مسألة ٣٧): إذا انتقلت الاستحاضة من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها بالنسبة إلى الصلاة الأولى (٣)، و تعمل عمل الأدنى بالنسبة إلى

(١) بناء على عموم بدلية التيمم لضيق الوقت، على ما يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى. كما تيمم لو تعذر عليها الغسل بسبب آخر، كالمرض و فقد الماء، بلا إشكال. لعموم دليل بدلية التيمم فيه. و ذلك كله لا يختص بمفروض الكلام، بل يجري في سائر موارد تعذر الوضوء أو الغسل للمستحاضة.

(٢) المقام من صغريات فقد الطهورين، و يأتي منه قدس سره في المسألة الواحدة و العشرين من مبحث التيمم لزوم الاحتياط فيه بالوجه المذكور، كما يأتي الكلام في وجهه إن شاء الله تعالى.

[(مسألة ٣٧): إذا انتقلت الاستحاضة من الأعلى إلى الأدنى استمرت على عملها بالنسبة إلى الصلاة الأولى]

(٣) لأن التبدل للأدنى لا- يوجب الطهر من حدث الأعلى، بل لا يرفعه إلا وظيفته. من دون فرق بين كون التبدل في وقت الصلاة الأولى وكونه قبله، على ما تقدم الوجه فيه في أوائل المسألة الثانية والثلاثين بعد الكلام في صورة انقطاع الدم رأساً. ولازم ذلك وجوب تجديد وظيفة الأعلى لو حصل التبدل للأدنى بعد القيام بوظيفته قبل الفراغ من الصلاة، للزوم تخفيف الحدث، كما يلزم رفعه رأساً مع القدرة لانقطاع الدم، على ما تقدم.

نعم، مما تقدم يظهر عدم وجوب الفحص عن تبدل الدم، لأن المتعارف هو المبادرة بعد الوظيفة للصلاة وإكمالها من دون فحص. بل قد يدعى عدم وجوب تجديد وظيفة الأعلى لو كان التبدل للأدنى لفترة غير طويلة، لعدم ابتناء الاستحاضة الكثيرة على الاستمرار، بل على الصعود والنزول في دفعات غير مضبوطة غالباً. فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٢

الباقى (١)، فإذا انتقلت الكثيرة إلى المتوسطة أو القليلة اغتسلت و توضأت

كما يظهر مما تقدم أن التبدل لو كان بعد الصلاة لم تجب إعادتها بالحدث الأخف في الوقت.

نعم، لا يبعد وجوب انتظار التبدل بها لو كان متوقعا، سواء كان بنحو لا يعود الأعلى، أم بنحو الفترة التي تسع الطهارة و تمام الصلاة. فراجع.

(١) لإطلاق دليل وظيفة الأدنى وظهور دليل وظيفة الأعلى في فرض بقاءه أو عدم رفع حدثه، دون ما لو ارتفع و ارتفع حدثه بالقيام بوظيفته. ولعله لا- إشكال فيه، بالنظر للنصوص والفتاوى، ولذا قيد وجوب تثليث الأغسال باستمرار الكثرة في كلام بعضهم، ولم يظهر الخلاف فيه منهم، وإنما وقع الكلام في تحديد الاستمرار، على ما أشرنا إليه آنفاً.

لكن في الجواهر: «لو لا مخافة خرق ما عساه يظهر من الإجماع و تشعر به بعض الأخبار لأمكن القول بإيجابه الأغسال الثلاثة و إن لم يستمر لحظة بعد الغسل، للإطلاق المتقدم». و ظاهره و إن كان فرض انقطاع الدم، إلا أن مقتضى استدلاله شموله لصورة تبدله من الأعلى للأدنى. و كأن مراده بالإطلاق مثل قوله عليه السلام في صحيح زرارة:

«فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلت الغداة بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل» «... ١»، و في موثق سماعة: «المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اغتسلت لكل صلاتين و للفجر غسلا» «... ٢»، لأن الفعل الماضي لا يقبل الاستمرار، بل يصدق مع عدمه.

و يندفع بأن الإطلاق المذكور لم يتضمن كون جواز الدم موجبا للأغسال الثلاثة لخصوص الصلوات الخمس لذلك اليوم أو لخمس صلوات بعده و لو من غير اليوم لو كان حدوثه بعد صلاة الصبح، فإن بنى على الجمود على الإطلاق لزم الاستمرار على ذلك مدى الشهور و الأيام، و إن بنى على ملاحظة المناسبات الارتكازية القاضية

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٣

للظهر و اقتصر على الوضوء بالنسبة إلى العصر (١) و العشاءين (٢).

بتبعية الوظيفة للحدث المسبب عن السيلا ن لزم اختصاصه بخصوص السيلا ن الذى لم تتعقبه الوظيفة الرافعة لحدثه، و هو المتعين، كما

ذكرنا، بل هو المقطوع به.

(١) لا يخفى أن الاختصار على الوضوء لها ليس أثراً للانتقال للأدنى، بل هو المتعين على مبناه قدس سره حتى مع بقاء الاستحاضة على الكثرة، بل أثر الانتقال للأدنى أنها لو فصلت بينها وبين الظهر لم يجب تجديد الغسل لها، حيث تقدم وجوبه مع البقاء على الكثرة.

و دعوى: أنه يجب تجديد الغسل لو انتقلت للمتوسطة، لأن غسل الظهر إنما يرفع حدث الكثيرة، ولا بد من رفع حدث المتوسطة قبل أول صلاة بعدها، وهي العصر في المقام.

مدفوعة بأن الانتقال للمتوسطة حيث فرض قبل الشروع في غسل الظهر أجراً غسل الظهر لرفع حدثي الكثيرة والمتوسطة، لتداخل الأغسال. بل لو كان الانتقال بعد الغسل تعين إجزاؤه للعصر، لأن إجزائه لها مع بقاء الكثرة يقتضى إجزائه لها مع الانتقال للمتوسط بالأولوية، ولا سيما مع ما أشرنا إليه آنفاً من ابتناء الاستحاضة الكثيرة غالباً على الصعود والنزول دون الاستمرار على نحو واحد، خصوصاً بتبديل الكرسي.

ومن هنا لا يبعد عدم وجوب الغسل للعصر لو انتقلت قبل غسل الظهر للقليلة وارتفعت بعده للمتوسطة. نعم، يتجه الغسل للعشاءين. فتأمل.

ثم أن وجوب الوضوء للعصر في فرض الانتقال للمتوسطة أو القليلة لا يتم بناء على ما سبق منا من عدم وجوب الوضوء في المتوسطة والقليلة للصلاتين الواقعتين بعد الغسل. إلا أن تخل بالمبادرة فيجب تجديد الوضوء، لاختصاص الإجزاء عنه بصورة عدم الفصل، كما تقدم. فراجع.

(٢) حيث لا إشكال في وجوب الوضوء لهما وإجزائه بعد فرض الانتقال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٤

(مسألة ٣٨): قد عرفت أنه يجب عليها المبادرة إلى الصلاة بعد الوضوء والغسل (١). لكن يجوز لها إتيان الأذان والإقامة (٢) والأدعية

للمتوسطة أو القليلة قبل غسل الظهر، كما يظهر مما سبق.

[مسألة ٣٨: ما يستثنى من وجوب المبادرة]

(١) لم يسبق منه التعرض لذلك. نعم، قد يستفاد من ذكره لزوم الجمع بين الصلاتين في الكثيرة، كما قد يستفاد مما سبق في المسألة الرابعة والثلاثين من عدم وجوب المبادرة على من قامت بالوظيفة بعد الانقطاع للبرء. وقد تقدم منا التعرض له ولدليله عند الكلام في أحكام أقسام المستحاضة الثلاثة. كما تقدم عدم وجوب المبادرة للصلاة الأولى بعد غسل المتوسطة، غايته أن غسلها لا يجزئ عن الوضوء لها مع عدم المبادرة.

(٢) كما قطع به في محكي الذكرى، وفي المدارك: «ولا يقدح في ذلك الاشتغال بنحو الاستقبال والأذان والإقامة من مقدمات الصلاة» ونحوه في جامع المقاصد مضافاً إليه الستر، ومثله في الروض إلا أنه عبر بتحصيل القبلة، الذي لا يبعد كون المراد به الفحص عنها عند الجهل بها الذي هو الظاهر من الاجتهاد فيها الذي حكى عن نهاية الأحكام جوازه، وعن غير واحد إطلاق جواز الاشتغال بمقدمات الصلاة، وزاد عليها في الدروس ومحكي نهاية الأحكام انتظار الجماعة.

والذي ينبغي أن يقال: لا ينبغي التأمل في جواز ما يتعارف وقوعه من كل فصل، كالأذان والإقامة، لأن تعارف وقوعه موجب للغفلة

عن مانعته، فعدم التنبيه على مانعته موجب لظهور إطلاق النصوص في جوازه و عدم نهوض قرينة الاضطراب بالمنع عنه. و كذا ما يتعارف وقوعه من خصوص الاستحاضة و يحتاج تجنبه إلى عناية كتنشيف البدن و الانتقال للمصلي من المتوضأ و المغتسل و لبس الساتر و الاستقبال و نحوها، للوجه المذكور أيضا.

و أما مثل تحرى القبلة و انتظار الجماعة إذا اقتضى زمانا معتدا به فلا يخلو جوازه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٥

المأثورة (١) و ما تجرى العادة بفعله قبل الصلاة، أو يتوقف فعل الصلاة على فعله و لو من جهة لزوم العسر و المشقة بدون (٢)، مثل الذهاب إلى

عن إشكال بل لا يبعد عدم جوازه، كما قد يظهر من الخلاف، لعدم تعارفه لا من مطلق المصلي و لا من خصوص المستحاضة، و لا سيما ما تضمنه جملة من النصوص من المحافظة على الوقت الفضلي في الصلاتين بتأخير الأولى و تقديم الثانية، لعدم تعارف حصول الجماعة بالنحو المذكور.

(١) بالمقدار المتعارف الذي هو لا يحتاج إلى زمان معتد به ظاهرا، أما ما زاد عليه فلا يخلو عن إشكال.

(٢) الظاهر أن المعيار على المتعارف، كما لو أمكنت الصلاة قريبا من المتوضأ أو المغتسل و كان ما تسجد عليه في تناول يدها، لا يخل الفصل المذكور، و لا تكلف بالوضوء أو الغسل في مكان الصلاة بعد تهيئته ما تسجد عليه، و لا يكفي مطلق المشقة، كما لو لم يتيسر لها ذلك و احتاج الانتقال للمصلي و تهيئته ما تسجد عليه أو تستر به إلى زمان طويل، بل الظاهر أنه يكون بحكم تعسر الغسل أو الوضوء الذي ينتقل معه للتميم، لمنافاة ذلك للمبادرة التي يظهر من الأدلة اعتبارها.

نعم، في صحيح معاوية بن عمار: «إذا جازت أيامها و رأت الدم يثقب الكرسف اغتسلت للظهر و العصر ... و تضم فخذيها في المسجد و سائر جسدها خارج.. و إن كان الدم لا يثقب الكرسف توضأت و دخلت المسجد و صلت كل صلاة بوضوء» (١). و ظاهره جواز ذهابها للمسجد و إطلاقها شامل لصورة بعد المسجد و احتياج المضى إليه إلى زمان طويل، فيجوز و لو لم يلزم العسر في الصلاة في غيره.

اللهم إلا- أن يمنع ثبوت الإطلاق له، لعدم وروده لبيان جواز الذهاب للمسجد، بل لكيفية الصلاة فيه في صورتى الاستحاضة، مع المفروغية عن الذهاب له، فيقتصر على المتيقن منه الذي يناسبه وضع المستحاضة، و هو صورة قربته و عدم

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب المستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٦

المصلي و تهيئته المسجد و نحو ذلك، و كذلك يجوز لها الإتيان بالمستحبات في الصلاة (١).

(مسألة ٣٩): يجب عليها التحفظ من خروج الدم (٢) بحشو الفرج

منافاته للتعجيل.

على أنه قد يحمل المسجد على محل الصلاة و السجود في البيت، لا على المسجد المعروف، لوضوح أن الوضع الذي تضمنه صدر الحديث إنما يتيسر في الجلوس في محل السجود في البيت، بأن ترفع فخذيها و تضمهما لصدرها، و تجلس على عجزتها، فيخرج بدنهما عن محل السجود، و لا يتيسر في المسجد المعروف إلا بجلوسها على حافة الباب، الذي هو كالمعتذر في حقها.

و ليس المقصود منه تجنب جلوسها في المسجد بسبب الحدث، كي يناسب المسجد المعروف، دون محل الصلاة، بل تجنب خروج

الدم بتخفيف الضغط على الرحم بسبب الجلوس على العجيزة و منع خروج الدم بضم الفخذين للصدر، بخلاف ما لو جلست على قدميها، حيث ينبت القدمان في الحوض، فيضغط الرحم بثقل البدن، من دون أن يمنع الدم بضم الفخذين. فتأمل.

(١) للإطلاق بعد عدم صلوح قرينه الاضطرار للتقييد بسبب الغفلة عن ذلك. لكن المتيقن منه ما لا يحتاج إلى زمان طويل دون غيره، لعدم تعارفه عند عامة المصلين و نحوه في ذلك التطويل في نفس أجزاء الصلاة باختيار السور الطوال غير المتعارفة، خصوصا ما زاد عما ورد استحبابه بالخصوص. فلاحظ.

[مسألة ٣٩: يجب عليها التحفظ من خروج الدم]

إشارة

(٢) كما هو ظاهر الفقيه و المقنع و صريح المعبر و التذكرة و المنتهى و الدروس و الروض و المدارك و محكى التلخيص و التحرير و نهاية الأحكام و البيان، و نفى في الجواهر وجدان الخلاف فيه، و قد يظهر مما ذكره من وجوب تغيير الخرقه - الذي ادعى عليه الإجماع في ظاهر كلام جماعة - المفروغية عنه. فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٧

بقطنه و شده بخرقه و نحو ذلك (١)، فإذا قصرت و خرج الدم أعادت الصلاة (٢). بل الأحوط إعادة الغسل (٣)، و إن كان العدم أقرب (٤).

بل قال سيدنا المصنف قدس سره: «نسبه إلى ظاهر الأصحاب جماعة، بل قيل: إن الإجماع عليه ما بين ظاهر و صريح مستفيض». و يقتضيه النصوص الكثيرة الآمرة بالاستثفار و التعصب و نحوهما.

(١) لعل منه تجنب بعض الحركات و أنحاء الجلوس الموجبة لخروج الدم، كما أشير إليه في صحيح معاوية المتقدم.

(٢) لا يخفى أن ظاهر نصوص المقام كون الأمر بالتحفظ لتجنب خروج الدم، و مقتضى سوقه في مقام بيان وظيفة المستحاضة كونه بلحاظ مانعيته شرعا، لا لكونه مرغوبا عنه للمرأة، لعدم كون بيانه حينئذ وظيفة للشارع، و لا لحرمة نفسيا، لا ابتناء وظيفة المستحاضة على كون الغرض منها تصحيح الصلاة و بيان ما يعتبر فيها. و لازم ذلك كون بطلان الصلاة بدونه متيقنا، إما لمبطلته لها رأسا، أو لمبطلته للطهارة التي هي شرط فيها.

و أما الاستدلال على مبطلته للصلاة بالقاعدة، لمانعية النجاسة من الصلاة.

فهو - مع توقفه على مانعية الدم المذكور، إما للبناء على عدم العفو عن دم الاستحاضة مطلقا و لو في المحمول، أو لفرض إصابته البدن أو الثوب بمقدار الدرهم - إنما يتم مع العلم بخروجه حين الصلاة، للعفو عن النجاسة مع الجهل بها حين الصلاة، و عدم وجوب التحفظ منها قبلها إذا لم تكن معلومة.

(٣) بل جزم بوجوبه في الروض و الحدائق و محكى نهاية الأحكام و الذكري، و يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره الميل إليه، و في كشف اللثام أنه لو خرج الدم بعد الوضوء بطل.

(٤) كما مال إليه في الجواهر. قال سيدنا المصنف قدس سره: «لأن سوق الأمر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٨

به مساق الأمر بالوضوء والغسل يقتضى كونه شرطاً للصلاة لا غير. مع أن إجمال النصوص في ذلك موجب للرجوع إلى استصحاب عدم الانتقاض.»

لكنه يشكل بعدم صلوح السياق المذكور للقرينة على ذلك بعد كون شرط الطهارة شرطاً للصلاة أيضاً. ولا سيما مع ظهور دليل التعجيل بالصلاة في الاهتمام بتقليل الدم، بنحو يلزم إعادة الطهارة بدونه. بل لما كان ظاهر الأمر بالتحفظ قدح خروج الدم فمقتضى إطلاقه قدحه و لو خرج قبل الصلاة و لازمه بطلان الطهارة به.

و من هنا كان بطلان الطهارة به مقتضى ظاهر النصوص.

على أنه لو فرض إجمالها من هذه الجهة فلا مجال لاستصحاب عدم الانتقاض، للقطع بالانتقاض بناء على ما تكرر من كون المستحاضة مستمرة الحدث، و أن جواز الصلاة لها مع القيام بالوظيفة ليس لعدم ناقضية خروج الدم بعدها لها، بل للعفو عن الحدث و الاكتفاء بتخفيفه. و حيثئذ يلزم الاقتصار في العفو على المتيقن، و هو ما لا يمكن تجنبه، دون ما يخرج بسبب عدم التحفظ. و ما في الجواهر من أن مقتضى النصوص العفو عن حديثه بعد الطهارة، غير مسلم على إطلاقه.

نعم، قد يدعى أن جملة من نصوص المستحاضة و إن اشتملت على التحفظ، إلا أنه اقتصر في جملة منها على الوضوء والغسل، و مقتضى إطلاق هذه الطائفة عدم وجوب التحفظ من خروج الدم و عدم مبطليته لا للطهارة و لا للصلاة، فمع فرض إجمال نصوص التحفظ و ترددها بين مبطليته للطهارة و مبطليته للصلاة فقط يتعين البناء على الثاني اقتصاراً في الخروج عن الإطلاق المذكور على المتيقن.

اللهم إلا أن يقال: إن ما تضمن الاقتصار في بيان الوظيفة على الوضوء والغسل لما كان وارداً لبيانها مقدمة للصلاة، فهو في مقام بيان شرط الصلاة بإطلاقه إنما ينعقد من حيثيتها، دون حيثية الطهارة بنفسها مع قطع النظر عنها، ليمكن الرجوع له في فرض إجمال نصوص التحفظ. على أنه قد يمنع انعقاد الإطلاق لنصوص الاقتصار المذكورة، لانصرافها إلى صورة التحفظ، لأنه المتعارف، و لا رتكاز ناقضية خروج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٨٩

...

الدم المقتضى للاقتصار في العفو عنه على ما لا بد منه. فتأمل.

هذا كله إذا لم يلزم من الاستيثاق بعد خروج الدم ثم الصلاة بعده الاخلال بالموالاة المعتبرة، أما لو أخل بها - كما لو خرج بنحو يحتاج إلى التطهير، أو في آخر الصلاة أو نحو ذلك - فلا ينبغي الإشكال حينئذ في بطلان الطهارة من هذه الجهة.

بقي في المقام أمور..

الأول: قد يستفاد من إطلاقهم وجوب التحفظ في جميع أقسام المستحاضة و عدم اختصاصه بالكثرة،

بل قد يظهر من بعض كلماتهم المفروغية عنه، و أن الكلام إنما هو في وقته، على ما يأتي في الأمر الثاني. لكن لا يبعد عدم وجوبه في القليلة، بمعنى عدم قدح زيادة الدم ما لم يبلغ الثقب. لخلو نصوصها و نصوص الصفره على كثرتها عن التعرض له، و ورود نصوص التحفظ في غيرها. بل هو الظاهر من صحيح معاوية بن عمار المتقدم عند الكلام في إخلال الخروج إلى المسجد بالمبادرة، لأن التعرض فيه للكثرة و القليلة، و تضمنه التحفظ في الأولى دون الثانية ظاهر في عدم وجوبه فيها.

نعم، تضمن صحيح الصحاف «١» الأمر به عند الغسل من الحيض من دون تفصيل بين الأقسام، و في خبر زرارة: «ثم هي مستحاضة فلتغتسل و تستوثق من نفسها و تصلى كل صلاة بوضوء ما لم ينفذ [يثقب] الدم، فإذا نفذ اغتسلت و صلت» «٢»، و هو ظاهر في القليلة.

لكن لا- يبعد حمل الأول على كون الاستيثاق لاحتمال الكثرة الذى تضمن الفحص عنها بعد الصلاتين الأوليين، والثانى على كون الاستيثاق للإرشاد إلى تجنب نفوذ الدم الموجب للغسل لا إلى تجنب زيادته من دون أن ينفذ. كما قد يحمل عليه ما تضمنه بعضها «٣» من وضع الكرسف، وإلا فالكرسف وحده لا يمنع زيادة خروج الدم فى ضمن عدم بلوغ مرتبة الثقب. كما لا- يبعد أيضا عدم وجوب التحفظ فى المتوسطه، لاختصاص نصوصه بالكثرة بقرينه اشتغالها على حكمها. بل قد يظهر من صحيح زرارة عدمه فيها،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧، ٩، ٨، ١٠، ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧، ٩، ٨، ١٠، ١٢.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧، ٩، ٨، ١٠، ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٠

...

لقوله عليه السلام فيه: «تقعد بقدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم، وإلا اغتسلت و احتشت و استنشرت [و استدفرت] و صلت، فإن جاز الدم الكرسف تعصبت و اغتسلت ثم صلت الغداة بغسل و الظهر و العصر بغسل و المغرب و العشاء بغسل، و إن لم يجز الدم الكرسف صلت بغسل واحد» «١».

لأن التعرض فى ذيله للتعصب فى الكثرة دون المتوسطه ظاهر فى التفصيل بينهما فيه، و يحمل ما فى صدره من إطلاق الأمر بالاستثفار على الصلاتين الأوليين بعد غسل النفاس، لاحتمال الكثرة، نظير ما تقدم فى صحيح الصحاف. فتأمل. نعم، لو لزم من عدم التحفظ فى القليلة و المتوسطه انتقال الاستحاضة للمرتبة العليا فلا إشكال فى ترتب حكمها، كما تقدم حمل بعض النصوص عليه.

الثانى: بناء على مبطلية خروج الدم بسبب عدم التحفظ للصلاة دون الطهارة يتعين اختصاص التحفظ بحال الصلاة،

كما قد يظهر من الجواهر. و أما بناء على ما تقدم منا من مبطلية للطهارة أيضا فاللازم عدم اختصاصه بحال الصلاة. و لذا حكى عن بعضهم لزوم تقديمه على الوضوء فى القليلة و المتوسطه بالنسبة إلى غير الغداة، بناء منهم على عموم وجوب التحفظ لهما. بل ظاهر المفيد تقديمه حتى على الغسل، حيث قال فى المقنعة: «و إن كان الدم كثيرا فرش على الخرق و سال منها وجب عليها أن تؤخر صلاة الظهر عن أول وقتها ثم تنزع الخرق و القطن و تستبرئ بالماء و تستأنف قطناً نظيفاً و خرقاً طاهرة تشدد بها و تتوضأ وضوء الصلاة ثم تغتسل». ... لكنه كما ترى، لأن الغسل حال التشدد بالخرق كالمتعذر بعد وضوح عدم إرادة الانغماس فى الماء أو ما يشبهه ليستنقع الشداد به و يصل للبشرة، لما يستلزمه من تنجس الماء المستنقع فيه بالدم، و تنجس البدن به بعد ذلك فلا ييسر الصلاة به، خصوصاً مع المحافظة على المبادر.

على أن النصوص لا تقتضى ذلك عدا ما قد يشعر به تأخير الغسل عن التعصب

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩١

...

في صحيح زرارة المتقدم، المعارض بتقديمه على الاحتشاء والاستثفار في صدره وفي غيره من النصوص. بل في صحيح الصحاف: «فلتغتسل ثم تحتشي و تستذفر» (١) وفي حديث عبد الرحمن: «فلتغتسل ثم تضع كرسفا آخر» (٢). ومن ثم قال بعضهم فيما حكى عنه: «ان قضية الأخبار و كلام الأخيار كون الاستظهار بعد الغسل».

نعم، قال في الجواهر: «و مع ذلك فيجابه محل نظر، لأولوية فعله في أثناء الغسل عليه بعده، و لانصراف الذهن إلى عدم إرادة الإيجاب من ذلك، بل هو لغلبة حصول مشقة الغسل في الأثناء... و ما ذكره غير بعيد، و إن كان الظاهر أن تأخير الغسل عن الاستظهار أقرب للتعذر منه للمشقة. و أن ما ذكره قدس سره بعد ذلك من وضوح منع تعذره ممنوع. و كيف كان، فمقتضى ما تقدم وجوب المبادرة للحفاظ بعد الغسل بالوجه المتعارف.

الثالث: قرب في الروض و محكى الذكرى وجوب التحفظ من الدم على الصائمة في تمام النهار،

بناء على توقف الصوم على الغسل، و عن نهاية الأحكام القطع به قال في الروض: «لأن تأثير الخارج في الغسل و توقف الصوم عليه يشعر بوجوب التحفظ كذلك»، و قال في محكى الذكرى: «لأن توقف الصوم على الغسل يشعر بتأثره بالدم». لكن لا مجال له بناء على عدم مبطلية الدم للطهارة. بل و كذا بناء على مبطليته لها، لأن ظاهر النص الآتي التوقف على الغسل بالنحو الذي يعتبر في الصلاة دون ما زاد على ذلك، و إلا لاحتاج إلى تنبيه. بل لعل السيرة على خلافه. و غاية ما يقتضى ذلك توقف صحة الصوم على التحفظ بالمقدار الذى يتوقف عليه صحة الصلاة.

بل حيث كان مفاد النص الآتى وجوب القضاء على من لم تغتسل، لا على من لم تصح منها الصلاة فلا يبعد البناء على عدم اعتبار التحفظ في الصوم أصلا، لأن اعتباره في الصلاة ليس لعدم صحة الغسل و قصور في تأثيره، بل لظهور نصوصه في

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٢

...

عدم العفو في الصلاة عن الحدث الزائد بزيادة خروج الدم، المناسب لعموم اعتبار الطهارة فيها، و لم يثبت ذلك في الصوم، كما لا عموم لاعتبار الطهارة فيه. و لذا قد يلتزم بصحته مع بطلان الصلاة بالإخلال بالمبادرة، أو لخلل آخر في نفس الصلاة. بل لعله لا إشكال فيه بينهم، حيث يبعد جدا بناؤهم على بطلان الصوم لو انكشف بعد خروج الوقت بطلان الصلاة بزيادة ركن مثلا مع فرض الغسل لها. فلاحظ.

الرابع: النصوص و إن اشتملت على الاستنفار و الاستدفار و التلجم و التعصب و ضم الفخذين و الاستيناق، إلا أن الظاهر رجوع الجميع للأخير من دون خصوصية لها

لأنه الأثر المقصود منها، بل لو فرض عدم دخلها في منع خروج الدم لم يجب شئ منها. نعم، قد لا يناسب ذلك الاستدفار الوارد منفردا في صحيح الصحاف (١)، و نسخة في صحيح الحلبي و زرارة (٢)، حيث فسر في ذيل صحيح الحلبي بالتطيب و الاستجمار بالدخنة و غير ذلك. لكن الظاهر أنه من الكليني، لا من تنمة الحديث.

و لم أعثر على شاهد له في كلام اللغويين، فإنه و إن ذكر غير واحد منهم أن الذفر شدة الرائحة، إلا أنهم لم يذكروا الاستدفار بالمعنى المذكور، بل في لسان العرب وغيره: «و استدفر بالأمر اشتد عزمه عليه و صلب له». و حملته على ما يناسب المقام غير بعيد و إلا تعين حملة على الاستحباب، لعدم مناسبتها لكثرة الدم، و إهمال الأصحاب له في جملة الوظائف بل لعل ذلك يجري أيضا في ضم الفخذين الذي تضمنه صحيح معاوية بن عمار (٣) المتقدم، لإهمالهم له مع احتياجه للتنبيه لو كان واجبا. و لا سيما مع إهماله في بقية النصوص مع ظهور بعضها - كمرسلة يونس (٤) و صحيح الصحاف (٥) - في فرض كثرة الدم بمرتبة شديدة.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧، ٢، ٥، ١.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٢٩٢

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧، ٢، ٥، ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧، ٢، ٥، ١.

(٤) الوسائل باب: ٨ من أبواب الحيض حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٣

[مسألة ٤٠: جملة من أحكام المستحاضة]

[صوم المستحاضة]

إشارة

(مسألة ٤٠): الظاهر توقف صحة الصوم من المستحاضة على فعل الأغسال النهارية في الكثيرة (١)

(١) هذا الحكم في الجملة معروف بين الأصحاب، و به صرح في صوم المبسوط و النهاية و المعتبر و المنتهى، و في السرائر و الشرائع و النافع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و المختلف و الدروس و ظاهر الفقيه، بل و الكافي و عن ابن الجنيد و التحرير و نهاية الأحكام و الموجز و شرحه و الجعفرية و غيرها.

و ربما يكون تركه في كلام بعضهم ليس للخلاف فيه، بل للاكتفاء بما ذكره تصريحاً و تلويحاً من توقف كونها بحكم الطاهر على الوظائف المذكورة مع مفروغيته عن توقف الصوم على الطهارة في الجملة.

و لعله لذا كان ظاهر بعض كلماتهم المفروغية عنه، و استظهر في الحقائق عدم الخلاف فيه، و نفى في الجواهر وجدانه، كما نسبه إلى مذهب الأصحاب في المدارك و محكي الذخيرة و شرح المفاتيح، بل صرح بالإجماع عليه في جامع المقاصد و الروض و محكي حواشي التحرير و منهج السداد و الطالبيه و اللوامع.

و اقتصر في مبحث الاستحاضة من المبسوط على نسبته إلى رواية أصحابنا، و قد استظهر غير واحد منه التردد فيه، كما يستظهر أيضا من المعتبر و المنتهى في المبحث المذكور، لاقتصارهما على نقل كلامه، و في المدارك و البحار و الحقائق أنه في محله، كما يظهر

التردد أيضا من كشف اللثام و الحبل المتين و محكى شرح الإرشاد للأردبيلي و مما عن جماعة من متأخري المتأخرين من تأويل الحديث الآتي بما لا يناسب الحكم المذكور مع انحصار دليله به.

هذا، و يدل على الحكم المذكور صحيح على بن مهزيار: «كتبت إليه امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان، ثم استحاضت فصلت و صامت شهر رمضان كله من غير أن تعمل ما عمله المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، هل يجوز صومها و صلاتها أم لا؟ فكتب: تقضى صومها و لا تقضى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٤

...

صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يأمر فاطمة عليها السلام و المؤمنات من نسائه بذلك» (١).
و لعله هو المراد برواية أصحابنا التي سبق ذكرها من المبسوط، إذ لم يذكر في كلماتهم غيره، و لا يضر إضماره بعد كون رواية مثل ابن مهزيار ممن يعلم أنه لا يروى عن غير الإمام، خصوصا مع ظهور رواية قدماء الأصحاب له و إيداعهم إياه في كتب الحديث و استدلالهم به في المفروغة عن كونه من أحاديثهم عليهم السلام.

و قد أورد على الاستدلال به بوجهين آخرين.

أحدهما: اشتماله على أمر فاطمة عليها السلام بذلك مع تظافر نصوص الخاصة و العامة بأنها لم تر حمرة قط في حيض و لا نفاس و مع ما هو المعلوم من عدم إخلالها بوظيفه مشروعة. و أما حملها على فاطمة بنت أبي حبيش المعروفة بكثرة ابتلائها بالاستحاضة، و فيها جرت سنتان من سننها الثلاث التي تضمنتها مرسله يونس الطويلة (٢). فهو بعيد عن ظاهر إطلاق هذا الاسم، و لا سيما مع إلحاقه بالصلاة و السلام عليها.

نعم، في الوسائل و الحقائق و غيرهما أن ذلك مختص برواية الكافي و التهذيب و أنه روى في الفقيه و العلل خاليا عن ذكر اسمها عليها السلام، بل فيهما: «لأن رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم كان يأمر المؤمنات من نسائه بذلك». و هو لو تم كفى في دفع الإشكال، لسقوط رواية الكليني و الشيخ بالمعارضة لرواية الصدوق، و قد تحقق في محله عدم الترجيح لنسخة الزيادة.

إلا أن الموجود في الطبعة الحديثة للفقيه موافق لرواية الكافي و التهذيب، و مقتضى ذلك التعارض بين روايتي الصدوق في كتابيه المسقط لهما عن الحجية و انفراد رواية الكافي و التهذيب بها. لكن حيث كان الموجود في بعض طبعاته القديمة كما نقله عنه الجماعة الذين لا يقصر نقلهم عن بعض النسخ فغاية الأمر اختلاف نسخ الفقيه المسقط لها عن الحجية، فلا تنهض بمعارضة رواية العلل، و لا سيما مع اختلاف سندها عن سند الفقيه، بل تنهض رواية العلل بمعارضة رواية الكافي و التهذيب.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ٤ و باب: ٥ منها حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٥

...

و لعل الأولى دفع الإشكال - مضافا إلى أن سقوط التعليل لا يمنع من الاستدلال بأصل الجواب - بأن أمرها عليها السلام بذلك ليس لعمل نفسها، بل لتعليم غيرها. كما ورد نظيره في صحيح زرارة الوارد في قضاء الحائض الصوم دون الصلاة على بعض نسخه (١). كما قد يحمل عليه أمره صلى الله عليه و آله و سلم لنسائه بذلك، لظهوره في أمرهن كلهن أو أكثرهن به و لم يعرف ابتلاؤهن كذلك

بالاستحاضه، فضلا عن أن لا يؤدين وظيفتها، و هن في ظل صاحب الشريعة صلى الله عليه وآله وسلم. ثانيهما: ما تضمنه من قضاء الصوم دون الصلاة، مع ظهور عدم بناء الأصحاب على ذلك، بل العكس هو الأنسب بعموم شرطية الطهارة في الصلاة، واستثنائها من عموم: «لا تعاد الصلاة» (٢)، و بعدم عموم شرطيتها في الصوم، فلا يبطل بحدث مس الميت مطلقا، و لا بتعمد البقاء على الجنابة إذا لم يتعمد إحداثها في أثناء النهار، و لا بالبقاء عليها عند طلوع الفجر لا عن عمد. و في التهذيب بعد ذكر الصحيح: «إنما لم يأمرها بقضاء الصلاة إذا لم تعلم أن عليها لكل صلاتين غسلا، و لا- تعلم ما يلزم المستحاضه، فأما مع العلم بذلك فالترك له على العمد يلزمها القضاء». لكنه- مع بعد البناء عليه بالنظر لاستثناء الطهارة من عموم: «لا تعاد»، و لظاهر حال الأصحاب- إن رجع إلى حمل قضاء الصوم فيه على ما يعم الصورة المذكورة لزم أشد في الصوم من الصلاة بالإضافة للطهارة، و قد سبق عدم مناسبتها لما سبق، و إن رجع إلى حمل قضائه على خصوص صورة تعمد ترك الأغسال مع العلم بوجوبها لزم التباين بين موضوعي التفصيل بين الصوم و الصلاة، فيكون التفصيل المذكور فيه موضوعيا مع اتفاقهما في الحكم، و لا- مجال لحمل الصحيح عليه، بل هو تعسف يهون دونه طرح الحديث، لأنه من المشكل. كما ذكره في الجملة سيد المدارك و غيره. هذا، و قد ذكر غير واحد أن تعذر العمل ببعض فقرات الحديث لا يقتضى

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٢) الوسائل كتاب الصلاة باب: ١ من أبواب الركوع حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٦

...

رفع اليد عنه رأسا بل يبقى حجة فيما يمكن البناء عليه منها. قال في الجواهر: «إذ هو بمنزلة أخبار متعددة، فلا يبعد و هم الراوى في بعض دون بعض سيما في مثل الكتابة التي هي مظنة ذلك».

لكن ذلك إنما يتجه مع عدم الارتباط بين الفقرات. و ليس هو لكونها بمنزلة أخبار متعددة، بل لأن سقوط الفقرة عن الحجية ليس لانكشاف كذب الراوى، بل لمانع يكشف عن كذب الظهور، لخطأ الراوى و وهمه- كما تقدم من الجواهر- و لو بإغفاله القرينة، أو لخلل في الجهة، بحيث لا- يكون الغرض من الكلام بيان الواقع، و لا تلازم بين الفقرات في جريان أصالتي الجهة و عدم الخطأ بعد فرض عدم الارتباط بينها.

أما مع الارتباط عرفا بينها فيشكل بناء العرف و العقلاء على التفكيك بينها في جريان الأصلين. و لا يبعد كون المقام منه عرفا، حيث قد يستفاد من الصحيح عرفا سوق الجواب لبيان التفصيل بين الصوم و الصلاة، لا مجرد بيان حكم كل منهما على استقلاله.

و لا سيما مع التعليل بأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بذلك الظاهر أو المشعر بأن ذكره لدفع استغراب التفصيل به و توهم أولوية الصلاة بالقضاء، و لبيان أن المعيار في الأحكام الشرعية على التعبد، لا على الاستحسانات، كما يظهر من ملاحظة التعليل بذلك في قضاء الحائض الصوم دون الصلاة و الردع عن القياس فيه (١). و إلا فمعلومية متابعتهم عليهم السلام للنبي صلى الله عليه وآله وسلم في الأحكام تغنى عن تنبيههم عليهم السلام لصدور الحكم منه صلى الله عليه وآله وسلم و سلم لو كان الغرض منه محض الاستدلال على كل من الحكمين على حياله و استقلاله. بل لعل الأنسب بمقامهم عليهم السلام بيان العلل الأخرى الخفية التي يختصون بعلمها.

و لو غرض النظر عن ذلك فحيث كانت أصالة عدم الخطأ من الأصول العقلائية العرفية فالمرجع في تحكيمها العرف، و ليس احتمال و هم الراوى في عكس التفصيل بأبعد من احتمال و همه في خصوص عدم وجوب قضاء الصلاة، بل لعل الثاني أبعد، لا بتناؤه على

التفريق بين المتفقيين و زيادة قوله: «لا تقضى» و هما أبعد عن الخطأ و الغفلة

(١) راجع الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٧

...

من عكس الفرق بين المختلفين، بتخيله على خلاف واقعه أو بالتعبير عنه كذلك، كما يظهر بملاحظة عموم حالات الخطأ عند الناس. هذا، مضافا إلى أن السؤال لم يكن عن شرطية الأغسال في الصوم و الصلاة الذي قد يكثر الابتلاء به تبعا للابتلاء بالاستحاضة، بل عن حكم من صامت و صلت بدونها، و من الظاهر قلة الابتلاء بذلك بنحو لا يناسب ما أشير إليه في التعليل من سبق أمره صلى الله عليه و آله و سلم بذلك في مقام تعليم الحكم بنحو يظهر في تكرار ذلك منه صلى الله عليه و آله و سلم و استمراره عليه، الذي هو ظاهر قوله: «كان يأمر»، و إنما المناسب له أن يكون تعليلا للحكم بوجوب قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، لشيوع الابتلاء به، و لا سيما مع اشتغال بعض النصوص «١» على تعليله بذلك.

و من ثم قرب في محكى المنتقى وقوع الوهم في ذلك، و أن الجواب و التعليل راجع إليه لا- لمورد السؤال، بأن يكون المسؤول عنه في المكاتبه كلا الأمرين و اشتبه جواب أحدهما بجواب الآخر. قال: «و ليس بالمستبعد أن يبلغ الوهم إلى وضع الجواب مع غير سؤاله، فإن من شأن الكتابة في الغالب أن تجمع الأسئلة المتعددة، فإذا لم يمعن الناقل نظره فيها يقع له نحو هذا الوهم». و خصوصية الكتابة بقبول الوهم إنما هو في ذلك، لا- في تغيير نفس الجواب بزيادة شيء فيه- كما سبق من الجواهر- بل هي أبعد عن قبول الوهم في ذلك من المشافهة.

هذا، و قد يظهر من الوسائل الميل إليه، حيث أورد الحديث في باب وجوب قضاء الحائض و النفساء الصوم دون الصلاة، ثم أشار لكلام المنتقى و غيره. بل هو الظاهر من الصدوق في العلل، حيث أورد في باب علّة قضاء الحائض الصوم دون الصلاة، مقتصرًا عليه و على حديث آخر يتضمن التعليل بأن الصوم إنما هو في السنة شهر، و الصلاة في كل يوم و ليلة، كما قربه الفقيه الهمداني قدس سره و بعض مشايخنا فيما حكى عنه أيضا.

(١) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٨

...

لكن قال في الحقائق بعد نقل الوجه المذكور عن المنتقى: «و هو جيد. إلا أن فتح هذا الباب في الأخبار مشكل». و لعل وجه إشكاله أن ذلك ليس بنحو يوجب ظهور الحديث فيما ذكر، أو يصحح حمله عليه عرفا. و مثله أو أبعد منه بقاء الوجوه المذكورة في كلماتهم لتوجيه الحديث التي أنهاها في الحقائق إلى ستة، و في البحار إلى ثمانية، بل أكثر، لرجوع بعضها إلى أكثر من وجه واحد. نعم، لا إشكال في أنه بملاحظة جميع ما سبق يتضح اضطراب الحديث و الريب فيه بالنحو المانع من نهوضه بإثبات الحكم المذكور و حجتيه عليه، بل يرد علمه إلى أهله عليهم السلام.

إن قلت: هذا لا يناسب ظهور استفادة جمهور الأصحاب قديما و حديثا الحكم المذكور من الصحيح، لما سبق من تصريح جملة منهم به و ظهور آخرين في البناء عليه من دون تصريح لواحد منهم بالخلاف فيه، مع انحصار الدليل عليه بالصحيح المذكور، المستلزم

لاعتمادهم عليه من دون أن تمنعهم الجهة المذكورة، وإنما ظهر التوقف فيه لأجلها من متأخري المتأخرين، وليست هي بنحو تخفى على من قبلهم، فعدم توقفهم لأجلها مناسب لوضوح عدم مانعيتها من التعويل عليه، لاطلاعهم على انحصار و هم الراوى له فى الحكم بعدم قضاء الصلاة و لو لعثورهم على نصوص آخر شاهدة بالحكم أو على قيام السيرة عليه أو غير ذلك.

قلت: لو تم بناء الأصحاب على العمل بالصحيح فليس هو بنحو يرفع الإشكال المتقدم بعد أن كان راجعا للمتن لا للسند. مع أنه لم يتضح اعتماد جمهور الأصحاب على الصحيح فى الحكم المذكور. أما من استظهر فتواه به من أهل الحديث من ذكره للصحيح فى باب صوم الحائض و المستحاضة من كتابه كالكلينى و الصدوق فى الكافى و الفقيه، فلعدم ثبوت فهمه الحكم المذكور منه بعد ما سبق من العلل من إثباته فى باب علة قضاء الحائض الصوم دون الصلاة.

كما أن من اقتصر على نسبة الحكم إلى رواية أصحابنا ممن سبق لم يتضح منه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٢٩٩

...

التعويل على الرواية، و لا سيما المعبر و المنتهى، حيث لم يتضمنا الإشارة لها رأسا، بل نقل كلام الشيخ المتضمن لها لا غير. بل لعل ظاهرهما عدم حمل الرواية التى ذكرها الشيخ على الصحيح، و إلا كان الأنسب لهما ذكره بنفسه بعد تيسر ذلك بسبب إيداعه فى كتب الحديث المشهورة. و أما من أفتى بالحكم صريحا فلم يتضح اعتمادهم فيه على الصحيح بعد عدم اشارتهم له.

بل قد يكون مبناه عندهم الشرطية التى اشتهرت فى كلماتهم و سبق التعرض لها عند الكلام فى وظيفة المستحاضة بالإضافة للصلاة غير اليومية، و هى أن المستحاضة إذا فعلت وظيفتها كانت بحكم الطاهر، لا بتأثيرها عندهم على مانعية حدث الاستحاضة من الصوم و كون وظيفتها بحكم الطهارة منه، فيبطل بدونها و يصح معها.

كما قد يناسبه عدم اقتصار جملة منهم على الصوم، بل ذكروا غيره مما يمتنع مع الحيض، كدخول المساجد و غيره، كما عمم جماعة منهم الشرط لجميع الأغسال، بل لغيرها و لغير الكثير من أقسام المستحاضة، و كل ذلك لا ينهض به الصحيح، بل يبتنى فى الجملة على الشرطية المذكورة على ما يتضح فيما يأتى إن شاء الله تعالى.

و لم يتعرض للاستدلال على الحكم بالصحيح إلا متأخروا المتأخرين فيما عثرت عليه، و منهم بدأت المناقشات فى الاستدلال به عليه. و من هنا لا معدل عما سبق من عدم نهوض الصحيح بالاستدلال.

و أما الشرطية المذكورة فقد سبق فى تلك المسألة عدم نهوضها بعموم ترتب أحكام الطاهر مع القيام بالوظائف للصلاة بعد ظهور الأدلة فى كون المستحاضة مستمرة الحدث. كما لا مجال للاستدلال بمفهومها لإثبات بطلان الصوم مع عدم القيام بالوظيفة بعد اختصاص أدلة مانعية الحدث الأكبر من الصوم بالجناية التى تضمنت الأدلة مانعيتها منه فى الجملة، و بالحيض الذى تضمنت الأدلة مانعيتها منه مطلقا، دون غيرهما، و لذا لا إشكال ظاهرا فى عدم مانعية مس الميت، و إن كان سببا للحدث الأكبر.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٠

...

نعم، لو ثبت تنزيل حدث الاستحاضة منزلة أحد الحديثين اتجه مشاركته له فى كيفية المانعية الثابتة له. و حينئذ فحيث لا إشكال فى مشروعية الصوم من المستحاضة يتعين الاقتصار على المتيقن، و هو حال القيام بالوظائف، لعدم احتمال اعتبار ما زاد عليها. فتأمل. لكن لا دليل على تنزيله منزلة الجناية.

و أما تنزيله منزلة الحيض فقد يستدل عليه بقوله فى الرضوى: «و الوقت الذى يجوز فيه نكاح المستحاضة وقت الغسل بعد أن تغتسل و

تتنظف، لأن غسلها يقوم مقام الطهر للحائض» (١) لأن مجرد تنزيل حال الغسل من الاستحاضة منزلة حال الطهر من الحيض لا يكفي في قصر جواز الوطء على حال الغسل إلا بضميمة تنزيل أصل حدث الاستحاضة منزلة الحيض الذي يحرم الوطء حاله، و بعموم التنزيل المستفاد من سوجه مساق التعليل يستفاد مانعية الاستحاضة من الصوم.

نعم، تكرر منا عدم نهوض الرضوى بالاستدلال. على أن لازم ذلك بطلان الصوم بحدوث الاستحاضة في أثناء النهار، لأن الغسل منها إنما يكون بحكم الطهر بالإضافة للزمان اللاحق له، دون السابق عليه، و من الظاهر عموم مانعية الحيض من الصوم لما إذا حدث في أثناء النهار، و لا يظن منهم البناء على ذلك. بل ظاهرهم المفروغية عن صحة الصوم، بل لا يحتاج إلى المبادرة إلى تجديد الغسل له، غاية ما قد يدعى توقفه على الغسل للصلاة الآتية.

و دعوى: أن ذلك مقتضى الشرطية المتقدمة الراجعة إلى الاكتفاء في ترتيب أحكام الطاهر- و منها صحة الصوم- على القيام بوظيفة الصلاة، فمع فرض عدم الإخلال بوظيفة الصلاة- إما لحصول الاستحاضة بعد الصلاة، أو للقيام بوظيفتها لو حصلت قبلها- يتعين صحة الصوم.

مدفوعة بأن ذلك إنما يتم لو كان اعتبار الوظيفة في الصوم تعديدا، أما حيث فرض اعتبارها لكونها موجبة للطهارة الحكمية من حدث الاستحاضة المفروض

(١) مستدرک الوسائل باب: ٣ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠١

...

كونه بمنزلة حدث الحيض فاللازم بطلان الصوم بعد ما هو المعلوم من سبب الدماء للحدث قبل القيام بالوظيفة، و أن القيام بها لا يرفعه حكما إلا بعدها، و لذا لا يشرع الدخول في غير الصلاة مما يتوقف على الطهارة قبل القيام بالوظيفة، و لا يكفي في صحته أو جوازه عدم فعلية التكليف بالوظيفة، لعدم الخطاب بالصلاة.

و قد تحصل من جميع ما سبق: أنه لا مجال للبناء على توقف صوم المستحاضة على أغسالها لعدم نهوض الأدلة به. كما لا مجال للتعويل فيه على الإجماع المدعى في المقام بعد خلو كلام جماعة عنه، و اضطراب كلمات القائلين به في فروعه- كما يأتي- بنحو يظهر منهم الاضطراب في مبناء و الدليل عليه. و ربما يأتي ما يزيد في وضوح ذلك. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم. و منه نستمد العصمة و التسديد.

ثم إنه لو قيل بدخل الغسل في صحة الصوم فلا بد من الكلام في تعيين الغسل المعتبر، و قد قال في صوم المبسوط: «و المستحاضة إذا فعلت من [مع. كذا في مفتاح الكرامة] الأغسال ما يلزمها من تجديد القطن و الخرق و تجديد الوضوء صامت و صح صومها ... و متى لم تفعل ما تفعله المستحاضة وجب عليها قضاء الصلاة و الصوم».

و قريب منه في النهاية و السرائر. و مقتضاه توقف صومها على تمام الأغسال الواجبة على ذات الكثيرة حتى غسل الليل، كما هو مقتضى إطلاق المعتبر و النافع و الشرائع و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعة و محكي نهاية الأحكام و التحرير و الإرشاد و حاشيته للمحقق الثاني، و يبعد إرادتهم غسل العشاءين لليلة اللاحقة ليوم الصوم، لأن الشرط المتأخر و إن كان ممكنا، إلا أنه يبتنى على عناية، فيبعد إرادته من الإطلاق من دون تنصيص عليه. بل صرح جماعة بعدم إرادته، بل عن غير واحد القطع بذلك.

فقد يحمل كلام من تقدم على إرادة غسلهما لليلة السابقة، لكن تردد فيه جماعة، بل ظاهر التذكرة و المنتهى الاكتفاء بغسلي النهار، كما أن ظاهر غير واحد الجزم باعتبارهما معا، و إن حكي عن نهاية الأحكام احتمال الاكتفاء بغسل الفجر مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٢

...

لزوم تقديمه، و عن الذكرى اعتبار غسل العشاءين أو تقديم غسل الفجر، و تابعه فى الروض، حيث قال: «و المراد بالأغسال المشترطة فى صحة الصوم الأغسال النهارية ... و هل يشترط فى اليوم الحاضر غسل ليلته الماضية؟ و جهان. و الحق أنها إن قدمت غسل الفجر أجزأ عن غسل العشاءين بالنسبة إلى الصوم. و إن أخرته إلى الفجر بطل الصوم هنا. و إن لم نبطله لو لم يكن غيره». و بملاحظة ما ذكرنا و غيره من كلماتهم يظهر اضطرابهم فى ذلك جدا.

و الذى ينبغى أن يقال: إن كان مبنى الحكم هو الشرطية المذكورة بعد ابتناء العمل بها على تنزيل حدث الاستحاضة منزلة حدث الحيض، تعين توقف الصوم على غسل النهار. لتكون بحكم الطاهر فيه، و على غسل العشاءين لليلة السابقة، ليدخل عليها الفجر و هى فى حكم الطاهر، لابتناء الاكتفاء بالأغسال الثلاثة حينئذ على استمرار أثر الغسل فى وقت إلى حين غسل الوقت اللاحق - الذى سبق أنه أحد محتملات مبنى الشرطية المذكورة - ليتم تحصيل الطهارة الحكمية فى تمام اليوم بها.

نعم، بناء على جواز تقديم غسل الفجر للصائمه أو وجوبه - كما هو ظاهر الروضة و محكى المعالم و مال إليه فى الروض و حكى عن الشهيد القطع به - يتجه الاكتفاء به عن غسل العشاءين المذكور، لاختصاص مانعية الحيض من الصوم بما إذا كان فى أثناء النهار، و لا إشكال حينئذ فى عدم وجوب غسل العشاءين لليلة اللاحقة.

و أما لو ابتنت الشرطية المذكورة على تنزيه منزلة حدث الجنابة فالمتعين الاكتفاء بغسل العشاءين لليلة السابقة، دون غسل يومه، إلا أن تقدم غسل الفجر - بناء على مشروعية تقديمه للصوم - فتجتزئ به عن غسل العشاءين، و لا يعتبر حينئذ غسل الظهرين، فضلا عن غسل العشاءين لليلة اللاحقة.

و أما لو كان مبنى الحكم فى المقام هو الصحيح فحيث هو لم يتضمن إلا وجوب القضاء على من لم تأت بالأغسال فهو يدل على توقف الصوم على الغسل من المستحاضة فى الجملة، من دون أن ينهض بتعيين الغسل الدخيل منها، فضلا عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٣

...

لزوم جميعها.

و دعوى: أن قوله فيه: «من دون أن تعمل ما عمله المستحاضة من الغسل لكل صلاتين» ظاهر فى خصوص الظهرين و العشاءين، فيكون التردد بينهما، دون غسل الفجر، لأنه لصلاة واحدة. ممنوعة، بل فى ظاهر إرادة وظيفة المستحاضة المعهودة، بما فيها غسل الفجر، كما يناسبه التعبير عن وظيفة المستحاضة الكثيرة فى جملة من النصوص بأنها الغسل لكل صلاتين، و قد تقدم قرب حملها على بيان أكثر ما يقع بالغسل الواحد، أو أن تعميمها لغسل الفجر بلحاظ إمكان إيقاع الفريضة و النافلة به.

على أن احتمال توقف الصوم على غسل الظهرين دون غير عرفى، لعدم مناسبتها لكلا المبنيين السابقين و عدم الجهة العرفية المميزة لغسل الظهرين عنه لو كان اعتبار الغسل تعبديا غير مبتن على أحدهما، فلو فرض قصور النص عنه لفظا كان إلحاقه بفهم عدم الخصوصية لغسل الظهرين قريبا جدا، و لذا كان اعتباره متيقنا بالإضافة لغسل الظهرين بملاحظة كلماتهم المتقدمة و غيرها، فلا إشكال فى كونه طرفا للاحتمال من النص.

نعم، الظاهر خروج غسل العشاءين لليلة اللاحقة، لأن الشرط المتأخر و إن أمكن عقلا، إلا أن النص منصرف عنه بسبب مخالفته للارتكاز العرفى، فليس الغسل المذكور إلا كغسل الأيام و الليالى اللاحقة مما لا يحتمل من إطلاق النص دخله، بل يتردد الأمر بين

الأغسال الثلاثة الآخر، و هي غسل الليلة السابقة و غسل يوم الصوم.

هذا، و حيث لا- يحتمل عرفا دخل أحدها غير المعين الراجع إلى اعتبار صرف الوجود من الكلى المنحصر بها، فليس الأمر دائرا بين التعيين و التخيير، كى يبتنى جريان البراءة فى تلك المسألة على الكلام فى تلك المسألة. بل المورد من صغريات العلم الإجمالى، حيث يدور الأمر بين اعتبار الأغسال الثلاثة بتمامها- نظير ما تقدم بناء على التنزيل منزلة الحيض- و اعتبار غسل الليلة السابقة فقط- نظير ما تقدم بناء على التنزيل منزلة الجنابة- و اعتبار غسلى النهار فقط، لاحتمال كون مانعية حدث الاستحاضة بنحو خاص، لا يقتضى إلا اعتبار الطهارة الحكيمية بالنحو المعتبر فى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٤

...

صلاة نهار الصوم فقط، و حيث لا متيقن فى البين، لينحل به العلم الإجمالى، يتعين الجمع بينها خروجاً عنه. و منه يظهر ضعف ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من انحلال العلم الإجمالى بالعلم باعتبار أحد غسلى النهار أو كليهما، لعدم احتمال اعتبار غسل الليلة السابقة دونهما. إذ لا وجه لعدم الاحتمال المذكور بعد كونه مناسباً لتنزيل حدث الاستحاضة منزلة حدث الجنابة. و مجرد عدم ظهور النص فى التنزيل المذكور لا- ينافى احتمال ذلك، فلا مجال لانحلال العلم الإجمالى. كما ظهر بذلك حال بقية أقوال الأصحاب.

و من ذلك يظهر موهن آخر للحكم المذكور من أصله، لأن مثل هذا الحكم العملى لو كان ثابتاً لكان المناسب وفاء البيانات الشرعية به و عدم الاقتصار فيه على الصحيح الذى لا- يكفى فى بيان الغسل المعتبر حتى يحتاج إلى إعمال قواعد العلم الإجمالى، و لا على أحد التنزيلين المذكورين اللذين لا- إشعار فى النصوص بهما، بل لا- يمكن الالتزام بتمام لوازم الثانى منهما- و هو التنزيل منزلة الحيض- على ما سبق عند الكلام فيه.

بقى فى المقام أمور..

الأول: تقدم عن الشهيدين و صاحب المعالم وجوب تقديم غسل الفجر للصائمه.

و هو لو تم أغنى عن غسل العشاءين لليلة السابقة- كما تقدم من الروض- لوضوح ابتناء احتمال الحاجة إليه على كونه موجبا للطهارة الحكيمية حين طلوع الفجر، و تقديم غسل الفجر- لو تم- مبنى على كونه محققاً لذلك. لكن الصحيح لا ينهض بذلك، بل هو ظاهر فى اعتبار الأغسال المذكورة- فى الجملة- على النحو الذى شرعت فيه للصلاة، و حيث كان ظاهر دليل تشريعها لزوم تأخيرها عن الفجر فلا مجال لمشروعية التقديم، فضلاً عن وجوبه.

هذا، و أما لو ابتنى اعتبار الأغسال على تنزيل حدث الاستحاضة منزلة حدث الجنابة أو منزلة الحيض، فإن تمت الشرطية المتقدمة فى كلماتهم على إطلاقها، و هى أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٥

...

المستحاضة إن قامت بوظائفها كانت بحكم الطاهر فاللازم عدم تقديم غسل الفجر، بل الاكتفاء به على النحو الذى شرع للصلاة، و إن لم تتم أصلاً- كما سبق منا- أو ابتنت على بقاء أثر الغسل فى وقت إلى خروجه- كما تقدم من الروض و عن غيره- المستلزم لارتفاع أثر غسل العشاءين بعد نصف الليل، فقد يدعى أنه يجرى فى الصوم ما تقدم منا فى غيره مما يتوقف على الطهارة و يعلم بمشروعيته

فى حق المستحاضة من لزوم تجديد الوظيفة له، فتغتسل قبيل الفجر للصوم، وإن لم يجز للصلاة، بل يجب تجديده لها. لكن يقطع بعدم وجوب غسل زائد فى حق الصائمة، إذ لو ثبت لظهر و بان بسبب كثرة الابتلاء بالاستحاضة حال الصوم، و مثله وجوب تقديم غسل الفجر، فعدم تعرض الأصحاب للأول أصلاً، و لا للثانى إلا لقليل من المتأخرين، شاهد بعدمهما، وفاقا فى الثانى لصريح بعضهم و ظاهر المعظم، كما فى الجواهر.

الثانى: [أن استبعاد الترك غير العمدى فى تمام الشهر مانع من حمله عليه و ملزم بحمله على الترك العمدى و لو للجهل بالحكم]

لا يخفى أن الصحيح و إن كان مطلقاً لفظاً من حيثية كون ترك الأغسال عمدياً- مع العلم بالحكم و الجهل به- و كونه غير عمدى، لنسيان الغسل أو انكشاف بطلانه بعد خروج الوقت أو غيرهما، إلا أن استبعاد الترك غير العمدى فى تمام الشهر مانع من حمله عليه و ملزم بحمله على الترك العمدى و لو للجهل بالحكم. و عليه يتعين الرجوع مع الترك غير العمدى لاطلاقات صحة الصوم. نعم، لو ابتنى توقف الصوم على الغسل على تنزيل حدث الاستحاضة منزلة حدث الجنابة لزم البناء على إخلال الترك نسياناً به، لثبوت ذلك فى الجنابة فى الجملة على ما يذكر فى كتاب الصوم. كما أنه لو ابتنى على تنزيل الاستحاضة منزلة نفس الحيض بطلان الصوم بالترك مطلقاً، لمانعية الحيض كذلك.

هذا، و كثرة الابتلاء بذلك و غيره من فروع المسألة لا يناسب عدم ورود النصوص فيها لو كان أصل الحكم ثابتاً. و من ثم كان هذا موهناً آخر له، نظير ما تقدم فى تعيين الأغسال المعتبرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٦

و الأحوط فى المتوسطه توقفه على غسل الفجر (١).

الثالث: أن مقتضى إطلاق فتاوى الأصحاب و معاهد إجماعاتهم عدم الفرق بين صوم شهر رمضان و غيره،

و حيث كان الصحيح مختصاً بشهر رمضان فالتعميم يبتنى على إلغاء خصوصيته. لكنه قد يشكل بلحاظ ثبوت عدم العموم فى الجملة فى تعمد البقاء على الجنابة، على ما يذكر فى محله، بل عن المعتبر إطلاق عدم قدحه فى صوم غير رمضان، و من ثم أطلق فى المفاتيح اختصاص مانعية الحدث الأكبر بصوم رمضان. نعم، لو ابتنى الحكم على تنزيل الاستحاضة منزلة الحيض نفسه تعين العموم، لعموم مانعية الحيض. فلاحظ.

[الأحوط توقف صحة صوم الاستحاضة على غسل الفجر]

(١) كما هو مقتضى إطلاق أكثر الكلمات المتقدمة، لأنهم بين من عبّر بتوقف صوم المستحاضة على الغسل مع غمس القطنه و من عبّر بوجوب قضائه مع الإخلال بالغسل وحده- كما ذكره جماعة- أو مع الإخلال بشيء من وظائفها- كما تقدم من المبسوط و النهاية و السرائر- بل صرح بالتعميم جماعة منهم من تقدم منه أو عنه دعوى الإجماع، عدا صاحب اللوامع، حيث لم يحك عنه إلا الإطلاق. قال فى الجواهر: «فما فى البيان و عن الجعفرية و الجامع من التقيد بالكثرة شاذ، أو محمول على ما يقابل القلة».

ولا- يخفى أن الصحيح مختص بالكثرة، لأنها هى التى يجب الغسل معها لكل صلاتين، فينحصر وجه التعميم بتنزيل حدثها الأكبر منزلة الجنابة أو الحيض، أو بإلغاء خصوصية الكثرة فى الصحيح، الذى قد يسهل بلحاظ كون ذكر حكم الكثرة فى كلام السائل دون الإمام عليه السلام، كما قد يؤيد بكلمات الأصحاب المتقدمة. و إن كان للتأمل فيه مجال.

هذا، و لو كان الغمس من دون سيلان بعد الفجر فمقتضى إطلاق الأصحاب المتقدم وجوب الغسل للصوم. لكن صرح فى جامع

المقاصد و الروض و الروضة و غيرها بعدم وجوبه، لما في جامع المقاصد و غيره من تبعية شرطيته للصوم لشرطيته
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٧

...

للصلاة. و هو مبني على ما تقدم منهم من عدم وجوب الغسل للمتوسطة إذا حدثت بعد صلاة الفجر. و تقدم ضعفه.
بل عن الشهيد في حواشيه على القواعد عدم شرطية الغسل للصوم لو كان الغمس بعد الفجر. الشامل بإطلاقه لما إذا كان قبل صلاته.
لكن قال المحقق الثاني في محكي حواشي التحرير: «و هذا يكاد أن يكون مخالفا للإجماع، فإني لا أعلم مخالفا بين أصحابنا في أن
المستحاضة يشترط في صحة صومها فعل ما يلزمها من الأغسال النهارية، سواء الواحد و غيره. صرح بذلك جملة من أصحابنا».
و أما توجيهه بأنه يبتنى على تنزيل حدث المستحاضة منزلة حدث الجنابة في عدم إخلاله لو تجدد في أثناء النهار من دون عمد. فهو
مستلزم لعدم الفرق في ذلك بين المتوسطة و الكثيرة، مع أن ظاهره لزوم الغسل بالكثيرة للصوم مطلقا و إن حدثت بعد الفجر.
و من ثم عمم احتمال ذلك لهما معا في الروض، معللا له بسبق انعقاد الصوم، الرافع لما ذكرنا. و إن ضعفه و دفعه بعموم توقف
الصوم على الأغسال. لكن العموم المذكور لا يخلو عن إشكال، لظهور الصحيح في استمرار الاستحاضة، الرافع لوجودها قبل الفجر،
و لا إطلاق له يشمل تجددتها بعده. و حينئذ يكون مقتضى إطلاق أدلة بيان ماهية الصوم عدم توقفه على الغسل في الفرض، من دون
فرق بين الكثيرة و المتوسطة، فضلا عما إذا حدثت المتوسطة بعد صلاة الفجر. فتأمل.
بقي شيء، و هو أن مقتضى إطلاق ما في النهاية و السرائر من أن المستحاضة لو أخلت بما عليها بطل توقف الصوم على جميع
وظائفها المذكورة في كلماتهم من تغيير القطنة و الوضوء مطلقا و إن كانت قليلة. و هو غير ظاهر الوجه بعد اختصاص الصحيح
بالغسل في الكثيرة، و غاية الأمر التعدي للمتوسطة لمشاركتها لها في كون حدثها أكبر. كما أن التنزيل منزلة حدث الجنابة أو منزلة
الحيض إنما يتم فيهما.

نعم، قد يوجه التوقف في الكثيرة على بقاء الوظائف بدعوى: أن الاستفادة من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٨

كما أن الأحوط وجوبا توقف جواز وطئها على الغسل (١).

الصحيح اعتبار الغسل الذي تصح معه الصلاة، فمع بطلان الصلاة للإخلال ببقية الوظائف يبطل الغسل لها أيضا، للإخلال بالموالات
المعتبرة. فلا يصح به الصوم. و لعله عليه يبتنى ما تقدم من المبسوط من اعتبار بقاء الوظائف مع الأغسال، لا مطلقا و لو بدونها، كما
في القليلة.

لكنه يندفع بأن الصحيح لم يتضمن اعتبار صحة الصلاة في صحة الصوم، و لا اعتبار الغسل الذي يؤتى بها معه، بل تضمن وجوب
قضاء الصوم في فرض السائل، و هو عدم القيام بالغسل الذي هو وظيفة الصلاة، و من المعلوم أنه لا يحتمل من السؤال القيام بالغسل
وحده، بل الظاهر منه ترك الغسل أصلا، و حينئذ يكفي في بطلان الصوم في فرض السؤال دخل الغسل فيه بنفسه و لو لم تترتب عليه
الصلاة.

و إن شئت قلت: عدم جواز الصلاة بالغسل في الفرض ليس لخلل فيه، بل لعدم العفو في الصلاة عن الحدث الزائد بسبب عدم
المبادرة، و لا يخل ذلك في الصوم، كما تقدم في ذيل الكلام على وجوب التحفظ على الصائمة. فلاحظ.

[الأحوط وجوبا توقف جواز وطئها على الغسل]

(١) فقد ذهب إلى التوقف عليه الصدوق في ظاهر الهداية و الفقيه حاكيا له في الثاني عن رسالة والده، و مثله في المراسم مع إضافة الاحتشاء، بل ظاهر المبسوط توقفه عليه و على الموضوع في الكثيرة، أو مطلقا، كما في المقنعة و النهاية مضيفا فيهما غسل الفرج. و ظاهر جماعة توقفه على تمام وظائف المستحاضة حتى تجديد الخرق، كما في الاقتصاد و السرائر و المنتهى، و نسبه في الاعتبار لابن الجنيد و مصباح السيد المرتضى، و في كشف اللثام لظاهر الجمل و العقود و الكافي و الإصباح و محكى ابن أبى عقيل، و قد يستظهر من كل من ذكر أنها إن فعلت وظائفها حل لها كل ما يحرم على الحائض و كانت بحكم الطاهر، كما في الغنية و الوسيلة و الشرائع و القواعد و الإرشاد و غيرها، و نسبه في محكى الذكري و كشف الالتباس و شرح الجعفرية لظاهر الأصحاب،
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٠٩

...

و في التذكرة و المنتهى لظاهر عباراتهم، و في الاعتبار: «أوماً الأصحاب إلى ذلك و لم يصرحوا، و معنى ما قالوه: و يجوز لزوجهما وطؤها إذا فعلت ما تفعله المستحاضة»، و في الرياض أنه المشهور شهرة عظيمة، و لا مجال مع ذلك لما يظهر من جامع المقاصد من اختصاص الخلاف بالغسل، إذ لا تعلق للموضوع بالوطء، فإنه خروج عن ظاهر عباراتهم، بل صريح جملة منها بمحض الاستبعاد. على أنه كما أمكن تميز حدث الاستحاضة من بين الأحداث بتوقف حل الوطء معه على الغسل أمكن تميزه من بينها بتوقف حله على الوضوء.

هذا، و قد ذهب إلى عدم توقف حل الوطء على الوظائف في المدارك و محكى التحرير و البيان و الموجز و مجمع البرهان، و نبه إلى كراهته بدونها في الاعتبار و التذكرة و الدروس و جامع المقاصد و الروض و محكى كشف الالتباس و شرحي الجعفرية. و كيف كان، فقد استدل على التوقف على الوظائف ببعض النصوص..

منها: قوله عليه السلام في موثق عبد الرحمن أو صحيحه بعد التعرض للوظائف:
«و كل شيء استحلت به الصلاة فليأتها زوجها و لتطف بالبيت» (١). و يظهر مما تقدم منا في مسألة توقف الطواف على الوظائف اندفاع المناقشة في الاستدلال به، لأن الأمرين قد سيقا فيه بمساق واحد، فلا حاجة إلى التكرار.
و منها: قوله عليه السلام في موثق سماعة بعد ذكر وظيفتي المتوسطة و الكثيرة: «و إن أراد زوجها أن يأتيها فحين تغتسل» (٢). و ما في الجواهر من منع دلالة، لاحتمال كون المراد الجواز الذي لا كراهة فيه أو غير ذلك. كما ترى، مخالف للظاهر، لوضوح احتياج الحمل على الكراهة للقرينة.

و أشكال منه ما عن بعض مشايخنا من حمله على الوطء قبل الغسل لتكفي بغسل واحد للجنازة و الاستحاضة، و إلا فمن المعلوم عدم إرادة المقارنة الحقيقية بأن يكون الوطء في أثناء الغسل، كما لا مجال لحمله على المقارنة العرفية بأن يراد الوطء في

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٠

...

الآن المتصل بالفراغ من الغسل، لعدم التزام القائل به، و لا سيما في المتوسطة التي لا يجب عليها لمجموع صلواتها إلا غسل واحد. لاندفاعه بأن حمله على مطلق القبلي بعيد عن ظاهر التوقيت، و على خصوص ما لا ينافي المقارنة العرفية لا يختص به الاجتزاء بالغسل

الواحد. مع أن صرف الكلام للإرشاد إلى التسهيل باختيار مورد الاجتزاء بالغسل الواحد بعيد جداً، لخروجه عن وظيفة الشارع الأقدس، من دون إشعار به في الكلام، بخلاف الشرطية التي هي وظيفة الشارع الأقدس. و أما ما ذكره من عدم القول بلزوم المقارنة العرفية فسيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

و منها: حديث اسماعيل بن عبد الخالق الذي تقدم عند الكلام في الاكتفاء بأغسال الفرائض للنوافل أنه يقرب حجته، فإن فيه بعد بيان حكم الكثيرة: «قلت:

يواقعها زوجها؟ قال: إذا طال بها ذلك فلتغتسل و لتتوضأ ثم يواقعها إن أراد» (١).

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن تعليق الجواز فيه على طول الوقت يشهد بأن المراد تعليق جواز خاص، لا مطلق الجواز مقابل الحرمة، فلا يكون مما نحن فيه.

فقد يندفع بأن ظاهر السؤال فيه إرادة الجواز المقابل للحرمة، فيكون ظاهر الجواب فيه تعليقه على الأمور الثلاثة من طول الوقت، و الغسل و الوضوء، و قيام الدليل على كون الأول في مقابل الكراهة لا يمنع من العمل بالظاهر في الأخيرين من شرطيتهما لرفع الحرمة. على أن الظاهر أن التعليق على طول المدة ليس لرفع الكراهة، بل للإرشاد لترك المكروه مع عدم الضيق، فالوطة مكروه مطلقاً حتى مع طول المدة و مع الوضوء و الغسل. فلا مخرج عن ظاهر التعليق على الغسل و الوضوء في كونه لرفع الحرمة.

و لعل ذلك يتضح بملاحظة النظائر. فإذا قيل: إذا قدم المسافر في نهار شهر رمضان هل يأكل في بقية يومه؟ فقول: إن احتاج للأكل فليستر بأكله، لم يكن قيام القرينة

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١١

...

الخارجية على جواز الأكل من غير حاجة مانعا من حمل الأمر بالتستر على ظاهره من الوجوب. فلاحظ.

هذا، و قد استدل أو يستدل بنصوص أخر، كموتق مالك بن أعين: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يغشاها زوجها؟ قال: ينظر الأيام التي كانت تحيض فيها و حيضتها مستقيمة فلا يقربها في عدة تلك الأيام من ذلك الشهر و يغشاها فيما سوى ذلك من الأيام، و لا- يغشاها حتى يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أراد» (١)، و موثقة الآخر: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم؟ قال: نعم، إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أحب» (٢)، و موثق فضيل و زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «قال: المستحاضة تكف عن الصلاة أيام أقرائها و تحتاط بيوم أو اثنين ثم تغتسل كل يوم و ليلة ثلاث مرات و تحتشى ... فإذا حلت لها الصلاة حل لزوجها أن يغشاها» (٣)، و ما في صحيح صفوان عن أبي الحسن عليه السلام:

«تغتسل و تستدخل قطنة بعد قطنة و تجمع بين صلاتين بغسل، و يأتيها زوجها إن أراد» (٤)، و صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «في الحائض إذا رأت دماً بعد أيامها التي كانت ترى الدم فيها فلتقعد عن الصلاة يوماً أو يومين، فإن صبغ القطنة دم لا ينقطع فلتجمع بين كل صلاتين بغسل و يصيب منها زوجها إن أحب و حلت لها الصلاة» (٥).

لكن موثق مالك قد يحملان على إرادة غسل الحيض و النفاس، فيكون المنهى عنه مطلق الوطء قبل الغسل الواحد، لا الوطء في كل مرة قبل لها بنحو الانحلال، ليرجع إلى مطلوبة أغسال متعددة لتعم غسل الاستحاضة. و ما ذكره شيخنا

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الاستحاضة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٢.

(٤) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٢

...

الأعظم قدس سره من بعد ذلك في الأول دون الثاني غير ظاهر الوجه. فتأمل.

على أنهما لو حملا على الانحلال يأتي فيهما ما يأتي في حديث إسماعيل. و موثق فضيل و زرارة لو لم يكن ظاهرا في حل الصلاة ذاتا المتفرع على الحكم بعدم الحيض، فلا أقل من عدم ظهوره في حلها فعلا. المتفرع على تحقق شرطها، و هو الطهارة الحكمية بالقيام بالوظيفة. كيف و إن حملت الصلاة فيه على صرف الوجود لزم الاكتفاء بالقيام بالوظيفة لصلاة واحدة، و إن حملت على مجموع صلاة اليوم لزم عدم جواز الوطء إلا بعد صلاة العشاءين.

و أما صحيحا صفوان و محمد بن مسلم فهما إنما يدلان على حل و طء المستحاضة ككثير من المطلقات، لا على لزوم القيام بالوظيفة قبله. و مجرد تأخيره عن ذكر الوظيفة لا يقتضيه. مضافا إلى ما ذكرناه أخيرا في موثق زرارة و فضيل.

فالعمدة النصوص الثلاثة الأول المؤيدة بالرضوى المتقدم في ذيل الكلام في دليل اعتبار الوظيفة في الصوم. و ما في الجواهر من أن التعليل فيه بأن غسلها يقوم مقام الطهر للحائض كالصریح في جواز الوطء مع الإخلال بالوظيفة، لما سبق من جواز و طء الحائض قبل الغسل. كما ترى، لأن التعليل إنما تضمن تنزيل الغسل منزلة الطهر من الحيض الذي هو شرط في حل الوطء، لا منزلة الطهارة من حدثه بعد انقطاعه التي هي ليست شرطا في حله، بل في رفع كراهته. و الأمر سهل بعد ضعف الرضوى و عدم صلوحه إلا للتأييد مع كون الدليل النصوص الأول.

نعم، قد يشكل الاستدلال بتلك النصوص، فإن حديث عبد الرحمن ظاهر في وجوب تجديد الوظيفة للوطء، دون ما عليه الأصحاب من الاجتزاء بالقيام بها للصلاة، كما يظهر مما تقدم عند الكلام في طواف المستحاضة.

و مثله في ذلك حديث إسماعيل للأمر فيه بالغسل و الوضوء قبل الوطء، بعد التعرض لوظيفة الكثيرة. و كذا موثق سماعة، لأن مقتضى التوقيت فيه معاقبة الوطء للغسل، و حيث يمنع تخلل الوطء بين الغسل الموظف للصلاة و الصلاة، كما يبعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٣

...

حملة على معاقبته للصلاة المتعقبة توسعا في التوقيت به، و إلا كان الأنسب ذكرها بدل الغسل - على أنه لا قائل بلزومه - تعيين حملة على تجديد الغسل للوطء. و أظهر منه في ذلك الرضوى.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من تعارف التعبير عن الشرطية المطلقة من دون معاقبة بمثل ذلك، فالمراد من حين تغسل. فهو كما ترى، لأنه - مع مخالفته لظاهر التوقيت - إنما يقتضى اعتبار الغسل في الجملة، لا كل غسل تقتضيه وظيفة المستحاضة، فلا يدل إلا على اعتبار الغسل الأول الذي هو غسل الحيض بعد مضى أيام العادة، و يخرج عما نحن فيه. و لا يبقى دليل لما عليه الأصحاب إلا مفهوم الشرطية المتقدمة، و قوله في الرضوى بعد ذكر الوظائف: «و متى اغتسلت على ما وصفت حل لزوجه أن يأتيها» «١». و قد

تكرر عدم نهوضهما بالاستدلال.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في عدم ظهور النصوص المتقدمة فيما عليه الأصحاب، بل هي ظاهرة بمجموعها في اعتبار التجديد للوطء، و حيث لا قائل بلزوم ذلك، بل لا مجال للبناء عليه، لامتناع خفائه عادة مع كثرة الابتلاء به، يتعين حمله على الاستحباب. و يؤيده، كما يؤيد عدم اعتبار القيام بالوظائف للصلاة، ما سبق من عدم اعتبار الغسل من حدث الحيض، مع ما هو المعلوم من أن حدث الاستحاضة أشد. قال في الجواهر: «و احتمال ابتداء الفرق بانقطاع الدم فيها دونها. ضعيف، لأن الغسل و الوضوء لا يزيل نفس الدم في المستحاضة. إنما يزيل حكمه، و هو الحدث الحاصل منه ... و منه يظهر فساد الاستدلال أيضا بكون دم الاستحاضة أذى، فيمتنع الوطء معه، إذ الأفعال لا ترفع الدم، إنما ترفع حكمه». هذا، مضافا إلى منع عموم الأذى الذي علل به تحريم وطء الحائض في الآية

(١) لم أعثر عليه عاجلا- في مستدرک الوسائل. و من أراد فليرجع إليه في المطبوع من الرضوى في باب الحيض و الاستحاضة و النفاس و الحامل و دم القرحة و العذرة و الصفراء إذا رأت و ما يستعمل فيها. (منه عفى عنه). مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٤

...

الكريمة لدم الاستحاضة.

ثم إنه قد يستدل لعدم الجواز بالاستصحاب، لليقين بالحرمة حال الحيض. لكن الاستصحاب محكوم لإطلاقات جواز وطء الزوجة و الأمه و المستحاضة. على أنه مختص بالاستحاضة المسبوقه بالحيض، دون الابتدائية. و بما إذا لم تقم بالوظيفة أصلا، دون ما إذا تحققت و لو مرة، حيث يعلم بالحل حينئذ فيستصحب. و لا يكفي التلازم بين بقاء الحرمة إلى حين القيام بالوظيفة و تجدها بالإخلال بها بعد ذلك إلا بناء على الأصل المثبت. كما أنه يبتنى في المقام على التسامح في موضوعه الذي هو خلاف التحقيق، بل الوطء حال الحيض غير الوطء حال الاستحاضة، فلا ينهض الاستصحاب باشتراكهما في الحكم.

بقي شيء، و هو أنه لو تم الاستدلال بالنصوص المتقدمة لما عليه الأصحاب و غض النظر عما ذكرنا فمن الظاهر أن موثق سماعه و حديث إسماعيل قاصران عن القليلة، لكن عموم حديث عبد الرحمن شامل لها، و إن لم يتعرض فيه لوظيفتها. و المتيقن منه الوظيفة التي هي من شئون المستحاضة بما هي مستحاضة، و هي الوضوء و الغسل، دون مثل تطهير الفرج و تبديل الخرقه و الاحتشاء، لأنها من شئون النجاسة الخبيثة التي لا تختص بها، و لا سيما مع الاقتصار في موثق سماعه و حديث إسماعيل على الغسل في الكثيرة و المتوسطة. بل قد يكون الاقتصار في موثق سماعه على الغسل مع كون الوضوء من وظائف المتوسطة شاهدا بعدم توقف الوطء عليه فيها، فلا يتوقف عليه في القليلة بالأولوية.

و به يرفع اليد عن عموم حديث عبد الرحمن و يحمل على خصوص الغسل في الوطء. كما يرفع به اليد عن ظهور حديث إسماعيل في وجوب ضم الوضوء للغسل، فيحمل على الاستحباب. و لا سيما مع عدم وجوبه للصلاة في الكثيرة، حيث يبعد جدا كون الوطء أشد من الصلاة في اعتبار الطهارة. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٥

[دخول المساجد و قراءة العزائم للمستحاضة]

و أما دخول المساجد و قراءة العزائم فالظاهر جوازهما مطلقا (١).

(١) أما دخول المساجد فلا إشكال ظاهرا في جوازه مع القيام بالوظائف، كما صرح به جملة من الأصحاب، و يقتضيه إطلاق ما تكرر في كلماتهم من أنها تكون بحكم الطاهر إذا قامت بوظائفها. و يدل عليه غير واحد من النصوص منها ما دل على جواز طوافها. لكن استثنى في المقنعة و المبسوط و النهاية و الوسيلة و المراسم دخول الكعبة، و قد يستظهر من الكليني، لذكره الحديث المتضمن لذلك في باب طواف المستحاضة.

و هو مرسل يونس بن يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: المستحاضة تطوف بالبيت و تصلى و لا تدخل الكعبة» (١). خلافا لما في السرائر و التذكرة و المنتهى و عن التحرير و ابن سعيد من الحكم بالكراهة، حملا للمرسل عليها، كما في المنتهى. لكنه خلاف ظاهره. إلا أن يرجع إلى عدم حجته لإرساله، فيبني على الكراهة، لقاعده التسامح، بناء على شمولها للمكروه. اللهم إلا أن ينجر بعمل من عرفت. فتأمل.

و أما مع عدم القيام بالوظائف فقد صرح بالجواز في الروض و المدارك و محكي مجمع البرهان و الذخيرة و شرح المفاتيح و جملة ممن تأخر عنهم، و هو مقتضى إطلاق الوسيلة و الدروس، بل قد يكون مقتضى إطلاق الشيخ في النهاية، حيث قال: «و المستحاضة لا- يحرم عليها شيء مما يحرم على الحائض، و يحل لزوجها و طؤها على كل حال إذا غسلت فرجها و توضأت وضوء الصلاة أو اغتسلت حسب ما قدمناه»، حيث لا يبعد رجوع القيد للوطء.

لكن قال في الجواهر: «فالمشهور بين الأصحاب، كما في موضع من المصاييح توقف جواز دخوله على الغسل، و في آخر: قد تحقق أن مذهب الأصحاب تحريم دخول المساجد و قراءة العزائم على المستحاضة قبل الغسل، إلى أن نقل بعض الأقوال المنافية لذلك، منها جواز دخولها ذلك من دون توقف، كقراءة العزائم أيضا. ثم قال:

(١) الوسائل باب ٩١ من أبواب الطواف، حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٦

...

و لا ريب في شذوذ هذه الأقوال. و حكى هو عن حواشي التحرير أنه قال: و أما حدث الاستحاضة الموجب للغسل فظاهر الأصحاب أنه كالحيض. و عن شارح النجاة الإجماع على تحريم الغايات الخمس على المحدث بالأكبر مطلقا عدا المس. ثم قال:

و ظاهرهما الإجماع على وجوب غسل الاستحاضة لدخول المساجد و قراءة العزائم...

انتهى. قلت: و يؤيده أيضا إطلاق جملة من الأصحاب- كالمصنف و العلامة و غيرهما- وجوب الغسل للغايات الخمس في مبحث الغايات من غير فرق بين الأسباب الموجبة له، كما عن آخرين أيضا، حيث استثنوا مس الميت خاصة.

و العمد في استفادة الإجماع ظهور مفهوم الشرطية المتقدمة في ذلك، و ما ذكره أخيرا من إطلاقهم وجوب الغسل لدخول المساجد من دون استثناء لغسل المستحاضة، كما استثنى بعضهم غسل المس. لكن استفادة الإجماع من الأمرين لا يخلو عن إشكال. لعدم وضوح إجماعهم على المفهوم من الشرطية المذكورة، كما يظهر مما تقدم في وطء المستحاضة و صومها، و قد أطال في الجواهر في ذلك. بل سبق عدم وضوح حدود الشرطية المذكورة في كلامهم و التوقف حتى في منطوقها.

و مثله الإطلاق المذكور، لأن جملة منهم لم يستثنوا غسل المس أيضا، فلا يبعد إرادتهم وجوبه للغايات المذكورة في الجملة مع إيكال تفصيله للكلام في كل غسل غسل. على أن استفادة الإجماع من مثل هذه الظهورات لا يخلو عن إشكال، و لا سيما مع ما سبق

من ظهور بعضهم و صريح آخر في الخلاف.

مضافا إلى الإشكال في حجية الإجماع في مثل هذه المسائل مما ظهر فيه اضطراب كلماتهم و مبانيهم و استدلالاتهم، كما يتضح بملاحظة كثير من الفروع المتقدمة.

و أما الاستدلال بالاستصحاب، لليقين بالحرمة حال الحيض، فتستصحب.

فهو كما ترى. إذ فيه: - مضافا إلى اختصاصه بالاستحاضة المسبوقه بالحيض، و ابتناؤه على التسامح في موضوع الاستصحاب - أنه مع عدم الغسل من الحيض يعلم ببقاء الحرمة، لوجوب رفع حدث الحيض في حل دخول المساجد، كما تقدم في ذيل المسألة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٧

نعم، لا يجوز مس المصحف و نحوه إلا بعد الغسل و الوضوء (١) بل

الثانية عشرة في أحكام الحيض.

و مع الغسل منه يعلم بالحل، لتحقيق وظيفة المستحاضة به بناء على التداخل، و يشك في بقاءه مع الإخلال بالوظائف فيما بعد، فيكون هو المستصحب، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره. و لذا كان الأقوى الجواز مطلقا، وفاقا لمن تقدم. و منه يظهر جواز قراءة العزائم، كما صرح بعضهم.

هذا، و بناء على عدم الجواز بدون فعل الوظائف في حيث كان الوجه فيه الإجماع المذكور فمقتضى الاقتصار على المتيقن في الخروج عن مقتضى أصالة البراءة للاقتصار في الحرمة على صورة عدم فعل الوظائف، أما مع فعلها فيجوز مطلقا حتى في غير وقت الوظيفة. إلا أن يبتنى الإجماع على تنزيل حدث الاستحاضة منزلة الجنابة أو الحيض، كما يظهر من بعضهم، فإن مقتضى ذلك التحريم مطلقا، لأن المستحاضة مستمرة الحدث، فيقتصر في جواز إيقاع الأمرين معه على المتيقن من الإجماع، و هو وقت فعل الوظيفة، لما سبق من الإشكال في عموم معقده لما بعد الوقت، و يتعين حينئذ تجديدها لهما بعده، اقتصارا في الخروج عن عموم عدم جواز إيقاعهما على صورة تخفيف الحدث بالتجديد بعد عدم الإشكال ظاهرا في جواز إيقاعهما في الجملة و عدم حرمة إيقاعهما مطلقا و لو مع التجديد. نعم، الظاهر عدم وجوب تجديد الغسل في المتوسطة، لظهور دليله في الاجتزاء بالغسل الواحد للطهارة الحكيمة في تمام اليوم، كما تقدم نظيره في الطواف. فلاحظ.

[مس المستحاضة للمصحف]

(١) أما عدم جوازه بدونهما فالظاهر عدم الإشكال فيه. و يقتضيه عموم ما دل على اعتبار الطهارة فيه. و أما جواز إيقاعه معها مع كونها مستمرة الحدث فهو يبتنى على الشرطية المذكورة في كلماتهم التي تقدم الكلام فيها، و أشرنا إلى الكلام في عمومها

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٨

الأحوط استحبابا عدم الجواز مع الفصل المعتبر به (١).

لما بعد الوقت.

بل قد يستشكل في عمومها لغير الغسل - كما صدر من شيخنا الأعظم قدس سره و غيره - فيلتزم بوجوب تجديد الوضوء مع الفصل المعتبر به عن القيام بالوظيفة حتى في الوقت. و لذا حكى عن غير واحد وجوب تجديد الوضوء لكل مشروط بالطهارة، و عن كشف الغطاء التردد في كفاية وضوء واحد لمس واحد مستمر مع الجزم بوجوب تكراره بتكرار المس.

هذا، و حيث تكرر منا عدم التعويل على الشرطية المذكورة يتعين البناء على عدم جواز المس مطلقا في حق المستحاضة، و لا فائدة

فى التجديد بعد كونها مستمرة الحدث.

نعم، إذا وجب المس، لتوقف رفع الهتك عليه أو نحوه، فاللازم الاقتصار فى الخروج عن عموم حرمة المس مع الحدث على المتيقن، و هو صورة تخفيف الحدث بإيقاعه مقارنة للوظيفة و لو بتجديدها له، و لم يتضح من الإجماع أو السيرة ما يوجب الخروج عن ذلك. (١) كأنه لاحتمال مانعية الحدث المستمر حينئذ من المس. لكن حيث كان الدليل هو الإجماع فمع القطع لأجله بعدم المانعية لا مجال للاحتياط الاستجابى، و مع عدمه يتعين الرجوع لعموم مانعية الحدث من المس. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم. انتهى الكلام فى مبحث الاستحاضة صباح الاثنين السادس و العشرين من شهر شعبان فى السنة الواحدة بعد الألف و الأربعمئة للهجرة. كما انتهى تبييضه ليلة السبت الرابع عشر من شهر شوال من السنة المذكورة. مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣١٩

[المقصد الرابع فى النفاس]

إشارة

المقصد الرابع فى النفاس

[مسألة ٤١: تحديد النفاس و جملة من أحكامها]

إشارة

(مسألة ٤١): دم النفاس (١)

[تحديد النفاس]

(١) الاضافة للاختصاص، بلحاظ سببية النفاس للدم، لأن النفاس بالكسر ولادة المرأة، كما فى الصحاح و مختاره و نهاية ابن الاثير و مفردات الراغب و لسان العرب و القاموس و مجمع البحرين و عن غيرها. و لعله المتبادر عرفا. و لازمه ثبوت النفاس حقيقه لمن لا دم لها حين الولادة، و أن لم تترتب الأحكام، و هو يناسب اشتقاقه من النفس بمعناها المعروف أو من تنفس الرحم، كما احتمله غير واحد. لكن عن المطرزي: أنه ليس بذاك، و صرح فى المبسوط و الخلاف و السرائر و المعتبر و عن جماعة بأنه مأخوذ من النفس بمعنى الدم. و يؤيده اطلاقه على الحيض الذى هو دم من دون ولد. فإن المناسب لذلك كون النفاس عبارة عن خروج دم الولادة، فلا نفاس حقيقه لمن لا دم لها حينها، كما صرح به فى الخلاف و المعتبر و المنتهى. و الأمر سهل بعد عدم الإشكال فى كون موضوع الأحكام هو خروج الدم، كما سيأتى إن شاء الله تعالى. و لعله لذا عرفه جماعة من الأصحاب بنفس الدم، و صرح بعضهم بكونه معنى اصطلاحيا له. و عليه تكون إضافته للدم بيانية. لكن فى كفاية ذلك فى كونه معنى اصطلاحيا له إشكال، لقرب كونهم بصدد بيان موضوع الأحكام، لا تحديد مفهوم مستحدث. و أما ما يظهر من بعضهم من كونه معنى شرعيا له، فبعيد جدا، لاحتياج

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٠
هو دم يقذفه الرحم بالولادة (١)،

النقل الشرعى إلى عناية. مضافا إلى عدم الشاهد له من استعمالات الشارع، إن لم يكن الشاهد منها على خلافه. فلاحظ.
(١) يعنى بسببها. لكن لا- يعنى باحتمال عدم استناد الدم المتعقب للولادة لها. لأصالة النفاس فى الدم المذكور، كما عن بعض الأعظم قدس سره. قال سيدنا المصنف قدس سره: «و العمدة فى هذا الأصل - مضافا إلى ظهور الإجماع - بناء العرف عليه». و حيث كان مقتضى الإطلاقات المقامية لأدلة الأحكام الإيكال فى تشخيصها للطرق العرفية يتعين متابعتهم فى المقام. كما قد يستفاد أيضا من الإطلاقات اللفظية لبعض النصوص «١» مما تضمن عنوان الولادة و نحوه دون النفاس، و لم ينبه فيه على اعتبار العلم باستناد الدم إليها. فتأمل.

هذا، و لا إشكال ظاهرا فى صدقه و ترتب أحكامه مع صدق الولد على ما تضعه و إن لم يكن تام الخلقة أو لم تحله الحياة. قال فى مفتاح الكرامة: «الظاهر أنه لا كلام لأحد فى الولد الغير التام فى أن حاله كحال التام». لعدم الإشكال ظاهرا فى صدق النفاس به لغة و عرفا فيشملة الإطلاق.

و أما لو كان مضغه فمقتضى إطلاق الشيخ فى المبسوط ترتب الحكم مع السقوط ترتب الحكم عليه و به صرح جمع كثير، و فى الجواهر: أنه المعروف بينهم، بل لم أجد فيه خلافا. انتهى. و فى التذكرة: «فلو رأت مضغه أو علقه بعد أن شهد القوابل أنه لحمه ولد و يتخلق منه الولد كان الدم نفاسا بالإجماع» و نحوه عن شرح الجعفرية.

نعم، توقف فيه فى الحقائق، و عن مجمع البرهان و بعض مشايخنا القول بعدمه، لعدم وضوح صدق النفاس و لا الولادة به، بل عن بعض مشايخنا استيضاح عدم صدقهما. و عدم ثبوت الإجماع الحجة. قال فى الحقائق: «و الظاهر أن أول من ذكر

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢١

...

ذلك المحقق فى المعبر و العلامة و تبعهما من تأخر عنهما، و كلام المتقدمين خال من ذلك، كما لا يخفى على من راجعه». لكن سبق من المبسوط تعميم الحكم للسقوط الشامل للمقام، و قد تلقاه من بعده بالقبول. و يناسبه عدم تعرض الأصحاب لتحديد ما يتحقق به النفاس، لأن تطور المضغة حتى تبلغ نحوها يتضح معه صدق الولد تدريجى يمرّ بمراحل يشته فيها بنحو الشبهة المفهومية، فلو لا المفروغية عن عموم الحكم للمضغة لاحتج للتنبيه على الحد المذكور بنحو يسهل على العامة تشخيصه.
و من هنا كانت دعوى الإجماع قريبة جدا ككاشفيتها عن عموم الحكم شرعا، إذ من البعيد جدا الخطأ فى ذلك بعد كثرة الابتلاء به و شيوعه.

نعم، الظاهر عدم ابتناء ذلك على إلحاقه بالنفاس تعبدا، بل على عموم النفاس له و صدقه عليه، و أن ذكر الولادة فى تعريف النفاس - عند اللغويين - مبنى على الغلبة، مع كون حقيقته إلقاء الحمل و وضعه و إن لم يصير ولدا عرفا، أو إرادة ما يعم إلقاء ما يكون أصلا للولد من الولادة، كما يظهر من جماعة و لعله لذا قال سيدنا المصنف قدس سره:

«لا- يبعد الصدق و إن كان لا يخلو من خفاء»، و لا أقل من أدلة المقام كون ذلك هو مراد الشارع منه، إلغاء لخصوصية الولادة - لو كان المراد بها وضع ما يسمى ولدا - كما يناسبه ما هو المرتكز من تبعية الأحكام لحقيقة الدم التى لا يفرق فيها ارتكازا بين صدق

الولد على المضغة و عدمه، مؤيدا بخلو النصوص عن تحديد النفاس مع شدة الحاجة لذلك لو كان المراد به ما يصدق معه الولد، لما سبق من الابتلاء بموارد الاشتباه في صدقه بنحو الشبهة المفهومية.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا- فيما حكى عنه- من ظهور النصوص في تبعية صدق النفاس للولادة. فإن أراد من الولادة فيه ما يعم وضع ما هو أصل الولد، لم ينفع في إثبات مدعاه، و إن أراد منها وضع خصوص ما يصدق عليه الولد عرفا، فهو غير ظاهر المأخذ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٢

...

و قد يؤيد بما ورد من تعميم حكم العدة للمضغة و أن المعيار فيها على كونها مبدأ خلق آدمي، ففي موثق عبد الرحمن بن الحجاج أو صحيحه عن أبي الحسن عليه السلام:

«سألته عن الحبل إذا طلقها زوجها فوضعت سقطا تم أو لم يتم أو وضعته مضغة.

فقال: كل شيء يستبين أنه حمل تم أو لم يتم فقد انقضت عدتها و إن كان مضغة» (١)، فإن موضوع العدة و إن كان هو الحمل الصادق في الفرض، لا النفاس المفروض التشكيك في صدقه فيه، إلا أن جريهما على نحو واحد قريب جدا. فتأمل.

و بالجملة: ترتب الحكم بوضع المضغة قريب جدا بالنظر للنصوص و كلمات الأصحاب.

و مما ذكرنا يظهر ترتب الحكم على العلة لو أحرز كونها مبدأ نشوء آدمي، كما في الدروس و عن نهاية الأحكام و البيان و الذكرى و كشف الالتباس، و قد تقدم من التذكرة و عن شرح الجعفرية الإجماع عليه، كما يظهر من تعليل عدم ترتب الحكم معها و مع النطفة في المعتبر و المنتهى بعدم تعيين الحمل معهما المفروغية عن ترتبه لو أحرز كونها مبدأ نشوء آدمي، و أن المانع عدم الإحراز.

لكن توقف فيه في جامع المقاصد حتى مع العلم بذلك، لانتفاء التسمية. قال في الروض: «و لا- وجه له بعد فرض العلم. و لأننا إن اعتبرنا مبدأ النشوء فلا فرق بينها و بين المضغة مع العلم» و دفعه في المدارك بعدم صدق الولادة عرفا حتى مع العلم.

و يشكل: بأن المراد بالولادة إن كان هو وضع الولد فهو غير متحقق في المضغة، و إن كان هو ما يعم وضع مبدأ الولد فهو متحقق في العلة، و لا وجه للفرق بينهما.

اللهم إلا أن يكون وضوح مسانحة المضغة للإنسان لكونهما معا لحما عرفا هو منشأ الفرق بينها و بين العلة، حيث يكون تبدل العلة له من سنخ التحول و الاستحالة، و تبدل المضغة له من سنخ التكامل و التطور في الشيء الواحد عرفا، و المراد بمبدأ نشوء آدمي الثاني، لا ما يعم الأول.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب العدد حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٣

...

و قد يظهر ذلك من حديث عبد الرحمن بن الحجاج المتقدم، حيث قد يظهر في أن مبدأ صدق الحمل هو المضغة و أنها أخفى أطواره.

و أظهر من ذلك النطفة المستقرة في الرحم بعد التلقيح. و لعله لذا لم يعرف القول بترتب الحكم عليها. بل نفى غير واحد الإشكال في عدم ترتبه، و إن كان مقتضى التعليل المتقدم من المعتبر و المنتهى ترتبه في فرض إحراز حالها، و قد ينسب للذكرى احتمال.

و أما ما سبق من ظهور حالهم في عموم الحكم لكل ما يكون مبدأ نشوء آدمي، لعدم تحديدهم ما يتحقق به النفاس مع شدة الحاجة

لتحديده. فلا مجال له هنا، لعدم شيوع الابتلاء بذلك بسبب غلبة تعذر العلم بكون العلقه مبدأ نشوء آدمي - كما صرح به غير واحد - لكثرة ابتلاء النساء بالقاء دم آخر متجمع في الحيض والاستحاضة مشتبهه بها، وتعذر تمييز النطفة الملحقة قبل تحولها، وليس الحال كالمضغة التي لا تبلى المرأة غالباً بالقاء مشابه لها في غير حال الحمل، فيتيسر تمييزها بسبب ذلك. فلاحظ.

هذا، وحيث فرض عدم نهوض الأدلة بكون الدم المذكور نفاساً فمن الظاهر عدم البناء على حيضته لو كان فاقداً لشرائط الحيض، كما لو لم يبلغ اقله أو لم ينفصل عن الحيض السابق بأقل الطهر. وأما لو كان واجداً لشرائطه فالبناء على حيضته مبني على ثبوت عموم يقتضى حيضه كل دم بعد البلوغ واقعا، وقد سبق في التنبيه الأول من تنبيهات قاعدة الإمكان تقريب العموم المذكور.

لكن الظاهر قصوره عن الدم في المقام، لاختصاص الدليل عليه بالنصوص الواردة في بعض الموارد الخاصة بضميمة عدم الفصل، الذي لا مجال لإحرازه في المقام بعد مسانخة الدم المذكور لدم النفاس ومباينته لدم الحيض ارتكازاً كما سبق قصور قاعدة الإمكان عن إثبات حيضه الدم في مورد الشبهة الحكمية.

وحيث سبق في أول مبحث الاستحاضة تقريب انحصار دم المرأة بالدماء الثلاثة بتردد الدم في المقام بينها، وقد سبق أن اللازم في مثل ذلك ترتيب أحكام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٤

...

الاستحاضة، لأن مقتضى أصالة عدم الحيض والنفاس عدم ترتب أحكامهما وتكليف المرأة بالعبادة، وحيث يعلم بطلانها مع عدم القيام بوظائف المستحاضة يتعين قيامها بها. فراجع.

ثم أنه لو علم بأن المضغة أو العلقه - على القول بترتب حكم النفاس عليها - مبدأ نشوء آدمي فلا إشكال. أما لو شك في ذلك بنحو الشبهة الموضوعية فقد صرح غير واحد بقبول شهادة القوالب في ذلك، كما تقدم من التذكرة وعن غيرها دعوى الإجماع عليه. وفي الدروس وعن الذكرى وغيرها لزوم الأربع.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «لا إشكال في حجية شهادة القوالب الأربع في الجملة في إثبات الولادة والنفاس، وإنما الإشكال في حجية شهادة الاثنين والواحدة، فعن المفيد وغيره ذلك. ويشهد به بعض النصوص الواجب حملها على الحجية بالنسبة إلى النصف أو الربع جمعاً بين النصوص ... والكلام في ذلك موكول إلى محله من كتاب الشهادات».

لكن الظاهر من نصوص الشهادة «١» قبول شهادتهم في الأمور الحسية، كالعذرة، واستهلال المنفوس، الذي هو مورد التفصيل الذي أشار إليه قدس سره، دون الأمور الحسية الاجتهادية، كالمقام، بل الرجوع إليهن فيها ليس بملاك الشهادة، بل بملاك الرجوع إلى أهل الخبرة، الذي لا يتقيد بعدد ولا نوع ولا عدالة، بل المعيار فيه الثقة بمقتضى بناء أهل العرف، فلا بد في الخروج عنه من دليل، ولا يتضح لنا عاجلاً.

وحمله على الشهادة قياس.

هذا، ولو لم يتيسر طريق للإحراز يتعين البناء على عدم النفاس لاستصحاب عدمه، والحكم بالحيض، لقاعدة الإمكان، ومع تعذره فبالاستحاضة، بناء على ما تقدم في أول بحث الاستحاضة من أنها الأصل في الدم الذي ليس بحيض ولا نفاس.

والله سبحانه وتعالى العالم.

(١) راجع الوسائل باب: ٢٤ من أبواب كتاب الشهادات.

معها أو بعدها (١).

(١) أما بعدها فهو المتيقن من النص و الفتوى، المدعى عليه الإجماع في كلام غير واحد و أما معها فهو المصرح به في كلام جماعة كثيرة، كالشيخ و الفاضلين و الشهيدين و المحقق الثاني و غيرهم، كما قد يظهر من آخرين، و في جامع المقاصد و عن شرحي الجعفرية و كشف الالتباس أنه المشهور، و ظاهر الخلاف الإجماع عليه عندنا، حيث قال: «الدم الذي يخرج قبل خروج الولد لا خلاف في أنه ليس بنفاس، و ما يخرج بعده لا خلاف في كونه نفاسا، و ما يخرج معه عندنا يكون نفاسا، و اختلف اصحاب الشافعي ...» و استدل عليه.. تارة: بصدق النفاس به، لأنه دم قد خرج بخروج الولد.

و أخرى: بموثق السكوني عن جعفر عن أبيه عليهما السلام: «قال: قال النبي صلى الله عليه و آله: ما كان الله ليجعل حيضا مع حبل. يعني: إذا رأت الدم و هي حامل لا تدع الصلاة، إلا أن ترى على رأس الولد إذا ضربها الطلق و رأت الدم تركت الصلاة» (١)، و الصحيح عن زريق (رزيق) عن أبي عبد الله عليه السلام: «ان رجلا سأله عن امرأة حامله رأت الدم. قال: تدع الصلاة. قلت: فإنها رأت الدم و قد أصابها الطلق فرأته و هي تمخض. قال: تصلى حتى يخرج رأس الصبي، فإذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة ... قلت: جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل و دم المخاض؟ قال: إن الحامل قذفت بدم الحيض، و هذه قذفت بدم المخاض إلى أن يخرج بعض الولد، فعند ذلك يصير دم النفاس» (٢ ... ٢).

و يشكل الأول بعدم وضوح صدق النفاس في المقام بعد عدم التفات العرف لمثل هذه التدقيقات، ليعلم إطلاقهم النفاس في المقام، بل تفريقهم في صدقه بين دم المخاض الخارج قبل خروج جزء من الولد، و المقارن لخروجه قبل إتمام الولادة بعيد. بل هو مردد ارتكازا بين خصوص الخارج بعد الولادة، فيقصر عنهما معا، و مطلق

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٦

...

الخارج بسبب تهيؤ الرحم لها، فيشملهما.

كما أن مقتضى الجمود على تعريف اللغويين بولادة المرأة إذا وضعت - لو كان حجة - قصوره عن المقام. و ما عن بعض مشايخنا من صدق الولادة بالشروع فيها، غير ظاهر. و لا أقل من إجمال النفاس بالإضافة للفرد المذكور، فيرجع لعموم أحكام الطاهر. و الثاني باشتغال موثق السكوني على عدم حيض الحامل - الذي سبق عدم الالتزام به - و باحتمال كون التفسير من الراوى. و بضعف حديث زريق «رزيق» لعدم النص على توثيقه، و عدم وضوح انجباره بعمل الأصحاب بعد عدم إشارة الأكثر له في مقام الاستدلال و عدم إثباته في كتب الحديث المشهورة، و إنما حكى عن مجالس الشيخ قدس سره. و لعله لذا حدد في الغنية النفاس بما يخرج عقب الولادة، و حكاه غير واحد عن المرتضى، كما حكاه في كشف اللثام عن الجمل و العقود و الكافي و الإصباح و الجامع.

و يدل عليه موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «في المرأة يصيبها الطلق أياما أو يوما أو يومين، فترى الصفرة أو دما. قال: تصلى ما لم تلد» (١ ... ١)، و قريب منه موثقة الآخر (٢)، إن لم يكن عينه.

اللهم إلا أن يقال: اشتغال موثق السكوني على عدم حيض الحامل لا يمنع من الاستدلال به في المقام، لما تكرر من إمكان التفكيك

فى الحجية بين مضامين الحديث الواحد. و ليست الفقرة المذكورة متفرعة على مفاد النبوى الذى هو عدم حيض الحامل، ليمتنع العمل بها بامتناع العمل به، بل هى أمر زائد على مفاده راجعة لتحديد مبدأ النفاس. و احتمال كون التفسير من الراوى بعيد، لا يناسب التفصيل الذى تضمنه، لما ذكرناه من زيادته على مضمون النبوى. فليس من شأن غير الإمام التفسير به.

و زريق (زريق) و إن لم ينص أحد على توثيقه إلا أنه قد تستفاد رفعه شأنه مما عن ابن النديم من عدّه من مشايخ الشيعة الذين رروا الفقه عن الأئمة عليهم السلام. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب النفاس حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٧

[لا حد لقليل النفاس]

و لا حدّ لقليله (١)،

و من هنا لا يبعد البناء على ذلك و الخروج عن ظاهر موثقى عمار بحملهما على الشروع فى الولادة فى قبال ما يخرج حالة الطلق قبل ظهور شىء من الولد. بل جوّز فى كشف اللثام كون ذلك مراد من سبق نسبة الخلاف إليه. و قد يؤيده ما سبق من الخلاف من ظهور دعوى الإجماع على النفاس فى المقام. فلاحظ.

(١) بلا خلاف، كما فى جامع المقاصد و الحقائق و عن شرحى الجعفرية، و إجماعاً، كما فى الناصريات و الخلاف و الغنية و المعتبر و المنتهى و التذكرة و الروض و المدارك و كشف اللثام و محكى الذكري و غيرها. و كفى بذلك دليلاً فى مثل هذه المسألة التى يشيع الابتلاء بها، فيمتنع عادة خفاء حكمها.

مضافاً إلى أن المراد بالتحديد إن كان هو نفى نفاسية ما نقص عن الحد - كما هو المراد من التحديد فى الحيض - فهو مخالف لإطلاق أدلّة أحكام النفاس، حيث لا إشكال فى صدقه عرفاً حتى مع فقد الحدّ.

و لا مجال للاستدلال عليه بدعوى كون النفاس بمنزلة الحيض، لما يأتى فى تحديد أكثر النفاس من عدم ثبوت ذلك. و إن كان هو تحقق النفاس بقدر الحدّ و لو مع انقطاع الدم - كما لعله الظاهر من بياناتهم - فهو مخالف لإطلاق أدلّة أحكام الطاهر، لأنها و إن كانت مقيدة بأدلة أحكام النفاس، إلا أن مبدأ النفاس لما كان هو وضع الولد فاستمراره عرفاً إنما يكون باستمرار أثره، و هو الدم، و لا أقل من عدم وضوح استمراره بدونه، فيرجع مع انقطاعه لاطلاقات أحكام الطاهر.

هذا، و قد يستدل أيضاً بخبر ليث المرادى عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن النفاس كم حدّ نفاسها حتى يجب عليها الصلاة، و كيف تصنع؟ قال: ليس لها حدّ» (١)، بدعوى: أن تعذر العمل به فى طرف الكثرة لا يمنع من حجّيته فى طرف القلة.

و يشكل بقوة ظهوره فى نفى التحديد من طرف الكثرة بقريئته قوله: «حتى يجب

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب النفاس حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٨

و حد كثيرة عشرة أيام (١) من حين الولادة.

عليها الصلاة» فيتعين سقوطه عن الحجية لا حملة على نفى التحديد من طرف القلة.

نعم، قد يستدل بصحيح على بن يقطين: «سألت أبا الحسن الماضي عليه السلام عن النفساء وكم يجب عليها ترك الصلاة؟ قال: تدع الصلاة ما دامت ترى الدم العبيط إلى ثلاثين يوماً، فإذا رقت و كانت صفرة اغتسلت و صلت إن شاء الله تعالى» (١)، و حديث الأعمش عن جعفر بن محمد في حديث شرايع الدين: «قال و النفساء لا تقعد أكثر من عشرين يوماً إلا أن تطهر قبل ذلك» (٢ ... ٢)، و حديث الفضل عن الرضا عليه السلام في كتابه إلى المأمون: «قال: و النفساء لا تقعد عن الصلاة أكثر من ثمانية عشر يوماً، فإن ظهر قبل ذلك صلت» (٣).

بدعوى: أن مقتضى الغاية في الأول و الاستثناء في الثاني و إطلاق الثالث انتهاء النفاس بانقطاع الدم و إن قل أمده و لا يمنع من العمل بها في ذلك احتمالها على التحديد في طرف الكثرة بما قد لا يلتزم به، لإمكان التفكيك في الحجية بين مضامين الحديث الواحد مع عدم الارتباطية بينها و عدم تفرع بعضها على بعض. فتأمل جيداً.

[الكلام في أكثر النفاس]

[منها قول المشهور بأن أكثر النفاس عشرة أيام من حين الولادة]

إشارة

(١) كما في المقنعة و النهاية و الخلاف و التهذيب و الاقتصاد و إشارة السبق و الغنية و الوسيلة و السرائر و الشرائع و النافع و المعتبر و التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و محكى نهاية الأحكام و التحرير و الذكرى و البيان و كشف الرموز و جملة غيرها، و قد يظهر من المقنع، حيث أفتى به أولاً، ثم ذكر أنه قد روى مضامين آخر، و نحوه في الناصريات، كما حكاها غير واحد عن على بن بابويه.

و هو الأشهر كما عن الجعفرية، و المشهور، كما في التذكرة و جامع المقاصد و اللمعة و محكى الذكرى و كشف الالتباس و فوائد الشرائع و شرح الجعفرية، و مذهب الأكثر، كما في المبسوط و كشف اللثام، بل ظاهر أو محتمل الغنية الإجماع عليه، بل هو

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٦.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٥.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٢٩

...

صريح الخلاف و إن صرح فيه أيضاً قبل ذلك بوجود الخلاف.
و كيف كان،

فقد استدل عليه بوجوه:

الأول: عموم أحكام الطاهر،

حيث يجب الاقتصاد في الخروج عنه على المتيقن، و هو ما لا يزيد على الحد المذكور. و يشكل بأن الظاهر كون النفاس كالحيض

أمرا واقعا محدد المفهوم عند العرف، و هو خروج الدم المسبب عن الولادة لا إجمال في مفهومه.

و تحديده شرعا إما أن يرجع إلى بيان حدّ الواقعي الذي يرتفع معه واقعا و إن خفى على العرف لبقاء الدم، نظير ما سبق في الحيض، أو إلى بيان حدّ أحكامه و أن بقى بقاء الدم.

و على الأول يتعين الرجوع لاستصحابه، لتمامية أركانه، و ليس هو من استصحاب المفهوم المردد، لما ذكرنا من عدم الإجمال في المفهوم، و إنما الشك في حال المصدق، كما لا مجال لما قد يظهر من شيخنا الأعظم قدس سرّه من عدم جريان الاستصحاب في التدرجيات، بعد أن حققنا في محله تبعاً له و لغيره من جريانه. و بذلك يستغنى عن استصحاب أحكام النفاس الذي قد يشكل بعدم إحراز بقاء الموضوع.

و على الثاني يتعين الرجوع لإطلاق أدلّه أحكام النفاس المقدم على إطلاق أدلّه أحكام الطاهر، لأن تحديده يكون من سنخ التقييد له، فيقتصر فيه على المتيقن.

هذا، و قد يدعى الاستغناء عن استصحاب النفاس على الوجه الأول، لأنه حيث كان المعيار في تشخيص الموضوع على العرف بمقتضى الإطلاقات المقامية، و كان العرف حاكماً بتبعية النفاس للدم، فردع الشارع عن ذلك ببيان الحدّ له يقتضى الاقتصار في الخروج عما عليه العرف على المتيقن مما ردع الشارع عنه في فرض إجمالا، عملا- بالإطلاق المقامي في المشكوك، بلا- حاجة للاستصحاب.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لعدم بناء العرف على نفاسية كل يوم بنحو العموم الانحلالي، ليقصر في الخروج عن العموم المذكور على المتيقن، بل يرجع بناؤهم إلى أمر واحد، و هو تبعية النفاس لاستمرار الدم، فبيان الشارع لحدّه راجع إلى تخطّتهم مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٠

...

في الأمر المذكور و إجمال حدّ النفاس، و يتعين الرجوع للاستصحاب، كما سبق.

نعم، لا مجال للاستصحاب المذكور فيما لو لم ترى الدم إلا بعد مضي الحد المحتمل الأقل، كما لو رآته في اليوم الحادي عشر من الولادة، بناء على أن لازم البناء على التحديد بالثمانية عشر يوما مثلاً البناء على كونه نفاساً، لوضوح أن الشك في التحديد بالثمانية عشر و احتمال كون الحد عشرة أيام مستلزم للشك في حدوث النفاس الذي يكون المرجع فيه استصحاب عدمه.

كما لا مجال في مثله للرجوع إلى عموم أحكام النفاس على الوجه الثاني المتقدم، لعدم وضوح بناء العرف على نفاسيته، بل مقتضى استصحاب عدم النفاس للرجوع لعموم أحكام الطاهر، كما قرر في الاستدلال بهذا الوجه. لكنه فرض نادر.

الثاني: الإجماع

المدعى في الخلاف و الغنية المعتضد بالشهرة العظيمة التي كادت تكون إجماعاً، كما في الجواهر. و يشكل بما أشرنا إليه آنفاً من صراحة صدر كلام الخلاف في تحقق الخلاف بين أصحابنا. و من ثم قد يكون مرجع الإجماع المدعى منه بعد ذلك إلى الإجماع على القاعدة المقتضية بنظره للرجوع إلى عموم أحكام الطاهر بالوجه المتقدم أو الإجماع على بطلان الأقوال الأخر التي حكاه عن العامة، كما احتمله شيخنا الأعظم قدس سرّه و إن كان بعيداً عن ظاهر كلامه.

كما ان كلام الغنية غير صريح في دعوى الإجماع على الحكم المذكور، فإنه بعد أن حدد النفاس بعشرة أيام قال: «و هي و الحائض سواء في جميع الأحكام إلا- في حكم واحد، و هو أن النفاس ليس لأقله حد. و ذلك بدليل الإجماع» حيث يحتمل رجوع الإجماع للمستثنى وحده. على ان ظهور حال الخلاف و الغنية و نحوهما مما يكثر فيه دعوى الإجماع في موارد الخلاف تمنع من التعويل على

الإجماع المذكور في المقام، ولا سيما مع ظهور الخلاف من بعض أساطين الأصحاب، و ظهور كلام جملة منهم في أن المسألة من المسائل الخلافية النظرية منهم الشيخ نفسه في المبسوط، حيث اقتصر على نسبة القول بال عشرة للشهرة دون أن يظهر منه الفتوى به.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣١

...

بل أدنى نظر في النصوص و كلام الأصحاب يشهد بكونها من المشكلات التي لا يستوضح حالها من الإجماع و نحوه. و منه يظهر اندفاع ما عن بعض مشايخنا من الاستدلال بال شهرة الفتوائية في المقام، بدعوى امتناع خطئها عادة في مثل هذه المسألة التي يكثر الابتلاء بها.

وجه الاندفاع: أن ذلك إنما يتم مع عدم ظهور الخلاف لل شهرة، و لا مجال له في مثل هذه المسألة التي يظهر اضطراب عمل الشيعة و فتاوى فقهاءهم فيها من الصدر الأول، كما يظهر بملاحظة بعض نصوص المسألة «١»، و إنما استقرت الشهرة على العشرة بعد الشيخ، و لا أهمية لمثلها.

الثالث: ما تضمن أن النفاس حيض محتبس،

كما ذكره غير واحد. و يشكل بعدم ثبوت المضمون المذكور من النصوص. نعم، في خبر مقرر عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: سألت سلمان رحمه الله عليا عليه السلام عن رزق الولد في بطن أمه. فقال: إن الله تبارك و تعالى حبس عليه الحيضة فجعلها رزقه في بطن أمه» «٢». و هو إنما يدل على أن رزق الولد قبل خروجه من دم الحيض. كما تضمنه صحيح سليمان بن خالد «٣»، لا أن النفاس الخارج بعد خروج الولد من سنخ دم الحيض. نعم، أرسل ذلك في كلام غير واحد إرسال المسلمات. لكنه غير واضح الوجه، بل هو لا يناسب كون الحيض رزق الولد، بل الأنسب به عدم خروج دم الحيض إلا بعد مضي مقدار الطهر بعد الوضع ليتجمع في المدة المذكورة لو لم يتحول للرضاع. على أنه لو تم لم يستلزم مشاركته للحيض في حدوده، لظهور أدلة التحديد في ثبوت الحدود للحيض بعنوانه، لا لسنخ دمه. و إنما يتجه ذلك لو ورد بلسان التنزيل الشرعي. و لم يثبت.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٧، ٩، ١١.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٢

...

الرابع: بعض النصوص المدعاة في المقام،

ففي السرائر: «و ذكر الشيخ المفيد محمد بن محمد بن النعمان رضي الله عنه في جواب سائل سأله فقال: كم قدر ما تقعد النفساء عن الصلاة و كم مبلغ ذلك؟ فقد رأيت في كتابك كتاب أحكام النساء أحد عشر يوما، و في الرسالة المقنعة ثمانية عشر يوما، و في كتاب الاعلام أحدا و عشرين يوما، فعلى أيها العمل دون صاحبه؟ فأجابه بأن قال: الواجب على النفساء أن تقعد عشرة أيام، و إنما

ذكرت في كتبي ما روى من قعودها ثمانية عشر يوما و ما روى في النوادر استظهارا بأحد و عشرين يوما. و عملي في ذلك على عشرة أيام، لقول الصادق عليه السلام:

لا يكون دم نفاس زمانه أكثر من زمان الحيض» (١).

و في المقنعة: «و أكثر أيام النفاس ثمانية عشر يوما. و قد جاءت أخبار معتمدة بأن أقصى [انقضاء] مدة النفاس مدة الحيض، و هو عشرة أيام. و عليه العمل لوضوحه عندى»، بناء على ان هذا الذيل من المقنعة، كما هو الموجود في المطبوع منها، المناسب لعبارة التهذيب في شرحها، و عليه جرى في المختلف و المدارك و الوسائل و غيرها.

لكن نسبه في جامع المقاصد و الروض و محكى الذكرى للتهذيب، و قد يناسبه ما سبق من السرائر من نسبة الثمانية عشر يوما للمقنعة. كما نسبه في كشف اللثام لكلا الكتابين، كل منهما في موضع من كلامه.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «لا يهم تحقيق ذلك، لأن إرسال الشيخ لا يقصر عن إرسال المفيد».

و في التهذيبين بعد أن ذكر حديث ابن سنان المتضمن أنه تسع عشرة ليلة قال:

«و قد رويانا عن ابن سنان ما ينافي هذا الخبر، و أن أيام النفساء مثل أيام الحيض ... و في النافع: «و في أكثره روايات أشهرها أنه لا يزيد عن أكثر الحيض». لكن هذه النصوص كما ترى لا تنهض بإثبات المطلوب بعد إرسالها.

و دعوى: أن إرسال مثل الشيخين لا يقصر عن إرسال مثل ابن أبي عمير

(١) السرائر ص: ٥ عند الكلام في أخبار الآحاد في أواخر المقدمة قبيل كتاب الطهارة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٣

...

و نحوه من أصحاب الاجماع ممنوعة، لا بتناء قبول مراسيل هؤلاء على دعوى أنهم لا يروون و لا يرسلون إلا عن ثقة، و لم يدع ذلك أحد في حق مثل الشيخين، بل لا مجال لدعواه، و لا سيما مع تعدد الوسائط بينهم و بين المعصومين عليهم السلام.

مضافا إلى قرب كونها منقولة بالمعنى، و أن المراد بأيام الحيض فيما أرسله في التهذيبين عن ابن سنان أيام العادة، و أن المراد بباقيها النصوص الكثيرة المتضمنة اقتصار النفساء على مقدار عاداتها وحده أو مع الاستظهار، كما يناسبه ظهور ما تقدم من المقنعة و النافع في كثرة النصوص المدعاة، مع أنه ليس في كتب الحديث و الفقه التي بأيدينا عين و لا أثر لنص يتضمن تحديد النفاس بعشرة، و إنما الموجود فيها نصوص العادة، بل هو كالمقطوع به بملاحظة اقتصار الشيخ في التهذيب و المحقق في المعتمد في شرح المقنعة و النافع على نصوص العادة.

نعم، في الرضوى: «و النفساء تدع الصلاة أكثره مثل أيام حيضها، و هي عشرة أيام، و تستظهر بثلاثة أيام، ثم تغتسل، فإذا رأت الدم عملت كما تعمل المستحاضة، و قد روى: ثمانية عشر يوما، و روى: ثلاثة و عشرين يوما. و بأي هذه الأحاديث أخذه جاز» (١). لكنه - مع ندرته، و ضعفه في نفسه - مشتمل على الاستظهار زائدا على العشرة، و مخير بين ذلك و بقية الروايات.

و من هنا يلزم النظر في نصوص الرجوع للعادة، و هي كثيرة، ذكر منها في الوسائل تسعة. منها صحيح زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «قال: النفساء تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها، ثم تغتسل و تعمل كما تعمل المستحاضة» (٢) و صحيحه الآخر عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: النفساء متى تصلى؟ قال: تقعد قدر حيضها و تستظهر بيومين، فإن انقطع الدم، و إلا اغتسلت و احتشت و استتفرت و صلت» (٣) ... و غيرهما. و عليها اقتصر الكليني مضيفا إليها ما يدل على استمراره

(١) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢ و باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٤

...

لثمانية عشر، و يظهر منه عمله بمضمونها. و قد أشار في الجواهر إلى الاستدلال بها تارة: بأن المنساق منها مساواة النفاس للحيض. و أخرى: بأنها أمرت بالرجوع للعادة، و أقصاها عشرة فأقصاها عشرة.

و ثالثة: بأن يراد بأيامها الأيام التي يمكن أن يكون الدم فيها حيضا. و الكل كما ترى، لاندفاع الأول - مضافا إلى اختصاص النصوص بذات العادة - بأن مساواة النفاس للحيض في الرجوع للعادة لا يستلزم مساواته له في الحد، كيف و مرجع الأمر بالرجوع للعادة حجيتها و لزوم التعيين بها ظاهرا، لا - إلى التحديد بها واقعا في الحيض، فضلا عن النفاس، فكما أمكن زيادة الحيض على العادة واقعا يمكن ذلك في النفاس بل لا إشكال فيه فيما لو كانت العادة دون العشرة، و لذا نصت النصوص على الاستظهار.

و أما فهم عموم مساواة النفاس للحيض من ذلك بإلغاء خصوصية الرجوع للعادة أو بتنقيح المناط أو عدم الفصل، فهو يحتاج إلى لطف قريحة، أو قرينة خاصة لا تنهض بها نفس النصوص، و قد يأتي الكلام فيها.

و منه يظهر اندفاع الثاني، لأن الرجوع في النفاس للعادة إذا كانت عشرة أيام إنما هو لحجيتها عليه ظاهرا، لا لتحديد بها واقعا، مع أنه مختص بمن تكون عاداتها عشرة. و لعله لذا أمر قدس سره بالتأمل.

و أما الثالث فهو مخالف لظاهرها، كما اعترف به قدس سره في الجملة، بل لصريح جملة منها، كصحيح زرارة الأول، لاشتماله على توصيف الأيام بأنها التي كانت تمكث فيها، و قريب منه غيره. كما لا يناسب ما اشتمل عليه جملة منها من ضم الاستظهار.

نعم، قد يستدل بما تضمن منها الاستظهار للعشرة، و هو صحيح يونس:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ولدت، فرأت الدم أكثر مما كانت ترى، قال: فلتتعد أيام قرئها التي كانت تجلس ثم تستظهر بعشرة أيام، فإن رأت دما صبيبا فلتغتسل عند وقت كل صلاة» «١ ...»، بناء على أن المراد انتهاء الاستظهار بانتهاء العشرة، إما لما

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٥

...

ذكره الشيخ من أن الباء هنا بمعنى (إلى) لقيام حروف الصفات بعضها مقام بعض، أو لأن المراد كون الاستظهار بالانتهاء للعشرة لا بتمامها. و يؤيده صحيحه الآخر الوارد بنفس السند و المتن في الحيض «١».

و قد يوجه الاستدلال به حينئذ بما في الجواهر من أن المراد بالاستظهار طلب ظهور الحال، فلو لم يكن أكثره عشرة لما كان في انتظارها ظهور الحال.

لكنه يشكل بأن طلب ظهور الحال عندهم - كما يظهر مما سبق منهم في الحيض - إنما هو بمعنى طلب ظهور حال الدم، و أنه ينقطع على العشرة أو يستمر بعدها، فإن انقطع انكشف نفاسية ما زاد على العادة، و إن استمر انكشف عدمها، و من الظاهر أن الانكشاف المذكور - لو تم - تعبدى و لا يستلزم بوجه كون أكثر النفاس عشرة.

على أنه تقدم في الحيض أن الاستظهار ليس هو طلب ظهور الحال، بل هو الاحتياط والاستيثاق مراعاة لاحتمال الحيضية أو النفاسية، وحينئذ يمكن تشريع الاحتياط المذكور قبل العشرة، دون ما بعدها وإن كان الاحتمال موجودا، ولذا تضمنت جملة من النصوص هنا وفي الحيض الاستظهار باليوم واليومين والثلاثة، مع أنها قد لا تبلغ العشرة وتنزيل الجميع على العشرة كما في الجواهر في غير محله، كما سبق.

و منه يظهر ضعف ما عن بعض مشايخنا من أنه لو لم يكن أكثر النفاس عشرة لم يكن وجه لاقتصار الاستظهار عليها. ثم أنه قد يستأنس بذلك وبالرجوع للعادة لمساواة النفاس للحيض في الأكثر مؤيدا بتساويهما في الأحكام الآخر، بل في الجواهر أنه يشعر به ما في صحيح زرارة الآخر المتقدم بعد الحكم برجوع النفاس للعادة ثم الاستظهار: «قلت: والحائض. قال: مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدم، وإلا فهي مستحاضة تصنع مثل النساء سواء...» ٢. لكن الجميع كما ترى أشبه بالقياس لا ينهض بإثبات حكم شرعي، ولا سيما

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٦

...

مع اختلافهما في الحد الأقل. ولا- ظهور للصحيح في مساواة الحائض للنساء مطلقا، بل في خصوص الرجوع للعادة والاستظهار، فيجوز فيه ما تقدم.

[منها أكثر النفاس خروجها قبل الثمانية عشر]

إشارة

نعم، قد يستدل بما يأتي من النصوص الدالة على خروجها من النفاس قبل الثمانية عشر، بناء على عدم الواسطة بين العشرة والثمانية عشر، على ما يأتي الكلام فيه وفي بقية الوجوه المستدل بها لهذا القول.

هذا، وقد سبق عن المفيد القول بالثمانية عشر في بعض كتبه، وعليه جرى في الفقيه والهداية والانتصار والموصلات والمراسم ومحكى جمل المرتضى وابن الجنيد، وقربه في المختلف والمنتهى ومحكى التنقيح في الجملة على ما يأتي كما نفى عنه البعد في محكى مجمع البرهان. ولعله إليه يرجع ما عن ابن عقيل، فإن كلامه وأن تضمن أن أقصى جلوسها واحد وعشرون يوما، إلا أن ظاهره كون النفاس تعبدا هو الثمانية عشر، وأن ما زاد عليها استظهار. قال قدس سره فيما حكى عنه: «أيامها [عند آل الرسول عليهم السلام] أيام حيضها، وأكثره أحد «١» وعشرون يوما، فإن انقطع دمها في تمام حيضها صلت وصامت، وإن لم ينقطع صبرت ثمانية عشر يوما، ثم استظهرت بيوم أو يومين، وإن كانت كثيرة الدم صبرت ثلاثة أيام، ثم اغتسلت واحتشت واستثفرت و صلت» فيكون نظير ما ذكره الصدوق في الأمالي من أن أكثر النفاس ثمانية عشر يوما وتستظهر بيوم أو يومين كما ربما يرجع إليه ما سبق من السرائر عن المفيد في كتاب الاعلام بأن يختص بكثيرة الدم.

نعم، ما ذكره في صدر كلامه من أن أيامها أيام حيضها لا يناسب ذلك. إلا أن يبتنى على نحو جمع بين النصوص يأتي الكلام فيه. والحاصل: أن القول المذكور معتد به بين القدماء، بل في الانتصار: «و مما انفردت به الإمامية القول بأن أكثر النفاس مع الاستظهار التام ثمانية عشر يوما...»

(١) في نسخة ذكرت في مفتاح الكرامة (أحد عشر يوما). لكنها مع - اختصاصها به و عدم وجودها في كلام غيره ممن نقل كلام ابن أبي عقيل كالمحقق و العلامة و غيرهم - لا تناسب بقیة كلامه. (منه عفی عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٧

...

و الذى يدل على صحة ما ذهبنا إليه الاجماع المتردد ذكره.. و أيضا فإن الأيام التى ذكرناها مجمع على أنها نفاس ... و قد تكلمنا فى هذه المسألة فى جملة ما خرج لنا من مسائل الخلاف». و نحوه ذكر فى الموصليات لكن حكى فى السرائر عن مسائل خلافه العدول إلى القول بال عشرة، و أنه قال: «عندنا الحد فى نفاس المرأة أيام حیضها التى تعدها، يعنى: أكثرها. و قد روى: أنها تستظهر بيوم أو يومين. و روى فى أكثره: خمسة عشر يوما. و روى أكثر من هذا. و الأثبت ما تقدم».

بل قد يظهر من السرائر انحصار القول بالثمانية عشر بالمفيد و المرتضى، و أنهما عادا عنه، و أنه ليس فى أصحابنا من ثبت عليه. لكن يظهر ضعفه مما تقدم من نسبته لغيرهما، و باحتمال عودهما من العشرة إلى الثمانية عشر، دون العكس. و لا سيما مع ما صرح به فى الخلاف و المبسوط من اختلاف أصحابنا فى التقدير بالوجهين، الظاهر فى ثبوتهم عليه.

و كيف كان،

فیدل علیه جملة من النصوص:

منها: ما ورد فى قضية أسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبى بكر.

و هى على طائفتين:

الأولى: ما تضمن مجرد أمر النبى صلى الله عليه و آله و سلم لها بوظيفة المستحاضة بعد الثمانية عشر، كصحيح زرارة عن أبى جعفر عليه السلام: «ان أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبى بكر فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم حين أرادت الإحرام من ذى الحليفة أن تحتشى بالكرسف و الخرق و تهل بالحج، فلما قدموا مكة و قد نسكوا المناسك و قد أتى بها ثمانية عشر يوما فأمرها رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم أن تطوف بالبيت و تصلى و لم ينقطع عنها الدم ففعلت ذلك» «١» و غيره.

و لا- يخفى أنها بمدلولها المطابقى إنما تدل على عدم زيادة النفاس عنها، و لا تنافى انتهاء قبلها، كما يأتى التنبيه عليه فى بعض النصوص، إلا أنه يمكن الاستدلال

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٨

...

بها بضميمة استبعاد جهل أسماء بالحكم، بحيث يمضى عليها ثمانية أيام أو أكثر قد طهرت من نفاسها و هى ترتب أحكامه، فترك الصلاة، و تبقى على حج الأفراد من دون أن تعمل بتشريع المتعة الذى نزل فى الحجة المذكورة بعد مضى ما يقرب من عشرة أيام من ولادتها تقريبا. لأنها ولدت فى أول خروجهم من المدينة- كما تضمنته بعض النصوص - «١» و نزلت المتعة بعد دخولهم مكة و قيامهم بأعمال العمره و كان طريقهم ثمانية أو تسعة أيام، كما تضمنته بعض النصوص أيضا، حيث يصلح ذلك متبها للسؤال عن حكمها،

كما سألت عن كيفية إحرامها في أول الأمر، و عن طوافها و صلاتها بالبيت بعد قضاء المناسك.

بل شيوخ الابتلاء بالنفاس و عدم الداعي لإخفاء حدّه في عصره صَلَّى الله عليه و آله و سلم مما يمتنع معه عادة خفاء حكمه على عامة النساء، فضلا عن مثل أسماء ممن يستحكم اتصاله ببيت النبي صَلَّى الله عليه و آله و سلم.

الثانية: ما ورد مورد تحديد النفاس، و هو صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء كم تقعد؟ فقال: أن أسماء بنت عميس أمرها رسول الله صَلَّى الله عليه و آله و سلم أن تغتسل لثمان عشرة [لثمانى عشرة. فى ثمان عشرة. يب. لثمان عشرة. صا] و لا بأس بأن تستظهر بيوم أو يومين» (٢) و لعله إليه يرجع مرسل الصدوق (٣) فى الفقيه.

و قد يستشكل فيه - كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سرّه - تارة: بأن تذكير العدد يناسب كون المراد الليالى، لا الأيام.

و أخرى: بأن اشماله على الاستظهار الذى هو فرع الاحتمال مستلزم لعدم كون الحد الثمانية عشر، و إمكان تجاوزه للعشرين، بل لما زاد عليها، حيث لا يظهر منه أن أيام الاستظهار غاية أيام النفاس، مع أنه صرح فيما تقدم من الانتصار بأن الثمانية عشر هى الحدّ مع الاستظهار التام، كما نفى فى المبسوط الخلاف فى أن حكم الزائد

(١) راجع البحار ج: ٢١ باب: ٣٦ ص: ٣٧٨ الطبعة الحديثة.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٥.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٣٩

...

حكم الاستحاضة.

و ثالثة: بأن صريح صدره السؤال عن الحد، و لم يتعرض فى الجواب لذلك، و حينئذ يشكل العمل بأصالة الجهة و أصالة عدم النقصان معا، للعلم بوجود الخل فى أحدهما.

لكن يندفع الأول: بأن التسامح فى تذكير العدد و تأنيته شائع فى الاستعمالات، فلا ترفع اليد لأجله عما فهمه الأصحاب و تضمنته النصوص الآخر من إرادة الأيام.

و لا سيما بعد تضمن الحديث الإشارة إلى قصة أسماء المعهودة و قد صرحت جملة من النصوص (١) بأنها بقيت ثمانية عشر يوما.

على أن الأمر يهون بناء على ما سبق منا فى الحيض من تقريب كون المراد بالأيام ما يعم الليالى.

و الثانى بأنه لا مجال للتعويل على دعوى الإجماع المتقدمة مع ما تقدم من ابن أبى عقيل و الصدوق فى الأمالى من مشروعية الاستظهار. و لا سيما مع ما هو المعلوم من أن منشأ بناء الأصحاب على الثمانية عشر هو النصوص التى قد يمكن تنزيلها على ما لا ينافى جواز الاستظهار المذكور، بل يمكن كونه وجه جمع بين بعضها، كما يأتى التعرض له.

مع أنه لو تعذر البناء عليه فلا مانع من التفكيك فى العمل بالحديث بين الثمانية عشر و الاستظهار لعدم التلازم بين إمكان زيادة النفاس على الثمانية عشر و وجوب ترتيب أثره، بل يمكن زيادته واقعا مع عدم ترتيب أثره إلا فى الثمانية عشر، و حينئذ فحيث سئل فى الحديث عن قعود المرأة و ترتيبها أثر النفاس فقد تضمن الجواب قعودها ثمانية عشر بملاك التعبد بالنفاس لسنة أسماء، و ما زاد بملاك الاستظهار، و لا ارتباطية بينهما، ليمتنع العمل بالحديث فى أحدهما دون الآخر.

كما يندفع الثالث بأن نقل قصة أسماء بعد السؤال عن تحديد القعود ظاهر فى سوقها للتحديد، فيكون الجواب مطابقا للسؤال، و لا موجب مع ذلك للعلم إجمالا بمخالفة أصالة الجهة أو أصالة عدم النقصان للواقع. و من هنا كان الظاهر وفاء

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٠

...

الصحيح بالاستدلال.

نعم، في مرفوع إبراهيم بن هاشم: «سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام فقالت: إني كنت أقعد في نفاسي عشرين يوما حتى أفتوني بثمانية عشر يوما. فقال أبو عبد الله عليه السلام:

و لم أفتوك بثمانية عشر يوما؟ فقال رجل: للحديث الذي روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال لأسماء بنت عيسى حيث نفست بمحمد بن أبي بكر، فقال أبو عبد الله عليه السلام: إن أسماء سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد أتى لها ثمانية عشر يوما، و لو سألته قبل ذلك لأمرها أن تغتسل و تفعل ما تفعله المستحاضة» (١)، و نحوه في ذلك حديث حمران المروى عن كتاب الأغسال لابن عياش المتضمن سؤال امرأة محمد بن مسلم حيث كانت تقعد في نفاسها أربعين يوما، ثم أفتوها بثمانية عشر يوما لقصة أسماء المذكورة، وفيه: «فقال أبو جعفر عليه السلام: إنها لو سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قبل ذلك و أخبرته لأمرها بما أمرها به.

قلت: فما حد النفساء؟ قال: تقعد أيامها التي كانت تطمئ فيهن أيام قرئها، فإن هي طهرت، و إلا استظهرت بيومين أو ثلاثة ثم اغتسلت و احتشت» (٢...).

و هما صريحان في عدم صلوح قصة أسماء للتحديد، فيلزم لأجلهما رفع اليد عن ظهور صحيح محمد بن مسلم في التحديد بها، و حمله على التهرب عن الجواب بذكرها الموهوم له. كما يرفع بهما اليد عن الطائفة الأولى المبتنية على استبعاد جهل أسماء بحد النفاس. اللهم إلا- أن يقال: لا- مجال لحمل صحيح محمد على التهرب عن الجواب بعد تضمنه الاستظهار، حيث يكون بسببه صريحا في التصدي لوظيفة النفساء، فتستحكم معارضته للخبرين المذكورين، و يتأيد مضمونه بالطائفة الأولى بملاحظة ما تقدم في تقريب الاستدلال بها.

مع أن الأول ضعيف في نفسه لاشتماله على الرفع، و الثاني و إن كان سنده معتبرا في كتاب الأغسال لابن عياش، إلا أنه لم تثبت وثاقه ابن عياش، بل قال

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤١

...

النجاشي في ترجمته: «رأيت هذا الشيخ و كان صديقا لي و لوالدي و سمعت منه شيئا كثيرا، و رأيت شيوخنا يضعفونه فلم أرو عنه شيئا و تجنبته. و كان من أهل العلم و الأدب القوى و طيب الشعر و حسن الخط. رحمه الله و سامحه» مع أن راوى الحديث عن الكتاب المذكور صاحب المعالم و لم يتضح طريقه إليه بعد عدم كونه من الكتب المشهورة، و طول الفاصل الزمني بينهما. و لا سيما مع غرابته ما تضمنه من جهل امرأة محمد بن مسلم الذي هو من أركان الطائفة بالحكم. كما لا مجال لدعوى انجبار ضعف الحديثين

بعمل الأصحاب، لعدم وضوح اعتمادهم عليهما، خصوصاً الثاني منهما، بل لعله على النصوص الآخر المتقدمة، لدعوى رجحانها على نصوص الثمانية عشر.

و منها: ما فى العيون بسنده عن الفضل بن شاذان

أن فى كتاب الرضا عليه السلام للمأمون فى شرايع الدين: «و النفساء لا تقعد عن الصلاة أكثر من ثمانية عشر يوماً، فإن طهرت قبل ذلك صلت، وإن لم تطهر حتى تجاوز ثمانية عشر يوماً اغتسلت و عملت بما تعمل المستحاضة» (١).
و ما عن بعض مشايخنا من الإشكال فى سنده بعدم صحة طريق الصدوق للفضل. غير ظاهر، إذ ليس طريقة إلا عبد الواحد بن محمد بن عبدوس عن على بن محمد بن قتيبة النيسابورى و الأول قد أكثر الصدوق الرواية عنه مترضياً عليه، و مثل ذلك ظاهر فى رفعة مقامه بنظره الشريف، و الثانى قال عنه الشيخ قدس سره فى رجاله: «نيسابورى فاضل»، و ذكر النجاشى أن الكشى اعتمد عليه فى كتاب الرجال، و يشهد بذلك النظر فى الكتاب المذكور، و اعتماد الكشى عليه - الذى صرح الشيخ أنه بصير بالرجال - ملازم لوثاقته عنده. و هو لا ينافى ما صرح به النجاشى نفسه من أن الكشى قد روى عن الضعفاء. لأنه طعن فيمن يروى عنه لا فيمن يعتمد عليه، على أن الصدوق بعد أن روى الكتاب المتقدم بالسند المذكور رواه بسند آخر يخالفه قليلاً فى المتن، ثم قال: «و حديث عبد الواحد بن محمد بن عبدوس رضى الله عنه عندي

(١) الوسائل باب: ٣ من ابواب النفاس حديث: ٢٤ و كتاب عيون أخبار الرضا باب: ٣٥ ج ٢ ص ١٢٤ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٢

...

أصح» و الظاهر ابتناء التصحيح المذكور منه مع قلة الوسائط على وثاقتها عنده، بل ما فوق الوثاقة. فلاحظ.
و أما الإشكال فيه بأنه لا مجال للتعويل على أصالة الجهة فيه، لكون المكتوب له ممن يخاف سلطانه و جوره. فيندفع بالنظر فى مجموع الكتاب، لاشتماله على جملة كثيرة من أصول الدين و فروعه التى تتميز بها الخاصة، أولى بأن يتقى فيها من هذا الحكم. و لا سيما مع عدم ثبوت القول بالثمانية عشر من العامة، حيث لم ينسبه أحد من أصحابنا إليهم.
غاية الأمر أن الشيخ فى التهذيب قال فى الجواب عن الأخبار المختلفة المشتركة فى عدم الإرجاع للعادة، و منها أخبار الثمانية عشر. «يحتمل أن تكون هذه الأخبار خرجت مخرج التقيّة، لأن كل من يخالفنا يذهب إلى أن أيام النفاس أكثر مما نقوله، و لهذا اختلفت ألفاظ الأحاديث كاختلاف العامة فى مذاهبيهم، فكأنهم أفتوا كل قوم منهم على حسب ما عرفوا من آرائهم و مذاهبيهم».

و منها: خبر حنان بن سدير:

«قلت: لأى علة أعطيت النفساء ثمانية عشر يوماً، و لم تعط أقل منها و لا أكثر؟ قال: لأن الحيض أقله ثلاثة أيام، و أوسطه خمسة أيام، و أكثره عشرة أيام، فأعطيت أقل الحيض و أوسطه و أكثره» (١) و نحوه مرسل الفقيه (٢)، بل لعله هو منقولاً بالمعنى.
و الإشكال فيهما بوهن التعليل فهو يشبه تعليلات العامة. كما ترى، لمألوفية هذا السنخ فى التعليقات الواردة للأحكام الشرعية. فالعمدة ضعف سند الأول و إرسال الثانى. و مثله فى ذلك مرسل المقنع: «روى: أنها تقعد ثمانية عشر يوماً» (٣) فلا تصلح إلا للتأييد.
و مثلها ما رواه الأعمش عن الصادق عليه السلام فى حديث شرايع الدين من قوله:

(١) علل الشرائع باب: ٢١٧ ص: ٢٩١. و رواه في الوسائل بإيجاز باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٣.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٣

...

«و النفساء لا- تقعد أكثر من عشرين يوما، إلا- أن تطهر قبل ذلك، فإن لم تطهر قبل العشرين اغتسلت و احتشت و عملت عمل المستحاضة» (١)، بناء على الجمع بينه و بين نصوص الثمانية عشر بحمل اليومين فيه على الاستظهار. و منه يظهر وجه الاستدلال بالصحيح الذي أشار إليه في المعبر. قال بعد نقل كلام ابن أبي عقيل المتقدم: «و قد روى ذلك البزنطي في كتابه عن جميل عن زرارة و محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام» (٢) و نحوه في المنتهى و التذكرة، بل في الأول أن الشيخ رواه أيضا لا بالسند المذكور، و إن لم أجده في التهذيبين. حيث يجمع بينه و بين نصوص الثمانية عشر بحمل ما زاد على الثمانية عشر على الاستظهار، كما يجمع بينه و بين صحيح محمد بن مسلم الذي اقتصر في الاستظهار فيه على اليومين و حديث الأعمش المقتصر فيه على العشرين على غير كثيرة الدم، و أن الكثيرة تزيد فيه يوما.

و كذا الحال في صحيح ابن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: تقعد النفساء تسع عشرة ليلة، فإن رأت دما صنعت كما تصنع المستحاضة» (٣) كذا رواه في التهذيب و الاستبصار و المختلف و المنتهى و غيرها.

نعم، رواه في الوسائل عن الشيخ و في الحقائق و الجواهر و غيرها: «سبع عشرة» (٤)، فلا يصلح للاستدلال، لصعوبة جمعه مع النصوص المتقدمة. لكن الظاهر أنه اشتباه، لما هو المعلوم من أخذ الوسائل له من التهذيبين، و الظاهر متابعه الحقائق و الجواهر و من بعدهما له. نعم، لا مجال للاستدلال بصحيح محمد بن مسلم: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام كم تقعد النفساء حتى تصلي؟ قال: ثمانية عشرة، سبعة عشرة ثم تغتسل و تحتشي و تصلي» (٥) لأن التخيير المذكور لا يناسب هذا القول و لا نصوصه المتقدمة، و قوة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٥.

(٢) المعبر ص: ٦٧.

(٣) التهذيب ج: ١ ص: ١٧٧ طبع النجف الاشرف. و الاستبصار ج: ١ ص: ١٥٢ طبع النجف الاشرف.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٤.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٤

...

ظهورها في لزوم الثمانية عشر. بل لم يعرف القول بمضمونه عن أحد و احتمال كونه ترديدا من الراوى فيما قاله الإمام عليه السلام- مع مخالفته لظاهره- لا يصحح الاستدلال به على الثمانية عشر، كما صدر من بعضهم. فالعمدة ما سبق.

هذا، و لا بد من البناء على عدم وجوب الاستظهار المذكور، بصراحة نصوص قصة أسماء على كثرتها في عدم زيادتها عليها و قوة ظهور صحيح محمد بن مسلم في عدم وجوبه بل ليس مقتضى الجمع المذكور إلا جوازه.

اللهم إلا- أن يقال: لا مجال للجمع المذكور، بلحاظ رواية الفضل كتاب الرضا عليه السلام للمأمون، للنهي فيه عن جلوسها أكثر من

ثمانية عشر يوماً، حيث لا يناسب جواز الاستظهار لها بالزيادة. وحمله عن النهي عن الجلوس متعبدة بالنفاس، فلا ينافي مشروعية الجلوس استظهاراً، بعيد جداً عن ظاهره. ومن ثم كان التعارض بينه وبين نصوص الاستظهار مستحكما.

وقد ترجح عليه بكثرة العدد، وبموافقة ما تقدم في الوجه الأول للاستدلال على العشرة من أن الاستمرار على أحكام النفاس مقتضى عموم أدلة تلك الأحكام، أو استصحاب النفاس، بناء على ما تقدم في الحيض من عدم منافات تشريع الاستظهار للاستصحاب. فراجع التنبيه الخامس بعد الكلام في دليل وجوب الاستظهار.

وبذلك يتم ما عن ابن أبي عقيل، وما عن كتاب الأحكام للمفيد لو رجع إليه، بأن كان مختصاً بكثرة الدم، وإلا لم يكن له وجه ظاهر.

هذا كله في دليل القول بالثمانية عشر. لكن المراد بذلك إن كان هو الرجوع لها مطلقاً ولو لذات العادة - كما هو ظاهر من قال بذلك من قدماء الأصحاب، بل صريح بعضهم - فهو مما لا مجال له بلحاظ نصوص الإرجاع للعادة لكثرة عددها، ووضوح دلالتها، وقوة سند جملة منها، واشتهارها بين الأصحاب روائية وعملاً حتى اقتصر عليها الكليني رضي الله عنه في باب النفاس مضيفاً إليها مرفوع إبراهيم بن هاشم المتقدم المتضمن عدم صلوح قصة أسماء للتحديد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٥

...

[منها ما قد يظهر من كلام ابن أبي عقيل بأن مقدار النفاس بذات العادة بحسب طبعها]

وأما ما قد يظهر من كلام ابن أبي عقيل المتقدم من حملها على بيان مقدار النفاس بذات العادة بحسب طبعها، وإن لزم الخروج عنه مع استمرار الدم بعد العادة للثمانية عشر، وبه يرتفع التدافع في كلامه. فهو مخالف لصريحها، حيث تضمنت ترتيب أحكام الاستحاضة مع استمرار الدم بعد العادة مطلقاً أو بعد الاستظهار.

وإن كان في خصوص من لا عادة لها، جمعاً بين الطائفتين - كما قربه شيخنا الأعظم، وفي المنتهى: «كأنه أقرب إلى الصواب» وإليه قد يرجع ما في المختلف واستحسنه في محكي التنقيح، وربما مال إليه غير واحد من متأخري المتأخرين من حمل النصوص الثمانية عشر على المبتدئة بأن يراد منها مطلق من لا عادة لها ترجع إليها - فهو بعيد عن نصوص الثمانية عشر، لأن ذات العادة في الحيض إن لم تكن أكثر خارجاً من غيرها، فلا أقل من كونها الأصل في النفاس عرفاً، ولذا اقتضت النصوص الأولى على بيان حكمها مع إطلاق عنوان النفاس في موضوعها، فيبعد جداً حمل إطلاق نصوص النفاس على غيرها.

نعم، لو كان مفادها مجرد بيان أن الثمانية عشر أكثر النفاس - كما تضمنت النصوص أن أكثر الحيض عشرة - كان البناء على ذلك سهلاً، لأن مجرد كون الثمانية عشر أكثر لا تستلزم العلم بنفاسية الدم المستمر إليها المستلزم للعمل عليه، ليكون مقتضى الإطلاق عمل جميع النساء عليه، ويصعب تنزيهه على غير ذات العادة، بل لا بد في العمل عليه مع الاستمرار من ضم الاستصحاب أو قاعدة الإمكان، فلا تنافي أمارية العادة على عدم نفاسية ما زاد عليها مطلقاً أو بعد الاستظهار، ليختص العمل على الثمانية عشر بغير ذات العادة.

لكن من الظاهر أن النصوص المذكورة لم تتضمن ذلك، بل تضمنت عمل النساء على الثمانية عشر، ولا مجال لحمل إطلاقها على غير ذات العادة، لما ذكرنا.

ويؤيده ما تقدم في مرفوع إبراهيم بن هاشم وحديث حمران من الردع عن الفتوى بالثمانية عشر، لعدم صلوح قصة أسماء للتحديد، لقوة ظهورهما في عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٦

...

التحديد بذلك، لا- في قصور التحديد به عن ذات العادة، بل ما في الثاني من الإرجاع للعادة بعد إنكار التحديد بالثمانية عشر كالصريح في المفروغية عن التنافي بين التحديدين و عدم إمكان الجمع بينهما.

و ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من سوقهما للردع عن تخيل عموم الثمانية عشر لذات العادة و عن الاستشهاد فيها بقصة أسماء. في غاية البعد، بل الغرابة، إذ لا إشعار فيهما بكون أسماء و لا السائلة ذات عادة، و لا بالردع عن عموم التحديد مع المفروغية عن أصله، بل ظاهرهما الردع عن أصل التحديد، كما ذكرنا. و ليس الاقتصار في الثاني على بيان حكم ذات العادة كاشفا عن كون الغرض الردع عن العموم لها لا عن أصل التحديد- كما ذكره قدس سره- بل لأنها الأصل في النساء مع المفروغية عن التنافي بين التحديدين، كما ذكرنا.

و أما ما ذكره غير واحد في وجه منع الحمل المذكور من استبعاد عدم العادة لأسماء بنت عميس عند نفاسها بمحمد لأنها تزوجت بأبيه بعد قتل جعفر بن أبي طالب عليه السلام و كانت قد ولدت له عدة أولاد. فهو غير ظاهر، إذ لا استبعاد في كونها مضطربة لم تستقر لها عادة. مع أن مرفوع ابن هاشم و حديث حمران قد تضمننا أن أسماء لم تكن وظيفتها الثمانية عشر، فيكون مقتضى الجمع المذكور أنها ذات عادة. فالعمدة ما ذكرنا. و لعله هو الوجه في ظهور حال القدماء في عدم الفرق بين ذات العادة و غيرها، لإطلاق أصحاب كل من القولين حكم النفساء. و لذا لَوَّح في الجواهر بأن الجمع المذكور خرق للإجماع المركب.

هذا، و قال الفقيه الهمداني قدس سره: «لو لا مخالفة الإجماع لأمكن الجمع بين بعض الأخبار المتقدمة و هذه الروايات (١) بالالتزام بكون الثمانية عشر حد النفساء، فلو جاوزها الدم لرجعت إلى عادتها، لكن يجوز لها بعد العادة أن تعمل عمل المستحاضة اعتناء باحتمال طهارتها، كما لها ترك العادة اعتناء باحتمال انقطاع الدم قبل بلوغ الحد.

(١) و هي روايات الثمانية عشر. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٧

...

لكن يتوجه على هذا التوجيه- مع ما فيه من البعد، و مخالفته لفتاوى الأصحاب- عدم تطرقه بالنسبة إلى جملة من الأخبار المتقدمة، منها موثقة الجوهري (١)، و مرسله المفيد.

بل هو لا يلائم جميع الأخبار، لظهور أخبار الاقتصار على العادة في لزوم العمل بعدها عمل المستحاضة، و ظهور أخبار الثمانية عشر في البدء بأعمال المستحاضة بعدها لا في انكشاف لزومها من أول الأمر، و ظهور ما تضمن أن أكثر النفاس عشرة- كمرسله المفيد- في التحديد الواقعي بها.

و ظهور مرفوع ابن هاشم و حديث حمران في عدم التحديد بالثمانية عشر، و ظهور الثاني منهما في التنافي بين التحديدين. و كأن التوجه لمثل هذا الاحتمال ناشئ عن الاهتمام برفع التعارض بين النصوص، فيتعمل بالجمع بينها و إن لم يكن عرفيا.

و من ذلك يظهر ضعف ما احتمله في المدارك من الجمع بالتخيير بعد العادة إلى الثمانية عشر بين ترتيب أحكام النفساء و أحكام الطاهر. فإنه- مضافا إلى فقد الشاهد عليه- مخالف لظهور نصوص الرجوع للعادة جدا، و لمرفوع إبراهيم بن هاشم و خبر حمران في الردع عن التحديد بالثمانية عشر، و لظهور الثاني في التنافي بين التحديدين. و من هنا كان الظاهر استحكام التعارض بين الطائفتين، كما هو ظاهر جمهور الأصحاب رضي الله عنهم.

و حينئذ لا- ينبغي التأمل في ترجيح نصوص العادة، لقوتها بما سبق، و وهن نصوص الثمانية عشر باختلاف مضامينها، و قرب كون الغرض من سوقها إبطال أقوال العامة المكثرة التي هي من الثلاثين إلى السبعين بما لا يبعد كثيرا عن أقوالهم، و لا عما عليه العرف، مع الاحتجاج له بما لا يسعهم رده من قصة أسماء، بخلاف الرجوع للعادة فإنه أمر اختص به الأئمة عليهم السلام يبعد عما عليه العرف و العامة من دون حجة تلزم خصومهم و تمنع التشنيع عليهم.. بل ربما كان استغرابه مانعا من التصريح به حتى للخاصة في بعض الموارد، و سببا في اختلاف النصوص و عدم

(١) و هي رواية حمران المتقدمة المروية عن كتاب الاغسال لابن عياش الجوهري. (منه عفى عنه).

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٨

...

إجماعها عليه، كي لا يعرفوا به، حذرا من التشهير بهم و بأحكامهم و أخبارهم عن أئمتهم الأطهار عليهم السلام. بل ربما كانت مخالفة هذا الحكم لما عليه العرف في مقدار النفاس و صعوبة جرى النفاس عليه- التي هي كالمريض لا يسهل عليها القيام بوظائف المستحاضة- هما السبب في عدم إعلان المعصومين عليهم السلام له من أول الأمر، بل تركوا الناس أولا على ما عليه العرف، ثم تدرجوا في تقليل مدة النفاس، حتى انتهوا أخيرا للإرجاع للعادة، إما لسبق تشريعه مع المصلحة في تأخير بيانه، أو لسبق تشريع الثمانية عشر، ثم نسخ مع المصلحة في عدم الاجهار بنسخه بالإرجاع للعادة إلا تدريجا بالوجه الخاص. و بذلك قد يفسر شدة اختلاف المسلمين في تحديده، كما قد يفسر جهل أسماء بنت عميس به، بل جهل امرأة محمد بن مسلم على ما تضمنته رواية حمران المتقدمة، فكانت تتنفس بأربعين يوما ثم أفوتها بثمانية عشر حتى أرسلت للإمام الباقر عليه السلام فأوضح لها الحال «١».

و بالجملة: لا مجال بعد ما ذكرنا للتعويل على نصوص الثمانية عشر يوما.

و أولى منها في ذلك صحيح علي بن يقطين «٢» المتقدم المتضمن جلوسها ثلاثين مع كون الدم عيطا، و موثق حفص «٣» و خبر الجعفریات «٤» المتضمنان قعودها أربعين، و صحيح محمد بن مسلم «٥» المتضمن قعودها ثلاثين أو أربعين إلى الخمسين، و موثق الخنعمي «٦» المتضمن جلوسها كما جربت مع اولادها، فإن لم تلد قبل ذلك فبين الأربعين إلى الخمسين و مرسل المقنع «٧» المتضمن جلوسها بين الأربعين إلى الخمسين، و مرسله الآخر المتضمن قول الصادق عليه السلام: «إن نساءكم لسن كالنساء الأول، إن نساءكم أكثر لحما و أكثر دما فلتقعد حتى تطهر» «٨» و نحوه خبر ليث «٩» المتقدم المتضمن نفى الحد

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٦.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٧.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب النفاس حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٣.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٨.

(٧) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٨.

(٨) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٧.

(٩) الوسائل باب: ٢ من أبواب النفاس حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٤٩

...

للنفاس، و قريب منهما في ذلك موثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: النفاس إذا ابتليت بأيام كثيرة مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك، و استظهرت بمثل ثلثي أيامها، ثم تغتسل و تحتشى و تصنع كما تصنع المستحاضة، و أن كانت لا تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها، و استظهرت بثلثي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضة تحتشى و تغتسل» (١) لقوة ظهوره في إرادة أيام النفاس دون أيام الحيض.

فإن هذه النصوص - مع اختلاف مضامينها و ضعف بعضها - متروكة بين الأصحاب معارضة لنصوص الرجوع للعادة بالتقريب المتقدم في معارضته نصوص الثمانية عشر لها، و هي أولى من نصوص الثمانية عشر بالطرح، لأن كل ما تضمن منها حدا من الحدود أقل عددا من تلك النصوص، و جملة منها موافقة لبعض أقوال العامة صريحا، و الباقي منها أقرب لأقوالهم. قال في الفقيه: «و الأخبار التي رويت في قعودها أربعين يوما و ما زاد إلى أن تطهر معلولة كلها وردت للتيقن لا يفتى بها إلا أهل الخلاف». كما أشرنا آنفا إلى عدم القائل بصحيح محمد بن مسلم المتضمن التخيير بين السبع عشرة و الثمان عشرة (٢)، و مثله ما أثير إليه في الرضوى السابق (٣) مما تضمن التحديد بثلاثة و عشرين، بل تمام مفاده، على ما سبق في دليل العشرة و من هنا يتعين الاقتصار في المقام على نصوص الإرجاع لعادة الحيض.

نعم، يبقى الإشكال فيما سبق من عدم نهوضه ببيان حد الحيض الواقعي. و هو لا - يهتم في ذات العادة التي لا - تتجاوز عاداتها مع الاستظهار العشرة، بناء على ما يأتي من عدم لزوم تحيضها بالعشرة لو قصرت الأيام المذكورة عنها، حيث لا أثر عملي لتحديد أكثر الحيض فيها، و إنما يظهر الأثر في موردين:

الأول: ذات العادة التي تتجاوز أيامها مع الاستظهار العشرة، حيث يجوز لها

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٠.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١ من أبواب النفاس حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٠

...

استيفاء أيام الاستظهار لو لم يكن أكثر النفاس عشرة، دون ما لو كان كذلك، لأن الاستظهار فرع الاحتمال.

و دعوى: أن مرسل بن المغيرة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا كانت أيام المرأة عشرة لم تستظهر، فإذا كانت أقل استظهرت» (١) ظاهر في عدم جواز الاستظهار بالنحو المستلزم للزيادة على العشرة، لأن المستفاد عرفا أن عدم جوازه مع كون العادة عشرة إنما هو لأن منتهى القعود عشرة.

مدفوعة - مضافا إلى عدم ثبوت حجية المرسل - بأن استفادة ذلك إنما هي للمفروغية عن عدم تجاوز زمان القعود واقعا العشرة، فلا موضوع مع الزيادة عليها للاستظهار الذي هو فرع الاحتمال، و حيث يختص ذلك بالحيض فلا وجه للتعدى منه للنفاس المفروض عدم ثبوت ذلك فيه. على أن كون المراد بالأيام في المقام أيام الحيض موجب لانصراف الاستظهار إليه، و لا أقل من كونه المتيقن

دون النفاس. فلاحظ.

الثاني: من ليس لها عادة ترجع إليها، كالمبتدأة والمضطربة، حيث يبتنى عدم جواز تنفسها بأكثر من عشرة على ثبوت كونها أكثر النفاس، وإلا كان جواز الزيادة عليها مقتضى ما تقدم منا في الوجه الأول من وجوه الاستدلال للتحديد بالعشرة من أن المرجع في المقام استصحاب النفاس أو عموم أحكامه المقدمان على عموم أحكام الطاهر. ومن هنا كان إثبات التحديد بها مهما جدا. إذا عرفت هذا فالظاهر انحصار وجه التحديد بها باستفادته من نصوص الرجوع للعادة، لا للتلازم بين الأمرين واقعا، لما تقدم، بل لاستفادته منه عرفا بعد ورود النصوص لبيان حكم مطلق النفاس، لا خصوص ذات العادة منها مع فرض عدم ثبوت التحديد بوجه آخر، فإن إهمال بيان مثل هذا الأمر المهم والاكتفاء من السائل والمجيب في بيان حد النفاس بالإرجاع للعادة مما يناسب المفروغية عن اتفاق النفاس والحيض في الحد واقعا كما اتفقا في الإرجاع للعادة في مقام الظاهر. وإلا كان

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥١

و إذا رأته بعد العشرة لم يكن نفاسا (١)،

البيان قاصرا. مؤيدا ذلك بتحديد الاستظهار بالعشرة في صحيح يونس المتقدم «١» الذي ورد نظيره متنا و سندا في الحيض «٢»، كما سبق، حيث يقرب جدا وحدة منشئهما، وهو عدم احتمال التجاوز عنها الذي هو موضوع الاستظهار. ويشهد بما ذكرنا أو يؤيده ظهور مفروغية الأصحاب عن استفادة التحديد المذكور من هذه النصوص، حتى عبر مثل المفيد بالحد المذكور في بيان مفادها، وفهمه مثل الشيخ وغيره مرسلين له إرسال المسلمات، و كان كلامهم وخلافهم منصبا على التحديد بالعشرة عملا. بهذه النصوص أو بالثمانية عشر عملا. بنصوصها، إذ يكشف ذلك عن إفادتها التحديد المذكور بالقرينة الحالية الارتكازية المذكورة، والتي لم يحتاجوا للتنبيه عليها لاستيضاحها.

مضافا إلى قرب دعوى الإجماع على عدم الفصل بين التحديد بالثمانية عشر عملا بنصوصها والتحديد بالعشرة، فمع ثبوت بطلان الأول بنصوص الإرجاع للعادة يتعين الثاني. وملاحظة مجموع ذلك توجب الاطمئنان بما عليه الأصحاب. والأمر مع ذلك محتاج للتأمل. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم، ومنه نستمد العون والتسديد.

هذا، وقد تقدم من السرائر عن المفيد القول في كتاب أحكام النساء بأحد عشر يوما، وفي كتاب الاعلام بأحد وعشرين يوما. ولم يعرف وجههما.

نعم، أشرنا آنفا إلى احتمال رجوع الثاني إلى قول ابن أبي عقيل بأن يكون مختصا بكثيرة الدم، فيشاركه في الاستدلال المتقدم له. ثم إن الكلام في دخول الليل هنا هو الكلام في الحيض. فراجع ما تقدم في الفصل الثالث منه.

[إذا رأته بعد العشرة لم يكن نفاسا]

(١) إن كان المراد به ما يستمر بعد العشرة مع الرؤية فيها فسيأتى الكلام فيه. وإن كان المراد به ما يبدأ بعد العشرة فالظاهر أنه مفروغ عنه بناء على التحديد

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب الحيض حديث: ٢.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٥، ص: ٣٥٢

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٢
و إذا لم تر فيها دما لم يكن لها نفاس أصلا (١).

المتقدم، لأن المراد به التحديد بلحاظ الزمان المتصل بالولادة، لا المنفصل عنها، كما هو المنصرف من جميع نصوص التحديد. بل هو ظاهر موثق مالك بن أعين الجهني: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم؟ قال نعم، إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها يأمرها فلتغتسل ثم يغشاها إن أحب» (١)، و موثق عبد الرحمن بن أعين الشيباني: «قلت له: إن امرأة عبد الملك ولدت فعدها أيام حيضها ثم أمرها فاغتسلت و احتشت ... فقالت: لا تطيب نفسي أن أدخل المسجد ... فقال: قد أمر بهذا رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم» «... ٢»، و لا أقل من كونه مقتضى استصحاب عدم النفاس الذي سبق في الاستدلال للتحديد بالعشرة جريانه حتى لو لم يثبت التحديد بها و شك في الحد.

(١) بلا إشكال ظاهر. و قد نفى الخلاف فيه في جامع المقاصد و محكي أحد شرحي الجعفريه، كما ادعى الإجماع عليه صريحا في التذكرة و المدارك و محكي شرح الجعفريه الآخر، و ظاهرا في كشف اللثام. و في الجواهر: «إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا حد الاستفاضة، بل لعله متواتر». كما لا يجب الغسل عند علماء أهل البيت، كما في التذكرة، و إجماعا كما في الخلاف. هذا، و المتيقن من الإجماع المذكور نفى أحكام النفاس فلا يجب الغسل، لأن ذلك هو المهم في مقابل بعض العامة القائلين بوجوبه. و أما انتفاء عنوانه حقيقة فهو و إن صرح به في معقد إجماع بعضهم و جملة من كلماتهم و استدلالاتهم، إلا أنه يشكل حصول العلم به من الإجماع المذكور بعد كونه أمرا واقعا يحتمل صدقه، كما سبق في تعريف النفاس و قرب كون المراد من معقد الإجماع لبا نفى الأحكام.

و كيف كان، فيكفي الإجماع المذكور في الخروج عن إطلاق نصوص الأحكام

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٣
و مبدأ حساب الأكثر من حين تمام الولادة (١)،

لو فرض صدق النفاس لغة. مضافا إلى قرب انصرافها عن الفرض حينئذ، لارتكاز تبعية الحدث للدم، كما يشهد به ظهور المفروغية عنه في نصوص التحديد فلاحظ.

[مبدأ حساب الأكثر من حين تمام الولادة]

(١) قال سيدنا المصنف قدس سره: «كما عن شرح البغية التصريح به، و إن لم يعثر على مصرح به ممن تقدم ... مع أنه مما لا ينبغي الإشكال فيه، إذ لو كان الحساب من حين خروج أول جزء من الولد يلزم البناء على الطهر مع عدم تحقق الولادة فيما لو خرج جزء من

الولد وبقى غير منفصل حتى مضى أحد عشر يوما، وهو مقطوع بفساده».

و زاد عليه بعض مشايخنا- فيما حكى عنه- أن عنوان النفساء الوارد في الروايات كما يصدق على من خرج منها بعض الولد يصدق على من خرج منها تمام الولد، فمقتضى إطلاق نصوص التحديد البدء بالحدّ حينئذ.

و يندفع الأول: بأن ندره الفرض المذكور تمنع من حصول القطع بفساد اللازم المزبور من السيرة أو نحوها، بل القطع بفساده مساوق للقطع بالمدعى، و لا يصلح دليلا عليه.

و الثاني بأنه بعد الاعتراف بصدق عنوان النفساء من حين خروج بعض الولد لا ينفع صدقه عند خروج تمامه بعد وضوح وحدة النفاس، حيث لا إشكال في أن مبدأ العدّ حدوث النفاس، لا في أثناؤه.

فالعمدة في الاستدلال: أن الظاهر عدم صدق النفاس و النفساء عرفا إلا بعد خروج الولد بتمامه، و وضعها له، فيكون بدء العدّ حينئذ و مجرد ترتب حكم النفاس على خروج الدم عند خروج بعض الولد و كونه من ماهية دم النفاس، كما يظهر من أحد الخبرين «١» المتقدمين في تلك المسألة لا ينافي عدم صدق النفاس به الذي هو موضوع التحديد. مضافا إلى ظهور موثقى مالك و عبد الرحمن «٢» المتقدمين فيما لو لم

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٧.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٩، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٤

لا- من حين الشروع فيها، و إن كان جريان الأحكام عليه من حين الشروع (١). و لا- يعتبر فصل أقل الطهر بين النفاسين (٢)، كما إذا ولدت

تر في العشرة دما في أن مبدأ الحساب من حين الوضع و الولادة غير الصادقين إلا بخروج تمام الولد.
(١) كما تقدم في أول المسألة.

[كون النقاء المتخلل بين أجزاء النفاس الواحد بحكم النفاس]

(٢) قد يظهر منه امتناع تخلل ما دون أقل الطهر بين أجزاء النفاس الواحد.

و لازمه كون النقاء المتخلل بين أجزاء النفاس الواحد بحكم النفاس، كما صرح به في مستمسكه و سبقه إليه جملة من الأصحاب، كما في المبسوط و الخلاف و السرائر و المعبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الدروس و الروض و الروضة و غيرها، و عن كشف الالتباس نسبته لسائر عبارات الأصحاب، و عن مجمع البرهان الإجماع عليه، و في الجواهر أنه لا يعرف فيه خلافا. و قد يستدل عليه- مضافا إلى ذلك، و إلى أن النفاس بحكم الحيض أو فرد منه حقيقة- بما تضمن أن أقل الطهر أو القرء عشرة أيام «١».

لكن لا مجال للتعويل على دعوى الإجماع في الحيض على ما تقدم، فضلا عن النفاس، الذي قد يظهر منهم تفرع حكمه على حكم الحيض.

و كون النفاس بحكم الحيض أو فرد منه غير ثابت، على ما يظهر بمراجعة الوجه الثالث للاستدلال على أن أكثر النفاس عشرة أيام. على أنه لا ينفع مع ما تقدم منا من منع ذلك في الحيض. و مع ما سبق هناك من أن النقاء ليس حيضا قطعاً، غاية الأمر أنه بحكمه، و حينئذ فكون النفاس بحكم الحيض لا يستلزم كون النقاء المتخلل بين أجزائه بحكم النقاء المتخلل بين أجزاء الحيض.

و أما ما تضمن أن أقل الطهر عشرة فقد سبق منا في الحيض أنه لا بد من حمله على

(١) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٥

...

الطهر بين الحيضتين، دون أجزاء الحيضة الواحدة، فضلا عن أجزاء النفاس الواحد.

ولا سيما مع بنائهم في مسألة التوأم على أن الطهر المتخلل بين النفاسين لا يلزم أن يكون بقدر العشرة. ولذا نقض بذلك على الاستدلال المذكور في كشف اللثام هذا وعن بعض مشايخنا الاستدلال بإطلاق ما تضمن رجوع النفاس إلى عاداتها و تنفسها بقدر أيامها، حيث يشمل ما إذا تخلل النقاء الدم المرئي في الأيام المذكورة. ويتم في غير ذات العادة بعدم الفرق، حيث يبعد جدا كون النقاء بين الدمين نفاسا في ذات العادة دون غيرها.

وفيه: أن الأرجاع للعادة العددية لا ينهض بنفسه ببيان ما يحقق النفاس، وانه يشمل النقاء المتخلل، بل يمكن أن يكون خصوص الدم، فيكون النفاس منه بقدر العادة و لو مع التفرق، فلو رأت بقدر العادة متفرقا في ضمن اثني عشر يوما كان كله نفاسا.

نعم، قد يتم الاستدلال بضميمة ما تضمن أن مبدأ الحساب من حين الولادة إلى مضي مقدار العادة، لأن مضي مقدارها منه يشمل صورة تخلل النقاء. لكن الظاهر أو المنصرف منه فرض وجود الدم فيها، ولذا تضمنت الاستظهار و ترتيب أحكام المستحاضة، فكما لا إشكال في قصورها عما لو لم تر دما في العادة، أو رأتها في آخرها أو انقطع قبل مضيها و لم يعد فيها، حيث لا إشكال عندهم في عدم نفاسية النقاء الحاصل في مدة العادة، كذلك لا تشمل النقاء المتخلل بين الدمين في طرفيها.

و ليس خروج تلك الصور تخصيصا مع شمول الإطلاق لها كي يتعين شموله للمقام و يتعين العمل به فيه بعد عدم الدليل على التخصيص بالإضافة إليه.

وبعبارة أخرى: النصوص المذكورة واردة لبيان مقدار الجلوس ظاهرا في ظرف تحقق مقتضيه، و هو الدم، لا في تشريع الجلوس قدر العادة رأسا، كي يكون مقتضى إطلاقه العموم لصورة عدم الدم أو انقطاعه.

كما لا مجال للرجوع للاستصحاب. إذ لو أريد به استصحاب النفاس، فالظاهر عدم صدق النفاس على النقاء عرفا، لما تقدم عند الكلام في عدم الحد لأقله من أن بقاء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٦

توأمين، و قد رأت الدم عند كل منهما، بل النقاء المتخلل بينهما طهر و لو كان لحظة، بل لا يعتبر الفصل بين النفاسين أصلا، كما إذا ولدت و رأت الدم إلى العشرة، ثم ولدت آخر على رأس العشرة و رأت الدم إلى عشرة أخرى، فالدمان جميعا نفاسان متواليان (١)، و إذا لم تر الدم حين الولادة و رأتها قبل

النفاس ببقاء الدم. و لو فرض إجماله من هذه الجهة كان من استصحاب المفهوم المردد الذي لا يجرى على التحقيق. و إن أريد به استصحاب أحكامه فهو - مع الإشكال فيه بعدم إحراز الموضوع الذي يجرى في غالب استصحابات الأحكام التكليفية التي موضوعها فعل المكلف القابل للتقييد - محكوم لعموم أحكام الطاهر التي يلزم الاقتصار في الخروج عنها على المتيقن من مورد التخصيص، و هو النفاس بمعنى حال الدم. و من هنا يشكل البناء على ذلك، كما في الحقائق و عن الذخيرة.

و قد تقدم في الحيض ما قد ينفع في المقام، حيث أطلنا الكلام هناك في الاستدلال للوجهين. فراجع.

هذا، و أما البناء على نفاسية الدم الثاني إذا كان في العادة أو العشرة فهو مبنى على ما يأتي إن شاء الله تعالى في الدم المنفصل عن الولادة.

[حكم التوأمين]

إشارة

(١) قال في الناصريات عند الكلام في مسألة التوأمين: «لست أعرف لأصحابنا نصا صريحا في هذه المسألة. و الذي يقوى في نفسى أن النفاس يكون من مولد الأول» ... ثم استدلل على ذلك. و فى المبسوط: «و إذا ولدت ولدين و خرج معهما جميعا الدم كان أول النفاس من الولد الأول، و تستوفى أكثر النفاس من وقت الولادة الأخيرة، لأن اسم النفاس يتناولهما»، ... و قريب منه فى الخلاف و جواهر القاضى و الوسيلة و السرائر و المعتبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و محكى المذهب و الإصباح و الجامع و غيرها، و فى الدروس أن لها نفاسين، و هو ظاهر كل من استدلل بأن اسم النفاس يتناولهما، بل هو صريح السرائر، و كالصريح مما فى المعتبر من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٧

...

قعودها للثانى و إن كان ما بين الولادتين عشرة أو أكثر.

و كيف كان، فلا ينبغى التأمل فى نفاسية الدم المتعقب للأول. و قد نسبته إلى علمائنا فى المنتهى و التذكرة، و فى الجواهر أنه لم يعثر على مخالف فيه. و أن كان فى كفاية ذلك فى الإجماع الحجة منع بعد ما سبق من الناصريات من عدم العثور على نص فيه لأصحابنا، و ما فى السرائر، حيث قال بعد تحقيق وجه المسألة بتمامها: «فليحظ ذلك و يحقق فقد شاهدت جماعة ممن عاصرت من أصحابنا لا يحقق القول فى ذلك». لعدم كشف الإجماع عن الحكم الشرعى فى المسائل المستحدثة التحرير و التى يبتنى الحكم فيها على النظر، فالعمدة فى الدليل صدق النفاس عرفا، فيشملة إطلاق أدلة التحديد المتقدمة، كما أشير إليه فى المبسوط و غيره.

و أما ما فى صدر كلام المحقق فى المعتبر من التردد فيه، لأنها حامل، و لا حيض و لا نفاس مع حبل. فهو كما ترى، لأن امتناع اجتماع الحيض مع الحبل لو تم - كما هو مختاره قدس سره - فامتناع اجتماع النفاس معه خال عن الدليل، ليخرج به عن الإطلاق.

و عموم التساوى بينهما ممنوع، كما تقدم. و ليس المعيار فى النفاس إلقاء الحمل، كى لا يصدق مع إلقاء بعضه، بل الولادة - الصادقة فى الفرض - كما يشهد به الرجوع للغة و العرف، و إطلاق بعض نصوص التحديد و غيرها، حيث تضمن الولادة و الوضع «١».

و بذلك يظهر الفرق بين النفاس و العدة، حيث قيل بعدم خروجها عن العدة بوضع الأول فإن المعيار فى الخروج عنها وضع الحمل غير الصادق به، دون الولادة.

فلا وجه لقياس أحدهما بالآخر، كما عن بعض العامة.

غاية الأمر أنه لا يجتمع النفاس بالولد مع الحبل به بناء على ما سبق - فى وجه ابتداء العد من إكمال الولادة - من عدم صدق النفاس عرفا إلا بعد انفصال الولد.

و هو أجنبى عن محل الكلام.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣، ٤، ٩ و باب: ٤ منها حديث: ١، ٣.

...

هذا، و لو فرض عدم صدق النفاس به أمكن استفادة إجراء حكمه مما تقدم في وجه جريانه بخروج بعض الولد و أن لم ينفصل مما صرح فيه بترك الصلاة بخروج بعضه أو بالولادة، لدخوله في إطلاقه أو فهمه منه بالأولوية العرفية. فتأمل جيداً.

و أما نفاسية الدم المتعقب للثاني إذا لم يتجاوز أكثر النفاس من ولادته فقد قطع به في المنتهى، بنحو يظهر في عدم الخلاف فيه، و هو داخل في معقد إجماع التذكرة و نفى العثور على الخلاف في الجواهر، و إن عرفت الإشكال في حجية ذلك.

و لا إشكال فيه مع فصل أقل الطهر بين الدميين، حيث لا أشكال في صدق النفاس به. و أما مع عدم الفصل به فقد يشكل بأنه إن بنى على وحدة النفاس لزم زيادته على الحد، و إن بنى على تعدده فلا بد من الفصل بأقل الطهر، لأن النفاس كالحيض عندهم في الأحكام، كما في الجواهر. قال: «و خصوصاً في ذلك، كما يشعر به حكمهم بعدم حيضية الدم السابق على الولادة بدون تخلل أقل الطهر ... و كذا اللاحق بعد انتهاء مدة النفاس ...»

و لا يخفى أن مقتضى هذا الوجه - لو تم - عدم نفاسية الثاني شرعاً و إن كان نفاساً عرفاً، لعدم الإشكال في أن امتناع الزيادة على الحد إنما تقتضى خروج الآخر عن الحد دون الأول بعد فرض صدق العنوان عليه، و كذا اعتبار فصل أقل الطهر، كما يشهد به ملاحظة كلماتهم في الحيض. و قد تقدم منا توضيحه في الفصل الخامس في الدم المتقطع من مباحث الحيض.

اللهم إلا أن يقال: ما تقدم مختص بالحيض، لاختصاص دليله به، و هو بعض النصوص و قاعدة الإمكان، التي كان ظاهر بعض أدلتها ذلك، دون النفاس الذي كان مقتضى إطلاق أدلته التنفس بعد الولادة، حيث لا يفرق في تطبيقها بين الولادتين، و بعد تعارض التطبيقين يكون المرجع الأصل المقتضى لعدم نفاسية كلا الدميين، لو لا ظهور المفروغية عن الحكم بالنفاس في الجملة في الفرض، فيعمل على مقتضى العلم الإجمالي في كل منهما، إلا أن يتداخل النفاسان في بعض الوقت - كما لو كان مجموعهما مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٥٩

...

خمسة عشر يوماً - حيث يعلم بتنفس المرأة في وقت التداخل - كالخمس المتوسطة - فيستصحب فيما بعده، كما يستصحب عدمه فيما قبله، و لا يكون العلم الإجمالي منجزاً.

فتأمل. بل قد يدعى القطع بنفاسية الثاني مطلقاً، فيتعين البناء على عدم نفاسية الأول كذلك، للوجه المتقدم من امتناع تجاوز النفاس الواحد عشرة و لزوم الفصل بين النفاسين بأقل الطهر.

إلا أن يقال: مقتضى إلحاق النفاس بالحيض - الذي هو مبنى هذا الوجه - هو البناء على نفاسية الأول، دون الزائد على الحد من الثاني، كما أفتى به أولاً في محكي كشف الغطاء، و إن قوى بعد ذلك ما عليه الأصحاب من كونه نفاساً مستقلاً.

فلاحظ.

و كيف كان، فيندفع الوجه المتقدم بأنه إن كان المعيار في النفاس على وضع الحمل بتمامه يتعين البناء على وحدة النفاس في المقام، و أن مبدأ العدّ الولادة الثانية.

و ترتيب أحكام النفاس على الأولى يبتنى على الإلحاق، نظير ترتيبها على الدم بخروج أول جزء من الولد، كما تقدم، فلا ينافي التحديد.

و إن كان المعيار فيه على الولادة - كما هو الظاهر، على ما سبق - فاللزام البناء على تعدد النفاس و إن اتصل الدم، لأن وحدة الأمر الاستمراري المقومة لفرديته إنما تكون بعدم انقطاعه إذا لم تكن هناك جهة أخرى صالحة لاعتبار وحدته و فرديته.

فالطواف مثلا و إن كان أمرا استمراريا إلا أنه لما كان تشريعه سبعة أشواط، فوحدته شرعا إنما تكون بإكمال السبعة و لو مع تخلل الفصل بين أجزائه، كما أن الأربعة عشر شوطا طوافان و إن اتصلت، كما تقدم عند الكلام في اعتبار التوالى فى أقل الحيض. و فى المقام حيث فرض تبعية النفاسية شرعا و عرفا للولادة تعين تعدده بتعددتها و لو مع الاتصال. و لا دليل على لزوم الفصل بين النفاسين بطهر، بل إطلاق الأدلة ينفيه، كما أشار إليه فى كشف اللثام.

و أما ما تضمن أن أقل الطهر عشرة. فهو- مع اختصاصه بما بين الحيضتين، كما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٠

...

تقدم عند الكلام فى النقاء المتخلل بين أجزاء النفاس الواحد- إنما يقتضى عدم نقص الطهر فى فرض ثبوته عن العشرة، لا لزوم الفصل بين النفاسين بعشرة بحيث يمتنع اتصالهما.

و إلحاق النفاس بالحيض فى ذلك للإجماع على اشتراكهما فى الأحكام. كما ترى، لا مجال له مع كون المعروف بين الأصحاب فى المقام عدم اعتبار الفصل بين النفاسين، و إن لم يبلغ مرتبة الإجماع الحجة، كما تقدم.

و إنما يتجه ذلك لو كان الاشتراك مقتضى عموم دليل لفظي، حيث يتعين الاقتصار فى الخروج عنه على مورد قيام الحجة من إجماع أو غيره، و قد سبق فى الوجه الثالث للاستدلال على تحديد أكثر النفاس بعشرة عدم ثبوت العموم المذكور.

بل لو فرض ثبوته أشكل عمومته للمقام، لأن امتناع اتصال الحيضتين ليس مقتضى دليل شرعى، بل غاية الأمر أن الاستفادة مما دل على تحديد الحيض بالعشرة امتناع حيضية ما زاد عليها متصلا، لعدم المنشأ لتعدد الحيض مع الاتصال، فهى عرفا حيضة واحدة تمنع منها أدلة التحديد، لا حيضتان قام الدليل على امتناع اتصالهما.

أما النفاس فحيث فرض تعدده بتعدد الولادة فامتناع الاتصال فيه يحتاج إلى دليل، و هو مفقود فيه و فى الحيض.

و منه يظهر أن ما تضمن أن أقل الطهر عشرة- لو شمل ما بين النفاسين- لا يمنع من فصل النقاء الذى لا يبلغ العشرة بين النفاسين إذا لم يتجاوز مع دم النفاس الأول أو الثانى العشرة، كما لو رأت الدم بعد ولادة الأول خمسة أيام، ثم نقت خمسة أخرى، ثم ولدت الثانى و رأت الدم معه، أو رأت الدم بعد ولادة الأول عشرة أيام، ثم نقت خمسة ثم ولدت الثانى و رأت الدم معه خمسة أيام. غاية الأمر أنه يمنع من كون النقاء المذكور طهرا، فيلزم البناء على نفاسيته إلقاها بالنفاس الأول أو الثانى، كالنقاء المتخلل بين أجزاء النفاس الواحد عندهم. بل ربما يلتزم بذلك أيضا لو أمكن إلقاها بكل من النفاسين على نحو التبعض لتعذر إلقاها بخصوص أحدهما، كما لو كان ستة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦١

...

أيام بين نفاسين كل منهما سبعة أيام. و استبعاد ذلك ليس بأولى من استبعاد شمول دليل تحديد الطهر لما يكون بين النفاسين. نعم، لو امتنع إلقاها بالنفاسين مطلقا و لو بنحو التبعض- كما لو كان فى الفرض ثمانية أيام- اتجه البناء على العكس، و إتمام الطهر من أحد النفاسين، و العمل بمقتضى العلم الإجمالى فى المقدار الصالح للتميم من كل منهما، أو إتمامه من خصوص الثانى منهما، عملا بالاستصحاب. فتأمل.

و دعوى: لزوم رفع اليد عن العموم المذكور فى المقام، للإجماع على ترتيب أحكام النفاس فى كل من الدميين، المستلزم لعدم اعتبار كون الفاصل بينهما أقل الطهر. مدفوعة بما سبق من عدم ثبوت الإجماع الحجة فى المقام. و لا سيما مع أن ظاهر كلام الأكثر فرض

الصورة الغالبة، و هي صورة استمرار الدم و تداخل النفاسين من دون فصل بينهما، التي عرفت قصور العموم عن إثبات لزوم الفصل فيها بين النفاسين، و لم يذكر صورة الفصل بين الولادتين بأكثر من عشرة إلا بعض المتأخرين، تبعاً لما سبق من المعتبر، و هو لا يكفي في انعقاد الإجماع قطعاً.

و مثله ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من معارضة العموم المذكور بعموم ما تضمن تبعية النفاس للولادة و عموم ما دل على الرجوع للعادة، و عموم ما تضمن عدم زيادة النفاس على العشرة. قال قدس سره: «إذا فرضنا أنها رأت الدم عقيب الأول، فانقطع على مقدار عاداتها، كالتسعة، ثم رأت البياض في التسعة، ثم ولدت الثاني و رأت الدم، فإما أن يرفع اليد عن عموم تحيض النفساء مقدار عاداتها فنخصصها بمن لم تر بعده قبل أقل الطهر نفاساً آخر، و إما أن يرفع اليد عن عموم جعل أكثر النفاس عشرة، فيقال: ان نفاسها نفاس واحد و هو عشرون مثلاً أو يقال بأن دم الولادة الثانية ليس بنفاس، و إما أن يقال بأن عموم أدلة الطهر مخصصة بما عدا ما بين النفاسين. و من الظاهر عند المتأمل المنصف أولوية التخصيص في العموم الأخير».

وجه الإشكال فيه: ما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره من أن عموم أقل الطهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٢

...

عشرة، و عموم أكثر النفاس عشرة، يتضمنان التحديد الواقعي، و عموم: تبعية النفاس للولادة، و عموم الرجوع للعادة، يتضمنان طريقيهما لإحراز النفاس في مورد الشبهة الموضوعية، نظير قاعدة الإمكان و حجية العادة في الحيض. و اللازم تقديم عموم التحديد الواقعي لحكومته عرفاً على عموم حجية الطريق في المقام الظاهر، لرافعيته لموضوعه، و هو الإمكان و الشك، حيث يعلم بسبب التحديد الواقعي بكذب الطريق. و لذا لا الإشكال في تقديم عموم تحديد الطهر على عموم الرجوع للعادة في الحيض، و تقديم عموم تحديد الحيض على عموم حجية الصفات فيه.

هذا كله بناء على عموم تحديد أقل الطهر بعشرة لما بين النفاسين. لكن أشرنا آنفاً إلى اختصاصه بما بين الحيضتين، فلا موجب لرفع اليد عن العمومات الأخر.

و يتجه ما ذكره الأصحاب، و إن لم يبلغ مرتبة الإجماع الحجة. فلاحظ، و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

بقي في المقام أمران:

الأول: [الكلام في الفرق بين القول بوحدة النفاس و بتعددته في التوأمين]

ذكر في الروض و الحقائق و محكي الذخيرة و حاشية الروضة أنه يظهر الفرق بين القول بوحدة النفاس و القول بتعددته في النقاء المتخلل بين دمى الولادتين إذا لم يفصل بين الولادتين عشرة أيام أو مقدار العادة، كما لو ولدت الأول فرأت الدم أربعة أيام، ثم نقت يوماً أو يومين، ثم ولدت الثاني فرأت الدم و استمر بها. فإن قيل بوحدة النفاس و بدئه بولادة الأول كان النقاء المذكور نفاساً، و إن قيل بتعددته كان طهراً.

لكنه مبني.. أولاً: على ما سبق منهم من نفاسية النقاء المتخلل بين أجزاء نفاس واحد دون المتخلل بين نفاسين، و قد سبق المنع من نفاسيتهما معاً.

و ثانياً: على اختصاص ما تراه بعد الولادة الثانية بالنفاس الثاني، و عدم تداخل النفاسين فيما يتمم العشرة أو مقدار العادة للأول من الثاني، و هو - مع مخالفته لما اعترف به بعض من تقدم كالمحقق الخوانساري في محكي حاشية الروضة من تداخل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٣

...

النفاسين - مخالف لإطلاق أدلة التحديد، بناء على شمولها للدم المتقطع الذي هو مبنى نفاسية الدم الثانى فى النفاس الواحد الذى يتوقف على نفاسية النقاء المتخلل عندهم.

ولا يهم مع ذلك دعوى: أن الدم المتأخر منسوب عرفا للولادة الثانية. على أنها غير ظاهرة، لعدم كفاية ذلك فى الخروج عن إطلاق الأدلة.

و أما دعوى اختصاص ما دل على امتناع تخلل النقاء بين أجزاء نفاس واحد بما إذا كان كلا الدميين منسوب لولادة واحدة، دون المقام، حيث ينسب الثانى للولادتين معا. فيدفعها - مضافا إلى الانتقاض بالنقاء المتخلل بين أجزاء النفاس الثانى، كما لو استمر الدم بعد ولادة الثانى فى الفرض المتقدم ثلاثة أيام ثم نقت ثلاثة أيام ثم رأت الدم يومين - أن ذلك مخالف لإطلاق أن أقل الطهر عشرة الذى هو الدليل عندهم فى المقام على نفاسية النقاء المتخلل بين أجزاء نفاس واحد، حيث يلزم الاقتصار فى الخروج عنه على المتيقن، وغايته ما بين النفاسين غير المتداخلين، دون ما إذا كان فى ضمن نفاس واحد و أن كان بعضه متاخلا مع نفاس آخر.

نعم، لو كانت نفاسية الدم الثانى فى النفاس الواحد المتقطع مستفادة من أدلة لبيها لا إطلاق لها اتجه الاقتصار فيها على المتيقن، و هو صورة عدم تجدد سبب نفاس آخر، فلا يحرز أن النقاء المفروض متخلل بين دمى نفاس واحد.

الثانى: لو ألت الولد الواحد قطعاً مفرقة

فعن الموجز و كشف الالتباس و غاية المرام القطع بأن حاله حال التوأمين. فإن كان المراد أن حاله حالهما فى تعدد النفاس - كما هو ظاهر كشف اللثام و احتمله فى محكى الذكرى - فهو لا يخلو عن إشكال، بل منع، لعدم صدق الولادة إلا بصدق الولد عرفا على المولود، و هو لا يكون إلا بإتمام القطع المتعاقبة، إذ كل منها بعض الولد لإتمامه، فلا يصدق بإلقائه الولادة التى هى مبدأ العد فى مدة النفاس على ما سبق. و لا وجه لما فى الحقائق من إمكان الاستناد للعمومات المتقدمة فى البناء على تعدد النفاس بتعدد الولادة. و لعله لذا تنظر فى الدروس فى تعدد الولادة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٤

...

و إن كان المراد ترتيب آثار النفاس على الدم المقارن لأول جزء لأنه من ماهية دم النفاس، و إن لم يكن له عدّ مستقل به - كما هو المتيقن مما عن نهاية الأحكام من أنه لو سقط عضو من الولد و تخلف الباقي و رأت الدم فهو نفاس - فهو المستفاد مما تضمن ترتيب أحكام النفاس بظهور أول جزء من الولد، فانه لو فرض انصرافه إلى صورة الاتصال فخصوصيته ملغية عرفا، حيث يستفاد منه عرفا أن المعيار فى ترتيب الحكم على الدم الشروع فى الولادة.

خلافاً لما فى الجواهر من الفرق بين الاتصال و التقطع. كما لا - وجه مع ذلك لتوقف ترتيب أحكام النفاس عليه على كونه نفاساً مستقلاً، كما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره. و لا لما يظهر منه أيضاً من التنافى بين كونه نفاساً و كون مبدأ العد تمام الولادة. بل مقتضى النظر فى جميع الأدلة البناء عليهما معا.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من عدم استبعاد كون مبدأ العشرة سقوط معظم الأجزاء التى تصدق معه الولادة و إن بقى بعض الأجزاء، كما لو ولدت الحمل متصلاً و بقى منه بعض أصابعه أو نحوه مما لا - تتوقف الولادة على إلقائه. فهو لا - يخلو عن إشكال، للفرق عرفاً بين ولادة ناقص متصلاً و تدرج الأجزاء المتقطعة فى الإلقاء بالمقدار الذى يصدق بمجموعه الولد الناقص، لأن

اتصال الناقص - و لو بمقدار عضو كاليد - موجب للاعتداد به عرفا، بحيث يصدق عليه الولد و على وضعه الولادة، بخلاف ما لو تقطع، لأن النظر يكون للأجزاء التي لا يصدق بوضع كل منها الولادة، إلا بلحاظ تماميتها.

على أن البناء في كلتا صورتين على عدم ترتيب أحكام دم النفاس على ما يقارن وضع الجزء الأخير لو كان بعد مضي أكثر النفاس على وضع ما يصدق به الولد الناقص بعيد عن المرتكزات جدا. و لا سيما بعد النظر إلى ما تضمن بدء ترتبها بظهور أول جزء من الولد، حيث قد يستفاد من ذلك أن الدم المقارن لأي جزء من الولد محكوم بالنفاس و واجد لحقيقته لإلغاء خصوصية التقدم و التأخر عرفا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٥

...

نعم، يبقى الإشكال في مدة الاستمرار على ذلك بعد فرض كون مبدأ العدّ الولادة التي تصدق قبله بوضع المقدار المعتد به من الولد. و من هنا قد يجعل له عدّ مستقل، لا- لكونه ولادة بل لدعوى إلغاء خصوصية الولادة في العدّ عرفا، و فهم أن المعيار مطلق عملية الوضع و لو للقطعة. و إليه قد يرجع ما سبق منهم من دعوى تعدد الولادة في المقام. لكنه لا يخلو عن إشكال. و الأقرب الاقتصار على ما يرى من سنخ دم النفاس عرفا. فتأمل.

و مما ذكرنا يظهر حال ما ذكره الفقيه الهمداني قدس سرّه من أن الأقرب تعدد النفاس إذا كان خروج كل قطعة بمنزلة ولادة مستأنفة عرفا، و إلا فالمجموع نفاس واحد ابتداءه من أول ظهور الجزء الأول، و منه يبدأ العد، لا من وضع الجزء الأخير، حيث لا وجه له مع وحدة النفاس عرفا، بل عقلا.

إذ فيه.. أولا: أن المعيار في اختلاف الفرضين غير ظاهر، لعدم صدق الولادة إلا بوضع الولد غير الحاصل بوضع الجزء إلا أن يكون بنحو يصدق عليه الولد الناقص، و لا يمكن فرضه في أكثر من قطعة واحدة.

و دعوى: أن وضع القطع المتعددة إن كان بمخاض واحد فمجموعه ولادة واحدة، و إن كان مع اختصاص كل منها بمخاض لزم تعدد الولادات بعدد القطع.

ممنوعة لا يساعد عليها العرف، بل المعيار عندهم في صدق الولادة ما ذكرنا. إلا أن يرجع إلى ما سبق احتماله من أن الموضوع أعم من الولادة. فتأمل.

و ثانيا: أن لازم ما ذكره في الفرض الثاني عدم ترتب حكم النفاس على الدم المصاحب لوضع القطعة الأخيرة إذا كان بعد مضي أكثر النفاس على ظهور أول جزء من الولد، و هو بعيد جدا كما سبق.

و ثالثا: أن وحدة الولادة و النفاس لا تنافي كون مبدأ النفاس ظهور أول قطعة، و مبدأ العدّ إكمال الولادة بوضع آخر قطعة، كما يظهر مما سبق، و عليه العمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٦

[إذا لم تر الدم إلا في العاشر]

العشرة و انقطع عليها فذلك الدم نفاسها (١).

(١) كما في السرائر و المعبر و الشرائع و التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و كشف اللثام و محكى الجامع و غيرها، و يستفاد ممن ذكر الفرع الآتي، و يظهر من غير واحد المفروغية عنه في الجملة.

قال في المدارك: «و اعلم أن هذا الحكم مقطوع به في كلام الأصحاب. و هو محل إشكال، لعدم العلم باستناد هذا الدم إلى الولادة، و عدم ثبوت الإضافة إليها عرفاً».

و قد استدلل له في كلام غير واحد بأنه دم بعد الولادة، فيكون نفاساً، ولكنه كما ترى، لعدم الدليل على تحديد النفاس بذلك، بل المتيقن منه الدم المستند للولادة، بل الظاهر اختصاصه به عرفاً. و ترتيب أثره على كل دم متصل بالولادة إنما هو لإحراز ذلك فيه بالأصل المشار إليه في أول هذا الفصل. فراجع.

و مثله ما تضمن تحديد النفاس بال عشرة، لما سبق من عدم ثبوت ذلك في نص معتبر، لينظر في لسانه، غايه الأمر أنه قد يستفاد مما تضمن الرجوع للعادة العددية تبعاً، بأن يفهم منه مساواة النفاس للحيض في الحد ثبوتاً مع تساويهما في الرجوع للعادة ظاهراً، و من الظاهر أن تحديد الحيض بالعادة العددية و بال عشرة لا يرجع إلى بيان زمان إمكان الحيض و لزوم الحكم به، بل إلى بيان مقداره - كما هو الحال في تحديد النفاس بال عشرة في بعض النصوص غير المعتبرة - و إنما يستفاد إحرازه و وقته من طرق أخرى كالعادة الوقتية و التمييز و قاعدة الإمكان، و لا موضوع للعادة الوقتية في النفاس، كما لا إشكال في عدم حجية التمييز فيه.

و أما قاعدة الإمكان فلا دليل على الرجوع إليها فيه بعد اختصاص أدلتها بالحيض، و كونه فيه ارتكازية دون النفاس، لتوقف العرف عن البناء على النفاسية مع انفصال الدم عن الولادة بنحو معتد به.

نعم، لو ثبت عموم مساواة النفاس للحيض في الأحكام كان دليلاً على جريان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٧

...

القاعدة المذكورة فيه. لكن سبق عدم ثبوته، و إن جرى عليه الأصحاب في غير مورد، و منها المقام. على أنه لو ثبت كان مقتضاه البناء على نفاسية الدم و إن كان مبدؤه بعد الولادة بعشرة أيام، لما أشرنا إليه من عدم ورود نصوص التحديد بها للتوقيت، مع أنه ليس بناؤهم على ذلك. و كأنه لفهمهم من دليل التحديد بال عشرة التوقيت بها، الذي سبق المنع عنه.

نعم، يظهر من نصوص الإرجاع للعادة المفروغية عن نفاسية الدم، و المتيقن منه صورة اتصاله بالولادة حقيقة أو عرفاً، لأنه المتيقن من نفاسية الدم الخارج بعدها. و مثلها النصوص المتضمنة أن مبدأ العد من تمام الولادة، لما سبق - في حكم النقاء المتخلل بين الدمين - من أنها واردة لبيان مقدار الجلوس بعد الفراغ عن تحقق مقتضيه، و هو الدم، و لا تشمل صورة انفصال الدم.

و بعبارة أخرى: جميع نصوص العادة واردة لبيان مقدار جلوس النفساء بعد الفراغ عن كونها نفساء، لا بمعنى كونها ذات ولد، بل بمعنى كونها ذات دم نفاس، فلا تنهض بإثبات نفاسية الدم، بل يلزم الاقتصار فيه على المتيقن، و هو ما يكون متصلاً بالولادة، حسبما تقتضيه طبيعة النساء المعهودة للعرف.

و من هنا لا مجال للبناء على نفاسية كل دم تراه في العشرة و أن كان في طرفها، لو لا ظهور مفروغية الأصحاب عنه التي في نهوضها بإثباته إشكال، لعدم وضوح شيوع الابتلاء بذلك، ليبعد خطؤهم فيه، بل هو من الفروع الفرضية التي يبتنى كلامهم فيها على النظر و الاجتهاد و النظر في مفاد الأدلة، فمع عدم ظهور صحة اجتهادهم لا تعويل على تسالمهم في الخروج عن استصحاب عدم النفاس و عموم أحكام الظاهر.

نعم، لو علم باستناد الدم إلى الولادة كان من أفراد النفاس العرفي، و إن لم يتسن للعرف تشخيصه، فيكون مقتضى إطلاق أدلة أحكام النفساء ترتبها عليه، كما يكون مقتضى إطلاق أدلة التحديد استيفاء الحد له - إما بقدر العادة أو العشرة - و أن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٨

...

خرج عن العشرة من حين الولادة- كما عن بعض مشايخنا- لما عرفت من ورود أدلة التحديد بالعشرة و العادة من حين الولادة لبيان المقدار في فرض وجود دم النفاس، لا التوقيت، فلا تنهض بالمنع عن ترتيب أحكام النفاس عليه في الفرض، لخروجه عن موضوعها. بل يجرى ذلك حتى لو انفصل عن الولادة بمقدار العادة أو العشرة. لكن العلم باستناد الدم للولادة في ذلك فرض غير معلوم التحقق في الخارج.

مع أنه لم يتضح عموم مفهوم النفاس عرفا لكل دم يستند للولادة، كما لم يثبت تحديده بذلك بوجه معتبر، بل يقرب اختصاصه عرفا بالدم الطبيعي للنساء، و هو المتصل بالولادة المعدود عرفا من توابعها و آثارها.

كما لم يتضح إطلاق أدلة التحديد بنحو يشمل المنفصل- لو فرض عموم مفهوم النفاس- لأن النصوص بين ما هو مختص بالمتصل و ما هو منصرف إليه. و كذا الحال في إطلاق أحكام النفاس لو فرض عموم مفهوم النفاس. لانحصار الدليل على جملة منها بالإجماع على مشاركة النفاس للحيض في الأحكام الذي لا يبعد اختصاصه بما يكون في ضمن العشرة، و بالنصوص الظاهرة في فرض رؤية الدم فيها متصلا بالولادة.

و دعوى: إلغاء خصوصية مواردنا، لارتكاز تبعية الحكم للنفاس و أنه موضوع الحدث من دون خصوصية لوقته. ممنوعه، إذ لا مجال لاستبعاد اختلاف حكم النفاس باختلاف ذلك. و لا سيما مع احتمال رجوع التحديد بالعادة أو العشرة أو غيرهما لحكم النفاس شرعا، لا لموضوعه واقعا، كما يناسبه التعرض في الأسئلة و الأجوبة للعمل، و ليس كالتحديد في الحيض بلسان تحديد الموضوع الواقعي، إذ لو تم ذلك رجع إلى عدم ترتب الأحكام على النفاس في بعض حالاته، فكيف يمكن مع ذلك فهم عدم خصوصية موارد الأدلة المتقدمة؟! و لو فرض الإطلاق في نصوص بعض الأحكام لم يبعد انصرافه للنساء المعهودة ذات الأحكام الخاصة التي كان المتيقن منها من اتصل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٦٩

...

دمها بالولادة. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال. و هو سهل بعد ما ذكرناه أولا من عدم العلم باستناد الدم للولادة في الفرض، و عدم ظهور عموم نفاسية ما يستند إليها. فلاحظ.

هذا، و بناء على ما عليه الأصحاب من نفاسية الدم المنفصل عن الولادة فقد وقع في كلماتهم إطلاق نفاسية العاشر أو ما يرى في العشرة. و لا- إشكال فيه عندهم تقريبا لو كانت وظيفة المرأة الرجوع للعشرة، إما لأن عاداتها عشرة، أو للبناء على ذلك حتى فيمن عاداتها دون العشرة مطلقا أو إذا لم يتجاوز دمها العشرة- على ما يأتي الكلام فيه في بعض المسائل الآتية- أو لكونها مضطربة أو مبتدأة.

و أما لو كانت وظيفتها الرجوع للعادة التي هي دون العشرة فقد يشكل التنفس بما يرى بعد العادة قبل العشرة. قال في محكي الذكرى: «و على اعتبار العادة ينبغي أن يكون ما صار فيها نفاسا دون ما زاد عليها. و يحتمل اعتبار العشرة إذا لم يتجاوز، كما لو انقطع دم المعتادة على العشرة. أما مع التجاوز فالرجوع إلى العادة قوي».

و في جامع المقاصد: «و التحقيق أن يقال: على اعتبار العادة إنما يكون العاشر نفاسا إذا لم يتجاوز الدم العاشر، أو كانت مبتدأة أو مضطربة أو ذات عادة هي عشرة، لمصادفته جزءا من العادة. و كذا لو كانت أقل و صادف الدم جزءا منها، إلا أن ذلك الجزء هو النفاس خاصة مع التجاوز» و قريب منه في الروض و الروضة و المسالك و المدارك و غيرها.

بل استشكل في الرياض في نفاسية ما يرى بعد العادة حتى إذا لم يتجاوز العشرة. قال: «للشك في صدق دم الولادة عليه، مع كون

وظيفتها الرجوع إلى أيام العادة التي لم تر فيها شيئاً بالمرّة». و يدفعه ما أشار إليه في الجواهر من عدم الأمر لها بالرجوع للعادة في هذا الحال، لما هو المعروف بينهم من تحيض ذات العادة بتمام العشرة إذا لم يتجاوزها الدم، و ألحق به هو قدّس سرّه تبعاً لهم النفاس في ذلك، و لم يحكموا بالاعتصار على العادة إلا مع تجاوز الدم العشرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٠

...

هذا، و قد أصر سيدنا المصنف قدّس سرّه على نفاسية ما في العشرة مطلقاً و لو بعد العادة، و دفع ما سبق منهم بأن ما تضمن اقتصار النساء على عاداتها مختص بما إذا رأت الدم في العادة، أما مع عدم رؤيته إلا بعدها مع تجاوزه العشرة فنصوص العادة قاصرة عنه، و يتعين البناء على نفاسيته لقاعدة الإمكان التي عليها المعول في هذه المسائل.

و بملاحظة مجموع ما ذكره يتضح ابتناء كلامه على التفكيك بين التحديد بالعادة العددية و التحديد بالعشرة، و أن مرجع الأول بيان المقدار من دون نظر للتوقيت، و جعل المبدأ في بعض نصوصه الولادة أو انصراف جميع نصوصه لذلك، إنما هو لفرض وجود الدم حينئذ، لا لبيان وقت التنفس لذات العادة، فلا ينافي تأخر تنفسها بالقدر المذكور أو بغيره مع تأخر الدم، لقاعدة الإمكان، أما الثاني فمرجعه إلى التوقيت، بالعشرة من حين الولادة، فيمنع من تأخر التنفس عن ذلك و لو مع تأخر الدم، و يكون وارداً على قاعدة الإمكان.

و لذا ذكر أنه لو أمكن الجمع بين الأمرين في الدم المنفصل عن الولادة تعين، فلو كانت عاداتها أربعة أيام فرأت الدم في ثالث الولادة كان نفاسها إلى سادس الولادة، أو رأتها في سادسها كان نفاسها إلى تاسعها.

أما لو تعذر الجمع بين الأمرين كما لو رأتها في الفرض في ثامن الولادة، أو كانت عاداتها سبعة فرأت الدم في سادس الولادة، فحيث لا مجال لرفع اليد عن التوقيت بالعشرة يدور الأمر بين تخصيص عموم التنفس بقدر العادة بغير الأيام الخارجة عن العشرة، فتتبع العادة في الفرضين، و تتنفس فيهما إلى العشرة من الولادة بثلاثة في الأول و خمسة في الثاني، و بين قصره على صورة استيعاب العشرة للعادة، فيخرج الفرضان المتقدمان و نحوهما عن عموم التحيض بالعادة رأساً، و يكون المرجع في التنفس بالدم الحاصل في ضمن العشرة قاعدة الإمكان لا غير.

لكن يشكل ما ذكره قدّس سرّه - مضافاً إلى ما سبق من عدم الدليل على جريان قاعدة الإمكان في النفاس - بما أشرنا إليه آنفاً من أن التحديد بالعشرة واقعا مستفاد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧١

...

تبعاً من نصوص التحديد بالعادة ظاهراً لذات العادة، فان بنى على رجوع التحديد في النصوص للتوقيت و بيان أمد النفاس من حين الولادة، فكما تدل على أن النفاس لا يتجاوز واقعا العشرة من حين الولادة، لا حدوثاً و لا استمراراً، كذلك تدل على أنه لا يتجاوز ظاهراً لذات العادة مقدار العادة من حين الولادة، فتكون العادة لصاحبها حاكمة على قاعدة الإمكان حكومة الأماره على الأصل.

و إن بنى على رجوع التحديد لبيان المقدار دون التوقيت، فهو لا يصلح للتوقيت من حين الولادة لا بقدر العادة ظاهراً و لا بالعشرة واقعا - كما تقدم أنه الظاهر - بل المرجع في الوقت قاعدة الإمكان - المفروض جريانها في النفاس عندهم - و حينئذ كما يمكن في ذات العادة التنفس بالدم المرئي بعدها في ضمن العشرة، يمكنها التنفس به بعدها، سواء حدث بعدها أم فيها و استمر بعدها فلو كانت عاداتها ستة أيام تنفست بها سواء رأت الدم في سادس الولادة أم في الثاني عشر و استمر، كما يمكن لغير ذات العادة التنفس بالعشرة

سواء رآته في العشرة أم بعدها إذا استمر، كما سبق منا عند الكلام في الدم المنفصل.

ولا مجال للتفكيك بين التحديد بالعادة والتحديد بالعشرة في كون الأول للتقدير والثاني للتوقيت مع وحدة لسان دليلهما.

وأشكل من ذلك ما ذكره السيد الطباطبائي قدس سره في العروة الوثقى من أن ذات العادة لا تتنفس بالدم المتجاوز عن العشرة من حين الولادة إذا رآته بعد مضي قدر عاداتها، أما إذا رآته قبل ذلك تنفست بقدر عاداتها منه إن أمكن، كما لو كانت عاداتها سبعة أيام ورآته في ثاني الولادة، فإنها تتنفس إلى الثامن، وإن لم يمكن تنفست بما دون عاداتها من دون أن تتجاوز العشرة من حين الولادة، كما لو رآته في الفرض في الخامس من الولادة، فإنها تتنفس ستة أيام.

إذ فيه: أن التحديد بالعادة إن كان للتوقيت لزم عدم الاستمرار في التنفس بعد مضي قدرها من حين الولادة، ولا تتم مقدار العادة وإن أمكن قبل مضي العشرة. وإن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٢

...

كان لبيان المقدار، فإن بنى على جريان قاعدة الإمكان في النفاس لزم التنفس بالدم وإن كان مبدؤه بعد مضي قدر العادة من حين الولادة، وإن بنى على عدم جريانها فيه لزم عدم التنفس بالدم المنفصل مطلقاً وإن كان مبدؤه قبل مضي مقدار العادة من حين الولادة، خصوصاً إذا تعذر تميم مقدار العادة من حين العشرة. فتأمل جيداً.

ولعله لذا قد يظهر من الجواهر البناء على أن التحديد معاً لبيان المقدار دون التوقيت، وأن جعل مبدأ الحساب الولادة في بعض النصوص لفرض وجود الدم حينها. ولذا مال إلى أنها لو رآته بعد العادة في ضمن العشرة واستمر كان لها التنفس بقدر عاداتها إلى ما بعد العشرة.

نعم، لو رآته بعد العشرة فلا نفاس لها، للفرق بينهما بالإجماع، أو بجريان استصحاب النفاس في الأول وعدمه في الثاني. وهو وإن كان أقرب إلى مفاد النصوص مما ذكره سيدنا المصنف قدس سره إلا أنه يشكل أيضاً بأنه لا مجال للفرق بين الفرضين بالإجماع، لظهور كلمات الأصحاب في عدم الفرق في نفى نفاسية ما بعد العشرة بين الحدوث والاستمرار فكما لا يكون الدم الحادث بعدها نفاساً لا يستمر النفاس باستمرار الدم الحادث فيها وتجاوزه لها.

فإن بنى على تماميته لزم البناء على نفى النفاسية في الموردين، وإن لم ينهض بالحجية - كما هو الظاهر، ويتضح وجهه مما تقدم - فإن بنى على جريان قاعدة الإمكان في النفاس لزم البناء على النفاسية في الموردين، والخروج بها عن استصحاب عدم النفاس في الثاني، وإن بنى على عدم جريانها - كما سبق - فحيث كان الدم المنفصل عن الولادة خارجاً عن مورد نصوص التحديد الظاهرة في مجرد بيان المقدار دون التوقيت - كما تقدم - يتعين الرجوع فيه لاستصحاب عدم النفاس، من دون فرق بين الفروض المتقدمة، كما تقدم.

نعم، بناء على ما فهمه الأصحاب من ورود النصوص للتوقيت يتجه نفاسية ما يرى في العادة، دون غيره في حق من ترجع لعاداتها، كما تقدم من جماعه. فتأمل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٣

وإذا رآته حين الولادة ثم انقطع ثم رآته قبل العشرة وانقطع عليها (١) فالدمان والنقاء بينهما كلها نفاس واحد (٢). وأن كان الأحوط استحباباً في النقاء الجمع بين عمل الطاهرة والنفساء.

(مسألة ٤٢): الدم الخارج قبل ظهور الولد ليس بنفاس (٣)،

جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

[إذا رآه حين الولادة ثم انقطع ثم رآه قبل العشرة و انقطع عليها]

(١) أما لو لم ينقطع عليها فسيأتى الكلام فيه.

(٢) لا إشكال فى نفاسية المتصل بالولادة، لأنه المتيقن من أدلة التنفس، كما تقدم. و أما النقاء المتخلل فالكلام فى نفاسيته بعد فرض نفاسية الدم الثانى قد تقدم قبيل الكلام فى حكم التوأمين، و تقدم هناك التعرض لمن صرح بالحكم المذكور فى المتن. و أما الدم الثانى فنفاسته تبنى على ما تقدم فى الفرع السابق، لأنهما من باب واحد.

و منه يظهر أنه لو لم ينقطع على العشرة جرى فيه ما تقدم هناك، كما فى الجواهر.

و لذا صرح فى جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة بعدم نفاسيته إذا كان بعد مضى مقدار العادة، و إلا فالنفاس منه ما يكون فى العادة لا غير. و كان على سيدنا المصنف قدس سره الحكم بنفاسته مطلقا، لقاعدة الإمكان بعد اختصاص نصوص الرجوع للعادة بصورة وجود الدم فيها، فيخرج الفرض عنها. و لا أقل من البناء على ذلك إذا كان مقتضى العادة العددية بالنحو الذى يناسبها، فلو كانت عادة المرأة سبعة أيام فانقطع فى ثانى الولادة و عاد فى سادسها و تجاوز العشرة، فيبنى على نفاسية الثانى إلى السابع.

نعم، لو كان انقطاع الأول بعد مضى مقدار العادة اتجه عدم نفاسية الثانى، كما لو استمر بعد العادة.

[مسألة ٢٢: الدم الخارج قبل ظهور الولد ليس بنفاس]

(٣) إجماعا، كما فى التذكرة و المنتهى و المختلف و المدارك و محكى حاشية مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٤

فإن كان متصلا بالولادة (١) و علم أنه حيض و كان (٢) بشرائطه جرى عليه حكمه (٣)

الإرشاد، كما نفى الخلاف فيه فى الخلاف و جامع المقاصد و محكى كشف الرموز و التنقيح و شرحى الجعفرية و غيرها. و يقتضيه قوله عليه السلام فى موثقى عمار فيمن يصيبها الطلق فترى الصفرة أو الدم: «تصلى ما لم تلد» (١)، و فى موثق السكونى: «إذا رأت الدم و هى حامل لا تدع الصلاة إلا أن ترى على رأس الولد» (٢)، و نحوه حديث زريق [رزيق] الآتى، و قد تقدمت كلها عند الكلام فى نفاسية ما يرى حين الشروع فى الولادة.

(١) الظاهر أن مراده الاتصال بالدم المسبب عنها المحكوم بالنفاسية، سواء كان خروجه عند الشروع فى الولادة بخروج بعض الولد، أم بتمامها، لأن المعيار فى احتمال شرطية الطهر على تخلله بين الحيض و النفاس، و لا ينفع اتصاله بالولادة لو لم تر حينها الدم، بل تأخر عنها دم النفاس، بل يلحقه ما يأتى فى المنفصل. و منه يظهر أنه مع اتصال الدمين لا بد فى واجدية ما قبل الولادة لشرط الحيض من مضى ثلاثة أيام عليه إلى حين الشروع فى الولادة حيث يحكم بنفاسية الدم، لا إلى حين الفراغ منها.

(٢) بناء على ما تقدم من إمكان حيض الحامل.

(٣) لإطلاق أدلته. و أما لزوم الفصل بين الحيض و النفاس بطهر عشرة فهو غير ثابت، كما لم يثبت لزوم الفصل بها بين النفاسين، على ما سبق فى ولادة التوأمين، لأن المقامين من باب واحد.

و دعوى: استفادته فى المقام مما دل على لزوم الفصل بها بين النفاس و الحيض المتأخر بضميمة عدم الفصل كما فى الروض. ممنوعة، لأن مجرد عدم الفصل لا ينفع ما لم يرجع إلى الاجماع على القول بعدم الفصل و هو غير ثابت، و لا سيما مع ثبوت الخلاف

من بعضهم، كما سيأتى إن شاء الله تعالى، بل صرح فى المنتهى بأن بينهما فرق ما.

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب النفاس حديث: ١، ٣.

(٢) الوسائل باب: ٤ من أبواب النفاس حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٥

...

كما لا محذور أيضا فى لزوم استمرار جلوس المرأة أكثر من عشرة أيام لو كان مجموع الحيض و النفاس زائدا عليهما، إذ ليس مفاد الأدلة إلا عدم زيادة كل منهما على العشرة، لا عدم زيادة مجموعهما لو اتصلا، و لذا أمكن اتصال النفاسين و زيادة جلوس المرأة على العشرة فى النفاس بمقدار الولادة.

كما أن النصوص النافية لنفاسية ما يخرج قبل الولادة و لزوم الصلاة المتضمنة معه لا تمنع من ذلك أيضا، لا ابتناء موثق السكونى على عدم حيض الحامل، و لا بد من رفع اليد عنه فى ذلك، لما تقدم، و ظهور موثقى عمار فى دم المخاض المسبب عن الطلق، و لا نظر فيهما للدم الخارج حين المخاض المفروض كونه حيضا.

و أظهر منهما فى ذلك حديث زريق [رزيق] عن أبى عبد الله عليه السلام: «ان رجلا- سأله عن امرأة حامله رأت الدم. قال: تدع الصلاة. قلت: فإنها رأت الدم و قد أصابها الطلق فرأته و هى تمخض. قال: تصلى حتى يخرج رأس الصبى ... قلت: جعلت فداك ما الفرق بين دم الحامل و دم المخاض؟ قال: إن الحامل قذفت بدم الحيض، و هذه قذفت بدم المخاض إلى أن يخرج بعض الولد، فعند ذلك يصير دم النفاس، فيجب أن تدع فى النفاس و الحيض، فأما ما لم يكن حيضا أو نفاسا فانما ذلك من فتق فى الرحم» (١). غاية الأمر أنه ظاهر فى أن الأصل فى دم الحامل أن يكون حيضا ما لم تكن فى حال المخاض فالأصل فى دمها أن يكون منه لا من الحيض، و هو لا ينافى ترتب أحكام الحيض عليه لو علم بحيضيته، كما هو مفروض المتن، عملا بعموم أدلتها.

بل مقتضى العمومات المذكورة جريان حكمه و إن كان فاقدا لشرائطه، كما تقدم منا عند الكلام فيما يرى فى غير سن الحيض أو فاقدا لحده من أن أدلة الشروط المذكورة لما كانت بلسان تحديد الحيض الواقعى فلو فرض الخروج عنها و العلم بحيضية فاقدها تعين حملها على التحديد الغالبى الذى لا- ينافى ترتب الأحكام على الفاقد للحد، لا على تصرف الشارع فى مفهوم الحيض الذى هو موضوع أحكامه،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الحيض حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٦

و كذا إذا كان منفصلا عنها بعشرة أيام نقاء (١). و إن كان منفصلا عنها بأقل من عشرة أيام نقاء و كان بشرائط الحيض (٢)، أو كان متصلا بالولادة و لم يعلم أنه حيض و كان بشرائطه (٣) فالأحوط وجوبا الجمع فيه بين أحكام الحيض و الاستحاضة (٤).

ليخرج فاقدا الحد عن الحيض شرعا، و لا- على تخصيص عموم أحكامه، كى لا- تترتب على الفاقد و إن كان حيضا كما هو مختار سيدنا المصنف قدس سره. و منه يظهر أنه لو ثبتت شرطية الفصل بين الحيض و النفاس بعشرة، أو عدم زيادة مجموعهما متصلين على العشرة، لم يمنع من ترتيب أحكام الحيض فى الفرض، لأن دليل الشرطين المذكورين على غرار أدلة الشروط المتقدمة لا يمنع من ترتب حكم الحيض على الفاقد لو علم بحيضيته.

- (١) بلا إشكال بناء على حيض الحامل. وقد سبق أن المعيار على دم النفاس، لا على نفس الولادة.
- (٢) أما لو كان فاقدا لها فيحكم بعدم ترتب حكم الحيض عليه مع عدم العلم بحيضيته، لعدم جريان قاعدة الإمكان فيه بلا إشكال. و أما مع العلم بحيضيته فيبتنى على ما تقدم.
- (٣) أما لو كان فاقدا لها فيحكم بعدم ترتب حكم الحيض، لما سبق من عدم جريان قاعدة الإمكان فيه بلا إشكال.
- (٤) ففي القواعد أنه استحاضة، وقواه في جامع المقاصد و ظاهر الروض و المسالك و محكى الذكرى، حيث ذكر أنه لم يثبت كفاية فصل الولادة عن الطهر، و في الدروس: «و دم الطلق استحاضة إلا أن يتخلل بينه و بين الولادة عشرة». بل في الخلاف: «الدم الذى يخرج قبل الولادة ليس بحيض عندنا» كما أطلق في مسأله معاقبة الحيض للنفاس نفى الخلاف فى اعتبار الطهر بين الحيض و النفاس.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٧

...

لكن يوهنه استدلاله على نفى حيضية الدم الذى قبل الولادة بالإجماع على عدم حيض الحامل المستبين حملها، حيث يظهر منه ابتناء المسألة على ذلك، كما هو ظاهر المبسوط، و لعله مبنى ما فى الشرائع من كونه طهرا، لأنه ممن يرى عدم حيض الحامل. بل حيث كان مختاره فى الخلاف عدم حيض الحامل تعين اختصاص نفى الخلاف فى اعتبار الطهر بين الحيض و النفاس بالحيض المتأخر.

هذا، و يظهر من التذكرة التردد فى عدم حيضية الدم السابق على الولادة، بل قد يظهر من المنتهى و محكى نهاية الأحكام الميل إلى حيضيته و عدم اعتبار فصل أقل الطهر بين الحيض المتقدم و النفاس، كما قواه فى المدارك و محكى الحواشى المنسوبة للشهيد على القواعد و الذخيرة، و يظهر من بعض عباراتهم و صريح آخر عدم الفرق بين اتصال الدميين و الفصل بينهما بأقل من عشرة.

و يظهر وجه البناء على الحيضية مع اتصال الدميين مما تقدم من عدم الدليل على لزوم الفصل المذكور، بل مقتضى إطلاق أدلة أحكامه عدمه. مع أنه لو فرض ورود عموم قاض بلزوم الفصل بين الحيض و النفاس يجرى فيه بعض ما يأتى فى صورة الفصل بأقل من عشرة بينهما كما يظهر بالتأمل فيه. و الظاهر أن وجه توقف سيدنا المصنف قدس سره فى ذلك مع جزمه به فى صورة العلم بأنه حيض قصور قاعدة الإمكان و العادة و نحوهما من طرق إحراز الحيض عن إحراز الحيضية إذا كان الشك للشبهة الحكمية، كما نبه له فى مستمسكه.

لكنه كما ترى، إذ بعد فرض قضاء إطلاقات الأحكام بترتبها على الحيض الواقعى و نفى اشتراط فصل أقل الطهر يتمحض الشك فى الشبهة الموضوعية التى هى موضوع قاعدة الإمكان.

نعم، قد تضمن موثقا عمار و حديث زريق [رزيق] المتقدمة الحكم بعدم حيضية دم المخاض الخارج حين الطلق. و مقتضى إطلاقها عدم حيضيته حتى لو تخلل بينه و بين النفاس أقل الطهر، خلافا لما تقدم من الدروس. و بها يخرج عن عموم قاعدة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٨

...

الإمكان. لكن موردها ما إذا بدأ خروج الدم حالة المخاض، و لا تشمل ما لو بدأ قبله و استمر حينه، فيتعين البناء على حيضيته، لعدم المخرج عن قاعدة الإمكان فيه.

هذا كله مع اتصال الدميين، و أما مع الفصل بينهما بأقل من عشرة فقد استشكل سيدنا المصنف قدس سره فى حيضية الدم السابق على الولادة بمنافاة عموم: أن أقل الطهر عشرة لها، بدعوى: شموله للطهر بين النفاس و الحيض، و إن لم يمنع من اتصالهما، كما سبق فى التوأمين.

و يشكل - مضافا إلى ما سبق غير مرة من اختصاصه بما بين الحيضتين - بأنه لا ينهض بالمنع من حيضة الدم السابق إذا أمكن إلحاق النقاء بالحيض - كما لو رأت الدم خمسة أيام ثم النقاء خمسة ثم النفاس عشرة - أو بالنفاس - كما لو رأت الدم عشرة ثم النقاء خمسة ثم النفاس خمسة - أو بهما - كما لو رأت الدم ستة أيام، ثم النقاء ثمانية، ثم النفاس ستة - نظير ما تقدم منا في النقاء المتخلل بين النفاسين في التوأمين. لأن ذلك هو المناسب لما ذكره من أن عموم التحديد هو الملزم بالبناء على حيضة النقاء المتخلل بين دمى حيضة واحدة.

و أما ما ذكره قدس سره من أن هذا النقاء ليس بنفاس، لأن النفاس هو الدم حال الولادة أو بعدها، ولا يشمل ما قبلها من الدم فضلا عن النقاء، وليس بحيض، لأن النقاء لا يكون حيضا إلا إذا تخلل دمى حيضة واحدة. فهو كما ترى، لأن تحديد النفاس بالدم الخارج حين الولادة أو بعدها إنما هو بلحاظ النفاس الحقيقي، كتحديد الحيض بأنه الدم المخصوص، وعدم نفاسية الدم الخارج قبل الولادة فضلا عن النقاء حقيقة بلحاظ ذاتيهما لا ينافي نفاسية النقاء حكما فرارا عن محذور نقصان الطهر عن عشرة، كما حكم بحيضيته في بعض الموارد لذلك.

كما أنه لا وجه لاختصاص حيضة النقاء بما إذا تخلل دمى حيض واحد بعد كون منشأ الحكم بحيضيته في ذلك فرارا عن محذور نقص الطهر الذي يجري في المقام، كما اعترف به بعد ذلك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٧٩

...

و مثله ما يظهر منه قدس سره من التعويل في المقام على الإجماع على كون النقاء طهرا.

إذ لا مجال له بعد عدم دعواه من أحد في المقام، غايته أنه لم يظهر منهم احتمال حديثه، و هو لا يكفي في تحصيل الإجماع بعد احتمال كون منشئه مجرد الاستبعاد، ولا سيما مع عدم تحرير المسألة ممن يرى إمكان حيض الحامل قبل العلامة قدس سره مع اضطرابه فيها و اختلاف كلامه في كتبه.

و من هنا يختص الإشكال بما إذا تعذر إلحاق النقاء بأحد الأمرين من الحيض و النفاس أو كليهما، كما لو رأت الدم عشرة أيام ثم النقاء ستة أيام ثم النفاس عشرة أيام، نظير ما تقدم في التوأمين. و إن كان قد يندفع فيما إذا أمكن تتميم الطهر من آخر الدم الأول مع المحافظة على حيضة أوله، كما في الفرض المتقدم، فينبى على حيضة الستة الأولى من الدم فقط، و حينئذ ينحصر الإشكال فيما إذا تعذر ذلك أيضا، كما إذا رأت الدم أربعة أيام، ثم النقاء ثمانية، ثم النفاس عشرة. فتأمل.

و أما ما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره من أنه يحتمل أيضا كون النقاء المذكور حدثا ثالثا غير الحيض و النفاس، قال في الجواب عن عمومات تحديد الطهر: «مع أنها إنما تنفى كون الأقل طهرا، فلعله حيض أو نفاس أو حالة حدث بين الحالتين» فيتعين البناء عليه مع تعذر إلحاقه بأحد الحدثين أو تتميمه من الدم الأول. فالظاهر أنه لا مجال للبناء عليه، إذ لازمه البناء على كون الدميين اللذين يفصل بينهما أقل من عشرة حيضتين، عملا - بقاعدة الإمكان، مع كون النقاء حدثا آخر غير ملحق بهما، فظهور امتناع ذلك من النصوص و الفتاوى شاهد بطلان الاحتمال المذكور. فلاحظ.

نعم، قد يدفع الإشكال في حيضة الدم الأول في الفرض المذكور و في بقية الفروض المتقدمة لو غرض النظر عما ذكرناه فيها بما أشرنا إليه في مسألة التوأمين و فصلنا الكلام فيه في الفصل الخامس من مباحث الحيض من أن اعتبار فصل أقل الطهر لا يمنع من حيضة الدم السابق عليه، بل من حديثه ما لم يتم معه الطهر بعده، لأن موضوع قاعدة الإمكان في الحيض هو إمكان حيضة الدم بلحاظ ما سبق عليه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٠

...

و قارنه، لا بلحاظ جميع الجهات حتى اللاحقة له.

و حينئذ حيث فرض تمامية شروط الحيض في الدم السابق على الولادة، لو اجدته لحدته و تقدم طهر كامل عليه، فتعقبه بالنقاء الذي لا يبلغ قدر أقل الطهر لا يمنع من حيضته، بل من نفاسية الدم المقارن للولادة، لأن مرجع التحديد حينئذ إلى أن الطهر لو بدأ لزم أن يستمر عشرة أيام، و لا حدث إلا بعدها، لا أنه لو انتهى لزم أن يتقدم عشرة أيام و لا حدث إلا قبلها.

فإن أمكن البناء على عدم نفاسية الدم المقارن للولادة، لعدم جريان قاعدة الإمكان فيه حينئذ فهو، و إن فرض القطع بنفاسيته و لو للإجماع المدعى رجع إلى تخصيص عموم تحديد الطهر في المورد، لمنافاته لمفاده، من دون وجه للبناء على عدم حيضية الدم السابق عليه، لعدم منافاته له.

و كأنه إلى هذا يرجع ما في محكي نهاية الأحكام، قال في تقريب حيضية الدم السابق على الولادة: «لتقدم طهر كامل عليه. و نقصان الطهر إنما يؤثر فيما بعده لا فيما قبله، و هنا لم يؤثر فيما بعده، لأن ما بعد الولد نفاس إجماعاً، فأولى أن لا يؤثر فيما قبله.

و نمنع حينئذ اشتراط طهر كامل بين الدمين مطلقاً، بل بين الحيضتين».

هذا كله إذا كانت حيضية الدم السابق مقتضى قاعدة الإمكان، و أما إذا علم بحيضته وجدانا فالأمر أظهر، لأنه- لو لم يتم ما سبق- يدور الأمر- بعد فرض الإجماع على نفاسية الدم اللاحق- بين تخصيص عموم أحكام الحيض في الدم السابق و تخصيص عموم تحديد الطهر في المورد، و ليس الأول بأولى من الثاني.

و قد تحصل من جميع ما تقدم: أنه كما لا- يعتبر الفصل بين النفاس و الحيض السابق عليه بطهر كذلك لا يعتبر في فرض الفصل بينهما كون الطهر الفاصل عشرة أيام، فيحكم بحيضية الدم الخارج قبل النفاس مع إمكانها، فضلاً عما إذا علم بحيضته.

نعم، لو بدأ ظهور الدم حالة الطلق و المخاض فلا مجال للرجوع في حيضته

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨١

(مسألة ٤٣): إذا تجاوز دمها العشرة من حين الولادة، فإن كانت ذات عادة و قتيه و عدييه و قد رأت الدم في تمامها- كأن ولدت في أول العادة و رأت الدم من حين الولادة و استمر حتى تجاوز العشرة- اقتضت في النفاس على عاداتها (١)،

لقاعدة الإمكان، فإن علم بحيضته وجدانا فهو، و إلا كان استحاضه، كما تقدم. فتأمل جيداً. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[مسألة ٤٣: إذا تجاوز دمها العشرة من حين الولادة رجعت لعاداتها في الحيض]

(١) كما في التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و المختلف، حاكيا له فيه عن جميع كتبه، و حكاها في مفتاح الكرامة عن تأخر عنه، و قال: «و لو ادعى مدع إجماع المتأخرين على ذلك كان في محله» و في الرياض أنه المشهور. و يقتضيه النصوص الكثيرة المتضمنة الرجوع للعادة التي سبق أنها عمدة الدليل على تحديد الأكثر بالعشرة و به صرح في الدروس و اللمعة و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و محكي البيان و غيرها.

خلافاً للمحقق، قال في النافع: «و تعتبر حالها عند انقطاعه فإن خرجت القطنة نقيه اغتسلت، و إلا توقعت النقاء أو انقضاء العشرة، و لو رأت بعدها دمها فهو استحاضه» و نحوه في المعبر، بل فيه أيضاً: «لا- يرجع النفساء مع تجاوز الدم إلى عاداتها في النفاس، و لا إلى عاداتها في الحيض، و لا إلى عادة نسائها، بل تجعل عشرة نفاساً، و ما زاد استحاضه حتى تستوفي عشرة، و هو أقل الطهر».

و نسب في كلام بعضهم للأصحاب، بل في الخلاف و التهذيب و المعتبر دعوى الإجماع على نفاسية العشرة، و مقتضى إطلاق معقده عدم الفرق بين انقطاع الدم عليها و تجاوزه عنها من ذات العادة و غيرها.

و لذا قال في محكي الذكرى: «الأخبار الصحيحة المشهورة تشهد برجوعها إلى عاداتها في الحيض، و الأصحاب يفتون بالعشرة، و بينهما تناف ظاهر. و لعلهم ظفروا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٢

...

بأخبار غيرها ... و حينئذ فالرجوع إلى عاداتها- كقول الجعفي في الفاخر و ابن طاوس و الفاضل رحمهما الله- أولى. و كذا الاستظهار، كما هو هناك.

نعم، قال الشيخ: لا خلاف بين المسلمين أن عشرة أيام إذا رأت المرأة الدم من النفاس ... و الزائد على العشرة مختلف فيه. فإن صح الإجماع فهو الحجّة. و لكن فيه طرح للأخبار الصحيحة أو تأويلها بالتقييد». و كأن نسبته للأصحاب لاقتصارهم على بيان أكثر النفاس الظاهر في الرجوع إليه مع استمرار الدم، من دون تعرض لحكم ذات العادة.

اللهم إلا أن يبتنى اقتصارهم على بيان الأكثر على المفروغية حينئذ عن مساواة النفاس للحائض في الوظيفة الواقعية و الظاهرية حينئذ، نظير استدلالهم عليه بالنصوص المتضمنة للرجوع للعادة من دون أن تشير إلى بيان الأكثر.

كما لا يبعد كون ذلك هو مبنى دعوى الشيخ الإجماع المتقدم، لسوقه في مساق الأخبار، و مناسبتها لما في الاستبصار، حيث ذكر أن نصوص الرجوع للعادة مجمع على مضمونها، ثم قال: «لأنه لا خلاف في أن أيام الحيض في النفاس معتبرة، و إنما الخلاف فيما زاد على ذلك».

و لعله لذا كان ظاهر المنتهى ندره بالقول بالانتظار للعشرة، حيث قال: «لو انقطع الدم لدون العشرة أدخلت قطنة، فإن خرجت نقيّة اغتسلت وصلت ... و إن خرجت ملوثة صبرت إلى النقاء أو يمضى مدة الأ-كثر، و هي عشرة أيام إن كانت عاداتها، و إلا صبرت عاداتها خاصة و استظهرت بيوم أو يومين. و كذا البحث لو استمر بها الدم ... و بعض المتأخرين غلط ها هنا فتوهم أن مع الاستمرار تصبر عشرة». و كأنه عرض بالمحقق قدّس سرّه.

و كيف كان، فيدل على الرجوع للعادة الوقتية النصوص الكثيرة المتضمنة لذلك، التي هي عمدة الدليل على تحديد الأكثر بالعشرة، كما سبق. بل لو فرض تمامية بعض ما يدل على التحديد بالعشرة غيرها لم يناف ذلك، لأن كون الأكثر عشرة لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٣

...

يستلزم التحيض بها، و إنما يتحيز بها حينئذ لقاعدة الإمكان أو استصحاب النفاس، و هما محكومان لأماريّة العادة المستفادة من النصوص المذكورة فنصوص الرجوع للعادة لا تنافي دليل التحديد المذكور حتى بالعموم و الخصوص.

نعم، قد تضمن جملة من النصوص إضافة الاستظهار لأيام العادة، و منه صحيح يونس المتضمن الاستظهار بعشرة «١» و قد يظهر من المعتبر الاعتماد عليه في مختاره. لكن الاستظهار عنوان خاص غير التعبد بالنفاس يأتي الكلام فيه في المسألة الرابعة و الأربعين إن شاء الله تعالى.

ثم إن النصوص المذكورة بين ما عبر فيه بأنها تجلس أيامها التي كانت تجلس فيها أيام حيضها و ما عبر فيه بأنها تجلس قدر أيامها المذكورة. و ظاهر الثاني إرادة العادة العددية، و عليه يحمل الأول، كما يناسبه ما هو المرتكز من عدم التناسب بين وقت الحيض و

وقت النفاس، لأن ذات العادة الوقتية كثيرا ما لا تلد في أول أيام عادتها، وحيث لا إشكال في أنها تتنفس بالولادة كان وقت النفاس تابعا لها، ولا تعويل فيه على العادة الوقتية، بل المعيار على العادة العددية لا غير، كما هو ظاهر الأصحاب في المقام. هذا و مقتضى إطلاق المختلف و المنتهى و الإرشاد و اللمعة عدم الفرق في ذلك بين انقطاع الدم على العشرة و تجاوزه عنها، و هو مقتضى إطلاق النصوص المذكورة.

لكن صرح في القواعد و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك باختصاص ذلك بما إذا تجاوز الدم العشرة، أما مع انقطاعه عليها فالجميع نفاس، و هو ظاهر التذكرة و الدروس و كشف اللثام. و استدل عليه بحمله على الحيض، بناء منهم على ثبوت التفصيل المذكور فيه. لكن تقدم في الحيض عدم ثبوت هذا التفصيل فيه، كما تقدم هنا عدم ثبوت عموم إلحاق النفاس بالحيض، فلا مخرج عن إطلاق نصوص الرجوع للعادة. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٤

و الزائد عليه استحاضة (١)، و إن رآته في أثناء العادة الوقتية جعلت ما يساوي عاداتها العددية نفاسا (٢)، و الباقي استحاضة، كما إذا كانت العادة سبعة في أول الشهر، فولدت في أول الرابع، و رأت الدم حينئذ، فإن نفاسها إلى العاشر الذي هو سابع الولادة، و كذا إذا رآته بعد العادة الوقتية، كما إذا كانت عاداتها الخمسة الأولى من الشهر فولدت في أول السادس منه، كان نفاسها الخمسة الثانية لا غير. و إذا لم يمكن الرجوع إلى عاداتها العددية، لكون الدم المرئي في العشرة أقل من العشرة، اقتضت على المقدار الذي ينتهي بالعشرة (٣)، كما إذا ولدت في المثال الأخير أول الشهر و رأت الدم في الثامن، فإن نفاسها يكون ثلاثة أيام لا غير. (مسألة ٤٤): إذا رأت الدم في عشرة الولادة و استمر حتى تجاوز العشرة من حين الولادة فإن لم تكن ذات عادة لأنها مبتدئة أو مضطربة أو ناسية (٤) كان نفاسها تمام العشرة (٥).

(١) يعني: واقعا، و إن كان عليها ترتيب آثار النفاس عليه ظاهرا عنده قدس سره من باب الاستظهار عند الشك في تجاوز الدم العشرة. و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في المسألة الرابعة و الأربعين.

(٢) لما سبق من أن المعيار في المقام على العادة العددية دون الوقتية. و منه يظهر الحال فيما بعده.

(٣) تقدم الكلام فيه في الدم المنفصل عن الولادة.

(٤) يأتي الكلام في الناسية، لخصوصية لها في المقام.

[مسألة ٤٤: حكم غير ذات العادة و ذات العادة إذا رأت الدم في عشرة الولادة و استمر حتى تجاوز العشرة من حين الولادة]

(٥) كما صرح به جماعة، بل الظاهر عدم الإشكال فيه في الجملة، بناء على أن العشرة هي أكثر النفاس، لمفروغيتهم ظاهرا عن أصالة النفاس - لقاعدة الإمكان أو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٥

...

لاستصحابه - مع عدم المخرج عنها من عادة أو نحوها، نظير الحيض، كما يناسبه اقتصارهم في بيان وظيفة النفساء على بيان أكثر النفاس، حيث لا يصلح ذلك لبيان وظيفتها لو لم يرجع للأصل المذكور. و حيث كان الابتلاء بالفرع المذكور شايعا كان خفاء حكمه عليهم و خطؤهم فيه بعيدا جدا، بل ممتنعا عادة.

كما ربما يستفاد من نصوص الإرجاع للعادة، لأن الاقتصار في بيان حكم النفساء على الحكم برجوعها لعادتها في الحيض لو لم يبين على المفروغية عن مشاركة النفساء للحائض في الأمد الواقعي و الظاهري حتى في غير ذات العادة لا يكون مستوفيا لحكم أقسامها، بل يكون ناقصا، نظير ما تقدم في وجه استفادة تحديد أكثر النفاس بالعشرة من النصوص المذكورة. فلاحظ ما سبق هناك، لأن له نفعاً في المقام.

و هو لا ينافي ما تكرر منا من عدم ثبوت عموم مشاركة النفساء للحائض، لأن ظهور مفروغية الأصحاب و النصوص المذكورة يغني عن العموم المذكور في المقام.

لكن قال في الذكرى: «و لو استمر فحكمها حكم الحائض» و في محكي البيان:

«و لو كانت مبتدأة و تجاوزت العشرة فالأقرب الرجوع إلى التمييز ثم النساء ثم العشرة، و المضطربة إلى العشرة مع فقد التمييز». كما احتمل في المنتهى و محكى التحرير جلوسها سته أو سبعة، و إن قرب في الأول بعد ذلك جلوسها ثمانية عشر، كما تقدم نقله عنه عند الكلام في تحديد أكثر النفاس.

و يظهر منهم أن الوجه فيه عموم مشاركة النفساء للحائض، و أن النفاس حيض حقيقة. و هو لو تم اقتضى اعتبار الأمور الثلاثة بنحو الترتيب، و هي التمييز و أقراء النساء و التحيض بالعدد، كما هو ظاهر الذكرى، لا خصوص الأولين، كما يظهر من البيان، و لا خصوص الأخير كما هو محتمل المنتهى و محكى التحرير، و هو - كالأخير - مستلزم لعدم تنفسها بالعشرة أصلا مع تجاوز الدم عنها، و هو مما تأباه كلمات الأصحاب جدا، لظهور تحديدهم لأكثر النفاس بالعشرة في تنفس المرأة بها، كما تقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٦

...

و كيف كان، فقد سبق غير مرة أن عموم التنزيل غير ثابت، و غاية الأمر أن يتشبه في ذلك بما تقدم قريبا من أن المستفاد من نصوص الإرجاع للعادة مشاركة النفساء للحائض في الأمد الواقعي و الظاهري حتى في غير ذات العادة.

لكنه يشكل بأن رجوع الحائض للتمييز لما كان لتعيين الوقت و المقدار معا، و كان ذلك متعذرا في النفساء، لعدم الإشكال ظاهرا في نفاسية الدم المتصل بالولادة مطلقا - و إن كان فاقدا للصفات و كان ما بعده واجدا لها - فلا مجال لاستفادة حجية التمييز في النفاس في خصوص المقدار من دليل المشاركة المذكور، لعدم ابتناء دليل حجته في الحيض على الانحلال بنحو يمكن التفكيك فيها بين الوقت و المقدار.

و لأجله قد يشكل الرجوع لأقراء النساء و للعدد في النفاس بدليل المشاركة، لأن حجيتهما في الحيض في فرض فقد التمييز الحجة لترتبهما عليه، فلا ينهض دليل المشاركة بإثبات حجيتهما في النفاس - المفروض فيه عدم حجية التمييز رأسا - ابتداء. فتأمل.

هذا كله بناء على عموم حجية التمييز و أقراء النساء و التحيض بالعدد في الحيض لمستمره الدم حتى في الدور الأول. كما لعله المعروف بينهم، أما بناء على ما تقدم منا من عدم حجته إلا في الدور الثاني و ما بعده، و أنها في أول الدم ترجع لقاعدة الإمكان و تحيض بعشرة، فالأمر أظهر، إذ ليس في النفاس إلا دور واحد، و هو المتصل بالولادة، فيكون نفاسها عشرة حتى لو بنى على مشاركة النفساء للحائض مطلقا أو في خصوص الأمد الواقعي و الظاهري.

و مما ذكرنا يظهر أنه لا ينفع في الرجوع لأحد هذه الأمور حمل أيام الأقراء في نصوص المقام على مطلق الأيام التي يجب التحيض

فيها- لعادة أو تمييز أو أقراء النساء أو تحيض بالعدد- لا خصوص أيام العادة. قال في كشف اللثام في تقريب الرجوع لغير العادة مما تقدم: «و يجوز تعميم أيام الأقراء المحكوم بالرجوع إليها لجميع ذلك».

و إليه قد يرجع ما في المنتهى، قال في تقريب احتمال تنفسها بستة أيام أو سبعة:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٧

...

«و لأذن قوله عليه السلام: تجلس أيام حيضها التي كانت تحيض، كما يتناول الماضي يتناول المستقبل. و فيه ضعف». إذ بما ذكرنا يتضح أن الأيام التي يجب التحيض فيها لغير ذات العادة هي العشرة في أول رؤية الدم، و هو الدور الأول له، الذي عرفت اختصاص النفس به. على أن حمل أيام الأقراء في النصوص على مطلق الأيام التي يجب التحيض فيها بعيد جدا، و لذا اعترف في المنتهى بضعفه، بل ليس المفهوم منها إلا أيام العادة.

و أضعف من ذلك الاستدلال للرجوع لأقراء نساءها في كلام غير واحد بموثق أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: النفساء إذا ابتليت بأيام كثيرة مكثت مثل أيامها التي كانت تجلس قبل ذلك، و استظهرت بمثل ثلثي أيامها ثم تغتسل و تحتشى و تصنع كما تصنع المستحاضة، و إن كانت لا- تعرف أيام نفاسها فابتليت جلست بمثل أيام أمها أو أختها أو خالتها، و استظهرت بثلثي ذلك ثم صنعت كما تصنع المستحاضة تحتشى و تغتسل» (١).

إذ فيه: أنه ظاهر جدا في رجوع النفساء لعادتها أو عادة نساءها في النفس، لا في الحيض، نظير موثق الخنعمي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النفساء. فقال: كما كانت تكون مع ما مضى من أولادها و ما جربت. قلت: فلم تلد فيما مضى. قال: بين الأربعين إلى الخمسين» (٢)، و هو مخالف للنصوص المعول عليها و الفتاوى عدا ما يظهر من صاحب الوسائل، فلا مجال للعمل به في مضمونه، و لا للاستدلال به على المدعى. و تعذر العمل به في مضمونه لا يصحح حمله على العادة في الحيض، بنحو يكون دليلا عليه، كما تقدم في الحيض.

على أنه قد رمى في المعتبر و المنتهى و الروض الموثق بالشذوذ بعد الاستدلال به للمدعى، و في جامع المقاصد أنه لا عمل عليه، كما يناسبه عدم التعرض للرجوع لأقراء النساء و لا لغيره- و هو التمييز و التنفس بالعدد- في كلام الأصحاب، و اقتصارهم على بيان أكثر النفس، بنحو يظهر منهم لزوم التنفس بالأكثر، بل ظاهر

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢٠.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٨

و إن كانت ذات عادة عديدة اقتضت عليها (١) في أول الدم (٢)، فجعلته

جملة من الفروع التي ذكروها المفروغية عنه، و قد سبق استبعاد خطئهم في ذلك، بل امتناعه عادة بسبب شيوع الابتلاء به، و إنما لم يكن الرجوع لعادة الحيض منافيا له، لاستدلالهم بنصوصه الظاهر في عملهم بها، بل هو صريح بعض عباراتهم، كما تقدم.

و من هنا لا مجال للخروج عما يظهر منهم من التنفس بالعشرة، مع عدم وجود عادة في الحيض يرجع إليها.

هذا كله مع تجاوز الدم العشرة، و أما مع عدمه فالظاهر عدم الإشكال بينهم في نفاسية المجموع و يظهر من بعض كلماتهم المفروغية عنه. و الوجه فيه اختصاص أدلة الرجوع للتمييز و عادة نساءها و التحيض بالعدد بالمستحاضة التي يتجاوز دمها العشرة، دون من لم

يتجاوز دمها التي هي حائض أو نفساء في تمام المدة بمقتضى قاعدة الإمكان أو الاستصحاب، بل تقدم من بعضهم البناء على ذلك حتى في ذات العادة، وإن سبق المنع منه.

بقي شيء: وهو أنه سبق في الحيض عدم حجية العادة المنسية مطلقاً حتى في القدر المتيقن منها لو علم بها إجمالاً، فمن كانت عاداتها مرددة بين الثلاثة أيام والخمسة تتحيز بمقتضى الوظيفة المتأخرة عن العادة وإن كان أكثر من خمسة، وحيث كان دليل ذلك مختصاً بالحيض يتوقف التعدي منه للنفاس على إحراز مشاركته للحيض مطلقاً أو في خصوص المقام، وهو تعيين الأمد ظاهراً كما هو غير بعيد، ولو لاه كان مقتضى إطلاق ما دل على رجوع ذات العادة إليها هو حجيتها في المتيقن، والرجوع في المشكوك لقاعدة الإمكان أو الاستصحاب، ولا- تتنفس فيما زاد عليه في ضمن العشرة. والأمر لا يخلو عن إشكال، فيلزم لأجله الاحتياط، وإن كان الأمر قد يهون بسبب تشريع الاستظهار فلاحظ والله سبحانه وتعالى العالم.

(١) لما تقدم في المسألة السابقة من اقتصار ذات العادة عليها.

(٢) لما تقدم فيمن رأت الدم بعد العشرة من أن نصوص الرجوع للعادة بين ما

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٨٩

نفاساً، وما زاد عليها استحاضة (١)، فإذا كانت عاداتها خمسة أيام وقد ولدت في أول الشهر فالدم في الخمسة الأولى نفاس، والزائد عليه إلى ما بعد العشرة استحاضة، سواء كانت الخمسة الأولى عادةً وقتية لها أم لا (٢)، إما لكون عاداتها الوقتية في الوقت المذكور، أو بعضها في غيره، أو لعدم كونها ذات عادةً وقتية.

(مسألة ٤٥): النفساء بحكم الحائض في الاستظهار عند تجاوز الدم أيام العادة (٣)،

صرح فيه بأن مبدأ العدّ الولادة، وما هو منصرف لذلك، وأن الدم المتصل بالولادة هو المتيقن من أصالة نفاسية الدم الخارج بعد الولادة.

(١) يعني: واقعاً، وإن كان عليها ترتيب آثار الحيض ظاهراً من باب الاستظهار عنده قدس سره على ما يأتي الكلام فيه في المسألة الرابعة والأربعين إن شاء الله تعالى.

(٢) لما تقدم في المسألة السابقة من أنه لا عبرة بالعادة الوقتية في النفاس.

[مسألة ٤٥: النفساء بحكم الحائض في الاستظهار عند تجاوز الدم أيام العادة]

إشارة

(٣) كما في الذكرى والمسالكة، كما تعرض للاستظهار في المنتهى وجامع المقاصد. ولعل إهماله في كلام أكثر الأصحاب اكتفاء بما صرح به بعضهم ويظهر من آخرين من مشاركة النفساء للحائض في الأحكام، ولا سيما مع استدلالهم بالنصوص المشتملة عليه، وظهور بعض كلماتهم في العمل بها فيه، ومنه ما ذكره المحقق في المعتبر من استدلاله بما تضمن الاستظهار للعشرة على وجوب التنفس بها حتى لذات العادة.

و كيف كان، فالكلام.. تارة: يقع في حكم الاستظهار.

و أخرى: في مقداره.

أما حكمه فظاهر مساق كلمات جملة منهم و صريح بعضها أنه على نحو

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٠

...

الاستظهار في الحيض، فيجرى فيه ما سبق من الخلاف فيه. ولذا كان ظاهر سيدنا المصنف قدس سره وجوبه وجوبا ظاهريا طريقيا لاحتمال عدم تجاوز الدم العشرة، فمع تجاوزه عنها ينكشف كون ما زاد على العادة استحاضة، ومع عدمه ينكشف كون الدم بتمامه نفاسا.

وقد سبق منا عدم تمامية ذلك في الحيض فهو لا- يتم هنا، لعين الوجه المذكور هناك. كما لا مجال هنا لما سبق منا هناك من تخصيص الاستظهار بالدور الأول، إذ ليس للنفاس إلا دور واحد قد اختلفت النصوص فيه، فاشتمل أكثرها عليه، واقتصر على أيام العادة في صحيح زرارة عن أحدهما عليهما السلام: «قال: النفساء تكف عن الصلاة أيامها التي كانت تمكث فيها ثم تغتسل وتعمل كما تعمل المستحاضة» (١)، و موثق عبد الرحمن بن أعين: «قلت له: إن امرأة عبد الملك ولدت فعدّلها أيام حيضها ثم أمرها فاغتسلت واحتشت وأمرها أن تلبس ثوبين نظيفين، وأمرها بالصلاة. فقالت له: لا- تطيب نفسي أن أدخل المسجد، فدعني أقوم خارجا منه وأسجد فيه. فقال: قد أمر بذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. قال: فانقطع الدم عن المرأة ورأت الطهر، وأمر على عليه السلام بهذا قبلكم فانقطع الدم عن المرأة ورأت الطهر، فما فعلت صاحبتكم؟ قلت: لا أدري». (٢)

وربما يجمع بين الطائفتين بحمل الاستظهار على الاستحباب، كما نسب للمشهور في الحيض، وقد سبق هناك أن الجمع المذكور تبرعى، لظهور كل من الطائفتين في لزوم العمل على مقتضاها، وهو جار هنا، وإن زاد الأمر هناك بإباء بعض النصوص عن الجمع المذكور، ولا نظير له هنا.

ولعل الأقرب الجمع بالتخير، فإن ذلك وإن كان خلاف ظاهر كل من الطائفتين، لظهورها في لزوم ما تضمنته، إلا أنه لا يبعد عرفا بلحاظ اختلاف نصوص الاستظهار في مقداره، الذي تقدم نظيره في الحيض، وتقدم هناك كما يأتي هنا حمله على التخير، فإن التخير في مقداره مع ظهور كل طائفة في لزوم المقدار الذي تضمنته،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩١

...

مناسب للتخير في أصله مع الاشتراك بينهما في الدوران بين محدورين، و حيث لا يأبى العرف الحمل عليه و الجمع به بلحاظ ذلك. بل سبق أن ذلك مقتضى الجمع بين النصوص، لقوة ظهورها في عدم وجوبه، وذلك هو العمدة في البناء على الاستحباب. لكنه حيث كان مختصا بالحيض فالتعدى منه للنفاس لا يخلو عن إشكال، وإن كان قريبا، فلا ينبغي ترك الاحتياط. نعم، لا- يبعد استحبابه بلحاظ خصوص الوطء، كما يناسبه موثق مالك بن أعين: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم؟

قال: نعم، إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها، يأمرها فلتغتسل ثم يغشاها إن أحب» (١)، لقوة ظهوره في أن الاستظهار مانع للزوج من الوطء و إن أحب، وهو إنما يكون مع مطلوبيته و لو استحبابا. هذا كله في حكم الاستظهار، و أما مقداره فقد اختلفت نصوصه فيه، فأطلق في صحيح يونس (٢) من دون ذكر مقدار له، و قدر بيوم في موثق مالك بن أعين المتقدم، و يومين في صحيح زرارة (٣) و موثقة (٤)، و في صحيح يونس الآخر (٥) أنها تستظهر بعشرة أيام

الذى تقدم حمله على الاستظهار بإتمام العشرة، و فى خبر حمران أنها تستظهر بيومين أو ثلاثة «٦». و الظاهر الجمع بينها بالتخير عرفا بقرينه ثبوت ذلك فى الحيض كما تقدم، فانه يصلح للكشف عرفا عن ابتناء الاستظهار على التخير بنحو يتعين فى وجه الجمع بين النصوص فى النفاس، مؤيدا بالتصريح بالتخير فيه فى خبر حمران المشار إليه. و قد سبق فى الحيض أن المستفاد حينئذ التخير بين اليوم و ما زاد عليه إلى العشرة، لا بين خصوص المراتب التى تضمنتها النصوص، كما تقدم هناك التعرض لبعض الوجوه الأخر فى الجمع مع بيان ضعفها. فراجع، فإن المقامين من باب واحد.

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٢

و فى لزوم الاختبار عند ظهور انقطاع الدم (١).

و يحرم عليها ما يحرم على الحائض، و يندب لها ما يندب لها، و يكره لها ما يكره لها (٢)

(١) كما فى النهاية و النافع و المعبر و المنتهى و التذكرة. و هو مقتضى إطلاق جماعه مشاركة النفاء للحائض فى الأحكام، على ما يأتى، فإن تم الإجماع على ذلك، و إلا كفى فى وجوبه إطلاق بعض نصوصه، و هو موثق سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت له: المرأة ترى الطهر و ترى الصفرة أو الشىء فلا تدري أ طهرت أم لا؟ قال:

فإذا كان كذلك فلتقم فلتلصق بطنها إلى حائط و ترفع رجلها «... ١»، و مرسل يونس عنه عليه السلام: «سئل عن امرأة انقطع عنها الدم فلا تدري أ طهرت أم لا؟ قال: تقوم قائما و تلزق بطنها بحائط و تستدخل قطنه «... ٢»، فإن موضوعهما الشك فى الطهر الحاصل للنفساء أيضا، لا خصوص الطهر من الحيض، كما هو موضوع النصوص الأخر.

مضافا إلى أن عدم جواز ترتيب أحكام الطهر. بمجرد انقطاع الدم عن الخروج للظاهر مقتضى استصحاب النفاس، أو استصحاب خروج الدم - بناء على ما هو الظاهر من جريانه فى التدريجات فتأمل - أو استصحاب الحدث و عدم الطهارة بعد الغسل. و عدم جواز ترتيب أثار النفاس مقتضى المرتكزات المتشعبة و العرفية على ما تقدم تقريره هناك بنحو قد يجرى هنا. نعم، تقدم هناك أن مقتضى بعض النصوص «٣» عدم وجوب الاختبار ليلا، و بعضها شامل للنفساء. كما تقدم الكلام فى كيفية الاختبار و فى فروع ذلك بنحو يجرى فى المقام. فراجع.

[يتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على السواء من المحرمات و المكروهات]

إشارة

(٢) قال فى المبسوط: «و يتعلق بالنفاس جميع ما يتعلق بالحيض على السواء من المحرمات و المكروهات، و نحوه فى الشرائع و النافع و المعبر و المراسم و الوسيلة و محكى

(١) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب الحيض حديث: ٢.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب الحيض.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٣

...

الجميل، و في المعبر: «و هو مذهب أهل العلم لا أعلم فيه خلافا» و في المدارك: «هذا مذهب الأصحاب»، و زاد في التذكرة عدم الخلاف في كفارة وطئها، و قال: «و لا نعلم في ذلك خلافا» كما زاد في جامع المقاصد الاشتراك في المندوبات. بل عمم مشاركتها لها في جميع الأحكام في الاقتصاد و إشارة السبق و الغنية و السرائر و القواعد و الإرشاد و اللمعة، مدعيا في الغنية الإجماع عليه، و في السرائر عدم الخلاف فيه. و في المسالك أنه قول الأصحاب، و في المنتهى: «و حكم النفساء حكم الحائض في جميع ما يحرم عليها و يكره و يباح و يسقط عنها من الواجبات و يستحب، و تحريم وطئها و جواز الاستمتاع بما دون الفرج لا نعلم فيه خلافا بين أهل العلم، و إنما يتفاوتان في أقل أيامه، فلا حد له هاهنا، و في أكثره على رأى، و بانقضاء العدة، فإن الحيض علة بخلاف النفاس، إذ مقتضى الخروج من العدة إنما هو الوضع، و بالدلالة على البلوغ، فإنه يحصل بالحيض دونه، لحصوله بالحمل قبله». و زاد بعضهم في المستثنيات عدم الرجوع لعادتها في النفاس، و لا لعادة نسائها فيه و في الحيض، و لا للتمييز، و عدم التحيض بالعدد، و عدم اعتبار الفصل بأقل الطهر بين النفاسين، و الخلاف في اعتبار الفصل به بين الحيض و النفاس. و لعل إهمال هذه المستثنيات في كلام بعض من أطلق الاشتراك في الأحكام لأن مراده بها خصوص الأحكام اللاحقة للحيض و المترتبة عليه، دون ما يرجع إلى تحديده أو تشخيصه، كالرجوع لأقراء النساء و اعتبار الفصل بأقل الطهر، و إنما لم يستثنوا الدلالة على البلوغ و الخروج عن العدة به لعدم الموضوع لهما فيه، بسبب استنادهما لما هو أسبق منه. و لذا نبه بعضهم على إنه قد يستند الخروج عن العدة نادرا كما في النفاس من الزنا، لأنه بحكم القرء الذى يستند إليه الخروج من العدة. نعم، حمل الأحكام على ما ذكرنا لا يناسب استثناء عدم الحد للأقل في كلام بعضهم، بل هو مناسب لإرادتهم الاشتراك في جميع الجهات.

فلا بد أن يكون عدم استثنائهم بقية الأمور المتقدمة لوضوح حالها، أو للغفلة عنها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٤

...

و من هنا لا مجال لدعوى الإجماع الحجة على المشاركة في جميع الأحكام حتى الراجعة لتحديد الحيض و تشخيصه، و لا سيما مع ما هو المعلوم من طريقتهم من الرجوع في تحديد النفاس و تشخيصه لظاهر أدلته الخاصة التى قد تقتضى المشاركة و قد لا تقتضيها. و لو فرض البناء فيها على المشاركة فليس هو لكون المشاركة بنفسها موردا لإجماع تعبدى حجة في قبال الأدلة الأخرى، بل مقدم عليها، بل لكون دليل الحكم مقتضيا لها و هو المتبع فيها. و لو فرض تحقق الإجماع عليها فهو راجع إلى ثبوت الإجماع على الحكم نفسه في النفاس لا إلى الإجماع على عنوان المشاركة.

بل غاية ما يدعى هو الإجماع على المشاركة في خصوص الأحكام اللاحقة للحيض بعد الفراغ عن تحديده و تشخيصه، كما يظهر منهم الجرى على ذلك في كثير من الموارد مع عدم ظهور دليل عليها غير الإجماع المذكور على أنه قد يشكل تحصيل الإجماع التعبدى الحجة على ذلك. لبعد اطلاعهم على دليل تعبدى يتضمن عموم التنزيل قد خفى علينا، و عدم وضوح جهة ارتكازية تقتضى

ذلك أدركها المدعون للمشاركة أو للإجماع عليها، و عدم كون جميع الأحكام شائعة الابتلاء و موردا لسيرة عملية استندوا إليها في الدعويين المذكورتين ليحرز بذلك رأى المعصوم عليه السلام الذى هو المعيار فى حجية الإجماع.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن المتيقن من الإجماع هو المساواة فى أحكام الحائض كحرمة الصلاة و الصوم و قراءة العزائم و كراهة قراءة القرآن، لأن ذلك هو المستفاد من مثل قوله فى الشرائع: «و يحرم على النفساء ما يحرم على الحائض، و كذا ما يكره»، دون أحكام نفس الحيض مما يمكن أن يرجع للحائض بنحو العناية، كتحریم وطئها و وجوب الكفارة به و كراهة سؤرها.

ففيه: أن ذلك لا يناسب اقتصارهم فى بيان أحكام النفاس على مثل البيان المذكور، مع ما هو المعلوم من بناءهم على حرمة الوطء و نحوها، فلا بد من كون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٥

...

مرادهم المشاركة فى مطلق أحكام الحيض التحريمية و التنزيهية، كما هو ظاهر عبارة المبسوط المتقدمة أو مطلق أحكامه و لو كانت وضعيه، كما هو ظاهر غيرها.

فالعمدة ما عرفت من عدم وضوح الإجماع التعبدى الحجة، لا فى مطلق الأحكام اللاحقة للحيض، و لا فى خصوص الأحكام التكليفية منها.

هذا، و قد سبق عند الكلام فى أكثر النفاس أنه لا مجال لدعوى عموم جريان أحكام الحيض فى النفاس لأنه من أفراد حقيقته أو تنزيلا. كما لا مجال للاستدلال عليه بما فى صحيح زرارة بعد الحكم برجوع النفساء لعادتها ثم الاستظهار ثم القيام بوظيفته المستحاضة من قوله: «قلت: و الحائض؟ قال: مثل ذلك سواء، فإن انقطع عنها الدم، و إلا فهي مستحاضة تصنع مثل النفساء سواء» (١). لما أشرنا إليه هناك من أنه ظاهر فى مساواة الحائض للنفساء فى الحكم المذكور فى الصحيح، لا مطلقا.

و لو سلم ظهوره فى عموم المساواة فمقتضى مساواة الحائض للنفساء ثبوت أحكام النفساء للحائض، دون العكس الذى هو المطلوب، بل هو موقوف إما على التعبير بمساواة النفساء للحائض، أو بالتساوى بينهما.

و دعوى: أنه لو لم يثبت حكم الحائض للنفساء لم تكن الحائض مثل النفساء بل تزيد عليها. مدفوعة بأن الحكم بأن الحائض مثل النفساء مسوق عرفا لنفى نقص الحائض عن النفساء فى الحكم، لا- لنفى زيادتها عليه فيه. فينحصر وجه استفادة مشاركة النفساء بالإجماع الذى عرفت حاله.

نعم، لا ينبغى التأمل بعد النظر فى كلمات الأصحاب و النصوص فى المفروغية عن نحو من المشاركة بين النفساء و الحائض، لا بمعنى ثبوت بعض الأحكام لهما معا، بل بمعنى الاكتفاء فى إثبات الحكم للنفساء بثبوته فى الحائض. كما يناسبه أن الأدلة لم ترد- غالبا، بل دائما- لبيان تشريع أحكام النفساء، كما وردت فى أحكام الحائض، بل أحكام النفساء بين ما لم يرد فيه نص أصلا، و إنما استفيد من الإجماع أو العمومات،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الاستحاضة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٦

...

و ما ورد فيه النص تبعا لبيان حكم آخر، كتحديد النفاس أو غيره، بنحو يظهر فى المفروغية عن ثبوت الحكم فى النفاس من دون أن

يتصدى فيه لبيانه، كما أن النصوص في النفاس لم ترد لبيان خصوصيات أحكامه و فروعها الخفية، كما وردت في الحيض، فلولا المفروغية عن مشاركة النفساء للحائض في الأحكام بنحو يستغنى عن إثباتها لها بثبوتها فيها لم يكن وجه للمفروغية عن ثبوت الحكم في النفاس مع عدم تصدى الأدلة لتشريع فيه، ولا لإهمال التعرض لفروعه و خصوصياته مع شدة الحاجة لبيانها. لكن المتيقن من ذلك الأحكام الثابتة للحيض من حيثية حديثته و خبثيته و استقذاره، لأنها جهة ارتكازية يقرب ابتناء مفروغية الأصحاب عن المشاركة في الأحكام- تبعاً لما يستفاد من النصوص بالتقريب المتقدم- على إدراكهم مشاركة النفاس للحيض فيها و لو بمعونته المرتكزات و السيرة المأخوذة يدا بيد متصلة بعصور المعصومين عليهم السلام. و لا- ينافيه قصور عبارتهم عن التحديد بذلك، لقرب غفلتهم عن هذه الجهة تفصيلاً، و إن كانت مدركة لهم إجمالاً. فالبناء على المشاركة بالوجه المذكور قريب جداً. و استفادة المشاركة فيما زاد على ذلك في غاية الإشكال، لا بتناؤه على أمر تعبدى محض غير ارتكازى يبعد اطلاعهم عليه و خفاؤه علينا، و لا أقل من كونه خلاف المتيقن بلحاظ ما تقدم. فلاحظ.

و الله سبحانه و تعالى العالم بحقائق الأحكام، و منه نستمد العون و التسديد.

و من هنا كان المناسب النظر في كل حكم من أحكام الحيض، و في نهوض الأدلة بإثباته للنفساء.

الأول: تحريم العبادات المشروطة بالطهارة،

و يقتضيه- مضافاً إلى كونه متيقناً من معقد الإجماع على مشاركتها للحائض في الأحكام، لأنه من أظهر الأحكام التي هي مورد الابتلاء و يمتنع الخطأ معه عادة، و إن لم ينهض الإجماع بإثبات عموم المساواة في مطلق الأحكام أو خصوص ما ثبت من الحيثية المتقدمة، و إلى كونه مقتضى عموم شرطية الطهارة فيها، و عموم تحريم الصلاة حال الحدث، الذي تقدم في الحيض مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٧ ...

تقريب دلالة على الحرمة الذاتية- ما ورد في نصوص تحديد مبدأ النفاس «١» و منتهاه «٢» من ترك النفساء للصلاة و موثق عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي الحسن عليه السلام: «سألت عن النفساء تضع في شهر رمضان بعد صلاة العصر أ تتم ذلك اليوم أو تفتقر؟ فقال:

تفتقر ثم لتقض ذلك اليوم» «٣»، و قد يشعر بالمفروغية عن عدم مشروعية الصوم لها صحيح ابن مهزيار «٤» المتقدم في صوم المستحاضة.

هذا، و الموثق صريح في وجوب قضاء الصوم عليها، و حديث زريق [رزيق] المتقدم في مبدأ النفاس ظاهر في عدم وجوب قضاء الصلاة عليها، لقوله فيه: «قلت فإنها رأت الدم و قد أصابها الطلق فرأته و هي تمخض. قال: تصلى حتى يخرج رأس الصبي، فإذا خرج رأسه لم تجب عليها الصلاة. و كل ما تركته في تلك الحال لوجع أو لما هي فيه من الشدة و الجهد قضته إذا خرجت من نفاسها» ... «٥».

فإن التنبيه على قضاء ما يفوتها حال الطلق ظاهر في عدم وجوب قضاء ما يفوتها حال النفاس، و أن التكليف بالقضاء يدور مدار التكليف بالاداء.

و أما بقية فروع حرمة العبادات المشروطة بالطهارة حال النفاس مع وجوب قضائها أو عدمه بعده، فإن تم مشاركة النفساء للحائض في الأحكام الثابتة لها من الحيثية المتقدمة- كما قربناه- أو مطلقاً، فهو، و إلا لزم الرجوع لما تقتضيه الأدلة الأخر أو الأصول مما يظهر بالتأمل، و لا يسع المقام تفصيل الكلام فيه، بل قد يظهر بعضه مما تقدم في الحيض.

الثاني: تحريم وطئها.

و يقتضيه - بعد كونه متيقنا من معقد الإجماع على مشاركتها للحائض بالوجه الذي تقدم في سابقه - موثق مالك بن أعين: «سألت أبا جعفر عليه السلام

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٧ و باب: ٤ من أبواب النفاس.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الحيض حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الحيض حديث: ١٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٨

...

عن النفساء يغشاها زوجها و هي في نفاسها من الدم؟ قال: نعم، إذا مضى لها منذ يوم وضعت بقدر أيام عدة حيضها ثم تستظهر بيوم فلا بأس بعد أن يغشاها زوجها يأمرها فتغتسل ثم يغشاها إن أحب» ١.

و مقتضاه و إن كان هو الحرمه حتى بعد الطهر من النفاس قبل الغسل، إلا أنه يتعين رفع اليد عنه و حمله على الكراهه لما ورد في الحيض. بناء على ما سبق من تقريب مشاركتها للحائض بالوجه المتقدم، لظهور أن ثبوت الحكم للحائض من حيثية الحدث. و أما ما يظهر من الوسائل من الاستدلال له بموثق ابن بكير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا انقطع الدم و لم تغتسل فليأتها زوجها إن شاء» ٢. فكأنه مبني على المفروغية عن مشاركتها للحائض، و إلا فالحديث قد حذف منه السؤال بسبب تقطيع الروايات، و مقتضى ذكر الشيخ له في أبواب الحيض كون السؤال فيه عن الحائض، و لا أقل من إجماله، إذ لا مجال للبناء على إطلاقه بعد ثبوت النقص فيه.

على أنه لو فرض إطلاقه فمقتضى موثق مالك رفع اليد عنه في النفاس و العمل به في الحيض، لو غرض النظر عن مشاركة النفساء للحائض، بحيث يكون الدليل على الترخيص في الحيض دليلاً عليه في النفاس.

هذا، و عن بعض مشايخنا الاستدلال على الجواز بالسيرة القطعية على نكاح الكتابيات و المخالفات مع أنهن لا يغتسلن من النفاس أو يغتسلن غسلًا باطلاً. و هو موقوف على التعدي عن مورد السيرة لمورد الموثق الظاهر في فرض مشروعية الغسل و صحته من المرأة. و لازمه كراهه مناكحة المخالفات و الكتابيات من حيثية المذكورة، لما دل على كراهه الوطء قبل الغسل بعد فرض عدم الفرق بين من يشرع منها الغسل و يصح و غيرها.

نعم، قد يستشكل في دلالة موثق مالك بن أعين على الحرمه بأن المفروض فيه

(١) الوسائل باب: ٧ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب النفاس حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٣٩٩

...

استمرار الدم بعد مضي قدر العادة و الاستظهار، و لعل الأمر بالغسل من جهته، نظير ما ورد في المستحاضة، فيلحقه ما تقدم فيها. فتأمل جيداً.

هذا، وقد تقدم في الحيض الكلام في فروع حرمة الوطء، و جريانه في النفاس يبتنى على تمامية مشاركته للحيض، نظير ما تقدم في حرمة العبادات. و منه يظهر الحال في وجوب الكفارة بوطنها، الذي تقدم من التذكرة التنصيص على عموم المساواة للخلاف المتقدم فيه، ثم قوله: «و لا- نعلم في ذلك خلافا» كما هو ظاهر غيره أيضاً، فإنه حيث كان من لواحق حرمة الوطء الثابت للحيض من حيثية الأذى و القذر يدخل في موضوع المساواة التي تقدم تقريبها.

و من الغريب تمسك سيدنا المصنف قدس سره بأصالة المساواة فيه مع ما سبق منه من أن المتيقن من معقد الاجماع المساواة في أحكام الحائض، دون أحكام الحيض و إن رجعت للحائض بنحو من العناية. و قد تقدم في الحيض التعرض لبعض الفروع المترتبة على ثبوت الحكم المذكور في النفاس. فراجع.

الثالث: تحريم دخولها للمساجد.

و العمدة فيه: أنه متيقن من الإجماع على مشاركتها للحائض في الأحكام، لشيوع الابتلاء به، نظير ما تقدم في سابقه. مضافاً إلى ظهور المفروغية عنه من موثق عبد الرحمن بن أعين: «قلت له: إن امرأة عبد الملك ولدت فعدها أيام حيضها، ثم أمرها فاغتسلت... فقالت له: لا تطيب نفسي أن أدخل المسجد... فقال: قد أمر بهذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم...»^١، لأن عدم طيب نفس المرأة بدخول المسجد بعد مضي عدة النفاس الشرعية إنما هو لكون استمرار الدم بعد ذلك يشبه النفاس أو يحتمله، و هو يناسب المفروغية عن عدم دخول المسجد حال النفاس، و ظاهر الجواب الإقرار على ذلك، و إن تضمن الردع عن التوقف بعد مضي عدة النفاس.

و أما ما ورد في قصة أسماء بنت عميس من عدم طوافها بالبيت في نفاسها،

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٠

...

فلعله لتوقف الطواف على الطهارة، لا لحرمة دخول المسجد. و الكلام في فروع ذلك مبني على مساواتها للحائض في الأحكام مطلقاً، أو في خصوص ما ثبت لها من الحيثية المتقدمة، لظهور أن الحكم المذكور من ذلك.

الرابع: تحريم قراءة العزائم.

و الكلام فيه يبتنى على ثبوت المساواة للحائض مطلقاً أو في خصوص ما ثبت من الحيثية المتقدمة، لظهور أن الحكم المذكور من ذلك.

و نظيره في ذلك كراهة قراءة غيرها من القرآن لو تمت في الحائض.

و أما الاستدلال على الحكمين المذكورين بالإجماع و إن لم تثبت به المساواة، للتقريب المتقدم في سوابقه، فلا يخلو عن إشكال، لعدم شيوع الابتلاء بقراءة العزائم، ليمتنع الخطأ فيها عادة. و كراهة قراءة القرآن حيث لم تكن حكماً إلزامياً فقد يتسامحون في دليلها.

الخامس: تحريم مس كتابه القرآن المجيد.

و حيث تقدم أنه لا دليل عليه في الحيض إلا عموم مانعية الحدث اتجه عمومه للنفساء. و مثله في ذلك كراهة تعليقه على ما تقدم في الحيض.

و أما حرمة مس الاسم الشريف فقد سبق في الحيض أن دليلها - لو تم - وارد في الجنب. و لو تم التعدي منه للحائض تعين التعدي للنفساء، لاتحاد الوجه فيهما.

فراجع أول الفصل السابع من مباحث الحيض.

السادس: كراهة سورها على ما تقدم في الأسار.

و الظاهر أن جريانها في النفساء مبني على عموم مساواتها للحائض في جميع الأحكام أو في خصوص ما ثبت من الحيثية المتقدمة، حيث لا يبعد كون ثبوت الحكم المذكور للحائض من الحيثية المذكورة.

و إن كان قد يتأمل فيه و يحتمل كونه لخصوصيتها البدنية، دون الاستقذار. فتأمل.

السابع: كراهة الخضاب.

و الظاهر أن جريانها في النفساء مبني على عموم المساواة لجميع الأحكام، أما بناء على ما ذكرنا من اختصاصه بما ثبت من الحيثية الخاصة فلا مجال للبناء عليه، لعدم الدليل على دخلها في ثبوتها للحائض، بل صريح مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠١

و تقضى الصوم و لا تقضى الصلاة (١)، و لا يصح طلاقها (٢)،

بعض نصوصه أن عليته خوف الشيطان «١».

و يشهد بعدم مشاركة النفساء لها في ذلك المرسل عن مكارم الأخلاق عن أبي الله عليه السلام: «قال: لا تختضب و أنت جنب، و لا تجنب و أنت مختضب، و لا الطامث، فإن الشيطان يحضرها عند ذلك. و لا بأس به للنفساء» «٢»، و في مرسله الآخر عنه عليه السلام: «قال: تختضب النفساء» «٣»، من دون نص بالنهاي كما ورد في الحائض.

الثامن: كراهة حضورها عند الميت حال النزاع

على ما يأتي إن شاء الله تعالى.

و لا يبعد ثبوت الحكم المذكور لها من الحيثية المتقدمة، كما يناسبه تعليقه في بعض نصوصه بأن الملائكة تتأذى بذلك، و تعميمه في بعضها للجنب «٤»، فيدخل في موضوع المساواة التي تقدم تقريبها. فلاحظ.

التاسع: استحباب الذكر لها في أوقات الصلاة.

و الكلام فيه كما في كراهة الخضاب، لأن ثبوته للحائض ليس من الحيثية المذكورة، بل للبديهة عن الصلاة، و من المحتمل عدم مشاركة النفساء لها في ذلك، لأن الابتلاء بالنفاس أقل من الابتلاء بالحيض في غالب النساء، و لأن النفساء مجتهدة كالمريضة بنحو يناسب التخفيف عنها حتى في المستحبات و المكروهات. و ربما كانت هناك أحكام آخر يظهر حالها مما تقدم.

فلتلاحظ.

[نقضى الصوم و لا نقضى الصلاة و لا يصح طلاقها]

- (١) تقدم الكلام فيه عند التعرض لحرمة العبادات المشروطة بالطهارة عليها.
- (٢) لا- يخفى أن ثبوت الحكم المذكور للحيض تعبدى، و لا- قرينه على كونه من الحيثية المتقدمة التي سبق أنها مورد المساواة الارتكازية، إلا أن الإجماع المدعى فى

(١) راجع الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة، و باب: ٤٢ من أبواب الحيض

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب الجنابة حديث: ١٣.

(٤) راجع الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الاحتضار.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٢

إلى غير ذلك من أحكام الحائض (١).

كلماتهم كاف فى إثبات مانعية النفاس من الطلاق، و إن لم تثبت به المساواة بعنوانها، لأن شيوع الابتلاء بالحكم مانع من الخطأ فيه عادة. فأمل. على أن النصوص وافية به، إذ يقتضيه - مضافا إلى إطلاق ما تضمن اعتبار وقوعه حال الطهر «١» - صحيح جماعة من الفضلاء عن أبى جعفر و أبى عبد الله عليهما السلام أنهما قالوا: «إذا طلق الرجل فى دم نفاس أو طلقها بعد ما يمسه فليس طلاقه إياها بطلاق» «٢» و غيره.

و مثله الظهار فى دعوى الإجماع، و فى النصوص المتضمنة اعتبار الوقوع حال الطهر «٣». و فى مرسل الصدوق و ابن فضال عن أبى عبد الله عليه السلام: «لا يكون الظهار إلا على مثل موضع الطلاق» «٤» و ظاهرهم المفروغية عن العمل بمضمونه. و يجرى هنا ما تقدم فى الحيض من المستثنيات و بعض الفروع المتقدمة، لأن الأدلة فيهما على نحو واحد. فراجع.

(١) كوجوب الغسل عليها، و كفيته، و حكمه. أما وجوب الغسل فلا كلام فيه. و يدل عليه من النصوص موثق سماعة عن أبى عبد الله عليه السلام: «و غسل النفساء واجب» «٥» و ما ورد فى بيان حد النفاس.

نعم، فى خبر معاوية بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «سمعتة يقول: ليس على النفساء غسل فى السفر» «٦». و قد حمله الشيخ قدس سره على ما إذا تعذر الغسل عليها، لعدم الماء أو لمحذور فى استعماله. و هو - كما ترى - مخالف لظاهره، لقوة ظهوره فى خصوصية السفر، و إن كان غلبة صعوبة الغسل ارتكازا هو الحكمة فى الحكم. لكن

(١) راجع الوسائل باب: ٨، ٩ من أبواب مقدمات الطلاق و شروطه.

(٢) الوسائل باب: ٨ من أبواب مقدمات الطلاق و شروطه حديث: ٥.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢ من كتاب الظهار.

(٤) الوسائل باب: ٢ من كتاب الظهار حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ١ من أبواب النفاس حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٣

...

قد يتعين ما ذكره قدس سره بلحاظ ظهور عدم العامل به على إطلاقه، ولا سيما عن بعض نسخ التهذيب المخطوطة: (النساء) بدل (النفاس) وفي المنتهى أنه مخالف للإجماع.

و يشهد به إهمالهم التعرض للحكم المذكور مع شدة الحاجة لبيانه، لشيوع الابتلاء بمورده، فيمتنع عادة الخطأ في ذلك. مضافا إلى قوة ظهور نصوص قصة أسماء بنت عميس في وجوب الغسل عليها في السفر. واحتمال كونه من حيثية الاستحاضة إن تم يقتضى وجوب غسل النفاس بالأولوية العرفية. فتأمل جيدا. والأمر سهل بعد ضعف سند الخبر.

و أما كيفية الغسل فالظاهر عدم الإشكال بينهم في أنه كغسل الحيض الذى هو كغسل الجنابة نصا و فتوى، و به صرح جماعة مرسلين له إرسال المسلمات، كما هو داخل في معاهد الإجماع المتقدم على المساواة. و هو المناسب لعدم التعرض لكيفيته في النصوص، إذ لو لا المفروغية عن كونه كغسل الجنابة و الحيض لاحتيج للسؤال عنه و عن غيره من الأغسال، و لا سيما بناء على دلالة النصوص على اعتبار الترتيب في غسلهما على خلاف مقتضى الإطلاق، حيث يكون ذلك مثارا للسؤال عن غيرهما. بل ذلك هو المناسب للتداخل بين الأغسال.

بل عدم التعرض في نصوصه لكيفية الغسل المجزى عن الغسلين أو الأغسال يشهد بالمفروغية عن ذلك أيضا، كما ذكرناه في مبحث غسل الحيض. و من ثم كان المفهوم من نصوص غسل الجنابة و الحيض بيان كيفية جميع الأغسال المشروعة، وإنما خص البيان بهما لأهميتهما و كثرة الابتلاء بهما و على ذلك جرى الأصحاب في جميع الأغسال حتى المستحبة.

و أما حكم الغسل فليس مورد الكلام فيه إلا- إجزاؤه عن بقية الأغسال و عن الوضوء و انتفاضه بالحدث الأصغر في أثائه. و يظهر الحال في الأول مما تقدم في المسألة الثالثة و السبعين من مباحث الوضوء، و في الأخيرين مما تقدم في غسل الحيض، لأن الأدلة بالإضافة إليهما على نهج واحد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٤

[مسألة ٤٦: شروط الحيض المتأخر عن النفاس]

(مسألة ٤٦): إذا استمر الدم بعد العشرة شهرا أو أكثر أو أقل، فإن كانت لها عادة بينها و بين النفاس عشرة أيام (١) كان حيضا في أيام العادة

(١) ظاهره المفروغية عن اعتبار الفصل بين النفاس و الحيض للتأخر عنه بعشرة أيام، كما صرح به في المبسوط و السرائر و المعتبر و المنتهى و التذكرة و غيرها، بل ظاهر غير واحد المفروغية عنه، و في الخلاف أنه لا خلاف فيه. لكن الذى يظهر من إطلاق جامع المقاصد- أن النفاس يفترق عن الحيض بوجود القول بعدم اعتبار الفصل بين الحيض و النفاس بطهر- وجود الخلاف في ذلك، بل صرح في الروض بتعميم القول المذكور للحيض المتأخر، بل تقدم منه دعوى عدم القول بالفصل بينه و بين الحيض المتقدم الذى سبق وجود الخلاف فيه.

نعم، لم يعرف القول بعدم اعتبار الفصل بين النفاس و الحيض المتأخر و لم ينسب لأحد، كما سبق منع عدم الفصل بينه و بين المتقدم، و تصريح المنتهى بالفرق بينهما.

و كيف كان، فقد استدلل على اعتبار الفصل المذكور في المبسوط و الخلاف و غيرهما بما تضمن أن أقل الطهر عشرة أيام. و يظهر ضعفه مما تقدم في التوأمين، و في الدم السابق على الولادة.

نعم، يمكن الاستدلال على لزوم الفصل بين النفاس و الحيض اللاحق له بالنصوص المتضمنة أن المرأة مع استمرار دمها بعد أيام النفاس الشرعى تعمل عمل المستحاضة، لعمومه لما إذا صادف ذلك عاداتها أو كان بصفات الحيض، فضلا عما إذا لم يكن كذلك. مضافا إلى صحيح عبد الله بن المغيرة عن أبي الحسن الأول عليه السلام: «في امرأة نفست فتركت الصلاة ثلاثين يوما ثم طهرت ثم رأت الدم بعد ذلك. قال: تدع الصلاة، لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» (١)، فإنه لو لا المفروغية عن

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٥

...

لزوم الفصل بين النفاس و الحيض المتأخر بطهر لم يحتج للتعليل المذكور.

و دعوى: أن مقتضى فرض السائل أنها تركت الصلاة ثلاثين يوما كون نفاسها تمام الثلاثين، و حيث لم يردع الإمام عليه السلام عن ذلك فلا بد من تنزيل التعليل على كون أيام النفاس نفسها طهرا، بأن لا يراد بالطهر ما يقابل الحيض و النفاس معا، بل ما يقابل الحيض وحده، فيدل على الاكتفاء بالفصل بأيام النفاس، لا لزوم الفصل بين النفاس و الحيض بالطهر منهما معا، غاية أنه يبتنى على فرض كون النفاس ثلاثين يوما، و عدم العمل به في ذلك مستلزم لسقوطه عن مقام الاستدلال، لا الاستدلال به على لزوم الفصل بين النفاس المحدد بما سبق و الحيض بطهر، كما هو المدعى.

مدفوعة بأنه لم يفرض في السؤال سبق الحيض منها، ليكون المراد الفصل بين الحيضتين بطهر و يمكن حمل الطهر على حال عدم الحيض و لو قارن النفاس، بل ظاهر فرض النفاس في السؤال كون المراد الفصل بينه و بين الحيض و كون المراد بالطهر الطهر منهما، فيلزم تنزيل الجواب على أن النفاس الشرعى ليس هو تمام الثلاثين، بل ما دونهما مما يتحقق معه الفصل بالطهر بينه و بين الحيض و إن قارن الدم الزائد عليه الذى جلست فيه المرأة لتخيل نفاسيته. و بذلك يستفاد الردع عما تخيلته المرأة و عملت عليه في النفاس. و لعل عدم التصريح به للمفروغية عن عدم مشروعية جلوسها المدة المذكورة بين الإمام عليه السلام و السائل، أو للتقية، أو لغيرهما.

و أما قدر الطهر بعد المفروغية عن لزوم الفصل به فالظاهر عدم الإشكال في لزوم بلوغه عشرة أيام، و قد يستفاد من الصحيح، بضميمة أن المرتكز كون لزوم الفصل بالطهر لاحتياج الحيض لتجمع الدم بعد نفاده بالنفاس، لاتحادهما سنخا، فيراد بالطهر في الصحيح الطهر المعود الذى لا بد منه قبل الحيض، الذى لا يكون دون العشرة.

و بعبارة أخرى: المرتكز أن اعتبار الطهر لأجل ما بعده، و حيث كان ما بعده في المقام هو الحيض كان المناسب اعتبار الطهر المعتبر فيه، و أقله عشرة أيام. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٦

و استحاضة في غيرها (١).

(١) قال في المعتبر: «لا ترجع النفاء مع تجاوز دمها إلى عاداتها في النفاس...»

بل تجعل عشرة نفاسا، و ما زاد استحاضة حتى يستوفى عشرة، و هو أقل الطهر» و ظاهر ذيل كلامه أن لزوم البناء على الاستحاضة في الزائد على العشرة الأولى مختص بالعشرة الثانية، تحقيقا لأقل الطهر، ثم لا ملزم بالبناء على الاستحاضة، بل ترجع إلى ما تقتضيه

القاعدة في حيضة الدم في العشرة الثالثة، على ما ورد في مستمرة الدم، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره.

لكن قال في الروض: «وإن كانت ذات عادة جعلت بقدر عاداتها في الحيض من الدم نفاسا، والباقي استحاضة إلى تمام طهرها المعتاد، ثم ما بعده حياء». و قريب منه في محكي نهاية الأحكام. و ظاهرهما استيفاء قدر الطهر المعتاد، بحيث تنقلب عاداتها الوقتية تبعاً للنفاس و لو في الدور الأول من الحيض، فإذا كانت عاداتها في الحيض سبعة من أول الشهر فولدت في الحادي عشر من الشهر تنفست بسبعة، ثم عملت عمل المستحاضة ثلاثة و عشرين يوماً- بقدر طهرها المعتاد- و يكون حيضها السبعة من أول العشرة الثانية من الشهر الثاني.

و ما استظهره شيخنا الأعظم قدس سره من أن مرادهما استيفاء وقت طهرها و إن لم تستكمل مقداره، فتعمل عمل المستحاضة في الغرض المتقدم ثلاثة عشر يوماً، و مرجعه إلى التحيض بوقتها المعتاد- كما في المتن- مخالف لظاهر كلامهما جداً. و لا سيما مع ما في الروض من أن نفاس المبتدئة و المضطربة عشرة، ثم تجعلان ما بعدها استحاضة حتى يمضي شهر من الولادة، و يرجعان في الشهر الثاني لوظيفته مستمرة الدم. فإن المناسب لذلك بناءً على عدم التحيض حتى للمعتادة إلا في الشهر الثاني.

و ما استظهره شيخنا الأعظم قدس سره من تفصيله في ذلك بين المعتادة و غيرها بعيد. و لعله لذا جعل في الجواهر المسألة ذات قولين من دون إشارة للتفصيل المذكور.

قال قدس سره: «ثم إذا استمر الدم في النفاس و جلست الأيام الموظفة لها فهل يعتبر بالنسبة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٧

...

إلى ما عليها من أحكام مستمرة الدم فصل أقل الطهر فحسب ثم ينتقل إلى تعرف حال دمها، أو مضى شهر؟ يظهر من الأصحاب- كالمصنف في المعتبر- الأول. و يحتمل الثاني. و يظهر وجهه مما تقدم لنا في المباحث السابقة في الحيض.

هذا، و مبنى القولين على شمول أدلة وظائف مستمرة الدم للمقام، و إنما الخلاف في أن مقتضى أدلتها إعمالها بمجرد الإمكان- بمضي أقل الطهر- أو بعد مضى شهر من الولادة.

لكن قد يستشكل في ذلك، لعدم الإطلاق في نصوص الوظائف المذكورة لكل من استمر بها الدم بنحو يحتمل كونه حياء، لاختصاص بعضها بمن استمر بها الدم بعد الحيض، و ظهور ما تضمن منها أخذ عنوان المستحاضة فيمن اختلط حيضها بطهرها أو استمر دمها بعد الحيض، دون من حكم على دمها في زمان ما بأنه دم استحاضة- كما في المقام- و ظهور ما تضمن أخذ استمرار الدم في الموضوع في إرادة الاستمرار المثير لاحتمال الحيض لتوقعه عرفاً من المرأة، فينصرف عن استمرار دمها بعد النفاس، لما هو المرتكز و لو بسبب العادة من استناد الدم للولادة، فإن لم يكن نفاساً فهو دم علة و استحاضة مسببة عنها، و الحكم بحيضته لو تم تعبد شرعي لا يناسب المرتكز المذكور، و لا سيما مع ما تقدم من قصور قاعدة الإمكان عن إثبات الحيضية في الدم المستمر إذا لم يكن حياء حين حدوثه.

و لعله لذا اعترف سيدنا المصنف قدس سره بأن مورد نصوص مستمرة الدم غير المسبوقه بالنفاس. غاية الأمر أنه استظهر عموم الحكم لها لإلغاء الخصوصية المذكورة عرفاً، و لا سيما بملاحظة قوله عليه السلام في مرسله يونس الطويلة: «ان رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم سن في الحيض ثلاث سنن بين فيها كل مشكل لمن سمعها و فهمها حتى لا [لم] يدع لأحد مقالا فيه بالرأى» (١) حيث يستفاد منه استقصاء أقسام مستمرة الدم.

و يشكل بلحاظ ما ذكرنا من الخصوصية للدم المستمر بعد الولادة، و الحديث

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب الحيض حديث: ١

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٨

...

إنما يدل على استقصاء أقسام المستحاضة، لا مستمرة الدم.

نعم، لو تم عموم تنزيل النفاس منزلة الحيض كان استمرار الدم معه بمنزلة الاستمرار بعد الحيض موجبا لشمول حكمه و حكم المستحاضة بالمعنى المتقدم الذى أخذ فى موضوع بعض نصوص وظائف مستمرة الدم. لكن سبق المنع من ذلك. ثم أنه لو فرض عموم أدلة الوظائف المذكورة للمقام لم يبعد الخروج عنه بنصوص المقام المتضمنة لزوم ترتيب أحكام المستحاضة بعد مضي مدة النفاس الشرعية، فإنها وإن كانت بصدد الحكم بالاستحاضة حدوثا فى مقابل استمرار النفاس، الذى هو مقتضى النظر العرفى بدوا، و ذهب إليه العامة و تضمنته جملة من النصوص، و لا أقل من كونه المتيقن منها، إلا أن عدم التنبيه فيها على كثرتها- كالنصوص المتضمنة لما زاد على ذلك كالثمانية عشر و غيرها- لترتيب أحكام الحيض بعد ذلك- بمضى أقل الطهر أو الشهر- ظاهر فى الاستمرار على حكم المستحاضة فى تمام الدم المستند عرفا للولادة للغفلة عنه بدونه بسبب انسباق الذهن إلى أن البناء على الاستحاضة فى مقابل النفاس المتوهم، فكما كان من جملة الاحتمالات الأقوال و كون تمام الباقي نفاسا، تبعا لنظر العرف البدوى، كذلك ينصرف الذهن من الأمر بإجراء حكم المستحاضة جريانه فى تمامه.

و لا سيما بملاحظة حديث حمران «١» المتضمن أن امرأة محمد بن مسلم كانت تقعد فى نفاسها أربعين يوما، ثم أفتوها بثمانية عشر لقصة أسماء بنت عيسى، و ردع الإمام عليه السلام عن ذلك ببيان التحديد بقدر العادة ثم الأمر بالاستظهار ثم بأعمال المستحاضة، فإن لزوم التحيض مع ذلك ببعض الدم المذكور مغفول عنه جدا مع ذلك و يحتاج الى عناية فى البيان خصوصا لو كان المراد التحيض بمضى أقل الطهر، الذى هو خلاف المتعارف فى جلوس المرأة. بل هو لا ينافى ما تضمنته النصوص من أمر النبى صلى الله عليه و آله و سلم أسماء بنت عيسى بالقيام بأعمال المستحاضة بعد الثمانية عشر يوما من

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب النفاس حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٠٩

...

دون استفصال عن مقدار عاداتها و حال الدم بعدها، إذ لو كانت عاداتها العددية سبعة، مثلا، و عليها نفاسها، و بعد عشرة أيام منها تدخل عاداتها الوقتية يلزمها التحيض من الثامن عشر، و كذا لو لم يكن لها عادة وقتية، حيث يجب عليها التحيض بالتمييز أو العدد حينئذ، و لو لم يكن لها عادة عددية و كان نفاسها عشرة فكون لزوم البناء على الاستحاضة لها يومين فقط يحتاج إلى تنبيه، للغفلة عنه بدونه جدا، كما يحتاج للتنبيه على ذلك فى كلام الأئمة عليهم السلام الناقلين للواقعة، لئلا ينسب خلافه فى حق بقية النساء. و بالجملة: النظر فى مجموع نصوص النفساء و ملاحظة ظروف صدورها قد يشرف الناظر فيها على القطع بعدم التحيض بالدم المنسوب للولادة عرفا.

و لو غرض النظر عن جميع ذلك كفى إطلاق صحيح عبد الله بن المغيرة «١» المتقدم، حيث لم يفصل فيه فى حيضه الدم الثانى بين كون تمام الدم الأول محكوما بعدم الحيضية و كون آخره محكوما بها لعادة أو تمييز أو غيرهما، و أنه على الثانى لا بد من مضي أقل الطهر بين الدمين فى حيضه الدم الثانى، و لا يكفى مضي الطهر بعد النفاس الشرعى.

و مثله في ذلك صحيح عبد الرحمن بن الحجاج: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن امرأة نفست فمكثت [و بقيت. يب. صا] ثلاثين ليلة [يوما] أو أكثر ثم [و. صا] طهرت وصلت ثم رأت دما أو صفرة. قال: إن كانت [كان. صا] صفرة فلتغتسل و لتصل و لا تمسك عن الصلاة، فإن [و إن. يب. صا] كان دما ليس بصفرة فلتمسك عن الصلاة أيام قرئها. ثم لتغتسل و لتصل» «٢» و من الثاني يظهر أنه لا مجال لاحتمال التحيض مع استمرار دم النفاس حتى بعد الشهر.

و دعوى: أن اشتمالهما على التنفس بتمام الدم مانع من الاستدلال بهما. ممنوعة، لأن اشتمال الخبر على ما لا يمكن الالتزام به لا يمنع من العمل به فيما يمكن الالتزام

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب النفاس حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٠

...

به إذا لم يتضمن تفرعه عليه. و لا- سيما مع أنهما لم يتضمنا أمر الامام عليه السلام بالتنفس بتمام الدم، بل مجرد عمل المرأة على ذلك، و سكوت الامام عليه السلام عن ذلك لا يكون تقريراً له بعد أن كان مصب السؤال و الجواب أمراً آخر لا دخل له بذلك، و لعل عدم الردع لعدم الأثر العملي - بناء على عدم وجوب التدارك مع الجهل بالحكم لا عن تقصير - أو للمفروغية عن كون عملها في غير محله بين الإمام عليه السلام و السائل، أو غيرهما.

بل سبق تقريب ظهور قوله عليه السلام في صحيح ابن المغيرة: «لأن أيامها أيام الطهر قد جازت مع أيام النفاس» في الردع عن ذلك، و هو المناسب للحكم في صحيح ابن الحجاج بحيضه الدم الثاني من دون اعتبار فصل أقل الطهر، بناء على ما سبق من لزوم الفصل به بين النفاس و الحيض المتأخر.

و بالجملة: لا مجال للتوقف عن الاستدلال بالصحيحين لذلك. كما لا مجال لحملهما على صورة عدم اقتضاء القاعدة في مستمرة الدم التحيض بالدم المفروض فيهما، بأن تكون المرأة ذات عادة و قتيه لم يصادفها الدم.

إذ فيه: أن إطلاقهما أقوى من إطلاق أدلة القاعدة لو كان شاملاً للمقام، فيتعين رفع اليد بهما في المقام عن إطلاق أدلة القاعدة، و لا سيما مع اعتضادهما بما تقدم، و مع ما سبق من أن شمول نصوص القاعدة للدم المسبب عن النفاس مبني على إلغاء خصوصية مواردها عرفاً، إذ لا أقل من كون ما تقدم مانعاً من التعميم بالوجه المذكور للدم المستمر المسبب عن النفاس.

نعم، لا بد من كون الاستمرار بنحو يكون الدم دم نفاس عرفاً، دون ما لو طالت مدته كثيراً بنحو لا يتعارف في النفاس، و لا سيما لو تبدل حاله، كما لو خف بعد مدة من الولادة حتى أشرف على الانقطاع ثم كثر، و خصوصاً لو تجدد له سبب ظاهر، حيث تقصر النصوص المتقدمة عنه قطعاً، فتشمله نصوص مستمرة الدم، و لو بلحاظ ما سبق في كلام سيدنا المصنف قدس سره من إلغاء خصوصية مواردها، فإن ما تقدم منا يرجع إلى خصوصية دم النفاس العرفي، لا خصوصية الدم المسبوق بالولادة و لو لم يكن نفاساً عرفاً. فتأمل جيداً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١١

و إن لم تكن لها عادة (١) و كان هناك تمييز بينه و بين النفاس عشرة أيام كان

هذا، و لو بني على شمول نصوص مستمرة الدم لدم النفاس من دون مخرج عنها، لغض النظر عن جميع ما ذكرنا، فإن بني على كون

النفاس بمنزلة الحيض كانت المرأة كمن استمر بها الدم بعد الحيض، حيث يظهر مما تقدم أنها ترجع بعد مضي أقل الطهر إلى عاداتها الوقتية قربت أو بعدت. فإن لم تكن لها عادة وقتية أو نسيته رجعت للتمييز ولو استلزم الحيض أكثر من مرة في الشهر الواحد، خلافا لما يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره من الإشكال فيه في الناسية، ولما في الجواهر من منافاته فيها وفي غيرها لما تضمن أن الحيض في كل شهر مرة «١».

فإن لم تكن ذات تمييز تحيضت بأقاربها أو بالعدد على نحو يقتضي التحيض في الشهر مرة، المستلزم في المقام لبدء التحيض بهما بعد مضي شهر من الولادة.

وإن لم يبين على كون النفاس بمنزلة الحيض كانت المرأة بحكم ذات الدم المستمر المحكوم حين حدوثه بالاستحاضة، كما لو رأت الدم قبل مضي أقل الطهر واستمر. ويظهر مما تقدم أنها ترجع بعد مضي أقل الطهر إلى عاداتها ثم إلى التمييز على الوجه الذي تقدم في الفرض السابق، ومع عدمهما تحيضت بأقارب الأقارب أو بالعدد بعد مضي شهر من الحيض السابق، على ما سبق في الأمر الثاني من تميم المسألة العاشرة من مباحث الحيض، وحيث لا حيض سابق في المقام أشكل الحال، وإن كان قد يستفاد من النصوص التحيض بمجرد الإمكان ومضي أقل الطهر.

بل لا- إشكال فيه بناء على نهوض قاعدة الإمكان بإثبات حيضية الدم باستمراره إذا امتنعت حيضته بحدوثه. لكن سبق المنع من نهوضها بذلك. ومنه يظهر حال جملة من كلماتهم في المقام مما تقدم ما لم يتقدم. ولا يسعنا استقصاء الكلام فيها. فلاحظها.

(١) يعنى: ترجع إليها، ولو لكونها ناسية لها.

(١) الوسائل باب: ٩ من أبواب الحيض حديث: ٢

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٢

حيضا في أيام التمييز واستحاضة في غيرها، وإن لم تكن لها عادة ولا تمييز رجعت إلى اختيار العدد (١)، كما تقدم في الحائض (٢). وكذلك إذا كانت ذات عادة أو تمييز ولم يكن بينه وبين النفاس عشرة أيام، فإنها ترجع إلى العدد أيضا (٣).

(١) مقتضى ما تقدم منه قدس سره رجوع المبتدئة- التي يمكن فرضها في المقام- مع عدم التمييز لعادة أقاربها، ثم التحيض بالعدد، و مراعاة المضطربة الاحتياط بينه وبين التحيض بالعدد. وأما الجزم بالانتقال من التمييز للحيض بالعدد رأسا فيختص عنده قدس سره بالناسية. على إشكال تقدم التعرض له منا. فراجع.

(٢) لم يتقدم منه في الحيض تعيين مبدأ العدد، ويستفاد منه مما يأتي التعجيل بمجرد مضي أقل الطهر، وقد تقدم الكلام في ذلك هنا وهناك.

(٣) مقتضاه التعجيل بالتحيض بالعدد وعدم انتظار الدور الثاني للعادة، ولا للتمييز لو كان.

ولا- يخلو عن إشكال، بل منع، فإن مقتضى إطلاق رجوع ذات العادة أو التمييز لهما انحصار المرجع بهما. ومجرد تعذر الرجوع لأحدهما في الدور الأول لا يوجب خروجها عنهما وتبدل وظيفتها، بل يلزم انتظار الدور الثاني. ولا يظن منه قدس سره البناء على ذلك في الحيض كما لو كانت عادة المرأة سبعة أيام أول الشهر فتأخر دمها إلى العشرين منه فتحيضت بالسبعة بعد العشرين، ثم استمر دمها إلى الشهر الثاني، حيث لا يظن منه قدس سره البناء على رجوعها للوظيفة المتأخرة عن العادة في الشهر الثاني بعد مضي أقل الطهر، لعدم الفصل بين حيضها وعادتها بعشرة في الشهر المذكور، بل بثلاثة. بل الظاهر أنها لا تحيض فيه، بل تنتظر وقت عاداتها في الشهر الثالث، لما ذكرنا. فلاحظ. والله سبحانه وتعالى العالم العاصم.

والحمد لله رب العالمين و صلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٣

...

انتهى الكلام في مبحث النفاس ليلة الثلاثاء الثامن والعشرين من شهر ذي الحجة الحرام من السنة الأولى بعد الألف والأربع مائة للهجرة النبوية على صاحبها وآله أفضل الصلاة وأزكى التحية. في النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف على مشرفة الصلاة والسلام. بقلم العبد الفقير (محمد سعيد) عفى عنه نجل العلامة الجليل حجة الإسلام السيد (محمد علي) الطباطبائي الحكيم دامت بركاتاه.

ومن سببانه نستمد العون والتوفيق، وهو حسبنا ونعم الوكيل. كما انتهى تبييضه بعد تدريسه ليلة الأربعاء التاسع والعشرين من الشهر المذكور بقلم مؤلفه الفقير حامدا مصليا مسلما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٥

الفهرست

الفصل السابع: في أحكام الحائض ٥

يحرم على الحائض جميع ما يشترط فيه الطهارة من العبادات وغيرهما مما يحرم على المحدث، على كلام في مثل مس اسم الله

تعالى مما اختص دليله بالجنب ٥

الكلام في أن حرمة العبادات على الحائض ذاتية أو تشريعية ٧

ثمرة النزاع في الحرمة الذاتية والتشريعية ١٣

يحرم وطء الحائض على الواطئ وعليها ١٧

هل يكون وطء الحائض كبيرة؟ ٢٠

إدخال بعض الحشفة ٢٠

الوطء في الدبر ٢٢

يجوز الاستمتاع بالحائض بغير الوطء ٢٤

الوطء بعد الطهر من الحيض قبل الغسل منه مع الكلام في مفاد الآية الشريفة ٢٥

هل يقوم التيمم مقام الغسل؟ ٢٩

هل يجب غسل الفرج قبل الوطء؟ ٣٠

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٥، ص: ٤١٥

الكلام في وجوب الكفارة بوطء الحائض ٣٢

مقدار الكفارة في وطء الزوجة ٣٤

الكلام في دفع القيمة ٣٩

موارد سقوط الكفارة ٤١

كفارة وطء الأمة الحائض ٤٣

- الكلام فى بعض اقسام الأمة ٤٦
- الكلام فى عموم حكم الزوجة لأقسامها ٤٧
- وطء غير الزوجة و الأمة ٤٧
- يجوز دفع كفارة الزوجة الحائض و طء الحائض لمسكين واحد ٤٨
- الكلام فى وجوب الكفارة بالوطء فى الدبر، أو بإدخال بعض الحشفة ٤٩
- وطء الميتة ٤٩
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٦
- المعيار فى اول الحيض و وسطه و آخره ٥٠
- الكلام فى تعدد الكفارة بتعدد الوطء ٥٢
- لو فجا الحيض فى أثناء الوطء ٥٦
- وطء من يخرج حيضها من غير الفرج ٥٧
- لو تعذرت الكفارة فى المقام و غيره. و حكم ما لو تجددت القدرة عليها بعد فعلا لبذل المسقط ٥٧
- المعيار فى تعذر الكفارة ٦٢
- الكفارة تتبع الواقع لا اعتقاد الزوج ٦٣
- الوطء مع اشتباه الحيض ٦٣
- قبول قول المرأة فى الحيض ٦٤
- الكلام فى مشاركة النفساء للحائض فى حكم الكفارة ٦٧
- لا يصح طلاق الحائض وظهارها بشروط ٦٨
- الكلام فى الوظيفة مع اشتباه الحيض و التخيير فى التعبد به بين الأقل و الأكثر ٧٣
- الكلام فى أن المدار فى هذا الحكم على الحيض أو حدثه ٧٤
- يجب الغسل من الحيض لكل مشروط بالطهارة، و يستحب للكون على الطهارة ٧٦
- كيفية غسل الحيض ٧٧
- الكلام فى انتقاض غسل الحيض بتخلل الحدث الأصغر فيه ٧٩
- الكلام فى أجزاء غسل الحيض عن الوضوء ٨١
- الكلام فى أن الوضوء مشروع قبل الوضوء أو بعده ٩١
- يجب على الحائض قضاء الصوم الذى يفوتها حال الحيض مع الكلام فى اختصاص ذلك بصوم رمضان و عمومه لغيره ٩٥
- لا يجب على الحائض قضاء الصلاة ٩٧
- الكلام فيما لو لم يستغرق الحيض وقت الصلاة، مع تحديد مقتضى الأصل فى ذلك الذى يرجع إليه مع فقد الدليل الخاص ٩٩
- إذا حاضت المرأة فى أثناء الوقت ١٠١
- لا يكفى فى وجوب القضاء سعة للصلاة بالتميم أو نحوها من الصلوات الاضطرارية، مع الكلام فى تعذر الصلاة التامة من غير جهة
- الحيض ١٠٦
- لو علمت المرأة بمفاجأة الحيض لها لما يلزمها المبادرة للصلاة ١٠٧
- لو شكت فى سعة الوقت لها ١٠٨

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٧

إذا طهرت المرأة في أثناء الوقت ١٠٩

إذا لم يسع الوقت الطهارة و ركعة لم يجب عليها الأداء فضلا عن القضاء ١٠٩

إذا وسع الوقت الطهارة و الصلاة التامة وجب أدائها، مع الكلام في أن المعيار في ذلك على الوقت الاختياري أو الاضطراري أو

الفضيلي ١١٢

الكلام فيما لو أدركت من الوقت مقدار أداء الصلاة الاضطرارية ١١٩

الكلام في استحباب القضاء لو طهرت قبل خروج الوقت بمقدار لا يسع الركعة ١٢٠

هل يشرع للحائض الغسل من الحدث الأكبر؟ ١٢٢

تشرع الأغسال المستحبة من الحائض ١٢٦

يشرع الوضوء للحائض ١٢٧

يستحب للحائض الوضوء و الذكر في أوقات الصلاة ١٢٧

الكلام في أن الوضوء المذكور مطهر ١٣٣

الكلام في مشروعية التيمم بدلا عن الوضوء المذكور لو تعذر ١٣٤

الكلام في قيام الغسل مقام الوضوء المذكور ١٣٥

هل يجزى الوضوء المذكور إذا أحدثت بالأكبر غير الحيض؟ ١٣٦

يكره الخضاب للحائض ١٣٦

يكره للحائض حمل المصحف و تعليقه و لمس هامشه و ما بين سطوره ١٣٧

المقصد الثالث: في الاستحاضة ١٣٩

تحديد الاستحاضة مفهوما و بيان صفات دمها ١٤٠

لا حد لقليل دم الاستحاضة و لا لكثيره و لا للطهر المتخلل بين أفرادها ١٤٠

تحديد موارد الاستحاضة مع الكلام في انحصار دم المرأة الخارج من الرحم بالحيض و الاستحاضة و النفاس و في الدم الخارج من

غير الرحم ١٤١

الكلام في شرطية ناقضية الاستحاضة للطهارة ١٥٣

تحديد صور الاستحاضة الثلاث القليلة و المتوسطة و الكثيرة ١٥٤

هل يجب الفحص عن صور الاستحاضة الثلاث ١٥٩

لو تعذر الفحص عن صور الاستحاضة ١٦٣

كيفية الفحص ١٦٧

لو صلت من دون فحص ١٦٨

هل يجب تبديل القطن أو تطهيرها في القليلة؟ ١٦٩

هل يجب تبديل الخرق في القليلة؟ ١٧٠

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٨

هل يجب تطهير الفرج في القليلة؟ ١٧٢

يجب في القليلة الوضوء لكل صلاة فريضة ١٧٢

الكلام في الصفة ١٧٩

- الكلام في جواز الاكتفاء بوضوء واحد لفريضتين، وفي الاجتزاء بغسل الحيض أو غيره لفريضتين ١٨٥
- هل تحتاج النافلة للوضوء؟ مع الكلام في مقتضى الأصل ١٨٦
- المعيار في وحدة الصلاة ١٩٣
- لا يعتبر إيقاع الوضوء بداعي الصلاة التي يؤتى بها معه ١٩٣
- تجب المبادرة للصلاة بعد الوضوء ١٩٣
- لا يجب إعادة الوضوء لصلاة الاحتياط والأجزاء المنسية ١٩٥
- هل يجب إعادة الوضوء لإعادة الصلاة؟ ١٩٨
- لا تجب إعادة الوضوء لسجود السهو على تفصيل و كلام ١٩٩
- الكلام في وجوب الوضوء لكل صلاة في الاستحاضة المتوسطة ١٩٩
- الكلام في وجوب تجديد القطنة في المتوسطة ٢٠٤
- الكلام في وجوب تبديل الخرقه و تطهير الفرج في المتوسطة ٢١٢
- يجب في المتوسطة غسل واحد في اليوم ٢١٢
- حكم ما لو تلوثت الخرقه بدم الكرسف و لم ينفذ الدم فيها ٢١٢
- الكلام في وجوب إيقاع الغسل قبل صلاة الصبح ٢١٢
- إذا كان عدم سيلان الدم للتعجيل في تبديل الكرسف ٢١٦
- إذا سال الدم من دون كرسف ٢١٦
- هل تجب المبادرة من الغسل للصلاة؟ ٢١٧
- هل يجب تبديل القطنة في الاستحاضة الكثيرة؟ ٢١٧
- هل يجب الوضوء لكل صلاة في الكثيرة؟ ٢٢٠
- يجب في الكثيرة أغسال ثلاثة ٢٢٦
- الكلام في استحباب الغسل لكل صلاة و في مشروعية الغسل التجديدي في الكثيرة ٢٢٨
- لا يجوز الفصل بين الظهرين والعشاءين، كما تجب المبادرة لهما بعد الغسل ٢٢٨
- الكلام في الجمع بين أكثر من صلاتين بغسل واحد.
- مع الكلام في عموم ترتيب أحكام الطاهر مع القيام بوظائف المستحاضة ٢٣٠
- حكم الصلاة غير اليومية المستحاضة ٢٣٣
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤١٩
- حكم الطواف للمستحاضة ٢٣٩
- الكلام في النوافل الرواتب ٢٤٥
- هل يجوز إيقاع الفريضة اليومية مع صلاة غير يومية بغسل واحد ٢٤٩
- هل يجب إيقاع الوظيفة في الوقت أو يجوز تقديمها؟ ٢٤٩
- تتداخل الاستحاضة مع غيرها من أسباب الحدث الأكبر والأصغر ٢٥١
- لو حدثت المتوسطة بعد صلاة الصبح ٢٥٢

- إذا لم تغتسل ذات المتوسطة لصلاة الصبح ٢٥٦
- إذا حدثت الكثيرة في أثناء النهار ٢٥٧
- إذا انقطع دم الاستحاضة للبرء أو مع العدد ٢٥٨
- هل المعتبر في كمية أوقات الصلاة ٢٦٦
- لو انقطع الدم قبل إكمال الصلاة ٢٦٨
- إذا انقطع الدم بعد الصلاة قبل خروج الوقت ٢٦٩
- انقطاع الدم لفترة ٢٧١
- إذا علمت المستحاضة بأن لها فترة ٢٧٥
- إذا انقطع الدم انقطاع برء أو فترة طويلة لم تجب المبادرة للصلاة بعد القيام بالوظيفة ٢٧٦
- إذا لم تجمع ذات الكثيرة بين الصلاتين أوجب تجديد الغسل للثانية ٢٧٧
- إذا انتقلت الاستحاضة من الأدنى للأعلى ٢٧٨
- إذا انتقلت الاستحاضة من الأعلى للأدنى ٢٨١
- ما يستثنى من وجوب المبادرة للصلاة ٢٨٤
- في وجوب التحفظ من خروج الدم ٢٨٦
- يختص وجوب التحفظ بالكثيرة ٢٨٩
- يبدأ وجوب التحفظ بعد الغسل ولا يختص بحال الصلاة ٢٩٠
- الكلام في وجوب التحفظ على الصائمه ٢٩١
- المعيار في التحفظ ٢٩٢
- الكلام في توقف صوم المستحاضة على الأغسال النهارية، مع تعيين تلك الأغسال ٢٩٣
- الكلام في توقف جواز وطء المستحاضة على الغسل ٣٠٨
- الكلام في دخول المساجد وقراءة العزائم للمستحاضة ٣١٥
- الكلام في مس المستحاضة للقرآن ونحوه ٣١٧
- المقصد الرابع: في النفاس ٣١٩
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٢٠
- تحديد النفاس مفهوما ٣١٩
- الكلام في إسقاط المضغة ٣٢٠
- الكلام في إسقاط العلقه ٣٢٤
- الكلام في إلقاء النطفه ٣٢٤
- الدم الخارج حين الشروع في الولادة ٣٢٥
- لا حد لقليل النفاس ٣٢٧
- الكلام في أكثر النفاس ٣٢٨
- ما تراه بعد العشرة ليس نفاسا ٣٥١
- إذا لم تر دما في ضمن العشرة من حين الولادة لم يكن لها نفاس ٣٥٢

- مبدأ العد بعد إكمال الولادة ٣٥٣
- النقاء المتخلل بين الدمين من نفاس واحد ٣٥٤
- لا يعتبر تخلل الطهر بين النفاسين مع الكلام في التوأمين ٣٥٦
- الكلام في الفرق بين القول بوحدة النفاس وبتعدد في التوأمين ٣٦٢
- إذا أُلقت الولد قطعة قطعة ٣٦٣
- الكلام فيما لو انفصل الدم عن الولادة ٣٦٦
- الكلام فيما لو عاد دم النفاس بعد انقطاعه ٣٧٣
- الدم الخارج قبل ظهور الولد ٣٧٣
- إذا تجاوز دم الولادة العشرة من حينها تنفست بقدر رعايتها و كان الزائد استحاضة ٣٨٤
- الكلام في غير ذات العادة إذا تجاوز منها العشرة ٣٨٤
- الناسية لعادتها ٣٨٤
- الكلام في استظهار النفساء بعد مضي قدر عادتها ٣٨٩
- الكلام في وجوب الاستبراء على النفساء ٣٩٢
- الكلام في أحكام النفساء مع الكلام في ثبوت عموم مشاركة النفساء للحائض في الأحكام ٣٩٢
- يحرم على النفساء العبادات المشروطة بالطهارة ٣٩٦
- يحرم وطء النفساء، مع الكلام فيما لو طهرت من النفاس و لم تغتسل ٣٩٧
- تحريم دخولها المساجد و قراءتها العزائم و من الكتاب و الاسم الشريف ٣٩٩
- الكلام في كراهة سؤر النفساء ٤٠٠
- الكلام في كراهة الخضاب عليها ٤٠٠
- الكلام في كراهة حضورها عند المحتضر ٤٠١
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٥، ص: ٤٢١
- الكلام في استحباب الذكر لها في اوقات الصلاة ٤٠١
- لا يصح طلاق النفساء و ظهارها ٤٠١
- الكلام في وجوب غسل النفساء و وظيفته و أحكامه ٤٠٣
- الكلام فيما لو استمر الدم بعد العشرة شهرا أو أكثر.
- مع الكلام في شروط الحيض المتأخر عن النفاس ٤٠٤
- الفهرست ٤١٥

الجزء السادس

[تتمه كتاب الطهارة]

[تتمه المبحث الرابع]

[المقصد الخامس في غسل الأموات]

إشارة

المقصد الخامس في غسل الأموات (١) وفيه فصول:

[الفصل الأول في أحكام الاحتضار]

إشارة

الفصل الأول في أحكام الاحتضار

[مسألة ١: الكلام في وجوب الاستقبال بالميت حال الاحتضار وجملة من أحكامه]

إشارة

(مسألة ١): يجب على الأحوط توجيه المحتضر إلى القبلة (٢)،

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا ونبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين إلى يوم الدين.
(١) الأنسب بمباحث هذا المقصد أن يقال: في أحكام الأموات.

[وجوب الاستقبال حال الاحتضار]

إشارة

(٢) فقد أوجبه في المقنعة والوسيلة والشرائع والمنتهى والإرشاد والدروس واللمعة والروض وجامع المقاصد وظاهر النهاية والمبسوط - في بحث القبلة - والتهذيب والمراسم والمختلف، وقواه في نكت النهاية، كما حكاها عن الصدوق - وإن كان كلامه في الفقيه والمقنع والهداية لا يساعد عليه - وحكى أيضا عن المذهب والاصباح والتلخيص والذكرى والبيان والجعفرية وشرحها. وفي الروض والروضة والمدارك والحدائق وعن الكفاية أنه المشهور، وفي جامع المقاصد وعن شرح الجعفرية أنه الأشهر، وعن الذكرى أنه الأشهر نصا وفتوى، وعن المفاتيح أنه مذهب الأكثر.
وفي النافع ومحكى التنقيح والمفاتيح أنه الأحوط، وظاهر التذكرة والقواعد ومحكى التحرير وغاية المرام التردد فيه. بل صرح بالاستحباب في الخلاف والسرائر - كما في المطبوع منه وحكاها عنه بعضهم، ويناسبه مساق كلامه، وإن نسب له غير مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦

...

واحد القول بالوجوب - وإشارة السبق والمعتبر وكشف اللثام والمدارك، وهو ظاهر النهاية والمبسوط - في بحث أحكام الميت - والاقتصاد، وحكى عن المصباح ومختصره والجامع والمفيد في الغرية والسيد المرتضى وكشف الرموز ومجمع البرهان و

الكفاية.

و مقتضى نسبته في التذكرة للباقيين عدا المفيد و سائر أنه المشهور، بل ظاهر الخلاف دعوى الإجماع عليه.

و كيف كان، فقد استدلل للوجوب بجملة من النصوص:

الأول: صحيح سليمان بن خالد:

«سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة. و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة فيكون مستقبل [مستقبلاً بباطن] قدميه و وجهه إلى القبلة» (١).

و فيه: أن ظاهره إرادة التوجيه بعد الموت، بل هو كالصریح منه، فإن حمل الميت على المشرف على الموت أو على نفس الذات المعروضة له في موارد حمل الموت عليه و إن كان مألوفاً، نظير قولنا: خبزت الخبز، و طحنت الطحين، و كتبت الكتاب، إلا أن حمل الفعل و هو (مات) على معنى: (احتضر) بعيد في نفسه، خصوصاً مع كون فاعله «الميت» الذي يراد منه الذات أو المشرف على الموت، كما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره في الجملة. و إمكان حمل الاحتضار على الميت بعد حمله على الذات بنفسها- كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره- علقى لا عرفى صالح لأن يحمل عليه الكلام. مضافاً إلى عدم مناسبة ذلك لأخذ الاستقبال قيدا في التسجئة التي هي التغطية بثوب و نحوه، و التي هي بعد الموت بلا إشكال. و حمل التسجئة على التوجيه أو التمديد مما لا شاهد له في كلام أهل اللغة و لا في الاستعمال.

و ما في الجواهر من أن التسجئة هنا ليست بمعنى التغطية، لأن التغطية مستحبة مطلقاً لا مقيدة بالاستقبال، و لأن قوله عليه السلام: «و كذلك إذا غسل» ... كالصریح في أن الحكم السابق هو التوجيه دون التغطية. كما ترى؛ لأن استحباب التغطية مطلقاً لا ينافي الأمر بالمقيد منها بنحو التعدد المطلوب. كما لا مانع من حمل قوله عليه السلام: «و كذلك إذا غسل» ... على إرادة تشبيه حالة التغسيل بحالة الموت في القيد، و هو الاستقبال، لا في

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧

...

المقيد، و هو التسجئة، ليتعين حملها على التوجيه.

و دعوى: أن الحمل على حالة الاحتضار مقتضى قرينة السياق بلحاظ قوله عليه السلام: «و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة».

مدفوعة: بأن الاستشهاد بقرينة السياق المذكورة إن كان بلحاظ أن الاستقبال يجب حال التغسيل لا بعده- كما يظهر من الجواهر- فمن الظاهر أن مقتضى ذلك هو الاستقبال حال الموت لا قبله حالة الاحتضار، كما هو المدعى. إلا أن يحمل الموت في الصدر على حال الاحتضار الذي له نحو من الاستمرار كالغسيل. و قد عرفت منه.

و إن كان بلحاظ لزوم الاستقبال عند إرادة التغسيل قبله آناً ما- كما يظهر من الحقائق- فمن الظاهر أن تقديم الاستقبال على التغسيل إنما هو لتوقف إحراز التغسيل حال الاستقبال عليه، و إلا فيكفي في تحقق المطلوب الشرعى الاستقبال حين التغسيل من دون أن يسبقه أصلاً. و لا مجال لاحتمال اعتبار ذلك في الموت، لظهور التوقيت بالأمور الآنية الحدوث التي لا استمرار لحال حدوثها في إرادة إيقاع الفعل بعد حدوثها بنحو الموالاة العرفية.

و إن كان بلحاظ ظهور قوله عليه السّلام: «يحفر له» ... في إرادة ما قبل التّغسيل، لأن الحفر سابق عليه. ففيه: أن بيان الحفر تجاه القبلة ليس لكونه محققا للاستقبال بالميت قبل التّغسيل، بل لبيان كيفية الاستقبال المطلوب، بلحاظ أن الحفر حيث يكون في جانب الرجلين فكونه تجاه القبلة مستلزم لكونهما تجاهها، أو لبيان الكيفية التي يسهل معها جريان ماء التّغسيل.

و بالجملة: لا تنهض قرينة السياق بصرف الحديث عن ظاهره في إرادة الاستقبال بعد الموت، بل هي به أنسب، لأن الجامع بين حالة التّغطية بعد الموت و حالة التّغسيل ارتكازي، بخلاف الجامع بين حالتي الاحتضار و التّغسيل.

و مثله ما في الجواهر قال: «فإن المعهود من المسلمين في جميع الأعصار توجيه الميت إليها حال الاحتضار، لا بعد الموت، و في المفاتيح أنه قد أطبق العلماء على أن زمان التوجيه قبل الموت، و إن اختلفوا في وجوبه و استحبابه. انتهى. فإذا كان ذلك هو المعروف و جب صرف اللفظ إليه، بل كان ذلك هو المنساق منه».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨

...

إذ فيه: أن ذلك لو تم ليس بنحو يوجب رفع اليد عما تقدم. على أنه غير تام، فإن بقاء الميت بعد الموت متوجها إلى القبلة ليس بعيدا عن السيرة، بل ربما ادعى ظهور الأدلة في وجوبه، كما يأتي إن شاء الله تعالى، فلا بعد في حمل النص على الاستقبال بعد الموت لو كان محتملا منه، فضلا عما إذا كان ظاهرا منه، بل هو كالصرح فيه، كما ذكرنا.

الثاني: موثق معاوية بن عمار:

«سألت أبا عبد الله عليه السّلام عن الميت، فقال: استقبل بباطن قدميه القبلة» (١).

و قد استشكل في الاستدلال به غير واحد بأنه لا قرينة فيه على كون المسؤول عنه حكم الاستقبال، ليكون ظاهر الأمر به وجوبه، بل قد يكون لبيان كيفية الاستقبال من دون نظر لحكمه. و قد يدفع بما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سرّه من ظهوره في السؤال عن حكم الميت، لأن ذلك هو الظاهر من إطلاق السؤال عن الموضوع. لكن اشتمال الجواب عن بيان كيفية الاستقبال و عدم الاقتصار على الأمر به مقرب لاحتمال كون المسؤول عنه الكيفية. فتأمل.

مضافا إلى أن ظاهر السؤال فيه عن الميت إرادة المتصف فعلا- بالموت، لأن المشتق حقيقة في المتلبس، فيكون ظاهرا في إرادة الاستقبال به بعد الموت، و قد عرفت أنه لا مانع من الحمل عليه.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من أن الجواب يأبى الحمل على ذلك، لعدم كون التوجيه إلى القبلة من أحكام الميت بعد الموت، بل ورد الأمر بتعجيل جهاز الميت، بإطلاق الأمر بالاستقبال يقتضي إرادة المحتضر من الميت. فهو كما ترى؛ لأن الإطلاق لا يصلح قرينة على تعيين الموضوع في فرض إجماله، فضلا عن صرفه عن ظاهره، بل يتعين إبقاء الميت على ظاهره، و هو المتصف فعلا بالموت، و يكون المراد الأمر بالاستقبال به ما دام على الأرض، كما قربه قدس سرّه بعد ذلك. و لا- أقل من الإجمال المانع من الاستدلال.

الثالث: ما رواه الصدوق عن زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السّلام قال:

«دخل رسول الله صلى الله عليه و آله على رجل من ولد عبد المطلب و هو في السوق و قد وجه لغير [إلى غير]

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩

...

القبلة، فقال: وجهوه إلى القبلة، فإنكم إذا فعلتم ذلك أقبلت عليه الملائكة وأقبل الله عز وجل عليه بوجهه فلم يزل كذلك حتى يقبض» (١).

وقد استشكل في الاستدلال به من وجوه..

أولها: ما ذكره غير واحد من ضعفه في نفسه. و انجباره بفتوى من سبق غير ظاهر، لعدم وضوح اعتمادهم عليه، بل استدل بعضهم - كالشيخ في التهذيب - بغيره.

لكنه يندفع: بأن الصدوق وإن رواه مرسلا في الفقيه، إلا أنه رواه مسندا في العلل عن شيخه محمد بن علي ماجيلويه - الذي أكثر من الرواية عنه في كتبه المعروفة مترضيا عليه، بل قيل: أنه لم يرو عنه فيها إلا مترضيا عليه، و ظاهره جلالته في نفسه زائدا على كونه ثقة عنده - عن محمد بن يحيى - الظاهر أنه العطار الثقة العين - عن محمد بن أحمد - الظاهر أنه ابن يحيى العطار الذي هو كسابقه - عن أحمد بن أبي عبد الله، المنحصر بالبرقي الثقة.

كما رواه في ثواب الأعمال عن شيخه محمد بن موسى بن المتوكل - الذي أكثر الرواية عنه مترضيا عليه، و عن ابن طاوس في فلاح السائل بعد ذكر حديث هو في طريقه: أن رواه ثقات بالاتفاق - عن عبد الله بن جعفر - الذي لا إشكال في أنه الحميري الثقة العين - عن أحمد بن أبي عبد الله المتقدم.

أما أحمد بن أبي عبد الله المذكور فقد رواه عن أبي الجوزاء المنبه بن عبد الله عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد. و أبو الجوزاء قد نص النجاشي على أنه صحيح الحديث. و صحة الحديث باصطلاح القدماء و إن لم تكن بالمعنى المراد للمتأخرين - و هو وثاقه رجال السند - بل بمعنى مطابقته للواقع أو للأمارات المعتبرة، فلا يروى المناكير و لا عن الضعفاء، و لا يضطرب في حديثه، إلا أن الاهتمام بوصف الشخص بها إنما هو لأجل بيان أنه يعول على رواياته، و هو فرع وثاقته في نفسه، فهو ظاهر في المفروغية عن ذلك.

و الحسين بن علوان قال النجاشي في ترجمته: «الحسين بن علوان الكلبي مولاهم، كوفي عامي، و أخوه الحسن، يكنى أبا محمد، ثقة، روى عن أبي عبد الله عليه السلام».

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠

...

و الظاهر منه رجوع التكنية و التوثيق للحسين - كما قربه بعض مشايخنا - لأنه المترجم، و الحسن المذكور تبعاً، كما هو كثير النظائر في كلام النجاشي. مضافاً إلى أنه من رواة تفسير القمي و الظاهر من كلامه أنه لا يذكر فيه إلا ما رواه الثقات. و أما عمرو بن خالد فهو الواسطي الذي حكى الكشي عن ابن فضال أنه ثقة (١).

مضافاً إلى أنه من رجال كتاب كامل الزيارة، الذي صرح مؤلفه بأنه لا يثبت فيه إلا ما رواه الثقات. و من هنا لا ينبغي التوقف في اعتبار سند الحديث و حجيته في نفسه.

ثانيها: ما في المعتبر من أنه وارد في قضية خاصة لا عموم فيها. و فيه: أنه لا ينبغي التوقف في إلغاء خصوصية المورد في مثل ذلك، إذ

خصوصية كونه من ولد عبد المطلب مما قد يقطع بعدم دخلها، و عدم تعرض الامام عليه السلام للخصوصيات الأخرى غير كونه في السوق ظاهر في عدم دخلها.

ثالثها: ما في المعتبر أيضا من أن التعليل فيه كالقرينة الدالة على الفضيلة، و تابعه عليه غير واحد، حتى قال شيخنا الأعظم قدس سره تعريضا بمن أنكر ذلك:

«و منع إشعاره بالاستحباب بخلاف الانصاف ممن له ذوق سليم». لكن استشكل فيه الفقيه الهمداني قدس سره بأن بيان الفائدة إنما يمنع من الظهور في الوجوب إذا كانت الفائدة عائدة للمخاطب نفسه، بخلاف ما إذا كانت عائدة للغير، كما في المقام، مدعيا ظهور الفرق بينهما حتى استغنى عن إيضاحه.

و هو غير ظاهر، لأن الوجه في مانعية ذكر الفائدة العائدة للمخاطب من ظهور الأمر في الوجوب هو تبعية داعوية الأمر لداعوية الفائدة المذكورة، فإذا لم تكن ملزمة لم تكن داعوية الأمر إلزامية، و ذلك يجري في ذكر الفائدة العائدة للغير إذا كان المخاطب يهتم نوعا بنفعه، كما في المقام، لأن المخاطب حصار الميت الذين يهتم نفعه غالبا، و لذا كان ظاهر ذكر الفائدة في الحديث المتقدم تأكيد الداعي لمتابعة الأمر في نفوسهم. نعم إذا لم يكن الغير ممن يهتم المخاطب بنفعه لم يكن ذكر الفائدة العائدة له موجبا لتبعية داعوية الأمر لداعويتها، لفرض عدم الداعوية لها، فلا تنهض بالقرينة و الخروج عن ظهور الأمر في الوجوب، نظير الفائدة التعبدية العائدة للمخاطب التي

(١) رجال الكشي: ٢٠١ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١

...

لا يهتم بتحصيلها نوعا بطبعه.

الرابع: حديث الحسين بن مصعب

عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: جرت في البراء ابن معمر الأنصاري ثلاث من السنن، أما أولهن فإن الناس كانوا يستنجون بالأحجار... فاستنجد بالماء... فجرت السنة في الاستنجاء بالماء. فلما حضرته الوفاة كان غائبا عن المدينة، فأمر أن يحول وجهه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله. و أوصى بالثلث من ماله، فنزل الكتاب بالقبلة، و جرت السنة بالثلث» «١»، حيث قد يظهر من الوسائل الاستدلال به.

و يشكل بأنه - مع عدم وضوح اعتبار سنده - لا ينهض بالمطلوب.. أولا:

لإجمال مورد أمر البراء و عدم وضوح كونه التوجيه حالة الاحتضار، بل قد يكون هو التوجيه بعد الموت حالة الدفن، كما لعله الأنسب بأن يأمر به، إذ لو كان مهتما بالتوجه حالة الاحتضار لكان الأنسب قيامه به بنفسه و محافظته عليه قبل عجزه عنه.

و ثانيا: لأنه إنما أمر بالتوجه إلى النبي صلى الله عليه وآله و هو حينئذ بالمدينة كما يناسبه ما تضمنه من نزول الكتاب بمدح الاستنجاء بالماء بضميمة ما تضمنته نصوص أخر «٢» من حديث النبي صلى الله عليه وآله مع الذي كان يستنجد به حين نزول الآية. و حملة على أن التوجه للمدينة مستلزم للتوجه لمكة، لأنه في موضع يلزم فيه ذلك، لا يخلو عن تكلف، كالأستشهاد له بقوله عليه السلام: «فنزل الكتاب بالقبلة»، لوضوح أن الكتاب الشريف لم يتضمن استقبال القبلة إلا في حال الصلاة، فلا بد أن يكون الاستشهاد به بلحاظ تضمنه تشريع أصل الاستقبال و إن لم يكن في المورد الذي أمر به البراء، و حينئذ كما يمكن التوسع فيما يستقبل فيه يمكن

التوسع فيما يستقبل و يتوجه إليه. و حمل الكتاب على ما كتبه الله لا على القرآن الكريم - مع عدم مناسبته لمقابلته بجريان السنة في الثلث - يمنع من الاستشهاد به على أن القبلة هي الكعبة.

و ثالثا: لأنه لا ظهور له في الوجوب، لعدم ابتناء أمر البراء عليه، و عدم ملازمته لجريان السنن فيه. و أما قوله: «فزل الكتاب بالقبلة» فحيث ذكرنا في الوجه السابق أن الكتاب لم ينزل بالتوجه للكعبة إلا في الصلاة، و أن الاستشهاد به يبتنى على التوسع،

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة حديث ٦.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٤ من أبواب أحكام الخلوة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢

...

فمن الممكن أيضا التوسع من حيثية الإلزام و عدمه. و بالجملة: الحديث المذكور لا يخلو عن اضطراب في نفسه، فلا مجال للتعويل عليه في المقام. و لا - سيما مع ما في صحيح معاوية بن عمار عنه عليه السلام: «قال: كان البراء بن معرور الأنصاري بالمدينة و كان رسول الله صلى الله عليه و آله بمكة و المسلمون يصلون إلى بيت المقدس فأوصى إذا دفن أن يجعل وجهه إلى رسول الله صلى الله عليه و آله فجرت فيه السنة و نزل به الكتاب» (١)، و قريب منه صحيحه الآخر (٢).

الخامس: مرسل الدعائم

عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: «من الفطرة أن يستقبل بالعليل القبلة إذا احتضر» (٣). حيث يظهر من بعضهم الاستدلال به. و فيه - مع عدم ظهوره في الوجوب، لأن الفطرة أعم منه - أن إرساله مانع من الاستدلال به. و دعوى: انجباره بالشهرة. ممنوعة، لعدم ظهور حال المشهور في الاعتماد عليه، بل ظاهرهم عدمه.

و أضعف منها دعوى: جبرها لضعف الدلالة فيه و في بقية النصوص المستدل بها، لما هو المعلوم من عدم نهوض الشهرة بضعف الدلالة. إلا أن تكشف عن قرائن قد خفيت علينا، و هو غير حاصل في المقام.

و مثلها الاستدلال ببعض النصوص الظاهرة في بيان كيفية الاستقبال لا في حكمه، كصحيح ابن أبي عمير عن ابراهيم الشعيري [و عن. يب في] غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام: «في توجيه الميت. قال: تستقبل بوجهه القبلة و تجعل قدميه مما يلي القبلة» (٤) و غيره.

هذا، و لو فرض تمامية دلالة بعض النصوص المتقدمة لزم رفع اليد عنها بصحيح سليمان بن خالد المتقدم الذي سبق قوة ظهوره في الأمر بالاستقبال بالميت بعد الموت، فإنه لا يناسب وجوبه قبله جدا. بل غاية ما يمكن البناء على استحبابه، حيث قد يتسامح فيه فيحسن بيان الأمر به بعد الموت أيضا و لو بملاك آخر. مؤيدا بما في الإرشاد من قول النبي صلى الله عليه و آله حين وفاته لأمر المؤمنين عليه السلام: «ضع يا علي رأسى في حجرى فقد جاء أمر الله تعالى، فإذا فاضت نفسى فتناولها بيدك و امسح بها وجهك،

(١) الوسائل باب: ٦١ من أبواب الدفن حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦١ من أبواب الدفن حديث: ٢.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب الاحتضار و ما يناسبه حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣

...

ثم وجهني إلى القبلة و تول أمرى « ... ١ » و نحوه فى المناقب « ٢ ».

و أما ما فى الجواهر من احتمال إرادة الاستمرار على الاستقبال بعد الموت منه، لا حدوثه بعده مع عدمه حال الاحتضار. قال: «و إلا فمن المعلوم أنه راجح، و يستبعد عدمه منه صلى الله عليه و آله إن لم يمتنع». فهو كما ترى، لأنه كالصريح فى إرادة الحدوث لا الاستمرار، و لا غرابة فى عدم حصوله منه صلى الله عليه و آله و سلم مع استحبابه، إذ قد لا تساعد عليه الظروف المحيطة به صلى الله عليه و آله من حيثة المكان أو غيره.

و مثله ما ذكره قدس سره من تأييد وجوب الاستقبال باستمرار العمل عليه فى الأعصار و الأمصار، قال: «و ليس شىء من المستحب يستمرون عليه كذلك، بل قد يعدون الموت إلى غيرها من سوء التوفيق و من الأمور الشنيعة. فتأمل».

إذ فيه: أنه لو تم ما ذكره من السيرة و الارتكاز فمن الظاهر أن عامة الناس كثيرا ما يهتمون ببعض المستحبات المتعلقة بالميت بنحو يزيد على اهتمامهم بالواجبات، و إلا فلو كان الأمر بهذا الظهور لم يقع الخلاف من القدماء.

بل الانصاف أن ملاحظة حالات المحتضرين المختلفة و ما يحيط بهم كثيرا من ملاسبات بدنية و نفسية و خارجية تقتضى استبعاد وجوب مثل هذا الأمر الذى كثيرا ما يصعب القيام به، و لا يسهل تشخيص بلوغ الكلفة فيه مرتبة الحرج أو التعذر المسقط للتكليف. نعم لا ينبغى التوقف فى استحبابه بعد ما سبق من تمامية سند حديث زيد بن على، و اعتضاده بمرسل الدعائم المتقدم.

بقى فى المقام أمور:

الأول: ظاهر حديث زيد بن على عليه السلام الأمر بالاستقبال فى تمام حال الاحتضار،

لظهور الفائدة التى تضمنها فى الاستمرار فى تمام الحال المذكور و مثله فى ذلك مرسل الدعائم. غاية أن الأمر به انحلالى بنحو تعدد المطلوب، فالإخلال به أول حال الاحتضار لا ينافى الأمر به فى ما يبقى منه، كما فعل صلى الله عليه و آله و سلم. أما بقية النصوص - لو تمت دلالتها - فالمتيقن منها كون الموت إلى القبلة بحيث يكون متوجها قبله آنا ما - كما قد

(١) الإرشاد: ١٠٩ طبع النجف الأشرف سنة ١٣٩٢ هـ.

(٢) المناقب ج ١: ٢٠٣ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤

...

يظهر مما يأتى عن الذكرى - لأنه المتيقن من حمل الميت على المشرف على الموت، و ليس الاستقبال به حالة الاحتضار إلا لتحصيل ذلك.

نعم، لا يبعد لزوم المبادرة إليه فى أول حال الاحتضار ظاهرا لو خيف قصره بحيث يفوت الاستقبال لو لم يبادر إليه، لصلوح الاحتضار عرفا لأن يكون أماره على الموت تصلح لتنجيز احتماله. هذا و حيث عرفت اختصاص دليل الاستقبال حال الاحتضار بحديث زيد و مرسل الدعائم، و أن ظاهرهما أو المتيقن منهما الاستحباب تعين البناء على استحبابه فى تمام الحال المذكور. فتأمل جيدا.

الثاني: قال في محكي الذكرى: ان ظاهر الاخبار سقوط الاستقبال بموته،

«و أن الواجب أن يموت على القبلة، و في بعضها احتمال دوام الاستقبال، و نبه عليه ذكره حال الغسل، و وجوبه حال الصلاة و الدفن و إن اختلفت الهيئة عندنا».

هذا، و لا يخفى أن ما كان من النصوص موضوعه المحتضر فلا موضوع له بعد الموت، بل خبر زيد بقريته الفائدة المذكورة فيه ظاهر في تمامية الغرض من الأمر بالاستقبال إلى حين الموت. و ما كان منها موضوعه الميت فحيث لا يصح الاستدلال به إلا بعد حمله على المشرف على الموت أو على الذات المعروضة له لا بقيده فهي و إن أمكن إرادة الاستمرار لما بعد الموت منها، إلا أن المتيقن من إطلاقها إرادة الموت حالة الاستقبال، لأن أخذ العنوان بلحاظ الأول أو المشارفة في مثل ذلك ظاهر في الاهتمام بحال حصوله، لا الاكتفاء بصرف وجود الاستقبال و لو آنا ما.

و لا وجه لما في الروض و المدارك من أن مقتضى إطلاق النصوص الاستمرار عليه بعد الموت. و ما عن محكي المصباح من ظهور صحيح سليمان بن خالد في ذلك.

بل كأنه مبنى على تنزيل الميت على المتصف فعلا بالموت، الذي لو تم كان قاصرا عن حال الاحتضار، و هو خلاف الفرض. و من هنا يتعين الاقتصار في وجوب الاستقبال على المتيقن عملا بأصالة البراءة، بناء على ما هو التحقيق من عدم جريان الاستصحاب في الأحكام التكليفية و نحوها مما يكون موضوعه فعل المكلف الذي هو كلى قابل للتقييد، لعدم العبرة بالتسامح العرفي في موضوع الاستصحاب.

و إلا كان مقتضى الاستصحاب وجوب إبقائه مستقبلا ما لم يرفع عن الأرض،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥

...

إذ لا يجب الاستقبال به حالة الرفع قطعاً، فإذا وضع عليها كان مقتضى الاستصحاب عدم وجوب الاستقبال به.

و لا مجال لاستصحاب وجوبه بعده حتى بنحو الاستصحاب التعليق. و ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه ربما يجري، فيقال: كان قبل الرفع بحيث لو وضع لوجب الاستقبال به، فكذا بعد ما رفع. كما ترى، فإنه لا يتعين بالقضية التعليقية قبل الرفع، إذ لا معنى لوضعه قبل رفعه، بل المتيقن بضميمة وجوب الاستقبال به ما دام على الأرض، و لا موضوع له بعد الرفع.

و مثله ما ذكره قدس سره من ظهور قوله عليه السلام في صحيح سليمان: «و كذلك إذا غسل» في عدم وجوب الاستقبال به بين الموت و التغسيل، و إلا كان المناسب أن يقول: إلى أن يغسل. و بذلك يمتنع الرجوع لاستصحاب وجوب الاستقبال ما لم يرفع و إن كان جارياً في نفسه.

لاندفاعه: بأن غلبه نقله قبل التغسيل عن موضعه تمنع من التعبير بما يدل على استمرار وجوب الاستقبال إلى حين التغسيل، و إن كان واجبا كلما وضع على الأرض.

فالعمدة ما ذكرنا من عدم جريان الاستصحاب لا قبل رفعه و لا بعده. فلاحظ.

هذا، كله بناء على ظهور النصوص المتقدمة في الاستقبال حين الاحتضار. أما بناء على ما ذكرنا آنفاً من ظهور صحيح سليمان بن خالد و موثق معاوية بن عمار في الاستقبال به بعد الموت فالكلام يقع تارة: في حكمه، و أخرى: في أمده.

أما الأول فلا مجال لاستفادة وجوبه من صحيح سليمان بن خالد، لأن الأمر فيه بالاستقبال قيذا في التسجئة- التي سبق أنها بمعنى التغطية المستحبة- يمنع من استفادة وجوبه من الأمر المذكور. و مجرد ظهور الأمر في أن المقصود الأصلي بالبيان هو القيد دون المقيد- كما تقدم آنفاً- لا يكفي في حمله على الوجوب بعد فرض عدم وجوب المقيد. فلم يبق إلا موثق معاوية الذي تقدم احتمال

حملة على كيفية الاستقبال دون حكمه، ليكون ظاهر الأمر فيه الوجوب، بل المتيقن منه الرجحان، و لو بنحو الاستحباب. فتأمل.
 مضافا إلى ظهور عدم بناء الأصحاب على ذلك، لعدم تنبيههم عليه، و إنما
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦

...

وقع كلامهم في الاستقبال حال الاحتضار، و من البعيد جدا اكتفاؤهم عن بيانه بمجرد غلبه إبقائه على حالته حين الاحتضار الذي
 اختلفوا في وجوب الاستقبال به حينه و استحبابه. إذ قد لا- يستقبل به حالة الاحتضار، عصيانا لوجوبه، أو للبناء على استحبابه، أو
 لتعذره، فيحتاج لبيان وجوبه بعده لو كان ثابتا، لشدة الحاجة إليه، فعدم بيانهم ظاهر في مفروغيتهم عن عدمه، و حيث لا يمكن عادة
 خطوهم في ذلك، بسبب شيوع الابتلاء بالمسألة، و لا سيما في الموارد الملفتة للنظر، كالوقائع الحربية التي يكثر فيها القتل. لزم البناء
 على عدم وجوبه. بل يأتي في صحيح يعقوب بن يقطين «١» التصريح بعدم وجوب الاستقبال حين التغسيل، و هو مناسب لعدم وجوبه
 قبله، لاستبعاد خصوصية التغسيل في عدم الوجوب، بل الأنسب أولويته بالوجوب. و من هنا يتعين البناء على الاستحباب. فلاحظ.
 و أما الثاني- و هو الكلام في أمد الاستقبال فمن الظاهر أن حديث سليمان بن خالد لم يتضمن بيان أمد الاستقبال، بل مجرد الأمر
 بإحداثه بعد الموت، إلا أن القطع بعدم إرادة صرف الوجود و لو آنا ما، و لا سيما مع أخذه قيدا في التسجية المبتنية على الاستمرار،
 مستلزم لكون المتيقن منه إرادة الاستمرار مدة بقاءه على الأرض.

أما موثق معاوية بن عمار فحيث لم يكن الموضوع فيه الموت، بل الميت الذي هو عنوان استمراره، فهو ظاهر في أن الأمر بالاستقبال
 يستمر باستمراره، غايته أنه يسقط حالة رفعه و نقله عن موضعه، لاستبعاد الأمر به حينئذ و لو استحبابا، فلا ينافي ثبوته كلما وضع، عملا
 بإطلاقه. نعم بناء على أن الموثق غير وارد للأمر بالاستقبال، بل لبيان كيفيته بعد الفراغ عن مشروعيته، فلا إطلاق له في مشروعيته، بل
 يقتصر فيه على المتيقن المتقدم، و هو ما قبل رفعه في المرة الأولى. هذا كله قبل إكمال تغسيله، أما بعده فسيأتي الكلام فيه عند
 التعرض لكيفية الاستقبال إن شاء الله تعالى.

الثالث: صرح بعضهم بأنه لا فرق بين الرجل والمرأة في هذا الحكم،

كما صرح غير واحد بأنه لا فرق بين الصغير والكبير. و من الظاهر أن حديث زيد بن علي عليه السلام الذي هو عمدة ما تضمن
 الاستقبال حال الاحتضار وارد في قضية خاصة لا إطلاق

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧

...

لها، بل مورده الرجل. إلا أن الظاهر إلغاء خصوصيته عرفا و التعدي منه للمرأة.
 كما لا- يبعد التعدي منه للصغير و إن لم يخل عن إشكال، بلحاظ أن عدم بلوغه مرتبة التكليف و الخطاب و سقوط القلم عنه قد
 يناسب عدم حصول الفائدة التي تضمنها الحديث أو قللة الاهتمام بتحصيلها له. و أما صحيح سليمان بن خالد و موثق معاوية بن عمار
 الظاهران في الاستقبال بعد الموت فحيث كان موضوعهما الميت كان إطلاقهما شاملا للمرأة و الصغير بلا إشكال.
 نعم، صرح غير واحد بقصور الحكم عن الكافر، بل ظاهر بعضهم المفروغية عنه. و كأنه لظهور كون الحكم المذكور كسائر أحكام

الميت المذكورة له متفرعة على احترامه، ولا حرمة للكافر. ولذا ورد التصريح بعدم ثبوت بعض أحكام الميت له في بعض النصوص، بل الظاهر الإجماع عليه في جميعها، على ما يذكر في محله. مضافا إلى ما يأتي في غير المؤمن.

بل في الروض: «وقد كان ينبغي اختصاص الحكم بمن يعتقد وجوبه، فلا يجب توجيه المخالف إلزاما له بمذهبه، كما يغسل غسله و يقتصر في الصلاة على أربع تكبيرات». و مراده بقرينة ذيل كلامه بإناطة الحكم بمن يعتقد ثبوته ليس هو كون اعتقاد المحتضر للوجوب منجزا له ظاهرا في حق الحاضرين له و اعتقاده عدمه معذرا منه في حقهم، لينافي ما هو المعلوم من أن المعيار في تنجيز الحكم على المكلف اعتقاده، لا- اعتقاد من يتعلق به الفعل، كالمحتضر في المقام، و الميت في أحكامه، و المتفق عليه في وجوب النفقة و غيرهم، بل مراده أن اعتقاد المحتضر المخالف لعدم الوجوب رافع له في حق الحاضرين واقعا، لقاعدة الإلزام الجارية في حق المخالفين و نحوهم من أهل الأديان الباطلة. و منه يظهر أنه لا مجال لما في حاشية جمال الدين الخوانساري من الإشكال عليه بأن المناط رأى الحاضر لا الميت.

نعم، قد يشكل ما ذكره قدس سره بعدم وضوح كون المورد من صغريات قاعدة الإلزام، لأن الاستقبال بالميت و إن كان من شئون احترامه، إلا- أنه لم يتضح كونه من حقوقه التي يكون سقوطها مقتضى إلزامه، و لا سيما الاستقبال به بعد الموت. و أما الاستشهاد لذلك بأنه يغسل غسله، و يقتصر في الصلاة عليه على أربع تكبيرات. فلا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨

...

مجال له، لعدم وضوح ثبوت الأول، و دلالة النصوص الخاصة على الثاني في الجملة.

و يأتي الكلام فيهما في محله إن شاء الله تعالى.

فالعمدة في المقام حديث زيد- الذي هو عمدة الدليل على الاستقبال حال الاحتضار- وارد في قضية خاصة لا إطلاق لها، و موردها غير المخالف، لعدم ظهور الخلاف و الافتراق بين الأمة إلا بعد النبي صلى الله عليه و آله و سلم. بل التعليل فيه لا يناسب العموم للمخالف. كما أن المتيقن من قوله عليه السلام في صحيح سليمان بن خالد الوارد في الاستقبال بعد الموت: «إذا مات لأحدكم ميت» هو المؤمن، لأن إضافته للمخاطبين قد يكون بلحاظ اخوته معهم في الدين. نعم الظاهر ثبوت الإطلاق لموثق معاوية بن عمار الذي تقدم أنه وارد في الاستقبال بعد الموت أيضا، بناء على أنه وارد لبيان الأمر بالاستقبال، لا لبيان كيفيته بعد الفراغ عن مشروعيته، فيحتاج إخراج المخالف منه لدعوى انصرافه عنه بلحاظ عدم أهليته للاحترام. فتأمل.

الرابع: لا إشكال في سقوط وجوب الاستقبال - لو تم في نفسه - واقعا بتعذر.

و الظاهر سقوطه عن التنجز بالجهل بالقبلة و اشتباهها بين جميع الجهات، كما نبه له في الجملة غير واحد، لتعذر الاحتياط فيه بال تكرار، و انحصار الأمر بالاحتمال الذي هو حاصل على كل حال. لكن عن الذكرى احتمال الوجوب بالنسبة للأربع جهات، فضلا عن الجهتين.

و هو كما ترى، إذ بناء على أن الواجب هو الاستقبال في خصوص حال الموت فالجمع بين أكثر من جهة متعذر فيه، و بناء على أن الواجب الاستقبال في تمام حال الاحتضار فالجمع بين أكثر من جهة فيه و إن كان ممكنا إلا أن الموافقة القطعية الإجمالية معه مقترنة بالمخالفة كذلك، و من ثم لا تترجح على الموافقة الاحتمالية الحاصلة بتوجيهه إلى جهة واحدة، على ما ذكرناه عند الكلام في أن التخيير عند الدوران بين محذورين ابتدائي أو استمرارى. و إنما يتم ما ذكره لو كان الواجب هو مسمى الاستقبال و لو في آن ما من حال الاحتضار، حيث يمكن حينئذ الاحتياط التام بجعله في حال الاحتضار إلى تمام الجهات الأربع. لكن لا يظن بأحد البناء عليه.

نعم، لا يبعد البناء على حرمة المخالفة القطعية بالتوجه إلى ما يعلم بخروجه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩

بأن يلقي على ظهره و يجعل وجهه و باطن رجله إليها (١).

عن القبلة، لأن تعذر الموافقة القطعية لا يستلزم جواز المخالفة القطعية، على ما ذكرناه في مباحث العلم الإجمالي من الأصول. كما أن الكلام في سعة الاستقبال مطلقاً أو في حال الجهل بها، و الكلام في طرق التعبد بها حال الجهل موكول إلى محله من مباحث القبلة من كتاب الصلاة.

[كيفية استقبال المحتضر و الميت]

إشارة

(١) كما صرح به جماعة من الأصحاب، و يظهر من غير واحد أنه من المسلمات، بل في المعتبر و التذكرة و المستند و ظاهر كشف اللثام دعوى الاجماع عليه، و عن الذخيرة نفى الخلاف فيه، و عن الخلاف دعوى الإجماع عليه، و يأتي التعرض لما ذكره. و يقتضيه النصوص الكثيرة المتقدم بعضها بعد الجمع بينها و ضم بعضها إلى بعض، حيث تضمن بعضها الاستقبال بالوجه و القدمين - كصحيح سليمان بن خالد و ابن أبي عمير عن الشيعي «١» المتقدمين - و بعضها الاستقبال بالقدمين - كموثق معاوية بن عمار «٢» المتقدم و مرسل الصدوق «٣» - و بعضها الاستقبال بالوجه كصحيح ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «و إذا وجهت الميت للقبلة فاستقبل بوجهه القبلة لا- تجعله معترضا كما يجعل الناس، فإن رأيت أصحابنا يفعلون ذلك، و قد كان أبو بصير يأمر بالاعتراض، أخبرني بذلك علي بن أبي حمزة «٤». فإذا مات الميت فخذ في جهازه» «٥». فإن الاستفادة من مجموعها لزوم الامتداد نحو القبلة بنحو تكون في جهة الرجلين، في مقابل ما إذا كانت في جهة الرأس، و الاعتراض الذي عليه بعض العامة، و يراد بالاستقبال بالوجه ما يحصل بسبب انحداره إلى أسفل خصوصا مع رفع الرأس قليلا على الوسادة و نحوها. نعم، لم تتضمن النصوص الاستلقاء على الظهر، بل مقتضى إطلاقها تأدى الوظيفة بالاضطجاع على أحد الجانبين، و بالانكباب على الوجه، و بالجلوس مع مدّ الرجلين الذي كثيرا ما يكون المريض عليه. كما يناسبه اشتراك حالتى التغسيل

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٤.

(٤) لا يبعد أن يكون قوله: (فإن رأيت ... إلى قوله: أبي حمزة) من كلام بعض رجال السند. (منه عفى عنه)

(٥) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠

...

و الاحتضار في كيفية الاستقبال مع تضمن جملة من نصوص التغسيل «١» إقاعده، و إضجاعه على كل من الجانبين، في أثناء التغسيل، و منها ما تضمن الأمر بالاستقبال به «٢». و هو مقتضى إطلاق المقنعة و الخلاف - مدعى فيه الإجماع على الكيفية - و النهاية و المراسم و الوسيلة و غيرها، و لعل ذكر جماعة من الأصحاب الاستلقاء على الظهر لأنه الأيسر على المحتضر غالبا، و الأسهل في توجيه الميت

بعد الموت، أو لتخليهم وجوبه بسبب السيرة، التي قد تكون ناشئة عن ذلك، ولا مجال لمتابعتهم فيه بعد ما ذكرنا. هذا، ولو تعذرت الكيفية المذكورة، كما لو كان منحرف الرجلين فوجب الممكن منها بامتداد باقى الجسد للقبلة لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح جريان قاعدة الميسور فى ذلك بعد عدم تمامية العمومات المستدل بها. اللهم إلا أن يستفاد من النصوص أن ذكر الاستقبال بباطن القدمين للكنائية عن امتداد البدن نحو القبلة وإن كانت الأطراف منحرفة عنها، فى مقابل الاعتراض، فيدخل ذلك فى الإطلاق بلا حاجة لقاعدة الميسور. فتأمل.

و أشكل من ذلك ما فى العروة الوثقى من الانتقال إلى الكيفيات الأخرى فى الاستقبال بتوجيهه جالسا، أو مضطجعا على الأيمن أو الأيسر مع تعذر الجلوس.

فإن الظاهر أن مراده الاضطجاع على أحد الجانبين مع الاعتراض الذى هو أحد وجوه الاستقبال حال الصلاة. ويشكل - مضافا إلى ما ذكرناه من عدم جريان قاعدة الميسور فى المقام - بأن الاضطجاع لا يعد ميسورا عرفا للكيفية المطلوبة، ولا دليل آخر على بدليته منها. بل هو بالنحو المذكور ينافى ما تضمن النهى عن الاعتراض، كما أشار إليه فى الجواهر. نعم تقدم أن الجلوس فى الجملة داخل فى الكيفية المطلوبة، و مشمول لإطلاق أدلتها. فلاحظ.

بقى شيء:

و هو أن يعقوب بن يقطين روى فى الصحيح قال: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل، موجهها وجهه نحو القبلة أو يوضع على يمينه و وجهه نحو القبلة؟ قال: يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع فى

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

(٢) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٣، ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١

بل الأحوط وجوب ذلك على المحتضر نفسه إن أمكنه ذلك (١)

قبره» (١). و مقتضاه تبدل هيئة الاستقبال بعد الغسل.

نعم، الظاهر عدم وجوب ذلك، لعدم تنبيه الأصحاب عليه، حيث يظهر منهم البناء على عدم الوجوب، و لو كان واجبا لم يخف عليهم لشيوخ الابتلاء بذلك، كما تقدم فى نظيره.

[هل يعتبر استئذان الولي فى الاستقبال]

إشارة

(١) كما استظهره فى الجواهر و شيخنا الأعظم قدس سره. و هو غير بعيد. من دون فرق بين البناء على كونه واجبا كفايا و كونه مختصا ببعض المكلفين، كالولي أو الحاضرين، فإن اهتمام الشارع بإيصال النفع إليه بفعل الغير يناسب تكليفه به مع قدرته عليه، و إن كان ذلك لا يناسب الجمود على مفاد النصوص. بل فى الجواهر أنه قد يدعى اختصاص الوجوب به حينئذ، لانصراف الأمر للغير فى الأخبار السابقة إلى الغالب من صورة عجزه، بنحو يمنع من حجية إطلاقها فى فرض قدرته، و لم يستبعده شيخنا الأعظم قدس سره.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لأن اهتمام الشارع بإيصال النفع إليه مع عجزه بتكليف الغير لا ينافى عموم تكليف الغير لصورة قدرته، و لا سيما إذا كان معذورا لغفلة أو نحوها، ليعتد بالانصراف المدعى. فتأمل.

هذا، و لو كان الاستقبال به بعد الموت واجبا فلا مجال للبناء على تكليفه به بحيث يجب عليه تحصيله بتهيئة مقدماته لو احتمل فوته بعد الموت بدونها، لعدم وضوح كون الغرض منه فائدة عائدة إليه، ليجرى فيه ما سبق.

بقي في المقام أمران:

الأول: صرح في الشرائع وغيره بأن التكليف بالاستقبال كفاً،

بل في الجواهر:

«بلا- خلاف أجده فيه». وقد يظهر من بعض عباراتهم مشاركته لبقية أحكام الميت في وجه ذلك. ولا يخلو عن إشكال بعد كون عمدة الدليل عليه حديث زيد، ولا ظهور له في عموم الخطاب للمكلفين، بل هو ظاهر في تكليف خصوص الحاضرين - كما قد يظهر من كلام المقنعة الآتي في التلقين -. وإلغاء خصوصيتهم عرفاً غير ظاهر، لقرب

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢

...

خصوصيتهم بسهولة ذلك عليهم.

و منه يظهر أنه لا مجال لاستفادة العموم من التعليل، بدعوى: أن اهتمام الشارع بإيصال النفع المذكور للمحتضر لما كان بنحو يقتضى تكليف غيره فلا خصوصية للحاضر فيه. لاندفاعها بأن الاهتمام المذكور قد لا يكون بمرتبة تقتضى تكليف غير الحاضر ممن يكون التكليف عليه أشق من التكليف على الحاضر.

نعم، بناء على ما ذكرنا من استحبابه لا يبعد البناء على عموم المكلفين بلحاظ التعليل المذكور، لعموم حسن إيصال النفع للمؤمن. هذا، و أما الاستقبال بعد الموت فالمتيقن من صحيح سليمان بن خالد «١» توجه الخطاب به لأهله، و مقتضى إطلاق موثق معاوية بن عمار «٢» توجيهه لعموم المكلفين، بناء على وروده للأمر به، لا لبيان كفيته بعد الفراغ عن مشروعيته. هذا، و قد ادعى في الحقائق أن جميع أحكام الميت - ومنها أحكام الاحتضار - متوجهة إلى الولي. و هو مبني.. أولاً: على كون المورد من موارد الرجوع للولي. و ثانياً:

على منفاة الرجوع للولي لتكليف غيره. و سيأتى في الأمر الثاني المنع من الأول، و في المسألة الثانية في الفصل الثاني المنع من الثاني.

الثاني: صرح في العروة الوثقى بلزوم استئذان الولي في الاستقبال المذكور.

إشارة

و قد يظهر مما سبق من الحقائق من الكلام في اختصاص التكليف اختباره.

و قد يستدل عليه بوجوه:

أولها: عموم ما دل على أن أولى الناس بالميت أولاهم بميراثه،

لدعوى: عمومها للمقام، لعموم بعض معاقده الإجماع الذي هو الدليل عليه. قال في الجواهر: «قد يظهر من جامع المقاصد و غيره فيما يأتي تعميم حكم الولاية بالنسبة إلى سائر أحكام الميت، بل استظهر في الأول الإجماع على ذلك».

و يشكل بعد ثبوت العموم المذكور، و المتيقن من معقد الإجماع المدعى في جامع المقاصد غير ذلك مما يترتب بعد الموت، كالغتسيل و ما بعده.

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣

و ذكر العلماء رضى الله عنهم أنه يستحب نقله إلى مصلاه (١)

ثانيها: قوله تعالى: [و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله]

(و أولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله) «١».

و يشكل بأنه ظاهر في تعيين الأولى بعد الفراغ عن كون المورد من موارد الحاجة للأولى، لا- في بيان توقف الأفعال على مراجعته الولي، فلو تم إطلاق الخطاب بالأحكام يقتضى عدم الحاجة إليه كان واردا عليه.

ثالثها: أن التوجيه المذكور تصرف في بدن المحتضر لا يجوز بغير إذن الولي.

و فيه.. أولا: أن ولي المحتضر نفسه مع كماله، و وليه الخاص مع الحجر عليه.

و لازم ذلك الاستئذان من أحدهما مع الإمكان، و بدونه لا- وجه للاكتفاء بإذن الولي في تجهيزه، لاختصاص دليل ولايته بما بعد الموت، بل يلزم الرجوع لما تقتضيه القواعد فيمن لا ولي عليه مع الاحتياج للولي، من الرجوع للحاكم الشرعي - لو تم عموم ولايته - أو لما تقتضيه القواعد في الأمور الحسية من الاقتصار على المتيقن باستئذان كل من يحتمل اعتبار إذنه.

و ثانيا: أن مقتضى إطلاق الخطاب بالتوجيه للقبلة حال الاحتضار و بعد الموت في النصوص السابقة جواز التصرف في بدن المحتضر و الميت بذلك من دون إذن، و به يخرج عن عموم الحرمة.

و دعوى: أن النصوص المذكورة واردة لبيان وجوب التوجيه من دون نظر للسلطنة على القيام به. ممنوعة، بل الظاهر منها جواز القيام به فعلا و سلطنة المخاطبين به عليه بنحو يستغنى عن الاستئذان من أى شخص. و لعله لذا ذكر في الجواهر أنه قد يظهر من الأصحاب عدم اعتبار إذن الولي، لعدم تعرضهم لذلك. ثم إنه لا يفرق في ذلك بين البناء على وجوب الاستقبال و البناء على استحبابه. كما أنه ينفع في الآداب الآتية، و لو كان في بعضها مخرج عنه ينبه عليه إن شاء الله تعالى.

[في استحباب نقل المحتضر إلى مصلاه إن اشتد عليه النزاع]

(١) كما تضمنته جملة من النصوص. ففي موثق ليث أو صحيحه عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إن أبا سعيد الخدرى قد رزقه الله هذا الرأي و أنه اشتد نزعه

(١) سورة الأنفال: ٧٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤

...

فقال: احملوني إلى مصلاى فحملوه فلم يلبث أن هلك» (١). وقريب منه غيره في قصة أبي سعيد، و ما تضمن الأمر به ابتداء. لكن في صحيح عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: «إذا عسر على الميت موته و نزعه قرب إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه» (٢) و في خبر حريز عن أبي جعفر عليه السلام: «قال:

إذا دخلت على مريض و هو في النزاع فقل له: ادع بهذا الدعاء يخفف الله عنك ... ثم لقنه كلمات الفرج، ثم حول وجهه إلى مصلاه الذي كان يصلى فيه، فإنه يخفف عنه و يسهل أمره بإذن الله» (٣). و قد يحملان بقرينة النصوص الأخرى على الكناية عن النقل إلى المصلى، و إلا يطرحان لعدم نهوضهما بمعارضة النصوص الأخرى، لأنها أظهر، و أشهر روايته، و عليها عمل الأصحاب، مع بعد الجمع بالحمل على التخيير. فتأمل.

هذا، و أما الاستدلال عليه في المعبر بأن مواطن الصلاة مظنة الرحمة و هو مقام استرحام. فهو كما ترى، إذا الظن بنفسه لا ينهض بالمطلوب، بل لا بد فيه من النصوص، فتكون هي العمدة في المقام.

ثم إن الظاهر من المصلى في النصوص و جملة من الفتاوى المكان الذي يصلى فيه، لأن ذلك هو مفاد الهيئة، و مقتضى التوصيف في بعض النصوص بقوله: «الذي يصلى فيه» و المناسب للأمر في جملة منها بنقل المحتضر و حمله إليه، لظهوره في كون المصلى ثابتاً لا ينقل.

لكن في الفقيه و نسخة من المقنع و المسالك و الروض و الروضة و كشف اللثام و عن المدارك و غيرها أنه الذي كان يصلى فيه أو عليه، و ظاهر جملة منها إرادة التخيير بين المكان الذي يصلى فيه و الفراش الذي يصلى عليه. و كأنه لصحيح زرارة:

«قال: إذا اشتد عليه النزاع فضعه في مصلاه الذي كان يصلى فيه أو عليه» (٤)، بحمله على التوسع في إطلاق المصلى على فراش الصلاة لتنزيله منزلة مكانها، فيكون للمصلى فردان: حقيقى، و هو مكان الصلاة، و مجازى، و هو فراشها، أشير لكل منهما في صلة الموصول الذي أريد بتوصيف المصلى به شرحه. و منه يظهر أنه لا يبتنى على استعمال

(١) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الاحتضار حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الاحتضار حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥

إن اشتد عليه النزاع (١)،

المصلى في معنيين، كما أشار إليه سيدنا المصنف قدس سره.

لكن ذلك ليس بأولى من حمل: «أو عليه» في الصحيح على خصوص الأرض التي يصلى عليها، و يكون العطف بين أمرين متلازمين خارجاً، نظير العطف بين المترادفين، كما هو الظاهر من بعض نسخ المقنع، حيث قال: «الذي يصلى فيه أو عنده».

و لعل الثانى أنسب بلحاظ تضمن الصحيح الأمر بوضع المحتضر في المصلى، الظاهر في كونه من سنخ المكان الثابت الذى ينقل إليه المحتضر، لا المنقول الذى يوضع تحته.

و أشكل من ذلك ما فى الوسيلة من الجمع بين الأمرين، حيث قال: «و نقله إلى موضع صلاته، و بسط ما كان يصلى عليه تحته» و نحوه ما عن ابن سعيد، حيث لا- شاهد على ذلك. إلا- أن يبتنى على دعوى إجمال المصلى فى النصوص و تردده بين المكان و الفراش، فيحتاج بالجمع بينهما. و يظهر ضعفه مما تقدم.

(١) كما قيده بذلك في المقنع و المبسوط و النهاية و الوسيلة و السرائر و التذكرة و المنتهى و القواعد و الدروس و غيرها، بل لعله المعروف. لأن النصوص بين ما قيد فيه به كصحيح عبد الله بن سنان المتقدم و غيره، و ما اختص مورده به، كحديث ليث المتقدم و غيره.

و أطلق في الشرائع و النافع و المعبر و الإرشاد و اللعة، بل في الحقائق أنه ظاهر الأكثر، و إن لم يتضح لنا وجهه بعد ما عرفت منهم. و قد يستدل له - مضافا إلى عموم الوجه الاعتباري المتقدم من المعبر، و الذي عرفت حاله - بأن المناسبات الارتكازية تقتضى بمطوئية الكون في المصلى، و أن ذكر الفائدة التي تضمنتها النصوص من تسهيل أمره إنما هو لتأكيد الداعي لذلك ببيان الفائدة، لا بنحو تكون قيدها في المطوئية. و لا سيما و أن الفائدة المذكورة كما تقتضى النقل بعد اشتداد النزاع لتخفيف الأمر كذلك تقتضى النقل بدونه لتجنب حصول الشدة.

و استشكل فيه في الجواهر بورود النهي عن مس المحتضر (١)، و بمخالفته لمفهوم

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦

...

الشرط في بعض النصوص الموافق لفتوى الأكثر.

و يندفع: بأنه لا تلازم بين النقل و المس الممنوع عنه، و لو استلزمه أشكل الحال حتى مع اشتداد النزاع، و لذا جمع في الرضوى بين الأمر بالنقل مع اشتداد النزاع و النهي عن المس (١). و لا - مجال للتعويل على المفهوم مع التعليل المتقدم، بل يتعين حمله على أنه مسوق لتحقيق مورد شدة الحاجة لذلك، فلا - ينافي المطوئية بدونه. كما قد يمكن ذلك في عبارات الأكثر على أنها لا تنهض بالخروج عن ظاهر التعليل.

اللهم إلا أن يقال: الوجه المذكور إنما يقتضى رجحان كون المحتضر في المصلى مطلقا، و هو لا يستلزم استحباب نقله إليه في حق الغير، إذ قد ينافي سلطنته أو سلطنته عليه على نفسه و ماله، بل لا بد في استحبابه في حق الغير فعلا من ترخيص الشارع له فيه، الذي هو أولى بالمحتضر من نفسه، و المتيقن منه صورة اشتداد النزاع، لاختصاص النصوص به. و لا مانع من اختصاص الاستحباب بها مع عموم التعليل المتقدم، لأن اهتمام الشارع بالنقل للمصلى أو بحصول فائدته المذكورة للمحتضر قد لا تكون بمرتبة تقتضى رفع اليد عن السلطنة إلا في حال النزاع و فعلية الحاجة للفائدة المذكورة.

و بعبارة أخرى: الوجه المتقدم إنما يقتضى رجحان كون المحتضر في المصلى مطلقا بحيث يحسن منه نفسه السعى له و لو بالأمر بنقله إليه، و كذا من غيره لو لم يناف السلطنة، كما لو كان مفوضا إليه الأمر من قبله. و يعضده في ذلك ما عن مصباح الأنوار عن سلمى ممرضة الزهراء عليها السلام قالت: «ثم قالت يا سلمى هلمي ثيابي الجدد فأيتها بها فلبستها، ثم جاءت إلى مكانها الذي تصلى فيه فقالت: قربى فراشى إلى وسط البيت، ففعلت، فاضطجعت» (٢ ...).

أما مع منافاته للسلطنة فلا يجوز له إلا في حال اشتداد النزاع عليه، لأنه المتيقن من النصوص. و منه يظهر أنه لا مجال للاستدلال على استحباب النقل بنحو ينافي السلطنة بما ورد في قصة أبي سعيد الخدري حتى في صورة اشتداد النزاع، لصراحه حديث ليث المتقدم في إذن أبي سعيد نفسه بذلك. اللهم إلا أن تكون حكاية

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣٠ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧

و تلقينه الشهادتين (١)،

الامام عليه السلام للقصة ظاهرة في الحث على النقل للمصلی، و حيث يغلب تعذر استئذان المحتضر مع اشتداد النزاع عليه يكون ظاهرا في عدم اعتبار إذنه. على أنه يكفي إطلاق صحيحی عبد الله بن سنان و زرارة المتقدمين، معتضدا بإطلاق النصوص الأخر التي لم تبلغ أسانيدھا درجة الاعتبار. فتأمل.

[استحباب تلقين المحتضر الشهادتين والإقرار بالنبي ص والأئمة ع و سائر الاعتقادات الحقّة]

إشارة

(١) و يقتضيه - مضافا إلى رجحانه ذاتا، خصوصا في هذا الحال الذي يكون الملقّن فيه أحوج ما يكون للتذكير بالحق و الثبات عليه - النصوص، ففي صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا حضرت الميت قبل أن يموت فلقنه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله» (١). بل في خبر أبي خديجة عنه عليه السلام: «ما من مؤمن يحضره الموت إلا و كل به إبليس من شياطينه من يأمره بالكفر و يشككه في دينه حتى يخرج نفسه [فمن كان مؤمنا لم يقدر عليه]» (٢). فإذا حضرتم موتاكم فلقنوهم شهادة أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله صلى الله عليه و آله حتى يموتوا» (٣).

و ظاهره استحباب الاستمرار عليها حتى الموت.

لكن في موثق إسحاق بن عمار عن جعفر بن محمد عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «إن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: لقنوا موتاكم لا إله إلا الله، فإن من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة» (٤) و نحوه غيره مما هو صريح في استحباب الختم بلا إله إلا الله، الذي قد لا يحرز إلا بتكرارها وحدها عدة مرات، و مقتضى القاعدة - بعد غض النظر عن ضعف سند الأول - الجمع باستحباب كلا الأمرين، و إن كان الثاني أفضل لظهور دليله في قوة ملاكته.

و أما الصحيح عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام و عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال إنكم تلقنون موتاكم عند الموت لا إله إلا الله، و نحن نلقن موتانا محمد رسول الله صلى الله عليه و آله» (٥). فلا يبعد حمله على إرادة ضم التلقين بالرسالة للتلقين

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) ما بين القوسين ساقط في رواية الحديث مرسل في الفقيه.

(٣) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الاحتضار حديث: ٩.

(٥) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨

...

بالتوحيد، في مقابل ما قد ينسب للعامة أو يتوهم من مثل موثق إسحاق المتقدم من الاقتصار على التوحيد، لا على إرادة الاقتصار على

التلقين بالرسالة، لمنافاته للنصوص الكثيرة المشتملة على الأمر بالتلقين بالتوحيد.

و أما ما عن الوافي من أن ذلك لأنهم مستغنون عن تلقين التوحيد، لأنه خَمَر بطينتهم. فهو كما ترى، لأن المراد بموتانا إن كان هو الأئمة عليهم السَّلام فلا فرق معتد به بين التوحيد و الرسالة في حقهم. مع أنهم مستغنون عن التلقين مطلقاً، و لذا لم يرو في شيء من الأخبار المتضمنة لنقل كيفية وفياتهم عليهم السلام. و إن كان هو غيرهم عليهم السَّلام من أقربائهم نسبا و سببا و مواليتهم و نحوهم، لبيان الحث على ذلك - كما هو الظاهر - فهم في حاجة للأمرين، بل تضمنت بعض النصوص الآتية تلقينهم عليهم السَّلام بعض بنى هاشم كلمات الفرج أو نحوها، كما تضمنت النصوص المتقدمة الحث على تلقين التوحيد، و قد ذكر أكثر ذلك في الحقائق و الجواهر.

هذا، و المعروف بين الأصحاب استحباب التلقين، بل في الجواهر: بلا خلاف أجده فيه، و في كشف اللثام أنه اتفقي. لكن في المقنعة: «و إذا حضر العبد المسلم الوفاة فالواجب على من يحضره من أهل الإسلام أنه يوجهه إلى القبلة ... ثم يلقنه: أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، و أن محمدا عبده و رسوله و أن أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب عليه السَّلام ولى الله القائم بالحق بعد رسول الله صلى الله عليه و آله و يسمى الأئمة له واحدا [واحدا].

ظ [ليقر بالإيمان ... و يستحب أن يلقن كلمات الفرج]. و هو ظاهر في وجوب التلقين بقرينه عطفه على الواجب و تعقيبه باستحباب تلقين كلمات الفرج، و إن كان هو بعيدا في نفسه بعد ظهور إطباق الأصحاب على الاستحباب حتى لم يشيروا إلى خلافه.

و من ثم لا يبعد حملة على شدة الاستحباب، الذي لو تم جرى في الاستقبال أيضا. و كيف كان، فلا مجال للبناء على الوجوب بعد ما عرفت من الأصحاب، لما تكرر في نظائره من استبعاد خطئهم في مثل ذلك مما يشيع الابتلاء به. بل نصوص التلقين بالشهادتين و بكلمة الاخلاص وحدها ظاهرة في جواز الاختصار على ما تضمنته و عدم وجوب التلقين بما زاد عليه كالولاية. و أما التعليل فلا مجال لسوقه قرينه على الاستحباب بعد وضوح كون الفائدة دفع خطر الهلكة، حيث لا بعد في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩

و الإقرار بالنبي صلى الله عليه و آله (١) و الأئمة عليهم السلام (٢)، و سائر الاعتقادات الحق (٣)،

وجوب تحصيل ذلك للمحتضر على من حضره. و لا أقل من عدم نهوض النصوص المشتملة على التعليل برفع اليد عن النصوص الخالية عنه لو كانت ظاهرة في الوجوب.

فلاحظ.

(١) الإقرار به صلى الله عليه و آله و سلم إنما هو بالإقرار برسالته، و هو حاصل بالشهادتين.

(٢) كما يقتضيه - مضافا إلى رجحانه ذاتا، كما تقدم في الشهادتين، و إلى ما تقدم في خبر أبي خديجة من رفع التلقين خطر تشكيك الشيطان المحتضر في دينه - خبر أبي بصير عن أبي جعفر عليه السَّلام و فيه: «فقال: أما إنى لو أدركت عكرمة قبل أن تقع النفس موقعها لعلمته كلمات ينتفع بها، و لكنى أدركته و قد وقعت موقعها. فقلت: جعلت فداك و ما ذاك الكلام؟ قال: هو و الله ما أنتم عليه، فلقنوا موتاكم عند الموت شهادة أن لا إله إلا الله و الولاية» (١).

و أما ما في صحيح زرارة: «فقال أبو جعفر عليه السَّلام: لو أدركت عكرمة عند الموت لنفعته. فقل لأبي عبد الله عليه السَّلام: بما إذا كان ينفعه؟ قال: يلقنه ما أنتم عليه» (٢). فهو لا يدل على استحباب تلقين المحتضر إذا كان من أهل الحق، بل على انتفاع من ليس على الحق بالإقرار به حتى حال الاحتضار، كما تضمنته جملة من النصوص. و حينئذ يدل على استحباب تلقينه به أو وجوبه عند احتمال الاستجابة ما تضمن الأمر بالدعوة للحق و إرشاد الضالين.

(٣) كالبعث و النشور و فرائض الإسلام و القبلة و غيرها من ضروريات الدين المميّزة له. و لا دليل عليه من النصوص. و أما استفادته من إطلاق قوله عليه السّلام في حديثي أبي بصير و زرارة: «ما أنتم عليه». فتشكل بأنه- مضافا إلى ما سبق من عدم نهوضه باستحباب التلقين، بل بانتفاع من ليس على الحق بالإقرار به حين الاحتضار- منصرف إلى الولاية التي بها امتياز عقيدة أهل الحق عن غيرهم ممن كان منهم عكرمة.

فينحصر وجه استحبابه بكونه راجحا ذاتا، و مؤكدا و مجلبا للإقرار بالدين

(١) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠

و تلقينه كلمات الفرج (١)،

الذي تضمنت بعض النصوص المتقدمة و غيرها تعرض المحتضر للتشكيك فيه.

نعم، في معتبرة سليمان بن جعفر عن أبيه عن أبي عبد الله عليه السّلام الحث من النبي صَلَّى الله عليه و آله و سَلَّمَ على الإقرار عند الموت أمام من يحضر بجملة من العقائد الحقّة مقدّمة للوصيّة، و أن من ترك الوصيّة بالنحو المذكور كان نقصا في مروته و عقله (١).

(١) و يقتضيه- مضافا إلى خبر حريز (٢) و مرسلتي الكليني (٣) و الصدوق (٤) غير المتعرضة لشرحها- صحيح زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام: «قال: إذا أدركت الرجل عند النزاع فلقنه كلمات الفرج: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن [و ما تحتهن. في، يب] و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين» (٥).

و في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السّلام: «أن رسول الله صَلَّى الله عليه و آله دخل على رجل من بني هاشم و هو يقضى فقال له رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: قل: لا إله إلا الله العلي العظيم، لا إله إلا الله الحليم الكريم سبحانه الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما بينهن [و ما تحتهن. فقيه، ثل] و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين. فقالها فقال رسول الله صَلَّى الله عليه و آله: الحمد لله الذي استنفذه من النار» (٦). و رواه الصدوق مرسلا- كما في المطبوع الجديد منه، و حكاه عنه في كشف اللثام و الحقائق و الرياض، كما حكاه في الجواهر عن نسخة من هامش ما حضره من نسخه، و إن أهمله في الوسائل و محكي الوافي:- «و سلام على المرسلين و الحمد لله رب العالمين». كما زاد بعده قوله: «و هذه الكلمات هي كلمات الفرج» (٧).

و في معتبرة القداح عنه عليه السّلام: «كان أمير المؤمنين عليه السّلام إذا حضر أحدا من أهل

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب أحكام الوصايا حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٠ من أبواب الاحتضار حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٤.

(٥) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٧) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٢. و من لا يحضره الفقيه ج ١: ٧٧ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١

...

بيته الموت قال له: قل: [لا-إله إلا-الله الحليم الكريم. يب، ثل] لا إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السماوات السبع و [رب] الأرضين السبع و ما بينهما [بينهن] و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين فإذا قالها المريض قال: اذهب فليس عليك بأس» (١).

و المتعين العمل في تعيين كلمات الفرج على صحيح زرارة، لتصريحه بشرحها دون غيره، و يتعين الجمع بينه و بين صحيح الحلبي و معتبر القداح باستحباب التلقين بمضمونهما و إن لم يكن مطابقا لكلمات الفرج. و مجرد تقارب مضامينها لا يلزم بكونها جميعا في مقام بيان كلمات الفرج بنحو يمنع من الجمع المذكور. و ما تقدم من الصدوق بعد ذكر مضمون صحيح الحلبي لا يبعد كونه اجتهدا منه. و لو كان من تنمة الرواية فليست بحجة بعد إرساله.

و يجري ذلك في خبر أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: القنوت [قنوت] يوم الجمعة في الركعة الأولى بعد القراءة تقول في القنوت: لا إله إلا الله الحليم الكريم لا إله إلا الله العلي العظيم لا إله إلا الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و ما فيهن و ما بينهن و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين» «... ٢».

نعم، في صحيح معاوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا خرجت من بيتك تريد الحج و العمرة إن شاء الله فادع دعاء الفرج، و هو لا-إله إلا-الله الحليم الكريم لا-إله إلا الله العلي العظيم سبحانه الله رب السماوات السبع و رب الأرضين السبع و رب العرش العظيم و الحمد لله رب العالمين» «... ٣». و لا-بد من الجمع بينه و بين صحيح زرارة إما بالبناء على أن كلمات الفرج غير دعائه، أو على أن الزيادة المذكورة في صحيح زرارة من كمال كلمات الفرج. و ربما ادعى استحكام التعارض بينهما و ترجيح صحيح زرارة بأن التصحيف بالنقص في صحيح معاوية أقرب من التصحيف بالزيادة فيه. و لا يخلو عن إشكال.

و مما تقدم يظهر أن: «و سلام على المرسلين» ليست من كلمات الفرج، و لعله لذا

(١) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٧ من أبواب القنوت حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب السفر الى الحج و غيره حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢

...

لم يعدها في المقنع و الاقتصاد، خلافا لما تقدم من الفقيه، و لما في الهداية و المقنعة و المبسوط و الغنية و ظاهر التذكرة و المنتهى و الروض و الروضة و غيرها. بل لم يثبت استحباب التلقين بها، إذ لو تضمنتها رواية الصدوق فهي مرسله. نعم لا بأس بالإتيان برجاء المطلوبة، بل بداعي الاستحباب المطلق، لأن السلام على المرسلين من أفضل القربات.

و منه يظهر أنه لا مجال للإتيان بها في الصلاة بعنوان أنها من كلمات الفرج- التي قيل باستحبابها في القنوت- بل مطلقا، خلافا لما في المدارك من أنه لا-ريب في جوازه، و ما عن المحقق من أنه سئل عنها في الفتاوى فجوزها، لأنها بلفظ القرآن، مع ورود النقل بها. لعدم ثبوت النقل. و مجرد كونها بلفظ القرآن لا يكفي في الجواز إلا أن يؤتى بها بقصده، و هو خارج عن محل الكلام.

و دعوى: دخولها فيما تضمن جواز الدعاء في الصلاة، و في إطلاق صحيح الحلبي:

«قال أبو عبد الله عليه السلام: كلما ذكرت الله عز وجل به و النبي صلى الله عليه وآله فهو من الصلاة» (١).

مدفوعة: بأن ما تضمن جواز الدعاء مختص بما يكون بنحو الخطاب لله تعالى و مناجاته، و لذا علل محللي التسليم للصلاة بأنه من كلام الآدميين المحرم فيها (٢).

و الصحيح ظاهر في خصوص نبينا صلى الله عليه وآله و سلم أو هو المتيقن منه، و لم يتضح تعديته لغيره بفهم عدم الخصوصية أو تنقيح المناط. نعم لا بأس بالإتيان بها بقصد القرآنية، كما أشرنا إليه.

و أما ما عن المصباح عن سليمان بن حفص عن الهادي عليه السلام: «قال:

لا تقل في صلاة الجمعة في القنوت: و سلام على المرسلين» (٣). فهو - مع ضعفه في نفسه - مختص بمورده، و محتمل لبيان عدم مشروعيتها بعنوان الورد، لا ما يعم الإتيان بها بقصد القرآن. فتأمل.

بقي في المقام أمور:

الأول: [استحباب قراءة الدعاء و سورة الصفات عند المحتضر لتعجيل راحته]

أنه قد ورد في صحيح سالم بقراءة هذا الدعاء: «اللهم اغفر لي الكثير من معاصيك و اقبل مني اليسير من طاعتك» (٤). كما أرسل الصدوق عن النبي صلى الله عليه وآله و سلم

(١) الوسائل باب: ٤ من أبواب التسليم حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب التسليم حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب القنوت حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣

...

أنه أمر محتضرا بقول كلمة التوحيد فعجز لغضب أمه عليه، فلما استرضاها صلى الله عليه وآله و سلم له أمره بها فقالها ثم قال له: «قل: يا من يقبل اليسير و يعفو عن الكثير اقبل مني اليسير و اعف عني الكثير إنك أنت العفو الغفور» (١). و تضمن صحيح سليمان الجعفرى استحباب قراءة و الصفات عند المحتضر لتعجيل راحته (٢)، كما يظهر منه استحباب قراءة ياسين عنده. و روى غير ذلك مما لا مجال لاستقصائه. فليراجع في مظانه من مستدرک الوسائل و غيره.

الثاني: التلقين لغة و إن كان هو التفهيم، و هو يحصل بإسماع المحتضر الكلام و تفهمه له و إن لم يقله،

إلا أنه يظهر من ذيل موثق إسحاق المتقدم في التلقين بالشهادتين أن الغرض منه متابعة المحتضر فلا بد من تلفظه. كما هو الظاهر من كل ما تضمن أمره بأن يقول شيئا ككلمة الإخلاص و بعض الأدعية و الأذكار، مثل ما تقدم في صحيح الحلبي و غيره. و لعله الأقرب بالنظر لمجموع النصوص و ملاحظة المناسبات الارتكازية كون التلقين محققا لبعض المطلوب، و متابعة المحتضر أكمل فيه.

و أما استحباب قراءة ما ورد التلقين به مع عدم شعور المحتضر فلا تنهض الأدلة به، لعدم صدق التلقين به. و إن كان قد يحسن برجاء تحقق التفهيم به و إن لم يكن مدركا لنا، نظير تلقين الميت عند الدفن. و هو المتعين فيما تضمن مجرد الأمر بقراءة الشيء عنده، كما

تقدم في سورة الصفات و ياسين.

الثالث: قال في الجواهر في تعيين من يستحب منه التلقين:

«و يستحب للولى أو ما دونه أو غيرهما مع فقدهما، بل و مع عدمهما على الأقوى». و ظاهره تحقق الخلاف أو الإشكال مع عدم إذن الولى. و لم يتضح وجهه بعد إطلاق كثير من الأدلة، نظير ما تقدم في الاستقبال. بل هو أولى بعدم الإشكال، لعدم كون التلقين تصرفا في المحتضر عرفا كى يتوهم حرمة بدون إذن، بل هو راجح فى جميع الأوقات رضى الناس أو أبوا. و لا- يبعد عدم اختصاص الاستحباب بمن حضره، و إن اختص به الخطاب فى بعض النصوص، لإلغاء خصوصيته عرفا بلحاظ قضاء المناسبات الارتكازية بكون ملاك الاستحباب الإحسان للمؤمن و إعانته و تفريج كربته.

(١) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٤١ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤

ما يكره حال الاحتضار

و يكره أن يحضره جنب أو حائض (١)،

(١) لخبر على بن أبى حمزة: «قلت لأبى الحسن عليه السّلام: المرأة تقعد عند رأس المريض، و هى حائض فى حدّ الموت. فقال: لا بأس بأن تمرضه، فإن خافوا عليه و قرب ذلك فلتنح عنه و عن قرب، فإن الملائكة تتأذى بذلك» (١) و قريب منه خبر الجعفرىات عن على عليه السّلام (٢) و فى خبر يونس عن أبى عبد الله عليه السّلام «قال: لا تحضر الحائض الميت و لا الجنب عند التلقين، و لا بأس بأن يليا غسله» (٣) و قريب منه الرضوى لكن مع التعليل المتقدم (٤)، و فى مرسل الصدوق الأول عن الصادق عليه السّلام أنه قال: «لا تحضر الحائض و الجنب عند التلقين، لأن الملائكة تتأذى بهما» (٥).

و الظاهر تسالم الأصحاب على أن النهى للكرهه، و نسبها فى المعتبر لأهل العلم.

لكن فى المقنع و الهداية أنه لا يجوز، و بذلك عنوان الباب فى كتاب العلل. و ربما يحمل على الكراهه، بقرينة التسالم المذكور حتى لم أعر على من نسب له الخلاف فيها. و هو العمدة فى البناء على الكراهه. و أما التعليل فلم تتضح قرينته عليها، إذ لا استبعاد فى إلزام الشارع بتجنب ما يؤذى الملائكة. نعم قد يمنع التعويل على النصوص المتقدمة فى البناء على الحرمة، لضعف سندها، و عدم صلوح عمل الأصحاب فى الاستحباب و الكراهه بجبر الضعف، لبنائهم على التسامح فى أدلتها.

اللهم إلا أن تقرب حجة الأول بأن سنده صحيح إلى على بن أبى حمزة، الذى لا يبعد كونه ثقة فى أول أمره، بل من الأعيان الأجلاء، لأنه من وكلاء الإمام الكاظم عليه السّلام المنسوين إليه، و قد اجتمع عنده المال الكثير بسبب ذلك. و توكيله عليه السّلام غير الثقة المعروف بالدين فيما يعود لمنصب الإمامة من أبعد البعيد لو كان ممكنا عقلا.

كما أنه يبعد جدا رواية الأصحاب عنه بعد انحرافه، لأنه صار من رءوس الفرقة الضالة الواقعة التى كثر الذم لها و التشنيع عليها من الأئمة عليهم السّلام و أصحابهم،

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الاحتضار و ما يناسبه حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الاحتضار و ما يناسبه حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥

...

كما كثر الذم له لأنه كان متعمداً في إخفاء الحق و ترويج الباطل و البهتان. و لا سيما و أن الراوى عنه هذه الرواية الحسن بن محبوب الذى هو من الأجلء الأعيان حتى عده بعضهم من أصحاب الإجماع.

و بهذا يجمع بين تضعيفه فى كلام غير واحد، و توثيقه المستفاد من الشيخ فى العدة و ظاهر ابن قولويه، حيث روى عنه فى كامل الزيارة الذى التزم بأن لا يروى فيه إلا عن الثقات المشهورين. و يؤيد ما ذكرنا، بل يعضده ما ذكره الشيخ فى العدة من أن الأصحاب قد عملوا برواياته. كما قد يرجع إليه ما عن المحقق فى المعتبر من قوله:

«ان تغيره إنما كان بعد زمن موسى عليه السلام فلا يقدر فيما قبله».

فالعدة فى الحمل على الكراهة ما عرفت من ظهور تسالم الأصحاب رضى الله عنهم.

نعم الحديث مختص بالحائض فالتعميم للجنب يبتنى على النصوص الباقية غير المعتبرة.

هذا، و لا يبعد أن المعيار فى الحائض حدث الحيض و إن انقطع دمه، لأنه المناسب لمشاركة الجنب لها فى الحكم لو تم دليله. كما لا يبعد بناء على ذلك مشروعية التيمم لهما لرفع الحدث لو اضطر للحضور قبل الغسل، لإطلاق أدلة بدليته. أما مجرد مشروعية التيمم لهما فى أنفسهما - لمرض و نحوه - من دون أن يضطر للحضور فلا - يخلو ارتفاع الكراهة معه عن إشكال، لأن كون الطهارة معه اضطرارية يناسب عدم ارتفاع الكراهة به، بل تخفيفها، و هو لا ينافى ارتفاع مثل حرمة الدخول للمسجد، للسيرة و نحوها. و ربما يأتى فى مبحث التيمم ما ينفع فى المقام.

ثم إنه قد يظهر من بعض عبارات الأصحاب استمرار الكراهة لما بعد الموت.

و لم يتضح وجهه بعد ظهور النصوص المتقدمة فى خصوصية حال التلقين و خروج النفس، و هو المتيقن من التعليل بإيذاء الملائكة. و لا سيما مع التصريح فى خبر يونس و الرضى بعدم البأس فى أن يليأ غسله.

نعم، فى خبر الجعفى المحكى عن الخصال: أنه لا يجوز إدخالهما الميت قبره «١»، و فى الرضى النهى عن ذلك «٢». و فى الجواهر: «و لم أجد من أفتى بهما فى الكراهة».

(١) جواهر الكلام ٤: ٢٩.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٣٣ من أبواب الاحتضار و ما يناسبه حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦

و أن يمس حال النزح (١).

و إذا مات يستحب أن تغمض عيناه (٢)،

فضلا عن غيرهما». لكن ذكره فى المقنع و إهمالهم بيان المكروه و المستحب لا يكشف عن عدمه.

هذا، وقد تقدم في المسألة الرابعة والأربعين من مباحث الدماء في ذيل أحكام النفساء تقريب مشاركة النفساء للحائض في الحكم المذكور. فلاحظ.

[ما يستحب بعد الموت]

(١) ففي موثق زرارة: «ثقل ابن لجعفر و أبو جعفر جالس في ناحية فكان إذا دنا منه إنسان قال: لا تمسه، فإنه إنما يزداد ضعفاً، و أضعف ما يكون في هذه الحال، و من مسه على هذه الحال أعان عليه، فلما قضى الغلام أمر به فغمض عيناه و شد لحياه «... ١». و مقتضاه تحريم المس - كما ذكر سيدنا المصنف قدس سره - بل شدة حرمة. و هو مقتضى قاعدة السلطنة، لأنه تصرف في بدن المحتضر لا يجوز بدون إذنه، أو إذن وليه، الذي لا يجوز له الإذن فيما يحتمل إيذاؤه له.

لكن ذلك لا يناسب إهمال الأصحاب للحكم، مع شدة الحاجة لبيان - لو كان ثابتاً - بسبب غفلة العامة عنه، و قيام سيرتهم على مس المحتضر في الجملة. بل لم ينبه كثير منهم لكراهته، حيث يظهر عدم أهميتها بنظرهم و المفروغية عن عدم الحرمة. و من هنا لا - معدل عن البناء على الكراهة، حملاً للموثق على المبالغة في الردع عن المس بإطلاق الإعانة مجازاً، بلحاظ مرتبة من الإيذاء لا تقتضى الحرمة. نعم لو كان المس بالنحو الذي يترتب عليه الإيذاء المعتد به عرفاً يقينا أو احتمالاً تعين حرمة، لما سبق من منافاته لقاعدة السلطنة. فتأمل جيداً.

(٢) كما ذكره جماعة كثيرة من الأصحاب، و في المنتهى أنه لا - خلاف فيه، و في مفتاح الكرامة: «ذكره الأصحاب قاطعين به. و يقتضيه موثق زرارة المتقدم في المس حال النزاع، و خبر أبي كهمس الآتيان في التغطية بثوب. و علل أيضاً بتجنب قبح منظره، و دخول الهوام فيهما.

(١) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧

و يطبق فوه (١)، و يشد لحياه (٢)، و تمد يده إلى جانيه (٣) و ساقاه، و يغطي بثوب (٤)،

(١) كما ذكره جماعة، و في المنتهى أنه لا خلاف فيه. و استدلل له بتجنب قبح منظره، و دخول الهوام فيه. و قد استفاد مما تضمن شد لحياه. و لعله لذا أهمله و اقتصر على شد اللحيين في التذكرة و محكى نهاية الأحكام و المفاتيح. و أما العكس - كما في السرائر و الشرائع و المعبر و النافع و القواعد و الإرشاد و اللمعة و محكى التحرير و البيان و التلخيص و غيرها - فلعله يبتنى على دعوى التلازم بينهما. و إن كانت غير واضحة.

(٢) كما ذكره جماعة من الأصحاب تقدم بعضهم، و في المنتهى أنه لا - خلاف فيه. و يجري فيه ما تقدم في تغميض العينين من النصوص و التعليل.

(٣) كما ذكره جماعة، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده في استحبابه، بل نسبه جماعة إلى الأصحاب مشعرين بدعوى الإجماع عليه، و هو كاف في إثباته»، و عن مجمع البرهان: «كأن دليلاً إجماعاً أو خبراً». و زاد بعضهم مد ساقيه، بل نسبه في الروض و كشف اللثام للأصحاب، و في المعبر: «و تمد يده إلى جنيبه و ساقاه إن كانتا منقبضتين و لم يمتنعاً. ذكر ذلك الشيخان و ابن الجنيدي. و لم أعلم ذلك نقلاً عن أهل البيت عليهم السلام و لعل ذلك ليكون أطوع للغاسل، و أسهل للدرج».

و من هنا يشكل البناء على استحبابه شرعاً. و مجرد ذكر الأصحاب له لا يكفي في الإجماع الحجة بعد ما أشرنا إليه آنفاً من تسامحهم

فى المستحبات.

(٤) و فى المنتهى و جامع المقاصد أنه لا خلاف فيه. و يقتضيه صحيح سليمان ابن خالد «١» المتقدم فى الاستقبال، و المتضمن الأمر بالتسجئة التى سبق أنها التغطية، و خبر أبى كههمس: «حضرت موت إسماعيل و أبو عبد الله عليه السلام جالس عنده، فلما حضره الموت شدّ لحييه و غمضه و غطى عليه الملحفة» «٢»، و نحوه خبره الآخر «٣». و قد تضمنت بعض النصوص أن النبى صلى الله عليه و آله و سلم «قد غطى بثوب بعد وفاته» «٤».

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب التكفين حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب التكفين حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٤٤ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨

و أن يقرأ عنده القرآن (١)، و يسرج فى المكان الذى مات فيه و إن مات فى الليل (٢)،

(١) تقدم فى ذيل الكلام فى التلقين الإشارة لصحيح سالم المتضمن قراءة سورة الصافات عند المحتضر، و قال فى المعتبر بعد ذكره: «و أعلم أن تلاوة القرآن مستحبة قبل خروج روحه ليسهل الله عليه الموت، و بعد خروجها استدفاعاً عنه»، و عن الذكري: «و يستحب قراءة القرآن بعد خروج روحه، كما يستحب قبله، استدفاعاً عنه»، و فى الجواهر: «أطلق جماعة استحباب قراءة مطلق القرآن قبل الموت و بعده».

(٢) هذا الحكم ذكره جماعة من الأصحاب حتى نسب للمشهور فى الروضة، و للأصحاب فى جامع المقاصد مدعىاً اشتهاه بينهم. و عباراتهم و إن كانت مختلفة فى خصوصياته، إلا أنه لا يبعد أن يكون مراد الجميع أن لا يكون الميت ليلاً فى مكان إلا أسرج فيه، سواء كان هو المكان الذى قبض فيه أم غيره، و سواء مات فى الليل أم فى النهار و بقى إلى الليل. و إن كان قد يظهر من إطلاق جملة منهم - كسيدنا المصنف قدس سرّه - أن الاسراج فى المكان الذى قبض فيه و إن رفع منه، و من إطلاق آخرين أن الشرط هو الموت ليلاً، إلى غير ذلك من الاختلافات فى خصوصيات عباراتهم يضيق عن استقصائها المجال.

و كيف كان، فقد صرح غير واحد بانحصار الدليل عليه من النصوص بما استدل به فى التهذيب، و هو ما رواه الكليني عن عدة من أصحابنا عن سهل بن زياد عن عثمان بن عيسى عن عدة من أصحابنا قال: «قال: لما قبض أبو جعفر عليه السلام أمر أبو عبد الله عليه السلام بالسراج فى البيت الذى كان يسكنه حتى قبض أبو عبد الله عليه السلام ثم أمر أبو الحسن عليه السلام بمثل ذلك فى بيت أبى عبد الله عليه السلام حتى أخرج به إلى العراق ثم لا أدري بما كان» «١».

و لا مجال للإشكال فيه بالإرسال أو ضعف السند بعد ما سبق - فى مبحث مطهريّة الماء المضاف من الحدث - من تقريب الاعتماد على سهل «٢»، و ما هو المشهور المنصور من وثاقة عثمان بن عيسى حتى عد من أصحاب الإجماع، و أن روايته له عن

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) راجع المجلد الثانى: ٣٥٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩

و إعلام المؤمنين بموته (١)،

عدة من أصحابنا يظهر منها استفاضة الحديث بنحو يخرج عن حكم الإرسال.

ومثله الإشكال فيه في المعتبر بأنه حكاية حال. لاندفاعه: بأنه لا ريب في دلالة الالتزام من الإمامين عليهما السلام هذه المدة الطويلة على الرجحان. واحتمال خصوصية الصادقين عليهما السلام أو جميع الأئمة عليهم السلام لا يخلو عن بعد.

فالعمدة في الإشكال ما نبه له غير واحد من أن الحديث أجنبى عن المدعى، لأنه كالصریح في الاسراج بعد الدفن مستمرا في البيت الذي كان الميت يسكنه، لا قبله في البيت الذي يوضع فيه، كما هو المدعى.

و أما استفادة المدعى من الحديث بالأولية. فهي غير ظاهرة. ولا تنفع قاعدة التسامح في أدلة السنن في تميم دلالة الحديث، بل في جبر سنده لو تمت في نفسها.

إلا أن يكون الاستدلال بالشهرة الذي قد يدعى بلوغها مرتبة الإجماع، خصوصا بعد قرب استنادهم لدليل آخر من سيرة أو غيرها، وإلا فمن البعيد جدا أن يخفى عليهم قصور الحديث عن إثبات المدعى. وحينئذ قد يتم ذلك بقاعدة التسامح. بل قال في المعتبر بعد الإشكال في الحديث: «لكنه فعل حسن». لكنه غير ظاهر.

ومثله استفادته مما تضمن النهى عن تركه وحده، والأمر بقراءة القرآن عنده. إذ فيه: أن ذلك إنما يقتضى الاسراج تبعا، لا استحبابه بخصوصيته شرعا، كما هو المدعى.

هذا، و أما ما تضمنه الحديث فقد قال في الجواهر: «لعلنا نقول به، وإن لم أجد من صرح به، إلا أنه قد قبله بعض العبارات. فتأمل».

(١) كما صرح به في المبسوط والخلاف والمعتبر وغيرها. لصحيح أبي ولاد و عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ينبغي لأولياء الميت منكم أن يؤذنوا إخوان الميت بموته، فيشهدون جنازته و يصلون عليه و يستغفرون له» «... ١»، و في صحيح ذريح عنه عليه السلام: «سألته عن الجنازة يؤذن بها الناس؟ قال: نعم» «٢»، و قريب منه مرسل القاسم بن محمد «٣».

إلا أن يستشكل في الأخيرين بظهورهما في دفع توهم الحظر و لو كان تنزيها،

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠

ليحضروا جنازته (١)، و يعجل تجهيزه (٢)،

لما قد يظهر منه من الاهتمام بمظاهر التكريم الدنيوية، أو لمنافاته للتعجيل الذي يأتي الكلام فيه، أو غيرهما. فالعمدة الأول.

نعم، دلت جملة كثيرة من النصوص على استحباب تشييع المؤمن يأتي التعرض لها في الفصل الثامن. لكنها لا تقتضى استحباب الإعلام.

(١) كما هو مقتضى قوله في المبسوط: «ليتوفروا على تشييعه» و يناسبه ما في صحيح أبي ولاد و عبد الله بن سنان المتقدم من جعل الغاية شهود الجنازة. و لا وجه معه لما في الخلاف من قصر الغاية على الصلاة.

(٢) بلا خلاف كما في المنتهى و جامع المقاصد و المدارك. و صرح بالإجماع عليه في المعتبر و التذكرة و الروض و كشف اللثام و محكى نهاية الأحكام و الذكري و كشف الالتباس، و في الجواهر: «إجماعا محصلا و منقولا مستفيضا».

و يقتضيه جملة من النصوص، ففي صحيح ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام: «إذا مات الميت فخذ في جهازه و عجله» «١»، و في

خير جابر عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا ألقين [ألفين] رجلا مات له ميت ليلا- فانتظر به الصبح، ولا رجلا مات له ميت نهارا فانتظر به الليل، لا تنتظروا موتاكم طلوع الشمس ولا غروبها، عجلوا بهم إلى مضاجعهم يرحمكم الله. قال الناس: وأنت يا رسول الله يرحمك الله» (٢)، وفي خبر السكوني عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا مات الميت أول النهار فلا يقل إلا في قبره» (٣)، وفي مرسل الصدوق: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كرامة الميت تعجيله» (٤) وغيرها.

نعم، قد ينافيه ما دل على استحباب إعلام المؤمنين بموته ليشيعوه مما تقدم، لأن اجتماع الناس للتشييع يحتاج إلى زمن معتد به. وقد يدعى أن المورد ليس من صغريات التنافي والتعارض بين الدليلين، بل من صغريات التراحم بين الحكمين، لاختلاف موضوع كل منهما وتؤدي ملاك كل منهما بموافقة ولو مع مخالفة الآخر،

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الاحتضار حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الاحتضار حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الاحتضار حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١

...

فيرجع فيه إلى مقتضى القاعدة فيه من الترجيح مع الأهمية والتخير مع التساوي.

وهو وإن كان مسلما في الجملة. لكن من الظاهر غلبة التراحم بينهما موردا، حيث يحتاج إعلام المؤمنين بموته إلى تأخيره غالبا، كما أن التعجيل المأمور به يستلزم غالبا قلة المشيعين، وذلك يستلزم التنافي بين إطلاقي كل من الحكمين، لقوة ظهورهما في بيان الحكم الفعلي المبني على العمل، لا- ما يعمم الاقتضائي المزاحم. ومن هنا لا يبعد الجمع بينهما بحمل دليل التعجيل على المتعارف بالنحو الذي لا- يصدق معه الانتظار وحمل دليل الإعلام على ما لا ينافي ذلك، لصعوبة حمل دليل التعجيل على ما يعمم صورة الانتظار المعتد به لأجل الإعلام، كما لعله ظاهر، خصوصا بملاحظة ما تضمن الأمر بدفن من مات ليلا في الليل، لوضوح أن الدفن ليلا يلزم غالبا قلة المشيعين. لكن لا بمعنى اختصاص ملاك كل منهما بذلك، لإبائه مناسبة الحكم والموضوع عنه جدا، بل بمعنى أن ملاك الإعلام لا يقوى على مزاحمة ملاك التعجيل، وإن أمكن استيفاءه مع التفريط بالتعجيل أو تعذره.

نعم، لو كانت قلة المشيعين منافية لكرامة الميت وعزته ولو لتعارف الانتظار عند الناس على خلاف الآداب الشرعية لم يبعد مزاحمة ذلك لاستحباب التعجيل، لأن ذلك عنوان زائد على أصل الإعلام لا تأبى الأدلة ملاحظته. ولا سيما إذا كانت كرامة الميت راجعة لكرامة الدين، بحيث يكون تكريمه من شعائره. بل لو بلغ ذلك مرتبة يستلزم التفريط فيه توهين الميت فقد يحرم، لما هو المعلوم من مذاق الشارع الأقدس من الاهتمام بكرامة المؤمن وحرمة. وما أكثر ما زوحت الجهات الأولية بجهات ثانوية مسببة عن الأعراف القائمة والعادات الجارية على خلاف الآداب الشرعية.

كما لا يبعد نهوض بعض المصالح الأخروية الراجعة للميت بمزاحمة استحباب التعجيل، كآداب التغميل والتكفين لو لزم من مراعاتها الانتظار. وكذا النقل للأماكن المشرفة التي ورد استحباب الدفن فيها، لعدم إباء أدلة التعجيل الحمل عليه بعد قلة الابتلاء به في تلك العصور بسبب صعوبة النقل أو تعذره، بل قد دلت بعض النصوص عليه في الجملة، على ما يأتي التعرض له في المسألة السادسة والستين في مباحث الدفن.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢

إلا إذا شك في موته (١)،

نعم، مقتضى إطلاق النصوص استحباب التعجيل بنحو لا يحسن انتظار الليالي الشريفة لو تم تفاضل الدفن باختلاف أوقاته. و لو ثبت استحباب مراعاتها فليس هو من باب التراحم، بل من باب التخصيص، لأنه أخص موردا من نصوص التعجيل. واللازم النظر في دليله ليقصر على مفاده، و لم يتيسر لي العثور عليه، و إن كان ظاهر الجواهر وجوده. و إنما روى في الفقيه بعض النصوص المتضمنة فضيلة الموت يوم الجمعة و ليلتها و ما بين ظهر الخميس و ظهرها «١»، و هي أجنبية عن ذلك.

(١) فإنه و إن احتمل استحباب التعجيل به واقعا، لتحقيق الموت، إلا- أنه لا يستحب ظاهرا، لعدم احراز موضوعه، و هو الموت، بل مقتضى استحباب الحياة عدمه. بل يلزم البناء على حرمة ظاهرا بلا إشكال ظاهرا، بل يظهر من جملة من عباراتهم المفروغة عنه، و عن نهاية الأحكام الإجماع عليه. للاستصحاب المذكور المقتضى لحرمة التصرف فيه بالدفن و نحوه، لمنافاته لسلطنته على نفسه. و لا- مجال لإذن وليه الخاص أو العام فيه مع احتمال ضرره به، لأنه خلاف مقتضى الولاية. مضافا إلى ما هو المعلوم من وجوب الاحتياط في النفوس و الحفاظ عليها مع احتمال التلف، فضلا عن حرمة تعريضها للتلف بفعل ما قد يوجبه.

و من هنا لا يهم اختصاص النصوص ببعض أسباب الموت، كالغرق و نحوه، و لا سيما مع ما في صحيح اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن الغريق أ يغسل؟ قال: نعم و يستبرأ. قلت: كيف يستبرأ؟ قال: يترك ثلاثة أيام قبل أن يدفن [إلا أن يتغير قبل فيغسل و يدفن. يب] و كذلك صاحب الصاعقة، فإنه ربما ظنوا أنه مات و لم يم» (٢)، فإن مقتضى التعليل في ذيله وجوب انتظار كل من يحتمل عدم موته.

و به يخرج عن الحصر الذي قد يوهمه صحيح إسماعيل بن عبد الخالق: «قال أبو عبد الله عليه السلام: خمس منتظر بهم إلا أن يتغير [يتغيروا. في يب]: الغريق و المصعوق و المبطون و المهذوم و المدخن» (٣).

(١) كتاب من لا يحضره الفقيه باب غسل الميت حديث: ٣٠، ٢٩. ج ١: ٨٣ طبع النجف الاشرف.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٣

...

على أن دلالة على الحصر تبتني على مفهوم العدد غير الحجة. مضافا إلى أن الأمر بالانتظار فرع فرض حد من شأنه أن يرتب عليه أثر الموت، ليحسن الأمر بالانتظار عنه في خصوص هؤلاء الخمسة. فإن كان هناك طريق شرعي لإحراز الموت- على ما يأتي الكلام فيه- كان مقتضى الحصر جواز الرجوع إليه في غير الخمسة. لكن مع إطلاق دليل الحد المذكور لا يحتاج للحصر، حيث يلزم الاقتصار في الخروج عنه على المتيقن كالخمسة. و مع عدم الإطلاق له لا ينفع الحصر في الرجوع للحد المذكور، لما ذكرنا من تفرع الانتظار الذي هو موضوع الحصر على فرض الحد في المورد. و إن لم يكن هناك حد شرعي فحيث لا معنى لإرادة الانتظار بعد العلم بالموت يتعين كون الأمر بالانتظار للردع عن اعتقاد الموت في هؤلاء الخمسة بظهور أماراته العرفية التي من شأنها أن توجب العلم به في غيرهم.

و حينئذ لا- يكون الحصر حقيقيا شرعيا، لتبعية العلم لأسبابه التكوينية و لا يقبل التحديد الشرعي، بل لا بد من كون الحصر بهم بالإضافة إلى من هو معرض للابتلاء حين صدور الرواية أو نحوه. و من هنا عمن بعض الأصحاب الكلام لغير مورد النصوص من

أسباب الموت. فلاحظ.

هذا، ويأتى الكلام فى العلامات التى تحتاج إلى نحو من الانتظار و تنافى التعجيل. و أما العلامات المتصلة بالموت أو المقاربة التى يرتب عليها آثاره بطبعها و لا تكون مراعاتها منافية للتعجيل عرفا فهى أمور موكولة للعرف لا يسعنا ضبطها، و قد تدرك بالتجربة. نعم، أرسل الصدوق عن الصادق عليه السّلام أنه قال: «إذا رأيت المؤمن قد شخص ببصره و سالت عينه اليسرى و رشح جبينه و تقلصت شفتاه و انتثر منخراه فأى ذلك رأيت فحسبك به»، و عن أبى جعفر عليه السّلام أنه قال: «إن آية المؤمن إذا حضره الموت أن يبيض وجهه أشد من بياض لونه و يرشح جبينه و يسيل من عينه كهيئة الدموع، فيكون ذلك آية خروج روحه، و إن الكافر تخرج روحه سلا من شذقه كزبد البعير» (١). لكن لا مجال للتعويل عليهما مع إرسالهما.

(١) كتاب من لا يحضره الفقيه باب غسل الميت حديث: ٢٠، ٢١. ج ١: ٨١. طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٤

فينتظر به حتى يعلم موته (١).

هذا، و قد يشته الحال، لعدم تيسر مراعاة العلامات المقارنة للموت، لاحتمال الموت فجأة أو بسبب يتعذر معه النظر إليه حينه - كغرق و نحوه - أو لعدم الحضور عنده حالة النزاع أو غير ذلك، فيدخل فى محل الكلام.

(١) كما هو صريح بعضهم و ظاهر آخرين، و فى المعتبر و التذكرة الإجماع عليه.

و يقتضيه فى الجملة موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السّلام: «الغرقى يحبس حتى يتغير و يعلم أنه قد مات ثم يغسل و يكفن». قال: و سئل عن المصعوق فقال: إذا صعق حبس يومين ثم يغسل و يكفن» (١). لكن ذكر غير واحد أنه يستبرأ بأمرين.

الأول: علامات الموت. و قد تعرضوا لجملة منها، فى التذكرة: «كاسترخاء رجليه و انفصال كفيه و ميل أنفه و امتداد جلده و وجهه و انخساف صدغيه» و زاد فى جامع المقاصد تقلص أنثيه إلى فوق مع تدلى الجلدة و فى كشف اللثام: «و عن أبى على من علامته زوال النور من بياض العين و سوادها و ذهاب النفس و زوال النبض...»

و عن جالينوس الاستبراء بنبض عروق [بين. خ] الأثنين، أو عرق يلى الحالب و الذكر بعد الغمز الشديد، أو عرق فى باطن الألية، أو تحت اللسان، و فى بطن المنخر.

و الظاهر أن رجوعهم إليها ليس لحجيتها تعبدا، بل لملازمتها للموت بحيث توجب العلم به. لكن من الظاهر أن بعض هذه العلامات ليس عرفيا، بل هو مبنى على الاجتهاد الخفى و النظر الذى يختلف باختلاف الأشخاص و الأوقات و تطور الطب. فلا يوجب العلم لكل أحد. و الباقي منها لو كان عرفيا فرجوع العرف إليه و إن كان مبتنيا على حصول العلم منه، إلا أن خطأهم فى مثل ذلك ليس عزيزا.

و أما دعوى: لزوم الرجوع لأهل الخبرة فى تشخيصه بملاحظة العلامات السابقة أو غيرها، لحجية قولهم و إن لم يلزم منه العلم. فتشكل بانحصار الدليل على الرجوع إليهم ببناء العقلاء على الرجوع إليهم فى الأمور الاجتهادية الحدسية، و لم يتضح شموله للمقام مع عدم حصول العلم منه، لأهمية الموضوع بنحو لا يحرز

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٥

تعويلهم فيه على غير العلم. ولا سيما مع إمكان تحصيل العلم به بالانتظار.

نعم، تضمنت النصوص المتقدمة اعتبار التغير، ومثلها صحيح هشام بن الحكم عن أبي الحسن عليه السلام: «في المصعوق والغريق. قال: ينتظر به ثلاثة أيام. إلا أن يتغير قبل ذلك» (١).

وقد ذكر غير واحد أنه منصرف للتغير بالريح لكنه غير ظاهر. كالتعويل في حمل التغير فيها عليه على حديث علي بن أبي حمزة قال: «أصاب [الناس] سنة من السنين صواعق كثيرة، مات من ذلك خلق كثير فدخلت على أبي إبراهيم عليه السلام فقال مبتدئا من غير أن أسأله: ينبغي للغريق والمصعوق أن يتربص به [بهما] ثلاثا لا يدفن إلا أن يجيء منه ريح تدل على موته. قلت: جعلت فداك كأنك تخبرني أنه قد دفن ناس كثير أحياء. فقال: نعم يا علي قد دفن ناس كثير أحياء ما ماتوا إلا في قبورهم» (٢).

إمكان الجمع بينه وبين نصوص التغير بحمله على بيان أحد أفراد التغير.

فالمعتمد أنه حيث لا- يراد بها مطلق التغير، لأن الحي قد يتغير ببعض الوجوه لا بد من حمله على المتيقن، وهو التغير الموجب للعلم بالموت، لأنه المعهود عرفا، ويناسبه ما تقدم في موثق عمار من عطف العلم على التغير.

ومنه يظهر الإشكال فيما في الرياض، فإنه مع اعترافه بانصراف التغير للريح لم يستبعد حمله على التغير بالعلامات المتقدمة في كلماتهم وإن لم تفد العلم، بدعوى:

أن الشهرة على الرجوع إليهما تصلح للقرينة على حمل التغير في النصوص على الفرد غير المنصرف منه.

وجه الإشكال: أن الشهرة- لو تمت- لا- تصلح قرينة على الخروج عن ظاهر النص. ولا- سيما مع أن ظاهر من ذكر العلامات كون الرجوع إليها لأنها توجب العلم، لا لكونها حجة شرعية بدونه، كما ادعاه قدس سره.

الثاني: الانتظار ثلاثة أيام. وظاهر جماعه أنه منتهى التربص. ويقتضيه صحيحا إسحاق بن عمار و هشام بن الحكم و حديث علي بن أبي حمزة المتقدمه. ولعله يبتنى على اطلاع الشارع الأقدس على الملازمة بينه وبين الموت وإن خفيت علينا. وكأنه إليه يرجع

(١) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب الاحتضار حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٦

ويكره أن يثقل بطنه بحديد (١)

قوله في المقنعة: «و لا ينتظر به أكثر من ثلاثة أيام فإنه لا شبهة في الموت بعد ثلاثة أيام».

وما عن كشف الالتباس من الإجماع على تحقق الموت بالثلاثة أيام، حيث يبعد جدا اطلاعهم على خصوصيته في الثلاثة أيام تقتضى ملازمتها للموت غير النصوص.

كما يبعد جدا عن مذاق الشارع الأقدس ابتناء إرجاعه إليها على كونها أماره ظنية- بلحاظ الغلبة أو نحوها- وإن كانت قد تتخلف.

وأما ما في الجواهر وغيره من حمل ذكرها في النصوص على أنها من أسباب العلم التكوينية، وأن المدار على العلم، كما تقدم من المعبر والتذكرة. فبعيد جدا، إذ لا يدرك العرف خصوصيتها في ذلك مع قوة ظهور النصوص في خصوصيتها في التربص، ولا سيما صحيح هشام و حديث علي بن أبي حمزة المستثنى فيهما التغير والريح للذان هما سبب للعلم عند العرف. ومن هنا لا يخلو الاكتفاء بالتربص ثلاثة أيام تعبدا- وإن لم يحصل به العلم للمكلف- عن قوة.

نعم، قد لا يناسب ذلك الاكتفاء باليومين في موثق عمار المتقدم، إذ مع اطلاع الشارع على ملازمة اليومين للموت لا معنى لاستحباب

التأخير للثلاثة، و مع اطلاعه على أن الملازم له خصوص الثلاثة يكون الإرجاع لليومين مبنيًا على كونهما إمارة غير علمية قد تخطئ، و قد تقدم أنه بعيد عن مذاق الشارع الأقدس. و مجرد إهمال الأصحاب له لا يكشف عن خلل فيه، لقرب ابتناء إهمالهم على الاحتياط. و من هنا قد يحمل التحديد بكل من اليومين و الثلاثة على أن المدار حصول العلم من أحدهما، و إن كان هو بعيدا عن ظاهر النصوص، لما تقدم. و من ثم قد يتعين الاحتياط بالتأخير حتى يحصل العلم مع كمال التروى و التحفظ، و إن لزم الزيادة على الثلاثة، لأهمية الموضوع جدا. بل لا ينبغي التأمل في لزوم ذلك في غير مورد النصوص من الأسباب الموهمة للموت، لأن إلغاء خصوصية المورد في مثل ذلك غير ظاهر، كعدم الفصل بين الأسباب بالنحو الكافي في الخروج عن مقتضى الأصل. فلاحظ. و الله سبحانه العالم.

[ما يكره بعد الموت]

(١) كما نسب إلى المشهور و الأكثر في كلام جماعة. و في المعتبر: «لم يثبت عن مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٧ أو غيره (١)، و أن يترك وحده (٢).

أهل البيت به نقل». و في التهذيب: «سمعنا ذلك مذاكرة من الشيوخ». و استدل عليه في الخلاف بإجماع الفرق و عملهم. و أما ما في المنتهى من منافاة ذلك للرفق بالميت. فهو غير ظاهر. هذا و في محكي الذكرى عن الفاخر أنه أمر بجعل الحديد على بطنه، و عن ابن الجنيد: «و يضع على بطنه شيئا يمنع من ربوها».

لكن في المختلف: «و لم أقف لعلمائنا على قول يوافق ذلك»، و في جامع المقاصد: «و إجماع الأصحاب على خلافه» و نحوه في الروض. و كأنه لعدم الدليل عليه، و ظهور حال الأصحاب في أنه قول للعامة لا يتابعونهم عليه، بل هم بين مفت بالكرهه و ساكت عنه من دون احتمال للاستحباب عندهم. ثم أن المعروف من الأصحاب أن الكلام في وضع الحديد على بطن الميت، و في إشارة السبق نهى عن وضعه على صدره. كما أن ظاهر كون محل الكلام ما بعد الموت. و كأنه لأنه مورد كلام العامة. و أما وضعه حال الاحتضار فهو تصرف يحتاج إلى مسوغ. بل قد يوجب أذاه و الإعانة عليه فتأكد حرمة.

(١) قال في الروضة: «و لا كراهة في وضع غيره للأصل». لكن حيث عرفت عدم الدليل على أصل الحكم عدا ما ذكره الأصحاب فلا يبعد كون مرادهم الأعم، كما يناسبه مساق كلماتهم، و إنما ذكروا الحديد لأنه مورد كلام العامة. و لعله لذا صرح بالتعميم لغير الحديد في التذكرة و المنتهى و المسالك و الروض و غيرها.

(٢) ففي صحيح أبي خديجة عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ليس من ميت يموت و يترك وحده إلا لعب الشيطان في جوفه» (١)، و في مرسل الصدوق عنه عليه السلام: «لا تدعن ميتك وحده، فإن الشيطان يعبث في جوفه» (٢). و مقتضى إطلاقهما خصوصا الثاني كراهته حتى بعد التغسيل. و من الغريب إهمال جماعة من الأصحاب التعرض لهذا المكروه مع ورود النص به و ذكر ما سبقه، مع عدم النص به.

(١) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٢ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٩

[الفصل الثاني في الغسل]

[وجوب التجهيز كفائي]

الفصل الثاني في الغسل (١) تجب إزالة النجاسة عن جميع بدن الميت قبل الشروع في

(١) حيث لا إشكال في وجوب تجهيز الميت بتغسيله و تحنيطه و تكفينه و الصلاة عليه و دفنه، فقد ذكر الأصحاب رضي الله عنهم أن التجهيز المذكور فرض كفائي على جميع المسلمين لا يختص به بعضهم، بنحو يظهر منهم التسالم على ذلك، فقد نفى الخلاف فيه في المبسوط و الغنية و المنتهى، و في المعبر: «و هو مذهب العلماء كافة» و في التذكرة: «بإجماع العلماء» و نحوه عن نهاية الأحكام، كما صرح بالإجماع في كشف اللثام و محكي الذكري، بل عن مجمع البرهان و ظاهر جماعة ممن تقدم أنه إجماعي بين المسلمين.

و لا يقدح مع ذلك إهمال التنبيه عليه في جملة من كلماتهم، حيث لا يبعد أن يكون منشؤه أنهم بصدد بيان جهات آخر، كشرط أفعال التجهيز و كفيتهما، استغناء عن بيانه بوضوحه، أو للبناء على أنه مقتضى الإطلاق. كما لا يقدح فيه قول الشيخ في النهاية: «فليأخذ في أمر غسله أولى الناس بالميت أو من يأمره هو به».

لأن الظاهر كونه بصدد بيان أولوية الولي و شرطية إذنه، التي تعرض لهما جماعة ممن صرح بالوجوب الكفائي، و التي لو كانت منافية للوجوب الكفائي - كما يأتي من بعضهم - لاقتضت اختصاص الوجوب بالولي، و لا يعم من يأمره هو بالفعل، كما تضمنه الكلام المتقدم.

و كيف كان، فقد استدل عليه في الجواهر بما تضمن من النصوص الأمر به من غير تعيين للمباشر، قال: «فالأصل - مع العلم بعدم إرادة تكراره من كل مكلف و لا مشاركة الجميع فيه - مما يثبت ذلك و ينقحه. مع أن المستفاد من ملاحظة أخبار الباب - بحيث يشرف الفقيه على القطع و اليقين - أن المراد إبراز هذه الأمور إلى الوجود

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٠

...

الخارجي لا من مباشر بعينه». و ظاهره عدم الاستدلال بإطلاق النصوص، بل بالجمع بين دلالتها على أصل الوجوب و العلم بعدم إرادة تكراره من كل مكلف و لا اجتماع المكلفين عليه. و هو كما ترى، لأن ذلك إنما يكشف عن عدم كونه عينيا في حق جميع المكلفين، و لا ينافي كونه عينيا في حق بعضهم، كالولي، لإمكان سقوط تكليف الشخص عنه بفعل غيره، كتكليف الولد بقضاء ما فات أباه من الصلاة و الصوم، و التكليف بالنفقة على الأرحام و نحوهما. و منه يظهر ضعف ما ذكره في آخر كلامه من أن مراد الشارع إيجاد هذه الأمور لا من مباشر بعينه. حيث ظهر أن عدم أخذ خصوصية المباشر لا يستلزم عموم التكليف.

هذا، و قد استدل بإطلاق النصوص المشار إليها في الجواهر، و ذلك لأنه بعد عدم تعيين المكلف به في تلك النصوص يكون مقتضى الإطلاق عدم أخذ خصوصية فيه و سريانه في أفراد المكلفين، و حيث يمتنع البدلية في المكلف يتعين حملها على تكليف الكل، غايته أن المكلف به صرف الوجود، بناء على إمكان ذلك على ما ذكرنا في بحث الواجب الكفائي من الأصول.

لكنه يشكل بأنه لم يتضح الإطلاق من حيثية المكلف في النصوص المذكورة، لأنها بين ما ورد لبيان أصل التشريع - مثل ما تضمن

ذكر غسل الميت في ضمن الأغسال الواجبة «١»، وعلّة تشريع واجبات التجهيز من الغسل وغيره «٢» - وما ورد في مقام البيان من جهات خاصة، مثل ما تضمن الأمر بتعجيل التجهيز، و كيفة أفعاله و شروطها، و ما يظهر منه التعميم من حيثية الميت أو المباشر و بعض أسباب الموت و غير ذلك مما لا مجال معه لاستفادة الإطلاق من الجهة المطلوبة.

كما استدل في التذكرة و المنتهى بما رواه الجمهور من أن أعرابيا سقط عن بعيره فوقص فمات، فقال النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «اغسلوه بماء و سدر» «٣». فإن كان الاستدلال به بلحاظ الاختصار على بيان الكيفية مع الإطلاق في المكلف - كما قد يظهر من

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب الجنابة حديث: ٣ و باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت، و باب: ١ من أبواب التكفين، و باب: ١ من أبواب صلاة الجنابة، و باب: ١ من أبواب الدفن.

(٣) التذكرة ج ١: ٣٨ و المنتهى ج ١: ٤٢٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥١

...

المنتهى - أشكل بأن وروده في مقام بيان الكيفية مانع من الإطلاق فيه من حيثية المكلف، كما تقدم.

و إن كان بلحاظ أن الظاهر منه خطاب غير أوليائه بتغسيله، كان نظيره في ذلك ما ورد في العراء الذين يجدون ميتا مطروحا في الطريق «١»، و نحوه مما يأتي عند الكلام فيما لو تعذر الاستئذان من الولي فإنه ظاهر في المفروغية عن وجوب تجهيزه، كما هو كذلك إجماعا.

و حينئذ يشكل بأن تكليف غير الولي بالتجهيز عند تعذر الرجوع إليه أو امتناعه لا يستلزم عموم التكليف لغيره عند إمكان الرجوع إليه، نظير تكليف غير الرحم بالانفاق على المضطر عند تعذر إنفاق الرحم عليه أو امتناعه.

و من هنا يشكل استفادة الوجوب الكفائي من النصوص، و يكون العمدة فيه الإجماع المتقدم الذي يمتنع فيه الخطأ عادة بسبب شيوع الابتلاء بالحكم و بخصوصياته.

و لا سيما مع قرب كون مضمونه ارتكازيا عند المتشعبة، كما قد يناسبه ما يظهر من جملة من النصوص من المفروغية عن وجوب تجهيز من يتعذر الرجوع لوليّه، فإنه لو لا كون عموم التكليف ارتكازيا لاحتياج تكليف غير الولي للسؤال و الدليل. فتأمل.

مضافا إلى عدم التعرض في النصوص على كثرتها لتعيين المكلف مع شدة الحاجة لتعيينه، و أدلة الولاية ظاهرة في ابتنائها على نحو من الحق و السلطنة للولي، لا - على محض تكليفه و التضييق عليه، و ذلك مما يناسب عموم التكليف لغيره جدا، كما يأتي، فعدم التعرض لتعيين المكلف قد يظهر في المفروغية عن عمومه.

كما أن ذلك هو المناسب لما يستفاد من بعض النصوص تبعا للمرتكزات من أن تجهيز الميت من شئون حرمة المسلم، ففي موثق الفضل بن يونس: «سألت أبا الحسن موسى عليه السلام فقلت له: ما ترى في رجل من أصحابنا يموت و لم يترك ما يكفن به اشترى له كفنه من الزكاة؟ فقال: أعط عياله من الزكاة قدر ما يجهزونه. فقلت:

فإن لم يكن له ولد و لا أحد يقوم بأمره فأجهزه أنا من الزكاة؟ فقال: كان أبي يقول:

إن حرمة بدن المؤمن ميتا كحرمة حيا، فوار بدنه و عورته و جهزه و كفنه و حنطه

(١) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب صلاة الجنابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٢

...

و احتسب بذلك من الزكاة، و شيع جنازته «١»، و فى خبر السكونى عن الصادق عليه السّلام عن آبائه عليهم السّلام عن النّبي صلّى الله عليه وآله أنه قال: «صلّوا على المرجوم من أمتى و على القاتل نفسه من أمتى، لا تدعوا أحدا من أمتى بلا صلاة» «٢»، و فى موثق عمار عنه عليه السّلام: «أنه سئل عن النصرانى يكون فى السفر و هو مع المسلمين فيموت. قال: لا يغسله مسلم و لا كرامه و لا يدفنه و لا يقوم على قبره و إن كان أباه» «٣».

و من الظاهر أن حفظ حرمة المؤمن مما يجب على كل أحد. بل قوله صلّى الله عليه وآله و سلّم: «لا تدعوا أحدا من أمتى بلا صلاة» قوى الظهور فى ذلك، فإنه و إن كان واردا للتعميم من حيثية الميت إلا أن الخطاب بواو الجماعة ظاهر فى عموم التكليف لا مجرد ثبوته على جنس المكلف، كما لو قيل: لا يترك أحد من أمتى بلا صلاة. و من هنا كان البناء على أن التكليف كفائى قريب جدا. لكن أصر فى الحدائق على عدم كون التكليف كفائيا، لعدم ظهور الأخبار فيه، بل فى اختصاص التكليف بالولى. نعم لو لم يكن للميت ولى، أو كان و أخل بتكليفه و لم يكن هناك حاكم شرعى يجبره على القيام به انتقل الحكم إلى المسلمين بالأدلة العامة، كما تشير إليه أخبار العراة المشار إليها آنفا. و قريب منه ما ذكره أخوه فى إحيائه على ما حكاه عنه فى الجواهر. كما حكى غير واحد عن المرتضى اختصاص التكليف بالولى، على ما يأتى فى المسألة الخامسة عشرة. و يشكل..

تارة: بما عرفت من نهوض الأدلة بإثبات عموم التكليف.

و أخرى: بما أشرنا إليه آنفا من أن أدلة الولاية ظاهرة فى ابتنائها على نحو من الحق و السلطنة للولى فى تعيين كيفية الامتثال، لا على محض تكليفه و التضييق عليه، للتعبير فيها عنه بأنه أحق، و أن من تقدم من دون إذنه غاصب «٤». و أما مثل قوله عليه السّلام فى مرسل ابن أبى عمير: «يصلّى على الجنازة أولى الناس

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب التكفين حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٨ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ٢٣، ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٣

الغسل (١) على الأحوط، و إن كان الأقوى كفاية إزالتها عن كل عضو قبل

بها أو يأمر من يحب «١». فهو غير ظاهر فى بيان المكلف بالصلاة، بل من يباشرها، و هو لا يلزم اختصاص التكليف به، كيف و قد يلزم مباشرة غير الولى، كما فى مورد اعتبار المماثلة إذا لم يكن الولى مماثلا. و يزيد ذلك وضوحا بملاحظة قوله عليه السّلام: «أو يأمر من يحب» لوضوح أن أمر المكلف بشىء غيره بالقيام به لا يقتضى مشاركته له فى التكليف به، بل ذلك يناسب ما ذكرنا من ابتناء الولاية على السلطنة المذكورة مع عموم التكليف، حيث يكون اختياره لفعل من يأمره موجبا لاختصاص الامتثال بفعل المأمور، فيجب على المأمور الامتثال بفعله بعد دخوله فى عموم التكليف. و من ثم أشرنا آنفا إلى أن أدلة الولاية تناسب عموم التكليف لغير الولى. فلاحظ.

و ثالثة: بأنه بعد دعواه عدم الدليل على الوجوب الكفائي لا وجه لما ذكره أخيراً من انتقال التكليف لغير الولي بالأدلة العامة، فإن الأدلة العامة لو وجدت نهضت باثبات كون التكليف كفائياً من أول الأمر بعد ما عرفت من عدم نهوض أدلة الولاية بتقييدها. و أما مثل نصوص العراء فهي مختصة بما إذا تعذر إعلام الولي، ولا تشمل صورة امتناعه. نعم، قد يدعى أن الولاية تنافي عموم التكليف. و يأتي الكلام فيه عند الكلام في الدليل على الولاية إن شاء الله تعالى.

[إزالة النجاسة عن بدن الميت]

(١) كما في الغنية و الشرائع المعتر و التذكرة و المنتهى و الإرشاد و الدروس و اللمعة و محكي التحرير و نهاية الأحكام و البيان و غيرها. بل في الغنية و التذكرة و محكي نهاية الأحكام و كشف الالتباس و المفاتيح دعوى الإجماع عليه، و في المنتهى و عن مجمع البرهان أنه لا خلاف فيه، و في المدارك أنه مقطوع به في كلام الأصحاب، و عن الكفاية أنه المعروف من المذهب. و قد استدل عليه - مضافاً إلى الإجماع المتقدم دعواه، و إلى ما تضمن ذلك في غسل الجنابة بضميمة ما تضمن مساواة غسل الميت له - بجملة من النصوص، ففي صحيح الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن [غسل] الميت فقال:

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٤

...

أقعده و اغمز بطنه غمزاً رفيقاً، ثم طهره من غمز البطن، ثم تضجعه ثم تغسله تبدأ بميامنه «... ١»، و في صحيح معاوية بن عمار: «أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر «... ٢»، بناء على أن التوضئة بالأشنان هي تنظيف الدبر بعد عصر البطن، كما يأتي نظيره في بعض النصوص.

و في صحيح العلاء بن سبابه عنه عليه السلام أنه قال: «إذا قتل في معصيته يغسل أولاً منه الدم ثم يصب عليه الماء صبا «... ٣». كما قد يستدل أيضاً بقوله عليه السلام في موت عمار: «ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج، و يكون على يديك خرقة تنقى بها دبره ... ثم تغسله بجرة من ماء القراح «... ٤»، و في المرسل عن يونس: «ثم صب الماء في الآنية و ألق فيها حبات كافور، و افعل به كما فعلت في المرة الأولى ابدأ بيديه، ثم بفرجه، و امسح بطنه مسحاً رفيقاً، فإن خرج منه شيء فأنقه، ثم اغسل رأسه «... ٥». فإنه و إن تضمن الموثق التطهير قبل الغسل الثالثة و المرسل التطهير قبل الثانية، إلا أن المفروض فيهما خروج النجاسة منه حينئذ، و مقتضاهما عدم جواز الشروع في الغسلتين المذكورتين قبل التطهير، و يتعدى منها للأولى لو ابتلى بالنجاسة قبلها بفهم عدم الخصوصية.

نعم، لا مجال للاستدلال بما تضمن الأمر بغسل الفرج قبل بعض الغسلات «٦»، كما ذكره جملة من الأصحاب أيضاً، لأنه حيث لم يفرض فيه نجاسة الفرج يتعين كونه من آداب التغسيل الخارجة عما نحن فيه، نظير ذكره في المرسل المتقدم. فالعمدة ما عرفت. لكن يشكل الاستدلال بالإجماع لقرب كون ذكرهم التقديم لأنه أسهل من الإزالة في الاثناء، و أبعد عن تنجس يد الغاسل أو ماء الغسل، مع كون المهم هو خلو كل موضع من بدن الميت عن النجاسة حين غسله، كما يناسبه تعليل الحكم في المعتر و التذكرة - مضافاً إلى النصوص - بالفرار عن تنجس ماء الغسل بملاقاتها، و بأنه إذا وجبت إزالة النجاسة الحكيمة فوجوب إزالة العينية عنه أولى، و في جامع المقاصد تعقياً على ما في القواعد من وجوب البدء بإزالة النجاسة قال: «لا شبهة في وجوب

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ١٥ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٦) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٥

...

إزالة النجاسة عنه، لتوقف تطهيره عليها».

و إلا فوجوب التقديم نفسياً أو غيرياً لتوقف صحة الغسل عليه ليس ارتكازياً، ليستغنى عن بيانه، بل تعديداً محتاجاً للبيان، و لم يتعرض له جماعة من الأصحاب كالصدوق و الشيخين و غيرهم. و من هنا لا مجال لإحراز الإجماع التعبدى على التقديم بالنحو الكافى فى الاستدلال.

و أما ما تضمن ذلك فى غسل الجنابة فهو لا ينهض بالمدعى على ما ذكرنا فى المسألة الواحدة و الستين من مباحث الوضوء فى أوائل فصل شرائطه. مع أنه لا مجال لقياس المقام بالجنابة، لأن غسل الخبث عن بدن الجنب موجب لطهارته، بخلاف بدن الميت، لعدم طهارته إلا بعد الغسل، على ما يأتى فى محله إن شاء الله تعالى.

و أما النصوص فمن القريب جداً تنزيلها على ما سبق تنزيل كلمات الأصحاب عليه، لمطابقته للارتكاز. و يناسبه خلو جملة من النصوص الواردة فى بيان كيفية الغسل و آدابه عن التعرض لذلك، و لو كان معتبراً لكان أمراً تعديداً محتاجاً لعناية و تنبيه. كما يناسبه ورود نظيره فى غسل الجنابة و لزوم حمله على ما ذكرنا بقرائن مذكورة فى محلها.

و من هنا لا ينبغى التأمل فى عدم وجوب تقديم إزالة النجاسة على الشروع فى الغسل.

بل لا يجب تقديمها على غسل الموضع لو لم يستلزم تنجس الماء لاعتصامه بالكربة أو المادة، و إنما يكفى زوالها حين غسله بسبب جريان الماء، لعدم الدليل على لزوم الإزالة حينئذ، و ظهور اختصاص النصوص المتقدمة بصورة الغسل بالماء القليل غير المعتصم.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٥٥

و دعوى: أن الاكتفاء بغسل واحد للتطهير و غسل الميت يحتاج إلى دليل، لأصالة عدم التداخل. مدفوعة: بأن التداخل مقتضى الإطلاق من دون مخرج عنه فى أمثال المقام، على ما تقدم توضيحه فى أوائل فصل شرائط الوضوء. مضافاً إلى ما يأتى من امتناع زوال نجاسة دون أخرى. فلاحظ.

نعم، لا يبعد لزوم إزالتها لو أوجبت انفعال ماء الغسل، لعدم اعتصامه، لأن الطهارة الخبيثة شرط فى ماء الغسل. و دعوى: أن ماء الغسل ينفعل بملاقاة جسد الميت بناء على ما هو المعروف من نجاسته قبل الغسل، فلا بد من البناء على العفو عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٦

...

النجاسة الحاصلة حين الغسل. مدفوعة بأن العفو عن نجاسته بملاقاة البدن التي لا بد منها في الغسل لا يستلزم العفو عن نجاسته بملاقاة النجاسة التي على البدن.

بل عدم العفو هو المستفاد من أدلة اعتبار الطهارة في الماء المستعمل في رفع الحدث، المطابق لارتكازيات المشرعة، و المعتضد بالنصوص المتقدمة، لأن المتبادر منها بيان الكيفية المعتبرة في صحة الغسل. و أما حملها على الفرار عن الاستقذار العرفي، أو عن تنجس البدن بعد إكمال غسله لو انتقلت بسببه من موضع لآخر، من دون دخل لها بصحة الغسل. فهو بعيد عن ظاهرها جدا. فتأمل جيدا.

بقي شيء، و هو أنه حيث كان المعروف نجاسة بدن الميت، و عدم طهارته إلا بعد الغسل، فهل المعتبر في المقام مجرد إزالة عين النجاسة الخارجية عن الميت، أو لا بد معها من الغسل المعتبر في التطهير من تلك النجاسة؟

ظاهر غير واحد أو صريحهم الثاني. لكن جعل في الروض الحكم المذكور تعديا، لئلا يلزم طهارة المحل من نجاسة دون نجاسة. بل في الجواهر: «لا مانع من ثبوت الطهارة من نجاسة خاصة مع ثبوت نجاسة الأخرى [أخرى. ظ] إذ هما من الأحكام الشرعية التعبدية التي ليس للعقل فيها مدخلية. نعم هي تدور مدار التوقيف من الشارع، فلا ينبغي الإشكال فيه بعد ثبوته من الشارع. و لا إشكال في الثبوت». ... بل يظهر من المدارك أنه مطابق للقواعد، قال: «أو يقال: إن النجاسة العارضة إنما تطهر بما يطهر غيرها من النجاسات، بخلاف نجاسة الموت، فإنها تزول بالغسل و إن لم يكن مطهرا لغيرها، فاعتبر إزالتها أولا لتطهير الميت بالغسل. و هذا أولى مما ذكره في المعتبر من أن تقديم الإزالة لئلا ينجس ماء الغسل بملاقاتها، أو لأنه إذا وجب إزالة الحكمة فالعينية أولى».

أقول: البناء على وجوب الغسل إن كان لأصالة عدم التداخل - كما يظهر من الجواهر - فقد عرفت أن التداخل مقتضى الإطلاق، و لا مخرج عنه في مثل المقام، خصوصا مع امتناع زوال نجاسة دون أخرى.

و إن كان لتجنب نجاسة الماء بملاقاة الموضع النجس، بدعوى: أن العفو عن تنجسه به لتنجسه من حيثية الموت لا يستلزم العفو عن تنجسه به لتنجسه من حيثية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٧

...

ملاقاته للنجاسة. أشكل بعدم الإطلاق في دليل اعتبار طهارة الماء يقتضى المانعية من الجهتين و لو مع وحدة الموضع النجس بحيث يجب التخفيف مهما أمكن، لأن تعدد نجاسة الملاقى ليس كتعدد الملاقى موجبا لتعدد نجاسة الملاقى. على أن تنجس الماء من حيثية ملاقاة الميت يمنع ارتكازا من تطهير الموضع النجس به من حيثية ملاقاته النجاسة الخارجية، بل لا بد من إزالة النجاستين معا بغسل واحد و العفو عن تنجس الماء بملاقاة الموضع المتنفس بهما. و لذا كان التطهير من نجاسة دون أخرى مخالفا للقاعدة.

و إن كان للإجماع - بناء على أنه الدليل في المسألة - فكلومات الأصحاب لا تقتضى الإجماع على ذلك، لأنه و إن عبر في الغنية بالغسل إلا أن الأكثر قد عبروا بإزالة النجاسة، و هو إن لم يكن ظاهرا في الاكتفاء بإزالة عين النجاسة - و لو بضميمة المفروغة عن عدم طهارة بدن الميت قبل الغسل، بخلاف الجنب - فلا أقل من عدم ظهوره في لزوم الغسل.

بل التعليل المتقدم من المعتبر و التذكرة يناسب الاكتفاء بإزالة العين، و إن كان للنصوص فهو و إن كان مقتضى التعبير بالتطهير في صحيح الفضل و الجمود على الغسل في صحيح العلاء، إلا أنه يلزم رفع اليد عنهما بصحيح معاوية بن عمار - بناء على أنه من أدلة المسألة - و موثق عمار، لصراحتهما في الاكتفاء بإزالة العين بالأشنان و الخرقه، و يعضدهما التعبير بالتنقية في مرسل يونس. فيتعين حمل الصحيحين على أن الغسل و التطهير لإزالة العين، و هو المناسب لارتكاز امتناع التطهير من نجاسة دون أخرى، الذي أشرنا إلى وجهه.

و بذلك يخرج عن أصالة عدم التداخل أو محذور تنجس الماء بملاقاة الموضع المتنجس لو سلم نهوضهما بإثبات لزوم الغسل. و قد أشار إلى بعض ما تقدم في كشف اللثام، ثم قال: «فالظاهر أن الفاضلين و كل من ذكر تقديم الإزالة أو التنجيه أرادوا إزالة العين لثلا يمتزج بماء الغسل، و إن لم يحصل التطهير». و ما ذكره قريب جدا.

نعم، قد لا- يتم ذلك فيما لو كانت النجاسة لا يظهر منها الغسل مرة واحدة كالبول، لأن مقتضى إطلاق دليلها لزوم تعدد الصب في تطهير الميت منه. و مجرد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٨

الشروع فيه (١)، ثم تغسله (٢)

نجاسته بالموت لا يقتضى عدم تنجسه بغيره، و لا عدم ترتب حكم التنجس المذكور.

و حينئذ لا- يكتفى في تطهيره بتغسله غسل الميت، بناء على عدم صلوح الغسلتين الأوليين للتطهير من الخبث، لخروج الماء فيهما بالخليط عن الإطلاق. و ليس في النصوص المتقدمة ما ينافي ذلك، لاختصاصها بالغائط، و التعدى منه لغيره مما يكفى فيه المرة لفهم عدم الخصوصية لا يقتضى التعدى لما يعتبر فيه التعدد. غاية الأمر أن غسلة تغسيل الميت تجزى عن إحدى الغسلتين.

لكنه لا- يناسب إغفال النصوص التنبيه عليه مع كثرة ابتلاء الميت بالبول في حال مرضه أو بعده، و غفلة المشرعة عن تطهيره قبل الغسل بالوجه المذكور، للجهل بمحله بسبب عدم تميزه بلون أو حجم، و لمعهوديتهم تنجس بدن الميت بالموت و عدم طهارته إلا بعد الغسل، كغفلتهم عن تطهيره بعده، لأن منتهى تطهير الميت عندهم تغسله. و إن كان في بلوغ ذلك حد الخروج عن إطلاقات الأدلة إشكال. فلاحظ.

(١) لعل مراده ما سبق منا من إزالة النجاسة عن كل موضع قبل غسله. و إلا فلو أريد به خصوص الأعضاء الثلاثة التي يجب الترتيب بينها عندهم أشكل ما ذكره بعدم الدليل، لأن مقتضى الجمود على مفاد النصوص لزوم الإزالة عن تمام البدن قبل الشروع فيه، و تنزيلها على ما يناسب القواعد يقتضى الاكتفاء بما ذكرنا.

[وجوب تغسله ثلاثة أغسال هو المعروف بين الأصحاب]

(٢) وجوب تغسله ثلاثة أغسال هو المعروف بين الأصحاب المنسوب للمشهور و الأكثر في كلام جماعة، بل في المعبر و المدارك و عن كشف الرموز و الذخيرة أنه مذهب الأصحاب عدا سائر، و ادعى الإجماع عليه في الخلاف و محكى الغنية، و إن أشكل استفادته منها. و يقتضيه النصوص الكثيرة، كصحيح ابن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام:

«سألت عن غسل الميت. فقال: اغسله بماء و سدر ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء و كافور و ذريرة إن كانت. و اغسله الثالثة بماء قراح. قلت: ثلاث غسالات لجسده كله؟ قال: نعم» (١). و قريب منه صحيح سليمان بن خالد (٢) و معتبر الحلبي: «قال أبو عبد الله عليه السلام: يغسل الميت ثلاث غسالات مرة بالسدر، و مرة بالماء يطرح فيه الكافور،

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٥٩

و مرة أخرى بالماء القراح، ثم يكفن «١» و غيرها مما تضمن بيان كيفية الغسل «٢».

و خالف سلار فاكثفي في بيان الواجب بالغسل مرة بالماء القراح و حكم باستحباب الغسلتين الآخرين. و استدل له تارة: بالأصل. و أخرى: بما تضمن أن غسل الميت كغسل الجنابة كصحيح محمد بن مسلم «٣»، و ثالثة: بما تضمن أن الميت الجنب يغسل غسلا واحدا «٤»، و إذا ثبت الواحد مع الجنابة فمع عدمها أولى.

و يدفع الأول: بأن الأصل إنما يقتضى البراءة لو كان الواجب الغسل بنفسه، لدوران الواجب حينئذ بين الأقل و الأكثر، أما لو كان هو الطهارة المسيبة عنه فمقتضى الأصل الاشتغال بها، للشك في المحصل، و المستفاد من جملة من النصوص - تبعا للمرتكزات - الثاني، مثل ما تضمن تعليل تشريعه بمطلوبية طهارة الميت في هذا الحال «٥». و بأنه يجنب بالموت «٦»، و ما تضمن بدلية التيمم عنه «٧»، مع وضوح أن مبنى البدلية على أن التراب أحد الطهورين، و قوله عليه السلام في صحيح يعقوب: «إذا طهر وضع كما يوضع في قبره» «٨» و غيره.

هذا، مع أن الأصل لا ينهض في قبال ما سبق من النصوص.

و أما الثاني: فهو محمول بقرينة ما سبق على التشبيه في الكيفية. و أما ما تضمن تعليل تغسيله بأنه يجنب، فهو لا ينفع في استدلاله، لإمكان خصوصية جنابة الميت في عدم الإزالة إلا بالأغسال الثلاثة. و كذا ما تضمن تعليل تغسيله غسل الجنابة بذلك «٩»، لأن وجوب تغسيله غسل الجنابة لا ينافي وجوب ما زاد عليه.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ٣، ٤.

(٦) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

(٧) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣ و باب: ١٩ من الأبواب المذكورة حديث: ٢ و باب: ١٣ من أبواب التيمم حديث: ١.

(٨) الوسائل باب: ٥ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٩) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٠

...

و أما الثالث: فقد أجيب عنه بأن المراد به بيان التداخل بالاكتفاء بغسل الميت المشتمل على الأغسال الثلاثة. قال في المختلف: «و ليس بدال على صورة النزاع، لأن غسل الميت عندنا واحد، إلا أنه يشتمل على ثلاثة أغسال».

و هو متجه بالإضافة لجملة من النصوص المتضمنة أنه يغسل غسلا واحدا، بل هو كالصريح من موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن المرأة إذا ماتت في نفاسها كيف تغسل؟ قال: مثل غسل الطاهر، و كذلك الحائض، و كذلك الجنب، إنما يغسل غسلا واحدا فقط» «١».

لكن في حديث أبي بصير عن أحدهما عليهما السلام «في الجنب إذا مات: قال: ليس عليه إلا غسلة واحدة» «٢»، و في صحيح العيص

عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن رجل مات و هو جنب. قال: يغسل غسلة واحدة بماء ثم يغتسل بعد ذلك» (٣) بناء على أن المراد من قوله: «ثم يغتسل» اغتسال المغسل لا تغسيل الميت. فإن تأنيث الغسلة ظاهر في وحدتها، ولا يعهد التعبير عن غسل الميت بالغسلة، فيكونان ظاهرين في الاجتزاء بغسلة واحدة، ولا سيما مع تقييدها في الثانية بالماء، لوضوح أن تغسيل الميت بغسلاته الثلاثة ليس بالماء وحده.

اللهم إلا أن يراد بذلك بيان تداخل إزالة الحدثين في الغسلة الواحدة وإن انفرد الموت بالغسلتين الآخرين، إذ لا دخل للخليط في رفع الجنابة، خصوصا بناء على جواز خروج الماء عن الإطلاق بالخليط. مع أن حمل الغسلة على الغسل الواحد المشروع - وإن تضمن أغسالا متعددة - قد يكون أقرب من رفع اليد عن ظهور النصوص الكثيرة في وجوب الأغسال الثلاثة، ولا سيما مع عدم الإشارة في شيء من النصوص الواردة في شرح غسل الميت على كثرتها لخلافه، مع شدة الحاجة للبيان فيها، وإلا فاستفادة شرح غسل الميت تبعا عند بيان التداخل مما لم يعهد النظر له في الفقه.

مضافا إلى ما عرفت من بناء الأصحاب على التثليث حتى لم يعهد الخلاف فيه من غير سلالر. ولا أقل من كون ذلك بمجموعه موجبا للتوقف في الحدثين و صيرورتهما من المشكل الذي يرد علمه لقائله عليه السلام. ولا سيما مع احتمال كون المراد

(١) الوسائل ج ٢ باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) الوسائل ج ٢ باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٣) الوسائل ج ٢ باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦١

بماء السدر ثم بماء الكافور (١).

بالذيل في الثاني تغسيل الميت، فبدل على عدم التداخل، و يخرج عما نحن فيه، كما تضمنه بعض روايات العيص نفسه. و من هنا لا- مخرج عما عليه الأصحاب تبعا للنصوص الكثيرة من وجوب تثليث الأغسال، بل هو من الوضوح بحد قد يلحق معه بالضرورات الفقهية. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

[الكلام في وجوب الخليطين في الغسلتين]

إشارة

(١) وجوب الخليطين في الغسلتين المذكورتين هو المعروف من مذهب الأصحاب المدعى عليه الإجماع في الخلاف، و في مفتاح الكرامة أن فيه كل ما في التثليث من نقل الإجماع و الشهرة.

و يقتضيه النصوص الكثيرة المتقدم بعضها عند الكلام في اعتبار التثليث.

لكن كلام الوسيلة ظاهر في الاستحباب، حيث اقتصر في بيان الواجب على تثليث الغسلات، و قال في بيان المستحبات: «و غسله أولا بماء السدر، و ثانيا بماء جلال الكافور، و ثالثا بالماء القراح». و ما في المختلف و المدارك من نسبة استحباب الترتيب إليه، و عن الشهيد أنه يلوح منه. مخالف لظاهر كلامه جدا. و أصرح منه ما عن ابن سعيد حيث قال: «و إن من الواجب غسله ثلاثة أغسال على صفة غسل الجنابة...»

و يستحب إضافة قليل سدر إلى الماء الأول، و نصف مثقال من كافور إلى الثاني». بل نسب عدم ذكر السدر في الغسل الأول للصدوق في الفقيه و الهداية، حاكيا له عن والده، و للشيخ في النهاية و المبسوط، و إنما ذكر الصدوق غسل يدي الميت بالسدر، و الشيخ غسل

فرجه به، قبل الشروع في الغسل، كما ذكروا غسل رأسه برغوته، و هي خارجة عن الغسل الواجب.

و من ثم قال في مفتاح الكرامة: «فقد كثر الموافقون لابن حمزة على الظاهر».

لكن ملاحظة مجموع كلام الشيخ في كتابيه تشهد بمفروغيته عن كون الغسل الأولى بماء الإجانة التي وضع الصدر فيها و منه أخذت الرغوة لغسل الرأس و به يغسل فرجه. بل الظاهر أن ذلك مراد الصدوق في كتابيه، و لا سيما بملاحظة كلامه في مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٢

...

المقنع، حيث يظهر جريه فيها على نهج واحد، و لذا كان الظاهر انحصار الخلاف بابني حمزة و سعيد.

و قد يستدل لهما ببعض النصوص:

الأول: خبر معاوية بن عمار

المتقدم: «أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه، ثم أوضيه بالأشنان، ثم أغسل رأسه بالصدر و لحييه، ثم أفيض على جسده منه ثم أدلك به جسده ثم أفيض عليه ثلاثا، ثم أغسله بالماء القراح ثم أفيض عليه بالماء الكافور و بالماء القراح، و أطرّح فيه سبع ورقات سدر» (١). لكنه ظاهر في الإفاضة على جسده من الصدر. غاية ما فيه ذكر الماء القراح مرتين مرة قبل ماء الكافور و مرة معطوفا عليه بالواو، و هو موجب لاضطرابه كالأمر بطرح سبع ورقات من الصدر في ذيله.

اللهم إلا أن يحمل الغسل الأول بالماء القراح على الاستحباب للتنظيف من أثر الصدر، و يحمل عطف ماء القراح بعد ذلك على ماء الكافور على الترتيب و لو بقرينة النصوص الأخرى، و يحمل الأمر بطرح سبع ورقات سدر في الذيل على بيان المقدار المعبر من الصدر في الغسل الأول. فتأمل.

الثاني: صحيح يعقوب بن يقطين:

«سألت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت أ فيه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال: غسل الميت تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص ثم يغسل وجهه و رأسه بالصدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات ... و يجعل في الماء شيء من الصدر و شيء من كافور» (٢). و هو كما ترى صريح في اعتبار الخليطين، و إن كان مجملا في كيفية خلطهما، حيث يحتمل جمعهما في ماء واحد يكون به الغسلات الثلاث، بل لعله الظاهر منه بدوا، فيلزم حمله على النحو الذي ذكره الأصحاب بقرينة النصوص الباقية.

الثالث: صحيح الفضل بن عبد الملك

عن أبي عبد الله عليه السلام و فيه: «ثم تغسله تبدأ بميامنه و تغسله بالماء و الحرض، ثم بماء و كافور، ثم تغسله بالماء القراح. و اجعله في أكفانه» (٣). لكنه صريح في اعتبار الخليط و إنما يخالف ما عليه الأصحاب في إبدال الصدر بالحرص في الغسل الأولى، و حيث لا قائل بذلك و لا بالتخير بينه و بين الصدر يتعين طرحه، أو حمله على استحباب الجمع بينهما - كما قد ينزل عليه معتبرة

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٣
ثم بالماء القراح (١)، كل واحد منها كغسل الجنابة الترتيبى (٢).

الكاهلى «١» - أو بدليته عنه عند التعذر أو غير ذلك. كما يلزم نحو ذلك فى بعض النصوص الأخر التى قد توهم خلاف ما عليه الأصحاب تبعاً للنصوص الكثيرة المعتبرة السند الواضحة الدلالة.

[وجوب الترتيب بين الغسلات]

إشارة

(١) الظاهر عدم الخلاف فى وجوب الترتيب بين الغسلات، بل هو داخل فى معقد الإجماع المتقدم، وقد عرفت الإشكال فى نسبة الخلاف فيه لابن حمزة. و يقتضيه النصوص المتقدمة، و ما قد يوهم عدم وجوبه كصحيح يعقوب المتقدم محمول على ما لا ينافيه بقرينه النصوص الأخر. كما أن مقتضى ذلك عدم الإجزاء مع مخالفة الترتيب، بل يلزم الإعادة على ما يطابقه، كما صرح به بعضهم. و ما يظهر من التذكرة من التردد فيه، لحصول الإنقاء المقصود من الغسلات، فى غير محله.

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب، و قد ادعى الإجماع عليه فى الانتصار و المعتبر و محكى الذكرى و ظاهر التذكرة، و عن كشف الالتباس أنه لا خلاف فيه، كما نفى فى الجواهر وجدان الخلاف فيه.

وقد استدل عليه بوجه:

الأول: الإجماع

المذكور. و يشكل بأن كلمات جملة من الأصحاب خصوصاً القدماء خالية عن التنصيص على الترتيب المذكور، مع ما هو المعلوم من شدة الحاجة للتنبيه عليه لو كان واجباً، لاحتياجه إلى عناية فى مقام العمل و خروجه عن الإطلاق.

بل يظهر من كلام بعضهم ما ينافيه.

ففى المقنع: «ثم يؤخذ من الماء ثلاث حمديات ثم يقلب على ميامنه فيصب عليه ثلاث حمديات من قرنه إلى قدمه، ثم يقلب على مياسره فيصب عليه ثلاث حمديات من قرنه إلى قدمه. فهذا الغسل الأول». و مقتضاه عدم الترتيب بين الرأس و الجسد، بل يغسل كل شق من الرأس مع مثله من البدن. كما أنه ظاهر فى جواز تقديم الأيسر على الأيمن. إلا أن يحمل - بقرينه كلامه فى بقية كتبه - على قلبه بنحو يبدو

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٤

...

الأيمن أولاً، ثم قلبه بنحو يبدو الأيسر. و لا يبعد حينئذ حمل الترتيب بين الشقين على الاستحباب، و لا سيما بملاحظة عدم تيسر غسل تمام الشقين دفعة واحدة غالباً.

كما صرح فى الفقيه و الهداية بغسل شقه الأيمن من قرنه إلى قدمه ثم شقه الأيسر كذلك، حاكياً عن رساله والده، لكن بعد غسل

رأسه برغوة السدر ثم بثلاث حمديات. وكذا في المبسوط و النهاية و التذكرة و المنتهى، لكن بعد غسل الجانب الأيمن من رأسه ثم الجانب الأيسر منه.

و الجمع بين تقديم غسل الرأس و غسل البدن من القرن إلى القدم كما يمكن لوجوب الأول و استحباب التعميم للرأس في الثاني ليوافق المشهور يمكن أن يكون لعكس ذلك- كما لعله الأنسب بالهداية و الفقيه جمعا مع ما في المقنع، و بتعليل غسل الرأس أولا بذهاب ما فيه من الوسخ فيكون التطهير أبلغ في المنتهى- فيدل على عدم وجوب الترتيب، و يمكن أن يكون لوجوب كلا الأمرين، كما هو ظاهر التذكرة و كالصريح من المنتهى حيث صرح بغسله من قرنه إلى قدمه بالسدر وجوبا، ثم صرح بوجوب تقديم الرأس محافظة على الترتيب المعهود و في مفتاح الكرامة بعد أن حكى الجمع المذكور عن نهاية الأحكام ذكر أنه قد يلوح منه الاستحباب. أما في المقنعة فقد قال: «ثم يأخذ رغوة السدر فيضعه على رأسه و لحيته بمقدار تسعة أرتال من ماء السدر، ثم يقلبه على مياسره لتبدو له ميامنه و يغسله من عنقه إلى تحت قدميه بمثل ذلك من ماء السدر ... ثم يقلبه على جنبه الأيمن لتبدو له مياسره فيغسلها كذلك، ثم يردّه إلى ظهره فيغسله من أم رأسه إلى تحت قدميه بماء السدر، كما غسل رأسه بنحو تسعة أرتال من ماء السدر إلى أكثر من ذلك»، و قد جمع بين غسله قبل جانبيه، ثم غسله مع بدنه حين رده إلى ظهره، و نحوه في المراسم، فيجرى فيه ما سبق. مضافا إلى أنه قد يظهر في إلحاق الرقبة بالبدن خلافا لما قد ينسب للمشهور من إلحاقها بالرأس.

و مع كل ذلك يشكل التعويل على دعاوى الإجماع المتقدمة. و لا سيما مع ظهور حال الكلينى في العمل بحديثي الكاهلي و يونس الآتين، لذكره لهما في باب غسل الميت، و مع عدم العثور على كلام بعض القدماء كابن الجنيد و نحوه ممن ديدنهم تعليم مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٥

...

كيفيات خاصة للأفعال، خصوصا مع سبق نقل ما يظهر منه عدم الالتزام بالترتيب في غسل الجنابة عن بعضهم، و مع بعد اطلاعهم على غير ما اطلعنا عليه من السنة النصوص، حيث يشكل انعقاد الإجماع التعبدى مع ذلك، على ما تقدم نظيره في غسل الجنابة. فراجع.

الثاني: أن الترتيب حيث ثبت في غسل الجنابة ثبت هنا للإجماع على عدم الفرق بينهما في ذلك،

كما في الانتصار و المعتبر، و للنصوص، كصحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: غسل الميت مثل غسل الجنب، و إن كان كثير الشعر فرد عليه [الماء] ثلاث مرات» «١» و غيره مما يظهر منه أن الغسل المذكور من أفراد غسل الجنابة حقيقة «٢» و لذا شاع تشبيهه به، بل قد يستظهر من الخلاف الإجماع عليه، حيث قال: «غسل الميت كغسل الجنابة ليس فيه وضوء. و في أصحابنا من قال: يستحب فيه الوضوء...»

دليلنا عمل [إجماع. خ ل] الفرقه على ما قلناه و من قال من أصحابنا بالوضوء فيه عول على أخبار مروية في هذا الباب ... و إن كان المتيقن منه الإجماع على التشبيه في نفى وجوب الوضوء.

و كيف كان، فالاستدلال المذكور مبني على وجوب الترتيب في غسل الجنابة، و قد سبق الإشكال في ذلك بالنظر للنصوص و كلمات الأصحاب، و منهم المحقق في المعتبر، حيث صرح بعدم اعتبار الترتيب فيه بين الجانبين. بل بلحاظ ذلك يكون هذا الوجه دليلا لنفى وجوب الترتيب.

الثالث: النصوص

.. منها: موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام ... «ثم تبدأ فتغسل الرأس و اللحية بسدر حتى ينقيه، ثم تبدأ بشقه الأيمن، ثم بشقه

الأيسر، وإن غسلت رأسه بالخطمي فلا بأس، وتمر يدك على ظهره و بطنه بجره [بجزء. خ ل يب] من ماء حتى تفرغ منهما، ثم بجره [بجزء. خ ل يب] من كافور يجعل في الجر من الكافور نصف حبة، ثم تغسل رأسه و لحيته ثم شقه الأيمن ثم شقه الأيسر، و تمر يدك على جسده كله، و تنضب [تنصب. يب] رأسه و لحيته شيئاً ... ثم تغسله بجره من ماء

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٦

...

القراح. فذلك ثلاث جراد [جرار. يب] فإن زدت فلا بأس» (١).

لكنه يشكل: بأن ملاحظه مجموعة تشهد بوروده لبيان الكيفية الكاملة من دون تعيين للواجب منها من غيره، فلا- ينهض بتقييد الإطلاقات. على أن التعبير في صدره بغسل الرأس و اللحية بسدر قد يظهر في كثرة السدر للتنظيف من الوسخ مقدمه للغسل بدل الغسل بالرغوة الذي تضمنته بعض النصوص المحمولة على الاستحباب، كما يناسبه جعل الغاية التنقية المناسب لكونه من مقدمات الغسل، و قوله: «و إن غسلت رأسه و لحيته بالخطمي فلا بأس» الذي قد يظهر في التخيير بينه و بين السدر، و إهمال ذلك في الغسل الثالث بالماء القراح الذي يراد به مجرد إيصال الماء للبشرة بعد تنقيتها. و حينئذ يكون المراد بالشقين ما يعم الرأس.

كما لا- يراد بالترتيب بينهما إكمال النصف الأيمن قبل الشروع في الأيسر، حيث لا يناسب الأمر مع ذلك بإمرار اليد على الظهر و البطن بجره من ماء في الغسل الأول، و لا بإمرار اليد على الجسد كله في الغسل الثاني، و لا بنصب الرأس و اللحية الذي هو عبارة عن نضحهما بالماء، أو بنصبهما الذي لا يبعد كونه مقدمه لوصول الماء إليهما بالإفاضة. بل الترتيب بين الطرف الأيمن و الطرف الأيسر مع إكمال الغسل بغسل الظهر و البطن. إلا أن يحمل غسل الظهر و البطن على التكرار. لكن لا بد من حمله حينئذ على استحباب الجمع. و حينئذ كما يمكن أجزاء الأول وحده يمكن أجزاء الثاني وحده، و لا سيما مع عدم الإشارة للأول في الغسل الثالث. و دعوى: الاكتفاء بذكره في الأولين عن ذكره فيه، غير ظاهرة.

و منها: صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «ثم تبدأ بكفيه و رأسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده و ابدأ بشقه الأيمن ... فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة أخرى بماء و كافور و بشيء من حنوط، ثم اغسله بما بحت مرة أخرى» (٢ ... ٢). و فيه: أن ظاهره لزوم تقديم الكفين و الرأس على سائر البدن. و حمل غسل الكفين على الاستحباب، و تعميم قوله: «و سائر جسده» لهما، ليس بأولى من البناء على ذلك في غسل الرأس، كما يناسبه الأمر فيه و في الكفين بالتثليث، و عدم ذكر غسلها في الغسلين الآخرين.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٧

...

و منها: صحيح الكاهلي- بناء على ما تقدم في مبحث الكر من وثاقه محمد بن سنان- عنه عليه السلام: «ثم تحول إلى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن من لحيته و رأسه ثم ثن بشقه الأيسر من رأسه و لحيته و وجهه ... ثم أضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن ثم

اغسله من قرنه إلى قدميه و امسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات ثم رده على جانبه الأيمن ليبدو لك الأيسر فاغسله بماء من قرنه إلى قدميه، و امسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات بماء الكافور و الحرض، و امسح يدك على بطنه مسحاً رقيقاً «... ١» ثم ذكر نحو ذلك في الغسلتين الأخيرتين.

و يظهر حاله مما تقدم من ظهوره في بيان الكيفية الكاملة، و اشتماله على تكرار غسل الرأس مرة قبل البدن و مرة معه. مع ما فيه من نحو من الاضطراب.

على أنه لا بد من رفع اليد عنها بما هو ظاهر في عدم وجوب الترتيب المذكور.

ففي صحيح الفضل بن عبد الملك عنه عليه السلام: «ثم تضجعه ثم تغسله تبدأ بميامنه و تغسله بالماء و الحرض ثم بماء و كافور ثم تغسله بماء القراح» «٢» حيث لم يتضمن تقديم الرأس.

و قريب منه في ذلك صحيح معاوية بن عمار عنه عليه السلام: «ثم اغسل رأسه بالسدر و لحبيه ثم أفيض على جسده منه ثم أدلك به جسده ثم أفيض عليه ثلاثاً ثم أغسله بالماء القراح ثم أفيض عليه بالماء الكافور و بالماء القراح» «٣»، و صحيح يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح: «تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرض، ثم يغسل وجهه و رأسه بالسدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات ... و يجعل في الماء شئ من السدر و شئ من الكافور» «٤»، و صحيح إبراهيم بن هاشم عن رجاله عن يونس عنهم عليهم السلام: «ثم اغسل رأسه بالرغوة و بالغ في ذلك ... ثم أضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرات و ادلك بدنه دلماً رقيقاً، و كذلك ظهره و بطنه، ثم أضجعه على جانبه الأيمن و افعل به مثل ذلك» «٥»، ثم أمر في الغسلتين الأخيرتين بمثل ذلك.

فإن الظاهر منها إرادة استحباب غسل الرأس بالسدر، كما يناسبه عدم ذكره في

- (١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.
- (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.
- (٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.
- (٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.
- (٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٨

...

الغسلتين الأخيرتين في الصحيحين الأولين، و الأمر بكون غسله بالرغوة في الأخير.

و يعضدها في ذلك إطلاق صحيح سليمان بن خالد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت كيف يغسل؟ قال: بماء و سدر، و اغسل جسده كله، و اغسله أخرى بماء و كافور، ثم اغسله أخرى بماء. قلت: ثلاث مرات؟ قال: نعم» «١»، فإن تعرضه بعد السؤال عن كيفية غسل الميت للترتيب بين الغسلات و بقية الواجبات مع إهمال الترتيب في نفس الغسلات موجب لقوة ظهوره في عدم وجوبه.

ولا مجال لاحتمال الاعتماد فيه على وضوح لزومه في غسل الجنابة الذي هو أظهر الأغسال.. أولاً: لعدم وضوح ذلك في غسل الجنابة.

و ثانياً: لعدم مناسبته للتأكيد على استيعاب الغسلة لتمام الجسد، لأن وضوح كونه كغسل الجنابة يناسب وضوح كونه مستوعباً. و أظهر منه في ذلك صحيح ابن مسكان «٢» المتقدم عند الاستدلال لوجوب تثليث الغسلات، لاشتماله على الاستفسار من السائل عن الاستيعاب المذكور.

و بالجملة: شدة اختلاف النصوص الواردة في تعليم كيفية التغسيل و اشتمالها على كثير مما لا يمكن البناء على وجوبه، بل قد يحمل بعضه على مجرد دخله في سهولة الغسل مانع من التعويل على ما قد يستظهر منه وجوب الترتيب، و الخروج به عما ظاهره عدم وجوبه من الإطلاقات و غيرها.

على أن الحكم المذكور لما كان مخالفا للإطلاقات و لسيرة العرف، لظهور ثبوت غسل الميت عند العرب في الجاهلية و يبعد بناؤهم فيه على الترتيب، فلو كان ثابتا لم يكن المناسب بيانه بهذه الصورة العابرة غير الموضحة في ضمن بيان الكيفيات التي يعلم جواز الخروج عنها في الجملة، بل ينبغي التعرض له بصورة مستقلة متعمدة جلية مؤكدة، مع التعرض لفروعه و ما يتعلق به، نظير ما ورد في الوضوء، بل هو أولى بذلك من الوضوء، على ما سبق نظيره في غسل الجنابة، كما سبق التنبيه لبعض النكات النافعة في المقام، لأن المقامين على نهج واحد. و لعله لهذا و نحوه لم ينبه على وجوب الترتيب بالنحو المذكور من تقدم نقل كلامه من مشايخ الطائفة الذين هم أقرب عهدا

(١) الوسائل باب: ٢ من ابواب غسل الميت حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢ من ابواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٦٩

...

بعض صدور الأخبار و آنس بمؤدياتها و أكثر محافظة على متابعه مضامينها. فلاحظ.
و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقي في المقام أمور:

الأول: تقدم في غسل الجنابة أن ما تضمنته بعض النصوص من عدم جواز تقديم تمام البدن على الرأس لا مجال لرفع اليد عنه،

بل يلزم البناء عليه. و لا يبعد البناء عليه في المقام، لإطلاق دليل تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة في النصوص و الفتاوى على ما تقدم في الوجه الثاني للاستدلال على وجوب الترتيب.

و لصحيح العلاء بن سبابة عن أبي عبد الله عليه السلام فيمن قتل في معصيته: «قلت:

فإن كان الرأس قد بان من الجسد و هو معه كيف يغسل؟ فقال: يغسل الرأس، و إذا غسل اليدين و السفلة بدئ بالأس ثم بالجسد»
«١». و لا خصوصية لمقطوع الرأس في ذلك عرفا، إلا بلحاظ شدة الحاجة للتنبيه على عدم جواز تأخيريه فيه، لأن تأخيريه في غيره لما

كان خارجا عن المتعارف لم يحتج للتنبيه على المنع منه كثيرا.

و أما دعوى: أن مقتضى الصحيح لزوم تقديم الرأس على الجسد لا مجرد عدم تأخيريه عنه مع أجزاء غسله معه.

فمندفعه: بأن تنزيله على مجرد عدم تأخيريه عن الجسد بقرينه ما تقدم هنا و في الجنابة من النصوص المطلقة و الظاهرة في جواز غسله معه أقرب عرفا من الجمود على مورده و هو مقطوع الرأس محافظة على مدلوله المطابق، و هو لزوم تقديمه على الجسد. فتأمل.

الثاني: تضمنت جملة من النصوص المتقدمة الأمر بالبدا باليمنى،

و ظاهرها بدوا و إن كان هو الوجوب، إلا- أنه يقرب حملها على الاستحباب، بقرينه خلو جملة من النصوص الواردة في مقام تعليم كيفية الغسل و المطلقات الشارحة له و ما ورد في الجنابة عنه، بنحو يقوى ظهورها في عدم وجوبه، و لا- سيما مع اشتمال بعض

النصوص على البدء بميامن الرأس الذى لا إشكال فى استحبابه عندهم، و ظهورها فى بيان الكيفية الكاملة، نظير ما ذكرناه فى أصل الترتيب.

(١) الوسائل باب: ١٥ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٠

...

الثالث: لو تم الدليل على الترتيب المذكور فظاھرہ إلحاق الرقبة بالبدن

لعدم شمول الرأس لها قطعاً و عدم تبعيتها له عرفاً، و إنما استفيد إلحاقها به فى غسل الجنابة، لظهور بعض نصوصه فى غسل البدن بوضع الماء على المنكبين، و لا إشارة لذلك فى نصوص المقام. اللهم إلا أن يستفاد إلحاقها به هنا من ذلك بضميمة ما تضمن تشبيه غسل الميت بغسل الجنابة، حيث قد يصلح للقرينية على شرح كيفية الترتيب المعتبر فيه، و إن أو همت نصوصه خلافه. فلاحظ.

الرابع: صرح فى القواعد بسقوط الترتيب بالارتماس،

و تبعه فى ذلك فى الإيضاح و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروض و الروضة و محكى الذكري و فوائد الشرائع و الجعفرية و كشف الالتباس و غيرها، بل لعله مقتضى إطلاق تشبيهه بغسل الجنابة فى كلام جماعة.

و قد استدل له بإطلاق التشبيه المذكور فى صحيح محمد بن مسلم المتقدم فى الوجه الثانى للاستدلال على وجوب الترتيب. و أما الإشكال فيه تارة: بضعف السند كما فى المدارك. و أخرى: بظهوره فى التشبيه بغسل الجنابة فى الترتيب - كما فى كشف اللثام و الجواهر - و لا سيما مع معرفيته فى تلك الأزمنة.

فهو مندفع بأنه ليس فى طريقه إلا إبراهيم بن مهزيار الذى تستفاد وثاقته من كونه من رجال كامل الزيارة معتضداً بجملته من القرائن قد تصلح بمجموعها لإفادته لا مجال لإطالة الكلام فيها، كما أن اختصاص التشبيه فى الترتيب مخالف لإطلاقه. و مجرد المعروفة لا تكفى فى رفع اليد عنه.

نعم، قد يستفاد من قوله عليه السلام فى ذيله: «و إن كان كثير الشعر فرد عليه [الماء] ثلاث مرات» أن المفروض فى التشبيه الغسل التدريجى بالصب، فلا إطلاق له يشمل الغسل بالارتماس.

لكنه لو تم لا يقتضى دلالة على عموم لزوم الترتيب، بحيث لا يسقط مع الارتماس، بل غايته قصوره عن إفادة أجزاء الارتماس، و يكون مجعلاً من هذه الجهة، فيرجع فيه للنصوص الأخر المتضمنة أن غسل الميت من أفراد غسل الجنابة، كصحيح عبد الرحمن بن حماد: «سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن الميت لم يغسل غسل الجنابة؟»

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧١

...

قال ...: فإذا مات الميت سالت منه تلك النطفة بعينها لا غيرها. فمن ثم صار الميت يغسل غسل الجنابة «١» و غيره، و مقتضاها مشاركتة له فى الكيفية.

اللهم إلا أن يقال: النصوص المذكورة إنما تضمنت وجوب تغسيل الميت غسل الجنابة، و ذلك لا يدل على أن كل غسل من أغساله

فرد من أفراد غسل الجنابة، ليدخل في إطلاق أدلة كيفية غسل الجنابة المتضمنة للارتماس، بل لا يمكن البناء على ذلك، لما هو المعلوم من أن غسل الجنابة مزيل لها، ولا يعقل إزالتها ثلاث مرات. بل يتردد الأمر بين أن يكون مجموع أغساله غسلًا واحدًا للجنابة في حقه، لخصوصية جنابته في عدم الإزالة إلا بها، وأن يكون غسل جنابته ببعض أغساله ووجوب ما زاد عليه لخصوصية الموت من دون أن يكون غسلًا للجنابة.

و على الأول يكون غسل جنابته مخالفًا لغسل جنابة الحي في الكيفية، المستلزم لاختصاص أدلة كيفية غسل الجنابة المتضمنة للارتماس بغسل الحي، لصراحتها في كفاية الغسل الواحد في الطهارة من الجنابة المختصة بالحي، و تحتاج معرفة كيفية غسل جنابة الميت لدليل آخر.

و على الثاني تثبت الكيفية المذكورة لأحد الأغسال من دون تعيين، غاية الأمر قضاء المناسبات بكونه الغسل الأخير الذي لا يعتبر فيه الخيط. لكن لا مجال للبناء عليه بمجرد ذلك، ولا سيما مع عدم ثبوت الوجه الثاني و احتمال الأول.

و من هنا لا مجال لاستفادة كفاية الارتماس من النصوص المذكورة، و ينحصر الأمر بالإطلاقات. لكن الاستدلال بها يتوقف على عدم استفادة الوجوب من النصوص المتضمنة للكيفيات المتقدمة، المستلزم لعدم وجوب الترتيب حتى مع الغسل التدريجي بالصب، و هو خارج عن مبنى كلام الأصحاب في المقام.

و من هنا يتجه ما في التذكرة و محكى نهاية الأحكام من الإشكال في سقوط الترتيب بالرمس، بل قوى عدمه في كشف اللثام، و جعله الأظهر في الجواهر، و مال إليه في المدارك.

نعم، استدل عليه في كشف اللثام و الجواهر - مضافا إلى ظهور الأخبار المفصلة

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٢

...

لكيفيات الغسل - بالأصل، و الاحتياط، و ظهور الفتاوى و معاهد الإجماعات المفصلة لكيفيات الغسل، و التأسي. و هو كما ترى؛ فإن الأصل و الاحتياط يرجعان لوجه واحد محكوم لظواهر الأدلة الدالة على سقوط الترتيب أو عدمه. كما أن المتيقن من الفتاوى و معاهد الإجماعات صورة الغسل التدريجي، لا بنحو تنهض بالمنع من الارتماس، و لا سيما مع تصريح بعض مدعى الإجماع بسقوط الترتيب مع الارتماس أو بالإشكال فيه، و مع اشتهاار التشبيه بغسل الجنابة في كلامهم. و أما التأسي فهو لا ينهض بنفسه دليلا على الوجوب.

هذا، و أما الغسل الترتيبي برمس العضو بدل الصب عليه فلا يبعد البناء على صحته، كما ذكره غير واحد، بل ادعى شيخنا الأعظم قدس سره الاتفاق عليه. لإطلاق الأدلة بعد إلغاء خصوصية الصب في النصوص الشارحة لكيفية الغسل، و حملها على المتعارف من الغسل التدريجي بالماء القليل.

ثم إنه بناء على مشروعية التغميل بالرمس - إما بنحو الغسل الارتماسي أو الترتيبي - فقد تقدم في غسل الجنابة جواز الارتماس في الماء غير المعتصم. و لا مجال له هنا، لانفعال الماء بملاقاة جسد الميت، فينجس و يمتنع التغميل به. و لذا قيد غير واحد ممن بنى على الاكتفاء بالغسل الارتماسي بالارتماس في الكثير.

و دعوى: عدم تنجس الماء بجسد الميت في المقام، أو عدم مانعية تنجسه به من تغسيله به، و إلا فهو يتنجس بملاقاته حتى لو كان ترتيبا بنحو الصب، فلو لا العفو عن ذلك لتعذر تغسيله بغير المعتصم.

مدفوعة: بأنه يكفي في التخلص عن المحذور المذكور العفو عن ملاقة الماء للميت إذا كان وارداً و عابراً عليه، كما هو المتعارف، فيكون هو المتيقن من العفو، أما العفو عنه مع ورود الميت على الماء و رسمه به و مكثه فيه الخارج عن المتعارف، فهو مخالف لإطلاق أدلة الانفعال و لزوم طهارة المطهر المطابق للارتكاز، حتى لو بنى على إمكان التطهير بغمس المتنجس في الماء القليل، لأن العفو عن انفعال الماء بالمتنجس في مقام تطهيره به من الخبث، لا يستلزم العفو عنه في مقام التطهير به من الحدث، كما في المقام. و أما إطلاق دليل التشبيه بغسل الجنابة لو تم. فهو لا يقتضي العفو في المقام،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٣

...

لأن دليل مشروعية الارتماس ناظر لتصحيح الغسل من حيثية فقد الترتيب، لا من جميع الحيثيات حتى لو لزم منه تنجس الماء. و أشكل من ذلك ما في كشف اللثام حيث قال: «و إن لم يشترط الإطلاق في الأولين لم يشترط الكثرة فيهما». إذ فيه: أن عدم اشتراط الإطلاق لا ينافي اعتبار الطهارة حين الوصول لجسد الميت، و هي متفية بملاقاة أول جزء من الجسد عند رسمه. و منه يظهر أنه لو اجتزئ فيهما بغير المطلق امتنع رسمه في غير المطلق حتى لو كان كثيراً، لعدم عاصمية الكثرة في المضاف. هذا، و في المسالك بعد أن ذكر سقوط الترتيب بالغمس قال: «و على ما بيناه من وجوب نيات ثلاث يحصل التغير بين الأغسال الثلاثة. و على القول بإجزاء نية واحدة لا بد من تميز الغسالات بوضع الخليط مرتباً ليتحقق العدد و الترتيب». و ظاهره الاجتزاء بغمسة واحدة في ماء واحد، و إن تعدد الغسل إما بتعدد النية مع سبق جعل الخليطين فيه، أو بالتدرج في وضع الخليطين فيه مع وحدة النية. و هو - مع ابتناؤه على الاكتفاء في كل غسلة بالبقاء تحت الماء من دون غمس جديد، الذي لا يبعد مطابقتها لإطلاق الأدلة على ما سبق في غسل الجنابة - يتوقف..

أولاً: على أن المعتبر في كل من الغسلتين الأوليين خليطها و لو مع ضم الخليط الآخر، و إلا تعذر تحقق كلتا الغسلتين مع عدم التدرج في وضع الخليطين، و خصوص الثانية منهما مع التدرج فيه، لاستلزامه تحققها حالة وجود الخليطين معاً لا خصوص الكافور. و ثانياً: على أن وجود الخليطين لا يمنع من الغسلة الثالثة، لعدم خروج الماء بهما عن الإطلاق، و لأن المراد بالغسل بالماء القراح عدم اشتراط الخليط، لا اشتراط عدمه.

و كلاهما محل إشكال، و يأتي تمام الكلام فيهما في المسألة التاسعة إن شاء الله تعالى. و لو تم الأمران اتجه تحقق الغسالات الثلاث مع سبق جعل الخليطين و وحدة النية باستمرار الغمسة الواحدة، حيث تقع الغسلة الأولى في الآن الأول، و الثانية في الثاني، و الثالثة في الثالث، و لا حاجة معه إلى التدرج في وضع الخليطين.

الخامس: تقدم في أول فصل أجزاء الوضوء أن المقدار الواجب من الماء ما يصدق معه وصول الماء للبشرة و مسه لها و لو بمعوثة اليد،

و إن لم يتحقق الجريان

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٤

...

عرفاً، بل و لا الغسل، و أن ما تضمنته جملة من الأدلة من الجريان و الغسل محمول بقريضة غيرها على أن الغرض منهما وصول الماء للبشرة.

و يشكل الاكتفاء بذلك في غسل الميت، كما يبعد بناء الأصحاب رضي الله عنهم عليه و إن أوهمه إطلاق التشبيه بغسل الجنابة في

كلماتهم، لما هو المرتكز- المعتضد ببعض النصوص- من ابتائه على التنظيف من الخبث الذي لا- يكتفى فيه بذلك، و أن ترتب الطهارة من الخبث على الطهارة من الحدث فيه لأن سبب الطهارة من الحدث بنحو يصلح للأميرين.

كما يناسبه ما في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: إنما الوضوء حد من حدود الله ليعلم الله من يطيعه و من يعصيه، و إن المؤمن لا ينجسه شيء، إنما يكفيه مثل الدهن»^(١)، لظهوره في تفرع الاكتفاء بمثل الدهن على عدم التنجس، و أنه لو تنجس- كما في المقام- لم يكفه ذلك.

و ظهور النصوص الواردة في تعليم كيفية غسل الميت على كثرتها و اختلاف مضامينها في المفروغية عن كثرة الماء، فإنه و إن أشكل ظهورها في الوجوب، لنظير ما سبق في التثليث، من ظهورها في بيان الكيفية الكاملة المبنية على الإسباغ، إلا أن اتفاقها في ذلك، بل الأمر في صحيح الكاهلي^(٢) بالإكثار من الماء من دون أن يدل غيرها أو يشعر بخلافه صالح للتأييد.

بل قد يدل عليه ما رواه الصدوق بسنده عن الصفار: «أنه كتب إلى أبي محمد عليه السلام:

كم حد الماء الذي يغسل به الميت؟ كما رووا أن الجنب يغسل بستة أرتال من ماء و الحائض بتسعة فهل للميت حد من الماء الذي يغسل به؟ فوقع عليه السلام: حد غسل الميت يغسل حتى يطهر إن شاء الله تعالى. قال الصدوق: هذا التوقيع في جملة توقعاته عليه السلام عندي بخطه عليه السلام في صحيفه^(٣) و قريب منه ما رواه الشيخ من التوقيع المذكور^(٤).

(١) الوسائل باب: ٥٢ من أبواب الوضوء حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٢٧ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٥

...

فإن عدوله عليه السلام عن التحديد بالأمر الحسى و هو وصول الماء إلى تمام البشرة إلى التحديد بأن يطهر الميت قد يظهر في مطلوبة كثرة الماء بالنحو الصالح لترتب التطهير عليه عند العرف. و لا- مجال لحمله على ما يترتب عليه التطهير تعبدا، كى يمكن شموله لصورة قلّة الماء، لأن ذلك هو المسؤول عنه و الذى طلب بيان الحد لأجله، فلا يمكن الجواب بالتحديد به.

و دعوى: أن السؤال فيه ليس عن الحد اللازم، بقرينة ذكر تحديد غسل الجنب بستة أرتال و الحائض بتسعة. مدفوعة: بأن ذلك لا يناسب الجواب بالتحديد بترتب الطهارة، فلا بد من حمله على بيان الحد الواجب إما عدولا عما هو المسؤول عنه، أو لابتناء السؤال على تخيل وجوب الحدين المذكورين لغسل الجنب و الحائض.

و منه يظهر أن المكاتبه لا تمنع من حمل التحديد الآتى على الاستحباب. و لعل ما ذكرنا كاف في الخروج عن إطلاق التشبيه بغسل الجنابة في صحيح محمد بن مسلم المتقدم^(١) و جملة من كلمات الأصحاب رضى الله عنهم، فيحمل على التشبيه فى استيعاب الماء للبشرة مطلقا أو مع الترتيب. و أما إطلاق الغسل فهو لو تم لا يقتضى الاكتفاء بذلك، كما أشرنا إليه.

هذا، و فى خبر فضيل سكرة: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك هل للماء الذى يغسل به الميت حد محدود؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه و آله قال لعلى عليه السلام: إذا أنا مت فاستق لى سبع [ست] قرب من ماء غرس فاغسلنى و كفنى و حنطنى «...٢». و لا بد من حمله على الاستحباب جمعا مع مكاتبه الصفار المتقدمه و غيرها من النصوص الظاهرة أو الصريحة فى الاكتفاء بأقل من ذلك، لتضمنها وضع ماء كل غسلة فى الإجانه أو الاكتفاء فى كل غسلة بجره من ماء^(٣)، حيث يبعد جدا كون سعة الإجانه

و مقدار الجرّة قريتين أو أكثر، بل لا ريب في عدم وجوب المقدار المذكور.
نعم، قد يكون عدم النص على توثيق فضيل سكرة مانعا من التعويل على

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣، ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٦

و لا بد فيه من النية (١)،

الحديث في إثبات الاستحباب الشرعي للمقدار المذكور فيه. إلا أن يعتضد بما في صحيح حفص بن البختري عنه عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام: يا علي إذا أنا مت فاغسلني بسبع قرب من بئر غرس» (١). فإنه وإن لم يرد مورد التحديد إلا أنه حيث كان متضمنا تحديد ماء غسله صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم لم يبعد البناء على استحبابه للتأسي، ولقرب ظهور وصيته صلى الله عليه وآله عليه وآله وسلم في رجحان القدر المذكور فيه. لكنه يقتضي استحباب السبع قرب، لا الست كما هو المعروف من رواية فضيل، وإن كان الموجود في بعض طبعات الوسائل إضافة «سبع» في إحدى نسختي الحديث.

[وجوب النية في غسل الميت]

إشارة

(١) كما في الخلاف وإشارة السبق والقواعد و ظاهر التذكرة وفي الدروس واللمعة و جامع المقاصد والمسالك والروض و الروضة و محكي الكافي و المذهب و التحرير و الذكري و البيان و كشف الالتباس و فوائد الشرائع و الجعفرية و شرحها و غيرها. و في المدارك و عن المفاتيح و الذخيرة أنه مذهب أكثر الأصحاب، و عن الكفاية أنه المشهور، و في جامع المقاصد أنه مذهب المتأخرين عدا المحقق في المعبر، بل في بعض نسخ الخلاف دعوى الإجماع عليه، كما حكاها عنه في المعبر و غيره، و إن ادعى غير واحد عدم عثوره عليها فيه.

و تردد فيه في المعبر و المدارك و محكي نهاية الأحكام و مجمع البرهان، كما عن ظاهر المفاتيح و الكفاية، بل عن المنتهى الجزم بالعدم، و إن كان ما عثرت عليه من كلامه لا- يخلو عن اضطراب، و في مفتاح الكرامة: «و هو الذي حكاها جماعة عن السيد في المصريات». كما قد يستفاد من إهمال التنبيه عليها في جملة من الكتب، كالمقنعة و المبسوط و النهاية و الاقتصاد و الغنية و الوسيلة و السرائر و الشرائع و النافع و الإرشاد و غيرها، و إن احتمل كون إهماله في جملة منها للمفروغية عن أن الغسل من العبادات، و أن غسل الميت كغسل الجنابة.

و كيف كان، فيظهر من جملة منهم أن منشأ التوقف في وجوب النية احتمال كون

(١) الوسائل باب: ٢٨ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٧

...

الغرض منه تطهير الميت من نجاسة، لما هو المعلوم من أن إزالته النجاسة لا يحتاج إلى نية.

لكنه كما ترى لا يناسب النصوص الكثيرة المتضمنة تعليل وجوب الغسل بأن الميت يجب «١»، و المتضمنة تشريع التيمم بدله «٢»، لما هو الظاهر من أن التيمم مطهر من الحدث، و المتضمنة أجزاء غسله عن غسل الجنابة «٣»، لما هو المرتكز من أن التداخل فرع اتحاد السنخ، بحيث يصلح العمل الواحد للقيام بالوظيفتين، و لا سيما مع تعليله في صحيح زرارة بقوله عليه السلام: «لأنهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة» «٤». مؤيداً بسوقه في بعض النصوص «٥» في سياق بقاء الأغسال التي من شأنها الطهارة غير الخبيثة.

بل لعل ذلك هو الفارق الارتكازي عند المشرعة بين الغسل بالضم و الغسل بالفتح، و إن لم يتضح مأخذه من اللغة. و مجرد ترتب الطهارة الخبيثة على غسل الميت لا- ينافي ذلك، لإمكان قيام الغسل بالوظيفتين، أو ترتب ارتفاع الخبث على ارتفاع الحدث. و بالجملة: لا ينبغي التأمل في عدم تمحض غسل الميت في التطهير من الخبث.

نعم، لم يتضح عموم اعتبار النية في التطهير من الحدث، و لا في الغسل بالضم، لانحصار الدليل عليه في بقاء الأغسال بالإجماع الذي لا مجال لدعواه في المقام بعد ما عرفت. و مجرد ظهور كلام من خالف فيه في استناده للشبهة المتقدمة التي عرفت دفعها لا يكفي في استفادة الإجماع على العموم المذكور بالنحو الكافي في الحجية، و إن كان صالحاً للتأييد.

و من هنا فقد استدل عليه سيدنا المصنف قدس سره بأن عباديته من مرتكزات المشرعة، و لا فرق عندهم بينه و بين بقاء الطهارات في كونها عبادة يعتبر فيها ما يعتبر في سائر العبادات. قال: «و هذا الارتكاز حجة على ثبوته في الشرع، و إلا لم ينعقد، لوجوب الردع عنه».

(١) راجع الوسائل باب: ٣، ١ من أبواب غسل الميت.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣. و باب: ١٩ من الأبواب المذكورة حديث: ١ و باب: ١٣ من أبواب التيمم حديث: ١.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت.

(٤) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٨

...

لكنه يشكل بعدم وضوح الارتكاز المذكور فضلاً عن حجته. و لا سيما مع عدم شيوع مزاولة تغسيل الميت بين المشرعة، و إنما يختص به بعض الناس ممن يمكن استناد ارتكازهم لو تم لمعروفية الحكم في فتاوى العلماء، من دون أن يحرز اتصاله بعصور المعصومين عليهم السلام و وضوحه، ليكشف عدم ردعهم عن مطابقته للحكم الشرعي.

كما استدل عليه في الجواهر و غيره بما تضمن من النصوص أن غسل الميت غسل الجنابة أو مثله، و حيث ثبت اعتبار النية في غسل الجنابة بالإجماع لزم اعتباره في غسل الميت، قضية للعينية أو المماثلة.

و قد استشكل فيه سيدنا المصنف قدس سره بأنه موقوف على عموم التشبيه لمثل النية التي هي خارجة عن الغسل بالمرء، و إنما تكون شرطاً في ترتب الأثر لا غير. و قد يرجع إليه ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره.

فإن أراد أن النية ليست شرطاً شرعياً في غسل الجنابة، لامتناع أخذ ما لا يتأتى من قبل للأمر في متعلقه، و إنما يؤتى بها لتوقف ترتب الأثر عليها، فلا يشملها إطلاق التنزيل. فهو مندفع بما هو التحقيق من إمكان اعتبارها شرعاً بنحو تكون قيدا في المأمور به لفظاً أو لباً، و خصوصاً في الطهارات، على ما فصل في مبحث التبدي و التوصلي، كما تقدم في المسألة الواحدة و السبعين من مباحث الوضوء

التعرض لوجه خصوصية الطهارات.

و إن أراد انصراف الأدلة إلى التشبيه و التنزيل بلحاظ الكيفية الخارجية، دون مثل النية التي هي فعل قلبي. فهو ممنوع، و لا مخرج من إطلاق التشبيه.

فالعمدة الإشكال فيه - مضافا إلى ما سبق في الارتماس من قصور ما ظاهره كون غسل الميت من أفراد غسل الجنابة الحقيقية، و أن الاستدلال قد يمكن بما تضمن تشبيهه به - بما نبه له شيخنا الأعظم قدس سره و غيره من أن اعتبار النية في غسل الميت - لو تم - ليس على نحو اعتباره في غسل الجنابة، إذ المعتبر في غسل الميت النية من المغسل و في غسل الجنابة من المغتسل، فالدليل المذكور بعد قصوره عن إثبات اعتبارها بالنحو الثاني لا ينهض بإثبات اعتبارها بالنحو الأول. نعم قد ينفع في إثبات اعتبارها في غسل المغتسل قبل القتل إذا وجب قتله برجم أو قصاص بدلا عن تغسله بعده. فتأمل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٧٩

...

و منه يظهر الإشكال في الاستدلال بالإطلاقات المقامية بدعوى: أن ثبوت اعتبار النية في غير غسل الميت كاف في إثبات اعتبارها فيه، لأن الظاهر من الأمر بالغسل في المقام بعد عدم شرح يختص به هو المعهود من ماهية الغسل في سائر الموارد.

فإن ذلك لو تم لا يقتضي اعتبارها فيه على نحو يخالف اعتبارها في سائر الموارد.

و مثله ما ادعى من أن الأصل التعبدية في الأوامر، لما تحقق في مبحث التعبدى و التوصلى من عدم تمامية الأصل المذكور، سواء أريد به مقتضى طبع الأمر أو إطلاقه في كل مورد، أم مقتضى عموم دليل خارج، أم مقتضى الأصل العملى. فراجع.

فلعل الأولى: الاستدلال على اعتبار النية بأصل الاشتغال الذى سبق عند الكلام في وجوب تثليث الأغسال أنه المرجع عند الشك في اعتبار شىء في غسل الميت لرجوع الشك فيه للشك في المحصل.

نعم، قد يدعى أن الأصل المذكور مورود للإطلاقات الشارحة لغسل الميت، التى لم تتعرض على كثرتها للنية، بناء على ما هو التحقيق من أن مقتضى الإطلاق التوصلية، على ما حقق في مبحث التعبدى و التوصلى.

اللهم إلا - أن تكون معروفة عبادية بقاء الأغسال مانعة من انعقاد ظهور الإطلاقات المذكورة في نفى اعتبار النية في غسل الميت و موجبة لكون المتيقن منها بيان الكيفية الخارجية، و لا سيما مع ورود نظيرها في غسل الجنابة، و مع ما سبق من ظهور حال الأصحاب في المفروغية عن اعتبار النية لو كان الغسل رافعا للحدث، فإن ذلك كله لو لم ينهض بالحجية على اعتبار النية فلا أقل من نهوضه بمنع انعقاد ظهور الإطلاقات في عدم اعتبارها، فلا تنهض بمنع الرجوع للأصل المتقدم.

هذا، و قد فصل الفقيه الهمداني فذهب إلى أنه لا يعتبر في الغسل النية، بمعنى الداعى القربى، بل بمعنى القصد له بعنوانه و بماله من الماهية الشرعية، معتمدا في نفى الأول على ما سبق في الجملة بضميمة دعوى أن مقتضى الأصل في ذلك البراءة، و في إثبات الثانى على أن المتبادر من الأمر بالغسل و الوضوء في جميع الموارد ليس إلا الطبيعة المعهودة المعروفة لدى المشرعة على سبيل الإجمال، لا مطلق غسل البدن أو الأعضاء المعهودة كيف اتفق، و لا يمكن الاطلاع على تلك الماهية و لا قصدها إلا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٠

على حسب ما عرفت في الوضوء (١)

بقصد عنوانها إجمالا - من دون فرق بين أن يتعلق الأمر بأن يغتسل أو يتوضأ بنفسه و أن يتعلق بأن يغسل غيره أو يوضئه، و ليس المفهوم من الثانى إلا سقوط اعتبار مباشرة المغتسل و المتوضئ، لا الاكتفاء بمطلق الغسل من دون قصد.

و يشكل بأن كون الغسل و الوضوء طبعية معهودة لمخترعه للشارع و إن كان مسلما إلا أنه لا يستلزم اعتبار قصد عنوانهما فيهما، بحيث لا يصحان بدونه، نظير التحية الشرعية، التي هي صيغة خاصة للسلام، و لا يعتبر في صحتها قصد عنوانها الشرعي. و حينئذ فإن كان مقتضى الإطلاق أو الأصل نفى اعتبار النية في الغسل لم يعتبر فيه كلا النحوين، و إلا اعتبر فيه كلاهما.

كما أن ما ذكره من أن مرجع الأمر بتغسيل الغير و توضئته إلى سقوط اعتبار مباشرة المغتسل و المتوضئ لو اطرده لا يكفي في المدعى مع ما تقدم في مبحث الوضوء من أنه مع عدم مباشرة المتوضئ للوضوء تكون النية به منه لا من الموضئ له.

و أشكل من ذلك ما قد يظهر منه من محاولة التوفيق بذلك بين القولين بحمل كلام من اعتبر النية على إرادة المعنى الأول، و كلام من نفاه على إرادة الثاني.

إذ فيه: أن حمل كلام من اعتبرها على المعنى الأول لا يناسب استدلالهم بما يرجع إلى أصالة التعبدية في الأوامر، كقوله تعالى: وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ «١»، و قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ آلِهِ وَسَلَّمَ: «لا عمل إلا بنية» «٢».

كما أن حمل كلام من لم يعتبرها على المعنى الثاني لا يناسب استدلالهم باحتمال كون تشريع الغسل لإزالة نجاسة بدن الميت، كما اعترف به في الجملة. بل يظهر من الجواهر الإجماع على عدم الفصل بين الأمرين.

(١) من الاكتفاء بالاندفاع عن الداعي القريب و إن كان ارتكازيا إجماليا من دون حاجة إلى إخطاره و استحضار صورته في الذهن تفصيلا. كما لا حاجة إلى

(١) البينة: ٥.

(٢) الوسائل ج ١ باب: ٥ من أبواب مقدمة العبادات حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨١

...

نية الوجوب و الرفع و الاستباحة و غيرها. بل لا موضوع لنية الاستباحة بعد عدم تكليف الميت بما يتوقف على الطهارة. إلا أن يراد به استباحة الصلاة عليه، و الظاهر خروجه عن محل كلامهم في نية الاستباحة في الطهارات.

بقي في المقام أمور:

الأول: ظاهر الدروس و عن الذكرى الاكتفاء بنية واحدة للأغسال الثلاثة،

و هو الذي جزم به في المدارك و الجواهر و محكى مجمع البرهان و الكفاية، بل نسبه في الجواهر لصريح جماعة و ظاهر آخرين. لظهور الأدلة في كونه عملا- واحدا، لإطلاق اسم غسل الميت عليه، و عدم ترتب الآثار إلا- على جميعه، و للتعبير عنه في نصوص التداخل مع بقية الأغسال الواحد «١» و غير ذلك.

خلافًا لإشارة السبق و المسالك و الروض و الروضة و الرياض فأوجبوا تجديدها لكل غسل. قال في الروض: «لتعدد الأغسال اسما و صورة و معنى»، و لما يأتي في كلام جامع المقاصد، و لعموم ما تضمن أنه لا عمل إلا بنية المقتضى لاعتبارها حتى في أجزاء العمل الواحد لو لا الإجماع على عدم وجوبه، الذي لا مجال له في المقام بعد ما عرفت، و لا سيما مع عدم سقوط بعضها بتعذر الآخر، كما يأتي.

و خير بين الأمرين في جامع المقاصد و محكى فوائد الشرائع. قال في الأول:

«لأنه في المعنى عبادة واحدة و غسل واحد مركب من مجموع غسلات يترتب على فعله عدة أمور، فينوي له عند أول الغسلات، و في

الصورة ثلاثة أغسال، لوجوب الترتيب في أعضاء كل مرة، و ثبوت التشبيه بين كل مرة و غسل الجنابة في النصوص و كلام الفقهاء، فلا يمتنع أفراد كل غسل بنية عند أوله. و لا يجوز أفراد أبعاض الغسل بنية، كما في سائر الأغسال». هذا، و الظاهر ابتناء النزاع المذكور على أن النية المعتبرة هي الإخطارية التفصيلية عند الشروع في العمل ثم الاكتفاء بالنية الارتكازية الإجمالية حال الاستمرار فيه.

و حيث سبق عند الكلام في النية من مبحث الوضوء أنه لا دليل على اعتبار النية بالنحو المذكور فلا يتسنى لنا تحديد معيار وحدة العمل و أنه عبارة عن العمل الارتباطي أو

(١) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٢

...

العمل الواحد عرفاً أو غيرهما، لينظر في ترجيح أحد القولين على تقدير البناء عليها.

نعم، الظاهر عدم تمامية ما ذكره في جامع المقاصد وجها لمختاره، لأنه أشبه بالجمع بين المتنافيين. بل الأولى الاستدلال له بأنه لا يحتمل مبطلية النية الإخطارية التفصيلية لو جددت في أثناء العمل الواحد. و ما تقدم من جامع المقاصد من منع تجديد النية لأجزاء الغسل الواحد غريب جداً. إلا أن يرجع لما يأتي. و عليه يكون الاكتفاء بالنية الإجمالية في الأثناء رخصة لا عزيمة، و لازم ذلك رجوع مراد من اكتفى بنية واحدة إلى التخيير الذي اختاره قدس سرّه كما يناسبه ما تقدم عند الاستدلال لتعدد النية بعموم ما تضمن أنه لا عمل إلا بنية.

ثم إنه حيث أشرنا هنا إلى ما سبق في مباحث الوضوء من الاكتفاء بالنية الإجمالية الارتكازية، لكفايتها في تحقق الداعي القريب و في العبادية يظهر أنه لا موضوع لهذا النزاع، حيث لا تعتبر النية التفصيلية لا عند الشروع في الغسل و لا في أثناءه، إلا أن تتوقف عليها النية الإجمالية التي تكفي في تمامه.

نعم، قد يحزر النزاع المذكور بوجه آخر، فإنه حيث كان امتثال الأمر الضمني لا يصلح للمقربيه إلا- بلحاظ كونه امتثالاً- للأمر الاستقلالي بتمام المركب، فلا بد من قصده في طول قصد امتثال الأمر الضمني. و حينئذ فالأغسال المذكورة إن كانت مأموراً بها بأمر واحد ارتباطي لزم الاندفاع عن الأمر المذكور و لا يكون قصد أوامرها الضمنية إلا تبعياً، و إن كان كل منها مأموراً به بأمر استقلالي لزم الاندفاع عن أمره الخاص به المبين لأمر غيره، و لا مجال لقصد أمر واحد فيها جميعاً، لعدم وجوده. و لعله إلى هذا نظر في جامع حيث منع من تجديد النية لأجزاء الغسل الواحد و إن لم يبعد مخالفته لظاهر كلامه.

و من هنا كان الظاهر الاقتصار على نية واحدة للأغسال الثلاثة، بمعنى الاندفاع فيها عن الأمر الواحد المتعلق بغسل الميت، لظهور الأدلة في كونه ارتباطياً بالإضافة للأغسال لا انحلالياً.

و لا ينافيه ما سبق من الروض من اختلافها اسماً و صورة و معنى- لو تم- كما هو ظاهر، و لا سيما مع وحدة الأثر المترتب عليها، و هو الطهارة الحدثية و الخبثية. و لا تشبيهه بغسل الجنابة، فإنه و إن لزم حمله على تشبيه كل غسل به إلا أنه لا بد من حمله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٣

...

على التشبيه به في الكيفية الخارجية، لا في وجوب النية- لما تقدم- فضلاً عن كيفيتها.

كما لا ينافيه عدم سقوط بعض الأغسال بتعذر غيره، لا ابتناء جميع موارد قاعدة الميسور على تبدل الأمر الضمني بالميسور إلى أمر استقلالي به.

و دعوى: أن لازم ذلك عدم صحة الغسل الأول لو أتى به المكلف بانبا على الاقتصار عليه إما لتخيل العجز عن غيره، أو للتسامح و البناء على الإخلال به عصياناً، فلا- يكتفى بضم الباقي إليه لو انكشفت القدرة عليه، أو عدل عن عصيان أمره، أو أراد غيره إتمام الواجب.

مدفوعة: بأنه لا- مانع من البناء على ذلك لو رجع إلى قصد امتثال خصوص الأمر المتعلق بالغسل المأتي به وحده، أما لو رجع إلى قصد الشروع في امتثال الواقعي، لتخيل اختصاصه به بسبب تخيل العجز عن غيره، أو لتيسر الامتثال بالباقي لو أراد ذلك غيره مع عدم العجز عنه فلا مانع من البناء على الصحة حينئذ. وهذا هو الحال في جميع موارد قاعدة الميسور، كما لو دخل في الصلاة بتخيل العجز عن الركوع أو السجود التامين، فانكشفت القدرة عليهما عند الوصول لمحلها.

اللهم إلا- أن يقال: ظاهر الأمر بغسل الميت و إن كان هو الارتباطية بالإضافة إلى الأغسال، إلا أن المناسبات الارتكازية قد تقتضى حمله على الانحلال، بمعنى كون الغسل الأول مطلوباً استقلالياً نفسياً، و غيرياً بلحاظ شرطيته في الثاني، و كذا الثاني بالإضافة للثالث، لما هو المرتكز من استقلال كل غسل بأثره الحاصل بإصابته الماء للجسد، و هو مرتبة من الطهارة و إن لم يترتب عليه ما بعده، فإن تمت الأغسال حصلت الطهارة التامة المطلوبة، و إن اقتصر على بعضها لم يحصل إلا بعض مراتبها.

لكن في بلوغ المناسبة المذكورة حد القرينية الصارفة لظاهر الأمر بغسل الميت إشكال، و لا سيما مع عدم وضوح الفرق بين الأغسال الثلاثة فيما بينها و أجزاء الغسل الواحد التي يبعد جدا البناء على كون مطلوبيتها انحلالية لا ارتباطية. نعم لا بأس بالاحتياط بقصد التقرب و الامتثال للأمر الواقعي على ما هو عليه من إجمال.

هذا، و أما ما في جامع المقاصد من التخيير- لو كان ناظراً في تحرير النزاع إلى ما ذكرنا- فهو أضعف الوجه المذكورة في المقام، لضعف الوجه المذكور له في كلامه،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٤

...

بل هو كالجمع بين المتنافيين، لوضوح أن المعيار في وحدة النية على الأمر الاستقلالي الذي يمتنع وقوعه بالوجهين. فلاحظ.

الثاني: صرح في جامع المقاصد و الروض و الروضة و المدارك و محكي الذكرى بأن النية نية الصاب.

لكن عن الذكرى الاجتزاء بنية المقلب أيضاً، بدعوى: أن الصاب كالألة.

و قد استبعده في المدارك، و رده في جامع المقاصد و الروض بأن الغاسل حقيقة هو الصاب، لتقوم الغسل بإجراء الماء، بل ذلك منه لا يناسب اجتزاءه بنية الصاب.

نعم عن حواشي الشهيد أن الشيخ حتمها على الغاسل، و أوجبها على الصاب لا لتوقف الأغسال عليها، بل لتحصيل الثواب، فلو فقدت نية الغاسل فهو باطل.

و الذي ينبغي أن يقال: إن النية إنما تجب على الغاسل، و هو الذي يستند إليه وصول الماء لبدن الميت بحيث لا يتوسط في البين فعل اختياري من غيره، و هو يختلف، حيث يكون تارة: هو الصاب كما لو أبدى المقلب بدن الميت و اعتزله ثم صب الصاب الماء عليه، و أخرى: هو المقلب، كما لو صب الصاب الماء و لم يتخلل ما لم يغسل من بدن الميت إلا بإمرار المقلب يده عليه و تحريكه، و ثالثة: كليهما بنحو الاشتراك بحيث لا- يصل الماء إلا بفعلهما معاً، و رابعة: كلا منهما بنحو الاستقلال، كما لو أوصل الصاب الماء لبدن

الميت، و أرجعه الصاب عليه بإمرار يده.

و يلزم في الأولى نية الصاب، و في الثانية نية المقلب، و في الثالثة نيةهما معاً، و في الرابعة نية أحدهما، و أيهما سبق كان الآخر لغواً. و لعل اشتباه بعض الصور ببعض هو الذى سبب الخلاف المتقدم، فلاحظ.

الثالث: صرح غير واحد بجواز تعدد الغاسل بنحو الاشتراك و بنحو التوزيع،

بل يظهر منهم المفروغية عن ذلك. و يقتضيه إطلاق جملة من الأدلة الشارحة لغسل الميت. و كذا إطلاق ما تضمن أنه يغسله أولى الناس به أو من يأمره «١». و مجرد خطاب شخص واحد به أو تعليمه له فى بعض الأخبار لا يصلح لتقييد الإطلاق. و لا سيما مع أمر جماعة به فى جملة من الأخبار، مثل ما ورد فى المحروق و المجذور من

(١) راجع الوسائل باب: ٢٦ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٥

(مسألة ٢): إذا كان المغسل غير الولي فلا بد من إذن الولي (١)،

قوله عليه السلام: «فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صبا» (١) و قوله صلى الله عليه و آله و سلم: «يمموه» (٢)، و ما ورد فيمن مات مع غير المسلمين من قوله عليه السلام: «يغتسل النصارى ثم يغسلونه» (٣) و كذا ما ورد فيمن ليس له محرم و لا مماثل (٤). و أما ما ذكره شيخنا الاستاذ قدس سره من منافاة التوزيع لوحدة العمل شرعا. فهو كما ترى، لأن وحدة العمل شرعا تابعة لحدوده الشرعية، فلا تقتضى وحدة المباشر إلا بدليل.

[مسألة ٢: وجوب الرجوع إلى الولي فى أحكام الميت]

إشارة

(١) قد استفاضت كلمات الأصحاب فى الجملة بلزوم الرجوع للولي فى جميع أحكام الميت. و هى و إن اختلفت بين ما اشتمل على ذلك فى جميعها، و ما اشتمل عليه فى بعضها، إلا أنه لا يبعد رجوع الثانى للأول، و أن عدم التعرض له فى باقىها ليس للخلاف فيه، بل غفلة بسبب المفروغية عنه التى تظهر من جملة من كلماتهم.

و قد ادعى فى الخلاف و المنتهى الإجماع على ذلك فى الصلاة على الميت، كما ادعى فى التذكرة الإجماع على أن الولي أولى من الوالى بالصلاة، و على أن للولي أفراد ميتة بصلاة، و فى المعتبر الإجماع على عدم جواز تقدم غير الولي. و لعله لذا ذكر فى الحقائق أن ذلك مما لا خلاف فيه نصا و فتوى، و هو و إن ذكره فى الغسل إلا أن مساق كلامه يناسب إرادة العموم، و استظهر فى جامع المقاصد الإجماع على الكلية المذكورة، و فى الجواهر: «و لعله كذلك و إن تركه بعضهم فى بعض المقامات» ثم أطال فى النقل عنهم ثم قال: «إلى غير ذلك من كلماتهم المتفرقة التى يحصل للفقيه القطع من ملاحظتها بالأولوية المتقدمة».

و كيف كان، فقد استدلل عليه فى جملة من كلماتهم بقوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ» (٥). و فيه: أنه إنما يتضمن تعيين الأولى فى الأرحام بعد الفراغ عن كون المورد مما يرجع فيه للأولى، كالميراث المفروغ عن انتقاله بعد

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٩ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) راجع الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت.

(٥) الأنفال الآية: ٧٥، الأحزاب الآية: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٦

...

الميت لغيره، ولا تصلح لبيان المورد الذي يرجع فيه للأولى لو احتمل عدم الحاجة إليه، نظير التشيع. وربما لا يكون استدلالهم به لإثبات لزوم الرجوع للولى فى أحكام الميت، بل لتعيين الولى و أنه الأولى بالميراث بعد المفروغية عن كون الأحكام المذكورة من موارد الرجوع للولى. و أما دعوى: أن كون المقام من موارد الرجوع للولى مقتضى أصالة حرمة التصرف فى بدن الميت، و فيما يحتاج إليه تجهيزه من مال محترم للورثة فى الكفن و الحنوط و الدفن و غيره. فهى مدفوعة: بعدم الدليل على حرمة التصرف فى بدن الميت، لاختصاص دليل السلطنة بحال الحياة، و كذا دليل حرمة دم المسلم و ماله «١» الذى قد يستفاد منه حرمة مطلق التصرف فى بدنه، و لو بقرينه جعل الغاية له طيب النفس. بل مقتضى إطلاق أدلة أحكام الميت الظاهرة فى الوجوب الكفائى - كما تقدم - جوازه لكل أحد من غير إذن. و أما التصرف فى الأموال المذكورة فهو محتاج إلى إذن مالكيه حتى فى حق الولى الذى قد لا يكون مالكا لتمامها كالزوج، بل قد لا يكون مالكا لشيء منها.

فلا بد أن يكون محل الكلام ما إذا لم يلزم التصرف فيها بغير إذنهم، و لو لعزل الميت مالا خاصا لتجهيزه، أو لبذل باذل لمال آخر. فالعمدة فى المقام النصوص الواردة فى الموارد المتفرقة، فى مرسل بن أبى عمير و البنظى عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: يصلى على الجنازة أولى الناس بها أو يأمر من يحب» «٢»، و فى موثق السكونى عنه عليه السلام عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «قال: قال أمير المؤمنين: إذا حضر سلطان من سلطان الله جنازة فهو أحق بالصلاة عليها إن قدمه ولى الميت، و إلا فهو غاصب» «٣»، و نحوها النصوص الآتية فى أولوية الزوج، و فى صحيح زرارة: «أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن القبر كم يدخله؟ قال: ذاك إلى الولى، إن شاء

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب مكان المصلى حديث: ١ و باب: ١ من أبواب القصاص حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١، ٢، ٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١، ٢، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٧

...

أدخل و ترا، و إن شاء شفعاً «١»، و فى مرسل الصدوق: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: يغسل الميت أولى الناس به أو من يأمره الولى بذلك» «٢».

و أما الاستدلال فى كلام جماعة بموثق غياث بن إبراهيم أو صحيحه عن جعفر عن أبيه عن على عليهم السلام: «أنه قال: يغسل الميت أولى الناس به» «٣». فلا مجال له، لأنه ظاهر فى طلب المباشرة، و هو أعم من الولاية، و لا سيما مع ما هو المعلوم من حمله على

الاستحباب. و مثله في ذلك ما تضمن الأمر بنزوله في القبر و مباشرته التلقين فيه «٤»، و بعد إكمال الدفن و انصراف المشيع «٥». غاية الأمر أنه قد يشعر بالمفروغية عن الرجوع في أمور الميت لشخص خاص يكون هو الأولى به. فتأمل.

و في النصوص الأول كفاية، و هي و إن لم تنهض بإثبات عموم المدعى بنفسها، لاختصاصها بالزوج في جميع أحكام زوجته، و غيره في الصلاة و الدفن، دون التغسيل، لعدم الدليل عليه إلا مرسله الصدوق الضعيف، و دون التكفين و التحنيط، إلا أن شيخنا الأعظم قدس سره ادعى عدم الفصل في المقام.

بل لا يبعد فهم ذلك من النصوص بإلغاء خصوصية مواردّها، و لو بضميمة السيرة العرفية الارتكازية، لمناسبة الحكم المذكور للجهات العاطفية و الأدبية، و لما هو المعلوم من توقع التشاح و التشاكس في القيام بالأحكام المذكورة و اختيار خصوصيات تطبيقتها، الذي لا يدفعه إلا الرجوع لشخص خاص فيها. بل ثبوت الولاية في الصلاة مع عدم استلزامها تصرفاً في الميت يناسب ثبوتها في باقى أحكامه مما يستلزم التصرف فيه بالأولوية العرفية.

و يؤيد ذلك ظهور مفروغية الأصحاب، حيث لا يبعد تسالمهم عليه طبقه بعد طبقه متصلاً بعصور المعصومين عليهم السّلام و لو بضميمة الجهات الارتكازية المشار إليها.

بل الظاهر قضاء مرتكرات المتشرعة باستنكار الاستقلال عن الولي في تجهيز الميت، فضلاً عن مسابقته أو مزاحمته، و عدّه من أفحش الظلم و العدوان.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الدفن حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب الدفن حديث: ٧، ٥.

(٥) راجع الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الدفن.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٨

...

و بملاحظة جميع ذلك لا ينبغي التوقف في عموم الولاية، فضلاً عن أصل ثبوتها في الجملة. و منه يظهر ضعف ما عن الكافي من إنكار الأولوية مطلقاً. و لعله يريد أمراً آخر، كالأولوية في المباشرة، و إن كانت هي ثابتة في الجملة أيضاً. و كلامه ليس بأيدينا. هذا،

و حيث ظهر ثبوت الولاية في الجملة فينبغي الكلام في أمور متعلقة بتحديدّها و ما يتعلق بها:

الأول: أن ظاهر الأصحاب كون الأولوية المذكورة على نحو الوجوب،

بل هو صريح جملة منهم. لكن في الغنية: «و المستحب أن يقدم للصلاة أولى الناس بالميت أو من يأمره»، و ظاهر ذيل كلامه دعوى الإجماع على ذلك، و في المنتهى: «يستحب أن ينزل القبر الولي أو من يأمره الولي إن كان رجلاً، و إن كان امرأة لا ينزل قبرها إلا زوجها أو ذو رحم لها». و هما و إن كانا ناظرين للمباشر إلا أن عطف من يأمره الولي عليه ظاهر في بنائهما على كون الأولوية على الاستحباب و به صرح في المستند.

و عن كشف اللثام: «و هو قوى، للأصل، و ضعف الخبر سنداً و دلالة، و منع الإجماع على أزيد من الأولوية». و فيه: أن الأصل يختلف

باختلاف الأحكام، فهو وإن كان يقتضى البراءة فى التكفين و التحنيط و الدفن، إلا أنه يقتضى الاحتياط فى الغسل، لما تقدم عند الكلام فى وجوب التثليث فى الأغسال من رجوع الشك فيه للشك فى المحصل. و أما الخبر فقد سبق وفاء جملة من النصوص المعتمدة بالدلالة على الأولوية، و هى ظاهرة فى الوجوب، و لا سيما موثق السكونى المتضمن أن من يتقدم بدون إذن الولي غاصب. و بها يستغنى عن الإجماع الذى لو تم فظاهر بعض معاقده و صريح بعضها الوجوب.

و بما ذكرنا يظهر و هن الإجماع المتقدم من الغنية. و ربما يحمل كلام المنتهى على استحباب المباشرة، بقرينة بقاء كلامهما و كلام الأصحاب، و إن لزم نحو إشكال فى عبارتهما.

و أضعف من ذلك الاستدلال على عدم الوجوب بقيام السيرة على عدم تعطيل الفعل للاستئذان من الولي، و عسر التوقف عليه. لمنع السيرة المذكورة بعد غلبة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٨٩

...

حضور الولي و توليه شئون ميتة، فإما أن يصرح بالإذن أو يظهر حاله فيه. و المتيقن من عدم استئذانه مع عدم حضوره صورة تعذر أو تعسر الاستئذان منه، و هو - مع قلته - خارج عن مفروض الكلام. و لعله هو المنشأ لدعوى عسر التوقف على الإذن.

الثانى: قال فى محكى مجمع البرهان: كون الأولوية بمعنى عدم جواز اشتغال الأبعد بأحكام الميت إلا بإذن الأقرب،

«و لو مع عدم صلاحيته له، ما نرى له دليلاً قوياً». و قريب منه فى المدارك. و ظاهرهما قصور دليل الولاية فى حق من ليس له المباشرة. و هو مبنى على استفادة الولاية مما تضمن الأمر بالمباشرة، كحديث غياث المتقدم، حيث لا مجال مع تقييده فى مورد لاستفادة الولاية منه فيه.

و يظهر ضعفه مما تقدم من عدم نهوض ذلك بإثبات الولاية، و أن الدليل عليها ما تضمن إناطة الفعل بنظر الولي، و من الظاهر أن عدم رجحان مباشرته فى مورد لا ينافى إناطة الفعل بأمره، ليستلزم سقوط ولايته.

الثالث: ظاهر كلام الأصحاب، بل صريح جماعة أن مقتضى الولاية لزوم صدور الفعل من الولي أو بنظره.

لكن ذهب بعض مشايخنا أن مقتضاها عدم جواز مزاحمته من دون أن يلزم استئذانه، لدعوى: عدم نهوض أدلتها بأكثر من ذلك. و يشكل: بأن ذلك لا يناسب جميع نصوص المسألة المتقدمة، كصحيح زرارة المتضمن إيكال الأمر إليه، و مراسيل ابن أبى عمير و البنظي و الصدوق المتضمنة للترديد فى المباشر بين الولي و من يأمره، لظهوره فى انحصار الأمر بهما، و موثق السكونى الظاهر فى عدم خروج المباشر عن كونه غاصباً إلا بتقديم الولي، و نصوص أولوية الزوج المتضمنة أنه أحق، لوضوح أنه لا يراد به التفضيل، إذ لا معنى له فى الحق اللازم، بل المراد أنه صاحب الحق، و كما لا يجوز مزاحمة صاحب الحق لا يجوز تقدمه من دون إذنه، و لعله لذا صرح فى الجواهر بضعف احتمال ذلك. فلا معدل عما هو ظاهر الأصحاب.

الرابع: أشرنا فى ذيل الكلام فى الوجوب الكفائى إلى ما يظهر من غير واحد من الأصحاب من منافاة ولاية شخص خاص له.

قال فى جامع المقاصد فى مبحث الصلاة على الميت جماعة: «و لا يخفى أن إذن الولي إنما تعتبر فى الجماعة، لا فى أصل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٠

...

الصلاة، لوجوب ذلك على الكفاية، فكيف يناط برأى أحد من المكلفين، فلو صلوا فرادى بغير إذن أجزاء، ونحوه في الروض إلا أنه نسب ذلك لظاهر الأصحاب كما نسبهم لهم في محكي الذخيرة.

وهو لو تم لا يختص بالصلاة، بل يجري في غيرها من الواجبات الكفائية المتعلقة بالميت. ومن ثم يكون عدم تنبيههما عليه فيها مستدركا عليهما.

بل قال في المسالك في أول مبحث أحكام الأموات: «لا منافاة بين الأولوية وجوبه على الكفاية، فإن توقف فعل غير الولي على إذنه لا ينافي أصل الوجوب عليه». ولعله لذا أنكر صاحب الحقائق وأخوه فيما سبق نقله عنهما كون وجوبها كفائيا مع الولاية، وخصاه بما إذا لم يكن هناك ولي أو كان وتعذر قيامه بوظيفته، حيث تسقط ولايته عند الأصحاب.

وعمدته الوجه في منافاة ولاية شخص خاص لكون الوجوب كفائيا أن إذن الولي لغيره إن كانت شرطا لوجوب الفعل على الغير لزم اختصاص التكليف بالولي قبل الإذن وعدم تكليف غيره حتى يسقط اعتبار إذنه، لامتناعه أو فقده، فلا يكون التكليف كفائيا مطلقا، وهو خلاف ظاهرهم. وإن كانت شرطا للواجب لزم وجوب تحصيلها بإقناعه، كما هو شأن جميع مقدمات الواجب، كما يلزم التكليف بما هو خارج عن الاختيار، لعدم القدرة على إذن الغير، بل هي تابعة لاختياره.

ومنه يظهر ضعف ما في المدارك قال: «وقد يقال: إنه لا منافاة بين كون الوجوب كفاية وبين إناطته برأى بعض المكلفين، على معنى أنه إن قام به سقط الفرض عن غيره، وكذا إذا [إن] أذن لغيره، وقام به ذلك الغير، وإلا سقط اعتباره وانعقدت الصلاة جماعه وفرادى بغير إذنه». لوضوح أن سقوطه عن الغير فرع تكليف الغير به قبل فعله، فلا بد من بيان وجهه ودفع المنافاة بينه وبين اعتبار إذن الولي. كما أن سقوط اعتبار إذنه مع عدم قيامه بوظيفته وعموم التكليف حينئذ ليس موردا للكلام، وإنما الكلام في عموم التكليف قبل ذلك.

ومثله ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن العجز المذكور وإن كان يوجب سقوط التكليف عن العاجز إلا أنه لقصور فيه لا فعله، وإلا ففعله كفعل الولي

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩١

...

مشمتم على المصلحة، وربما يكون ذلك العجز في الولي لنوم أو نحوه، ومثل ذلك لا يصح دعوى اختصاص التكليف بالولي القادر، كالمنتبه.

لاندفاعه: بأن مجرد عدم القصور في فعل غير الولي بحيث يجزى لو أذن له فيه لا ينافي عدم تكليفه بسبب تعذر الفعل عليه، كما لا يكون عدم قصور فعل الصبي منافيا لعدم تكليفه بسبب رفع القلم عنه. ولا مجال لقياسه بطروء العجز على الولي، لأنه إن كان عجزا غير مستوعب للوقت لم يوجب سقوط التكليف بناء على إمكان الواجب المعلق، وإن كان مستوعبا فلا إشكال في كونه موجبا لسقوط التكليف، لكنه بسبب ندرته لا ينافي إطلاقهم تكليفه اعتمادا على وضوح توقف التكليف على القدرة، بخلاف غير الولي، فإن غلبه ابتلائه بالولي وعدم قدرته على إذنه له قد يناسب عدم إطلاقهم تكليفه لو كان تكليفه مشروطا بالإذن عندهم.

ومن هنا فالذي ينبغي أن يقال: إن كان المراد منافاة الولاية لإطلاق الوجوب الكفائي في حال ثبوتها، فهو في محله، لامتناع التكليف بالفعل المقيد بإذن الولي في فرض عجز المكلف عن الفعل المقارن لها من جميع الجهات، بل يتعين حينئذ الالتزام باختصاص التكليف بمن يقدر على الفعل المذكور في الجملة، على ما يأتي توضيحه.

ولا مانع من البناء على ذلك جمعا بين الأدلة، كما لا مانع من تنزيل كلماتهم عليها جمعا بينها أيضا، حيث صرحوا بالأمرين.

ولا- وجه لما تقدم من جامع المقاصد و الروض من رفع اليد عن الأولوية في أصل الصلاة لأجل كون التكليف كفائياً، كيف و لو أمكن ذلك في الصلاة بتنزيل الأولوية فيها على خصوص الجماعة لم يمكن في غيرها من واجبات التجهيز. على أنه فيها مخالف لإطلاق النصوص المتقدمة، لأن المصلي على الجنازة و المأمور بها و المقدم لها قد يصلي وحده منفرداً و قد يصلي إماماً. نعم، لا- يبعد انصرافه عن صلاة المأموم، لأن صلاة الولي على الجنازة لا تكون بها، كما أن أمره ليس بها و تقديمه ليس لها، و لم تتضمن نصوص الولاية إلا- هذه العناوين. كما أن السيرة ليست على الاستئذان فيها، إلا أن يكون منشؤها ظهور حال الولي في إذنه لكل أحد بها، لرغبته غالباً في تكثير المصلين على ميتة، من دون تعلق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٢

...

الغرض بخصوصيات الأشخاص، فتعريضه الميت لأن يصلي عليه مع تعارف عدم الاستئذان فيها يكون ظاهراً في إذنه لكل أحد. لكن الاكتفاء بذلك في إثبات ولايته عليها لا يخلو عن إشكال، بل منع بعد ما سبق من قصور النصوص و السيرة عنها، و لا سيما مع عدم مساعدة ارتكازيات المتشرعة على ذلك، لأنها بنظرهم احسان محض للميت- كالدعاء له و تشييعه- لا يترتب عليها شيء من الاعتباريات المناسبة للإرجاع للولي. و من هنا يقوى عدم اعتبار إذنه تصريحاً و لا ظاهراً، كما لا تخل كراهته، بل و لا منعه. فلاحظ.

و إن كان المراد منفاة الولاية لأصل الوجوب الكفائي، بحيث يستلزم اختصاص التكليف بالولي في فرض فعلية ولايته- كما سبق من صاحب الحقائق و أخيه- فهو ممنوع جداً، لأن الولاية و إن اقتضت سقوط التكليف عن العاجز عن الفعل بإذن الولي من جميع الجهات، إلا- أنه لا تنافي تكليف القادر عليه، إما بقيامه بالمباشرة، لإذن الولي له فعلاً أو أمره به، أو لقدرته على إقناعه بالإذن، و إما بفعل بعض مقدماته، كإعلام الولي بموته ليقيم تجهيزه أو إعلام من يأذن الولي بمباشرة، أو إقناع أحدهما بالقيام بالفعل، أو إعانته على تحقيقه بفعل بعض المقدمات الموصلة له و نحو ذلك، فلا تمنع الولاية من وجوب ذلك كفائياً مع عدم الانحصار و عينياً معه.

كما لا يمنع اعتبار المماثلة من وجوب الأمور المذكورة في حق غير المماثل خصوصاً لو كان هو الولي. كيف و كثيراً ما يتعذر القيام ببعض واجبات الميت بتمام مقدماته غير الحاصلة على شخص واحد، كما يتعذر عليه القيام بكثير من الواجبات الكفائية كالجهاد و حفظ المسلم و تطهير المسجد و غيرها، و هو راجع إلى توقف حصول الواجب من كل شخص على اختيار غيره فلو كان ذلك مانعاً من تكليفه به لامتنع التكليف بذلك الواجب كفائياً، و هو معلوم البطلان.

و من هنا لا- معدل عن الجمع بين الولاية و الوجوب الكفائي بتنزيل الوجوب الكفائي على ما يناسبها، من دون وجه لرفع اليد عنها رأساً كما يظهر من جامع المقاصد و الروض، و لا لرفع اليد عنه رأساً، كما يظهر من صاحب الحقائق و أخيه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٣

...

ثم إن الثمرة بين كون التكليف كفائياً في حق الكل مع ولاية الولي و كونه عينياً مختصاً بالولي تظهر في جواز استئجار الولي على الفعل على الثاني دون الأول بناء على عموم عدم جواز أخذ الأجرة على الواجب.

و في لزوم مباشرة المأذون من الولي للفعل عينياً مع الانحصار بشخص واحد و كفائياً مع عدمه، دون الثاني، لوضوح أن إذن المكلف لشخص في امتثال تكليفه لا يوجب لزومه عليه.

و في وجوب الاحتياط مع الشك في تحقق الفعل من الولي أو مأذونه على الأول، لإحراز الفراغ عن التكليف المعلوم، دون الثاني،

للعلم بعدم التكليف به مع بقاء ولاية الولي.

نعم، لا- يبعد عدم وجوب الاحتياط على الأول لو كان الميت تحت يد الولي أو مأذونه مع ظهور حاله في إرادة القيام بتجهيزه، لقيام السيرة على عدم الاعتناء باحتمال تفريط من يكون الميت تحت يده أو عجزه إذا ظهر منه الاهتمام به وإن لم يكن وليا على تجهيزه. بل لا يبعد عمومها لما إذا لم يظهر من حاله ذلك حملا له على الصحة ما لم يظهر من حاله خلافه أو عجزه. فلاحظ.

الخامس: مقتضى ثبوت ولاية الولي على خصوصيات التجهيز أنه لو أمر أو أذن بوجه خاص لم يجز التخلف عنه،

بل يجب إيقاعه عينا مع انحصار القدرة عليه بشخص خاص و كفاية مع عدم الانحصار. لكن لا يبعد عدم وجوب ذلك مع لزوم نحو كلفة غير متعارفة، لعدم مناسبة الوجوب حينئذ لمرتكرات المشرعة. وإن كان الأمر محتاجا للتأمل.

و كيف كان، فلو امتنع المأمور أو المأذون من إيقاعه على الوجه المأذون فيه بنحو يعلم بعدم وقوع الفعل منه كان على الولي اختيار غيره، لأن مقتضى ولايته المحافظة على الواجب، باختيار الفرد الذي يتسنى تحصيله، فإن اختار فردا آخر و حصل ذلك الفرد سقط التكليف الكفائي، و لا إثم حتى على الممتنع من القيام بالفعل على النهج الذي أمر أو أذن به الولي أول مرة. و كذا إن امتنع الولي من اختيار فرد آخر، لأنه يخرج بذلك عن مقتضى ولايته،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٤

...

فتسقط ولايته، و يكون الفعل من دون إذنه أو بإذن غيره محققا لتمام المطلوب. نعم لو لم يعلم الولي بامتناع المأمور أو المأذون أشكل سقوط ولايته، و إن وجب تحقيق الفعل من دون إذنه حينئذ، لأنه الميسور محافظة على أصل الواجب، فيكون الممتنع آثما لتفويته الواجب التام مع قدرته عليه إلى أن فات. فتأمل جيدا.

السادس: لا يبعد البناء على عموم الولاية للخصوصيات الكمالية في واجبات التجهيز -

كغسل الرأس بالرغوة عند التغسيل - فلا يجوز إيقاعها إلا بإذنه المستفاد منه صريحا أو بشاهد الحال، إلا أنه لا يجب امتثال أمره بها بعد فرض عدم وجوبها، لأن متابعه الولي إنما تجب لتحقيق الواجب. نعم، لو لم تكن زائدة على الواجب، بل مقومة لفرد، لأنها من أفضل الأفراد - كالغسل بماء الفرات لو قيل باستحبابه - تعين متابعتها فيها، كما يتابع في غيرها من الخصوصيات الفردية، على ما تقدم في الأمر الخامس.

السابع: الظاهر أن الولاية لا تسقط بإسقاط الولي.

إذ لو كانت من سنخ الحق المملوك عرفا فلا دليل على عموم سقوط الحق بالإسقاط. بل لعل المتيقن من ذلك بالنظر للمرتكرات العرفية ما إذا كان الحق «١» متعلقا بالغير - ليسقط عنه، و يكون في سعة منه - بحيث يكون هناك من عليه الحق كما يكون من له الحق، إما لكون الحق في ذمته أو نفسه، كالدين و حق القصاص، أو في عين مملوكه له، كحق الجناية في العبد و حق الرهانة في العين المرهونة، أو في معنى متعلق به، كحق الخيار القائم بالعقد بين الطرفين المقتضى لنحو من النقص في متعلقه.

أما الحق في المقام فلا يكون ثابتا على أحد، أما الميت فظاهر، و أما بقیة المكلفين فلأنه و إن لم يسغ لهم القيام بواجبات الميت إلا بنظر صاحب الحق، إلا أن ذلك الحكم شرعى لا يرجع إلى ملكية شيء عليهم، بل هو كعدم جواز تصرفهم في ملك الغير بغير إذنه.

فالمقام نظير حق حضائه الأب الراجع إلى إيكال أمر ولده إليه و عدم جواز تصرف غيره فيه بدون إذنه من دون أن يكون حقا على أحد، ليقبل الإسقاط بل لا يبعد ذلك في حق حضائه الأم. و تمام الكلام في محله.

(١) هذا في الحق العرفي أما الحق الاصطلاحي فلسنا بصدد تحقيق حاله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٥

...

على أنه لم يتضح بعد كون الولاية في المقام من الحقوق، لأن نصوص ولاية الزوج و إن تضمنت أنه أحق بزوجه، إلا أن حمل الحق على ما يساوق الملكية لا يخلو عن إشكال، بل قد يراد به مجرد أولوية التصرف. و كذا موثق السكوني المتضمن أن السلطان إذا تقدم من دون أن يقدمه الولي كان غاصبا، حيث لا يبعد إرادته مجرد كونه متعديا حيث قد قام بما لا سلطته له عليه، و ادعى لنفسه أولوية لم يجعلها الله تعالى له. فتأمل.

و بالجملة: لا مخرج عن إطلاق نصوص الولاية الأحوالي المقتضى لبقائها بعد الإسقاط. و لا أقل من كونه مقتضى استصحاب الولاية، لأن الظاهر أنها في المقام نحو من الوضع و الاعتبار الذي له نحو من التقرر القابل للاستصحاب، لا منتزعة من مجرد عدم جواز قيام الغير بواجبات الميت من غير إذنه، ليجرى فيه إشكال الاستصحاب في الأحكام التكليفية من احتمال تبدل الموضوع في حال الشك عن حال اليقين. فتأمل.

الثامن: قد يظهر منهم عدم صحة الصلاة و الغسل لو وقعا بدون إذن الولي،

لما أشرنا إليه آنفا من أن مقتضى الجمع بين إطلاق أدلة واجبات التجهيز و أدلة الولاية التقييد بالعمل الواقع بإذن الولي، فلا يجزى غيره.

لكن لازم ذلك إعادة التحنيط و التكفين و الدفن لو لم يقعا بإذن الولي، لعدم الفرق في لسان الأدلة بينها و بين الغسل و الصلاة، و حيث لا يظن الالتزام بذلك من أحد يتعين حمل جعل الولاية على كون الاستقلال عن الولي محرما في نفسه بلحاظ كونه تعديا، من دون أن يرجع إلى تقييد الواجب بما يقع عن إذنه، كما قد يشعر التعبير بأنه غاصب في موثق السكوني، و بأن الزوج أحق في نصوصه. و حينئذ إذا وقع الواجب بدونه أجزأ وفات موضوع الولاية.

نعم، لا- ينبغي التأمل في بطلان التغسيل و الصلاة مع تعمد عدم الرجوع للولي و الالتفات لحرمة، لامتناع التقرب بهما مع وقوعهما بوجه مخالف لمقتضى الولاية اللازم.

و منه يظهر الإشكال فيما في الجواهر، حيث قال: «نعم يحتمل قويا القول بوجوب مراعاة تلك الأولوية تعبدا من غير أن يكون لها مدخل في صحة الأفعال، كما عساه يشعر به لفظ «الغاصب» و غيره، إلا أنني لم أعرف قائلا به، و إن أمكن حمل

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٦

و هو الزوج بالنسبة إلى الزوجة (١)،

بعض كلمات الأصحاب عليه. فتأمل.

وجه الإشكال: أن لفظ «الغاصب» و إن ناسب عدم التقييد- كما سبق- إلا أنه يقتضى امتناع التقرب بالعمل الذي يكون به الغصب. و ما عن محكي التراقي في اللوامع من البناء على الصحة، لأن المنهى عنه خارج عن العبادة. كما ترى، لأنه لو تم عدم النهي عن نفس

الغسل و الصلاة الواقعين من دون إذن الولي، بل عن معنى ملازم لهما، فالغسل و الصلاة حيث كانا محققين للاستغلال المذكور و منافيين لمقتضى الولاية الإلزامي امتنع التقرب بهما. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[ولاية الزوج]

إشارة

(١) كما في المبسوط و النهاية و الاقتصاد و الوسيلة و الشرائع و المعتبر و التذكرة و المنتهى و الإرشاد و غيرها، بل استظهر في الحقائق عدم الخلاف فيه، و في الجواهر و عن الذكري نفى وجدانه، و في المعتبر و ظاهر التذكرة دعوى الاتفاق عليه، و في حاشية المدارك أنه متسالم عليه بينهم بلا تأمل. و يقتضيه حديث أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألت عن المرأة تموت من أحق أن يصلى عليها؟ قال: الزوج. قلت:

الزوج أحق من الأب و الأخ و الولد؟ قال: نعم» (١)، و نحوه حديثه الآخر، لكن في ذيله: نعم و يغسلها» (٢)، و خبر إسحاق بن عمار عنه عليه السلام: «قال: الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها» (٣).

لكن في المدارك: «المستند في ذلك ما رواه الشيخ في الموثق عن إسحاق بن عمار ... قال في المعتبر: و مضمون الرواية متفق عليه. قلت: إن كانت المسألة إجماعية فلا بحث، و إلا أمكن المناقشة فيها، لضعف المستند، و لأنه معارض بما رواه الشيخ في الصحيح عن حفص بن البختري عن أبي عبد الله عليه السلام: في المرأة تموت و معها أخوها و زوجها أيهما يصلى عليها؟ فقال: أخوها أحق بالصلاة عليها» (٤). و أجاب الشيخ عن هذه الرواية بالحمل على التقيّة، و هو إنما يتم مع التكافؤ في السند، كما لا يخفى». و فيه: أنه لا مجال لرد جميع نصوص المشهور بضعف السند، إذ ليس في سند

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٣.

(٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٧

...

حديث أبي بصير الأول إلا إسماعيل بن مراد الذي تقدم عند الكلام في اعتبار التوالى في أقل الحيض تقرب الاعتماد على ما يرويه، خصوصا إذا كان عن يونس، كما في هذا الحديث، و لا في سند الثاني إلا على بن أبي حمزة الذي تقدم عند الكلام في حضور الجنب و الحائض عند المحتضر الاعتماد على رواياته.

و أما خبر إسحاق بن عمار فمقتضى تعبيره عنه بالموثق حجته، إلا أنه لم يتضح الوجه في كونه موثقا مع احتمال سنده على بن ميسرة الذي لم يثبت توثيقه.

نعم لا يهم ضعفه مع ظهور كونه مستند الأصحاب في الكلية المذكورة، كما يناسبه الاقتصار عليه في مقام الاستدلال في جملة من كلماتهم، بل تقدم من المعتبر بالاتفاق على مضمونه. لكفاية ذلك في انجباره، و وهن صحيح حفص و إن كان معتصدا بخبر عبد الرحمن عنه عليه السلام (١)، بل لم يعرف من أحد التعويل عليهما.

و من هنا يقرب ما ذكره الشيخ قدس سرّه من حملهما على التقيّة، حيث حكى عن جماعة من العامة أو ممن تذكر أقواله في أقوالهم

عدم ولاية الزوج، كسعيد بن المسيب و الزهرى و أبى حنيفة و مالك و الشافعى و أحمد فى إحدى الروايتين.

إذا عرفت هذا فيقع الكلام فى أمور:

الأول: ذكر فى الروض و الروضة و المسالك أنه لا فرق فى الحكم المذكورة بين الدائمة و المتمتع بها،

و عليه جرى شيخنا الأعظم قدس سره و غير واحد ممن تأخر عنه.

و هو مقتضى إطلاق النص و الفتوى. لكن قال جمال الدين الخوانسارى فى حاشية الروضة: «الظاهر انصراف الأدلة إلى الدائم، كما فى الميراث و نحوه». و هو كما ترى، فإن عدم الميراث فى المنقطعة ليس للانصراف، بل للأدلة الخاصة.

و أشكل منه ما فى الرياض و المستند من أن إطلاق الزوج بالإضافة إلى المتمتع بها حقيقة لا يخلو عن مناقشة و كلام». فإنه غريب جدا.

نعم، فى الجواهر: «على إشكال فى المنقطع، خصوصا إذا انقضى الأجل بعد موتها، لبيئتها حينئذ منه. بل لا يبعد ذلك بمجرد موتها و إن لم ينقض الأجل،

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٨

...

لكونها كالعين المستأجرة إذا فاتت، كما لا يخفى على من أحاط خبرا بأحكام المتعة فى محلها». و كأنه يريد أن الاستفادة من أدلة النكاح المنقطع أن المدار فى اعتباره على النفقة، بحيث تكون مقومة له، و لذا يتبع المهر لو أخلت بالبذل فى بعض المدة، فإذا ماتت فحيث يحرم عليه الاستمتاع بها فقد انتهى النكاح بالموت بنحو ينكشف عن عدم اعتباره من أول الأمر فى تمام المدة، لتعذر المنفعة فيها، كما لو تلفت العين المستأجرة قبل انقضاء الأجل.

لكن ذلك لا يناسب ما حكى عنه - و هو التحقيق - من أن النكاح المنقطع متحد فى الماهية مع النكاح الدائم. بل لازمه تبع المهر بالموت أو تعذر التمكين من نفسها عليها أو تعذر استيفاء منفعة الاستمتاع على الزوج، نظير ما يذكر فى الإجارة، و لا يظن منه و لا من غيره الالتزام بذلك.

و من هنا لا بد من البناء على عدم كون الموت كاشفا عن قصور النكاح من أول الأمر، بل يبطل كما يبطل النكاح الدائم على ما يأتى. و أما تبع المهر عليها فى مدة امتناعها من التمكين فهو غير مبتن على تقوم النكاح بالمنفعة، بل هو تعبد محض، أو من سنخ العقوبة لها، نظير عقوبة الدائمة إذا نشزت بعدم النفقة الذى لا مجال له فى المنقطعة، لعدم استحقاقها لها ذاتا.

و أما ما ذكره من خصوصية ما إذا انقضى الأجل بعد موتها فى سقوط الولاية، لبيئتها منه حينئذ، فيشكل بأن الظاهر بطلان النكاح بالموت حتى الدائم، لعدم قابلية الميت لعلقته و اعتبارها عرفا، كما يدل عليه ما فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام:

«سئل عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم من وراء الثوب، و لا ينظر إلى شعرها و لا إلى شيء منها، و المرأة تغسل زوجها، لأنه إذا مات كانت منه فى عدة، و إذا ماتت هى فقد انقضت عدتها» (١)، و صحيح زرارة المتضمن سوق التعليل المذكورة لتغسيلها له دون العكس (٢). و يناسبه عدم ترتب جميع آثاره، فيجوز للزوج أن يتزوج الخامسة و أختها و بنتها، كما لا تثبت للزوجة مع موت زوجها النفقة.

(١) الوسائل ج ٢ باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١١.

(٢) الوسائل ج ٢ باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٩٩

...

و ما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من إمكان الالتزام ببقاء النكاح و تخصيص أحكامه المذكورة بغير حال موت أحد الزوجين. إن أراد به الإمكان العقلي فهو مسلم و لا- ينفع، و إن أراد به الإمكان العرفي فهو ممنوع، و لا يناسبه طريقته في الاستدلال على هذه الأحكام. و ثبوت أحكام العدة على الزوجة أو جواز النظر للزوجين أو نحو ذلك تعبدى لا يبتنى على بقاء الزوجية ارتكازا. و من هنا يتعين البناء على أن موضوع أدلة الولاية ليس هو الزوجية حين الولاية، كى تقصر عما لو انقضت المدة بعد الموت، بل الزوجية حين الموت المتحققة في الفرض المذكور، كما هي المعيار في جواز تغسيل أحد الزوجين الآخر الذى يأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى، و لذا صرح بعضهم بجواز تغسيل الزوجة زوجها بعد خروجها عن العدة، بل بعد تزويجها.

الثاني: ظاهر جامع المقاصد عدم الفرق بين الحرية والأمة،

و به صرح في المسالك و الروض و الرياض و المستند و غيرها. و فى طهارة شيخنا الأعظم قدس سره و محكى الذخيرة أنه مقتضى إطلاق النص و الفتوى، و فى مفتاح الكرامة أنه ظاهر إطلاقهم.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «و ظاهر ذلك و نحوه من كلماتهم أنه من المسلمات.

و لولاه لأمكن الإشكال فى إطلاق النصوص، بدعوى: انصرافه إلى الحرية التى كانت مالكة نفسها فى الحياة و بالموت تكون نسبتها إلى كل من عداها نسبة واحدة، لا مثل المملوك للغير فى الحياة و الممات. مع أن تقييد النصوص المذكورة أولى من تقييد قاعدة السلطنة على الأملاك».

لكن لا مجال لاستفادة التسالم الحجة مما تقدم بعد ابتناؤه على مجرد استفادة الحكم من الإطلاق الذى ادعى قدس سره انصرافه. فالعمدة فى المقام إطلاق النصوص المتقدمة التى لم يتضح انصرافها بوجه معتد به بعد كون ولاية الزوج تعبدية، إذ ليس تقديمه على الولد و الأب ارتكازيا.

و لا مجال لمعارضته بقاعدة السلطنة و حرمة التصرف فى مال المسلم إلا بطيبة نفسه، لتخصيص القاعدة المذكورة بأدلة الوجوب الكفائى المقتضية لجواز التصرف فى الميت بالتجهيز و لو لم يرض مالكة، غاية الأمر أن مقتضى إطلاق أدلة الولاية لزوم كون

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٠

...

التصرف المذكور بإذن الولي، و حيث لم يرد فى المملوك بالخصوص إطلاق يقتضى ولاية مالكة، بل ليس إلا الأدلة العامة التى يقدم عليها إطلاق دليل ولاية الزوج لزم تحكيمه فى المقام. و يأتى إن شاء الله تعالى عند الكلام فى ولاية المالك ما ينفع هنا. فتأمل جيدا.

الثالث: صرح فى المسالك بعدم الفرق بين المدخول بها و غيرها.

و هو كذلك، لإطلاق النص و الفتوى، و لعل عدم تعرضهم حتى من تأخر عنه لذلك لوضوحه.

الرابع: صرح في المسالك بعموم الحكم للمطلقة رجعيًا.

و وجهه شيخنا الأعظم قدس سره بالأخبار المتضمنة أنها زوجة. فإن مقتضى إطلاق التنزيل ترتب جميع أحكام الزوجة عليها، و منها الحكم المذكور. لكن قال بعد ذلك: «نعم يمكن أن يقال: إن عموم تنزيل الرجعية منزلة الزوجة لا يشمل مثل هذا الحكم. و لذا قال في المنتهى: لو طلق امرأته فإن كان رجعيًا ففي جواز تغسيل الآخر له نظر». و لم يتضح وجه قصور العموم المذكور لو كان ثابتًا عن مثل هذا الحكم.

فالعمدة عدم ثبوت العموم المذكور، لعدم عثورنا على ما يتضمن اللسان المذكور أو نحوه من النصوص، و إنما تضمنت بعض الآيات و جملة من النصوص ثبوت كثير من أحكام الزوجة لها، كوجوب النفقة على الزوج و عدم الخروج من بيته إلا بإذنه و جواز تزنيها له و حرمة أختها عليه و التوارث بينهما.

و كأن الأصحاب رضى الله عنهم استفادوا من جميع ذلك عموم التنزيل. و هو لا يخلو عن إشكال. و لا سيما مع ثبوت بعض هذه الأحكام للبائن، كالميراث الذى يثبت فى مطلقه المريض إلى سنة، و مع عدم ثبوت بعض أحكام الزوجة للمطلقة رجعيًا كجواز الاستمتاع بالوطء و غيره، إذ لو لم يكن من مختصات الزوجة لم يتحقق به الرجوع. فلاحظ.

و أشكل من ذلك ما عن بعض مشايخنا من البناء على أنها زوجة حقيقة، مستدلا بما تضمن بينونها من الزوج بانتهاء العدة، حيث يستفاد منه بقاؤها على الزوجية قبله و إن كانت معلقة مترزلة. مضافا إلى بعض القرائن التى لا يبعد أن يكون منها مشاركتها للزوجة فى كثير من أحكامها.

لاندفاعه بقرب أن يراد بينونها الكناية عن انقطاع العصمة بينهما الرجوع إلى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠١

...

عدم الحق له عليها فى الرجعة و الطاعة و نحوهما، نظير انقطاع عصمة صاحب الخيار عن العين بانتهاء أمد الخيار مع خروجها عن ملكه بالعقد. و إلا فليس استفادة البقاء على الزوجية من التعبير بالبينونة بأولى من استفادة الخروج عنها من التعبير بالرد و الرجوع فى أثناء العدة المذكورة. بل الثانى هو المتعين بملاحظة المرتكزات العرفية، تبعا لما هو المعلوم من اتحاد الطلاق الرجعى و البائن مفهومًا، و ما هو المرتكز من أن الخروج عن الزوجية فى البائن مقتضى نفس الطلاق بمفهومه، لا- من لوازمه الشرعية و أحكامه الخارجة عنه. فإن لازم ذلك الخروج عن الزوجية بالطلاق الرجعى أيضا بعد فرض صحته و نفوذه فعلا. بل الالتزام برجوع الزوجية بمجرد انقلاب طلاق الخلع من البائن للرجعى برجوع المرأة بالبذل بعيد جدا.

هذا، و لو تم كون المطلقة رجعيًا زوجة حقيقة فهى من أفرادها الخفية التى لا تبعد دعوى انصراف إطلاقات الأحكام و منها الولاية فى المقام عنها. فلاحظ.

الخامس: قال فى المنتهى فى فروع تعيين أولياء الميت: الحر أولى من العبد و إن كان الحر بعيدا و العبد أقرب،

«لأن العبد لا- ولاية له فى نفسه ففى غيره أولى. و لا- نعلم فيه خلافا». و هو شامل بإطلاقه أو تعليله للزوج، و به صرح غيره. لكن فى الرياض: «قيل: و لعل الزوج مستثنى من الحكم المزبور، للنص. و فيه: أنه عام أيضا يمكن تخصيصه بالحر، لما ذكره فى المنتهى. و بالجملة: التعارض بينهما تعارض العموم و الخصوص من وجه، يمكن تخصيص كل بالآخر. ففى الترجيح نظر».

لكن الظاهر لزوم تقديم عموم عدم ولاية العبد المستفاد من قوله تعالى: عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ «١»، فإنه وإن لم يكن ظاهراً إلا في المفروغية عن عدم قدرة العبد المضروب به المثل، لأخذه وصفاً له من دون أن يتضمن الحكم على العبد بعدم القدرة، ليكون له إطلاق يشمل جميع العبيد ويكون ظاهراً في إرادة القدرة والسلطنة الاعتبارية- التي منها الولاية في المقام- لأنها التي تقبل الجعل والنفي دون الخارجية التكوينية، إلا- أنه يستفاد منه ذلك بضميمة النصوص المستدل فيها به على نفي ولاية العبد على الطلاق، كصحيح زرارة عن أبي جعفر و أبي عبد الله عليه السلام: «قالا: المملوك لا

(١) النحل الآية: ٧٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٢

...

يجوز طلاقه ولا نكاحه إلا بإذن سيده. قلت: فإن كان السيد زوجه بيد من الطلاق؟

قال: بيد السيد. ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ. أ فشيء الطلاق؟ «١»، و قريب منه غيره «٢».

فإن الاستدلال به موقوف على سوجه لعموم نفي سلطنة العبد. وإنما يقدم هذا العموم على عموم الولاية في المقام مع أن بينهما عموماً من وجه لأن نسبته إلى جميع عموماً الولاية نسبة واحدة، و تقديمها عليه موجب للغويته و عدم بقاء مورد له، و الترجيح بينها بلا مرجح عرفي، فيتعين تقديمه على جميعها، و حكومته عليها عرفاً، لكونه بصدد بيان شرط الولاية في موضوعها. و منه يظهر أن عدم ولاية العبد على الميت مستفاد من نفس العموم المستفاد منه نفي ولايته على نفسه بلا- حاجة إلى التشبث بالأولوية المتقدمة من المنتهى.

ثم إنه بعد البناء على عدم ولاية الزوج العبد على زوجته فالظاهر جريان ما يأتي من الكلام فيما لو سقطت الطبقة الأولى عن الولاية من الانتقال للمرتبة المتأخرة عنه أو عدم اعتبار إذن الولي. و لا مجال للبناء على ولاية مولاه بدله، لعدم الدليل على عموم قيامه فيما من شأنه الولاية عليه.

السادس: حكى في الروض عن بعض الأصحاب القول بولاية الزوجة على زوجها،

لإطلاق الزوج عليها لغة. و رده بأن الأدلة لم تتضمن إطلاق ولاية الزوج، بل خصوص ولاية الزوج على زوجته. و هو في محله. مضافاً إلى قرب انصراف الزوج إلى ما يقابل الزوجة عرفاً.

بل لا ينبغي التأمل في عدم ولاية الزوجة على زوجها بالنظر للسير، و للنصوص المتضمنة لزوم تقديم الولي في صلاة غيره و الرجوع إلى أمره في الدفن، لظهورها في شيوع حضور الولي في تشييع الجنازة، المستلزم لشيوع حضور الزوجة فيه و مسئوليتها عنه لو كانت الولاية لها، لكثرة وفاة الرجال عن زوجاتهم، و من الظاهر عدم شيوع حضور النساء في التشييع، فضلاً عن مسئوليتهن عنه.

(١) الوسائل باب: ٤٥ من أبواب مقدمات الصلاة و شرائطه حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٦٦ من أبواب نكاح العبد و الاماء حديث: ٤، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٣

[ولاية الأرحام]

إشارة

ثم المالك (١)، ثم الطبقة الأولى في الميراث (٢)، وهم الأبوان

(١) كما في الجواهر و عن البرهان القاطع القطع به، و الظاهر المفروغية عنه و إن لم ينص عليه الأكثر، لما يستفاد منهم من أن المعيار في الولاية الميراث.

و قد استدل عليه سيدنا المصنف قدس سره بقاعدة السلطنة، نظير ما تقدم منه فيما لو كانت الزوجة أمة. و استشكل فيه شيخنا الاستاذ قدس سره بأنه لا يتم فيما لا يقتضى تصرفاً في بدن الميت كالصلاة.

و أما دفعه بعدم الفصل. فهو قد يتم لو لم يكن مقتضى إطلاق الأدلة في الصلاة ولاية غير المالك، و إلا كان مقتضى عدم الفصل المدعى أن الولي على الصلاة ولي على غيرها أيضاً، فيتعارض الدليل في الصلاة مع الدليل في سبب عدم الفصل. إلا أن يدعى تقديم قاعدة السلطنة لأقوائتها. فتأمل.

هذا، مضافاً إلى ما سبق منا فيما لو كانت الزوجة أمة من أن قاعدة السلطنة مخصصة بأدلة الوجوب الكفائي.

فالعمدة أن ما يأتي في ولاية الأرحام ينفع في المقام. و هو كما يقتضى تأخر المالك عن الزوج - على ما ذكرناه فيما سبق - يقتضى تقدمه عليهم، كما يتضح عند الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

(٢) المذكور في كلام جملة من الأصحاب أن الولي هو الأولي بالميراث، كما في المبسوط و الخلاف و إشارة السبق و الوسيلة و السرائر و الشرائع و النافع و المعتبر و التذكرة و المنتهى و المختلف و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللعة و محكي الجمل و العقود و المذهب و غيرها، و عن المفاتيح أنه الذي صرح به الأكثر.

و قد ينزل عليه ما ذكره غيرهم من أنه الأولي به، كما يناسبه جمع غير واحد بين الأمرين في موضعين، و تفسير بعضهم الأولي به بالأولى بميراثه، كما في الخلاف مدعي عليه الإجماع، كالإجماع المدعى في المنتهى و محكي غيره على ولاية الأولي بالميراث.

و لعله لذا نفى في الحقائق الخلاف في أولوية الأولي بالميراث نصاً و فتوى، و استظهر في جامع المقاصد الإجماع عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٤

...

و المتيقن منهم إرادة ولاية الولي بالميراث في الجملة في مقابل ولاية غيره، و لذا صرح جماعة منهم بترجيح بعضهم على بعض، كالذكور على الإناث و الأب على الأولاد عند الاجتماع. و لعله عليه يحمل ما في المقنعة و الاقتصاد و المصباح و مختصره و الجامع من تقييده بالذكور، لا أن مرادهم نفى ولايتهن لو انحصر الوارث بهن.

و كيف كان، فقد يستدل عليه بأمور:

الأول: ما استفاض الاستدلال به في كلام جماعة

أولهم - فيما عثرنا عليه - الشيخ في الخلاف، و هو قوله تعالى: **وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ** (١)، قال شيخنا الأعظم قدس سره: «بناء على أن المراد الأولوية من كل جهة حتى الأمور المتعلقة بتجهيزه، لا خصوص إرثه. يشهد للتعميم المذكور حذف المتعلق، المعتضد باستدلال الفحول بها في المقام، كالفاضلين و الشهيدين و المحقق الثاني».

و قد يستشكل فيه بوجهين:

أحدهما: أن ذلك ورد في موضعين من الكتاب العزيز، قال تعالى في سورة الأنفال: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ. وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَهَاجَرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجَرُوا. وَإِنْ اسْتَشَرْتُمْهُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمْ النَّصْرُ... وَالَّذِينَ كَفَرُوا بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ... وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ «٢»، وقال سبحانه في سورة الأحزاب: النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُهَاجِرِينَ إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاءُكُمْ مَعْرُوفًا كَانَ ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ مَسْطُورًا «٣».

و مقتضى السياق في الآية الأولى إرادة الأولوية في الحياة بالمناصرة والمؤازرة.

كما أن مقتضى سوق الثانية في سياق ولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم إرادة الأولوية في التصرف في الحياة أيضا، إلا أن العلم بعدم ثبوتها في حق الأرحام إلا نادرا - كما في حال الصبي

(١) الأنفال الآية: ٧٥، الأحزاب الآية: ٦.

(٢) الأنفال الآية: ٧٢-٧٥.

(٣) الأحزاب الآية: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٥

...

- مانع من الحمل عليها، و ملزم بحملها على الأولوية في الميراث، كما يناسبه - مضافا إلى الاستشهاد بها عليه في كثير من النصوص - الاستثناء الظاهر فيما يدفع من دون استحقاق، و يشهد به موثق حنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت له: أى شيء للموالى؟ فقال: ليس لهم من الميراث إلا ما قال الله تعالى ذكره: إِلَّا أَنْ تَفْعَلُوا إِلَيَّ أُولِيَاءُكُمْ مَعْرُوفًا» «١».

و لا مجال مع ذلك لجعل حذف المتعلق قرينه على عموم الأولوية، لئتم الاستدلال به في المقام. كما لا يصلح استدلال الفحول لجبر ضعف الدلالة.

لكنه قد يدفع: بأن إرادة الأولوية في خصوص النصرة و المؤازرة من الأولى و في خصوص الميراث من الثانية لا يناسب وحدة لسانهما و حذف المتعلق فيهما، كما لا يناسب جعل الثانية في سياق ولاية النبي صلى الله عليه وآله وسلم. و لذا يقرب كون المراد بهما معا ما هو المرتكز خصوصا في عرف العرب الذين نزلت الآية خطابا لهم من تعيين الأرحام للولاية عن الإنسان في كل ما يحتاج فيه للولى مما له، كالتركة و المنصب، أو عليه، كقضاء الدين و نحوه و المؤازرة و النصرة، و منه المقام.

و يناسبه الاستشهاد بهذه الجملة الشريفة في جملة من النصوص لجريان الإمامة في ولد الحسين عليه السلام من بعده دون ولد الحسن و غيرهم من الهاشميين و أنها في الأعقاب لا تعود في أخ و لا عم «٢»، و لا سيما مع عدم التعرض في أكثرها لتعيين إحدى الآيتين، المناسب لوحدة المراد بها. نعم لا بد من الفراغ عن الحاجة للولى و لو استحبابا، كما ذكرناه في رد الاستدلال بها لوجوب الرجوع للولى في واجبات التجهيز.

ثانيهما: أنه لا يقتضى أولوية الرحم الأقرب من الأبعد، كما هو مبنى الترجيح بالميراث، بل أولوية ذوى الأرحام من غيرهم. و يؤكد ذلك الاستشهاد به لذلك في النصوص، كصحيح محمد بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: اختلف أمير المؤمنين عليه السلام و عثمان بن عفان في الرجل يموت و ليس له عصبه يرثونه و له ذو

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب ميراث ولاء المعتق حديث: ٤.

(٢) الكافي باب ثبات الإمامة في الأعقاب و أنها لا تعود في أخ و لا عم و لا غيرهما من القربات. حديث: ١.

و باب ما نص الله عز و جل و رسوله على الأئمة عليهم السلام واحدا فواحدا حديث: ١، ٢، ٧. ص: ٢٨٥-٢٩١ الطبعة الحديثة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٦

...

قراءة لا يرثون [و ليس لهم سهم مفروض «١»] فقال على عليه السلام: ميراثه لهم، يقول الله تعالى: وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ وَ كان عثمان يقول: يجعل في بيت مال المسلمين «٢»، و غيره «٣».

و يندفع: بأن ذلك و إن كان مقتضى الجمود على مدلوله اللفظي، إلا أن مناسبة الحكم و الموضوع كما تقتضى ترجيح الرحم على غيره تقتضى ترجيح أقرب الأرحام على بعيدهم، بنحو استفاد من الآية عرفا تبعا، بحيث يكون مدلولها ترجيح القريب على البعيد مطلقا، كما يناسبه النصوص المشار إليها آنفا المستدل فيها بالعموم المذكور لتعيين الإمامة في ولد الحسين عليه السلام من بعده، و النصوص المستدل فيها به لحجب أقرب الأرحام لأبعدهم عن الميراث، كخبر الفضل بن يسار: «سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: و الله ما ورث رسول الله صلى الله عليه و آله العباس و لا على عليه السلام، و لا ورثته إلا فاطمة عليها السلام، و ما كان أخذ على عليه السلام السلاح و غيره إلا لأنه قضى دينه. ثم قال وَ أُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ «٤».

و من هنا لا يبعد نهوض العموم المذكور بتعيين من له الولاية على تجهيز الميت.

و يؤيده استدلال جماعة من أعظم الأصحاب رضى الله عنهم بها في المقام بنحو يظهر في وضوح دلالتها عليه عندهم، كوضوح دلالتها في الميراث، حيث يقرب كشف ذلك عما ذكرنا من كون ذلك هو المفهوم العرفي منها بلا- حاجة إلى تكلف التأويل و التوجيه.

كما قد يناسبه استدلال عامة قريش على أولويتهم بالإمامة بأنهم شجرة رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و تعقيب أمير المؤمنين عليه السلام على ذلك بأنهم احتجوا بالشجرة و أضاعوا الثمرة، و استدلال بنى العباس بذلك لأنفسهم، حيث لا يبعد اعتماد الكل على الكبرى المذكورة. بل استدلال بعض شيعة بنى العباس بالآية نفسها. فلاحظ.

(١) هذه الزيادة مأخوذة من مرسله العياشي [الوسائل باب: ٨ من أبواب موجبات الإرث حديث: ٩] و بها يتم المعنى. (منه عفى عنه)

(٢) الوسائل باب: ٥ من أبواب ميراث الأعمام و الأخوال حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١ من أبواب ميراث الأعمام و الأخوال حديث: ٣ و باب: ٥ منها حديث: ٦ و باب: ١ من أبواب ميراث ولاء العتق حديث: ٣، ٥.

(٤) الوسائل باب: ٤ من أبواب ميراث الأبوين و الأولاد حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٧

...

هذا، و يظهر من الفقيه الهمداني قدس سره تقريب الاستدلال بالآية الشريفة بأن الولاية على تجهيز الميت من سنخ الحقوق، فتكون بمنزلة الميراث. لكنه يشكل بأن الحقوق إنما تكون بمنزلة الميراث إذا كانت ثابتة للميت حال حياته، لتكون من تركته بعد وفاته، دون

ما إذا كانت حادثه بعد وفاته، كما فى المقام.
و أشكل من ذلك ما ذكره من كون هذا هو الوجه فى استدلال الأصحاب بالآية الشريفة. لوضوح أن هذا الوجه لو تم محتاج إلى عناية و تنبيه بنحو لا يناسب مساق استدلالهم بها. فالعمدة ما سبق.
نعم، ليس مقتضاه دوران الولاية مدار الإرث - كما قد يظهر من جملة من عباراتهم - فضلا عن أخذه فى موضوعها، بل جعلها للأقرب دون الأبعد. و ذلك هو المعيار النوعى فى الميراث، و إن كان قد يخرج عنه تخصيصا، كما فى ميراث الزوجين، أو لتطبيق الشارع الأقربى بعناية تخفى على العرف، كما لعله فى مثل تقديم ولد الولد على الجد، و ابن الأخ و الأخت على العم و الخال.

الثانى: ما أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سره

من أنه مقتضى ما ورد فى قضاء الولى عن الميت ما فاته من صوم و صلاة من الجمع بين تكليف ولى الميت أو الأولى به بذلك، و تكليف الأولى بميراثه به، فمن الأول صحيح الصفار: «كتبت إلى الأخير عليه السلام: رجل مات و عليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام و له وليان هل يجوز لهما أن يقضيا عنه جميعا خمسة أيام أحد الوليين و خمسة أيام الآخر؟ فوقع عليه السلام: يقضى عنه أكبر وليه عشرة أيام و لاء عشرة أيام إن شاء الله» (١) و صحيح حماد عن ذكره عن أبى عبد الله عليه السلام: «سألته عن الرجل يموت و عليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال: أولى الناس به. قلت: و إن كان أولى الناس به امرأة؟ قال: لا إلا الرجال» (٢) و نحوهما غيرهما (٣).
و من الثانى صحيح حفص بن البخترى عنه عليه السلام: «فى الرجل يموت عليه صلاة أو صيام. قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه. قلت: فإن كان أولى الناس

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ١٠٧

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٧، ١٣. و باب: ١٢ من أبواب قضاء الصلوات حديث: ٦، ١٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٨

...

به امرأة؟ قال: لا إلا الرجال» (١). فإن مقتضى الجمع بين الطائفتين أن أولى الناس بالإنسان هو أولى الناس بميراثه.
و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره - و أشار إليه فى الجواهر - من أن تفسير الأولى بالأولى بالميراث فى القضاء لا يقتضى تفسير الأولى به هنا، لعدم التلازم بين المقامين. مضافا إلى أن المشهور، بل كان يكون مسلما بينهم تخصيص القضاء بالولد الذكر الأكبر، فكيف يمكن حمل المقام عليه؟!.

فيندفع بأن الذى فسر بالأولى بالميراث ليس هو الأولى بالقضاء عن الميت، كى لا يلزم من تفسيره به تفسير الأولى بتجهيزه به، بل هو الأولى بالميت الذى هو موضوع كل من الأولوية بالقضاء و الأولوية بالتجهيز فى النصوص، فلا بد من العمل به فى تحديد الموضوع الواحد لكلا الحكمين، و إن كان دليله واردا فى الأول. كما أن اختصاص القضاء بالولد الأكبر لو تم ليس لاختصاص الولى أو الأولى

به، لصراحة بعض النصوص المتقدمة في إمكان تعدد الولي و كونه امرأة، بل لدليل خارجي لا دخل له بتفسير الأولي و الولي الذي هو محل الكلام.

الثالث: أنه مقتضى نصوص المقام المتضمنة إكمال الأمر للأولي.

قال شيخنا الأعظم قدس سره: «فإن المراد إن كان أولى الناس بإرثه ثبت المطلوب، و إن كان الأولي به من كل جهة - كما يدل عليه حذف المتعلق - فيستكشف من أولوية الوارث بالإرث كونه أولى بالميت في جميع الأمور، إذ لا يمكن فرض كون غيره كذلك، و إلا لكان ذلك الغير وارثاً».

و يشكل: بأن أحكام الميت مختلفة من حيثية الولي، فالأولي بالإرث جميع أهل الطبقة الأولى من الأرحام و أحد الزوجين، و الأولي بالحبوة خصوص الولد الذكر الأكبر، و الأولي بالقضاء عنه هو أو مطلق الولي الأكبر الرجل، و الأولي بإنفاذ الوصية الوصي، و ليس هناك من هو أولى به في جميع شئونه كي يمكن حمل الكلام عليه بقريئة حذف المتعلق. و الحمل على خصوص الأولي بالميراث ليس بأولي من الحمل على الأولي بغيره. بل الظاهر منه إرادة الأولي بالميت نفسه، و يراد به عرفاً بمن يتولى شئونه و يقوم مقامه في كل ما من شأنه أن يحتاج فيه إلى ولي، كما تقدم في الاستدلال

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٠٩

...

بالآية الشريفة.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره: من أنه لا يراد بالأولي بالميت في نصوص المقام الأولى به نفسه، بل الأولي بشأن من شئونه، فلم يتضح وجهه بعد أن كان يصح عرفاً أن ينسب الأولي للشخص نفسه بلحاظ المعنى الذي ذكرناه من غير حاجة للتقدير، و منه الآية الشريفة و قوله تعالى: **النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ** (١) و غيرهما.

و مثله ما ذكره بعد ذلك من احتمال أن يراد بالنصوص فعليه هذه الأفعال، و يكون المراد بالأولي بالميت من له ولاية ذلك شرعاً، قال: «يعنى: يغسل الميت مثلاً من له ولاية ذلك شرعاً، أو يأمر بالتغسيل من له ولاية هذه الأفعال. و حينئذ تكون النصوص مجملة، لإجمال من له ولاية هذه الأفعال.

نعم، قد يكون مقتضى الإطلاق المقامي تنزيله على من له ولاية ذلك عرفاً». إذ فيه: أن النصوص المذكورة لما كانت واردة لبيان من له الفعل فلا فائدة في اسناده للولي الشرعي، بل لا بد من حمله على أمر آخر. كما لا مجال لرفع الإجمال - لو سلم - بالإطلاق المقامي، لأن مقتضى الإطلاق المذكور الرجوع للعرف في تشخيص الموضوع الذي يطلعون على تشخيصه، و لا اطلاع للعرف على تشخيص الولي الشرعي، و إنما يتجه الرجوع لهم لو كان الموضوع هو الأولي بماله من مفهوم عرفي، لا بقيد كونه شرعياً.

و كيف كان، فلا - مخرج عما ذكرنا من أن المراد الأولي بالميت بنفسه، و حيث لم يشخص في النصوص يكون مقتضى إطلاقها المقامي الرجوع في تشخيصه للنصوص.

و الظاهر أن المدار فيه عندهم على القرب و شدة العلاقة.

و لعله لذا قال في المدارك في مبحث الغسل رداً على الأصحاب «و لا يبعد أن يراد بالأولي بالميت هنا أشد الناس به علاقة، لأنه المتبادر. و المسألة محل توقف». و في مبحث الصلاة بعد ردّ أخبار الرجوع للولي بضعف السند: «و مع ذلك فليس فيها تصريح بأن

المراد بالأولوية في الميراث ... و لو قيل: إن المراد بالأولى هنا أمس الناس بالميت رحما و أشدهم به علاقة، من غير اعتبار بجانب الميراث، لم يكن بعيدا.

و عن المفاتيح: «الأظهر أن المراد بالأولى أشدهم به علاقة، لأنه المتبادر». بأن

(١) الأحزاب الآية: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٠

...

لا يكون مرادهما تفسير الأولى بالأقرب علاقة، بل مفهومهما ما ذكرنا مع جعل المعيار في تحديد مصداقهما أقربيه العلاقة، لأنها هي المعيار عند العرف الذين يرجع إليهم في تشخيص الموضوع عند عدم البيان الشرعي.

و لو تم ذلك فلا مجال لما أورده في الحقائق على صاحب المدارك من ابتناء ما ذكره على أن المراد بالأولى معنى التفضيل الذي لا يصدق إلا- بلحاظ شدة العلاقة، مع أن الظاهر سوق الأولى بالميت للكنية عن ملكية التصرف و السلطنة عليه، لأن ذلك هو معنى الأولى لغة، و هو لا يقبل التفضيل، بل الإنسان إما أن يملك التصرف أو لا يملكه.

لاندفاعه حينئذ بأنه إنما يتجه لو كان مراد صاحب المدارك تفسير مفهوم الأولى لا تحديد مصداقه تبعا لما عليه العرف. و أما ما في الجواهر من أن الأخبار صريحة في إرادة التفضيل و أن الأصحاب لم ينكروا ذلك، على معنى أن الأحق بالإرث مقدم على غيره. فهو كما ترى، لأن صيغة التفضيل كثيرا ما تجرد عن إفادته، و منه المقام و نظائره، لوضوح أنه لا ولاية على الميت لغير الأولى به، و لا أرث لغير الأحق به. فالعمدة ما ذكرنا.

نعم، قد يشكل ما في المدارك و المفاتيح بأنه إن كان المراد بشدة العلاقة شدة العلاقة الاجتماعية المسيية عن العشرة و التعاون و التآلف و التوادد و نحوها فالظاهر عدم كونها معيارا عند العرف في الولاية و الأولوية.

و إن كان المراد بها شدة العلاقة النسبية و الرحمية لقربها و قوتها لم يبعد عما عليه الأصحاب، لما هو المعلوم من أن الأمس رحما هو الوارث غالبا و إن أمكن اختصاص الإرث ببعضهم و مشاركة غيرهم لهم كالزوجة أو منع الأقرب منهم ببعض الموانع مما لا يظن بصاحبي المدارك و المفاتيح البناء على الولاية معها. و يأتي الكلام في حكم ذلك إن شاء الله تعالى.

و بالجملة: لا يبعد بناء العرف على أن الأقرب رحما هو الأولى بالميت غالبا، فينصرف إليه الكلام بمقتضى الإطلاق المقامي. لكن لا مجال للرجوع للإطلاق المقامي بعد ما عرفت من نهوض الوجهين الأولين بتعيين الولي و الأولى إلا في المورد الذي يقصران عنه. فلا بد من تحديد مفادهما.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١١

...

و لا يخفى أن مقتضى الجمود على الآية الشريفة أن الولي هو الأقرب رحما للميت و إن لم يكن وارثا لمانع من رق أو قتل أو كفر، أو لكون الميت عبدا ميراثه لمولاه، أو حجب بمن ليس أقرب عرفا، كحجب ابن الابن للجد و الأخ، كما لا ولاية لغيره و إن ورث معه، كالزوجة. كما أن مقتضى نصوص القضاء عن الميت أن الولي هو الوارث و إن لم يكن هو الأقرب رحما.

لكن لا مجال للبناء على ولاية الرحم إذا كان رقا، لعموم عدم سلطنة العبد، نظير ما تقدم في الفرع الخامس من فروع ولاية الزوج. و كذا إذا كان الميت رقا، لانصراف الآية عنه، تبعا لاختصاص القضية التي تضمنتها بغيره، بل الأولى به عرفا في حياته و بعد وفاته هو

مالكه. ولا سيما مع أن أظهر آثار أولوية أولى الأرحام هو الميراث، و عدم أولوية الرحم فيه مع رقية الميت من الوضوح بحدّ قد تصلح للقرينية المانعة من انعقاد ظهور الآية في العموم له.

و كذا ما تضمن مانعية القتل و الكفر من الميراث. بل المناسبات الارتكازية تقتضى استفادة مانعتهما من ولاية التجهيز مما دل على مانعتهما من الميراث، لارتكاز أن مبنى مانعية القتل من الميراث الحرمان و العقوبة، و مبنى مانعية الكفر منه انقطاع العصمة، و هما بالمانعية من الولاية على التجهيز أنسب.

و لا أقل من صلوح ما ذكرنا لترجيح عموم أولوية الأولى بالميراث المستفاد من نصوص قضاء الولي على عموم أولوية أولى الأرحام المستفاد من الآية الشريفة، فيحكم الأول في هذه الموارد و يحمل الثاني على بيان مقتضى الأولوية و إن لم تكن فعلية في الموارد المذكورة.

بل لا يبعد بسبب ذلك تحكيمه في حجب الرحم بمن ليس أقرب منه عرفاً، لكشف ذلك عن أقوائته من عموم الآية، و لا سيما مع قرب ابتناء حجه على أقربيه الحاجب بنظر الشارع، لأقوائته علاقته، و إن خفى ذلك على العرف، فيخرج عن عموم الآية موضوعاً. فلم يبق إلا الزوجة إذا لم تكن أقرب، حيث يكون مقتضى عموم الآية الشريفة عدم ولايتها، و مقتضى العموم الآخر ولايتها مع بقية الورثة، و لا يبعد تقديمه لما سبق من أقوائته بسبب كثرة التخصيص في الآية. و لا سيما مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٢

...

اعتضاده أو تأييده بظهور تسالم الأصحاب على أولوية الأولى بالميراث. فتأمل.

هذا، كله مع وجود الأرحام، و أما مع عدمهم و انتقال الميراث لغيرهم فينفرد في المقام عموم أولوية الأولى بالميراث، معتضداً بالإطلاق المقامى، الذى تقدم تقريره في الوجه الثالث للاستدلال، حيث لا إشكال في اقتضائه أولوية المالك، ثم العتق، ثم ضامن الجريئة، لبناء العرف على ذلك. بل لا يبعد اقتضاؤه أولوية الإمام عند انحصار الوارث به.

و قد ظهر من جميع ما تقدم أن ولاية المالك مع وجود الأرحام و عدمهم مستفادة من عموم أولوية الأولى بالميراث و من الإطلاقات المقامية، و لا تتوقف على قاعدة السلطنة التى لا يخلو الاستدلال بها عن إشكال، على ما تقدم عند الاستدلال عليها قبل الكلام فى ولاية الأرحام. فراجع.

كما ظهر أنه لو سقطت الطبقة الأولى عن الولاية لأحد الموانع المتقدمة تعينت الطبقة التى بعدها للولاية، لأنها هى الوارثة فتدخل فى عموم ما تضمن أن الأولى بالميت هو الأولى بميراثه. بل لا يبعد دخولها فى عموم أولوية أولى الأرحام، لأنه و إن اقتضى أولوية الأقرب دون الأبعد، إلا أن اقتضاء ذلك لما لم يكن لاختصاص الملاك به، بل لترجيحه على غيره بسبب أقوائته العلاقة فمع فرض سقوطه عن الولاية يستفاد عرفاً ثبوتها للأقرب من بعده، لتحقيق المقتضى فيه و هو الرحمة من دون مزاحم يقتضى ترجيح غيره عليه. و لا يبعد بناء العرف على ذلك أيضاً، فيكون مقتضى الإطلاق المقامى لأدلة المقام. هذا ما تقتضيه الأدلة العامة المتقدمة. و ربما يظهر من النصوص و كلمات الأصحاب خلافه فى بعض الموارد، و يأتى الكلام فيه عند الكلام فى فروع ترتيب الطبقات إن شاء الله تعالى. و منه سبحانه نستمد العون و التوفيق.

بقي شيء:

و هو أنه قال فى الجواهر: «وقد يظهر من بعض متأخري علماء البحرين هنا أن المراد بالولي المحرم من الوارث، لا مطلقه، و مع تعدده فالترجيح لأشدهم علاقة به، بحيث يكون هو المرجع له فى حياته و المعزى عليه بعد وفاته.

و كأنه لظهور أخبار الباب في كون الولي ممن له مباشرة التغسيل فعلا و لو عند عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٣

...

المماثل، كقوله عليه السّلام: يغسله أولى الناس به «١»، و في موثقه الساباطي: الصبيّة يغسلها أولى الناس بها من الرجال «٢»، و في الحسن: تغسله أولاهن به «٣». فلا يتم حينئذ إرادته مطلق الوارث.

و قد يستأنس له أيضا بإطلاق الولي على خصوص المحرم في بعض أخبار حج المرأة من دون وليها. كما أنه علل ما ذكره من الترجيح المتقدم مع فرض التعدد بما ورد من أخبار تولى الباقر عليه السّلام أمر ابن ابنه «٤»، و الصادق عليه السّلام أمر اسماعيل «٥»، دون الصادق عليه السّلام في الأول، و أولاد اسماعيل في الثاني. و ما ذاك إلا- لأنهما المرجع في ذلك، و دخول الجميع تحت عيولتهما هناك».

و الكل كما ترى! لأن النصوص الثلاثة الأول لم تتضمن اعتبار المحرمية في الولي، و مجرد أمر الولي بالتغسيل لا يدل على شرطية قدرته على المباشرة في ولايته، لإمكان تقييد الأمر بصورة مشروعية مباشرة.

و أصالة العموم إنما تنهض في إثباته بالإضافة إلى الحكم الذي يرد الكلام لبيان، لا لما يستفاد تبعاً منه خصوصاً إذا كان على خلاف أصالة العموم، كما في المقام، لأن اعتبار المحرمية في الولي خلاف عموم الأدلة المتقدمة، و ليس تخصيصها بأولى من تقييد هذه الأدلة بل تخصيص هذه أولى بلحاظ ما ذكرنا من عدم سوق هذه الأدلة لبيان شروط الولي.

على أن الثاني قد يحمل على الصبيّة التي لا تبلغ السن الذي يعتبر معه المماثلة في المغسل. كما قد يحمل هو و الثالث على الضرورة التي قد يدعى عدم اعتبار المماثلة معها تبعاً لبعض النصوص، على ما يذكر في محله. و أما ما ورد في الحج فلعّل المراد به صحيح صفوان: «قلت لأبي عبد الله عليه السّلام: قد عرفتني بعمل، تأتيني المرأة أعرفها بإسلامها و حبها إياكم و ولايتها لكم ليس لها

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٤) الوسائل باب: ٨٥ من أبواب الدفن حديث: ٦.

(٥) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب التكفين حديث: ٢، ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٤

...

محرم. قال: إذا جاءت المرأة المسلمة فاحملها، فإن المؤمن محرم المؤمنة. ثم تلا هذه الآية:

وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ «١»، و من الظاهر أن المراد بكون المؤمن محرم المؤمنة التوسع و المجاز لبيان جواز حمله لها و رعايته إياها كما يرعاها محرمها، و هو المراد بالولي في الآية، لا أنه محرم حقيقي، و لا الولي الذي يملك التصرف الذي هو المراد في المقام.

و بالجملة: لا تنهض الأدلة المتقدمة بإثبات اعتبار إمكان المباشرة في الولي، بل لا يمكن البناء على ذلك، لأن لازمه ترجيح النساء في

بعض الفروض على الرجال في الولاية، ولا يظن منهم البناء على ذلك.

و أما ما أشير إليه من تولى الباقر عليه السلام أمر ابن الصادق عليه السلام و تولى الصادق عليه السلام أمر اسماعيل فهو قضية خارجية لا إطلاق لها ينفع في المقام، لإمكان ابتنائهما على معلومية رضا باقى الأولياء بتصرف كبير العائلة، أو على أعمال ولايتهما العامة في عائلتهما.

فلا مخرج عما ذكرناه آنفا من أن شدة العلاقة غير النسبية ليست معيارا عند العرف.

على أن عدم الإشارة في كلام جمهور الأصحاب لمثل هذه التفاصيل كاف في عدم البناء عليها بعد ظهور كثرة الابتلاء بالمسألة المانع عادة من خفاء حكمها عليهم. فلاحظ.

تذنيبان:

الأول: قال في كشف اللثام: و عن أبي على [يعنى ابن الجنيد] أن الأولى بالصلاة على الميت إمام المسلمين، ثم خلفاؤه، ثم إمام القبيلة.

و في الكافي: أولى الناس بإمامة الصلاة إمام الملة، فإن تعذر حضوره و إذنه فولى الميت أو من يؤهل للإمامة. و يجوز أن لا يخالف المشهور. لكن يسمع الآن تقديم أبي على الجد على الابن. و هو ظاهر في أنه لا يرى أولوية الأولى بالميراث مطلقا. و في الجواهر: أنه حكى عن ابن الجنيد تقديم الجد على الأب أيضا. و كأن حمل كلامهما على ما لا يخالف المشهور بتنزيله على الأولوية في المباشرة، لا في الولاية التي هي محل الكلام. لكنه لا يناسب ما حكاه عن الكافي من تفريع أولوية الولي على تعذر حضور الإمام و إذنه معا.

(١) الوسائل باب: ٥٨ من أبواب وجوب الحج و شرائطه حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٥

...

و كيف كان، فقد يستدل على تقدم إمام الأصل الحق رتبة في الولاية بأنه أولى بالمؤمنين من أنفسهم، و يتفرع عليه تقدم ولاية ولاته و نوابه الخاصين، بل العامين - لو قيل بسعة نيابتهم لذلك - لأن الوكيل يقوم مقام الأصل.

لكن عموم ولايته و إن كان مسلما، كما أنه مقدم على جميع أدلة السلطنة و الولاية من دون خصوصية للولاية على الميت، إلا أن ولايته المذكورة ليست بنحو تقتضى وجوب الرجوع إليه و لزوم استئذانه، بل عدم جواز مخالفته، كما هو المعلوم من السيرة و غيرها مما تضمن استقلال الكامل في التصرف في نفسه و ماله و ما ولى عليه. فهو مساوق لما دل على وجوب طاعته، و لقوله تعالى: وَ مَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذِ احْتَضَرَ اللَّهُ وَ رَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ «١»، و ذلك خارج عن محل الكلام.

كما أن الظاهر أن نصبه لولاته و نوابه الخاصين فضلا عن العامين - لو ثبت نيابتهم عنه - ليس بنحو يقتضى قيامهم مقامه في المولوية المذكورة، كيف و لم يكن مبناه على التصدي لها في تصرفاته إلا نادرا كما يناسبه موثق السكوني المتقدم عند الكلام في لزوم الرجوع للولي في أحكام الميت.

و أما تقديم الجد على الأب فقد يستدل له بما تضمن تولى الإمام الباقر عليه السلام أمر ابن الصادق عليه السلام الذي تقدمت الإشارة إليه في ذيل الكلام في ولاية الأرحام عند التعرض لما حكاه في الجواهر عن بعض علماء البحرين. و يظهر ضعفه مما تقدم.

كما قد يستدل له بما تضمن من النصوص أن الجد أولى من الأب في تزويج البكر مستدلا في بعضها بقوله صلى الله عليه و آله و سلم: «أنت و مالك لأبيك»، و معللا في آخر بأنها و أباهما للجد «٢». و مقتضاهما تقدمه على الولد أيضا، خصوصا بناء على ما يأتي الكلام فيه من تقدم الأب عليه.

و يشكل: بأنه لا مجال للتعدى عن مورد النصوص للمقام. و أما النبوى

(١) الأحزاب الآية: ٣٦.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب عقد النكاح و أولياء العقد حديث: ٨، ٥. و بقیة النصوص المذكورة فى الباب المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٦

...

و التعليل فهما- مع قرب انصرافهما للشئون المتعلقة بالحياة، دون ما بعد الموت، الذى هو محل الكلام- مستلزمان لولاية الأب و الجد على البالغ الرشيد، بل ملكهما لماله، و حيث يتعذر البناء على ذلك يتعين الخروج عن ظاهرهما و حملهما على الحكم الأدبى، كما يناسبه ما فى صحيح الحسين بن أبى العلاء: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما يحل للرجل من مال ولده؟ قال: قوته [قوت] بغير سرف إذا اضطر إليه. قال: فقلت له: فقول رسول الله صلى الله عليه و آله للرجل الذى أتاه فقدم أباه، فقال له: أنت و مالك لأبيك. فقال: إنما جاء بأبيه إلى النبى صلى الله عليه و آله فقال: يا رسول الله هذا أبى و قد ظلمنى ميراثى عن أمى فأخبره الأب أنه قد أنفق عليه و على نفسه، و قال: أنت و مالك لأبيك، و لم يكن عند الرجل شىء. أو كان رسول الله صلى الله عليه و آله يحبس الأب لابن؟! «١».

و لا بد أن يكون الاستشهاد بالنبوى و التعليل بما تقدم لإسكات الخصم أو الإقناع بالحكم ببيان الحكمه دون العلة التى يدور الحكم مدارها وجودا و عدما، أو نحو ذلك، و إن كان مخالفا لظاهره.

و بالجملة: لا مجال للاستدلال بعمومهما فى المقام، فضلا عن الخروج بهما عما تقدم مما يقتضى تأخر الجد عن الأب و الولد فى الولاية، لأنهما أقرب منه رحما للميت و أولى بميراثه. و أما أولوية إمام القبيلة- لو أريد بها أولويته فى الولاية لا فى المباشرة- فهى خالية عن الدليل و مخالفة لما تقدم.

الثانى: [فهل المدار على استئذان جميع أهل الطبقة حتى لو كان المتولى بعضهم، أو يكتفى بإذن أحدهم مطلقا، أو أنه ما لم يمنع غيره]

قال فى الجواهر: ثم إنه حيث ظهر أن المتجه ما ذكره الأصحاب...

فهل المدار على استئذان جميع أهل الطبقة حتى لو كان المتولى بعضهم، أو يكتفى بإذن أحدهم مطلقا، أو أنه ما لم يمنع غيره. وجوه أحوطها الأول إن لم يكن أقواها. و إن كان يمكن أن يؤيد ما بعده بصدق اسم الولى على كل واحد منهم، فيكتفى بإذنه، لاندراجة تحت الأدلة حينئذ، سيما الثالث، أى مع عدم منع غيره. فتأمل».

و لعله إنما أمر بالتأمل لأن نصوص المقام لا تتضمن تعيين الولى إلا بلحاظ الإطلاقات المقامية أو بضميمة الأدلة الشارحة للولى بالأولى بالميت و الأولى بميراثه، و من الظاهر أن مقتضى ذلك عدم صدق الولى على كل واحد من أهل الطبقة بانفراده،

(١) الوسائل باب: ٧٨ من أبواب ما يكتسب به حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٧

و الأولاد (١)، ثم الثانية (٢)، و هم الأجداد (٣) و الإخوة (٤)، ثم الثالثة (٥)،

بل على المجموع بما هو مجموع، لبناء العرف على ذلك، فيكون مقتضى الإطلاقات المقامية، و لعدم صدق الأولى بالميت و بميراثه

عليهم إلا كذلك. و أظهر من ذلك ما تضمن من نصوص المقام عنوان الأولى بالميت.

و منه يظهر تعيين الوجه الأول. و أما الثالث فهو و إن كان أحوط من الثاني إلا أنه أضعف منه، لأنه إن فرض صدق الولي على أحدهم تعيين الاكتفاء بإذنه و إن منع غيره، لأن النصوص لم تتضمن المنع عن مخالفة الولي، بل لزوم وقوع الواجبات بإذنه، و المفروض صدقه بإذن أحدهم.

نعم، لا- إشكال في الاكتفاء بإذن المتولى لأمر الميت منهم أو من غيرهم إذا علم أن توليه بإذنه، لقيامه حينئذ مقامهم. بل و كذا لو احتمل ذلك، حملا له على الصحة، كسائر من يتصرف فيما تحت يده لو احتمل ثبوت السلطنة له عليه و لو لإذن صاحب السلطنة له. (١) و إن نزلوا، لقيام أولاد الأولاد مقام آبائهم في الميراث، فيشملهم ما دل على أولوية الأولى بالميراث. و به يخرج عن عموم أولوية الأقرب رحما و عن الإطلاقات المقامية المقتضية لأولوية الأب في المقام و كونهم في مرتبة الجد و الاخوة.

نعم، لا بد في ولايتهم من فقد من يترقبون به له، لاختصاص ميراثهم منه بذلك. معتضدا بحديث الكناسي الآتي. كما أنه بناء على ما يأتي الكلام فيه في المسألة اللاحقة من ترجيح الأب على الأولاد يلزم تقدمه عليهم، فيكونون بينه و بين الطبقة الثانية في الميراث. (٢) كما هو مقتضى عموم أولوية الأولى بميراثه. و يقتضيه في الجملة أيضا عموم ما تضمن أولوية الأقرب رحما للميت المطابق للإطلاقات المقامية. و إن كانت بعض التفاصيل لا تناسبهما، كما يأتي.

(٣) و إن علوا على نحو ما تقدم في أولاد الأولاد.

(٤) و يقوم أولادهم مقامهم، على نحو ما تقدم في أولاد الأولاد.

(٥) لما تقدم في الطبقة الثانية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٨

و هم الأعمام و الأخوال (١)، ثم المولى المعتقد (٢) و ضامن الجريئة (٣)، ثم الحاكم الشرعي (٤).

(مسألة: ٣) البالغون في كل طبقة مقدمون على غيرهم (٥). و الذكور

(١) و يقوم أولادهم مقامهم على نحو قيامهم مقامهم في الميراث.

(٢) يعني: الذي له الولاء. لما تقدم من عموم أولوية الأولى بالميراث و الإطلاقات المقامية.

(٣) لما تقدم في الولي المعتقد.

(٤) حيث سبق أن مقتضى عموم أولوية الوارث هو ولاية الامام، فحيث يتعذر الرجوع إليه لغيبه امام العصر عليه السلام إن تم عموم نيابة الحاكم الشرعي عن الامام يتعين استئذانه، و إن لم يتم - كما تقدم في المسألة الرابعة و العشرين من مباحث الاجتهاد و التقليد - جرى في المقام ما يأتي في المسألة الرابعة من هذه المباحث.

[مسألة: ٣ فروع تعيين الأولياء]

(٥) لما هو المعلوم المتسالم عليه بينهم ظاهرا من عدم ولايته بنفسه لأن المستفاد من النصوص الواردة في الموارد المتفرقة عموم عدم أهليته للاستقلال بالتصرف إلغاء لخصوصية موارد عرقا. بل ثبوت عدم سلطنته على التصرف في نفسه بمثل النكاح و الطلاق و في ماله قد يقتضى عدم ولايته على غيره بالأولوية العرفية. و منه يظهر أن تقديم البالغ في المقام ليس لترجيحه مع تمامية مقتضى الولاية في الصبي، بل لقصور الصبي عن مقام الولاية. و لذا لا يتولى أمر الميت لو انحصر الميراث به.

هذا، و قد احتمل في جامع المقاصد و الروض و كشف اللثام قيام وليه مقامه، و إن لم يظهر منهم التعويل على الاحتمال المذكور. و يشكل باختصاص ولاية الولي بالحقوق المتعلقة بالمولى عليه، سواء كانت له أم عليه، و لم يتضح كون الولاية على الميت في المقام

حقاً للولى على المكلفين، ولا حقاً عليه للميت. بل غاية ما يستفاد من الأدلة أخذ نظره قيدا فى واجبات التجهيز، و المفروض قصورها عن الصبى، فراجع ما تقدم فى الأمر السابع من ملحقات مسألة لزوم استئذان الولى. و تأمل.

مضافا إلى أن الولاية لو كانت من الحقوق فحيث كان مرجعها إلى اعتبار نظر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١١٩

...

الولى كان موضوع الحق نفس نظره، و هو مما يتعذر قيام الولى به، لأن الولى إنما يقوم بنظر نفسه، لا بنظر المولى عليه. و بعبارة أخرى: دليل ولاية الولى على القاصر إنما يقتضى قيامه مقامه فى السلطنة على الحق الذى له و عليه، فيبيع ماله و يستوفى دينه و يؤدى الحق عنه و نحو ذلك مما لا يلزم منه تبدل موضوع الحق و لا تقتضى قيامه مقامه فى نفس الحق الذى له و عليه بنحو يقتضى تبدل الموضوع، فلو استحق السكنى فى دار أو استحق عليه القصاص بضرب لم يقيم الولى مقامه فى السكنى و الضرب. و فى المقام لو كانت الولاية من الحقوق فحيث كان موضوع الحق نظر الولى فمع قصوره لا مجال للبناء على قيام نظر وليه مقام نظره، لاستلزامه تبدل موضوع الحق، لا تبدل موضوع السلطنة مع انحفاظ موضوع الحق.

و هذا يجرى فى سائر موارد قصور من له الولاية بالأصل، فلا مجال لقيام وليه مقامه فى الولاية، بنحو تكون ولايته على ما يولى عليه بالأصل مقتضى ولايته عليه كما يكون مقتضاها ولايته على ملكه.

نعم، يمكن أن يكون وليا على ما يولى عليه بدله فى عرض ولايته عليه نفسه، لو اجديته لموضوع الولاية على ذلك الشىء، كما لو جنّ الأب و قيل بولاية الحاكم الشرعى على من لا ولى له، فإن ذلك كما يقتضى ولايته عليه يقتضى ولايته على أولاده، من دون أن تكون ولايته عليهم مقتضى ولايته عليه. و لا مجال لذلك فى المقام، لفرض أن موضوع الولاية على الميت - كالرحمىة أو الميراث - مختص بالقاصر، و غير حاصل فى وليه. بل يتعين حينئذ اختصاص من فى طبقته من الورثة بالولاية.

أما لو انحصر الإرث به فلا يبعد البناء على ولاية الأقرب من بعده و إن لم يكن وارثا، لأن عموم أولوية الأولى بالميراث و إن كان قاصرا عن المورد، إلا أن عموم أولوية الأقرب رحما يقتضى أولوية الشخص المذكور، بناء على ما تقدم فى آخر الكلام فى مقتضى الأدلة العامة من أن العموم المذكور و إن اقتضى أولوية الأقرب - و هو القاصر فى المقام دون الشخص المذكور، و المفروض عدم البناء على مقتضاه - إلا أن اقتضاه ذلك ليس لاختصاص الملاك بالأقرب، بل لترجيحه على غيره، بسبب

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٠

مقدمون على الإناث (١).

أقوائية العلاقة، فمع فرض سقوطه عن الولاية يستفاد منه عرفا ثبوتها للأقرب من بعده، لعدم المزاحم. بل سبق قرب بناء العرف على ذلك فى تعيين الأولى بالميت، فيكون مقتضى الإطلاق المقامى لأدلة المقام. و بلحاظه يتجه الانتقال للأبعد من طبقات الورثة و إن لم يكن رحما، كالمولى المعتق و ضامن الجريرة و الإمام كما قواه فى العروة الوثقى، و إن تردد فى جامع المقاصد و الروض و محكى الذكرى.

و بما ذكرنا يظهر اندفاع ما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه فى تقريب عدم ولاية الطبقة المتأخرة من أنه لا ريب فى أن القاصر أولى و أمس رحما بالميت ممن بعده، فإذا لم يشمله دليل الولاية لا يشمل من بعده بعد عدم واجديته لموضوع الولاية، لعدم كونه وارثا. وجه الاندفاع: أن دليل ولاية الوارث لما كان قاصرا عن المقام لم يمنع من ولاية الطبقة المتأخرة إذا كانت مستفادة من الآية بالتقريب المتقدم، و لعل السيرة الارتكازية على ما ذكرنا. ثم إن الظاهر أن الكلام المتقدم كما يجرى فى الصبى يجرى فى غيره من القاصرين،

كالمجنون و المغمى عليه و غيرهما ممن ليس بأهل للولاية.

(١) الظاهر عدم الإشكال بينهم فى أهلية المرأة للولاية، و ثبوتها لها فى الجملة، و لذا تكون الولاية لها عند عدم الذكر فى طبقتهما جزماً، كما فى جامع المقاصد. و يقتضيه - مضافاً إلى العمومات المتقدمة - صحيح زرارة عن أبى جعفر عليه السلام: «قلت: المرأة تؤم النساء؟ قال: لا، إلا على الميت إذا لم يكن أحد أولى منها» ... ١.

و إنما الكلام فى ترجيح الذكر عليها مع اتحاد الطبقة، حيث صرح بذلك جماعة من الأصحاب إما فى جميع الأحكام - كما فى القواعد و الروض و الروضة - أو فى بعضها، كالغسل - كما فى الدروس و محكى التحرير - أو الصلاة - كما فى المنتهى و الإرشاد، نافياً الخلاف فيه فى الأول - أو فيهما - كما فى الشرائع - بنحو لا يبعد أن يكون مراد الجميع العموم. و قد اعترف غير واحد بعدم الدليل عليه بنحو يقتضى الخروج عن مقتضى الأدلة المتقدمة، و إطلاق جماعة من الأصحاب أن الأولى بالميت هو الأولى بميراثه.

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢١

...

قال فى الجواهر: «نعم قد يشهد له الاعتبار، لكون الرجال غالباً أعقل و أقوى على الأمور و أبصر بها. إلا أنه لا يصلح لأن يكون مستنداً شرعياً». و قال سيدنا المصنف قدس سره: «و تقديم الابن على الأم فى خبر الكناسى «١» - على ما قيل - لم أجده فيما يحضرنى من نسخ الوسائل و الحقائق و الجواهر و مرآة العقول و غيرها».

كما لا مجال للاستدلال عليه بالسيرة، لأنه و إن كان الغالب تولى الرجال أمر الميت، إلا أنه قد لا يكون للبناء على اختصاص الولاية بهم. بل لإيكال الأمور إليهم من الباقين، لتعلق الغرض لهم بالخصوصيات دون غيرهم، أو لأنهم أبصر، أو لغير ذلك، نظير الإيكال فى كثير من الموارد لبعض الرجال، كالأكبر و الأوجه و نحوهما. بل قد يوكل الأمر لبعض أفراد الطبقة المتأخرة لذلك.

و من ثم يشكل البناء على الترجيح المذكور. و لا سيما مع قرب كون ذكر جماعة له لبيان الأولوية فى المباشرة، نظير تقديم الأقرأ و الأفقه فى الإمامة، كما قد يظهر من المبسوط و السرائر، أو الأولوية عند التشاح و الاختلاف، كما احتمله فى الجواهر. و مع اضطراب كلام الأصحاب فى ذلك و عدم وضوح الدليل عليه لا مجال للخروج عن مقتضى العمومات المتقدمة.

هذا، و قد خص فى جامع المقاصد الترجيح المذكور بما إذا كان الميت رجلاً، و ظاهره حمل كلام بعض من أطلق - كالعلامة فى القواعد - عليه. كما قد ينسب له أن الأولى النساء.

فإن كان مراده الاختصاص المذكور فى خصوص التفسير، أشكل بأن الولاية لا تبتنى على المباشرة، بل على اعتبار إذن الولي و إن تعذرت مباشرته - كما ذكره فى الروض - و لذا نسب لغير واحد من متأخري الأصحاب التصريح بالإطلاق. و لو كان مراده عموم الاختصاص المذكور لجميع أحكام الميت - كما هو مورد كلام القواعد - فهو أشكل.

لكن فى المدارك: «و قد يقال: إن الرواية المتقدمة التى هى الأصل فى هذا الحكم [يعنى: الولاية] إنما تتناول من يمكن وقوع الغسل منه، و متى انتفت دلالته على العموم وجب الرجوع فى غير ما تضمنته إلى الأصل و العمومات». و مراده بالرواية

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب موجبات الإرث حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٢

و في تقديم الأب في الطبقة الأولى على الأولاد (١)،

موثق غياث: «يغسل الميت أولى الناس به» (١). و يندفع بما تقدم في الاستدلال على لزوم الرجوع للولى من أن الموثق ليس من أدلة الولاية، فلا يهم اختصاصه بمن له المباشرة.

و بالجملة: لو تم دليل ترجيح الذكور لزم البناء على مقتضاه عموماً أو خصوصاً، و تعذر المباشرة لا ينافي العموم.

(١) كما صرح به في الصلاة على الميت في المبسوط و الخلاف و الوسيلة و السرائر و الشرائع و المنتهى و التذكرة و القواعد و غيرها. و في جامع المقاصد و محكى شرحى الجعفرية أنه المشهور، بل في الخلاف و ظاهر التذكرة الإجماع عليه، و في المدارك: «هذا مذهب الأصحاب لا أعلم فيه مخالفاً».

و قد استدلل عليه: تارة: بانصراف إطلاق أنه يصلى على الجنازة أولى الناس بها إليه. و أخرى: بأنه أشفق و أرق، فيكون أقرب إلى إجابة الدعاء. و ثالثة: بولايته على الولد. و رابعة: بما تضمن تولى الصادق عليه السلام أمر اسماعيل دون أولاده (٢).

و الكل كما ترى. لاندفاع الأول: بمنع الانصراف المذكور. و الثانى: بأنه لا ينهض بإثبات حكم شرعى. و الثالث: باختصاص ولايته على الولد بحال صباه، و المفروض خروجه عنه، و إلا دخل فيما تقدم من ترجيح البالغين على غيرهم.

و الرابع: بأنه وارد فى قضية خاصة لا إطلاق لها، و قد تبتنى على عدم وجود ولد لإسماعيل صالح للولاية، أو على تفويضهم الأمر له عليه السلام أو على أعمال ولايته العامة فى أهل بيته. و قد تقدم نظيره.

و من هنا قال سيدنا المصنف قدس سره: «إطلاق أولاهم بميراثه و آية أولوا الأرحام محكم»، و جعل فى الجواهر الإجماع المذكور هو المستند.

لكن لم يتضح الإجماع المذكور بعد عدم التعرض لذلك من قبل الشيخ، و عدم خلؤ كلامهم عن الاضطراب. قال فى المبسوط: «فإن حضر جماعة الأولياء كان الأب أولى، ثم الولد، ثم ولد الولد، ثم الجد من قبل الأب و الأم ... و جملته أن من كان

(١) الوسائل باب: ٢٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب التكفين حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٣

و الجد على الأخ (١)،

أولى بميراثه كان أولى بالصلاة عليه»، و قريب منه فى السرائر، و مقتضى فرض حضور جماعة من الأولياء فى صدره الفراغ عن ولاية الجميع و أن الترجيح فى المباشرة، لا فى الولاية، كما أن جعل معيار الأولوية أولوية الميراث فى ذيله لا يناسب الترجيح المذكور فى الولاية، و نحوه فى الثانى ما فى الخلاف، حيث قال: «أحق القرابة الأب، ثم الولد.

و جملته من كان أولى بميراثه كان أولى بالصلاة عليه ... دليلنا: إجماع الفرق، و قوله تعالى: «وَأُولُوا الْأَرْحَامِ ...» و ربما يظهر نحو ذلك من غير واحد من كلماتهم.

و من هنا لا يبعد أن يكون الاستدلال بالآية لتعيين طبقات الولاية القابلة لتعدد الأولياء، و الترجيح بلحاظ المباشرة لإمامة الصلاة التى لا تقبل التعدد، كما يناسبه التعليل المتقدم بأنه أشفق و أقرب إلى إجابة الدعاء، و اقتصارهم فى بيان الترجيح المذكور على الصلاة دون غيرها من واجبات التجهيز، عدا الروضة فقد ذكره فى جميع الأحكام و لا مجال مع ذلك للخروج عن الأدلة العامة المقتضية للاشتراك فى الولاية.

نعم، لا يبعد نهوض بعض الوجوه المتقدمة ونحوها بالترجيح في المباشرة، بمعنى أولوية جرى الأولياء عليه. ومع تشايعهم حيث لا يمكن العمل بقول الكل فقد يلزم الترجيح المذكور، لاحتمال ثبوته شرعا المستلزم لليقين ببراءة الذمة بموافقة محتمل الرجحان، حيث يدور الأمر بين سقوط نظرهما معا بسبب تعذر الجمع و سقوط نظر خصوص المرجوح. فتأمل.

هذا، وقد ذكر في العروة الوثقى أن الأم أولى من الأولاد الذكور. وكأنه لبعض ما تقدم، مثل كونها أشفق و أرق، فتكون أقرب إلى إجابة الدعاء. و يظهر ضعفه مما تقدم. بل لعله مخالف لمقتضى السيرة. كما هو مخالف لما ذكره من تقديم الذكور على الإناث. و كأنه لذا لم يعرف موافق له، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره.

نعم، لو تم تقديم الأب على الأولاد، فقد يتجه تقديمها على البنات و الزوجة، و إن لم يخل عن إشكال. (١) فقد قدمه الشيخ في مساق كلامه المتقدم في تقديم الأب على الولد، و كذا الحل، مع تصريحهما بعمومه للجد من الأم، و وافقهما في التذكرة و المنتهى و جامع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٤

و الأخ من الأبوين على الأخ من أحدهما (١)،

المقاصد و الروض مع تخصيصهم له بالجد للأب، بل قد يظهر من جامع المقاصد عدم الولاية للجد للأم مطلقا لعدم عدّه له في مراتب الأولياء حتى مع الأخ للأم، و كلهم ذكر ذلك في الصلاة.

و كيف كان، فقد حاول توجيهه في التذكرة بأن الأب أشفق، و في المنتهى بأن الجد أقرب إلى إجابة الدعاء، و في جامع المقاصد و الروض باختصاص الجد بالتولد، و في الجواهر بأنه له الولاية على الميت و أبيه في بعض أحوالهما.

و الجميع كما ترى لا ينهض بالخروج عن عموم أولوية الأولى بالميراث و الأقرب رحما. و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن الإنصاف أنه لا- يبعد كون الجد أقرب عرفا الى الميت، فيشملة عموم و أولوا الأرحام. فهو في غاية المنع، إذا المعيار في القرب النسبي قلّة الوسائط، و هو غير حاصل في المقام.

و غاية ما يدعى أن مقام الأبوة يقتضى التقدم عرفا، فيلزم الجرى عليه بمقتضى الإطلاق المقامى. لكن لا مجال للإطلاق المقامى مع البيان الشرعى. و من هنا لا مجال للخروج عما سبق، و لا سيما مع ما سبق من اضطراب كلام الشيخ و الحلّ و غيرهما. و ربما يأتي ما ينفع في المقام.

(١) كما في المبسوط و السرائر في المساق المتقدم، و وافقهما في الشرائع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و جامع المقاصد و المسالك و الروض و غيرها. و في الروض و محكى شرح الجعفرية أنه المشهور، بل قد يظهر من محكى الذكرى الإجماع عليه، كما نفى في الجواهر وجدان الخلاف فيه. و كأنه بلحاظ عدم التصريح بالخلاف و إلا فهو مقتضى إطلاق جماعه.

و قد يستدل عليه بصحيح هشام بن سالم عن الكناسى عن أبى جعفر عليه السلام:

«قال: ابنك أولى بك من ابن ابنك، و ابن ابنك أولى بك من أخيك. قال: و أخوك لأبيك و أمك أولى بك من أخيك لأبيك، و أخوك لأبيك أولى بك من أخيك لأمك.»

قال: و ابن أخيك لأبيك و أمك أولى بك من ابن أخيك لأبيك. قال: و ابن أخيك من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٥

...

أبيك أولى بك من عمك. قال: و عمك أخو أبيك من أبيه و أمه أولى بك من عمك أخى أبيك من أبيه. و عمك أخو أبيك

من أبيه أولى بك من عمك أخى أيبك لأمه.

قال: وابن عمك أخى أيبك من أبيه و أمه أولى بك من ابن عمك أخى أيبك لأبيه.

قال: وابن عمك أخى أيبك من أبيه أولى بك من ابن عمك أخى أيبك لأمه» (١).

و دعوى: إجمال موضوع الأولوية فيه و احتمال اختصاصها بالميراث بلحاظ الحجب - كتقديم الأخ للأبوين على الأخ للأب - أو كثرة النصيب - كتقديم الأخ للأب على الأخ للأم - فلا تنفع فى المقام.

مدفوعة: بأن حذف متعلق الأولوية موجب لظهور إطلاقها فى الشمول لما نحن فيه، نظير ما تقدم فى آية أولى الأرحام.

و مثلها دعوى: منافاة الحديث للآية المذكورة، لأن مقتضاها كون المعيار فى الأولوية القرب النسبى المستلزم للتساوى بين كثير مما تضمن الحديث الترتيب فيه.

لاندفاعها: بأن الآية لم تتضمن كون القرب النسبى معيارا فى الأولوية، لما سبق من أن مدلولها المطابقى أولوية الرحم من غيره، غاية الأمر أن المناسبات الارتكازية تقضى بأن علقه الرحمة إذا كانت معيارا فى الأولوية كانت الأقربى الناشئة من قلة الوسائط معيارا فيها، و من الظاهر أن كون الأقربى معيارا إنما هو بلحاظ قوة علاقه الرحمة بها، و القوة لا تختص بالأقربى، بل تحصل بتأكد العلقه لتوسط كلا الأبوين فيها.

بل لا يبعد كون الاتصال بالأب أقوى عرفا من الاتصال بالأم و إن لم يستلزم الأقربى.

و دعوى: أن ذلك لا - يناسب الاستشهاد بالآية الكريمة فى النصوص المشار إليها آنفا - عند التعرض لمفاد الآية - لتعيين الأقرب لميراث المال و الإمامة، لظهورها فى أن المعيار فى الأولوية هى الأقربى لا غير.

مدفوعة: بأن النصوص المذكورة مسوقة لتعيين الأقرب فى مقابل ترجيح الأبعد عليه، لا لبيان كون الأقربى هى العلة المنحصرة للتقديم بنحو يستلزم اشتراك المتساوين فى القرب، و إنما يبنى على اشتراك المتساوين فى القرب للإطلاق و عدم

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب موجبات الإرث حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٦

...

المرجح، فمع ما سبق من ظهور الآية فى مرجحه قوة العلاقه لا تنهض بالنصوص المذكورة برفع اليد عن ذلك.

و بهذا يتضح حال ما تضمن أن الأولى بالميت هو الأولى بميراثه، فإنه إنما يقتضى عدم الترجيح بينهم بإطلاقه، و لا يمنع منه بدليل خارج، كالحديث المتقدم.

فالعمدة فى الإشكال فى الحديث المتقدم عدم ثبوت وثاقة الكناسى، سواء كان هو يزيد، كما فى الكافى و التهذيب و الوسائل، أم بريد، كما فى الجواهر.

اللهم إلا أن يقال: مقتضى ذكر الشيخ يزيد فى أصحاب الباقر عليه السلام، و بريد فى أصحاب الصادق عليه السلام، كون المراد به فى الحديث الأول، و هو أبو خالد يزيد الكناسى، و وقوع التصحيف فى الجواهر.

و ما عن الشيخ من عدّ يزيد من أصحاب الصادق أيضا لم نجده فى كتابه، كما صرح به بعضهم أيضا. و حينئذ فقد حكى عن المجلسى الأول تقرب اتحاده مع يزيد أبى خالد القمط الذى نص النجاشى على وثاقته. و قرب بعض مشايخنا الاتحاد بعدم تعرض الشيخ للقمط مع أنه صاحب كتاب، فلولا اتحاده مع الكناسى لم يكن وجه لإهماله، و لا سيما مع كون القمط كوفيا و الكناسه محله بالكوفة. لكنه لم يجزم بالاتحاد بلحاظ ذكر البرقى كلا الرجلين الظاهر فى التعدد. و يعضده عدم اشتراكهما فى الرواة عنهما حسبما

ذكره في ترجمتهما، وعدّ الكناسي في أصحاب الباقر والكناسي في أصحاب الصادق عليه السلام.

نعم، قد يستفاد وثاقه الكناسي من رواية هشام بن سالم والحسن بن محبوب وغيرهما من الثقات عنه. ومن هنا قد يتجه التعويل على الرواية، ولا سيما مع ظهور حال الكليني والشيخ وغيرهما في التعويل عليها في الميراث. وإن كان الأمر غير خال عن الإشكال. هذا، ولو غرض النظر عن الحديث المذكور فلا ينبغي التأمل في ترجيح الأخ للأبوين على الأخ للأب، لأنه أولى منه بالميراث - كما نبه له في بعض كلماتهم - ولما ذكرناه في آية أولى الأرحام. وأما ترجيحه على الأخ للأم و ترجيح الأخ للأب - عند عدم الأخ للأبوين - عليه فهو مقتضى ما ذكرناه في آية أولى الأرحام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٧

والأخ من الأب على الأخ من الأم (١)، والعم على الخال (٢) إشكال.

لكن يعارضها إطلاق ما تضمن أولوية الأولى بالميراث المقتضى لاشتراكهما في الولاية. وإن لم يبعد تقديم الآيه، لقضاء المناسبات الارتكازية بأن دخل الميراث في الولاية والأولوية إنما هو بلحاظ كشفه عن قوة العلاقة، وهو غير كاشف عنها في المقام، إذ لازمه اختلاف علاقة الأخ للأب في حال وجود الأخ للأبوين عنه في حال فقده، فتكون في الأول أضعف من علاقة الأخ للأم، وفي الثاني مساوية لها، وهو خلاف المقطوع به، فلا بد من كون ترتب أقسام الأخوة في الميراث لا- يبتنى على قوة علاقتهم بالميت. والأمر محتاج للتأمل.

هذا، وقد استدل على تقديم الأخ للأبوين على الأخ للأم في كلام بعضهم بأن الثاني يتقرب بمن لا ولاية لها مع الأب، فكذا فرعها مع فرعه. وبأنه أكثر نصيبا.

ويشكل الأول - مع ابتناؤه على ترجيح الذكور على الإناث الذي سبق الإشكال فيه - بأن قصور الأم عن مقام الولاية مع الأب قد يكون لأنها أضعف رأيا منه، وحينئذ لا- يستلزم ذلك قصور من يتقرب بها مع من يتقرب به إذا كان مساويا له في الرأي، لاتحادهما في الجنس. والثاني بأن كثرة النصيب لا ترجع للأولوية في الميراث.

(١) كما في المبسوط والسرائر في المساق المتقدم والمنتهى و جامع المقاصد والروض والمسالك وغيرها، وفي الروض أنه المشهور، ونفى في الجواهر وجدان الخلاف فيه. وكأن مراده التصريح بالخلاف، وإلا فهو مقتضى إطلاق جماعته، ولا سيما من اقتصر على بعض المرجحات المتقدمة.

وكيف كان، فيقتضيه حديث الكناسي المتقدم، وآية أولى الأرحام بالتقريب المتقدم، وما تقدم من بعضهم من أن الأخ للأب أكثر نصيبا، وأن من يتقرب به متقدم على من يتقرب به الأخ للأم. ويظهر حال الجميع مما مر.

(٢) كما في المبسوط والسرائر في المساق المتقدم و جامع المقاصد والمسالك والروض مدعيا فيه أنه المشهور. ويظهر الحال فيه مما تقدم. نعم لا يتضمنه حديث الكناسي. وإن لم يبعد استفادته منه تبعاً، لظهوره في تقديم جانب الأب على جانب الأم. وكذا الحال في الأخوال، وفي أولادهم وأولاد الأعمام، كما ذكر ذلك في الروض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٨

والأحوط وجوبا الاستئذان من الطرفين (١).

(مسألة ٤): إذا تعذر استئذان الولي - لعدم حضوره مثلاً - أو امتنع عن الإذن (٢)

والمسالك مدعيا في الأول أنه المشهور.

وقد يستفاد مما تقدم تقديم الجد للأب على الجد للأم. بل قد يستفاد من حديث الكناسي تقديم الأب على الأم، لأن تقديم من

يتصل به يناسب تقديمه عليها. بل من الآية أيضا إذا تم التقريب المتقدم، لأنه إذا كانت علاقة من يتصل بالأب أقوى فلا بد من كون علاقة الأب أقوى. إلا أن يقال: لما كان المعيار في قوة العلاقة نظر العرف، فلا تلازم بين الأمرين عندهم، و مجرد مناسبتة لحديث الكناسي لا تكفي.

(١) و مع الشراح يتعين الاحتياط بموافقة من تقدم احتمال ترجيحه، للعلم بعدم ولاية الآخر حينئذ. هذا، و في الحدائق أنه لو تعدد الأولياء فمقتضى قوله عليه السلام في صحيح الصفار المتقدم عند الاستدلال على أن الولي هو الوارث: «يقضى عنه أكبر وليه» (١) هو ترجيح الأكبر. وفيه: أنه ظاهر في نفسه في تعدد الأولياء، المستلزم لابتناء اختصاص القضاء بالأكبر على تقييد إطلاق وجوب القضاء على الولي بالأكبر، لا على اختصاص الولاية به. و مجرد ثبوت هذا التقييد في دليل القضاء لا يستلزم ثبوته في دليل التجهيز. فلاحظ.

[مسألة (٤): إذا تعذر استئذان الولي]

(٢) قال في محكي الذكري: «أن في إجباره نظرا ينشأ من الشك في أن الولاية هل هي نظر له أو للميت». فإنها إن كانت من حقوق الميت كان للحاكم إجباره، و إن كانت من حقوقه لم يكن له إجباره، لأن الإنسان إنما يجبر على أداء ما عليه، و لا يجبر على استيفاء ماله، إلا بلحاظ تبعه بقائه له من وجوب أدائه بعد ذلك كما في الدين، الذي لا مجال له في المقام. هذا، و قد سبق في ذيل الكلام في وجوب الرجوع للولي عدم وضوح كون الولاية من الحقوق المملوكة.

(١) الوسائل ج ١٠ باب: ٢٣ من أبواب أحكام شهر رمضان حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٢٩

و عن مباشرة التغسيل. وجب تغسيله (١) و لو بلا إذن (٢).

نعم، لا- يبعد ظهور أدلتها في كون ثبوتها للولي إرفاقا به و مراعاة لجانبه، لا تكليفا عليه ليلزم بالقيام به و لو من باب الأمر بالمعروف، كما قد يناسبه قوله عليه السلام:

«أو يأمر من يحب» الظاهر في كون المعيار حبه و رغبته، و قوله: «ذاك إلى الولي» الظاهر في كونه له لا عليه، و ما تضمن أن الزوج أحق بزوجه الظاهر في كون الولاية حقا له، لا عليه. و لا أقل من عدم الإطلاق لدليل الولاية يشمل حال امتناعه، فضلا عن أن يستفاد سلطنة الحاكم على إجباره. و كأنه لذلك يرجع ما في الجواهر، حيث قال: «و لا ريب في قوة العدم. للأصل، مع ما يستفاد من فحوى الأدلة».

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أنه لو سلم ظهور الأدلة في ابتناء الولاية على الإرفاق بالولي إلا أن ظاهرها كون ثبوتها على نحو ثبوتها لسائر الأولياء إرفاقا بالمولى عليه أيضا. فهو غير ظاهر، لإمكان اختلاف الولاية باختلاف الموارد.

نعم، لا- يبعد ابتناء الولاية في جميع الموارد على عدم الاضرار بالمولى عليه، و هو أمر آخر. و لعله لذا اعترف قدس سره في آخر كلامه بأن وفاء الأدلة بما ذكره لا يخلو عن إشكال.

(١) و كذا غيره من واجبات التجهيز. بلا إشكال ظاهر، حيث لا يحتمل سقوط تجهيز الميت بتعذر استئذان الولي. و يقتضيه في صورة غيبة الولي ما ورد في العراء الذين يجدون ميتا قذفه البحر (١)، و فيمن يموت و ليس معه قرابة مسلم (٢) و غيرهما.

(٢) قد يدعى وجوب الاستئذان من الحاكم بدلا عن الولي، لأنه يقوم مقامه في القيام بماله و أداء ما عليه.

لكنه موقوف.. أولا: على عموم ولاية الولي لحال تعذر الاستئذان منه. و أدلة الولاية لا تنهض بذلك. بل المتيقن منها صورة إمكان

الاستئذان منه و صدور الفعل عن نظره، كما تقدم في الممتنع.

و ثانيا: على قابلية ولاية الشخص لأن يقوم وليه بها بدلا عنه. و قد سبق المنع من ذلك عند الكلام في حكم غير البالغ. فراجع.

(١) راجع الوسائل باب: ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٠

...

كما قد يدعى وجوب الاستئذان من الحاكم ابتداء، لأنه ولي من لا ولي له، أو من باب ولاية الحسبة، من دون أن يكون في طول الولي و قائما مقامه.

و يشكل: بأن ذلك إنما يتم فيما ثبت احتياجه للولي، و لو للأصل، حيث لا يعلم حينئذ جواز العمل أو صحته بدون الرجوع إليه، لا في مثل المقام، حيث كان مقتضى إطلاق أدلة واجبات التجهيز صحة العمل بدون إذن أحد، و كذا مقتضى أصل البراءة، إذ يلزم الاقتصار في الخروج عن ذلك على المتيقن من دليل وجوب الرجوع للولي، و هو إمكان الرجوع للأولياء التي تضمنتهم الأدلة المتقدمة. إن قلت: مقتضى إطلاق ما تقدم مما تضمن لزوم الرجوع للولي، كصحيح زرارة الوارد في الدفن «١» و موثق السكوني، و المرسلين الواردة في الصلاة «٢» و غيرها اعتبار إذن الولي و إن لم يكن في طبقات الميراث، و قصور دليل ولاية طبقات الميراث عن حال تعذر الاستئذان منهم لا يوجب رفع اليد عن الإطلاق المذكور، بل يتعين ولاية غيرهم الذي هو الحاكم المتعين للولاية في مثل ذلك، إما لأنه ولي من لا ولي له أو من باب ولاية الحسبة.

قلت: النصوص المذكورة لا- إطلاق لها يقتضى أن كل ميت له ولي يلزم صدور تجهيزه عن إذنه، لعدم ورودها لبيان لزوم وجود الولي، بل لبيان وجوب استئذانه و الرجوع إليه، فهي ظاهرة في المفروغية عن وجوده في الجملة، فلا تدل إلا على لزوم صدور التجهيز عن إذنه في فرض وجوده، كما هو الغالب، من دون أن تدل على نفى احتمال عدم وجوده في بعض الموارد. على أنه لو فرض إطلاقها بالنحو المذكور فما تضمن تعيين الولي بطبقات الميراث وارد عليها، حيث يكون مقتضى الجمع بينه و بينها لزوم استئذان طبقات الميراث، فمع فرض عدم ولاية الوراث يتعين قصور الإطلاقات المذكورة، فلا- مخرج عن مقتضى إطلاقات الواجب و أصل البراءة من صحة العمل بدون إذن أحد.

نعم، لو كان مفاد دليل ولاية طبقات الميراث مجرد إثبات ولايتهم من دون

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب الدفن حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢، ١، ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣١

(مسألة ٥): إذا أوصى أن يغسله (١) شخص معين لم يجب عليه القبول (٢)،

تعيين للولي فيهم و حصره بهم اتجه الرجوع لإطلاق النصوص المذكورة- لو تم- في إثبات لزوم الرجوع للولي في التجهيز المستلزم لولاية الحاكم، لما تقدم. لكن لا مجال لإنكار ظهورها في الحصر. فتأمل.

هذا، و قد ذكرنا عند الكلام في حكم غير البالغ أن سقوط الطبقة الأولى عن الولاية موجب لولاية الطبقة التي بعدها و إن لم تكن

وارثه ولا أمسرحا بالميت. فلو تم ذلك بالإضافة للإمام عليه السلام لتعذر الرجوع للطبقات السابقة عليه فى الميراث لزم الرجوع للحاكم الشرعى، بناء على عموم نيابته عنه عليه السلام. إلا أن عموم النيابة غير ثابت، كما أشرنا إليه آنفا. وحينئذ يتعين عدم اعتبار إذن أحد فى المقام، كما لعله المطابق لسيرة المتشرع و ارتكازياتهم.

[مسألة ٥: إذا أوصى أن يغسله شخص معين لم يجب عليه القبول]

إشارة

(١) لا فرق بين التغسيل وغيره من واجبات التجهيز.
(٢) قال قدس سره: «لعدم الدليل على الوجوب». ويشكل: بأنه بعد فرض نفوذ الوصية و تقدم الموصى على الولى - كما يأتى منه قدس سره - ينحصر الواجب بما أوصى به، فيجب القيام به بمقتضى فرض كون الوجوب كفائيا على الموصى، كما يجب على غيره التسبب له و الإعانة عليه، كما لو أمره الولى بذلك، كما تقدم فى الأمر الخامس من فروع وجوب الرجوع للولى.
و بذلك يفترق عن الوصية بسائر الأفعال، كما لو أوصى بأن يقرأ زيد القرآن عنه، و أن يحج عمرو عنه، و أن يزور بكر عنه و نحوها، لعدم وجوبها فى أنفسها لا على الموصى بفعلها، و لا على غيره. و وجوبه من جهة الوصية لا دليل عليه بعد اختصاص ما دل على أنه لا يجوز للوصى رد الوصية بعد الموت، بل قبله إذا لم يبلغ الخبر بالوصية بالولاية - التى هى الوصية العهدية - لا بالفعل. و منه يظهر أنه لا فرق فى نفوذ الوصية فى المقام و لزوم العمل بها على الموصى بالفعل بين قبوله بها و رده لها فى حياة الموصى و بعد وفاته، لاختصاص ما دل على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٢

لكن إذا قبل (١) لم يحتج إلى إذن الولى (٢).

جواز رد الوصية فى حياة الموصى إذا وصله الخبر بما يكون وجوبه من جهة الوصية، و هى الوصية بالولاية، دون ما يجب مع قطع النظر عنها. و عليه يكون القبول الواجب هو العمل بمقتضى الوصية، لا الالتزام الإنشائى بمضمونها.
كما ظهر عدم الفرق فى عدم لزوم الوصية بالفعل غير الواجب بين الصور المذكورة، لاختصاص ما دل على عدم جواز رد الوصية إذا لم يبلغ الموصى خبر الرد بالوصية بالولاية، دون الوصية بالفعل، بل تبقى الوصية بغير الواجب من الأفعال طلبا محضا يستحب القيام به بعنوان إجابة المؤمن، و لو قبلها لا يكون قبولها إلا وعدا محضا يستحب القيام به، كسائر الوعود.
(١) الظاهر أن مراده بالقبول ليس هو الالتزام الإنشائى - نظير القبول العقدى - لأن نفوذ الوصية لا يتوقف على ذلك، بل هى تنفذ مطلقا، غاية أن الوصى له الرد فى حياة الموصى، فينفذ رده إذا بلغ الموصى الخبر. و هو مختص بمن يوصى إليه بالولاية، دون الفعل. بل مراده بالقبول مجرد الرضا بالعمل الذى أوصى به الميت و عدم الامتناع عن القيام به.
فيكون مرجع كلامه قدس سره إلى نفوذ الوصية المذكورة مطلقا، غاية أنها لا تقتضى وجوب العمل على من يطلب منه، بل جوازه، فيرد عليه ما سبق.

(٢) قال فى المختلف: «قال ابن الجنيد: الموصى إليه أولى بالصلاة من القرابات.

و لم يعتبر علماؤنا ذلك» و بعدم النفوذ صرح فى المنتهى و التذكرة و المسالك و محكى الموجز و شرحه و الذكرى، و قد يظهر من الروض، بل هو الظاهر من كل من لم يذكره فى عداد الأولياء و أطلق ولاية غيره. و لعله لذا نسبه فى المختلف لعلماؤنا - كما سبق - و فى المسالك للمشهور. لكن مال فى جامع المقاصد للنفوذ، و نفى البأس عنه فى المدارك.
و كيف كان، فقد استدل لابن الجنيد بعموم نفوذ الوصية.

و يشكل.. تارة: بما أشار إليه في المختلف من اختصاص العموم المذكور بالوصية بالمال، لاختصاص عموم نفوذ الوصية بالآية الشريفة، و موضوعها الخير. قال تعالى:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٣

...

لاختصاص عموم نفوذ الوصية بالآية الشريفة، و موضوعها الخير. قال تعالى: كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَإِلِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ فَمَنْ خَافَ مِنْ مُوصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ «١».

غاية الأمر أنه قد ثبت نفوذ الوصية ببعض الأمور الأخرى، كالولاية على الأطفال، فيقتصر فيها على مورده.

و أخرى: بما ذكره غير واحد من لزوم رفع اليد عن العموم المذكور بعموم ولاية الأرحام و طبقات الميراث، لوروده عليه و رفعه لموضوعه، لما هو المعلوم من اختصاص عموم نفوذ الوصية بالوصية بالمعروف التي لا- تتضمن حيفا و إثما- كما تضمنته الآية و النصوص «٢» - و مقتضى عمومات الولاية كون الوصية المذكورة متضمنة للحيف و التعدى على الأولياء، فلا تنفذ.

هذا، و قد يدعى قصور عموم الولاية عن مزاحمة وصية الميت.. تارة: لما أشار إليه شيخنا الأعظم قدس سره من أن الذى يستظهر من الأخبار أن هذه الولاية مراعاة لحق الميت، بل هى الحكمة الأصلية لتشريعها، فلا يناسب إهمال حال الميت و طرح قوله و مخالفته ما أمر به. و قد يرجع إليه ما فى جامع المقاصد من أن الميت ربما أثر شخصا لعلمه بصلاحه فطمع فى إجابته دعائه، فمنعه من ذلك و حرمانه ما أمله بعيد، بل فى المدارك أنه غير موافق للحكمة.

و أخرى: لما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن ولاية الوصى بحسب ارتكاز العقلاء من باب ولاية الميت مالا، و أدلة الولاية إنما تقتضى أولوية الأقرب من الأبعد، لا أولويته من الميت نفسه، فتقصر عن صورة تصدى الميت للأمر بجعل الوصى، بل عموم نفوذ الوصية هو المحكم.

و لو تم أحد الوجهين فقد لا يحتاج إلى عموم نفوذ الوصية- ليستشكل بعدم ثبوته، كما سبق- لأنه إذا فرض قصور أدلة تعيين الولى بمن سبق فلا يبعد كون مقتضى

(١) البقرة الآية: ١٨٠-١٨٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٨، ١١ من أبواب الوصايا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٤

...

الإطلاقات المقامية لأدلة وجوب الرجوع لولى الميت و الأولى به هو ولاية الوصى، إذ الظاهر بناء العرف على أولوية الوصى من غيره، لأن الميت أولى عرفا من غيره فى تعيين شئون التجهيز، فيتعين الوصى بتعيينه.

لكن الإشكال فى تمامية الوجهين المذكورين. فقد تنظر شيخنا الأعظم قدس سره فى الوجه الأول. و كأنه لأن كون الولاية مراعاة لحق الميت لا يلزم نفوذ وصيته، لإمكان تشخيص مقتضى حقه و مصلحته لنظر الولى دونه، على أنه لم يتضح كون جعل الولاية مراعاة لحق الميت فقط، بل لا يبعد كونه مراعاة لحقه و حق الولى أو لحق الولى فقط بمقتضى رحميته منه و علاقته به، كما أشرنا إليه عند الكلام فى امتناع الولى عن القيام بمقتضى الولاية.

كما يشكل الثاني بأن ولاية الميت على نفسه قبل الموت وبعده ليست أقوى عرفاً من ولايته على ماله، وحيث كان دليل ولاية الولي على التجهيز مسانخاً لدليل الميراث، بل بعضه بلسانه، و لم يكن مبنى الوصية على التقدم على الميراث فلا وجه لتقدمها على الولاية. خصوصاً في ولاية الزوج على زوجته التي لا يبعد مساوقتها لولايته عليها في حياتها في بعض شئونها وابتناؤها على كونه أولى بها من نفسها. كما لا إشكال في ذلك عرفاً في ولاية المالك.

فالعمدة في نفوذ الوصية قرب مطابقتها لمركزات المتشعة، كما يناسبه معروفية الوصية بشؤون التجهيز عندهم، فقد شاع إعداد الإنسان كفنه وقبره، بل تضمنته النصوص في الجملة، كما تواترت بوصايا المعصومين عليهم السلام بشؤون تجهيزهم من كيفية الواجبات و من يتولاها و نحو ذلك، كما تضمن بعضها وصية البراء بن معروف (١).

وقال في التذكرة في بيان حجة العامة على نفوذ الوصية: «ولأن أبا بكر أوصى أن يصلى عليه عمر، و عمر أوصى أن يصلى عليه صهيب، و أوصت عائشة أن يصلى عليها أبو هريرة، و ابن مسعود أن يصلى عليه الزبير، و يونس بن جبير أن يصلى عليه أنس بن مالك، و أبو سريحة أوصى أن يصلى عليه زيد بن أرقم، فجاءه عمرو بن حريث و هو أمير الكوفة ليتقدم فيصلى عليه فقال ابنه: أيها الأمير إن أبى أوصى أن يصلى عليه زيد

(١) الوسائل باب: ٦١ من أبواب الدفن حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٥

...

ابن أرقم، فقدم زيدا. و هذا منتشر». و مبناهم على الالتزام بالوصية، كما يناسبه ما في صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كتب أبى في وصيته أن أكفنه في ثلاثة أثواب أحدها رداء له حبرة كان يصلى فيه يوم الجمعة و ثوب آخر و قميص، فقلت لأبى: لم تكتب هذا؟ فقال: أخاف أن يغلبك الناس، و إن قالوا: كفنه في أربعة فلا تفعل» «... ١»، و نحوه غيره.

بل هو المقطوع به بملاحظة سيرتهم و ارتكازياتهم حتى شاع الاحتجاج بالوصية في مخالفة رغبات الحكام و التذرع بها لإعلان السخط عليهم و استنكار أعمالهم، بل هي آخر حجر يرميه المعارض في وجوههم، فقد أوصى عبد الله بن مسعود و عبد الرحمن بن عوف أن لا يصلى عليهما عثمان (٢).

و قد سبقت إلى ذلك الصديقة الطاهرة عليها السلام فكان لوصيتها من الظهور و الانتشار و الأثر البالغ الباقي ما ليس لغيرها. و كل ذلك لبناء المسلمين على تنفيذ الوصايا بالتجهيز و عدم التوقف على إذن الولي، و إلا كان هو المسؤول أمام الحاكم. و لعله إلى ذلك يرجع الاستدلال بسيرة السلف في كلام بعض أصحابنا. و يؤيده الاعتبار الذي أشير إليه فيما تقدم من جامع المقاصد و المدارك.

اللهم إلا أن يقال: الوجه الأخير لا يخرج عن الاستحسان الذي لا ينهض بالاستدلال، و السيرة قد تبتنى على تنفيذ الوصية برضا الولي احتراماً لرغبة الميت و تنفيذاً لإرادته، لأنه في حال أحوج ما يكون لذلك و أدعى للشفقة و الرحمة و تحرك العواطف، و على ذلك جرى عرف الناس و إن لم يجب شرعاً، و بذلك يكون عذراً أمام الغير من حاكم أو غيره.

و لذا كثيراً ما يهتم أهل الميت و نحوهم بتنفيذ وصاياه الخارجية عن تجهيزه المعلوم عدم وجوب تنفيذها عليهم شرعاً مما يتعلق به كذكره بأعمال الخير و نحوها، أو بغيره مما يهتم به، كشؤون أولاده بعد بلوغهم و نحوها. و قد يكون الاهتمام بتنفيذ بعضها لخصوصية في الموصى، كما في وصايا المعصومين عليهم السلام، و قد أوصى الكاظم عليه السلام

(١) الكافي ج ٣: ١٤٤ الطبعة الجديدة. باب تحنيط الميت و تكفينه حديث: ٧.

(٢) كتاب الغدير ج ٩: ٥، ٨٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٦

...

لرضا عليه السلام و جعل أمر زواج أخواته بيده «١»، كما اشتهرت وصية الصديقة الزهراء عليها السلام أمير المؤمنين عليه السلام أن يتزوج بنت أختها أمامة، و أرسل عنه عليه السلام أنه قال: «أربع ليس لى الى فراقه [فراقها. ظ] سبيل: بنت [أبى العاص. ظ] أمامة أوصتني بها فاطمة بنت محمد صلى الله عليه و آله «... ٢» إلى غير ذلك مما لا يتسنى سبره و استقصاؤه.

و لا- مجال مع ذلك للقطع من السيرة المذكورة بنفوذ الوصية بالتجهيز شرعا، بنحو لا يجوز للولى نقضها. و لا سيما مع ظهور حال الأصحاب فى عدم البناء على ذلك فى فتاواهم، و لو كانت السيرة بنحو تنهض بإثبات ذلك لكان من الوضوح بنحو لا يناسب خفاءه عليهم. و من هنا أشكل الحال كثيرا. و قد يلزم لأجله مراعاة الاحتياط بمحافظه الولى على تنفيذ الوصية. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم و منه نستمد العون و التوفيق.

بقى فى المقام أمران:

الأول: قال فى المسالك: «و الولاية منحصره فىمن ذكر، فلا ولاية للموصى إليه بها، على المشهور، مع وجود الوارث. نعم لو فقد كان أولى من الحاكم». و على ذلك جرى شيخنا الأعظم قدس سره. هذا و عدم ولاية الوصى مع الوارث يبنى على ما سبق. أما ولايته مع عدمه بحيث يكون مقدما على الحاكم فهو يبنى.. أولا: على عموم نفوذ الوصية للوصية بالتجهيز و إن كان محكوما لعموم ولاية الوارث.

و ثانيا: على كون المورد من موارد لزوم الرجوع للولى، فيلزم الرجوع للحاكم لأنه ولى من لا- ولى له، أو من باب ولاية الحسبة. إذ حينئذ يكون مقتضى عموم نفوذ الوصية ولاية الوصى، فيرتفع معه موضوع وجوب الرجوع للحاكم. أما لو لم يثبت عموم نفوذ الوصية للمقام فولاية الوصى محتملة كولاية الحاكم لو كانت ولاية الحاكم من باب ولاية الحسبة، فيلزم الاحتياط باستئذان كل منهما و لو بنى على أنه ولى من لا ولى له كان هو المقدم، لأصالة عدم ولاية الوصى.

كما أنه بناء على عدم كون المورد من موارد لزوم الرجوع للولى فلا موجب

(١) الكافي باب الاشارة و النص على أبى الحسن الرضا (ع) حديث: ١٥ ج ١: ٣١٦ الطبعة الجديدة و عيون أخبار الرضا (ع) باب: ٥ ص: ٢٧ طبعة النجف الأشرف.

(٢) البحار ج ٤٣: ١٩٢ الطبعة الجديدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٧

...

للرجوع للحاكم مطلقا حتى مع عدم الوصى، كما تقدم. إلا أن يثبت عموم نيابته عن الإمام، فتكون ولايته فى طول ولايته بما أنه من طبقات الميراث، فيجرى فيه مع الوصى ما سبق فيهم.

الثانى: قال فى العروة الوثقى: «إذا أوصى الميت فى تجهيزه إلى غير الولى ذكر بعضهم عدم نفوذها إلا بإجازة الولى. لكن الأقوى

صحتها»... و ظاهره أن من يقول بعدم نفوذ الوصية مع وجود الولي يقول بنفوذها مع إجازته. و لم أعثر على مصرح به. بل قال شيخنا الأعظم قدس سره بعد تقريب عدم نفوذ الوصية: «و مما ذكرنا يظهر أنه لا أثر لإجازة الولي في حياة الميت أو بعد مماته».

و كيف كان، فإن كان المراد بنفوذها بإجازة الولي صحة العمل مع رضاه به حين وقوعه، فلا إشكال فيه. لكنه مقتضى ولايته حين العمل، لا مقتضى إجازته الوصية.

و إن كان المراد به لزوم العمل بالوصية لو أجازها بنحو ليس له العدول عن مقتضى إجازته، فهو - مع ابتناؤه على أن عدم نفوذ الوصية لمزاحمتها لحق الولي، لا لاختصاص عموم النفوذ بالوصية بالمال - محتاج للدليل.

و كأن الوجه فيه إطلاق بعض أدلة الإجازة، كصحيح محمد بن مسلم و منصور بن حازم و موثق أبي أيوب جميعا عن أبي عبد الله عليه السلام: في رجل أوصى بوصية و ورثته شهود، فأجازوا ذلك، فلما مات الرجل نقضوا الوصية، هل لهم أن يردوا ما أقرؤا به؟ فقال: ليس لهم ذلك، و الوصية جائزة عليهم إذا أقرؤا بها في حياته» (١).

لكن الوصية فيه و إن لم يصرح بكونها بالمال إلا أنها منصرفة لها بسبب فرض الوارث، حيث ينسب منها كونها مزاحمة لإرثه، لا لحق آخر له، و لا سيما مع ما هو المعلوم من أن الولي قد يكون بعض الورثة، بل قد لا يكون وارثا فعلا، لقصور الوارث عن مقام الولاية. نعم، قد يستفاد نفوذ الإجازة في المقام مما تضمن نفوذها في الوصية بالمال بإلغاء خصوصية المال أو بتنقيح المناط. لكنه لا يخلو عن إشكال، خصوصا، بلحاظ ما سبق من عدم وضوح كون الولاية من الحقوق، لتكون من سنخ المال.

(١) الوسائل باب: ١٣ من أبواب أحكام الوصايا حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٨

و إذا أوصى أن يتولى تجهيزه شخص معين (١) جاز له الرد (٢) في حياة الموصي (٣)، و ليس له الرد بعد ذلك (٤).

هذا، و أما الإشكال فيه بأن الإجازة في حياة الوصي إجازة على الحق قبل ثبوته، الذي هو كإسقاط ما لم يجب، لأن الولاية إنما تثبت بعد الموت. فهو لو تمّ منع من الإجازة في الوصية بالمال أيضا، لأن الوارث لا يملكه إلا بعد الموت، و لا مجال للتعويل عليه في المنع من صحة الإجازة بعد دلالة النصوص عليها في الجملة.

فالعمد ما ذكرنا من قصور النصوص عن المقام.

(١) بأن يصدر عن نظره و إن لم يباشره، نظير الولي الشرعي.

(٢) ينبغي أن لا يكون موردا للإشكال، لأن عموم الآية - لو شمل المقام - إنما يقتضى حرمة تبديل الوصية، لا لزوم القيام بها، بل مقتضى قاعدة السلطنة جواز الرد.

و ما دل على عدم جواز ردّ الوصي الوصية مختص بالرد بعد وفاة الموصي أو في حياته إذا لم يبلغه الخبر. و لا موجب للزوم الولاية من غير جهة الوصية، بخلاف الوصية بنفس أفعال التجهيز، حيث تقدم أن وجوب القبول بها مقتضى فرض كون وجوبها كفاثيا.

(٣) الظاهر أنه يجري هنا ما يجري في الوصية العهدية من لزوم وصول الخبر بالرد للموصي في نفوذه، لعدم ورود دليل خاص في المقام.

(٤) قال قدس سره: «فمقتضى عموم ما دل على عدم جواز رد الوصية وجوب القبول إذا لم يرد حال حياة الموصي، إذ لم يتضح للمورد خصوصية بالنسبة إلى غيره من الموارد في جواز الرد حال الحياة و عدمه بعد الوفاة، لإطلاق النصوص المتضمنة للحكمين الشاملة للمورد».

اللهم إلا أن يدعى انصرافه إلى خصوص صورة لزوم ضياع الوصية لو لم يقبل الوصى، بل ذلك ظاهر بعض النصوص، فلا يشمل ما كان واجبا على عامة المكلفين وقد جعل الشارع له وليا. فتأمل».

و لعل الأمر منه قدس سره بالتأمل للإشارة إلى أنه لا ضابط لاستلزام رد الوصية ضياعها، بل هو يختلف باختلاف حال الوصية في السهولة و الصعوبة، و باختلاف

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٣٩

و وجب الاستئذان منه دون الولي (١).

حال الورثة في الأمانة و المعرفة و القوة، بحيث لا يسيطر عليهم من يلزمهم بتنفيذها من حاكم أو غيره. و ذلك جار في المقام أيضا، فقد لا يقوم الولي بأداء الواجب و ما عينه الميت على وجهه قصورا أو تقصيرا.

و إناطة عدم جواز الرد في الجميع باستلزام الضياع مما لا يظن بأحد البناء عليه، كما لا دليل عليه في النصوص الواردة في الرد، لعدم ظهور شيء منها في ذلك، بل في أن الرد إنما لا يجوز إذا تعذر على الموصى تعيين وصي آخر، لصدوره بعد وفاته أو عدم بلوغ الخبر له به في حياته، و هو جار في المقام، لعدم المخرج فيه عن الإطلاق الذي أشار إليه قدس سره. فلاحظ.

(١) بناء على ما سبق منه من نفوذ الوصية بالتجهيز، و ما سبق من الإشكال جار هنا سواء كان المراد به الوصية بالأفعال الصادرة عن إذنه التي ترجع إلى تقييد الأفعال المذكورة بما يصدر عن إذنه، و التي هي من سنخ الوصية بالفعل، أم الوصية بالولاية، نظير جعله وليا على أطفاله. بل يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره أن الثاني أولى بالإشكال. و إن كان هو غير ظاهر، فإنه إن فرض عموم نفوذ الوصية للوصية بغير المال و تقديمه على عموم الولاية لزم نفوذ الوجهين، و إلا لزم عدم نفوذهما معا.

تنبيه:

بناء على نفوذ الوصية في المقام فهي لا- تختص بتعيين المباشر للتجهيز و الولي عليه الذي يقع بنظره، بل تعم الوصية بتعيين الخصوصيات الفردية الأخرى للواجب، كمكان الغسل و الدفن و ماء الغسل و كفيته، لعين الوجه المتقدم.

و أما الآداب الخارجة عن الواجب- كتثليث الغسل في كل غسل و الأدعية المأثورة و التلقين و نحوها- فلا إشكال في عدم وجوب قبول الوصية بها على من يوصى بمباشرتها، لما سبق من أن دليل الوصية لا يقتضى نفوذ الوصية بالفعل، و إنما يجب القيام بها في المقام لفرض وجوب أصل الماهية كفاية و نفوذ الوصية في تعيين الفرد الواجب، فمع فرض عدم وجوب الماهية الموصى بها ذاتا لا مجال للبناء على

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٠

(مسألة ٦): يجب في التغسيل طهارة الماء (١) و إباحتها (٢)، و إباحة السدر و الكافور (٣)، بل الفضاء الذي يشغله الغسل (٤)، و مجرى الغسالة (٥) على الأحوط وجوبا. و منه السدة التي يغسل عليها (٦) إذا كان ماء الغسل يجري عليها (٧)، أما إذا كان لا يجري عليها فمع عدم الانحصار (٨) يصح الغسل عليها (٩).

وجوبها بالوصية.

و أما الوصية بالولاية فهي لو نفذت لا تقتضى مباشرة الوصى بالعمل و لا تصحح إلزامه الغير به، بل سعيه في تحقيق الموصى به بالوجه المتعارف و إن استلزم صرف المال ما لم يتجاوز الثلث، على ما هو الحال في سائر الوصية بالولاية.

[مسألة ٦: بقیة شروط التغسیل من طهارة الماء و إباحتها و إباحة متعلقات الغسل]

(١) بلا إشكال ظاهر. و يظهر الكلام فيه مما تقدم في الوضوء.

(٢) كى يمكن التقرب بالغسل به، بناء على كونه تعدياً يعتبر فيه النية، على ما تقدم في أول هذا الفصل. كما تقدم في الوضوء جملة من الفروع المتعلقة بذلك الجارية في المقام.

(٣) الكلام فيه هو الكلام في سابقه.

(٤) على ما تقدم الكلام فيه في الوضوء.

(٥) على ما تقدم في الوضوء.

(٦) لأن ما يقتضى اعتبار إباحة مجرى الماء يقتضى إباحة كل ما يمر به، لا خصوص ما يستقر فيه، كالبالوعة.

(٧) بل و أن لم يجر عليها إذا كان الغسل تصرفاً فيها من وجه آخر، كما لو استلزم تقليب الميت عليها.

(٨) يعنى: بإمكان الغسل على سدة أخرى أو من غير سدة.

(٩) يعنى: و يجب. أما الوجوب فلا إطلاق أدلته بعد فرض القدرة على إيقاعه من دون أن يستلزم التصرف المحرم، لفرض عدم الانحصار.

و أما الصحة فلا أن مجرد ملازمة الفعل الحرام لا تمنع من التقرب به إذا لم يكن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤١

أما معه فيسقط الغسل (١)، لكن إذا غسل حينئذ صح الغسل (٢). و كذلك التفصيل في ظرف الماء إذا كان مغصوباً (٣).

(مسألة ٧): يجزى تغسيل الميت قبل برده (٤).

سبباً توليداً للحرام.

(١) لمزاحمة بحرمة التصرف في المغصوب، فيسقط و يكتفى بالتيمم على ما يذكر في مبحث التيمم من الاكتفاء في مشروعيته بمزاحمة وجوب الطهارة المائية بكل تكليف آخر. و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى في المسوغ الثاني من مسوغات التيمم.

(٢) لأن سقوطه بالمزاحمة لا ينافي مشروعيته و إمكان التقرب به بلحاظ ملاكه.

نعم تقدم في الوضوء من الإناء المغصوب الإشكال في التقرب بالعمل العبادي التدريجي إذا كان مبنى الاستمرار فيه على نية الاستمرار في الحرام الذى هو مقدمة له، و ذلك جار في المقام. فراجع.

(٣) تقدم تفصيل الكلام فيه في مبحث الوضوء.

[مسألة ٧: يجزى تغسيل الميت قبل برده]

(٤) كما هو مقتضى إطلاق الأصحاب في المقام. و يقتضيه إطلاق بعض النصوص، كصحيح ذريح عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: فإذا مات الميت فخذ في جهازه و عجله» (١) و نحوه مرسل العيص (٢)، لوضوح أن التغسيل أول أفعال التجهيز.

بل قد يستفاد من النصوص المتضمنة وجوب غسل الميت، لأنها و إن وردت في مقام تشريعه، إلا أن عدم التعرض فيها لوقته موجب لظهورها و لو بإطلاقاتها المقامية في عدم اعتبار أمر فيه زائد على الموت. و لا سيما مع التعليل في جملة منها بأنه يجنب بالموت، لوضوح أنه لا يعتبر في وقت غسل الجنابة أمر زائد عليها.

بل في الروض في تعقيب كلامه الآتى المتضمن عدم توقف العلم بالموت على البرد:

«و عن عبد الله بن سنان عنه عليه السلام: يغسل الذى غسل الميت. و إن غسل الميت إنسان بعد موته و هو حار فليس عليه غسل، و

لكن إذا مسه وقبله و قد برد فعليه الغسل ... و هذا

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٤٧ من أبواب الاحتضار حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٢

...

الحديث كما يدل على صدق الموت قبل البرد، كذلك يدل على جواز تغسيله قبله «....

لكن الحديث المذكور و إن كان معتبرا سنداً، إلا أن الموجود في الكافي و التهذيبين و الوسائل «١» و عن الوافي و غيره روايته هكذا: «و إن قبل الميت إنسان بعد موته و هو حار فليس عليه غسل»، و يناسبه سياق الذيل. و من هنا يطمأن بوقوع التصحيف في نقله، أو في النسخة التي نقل منها. و من هنا لا مجال للتعويل على روايته له. و ينحصر الدليل بالإطلاقات.

هذا، و قد يستفاد عدم مشروعية التغسيل قبل البرد مما تضمن عدم وجوب الغسل بالمس قبله بناء على اشتراكهما في علته واحدة، كما يناسبه ما في حديث محمد بن سنان عن الرضا عليه السلام: «قال: و علته اغتسال من غسل الميت أو مسه لما أصابه من نضج الميت، لأن الميت إذا خرج منه الروح بقي أكثر آفته، فلذلك يتطهر منه و يطهر» (٢).

لكن ظاهر هذا الحديث أن العلة فيهما معا خروج الروح، فيكون الغسلان معا تابعا لها لا للبرد، و ثبوت اعتبار البرد في وجوب غسل المس لا يقتضى ذلك في التغسيل.

و مثله الاستدلال بما تضمن من النصوص الكثيرة وجوب الغسل على من غسل الميت، بضميمة معلومية كون الغسل المذكور من صغريات غسل المس الذي يعتبر فيه البرد، حيث يدل على المفروغية عن وقوع الغسل بعد البرد و عدم وقوعه قبله.

لاندفاعه: بأن النصوص المذكورة حيث لم ترد لبيان عدم مشروعية التغسيل قبل البرد فلا إطلاق لها من هذه الجهة، بل قد تبنتى على غلبة حصول البرد و لو في آخره كغلبة حصول المس حال التغسيل. فالظاهر أنه لا مخرج عن إطلاقات التغسيل التي ذكرناها.

نعم، ذهب جماعة إلى عدم نجاسته حينئذ، و قد استدلل عليه في محكي الذكرى بعدم القطع بالموت، و في المدارك بعدم تحقق انتقال الروح منه. و ربما يحمل عليه الاستدلال في كلامهم بالاستصحاب، و إن لم يبعد ظهور كلام جامع المقاصد في إرادة استصحاب الطهارة، لعدم ثبوت عموم نجاسة الميت.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ١٥.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٣

(مسألة ٨): إذا تعذر السدر و الكافور فالأقوى وجوب تغسيله ثلاث مرات بالماء القراح (١).

و مقتضى ذلك عدم ترتيب جميع أحكام الموت، و منها وجوب التغسيل، و إن لم يصرحوا هم بذلك، بل يظهر مما يأتي من الروض عدم ظهور قائل بذلك، و إن كان هو ظاهر أو صريح كاشف الغطاء.

لكن لا- مجال لمنع القطع بالموت قبل البرد، فإن القطع و إن لم يكن له ضابط إلا أن الظاهر أنه كثيرا ما يتضح الموت قبل البرد. قال في الروض في توضيح ذلك: «و إلا- لما جاز دفنه قبل البرد، و لم يقل به أحد، خصوصا صاحب الطاعون، و قد أطلقوا القول

باستحباب التعجيل مع ظهور علامات الموت، و هي لا- تتوقف على البرد، مع أن الموت لو توقف القطع به على البرد لما كان لقيد البرد فائدة بعد ذكر الموت ... و كل حديث دل على التفصيل بالبرد و عدمه دل على صدق الموت قبل البرد «...».

و أما ما في الحقائق من الجواب على ذلك، حيث قال: «لا- نمنع الموت حال الحرارة، و إنما نمنع انفصال الروح بكليتها في تلك الحال، و ذلك فإن الروح بعد خروجها من البدن يبقى لها اتصال به كاتصال شعاع الشمس بعد غروبها بما أشرقت عليه و آثار ذلك الاتصال باقية ما دامت الحرارة موجودة، و بعد البرد ينقطع ذلك و يقطع بخروجها بجميع متعلقاتها و آثارها، فلا منافاة حينئذ».

فهو كما ترى فإن بقاء بعض آثار الحياة لا ينافي انفصال الروح بكليتها، بل كيف يمكن منع انفصالها كذلك مع الاعتراف بصدق الموت. على أنه مع صدقه يلزم ترتب جميع أحكامه التي تضمنتها النصوص و منها النجاسة و مشروعية التغسيل، و لا وجه للتوقف فيها مع إطلاق أدلتها. فكلامه لا يخلو عن اضطراب و تدافع.

[مسألة ٨: إذا تعذر السدر و الكافور فالأقوى وجوب تغسيله ثلاث مرات بالماء القراح]

إشارة

(١) أما عدم سقوط التغسيل رأساً و الانتقال للتيمة فالظاهر عدم الإشكال فيه بينهم، و في الحقائق أن الظاهر اتفاق الأصحاب عليه، و في الجواهر: «بلا- إشكال و لا خلاف أجده بين كل من تعرض لذلك من الأصحاب، كالشيخ و الحلبي و الفاضلين و الشهيدين و المحقق الثاني و غيرهم من متأخري المتأخرين».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٤

...

بل يظهر منهم المفروغية عنه، حيث لم يتعرضوا للكلام فيه، بل في وحدة الغسل و تعدده. و أما ما في النهاية و السرائر من أنه لا بأس بتغسيله بالماء القراح، فالظاهر أن المراد به الوجوب، لأنه إذا شرع وجب، كما في الجواهر.

و كأنه لقاعده الميسور المستفاد جريانها في الطهارات من ملاحظة الموارد الكثيرة كالأقطع و الجائر و غيرها، و في خصوص المقام مما ورد في المحرم من أنه يصنع به ما يصنع بالمحل إلا أنه لا يمسّ طيباً «١»، حيث كان مقتضى إطلاق بعضه عدم استعمال الكافور حتى في غسله، لا في خصوص التحنيط.

بل لا يبعد ارتكازيتها عند المتشعبة، خصوصاً بملاحظة ما تضمن تعليل التغسيل بأن الميت يجنب، لما هو المعلوم من أن المطهر من الجنابة هو الماء، و أن الخليط مطلوب لخصوصية في الميت، فتعذر لا يوجب سقوط التغسيل بالماء من جهة الجنابة.

و كأن ذلك هو الوجه في عدم ورود السؤال عن تعذر الخليطين و الفروع المناسبة له في النصوص - و منها ما ورد في المورد، كما سيأتي - على كثرة الابتلاء بذلك، حيث لا يحتمل كون منشأ عدم السؤال وضح سقوط الغسل مع ما هو المعلوم من ابتناء الطهارات على الميسور في كثير من الموارد، و لا سيما مع كون المتعذر غير مقوم للغسل ارتكازاً، بل قوامه الماء.

و بالجملة: الظاهر وضح عدم سقوط الغسل في الفرض بعد النظر في مجموع النصوص و كلمات الأصحاب و المرتكزات التشريعية.

و إن كان هو خلاف مقتضى الأصل في الواجب الارتباطي بعد عدم نهوض الاستصحاب بإثبات وجوب الميسور، و عدم ثبوت عموم يشهد لقاعدة الميسور، على ما ذكرناه في الأصول مفصلاً بما لا مجال لإطالة الكلام فيه هنا. و ربما يأتي عند الكلام في وحدة الغسل و تعدده ما ينفع في المقام.

هذا، و قد قرب في الحقائق سقوط الغسل و وجوب التيمم. مستدلاً عليه - مضافاً في سقوط الغسل إلى الأصل المتقدم - بأنه ربما يلوح من موثق عمار: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في قوم كانوا في سفر لهم يمشون على ساحل البحر فإذا هم برجل ميت قد

لفظه البحر و هم عراء، و ليس عليهم إلا إزار، كيف يصلون عليه

(١) راجع الوسائل باب: ١٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٥

...

و هو عريان، و ليس معهم فضل ثوب يكفونونه [به؟] قال: يحفر له «... ١»، و نحوه مرسل محمد بن أسلم عن الرضا عليه السلام «٢» حيث لم يتعرض الإمامان عليهما السلام لذكر الغسل.

قال: «و الظاهر أنه لا وجه لسقوطه إلا فقد الخليطين فإن ظاهر تلك الحال يشهد بتعذر وجوده... لا يقال: أن الواجب مع تعذر الغسل التيمم، و هذان الخبران خاليان من التعرض له أيضا. لأننا نقول: غايتهما في ذلك أن يكونا مطلقين في هذا الحكم فيجب تقيدهما بما دل على الحكم المذكور من الأخبار - كما سيأتي في المسألة - بخلاف الغسل، فإنه ليس هنا ما يوجب تقييد إطلاقها، إذ لا رواية في المسألة كما عرفت».

أقول: أما الأصل فقد عرفت حاله. و أما الحديثان فعدم تعرض الإمامين عليهما السلام لذكر الغسل فيهما لا يكشف عن عدم وجوبه، لأنهما عليهما السلام بصدد بيان كيفية الصلاة المسؤول عنها، لا بصدد بيان تمام الوظيفة المتعلقة بالميت المذكور. بل إهمال السؤال عن حكم الغسل مع عدم الخليطين قد يظهر في المفروغية عن وجوبه بسبب ما ذكرناه آنفا، إذ لا يحتمل كون عدم السؤال للمفروغية عن سقوطه، كما سبق.

و أما استفادة وجوب التيمم في المقام من النصوص فتشكل بأن نصوص التيمم الواردة في تيمم الميت مختصة بما إذا تعذر الغسل لعدم وجود المماثل الرحم أو لتعذر استعمال الماء لفقده أو لمحدور في استعماله كخوف تناثر جلد الميت، على ما يأتي في محله، و لا تشمل ما لو تعذر الخليطان مع إمكان استعمال الماء.

و هو الحال أيضا في عمومات تشريع التيمم من الكتاب و السنة، فإنها إنما تقتضي بدليته عن الماء لا عن غيره مما له دخل في التطهير مع إمكان استعمال الماء. فلو بنى على الجمود على مقتضى النصوص ثم الرجوع للأصل - و غض النظر عما ذكرنا - لزم البناء على سقوط الغسل و التيمم معا، و لو بنى على الاحتياط لزم الجمع بينهما معا، و إن بنى على متابعة الأصحاب فقد سبق ظهور كلامهم في المفروغية عن وجوب الغسل، كما سبق تقريب القرائن الأخرى الشاهدة له، حيث يبعد معها التعويل على الأصل المذكور. أما وجوب التيمم وحده فلا شاهد عليه أصلا.

إذا عرفت هذا فقد اختلف الأصحاب في عدد الغسل حينئذ فقد أطلق في

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٦

...

المقنعة و المبسوط و النهاية أنه يغسل بالماء القراح، و إن لم يبعد ظهور عبارة النهاية في الاكتفاء بالواحد، حيث قال: «فلا بأس أن يغسل بالماء القراح و يقتصر عليه»، لمناسبته لإمكان عدم الاقتصار، و هو لا يكون إلا بالإضافة للتثليث، أما بالإضافة للخليط فالمفروض

تعذره.

وهو الظاهر أيضا من الشرائع و صريح المعتمد و النافع و المدارك و محكى التلخيص و مجمع البرهان، و عن الذكرى أنه أفقه، و ظاهر المختلف التردد، و فى المنتهى أن فى عدد الغسل إشكالا، بل عن التحرير أن فى كفاية الواحد إشكالا.

و قرب فى التذكرة وجوب الثلاث. و به جزم فى القواعد و الإرشاد و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروض و محكى نهاية الأحكام و التحرير و التنقيح و كشف الالتباس و فوائد الشرائع و شرحى الجعفرية و غيرها، و فى السرائر أنه لا بأس بتغسيه ثلاثا بالماء القراح.

و كيف كان، فعدم سقوط كل غسل بتعذر خليطه مقتضى قاعدة الاشتغال، بناء على ما سبق منا عند الكلام فى وجوب تثليث الأغسال من أن وجوب التغسيل ليس لنفسه، بل بلحاظ أثره و هو الطهارة، فلا بد من إحرازها فحيث فرض فى المقام عدم سقوط التغسيل يتعين الاختصار على ما يعلم بترتب الطهارة الاضطرارية عليه، و هو لا يكون إلا بالتثليث.

و قد يستدل عليه أيضا بما ورد فى المحرم من أنه يصنع به كما يصنع بالمحل إلا أنه لا يقربه طيبا «١»، بدعوى: أن مقتضاه تثليث الغسلات من دون كافور، كما ذكره فى الجواهر. لكنه لا يخلو عن إجمال، لإمكان أن يراد منه سقوط الغسل الثانية المشتملة على الكافور، لا فعلها مجردة عنه الذى هو مبنى الاستدلال. و لعله المناسب لارتكاز كون الاهتمام بالغسل ذات الخليط لأجل خليطها، فمع سقوطه تسقط.

و إن كان الإنصاف أن ذلك أبعد عن عبارة النصوص المشتملة على استثناء نفس الطيب من تمام تجهيز المحل - و هو فى المقام الكافور - لا غسلته، و سقوط غسلته تبعا له لا يناسب الاستثناء باللسان المذكور، كما لا يناسب مبنى الأصحاب فى المقام.

(١) راجع الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٧

...

نعم، استشكل شيخنا الأعظم قدس سره فى الاستدلال المذكور بأن المتعذر شرعا كالتعذر عقلا، دون العكس. مع أن الحكم الثابت فى مورد خاص لتعذر شرعى لا يسرى إلى التعذر العقلى. انتهى.

لكنه كما ترى، فإن عدم تقريب الكافور من المحرم ليس لمزاحمة وجوبه من جهة الموت بحرمة من جهة الإحرام، ليرجع للتعذر الشرعى، بل للتخصيص، و لذا لا يكون مشروعا واجدا للملاك حتى لو وقع جهلا أو غفلة. فالاستدلال به فى المقام ينبغى أن لا يبتنى على قياس أحد التعذرين بالآخر - كما يظهر من الجواهر - بل على الاستئناس بما ورد فيه لمعرفة مبنى اعتبار الخليطين من قبل الشارع، إلغاء لخصوصية مورد النص عرفا. و عليه يبتنى ما سبق منا من الاستشهاد به لعدم سقوط الغسل من أصله. و من هنا يقرب كونه عاضدا أو مؤيدا لمقتضى الأصل المتقدم.

هذا، و قد استدل فى جامع المقاصد و غيره بأن بعض النصوص قد تضمن تغسيه فى الأوليين بماء و سدر، و بماء و كافور، فالمأمور به شيان، فإذا تعذر الخليطان أو أحدهما بقى الأمر بتغسيه كما كان.

و قد يظهر من جامع المقاصد أن الاستدلال المذكور يبتنى على عدم الارتباطية بين الواجبين المذكورين، الذى لا إشكال معه فى عدم سقوط أحدهما بتعذر الآخر، لأنه تعرض بعد ذلك للاستدلال على عدم السقوط بأن وجوب المركب يقتضى وجوب أجزائه فلا وجه لسقوط بعضها بتعذر الآخر.

و استشكل فيه بأن وجوب المركب إنما يقتضى وجوب أجزائه حيث هى أجزاء، لا مطلقا، و الماء عند تعذر السدر ليس جزءا لماء

السدر، فإن مقتضى ذلك ابتناء الاستدلال المتقدم منه على عدم الارتباطية.

و حينئذ يشكل بأن مقتضى الجمع بين ما تضمن وجوب غسل الميت وما تضمن شرحه بالأغسال الثلاثة هو ثبوت الارتباطية بين الأغسال الثلاثة - و أنها بمجموعها تجب بوجوب واحد وارد على غسل الميت المركب منها - فضلا عن الارتباطية بين أجزاء و شروط كل غسل منها. و لا سيما مع ما هو المعلوم من أن المراد بالغسل بالماء و الخليط غسل واحد بهما، لا الغسل بكل منهما على انفراده، حيث لا يكون الخليط

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٨

...

جزءا من الواجب، بل قيذا فيه، و من الظاهر أن الانحلال في القيد و المقيد أصعب منها في الأجزاء.

و مما ذكرنا يظهر عدم الفرق من هذه الجهة بين التعبير بماء و سدر و ماء و كافور و التعبير بماء السدر و ماء الكافور، كما ورد التعبيران معا في النصوص. و ما يظهر منه و من غيره من الفرق بين التعبيرين في غير محله. على أن لو تم الفرق بينهما لزمهم بيان الوجه في تحكيم الثاني على الأول دون العكس.

و أما لو ابتنى كلامهم على الارتباطية بين الواجبين فعدم سقوط أحدهما بتعذر الآخر يبتنى على قاعدة الميسور أو الاستصحاب المشار إليهما آنفا. و من ثم قال سيدنا المصنف قدس سره في مبنى الكلام في تعدد الغسل و وحدته: «و ينبغي ابتناء الخلاف المذكور على اعتبار إطلاق الماء في الغسلين الأولين و اعتبار إضافته، فعلى الأول يتعين الأول لقاعدة الميسور و الاستصحاب في وجه، و على الثاني يتعين الثاني، لعدم صدق الميسور عرفا، و لتعدد الموضوع كذلك، فلا مجال للقاعدة و الاستصحاب».

و ما ذكره قدس سره من التفصيل في جريان القاعدة و الاستصحاب في محله، بناء على جريانها في الواجبات الارتباطية. و مجرد كون الخليط شرطا عرفا لا جزءا من الغاسل بناء على اعتبار إطلاق الماء لا يقدح في جريانها بعد عدم كونه مقوما له عرفا.

نعم، ذكرنا آنفا عدم تماميتهما في الارتباطيات. و مجرد البناء على الميسور بالإضافة لأصل التغسيل، لما سبق من تسالم الأصحاب الذي لا يبعد مطابقته لمركزات المتشعبة و غيره من القرائن كما سبق، لا يستلزم ثبوتها في المقام بعد وضوح الخلاف بينهم، و خفاء الحال بالإضافة للارتكازيات، إذ كما يمكن أن يكون الخليط مكملا للغسلة مع تقوم الغرض منها بالماء كذلك يمكن أن يكون مقوما لها - و إن لم يخرج الماء به عن الإطلاق - تبعا لتقوم الغرض منها به، فلا غرض منها مع فقده، كما يظهر مما يأتي من المعتبر.

ثم أنه قد استدلل لسقوط الغسلة بتعذر خليطها.. تارة: بأصل البراءة من وجوب الغسلة بعد عدم جريان قاعدة الميسور و الاستصحاب في الارتباطية.

و أخرى: بما في المعتبر من أن المراد بالسدر الاستعانة على إزالة الدرن و بالكافور

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٤٩

و ينوى بالأولين البدلية عن الغسل بالسدر و الكافور (١).

تطبيبه و حفظه من إسراع التغير و تعرض الهوام، و مع عدمهما لا فائدة في تكرار الماء مع حصول النقاء.

و يظهر حال الأول مما تقدم منا من أن الجارى في المقام قاعدة الاشتغال، لا البراءة.

و أما الثاني فيشكل بأنه لو سلم كون ذلك هو الغرض من السدر و الكافور إلا أنه لم يتضح كونه تمام الغرض من الغسلتين، بل قد يكون هناك غرض زائد على ذلك يتأتى من الماء وحده. و عدم الفائدة في تكرار الماء مع حصول النقاء ممنوع، بل قد يكون التطهير من حدث الموت أو نجاسته موقوفا على تعدد الغسل، كما اعتبر في بعض موارد التطهير من الخبث. و من هنا لا مجال للخروج

عما تقدم.

(١) قال في جامع المقاصد: «لا بد من تمييز الغسلات بعضها عن البعض الآخر، لوجوب الترتيب بينها، وذلك بالنية، بأن يقصد تغسيله بالقراح في موضع ماء السدر، وكذا في ماء الكافور» ونحوه في الروض والمسالك.

وفيه: أن لزوم الترتيب بين الغسلات لا يستلزم لزوم قصده، بل مقتضى إطلاق أدله شرح غسل الميت عدمه والاكْتفاء بالترتيب بينها وإن لم يقصد. وغايته ما ثبت هو لزوم قصد التقرب بغسل الميت. وبه يخرج عن مقتضى أصالة الاشتغال التي عرفت أنها المرجع في الطهارات، وعلى هذا لو عكس الترتيب بينها جهلاً - أو خطأً صح ما لا ينافي الترتيب منها واقتصر في التدارك على ما يطابقه، فلو غسل بالماء القراح أولاً ثم بالكافور ثم بالسدر صح التغسيل بالسدر وجبت إعادة غسلة الكافور ثم غسلة الماء القراح لا غير. وحينئذ لو فقد الخليط لا يبقى موضوع للترتيب، بل يكون وقوع كل غسلة في موقعها قهرياً بلا حاجة للنية.

وأشكل من ذلك ما قد يظهر منه وهو صريح المتن والعروة الوثقى من لزوم قصد بديلة الغسلة بالقراح عن الغسلة ذات الخليط. لوضوح أن عنوان البدلية إنما يتنزع بين المتباينين كالعين والقيمة لا بين التام والناقص الذي يبتنى وجوبه على عدم سقوط الميسور بالمعسور، كما هو الحال في المقام ارتكازاً، لأن قاعدة الميسور وإن لم تثبت إلا أنه إذا ثبت عدم سقوط الغسلة بتعذر خليطها فهو مبتن عليها، لا على بدلية

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٠

...

الغسلة بالقراح عن الغسلة بالخليط.

نعم، لو ثبتت البدلية فاحتمال اعتبار قصدها مطابق لقاعدة الاشتغال، التي لا مخرج عنها في المقام، لأن الإطلاقات إنما تضمنت شرح الغسل الاختياري لا الاضطراري فالعمدة ما ذكرنا من عدم ابتناء المقام على البدلية.

ونظير ما سبق في الإشكال ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن عدم تمييز الغسلات بالنية إنما يتم لو فرض كون الأغسال الثلاثة من قبيل أفراد طبيعة واحدة، لا - تمايز بينها. ولكنه غير ظاهر. ومجرد الاتفاق في الصورة لا يستلزم الاتفاق في الحقيقة، ومقتضى قاعدة الاشتغال لزوم التعيين بالقصد.

إذ فيه: أن احتمال لزوم التعيين بالقصد في المقام إن كان لوجوب تعيين الغسلات التامة به فهو مدفوع بإطلاق أدله شرح غسل الميت، وإن كان لخصوصية في الغسلات الناقصة من الخليط، فهو لا يناسب ما ذكرناه من ارتكاز ابتناء وجوب الغسلات المذكورة على أنها الميسور من الواجب، حيث لا يناسب ذلك وجوب أمر زائد فيها لا يعتبر في الواجب التام.

مضافاً إلى أن ذلك لو تم لا يقتضى قصد عنوان البدلية. إلا أن يكون مرادهم به ما يساوق تمييز الغسلات بالنية، وذكر البدلية لضيق التعبير. ولعله لبعض ما ذكرناه أو نحوه قال في الجواهر بعد ما ذكر ما تقدم من جامع المقاصد: «و فيه تأمل، بل منع».

اللهم إلا - أن يقال: ما ذكروا أن كان مطابقاً للمرتكزات المشار إليها إلا أن في بلوغ ذلك مرتبة القطع المانع من قاعدة الاشتغال إشكال، بل منع، حيث قد يحتمل اعتبار التعيين تحقيقاً لموضوع الترتيب بعد ارتفاعه بتعذر الخليط، خصوصاً بناء على اعتبار خروج الماء بالخليط عن الإطلاق، حيث لا يكون الغسل بالماء القراح عند تعذره ميسوراً منه، بل بدلاً عنه عرفاً، فيتجه احتمال لزوم التمييز بين الغسلات بالنية وإن لم يجب التمييز بها بين الغسلات ذات الخليط. وإن كان الانصاف بعد الاحتمال المذكور.

بقي في المقام أمور:

الأول: قال في التذكرة: «لو لم يجد السدر ففي تغسيله بما يقوم مقامه من الخطمي ونحوه إشكال»

و نحوه ما عن نهاية الأحكام و شرح الجعفرية. و حيث لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥١

...

نصّ على البدلية المذكورة فلا مجال للبناء على مشروعية الغسل بالخطمي و إن تأدى به التنظيف. بل لا مجال لاحتمال مشروعيته مع ذلك- ليجب بمقتضى قاعدة الاشتغال، لأن كونه موردا للابتلاء و محتاجا للبيان لا يناسب إهماله في النصوص و الفتاوى.

و أما قوله عليه السلام في موثق عمار: «ثم تبدأ فتغسل الرأس و اللحية بسدر حتى ينقيه...»

و إن غسلت رأسه و لحيته بالخطمي فلا بأس» (١). فهو أجنبي عما نحن فيه، لظهوره في غسل خصوص الرأس و اللحية الذي هو من آداب الغسل، لا ما يكون جزءا منه، و في كون الخطمي في عرض الصدر لا في طوله مشروطا بتعذره. نعم لا إشكال في جواز ذلك لا على أن يكون غسلا شرعيا. و كأنه إليه قوله في الجواهر: «و عندى لا إشكال في الجواز و عدم الوجوب».

و منه يظهر أنه لا مجال لاحتمال بدلية غير الخطمي، لأن عدم الإشارة لذلك في النصوص و الفتاوى مع كونه موردا لابتلاء و محتاجا للبيان لو كان ثابتا شاهد بعدمه.

و أما قوله في المقنعة: «و إذا لم يوجد للميت سدر و كافور و أشنان غسل بالماء القراح». فالظاهر أن ذكر الأشنان فيه ليس لكونه بدلا اختياريا أو اضطراريا عن أحد الخليطين في الغسل الواجب، بل لما ذكره قبل ذلك من استحباب تنجئة الميت به مقدمة له. و نحوه قوله في المبسوط: «و يستعد شيء من السدر لغسل رأسه، فإن لم يوجد فالخطمي أو ما يقوم مقامه في تنظيف الرأس» فليس مراده بدلية الخطمي في الغسل الواجب- كما قد يظهر من جامع المقاصد حملة عليه- بل في غسل خصوص الرأس المستحب، نظير ما تقدم في موثق عمار، و إن خالفه في ظهوره في كون البدلية اضطرارية و ظهور الموثق في كونها اختيارية.

الثاني: ما تقدم جار فيما لو تعذر أحد الخليطين، فيجب الميسور من الغسل أيضا،

كما صرح به بعضهم. و يجرى فيه ما تقدم من سقوط غسل المتعذر و عدمه، و لزوم الترتيب بالنية لو تعذر الكافور و عدمه. و أما لو تعذر السدر فيمكن الترتيب الخارجى بتوسط غسلة الكافور بين غسلي قراح. و وجوبه أظهر.

الثالث: [أنه لو وجد الخليطان بعد الغسل بالماء القراح و قبل الدفن وجبت الإعادة]

ذكر في جامع المقاصد و الروض و حاشية المدارك و محكي الذكري

(١) الوسائل ج ٢ باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٢

...

و غيرها أنه لو وجد الخليطان بعد الغسل بالماء القراح و قبل الدفن وجبت الإعادة، لأن تشريعه للضرورة. و اقتصر في الرياض على أنه أحوط، و زاد في المدارك أن الأظهر عدم. قال: «لتحقق الامتثال المقتضى للإجزاء».

و يشكل بأن الاجتزاء بالناقص لما كان للضرورة كان إطلاق دليل تشريعه بالتعذر منصرفا لصورة التعذر المستمر، دون الموقت، فضلا عن مثل المقام مما لم يكن لدليل تشريعه إطلاق يقتضى مشروعيته بالتعذر، و إنما استفيد من الأدلة اللبية المتيقن منها التعذر المستمر.

ولا سيما مع كون الناقص عرفا من سنخ الميسور من التام، لا- من سنخ البذل عنه، حيث يكون الامتثال به ارتكازا للأمر الضمنى بالناقص، لا لأصل الأمر بالتام، فلا وجه لإجذاه عنه مع تجدد القدرة عليه، إذ الامتثال إنما يقتضى الإجزاء عن الأمر الممثل، لا عن غيره. فلا مخرج عن إطلاق وجوب الغسل التام فى المقام.

هذا، و ظاهر من تقدم المفروغية عن عدم وجوب إعادة مع تجدد القدرة بعد الدفن. بل فى حاشية المدارك: «و أما بعد الدفن فلعل عدم الاعادة حينئذ فيه إجماعى. و مع ذلك موجب للنش الحرام. و مع ذلك لم يثبت من العموم الشمول له، لأنه واجب قبل الدفن، لا مطلقا» و قريب منه فى الرياض. و كأنه لأجل ذلك أو بعضه اقتصر فى العروة الوثقى على الاحتياط بالغسل لو اتفق خروج الميت، لا بنحو يقتضى وجوب إخراجه.

لكنه يشكل: بأن مرجع ما تضمن وجوب التغسيل قبل الدفن إلى وجوب إيقاع التغسيل قبله، بحيث لا يشرع الدفن بدونه، لا إلى شرطية وجوب التغسيل بعدم الدفن، ليسقط وجوب التغسيل معه، فإن ذلك خلاف إطلاق ما تضمن وجوب تغسيل الميت. و مقتضى ذلك انكشاف عدم مشروعية الدفن بظهور القدرة على التغسيل التام. و حينئذ لا دليل على حرمة النش فى الفرض، لعدم إطلاق دليلها بنحو يشمل النش المتعقب للدفن غير المشروع. كى يصلح لمزاحمة وجوب التغسيل الذى هو مقتضى الإطلاق. و لذا يأتى فى المسألة الثامنة و الستين جواز النش إذا دفن الميت بلا تغسيل. فلم يبق إلا الإجماع الذى أشار إليه، و لم يتضح انعقاده فى المقام بالنحو الكافى فى الحجية و المخرج عن إطلاق دليل وجوب التغسيل التام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٣

...

و لعل المتيقن منه بعد التأمل فى المرتكزات ما لو تعرض به الميت للتهتك، حيث لا يبعد كون إجزاء الغسل الناقص هو المتيقن من السيرة الارتكازية على مشروعية الناقص، لبنائهم على وجوب المسارعة له حذرا من ذلك. و لولاه لم تشرع الأبدال الاضطرارية بالتعذر، بل ينتظر القدرة على التام مهما طال الزمان. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

الرابع: لو تعذر التغسيل ثلاثا اقتصر على ما يمكن مرة أو مرتين.

كما يظهر الوجه فيه مما تقدم فى تعذر الخليطين. و به صرح فى الشرائع و جملة ممن تأخر عنه، بنحو يظهر من جملة منهم أنه مفروغ عنه، حيث لم يحرروا الخلاف فيه، بل فى تعيين التغسيل الواجب.

فقد ذهب فى جامع المقاصد و الروض و المسالك إلى وجوب تقديم الأسبق.

قال فى الجواهر: «لوجوب البدأ به المستفاد من الأدلة، مع ظهور عدم تقييد ذلك بالتمكن مما بعده، كظهورها فى اشتراط الترتيب القاضى بعدم صحة القراح حتى يسبق بالغسلين، فالأصل يقضى بسقوطه عند تعذر شرطه. من غير فرق بين الاختيار و الاضطرار. و للاستصحاب فى بعض الوجوه، بل قاعدة الميسور عند التأمل، لأنه هو الميسور من المكلف به».

و كأن المراد بالاستصحاب استصحاب وجوب الترتيب مع قطع النظر عن إطلاق أدلته، كما ذكره فى الروض. كما أن اختصاص الغسل الأول بكونه ميسورا بلحاظ عدم اشتراطه بما بعده و اشتراط ما بعده به، المستلزم لتيسره و تعسر ما بعده.

لكن لا يخفى أن وجوب البدء بالأسبق لم يستفد إلا مما دل على وجوب الترتيب، فهو راجع إليه لا وجه آخر فى قبالة.

و حينئذ فوجوب الترتيب فى الواجبات الاستقلالية- كالظهرين- و إن كان يستفاد منه عرفا شرطية المتقدم فى المتأخر، دون العكس، و لذا يصح المتقدم لو انفرد، و لا- يصح المتأخر إلا- مع سبقه به. إلا أنه لا يستفاد منه فى الواجبات الارتباطية ذلك، بل مقتضى الارتباطية شرطية كل منهما فى الآخر، كبقية ما يعتبر فى المركب. و الاكتفاء ببعضها عند تعذر الباقي يبتنى على رفع اليد عن

الارتباطية، و كما يمكن رفع اليد عن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٤

...

المتأخر يمكن رفعها عن المتقدم، و المعيار إنما هو الأهمية بنظر الشارع الأقدس، و لو لإدراكه استقلال بعضها بأثره عند تعذر غيره، دون العكس.

و مثله في الإشكال ما أشار إليه في الروض من وجوب امتثال الأمر بحسب الممكن، و الخليط مأمور به مع إمكان الجمع بينه و بين الماء. لاندفاعه بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن في صرف الماء في الغسل بالخليط تفويت جهة زائدة أيضا، و هي الخلوص من الخليط المعتبر في الغسل الثالث.

و لعله لذا قال في الدروس: «و لو وجد ماء غسلة قدم الصدر. و يقوى القراح».

بل عن الذكري: «و لو وجد ماء لغسلة واحدة فالأولى القراح، لأنه أقوى في التطهير، و لعدم احتياجه إلى جزء آخر». و كأن أقوائية القراح لما هو المرتكز من استناد التطهير إليه - كما في بقية الطهارات - المناسب لكون الغسل بالخليط بلحاظ جهة زائدة لا تنهض بمزاحمة التطهير المطلوب في الميت، و لا سيما بملاحظة ما تضمن أنه جنب يغسل للجنب، لما هو المعلوم من أهمية رفع الجنب، و كذا ما تقدم من مشروعية الغسل مع تعذر الخليطين، الكاشف عن استقلال القراح بأثره في الجملة.

و لعل الأولى أن يقال: إن كان الخليط المعتبر في الغسلة بنحو يخرج الماء عن الإطلاق فلا يبعد ترجيح القراح. و كذا إن كان بنحو لا يخرج عن الإطلاق و كان المعتبر في القراح عدم صدق الخلط. لأن القراح لو لم يكن معلوم الأهمية لما سبق فلا أقل من كونه محتملا - لها، فيقطع معه براءة الذمة. و إن كان بنحو لا - يخرج عن الإطلاق و كان المراد بالقراح ما يساق للإطلاق يلزم الجمع بين الخليطين في الغسلة الواحدة إن لم يخرج الماء به عن الإطلاق، لما فيه من الجمع بين المحتملات و المحافظة على خصوصية الخليطين بالمقدار الممكن الذي هو مقتضى قاعدة الاشتغال التي تكرر أنها المرجع في المقام. و هو الذي احتمله في حاشية المدارك.

و منه يظهر الحال فيما لو كان المقدور غسليين، حيث يتعين على الأولين الغسل أولا - بأحد الخليطين - مخيرا بينهما أو مع ترجيح الصدر - ثم الغسل بالقراح، و على الأخير يكفي الغسل أولا بالصدر ثم بالكافور و الاجتزاء به عن الغسل بالقراح.

قال في محكي الذكري: «و لو وجد لغسليين فالصدر مقدم، لوجوب البدأ به. و يمكن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٥

...

الكافور، لكثرة نفعه». و يظهر الحال فيه مما ذكرنا.

اللهم إلا - أن يقال: في بلوغ الوجه المذكور للترجيح حد القطع إشكال، بل منع. فإن أمكن الجمع بين المحتملات بنحو يقطع بمشروعية الغسل المأتي به - كما هو الحال على بعض المباني المشار إليها - فهو، و إلا فإن علم بالتساوي بين الأغسال بنظر الشارع علم بتشريع كل منها تخيرا، و إن دار الأمر بين التساوي و رجحان أحدها المعين عند المكلف علم بمشروعية ذلك المعين فيجب الاقتصار عليه. و إن علم أو احتمل رجحان أحدها غير المعين عند المكلف لزم التخيير مع عدم إحراز مشروعية المأتي به، لأن المتيقن من التشريع في تراحم الواجبات الارتباطية المحتمل اختلافها بالأهمية إنما هو للأهم واقعا، فمع احتمال كون الأهم الطرف غير المأتي به لا يحرز مشروعية المأتي به، بخلاف تراحم الواجبات الاستقلالية، للعلم بمشروعية كل منها حتى غير الأهم. غاية أنه يجب تقديم الأهم لفعلية التكليف به، فمع عدم تعيين الأهم يتعين التخيير عقلا، لعدم تنجز الأهمية حينئذ.

و إنما يجب التخيير في الواجبات الارتباطية مع عدم إحراز مشروعية المأثي به من باب وجوب الإطاعة الاحتمالية للتكليف المعلوم، نظير التخيير عند الاضطرار إلى بعض غير معين من أطراف العلم الإجمالي. و حينئذ يتعين الاحتياط بضم التيمم للغسل في المقام. إلا أن يدعى العلم بعدم وجوب الاحتياط المستلزم لمشروعية المأثي به و إن لم يكن أهم. و عهده ذلك على مدعيه.

بقي شيء:

و هو أنه ذكر في جامع المقاصد و الروض و المسالك و محكى البيان وجوب التيمم بدل الغسل الفأنت، و اقتصر في الدروس على كونه مقتضى الاحتياط.

و جزم في الذكرى بعدم وجوب التيمم، لحصول مسمى الغسل. و لا ينبغي التأمل في وجوبه بناء على أن الواجب مع تعذر التمسيل رأساً ثلاثة تيممات، لرجوعه إلى بدلية التيمم عن كل واحد من الأغسال، لا عن جميعها، و حيث كان الاكتفاء ببعضها مع تعذر الباقي لأنه الميسور منها، لا لبدليته عن الكل تعين وجوب التيمم بدل المتعذر.

و أما بناء على وجوب تيمم واحد يتعذر أصل التمسيل فيشكل مشروعية التيمم، لعدم ثبوت بدليته عن بعض الطهارة المائية، بنحو يجمع بينه و بين استعمال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٦

(مسألة ٩): يعتبر في كل من السدر و الكافور (١) أن لا يكون كثيراً

الماء. و لا- سيما بناء على أن الترجيح للغسل بالماء القراح، حيث لا يعهد بدلية التيمم عن الغسل بغيره. نعم حيث لا إطلاق لدليل الاكتفاء بالغسل الناقص في المقام فلا محرز للاجترأ به عن التيمم. بل مقتضى قاعدة الاشتغال- التي تكرر أنها المرجع في المقام- لزوم ضمه بدلاً عما ينقص من الأغسال.

اللهم إلا أن يقال: بعد فرض ظهور دليل تشريع التيمم عند تعذر الغسل في بدلية تيمم واحد عن الغسل فالمعهود في تشريع الطهارة المائية الناقصة الاكتفاء بها عن التيمم، بنحو يحتاج تشريعه في المقام إلى عناية خاصة مغفول عنها، فمرجع الإجماع و ارتكازيات المتشعبة على تشريع الطهارة الناقصة إلى عدم مشروعيتها معها، و ليس احتمال مشروعيتها إلا مساوفاً لاحتمال عدم مشروعيتها.

و لعل من سبق منه وجوب ضم التيمم إنما بنى على ذلك لبنائه على وجوب تعدد التيمم مع تعذر التمسيل رأساً، كما أن ما سبق من الذكرى من عدم وجوبه قد يبتنى على ما حكى عنه من الاكتفاء بتيمم واحد عند تعذر التمسيل. و منه يظهر أن الاحتياط- لو كان له موضوع و لو بنحو الرجحان دون الإلزام- إنما يكون على هذا المبني بالجمع بين الغسل الميسور و تيمم واحد لاحتمال عدم مشروعية كل واحد منهما، و إنما يتجه تعدد التيمم مع تعدد الغسل المتعذر على المبني الأول لا غير.

[مسألة ٩: يعتبر في كل من السدر و الكافور أن لا يكون كثيراً]

إشارة

(١) عبارات الأصحاب في المقام ليست على نهج واحد فقد صرح بالاكتفاء بمسمى السدر و الكافور في الشرائع و المنتهى و القواعد و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك، كما صرح به في الكافور في المختلف، و في السدر في محكى نهاية الأحكام و التحرير و البيان و فوائد الشرائع و شرحي الجعفرية و تخليص التلخيص و التنقيح و مجمع الفائدة، و عنه و عن الكفاية و في المدارك أنه المشهور.

و كأنه بملاحظة إطلاق جماعه من قدماء الأصحاب و متأخريهم، ففي الاقتصاد:

«و يحصل أيضا شيء من السدر للغسل الأولي، و قليل من الكافور للغسل الثانية»، و نحوه في السرائر، و هو الظاهر من المبسوط، و في النهاية: «و يستعد أيضا شيء من السدر لغسل رأسه و جسده و شيء من الكافور للغسل الثانية»، و عن الجامع: قليل مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٧

...

سدر، كما أطلق جماعة كثيرة الغسل بماء السدر و بماء الكافور، بل في الفقيه: «و شيء من جلال الكافور» و نحوه في الهداية حاكيا له عن رسالة والده.

لكن ارتكاز كون الغرض من السدر التنظيف و من الكافور التطيب قد يصلح للقرينة على إرادة خصوص المقدار لهما من الإطلاقات المذكورة، لا الاكتفاء بوضع المسمى، كما هو مقتضى كلام الأولين. و لا سيما مع تفريق بعضهم بين السدر و الكافور بالتنبيه على القلة في الثاني دون الأول، كما عرفت ممن تقدم.

و عليه جرى في المراسم حيث أطلق السدر و قدر الكافور بنصف مثقال أو ما أمكن، و عن الجامع تقديره بنصف مثقال أيضا مع اقتصاره - كما تقدم - في السدر على القلة التي يبعد إرادة المقدار المذكور منها، بل في المقنعة: «فيؤخذ من السدر المسحوق رطل و نحو ذلك ... و من الكافور الجلال وزن نصف مثقال إن تيسر، و إلا فما تيسر منه و إن قلّ». و عن المهذب تقدير السدر برطل و نصف، لوضوح تأدي الأثر المطلوب من الكافور بالقليل منه بخلاف السدر.

بل إطلاق الجماعة الكثيرة ماء السدر و ماء الكافور لا يناسب الاكتفاء بالمسمى في الخليطين، بحيث يكفي ما يصدق عليه الاسم قبل الخلط بالماء، بل ظاهره - كما يأتي - الاعتداد بوجودهما بعد الخلط، و هو الذي احتمله بعضهم في كلام بعض من أطلق الاكتفاء بالمسمى ممن تقدم، و إن كان هو خلاف ظاهر كلامهم، بل خلاف صريح من اكتفى بسبع ورقات. و بالجملة لا يبعد كون مراد المشهور ما ذكرنا.

و هو الذي يقتضيه النظر في مجموع النصوص، لأنه و إن أطلق في بعضها، ففي صحيح يعقوب بن يقطين: «و يجعل في الماء شيء من السدر و شيء من كافور» (١)، إلا - أن الجهة المتقدمة في كلام الأصحاب تجرى فيه أيضا. مضافا إلى أن بقية النصوص لا تناسب ذلك، لأنها على طوائف ثلاث:

الأولى: ما تضمن الغسل بالسدر و الكافور، ففي موثق عمار: «ثم تبدأ فتغسل الرأس و اللحية بسدر حتى ينقيه، ثم تبدأ بشقه الأيمن، ثم بشقه الأيسر ... و تمرّ يدك

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٨

...

على ظهره و بطنه بجره من ماء حتى تفرغ منهما، ثم بجره من كافور» (١ ... ١)، و في صحيح الحلبي: «ثم تبدأ بكفيه و رأسه ثلاث مرات بالسدر، ثم سائر جسده ... فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة أخرى بماء و كافور و بشيء من حنوط» (٢ ... ٢)، و في معتبره: «مرة بالسدر، و مرة بالماء يطرح فيه الكافور» (٣ ... ٣)، و غيرها.

الثانية: ما تضمن الغسل بالماء و الخليط، ففي صحيح ابن مسكان: «اغسله بماء و سدر، ثم اغسله على أثر ذلك غسله أخرى بماء و كافور و ذريرة إن كانت» (٤ ... ٤)، و نحوه صحيح سليمان بن خالد (٥ ... ٥) و غيره.

و ثالثة: ما تضمن الغسل بماء الصدر و ماء الكافور، ففي صحيح الكاهلي:

«ثم ابدأ بفرجه فاغسله بماء الصدر و الحرض فاغسله ثلاث غسلات و أكثر من الماء، فامسح بطنه مسحاً رفيقاً ثم تحول إلى رأسه... ثم أضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن ثم اغسله من قرنه إلى قدميه... و امسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات بماء الكافور و الحرض» «... ٦».

و من الظاهر أن الطائفة الأولى و إن وجب التصرف فيها، لامتناع الغسل بكل من الصدر و الكافور وحده، كما لا يراد به ما يخلط بقليل من الماء حتى يكون كالوحد، لعدم صدق الغسل به و عدم مناسبته لبقية النصوص الصريحة في الغسل بالماء المخلوط بهما و بإفاضته، إلا أن نسبة الغسل لهما لا بد أن يكون للاعتداد بوجودهما في الماء و لو بلحاظ الأثر المطلوب منهما.

و هو المناسب أيضاً لنسبة الغسل لهما مع الماء بنحو التشريك في الطائفة الثانية، بل لإضافة الماء إليهما في الثالثة، إذ لو لم يرد بها خروجه عن الإطلاق، فلا أقل من الاعتداد بوجودهما في الماء بعد وضعهما فيه، و لو بلحاظ التميز بالأثر، و لا يكفي الاعتداد بهما قبل وضعهما فيه، بحيث يصدق مساهما على ما يوضع منهما فيه قبل وضعه، كما عرفت أنه مقتضى إطلاق من اكتفى بالمسمى، لأن ذلك و إن كان مصححاً للإضافة، إذ يكفي فيها أدنى ملائمة إلا أن ما ذكرناه أظهر في نفسه و أنسب ببقية النصوص.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٦) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٥٩

...

و يؤيد ذلك ما في مرسل يونس «١» من الأمر بغسل الآنية بين الغسلات الثلاث الظاهر في إرادته تنظيفها من بقاء خليط الغسلة السابقة للاعتداد بوجوده في مائها.

بل لا يبعد ظهور بعض النصوص في غسل الميت بالماء القراح بين غسلتي الصدر و الكافور لتنظيفه أيضاً من بقايا الصدر فلاحظ موثق عمار المتقدم و خبر معاوية الآتي.

و إن كانا غير خاليتين عن إجمال.

كما يؤيده أيضاً اختلاف التعبير في الصدر و الكافور، بحيث يظهر في القلة في الكافور دون الصدر، على ما تقدم في حديثي الحلبي، و في موثق عمار: «الجرة الأولى التي يغسل بها الميت بماء الصدر و الجرة الثانية بماء الكافور نقيت [يفت] فيها فتا قدر نصف حبة» «٢»، و في مرسل يونس: «و اعمد إلى الصدر فضيره في طشت و صب عليه الماء... ثم صب الماء في الآنية و ألق فيها حبات كافور» «٣»، فإن الاختلاف المذكور مناسب لما ذكرنا من اختلاف قدر ما يترتب عليه الأثر المطلوب من كل منهما.

و يناسبه ما تقدم من المقنعة من تقدير الصدر بنحو رطل و عن المذهب من تقديره برطل و نصف، حيث لا وجه له إلا الرجوع للجهة الارتكازية التي أشرنا إليها. بل عدم التعرض في النصوص على كثرتها و اختلاف السنتها لبيان مقدار الصدر مناسب لوضوح الجهة المذكورة، و إلا فالإكتفاء بأدنى المسمى لا يناسبه الذوق و يكون مثاراً للسؤال و لا تعيين لغيره إلا ما ذكرنا. و من هنا لا ينبغي التأمل

فى اعتباره. بل لا يبعد حمل كلام جماعة كثيرة عليه، كما سبق.

نعم، حكى فى الشرائع و المنتهى قولاً بوجود مقدار سبع ورقات من السدر.

و فى الجواهر: «و لم نعرف قائله، ولا من نسب إليه ذلك». لكن فى التذكرة: «السدر و الكافور لا يبلغ بهما إلى سلب الإطلاق، لصيرورة الماء مضافاً، فلا يفيد التطهير. بل ينبغى أن يكون فى الماء قدر سبع ورقات من سدر» و نحوه عن نهاية الأحكام. و صرح باستحبابه فى جامع المقاصد و الروض، و فى الدروس باستحباب أن لا يقل عن ذلك.

و كأنه لصحيح معاوية بن عمار: «أمرنى أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر و لحيه ثم أفيض على جسده منه، ثم أدلك

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٠

بمقدار يوجب خروج الماء عن الإطلاق إلى الإضافة (١)، و لا قليلاً بحيث

به جسده، ثم أفيض عليه ثلاثاً، ثم أغسله بالماء القراح و أطرح فيه سبع ورقات سدر» (١)، و خبر ابن عبيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت، قال: تطرح عليه خرقة ... ثم يغسل رأسه بالسدر و الأشنان ثم بالماء و الكافور ثم بالماء القراح يطرح فيه سبع ورقات صحاح من ورق السدر فى الماء» (٢).

لكنهما - مع ضعف سند الثانى منهما - كالصريحين فى وضع ذلك فى ماء الغسل الأخير، كما ان ظاهر الأول و صريح الثانى كون الأوراق صحاحاً غير ممروسة فى الماء، فيخرجان عن محل الكلام و يتعين حملهما على الاستحباب.

(١) كما صرح به فى الغسل الأول فى إشارة السبق و فى الغسلين معا فى التذكرة و القواعد و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و محكى نهاية الأحكام و البيان و فوائد الشرائع و شرح الجعفرية و كشف الالتباس و ظاهر الجامع، و استظهر فى الحدائق أنه المشهور.

و قد استدل عليه بوجه:

الأول: الأصل، الذى تكرر أن مقتضاه فى المقام الاشتغال و لزوم الاحتياط.

و هو موقوف على عدم احتمال اعتبار الكثرة المخرجة عن الإطلاق، و على قصور إطلاقات المقام عن نفى اعتبار الشرط المذكور، و يظهر الحال فىهما مما يأتى.

الثانى: إطلاق التشبيه بغسل الجنابة، المستفاد من صحيح محمد بن مسلم «٣» المتقدم عند الكلام فى وجوب تثليث الأغسال.

وفيه: أن المستفاد من أدلة مطهريه الماء من الجنابة أمر واحد عرفاً، و هو استقلال الماء المطلق بالمطهريه، و مبنى اعتبار الخليط فى غسل الميت على رفع اليد عن ذلك فى غسل الميت و مخالفته لغسل الجنابة فيه، و معه يشكل الاستدلال بإطلاق التشبيه لاعتبار إطلاق الماء فى غسل الميت.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦١

...

نعم، لو كان مفاد أدلة مطهرية الماء من الجنابة أمران بنحو الانحلال: توقف مطهريته على إطلاقه، وعدم اعتبار أمر آخر في مطهريته، لم يكن رفع اليد عن إطلاق التشبيه في الثاني بأدلة اعتبار الخليط منافيا للاستدلال بإطلاق التشبيه على الأول. لكن لا يتضح ذلك من الأدلة.

على أن الاستدلال بالإطلاق المذكور موقوف على قصور إطلاقات الخليطين عن نفى اعتبار الشرط المذكور، وإلا- كانت تلك الإطلاقات مقدمة عليه، لأنها أخص، ولزم صرفه إلى جهات آخر من التشبيه.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ١٦١

هذا، وأما الاستدلال على إطلاق التشبيه المذكور في المقام بما تضمن أن الميت يجنب وأنه يغسل غسل الجنابة «١» فيظهر ضعفه مما تقدم عند الكلام في سقوط الترتيب برمس الميت في الماء. فراجع.

الثالث: ما تقدم من التذكرة من اعتبار إطلاق الماء في مطهريته. ويظهر اندفاعه مما تقدم في سابقه، فإن إطلاق الماء إنما يعتبر في استقلاله بالمطهرية الذي لا- مجال له في المقام بعد فرض اعتبار الخليط، وغاية ما يثبت له حينئذ الدخول في المطهرية من دون استقلال، ولا دليل على اعتبار الإطلاق في ذلك.

بل قد يدعى أن المطهرية لا تستند للغسل بالخليط، بل هو شرط في فعلية مطهرية الغسل بالقراح نظير التطهير من الخبث الذي قيل أنه شرط في التطهير من الحدث، حتى ادعى أن الغرض منه التنظيف والتطبيب لدفع الهوام، على ما ذكر في المعبر- فيما تقدم منه في مسألة تعذر الخليطين- وغيره.

ودعوى: أن مقتضى الجمع بين ما تضمن أن الغرض من غسل الميت تطهيره، وما تضمن شرح الغسل بالأغسال الثلاثة استناد التطهير للأغسال المذكورة و مطهريتها بتمامها.

مدفوعة: بأنه يكفي في كون التطهير غرضا من الأغسال الثلاثة كون بعضها شرطا في فعلية تأثير الباقي للطهارة من دون ان تستند الطهارة إليه.

(١) راجع الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٢

...

الرابع: الطائفة الثانية من النصوص المتقدمة المتضمنة نسبة التغسيل للماء و الخليط بنحو العطف، فقد استدل بذلك في جامع المقاصد وغيره. و كأنه لدعوى:

أن مقتضى ذلك صدق الماء على ما يغسل به، و هو لا يكون إلا مع إطلاقه.

وفيه: أنه لما لم يكن العطف في المقام لبيان تعدد الغسل، بل لتعدد ما يغسل به مع وحدة الغسل، و كان المعلوم ابتناؤه على الجمع

بينهما بالمزج و الخلط، لا يتميز الخليط عن الماء مع كونه فيه، كان ظاهرا في اعتبار اتحاد الماء و الخليط صورة بالمزج، و لازم ذلك في بدو النظر أن لا- يصدق كل منهما وحده على ما يغسل به، كما هو الحال في نظائره، كقولنا: أكلت من الإناء سمنا و عسلا، و شربت في الكأس ماء و لبنا، و لبست ثوبا كتانا و قطنا، و غير ذلك، و مرجعه إلى خروج الماء عن الإطلاق.

نعم، يصعب البناء على ذلك في الكافور، للتصريح في موثق عمار بكفاية نصف حبة منه في الجرة كما تقدم، و يبعد جدا خروج مائها به عن الإطلاق، بل لو خرج به عنه عرفا لقوة رائحته، فغاية ما يصدق عليه به أنه ماء كافور، لا أنه ماء و كافور، لعدم الاعتداد بوجوده المذكور في الخليط بالنحو الذي يصح إطلاق العنوانين عليه بنحو الانضمام.

و من هنا قد يتعين حمل التشريك في الغسل بينه و بين الماء الذي هو مفاد العطف على كونه بلحاظ ترتب الغرض العرفي عليه غير غرض الماء وحده، و هو التطيب، و إن لم يصدق الماء و الكافور بنحو الانضمام على الخليط. و حينئذ يقرب كون ذلك هو المصحح للعطف و التشريك في الصدر أيضا، لوحدة السياق، و لذا سبق حمل الطائفتين الأخريين عليه، و أنه المنصرف من الإطلاق.

و عليه أيضا لا مجال للاستدلال بهذه الطائفة من النصوص على اعتبار الإطلاق في الماء، لأن ذلك إنما يتم لو نسب الغسل فيها للماء وحده، أما مع النسبة إليه مع الخليط بنحو الانضمام فالمعيار تحقق المصحح للنسبة للأمريين، و لا إشكال في شموله لصورة الإضافة.

و من الغريب أن سيدنا المصنف قدس سره مع استدلاله بالنصوص المذكورة على اعتبار الإطلاق في الماء استدلل بها أيضا على أنه لا بد من كون الصدر بمقدار يصدق معه الغسل به، مع ظهور أنه ليس المراد بها إلا غسل واحد لو نسب للماء وحده لم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٣

...

ينسب للصدر وحده و لا لهما بنحو التشريك. فلاحظ.

الخامس: صحيح يعقوب بن يقطين: «سألت العبد الصالح عن غسل الميت أ فيه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال: غسل الميت تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص ثم يغسل وجهه و رأسه بالصدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات ... و يجعل في الماء شيء من الصدر و شيء من كافور» «... ١».

فقد استدلل به سيدنا المصنف قدس سره بنحو يظهر منه قوة ظهوره في اعتبار إطلاق الماء. و كأنه لقوله عليه السلام: «يفاض عليه الماء» لعدم شمول إطلاق الماء المضاف منه.

و يشكل بأن الذيل حيث اشتمل على جعل الصدر و الكافور في الماء فلا بد من تحكيم مفاده على الإطلاق المذكور، و حيث صرح قدس سره بلزوم كون الصدر بحيث يصدق معه الغسل به و لزوم حمل إطلاق الصحيح عليه - كما تقدم منا أيضا - عملا بطوائف النصوص الثلاث فلا فرق بين الصحيح و تلك النصوص.

و لا سيما مع ما سبق منا من قرب انصراف إطلاق الصحيح لذلك من جهة القرينة الارتكازية العرفية، و مع ما أشار قدس سره إليه من اشتغال صدر الصحيح على غسل الرأس بالصدر الظاهر في الاعتداد بوجود الصدر في الماء، حيث يقرب جدا كون الماء الذي يفاض على البدن من الماء الذي يغسل به الرأس، لا ماء آخر يخلط به الصدر بنحو آخر.

و قد ظهر بما ذكرنا: أن الحكم في المقام طوائف النصوص الثلاث فلا بد من النظر فيها.

و الظاهر أن الطائفتين الأوليين ظاهرتان بدوا في اعتبار كثرة الخليط بنحو يزيد على خروج الماء على الإطلاق، بحيث يصح نسبة الغسل له وحده - كما في الأولى - أو مع الماء - كما في الثانية - على ما تقدم في الجملة، كما لا يبعد ظهور الثالثة في اعتبار الإضافة، لأن ذلك أقرب من حملها على أدنى ملابسة مع الخليط. إلا أنه حيث يصعب الالتزام بأحد الأمريين في الكافور - كما تقدم - فلا يبعد تنزيل النصوص المذكورة على ما ذكرناه آنفا من اعتبار الاعتداد بالخليط في الماء، بحيث يظهر الأثر المطلوب عرفا من

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٤

...

الغسل به. بل لعل ذلك هو المنصرف من إطلاق صحيح يعقوب أيضا، كما تقدم.

و من الظاهر أن ذلك إن لم يستلزم في الصدر خروج الماء عن الإطلاق فلا إشكال في كونه من أظهر أفرادها، فيكون مقتضى إطلاق النصوص المذكورة عدم اعتبار بقاء الماء على الإطلاق، و لم يتضح ما يوجب الخروج عن ذلك.

و لعله لذا حكى عن ظاهر الذكرى و الحبل المتين التوقف في ذلك، بل في المدارك: «و إطلاق الأخبار و اتفاق الأصحاب على ترغية الصدر - كما نقله في الذكرى - يقتضيان الجواز»، و إلى الجواز جنح في الحقائق و الجواهر في صدر كلامه.

نعم، ما ذكره في المدارك - تبعا للذكرى - من الاستدلال على عدم اعتبار إطلاق الماء بالاتفاق على الترغية إن كان بلحاظ ظهور كلامهم في غسل الرأس بالرغوة التي لا إشكال في عدم صدق الماء عليها و لو بنحو الإضافة.

فمن الظاهر أن الغسل بها إنما يراد به كونها من مقدمات الغسل مع اتباعها بصب الماء المزيل لها، و إلا فتضمين الرأس بها و طليه لا يصدق معه الغسل عرفا و لا تساعد نصوص المقام على الاكتفاء به في غير الرأس.

مع أن الاستدلال بها موقوف على كون الغسل بها جزءا من الغسل الواجب، و هو غير ظاهر، بل عبارات بعضهم كمرسل يونس المنفرد بالتعرض للرغوة «١»، و الذى تضمن غسل الرأس مع البدن بعد ذلك، و لذا تقدم منا الاستدلال به على عدم وجوب الترتيب بين الرأس و البدن في غسل الميت. و إن كان بلحاظ أن ظهور رغوة الصدر في الماء بنحو معتد به حتى تعزل لغسل الرأس مستلزم لخروج مائها به عن الإطلاق. فهو لو سلم موقوف على كون ماء الرغوة هو تمام ماء الغسلة، و لا يظهر من مرسل يونس ذلك، حيث قال عليه السلام فيه: «و اعمد إلى الصدر فصيره في طشت و صب عليه الماء و اضربه بيدك حتى ترتفع رغوته، و اعزل الرغوة في شيء و صب الآخر في الاجانة التي فيها الماء».

إذ غاية ما يلزم حينئذ إضافة ماء الطشت، لا إضافة ماء الاجانة الذى يغسل به الميت بعد صب ماء الطشت فيه، لإمكان كونه كثيرا لا يغلبه ماء الطشت. بل يظهر

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الجنابة حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٥

...

من الرياض أن ذلك موجب لكون المرسل دليلا على اعتبار الإطلاق في ماء الغسل.

و إن كان هو غير ظاهر أيضا، لأن كون الغسل بماء الاجانة بعد وضع ماء الطشت فيه، لا بماء الطشت وحده، لا يستلزم إطلاق ماء الغسل، لإمكان قلّة ماء الاجانة أو كثرة نسبة الخليط في ماء الطشت بنحو يغلب ماء الاجانة و يخرجها عن الإطلاق فغايتها عدم دلالة المرسل على كلا القولين. فالعمدة في الدلالة على عدم اعتبار الإطلاق في الماء هو الإطلاق بالتقريب الذى تقدم.

و يؤيده أن مقدار الخليط الذى تقدم ظهور النصوص فيه و مساعده المرتكزات العرفية عليه لما كان من أفرادها الظاهرة في الصدر صورة إضافة الماء - كما تقدم - بل المحافظة على إطلاق الماء معه في النصوص على كثرتها و الفتاوى ممن عدا الحلبي و العلامة و

من بعده مع شيوع الابتلاء به موجب لقوة ظهور إطلاقها في عدم اعتباره.

و إلا كان موردا للبيانات الكثيرة و احتاج مقدار الخليط للتحديد الشرعى الرافع للتحير في مقام العمل.

و لا سيما مع أن بين ما يتيقن معه بإطلاق الماء و ما يتيقن معه بإضافته جملة من المراتب مورد للاشتباه و التردد عند العرف. و ربما يأتي عند الكلام في بيان المراد من القراح ما ينفع في المقام.

و منه يظهر أنه لا مجال لدعوى الشهرة على اعتبار إطلاق الماء، بل ظاهر من لم ينبه على ذلك عدمه. و لا سيما مع تحديد المفيد له برطل، و ابن البراج برطل و نصف، و لم يظهر من غيرهما التنبيه إلى لزوم المحافظة على الإطلاق مع ذلك بتكثير الماء أو نحوه. هذا، و أما الكافور فقد سبق التصريح في موثق عمار بكفاية نصف حبة منه، و في مرسل يونس: «و ألق فيه حبات كافور» (١). و في خبر مغيرة مؤذن بنى عدى عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: غسل على بن أبي طالب عليه السلام رسول الله صلى الله عليه و آله بدأه بالسدر و الثانية بثلاث مثاقيل من كافور و مثقال من مسك» (٢).

و حيث لا يظهر من الأصحاب التحديد بشيء من المقادير المذكورة فلا مجال للخروج عن مقتضى الإطلاق المشار إليه. و لا سيما مع ضعف الأخير و إجمال

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٦

لا يصدق أنه مخلوط بالسدر و الكافور (١). و يعتبر في الماء القراح أن يصدق خلوصه منهما، فلا بأس أن يكون فيه شيء منهما إذا لم يصدق الخلط (٢).

الحبة، و إن كان قد يحتمل إنها المثلث، كما يناسبه ما في المقنعة و المراسم من تحديده بنصف مثقال أو ما أمكن و عن ابن سعيد من تحديده بنصف مثقال و إن قيل أنه لا ظهور لكلامهم في الوجوب، إذ لم يتضح وجه تفسيرها بذلك. نعم، لا بأس بالعمل عليها بتنزيلها على اختلاف مراتب الفضل. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) عنوان الخلط لم يؤخذ في الأدلة، كما اعترف به قدس سره، بل لعل صدقه يلازم خروج الماء عن الإطلاق. فالظاهر ما سبق آنفا من أن المعيار ظهور الأثر المطلوب عرفا من السدر و الكافور في الغسل بهما، و هو التنظيف و التطيب. و لعله يرجع ما ذكره قدس سره من أن مقتضى الجمع بين الأدلة أن يكون مقدار السدر بحيث يصدق معه الغسل به. و إن سبق أنه بظاهره ينافي ما ذكره من اعتبار إطلاق الماء.

(٢) عبارات الأصحاب رضى الله عنهم و معاهد إجماعاتهم قد تضمنت وصف ماء الغسل الثالثة بالقراح. و قد يظهر منهم اعتبار خلوصه من الخليطين بحيث لا يصدق عليه انه ماء سدر و ماء كافور، كما هو مقتضى المقابلة بينه و بين ماء الغسلتين الأوليين. بل قوى في الجواهر اعتبار خلوه منهما بنحو يقدر القليل منهما أيضا و إن لم يصدق به أنه ماء السدر و ماء الكافور. إلا أن يكون قليلا جدا، بنحو لا ينافي الخلوص عرفا. بل في جامع المقاصد: «و في الصحاح: القراح الذي لا يشوبه شيء. و ربما توهم بعضهم من هذا التفسير أن الماء المشوب بشيء - كماء السيل مثلا المشوب بالطين - لا يجوز تغسيل الميت به، لعدم كونه قراحا». و قريب منه كلام غيره.

و ما أبعد ما بين ما حكى عن البعض المذكور و ما في الروضة، حيث قال:

«و هو المطلق الخالص من الخليط، بمعنى كونه غير معتبر فيه، لا أن سلبه عنه معتبر، وإنما المعتبر كونه ماء مطلقاً».

و لا يخفى أن النصوص بين ما تضمن غسله بماء قراح أو بحت، و هو الأكثر،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٧

...

و ما تضمن غسله بماء، و هو صحيح سليمان بن خالد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت كيف يغسل؟ قال: بماء و سدر، و اغسل جسده كله، و اغسله أخرى بماء و كافور، ثم اغسله أخرى بماء» «... ١»، و صحيح يعقوب بن يقطين المتقدم «٢»، بعد ما هو المعلوم من اختصاص السدر و الكافور فيه بالغسلتين الأوليين. و قد يدعى أن الأول أخص، لأن القراح هو الماء الخالص على ما صرح به اللغويون، كما تقدم عن الجوهرى و يأتى عن غيره، كما صرحوا أيضا بأن البحت هو الخالص من كل شىء.

لكن لم يتضح كون أخذ الخلوص فى تفسير القراح فى كلمات اللغويين، للتقييد تأسيساً، بل قد يكون للتوضيح تأكيداً لمقتضى الإطلاق، لبيان إرادة المطلق، بأن يراد الخلوص بمرتبة تصحيح إطلاق الماء عليه، كما قد يناسبه تفسيره فى أساس البلاغة بما لا يشوبه شىء من سويق و لا غيره، و قريب منه فى لسان العرب و القاموس، و فى نهاية ابن الأثير أنه الذى لم يخالطه شىء يطيب به، كالعسل و التمر و الزبيب.

كما لعل ذلك هو المعيار فى صدق عنوان البحت أيضاً. و لا أقل من تنزيلهما على ذلك فى النصوص، جمعاً مع ما تضمن إطلاق الماء - كالصحيحين - المعتضد بارتكاز عموم مطهرية الماء. و لا سيما مع ما هو المعلوم من كثرة الابتلاء بماء الطين و نحوه من مياه السيول و الأنهر و نحوها، و صعوبة البناء على عدم جواز تغسيل الميت بها جداً. و لازم ذلك الاكتفاء بعدم خروج الماء عن الإطلاق و لو مع اختلاطه بالسدر أو الكافور. و دعوى: أن ذلك لا يناسب مقابله بماء السدر و الكافور فى الغسلتين الأوليين.

مدفوعة - مضافاً إلى توقف ذلك على اعتبار الإطلاق فى ماء الغسلتين الأوليين، و قد عرفت ضعفه - بقرب كون المقابلة لبيان شرطية الخليط فى الأوليين، دون الثالثة، فإن ذلك إن كان خلاف ظاهر التركيب بدواً فلا أقل من قرب الحمل عليه بقرينة ارتكاز عموم مطهرية الماء المناسب لإطلاق الماء فى الصحيحين. و إلا فالبناء على مانعية الخليط حتى لو لم يخرج الماء به عن الإطلاق مستلزم لعدم جواز التغسيل بماء الطين و نحوه، و هو بعيد جداً لا يناسب مرتكزات المتشعبة و لا سيرتهم

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٨

...

و لا كلمات الأصحاب رضى الله عنهم و إن حكى عن بعضهم و يظهر من جمال الدين فى حاشيته على الروضة التوقف فيه و أولوية الاختصار على المتيقن.

و أما اعتبار الخلوص من خصوص السدر و الكافور، بقرينة المقابلة المذكورة.

فهو لا يناسب معنى القراح و البحت، لأن الظاهر من إطلاق العرف و اللغة عدم كونهما من العناوين الإضافية التى تصدق بلحاظ شىء دون آخر، كى يسهل حملهما على الخلوص من خصوص السدر و الكافور بقرينة المقابلة المذكورة، بل هما عنوانان حقيقيان يراد

بهما الخلوص عن كل شيء، و لذا لا يصدق على الماء المشوب بالعسل أنه قراح بلحاظ عدم اختلاطه بالملح. فلو حمل دليلهما على الخلوص حتى مما لا يوجب الإضافة لم يكن وجه للتخصيص بالسدر و الكافور.

و أما الاستدلال على اعتبار الخلوص من الخليط حتى بالمقدار الذى لا يوجب سلب إطلاق الماء.. تارة: بالأصل. و أخرى: بأنه مقتضى العدول عن التعبير بالإطلاق و الماء المطلق إلى التقييد بالبحث و القراح فى الفتاوى و أكثر الأخبار. و ثالثة: بالأمر فى مرسل يونس بغسل الآنية بين الغسلات من أثر ماء الخليط بعد صبه.

فمدفوع: بأن الأصل مورود لاطلاقات مطهريه الماء، و لإطلاق الماء فيما تقدم من صحيحى سليمان بن خالد و يعقوب بن يقطين «١» بعد ما تقدم من تحكيمة على بقية النصوص. و العدول عن عنوان الإطلاق و المطلق للقراح و البحث فى كلام الأصحاب لعله لمتابعة النصوص، لا لبنائهم على اعتبار أمر زائد على الإطلاق.

كما قد يكون التعبير بهما فى النصوص للمقابلة مع ماء الغسلتين المعتبر فيهما الخليط مع عدم كون عنوان الإطلاق و المطلق لغويين و لا عرفيين، بل اصطلاحيين مستحدثين فى عرف أهل الاستدلال، و لذا لم تتضمنهما نصوص مطهريه الماء و غيرها من الاستعمالات الشرعية و العرفية، و إنما تضمنت إطلاق الماء مجردا عن التقييد بهما، كما تضمن ذلك من نصوص المقام صحيحا سليمان و يعقوب. و أما ما تضمنه مرسل يونس من الأمر بغسل الآنية فمما لا مجال للبناء على

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٦، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٦٩

...

وجوبه بعد النظر فى النصوص الأخر و كلمات الأصحاب، لعدم التعرض له إلا فى كلام نادر منهم. بل أثر ماء الخليط فى الإناء بعد صبه من القلة بالنحو الذى لا ينافى خلوص الماء الذى يصب فيه للغسله اللاحقة عرفا، و لا سيما فى الكافور، فمن البعيد جدا مانعيته فى المقام خصوصا من ترتب الأثر على ماء الكافور و لو اختلط بأثر ماء السدر.

و منه يظهر ضعف ما فى الجواهر من عدم استبعاد حمل المرسل على الوجوب، لخصوصية فى غسل الأموات، كما اعتبر فيه ماء السدر و ماء الكافور زائدا على الغسل بالماء.

وجه الضعف: أنه لا يناسب ما صرح هو به من جواز خلط القليل جدا الذى لا ينافى فى الخلوص عرفا. مضافا إلى وضوح الفرق بين اعتبار أمر زائد على الغسل بالماء المطلق فى المطهريه لخصوصية الموت - و هو الغسل بالخليط - و عدم مطهريه بعض أفراد المطلق، لمألوفية الأول و عدم منافاته للارتكاز، نظير اعتبار التراب فى التطهير من الولوغ، و عدم مألوفية الثانى و منافاته للمرتكزات. و لذا استبعد قدس سره احتمال مانعية غير الخليطين - مما يتعارف اختلاط الماء به كالطين و نحوه - تعبدا تخصيصا لعموم مطهريه الماء.

و بالجملة: من القريب جدا عدم مانعية اختلاط الماء بما لا يخرج عن الإطلاق من الخليطين و غيرهما، كما سبق من الروضة و يظهر من المدارك، بل قد يحمل عليه كلام المشهور. غاية الأمر أن ذلك يؤيد ما سبق منا من عدم اعتبار الإطلاق فى ماء الغسلتين الأوليين. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقى فى المقام فروع تتعلق بالخليطين

إشارة

ينبغي التعرض لها في ذيل هذه المسألة لمناسبتها لها، دون غيرها من المسائل الآتية:

الأول: قال في جامع المقاصد عند الكلام في الصدر: و يعتبر كونه مطحونا

لأن المراد به التنظيف، و لا يتحقق بدون طحنه. نعم لو مرس الورق الأخضر بالماء حتى استهلك أجزاؤه كفى ذلك. و قريب منه في المسالك. لكن في الروض: «و في وجوب ذلك نظر».

و كأنه لإطلاق قوله عليه السلام في صحيح يعقوب بن يقطين: «و يجعل في الماء شيء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٠

...

من الصدر و شيء من كافور» (١). و عدم وضوح كون التنظيف علّة يناط بها الحكم، لعدم الإشارة إليه في النصوص، غاية الأمر أن يكون حكمه لا يضر تخلفها.

و يشكل: بأن انحصار فائدة الصدر عرفا في التنظيف إن لم يصلح للقربنية على تقييد الإطلاق فلا أقل من مانعته من ظهوره في نفى اعتبار المزج، المستلزم للرجوع للأصل المقتضى للاحتياط، كما تكرر غير مرة مضافا إلى أن ذلك لا يناسب بقیة طوائف النصوص المتضمنة للتغسيل بالصدر و بالماء و بماء الصدر، لوضوح عدم صدق العناوين المذكورة مع عدم مزج الصدر بالماء. و يؤيده ما في مرسل يونس (٢) من غسل الإناء بين الغسلات.

بل قد يظهر من حديثي معاوية و عمار (٣) غسل الميت نفسه بين الغسلتين الأوليين بالماء القراح، كما تقدم الكلام فيه، حيث لا يبعد كون الغرض من ذلك رفع أثر الصدر الذي لا يعلق بالإناء و جسد الميت إلا مع مزجه بالماء.

و أما ما يظهر من صحيح معاوية (٤) و صرح به في خبر ابن عبيد (٥) من وضع سبع ورقات صحاح في الماء فقد تقدم عند الكلام في مقدار الصدر أنه أجنبي عن محل الكلام لظهورهما في وضعه في ماء الغسل الثالثة القراح. و لأجل ذلك قد يشكل الاكتفاء بما سبق من جامع المقاصد من الاكتفاء بمرس الورق الأخضر في الماء، لعدم وضوح كفاية ذلك في ترتب الأثر المطلوب من الصدر. و منه يظهر الحال في الكافور، لجريان جميع ما تقدم فيه أو أكثره، بل صرح في موثق عمار (٦) بأنه يفت فتا في جرة الماء.

الثاني: قد وقع التعبير بجلال الكافور في جملة من كلمات قدماء الأصحاب رضى الله عنهم

كما في المقنع و الفقيه و الهداية - حاكيا له فيها عن رسالته والده - و المقنعة و الخلاف و الغنية و المراسم و الوسيلة و السرائر. قال في مفتاح الكرامة: «و نقل مثل ذلك عن ابن سعيد ... و الجلال الخالص و قال الوحيد في حاشية المدارك: «قال جدی رحمه الله: ذهب أكثر القدماء إلى أن الكافور

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٥) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٦) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧١

...

يجب أن يكون من جلاله يعنى: الخام الذى لم يطبخ. ونقل عن الشيخ أبى على فى شرح نهاية والده حيث أوجب أن يكون الغسل و الحنوط من الجلال: أن الكافور صمغ يقع من شجر. فكلما كان جلالات هو الكبار من قطعه لا حاجة له إلى النار. و يقال له: الخام. و ما يقع من صغاره فى التراب فيؤخذ و يطرح فى قدر ماء و يغلى حتى يتميز من التراب. فذلك لا يجزى فى الحنوط. انتهى. و لعل منشأ حكمهم ما يقال: أن مطبوخه يطبخ بلبن خنزير ليشدد بياضه، أو بالطبخ ربما يحصل [العلم] العادى بالنجاسة من حيث أن الطابخ من الكفار. لكن ظاهر الأخبار أجزاء المطبوخ أيضا. و وجهه عدم حصول اليقين بالنجاسة، و الأصل فى الأشياء الطهارة حتى يحصل عدمها. و لهذا ما فصل المتأخرون. و ربما حكم باستحباب [الخام]. و لعل وجهه الخروج عن الخلاف، و الخلوص عن شبهة النجاسة. فتأمل».

و عن الوافى حكاية ما تقدم عن أبى على عن بعض فقهاءنا. و لما تقدم قد يرجع ما فى المبسوط و النهاية من اعتبار كون كافور الحنوط مما لم تمسه النار إلى كونه من جلاله.

لكن فى السرائر عند الكلام فى التحنيط: «و تحصيل الكافور. و الأعلى فى الاستحباب وزن ثلاثة عشر درهما و ثلث الذى لم تمسه النار الخالص [الخام. خ] الجلال. و معنى الجلال الجليل، و هو الجيد. يقال: جليل و جلال و طويل فهو من أوزان المبالغة فى أوصاف الجودة».

و كيف كان، فلا- إشكال فى أن مقتضى إطلاق النصوص عدم اعتبار الجودة و عدم مانعية الطبخ من حيث هو، بل و لا من حيث استلزامه النجاسة أيضا لو لا مفروغية الأصحاب عن مانعيتها، كما تقدم فى شروط ماء الغسل. و حينئذ لا بد من إحراز طهارته و لو بالأصل، لعدم اليقين بالنجاسة مما تقدم نقله.

نعم، لو فرض اعتصام ماء الغسل حين وضع الكافور فيه إلى أن يستهلك فيه فلا- تمنع نجاسة الكافور لو كان بالقدر المطلوب فى الغسل.

ثم إنه قال فى مجمع البحرين: «و فى حديث غسل الميت: و تغسله مرة أخرى بماء و شىء من جلال الكافور. أى بقليل و يسير منه». و لم أعثر على الحديث المذكور عاجلا. كما لم يتضح وجه التفسير بالقليل إن كان للجلال، لأن مادة: «جلل» و إن مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٢

...

كانت من الأضداد، حيث تستعمل فى الخطير و الحقيق، إلا أن القلة هنا مستفاد من تنكير «شىء» و «من» التبعيضية. هذا، و قد عبر فى إشارة السبق بماء الكافور الخالص. و لم يتضح وجه اعتبار الخلوص فى الكافور بعد إطلاق النصوص. إلا أن يكون خلطه بغيره بنحو لا يصدق معه وضع الكافور فى الماء، بل يكون الموضوع فيه عرفا حقيقة ثالثة مباينة للكافور و خليطه، لا أمر مركب منهما. فلا حظ.

الثالث: قال فى المقنع: «و يلقى فى الماء شىء من جلال الكافور و شىء من ذريرة».

و لم أعثر عاجلا على ذكر الذريرة فى غيره. نعم قال فى المقنعة: «ثم ليستعد لغسله فيؤخذ من الصدر المسحوق رطل ... و من الكافور الجلال وزن نصف مثقال ...

و من الذريرة الخالصة من الطيب المعروفة بالقمحة مقدار رطل إلى أكثر من ذلك»....

لكن لم يذكر بعد ذلك وضعها في ماء الغسل كالكاפור، بل ذكر استعمالها عند التكفين.

و كيف كان، فلم أعر على ما يتضمنها في الغسل عدا قوله عليه السلام في صحيح ابن مسكان: «ثم اغسله على أثر ذلك بماء و كاפור و ذريرة إن كانت» (١). و هو إن لم يكن ظاهرا في نفسه في الاستحباب، بقرينة الشرط، فلا أقل من لزوم حمله عليه، بقرينة خلوّ بقية النصوص عن الذريرة على كثرتها و قوة ظهور جملة منها في بيان تمام الواجب، و كذا بقية كلمات الأصحاب رضى الله عنهم و من هنا صرح في المنتهى بالاستحباب، و قد يحمل عليه ما تقدم من المقنع.

و مثله في ذلك قوله عليه السلام في خبر مغيرة مؤذن بنى عدى الوارد في تغسيل النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «و الثانية بثلاث مثاقيل من كاפור و مثقال من مسك» (٢). و لا سيما مع ضعف سنده و كونه حكاية حال لا ظهور لها في الوجوب قطعا.

نعم، قد ينافى الاستحباب أيضا ما في معتبرة محمد بن مسلم و أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: لا تجمروا الأكفان و لا تمسحوا موتاكم بالطيب إلا الكافور، فإن الميت بمنزلة المحرم» (٣).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب التكفين حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٣

...

اللهم إلا- أن يقال: التعبير بالطيب ظاهر في إرادة التحنيط دون التغسيل الذي هو مورد الحديثين المتقدمين. و أما عموم التعليل المذكور فيه فكما أمكن الخروج عنه في الكافور الذي تضمنه الحديث و بقیة أدلة التحنيط يمكن الخروج عنه في التغسيل للحديثين المتقدمين الدالين على رجحان إضافة الذريرة و المسك لماء الغسلة الثانية.

هذا، و في صحيح الحلبي: «فاغسله مرة أخرى بماء و كاפור و بشيء من حنوط» (١). و قد يحمل على كون عطف الحنوط تفسيريا. و لعل الأولى حمله على طيب آخر جريا على ما يظهر من بعض النصوص (٢) من تعارف التحنيط بغير الكافور عند العامة. نعم قد يحمل على التقيّة، لا إشعاره بأن التغسيل به متفرع على التحنيط به. فتأمل.

و أما ما في معتبر الكاهلي من ضم الحرض للكافور، فهو لا يخلو عن اضطراب، لقوله عليه السلام فيه حسب رواية التهذيب: «ثم رده على قفاه فابدأ بفرجه بماء الكافور فاصنع كما صنعت أول مرة اغسله بثلاث غسلات بماء الكافور و الحرض، و امسح يدك على بطنه مسحا رفيقا، ثم تحول إلى رأسه فاصنع كما صنعت أولا بلحيته من جانبيه كليهما و رأسه و وجهه بماء الكافور ثلاث غسلات» (٣)، فإن أفراد الكافور في أول هذا الكلام و آخره لا يناسب ضم الحرض إليه فيما بينهما.

و قد رواه في الوسائل بحذف الصدر (٤). مضافا إلى عدم مناسبة الحرض المقصود به الغسل و التنظيف للكافور المقصود به التطيب، و إنما يناسب الصدر، و لذا تضمن صدر الحديث غسل الفرج بالصدر و الحرض. على أن في الحديث اضطرابا من جهات أخرى تظهر بملاحظته.

الرابع: في صحيح الفضل بن عبد الملك [و ما تضمنه من كون الغسلة الأولى بالحرض - الذي هو الأسنان - مخالف لبقية النصوص و فتاوى الأصحاب.]

عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن [غسل] الميت. فقال: أقعده و اغمز بطنه ... ثم تغسله تبدأ بميامنه و تغسله بالماء و الحرص ثم بماء و كافور » «... ٥». و ما تضمنه من كون الغسل الأولى بالحرص - الذى هو الأشنان - مخالف لبقية النصوص و فتاوى الأصحاب. و حمله على بدليته عن السدر

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) راجع الوسائل باب: ٦ من أبواب التكفين.

(٣) التهذيب ج ١: ٩٩ طبع النجف الأشرف.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٤

(مسألة ١٠): إذا تعذر الماء أو خيف تناثر لحم الميت بالتغسيل يمم (١)،

اختياراً أو عند تعذره بلا شاهد. فلا مجال للتعويل عليه. و أبعد منهما حمله على ضمه للسدر، بأن تكون الغسل بهما معاً، فإنه حمل يأباه العرف.

نعم، قد يحمل عليه بعض النصوص المتضمنة للجمع بينهما، ففي معتبر الكاهلي: «ابدأ بفرجه بماء السدر و الحرص فاغسله ثلاث غسلات و أكثر من الماء فامسح بطنه مسحاً رفيقاً ثم تحول إلى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن » «... ١»، و فى خبر ابن عبيد: «ثم يغسل رأسه بالسدر و الأشنان ثم بالماء و الكافور » «... ٢».

لأن عدم التعرض فيهما لماء السدر فى الغسل الأولى قد يناسب إرادة إيقاعها بالماء المذكور فيهما أولاً لغسل الفرج و الرأس. لكن فى بلوغ ذلك حداً لظهور الحجة إشكال، بل منع، بل يقرب وقوع سقط فى الروايتين، كما يناسبه ما فى بعض النصوص من غسل البدن بالسدر بعد غسل الفرج أو الرأس بغيره. فلا مخرج عما هو المعروف نصاً و فتوى.

[مسألة ١٠: إذا تعذر الماء أو خيف تناثر لحم الميت بالتغسيل يمم]

إشارة

(١) إجماعاً، كما فى الخلاف و التذكرة و محكى التهذيب - و إن لم أجده فيه - و نهاية الأحكام، و فى المنتهى فى فرض تعذر الماء: «ولا نعرف فى ذلك خلافاً بين علمائنا»، و فى المدارك أنه مذهب الأصحاب، بل صرح غير واحد أنه إجماع بين المسلمين عدا الأوزاعى، و فى الحقائق أنه مما لا خلاف فيه بين الأصحاب، و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده بين رؤساء الأصحاب»، و عن الكفاية و المفاتيح أنه المشهور، و فى مفتاح الكرامة: «إلا أنه استثنى فى الأخير الأوزاعى. و كأنه أراد بالمشهور الإجماع». و جملة من معاهد الإجماعات و إن كانت هى المحترق الذى يخاف تناثر جلده بالتغسيل، إلا أنه يظهر من كثير من كلماتهم المفروغة عن عدم الفرق بينه و بين سائر صور تعذر التغسيل.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٥

...

و كيف كان، فالكلام في مقامين:

المقام الأول: في أن سقوط التمسيل يقتضى الانتقال للتميم،

و لا يدفن الميت بدون تطهير.

و يقتضيه - مضافا إلى ظهور الإجماع عليه مما تقدم، و إلى عموم بدلية التيمم و الأصل بالتقريب الآتى لهما، و إلى خبر زيد الآتى فى المقام الثانى - صحيح عبد الرحمن بن أبى نجران: «أنه سأل أبا الحسن موسى بن جعفر عليه السّلام عن ثلاثة نفر كانوا فى سفر، أحدهم جنب، و الثانى ميت، و الثالث على غير وضوء، و حضرت الصلاة و معهم من الماء قدر ما يكفى أحدهم، من يأخذ الماء و كيف يصنعون؟ قال: يغتسل الجنب، و يدفن الميت بتميم، و يتيمم الذى هو على غير وضوء، لأن غسل الجنابة فريضة، و غسل الميت سنة، و التيمم للآخر جائز» (١).

لكن فى المدارك بعد أن ناقش خبر زيد الآتى بضعف السند قال: «فإن كانت المسألة إجماعية على وجه لا يجوز مخالفته فلا بحث، و إلا - أمكن التوقف فى ذلك، لأن إيجاب التيمم زيادة تكليف، و الأصل عدمه، خصوصا إذا قلنا إن الغسل إزالة نجاسة، كما يقوله المرتضى رضى الله عنه.

و ربما ظهر من بعض الروايات عدم الوجوب أيضا، كصحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن أبى الحسن عليه السّلام فى الجنب و المحدث و الميت إذا حضرت الصلاة و لم يكن معهم من الماء إلا بقدر ما يكفى أحدهم. قال: يغتسل الجنب، و يدفن الميت، و يتمم الذى هو على غير وضوء، لأن الغسل من الجنابة فريضة، و غسل الميت سنة، و التيمم للآخر جائز».

و يشكل بعدم وضوح كون مقتضى الأصل البراءة، لأن الشك فى المقام ليس فى وجوب التيمم لنفسه، بل مقدمه للطهارة التى لا يحتمل عدم وجوبها لعدم الموضوع، بل لتعذرها بسبب تعذر الغسل و عدم مشروعية التيمم، و مرجع ذلك إلى الشك فى القدرة على الواجب الذى يلزم معه الاحتياط.

و دعوى: أن الطهارة المائية معلومة السقوط بالتعذر، و الترايبية يشك فى حدوث

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب التيمم حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٦

...

التكليف بها.

مدفوعة: بأن الظاهر وحدة سنخ أثر الطهارتين و إن اختلف بالكمال و النقص، و أن الاختلاف إنما هو فى سببهما فوجوب الطهارة الترايبية بعد تعذر المائية لا يبتنى على تبدل التكليف تبعا لتبدل المكلف به، لتجرى البراءة من حدوث الثانى، لاحتمال عدم الموضوع له، بل على تبدل سبب المكلف به مع وحدته و وحدة التكليف به، المستلزم لكون الشك فى المقام فى سقوطه بالتعذر الذى عرفت لزوم الاحتياط معه. فتأمل.

و أما صحيح ابن الحجاج فقد ذكر غير واحد أنه لا وجود له فى كتب الحديث.

و كأن مراده به حديث عبد الرحمن بن أبى نجران المتقدم، حيث روى فى التهذيبين بإسقاط لفظ: «بتيمم».

لكنه أسند فيها إلى ابن أبي نجران عن رجل عن أبي الحسن عليه السلام، وإرساله مانع من حجته في نفسه، فضلاً عن رفع اليد به عن صحيحه المتقدم برواية الفقيه. ولا سيما وأن الذي يظهر من الوسائل رواية المرسل عن الشيخ مشتملاً على لفظ: «بتيمم» مطابقاً لما في الفقيه.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن سوق التعبير يناسب جداً سقوط لفظ «بتيمم» فكأنه بلحاظ أنه لو وجب تيمم الميت لكان الأنسب بسياق الحكم باغتسال الجنب و تيمم غير المتوضئ أن يقال: (و ييمم الميت)، ولا يذكر الدفن الذي هو كالصلاة من الجنب بعد الاغتسال و من غير المتوضئ بعد التيمم لا يحتاج إلى بيان، ولا سيما مع خلو خبر الأرمني الوارد في التراحم بين الميت و الجنب عن ذكر التيمم، حيث قال عليه السلام: «يغتسل الجنب و يدفن الميت، لأن هذا فريضة و هذا سنة» (١). لكن في بلوغ ذلك حداً يوجب سقوط الحديث عن الحجية إشكال، بل منع.

نعم، حكى سيدنا المصنف قدس سره عن نسخة معتبرة من الفقيه سقوط لفظ:

«بتيمم» من الصحيح، كما رواه عنه كذلك في مبحث التيمم من المدارك، و هو ظاهر محكى الوافي. بل التأمل قاض بأنه لا يحتمل عادة رواية ابن أبي نجران للحديث عن أبي الحسن عليه السلام تارة: بلا واسطه، كما في الفقيه. و أخرى: بواسطة رجل، كما في التهذيبين،

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب التيمم حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٧

...

بل كالمقطوع به روايته له بأحد الوجهين لا غير و أن الآخر تصحيف، و لازم ذلك البناء على وحدة الحديث و اضطرابه سنداً و متناً، و لا وجه معه للتعويل على ما تقدم من الفقيه.

و أما الاستدلال عليه بحديث زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام: «قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله نفر فقالوا: إن امرأة توفيت معنا و ليس معها ذو محرم فقال: كيف صنعتن بها؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صبا. فقال: أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها؟ فقالوا: لا. فقال: أ فلا يمموها؟!» (١)، بناء على اعتبار سنده، كما يظهر مما تقدم في نظيره في مسأله وجوب الاستقبال بالمحتضر.

فهو موقوف على العمل به في مورده، و يأتي الكلام فيه في محله إن شاء الله تعالى. نعم قد يصلح للتأييد لو لم يعمل به في مورده، لأن عدم العمل به لا ينافي مشروعية التيمم عند تعذر التغسيل، لإمكان ابتناء عدم العمل على كون المماثلة شرطاً في التيمم، كما هي شرط في التغسيل، فسقوطه للتعذر بعد الفراغ عن مشروعيته لو لم يكن متعذراً، كما هو مقتضى الخبر المتقدم. فلاحظ.

هذا، و قد يستدل على وجوب التيمم في المقام بعموم بدليته عن الطهارة المائية المستفاد مما تضمن أن التراب أحد الطهورين، و أن رب الماء هو رب التراب (٢) و نحوهما.

و قد استشكل فيه في الجواهر بقصوره عن غسل الميت.. أولاً: لظهوره في رفع الأحداث خاصة، و غسل الميت رافع للحدث و الخبث معا.

و ثانياً: لظهوره في قيام التراب مقام الماء عند استقلاله بالمطهرية، فلا يشمل غسل الميت الذي لا بد في مطهرية الماء فيه من ضم الخليطين له.

و يندفع الأول: بأن ذلك إنما يمنع من رفع التيمم للخبث في المقام لا من رفعه للحدث، و وجوبه لذلك، بل لو كان رفع الخبث في

المقام أثرا لرفع الحدث لا في عرضه تعين ارتفاعه بالتيمم تبعاً له، وإن لم يكن التيمم مشروعاً لرفعه مباشرة. و أما الثاني: فقد دفعه شيخنا الأعظم قدس سره بقوله: «لما هو المركوز في أذهان

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٤، ٢١، ٢٣، ٢٤، ٢٥ من أبواب التيمم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٨

...

المتشعبة من استقلال الماء في الطهورية، ولما دل على انحصار الطهور في الماء و التراب مثل قولهم عليهم السلام: هو أحد الطهورين. وقولهم عليهم السلام في بيان الطهور: إنما هو الماء و التراب، و نحو ذلك. و حينئذ فيجب استعمال التراب بدل ماء السدر و الكافور، كما يجب بدل القراح».

و كأنه راجع إلى دعوى: أن الطهورية لا تستند للخليطين، كي لا يقوم التيمم مقامهما في ذلك، بل هما شرط في فعلية تأثير الماء فيها، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره.

فإن قيل باعتبار إطلاق ماء الخليطين فلا مانع من استناد الطهارة للأغسال الثلاثة، و عليه يبتنى ما سبق من شيخنا الأعظم قدس سره من قيام التراب مقام ماء السدر و الكافور. و إن قيل بعدم اعتباره فهي لا تستند للغسلين الأولين، بل يكونان بتمامهما شرطاً في مطهرية الغسل الثالث و لا يقوم التيمم إلا مقامه.

وفيه: أنه لا- إطلاقاً- لدليل الانحصار ينافي دخل الخليط في المطهرية من حدث الموت، لو ورد مثل قولهم عليهم السلام: هو أحد الطهورين، في مقام بيان مطهرية التراب كالماء، فلا ينافي قصور الماء عن الاستقلال بالمطهرية في بعض الموارد. كما أن مثل قولهم عليهم السلام: «إنما هو الماء و الصعيد» (١)، قد ورد لبيان عدم جواز الوضوء باللبن، فلا ظهور له في استقلال الماء بالمطهرية في جميع موارد الحاجة إليه. كما أن الارتكاز المدعى في كلام شيخنا الأعظم قدس سره غير ظاهر بنحو يعتد به في شرح أدلة تغسيل الميت و حملها على استقلال الماء بالمطهرية بالوجه المدعى. و لا سيما مع ما تضمنته النصوص الكثيرة من أن النورة طهور (٢).

على أنه لم يتضح من أدلة البدلية إطلاق مطهرية التراب حتى في مورد تقييد مطهرية الماء، لينفع في المقام. و لذا لا يظن بأحد دعوى: أن مقتضاها إطلاق مطهرية التيمم حتى لو فرض تقييد مطهرية الوضوء بالاستنجاء، كما قد توهمه بعض النصوص و الفتاوى، على ما تقدم في أول الفصل الثاني من أحكام الخلوة. فلا تنفع الدعوى المذكورة- لو تمت- في دفع الإشكال المذكور.

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٢ من أبواب الماء المضاف.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٨، ٣٠، ٣٢ من أبواب آداب الحمام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٧٩

...

و العمدة في دفعه: أنه حيث تقدم وجوب الغسل بالماء عند تعذر الخليطين فهو راجع إلى استقلال الماء بالمطهرية- و لو ببعض مراتبها- في فرض تعذر الغسل التام، و ذلك كاف في مشروعية التيمم و الدخول تحت عموم بدليته عن الغسل، فهو كما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره بدل عن الغسل الاضطراري إن لم يكن بدلاً عن الغسل التام.

ثم إنه قد يستشكل في استفادة مشروعية التيمم في المقام من العموم المذكور..

تارة: بأنه يعتبر في التيمم طهارة أعضائه من الخبث، ولا مجال لها في المقام حتى لو فرض طهارة بدن الميت بعد إكمال التيمم الصحيح.

و أخرى: بأن المتيقن من العموم قيام التيمم مقام الغسل الذي هو فعل التيمم، لا مقام التغسيل الذي هو فعل غيره.

و يندفع الأول: بأن دليل اعتبار طهارة أعضاء التيمم - لو تم - مختص بحال الاختيار، دون صورة تعذر التطهير، كما في المقام.

و الثاني: بعد الفرق بين الغسل و التغسيل ارتكازا من حيثة سنخ الطهارة، و لا سيما بلحاظ ما تضمن أن الميت يغسل غسل الجنابة و ما تضمن تقديم الغسل على الموت في بعض الموارد، غاية الأمر عدم اعتبار المباشرة في الثاني للتعذر، و هو قد يكون في غير غسل الميت من الأغسال.

المقام الثاني: في تحديد موارد سقوط التغسيل الموجب للانتقال للتيمم.

تحقق في محله أن المعيار العام في مشروعية التيمم هو التعذر الخارجي لنفس الطهارة المائية - كما لو فقد الماء - أو لشرطها - كما لو فقد في المقام المماثل، بناء على شرطية في المائية دون الترايبية على ما يأتي الكلام فيه - أو لزوم محذور منها من حرج أو ضرر أو مزاحمة بتكليف آخر.

و اختصاص نصوص المقام ببعض الفروض لا يمنع من البناء على عموم مشروعية التيمم، لإلغاء خصوصيتها عرفا، بعد كون المنسبق منها ابتناء تشريعه فيها على نحو مشروعيتها في سائر الموارد، خصوصا بناء على الاستدلال على مشروعية التيمم بعموم بدليته عن الطهارة المائية، كما تقدم، حيث يجري فيه ما يجري في سائر موارد مشروعيته. و من ثم كان ظاهر الأصحاب، بل صريح بعضهم التعميم المذكور،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٠

...

بنحو يظهر في المفروغية عنه.

و مما نصوا عليه من ذلك ما لو خيف تناثر جلد الميت، و هو معقد الإجماع في كلام بعضهم. لكن في الهداية: «و المجدور و المحترق إن لم يمكن غسلهما صب عليهما الماء صبا، و يجمع ما سقط منهما في أكفانهما»، و نحوه في المقنع إلا أنه اكتفى بالخوف من سقوط شيء من الجلد بمسه، و كذا في الفقيه و إن لم يتعرض فيه لجمع ما سقط منه في الكفن.

و قد استظهر منه في الحقائق الخلاف في الاجتزاء بالتيمم في محل الكلام، كالرضوى: «و إن كان الميت مجدورا أو محترقا فخشيت إن مسسته سقط من جلوده جلده شيء فلا تمسه، و لكن صب عليه الماء صبا، فإن سقط منه شيء فاجعله في أكفانه» «١»، بدعوى: أن مقتضى الأمر بجمع ما يسقط منه في أكفانه وجوب التغسيل بالصب و إن لزم منه تناثر جلده.

لكنه كما ترى فإن ترتب تناثر الجلد من الصب لا يستلزم توقع ذلك قبل التغسيل، ليدل الأمر بالصب على عدم مشروعية التيمم معه، بل حيث كان الأمر بالصب للفرار من تناثر الجلد بالمس كان ظاهره عدم توقع تناثر الجلد بالصب، و إن كان قد يتحقق على خلاف ما يتوقعه المغسل، فلا ينافي وجوب التيمم لو خيف تناثر الجلد بالصب أيضا، فضلا عما إذا علم به.

غاية الأمر أنه يدل على أن تناثر الجلد من الصب من دون توقع سابق لا يكشف عن عدم مشروعية التغسيل بالصب ذاتا، بحيث لا يجزى و يجب التيمم، بل يصح و يجزى.

و لا بأس بالبناء على ذلك، لأن عدم فعلية الأمر بالتغسيل واقعا بسبب المزاحمة لا ينافي فعلية ملاكه، فيجزي مع تحقق التقرب به،

للغفلة عن لزوم المحذور المذكور منه، كما هو الحال في نظائر المقام، كانكشف ترتب الضرر على المغسل بعد الفراغ منه. وكيف كان، فحيث لا إشكال ظاهراً في عدم جواز تقطيع جلد الميت فلا ينبغي التأمل في أنه لو لزم ذلك من مسه دون صب الماء عليه حرم المس و الدلك، وإن

(١) كتاب فقه الرضا عليه السلام: ١٨. و مستدرک الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨١

...

كان راجحاً في نفسه - كما يظهر من بعض نصوص تغسيل الميت «١» - و وجب التغسيل بالصب و نحوه، كما هو ظاهر ما تقدم من الهداية و به صرح في المقنعة، لعدم مزاحمة الاستحباب للحرمة. بل يكفي الخوف من ذلك، كما تقدم من الفقيه و المقنع، و به صرح في المبسوط و النهاية و المعبر و المنتهى و التذكرة.

و يقتضيه صحيح ضريس - بناء على ما هو الظاهر من وثاقه محمد بن سنان، على ما تقدم في مبحث تحديد مساحة الكر - عن علي بن الحسين أو عن أبي جعفر عليهما السلام: «قال: المجذور و الكسير و الذي به القروح يصب عليه الماء صبا» «٢»، و معتبر زيد بن علي ما تقدم في نظيره في وجوب الاستقبال بالمحتضر - عن آبائه عليهم السلام عن علي عليه السلام: «أنه سئل عن رجل يحترق بالنار، فأمرهم أن يصبوا عليه الماء صبا، و أن يصلى عليه» «٣».

فإنه بعد عدم احتمال خصوصية العناوين المذكورة فيهما من حيث هي بوجوب الصب، و عدم التصريح فيهما بالعلم بسقوط جلد الميت بمسه حين الغسل، ينصرف إطلاق الأمر المذكور فيهما إلى صورة الخوف من ذلك.

بل لعله مقتضى القاعدة، لأن مقتضى جعل الولاية على تجهيز الميت لزوم ملاحظة الولي مصلحته و الاحتياط لها بترك ما يحتمل منافاته لها، كالمس في المقام، كما قد يظهر أيضاً من سبر النصوص المتضمنة الأمر بالرفق في مسح جسده و غمره عند التغسيل «٤». و يعضده الرضوى المتقدم. بل لا ينبغي التأمل بعد الرجوع لمرتكزات المشرعة في أن للميت حرمة تمنع من التصرف فيه تصرفاً يحتمل تعريضه في الضرر و المحذور المذكور.

كما لا إشكال في الانتقال للتيمة لو لزم المحذور المذكور من الصب أيضاً، و هو المتيقن من كلماتهم و معقد إجماعاتهم المتقدمة، لما أشرنا إليه آنفاً من أنه يكفي في مشروعية التيمم لزوم محذور من الطهارة المائية. مضافاً إلى خبر زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام: «قال: إن قوماً أتوا رسول الله صلى الله عليه و آله فقالوا: يا رسول الله مات صاحب

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت.

(٢) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٤) راجع الوسائل باب: ٢، ٩ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٢

...

لنا و هو مجدور، فإن غسلناه انسلخ. فقال: يمموه» «١».

بل قد يدعى أن مقتضاه وجوب التيمم بتعذر الدلك و عدم الانتقال للصب لو لم يلزم منه المحذور المذكور، لانصراف التغسيل فيه للمتعارف المشتمل على الدلك، و لأن ظاهر حال المجذور عدم تناثر جلده بمجرد صب الماء. لكنه غير ظاهر، لعدم وضوح الانصراف بنحو معتد به، و اختلاف حال المجذور، و لا سيما و أن استيعاب الجسد للماء عند الصب يحتاج إلى قلب الميت، و قد يستند تناثر الجلد له.

فلا مجال للخروج به عما تقتضيه القاعدة من عدم الانتقال للتيمم مع إمكان الغسل بالصب و نحوه مما لا يستلزم المحذور المذكور و يتحقق به الغسل الاختياري التام. و لا أقل من كون ذلك مقتضى الجمع بينه و بين حديثي ضريس و زيد المتقدمين، فيحملان على تجنب المحذور المذكور بالصب، و يحمل هو على لزومه منه. على أن ضعف سنده مانع من التعويل عليه في ذلك لو تم ظهوره فيه. و دعوى: انجباره بالعمل. ممنوعة بعد مطابقة فتوى الأصحاب للقاعدة، على ما سبق، حيث لا يبعد اعتمادهم في الحكم عليها لا عليه، كما هو ظاهر المعتمد أو صريحه. و لا سيما مع أن وجوب التيمم مع عدم لزوم المحذور من الصب مخالف لتصريح جماعة منهم. نعم لا يبعد كون تسالمهم على وجوب التيمم و دعواهم الإجماع عليه كاشفا إما عن ارتكازية القاعدة التي أشرنا إليها بنحو يوجب وضوح مؤداها عندهم أو عن تعويلهم على الخبر المذكور بنحو يصلح لجبره. فلو فرض عدم وضوح أحد الأمرين بخصوصه كان ذلك منهم كافيا في إحراز أحدهما إجمالا و إثبات مشروعية التيمم في محل الكلام.

بل الانصاف أن التسالم المذكور بنفسه صالح لإثبات وجوب التيمم بسبب كثرة الابتلاء بالمسألة المانع عادة من خفاء الحكم فيها على الأصحاب.

و بذلك يقرب الاكتفاء في مشروعية التيمم بخوف لزوم المحذور المذكور من الصب و عدم لزوم العلم بذلك، لأن أغلب كلماتهم و بعض معاهد إجماعاتهم

(١) الوسائل باب: ١٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٣

على الأحوط وجوبا، ثلاث مرات (١)،

قد تضمنت الاكتفاء بالخوف، بل لم يعتبر العلم فيما عثرت عليه منها، و إنما عبر بعضهم - كالشيخ في الخلاف - بعدم إمكان الغسل، و لا يبعد أن يراد به عدم الإمكان بلحاظ المفروغية عن منجزية الخوف، كما يساعده النظر في بقية كلماتهم.

و لا سيما بملاحظة ما سبق في صورة خوف المحذور المذكور من المس دون الصب من تقريب دلالة النصوص على منجزية الخوف و اقتضاء القاعدة له، لعدم الفرق في اقتضاء القاعدة له بين الموردين، و قرب ارتكازيتها بنحو تصلح للقرينة على شرح مراد من عبر بعدم الإمكان.

بل سبر كلماتهم يشهد بمفروغيتهم عن منجزية الخوف، حيث اكتفوا به و لم يتعرضوا لوجه منجزيته، و لا للاختلاف المشار إليه في عبارات الأصحاب، مع وضوح عدم نهوض خبر زيد الذي استدلوا به في المقام به، لظهور فرض انسلاخ الجلد فيه في العلم به. و من هنا لا يبعد البناء عليه تبعا لهم، و لما عرفت من القاعدة.

فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) ففي القواعد: «يممه مرة على إشكال». و قرب التثليث في التذكرة و جامع المقاصد و الروض و محكى نهاية الأحكام و الموجز و فوائد الشرائع و كشف الالتباس و حاشية الشهيد الثاني على القواعد، و جزم به في المسالك.

و اكتفى بالمرّة في الذكرى و كشف اللثام و محكى مجمع البرهان و غيرها و نسبه شيخنا الأعظم قدس سرّه لجماعة من متأخري

المتأخرين، و في المدارك أنه ينبغي القطع به، و هو ظاهر من أطلق من الأصحاب، و لذا نسبه لظاهرهم في الذكرى و لإطلاقهم في كشف اللثام و لظاهر إطلاق النص و الفتاوى في الرياض.

و يقتضيه إطلاق النصوص المتضمنة للتيمم في المقام، كصحيح عبد الرحمن بن أبي نجران و خبري زبد بن علي، بناء على نهوضها بالاستدلال عليه. بل إطلاق أدلة بدلية التيمم عن الماء أيضا- بناء على ما تقدم من الاستدلال به في المقام- لظهوره في قيام التيمم مقام الماء في الطهارة المطلوبة منه، و حيث كان ظاهر أدلة غسل الميت وحدة الطهارة المطلوبة منه، تبعا لوحدة ماهيته شرعا، و إن كان مركبا من أغسال

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٤

...

ثلاثة، تعين الاجتزاء بدله بتيمم واحد.

و إليه يرجع قوله في الذكرى: «لإطلاق الأمر، و لأن الغسل واحد، و إنما تعدد باعتبار كلفيته».

هذا، و إن قيل بأن المطهر هو الغسل الأخير فالأمر أظهر كما نبه له في الذكرى أيضا.

و مما ذكرنا يظهر ضعف ما في التذكرة من الاستدلال لتثليث التيمم بأنه بدل عن ثلاثة أغسال.

و أما ما في جامع المقاصد و غيره من أن كونها في قوة غسل واحد لا يخرجها عن التعدد، و إذا وجب التعدد في المبدل منه مع قوته ففي البديل الضعيف بطريق أولى. فهو كما ترى! لوضوح أن بدلية التيمم ليست عرفية ارتكازية، لتدرك كلفيته تأثيره، بل تعبدية، كما أنها مبنية على نقص الطهارة الحاصلة به عن الطهارة المائية، فلا- مانع من نقصه في بعض الجهات عنها، كما ثبت ذلك في بعض الفروق. فلا مجال للخروج بما ذكره عما سبق.

تتميم: حيث يتعين الصب من دون ذلك فهل يجب تثليث الغسل أولا؟

قال في الذكرى: «يلوح من الاقتصار على الصب الاجتزاء بالقراح، لأن الماء من الأخيرين لا يتم فائدتها [فائدته. ظ] بدون الدلك غالبا. و حينئذ الظاهر الاجتزاء بالمرء، لأن الأمر لا يدل على التكرار».

و لا- يخفى أن مقتضى استدلال الأصحاب على وجوب الصب بما تقدم من أن الدلك مستحب، و الاستحباب لا يزاحم التحريم، المفروغية عن كون الصب من أفراد الغسل التام الواجب، و أن التنازل إنما يكون عن خصوصية الدلك المستحبة من دون نقص في الغسل.

و هو المناسب لما ذكره في كلفية الغسل من استحباب الدلك، لما يظهر من نصوص تعليم الغسل «١»، أو لأنه أبلغ في وصول الماء، من دون أن ينبهوا للفرق بين الغسلات، و أنه يجب الدلك في بعضها، لعدم تحقق الفائدة منه بدونه. كما لم ينبه لذلك في النصوص. بل ظاهر قوله عليه السلام في صحيح يعقوب بن يقطين: «ثم يفاض الماء عليه»

(١) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٥

...

ثلاث مرات ... و يجعل في الماء شيء من السدر و شيء من كافور «١» الاجتزاء بالإفاضة في الجميع. كما هو مقتضى إطلاق تشبيهه بغسل الجنابة «٢» المصرح فيه بعدم وجوب الدلك. بل لعله مقتضى إطلاق جملة من النصوص المتضمنة للغسل، لما هو المعهود في

سائر الأغسال بالاكْتفاء بالصب.

و ما أشار إليه من عدم تمامية فائدة الخليطين بدون الدلك، غير ظاهر بنحو يصلح للخروج عما سبق. و لا سيما مع ما هو المعلوم من عدم كون المراد بالغسل بهما الاستعانة بهما في الغسل، نظير الغسل بالصابون في عصورنا، بل خلط ماء الغسل بهما بنحو يصدق الغسل به عرفاً، إما لإطلاقه - كما سبق من جملة منهم - أو لقله الخليط بنحو لا يخرج به الماء عن صورته و إن كان مضافاً. بل لا مجال لاحتمال توقف فائدة الكافور العرفية - و هي التطيب - على الدلك.

و أما ما تقدم في حديثي ضريس و زيد و الرضوى من صب الماء، فإطلاقه و إن كان يقتضى الاكتفاء بالصب مرة واحدة بالماء المطلق، إلا - أنه ليس وارداً لبيان الواجب من تمام الجهات، و لذا لم يتضمن وجوب استيعاب الماء لجسد الميت، بل لبيان الاجتزاء بالصب و عدم جواز الدلك، فلا ينهض بالخروج عن مقتضى إطلاق أدلة تغسيل الميت من وجوب الأغسال الثلاثة بالخليطين و القراح. بل عدم التنبيه فيها لسقوط الخليطين قد يوجب ظهورها - و لو بمقتضى الإطلاق المقامى - في وجوبهما، حيث لا يبعد ظهورها في بيان ما يمتاز به الميت في موردها عن غيره في كيفية التغسيل، فاقصرها على بيان الصب يوجب ظهورها في المشاركة في غيره لسائر أفراد الميت.

هذا، و لو تم ما ذكره من سقوط الخليطين تبعاً للدلك فوجب تثليث الغسل بالقراح و عدمه يبنى على ما تقدم في المسألة الثامنة من فرض تعذر الخليطين، لعدم الفرق بين تعذر الغسل بهما لفقدتهما و تعذره لتعذر شرطه - و هو الدلك - في جريان ما سبق من الأصل و غيره.

و أما ما ذكره قدس سره من أن الأمر لا يدل على التكرار. فهو و إن تم، بل هو بإطلاقه يقتضى الاجتزاء بالمرة، إلا أن المراد بالأمر إن كان هو ما تضمنته النصوص

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٦

ينوى بواحد منها ما في الذمة (١).

(مسألة ١١): يجب أن يكون التيمم بيد الحى (٢).

المتقدمة فقد سبق أنه ليس لها إطلاق ينفع في المقام. و لو كان لها إطلاق كفى في نفى وجوب الخليطين، و لا يحتاج معه للاستدلال على سقوطهما بما ذكره أولاً من عدم تمامية فائدتهما بدون الدلك. و إن كان المراد بالأمر غير ذلك فلم نعثر على ما يقتضيه لينظر في مفاده.

(١) إما كونه بدلاً عن تمام غسل الميت، أو عن أحد الأغسال المناسب للترتيب، لأن في ذلك جمعا بين احتمالي وجوب التيمم مرة واحدة و وجوبه ثلاث مرات. ثم إن هذا مبني على لزوم تعيين المبدل عنه في التيمم، و الكلام فيه موكول لمبحث التيمم.

[مسألة ١١: يجب أن يكون التيمم بيد الحى]

إشارة

(٢) كما في الروض و المسالك و الجواهر و غيرها، و ذكر شيخنا الأعظم قدس سره أنه المعروف في كفيته، و قال سيدنا المصنف قدس سره: «نسب التصريح به إلى كل من تعرض للكيفية».

لكن في المقنعة: أنه ييمم كما ييمم الحي العاجز بالزمانه، و في الخلاف: «ييمم بالتراب مثل الحي»، و في الشرائع: «كما ييمم الحي العاجز»، و في كشف اللثام: «كتيمم الحي».

و ظاهر هذه الكلمات أن الضرب بيد الميت، لأن ذلك هو الواجب في تيمم الحي العاجز عن المباشر، كما صرحوا به، لظهور النصوص في أن الضرب من أجزاء التيمم، لا من مقدماته، على ما يأتي في محله إن شاء الله تعالى.

و من هنا كان ذلك ظاهر كل من أطلق التيمم، لظهوره في قيام المباشر بتمام التيمم لا ببعضه، كما هو الحال في سائر موارد سقوط المباشرة. و لذا ذكر في الروض أن إطلاقاتهم تحتاج إلى تقييد.

و كيف كان، فقد أيد في الجواهر الأول بالاعتبار، لكون التيمم بدل الغسل المكلف به الحي، فلا مدخلة لضرب الأرض بيد الميت. و يظهر ضعفه مما تقدم، لأن الحي لما كان مكلفاً بأن ييمم الميت كان اللازم قيامه بالحركة المؤدية لتمام أجزاء تيممه،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٧

...

و منه الضرب و المسح بيد الميت، كما لو تيمم الميت بنفسه.

نعم، يتجه ذلك لو تقوم التيمم بمسح الجبهة و ظهر الكفين بأثر الأرض، نظير تقوم الغسل بغسل الجسد بالماء، و كان الضرب خارجاً عن حقيقته، كتناول الماء في الغسل، و لم يعتبر في المسح أن يكون بيد المتيمم، كما لا يعتبر كون الغسل بيد المغتسل، بل له أن يغتسل بالارتماس و بالاستعانة بخرقه تبطل بالماء و نحوهما. لكن لا مجال للبناء على كلا الأمرين، خصوصاً الثاني، على ما يتضح في محله. فالاستدلال المذكور ضعيف جداً.

قال سيدنا المصنف قدس سره: «نعم يمكن أن تكون غلبة تعذر الضرب بيد الميت موجبة لانصراف النص الأمر بالتيمم إلى الضرب بيد الحي. لكن لا مجال لدعوى ذلك بالنسبة إلى عمومات البدلية».

و الوجه فيه: أن الغلبة المذكورة لا توجب الغلبة في مورد العمومات بعد شمولها للحي الذي يغلب فيه القدرة على الضرب و المسح بيده، فلا تنهض بالقرينة عليها، كي تخرجها عن ظهورها فيما سبق.

نعم، لو تمت الغلبة في نصوص تيمم الميت و نهوض تلك النصوص بالاستدلال كانت صالحة لتقييد مقتضى العمومات و الخروج عنها في الميت.

لكن سبق الإشكال في الاستدلال بتلك النصوص لاضطرابها أو ضعف سندها أو عدم العمل بها في موردها. مع أن الغلبة قد تختص بمثل المجذور، حيث يحتاج الضرب بيديه و المسح بهما إلى الضغط عليهما بنحو قد يغلب تسليخ جلده. و كذا بعض أفراد المحترق، دون سائر من يتعذر تغسيه من أفراد الميت، حيث لا يتضح تعذر ذلك فيه إلا أن يتييس جلده و ليس هو غالباً.

و من هنا لا مخرج عما هو ظاهر النص و الفتوى من لزوم الضرب و المسح بيد الميت مع الإمكان. و أما مع تعذره فلاكتفاء بالضرب و المسح بيد الحي مبني على ما يأتي في العاجز عن الاستقلال بالتيمم إن شاء الله تعالى. بل قد يكون هنا أظهر، بلحاظ النصوص الواردة في تيمم الميت الذي يكثر فيه تعذر ذلك. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٨

و الأحوط استحباباً (١) مع الإمكان أن يكون بيد الميت أيضاً.

(مسألة ١٢): يشترط في الانتقال إلى التيمم الانتظار إذا احتمل تجدد القدرة على التغسيل (٢).

فإذا حصل اليأس جاز التيمم (٣). لكن إذا اتفق تجدد القدرة قبل الدفن وجب التغسيل (٤)، و إذا تجددت بعد الدفن و خيف على

الميت من الضرر

(١) مما تقدم يظهر أن ذلك هو الواجب. و لا أقل من كون ضمه مقتضى الاحتياط الوجوبى، كما ذكره بعض مشايخنا دامت بركاته.

تنبيه:

حيث يجب الضرب بيد الحى فقد قال فى المسالك: «و ليغسل الماسح يده بعد كل مسح على بدن الميت»، و قال فى الروض: «و الأولى تطهير يد اللامس بعد كل لمس حيث يمكن».

و كأنه يبتنى على ما يظهر من الروض من انفعال ملاقى الميتة- من الانسان أو مطلقا- و لو مع الجفاف. لكن اعتبار طهارة الماسح مطلقا فى التيمم يحتاج إلى دليل، بل يدفعه إطلاق أدلة شرح التيمم. غاية الأمر أنه ادعى الإجماع على اعتبار طهارة أعضاء التيمم، و المتيقن منه أعضاء التيمم نفسه، لا أعضاء من ييممه. و لعله لذا كان ظاهر ما تقدم من الروض الاستحباب.

[مسألة ١٢: يشترط فى الانتقال إلى التيمم الانتظار إذا احتمل تجدد القدرة على التمسيل]

(٢) لأن موضوع التيمم ليس مجرد عدم القدرة على التمسيل و لو آنا ما، بل عدم القدرة فى تمام الوقت، لأن ذلك هو المناسب لظهور الأدلة فى كون بدليته اضطرارية. و لذا لا يجوز المبادرة مع العلم بتجدد القدرة فى الوقت. غاية ما قد يدعى الاكتفاء ظاهرا باحتمال عدم القدرة فى تمام الوقت و عدم وجوب إحرازه بالانتظار و نحوه، و تمام الكلام فى ذلك موكول لمبحث التيمم.

(٣) بلا إشكال ظاهر، لأن غلبة عدم تيسر العلم صالح للقرينية على الاكتفاء فى ترتيب أثر عدم الوجدان باليأس.

(٤) لانكشاف عدم مشروعية التيمم، لعدم تحقق موضوعه و هو التعذر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٨٩

أو الهتك لم يجب التمسيل، و إلفى وجوب نبشه و استيناف الغسل إشكال.

و كذا الحكم فيما إذا تعذر الصدر و الكافور (١).

(مسألة ١٣): إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثنائه بنجاسة خارجية أو منه وجب تطهيره (٢).

المستوعب للوقت. بل لو فرض مشروعيته بعدم الوجدان فى وقته فحيث دلت الأدلة على بطلان التيمم بوجدان الماء لزم فى المقام بطلانه، فوجب الغسل تحصيلًا للطهارة المستمرة، حيث لا يبعد كون المستفاد من الأدلة أن تغسيل الميت لذلك، لا لتحصيل الطهارة له آنا ما كى يكتفى بحصولها حين التيمم قبل بطلانه.

و منه يظهر أنه لا- مجال لقياس المقام بالصلاة التى لا يبعد البناء على إجزائها و عدم وجوب إعادتها بوجدان الماء فى أثناء الوقت، للفرق بالاكتفاء فى صحة الصلاة بالطهارة حينها. على أنه لا تعويل على القياس بعد مخالفة أجزاء الصلاة للقاعدة.

(١) تقدم الكلام فى ذلك فى الفرع الثالث من الفروع الملحقه بالمسألة الثامنة فى تعذر الخليطين، و ما ذكرناه هناك يجرى فى محل الكلام من تعذر أصل التمسيل و الانتقال للتيمم.

[مسألة ١٣: إذا تنجس بدن الميت بعد الغسل أو فى أثنائه بنجاسة خارجية أو منه وجب تطهيره]

(٢) كما صرح به جماعة من الأصحاب بنحو يظهر منهم المفروغية عنه، بل قد يدخل فى معقد إجماع الخلاف، و فى الجواهر: «بلا خلاف أجده فيه، بل ظاهر الأصحاب الإجماع عليه، كما اعترف به فى كشف اللثام و غيره».

و يقتضيه صحيح الكاهلي و الحسين بن المختار - بناء على وثاقة محمد بن سنان على ما تقدم في تحديد مساحة الكر - عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألناه عن الميت يخرج منه الشيء بعد ما يفرغ من غسله. قال: يغسل ذلك و لا يعاد عليه الغسل» (١)، و حديث روح بن عبد الرحيم - الذي لا يبعد كونه موثقاً - عنه عليه السلام: «قال: إن بدا من الميت شيء بعد غسله فاعسل الذي بدا منه و لا تعد الغسل» (٢)، و مرفوع سهل:

«قال: إذا غسل الميت ثم أحدث بعد الغسل فإنه يغسل الحدث و لا يعاد الغسل» (٣).

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٠

و لو بعد وضعه في القبر (١).

و قد يؤيد بما تضمن قرص الكفن إذا تنجس (١) مما يأتي، لأن البدن أولى بإزالة النجاسة من الكفن، و بما تضمن الأمر بشد الفخذين في التكفين (٢)، حيث لا - يبعد كون الغرض منه منع خروج النجاسة. و بتعليل وجوب التغسيل (٣) بأنه ليظهر من أدناس أمراضه، حيث لا يبعد كون المراد به النجاسة الخبيثة.

هذا، و النصوص المتقدمة و إن اختصت بما يخرج من الميت بعد الغسل، إلا أن الظاهر إلغاء خصوصيته عرفاً و تعميم الحكم للنجاسة الخارجية، و لما يصيبه في أثناء الغسل في الموضع المغسل. و أما ما يصيب الموضع غير المغسل منه فشرطية إزالته في اتمام الغسل تبني على ما تقدم في أول هذا الفصل من الكلام في وجوب تطهير الميت قبل الغسل.

و أما وجوب غسل النجاسة بعداً لو تعذر تغسيله فلا يبعد استفادته من النصوص المتقدمة و من التعليل المتقدم لوجوب التغسيل بأنه يظهر من أدناس أمراضه. اللهم إلا أن يستشكل في ذلك بأن غسل النجاسة مع عدم تغسيل الميت لا يوجب التطهير، لنجاسة بدن الميت عينا، إلا أن نقول بمطهرية التيمم من الحدث و الخبث معا كالغسل. فتأمل جيداً.

(١) قال في الجواهر في شرح عبارة ماتته: «لكن ظاهره كغيره، بل كاد يكون صريح الذكرى، أنه لا فرق في ذلك بين طرحه في القبر و عدمه، بل و لو توقف إزالتها على خروجه منه ... و ربما يظهر من المحكى عن الأردبيلي الإجماع على وجوب إزالة النجاسة عن البدن قبل الدفن مطلقاً». لكن في جامع المقاصد: «نعم يجب غسل النجاسة على كل حال و إن وضع في القبر إلا مع التعذر، و لا يجوز حينئذ إخراجه بحال، لما فيه من هتك الميت. مع أن القبر محل النجاسة». و يشكل بعدم وضوح لزوم الهتك من إخراج الميت من القبر، و إنما يلزم

(١) راجع الوسائل باب: ٣٢ من أبواب غسل الميت، و باب: ٢٤ من أبواب التكفين.

(٢) راجع الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت.

(٣) الوسائل ج ٢ باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩١

...

من المثلثة به التي هي غير مفروضة في المقام. كما أن كون القبر محل النجاسة لا- ينافي وجوب تطهيرها، عملاً بإطلاق النصوص السابقة، وإنما المتيقن العفو عن ذلك بعد تحقق الدفن، ولذا التزم قدس سره بوجوب التطهير في القبر لو أمكن من دون إخراج. ومثله ما في الجواهر وعن الحدائق من ظهور سياق النصوص فيما قبل الوضع في القبر. للإشكال فيه بعدم المنشأ لذلك بعد إطلاق النصوص. بل هو لا- يناسب ما في الجواهر في آخر كلامه، حيث استجاد ما تقدم من كلام جامع المقاصد مع التصريح فيه بوجوب التطهير حتى بعد الوضع في القبر إذا لم يتوقف على الإخراج.

هذا، وفي صحيح ابن أبي عمير وأحمد بن محمد عن غير واحد من أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: إذا خرج من الميت شيء بعد ما يكفن فأصاب الكفن قرض منه [من الكفن]» (١)، وفي صحيح الكاهلي عنه عليه السلام: «قال: إذا خرج من منخر الميت الدم أو الشيء بعد الغسل وأصاب العمامة أو الكفن قرض [قرضه] بالمقراض» (٢).

و الظاهر أن الأمر بقرض الكفن فيهما للتسهيل تجنباً للبلل ونزعه الذي كثيراً ما يتوقف عليه تطهيره، ومقتضى ذلك عدم وجوب تطهير جسد الميت لتوقفه كثيراً على نزع الكفن منه، ولو أمكن بدونه استلزم غالباً بلل الكفن، فيكون اقتصارهما على قرض الكفن موجبا لظهورهما في عدم وجوب تطهير البدن إذا كان خروج النجاسة بعد التكفين مطلقاً ولو لم يوضع في القبر. ولأجلها يحمل إطلاق نصوص الغسل على صورة خروج النجاسة قبل التكفين، وهو جمع سهل لا كلفه فيه.

وأما ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره من كون الاقتصار على قرض الكفن فيهما قرينة على إرادة صورة تعذر الغسل منهما. فهو كما ترى لا يناسب إطلاقهما جداً، بل الأقرب ما ذكرنا، كما لعله ظاهر.

نعم، بناء على اختصاص مشروعية القرض بما إذا كان الميت قد وضع في القبر يتجه اختصاص عدم وجوب تطهير الجسد به. لكن يأتي في المسألة الواحدة والثلاثين عند الكلام في الكفن المنع من ذلك إن شاء الله تعالى.

فالبناء على عدم وجوب تطهير الجسد بعد التكفين في مورد عدم نزع الكفن

(١) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٢

نعم لا يجب ذلك بعد الدفن (١).

(مسألة ١٤): إذا خرج من الميت بول أو منى لا تجب إعادة غسله (٢).

قريب جداً. لو لا عدم استثناء الأصحاب ذلك من عموم وجوب التطهير عدا السيد في الرياض مستدلاً عليه بالجمع، وهو غير ظاهر، بل سبق من الجواهر ظهور كلماتهم في العموم.

ولعله لذا سبق من شيخنا الأعظم قدس سره التكلف بحمل الصحيحين على صورة تعذر الغسل. اللهم إلا أن يكون اقتصار بعض من تعرض للقرض عليه قرينة على إرادتهم الاستثناء المذكور، ولا سيما مع ذكرهم للحكمين في سياق واحد، وتنصيب من نص على عموم وجوب التطهير غفلة عن مفاد الصحيحين. بل في المنتهى: «لو خرجت النجاسة منه بعد وضعه في أكفانه لم يجب إعادة الغسل عليه في قول أهل العلم كافة، لأن ذلك حرج عظيم ويحتاج إخراجاً من أكفانه إلى مشقة عظيمة».

وتعليقه كالصريح في الإجماع على عدم وجوب إخراجها من أكفانه. وتطهيره وهو فيها مما لا يظن من أحد دعوى وجوبه، بل كثيراً ما يمتنع. والإجماع المذكور وإن لم يتضح إلا- أنه يكفي في عدم استيضاح الإجماع على عموم وجوب التطهير بنحو يمنع من الخروج عما يقتضيه الجمع بين الأدلة. فلاحظ. والله سبحانه وتعالى العالم.

(١) بلا- إشكال ظاهر، لما هو المعلوم من تعرض الميت حينئذ للنجاسة من دون أن يشار إلى وجوب إزالتها حينئذ في النصوص و الفتاوى، كما أن السيرة على عدمه.

[مسألة ١٤: إذا خرج من الميت بول أو منى لا تجب إعادة غسله]

(٢) كما صرح به جماعة من الأصحاب، ونسب للأكثر في المختلف والمدارك، ولالأشهر في محكي الكفاية، و للمشهور في كشف اللثام، و في حاشية المدارك أن بناء فتوى الأصحاب عليه، بل في الخلاف الإجماع على عدم وجوب إعادة لو خرج شيء بعد الغسل الثالث، و في المعتمد و التذكرة أنه ظاهر من عدا ابن أبي عقيل، و لم يعرف الخلاف فيه إلا منه، حيث يظهر من جماعة نسبة القول بوجوب إعادة الغسل لو خرج أحد النواقض بعد إكماله، و ادعى الوحيد إشعار كلامه بوجوب استئناف الغسل لو خرج شيء في أثناؤه، لا في إعادته لو خرج بعد إكماله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٣

...

و كيف كان، فقد بينى وجوب استئناف الغسل لو خرج أحد النواقض في أثناؤه على ثبوت ذلك في غسل الجنابة، لعموم التشبيه في صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: غسل الميت مثل غسل الجنب، و إن كان كثير الشعر فرد عليه [الماء] ثلاث مرات» (١).

و فيه - مع عدم ثبوت ذلك في غسل الجنابة، و لو ثبت فهو مختص بالحدث الأصغر، و أما الأكبر فوجوب استئنافه مقتضى القاعدة الجارية في الحدث حتى بعد إكمال الغسل، و التي يأتي الكلام فيها هنا-: أن قوله عليه السلام: «و إن كان كثير الشعر»... قد يوجب انصراف التشبيه للكيفية الخارجية، دون غيرها من أحكام غسل الجنابة التي منها وجوب الاستئناف بتخلل الحدث. و مثله الاستدلال بمفهوم الشرطية السابقة المتضمنة عدم وجوب إعادة الغسل إذا خرج الشيء بعد إكماله. إذ فيه: أن الشرطية مسوقة لتحقيق الموضوع، فلا ينهض مفهومها بإثبات وجوب استئناف الغسل بما يخرج قبل إكماله. كما قد يستدل لوجوب إعادة الغسل لو خرج أحد النواقض بعد إكماله بأن الحدث ناقض للغسل فوجب إعادته ليخرج من الدنيا طاهرا.

و ما في جامع المقاصد من أنه لا يراد بغسل الميت و وضوءه رفع الحدث. غير ظاهر بعد ملاحظة النصوص المتضمنة تعليل وجوبه بأن الميت يجنب (٢) و غيرها مما تقدم تعرض له في تحقيق مقتضى الأصل عند الكلام في وجوب تثليث الأغسال. و مثله ما يظهر من غير واحد من عدم وجوب استمرار الطهارة له، بل يكفي حصولها آنا ما يكمال الغسل و إن انتقضت بعد ذلك. لاندفاعه بأن ارتكازية تعليل وجوب الغسل بأنه يجنب تقتضى مطلوبة بقاءه على الطهارة في عالم الآخرة بعد أن لم يكن المراد حصولها حالة حدوث الموت كالوضوء للنوم، و لا لفعل خاص كطهارة الحي للصلاة. و لا سيما مع ظهور حديث ابن سنان في أن ذلك مطلوب في الطهارة من الخبث، لقوله عليه السلام: «علَّه غسل الميت أنه يغسل لأنه يطهر و ينظف من أدناس أمراضه

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٤

...

و ما أصابه من صنوف علله، لأنه يلقي الملائكة و يباشر أهل الآخرة، فيستحب إذا ورد على الله عز و جل و لقي أهل الطهارة و يماسونه و يماسهم أن يكون طاهرا نظيفا متوجها به إلى الله عز و جل ليطلب وجهه و ليشفع له. و علة أخرى أنه يخرج منه المنى الذى منه خلق، فيجنب فيكون غسله له « ١ » و قريب منه حديث الفضل بن شاذان « ٢ ».

نعم، المتيقن من النصوص المتقدمة اهتمام الشارع برفع حدث الجنابة أو مطلق الحدث الأكبر، دون الحدث الأصغر، فلا وجه لوجوب الطهارة بحصول سببه. كما لا دليل على مشروعية الغسل لإزالته وحده، بل فى ضمن الأكبر، و كذا لا دليل على تشريع الوضوء وحده حينئذ للميت، و إن حكى عن بعض العامة. بل لما كان الرفع للحدث الأكبر هو الغسل الواحد بالماء المطلق فلا وجه لإعادة غسل الميت بتمامه - كما هو ظاهر ما عن ابن أبى عقيل - بعد وضوح عدم مبطلية الخارج له من أصله، بل غاية الأمر أن يوجب له الحدث الذى يحصل به فى الحى.

مضافا إلى ما نبه له فى المختلف و غيره من عدم الدليل على حدث الميت بخروج النواقض المعهودة فى الحى منه. و دعوى: أن ذلك لا يناسب ما تضمن تعليل جنابة الميت بخروج المنى الذى خلق منه بموته من فيه أو غيره « ٣ ».

مدفوعة: بأن جنابته بخروج المنى منه بحدوث الموت لا يستلزم جنابته بخروجه منه بعده، حيث يكون بنظر العرف كسائر الجمادات. و لا سيما و أن جنابته بخروج المنى المذكور تعبدية لا تناسب سببية خروج المنى من الحى لجنابته، لاختصاصها بخروج منى الإنسان نفسه بالوجه المعهود، دون منى غيره و لذا لا تجنب المرأة بخروج منى الرجل منها.

نعم، سبق عند الكلام فى سببية الجماع للجنابة قوة احتمال جنابة الميت به، و هو و إن كان مناسبا لجنابته بخروج المنى منه إلا أن ذلك وحده لا يكفى بعد انصراف إطلاقات سببية أسباب الجنابة عن الميت. و الاستناد فى جنابته بالجماع لجهات خاصة مانعة من الانصراف لا يتضح التعدى بها عنه لخروج المنى. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٣) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٥

...

هذا، كله بحسب القواعد، و أما بلحاظ النصوص الخاصة فيه على عدم ناقضية خروج الغائط منه للغسل الأول قوله عليه السلام فى مرسل يونس: «ثم صب الماء فى الآنية و ألقى فيه حبات كافور، و افعل به كما فعلت فى المرة الأولى، ابدأ بيديه ثم بفرجه و امسح بطنه مسحا رفيقا، فإن خرج منه شيء فأنقه، ثم اغسل رأسه» «... ١»،

و على عدم ناقضيته للغسلين الأولين معا قوله عليه السلام فى موثق عمار: «ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئا حتى يخرج من مخرجه ما خرج، و يكون على يديك خرقة تنقى بها دبره، ثم ميل برأسه شيئا، فتنفذه حتى يخرج من منخره ما خرج ثم تغسله بجرة [بجرد] من ماء القراح» «... ٢». بل ظاهر الأول عدم انتقاض غسل اليدين و الفرج الذى هو من آداب الغسل بذلك.

كما يدل على عدم إعادة الغسل بخروج أحد النواقض بعد إكماله النصوص المتقدمة فى أول المسألة السابقة المصرح فيها بغسل ما خرج و عدم إعادة الغسل لأجله و مرسل ابن أبى عمير و أحمد بن محمد المقتصر فيه على قرص الكفن.

و هذه النصوص تناسب ما ذكرناه أخيرا من عدم ناقضية ما يخرج من الميت لطهارته، حيث يبعد جدا ناقضيته و عدم وجوب الطهارة

منه، بل عدم رجحانها، حيث لا يظهر منها ولا من غيرها استحباب التطهير.

و دعوى: أن ذلك لا يناسب التعبير بالحدث في مرفوع سهل المتقدم. مدفوعة - مضافا إلى ضعفه - بقرب كون المراد بالحدث السبب المعهود بذاته، لا بما أنه سبب للحدث و ناقض للطهارة، كما يناسبه قوله: «فإنه يغسل الحدث» لوضوح أن الغسل للذات بنفسها لا بلحاظ مسببها.

نعم، قد يدعى انصراف إطلاقات تلك النصوص لأسباب الحدث الأصغر، لندرة خروج المني من الميت. لكنه ممنوع، لأن مجرد الندرة لا تقتضى الانصراف المعتقد به. على أنه لا ندرة في غير المني من أسباب الحدث الأكبر، كدم الحيض و النفاس، حيث قد تموت المرأة عند قوة اندفاعهما، فيخرجان بعده. بل في مرفوع الحسن بن محبوب و أحمد بن محمد: «قال: المرأة إذا ماتت نفساء و كثر دمها أدخل إلى السرة في

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٦

و لو قبل الوضع في القبر (١).

(مسألة ١٥): لا يجوز أخذ الأجرة على تغسيل الميت (٢)،

الأديم أو مثل الأديم نظيف ثم يكفن بعد ذلك». و زاد الحسن في سند آخر: «و يحشى القبر و الدبر بالقطن». و كذا رواه الصدوق مرسلا عن الصادق عليه السلام إلا أنه قال: «و تنظف ثم يحشى» «... ١».

و هو ظاهر في الاهتمام بتجنب النجاسة الخبيثة و دفعها عن الكفن، دون الحدث، لظهوره في توقع خروج الدم من دون أن ينبه فيه لتأخير غسلها مهما أمكن و تعصيرها ليخرج ما يمكن خروجه قبله، و يضعف دفع الدم. فلاحظ.

(١) فإنه المتيقن من الخلاف المتقدم، بل تقدم في آخر المسألة السابقة من المنتهى دعوى الإجماع على عدم وجوب إعادة الغسل بعد وضع الميت في أكفانه، المستلزم لأولوية حال ما بعد الوضع بالإجماع.

[مسألة ١٥: لا يجوز أخذ الأجرة على تغسيل الميت]

(٢) قال في المقنعة: «و التكسب بتغسيل الأموات و حملهم و دفنهم حرام، لأن ذلك فرض الكفاية أوجبه الله تعالى على أهل الإسلام»، و نحوه أو قريب منه في النهاية و المراسم و السرائر و الشرائع و المنتهى و التذكرة و القواعد و غيرها، و في المسالك: «هذا هو المشهور بين الأصحاب و عليه الفتوى، و ذهب المرتضى إلى جواز أخذ الأجرة على ذلك لغير الولي، بناء على اختصاص الوجوب به» و ظاهره أن الشهرة في مقابل المرتضى الذي يبتنى خلافه على اختصاص الوجوب بالولي، و أنه لو بنى على عموم التكليف بأفعال التجهيز - كما تقدم - فلا خلاف في التحريم.

بل حكى عن المحقق الثاني دعوى الإجماع على عموم حرمة أخذ الأجرة على الواجبات، كما ادعى هو و غيره الإجماع في كثير من الواجبات الكفائية - كالقضاء و تعليم صيغة النكاح - فضلا عن العينية. و لعله لذا قال في الرياض في تقريب عدم جواز أخذ الأجرة على الواجبات: «بلا- خلاف، بل عليه الإجماع في كلام جماعة». و هو الحجة»، و في الجواهر: «بلا خلاف معتد به أجده فيه» و عن كاشف الغطاء في شرح

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب التكفين حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٧

...

القواعد أن دعوى الإجماع المحصل غير بعيد عند المحصل»، و عن مجمع البرهان:
«كأن دليله الإجماع».

لكن أطال شيخنا الأعظم قدس سره في مكاسبه في توهين دعوى الإجماع المذكورة بنقل جملة من كلماتهم تشهد بخلافها، كما أطال في كتاب التجارة من الجواهر في تقريب استنادها إلى ظهور الإجماع في جملة من الموارد لخصوصيات فيها، لا لعموم حرمة أخذ الأجرة على الواجبات، و مع ذلك لا مجال للتحويل على الإجماع المذكور لا في عموم الدعوى المذكورة، و لا في خصوص واجبات التجهيز. و احتمال خصوصيتها بإجماع تعبدى. مما لا تناسبه كلماتهم السابقة جدا.

و أما ما ذكره غير واحد من مانعيه الوجوب من حيث هو لأخذ العوض. فلم يثبت لعدم وضوح الوجوه المذكورة له في كلماتهم على كثرتها، كما أطلنا الكلام فيه في تعقيب كلمات شيخنا الأعظم قدس سره في مكاسبه بما لا مجال له في المقام.
كما أنه لم يثبت عموم منافاة قصد أخذ الأجرة للعبادية في الغسل و الصلاة من واجبات التجهيز، لما تقدم في مباحث النية من شرائط الوضوء من أن انضمام الداعى غير القربى المباح للداعى القربى لا يمنع من صحة العبادة إذا كان الداعى القربى بحيث يصلح لأن يستقل بالداعوية، حيث يجرى ذلك في المقام.

نعم، لو لم يصلح الداعى القربى للاستقلال بالداعوية لم تصح العبادة، سواء كان قصد أخذ الأجرة صالحا للداعوية الاستقلالية أم لم يكن، بل كان الداعى الفعلى مجموع الداعيين بنحو الانضمام.

و أما دعوى: أن جعل الأجرة لما كان بإزاء العمل العبادى، فلا بد في استحقاقها من قصد التقرب، و لو مع قصد الأجرة بنحو داعى الداعى. فهى مندفعة: بأن داعى الداعى هو الداعى الحقيقى، فإن لم يكن قريبا لم يكف الداعى المباشر في المقربة. و قد تقدم في مبحث النية في الوضوء ما ينفع في المقام.

هذا، و قد يمنع من أخذ الأجرة في خصوص واجبات التجهيز لدعوى: أن المستفاد من أدلة تشريعها عدم وجوبها ابتداء، بل لأنها من حقوق الميت المملوكة له على المكلفين، فيجب عليهم أدائها، و العمل المملوك على الإنسان ليس له أن يأخذ

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٨

و يجوز أخذ العوض على بذل الماء و نحوه مما لا يجب بذله مجانا (١).

(مسألة ١٦): يجوز أن يكون المغسل صبيا (٢)

عليه أجرا. و هو غير ظاهر، بل غاية ما يستفاد من الأدلة كون تشريعها بلحاظ احترام الميت و ثبوت الحرمة له، و هو أعم من استحقاقه و ملكيته لها.

نعم، في جامع المقاصد عن ابن البراج المنع من أخذ الأجرة على مستحبات التجهيز، لإطلاق النهى، و نحوه في المسالك و محكى الإيضاح، ناسبا ذلك في الأول لبعض الأصحاب. و ظاهره إطلاق النهى شرعا عن أخذ الأجرة على أفعال التجهيز، فيكون دليلا مختصا بالمقام. لكن لم أعثر على ما يقتضى ذلك، بل في مفتاح الكرامة:

«و لم نقف على نهى في الباب، و لا ذكره أحد غيرهم من الأصحاب».

ثم إنه قد يدعى أن جواز أخذ الأجر على الواجبات لا- يلزم صحة الإجارة عليها، بل تبطل الإجارة عليها مطلقاً أو على خصوص العبادية منها، و ينحصر استحقاق الأجر بمثل الجعالة. و تفصيل الكلام في وجه ذلك موكول إلى محله من المكاسب المحرمة عند الكلام في أخذ الأجر على الواجبات، لمسانخته لذلك و كونه من شئونه و لواحقه.

(١) حيث يتضح مما يأتي إن شاء الله تعالى في شرح المسألة التاسعة و الثلاثين أن الواجب كفاية هو أفعال التجهيز بنفسها، لا بنحو يجب بذل المؤمن مقدمه لها، و مع عدم وجوب البذل لا منشأ لاحتمال حرمة أخذ العوض.

[مسألة ١٦: يجوز أن يكون المغسل صيباً]

(٢) كما في المعتبر و المنتهى و كاشف الغطاء و جعله الوجه في التذكرة و هو المناسب لما في المبسوط و السرائر من أن الذكر أولى من الأنثى بالصلاة على الميت إذا كان ممن يعقل الصلاة.

و يقتضيه إطلاق بعض الأدلة الشارحة للتغسيل و الصلاة. و توجيه الخطاب في بعضها لشخص خاص بنحو يظهر بدواً في مباشرته لا يصلح للتقييد بعد معلومية عدم إرادة تقييد الواجب الكفائي بمباشرته. كما لا يقتضيه اختصاص التكليف بالبالغين، إذ كما يمكن تكليف كل بالغ بالأعم من فعله و فعل غيره من البالغين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ١٩٩

...

كذلك يمكن تكليفه بالأعم من فعلهم و فعل الصبي.

و أما ما ذكره بعض مشايخنا من أن مقتضى الإطلاق وجوب الأفعال على المكلفين، سواء قام بها الصبي أم لا، الراجع لعدم الاجتزاء بفعله.

فيشكل بأنه حيث لا- يراد من توجيه الخطاب للمكلفين لزوم قيام كل شخص بالعمل، لفرض كون التكليف كفايياً يجرى فيه فعل أحدهم فلا- بد من رجوعه لتكليف كل شخص بالماهية و إن صدرت من غيره، كما هو الحال في سائر التكاليف الكفائية على ما تحقق في محله. و تقييد الماهية المكلف بها بفعل البالغ يحتاج إلى دليل، بل حيث سبق أن مقتضى إطلاق بعض الأدلة الشارحة عدمه لزوم البناء عليه.

و بعبارة أخرى: ظاهر توجيه الأمر للمكلفين بالعمل هو تكليف كل منهم بالعمل الصادر منه بالمباشرة، و حيث لا مجال لذلك في مثل المقام من الواجبات الكفائية، فالأمر دائر في مصحح توجيه الأمر لهم بين إرادة تكليف كل منهم من دون نظر للمباشر و إرادة التكليف بفعل أحدهم من دون نظر للمكلف، و لا إشكال في أن الأول أظهر.

و أما حمله على تكليف كل منهم بفعل أحدهم فلا مجال للحمل عليه، لابتناؤه على تعدد مصحح النسبة للكل. و لا أقل من إجمال هذه الأدلة من هذه الجهة فلا- يخرج عما سبق من الإطلاق. و حيثئذ يتعين الإجزاء، و لا مجال لما ادعاه من الإطلاق، لأن إطلاق التكليف لا يقتضى بقاءه بعد حصول فرد من أفراد الماهية المكلف بها.

و لو فرض عدم تمامية ما ذكرناه من الإطلاق و إجمال المكلف به من هذه الجهة كان مقتضى أصالة البراءة عدم التقييد بذلك، بناء على ما هو المشهور المنصور من جريان البراءة عند الشك في تقييد الواجب.

و أما ما عن بعض الأعظم قدس سره من أن ما يحتمل اشتراط عدمه في التكليف إنما تجرى البراءة من التكليف مع وجوده حين تحقق موضوع التكليف، بحيث يحتمل عدم حدوث التكليف رأساً، كما لو احتمل اشتراط التكليف بصلاة الزلزلة بعدم المطر، فحدثت الزلزلة حال المطر، دون ما لو وجد بعد تحقق موضوع التكليف المستتبع لفعليته، كما في المقام، حيث لا يجهز الصبي الميت

إلا بعد موته وانشغال ذمة المكلفين بتجهيزه، بل مقتضى قاعدة الانشغال بالتكليف، بل إطلاق دليله عدم مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٠

...

سقوطه بغير امتثال المكلف.

فهو إنما يتم لو لم يحتمل شمول الماهية المأمور بها لفعل الصبي، بأن علم بقصور فعل الصبي و احتتمل كونه مسقطا للتكليف من دون أن يكون وافيا بملاكه، و لازمه وجوب منعه محافظة على ملاك التكليف الفعلي، و لا ملزم بالبناء على ذلك بعد ما عرفت من إمكان عموم الماهية لفعل الصبي.

و منه يظهر ضعف ما في الدروس و الجواهر من عدم الاجتزاء بفعل الصبي مستدلا في الثاني باستصحاب الشغل، و معلومية عدم إجزاء الندب عن الواجب.

لاندفاعه بأن المرجع مع الشك في تقييد المأمور به البراءة، لا الاشتغال. و أن كون المورد من إجزاء الندب عن الواجب موقوف على قصور ماهية الواجب عن المكلفين، و قد سبق منعه، و أن مقتضى الإطلاق أو الأصل كون فعل الصبي من أفراد الماهية الواجبة على المكلفين و إن كان مستحبا في حق الصبي نفسه.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن لا مجال للتوقف في إجزاء الندب عن الواجب مع العلم بفرديته له و إن لم يكن واجبا، كما في المقام، لأن موضوع المشروعية في الصبي هو موضوعها في البالغ، و الاختلاف بينهما في اللزوم و عدمه لا غير. فهو موقوف على المفروعية عن فردية فعل الصبي للماهية الواجبة، و لا مجال له بالنظر لما تقدم من كلماتهم.

و مجرد مشروعية عبادة الصبي أعم، لإمكان نقصها عن فعل البالغ، نظير الفرد الاضطراري المشروع من المضطر غير المجزى لغيره مع تيسر التام. اللهم إلا أن يستفاد ذلك من إطلاقات أدلة الخطاب بالواجب العيني و الكفائي، لظهورها بدوا في الشمول حتى للصبيان و الاجتزاء بفعلهم كغيرهم، و دليل رفع القلم ظاهر في رفع الإلزام دون المشروعية بالنحو المقتضى للإجزاء. و هذا يكون عاضدا لما سبق في وجه الإجزاء.

و منه يظهر أنه لا مجال لما ذكره شيخنا الأستاذ قدس سره من أن فعل الصبي إنما يجري في حق نفسه، كما لو صلى في الوقت ثم بلغ قبل خروجه، لا في حق غيره، كما في المقام.

لاندفاعه: بأنه إن تم الوجه المذكور فهو كما يقتضى الإجزاء في حق نفسه بعد بلوغه يقتضى الإجزاء في حق غيره، و إن لم يتم فلا مجال لاستفادة الإجزاء في حق نفسه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠١

إذا كان تغسيله على الوجه الصحيح (١).

في الواجبات العينية، لأن الخطاب يقصر عن الفعل السابق على توجهه على المكلف، و حينئذ يمكن استفادة الإجزاء في الواجبات الكفائية، لأن فعله متأخر عن توجه الخطاب للمكلفين، فلا مانع من شموله له إذا اقتضاه الإطلاق أو الأصل، كما تقدم، فإجزاء فعل الصبي عن نفسه و غيره في التكاليف الكفائية أيسر إثباتا من إجزائه عن نفسه في التكاليف العينية.

على أن مقتضى ما ذكره أن الصبي إذا صلى ثم بلغ قبل الدفن أجزأ فعله في حق نفسه دون غيره من المكلفين، و لا يظن من أحد البناء على ذلك.

(١) بأن كان واجدا لتمام ما يعتبر في التغسيل، و منه قصد القرية بناء على ما هو الظاهر من الاعتداد بقصده.

هذا، كله في مقام الثبوت، و أما في مقام الإثبات عند الشك في صحة عمله فظاهر من أطلق أجزاء عمل الصبي من دون تنبيه على عدم الاعتداد به ظاهرا هو كونه على نحو عمل البالغ ثبوتا وإثباتا، فلا يتوقف الاجتزاء به على العلم بصحته. و كأنه لقاعة الصحة المعول عليها في سائر موارد الشك في فعل الغير.

لكن في كشف الغطاء: «و لا يصح من غير المكلف، إلا أن يكون مميزا على الأصح فيصح. و لا يرفع الوجوب على [عن خ ل] الناس، لعدم إمكان الاطلاع الباطني، و أصل الصحة هنا غير جار». و هو الذي صرح به بعض مشايخنا دامت بركاته، بدعوى: أن الدليل على قاعدة الصحة لما كان هو السيرة فهي و إن ثبتت في بعض أفعال الصبي، كالتطهير و نحوه مما يتعارف قيامه به، إلا أنها لم تثبت في المقام، لعدم تعارف قيام الصبي بأفعال التجهيز.

و لعله لذا توقف السيد الطباطبائي قدس سره في العروة الوثقى في الاجتزاء بفعل الصبي إذا لم يعلم بواجديته للشرائط. و كأن تخصيصه لذلك بما يتوقف على قصد القربة لعدم تيسر العلم بتحقيق قصد القربة، بخلاف غيره مما يعتبر في صحة الأفعال، و إلا فمن البعيد جدا تفريقه بين ما يتوقف على قصد القربة و غيره في الاجتزاء به ظاهرا مع الشك في صحته، لعدم ظهور وجه الفرق بينهما في جريان قاعدة الصحة مع الشك.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٢

(مسألة ١٧): يجب في المغسل أن يكون ممثلا للميت في الذكورة و الأنوثة (١)،

و كيف كان، فيشكل ذلك بأن الدليل على قاعدة الصحة ليس هو سيرة المتشرعة التعبدية - نظير سيرتهم على مطهرية الغيبة - ليدعى قصورها عن فعل الصبي في المقام لما سبق، بل سيرة العقلاء المبتنية على ارتكازياتهم، و من الظاهر عدم خصوصية البلوغ بنظر العقلاء، بل المعيار عندهم على التمييز، و حيث كانت السيرة في المقام تابعة للارتكازيات العقلانية، لا لأمر خارجي - من أمر سلطان أو تباني جماعة خاصة أو نحوهما - كفى في جواز التعويل عليها عدم ثبوت الردع عنها، و لا يعتبر ثبوت إمضاءها، على ما ذكرناه في مبحث حجية خبر الواحد من الأصول.

على أنه قد يستفاد إمضاؤها من سيرة المتشرعة المعلوم عدم استنادها لجهات تعبدية، بل لسيرة العقلاء تبعا للمرتكزات التي لا يفرق فيها بين البالغ و غيره.

و لو لا ذلك لأشكل التعويل على قاعدة الصحة و نحوها مما كان مستنده السيرة في كثير من الموارد التي لا تحرز فيها سيرة المتشرعة المتصلة بعصور المعصومين عليهم السلام بسبب عدم شيوع الابتلاء بها في عصورهم، كتغسيل الميت بالارتماس و بيع الصبي في المعاملات الضخمة، و عمل المستعجل، و غيرها، و لا يظن من أحد الالتزام بذلك. فلاحظ.

[مسألة ١٧: يجب في المغسل أن يكون ممثلا للميت في الذكورة و الأنوثة]

إشارة

(١) قال في التذكرة: «و الأصل أن يغسل الرجال الرجال، و النساء النساء».

و الظاهر عدم الخلاف في اعتبار المماثلة اختيارا في غير موارد الاستثناء المذكورة في كلمات الأصحاب، بل صرح بالاتفاق على ذلك في الروض و محكي الذكري، و في المعتبر: «و لا يغسل الرجل أجنبية و لا المرأة أجنبيا، و هو إجماع».

و نسب في التذكرة عدم تغسيل الأجانب المرأة إلى علمائنا، و عدم تغسيل الأجنبيات الرجل إلى العلماء كافة عدا رواية عن أحمد، و في المدارك: أن الأصحاب قاطعون بأنه ليس للرجل أن يغسل من ليست له بمحرم.

و يقتضيه النصوص الآتية في المسألة العشرين المصروفة بدفنه بلا غسل مع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٣

...

فقد المماثل «١»، و غيرها مما تضمن لزوم تغسيل الذمي المماثل عند فقد المسلم المماثل «٢»، و غسل الوجه و اليدين و التيمم «٣» و غير ذلك مما يأتي بعضه.

بل النظر في النصوص الواردة في المستثنيات و غيرها شاهد بالمفروغية عن اعتبار المماثلة في الجملة، الذي يكون المتيقن منه صورة القدرة على تغسيل المماثل، إذ لولاه لا موجب للسؤال عن فروع ذلك، كما لعله ظاهر. فتأمل. و أما لو تعذر تغسيل المماثل فسيأتي الكلام فيه في المسألة العشرين إن شاء الله تعالى.

هذا، و قد أنكر شيخنا الأستاذ قدس سره اعتبار المماثلة في صحة الغسل، و نزل الأخبار المانعة عن تغسيل غير المماثل على الحرمة التكليفية العرضية بلحاظ حرمة النظر و اللمس اللازمين للتغسيل غالبا، لعدم الخلاف ظاهرا في عموم حرمة النظر لحال الموت، و لأن الأحكام المتعلقة بالحي بما هو جسم موضوعها الجسم عرفا، و الحياة من أحواله غير المقومة له، فإطلاق أدلتها يشمل حال الموت. و قد اعترف قدس سره بمخالفة ما ذكره لظاهر كلمات الأصحاب، و أن ظاهرهم شرطية المماثلة للتغسيل، عدا صاحب المدارك، فإن ظاهره الجري على ما ذكره هو قدس سره.

لكن لم أعر عاجلا في المدارك على ما يشعر بما ذكره قدس سره عدا ما ذكره في الصبي و الصبية من تبعية جواز التغسيل لجواز النظر و اللمس، و ليس ذلك مختصا به، بل أشار إليه في المعتبر، و ذكر في غيره.

و الظاهر أن تعرضهم له يبتنى على دعوى أن حرمة النظر و اللمس من لوازم المانعية الوضعية بنحو يستدل بعدمها على عدمها، لا على كون المانع هو الحرمة بنفسها للمزاحمة من دون مانعية وضعية، فإنه مخالف لما ذكره تبعاً للنصوص من الكلام و النزاع في الصبي و الصبية و المحارم مع وضوح عدم حرمة النظر لهم، فإن ذلك كالصريح في أن محل الكلام اشتراط المماثلة في نفسها مع قطع النظر عن المزاحمة بالحرمة التكليفية.

و قد يصلح فهمهم لذلك من النصوص للكشف عن اطلاعهم على ما يقتضى

(١) راجع الوسائل باب: ٢١ من أبواب غسل الميت.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٩ من أبواب غسل الميت.

(٣) راجع الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٤

فلا يجوز تغسيل الذكر للأثني و لا العكس. و يستثنى من ذلك صور:

(الأولى): أن يكون الميت طفلا لم يتجاوز ثلاث سنين (١) فيجوز

صرفها إليه، دون ما ذكره قدس سره. بل هو مقتضى إطلاق أدلة المنع من تغسيل غير المماثل، خصوصا لو استلزم عدم التغسيل أصلا، إذ لو لم يكن مبنيا على اشتراط المماثلة، بل على المزاحمة بالحرمة التكليفية، لكان اللازم تقييده بما إذا لزم منه المحذور المذكور و لم يمكن التخلص منه. بل لا ينبغي التأمل في ذلك بعد النظر فيما ورد في الصبيان و المحارم الذين لا إشكال في جواز النظر إليهم لغير المماثل.

و أما ما ذكره قدس سره من حمل تلك الأخبار على الأحكام الأدبية، نظير النهي عن إقعاد الرجل الصبية في حجره إذا بلغت ست سنين. فإن أراد به حمل تلك الأخبار على كراهة التغسيل فهو خلاف ظاهرها، الذي عول عليه الأصحاب في الجملة، وإن أراد به حملها على الإلزام و يكون منشؤه تلك الجهة الأدبية، فهو من الغرابة بمكان، إذ لا معنى لكون الحكم الأدبي غير الإلزامي منشأ للحرمة. و لا سيما إذا استلزم ترك التغسيل، لأن رفع اليد عن الحكم الإلزامي - و هو في المقام وجوب التغسيل - لمزاحمته بالحكم الأدبي مما يمنع منه العقل و لم يعهد من الشرع.

إلا أن يرجع إلى كون الجهة الأدبية من سنخ الحكمة لتشريع المانع الوضعية، فيرجع لما ذكرنا. و لو تم ما ذكره كان المناسب التنبيه في الأخبار على ستر ما يحرم أو يكره النظر إليه مع الحكم بجواز التغسيل.

و بالجملة: لا مجال للخروج عن ظاهر النص و الفتوى من شرطية المماثلة في التغسيل في الجملة كما نبه له في الجواهر. و ما قد يوجد في الأخبار و كلمات الأصحاب من ذكر حرمة اللمس و النظر لا بد من حمله على إرادة التلازم بينها و بين الشرطية موردا، أو على كونها حكمة في تشريعها. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[و يستثنى من ذلك صور:]

[الأولى: أن يكون الميت طفلا لم يتجاوز ثلاث سنين]

إشارة

(١) أما الصبي فالظاهر عدم الإشكال في جواز تغسيل النساء له. قال في التذكرة: «أجمع العلماء على أن للنساء غسل الطفل مجردا من ثيابه و إن كان أجنبيا، اختيارا و اضطرارا ... لكن اختلفوا في تقديره»، و نحوه عن نهاية الأحكام و في المنتهى: مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٥

...

«لا بأس بأن يغسل النساء الصبي. و هو قول العلماء كافة، و اختلفوا في حده»، ثم ذكر الحدود المختلف فيها و أقلها عند علمائنا ثلاث سنين، و في الروض: «فجواز تغسيل النساء لابن ثلاث إجماعى» و في الجواهر: «الاجماع عليه محصل فضلا عن المنقول». و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق أدلة شرح غسل الميت بعد قصور أدلة اعتبار المماثلة عنه لأن موضوعها الرجل - موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الصبي تغسله امرأة؟ فقال: إنما تغسل الصبيان النساء. و عن الصبية تموت و لا تصاب امرأة تغسلها. قال: يغسلها رجل أولى الناس بها» (١)، و حديث أبي النمير مولى الحرث بن المغيرة النضري: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: حدثني عن الصبي إلى كم تغسله النساء؟

فقال: إلى ثلاث سنين» (٢). و من الثاني يعلم وجه التحديد بثلاث سنين. و به يخرج عن إطلاق الأول و إطلاقات التغسيل. قيل: و ضعف سنده منجبر بعمل المشهور، ففي مفتاح الكرامة: «فإني وجدت أكثر كتب الأصحاب ناطقة به». و يؤيده إيداع المشايخ الثلاثة له في الكافي و الفقيه و التهذيب بنحو يظهر منهم التعويل عليه، و لا سيما مع ظهور حال الأولين في بنائهما على الاختصار على النصوص المعتمدة.

على أنه لا وجه لضعف سنده بعد روايته بعدة طرق معتبرة عن أبي النمير الذي تستفاد وثاقته من كونه من رواة كامل الزيارة، لأنه و إن اقتصر فيه على عنوان: «أبي النمير» من دون توصيفه بما تقدم، إلا أن الأصحاب لم يذكروا شخصا آخر يسمى أبا النمير غير من تقدم. و قد يؤيد وثاقته أن للصدوق إليه طريقا.

و أما الصبيّة فجواز تغسيل الرجل لها هو المعروف بين الأصحاب، و ادعى الإجماع عليه في التذكرة و الروض و محكى نهاية الأحكام.

و يقتضيه إطلاقات أدلة شرح غسل الميت بعد قصور أدلة اعتبار المماثلة، لأن موضوعها المرأة، نظير ما تقدم في الصبي. و لا ينافيه ما تقدم في موثق عمار من الأمر بكون المغسل لها أولى الرجال بها، لأن أولى الرجال أعم من المحرم من وجه، فلا بد من حمل الأمر به على الاستحباب، لعدم القائل بتعيينه لزوما.

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٦

...

كما أن فرض عدم وجدان امرأة تغسلها فيه لا يصلح دليلا على عدم جواز تغسيل الرجال لها اختيارا، لعدم ورود التقييد به في كلام الإمام عليه السلام، و إنما ذكر في كلام السائل، و قد يكون بلحاظ تعارف تغسيل النساء لها أو استحبابه شرعا. أو وجوبه في الجملة و لو بعد الثلاث.

لكن في المعتبر: «و عندى في ذلك توقف» ... ثم ذكر رواية أحمد بن محمد الآتية وردها بالارسال و الإضمار و اضطراب المتن، ثم قال: «فالأولى المنع. و الفرق بين الصبي و الصبيّة أن الشرع أذن في اطلاع النساء على الصبي، لافتقاره إليهن في التربية، و ليس كذلك الصبيّة. و الأصل حرمة النظر».

و يشكل بأن جواز النظر مقتضى أصل البراءة، بل الاستصحاب في وجه.

و عموم حرمة النظر غير ثابت، إذ لا منشأ له إلا إطلاق الأمر بغض النظر في الآية الشريفة «١» بلحاظ حذف المتعلق فيه، لكن حيث يعلم بعدم إرادة حرمة النظر لكل شيء لزم الاقتصار على المتيقن، و هو المرأة الكبيرة التي أمرت بالحجاب في سياق الآية، و يكون النظر إليها مثيرا للشهوة و مظنة للمفسدة، دون الصغيرة، خصوصا الميتة، كما لا يشمل وجوب الغض على النساء الصبي بلا إشكال.

ولا سيما مع قرب ملازمة عدم وجوب التحجب لجواز النظر عرفا، فيدل على الجواز حينئذ ما تضمن من النصوص عدم وجوب التحجب على الصبيّة «٢»، و أظهر منها ما تضمن جواز حمل من لم تبلغ الخمس أو الست سنين و تقييلها «٣». بل هو في الجملة مقتضى السيرة القطعية، خصوصا في الصغيرة جدا، كبت ثلاث سنين.

على أن حرمة النظر و اللمس لا تستلزم عدم مشروعية التغسيل، غاية الأمر أن تكون مزاحمة لوجوبه، فمع إمكان الجمع بينهما في مقام الامتنال بالتغسيل بنحو لا يستلزمها يتعين اختياره، و مع تعذره يتوقف تقديم حرمة النظر و اللمس على إحراز أهميتها، و هو في غاية الإشكال.

(١) النور الآية: ٣٠.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٢٦ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه.

(٣) راجع الوسائل باب: ١٢٧ من أبواب مقدمات النكاح و آدابه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٧

...

و الحاصل: أنه لا مخرج فى الصبيّة عن الإطلاقات، عدا حديث أبى النمر المتقدم المتضمن التحديد فى الصبى بثلاث سنين، لأنّ التحديد بها فى الصبى يقتضى التحديد بها فى الصبيّة بالأولوية العرفيّة. و مما ذكرنا يظهر ضعف ما يظهر من المدارك من إناطة جواز التغسيل لغير المماثل فيهما معا بجواز النظر.

ثم إنه قد تضمنت جملة من كلماتهم ما ينافى التحديد المذكور فى المقنع: «و إذا ماتت جارية فى السفر مع الرجال فلا تغسل و تدفن كما هى بثيابها إن كانت بنت خمس سنين، و إن كانت بنت أقل من خمس سنين فلتغسل»، و فى الفقيه بعد أن ذكر حديث أبى نمر المتقدم قال: «و ذكر شيخنا محمد بن الحسن رضى الله عنه فى جامعه فى الجارية تموت مع الرجال فى السفر. قال: إذا كانت بنت أكثر من خمس سنين أو ست دفنت و لم تغسل، و إذا كانت ابنة أقل من خمس سنين غسّلت. و ذكر عن الحلبي حديثا فى معناه عن الصادق عليه السلام».

و فى المقنعة: «فإن مات صبى مسلم بين نسوة مسلمات لا رحم بين واحدة منهم و بينه و ليس معهن رجل و كان الصبى ابن خمس سنين غسّله بعض النساء مجردا من ثيابه، و إن كان ابن أكثر من خمس سنين غسّله من فوق ثيابه و صبّين عليه الماء صبا و لم يكشفن له عورة و دفنه بثيابه بعد تحنيطه بما وصفناه، فإن ماتت صبيّة بين رجال مسلمين ليس لها فيهم محرم و كانت بنت أقل من ثلاث جردوها و غسّلوها و إن كانت لأكثر من ثلاث سنين غسّلوها فى ثيابها و صبوا عليها الماء صبا و حنطوها بعد الغسل و دفنوها فى ثيابها».

و فى المراسم: «أنه يجوز للنساء اختيارا تغسيل ابن خمس سنين مجردا، و يغسلن ابن أكثر من ذلك بثيابه. أما الرجال فلا يغسلون الصبيّة إلا من كان لها ثلاث سنين، فإنهم يغسلونها بثيابها، فإن كانت لأقل من ثلاث سنين غسّلوها مجردة». و فى الوسيلة: «أن الصبى إن مات بين نساء مسلمات فإن كان ابن ثلاث سنين غسّله النساء مجردا، و إن كان لأكثر من ذلك غسّله من فوق الثياب، و إن كان مراهقا لم يغسّله و دفن من غير غسل. و الصبيّة إن ماتت بين رجال مسلمين فإن كان لها ثلاث سنين غسّلتها الأجنبي من فوق ثيابها، و إن كانت لأكثر من ذلك دفنت من غير غسل».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٨

...

هذا، و لم نعثر على ما يناسب هذه التحديدات من النصوص عدا حديث الحلبي المشار إليه فيما تقدم من الفقيه الذى حكى عن الذكري أن الصدوق رواه فى كتاب مدينة العلم مسندا عنه و مرسل محمد بن أحمد بن يحيى المذكور فى التهذيب: «روى فى الجارية تموت مع الرجل فقال: إذا كانت بنت أقل من خمس سنين أو ست دفنت و لم تغسل» (١)، بناء على ما عن ابن طاوس - و يناسبه الاعتبار و حديث الحلبي - من أن لفظ «أقل» و هم و أن الصحيح «أكثر».

لكن الجهل بسند حديث الحلبي و إرسال حديث أحمد مانع من التعويل عليهما فى الخروج عما تقدم، و لم يتضح انجبارها بالعمل المتقدم بعد ظهور الاضطراب فى كلماتهم، كما سيأتى. على أن مقتضى حمل الشيخ حديث أحمد على عدم تغسيلها مجردة - ليطابق ما تقدم من المقنعة من تغسيل بنت أكثر من ثلاث سنين بثيابها - أن لفظ أقل ليس وهما، و أنه محمول على الأقل من الخمس قليلا بحيث لا تنقص عن الثلاث، فلا يطابق حديث الحلبي.

ثم إنه لو فرض حجيتها فى التحديد بالخمس فهما و إن اختصا بالصبيّة إلا أنه حيث تقدم أن التحديد فيها بالثلاث يستفاد من التحديد بها فى الصبى - الذى تضمنه حديث أبى النمر - بالأولوية العرفيّة يتعين رفع اليد بهما عن إطلاق حديث أبى النمر و حمله على حال الاختيار، فإنهما أخص منه. لظهورهما فى فرض عدم تيسر تغسيل المرأة للصبيّة.

و منه يظهر الإشكال فيما تقدم من المقنعة و المراسم و الوسيلة من التحديد فى الصبية بالثلاث و فى الصبى بالخمسة. فإنه إن بنى على الاقتصار فى العمل بالنصوص على موردها لزم العكس، و إن بنى على التعدى عنها بلحاظ الأولوية المشار إليها لزم عدم الفرق فى الحد بين الصبى و الصبية.

و أشكل من ذلك ما تقدم من الوسيلة من التفصيل فى الصبى الذى يزيد على خمس سنين بين المراهق فلا يغسل و غيره فيغسل من فوق الثياب. لأن التمسيل من وراء الثياب لم يتضمنه شىء من النصوص الواردة فى الصبى و الصبية، كى يتوهم كونه شاهد جمع بين إطلاق موثق عمار المتضمن تغسيل غير المماثل لهما و إطلاق

(١) الوسائل باب: ٢٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٠٩

...

عدم تغسيلهما بعد الثلاث أو بعد الخمس فى بقية النصوص، و إنما ورد فى الرجل و المرأة- كما يأتى إن شاء الله تعالى فى المسألة العشرين- فإن بنى على العمل به لزم عدم الفرق بين المراهق و غيره فى التمسيل من وراء الثياب- كما قد يحمل عليه ما تقدم من المقنعة، على ما يأتى إن شاء الله- و إن بنى على عدم العمل به لزم المنع من التمسيل فيهما معا. و قد يرد نحو ذلك على المراسم، كما يظهر بالتأمل فى تمام كلامه و فيما تقدم.

و الذى تحصل من جميع ما تقدم: أنه لا مخرج عما يقتضيه حديث أبى النمر من التحديد بثلاث سنين فى الصبى و الصبية معا، كما هو المشهور.

اللهم إلا أن يقال: لما كان مقتضى إطلاق موثق عمار جواز تغسيل الرجل للصبية مع الاضطراب و لو تجاوزت الثلاث سنين كان بينه و بين حديث أبى النمر عموم من وجه بضميمة ما سبق من أن التحديد بالأقل فى الصبى يقتضى التحديد به فى الصبية بالأولوية العرفية، فيتنايان فيمن يتجاوز الثلاث سنين مع تعذر المماثل، فمقتضى الموثق تغسيل غير المماثل له، و مقتضى حديث أبى النمر عدم تغسيله له، و بعد تساقطهما يكون المرجع لإطلاقات أدلة شرح غسل الميت القاضية بوجوب تغسيله له.

و مرجع ذلك إلى اختصاص التحديد بالثلاث فى الصبى و الصبية بصورة تيسر المماثل، و مع عدمه يسقط اعتبار المماثلة فيهما فيغسله غير المماثل و إن لم نقل بذلك فى الكبيرين.

و لا بأس بالبناء على ذلك إذا اقتضاه الجمع بين النصوص و إن لم أعثر على قائل به، لأن كلماتهم فى غاية الاضطراب، مع عدم شيوخ الابتلاء بالمسألة، كى يمتنع عادة خفاء حكمها عليهم. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

بقى فى المقام أمران:

الأول: ظاهر نصوص التحديد أن المعيار فى الحد حال الموت، لا حال التمسيل،

لظهور أن المعيار فى السن عرفا على مدة الحياة المنتهية بالموت، لا على زمن الولادة و لو بلحاظ ما بعده. و بذلك صرح غير واحد أولهم- فيما عثرت عليه- الشهيد الثانى فى الروض و الروضة و المسالك، خلافا للمحقق الثانى فى ظاهر جامع المقاصد، حيث

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٠

لذكر و للأنتى تغسيله، سواء كان ذكر أم أنثى، مجردا عن الثياب أم لا (١)،

قال: «و لا يخفى أن الثلاث سنين هي نهاية الجواز، فلا بد من كون الغسل واقعا قبل تمامها» ... و يظهر ضعفه مما ذكرنا.

الثاني: ظاهر التحديد بالثلاث في حديث أبي النمير إكمالها،

كما هو ظاهر جماعة من الأصحاب و صريح بعضهم، لأن الظاهر من التحديد بالغاية الآنية التي لا استمرار لها دخولها في حكم المغيبي. و لا أقل من كون ذلك مقتضى إطلاق أدلة شرح تغسيل الميت بعد إجمال الغاية من هذه الجهة. لكن صرح في المبسوط و الشرائع و ما تقدم من المراسم و محكى الإصباح باعتبار النقص عن الثلاث سنين، و يحتمله ما تقدم من المقنعة و كأنه يبتنى على خروج الغاية عن حكم المغيبي الذي تقدم ضعفه في المقام. نعم بناء على أن المعيار في التحديد على حال التغسيل، دون حال الموت، يتعين عدم الشروع فيه قبل الثلاث، بحيث ينتهي قبل تجاوزها، كما تقدم من جامع المقاصد، و تقدم ضعفه أيضا.

(١) كما هو مقتضى إطلاق جماعة و صريح آخرين، بل في الجواهر نفى وجدان الخلاف فيه في الصبي، و تقدم من التذكرة و محكى نهاية الأحكام دعوى الإجماع عليه فيه. و يقتضيه فيهما معا إطلاق النصوص و عدم التنبيه فيها لإبقاء الثياب، لأن المتعارف هو التجريد منها حال التغسيل. و منه يظهر جواز التجريد فيمن يزيد على الثلاث سنين إن قيل بجواز تغسيل غير المماثل له مطلقا أو عند فقد المماثل، لإطلاق نصوصه أيضا.

و منه يظهر ضعف ما تقدم من المقنعة و المراسم و الوسيلة من عدم التجريد في الصبي و الصبيبة، على اختلاف الحدود المذكورة في كلماتهم. نعم تقدم احتمال ابتناء بعض كلماتهم على إلحاقه بالرجل الذي تضمنت بعض النصوص تغسيل غير المماثل له من وراء الثياب عند فقد المماثل، و يأتي الكلام فيها في المسألة العشرين إن شاء الله تعالى، و إن كان مقتضى ما تقدم منا خروج الصبي و الصبيبة في ذلك عن حكم الرجل، لإطلاق موثق عمار. فلاحظ.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١١

وجد المماثل له أم لا (١).

(الثانية): الزوج و الزوجة، فإنه يجوز لكل منهما تغسيل الآخر (٢)،

هذا، و في جامع المقاصد: «و الظاهر من إطلاق النص و الأصحاب كون كل منهما مجردا عدم وجوب ستر العورة»، و به صرح بعضهم. لكن من الظاهر أن نصوص الصبي و الصبيبة لم تتضمن جواز التجريد ليكون مقتضى إطلاقه عدم وجوب ستر العورة، و إنما استفيد جوازه تبعا من إطلاقها التغسيل، لتعارفه حينه، كما تقدم، و لا مجال لذلك في كشف العورة، لعدم تعارفه حين الغسل. فالعمدة في جوازه الأصل ما لم يثبت حرمة النظر للعورة.

نعم لو أريد الاستدلال بالإطلاق لعدم شرطية ستر العورة للغسل، لا لعدم وجوبه تكليفا، كان متجها.

(١) كما هو مقتضى إطلاق جملة من الأصحاب و صريح بعضهم، بل تقدم من التذكرة و محكى نهاية الأحكام دعوى الإجماع عليه في الصبي. و يقتضيه فيه ظاهر صدر موثق عمار، بل هو كالصريح في جواز تغسيل النساء له اختيارا، معترضدا بإطلاق أدلة شرح غسل الميت، الذي هو الدليل على جواز تغسيل الرجل للصبيبة اختيارا أيضا.

و قد تقدم عند الكلام فيها أن فرض عدم وجدان امرأة لتغسيلها في ذيل موثق عمار لا يمنع من ذلك، لأن التقييد به في كلام السائل. و منه يظهر الإشكال فيما تقدم من المقنعة و الوسيلة، حيث يظهر من التقييد فيهما بعدم المماثل كونه قيدا في جواز التغسيل فيهما معا، و نحوه ما يظهر من النهاية و السرائر، و في الصبيبة من المبسوط.

[الثانية: الزوج و الزوجة]

إشارة

(٢) الظاهر عدم الإشكال فيه بينهم في الجملة و لو مع فقد المماثل، كما يظهر بملاحظة كلماتهم. وقد ادعى في الخلاف الإجماع على جواز تغسيل كل من الزوجين الآخر، كما نفى في المنتهى الخلاف فيه بين علمائنا مع فقد المماثل و ما قد يوهمه ما في الوسيلة من الخلاف في ذلك - حيث أطلق لزوم تغسيل المماثل مع وجوده و اقتصر على تغسيل الرحم مع فقد المماثل - يبعد منه البناء عليه بعد ما ذكرنا.

و كيف كان، فیدل على جواز تغسيل كل من الزوجين صاحبه - بعد الإجماع -

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٢

...

النصوص الكثيرة التي يأتي التعرض لبعضها.

نعم، في صحيح زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام: «في الرجل يموت و ليس معه إلا النساء.

قال: تغسله امرأته، لأنها منه في عدة، و إذا ماتت لم يغسلها، لأنه ليس منها في عدة» (١).

و قد حمله الشيخ على عدم تغسيلها مجردة، بقرينة النصوص المتضمنة تغسيلة لها من وراء الثياب.

و دعوى: أنه لا يناسب التعليل، لظهوره في صيرورتها بالموت أجنبية كسائر الأجنيات، بناء على عدم جواز تغسيل الرجل الأجنبية حتى عند الضرورة.

مدفوعة: بإمكان صرف التعليل لخصوصية مرجوحية نظره إليها و مسه لها، كما يناسبه ما في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «سئل عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم من وراء الثوب لا ينظر إلى شعرها و لا إلى شيء منها. و المرأة تغسل زوجها، لأنه إذا مات كانت في عدة منه، و إذا ماتت هي فقد انقضت عدتها» (٢).

و لا سيما مع عدم كون التعليل ارتكازيا، ليأبى الحمل المذكور، لوضوح أن عدة الوفاة بآئنه لا تبتنى على بقاء علقه الزوجية و ترتب أحكامها. على أنه قدس سره لم يمنع من تغسيل الرجل الأجنبية من وراء الثياب.

فالعمدة في الإشكال في الحمل المذكور أنه ليس حملا عرفيا، بل لا يبعد استهجان إطلاق النهي عن التغسيل بلحاظ التجريد عن الثياب حاله.

فعل الأولي حمله على التقية، لموافقته للمحكي في ظاهر الخلاف و غيره عن الثوري و أبي حنيفة و أبي يوسف و محمد. لكن الذي حكاه في التذكرة عنهم النهي عن تغسيلة لها مع وجود امرأة تغسلها و جوازه مع عدمها من وراء الثياب.

و كيف كان، فلا مجال للتعويل على الصحيح مع هجره عند الأصحاب و معارضته للنصوص الكثيرة المعول عليها عندهم.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٣

سواء أ كان مجرد أم من وراء الثياب (١)،

(١) كما في التهذيب «١» و المعتبر و التذكرة في تغسيل الزوجة زوجها، بل هو ظاهرهم في تغسيل الزوج زوجته أيضا، كما هو صريح

المدارك فيهما معا حاكيا له عن الكاتب و الجعفي و المرتضى في شرح الرسالة، كما حكاه غيره عن نهاية الأحكام و كشف الالتباس و مجمع البرهان و الكفاية.

و هو الظاهر ممن أطلق جواز التمسيل، كما في الخلاف و اللمعة و لا سيما مع التنبيه للغسل من وراء الثياب في غير الزوجين كما في إشارة السبق و الغنية و المراسم و القواعد، و في المقنع و ظاهر الفقيه أنه لا بأس أن ينظر كل منهما للآخر بعد الموت، و نحوه عن الجامع مستثنيا فيه العورة. و لعله لذا جعله الأشهر في الرياض.

و يدل عليه في تمسيل الزوجة زوجها- مضافا إلى إطلاق نصوص التمسيل بالتقريب المتقدم في الصبي و الصبية، و منها ما ورد في تمسيل الزوجة زوجها، خصوصا صحيح زرارة المتقدم، لأن التعليل فيه يناسب جواز التجريد و النظر حال التمسيل - صحيح الحلبي المتقدم، لأن التنبيه فيه على كون تمسيل الزوج لزوجته من وراء الثياب مع نهيه عن النظر موجب لظهور السكوت فيه عن ذلك في تمسيل الزوجة له في عدم وجوبه فيه، بل هو كالصريح منه بملاحظة التنبيه على الفرق بينهما في التعليل الذي تضمنه.

و قريب منه في ذلك صحيح الكناني عن أبي عبد الله عليه السلام و فيه: «فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع و يسكب الماء عليها سكبا، و لا ينظر إلى عورتها، و تغسله امرأته إذا مات. و المرأة إذا ماتت ليست بمنزلة الرجل، المرأة أسوأ منظرا إذا

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسة المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٢١٣

(١) قال في التهذيب بعد ذكر أخبار تمسيل الزوج زوجته من وراء الثياب: (هذه الأخبار كلها دالة على أنه ينبغي له أن يغسلها من فوق الثياب. و أما المرأة فإن الأولى أيضا أن تغسل الرجل من فوق الثياب) ... فإن التعبير في تمسيل المرأة للرجل بالأولى كالصريح في الاستحباب، و بلحاظ السياق يقرب حمل:

(ينبغي) في تمسيل الرجل للمرأة على الاستحباب أيضا. لكن قد يوهن ذلك بأنه عبر بنظير العبارة المذكورة في الاستبصار ثم صرح في ذيل كلامه بالفرق بين الرجل و المرأة بوجوب كون تمسيله المرأة من فوق الثياب و استحباب تمسيلها له من فوقها. (منه عفى عنه) مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٤

...

مات» (١)، و نحوه معتبر داود بن سرحان (٢). لاشتمالهما على التفصيل و التعليل بالنحو المشابه لصحيح الحلبي. بل قد يدل عليه صحيح عبد الله بن سنان: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل أ يصلح له ان ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها و عن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت؟ فقال: لا بأس بذلك، إنما يفعل ذلك أهل المرأة كراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه منها» (٣)، فإن السؤال فيه و إن كان عن نظر الزوجة لزوجها، إلا أنه لا يبعد كون المراد به ما يعم تمسيلها له بقرينة سياقه في مساق السؤال عن نظر الزوج لزوجته و تمسيله لها، و حيث كان ظاهر الجواب جواز نظره لها حتى حال التمسيل المناسب لجواز التجريد- و إن منع منه أهلها لغرض لا يتعلق بالشارع- يجرى ذلك في نظر الزوجة لزوجها.

بل لا يبعد استفادة جواز تمسيلها مجردا من جواز تمسيله لها مجردة بالأولوية و لو بلحاظ النصوص المتضمنة للتعليل بما تقدم، أو لعدم الفصل، لأن كل من قال بجواز تمسيله لها مجردة قال بجواز تمسيلها له مجردا، و لا عكس.

و أما في تمسيل الزوج زوجته فيدل على جواز تجريدتها- مضافا إلى إطلاق نصوص التمسيل بالتقريب المتقدم، و إلى صحيح عبد الله

بن سنان المتقدم، كما سبق تقريبه - صحيح منصور بن حازم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج في السفر و معه [يسافر مع. فقيه] امرأته أ يغسلها؟ قال: نعم و أمه و أخته و نحو هذا [و نحوهما.

فقيه] يلقي على عورتها خرقة» (٤)، فإن الاقتصار على وضع الخرقة كالصريح في جواز التجريد من الثياب. هذا، و أوجب كون غسل كل من الزوجين صاحبه من وراء الثياب في ظاهر أو صريح المبسوط و النهاية و السرائر و المنتهى و المختلف و الارشاد و الدروس و جامع المقاصد و الروض و محكى التلخيص و البيان و حواشى الشهيد الثانى، و عن الذكرى أنه المشهور فى الأخبار، و فى السرائر أنه الأظهر عند أصحابنا، و فى المختلف و محكى

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٥

...

تخليص التلخيص أنه مذهب الأكثر، و فى المسالك و الروضة أنه المشهور، و فى الروض أنه المشهور فى الأخبار و الفتوى. و صرح فى الاستبصار بالوجوب فى تغسيل الزوج زوجته و بالاستحباب فى تغسيل الزوجة زوجها، و إليه مال فى كشف اللثام فى الجملة.

و كيف كان، فيقتضيه فى تغسيل الزوج زوجته ما تقدم من صحيحى الحلبي و الكنانى و معتبر داود بن سرحان و صحيح محمد بن مسلم: «سألته عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم من وراء الثوب» (١)، و صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء. قال: تغسله امرأته أو ذو قرابته إن كان له و تصب النساء عليه الماء صبا. و فى المرأة إذا ماتت يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها» (٢)، و معتبره عنه عليه السلام: «فى المرأة إذا ماتت و ليس معها امرأة تغسلها. قال: يدخل زوجها يده تحت قميصها فيغسلها إلى المرافق» (٣)، و قريب منه موثق سماعة (٤).

و أما فى تغسيل الزوجة زوجها فيقتضيه موثق الحسن بن محمد الكندى عن غير واحد عن أبان بن عثمان عن عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء. فقال تغسله امرأته أو ذات محرمه، و تصب عليه النساء الماء صبا من فوق الثياب» (٥)، و خبر زيد الشحام: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت و هى فى موضع ليس معهم امرأة غيرها. قال: إن لم يكن فيهم لها زوج و لا- ذو رحم دفنوها بشيائها و لا يغسلونها، و إن كان فيهم زوجها أو ذو رحم لها فليغسلها من غير أن ينظر إلى عورتها. قال: و سألت عن رجل مات فى السفر مع نساء ليس معهن رجل. فقال: إن لم يكن له فيهن امرأة فليدفن فى ثيابه و لا يغسل، و إن كان له فيهن امرأة فليغسل فى قميص من غير أن تنظر إلى عورتها» (٦).

لكن نصوص تغسيل الزوج زوجته و إن كانت معتبرة فى نفسها كثيرة العدد إلا أنها محمولة على الاستحباب، أو على الإرشاد بلحاظ سوء منظر المرأة، أو بلحاظ تعارف عدم اطلاع الرجل عليها بعد الموت و لو لكرهه أهلها ذلك، كما تشير إلى

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٦) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٦

...

ذلك النصوص المتقدمة و غيرها، كل ذلك بقرينة صحيحى عبد الله بن سنان و منصور بن حازم المتقدمين الظاهرين فى جواز التجريد من الثياب.

إذ مع إمكان الجمع العرفى بذلك لا وجه للترجيح بالشبهة، كما قد يشعر به ما تقدم عن الذكرى و من الروض. و ما فى الروض و غيره من لزوم حمل المطلق على المقيد إنما يتجه لو لم يكن المطلق أقوى ظهوراً فى الإطلاق من المقيد فى الإلزام، لا فى مثل المقام، حيث لا إشكال فى أن حمل هذه النصوص على ما ذكرنا أهون من حمل الصحيحين على لزوم التغسيل من وراء الثياب، بل لعل حملهما على ذلك متعذر عرفاً.

و إنما يتجه ذلك بالإضافة إلى الإطلاقات الأخر التى أشرنا آنفاً إلى الاستدلال بها، و هو غير مهم بعد كفاية الصحيحين فى الاستدلال على جواز التجريد من الثياب.

و منه يظهر الحال فى خبرى عبد الرحمن و زيد الشحام المستدل بهما لوجوب تغسيل الزوجة زوجها من وراء الثياب، حيث لا بد من حملهما على الاستحباب أو نحوه، إذ لا مجال لرفع اليد بهما عن النصوص الكثيرة المتضمنة جواز تجريده من ثيابه.

و لا سيما مع قوة احتمال كون الأمر بصب الماء من فوق الثياب فى خبر عبد الرحمن لتجنب نظر النساء له المفروض فيه قيامهن بصب الماء مقدمة للتغسيل الذى تقوم به المرأة أو ذات المحرم. و قوة ظهور خبر زيد الشحام فى أن وضع الثوب لتجنب النظر للعودة لا لأجل وجوب ستر تمام الجسد، كما يؤكد الاقتصار فى صدره على عدم النظر لعودة المرأة عند التعرض لتغسيلها. على أنه ضعيف السند بأبى جميلة.

و من ثم يشكل استفادة استحباب كون تغسيل الرجل من وراء الثياب عند استقلال زوجته به بحيث لا ينظر إليه غيرها. إلا أن يثبت استحباب ذلك فى مطلق تغسيل الميت. و يأتى الكلام فى المسألة الخامسة و العشرين إن شاء الله تعالى.

هذا، و قد قال فى المنتهى فى وجه وجوب تغسيل الزوجة زوجها بثيابه: «لئلا تنظر إلى شىء من عوراتها و قد انقطعت العصمة عنها». و هو كما ترى فإن انقطاع العصمة بالموت فى الجملة لا ينافى جواز النظر إلحاقاً لحال الموت بحال الحياة، كما دلت عليه النصوص الكثيرة المتقدمة و غيرها المصرح فى بعضها بأن لثبوت العدة عليها دخل فى ذلك، و مرجعه إلى بقاء شىء من العصمة. و من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٧

...

هنا لا مخرج عن القول بجواز التجريد من الثياب فى كل منهما. و الله سبحانه و تعالى العالم.

بقى فى المقام أمور:

الأول: مقتضى إطلاق من ذهب لجواز التجريد من الثياب حال تغسيل أحد الزوجين للآخر عدم وجوب ستر العورة

و جواز نظر كل منهما لها من الآخر، كما هو مقتضى إطلاق ما تقدم من المقنع و الفقيه من جواز نظر كل منهما للآخر، و به صرح غير واحد في العصور القريبة.

لكن تقدم عن الجامع استثناء العورة. و يقتضيه فيهما معا خبر زيد الشحام المتقدم، و في تغسيل الزوج الزوجة ما تقدم من صحيح الكنانى و منصور بن حازم، و معتبر داود بن سرحان المشار إليه. و بها يخرج عن إطلاق صحيح عبد الله بن سنان المتقدم المتضمن جواز نظر كل منهما للآخر بعد الموت.

لكن حيث تقدم ضعف خبر زيد أشكل التعويل عليه في الخروج عن إطلاق صحيح ابن سنان في الزوج المعتضد بإطلاق صحيح الحلبي المتضمن للتعليل بأنها منه في عدة. و لا سيما مع قرب ظهور صحيح الكنانى و معتبر داود بن سرحان في الفرق بينه و بين الزوجة بمقتضى النهى فيهما عن النظر لعورتها دونه، و لزم الاقتصار في حرمة النظر على عورة الزوجة للنصوص الواردة فيها المشار إليها.

و دعوى: أن التعليل في صحيح الكنانى و معتبر داود بن سرحان بأسوئى منظر المرأة يناسب الحمل على الكراهة أو الإرشاد، و لا سيما بملاحظة التعليل في صحيح عبد الله بن سنان المتقدم بأن أهلها إنما يمنعون كراهية أن ينظر إلى شىء يكرهونه منها، و في صحيح محمد بن مسلم بأنهم إنما يمنعون تعصبا «١». و أما صحيح منصور ابن حازم فمن القريب أن يكون الأمر فيه بإلقاء الخرقه على العورة راجعا إلى الأم و الأخت، دون الزوجة.

مدفوعة: بأن الظاهر رجوع التعاليل المذكورة للتغسيل من وراء الثياب و التجنب عن النظر لتمام جسد الزوجة اللازم من التغسيل بدونه، و لبيان وجه منع

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٨

...

أهلها من أصل التغسيل و النظر، فلا تنهض بالقرينة على صرف النهى في الصحيحين عن النظر لخصوص العورة على الكراهة. كما أن رجوع الأمر بإلقاء الخرقه على العورة في صحيح منصور إلى خصوص الأم و الأخت لا يناسب أفراد الضمير، و مستلزم لرجوعه للمتعلق المتوسط، و هو غير معهود، بل المعهود رجوعه للجميع أو لخصوص الأخير، و هو في المقام «و نحو هذا» أو «نحوهما»، و حيث يعلم بعدم رجوعه له، كما لا يناسبه تأنيث الضمير، يتعين رجوعه للكل، كما هو المناسب لسياقها في مساق واحد يعطف بعضها على بعض عطف المفرد بنحو يظهر في كون ذكر الأم و من بعدها تبعا للزوجة المسؤول عنها، و إلحاقا بها، فلا يناسب اختصاصهن ببيان الكيفية دونها. بل قوله: «و نحو هذا» أو «و نحوهما» مشعر جدا باتحاد حكم الكل و أنها على نهج واحد. و لذا اتجه الاستدلال به على جواز تغسيل الزوجة مجردة من ثيابها.

و من هنا يكون مقتضى الجمع بين الأدلة الفرق بين الزوج و الزوجة. لو لا ظهور عدم القائل به و استبعاده في نفسه، لاشتراكهما في السبب المسوغ للنظر للعورة حال الحياة، و هو الزوجية، فمن البعيد جدا رافعية الموت له في أحدهما دون الآخر، و ذلك يناسب إلحاق الزوج بالزوجة في الحرمة إلغاء لخصوصية مورد النصوص المتقدمة، أو إلحاقها به في الجواز، و لو مع البناء على الكراهة أو شدتها فيها. و لعل الأول أولى بلحاظ أن دليل حرمة النظر في الزوجة خاص، و دليل جوازه في الزوج الإطلاق، و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال.

«و الظاهر أن المراد ما يشمل جميع البدن. و حمل الثياب على المعهودة يقتضى استثناء الوجه و الكفين و القدمين، فيجوز أن تكون مكشوفة».

و يشكل.. أولاً: بأنه مع فرض أن حمل الثياب على المعهودة يقتضى استثناء ما ذكر لا وجه لاستظهار أن المراد ما يشمل جميع البدن. و ثانياً: بأن الثياب المعهودة فى المرأة لم يتضح تعارف عدم سترها للوجه و الكفين و القدمين، و فى الرجل يتعارف عدم سترها للرأس و الرقبة أيضاً.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢١٩

...

و ثالثاً: بأن بعض النصوص و إن تضمن الأمر بالتغسيل بالثياب، إلا أن جملة منها قد تضمنت التغسيل فى القميص، كصحيح الحلبي و معتبرة و موثق سماعة التى تقدم الاستدلال بها فى كيفية تغسيل الزوجة، و خبر زيد الشحام المتقدم فى كيفية تغسيل الزوج - أو الدرع، الذى هو قميص المرأة - كصحيح الكنانى و معتبر داود بن سرحان المتقدمين فى كيفية تغسيل الزوج - و مقتضاها ظهور تمام الرأس و الرقبة، بل قسم من الزندين و الساقين، لغلبة قصر القميص و الكتفين، أو انكماشها، كما قد يناسبه قوله عليه السلام فى موثق سماعة: «يدخل زوجها يده تحت قميصها إلى المرافق» (١) و قريب منه معتبر الحلبي المتقدم فى كيفية تغسيل الزوجة.

و عليه يحمل الثوب فى صحيح الحلبي المتقدم فى تغسيل أحد الزوجين للآخر و صحيح محمد بن مسلم المتقدم فى كيفية تغسيل الزوجة و بها ترفع اليد عن ظهور الثياب فى بعض النصوص فى العموم الاستيعابى. و لا سيما و أن الثياب تختلف كما و كيف باختلاف الأشخاص و الأوقات.

و شرطية تمام ما هو ملبوس حال الموت قليلاً كان أم كثيراً يكاد يقطع بعدمها.

كيف و قد يتعذر معها العلم بوصول الماء لتمام البدن بالنحو المعتبر فى الغسل. كما أن حملها على ما يستر تمام البدن أو خصوص قسم منه يحتاج إلى قرينة. إلا - أن ثبت تحريم النظر بدليل خارج، فلا يبعد صلوحه للقرينة على حمل الثياب على ما يستر تمام ما يحرم النظر إليه من البدن.

و من هنا فقد يستدل لحرمة النظر لتمام البدن بصحيح الحلبي المتقدم فى الاستدلال على تغسيل كل من الزوجين للآخر المتضمن النهى عن النظر إلى شعر الزوجة و إلى كل شئ منها معللاً - بأنه ليس منها فى عدة. لكن لا - مجال للتعويل عليه فى الخروج عن النصوص المقتصر فيها على القميص المعتضدة بما فى صحيح محمد بن مسلم: «سألت أبا جعفر عليه السلام عن امرأة توفيت أ يصلح لزوجها أن ينظر إلى وجهها و رأسها؟ قال: نعم» (٢). بل لعل السيرة على خلاف صحيح الحلبي، فلا بد من طرحه أو حمله على الكراهة أو التقيّة. فلاحظ.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٠

و سواء وجد المماثل أم لا (١).

الثالث: المناسبات الارتكازية تقضى بأن لزوم التغسيل فى الثياب أو القميص -

لو قيل به في المقام أو غيره - ليس لشرطيته فيه تعبد، بل تجنباً للنظر المحرم فيدل على حرمة النظر، و يتأدى الغرض منه بتجنب النظر مع التجريد و لازم ذلك عدم بطلان الغسل مع التجريد و إن استلزم النظر، لعدم الإخلال بشرطه و عدم اتحاده مع النظر، ليمتنع التقرب به. و مثله ستر العورة.

الرابع: قال في الروض: «و يختص اللمس بما جاز نظره من الأعضاء».

و هو لا- يناسب التصريح بإدخال الزوج يده تحت قميص زوجته في صحيح الحلبي و معتبره و موثق سماعة المتقدمه، إذ هو قوى الظهور في جواز اللمس. و هو المناسب لعدم التنبيه على تجنب اللمس في بقية نصوص التفسير من وراء الثياب، لما هو المعلوم من تعارف إدخال اليد تحتها عند التفسير و عدم الاكتفاء فيه بصب الماء فوقها، فلو كان اللمس كالنظر للزم التنبيه إما على عدم إدخال اليد تحت الثياب أو على لف خرقة عليها عند إدخالها، كما نبه له في بعض نصوص تفسير غير المماثل «١».

(١) كما هو ظاهر الخلاف و صريح المراسم و السرائر و المعتبر و التذكرة و المنتهى و المختلف و القواعد و الإرشاد و الدروس و اللمعة و غيرها، و حكى عن الجعفي و أبي علي و السيد المرتضى في شرح الرسالة و الجمل، و في السرائر أنه أظهر عند أصحابنا، و عن تخلص التلخيص أنه المشهور، و عن الذكري أنه المشهور في الصدر الأول، و عن كشف الالتباس أنه إليه ذهب المتأخرون، و نسب للأكثر في المختلف و محكى نهاية الأحكام، و في جامع المقاصد و الروض و محكى الكفاية أنه الأشهر، بل ظاهر الخلاف الإجماع عليه، كما هو صريح المنتهى و التذكرة في تغسيل الزوجة زوجها مع الاقتصار في تغسيل الزوج زوجته على نسبه للأكثر. و يقتضيه في تغسيل الزوج زوجته صحيح عبد الله بن سنان المتقدم المتضمن تعليل منع أهلها بكراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه منها، و صحيح محمد

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢١

...

ابن مسلم: «سألت عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم، إنما يمنعها أهلها تعصبا» «١»، فإن التعرض فيهما بعد الحكم بالجواز لتعليل منع الأهل بأمر يخصهم ظاهر في عدم منع الشارع في مورد منعهم، و حيث كان المتيقن من مورد منعهم حال الاختيار كانا ظاهرين جدا في عموم الجواز للحال المذكور، فلا يضر اختصاص مورد السؤال في الأول بحال الاضطرار و عدم وجود من يغسلها.

و خبر إسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: الزوج أحق بامرأته حتى يضعها في قبرها» «٢»، لظهوره بقريته الغاية في أولويته بالمباشرة، لا في مجرد الولاية بإعمال نظره و لو بصدور الفعل من غيره. و حمل الأحقية على خصوص حال الاضطرار و فقد المماثل بعيد جدا، فهو كالصحيحين السابقين قوى الظهور في عموم جواز التفسير لحال الاختيار.

و أظهر منه في ذلك معتبر أبي بصير عنه عليه السلام: «قلت له: المرأة تموت من أحق الناس بالصلاة عليها؟ قال: زوجها. قلت: الزوج أحق من الأب و الولد و الأخ؟

قال: نعم، و يغسلها» «٣»، لوضوح أن عطف الغسل على الصلاة يناسب مشاركتها لها في عموم أولوية الزوج بها لحال الاختيار.

مضافا إلى إطلاق بعض النصوص الشامل لحال الاختيار، كصحيح محمد بن مسلم: «سألت عن الرجل يغسل امرأته؟ قال: نعم من وراء الثوب» «٤»، و صحيح منصور بن حازم المتقدم المتضمن الاكتفاء بإلقاء خرقة على عورتها، فإن السؤال فيه و إن تضمن فرض خروجها معه في السفر المناسب لخصوصية السفر في إحداث الداعي له لمباشرة التفسير، إلا أن ذلك أعم من الاضطرار الشرعي، و صحيح

الحلبى المتقدم المتضمن التفريق بين الزوج و الزوجة بالتغسيل من وراء الثياب فيها، معللا بأنها منه فى عدة و ليس هو منها فى عدة. و منه يعلم وجه الجواز اختيارا فى تغسيل الزوجة، كما يدل عليه إطلاقات نصوص شرح تغسيل الميت. خلافا للشيخ فى التهذيبين فصرح باختصاص ذلك بحال فقد المماثل، و هو ظاهر إشارة السبق و الغنى، و قد يشعر به ما فى النهاية.

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٢

...

و يستدل لهم- مضافا إلى إطلاق أدلة اعتبار المماثلة- بمعتبر أبى حمزة- بناء على ما تقدم فى مبحث تحديد مساحة الكر من وثاقه محمد بن سنان- عن أبى جعفر عليه السلام:

قال: لا يغسل الرجل المرأة إلا أن لا توجد امرأة» (١)، و معتبر أبى بصير- بناء على ما تقدم فى مكروهات حال الاحتضار من اعتبار رواية على بن أبى حمزة البطائنى:-

«قال أبو عبد الله عليه السلام: يغسل الرجل امرأته فى السفر و المرأة زوجها فى السفر إذا لم يكن معهم رجل» (٢).

و ما ورد فى تعليل تغسيل أمير المؤمنين عليه السلام لسيده النساء بأنها صديقه، كخبر مفضل بن عمر: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: من غسل فاطمة عليها السلام قال: ذاك أمير المؤمنين. فكأنما استضقت [استفضت] ذلك من قوله، فقال لى: كأنك ضقت مما أخبرتك به؟ فقلت: قد كان ذلك جعلت فداك. فقال: لا تضيقن، فإنها صديقه لم يكن يغسلها إلا صديق. أما علمت أن مريم لم يغسلها إلا عيسى» (٣)، أو بأنها زوجته فى الدنيا و الآخرة، كما روى فى حديثه عليه السلام مع ابن عباس (٤). فإنه لو جاز اختيارا لم يحتج للتعليل بأحد الأمرين.

و فيه: أنه ليس لأدلة اعتبار المماثلة إطلاق ينفى جواز تغسيل أحد الزوجين الآخر اختيارا، بل هى واردة فى خصوص الأجنبى، بقرينة تضمنها عدم تغسيل الميت و دفنه بثيابه، و من الظاهر أن ذلك إنما يكون فى فرض عدم أحد الزوجين و المحارم، لعدم الإشكال فى وجوبه عليهم عند فقد المماثل، و إنما قيل بعدم وجوبه عند فقدده على خصوص الأجنبى. فلاحظ ما تقدم من نصوصه. على أن الإطلاق المذكور لو تم مقيد بما سبق من النصوص الدالة و لو بإطلاقها على جواز تغسيل كل من الزوجين الآخر اختيارا، لأن إطلاق الخاص مقدم على إطلاق العام.

و أما معتبر أبى حمزة فإن كان الاستدلال به باعتبار اختصاص الرجل و المرأة فيه بالزوجين فهو و إن كان محتملا بالنظر للاستعمال العرفى، إلا أن ظهوره فيه ممنوع،

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٤) رواه عن البحار فى الحقائق ج: ٢ ص: ٣٨٦ طبع النجف الأشرف.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٣

...

و لو تم فقد يجرى فيه فى الجملة ما يأتى فى معتبر أبى بصير، وإن كان باعتبار عمومهما للزوجين كان أعم مطلقا من النصوص الأول الظاهرة فى جواز تغسيل الزوج زوجته اختيارا، فيخصص بها، وأعم من وجه من النصوص المطلقة الواردة فى الزوجين، و بعد تساقطهما يكون المرجع فى تغسيل الزوج زوجته اختيارا إطلاق نصوص شرح تغسيل الميت.

كما أن الاستدلال بمعتبر أبى بصير لتوقف جواز التغسيل فى كلا الزوجين على فقد المماثل - كما هو المدعى - موقوف على كون تقييد تغسيل الزوجة زوجها بفقد الرجل فى ذيله قرينة على تقييد تغسيل الزوج زوجته فى صدره بفقد المرأة، و أنهما على نهج واحد. و لو تم ذلك فالمعتبر لا ينهض بمعارضة النصوص المتقدمة القوية الظهور فى جواز تغسيل الزوج زوجته اختيارا، فضلا عن أن يتقدم عليها، بل يتعين تقديمها عليه بحمله على الاستحباب، أو على عدم سوق الشرطية فيه للمفهوم، بل لتفقيح مورد الحاجة لتغسيل أحد الزوجين للآخر - المقتصر عليها عرفا - لبيان عدم سقوط التغسيل بفقد المماثل.

و أما الاستدلال به لتوقف جواز تغسيل الزوجة زوجها على فقد المماثل دون العكس فسيأتى الكلام فيه.

و أما تعليل تغسيل أمير المؤمنين عليه السلام لسيدة النساء عليها السلام بما تقدم فهو ليس بنحو يخرج به عما سبق، لإمكان الجمع بينهما بحمله على العدول عن التعليل بالجواز الذاتى للتعليل بالجواز العرضى لنكتة خفيت علينا.

بل يقرب حمل التعليل فى خبر المفضل على كونه تعليلا لوقوع الفعل منه عليه السلام لا لجوازه، و ان استفظاع السائل إنما هو لذلك بلحاظ عدم تعارفه، إما لمرجوحته شرعا، أو لشدة تألمه عليه السلام للمصيبة، فاستفزع إلزام الظروف القاسية له عليه السلام بمباشرة ذلك.

و إلا فالنظر فى النصوص و كلام فقهاء المسلمين يشهد بعدم كون التحريم من الوضوح بحدّ يوجب استفظاع ذلك منه عليه السلام خصوصا من مثل المفضل الذى لا ريب عنده فى عصمته عليه السلام. على أنه لا يخلو عن ضعف فى السند.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٤

...

نعم، المناسب للتعليل بالوجه الثانى أن يكون تعليلا للجواز لا لمجرد المباشرة.

لكنه - مع ضعفه جدا، بل يقرب عدم روايته من طرقتنا - مناسب لأن يكون استثناء لهما عليهما السلام من التعليل فى صحيح زرارة المتقدم لمنع تغسيل الزوج زوجته حتى عند فقد المماثل بأنه ليس منها فى عدة الذى سبق عدم إمكان التعويل عليه فى قبال النصوص الكثيرة المعول عليها عند الأصحاب.

بل الظاهر أن تغسيه عليه السلام لها عليها السلام لم يكن خفيا على عامة المسلمين و فيهم أعداء الله الذين كانوا يتربصون به الدوائر و يبتغون عليه المآخذ، و من البعيد أن يكون الوجه فيه التعليل بأحد الوجهين الذى هو خفى على العامة، بل المناسب كون الجواز و لو فى ذلك العصر من الوضوح بحدّ لا يفتح معه عليه عليه السلام باب التشنيع و التهريج. فلاحظ.

هذا، و المنسوب للشيخ قدس سره فى المبسوط هو القول بالمشهور، و هو الجواز اختيارا فى الزوجين معا، لكن ظاهر كلامه لا يساعد عليه، بل على التفصيل بين تغسيل الزوج زوجته، فيجوز مطلقا، لما ذكره من أنه أحق بها من كل أحد، و تغسيل الزوجة زوجها فالأحوط فيه الاقتصار على فقد الرجال، لأنه ذكر أن الأحوط فى تغسيل الرجل تقديم الرجال على النساء المحارم، و صرح فى بعض فقرات كلامه بأن المراد بالمحارم ما يعم الزوجة.

و التفصيل بذلك كما لم ينسب له لم ينسب لغيره، بل لم يشر إليه فيما عثرت عليه من كلماتهم، بل يظهر مما تقدم من التذكرة و المنتهى أن جواز تغسيل الزوجة زوجها اختياراً أظهر من جواز تغسيله لها كذلك، حيث ادعى فيهما اتفاق العلماء على الأول و اقتصر على نسبة الثاني للأكثر، و يناسبه النظر في الأسئلة و التعاليل الواردة في النصوص على اختلافها، حيث يظهر أن الشبهة في تغسيل الزوج زوجته أظهر، كما هو المناسب لارتكاز أن تجنب اطلاع الرجال على خفايا النساء و عوراتهن و تولى شئونهن أولى من تجنب اطلاع النساء على خفايا الرجال و عوراتهم و تولى شئونهم.

و مع ذلك فلا يبعد كون التفصيل المذكور هو الأوفق بالجمع بين النصوص، لأن الدليل على جواز تغسيل الزوجة زوجها اختياراً ليس إلا الإطلاقات، و منها إطلاق صحيح الحلبي. كما تقدم، و مقتضى الجمع بينها و بين معتبر أبي بصير حملها على صورة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٥

من دون فرق بين الحرّة و الأمّة (١)،

فقد الرجل، لا رفع اليد عن ظهور المعتبر المذكور في الإلزام بحمله على الاستحباب أو عدم سوق الشرطية للمفهوم، و إنما التزمنا بذلك في تغسيل الزوج زوجته لقوة ظهور جملة من نصوص في جوازه اختياراً، و لا نظير لها في تغسيل الزوجة زوجها. نعم، لو تم ما تقدم احتماله من أن تقييد تغسيل المرأة زوجها في ذيل معتبر أبي بصير بفقد الرجل قرينه على تقييد تغسيل الرجل زوجته في صدره بفقد المرأة لأنهما على نهج واحد فالظاهر نهوض نصوص جواز تغسيل الزوج زوجته اختياراً برفع اليد عن كلا التقييدين فيه و حملهما معاً على الاستحباب أو عدم سوق الشرطية للمفهوم، لوحدة سياقهما، بل تفرع أحدهما على الآخر. لكنه ليس من الظهور بنحو ينهض في المقام بذلك، إذ لا أقل من صلوح نصوص جواز تغسيل الزوج زوجته اختياراً للتشكيك في كون تغسيل كل من الزوجين للآخر على نهج واحد المانع من قرينه الذيل على الصدر. و إن كان يؤيده جدا ما سبق من الأصحاب و النصوص و المناسبة الارتكازية.

مضافاً إلى ما أشرنا إليه آنفاً عند الاستدلال لجواز التجريد من الثياب بصحيح عبد الله بن سنان من تقريب عموم السؤال فيه لتغسيل الزوجة زوجها، فيعم حال الاختيار كما عمه تغسيل الزوج زوجته بقرينه التعليل لأنهما في سياق واحد. إلا أن الاكتفاء بذلك في القرينية على مفاد النصوص المتقدمة و الخروج عما يقتضيه الجمع المتقدم بينها إشكال، لاحتمال خصوصية الزوج في جواز مباشرته تغسيلها اختياراً بلحاظ حقيقته و ولايته عليها، و إن كان بعيداً. و من هنا كان الاحتياط المتقدم من المبسوط في محله جدا.

نعم، لو ثبت جواز تغسيل أم الولد سيدها اختياراً فالظاهر عدم الإشكال معه في جواز تغسيل الزوجة زوجها، لما هو المرتكز من ابتناء ذلك فيها على إلحاقها بالزوجة. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

(١) كما صرح به في التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد و المسالك و الروض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٦

و الدائمة و المنقطعة (١) و كذا المطلقة المرجعية (٢) إذا كان الموت في أثناء العدة (٣).

و الروضة و غيرها. كما صرح في المنتهى و الذكرى و جامع المقاصد و الروضة و المسالك و غيرها بعدم الفرق بين المدخول بها و غيرها. كل ذلك لإطلاق النص و الفتوى.

و انصراف بعض هذه، لتعارفه بدوى لا يمنع من التمسك بالإطلاق.

(١) كما في المسالك. لإطلاق النص و الفتوى. و استشكل في الجواهر في المنقطعة، خصوصاً إذا انتهى الأجل بعد الموت قبل

التغسيل. و كأنه لما تقدم منه في وجه الإشكال في عموم ولاية الزوج لها.

و قد تقدم في الفرع الأول من لواحق الكلام في ولاية الزوج على الزوجة التعرض له و دفعه. بل لا يبعد كونه هنا أضعف. فراجع و تأمل.

(٢) كما نبه لذلك في تغسيل الزوج زوجته أو تغسيل الزوجة زوجها أو تغسيل كل منهما الآخر في المعتبر و التذكرة و الذكرى و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و محكى التحرير و نهاية الأحكام و الموجز و غيرها. لما اشتهر من أن المطلقة الرجعية بحكم الزوجة. و تنظر فيه في المنتهى. و لعله لعدم ثبوت ذلك عنده. و قد تقدم الكلام فيه في الفرع الرابع من لواحق الكلام في ولاية الزوج على الزوجة. فراجع.

(٣) و أما إذا كان بعد انقضائها فهي أجنبية بلا إشكال، كالمطلقة غير الرجعية حتى في العدة.

تتميم وفيه أمران:

الأول: قال في الذكرى: «و لا عبرة بانقضاء عدة المرأة عندنا، بل لو نكحت جاز لها تغسيله، وإن كان الفرض بعيدا عندنا».

و ظاهر المعتبر المفروغية عنه، و به صرح غير واحد، و قد اهتموا في تقريب وقوعه خارجا، لاستبعاد بقاء الميت مدة العدة من دون تغسيل و دفن، لتفسخه عادة. و إن كان هو في عصرنا ميسورا بتعارف الاستعانة بالثلاجات الحافظة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٧

...

هذا، و يظهر من كشف اللثام و الحقائق و مفتاح الكرامة المناقشة في ذلك، و نسب في الأخيرين للمدارك ففي الحقائق: «قال في المدارك: قال بعض المحققين:

و لا يقدح انقضاء عدة الزوجة في جواز التغسيل، بل يجوز و إن تزوجت. و فيه نظر، لصيرورتها و الحال هذه أجنبية. قال في الذكرى: و لا عبرة بانقضاء عدة المرأة عندنا، بل لو نكحت جاز لها تغسيله، و إن كان الفرض بعيدا. و هو كذلك، أخذا بالإطلاق. انتهى. أقول: لا- يخفى أن ما ذكره في الذكرى هو عين ما نقله عن بعض المحققين، فلا- معنى لتنظره في الأول و اختياره ما في الذكرى. إلا أن يحمل ما نقله عن بعض المحققين على عدة الطلاق، و كلام الذكرى على عدة الوفاة، حيث إن ظاهر كلامهم الفرق بين العديتين» (١).

و كيف كان، فالكلام.. تارة: في عدة الوفاة. و أخرى: في عدة الطلاق.

أما عدة الوفاة فمقتضى الإطلاق جواز التغسيل حتى بعد انقضائها لأن المراد بالزوجة المسوغة لمباشرة التغسيل هي الزوجة حين الموت، لا- حين التغسيل، لما هو المعلوم و تقدم غير مرة من ارتفاع الزوجة بالموت، و أن عدة الوفاة بئنة، فلا يلزم من بقائها بقاء الزوجة، كي ينط جواز التغسيل بها، و إذا كان المسوغ هو الزوجة حين الموت فمقتضى الإطلاق مسوغيتها و لو بعد انقضاء العدة. و قد تكرر منا أن الندرة لا توجب قصور الإطلاق عن موردها.

نعم، تضمن صحيحا زرارة و الحلبي المتقدمان في أول في مسوغة الزوجة للتغسيل تعليل تغسيل الزوجة زوجها بأنها منه في عدة، و ظاهر كشف اللثام و صريح الحقائق سوقهما دليلا لعدم جواز التغسيل بعد انقضاء العدة.

لكن صحيح الحلبي ظاهر في أن ذلك تعليل للتغسيل من وراء الثياب، لا لأصل التغسيل، و تقدم حمل صحيح زرارة عليه أو على التقيّة أو طرحه، لما تضمنه

(١) ما نقله عن المدارك لا- يخلو عن اضطراب، لظهور ما تضمنه صدر كلامه في عدة الوفاة أيضا، لأنه نسب العدة للزوجة، لا للمطلقة. ولذا نسب له في مفتاح الكرامة الخلاف فيها. لكن لم يشر فيه لذيّل كلام المدارك المتضمن لنقل كلام الذكري و تعقيبه. كما أن الموجود في المطبوع عندى من المدارك خصوص الذيل المذكور دون الصدر، بنحو قد يظهر فى وجود سقط. وكذا فى بعض النسخ المخطوطة و فى بعض النسخ المطبوعة نقل بتمامه مع تقديم و تأخير. فلاحظه. (منه عفى عنه)

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٨

...

صحيح الحلبى و غيره من النصوص الكثيرة من جواز تغسيل الزوج زوجته، مع عدم الإشكال فى أنه ليس منها فى عدة، و به صرح فى الصحيحين المذكورين. فلا مخرج عن مقتضى الإطلاق.

و أما عدة الطلاق فمن المعلوم أن المراد بها الرجعية، و قد يدعى أنها و إن كانت بحكم الزوجة إلا أن اعتبار العدة مبنى على التحديد بأمد لها، و ليس كاعتبار الزوجية من شأنه الاستمرار، ليكتفى فى ترتب حكمها بثبوتها حين الموت، فانتفاء أمد العدة موجب لجريان حكم الأجنبية عليها، لعدم كونها زوجة حين الموت، ليرتب عليها حكم الزوجية بعده، و عدم كونها ذات عدة رجعية، لتكون بحكم الزوجة.

و يشكل بأن مبنى جواز تغسيل المطلقة رجعيًا لزوجها و تغسيله لها عموم كونها بحكم الزوجة لو تم، و حيث أشرنا آنفاً إلى أن مسوغة الزوجية للتغسيل ليس بلحاظ بقائها بعد الموت، بل للاكتفاء بثبوتها حينه لزم الاكتفاء فى مسوغة العدة الرجعية له بثبوتها حين الموت، و إن ارتفعت بعده، عملاً بعموم التنزيل المذكور، فانقضاء العدة كانقضاء مدة النكاح المنقطع الذى تقدم بقاء جواز التغسيل بعده. هذا كله بناء على مسوغة العدة الرجعية للتغسيل، و إلا فلا موضوع لهذا الكلام، كما لا يخفى.

الثانى: قال فى التذكرة: «لو كانت الزوجة كافرة لم يكن لها غسل زوجها، إلا مع عدم المحارم»

و نحوه فى المنتهى، و زاد أنه ليس له أن يغسلها، لأن المسلم لا يغسل الكافر.

و الوجه فى الأول: أن دليل تغسيل الزوجة زوجها ناظر لصحة التغسيل من حيثية عدم المماثلة، لا من جميع الجهات، فلا ينافى بطلانه من حيثية الكفر، لقصور الفعل معه من حيثية النية أو انفعال الماء، بناء على نجاسة الكافر.

نعم، فى فرض عدم مانعية الكفر، لعدم المماثل و الرحم المسلم لا يبعد جواز تغسيلها له، لأنه و إن خرج عن مورد النصوص الواردة فى تغسيل الزوجة زوجها المحمولة على فرض إسلامها، بقرينة كونها فى رتبة سابقة على الأرحام، إلا أن الاستفادة منها عرفاً عدم اعتبار المماثلة فى الزوجين مطلقاً.

و مثل ذلك يجرى فى الرحم غير المماثل الكافر. كما أن الكلام فى كونها فى عرض

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٢٩

(الثالثة): المحارم (١)

المماثل الكافر أو فى رتبة متأخرة عنه يبتنى على ما تقدم فى الزوجة المسلمة، و الكلام فى الرحم الكافر يبتنى على ما يأتى فى الرحم المسلم.

و أما الثانى فالوجه فيه: أن دليل تغسيل الزوج زوجته ناظر لتصحيح الغسل فى فرض مشروعيته، لا مطلقاً، ليدل على صحة تغسيل الزوجة الكافرة على خلاف ما تضمنته عمومات عدم مشروعية تجهيز الكافر.

[الثالثة: المحارم]

(١) كما هو المعروف بين الأصحاب في الجملة و لو مع فقد المسلم المماثل و الزوجة، و استظهر في كشف اللثام عدم الخلاف فيه، و في مفتاح الكرامة: «لم أجد فيه مخالفا» و في التذكرة: «ذهب إليه علماؤنا» و في الرياض: «بلا خلاف في الجملة» و في الجواهر: «بلا خلاف أجده في الجملة، بل هو إجماعى».

نعم، قد يظهر من عدم ذكره في الإرشاد التوقف فيه، بل هو الظاهر من الاقتصار على نسبه للرواية في إشارة السبق. و النصوص به مستفيضة تقدم بعضها في الزوجين، و يأتي بعضها. و بها يخرج عن إطلاق ما تضمن اعتبار المماثلة، أو الاقتصار في جواز تغسيل غير المماثل على الزوجين، كصحيح الكناني المتقدم عند الكلام في تغسيل أحد الزوجين الآخر أو غيره. نعم، في خبر زيد الشحام: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت و هي في موضع ليس معهم امرأة غيرها. قال: إن لم يكن فيهم لها زوج و لا ذو رحم دفنوها بثيابها و لا يغسلونها، و إن كان فيهم زوجها أو ذو رحم لها فليغسلها من غير أن ينظر عورتها. قال: و سألته عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن رجل. فقال: إن لم يكن له فيهن امرأة فليدفن في ثيابه و لا يغسل، و إن كان له فيهن امرأة فليغسل في قميص من غير أن تنظر إلى عورته» (١). فإن الاقتصار في ذيله على الزوجة في تغسيل الرجل مع التعميم في صدره للزوج و الرحم في تغسيل المرأة ظاهر في عدم تغسيل المحارم للرجل. لكن لا مجال للخروج به عن النصوص الكثيرة الصريحة في تغسيل الأقارب

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٠

...

و المحارم للرجل، بل لا بد من رفع اليد عن ظهور ذيله المذكور، و لو بحمل المرأة على ما يعم المحرم، و يكون هو الوجه في العدول عن التعبير بالزوجة المناسب للتعبير بالزوج في صدره إلى التعبير بها، أو بالاكْتفاء بالتعميم في الصدر عن التعميم في الذيل للمفروغية عن كون اعتبار المماثلة في الرجل و المرأة بنحو واحد، بل أولوية التعميم في الرجل منه في المرأة، أو برفع اليد عن ظهور الذيل في الحصر و إن كان قويا. على أنه قد ذكرنا في بعض مواضع هذا الشرح أن قول الراوى في أثناء الحديث: «و سألته» يقرب معه عدم وحدة الكلام، فلا يكون صدره قرينة على ذيله، بل يكون الذيل كسائر المطلقات التي يلزم تقييدها. مضافا إلى أن الخبر لا يخلو عن ضعف في السند أشرنا إليه آنفا.

هذا، و قد اختلفت النصوص الواردة في المقام في عنوان موضوع الحكم فقد أخذ عنوان المحرمية في أكثرها، كصحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سأله عن المرأة تموت في السفر و ليس معها ذو محرم و لا نساء. قال: تدفن كما هي بثيابها. و عن الرجل يموت و ليس معه إلا النساء ليس معهن [ذو محرم و لا] رجال. قال: يدفن كما هو بثيابه» (١)، و نحوه في ذلك صحيح داود بن فرقد (٢)، و موثق سماعة (٣) و غيرهما من النصوص الكثيرة.

و أخذ في بعضها عنوان الرحمية و القرابة كخبر زيد الشحام المتقدم و صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يموت و ليس عنده من يغسله إلا النساء. قال: تغسله امرأته أو ذات قرابته إن كانت له، و يصب النساء عليه الماء صبا» (٤)، و من الظاهر أن بين العنوانين عموما من وجه، لأن القرابة و الرحم قد لا يكون محرما، كابنى العم و الخال و ابنتيهما، و المحرم قد لا يكون رحما كالمحرم الرضاعي، بل لا يبعد ذلك أيضا في محرم المصاهرة.

لكن لا يظهر من الأصحاب التوجه لهذا الاختلاف و الاهتمام به، فإن عباراتهم و إن اختلفت، حيث عبر.. تارة: بالمحرم، كما في

السرائر و المراسم و المعتبر و المختلف.

(١) الوسائل باب: ٢١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢١ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣١

...

و أخرى: بالرحم و القربة، كما في الخلاف و الغنية و القواعد «و ثالثة»: بالرحم المحرم، كما في المبسوط و التذكرة و المنتهى، إلا أنه لم يشر أحد منهم للخلاف المذكور في النصوص و الفتاوى، بنحو يظهر منهم عدم الخلاف من هذه الجهة، و أن مراد الكل أمر واحد، كما يناسبه تعبير بعضهم بالأمرين في فقرات كلماتهم المختلفة، كما في النهاية و الوسيلة، و تعبير من عبر بالرحم المحرم في بيان موضوع الجواز بالرحم في بعض الفروع المناسبة له.

و ملاحظة مجموع كلماتهم تشهد بأن مراد الكل هو المحرم، حيث حدده غير واحد بمن يحرم نكاحه مصرحاً بعضهم بأن الرحم الذي يحل نكاحه كالأجنبي، و استدل بعضهم على الحكم بجواز النظر، إلى غير ذلك مما لا إشكال بملاحظته في إرادتهم المحرم، بل استدل غير واحد بالحديثين المتقدمين لذلك من دون تنبيه إلى ما ذكرنا.

و ذلك و إن لم يكف في تفسير عنواني الرحم و القربة في الحديثين المذكورين، حيث لا يكفي فهم الأصحاب في الخروج عن المفهوم اللغوي و العرفي، إلا- أن الظاهر كفاية النصوص الأخر المستفيضة المتضمنة للمحرم في إثبات ما عليه الأصحاب و تنزيل الحديثين عليه من باب الجمع العرفي، لصراحة جملة منها في جواز التغسيل له، و صراحة جملة منها أيضاً في عدم جواز التغسيل لغيره، فتصلح الطائفة الأولى لرفع اليد عن ظهور الحديثين في الحصر، لأن ظهورها في الجواز مطلقاً أقوى من ظهورها فيه، كما تصلح الطائفة الثانية لتقييد القربة و الرحم فيهما بالمحرم، لأنه أقرب عرفاً من تقييد الطائفة المذكورة بغير القربة.

كل ذلك تبعاً للمرتكزات العرفية و المتشرعية على أن منشأ الحكم المذكور هو جواز النظر و اللمس المشترك بين الزوجين و المحرم، بل بلحاظ ذلك قد يكون سوق القربة و الرحم في مساق الزوجين في الحديثين المتقدمين مناسباً لتقييد المذكور، بنحو يكون أقرب من تقييد غير المحرم في الطائفة المذكورة بما إذا لم يكن رحماً.

معتضداً بما عرفت من ظهور حال الأصحاب في أن الموضوع هو المحرم، بل الظاهر عدم الإشكال بينهم في أن الرحم غير المحرم كالأجنبي، على ما صرح به بعضهم، حيث لا يبعد ابتناؤه على ما ذكرناه من ارتكازية الجمع المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٢

بنسب أو رضاع أو مصاهرة (١).

و لعله عليه يبتنى ما تقدم من استدلال بعضهم بالحديثين على حكم المحرم، لا على تفسير الرحم و القربة فيهما به، فإنه بعيد جداً. و من هنا يلزم متابعة الأصحاب في كون موضوع الحكم هو المحرم.

هذا، و في صحيح عبد الله بن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات الرجل غسلته امرأته، و إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به، و تلف على يديها خرقة» (١). و الظاهر عدم إرادة الأولى بالميراث، لإمكان كون الوارث غير النساء المصاحبات

للميت، بل الأولوية العرفية المستندة للنسب و غيره من جهات القرب و العلاقة عند العرف، فهو أعم من القرابة فضلا عن المحرم. و حينئذ يدور الأمر بين تقييده بالمحرم بلحاظ ما سبق - نظير ما تقدم في حديثي زيد و الحلبي - مع حمل لف الخرقه على الاستحباب، و يكون مما نحن فيه، و حمله على غيره مع إبقاء ظهوره في وجوب لف الخرقه على حاله، و يكون في عداد ما يأتي في الرجل الذي يموت بين نساء أجنب.

و لعل الأول أولى، لأن حمل النساء المصاحبات للرجل على خصوص غير محارمه بعيد جدا، خصوصا مع فرض وجود الأولى به فيهن، بل هو كالحمل على الفرد النادر، أما حمل لف الخرقه على الاستحباب فليس بذلك البعيد. و لعله لذا استدل به غير واحد على حكم المحارم من دون تأمل في دلالة. فلاحظ.

(١) كما صرح بالتعميم للنسب و الرضاع في المعتبر و التذكرة و غيرهما، و بالتعميم لهما و للمصاهرة في الدروس و المسالك و الروضة و المدارك، و في الرياض و الجواهر في معقد الإجماع و نفى الخلاف المتقدم منهما، و هو مقتضى إطلاق غير واحد ممن عبر بالمحرم.

نعم، عبر بعضهم - كالشيخ في المبسوط بالرحم المحرم، و هو قد يظهر في عدم التعميم للرضاع و المصاهرة، و إن لم يبعد عدم إرادة الحصر بالرحم، و أن المدار

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٣
و الأحوط وجوبا اعتبار فقد المماثل (١)،

على المحرمية، نظير ما في التذكرة، حيث قال: «و للرجل أن يغسل من ذوى أرحامه محارمه ... يعني بالمحارم من لا يجوز للرجل نكاح واحدة منهن نسا أو رضاعا...»
ذهب إليه علماؤنا.

و كيف كان، فالتعميم مقتضى إطلاق النصوص المتضمنة لعنوان المحرم الصادق على الكل، و التي عرفت أن المعول عليها في المقام، و أن غيرها مما تضمن عناوين آخر منزل عليها.

(١) حيث اعتبره في المعتبر و التذكرة و اللمعة و الدروس و ظاهر المراسم و الوسيلة و القواعد، بل الغنية، و جعله في المبسوط الأحوط في الرجل و الأولى في المرأة.

و نسبه في كشف اللثام لظاهر الأكثر، و في الجواهر أنه ظاهر المشهور أو صريحه، و في الحقائق و طهارة شيخنا الأعظم و محكي الكفاية أنه المشهور، بل ظاهر الحبل المتين الإجماع عليه.

و قد استدل له بصحيح عبد الله بن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول:

إذا مات الرجل مع النساء غسلته امرأته، و إن لم تكن امرأته معه غسلته أولاهن به» «... ١»، بناء على ما تقدم من حمل أولاهن به فيه على المحارم، حيث يلزم من تأخرها رتبة عن الزوجة تأخرها عن المماثل الذي هو في رتبة الزوجة أو مقدم عليها على الكلام السابق، و لذا قيل بعدم الفصل بين تأخره عن الزوجة و تأخره عن المماثل.

و به يخرج عما دل بإطلاقه على مساواة المحرم للزوجة و التأخير بينهما، كقوله عليه السلام في صحيح الحلبي المتقدم «تغسله امرأته أو ذات قرابته إن كانت» و في حديث عبد الرحمن المتقدم في تغسيل الزوجة زوجها: «تغسله امرأته أو ذات محرمة» «٢».

و لا سيما مع قرب كون تقدم الزوجة على المحرم ارتكازيا عرفيا، حيث يضعف فيهما إطلاقه المقتضى للتأخير بينهما.

كما يستدل عليه أيضا بإطلاق معتبر أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لا

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٤

...

يغسل الرجل المرأة الا أن لا توجد امرأة» (١). فإن الخروج عنه في الزوجين لما تقدم لا يقتضى الخروج عنه في المحرم، بل يتعين حمله عليه حينئذ، بناء على عدم وجوب تغسيل الأجنبية حتى عند فقد المماثل، لثلا يبقى بلا مورد، وهو أولى عرفا من حمله على الاستحباب مع إبقائه على عمومته للزوجين. فلاحظ.

ثم إنه قد استدل سيدنا الأعظم قدس سره بإطلاق أدلة اعتبار المماثلة.

و يشكل بأنه لا دليل على الإطلاق المذكور إلّا النصوص المتضمنة عدم تغسيل الرجل الذى يموت مع النساء و المرأة التى تموت مع الرجال، و لا بد من تنزيلها على فرض عدم المحرم و الزوج، كما تضمنته جملة من النصوص، لما هو المعلوم من أنه مع وجوده لا يسقط التغسيل، بل يجب و لو لكونه فردا اضطراريا. فالعمدة الحديثان المتقدمان.

هذا، و قد صرح فى السرائر بجواز تغسيل المحرم اختيارا، و وافقه عليه فى المنتهى و المختلف و المدارك و كشف اللثام، و محكى التلخيص و الكفاية و الذخيرة، و هو مقتضى إطلاق النافع، و فى السرائر أنه الأظهر عند أصحابنا، و ظاهر المختلف نسبته لأكثر علمائنا. و استدل له بإطلاق صحيح منصور بن حازم: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج فى السفر و معه امرأته [يسافر مع امرأته] أ يغسلها؟ قال: نعم و أمه و اخته و نحو هذا [و نحوهما] يلقي على عورتها خرقة» (٢) معترضدا بإطلاقات تغسيل الميت، و مؤيدا باقتترانه بالزوجة فى بعض النصوص، و مع ظهور بعضها فى كونه فى عرضها، كحديثى الحلبي و عبد الرحمن المتقدمين.

و أورد عليه بأن فرض السفر فيه ظاهر فى فرض الاضطرار و عدم المماثل.

و يظهر اندفاعه مما تقدم عند الاستدلال به فى الزوجين من أن فرض السفر و إن كان مناسبا لخصوصيته فى أحداث الداعي لمباشرة الزوج التغسيل، إلا أنه أعم من الاضطرار الشرعى.

نعم، لا إشكال فى أن ذلك موجب لضعف إطلاقه و سهولة تقييده بالحديثين المتقدم الاستدلال بهما لاعتبار فقد المماثل. و مثله فى ذلك إطلاقات تغسيل الميت،

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠، ١، ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠، ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٥

...

فتقيد بالحديثين المذكورين. و ليس اقتران المحرم بالزوجة فى بعض النصوص صالحا لرفع اليد عنهما. و لا سيما مع عدم وضوح عموم مشروعية تغسيل الزوجة زوجها لحال الاضطرار، كما تقدم. و حديثا الحلبي و عبد الرحمن قد عرفت تنزيلهما على الترتيب، جمعا مع صحيح عبد الله بن سنان.

ثم إن بعض مشايخنا (دامت بركاته) قد استشكل في الاستدلال بإطلاقات شرح تغسيل الميت بأنها مقيدة بارتكاز المشرعة على اعتبار المماثلة، ولذا وردت الأسئلة في النصوص الكثيرة عن حكم موت الرجل بين النساء، والمرأة بين الرجال، فلولاً المفروغية بمقتضى المرتكزات عن اعتبار المماثلة لم يكن وجه للأسئلة المذكورة.

لكنه كما ترى؛ لأن منشأ الأسئلة المذكورة لو لم يكن هو تعارف مباشرة المماثل بالنحو المثير للشك في جواز تغسيل غيره، بل هو ما ادعاه من ارتكاز لزوم المماثلة - كما هو غير بعيد، و أشرنا إليه في أول الكلام في اعتبار المماثلة - إلا أن الارتكاز المذكور ليس بالنحو الذي يمنع من انعقاد إطلاقات التغسيل، بحيث لا يرجع إليها في مورد الشك، بل هو أنما يقتضى اعتبار المماثلة في الجملة و لو لتجنب محذور النظر و اللمس المحرمين من دون أن تكون شرطاً في صحة الغسل، أو مع شرطيتها في خصوص مورد حرمة النظر و اللمس، و حيث يقصر ذلك عن المحرم لم يمنع من التمسك بإطلاقات التغسيل فيه، و لعله لذا فرض في بعض نصوص السؤال عن فقد المماثل فقد المحرم أيضاً، بل و أحد الزوجين أيضاً، المناسب لمفروغية السائل عن عدم اعتبار المماثلة فيهم في الجملة. و من هنا لا- ينبغي التوقف في نهوض الإطلاقات في نفسها بإثبات جواز تغسيل المحرم اختياراً. و لذا تمسك (دامت بركاته) بالإطلاقات المذكورة في الصبي و الصبية، مدعياً أن مقتضاها جواز التغسيل ما لم يحرم النظر و اللمس. فالعمدة ما ذكرنا من لزوم رفع اليد عنها بالحديثين المتقدمين.

نعم، بناء على عدم ابتناء لزوم المماثلة على شرطيتها في التغسيل، بل على مزاحمة وجوب التغسيل لحرمة النظر و اللمس كما تقدم من شيخنا الاستاذ قدس سره و يقتضيه بعض استدلالاتهم في المقام، يتعين جواز تغسيل المحرم اختياراً، كما جزم به قدس سره مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٦ و كونه من وراء الثياب (١).

لكن تقدم ضعفه.

(١) كما في المبسوط - في الرجل - و النهاية و الوسيلة و السرائر و المعتبر و النافع و الشرائع و القواعد و التذكرة و المنتهى و المختلف و اللمعة و الدروس و غيرها. و في كشف اللثام و الحقائق و عن الكفاية أنه المشهور، و في الرياض و مفتاح الكرامة أن عليه الشهرة العظيمة، و عن الذخيرة نسبته للأصحاب، و في الحبل المتين أنهم قطعوا به.

و يقتضيه جملة من النصوص ففي موثقة عمار في الرجل: «تغسله عمته و خالته في قميصه» و في المرأة: «غير أنه يكون عليها درع، فيصب الماء فوق الدرع» (١). و في موثق سماعة في الرجل: «تغسله امرأة ذات محرم منه، و تصب النساء عليه الماء و لا تخلع ثوبه». و في المرأة: «و إن كان معها ذو محرم لها غسلها من فوق ثيابها» (٢) و قريب منهما غيرهما. و بها يخرج عما أطلق فيه تغسيل المحرم من دون تنبيه إلى كونه من وراء الثياب.

نعم، قد يشكل الاستدلال بما تضمن الأمر بتغسيل المحرم من فوق الثياب في سياق الزوجين كقوله عليه السلام في حديث عبد الرحمن: «تغسله امرأته أو ذات محرمه و تصب النساء عليه الماء صبا من فوق الثياب» (٣) لأن رفع اليد عن ظهوره في الإلزام في الزوجين قد يمنع من التعويل على ظهوره فيه في المحرم.

و اضعف منه ما في المعتبر من الاستدلال بان المرأة عورة، فيحرم النظر إليها، و إنما جاز مع الضرورة من وراء الثياب جمعا بين التطهير و الستر. لوضوح اندفاعه بعدم حرمة نظر المحرم للمرأة و لا للرجل إن كان كلامه يعمه تبعاً، و إلا كان استدلاله غير مستوف للمدعى. فالعمدة النصوص الأولى.

لكن لا مجال للتعويل عليها في قبال صحيح منصور (٤) الصريح في الاكتفاء بوضع الخرقه على العورة، و قريب منه خبر زيد الشحام (٥) المتقدم أيضاً المقتصر في صدره على تجنب النظر للعورة في تغسيل المرأة، و معتبر زيد بن علي - الذي يظهر وجه اعتباره مما

تقدم في نظيره في السند من أخبار الاستقبال بالمحضر - وفيه: «و إذا

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٣) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٧

(الرابعة): المولى، فإنه يجوز له تغسيل أمته (١)

كان معه نساء ذات محرم يؤزرنه و يصبين عليه الماء صبا و يمسسن جسده و لا يمسسن فرجه» (١)، بناء على أن المراد به لفّ المتر - كما هو غير بعيد - لا التغطية بالازار.

فإن مقتضى الجمع بينهما و بين النصوص الأول حمل النصوص الأول على الاستحباب، مع جواز التجريد، كما هو ظاهر إطلاق الغنية و المراسم و محكى الكافي و الاصباح، و صريح المدارك و محكى الكفاية، بل قد يظهر من محكى الذكري، حيث علل التغسيل من وراء الثياب بالمحافظة على العورة، و إليه مال غير واحد من متأخري المتأخرين.

ثم إن ما تقدم في صحيح ابن سنان (٢) من لفّ المحرم على يدها خرقة عند تغسيل الرجل أما أن يحمل على خصوص حال غسل الفرج أو على الاستحباب، جمعا مع معتبر زيد المتقدم المصرح فيه بأنهن يمسسن جسده دون فرجه. كما أن ما تقدم منا في فروع تغسيل الميت بثيابه في الزوجين جار هنا.

نعم، لا إشكال ظاهرا في عدم جواز نظر المحرم للعورة حتى بناء على جواز تغسيه مجردا، و هو مقتضى صحيح منصور بن حازم و معتبر زيد و خبر زيد الشحام من نصوص المقام.

[الرابعة: المولى]

إشارة

(١) قطعاً، كما في جامع المقاصد و المدارك و عن محكى حاشية الجمال. و به صرح في التذكرة و المنتهى و القواعد و الروض و الروضة و محكى البيان و الذكري و غيرها.

و نسب في الحقائق للمشهور و في مفتاح الكرامة للأكثر، بل عن مجمع البرهان الظاهر أنه لا خلاف فيه، و عن محكى حاشية الجمال أنه مقطوع به في كلام الأصحاب.

و استدلل له بإطلاقات أدلة تغسيل الميت. و يشكل بأنها مقيدة بإطلاقات أدلة اعتبار المماثلة الواردة في موت المرأة بين رجال لا نساء معهم (٣).

و أضعف من ذلك الاستدلال بالأصل، إذ لو أريد به أصل البراءة من شرطية

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٦. و قد تقدم منا في أول الكلام في تغسيل المحارم.

(٣) الوسائل باب: ٢٠، ٢١، ٢٢ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٨

...

المماثلة حتى بالإضافة إلى المالك فقد ذكرنا غير مرة أن المرجع مع الشك في شرط الغسل الاشتغال للشك في المحصل. وإن أريد به أصالة البراءة من حرمة النظر و اللمس أو استصحاب حلها من حال الحياة، أشكل بما سبق من أن مرجع لزوم المماثلة ليس هو تجنب النظر و اللمس المحرم، بل شرطيته تعبدا في الغسل و لو مع عدم استلزامه لهما. غاية ما قد يدعى ملازمة حرمة النظر و اللمس في مورد لا-شروط المماثلة فيه، فينتى التمسك بالأصل المقتضى لجوازهما في المملوكة لإثبات جواز تغسيلها على الأصل المثبت. على أن الأصل - كيفما قرر- محكوم لاطلاقات أدلة اعتبار المماثلة المشار إليها.

و أما ما في المستند من أنها من المحارم، لأن المراد بذات المحرم المحرم في حال الحياة كما في الزوجة، و لا أقل من احتماله، فلا يعلم خروجها من العمومات. فهو كما ترى، لوضوح أن المراد بالمحرم من يحرم نكاحها مؤبدا بنسب أو رضاع أو مصاهرة- كما صرح به غير واحد مرسلين له إرسال المسلمات- لا- من يحل النظر إليها، و لذا جعل في النصوص و الفتاوى في مقابل الزوجة، و إطلاقه في بعض عباراتهم على الزوجة توسع قطعاً، بلحاظ مشاركتها لها في جواز النظر الذي هو الخاصية المهمة في المقام.

و لو فرض الشك في ذلك فلا- مجال للرجوع لاطلاقات تغسيل الميت المقتضية للجواز بعد تخصيصها بأدلة اعتبار المماثلة، بل المرجع لإطلاق الأدلة المذكورة بعد فرض إجمال دليل تخصيصها بالمحرم و الشك في شموله للمملوكة. و مثله ما ذكره غير واحد من أنها في معنى الزوجة في اللمس و النظر و الاستمتاع. لوضوح عدم نهوض مثل ذلك بإثبات حكم شرعى بل هو أشبه بالقياس. و من هنا قال سيدنا المصنف قدس سره: «فالعمدة ما تقدم مما يؤذن بالإجماع لو تم»، و ذكر في الجواهر أن دعوى القطع ممن لا يعمل بالظنيات يجرى مجرى الإجماع. لكن لم يتضح مما تقدم ثبوت إجماع تعبدى صالح لإثبات حكم شرعى، لقرب ابتناء كلام من ذهب إلى ذلك من المتقدمين على بعض الوجوه المتقدمة خصوصا الأخير لتخيل تنقيح

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٣٩

...

مناط حكم الزوجة به، لا على أخذهم له من تسالم متصل بعصور المعصومين عليهم السلام أو نحوه مما يكشف عن الحكم الشرعى المودع عندهم، و جرى من بعدهم عليه للوجوه المتقدمة، أو لتخيل انعقاد الإجماع عليه.

و من هنا كان الأوفق بالأدلة المنع، كما يظهر من بعض مشايخنا.

لكن الإنصاف أن من البعيد جدا جواز تغسيل الزوجات و المحارم بأقسامهن، دون الأمة، لأنها و إن كانت خارجة عن كلا العنوانين، كما لا دليل على إلحاقها بأحدهما بخصوصه، إلّا أنها واجدة للجهة المشتركة بينهما، و هى جواز النظر حال الحياة الذى هو المنشأ ارتكازا لجواز التغسيل فى القسمين، كما يناسبه النظر فى جملة من نصوص المنع عن تغسيل الأجنبية، لظهورها فى الاهتمام بتجنب النظر و اللمس المحرمين، حيث تضمنت الأمر بالدفن بالثياب، و النهى عن كشف المحاسن التى أمر الله بسترها و عن اللمس و نحو ذلك.

و إلا فمن البعيد جدا دخل خصوصية كل من القسمين فى جواز تغسيله، و هما فعليه النكاح فى الزوجة، و حرمة مؤبدا فى المحرم، لعدم دخلهما ارتكازا و عدم التناسب بينهما، بل بينهما أشد التنافر ارتكازا.

بل قد تستفاد موضوعية الجهة المذكورة- و هى جواز النظر- للحكم من قوله عليه السلام فى صحيح منصور المتقدم بعد السؤال عن

تغسيل الزوجة: «نعم، و أمه و أخته و نحو هذا [و نحوهما]» (١)، فان التعميم لنحو المذكورات من دون تنبيه لجهة الشبه التي هي موضوع الحكم ظاهر في التعويل في تشخيصها على ارتكازيتها، و ليست تلك الجهة في المقام هي المحرمية، لعدم وضوح خصوصيتها بعد فرض ثبوت الحكم للزوجة أيضا مع الأم و الأخت، و إشعار الكلام بساقه في مشاعتهما للزوجة و مسانحة الكل في موضوع الحكم، حيث يستفاد منه عرفا أن الموضوع هو الجهة المشتركة بين الكل، و هي جواز النظر حال الحياة، و هو حاصل في الأمة.

و من القريب أن يكون وضوح الحكم في الأمة و ارتكازيته بسبب ما ذكرنا

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١، ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٠

إذا لم تكن مزوجة (١)

هو المنشأ لظهور تسالم من تعرض من الأصحاب للحكم، عليه، و الوجوه المتقدمة في كلماتهم لما كانت لتقريب مقتضى الارتكاز غفلوا عن وهنها و جهات الإشكال فيها. و من هنا كان جواز تغسيل المولى أمته قريبا جدا. و ان كان الأمر غير خال عن الإشكال. فلا يترك الاحتياط بتجنب ذلك اختيارا، و الاقتصار على حال الضرورة، و فقد المماثل و الزوج و المحرم.

بل لزوم فقد المماثل و الزوج هو اللازم حتى بناء على تمامية ما ذكرنا، لما سبق من اختصاص تغسيل المحرم بحال الضرورة و أن الزوج ينفرد عنه بجواز تغسيل زوجته اختيارا، و إلحاق الأمة بالزوجة و إن كان أقرب من إلحاقها بالمحرم، لابتناء جواز النظر إليها على جواز الاستمتاع بها إلّا أن في بلوغه حد الاستدلال إشكال، كما تقدم، فيتعين الاقتصار على المشترك بينهما، و هو جواز التغسيل حال الضرورة. فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

ثم إنه و إن لم أعثر على من خص جواز تغسيل المولى أمته بأم الولد، إلّا أنه قد يحتمل بلحاظ ما يأتي في وجه خصوصيتها عند الكلام في تغسيل الأمة مولاها، بل قد يظهر من الدروس ذلك، لأنه اقتصر على قوله: «و أم الولد كالزوجة». و يظهر الحال فيه ما يأتي هناك.

(١) كما في التذكرة و القواعد و الروض و الروضة و غيرها، و يقتضيه ما في جامع المقاصد من اعتبار جواز الوطء في جواز التغسيل، كما يناسبه ما في المنتهى من الاستدلال عليه بأنها منكوحه و له الاطلاع على عوراتها. و هو متجه بناء على أن دليل الحكم ذلك، أو الإجماع المقتصر فيه على المتيقن.

أما بناء على ما ذكرناه من قرب كون مبناه جواز النظر إليها فلا مجال لاستثنائها.

و لعله لذا أطلق في المدارك، بل عن مجمع البرهان.

الظاهر أنه لا خلاف في جواز تغسيل المولى أمته مطلقا. إلّا أن يريد بالإطلاق ما يقابل التقييد بأم الولد. و منه يظهر الحال فيمن كانت أختها موطوءة، بناء على حرمة وطئها و حل النظر إليها. و لذا استثنائها في جامع المقاصد من جواز تغسيل الأمة مولاها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤١

ولا في عدة غير (١) و لا محللة (٢) و لا مبعضة (٣) و لا مكاتبه (٥).

(١) كما في التذكرة و الروض و عن نهاية الأحكام و كشف الالتباس، مدعى فيه أنه المشهور، و يقتضيه ما تقدم من جامع المقاصد، كما يناسبه ما تقدم من المنتهى.

و يظهر الوجه فيه مما تقدم في المزوجة.

(٢) لم أعر عاجلا على من صرح به. نعم يستفاد مما تقدم من جامع المقاصد، كما يناسبه ما في المنتهى بناء على تحريم وطئها بمجرد التحليل، أما بناء على توقفه على وطء المحللة له، فيكون هو الداخل في كلامهما. و يعرف الوجه فيه مما تقدم في المزوجة. هذا، وقد يدعى أن عدم جواز تغسيل مولى الأمة المحللة لها يستلزم جواز تغسيل المحللة له إياها، سواء كان مبنى الحكم جواز الاستمتاع أم جواز النظر. بل على الثاني يجوز تغسيله لها بمجرد تحليل النظر له و إن لم يحلل له الوطء. و يشكل بعدم وضوح كون حل الوطء أو النظر بالوجه المذكور غير المبنى على الاستحقاق كافيا في الدخول تحت المسوغ المتقدم. أما لو كان مبنى الحكم الإجماع فقصوره عن ذلك ظاهر جدا.

(٣) كما في التذكرة و محكى الذكرى و يقتضيه ما تقدم من جامع المقاصد، كما يناسبه ما تقدم من المنتهى، بناء على عدم جواز وطئها مطلقا حتى في بعض الوقت بالمهاياة، بل مطلقا بناء على أن مرادهما من جواز الوطء الجواز المطلق المستقر المبنى على الاستحقاق، لا المختص ببعض الوقت أو غير المبنى على الاستحقاق.

و لعله المتيقن من استدلالهم بإلحاقها بالزوجة، كما هو المتيقن من الإجماع المدعى. و كذا بناء على ما ذكرناه من قرب ابتناء الحكم على جواز النظر، إذ المتيقن منه الجواز المطلق المستحق، دون المختص بزمن خاص بالمهاياة. و إن كان اللازم أو الأولى مراعاة الاحتياط. و منه يظهر الكلام في المشتركة. فتأمل جيدا.

(٤) كما في التذكرة و الروض و الروضة و محكى الذكرى و ظاهر جامع المقاصد، مع التصريح في بعضها بعدم الفرق بين المشروطة و المطلقة لحرمة الوطء بنفس الكتابة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٢

و أما تغسيل الأمة لمولاه فجوازه محل إشكال (١)

و يظهر الكلام فيها مما تقدم في المزوجة.

هذا، و قد صرح في التذكرة و محكى الذكرى بجواز تغسيلها إذا كانت مظهرة أو مولى منها. و تنظر فيه في الروض. و كذا في الزوجة. لكنه في الزوجة خلاف الإطلاق. و حرمة الوطء لطارئ لا يوجب قصوره كما في المحرمة. و كذا في الأمة لو كان الوجه إلحاقها بالزوجة. و أظهر من ذلك ما لو كان الوجه جواز النظر.

نعم، قد يتجه لو كان الوجه فيها الإجماع، حيث قد يدعى قصور المتيقن منه عنهما، و إن كان بعيدا.

[و أما تغسيل الأمة لمولاه فجوازه محل إشكال]

(١) قال في القواعد: «و ملك اليمين كالزوجة»، و مقتضى إطلاقه جواز تغسيلها لمولاه مطلقا أم ولد كانت أم غيرها، كما ذهب إليه في الجواهر و المستند و محكى البيان و مجمع البرهان، و إن حكى عنه احتمال المنع في غير أم الولد.

و هو متجه بناء على الاستدلال في الفرع السابق بإطلاقات أدلة التغسيل أو الأصل، لدعوى انصراف إطلاق أدلة اعتبار المماثلة عن السيد و أمته. و كذا بناء على ما تقدم من المستند من دخولها في المحرم، و على ما تقدم منا من تقريب أن المعيار جواز النظر، بناء على ما يأتي من بقاء جواز النظر بعد الموت.

و مثل ذلك ما تقدم من غير واحد من إلحاقها بالزوجة لجواز الاستمتاع بها، لأن المراد به كونها كذلك إلى حين الموت، و هو حاصل في المقام.

لكن خص غير واحد الجواز بأم الولد، إما مع التوقف في غيرها، كما في التذكرة و المنتهى و محكى التحرير و نهاية الأحكام و

الذكرى، أو مع البناء على عدم الجواز، كما في المعتبر و جامع المقاصد و الروض و الروضة، و قد تقدم عند الكلام في تغسيل المولى أمته من الدروس الاقتصار على تنزيل أم الولد منزلة الزوجة بل منع في المدارك من تغسيل الأمة مولاهم مطلقاً و إن كانت أم ولد، و إليه مال في الحقائق، و توقف في محكي الكفاية.

و قد وجه المنع مطلقاً في المدارك بخروجها عن ملكه، فحرم عليها النظر إليه،

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٣

...

و يشكل بعدم وضوح حرمة نظرها إليه بخروجها عن ملكه بالموت، لقصور إطلاق دليل حرمة النظر عن حال الموت، بل البناء في سائر الموارد على إلحاقه بحال الحياة المقتضى لجواز النظر في المقام، كما هو ظاهرهم. بل لا يبعد كونه مقتضى السيرة، لما هو المعلوم من شيوع الابتلاء بمعاشرة الإماء موالين و مباشرتهم و الاطلاع على خفاياهم إلى آخر لحظات حياتهم، و مع ذلك يبعد تجنبهم لهم بمجرد موتهم، للغفلة عنه، و احتياجه لعناية لو كانت لظهرت و بانت.

و أشكل من ذلك ما في المعتبر من الاستدلال بذلك لعدم جواز تغسيل غير أم الولد للمولى مع الاستدلال لجواز تغسيل أم الولد له ببقاء علقه الملك بوجوب العدة و الكفن و المئونة.

للإشكال فيه: بأنه إن بنى على حرمة نظر الأمة لمولاهم بموته بسبب خروجها عن ملكه لم يفرق في ذلك بين أم الولد و غيرها. و بقاء العلقه بوجوب العدة - مع عدم وضوح اختصاصه بأم الولد، بل قيل بجريانه في مطلق المملوكة - لم يتضح دخله في جواز النظر، و لا في جواز التغسيل. و صحيحاً زرارة و الحلبي «١» المتقدمان في الزوجين قد سبق لزوم الخروج عن ظاهرهما.

و مثله بقاء العلقه بوجوب الكفن و المئونة. على أنه يجري في مطلق المملوكة عند موتها و بقاء سيدها، دون العكس الذي هو محل الكلام.

و مثله في الإشكال ما في جامع المقاصد و الروضة من الاستدلال لعدم جواز تغسيل غير أم الولد سيدها بخروجها عن الملك. إذ لو أريد به مانعية الخروج من الملك بلحاظ حرمة النظر جرى فيه ما تقدم.

و لو أريد به مانعيته بنفسه مع قطع النظر عن حل النظر و حرمة أشكال بأنه لم يتضح من الأدلة دخل الملكية بنفسها في التحليل، ليلزم التحريم بدونها، و لذا لا إشكال ظاهراً في عدم جواز تغسيل المرأة لمملوكها لمجرد ملكيتها له. و كذا ما في التذكرة و المنتهى و جامع المقاصد و الروض من أنها قد انتقلت إلى الوارث لوضوح أنه لا مانع من تغسيل مملوك غير الميت له، غاية ما قد يدعى لزوم استئذان مالكه، على

(١) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٣، ١٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٤

...

إشكال فيه بلحاظ عموم الوجوب الكفائي له.

و أشكل من الكل ما في التذكرة و المنتهى من أنه ليس بينهما من الاستمتاع ما يصير به في حكم الزوجة. لوضوح أنه - مع عدم جريان ذلك في الموطوءة غير أم الولد - لا يراد من الاستمتاع في الزوجة فعليته، بل جوازه، و هو جار في مطلق الإماء غير المستثنيات المتقدمة.

و من هنا كانت كلماتهم في التفريق بين تغسيل المولى لأتمته و تغسيلها له في غاية الإشكال، كالإشكال في جملة من وجوه الفرق بين تغسيل أم الولد للمولى و تغسيل غيرها من إماءه له.

نعم، قد استدلل غير واحد لجواز تغسيل أم الولد لمولاهما بموثق إسحاق بن عمار عن جعفر عن أبيه: «ان على بن الحسين عليه السلام اوصى أن تغسله أم ولد له إذا مات، فغسلته» (١). و لا مجال للإشكال في سنده - كما يظهر من غير واحد - بعد رواية الشيخ قدس سره له بسنده الصحيح عن محمد بن أحمد بن يحيى الذي هو من الأعيان عن الحسن بن موسى الخشاب الذي هو من رجال كامل الزيارة، و قال فيه النجاشي:

«من وجوه اصحابنا مشهور كثير العلم و الحديث»، عن غياث بن كلوب الذي عدّه الشيخ في العدة من ثقات العامة الذين عملت الطائفة بأخبارهم عن إسحاق بن عمار المنصوص على وثاقته.

فالعمدة الإشكال في متنه بمنافاته لما تضمنته جملة من النصوص من أن الإمام لا يغسله إلّا إمام «٢»، بنحو يظهر من بعضها معروفية ذلك بين الشيعة. و مثله خبر مفضل المتقدم المتضمن تعليل تغسيل أمير المؤمنين عليه السلام سيده النساء عليها السلام بأنها صديقة لا يغسلها إلّا صديق «٣».

بل ذكر سيدنا المصنف قدس سره منافاته أيضا لما ورد في تغسيل الإمام الباقر عليه السلام لأبيه عليه السلام، و إن لم أعثر عاجلا عليه. إلّا أن يريد به ما يأتي من الرضوى و مرسل الدعائم. و احتمال كون المراد من الصديق معنى حاصل في أم ولد زين العابدين عليه السلام

(١) الوسائل باب: ٢٥ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) تراجع النصوص المذكورة في الكافي ج: ١ ص: ٣٨٤ الطبعة الجديدة. و رجال الكشي ص ٣٩٤.

(٣) الوسائل باب: ٢٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٥

...

- كما قد يظهر من الفقيه الهمداني قدس سره - غريب جدا.

و دعوى: إمكان الجمع بين الموثق و النصوص المذكورة بحمل الموثق على المصلحة في نفس الوصية، كتجنب حضور بعض الأشخاص أو مشاركتهم، و هو لا يمنع من الاستدلال بالوصية، لظهورها في المفروغية عن جواز تغسيل أم الولد لسيدها. مدفوعة: بأن ذلك مخالف لقوله عليه السلام في الموثق «فغسلته» مع أن المفروغية بالنحو الذي يجنب الغير و لو لشيوع مذهب بعض العامة لا تستلزم ثبوت الحكم واقعا ليكفي في الاستدلال بعد فرض تعذر الأخذ بظاهر الوصية.

و مثلها دعوى: حملة على الإعانة في بعض الغسل، كما قد يؤيد بالرضوى:

«و نروى أن على بن الحسين عليهما السلام لما مات قال الباقر عليه السلام: لقد كنت أكره أن أنظر إلى عورتك في حياتك، فما أنا بالذي أنظر إليها بعد موتك. فأدخل يده و غسل جسده، ثم دعا أم ولد له فغسلت مرأته [فغسلت مرأته] «١». فغسلت عورته. بحار. و غسلت عورة مرأته. الرضوى] و كذلك فعلت أنا بأبي». «٢» و نحوه مرسل الدعائم «٣».

لاندفاعها بقوة ظهور الموثق في قيامها بتمام الغسل، و ظهور تلك النصوص في لزوم قيام الإمام بتمام غسل الإمام الذي لا يستلزم النظر للعورة و لا مسها، و ظهور الرضوى و مرسل الدعائم في أن اشراك أم الولد لرأى مبتدأ للإمام الذي يقوم بالتغسيل، من دون وصية من أبيه.

(١) و المراق: بفتح الميم و تشديد القاف أسفل من البطن فما تحته من المواضع التي رق جلودها. واحدها مرق. و في النهاية: و لا واحد له، و ميمه زائدة. و منه حديث الغسل: أنه بدأ بيمينه يغسلها ثم غسل مرقه بشماله. و منه: انه اطلّى حتى بلغ المراق ولى هو ذلك بنفسه. مجمع البحرين الطبعة الجديدة.

و البحار كتاب الإمامة. باب: ٢، من أبواب ما يتعلق بوفاته من أحوالهم عليهم السّلام عند ذلك و قبله و بعده و أحوال من بعدهم ج: ٢٧ ص: ٢٨٨. الطبعة الجديدة و يؤيده ما ورد في وفاة الإمام الكاظم عليه السّلام [البحار باب: ٩ من أبواب تاريخه عليه السّلام ج: ٤٨ ص: ٢٢٥. الطبعة الجديدة] و الإمام الرضا عليه السّلام [البحار باب: ٢١ من أبواب تاريخه عليه السّلام ج: ٤٩ ص: ٢٩٣ و ما بعدها الطبعة الجديدة] لأن ما تضمنه من تولى تغسيلهما من قبل الإمام القائم بعدهما مع ما فيه من العناية يناسب الاهتمام بالكبرى المذكورة. بل قد يناسبه ما ورد في تغسيل أمير المؤمنين عليه السّلام لسلمان الذي قد يكون عن بلوغه درجة تلحقه بالأوصياء عليهم السّلام. (منه عفى عنه)

(٢) مستدرک الوسائل: باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل: باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٦

و إن كان الأحوط وجوباً مع الانحصار تغسيلها إياه (١).

(مسألة ١٨): إذا اشتبه ميت بين الذكر والأنثى (٢) غسله كل من

فالمجمع المذكور غير عرفي و لا شاهد عليه. و ليس هو بأقرب من حمل الموثق و الرضوى و مرسل الدعائم على غسل العورة للتنظيف الذي هو من مقدمات الغسل و يحتاج للتعمق و المبالغة في المس، و المناسب قيام أم الولد و نحوها به. فيخرج عما نحن فيه. على أن جواز غسل أم الولد للعورة الذي هو بعض الغسل لا يستلزم جواز قيامها بتمامه الذي هو محل الكلام. و عدم الفصل بالنحو المتمم للاستدلال بالموثق غير ثابت.

و من هنا يشكل التعويل عليه في إثبات الفرق بين أم الولد و غيرها. نعم لو نهض بالاستدلال لم يبعد نهوضه بإثبات جواز تغسيل المولى لأم ولده لو فرض عدم نهوض ما تقدم منا بإثباته، فيكون وجهها لما تقدم من الدروس. فلاحظ. و الله سبحانه العالم.

[مسألة ١٨: إذا اشتبه ميت بين الذكر والأنثى]

إشارة

(١) مما تقدم في تغسيل المولى أمته يتضح أن ذلك هو اللازم حتى بناء على تمامية ما ذكرناه في وجه سقوط اعتبار المماثلة بين المولى و أمته. نعم لو تم الاستدلال بموثق إسحاق بن عمار اتجه الجواز اختياراً أيضاً. و كذا بقية الوجوه المذكورة في كلماتهم فلاحظها.

(٢) حرروا الكلام في هذا الفرع في الخنثى المشكل. و ألحق به في جامع المقاصد غيره ممن اشتبه حاله، و في الروض العضو المشته. و الكل من باب واحد، كما في الجواهر.

و الظاهر أن مورد كلامهم من يعتبر في تغسيله المماثلة لو علم حاله، دون من لم يتجاوز الثلاث سنين، كما نبه له في التذكرة و جامع المقاصد و الروض و محكى الذكري و البيان و غيرها. كما أنه لو كانت له أمه فعن أبي على أنها تغسله. و هو جيد بناء على جواز تغسيل الأمه مولاهما اختياراً، كما نبه له في كشف اللثام و غيره، أما بناء على عدمه فهي كالمحارم التي يأتي الكلام فيها.

ثم إن المحكى عنه أنه اقتصر في بيان حكم الخنثى على ذلك. و من الظاهر أنه قد لا تكون للخنثى أمة. و احتمال أنه يجب حينئذ شراء أمة من تركته - كما عن بعض مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٧ الذكر و الأنثى (١)

الشافعية، بل ربما يحكى عنه أيضا - كما ترى، إذ - مع أنه قد يتعذر ذلك - المتيقن من أدلة تغسيل الأمة مولاها - لو تمت - المملوكة له إلى حين موته، دون المشتراة من تركته التي هي خارجة عن ملكه. و مجرد خروج مؤنة التجهيز من التركة لا يقتضى ملكيته للأمة المشتراة بها، و لا دخولها في الأدلة المتقدمة.

(١) لزوما، عملا بمقتضى العلم الإجمالى، بناء على ما سبق من أن مرجع الوجوب الكفائى تكليف كل شخص بالماهىة الحاصلة بفعله أو فعل غيره، و أنه بذلك يكون غير المماثل مكلفا بتحصيل التغسيل من المماثل، فإن لازم ذلك فى المقام هو علم كل أحد من أفراد كل من الصنفين إجمالا بوجوب تغسيل الخنثى و نحوه إما بمباشرة صنفه أو بمباشرة الصنف الآخر، فلا يحرز الخروج عن عهدة التكليف الكفائى إلّا بتحقيق التغسيل من كلا الصنفين.

نعم، بناء على أن مرجع التكليف الكفائى تكليف كل شخص بفعله بالمباشرة مع القدرة و إن كان يسقط عنه بفعل غيره يتعين فى المقام اختصاص التكليف بتغسيل كل صنف بأفراد صنفه، فمع تردد الميت بين الصنفين لا يعلم أفراد كل منهما بتكليفه بتغسيله، و مقتضى الأصل فى حقه البراءة.

و كأنه إلى هذا نظر فى الجواهر، حيث قال: «فلعل الأحوط تكرير الغسل مرتين من كل من الرجال و النساء. و إن كان لا يلزمون بذلك، لأصالة براءة ذمة كل منهما..»

فهما كواجدى المنى فى الثوب المشترك» و وافقه شيخنا الاستاذ قدّس سرّه. و قد يرجع إليه ما فى كشف الغطاء من الفتوى أولا بأنه يدفن من غير غسل، و ان قال بعد ذلك: «و للقول بعدم اعتبار المماثلة هنا وجه».

لكن تحقق فى محله ضعف المبنى المذكور. بل من البعيد جدا التزامهما بلوازمه فى المقام التى منها أن لا يكلف العاجز عن الاستقلال بمباشرة التغسيل و تهيئة مقدماته بالسعى لتحصيله بفعل الغير أو باعانتة و لو باعلامه أو تهيئة المقدمات له. على أنه لو فرض تمامية المبنى المذكور أمكن فى المقام فرض العلم الإجمالى فى حق كل أحد إما بحرمة نظره و مسه للميت أو بوجوب تغسيله له، فيجب إحراز الخروج عنه بالجمع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٨

...

بين الأمرين إلّا أن يسقط الغسل عنه بقيام شخص من صنفه به، كما نبه له سيدنا المصنف قدّس سرّه إلّا أن يفرض خروج أحد الطرفين عن الابتلاء فى حق شخص، فلا يكون العلم منجزا فى حقه، و إن كان منجزا فى حق غيره.

هذا، و قد صرح غير واحد بوجوب تغسيل المحرم له من الرجال و النساء، كما فى التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الدروس و جامع المقاصد و الروض و محكى الذكري و البيان و غيرها. و هو متجه بناء على جواز تغسيل المحرم غير المماثل اختيارا، كما تقدم من المنتهى.

و أما بناء على الاقتصار فيه على الاضطرار - كما تقدم من غير واحد من هؤلاء - فقد وجهه بالضرورة فى جامع المقاصد و محكى

الذكرى و البيان. و وجه فى الأول الضرورة بعدم الوقوف على مماثل، كما وجه الحكم بذلك فى الروض. و يشكل بأن عدم الوقوف على مماثل الذى تتحقق به الضرورة و الذى هو المسوخ لتغسيل المحرم هو عدم وجوده، لا عدم معرفته مع وجوده، كما فى المقام، فلا ضرورة فى المقام بعد إمكان تغسيل كل من الصنفين.

لكن قال الفقيه الهمداني قدس سره: «العبرة بحسب الظاهر إنما هو بالاضطرار إلى حصول الغسل من غير المماثل، لا عدم إمكان حصوله من المماثل فى الواقع، و معلوم أن الضرورة متحققة فى فعل من يغسله و لو عند إرادة الاحتياط، فيصح غسله و لو على تقدير عدم المماثلة. فليتأمل». ثم أيد به بما يأتى منه فى تقريب سقوط اعتبار المماثلة و عدم وجوب الاحتياط و لو عند فقد المماثل.

و هو كما ترى! أولاً: لأن دليل اعتبار الضرورة فى جواز تغسيل المحرم ليس إلّا ما تقدم من صحيح عبد الله بن سنان «١» المتضمن اعتبار فقد الزوجة فى تغسيل المحرم و معتبر أبى حمزة «٢» المتضمن عدم تغسيل الرجل المرأة إلّا عند عدم المرأة، و مقتضاهما اعتبار فقد الزوجة و المماثل الراجع لتعذر الغسل منهما، لا مجرد الاضطرار لتغسيل غير المماثل، كما ذكره قدس سره.

و ثانياً: لأن الاضطرار لتغسيل غير المماثل فى المقام لما لم يكن خارجياً لتعذر

(١) الوسائل باب ٢٠ من ابواب غسل الميت حديث ٦.

(٢) الوسائل باب ٢٠ من ابواب غسل الميت حديث ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٤٩

...

المماثل - كما فى مفروض النص - بل لأجل لزوم الاحتياط فهو متفرع على فرض اعتبار المماثلة و وجوب التكرار لإحرازها فكيف يكون موجبا لسقوط الاحتياط و الاكتفاء بتغسيل المحرم و إن لم يكن مماثلاً.

نعم، لو لم يكن موضوع الاكتفاء بتغسيل المحرم الاضطرار الفعلى لتغسيل غير المماثل، بل الاضطرار المعلق على عدم الاكتفاء بتغسيل المحرم اتجه تحققه فى المقام و سقوطه بتغسيل المحرم، حيث يصدق أن الخنثى لو لم يكتف بتغسيل المحرم له لاضطر لتغسيل غير المماثل له احتياطاً لإحراز تغسيل المماثل. لكن النص لا يناسب ذلك، لوضوح أن المحرم الذى تضمن النص تغسيه للميت لما لم يكن مماثلاً - فقيامه بالتغسيل من أفراد تغسيل غير المماثل المضطر إليه، لا دافعا له، فموضوع تغسيل غير المحرم الاضطرار الفعلى لتغسيل غير المماثل.

و ثالثاً: لأن لزوم الاحتياط بالجمع بين تغسيلي الصنفين لا يقتضى الاضطرار لتغسيل غير المماثل، لوضوح أن الميت لا يغسل مرتين حقيقة، بل صورة، و ليس تغسيه الحقيقى إلّا ما يقع من المماثل الواقعى، و كل من الصنفين إنما يأتى بصورة التغسيل برجاء أن يكون تغسلاً حقيقياً، لكونه هو المماثل.

و من هنا كان ما ذكره قدس سره فى غاية الإشكال. و يزيده إشكالا ما التزم به من اختصاص التكليف بالتغسيل بالمحرم، و أن غيره و إن أجزأ تغسيه بالاحتياط بالتكرار غير مكلف بذلك ظاهراً، لعدم علم كل من الصنفين بتكليفه بالتغسيل بعد عدم إحراز كونه مماثلاً. إذ فيه: أنه يبتنى على أن كلا الصنفين فى المقام نظير واجدى المنى فى الثوب المشترك الذى استشكل هو قدس سره فيه عند الكلام فى فرض فقد المحرم بنظير ما تقدم منا فى تعقيب ما سبق من الجواهر. على أن مقتضى دليل وجوب تغسيل المحرم عند الاضطرار عدم صحة التغسيل من غيره، فإن بنى على شموله لزم عدم صحة تغسيل غير المحرم حتى بالتكرار، و إلّا - لم يكن وجه للاكتفاء بتغسيل غير المحرم حتى مع التكرار. فتأمل جيداً.

ثم إنه بناء على وجوب تغسيل المحرم للخنثى لو فقد المحرم أو تعذر تغسيه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٠

...

ففي التذكرة و جامع المقاصد انه يدفن بغير غسل، و في المنتهى أن الأقرب جواز صب الماء عليه للرجل و المرأة. و الأول متجه بناء على أن عدم معرفة المماثل في حكم تعذره - الذي عرفت أنه مبني تقديم المحرم - حيث كان المعروف بينهم سقوط الغسل مع تعذر المماثل و المحرم و نحو من المستثنيات.

و أما الثاني: فيشكل بأنه إن كان عدم معرفة المماثل في حكم تعذره لزم سقوط الغسل، كما التزم هو قدس سره به في صورة تعذر المماثل، و استشكل في الاكتفاء بصب الماء من فوق الثياب قال: «و صب الماء عليه من غير عصر الثوب غير مطهر فلا اعتداد به». و إن لم يكن في حكم تعذره - كما عرفت أنه التحقيق - لزم الجمع بين تغسيل الرجل و المرأة، عملاً - بالعلم الإجمالي، كما ذكرناه في صورة وجود المحرم.

لكن قال في الجواهر: «اللهم إنا أن يستند في ذلك إلى عموم ما دل على وجوب غسل كل ميت، مع تنزيل اشتراط المماثلة على معلومية حال الميت. لكن قضيه ذلك عدم الالتزام بتقديم المحارم مع وجودهم. نعم، لعل ذلك أولى و أقرب للاحتياط، و ربما يحمل عليه كلام من سمعت من الأصحاب، و إن بعد ذلك جدا في كلام بعضهم. و هو الذي يقوى في نفسي».

و ما ذكره قدس سره من أن مقتضى الأصل عدم اعتبار كون التغسيل من وراء الثياب سوف يأتي الكلام فيه. كما أن ما ذكره من أن مقتضى تنزيل اشتراط المماثلة على معلومية حال الميت عدم تقديم المحارم و إن كان أولى و أحوط متين جدا، و إن كان تنزيل كلماتهم على مجرد أولوية تقديم المحرم بعيد جدا، خصوصا ممن علل بالضرورة، لا سيما من حكم بسقوط التغسيل مع فقد المحرم، كما تقدم من التذكرة و جامع المقاصد. فهو اختيار له لا مجال لحمل كلام الأصحاب عليه، و قد سبقه إليه في كشف الغطاء فيما تقدم من كلامه. و هو عدول منه قدس سره عما ذكره آنفا من عدم وجوب التغسيل على كل من الرجال و النساء، و خروج عن إطلاق أدلة اعتبار المماثلة، مثل ما تضمن أن الرجل لا يغسل المرأة إلا أن لا تكون امرأة، و أن المرأة إذا ماتت بين الرجال لا يغسلها إلا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥١

...

زوجها أو محرمها، و الرجل إذا مات بين النساء لم تغسله إلا زوجته أو محرمه و نحو ذلك، فيحتاج التنزيل على خصوص حال معلومية الميت - كما ذكره هنا - لدليل و مجرد تعارف ذلك لا - يكفي في قصور الإطلاق عن غيره، كما في سائر الموارد. كيف و لازمه اختلاف التكليف واقعا في حق الناس باختلافهم في العلم بحال الميت و الجهل به، و لا يظن بأحد الالتزام بذلك.

و قد سلك الفقيه الهمداني قدس سره في توجيه الاكتفاء بتغسيل أحد الصنفين مع فقد المحرم مسلکا آخر. و حاصله: أن اعتبار المماثلة ليس لشرطيتها في الغسل بحيث يكون تغسيل غير المماثل قاصرا ملاكا، بل لجهة عرضية، و هي توقف تغسيل غير المماثل على النظر و اللمس المحرمين المانع من التقرب به حينئذ، فمع تجنب ذلك في المقام بتغسيل أحد الصنفين له من وراء الثياب أو نحوه يتعين البناء على صحة الغسل لإمكان التقرب به بلحاظ واجديته لملا - ك الفعل المطلوب، و مع صحته لا حاجة لإعادته من الصنف الآخر، لإحراز وقوع التغسيل من المماثل.

و يشكل: بأنه إن رجع إلى أن تجنب النظر و اللمس المحرمين اللازمين غالبا من تغسيل غير المماثل حكمة لا اعتبار المماثلة و شرطيتها

فى الغسل لم ينفع فى تصحيح الغسل فى المقام إلاً بضميمة قصور دليل اعتبارها عن مثل المقام الذى أنكره فى صدر كلامه. وإن رجع إلى أن حرمة النظر و اللمس لما كانت مزاحمة لوجوب التمسيل و جب الجمع بينهما فى مقام الامتثال بتمسيل المماثل أو نحوه من دون أن تكون المماثلة شرطاً فى الغسل كان مطابقاً لما تقدم فى أول الكلام فى اعتبار المماثلة من شيخنا الأستاذ قدس سره و توجه عليه ما سبق فى دفعه.

مضافاً إلى أن لازمه صحة تمسيل غير المماثل لمعلوم الذكورية أو الانوثة مع تجنب النظر و اللمس المحرمين فضلاً عن تمسيله للخنثى. بل يتعين صحة تمسيله للخنثى حتى مع النظر و اللمس، بناء على أن كلا من الصنفين بالإضافة إليهما فيه كواجدى المنى فى الثوب المشترك، على ما يأتى الكلام فيه، بل حتى بناء على تنجز حرمتها فى حقهما، لأن النظر ملازم للتمسيل لا متحد معه، ليمنع من التقرب به، و كذا اللمس فى بعض الصور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٢

من وراء الثياب (١).

بل بناء على ذلك لا وجه لتخصيص الاكتفاء بغسل أحد الصنفين فى المقام بصورة فقد المحرم، كما يظهر منه قدس سره. كما أنه يتعين - بناء على ذلك - صحة قصد امتثال الأمر بالتمسيل، و لا يتعين قصد الملاك، لأن ملازمة الواجب للحرام إنما تسقط الأمر مع انحصار الامتثال بالفرد اللازم له، لا فى مثل المقام حيث فرض إمكان تمسيل كل من الصنفين اللذين أحدهما مماثل للميت. بل إذا فرض تجنب أحد الصنفين للنظر و اللمس لا - وجه لخروج تمسيله عن حيز الأمر مع واجديته لملاكه. و من هنا كان ما ذكره قدس سره فى غاية الاضطراب و الإشكال. و لا يتضح المخرج عما ذكرنا من الجمع بين تمسيل كل من الصنفين من دون فرق بين وجود المحرم و عدمه عملاً بمقتضى العلم الإجمالى.

هذا، و عن المذهب أن الخنثى ييمم و لا - يغسل. و لا - وجه له مع تيسر تمسيل المحرم و لو مع التكرار، بناء على جواز نظره له حين التمسيل. و كذا مع تيسر تمسيل غير المحرم من دون لزوم محذور، إما لعدم حرمة النظر و اللمس ظاهراً أو مع تجنبهما، و أما لو لزم المحذور فهو متجه، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

(١) أما مع كون المغسل هو المحرم فلا وجه له بناء على ما سبق من الاكتفاء فى تمسيله بستر العورة. بل و كذا بناء على وجوب تمسيله من وراء الثياب، سواء كان ذلك لحرمة نظر المحرم بعد الموت - كما هو الظاهر، على ما يتضح فى فروع تمسيل أحد الزوجين للآخر - أم لشرطية الستر فى التمسيل.

أما على الأول فلا أن حرمة نظر المحرم بعد الموت - لو تم - مختص بالمحرم غير المماثل، و كل من الصنفين لا يحرز ذلك فى حق نفسه، فمقتضى أصالة البراءة جواز نظره إليه، فهما نظير واجدى المنى فى الثوب المشترك. و ما يأتى من الكلام فى أن مقتضى الأصل الموضوعى بالنظر للآية الكريمة حرمة النظر مختص بغير المحرم، لاختصاص الآية به بعد استثناء المحارم فيها.

و أما على الثانى فلا أنه مع الجمع بين تمسيلي المحرم من الصنفين يعلم بتحقيق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٣

...

الغسل الصحيح، و هو الغسل من المماثل الذى لا يعتبر فيه ستر الميت بلا إشكال.

و أما مع تمسيل غير المحرم فقد يوجه وجوب ستر الميت فى حق كل من الصنفين بأصالة عدم كون الخنثى من صنف المغسل، لأن مقتضى حذف المتعلق فى آتى الأمر بالغض من البصر للرجال و النساء عموم من يجب الغض عنه للصنفين، و خروج المماثل من

باب التخصيص لذلك العموم، وقد تحقق في محله من مباحث العموم والخصوص أن الأصل الموضوعي المحرز لعدم عنوان الخاص كاف في إثبات حكم العام، فأصاله عدم كون الخنثى رجلا من باب استصحاب عدم الأزلى يحرز الرجل حرمة نظره إليه، و بأصاله عدم كونه امرأة تحرز المرأة حرمة نظرها إليه.

ولا يمنع من ذلك العلم الإجمالي بكذب أحد الأصليين ومخالفة مؤداه للواقع، لاختصاص الأثر العملي لكل من الأصليين بأحد الصنفين، ولا أثر للأصل الآخر في حقه، كي يلزم مخالفتها لمقتضى علم إجمالي منجز.

ويشكل بأن وضوح عدم إرادة عموم غض النظر عن كل شيء ملزم بالاقتصار في متعلق الغض المقدر على ما هو المتيقن و تقتضيه المناسبات الارتكازية وهو غير المماثل دون مطلق الإنسان، ولا سيما مع أن وضوح جواز النظر للمماثل من سنخ القرينة المتصلة المانعة من انعقاد الظهور في العموم.

لكن قال شيخنا الأعظم قدس سره في أواخر مبحث القطع من فرائده: «عموم وجوب الغض عن المؤمنات إلّا عن نسائهن أو الرجال المذكورين في الآية يدل على وجوب الغض عن الخنثى، ولذا حكم في جامع المقاصد بتحريم نظر الطائفتين لها، كتحريم نظرها إليهما. بل ادعى سبطه الاتفاق على ذلك. فتأمل جدا».

وكأنه لأن استثناء نسائهن يناسب كون موضوع وجوب الغض على النساء المقدر في الآية الشريف هو مطلق الإنسان، لا خصوص الرجال، ومقتضى السياق والمقابلة كون ذلك هو المقدر في موضوع وجوب الغض على الرجال أيضا، ويكون جواز نظر الرجل للرجل للإجماع المخصص للعموم المذكور، لا لقصور عنوان العام عنه، ويتم ما تقدم.

وفيه: أن الاستثناء المذكور إنما هو من عموم النهي عن إبداء الزينة، لا من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٤

...

عموم الأمر بغض النظر الذي هو محل الكلام. وليست وحدة السياق بالنحو الصالح للقرينة على وحدة الموضوع المقدر ولا سيما بعد ما سبق من قضاء المناسبات الارتكازية باختصاص موضوع الأمر بالغض بغير المماثل أو كون وضوح جواز النظر للمماثل من سنخ القرينة المتصلة المانعة من انعقاد الظهور في العموم.

وأما الاتفاق المدعى فلم يثبت، لعدم شيوع تحرير المسألة، واحتمال ابتناء قول من ذهب لحرمة النظر للخنثى على كلا الصنفين على الاحتياط المتخيل لزومه بسبب العلم الإجمالي، مع الغفلة عن عدم منجزيته، وأن المورد نظير واجدى المنى في الثوب المشترك.

بقي في المقام أمران:

الأول: أن وجوب تغسيل المحرم الخنثى من وراء الثياب الذي بنى عليه جملة من الأصحاب يبتنى على ما تقدم في مطلق تغسيل المحارم.

ومما تقدم يظهر أنه يكفي فيه القميص وإن استلزم النظر لما زاد عليه. أما تغسيل غير المحرم له من وراء الثياب لو تم فهو يبتنى على حرمة النظر إليه، ومقتضاه كون الثياب بالنحو الساتر لجميع ما يحرم نظر الأجنبى إليه. كما أن مقتضى ذلك حرمة اللمس أيضا، بخلاف المحرم، حيث لا يحرم اللمس في حقه كما تقدم.

ومن هنا فقد يتعذر التغسيل المذكور أو يكون حرجيا، فيلزم التراحم بين حرمة النظر واللمس وجوب التغسيل، ومقتضى ذلك الانتقال للتيمم، بناء على ما لعله الظاهر من الأدلة من أنه يكفي في مشروعيته لزوم أدنى محذور شرعى أو عقلى من الطهارة المائية من دون نظر لأهميته. وما يأتى من عدم التيمم مع تعذر تغسيل المماثل مختص بالتعذر الحقيقي، دون مثل المقام مما كان التعذر من جهة لزوم المحذور من الاحتياط، مع عدم لزوم المحذور من تغسيل المماثل الواقعى وإن كان مجهولا.

و ربما يبتنى عليه ما تقدم عن ابن البراج في المذهب من لزوم التيمم، كما أشرنا إليه أنفا. لكن ذلك موقوف على عدم لزوم المحذور من التيمم، وإلا كان التزاحم بين حرمة النظر واللمس و مطلق الطهارة، و حيث لا يتضح الأهم منهما يتعين التخيير لكن لا يبعد لزوم الاختصار على التيمم لو اختار المكلف الطهارة، لأنه أخف محذورا. فلاحظ.

الثاني: ما تقدم يجرى في كل مشتبه بين الصنفين و لا طريق لتعيينه،

كما أشرنا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٥

(مسألة ١٩): إذا انحصر المماثل (١) بالكافر الكتابي (٢)

إليه في أول المسألة. و جريانه في الخنثى المشكل مبنى على كونه من صغريات ذلك.

أما بناء على طريقتي القرعة أو عدّ الأضلاع أو نحوها لتعيينه فلا إشكال في لزوم إجراء حكم الصنف الذي يقتضيه الطريق كما أنه بناء على أنه صنف ثالث يكون مقتضى إطلاق أدلة شرح التغسيل جواز تغسيل كل من الصنفين له، لقصور إطلاق أدلة اعتبار المماثلة عنه بلا إشكال.

كما يكون مقتضى الأصل جواز نظر كل منهما إليه، لخروجه عن عموم أدلة حرمة النظر أيضا، بناء على ما سبق من أن المتيقن من إطلاق الآية الشريفة وجوب الغض عن غير المماثل، إذ مرادنا به غير المماثل من خصوص الصنفين المعهودين، دون الصنف الثالث المفروض.

و الكلام في كلا الأمرين لا يسعه المقام، و قد تعرض الأصحاب له في مبحث الميراث. و مثل الخنثى في ذلك المسحوق و نحوه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم العاصم.

[مسألة ١٩: إذا انحصر المماثل بالكافر الكتابي]

(١) لا إشكال ظاهرا في اختصاص مورد الكلام في المسألة بصورة فقد أحد الزوجين و المحرم، و أن عدم تصريح بعضهم بذلك لوضوحه. و ذلك لاختصاص دليل تغسيل الكافر بصورة فقد المحرم، و لموثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن الرجل يموت في السفر و ليس معه رجل مسلم و معه رجال نصارى و معه عمته و خالته مسلمتان كيف يصنع في غسله؟ قال: تغسله عمته و خالته في قميصه، و لا- تقربه النصارى. و عن المرأة تموت في السفر و ليس معها امرأة مسلمة و معها نساء نصارى و عمها و خالها معها مسلمان. قال: يغسلونها و لا تقربها النصرانية كما كانت تغسلها..» (١)، و حيث كان الزوجان في عرض المماثل المسلم و في رتبة سابقة على المحرم تعين تقديمهما على الكافر أيضا.

(٢) أطلق الكافر في المقنعة و المبسوط و النهاية و المراسم و الوسيلة و الشرائع و التذكرة و المنتهى و الارشاد و القواعد و غيرها. و هو داخل في معقد دعوى الشهرة

(١) الوسائل باب: ٢٠ من ابواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٦

أمره المسلم (١)

فى الدروس و الذكرى و جامع المقاصد و الروض و الروضة بل و معقد دعوى الإجماع الآتية من التذكرة.

بل لم أعر عاجلا على من قيد بالكتابى عدا ما عن ابن سعيد و ما قد يستظهر من الكافى و الفقيه، حيث اقتصرنا على ذكر موثق عمار الآتى الوارد فى النصرائى.

و فى حاشية المدارك للوحيد: «و على تقدير تسليم العمل بالرواية فموردها أهل الذمة، لا- أى كافر يكون، كما هو ظاهر عبارة المصنف. إلّا أن يتمسك بعدم القول بالفصل، أو عدم تعقل فرق بين من يقول بنجاسة الكل، و إن بناء المحقق و من وافقه على أن الحكم فى صورة لا يباشر الكافر الماء فأما النية فالحال فى الكل واحد بأن الكافر من قبيل الآلة، فينوى الأمر، أو أنه لا يشترط فى هذا الغسل النية، كما نقل عن السيد رحمه الله فتأمل».

لكن فى الجواهر: «و لا ريب فى ضعف ذلك كله، إذ عدم الوصول للفارق ليس وصولا لعدم فالمتجه حينئذ التقييد بالذمى ... و قريب منه ما ذكره الفقيه الهمدانى. و هو متين. و التعدى عن مورد النص لدعوى فهم عدم الخصوصية عرفا فى غير محله، حيث لا بعد فى خصوصيته بالنظر إلى اختلاف بعض أحكامه شرعا عن بقية الكفار.

نعم، اللازم التخصيص بالكتابى الذى هو مورد النص، كما تقدم عن ابن سعيد و جرى عليه الفقيه الهمدانى و بعض من تأخر عنه. بل لا يبعد كونه مراد الوحيد و صاحب الجواهر، بحمل كلامهما على من هو قابل للذمة. كما قد يحسن الاحتياط بالتعميم لمطلق الكافر. فلاحظ.

(١) كما فى المقنعة و المبسوط و النهاية و الوسيلة و المراسم و المنتهى و التذكرة و القواعد و الإرشاد و غيرها. و هو داخل فى معقد دعوى الشهرة فى جامع المقاصد و الروض، و فى معقد دعوى الإجماع الآتية من التذكرة. لكن تركه فى الشرائع و اللمعة.

قال فى كشف اللثام: «إذا كان المسلم أو المسلمة يصب الماء و ينوى لم يبق إشكال فى الوجوب و الصحة ... و يمكن أن يكون ما ذكره من أمر المسلم أو المسلمة إشارة

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٧

أن يغتسل أولا (١)، ثم يغسل الميت (٢).

إليه، كما احتمل مثله الشهيد فقال: «الظاهر أنه لتحصيل هذا الفعل، لا أنه شرط، لخلو الرواية منه. و للأصل إلّا ان يقال: ذلك الأمر يجعل فعل الكافر صادرا عن المسلم، لأنه آله له، و يكون المسلم بمثابة الفاعل. فيجب النية منه».

لكن حمل كلماتهم على ذلك بعيد عن ظاهرها، و لا سيما و أنهم ذكروا ذلك أيضا بالإضافة إلى اغتسال الكافر نفسه قبل تغسيله الميت. فهو لو كان شرطا بنظرهم لكان شرطا تعبديا يدفعه إطلاق موثق عمار الآتى.

و من ثم لا يبعد حمل كلماتهم على مجرد كون الأمر هو السبب المتعارف لصدور ذلك من الكافر، فلو صدر العمل منه بدونه صح، كما استظهره الشهيد أولا.

نعم، لا مجال لذلك فى كلام الوسيلة، حيث خص ذلك بصورة وجود المسلم و صرح بأنه لو مات بين كفار لا مسلم فيهم دفن من غير غسل، حيث يظهر منه عدم مشروعية تغسيلهم من دون أمر المسلم لهم.

إلّا أن يدعى أن ذلك منه ليس لشرطية أمر المسلم فى تغسيلهم، بل لشرطية حضوره و إن لم يأمر جمودا على مورد الحديثين الآتين. لكنه بعيد جدا، لإلغاء خصوصية المورد المذكور عرفا.

(١) كما فى المقنعة و المبسوط و النهاية و التذكرة و المنتهى و القواعد و الإرشاد و غيرها، و هو داخل فى معقد دعوى الشهرة فى الذكرى و جامع المقاصد و الروض و معقد دعوى الإجماع الآتى من التذكرة، معللا له فيها بالتعبد أو إزالة النجاسة الطارئة. و العمدة فيه موثق عمار الآتية الظاهر فى الوجوب. و معه لا وجه لتركه فى الوسيلة و المراسم و الشرائع و اللمعة.

(٢) كما يظهر من الكليني والصدوق حيث ذكرا موثق عمار الآتي، وبه صرح في المقنعة والتهذيب والمبسوط والنهاية والمراسم والوسيلة والشرائع والتذكرة والمنتهى والقواعد والارشاد واللمعة والروض وحكى فى الذكرى عن الصدوقين وابن الجنيد والصبهرشتى وابن سعيد، وفى غيرها عن التحرير ونهاية الأحكام والبيان. وفى الذكرى والدروس وجامع المقاصد والروض والروضة أنه المشهور، وفى التذكرة أنه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٨

...

مذهب علمائنا، وفى الذكرى: «ولا أعلم فيه مخالفا سوى المحقق».

ويقضيه موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت: فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوى قرابته ومعه رجال نصارى ونساء مسلمات ليس بينه وبينهن قرابة. قال: يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر. وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوى قرابته، ومعه نصرانيه ورجال مسلمون [ليس بينها وبينهم قرابة] قال: تغتسل النصراية ثم تغسلها» (١).

ومعتبر زيد بن على - بناء على ما تقدم فى نظيره فى وجوب الاستقبال بالمحتضر - عن آبائه عن على عليهم السلام قال: «أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفر فقالوا: ان امرأة توفيت معنا وليس معها ذو محرم. فقال: كيف صنعتم؟ فقالوا: صبينا عليها الماء صبا. فقال: أو ما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها؟ قالوا: لا. قال: أ فلا ييمموها! [ييمموها. يب]» (٢).

هذا، ولم يتعرض لذلك فى المقنع والهداية والخلاف وإشارة السبق والغنية والسرائر، وزاد فى الذكرى ابن أبى عقيل والجعفى والقاضى فى كتابيه، ثم قال:

«و للتوقف فيه مجال، لنجاسة الكافر فى المشهور فكيف يفيد غيره الطهارة؟»، كما يظهر التوقف فيه من الدروس، حيث قال: «و المشهور جوازه من الكافر والكافرة» ومنعه فى المعتبر، لضعف الرواية وتعذر النية. ومن محكى الجامع حيث نسب لرواية ضعيفة. كما صرح بالتوقف فيه فى جامع المقاصد. وقرب عدم مشروعيته والدفن من غير غسل فى المعتبر، وتبعه الشهيد الثانى فى ظاهر الروضة ومحكى حواشيه على القواعد والأردبيل فى مجمعه والوحيد فى حاشيته على المدارك وصاحب الحقائق، وفى المدارك: «و الحق أنه متى ثبت نجاسة الذمى أو توقف الغسل على النية تعين المصير إلى ما قاله فى المعتبر، وإن نوزع فيهما أمكن إثبات هذا الحكم بالعمومات، لا بخصوص هذين الخبرين».

و يستفاد من هذه الكلمات وغيرها أن الحكم لما كان على خلاف القاعدة بلحاظ شهرة القول بنجاسة الكافر المستلزمة غالبا لنجاسة بدن الميت وماء التغسيل، وعدم صلوحه للنية المعتبرة فى تغسيل الميت، فلا مجال لإثباته بالحديثين المتقدمين لوجوه:

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٩ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٥٩

...

الأول: ما تكرر فى كلام جملة منهم من ضعف الحديثين، حتى قال فى المدارك:

«و هما ضعيفتا السند جدا». وقد علله فى المعتبر بأن رجال سند الأول فطحية، و رجال سند الثانى زيديّة.

و يندفع.. أولاً: بما اشتهر و جرى عليه بعض من تقدم منهم المحقق في مواضع من كلامه من عمل الطائفة مما يرويه الإمامي الثقة. و قد حققنا في محله أنه المتعين.

و ثانياً: بأن عمل من سبق من أعيان الأصحاب بالحديثين مع مخالفتهم للقاعدة كاف في جبر سندهما لو كانا ضعيفين. و لا يتضح ابتناء إهمال جملة ممن تقدم للحكم على خلافهم فيه، بل لعله لعدم بنائهم على استيفاء فروع التفسير، لإهمالهم فروعاً أخرى، كما يظهر بمراجعة كلماتهم.

الثاني: ما ذكره في الحقائق و حاشية المدارك من غيرهما من أن النصوص في نجاسة أهل الكتاب و طهارتهم مختلفة. و هذه من جملة نصوص الطهارة، و حيث يبنى على تقديم نصوص النجاسة بتعيين طرح هذين الحديثين في جملة نصوص الطهارة بالمعارضة. و فيه: أنه لو سلم تقديم نصوص نجاسة الكافر فدلالة هذين الحديثين على طهارة أهل الكتاب مبنى على عموم طهارة الماء في تغسيل الميت، و لا- مانع من رفع اليد عن ذلك في المقام بالحديثين المتقدمين بعد ظهور العمل بهما من القائل بنجاسة الكافر و القائل بطهارته، كما اعترف به في الحقائق و يقتضيه ملاحظة من سبق منه العمل بهما، فلا يعتبر طهارة الماء من هذه الجهة في هذا التفسير، و لا سيما مع ما تضمنه موثق عمار من التعليل بالاضطرار، فإنه ظاهر في ابتناء الغسل هنا على مخالفة بعض الشروط الأولية من جهة الضرورة، و يكون كالحاكم على عمومات أحكامه الأولية.

غاية الأمر أن يكون الحديثان بعد فرض العمل بهما موجبين لقوة الظن بطهارة أهل الكتاب، و ليس هو بحيث يمنع من الجمع بين العمل بهما في المقام و تقديم نصوص نجاسة الكافر لو اقتضته القاعدة.

و من الغريب ما في حاشية المدارك من حمل الحديثين لأجل ذلك على التيقن، لذهاب العامة لطهارة أهل الكتاب، مع أن المحكى عن المشهور عندهم عدم صحة تغسيلهم للميت، لأنه عبادة تفتقر للنية، حتى اقتصر في المنتهى على حكاية القول مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٠

...

بجواز تغسيله عن سفیان الثوري، و في التذكرة على حكايته عن مكحول.

و أما دعوى: منع استلزام التفسير للمباشرة الموجبة للانفعال، أو إمكان استمرار صب الماء بعد المباشرة بنحو يتحقق التطهير ثم التفسير. فهي كما ترى، لأن مجرد إمكان تجنب انفعال ماء التفسير و بدن الميت إنما يندفع به الإشكال مع صلوحه للقرينة على حمل النص عليه، و لا إشكال في عدم صلوحه لذلك بعد احتياجه لعناية زائدة في مقام العمل مغفول عنها، فعدم التنبيه عليها في النص و الفتوى مستلزم لظهورهما في عدم اعتبار ذلك.

نعم، قد يدعى أن رفع اليد عن عموم شرطية الطهارة في ماء التفسير ليس بأولى من رفع اليد عن انفعال الماء و بدن الميت بملاقاة الكافر في المقام لو لم يكن الثاني أولى بسبب كون نجاسة الكافر تعبدية، و اعتبار الطهارة في ماء التفسير ارتكازية. فتأمل.

الثالث: فقدته للنية، لعدم تأتى النية من الكافر، لعدم اعتقاده المشروعية، و لعدم الاعتداد بنية الكافر، كما في سائر العبادات لعدم صلاحية الكافر للتقرب. و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن محل الكلام صورة تأتى النية من الكافر إما لغفلته عن اعتقاده، أو لرجاء المطلوبية، و أن عدم صلاحية الكافر للتقرب ليس مستفاداً من أدلة عقلية لا تقبل التخصيص، بل من أدلة لفظية و لينة قابلة له.

فهو كما ترى، لأن ما يتحقق من الكافر هو القصد للغسل المشروع عند المسلمين، و هو غير كاف في التفسير، بل لا بد معه من نية التقرب، و لا يظهر من النص و الفتوى فرض حصولها من الكافر، بل ظاهرهما عدم اعتباره. و دعوى: أن فرضهم وقوع الغسل منه ظاهر في فرض وقوعه بتمام شروطه، و منها نية القربة.

مدفوعة: بأن وضوح عدم تأتى النية المذكورة من الكافر بمقتضى طبعه، و ابتناء وقوعها منه بالوجه الذى ذكره قدس سره على عناية مغفول عنها كاف فى القرينية على عدم فرض وقوعها، بل فرض عدمه.

و منه يظهر ضعف ما فى المنتهى من أهلية الكافر للنية، إذ أهليته لها- لو تمت، كما قيل فى مثل العتق- لا يقتضى تحققها فى المقام بعد ما ذكرنا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦١

...

و مثله ما قد يدعى من تحقق النية من المسلم الأمر، و أن الكافر بمنزلة الآلة، كما تقدم من الشهيد. لاندفاعه بعدم تضمن النص الأمر المذكور، كما تقدم، و عدم كفايته فى النية بعد استقلال الكافر بالاختيار، حيث لا يكون معه من سنخ الآلة.

و أشكل من ذلك ما تقدم من كشف اللثام من عدم الإشكال فى الصحة و الوجوب مع تولى المسلم الصب و النية. لرجوعه إلى كون المغسل هو المسلم غير المماثل، و ليس من الكافر إلّا تقلب الميت أو نحوه من مقدمات التغسيل، و هو مما يأباه النص جدا، كيف و معه لا- حاجة إلى الكافر، إذ لا- محذور فى إعائه غير المماثل فى مقدمات التغسيل، و إنما الممنوع منه قيامه بالتغسيل المفروض حصوله.

فالعمدة فى الجواب: أن اعتبار النية فى غسل الميت ليس مقتضى قاعدة عقلية غير قابلة للتخصيص، بل هو مقتضى قاعدة الاشتغال- كما تقدم- و هى لا- تنهض هنا فى قبال النص المعتبر. بل لو تم الاستدلال عليها ببعض الوجوه المتقدمة هناك، كالإجماع و الارتكازيات لم تجر فى المقام مع ما تضمنه موثق عمار من التعليل بالاضطرار الظاهر فى فقد الغسل لبعض ما يعتبر فى غسل الميت، و مع ظهور شهرة العمل بمضمونه بين الأصحاب.

فالوجه المذكور أشبه بالاجتهاد فى قبال النص، كما ذكره غير واحد. بل الاهتمام به من المحقق فى المعتبر لا يناسب تردده فى أصل اعتبار النية فى غسل الميت، كما تقدم قفى موضعه.

و بالجملة: لا مجال للخروج بالوجوه المتقدمة عن الحدين بعد اعتبار سندهما، و وضوح دلالتهما، و اعتماد الأصحاب عليهما.

نعم، قد يدعى أن الغسل المذكور ليس غسلا حقيقيا شرعيا، بل سوريا، كما صرح به فى جامع المقاصد و الروض و استقر به فى الجواهر، و يناسبه ما فى التذكرة و الإيضاح من عدم حصول الطهارة به، و ما عن الذكرى من عدم حصول الطهارة الحقيقية به.

و قد يوجه.. تارة: بما فى الجواهر من مناسبة ذلك لفقده للنية المعتبرة فى التغسيل.

و أخرى: بما فى الروض من نجاسة الكافر، فلا يفيد غسله تطهيرا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٢

...

و لا يخفى أن ذلك لا يناسب النص و الفتوى، لظهورهما فى كون ذلك هو التغسيل المشروع فى هذا الحال لتطهير الميت و إن كان اضطراريا، حتى تضمن معتبر زيد تقديمه على صب غير المماثل الماء.

و ما فى الجواهر من ظهور أخبار الباب و كلمات الأصحاب فى أن ذلك من الأغسال الاضطرارية الصورية. كما ترى، لأن مجرد كونه اضطراريا لا- يستلزم كونه سوريا غير مفيد للطهارة. كما لا يستلزمه خلوّه عن النية، لما تقدم من أن اعتبارها فى غسل الميت ليس مقتضى قاعدة عقلية غير قابلة للتخصيص.

و أما نجاسة الكافر الخبيثة- لو تمت- و استلزامها انفعال الماء و بدن الميت- لو تم أيضا و غض النظر عن الاحتمال المتقدم- فهما لا

يصلحان للقرينة على عدم مطهرية الغسل الصادر منه من حدث الموت، لعدم السخية كى يدعى منافاته لقاعدة أن فاقد الشيء لا يعطيه الارتكازية، بل سبق أن اعتبار طهارة الماء فى الغسل مقتضى أدلة تعبدية يمكن رفع اليد عنها بالحديثين. و أما الطهارة من النجاسة الخبيثة المستندة للموت، فإن قيل بأنها متفرعة على مطهرية الغسل من الحدث، و أنها أثر لطهارة الميت من الحدث، لا للغسل مباشرة، فالمتعين ترتبها، لتحقيق سببها.

و إن قيل بأنها مترتبة على الغسل رأسا فى عرض الطهارة من الحدث فقد يمنع من ترتبها، لقاعدة أن فاقد الشيء لا يعطيه، لأن ارتكازيتها تصلح للقرينة فى المقام.

لكنه لا يخلو عن إشكال، لقوة ظهور الحديثين فى كون الغسل المذكور من أفراد غسل الميت ذى الآثار المعهودة، غاية ما يلتزم به هو نجاسة بدن الميت العرضية بسبب ملاقة الكافر و تنجس الماء به، مع طهارته من النجاسة المسببة عن الموت بسبب الغسل، لأن التفكيك بين النجاستين ليس عزيزا.

بل لا يتضح منافاته لقاعدة أن فاقد الشيء لا يعطيه، لقوة احتمال اختلاف سنخ النجاستين، مع كون طهارة عين الميت بالغسل تعبدية غير ارتكازية و لا عرفية، لأن التطهير العرفى إنما يكون لظاهر الجسم عن النجاسة العرضية بغسله. فتأمل.

و مثله فى الإشكال ما فى جامع المقاصد و الروض و الجواهر من أن مقتضى

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٣

و المغسل هو الذى يتولى النية (١) على إشكال. و الأحوط استحبابا نية

تكليف الكافر بالفروع تكليفه فى المقام بأن يسلم و يغسل الميت التمسيل الحقيقى التام، لأنه مقدور له و الاجتزاء بغسله حال كفره و امتناعه عن الإسلام لا يستلزم أجزاء فى حقه بحيث لا يعاقب على الغسل الحقيقى التام، بل فى المقام أمران، الأمر بالغسل الحقيقى، و الأمر بالغسل الاضطرارى المذكور عند عصيان التكليف بالغسل الحقيقى من دون أن يكون غسلا حقيقيا، و لا قائما مقامه.

وجه الإشكال فيه: أن عدم إجزائه عن الكافر لا يستلزم كونه غسلا صوريا مبينا لغسل الميت، بل يكفى كونه غسلا ناقصا اضطراريا، مع إمكان تدارك النقص بالغسل التام، و إن كان الغسل الناقص غسلا حقيقيا تترتب عليه الطهارة الاضطرارية.

كما تترتب على التيمم فى فرض منع بعض المكلفين من استعمال الماء المباح فى التمسيل، حيث يشرع التيمم فى حق الآخرين الذين يتعذر عليهم التمسيل و إن لم يجر فى حقه بنحو يسقط العقاب عنه.

و بالجملة: لا مجال للخروج عن ظاهر الحديثين من كون الغسل المذكور حقيقيا مطهرا تترتب عليه سائر أحكام الغسل و إن كان اضطراريا. و يترتب على ذلك عدم وجوب الغسل بمس الميت بعده، عملا بإطلاق ما تضمن عدم وجوب الغسل بمس الميت بعد تغسيله، خلافا لما صرح به فى القواعد و جامع المقاصد و الروض و عن غيرها. و استوجهه فى الجواهر من وجوب الغسل بمسه بعده، بناء منهم على عدم كونه غسلا حقيقيا.

(١) لما تقدم من عدم كونه من سنخ الآلة بعد استقلاله بالاختيار، و نية الأمر تحتاج إلى عناية مغفول عنها، فعدم التنبيه فى موثق عمار الوارد فى مقام بيان الوظيفة للأمر و لها مستلزم لظهوره فى عدم اعتبارهما. و دعوى: غلبه حصول الأمر، فعدم التنبيه فى الموثق له لا يوجب ظهوره فى عدم اعتباره.

مدفوعة: بأن الغالب حصوله لإحداث الداعى للكافر نحو التمسيل، لا لشرطية فيه، فضلا عن شرطية نية الأمر، فعدم التنبيه فى الموثق للشرطية المذكورة ظاهر فى عدمها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٤

كل من الأمر و المغسل (١). و إذا أمكن التمسيل بالماء المعتصم - كالكر و الجارى - تعين ذلك حينئذ (٢)، إلا إذا أمكن أن لا يمس

الماء ولا بدن الميت، يتخير حينئذ بينهما (٣). وإذا أمكن المخالف قدم على الكتابي (٤).

و مما تقدم يظهر ان النية المعتبرة هي نية التمسيل المشروع عند المسلمين، لأنها هي الميسورة من الكافر، دون نية التقرب به، و إنما تعتبر نية التقرب لو كانت النية من الأمر.

(١) مراعاة لاحتمال المتقدم من كشف اللثام و محكى الذكرى و غيرهما. بل جزم السيد الطباطبائي في العروة الوثقى و بعض من تأخر عنه باعتبار نية الأمر. و مما تقدم يظهر ضعفه جدا.

(٢) كما نبه له في العروة الوثقى، عملا بمقتضى القاعدة من تجنب نجاسة الماء و بدن الميت، بناء على لزومهما من ملاقة الكافر. و لا ينافيه عدم التنبيه له في الحديثين، لندرة تيسر ذلك، كما نبه له سيدنا المصنف قدس سره. و لا سيما مع التعليل في موثق عمار بالاضطرار، لما هو المعلوم من أن الضرورة تقدر بقدرها.

(٣) لاشتراكهما في تجنب المحذور المذكور.

(٤) كما في العروة الوثقى. و قال سيدنا المصنف قدس سره: «للقطع بالأولوية، و إن كان الدليل قاصرا عنه». و هو في محله، و إن قال في الجواهر: «بل لا يبعد عدم إلحاق المخالف بهم، فضلا عن غيره. فتأمل».

بل قد يدعى أن شيوع الابتلاء بتسليم المخالفين في الصدر الأول بسبب قلة أهل الحق و تخفيفهم و اختلاطهم بالمخالفين موجب للاطمئنان بالاكتمال بتسليمهم اختيارا، إذ لو كان البناء على الاقتصار فيه على مورد الضرورة و التقيّة لكثير السؤال عنه و عن فروعه في النصوص، و لعله لذا قال في محكى البيان: «الأقرب الإجزاء» و في جامع المقاصد: «و هو حسن إن غسله غسل أهل الإيمان، و إلا فلا». و إن كان الأمر غير خال عن الإشكال.

و كيف كان، فحيث يتيسر منهم نية القربة يتعين البناء على اعتبارها، عملا بالقاعدة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٥

و الأحوط وجوبا أمره بالغسل أيضا (١) ثم يغسل الميت. و إذا أمكن المماثل بعد ذلك أعاد التمسيل (٢).

(١) جزم في العروة الوثقى بعدم الحاجة لاغتساله، و أقره على ذلك غير واحد من محشيها. و قال سيدنا المصنف قدس سره في توجيهه: «لظهور دليل الاغتسال في كونه من جهة النجاسة غير الحاصلة في المخالف. و احتمال كونه من جهة احتمال النجاسة العرضية الموجودة في المخالف لا يساعده لفظ الاغتسال. لكن من الجائز أن يكون من جهة الجنابة الحاصلة فيه، بل هو أقرب، لأن الغسل من روافع الحدث لا الخبث.

مع أن القطع بالأولوية بدون الاغتسال غير حاصل».

اللهم إلا- أن يقال: لا- محذور في تمسيل المخالف إلا عدم الاعتداد بنيته، و هو في الكافر أشد، فما دل على اغتفار ذلك فيه عند الضرورة يدل على اغتفاره في المخالف، لفهم عدم الخصوصية، بل للأولوية، كما تقدم، و وجوب الاغتسال لما كان مختصا بالكافر فلا وجه للتعدى منه للمخالف بعد عدم دخله في المحذور المذكور ارتكازا، و إنما يحتمل دخله في جهات آخر لا يعلم وجودها فيه. فتأمل.

(٢) كما في التذكرة و الإيضاح و جامع المقاصد و الروض و محكى نهاية الأحكام و الذكرى و البيان و غيرها، و في الجواهر: «لم أجد فيه خلافا بين من تعرض له».

نعم، استشكل فيه في القواعد و محكى التحرير. و العمدة في وجوب الإعادة أن مقتضى ما تقدم و ظاهر موثق عمار كون الغسل المذكور ناقصا قد شرع لمكان الضرورة، و قد ذكرنا غير مرة أن قرينة النقص و الاضطراب تقتضى اعتبار تعذر العمل التام في تمام

الوقت، و مقتضاه عدم المبادرة إلّا مع اليأس من القدرة عليه في تمام الوقت، فمع تيسر العمل التام ينكشف عدم مشروعية العمل الاضطراري الناقص حين وقوعه، لعدم تحقق موضوعه من أول الأمر.

و بهذا يظهر الفرق بين الفرض و ما لو غسل الميت المحرم ثم تهيأ المماثل أو أحد الزوجين، بناء على اشتراط تغسيل المحرم بفقدتهما، لعدم ظهور الأدلة في نقص غسل المحرم، بل غايته تقديم غيره عليه لأولويته بالمباشرة، و حيث كان مقتضى إطلاق الأدلة مشروعية تغسيل المحرم بمجرد عدم حضور المماثل أو أحد الزوجين بالوجه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٦

(مسألة ٢٠): إذا لم يوجد المماثل حتى المخالف و الكتابي (١) سقط الغسل (٢). لكن الأحوط استحبابا تغسيل غير المماثل من

المتعارف تعين الاجتزاء بتغسيه حتى مع اتفاق حضورهما بعد ذلك. فتأمل.

نعم، لا يتم الوجه الذي ذكرنا لو تيسر تغسيل المماثل المسلم أو نحوه في الفرض بعد مضي زمان وجوب الدفن لتغير الميت و نحوه. و حينئذ يشكل وجوب الإعادة.

فلاحظ. هذا. و أما ما تقدم من غير واحد من عدم كون تغسيل الكافر تغسila حقيقيا و عدم حصول الطهارة به. فهو - مع عدم تماميته، كما تقدم - لا يكفي في وجوب الإعادة، لأن مقتضى إطلاق دليل بدليته عن الغسل الحقيقي إجزاؤه عنه.

نعم، لو تم ما تقدم منهم أخيرا من عدم بدليته عن الغسل التام، و إنما هو تكليف آخر عند تعذر امتثاله من دون أن يسقطه يتعين الإتيان بالغسل التام عند القدرة عليه بعد فرض عدم سقوطه لا بالامتثال، و لا ببدله.

[مسألة ٢٠: إذا لم يوجد المماثل حتى المخالف و الكتابي سقط الغسل]

(١) يعني: في فرض فقد الزوج أو الزوجة و فقد المحرم.

(٢) كما هو المعروف بين الأصحاب، و في الجواهر: «على المشهور بين الأصحاب شهرة كادت تكون إجماعا». و نسبه في المعبر للرواية المشهورة، و في التذكرة لعلمائنا.

و قال في الخلاف: «إذا ماتت امرأة بين رجال لا نساء معهم و لا زوجها و لا أحد من ذوى أرحامها دفنت بغير غسل و لا تيمم... دليلنا: الأخبار المروية عن الأئمة عليهم السلام في هذا المعنى و إجماعهم عليها. و قد بينا القول في الرواية الشاذة في الكتابين المقدم ذكرهما».

و أراد بالأخبار ما تقدم التعرض له في أول المسألة السابعة عشرة من النصوص الكثيرة التي تقدم الاستدلال بها لاعتبار المماثلة في الجملة المتضمنة دفن الميت من غير تغسيل، لأن موارد صورته الضرورة بفقد المماثل و المحرم و الزوج. فلتلحظ.

و أما معتبر أبي حمزة عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: لا يغسل الرجل المرأة إلّا أن لا توجد امرأة» (١). فهو إنما يدل على جواز تغسيل الرجل المرأة عند فقد المرأة في الجملة لا مطلقا، لأن نقيض السلب الكلي الإيجاب الجزئي. و من ثم سبق حمله على المحرم.

(١) الوسائل باب: ٢٠ من ابواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٧

وراء الثياب (١)،

و لو فرض إطلاقه تعين رفع اليد عنه بالنصوص السابقة، فيقيد بها أو يحمل على مجرد المشروعية، نظير حمل النصوص الآتية على

الاستحباب.

(١) فقد صرح بوجوبه في شرح كلام المقنعة من التهذيب، وحكى عن ظاهر الحلبي، وعن المفاتيح في الرجل، ويظهر من التهذيب أنه عليه ينزل ما في المقنعة من الأمر بتغسيل النساء الصبي المتجاوز خمس سنين بثيابه و تغسيل النساء الصبية المتجاوزة ثلاث سنين بثيابها عند فقد المماثل، وجعله في الغنية وكشف اللثام الأحوط، وعن البيان أنه لا بأس به.

و يقتضيه صحيح عبد الله بن سنان: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المرأة إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأة تغسلها غسلها بعض الرجال من وراء الثوب.

و يستحب أن يلف على يديه [يده] خرقة» (١)، و خبر جابر عن أبي جعفر عليه السلام: «في رجل مات و معه نسوة ليس معهن رجل. قال: يصبين عليه الماء من خلف الثوب و يلففنه في أكفانه من تحت الصدر ... و المرأة تموت مع الرجال ليس معهن امرأة. قال: يصبون الماء من خلف الثوب و يلففونها في أكفانها» (٢). و غيرهما مما يأتي.

لكن يتعين حملها على الاستحباب - كما في الاستبصار و زيادات التهذيب - بقرينة النصوص الأول الصريحة في عدم وجوب التغسيل. و حمل تلك النصوص على فرض كونه عريانا - كما في شرح كلام المقنعة من التهذيب - بعيد جدا، بل مخالف لما صرح به في بعضها من دفنه بثيابه. و مثله حمل هذه النصوص على المحرم، فلا يبقى الاستحباب في غيره دليل. فإن ما ذكرنا أقرب منه عرفا.

بل صريح بعض هذه النصوص صورة فقد المحرم. كما يأتي، فالمتعين الاستحباب، كما يناسبه أو يدل عليه صحيح داود بن فرقد قال: «مضى صاحب لنا يسأل أبا عبد الله عليه السلام عن [سمعت صاحبنا لنا يسأل أبا عبد الله عليه السلام يقول] المرأة تموت مع الرجال ليس فيهم ذو محرم هل يغسلونها و عليها ثيابها؟ فقال: إذا تدخل ذلك عليهم، و لكن يغسلون كفيها» (٣). لظهوره في أن عدم التغسيل ليس لعدم

(١) الوسائل باب: ٢٢ من ابواب غسل الميت حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من ابواب غسل الميت حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من ابواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٨

...

المشروعية، بل للتسهيل و التخفيف، لصعوبة التغسيل بالوجه المذكور، حيث يراد بالثياب ما يستر تمام ما يحرم النظر إليه. و ما في المستند من حمله على العيب، لأن الدخول بالتحريك العيب، كما في مجمع البحرين، فيكون صريحا في عدم الاستحباب. كما ترى، لعدم وضوح كون الدخول بالتحريك مما يصاغ منه الفعل الماضي - خلافا لما يظهر من مجمع البحرين - بل الظاهر أن المراد بالفعل في الصحيح ما يصاغ من الدخول، و يكون كناية عن الضيق و الحرج.

و لو سلم فهو يدل على أن سقوط التغسيل دفعا لعب الناس و نحوه مما هو من سنخ المزاحم الذي لا ينافي رجحانه ذاتا. فلاحظ. و أما ما في الجواهر من الإشكال في استحباب التغسيل للنهي صريحا في بعض النصوص، و الأمر بدفنها كما هي بثيابها في آخر. مضافا إلى ظهور كثير من كلمات الأصحاب في الحرمة، فلعل الأحوط الترك حينئذ. انتهى.

فهو مدفوع بقرب النهي و نحوه على كونه واردا لدفع توهم الوجوب. و ظهور بعض كلمات الأصحاب في الحرمة - لو تم و لم تحمل على ما حملت عليه النصوص - ليس بنحو ينهض بالخروج عن مقتضى الجمع بين الأدلة، و لا سيما مع ما تقدم من جماعته. على أن الحرمة لو تمت تشريعية لا يمنع احتمالها من الاحتياط بالتغسيل.

و أما ما ذكره أيضا من استلزامه التنجيس الذى لم يثبت العفو عنه هنا. فيدفعه أنه تكفى النصوص المتقدمة فى إثبات العفو عنه. على أنه لم يتضح لدليل مانعية النجاسة إطلاق يشمل مثل النجاسة بملاقاة بدن الميت، كيف و لازمه وجوب تبديل ثياب الميت - مع القدرة - لو عرق فيها قبل موته، لتنجسها بملاقاته بعد الموت.

و من هنا لا مجال لما تقدم منه من جعل ترك التغسيل أحوط، و إن سبقه فى المبسوط، بل قد يظهر منه عدم جوازه. ثم إن نظير الجمع المذكور يجرى فى غير التغسيل مما تضمنته النصوص، كغسل الكفين الذى تقدم فى صحيح داود، و نحوه خبر جابر عن أبى عبد الله عليه السلام: «سئل عن المرأة تموت و ليس معها محرم. قال: يغسل كفيها» (١).

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٢٦٩

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٦٩

...

و غسل موضع التيمم من المرأة الذى تضمنه صحيح المفضل بن عمر: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: جعلت فداك ما تقول فى المرأة تكون فى السفر مع الرجال ليس فيهم لها ذو محرم و لا معهم امرأة فتموت المرأة ما يصنع بها؟ قال: يغسل منها ما أوجب الله عليه التيمم و لا تمس و لا يكشف لها شيء من محاسنها التى أمر الله بسترها.

قلت: فكيف يصنع بها؟ قال: يغسل بطن كفيها ثم يغسل وجهها ثم يغسل ظهر كفيها» (١). و قد صرح فى التهذيب و النهاية بجواز العمل به. و ما فى المبسوط من أن تركه أحوط غير ظاهر، إلا أن يوجه بما يأتى فى التيمم و يأتى دفعه.

و مثلها غسل موضع الوضوء منها الذى تضمنه موثق أبى بصير: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت فى سفر و ليس معها نساء و لا ذو محرم. فقال: يغسل منها موضع الوضوء و يصلى عليها و تدفن» (٢). و كذا التيمم الذى تضمنه معتبر زيد ابن على المتقدم فى تغسيل الكافر للمسلم و فيه: «فقالوا: صببنا عليها الماء صبا.. فقال:

أ فلا يموها؟» (٣). لكن فى المبسوط أن الأحوط تركه، بل قد يظهر منه عدم جوازه، كما هو صريح المعتبر و ظاهر التذكرة، مدعى عليه فيها الإجماع. و قد استدل فيهما باستلزامه النظر المحرم و إن كان دون النظر اللازم من الغسل.

و فيه: أنه لم يتضح حرمة النظر للوجه و الكفين، بل لا- يبعد جوازه، كما تناسبه بعض نصوص المقام و غيرها. و الكلام فيه موكول لمحل آخر. على أنه لو كان محرما فى نفسه كفت النصوص المتقدمة فى إثبات العفو عنه فى المقام.

و دعوى: و منها بهجر الأصحاب، حيث لم يتعرضوا لما عدا التغسيل مما تضمنته هذه النصوص.

مدفوعة: بأن إهمالهم لبيان المستحب لا يكشف غالبا عن هجر دليله بنحو يسقطه عن الحجية إذا كان واجدا لموضوعها.

نعم، لا إشكال ظاهرا فى عدم وجوب الأمور المذكورة، كما صرح به بعضهم، و تقدم من الخلاف. و التذكرة دعوى الإجماع على عدم وجوب التيمم، كما ادعى فى المستند الإجماع على عدم وجوب ما عدا التغسيل مما تقدم. و يقتضيه السكوت عنها فى

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٠

من غير لمس و نظر (١)،

النصوص النافية للغسل و الآمرة بدفن الميت بشيابه مع شدة الحاجة للبيان لو كانت واجبة. و مثله إهمال الأصحاب للتعرض له. ثم إن مقتضى نصوص الغسل من وراء الثياب أولويته من التيمم، و مقتضى معتبر زيد العكس، و لا يبعد ترجيح نصوص الغسل فتأمل.

كما لا إشكال ظاهراً في أن الغسل أفضل من الاقتصار على غسل مواضع الوضوء، و هو أفضل من الاقتصار على غسل مواضع التيمم، و هو أفضل من الاقتصار على غسل الكفين، لأن ذلك هو مقتضى الجمع العرفي بين نصوص الكل. هذا كله في المرأة.

أما الرجل فلم يرد فيه شيء مما تقدم عدا الغسل من وراء الثياب في الجملة، فالبناء على استحباب بقاء الأمور فيه موقوف على إلغاء خصوصية المرأة في نصوصها، و هو يحتاج إلى لطف قريحة.

(١) فقد صرح في التهذيب بعدم جواز مس النساء الرجل حين الغسل، و في الغنية و عن الحلبي الأمر بتغميض العينين. و الظاهر عدم الإشكال في حرمة النظر و اللمس في الجملة، و أنه الحكم في سقوط الغسل، بل صرح به في الجملة في بعض النصوص، فقد تقدم في صحيح ابن سنان أنه يستحب أن يلف الرجل على يده خرقة، و هو محمول على الوجوب في فرض لزوم المس بدونه، بقرينة النهي عن المس في صحيح المفضل بن عمر المتقدم.

و في معتبر زيد بن علي عن آبائه عن علي عليه السلام: «قال: إذا مات الرجل في السفر مع النساء ليس فيهن امرأته و لا ذو محرم من نسائه. قال: يوزرنه إلى ركبته و يصيب عليه الماء صبا و لا ينظرن إلى عورته، و لا يلمسنه بأيديهن و يطهرنه» (١)، و في خبر أبي سعيد: «يحل لهن أن يمسن منه ما كان يحل لهن أن ينظرن منه إليه و هو حي، فإذا بلغن الموضع الذي لا يحل لهن النظر إليه و لا مسه و هو حي صبين الماء عليه صبا» (٢).

و لعل الاختلاف بين الرجل و المرأة في هذه النصوص للاختلاف بينهما في مقدار ما

(١) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٣.

(٢) الوسائل باب: ٢٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧١

ثم ينشف بدنه بعد الغسل قبل التكفين (١).

(مسألة ٢١): إذا دفن الميت بلا تغسيل عمداً أو خطأ جاز بل وجب نبشه لتغسيله (٢) أو تيممه (٣). و كذا إذا ترك بعض الأغسال و لو سهواً أو تبين بطلانها أو بطلان بعضها (٤). كل ذلك إذا لم يلزم محذور من هتكه

يجوز النظر إليه لغير المماثل. و للكلام في ذلك مقام آخر. فلاحظ.

(١) كما في العروة الوثقى. و كأنه لتجنب محذور تنجس الكفن أو الثياب بماء الغسل الذي تقدم من الجواهر. و يظهر ضعفه مما تقدم. بل لا مجال لحمل النصوص المتقدمة عليه، لاحتياجه إلى عناية مغفول عنها، و لا سيما مع ظهور نصوص سقوط الغسل في الدفن بالثياب، فعدم التنبيه في النصوص عليه موجب لظهورها في عدمه.

نعم، يأتي في المسألة الخامسة والعشرين استحباب تنشيف الميت بعد التغسيل مطلقاً، ولا بأس بالبناء عليه هنا لو لم يلزم منه محذور النظر واللمس المحرمين للذين لا يبعد كون حكمه سقوط التغسيل تجنبهما، ولذا أمر في بعض نصوصه بالدفن بالثياب الظاهر في كون التكفين فوقها، بل لا يبعد الاجتزاء بها عن بعض قطع الكفن. فإن ذلك لا يجتمع مع التنشيف، كما لعله ظاهر.

[مسألة ٢١: إذا دفن الميت بلا تغسيل عمداً أو خطأ جاز بل وجب نبشه لتغسيله أو تيممه]

(٢) كما في المنتهى. لإطلاق وجوب التغسيل، خلافاً للخلاف، حيث صرح بعدم جواز النبش سواء قرب العهد أم بعد، مستدلاً بعموم أخبار حرمة النبش.

و وافقه في المعتمد والتذكرة لدعوى أن النبش مثله، ولا يستدرك الغسل بالمثلثة.

و الثاني: ظاهر المنع. ويشكل الأول بعدم وضوح المراد بالأخبار المذكورة، بل لا إطلاق لدليل حرمة النبش يشمل الفرض، ليعارض إطلاق وجوب التغسيل، فضلاً عن أن يتقدم عليه. وقد تقدم في الفرع الثالث من فروع تعذر الخليطين في ذيل المسألة الثامنة ما ينفع في المقام.

(٣) إما لكون التيمم هو الوظيفة قبل الدفن أو لانقلاب الوظيفة إليه بعده.

كل ذلك لإطلاق دليله.

(٤) لوجوب التغسيل التام، فيجوز فيه ما سبق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٢

أو الإضرار ببذنه (١).

(مسألة ٢٢): إذا مات الميت محدثاً بالأكبر كالجنابة أو الحيض لا يجب تغسيله إلا غسل ميت (٢) فقط.

(١) كما نبه له في الجملة في المنتهى. لما تقدم في ذيل المسألة الثامنة في الفرع الثالث من فروع تعذر الخليطين من عدم جواز تعريض الميت لذلك.

[مسألة ٢٢: إذا مات الميت محدثاً بالأكبر كالجنابة أو الحيض لا يجب تغسيله إلا غسل ميت فقط]

(٢) كما صرح به غير واحد، وفي المعتمد: أنه قول أكثر أهل العلم، وفي التذكرة:

«و هو قول من يحفظ عنه العلم من علماء الأمصار» كما ادعى في المنتهى الإجماع عليه ممن عدا الحسن. و يقتضيه مضافاً إلى ذلك، لامتناع خطأ الإجماع في مثل هذا الحكم الذي يشيع الابتلاء به عادة- النصوص الكثيرة المتضمنة للاكتفاء بغسل الميت، كصحيح زرارة: «قلت لأبي جعفر عليه السلام: ميت مات وهو جنب كيف يغسل وما يجزيه من الماء؟ قال: يغسل غسلاً واحداً يجزى ذلك للجنابة ولغسل الميت؛ لأنهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة» (١)، و موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: أنه سئل عن المرأة إذا ماتت في نفاسها كيف تغسل؟ قال: مثل غسل الطاهر. و كذلك الحائض، و كذلك الجنب، إنما يغسل غسلاً واحداً فقط» (٢) و غيرهما.

و أما الاستدلال عليه- كما قد يظهر من المنتهى- بعدم الدليل على وجوب رفع حدث الجنابة ونحوه عن الميت بعد كون المتيقن أن وجوب رفع الحدث المذكور غيري، لمقدميته لمثل الصلاة مما لا يكلف به الميت. فهو لا يخلو عن إشكال يظهر بمراجعة ما تقدم منا في المسألة الرابعة عشرة فيما لو خرج من الميت أحد النواقض بعد التغسيل. فالعمدة ما تقدم.

نعم، في خبر العيص: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يموت وهو جنب.

قال: يغسل من الجنابة ثم يغسل بعد غسل الميت «٣». لكن ضعف سنده مانع من التعويل عليه في نفسه، فضلا عن رفع اليد به عما تقدم.

و لا سيما مع إمكان حمله على غسله من خبث الجنابة، كما ذكره في المستند و مع

(١) الوسائل باب ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٣

(مسألة: ٢٣): إذا كان محرما لا يجعل الكافور في ماء غسله الثاني (١)

قرب اضطراب ما روى عن العيص في ذلك، ففي صحيح له عنه عليه السلام: «قال إذا مات الميت و هو جنب غسل غسلا واحدا ثم اغتسل بعد ذلك» «١»، و في صحيح له آخر عنه عليه السلام: «يغسل غسله واحدة بماء ثم يغتسل [يغسل. يب. صا] بعد ذلك» «٢»، و في خبر له ثالث عنه عليه السلام: «غسل غسلا واحدا ثم يغسل بعد ذلك» «٣».

و ظاهر الصحيح الأول اغتسال المغسل بعد تغسيله للميت، لا تغسيل الميت غسليين، كما هو ظاهر الصحيح الثاني على نسخة الوسائل المطبوعة حديثا، و المناسب لتوصيف الغسل الأول بالوحدة في الأحاديث الثلاثة، إذ لا حاجة له لو أريد الغسل لخصوص الجنابة، لمعلومية وحدته، و حينئذ يبعد تعدد روايات العيص الأربعة و حكايتها عن أسئلة متعددة، بل يقرب كونها رواية واحدة حاكية عن سؤال واحد مضطربة بسبب النقل بالمعنى.

و من هنا يشكل البناء على استحباب تعدد تغسيل الميت في الفرض و إن احتمله في التهذيب و المنتهى، و لم يستبعده في المستند، بعد أن حكى عن والده العدم، بل ظاهر المعتبر أن عدم الاستحباب كعدم الوجوب في أنه قول أكثر أهل العلم. فلاحظ.

[مسألة: ٢٣: إذا كان محرما لا يجعل الكافور في ماء غسله الثاني]

(١) فقد أطلق جماعة من قدماء الأصحاب و متأخريهم أن المحرم لا- يقرب طيبا، و في الخلاف الإجماع على أنه لا يقرب كافورا، كالإجماع في الغنية على أنه لا يطيب به، و ظاهر غير واحد المفروغية عنه و أن الخلاف في كشف رأسه و غيره.

و مقتضى إطلاق جملة منهم عدم الفرق بين الغسل و الحنوط، كما صرح بالتعميم لهما في السرائر و القواعد و التذكرة و غيرها، و هو معقد الإجماع المدعى في جامع المقاصد، بل ادعى في المنتهى الإجماع على ذلك في الغسل. فما في كشف اللثام من احتمال اختصاص أكثر عبارات الأصحاب بالحنوط غير ظاهر.

نعم، لا يبعد كونه مقتضى الجمود على المتيقن من النهي في كلام بعضهم عن قرب الكافور منه، حيث يحتاج تعميمه إلى قرب مائه إلى عناية، و أظهر منه التعبير بالإساس. لكن مناسبة الإحرام للتعميم تصلح قرينة عليه.

(١) الوسائل باب ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٤

...

و من هنا لا يبعد أن يكون اقتصار بعضهم - كما في الغنية والوسيلة - على التنبيه له في الحنوط ليس للخلاف في الغسل، بل للاكتفاء في التعميم للغسل على المناسبة المذكورة، أو للغفلة عن استقصاء الفروع. كما لعله الوجه في إهمال بعضهم التنبيه عليه في الغسل و التحنيط معا.

و كيف كان، فيقتضيه صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام و عنه عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن المحرم إذا مات كيف يصنع به؟ قال: يغطى وجهه و يصنع به كما يصنع بالحلال غير أنه لا يقربه طيبا» (١)، لوضوح أن تقريب الطيب للميت كناية عن تطييبه به، و هو شامل للتغسيل بماء الكافور.

نعم، في موثق أبي مريم عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: خرج الحسين بن علي عليه السلام و عبد الله و عبيد الله ابنا العباس و عبد الله بن جعفر و معهم ابن للحسن يقال له عبد الرحمن فمات بالأبواء و هو محرم فغسلوه و كفنوه و لم يحنطوه و خمرؤا وجهه و رأسه و دفنوه» (٢)، و الاقتصار فيه على عدم التحنيط مع إطلاق التغسيل ظاهر في إرادة التغسيل المعهود المشتمل على الغسل بماء الكافور. و قريب منه في ذلك موثقة الآخر في بيان قصة عبد الرحمن بن الحسن عليه السلام و فيه: «فكفنوه و خمرؤا وجهه و رأسه و لم يحنطوه» (٣) فإن عدم التعرض فيه للغسل و الاقتصار على التنبيه على عدم التحنيط موجب لظهوره في عدم الخروج في كيفية التغسيل عن المعهود. و نحوهما معتبر ابن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام: «في المحرم يموت. قال: يغسل و يكفن و يغطى وجهه و لا يحنط و لا يمس شيئا من الطيب» (٤).

لما ذكرنا من أن مقتضى إطلاق التغسيل إرادة المعهود منه بعد ظهور كون قوله عليه السلام فيه: «و لا يمس شيئا من الطيب» في تأكيد قوله: «و لا يحنط» لانصراف الإمساس له دون مثل الغسل بماء الكافور، كما هو الحال في جملة أخرى من نصوص المقام قد تضمنت الإمساس، منها موثق سماعة: «سألته عن المحرم يموت، فقال:

يغسل و يكفن بالثياب كلها و يصنع به كما يصنع بالمحل غير أنه لا يمس الطيب» (٥).

اللهم إلا أن يقال: انصراف إمساس الطيب عن مثل التغسيل بماء الكافور

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٣) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٤) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٥) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٥

...

لو تم في نفسه لا- مجال له في المقام، حيث كان مقتضى المناسبة الارتكازية أن المنشأ له حرمة الطيب على المحرم، فيقرب كونه كناية عن مطلق التطيب و لو بالتغسيل المذكور، فيكون عطفه في معتبر ابن أبي حمزة من عطف العام على الخاص لا تفسيريا للتأكيد. و منه يظهر أنه لا- مجال للتعويل على موثق أبي مريم الحاكيين لقصة عبد الرحمن بن الحسن عليه السلام، لأنها قد وردت في صحيح عبد الرحمن بن أبي عبد الله و عبد الله ابن سنان (١) مع ابدال قوله: «و لم يحنطوه» بقوله عليه السلام فيهما: «و لم يمسه طيبا»

الذى عرفت قرب ظهوره فى العموم، و حيث كانت القضية واحدة قد اختلف الصحيحان و الموثقان فى نقلها، فإن لم يترجح الصحيحان فلا أقل من التساقت و الرجوع إلى إطلاق الإمساس فى موثق سماعة المتقدم غير المتعرض للقصة المذكورة، الذى عرفت قرب شموله للتغسيل، و إطلاق قرب الطيب فى صحيح محمد بن مسلم الذى لا إشكال فى شموله له.

هذا، كله مضافا إلى أن دلالة النصوص المذكورة- و عمدتها الموثقان- على جواز التغسيل بماء الكافور لو كانت صالحة لأن يعول عليها فى نفسها إنما تكون بالإطلاق، و ليس هو بأقوى من إطلاق صحيح محمد بن مسلم الظاهر فى عموم المنع، بل الظاهر أن مطابقة الثانى لمناسبة الحكم و الموضوع التى هى من نسخ القرائن المتصلة موجبة لأقوائته و تقديمه. و لا سيما مع بعد الجمود على التحنيط الذى تضمنه الموثقان و عدم التعدى لغيره، كتطيب الميت أو الكفن بالذيرة و نحوه.

و يؤيد ما ذكرنا ما عن ابن عباس: «ان محرمًا و قصت به ناقته فمات، فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه و آله و سلم فقال صلى الله عليه و آله و سلم: اغسلوه بماء و سدر و كفنوه و لا تخمروا رأسه، فإنه يحشر يوم القيامة مليا» (٢).

و مما ذكرنا يظهر حال ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره حيث قال: «و لو لا الإجماع على عدم جواز تغسيله بماء الكافور أمكن الخدشة فيه من حيث ظهور الأخبار فى المنع

(١) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١، ٣.

(٢) مستدرک الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٦

...

عن التحنيط، و فى تغسيله التغسيل المعهود الذى منه إدخال جزء قليل من الكافور فى الماء الثانى». فإن ذلك لو تم فى بعض الأخبار بنحو يصلح لأن يعول عليه لا يتم فى باقيةا، الذى عرفت أنه يلزم تنزيل غيره عليه. بقى فى المقام أمران:

الأول: صرح غير واحد بعدم الفرق بين أنواع المحرم حتى من أفسد حجه.

و يقتضيه إطلاق غير واحد من النصوص المتقدمة، لأن فساد الحج لا يستلزم فساد الإحرام كى يخرج عن موضوعها.

الثانى: صرح جمهور الأصحاب بعدم وجوب كشف رأس المحرم فى التكفين، و فى جامع المقاصد و كشف اللثام أنه قول الأكثر و فى المختلف أنه قول المشهور، و هو داخل فى معقد إجماع الخلاف المتقدم و فى التذكرة: «و لا يمنع من المخيط و لا من تغطية الرأس و الرجلين. قاله الشيخ و أكثر علمائنا». و يقتضيه أكثر نصوص المسألة مما تقدم و غيره تصريحًا أو عموماً أو إطلاقاً.

و عن المرتضى فى شرح الرسالة أن الأشبه أن لا يغطى رأسه، و عن ابن أبى عقيل أنه يكشف رأسه و وجهه «١»، و عن الجعفى أنه زاد كشف رجله.

و استدلل له.. تارة: بما تقدم عن ابن عباس معتضداً بمرسل الصدوق عن الصادق عليه السلام: «من مات محرمًا بعثه الله مليا» (٢).

و أخرى: بأن حكم الإحرام باق بعد الموت، و لذا حرم الطيب. و كلاهما- كما ترى- لا ينهض بالاستدلال فى نفسه فضلاً عن الخروج به عما تقدم.

للإشكال فى الأول بعدم ثبوت خبر ابن عباس من طرفنا، و مرسل الصدوق- مع ضعفه فى نفسه غير دال على المطلوب. و فى الثانى بأنه لا ريب فى ارتفاع حكم الإحرام بالموت، لسقوط الميت عن التكليف. و حرمة تطيبه لا تقتضى حرمة تعريضه لمحرمات الإحرام الأخرى بفهمه من دليله إلّا بإلغاء خصوصيته عرفاً، و هو غير ظاهر، أو بالقياس الباطل عندنا.

(١) قيل: أى لا يغطي وجهه ان كان امرأه ولا يغطي رأسه ان كان رجلا.

(٢) الوسائل باب ١٣ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٧

إلا أن يكون موته بعد طواف الحج (١)

(١) كما عن نهاية الأحكام، و في الحقائق و الجواهر و طهارة شيخنا الأعظم قدس سره أنه لا يخلو عن قوة لقصور النصوص عنه، أما الحاكية لموت عبد الرحمن بن الحسن عليه السلام فلتضمنها بالأبواء في طريق مكة، و أما النصوص المطلقة فلأن المنصرف منها كون عدم تطيب الميت المحرم لحرمته عليه حين الموت، فلا تشمل من حل له الطيب حينه.

و منه يظهر أن المدار على حلية الطيب للمحرم، على الخلاف في حليته بمجرد طواف الحج أو بعد صلاته بها أو بعد السعى الواجب فيه في حج التمتع، كالخلاف في حليته بأحد الأمور المذكورة أو بمجرد الفراغ من مناسك منى يوم النحر في حج القران و الأفراد. أما عمره التمتع فالظاهر عدم الإشكال في عدم التحلل منها مطلقا إلا بالتقصير، كعدم الإشكال في عدم الاحلال من العمره المفردة إلا به أو بالحل.

و من ثم يشكل ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره - تبعا للعروة الوثقى - من إلحاق طواف العمره بطواف الحج. كما يشكل إطلاقه المذكور في الحج مع ذهابه إلى جواز الطيب للمفرد و القارن بمجرد الإتيان بمناسك منى يوم النحر، و عدم جوازه للمتمتع إلا بالفراغ من السعى.

هذا، و في شرح الإرشاد للأردبيلي: «و الظاهر أن الحكم باق ما دام كونه محرما حرّم عليه الطيب. و يحتمل إلى كونه محرما في الجملة. و يحتمل كونه محرما بحيث ما صار محلا أصلا، فيجب بعد الحل. لأن دعوى الإجماع قبله معلوم و بعده غير معلوم، و الأصل يؤيده، و عموم غسل الميت بالكافور كذلك، و عدم صدق المحرم عليه ظاهر، لأنه يلبس و يأكل ما لا يفعله المحرم، و عدم دليل يعتد به غير الإجماع، و هو هنا غير ظاهر التحقق».

و هو كما ترى، حيث لا قصور في النصوص بعد وضوح دلالتها و اعتبار أسانيدها و استفاضتها، حيث يلزم الخروج بها عن الأصل و عموم تغسيل الميت بماء الكافور، و حيث كان لجملة منها إطلاق كان مقتضاه ثبوت الحكم ما دام الإحرام

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٨

و العمره (١). و كذلك لا يحظر بالكافور (٢)، بل لا يقرب إليه طيب آخر (٣). و لا يلحق به المعتد للوفاء و المعتكف (٤).

(مسألة: ٢٤): يجب تغسيل كل مسلم حتى المخالف (٥) عدا صنفين:

باقيا الذي لا ينافيه التحلل من بعض محرماته، لو لا ما عرفت من المناسبة الموجبة لفهم دوران الحكم مدار حرمة الطيب حال الموت، و هو يجرى حتى لو سلم ما ذكره من قصور الإطلاق عما لو حل له بعض محرمات الإحرام بمحل.

(١) عرفت الإشكال في إلحاق طواف العمره بطواف الحج، و أنه لا يتحلل منها من حرمة الطيب إلا بالتقصير أو الحل.

(٢) فانه متيقن مما تقدم من النصوص و الفتاوى.

(٣) كما هو مقتضى إطلاق جملة من النصوص و الفتاوى و بعض معاهد الإجماعات، بل تحريم الكافور مع وجوبه بالأصل للميت يقتضى تحريم غيره من الطيب مما لا يحل له بالأولوية العرفية بعد ارتكاز أن المنشأ له حرمة الطيب على المحرم.

(٤) و إن حرم عليهما الطيب حال الحياة. و بذلك صرح جماعة. لسقوط حكم العدة و الاعتكاف بالموت، لخروج الميت عن قابلية التكليف، كما تقدم في المحرم، و إلحاقهما بالمحرم في حرمة التطيب بعد الموت قياس باطل عندنا.

[مسألة: ٢٤: يجب تغسيل كل مسلم حتى المخالف عدا صنفين]

إشارة

(٥) أما وجوب تغسيل أهل الحق من دون فرق بين أقسامهم و عدم مانعية الذنوب منه فهو المتيقن من النصوص و الفتاوى. كما أن عدم وجوب تغسيل من لا- يجرى عليه أحكام الإسلام ممن ينتحله كالنواصب و الغلاة كعدم تغسيل الكافر الصريح بأقسامه مما لا إشكال فيه بينهم و أرسل في كلماتهم إرسال المسلمات.

ففى المستند: «و إن كان كافرا فلا- يجوز غسله و لا- كفنه و لا- دفنه و لا- الصلاة عليه بإجماعنا المحقق و المحكى متواترا»، و فى الجواهر: «و لا يغسل الكافر إجماعا محصلا [و. ظ] منقولاً على لسان مثل الشيخ و العلامة و الشهيد و غيرهم»، و قد ادعى فى الخلاف الإجماع على عدم تغسيل المشرك، و فى التهذيب إجماع الأمة على عدم تغسيل مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٧٩

...

الكافر، و فى التذكرة إجماع علمائنا على عدم تغسله بأقسامه، إلى غير ذلك من كلماتهم. و يقتضيه- مضافا إلى ذلك- موثق عمار عن أبى عبد الله عليه السلام: «أنه سئل عن النصرانى يكون فى السفر و هو مع المسلمين فيموت. قال: لا- يغسله مسلم و لا- كرامة، و لا- يدفنه و لا يقوم على قبره، و إن كان أباه» (١)، و يتعدى لغيره من أقسام من لا- يقر بالشهادتين بفهم عدم الخصوصية، و بالإجماع على عدم الفصل، مؤيدا بما عن المرتضى فى شرح الرسالة: «انه روى عن يحيى بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام النهى عن تغسيل المسلم قرابته الذمى و المشرك و أن يكفنه و يصلى عليه و يلوذ به» (٢)، و منه يظهر الحال فيمن يحكم بكفره ممن ينتحل الإسلام.

و أما سائر المخالفين ممن تحرم دماؤهم فقد وقع الكلام بين الأصحاب فى تغسيلهم و عدمه، حيث صرح بوجوب تغسيلهم العلامة فى القواعد و جملة ممن تأخر عنه، و فى الجواهر: «فالمشهور تحصيلا و نقلا فى الذكرى و الروض و الحقائق و الرياض التغيل» و عن المفاتيح انه مذهب الأكثر، كما هو ظاهر كل من أطلق وجوب تغسيل المسلم، كما فى الوسيلة و التذكرة، خصوصا مع الاختصار على استثناء الخوارج و الغلاة، كما فى الإرشاد، و فى التذكرة و عن نهاية الأحكام الإجماع على وجوب تغسيل المسلم، و عن مجمع البرهان: «و أما وجوب تغسيل المسلم فلعل دليله الإجماع».

لكن عبر فى الشرائع بالجواز، و فى المبسوط و النهاية و عن الجامع و البيان و الذكرى كراهته، و فى جامع المقاصد و عن الذكرى و كشف الالتباس أنه المشهور، و فى الدروس أنه الأشهر.

و قد حمل الأول فى الجواهر على الوجوب. و كأنه لأنه إذا شمله دليل المشروعية وجب بعموم دليل وجوب غسل الميت. كما حمل غير واحد الثانى على كراهة المباشرة، إلّا أن ينحصر الأمر به فيجب، كما يناسبه التصريح بذلك من بعض من صرح بالوجوب الكفائى.

نعم، صرح بحرمة تغسيلهم لغير تقيّة فى المقنعة، و هو ظاهر التهذيب فى شرحه و المراسم و السرائر و محكى المذهب، و قربه فى كشف اللثام- على تفصيل- و المدارك

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب غسل الميت: حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب غسل الميت: حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٠

...

و حاشيتها، و ظاهر المعبر التوقف، و فى كشف اللثام أنه لم يعثر على موافق للعلامة فى التنصيص على الوجوب. و من هنا لا مجال لما ذكره غير واحد من الاستدلال للوجوب بالإجماع على تغسيل كل مسلم. بل يظهر من شيخنا الأعظم قدس سره أنه عمدة الدليل فى المقام. و دعوى: أن الخلاف المتقدم فى وجوب تغسيلهم ليس للخلاف فى عموم وجوب تغسيل المسلم، بل لشبهة كفرهم، فمع ثبوت إسلامهم لا مخرج عن الإجماع على العموم المذكور المعتضد ببعض القرائن فى كلمات الأصحاب، مثل ما ذكره فى حكم اختلاط قتلى المسلمين بالمشركين. و دفن الذمىة الحامل من المسلم، و نحوهما مما يظهر منه المفروغية عن عموم تجهيز المسلم. مدفوعة: بأن تعليل عدم وجوب تغسيلهم بكفرهم مما انفرد به الشيخ فى التهذيب من القدماء، و يأتى الكلام فيه. و ظاهر من تبعه من المتأخرين فى الاستدلال به عدم إرادة الكفر الحقيقى بلحاظ الدنيا، بل بلحاظ الآخرة، حيث إنهم كالكفار فى انقطاع الولاية بيننا و بينهم و عدم نفع إسلامهم لهم بعد الموت، و التغسيل من شئون الآخرة التابعة للولاية و الاحترام. و ليس اعتضاد دعوى الإجماع بما سبق من كلماتهم بأولى من اعتضاد دعوى الاختصاص بإطلاقهم كثيرا من أحكام الميت و آداب التجهيز كالدعاء للميت حين التغسيل و تكريمه و الرفق به و كتمان عيبه و تلقينه شهادة الحق و كتابتها على كفيه و غير ذلك مما يناسب المفروغية عن اختصاصه بالمؤمن الصالح لذلك، بل يأتى أن الفروع المذكورة فى كلمات الأصحاب رضى الله عنهم لا تناسب بناءهم على وجوب تغسيلهم ذاتا كالمؤمن، و لأجل ذلك لم تخل كلماتهم عن الاضطراب المانع من تمامية دعوى الإجماع على العموم و التعويل عليها، بل

يلزم النظر فى بقية ما استدل أو يستدل به عليه، و هى أمور:

الأول: ما فى الجواهر من استصحاب جريان أحكام المسلم عليه.

و يشكل - مضافا إلى ما تكرر منا من الإشكال فى جريان استصحاب الأحكام التكليفية بعدم وحدة الموضوع غالبا - بأن مرجع الشك فى المقام إلى احتمال كون وجوب التغسيل من أحكام خصوص المؤمن لا مطلق المسلم، و الاستصحاب مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨١

...

المذكور لا يحرز كونه من أحكام مطلق المسلم. على أن المتيقن حال الحياة جريان أحكام الحى من احترام الدم و المال و نحوه، و المشكوك بعدها جريان أحكام الموت، و هى مبينة للمتيقن. و عنوان أحكام الإسلام انتزاعى ليس مجعولا - و لا - موردا للأثر ليستصحب، فالاستصحاب المذكور أشكل من القسم الثالث لاستصحاب الكلى الذى كان المشهور المنصور عدم جريانه.

الثانى: ما دل على عموم وجوب الصلاة على المسلم.

قال فى الجواهر: «إذ لا قائل بالفرق، سيما مع اشتراط الصلاة بالغسل، بل لعل الصلاة أولى بالمنع». لكن وجه الأولوية إن كان ثبوت وجوب تغسيل بعض من لا تجب الصلاة عليه كالطفل، دون العكس إلّا لمانع، كالشهيد. أشكل بأن ذلك لا يكفى فى الأولوية بنحو يكون دليلا فى مورد احتمال العكس.

و إن كان هو أن الصلاة أظهر في الموالاة و الاحترام من الغسل فلاكتفاء فيها بالإسلام يقتضى الاكتفاء به في الغسل. أشكل بأن الصلاة المبنية على الموالاة و الاحترام هي الصلاة على المؤمن المشتملة على الدعاء له، دون الصلاة على المخالف المشتملة على الدعاء عليه، بل هي مظهر العدا و المقاطعة، فوجبها لا يقتضى وجوب التغيل المبنى على الاحترام ارتكازا. فتأمل.

فالعمدة ما ذكره أولا من عدم القول بالفرق المعتضد بارتكاز أن أفعال التجهيز كالعمل الواحد المبنى على حرمة الميت في الجملة، و لذا سيقى في النصوص و الفتاوى فى مساق واحد، و عدم ثبوت بعضها فى بعض الموارد لخصوصيات خاصة من تعذر أو عدم المقتضى أو نحوهما، لا للتفصيل بينها من الحيثية المذكورة. و لا سيما ما ذكره من شرطية الغسل فى الصلاة.

و أما ما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من أن دليل الترتيب و الشرطية إنما يدل عليهما فى ظرف مشروعية الغسل، فلا يصلح للدلالة على أصل المشروعية. فهو إنما يمنع من الاستدلال بذلك لا من كونه مؤيدا لما ذكرنا فى تقريب عدم الفصل المدعى فى المقام. و به يتضح إمكان الاستدلال بما دل على وجوب غير الصلاة من أفعال التجهيز. نعم ذلك كله مبنى على تمامية عموم وجوب الصلاة أو غيرها فى حق

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٢

...

المخالف، و هو موكول إلى محله. فتأمل.

الثالث: ما أشار إليه فى الجواهر [من إيجاب تغسيل الميت فى بلاد الإسلام]

قال: «ما عساه يشعر به فحوى أخبار الباب و كلام الأصحاب من إيجاب تغسيل الميت فى بلاد الإسلام، بل أبعاضه و إن لم يعرف مذهبه، و لا أصل يلحقه بالإمامي».

لكن لم يتضح المراد بالأخبار المذكورة. غاية ما فى الباب موثق عمار: «قلت لأبى عبد الله عليه السلام: ما تقول فى قوم كانوا فى سفر لهم يمشون على ساحل البحر، فإذا هم برجل ميت عريان قد لفظه البحر و هم عراة ليس عليهم إلّا إزار كيف يصلون عليه و هو عريان و ليس معهم فضل ثوب يكفونونه [به]؟ قال: يحفر له و يوضع فى لحده ... ثم يصلى عليه و يدفن» «١»، و قريب منه مرسل محمد بن أسلم فيمن كسر بهم فى بحر فخرجوا على الشط فإذا هم برجل ميت عريان «٢»، و ما ورد فيمن أكله السبع أو الطير فبقيت عظامه من غير لحم أو يقتل فيقطع «٣».

و الأولان - مع عدم التعرض فيهما للغسل - لا ظهور لهما فى كون الميت فى بلاد الإسلام، فلا بد من حملهما على مجرد بيان كيفية الصلاة من دون نظر لتحديد مورد الوجوب ثبوتا و لا إثباتا.

و النصوص الأخيرة حيث كانت واردة فى مقام البيان من جهة خاصة لا مجال للاستدلال بإطلاقها، و إنما يتجه الاستدلال بها لو كانت ظاهرة فى فرض الجهل بالميت و أنه مؤمن أو مخالف، و لا ظهور لها فى ذلك، بل لا يبعد حملها على صورة معرفته و أنه ممن يجب تجهيزه.

نعم قد يظهر فى فرض الجهل بالميت صحيح إسحاق بن عمار عن الصادق عن أبيه عليهما السلام: «أن عليا وجد قطعا من ميت فجمعت ثم صلى عليها ثم دفنت» «٤»، لأن توليه عليه السلام لذلك دون أهل الميت يناسب عدم معرفتهم.

لكن الظاهر أنه وجدها فى الكوفة أو نحوها من البلدان الداخلة فى طاعته و الدائنة بإمامته فى الجملة التى كان يجرى عليها أحكام الإيمان واقعا أو مدارة أو

(١) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٦ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢.

(٣) راجع الوسائل باب: ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة.

(٤) الوسائل باب: ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٣

...

ظاهرا لغلبة دعوة الإيمان فيها، نظير أصالة الإسلام في البلاد التي يغلب فيها.

و أما كلمات الأصحاب فلو فرض استفادة ذلك منها، فحيث تقدم خلافهم في تغسيل المخالف لا طريق لإحراز اتفاقهم على ذلك مع العلم بكون الميت مخالفا، و لو فرض إحراز اتفاقهم عليه مع الجهل بإيمانه فقد يكون لبنائهم على وجوب الاحتياط في ذلك للاهتمام بحرمة الإيمان حتى مع احتماله، من دون أن يكشف عن عموم وجوب التجهيز واقعا لغير المؤمن.

الرابع: ما ذكره شيخنا الأعظم قدس سره

حيث قال- بعد ان ناقش في دلالة الأخبار و قرب الاستدلال بالإجماع-: «ثم لو سلمنا عدم ثبوت الإجماع على الكلية كفى في المسألة ما دل على أنه يجب المعاملة مع المخالف معاملة المسلمين المؤمنين في الأمور المتعلقة بالمعاشرة التي من أهمها أن لا يعامل مع موتاهم معاملة الكلاب. هذا واضح لمن لاحظ تلك الروايات».

وفيه: أنه إنما يقتضى وجوب التجهيز أو استحبابه حيث يكون دخيلا في المداراة الواجبة و المستحبة لدفع شرهم أو لجلب قلوبهم باختلاف الظروف و المناسبات، كالصلاة خلفهم و عيادة مرضاهم و تشييع جنازتهم، لا مطلقا، كما هو المدعى.

و دعوى: كونه عاما حكمته المداراة، لا بد فيها من عموم الأدلة، كعموم أدلة احترام الدم و المال، و المفروض عدم وفاء النصوص و الإجماع به. كدعوى: أن المداراة الظاهرية لا يتأتى بها الغرض، إذ قد يطلعون على حقيقتها فتزيد حقنهم. إذ هي لا تختص بالمقام، بل تجرى في جميع ما ورد الأمر به للمداراة، كالصلاة خلفهم و عيادة مرضاهم و نحوهما مما لا مجال للبناء على وجوبه واقعا و لو لم تتوقف عليه المداراة.

الخامس: إطلاق النصوص أو عمومها،

كقوله عليه السلام في موثق سماعة: «غسل الميت واجب» (١)، و في مضمرة أبي خالد: «أغسل كل الموتى: الغريق و أكيل السبع و كل شيء إلّا ما قتل بين الصنفين، فإن كان به رمق غسل، و إلّا فلا» (٢)، و ما ورد في الزوج و الزوجة و المحارم و أولياء الميت، و نحو ذلك مما تشمل بإطلاقاتها المخالف، على ما ذكره في الجواهر.

(١) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٤

...

وقد استشكل شيخنا الأعظم قدس سره في الاستدلال بالموثق بأنه وارد مورد تشريع غسل الميت بنحو القضية المهمة، نظير ما تضمن تشريع بعض الصلوات، وفي المضمّر بأن ظاهر العموم فيه بقرينة تفصيل أفرادها واستثناء الشهيد منه إرادة التعميم من حيثية أسباب الموت. كما قد يشكل عموم بقية النصوص بورودها في مقام البيان من جهات خاصة، كمشروعية تغسيل الزوج والمحارم ولزوم مراجعته الولي ونحو ذلك، من دون أن يكون لها إطلاق من حيثية أفراد الميت يشمل المخالف.

أقول: حمل الموثق على القضية المهمة لا يناسب سوق غسل الميت في سياق جملة من الأغسال قد أخذت فيها بعض الخصوصيات والشروط، حيث قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجمعة فقال: واجب في السفر والحضر، إلّا أنه رخص للنساء في السفر وقلّة الماء. وقال: غسل الجنابة واجب، وغسل الحائض إذا طهرت واجب، وغسل الاستحاضة واجب إذا احتشّت بالكرسف فجاز الدم الكرسف ... وغسل الميت واجب ... وغسل الزيارة واجب إلّا من علة»، ... فالظاهر ثبوت الإطلاق له.

كما قد يستفاد إطلاق وجوب تغسيل المسلم من موثق عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قلت: فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من ذوى قرابته ... قال: يغتسل النصارى ثم يغسلونه فقد اضطر. وعن المرأة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من ذوى قرابتها ... قال: تغتسل النصرانية ثم تغسلها» (١)، فإنه وإن كان وارداً لبيان حكم تعذر التغسيل من المسلم المماثل إلّا أن إطلاق عنوان الإسلام فيه ظاهر في المفروغية عن وجوب غسل المسلم، وليس هو كإطلاق عنوان الرجل أو المرأة أو الميت في النصوص الواردة لبيان أحكام آخر، بل هو عنوان عرضي زائد على الموت مناسب للاحترام الذي يبتنى عليه تجهيز الميت. فالتنبية له ظاهر في المفروغية عن كونه معياراً في وجوب التغسيل.

ونحوه في ذلك موثقة الآخر في المسلم يموت مع رجال نصارى ومع عمته وخالته المسلمتان، والمرأة المسلمة تموت مع نساء نصارى ومعها عمها وخالها

(١) الوسائل باب: ١٩ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٥

...

المسلمان (١). مؤيداً بقوله عليه السلام في موثقة المتقدم في النصرائي يموت مع المسلمين:

«لا يغسله مسلم ولا كرامة ولا يدفنه» (٢) ... حيث يشعر بأن التغسيل كسائر أفعال التجهيز كرامة منه للمسلم لا يستحقها منه إلّا مسلم. كما يعتضد أو يؤيد بما ورد في بقية أفعال التجهيز - التي سبق في الوجه الثاني تقريب عدم الفرق بينها - كمعتبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام عن أبيه عليهما السلام:

«قال: صل على من مات من أهل القبلة وحسبه على الله» (٣)، وخبر السكوني عن جعفر عن أبيه عن آبائه عليهم السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: صلوا على المرجوم من أمتي وعلى القاتل نفسه من أمتي، لا تدعو أحداً من أمتي بلا صلاة» (٤)، كما قد يشعر به معتبر أبي خديجة عنه عليه السلام: «قال: الكتان كان لبني إسرائيل يكفنون به موتاهم، والقطن لأمة محمد صلى الله عليه وآله» (٥).

هذا، ولكن عنوان الإسلام والأمة ونحوهما كما أخذت في المقام أخذت في كثير من الأحكام المبنية على الحرمة والولاية، حيث ورد في النصوص المستفيضة بيان حق المسلم على المسلم وثبوت الأخوة بينهما والأمر بتوقير المسلم وحبه والدعاء له والنصيحة له والنهي عن إهانته وإيذائه وسبه وخذلانه وترويعه وغشه ومماكرته ومهاجرته وتعييره واغتيابه إلى غير ذلك، فإن ذلك كما ورد في كثير من النصوص على عنوان المؤمن ورد في كثير منها على عنوان المسلم (٦) مع ما هو المعلوم من اختصاصه بالمؤمن الذي

وجبت موالاته، دون غيره ممن تجب البراءة منه.

و الظاهر أن ذلك ليس مبنيًا على تخصيص هذه النصوص مع عمومها في نفسها لغير المؤمن، بل لاختصاصها ابتداءً بالمؤمن، بلحاظ أن الإيمان هو الأصل في الإسلام، لا بمعنى البناء على إيمان المسلم عند الشك في حاله، بل بمعنى أن دين

(١) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٧ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢٠ من أبواب التكفين حديث: ١.

(٦) يوجد ذلك في جملة من أبواب الأحكام: تجهيز الميت والعشرة والأمر بالمعروف وجهاد النفس والدعاء وغيرها من الوسائل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٦

...

الإسلام لما كان يدعو للإيمان إلى أصوله كان الإيمان مقتضى الإسلام بطبعه وإن خرج عنه أكثر المسلمين، حيث يصح مع ذلك إرادة الإيمان من الإسلام كما يناسبه شيوع التعاطف بينهما في الاستعمالات بنحو عطف التفسير، وإطلاقه في بعض النصوص مراد به الإيمان، كصحيح ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام: «عجبت للمرء المسلم لا يقضى الله عز وجل له قضاء إلا كان خيرا له، إن قرض بالمقاريض كان خيرا له وإن ملك مشارق الأرض ومغاربها كان خيرا له» (١).

و ظهور المسلم مع الإطلاق في مطلق من يشهد الشهادتين بسبب فهمه منه عرفا تبعا لشرحه في الأدلة، وإن كان مسلما إلا أنه لا ينافي حملة على خصوص المؤمن في الموارد المذكورة ونحوها من موارد الاحترام والولاية. ومنه المقام، حيث لا إشكال في أن المرتكز عرفا - كما يستفاد من جملة من النصوص - أن تجهيز الميت يبتنى على حرمة وكرامته المناسبة لولايته، كما يناسبه في خصوص التغسيل أيضا ما تضمن تعليله بأنه يجب وأنه ينبغي طهارته لمباشرة أهل الطهارة من الملائكة و ليشفع له (٢).

و من هنا يشكل ظهور موثقات عمار المتقدمة في العموم للمخالف، ولا سيما مع عدم ورودها لتحديد من يجب تجهيزه، بل لبيان أحكام آخر مع ظهورها في المفروغية عن وجوب تجهيز المسلم، حيث لا يبعد الاتكال فيها على القرينة الارتكازية المذكورة في إرادة المؤمن من المسلم، ومع ورود نظير ذلك في بعض نصوص تجهيز الميت، كقوله عليه السلام في موثق ميسر: «من تبع جنازة مسلم أعطى يوم القيامة أربع شفاعات ولم يقل شيئا إلا قال الملك: ولك مثل ذلك» (٣)، وفي مرسل الصدوق: «ضمنت لستة على الله الجنة: رجل خرج في جنازة مسلم فمات فله الجنة» (٤ ... ٤)، وفي النبوي: «من احتفر لمسلم قبرا محتسبا حرمه الله على النار وبوأه بيتا من الجنة» (٥ ... ٥)، كما قد يكون عدم ردع الإمام عليه السلام عن إطلاق العنوان وتبنيه - تفضلا - لاعتبار الإيمان لمحدود من تقيّة ونحوها بعد أن لم يكن عليه السلام متصديا لتحديد موضوع التجهيز.

(١) الوسائل باب: ٧٥ من أبواب الدفن حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب الدفن حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب الدفن حديث: ٥.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب الدفن حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٧

...

و أما معتبر طلحة بن زيد فالتعبير بأهل القبلة فيه و إن كان ظاهرا في العموم لجميع فرق المسلمين، لظهور الفرق و الاختلاف فيهم في عهد الصادق عليه السلام إلّا أن طلحة بن زيد لما كان عاميا فمن القريب أن يكون الإيهام بالتعبير المذكور واردا للمداراة و التقية مع إرادة خصوص أهل الحق منهم، لأنهم الحقيقيون بالقبلة، و يكون الإطلاق فيه بلحاظ الذنوب التي يرجى معها العفو و الرحمة، لظهوره في أن الصلاة عليه كرامة له لأجل إسلامه و كونه من أهل القبلة مع عدم القطع عليه بالهلكة، بل يوكل حسابه لله، مع ما هو المعلوم من المذهب من القطع على المخالفين بالهلكة، و ما تضمنته النصوص في كيفية الصلاة عليهم من عدم الدعاء لهم، بل جواز الدعاء عليهم و اللعن لهم، الذي لا يناسب كونها كرامة لهم.

بل حمل أهل القبلة في كلامه عليه السلام على ظاهره مع إخراج النصاب و الخوارج و نحوهم ممن وقع الاتفاق على عدم وجوب تجهيزهم عنه بعيد جدا مع ما هو المعلوم من شيوع إطلاق العنوان المذكور على الناكثين و القاسطين و المارقين الذين لا يخرجون عن الأقسام المذكورة.

و أما خبر السكوني فإطلاق الأمة فيه في كلام النبي صلى الله عليه و آله و سلم لو لم يكن لفرض نجاتها و وحدتها لعدم ظهور الفرق بعد فيها، فلا أقل من عدم ظهوره في العموم لفرقها الهالكة. و لا سيما مع ظهوره في تكريم الأمة بالصلاة عليها. و قد يكون عدم تنبيه الإمام الصادق عليه السلام على اختصاص ذلك بالفرقة الناجية منها للتقية أو نحوها، لأن السكوني عامي أيضا. و لا بد أن يكون التعميم فيه بلحاظ ما تضمنه من اقرار الذنوب التي لا تخرج عن الأمة المرحومة و لا توجب القطع بالهلكة.

كما أن معتبر أبي خديجة لا إطلاق له، لأن الحكم فيه بأن القطن كفن لهذه الأمة إنما هو لبيان رجحان تكفينها به دون غيره في فرض مشروعية التكفين، و لا يقتضى عموم مشروعيته لجميع أفراد الفرق المنتسبة لها و إن كانت هالكة، و لا سيما بملاحظة ما سبق من شيوع إرادة أهل الحق من الأمة.

فلم يبق إلّا إطلاق موثق سماعه، و لا يبعد نهوض ما سبق من ارتكاز كون التغسيل كرامة للميت و حفظا لحرمة بتقييده بالمؤمن، أو عدم الإطلاق فيه من هذه

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٨

...

الجهة، و الا فمن البعيد انعقاد إطلاق الميت فيه بنحو يشمل الكافر، بحيث يكون خروجه للتخصيص بدليل منفصل، و حيث لا يكون قصوره عن الكافر ارتكازا إلّا بلحاظ كون التغسيل كرامة للميت لا يستحقها الكافر فهو جار في حق كل من لا يستحق الكرامة المذكورة من الفرق الهالكة التي لا ولاية بينها و بين المؤمنين، و لا أقل من التوقف فيه.

و لا سيما مع ورود نظير الإطلاق في جملة من الأحكام المختصة بالمؤمن، كما يظهر بملاحظة ما ورد في ثواب من غسل ميتا فأدى فيه الأمانة بكتمان عييه «١»، و ما تضمن تعليل كراهة تسخين الماء للميت بالنهي عن تعجيل النار له «٢»، و ما تضمن استحباب إيدان إخوان الميت بموته ليصلوا عليه و يستغفروا له فيكتسب و يكتسبون الأجر «٣»، و ما تضمن إطلاق الدعاء للميت في شرح الصلاة عليه «٤»، و ثواب تشييعه «٥»، و كيفية المشي فيه «٦»، و حملة «٧»، و حفر القبر له «٨»، و تلقينه و الدعاء له عند وضعه في قبره و بعد انصراف الناس عنه «٩»، إلى غير ذلك مما أخذ فيه عنوان الجنازة و الميت من دون تقييد بالمؤمن، مع ما هو المعلوم من الاختصاص

به.

والظاهر أن المصحح لذلك المفروغية عن اختصاص تلك الأحكام به كسائر أفعال التجهيز لمناسبتها لموالاته و حرمة. بل من البعيد جدا أن لا يطهر المخالف من الحدث حال حياته لبطلان غسله و وضوئه ثم يهتم الشارع الأقدس بتطهيره منه بعد موته بتغسيل المؤمن له، و هو ذاهب إلى النار و مقدم على مقارنة الشياطين و الكفار.

و يؤيد ما ذكرنا إن لم يدل عليه قوله تعالى: **وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا**

-
- (١) راجع الوسائل باب: ٨ من أبواب غسل الميت.
- (٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.
- (٣) الوسائل باب: ١ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.
- (٤) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب صلاة الجنازة.
- (٥) راجع الوسائل باب: ٢ من أبواب الدفن.
- (٦) راجع الوسائل باب: ٥ من أبواب الدفن.
- (٧) راجع الوسائل باب: ٧ من أبواب الدفن.
- (٨) راجع الوسائل باب: ١١ من أبواب الدفن.
- (٩) راجع الوسائل باب: ٢٠، ٢١، ٣٠ من أبواب الدفن.
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٨٩

...

وَلَا تُقَمِّمُ عَلَى قَبْرِهِ إِنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَمَاتُوا وَهُمْ فَاسِقُونَ «١»، فإن ظاهر النهي و التعليل فيه عدم مشروعية تجهيزهم، فلا بد أن يكون ما صدر منه صلى الله عليه و آله و سلم من الصلاة عليهم بأربع تكبيرات - كما تضمنته جملة من النصوص - ليس لمشروعية الصلاة المذكورة و وجوبها، بل لمحض المداراة لأهلهم و ذويهم و دفعا للفضيحة عنهم بإعلان نفاق ميتهم مع كونها صلاة صورية و اختصاص الصلاة المشروعة بالصلاة المعهودة التامة التي يدعى فيها للميت و يستغفر له بخمس تكبيرات، كما يناسبه أيضا ما في الصحيح عن أم سلمة: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: كان رسول الله صلى الله عليه و آله إذا صلى على ميت كبر و تشهد، ثم كبر و صلى على الأنبياء و دعا ثم كبر و دعا للمؤمنين [و استغفر للمؤمنين و المؤمنات] ثم كبر الرابعة و دعا للميت، ثم كبر الخامسة و انصرف، فلما نهى الله عز و جل عن الصلاة على المنافقين كبر و تشهد، ثم كبر و صلى على النبيين، ثم كبر و دعا للمؤمنين، ثم كبر الرابعة و انصرف و لم يدع للميت» «٢»، لظهوره في أن الصلاة بأربع تكبيرات صدرت منه لمجرد نهيه عن الصلاة على المنافقين، لا لتشريع صلاة خاصة لهم.

و يناسبه أيضا ما في صحيح الحلبي عنه عليه السلام: «قال: لما مات عبد الله بن أبي سلول حضر النبي صلى الله عليه و آله جنازته فقال عمر: يا رسول الله أ لم ينهك الله أن تقوم على قبره؟! فسكت. فقال: أ لم ينهك الله أن تقوم على قبره؟! فقال: ويلك و ما يدريك ما قلت: أني قلت: اللهم احش جوفه نارا و املأ قبره نارا و اصله نارا» «٣...». لظهوره في المفروغية عن عدم تشريع صلاة أخرى غير المنهى عنه و أن إنكار عمر لجمله بحال ما صدر من النبي و تخيله انه من الصلاة المنهى عنها.

نعم، الآية الشريفة واردة في المنافقين و كذا عمله صلى الله عليه و آله و المراد بهم في عصره من يظهر من الاعتراف بالدين ما لا يبطن، إلا أن من القريب جدا التعدي منهم لجميع الفرق الضالة المنتحلة للإسلام، حيث تكشف الآية عن أن موضوع التجهيز ليس هو

مجرد الإسلام العاصم للدم و المال و الذى عليه مدار التناكح و التوارث،

(١) التوبة: ٨٤.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٤ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٠

...

لعدم الإشكال فى حصوله من المنافقين، و حينئذ يقرب أن يكون موضوعه خصوص الإسلام المنجى من الهلكة و المستتبع لوجوب الموالاة و الموادة، و هو المختص بالفرقة المحقة الناجية، و إلحاق غيرها بالمنافقين المذكورين، كما يناسبه صحيح إسماعيل بن سعد الأشعري عن أبى الحسن الرضا عليه السلام: «سألته عن الصلاة على الميت. فقال:

أما المؤمن فخمس تكبيرات، و أما المنافق فأربع و لا سلام فيها» (١)، لأن الشائع فى عصره عليه السلام إطلاق المنافق على المخالفين، دون المعنى المتقدم، لعدم شيوع الابتلاء به و معرفته حينئذ.

كما أن الظاهر أن الأمر منه عليه السلام بالصلاة عليهم بأربع تكبيرات ليس لتشريع صلاة جديدة بل للتأسى بصلاة النبى صلى الله عليه و آله على المنافقين لوحدة المناط المصححة أيضا لإطلاق عنوان المنافق عليهم. فتأمل جيدا.

كما قد يؤيد أيضا بأن وجوب تجهيزهم يقتضى تجهيزهم التجهيز المشروع، و الاكتفاء بتجهيز ذويهم - خصوصا التغسيل الذى هو عبادة لا يصح من المخالف لا يكون إلّا لتقية أو نحوها، و ذلك يناسب السؤال عن حكم القدرة على تجهيزهم التجهيز الصحيح التى كثيرا ما تتحقق فى حق الشيعة، فعدم التعرض لذلك فى النصوص يناسب المفروغية عن عدم تكليف أهل الحق بتجهيزهم المناسب لما عرفت من المرتكزات إلّا إذا توقفت عليه المداراة الواجبة، فتجب بملاك وجوب التقية المعلوم عند الشيعة، و يأتى لذلك مزيد توضيح.

و الحاصل: أن ملاحظة جميع ما تقدم و التأمل فيه موجب للاطمئنان بعدم وجوب تجهيزهم، و لا أقل من كونه مقتضى الأصل بعد عدم وضوح دليل معتد به على الوجوب. و إن كان الأمر محتاجا لمزيد من الملاحظة و التأمل.

هذا، و قد استدل فى التهذيب على عدم جواز تغسيل المخالف بأنه كافر تترتب عليه أحكام الكافر إلّا ما خرج بالدليل، و الكافر يحرم تغسيله إجماعا، و لموثق عمار المتقدم فى أول المسألة. و هو بظاهره واضح الدفع، لأن كفر المخالف لا يناسب اكتفاء النبى صلى الله عليه و آله و آله بالشهادتين فى الإسلام و لا النصوص الكثيرة الشارحة له بالإقرار

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩١

...

بهما و الحاكمة بأنه أعم من الإيمان (١)، و موضوع الإجماع و الموثق على عدم تغسيل الكافر ما يقابل ذلك و يقصر عن المخالف قطعا. نعم قد يستأنس بالموثق لعموم الحكم للمخالف بظهوره فى كون التغسيل كرامة للميت لا تناسب انقطاع الولاية بين المؤمن و المخالف، كانقطاعها بينه و بين الكافر. و مجرد اعتصام ماله و دمه و نحوه بالإسلام لا ينافى ذلك. لكنه - لو تم - مخالف لظاهر كلامه

قدس سزه هذا و يأتى بعض ما يتعلق بالمقام فى أوائل الفصل السابع.

بقى فى المقام أمور.

الأول: اشرنا فى صدر الكلام فى المسألة إلى تصريح جملة من الأصحاب بكراهة تغسيل المخالف.

وقد حمل فى المدارك وغيرها الكراهة ممن حكم بعموم الوجوب الكفائى له على أقلية الثواب، كما هو الحال عندهم فى سائر موارد الكراهة فى العبادات، على كلام لا مجال لتفصيله موكول لمبحث اجتماع الأمر و النهى من الأصول. و كأن وجه الكراهة ملازمته لعنوان ثانوى يقتضيها، و هو كونه مظهرا لتكريمه فلا ينبغى صدوره من المؤمن فى ظرف إمكان تأدى الواجب بفعل غيره من المخالفين.

بل قد تثبت الكراهة فى تغسيل بعض المؤمنين من المتجاهرين بالفسق، حيث قد يكون فى تصدى بعض المؤمنين من ذوى المكانة لتغسيله نوع تشجيع و ترويج للفسق، فينبغى تجنبه و الاكتفاء بتغسيل غيره ممن ليست له تلك المكانة من المؤمنين و لا يلزم منه المحذور المذكور.

بل قد يبلغ الأمر مرتبة الحرمة، فيجب تصدى الغير مع وجوده، و مع عدمه و الانحصار بمن يلزم منه المحذور المذكور يقع التزام بين وجوب تجنب المحذور المذكور و وجوب التجهيز، فيقدم الأهم و لا ضابط لذلك.

لكن مقتضى القاعدة- مع عدم لزوم محذور محرم- هو وجوب تولى المؤمن لتغسيل المخالف مع القدرة بناء على دخوله فى عموم وجوب التغسيل، لبطالان عبادة المخالف عند الأصحاب، و لا سيما مع مخالفة غسلهم لغسلنا فى الكيفية.

(١) راجع الكافى كتاب الإيمان و الكفر باب الشرائع و باب دعائم الإسلام و باب: ان الإسلام يحقن به الدم و باب: ان الإيمان يشرك الإسلام و الإسلام لا يشرك الإيمان و باب: ان الإسلام قبل الإيمان ج ٢ ص: ١٧- ٢٨ الطبعة الحروفية.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٢

...

اللهم إلاً أن يخرج عنها بالسيرة على الاجتزاء بفعلهم، حيث لا مجال لحملها على خصوص صورة تعذر قيام المؤمن به، لما هو المعلوم من كثرة الابتلاء بموارد القدرة على ذلك، فلو كان البناء على وجوب تولى المؤمن ذلك لبان و ظهر و كثر السؤال عنه و عن فروعه و خصوصياته، بل لوقع الهرج و المرج، و حيث لم يحصل شئ من ذلك كشف عن المفروغية عن الاجتزاء بتغسيل المخالفين لأمثالهم، و معه لا مانع من كراهة تولى المؤمن لذلك.

هذا، و لكن ذلك كما لا يمكن أن يكون للاجتزاء بتغسيل المخالف للمخالف، مع وجوب تغسيل المخالف كفائيا على المؤمن يمكن أن يكون لعدم وجوب تغسيل المخالف على المؤمن، بل الثانى هو الأنسب بمقتضى الجمع بين الأدلة، لأن إطلاق أدلة شرح التغسيل و أدلة بطالان عبادة المخالفين أقوى من إطلاق وجوب التغسيل بنحو يشمل المخالف لو تم، فجعل السيرة المذكورة مقيدة للإطلاق الثانى أولى من جعلها مقيدة للإطلاق الأولين. و من هنا سبق منا تأييد عدم وجوب تغسيل المخالف بالسيرة المذكورة. فلاحظ.

ثم إنه قال فى كشف اللثام: «و نص المفيد على الحرمة لغير تقيّة. و هو الوجه عندى إذا قصد إكرامه لنحلته أو لإسلامه، و حينئذ لا استثناء لتقيّة أو غيرها.

و بالجملة: فجسد المخالف كالجماد لا حرمة له عندنا، فإن غسل كغسل الجمادات من غير إرادة إكرام لم يكن به بأس. و عسى أن يكون مكروها لتشبيهه بالمؤمن. و كذا إن أريد إكرامه لرحم أو صداقة و محبة. و إن أريد إكرامه لكونه أهلا له لخصوص نحلته أو لأنها لا يخرجها عن الإسلام و الناجين حقيقة فهو حرام. و إن أريد إكرامه لإقراره بالشهادتين احتمل الجواز. و لا يخفى ما فى كلامه من الاضطراب، قد يكون منشؤه اختلاف عبارات الأصحاب و اضطراب كلماتهم. و لا سيما بملاحظة ما ذكره أولا من الحرمة إذا قصد إكرامه لإسلامه، و ما ذكره أخيرا من احتمال الجواز إذا قصد إكرامه لإقراره بالشهادتين.

و الذى ينبغى أن يقال: محل الكلام هو الغسل المقصود به المشروع، و ليس التكريم و نحوه إلّا علّة أو حكمه لتشريع من دون أن يكون قصده قيدا فيه، فبناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٣

...

على اختصاص المشروع بالمؤمن يكون تغسيل غيره محرما حرمة تشريعية، و لا يحرم الإتيان بصورة الغسل إلّا إذا كان فيه تكريم له و تأييد لمذهبه.

و هو الذى يحل للتقية، لتأديها به من دون توقف على قصد الغسل المشروع، إلّا مع فرض غفلة المكلف عن تأديها بدونه، و أما بناء على عموم المشروع للمخالف فيكون تغسيله واجبا كفائيا، و إن كره أو حرم مباشرته مع تأدى الواجب بفعل الغير على ما سبق الكلام فيه.

و أما قصد تكريم المخالف لرحمته أو نحوها من الجهات العاطفية فهو حرام مطلقا لحرمة مواد أهل الضلال و وجوب بغضهم و البراءة منهم بلا إشكال. و أولى بالحرمة قصد تكريمه لنحلته. و وجوب تغسيله لو تم ليس لجواز قصد تكريمه، بل هو تعبد محض. و كذا إكرامه لإقراره بالشهادتين، بل هو كإكرام الكتابي لإقراره بالله سبحانه، لعدم صلوح بعض العقائد الحقّة للتكريم، لأن الموجب للدخول فى ولاية الله تعالى إنما هو تحقق جميعها.

الثانى: صرح فى كتاب الجنائز من المبسوط و الخلاف و كتاب الجهاد من المنتهى و التذكرة بعدم تغسيل القتيل من أهل البغى،

و ذكر فى كتاب الباغى من الخلاف أنه يغسل و يصلّى عليه، و به صرح فى مبحث الجنائز من المنتهى، بل قد يحمل عليه كلام كل من اقتصر فى الاستثناء من وجوب تغسيل المسلم على الغلاة و الخوارج أو مع النواصب، لأن الخوارج فى العرف الفرقة المعروفة المتدينّة بكفر أمير المؤمنين عليه السلام بالتحكيم، لا كل من خرج على الإمام. بل قد يظهر من المنتهى الإجماع منا على تغسيل الباغى، حيث اقتصر على نسبة الخلاف إلى أبى حنيفة. و ظاهر المعبر و التذكرة فى كتاب الطهارة التوقف.

و استدلل الشيخ للأول بأنه كافر. كما استدلل فى المنتهى للثانى بأنه مسلم. و يظهر حال الأول مما تقدم فى استدلاله به لعدم تغسيل المخالف. و الثانى يبتنى على ثبوت عموم المسلم الذى عرفت الإشكال فيه.

على أنه لو تم لزوم الخروج عنه بما هو الظاهر من سيرة أمير المؤمنين عليه السلام فى البغاة عليه، حيث لم يعرف عنه تجهيزهم. بل روى ابن الأثير فى الكامل أنه عليه السلام أنكر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٤

...

على من دفن أهل النهروان و قال: «أ تقتلونهم ثم تدفونهم» «١». و مقتضاه منافاة جواز القتل للتجهيز، فيعم جميع البغاة، و لا يختص بمورده.

و فى مرسل الاحتجاج عن صالح بن كيسان: «أن معاوية قال للحسين عليه السلام: هل بلغك ما صنعنا بحجر بن عدى و أصحابه شيعة أبيك؟ فقال عليه السلام: «و ما صنعت بهم؟ قال: قتلناهم و كفناهم و صلينا عليهم. فضحك الحسين عليه السلام فقال: خصمك القوم يا معاوية، لكننا لو قتلنا شيعتك ما كفناهم و لا غسلناهم، و لا صلينا عليهم و لا دفناهم [و لا قبرناهم]» «٢».

نعم، لا مجال للاحتجاج بهما بعد عدم تمامية سندهما. فالعمدة سيرته عليه السلام المشار إليها. ثم إن المتيقن من البغاة الذين لا يجوز تجهيزهم من خرج على الإمام العادل أو نائبه من دون نظر لعقيدته. دون غيرهم ممن دخل فى حرب محرمة، كما لو اشترك المسلم مع الكفار فى ضرب بيضة الإسلام من دون إمام عادل يحكم المسلمين، حيث لا يخلو جريان الحكم عليه عن إشكال، لأن قتال المسلمين للدفع عن بيضة الإسلام و إن كان مشروعا، بل واجبا مطلقا و لو مع عدم الإمام العادل، إلّا أن ذلك وحده لا يكفى فى جريان حكم البغاة على من قاتلهم و إن حرم فعله و حل قتله، لعدم أخذ عنوان البغاة و لا تحديده فى الأدلة.

و أظهر من ذلك ما لو كان المقاتل مجبورا أو لم يتفتح له مشروعية الحرب من المسلمين الذين يقاتلهم، لشبهة موضوعية أو حكمية، لأن ذلك و إن لم يكف فى جواز قتاله لهم إلّا أنه لم يتضح له جريان حكم البغاة عليه بعد ما تقدم، و عدم الابتلاء به فى عصور المعصومين عليهم السلام و موضوع سيرة أمير المؤمنين عليه السلام غيره و التعدى منه له يحتاج إلى دليل. فلا- مخرج عن عموم وجوب تجهيز المسلم أو المؤمن على الكلام المتقدم.

الثالث: مقتضى إطلاق سيدنا المصنف قدس سره هنا وجوب تغسيل المخالف على الوجه المشروع عندنا

كما صرح به فى المستند و الجواهر و غيرهما، و جعله فى الحقائق

(١) كامل بن الأثير: ج ٣ ص: ٣٤٨. طبعة دار صادر و دار بيروت.

(٢) الوسائل باب: ١٨ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٥

...

المتعين بناء على وجوب التغسيل و استدلال عليه غير واحد بأنه مقتضى إطلاق أدلة شرح التغسيل بعد فرض عموم وجوبه للمخالف. لكن صرح جمهور الأصحاب بأنه يغسل غسل أهل الخلاف. من دون فرق بين من حكم بحرمة غسله إلّا لتقية- كما فى المقنعة و غيرها- و من اقتصر على كراهته- كما فى المبسوط و النهاية- و من زاد عليها التعبير بجواز التغسيل- كما فى الشرائع- أو التصريح بالوجوب الكفائى- كما فى القواعد و الإرشاد و غيرهما- و فى جامع المقاصد: «و ظاهرهم أنه لا يجوز تغسيله غسل أهل الولاية، و لا نعرف لأحد تصريحاً بخلافه».

و قد استدلل عليه فى كلام غير واحد بقاعدة الإلزام المستفادة من النصوص المتضمنة جريان أحكامهم عليهم، و أنهم يلزمون بما ألزموا به أنفسهم، و أن من دان بدين قوم لزمته أحكامهم «١».

و قد استشكل فيه.. تارة: بما فى الجواهر من أن التغسيل خطاب للمغسل، لا للميت.

و أخرى: بما ذكره سيدنا المصنف قدس سره من عدم ظهور شمولها للأموات.

و يندفع الأول بأن الإلزام إنما يكون في الأحكام الموجهة لغير الملزم المتعلقة به، فلو وجب الإنفاق على شخص لا يجب في دينه النفقة عليه جاز إلزامه بعدم وجوب الإنفاق و إن كان المخاطب بالإنفاق هو المؤمن. و الثاني بعدم الوجه في التوقف في شمول القاعدة للأموات مع إطلاق أدلتها، فلو كان من دين الموصى عدم نفوذ الوصية بالثلث جاز لورثته المؤمنين إلزامه بذلك. فالعمدة في الإشكال في الاستدلال وجوه:

الأول: أن غاية مقتضاها جواز الإلزام بالاعتصار على تغسيلهم، لا لزومه و حرمة الاعتصار على تغسيلنا- كما هو ظاهر الأصحاب- لورودها مورد الإرفاق بالمؤمنين، كما ذكره سيدنا المصنف قدس سره. و دعوى: أنه مع جواز الاعتصار على تغسيلهم فاخيار تغسيلنا مظهر مادة منهي عنه.

(١) راجع الوسائل باب ٣ من أبواب مقدمات الطلاق و شرائطه و باب: ٤ من أبواب ميراث الأخوة و الاجداد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٦

...

مدفوعة: بأنه لا مجال لاستفادة النهي عنه من الحيثية المذكورة بعد فرض كون الجواز مقتضى الجمع بين عموم دليل التشريع و قاعدة الإلزام.

نعم، لو كان الداعي لاختيار تغسيلنا المادة كانت المادة بنفسها محرمة. لكن الداعي قد يكون أمرا آخر، ككون تغسيلنا أيسر على المؤمن و لو بسبب معرفته به و عدم احتياجه لتعلمه.

الثاني: أن موضوع القاعدة لما كان هو الإلزام فهي انما ترفع الأحكام المتمحضة في الخير للملزم و نفعه، وضعية كانت، كملكيته، أم تكليفية كحرمة التصرف في ماله بغير إذنه، و ظاهر أدلة المقام و إن كان هو كون التغسيل خيرا للميت في الجملة، كما هو مقتضى المرتكزات أيضا، إلّا أنه لم يتضح تمحضه في ذلك، بل قد يكون لأمر راجع لغيره أيضا مما يقدم عليه من أمر الآخرة، نظير ما لو وجب تطهير المريض عند إرادته إدخاله المسجد، فإن التطهير و إن كان خيرا للمريض ارتكازا، إلّا أن فيها مراعاة لحرمة المسجد، و بلحاظ مثل ذلك لا يصدق الإلزام.

الثالث: أن قاعدة الإلزام لو جرت في المقام فهي إنما تقتضى عدم وجوب تغسيلهم التغسيل الصحيح المشروع عندنا بعد بنائهم على عدم وجوبه، لا وجوب تغسيلهم التغسيل الثابت عندهم بعد كونه باطلا غير واجب عندنا، لأنها لا تقتضى بدلية مقتضى ديننا بمقتضى دينهم في حقهم، بل مجرد إلزامهم بمقتضى دينهم، و هو لا يقتضى إلّا ما ذكرنا.

و دعوى: أن وجوب تغسيلهم التغسيل الثابت عندهم هو مقتضى الجمع بين قاعدة الإلزام و وجوب التغسيل في الجملة الذي لا مجال لرفعه بالقاعدة المذكورة بعد كونه متفقا عليه بيننا و بينهم، فإذا وجب تغسيلهم و لم يجب أو لم يجز التغسيل بالوجه الصحيح عندنا لا بد من وجوب التغسيل الثابت عندهم و إلزامهم بصحته، لأنه مقتضى دينهم.

مدفوعة: بأن الخلاف بيننا و بينهم و إن كان في تعيين التغسيل لا في وجوبه، إلّا أن التشريع ثبوتا ليس إلّا لقضية واحدة، و هي وجوب التجهيز بالوجه الخاص الصحيح عندنا غير الواجب عندهم، و المفروض أن مقتضى قاعدة الإلزام عدم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٧

...

وجوبه علينا لهم إلزاما بمقتضى دينهم. و وجوب تغسيلهم التّغسيل الصحيح عندهم يحتاج إلى دليل آخر غير القاعدة بعد ما أشرنا إليه من عدم تضمنها البديلة.

نعم، لو كان التشريع ثبوتا لقضيتين وجوب التّغسيل، و كونه بالوجه الخاص المشروع عندنا، كان موضوع قاعدة الإلزام تعيين التّغسيل، فيجوز أو يجب اختيار التّغسيل الباطل عندهم بعد فرض عدم نهوضها بسقوط أصل التّغسيل، لكونه مجمعا عليه بيننا و بينهم. و كذا لو كانت قاعدة الإلزام إثباتية راجعة إلى حجية رأيهم ظاهرا لنا في الأحكام المتعلقة بهم، لا ثبوتية راجعة إلى تبدل الحكم المتعلق بهم واقعا في حقنا، إذ يتعين حينئذ اختصاصها بتعيين التّغسيل المختلف فيه بيننا و بينهم، دون أصل وجوبه المتفق عليه. لكن من المعلوم وحدة قضية التّغسيل الشرعية ثبوتا و كون قاعدة الإلزام ثبوتية، فهي تقتضى رفع القضية المذكورة، من دون أن تقتضى ثبوت حكمهم في حقنا.

اللهم إلّا أن يقال: مفاد قاعدة الإلزام و إن كان هو إلزامهم بحكمهم، دون بدليته عن حكمنا، إلّا أن البديلة إذا كانت مقتضى نفس حكمهم الملزم به تعين البناء عليها لخصوصية المورد، كما لو كان الضمان عندنا بالمثل و عندهم بالقيمة فحكمهم بعدم وجوب المثل ليس استقلاليا، بل تابع لحكمهم بأن الضمان بالقيمة و إلزامهم بحكمهم إنما يكون بدفع القيمة بدلا عن المثل، و أما حرمانهم من المثل من دون دفع القيمة فهو ليس حكما لهم، ليصح إلزامهم به.

و نظيره المقام، لأن حكمهم بعدم وجوب غسلنا متفرع على أن الغسل الواجب عندهم هو الغسل الآخر، فإلزامهم بحكمهم إنما يكون بالتّغسيل بغسلهم لا بترك الغسلين.

نعم، يتجه ذلك لو لم يكن مقتضى حكمهم البديلة، كما لو وجب عندهم خدمة الزوجة لزوجها في شئون البيت و جاز خروجها من بيته بغير إذنه إذا لم يناف حقه، فلو كان الزوج مخالفا جاز لها إلزامه بجواز خروجها من بيته بغير إذنه من دون أن تخدمه في البيت، لعدم ابتناء خدمتها له على البديلة عن خروجها بغير إذنه، بل كل منهما حكم مستقل عن الآخر من أحكام الزوجة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٨

...

فالعمدة في الإشكال في الاستدلال بقاعدة الإلزام الوجهان الأولان.

و مثلها في ذلك ما في كشف اللثام من الاستدلال لوجوب التّغسيل بغسلهم بأنه إنما يضطر إليه تقيّة و شبهها. و بأن في غسلنا زيادة الإكرام.

إذ فيه: أنه لا بد في التقيّة من حصول سببها الذي لا يختص بتّغسيل المخالف، بل قد يحصل في تّغسيل المؤمن أيضا. و زيادة الإكرام مستند للجعل الشرعي لوجوب التّغسيل و كفيته المفروض عموميه للمخالف.

نعم، لو لم يكن مبنى تّغسيل المخالف هو وجوبه ذاتا، بل للتقيّة و المداراة اتجه الاقتصار على تّغسله بالوجه الثابت عندهم لغلبة تأدى التقيّة و المداراة به حتى مع علمهم بطلانه عندنا لأنهم يهتمون غالبا بحصول ما هو الصحيح عندهم، و يصح الاعتذار لاختياره بذلك. فيحرم حينئذ تّغسله التّغسيل الصحيح عندنا بما هو مشروع لهم، لما فيه من التشريع المتفرع على البناء على حرمتهم و أنهم بحكم المؤمن.

و من ثم لا يبعد أن يكون ذلك هو الوجه فيما تقدم من الأصحاب من أنه مع الاضطرار لتّغسيل المخالف يغسل غسل أهل الخلاف، و يكون الجرى عليه مع الحكم بوجوب تّغسيلهم ذاتا- كما في القواعد و الإرشاد- للغفلة عن التنافي بين الأمرين و عدم مساعدة الأدلة على الجمع بينهما.

كما لا يبعد أن يبتنى عليه أيضا ذهاب المشهور لكراهة مباشرة تّغسيلهم، حيث يكون في مباشرة تّغسيلهم و لو بالوجه غير المشروع

عندنا نحو من التكريم لهم الذى هو مرجوح ذاتا، بل قد يكون محرما لغير التقيّة، كما صرح به جملة ممن تقدم، وقد لا يأباه كلام بعض من نسبت له الكراهة.

و مما ذكرنا يظهر الحال فيما فى الروض و المسالك و حكى عن جماعة من أنه مع الجهل بكيفية تغسيلهم يغسله غسل أهل الحق. حيث لا إشكال فيه مع كون مبنى التغسيل المداراة و التقيّة، لتأديهما به حينئذ، لاستلزامه غالبا عدم حضور أهل الخلاف أو جهلهم بكيفية التغسيل عندهم - كى يتعذر الاستعلام منهم - فلا يكون الغسل الصحيح عندنا منافيا لها، بل مؤديا لها. غاية الأمر أنه لا يجب على ذلك الاهتمام بتماميته مع عدم توقف التقيّة و المداراة عليه.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٢٩٩

...

أما بناء على وجوب تغسيلهم ذاتا و تبدل الوظيفة فى حقهم بتغسيلهم بالوجه الثابت عندهم فتبدل الوظيفة باختيار الغسل المشروع عندنا بمجرد الجهل بالغسل الثابت عندهم يحتاج إلى دليل. و لعله لذا تنظر فيه فى جامع المقاصد.

و قد ظهر من جميع ما تقدم أن كلمات الأصحاب و تفرعاتهم فى المسألة لا تناسب وجوب تغسيل المخالف ذاتا و عموم الأدلة له كالمؤمن، بل للمداراة و التقيّة المناسب للاختصاص بها، و مرجوحته، بل حرمة تشريعا، بل ذاتا لو استلزم تكريمه، بدونها، كما تقدم من المقنعة و غيرها. و معه لا مجال لدعوى الإجماع على وجوب التغسيل و الاستدلال بها فى المقام، كما أشرنا إليه فى صدر المسألة.

الرابع: قال شيخنا الأعظم قدس سرّه: ثم لو غسل غسلنا فالظاهر ترتب الآثار عليه

من الطهارة و سقوط الغسل بمسه. و لو غسل غسلهم فالظاهر أنه كذلك، وفاقا لجامع المقاصد. و لعله للأمر به، فكان كالبديل الصادر من شخص مجتهد أو مقلد بالنسبة إلى غيره المخالف له فى كيفية التغسيل. و أما تغسيلهم لموتاهم فلعله كذلك و إن لم يقع عليه أمر من الله، فيكون تغسيلهم كصلاتهم الموجبة للقبض المشروط فى صحة الوقف. فتأمل.

و اللازم ابتناء المسألة على ما تقدم من كون تغسيلنا لهم على الكيفية المشروعة عندنا أو عندهم تغسila حقيقيا مشروعا ذاتا كتغسيل المؤمن، أولا، بل هو تغسيل صورى للمداراة أو التقيّة أو الإلزام.

فعلى الأول لا إشكال فى ترتب آثار التغسيل الصحيح عليه، عملا بإطلاق أدلة تلك الآثار، بلا حاجة لقياسه على ما يصدر من مجتهد أو مقلد بالإضافة إلى غيره، بل لا مجال له بعد كون الغسل فى المقام صحيحا واقعا بنظر من يريد ترتيب الأثر.

و على الثانى يحتاج ترتيبها إلى دليل خاص. و لا مجال لقياسه على ما يصدر من مجتهد أو مقلد بالنسبة إلى غيره ممن يخالفه فى الكيفية. لعدم ثبوت ذلك فى المقيس عليه. و للفرق بطلان الغسل فى المقام حتى بنظر القائم به.

و مثله الكلام فى تغسيلهم لموتاهم «١». و لا مجال لقياسه بصلاتهم الموجبة للقبض

(١) أشرنا لحال تغسيلهم لموتانا فى ذيل الكلام فى تغسيل الكافر للمسلم فى المسألة التاسعة عشرة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٠

...

- بناء على شرطيته لصحة القبض - لان القبض ليس بخصوص الصلاة الصحيحة، بل بالتصرف الحاصل بالصلاة الفاسدة أيضا، و لذا يتحقق من المؤمن بصلاته الفاسدة خصوصا مع الجهل بفسادها، بل بمقدمات الصلاة من الدخول للمسجد و نحوه.

على أنه لو فرض كونه مختصا بالصلاة الصحيحة فدلّل مشروعية الوقف على عباداتهم مع فسادها يقتضى تبعا تحقق القبض بها، وإلا احتاج للتنبيه وبيان ما يحقق القبض المصحح للوقف. إلا أن يكون المراد الوقف للعام الذى لا يختص بعبادتهم، كالمسجد. وحينئذ فال التزام عدم تحقق القبض بعبادتهم - لو كان مشروطا بالعبادة الصحيحة - ليس محذورا. إلا أن يستفاد تحقق القبض بها من السيرة، لشيوع الابتلاء بعبادتهم فى العصور السابقة مع البناء على ترتيب أثر صحة الوقف. وحينئذ فقد يجرى نظير ذلك فى المقام، بدعوى: أن حمل ما تضمن من النصوص سقوط غسل مس الميت بتغسيله على خصوص المؤمن أو على خصوص الغسل الصادر منه و لو غيره بعيد جدا، لشيوع الابتلاء بغيره فى عصر صدور تلك النصوص بنحو يغفل معه عن الاختصاص المذكور و يحتاج للتنبيه. و إن كان الأمر غير خال عن الإشكال.

الخامس: بناء على عدم جواز تغسيل المخالف فلا إشكال ظاهرا فى إلحاق أطفال المؤمنين بهم فى الأحكام،

بل هو المتيقن مما تضمن تجهيز الطفل، و المناسب لإلحاق أطفال المسلمين و الكفار بآبائهم من السيرة و غيرها. بل لا يبعد البناء على وجوب تجهيز أطفال المخالفين، إذ بعد إلحاقهم بآبائهم فى الإسلام فلا يبعد كون الإسلام بنفسه مقتضيا للاحترام المناسب للتجهيز، كما يناسبه ما يأتى فى المستضعف. و إنكار الحق من سنخ المانع منه، و هو غير حاصل فى طفل المخالف، و إلحاقه بأبيه فى ذلك لا يخلو عن إشكال، لعدم وضوح حال السيرة فى مثل ذلك. نعم، لا إشكال فى أن مقتضاها الاجتزاء بتجهيز أوليائهم من المخالفين لهم و عدم وجوب تصدى المؤمن لتجهيزهم بالوجه الصحيح و لو بإعمال عناية، نظير ما تقدم فى الأمر الأول، فتأمل. و نحو ذلك يجرى فى المستضعف و مجهول الحال، لفرض عدم إنكار الحق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠١ ...

إنكارا يؤاخذ به من الأول، و الشك فى ذلك فى الثانى، و الأصل عدمه. و فى صحيح الحلبي فى الصلاة عليهما: «و إن كان المستضعف منك بسبيل فاستغفر له على وجه الشفاعة [منك] لا على وجه الولاية» «١». و ظاهره أن له نحو من الحرمة تستوجب جواز الشفاعة، و ما ذلك إلا لحرمة الإسلام. بل قد تضمنت جملة من النصوص «٢» رجاء السلامة للمستضعفين و نحوهم ممن لم يتحقق منهم جحود للحق لا يعذرون فيه، و إن لم يعرفوا الحق. بل بعضها صريح فى سلامتهم، ففى حديث إسماعيل الجعفى المتضمن بيان الدين الذى لا يسع الناس جهله: «قلت: فهل سلم أحد لا يعرف هذا الأمر؟ فقال: لا، إنما المستضعفين. قلت: من هم؟ قال: نساؤكم و أولادكم. ثم قال: رأيت أم أيمن؟ فإني أشهد أنها من أهل الجنة، و ما كانت تعرف ما أنتم عليه» «٣». و ذلك يناسب حرمتهم و وجوب تجهيزهم فتأمل جيدا. و الله سبحانه و تعالى العالم.

السادس: صرح غير واحد بوجوب تغسيل ولد الزنا،

و ادعى فى الخلاف الإجماع عليه، و فى المنتهى: «و لا نعرف فيه خلافا إلا من قتادة». و قد استدلل عليه فيهما بعموم تغسيل من قال: «لا إله إلا الله» و تغسيل المسلم. لكن عرفت الإشكال فى العموم. بل مقتضى النصوص الكثيرة المروية من طرف الفريقين أن ولد الزنا لا يجب أمير المؤمنين عليه السلام، و مرجعه إلى أنه يموت على

النصب الذي صرحوا بعدم جريان حكم الإسلام معه.

و يزيد الأمر إشكالا بناء على عدم وجوب تغسيل المخالف و من جحد الحق، و لا سيما بملاحظة النصوص الكثيرة المتضمنة أنه لا يطيب و لا يدخل الجنة «٤».

إلا أن يجمع بين ذلك و بين الإجماع المدعى بلزوم ترتيب آثار الإسلام و الإيمان

(١) الوسائل ج ٣ باب: ٢ من أبواب صلاة الجنازة حديث: ٤.

(٢) تراجع النصوص المذكورة في الكافي كتاب الكفر و الإيمان و أبواب الضلال و المستضعف و المرجون لأمر الله و أصحاب الأعراف ج ٢ ص: ٤٠١ - ٤٠٨ الطبعة الحديثة.

(٣) اصول الكافي: ج: ٢، ص ٤٥٠ الطبعة الحديثة، كتاب الكفر و الإيمان باب المستضعف حديث: ٦.

(٤) البحار ج: ٥ ص: ٢٨٥ الطبعة الحديثة، راجع الوسائل باب: ١٤ من أبواب ما يحرم بالمصاهرة من كتاب النكاح.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٢

...

بمجرد ظهور حال الإنسان في أحدهما إلى حين الموت، و لا ينظر إلى ما خفى على الناس مما يتجدد في سكرات الموت، بل يختص أثره بعالم الآخرة. و لا سيما مع ما في صحيح ابن أبي يعفور: «قال أبو عبد الله عليه السلام: إن ولد الزنا يستعمل، إن عمل خيرا جزى به، و إن عمل شرا جزى به» «١».

و في الصحيح عن أبي بكر الظاهر أنه الحضرمي الثقة: «قال: كنا عنده و معنا عبد الله بن عجلان، فقال عبد الله بن عجلان: معنا رجل يعرف ما نعرف، و يقال: انه ولد زناء، فقال: ما تقول؟ فقلت: إن ذلك ليقال له. فقال: إن كان ذلك كذلك بنى له بيت في النار من صدر يرد عنه و هج جهنم و يؤتى برزقه» «٢».

لظهورهما في إمكان سلامته و نجاته. و لا بد من مزيد فحص و سبر للنصوص و تأمل فيها. و ربما يأتي في نجاسة ولد الزنا من مباحث نجاسة الكافر ما ينفع في المقام.

السابع: أشرنا آنفا إلى إلحاق الأطفال بآبائهم المسلمين و الكفار في جريان أحكام الإسلام و الكفر عليهم،

كما صرح به غير واحد، و الظاهر عدم الإشكال فيه بينهم، و في الجواهر: «بلا خلاف أجده، بل الإجماع بقسميه عليه»، و عن وسائل الكاظمي في أطفال الكفار: «لا كلام في جريان حكم آبائهم في الدنيا من نجاسة و غيرها عليهم». و هو إجماع.

و يقتضيه السيرة القطعية على ترتيب أحكام الإسلام و الكفر عليهم تبعا لآبائهم و إن لم يصفوا أحدهما. و في حديث حفص الذي لا يبعد اعتباره: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل من أهل الحرب إذا أسلم في دار الحرب فظهر عليهم المسلمون بعد ذلك. فقال: إسلامه إسلام لنفسه و لولده الصغار و هم أحرار، و ولده و متاعه و رقيقه له. فأما الولد الكبار فهم فيء للمسلمين، إلا أن يكونوا أسلموا قبل ذلك» «... ٣»، و في مرسل الصدوق: «قال على عليه السلام: إذا أسلم الأب جرّ الولد إلى الإسلام، فمن أدرك من ولده دعى إلى الإسلام، فإن أبي قتل» «... ٤».

(١) البحار ج: ٥ ص: ٢٨٥ الطبعة الحديثة.

(٢) البحار ج: ٥ ص: ٢٨٧ ح ١٢.

(٣) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب جهاد العدو: حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٣ من أبواب حد المرتد من كتاب الحدود و التعزيرات: حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٣

...

كما يقتضيه أيضا ما دل في الموارد المتفرقة على إجراء الأحكام عليهم، كإعطائهم الزكاة والكفارات و مناكحتهم و توارثهم و غير ذلك مما يذكر في محله. و منه في المقام الإجماع المدعى في المستند على تغسيل أطفال المسلمين و السيرة القطعية على ذلك، و النصوص الواردة في تجهيز الأطفال.

نعم، لا- إطلاق فيها، لأنها بين ما ورد في قضية خارجية. و ما ورد لبيان كيفية تجهيزهم و واجباته. فالمرجع في العموم لأطفال غير المؤمنين الإطلاقات لو تمت، أو سبق في الأمر الخامس.

هذا، و المصرح به في كلام غير واحد كفاية إسلام أحد الأبوين في إجراء حكم الإسلام على الطفل، و هو معقد إجماع الجواهر المتقدم. لكن الخبرين المتقدمين مختصان بإسلام الأب. و هو المتيقن من السيرة، لارتكاز تبعية الولد لأبيه عرفا، دون أمه. فلا اعتماد على إطلاق معقد الإجماع المتقدم في إثبات أحكام الإسلام بإسلام الأم لا يخلو عن إشكال.

كما أن المتيقن من السيرة أيضا ما إذا لم يكن الطفل مستقلا بالنظر و الإذعان بالإسلام أو الكفر، أما مع ذلك فمقتضى إطلاق الأدلة الشارحة لهما كونه مسلما أو كافرا حقيقة. فتلحقه أحكامهما بمقتضى إطلاق أدلتها و إن خالف أباه. و تحصيل السيرة على خلاف ذلك في غاية الإشكال بعد ندرة ذلك. كما لا مجال للتعويل على إطلاق معقد الإجماع، نظير ما سبق. و مثله حديث حفص، لقرب انصراف الصغر فيه إلى ما يكون سببا لعدم التوجه للإسلام و الكفر. فتأمل.

نعم، لا إشكال في شمول إطلاق المرسل للمميز، حيث فرع فيه على جرّ الأب ولده إلى الإسلام عدم قبول الكفر منهم بعد الإدراك الذي لا إشكال في ظهوره في البلوغ الذي يؤاخذ معه على الكفر، فيشمل بإطلاقه المميز المصرّ على الكفر حال إسلام أبيه. إلّا أن ضعفه بالإرسال مانع من التعويل عليه في الخروج عن مقتضى القاعدة المتقدمة. و مجرد موافقة فتوى الأصحاب له لا يكشف عن اعتمادهم عليه الموجب لانجباره. و أما حديث رفع القلم عن الصبي فهو مختص برفع التكليف و المؤاخذه، و لا ينافي ترتب الأحكام الأخر، تبعا لترتب موضوعاتها. فالتعميم لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٤

...

يخلو عن إشكال، و لا بد من مزيد التأمل.

ثم إن الظاهر أنه يكفي في الإلحاق بكل منهما التولد من الزنا. لصدق الولد به عرفا، بل شرعا، لعدم ثبوت ردع الشارع عن ثبوت النسب بالزنا، و إن ثبت ردعه عن بعض أحكامه معه، على ما تقدم مفصلا في تحديد سنّ اليأس في الفصل الثاني من مباحث الحيض، و حينئذ فحيث كان مبنى السيرة على التبعية ارتكازا النبوة يتجه البناء عليها معه. و عدم وضوح ذلك من سيرة المشرعة، لقلّة الابتلاء به واقعا أو ظاهرا في عصرنا، لا- يهم بعد ظهور تفرعها على سيرة العرف على التبعية في سائر الملل و الأديان التي كان المعيار فيها ارتكازا مجرد النبوة. كما أنه حينئذ مقتضى إطلاق حديث حفص و المرسل المتقدمين.

لكن في الجواهر: «نعم قد يشكل في ولد الزنا من كل منهما. و لا يبعد عدم جريان حكم الإسلام عليهما، و إن قلنا بطهارتهما. لكن قد يقال بوجوب تغسيلهما، لا للحكم بإسلامهما، بل لعدم الحكم بكفرهما، فتشملهما حينئذ العمومات الدالة على تغسيل كل ميت. سيما

مع ما دل على أن كل مولود يولد على الفطرة، وفي الخلاف الإجماع على أن ولد الزنا يغسل ويصلى عليه. واحتمال التفصيل بين ولد الزنا من المسلم وبينه من الكافر، فيلحق الأول بأبيه لغة دون الثاني ضعيف. بل لعل العكس أولى منه، لنفى ولد الزنا من المسلم شرعا، وعدم ثبوت ذلك في حق الكفار.

و هو كما ترى يبتنى:

أولاً: على غض النظر عن السيرة والإطلاق اللذين أشرنا إليهما. بل الإنصاف أن وجوب تغسيل ولد الكافر من الزنا دون ولده من النكاح المعتبر مما تأباه المرتكرات التشريعية جدا.

و ثانياً: على ثبوت عموم تغسيل كل ميت، وقد سبق أن الدليل عليه ينحصر بموثق سماعة الذي سبق الإشكال في دليлите.

ثالثاً: على الاستشهاد بإجماع الخلاف المتقدم على تغسيل ولد الزنا، مع أنه وارد لبيان تغسيله بعد فرض إسلامه، كما يناسبه استشهاده بعموم تغسيل من قال: «لا إله إلا الله» في مقابل عدم قبول إسلامه، لا لبيان وجوب تغسيله مطلقاً ولو كان طفلاً لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٥

...

يصف الإسلام من مسلم أو كافر. فهو أجنبى عن محل الكلام.

رابعاً: على الاستدلال بنصوص الولادة على الفطرة التى اعترف فى كتاب اللقطة بعد أن ذكر بعضها بإجمال دلالتة وإعراض الأصحاب عنه. مع أنها قد تضمنت أن الفطرة هى التوحيد، وهو أعم من الإسلام، بل لا إشكال فى صدق الكفر معه لو لم تتم بقیة أركان الإسلام.

و أما صحيح عبد الله بن سنان عن أبى عبد الله عليه السّلام: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: فَطَرْتُ اللَّهَ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا مَا تَلَكَّ الْفِطْرَةُ؟ قال: هى الإسلام. فطرهم الله حين أخذ ميثاقهم على التوحيد، قال: أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ وفيه المسلم والكافر» (١).

و صحيح زرارة عن أبى جعفر عليه السّلام: «سألته عن قول الله عزّ وجلّ: حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ قال: الحنيفية من الفطرة التى فطر الناس عليها لا تبديل لخلق الله. قال: فطرهم على المعرفة به. قال زرارة: وسألته عن قول الله عزّ وجلّ: وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ مِنْ ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى... الآية قال: أخرج من ظهر آدم ذريته إلى يوم القيامة فخرجوا كالذر فعرفهم وأراهم نفسه، ولو لا ذلك لم يعرف أحد ربه. قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مولود يولد على الفطرة. يعنى: المعرفة بالله خالقه. كذلك قوله: وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ*» (٢).

و صحيح فضيل بن عثمان الأعور عن أبى عبد الله عليه السّلام: «ما من مولود يولد إلّا على الفطرة فأبواه يهودانه وينصرانه و يمجسانه. وإنما أعطى رسول الله صلى الله عليه وآله الذمة وقبل الجزية عن رءوس أولئك بأعيانهم على أن لا يهودوا أولادهم ولا ينصروا.

و أما أولاد أهل الذمة اليوم فلا ذمة لهم» (٣).

فلا دلالة لها على أن الفطرة هى الإسلام بأصوله زائداً على التوحيد، لتفسير الإسلام والحنيفية فى الأولين بالتوحيد ومعرفة الله عزّ وجلّ، كما يظهر من تمتتهما.

(١) أصول الكافى ج: ٢ ص ١٢ الطبعة الحديثة باب: فطرة الخلق على التوحيد من كتاب الإيمان والكفر حديث: ٢.

(٢) أصول الكافى ج: ٢ ص ١٢ الطبعة الحديثة باب: فطرة الخلق على التوحيد من كتاب الإيمان والكفر حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٤٨ من أبواب جهاد العدو وما يناسبه: حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٦

...

و ما فى الثالث من نسبة التهويد و التنصير و التمجيس للأبوين إنما هو بمعنى كونهما سببا فى إضافة أصول الأديان المذكورة على مقتضى الفطرة- و هو التوحيد- فى الولد، لا بمعنى إخراجهما له عن الإسلام بأصوله المعروفة إلى الأديان المذكورة المبينة له. و إلا لزم الحكم على أولاد الكفار بالإسلام قبل أن يخرجهم آبائهم إلى الكفر على خلاف مقتضى الذمة الذى تضمنه الحديث. على أن من المعلوم أن المراد من ولادة المولود على الفطرة قبله لها بحسب طبعه، لا فعلية عقيدته بها التى هى المعيار فى الإسلام، لما هو المعلوم من قصوره عن الإذعان بها حين ولادته إلى مدة طويلة، و لا إجراء أحكامها عليه تعبدا، لظهورها فى بيان قضية واقعية خارجية، لا شرعية تعبدية عملية.

و مثله ما أشار إليه فى ذيل كلامه من التفصيل بين ولد المسلم و الكافر بإلحاق الأول بأبيه لغه دون الثانى أو بالعكس لثبوت نفى الأول من أبيه شرعا دون الثانى.

لأن الأول تحكم قطعا. و الثانى مخالف لإطلاق أدلة النفى لو تمت دلالتها.

و إمضاء النبى صلى الله عليه و آله و سلم لحوق بعض الأولاد بأبائهم بحسب حكم الجاهلية المخالف لما عليه الإسلام قد يبتنى على إمضاء نكاح كل قوم عليهم، لعدم كونه عندهم زنا، أو على إمضاء حكم الجاهلية فى الأنساب الذى جروا عليه، كإمضاء كثير مما جروا عليه قبل سيطرة الإسلام. لا على الفرق بين الكافر و المسلم مطلقا فى نفى ولد الزنا. لمنافاته لإطلاق أدلة النفى لو تمت. و لذا لا إشكال ظاهرا فى الحكم بقاعدة الفراش فى حق الكفار، مع أن دليلها هو دليل نفى ولد الزنا المدعى فى المقام.

الثامن: ما تقدم من إلحاق الطفل بأبيه أو أبويه فى الإسلام و الكفر يجرى فى المجنون الذى يتصل جنونه بصغره،

لعدم الفرق بينهما فى السيرة. و ما فى الجواهر من الإشكال فى ذلك، لثبوت التبعية فى حق الطفل دون غيره. كما ترى، لعدم أخذ الطفل فى عموم لفظى للتبعية، و عدم الفرق بينه و بين المجنون فى السيرة.

و إما لو لم يتصل جنونه بصغره فالظاهر جريان حكم ما قبل جنونه عليه، فإن جن بعد إسلامه بقى على الإسلام، و إن جن بعد كفره بقى على الكفر. كل ذلك للسيرة، بل قد يكون مقتضى الاستصحاب، على ما يأتى. و فى المستند دعوى الإجماع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٧

...

على وجوب تغسيل مجانين المسلمين.

و أما استدلاله عليه على وجوب تغسيل أطفالهم بالعمومات. فهو موقوف على عموم تغسيل كل ميت، الذى سبق الكلام فيه. و إن ثبت اقتضى تغسيل مجانين الكفار و أطفالهم أيضا. و لا مخرج عنه إلّا السيرة أو الإجماع اللذين لو تما فيه تما فى تغسيل مجانين المسلمين و أطفالهم بلا حاجة للعمومات، إذ ليس ملاكهما إلّا الإلحاق بالأب فى الدين، و بقاء حكم ما قبل الجنون.

هذا، و فى مبحث اللقطة من الجواهر بعد الحكم لتبعية الطفل و المجنون لأبويه فى الإسلام قال: «بل الظاهر عدم الفرق فى التبعية المزبورة بين إسلام الأب و إسلام الجد و إن علا و الجدات للأب أو الأم مع فرض عدم وجود الأقرب. أما معه فقد استشكل فيه الفاضل و ولده. و الأقوى فيه التبعية، تغلبا للإسلام، و لصدق القرابة المقتضية مع حياة الأقرب و موته، و كذا الذرية و الولد و غير ذلك مما هو دليل للتبعية مع موت الأقرب. و لا ينافيها أحقية الأبوين من غيرهما فى بعض الأحوال».

و هو كما ترى، لعدم وضوح الدليل على عموم تغليب الإسلام بنحو يشمل المقام. و النبوى: «الإسلام يعلو ولا يعلى عليه» (١) - مع عدم وضوح حجتيه، لعدم العثور عاجلاً على روايته فى كتب أصحابنا إلّا مراسلاً قاصر الدلالة على ذلك. و عدم أخذ عنوان القرابة و غيرها مما ذكره فى دليل التبعية، لينظر فى عمومها للمقام.

بل ليس فى المقام إلّا النص المتقدم المختص بالأب الظاهر منه الصلبي دون الجد، و لا أقل من خروجه عن المتيقن منه. و الإجماع الذى اعترف بعدم تحققه مع وجود الأقرب. و السيرة التى يشكل إحرازها معه أيضاً، بل لا يبعد عدمها. نعم، يظهر منه الإجماع على التبعية للأبعد مع فقد الأقرب، كما لا- يبعد ثبوت السيرة عليها حينئذ. بل لا يبعد عمومها لغير الآباء كالإخوان و الأعمام و الأخوال و غيرهم مع تبعية الطفل لهم خارجاً و عدم وجود الأقرب. بل قد تكون التبعية الخارجية شرطاً حتى فى التبعية للجد، لعدم وضوح السيرة بدونه.

(١) حكى عن كنز العمال: ج ١ ص ٢٤٦ و الجامع الصغير: ج ١ ص ١٢٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٨

...

اللهم إلّا أن يقال: المتيقن من السيرة مساورتهم، لما فى تركها مع التبعية الخارجية من الحرج العظيم على المتبوع حينئذ، الذى يبعد من حال المتسرعة الوقوع فيه. و لعل ذلك يبتنى على طهارتهم، كما عليه جماعة من العامة و الخاصة، غاية الأمر انهم لا يساورون للنجاسة العرضية التى لا يعتد باحتمالها مع التبعية للمسلم. و لم يتضح شيوع ابتلاء من يرى نجاستهم الذاتية ليتضح الحال من سيرتهم. على أن البناء على الطهارة لا- يكشف عن البناء على الإسلام، لإمكان التفكيك بينهما، كما يظهر مما يأتى من بعضهم فى تبعية المسبى للسبى، فلا مجال للبناء على التبعية فى الإسلام و ترتيب جميع أحكامه و آثاره، كحل نكاحه و صيرورته مرتداً باختبار الكفر بعد البلوغ.

بل مقتضى الأصل عدم ترتب كثير من أحكامه، لأصالة البراءة من وجوب تجهيزه، و استصحاب نجاسته المتيقنة قبل إسلام المتبوع. بل لا- يبعد جريان استصحاب الكفر فى حقه بلحاظ الحال المذكور. لأن الظاهر الحكم عليه بالكفر تبعاً لأبيه، فيستصحب، لا أنه محكوم بأحكام الكفر فقط ليرجع للأصل فى كل بنفسه. فتأمل.

و مما تقدم يظهر الحال فى التبعية للنساء كالأم و الجدات و الأخوات و الخالات، حيث تقدم فى الأمر السابع الإشكال فى التبعية للأم فى الإسلام مع وجود الأب و عدم إسلامه. و مع فقدته تبتنى التبعية لها و لغيرها منهن على ما ذكرناه هنا فى الرجال من الكلام فى كفاية التبعية الخارجية.

التاسع: صرح فى المبسوط بإسلام الطفل المسبى منفرداً عن أبويه تبعاً للسبى.

و حكى ذلك عن الإسكافى و القاضى و الشهيد، و عن الإيضاح نسبته لظاهر الأصحاب، و فى مفتاح الكرامة: «و به طفحت عباراتهم فى أبواب الفقه.

لكن يظهر التوقف فيه من غير واحد، كالمحقق فى الشرائع و العلامة فى القواعد و غيرهما بل صرح بعدمه فى جامع المقاصد و المسالك و حكى عن العلامة و ولده.

و قد استدلل على الإلحاق.. تارة: بالسيرة على ترتيب أحكام الإسلام عليه كطهارته و تجهيزه.

و أخرى: بنصوص الولادة على الفطرة المتضمنة نسبة التهويد و التنصير و التمجيس للأبوين، فمع انفصاله عنهما يرجع لمقتضى الفطرة.

و لعله إليه يرجع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٠٩

...

الاستدلال بانقطاع تبعيته لأبويه بانفصاله عنهما.

و ثالثة: بلزوم الحرج من إجراء أحكام الكفر عليه.

و يشكل الأول: بما تقدم في التبعية لغير الأب من الأقارب من احتمال ابتناء السيرة على الطهارة على عدم البناء على نجاسة الكافر الذاتية، أو على خصوصية الطهارة من بين أحكام الإسلام. و السيرة على غير الطهارة كالتهيز و المناكحة غير ظاهرة.

و الثاني: بما تقدم من أن نصوص الفطرة أجنبية عن محل الكلام، و ظاهر نسبة كفر الولد للأبوين فيها كونه السبب في التزامه به بعد استقلاله و تمييزه، لا في الحكم عليه به حال طفولته، و إلا لم يجعل عدمه من شروط الذمة، كما تقدم في صحيح فضيل.

على أنه لو سلم فمقتضى إطلاقه التبعية لهما و لو بعد انفصاله عنهما.

و أما الاستدلال بانقطاع تبعيته لأبويه. فهو - مع توقفه على كون المعيار في التبعية الاتصال، لا مجرد البنية - لا يقتضى الحكم بإسلامه و ترتيب أحكامه، إلا بضميمة أصالة الإسلام التي لا دليل عليها.

و أما الثالث: فهو مختص بالنجاسة التي التزم بعدمها غير واحد ممن منع التبعية في الإسلام، بل قيل بظهور كلماتهم في عدم الخلاف في ارتفاعها. و يوكل الكلام فيها إلى مبحث النجاسات. و هناك وجوه آخر لا مجال لإطالة الكلام فيها بعد ظهور ضعفها.

نعم، لو تم ما سبق منا من احتمال كفاية التبعية الخارجية في التبعية في الإسلام فقد يتجه البناء على ذلك هنا. لأنه و إن تقدم اختصاصه بصورة فقد الأب، إلا أن وجود الأبوين في المقام لا أثر له بعد انفصال الطفل عنهما بالنحو الحاصل في السبي، حيث لا شأنية له معه في الرجوع لهما و العيش في كنفيهما، و لا يستحقانه بحسب أبوتهما.

و ليس هو كعيشه بين غير أبويه لأمر طارئ قابل للزوال، كفقر أو سفر، أو غير قابل له لكن لا يقتضى رفع استحقاقهما و ولايتهما على الطفل، كعجز لازم لمرض أو غيره.

و من ثم فقد يساق حكمهم في المقام مؤيدا لما ذكرنا من الاحتمال.

لكنه لو تم لزوم التبعية في الإسلام للسبب مع انفصاله عن أبويه بعد السبي، كما لو سباه معهما ثم ماتا، و كما لو سباه الكافر ثم باعه من مسلم، مع تصريح الشيخ في المبسوط و غيره بعدم التبعية في الأول، كما صرح غيره بعدمها في الثاني. و من ثم لا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٠

...

يتضح مبنى الحكم عندهم إلا محض التعبد الذي لا بد فيه من دليل تعبدى من نص أو إجماع كاشف عن رأى المعصوم، و كلاهما مفقود في المسألة، و بناؤها على ما يناسب السيرة و المتركزات في الجملة يقتضى كون المعيار أمرا آخر. و لذا لا مجال للبناء عليه، و يتعين الرجوع إلى ما يقتضيه الأصل المشار إليه في ذيل الأمر السابق.

العاشر: صرح جمهور الأصحاب بأن لقيط دار الإسلام محكوم بالإسلام،

و فى الجواهر أنه لا خلاف فيه بين الأصحاب. و الظاهر أن مراد الكل الحكم عليه به ظاهرا، لا واقعا كالحكم به بإسلام الأبوين، و به صرح بعضهم. و قد اختلفوا فى تحديد دار الإسلام، إلا أنهم حيث صرحوا بعدم اختصاص الحكم بها، بل يجرى فى دار الحرب إذا

كان فيها مسلم و لو كان أسيرا، و لم تؤخذ بعنوانها فى النصوص، فلا يهم الكلام فى تحديدها.

كما أنه حيث لم يكن فى المسألة نصوص فاللازم النظر فى كلمات الأصحاب، و يظهر منهم الاتفاق على الحكم بإسلام اللقيط إذا كان فى البلد مسلم مستوطن يمكن تولده منه، و إن كان المسلم أسيرا فى دار الحرب، و إنما الكلام فيما لو لم يكن المسلم مستوطنا، كالتجار المارين.

و قد يستدل على الحكم المذكور.. تارة: بتغليب جانب الإسلام المستفاد من مثل النبوى المتقدم: «الإسلام يعلو و لا يعلى عليه». و أخرى: بنصوص الفطرة.

و ثالثة: بالنصوص الكثيرة المتضمنة أن اللقيط حر لا يملك «١». و رابعة: بالإجماع.

و يشكل الأول بما سبق فى إسلام أبعد الآباء من عدم وضوح دليل على عموم التغليب. و النبوى - مع عدم حجتيه، كما سبق - ظاهر فى عزه الإسلام و قوته ثبوتا تشريعا أو تكوينيا، لا فى تغليب جانبه بمثل التبعية ثبوتا، فضلا عن تقديم احتماله إثباتا لينفع فى المقام. و مثله الثانى، كما يظهر مما تقدم فى تبعية ولد الزنا لأبيه.

كما يندفع الثالث: بأن الحرية أعم من الإسلام، لثبوتها للذمى. مع أن التعبد

(١) تراجع النصوص المذكورة فى الوسائل باب: ٩٦ من أبواب ما يكتسب به من كتاب البيع، و كتاب العتق و باب: ٢٢ من كتاب اللقطة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١١

...

ظاهرا ببعض أحكام الإسلام لموافقته للأصل، أو لأهمية احتماله تبعا لأهميته، لا يستلزم التعبد بنفس الإسلام مع مخالفته للأصل. على أن مقتضى الوجهين الأولين تقديم احتمال الإسلام مطلقا و لو مع القطع بعدم وجود مسلم يحتمل تولده منه فى البلد لا مارا و لا مستوطنا، كما لو احتمل كون اللقيط نفسه مسلما ضائعا أو منهوبا أو نحو ذلك، و لا يظهر منهم البناء على ذلك. كما أن ذلك مقتضى إطلاق النصوص المذكورة فى الوجه الثالث. إلّا أن يدعى انصرافها إلى ما يوجد فى بلاد الإسلام، فالتعميم لغيره - كما تقدم منهم - يحتاج إلى دليل.

و أما الرابع فيشكل بعدم وضوح كون اتفاق من تقدم مبنا على إجماع تعبدى، بل يقرب ابتناؤه على بعض الوجوه الاعتبارية، كتغليب الإسلام و الاحتياط له و نحوهما.

فالعمدة فى المقام السيرة الارتكازية. و لعل المتيقن من موردها البلاد الغالب فيها الإسلام، كما يناسبه بعض النصوص المتقدمة فى الوجه الثالث للاستدلال على وجوب تغسيل المخالف، و ما تضمن جواز الصلاة فى الجلد الذى يصنع فى الأرض التى يغلب فيها المسلمون، كصحيح إسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام: «أنه قال: لا بأس بالصلاة فى الفراء اليمانى، و فيما صنع فى أرض الإسلام. قلت: فإن كان فيها غير أهل الإسلام. قال: إذا كان الغالب عليها المسلمين فلا بأس» «١».

لأن الظاهر من مجموع النصوص و الفتاوى أن أمارة التذكية هى يد المسلم، فلولا صلوح الغلبة للحكم بإسلام من صنع الجلد لم تكن صالحة للحكم بتذكيته.

و لعله إلى هذا يرجع ما فى المعتبر فى المقام، حيث قال: «إذا وجد ميت فلم يعلم لمسلم هو أم كافر، فإن كان فى دار الإسلام غسل و كفن و صلى عليه، و إن كان فى دار الكفر فهو بحكم الكافر، لأن الظاهر أنه من أهلها و لو كان فيه علامات المسلم، لأنه لا علامة إلّا و يشارك فيها بعض أهل الكفر»، و قريب منه فى المنتهى، لكن مع الاكتفاء بعلامة الإسلام فى الحكم بإسلام من يوجد فى دار

الكفر.

حيث لا يبعد كون المعيار في نسبة الدار إلى الإسلام أو الكفر عندهما على الغلبة تبعاً للعرف. فلاحظ. و الأمر محتاج لمزيد فحص و تأمل.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب أبواب النجاسات حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٢

الأول: الشهيد (١) المقتول في المعركة (٢) مع الإمام (٣) أو نائبه (٤) الخاص (٥)،

و لنكتف بهذا المقدار من فروع المسألة، و يأتي الكلام في بقية الفروع في المسألة الواحدة و السبعين و ما بعدها في أواخر أحكام الأموات إن شاء الله تعالى. و منه نستمد العون و التوفيق، و هو حسبنا و نعم الوكيل.

[الموردان اللذان سقط غسل الميت فيهما]

[الأول الشهيد]

إشارة

(١) بلا إشكال فيه في الجملة. و قد ادعى عليه إجماع أصحابنا في الخلاف و الغنية و المنتهى و التذكرة و المدارك و كشف اللثام و محكي نهاية الأحكام و الذكري و كشف الالتباس و مجمع البرهان، بل في المعتبر نسبته لإجماع أهل العلم عدا سعيد بن المسيب و الحسن البصري، كما خص الخلاف بهما في التذكرة، و في المنتهى أنه لا يعرف الخلاف فيه من غيرهما. و في الجواهر: «لا يغسل و لا يكفن و يصلى عليه إجماعاً في الجميع محصلاً و منقولاً مستفيضاً إن لم يكن متواتراً، كالأخبار». و النصوص به كثيرة يأتي بعضها. (٢) يأتي تحديد ذلك منه قدس سره.

(٣) و هو المتيقن من الفتاوى، للاقتصار عليه في المقنعة و المراسم و الشرائع و القواعد و محكي التحرير. و من الظاهر أن المراد به ما يعم النبي صلى الله عليه و آله و سلم، كما صرح به بعضهم. و يناسبه الاستدلال منهم بسيرته صلى الله عليه و آله و سلم، لأنه إمام أيضاً، و إن كان الجمود على عباراتهم يقتضي القصور عنه.

(٤) كما صرح بالتعميم لهما مقتضراً عليهما في المبسوط و النهاية و الوسيلة و السرائر و المنتهى و محكي المذهب و الجامع. و لا يبعد أن يكون مراداً لمن اقتصر على الإمام، لأنه في طوله، و متابعته متابعه له و لعله لذا نسبة للمشهور في مجمع البرهان.

(٥) كما قيد بذلك في الروض و العروة الوثقى. و أما ما في الوسيلة من التعبير عن نائب الإمام بمن أقامه للجهاد فحيث يبعد إرادته الإقامة لخصوص وظيفة الجهاد، بل المراد الإقامة له و لو في ضمن بقية الوظائف يرجع للإطلاق. و لعل التقييد بالخاص في كلام من سبق لعدم بناءهم على جعل النيابة العامة، كما يناسبه نسبة سيدنا المصنف قدس سره التقييد لجملة ممن أطلق النائب، و إلا فلو فرض عموم نيابة الحاكم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٣

أو في حفظ بيضة الإسلام (١).

الشرعى تعين عموم الحكم للجهد معه، لعدم المنشأ للتقييد من النصوص و الفتاوى بعد فرض عمومها للنائب.

ولا سيما مع الابتلاء بالنيابة العامة في عصر سلطان المعصومين عليهم السّلام حيث ورد أنهم قد ينصون على أنه عند قتل المنصوب الخاص يختار المسلمون لهم أميرا، والفرق بينه وبين المنصوب الخاص بعيد جدا.

(١) كما هو مقتضى إطلاق الجهاد اللازم أو السائغ أو بحق في الغنية وإشارة السبق والدروس، وهو معقد الإجماع المتقدم من الغنية. بل صرح بالتعميم في الاعتبار وجامع المقاصد والروض والروضة، كما حكى عن الذكرى والموجز ومجمع البرهان والمفاتيح وظاهر الكافي وغيرها، واحتمله في التذكرة ومحكى نهاية الأحكام وكشف الالتباس، بل لعله مقتضى إطلاق الشهيد في الخلاف والإرشاد واللمعة ومحكى البيان، وهو معقد الإجماع المتقدم من الخلاف.

ويقضيه صحيح أبان بن تغلب: «سمعت أبا عبد الله عليه السّلام يقول: الذي يقتل في سبيل الله يدفن في ثيابه، ولا يغسل، إلّا أن يدركه المسلمون و به رمق ثم يموت بعد فانه يغسل ويكفن ويحفظ» «... ١»، ونحوه صحيحه الآخر «٢».

بل هو مقتضى إطلاق الشهيد في جملة من النصوص، منها صحيح إسماعيل بن جابر وزرارة عن أبي جعفر عليه السّلام: «قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟ قال:

نعم يدفن في ثيابه بدمائه ولا يحفظ ولا يغسل ويدفن كما هو» «... ٣».

والمنع من عمومه - كما في كشف اللثام - أو دعوى إجماله - كما صدرت من سيدنا المصنف قدس سرّه - في غاية الإشكال بعد الرجوع للعرف واللغة، حيث يظهر منهما أن الشهيد هو القاتل في سبيل الله من دون خصوصية لأمر الإمام. بل قد يظهر بملاحظتهما بملاحظة النصوص عمومها لمن لم يتصد للقتال إذا قتل من أجل الحق، وبذلك أطلق على مثل أمير المؤمنين عليه السلام.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٤

...

نعم، يقصر عما إذا لم يكن القتال مشروعاً بلا إشكال. ومثله في ذلك مضمّر أبي خالد: «اغسل كل الموتى الغريق وأكيل السبع وكل شيء إلّا ما قتل بين الصّفين، فإن كان به رمق غسل، وإلا فلا» «١».

وما ذكره سيدنا المصنف قدس سرّه من احتمال عدم وروده في مقام البيان. لا يناسب الاستثناء فيه الظاهر في الحصر والعموم، ولا التفصيل بين من يكون به رمق وغيره الظاهر في التصدي لبيان خصوصيات الحكم وعدم الاكتفاء ببيان أصل التشريع.

وبالجملة: لم يتضح الوجه في أخذ إذن الإمام أو نائبه في الحكم بعد الإشارة في النصوص إليه، وإنما المستفاد منها اعتبار كون القتال مشروعاً وبحق، لاختصاص عنوان الشهيد به ومناسبة التكريم الذي هو مبنى الحكم له. ومن ثم قال في المعتبر بعد ذكر النصوص المطلقة: «فاشترط ما ذكره الشيخان زيادة لم يعلم من النص».

بل لا يبعد كون التقييد بذلك في كلام الشيخين وغيرهما ممن سبق للتنبيه على قصور الحكم والموضوع عن المقتول مع سلاطين الجور وعدم مشروعية الجهاد معهم ولو بداعي ترويج الإسلام، لا عن غيره من موارد القتال بحق. فلاحظ.

ومما تقدم يظهر عموم الحكم لقتل أهل البغي في فرض مشروعية قتالهم، كما صرح به جماعة من الأصحاب، بل الظاهر عدم الإشكال فيه عندنا، وهو داخل في معاهد الإجماعات المتقدمة، كما صرح بالإجماع عليه بالخصوص في التذكرة والمنتهى، وفي الخلاف: «دلينا أنه أجمعت الفرقة أنه شهيد، وإذا ثبت كان حكمه حكم قاتل المعركة».

و يقتضيه - مضافا إلى ذلك، و إلى إطلاقات النصوص المتقدمة، و إلى سيرة أمير المؤمنين عليه السّلام في قتلى أصحابه في حروبه الثلاثة، حيث لم يعرف عنه تغسيلهم - موثق عمار عن جعفر عن أبيه عليه السّلام: «أن عليا عليه السّلام لم يغسل عمار بن ياسر و لا هاشم بن عتبة المرقال و دفنهما في ثيابهما و لم يصل عليهما» (٢)، و خبر أبي البختری و هب بن وهب عنه عليه السّلام: «ان عليا عليه السّلام لم يغسل عمار بن ياسر و لا عتبة يوم صفين و دفنهما في ثيابهما و صلى عليهما» (٣)، و ما في الأول من عدم الصلاة عليهما مطروح أو مؤول على ما يتضح في محله.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٥

...

و ينبغي التنبيه لأمر يتم بها تحديد محل الكلام:

الأول: قد يدعى عموم سقوط الغسل لمن يقتل في الجهاد ضد الكفار مع سلاطين الجور

بلحاظ كونه الشائع في عصر صدور أكثر النصوص و هي الواردة عن الصادقين عليهما السّلام لو لم ينحصر الأمر فيه، فعدم التنبيه فيها لعدم المورد لها أو ندرته موجب لظهورها في العموم له. و فيه: أن مناسبة كون الحكم تكريما للقتل، و إطلاق عنوان الشهيد عليه يقتضى فرض مشروعية قتاله، و لا مجال للبناء على مشروعية القتال معهم بعد بلحاظ النصوص و الإجماع، فلا بد من كون عدم التنبيه في نصوص المقام لخروج القتال المذكور عن موضوعها للتقية، أو لظهور الحال للمخاطب، أو لأنها بصدد بيان حكم الشهيد في نفسه لبيان الوظيفة في الأفراد المذكورة عند العامة الذين يرون مشروعية قتالهم.

الثاني: قال في الجواهر بعد أن قرب العموم لكل جهاد مشروع:

«نعم قد يشعر قوله عليه السّلام في مضمّر أبي خالد: إلّا ما قتل بين الصّفين، باعتبار تقابل العسكريين في جريان خصوص هذا الحكم على الشهيد، فلا يشمل من قتل من المسلمين بدون ذلك، كالمقتول اتفاقا أو كان عينا من عيونهم، أو نحو ذلك. إلّا أن غيره من الأخبار مما اشتملت على التعبير بالقتل في سبيل الله شامله له. و لعله الأقوى، لإطلاق جميع الأصحاب بالنسبة إلى ذلك، فيمكن حينئذ تنزيل قوله: «بين الصّفين»، على ما لا ينافيه. فتأمل».

و لعله أشار بالأمر بالتأمل للإشكال فيما ذكره.. تارة: بأن المضمّر لما كان مشتملا على الاستثناء كان ظهوره في الحصر أقوى من إطلاق بقية النصوص، فيحكم عليها.

نعم، قد يشكل الاستدلال به بلحاظ ضعف سنده، لاشتماله على غير واحد من المجهولين و المضعفين. إلّا أن تكون رواية الكليني و الشيخ له بنحو يظهر في الاعتماد عليه و استدلال جماعة من الأصحاب به جابرا لضعفه. فتأمل.

و أخرى: بقرب انصراف إطلاقات الشهيد و المقتول في سبيل الله إلى الفرد المعهود من فرض التهيؤ للقتال، كما يناسبه تقسيمه إلى

من يدركه المسلمون و به رمق و من لا
مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٦
...

يدركونه، الظاهر في المفروغية عن فرض القتال و انشغال المسلمين به عن قتلهم.
و ثالثة: بأنه لا- مجال لاستفادة ذلك من إطلاق الأصحاب بعد اشتراط جملة منهم في ثبوت الحكم للشهيد موته في المعركة، و
تعرضهم لحكم ما لو مات بعد تقضى الحرب أو النقل من ساحة القتال، لظهور كلامهم في المفروغية عن فرض القتال بين الطرفين، و
ما ذلك إلّا لفهمهم له من النصوص الذى قد يكون المنشأ له ما تقدم أو نحوه. و من ثم كان سقوط التغسيل فيمن ذكره في غاية
الإشكال. و مثله الأسير الذى يقتل صبوا، لجريان ما سبق فيه.
و أما ما في موثق طلحة بن زيد عن جعفر عن أبيه عن على بن الحسين: «قال:
سئل النبي صلى الله عليه و آله عن امرأة أسرها العدو فأصابوا بها حتى ماتت، أ هي بمنزلة الشهيد؟
قال: نعم إلّا أن تكون أعانت على نفسها» (١)، فمن القريب أن يراد منه التنزيل في الأجر و الفضيلة، لا ما يعم الحكم المذكور. بل
حيث لم يكن سقوط الغسل من أحكام مطلق الشهيد لإطلاق التنزيل منزلة الشهيد لا ينفع في إثباته.
نعم، لو كان قتله في أثناء المعركة و من لواحقها و شئونها لم يبعد عموم الحكم له، لأنه عرفا من توابع الجهاد ذى الحكم المذكور،
كما قد تناسبه السيرة، حيث ورد قتل بعض الأسرى في معارك صفين و كربلاء، و لم يعرف تغسيلهم بعد المعركة. و إن كان الأمر لا
يخلو عن إشكال.

الثالث: قد يدعى عموم سقوط الغسل لمن قتل مظلوما في سبيل أمر راجح

من أمر بمعروف و نهى عن منكر، أو إقامة فريضة، أو تبني دعوة حق، من دون أن يتصدى للقتال. لكن لا مجال له بالنظر لما سبق، و
بالنظر للسيرة، بل لا إشكال في تغسيل من قتل بالنحو المذكور بالسيف، أو السم من المعصومين عليهم السلام.
مضافا إلى قرب انصراف الشهيد في النصوص لخصوص من يتصدى للقتال في الجهاد المعروف. و مثله سبيل الله، لأن سبيله تعالى و
إن كان يصدق حقيقة على كل مطلوب له، إلا أنه لا يبعد انصرافه عند المتشعبة لخصوص الجهاد بسبب شيوع إطلاقه عليه في
الكتاب و السنة.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٧
...

و لا سيما بملاحظة معتبر يونس بن يعقوب: «ان رجلا كان بهمدان ذكر أن أباه مات و كان لا يعرف هذا الأمر فأوصى بوصية عند
الموت، و أوصى أن يعطى شيء في سبيل الله، فسئل عنه أبو عبد الله عليه السلام كيف نفعل، و أخبرناه أنه كان لا يعرف هذا الأمر.
فقال: لو أن رجلا أوصى إلى أن أضع في يهودى أو نصرانى لوضعتة فيهما...
فانظروا إلى من يخرج إلى هذا الأمر [الوجه] يعنى: بعض الثغور فابعثوا به إليه» (١).
و لا ينافيه ما في بعض النصوص الواردة في المال الموصى به في سبيل الله من أن سبيل الله شيعتنا (٢)، و في آخر من أنه يصرف في

الحج، لأنه أفضل سبيله «٣»، وفي ثالث من أنه عليه السلام قال: «هاتها» ثم أمر بدفعها لعيسى شلقان «٤».

لأن التصدي في هذه النصوص للتطبيق ظاهر في عدم كونه عرفياً، بل هو إما تعبدى، أو بلحاظ المفهوم الحقيقى، كما لعله الظاهر من الثالث، لظهور صدره في أن ذلك هو مراد الموصى، لإصراره على العنوان المذكور من دون تفسير له و ظهور ذيله في لزوم متابعتة، بخلاف معتبر يونس، لظهوره في أن البعث به لمن يخرج للثغور مقتضى مراد الموصى بطبعه من دون كلفه، لكونه المفهوم من كلامه عرفاً، وأن التوقف الموجب للسؤال إنما هو لاحتمال عدم وجوب موافقة مراده، كما يظهر من تمهيده عليه السلام ببيان أهمية موافقة الوصية.

نعم، لو فرض التصدي للقتال في ذلك لمشروعيته بأمر الإمام عليه السلام أو بدونه دخل في الجهاد المشروع و لحقه الحكم، لما سبق. فلاحظ.

الرابع: يجب غسل من قتل دون أهله و ماله

على ما صرح به جماعة كثيرة، و في المعتبر و التذكرة و المنتهى و الروض و محكى نهاية الأحكام دعوى الإجماع عليه. فإن النصوص و إن تضمنت مشروعية قتاله، إلّا أنه لا يصدق عليه القتل في سبيل الله بعد كون الغاية منه أمراً آخر، كما لا يبعد انصراف ما تضمن عنوان القتل بين الصنفين إلى الجهاد المعهود الذى تضمنه قوله تعالى: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صِفًا كَانَتْهُمْ بَيِّنَاتٍ مَرُصُوصٌ «٥». و أما ما تضمن من تلك النصوص أنه شهيد، فلا يبعد حمله على

(١) الوسائل باب: ٣٣ من كتاب الوصايا حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٣٣ من كتاب الوصايا حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٣٣ من كتاب الوصايا حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٣٣ من كتاب الوصايا حديث: ٣.

(٥) الصف: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٨

و يشترط فيه أن يكون خروج روحه في المعركة (١)

التنزيل بلحاظ الثواب، دون عموم التنزيل، فضلاً عن التطبيق الحقيقى. و لذا كان ظاهر الأصحاب المفروغية عن اختصاص الحكم بالجهاد المعروف، و عدم شموله للمقام.

كما لا يشمل جملة ممن أطلق عليه عنوان الشهيد في الأخبار، كما حكوه في المبطلون و المطعون و الغريق و المهذوم عليه و النفساء «١»، مدعين الإجماع على وجوب التغسيل في جملة منهم.

و الأمر فيهم أظهر مما سبق، لعدم صدق أكثر العناوين المتقدمة في النصوص عليهم، و مجرد إطلاق الشهيد عليهم - لو تم - لا ينفع، لأن سقوط الغسل ليس من أحكام مطلق الشهيد، بل خصوص القتل، كما يظهر من مجموع النصوص المتقدمة.

مضافاً إلى السيرة، و بعض النصوص الواردة في الغريق و النفساء «٢».

(١) اختلفت عبارات الأصحاب في المقام. ففي المبسوط: «و من حمل من المعركة و به رمق ثم مات نزع عنه ثيابه و غسل»، و نحوه في النهاية و إشارة السبق و السرائر، و هو مقتضى ما فى الغنية من حصر سقوط الغسل بقتل المعركة، و ما فى المراسم من تغسيل قتل غير المعركة من قسمي القتل بين يدى الإمام، و ما فى الشرائع و النافع و القواعد و الدروس و الروضة من اشتراط الموت فى المعركة

فى سقوط التفسيل، و نسبة للأصحاب فى المدارك و محكى مجمع البرهان، بل فى الثانى: «و كأنه إجماعى»، و فى جامع المقاصد أنه مقتضى إطلاق الأصحاب، و فى الحدائق أنه المفهوم من كلامهم.

لكن اعتبر فى الخلاف و المنتهى فى وجوب غسله مع نقله من المعركة موته بعد انقضاء الحرب، و اكتفى فى المعتبر و التذكرة فى وجوب الغسل بأحد الأمرين من نقله من المعركة حيا و انقضاء الحرب حيا.

و فى جامع المقاصد و الروض و المدارك و محكى الذكرى و مجمع البرهان أن

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبايى، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٣١٨

(١) تضمن ذلك مرسل الدعائم المروى فى البحار ج: ٨١ ص: ٢٤٥ الطبعة الحديثه، باب: ٤٨ آداب الاحتضار و أحكامه من أبواب الجنائز من كتاب الطهارة.

(٢) تراجع النصوص المذكورة فى باب: ٤٨ من أبواب الاحتضار و باب: ٣١ من أبواب غسل الميت من الوسائل.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣١٩

...

ظاهر الأخبار كفاية إدراك المسلمين له حيا فى وجوب التفسيل و إن لم تنقض الحرب و لا نقل من المعركة، و حكى القول به عن المذهب. بل فى المقنعة: «و المقتول فى سبيل الله ... إذا مات من وقته و لم يكن عليه غسل ... و إن لم يمت فى الحال و بقى ثم مات بعد ذلك غسل».

و أما ما فى الإرشاد و التبصرة و اللمعة من إطلاق سقوط الغسل عن الشهيد، فكأنه غير مراد لهما، بل مرادهما الإشارة لبيان سقوط تغسيله فى الجملة، لأن الكتب المذكورة متون غير مبتنية على التفصيل، و إلا - فمن البعيد بناؤهما على الإطلاق مع ظهور اتفاق الأصحاب على التقييد فى الجملة، و شهادة النصوص به، و بناؤهما عليه فى جملة من كتبهما. إلا أن يبتنى الإطلاق المذكور على أخذ القيد فى عنوان الشهيد و لو اصطلاحا.

و كيف كان، فاللازم النظر فى النصوص.

و قد أطلق فى بعضها سقوط الغسل عن الشهيد كصحيح إسماعيل بن جابر و زرارة «١» المتقدم فى أول الكلام فى حكم الشهيد. لكن لا بد من الخروج عنه بما تضمن التقييد و عدم شمول ذلك لبعض أفراد، على الخلاف فى تحديده. و قد أطلق فى جملة منها تغسيل من به رفق، كصحيح أبان بن تغلب «٢» و موثق أبى مريم أو صحيحه «٣» و مضمّر أبى خالد «٤» المتقدم.

و لعله هو الوجه فيما تقدم من المقنعة من اعتبار موته من وقته. إلا أنه حيث يبعد إرادته من يموت بمجرد الإصابة، لغلبة تأخر الموت عنها قليلا، كما لا طريق غالبا لإحراز ذلك و إن وجد ميتا فى المعركة، بل مقتضى الاستصحاب حياته بعد الإصابة، فلا يكون الحكم عمليا، تعين كون المعيار فى بقاء الرفق أمرا آخر غير الإصابة، بل قد يكون ذلك موجبا لإجمال ما تقدم من المقنعة أيضا.

و من هنا لا يبعد حمل الإطلاق فى النصوص المتقدمة على ما إذا كان به رفق حين الوصول إليه و الاطلاع على حاله، لا بعد الإصابة مباشرة. بل هو المتعين بلحاظ صحيح أبان الآخر «٥» المتقدم فى أول الكلام فى حكم الشهيد المتضمن استثناء

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٠

...

خصوص من أدركه المسلمون و به رمق من عدم وجوب التغسيل. و كأنه لأجل ذلك سبق عن المذهب و الذكري و من تبعهما أن ذلك هو المستفاد من النصوص.

و دعوى: أن الظاهر اتحاد صحيحى أبان، و أن الاختلاف بينهما ناشئ عن النقل بالمعنى، فيلزم إجراء حكم اضطراب المتن عليهما و سقوطهما معا عن الحجية.

مدفوعة: بأنه لو تم اتحادهما فحيث كان الفرق بينهما بالإجمال و التفصيل تعين حجية المفصل منهما عرفاً، و لم يلحقهما حكم التعارض المسقط لهما عن الحجية بعد فرض حجية النقل بالمعنى، لأصاله عدم خطأ الراوى فى فهم التفصيل من الإمام عليه السلام و لا فى بيانه.

و لا سيما مع ما ذكرنا من القرينة على عدم إرادة بقاء الرمح بالإضافة إلى الإصابة، حيث لا يبعد صلوحها بنفسها لتفسير الإطلاق بالوجه المطابق للصحيح المفصل. فلا مجال لرفع اليد عما تضمنه الصحيح المذكور من كون المعيار عدم بقاء الرمح حين إدراك المسلمين له.

لكن الظاهر أو المتيقن من إدراك المسلمين له حيا إدراكهم له حين تفقدتهم للجرحى لإسعاف من يمكن إسعافه منهم أو لنحو ذلك، لا مجرد مشاهدتهم له حال انشغالهم عنه بالقتال، لعدم وضوح صدق الإدراك بذلك، و لغلبة قتال الجماعة الكثيرة بنحو ينظر بعضهم لبعض عند تساقطهم و يمر بعضهم على بعض فى الحال المذكور مع كثرة الإصابات غير المميتة فى الوقت، و الالتزام بوجوب التغسيل فى ذلك بعيد جداً، نظير ما تقدم فى النصوص التى أطلق فيها وجوب الغسل ببقاء الرمح.

بل تقدم فى بعض النصوص أن أمير المؤمنين عليه السلام لم يغسل هاشم المرقال «١»، مع أنه ورد فى التاريخ أنه لم يمت بمجرد إصابته بل له حديث بعدها قبل موته «٢».

و على هذا يتعين الاكتفاء فى وجوب التغسيل بحياته بعد انقضاء الحرب عند تفقد المصابين، و بحياته عند نقله من المعركة و لو مع بقاء الحرب، لتهيؤ جماعة لتفقدتهم فى أثنائها، كما تقدم من المعتبر و التذكرة.

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٢.

(٢) كتاب واقعة صفين: لنصر بن مزاحم ص ٣٥٣، ٣٥٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢١

...

بل مقتضى ذلك وجوب تغسيله لو أدركه هؤلاء حيا و هو فى مكانه و مات قبل نقله من المعركة و قبل انقضاء الحرب، اما لدخولهم وسط المعركة لتفقد المصابين، أو لغلبة المسلمين على أرض المعركة مع استمرار الحرب.

بل لا يبعد الاكتفاء ببقائه حيا بعد انقضاء الحرب مدة معتدا بها، بحيث لو تفقدوه بعدها لوجدوه حيا وإن مات قبل أن يدركوه أما لعدم تفقدهم له أو لتأخرهم عن تفقدته مدة طويلة على خلاف ما يقتضيه وضع الحرب، حيث لا يبعد فهم عدم خصوصية الإدراك عرفا من النص إلّا لملازمته للأمد المذكور.

و لعل هذا هو المراد مما في الخلاف من الإجماع على وجوب تغسيل من مات بعد انقضاء الحرب. وإلا فلا مجال للبناء على إطلاقه بنحو يشمل من مات بعد انقضائها بأمد قصير فلم يدركوه بعد إطلاق النصوص المذكورة المحمول على الموت قبل إدراكه حيا. ومنه يظهر ضعف ما تقدم من المشهور من إطلاق سقوط تغسيل من مات في المعركة، بل هو معقد إجماع غير واحد، كالخلاف والغنية والمعتبر والتذكرة، فإنه شامل لما إذا لم يدركوه لعدم التفقد أو للتأخر فيه مدة طويلة على خلاف ما يقتضيه وضع الحرب، بل لمن أدركوه حيا عند تفقدهم للمصابين قبل انقضاء الحرب أو بعده فلم ينقلوه من المعركة حتى مات، وقد عرفت أن مقتضى النص وجوب التغسيل خصوصا في الثانية.

ولا مجال للخروج عنه بالإجماع المدعى، لقرب استناد المجمعين له وإن لم يطابقه كلامهم. بل قد يدعى انصراف كلامهم عما إذا مات بعد انقضاء الحرب، ولا سيما مع الإجماع المتقدم من الخلاف. ويأتي تمام الكلام في ذلك.

وأضعف منه ما تقدم من الخلاف والمنتهى من عدم تغسيل من نقل من المعركة حيا ومات قبل انقضاء الحرب، فإنه مناف لإطلاق وجوب التغسيل بإدراك المسلمين له حيا. وأما ما في المنتهى من الاستدلال له بما روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «أنه قال يوم أحد: من ينظر ما فعل سعد بن الربيع. فقال رجل: أنا أنظر لك يا رسول الله، فنظر فوجده جريحا به رمق. فقال له: ان رسول الله صلى الله عليه وآله أمرني أن أنظر في الأحياء أنت أم في

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٢

...

الأموات. فقال: أنا في الأموات، فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وآله عنى السلام. قال: ثم لم أبرح أن مات» (١) قال قدس سره: «و لم يأمر النبي صلى الله عليه وآله بتغسيل أحد منهم».

ففيه: أن النبوى - مع ضعفه بالإرسال - أجنبي عن المدعى، وإنما يدل - لو تم عدم أمره صلى الله عليه وآله وسلم بتغسيل أحد منهم - على عدم وجوب تغسيل من مات في المعركة وإن أدركه المسلمون حيا بعد انقضاء الحرب، الذى سبق أنه مقتضى إطلاق المشهور، وإن كان مخالفا لإطلاق النص والإجماع المتقدم من الخلاف.

ومن ثم احتمل سيدنا المصنف قدس سره حمل نصوص المقام على ما إذا أدركه المسلمون وحملوه من المعركة حيا - فيوافق المشهور - بقرينة النبوى المذكور المعتضد بالسيرة. قال: «إذ الظاهر أنه لم يكن من دأب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأمير المؤمنين عليه السلام تغسيل من تنقضى الحرب و به رمق ثم يموت في المعركة». لكن حمل النص على ذلك بعيد عن ظاهره جدا، لظهور أن الإدراك سابق على النقل، فإناطة الحكم به لا يناسب كون موضوعه النقل جدا، وجعل الإدراك كناية عن النقل تكلف غير عرفى.

نعم، يناسبه مرسل دعائم الإسلام عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال فى الشهيد إذا قتل فى مكانه فمات دفن فى ثيابه و لم يغسل، و إن كان به رمق و نقل عن مكانه فمات غسل و كفن» (٢). لكن لا مجال للتعويل عليه فى نفسه، فضلا عن رفع اليد به عما سبق.

و أما دعوى السيرة المذكورة فليست هى بأولى من دعوى السيرة أيضا على عدم تغسيل من كانت إصابته قاتلة عرفا، بحيث يكون منتظرا من أجلها وإن تأخر موته بعد انقضاء الحرب بقليل أو نقل من المعركة قبل موته لتجنيبه الوطء الموهن له أو المجهاز عليه، حيث لا يبعد شيوع ذلك فى الحروب، خصوصا لذوى الشأن، بل نقل تاريخيا فى جملة منها، كحرب بدر التى نص المؤرخون على نقل عبدة بن الحارث فيها، و واقعة الطف و لم يعهد التغسيل فيهما. بل فى معتبر زيد بن على عن أبيه عن آبائه عن على عليه السلام:

«قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إذا مات الشهيد من يومه أو من الغد

(١) حكى عن سيرة ابن هشام على هامش الروض الأنف ج: ٢ ص: ١٤١ و ذكره مع اختلاف بعض الخصوصيات ابن الأثير في تاريخه ج: ٢ ص ٦١١ طبعة دار صادر و دار بيروت.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٣

قبل انقضاء الحرب (١) أو بعدها بقليل (٢) و لم يدركه المسلمون و به رمق، فإذا أدركه المسلمون و به رمق غسل على الأحوط وجوبا (٣). و إذا كان في

فواروه في ثيابه، و إن بقي أياما حتى تتغير جراحته غسل» (١).

لكن من الظاهر أنه لا مجال للخروج عن النصوص المتقدمة المعول عليها عند الأصحاب بالحديث المذكور بعد تصريح الشيخ بعدم العمل عليه لموافقته للعامة الذي يشهد له إعراض الأصحاب عنه، كما لا مجال للتعويل في الخروج عنها على دعوى السيرة في المقامين بعد عدم وضوح أسانيد الوقائع، و عدم القطع بعدم صدور التفسير في ظرف تيسره.

و إن كان الإنصاف أن مفاد النصوص لا يخلو عن مشقة لا تناسب مقام العمل، خصوصا في الحروب العظيمة. و من ثم لا يخلو الأمر عن إشكال. و الله سبحانه و تعالى العالم. و منه نستمد التوفيق و التسديد.

(١) مقتضاه سقوط تغسيله لو أدركه المسلمون المعدون لتفقد المصابين حيا في المعركة قبل انقضاء الحرب، و قد سبق أنه مخالف لإطلاق النص الذي يأتي منه قدس سره التوقف في الخروج عنه بالشهرة و غيرها. إلّا أن يكون قوله: «و لم يدركه المسلمون»... قيدا لهذا أيضا، لا مختصا بما بعده.

(٢) الظاهر أن المراد به ما إذا كان عدم الإدراك ناشئا عن سرعة موته بعد الحرب في مقابل ما إذا كان ناشئا عن عدم تصديهم لتفقد القتلى أو تأخرهم على خلاف ما يقتضيه وضع الحرب. و قد تقدم منا التعرض لذلك.

(٣) كأنه لأن مقتضى إطلاق النص وجوب تغسيله، و مقتضى إطلاق المشهور المعتضد بالنبوى و السيرة التي تقدم منه قدس سره تقريبها عدم وجوبه. لكن من الظاهر أن التغسيل لا يطابق الاحتياط لأن حرمة ذاتية في حق الشهيد، بل لتوقفه على غسل الدم عنه، مع ظهور النصوص في وجوب إبقائه عليه، كما صرح به في صحيح إسماعيل بن جابر و زرارة المتقدم و غيره، و هو الظاهر من الأمر في بقية النصوص

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٤

المعركة مسلم و كافر و اشتبه أحدهما بالآخر وجب الاحتياط (١)

بدفنه كما هو في ثيابه.

و من هنا يتعين است فراغ الوسع في مفاد الأدلة، ثم التخيير، لعدم وضوح المرجح لأحد الاحتمالين، و لا مجال للاحتياط، للدوران بين محذورين.

(١) كما مال إليه في المعتبر. قال: «و لو قيل بموارة الجميع ترجيحاً لجانب حرمة الإسلام كان صواباً».

و قد يظهر من المبسوط و الخلاف جوازه مع جواز التمييز بحجم الذكر فيرتب حكم المسلم على صغيره و حكم الكافر على كبيره، و اقتصر على الثانى فى النهاية و الشرائع و القواعد و المختلف و الدروس و اللمعة و جامع المقاصد و حكى عن جماعة لحديث حماد عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: قال رسول الله صلى الله عليه و آله يوم بدر: لا- تواروا إلّا من كان كميشا. يعنى من كان ذكره صغيرا. و قال: لا يكون ذلك إلّا فى كرام الناس» (١)، و رواه عن حماد مرسلا فى محكى الذكرى (٢).

و أرسل فى المبسوط عن أمير المؤمنين عليه السلام: أنه قال: «ينظر مؤترهم، فمن كان صغير الذكر يدفن» (٣) و أرسل نحوه فى الخلاف عنه عليه السلام (٤).

و الإشكال فيه باستلزامه النظر للعورة المحرم، حين بعد ظهور النص فى جوازه، تبعا لإعمال الأمانة المذكورة. و لا حاجة معه إلى دعوى إمكان النظر بواسطة جسم ترتسم فيه العورة، كما فى الجواهر لاحتياجه إلى عناء مغفول عنها، فعدم التنبيه عليه فى النص ظاهر فى جواز النظر للبشرة.

نعم، قد يدعى وجوب اختيار النظر بتوسط ما ترتسم فيه الصورة لو أمكن بوجه متعارف، لان النص و إن كان ظاهرا فى جواز النظر، إلّا أن ارتكاز كون جوازه للضرورة لتوقف إعمال الأمانة عليه موجب لقصوره عما لو أمكن إعمالها بدونه.

(١) الوسائل باب: ٦٥ من أبواب جهاد العدو حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣٩ من أبواب الدفن حديث: ٣.

(٣) المبسوط ج: ١ ص: ١٨٢ الطبعة الحديثة الحروفية.

(٤) الخلاف ج: ١ ص: ١٠٩ الطبعة الحجرية الأولى.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٥

...

و كيف كان، فلا يصلح ذلك لرفع اليد عن النص.
و إما الإشكال فى ذلك بعدم حجية مرسل المبسوط و الخلاف، و حديث حماد لا إطلاق له، بل هو مختص بواقعة بدر.

فقد يدفع: بأن التعليل فى ذيل حديث حماد موجب لظهوره فى العموم و إلغاء خصوصية مورده عرفا. و إن كان قد يشكل ذلك بأن التعليل لا يخلو عن إجمال. لأن الخصوصيات البدنية الخلقية و إن كانت قد تناسب بعض الخواص النفسية الخلقية، إلّا أنها ليست بنحو تصلح عرفا للأمارية على الإسلام الخاضع لعوامل كثيرة مبيئة لتلك الخواص.

و من ثم يبعد صلوحه للقريئة على عموم الأمارية لغير مورده من موارد العلم الإجمالى فى الحروب، فضلا عن موارد العلم الإجمالى فى غير الحروب و موارد الحروب غير المقرونة بالعلم الإجمالى و غيرها من موارد الاشتباه و الشك فى إسلام الميت.

بل يظهر من الحقائق و محكى الذكرى عدم الإشكال فى قصور الأمارية عما لو اشتبه موتى المسلمين بالكفار فى غير الشهداء. و إن لم يتضح الوجه فيه بعد فرض التعدى عن موارد النص تحكيما للتعليل. و لعله لما ذكرنا احتمال سيدنا المصنف قدس سرّه أن يكون المقصود من ذيل الحديث بيان وجه المناسبة و رفع الاستيحاش، لا التعليل للحكم.

و يزيد فى الإشكال أن حرب بدر التى هى مورد الحديث و التعليل ليست بنحو يناسب اشتباه القتلى و عدم تمييزهم، حيث لم يعرف فيها تمثيل أو تقطيع الرؤوس أو وطء القتلى بأرجل الخيل أو الناس، مع قلّة القتلى، خصوصا من المسلمين، و معروفيتهم، بل نص المؤرخون فيها على كثير من الخصوصيات غير المناسبة لذلك جدا، كأسماء القتلى و خصوصيات أبدانهم و ألبستهم و كيفية قتلهم، كما لم يشر فى الحديث الشريف للاشتباه المذكور و أنه هو الداعى للنداء بذلك.

و من ثم لا- يبعد حمل الحديث على من رخص بمواراته من المشركين- و لو فى القلب- لكرامته فى نفسه و إن لم يكن مسلما. و لعل حرمة دفن الكافر قد شرعت قبل ذلك، أو أريد من المواراة أمرا غير الدفن الشرعى. على أن الحديث و إن عبر عنه بالصحيح أو الحسن، للبناء على كون الراوى له مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٦

...

حماد بن عيسى، كما فى المختلف و الجواهر و غيرهما إلّا أنه لم يثبت ذلك بعد اختلاف نسخ التهذيب الذى هو مصدرها الوحيد فيما يظهر، فقد تضمن بعض نسخه المخطوطة ذلك، و تضمن بعضها «حماد بن يحيى» الذى لم تثبت وثاقته، و اقتصر عليه فى المطبوعة حديثا فى النجف الأشرف، كما اثبت فى النسخة التى رأيتها من المطبوعة الحجرية الإيرانية مع الوجه الأول إما فى الطبع أو أضيف بعده تصحيحا مع التنبيه على كونه كذلك بخط المصنف. و لعله لذا اقتصر عليه فى المعبر و جمع بين النسختين فى الوسائل المطبوعة حديثا. مضافا إلى أنه قد رواه مراسلا فى محكى الذكرى عن حماد اللحام، و هو مردد بين ابن بشير و ابن واقد، و كلاهما غير ثابت الوثاقة. و لعله لذا قال فى السرائر: «و هذه رواية شاذة لا يعضدها شىء من الأدلة» فإن احتياجها للعاقد إنما هو بعد فرض عدم حجيتها فى نفسها، و قال فى المعبر: «و توقف بعض الأصحاب استضعافا للرواية».

اللهم إلا أن يقال: لا عبرة بإرسال الذكرى و لا سيما مع عدم العثور على ما تضمنه فى شىء من نسخ التهذيب، و لا فيما نقل عنه. و اختلاف نسخ التهذيب بين ابن عيسى و ابن يحيى غير ضائر، لأن ابن يحيى و إن لم ينص أحد على توثيقه إلّا أنه يمكن استفادة توثيقه من رواية البنظى عنه، لما قيل من أنه لا يروى و لا يرسل إلّا عن ثقة، و لا أقل من تصحيح هذا الحديث لوقوعه فى سنده. و قد تقدم الكلام فى ذلك فى المسألة السابعة عشرة من فصل الماء المطلق عند الكلام فى تحديد الكر. فراجع. فالعمدة فى الإشكال ما تقدم من اختصاص الحديث بمورده، و عدم مناسبة مورده للاشتباه، حيث لا مجال معه للبناء على أمارية الأمر المذكور.

هذا، و فى السرائر: «و الأقوى عندى أن يقرع عليهم، لأن كل أمر مشكل عندنا فيه القرعة بغير خلاف، و هذا من ذاك»، و فى الروضة: «و للقرعة وجه».

و استشكل فيه فى المعبر.. تارة: بأن الأصحاب لم يستعملوا القرعة فى العبادات. و أخرى: بأنه لو اطرده العموم لبطلت البحوث الفقهية. لكن الأخير إنما يقتضى عدم الرجوع للقرعة فى الشبهة. الذى لا يبعد دعوى التسالم عليه و قصور كلام السرائر عنه. و لا مانع من عمومها على الشبهة الموضوعية التى منها المقام.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٧

بتغسيل كل منهما (١)

و الأول لم يتضح الوجه فيه بنحو يمنع من تنقيح موضوع العبادة بالقرعة فى الشبهة الموضوعية، كما فى المقام. كيف و قد ورد الرجوع إليها فى اشتباه الشاة الموطوءة بغيرها من الغنم «١»، و لازمه جواز جعل ما اقتضت القرعة عدم وطئه هديا أو أضحية أو زكاة أو غيرها من العبادات.

فالعمدة فى الإشكال عليه: أن الدليل على العموم المذكور إن كان هو الإجماع المدعى فى كلامه قدس سره فلا مجال له بعد ظهور الخلاف منهم فى كثير من الموارد، و منها المقام. و إن كان هو النصوص فلم نعثر منها على ما يتضمن الإطلاق الشامل للمقام عدا

حسنه محمد بن حكيم: «سألت أبا الحسن عليه السلام عن شيء فقال لي: كل مجهول ففيه القرعة. قلت له: إن القرعة تخطئ و تصيب. قال: كلما حكم الله به فليس بمخطئ» (٢).

لكن عمومها لكل مجهول مستلزم لكثرة تخصيصها، لما سبق من عدم العمل بها في الشبهات الحكمية، ولزوم الخروج عنها في جميع موارد أدلة الأصول الشرعية، لأنها أخص منها، وفي كثير من موارد الاشتباه الآخر كاشتباه درهم الودعي بين شخصين و ميراث الغرقى و المهدوم عليهم و الخنثى المشكل و اشتباه القبلة و الثوبين المشتبهين و الإنائين المشتبهين و غير ذلك مما دل الدليل الخاص على عدم الرجوع فيه للقرعة، و ذلك يوجب طرؤ الإجمال على العموم بنحو يسقطه عن الحجية.

ولا سيما مع إعراض الأصحاب عن العموم المذكور و اشتها القول بينهم بوجوب الاحتياط في موارد العلم الإجمالي و عدم الرجوع للقرعة فيها و في كثير من الموارد الأخر. على ما ذكرناه في مباحث العلم الإجمالي من الأصول. و من هنا لا مخرج عما يقتضيه العلم الإجمالي من الاحتياط. و أما لو لم يقترب الاشتباه بالعلم الإجمالي فقد تقدم الكلام فيه في ذيل الكلام في وجوب تغسيل كل مسلم. (١) لا مجال للاحتياط بالتغسيل بعد العلم بعدم وجوبه إما لكون الميت مسلماً

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب الأطعمة المحرمة حديث: ١، ٤.

(٢) الوسائل باب: ١٣ من أبواب كيفية الحكم و أحكام الدعوى من كتاب القضاء حديث: ١١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٨

و تكفينه (١) و دفنه (٢).

شهيدا أو لكونه كافرا. نعم إنما يحتاط بذلك في غير ميت المعركة أو ميت المعركة الذي لا يسقط تغسيله، ليكون الاشتباه مستلزما للعلم الإجمالي بالتكليف.

(١) حيث يأتي عدم تكفين الشهيد إلا أن يجرّد فالاحتياط بالتكفين إنما يكون مع التجريد أو فرض عدم كون المسلم ميتا في المعركة ممن سقط تكفينه بذلك، و إلا يعلم بعدم وجوب التكفين، نظير ما تقدم في الغسل.

(٢) لتوقف الاحتياط عليه بعد فرض العلم الإجمالي بوجوبه.

و دعوى: أن التكفين و الدفن حيث كانا توصليين فظاهر النهي عنهما في حق الكافر عموم حرمتها لما إذا أتى بهما لا- بقصد المشروعية، فيكون المورد من الدوران بين محذورين و يتعذر الاحتياط، و ليس الحال فيهما كالعبادات التي لا محذور في الإتيان بها في مورد احتمال الحرمة برجاء المشروعية.

كما لا مجال لاحتمال أن الكافر لا يحرم تجهيزه، بل لا يجب فقط، لمنافاته لظاهر الأصحاب، و لقوله عليه السلام في موثق عمار في النصراني يموت مع المسلمين: «لا يغسله مسلم و لا كرامة و لا يدفنه و لا يقوم على قبره و إن كان أباه» (١).

مدفوعة: بأن منصرف كلماتهم و الموثق المذكور إنما هو حرمة تجهيز الكافر المبني على احترامه، دون القيام ببعض أفعال التجهيز بدواع آخر، كدفنه بداعي تجنب رائحته، و منه المقام، حيث لا يبتنى تكفينه و دفنه على احترامه، بل على الاحتياط للمسلم و الاهتمام بحرمة.

و لعل هذا هو الوجه في ظهور مفروغية الأصحاب عن إمكان الاحتياط. على أنه لا يبعد دعوى أهمية وجوب تجهيز المسلم من حرمة تجهيز الكافر، فمع فرض العلم بهما إجمالا يتعين إهمال الثاني عملا احتياطا للأول. فلاحظ.

هذا، و حيث لا إشكال في وجوب الصلاة على الشهيد- كما يأتي- كان على سيدنا المصنف قدس سرّه التنبيه لها في بيان مقتضى الاحتياط، بل هي أولى بالذكر من

(١) الوسائل باب: ١٨ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٢٩

...

التغسيل و التكفين اللذين عرفت الكلام فيهما. و قد ذكر للاحتياط فيها في المبسوط و الخلاف وجهين:

الأول: أن يصلى على كل منهم منفردا بنية الصلاة عليه بشرط إيمانه.

الثاني: أن يصلى عليهم جميعا بنية خصوص المؤمنين منهم.

و استحسنت الثانى فى الروضة، و فى السرائر أنه الأظهر من أقوال أصحابنا. لكنه قد يشكل باحتمال استلزامه بعد المؤمن عن المصلى و فصله بالكافر الذى لا تشرع الصلاة عليه. إلّا أن يكون العدد قليلا بحيث لا يستلزم البعد المفرد. و من هنا كان الأول أولى، بل لازما لو لزم المحذور المذكور من الثانى.

و أما الإشكال فى الأول - كما فى الجواهر - باستلزامه عدم الجزم بالنية.

فيندفع: بعدم اعتبار الجزم بالنية فى المقام و غيره من العبادات بعد عدم الدليل عليه و اقتضاء الأصل عدمه، على ما تحقق فى محله. بل لا إشكال فى ذلك مع فرض تعذر الجزم.

و أشكل من ذلك ما يظهر منه قدس سرّه من جواز الصلاة مع الجزم بالنية على كل واحد برجاء كونه مسلما، نظير الدفن. لظهور حرمة الصلاة على الكافر و لو تشريعا، فيلزم من الجزم بالنية فى الكل الوقوع فى الحرام. و ما قد يظهر منه قدس سرّه من عدم حرمة الصلاة على الكافر، بل ليست هى إلّا غير واجبة. غريب، لما فيها من الدعاء للميت الذى لا إشكال فى حرمة فى حق الكافر، فهى أولى بالحرمة من الدفن الذى تقدم ظهور النص و الفتوى فى حرمة.

ثم إن الاحتياط المتقدم فى الصلاة و إن جاز مطلقا إلّا أنه لا يجب إلّا بناء على عدم صلوح حجم الذكر أو القرعة لتعيين المسلم، كما نبه له غير واحد. إذ لو فرض تعيينه بحجم الذكر كان مقتضى التعيين ترتيب تمام أحكام المتعين، و منها الصلاة، كما ذكره فى المبسوط و الخلاف.

و لا ينافيه اختصاص النص بالدفن، لأنه إذا فرض كون المستفاد منه ترتب الدفن على إحراز الإسلام و عدمه على إحراز عدمه كان المفهوم منه عرفا عدم الفرق بين الأحكام. و لو فرض تعيينه بالقرعة كان مقتضى عموم دليلها عدم الفرق بين

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٠

...

الأحكام أيضا. و منه يظهر الإشكال فيما قد يظهر من السرائر و المختلف من لزوم الاحتياط المذكور، مع ما تقدم من الأول من الرجوع للقرعة و من الثانى من الرجوع لحجم الذكر.

بقى فى المقام أمور:

الأول: لا إشكال ظاهرا فى وجوب الصلاة على الشهيد،

و به صرح غير واحد، بل فى الخلاف دعوى الإجماع عليه، و هو داخل فى معقد إجماع الجواهر المتقدم، كما هو المناسب لاقتصارهم على استثناء الغسل و الكفن. و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق أدلة الصلاة - ما فى صحيحى أبان «١» و غيرهما من صلاة النبى

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَزَةٍ، وَ مَا فِي خَيْرٍ وَهَبَ «٢» المتقدم من صلاة أمير المؤمنين عليه السلام على عمار رضى الله عنه و لا بد مع ذلك من رفع اليد عما في ميثاق عمار المتقدم «٣» فى أوائل الكلام فى حكم الشهيد من عدم صلاة أمير المؤمنين عليه السلام على عمار و هاشم المرقال رضى الله عنها كما ذكره غير واحد. و ربما يحمل على التقيّة، لموافقته لبعض العامة.

الثانى: كما صرح الأصحاب بعدم تغسيل الشهيد صرحوا بعدم تكفينه،

و صرح بالإجماع عليه فى التذكرة و المدارك و الجواهر- فيما تقدم- و فى طهارة شيخنا الأعظم قدس سرّه: «إجماعا محققا و مستفيضاً»، و فى المعتبر أنه إجماع أهل العلم عدا سعيد ابن المسيب و الحسن البصرى فإنهما أوجبا غسله، و خص الكلام بهما فى التذكرة أيضا، و حكى دعوى الإجماع عليه عن الخلاف و الغنية و المنتهى و نهاية الأحكام و الذكرى. و كشف الالتباس و مجمع البرهان.

و كأنه للتصريح بدفنه فى ثيابه فى بعضها كالخلاف و الغنية، و استفادته من مساق كلام بعضها كالمنتهى. و كيف كان، فيقتضيه جملة من النصوص الواردة فى الشهيد المتقدم بعضها، و فى ميثاق أبى مريم عن الصادق عليه السلام: «أنه قال: الشهيد إذا كان به رفق غسل و كفن

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٧، ٩. و يوجد أيضا فى حديث: ٨ و كلها تأتى فى حكم التكفين مع تجريد الشهيد من ثيابه.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٢.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣١

...

و حنط و صلى عليه، و إن لم يكن به رفق كفن فى أثوابه» (١).

و فى الروض: «و دفن الثياب معه واجب فلا- تخيير بينها و بين تكفينه بغيرها عندنا». و هو مطابق لظاهر النص و الفتوى. كما أن ظاهر النصوص سقوط تحنيطه أيضا، كما يظهر بأدنى تأمل فيها، و لا سيما ما تضمنه التفصيل بين من أدركه المسلمون و به رفق و غيره و نبه على التحنيط فى الأول دون الثانى و أنه يدفن بثيابه الظاهر فى عدم تغيير حاله و لو بإزالة الدم عن المساجد أو كشف ثيابه عنها. و منه يظهر استفادة ذلك من الأصحاب و إن لم يصرحوا به، لتعبيرهم بعبارات النصوص و جريهم على مقتضاها. و لعل عدم تنبيههم عليه لظهور عباراتهم فى انه من لواحق التكفين و توابعه. فلاحظ.

هذا، و قد صرح بوجوب تكفينه لو جرد فى القواعد، و تبعه فى جامع المقاصد و كشف اللثام، و وافقه الشهيد الثانى فى الروض و جمال الدين فى حاشية الروضة، و فى الجواهر أنه صرح به جماعة من الأصحاب، و فى مفتاح الكرامة: «كأن هذا الحكم معلوم عندهم، و لذا لم ينص عليه أحد فيما أجد إلّا الشهيد و المحقق الثانى و الفاضل الهندى».

و استدلوا عليه بما فى صحيح أبان بن تغلب: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الذى يقتل فى سبيل الله أ يغسل و يكفن و يحنط؟ قال: يدفن كما هو فى ثيابه، إلّا أن يكون به رفق [فإن كان به رفق] ثم مات فإنه يغسل و يكفن و يحنط و يصلّى عليه، لأن رسول الله صلى الله عليه و آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَزَةٍ و كفنه [و حنطه] لأنه كان [قد] جرد» (٢).

لكنه معارض بصحيحه الآخر المتقدم فى أول الكلام فى حكم الشهيد، و فى ذيله: «أن رسول الله صلى الله عليه و آلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى حِمَزَةٍ فى

ثيابه و لم يغسله، و لكنه صلى عليه «٣»، و صحيح إسماعيل بن جابر و زرارة المتقدم هناك أيضا، و فى ذيله: «ثم قال: دفن رسول الله صلى الله عليه و آله عمه حمزة فى ثيابه بدمائه التى أصيب فيها، و رداه النبى صلى الله عليه و آله برداء فقصر عن رجله، فدعا له بإذخر فطرحة عليه، و صلى عليه سبعين صلاة و كبر عليه سبعين تكبيرة» «٤».

و حيث أشرنا آنفا إلى قرب وحدة السؤال فى صحيحى أبان و الاختلاف إنما هو بسبب النقل بالمعنى جرى عليهما حكم الرواية المضطربة و سقطا معا عن الحجية

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٤) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٢

...

فى ذلك لو لم يسقط خصوص الأول، لاضطرابه فى نفسه، حيث سقت فيه قضية حمزة عليه السلام تعليلا لوجوب تغسيل من به رمق، و هى أجنبية عنه.

و لو غرض النظر عن ذلك فغايته ما قد يمكن فى وجه الجمع بينه و بين الصحيحين الأخيرين حمل تجريد حمزة الذى تضمنه الصحيح المذكور على أنه لم يكن بنحو يتعذر إرجاع ثيابه إليه. لأنه لم يكن طمعا فى ثيابه، بل للتمثيل به، و حمل ما تضمنه من تكفينه و ما تضمنه الصحيحان الآخران من تكفينه فى ثيابه على إرجاع ثيابه إليه و تكفينه بها، الذى مقتضى إطلاق غيرها مما تضمن تكفين الشهيد بثيابه و دفنه بها. و حينئذ لا يبقى من نصوص المقام ما ينهض بإثبات وجوب تكفينه بغير ثيابه لو جرد منها و تعذر إرجاعها إليه، الذى هو ظاهر من تقدم، أو صريحه.

فالعمدة فى الاستدلال على ذلك إطلاقات أدلة التكفين بعد قصور ما تضمن عدم تكفين الشهيد عن المورد، لاشتماله على أنه يكفن فى ثيابه أو يدفن فيها، حيث لا مجال معه لإثبات أن سقوط تكفين الشهيد حكم مستقل عن دفنه بثيابه، و أن تعذر الثانى فى مورد لا يوجب قصور الأول عنه.

نعم، قد يؤيد ذلك و عدم وجوب التكفين فى المقام بأن ثياب الشهيد لا يتحقق بها المطلوب من التكفين، لعدم سترها لتمام البدن، فلو لا عدم ابتناء سقوط تكفينه على بدلية ثيابه عنه لكان المناسب وجود إضافة ما يستر بقية البدن إليها، كما قد يؤيده أيضا ما هو المشهور من تجريد سيد الشهداء أبى عبد الله الحسين عليه السلام و عدم نقل تكفينه. و إن كان فى كفاية ذلك فى الخروج عن إطلاق الأدلة إشكال ظاهر.

و منه يظهر الحال فيما لو وجب تجريد الشهيد عن ثيابه - كما يأتى - أو كان عاريا قبل قتله، حيث يجرى فيه ما سبق. نعم مقتضى الإطلاق سقوط التكفين مع بقاء ثيابه عليه و إن كانت غير مستوعبة لأكثر البدن كالمثزر، لأن عدم التعارف لا يوجب قصور الإطلاق. و لو جرد عن بعض ثيابه لم يبعد الاجتزاء بالباقي عما يناسبه من الكفن. فتأمل.

ثم إن الفاضل الهندى فى كشف اللثام مع استدلاله على وجوب التكفين مع التجريد بصحيح أبان الأول ذكر أن الشهيد و إن لم يجز نزع ثيابه و تكفينه بغيرها، إلّا

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٣

...

أنه يجوز زيادته على الثياب مستدلاً بصحيح إسماعيل بن جابر و زرارة المتقدم. و هو كما ترى، لظهور منافاة الصحيح المذكور للاستدلال الأول. نعم يتجه الاستدلال به بناء على ما سبق منا من تقريب سقوط صحيح أبان عن الحجية أو الجمع بينه وبين الصحيحين الآخرين بالوجه المتقدم.

كما يتجه الاستدلال لجواز الزيادة أيضاً بالأصل بعد عدم الدليل على الحرمة، إذا ليس مفاد النصوص إلّا كفاية الثياب عن الكفن، و هو لا يستلزم حرمة الزيادة عليها. و لا ينافيه ما تضمن أنه يدفن كما هو، إذ بعد العلم بجواز تغيير حاله في الجملة فالمتيقن منه إرادة عدم نزع الثياب، و لا سيما و أنه لم يرد إلّا في صحيح أبان الأول المتضمن لقوله: «يدفن كما هو في ثيابه» و في صحيح إسماعيل و زرارة الذي جمع فيه بين ذلك و بين زيادة الرداء لحمزة عليه السلام. و ما الإشكال فيه باستلزامه التبذير و السرف، فلا مجال له بناء على الاستدلال له بالصحيح. بل لا يبعد كفاية احتمال المشروعية الحاصل منه في عدم صدق التبذير و السرف عرفاً. فلاحظ.

هذا، و أما ما في العروة الوثقى من أنه لا يبعد جواز تكفينه فوق ثياب الشهادة، فظاهره إرادة تمام الكفن المشروع، و لا مجال لإثبات مشروعيته بعد خلو النصوص عنه، و تخصيصها لعمومات التكفين، بل ظاهر التعبير في موثق أبي مريم المتقدم بتكفينه في ثيابه عدم مشروعية كفن آخر له، لحكومته على عمومات الكفن و تعيينه في حق الشهيد بالثياب.

و أما إلباسه تمام قطع الكفن لا- بعنوان الكفن المشروع فقد يشكل بلزوم التبذير و السرف الصادقين في المقام بعد عدم المنشأ لاحتمال المشروعية، ليعتد به العقلاء و يمنع من صدقهما، بخلاف ما تقدم في الرداء.

الثالث: حيث سبق اتفاق النص و الفتوى على دفن الشهيد في ثيابه فقد اختلفت عباراتهم فيما يدفن معه و ما ينزع منه

إشارة

بعد الاتفاق ظاهراً على وجوب دفن تمام ما يصدق عليه الثياب أصابه الدم أو لا، كما يقتضيه إطلاق الفتاوى و معاهد الإجماعات السابقة، بل صرح بالتعميم للحالين جماعة و ادعى الإجماع عليه في المعتبر و التذكرة و المدارك، و قد يظهر من جامع المقاصد، و في الجواهر: «إجماعاً بقسميه».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٤

...

و يقتضيه إطلاق النصوص المتقدمة.

و مجرد ذكر الدم مع الثياب في بعض النصوص لا يقتضى تقييدها به فيه، فضلاً عن تقييد غيره مما لم يذكر فيه الدم. بل ذكر التكفين في الثياب في موثق أبي مريم ظاهر في وجوب دفنها لأجل التكفين، لا لخصوص الدم الذي قد يكون فيها.

كما أن الظاهر الاتفاق أيضاً على عدم دفن السلاح و إن أصابه دم، كما نفى الخلاف عنه في السرائر، أطلق ابن الجنيد فيما حكى عنه عدم دفن الحديد. و يناسبه عدم تنبيههم على دفنه مع اقتصار جملة منهم على دفن الثياب التي لا إشكال في خروجه عنها.

و لا ينافيه اقتصار جملة منهم في المستثنيات على غيره بعد عدم وضوح المستثنى منه له، كما يناسبه معتبر زيد الآتي، حيث نبه فيه لاستثناء غيره مما هو أقرب للثياب منه من دون تعرض له، حيث لا يبعد ظهوره في المفروغية عن نزعه، و إلّا فمن البعيد جداً وجوب دفنه مع نزع غيره مما تضمنه الحديث المذكور.

و هو المناسب للسيرة، حيث كان السلاح يتوارث و لو مع قتل أصحابه، و لم يعرف دفن شيء منه مع القتل المعتضدة بمرسل غوالى

اللاكي الآتي عند الكلام في المنطقة.

و بذلك يخرج عما قد يستفاد من الأمر بدفن الشهيد بدمائه في صحيح إسماعيل ابن جابر و زرارة عن أبي جعفر عليه السلام: «قلت له: كيف رأيت الشهيد يدفن بدمائه؟»

قال: نعم في ثيابه بدمائه و لا يحنط و لا يغسل «... ١». بل لا يبعد كون ذكره فيه تمهيدا لبيان عدم التحنيط و التغسيل، أو لبيان عدم مانعية تنجس الثياب به من دفنه فيها، لا- لبيان دفنه مطلقا و لو كان في غير البدن و الثياب، بحيث يشمل بإطلاقه الدم المراق على الأرض مثلا.

و مثل السلاح توابعه كقرباب السيف و حمائله، بل كل ما لا يكون من سنخ الثياب، كالخاتم و الساعة اليدوية و حلى المرأة- بناء على عموم حكم الشهيد لها- لجريان ما سبق في الجميع.

و إنما وقع الكلام في جملة من الأمور،

إشارة

إما للكلام في دخولها في الثياب، أو في

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٥

...

وجود الدليل على استثنائها.

منها: السراويل.

ففي ظاهر المعبر و التذكرة دفنه مطلقا و إن لم يصبه دم، و هو مقتضى إطلاق دفنه في ثيابه في كلام بعضهم، و الاقتصار على استثناء غيره في الوسيلة و السرائر و الشرائع و النافع و القواعد و الدروس. و العمدة فيه دخوله في إطلاق الثياب عرفا. و كأن ما في المسالك و عن الميسي من نسبة دخوله فيها للمشهور بلحاظ الخلاف في شمول حكمها له، و إلّا فمن البعيد الخلاف في صدق الثياب عليه. لكن صرح بنزعه إلّا أن يصيبه دم في المقنعة و إشارة السبق و المراسم و محكى رسالة الصدوق الأول و ابن الجنيد، و به صرح في المقنعة مدعيا الإجماع عليه.

و كأن الوجه فيه معتبر زيد بن علي عن آبائه قال: «قال أمير المؤمنين عليه السلام: ينزع عن الشهيد الفرو و الخف و القلنسوة و العمامة و المنطقة و السراويل إلّا أن يكون أصابه دم [فترك. خصال] فإن أصابه دم ترك، و لا يترك عليه شيء معقود إلّا حل» (١)، و رواه الصدوق مرسلا عنه عليه السلام، كما روى في محكى دعائم الإسلام عنه عليه السلام مرسلا (٢) أيضا.

و لا مجال للإشكال فيه بضعف السند بعد عدم احتمال سنده على من قد يناقش فيه إلّا محمد بن خالد و أبي الجوزاء و الحسين بن علوان و عمرو بن خالد. و الأول- مع كونه من رواة كامل الزيارة- قد نص الشيخ على وثاقته و يؤيده بعض القرائن المذكورة في المطولات. و لا يعارض برمي النجاشي له بأنه ضعيف في الحديث، حيث يقرب أن يريد به روايته عن الضعفاء و اعتماده المراسيل الذي حكى عن ابن الغضائري رميه به صريحا، فلا ينافي وثاقته في نفسه.

و أما الباقيون فقد تقدم تقريب الاعتماد على حديثهم في نظير الحديث المذكور المستدل به على وجوب توجيه المحتضر للقبلة. فراجع.

مضافا إلى قرب انجباره بعمل من سبق و بعمل الكليني و الصدوق، حيث يظهر من ذكرهما له في الكافي و الفقيه اعتمادهما عليه. و كذا الشيخ في التهذيب، حيث

(١) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٦

...

استدل به على ما تقدم من المقنعة. و إن كانت كلماتهم في المقام لا تخلو عن اضطراب، لعدم جريهم في المستثنيات على مبنى واحد من العمل بالحديث أو طرحه. فلاحظها.

و كيف كان، فلا مجال لرفع اليد عنه بعد ما ذكرنا من اعتبار سنده.

نعم، الظاهر قصور إطلاقه عما لو لم يكن في ثياب الشهيد ساتر لعورته غير السراويل حيث لا يظن من أحد الالتزام بعدم وجوب ستر عورته، و تبديله بساتر آخر يحتاج إلى تنبيه، لظهور الحديث في الاكتفاء بباقي الثياب، و لعل وجه الإطلاق فيه تعارف لبسه مع الاستغناء في الستر عنه في عصر صدور الحديث، و مع قصوره عن الفرض المذكور يتعين فيه إبقاء السراويل و عدم تبديله بساتر آخر، عملا بإطلاق ما تضمن وجوب دفن الشهيد بثيابه و تكفينه فيها.

و منها: العمامة.

حيث صرح بعدم نزعها مطلقا في جامع المقاصد و غيره و يظهر ممن اقتصر في بيان ما ينزع على غيرها، كما في المقنعة و المبسوط و النهاية و الخلاف و الغنية و المراسم و الوسيلة و السرائر و المعبر و الشرائع و النافع و القواعد و الدروس و عن ابن الجنيّد و نهاية الأحكام، بل مقتضى ما تقدم من الخلاف الإجماع عليه، و كذا ما في الغنية، كما هو مقتضى إطلاق دفنه في ثيابه في كلام بعضهم، و الاقتصار في المتزوع على ما لا يصدق عليه اسم الثوب في المدارك، كل ذلك بناء على ما هو الظاهر، و في المسالك و عن الميسي نسبة للمشهور من دخولها في الثياب. و هو الوجه في الحكم المذكور بضميمة إطلاق ما تضمن دفن الشهيد بثيابه.

لكن في مفتاح الكرامة: «المفيد نص على أن العمامة ليست من الثياب، و لم يدخلها الأصحاب في الكسوة في الكفارة، و اختلفوا فيها في الحبوة، فتأمل».

و لعل أمره بالتأمل لأن موضوع الكفارة في الآية الشريفة الكسوة، و بعض النصوص و إن تضمن تفسيرها بالثوب، إلّا أن في جملة منها تفسيرها بقوله عليه السلام:

«ثوب يورى عورته» (١)، و نصوص الحبوة بين ما تضمن أن منها الكسوة، و ما تضمن أن منها ثياب جلده، حتى قال عليه السلام في غير واحد منها: «الثياب ثياب جلده» (٢)،

(١) تراجع النصوص المذكورة في باب: ١٤، ١٥ من أبواب الكفارات من الوسائل.

(٢) تراجع النصوص المذكورة في الوسائل باب: ٣ من أبواب ميراث الأبوين و الأولاد.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٧

...

وقصور العبارات المذكورة عن العمامة لو تم لا يستلزم عدم دخولها في مطلق الثياب الذي تضمنته نصوص المقام. و ما حكاها عن المفيد غير ظاهر من العرف، بل و لا من اللغة، حيث فسرت الثياب باللباس. و لا أقل من دخولها في الثياب تبعاً، و لا سيما في المقام، حيث تضمنت النصوص دفنه كما هو، كما تضمنت تكفينه بثيابه و العمامة من أجزاء الكفن المستحبة. و من ثم لا يبعد استفادة عدم نزعها ممن تقدم حتى لو لم تكن من الثياب حقيقة و لا سيما مع تنبيه جملة منهم على حكم ما هو أبعد منها عن الثياب، فلو لا بناؤهم على عموم حكم الثياب لها لكانت أولى بالتنبيه.

نعم، عن رسالة على بن بابويه التصريح بنزعها مع عدم إصابة الدم لها و بعدمه مع إصابته. و كأن الوجه فيه ما تضمن دفنه بدمائه الذي تقدم عند الكلام في السلاح و نحوه و ضعف الاستدلال به، أو معتبر زيد بن علي المتقدم، بناء على رجوع الاستثناء فيه لجميع المذكورات و عدم اختصاصه بالسراويل.

لكنه لا يناسب تذكير الضمير. و من ثم يقوى نزعها مطلقاً. و إن كان الاحتياط بالتفصيل حسناً، لان عدم تمامية الاستدلال بما تقدم لا ينافي كونه منشأً لاحتمال المعتد به عند العقلاء، و لا سيما مع فتوى على بن بابويه الذي هو قريب من عصر صدور النصوص، فلا يصدق مع ذلك التبذير و السرف. خصوصاً بملاحظة ما تضمن استحباب العمامة للميت. فتأمل.

و منها: القلنسوة.

حيث صرح بدفنها مطلقاً في جامع المقاصد و غيره، و استفاد ممن اقتصر في بيان ما ينزع على غيرها، كما في المبسوط و النهاية و الخلاف - فيما تقدم من كلامه في السراويل المتضمن لدعوى الإجماع - و الوسيلة و الشرائع و النافع و القواعد و الدروس، و ما عن ابن الجنيد و نهاية الأحكام، و كذا ممن أطلق عدم نزع الثياب، أما لكونها منها - كما في المسالك و عن الميسي أنه المشهور - أو لدخولها معها تبعاً بالتقريب المتقدم في العمامة.

لكن نزعها مطلقاً في التذكرة و ظاهر المعتبر. و هو المتجه، لا لخروجها عن الثياب - لما عرفت - بل لمعتبر زيد المتقدم الذي عرفت ظهوره في رجوع الاستثناء

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٨

...

لخصوص السراويل و منه يظهر ضعف التفصيل فيها بين إصابة الدم و عدمها، كما في المقنعة و المراسم و السرائر و محكي رسالة على بن بابويه، و في الغنية الإجماع على ذلك.

و قد أشرنا عند الكلام في العمامة إلى ضعف الاستدلال بما تضمن دفن الشهيد بدمائه.

كما يجري هنا ما تقدم فيها من حسن الاحتياط بالدفن.

و منها: المنطقة.

حيث استفاد دفنها مطلقاً من كل من اقتصر في بيان ما ينزع على غيرها، كما في المقنعة و الغنية و المراسم و الوسيلة و الشرائع و النافع و الدروس، بل في الغنية الإجماع على ما تضمنه، و كذا من أطلق دفنه بثيابه، لأنها إن لم تكن من الثياب حقيقة فهي تابعة لها عرفاً،

نظير ما تقدم في العمامة.

نعم، لو كانت من الجلد كان نزعها مطلقا مقتضى اطلاع نزع الجلود في الخلاف و التذكرة و جامع المقاصد، و الروض و الروضة و عن ابن الجنيد، بل في الأول دعوى الإجماع عليه. كما صرح بالتفصيل في المنطقة بين إصابة الدم و عدمه في محكي رسالة علي بن بابويه.

و كأن مستنده معتبر زيد المتقدم، بناء على رجوع الاستثناء فيه لجميع ما تضمنه، لا لخصوص السراويل. لكن تقدم أنه خلاف ظاهره، و أن مقتضاه نزع ما عدا السراويل مطلقا، و منه المنطقة. و يؤيده فيما لو كانت جلدا مرسل غوالي اللآلي عن ابن عباس: «أمر رسول الله صلى الله عليه و آله بقتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد و الجلود و أن يدفنوا بدمائهم و ثيابهم» (١).

و منها: الفرو.

فقد صرح بنزعه مطلقا في الشرائع و المعتبر و التذكرة و الروض و الروضة، و هو مقتضى إطلاق نزع في النافع، و إطلاق نزع الجلود في الخلاف و جامع المقاصد و عن ابن الجنيد، و تقدم من الخلاف دعوى الإجماع عليه. و استدلل غير واحد عليه و على عدم دفن الجلود مطلقا بخروجها عن الثياب، و اختصاص الثياب عرفا بالمنسوج. لكنه إنما يتم في بعض الجلود، دون مثل الفرو مما هو من سنخ الثياب، حيث لو لم يكن منها حقيقة فهو تابع لها عرفا، بل الظاهر تبعية بعض ما لا يكون من سنخ الثياب من الجلود، نظير ما تقدم في المنطقة. و لعله لذا كان

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٣٩

...

عدم نزع الفر و ظاهر جماعة ممن اقتصر في المنزوع على غيره، كما في المراسم و الوسيلة و القواعد. لكن ذلك كله مع غض النظر عن معتبر زيد المتقدم، أما بلحاظه فينزع مطلقا، لما تقدم من اختصاص التفصيل فيه بين إصابة الدم له و عدمها بالسراويل. و يؤيده مرسل غوالي اللآلي المتقدم. و منه يظهر ضعف التفصيل في الفر و بين إصابة الدم و عدمها، كما في المقنعة و الغنية - مدعى عليه الإجماع - و إشارة السبق و السرائر و قد يظهر من المبسوط و النهاية، كما حكى عن رسالة علي بن بابويه و نهاية الأحكام.

و ما تقدم في العمامة من ضعف الاستدلال له بما تضمن دفن الشهيد بدمائه و من حسن الاحتياط بالدفن جار هنا. نعم لا بد من دفن الفرو المخيط مع غيره من ثياب الشهيد بنحو يكون تابعا و ملحقا به، لقصور معتبر زيد عنه، فيشملة إطلاق ما تضمن دفن الشهيد بشيابه.

و منها: الخف.

فقد صرح بنزعه مطلقا و لو مع إصابة الدم له في المقنعة و الشرائع و المعتبر و التذكرة و القواعد و الروض و الروضة و محكي المذهب، و هو مقتضى إطلاق نزع في النافع و ظاهر الوسيلة، و إطلاق نزع الجلود في الخلاف و جامع المقاصد و عن ابن الجنيد، بل في الخلاف و الغنية دعوى الإجماع على ما تضمنه. و صرح بالتفصيل فيه بين إصابة الدم و عدمها في إشارة السبق و المراسم و السرائر و محكي رسالة علي بن بابويه، و جعله مقتضى الرواية في المبسوط و النهاية. و كأن المراد بها معتبر زيد، كما يستفاد من الروض.

لكن تقدم ظهوره في نزع مطلقا، كما تقدم ضعف الاستدلال للتفصيل بما تضمن دفنه بدماؤه. هذا، و لم يعرف عن أحد القول بدفنه مطلقا، بل نفى في الجواهر الخلاف في عدم وجوب دفنه مع عدم إصابة الدم له، ثم قال: «بل الإجماع بقسميه عليه» و كأنه للقطع بخروجه عن الثياب، و عدم وضوح تبعيته لها. و كيف كان، فالأقوى نزع مطلقا، لذلك بعد ما تكرر من عدم صلوح ما تضمن دفنه بدماؤه لإثبات وجوب دفن غير الثياب إذا أصابه الدم، و لمعتبر زيد المؤيد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٠

...

بمرسل غوالي اللآلى المتقدم. و يلحق به النعل و نحوه مما يتعارف لبسه في عصورنا، و لقرب إلغاء خصوصية الخف عرفا في معتبر زيد، و لمشاركته له في الخروج عن الثياب، نعم لا- يلحق به الجورب، لقصور المعتبر عنه، لقرب إلحاقه بالثياب و إن لم يكن منها عرفا. فتأمل.

بقي شيء:

و هو أنه صرح في العروة الوثقى بأن ثياب الشهيد إذا كانت مملوكة للغير أو مرهونة عنده و لم يرض بإبقائها تنزع، و أقره على ذلك جماعة من محشيها.

و علله سيدنا المصنف قدس سرّه بعدم صلاحية النصوص للترخيص في التصرف بمال الغير، أو موضوع حقه. لكن عدم صلاحيتها لذلك إن كان لقصور إطلاقها عن فرض عدم ملكية الشهيد لثيابه. فهو في غاية الإشكال بعد ظهور كون إضافة الثياب له بلحاظ لبسه لها حين الشهادة، لا بلحاظ ملكيته لها، فضلا عن طليقتها لتقصر عن مثل المرهون. و لذا لا- يجوز تبديل ثيابه المملوكة التي قتل فيها بثياب أخرى مملوكة له، و يجب دفنه في ثياب شهادته المملوكة لغيره مع رضا المالك، و كذا الثياب المعينة من قبل الدولة أو بسبب الوقف على المجاهدين.

و إن كان لورودها لبيان وجوب الدفن بالثياب من حيثية الشهادة استثناء من عموم كيفية تكفين الميت، لا من جميع الجهات و على كل حال و إن لزم محاذير آخر لا دخل لها بحكم الميت، كحرمة التصرف في ملك الغير. فهو مسلم، إلّا أن لازمه كون المورد من صغريات التراحم، لوجود جهتين فيه متنافيتي الأثر، فحيثية الشهادة تقتضى الدفن بالثياب، و حيثية ملك الغير لها أو ثبوت حقه فيها تقتضى عدم الدفن مع عدم رضاه، فمع إمكان الجمع بإرضاء الغير أو رفع حقه عن الثياب بمثل شرائها منه أو وفاء دينه يتعين العمل عليه، و مع تعذره يقع التراحم بين وجوب الدفن بالثياب و حرمة التصرف فيها، و يتوقف وجوب نزعها على أهمية الثاني، و هو غير بعيد، خصوصا مع تعديه في لبسه للثياب، لعدم إذن المالك أو صاحب الحق. و لا أقل من احتمال أهميته الموجب للاحتياط فيه.

نعم، لو أذن في لبسها و القتال فيها المعرض للشهادة مع علمه بحكم الشهيد لم

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤١

...

يبعد سقوط حقه و حرمة النزع، لأن المنساق من أدلة وجوب دفن الشهيد بثيابه كون ذلك من حقوقه الراجع نفعها إليه، و حيث كان حدوث موضوع الحق و سببه بإذن المالك لزم عليه. و لا أقل من أهمية حق الشهيد في الفرض أو احتمالها. فلاحظ.

بل هو المعروف بين الأصحاب المنسوب للأكثر تارة وللمشهور أخرى. تمسكا بإطلاق نصوص سقوط تغسيل الشهيد، وبالأصل. ويتضح الكلام فيهما مما يأتي.

خلافًا لما عن ابن الجنيّد في الكاتب والمرتضى في شرح الرسالة، فأوجبًا تغسيله. واستدل لهما:

تارة: بما روى في قضية حنظلة من الراهب. قال في المعتبر: «فإن النبي صَلَّى الله عليه وآله قال:

ما شأن حنظلة؟ فإني رأيت الملائكة تغسله. قالوا: إنه جامع ثم سمع الهيعة فخرج إلى القتال» (١).

وأخرى: بما تضمن تغسيل الميت وهو جنب غسليْن (٢).

وثالثة: بأنه غسل واجب لغير الموت فلا يسقط بالموت.

ويشكل الأول - بعد تسليم كون الواقعة بالنحو المذكور بعد عدم ثبوته مسندا من طرقنا، ولا سيما مع عدم احتمال مرسل الصدوق (٣) وعلى بن إبراهيم (٤) على تعليل تغسيل الملائكة لحنظلة بجنبته - بأن تغسيل الملائكة لحنظلة لا يدل على وجوبه علينا في حق غيره، ولا سيما مع احتمال تغسيل الملائكة لكل ميت عن جنبه، لعدم ظهور الرواية في اختصاص حنظلة بذلك من بينهم، بل من بين قتلى أحد.

وأضعف منه الثاني، لأن الأمر في تلك النصوص بغسلين يشهد باختصاصها بغير الشهيد الذي يسقط تغسيله للموت، فمع عدم العمل بها في موردنا للنصوص الدالة على الاكتفاء فيه بغسل الميت كيف يتعدى منه للشهيد ويستفاد منه تغسيله للجنبه؟!.

(١) المعتبر: ص ٨٤.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٣٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٢

...

و أما الثالث فقد دفعه في الجواهر - بعد تسليم أن غسل الجنابة واجب نفسى - بأن وجوبه قبل الموت كسائر التكاليف التي تسقط بالموت عمن كلف بها، ولا تنتقل لغيره.

ويشكل بأن المستفاد مما تضمن تعليل وجوب غسل الميت بأنه يجب (١) و تعليل كفاية غسل واحد لمن مات جنباً بأنها حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة (٢) اهتمام الشارع بطهارة الميت من الجنابة الثابتة قبل موته و تكليف غيره بذلك. وقد تقدم في المسألة الرابعة عشرة ما ينفع في المقام.

ومثله دفعه بأنه اجتهد في مقابل النص. إذ هو موقوف على نهوض إطلاق عدم تغسيل الشهيد بإثبات عدم تغسيله للجنبه، وهو لا يخلو عن إشكال، لأن المنساق منها بيان عدم وجوب تغسيله للموت استثناء من عموم تغسيل الميت، فلا ينافي وجوب تغسيله للجنبه. نعم، لو كان الابتلاء بشهادة الجنب ونحوه من أفراد المحدث الأكبر شايعاً كان عدم التنبيه لوجوب تغسيله في نصوص الشهيد موجبا لظهورها في سقوطه تبعاً، لكونه مغفولاً عنه في نفسه بسبب عدم معهودية تغسيل الميت لغير الموت. لكنه غير ظاهر، لندرة الابتلاء بشهادة الجنب بنحو يعلم بجنبته لينبه إلى حكمها، وإلا لظهر الحال من السيرة.

وكذا الاستدلال لعدم التغسيل برواية واقعة حنظلة المتقدمة، كما أشار إليه في الجواهر، بدعوى: أنه لو وجب غسل الجنابة لم يسقط

عنا بفعل الملائكة.

إذ فيه - تسليم كون الواقعة على النحو المتقدم -: أنه لا مانع من إجراء تغسيلهم، بل هو المتعين بعد معلومية كون اثره التطهير، حيث لا يبقى معه موضوع لتغسيلنا، وإنما يحتمل وجوب التغسيل لعدم ثبوت قيام الملائكة به واحتمال اختصاص ذلك بحنظلة. والذى ينبغي أن يقال: لا ينبغي التأمل في عدم وجوب التغسيل بناء على أن مرجع سقوط تغسيل الشهيد إلى عدم وجوب تطهيره من حدث الموت، إما لأن إبقاءه على

(١) راجع الوسائل باب: ١، ٣ من أبواب غسل الميت.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢٧ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٣

...

حالته أهم من تطهيره، أو لتطهيره بمثل تغسيل الملائكة مما يخفى علينا ولا يستلزم تغيير حاله الظاهر لنا، إذ بعد كون حدث الموت من سنخ الجنابة - كما تضمنته النصوص المشار إليها - لا يفرق بينه وبين الجنابة السابقة عليه ارتكازا في كون إبقاء الشهيد على حالته أهم من رفعه و التطهير منه، أو في زواله بما يزيل حدث الموت. وأما بناء على أن مرجعه إلى عدم سببية موت الشهيد لحدثه فلا موضوع للغسل فقد يشكل الحال بالإضافة للحدث السابق، الذى تقدم ظهور النصوص المشار إليها في وجوب رفعه.

اللهم إله أن يقال: لما لم تكن النصوص المشار إليها واردة لبيان وجوب رفع حدث الجنابة السابق عن الميت، بل استفيد ذلك منها تبعا لبيان حال تغسيل الميت فلا إطلاق لها يقتضى وجوب رفعه عند عدم سببية الموت للحدث و عدم وجوب تغسيل الميت. مضافا إلى أن استلزام التغسيل لتغيير حاله مع ظهور النصوص فى حرمة موجب للتراحم بين التكليفين حتى لو فرض نهوض الإطلاق بوجوب التغسيل من الجنابة. و غاية الأمر التساقط، لعدم ثبوت أهمية التطهير لو لم يحتمل العكس. نعم، ذلك مختص بما إذا استلزم التغسيل تغيير حاله لإصابته بما يدميه، أما لو لم يكن عليه دم فلا محذور فى التغسيل لو فرض نهوض الإطلاق به، بل لو لزم المحذور المذكور منه لزم الانتقال للتيمم. فلاحظ. والله سبحانه و تعالى العالم.

الخامس: قال فى المبسوط: «و حكم الصغير والكبير والذكر والأنثى سواء إذا قتل فى المعركة»

و وافقه جماعة، و زاد فى المعتبر: «و العبد كالحرة» و وافقه غير واحد، و فى الجواهر أنه لا خلاف فيه، و فى القواعد: «و الشهيد الصبى و المجنون كالعقل» و ظاهر كشف اللثام فى شرحه الإجماع عليه عندنا. و استدلل لذلك بإطلاق الأدلة. و بأن فى قتلى بدر و أحد و كربلاء أطفال و لم ينقل تغسيلهم.

لكن قال شيخنا الأعظم قدس سره: «الظاهر من حسنة أبان و صحيحته المقتول فى سبيل الله، فيخص بمن كان الجهاد راجحا فى حقه أو جوهده به، كما إذا توقف دفع العدو على الاستعانة بالأطفال و المجانين». و قريب منه فى الجواهر، و ربما يحمل عليه إطلاق من تقدم.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٤

...

و هو حسن، لعدم وضوح صدق العنوان المذكور و الشهيد فى غير ذلك ممن قتل طارئا على المعركة، كالمجنون العابر و الطفل الشارد، أو من لم يشرع القتال به، فضلا عمن يقتله العدو عند هجومهم أو غلبتهم ممن لا حول له و لا طول من الكبار و الصغار من دون أن يدخل فى المعركة و يكون فى عداد الجيش. كما لا يبعد انصراف عنوان من قتل بين الصفيين - لو تم دليله - عن ذلك. و أما الوقائع المشار إليها فهي خاصة لم تثبت بالوجه المنافى لذلك، ليتمكن الاستدلال بها فى الخروج عن عموم أحكام الميت.

السادس: صرح جماعة من الأصحاب بعدم الفرق فى ثبوت حكم الشهيد بين أسباب القتل.

قال فى المبسوط: «لا فرق بين من أن يقتل بحديد أو بخشب أو بحجارة أو برفس.. عمدا أو خطأ بسلاح أو غير سلاح شوهده قاتله أو لم يشاهد» و نحوه كلام غيره، و زاد غير واحد عموم الحكم لمن عاد إليه سلاحه فقتله، و يظهر من بعض عباراتهم وضوح ذلك، مستدلين عليه بعموم النصوص. و هو فى محله، لو لا تضمن بعضها أنه يدفن بدمائه، الظاهر فى فرض كون قتله مستلزما لخروج الدم منه، فيقتصر إطلاقه عن غيره.

لكن من القريب حملة على إرادة وجوب دفنه فى الدماء على تقدير وجودها، لا تقييد سقوط الت غسل بوجودها، كما هو الحال فى الثياب، حيث لا يكون اشتغال النصوص على الدفن فيها موجبا لتقييد سقوط الت غسل بوجودها بنحو لا تشمل من قتل عاريا، و إلا فمن البعيد جدا قصور الحكم عمن قتل بإصابته غير مدمية، و لا سيما مع إطلاق أكثر النصوص و عدم اشتغالها على الدماء، كصحيحى أبان و موثق أبى مريم و مضمر أبى خالد، حيث لا مجال للخروج عن الإطلاق المذكور بالنص المشار إليه، بعد أن لم يكن بلسان التقييد.

السابع: صرح فى المبسوط و الخلاف بجريان حكم الشهيد على من مات فى المعركة و ليس به أثر القتل،

و وافقه فى المعبر و التذكرة و غيرهما، و نسبه فى الحدائق إلى جماعته، ثم قال: «بل الظاهر أنه المشهور». و استدلل له فى الخلاف بظاهر الحال. خلافا لابن الجنيـد - فيما حكى عنه - و العلامة فى المنتهى، و فى الحدائق أنه أوفق بالقواعد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٥

...

الشرعية، و فى الجواهر أنه لا يخلو عن قوة، و هو الظاهر من شيخنا الأعظم قدس سره، لعدم ثبوت الشهادة، لاحتمال استناد الموت لغير القتل.

و ظاهر الاستدلالين أن محل الكلام ثبوت حكم الشهيد ظاهرا مع الشك فى استناد الموت للقتل - لاحتمال مثل موت الفجأة - بعد الفراغ عن ثبوت حكم الشهيد واقعا لو استند الموت للقتل مطلقا.

و لا يبعد حينئذ ما ذكره ابن الجنيـد، لأصالة عدم كونه شهيدا، أو عدم كون الموت بنحو الشهادة بنحو استصحاب عدم الأذى، الحاكم على أصالة البراءة من الت غسل، الذى تمسك به بعضهم لدعوى عدم حجية عموم وجوب تغسيل الميت مع الشك فى مصداق الخاص، و الوارد على وجوب الاحتياط للعلم الإجمالى إما بوجوب الت غسل و التكفين، أو بوجوب الدفن فى الثياب من دون تغسيل. و أما ظهور الحال فهو - لو سلم - غير معلوم الحجية بعد عدم وضوح السيرة بسبب ندرة الابتلاء بذلك، لغلبة ظهور أثر القتل فى موتى المعركة. فتأمل جيدا.

نعم، لا ينبغي التأمل فى جريان حكم الشهيد لو ظهر أثر القتل، و ظاهر الحدائق عدم الخلاف فيه، كما استظهره شيخنا الأعظم قدس سره، و فى الجواهر أن الظاهر عدم الإشكال فيه عند الأصحاب. إذ لا طريق للقطع باستناد موته للقتل، و لا أقل من احتمال قتله نفسه، أو موته فجأة قبل أصابته بالأثر، فلو لا المفروغية عن التعويل على ظاهر الحال لظهر المعيار فى إحراز ذلك من السيرة أو غيرها. هذا، و قد يظهر من بعض عباراتهم اعتبار ظهور أثر القتل ثبوتا فى جريان حكم الشهادة واقعا، ففى المختلف فى بيان الأقوال: «و قال

ابن الجنيـد: الشهيـد من وجد به أثر فعل من عدوه الذي كان به خروج نفسه ظلماً، و من لو يوجد به أثر ذلك عمل به كما يعمل بالأموات»، و في المنتهى بعد أن نسب لأبى حنيفة و أحمد وجوب الغسل:

«حجة أبى حنيفة أن الحكم معلق على من وجد فيه بحكم [كلم. ظ.]، لقوله عليه السلام:

ادفونهم بكلومهم. و الأصل وجوب الغسل فلا- يسقط بالاحتمال. و كلام أبى حنيفة عندى قوى». بل ظاهر ما تقدم عن ابن الجنيـد اعتبار كون الأثر بفعل العدو، فلا يشمل مثل من تردى من فرسه، أو قتله المسلمون خطأ، أو عاد إليه سلاحه فقتله.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٦

الثانى: من وجب قتله برجم أو قصاص (١)

و ظاهر ما تقدم عن أبى حنيفة اعتبار الجرح، فلا يكفى مثل الحرق و الغرق و دوس الخيل و إن كان بفعل العدو. و حينئذ يدخل فى الفرع السابق. و يظهر ضعفه مما تقدم فيه.

الثامن: نبه فى الحقائق إلى أن ما تضمنه معتبر زيد بن على من أنه لا يترك على الشهيد شئ معقود إلا حلّ

مما يلزم العمل عليه و إن لم يتعرض له الأصحاب فيما أعلم. و هو فى محله بناء على ما سبق عند الكلام فى نزع السراويل من اعتبار سنده، و لا سيما مع تأييده بالرضوى «١».

و لعل عدم تعرض الأصحاب له لعدم بناء جملة منهم على اعتبار سند الخبر. بل قد أشرنا آنفاً إلى أن ذكره فى الكافى و الفقيه و التهذيب قد يظهر فى التعويل عليه و لو تم فظاهره التعويل على تمام مضمونه، و منه الحكم المذكور. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم.

[الثانى: من وجب قتله برجم أو قصاص]

إشارة

(١) و عليهما اقتصر فى المقنع و المبسوط، و النهاية و بعض نسخ الخلاف و فى السرائر، و ظاهر المعتبر و التذكرة و غيرها، و نسب للأكثر و ظاهر السرائر المفروغية عنه. و هو مقتضى الجمود على النص الآتى.

و أطلق ذلك لكل من وجب قتله فى الشرائع و القواعد و الإرشاد و ظاهر جامع المقاصد و المسالك و الروض و المدارك و محكى كشف الالتباس، كما حكى عن الجامع و البيان و الموجز، و عن الذكرى التصريح به، و جعله الأقرب فى الدروس، و نسبه فى الروض للأصحاب و فى الحقائق لظاهرهم.

و كأنه لفهم عدم الخصوصية من النص، أو دعوى المشاركة فى العلة. و الأول ممنوع، و الثانى غير ثابت، بل يتعين الاختصار على مورد النص، كما قربه فى المنتهى و كشف الثام و محكى نهاية الأحكام. كيف و قد ورد فى صحيح العلاء بن سبيابة بيان كيفية تغسيل القتيل فى معصيته «٢»، و فى مرسل الصدوق أن المصلوب ينزل بعد ثلاثة

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٤ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ١٥ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٧

فإنه يغسل (١)

أيام و يغسل «١»، و بمضمونه أفتى هو و غيره.

هذا، و قد اقتصر فى المقتنعة و المراسم على المقتول قودا، و فى بعض النسخ الخلاف على المرجوم، و فى محكى التحرير على المرجوم و المحدود. و الكل غير ظاهر الوجه بعد ما سبق.

(١) هذا الحكم فى الجملة مما لا إشكال فيه بينهم، و ادعى فى الخلاف الإجماع عليه، و فى الحدائق أن عليه اتفاق الطائفة سلفا و خلفا و الأصحاب قديما و حديثا، و نفى الخلاف فيه فى السرائر، كما نفى العلم بمخالف فيه فى المعتبر و محكى الذكرى. و لعل عدم التعرض له فى مثل الهداية و الاقتصاد و إشارة السبق و الغنية و الوسيلة و النافع و اللمعة ليس للخلاف فيه، بل للاختصار و عدم البناء على استقصاء الفروع، و إن كان ذلك خلاف ظاهر إشارة السبق و الوسيلة، لاقتصارهما فى الاستثناء من عموم وجوب تغسيل القتيل على غيره.

و كيف كان، فيقتضيه خبر مسمع كردين عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: المرجوم و المرجومة يغسلان و يحنطان [يغتسلان و يتحنطان. يب] و يلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرجمان و يصلى عليهما. و المقتص منه بمنزلة ذلك يغسل و يحنط [يغتسل و يتحنط. يب] و يلبس الكفن [ثم يقاد] و يصلى عليه» «٢». و به يخرج عن عموم وجوب تغسيل الميت، الظاهر، بل الصريح فى التغسيل بعد الموت.

نعم، هو ضعيف السند، حيث روى فى الكافى مسندا بطريق ضعيف، و فى التهذيب بالطريق المذكور و بطريق آخر فيه إرسال، و فى الفقيه مرسلا عن أمير المؤمنين عليه السلام، كما اشتمل على المضمون المذكور الرضوى «٣».

كما أنه معارض بصحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السلام المروى فى تفسير القمى فى رجل محصن أقر أربع مرات عند أمير المؤمنين عليه السلام بالزنا، و فيه: «فلما كان

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب حد المحارب حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٧ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٣) مستدرک الوسائل باب: ١٧ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٨

...

من الغد أخرجه أمير المؤمنين عليه السلام بالغسل و صلى ركعتين ثم حفر حفيرة و وضعه فيها ... فأخذ أمير المؤمنين عليه السلام حجرا فكبر أربع تكبيرات فرماه، ثم أخذ الحسن عليه السلام مثله، ثم فعل الحسين عليه السلام مثله. فلما مات أخرجه أمير المؤمنين عليه السلام و صلى عليه، فقالوا: يا أمير المؤمنين ألا تغسله؟ قال: قد اغتسل بما هو منها طاهر إلى يوم القيامة «... ١»، و نحوه ما عن البحار عن كتاب مقصد الراغب عن إبراهيم بن على بن إبراهيم بسنده الصحيح عن أبى جعفر «عليه السلام» «٢»، إلّا أن فيه: «قد اغتسل بماء هو طاهر»، ... و قريب من صحيح أبى بصير مرفوع أحمد بن محمد بن خالد «٣».

فإن عدم تعرضه عليه السلام لبيان أفعال التجهيز مقدمة للرجم و سؤالهم منه عليه السلام عن تغسله بعده ظاهر فى عدم سبق تغسله و تكفينه، و أن مراده بالاغتسال فى الجواب الكناية عن الطهارة بإقامته الحد عليه، و لا سيما مع تعليقه فى المرفوع بقوله عليه السلام: «لقد صبر على أمر عظيم». فيكون مقتضى الجمع بينه و بين خبر مسمع حمل الخبر على استحباب سبق التغسيل على الرجم من دون أن يتوقف عليه سقوط الغسل بعد الموت.

على أنه يعارضهما في ذلك صحيح أبي مريم عن أبي جعفر عليه السلام في امرأة أقرت أربع مرات بالزنا عند أمير المؤمنين عليه السلام، وفيه: «فتربص بها حتى وضعت، ثم أمر بها بعد ذلك فحفر لها حفيرة في الرحبة و خا ط عليها ثوبا جديدا، و أدخلها الحفيرة إلى الحقو و موضع الثديين، و أغلق باب الرحبة و رماها بحجر ... فقالوا له:

قد ماتت فكيف نصنع بها؟ قال: فأدفعوها إلى أوليائها و مروهم أن يصنعوا بها كما يصنعون بموتاهم» (٤)، لقوة ظهوره في عدم سبق التغيل و التكفين على الرجم و عدم سقوطهما بعده.

إلا أن يجمع بينه و بين صحيح أبي بصير بالبناء على استحباب التغيل بعد الموت مع عدم تقديمه على الرجم و عدم وجوبه، فيكون مقتضى الجمع بين النصوص الثلاثة- لو غرض النظر عن ضعف الأول- عدم وجوب تغسيل المرجوم بعد الموت

(١) تفسير القمي: ج ٢ ص ٩٧ طبعه النجف الأشرف.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ١٧ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١٤ من أبواب حد الزنا حديث: ٤.

(٤) الوسائل باب: ١٦ من أبواب حد الزنا حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٤٩

...

مطلقا و إن لم يغسل قبل الرجم، مع استحبابه حينئذ بعده، و أفضل منه تقديم تغسيله على الرجم. لكنه لا يخلو عن تكلف قد يأباه لسان كل منها.

و من ثم لا- يبعد استحكام التعارض بينها، و يكون عموم وجوب تغسيل الميت مرجحا للأخير أو مرجحا بعد سقوطها جميعا عن الحجة، خصوصا خبر مسمع الذي هو ضعيف في نفسه.

هذا، كله مقتضى القواعد الأولوية. إلا أنه لا مجال له بالنظر لإطباق الأصحاب على ما تقدم، حيث يسقط معه الصحيحان بإعراضهم، و ينجر ضعف خبر مسمع بعملهم، فيكون العمل عليه لا غير. قال في المعتبر بعد أن نبه لضعف الخبر المذكور:

«غير أن الخمسة أفتوا بذلك و أتباعهم، و لا أعلم لأصحابنا فيه خلافا و لا طعنا بالإرسال مع العمل». و لذا جرى على ذلك بعض من شأنه شدة الاهتمام بصحة السند و قوة الخبر، كابن إدريس في السرائر و الشهيد الثاني في الروض و المسالك و السيد في المدارك. و يأتي من الحقائق بعض الكلام في ذلك.

إذا عرفت هذا فينبغي الكلام في أمور:

الأول: ظاهر الأصحاب و معاهد الإجماع و نفى الخلاف المتقدمين وجوب الوجه المذكور،

بل هو صريح جماعة. لكن في كشف اللثام التنظر في ذلك، للأصل و عدم انتهاض الدليل عليه. و عن الذكرى أنه يمكن تخيير المكلف، لقيام الغسل بعده بطريق أولى مقامه.

وفيه: أن الخبر إن كان حجة فهو ظاهر في الوجوب و إن كان بلسان الجملة الخبرية. و حملة على الرخصة- كما في الحقائق- مخالف لظاهره جدا. و لا سيما و أن الوجه المذكور أشق نفسيا و عملا من الغسل و التجهيز بعد الموت. و إن لم يكن حجة لزم البناء على عدم مشروعية الغسل قبل الرجم و القود و عدم الاجتزاء به بعد ذلك لو وقع، عملا- بعموم وجوب تغسيل الميت. و ما تقدم عن الذكرى من التعليل لا ينهض بالخروج عن ظاهر الخبر و لا يصلح دليلا على حكم شرعي.

و اشكل منه ما فى الروض حيث تردد بين الوجهين و توقف، ثم قال: «هذا بالنسبة إلى الأمر، أما المأمور فيجب عليه امتثال الأمر إن وجد».

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٠

...

إذ فيه: أنه لا- دليل على وجوب امتثال الأمر مع عدم وجوبه على الأمر. و لا سيما مع عدم اشتمال النص على الأمر، بل على اغتسال المرجوم و المقتص منه، فإن حمل على الوجوب وجب عليه القيام بذلك و إن لم يؤمر، كما يأتى، و إن لم يحمل عليه فكما لا يجب الأمر لا يجب امتثاله لو حصل.

اللهم إله أن يبتنى ذلك منه على ما ذكره قبل ذلك- و يأتى الكلام فيه- من كون الأمر هو الإمام أو نائبه، حيث قد يدعى وجوب الإطاعة لخصوصيتهما.

الثانى: ظاهر الأصحاب و معاهد الإجماع و نفى الخلاف المتقدمين الاجتزاء بالتغسيل المذكور عن التغسيل بعد الموت،

و هو صريح جماعة، بل فى المعتبر أنه لا ريب فيه، و نحوه كلام غيره، معللا فى كلامهم بقيام الغسل السابق مقام غسل الميت، أو هو من أفرادها، فلا يشرع التعدد. على أنه يكفى فى ذلك ظهور النص فى الاجتزاء المذكور.

لكن فى الحقائق بعد أن نبه إلى ضعف الخبر و معارضته بعمومات تغسيل الميت المستفيضة و المتضمنة نجاسته و جنابته بالموت قال: «و تخصيص تلك الأخبار بما هى عليه من الكثرة و الصراحة بهذا الخبر الضعيف مشكل. على أنه لا يعقل سبق التطهير على وقوع النجاسة و حصولها، كما لا يخفى. و لو لا اتفاق الطائفة على هذا الحكم سلفا و خلفا لكان الأظهر الوقوف على تلك الأخبار. و كيف كان فالأجود عندى إعادة غسله».

و هو كما ترى، فإن تخصيص العمومات بالخبر الضعيف المعول عليه عند الأصحاب غير عزيز. و لا سيما على مسلكه قدس سره فى العمل بالأخبار. و التغسيل المذكور لما كان سابقا على الموت الذى هو سبب النجاسة و الحدث فهو غير مطهر منهما، بل إما مانع من تأثير سببهما لهما، أو واجب تعبدا مع تأثير الموت النجاسة و الحدث و عدم وجوب رفعهما لخصوصية المورد. كما أنه بعد الاعتراف بمانعية اتفاق الأصحاب من العمل بالعمومات لا وجه لحكمه بإعادة الغسل.

اللهم إله أن يرجع ذلك منه إلى رفع اليد عما ذكره أولا و العدول عنه، فيلزم حينئذ البناء على كفاية الغسل بعد الموت لا وجوب إعادته بعد التغسيل بعده. إلا أن يكون مبنيا على الاحتياط بالجمع بين المحتملين، للتوقف فى المسألة. لكن لا يبعد ظهور النص فى عدم جواز التغسيل بعد الموت و لو للمحافظة على بقاء أثر القتل من

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥١

...

الدم و نحوه، نظير ما تقدم فى الشهيد. و لا أقل من كونه خلاف الاحتياط.

اللهم إله أن يبتنى كلامه على ما تقدم منه من حمل النص على الرخصة فى التقديم دون العزيمة. أو يرجع إلى التعويل على العمومات و طرح الخبر مع الاحتياط الاستجابى بموافقه بتقديم التغسيل. و يظهر ضعفهما مما سبق.

الثالث: صرح أكثر الأصحاب بأن الشخص المذكور يؤمر بالاغتسال و غيره من أفعال التجهيز مع كونه هو المباشر له،

و هو معقد الإجماع و نفى الخلاف المتقدمين، و ظاهر جملة من كلماتهم المفروغية عن كونه هو المباشر. و يقتضيه خبر مسمع على

رواية التهذيب له.

نعم، في المقنع أنه يغسل و يكفن و يحنط. و هو المطابق للخبر المذكور على رواية الكافي له، و مرسل الفقيه و الرضوى. لكن ذكر سيدنا المصنف قدس سره أنه لا ريب في وجوب مباشرته له، و ادعى في الجواهر القطع بعدم إرادة مباشرة الغير ذلك، و أنه لأجله يحمل الخبر على أقرب المجازات، و هو تولى الغير للأمر، فإنه حيث كان سببا لوقوع الفعل من الشخص المذكور صح نسبه للأمر. أقول: المجاز المذكور بعيد جدا لا يصح الحمل عليه عرفا. و المجاز الشائع ليس إلّا حمل أمر الشخص بالشئ على مسئوليته و تكليفه به و لو مع صدوره من غيره من دون أن يلزم مباشرته له، لا- بنحو لا- يجوز له مباشرته و ليس منه إلّا الأمر به، كما هو المدعى في المقام. كما أن القطع المذكور إن كان مستندا للاعتبار، بلحاظ عدم معهودية تغسيل الحى القادر. فليس هو بنحو يوجب القطع و يصح الخروج عن ظاهر النص.

و إن كان مستندا للإجماع فلا- مجال له بعد مخالفة مثل الصدوق في المقنع، و ظهور حاله و حال الكليني في الفقيه و الكافي في مطابقة ظاهر الرواية المودعة فيهما، كالرضوى الذى لو لم يكن رواية عن الإمام عليه السلام فهو فتوى لبعض الأعلام. بل لا يبعد أن يكون معقد الإجماع و نفى الخلاف أصل تقديم أفعال التجهيز على الموت، و أن يكون منشأ عدول من عثرنا على كلامه- ممن دأبه تحرير الفتاوى و عدم متابعة السنة النصوص كالمفيد و من بعده- إلى الأمر هو الاعتبار المتقدم، لا العثور على خطأ الرواية بالوجه المذكور.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٢

...

و لا سيما مع ما هو المعلوم من أضيطة الكافي و نقل التهذيب عنه في أحد طريقه و اعتضاده بمرسل الفقيه، و عدم الابتلاء بالحكم ليتضح الحال من السيرة.

فمتابعة المشهور في ذلك في غاية الإشكال، اذ لو لم يصلح ذلك لترجيح رواية الكافي، فلا أقل من التوقف. هذا، و لو بنى على متابعة المشهور في مباشرة المرجوم و المقتص منه فقد عرفت أن المذكور في كلماتهم أمر الغير له به، و أنه داخل في معقد الإجماع و نفى الخلاف المتقدمين، و ادعى في الجواهر ظهور اتفاق الأصحاب عليه.

و استدلل عليه بأنه هو الذى يتصور بدليته عن غسل الميت المخاطب به غير الميت، فيكون الأمر حينئذ من الغير المكلف قائما مقام تغسيله له بعد موته. على أنه قد يؤيد برواية الكافي، بناء على ما سبق منه من حملها على أقرب المجازات، و هو تولى الغير الأمر. قال: «بل قد يدعى بناء على ما ذكرنا اشتراط صحة الغسل بتحقيق الأمر، فلو اغتسل من دون أمر به لم يكن مجزئا».

و يشكل: بأن رواية الكافي إن ثبت لرجحانها على رواية التهذيب تعين البناء على تولى الغير لأفعال التجهيز و عدم اكتفائه بالأمر، لما سبق من الإشكال في الحمل المذكور، و إن لم تثبت لمعارضتها برواية التهذيب فلا- وجه للتأييد بها. و بدليته عن غسل الميت المخاطب به غير الميت لو استلزم تكليف غير الميت به فهو إنما يقتضى وجوب الأمر عليه مقدمة لتحصيله، لا لشرطيته فيه بنحو لا يجزى لو وقع من دون أمر، لأن المتيقن في وجه لزوم المباشرة على الغير توقف تحقق الواجب عليها، لا لشرطيته فيه، و لذا يجزى لو وقع بدونها و لو بفعل غير المكلف كالصبى، على ما تقدم. على أنها لو كانت شرطا في غسل الميت فشرطيته فيه لا تستلزم شرطية بدلها و هو الأمر في بدله و هو غسل الحى.

و من هنا لا ينبغى التأمل في عدم شرطية في الغسل، عملا بإطلاق النص.

كما لا- ينبغى التأمل في وجوبه نفسيا لو كان الشخص المذكور جاهلا بوجوب تقديم الغسل بملاك وجوب تعليم الأحكام، كما حكى عن بعضهم الاقتصار عليه، و لو كان عالما به بملاك الأمر بالمعروف، و عليه اقتصر شيخنا الأعظم قدس سره.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٣

...

بل لا يبعد وجوبه غيرا لامتنال التكليف بالغسل، لكون وجوب الغسل المذكور كفايا لا يختص بالشخص المذكور، فكما يجب على الشخص المذكور فعله بالمباشرة يجب على غيره التسبب له بالأمر، نظير أمر غير المماثل المماثل بتغسيل الميت. لأين ظاهر في مثل ذلك و إن كان هو اختصاص التكليف بالمباشر، إلا انه لا يبعد كون بديله هذا الغسل ارتكازا عن غسل الميت الواجب في حق الكل كفاية صالحة للقرينة على عموم التكليف به مثله. ولا سيما مع ما هو المعلوم من كون الشخص المذكور بحال من الانفعال و الاضطراب النفسى يغلب معه عدم التوجه لامتنال مثل هذا التكليف لو خلى و نفسه، فلو اختص التكليف به لزم كثرة فوته منه، حيث لا يبعد كون ذلك بمجموعه قرينة على عموم التكليف.

و يترتب على ذلك لزوم إعانته على الامتنال بتهيئة مقدماته، نظير تكليف غير المماثل بإعانة المماثل. كما يترتب عليه و على الوجهين السابقين عدم اختصاص وجوب الأمر بشخص خاص، بل يعم كل مكلف، كما هو مقتضى إطلاق الأ-كثر. خلافا لما في جامع المقاصد و الروض و غيرهما من اختصاصه بالإمام او نائبه. إلا أن يراد به الرجوع إليهما في وقت إقامة الحد. و لما قد يدعى من اختصاصه بمن يجوز له مباشرة تغسيل الشخص لو كان ميتا، كالمماثل، كما هو المناسب لما تقدم من الجواهر في وجه شرطية الأمر في الغسل، و إن ذكره فيها احتمالا، و نسبه لبعضهم، و رده بإطلاق الأصحاب.

هذا، و في العروة الوثقى الاكتفاء بكل من نية الأمر و المغتسل المباشر، و أقره بعض الأعظم قدس سره. و لم يتضح الوجه فيه، إذ لو كان الأمر بمنزلة المباشرة و المغتسل المباشر بمنزلة الآلة تعين اعتبار نية الأمر. و إن لم يكن المباشر بمنزلة الآلة، بل مستقلا بالعمل- كما هو الظاهر- و الأمر واجب نفسى أو غيرى لمقدميته خارجا او شرطيته شرعا، تعين اعتبار نية المباشر، كما صرح به جماعة من محشى العروة الوثقى.

الرابع: قال في جامع المقاصد: «و لا يقدح فى الاجتزاء به الحدث تخلل او تأخر.

و احتمال مساوية لغسل الجنابة فى الذكرى. و هو ضعيف، للأصل» و قريب منه فى الروض و غيره. و الوجه فيه الإطلاق.

و إما تنزيل غسل الميت منزلة غسل الجنابة فينحصر الدليل عليه بصحيح محمد

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٤

...

ابن مسلم عن أبى جعفر عليه السلام: «قال: غسل الميت مثل غسل الجنب، و إن كان كثير الشعر فرد عليه «الماء» ثلاث مرات» «١». و الظاهر أو المتيقن منه التشبيه فى الكيفية، و لا سيما بملاحظة الذيل.

نعم، تضمن جملة من النصوص أن الميت يجنب بالموت و انه لذلك يغسل، و ظاهره كون غسل الميت من أفراد غسل الجنابة، بل صرح فى بعضها بأنه يغسل غسل الجنابة «٢».

لكن الاستدلال بذلك موقوف على ثبوت الإطلاق لدليل انتقاض غسل الجنابة بتخلل الحدث فى أثنائه بنحو يشمل مثل غسل الميت لو كان غسل جنابة حقيقة، و هو غير ثابت، بل هو لو تم مختص بغسل الحى من الجنابة، كما يظهر بمراجعة المسألة المذكورة على أن الاستدلال به و بصحيح محمد بن مسلم موقوف على كون الغسل السابق على الرجم و القصاص فى المقام غسل ميت مقدم على الموت، بحيث تترتب عليه جميع أحكام غسل الميت، و هو لا- يخلو عن إشكال بل المتيقن مسانخته له أو إجزاءه عنه لا غير. بل لو

كان غسل الميت غسل جنابة فمن المعلوم، عدم كون الغسل السابق في المقام غسل جنابة، لعدم تحقق الجنابة بعد. هذا، ولا إشكال في سبب الحدث الأكبر أو الأصغر المتخلل أو المتأخر لمسببه، فيجب رفعه لغاياته لو ابتلى بها. أما وجوب التطهر منه قبل الموت مع قطع النظر عنها فهو يبتنى على وجوب تطهير الميت منه، وهو غير ثابت في الحدث الأصغر، بل غاية ما يمكن إثباته هو وجوب تطهيره من الجنابة أو مطلق الحدث الأكبر، على ما تقدم في المسألة الرابعة عشرة. فراجع، و تأمل.

الخامس: صرح في جامع المقاصد والروض بعدم إجزاء هذا الغسل عن غيره من الأغسال.

معللاً في الثاني بعدم نية الرفع أو الاستباحة فيه. ولأصالة عدم تداخل المسببات مع اختلاف الأسباب. وهو كما ترى، لعدم اعتبار نية الرفع والاستباحة في إجزاء الغسل عن غيره، ولذا تجزى الأغسال المستحبة عن الواجبة، على ما تقدم. وأصالة عدم التداخل لو تمت بدوا في الأغسال لزم رفع اليد عنها بعموم

(١) الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) راجع النصوص المذكورة في الوسائل باب: ٣ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٥

...

ما تضمن التداخل فيها مما تقدم في المسألة الثالثة والسبعين من أحكام الوضوء، كقوله عليه السلام في صحيح زرارة: «إذا اغتسلت بعد طلوع الفجر أجزأك غسلك ذلك للجنابة والحجامة [أو الجمعة. خ ل] و عرفة والنحر والحلق والذبح والزيارة، فإذا اجتمعت عليك حقوق [الله] أجزأها عنه غسل واحد» (١) والتعليل في صحيحه الآخر لإجزاء غسل واحد للميت الجنب بقوله عليه السلام: «لأنهما حرمتان اجتماعاً في حرمة واحدة» (٢). ومن ثم تنظر في محكي الذكرى في عدم الإجزاء.

نعم، بناء على لزوم تغسيل الغير له - كما تقدم الكلام فيه في الأمر الثالث - يشكل إجزاؤه، لاختلاف كيفية الغسل، حيث يعتبر في بقیه الأغسال مباشرة المغتسل مع القدرة. وإجزاء تغسيل الميت بعد الموت عنها، كما تضمنته النصوص لا يقتضى إجزاء التغسيل السابق على الموت بعد الفرق بينهما بتعذر مباشرته لها بعد الموت وقدرته عليها قبله. ودعوى: أن هذا الغسل من أفراد غسل الميت أو بدل عنه، فيلحقه حكمه.

مدفوعة.. أولاً: بأن تغسيل الميت إنما يجزى عن تغسيلة بقیه الأغسال، لا عن اغتساله لها، كما هو المطلوب قبل الموت. وثانياً: بأن هذا الغسل إن كان من أفراد غسل الميت الحقيقي فإطلاق دليل إجزاء غسل الميت عن غيره من الأغسال يقصر عنه ويختص بالتغسيل بعد الموت، وإن كان بدلاً عنه فالمتيقن من دليل بدليته عنه إجزاؤه عنه، لا عن غيره، لعدم الإطلاق لدليل البدلية يعم جميع الأحكام.

هذا، ولا يبعد إجزاؤه عن الوضوء مطلقاً، بناء على عموم إجزاء كل غسل عنه. أما بناء على اعتبار مباشرة المغتسل فظاهر. وأما بناء على اعتبار تغسيل الغير له فلصدق الغسل عليه الذي هو موضوع دليل إجزاء الغسل عن الوضوء، ولذا لا إشكال ظاهراً في إجزاء غيره من الأغسال عن الوضوء لو قام بها غير المغتسل لتعذر المباشرة عليه. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ٤٣ من أبواب غسل الجنابة حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٣١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٦

...

و مما ذكرنا يظهر الحال في أجزاء غير هذا الغسل عنه. فإنه إن اعتبر فيه المباشرة - على ما تقدم الكلام فيه - و اكتفى فيه بغسل واحد بالقراح مثلها - على ما يأتي الكلام فيه - تعين أجزاءها عنه. و إن اعتبر قيام الغير به، أو لزم فيه التثليث و الخليطين، لم يجز عنه، كما نبه له في الروض. نعم على الثاني قد يلتزم باجزائها عن الغسل الثالثة بالقراح لو وقعت بعد الغسلتين الأوليين بالخليطين.

السادس: قال في جامع المقاصد: و لو سبق موته وجبت الإعادة ... و لو قتل بسبب آخر فكذا،

«سواء بقى الأول، كالقصاص مع ثبوت الرجم، أم لا، كما لو عفى عن القود، لأن الظاهر وجوب التجديد، لأصاله عدم أجزاء الغسل للسبب الآخر» و نحوه في الروض، و ذكر في المسالك و سبقهما إليه في الدروس، و نسب لجماعة. أقول: لا إشكال في وجوب إعادة الغسل بعد الموت لو مات بعد الغسل بسبب لا يقدم له الغسل، كما لو اغتسل للرجم فمات حتف أنفه أو قتل بلا حق، و به صرح في التذكرة و محكى نهاية الأحكام و غيرهما. لاختصاص النص المتقدم المتضمن أجزاء الغسل السابق على الموت بما إذا مات بالسبب الذي يشرع تقديم الغسل له، فيرجع في غيره لعموم وجوب تغسيل الميت.

و أما لو مات قتلاً بسبب يشرع تقديم الغسل له مابين للذى اغتسل له جنساً - كما لو اغتسل للرجم فقتل قصاصاً، أو اغتسل للقصاص ثم عفى ولى المقتول فقتله الحاكم بالرجم - أو مصداقاً مع اتفاقهما في الجنس - كما لو اغتسل للقصاص عن شخص فعفى ولىه و قتله ولى قتيلاً آخر قصاصاً - فوجوب إعادة الغسل بعد الموت مبنى على وجوب الإعادة للسبب الآخر قبله، فإن قيل بالاجتزاء بالغسل الأول و عدم وجوب الإعادة للسبب الجديد قبل القتل تعين عدم التدارك بعده، لحصول الواجب. و إن قيل بوجوب التجديد له فمع فرض عدمه لا إشكال في وجوب تدارك الغسل بعد الموت، لاختصاص النص الدال على عدم التغسيل بعد القتل بما إذا سبق الغسل بالوجه المشروع له، و لا يعم ما إذا لم يسبق له، بل يرجع فيه لعموم وجوب تغسيل الميت.

و دعوى: ظهور النص في انحصار مشروعية غسل الشخص المذكور بغسله

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٧

غسل الميت المتقدم تفصيله (١)،

قبل القتل. ممنوعة، بل لا ظهور له إلّا في لزوم تقديم غسله، من دون نظر له إلى ما لو لم يقدم قصوراً أو تقصيراً، كى يمنع من الرجوع فيه لعموم وجوب تغسيل الميت.

نعم، مقتضى صحيح أبى بصير المتقدم و غيره عدم وجوب تغسيه حينئذ. لكن تقدم أن مقتضاه عدم وجوب تقديم التغسيل على القتل أيضاً، مع بناء الأصحاب على وجوبه. و من ثم يسقط عن الحجية بالإعراض. فراجع.

إذا عرفت هذا، فوجوب التجديد للسبب الآخر مبنى على تعين الغسل الواقع للسبب المقصود به، و هو غير ظاهر من النص، بل لا يبعد قضاء المناسبات الانتكازية عدم تعينه له، لعدم دخل القصد ارتكازاً في تأثير الغسل، بل لعله مقتضى إطلاق النص، إذ لم يدل إلّا على وجوب تقديم أفعال التجهيز على القتل، و هو حاصل في الفرض مع تبدل السبب.

نعم، لو تجدد السبب الآخر لاستحقاق القتل بعد الغسل - كما لو عفى ولى الدم عن القاتل بعد الغسل فقتل آخر و طالب ولىه بالقصاص - فلا إشكال ظاهراً في وجوب إعادة الغسل، لانكشاف عدم مشروعية الغسل الأول، و ظهور النص في فرض استحقاق القتل حين الغسل السابق عليه. فلاحظ.

الساج: الظاهر عدم الإشكال بينهم في اختصاص الوظيفة المذكورة بالمسلم الذي يجب تجهيزه،

لأنها بدل التجهيز الواجب. لكن قد يظهر العموم للكافر مما في المبسوط و التذكرة من التنبيه على اختصاص وجوب الصلاة عليه بما إذا كان مسلماً. و هو غريب. و لعله مبتن على الغفلة عن عدم الحاجة لتقييد الصلاة بالمسلم، لاختصاص جميع الأفعال به، لا على البناء على العموم في غيرهما، كما قد توهمه عبارتهما.

(١) كما في الايضاح و جامع المقاصد و المسالك و المدارك و ظاهر الروض، و حكى عن نهاية الأحكام و الذكري و الموجز الحاوي و كشف الالتباس. و استشكل فيه في القواعد و ظاهر كشف اللثام، بل مقتضى قول المفيد في المقنعة: «فيغتسل كما يغتسل من الجنابة» الاقتصار على غسله واحدة بالماء القراح، و ظاهر التهذيب في مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٨

...

شرحه إقراره عليه، كما ساقه احتمالاً في الروض. و يستدل له بإطلاق النص، و عدم معهودية التكرار في غسل الحي، و أصالة البراءة. لكن تكرر غير مرة أن الأصل في الطهارة الاحتياط، و الغسل في المقام و إن لم يكن عن حدث يراد رفعه به، إلّا أنه مطلوب بلحاظ ترتب نحو من الطهارة عليه، نظير الأغسال المستحبة، أو بلحاظ مانعيته من تأثير الموت للحدث، فلا بد من الاحتياط فيه بكل ما يتحمل دخله في الأثر المطلوب منه. و عدم معهودية التكرار في غسل الحي لا ينهض بالتأييد، فضلاً عن الاستدلال، في مثل المقام مما كان تشريع الغسل فيه بنحو غير معهود، حيث يجزى عن غسل الميت مع وقوعه قبل الموت. و أما الإطلاق فلا مجال له على رواية الكافي و ما مثلها، لعدم معهودية التغسيل إلّا بالتثليث، و لا يراد بالتغسيل الغسل العرفي ليكون مقتضى إطلاقه الاكتفاء بالمسمى، بل خصوص الماهية الشرعية المحتاجة للشرح.

و أما على رواية التهذيب بإطلاق الاغتسال و إن كان ظاهراً في الغسل الواحد المعهود، إلّا أنه لا مجال في خصوص المقام، حيث سبق الاغتسال مقدمة للقتل، لبيان الاجتزاء به عن الغسل بعد الموت المعهود فيه الكيفية الخاصة، و لا سيما مع ذكره في سياق التحنط و لبس الكفن، حيث يقرب معه إرادة كيفية غسل الميت المعهودة، و الاقتصار في البدلية على وقته دون كيفيته. و لعله إلى هذا يرجع ما عن بعضهم من أنه غسل ميت قدم، و إلا فلا معنى لكونه غسل ميت مع تقديمه على الموت. و كيف كان، فلو لم يكن ذلك موجبا لظهور الإطلاق في مساواة الغسل المذكور لغسل الميت في الكيفية - كما ادعاه غير واحد - فلا أقل من كونه مانعا من ظهور الإطلاق في كفاية الغسل الواحدة بالقراح و ملزما بالرجوع للأصل المقتضى للاحتياط، كما سبق.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٥٩

و يحنط (١) و يكفن كتكفين الميت (٢)

(١) كما في المقنع و المقنعة و المبسوط و النهاية و المراسم و السرائر و المعبر و المنتهى و التذكرة و القواعد و الدروس و غيرها. و ترك في الخلاف و الشرائع و الإرشاد و غيرها. و كأنه للاختصار، كما يأتي في التكفين. هذا، و لا يبعد التخيير فيه بين مباشرة التحنط له و قيام غيره به، لأنه توصلي لا يعتبر فيه القصد، بل يكفي حصوله كيف اتفق. و لو بني على الجمود فيه على مفاد النص جرى فيه ما تقدم في التغسيل.

(٢) كما في الكتب المتقدمة المشتعلة على التحنيط عدا المبسوط، كما تركه من تقدم منه ترك التحنيط. قال في مفتاح الكرامة: «و الظاهر اتفاق الكل على إرادة الكل، لكن بعضهم اختصر و بعضهم لم يختصر» و نحوه في الجواهر. و هو غير بعيد، إذ لا وجه للتفصيل بينهما بعد اشتغال النص المتقدم - الذي هو دليل المسألة - على الكل.

و يجرى فى المباشر له ما تقدم فى التحنيط.

هذا، و فى الجواهر: «و لم أجد أحدا من الأصحاب تعرض لغسل ما يخرج منه من الدم على الكفن، و لا- لكيفية تكفينه إذا أريد القصاص منه. و لعله يترك موضع القصاص ظاهرا».

و الظاهر أن عدم تعرضهم لغسل ما يخرج من الدم على الكفن للمفروغية عن عدم وجوبه، كما هو ظاهر النص المتقدم أيضا، لأن عدم التنبيه عليه مع غلبة الابتلاء به أو دوامه موجب لظهوره فى عدم وجوبه. بل لا يبعد عدم جوازه، حيث يقرب ارتكاز أن حكمه تقديم الغسل المحافظة على أثر القتل، كالشهيد، فيستفاد من النص بالقرينة المذكورة.

و أما ترك موضع القصاص منه فهو ارتكازى جمعا بين الأمرين، فيلزم الاقتصار على ما لا بد منه فى القصاص.

و لا- وجه لما فى العروة الوثقى من ترك اللقافة رأسا إلى ما بعد القتل. و أشكل منه تعميمه ذلك للمرجوم، مع وضوح عدم مانعية الكفن التام من الرجم. بل ظاهر

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٠

ثم يقتل فيصل على (١) و يدفن بلا تغسيل.

(مسألة ٢٥): قد ذكروا للتغسيل سننا، مثل أن يوضع الميت فى حال التغسيل على مرتفع (٢)

ما تقدم فى صحيح أبى مريم «١» استيعاب الثوب الذى خاطه أمير المؤمنين عليه السلام لتمام جسد المرجوم لسترها به. نعم، قد لا يناسب ذلك النصوص الواردة فيما لو هرب المرجوم من الحفيرة «٢»، لأن اللقافة تمنع من الفرار. إلا أن يقال: عدم إحكام شدا يناسب سهولة نزاعها و لجوء المرجوم إليه عند الشدة.

(١) بلا إشكال ظاهر، و به صرح جماعة كثيرة، و ادعى فى المعتبر و التذكرة الإجماع عليه، كما هو داخل فى معقد إجماع الخلاف المتقدم، و لم ينقل الخلاف فيه إلا عن بعض العامة. و يقتضيه- مضافا إلى عموم وجوب الصلاة- النصوص المتقدمة حتى صحيح أبى بصير و نحوه و صحيح أبى مريم.

[مسألة ٢٥: قد ذكروا للتغسيل سننا و مكروهات]

[مستحبات التغسيل]

[مستحبات التغسيل التى ذكره المصنف]

[منها وضع الميت فى حال التغسيل على مرتفع]

(٢) كما فى الغنية و النافع و المعتبر و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و المدارك و كشف اللثام، مدعى فى الأول الإجماع عليه و فى المقنعة انه يرفع على ساجه أو شبهها. و فى المبسوط و النهاية أنه يجعل على ساجه أو سرير، و نحوه فى الوسيلة و الدروس، و فى المنتهى أنه لا خلاف فيه، و فى التذكرة أنه يوضع على لوح أو سرير، و اقتصر على السرير فى المقنع، و على الساجه فى النهاية و الشرائع و القواعد و الارشاد و اللمعة.

و ظاهر الغنية و كشف اللثام إن المستحب هو وضعه على مرتفع، و أن الأمور المذكورة مصاديق له. لكن ظاهر المعتبر و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و المدارك استحباب الأمرين بنحو تعدد المطلوب، و أن استحباب المرتفع للتوقى من رجوع ماء الغسل إليه، و استحباب الساجه و نحوها لصيانة بدن الميت عن التلطح بالتراب و نحوه.

(١) تقدم في أوائل؟؟؟؟ في حكم المرجوم؟؟؟ المقتض منه؟؟.

(٢) راجع الوسائل باب: ١٥ من أبواب حد الزنا.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦١

...

و هو لو تم لا يقتضى خصوصية الساجدة، بل ولا الخشب، وإن ذكره في المسالك، كما في الجواهر. لكن قال: «لكن الأولى تقديمه [يعنى الساج] على الخشب ثم الخشب على غيره». كما زاد في التذكرة و جامع المقاصد و الروض و الروضة و المسالك و المدارك و غيرها أن يكون رأسه أعلى من رجليه، معللاً في كشف اللثام بأن ينحدر الماء من أعلاه إلى أسفله، دون العكس، إذ قد يخرج من أسفله شيء، و في غيره يتجنب اجتماع الماء تحته، و لم يتضح المراد به.

هذا، و الظاهر لزوم وضعه بنحو لا يرجع ماء الغسالة إليه، و لا يتجمع تحته بالنحو غير المتعارف، لتنجسه به و عدم ثبوت العفو عنه. و سكوت الأخبار عنه لا يدل على العفو، لعدم الغفلة عنه بعد كونه على خلاف المتعارف. و أما ما عدا ذلك فالتعليقات المتقدمة لا تنهض بإثبات استحبابه شرعاً.

و مثلها ما في المنتهى من تعليل استحباب الساجدة أو السرير بأنه إذا وضع على الأرض سارع إليه الفساد و أته الهوام إذ هو ممنوع جداً، و لو لزم فقد يحرم، لما فيه من هتك الميت و الإضرار ببدنه. و أما ما في الجواهر في تقريب استحباب وضعه على المرتفع من أنه يرشد إليه ما عساه يشعر به ما في بعض الأخبار من الأمر بوضعه على المغتسل. فكأنه يشير به إلى ما في مرسل يونس من قوله عليه السلام: «إذا أردت غسل الميت فضعه على المغتسل مستقبل القبلة» «١» و هو كما ترى ظاهر في الأمر بالاستقبال، لا بوضعه على مرتفع. هذا، و في صحيح سليمان بن خالد: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة. و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة، فيكون مستقبل باطن [مستقبلاً بباطن] قدميه و وجهه إلى القبلة» «٢».

و مقتضى الجمود عليه حفر موضع المغتسل، و هو لا يناسب ما تقدم من الأصحاب و لا المقطوع به من السيرة. و من ثم لا يبعد حمله على حفر موضع الغسالة، فيدل على كونها في جانب الرجلين، لانحدار الماء منه المناسب لكونه أخفض من جانب الرأس، كما تقدم منهم. فتأمل.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٢

[منها أن يكون تحت الظلال]

و أن يكون تحت الظلال (١)

(١) كما في إشارة السبق و الشرائع و النافع و القواعد و الإرشاد، و اليه يرجع على الظاهر الحكم باستحباب تغسيله تحت سقف في المبسوط و النهاية و الغنية و الوسيلة و المعتبر و المنتهى و التذكرة و الدروس، كما يناسبه قوله في التذكرة: «و يستحب أن يكون تحت سقف، و لا يكون تحت السماء». و نحوه في النهاية و المبسوط، و من ثم نسب الأول في جامع المقاصد إلى الأصحاب، و الثانى إلى علمائنا في التذكرة، كما ادعى عليه الإجماع في الغنية و اتفاق الأصحاب في المعتبر.

و يقتضيه موثق طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السلام: «أن أباه كان يستحب أن يجعل بين الميت وبين السماء سترًا. يعني إذا غسل» (١). وقد يظهر من غير واحد التوقف في سنده، لأن طلحة عامي - كما في رجال النجاشي و الفهرست - أو تبري - كما في رجال الشيخ - من دون نص على توثيقه. لكن يكفي في توثيقه أنه من رواة كامل الزيارة و تفسير القمي، معتضدا بما في الفهرست من أن كتابه معتمد، و برواية جماعة من الأعيان عنه، كصفوان بن يحيى و عبد الله بن المغيرة و عثمان بن عيسى و غيرهم. قال في المعتبر: «و لعل الحكمة كراهية أن يقابل السماء بعورة الميت». و نحوه كلام غيره. و هو كما ترى، لعدم فرض كشف عورة الميت. إلا أن يراد بالعورة تمام البدن.

هذا، و في صحيح علي بن جعفر عن أخيه أبي الحسن عليه السلام: «سألته عن الميت هل يغسل في الفضاء؟ قال: لا بأس، و إن ستر بستر فهو أحب إلى» (٢). و هو ظاهر في ستره من جميع الجهات. و ما قد يظهر من المعتبر من اتفاق الحديثين في المفاد و اعتضاد الأول بالثاني، في غير محله، بل يلزم الجمع بينهما بحمل الثاني على الأفضلية. و يكون هو الوجه لما في التذكرة من استحباب أن يغسل في بيت، فإن لم يكن بيت ستر بثوب. و لا حاجة معه للتثبث بما علله به من كراهة النظر للميت، لإمكان أن يكون فيه عيب كان يطلب كتمانها إلا أن يكون مراده به ستره عن الناظرين من جهاته الأربع و إن لم يظل عليه بسقف أو نحوه، حيث يقصر الصحيح عن إثبات

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٣

و أن يوجه إلى القبلة (١)

استحبابه. اللهم إلا أن يستفاد من الصحيح استحباب الستر بنحو الانحلال، و أن أفضله التام من جميع الجهات، كما هو غير بعيد عن المرتكزات، فلاحظ.

[منها أن يوجه إلى القبلة]

(١) أما أصل مشروعية الاستقبال فهو اتفاق أهل العلم، كما في المعتبر. و بضميمة ذلك قد يستفاد استحبابه ممن لم يذكره - كسلار في المراسم - إذ لو كان واجبا عنده لم يهمله. و به صرح في الخلاف و الغنية و الوسيلة و الشرائع و النافع و المعتبر و المختلف و القواعد و الإرشاد و اللمعة و الروضة و الروض و المدارك و محكي المسائل المصرية للمرتضى و جمل الشيخ و عقوده و الاصباح و الجامع و التحرير و البيان و مجمع البرهان و غيرها، و نسبه في المدارك للأكثر، و قد يظهر من الخلاف الإجماع عليه، و هو كالصريح من الغنية. و يظهر من التذكرة التردد بينه و بين الوجوب. كما يظهر القول بالوجوب مما في مبحث القبلة من المبسوط من وجوب معرفتها لاستقبالها في جملة من الأمور منها تغسيل الميت، و هو كالصريح من الدروس بل صريح المنتهى و جامع المقاصد و المسالك و الحبل المتين و محكي فوائد الشرائع و شرحي الجعفرية و ظاهر الذكري، كما قد يستفاد من إطلاق ذكره في كيفية التغسيل أو إلما مر به حاله في المقنع و الهداية و المقنعة و النهاية و المبسوط، و إن كان قد يחדش باشتغال كلامهم على كثير من المستحبات.

و قد استدلل للوجوب بالأمر به في صحيح سليمان بن خالد و مرسل يونس المتقدمين في استحباب وضعه على مرتفع، و صحيح الكاهلي: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت: فقال: استقبل بباطن [ببطن] قدميه القبلة حتى يكون وجهه مستقبل القبلة ثم

تلين مفاصله «... ١». لكن لا مجال لاستفادة الوجوب من صحيح سليمان بعد تضمنه عطف حال التغسيل على حال ما بعد الموت، و الاستقبال في المعطوف عليه قد أخذ قيذا في التسجئة المستحبة. كما أن مرسل يونس و صحيح الكاهلي حيث تضمننا كثيرا من الخصوصيات غير الواجبة من المستحبات و غيرها كان الظاهر منهما بيان

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٤

كحالة الاحتضار (١). بل هو الأحوط استحبابا.

الكيفية الكاملة شرعا و المناسبة للواقع في ظرف صدورهما، لا خصوص الواجبة، نظير ما تقدم في الاستدلال بهما و بأمثالهما لوجوب الترتيب.

على أنه لو سلم ظهورها في الوجوب لزم رفع اليد عنها بصحيح يعقوب بن يقطين: «سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن الميت كيف يوضع على المغتسل موجهها وجهه نحو القبلة أو يوضع على يمينه و وجهه نحو القبلة؟ قال: يوضع كيف تيسر، فإذا طهر وضع كما يوضع في قبره» (١). و أما الإشكال فيه:

تارة: بما في جامع المقاصد من عدم وجوب ما تعسر قطعاً.

و أخرى: بما في الحبل المتين من أنه يدل على التخيير بين الوجهين المذكورين في السؤال، فلا- يدل على جواز تركهما معا. قال: «ففي الحديث دلالة على أنه إذا تعسر توجيهه على هيئة المحتضر و تيسر التوجيه على هيئة الملحد فلا عدول عنه، لأنه أحد توجيهي الميت. فتأمل. فهو كما ترى.

لاندفاع الأول: بانه لما لم يكن المتيسر منحصرا بوجه واحد فمقتضى إطلاق الجواب أجزاء ما تيسر و لو مع تيسر الاستقبال و من ثم كان ظاهر التعبير المذكور عدم الوجوب.

و الثاني: بأن السؤال و إن اختص بالوجهين إلّا أن إطلاق الجواب شامل لغيرهما. و لو سلم فلازمه التخيير بينهما لزوما مع تيسرهما معا، و هو مما لا- يظن بأحد الالتزام به، فيتعين حمله على التخيير بين المشروع و غيره لعدم ابتناء تشريعه على الإلزام، لا على التخيير أو الترتيب بين الواجبين، كما يظهر منه. و لعله لما ذكرنا أمر بالتأمل.

و بالجملة: لا ينبغي التأمل في ظهور الصحيح في عدم وجوب الاستقبال حال التغسيل، و به يرفع اليد عن ظهور ما تقدم في الوجوب لو تم.

(١) الظاهر المفروغة عنه، و في الجواهر: «بلا- خلاف أجده بين أصحابنا في الكيفية». بل ظاهر الخلاف و الغنية و المعبر الإجماع عليه. و يقتضيه صحيحا سليمان

(١) الوسائل باب: ٥ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٥

و أن ينزع قميصه من طرف رجله (١)

بن خالد و الكاهلي المتقدمان. لكن في المبسوط في بيان مقدمات التغسيل: «مستقبل القبلة عرضا، على ما بيناه».

و هو لا يخلو عن تدافع، لأن ما تقدم منه بيانه هو الوجه الذي عليه الأصحاب، حيث قال في أول أحكام الاحتضار: «إذا حضر الإنسان

الوفاء استقبال بوجهه القبلة، فيجعل باطن قدميه إليها على وجه لو جلس لكان مستقبلاً للقبلة، وكذلك يفعل به حال الغسل. فأما في حال الدفن والصلاة عليه يجعل معترضا... و من البعيد جدا خروجه عما عليه الأصحاب. و لعل في النسخة تصحيحا. هذا، و ظاهرهم كالنص انحصار الاستقبال المشروع بذلك. و ما تقدم من الحبل المتين قد عرفت ضعفه.

[منها أن ينزع قميصه من طرف رجله]

(١) كما صرح به جماعة كثيرة من الأصحاب منهم الشيخان و ابن حمزة و الفاضلان و الشهيدان و المحقق الثاني، و في جامع المقاصد أنه لا كلام فيه بين الأصحاب. و كأن مراده أنه لا كلام لهم في استحباب كون النزاع عند إرادته بالنحو المذكور، لا استحباب النزاع بالنحو المذكور مقدمة للغسل، لظهور بعض كلماتهم في كونه بعد الغسل، كما يأتي. و علل بتجنب تلطخ أعالي بدنه بالنجاسة التي قد يتعرض لها ثوب الميت حال مرضه أو موته. و هو كما ترى لا ينهض بإثبات حكم شرعي. و مثله تعليله بأنه أسهل على الميت، لعدم وضوح الدليل على استحباب الأسهل إذا لم يتوقف عليه الرفق بالمأمور به في بعض النصوص «١».

نعم، في صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثم يخرق القميص إذا غسل و ينزع من رجله» «٢». و هو و إن كان واردا في نزعه بعد التغسيل، إلا أن الظاهر إلغاء خصوصيته.

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب غسل الميت.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب التكفين حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٦

و إن استلزم فتقه (١)، بشرط إذن الوارث (٢).

اللهم إلا أن يقال: إلغاء الخصوصية عرفا يبتنى على كون منشأ ذلك سهولة النزاع أو نحوها، و لا إشعار في الصحيح به، بل قد يكون منشؤه أن إصابة الثوب المبطل بماء الغسالة لأسافل البدن أهون و أولى من إصابته لأعاليه، و ذلك لا يجري قبل التغسيل. هذا و في الرضوى: «و تنزع قميصه من تحته أو تتركه عليه إلى أن تفرغ من غسله لتستر به عورته» «١». و هو يتم المطلوب لو كان حجة في نفسه.

(١) مقتضى إطلاق عبارات جملة من الأصحاب استحباب الفتق أو الشق و إن لم يتوقف عليه النزاع، و هو مقتضى إطلاق الصحيح أيضا.

نعم، لا يبعد انصرافه كعباراتهم إلى ما لو ترتبت عليه فائدة ما كسهولة النزاع.

قال في المقنعة: «ثم ينزع قميصه - إن كان عليه قميص - من فوقه إلى سترته، يفتق جيبه أو يخرقه، ليتسع عليه في خروجه».

هذا، و في جامع المقاصد: «أكثر عبارات الأصحاب بالفتق، و في البيان عبر بشق القميص، و هو في خبر عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام، و هل بينهما فرق؟

المتعارف أن الفتق بموضع الخياطة، و لكن أهل اللغة ساووا بينهما. صرح بذلك في القاموس و غيره».

لكن لا إشكال في اختصاص فتق الثوب عرفا بموضع الخياطة، و الشق إما مختص بغيره، كالخرق الذي تضمنه النص، أو أعم منه. نعم إذا شرع الخرق الذي تضمنه النص شرع الفتق، لإلغاء خصوصية الخرق عرفا، بل لا يبعد أولويته. و لعل اقتصار النص على الخرق لتعارف الفصل من أسفل الجيب، الذي لا خياطة فيه غالبا.

(٢) كما في جامع المقاصد و المسالك و الروضة و المدارك، معللا في الأول بأنه إتلاف لحكم مستحب. و كأنه يشير إلى أن المورد من صغريات التراحم، و الاستحباب لا يزاحم الحرمة. لكن في الجواهر: «قد يتأمل فيه، لإطلاق خبر عبد الله بن سنان... مع انجباره بإطلاق عبارات الأصحاب، و ملاحظة غالب أحوال الناس في ذلك من

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٧

و الأولى أن يجعل ساترا لعورته (١)

استنكار طلب الإذن و عدم تيسره غالبا. فلعل الأقوى حينئذ القول به مطلقا، سيما مع عدم تحقق النهي عنه». و كأنه لا يريد بذلك ترجيح إطلاق الخبر لا اعتضاده بالقرائن المذكورة على عموم حرمة التصرف في ملك الغير، كي يشكل بما أشرنا إليه من أن المقام من صغريات التراحم الذي يقدم معه الإلزامي على غيره، لا التعارض الذي يرجح معه أقوى الدليلين، بل يريد قوة ظهور الخبر في رفع الشارع اليد عن استئذان المالك في المقام. و قد يقرب بما أشار إليه من تعارف عدم الاستئذان، لعدم تيسره و احتقار الثوب غالبا، حيث يكون مغفولا عنه لذلك، فعدم التنبيه في الخبر إليه مع ذلك يوجب ظهوره في عدم وجوبه، فلا يبقى ملاكه، كي يزاحم ملاك الاستحباب و يمنع من فعليته. و إن كان الأمر لا يخلو عن إشكال. كما لا يبعد أن يكون مراده بانجبار الخبر بما ذكره اعتضاده بذلك، لا انجبار ضعفه، إذ هو صحيح، كما تقدم. نعم، الظاهر الاقتصاد على المتعارف من عدم أهمية الثوب و الرغبة نوعا عنه، و عدم منع الوارث أو من يقوم مقامه من ذلك، لأنه المتيقن من التعارف الذي يبتنى عليه ظهور الخبر، دون الصورتين المذكورتين. و أولى منهما بالمنع ما لو علم بكون الثوب مغصوبا أو مستأجرا أو عاريه ممن يحتمل عدم رضاه بخرقه أو فتقه، كما هو ظاهر. هذا و حيث كان جواز الخرق و الفتق بدون إذن لو تم استفادا من صحيح ابن سنان الأمر بالخرق فعمومه لما قبل الغسل تابع لعموم الصحيح، الذي تقدم الكلام فيه.

[أن يجعل ساترا لعورته]

إشارة

(١) قال في الفقيه: «و ينزع القميص من فوقه إلى سترته و يتركه إلى أن يفرغ من غسله ليستر به عورته، فان لم يكن عليه قميص ألقى على عورته ما يسترها به» و نحوه في الهداية، و قريب من صدره في المقنع، و ظاهره عدم نزع قميصه حين التغسيل، بل ستر عورته به بعد نزع من أعلاه لأسفله بنحو يكون كالإزار.

و قد يستدل له بمرسل يونس: «فإن كان عليه قميص فأخرج يده من القميص

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٨

...

و اجمع قميصه على عورته و ارفعه عن رجله إلى فوق الركبة و إن لم يكن عليه قميص فألقى على عورته خرقه» (١)، لكنه تضمن أيضا رفعه عن رجله إلى فوق الركبة. و لعله لذا قال في الدروس: «و فتق قميصه و إخراج يده منه و جمعه على عورته». بل قد يحمل على مجرد بيان كيفية ستر العورة بالقميص، دون استحبابه، كما يأتي.

و أما ما فى المتن من خصوصية القميص بعد نزع فى ستر العورة وحدها فلم أعثر عاجلا على من سبقه إليه عدا السيد فى العروة الوثقى. كما لم أعثر على ما يناسبه فى النصوص. بل قد خير بين القميص وغيره فى صحيح الحلبي عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: إذا أردت غسل الميت فاجعل بينك وبينه ثوبا يستر عنك عورته، إما قميص وإما غيره» (٢). هذا، وقد صرح فى الوسيلة بوجوب تغسيل الميت مجردا من ثيابه مستور العورة إلّا لعذر. ولعله لتنجس القميص بماء التغسيل فينجس به الميت و يمتنع تغسيله، و المتيقن فى العفو و الطهارة بالتبع بعد التغسيل هو ما لا بد منه فيه، و هو الخرقه الساترة للعورة. و كأن مراده من العذر ما أشار إليه قبل ذلك من لزوم التغسيل فى الثياب فى فروع اعتبار المماثلة. لكن النصوص كما دلت على التغسيل فى الثياب فى تلك الفروع و على العفو عن الخرقه الساترة للعورة دلت على التغسيل فى القميص فى مطلق الميت، كما يأتى. و أما الاستدلال له بمرسل يونس المتقدم. فيشكل - مضافا إلى عدم مطابقته لمدعاه، لتضمنه ستر ما زاد على العورة - بلزوم تنزيله على ما لا ينافى النصوص المذكورة مما يأتى بيانه. و من ثم لا إشكال فى ضعف ما ذكره، و لم أعثر على موافق له فيه. بل الأصحاب بين من حكم باستحباب التغسيل فى القميص، كابن أبى عقيل - فيما حكى عنه - و صاحب الحقائق و الفقيه الهمداني و سيدنا المصنف «قدس سرهما» و قد يظهر من المختلف و الروضة الميل إليه، بل ظاهر الحبل المتين اختياره، و نسبه فى الروضة للأكثر. و من حكم بجوازه مع استحباب التجريد كما قد يظهر ممن ذكر نزع القميص من جانب الرجلين قبل التغسيل، و به صرح الشيخ و الفضلان و غيرهم

(١) الوسائل باب: ٣٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٦٩

...

و نسب للمشهور فى المختلف وغيره. و من خير من دون رجحان لأحد الطرفين، كما فى الجواهر، و حكاها عن لم يتضح صحة نسبته إليه.

و الظاهر الأول، للنصوص الكثيرة، ففى صحيح ابن مسكان عن أبى عبد الله عليه السلام: «قلت: يكون عليه ثوب إذا غسل؟ قال: إن استطعت أن يكون عليه قميص فغسله [تغسله] من تحته» (١) و نحوه صحيح سليمان بن خالد (٢). و فى صحيح يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح: «فقال: غسل الميت: تبدأ بمرافقه ... و لا يغسل إلّا فى قميص يدخل رجل يده و يصب عليه من فوقه» (٣). و عن ابن أبى عقيل: «تواترت الأخبار عنهم عليهم السلام أن عليا عليه السلام غسل رسول الله صلى الله عليه و آله فى قميصه ثلاث غسلات» (٤).

و قد ذكر بعضها فى البحار (٥).

و استدلل للثانى بمرسل يونس و صحيح عبد الله بن سنان المتقدمين. و بما فى المعتبر قال: «و أما أن تجريده أفضل فلائنه أمكن للتطهير. و لأن الثوب قد ينجس بما يخرج من الميت، و لا يظهر بصب الماء، فينجس الميت و الغاسل» و زاد فى التذكرة: «و لأن الحى إذا اغتسل تجرد فالميت أولى».

و الكل كما ترى، لقرب حمل مرسل يونس على بيان وجوب ستر العورة و كيفية سترها بالقميص لمن لا يريد تغسيل الميت به، لا رجحان تجريده منه و الاقتصار على ستر العورة به.

إذ لا أقل من كونه مقتضى الجمع بينه و بين النصوص السابقة. فإنه أقرب من حمل تلك النصوص على مجرد بيان الجواز - كما يظهر

من المعتبر - أو على كون التمسيل في القميص لستر العورة به لا غير، لتطابق مرسل يونس، فإنها كالصريحة في خلافهما. وكذا ما في التذكرة من حملها على ما لو أمن من خروج النجاسة من الميت وإصابتها الثوب. إذ هو - مع منافاته للوجهين الآخرين المتقدمين منه - بلا شاهد. فالمتعين ما ذكرنا. وأما صحيح عبد الله بن سنان فهو ظاهر أو صريح في نزع القميص بعد

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٤.

(٥) البحار الطبعة الحديثة ج ٢٢ باب وفاته صلى الله عليه وآله وسلم وغسله والصلاة عليه ص: ٥١٨ ح: ٢٧. و ص: ٥٢٦ ح:

٣١. و ص: ٥٤٤ ح: ٥٩. و ص: ٥٤٦ ح: ٦٤. وغيرها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٠

...

القميص، لا قبله، كما تقدم، ولا سيما بملاحظة السياق. ولو فرض حمله على النزع بعد التمسيل تعين حمله جمعا مع النصوص المذكورة على بيان كيفية نزع القميص في ظرف إرادته، لا على استحباب نزع. وأما الوجه الباقي فهي لا تخرج عن الاجتهاد في مقابل النص.

و من هنا لا مخرج عن ظاهر النصوص المذكورة، الذي قد يبتنى على ملاحظة الآداب العامة في عدم انكشاف الإنسان أمام غيره الذي هو قطعي في الحي وقريب في الميت، إلحاقا له به في الحرمة، فيحسن لأجلها تحمل مشقة التمسيل من وراء الثياب، وإن لم يكن لازما.

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، مؤسسه المنار، قم - إيران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب الطهارة؛ ج ٦، ص: ٣٧٠

و مما تقدم يظهر ضعف القول بالتخير من دون رجحان لأحد الطرفين. و ما في الجواهر من أنه مقتضى الجمع بين هذه النصوص و ما دل على تغسيله مجردا مستور العورة خاصة، كمرسل يونس و صحيح الحلبي المتقدمين. كما ترى، لما سبق من إباء هذه النصوص الحمل على مجرد الجواز، و لزوم تنزيل مرسل يونس على ما تقدم لأجلها. و أما صحيح الحلبي فهو لا يدل إلّا على وجوب ستر العورة و جواز الاقتصار على ذلك من دون أن ينافي استحباب القميص الذي تضمنته هذه النصوص. و من ثم لا مخرج عنه لأجلها. هذا، و حيث سبق نهوض هذه النصوص بإثبات العفو عن تنجس القميص و طهارته تبعا الذي هو خلاف الأصل، و يأتي الكلام فيه في مبحث المطهرات إن شاء الله تعالى، فاللائز الاقتصار على ما تضمنته، و هو القميص، و لا - يزداد عليه ثوب آخر، حيث لا طريق لإثبات العفو عنه و طهارته تبعا، فضلا عن رجحان التمسيل فيه.

و ما في العروة الوثقى من جواز التمسيل من وراء الثياب في غير محله أو محمول على خصوص القميص في مقابل التجريد. كما أن المتيقن من ذلك ما إذا كان القميص طاهرا في نفسه، و لا يشمل ما لو كان نجسا من غير جهة التمسيل. و لعله لذا حكى عن ابن أبي عقيل أن السنة تغسيله في قميص نظيف. فلاحظ.

بقى شئ، وهو أنه لا إشكال بينهم ظاهرا في حرمة النظر لعورة الميت

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧١

...

مع حرمة النظر إليه حال حياته، كما يناسبه تصريحهم بالنصوص بوجوب سترها. وأما مع جواز النظر إليه حال حياته - كالطفل و الزوج و الزوجة و نحوهم - فلا يبعد انصراف إطلاق النص و الفتوى عنه.

نعم، تقدم في ذيل الكلام في تغسيل أحد الزوجين الآخر الكلام في جواز نظر المغسل منهما لعورة الميت، مع عدم الإشكال في مرجوحيته. كما لا يبعد كراهة النظر لعورة الطفل حال الحياة فضلا عن حال الموت إذا لم يكن صغيرا جدا لا يعتد بعورته، و لا سيما إذا بلغ سنا يكره مخالطة المخالف له. فتأمل.

هذا، و المنساق مما تضمن وجوب سترها من النصوص المشار إليها أنه لتجنب النظر المحرم إليها، لا لوجوبه نفسيا، فيقصر عما لو لم يلزم النظر من كشفها، لعمى من يحضره أو ظلمة تمنع منه أو لمنع نفسه من النظر. لكن صرح غير واحد باستحباب الستر حينئذ. و في المعتبر: «الأحوط الستر ليحصل الأمن من زلل الطبع و الغفلة»، و قريب منه ما في المسالك. و هو كما ترى خروج عن فرض الأمن من ذلك، خصوصا في مثل الأعمى. إذ مع فرض الاحتمال قد يجب الاحتياط بالستر، عملا بإطلاق النصوص. إلّا أن يكون ضعيفا غير معتد به، فيحتاج الاستحباب معه للدليل. فتأمل.

و في الجواهر في تقريب استفادة الاستحباب من النصوص: «نعم قد يقال: إن وجوب الستر إنما هو على المنظور، و إلّا - فالناظر إنما يحرم عليه النظر، و بعد سقوط الأول هنا بالموت فلم يبق إلّا الثاني، و هو لا - يستلزم وجوب الستر، لعدم التوقف عليه، فيستحب خصوص الستر حينئذ استظهارا و حذرا من الغفلة و نحوها. و حينئذ فلا ينبغي أن يخص الحكم بما ذكر، بل هو على إطلاقه. فتأمل جيدا».

و فيه: أنه خلاف ظاهر النصوص المذكورة في المقام و غيرها في غيره من موارد الأمر بالستر، حيث يستفاد منه عرفا أن وجوب الستر لتجنب النظر المحرم، لا - تعبدا مع الأمن منه. و من ثم لا - يحتمل الوجوب مع الأمن من النظر عملا - بظاهر الأمر على أن فرض كون الاستحباب للاستظهار و الحذر من الغفلة يقتضى قصوره عن فرض الأمن من ذلك. إلّا أن يريد كونه حكمة للاستحباب لا علة له، أو استظهار الشارع بتشريع الستر حذرا من حصول الغفلة و لو مع اعتقاد المكلف عدمها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٢

و أن تلين أصابعه برفق (١)، و كذا جميع مفاصله (٢)،

و كيف كان، فقد يدعى استحباب الستر تأديبا محافظة على كرامته الميت و لو مع الأمن من الناظر، كما دلت عليه في الجملة النصوص في الحى، و يناسبه المرتكزات في الميت. و قد يستفاد من استحباب تغسيله في قميص و ما تضمن تغطيته بعد الموت و تظليله و ستره حال التغسيل و غير ذلك. فتأمل جيدا.

[منها أن تلين أصابعه برفق، و كذا جميع مفاصله]

(١) كما في الفقيه و الهداية و المقنعة و النهاية و إشارة السبق و المراسم و الشرائع و النافع و التذكرة و القواعد و الإرشاد و الدروس. و إليه يرجع ما في المبسوط و الوسيلة من إطلاق تلين الأصابع مع إمكانه و عدم امتناعها، و في المعتبر: «و هو مذهب أهل البيت عليهم السلام»، و في الخلاف دعوى إجماع الفرق و عملهم على تلين أصابع الميت. و أما ما في المختلف و جامع المقاصد و الروض

من نسبته للمشهور فهو بلحاظ ما يأتي من ابن أبي عقيل في جميع المفاصل.

و استدلال له في كلام بعضهم بكونه أطوع للغسل و التطهير. و هو كما ترى لا- ينهض بإثبات حكم شرعى. و كأنه إليه يرجع ما فى المعبر من أن انقباض كفه يمنع من التمكن من تطهيرها. و إلا فهو بظاهره يقتضى الوجوب. و لعله خارج عن محل الكلام. فالأولى الاستدلال له بما يأتي فى جميع المفاصل. مضافا إلى الرضى: «و تلين أصابعه و مفاصله ما قدرت بالرفق» «١». المعتضد بذكر الأصحاب له طبقه بعد طبقه، خصوصا مثل الصدوق الذى دأبه الاقتصار على مفاد النص، حيث اقتصر كالأكثر على الأصابع من بين المفاصل بالذكر.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق السرائر و المنتهى و الدروس. و عن ابن أبي عقيل:

«لا تغمز له مفصلا. بذلك تواترت الأخبار عنهم عليهم السّلام. و قد قيل فى خبر شاذ عنهم أنه تلين مفاصله». و كأن مراده بالأخبار المتواترة معتبر طلحة بن زيد عن أبي عبد الله عليه السّلام: «قال: كره أن يقص من الميت ظفر أو يقص له شعر أو يحلق له عانة أو

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٣

و أن يغسل رأسه برغوة السدر (١)،

يغمز له مفصل «١». و صحيح حمران: «قال أبو عبد الله عليه السّلام: إذا غسلتم الميت منكم فارفقوا به و لا تعصروه و لا تغمزوا له مفصلا» «٢». و لم أعر عاجلا- على غيرهما. و بالخبر الشاذ صحيح الكاهلى. و فيه: «ثم تلين مفاصله فإن امتنعت عليك فدعها» «٣» مؤيدا بالرضوى المتقدم فى تلين الأصابع.

لكن الظاهر عدم تعارض الطائفتين. فإن الأولى إن لم تكن ظاهرة فى نفسها فى الغمز المنافى للرفق- حيث فسر الغمز بالعصر و الكبس باليد فى اللغة، كما يناسبه السياق فى صحيح حمران، حيث لا يبعد كون النهى فيه تأكيدا و شرحا لقوله: «فارفقوا به- فلا أقل من كونه مقتضى الجمع العرفى بينهما و بين الثانية، لظهور صحيح الكاهلى فى التلين غير المنافى للرفق، كما يناسبه قوله: «فإن امتنعت عليك فدعها». و حينئذ يشهد للأول ما تضمن الأمر بالرفق أيضا «٤».

هذا، و قد قال فى المختلف بعد الاستدلال لابن أبي عقيل بمعتبر طلحة:

«و الجواب: أنه محمول على كراهية ذلك بعد الغسل، فان الشيخ رحمه الله قال: يكره بعد الغسل تلين المفصل». و يشكل بأن الحمل المذكور بلا شاهد، بل قد ياباه سياق المذكورات فى الحديث، لأن المناسب وقوعها قبل الغسل.

بل صحيح حمران كالصريح فى إرادة الغمز حين الغسل الذى يكون الغرض منه تسهيل الغسل، و المنع منه حينه يقتضى المنع منه قبله مقدمه له، لفهم عدم الخصوصية عرفا، و لا سيما مع تمهيدته بالأمر بالرفق المعلوم عدم الفرق فيه بين أحوال الميت.

[منها أن يغسل رأسه برغوة السدر]

إشارة

(١) لا يبعد كون المراد به غسلا مستحبا زائدا على الواجب مقدما عليه، لا من أجزاء الغسلة الأولى، لأنه المناسب لما تقدم منه من اعتبار عدم خروج الماء بالسدر عن الإطلاق، فيطابق ما فى إشارة السبق و الشرائع و القواعد و الإرشاد و الروض و محكى التحرير و ظاهر المنتهى و جامع المقاصد.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ٦.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٤) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٤

...

وقد جمع بينه وبين غسل الميت بعده من قرنه إلى قدمه بالماء في الهداية - حاكيا له عن رسالة والده - والفقيه والمبسوط، و تقدم في بحث الترتيب احتمال حمل الأول على الاستحباب، كما تقدم من المقنعة والمراسم نحو آخر في بيان الغسل، مع التعرض له، كما يحتمله ما في الوسيلة والروضة من الاختصار على غسل الرأس بالرغوة من دون أن يظهر في مباينته للواجب وتقديمه عليه. وكيف كان، فيقتضيه قوله عليه السلام في مرسل يونس: «و اعمد إلى الصدر فصيره في طشت و صب عليه الماء و اضربه بيدك حتى ترتفع رغوته و اعزل الرغوة في شيء...»

ثم اغسل رأسه بالرغوة و بالغ في ذلك ... ثم أضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من نصف رأسه إلى قدميه «... ١». و قريب منه الرضوى «٢». فإن مقتضى الجمع بينه وبين ما تضمن تحديد غسل الميت بالغسلات الثلاث لجسده كله حمل ما زاد على الاستحباب، و منه الغسل بالرغوة، و لا سيما مع مناسبة الغسل بالرغوة للتنظيف الخارجى من الوسخ الظاهر، لا للتطهير من الحدث و الخبث المطلوب من التمسك بالواجب، كما يناسبه أيضا الأمر فيه بالمبالغة.

لكن في المدارك: «و الاستفادة من الأخبار أن تغسيل الرأس برغوة الصدر محسوب من الغسل الواجب، لا أنه مستحب متقدم عليه» ثم استدلل عليه بالمرسل و صحيح الحلبي و الكاهلي اللذين يأتي الكلام فيهما إن شاء الله، و تبعه على ذلك في الحدائق و الرياض و محكى الكفاية، و زاد في كشف اللثام أن ذلك ظاهر عبارات الأصحاب أيضا، و عن مختصر المصباح التصريح أو الظهور بأن ذلك من الغسل الواجب.

و في الجواهر: «و لعل القول باستحباب ذلك و جعله من أجزاء الغسل بناء على ما تقدم سابقا من عدم اشتراط بقاء الإطلاق في غسلة الصدر لا يخلو عن قوة».

و كأن منشأ محافظتهم على الترتيب المعتبر في غسل الميت عندهم، لعدم اشتماله على غسل آخر للرأس وحده، لكن من الظاهر أنه لا يناسب التصريح فيه بصب الماء عليه بعد ذلك من نصف رأسه إلى قدمه، و نحوه في ذلك غيره.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٥

...

إذ الترتيب المذكور لا يناسب وجوب الأمرين، و حمل الثانى على الاستحباب ليس بأولى من حمل الأول عليه، بل هو الأولى بقرينه ما تقدم من كونه مقتضى الجمع و غيره. و من ثم تقدم منا تقريب عدم اعتبار الترتيب، و الاستدلال عليه بالمرسل و غيره. فراجع. نعم، لو كان دليل الترتيب قويا، بحيث لا يمكن رفع اليد عنه تعين تنزيلها على ما ذكره. لكنه ليس كذلك، كما يظهر مما تقدم عند

الكلام فيه. و يظهر منه أيضا حال كلمات الأصحاب في المقام، لأن ما تقدم من كشف اللثام مبني على إجماعهم على الترتيب، و قد تقدم منه. فراجع.

بقي في المقام أمور:

الأول: لا يبعد استحباب غسل الرأس بالسدر قبل التغسيل إن لم يغسل بالرغوة

لظهور بعض النصوص في ذلك ففي صحيح الكاهلي عن أبي عبد الله عليه السلام:

«ثم تحول إلى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن من لحيته و رأسه ثم ثن بشقه الأيسر من رأسه و لحيته و وجهه فاغسله برفق، و إياك و العنف، و اغسله غسلا ناعما، ثم أضجعه على شقه الأيسر ليبدو لك الأيمن، ثم اغسله من قرنه إلى قدميه» «... ١».

و تقرب دلالة بنظير ما تقدم في مرسل يونس. و قريب منه صحيح يعقوب بن يقطين عن العبد الصالح عليه السلام، و فيه: «ثم يغسل وجهه و رأسه بالسدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات ... و يجعل في الماء شيء من السدر و شيء من كافور» «٢».

فإن ظاهر الإفاضة عليه استيعاب تمام بدنه بها، و به يتحقق الغسل الواجب، فيكون غسل الرأس قبله هو المستحب بالتقرب المتقدم. و لا سيما مع التعبير عن غسل الرأس بأنه بالسدر، و عن الإفاضة بأنها بالماء مع جعل شيء من السدر فيه، لإشعاره بكثرة السدر في غسل الرأس المناسب لكون الغرض منه التنظيف من الوسخ مقدمة للغسل المطهر من الحدث و الخبث، و مع عطف اللحية على الرأس المناسب لكون المراد به موضع الشعر، لا ما يقابل البدن بتمامه.

كما قد يستفاد ذلك من صحيح الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام: «ثم تبدأ بكفيه

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٦

...

و رأسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده» «١»، لأن التعبير بسائر الجسد و إن كان ظاهرا فيما عدا المغسول منه أولا، إلّا أن فرض غسل اليدين مع الرأس يمنع هذا الظهور، لبعد استثنائهما من سائر الجسد. و من ثم لا يبعد كون المراد به تمام الجسد، فيجرب فيه ما تقدم في سابقه. فتأمل.

و كذا موثق عمار عنه عليه السلام: «ثم تبدأ فتغسل الرأس و اللحية بسدر حتى ينقيه، ثم تبدأ بشقه الأيمن ثم بشقه الأيسر، و إن غسلت رأسه و لحيته بالخطمي فلا بأس.

و تمر يدك على ظهره و بطنه بجرة من ماء» «... ٢»، لأن المقابلة بين الرأس و الشقين و إن أوهمت كون المراد بهما ما عدا الرأس، إلّا أن التعبير في غسل الرأس بالسدر المشعر كثرته، و عطف اللحية على الرأس الكاشف عن كون المراد به موضع الشعر لا تمام ما يقابل البدن و جعل الغاية الإنقاء، و التنبيه فيه بعد ذلك لغسله بالخطمي يقرب كون المراد بالشقين ما يعم الرأس، و يكون المراد بتقديم غسل الرأس غسله استحبابا بالسدر الكثير و الخطمي لتنقيته من الوسخ مقدمة للتغسيل الواجب.

و منه يظهر قيام الخطمي مقام السدر في ذلك، كما نبه له في التذكرة و المنتهى و محكي نهاية الأحكام و التحرير. بل عمم فيها لما يقوم مقامه في تنظيف الرأس. و كأنه لإلغاء خصوصيتهما و فهم أن الغرض التنقية. فتأمل.

و أما ما يظهر من غير واحد من الاستدلال ببعض هذه النصوص أو جميعها على الغسل بالرغوة. فلا مجال له، لابتناء الغسل بالرغوة

على عناية لم يشر إليها في هذه النصوص. فلا بد أن يحمل التعبير بالسدر على مائه، أو كثرته بنحو يكون منظفا كالأشنان و الخطمي و الصابون.

الثاني: صرح في النافع و المعتبر و التذكرة و محكى نهاية الأحكام بغسل تمام بدن الميت بالرغوة،

بل في المعتبر: «و هو مذهب فقهاء أهل البيت عليهم السّلام». و صريح التذكرة و محكى نهاية الأحكام كونه مستحبا قبل الغسل الواجب لا- جزءا منه، و قد يظهر ذلك من المعتبر، لأنه ذكره في مستحبات الغسل بعد أن صرح في بيان الواجب منه بالتغسيل بماء السدر. و لم يتضح مستنده من النصوص، حيث لم يتعرض منها للرغوة

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٧

...

إلا مرسل يونس و الرضوى و هما مختصان بالرأس و اللحية.

و استدل له في المعتبر و التذكرة بخبر معاوية بن عمار: «أمرني أبو عبد الله عليه السّلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالأشنان ثم أغسل رأسه بالسدر و لحية، ثم أفيض على جسده منه ثم أدلك به جسده، ثم أفيض عليه ثلاثا ثم أغسله بالماء القراح ثم أفيض عليه بالماء الكافور» (١)، و يظهر من المعتبر دلالة غيره أيضا. و كأن المراد به ما تضمن الغسل بالسدر.

لكن ذكرنا أن حمل السدر على رغوته بعيد، بل يتعين حمله على مائه، جمعا مع غيره من النصوص، بل هو الظاهر من خبر معاوية في نفسه، بقريته اشتماله على الإفاضة منه على الجسد، لوضوح عدم صدق الإفاضة في الرغوة. على أنها ظاهرة في الغسل الواجب للاكتفاء به في غسل السدر. نعم لا مجال لذلك في خبر معاوية لاشتماله على الإفاضة عليه ثلاثا بعد ذلك الجسد في الإفاضة الأولى.

الثالث: مقتضى بعض النصوص المتقدمة استحباب غسل الرأس أمام كل من الغسلتين الأخيرتين بمائهما أيضا

ففي مرسل يونس: «ثم صب الماء في الآنية و ألق فيه حبات كافور، و افعل به كما فعلت في المرة الأولى ابدأ بيديه ... ثم اغسل رأسه، ثم أضجعه على جنبه الأيسر و اغسل جنبه الأيمن ... كما فعلت أول مرة» (٢)، و في صحيح الكاهلي: «ثم تحول الى رأسه فاصنع كما صنعت أولا بلحيته ثم من جانبيه كليهما و رأسه و وجهه بماء الكافور ثلاث غسلات ... ثم اغسله بماء قراح كما صنعت أولا تبدأ بالفرج ثم تحول إلى الرأس و اللحية و الوجه حتى تصنع كما صنعت أولا بماء قراح» (٣).

و في موثق عمار: «ثم بجرة من كافور يجعل في الجرة من الكافور نصف حبة، ثم تغسل رأسه و لحية ثم شقه الأيمن ... ثم تغسله بجرة [بجرد] من ماء القراح» (٤) ...

نعم، حملها على الاستحباب يبتنى على عدم وجوب الترتيب، على ما تقدم في الغسل الأولى.

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٨

[منها أن يغسل فرجه بالاشنان]

و فرجه بالاشنان (١)

(١) ففي المقنعة و المراسم غسل موضع النجو منه بالحرص. و لعله اليه يرجع ما في الاقتصاد و إشارة السبق و السرائر من أنه ينبغي به و عن مختصر المصباح أنه ينبغي به ثلاثا، حيث لا- يبعد اختصاصه بغسل موضع النجو، كما ربما يرجع إليه ما في النافع و الإرشاد و المصباح من غسل فرجه به. و إن كان عمومها للقبل أظهر، لأنه المتيقن من العورة عرفا، كما حملة عليه في الروض و اختاره. و به صرح في الفقيه، حيث قال: «ثم يلف على يده اليسرى خرقة يجعل عليها شيئا من الحرص - و هو الاشنان - و يدخل يده تحت الثوب و يصب عليه غيره الماء من فوق إلى سرتة و يغسل قبله و دبره، و لا يقطع الماء عنه، و قريب منه في الهداية حاكيا له عن رسالة والده.

و يدل على ما ذكره في الجملة خبر معاوية: «أمرني أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالاشنان» (١)، فإن تعقب التوضئة لعصر البطن المناسب لتوقع خروج شيء منه موجب لظهورها في غسل مخرج النجو بالاشنان لتنقيته مما خرج بالعصر أو قبله. و ما في كشف اللثام من اشتماله على غسله به، و الظاهر غسل جميع بدنه. مما لم يتضح مأخذه. كما أن ظاهره الاستدلال بصحيح يعقوب بن يقطين: «تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص» (٢).

لكن في مجمع البحرين بعد ذكر هذا الحديث أو نحوه: «قال بعض الشارحين:

المراد بالمرفق العورتان و ما بينهما. و لم نظفر بما يدل عليه من الكتب. و لعل الكلمة بالغين المعجمة بدل القاف، فصحت». و كأنه يشير إلى ما عن ابن الأعرابي من أن المرافق أصول اليدين و الفخذين فيحمل على غسل ما بينهما معها، و هو موضع العورة. لكن الاحتمال المذكور لا يكفي في الاستدلال، كاحتمال الكناية بالمرافق عن العورتين، لمناسبتها لمعناها

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٧٩

...

الحقيقي المذكور في اللغة، و هو المغتسل و الكنيف و نحوهما، لعدم وضوح القرينة على الكناية المذكورة، إذ يحتمل أيضا إرادة غسل مرفق اليد فما دونه. فالعمدة خبر معاوية بالتقريب المتقدم.

هذا، و في الوسيلة أنه ينبغي بماء السدر و الحرص، و زاد في الدروس أنه يفعل ذلك ثلاثا، و زاد عليها في المبسوط و النهاية أنه يكثر من صب الماء حينها، و في الشرائع و التذكرة و القواعد و محكي المذهب و الجامع أنه يغسل فرجه بهما، و قد سبق ظهوره في قبل أيضا، و كذا ما في جامع المقاصد من غسل العورة بهما. و زاد في المنتهى أنه يفعل ذلك ثلاث مرات أو أكثر.

و يشهد له في الجملة ما في صحيح الكاهلي: «ثم ابدأ بفرجه بماء السدر و الحرص فاغسله ثلاث غسلات و أكثر من الماء» (١ ... ١). لكنه زاد فيه غسله بماء القراح مع غسلته أيضا و أطلق في الغنية غسل فرجه مدعيا عليه الإجماع و ظاهره الغسل بالماء القراح.

و قد يشهد به صحيح حريز عن أبي عبد الله عليه السلام: «الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة» (٢...٢)، و خبر عبد الله بن عبيد عنه عليه السلام: «تطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه و يوضأ وضوء الصلاة» (٣...٣)، و خبر أم أنس عن رسول الله صلى الله عليه وآله و سلم في تغسيل المرأة، و فيه: «إذا أردت غسلها فابدئي بسفليها فألقى على عورتها ثوبا ستيرا، ثم خذي كرسفها فاغسلها فأحسني غسلها، ثم أدخل يديك من تحت الثوب فامسحها بكرسف ثلاث مرات و أحسن مسحها قبل أن توضيها، ثم وضئها بماء فيه سدر» (٤...٤).

و مرسل يونس: «ثم اغسل فرجه و نقه» (٥...٥). و إن لم يبعد عن سياقه حمله على الغسل بماء السدر. و لا سيما مع ظهوره في غسله أيضا قبل كل من الغسلتين الأخيرتين بمائهما، فيطابق ما في ذيل خبر أم أنس المتقدم.

و اقتصر في المعتبر على تنقية عورته أو عورتيه بالخرقة، مدعيا عليه الإجماع، و مستدلا عليه بصحيح الكاهلي و مرسل يونس اللذين عرفت مفادهما. و لا مجال لحملهما

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٠

و أن يبدأ بغسل يديه (١)

على مجرد التنقية، لاشتمالهما على تكرار الغسل في الغسلات مع حصول التنقية قبلها.

كما لا مجال للاستدلال عليه بما في موثق عمار: «ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئا حتى يخرج من مخرجه ما خرج و يكون على يديك خرقة تنقى بها دبره» (١) لأنه ذكر ذلك بين الغسلتين الثانية و الثالثة.

نعم، لا يبعد كون المستفاد من مجموع النصوص مطلوبة التنقية قبل الغسل بأى وجه حصلت و هى من النجاسة محتملة الوجوب على ما تقدم في مقدمات الغسل و من غيرها يلزم البناء على استحبابها مع كون الواجب هو إيصال الماء للبشرة. و أن الأفضل أن تكون بما يغسل به كالأشنان و الصدر، بل قد يتعيان بنحو المزج، لاعتبار بعض ما تضمنهما من النصوص، و أفضل من ذلك أن يكون الغسل المذكور ثلاثا مع الاكثار من الماء. و أفضل منه تكرار الغسل قبل كل من الغسلتين الأخيرتين بمائهما.

و يناسبه مع ما في جامع المقاصد من غسله في الثانية بماء الكافور و الحرص و فى الثالثة بالقراح وحده، و إن لم يتضح الوجه في ضم الحرص للكافور. كما يناسبه فى الجملة ما عن الذكري: «و يستحب غسل يديه و فرجه مع كل غسل، كما فى الخبر و فتوى الأصحاب».

و فى موضع من الرضوى الأمر بغسله ثلاثا مع كل غسل، فإن قل اجتزئ بمرء مع كل غسل، و فى موضع آخر منه التثليث مع التصريح بغسل قبله و دبره بثلاث حميدات، و هى جمع حميدى إناء كبير، كما عن الذكري، و قيل الإبريق الكبير فى الغاية.

[منها أن يبدأ بغسل يديه]

(١) كما فى الفقيه و الهداية - حاكيا له عن رساله والده - و الاقتصاد و المراسم و الغنى - مدعيا فيه الإجماع عليه - و السرائر و الشرائع و

النافع والمعتبر - مدعيًا فيه أنه مذهب فقهاءنا أجمع، وأن عليه عمل الأصحاب - والتذكرة - ناسبًا له إلى علمائنا - والقواعد واللمعة و الروضة ومحكى جمل العلم والعمل، وعن الذكرى نسبته للأصحاب. لكن قد يظهر بدوا من المعتبر والتذكرة كونه من الغسل الواجب وأن

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨١

...

المستحب إنما تقديمه، إلا أنه لا يناسب ما ذكره تبعًا للمشهور من وجوب الترتيب على النحو المعروف في غسل الجنابة. هذا، وقد يظهر من إطلاق بعض الأصحاب غسلهما بالماء القراح، كما صرح به في المراسم والسرائر، ويقتضيه قوله عليه السلام في مرسل خيشمة: «تبدأ فتغسل يديه ثم توضيه وضوء الصلاة، ثم تأخذ ماء و سدرًا» (١) ... (١). لكن في الفقيه والهداية غسلهما بثلاث حميدات بماء السدر، وهو ظاهر غير واحد ممن يظهر منه كونه من شئون الغسل الواجب، كالمتن وغيره ممن يأتي التعرض له عند الكلام في الترتيب بين هذا المستحب وغيره مما تقدم. ويدل عليه قوله عليه السلام صحيح الحلبي: «ثم تبدأ بكفيه ورأسه ثلاث مرات بالسدر ثم سائر جسده ... فإذا فرغت من غسله بالسدر فاغسله مرة أخرى بماء وكافور وبشيء من حنوط ثم اغسله بماء بحت غسله أخرى» (٢)، كما هو ظاهر قوله عليه السلام في مرسل يونس: «و اعمد الى السدر فصيره في طشت و صب عليه الماء و اضربه بيدك حتى ترتفع رغوته و اعزل الرغوة في شيء و صب الآخر في الاجانة التي فيها الماء ثم اغسل يديه ثلاث مرات كما يغسل الإنسان من الجنابة إلى نصف الذراع ثم اغسل فرجه و نقه ثم اغسل رأسه بالرغوة.. ثم أضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ... ثم صب الماء في الآنية و ألق فيه حبات كافور و افعل به كما فعلت في المرة الأولى و أبدأ بيديه ثم بفرجه ... و اغسله بماء قراح كما غسلته في المرتين الأولىين» (٣) و مثله في ذلك الرضوى (٤).

نعم، مقتضى عطف غسل الرأس على غسل اليدين اشتراكهما في أنهما جزء من الغسل الواجب أو زائدان عليه، والتفريق بينهما غير ظاهر، فلاحظ ما تقدم في غسل الرأس. ثم إنه تقدم في غسل الفرج أن صحيح يعقوب بن يقطين قد تضمن غسل مرافقه بالحرص، و تقدم احتمال كون المراد به غسل اليدين إلى المرفقين. و لو تم لم يبعد

(١) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٢

الى نصف الذراع (١)، في كل غسل (٢) ثلاث مرات (٣)، ثم بشق رأسه

الجمع باستحباب كل من الأمرين أو بالتخير، و لعل الأول أولى.

(١) كما في الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروضة و الرياض. لما تقدم في مرسل يونس. و كأنه المراد مما في الرضوى

المتقدم إليه الإشارة: «تبتدئ بغسل اليدين إلى نصف المرفقين». و يجمع بينهما و بين صحيح الحلبي المقتصر على الكفين بالحمل على الاختلاف في الفضل.

و أما ما في صحيح يعقوب فلو كان المراد به غسل اليدين فحيث كان بالحرض لا يجرى فيه الجمع المذكور، بل يتعين الاختصار فيه على تمام المقدار المذكور غايته يجرى فيه ما سبق من الجمع بسبب اختلاف ما يغسل به.

(٢) كما في الدروس و اللعة و الروضة و المسالك و ظاهر الفقيه و الهداية - حاكيا له عن رسالة والده - و الاقتصاد و السرائر، كما قد يظهر من المعتبر و التذكرة.

و يقتضيه ما تقدم من مرسل يونس و الرضوى. كما قد يظهر من صحيح الحلبي. و أما مرسل يعقوب فلو أريد به غسل اليدين مختص بالغسل الأولى و قد سبق مقتضى الجمع بينه و بين غيره.

(٣) كما في الاقتصاد و السرائر و الدروس و جامع المقاصد و المسالك و الروضة و الرياض و محكي المصباح و مختصره. و قد يرجع إليه ما تقدم من الفقيه و الهداية من غسله بثلاث حمديات، لاستلزامه تقطع الغسل. فتأمل. كما قد يحمل عليه ما في المعتبر و التذكرة و القواعد من غسل كل عضو ثلاث مرات.

و إن لم يبعد ظهوره في الأعضاء الثلاثة التي اشتهر وجوب الترتيب بينها.

و كيف كان، يقتضيه ما تقدم من صحيح الحلبي و مرسل يونس و الرضوى.

و عن الذكرى دعوى الإجماع عليه.

بقى الكلام في الترتيب بين المستحبات المتقدمة فاعلم أن ظاهر الفقيه و الهداية و محكي مختصر المصباح تقديم غسل اليدين ثم غسل الفرج ثم غسل الرأس بالرغوة.

و هو المطابق لمرسل يونس، كما هو مقتضى الجمع بينه و بين صحيح الحلبي المتضمن

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٣

الأيمن ثم الأيسر (١)، و يغسل كل عضو ثلاثا في كل غسل (٢)

البدء برأسه و كفيه و صحيح الكاهلي المتضمن غسل فرجه ثم رأسه.

و يناسبه الاختصار على غسل الفرج ثم غسل الرأس بالرغوة في المقنعة و المبسوط و النهاية و المراسم، و على غسل اليدين ثم غسل الفرج في الاقتصاد و السرائر.

لكن ظاهر المعتبر و التذكرة تقديم غسل الفرج، ثم غسل الرأس بالرغوة، ثم غسل اليدين ملحقا بالغسل الواجب، كما هو ظاهر العروة الوثقى و المتن، و نحوه ما في الدروس من تقديم غسل الفرج على غسل اليدين.

كما أن ظاهر القواعد تقديم غسل الرأس بالرغوة ثم غسل الفرج و اليدين.

و لم يتضح الوجه فيهما.

(١) كما في المبسوط و النهاية و الشرائع و النافع و المعتبر و التذكرة و القواعد و الدروس و غيرها. و في المعتبر أنه مذهب فقهاءنا أجمع و أن عليه عمل الأصحاب، و نسبه في التذكرة لعلمائنا.

و يقتضيه - مضافا إلى إطلاق قوله عليه السلام في صحيح الفضل بن عبد الملك: «ثم تغسله تبدأ بميامنه» (١) - قوله عليه السلام في صحيح الكاهلي: «ثم تحول إلى رأسه و أبدأ بشقه الأيمن من لحيته و رأسه ثم ثن بشقه الأيسر من رأسه و لحيته و وجهه فاغسله برفق» (٢).

نعم، لا- يظهر منه كون ذلك في الغسل الواجب، للأمر فيه بعد ذلك بغسل تمام شقيه حتى الرأس، فراجع ما تقدم في غسل الرأس

بالرغوة أو السدر.

[منها أن يغسل كل عضو ثلاثاً في كل غسل ويمسح بطنه في الأوليين إلا الحامل]

(٢) كما في المبسوط والنهاية والنافع والشرائع والمعتبر والتذكرة والمنتهى والقواعد والإرشاد والدروس واللمعة وغيرها، وفي المعتبر أنه مذهب فقهاءنا أجمع، وأن عليه عمل الأصحاب، وفي التذكرة: «قاله علماؤنا». وعن الذكرى الإجماع على تثليث غسل أعضائه كلها من اليدين والفرجين والرأس والجنيين. ويقتضيه قوله عليه السلام في صحيح الكاهلي: «ثم اغسله من قرنه إلى قدميه، وامسح

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٤

و يمسح بطنه (١)

يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات» (١)، ثم ذكر فيه مثل ذلك في بقية الغسلات على نحو من الاضطراب في متنه لا دخل له بما نحن فيه.

و أما قوله عليه السلام في مرسل يونس: «ثم أضجعه على جانبه الأيسر و صب الماء من نصف رأسه إلى قدميه ثلاث مرات ... ثم أضجعه على جانبه الأيمن و افعل به مثل ذلك ... ثم صب الماء في الآنية و ألق فيه جبات كافور و افعل به كما فعلت في المرة الأولى ... و اغسله بماء قراح كما غسلته في المرتين الأوليتين» (٢).

فهو ظاهر في تكرار الصب مع وحدة الغسل للاستظهار في الغسلة الواحدة بقرينة وحدة الدلك. و مثله في ذلك قوله عليه السلام في خبر معاوية: «ثم اغسل رأسه بالسدر و لحيه ثم أفيض على جسده منه ادلك به جسده ثم أفيض عليه ثلاثاً» (٣).

اللهم إلاً أن يستفاد منهما تثليث الغسلات بتعدد الصب مع الدلك في الأولى منها للاستظهار، كما يظهر من الرضوى، حيث تضمن تثليث غسل كل من الأعضاء الخمسة من اليدين ثم الفرج ثم الرأس ثم الجانب الأيمن ثم الجانب الأيسر في كل غسل من الأغسال الثلاثة، ثم قال: «فيكون الغسل ثلاث مرات كل مرة خمسة عشر صباً» (٤).

نعم، لم يتضمن تثليث غسل الرأس وحده إلاً الرضوى. ثم إن المستفاد من جملة من كلماتهم - منها ما تقدم من الذكرى - استحباب التثليث في غسل الفرج و اليدين أيضاً. و تشهد به بعض النصوص. فلتلحظ.

(١) يأتي اتفاق النص و الفتوى على ذلك في الجملة. و في جامع المقاصد:

«و الغرض به التحفظ من خروج شيء. و أنكره ابن إدريس لمساواة الحي الميت في الحرمة». و ظاهره أن ابن إدريس حرم المسح المذكور بلحاظ ما أشار إليه في التعليل من احتمال خروج شيء بسببه، و أنه محرم في الميت كما هو محرم في الحي، لما تضمن أن حرمة المؤمن ميتاً كحرمة حياً (٥).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٥) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب ديات الاعضاء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٥

...

و يأتي عن الشهيد نسبة ذلك إليه أيضا. لكن لم أعر على ذلك في السرائر، بل المنسوب له موافقة الأصحاب، و هو الموجود في موضعين من السرائر.

نعم، قال في بيان المكروهات: «و لا يقعد و لا يغمز بطنه»، قال في مفتاح الكرامة بعد أن حكى ذلك عنه: «فنسب إليه الشهيد و الكركي إنكار ذلك بعد الاعتراف به في أول الباب. و لعل المراد لا يغمزه غمزا شديدا، أو لا يغمزه قاعدا. فتأمل» و لعل أمره بالتأمل للإشارة إلى أن التعليل المتقدم للمنع لا يناسب إرادة الكلام المذكور.

و كيف كان، فالتعليل المتقدم لا ينهض بالمنع. إذ حرمة في الحي إن كانت بلحاظ كونه تصرفا في بدنه، فلا دليل على جريانها في الميت، لا ابتناء جميع التصرفات فيه على ذلك. و إن كانت بلحاظ هتكه فحصوله في المقام ممنوع، إذا كان المسح بالنحو المتعارف، و لا سيما مع كون الغرض منه تجنب خروج شيء بعد الغسل بسبب بعض الحركات التي لا بد منها. هذا مضافا إلى ما أشرنا إليه من إجماع النص و الفتوى على رجحان ذلك، حيث لا بد من الخروج به عما قد تقتضيه القواعد العامة.

هذا، و قد اشتملت جملة من النصوص على المسح إلّا أنها على طائفتين:

الأولى: ما تضمن المسح حين صب الماء في أثناء الغسل. و الظاهر أن الغرض منه الاستظهار لاستيلاء الماء على البشرة و قبولها له و نفوذه فيها. و هو لا يختص بالبطن و يجري في جميع الغسلات. ففي صحيح الكاهلي: «و أكثر من الماء فامسح بطنه مسحا رفيقا ثم تحول إلى رأسه ... فاغسله برفق و إياك و العنف و اغسله غسلا ناعما ثم أضجعه ... ثم اغسله من قرنه إلى قدميه و امسح يدك على ظهره و بطنه ثلاث غسلات » ... ثم تضمن الأمر بالغسل بالكافور و القراح على نحو الغسل بالسدر «١»، كما تضمنه مرسل يونس بعد قوله في بيان الغسل بالسدر: «و ادلك بدنه دلكا رفيقا» «٢»، و في موثق عمار: «و تمر يدك على ظهره و بطنه بجره من ماء ... ثم بجره من كافور ...»

و تمر يدك على جسده كله» «٣» و في خبر معاوية بن عمار: «ثم أفيض على جسده منه ثم أدلك به جسده» «٤».

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٦

في الأوليين (١)

الثانية: ما تضمن المسح قبل الشروع في الغسل لخروج ما يسهل خروجه من الغائط و هو يختص بالبطن. و الظاهر أن محل كلامهم في المقام هذا دون الأول و من ثم يأتي الكلام في مفاده عند التعرض لكلماتهم.

(١) كما صرح به جماعة كثيرة، و ادعى الإجماع عليه في الغنية و المعبر و ظاهر الخلاف. و علل في كلام غير واحد بخروج ما يسهل

خروجه تحفظاً من خروجه بعد الغسل. هذا و ظاهر المتن إرادة المسح حين الغسل و فى أثناؤه، كما هو ظاهر التعبير بنظير ذلك فى الهداية- حاكيا له عن رسالة والده- و الفقيه و المقنعة و الغنية و الاقتصاد و المراسم و السرائر و النافع و الشرائع و القواعد و المنتهى و اللمعة، و نحوه ما فى الوسيلة و الإرشاد من غمز بطنه فيهما. لكن صرح غير واحد من شراح بعضها بأن المراد المسح قبل كل منهما، كما صرح به فى الخلاف و المعتبر و التذكرة و الدروس و المنتهى فى الأولى. و إن كان ظاهر الفقيه و الهداية المسح بعد كل منهما، بل هو كالصريح مما يأتى من المنتهى.

كما أنهم صرحوا بعدم استحباب المسح فى الثالثة، و فى المعتبر و التذكرة و جامع المقاصد و الروض و عن الذكرى و ظاهر نهاية الأحكام الإجماع عليه. و علل فى كلام بعضهم بحصول المطلوب بالمرتين. بل فى الخلاف و الوسيلة و الدروس و جامع المقاصد و الروض و عن الذكرى و الجامع كراهيته، و ظاهر الخلاف الإجماع عليه.

و عن الشهيد: «لأنه تعرض لكثرة الخارج». و قد يظهر من المنتهى أيضاً حيث علل بأن المسح هناك يستعقب الغسل، فإذا خرج منه شىء أزاله ماء الغسل، بخلاف الغسلة الأخيرة.

هذا، و لا- يخفى أن التعاليل المذكورة لا- تنهض بإثبات حكم شرعى، بل هى لا- تناسب الأحكام المذكورة، إذ لو كان الغرض الاقتصاد على إخراج ما يخرج بأدنى حركة لزم الاكتفاء بمرء واحدة، و لو كان الغرض إخراج كل ما يمكن خروجه لزم استحباب الثلاث، بل الزيادة عليها. و من ثم ينبغى النظر فى النصوص، و إن لم يظهر منهم الاهتمام بمفادها.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٧

...

و ظاهرها الاكتفاء بالمسح مرء واحدة مع الاختلاف فى محلها. فظاهر بعضها أنها قبل الغسلة الأولى، ففى صحيح الفضل: «أقعد و اغمز بطنه غمزا رفيقا ثم تضجعه من غمز البطن ثم تضجعه ثم تغسله» «... ١»، و فى خبر معاوية بن عمار: «أمرنى أبو عبد الله عليه السلام أن أعصر بطنه ثم أوضيه بالاشنان ثم أغسل رأسه بالسدر» «... ٢». و فى خبر أم أنس: «أن رسول الله صلى الله عليه و آله قال: إذا توفيت المرأة فأرادوا أن يغسلوها فليبدأوا ببطنها فلتمسح مسحاً رفيقاً إن لم تكن حبلى، فإذا كانت حبلى فلا تحركيها، فإذا أردت غسلها فابدئي بسفليها» «... ٣».

و ظاهر بعضها أنه بعد الغسل الأول قبل الشروع فى الثانى، ففى مرسل يونس:

«ثم صب الماء فى الآنية و ألقى فيه حبات كافور، و افعلى به كما فعلت فى المرة الأولى ابداً بيديه ثم بفرجه و امسح بطنه مسحاً رفيقاً فإن خرج منه شىء فأنقه، ثم اغسل رأسه» «... ٤». كما قد يظهر من صحيح الكاهلى، لقوله بعد ذكر الغسل الأول على اضطراب فيه: «و امسح يدك على بطنه مسحاً رفيقاً، ثم تحول إلى رأسه فاصنع كما صنعت أولاً بلحيته ثم من جانبيه كليهما و رأسه و وجهه بماء الكافور» «... ٥» و فى ثالث أنه بعد الغسل الثانى قبل الشروع فى الثالث، ففى موثق عمار: «ثم تمر يدك على بطنه فتعصره شيئاً حتى يخرج من مخرجه ما خرج، و يكون على يديك خرقة تنقى بها دبره...»

ثم تغسله بجرة [بجرد] من ماء القراح» «... ٦».

و منه يتضح عدم مناسبة ما ذكره الأصحاب لمفاد النصوص، سواء كان مقتضى الجمع بينها استحباب مضامينها بنحو الجمع و تعدد المطلوب، أم بنحو التخيير. و لا سيما ما صرح به فى الخلاف و يقتضيه كلام الأكثر من عدم استحباب المسح قبل الثالثة، بل صرح هو و جماعة بكراهته، لأنه مناف لصريح موثق عمار. و من ثم يشكل متابعتهم فيما ذكروه، كما لا مجال للتعويل على دعاوى الإجماع المتقدمة منهم، لما هو الظاهر من طريقتهم من التسامح فى أدلة المستحبات و المكروهات و عدم التقيد فيها بمفاد النصوص.

- (١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.
 (٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.
 (٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.
 (٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.
 (٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.
 (٦) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.
 مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٨

...

نعم، في الرضوى بعد ذكر إقعاده و غمز بطنه قبل الشروع في الغسل ثم تطهيره و ذكر الغسل الأول، قال: «ثم اقلبه إلى ظهره و امسح بطنه مسحا رفيقا، و اغسله مرة أخرى بماء و شيء من الكافور ... و أغسله الثالثة بماء قراح و لا تمسح بطنه في الثالثة» (١). و هو قد يناسب ما عليه الأصحاب. لكنه قد يحمل على النهى عن مسح البطن و ذلكها أثناء الغسل الثالثة تحفظا من خروج النجاسة المنجسة. على أنه لا ينهض برفع اليد عما سبق من النصوص المعتبرة سندا الظاهرة دلالة.

ثم إن في صحيح يعقوب بن يقطين: «و لا يعصر بطنه، إلا أن يخاف شيئا قريبا، فيمسح [به] رفيقا من غير أن يعصر» (٢ ... ٢). و مقتضاه الاختصار في المسح على ما إذا خيف أن يكون هناك شيء قريب قد يخرج بنفسه لو لم يخرج بالعصر، دون ما لو لم يحتمل ذلك و إنما احتمل إيجاب المسح دفع ما ليس من شأنه أن يخرج بنفسه و لا يبعد حمل النصوص المتقدمة على ذلك جمعا معه، و يكون الاختصار فيها على المرة الواحدة لغلبة عدم الخوف من ذلك بعدها. فلو فرض الخوف بعد بسبب تغسيله بعض الغسلات، لخصوصية فيه، أو لتعرضه لحركة عنيفة احتمل تحرك شيء بسببها يحتمل خروجه شرع تكرار المسح و لو في غير الموضع الذي تضمنته النصوص المتقدمة، كما لو خيف منه بعد إكمال الغسل و خشى خروجه عند نقله من المغتسل لموضع التكفين.

كما أن مقتضى الجمع بينه و بينها أيضا الاختصار على المسح الرفيق الذي تضمنته بعض تلك النصوص أيضا، و هو الذي لا يخرج به إلّا ما يكون قريبا يخشى من عدم المسح خروجه بنفسه. و عليه ينزل الغمز الرفيق في صحيح الفضل و العصر في موثق عمار و خبر معاوية. و لعله مراد الأصحاب و إن أطلق بعضهم العصر، و آخر الغمز. بل ظاهر صحيح يعقوب حرمة العصر الزائد على المقدار المذكور، و لا يبعد البناء عليه.

و لعل منشأه تجنب احتمال خروج ما ليس من شأنه الخروج، لأنه نحو من الهتك المنافي لحرمة الميت من دون مصحح له، بخلاف المسح برفق المقتضى لخروج الشيء القريب، لأنه فيه تجنب احتمال خروجه بنفسه بنحو يكون أهتك للميت و أشكل على

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٨٩

إلّا الحامل التي مات ولدها في بطنها (١) فيكره ذلك (٢)، و أن يقف

من يقوم بتجهيزه. فلاحظ.

(١) أما لو كان حيا فيجب إخراجه مهما أمكن على ما يأتي في المسألة الواحدة و السبعين إن شاء الله تعالى.

(٢) كما في الوسيلة والمنتهى وكشف اللثام ومحكى الجامع. ولعله المراد من استثنائه من الاستحباب في السرائر والشرائع والنافع والقواعد والإرشاد والدروس.

بل قد يظهر الحرمة من المعتبر والتذكرة وجامع المقاصد والروض والروضة ومحكى الذكري، لتعليقه في كلامهم بخوف الإجهاض، ولا سيما المعتبر، لقوله فيه: «لأنه لا يؤمن معه الإجهاض، وهو غير جائز، كما لا يجوز التعرض لإجهاض الحية. ويؤيد ذلك ما روته أم أنس» ... ثم ذكر الخبر المتقدم في تحديد المسح المستحب.

لكن التعليل المذكور يقصر عن المسح برفق الذى تضمنته النصوص المتقدمة، لبعد حصول الإجهاض به جدا. وضعف سند الخبر مانع من التعويل عليه في نفسه، فضلا عن الخروج به عن إطلاق تلك النصوص المقتضى للاستحباب.

نعم، لو كان المسح عنيفا فلا ينبغي التأمل في كراهته فيها كما في غيرها، على ما يظهر من النصوص المتقدمة وغيرهما مما تضمن الأمر بالرفق بالميت والنهي عن العنف به «(١)».

بل قد تقدم تقريب حرمة مسح خصوص البطن بعنف عملا بظاهر صحيح يعقوب. وأولى بذلك ما إذا احتمل الإجهاض به، لأنه أولى بالهتك من خروج الغائط.

بل يشمله حينئذ ما تضمن أن حرمة المؤمن ميتا كحرمة حيا «(٢)»، المطابقة للمرتكزات.

نعم، لا مجال لما في الجواهر من التمسك فيه بالاستصحاب. للإشكال فيه:

أولا: بتعدد الموضوع حقيقة على ما هو الحال في أكثر موارد استصحاب الأحكام التكليفية.

و ثانيا: بأن المحرم حال الحياة مع قطع النظر عن الاحترام هو قتل الجنين،

(١) راجع الوسائل باب: ٩ من أبواب غسل الميت.

(٢) راجع الوسائل باب: ٢٥ من أبواب ديات الأعضاء.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٠

الغاسل على الجانب الأيمن للميت (١)

و المفروض في المقام موته، و بلحاظ الاحترام فالدليل كما دل على تحريم ما ينافيه في الحي دل على تحريم ما ينافيه في الميت، بلا حاجة للاستصحاب، بل لعل إجهاض المرأة الميتة أظهر في منافاة الاحترام من إجهاض الحية.

هذا، وفي جامع المقاصد: «و لو أجهضت فعشر دية أمه. نبه على ذلك في البيان» ونحوه في الروض. لكن في مفتاح الكرامة: «و لم أجد ذكر ذلك في البيان، وإنما استثنى الحامل التي مات ولدها».

وكيف كان، فثبوت الدية لا يخلو عن إشكال، لأن الظاهر أن موضوع الدية في إجهاض الحية هو قتل الجنين، لا مجرد الإجهاض، ليكنفى ما تضمن أن حرمة الميت كحرمة الحي في إثباتها. والأمر محتاج لمزيد فحص و تأمل.

[منها أن يقف الغاسل على الجانب الأيمن للميت]

(١) كما في النهاية والغنية والوسيلة والسرائر والشرائع والنافع والقواعد والإرشاد والتذكرة وعن المصباح ومختصره والجمل والعقود والمهذب والجامع، وفي الغنية الإجماع عليه. لكن اقتصر على الوقوف على جانبه من دون ذكر لليمين في المقنعة والمبسوط والتهذيبين والمراسم والمنتهى، وفي المعتبر أنه أولى. وكأنه لاقتصار النص عليه، وهو ما رواه في المعتبر مرسلا عن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ولا يجعله بين رجله في غسله، بل يقف من جانبه» «(١)»، وأرسل في غيره أيضا.

لكن في الجواهر بعد ذكر إجماع الغنية على خصوص اليمين: «و هو الحجة فيه بعد المسامحة. مع عموم التيامن المندوب إليه ... نعم قد يقال باستحباب مطلق الجانب مع زيادة الفضيلة في الأيمن. فتأمل».

و لعل أمره بالتأمل إشارة لعدم وضوح عموم التيامن بنحو يشمل المقام و نحوه من الوقوف على يمين الغير. و لا سيما مع تعرض الميت للتقلب تبعاً لما يقتضيه التغسيل. مع أن ظهور الخبر في استحباب الوقوف على الجانب لا يخلو عن إشكال، بل يقرب كون ذكره لمجرد تجنب جعله بين رجله، لعدم تعارف غيرهما. فلاحظ.

(١) المعتبر ص: ٧٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩١

[منها أن يحفر للماء حفيرة]

و أن يحفر للماء حفيرة (١)

(١) ظاهره ككثير من عبارات الأصحاب أفراد غسله كل ميت بحفيرة، و إن كان قد يظهر من بعضهم كفاية حفيرة واحدة لماء التغسيل و لو لأموات متعددين.

و كلماتهم في المقام لا تخلو عن اضطراب.

و توضيح الحال: أنه لا إشكال عندهم في كراهة إرسال ماء التغسيل في الكنيف - على ما يأتي في المكروهات - لمكاتبة الصفار إلى أبي محمد عليه السلام المروية في الصحيح: «هل يجوز أن يغسل الميت و مأؤه الذي يصب عليه يدخل إلى بئر كنيف، أو الرجل يتوضأ وضوء الصلاة أن ينصب ماء وضوئه في كنيف؟ فوقع عليه السلام: يكون ذلك في بلاليع» (١).

و حيث كان محمولا على كراهة الكنيف فهو ظاهر جدا في عدم كراهة البالوعة، لأن ابتداء الإمام عليه السلام بالتنبيه لها و اختيارها على الكنيف لبيان كراهته كالصریح في عدم كراهتها، و مقتضى إطلاقه عدم الفرق في عدم كراهتها بين إمكان الحفيرة و تعذرها. و يناسبه الرضوى: «و لا يجوز أن يدخل الماء ما ينصب عن الميت من غسله في كنيف. و لكن يجوز أن يدخل في بلاليع لا يبال فيها أو حفيرة» (٢).

فما يظهر من المبسوط و النهاية و التذكرة و عن نهاية الأحكام، بل هو صريح الوسيلة من اشتراط ارتفاع كراهة البالوعة بتعذر الحفيرة. غير ظاهر الوجه. و كأن ما في جامع المقاصد و عن الذكري من الإجماع على اختصاص الكراهة بالكنيف دون البالوعة، مبنى على تنزيل كلام من سبق على مجرد أولوية الحفيرة من البالوعة. و إن كان في غير محله.

و مثله ما في الغنية و إشارة السبق و السرائر و الشرائع و النافع و المنتهى و القواعد و الإرشاد و الدروس و غيرها من استحباب الحفيرة لماء الغسل، بل في الغنية الإجماع عليه، حيث لا شاهد بذلك من النصوص عدا ما استدلل به في المعتبر و المنتهى و غيرهما، و هو صحيح سليمان بن خالد: «سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا مات لأحدكم ميت فسجوه تجاه القبلة، و كذلك إذا غسل يحفر له موضع المغتسل تجاه القبلة، فيكون

(١) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٢

و أن ينشف بدنه بثوب (١) نظيف (٢)

مستقبل باطن [مستقبلا بباطن] قدميه و وجهه إلى القبلة» (١).

و هو مبنى على تنزيل حفر موضع المغتسل على حفر موضع ماء الغسالة، كما تقدم تقريبه عند الكلام في استحباب وضع الميت على مرتفع. لكنه لو تم ظاهر في استحباب الاستقبال بالميت حال التغسيل، لأن قوله عليه السلام: «يحفر» ... مسوق لبيان الاستقبال، كما يشهد به التفرع في قوله: «فيكون» ... لا- لبيان مطلوبيه الحفر، أو كون الحفيرة تجاه القبلة، و فرض الحفر فيه تجاه القبلة لتعارف الحفيرة و المفروغية عن كونها في جانب الرجلين. و منه يظهر ضعف ما في جامع المقاصد من الاستدلال به لاستحباب كون الحفيرة تجاه القبلة زائدا على استحباب الحفيرة.

هذا، و قد علل في المعتبر استحباب الحفيرة بأنه ماء مستقذر، فيحفر له ليؤمن من تعدى قدره. و هو لو تم إنما يقتضى كراهة التعرض لتعدى قدره، لا استحباب خصوص الحفيرة. و من ثم يشكل البناء على استحباب اتخاذ الحفيرة و ترجيحها على البالوعة، فضلا عن أفراد غسالة كل ميت بحفيرة. و لعله لذا اقتصر في اللمعة على استحباب إرسال الماء في غير الكنيف، الذي لا يبعد رجوعه إلى كراهة إرساله في الكنيف، لما تقدم، و يأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى.

[منها أن ينشف بدنه بثوب نظيف أو نحوه]

(١) كما صرح به غير واحد، و في المنتهى: «و لا نعلم فيه خلافا»، و في المعتبر و التذكرة و عن نهاية الأحكام الإجماع عليه. و يقتضيه قوله عليه السلام في صحيح الحلبي: «حتى إذا فرغت من ثلاث غسلات جعلته في ثوب نظيف. ثم جففته» (٢)، و في موثق عمار: «ثم تجففه بثوب نظيف» (٣)، و في مرسل يونس: «ثم نشفه بثوب طاهر» (٤).

و علل أيضا بأن أكفانه إذا ابتلت أسرع إليها الفساد. لكنه غير ظاهر، و لا سيما مع إمكان جفاف الكفن قبل الدفن.

(٢) كما تضمنته النصوص المتقدمة. و إليه ينصرف إطلاق من أطلق من

(١) الوسائل باب: ٣٥ من أبواب الاحتضار حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب ٢: من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب ٢: من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٤) الوسائل باب ٢: من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٣

أو نحوه (١).

الأصحاب، خصوصا مع استدلالهم بالنصوص، لما هو المعلوم من لزوم طهارة بدن الميت قبل الدفن.

(١) كالمنديل، لإلغاء خصوصية الثوب في النصوص. بل لا يبعد كون المستفاد منها بمناسبة الحكم و الموضوع استحباب إدراجه في الكفن جافا و لو لطول الفاصل بينه و بين التغسيل أو تعرضه للهواء الحار.

[مستحبات التغسيل التي لم يذكره المصنف]

إشارة

و بقى فى المقام بعض ما قيل باستحبابه أو تضمنت النصوص الأمر به مما لم يذكره سيدنا المصنف قدس سره.

منها: توضئة الميت وضوء الصلاة.

إشارة

و ظاهر الاستبصار أو صريحه وجوبه، كما قد يستظهر من محكى كلام أبى الصلاح الحلبى، و حكاه فى كشف اللثام عن صريح التزهة، و قال: «و حكى عن المحقق الطوسى». و قد يحمل عليه إطلاق ذكره فى بيان كيفية الغسل فى المقنعة و محكى المذهب، و إطلاق الاستدلال عليه فى التهذيب، و جعله أحد القولين فى المعتبر و النافع، و نسبه فى المنتهى لبعض أصحابنا، و فى المنتهى لجماعة. و فى النهاية: «و قد رويت أحاديث أنه ينبغى أن يوضأ الميت قبل غسله. فمن عمل بها كان أحوط». و الأحاديث المذكورة هى صحيح حريز: «أخبرنى أبو عبد الله عليه السلام قال: الميت يبدأ بفرجه ثم يوضأ وضوء الصلاة» (١). و خبر عبد الله بن عبيد: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الميت. قال: تطرح عليه خرقة ثم يغسل فرجه و يوضأ وضوء الصلاة» (٢ ... ٢) و فى خبر خيثمة عنه عليه السلام: «تبدأ فتغسل يديه ثم توضيه وضوء الصلاة ثم تأخذ ماء و سدرا» (٣ ... ٣). و قد استدل بنصوص آخر تضمنت التعبير بالوضوء لا يبعد ظهورها فى التنجئة تقدمت عند الكلام فى غسل الفرج.

(١) الوسائل باب ٦: من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب ٦: من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب ٦: من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٤

...

و مثله الاستدلال بما تضمن أن كل غسل فيه وضوء إلّا غسل الجنابة (١). حيث لا يبعد قصوره عن تغسيل الميت، و لا سيما مع عدم ترتب غايات الوضوء عليه. و لو فرض عموم له فلا يبعد كونه محكوماً أو موروداً لما تضمن أن غسل الميت مثل غسل الجنابة، و أن الميت يغسل غسل الجنابة (٢). فتأمل.

و من الغريب ما فى المختلف من الجواب عن ذلك بمنع المماثلة من كل وجه، و الإلزام بالاتحاد و نفى المماثلة، و إذا حمل على البعض لم يتم الاستدلال. إذ فيه - مع اختصاصه باللسان الأول دون الثانى - أنه يكفى فى التعدد اختلاف الذات تبعاً لاختلاف الحدث و السبب. فالعمدة ما تقدم.

لكن المعروف من مذهب الأصحاب عدم الوجوب، بل عن التنقيح عن بعض الفضلاء أنه لم يقل أحد بالوجوب، و قد يظهر مما يأتى من الخلاف و من التذكرة المفروغية عن عدمه. و قد صرح باستحبابه فى الغنية و إشارة السبق و المعتبر و النافع و المنتهى و المختلف و القواعد و الإرشاد و الدروس و المدارك و ظاهر جامع المقاصد و المسالك و الروض، و عن المصباح و مختصره و الجامع و الذكري و البيان و غيرها، و نسب للأكثر فى الغنية و محكى غيرها و للمشهور فى المسالك و المدارك و محكى كشف الرموز، و عن الكفاية أنه أشهر، و فى الحقائق أن الظاهر شهرته عند المتأخرين.

و كأنه للجمع بين النصوص المتقدمة و النصوص الكثيرة الشارحة لكيفية التمسيل الخالية عن التعرض له. و ما فى الحقائق من أنها من سنخ المطلق المقيد بالنصوص الآمرة بالوضوء، كما ترى، لأن ظهورها فى بيان تمام الواجب أقوى من ظهور النصوص الآمرة بالوضوء فى الوجوب.

و مثله دعوى: أن الوضوء إن وجب فليس جزءا من الغسل، بل واجبا فى قبالة، فعدم التنبيه له فيها فى مقام شرح الغسل لا يدل على عدم وجوبه.

لاندفاعها: بأن جملة منها قد تعرضت لما يصنع بالميت من مقدمات التمسيل و لواحقه و آدابه من حين وضعه على المغتسل و تجريده من ثيابه إلى تشييفه و تكفينه،

(١) راجع الوسائل باب ٣٥: من أبواب الجنابة.

(٢) راجع الوسائل باب ٣: من أبواب غسل الميت.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٥

...

فعدم التعرض له فيها يجعلها كالصريحة فى عدم وجوبه حتى تبعا للغسل. فلاحظ صحاح الحلبي و الكاهلي و الفضل و موثق عمار و مرسل يونس «١». و لعل الأظهر منها فى ذلك صحيح يعقوب بن يقطين: «سألت العبد الصالح عليه السلام عن غسل الميت أ فيه وضوء الصلاة أم لا؟ فقال: غسل الميت تبدأ بمرافقه فيغسل بالحرص، ثم يغسل وجهه و رأسه بالسدر ثم يفاض عليه الماء ثلاث مرات» «٢...».

لظهور أن المسؤول عنه هو الوضوء مع غسل الميت على النحو الذى ورد فى غيره من الأغسال، فإعراض الإمام عليه السلام عن ذكره فى الجواب كالصریح فى عدم وجوبه، كما اعترف به فى الجملة فى الحقائق مع مناقشته فى غيره بما سبق.

بل قد يظهر منه عدم استحبابه، لقرب كون السؤال فيه عن أصل المشروع، لا- عن خصوص الوجوب، و لا- سيما مع التعرض فى الجواب لبعض المستحبات. و يؤيده تعرض جملة من النصوص الشارحة لكيفية التمسيل و الخالية عنه- مما أشير إليه آنفا- لكثير من المستحبات و الخصوصيات الخارجة عن الغسل، إذ لو كان مستحبا لكان المناسب جدا التعرض له فيها معها.

و من ثم احتمال بعضهم حمل النصوص الآمرة به على التقية، لإطباق الجمهور عليه، كما فى المنتهى، أو على استحبابه كما فى التذكرة. و قد يشعر به الإعراض عن جواب السؤال عنه فى صحيح يعقوب المذكور.

و لعله لذا نسب تركه لعمل الطائفة و إجماعهم. قال فى المبسوط: «وقد روى أنه يوضأ الميت قبل غسله، فمن عمل بها كان جائزا، غير أن عمل الطائفة على ترك العمل بذلك، لأن غسل الميت كغسل الجنابة، و لا وضوء فى غسل الجنابة» و فى الخلاف: «غسل الميت كغسل الجنب ليس فيه وضوء. و فى أصحابنا من قال: يستحب فيه الوضوء قبله. غير أنه لا خلاف بينهم أنه لا تجوز المضمضة و الاستنشاق فيه...»

دليلنا عمل [إجماع] الفرق على ما قلناه. و من قال من أصحابنا بالوضوء فيه عول على أخبار مروية فى هذا الباب ذكرناها فى الكتابين». و عن السرائر روى الرواية المتضمنة للوضوء بالشذوذ. لكن لم أجده فيه، و إنما

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢، ٥، ٩، ١٠، ٣، ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢، ٥، ٩، ١٠، ٣، ٧.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٦

...

الموجود فيه بعد الإشارة للرواية و مخالفتها للطائفة على نحو ما تقدم من المبسوط:
«إذا كان عمل الطائفة على ترك العمل بذلك فإذن لا يجوز العمل بالرواية، لأن العامل بذلك يكون مخالفا للطائفة. وفيه ما فيه». و لعله لجميع ما تقدم يظهر التردد حتى في استحبابه من التذكرة و محكى نهاية الأحكام، كما مال إلى عدم مشروعيته في الحدائق، و قد يظهر من كل من تركه عند بيان الواجبات و المستحبات. فتأمل.

بقى فى المقام أمور:

الأول: مقتضى إطلاق غير واحد أن الوضوء على نحو وضوء الحى بالماء المطلق،
و إن كان قد يظهر من استدلال بعضهم بمثل خبرى معاوية بن عمار و أم أنس المتقدمين فى غسل الفرج المشتملين على التوضئة بالاشنان و بماء السدر عدم تعيين الماء المطلق. لكن أشرنا آنفا إلى ضعف الاستدلال المذكور، لظهور الخبرين فى التنجئة، فلا مخرج عن إطلاق النصوص المتقدمة الظاهر فى إرادة الماء المطلق. و لا سيما خبر خيثمة، للتنبيه فيه على السدر بعد التعرض للوضوء.
نعم، فى مرسل دعائم الإسلام عن الصادق عليه السلام أنه قال: «و كل غسلة منها كغسل الجنابة يبدأ فيوضاً كوضوء الصلاة» «... ١». و ظاهره أن لكل غسلة وضوءها التابع لهما و بمائها. لكن لم أعر عاجلا على موافق له من الأصحاب، و إنما اقتصرنا على وضوء واحد. نعم صرح فى العروة الوثقى باستحباب الوضوء قبل كل من الغسلين الأوليين. و لم أعر على موافق له و لا شاهد من النصوص.

الثانى: المذكور فى كلام جملة ممن تقدم هو الوضوء قبل الغسل،

كما هو مقتضى النصوص المتقدمة. لكن حكى عن جماعة التصريح بالتخير بين تقديمه على الغسل و تأخيره عنه. و كأنه للبناء على كون الوضوء فى المقام من صغريات عموم: فى كل غسل وضوء. مع البناء على ابتناء العموم المذكور على التخير المزبور. و يظهر الأشكال فى الأول مما تقدم هنا من عدم نهوض العموم بذلك، و فى الثانى مما تقدم عند الكلام فى العموم المذكور فى المسألة التاسعة عشرة فى فصل أحكام الحيض.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٧

...

الثالث: تقدم من الخلاف نفى الخلاف فى عدم جواز المضمضة و الاستنشاق،

كما نفى فى الغنية الخلاف فى نفيهما. و أفتى فى المنتهى بكراهتهما.
هذا، و لا إشكال ظاهرا فى عدم كفاية إدخال الماء فى الفم و الأنف فى صدق المضمضة و الاستنشاق، بل لا بد فيهما من تحريكه فى الفم بشيء من القوة، و جذبه فى الأنف، كما يظهر مما تقدم فى مستحبات الوضوء.

و من الظاهر تعذر ذلك في الميت، فيسقطان لأجله حتى لو فرض عموم إطلاقات استحبابهما في الوضوء بدوا لتوضئته، و لو لا ذلك لكفى فيهما ما تضمن الأمر بهما في غسل الجنابة بضميمة ما تضمن مماثلة غسل الميت له أو أنه من أفراد «١»، و إن لم يؤت بالوضوء أو لم نقل بمشروعته.

و أما مجرد إدخال الماء في فم الميت أو أنفه أو مع تحريكه فيه بتحريك رأسه فلا دليل على تشريعه بعد عدم صدق المضمضة و الاستنشاق عليه. بل يدل على مرجوحية إدخاله في الأنف قوله عليه السلام في مرسل يونس: «و اجتهد أن لا يدخل الماء منخريه و مسامعه» «٢». لأنه و إن ورد في حال غسل الرأس بالرغوة، إلّا أن الظاهر عدم الخصوصية له عرفاً. بل قد يتعدى منه للفم للإلغاء خصوصية الأنف و المسامع عرفاً.

نعم، يشكل البناء على حرمة، لقرب ظهوره في الكراهة، و لا سيما مع كثرة التعرض له عند غسل الرأس. بل يبعد بناؤهم على الحرمة حينئذ.

و منها: إمرار الغاسل يده على بدن الميت حين الغسل،

كما صرح به في المعتبر و التذكرة و غيرهما. كما قد يستفاد مما ذكره في الوسيلة من استحباب كون الصاب غير الغاسل، و ما ذكره غيره من أن الغسل يكون ناعماً. إذ ذلك لا يتجه إلّا مع مسح بدن الميت حين الغسل و عدم الاكتفاء بصب الماء، فهو ظاهر في المفروغية عنه.

بل قد يحتمل منه البناء على وجوبه، كما قد يشعر به ما في المنتهى من تعليل الاكتفاء بصب الماء على المجذور و نحوه بالضرورة، كما قد يحمل عليه إطلاق الأمر بالمسح في المقنعة. بل هو الظاهر من التعبير في كلام جماعة بالغسل، كما تقدم في أول

(١) راجع الوسائل باب ٣: من أبواب غسل الميت.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٨

...

فصل كيفية الوضوء، لو لا ظهور المفروغية عن اتحاد الأغسال في الكيفية، و أن المعيار فيها وصول الماء للبشرة، كما تقدم هناك. غاية الأمر أنه تقدم الكلام في مقدار الماء الواجب في خصوص تغسيل الميت في أوائل الكلام في كيفيته.

و كيف كان، فيدل على رجحان المسح و الدلك ما تقدم من النصوص في أول الكلام في استحباب مسح بطن الميت. نعم، لا يبعد حملها على الاستحباب بقرينة ما تقدم من ظهور المفروغية عن اتحاد الأغسال في الكيفية، كالمفروغية عن عدم وجوب الدلك في المقام، كما يظهر من جملة من كلماتهم، بل قد يظهر من كشف اللثام الإجماع عليه. و للاكتفاء بالإفاضة في صحيح يعقوب بن يقطين «١».

اللهم إلّا أن يخرج عن ذلك في الغسلة الأولى بماء السدر، فيلزم فيها الدلك، لأن التنظيف الذي هو الغرض من السدر ارتكازاً لا يتأتى بمجرد الصب و الإفاضة.

و لعله لذا اقتصر في خبر معاوية بن عمار «٢» على الدلك في الغسلة المذكورة. فتأمل جيداً.

و منها: جعل الغاسل على يده خرقة.

فقد ذكر ذلك حال غسل العورة أو تنقيتها في الفقيه و الهداية - حاكيا له فيها عن رساله والده - و المقنعة و المراسم و الوسيلة و المعبر و التذكرة و غيرها. و ظاهر المعبر الإجماع عليه و قد يظهر من إطلاق الفقيه و الهداية و المقنعة و المراسم و غيرها وجوب ذلك، لمناسبته لحرمة مس العورة من الحي، بل الظاهر عدم الإشكال بينهم في حرمة مس عورة الميت في غير حال التغسيل، كما يظهر مما يأتي من التذكرة.

و كيف كان، فيقتضيه ظاهر قوله عليه السلام في صحيح الحلبي: «إذا أردت أن تغسل فرجه فخذ خرقة نظيفة فلفها على يدك اليسرى ثم أدخل يدك من تحت الثوب الذي على فرج الميت فاغسله من غير أن ترى عورته» (٣) معتضدا بمرسل الدعائم و الرضوى (٤).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٨.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢، ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٣٩٩

...

و أما قوله عليه السلام في موثق عمار: «و يكون على يدك خرقة تنقى بها دبره» (١). فلا يبعد عدم سوقه للأمر يجعل الخرقة حذرا من المس، بل للأمر بالتنقية مع المفروغية عن وضع الخرقة حينها، لحرمة المس، أو لعدم استكمال التنقية باليد أو للاستقذار. فهو نظير قوله صلى الله عليه و آله و سلم في خبر أم أنس: «إذا أردت غسلها فابدئي بسفليها فألقى على عورتها ثوبا ستيرا ثم خذي كرسفة فاغسلها فأحسني غسلها، ثم أدخل يدك من تحت الثوب فامسحها بكرسف ثلاث مرات و أحسن مسحها قبل أن توضئها ثم وضئها بماء فيه سدر» (٢).

فالعمدة صحيح الحلبي، لظهور الأمر فيه في الوجوب، و لا سيما مع ما تقدم من مناسبته لحرمة المس في الحي و الميت في غير حال التغسيل.

و دعوى: أن حملة على الاستحباب هو المناسب لسكوت بقية النصوص عنه، و لا سيما ما تعرض منها لغسل الفرج.

مدفوعة: بقرب الاتكال في النصوص المذكورة على ارتكاز الحرمة لما سبق، فلا مجال لجعلها قرينة على عدم الوجوب و رفع اليد عن ظهور الصحيح فيه. و منه يظهر ضعف ما في الوسيلة و التذكرة و قد يظهر من المعبر من استحباب جعل الخرقة على اليد عند التنجئة و عدم وجوبه. و ما في التذكرة من منع التحريم مع الحاجة. كما ترى، لأن الحاجة لتنقية العورة و غسلها لا يستلزم الحاجة للمس مع إمكان وضع الخرقة.

مع عدم صلوح ذلك للخروج عن ظاهر الصحيح.

هذا، و في صحيح ابن مسكان: «أحب لمن غسل الميت أن يلف على يده الخرقة حين يغسله» (٣). و في الرضوى: «و يكون الغاسل على يده خرقة» (٤).

و مقتضاهما استحباب التغسيل مع الخرقة حتى في غير العورة. و به صرح في الدروس و المستند. و لم أعثر على موافق لهما، بل صرح بإلقائها بعد غسل الفرج في المقنعة و المراسم، و في الوسيلة باستحباب غسل ما عدا العورة بدونها، بل ظاهر

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

(٢) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٦ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٤) مستدرک الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٠

...

التذكرة وجوبه، حيث قال: «عملاً بالأصل». و كأنه لأن مقتضى القاعدة تنجس الخرقه بملاقاة بدن الميت فيمتنع تغسيله بها. لكن مقتضى الصحيح العفو عن النجاسة المذكورة و عدم مانعيتها من التغسيل، و لا موجب لرفع اليد عنه بعد ما أشرنا إليه آنفاً من عدم موهنية إعراضهم عن الحديث له مع صحته، و عدم جبر عملهم به مع ضعفه، في المستحبات و المكروهات.

و منها: إضافة الذريرة للكافور في ماء الغسلة الثانية،

كما يظهر من المنتهى، لقوله عليه السّلام في صحيح ابن مسكان: «ثم اغسله على أثر ذلك غسلة أخرى بماء و كافور و ذريرة إن كانت» (١).

كما أن في خبر مغيرة الوارد في تغسيل النبي صلى الله عليه و آله و سلم: «و الثانية بثلاثة مثاقيل من كافور و مثقال من مسك» (٢). و لا بأس بالعمل بهما إذا لم يخرج الماء بإضافة الذريرة أو المسك عن كونه ماء كافور، و إلّا أشكل بظهور النصوص الكثيرة المعول عليها عند الأصحاب في اعتبار ذلك، بل هو المجمع عليه بينهم.

و مثله ما قد يستظهر من صحيح الكاهلي من إضافة الحرض للسدر في ماء الغسلة الأولى، لقوله عليه السّلام فيه: «ثم أبدأ بفرجه بماء السدر و الحرض فاغسله ثلاث غسالات و أكثر من الماء فامسح بطنه مسحاً رفيقاً ثم تحول إلى رأسه و ابدأ بشقه الأيمن» (٣)، حيث لم ينبه فيه إلى الإقتصار على السدر في ماء الغسلة الأولى بعد غسل الفرج به و بالاشنان. و قد يعتضد بما في صحيح الفضل (٤) من الإقتصار فيه على الحرض، بحمله على استحباب جعله مع السدر جمعاً بين جميع النصوص. فإن ذلك كله مخالف لظاهر بقية النصوص المعول عليها من الإقتصار على ماء السدر. إلّا أن لا يخرج بإضافة الحرض عن كونه ماء سدر. فتأمل.

و منها: نفث رأسه لتنظيف أنفه،

كما نبه له في المنتهى، لما في موثق عمار من قوله عليه السّلام بعد ذكر الغسلتين الأوليين: «ثم ميل برأسه شيئاً فتنفضه حتى يخرج من منخره ما خرج» (٥).

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٩.

(٥) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠١

...

و منها: غسله بست أو سبع قرب،

على ما تقدم الكلام فيه في تحديد ماء الغسل، في أوائل الكلام في كيفية.

و منها: غسل الغاسل يديه،

كما صرح به جماعة على اختلاف في تفصيله، بل ادعى بعضهم الإجماع. كما صرح به في العروة الوثقى بغسل رجليه إلى الركبتين إذا أراد أن يكفنه.

أما النصوص ففي مرسل يونس الأمر بعد كل من الغسلين الأولين بغسل الغاسل يديه إلى المرفقين «١» و في صحيح محمد بن مسلم: «يغسله ثم يغسل يديه من العاتق ثم يلبسه أكفانه» «٢» و في صحيح يعقوب بن يقطين: «ثم يغسل الذي غسله يده قبل أن يكفنه إلى المنكبين ثلاث مرات» «... ٣». و في موثق عمار: «ثم تغسل يديك إلى المرافق و رجليك ثم تكفنه» «٤» و مقتضى الجمع بينها استحباب غسل اليدين بين الغسلين الأولين، و بين الغسلين الآخرين إلى المرفقين مرة واحدة، عملاً بالمرسل، و كذا بين التغسيل و التكفين عملاً بالموثق.

و أفضل من الأخير غسلهما إلى المنكبين مرة واحدة عملاً بصحيح محمد بن مسلم ثم ثلاثاً عملاً بصحيح يعقوب. كما أن مقتضى الموثق استحباب غسل الرجلين إلى الركبتين بين التغسيل و التكفين.

هذا، كله بناء على حمل النصوص على الاستحباب، للمفروغية عن طهارة اليدين تبعاً، فإن تم و إلّا لزم حملها على الوجوب لتطهيرها من النجاسة الحاصلة من مماسة بدن الميت قبل إكمال التغسيل و من إصابة ماء غسله، و إن عفى عن نجاستها في أثناء كل غسله بنحو لا يضر إصابتها له حينه. و ربما يأتي الكلام في ذلك في مبحث الطهارة بالتبعية.

و منها: وضوء الغاسل إذا كان جنباً،

كما في الفقيه. لحديث شهاب بن عبد ربه:

«سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الجنب أ يغسل الميت، أو من غسل ميتاً أله [فله] أن يأتي أهله ثم يغتسل؟ قال: هما سواء، و لا بأس بذلك، إذ كان جنباً غسل يديه و توضأ

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ١ من أبواب غسل المس حديث: ١.

(٣) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٧.

(٤) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ١٠.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٢

...

و غسل الميت و هو جنب، و إن غسل ميتاً ثم أتى أهله توضأ ثم أتى أهله، و يجزيه غسل واحد لهما «١».

و منها: غسل الأواني،

من ماء كل غسلة للغسلة اللاحقة، كما نبه له بعضهم.

و تضمنه مرسل يونس «٢» المحمول على الاستحباب قطعاً، لاستهلاك ما يتبقى في الإناء من الخليط في ماء الغسلة اللاحقة، و لخلو بقية النصوص عن التنبيه له، مع شدة الحاجة إليه لو كان واجباً.

و منها: الدعاء بالمأثور،

كما نبه له بعضهم. و في صحيح إبراهيم بن عمر عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: ما من مؤمن يغسل ميتاً مؤمناً و يقول و هو يغسله: يا رب عفوك عفوك، إلّا عفا الله عنه» «٣»، و في معتبر سعد الاسكاف عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: أيما مؤمن غسل مؤمناً فقال إذا قلبه: اللهم [إن] هذا بدن عبدك المؤمن قد أخرجت روحه منه و فرقت بينهما فعفوك عفوك عفوك، إلّا غفر الله له ذنوب سنة إلّا الكبائر» «٤».

و منها: كتم عيب الميت.

كما في المعتبر و العروة الوثقى. و كأنه لصحيح سعد ابن طريف عن أبي جعفر عليه السلام: «قال: من غسل ميتاً فآدى فيه الأمانة غفر له. قلت:

و كيف يؤدي فيه الأمانة؟ قال: لا يخبر بما يرى [رأى]» «٥»، و نحو حديث عبد الله ابن سنان «٦»، و زاد في مرسل الصدوق: «وحده إلى أن يدفن الميت» «٧». بدعوى: أن بيان الثواب ظاهر في الاستحباب.

لكن تطبيق عنوان أداء الأمانة ظاهر في حرمة الإبداء. و مجرد بيان ترتب الثواب أعم من الاستحباب مع أن ظاهر النصوص كون الكتم شرطاً في ترتب الثواب على التمسيل الذي يستحب المباشرة فيه عينا، لا أن الثواب عليه بنفسه، فهو ظاهر أو مشعر بأن الإبداء من سنخ المانع من ترتب الثواب على التمسيل أو المحيط له، و ذلك مناسب لتحريمه، كما هو كالصريح من النبوى: «من غسل ميتاً فآدى فيه الأمانة كان له بكل شعرة منه عتق رقبة، و رفع له مائة درجة. قيل: يا رسول الله و كيف يؤدي

(١) الوسائل باب: ٣٤ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٣) الوسائل باب: ٧ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٤) الوسائل باب: ٧ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٥) الوسائل باب: ٨ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٦) الوسائل باب: ٨ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

(٧) الوسائل باب: ٨ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٣

و ذكروا أنه يكره إقعاده حال الغسل (١) و ترجيل شعره،

فيه الأمانة؟ قال: يستر عورته، و يستر شينيه، و إن لم يستر عورته و شينه حبط أجره و كشفت عورته في الدنيا و الآخرة» «١».

و من هنا لا يبعد البناء على حرمة إبداء كل ما يكون إبداءه نقصاً على الميت و شينا له عرفاً، كما يظهر من الوسائل، و إن لم يبلغ مرتبة الهتك و التوهين اللذين لا إشكال في حرمتهما لا من جهة نصوص المقام.

بل لا يبعد حرمة إبداء ما كان الميت في حياته مهتما بستره، بحيث لا يرضى بظهوره حتى بعد الموت، لغرض خاص، وإن كان هو تخيل منافاة ظهوره لكرامته و لم يكن مخلا- بها عرفا. كل ذلك عملا بظاهر تطبيق الأمانة في نصوص المقام، حيث لا يبعد كون مصحح تطبيقها عدم تيسر اطلاع المغسل على العيب لو لا التغسيل، فتسليطه عليه من سنخ الاستئمان على السر منه تعالى. نعم، ما لا يهتم الميت بستره لا يبعد جواز إبدائه إذا لم يكن موهنا للميت، لانصراف النصوص عنه.

هذا، ومقتضى إطلاق النصوص عموم ما ينبغي ستره لغير العيوب البدنية، كخروج القدر من جوفه ونحوه مما يوجب شينه، حتى ما يتجدد بعد الموت. ولعله إليه يرجع التحديد المتقدم في مرسل الصدوق. وإلا فمن البعيد رجوعه لجوب الكتمان، لبعد خصوصية حال ما قبل الدفن فيه. كما لا يبعد أن يستفاد من النصوص تبعا مرجوحية كثرة المطلعين على الميت حال تغسيله و رجحان الاقتصار على من يحتاج إليه للتغسيل ونحوه. وكذا حرمة إبداء غير المغسل لو اطلع على الأمر المستور، لإلغاء خصوصية المغسل عرفا، و قرب كون ذكره لعلبة تعرضه للاطلاع. فلاحظ.

والله سبحانه العالم.

[مكروهات التغسيل]

إشارة

(١) كما صرح به جماعة كثيرة، و في الحقائق أنه المشهور، و في كشف اللثام «قطع به معظم الأصحاب» و في الخلاف أن عليه إجماع الفرقة و عملهم، و نسبه في

(١) الوسائل باب: ٨ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٤

...

التذكرة لعلمائنا. لما في صحيح الكاهلي: «و إياك أن تقعه أو تغمز بطنه» «... ١».

و لما ذكره غير واحد من أنه مؤذ للميت و مناف للرفق به المأمور به عموما و خصوصا في الميت. لكن الثاني ممنوع و الأول معارض بصحيح الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام: «سألته عن [غسل] الميت. فقال: أقعه و اغمز بطنه غمزا رفيقا» «... ٢». بل في المدارك: «و قد ورد في عدة روايات الأمر بإقعاده» و إن لم أعثر عاجلا على غير صحيح الفضل. هذا، و قد قال في كشف اللثام بعد ذكر صحيح الفضل: «و حمل على نصب رأسه شيئا، كما قال عليه السلام في خبر عمار: «و تنصب رأسه و لحيته شيئا ثم يعصر بطنه».

و يجوز كونه بمعنى اخذه، و أن يكون بكسر الهمزة من قعد له إذا ترصده، كقوله تعالى: لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ. لكن الأول مخالف للظاهر جدا.

و ما في حديث عمار و إن ورد كما نقله في المطبوع حديثا من التهذيب، إلا أنه ورد في الوسائل و الحقائق نقلا عنه بالضاد المعجمة. و لعل المراد به الكناية عن إخراج ما تجمع في الرأس و اللحية من ماء التغسيل، لأن نضوب الماء ذهابه في الأرض، كما يناسبه عطف اللحية على الرأس، إذ لو أريد به ما ذكره لم يحسن العطف، حيث يكون المراد بالرأس تمام العضو.

و الثاني و إن نقل في اللغة من معانى أقعد، ففي لسان العرب: «و يقال: قعدت الرجل و أقعدته أى خدمته، و أنا مقعد له و مقعد، و أنشد: تخذها سرية تقعه. و قال الآخر:

و ليس لى مقعد فى البيت يقعدنى و لا سوام و لا من فضة كيس

إلّا أن الظاهر أنه مجازى بلحاظ ملازمة خدمته الشخص لراحته المناسبة لعوده، و يبعد الحمل عليه فى المقام لخلوه عن المناسبة. و الثالث لا يناسب تعديده الفعل للميت بنفسه فى الحديث، لا باللام كما فى الآية الشريفة. و بالجملة: ليست الوجوه المذكورة مقبولة عرفا فى مقام الجمع بين الحديثين. و مثلها حمل صحيح الفضل على بيان الجواز. فالظاهر استحكام التعارض

(١) الوسائل باب ٢ من أبواب غسل الميت حديث ٥.

(٢) الوسائل باب ٢ من أبواب غسل الميت حديث ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٥

و قص أظافره (١)

بين الصحيحين.

و من ثم يتعين ما فى التهذيبين و غيرهما من طرح صحيح الفضل لموافقته للعامة، فقد حكى فى الخلاف استحباب إقعاد الميت عن جميع فقهاءهم، و نسبه للجمهور فى المنتهى، كما نسب فى المعتبر الخلاف فى الكراهة لجميع فقهاءهم. و لا وجه مع ذلك لما فى المعتبر من أنه لا يبعد العمل بذلك، و لا معنى لتزيله على التقيّة.

هذا، و عن ابن سعيد النص على تحريم إقعاد الميت، و ظاهر الغنية الإجماع على عدم جوازه. و لا يبعد تنزيل كلامهما على الكراهة. و إلّا أشكل ببعد خفاء ذلك على الأصحاب مع شيوع الابتلاء به، حتى لم يتعرضوا لاحتمال التحريم، فضلا عن أن يفتوا به. و لو لا ذلك كان المتعين البناء على الحرمة، عملا بظاهر صحيح الكاهلى بعد سقوط صحيح الفضل بالمعارضة و عدم حمله على بيان الجواز، كما تقدم.

ثم إنه اقتصر فى الخلاف فى كراهة الإقعاد على حال التغسيل. و أطلق فى المعتبر و الشرائع و القواعد و غيرها، و إن ذكره فى حال التغسيل. بل صرح فى كشف اللثام بالتعميم لكل حال. و يقتضيه إطلاق خبر الكاهلى. مضافا إلى بعد خصوصية الحال المذكور فى الكراهة. بل لعله أولى بعدمها، لكونه فى معرض الحاجة له. فلاحظ.

(١) تعرض الأصحاب لهذين و لما يأتى من حلق الرأس و العانة و قص الشارب و تخليل الظفر، و لتنف الابط و الختان و نحوها، و يظهر من جملة من كلماتهم المفروغية عن اتحاد حكم الكل أو الجل و إن اختصت الأدلة ببعض، و إن كان قد يظهر من بعضها الاختلاف بينها فيه.

و كيف كان، ففى المقنعة: «و لا يجوز أن يقص شيء من شعر الميت و لا من أظفاره» و زاد فى المبسوط و النهاية و السرائر: «و لا يسرح رأسه و لا لحيته»، و قريب منه فى إشارة السبق مع زيادة الختان، و حرم فى محكى الجامع قص الظفر و تسريح الرأس و اللحية، و زاد فى الوسيلة قص الشعر و حلقه.

و فى الخلاف: «لا يجوز تسريح لحيته كثيفة كانت أو خفيفة.. دليلنا إجماع

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٦

...

الفرقة»، ثم قال: «لا يجوز تقليم أظافر الميت و لا تنظيفها من الوسخ بالخلال...»

دليلنا الإجماع المتردد»، ثم قال: «حلق شعر العانة و الابط و حف الشارب و تقليم الأظفار للميت مكروه... دليلنا إجماع الفرقة»، ثم

قال: «خلق رأس الميت مكروه و بدعة.. دليلنا إجماع الفرقه و طريقة الاحتياط التي قدمناها». و فى الغنية: «و لا يجوز قص أظفاره و لا إزالة شىء من شعره بدليل الإجماع المشار إليه».

لكن صرح فى المعتبر و الشرائع و النافع و القواعد و الإرشاد بكراهة ترجيل شعره و قص أظفاره، و اليه يرجع ما فى اللمعة من استحباب تركهما، و ادعى فى المعتبر الإجماع عليه، و نسبه فى كشف اللثام إلى الأكثر، و فى جامع المقاصد و الروض إلى المشهور بعد أن زادا عليه تنظيف أظفاره من الوسخ بالخلال، و الحق بهما فى المعتبر خلق الرأس و العانة و الإبط و حف الشارب و تسريح اللحية، و فى الدروس:

«يكروه ... قص أظفاره و تنظيفها بالخلال و تسريح لحيته و رأسه ... و كذا خلق الرأس و العانة و الإبط و حفّ الشارب».

و فى التذكرة: «يكروه قص أظفار الميت و ترجيل شعره. ذهب إليه علماؤنا أجمع، حتى أن الشيخ فى الخلاف قال: لا يجوز تسريح اللحية. و كذا خلق العانة و نتف الإبط و حف الشارب مكروه عند علمائنا أجمع ... و قال أحمد بالجواز ... فروع: أ: لا يحلق رأس الميت عند علمائنا. و قال الشيخ انه بدعة ... ب: يكروه تسريح اللحية و إن كانت ملبدة ... لأدائه إلى نتف شعره ... ج: لو لم يكن الميت مختننا لم يخن بعد موته ... د: ينبغى إخراج الوسخ بين أظفاره بعود لين، و إن شد عليه قطناً و يتبعها به كان أولى»....

و فى المنتهى: «قال علماؤنا: لا يجوز قص شىء من شعر الميت و لا من ظفره و لا يسرح رأسه و لا لحيته ... لنا: ما رواه الشيخ فى الحسن عن ابن أبى عمير ... فروع:

الأول: خلق العانة عندنا مكروه ... لنا ما تقدم، و لأن أخذها إنما يكون بعد الإشراف على عورة الميت و هو حرام ... الثانى: لا فرق بين أن يكون الأظفار طويلاً و قصيرة و بين أن يكون تحتها و سخر أو لا فى كراهية القص ... الرابع: نتف الإبط مكروه، لما تقدم ... الخامس: لا يجوز خلق رأس الميت ... لنا: ما تقدم ... السادس:

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٧

...

لا يجوز ختن الميت إذا لم يكن مختوناً بالإجماع، و لما تقدم ... و من جميع ذلك يظهر استحكام الخلاف بينهم. و أما ما فى الجواهر من أن دعاوى الإجماع المتقدمة على التحريم من الخلاف و المنتهى يحتمل تنزيلها على شدة الكراهة، بقرينة التعبير بالكراهة فى بعض كلماتها الأخرى المتقدمة، كما يحتمل مثل ذلك فى دعوى الغنية. فلا تحرز دعوى الإجماع على التحريم، و لا تبقى إلّا دعواه من المعتبر و التذكرة على الكراهة المعتضدة بالشهرة. و لأجله يمكن رفع اليد عن ظهور بعض النصوص الآتية فى الحرمة. فهو كما ترى لا يناسب بقية فقرات كلامهما. بل التأمل فى بعض فقرات كلام التذكرة و المنتهى و غيرها، و نقلهم للخلاف، و استدلالهم، يشهد بأن المراد من الكراهة فى معقد الإجماع ما يعم الحرمة فى قبال الإباحة أو المشروعية المحكية عن العامة.

على أنه لو تم إرادتهم الكراهة المصطلحة فلا مجال للتعويل على دعوى الإجماع المذكورة بعد ظهور القول بالتحريم من متقدمى الأصحاب. و ليست الشهرة المدعاة - لو تمت - إلّا بين المتأخرين الذين لا تصلح شهرتهم للطعن فى النصوص بالهجر، و لا للقرينة على مفاد النصوص و صرفها على ظاهرها. و من هنا لا مجال للتعويل على أمثال ذلك، بل يلزم النظر فى مفاد النصوص.

و يدل على الحرمة منها موثق عبد الرحمن بن أبى عبد الله: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الميت يكون عليه الشعر فيحلق عنه أو يقلم [ظفره] قال: لا يمس منه شىء اغسله و ادفنه» (١). و حديث أبى الجارود (٢): «أنه سأل أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يتوفى أ نعلم أظفيره و نتف ابطاه و نحلق عانته إن طالت به من المرض؟ فقال: لا» (٣)،

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ٣.

(٢) لا يبعد كونه موثقاً، إذ ليس في سنده إلّا أبو الجارود الذي قيل عنه انه تبرى و ورد فيه بعض الدم، لكن الدم - مع ضعف الطريق الذي روى به - لا ينافي وثاقته المستفادة من وقوعه في إسناد كتابي كامل الزيارة و تفسير القمي. و ما عن المفيد من عده من الأعلام الرؤساء المأخوذ عنهم الحلال و الحرام و الفتيا و الأحكام الذين لا يطعن عليهم و لا طريق إلى ذم واحد منهم، مؤيداً بأن له أصلاً و برواية الأجلاء عنه و اشتهاً رواياته بين الأصحاب. فتأمل جيداً.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٨

...

و مرسل ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: لا يمس من الميت شعر و لا ظفر، و إن سقط منه شيء فاجعله في كفنه» (١).

و أما صحيح غياث أو موثقه عن أبي عبد الله عليه السلام: «قال: كره أمير المؤمنين عليه السلام أن يحلق عانة الميت إذا غسل أو يقلم له ظفر أو يجز له شعر» (٢) و موثق طلحة بن زيد عنه عليه السلام: «قال: كره أن يقص من الميت ظفر أو يقص له شعر أو يحلق له عانة أو يغمز له مفصل» (٣). فالكرهية فيهما إن لم تكن ظاهرة في نفسها في المنع - كما هو مقتضى مدلولها اللغوي - فاللازم حملها عليه بقرينة النصوص الأول. و لا أقل من عدم نهوضها بصرف النصوص الأول عن ظاهرها و هو التحريم، و لا سيما مرسل ابن أبي عمير المتضمن دفن ما ينفصل عنه معه، لظهور أن الاهتمام بدفنه معه يناسب الاهتمام بإبقائه عليه، بل هو ارتكازاً من سنخ الميسور منه الذي يكشف الاهتمام به عن شدة الاهتمام التام. و منه يظهر ضعف ما في المعتبر، حيث قال: «و الذي أراه في ذلك كله الكراهية، لأن التكاليف المختصة بالميت موقوفة على الدلالة الشرعية، و حيث لا دلالة فلا تكليف، و حيث لا منع فلا تحريم».

ثم إن مقتضى إطلاق موثق عبد الرحمن حرمة فصل كل شيء عن الميت حتى غير الشعر و الظفر، فلا يجوز ختانه أو فصل بعض أجزاء بدنه الأخرى، بل هو المستفاد من باقى النصوص بالأولوية العرفية و يظهر من المعتبر الإجماع عليه. نعم قد تقصر النصوص من مثل ترجيل الشعر و تمشيطة، لأن مرسل ابن أبي عمير و إن تضمننا النهي عن مس الشعر و الظفر و أى شيء منه، إلّا أنه لا يراد به المعنى الحقيقي، فالمتيقن منه إرادة الفصل بالحلق و نحوه، لا ما يعم مثل التمشيط.

و لذا قد يحكم بكرهية ذلك احتياطاً لاحتمال سقوط الشعر بسببه. اللهم إلّا أن يدعى أن حمل النهي عن المس على الكناية عن مطلق التغيير الشامل لذلك أقرب عرفاً للمعنى الحقيقي من حمله على الكناية عن خصوص الفصل و الإزالة. و من ثم لا يبعد البناء على عموم الحرمة لذلك. و لا سيما مع احتمال سقوط شيء بسببه، حيث قد يكون إطلاق النهي احتياطاً لاحتمال المذكور. فتأمل جيداً.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ٢.

(٣) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٠٩

و جعله بين رجلى الغاسل (١)،

هذا، و أما تخليل الأظافر فمقتضى القاعدة وجوبه لو كان مانعا من وصول الماء للظاهر الذى يجب غسله من الحى، و الظاهر أنه المراد مما فى الروض من وجوبه، و جوازه لو لم يكن كذلك، لكون ما تحته من الباطن، أو لعدم بلوغه مرتبة الحجب. بل قد يستفاد استحبابه مما تضمن الأمر بغسل المواضع التى يجتمع فيها الوسخ مبالغة فى التنظيف، كغسل الرأس و اللحية برغوة السدر، و غسل الفرج بالحرص و الاشنان.

و لعله عليه أو على الأول يحمل ما تقدم من التذكرة. لكن تقدم من غير واحد البناء على حرمة أو كراهته، بل يظهر من محكى الذكرى منافاة ما فى التذكرة للإجماع. و يشهد به قوله عليه السلام فى صحيح الكاهلى: «و لا تخلل أظفاره» (١).

و حملة على ما يوجب فصل بعض اللحم بعيد جدا، بل لعله ممتنع عرفا. كما يبعد أيضا حملة على خصوص ما لا يتوقف عليه وصول الماء للظاهر الذى يجب غسله من الحى. و إن كان الحمل المذكور قد يلزم جمعا مع مقتضى القاعدة. فتأمل. و لو بنى على العمل به لزم البناء على الحرمة، كما هو ظاهر ما تقدم من الخلاف. و لا وجه للبناء على الكراهة بعد مخالفتها للظاهر و مشاركتها للحرمة فى مخالفة مقتضى القاعدة أو موافقته.

(١) كما صرح به جماعة، و نفى فى الجواهر وجدان الخلاف فيه، و اليه يرجع ما صرح به جماعة من كراهة ركوبه الذى نفى فى مفتاح الكرامة وجدان الخلاف فيه. كما قد يرجع إليه ما فى الغنية من استحباب أن لا يتخطاه، مدعى عليه الإجماع. و يقتضيه مرسل عمار المتقدم فى استحباب وقوف المغسل على جانب الميت: «و لا يجعله بين رجله فى غسله» «... ٢». و هو - مع ضعفه فى نفسه - محمول على الكراهة، جمعا مع صحيح العلاء بن سبابه عن أبى عبد الله عليه السلام: «لا بأس أن تجعل الميت بين رجليك

(١) الوسائل باب: ٢ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

(٢) المعتبر: ص ٧٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٠

و إرسال الماء فى الكيف (١)،

و أن تقوم من فوقه فتغسله إذا قلبته يمينا و شمالا تضبطه برجليك كى لا يسقط لوجهه» (١). فإن جواز ذلك لأجل ضبط الميت، و عدم الأمر بضبطه بوجه آخر، و لو بتجنب تغسيله فى موضع يتعرض فيه للسقوط، لا يناسب حرمة فى نفسه جدا. و منه يظهر ضعف ما فى الحقائق من أن الأظهر تخصيصه بحال الضرورة و تعذر الغسل بدون ذلك، كما هو ظاهر سياق الصحيح. إذ لو أراد ثبوت الحرمة فى غير حال الضرورة و ارتفاعها معها - كما هو الأنسب بما ذكره غير مرة من منع الجمع بين النهى و الترخيص بالحمل على الكراهة - أشكل بما ذكرناه من ضعف خبر عمار الذى ينحصر به الدليل على الحرمة، و عدم مناسبة الصحيح للحرمة فى غير حال الضرورة، لعدم اختصاصه بحال الاضطرار للتغسيل بالنحو المستلزم لسقوط الميت، كما تقدم. و لو أراد ثبوت الكراهة فى غير حال الضرورة و ارتفاعها حالها، فمقتضى إطلاق مرسل عمار عموم ملاك الكراهة لحال الضرورة. و لا ينافيه الصحيح، لأن الجواز فى مورد أعم من فعلية الكراهة، فضلا عن ثبوت ملاكها.

نعم، لا مجال لفعلية الكراهة مع الضرورة و فرض وجوب التغسيل. لكنه بحكم العقل، لا للجمع بين المرسل و الصحيح.

(١) كما صرح به جماعة كثيرة من الأصحاب، كما تقدم عند الكلام فى استحباب الحفيرة، و تقدم هناك دعوى الإجماع من جامع المقاصد و محكى الذكرى على كراهة الكيف دون البالوعة. كما تقدم الاستدلال عليه بمكاتبة الصفار إلى أبى محمد عليه السلام المروية فى الصحيح: «هل يجوز أن يغسل الميت و ماؤه الذى يصب عليه يدخل إلى بئر كنيف؟ أو الرجل يتوضأ وضوء الصلاة أن

ينصب ماء وضوئه في كنيف؟ فوقع عليه السلام:

يكون ذلك في بلاليع» (٢).

لكن في الفقيه: «و لا- يجوز أن يدخل الماء الذي ينصب عن الميت من غسله في بئر كنيف»... وهو موافق لظاهر المكاتبه و الرضوى الآتى فى عدم الجواز. و قد

(١) الوسائل باب: ٣٣ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) الوسائل باب: ٢٩ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١١

و حلق رأسه أو عانته (١)، و قص شاربه (٢)، و تخليل ظفره (٣)،

يظهر من الحدائق الميل إليه. لكن لا- مجال للبناء عليه بعد ظهور مفروغية الأصحاب عن الجواز فى المقام و فى الوضوء، حتى لم يذكره جماعة كثيرة فى الوضوء مع شدة الحاجة للتنبيه عليه لو كان محرماً، و امتناع خطئهم عادة فى حكمه مع كثرة الابتلاء به فى المقامين، خصوصاً الثانى، و ذلك كاف فى حمل المكاتبه على الكراهة. بل قد تكون فتوى الصدوق بها و تعبيره بعدم الجواز لمطابقته مضمون النص، لا لفتواه بالحرمة.

و كأنه على ذلك يبتنى ما فى المعتبر من نسبة القول بالكراهة له.

ثم إنه تقدم إن مقتضى النص عدم كراهة البالوعة، و فى المسالك: «و المراد بها بالوعة الماء كالمطر و نحوه، لا بالوعة البول، فإنها كنيف» و نحوه فى الروض. و هو قد يتم فيما يتخذ للبول و يعد له- كما لعله ظاهره- اذ لو لم يكن كنيفاً عرفاً فمناسبة الحكم و الموضوع قد تقضى بعموم الحكم له. فتأمل. و أما ما يتفق وقوع البول فيه من دون أن يعد له فلا وجه لإلحاقه به.

نعم، فى الرضوى: «و لا- يجوز أن يدخل الماء ما ينصب عن الميت من غسل فى كنيف» (١) و لكن يجوز أن يدخل فى بلاليع لا يبال فيها أو حفيرة» لكن تقدم غير مرة الإشكال فيه، و كذا الحال فيما يتفق وقوع الغائط فيه. و أوضح منهما ما يقع فيه غير البول و الغائط من النجاسات، و لا سيما مع قلة البلاليع الخالية عنها. و من ثم استظهر فى كشف اللثام عموم البالوعة لما يشمل عليها، و وافقه صاحب الجواهر و الفقيه الهمداني «قدس سرهما».

(١) تقدم الكلام فيه عند الكلام فى ترجيل الشعر و قص الأظافر، و تقدم أن الأقرب التحريم.

(٢) الحال فيه كما قبله.

(٣) تقدم الكلام فيه عند الكلام فى ترجيل الشعر و قص الأظافر.

(١) مستدرک الوسائل باب: ٢٥ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٢

و غسله بالماء الساخن بالنار (١) أو مطلقاً (٢)، إلّا مع الاضطرار (٣)

(١) كما فى المقنعة و النهاية و الخلاف و الغنية و الوسيلة و التذكرة و المنتهى و غيرها. بل فى المنتهى و الخلاف الإجماع عليه. و يقتضيه صحيح زرارة: «قال أبو جعفر عليه السلام: لا يسخن الماء للميت» (١)، و معتبر يعقوب بن يزيد عن عدة من أصحابنا عن أبى عبد الله عليه السلام: «قال: لا يسخن للميت الماء، و لا تعجل له النار» (٢) و مرسل عبد الله بن المغيرة عنهما عليهما السلام: «لا يقرب

الميت ماء حميماً» (٣). و في المنتهى: «و لأن الماء البارد يفيد استمسكا و الحار يفيد استرخاء، فكان الأول أولى».

و مقتضى إطلاق النص و الفتوى عموم الكراهة لغير صورة الغليان، إذ بعد عدم إمكان استعمال الماء بدرجة الغليان، فكما يتحقق الغرض بتبريد الماء بعد غليانه يحصل بكسر برودته بالماء المغلى و بتسخينه بدون الغليان، و لعله الأكثر. و معه لا وجه لما في المراسم من الاقتصاد على النهى عن أن يغلى الماء للغسل. كما أن مقتضى النص و صريح بعضهم العموم لغير التمسك من مورد الحاجة لاستعمال الماء للميت.

نعم، لا إشكال في قصوره أو انصرافه عن صورة برودة الماء المسخن حين مماسه للميت و اختصاصه بصورة مماسه له قبل أن يبرد، كما لعله ظاهر.

(٢) كما هو مقتضى إطلاق غير واحد. و يقتضيه إطلاق الصحيح و المرسل. بل لا يبعد فهم عدم الخصوصية للنار عرفا من حديث يعقوب.

(٣) فقد استثنى في الخلاف ما إذا كان على الميت نجاسة لا يقلعها إلّا الماء الحار، كما استثنى هو و جماعة شدة البرد الذى يخاف منه الغاسل على نفسه، و ظاهره الإجماع على زوال الكراهة حينئذ، بل صرح في المنتهى بعدم الخلاف فيه في الثانى. و يقتضيه فيه مرسل الصدوق، حيث قال فى الفقيه: «و روى فى حديث آخر: إلّا أن يكون شتاء باردا، فتوقى الميت مما توقى منه نفسك» (٤). و ظاهره ارتفاع ملاك الكراهة حينئذ و حصول جهة الرجحان، بخلاف الأول و غيره من موارد الضرورة، حيث ترتفع فعليه الكراهة مع بقاء ملاكها.

(١) الوسائل باب: ١٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١، ٣.

(٢) الوسائل باب: ١٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١، ٣.

(٣) الوسائل باب: ١٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١، ٣.

(٤) الوسائل باب: ١٠ من أبواب غسل الميت حديث: ٥.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٣

و التخطى عليه حين التمسك (١).

هذا، و فى المقنعة الاقتصاد حينئذ على التسخين قليلا و هو المناسب لقوله فى المرسل: «فتوقى الميت..» لظهوره فى تعلق الغرض بتجنب الميت البرودة، فيقتصر عليه، عملا بإطلاق النصوص الأول.

كما قد يستفاد أيضا من الرضوى: «و لا تسخن له ماء إلّا أن يكون ماء باردا جدا، فتوقى الميت مما توقى منه نفسك، و لا يكون الماء حارا شديدا الحرارة، و ليكن فاترا» (١). لكن ظاهر النهى عن شدة برودة الماء و لو مع حرارة الجو.

(١) لم أعثر عاجلا على من تعرض له عدا ما تقدم من الغنى عن الإجماع على استحباب أن لا يتخطاه حين التمسك. و قد تقدم احتمال رجوعه إلى كراهة جعله بين رجلى الغاسل. و لو أريد منه أمرا فى قبالة فقد يستفاد من دليل ذلك، حيث يناسب كون الملاك فيه منافاته لتكريم الميت، و هو مشترك بين الأمرين. فلاحظ.

و بقى من المكروهات التى عثرت عليها عاجلا فى كلام الأصحاب الوقوف بين رجلى الميت، حيث ذكره فى الوسيلة، و لم أعثر على مستنده. و لعله لمنافاته لتكريم الميت، و إن كان لا يخلو عن خفاء. كما بقى مكروهات آخر يظهر الكلام فيها مما تقدم، كغمز مفاصل الميت، و التعنيف به، اللذين يظهر حالهما مما تقدم فى استحباب تليين أصابعه، و مسح بطنه فى الغسلة الأخيرة و مسح بطن الحامل مطلقا، اللذين تقدم الكلام فيهما فى استحباب مسح بطن الميت. و غيرها. فلتلاحظ.

تتميم:

صرح في المقنعة و المبسوط و النهاية و السرائر بأنه إذا سقط شيء من شعر الميت أو ظفره وضع معه في كفنه، و ظاهر المعتبر و غيره المفروغية عنه، و ظاهرهم الوجوب كغيرهم ممن صرح بدفن ما يسقط من لحمه، كما في المقنع أو جميع ما يسقط منه، كما في الدروس.

كما أن الظاهر بناء من اقتصر على الشعر و الظفر على العموم للحم و غيره بالأولوية. بل صرح بوجوب دفن كل ما يسقط من الميت في الشرائع و المنتهى

(١) مستدرک الوسائل باب: ١٠ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٤

...

و القواعد و الإرشاد، و عن الذخيرة: «لا أعلم فيه خلافا».

و في التذكرة: «و إن سقط من الميت شيء غسل و جعل معه في أكفانه بإجماع العلماء، لأن جمع أجزاء الميت في موضع واحد أولى»، و نحوه عن نهاية الأحكام، و عن جماعة ممن تأخر عنه أنه فهم منه الوجوب. لكن التعليل فيه قد يشعر بالاستحباب الذي حكي عن الجامع النص عليه.

و الأولى الاستدلال للوجوب بظاهر قوله عليه السلام في مرسل ابن أبي عمير المتقدم في حكم ترجيل الشعر و قص الظفر: «و إن سقط منه شيء فاجعله في كفنه» (١).

و استدل له في المنتهى بأنه جزء منه، فكان له حكم الكل، لاستوائهما في صفة الموت. و هو كما ترى، لعدم الإطلاق لدليل وجوب أفعال التجهيز يشمل جميع أجزاء الميت بعد انفصالها، خصوصا مثل الشعر مما لا تحله الحياة و يعد من التوابع.

و ما ورد في جريان بعض أحكامه أو تمامها على ما ينقطع منه «٢» لو تم يقصر أو ينصرف عن الأجزاء الصغيرة، فضلا عن مثل الشعر فالعمدة مرسل ابن أبي عمير الذي تقدم غير مرة حجية مراسيله. و لا سيما مع قرب استناد جملة ممن تقدم إليه و تعويلهم عليه.

هذا، و مقتضى ما في التذكرة التغسيل أيضا، و به صرح في جامع المقاصد و الروض و المسالك و الجواهر.

و قد استدل بما تقدم من المنتهى، الذي قد يستفاد من المرسل الجري عليه، و أن الحكم فيه بجعل الساقط في الكفن إنما هو لأنه جزء من الميت يلحقه حكمه، و ذلك يقتضى تغسيه مثله. لكن تقدم الإشكال فيما تقدم من المنتهى. و ما في المرسل قد يبتنى على مطلوبة ضم ما يسقط من الميت إليه لأنه إلى إبقائه على حاله الذي هو المطلوب الأولى. بل لما كان مقتضى إلحاق أجزاء الميت المنفصلة به في الأحكام المحافظة على الترتيب المعتبر في تغسيه لو كان متصلا. و هو محتاج إلى عناية مغفول عنها، فالسكوت عن التنبيه إليه فيه موجب لظهوره في عدم ابتناء جعله في الكفن على ذلك.

(١) الوسائل باب: ١١ من أبواب غسل الميت حديث: ١.

(٢) راجع الوسائل باب: ٣٨ من أبواب صلاة الجنازة.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٥

...

نعم، قد يدعى وجوب تجنيبه النجاسة الخبيثة لو طرأت عليه، لمناسبة ذلك لحال الميت بعد الغسل. فتأمل جيدا.

بقي شيء،

و هو أن في خبر عبد الحميد بن أبي جعفر الفراء: «أن أبا جعفر عليه السلام انقلع ضررس من أضراسه فوضعه في كفه، ثم قال: الحمد لله، ثم قال: يا جعفر إذا أنت دفنتني فادفنه معي، ثم انقلع أيضا آخر فوضعه على كفه ثم قال: الحمد لله، يا جعفر إذا أنا مت فادفنه معي» (١). و مقتضاه استحباب دفن سن الانسان المقلوع حال حياته معه بعد وفاته.

لكن ظاهر بعض النصوص الأمر بدفنه حين قلعه، كالصحيح عن عبد الله بن الحسين بن زيد عن آبائه عن علي عليه السلام عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «أمرنا بدفن أربعة: الشعر و السن و الظفر و الدم» (٢) و غيره. و لعل مقتضى الجمع العرفي البناء على أفضلية الأول، لأن وصيته عليه السلام بدفنه معه مع كون دفنه حين قلعه أيسر ظاهرا في أفضلية دفنه معه. فلاحظ. و الله سبحانه و تعالى العالم. و الحمد لله رب العالمين.

انتهى الكلام في أحكام غسل الميت ليلة الأحد العاشر من شهر ربيع الأول سنة ثلاث بعد الألف و الأربعمائه للهجرة النبوية على صاحبها و آله أفضل الصلاة و أزكى التحية، في النجف الأشرف ببركة الحرم المشرف على مشرفه أفضل الصلاة و السلام، بقلم العبد الفقير (محمد سعيد الطباطبائي الحكيم) عفى عنه. كما انتهى تبييضه بعد تدريسه عصر اليوم المذكور بقلم مؤلفه حامدا مصليا مسلما.

(١) الوسائل باب: ٧٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ٢.

(٢) الوسائل باب: ٧٧ من أبواب آداب الحمام حديث: ٤.

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٧

الفهرست

المقصد الخامس في غسل الأموات و فيه فصول ٥

(الفصل الأول): في أحكام الاحتضار ٥

الكلام في وجوب الاستقبال بالميت حال الاحتضار ٥

حكيم، سيد محمد سعيد طباطبائي، مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ٦ جلد، مؤسسه المنار، قم - ايران، ه ق مصباح المنهاج - كتاب

الطهارة؛ ج ٦، ص: ٤١٧

وقت الاستقبال و مدته ١٣

الاستقبال بعد الموت ١٤

حكم الكافر و المخالف ١٧

لو اشتبهت القبلة ١٨

كيفية الاستقبال. مع الكلام فيما لو تعذرت الكيفية المطلوبة ١٩

- كيفية الاستقبال بعد التمسيل و حكمه ٢٠
- الكلام فيمن يكلف بتحقيق الاستقبال، و أنه يعم المحتضر نفسه ٢١
- الكلام في وجوب استئذان الولي ٢٢
- استحباب نقل المحتضر إلى المصلى إن اشتد عليه النزاع أو مطلقا ٢٣
- استحباب التلقين، مع الكلام فيما يلحق به ٢٧
- تحديد كلمات الفرج ٣٠
- ما يكره حال الاحتضار. و منه حضور الجنب و الحائض ٣٤
- تحقيق حال على بن حمزة البطائني ٣٤
- يكره مس المحتضر حال النزاع ٣٦
- ما يستحب بعد الموت ٣٦
- الكلام في تعجيل التجهيز، و في منافاته لإعلام المؤمنين بموته ٣٩
- الكلام فيمن اشتبه موته ٤٢
- علامات الموت ٤٤
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٨
- الكلام في مدة الانتظار مع الاشتباه ٤٥
- ما يكره بعد الموت ٤٦
- (الفصل الثاني): في الغسل ٤٩
- وجوب التجهيز كفائي ٤٩
- الكلام في وجوب إزالة النجاسة عن بدن الميت قبل تغسيله ٥٣
- هل يعتبر غسل النجاسة بالنحو المعتبر في التطهير منها ٥٦
- وجوب الأغسال الثلاثة ٥٨
- الكلام في وجوب الخليطين السدر في الغسل الأولى و الكافور في الثانية ٦١
- الكلام في وجوب الترتيب في كل غسلة ٦٣
- الكلام في خصوصية تقديم الرأس على البدن ٦٩
- البدء بالميا من ٦٩
- إلحاق الرقبة بالرأس ٧٠
- الكلام في تغسيل الميت بالرسم في الماء ٧٠
- الكلام في عموم تنزيل غسل الميت غسل الجنابة ٧١
- مقدار ماء غسل الميت ٧٣
- وجوب النية في غسل الميت ٧٦
- هل يكفي نية واحدة للأغسال الثلاثة؟ ٨١
- الكلام فيمن ينوي الغسل ٨٤
- الكلام في تعدد الغاسل ٨٤

- وجوب الرجوع للولى فى أحكام الميت ٨٥
- الكلام فى أن الولاية على نحو الوجوب أو الاستحباب ٨٨
- الكلام فى ولاية من له المباشرة ٨٩
- الكلام فى أن مرجع الولاية وجوب مراجعة الولي أو عدم جواز مزاحمته ٨٩
- الكلام فى منافاة الولاية للوجوب الكفائي ٩١
- الكلام فى عموم الولاية لصلاة المنفرد والمأموم ٩١
- الكلام فى وجوب متابعة الولي لو طلب صورة خاصة أو من شخص خاص ٩٣
- الولاية فى المستحبات ٩٤
- لا تسقط الولاية بالإسقاط ٩٤
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤١٩
- الكلام فى صحة العمل الواقع بدون إذن الولي ٩٥
- الكلام فى ولاية الزوج على زوجته ٩٦
- عموم الحكم للتمتع بها ٩٧
- الكلام فى عموم الحكم للأمة ٩٩
- لا فرق بين المدخول بها وغيرها ١٠٠
- الكلام فى المطلقة رجعيًا. مع الكلام فى عموم جريان أحكام الزوجة عليها ١٠٠
- الكلام فيما لو كان الزوج رقا ١٠١
- لا ولاية للزوجة على زوجها ١٠٢
- ولاية المالك على مملوكه ١٠٣
- ولاية الأرحام. مع الكلام فى الآية الشريفة ١٠٣
- الكلام فى أولوية الإمام ١١٤
- الكلام فيما لو تعدد الأولياء من طبقة واحدة ١١٦
- فروع تعيين الأولياء ١١٧
- الكلام فى الصبي وإن وليه هل يقوم مقامه فى الولاية؟ ١١٩
- لو انحصر الميراث بالصبي ١١٩
- الكلام فى ترجيح الذكور على الإناث ١٢٠
- ترجيح أب الميت على أولاده، على كلام ١٢٢
- الكلام فى ترجيح الجد على الإخوان ١٢٣
- ترجيح الأخ من الأبوين على الأخ من أحدهما، والأخ من الأب على الأخ من الأم والعم على الخال ١٢٤
- لو تعذر استئذان الولي ١٢٨
- الكلام فى الوصية بالتجهيز، وفى تقدم الوصى على الوارث والحاكم ١٣١
- الوصية بمستحبات التجهيز ١٣٩
- بقية شروط التغسيل من طهارة الماء وإباحته وإباحة متعلقات الغسل ١٤٠

تغسيل الميت قبل برده ١٤١

إذا تعذر الخليطان ١٤٣

هل يقوم مقام السدر شيء ١٥٠

إذا تعذر أحد الخليطين ١٥١

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢٠

إذا تيسر الخليطان بعد الغسل بالخالى منهما ١٥١

إذا تعذر التغسيل ثلاثا ١٥٣

مقدار الخليطين ١٥٦

الكلام في الماء القراح ١٦٠

لزوم مزج الخليطين بالماء ١٦٩

الكلام في لزوم كون الكافور من جلاله الذي لم يطبخ ١٧٠

الكلام في ضم غير الكافور إليه في الغسل ١٧٢

الكلام في الغسل بالحرص ١٧٣

التييم عند تعذر التغسيل ١٧٤

الكلام في المجذور و المحترق ١٨٠

هل يجب تعدد التيمم بدل الأغسال الثلاثة أو يكفى تيمم واحد؟ ١٨٣

هل يجب تعدد الغسل في مورد وجوب الصب من دون ذلك ١٨٤

كيفية التيمم للميت ١٨٦

الكلام في تطهير من يتيمم الميت يده ١٨٦

تحديد التعذر الذي يشرع معه التيمم ١٨٨

الكلام في وجوب تطهير بدن الميت لو تنجس بعد الغسل أو في أثنائه ١٨٩

إذا خرج من الميت بعد الغسل أو في أثنائه أحد نواقض الطهارة ١٩٢

الكلام في أخذ الأجرة على تغسيل الميت. مع الإشارة لحال عموم الواجبات ١٩٦

الكلام في تغسيل الصبي للميت ١٩٨

اعتبار المماثلة بين الميت و المغسل في الجملة مع الكلام في أنه يمتنع على شرطيتها في صحة التغسيل أو مجرد حرمة النظر ٢٠٢

تغسيل النساء الصبي، و الرجال الصبية ٢٠٤

المعيار في السن على حال السن لا حال الموت ٢٠٩

الكلام في تغسيل غير المماثل للصبي و الصبي مجردا عن ثيابه ٢١٠

تغسيل أحد الزوجين للآخر، مع الكلام في جواز تجريده من ثيابه ٢١١

نظر أحد الزوجين لعورة الآخر بعد موته ٢١٧

المعيار في الثياب التي يجب أو يستحب التغسيل فيها ٢١٨

التغسيل في الثياب ليس لشرطيتها بل لتجنب النظر ٢٢٠

مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢١

- الكلام في اللبس ٢٢٠
- الكلام في تغسيل أحد الزوجين للآخر اختصارا ٢٢٢
- عموم الكلام في الزوجة للأمة و المنقطعة ٢٢٥
- الكلام في المطلقة الرجعية، و فيما إذا افتضت عدتها بعد الموت ٢٢٦
- الكلام في الزوجة الكافرة ٢٢٨
- الكلام في تغسيل المحارم من دون مماثلة ٢٢٩
- الكلام في تغسيل المحرم غير المماثل اختصارا ٢٣٥
- هل يجوز تجريد المحرم غير المماثل من الثياب؟ ٢٣٦
- الكلام في تغسيل المولى أمته ٢٣٧
- مستثنيات الأمة من هذا الحكم ٢٤٠
- تغسيل الأمة مولاهما ٢٤٢
- من إذا اشتبه الميت و تردد بين الذكر و الأنثى ٢٤٦
- الكلام في نظر كل من الرجل و المرأة للخنثى و نحوه ممن يشبه حاله ٢٤٦
- لو تعذر تغسيل الخنثى بالنحو المطابق للاحتياط اللازم هل ينتقل التيمم؟ ٢٥٢
- الكلام في تغسيل الكافر للمسلم مع الاضطرار ٢٥٥
- يترجح المخالف على الكافر ٢٦٤
- إذا تعذر المماثل و نحوه ٢٦٦
- من دفن بلا تغسيل صحيح ٢٧١
- تغسيل الميت المحدث بالحدث الأكبر ٢٧٢
- تغسيل الميت المحرم ٢٧٣
- المحرم الذي أفسد حجه ٢٧٦
- هل يجوز تغطية رأس المحرم و رجليه؟ ٢٧٦
- لا يغسل الكافر و من يلحق به ٢٧٨
- الكلام في تغسيل المخالف ٢٧٨
- الكلام في حكمهم بكراهة تغسيل المخالف ٢٩١
- الكلام في حكم البغاة ٢٩٣
- كيفية تغسيل المخالف ٢٩٤
- الكلام في ترتيب الأثر على تغسيل المخالف، كطهارة جسده و نحوها ٢٩٩
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢٢
- الكلام في أطفال المخالفين ٣٠٠
- الكلام في المستضعف و مجهول الحال ٣٠٠
- تغسيل ولد الزنا ٣٠١
- قاعدة إلحاق الولد بأبيه في الإسلام و الكفر ٣٠٢

- الكلام فى إلحاق ولد الزنا بأبيه ٣٠٤
- تبعية المجنون لأبيه ٣٠٦
- تبعية المسبى للسبى ٣٠٨
- لقيط دار الإسلام ٣١٠
- الكلام فى سقوط غسل الشهيد، و فى تحديده ٣١٢
- اعتبار خروج روح الشهيد فى المعركة فى سقوط غسله على كلام ٣١٨
- إذا اشتبه المسلم بالكافر فى المعركة ٣٢٤
- كيفية الصلاة مع اشتباه المسلم بالكافر ٣٢٩
- وجوب الصلاة على الشهيد ٣٣٠
- الكلام فى تكفين الشهيد ٣٣٠
- الكلام فيما يدفن مع الشهيد و ما ينزع منه ٣٣٣
- إذا كانت ثياب الشهيد مملوكة للغير ٣٤٠
- إذا كان الشهيد جنبا ٣٤١
- عموم الحكم لأقسام الشهيد من الذكر و الأنثى و الصغير و الكبير ٣٤٣
- عموم الحكم لجميع أنحاء القتل ٣٤٤
- من وجد فى المعركة و ليس به أثر القتل ٣٤٤
- لا يترك على الشهيد شئ معقود إلا حل ٣٤٦
- المرجوم و المقتص منه يقدم غسلهما و تكفينهما على القتل ٣٤٦
- يجب تقديم الغسل و التكفين و لا يجوز تأخيرهما ٣٤٨
- لا يجب إعادة الغسل بعد الموت ٣٥٠
- الكلام فىمن يباشر التغسيل و التكفين، و أنه هل يعتبر الأمر به؟ ٣٥١
- هل ينتقض هذا الغسل بالحدث المتخلل بينه و بين القتل؟ ٣٥٣
- الكلام فى تداخل هذا الغسل مع غيره من الأغسال ٣٥٤
- الكلام فيما لو مات بسبب غير الذى غسل له ٣٥٦
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢٣
- اختصاص هذه الوظيفة بالمسلم. مع الكلام فى تثليث الأغسال ٣٥٧
- تحنيط المرجوم و المقتص منه و تكفينهما، مع الكلام فى وجوب تطهير الكفن من الدم بعد القتل ٣٥٩
- تجب الصلاة على المرجوم و المقتص منه بعد القتل ٣٦٠
- مستحبات التغسيل: وضع الميت على مرتفع ٣٦٠
- وضع الميت تحت الظلال حين التغسيل ٣٦٢
- توجيه الميت للقبلة حين الغسل ٣٦٣
- نزع قميص الميت من طرف رجله، مع الكلام فى فتقه بإذن الوارث أو بدونه ٣٦٥
- تغسيل الميت فى قميصه ٣٦٧

- ستر عورة الميت ٣٦٧
- تليين أصابع الميت و مفاصله ٣٧٢
- غسل رأسه برغوة السدر، مع الكلام فى غسل سائر جسده ٣٧٣
- غسل اليدين ٣٨٠
- الترتيب بين شقى الرأس ٣٨٢
- التثليث فى غسل الأعضاء ٣٨٣
- مسح بطن الميت، مع الكلام فى تحديده و موقعه ٣٨٤
- مسح بطن الحامل ٣٨٩
- وقوف الغاسل على جانب الميت الأيمن ٣٩٠
- الكلام فى استحباب الحفيرة لماء الغسل ٣٩١
- تنشيف الميت بعد التغسيل ٣٩٢
- الكلام فى مشروعية وضوء الميت، و وجوبه ٣٩٣
- الكلام فى ماء الوضوء ٣٩٤
- الكلام فى محل الوضوء ٣٩٤
- مضمضة الميت و استنشاقه ٣٩٧
- إمرار الغاسل يده على بدن الميت حين التغسيل ٣٩٧
- جعل الغاسل خرقة على يده حين التغسيل ٣٩٨
- إضافة الذريرة و الحرص للكافور و السدر ٤٠٠
- تنظيف أنف الميت ٤٠٠
- مصباح المنهاج - كتاب الطهارة، ج ٦، ص: ٤٢٤
- مقدار ماء التغسيل ٤٠١
- غسل الغاسل يديه و رجليه ٤٠١
- وضوء الغاسل إذا كان جنباً ٤٠١
- غسل الأواني بين الغسلات ٤٠٢
- الدعاء بالمأثور ٤٠٢
- كتم عيب الميت ٤٠٢
- مكروهات التغسيل: إقعاد الميت ٤٠٣
- ترجيل شعر الميت و قص أظفره و شاربه و حلق عانته و شاربه ٤٠٥
- تخليل الأظافر ٤٠٥
- ركوب الميت ٤٠٩
- إرسال ماء الغسل فى الكنيف ٤١٠
- تسخين الماء للميت ٤١٢
- تخطى الميت ٤١٣

الوقوف بين رجلي الميت ٤١٣

يجب دفن ما يسقط من الميت معه ٤١٣

دفن ما يسقط من الحي ٤١٥

الفهرست ٤١٧

تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام علي بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبَحَار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادي" - رَحِمَهُ اللَّهُ - كان أحدًا من جهاذة هذه المدينة، الذي قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبي (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضرة الإمام علي بن موسى الرضا (عليه السلام) و بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبّع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمية" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشيطه من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحه آية الله الحاج السيد حسن الإمامي - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجي الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، في مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافته الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرر الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعة - مكان البلايتي المبتدله أو الرديئه - في المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامع ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءه و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - في آكناف البلد - و نشر الثقافه الاسلاميه و الإيرانيه - في أنحاء العالم - من جهه أخرى.

- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهريه، مع إقامة مسابقات القراءه

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقه و مكتبيه، قابله للتشغيل في الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركه و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمية" www.Ghaemiyeh.com و عده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

(و) الإطلاق و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديّه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد

جَمكرانَ و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع " ما قبلَ المدرسه " الخاص بالأطفال و الأحداث المُشاركين في الجلسة

(ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربى (حضوراً و افتراضاً) طيلة السنة

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد/ " ما بينَ شارع " پنج رمضان " و مُفترق " وفائى/ " بنايه " القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكتروني: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزاتية الحالية لهذا المركز، شعية، تبرعية، غير حكومية، و غير ربحية، اقتنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا توافي الحجم المتزايد و المتسع للامور الدينية و العلمية الحالية و مشاريع التوسعة الثقافية؛ لهذا فقد ترجى هذا المركز صاحب هذا البيت (المسمى بالقائمة) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيه الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يوفق الكل توفيقاً متزائداً لإعانتهم - فى حدّ التمكن لكل احدٍ منهم - إيانا فى هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ و الله ولى التوفيق.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
أصبحان



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩